النحو الوافي

مع ربطه بالأساليب الرفيعة، والحياة اللغوية المتجددة

القسم الموجز لطلبة الدراسات النحوية والصرفية بالجامعات

والمفصل للأساتذة والمتخصصين

مشتملاً على الضوابط والأحكام التى قررتها المجامع اللغوية ومؤتمراتها الرسمية

تأليف

عباس حسن

الأستاذ السابق بكلية دار العلوم – جامعة القاهرة

ورئيس قسم النحو ، والصرف ، والعروض

* * *

عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة

الطبعة الثالثة



دار المعارف بمصر

النَّحو الوافي

مع ربطه بالأساليب الرفيعة، والحياة اللغوية المتجددة

القسم الموجز لطلبة الدراسات النحوية والصرفية بالجامعات

والمفصل للأساتذة والمتخصصين

MOHAMED KHATA



مقدمة الكتاب ، ودستور تأليفه

بيان هام

١

الحمد لله على ما أنعم ، والشكر على ما أوْلَى ، والصلاة على أنبيائه ورسله ، دعاة الهدى ، ومصابيح الرشاد . وبعد :

فهذا كتاب جديد فى « النحو » ، — وما يتصل به من الصرف — . والنحوُ ، كما وصفته من قبل[1] ، « دعامة العلوم العربية ، وقانونها الأعلى ؛ منه تستمد العون ، وتستلهم القصد ، وترجع إليه فى جليل مسائلها ، وفروع تشريعها ، ولن تجد علماً منها يستقل بنفسه عن « النحو » ، أو يستغنى عن معونته ، أو يسير بغير نوره وهداه .

وهذه العلوم النقلية — على عظيم شأنها — لا سبيل إلى استخلاص حقائقها ، والنفاذ إلى أسرارها ، بغير هذا العلم ؛ فهل ندرك كلام الله تعالى ، ونفهم دقائق التفسير ، وأحاديث الرسول عليه السلام ، وأصول العقائد ، وأدلة الأحكام ، وما يتبع ذلك من مسائل فقهية ، وبحوث شرعية مختلفة قد ترْقَى بصاحبها إلى مراتب الأئمة ، وتسمو به إلى منازل المجتهدين — إلا بإلهام النحو وإرشاده ؟ ولأمرٍ ما قالوا : « إن الأئمة من السلف والخلف أجمعوا قاطبة على أنه شرْط فى رتبة الاجتهاد ، وأن المجتهد لو جمع كل العلوم لم يبلغ رتبة الاجتهاد حتى يتعلم "النحو" ؛ فيعرف به المعانى التى لا سبيل لمعرفتها بغيره . فرتبة الاجتهاد متوقفة عليه ، لا تتم إلا به[2] . . . . » .

وهذه اللغة التى نتخذها — معاشر المستعربين — أداة طيِّعة للتفاهم ، ونُسخِّرها مركباً ذلولا للإبانة عن أغراضنا ، والكشف عما فى نفوسنا ، ما الذى هيأها لنا ، وأقدرنا على استخدامها قدرة الأولين من العرب عليها ، ومكَّن لنا من نظمها

(١) فى كتابى المسمى : « رأيى فى بعض الأصول اللغوية والنحوية » .

(٢) الفصل الحادى عشر — باختصار — من كتاب : « لمع الأدلة ، فى أصول النحو » لأبى البركات كمال الدين بن محمد الأنبارى ، المتوفى سنة ٥٧٧ هـ .

ونثرها تمكنهم منها ، وأطلق لساننا فى العصور المختلفة صحيحاً فصيحاً كما أطلق لسانهم ، وأجرى كلامنا فى حدود مضبوطة سليمة كالتى يجرى فيها كلامهم ، وإن كان ذلك منهم طبيعة ، ومنا تطبعاً ؟

إنه : « النحو » ؛ وسيلة المستعرب ، وسلاح اللغوى ، وعماد البلاغىّ ، وأداة المشرّع والمجتهد ، والمدخل إلى العلوم العربية والإسلامية جميعاً .

فليس عجيباً أن يصفه الأعلام السابقون بأنه : « ميزان العربية ، والقانون الذى تُحكَم به فى كل صورة من صورها [1] » وأن يفرغ له العباقرة من أسلافنا ؛ يجمعون أصوله ، ويثبتون قواعده ، ويرفعون بنيانه شامخاً ، ركيناً ، فى إخلاص نادر ، وصبر لا ينفد . ولقد كان الزمان يجرى عليهم بما يجرى على غيرهم ؛ من مرض ، وضعف ، وفقر ؛ فلا يقدر على انتزاعهم مما هم فيه كما كان يقدر على سواهم ، ولا ينجح فى إغرائهم بمباهج الحياة كما كان ينجح فى إغراء ضعاف العزائم ، ومرضى النفوس ، من طلاب المغانم ، ورُوّاد المطامع . ولقد يترقبهم أولياؤهم وأهلوهم الساعات الطوال ، بل قد يترصدهم الموت ؛ فلا يقع عليهم إلا فى حلْقة درس ، أو قاعة بحث ، أو جِلسة تأليف ، أو ميدان مناظرة ، أو رحلة مُخْطرة فى طلب « النحو » . وهو حين يظفر بهم لا ينتزع علمهم معهم ، ولا يذهب بآثارهم بذهاب أرواحهم ؛ إذ كانوا يُعِدون لهذا اليوم عُدّته من قبل ؛ فيدونون بحوثهم ، ويسجلون قواعدهم ، ويختارون خلفاء من تلاميذهم ؛ يهيئونهم لهذا الأمر العظيم ، ويشرفون على تنشئتهم ، وتعهد مواهبهم ؛ إشراف الأستاذ البارع القدير على التلميذ الوفىّ الأمين . حتى إذا جاء أجلهم ودّعوا الدنيا بنفس مطمئنة ، واثقة أن ميدان الإنشاء والتعمير النحوى لم يخل من فرسانه ، وأنهم خلّفوا وراءهم خلفاً صالحاً يسير على الدرب ، ويحتذى المثال . وربما كان أسعد حظاً ، وأوفر نُجحاً من سابقيه ، وأسرع إدراكاً لما لم يدركه الأوائل .

على هذا النهج الرفيع تعاقبت طوائف النحاة ، وتوالت زمرهم فى ميدانه ، وتلقّى الراية نابغ عن نابغ ، وألمعىّ فى إثر ألمعىّ ، وتسابقوا مخلصين دائبين . فُرادى وزرافات ، فى إقامة صرحه ، وتشييد أركانه ، فأقاموه سامق البناء ، وطيد

---

(١) صبح الأعشى .

الدعامة ، مكين الأساس . حتى وصل إلى أهل العصور الحديثة التى يسمونها : "عصور النهضة" ، راسخًا ، قويًّا ؛ من فرط ما اعتنى به الأسلاف ، ووجهوا إليه من بالغ الرعاية ، فاستحقوا منا عظيم التقدير ، وخالد الثناء . وحملوا كثيراً من علماء اللغة الأجانب على الاعتراف بفضلهم ، والإشادة ببراعتهم[1] . . .

هذه كلمة حق يقتضينا الإنصاف أن نسجلها ؛ لننسب الفضل لروّاده ، وإلا كنّا من عصبة الجاحدين ، الجاهلين ، أو المغرورين .

٢

وليس من شك أن التراث النحوى والصرفىّ الذى تركه أسلافنا نفيس غاية النفاسة ، وأن الجهد الناجح الذى بذلوه فيهما خلال الأزمان المتعاقبة جهد لم يُهيأ للكثير من العلوم المختلفة فى عصورها القديمة والحديثة ، ولا يقدر على احتمال بعضه حشود من الثرثارين العاجزين ، الذين يوارون عجزهم وقصورهم — علِمَ الله — بغمز « النحو والصرف » بغير حق ، وطعن أئمتهما الأفذاذ .

بيد أن « النحو » كبقية العلوم — تنشأ ضعيفة ، ثم تأخذ طريقها إلى النمو ، والقوة ، والاستكمال بخُطاً وئيدة أو سريعة ؛ على حسب ما يحيط بها من صروف وشئون . ثم يتناولها الزمان بأحداثه ؛ فيدفعها إلى التقدم والنمو ، والتشكل بما يلائم البيئة ؛ فتظل الحاجة إليها شديدة ، والرغبة فيها قوية . وقد يعوّقها ويحول بينها وبين التطور ؛ فيضعف الميل إليها ، وتفتُر الرغبة فيها . وقد يشتط فى مقاومتها ؛ فيرى بها إلى الوراء ، فتصبح فى عِداد المهملات ، أو تكاد .

وقد خضع « النحو » العربى لهذا الناموس الطبيعى[2] ؛ فولد فى القرن الأول الهجرى ضعيفًا ، وحبَا وئيداً أول القرن الثانى ، وشب — بالرغم من شوائب

---

(١) من ذلك ما قاله العلامة الكبير : « دى بور » فى كتابه : تاريخ الفلسفة فى الإسلام ، ونصه — كما جاء فى ترجمة الدكتور محمد أبو ريدة ، ص ٤ — :

« علم النحو أثر رائع من آثار العقل العربى ، بما له من دقة فى الملاحظة ، ومن نشاط فى جمع ما تفرق . وهو أثر عظيم يرغم الناظر فيه على تقديره ، ويحق للعرب أن يفخروا به . »

(٢) هذا النسب صحيح .

خالطته ـ وبلغ الفتَاء آخر ذلك القرن ، وسنوات من الثالث ؛ فلمع من أئمته نجوم زاهرة ؛ كعبد الله بن أبى إسحاق ، والخليل ، وأبى زيد ، وسيبويه ، والكسائى ، والفرّاء ؛ ونظرائهم من الأعلام ، ثم توالت أخلافهم ـ على تفاوت فى المنهج ، وتخالف فى المادة ـ إلى عصر النهضة الحديثة التى يجرى اسمها على الألسنة اليوم ، ويتخذون مطلع القرن التاسعَ عشرَ الميلادىّ مبدأ لها . فمن هذا المبدأ ألحّ الوهن والضعف على « النحو » ، وتمالأت عليه الأحداث ؛ فأظهرت من عيبه ما كان مستوراً ، وأثقلت من حمله ما كان خفيًّا ؛ وزاحمته العلوم العصرية فقهرته ، وخلّفتْه وراءها مبهوراً . ونظر الناس إليه فإذا هو فى الساقة من علوم الحياة ، وإذا أوقاتهم لا تتسع للكثير بل للقليل مما حواه ، وإذا شوائبه التى برزت بعد كمون ، ووضحت بعد خفاء ـ تزهدهم فيه ، وتزيدهم نفاراً منه ؛ وإذا النفار والزهد يكُران على العيوب ؛ فيحيلان الضئيل منها ضخماً ، والقليل كثيراً ، والموهوم واقعاً . وإذا معاهد العلم الحديث تزورّ عنه ، وتجهر بعجزها عن استيعابه ، واستغنائها عن أكثره ، وتقنع منه باليسير أو ما دون اليسير ؛ فيستكين ويخنع .

والحق أن « النحو » منذ نشأته داخلته ـ كما قلنا ـ شوائب ؛ نمتْ على مرّ الليالى ؛ وتغلغلت برعاية الصروف ، وغفلة الحراس ؛ فشوهت جماله ، وأضعفت شأنه ؛ وانتهت به إلى ما نرى .

فلم يبق بُدّ أن تمتد إليه الأيدى البارّة القوية ، متآلفة فى تخليصه مما شابه ، متعاونة على إنقاذه مما أصابه . وأن تبادر إليه النفوس الوفية للغتها وتراثها ؛ المعتزة بحاضرها وماضيها ؛ فتبذل فى سبيل إنهاضه ، وحياطته ، وإعلاء شأنه ـ مالا غاية بعده لمستزيد .

ومن كريم الاستجابة أن رأينا فى عصرنا هذا ـ طوائف من تلك النفوس البارّة الوفية سارعت إلى النجدة ؛ كُلٌّ بما استطاع ، وبما هو ميسر له ؛ فمنهم من ذلّل للناشئة لغته ، أو اختصرَ قاعدته ، أو أوضح طريقة تدريسه ، أو أراحهم من زائف العلل ، وضارّ الخلاف ، أو جمع بين مزيتين أو أكثر من هذه المزايا العظيمة الشأن . لكنا ـ على الرغم من ذلك ـ لم نر من تصدى للشوائب كلها أو أكثرها ؛ ينتزعها من مكانها ، ويجهز عليها ما وسعته القدرة ، ومكنته الوسيلة ؛

فيريح المعلمين والمتعلمين من أوزارها. وهذا ماحاولته جاهداً مخلصاً قدر استطاعتى ، فقد مددت يدى لهذه المهمة الجليلة ، وتقدمت لها رابط الجأش ، وجمعت لها أشهر مراجعها الأصيلة ، ومظانها الوافية الوثيقة ، وضممت إليها ما ظهر فى عصرنا من كتب وبحوث ، وأطلت الوقوف عند هذه وتلك ؛ أديم النظر ، وأجيل الفكر ، وأعتصر أطيب ما فيهما ، حتّى انتهيت إلى خطة جديدة تجمع مزاياهما ، وتسلم من شوائبهما ، وقمت على تحقيقها فى هذا الكتاب متأنيًا صبوراً . ولا أدرى مبلغ توفيقى . ولكن الذى أدريه أنى لم أدخر جهداً ، ولا إخلاصًا .

إن تلك الشوائب كثيرة ، ومن حق « النحو » علينا — ونحن بصدد إخراج كتاب جديد فيه — أن نعرضها هنا ، ونسجل سماتها ، ونفصّل ما اتخذناه لتدارك أمرها . ولكن هذا كله — وأكثر منه — قد عرضنا له فى رسالة سابقة نشرناها منذ سنوات بعنوان : « رأى فى بعض الأصول اللغوية والنحوية » ، ثم أتممناها بمقالات عشر ؛ نشرت تباعًا فى مجلة : « رسالة الإسلام » ، خلال سنتى ١٩٥٧ و ١٩٥٨ م ، وجاوزت صفحاتها المائة .

على أن هذا لايعفينى من الإشارة العابرة إلى الدستور الذى قام عليه الكتاب ، والغرض الذى رميت من تأليفه ، مستعينًا بخبرة طويلة ناجعة ، وتجربة صادقة فى تعلم النحو ، طالبًا مستوعبًا ، ثم تعليمه فى مختلف المعاهد الحكومية مدرسًا ، فأستاذاً ورئيسًا لقسم النحو والصرف والعروض بكلية : « دار العلوم » ، بجامعة « القاهرة » ، سنوات طوالا .

٣

وأظهر مواد ذلك الدستور ما يأتى :

١ — تجميع مادة « النحو » كله — وما يتصل به من « الصرف » — فى كتاب واحد ذى أجزاء أربعة كبار ، تحوى صفحاتها وما تضمنته من مسائل كل ما تفرق فى أمهات الكتب ، وتغنى عنها . على أن تُقسّم كل مسألة قسمين ، تقسيمًا فنيًا بارعًا . أحدهما : « موجز » دقيق يناسب طلاب الدراسات « النحوية والصّرفية » بالجامعات — دون غيرهم — غاية المناسبة ، ويوفيهم ما يحتاجون إليه غاية التوفية

الحكيمة التي تساير مناهجهم الرسمية . ومكانهُ : « أول المسألة » ، وصدرها . ويليه الآخر[1] — بعد نهاية كل مسألة — بعنوان مستقل ؛ هو : « زيادة وتفصيل » ويلائم الأساتذة والمتخصصين أكمل الملاءمة وأتمها ، فتبتدئ « المسألة » — وبجانبها رقم خاص بها — بتقديم المادة النحوية أو الصرفية الصالحة للطالب الجامعيّ، الموائمة لقدرته ولمنهجه ، ومقرره الرسميّ ، ودرجته في التحصيل والفهم ، مع توَخّي الدقة والإحكام فيما يقدم له ، نوعاً ومقداراً . فإذا استوفى نصيبه المحمود انتقلتُ إلى بَسْط يتطلع إليه المتخصص ، وزيادة يتطلبها المستكمل . كل ذلك في إحكام وحسن تقدير ، بغير تكرار ، ولا تداخُل بين القسمين ، أو اضطراب . وبهذا التقسيم والتنسيق يجد هؤلاء وهؤلاء حاجتهم ميسرة موائمة في كتاب واحد، قريبة التناول ؛ لا يَكُدُّون في استخلاصها ، ولا يجهدون في السعي وراءها في متاهات الكتب المتعددة القديمة ؛ وقد يبلغون أو لا يبلغون .

٢ — العناية أكمل العناية بلغة الكتاب وضوحاً ، وإشراقاً ؛ وإحكاماً ، واسترسالا ؛ فلا تعقيد ، ولا غموض ، ولا حشو ، ولا فضول ، ولا توقّف لمناقشة لفظ ، أو إرسال اعتراض ، أو الإجابة عنه ؛ ولا حرص على أساليب القدامى وتعبيراتهم . إلا حين تسايرنا في البيان الأوفى ، والجلاء الأكمل .

أما « الاصطلاحات » العلمية المأثورة المستقرة فلم أفكر في تغييرها؛ إيماناً واقتناعاً بفائدتها، وبما سجله العلماء قديماً وحديثاً من ضررهذا التغيير الفرديّ ، ووفاءً بما اشترطوه في تغيير « المصطلحات » أن يكون بإجماع المختصين ، المشتغلين بالعلم الذي يحويها .

٣ — اختيار الأمثلة ناصعة ، بارعة في أداء مهمتها ؛ من توضيح القاعدة ؛ وكشف غامضها في سهولة ، ويسر ، واقتراب . لهذا تركت كثيراً من الشواهد القديمة ، المردّدة بين أغلب المراجع النحوية ؛ لأنها مليئة بالألفاظ اللغوية الصعبة ، وبالمعاني البعيدة التي تتطلب اليوم من المتعلم عناء وجهداً لا يطيقهما ، ولا يتسع وقته للسعي وراءها . فإن خلَت من هذا العيب ومن الابتذال ، وتجملت بالوضوح والطرافة ، فقد نستبقيها .

---

(١) في صفحة جديدة ، تبدأ بسطر أو سطرين من النقط الأفقية المتقاربة ؛ لتكون رمزاً يميز بحث « الزيادة والتفصيل » من غيرها .

والحق أن كثيراً من تلك الشواهد يحتلّ المكانة العليا من سمو التعبير، وجمال الأداء، وروعة الأسلوب، وفتنة المعنى، لكنها اختيرت فى عصور تُباين عصرنا، ولدواعٍ تخالف ما نحن فيه؛ فقد كانت وسائل العيش حينذاك ميسرة، والمطالب قليلة، والقصد استنباط قاعدة، أو تأييد مذهب. وكان طالب العلم حافظاً القرآن، مستظهراً الكثير من الأحاديث والنصوص الأدبية، متفرغاً للعلوم العربية والشرعية، أو كالمتفرغ. أما اليوم فالحال غير الحال، ووسائل العيش صعبة، والمطالب كثيرة؛ فطالب العلم يمر بهذه العلوم مرًّا سريعاً عابراً قبل الدراسة الجامعية. فإن قدّر له الدخول فى الجامعة [1]، انقطعت صلته الرسمية بتلك العلوم، ولم يجد بينها وبين مناهجه الدراسية الجديدة سبباً، إلا إن كان متفرغاً للدراسات اللغوية، فيزاولها وحصيلته منها ضئيلة، لا تمكنه من فهم دقائقها، ولا ترغبه فى مزيد، وغايته المستقبلة لا ترتبط — فى الغالب — ارتباطاً وثيقاً بالضلاعة فى هذه العلوم، والتمكن منها؛ فمن الإساءة إليه وإلى اللغة أن نستمسك بالشواهد الموروثة، ونقيمها حجازاً يصعب التغلب عليه، وإدراك ما وراءه من كريم الغايات.

نعم إنها نماذج من الأدب الرائع، ولكن يجب ألا تنسى الغاية إزاء الروعة، أو نُغْفِل القصد أمام المظهر، وإلا فقدنا الاثنين معاً. وفى دروس النصوص الأدبية، وفى القراءة الحرة، والاطلاع على مناهل الأدب الصفو — متسع للأدباء والمتأدبين؛ يشبع رغبتهم، من غير أن يضيع عليهم ما يبغون من دراسة «النحو والصرف» دراسة نافعة، لا تطغى على وقت رصدته النظم التعليمية الحديثة لغيرها، ولا تنتهب جهداً وقفته الحياة المعاصرة على سواها.

وإن بعض معلمى اليوم ممّن يقومون بالتدريس لكبار المتعلمين — لَيُسْرِف فى اتخاذ تلك الشواهد مجالا لما يسميه: «التطبيق النحوى»، ومادة مهيأة لدروسه. وليس هذا من وَكْدى [2] ولا وَكْد من احتشد للمهمة الكبرى، مهمة: «النحو الأصيل» —وما يتصل به —والتى تتلخص فى إعدادمادته إعداداً وافياًشاملا، وعرضها عرضاً حديثاً شائقاً، وكتابتها كتابة مشرقة بهية، مع استصفاء أصولها النافعة، واستخلاص قواعدها وفروعها مما ران عليها، وارتفعت بسببه صيحات الشكوى، ودعوات الإصلاح، وتهيئتها لتلائم طبقات كثيرة، وأجيالا متعاقبة فى بلدانمتباينة.

(١) وهو اليوم من حملة الشهادة الثانوية العامة — غالباً — أو ما فى مستواها.
(٢) قصدى وغرضى.

كل هذا ، بل بعض هذا — لا يساير ذلك « التطبيق التعليمى » ؛ فإنه مدرسىٌّ موضعى متغير، لا يتّسم بسِمة العموم ، أو ما يشبه العموم ، ولا يثبت على حال .

على أن هذا الفريق الذى اختار تلك الشواهد ميدانًا لتطبيقه قد فاته ما أشرنا إليه من حاجتها إلى طويل الوقت ، وكبير الجهد فى تيسير صعوباتها اللغوية والمعنوية التى أوضحناها . وطلابُ اليوم — خاصة — أشد احتياجًا لذلك الوقت والجهد، كى يبذلوهما فى تحصيل المادة المقررة الفضفاضة ،وما يتطلبه مستقبلهم الغامض. كما فاته أن خير التطبيق لكبار الطلاب ما ليس محدد المجال، مصنوع الغرض، متكافى الأداء، كالشواهد التى نحن بصددها . وإن مناقشة لنص أدبى كامل ، أو صفحة من كتاب مستقيم الأسلوب ، أو مقال أدبى — لهى أجدى فى التطبيق ، وأوسع إفادة فى النواحى اللغوية المتعددة ، وأعمق أثراً فى علومها وآدابها — من أكثر تلك الشواهد المبتورة المعقدة . فليتنا نلتفت لهذا ، وندرك قيمته العملية . فنحرص على مراعاته ، ونستمسك باتباعه مع كبار المتعلمين ، ولعل هؤلاء الكبار أنفسهم يدركونه ويعملون به ، فيحقق لهم ما يبتغون .

على أن لتلك الشواهد خطراً آخر ؛ هى أنها — فى كثير من اتجاهاتها — قد تمثل لهجات عربية متعارضة ، وتقوم دليلا على لغات قديمة متباينة ،وتساق لتأييد آراء نحوية متناقضة ؛ فهى معوان على البلبلة اللغوية ،ووسيلة للحيرة والشك فى استخلاص القواعد، وباب للفوضى فى التعبير . وتلك أمور يشكو منها أنصار اللغة ، والمخلصون لها .

وعلى الرغم من هذا قد نسجل — أحيانًا مع الحيطة والحذر — بعض الشواهد الغريبة ، أو الشاذة ، وبعض الآراء الضعيفة ، لا لمحاكاتها ، ولا للأخذ بها — ولكن ليتنبه لها المتخصصون ، فيستطيعوا فهم النصوص القديمة الواردة بها حين تصادفهم ، ولا تصيبهم أمامها حيرة ، أو توقف فى فهمها .

٤ — الفرار من العلل الزائفة[١] ، وتعدد الآراء الضارة فى المسألة الواحدة ، فلهما من سوء الأثر وقبيح المغبة ما لا يخفى . وحسبنا من التعليل[٢] : أن يقال :

---

(١) وفى مقدمتها ما كان تعليلا لأمر واقع ، ولا سبب له إلا نطق العربى ، كالتعليل لرفع الفاعل ، والمبتدأ والخبر ، ولنصب المفعولات — فإن التعليل لهذه الأمور الوضعية عيب وفساد ؛ إذ الوضعيات لا تعلل ؛ كما قال أبو حيان وغيره ، ونقله الهمع حـ ١ ص ٥٦ ، ونقلناه فى رقم ٣ من هامش ص ٩١ .

(٢) لموضوع « التعليل » بحث مستقل فى كتابنا المسمى : « اللغة والنحو ، بين القديم والحديث » يوضح معناه ، وأنواعه ، وآثاره .

«المطابقة للكلام العربى الناصع»، ومن الآراء أن يقال: «مُسايرة فصيح اللغة وأفصحها». والقرآنُ الكريم — بقراءاته الثابتة الواردة عن الثقات — فى مكان الصدارة من هذا؛ لا نقبل فى أسلوبه تأولا ولا تمحلا، ثم الكلام العربى الذائع.

و «الأفصح والفصيح» هما الباعثان لنا على أن نردف بعض الأحكام النحوية والصّرفية بأن الخير فى اتباع رأىٍ دون آخر، وأن الأفضل إيثاره على سواه ... أو غير هذا من العبارات الدالة على الترجيح، لا التحريم. وإنما كان الخير وتمام الفضل فى إيثاره؛ لأنه يجمع الناطقين بلغة العرب على أنصع الأساليب وأسماها، ويوحّد بيانهم، ويريحهم من خُلف المذاهب، وبلبلة اللهجات، فى وقت نتلقى فيه اللغة تعلماً وكسباً، لا فطرة ومحاكاة أصيلة، ونقتطع لها من حياتنا التعليمية المزدحمة المرهقة — الأيّام القليلة، والساعات المحدودة؛ فمن الحكمة والسداد أن نقصر تلك الأيام والساعات على ما هو أحسن وأسمى. ولن نلجأ إلى تعليل آخر، أو ترديد خلافٍ فى الآراء إلا حيث يكون من وراء ذلك نفع محقق، وفائدة وثيقة، وتوسعة محمودة، دون تعصب لبصرىّ، أو لكوفىّ، أو بغدادى، أو أندلسى. . . أو غير هؤلاء. . . ودون فتح باب الفوضى فى التعبير، أو الاضطراب فى الفهم، أو البلبلة فى الأداء والاستنباط.

ومن مظاهر هذا النفع: الاستعانة — أحياناً — «بالتعليل»، وبتعدد المذاهب، فى تيسير مفيد، أو فى تشريع لغوىّ مأمون، أو تبصير المتخصصين — وحدهم — ببعض اللغات واللهجات التى تعينهم على فهم النصوص القديمة الواردة بها، لا لمحاكاتها — فأكثرها لا يوائمنا اليوم كما سبق — ولكن ليدركوها، ويفسروا بها بعض الظواهر اللغوية الغامضة، ولا يقفوا أمام تفسيرها حائرين مضطربين. وقد بسطنا القول فى هذا كله، وفى أسبابه، ونتائجه — فى كتابنا الآخر الذى أشرنا إليه [1].

٥ — تدوين أسماء المراجع أحياناً فى بعض مسائل قد تتطلب الرجوع إليها؛ استجلاءً لحقيقة، أو إزالة لوهم. وفى ذلك التدوين نفع آخر؛ هو: تعريف الطلاب بتلك المراجع، وترديد أسمائها عليهم، وتوجيههم إلى الانتفاع بها، والإيماء بأن الرجوع إلى مثلها قد يقتضيه تحصيل العلم، وتحقيق مسائله.

---

(١) فى رقم ٢ من هامش الصفحة السالفة، وهو المسمى: «اللغة والنحو، بين القديم والحديث».

٦ - عدم التزام طريقة تربوية معينة فى التأليف . فقد تكون الطريقة «استنباطية» ، وقد تكون «إلقائية» ، وقد تكون «حواراً» ، أو غير ذلك مما يقتضيه صادق الخبرة ، وملاءمة الموضوع . وإذا عرفنا أن الكتاب لكبار الطلاب ، وللأساتذة المتخصصين ، وأن موضوعاته كثيرة متباينة - أدركنا الحكمة فى اختلاف الطرائق باختلاف تلك الموضوعات وقرّائها . على أن تكون الطريقة محكومة بحسن الاختيار ، وصدق التقدير ، وضمان النجح من أيسر السبل وأقربها . ومهما اختلفت فلن تكون من طرائق القدماء التى أساسها : المتن ، فالشرح ، فالحاشية ، فالتقرير ... فما يصاحب هذا من زيف جدل ، وكثرة خلاف ، وتباين تعليل . . . وما إلى ذلك مما دعت إليه حاجات عصور خلت ، ودواعى حقب انقضت ، ولم يبق من تلك الحاجات والدواعى ما يغرينا بالتمسك به ، أو بتجديد عهده .

على أن بحوثهم وطرائقهم قد تنطوى - والحق يقال - على ذخائر غالية وتضم فى ثناياها كنوزاً نفيسة . إلا أن استخلاص تلك الذخائر والكنوز مما يغشّيها عسير اليوم أىّ عسير على جمهرة الراغبين - كما أسلفنا - .

٧ - تسجيل أبواب « النحو » مرتبةً ترتيب « ابن مالك » فى « ألفيّته » المشهورة ، وتدوين كل بيت فى مكانه من بابه . ثم اختيار أنسب مكان له فى الهامش ، بعد فراغى من القاعدة وشرحها ، مع الدقة التامة فى نقله ، وإيضاح المراد منه فى إيجاز مناسب ، وحرص على ترتيب الأبواب والأبيات ، إلا إن خالفت الأبيات فى ترتيبها تسلسل المسائل ، وتماسكها المنطقى النحوى والصرفىّ الذى ارتضيناه فى الباب ؛ فعندئذ نوفق بين الأمرين : ترتيب الناظم ؛ وما يقتضيه التسلسل المنطقى التعليمى ؛ فننقل البيت من مكانه فى « بابه » ، ونضعه فى المكان الذى نراه مناسباً من هذا الباب نفسه ، ونضع على يساره الرقم الدال على ترتيبه بين أبيات الباب كما رتبها الناظم ، ولا نكتفى بهذا ؛ فحين نصل إلى شرح المسألة المتصلة بالبيت الذى قبله ، ونفرغ منها ومن ذكر البيت الخاص بها ، تأييداً لها - نعود فنذكر فى الهامش البيت الذى نقلناه من مكانه ، ونضعه فى ترتيبه الأصلى الذى ارتضاه الناظم ، ونشير إلى أن هذا البيت قد سبق ذكره وشرحه فى مكانه الأنسب من هامش صفحة كذا . . .

وقد دعانا إلى الحرص على ترتيب « ألفية » ابن مالك ، وتسجيل أبوابها وأبياتها مرتبة كاملة - فى الهامش - ما نعلمه فى مصر وغير مصر من تمسك بعض

المعاهد والكليات الجامعية بها، وإقبال طوائف من الطلاب على تفهمها، والتشدد فى دراستها، واستظهارهم كثيراً منها للانتفاع بها حين يريدون. وقد تخيرنا لها مكاناً فى ذيل الصفحات، يقربها من راغبيها، ويبعدها من الزاهدين فيها.

وإنما آثرنا فى ترتيب الأبواب النحوية الترتيب الذى ارتضاه «ابن مالك» لأنه الذى ارتضاه كثيرون ممن جاءوا بعده، ولأنه الترتيب الشائع اليوم، وهو فوق شيوعه — أكثر ملاءمة فى طريقته، وأوفر إفادة فى التحصيل والتعليم، ويشيع بعده الترتيب القائم على جمع الأبواب الخاصة بالأسماء متعاقبة، يليها الخاصة بالأفعال، ثم الحروف... كما فعل الزمخشرى فى مفصله. وتبعه عليه شراحه. وهذه طريقة حميدة أيضاً. ولكنها تفيد المتخصصين دون سواهم من الراغبين فى المعرفة العامة أولاً فأولا؛ فالمبتدأ يلازمه الخبر أو ما يقوم مقامه، وقد يكون الخبر جملة فعلية، أو شبه جملة، والفاعل لا بد له من فعل أو ما يقوم مقامه. والمفعول لا بد له من الاثنين... فكيف يتعلم الراغب أحكام المبتدأ وحده، أو الخبر وحده، أو الفعل، أو الفاعل كذلك؟

وهناك أنواع أخرى من الترتيب لكل منها مزاياه التى نراها لا تعدل مزية الترتيب الذى اخترناه، ولا تناسب عصرنا القائم.

٨ — الإشارة أحياناً خلال دراسة بعض المسائل إلى صفحة سابقة أو لاحقة، وتدوين رقمها إذا اشتملت على ماله صلة وثيقة بالمسألة المعروضة؛ كى يتيسر لمن شاء أن يجمع شتاتها فى سهولة ويسر، ويضم — بغير عناء — فروعها، وما تفرق منها فى مناسبات وموضوعات مختلفة. ولا نكتفى بذكر الرقم الخاص بالصفحة، وإنما نذكره ونذكر معه الجزء والمسألة. ونرمز للمسألة بالحرف الهجائى الأول من حروفها، وهو: «م» اختصاراً، ويليه رقمها؛ كما نرمز للصفحة بالحرف: «ص» وبعده رقمها. وللجزء بالحرف «ج».

والسبب فى الجمع بينهما أن رقم الصفحة عرضة للتغير بتغير طبعات الكتاب أما رقم المسألة فثابت لا يتغير، وإن تعددت الطبعات، فالإحالة عليه إحالة على شىء موجود دائماً؛ فيتحقق الغرض من الرجوع إليه.

والله أرجو مخلصاً أن يجعل الكتاب نافعاً لغة القرآن، عوناً لطلابها، محققاً الغاية النبيلة التى دعت لتأليفه، والقصد الكريم من إعداده.

المؤلف

المسألة الأولى :

الكلام ، وما يتألف منه .

الكلمة ـ الكلام (أو : الجملة) ـ الكَلِم ـ القول .

ما المراد من هذه الألفاظ الاصطلاحية فى عُرف النحويين ؟

الكلمة :

حروف الهجاء تسعة وعشرون حرفًا ، (وهى : أ[١] ـ ب ـ ت ـ ث ـ ج . . .) ، وكل واحد منها رمز مجرد ؛ لا يدل إلا على نفسه ، ما دام مستقلا لا يتصل بحرف آخر . فإذا اتصل بحرف أو أكثر ، نشأ من هذا الاتصال ما يسمى : « الكلمة » ؛ فاتصال الفاء بالميم ـ مثلا ـ يوجد كلمة : « فَم » ، واتصال العين بالياء فالنون ؛ يوجد كلمة : « عين » ، واتصال الميم بالنون فالزاى فاللام ، يحدث كلمة : «منزل » . . . وهكذا تنشأ الكلمات الثنائية ، والثلاثية ، والرباعية ـ وغيرها[٢] ـ من انضمام بعض حروف الهجاء إلى بعض[٣] .

وكل كلمة من هذه الكلمات التى نشأت بالطريقة السالفة تدل على معنى ؛

---

(١) الأرجح أن الحرف الأول من حروف الهجاء هو : « الهمزة » وليس الألف التى تحمل الهمزة فوقها ، لتظهرها بارزة لا تختفى ، ولا تختلط بغيرها ، فشأن الألف فى هذا كشأن الواو والياء اللتين تستقر فوقهما الهمزة فى كتابة بعض الكلمات . أما الألف الأصلية ، فكانها فى الترتيب الأبجدى بعد اللام مباشرة ، حتى لقد اندمجت ـ بسبب سكونها ، واستحالة النطق بها منفردة ـ فى اللام ، وصارتا : « لا » مع أنهما حرفان ، لا حرف واحد .

(٢) لا تزيد أحرف الاسم على سبعة ؛ نحو : « استغفار » . ولا أحرف الفعل على ستة ؛ نحو : « استغفر » ، ولا أحرف الحرف على خمسة ؛ نحو : « لكنّ » ، باعتبارها كلمة واحدة ـ على الأصح ـ مشددة النون ، ثابتة الألف بعد اللام نطقاً . ومن النحاة من يجعل : « حيثُما » كلمة واحدة ، ويعدها من الحروف . ورأيه ضعيف مردود . ـ انظر « ج » ص ٧١ ـ.

(٣) لهذا تسمى الحروف الهجائية : « بحروف المبانى » ؛ لأن الكلمة تبنى وتتكون صيغتها منها ؛ فهى أساس بنية الكلمة . وهى غير « حروف الربط » التى ستجىء فى ص ٦٦ ، ومنها : « حروف المعانى » .

لكنه معنى جزئى ؛ (أى ؛ مفرد) ؛ فكلمة : «فم» حين نسمعها ، لا نفهم منها أكثر من أنها اسم شىء معين . أما حصول أمر من هذا الشىء ، أو عدم حصوله . . . ، أما تكوينه ، أو وصفه ببناء أو إعراب[1] . . . أو دلالته على زمان أو مكان ، أو معنى آخر . . . — فلا نفهمه من كلمة : «فم» وحدها . وكذلك الشأن فى كلمة : «عين» ، و «منزل» وغيرهما من باقى الكلمات المفردة .

ولكن الأمر يتغير حين نقول : «الفم مفيد» — «العين نافعة» — «المنزل واسع النواحى» ، فإن المعنى هنا يصير غير جزئى ؛ (أى : غير مفرد) ؛ لأن السامع يفهم منه فائدة وافية إلى حدّ كبير ، بسبب تعدد الكلمات ، وما يتبعه من تعدد المعانى الجزئية ، وتماسكها ، واتصال بعضها ببعض اتصالا ينشأ عنه «معنى مركب» . فلا سبيل للوصول إلى المعنى المركب إلا من طريق واحد ؛ هو : "اجتماع المعانى الجزئية بعضها إلى بعض"، بسبب اجتماع الألفاظ المفردة التى لكل لفظ منها معنى جزئى .

ومن المعنى المركب تحدث تلك الفائدة التى : «يستطيع المتكلم أن يسكت بعدها ، ويستطيع السامع أن يكتفى بها» . وهذه الفائدة — وأشباهها — وإنْ شئت فقل : هذا «المعنى المركب» ، هو الذى يهتم به النحاة ، ويسمونه بأسماء مختلفة ، المراد منها واحد ؛ فهو : «المعنى المركب» ، أو : «المعنى التام» ، أو : «المعنى المفيد» ، أو : «المعنى الذى يحسن السكوت عليه» . . . يريدون : أن المتكلم يرى المعنى قد أدى الغرض المقصود فيَستحسن الصمت ، أو : أن السامع يكتفى به ؛ فلا يستزيد من الكلام . بخلاف «المعنى الجزئى» ؛ فإن المتكلم لا يقتصر عليه فى كلامه ؛ لعلمه أنه لا يعطى السامع الفائدة التى ينتظرها من الكلام . أو : لا يكتفى السامع بما فهمه من المعنى الجزئى ، وإنما يطلب المزيد . فكلاهما أمام الكلمة المنفردة — (مثل : باب ، أو : ريحان ، أو : سماء ، أو : سواها —) لا يقنع بها .

---

(١) يقول الخضرى — ص ١ ج ٢ أول باب : الإضافة — مانصه : «إن الكلمة قبل التركيب — أى قبل تركيبها مع غيرها . — لا معربة ولا مبنية ؛ فوصف الحركة بكونها إعراباً أو بناء متأخر عن وجود الكلمة وعن تركيبها» ا هـ

فلا يصح الحكم عليها بالبناء أو الإعراب إلا بعد وضعها فى جملة — كما سبق ، وكما سيجىء فى ص ٧٥ — وهناك كلمات أخرى لا توصف بإعراب ولا بناء كالتى ستجىء فى «ج» من ص ١٠٦ وتفصيل الكلام عليها فى «ج» ٣ باب النعت م ١١٤ ص ٤٥٢ .

لذلك لا يقال عن الكلمة الواحدة إنها تامة الفائدة ، — برغم أن لها معنى جزئيًّا لا تسمى «كلمة» بدونه — ؛ لأن الفائدة التامة لا تكون بمعنى جزئى واحد.

مما تقدم نعلم أن الكلمة هى : (اللفظة الواحدة التى تتركب من بعض الحروف الهجائية ، وتدل على معنى جزئى ؛ أىْ : «مفرد» [1]) . فإن لم تدل على معنى عربى وُضِعت لأدائه فليست كلمة ، وإنما هى مجرد صوت.

* * *

الكلام (أو: الجملة) :

هو : «ما تركب من كلمتين أو أكثر ، وله معنى مفيد مستقل» . مثل : أقبل ضيف . فاز طالب نبيه . لن يهمل عاقل واجبًا . . . [2]

فلا بد فى الكلام من أمرين معًا ؛ هما : «التركيب» ، و «الإفادة المستقلة» فلو قلنا : «أقبلَ» فقط ، أو : «فاز» فقط ، لم يكن هذا كلامًا ؛ لأنه غير مركب . ولو قلنا : أقبلَ صباحًا . . . أو : فاز فى يوم الخميس . . . أو : لن

---

(١) وهى واحد : «الكَلِم» وقد يراد منها : «الكلام» ؛ طبقاً للملاحظة الآتية فى ص ١٧ واللفظ هو : الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية ؛ تحقيقاً مثل : شمس – قمر – كتاب . . . ، أو تقديراً ؛ كالضمير المستتر . (راجع الأشمونى والخضرى) .

(٢) (ا) إذا وقعت الجملة الخبرية صلة الموصول ، أو نعتا ، أو حالا ، أو تابعة لشىء آخر – كجملة الشرط – لا جوابه – فإنها لا تسمى جملة خبرية ، لأنها تسمى خبرية بحسب أصلها الأول الذى كانت مستقلة فيه . فإذا صارت صلة ، أو تابعة لغيرها لم يصح تسميتها : «خبرية» ؛ إذ لا يكون فيها حكم مستقل بالسلب أو الإيجاب ، تنفرد به ، ويقتصر عليها وحدها . بل هى لذلك لا تسمى : «كلاماً» ولا «جملة» ؛ فعدم تسميتها جملة خبرية من باب أولى . . . ومثلها الجملة الواقعة خبراً ، . . . فلا تسمى واحدة من كل ما سبق كلاماً ولا جملة ، إذ ليس لها كيان معنوى مستقل.

– كما سيجىء عند الكلام على صلة الموصول رقم ٠ من هامش ص ٣٧٤ وله إشارة فى رقم ٤ من هامش ص ٤٦٦ – .

(ب) وكذلك إذا خرجت الجملة عن أصلها الذى شرحناه فصارت علماً على مسمى معين ؛ فإنها فى حالتها الجديدة لا تسمى جملة . ومن هذا بعض الأعلام الشائعة اليوم ؛ مثل : فتحَ الله – زاد المجد – بَهَرَ النور – الحسن كامل – . . . فكل واحدة من هذه الألفاظ كانت فى أصلها جملة خبرية ، ثم صارت بعد التسمية بها نوعاً من اللفظ المفرد لا يدل جزء اللفظ منها على جزء من المعنى الأول ؛ فتحولت مفردة بالوضع – راجع شرح المفصل ج ١ ص ١٨ معنى : الكَلِم – .

يهمل واجبه . . . ، لم يكن هذا كلاماً أيضاً ؛ لأنه – على رغم تركيبه – غير مفيد فائدة يكتفى بها المتكلم أو السامع . . .

وليس من اللازم فى التركيب المفيد أن تكون الكلمتان ظاهرتين فى النطق ؛ بل يكفى أن تكون إحداهما ظاهرة ، والأخرى مستترة ؛ كأن تقول للضيف : تفضلْ . فهذا كلام مركب من كلمتين ؛ إحداهما ظاهرة ، وهى : تفضلْ[1]، والأخرى مستترة ،، وهى : أنت[2] . ومثل : « أسافرُ » . . . أو : « نشكر » أو : « تخرجُ » ... وكثير غيرها مما يعد فى الواقع كلاماً ، وإن كان ظاهره أنه مفرد .

هذا ، ويقول النحاة : إن الجملة ثلاثة أنواع : « ا » الجملة الأصلية . وهى التى تقتصر على ركنى الإسناد (أى : على المبتدأ مع خبره ، أو ما يقوم مقام الخبر أو تقتصر على الفعل مع فاعله ، أو ما ينوب عن الفعل) « ب » الجملة الكبرى ؛ وهى ما تتركب من مبتدأ خبره جملة اسمية أو فعلية ؛ نحو : الزهر رائحته طيبة ، أو : الزهر طابت رائحته . « حـ » الجملة الصغرى : وهى : الجملة الاسمية أو الفعلية إذا وقعت إحداهما خبراً لمبتدأ .

الكَلِم :

هو : ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر ؛ سواء أكان لها معنى مفيد ، أم لم يكن لها معنى مفيد . فالكلم المفيد مثل : النيل ثروة مصر – القطن محصول أساسى فى بلادنا . وغير المفيد مثل : إن تكثُر الصناعات . . .

القول :

هو كل لفظ نطق به الإنسان ؛ سواء أكان لفظاً مفرداً أم مركباً ، وسواء أكان تركيبه مفيداً أم غير مفيد . فهو ينطبق على : « الكلمة » كما ينطبق على : « الكلام » وعلى : « الكلم » . فكل نوع من هذه الثلاثة يدخل فى نطاق : « القول » ويصح أن يسمى : « قولا » على الصحيح ، – وقد سبقت الأمثلة – . كما ينطبق أيضاً على كل تركيب آخر يشتمل على كلمتين لا تتم بهما الفائدة ؛ مثل :

---

(١) فعل أمر .

(٢) فاعله . ولما كان الكلام هنا مفيداً ولا يظهر منه فى النطق إلا الفعل ، والفعل ، لا بد له من فاعل – وجب التسليم بأن الكلمة الثانية مستترة .

إنّ مصر . . . – أو : قد حضر . . . – أو : هل أنت – . أو : كتاب علىّ[1] . . .
فكل تركيب من هذه التراكيب لا يصح أن يسمى : « كلمة » ؛ لأنه ليس لفظًا منفردًا ، ولا يصح أن يسمى : « كلامًا » ؛ لأنه ليس مفيدًا . ولا : « كلمًا » ؛ لأنه ليس مؤلفًا من ثلاث كلمات ؛ وإنما يسمى : « قولًا » .

• • •

« ملاحظة » : يقول أهل اللغة : إن « الكلمة » واحد : « الكَلِم » . ولكنها قد تستعمل أحيانًا[2] بمعنى : « الكلام » ؛ فتقول : حضرتُ حفل تكريم الأوائل؛ فسمعت « كلمة » رائعة لرئيس الحفل ، و « كلمة » أخرى لأحد الحاضرين ، و « كلمة » ثالثة من أحد الأوائل يشكر المحتفلين . ومثل : اسمعْ منى « كلمة » غالية ؛ وهى :

أحْسِنْ إلى الناس تستعبدْ قلوبَهمُو ... فطالما استعبدَ الإنسانَ إحسانُ

فالمراد بالكلمة فى كل ما سبق هو : « الكلام » ، وهو استعمال فصيح ، يشيع على ألسنة الأدباء وغيرهم .

وللكلمة ثلاثة أقسام ، اسم ، وفعل ، وحرف[3] .

---

(١) وهذا هو : المركب الإضافى . ومثله : المركب الوصفى ، نحو : « رجل شجاع .. » ، والمزجىّ ، نحو : سيبويه . . . ويلحق به العددى ، نحو : خمسةَ عشرَ .

(٢) مجازاً .

(٣) سيجىء تفصيل الكلام على الثلاثة فى ص ٢٦ – أما اسم الفعل الذى اعتبره بعض النحاة قسما رابعاً ، فالتحقيق أنه داخل فى قسم : « الاسم » – كما سيجىء فى بابه الخاص ج ٤ م ١٤١ – .

وقد لخص ابن مالك فى ألفيته ما سبق بقوله :

كلامُنَا لَفظٌ مُفِيدٌ كاسْتَقِمْ ... و(اسْمٌ) ، و(فِعْلٌ) ثم (حَرْفٌ) : الْكَلِمْ

واحدُهُ : « كَلِمَةٌ » و « الْقَوْلُ » عَمْ ... وَكِلْمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤَمْ

يريد : أن « الكلام » عند النحاة هو : اللفظ المفيد (ولا يكون مفيداً إلا إذا كان مركباً ؛ كاستقم) « والكلم » ثلاثة أقسام ، اسم ، وفعل ، وحرف ، . وواحده : « كلمة » . و « القول » يشمل بمعناه كل الأقسام ؛ (فكلمة : عمّ ، وأصلها : عمّ) فعل ماض . والكلمة قد يؤم بها الكلام ؛ أى : يقصد إطلاقها على الكلام بمعناه الذى سبق .

أما اللفظ فقد سبق تعريفه فى رقم ١ من هامش ص ١٥ .

... ...
... ...

زيادة وتفصيل :

تعوّد النحاة ــ بعد الكلام،على الأنواع الأربعة السابقة ــ أن يوازنوا بينها موازنة أساسها : «علم المنطق» ويطيلوا فيها الجدل المرهق ، مع أن الموضوع فى غنى عن الموازنة ؛ لبعد صلتها «بالنحو »، وبالرغم من هذا سنلخص كلامهم . . . (وقد يكون الخير فى الاستغناء عنه) .

(ا) يقولون : إن موازنة الأنواع السابقة بعضها ببعض ؛ لمعرفة أوسعها شمولا ، وأكثرها أفراداً ــ تدل على أن : «القول» هو الأوسع والأكثر؛ لأنه يشتمل وينطبق عليها جميعًا ، وعلى كل فرد من أفرادها . أما غيره فلا ينطبق إلا على أفراده الخاصة به ، دون أفراد نوع آخر ؛ فكل ما يصدق عليه أنه : «كلمة» أو : «كلام» أو : «كَلِم» ــ يصدُق عليه أنه : «قول» ، ويُعَدّ من أفراد: «القول» ، ولا عكس .

هذا إلى أن القول يشمل نوعًا آخر غير تلك الأنواع ، وينطبق وحده على أفراد ذلك النوع ؛ وهو : كل تركيب اشتمل على كلمتين من غير إفادة تامة منهما ؛ مثل : «إنْ حضر» . . . «ليس حامد» ــ «ليت مصر» . . . ــ «سيارةُ رجل» . . . فمثل هذا يسمى: «قولا»ولا يصح أن يسمى: «كلمة» ، ولا «كلامًا» ، ولا «كَلِما» . ومن هنا يقول النحاة : (إن القول أعم من كل نوع من الأنواع الثلاثة عمومًا مطلقًا ، وإن كل نوع من الثلاثة أخص من القول خصوصًا مطلقًا . . .) يريدون بالعموم : أن «القول» يشمل من هذه الأنواع وأفرادها أكثر من غيره . ويريدون «بالإطلاق» : أن ذلك الشمول عام فى كل الأحوال ، بغير تقييد بحالة معينة ؛ فكلما وُجد نوع منها وجدَ أن «القول» ؛ يشمله وينطبق على كل فرد من أفراده ــ دائمًا ــ .

وأما أن كل نوع أخص ــ وأن هذا الخصوص مطلق ــ فلأن كل نوع من الثلاثة الأخرى لا يشمل عدداً من الأفراد المختلفة بقدر ما يشمله «القول» ولا ما يزيد عليه . وأن هذا شأنه فى كل الأحوال بغير تقييد ، كما يتضح مما يأتى :

كتب : كلمة ، ويصح أن تسمى: «قولا» وكذلك كل كلمة أخرى .
كتب علىّ : كلام ، ويصح أن يسمى : «قولا» . وكذلك كل جملة

... ...
... ...

مفيدة مستقلة بمعناها ، مكونة من كلمتين . — أو أكثر كما سيجيء —

قد كتب صباحًا : كَلِم ، ويصح أن يسمى : « قولا » وكذلك كل تركيب يشتمل على ثلاث كلمات فأكثر ، من غير أن يفيد .

كتب علىّ صباحًا : كَلِم أيضًا ، ويصح أن يسمى : « كلامًا ، أو : قولا » ، وكذلك كل تركيب يشتمل على ثلاث كلمات فأكثر مع الإفادة المستقلة .

كتاب علىّ : يسمى : « قولا » فقط . . . وكذلك كل تركيب يشتمل على كلمتين فقط من غير إفادة .

فالقول منطبق على كل نوع من الثلاثة ، وصادق على كل فرد من أفراد الأنواع الثلاثة .

وقد يوضح هذا كلمة أخرى ؛ مثل : « معدن » ؛ فإن « المعدن » أنواع كثيرة ؛ منها الذهب ، والفضة ، والنحاس . و . و . فكلمة ؛ « معدن » أعم من كل كلمة من هذه الكلمات عمومًا مطلقًا ، وكل نوع أخص منه خصوصًا مطلقًا ؛ لأن كلمة « معدن » بالنسبة للذهب — مثلاً — تشمله ، وتشمل نوعًا أو أكثر غيره — كالفضة — . أما الذهب فمقصور على نوعه الخاص ، فالمعدن عام ؛ لأنه يشمل نوعين أو أكثر . والذهب خاص ؛ لأنه لا يشمل إلا نوعًا واحداً . و « المعدن » عام عمومًا مطلقًا ؛ لأنه ينطبق دائمًا على كل فرد من أفراد نوعيه أو أنواعه ، وهذا فى كل الحالات .

* * *

(ب) ثم تأتى الموازنة بين « الكَلِم » و « الكلام » فتدل على أمرين :

أحدهما : أن « الكَلِمَ » و « الكَلام » يشتركان معًا فى بعض الأنواع التى يصدق على كل منها أنه : « كلم » وأنه : « كلام » — ؛ فيصح أن نسميه بهذا أو ذاك ؛ كالعبارات التى تتكون من ثلاث كلمات مفيدة ؛ فإنها نوع صالح لأن يسمى : « كلامًا » أو : « كلِمًا » . وكالعبارات التى تتكون من أربع كلمات مفيدة ، فإنها نوع صالح لأن يسمى : « كلامًا » أو : « كلِمًا » وكذلك كل جملة اشتملت على أكثر من ذلك مع الإفادة المستقلة .

ثانيهما : أن كلا منهما قد يشتمل على أنواع لا يشتمل عليها الآخر ،

... ...

... ...

فيصير أعم من نظيره أنواعًا، وأوسع أفرادًا؛ مثال ذلك: أن «الكلِم» وحده يصدق على كل تركيب يحوى ثلاث كلمات أو أكثر، سواء أكانت مفيدة، مثل: (أنت خير مرشد) أم غير مفيدة، مثل: (لما حضر فى يوم الخميس) فهو من هذه الناحية أعم وأشمل من الكلام؛ لأن الكلام لا ينطبق إلا على المفيد، فيكون — بسبب هذا — أقل أنواعًا وأفرادًا؛ فهو أخص.

لكن «الكلام» — من جهة أخرى — ينطبق على نوع لا ينطبق عليه «الكلم» كالنوع الذى يتركب من كلمتين مفيدتين؛ مثل: «أنت عالم» وهذا يجعل الكلام أعم. وأشمل من نظيره، ويجعل الكلم أخص.

فخلاصة الموازنة بين الاثنين: أنهما يشتركان حينًا فى نوع (أى: فى عدد من الأفراد). ثم يختص كل واحد منهما بعد ذلك بنوع آخر ينفرد به دون نظيره؛ فيصير به أعم وأشمل. فكل منهما أعم وأشمل حينًا، وأخص وأضيق حينًا آخر. ويعبر العلماء عن هذا بقولهم: «إن بينهما العموم من وجه، والخصوص من وجه.» أو: «بينهما العموم والخصوص الوجهى».

يريدون من هذا: أنهما يجتمعان حينًا فى بعض الحالات، وينفرد كل منهما فى الوقت نفسه ببعض حالات أخرى يكون فيها أعم من نظيره، ونظيره أعم منه أيضًا؛ فكلاهما أعمّ وأخص معًا. وإن شئت فقل: إن بينهما العموم من وجه والخصوص من وجه؛ — كما سلف — فيجتمعان فى مثل: (قد غاب على...) وينفرد الكلام بمثل: (حضر محمود...)، وينفرد الكلم بمثل: (إنْ جاء رجل...) فالكلم أعم من جهة المعنى؛ لأنه يشمل المفيد وغير المفيد، وأخص من جهة اللفظ؛ لعدم اشتماله على اللفظ المركب من كلمتين.

و «الكلام» أعم من جهة اللفظ؛ لأنه يشمل المركب من كلمتين فأكثر. وأخص من جهة المعنى؛ لأنه لا يطلق على غير المفيد.

* * *

(ح) أما موازنة «الكلمة» بغيرها فتدل على أنها أخص الأنواع جميعًا[1].

* * *

شىء آخر يعرض له النحاة بمناسبة: «كلِم»، يقولون:
إننا حين نسمع كلمة: رجال، أو: كُتُب، أو: أقلام، أو: غيرها

(١) وقد سبق — فى ص ١٨ — أن «القول» أعم الأنواع جميعًا.

... ...

... ...

من جموع التكسير نفهم أمرين :

أولهما : أن هذه الكلمة تدل على جماعة لاتقل أفرادها عن ثلاثة، وقد تزيد .

ثانيهما : أن لهذا الجمع – فى الأغلب – مفرداً نعرفه من اللغة ؛ هو : رجل ، كتاب ، قلم ... وكذلك حين نسمع لفظ : « كَلِم » نفهم أمرين :

أولهما : أنه يدل على جماعة من الكلمات ، لا تقل عن ثلاث ، وقد تزيد ؛ (لأن « الكَلِم » فى الأصل يتركب من ثلاث كلمات أو أكثر ؛ فهو من هذه الجهة يشبه الجمع فى الدلالة العددية ؛ فكلاهما يدل على ثلاث، أو أكثر) .

ثانيهما : أن « للكلم » مفرداً نعرفه ونصل إليه بزيادة تاء للتأنيث فى آخره ؛ فيصير بزيادتها – وموافقة اللغة – دالا على الواحد ، بعد أن كان دالا على الجمع ، فتكون : « كلمة » هى مفرد : « الكَلِم » ، مع أنهما متشابهان فى الحروف ،وفى ضبطها ، ولا يختلفان فى شىء ؛ إلا فى زيادة التاء فى آخر : « الكلمة » – بموافقة اللغة – . وهو بسبب هذا يختلف عن الجموع ؛ فليس بين الجموع ما ينقلب مفرداً وينقص معناه من الجمع إلى الواحد من أجل اتصال تاء التأنيث بآخره . ولذلك لا يسمونه جمعاً ، وإنما يسمونه : « اسم جنس[1] جمعياً[2] » . ويقولون فى تعريفه :

« إنه لفظ معناه معنى الجمع ، وإذا زيدت على آخره تاء التأنيث – غالباً – صار مفرداً » . أوهو : « ما يُفَرَّق بينه وبين واحده بزيادة تاء التأنيث – غالباً – فى آخره » . ومن أمثلته : تفاح وتفاحة – عنب وعنبة – تمر وتمرة –

(١) سيجىء تفصيل الكلام على النكرة ، واسم الجنس، وعلم الجنس، وعلم الشخص ، فى مكانه الخاص من باب : « العلَم » ص ٢٨٨ ؛ هنا ، وفى باب : « النكرة والمعرفة » (ص٢٠٦م ١٧) . وسنعرف أن النكرة (أى : اسم الجنس) إن قصد بها معين فهى النكر المقصودة ، وإلا فهى النكرة غير المقصودة . ولكل منهما أحكامه الخاصة ، ولا سيما عند ندائه (كما سيجىء فى باب النداء ، أول ج ٤) .

(٢) صفة لكلمة اسم ، حتما ؛ لأن الاسم هو الذى يدل على الجمعية ؛ فلا يكون اسم الجنس الجمعى إلا دالا على الجمع ، ولا يكون دالا على المفرد ، ولا على المثنى . وبالرغم من أن اسم الجنس الجمعى يدل على مايدل عليه الجمع فإنه يجوز تثنيته وجمعه فى أغلب أحواله عند فريق من النحاة ، غير سيبويه ومن معه – كما جاء فى الهمع ، باب جمع التكسير – . فالمراد من وصفه بالجمعى : تأكيد أنه لا يراد به واحد ولا اثنان، وإنما يراد به ثلاثة على الأقل كما يراد بالجمع عند النحاة . وبسبب هذه الدلالة العددية قد يطلق عليه فى اللغة –لا فى النحو– أنه جمع (راجع الصبان، باب : جمع التكسير ، عند بيت ابن مالك : «ومن غير ما مضى ومن خماسى» حيث الكلام على مفرد، « فرزدق» (ثم انظر ص٢٢ ورقم ٢ من هامش ص٢٤) .

... ...

... ...

شجر وشجرة — وهذا هو النوع [١] الغالب ، كما أشرنا .

وهناك نوع يُفرّق بينه وبين مفرده بالياء المشددة ، مثل : عرب وعربىّ — جُنْد وجندىّ — رُوم وروىّ — تُرْك وتُرْكىّ .

وقد يُفْرَق بينه وبين واحده بالتاء فى جمعه ، لا فى مفرده ، مثل كَمْأة ، وكَمْء » [٢] .

---

(١) هذا النوع الذى يفرق بينه وبين واحده بالتاء المربوطة إذا وصف — وكذلك إن أخبر عنه ، أوعاد عليه ضمير ، أو إشارة . . . — جاز فى صفته : إما الإفراد مع التذكير على اعتبار اللفظ ؛ لأنه جنس ، أو : مع التأنيث على تأويل معنى الجماعة ؛ نحو قوله تعالى : (أعجاز نخل منقعر) و (أعجاز نخل خاوية) وإما جمع الصفة جمع تكسير أوجمع مؤنث سالماً ، نحو قوله تعالى : (السحاب الثقال . . .) وقوله : (والنخل باسقات) ومثل : الصفة الخبر ، والإشارة إليه . . والضمير العائد عليه — كما أسلفنا — .

وفى كل ما سبق خلاف أشار إليه الصبان ، فى باب العدد . وقد تخيرنا أقوى الأوجه .

ويؤيد ما تخيرناه ما جاء فى : المصباح المنير ، مادة : « النخل » ونصه الحرفى :

« النخل : اسم جمع (كذا يقول) الواحدة : " نخلة " . وكل جمع بينه وبين واحده الهاء (يريد : تاء التأنيث المربوطة) قال ابن السكيت : فأهل الحجاز يؤنثون أكثره ؛ فيقولون : هى التمر ، وهى البسر ، وهى النخل ، وهى البقر . . . وأهل نجد وتميم يذكرون ؛ فيقولون : نخل كريم ، وكريمة ، وكرائم . وفى التنزيل : (نخل منقعر — نخل خاوية) وأما النخيل — بالياء — فمؤنثة . قال أبوحاتم : لا اختلاف فى ذلك » . اهـ .

لكن يتضح من أمثلة هذا النص أن أهل نجد وتميم لايقتصرون على التذكير، وإنما يؤنثون أيضاً . ويلاحظ أنه جعل « النخل » اسم جمع . فكيف يتفق أنه اسم جمع مع قوله السابق إن « الواحدة نخلة » ؟فهل يريد : اسم جنس جمعى ؟

ومما يؤيد ما تخيرناه أيضا ما جاء فى كتاب : « بصائر ذوى التمييز » — تأليف : الفيروزبادى ، صاحب : « القاموس المحيط » — فى البصيرة ١٥ ص ٢٧٧ ونصه عند الكلام على كلمة : « بنيان » :(البنيان : واحد لا جمع له . وقال بعضهم : جمع واحدته : « بنيانة » على حد : « نخلة ونخل » . وهذا النحو من الجمع يصح تذكيره وتأنيثه) اهـ . ومن التذكير قوله تعالى : (السماءُ مُنفطِرٌ به) على اعتبار أن « السماء » اسم جنس جمعى ، مفرده : سماءة .

وهناك مواضع أخرى للاختلاف ، تجىء فى رقم ٦ من ص٢٦٥ (حيث الكلام على الصورة السادسة من صور مطابقة الضمير لمرجعه ، وعدم مطابقته) ثم رقم ٤ من هامش ص ٣٢١ ثم ص ٤٠٧ وما بعدها .

هذا ، ولا يفرق فى اسم الجنس الجمعى بين مذكره ومؤنثه الحقيقيين بالتاء المربوطة ؛ فلا يقال : — فى الغالب — حمامة أو بطة ، للمؤنثة المفردة . وحمام ، وبط ، للمذكر المفرد ؛ منعاً للالتباس، وإنما يؤنثونه بالصفة فيقال : حمامة أنثى ، وحمامة ذكر ، وبطة أنثى ، وبطة ذكر . ولهذا الحكم تكملة — تجىء فى باب « التأنيث » جـ ٤ م ١٦٩ .

أما تأنيث عامله فكان الكلام عليه باب (الفاعل جـ ٢ص ٧٤ طبعة ٣ وما بعدها ، م ٦٦ ثم ٥١ ، ص ٨٢ من الزيادة والتفصيل ، بعد تلك الصفحات) .

(٢) اسم نبات صحراوى .

... ...
... ...

ولهم فى اسم الجنس الجمعيّ – من ناحية أنه جمع تكسير حقيقة ، أو أنه قسم مستقل بنفسه – آراء متضاربة ومجادلات عنيفة ؛ لا خير فيها ، وإنما الخير فى الأخذ بالرأى القائل : إنه جمع تكسير[1]. وهو رأى فيه سداد ، وتيسير ، ولن يترتب على الأخذ به مخالفة أصل من أصول اللغة ، أو خروج على قاعدة من قواعدها ، وأحكامها السليمة .

هذا من جهة الجمع أو عدمه . بقى الكلام فى المراد من : « اسم الجنس » والمعنى الدقيق له . وفيما يلى إشارة موجزة إليهما[2] :

إن كلمة مثل كلمة : « حديد » تدل على معنى خاص ، مدلوله هو : تلك المادة المعدنية المعروفة ، وذلك العنصر المفهوم لنا . فمن أين جاء لنا فهمه ؟ وكيف وصل العقل إلى انتزاع المعنى وإقراره فى باطنه ؟ .

رأينا قطعة من الحديد أول مرة ، ثم قطعة أخرى بعد ذلك ، ثم ثالثة ، فرابعة ، فخامسة ، ... ولم نكن نعرف الحديد ، ولا اسمه ، ثم استعملنا تلك القطَع فى شئوننا ، وعرفنا بالاستعمال المتكرر بعض خواصها الأساسية ؛ وإذا رأينا بعد ذلك قطَعاً من صنفها فإننا نعرفها ، ولا تكون غريبة على عقولنا ، ونشعر بحاجة إلى اسم نسمى به هذا الصنف .

فإذا رأينا بعد ذلك قطعة من جنس آخر (أى : من صنف آخر) كالذهب ، ولم نكن استعملناه فى شئوننا – وعرفنا بالاستعمال بعض خواصها الذاتية ؛ فلا شك أننا سنحتاج إلى اسم يميز هذا الجنس من سابقه ، بحيث إذا سمعنا الاسم ندرك منه المراد ، ونتصور معناه تصوراً عقلياً من غير حاجة إلى رؤية تلك القطَع والنماذج ؛ فوضَعنا للجنس الأول اسماً هو : « الحديد » ، ووضعنا للجنس الثانى اسماً يخالفه هو : « الذهب » . فالحديد اسم لذلك الجنس (الصنف المعروف) ، وكذلك « الذهب » ، وغيرهما من أسماء الأجناس . . . وصرنا بعد ذلك حين نسمع كلمة : « الذهب » أو « الحديد » ندرك المراد منها إدراكاً عقلياً بحتاً ، فيقفز إلى ذهننا مباشرة مدلولها الخاص ، من غير ربط – فى الغالب[3] – بينها وبين شىء آخر من عنصرها ، ومادتها ، أو من غيرهما . وهذا الفهم العقلى المحض هو ما يعبر

---

(١) راجع الأشمونى ، وهامش التصريح ، وشرح الشذور عند الكلام على المسألة المذكورة . فى باب : « الكلام »

(٢) أما التفصيل ، وبسط الإيضاح فكانهما ص ٢٨٨ من باب العلم ، (فى النكرة والمعرفة) .

(٣) لأن اسم الجنس الآحادى التى سيجىء الكلام عليه يرتبط بصورة فرد من أفراده .

... ...

... ...

عنه : بأنه « إدراك الماهية المجردة » ، أى : « إدراك حقيقة الشىء الذهنية ، وصورته المرسومة فى العقل وحده » ، يريدون بذلك : (المعنى الذى يفهم من الكلمة فهماً عقلياً مجرداً – فى الغالب – أى : بعيداً عن عالم الحس ، وعن تخيل النماذج والصور المختلفة المصنوعة منه ، أو غير المصنوعة ، والتى تساعد فى إيضاح المراد منه)[1] .

ومثل كلمة : « حديد » غيرها من أسماء الأجناس – كما أسلفنا – ومنها : فضة ، رجل ، خشب ، طائر . . .

ثم إن هذا الجنس (أو : الماهية المجردة ، والحقيقة الذهنية البحتة) ثلاثة أنواع ، لكل منها اسم :

الأول : اسم الجنس الجمعى[2] ، وقد سبق[3] .

الثانى : اسم الجنس الإفرادى ؛ وهو الذى يصدُق على القليل والكثير من الماهية (أى : من الحقيقة الذهنية) من غير اعتبار للقلة أو الكثرة . (مثل : هواء ، ضوء ، دم ، ماء) ، فكل واحد من هذه وأشباهها يسمى بهذا الاسم ؛ سواء أكان قليلا أم كثيراً .

والثالث : اسم الجنس الآحادى ؛ وهو : الذى يدل على الماهية (أى الحقيقة الذهنية) ممثلة فى فرد غير معين من أفرادها ، ولا يمكن تصورها فى العقل إلا

---

(١) انظر رقم ١ من هامش صفحتى ٢٠٦ و ٢٨٨ .

(٢) قد أوضحنا المراد من كلمة : « اسم » ومن كلمة : « جنس » وأشرنا – فى رقم ٢ من هامش ص ٢١ – إلى أن كلمة « جمعى » هى صفة : لـ « اسم » حتماً ؛ وليست صفة : لـ « جنس » .

(٣) قد يقال : إن اسم الجنس – مطلقاً – يدل : "على الماهية المجردة ، (أى : الحقيقة الذهنية البحتة) ؛ طبقاً للرأى المختار ، وهذه الماهية المجردة (أو الحقيقة الذهنية البحتة) كتلة واحدة متماسكة قد يكون لها أجزاء تتكون منها ومن انضمام بعضها إلى بعض ، ولكن لا يمكن أن يكون لها أفراد مستقلة متعددة ، بحيث يستقل كل فرد منها بنفسه كاملة . ويتميز بذاته المركبة من أجزاء خاصة به ، وذرات يقوم عليها كيانه التام الذى ينفرد به . فكيف يتفق هذا مع اسم الجنس الجمعى الذى يدل على أفراد – لا على أجزاء وذرات – لا تقل عن ثلاثة . – وقد تزيد كما عرفنا فى رقم ٢ من هامش ص ٢١ – فى هذه الدلالة العددية الحتمية منافاة واضحة الدلالة الأصلية التى يقوم عليها اسم الجنس ، وتعارض جلىّ بين الأصل وأنواعه .

أجاب الرضى : بأن اسم الجنس موضوع فى أصله للماهية من حيث هى ثم استعمل فى الجمع ، فهو اسم "جنس وضعاً ، جمعى "استعمالا" . ثم قال الصبان : والأولى أن يقال : إنه غلب استعماله فى ثلاثة أفراد فأكثر حتى صار حقيقة عرفية فى ذلك .

... ...

... ...

بتخيل ذلك الفرد غير المعين ، واستحضار صورة له فى الذهن ؛ مثل : أسامة للأسد[1] .

• • •

ملاحظة : يُردد النحاة وغيرهم من المشتغلين بالعلوم والفنون المختلفة كلمة : « القاعدة » ويذكرونها فى المناسبات المختلفة ، فما تعريفها ؟

قالوا : « القاعدة — وجمعها : قواعد — هى فى اللغة : الأساس ، وفى الاصطلاح : (حُكم كُلِّىّ منطبق على جميع جزئياته (أفراده) ؛ لِتُعْرَفَ أحكامُها منه) .

وعلى الرغم من شيوع هذا التعريف فى مراجعهم ومطولاتهم — عارضَ — بحق — بعض النحاة فى كلمة : « حُكم »، مفضلاً عليها كلمة « قضية » كليَّة ، بحجة أن القاعدة فى مثل قولنا : « كل فاعل مرفوع » تشمل « المحكوم به » ، و « المحكوم عليه » ، و « الحكْم » الذى هو « الرفع » ، هنا ، فلا بدّ أن تشمل أموراً ثلاثة ، ولا تقتصر على « الحكْم » .

وقد دُفِع الاعتراض : بأن الاقتصار على « الحُكْم » فى ذلك التعريف الشائع ، مقبول ؛ لأنه نوع من المجاز ، إذ فيه إطلاق الجزء — وهو الحُكم — على القضية الكليَّة التى هى اسم يجمع المحكوم به ، والمحكوم عليه ، والحكم[2] .

• • •

(١) انظر رقم ١ من هامش ص ٢٠٦ ، وص ٢٨٨ ، وما بعدها .

(٢) راجع فى كل ما سبق عن « القاعدة » شرح التصريح وحاشية ياسين عليه ، ج ١ باب : الضمير ، أول الفصل الخاص باتصال الضمير . وجاء فى « المصباح المنير » فى مادة : « قعد » ما نصه :

(القاعدة فى الاصطلاح بمعنى : الضابط ؛ وهى الأمر الكلى المنطبق على جميع جزئياته) ، وهذا التعريف أحسن ؛ لخلوه من الاعتراضات الموجهة للآخر ...

المسألة الثانية :

الكلام على أقسام الكلمة الثلاثة : الاسم ، والفعل ، والحرف

الاسم : كلمة تدل بذاتها[١] على شيء محسوس ، (مثل : بيت ، نحاس ، جمَل ، نخلة ، عصفورة ، محمد . . .) أو شيء غير محسوس ، يعرف بالعقل ؛ (مثل : شجاعة ، مروءة ، شرف ، نُبل ، نبوغ . . .) وهو فى الحالتين لا يقترن بزمن[٢] .

علاماته : أهمها خمسة ، إذا وجدت واحدة منها كانت دليلا على أن الكلمة « اسم » .

العلامة الأولى : الجر ؛ فإذا رأينا كلمة مجرورة لداعٍ من الدواعى النحوية عرفنا أنها اسم ؛ مثل : (كنت فِي زيارةِ صديقٍ كريمٍ .) فكلمة : « زيارة » اسم ؛ لأنها مجرورة بحرف الجر « فى » ، وكلمة : « صديق » اسم ؛ لأنها مجرورة ؛ إذ هى « مضاف إليه » ، وكلمة : « كريم » اسم ؛ لأنها مجرورة بالتبعية لما قبلها ؛ فهى نعت لها .

العلامة الثانية : التنوين ؛ فمن الكلمات ما يقتضى أن يكون فى آخره ضمتان ، أو فتحتان ، أو كسرتان ؛ مثل : (جاء حامدٌ — رأيت حامداً —

---

(١) أى : من غير أن تحتاج إلى كلمة أخرى .

(٢) لإيضاح التعريف وبيان معنى الاسم نذكر ما يأتى : لو وضعنا فاكهة معينة أمام إنسان لا يعرفها ؛ فسأل : ما هذه ؟ فأجبنا : « رُمّان » — مثلا — لكانت الكلمة : « رمان » هى الرمز ، أو العلامة ، أو اللفظ الدال على تلك الفاكهة . وإن شئت فقل : إنها اسم يفهم منه السامع تلك الفاكهة المعينة دون غيرها . فعندنا شيئان ؛ فاكهة لها أوصاف حسية خاصة بها ، ولفظ معين ، إذا نطقنا به انصرف الذهن مباشرة إلى تلك الفاكهة الخاصة . فلهذا اللفظ معنى ، أو مدلول ، أو مراد . وما معناه ، أو مدلوله ، أو المراد منه إلا هذه الفاكهة . وإن شئت فقل : إنه اسم هى معناه ومسماه ، وإن هذا المعنى والمسمى له اسم هو : « الرمان » فالاسم ليس إلا رمزاً ، أو علامة ، أو شارة يراد بها أن تدل على شىء آخر ، وأن تعينه وتميزه ، وهذا الشىء الآخر هو المراد من تلك الشارة ، والغرض من اتخاذها ؛ فهو مدلولها ومرماها ؛ أى : هو المسمى بها ، وهى الاسم الذى يميزه من غيره ، ويحدده ، فلا يختلط بسواه . ومتى ثبت أن الاسم هو الرمز والعلامة ، وأن المسمى هو المرموز له ، المطلوب إدراكه بالعقل — كان الاسم متضمناً فى ذاته كل أوصاف المسمى ؛ فهو مع مسماه كالصورة التى يكتب اسمها إزاءها ؛ فإذا قرئ الاسم أولا دل على الصورة ومضمونها كاملة . ومثل ما سبق يقال فى كل اسم آخر ، ومنه يتضح تعريفهم الاسم أحياناً بأنه : « مايدل على مسمى فقط » ، أى : من غير أن يدل معه على زمن أو شىء آخر . —

ولهذا الكلام أمثلة متعددة فى ج ٤ ص ١٣٧ — من الطبعة الثانية — م ١٤١ رقم ١ من هامشها . باب : أسماء الأفعال — .

ذهبت إلى حامدٍ) . (طار عصفورٌ جميلٌ — شاهدت عصفوراً جميلاً — استمعت إلى عصفورٍ جميلٍ . . .) ، وهذه الكلمات لا تكون إلا أسماء .

وكان الأصل أن تكتب هى وأشباهها كما يكتبها علماء « العَرُوض » هكذا : (حامدُنْ — حامدَنْ — حامدِنْ) . (عصفورُنْ جميلُنْ . . . — عصفورَنْ جميلَنْ . . . — عصفورِنْ جميلِنْ . . . —) ، أى : بزيادة نون ساكنة فى آخر الكلمة ؛ تحدث رنيناً خاصاً ؛ وتنغيماً عند النطق بها . ولهذا يسمونها : « التنوين » ، أى : التصويت والترنيم ؛ لأنها سببه . ولكنهم عدلوا عن هذا الأصل[1] ، ووضعوا مكان « النون »[2] رمزاً مختصراً يغنى عنها ، ويدل — عند النطق به — على ما كانت تدل عليه ؛ وهذا الرّمز هو : الضمة الثانية ، والفتحة الثانية ، والكسرة الثانية . . . على حسب الجمل . . . ويسمونه : « التنوين » ، كما كانوا يسمونَ النون السالفة ، واستغنوا بهذا الرمز المختصر عن « النون » ؛ فحذفوها فى الكتابة ، ولكنها لا تزال ملحوظة يُنْطَق بها عند وصل بعض الكلام ببعض ، دون الوقف .

ومما تقدم نعلم : أن التنوين نون ساكنة ، زائدة[3] ، تلحق آخر الأسماء لفظاً ، لا خطاً ولا وقفاً[4] .

العلامة الثالثة : أن تكون الكلمة مناداة[5] ، مثل : (يا محمدُ ، ساعِد

---

(١) اختصاراً ؛ ومنعاً للخلط بين هذه النون الزائدة وغيرها من النونات الأخرى ، الزائدة والأصلية .

(٢) راجع شرح المفصل (ج ٩ ص ٢٠) فى الكلام على « التنوين » حيث تراه مكتوباً « بالنون » كما فى الأمثلة السالفة . . .

(٣) أى : ليست من أصل بنية الكلمة ، ولا من حروفها الأصلية ؛ لأن هذه النون — وإن كانت حرفاً واحداً — تعد كلمة كاملة ، وتدخل فى قسم الحرف المعنوى المعدود من أقسام الكلمة الثلاثة ؛ فمثلها مثل واو العطف ، وفائه ، وباء الجر ، وتائه . . . وغيرها من «حروف المعانى» التى سيجىء الكلام عليها فى هامش ص٦٦ وص٧٠ وفى الجزء الثانى ص٢٢٩ م٧٨ (أول باب : الظرف) ويبنون على هذا تعليلات لبعض الأحكام ؛ كتعليلهم وجوب حذف التنوين من المضاف بأن التنوين كلمة كاملة ، ولا يصح الفصل بكلمة بين المضاف والمضاف إليه ، وهما شيئان متلازمان . إلا بعض حالات يصح فيها الفصل بينهما ، وستجىء فى باب : « الإضافة » (ج ٣) .

(٤) سيجىء فى المسألة الثالثة : (ص ٣٣) تفصيل مناسب يتضمن أنواع التنوين وحكم كل نوع .

(٥) لأن المنادى « مفعول به » فقولك : « يا محمد » هو بمثابة قولك : «أدعو محمداً » ، فهو مفعول به حقيقة ، أو تقديراً — تبعاً للخلاف الذى سجله الصبان وغيره ، فى هذا — والمفعول به لا يكون إلا اسماً . وكان الأوضح والأنسب أن يقال : « أن تكون الكلمة مفعولا به » كما يرى بعض النحاة — لتكون هذه العلامة هى الدالة على اسمية الضمير : « إياك » وأخواته ، مما يكون « مفعولا به » ، ولا يكون منادى» .

الضعيف).(يا فاطمةُ ، أكرمى أهلك)،فنحن ننادى محمداً ، وفاطمة . وكل كلمة نناديها هي اسم ، ونداؤها علامة اسميتها[1] .

العلامة الرابعة : أن تكون الكلمة مبدوءة (بأل)[2] مثل : العدل أساس الملك .

العلامة الخامسة : أن تكون الكلمة منسوبًا إليها — أى : إلى مدلولها — حصولُ شيء ، أو عدم حصوله ، أو مطلوبًا منها إحداثه ، مثل : (هذا سافرَ) — (محمود لم يسافر) — (سافرْ يا سعيد) فقد تحدثنا عن « هذا » بشيء نسبناه إليه . هو : السفر ، وتحدثنا عن « محمود » بشيء نسبناه إليه ؛ هو عدم السفر ، وطلبنا من « سعيد » السفر . فالحكم بالسفر ، أو بعدمه ، أو بغيرهما ، من كل ما تم به الفائدة الأساسية يسمى : « إسناداً » ، وكذلك الحكم بطلب شيء من إنسان أو غيره . . . فالإسناد هو : « إثبات شيء لشيء ، أو نفيه عنه ، أو طلبه منه » .

هذا ، واللفظ الذى نسب إلى صاحبه فعل شيء أو عدمه أو طُلب منه ذلك ، يسمى : « مسنَداً إليه » . (أى : منسوبًا إليه الفعل ، أو الترك ، أو طُلب منه الأداء) ، أما الشيء الذى حصل ووقع ، أو لم يحصل ولم يقع ، أو طُلب حصوله — فيسمى : « مسنداً » ، ولا يكون المسند إليه إلا اسمًا . والإسناد[3] هو العلامة[4] التى دلت على أن المسند إليه اسم[5] .

---

(١) إذا رأينا حرف النداء داخلا فى الظاهر على ما ليس باسم (كالفعل ، أو : الحرف ، فى نحو: يا . . . ادخل الحجرة — يا . . ليتك تحترم الميعاد ،) فإنه يكون فى الحقيقة داخلا على منادى محذوف ، لسبب بلاغى . أو : تكون « يا » حرف تنبيه ؛ وليست حرف نداء . وسيجىء البيان فى أول الجزء الرابع : (باب : المنادى) .

(٢) زائدة كانت أم أصيلة (إلا الاستفهامية عند من يستعملها فى الاستفهام ، والموصولة عند من يجيز دخولها على الفعل) وبهذه العلامة قَوِىَ الحكم على كلمة : « العُزَّى » — أنها اسم ، وهى كلمة مؤنثة ، علم لصنم مشهور فى الجاهلية ، و« أل » فى أولها زائدة لازمة لا تفارقها ومذكرها : الأعز .

(٣) انظر ما يتصل بهذا فى « جـ » ص ٣٠

(٤) بهذه العلامة أمكن الحكم بالاسمية على ضمائر الرفع ؛ كالتاء ، ونا ، وأنا . وعلى « ما » الاستفهامية ، والموصولة . . .

(٥) أشار ابن مالك فى ألفيته إلى تلك العلامات بقوله :

بالجَرِّ والتَّنْوِينِ ، والنِّدَا ، وأَلْ ومُسْنَدِ — لِلاِسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَلْ

أى : حصل تمييز للاسم من غيره : (بالجر ، والتنوين ، والنداء ، وأل ، ومسند .. ، أى : إسناد) والإسناد هو الذى يدل على أن الضمائر المرفوعة أسماء ، مثل : « أنا » كتبت رسالة — كما تقدم — . . .

... ...
... ...

زيادة وتفصيل :

(ا) تعددت علامات الاسم ، لأن الأسماء متعددة الأنواع ؛ فالعلامة قد تصلح لبعض منها ، ولا تصلح لبعض آخر ، كالجر ، فإنه يصلح علامة ظاهرة لكثير من الأسماء ؛ ولكنه لا يصلح لضمائر الرفع ، كالتاء – ولا يصلح لبعض الظروف ؛ مثل : قَطُّ : وعَوْضُ . وكالتنوين ؛ فإنه يصلح لكثير من الأسماء المعربة المنصرفة ، ولا يصلح لكثير من المبنيات (مثل : هذا) وكالنداء فإنه يصلح وحده للأسماء الملازمة للنداء ؛ مثل : يا فُلُ (أى : يا فلان) ويا مَكْرَمان للكريم الجواد ، وغيرهما مما لا يكون إلا منادى[1] . وهكذا اقتضى الأمر تعدد العلامات بتعدد أنواع الأسماء . . .

(ب) للاسم علامات أخرى ؛ أهمها :

١ – أن يكون مضافًا ، مثل : تطرب نفسى لسماع [redacted] ، وقراءة كتب الأدب .

٢ – أن يعود عليه الضمير[2] ، مثل : جاء المحسن . فى « المحسن » ضمير . فما مرجعه ؟

– لا مرجع له إلا « أَلْ »[3] ؛ لأن المعنى : « جاء الذى هو محسن » ولهذا قالوا « أل » هنا : اسم موصول . وكذلك : قد فاز المخلص ، وأفلح الأمين .

٣ – أن يكون مجموعًا ، مثل : (مفاتيح الحضارة بيد علماء بارعين ، وهبوا أنفسهم للعلم ودراساته .) فكون اللفظ جمعًا خاصة من خواص الأسماء .

٤ – أن يكون مصغرًا ؛ « لأن التصغير من خواص الأسماء كذلك » ؛ مثل : حُسَيْن أجرأ من أخيه الحسن .

٥ – أن يبدل منه اسم صريح ؛ مثل : كيف علىٌّ ؟ . أصحيح أم مريض ؟ فكلمة : « صحيح » اسم واضح الاسمية ، وهو بدل من كلمة : « كيف » فدلَّ على أن « كيف » اسم . لأن الأغلب فى البدل والمبدَل منه أن يتحدا معًا ، فى الاسمية والفعلية .

---

(١) انظر ما يتصل بالعلامة الثالثة : « المناداة » – ص ٢٧

(٢) بهذه العلامة أمكن الحكم بالاسمية على « ما » التعجبية ، وعلى : « مهما » فى مثل : ما أجمل المعروف ! ومثل قوله تعالى : (وقالوا مهما تأْتنا به من آية . . . إلخ) » .

(٣) سيجىء بيان السبب مفصلا عند الكلام على صلة « أل » فى باب : « الموصول » . (رقم ٢ من هامش ص ٣٥٦) .

... ...

... ...

٦ - أن يكون لفظه موافقاً لوزن اسم آخر، لا خلاف فى اسميته؛ كنزال [١] فإنه موافق فى اللفظ لوزن: «حذام» اسم امرأة، وهو وزن لا خلاف فى أنه مقصور على الأسماء. ولولا هذه العلامة لصعب الحكم على «نزال» بالاسمية؛ لصعوبة الاهتداء إلى علامة أخرى.

٧ - أن يكون معناه موافقاً لمعنى لفظ آخر ثابت الاسمية؛ مثل: قطُّ. عوضُ. حيثُ... فالأولى ظرف يدل على الزمن الماضى [٢]، فهى بمعنى كلمة: ماض (أى: زمن ماض)، والثانية ظرف يدل على الزمن المستقبل فهى بمعنى كلمة: مستقبل (أى زمن مستقبل)، والثالثة بمعنى كلمة: مكان - فى الأغلب -.

وبهذه العلامة أمكن الحكم على الكلمات الثلاث بالاسمية؛ إذ يصعب وجود علامة أخرى.

(حـ) سبق أن من علامات الاسم: «الإسناد» وقد وضحناه [٣]، وبقى أن نقول: إذا أسندتَ إلى كلمة قاصداً منها لفظها، وكان لفظها مبنيًّا وغير علَم - كأن تشاهد كلمة مكتوبة؛ مثل: «قَطَفَ» أو: «مَنْ» «أو: رُبَّ»، وتريد أن تقول عن لفظها المكتوب: إنه جميل، وهو لفظ مبنى فى أصله، وغير علَم، كما ترى - فإنه يجوز أحد أمرين.

أولهما: أن تَحكيه بحالته اللفظية - وهو الأكثر ولكن يصير معربا إعرابا مقدراً، منع من ظهور علامته حكاية اللفظ على ما كان عليه أولاً؛ من حركة، أوسكون؛ فلا يدخل على آخر الكلمة تغيير [٤] لفظىّ؛ مهما اختلفت العوامل. تقول: قطفَ جميلٌ - إنّ قطفَ جميلٌ - سررت من قطفَ ...و...

ثانيهما: أن تعربه أيضا، ولكن يتغير آخره على حسب العوامل إعرابًا ظاهراً مع التنوين؛ فتقول؛ قَطَفٌ جميلٌ - بالرفع والتنوين فى هذا المثال، و... و... - إلا إن كان فى آخر اللفظ ما يمنع ظهور الحركة؛ (كوجود ألف مثلا، كقولك: «علَى» حرف جر)، فإنه يُعرب بحركة مقدرة، ويُنوّن، ما لم يمنع من تنوينه مانع؛ كالإضافة [٥]...

(١) اسم فعل، بمعنى: انزلْ. (٢) ولا تستعمل إلا فى جملة منفية. (٣) فى صفحة ٢٨

(٤) إلا إن كان اللفظ فى أصله حرفاً ثنائياً؛ فيجوز أن يكون مبنياً للشبه اللفظى بالحروف - كما سيعرف. - وهذه صورة من الحكاية غير التى ستجىء فى رقم «٧» من ص ٢٠٠ -.

(٥) يلاحظ الفرق الواضح بين دلالة الأمرين السابقين فى «حـ» ودلالة الملاحظة التى فى صفحة ٧٩ وما يتصل بها فى ص ٣٠٩ و ٣١٠ وما يخالفها فى «حـ» من ص ١٤٦.

... ...

... ...

وإذا كانت الكلمة ثُنائية ، وثانيها حرف لين ، ضاعفته . فتقول فى « لوْ » : لوٌّ . وفى كلمة « فى » : فىٌّ ، وفى كلمة « ما » : « ماء » . بقلب الألف الثانية الحادثة من التضعيف همزة ، لامتناع اجتماع ألفين .

ويرى بعض النحاة : أن الحرف الثانى الصحيح من الكلمة الثنائية لا يضاعف إلا إذا صارت الكلمة علماً لشىء آخر غير لفظها ، كأن تسمى شيئاً : « بلْ » أو : « قدْ » أو : « هلْ » . . . أما إذا بقيت علما للفظها الأصلى وقصد إعرابها فلا يضاعف ثانيها ؛ سواء أكان صحيحاً مثل : « قَدْ » أم ليناً مثل : « لَوْ »[1] . . .

---

(١) راجع الصبان — جـ ١ — الباب الأول ، عند الكلام على علامات الاسم ، ومنها : علامة « الإسناد » . وانظر تعريف « الحكاية » فى رقم ١ من هامش ص ٣١٠ الآتية .

والرأيان السالفان فصيحان ، ولكل منهما مزيته التى تدعو إلى تفضيله حيناً ، أو العدول عنه إلى نظيره حيناً آخر ؛ تبعاً لما يقضى به المقام الكلامى . فزية الحكاية أنها تحمل الذهن سريعاً إلى الحكم على اللفظ بأنه معاد ومردد لداع بلاغى ، والذى يدل على هذه الإعادة مخالفة اللفظ فى ظاهره لما تقتضيه العوامل من حركات إعرابية معينة . فن يسمع من فصيح : « قطفٌ » السابقة ببقائها على حركتها الأصلية مع اختلاف العوامل يدرك سريعاً أنها معادة مرددة ، أى : « محكية » فلو لم تكن فى التركيب السابق محكية لكانت مبتدأ مرفوعاً ، فعدم رفعها وتركها على حالتها الأولى دليل على : « الحكاية » أى : على أن الناطق بها يرددها بعد أن سمعها من غيره أو قرأها ؛ فنطق بها من غير إدخال تغيير على حركاتها مطلقاً ، ولو اقتضى المقام الإعرابى الجديد إدخال تغيير على حركاتها . ويظهر هذا بوضوح حين نسمع — مثلا — المغنى يترنم بكلمة : « قطفٌ » فيشجينا بها ، ويبدع فيها ، أكثر من غيرها ، أو حين نراها مكتوبة بخط بارع ، فنقول : « قطفٌ » جميلة ، فيكون النطق بها على سبيل الحكاية إعلاناً ورمزاً إلى أنها جميلة فى حالة معينة لنا ، وصورة خاصة دون غيرها ، بخلاف ما لو قلنا : قطفٌ جميلة ، فليس فى هذا التعبير ما يدل على ذلك التقييد الهام . ومما يزيد الأمر وضوحاً ما قالوه فى موضع آخر ؛ فن الأعلام من اسمه « أبوالفضل » ، و « أبوجهل » . . . فإذا سمعنا من الخبير بالأساليب الصحيحة ، الحريص على سلامتها ، قوله — مثلا — مدح الناس « أبوالفضل » ، وذموا « أبوجهل » عرفنا سريعاً أن هذا المتكلم الفصيح لم يقل « مدح الناس أبا الفضل وذموا أبا جهل » وإنما قال : « أبو » فلا بد أن يكون هذا على سبيل الحكاية ؛ لحكمة بلاغية ؛ قد تكون رغبته فى إظهار أن : « أبوالفضل » و « أبوجهل » علمان لشخصين معينين ، وليس المراد منهما مطلق رجل متصف بالفضل أو بالجهل ، إذ لو قال « مدح الناس أبا الفضل وذموا أبا جهل » لجاء الكلام خالياً من التعيين الدقيق ، محتملا « العلمية » ومحتملا أن يشمل كل صاحب فضل ، أو صاحب جهل من غير تخصيص . . .

أما الرأى الآخر فزيته عمومه وشموله كل الحالات المختلفة ؛ ومنها السابقة ، ودخوله تحت القاعدة الإعرابية المطردة ، ففيه نوع تيسير .

ولهذه المسألة صلة بما يجىء فى جـ ٤ ص ٦٦٩ م ١٧٧ باب : « النسب » وما فيها من خلاف ، من ناحية تشديد الحرف الثانى من الكلمة الثنائية ، وعدم تشديدها .

... ...
... ...

(د) الاسم ثلاثة أقسام :

ظاهر ؛ مثل كلمة : « محمد » فى قولنا : « محمد عاقل » ،

ومضمر[1]. أى : غير ظاهر فى الكلام ، مع أنه موجود مستتر ، مثل الفاعل فى قولنا : أكرمْ صديقك[2]؛ فإن الفاعل مستتر وجوبًا تقديره : « أنت » .

و « مبهم » ، لا يتضح المراد منه ولا يتحدد معناه إلا بشىء آخر ، وهو أمران : أحدهما : اسم الإشارة ؛ (مثل : هذا نافع) والآخر : اسم الموصول ؛ (مثل : الذى بنى الهرم مهندس بارع[3]) .

ملاحظة : هناك قسم رابع — فى رأى الكوفيين ومن تبعهم ؛ كابن مالك — وهو الاسم الزائد المحض ؛ لتأكيد المعنى وتقويته . وهذا النوع لا محل له من الإعراب ؛ لأنه لا يتأثر بالعوامل ولا يؤثر فى غيره . ومن أمثلته : كلمة : « ذا » . . . ،[4] طبقًا للبيان الخاص بها [5].

---

(١) راجع « ب » من ص ٢١٩ حيث التفصيل . وفى بعض مواضع أخرى قد يراد بالمضمر ما يسمى اصطلاحاً : « الضمير » ومنه « المستتر » ومنه « البارز » (الظاهر) .

(٢) انظر رقم ٢ من هامش ص ١٦ .

(٣) لأن اسم الإشارة لا يتضح المراد منه إلا بالمشار إليه ، والموصول لا يتضح إلا بصلته . ولا مبهم فى الأسماء غير هذين . وسيجىء البيان فى « جـ » من ص ٣٣٨ وفى باب : الموصول (رقم ٤ من هامش ص ٣٣٨) .

(٤) كالتى فى قول الشاعر :

دعى ماذا علمت سأتقيه ولكنْ بالمغيَّب خبرينى

(٥) فى رقم « ا » و « ب » من صفحتى ٣٦٠ و ٤٦١ .

المسألة ٣ :

أقسام التنوين ، وأحكامه

التنوين[1] الذى يعتبره النحاة علامة على أن الكلمة اسم — أنواع ؛ أشهرها أربعة ، هى : تنوين الأمكنيّة — تنوين التنكير — تنوين التعويض — تنوين المقابلة ، ولهم فى كل نوع آراء مختلفة ، سنستخلص الرأى السليم منها .

النوع الأول : تنوين الأمكنية

ولتوضيحه نقول : إن الأسماء أربعة أقسام :

(ا) قسم تتغير علامة آخره باختلاف موقعه من الجُمل ، ويدخله التنوين فى آخره ؛ مثل : علىّ ، وشجرة ، وعصفور ، . . . و . . . تقول : (جاء علىٌّ) ، برفع آخره وتنوينه . . . (رأيت عليًّا) ؛ بنصب آخره وتنوينه . (ذهبت إلى علىٍّ) ، بجر آخره وتنوينه . . . وكذلك باقى الأسماء السابقة وما يشبهها . وهذا القسم من الأسماء يسمى : « المُعْرَب المُنْصرف »[2].

(ب) قسم تتغير علامة آخره باختلاف موقعه من الجمل ، ولكنه لا ينوّن ؛ مثل : أحمد ، فاطمة ، عثمان . . . تقول : جاء أحمدُ ، رأيت أحمدَ ، ذهبت إلى أحمدَ . . . وكذلك باقى الأسماء السالفة ، وما أشبهها ؛ فإنها لا تنون . مهما اختلفت العوامل[3] . وهذا القسم يسمى : « المعرب غير المنصرف » ،

---

(١) سبق تعريفه وتوضيحه فى ص ٢٦ .

(٢) وقد يسمى اختصاراً : « المنصرف » — كما سيجىء فى رقم ٣ من هامش ص ١٧٤ — وإذا ذكر التنوين من غير نص على نوعه كان المراد تنوين : « المعرب المنصرف » لأنه هو المقصود عند الإطلاق ؛ (أى : عند عدم ذكر النوع) . أما إذا أريد غيره فلا بد من التقييد بذكر النوع ؛ كأن يقال : تنوين التنكير ، أو : تنوين العوض . . والمعرب هو اللفظ الذى تتغير علامة آخره بتغير العوامل ؛ (كما سيجىء قريباً فى بابه الخاص ص ٧٥ م ٦) . و « المنصرف » هو الذى يكون فى آخره هذا التنوين الدال على « الصرف » . ويجرى (فى عبارات بعض القدماء : « الإجراء وعدم الإجراء » بدلا من « الصرف ومنع الصرف » . — وسيجىء البيان فى ج ٤ باب : « مالا ينصرف » .

(٣) هذا القسم قد يدخله التنوين أحياناً لغرض معين — (كما سيجىء البيان فى رقم ١ من هامش ص ٢٩٤) — تقول : رأيت أحمداً ؛ بالتنوين ؛ بشرط أن تقصد الإخبار بأنك رأيت واحداً غير معين من اسمهم : « أحمد » بخلاف ما لو رأيت رجلا معيناً اسمه : « أحمد » معهوداً بينك وبين من تخاطبه . . (راجع شرح المفصل ج ٩ ص ٢٩ موضوع : التنوين) . ، هذا ، والتمثيل بكلمة : « أحمد » هو من صنع صاحب =

وله باب خاص يتضمن أسباب منع الاسم من الصرف [1]. . .

(حـ) قسم لا تتغير علامة آخره بتغير التراكيب، ويسمى: المبنى [2]. لكن

= «المفصل» نفسه، وكان الأولى التمثيل بكلمة مثل: «يزيد» ونحوها... لما سيجيء- (فى ج ٤ ص ١٩١ م ١٤٧ «ب» عند الكلام على الاسم الذى لا ينصرف) وهو: أن الاسم الممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل إذا زالت علميته يظل ممنوعا من الصرف إن كان فى أصله وصفاً سابقاً على العلمية وترك وصفيته السابقة، وانتقل إلى العلمية. مثل: «أحمر» علم شخص، فإنه حين تزول عنه العلمية الطارئة يرجع إلى ما كان عليه قبلها، ويعود وصفاً كما كان، ويظل ممنوعاً من الصرف بشرط وجود العلة الثانية.

وكلمة: «أحمد» ينطبق عليها هذا من ناحية رجوعها إلى الوصفية السابقة حين تزول عنها العلمية الطارئة، فكيف تنون إن زالت علميتها وبقيت العلة الثانية؟.

ربما كان يرى فرقاً بين «أحمد» و «أحمر» هو أن «أحمد» متوغل فى علميته حتى نسيت وصفيته وأهملت، فإن زالت عنه علميته لم يرجع إلى وصفيته السابقة عليها؛ بخلاف: «أحمر» وأشباهه؛ فوصفيته قوية ملحوظة. لكن الأفضل - كما قلنا - التمثيل بما لا احتمال معه. مثل كلمة «يزيد» فليس لها وصفية سابقة

(١) سيجىء فى الجزء الرابع. وللنحاة تعليل طويل فى عدم تنوينه؛ ولكنه تعليل يرفضه التأمل. وقد آن الوقت لإهماله، وإنما نذكر ملخصه التالى ليطمئن من يشاء من الخاصة - إلى أنه تعليل مصنوع معيب، فهم يقولون:

إن الفعل ثقيل على اللسان؛ لقلة استعماله، بالنسبة للاسم؛ فالفعل لا يستعمل إلا مع فاعل هوامم؛ أما الاسم فقد يستعمل أحياناً مع الفعل؛ مثل: (نفع الكتاب)، وقد يستعمل أحياناً مع الاسم، مثل: (الكتاب نافع). فالمواضع التى يشغلها الاسم أكثر من المواضع التى يشغلها الفعل؛ وكثرة الاستعمال داعية إلى خفة النطق وسهولته.

وشىء آخر؛ هو أن الفعل لا يوجد إلا مع فاعل- كما سبق -، وقد يحتاج إلى مفعول. ومعنى هذا أن الفعل لا يوجد منفرداً، ولا يدل بنفسه على معنى، وإنما يوجد فى كلام مركب. أما الاسم فإنه قد ينفرد ولا يراد منه إلا مجرد الدلالة على شىء (أى: على مسمى، كما عرفنا - فى ص ٢٦ -). والمفرد أخف من المركب فى النطق والاستعمال.

فمن أجل خفته دخله التنوين الذى هو علامة الخفة، ورمز السهولة، وامتنع دخوله على الأفعال؛ لثقلها.

ثم يتدرجون من هذا إلى قولهم: إن فى كل فعل ظاهرتين؛ إحداها: لفظية، وهى: اشتقاقه من المصدر (على الرأى الشائع) واشتراك لفظيهما فى الحروف الأصلية، والمشتق فرع، والمشتق منه أصل، لهذا كان الفعل فرعاً من الاسم. والأخرى: معنوية، وهى: حاجة الفعل إلى الفاعل الاسم - كما سبق -. والاحتياج فرع، وعدم الاحتياج أصل. ولما كان القسم الثانى من الأسماء (وهو المعرب غير المنصرف) لا يمنع من الصرف إلا إذا اجتمع فيه ظاهرتان، أو علتان فرعيتان: إحداها لفظية، والأخرى معنوية، كان شبيها بالفعل فى ذلك؛ فامتنع مثله من الصرف؛ فكلمة: «فاطمة» فيها علة لفظية؛ وهى التأنيث؛ والتأنيث فرع التذكير عندهم، وعلة معنوية هى: العلمية؛ والعلمية فرع التنكير، فهاتان ناحيتان فرعيتان فى كلمة «فاطمة»؛ فلا بد من الظاهرتين (العلتين)، أو من ظاهرة تقوم مقامهما؛ وذلك فى كل كلمة تمنع من الصرف. وينتهون من ذلك كله إلى النتيجة التى يريدونها؛ وهى: أن الفعل فيه العلتان، ولا يدخله التنوين. وكذلك بعض الأسماء فيه الظاهرتان أو العلتان - أو ما يقوم مقامهما - فلم لا يمنع من الصرف أيضاً بسبب وجود الناحيتين الفرعيتين فلا يدخله التنوين؟

ذلك ملخص كلامهم الخيالى. وهو مدفوع بأن السبب الحق فى تنوين بعض الأسماء وعدم تنوين بعض آخر أن العرب الفصحاء نطقت بهذا منوناً، وبذاك غير منون. فعلت هذا بفطرتها وطبيعتها، لا لسبب آخر؛ كمراعاة لقواعد علمية، وتطبيق لأسس فلسفية منطقية؛ فإن هذه وتلك لم تكن معروفة لديهم فى عصر صدر الإسلام وما قبله من عصور الجاهلية؛ فلم يستخدموا المشابهة، ولم يستعينوا بقياس المناطقة أو غيره من مسالك الجدل، والتوهم، وأشباهه مما لا يوافق حياتهم الأولى، ولا نشأة اللغة.

(٢) سيجىء الكلام عليه فى بابه الخاص (ص ٧٢ م ٦).

قد يدخله التنوين أحيانًا لغرض . وإليك الإيضاح .

من الأسماء القديمة : خَالَوَيْهِ ، نِفْطَوَيْهِ ، عَمْرَوَيْهِ ، سِيبَوَيْهِ . وغيرها من أعلام الأشخاص المبنية على الكسر – غالبًا – المختومة بكلمة : « ويه » . فإذا أردت أن تتحدث عن واحد من هذه الأعلام ، وكان مُعَيَّناً معهوداً بينك وبين من تخاطبه ، معروفًا بهذا الاسم ، لا تختلط صورته فى الذهن بصورة غيره – فإنك تنطق باسمه مبينا من غير تنوين ، وأنت بهذا تتكلم عنه كما تتكلم عن الأعلام الأخرى المعربة التى يدل الواحد منها على فرد خاص بعينه ، مثل : محمد ، أو : صالح ، أو : محمود ، أو : غيرهم[1] . . .

أما إذا أتيت بالتنوين فى آخر الكلمة المبنية فإن المراد يتغير ؛ إذ تصير كمن يتحدث عن شخص غير مُعَيَّن ، لا يتميز من غيره المشاركين له فى الاسم ، فكأنك تتحدث عن رجل أىّ رجل ، مسمى بهذا الاسم .

ومن الأمثلة أيضًا ما ليس بعلَم ، مثل : صَهْ[2] إيهِ[3] ، غاقِ[4] .

وهذه الكلمات المبنية وأشباهها تكون منونة حينًا ، وغير منونة حينًا آخر[5] ، كأن تسمع شخصًا يتحدث فى أمر معين لا يرضيك ؛ فتقول له : صَهْ ، (بسكون الهاء) . فكأنك تقول له : (اسكت عن الكلام فى هذا الأمر الخاص ولك أن تتكلم فى أمر آخر إن شئت) . أما إذا قلت له : صهٍ (بالكسر والتنوين) فمرادك : (أترك الكلام مطلقًا فى جميع الموضوعات ؛ لا فى موضوع معين) .

ولو قلت له : « إيهِ » (بالكسر من غير التنوين) لكان المقصود : (زدنى من الحديث المُعَيَّن الذى تتكلم فيه الآن ، ولا تتركه) . أما إذا قلت : « إيهٍ » (بالكسر والتنوين) فإن المراد يكون : (زدنى من حديث أىّ حديث ؛ سواء أكان ما نحن فيه أم غيره .)

---

(١) راجع ما يتصل بهذا ، وبإعراب الممنوع من الصرف فى ص ١٧٤ و ٢١٠ ، ٢١٥ .
(٢) اسم فعل أمر ؛ بمعنى : اسكت .
(٣) اسم فعل أمر ؛ بمعنى : زدْ . .
(٤) اسم صوت الغراب .
(٥) التنوين وعدمه مقصوران على السماع فى أغلب أسماء الأفعال والأصوات – بالتفصيل الذى سيجىء فى بابهما فى الجزء الرابع بخلاف الأسماء المختومة بكلمة : « ويه » من مثل : خالويه ، ونفطويه ، وأشباههما ؛ فإنه قياسى – .

كذلك : صاحِ الغراب غاقِ (بالكسر ، بغير تنوين) ، فالمراد : أنه يصيح صياحًا مُعَيَّنًا خاصًا ، فيه تنغيم ، أو حزن ، أو فزع ، أو إطالة . . . أما بالكسر والتنوين فمعناه مجرد صياح .

فعدم التنوين فى الكلمات المبنية السابقة — وأشباهها — هو الدليل على أنك تريد شيئًا واحدًا معينًا ، واضحًا فى ذهنك ، معهودًا لك ولمخاطبك ؛ سواءٌ أكان ذلك الشيء شخصًا أم غير شخص . والتنوين هو الرمز الدال على أنك تريد شيئًا غير مُعَيَّن بذاته ، وإنما هو مختلط بين نظائره المماثلة له ، ولا يتجه ذهنك إلى واحد منها دون غيره . ويسمون الكلمة التى من النوع الأول الخالى من التنوين : « معرفة »[1] ، لأن مدلولها معروف مُعَيَّن . والكلمة التى من النوع الثانى المنَوَّن : « نكرة » ، لأن معناها مُنَكَّر — أى : شائع — غير معين وغير محدد . ويسمون التنوين الذى يدخلها : « تنوين التنكير » أى : التنوين الذى يدل فى الكلمة المبْنية على الشيوع وعدم التعيين ؛ ولا يدخل إلا الأسماء المبْنية . فهو : « العلامة التى تدل بوجودها على أن الكلمة المبْنية نكرة ، وتدل بحذفها على أنها معرفة » .

(د) قسم لا تتغير علامة آخره ولا يدخله التنوين ؛ مثل : هؤلاءِ . . . حيثُ . . . كمْ . . . تقول : جاءَ هؤلاءِ ، أبصرتُ هؤلاءِ ، انتفعت بهؤلاءِ . . . (بالكسر فى كل الحالات ، بغير تنوين ، فهو مبنى ، وغير منون) .

من التقسيم السابق (ا — ب — حـ — د) نعلم أن بعض الأسماء معرب ، وبعضها مبنى ، وأن كل واحد منهما قد يكون منونًا ، وقد يكون غير منون .

والقسم الأول : « ا » وحده هو الذى يجتمع فيه الإعراب والتنوين معًا . والنحاة يقررون أن الأصل فى الأسماء أن تكون مُعْرَبة[2] ومنونة ، وأن الأصل فى الحروف كلها أن تكون مبنية وغير منونة ، وأن الأفعال كلها لا تُنَوَّن ، وأن

---

(١) والمعرفة والنكرة وأنواعهما باب خاص يشمل كل أحكامهما ، وسيجيء قريبًا (ص٢٠٦م١٧)

(٢) لأن استقراءهم للأسماء دلهم على غلبة الإعراب والتنوين فيها ، كما دلهم على أن الحروف كلها مبنية وغير منونة ، وأن الأفعال كلها غير منونة وأكثرها مبنى ؛ فالماضى والأمر مبنيان دائمًا ، والمضارع يعرب فى حالات ، ويبنى فى غيرها .

أكثرها مبنيّ ؛ فكلما ابتعد الاسم عن مشابهة الحرف والفعل فى البناء وعدم التنوين[1] كان أكثر أصالة فى الاسمية ، وأشدّ تمكنًا .

وبتطبيق هذا على الأقسام الأربعة السالفة يتبين أن القسم الأول أقواها جميعًا فى الاسمية ، وأعلاها فى درجتها ؛ لأنه لا يشبهها فى شىء ؛ فهو مُعرب ؛ أما الحروف وأكثر الأفعال فبنية . وهو منون ؛ والتنوين لا يدخل الأفعال ولا الحروف .

ثم يليه فى القوة والأصالة ؛ القسم الثانى : « ب » ؛ لأنه معرب . والحروف وأكثر الأفعال مبنية — كما سبق — لكنه يشبه الأفعال والحروف فى عدم التنوين . ثم يليه القسم الثالث : « حـ » وهو أضعف من القسمين السابقين ؛ لبنائه الدائم ، ولعدم تنوينه أحيانًا . أما الرابع : « د » فهو أضعف الأقسام كلها ، لأنه مبنى دائمًا ، ولا ينون مطلقًا . فاجتمع فى القسم الأول العاملان الدالآن على التباعد وعدم المشابهة ، أما القسم الثانى فليس فيه إلا عامل واحد ؛ لهذا يسمى القسم الأول : « المتمكن الأمكن » ، أى : القوىّ فى الاسمية ، الذى هو أقوى أصالة فيها ، وأثبتُ مكانة من غيره . ويسمى التنوين الذى يلحقه : تنوين « الأمكنية » أو : « الصرْف » ويقولون فى تعريفه — « إنه التنوين الذى يلحق آخر الأسماء المعربة المنصرفة ؛ ليدل على خفتها[2] ، وعلى أنها أمكَنُ ، وأقوى فى الاسمية من غيرها » . كما يسمى القسم الثانى : « المتمكن » فقط . وما عداهما فغير متمكن .

* * *

النوع الثانى : تنوين التنكير :

وهو « الذى يلحق — فى الأغلب[3] — بعض الأسماء المبنية ؛ ليكون وجوده

---

(١) أو فى غيرها ؛ كبعض الظواهر الخاصة التى تظهر فى الفعل — فى رأيهم — كما سبق فى رقم ١ من هامش ص ٣٤ .

(٢) أثر هذا التنوين فى الخفة وغيرها مفصل فى موضعه الأنسب (جـ ٤ باب : « ما لا ينصرف » . م ١٤٥ ص ١٩١) .

(٣) الأغلب أنه يلحق بعض الأسماء المبنية . لكنه قد يلحق بعض الأسماء المعربة المنصرفة للسبب السابق فى الرقم : « ٣ » من هامش ص ٣٣ وللبيان الذى فى رقم ٢ من هامش ص ٢٩٤ .

دليلا على أنها نكرة ، وحذفه دليلا على أنها معرفة »[1] وهو الذى سبق إيضاحه وشرحه فى القسم الثالث : « حـ » من الأسماء .

* * *

النوع الثالث : تنوين التعويض[2]، أو العِوَض :

من الدواعى ما يقتضى حذف حرف من كلمة ، أو حذف كلمة كاملة ، أو حذف جملة بتمامها أو أكثر ؛ فيحل التنوين محل المحذوف ، ويكون عوضًا عنه. فمن أمثلة ــ حذف الحرف[3] ما يأتى :

الفعل الثلاثى	بعض المشتقات (اسم الفاعل لمؤنث)	وَضْع المشتق فى جملة بعد جمعه جمع تكسير	الحرف المحذوف
بقِيَ .	باقيةٌ .	النقود بواقٍ ، سأزيد على بَواقٍ .	هو الحرف الأخير من الجمع وهذا الحرف الأخير أصله الحرف الثالث الأصلى من الفعل الماضى
مضَى .	ماضية .	الليالىَ مواضٍ بحوادثها . لا أحزن لمواضٍ .	
بكى .	باكيةٌ .	العيون بواكٍ . أسفتُ لبواكٍ على ما فاتٌ .	
سقَى .	ساقيةٌ .	هذه سواقٍ . شرب الزرع من سواقٍ فَياضة .	
نَمى .	نامِيةٌ .	الزروعٌ نوامٍ . سوف أحرص على نوامٍ من الزروع.	
رنا (بمعنى : نظر)	رانيةٌ .	العيون رَوَانٍ للزهر. عجبت من روانٍ للزهر.	

فهنا بعض أفعال ثلاثية ، أصلية الحروف ،ــ أى : لا يُحذف منها حرف فى المشتقات المختلفة إلا لداع قوىٌ ــ، لكن الحرف الأخير من تلك الأفعال قد

(١) لم نذكر فى التعريف : « أنه يلحق الأسماء المبنية » ــ مع أن الغالب لحاقه بها ،. لأنه قد يلحق الأسماء المعربة غير المنصرفة لغرض أوضحناه (فى رقم ٣ من هامش ص ٣٣ والبيان الذى فى رقم ١ من هامش ص ٢٩٤ فتقييد الأسماء بأنها « مبنية » غير صحيح .

(٢) ويدخل الأسماء المعربة والمبنية

(٣) وهذا الحذف مقصور على حالتى الرفع والجر ، مع وجود التنوين فيهما ، كما فى الأمثلة . فإن لم يوجد التنوين ــ لسبب أن الكلمة مضافة ، أو : مبدوءة بأل ، أو : لداع آخر ــ لم تحذف الياء وكذلك لا تحذف فى حالة النصب ؛ بل تبقى وتظهر الفتحة عليها من غير التنوين .

صار ياء فى اسم الفاعل، وحذف فى جمع التكسير، وحل مكانه التنوين؛ عوضًا عنه، فالتنوين المشاهد فى آخر كل جمع مما سبق إنما هو تعويض عن الحرف الأصلى المحذوف. وعند الإعراب نقول: الكلمة مرفوعة بالضمة على الياء المحذوفة. ومجرورة بفتحة نيابة عن الكسرة فوق الياء المحذوفة. والتنوين الظاهر فى الحالتين عوض عن الياء المحذوفة[1].

---

(١) هذا خير ما يقال اليوم، وأوضحه وأيسره. أما ما يقوله النحاة فمردود عقلا، وفيه التواء وصعوبة؛ فهم يقولون: إن كلمة: باقية؛ أو: نامية، أو: ماضية، أو: ما يشبهها «من كل كلمة مؤنثة على وزن: فاعلة» يجوز جمعها جمع تكسير على وزن: «فواعل»؛ فتصير الكلمة المرفوعة بعد تكسيرها: «بواقىُ» «نوامىُ» «مواضىُ» - بالضم بغير تنوين -؛ لأنها ممنوعة من الصرف لصيغة منتهى الجموع (وهى كل جمع تكسير بعد ألف تكسيره إما حرفان؛ مثل: معابد - طوائف - جواهر - مدارس...، وإما ثلاثة أحرف أوسطها ساكن؛ مثل: مفاتيح - قناديل - أزاهير؛ جمع أزهار. وتفصيل الكلام عليها فى الباب الخاص بما لا ينصرف ج ٤ م ١٤٥ وم ١٧٣). ثم تحذف الضمة، لأنها ثقيلة على الياء، فتصير الكلمة: «بواقى»، «نوامى»، «مواضى»، ثم تحذف الياء للتخفيف أيضاً. ويجىء التنوين عوضاً عنها؛ لأنها حرف أصلىّ، لا يحذف من غير تعويض؛ وإلا كان الحذف جوراً على الكلمة، كما يقولون ! !

هذا على اعتبار أن الكلمة المجموعة كانت ممنوعةً من الصرف أول الأمر عند تكسيرها، ثم وقع الحذف والتعويض بعد ذلك. أما على اعتبار أنها لم تكن ممنوعة من الصرف أول الأمر وإنما وقع الحذف والتعويض قبيل منعها من الصرف فيقال فيها: «بواقٍ»، «نوامٍ»، «مواضٍ». بالتنوين فى كل هذا، ثم حذفت الضمة الأولى وحدها، لأنها ثقيلة على الياء (وبقى التنوين الذى تدل الضمة الثانية عليه). فالتقى ساكنان لا يجوز اجتماعهما؛ هما: اليـاء والتنوين؛ فحذفت الياء أولا، ثم حذف التنوين بعدها؛ (بسبب أن الكلمة ممنوعة من الصرف لصيغة منتهى الجموع). فصارت «بواقِ»؛ «جوارِ»، «مواضِ» بكسرة واحدة، (أى: بغير تنوين) ثم جاء تنوين آخر غير المحذوف؛ ليكون عوضا عن الياء، وليمنع رجوعها عند النطق. فمنع الصرف فى الحالة الأولى سابق فى وجوده على الحذف، ومقدم عليه، أما فى الحالة الثانية فكان الحذف هو السابق والمقدم على منع الصرف فى رأيهم.

وكلتا الحالتين تجرى على الجموع السابقة وأشباهها فى حالة الجر أيضاً؛ فبدلا من أن يقال: حذفت الضمة؛ لثقلها.. يقال: حذفت الكسرة، لثقلها... أو حذفت الفتحة التى هى نائبة عن الكسرة؛ بسبب منع الصرف، ثم حذفت الياء... وإنما حذفت الفتحة لثقلها هنا لأنها نائبة عن الكسرة الثقيلة - فى رأيهم - بالرغم من خفتها عندهم فى كل موضع آخر.

ولا يخفى ما فى هذا من تكلف بغير داع، ولف، وتعقيد. والواجب أن نقول فى سبب الحذف فى «فواعل» وأشباهها؛ (من كل صيغة لمنتهى الجموع، آخرها ياء لازمة، مكسور ما قبلها، ولكنها تحذف - عند عدم المانع - كحذفها فى الجموع السابقة)، «إنه استعمال العرب ليس غير». فهم يحذفون تلك الياء؛ رفعاً، وجراً، إذا وقعت آخر صيغة منتهى الجموع - وما أشبهها - من غير أن يفكروا فى قليل أو كثير مما نقلناه عن النحاة، بل من غير أن يعرفوا عنه شيئاً. فلا علينا إن تركنا ذلك المنقول، واكتفينا بما ذكرناه؛ مسايرة للعقل، وتجنباً للوعر الذى لا خير فيه، بل الخير فى استبعاده ونبذه.

ومما يؤيد رأينا - إن كان فى حاجة إلى تأييد - أن العرب يقولون: أكرمت بواكىَ... ورأيت سواقىَ.. و.. بظهور الفتحة على الياء. فلم توصف الفتحة فى مثل هذه الحالة بالخفة وتفوز بالبقاء؟ ولم توصف فى حالة الجر حين تكون نائبة عن الكسرة بالثقل وتحذف - فى الرأى المشهور - ثم تحذف الياء؟.. فكيف يقع هذا مع أن الحرف فى الحالتين واحد، وكذلك حركته وهى الفتحة، وكذلك الحنجرة، واللسان والفم، وجهاز النطق والكلام -.

- ثم انظر رقم ٤ من هامش ص ١٩١ -.

أما حذف كلمة ومجيء التنوين عوضًا عنها فيكثر بحذف المضاف إليه بعد لفظة : « كل » ، أو « بعض[1] » — وما فى حكمهما — ومن أمثلته :

قسمت المال بين المستحقين ، فأعطيت كُلاًّ نصيبه . أى : كلَّ مستحقٍ .

حضرت الضيوف فصافحت كُلاًّ منهم . أى : كلَّ ضيفٍ .

تعجبنى الصحف اليومية غير بعضٍ . أى : بعضِ الصحفِ .

اعتدل الجو أيام الشتاء إلا بعضًا . أى : بعضِ أيامٍ .

وأما حذف جملة ، أو أكثر ، ومجيء التنوين عوضًا عنها فإنه يكثر بعد كلمة: « إذ»[2] المضافة، المسبوقة بكلمة « حين » أو « ساعة » وما أشبههما من ظروف الزمان التى تضاف إلى : « إذْ » . ويتضح الحُكم من الأمثلة الآتية :

جاء الصديق ، وكنت حينَ إذْ (جاء الصديق) غائبًا — جاء الصديق وكنت « حينئذٍ » غائبًا .

أكرمتنى ، فأثنيت عليك حينَ إذْ (أكرمتنى) — أكرمتنى فأثنيت عليك « حينئذٍ » .

سابقتَ ، وكان زملاؤك : ساعةَ إذْ (سابقتَ) يرجون لك الفوز — سابقت وكان زملاؤك « ساعتئذٍ » يرجون لك الفوز .

مشيتَ فى الحديقة ، وقطفتَ الزهر . وكنتُ ساعةَ إذْ (مشيتَ ، وقطفتَ). قريبًا منك ، أو : وكنت « ساعتئذ » قريبًا منك .

سافر محمود فى القطار ، وجلس يقرأ الصحف ، ويتكلم مع جاره ، وكنتَ معه وقت إذْ (سافرَ ، وجلس يقرأ ويتكلم) .

---

(١) لفظهما مفرد ومذكر، ولكن معناهما قد يكون غير ذلك. ولهذا يراعى فى الضمير العائد عليهما مطابقته للفظهما حينا أو لمعناهما حينا آخر — طبقاً للبيان الآتى فى ص ٢٦٦ —

والتنوين فيهما تنوين « عوض» و« أمكنية » معاً ؛ لأنه عوض عن المحذوف ، ولأنهما معربان منصرفان — راجع حاشية الخضرى ، أول باب الممنوع من الصرف — وسيجىء (فى الجزء الثالث : (باب الإضافة م ٩٤ ص ٧١)أن هذا الرأى أوضح وأدق من الرأى الآخر القائل : إنه للأمكنية فقط ؛ وحجته وقوعه فى اسم معرب منصرف ، لابد من وجوده فى آخره ، إلا إذا جاء بعده مضاف إليه فيحذف التنوين ؛ لوجوب حذفه عند وجود المضاف إليه ؛ فإذا حذف المضاف إليه عاد ذلك التنوين للظهور مرة أخرى بعد اختفائه » ؛ فهو ليس تنويناً جديد النوع ، وإنما هو تنوين « الأمكنية » الذى يلحق — عند عدم المانع — آخر الأسماء المعربة المنصرفة كالتى هنا ؛ اختفى بسبب الإضافة ، فلما زال السبب رجع إلى مكانه ظاهراً كما كان . ويترتب على هذا الرأى منع دخول « أل » التى للتعريف على « كل » و« بعض » ، — لأن الإضافة ملحوظة — دون الرأى الآخر الميسّر طبقاً للبيان الذى فى الجزء الثالث .

(٢) كما سيجىء فى ج ٢ ص ٢٥٨ م ٧٩ باب : « الظرف » وفى ج ٣ ص ٧٩ م ٩٤ باب : « الإضافة ».

سافر محمود فى القطار ، وجلس يقرأ الصحف ، ويتكلم مع جاره . وكنت معه « وقتئذ » . . .

ومنه قوله تعالى : « إذا زُلزلت الأرضُ زِلزالها ، وأخرجت الأرضُ أثقالها وقال الإنسان مالَها ، يومئذ تُحدِّث أخبارَها » .

فقد حذفت — فى الأمثلة السالفة جملة أو أكثر بعد : (إذْ) مباشرة ، . وجاء التنوين عوضًا عن المحذوف . ولما كانت الذال ساكنة ، وكذلك التنوين — حركْنا الذال بالكسر ؛ ليمكن النطق والتغلب على اجتماع الساكنين[1] ، ووصلنا كلمة : « إذ » فى الكتابة بما قبلها ، عملا بقواعد رسم الحروف (الإملاء) .

مما سبق نعلم أن تنوين العوض هو : ما يجيء بدلا من حرف أصلى حذف ، أو من كلمة ، أو جملة ، أو أكثر ؛ ليحل محل المحذوف ، ويغنى عنه .

ومما يجب التنبه له أن هذا التنوين قسم مستقل ، أثره الخاص هو : « التعويض » فلا يدل بنفسه على إعراب ولا بناء ، ولهذا يدخل فى آخر الأسماء المتمكنة وغير المتمكنة : أى : يدخل فى آخر الأسماء المعربة والمبنية .

* * *

النوع الرابع : تنوين المقابلة

إن التنوين حين يلحق آخر الاسم يكون دليلا على أن ذلك الاسم قد تمّ صوغه ، واستكمل حروفه ، كما فى نحو : محمدٌ مسافرٌ ، أمينٌ مهذبٌ ، حليمٌ عالمٌ .

لكن أين يذهب التنوين حين نجمع تلك الكلمات جمع مذكر سالم فنقول : المحمدون[2] مسافرون ، الأمينون مهذبون ، الحليمون عالمون ؟ . لمَ لمْ يبق فى الجمع ليدل على ما كان يدل عليه فى المفرد ؟

يرى النحاة أنه قد اختفى ، وحلت محله النون التى فى آخر الجمع . ولما كانت غير موجودة إلا فى جمع المذكر السالم ، دون الجمع المختوم بالألف والتاء

---

(١) لأن الأصل فى التخلص من التقاء الساكنين أن يكون بالكسر .

(٢) يلاحظ أن تثنية العلم أو جمعه أىّ جمع ، يزيلان علميته ؛ فيحتاج إلى ما يجلب له التعريف — إذا اقتضى المقام التعريف — فى حالة تثنيته وجمعه بعد زوال التعريف السابق الذى كان تابعاً للعلمية ، ولهذا يزاد عليه ما يفيده التعريف ؛ مثل « أل » المعرّفة فى أوله ، أو حرف النداء ، أو غيره . — كما سيجيء البيان فى رقم ٣ من ص ١٢٩ مفصلا ، وله إشارة فى هامش ص ٢٩٤ — .

الزائدتين . (جمع المؤنث السالم وملحقاته) - وكلاهما جمع سلامة - كان من الإنصاف أن يزاد التنوين فى الثانى ، ليكون مقابلا للنون فى جمع المذكر السالم ، ويتم التعادل بين الاثنين من هذه الناحية[١]. ويسمونه لذلك : «تنوين المقابلة» ؛ ويقولون فى تعريفه :

إنه اللاحق بالجمع المؤنث السالم ؛ ليكون فى مقابلة النون فى جمع المذكر السالم .

• • •

إلى هنا انتهى الكلام على أنواع التنوين الخاصة بالاسم وحده .

وهناك أنواع أخرى ليست من علاماته ؛ لأنها مشتركة بينه وبين الفعل ، والحرف ؛ فلا داعى لإثباتها هنا . ولا سيما إذا عرفنا أنها تكاد تكون مقصورة على الشعر دون النثر . فموضوعها المناسب لها هو : «علم الشعر» المسمى : «علم العروض والقوافى» .

---

(١) ونرى أن النون فى جمع المذكر السالم ، والتنوين فى جمع المؤنث السالم - لا سبب لهما إلا نطق العرب . وكل تعليل يخالف هذا فرفوض .

ولو صح أن النون فى جمع المذكر السالم بدل التنوين فى مفرده ، لكان من الغريب وجودها فى جمع المذكر السالم الذى لاتنوين فى مفرده ؛ بسبب منعه من الصرف ؛ مثل : الأحمدينَ ، والعُمرينَ ، واليزيدينَ ، والأفضلينَ . وأشباهها ؛ فإن مفردها - وهو : أحمد ، وعمر ، ويزيد ، وأفضل .. - لا يدخله التنوين ؛ لأنه ممنوع من الصرف . ولكان من الغريب أيضاً احتياج جمع المؤنث إلى المقابل «وهو التنوين» مع أن مفرده يخلو فى كثير من الأحوال من التنوين ؛ - كفاطمة ، وزينب .- على عكس جمع المذكر السالم ؛ فإن مفرده يكثر فيه التنوين . هذا إلى اعتراضات وأنواع من التناقض سببها التعليل السالف الذى لا قيمة له

ومن المستحسن تسمية تنوين المقابلة باسم : : «تنوين جمع المؤنث السالم» أو : الأخذ بالرأى الصائب ، الذى يرى إدماج تنوين المقابلة . فى تنوين التمكين ، لأنه منه ، برغم مخالفة بعض النحاة فى ذلك .

(راجع الجزء الأول من حاشية الخضرى فى تنوين : المقابلة) . هذا ، وقد تركه «صاحب» المفصل ولم يذكره ، وإن كان شارحه قد عرض له) .

... ...

... ...

زيادة وتفصيل :

(ا) تحريك التنوين :

التنوين ساكن ، إلا إن جاء بعده حرف ساكن أيضًا ؛ فيتحرك التنوين بالكسر[1]، وقد يجوز تحريكه بالضم[2]، مثل : «وقف خطيبٌ استمعتُ خطبته (خطيبُنُ استمعتُ خطبته) ، وصاح قائلا : افهموا ، (قائلنِ افهموا) . فقد وقعت السين ساكنة ، بعد التنوين ، وكذلك الفاء ؛ فتحرك التنوين بالكسر أو بالضم ، وكلاهما جائز ، والكسر أكثر[1] إلا حين يكون بعد التنوين حرف ساكن بعده حرف مضموم لزومًا[3]، مثل : «أقبلَ عالمٌ اخرُجْ لاستقباله» — فالخاء الساكنة بعد التنوين وليها حرف مضموم حتمًا ؛ فيكون الأحسن تحريك التنوين بالضم ، فتقول : «عالمنُ اخرُج» ، لثقل الانتقال من الكسر إلى الضم في النطق . ومثله : «هذه ورقةٌ اكتُبْ فيها» . فالكاف الساكنة بعد التنوين جاء بعدها التاء المضمومة ، فكان من الأوفق تحريك التنوين بالضم ؛ ليكون الانتقال من الضم إلى الضم ، وهو أخف في النطق من الانتقال من الكسر إلى الضمّ . تقول : «هذه ورقتُن اكتُب فيها» .

ومن العرب من يجيز حذف التنوين إذا وليه ساكن . وهذا أسهل اللغات كلها ؛ فيقول : «وقف خطيبُ اسمعْ خطبته» ، وصاح «قائلَ افهموا» و «أقبل عالمُ اخرج لاستقباله» وحبذا الاقتصار عليه بشرط التنبه إلى أن الكلمات التي حذف منها ليست ممنوعة من الصرف[4].

(ب) مواضع حذف التنوين — غير الموضع الجائز السالف — :

وبهذه المناسبة نقول :

إن هناك مواضع يحذف فيها التنوين وجوبًا ، منها :

١ — وجود «أل» ، في صدر الكلمة المنونة ؛ مثل : جاء رجلٌ ، بالتنوين من

(١ و ١) لأن الأصل في التخلص من التقاء الساكنين أن يكون بالكسر . (كما سبق في رقم ١ من هامش ص ٤١) . (٢) راجع شرح المفصل (ج ٩ ص ٣٥) عند الكلام على التنوين . وحاشية الصبان أيضاً عند الكلام عليه .

(٣) يشترط بعضهم في هذا أن تكون ضمة الحرف أصلية ؛ مثل : ضمة الراء في مثل : «اخرُجْ» لأنها ضمة لا تتغير أبداً . بخلافها في مثل : حضر رجل ابنُك يعرفه ، فضمة «النون» في كلمة : «ابن» تتغير بتغير إعراب كلمة : «ابن» . وفي هذه الحالة يكون الأحسن — وقيل يجب — التخلص من الساكنين بالكسر . (٤) انظر «هـ» من ص ٥٠ في الكلام على التقاء الساكنين .

... ...

... ...

غير « أل » ويحذفه وجوبًا معها ؛ مثل : جاء الرجلُ .

٢ – أن تضاف الكلمة المنونة ؛ مثل : جاء رجلُ المروءةِ .

٣ – أن تكون الكلمة المنونة شبيهة بالمضاف[1] ؛ مثل : لا مالَ لمحمود، بشرط أن يكون الجار والمجرور صفة ؛ وخبر « لا » النافية للجنس محذوفًا . أى : لا مالَ لمحمود حاضر . فكأنك تقول : « لا مالَ محمودٍ حاضر » فتفترض إضافةً ملحوظةً ، مقدرة، لغرض يتصل بالمعنى المراد. وقد تفترضُ أن اللام زائدة؛ كأنها غير موجودة بين المضاف والمضاف إليه، وأن الكلام يحوى إضافة ظاهرة ... ومن المستحسن عدم الالتجاء لهذين قدر الاستطاعة ؛ لأن فى استعمالهما تعرضًا للغموض والإلباس .

أما إن كان الجار والمجرور هما الخبر فليس هناك تنوين محذوف . وإنما فتحة بناء فى آخر كلمة : « « مال » التى هى اسم « لا » النافية للجنس .

٤ – أن تكون الكلمة ممنوعة من الصرف ؛ مثل : اشتهر « سحبانُ » بالفصاحة لم أسمع « سحبانَ » . . . ولكن قرأت خُطب « سحبانَ » . . .

٥ – الوقف على الكلمة المنونة فى حالة الرفع أو الجر . ومعنى الوقف انتهاء الكلام عند النطق بآخرها . مثل : هذا أمرٌ عجيبْ – فكّرت فى أمر عجيبْ . . . فإن كانت منصوبة فإن التنوين ينقلب ألفًا فى اللغة المشهورة . مثل : شاهدت أمرَا . . . ، عند الوقوف على كلمة : « أمراً » المنونة . وشاهدت أمراً « عجيبَا » ؛ عند الوقوف على كلمة : « عجيبًا » المنونة .

٦ – أن يكون الاسم المنون علمًا[2] ، مفرداً ، موصوفًا[3] ، مباشرة – أى من

---

(١) المراد بالشبيه المضاف : اللفظ الذى اتصل به شىء يتمم معناه ويزيد فائدته . وسيجىء بيانه فى باب : « لا » النافية للجنس ص ٦٨٩ .

(٢) سواء أكان اسما ، أم كنية ، أم لقباً (وسيجىء تعريف الثلاثة فى باب العلم ص ٣٠٧ م ٢٣ كما سيجىء لهذه المسألة مناسبة أخرى فى باب المنادى ج ٤ ص ١٧ ط ٢ – م ١٢٨) . ويجوز أن يراعى فى حذف الهمزة أن تكون الأعلام جنسية يكنى بها عن المجهول اسمه ، أو اسم أبيه ؛ مثل : فلان بن فلان ، أو : الحارث بن همّام الذى تخيله الحريرى ، وأدار الحديث على لسانه فى كثير من المقامات . وقد وقع الخلاف فى حذف التنوين وهمزة الوصل وألفها من : « ابن » و « ابنة » إذا كان العلم الأول (وهو الموصوف) كنية ، أو كان العلم الثانى المضاف إليه كنية ؛ مثل : اشتهر بالعدل الخليفة الثانى أبوحفص بن الخطاب ومن أولاده : عبد الله بن أبى حفص . فرأى فريق وجوب إثبات التنوين وهمزة الوصل والألف ، ويرى آخرون صحة الحذف والإثبات. ويبدو أن الأفضل الحذف ؛ لتكون القاعدة عامة مطردة – كما سنشير لهذا فى باب : المنادى ج ٤ ص ١٧ ط ٢ – م ١٢٨ .

(٣) فلو كان لفظ « ابن ، وابنة » بدلا ، أو خبراً لمبتدأ أو لناسخ ، أو منصوباً بعامل محذوف – مثل أعنى – لم يصح حذف التنوين وما يتبعه .

... ...
... ...

غير فاصل – بكلمة : « ابن » أو : « ابنة » وكلتاهما مفردة ، مضافة إلى علم آخر مفرد ، أو غير مفرد . ولا بد أن تكون البنوة حقيقية . ولا يشترط[1] فى واحد من العلمين التذكير ؛ فمجموع الشروط سبع ؛ إذا تحققت مجتمعة حذف التنوين نطقاً وكتابة ، وحذفت همزة الوصل وألفها من « ابن وابنة » كتابة ونطقاً ، بشرط ألا تكون إحداهما أول السطر ، ولا خاضعة لضرورة شعرية تقضى بإثباتها ؛ فمثال الحذف : هذا محمدُ بن هاشم . وهذه هندُ[2] بنة محمود . وإن اختل شرط من الشروط السبعة لم يحذف التنوين ، ولا ألف « ابن وابنة »[3] . . .

• • •

(١) طبقاً للرأى الأقوى

(٢) قلنا « هند » لأنها علم مؤنث ؛ : يجوز تنوينه ، وعدم تنوينه . أما أكثر الأعلام المؤنثة الأخرى فلا تنون مطلقاً ؛ لأنها ممنوعة من الصرف ؛ للعلمية والتأنيث .

(٣) راجع حاشيتى الصبان والخضرى آخر – باب : النداء – حيث الكلام على كثير مما يختص بهذا الموضع السادس .

المسألة ٤ :

الفعل ، وأقسامه ، وعلامة كل قسم

(ا) فهم الطالب . سافر الرحالة . رجع الغائب .

كل كلمة من الكلمات : « فَهِمَ » « سَافَرَ » « رَجَعَ » ، . . . تدل بنفسها مباشرة (من غير حاجة إلى كلمة أخرى) . . . على أمرين .

أولهما : مَعْنى ندركه بالعقل ؛ (وهو : الفهْم ، أو : السفر ، أو الرجوع ...) ويسمى : « الحدَث » .

وثانيهما : زمن حصل فيه ذلك المعنى (أىْ : ذلك الحدث) وانتهى قبل النطق بتلك الكلمة ؛ فهو زمن قد فات ، وانقضى قبل الكلام[1] .

(ب) وإذا غيّرنا صيغة تلك الكلمات فقلنا : « يَفهم » ، « يُسافر » . « يرجع » . . . دلت الكلمة فى صيغتها الجديدة على الأمرين أيضًا ؛ المعنى (أى : الحدَث) والزمن . ولكن الزمن هُنا لم يكن قد فات وانقضى ؛ وإنما هو زمن صالح للحال[1]، والاستقبال .

(حـ) وإذا غيرنا الصيغة مرة أخرى فقلنا : « افهمْ » ، « سافِرْ » ، « ارجعْ » . . . دلت كل واحدة على الأمرين ؛ المعنى (الحدَث) وهو : طلب الفهم ، أو : طلب السفر ، أو : طلب الرجوع . والزمن الذى يتحقق فيه الطلب . والزمن هنا مقصور على المستقبل وحده ؛ لأن الشىء الذى يطلبه إنسان من آخر لا يحصل ولا يقع إلا بعد الطلب وانتهاء الكلام ، أى : لا يقع إلا فى المستقبل . . .

فكل واحدة من تلك الكلمات وأشباهها تسمى : « فعلا » . فالفعل :

كلمة تدل على أمرين معًا ؛ هما : معنى (أىْ : حدث) وزمن يقترن به[2]

(١ و ١) الحال ، هو : الزمن الذى يحصل فيه الكلام ، والاستقبال هو : الزمن الذى يبدأ بعد انتهاء الكلام مباشرة . والماضى هو : الزمن الذى قبل الكلام .

(٢) دلالته على الأمرين هو الأمر الأغلب ؛ لأن الفعل فى التعريفات العلمية لا يدل على زمان ؛ وإنما هو منسلخ عنه ، مجرد منه — كما نص الخضرى على هذا (جـ١ باب : « المعرب والمبنى » ، عند كلامه على المثنى) — ويرى فريق من النحاة أن « كان الناسخة لا تدل على معنى « حدث » وإنما تنحصر دلالتها على إفادة المضى وحده ، مخالفة أخواتها وأكثر الأفعال الأخرى . ويخالفهم فريق آخر يرى أنها تدل على الأمرين :=

وأقسامه ثلاثة[1]: ماض ، وهو : كلمة تدل على مجموع أمرين ؛ معنى ، وزمن فات قبل النطق بها . ومن أمثلته قوله تعالى : (تَبَارَكَ الذى جَعَلَ فى السماء بُرُوجًا ، وجَعَلَ فيها سِرَاجًا ؛ وقَمَرًا مُنِيرًا) .

ومضارع ، وهو : « كلمة تدل على أمرين معًا : معنى ، وزمن صالح للحال والاستقبال » كقوله تعالى : (قَوْلٌ مَعْرُوفٌ ، ومَغْفِرَةٌ خَيْرٌ من صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذًى) ، ولا بدأن يكون المضارع مبدوءاً بالهمزة ، أوالنون ،أوالتاء ، أو الياء[2] . . . وتسمَّى هذه الأحْرف : « أحرف المضارعة » . وفتحها واجب ، إلا فى المضارع الرباعىّ فتضم حتما، وكذا فى : المضارع المبنى للمجهول . أما المضارع :

= «المعنى والزمن» . وقد أشرنا إلى هذا الموضوع فى رقم ٣ من هامش ص ٤٥ – أول باب «كان» وأخواتها ، – وأوضحنا أن الرأى الثانى هو السديد ؛ لأدلة كثيرة جاوزت العشرة ساقها أنصاره . وهناك بعض أفعال ماضية قيل إنها – ومن القائلين صاحب الهمع ، ج ١ ص ٩ – سلبت الدلالة على الزمان الماضى بسبب استعمالها للحال فى الإنشاء ، وقال المحققون : لا تدل على زمن مطلقاً ؛ وإنما تدل على المعنى المجرد المخصصة له ؛ مثل أفعال العقود (كبعت واشتريت) ومثل : « فعل التعجب » فى أكثر أحوالهما بشرط ألا تتوسط « كان » الزائدة بين «ما التعجبية » والفعل الماضى « أفعلَ » الذى دخلت عليه ، وبشرط ألا يوجد لفظ أوقرينة تدل على التقييد بزمن معين – (كما يجىء فى رقم ٥ من هامش ص ٥١ وكما يجىء فى بابهما ج ٣ هامش ص ٣٢٨ – – ومثل : « نعم » ، المستعملة فى إنشاء المدح ، و « بئس» المستعملة فى إنشاء الذم ، وسيجىء الإيضاح فى بابهما بالجزء الثالث (راجع حاشية التصريح ج١ باب « إن » ، عند الكلام على : « لام الابتداء » ، وتاج العروس عند الكلام على مادة كل من الفعلين ، والهمع) . والمراد من الرأيين السابقين – والتوفيق بينهما يسير – مدون أول حاشية ياسين ج ١ – فى فصل بناء الفعل .

(١) وسيجىء (فى «د» من ص ٥١) ومابعدها بيان الأزمنة المختلفة التى يدل عليها الفعل الماضى ، ثم المضارع ، ثم الأمر ، مع ملاحظة أن لكل نوع من الأفعال زمناً خاصاً يشتهر به ، ويغلب عليه . لكنه قد يتركه إلى زمن آخر – كما سنعرف – هذا ؛ وقد يكون الفعل زائداً محضاً ، مثل «كان» وبعض أخواتها ؛ (طبقاً للبيان الآتى فى ص ٥٧٧) ولا يصح اعتبار اللفظ (سواء أكان فعلا أم غير فعل) زائدا إذا أمكن اعتباره أصليا ؛ لأن اعتبار الأصالة مقدم على اعتبار الزيادة – كما سيجىء فى ص ٧٠ و ٤٨٩ و ٥٨١ .

وما تجب ملاحظته أيضاً : أن الفعل والجملة بنوعيها الاسمية ، والفعلية ، فى حكم النكرة ، (طبقاً للبيان الوارد فى رقم ١ من هامش ٢١٣ ، وله إشارة فى رقم ٢ من هامش ص ٢٠٩) .

(٢) يجب أن يكون المضارع مبدوءاً بالهمزة للدلالة على التكلم ، وأن المتكلم فرد واحد ؛ نحو : إنى أتخير ما أقوله وما أقرؤه . ويجب أن يكون مبدوءاً بالنون للدلالة على التكلم ، وأن المتكلم فرد واحد يعظم نفسه ، أو أنه فرد واحد معه غيره ؛ مثل : عند الزيارة نحسن استقبالك ، ونكرم ضيافتك . ويجب أن يكون مبدوءاً بالتاء لمخاطبة المفرد المذكر والمؤنث وفروعهما ، أو التحدث عن المفردة الغائبة ، أو مثناها ، وكذلك جمعها (طبقاً للرأى الآتى فى « ج » من ص ١٨١) نحو : أنت تتقن عملك ، وأنت تتقنين عملك ، وأنتما تتقنان عملكما (لخطاب المثنى المذكر والمؤنث) وأنتم تتقنون عملكم ، وأنتن تتقنَّ عملكن ، وهى تتقن عملها ، وهما تتقنان عملهما ، وهن تتقن عملهن . ويجب أن يكون مبدوءاً بالياء للمفرد المذكر الغائب وفروعه وجمع الغائبات . نحو : الشجاع يقول الحق لا يخاف شيئاً ، الشجاعان يقولان الحق ، لا يخافان شيئاً الشجعان يقولون الحق ، لا يخافون شيئاً – الشجاعات يقلن الحق ، لا يخفن شيئاً . وإذا كان المضارع مبدوءاً بالهمزة أو النون أو التاء ففاعله ضمير مستتر وجوبا . طبقاً للبيان الآتى فى ص ٢٢٨ .

« إخال » ، فالأفصح كسر همزته ، لا فتحها[1] .

وأمر ، وهو : كلمة تدل بنفسها على أمرين مجتمعين ، هما : معنى ، وهذا المعنى مطلوب تحقيقه فى زمن مستقبل ؛ كقوله تعالى : (رَبِّ اجْعَلْ هذا البَلَدَ آمِنًا) ، ولا بد فى فعل الأمر أن يدل بنفسه مباشرة على الطلب من غير زيادة على صيغته ؛ فمثل : « لِتخرجْ » ، ليس فعل أمر ؛ بل هو فعل مضارع ، مع أنه يدل على طلب حصول شىء فى المستقبل ؛ لأن الدلالة على الطلب جاءت من لام الأمر التى فى أوله ، لا من صيغة الفعل نفسها[2] .

وقد اجتمعت الأفعال الثلاثة فى قوله تعالى : (وَلاَ تُطِعْ الكافرين والمنافقين . ودَعْ أذاهم ، وتَوكَّلْ على الله ، وكَفَى باللهِ وَكِيلاً) ، وقول الشاعر :

أَحْسِنْ إلى الناس تَسْتَعْبِدْ قلوبَهُمُو فطالما استَعْبَدَ الإنسانَ إحْسَانٌ

ولكل قسم من هذه الثلاثة علامات خاصة تميزه من غيره ؛ فعلامة الماضى : أن يقبل فى آخره إحدى التاءين ؛ « تاء التأنيث الساكنة »[3] مثل : أقبلتْ سعادُ . وصافحتْ أباها ، أو : « التاء المتحركة » التى تكون فاعلا ؛ مثل : كلمتُكَ كلامًا فرحتِ به ، (وتكون مبنية على الضم للمتكلم ، وعلى الفتح للمخاطب المذكر ، وعلى الكسر للمخاطبة) .

وليس من اللازم أن تكون إحدى التاءين ظاهرة فى آخر الفعل الماضى ؛ بل يكفى أن يكون صالحًا لقبولها ، وإن لم تظهر فعلا ؛ مثل : أقبل الطائر ؛ فنزل فوق الشجرة ؛ فكلمة : « أقبلَ » و « نزلَ » فعل ماض ، لأنه — مع خلوه من إحدى التاءين — صالح لقبول واحدة منهما : فتقول : أقبلتُ . . . نزلتُ . . .

فإن دلت الكلمة على ما يدل عليه الفعل الماضى ولكنها لم تقبل علامته

---

(١) لأن الكسر هو المسموع الكثير ، والفتح لغة قليلة مسموعة أيضا . والمستحسن هنا الاقتصاد على الكثير ، — كما سيجىء فى ج) — م ٦٠ باب « ظنّ » عند الكلام على : « خال » .

(٢) كما سيجىء فى رقم ١ من هامش ص ٦٤ .

(٣) المنسوب معناها إلى الفاعل ؛ احتراز من تاء التأنيث التى لا تدل على الفاعل ولا تنسب إليه ، كالتى تتصل ببعض الحروف مثل : رُبَّتْ وثُمَّتْ فى تأنيث الحرفين « رُبَّ » الجارة « وثُمَّ » العاطفة وغيرها . — انظر « ا » من ص ٥٠ —

فليست بفعل ماض ، وإنما هي : « اسم فعل ماض »[١]، مثل : هيهات انتصار الباطل ، بمعنى : بَعُد جداً . . . ومثل : شَتَّانَ الإنصافُ والبغْيُ ؛ بمعنى : افترقا جداً .

أو : هي اسم مشتق بمعنى الماضي[٢]؛ مثل: أنت مكرمٍ أمسِ ضيفك .

ومما تقدم نعلم أن كلمتي : « نِعْم » (وهي : كلمة للمدح) « وبِئْس » (وهي : كلمة للذم) فعلان ماضيان[٣]؛ لقبولهما تاء التأنيث الساكنة ؛ تقول : نِعْمتْ شهادة الحق ، وبِئست شهادة الزور ، كما نعرف أن « ليس » و « عسى » فعلان ماضيان ؛ لقبولهما التاءين .

---

(١) اسم الفعل : اسم يقوم مقام الفعل في المعنى ، والزمن ، والعمل . ولكنه لا يقبل علامة الفعل الذي يقوم مقامه ، ولا يتأثر بالعوامل . ولذا لا يسمى : فعلا ؛ لأن الفعل يقبل العلامة، وقد يتأثر بعوامل النصب والجزم ، وهناك أسماء تقوم مقام الفعل ، ولكنها تتأثر بالعوامل ؛ فلا تسمى : اسم فعل ، كالمصدر النائب عن التلفظ بفعله ، وكاسم الفاعل العامل . .

واسم الفعل ثلاثة أقسام ؛ اسم فعل ماض ، واسم فعل مضارع ، واسم فعل أمر . . . ولكل منها أحكام خاصة تضمنها الباب المنعقد لذلك في الجزء الرابع . ولها هنا إشارة في رقم ٦ من ص٧٨ .

(٢) كاسم الفاعل بمعنى الماضي — ولاسم الفاعل باب مستقل في ج ٣ — .

(٣) بحسب الأصل والظاهر ثم خرجا من المضي إلى إنشاء المدح والذم من غير دلالة على زمن — في رأي المحققين ، كما سبق في هامش ص ٤٧ — .

... ...

... ...

زيادة وتفصيل :

(ا) تاء التأنيث قد تلحق الفعل للدلالة على أن فاعله مؤنث. فإن كانت ساكنة لحقت بآخر الماضي،[1]، كقولهم : (إذا ضحكتْ سن اليتيم انهالت نعمةالله على أوليائه). وإن كانت متحركة اتصلت بأول المضارع ، مثل: هندتَصلّي وتشكر ربها .

أما تاء التأنيث التي تلحق الأسماء فتكون أخيرة ، ومتحركة[2] ؛ مثل : (الكلمة الطيبة كالشجرة الطيبة ، عظيمة النفع). وقد تتصل التاء بآخر بعض الحروف مثل ،(رُبَّ ، وثُم ، ولا، ولعل. . .) تقول :رُبَّتَ[3] كلمة فتحت باب شقاق ، ثُمّتَ جلبت لصاحبها بلاء ؛ فيندم ولات[3] حين ندَم .

(ب) هناك أفعال ماضية لا تقبل إحدى التاءين بحسب استعمالاتها الحالية ، لا بحسب حالتها التي قبل هذا ؛ مثل : « أفْعَلَ » للتعجب ، و « حبذا »[4] للمدح . ومثل : (عدا ، وخلا ، وحاشا) ، من أفعال الاستثناء . والسبب أن تلك الأفعال حين استعمالها في الموضوعات المذكورة تصير أفعالا جامدة ، تلازم حالة واحدة لا تتغير ؛ (كالأمثال العربية التي تلازم حالة واحدة ، لا يطرأ على حروفها تغيير بالزيادة ،أو النقص ،أو تغيير الضبط) ، لهذا لا يمكن زيادة التاء في آخرها

---

(١) من الاستعمالات الصحيحة ما يأتي :

الطالبات سارعن في الخير – الطالبات سارعت في الخير . فأي الاستعمالين – مع صحتهما – أفصح ؟ الجواب تلخيص في رقم ١ من هامش ص ٢١٩ وكذا في رقم ٣ من ص ٢٦٣ .

(٢) بعض النحاة يقتصر على تسميتها : « تاء التأنيث المتحركة المتأخرة » . وبعضهم يسميها « هاء التأنيث » . وعلى كل من التسميتين اعتراض . قال الصبان – ج ١ باب : « المعرب والمبنى » عند الكلام على الملحق بجمع المذكر السالم – ما نصه : (قال في التصريح : الفرق بين تاء التأنيث وهائه أن تاء التأنيث لا تبدل في الوقف هاء ، وتكتب مجرورة – أى : متسعة ، مفتوحة – وهاء التأنيث يوقف عليها بالهاء وتكتب مربوطة .) » ا هـ

لكن يلاحظ في كل ما سبق خلو الكلام من النص على أن تاء التأنيث المتحركة التي تلحق آخر الأسماء هي تاء زائدة زيادة محضة للدلالة على التأنيث اللفظي ، فإذا وجدت في آخر العلم امتنع صرفه للعلَمية والتأنيث اللفظي معا. بخلاف التاء في مثل :« أخت وبنت » فإنها مبدلة من أصل – هو الواو – فلا يمتنع العلم معها من الصرف للعلمية والتأنيث اللفظي، لأنها ليست زائدة. والشرط المهمّ أن تكون زائدة محضة (لا أصلية ، ولا مبدلة من أصل) وسيجيء هذا بيان مفيد في الموضع المناسب– ج ٤ م ١٤٧ – باب : « مالا ينصرف » عند الكلام . على منع الاسم من الصرف للعلمية والتأنيث – .

(٣) اللغة الشائعة تحرك تاء التأنيث بالفتحة عند اتصالها بآخر « رب » و « ثم » ، ويجوز التسكين عند اتصالها بهما ، أما عند اتصالها بالحرفين : « لات » و« لعل » فلا يجوز فيها إلا الفتح .

(٤) الفعل الماضي هو : « حب » فقط . أما الكلمة : « ذا » فهي فاعله .

... ...

... ...

ما دامت تؤدى هذه المعانى ، ولكنها بحسب أصلها السابق على هذا تقبل التاء .

(ﺣ) يقول النحاة ؛ إن تاء التأنيث الساكنة تظل ساكنة إذا وليها متحرك ، مثل : حضرتْ زينب . فإن جاء بعدها ساكن كسرت — غالبًا — مراعاة للأصل فى التخلص من التقاء الساكنين ؛ مثل : (كتبتِ البنتُ المتعلمة .) إلا إذا كان الساكن « ألف اثنين» فتفتح . مثل : البنتان كانتا فى الحديقة .

هذا ، وقد عرفنا[1]— حكم التنوين إذا جاء بعده حرف ساكن . وبقى حكم عام ؛ هو أن كل حرف ساكن صحيح فى آخر الكلمة فإنه يحرك بالكسر إذا جاء بعده — مباشرة — ساكن آخر ؛ نحو :(خذِ العفوَ ، ولا تظلمِ الناس). إلا فى موضعين . أحدهما : أن تكون الكلمة الأولى هى : « مِنْ » والثانية : « أل » فإن الساكن الأول يحرك بالفتح ؛ مثل : أنفقْ منَ المال الحلال .

والآخر:أن تكون الكلمة الأولى منتهية بميم الجمع ؛فإنه يحرك بالضم ؛مثل:لكمُ الخير.

فإن كان آخر الكلمة الأولى حرف مدّ[2]، أو واو جماعة ، أو ياء مخاطبة . حذف نطقًا ، لا كتابة ؛ للتخلص من التقاء الساكنين[3]؛ مثل: نحن عرفنا العلوم النافعة — الطلاب سألوا المولى أن يوفقهم — اسألى المولى الهداية .

ويجوز تلاقى الساكنين فى الوقف ، وعند سرد بعض الألفاظ ، نحو : سعيدْ — وجودْ — لامْ — جيمْ[3] ، أما فى غيرهما فيجوز بشرطين :

أحدهما : أن يكون الساكن حرف مدّ[2]، يليه حرف مدغم فى نظيره ، (مشدد) .

والآخر : أن يكونا فى كلمة واحدة . مثل عامّة ، خاصّة ، الضالّين ، الصادّون عن الخير . وهذا متفق عليه . ويرى آخرون أن مثله ما هو فى حكم الكلمة الواحدة . على الوجه المشروح فى مكانه . المناسب[3]— وللمسألة بقية هامة فى « ﺣ » من ص ٩٨ و ١٧٩ و ٢٨٤ .

(د) تقدم[4] أن كل فعل لا بد أن يدل — فى الغالب — على شيئين ؛ معنى « أى : حدث » وزمن . فالماضى له أربع حالات من ناحية الزمن[5]، تتعين

---

(١) فى ص ٤٣ . (٢) أى : حرف علة ، قبله حركة تناسبه .

(٣و٣و٣) يجىء بمناسبة أخرى مع توضيحه فى ص ٩٥ و ٩٦ هامشهما . وفى ج٤ — باب نون التوكيد — عند الكلام على ما تختص به هذه النون (م ١٤٣ ص ١٧٢) . (٤) فى ص ٤٦ .

(٥) وقد عرفنا بيانًا هامًا — فى رقم ٢ من هامش ص ٤٦ — مؤداه : أن بعض الأفعال الماضية لا يدل — عند المحققين — على زمن ؛ مثل : « نعم وبئس » وأخواتهما عندقصد المدح والذم . ومثل: « أفعل » فى التعجب إذا لم تتوسط « كان » الزائدة بينه وبين « ما » التعجبية ، نحو : ما أنفع نهر النيل. فالفعل « أنفع » متجرد لإنشاء التعجب بغير دلالة على المضى إلا أن جاءت قبله « كان » الزائدة، نحو : ما كان أنفع النيل — كما سيجىء فى مبحث زيادة « كان » م ٤٤ — ٥٧٩ — وليس الأمر مقصورًا على « كان » الزائدة ، وإنما يشمل كل لفظ ، وكل قرينة تدل على التقييد بزمن .

... ...
... ...

كل واحدة منها عند عدم قرينة تعارضها .

الأولى : (وهى الأصل الغالب) أن يتعين معناه فى زمن فات وانقضى — أى : قبل الكلام — سواء أكان انقضاؤه قريباً من وقت الكلام أم بعيداً . وهذا هو الماضى لفظاً ومعنى . ولكن إذا سبقته : « قد »[1] — وهى لا تسبقه فى الأغلب إلا فى الكلام المثبت — دلت على أن انقضاء زمنه قريب من الحال ؛ فمثل :

---

(١) « قد » الحرفية بجميع أنواعها المعنوية إذا دخلت على فعل لم يصح أن يتقدم عليها شىء من معمولاته — (راجع الخضرى ج ١ ص ١١٢ باب « كان » ، عند بيت ابن مالك :

« وغيْر ماض مِثْله قدْ عمِلا » . .)

وستجىء له إشارة فى رقم ١ من هامش ص ٥٦٦ .

وبهذه المناسبة نقول جاء فى : « المغنى والقاموس » معاً ما نصه المشترك بينهما : (« قد » الحرفية مختصة بالفعل المتصرف ، الخبرى ، المثبت ، المجرد من ناصب ، وجازم ، وحرف تنفيس ، وهى مع الفعل كالجزء ؛ فلا تفصل منه بفاصل ، اللهم إلا بالقسم ، و . . .) » ا هـ .

وتبعهما أحد أعضاء المجمع اللغوى القاهرى مسجلا بحثه فى مجلة المجمع (الجزء الأول ص ١٣٨) .

ولكن رأيهما فى اشتراط الإثبات مرفوض ومدفوع فى المضارع المنفى بالحرف «لا» — بالسماع المتعدد الصحيح الوارد نثراً ونظماً عن الفصحاء الذين يستشهد بكلامهم ، ومن هذا : المثل العربى الوارد فى كتاب (لسان العرب) فى مادة « ذام » ونصه : « وقد لاتعدم الحسناء ذاماً » . وكذلك المثل الجاهلى الذى نصه : « وقد لا يقاد بى الجمل» يقوله من أضعفته الشيخوخة ، أو غيرها .(وهذا المثل وارد فى كتاب : «الأمثال» لأبى هلال العسكرى المطبوع على هامش كتاب : «الأمثال» للميدانى ج ٢ ص ١١٧)، هذا إلى ورودها قبل المضارع المنفى فى أنماط أخرى من كلام الجاهليين وغيرهم ممن يحتج بكلامهم ، ولا يستساغ دفعها إلا إذا لجأنا للتأويل الواهى الذى لايثبت على التمحيص. ومن الأمثلة ورودها فى شعر الأعشى ميمون — وهو جاهلى ، أدرك ظهور الإسلام — فى بيت له من قصيدته : التاسعة والعشرين بالصفحة (١٩٥) من ديوانه ، ونص البيت :

وقد قالت قُتَيْلة إذ رأتنى … وقد لا تعدم الحسناء ذامّا

وفى بيت آخر لقيس الجهنى — وهو جاهلى — نقله الآمدى فى كتابه المؤتلف (ص ١٢٣) ونصه :

وكنت مسوداً فينا حميداً … وقد لا تعدم الحسناء ذامّا

وكذلك فى بيت النمر بن تولب — وهو مخضرم — ونصه كما رواه السيوطى فى كتابه : شواهد المغنى (ص٦٦)

وأحبب حبيبك حبًّا رُوَيْداً … فقد لا يعولك أن تصرما

وهذه الرواية توافق رواية منتهى الطلب فى المخطوطة الأصلية المحفوظة بدار الكتب ورقمها بين المخطوطات الأدبية : (١٢٦٣١) . . . إلى غير هذا من الأمثلة التى تقطع بصحة الاستعمال السائف فى غير ضعف ولا شذوذ ، ولاتأويل. فلم يكن غريباً أن يستعملها ابن مالك فى ألفيته فى آخر باب : «الممنوع من الصرف» حيث يقول :

ولاضطرار أو تناسب صُرِفْ … ذو المنع . والمصروف قد لاينصرف

— وسيشار لهذا فى الجزء الرابع ، باب الممنوع من الصرف ، م ١٤٧ ص٢٥٩ ، — وأن يستعملها فى كلامه بعض اللغويين القدامى ، ومنهم صاحب : «المصباح» فى آخر كتابه، حيث قال مانصه فى ص٩٤٥ — فصل الثلاثى اللازم . (حقيقة التعدية أنك تصير المفعول الذى كان فاعلا قابلا لأن يفعل . وقد يفعل وقد لا يفعل . . .) ا هـ .

والحرف « قد » أحكام متعددة سردها صاحب : « المغنى » .

... ...
... ...

« خرج الصاحبان » يحتمل الماضى القريب والبعيد ، بخلاف : « قد خرج الصاحبان » ؛ فإن ذلك الاحتمال يمتنع ، ويصير زمن الماضى قريباً من الحال ؛ بسبب وجود : « قدْ ».

وإذا وجدت قبله « ما » النافية كان معناه منفياً ، وكان زمنه قريباً من الحال ؛ كأنْ يقول قائل : قد سافر علىّ ، فتجيب : ما سافر علىّ ؛ فكلمة « قد » أفادته فى الجملة الأولى المثبتة قرباً من الزمن الحالى ، وجاءت كلمة : « ما » النافية فنفت المعنى ، وأفادته القرب من الزمن الحالىّ أيضاً ، ولا سيما مع القرينة الحالية السابقة[1].

وكذلك يكون زمنه ماضياً قريباً من الحال إذا كان فعلا ماضياً من أفعال « المقاربة » ؛ (مثل : « كاد ») فإن زمنه ماض قريب من الحال ؛ بل شديد القرب من الحال ؛ ليساير المعنى المراد — كما سيجىء فى باب أفعال المقاربة[2] — .

الثانية : أن يتعين معناه فى زمن الحال (أى : وقت الكلام) . وذلك إذا قصد بالفعل الماضى الإنشاء ، فيكون ماضى اللفظ دون المعنى ؛ مثل : بعت . واشتريت ووهبت ، وغيرها من ألفاظ العقود التى يُراد بكل لفظ منها إحداث معنى فى الحال ، يقارنه فى الوجود الزمنى ، ويحصل معه فى وقت واحد[3]. أو كان من الأفعال الدالة على « الشروع » ، مثل : « طَفِق وشَرَع » وغيرهما مما سيجىء الكلام عليه فى باب : « أفعال المقاربة »[2] .

الثالثة : أن يتعين معناه فى زمن مستقبل (أى : بعد الكلام) ؛ فيكون ماضى

---

(١) جاء فى شرح المفصل (ج ٨ ص ١٠٧) ما ملخصه عن كلمة : « ما » النافية : إنها لنفى الحال ، فإذا قيل عن شخص : هو يفعل الآن كذا — وزمان المضارع هنا : الحال — وأردت أن تنفيه ، قلت : ما يفعل . فقد سلبت معنى الفعل فى الزمن الحالى ونفيته . فإن كان الفعل ماضيا قريباً من الحال بسبب وجود : « قد » قبله — وهى مما يقرب زمنه للحال ، كما عرفنا — ، وأردنا نفيه ، أتينا بكلمة : « ما » النافية ، نحو : ما سافر محمد . لأنها تقرب زمن الماضى المنفى ، من الزمن الحالى . . .

ثم قال :

(ما محمد منطلق) هو نفى لجملة مثبتة هى : (محمد منطلق) إذا أريد بها الحال ، وإن شئت أعملت على لغة أهل الحجاز ؛ فقلت : ما محمد منطلقاً .

— وستجىء إشارة لهذا فى م ٤٨ ص ٥٩١

(٢) ص ٦١٢ .

(٣) انظر رقم ٢ من هامش ص ٤٦ حيث قلنا : « هناك أفعال ماضية تستعمل للإنشاء ؛ فزمنها الحال . لكن يرى المحققون أنها مجردة من الدلالة الزمنية . كما قلنا : إن المراد من الرأيين والتوفيق بينهما مدون فى صدر حاشية ياسين — ج ١ — فى فصل : بناء الفعل .

... ...

... ...

اللفظ دون المعنى — كالذى سبق — وذلك إن اقتضى طلبًا ؛ نحو : ساعدك الله ، ورفعك مكانًا عليًّا ، وأمثال هذا من عبارات الدعاء فإنه لايتحقق إلا فى المستقبل

ومما يفيد الطلب : عزمت عليك إلا سافرت ، أو : عزمت عليك لمّا[1] سافرت ؛ بمعنى : أقسمت عليك ترك كل شىء إلا السفر فى المستقبل .

أو تضمن وعدًا ؛ مثل : « إنا أعطيناك الكوثر » . فالإعطاء سيكون فى المستقبل ؛ لأن الكوثر فى الجنة ، ولم يجئ وقت دخولها .

أو عُطِف على ما عُلِم استقباله ، مثل قوله تعالى : « يَقْدُمُ قومَه يومَ القيامة ؛ فأوْرَدَهم النارَ » ، وقوله تعالى : « يومَ يُنفَخُ فى الصُّور ؛ ففزِعَ من فى السموات . . . »

أو تضمن رجاء يقع فى المستقبل ، مثل : « عسى وأخواتها » من أفعال الرجاء الآتية فى باب : « أفعال المقاربة » ، نحو : « عسَى اللهُ أنْ يأتىَ بالفتح . . . » .

أو يكون قبله نفى بكلمة : « لا » المسبوقة بقسَم ، مثل : والله لا زُرتُ الخائن ، ولا أكرمتُ الأثيم .

أو يكون قبله نفى بكلمة « إنْ » المسبوقة بقسم ، مثل قوله تعالى : « إنّ الله يُمسك السموات والأرضَ أنْ تزولا ، ولئِنْ زالتا إنْ أمسَكَهُما من أحد من بعده » . « أى : ما يُمسكهما[2] » . . .

أو يكون فعل شرط جازم ، أو جوابه ؛ مثل : إن غاب علىّ غابَ محمود ، لأن جميع أدوات الشرط الجازمة تجعل زمن الماضى الواقع فعل شرط أو جواب شرط ، مستقبلا خالصًا . . .

فالفعل الماضى فى كل الصُّوَر السالفة ماضى اللفظ دون المعنى .

الرابعة : أن يصلح معناه لزمن يحتمل المضى والاستقبال ، بشرط ألّا توجَد قرينة تُخصّصُه بأحدهما ، وتُعيّنــه له ؛ وذلك إذا وقع بعد همزة التسوية ؛ نحو : سواء علىّ أقمت أم قعدت . فهو يحتمل أنك تريد ما وقع فعــلا من قيام أو قعود فى زمن فات ، أو ما سيقع فى المستقبل .

---

(١) بمعنى : إلا .

(٢) « إنْ » الأولى ، شرطية ، والثانية « نافية » داخلة على جواب القسم الذى تدل عليه اللام الداخلة على « إنْ » الأولى الشرطية . أما جواب الشرط فمحذوف وجوبًا ؛ عملا بقاعدة حذفه عند اجتماع القسم والشرط المتأخر عنه ؛ إذ يكون الجواب — غالبًا — للمتقدم منهما . أما المتأخر فجوابه محذوف يدل عليه المذكور .

... ...

... ...

ولا فرق فى التسوية بين أن توجد معها « أمْ » التى للمعادلة ، كما مُثِّل ، أوَلا توجد ؛ مثل : سواءٌ علىَّ أىُّ وقت جئتنى . فإن كان الفعل الذى بعد « أم » المعادِلة مضارعًا مقرونًا « بلَمْ » تعين الزمن للمضى بسببها ؛ مثل : سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم ؛ لأن الثانى ماضٍ معنى ؛ فوجب أن يكون الأول ماضى الزمن كذلك ؛ لأنه معادل له .

أو وقع بعد أداة تحضيض ؛ مثل : هلّاَ ساعدت المحتاج . فإن أردت التوبيخ كان للمضى ، وإنْ أردت الحث على المساعدة كان للمستقبل .

أو بعد : « كُلَّما » ، نحو قوله تعالى : « كُلَّما جاء أمةً رسولُها كذّبوه » فهذا للمضى ؛ لوجود قرينة تدل على ذلك ، وهى الأخبار القاطعة بأنه حصل . وقوله تعالى عن أهل النار : «كلما نَضِجت جلودُهم بدّلناهم جلوداً غيرها ؛ ليذوقوا العذاب» . فهذا للمستقبل؛ لقرينة تَدُل على ذلك ؛ وهى أن يوم القيامة لم يجئْ .

أو بعد حيث ، نحو : أدخُل الحرم من حيث دخَلَ بانيه . فهذا للمضى ؛ لأن الاستقبال يناقض صحة المعنى ؛ إذ لا يعقل أن يدخل بانيه فى المستقبل وقد مات منذ آلاف السنين . . . بخلاف : حيث سرت راقب الطريق لتأمن الخطر ؛ فهو للمستقبل .

أو وقع صلة ؛ مثل :(الذى أسس مدينة « القاهرة » هو : المعز لدين الله الفاطمىّ)؛ فهذا للمضى ، بدلالة التاريخ . بخلاف : (إنّ فرح الطلاب كبير عقب ظهور النتيجة غداً بنجاحهم ، إلا الذى رسب). فهذا للاستقبال لوجود كلمة «غدا» .

أووقع صفة لنكرة عامة [1]، نحو : رُب عطاء بذلتُه للمحتاج فانشرحت نفسى . فهذا للمضى . — لوجود : رُبّ[2] — بخلاف قوله عليه السلام : « نضّر الله امرأ سَمِع مقالتى فوعاها ، فأدّاها كما سمعها » . فهذا للاستقبال ؛ أى : يسمع ؛ لأنه ترغيب لمن أدرك الرسول فى أن يحفظ ما يسمعه منه ويؤديه . . .

« ملاحظة » : قد يراد من الزمن فى الفعل : « كان » الدوام والاستمرار الذى يعم الأزمنة الثلاثة ، بشرط وجود قرينة تدل على هذا الشمول ؛ نحو : كان الله غفوراً رحيمًا[3] . . .

هذا تفصيل حالات الزمن فى الفعل الماضى .

* * *

(١) أى : محضة لم تتخصص بأحد القيود .

(٢) لأن الأغلب دخولها على الماضى (انظر رقم ٤ من هامش ص ٦١) .

(٣) سيجىء إشارة لهذا فى باب « كان » — ص ٥٤٧ —

وأما علامات المضارع فنها : أن يُنصَب بناصب ، أو يجزم بجازم ، مثل : لم أقصِّرْ فى أداء الواجب . . . ولن أتأخرَ عن معاونة البائس .

ومنها : قبوله «السين» ، أو : «سوف»[1] فى أوله ، مثل : سأزورك ، أو : سوف أزورك ، ومثلَ قول الشاعر :

سيكثُر المالُ يومًا بعد قلّته ... ويكتسى العُودُ بعد اليُبْسِ بالوَرَقِ

. . . [2]

فإن دلت الكلمة على ما يدل عليه الفعل المضارع ولكنها لم تقبل علامته فليست بفعل مضارع ؛ وإنما هى : «اسم فعل[3] مضارع» ؛ مثل : «آه» ، بمعنى : أتوجع شدة الوجع ، «وأف» بمعنى : أتضجر كثيراً . و «وَيْكَ» ماذا تفعل ؟ . بمعنى : أعجبُ لك كثيراً ! ! ماذا تفعل ؟ . أو : هى اسم مشتق بمعنى المضارع[4] ؛ مثل : الطائرة مسافرة الآن أو غداً

• • •

(١) من علامات المضارع المثبت قبوله «السين» أو «سوف» وإذا اتصلت به إحداهما خلصته للزمن المستقبل فقط . ويمتنع أن يسبقهما نفى . وبينهما فروق سردناها فى الحالة الثالثة الآتية للمضارع (فى ص ٦٠ من الزيادة والتفصيل) .

(٢) ومنها علامتان مشتركتان بينه وبين الفعل الأمر ؛ هما : ياء المخاطبة ونون التوكيد — وسيجىء ذكرهما فى ص ٦٤ — .

(٣) لاسم الفعل تعريف عام موجز فى رقم ١ من هامش ص ٤٩ وفى رقم ٦ من ص ٧٨ .

(٤) كاسم الفاعل الذى بمعنى الحال والاستقبال — وله باب خاص فى ج ٣ — .

... ...

... ...

زيادة وتفصيل :

(أ) للمضارع من ناحية الزمن أربع حالات ؛ لا تتعين حالة منها إلا بشرط ألا تعارضها قرينة تعينها لحالة أخرى .

الأولى : أن يصلح للحال والاستقبال إذا لم توجد قرينة تقيده بأحدهما ، وتقصره عليه . وحين يصلح للحال والاستقبال يكون اعتباره للحال أرجح ؛ لأن الزمن الماضي له صيغة فعلية خاصة تدل عليه ، وللمستقبل صيغة فعلية خاصة أيضًا ؛ (هي : فعل الأمر) ، وليس للحال صيغة فعلية تخصه ، فجعلت دلالة المضارع على الحال أرجح ، عند تجرده من القرائن ؛ جبراً لما فات الزمن الحالي من الاختصاص بصيغة مقصورة عليه (كما يقولون . . .) . هذا إلى أن اللفظ إن كان صالحًا للزمن الأقرب والزمن الأبعد فالأقرب أولى ، والحال أقرب من المستقبل ؛ فهو أحق بالاتجاه إليه .

فإن كان المضارع من أفعال المقاربة ، مثل : «يكاد» فإنه يكون للزمن المستقبل ، مع شدة قربه من الحال . . .[1]

الثانية : أن يتعين زمنه للحال ، وذلك إذ اقترن بكلمة تفيد ذلك ؛ مثل : كلمة : الآن ، أو : الساعة ، أو : حالا ، أو : آنفًا[2].

أو : وقع خبراً لفعل من أفعال الشروع ؛ مثل : «طفق» ، و «شرع» وأخواتهما[3] ؛ ليساير زمنه معناها .

أو : نُفِي بالفعل : «ليس»[4] أو بما يشبهها في المعنى والعمل ؛ مثل الحرف "إن" أو : "ما"[5] ، أو : "لا"[6] ...... فكل واحد من هذه العوامل التي تعمل عملها يشبهها أيضًا في نفي الزمن الحالي عند الإطلاق[7] . . . مثل : ليس يقوم محمد[8] — ، إنْ يخرجُ حليم — ما يقوم عليّ —

(١) سيجيء البيان في باب «أفعال المقاربة» . ص٦١٢ .

(٢) «آنفاً» كلمة عدها النحاة من الألفاظ التي تجعل المضارع للحال ، باعتبار أنها تدل — كما في القاموس — على أقرب زمن سابق يتصل بالحال ، فكأنها الحال نفسه .

(٣) ستجيء هذه الأفعال في باب أفعال المقارنة» — ص ٦١٢ — .

(٤) (راجع تفصيل الكلام عليها في النواسخ ، أخوات كان) — ٥٥٧ — .

(٥) راجع رقم ١ من هامش ص٥٣ حيث الإيضاح لحرف «ما» وسيجيء الكلام عليه وعلى «إنْ» النافية وباقي الشبيهات في ص ٥٩١ .

(٦) أما «لا» المهملة فيجيء الكلام عليها في ص ٥٩١

(٧) أي : عند عدم وجود قرينة تدل على أن الزمن ماض أو مستقبل .

(٨) راجع ص ٢٣٠ حيث الكلام على مثل هذا الأسلوب .

... ...

... ...

أو دخل عليه لام ابتداء، مثل : إنّ هذا الرجل الحقّ ليَحْسُنُ عملُهُ

أو : وقع مع مرفوعه فى موضع نصب على الحال – فيكون زمنه فى الغالب – حالا بالنسبة لزمن عامله ، مثل : أقبل الأخ يضْحك . وإذا دخلت « ما المصدرية الظرفية » على المضارع – مثل : يسرنى ما تتكلم ، أى كلامك – كان زمن المصدر المؤول للحال – فى الغالب[1] حين لا توجد قرينة تُعارضه .

الثالثة : أن يتعين زمنه للاستقبال ؛ وذلك إذا اقترن بظرف من ظروف المستقبل ؛ مثل : « إذا » . . . سواء أكان الظرف معمولا للمضارع ، أم كان المضارع معمولا للظرف – بأن يكون الظرف مضافاً ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله هى المضاف إليه فى محل جر – ؛ مثل : أزورك إذا تزورنى ؛ فالفعلان المضارعان هنا للمستقبل ، والأول منهما هو العامل الذى عمل النصب فى الظرف . « إذا »[2] و « إذا » مضاف ، وجملة المضارع مع فاعله بعدها فى محل جر مضاف إليه ، فيكون المضارع الثانى مع فاعله معمولا للظرف .

وكذلك يتعين للمستقبل إذا كان مسنداً إلى شىء متوقع حصوله فى المستقبل ، مثل : يدخل الشهداء الجنة مع السابقين ؛ إذ لا يعقل أن يكون زمن المضارع للحال ، ومعناه – وهو دخول الجنة – فى المستقبل ؛ لما يترتب عليه من سبق الفعل للفاعل فى الوجود والوقوع ، وهو محال .

أو : سبقته : « هل »[3] ، نحو : هل تقاطعُ مجالس السوء ؟ .

وكذلك إذا اقتضى طلبًا ؛ سواء أكان الطلب يفهم منه وحده ، أم كان بمساعدة أداة أخرى ؛ فالأول كقوله تعالى : « والوالداتُ يُرضِعْن أولادَهن حَوْلين كامِلَيْنِ . . . » ، فالله يطلب من الوالدات إرضاع أولادهن ، وهذا

---

(١) سيجىء بيان لهذا فى آخر باب : «الموصول» ، عند الكلام على الموصول الحرفى ، وصلته ، وسبك المصدر ، وهو بيان هام (ص ٤١١ ثم فى ص ٤١٧) .

(٢) « إذا » هنا ظرفية محضة ولا تدل على الشرط ، لأن الظرفية الشرطية لها الصدارة فى جملتها حتما ؛ فلا تقع حشوًا .

(٣) راجع حاشيتى : « الخضرى والصبان » فى آخر باب : « ظن وأخواتها » عند الكلام على : «القول» وكذا : « المغنى » فى مبحث : « هل » .

... ...

... ...

لا يكون إلا فى المستقبل ، ومثال الثانى قوله تعالى : « لِيُنفِقْ ذُو سَعَة من سَعَته » وقوله : « ربنا لا تُؤاخِذْنا . . . » ، فإن طلب الإنفاق فى : « لِينفقْ » وطلب عدم « المؤاخذة » فى : « لا تؤاخذْنا » ، مفهوم من المضارع ، بمساعدة « اللام » و « لا » الطلبيتين . وزمن المعنى فى الفعلين هو المستقبل. إذ لا يمكن تحقيق ما تطلبه من غيرك وإنفاذه إلا فى المستقبل .

أو : سبقته أداة شرط وجزاء ، سواء أكانت جازمة : كالتى فى قوله تعالى : « إنْ تنصروا الله ينصرْكم . . . » ، أم غير جازمة — ومنها : « لو الشرطية[1] غير الامتناعية » ، و « كيف[2] » ، الشرطيَّة ، مثل : لو يؤاخذ الله الناس بظلمهم لأسرع فى إهلاكهم ، ومثل : كيف تصنعُ أصنعُ ، ويفهم من هذا ومما قبله أن الجوازم جميعها — ما عدا : « لمْ ، ولمَّا » — تخلّصه للاستقبال .

أو : اقتضى وعداً أو وعيداً ، كقوله تعالى : « يُعذّب مَنْ يشاءُ ، ويَغْفرُ لمن يشاء » — لأن تحقيقهما لا يكون إلا فى المستقبل ، وكالشطر الثانى من قول الشاعر يهدّد :

من يُشعِلْ الحرب لا يأمنْ عواقبها قد تُحرق النار يومًا مُوقِد النار

أو : صحب أداة توكيد ، مثل : « نون التوكيد » الخفيفة أو الثقيلة ؛ لأن التوكيد يليق بما لم يحصل ، ويناسب ما لم يقع ؛ نحو : أتُكْرِمَنْ صديقك ؟ وهل تساعدنّ البائس ؟ .

أو : لام جواب القسم عند فريق من النحاة ؛ لأنها فى معنى أداة التوكيد السالفة ؛ : مثل : « والله لعلَى عملك تُحاسَبُ » . ومثلها : « لا » النافية ، غير العاملة عمل « ليس » عند ذلك الفريق ؛ مثل : لا أترك الصديق فى مواقف الشدة[3] .

---

(١) التى بمعنى « إن » الشرطية . وتشتهر باسم « لو الشرطية غير الامتناعية . » ومثلها : « لو » المصدرية التى بمعنى : « أن » المصدرية ، وتسبك مع الجملة المضارعية بعدها بمصدر ، ولكن ليس لها عملها فى نصب المضارع ؛ مثل : أود لو يسود السلم .

(٢) « وإذا » الشرطية أيضاً .

(٣) جاء فى « المغنى » و « الهمع » أن « لا » النافية ، غير العاملة عمل « ليس » — تخلص المضارع للاستقبال إذا سبقته . خلافاً لابن مالك ومن معه ، وهو يؤيد رأيه بإجماع النحاة على صحة نحو : « جاء محمد : لا يتكلم » مع إجماعهم أيضاً على أن الجملة الحالية لا تصدر بعلامة استقبال .

ونقول : إن الرأى الأنسب أنها تخلصه للاستقبال عند عدم القرينة التى تمنع . وقد أشرنا لهذا فى رقم ٥ من هامش ص ٣١١ م ٨٤ ج ٢ باب الحال) .

أما العاملة عمل « ليس » فالكلام عليها فى ص ٥٧ حيث الحكم على أخوات « ليس » .

... ...

... ...

أو : أداة رجاء ؛ مثل : لعل الغائب يحضر .

أو : « حرف نصب » سواء أكان ظاهراً أم مقدراً . وقد اجتمعا فى قوله تعالى : « لن تنالوا البرّ حتى تُنفقوا مما تُحبون » .

أو : « حرف تنفيس » ، وهو : « السين » و « سوف » ، وكلاهما لا يدخل إلا على المضارع المثبت ، ويفيده التنفيس ، أى : تخليص المضارع المثبت من الزمن الضيق ، وهو : « زمن الحال » ؛ — لأنه محدود — ، إلى الزمن الواسع غير المحدود ، وهو : « الاستقبال » ، وهما فى هذا سواء ، ورَدَا معاً فى معنى واحد ، كقوله تعالى : « كلاّ سيعلمون ، ثم كلاّ سيعلمون » ، وقوله تعالى : « كلاّ سوف تعلمون ، ثم كلاّ سوف تعلمون » . ، وقول الشاعر :

وإنّا سوف نقهرُ من يُعادِى بحدّ البيض تلتهب التهابا

وقول الآخر :

وما حالةٌ إلا سيصرَف حالُها إلى حالة أخرى ، وسوفَ تزولُ

إلا أن « سوف » تستعمل أحياناً أكثر من «السين» حين يكون الزمن المستقبل أوسع امتداداً ؛ فتكون دالّة على : « التسويف » ، ثم هى تختص بقبول اللام : كقوله تعالى : « ولسوف يُعطيك ربك فترضى » . كما تختص بجواز الفصل بينها وبين المضارع الذى تدخل عليه بفعل آخر من أفعال «الإلغاء[1]» ؛ نحو :

وما أدرى ، وسوف — إخالُ — أدرِى أقومٌ آلُ حصْنٍ أمْ نساءُ ؟

والأمران ممتنعان فى « السين » لدى جمهرة النحاة[2] . . .

كما أن « السين » تختص بمعنى لا تؤديه « سوف» ، فالعرب إذا أرادت تكرار الفعل وتأكيده وعدم التنفيس فيه (أى : عدم جعله للمستقبل البعيد) أدخلت عليه السين»[3]، ومنه قول الشاعر :

سأشكرُ عمراً ما تراخت منيّتى أيادىَ لم تُمْنَنْ ، وإنْ هىَ جلّتِ

والأغلب عند استعمال أحد الحرفين ألا يتقدم عليه شىء من الجملة التى دخل عليها . ويرى بعض النحاة أن التقديم ممنوع . ولكن هذا المنع مدفوع بالسماع ؛ كقول النمر بن تولب :

فلما رأته آمناً هانَ وجدُها وقالت : أبونا هكذا سوف يفعل

---

(١) من أخوات : « ظن » . وتفصيل الكلام عليها فى بابها (ج ٢ م ٦٠ ص ٣٧)

(٢) راجع الجزء الثانى من الهمع ص ٧٢ فى الكلام عليهما .

(٣) راجع ص ٨٧ ج ٣ من رغبة الآمل ، شرح الكامل . للمرصفى . والشاعر هو : عبدالله بن الزبير .

... ...
... ...

أي : سوف يفعل هكذا[١] . . .

الرابعة ؛ أن ينصرف زمنه للمضى ؛ وذلك إذا سبقته « لَمْ »[٢]، أو : « لمّا » . الجازمتين . مثل قوله تعالى عن نفسه : « لم يلدْ ، ولم يُولدْ ، ولم يكنْ له كُفُواً أحدٌ » ، وقول الشاعر :

لَمْ يَمُتْ مَنْ له أثَرْ وحياةٌ من السِّيَرْ

فزمن المضارع هنا ماض . ومثل : لما يحضُرْ ضيفنا . أما فى مثل :

إذا أنتَ لم تَحْمِ القَدِيمَ بحادثٍ من المجْدِ لم ينفعْكَ ما كانَ من قَبْلُ

فزمن المضارعين هنا ماض ، بسببّ وقوعهما بعد « لَمْ » قبل مجىء « إذا » الشرطية ، ثم صار مستقبلا محضًا بعد مجيئها – طبقًا لما سلف[٣]– .

أو : « إذ » ، نحو : أطربنى كلامك ؛ إذ تقول للغنىّ : تصدّقْ ، بمعنى : قُلتَ .

أو : « ربما »[٤]، نحو : (فاتنى القطار فتألمت ، فأدركنى صديق بسيارته ، فوصلنا قبل القطار ، «فالحمد لله ؛ رُبما أكره هذا الأمر وفيه خيرى ونفعى)، أى : ربما كرهت .

أو : « قد » التى تفيد التقليل بقرينة ، كأن تقول لمن حملك على السفر كرْهًا : قد أسافر مكرهًا ؛ فماذا عليك لو كنت تركتنى بعيداً عن المشقة التى صادفتها ؟بخلاف « قد » التى للتكثير .

أو : وقع المضارع مع مرفوعه خبراً فى باب « كان » وأخواتها الناسخة ، إذا وقع الناسخ فى هذا الباب بصيغة الماضى ، ولم توجد قرينة تصرف زمنه عن المضى إلى زمن آخر[٥]، مثل : كان سائق السيارة يترفق بركابها حتى وصلوا . . . أى :

---

(١) راجع حاشية ياسين على « التصريح » ج ١ – ص ١٦٠ باب المبتدأ والخبر، عند الكلام على الخبر .

(٢) يشترط فى « لم » ، التى تصرف زمنه للماضى ألا تكون مسبوقة بإحدى الأدوات الشرطية التى تخلصه للمستقبل المحض، مثل « إن » الشرطية أو إحدى أخواتها . فإن وجدت هذه الأداة صرفته للمستقبل المحض ، بالرغم من وجود « لم » – كما سيجىء فى ج ٤ باب الجوازم رقم ١ ص ٣١٥ –

(٣) فى ص ٦٢ .

(٤) لأن الأغلب دخول « رب » على الماضى ، . وإنما يكون زمن المضارع ماضيا بشرط أن تقوم القرينة الدالة على مضىّ زمنه حقيقة ، بخلاف ما لو كان مستقبلا محقق الوقوع ؛ فإن هذا التحقق ونحوه – وإن جعل معناه الذى لم يتحقق بمنزلة ما تحقق – لا يجعل زمنه ماضياً بل يبقى مستقبلا . وسيجىء هذا مفصلا فى موضعه (ج ٢ م ٩٠ ص ٤٨٣) حروف الجر .

(٥) كما فى ص ٥٤٦ .

... ...

... ...

ترفق . ولا يدخل فى هذا ما عرفناه من النواسخ التى تدل على "الحال" فقط ؛ كأفعال الشروع — مثل : طفق ، وشرع — أو التى تدل على "الاستقبال" فقط ؛ كأفعال الرجاء . وسيجىء البيان فى الباب الخاص بهما وهو : باب «أفعال المقاربة»[1] .

• • •

ملاحظة : إذا عطف فعل مضارع[2] على نظيره فإن الفعل المعطوف يتبع حكم الفعل المعطوف عليه فى أمور ، يتصل منها بموضوعنا : «الزمن» فيكون المعطوف مثله ؛ إما للحال فقط ، أو للمستقبل فقط ، أو للماضى فقط ، أو صالحاً للحال والاستقبال . . . فكل ذلك يجرى فى المضارع المعطوف تبعاً لنظيره المعطوف عليه حتماً ؛ لوجوب اتحاد الفعلين المتعاطفين فى الزمان[3] . فإذا قلت : أسمعُ الآن كلامك ، وأبصرُك... كان زمن الفعل «أُبْصر» للحال ، كزمن المعطوف عليه ؛ وهو أسمع ؛ لوجود كلمة : «الآن» ، التى تقْصِره على الحال .

وإذا قلت : إن يعتدل الجو أطرَبْ ، وأخرجْ للرياضة — فإن زمن الفعل : «أخرج» للمستقبل فقط ؛ لعطفه على : «أطرَبْ» المقصور على المستقبل ؛ لأنه جواب شرط جازم ؛ وزمن الجواب مستقبل ، كما عرفنا .

وإذا قلت ، لم تتأخرْ عن ميعادك ، وتؤلمْ صاحبك . . . فإن الفعل : «تؤلم» هو للماضى فقط ، تبعاً للمعطوف عليه : «تتأخر» الذى جعلته «لم» للزمن الماضى وحده .

وإذا قلت : يكتب حامد ويتحرك ،... فالفعل المضارع «يتحرك» صالح للحال والاستقبال ، تبعاً للفعل : يكتب .

على أن ما سبق ليس مقصوراً على عطف المضارع على نظيره ، وإنما يشمل عطف المضارع على الماضى : كقوله تعالى : «ألم تر أن اللهَ أنزلَ من السماء ماء

---

(١) ص ٥٩١ .

(٢) المعطوف هنا فعل مضارع ، والمعطوف عليه كذلك . فالعطف هنا عطف فعل على فعل ، وليس عطف جملة فعلية على جملة فعلية ؛ لأن عطف الجملة الفعلية على جملة فعلية يختلف فى أحكامه اللفظية والمعنوية من أحكام العطف السابق ، على الوجه المشروح فى الجزء الثالث : (باب العطف — ص ٦٢٠ م ١٢١) .

(٣) راجع الهمع ج ١ ص ٨ عند اللام على المضارع — وسيجىء فى باب العطف ج ٣ ص ٦٢٠ م ١٢١

.. ..

.. ..

فتصبحُ الأرضُ مخضرة »[1] أى : فأصبحت[2]. . .

وقد يكون المعطوف عليه تابعًا فى زمنه للمعطوف ، بسبب قرينة تدعو لذلك ، كقول الشاعر :

ولقد أمرُّ على اللئيم يَسبنى   فمضَيت ، ثُمَّتَ قلت : لا يَعنينى

أى : مررت[3].

• • •

---

(١) لا يصح أن يكون المضارع : (تصبح) معطوفاً على المضارع السابق : « تر » ، لأن السابق مجزوم واللاحق غير مجزوم . ولأن اخضرار الأرض ليس نتيجة الرؤية ، ولكنه نتيجة شرب الزرع الماء .

(٢) ويشمل كذلك عطف الماضى على المضارع . وقد سبقت أمثلة فى ص ٥٤ .

(٣) يفهم ما سبق أن الفعل الماضى إذا عطف على المضارع ، أو العكس ، يجب أن يتحول – فى الأغلب – نوع الزمن فى المعطوف إلى نوع الزمن فى المعطوف عليه ، بحيث يتماثلان . مع الخضوع فى ذلك لما تقتضيه القرائن ، ويستقيم به المعنى .

أما عطف فعل الأمر – وحده – على غيره والعكس ، فمختلف فى جوازه ، ويميل جمهرة النحاة إلى منعه ؛ لاستحالة فصل الأمر عن فاعله . وسنوضح الأمر فى مكانه فى العطف (ج ٣ ص ٦٢٠ م ١٢١) .

كذلك يفهم أن الفعلين المختلفين فى الزمن (سواء أكانا مضارعين معاً ، أم ماضيين معاً ، أم مختلفين) لا يجوز عطف أحدهما على الآخر ، إلا مع مراعاة أن العطف يوحد زمنهما حتماً ، ويمنع اختلافهما فيه ، فإن لم يصح المعنى عند اتفاقهما فى الزمن لم يصح عطف الفعل على الفعل ، ولم يكن الكلام من باب تعاطف الفعلين ، وإنما هو من باب آخر ؛ كعطف جملة على جملة ، أو الاستئناف أو غير ذلك ، على حسب ما يوافق المعنى .

ومما تجب ملاحظته أن هناك فرقاً فى المعنى والإعراب بين عطف الفعل على الفعل – وعطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية ؛ (كما أشرنا فى رقم ٢ من هامش الصفحة السابقة ، وكما سيجىء التفصيل فى بابه الخاص . الذى أشرنا إليه) .

وأما علامة الأمر فهى : أن يدل بصيغته[1] على طلب شيء ، مع قبوله ياء المخاطبة . فلابد من الأمرين معًا ، أى : أن علامته مزدوجة ، مثل : ساعدْ من يحتاج للمساعدة ، وتكلمْ بالحق ، واحرصْ على إنجاز عملك . وتقول : ساعدى . . . وتكلمى . . . واحرصى . . . ومن الأمثلة قوله تعالى للرسول الكريم : (خُذِ العفْوَ[2]، وأمُرْ بالعُرْف[3] ، وأعْرِضْ عن الجاهلين) — وتقول : خُذى . . . — وأْمرى . . . — وأَعْرِضِى . . .

ومن فعل الأمر كلمة : « هاتِ » و : « تعالَ » لقبولهما علامته . تقول : هاتى يا شاعرة ما نَظمت ، وتعالَىْ نقرؤه .

فإن دلت الكلمة بصيغتها على ما يدل عليه فعل الأمر ولكنها لم تقبل علامته فليست بفعل أمر ، وإنما هى : " اسم فعل أمر[4] " ؛ مثل : « صَهْ » ، بمعنى : اسكت . و « مَهْ » بمعنى : اترك ما أنت فيه الآن ، و « نَزَالِ » بمعنى : انزلْ . و « حيَّهَلْ » بمعنى : أقبلْ علينا .

وهناك علامتان مشتركتان[5] بين المضارع والأمر .

الأولى : نون التوكيد خفيفة أوثقيلة ، فى نحو : (والله لأجْتَهِدَنْ . واجتهدنْ يا صديقِ) . . . بتشديد النون أو تخفيفها فى كل فعل .

الثانية : ياء المخاطبة ، مثل : (أنت يا زميلتى تُحْسنين أداء الواجب ، ومؤاساة المحتاجين ؛ فداوِى على ذلك) ؛ فقد اتصلت ياء المخاطبة بآخر المضارع ؛ وهو : « تحسنين » وآخر الأمر ؛ وهو : داوى . . .

* * *

(١) سبق (فى ص ٤٨) أن المراد بذلك هو : أن تكون دلالته ذاتية أى : مستمدة من صيغته نفسها لا من زيادة شىء عليها ؛ فالدلالة على الأمرية فى مثل : « لِتَخرجْ » ، مستمدة من اللام الداخلة على الفعل المضارع بعدها ، ولا يصح أن يقال فى الفعل الذى بعد تلك اللام إنه فعل أمر ، وإنما هو فعل مضارع .

(٢) الميسور المقبول من كلام الناس وأفعالهم ، من غير أن تكلفهم الكمال الأعلى الذى لا يطيقونه .

(٣) الأمر المحمود المستحسن شرعاً .

(٤) لاسم الفعل تعريف عام موجز فى رقم ٥١ من هامش ص ٤٩ وكذا فى رقم ٦ من ص ٧٨ وله باب مستقل فى ج ٤ .

(٥) سبقت الإشارة إليهما فى رقم ٢ من هامش ص ٥٦ .

... ...
... ...

زيادة وتفصيل :

زمن الأمر مستقبل(١) فى أكثر حالاته ؛ لأنه مطلوب به حصول ما لم يحصل ، أو دوام ما هو حاصل . فمثال الأول « سافرْ زمن الصيف إلى الشواطئ»(٢). ومثال الثانى قوله تعالى : « يا أيها النبى اتقِ الله . . . » لأن النبى لا يترك التقوى مطلقاً . فإذا أُمِر بها كان المراد الاستمرار عليها .

وقد يكون الزمن فى الأمر للماضى إذا أريد من الأمر الخبر ، كأن يصف جندى بعد الحرب موقعة شارك فيها ؛ فيقول : صرعت كثيراً من الأعداء . فتجيبه : « اُقتُلْ ولا لوم عليك . . . وافتِكْ بهم ؛ فإن الله معك » . . . فالأمر هنا بمعنى : قتلتَ وفتكتَ . . . والمعوّل عليه فى ذلك هو : القرائن ، فلها الاعتبار الأول دائماً فى هذه المسألة ، وغيرها .

• • •

(١) هو مستقبل باعتبار المعنى المأمور به ؛ المطلوب تحققه ووقوعه ابتداء، إن كان غير حاصل وقت النطق ، أو دوام حصوله واستمراره إن كان واقعاً وحاصلا وقت الكلام وفى أثنائه — كما هو مبين بأعلى الصفحة — .

أما زمن فعل الأمر باعتبار الطلب الصادر من المتكلم وملاحظة وقت الكلام نفسه والزمن الصادر فيه الطلب ذاته ، فهو الحال .

(راجع الصبان جـ ١ باب المعرب والمبنى ، عند الكلام على إعراب المضارع) .

(٢) إذا قلت هذا قبل الصيف ، ليكون قرينة .

المسألة ٥ :

الحَرْف [1]

مِنْ – إلى – فى – علَى – لمْ – إنْ – إنَّ – حتى – لا – هلْ . . .

لا تدل كلمة من الكلمات السابقة على معنى ، أىّ معنى ، ما دامت منفردة بنفسها . لكن إذا وضعت فى « كلام » ظهر لها معنى لم يكن مَن قبل . مثال ذلك : (سافرت « من » القاهرة) . . . فهذه جملة : المراد منها : الإخبار بوقوع

---

(١) النحاة يسمون الحروف التى هى قسم من أقسام الكلمة : « أدوات الربط » ؛ لأن الكلمة إما أن تدل على ذات ، وإما أن تدل على معنى مجرد (أى : حدث) ، وإما أن تربط بين الذات والمعنى المجرد منها . فالاسم يدل على الذات ، والفعل يدل على المعنى المجرد منها ، والحرف هو الرابط. وهو يختلف اختلافاً كاملا عن « الحرف الهجائى » الذى تبنى منه صيغة الكلمة ؛ كالباء ، والتاء ، والجيم ... وغيرها من سائر أحرف الهجاء ، وتسمى لهذا أحرف البناء . – وقد سبق الكلام عليها فى ص ١٣ – .

وحروف الربط نوعان ، نوع يسمى : « حروف المعانى » ، لأنه يفيد معنى جديداً يجلبه معه ، ونوع ليس للمعانى ، وإنما هو زائد أو مكرر ؛ وكلاهما لتوكيد معنى موجود ، مثل : « ما » الزائدة ، وكذا « الباء » ، و « من » وغيرهما من الحروف الزائدة ؛ ومثل : نَعَمْ ، نَعَمْ ، أو : لا . لا . . . أو غيرهما من الحروف المكررة لإفادة توكيد المعنى القائم . والذين يعتبرون التوكيد معنى – على الرغم من أنه ليس جديداً – يدخلون هذا النوع فى حروف المعانى . أما غيرهم فلا يدخله فيها ، وهذا هو المشهور . وأكثر الكوفيين يقتصر على تسمية الحروف : « أدوات » .

أما تفصيل الكلام على حروف المعانى ، وأحكامها ، وما يتصل بها ، ولا سيما تعلق شبه الجملة بها . فنى موضعه المناسب ؛ (كالذى فى ج ٢ ص ٢٠٠ م ٧٨ – حيث « حروف الجر » والإيضاح الجلى الهام الذى سجله صاحب « المفصل » لحروف المعانى ، وفى ج ٣ حيث حروف العطف ، و ج ٤ حيث النواصب والجوازم) . وإذاً حروف الربط بنوعيها تخالف مخالفة تامة حروف المبانى فى المدلول والأثر .

بقى بيان المراد الدقيق الذى يقصدونه حين يقولون : هذا اللفظ – حرفاً كان أم غير حرف – « زائد » . لقد تباينت آراؤهم فى تعريف الزائد . وخير ما يستخلص منها : أنه الذى يمكن الاستغناء عنه ، فى الغالب ، فلا يتأثر المعنى بحذفه ، وربما لا يستغنى عنه ، فيكون معنى زيادته هو : تركه مهملا لا يؤثر فى غيره ولا يتأثر بغيره ؛ سواء كان فى أصله مهملا مثل : « لا » النافية الزائدة ، أم كان فى أصله عاملا ، مثل : « كان » الزائدة . وفيما يأتى بعض ما دونته المراجع خاصاً بهذا .

(١) جاء فى المغنى عند الكلام على الحرف : « لا » ما نصه :

"(من أقسام « لا » النافية –: المعترضة بين الخافض والمخفوض ، نحو : جئت بلا زاد ، وغضبت من لا شىء . وعن الكوفيين : أنها اسم ، وأن الجار دخل عليها نفسها . وأن ما بعدها خفض بالإضافة . أما غيرهم فيراها حرفاً ، ويسميها : زائدة ، كما يسمون : « كان » فى نحو : (محمد كان فاضل) =

سفرى ، وأنه يبتدئ من القاهرة . فكأنى أقول : سافرت ، وكانت نقطة البدء فى السفر هى : «القاهرة» ، فكلمة : «مِنْ» أفادت الآن معنى جديداً ظهر على غيرها مما يليها مباشرة[1] ، وهذا المعنى هو : " الابتداء " ، ولم يُفهم ولم يُحدد إلا بوضعها فى جملة ؛ فلهذه الجملة الفضل فى إظهار معنى : «مِنْ» .

ولو قلت : (سافرت من القاهرة «إلى» العراق) — لصار معنى هذه الجملة : الإخبار بسفرى الذى ابتداؤه القاهرة ، ونهايته العراق . فكلمة : «إلى» أفادت معنى ظهر هنا على ما بعدها مباشرة ، وهذا المعنى هو : " الانتهاء " . ولم يظهر وهى منفردة ، وإنما ظهر على غيرها بعد وضعها فى جملة ، كانت السبب فى إظهاره ، كما كانت الجملة سبباً فى إظهار معنى الابتداء المستفاد من كلمة : «مِنْ» والذى ظهر على ما بعدها مباشرة .

= زائدة ، وإن كانت مفيدة لمعنى ، وهو المضى والانقطاع . فعلم أنهم قد يريدون بالزائد المعترض بين شيئين متطالبين ، وإن لم يصح المعنى بإسقاطه ؛ كما فى مسألة : «لا» فى نحو : غضبت من لا شىء ، كذلك إذا كان يفوت بفواته معنى ، كما فى مسألة : «كان» ، و «كذلك» «لا» المقترنة بالعاطف فى نحو : ما جاءنى محمد ولا على ، ويسمونها : «الزائدة» وليست بزائدة ألبتة ، ألا ترى أنه إذا قيل : ما جاءنى محمد وعلى . . . ؛ احتمل أن المراد نفى مجىء كل منهما على كل حال ، وأن يراد نفى اجتماعهما فى وقت المجىء ؛ فإذا جىء بكلمة : «لا» صار الكلام نصاً فى المعنى الأول . نعم هى فى قوله تعالى (وما يستوى الأحياء ولا الأموات ..) لمجرد التأكيد ، وكذا إذا قيل : لا يستوى حامد ولا محمود) " اهـ كلام المغنى .

أى : لأن اللبس غير محتمل فى المثالين الأخيرين مطلقاً . ولهذا إيضاح فى ج٣ م ١١٨ ص ٥٤٩ باب : العطف ، عند الكلام على ما انفردت به واو العطف .

وجاء فى شرح المفصل (ج ٧ ص ١٠٠) عند الكلام على : «كان» الزائدة ، أن معنى زيادتها هو : "(إلغاؤها عن العمل مع إرادة معناها ، وهو الدلالة على الزمان ، وذلك نحو قولك : ما كان أحسن زيداً ، إذا أريد أن الحسن كان فيما مضى . فـ «ما» مبتدأ على ما كانت عليه ، و «أحسن زيداً» الخبر — و «كان» ملغاة عن العمل ، مفيدة للزمان الماضى ، كما تقول : من كان ضرب زيداً — تريد : من ضرب زيداً — ومن كان يكلمك ، تريد : من يكلمك . فكان تدخل فى هذه المواضع وإن ألغيت من الإعراب فمعناها باق . وهى هنا نظيرة : «ظننت» إذا ألغيت ، فإنه يبطل عملها ومعنى الظن باق ؛ ذلك أن الزيادة على ضربين ، زيادة مبطلة العمل مع بقاء المعنى الزمنى ، — كما سبق — وزيادة لا يراد بها أكثر من التأكيد فى المعنى ، وإن كان العمل باقياً ؛ نحو : ما جاءنى من أحد . ومثله قولهم : بحسبك محمد ، المراد : حسبك ، ومثل : «وكفى بالله شهيداً» ، والمراد كفى الله . . .)" اهـ.

وستجىء إشارة موضحة لهذا فى ص ٧٠ وفى باب «كان وأخواتها» ص٧٩ «والواجب ترك استعمال «كان» الزائدة إذا أوقعت فى لبس .

[1] (١) انظر الإيضاح فى : «ا» من الزيادة والتفصيل ، ص٧٠ .

وكذلك : (حضرت من البيت إلى النهر) ؛ فقد أفادت الجملة كلها الإخبار بحضورى ، وأن أول هذا الحضور وابتداءَه : « البيت » ، وأن نهايته وآخره : « النهر » . فأفادت : « إلى » معنى هو : الانتهاء ، وصبَّته على غيرها مما بعدها مباشرة . وهذا الانتهاء لم يفهم منها إلا بسبب التركيب الذى وضعت فيه ، كما أن الابتداء الذى أفادته كلمة « مِن » لم يوجد إلا بسبب هذا التركيب..

ولو قلت : (الطلبة « فى » الغرفة) — لكان المعنى ؛ أن الطلبة تحويهم الغرفة ؛ كما يحوى الإناء الأشياء ، وكما يحوى الظرفُ المظروف ، أى : كما يحوى الوعاء أو الغلاف ما يوضع في داخله . فمعنى كلمة : « فى » هو " الظرف " ، أو : " الظرفية " ، وهذا المعنى لم يفهم من لفظة : « فى » منفردة ، وإنما عُرِف منها بعد أن احتواها التركيب ، فظهر على ما بعدها مباشرة . وهكذا بقية أحرف الجر ، وغيرها من أكثر الأنواع الأخرى ، كحروف النفى ، والاستفهام ، وسواها[1]. . .

فالحرف : « كلمة لا تدل على معنى فى نفسها ، وإنما تدل على معنى فى غيرها — بعد وضعها فى جملة — دلالة خالية من الزمن »[2].

من كل ما سبق عن أقسام الكلمة نعلم : أن الاسم وحده — من غير كلمة أخرى معه — ، يدل على معنى جزئى فى نفسه ، دلالة لا تقترن بزمن . وأن الفعل وحده يدل على معنى جزئى مقترن بزمن . وأن الحرف وحده لا يدل على شيء منهما ما دام منفرداً ، فإذا دخل جملة دل على معنى فى غيره ، ولم يدل على زمن[3].

---

(١) الإيضاح فى : « ا» من الزيادة والتفصيل ص ٧٠ .

(٢) هذا التعريف فى اصطلاح النحاة . لكن يجرى فى استعمال بعض المراجع اللغوية والقدماء إطلاق الحرف أحياناً على : « الكلمة » مهما كان نوعها . أما ظهور معناه على ما بعده ففيه تفصيل يجىء فى ص ٧٠ — كما ألمحنا فى رقم ١ —

(٣) أشار ابن مالك إلى علامات الفعل والحرف بقوله :

« بتَا » فعلْت ، وأَتَتْ ، «ويَا » افعَلِي   «ونُونِ» أَقبِلَنَّ — فِعْلٌ يَنْجَلِي

سِوَاهمَا الحَرْفُ ؛ كَهَلْ ، وَفى، ولَمْ   فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِى لَمْ : كَيَشَمْ =

... ...
... ...

ـ وَمَاضِيَ الأَفْعَالِ بالتَّا ـ مِزْ . وَسِمْ بالنُّونِ فِعْلَ الأَمْرِ ، إنْ أَمْرٌ فُهِمْ
والأمرُ إنْ لمْ يَكُ للنُّونِ مَحَلْ فيهِ هو اسْمٌ ؛ نَحْوُ : صَهْ ، وحَيَّهَلْ

أ ـ يريد : أن الفعل ينجلى (أى : ينكشف) ويتميز من غيره بإحدى العلامات الآتية ؛ وهى تاء الفاعل ، أو تاء التأنيث الساكنة ، أو ياء المخاطبة . أو نون التوكيد . وهذه العلامات موزعة بين أنواع الفعل لكل نوع بعض منها فى آخره دون بعض

ب ـ وأن علامة الحرف (كهل ، وفى ، ولم) هى عدم قبوله علامة من علامات الأسماء ؛ أو : الأفعال .

حـ ـ وأن علامة المضارع صلاحه للمجىء بعد « لم » الجازمة ، أو إحدى أخواتها .

د ـ وأن الماضى يختص من تلك العلامات بقبوله التاء المتحركة ، الفاعل ، أو الساكنة للتأنيث ، وكلتاهما تكون فى آخره . ومعنى : « مز » : مَيِّزْ ، و«صه» بمعنى : اسكت ، و«حيهل» بمعنى : أقبل و«سِمْ» مضارع شَمَّ ، من باب : فرح) .

هـ ـ وأن فعل الأمر يُوسَم (أى : يُعلَّم ويعرف) بقبوله نون التوكيد ، مع دلالته على الطلب . فإن لم يدل على الطلب ولم يقبلها فهو اسم فعل أمر .

هذا ، وكلمة : « الأمر » مبتدأ ، خبره الجملة الاسمية : « هو اسم » . أما جواب « إن » الشرطية فمحذوف يدل عليه الخبر المذكور ؛ والتقدير : فهو اسم .

والقاعدة : (أنه متى تقدم المبتدأ على أداة الشرط فإن اقترن ما بعدها بالفاء ، أو صلح لمباشرة الأداة الشرطية ـ كان جواباً ، والخبر محذوفاً ؛ إذ الأغلب وقوع الفاء فى جواب الشرط ، لا فى خبر المبتدأ . وإلا كان خبراً والجواب محذوفاً ، كما هنا) هذا هو الرأى المختار ، على رغم ما حوله من خلاف (راجع حاشيتى الخضرى والصبان فى هذا الموضوع من الباب ، وستذكر هذه القاعدة فى مواضع ؛ منها موضع حذف الخبر ـ (ص ١٩ ٥م ٢٤ ٥) م ٣٩ وفى جـ ٤ ص ١٥٧ ـ ورقم ٥ من هامش ص ٤١٨) .

ومما تنطبق عليه القاعدة السالفة قول الشاعر المخضرم عامر بن الطفيل :

وإنى ـ وإن كنتُ ابنَ سَيِّدِ عامرٍ وفى السِّرِّ منها والصريحِ المهذبِ ـ
فما سَوَّدَتْنى عامرٌ عن وِرَاثَةٍ أبى اللهُ أنْ أَسْمُو بأمٍّ ولا أبِ

فما دخلت عليه الفاء هو الجواب ، وخبر « إنّ » محذوف . ومثال ذكر الخبر لا الجواب قول الشاعر :

وإنى ـ وإنْ صرّفتُ فى الشعر منطقى ـ لأَنصفُ فيما قلت فيه ، وأعدلُ

فجملة : (أنصف) خبر « إن » ، وليست جواباً للشرط إذ الأغلب دخول اللام على الخبر ، لا على الجملة الواقعة جواباً للشرط .

... ...
... ...

زيادة وتفصيل :

(ا) عند ما ينكشف معنى الحرف الأصلى بسبب وضعه فى جملة ، ويظهر المراد منه ، نجد ذلك المعنى ينصب على ما بعد الحرف الأصلىّ ، ويتركز فيه ؛ سواءأكان ما بعد الحرف الأصلى مفرداً أم جملة ، أم شبهها ، فالابتداء فى : «من» ، والانتهاء فى : « إلى » ، يتحقق فى الكلمة التى جاءت بعد كل منهما . وكذلك الظرفية ، والاستعلاء . . .

وإذا قلنا : ما جاء أحد . . . — هل غاب أحد ؟ . فإن النفى والاستفهام ينصبّان على كل مضمون الجملة التى بعد الحرف . . . وهكذا . . .

أمّا الحروف الزائدة — ومنها بعض حروف الجر ؛ كالباء — فإنها تفيد توكيد المعنى فى الجملة كلها ، لأن زيادة الحرف تعتبَرُ بمنزلة إعادة الجملة كلها ، وتفيد ما يفيده تكرارها بدونه[1] ؛ سواء أكان الحرف الزائد فى أولها ، أم فى وسطها ، أم فى آخرها ؛ مثل : بحسبك الأدب ، وأصلها : حسبُك الأدب ، (أى : يكفيك أو : كافيك) ، فالباء الزائدة داخلة على المبتدأ ، كدخولها عليه وهو ضمير فى نحو : كيف بك ؟ (وأصلها . . . كيف أنت ؟)[2] وكدخولها عليه بعد « إذا الفجائية » فى نحو : رجع المسافر ، فإذا بالأصدقاء فى استقباله .

وكدخولها على الفاعل فى مثل : كفى بالله شهيداً ، وأصلها : كفى اللهُ شهيداً . وعلى الخبر فى مثل : الأدب بحسبك . . . فالباء مع تقدمها أو توسطها أو تأخرها قد أكدت معنى الجملة كلها[3] . . .

هذا ، والحرف الزائد قد يعمل ؛ كباء الجر ، أوْ لا يعمل مثل : « ما » الزائدة ، فى مثل : إذا ما المجدُ نادانا أجبْنا[4] . . .

ولا يصح اعتبار اللفظ (سواء أكان حرفاً أم غير حرف) زائداً إن أمكن

---

(١) راجع شرح التصريح ج ٢ باب : « حروف الجر » عند الكلام على زيادة : « الكاف » .
(٢) راجع هذا الأصل فى أول باب المبتدأ م ٣٣ ص ٤٤٨ .
(٣) سيجىء تفصيل الكلام على زيادة « الباء » الجارة فى الموضع المناسب — باب : حروف الجر ، ج ٢ م ٩٠ .
(٤) يتحتّم اعتبار « ما » زائدة عند وقوعها بعد كلمة : « إذا » كالمثال السالف ، ثم انظر رقم ١ من هامش ص ٦٦ .

... ...
... ...

اعتباره أصليا ، لأن اعتبار الأصالة مقدم على اعتبار الزيادة — (كما سبق في رقم١ من هامش ص ٤٧ — (ويجيء في ص ٤٨٩ و ٥٨١) .

وهناك الشبيه بالزائد يعمل ، وينحصر في بعض حروف الجر ؛ كرُبَّ ، ولعلَّ الجارتين . . . و « لولا » على اعتبارها جارّة .

وحرف الجر الزائد والشبيه به لا يتعلقان[1] ، إلا أن الزائد « كالباء » يزاد لتوكيد المعنى الموجود في الجملة كلها أمَّا الشبيه فيجلب معه معنى جديدا ؛ فالحرف : « رب » يفيد معنى التقليل أو التكثير، « ولعل» يفيد الرجاء ... فهما — كغيرهما من الشبيه بالزائد — يفيدان معنى جديداً يطرأ على الجملة ؛ لا تقوية المعنى الموجود قبل مجيئهما . وكذا « لولا » فإنه يفيد الامتناع ؛ وهو معنى جديد يطرأ على الجملة .

(ب) الحروف نوعان ، نوع يسمى « العامل » ؛ لأنه يعمل الجر ، أو النصب ، أو الجزم ، أو غير ذلك[2] ؛ كحروف الجر ، وحروف النصب ، وحروف الجزم ، والحروف الناسخة[2] — ونوع آخر يسمى : « المهمَل » ؛ لأنه لا يعمل شيئًا مما سبق ، مثل بعض أدوات الاستفهام والجواب . ، ومنها : هل — لا . . . ومثل ؛ — نعم — التنوين[3].

وبعض النحاة يسمى حروف الجر : « حروف الإضافة » لأنها تضيف إلى الأسماء معاني[4] الأفعال وشبهها من كل ما تتعلق به تلك الحروف .

(حـ) الحروف إما آحادية ، أو ثنائية ، أو ثلاثية ؛ كبعض حروف الجرّ (الباء — في — إلى . . .) .

وإما رباعية ؛ مثل : « لعلّ » ولا تزيد على خمسة ، مثل : « لكنّ » في الرأي الأصح الذي يعتبرها غير مركبة ، وأنها مشددة النون ، ثابتة الألف بعد اللام نطقًا — كما سبق[5] — .

---

(١) تفصيل هذا في الباب الخاص بحروف الجر (جـ ٢) .

(٢و٢) مثل : « ما » الحجازية » وتعمل عمل « كان » الناسخة . ومثل : «لا» النافية للجنس، وتعمل عمل « إنّ » .

(٣) راجع رقم ٣ من هامش ص٢٧ .

(٤) انظر رقم ١ من هامش ص٦٦ .

(٥) انظر رقم ٢ من هامش ص ١٣

المسألة ٦ :

الإعراب والبناء ، والمعْرب والمبنىّ

معنى المصطلحات السابقة .

(ا) طلع الهلالُ . شاهد الناس الهلالَ فرح القوم بالهلالِ .
(ب) يكثر الندَى شتاء . يمتص النباتُ الندَى . يرتوى بعض النباتِ بالندى .
(حـ) زاد هؤلاءِ علماً . سمعت هؤلاءِ يتكلمون . أصغيت إلى هؤلاء .

نلحظ فى أمثلة القسم الأول (ا) أن كلمة : « الهلال » قد اختلفت العلامة التى فى آخرها ؛ فمرة كانت تلك العلامة ضمة ، ومرة كانت فتحة ، ومرة كانت كسرة ، فما سبب هذا الاختلاف ؟

سببه وجود داع متغير فى كل جملة ، يحتاج إلى كلمة : « الهلال » ؛ لتؤدى معنى معيناً فى الجملة . وهذا المعنى يختلف باختلاف الدواعى فى الجُمل ، ويُرْمَز إليه فى كل حالة بعلامة خاصة فى آخر الكلمة ، فى الجملة الأولى كانت كلمة : « الهلال » مرفوعة ؛ لوجود الداعى الذى يحتاج إليها ، وهو الفعل : « طَلَع » فإنه يتطلب فاعلا . والفاعل يرمز له بعلامة فى آخره ، هى : الضمة — مثلا — فيكون مرفوعاً .

وفى الجملة الثانية كانت كلمة : « الهلال » منصوبة ؛ لوجود داع من نوع آخر ؛ هو الفعل : « شاهَدَ » ؛ فإنه لا يحتاج إلى فاعل ، لوجود فاعله معه — وهو كلمة : الناس — ولكنه يحتاج إلى بيان الشىء الذى وقع عليه فعل الفاعل ، وهو ما يسمى فى النحو — غالباً — : « المفعول به » ؛ والمفعول به يُرْمَزُ إليه بعلامة خاصة فى آخره هى : « الفتحة » ، — مثلا — فيكون منصوباً .

وفى الجملة الثالثة كانت كلمة « الهلال » مجرورة ، لوجود داع يخالف السابقَين ، وهو : « الباء » ، فإنها تحتاج إلى تلك الكلمة لتكون مجرورة بها ، فيزداد الفعل بهما وضوحاً ، وعلامة جرها الكسرة هنا .

فنحن نرى أن الدواعى تغيرت فى الجمل الثلاث السالفة على حسب المعانى المطلوبة، من فاعلية، ومفعولية، وتكملة أخرى للفعل . . . وتبعها فى كل حالة تغيرُ العلامة التى فى آخر كلمة : «الهلال» . فتَغَيُّر العلامة على الوجه السالف يسمى : «الإعراب»، والداعى الذى أوجده يسمى : «العامل»[1].

---

(١) كثر الكلام ـ قديماً وحديثاً ـ على العامل، وعلى ما له من أثر سيىء فى النحو العربى، وفى الأساليب، وصياغتها، وفهمها . ولم نر بين المتكلمين من راعى جانب الاعتدال والإنصاف .

وأقوى ما وجهوه إلى العامل من طعن أمران : أولهما : أن النحاة نسبوا العمل إليه؛ فجعلوه هو الذى يرفع، أو ينصب، أو يجر، أو يجزم؛ مع أنه قد يكون سبباً فى خفاء المعنى — فى زعمهم — أو تعقيده . وكيف ينسب إليه العمل وهو لا يعمل شيئاً؛ وإنما الذى يعمل هو : المتكلم؟

ثانيهما : أن النحاة — وقد قصروا عليه العمل وحده — بحثوا عنه فى بعض التراكيب العربية الصحيحة فلم يجدوه؛ فاضطروا أن يقدروه، وأن يفترضوا وجوده، ويتكلفوا، ويتعسفوا .

والحق أن النحاة أبرياء مما اتهموا به؛ بل أذكياء، بارعون فيما قرروه بشأن : «نظرية العامل»؛ فقد قامت على أساس يوافق خير أسس التربية الحديثة لتعليم اللغة، وضبط قواعدها، وتيسير استعمالها. ونسوق لهذا مثلا يوضحه، ويزيد الأمثلة السابقة إيضاحاً : «أكرمَ محمود الضيفَ». فمحمود فى هذه الجملة ينسب إليه شىء . وكذلك «الضيف» . فما الذى ينسب إلى كل منهما؟ .

ا — ينسب إلى محمود أنه فعل الكرم؛ فهو فاعل الكرم. فبدلا من أن نقول : ينسب إلى محمود أنه فعل شيئاً، هو: الكرم، أو : ينسب إلى محمود أنه فاعل الكرم— حذفنا هذه الكلمات الكثيرة واستغنينا عنها برمز صغير — اصطلح عليه النحاة — يرشد إليها، ويدل عليها؛ ذلك الرمز هو: «الضمة» التى فى آخر كلمة : «محمود» . فهذه الضمة على صغرها تدل على ماتدل عليه تلك الكلمات المحذوفة الكثيرة . وهذه مقدرة وبراعة أدت إلى ادخار الوقت والجهد باستعمال ذلك الرمز الاصطلاحى الذى دل على المعنى المطلوب بأخصر إشارة . — كما سيجىء فى رقم ١ من هامش ص ٧٥ — .

لكن كيف عرفنا — فى التركيب السابق — أن (محموداً) فعل شيئاً، أى : أنه فاعل؟ عرفنا ذلك من كلمة قبله هى : «أكرمَ» ويسميها النحاة : «فعلا» ولا يمكن أن يوجد الفعل بنفسه. فوجود الفعل دل على وجود الفاعل، ووجود الفاعل يقتضى أن نعلنه، ونذيع أنه الفاعل . وطريقة الإذاعة قد تكون بكلمات كثيرة، أو قليلة، أو برمز يغنى عن هذه وتلك، كالضمة التى اختارها النحاة واصطلحوا على أنها الرمز الدال، على الفاعلية ... وعلى هذا يكون الفعل هو السبب فى الاهتداء أولا إلى الفاعل، وإلى الكشف عنه، ثم إلى وضع الرمز الصغير فى آخره؛ ليكون إعلاناً على أنه الفاعل، وشارة دالة عليه . فالفعل هو السبب أيضاً فى ذلك الرمز وفى اجتلابه والإتيان به؛ فليس غريباً أن يقول النحاة : «إن الفعل هو الذى عمل الرفع فى الفاعل» لأنه السبب فى مجيئه، ويسمونه من أجل ذلك : «عاملا» .

ب — مثل هذا يقال فى كلمة : «الضيف» فقد نسب إليه شىء — كما سبق — فما ذلك الشىء المنسوب إليه؟ هو أنه وقع عليه كَرَم، أو حصل له شىء؛ هو : «الكرم» . وقد حذفنا هذه الكلمات الكثيرة، واستغنينا عنها برمز صغير اصطلح عليه النحاة، يرشد إليها، ويدل عليها، هو الفتحة فى آخر: «الضيف»؛ =

فالإعراب : (هو تَغَيُّر العلامة التى فى آخر اللفظ ، بسبب تغير العوامل الداخلة عليه ، وما يقتضيه كل عامل)(١).

وفائدته : أنه رمز إلى معنًى معين دون غيره ؛ كالفاعلية ، والمفعولية ، وسواهما . ولولاه لاختلطت المعانى ، والتبست ، ولم يفرّق بعضها من بعض . وهو — مع هذه المزية الكبرى — موجَز غاية الإيجاز ، لا يعادله فى إيجازه واختصاره

= فهى تؤدى ما تؤديه الكلمات المتعددة التى حذفت. والذى أرشدنا إلى أن الضيف وقع عليه شىء هو وجود الفعل والفاعل معاً قبله . ولما كان الفعل هو المرشد إلى الفاعل والدال عليه — وكان الفعل هو الأصل فى الإرشاد وفى الدلاله على الفاعل وعلى المفعول ؛ فهو الأصل أيضاً فى جلب العلامة الدالة على كل منهما ، وهو السبب الأساسى فى مجيئها ؛ فسمى لذلك : « عاملها » .

وما يقال فى الفعل مع فاعله ومفعوله يقال فى غيره من العوامل الأخرى مع معمولاتها ؛ سواء أكانت عوامل لفظية ؛ كالفعل ، وكحرف الجر ، والجوازم . . . ، أم معنوية ؛ كالابتداء ، وكالتجرد من الناصب والجازم ، وهو سبب رفع المضارع ، وسواء أكانت أصلية أم زائدة (وستجىء أنواع العوامل فى م ٣٣ أول باب المبتدأ والخبر — وانظر ص ٧٣) .

ومما تقدم نعلم أن تلك العوامل بنوعيها ليست مخلوقات حية ، تجرى فيها الروح فتعمل ما تريد ، وتحس ما يقع عليها ، وتؤثر بنفسها ، وتتأثر حقاً بما يصيبها ، وتحدث حركات الإعراب المختلفة ، فليس لها شىء من ذلك . إنما الذى يؤثّر . ويحدث حركات الإعراب — هو المتكلم ، وليست هى . ولكن النحاة نسبوا إليها العمل . لأنها المرشد إلى المعانى والرموز . وهى نسبة جارية على أصح الاستعمالات العربية وأبلغها ، إذ هى السبب فى الاهتداء إلى كشف المعنى المراد من الكلمة — كما أسلفنا — وإذا ثبت لها هذا فليس فى اللغة مانع من نسبة العمل إليها ، وتسميتها : « عاملا » ، ولا عيب فى أن نقول مثلا : « كان » ترفع المبتدأ وتنصب الخبر ، « وإن » تنصب المبتدأ وترفع الخبر ، و « ظن » تنصبهما مفعولين لها ... و ...و.. إلى غير ذلك مما يجرى هذا المجرى الذى يتفق بغير شك مع أصول الاستعمال العربى الفصيح ، بل مع الأسلوب البلاغى الأعلى ، ولا داعى للاعتراض عليه كما يتردد على ألسنة بعض المتسرعين . نعم لها بعض عيوب (كالتى نراها فى باب التنازع ، م٧٣ ج ٢) ولكنها يسيرة يمكن تداركها ، وسنشير إليها تباعاً، حين نصادفها .

ومما تقدم يتبين أيضاً النفع الأكبر ، والأثر الباهر الذى للعلامات الإعرابية؛ فلولاها لاختلطت المعانى، بل فسدت. وحسبك أن ترى جملة خالية من العلامات الإعرابية مثل قولنا : « ما أحسن القادم » فإنها بغير ضبط كلماتها تصلح للاستفهام ، والتعجب ، والنفى ، . . . وكل معنى من هذه يخالف الآخر مخالفة واضحة واسعة . لهذا كان من الخطل وفساد الرأى أن ترتفع بعض الأصوات الحمقاء بإلغاء علامات الإعراب - لصعوبة تعلمها - والاقتصار على تسكين آخر الكلمات . وقد أطلنا الكلام فى إظهار هذا الخطأ ، وفداحة ضرره فى الموضوع الخاص به من كتابنا المسمَّى : « اللغة والنحو بين القديم والحديث » ص ٢٦٠ .

(١) وللإعراب معنى آخر مشهور بين المشتغلين بالعلوم العربية ، هو : التطبيق العام على القواعد النحوية المختلفة ، ببيان ما فى الكلام من فعل ، أو : فاعل ، أو : مبتدأ ، أو : خبر ، أو : مفعول به ، أو حال . . أو غير ذلك من أنواع الأسماء ، والأفعال ، والحروف ، وموقع كل منها فى جملته ، وبنائه أو إعرابه . . . أو غير ذلك .

شيء آخر يدل دلالته على المعنى المعين الذى يرمز له[١]. وهذه مزية أخرى.

والمعرّب: هو اللفظ الذى يدخله الإعراب[٢].

والعامل هو: ما يؤثر فى اللفظ تأثيراً ينشأ عنه علامة إعرابية ترمز إلى معنى خاص؛ كالفاعلية، أو المفعولية، أو غيرهما. ولا فرق بين أن تكون تلك العلامة ظاهرة كأمثلة: «ا» أو مقدرة[٣]. كأمثلة: «ب» فإن الدليل على إعرابها وهى مفردة أن علامة آخرها تتغير عند التثنية والجمع، فنقول: تراكم النَّدَيَان، وامتص النباتُ النَّدَيَيْن، وارتوى من النديَيْن[٤].

أما أمثلة القسم الثالث «ج» ففيها كلمة: «هؤلاءِ»[٤] لم تتغير علامة آخرها بتغير العوامل؛ بل بقيت ثابتة فى الجمل كلها. فهذا الثبات وعدم التغير يسمى: «بِناء»؛ وهو: «لزوم آخر اللفظ علامة واحدة — فى كل أحواله —، لا تتغير مهما تغيرت العوامل».

والمبنى هو: اللفظ الذى دخله البناء.

هذا، وقد عرفنا[٥] أن المعرب المنصرف[٦]. يسمى: «متمكنًا أمكن»، وأن المعرب غير المنصرف يسمى: «متمكنًا» فقط، وأن المبنى يسمى: «غير متمكن». ولا توصف الكلمة بإعراب أو بناء إلا بعد إدخالها فى جملة[٧]...

---

(١) فلو أردنا أن ندل على الفاعلية أو المفعولية فى مثل: أكرم الولد الوالد لاستعملنا ألفاظاً كثيرة؛ كأن نقول: إن الوالد هو فاعل الإكرام، والولد هو الذى ناله الإكرام... وفى هذا إسراف كلامى وزمانى. كما سبق فى هامش ص ٧٣.

(٢) أى: التغير الذى وصفناه؛ فالإعراب غير المعرَّب، كما أن الإكرام غير المكرَّم، والإرسال غير المرسَل.

(٣) ويسمى الإعراب فيها: «تقديريا» (انظر ص ٨٤).

(٤ و ٤) وفى ص ٨٤ إيضاح الإعراب المحل (كالذى فى كلمة «هؤلاء») والتقديرى. ومن التقديرى نوع سيجىء فى «و» من ص ١٥٩ أما تفصيل مواضعه فنى ص ٨٤ وما بعدها.

(٥) راجع ص ٣٣ وما بعدها.

(٦) المنصرف، هو: المنون. (انظر رقم ٢ من هامش ص ٣٣).

(٧) راجع حاشية «الخضرى» ج ٢ ص ١ أول باب «الإضافة» وقد نقلنا كلامه فى رقم ١ من هامش ص ١٤ وأشرنا فى تلك الصفحة والتى تليها إلى وجود كلمات لا توصف بإعراب ولا بناء، ولو كانت فى جمل؛ مثل الكلمات التى تسمى: «الأتباع» — بفتح الهمزة — ولها نوع إيضاح فى «ج» من ص ١٠٦. أما البيان فى ج ٣ باب النعت، — م ١١٤ ص ٤٥٢.

المعْرب والمبنىّ[1] من الأسماء ، والأفعال ، والحروف
(أىْ : من أقسام الكلمة الثلاثة)

أولا : الحروف كلها مبنية ؛ لأن الحرف وحده لا يؤدى معنى فى نفسه ، وإنما يدل على معنى فى غيره ، بعد وضعه فى جملة — كما سبق[2]— . وإذاً ليس حدَثا ، (أى : ليس معنًى) ولا ينسب إليه أنه فعل فعلا ، أو وقع عليه فعل ؛ فلا يكون بنفسه فعلا ولا فاعلا ، ولا مفعولا به ، ولا متمماً وحده للمعنى (أي : لا يكون مسنداً إليه ولا مسنداً ، ولا شيئًا يتصل بذلك) . لعدم الفائدة من الإسناد فى كل حالة[3] ،

ونتيجة ما سبق أنه لا يدخله الإعراب ؛ لعدم حاجته إليه ؛ لأن الحاجة إلى الإعراب توجد حيث توجد المعانى التركيبية الأساسية ، والحرف وحده لا يؤدى معنى قط . ولكنه إذا وُضِع فى تركيب فإنه يؤدى فى غيره بعض المعانى الجزئية (الفرعية) بالطريقة المفصّلة التى شرحناها عند الكلام عليه[2] ؛ كالابتداء ، والتبعيض ، وغيرهما مما تؤديه كلمة : « من » . أو الظرفية ، والسببية ، وغيرهما مما تؤديه كلمة : « فى » — فهذه المعانى الجزئية تَعْتَوِر الحرف ، وتتعاقب عليه ، ولكن لا يكون التمييز بينها بالإعراب ، وإنما يكون بالقرائن المعنوية التى تتضمنها الجملة .

• • •

ثانيًا : الأسماء يناسبها الإعراب ، وهو أصل فيها ؛ لأن الاسم يدل بذاته على معنى مستقل به — كما سبق[3]— فهو يدل على مسمى ؛ (أى : على شىء

---

(١) يلاحظ أن المبنى لا تراعَى ناحيته اللفظية مطلقاً فى توابعه أو غيرها ؛ فتوابعه إنما تساير محله فقط — إن كان له محل من الإعراب — وهذا أثر هام من آثار « الإعراب المحل » الذى يجىء الكلام عليه (فى ص ٨٤) لكن يستثنى من هذا الحكم العام النعت الخاص بالمنادى « أىّ » ، أو : أية » وبالمنادى اسم الإشارة الذى جىء به للتوصل إلى نداء المبدوء بأل ؛ نحو : يأيها العالم ، ويأيتها العالمة ، و يا هذا الفاضل . . . فيجب فى هاتين الصورتين رفع التابع مراعاة للمظهر الشكلى للمنادى ، مع أن هذا المنادى مبنى ، وهما صفتان معربتان منصوبتان — مراعاة لمحل المنادى— بفتحة مقدرة على الآخر ، منع من ظهورها ضمة المماثلة للفظ المنادى فى الصورة الشكلية — . وتفصيل هذا وإيضاحه فى ج٤ ص ٣٤ م ١٣٠ — .

(٢ و ٢) فى ص ٦٦ .

(٣) فى ص ٢٦ إلا إذا قصد لفظه ، كما فى « ج » من ص ٣٠ .

محسوس أو معقول ، سميناه بذلك الاسم) وهذا المسمى قد يُسنَد إليه فعل ، فيكون فاعلا له ، وقد يقع عليه فعل ، فيكون – مفعولا به . وقد يتحمل معنى آخر غير « الفاعلية والمفعولية » ، ويدل عليه بنفسه . . . وكل واحد من تلك المعانى يقتضى علامة خاصة به فى آخر الكلمة ، ورمزاً معيناً يدل عليه وحده ، ويميزه من المعانى الأخرى ؛ فلا بد أن تتغير العلامة فى آخر الاسم ؛ تبعًا لتغير المعانى والأسباب ، وأن يستحق ما نسميه : « الإعراب » للدلالة على تلك المعانى المتباينة ، التى تتوالى عليه بتوالى العوامل المختلفة – كما شرحنا من قبل[1] – .

وقليل من الأسماء مبنىّ[2] . وأشهر المبنىّ منها عشرة أنواع (لكل نوع أحكامه التفصيلية فى بابه) وهى :

(١) الضمائر ، سواء أكان الضمير موضوعًا على حرف هجائى واحد ، أم على حرفين ، أم على أكثر ، مثل : انتصرتَ ؛ ففرحنا ، ونحن بك معجَبون .

(٢ ، ٣) أسماء الشرط ، وأسماء الاستفهام ؛ بشرط ألا يكون أحدهما مضافًا لمفرد ؛ مثل : أين توجدْ أكرمْك . أين أراك[3] ؟ . بخلاف : أىُّ خيرٍ تعملْه ينفعْك . أىُّ يومٍ تسافر فيـــه ؟ . لإضافة « أىّ » الشرطية والاستفهامية فى هذين المثالين لمفرد ؛ فهما معه معربتان[4] .

(٤) أسماء الإشارة التى ليست مثناة ؛ نحو : هذا كريم ، وتلك محسنة . بخلاف : « هذان كريمان ، وهاتان محسنتان » . فهما معربان عند التثنية – على الصحيح – .

---

(١) فى ص ٧٢ .

(٢) الغالب على الأسماء المبنية أنها لا تضاف ، ومنها ما يضاف ، مثل : « حيث » و « كم الخبرية » و « إذا » الشرطية ، وبعض المركبات المزجية العددية التى تضاف مع بنائها على فتح الجزأين ؛ (نحو : هذه خمسةَ عشرَ محمدٍ ، طبقاً لما سيجىء فى باب « العدد » ج ٤ م ١٦٤ ص ٤٠٠) وغيرها مما هو مذكور فى باب الإضافة ج ٣ .

(٣) وكما فى قول الشاعر :

لمن تطلب الدنيا إذا لم تُرِدْ بها   سرور محبٍّ ، أو إساءة مجرم؟

(٤) أما الإضافة للجملة فقد يكون الاسم معها مبنيا كإضافة « إذا » الشرطية وأشباهها للجمل . وكل اسم يجب إضافته لجملة يجب بناؤه ، مثل : « إذا » الشرطية . أما الذى يضاف إليها جوازاً ؛ مثل « يوم » – فقد يبنى ، وقد يعرب ، كما سيجىء فى باب الإضافة ج ٣ .

(٥) أسماء الموصول غير المثناة ، والأسماء الأخرى التى تحتاج بعدها — وجوبًا — إلى جملة أوْ ما يقوم مقامها . . .[١] ولا تستغنى عنها بحال . فمثال الموصول : جاء الذى يقول الحق . وسافر الذى عندك ، أو الذى فى ضيافتك . وفاز المخلص فى عمله .

ومن الأسماء الأخرى التى ليست موصولة ولكنها تحتاج — وجوبًا — بعدها إلى جملة : «إذا» الشرطية الظرفية ؛ نحو : إذا تعلمتَ ارتفع شأنك ، فلو قلت : جاء الذى . . . فقط ، أو : إذا . . . فقط ، أو : ال . . . فى عمــله . . . فقط . . . لم يتم المعنى ، ولم تحصل الفائدة . بخلاف الموصول المثنى ؛ نحو جاء اللذان غابا ، وحضرت اللتان سافرتا . فالموصول معرب — على الصحيح — لأنه مثنى .

(٦) الأسماء التى تسمى : «أسماء الأفعال»[٢] وهى : التى تنوب عن الفعل فى معناه ، وفى عمــله ، وزمنه ، ولكنها لا تقبل علامته ، ولا تدخل عليها عوامل تؤثر فيها ، مثل : هيهات القمر : بمعنى : بَعُدَ جدًّا ، وأفٍّ من المهمل ، بمعنى : أتضجّرُ جدًّا ، وآمين يا رب ، بمعنى : استجبْ . فقد دلت كل كلمة من الثلاث على معنى الفعل ، ولا يمكن أن تقبل علامته ، ولا أن يدخل عليها عامل يؤثر فيها بالرفع ، أو النصب ، أو الجر . . .

بخلاف : سيراً تحت راية الوطن ، سماعًا نصيحة الوالد ، إكرامًا للضيف . فإن هذه الكلمات [سيراً ، وسماعًا ، وإكرامًا . . . ، وأشباهها] تؤدى معنى فعلها تمامًا ، ولكن العوامل قد تدخل عليها فتؤثر فيها ؛ فتقول : سرنى سيرُك تحت راية الوطن . مدحت سيرَك تحت راية الوطن . طربت لسيرك . . . ، وكذا الباقى ؛ ولذلك كانت معربة .

(٧) الأسماء المركبة ؛ ومنها بعض الأعداد ؛ مثل : أحَدَ عشَرَ . . . وتسعة عشَرَ وما بينهما ، فإنها مبنية دائمًا على فتح الجزأين . ما عدا اثنىْ عشَرَ ، واثنتىْ عشْرة ؛ فإنهما يعربان إعراب المثنى[٣] .

---

(١) المراد بما يقوم مقام الجملة الواجبة هو ما يغنى عنها تماماً فى بعض الحالات ؛ كالمشتق الذى يقع صلة «أل» وكالتنوين الذى للعوض عن المضاف إليه المحذوف إن كان جملة .

(٢) لها باب خاص فى الجزء الرابع . وسبقت لها إشارة فى رقم ١ من هامش ص ٤٩ .

(٣) للعدد وأحكامه باب مستقل فى الجزء الرابع .

٨ — اسم « لا » النافية للجنس[1] — أحياناً — فى نحو: لا نافعَ مكروه .

(٩) المنادى ؛ إذا كان : مفرداً ، عَلَماً ، أو نكرة مقصودة ، مثل : يا حامدُ ، ساعد زميلك ، ويا زميلُ اشكر صديقك .

(١٠) بعض متفرقات أخرى ؛ مثل : « كمْ » ، وبعض الظروف ؛ مثل : « حيثُ » والعَلَم المختوم بكلمة : « وَيْهِ » ، وما كان على وزن « فَعَالِ » — فى رأى قوىّ — مثل : حَذَامِ ، وقَطَامِ . . . (وكلاهما اسم امرأة) . وكذلك أسماء الأصوات المحكية مثل : « قاقِ » ، و « غاقِ » ، فى نحو : صاحت الدجاجة قاقِ ، ونعَب الغراب غاقِ[2] . . .

« ملاحظة » : يجب الإعراب والتنوين فى كل لفظ أصله مفرد[3] مبنىّ ، ثم ترك أصله ، وصار عَلَماً منقولا من معنـاه وحكمه السابقَين إلى العلمية الجديدة . فإذا سمّينا رجلا بكلمة : « أمسِ » (ومعناها : اليوم الذى قبل اليوم الحاضر مباشرة ، وحكمها : البناء على الكسر فى لغة أكثر العرب) ، أو : بكلمة : « غَاقِ » (وهى فى أصلها اسم لصوت الغراب ، وحكمها : البناء على الكسر أيضاً) لتغيَّر شأن الكلمتين بعد هذه التسمية ؛ فتصير كل واحدة منهما عَلَما ، يدل على ما يدل عليه العلم ، ويصير حكم كل منهما الإعراب والتنوين[4] ، بعد أن كان حكمها البناء[5] .

* * *

---

(١) لها باب خاص فى آخر هذا الجزء — ص ٦٨٣ —

(٢) لأسماء الأصوات وأحكامها المختلفة باب خاص فى الجزء الرابع .

(٣) المراد بالمفرد هنا : ماليس داخلا فى نوع من أنواع المركب الثلاثة ، وهى المركب الإسنادى ، والمركب المزجى ، والمركب الإضافى : أما المركب العلم فيجىء بيانه وحكمه فى باب العلم ص ٣٠٠ و٣٠٨ وفى ص ٢٠١ .

(٤) انظر ما يتمم هذا الحكم فى رقم ٥ من هامش ص ١٤٦ ورقم ١ من هامش ص ٣٠٩ .

(٥) راجع حاشية « خالد » على « التصريح » ، آخر باب : « الممنوع من الصرف » عند الكلام على : « أمس » .

وينبغى تبين ما سبق — فى : « ج » ص٣٠ — من فروق تخالف ما هنا . كما ينبغى كشف الفرق بين الحكم الذى اشتملت عليه الملاحظة المدونة هنا ، والحكم الآخر الآتى فى « ج » ص١٤٦ ، فالحكم الذى اشتملت عليه هذه الملاحظة مقصور صراحة على الاسم المفرد المبنى فى أول أمره وليس بعلم ، فإذا صار علماً منقولا من معناه السابق إلى العلمية .. تاركاً ما قبلها فإنه يصير مع هذه العلمية الطارئة معرباً ومنوناً وجوباً ويصح جمعه جمع مذكر سالم مباشرة أما الحكم الآخر الآتى فإنه صريح فى أن العَلَم موضوع من أول أمره علماً ومبنيا فليس منقولا من حالة سابقة إلى حالة العلمية الحالية وإنما هو موضوع ابتداء علماً أصيلا مبنيا فلا يجمع إلا من طريق غير مباشر جمع مذكر سالم (كما سيجىء البيان فى ص ١٤٦) .

ثالثًا : الأفعال . منها المبنى دائمًا، وهو . الماضى والأمر . ومنها المبنى حينًا والمعرب أحيانًا ، وهو : المضارع .

وأحوال بناء الماضى ثلاثة :

(١) يبنى على الفتح فى آخره إذا لم يتصل به شىء ، مثل : صافحَ ، محمد ضيفه ، ورحَّب به . وكذلك يبنى على الفتح إذا اتصلت به تاء التأنيث الساكنة ، أو ألف الاثنين ، مثل : قالتْ فاطمة الحق . والشاهدان قالا ما عرفا .

والفتح فى الأمثلة السابقة ظاهر . وقد يكون مقدراً إذا كان الماضى معتل الآخر بالألف ، مثل : دعا العابد ربه .

(٢) يبنى على السكون فى آخره إذا اتصلت به « التاء » المتحركة التى هى ضميرٌ « فاعل » ، أو : « نا » التى هى ضمير فاعل ، أو : « نون النسوة » التى هى كذلك. مثل : أكرمْتُ الصديق ، وفرحْتُ به . ومثل : خرجْنا فى رحلة طيبة ركبْنا فيها السيارة ، أما الطالبات فقد ركبْن القطار .

(٣) يبنى على الضم فى آخره إذا اتصلت به واو الجماعة، مثل: الرجال خرجُوا لأعمالهم .

وأحوال بناء الأمر أربعة :

(١) يبنى على السكون فى آخره إذا لم يتصل به شىء ؛ مثل : اعملْ لدنياك ولآخرتك . وصاحبْ أهل المروءات . أو : اتصلت به نون النسوة ، مثل : اسمعْن يا زميلاتى[١] . . .

(٢) يبنى على فتح آخره إذا اتصلت به نون التوكيد الخفيفة ؛ مثل : صاحِبَنْ كريم الأخلاق . أو الثقيلة ؛ مثل : اهجرَنّ السفيه[٢] . . .

---

(١) من الجائز توكيده بالنون المشددة مع وجود نون النسوة بشرط أن تكون نون التوكيد مشددة مكسورة، وقبلها ألف زائدة تفصل بينها وبين نون النسوة ، نحو : اسمعنانّ يازميلاتى .

— كما سيجىء الإيضاح الخاص بالمضارع ، فى رقم ٤ من هامش ص٨٢ وفى ج ٤ باب : نون التوكيد — .

(٢) فهو فعل أمر مبنى على الفتح : لاتصاله بنون التوكيد . ولا داعى للتشدد الذى يراه بعض النحاة ، إذ يقول : فعل أمر مبنى على سكون مقدر منع من ظهوره الفتحة العارضة لأجل نون التوكيد .

هذا ، وكل فعل أمر أو مضارع ، اتصلت بآخره نون التوكيد فإنه يمتنع أن يتقدم عليه شىء من معمولاته إلا الضرورة — انظر المثال والبيان فى رقم ٣ من هامش ص١٠٣ — ؛ لأن تقدم هذا المعمول يخرجه من حيز التأكيد ؛ فيتنافى تقديمه مع المراد من تأكيده . وأجاز بعض النحاة تقديم المعمول إن كان شبه جملة . وحجته ورود أمثلة كثيرة تكفى القياس عليها . وهذا أحسن

— كما سيجىء فى باب نون التوكيد ج ٤ م ١٤٣ ، الحكم الرابع من الأحكام والآثار اللفظية المشتركة — .

(٣) يبنى على حذف حرف العلة إن كان آخره معتلا ؛ مثل : اسعَ فى الخير دائمًا ، وادعُ الناس إليه ، واقضِ بينهم بالحق . (فاسع : فعل أمر ، مبنى على حذف الألف ، لأن أصله : «اسْعَى»[1]. وادعُ : فعل أمر ، مبنى على حذف الواو ؛ لأن أصله : «ادْعُو» . واقضِ : فعل أمر ، مبنى على حذف الياء لأن أصله : «اقضِي») .

وعند تأكيد فعل الأمر بالنون يبقى حرف العلة الواو ، والياء ، ويتعين بناء الأمر على الفتحة الظاهرة على الحرفين السالفين . فإن كان حرف العلة ألفًا وجب قلبها ياء تظهر عليها فتحة البناء ؛ لأن الأمر يكون مبنيًّا على هذه الفتحة ؛ نحو : اسعَيَنّ فى الخير ، وادعُوَنّ له ، واقضيَنّ بالحق .

(٤) يبنى على حذف النون إذا اتصل بآخره ألف الاثنين ؛ مثل : اخرجَا ، أو : واوجماعة ، مثل : اخرجُوا ، أو ياء مخاطبة ؛ مثل : اخرجِي . فكل واحد من هذه الثلاثة فعل أمر . مبنى على حذف النون ، والضمير فاعل (وهو ألف الاثنين ، أو واو الجماعة ، أو ياء المخاطبة) . ومن الأمثلة قوله تعالى لموسى وأخيه : (اذهبَا إلى فرعونَ إنه طَغَى) ، وقوله : (فكلُوا منها حيث شئتم رغَداً) — وقول الشاعر :

يا دارَ عَبْلةَ بالجِواء تكلمى وعِمِي[2]صباحا—دارَ عبلةَ—واسلمِي

وأما المضارع فيكونمعربًا[3]. إذا لم يتصل بآخره مباشرة نون التوكيد ، أو نون النسوة . ومن الأمثلة — «إن اللهَ لا يَغفرُ أن يُشْرَكَ بِهِ» . إنْ تُخْلِص فى عملك تنفعْ وطنك .

فإن اتصل بآخــره اتصــالا مباشراً نون التوكيــد الخفيفة ، أو الثقيلة بنى على الفتح[4] ، مثل : والله لأقومَنْ بالواجب . ولأعْمَلَنّ ما فيه الخير ،

---

(١) تكتب الألف هنا ياء ؛ تبعاً لقواعد رسم الحروف . وعلى الرغم من كتابتها ياء تسمى ألفاً ما دامت الفتحة قبلها . (٢) انعمى واسعدى .

(٣) حالاته الإعرابية ثلاث ؛ فيكون معرباً مرفوعاً إذا لم يسبقه ناصب ولا جازم ، ويكون معرباً منصوباً إذا سبقه ناصب ، ويكون معرباً مجزوماً إذا سبقه جازم . ولإعراب المضارع باب مستقل (جـ ٤ م ١٤٨) يعرض لحالاته الإعرابية الثلاث ويوضح الكلام على النواصب والجوازم ، ويبين أنواعها وأحكامها تفصيلا ، ويشير فى أوله إلى المراد من الجزم ، وأنهالجزمالأصيل ، لا الطارئْ للوقف ، أو التخفيف مع بيان الآثار المترتبة على الأصيل وغيره — وسيجىء الكلام على سكون التخفيف فى ص ١٩٩ — ، وإذا كان المضارع معتل الآخر فلإعرابه طرق وأحكام خاصة تجىء فى بحث مستقل (ص ١٨٢) .

(٤) فى محل رفع إن لم يسبقه ناصب أو جازم — على المشهور — وقيل : لا محل له . (كما سيجىء فى رقم ٢ من هامش الصفحة الآتية ، ومطابقة البيان الذى فى أول باب : «إعراب الفعل المضارع» — جـ ٤ م ١٤٨ وفى الجزء الرابع باب مستقل لنونى التوكيد .

وقول الشاعر :

لا تأخذَنّ(١) من الأمور بظاهرٍ   إن الظَّوَاهر تَخدعُ الرَّائينا

فإن كان الاتصال غير مباشر ؛ ــ بأن فصل بين نون التوكيد والمضارع فاصل ظاهر ؛ كألف الاثنين، أو مقدر ؛ كواو الجماعة ، أو ياء المخاطبة ــ فإنه يكون معربًا . . . فمثال ألف الاثنين (ولا تكون إلا ظاهرة) ماذا تعرف عن الصانعَيْن؟ أيقومانّ بعملهما ؟ ومثال واو الجماعة المقدرة : هؤلاء الصانعون أيقومُنّ بعملهم ؟ ومثال ياء المخاطبة المقدرة : أتقُومِنّ بعملك يا زميلتي ؟ .

وإن اتصلت بِهِ نون النسوة اتصالا مباشراً فإنه يبني على السكون(٢)، مثل : إن الأمهاتِ يبذلْن ما يقدرْنَ عليه لراحة الأبناء . ولا يكون اتصالها به إلا مباشراً(٣) ، كقوله تعالى : « إن الحسناتِ يُذْهِبْنَ السيئات » .

فللمضارع حالتان ؛ الأولى : الإعراب ؛ بشرط ألا يتصل بآخره اتصالا مباشراً نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة ، أو نون النسوة . وإذا أعْرِب كان مرفوعًا إن لم يسبقه ناصب ينصبه ، أو جازم يجزمه .

والثانية : البناء : إما على الفتح إذا اتصلت بآخره ــ مباشرة ــ نون التوكيد . وإما على السكون إذا اتصلت بآخره نون النسوة(٤).

وإذا كان المضارع مبنيًّا لاتصاله بإحدى النونات وسبقه ناصب أو جازم وجب

---

(١) المضارع هنا مبنى على الفتح فى محل جزم .

(٢) فى محل رفع ــ على المشهور ــ وقيل لا محل له ــ طبقاً لما سبق فى رقم ٤ من الهامش السابق ، ولما هو مبين فى باب « إعراب الفعل المضارع » ، ج ٤ م ١٤٨ ــ.

(٣) فلا يفصل بينهما أحد الضمائر الثلاثة السابقة ــ ولا غيرها ــ ؛ لما فى الفصل بالضمير من التناقض المفسد للمعنى ؛ إذ كيف يشتمل الفعل الواحد على فاعلين متعارضين ؛ أحدهما : نون النسوة ، وهى تدل على جماعة الإناث ، والآخر ألف الاثنين ، وهى تدل على المثنى ؟ أو على نون النسوة مع واو الجماعة ، وهذه تدل على جماعة الذكور؟ أو على نون النسوة مع ياء المخاطبة ، وهذه تدل على المفردة المؤنثة ؟

أما نون التوكيد بنوعيها فإنها قد تقع بعد أحد الضمائر السابقة ، ولكنها بعد ألف الاثنين مشددة ومكسورة ، لكيلا تلتبس فى الخط بنون الأفعال الخمسة التى يعرب معها المضارع . ولا تكون مكسورة مشددة إلا فى هذه الحالة .

(٤) من الممكن أن يجتمع فى آخر المضارع نون النسوة ، فنون التوكيد المشددة المكسورة ــ لا المخففة ــ بشرط أن تفصل بينهما الألف المزيدة للفصل هنا ، نحو : أترغبْنانِّ فى تقديم العون للبائسات . فالنون الأولى للنسوة حتمًا ، والمضارع معها مبنى على السكون وجوباً ، والنون الأخيرة المشددة للتوكيد ، ولا تأثير لها على المضارع من ناحية بنائه . وبين النونين الألف الفاصلة ــ (كما أشرنا فى رقم ١ من هامش ص ٨٠ وكما سيجىء البيان بالتفصيل فى ج ٤ ــ باب نونى التوكيد) .

أن يكون مبنيًّا فى محل نصب أو جزم ، (أىْ : أنه يكون مبنيًّا فى اللفظ ، معربًا فى المحل [(١)] .)، ولهذا أثر إعرابىّ يجب مراعاته . فى التوابع — مثلا — كالعطف إذا عطف مضارع معرّب على المضارع المبنى المسبوق بناصب أو جازم وجب فى المضارع المعرب المعطوف أن يتْبع « محل المعطوف عليه » فى النصب أو الجزم ، دون البناء [(٢)] وكذلك المضارع المبْنى إن كان هو « المعطوف عليه » ، وغير مسبوق بناصب أو جازم فإنه يكون مبنيًّا فى محل رفع ، فى الرأى المشهور الذى سبقت الإشارة إليه [(٣)] . ويتبعه فى هذا الرفع المحلى — دون البناء [(٢)] — المضارع « المعطوف »

---

(١) بيان الإعراب المحلى والتقديرى فى ص ٨٤ و ... و ... .

(٢) فى رقم ٤ من هامش ص ٨١ (راجع الصبان ج١ فى هذا الباب ، عند الكلام على بناء المضارع ، وج ٤ م ١٤٨ — فى أول باب إعراب الفعل) .

(٣) لأن الأغلب فى البناء عدم انتقاله من المتبوع إلى التابع على الوجه الذى سبق فى رقم ١ من هامش ص ٧٦ و٢ من هامش ص ٨٣ وفى الملاحظة التى فى الجدول الآتى ص ٨٤ وفى بعض ماسبق يقول ابن مالك :

والاِسْم منه مُعربٌ ومَبْنِى ؛ لِشبَهٍ من الحروف مُدْنِى
كالشَّبَهِ الوَضعىِّ فى اسْمىْ «جِئْتَنَا» والمَعْنَوِىِّ فى : «مَتَى وفى: «هُنَا»
وكَنِيابَةٍ عَن الفعل ، بلاَ تَأثُّرٍ ، وكافتقَـارٍ أُصِّلَا
ومُعْرَبُ الأَسماءِ : ما قد سَلِما مِنْ شَبَهِ الحَرْفِ ، كأَرْض وسُما

يقول : الاسم قسمان ؛ معرب ، ومبنى . وسبب بنائه شبه يدنيه — أى : يقربه من الحروف — — وسيجىء رد هذا فى ص٨٨ — وأبان الشبه المُدْنِى من الحروف (أى : المقرب منها) فقال : إنه الشبه الوضعى بأن يكون الاسم فى صيغته موضوعاً على حرف واحد ، أو على حرفين ؛ كالضميرين : « التاء » و « نا » فى جملة : « جئتنا » ، وكالشبه المعنوى فى كلمتى : « متى » « وهنا » . فكل واحدة منهما اسم مبنى ؛ لأنه يؤدى معنى كان حقه أن يؤدى بالحرف ، فأشبه الحروف فى تأدية معنى معين ، وكأن ينوب عن الفعل بلا تأثر ، أو أن يحتاج دائماً بعده إلى جملة . فالأول كاسم الفعل ، والثانى كاسم الموصول . ثم قال ابن مالك فى بناء الأفعال والحروف .

وفعلُ « أمْرٍ » و « مُضِىٍّ » بُنِيَـا وأعربُوا «مضارِعاً» إنْ عريا :
مِنْ نونِ توْكِيدٍ مُبَاشِرٍ ، ومن نونِ إناثٍ ؛ كيَرُعْنَ من فُتِنْ
وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتحقٌّ لِلْبِنا والأَصْلُ فى المَبْنِىِّ أن يسكَّنا

« إن عرى من نون توكيد » أى : إن تجرد من نون توكيد .

... ...
... ...

زيادة وتفصيل :

(ا) الإعراب المحلىّ والتقديرىّ ، وأثرهما .

١ ــ يتردد على ألسنة المعربين أن يقولوا فى « المبنيات » ، وفى كثير من الجمل المحكية وغير المحكية : إنه فى محل كذا ــ من رفع ، أو نصب ، أو جر ، أو جزم . . . ــ فما معنى أنه فى محل معيَّن ؟ . فمثلا : يقولون فى : « جاء هؤلاء » . . إن كلمة : « هؤلاء » مبنية على الكسر فى محل رفع ، فاعل ــ وفى : « قرأت الصحف . من قبلُ » . . . إن كلمة : « قبلُ » مبنية على الضم فى محل جر . . . وفى : رأيت ضيفًا يبتسم » ، إن الجملة المضارعية فى : محل نصب ، صفة[1] . . . وهكذا .

المراد من أن الكلمة أو الجملة فى محل كذا ، هو أننا لو وضعنا مكانها اسمًا بمعناها معربًا ، لكان مرفوعًا ، أو منصوبًا ، أو مجرورًا . وفى بعض الحالات لو وضعنا مكانها مضارعًا معربًا لكان منصوبًا أو مجزومًا[2] . . . فهى قد حلّت محل ذلك اللفظ المعرب ، وشغلت مكانه ومعناه ، وحكمه الإعرابى الذى لا يظهر على لفظها[3] .

٢ ــ أما « التقديرى » ، فقد سبق[4] أنه العلامة الإعرابية التى لا تظهر على الحرف الأخير من اللفظ المعرب ؛ بسبب أن هذا الحرف الأخير حرف علة لا تظهر عليه الحركة الإعرابية ؛ كالألف فى مثل : إن الهدَى هدَى الله ، والياء فى مثل : استجب لداعى الهدَى .

ونتيجة لما سبق يكون « الإعراب المحلىّ » منصبًا على الكلمة المبنية كلها ،

---

(١) فهى بمثابة : رأيت ضيفاً مبتسماً . أى : أنها جملة بمنزلة المفرد فى المعنى . ومن الأمثلة أيضاً الجملة الواقعة مفعولا ثانياً فى نحو : أظن العالم « علمه نافع » ، أو : ينفع علمه . . . فهو بمنزلة : أظن العالم نافعَ العلم . . . (راجع الصبان ج ١ عند الكلام على علامات الاسم) .

(٢) كالمضارع المعرب الذى يراد إحلاله محل مضارع مبنى قبله ناصب أو جازم .

(٣) مما يدخله الإعراب المحلى أنواع موضحة فى رقم ١ من هامش ص ٣١٤ .

(٤) فى ص ٨٤ وقد أشرنا فيها إلى نوع آخر سيجىء فى « و » من ص ١٥٩ أما حصر مواضعه ففى ص ١٩٨ وما بعدها .

... ...

... ...

أو على الجملة كلها ، وليس على الحرف الأخير منهما . وأن « التقديري » منْصب على الحرف الأخير من الكلمة .

وهناك رأى آخر لا يجعل « الإعراب المحلّى» مقصوراً على المبنى وبعض الجمل – كرأى الأكثرية – وإنما يدخل فيه أيضًا بعض الأسماء المعربة صحيحة الآخر المتأثرة بعاملين ، بشرط ألا يظهر فى آخر الكلمة المعربة علامتان مختلفتان للإعراب ، ومن أمثلته عنده : ما جاءنى من كتاب ، فكلمة « كتاب » مجرورة لفظًا بالحرف : « مِن » الزائد . وهى فى محل رفع فاعل للفعل : « جاء » . وقد تحقق ؛ الشرط فلم يجتمع فى آخرها علامتان ظاهرتان للإعراب .

وأصحاب الرأى الأول يدخلون هذا النوع فى : « التقديرى » فيقولون فى إعرابه : (إنه فاعل مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها الكسرة الناشئة من حرف الجر الزائد) فلفظ : «كتاب » عند هؤلاء مجرور لفظًا مرفوع تقديراً[1] . والخلاف لفظى لا أهمية له . ولعل الأخذ بالرأى الثانى أنفع ، لأنه أعم .

وبناء على الرأى الأول يدخل فى الإعراب المحلى» عدة أشياء . أظهرها : «المبنيات» كلها ، والجمل التى لها محل من الإعراب، محكية وغير محكية ، والمصادر المنسبكة ، وكذا الأسماء المجرورة بحرف جرّ زائد فى الرأى السالف [2].

هذا، ولا يمكن إغفال الإعراب « المحلىّ والتقديرى » ، ولا إهمال شأنهما وأثرهما ؛ إذ يستحيل ضبط توابعهما – مثلا – بغير معرفة الحركة المقدرة، أو المحلّية [3]، بل يستحيل توجيه الكلام على أنه فاعل ، أو مفعول ، أو مبتدأ ، أو : مضارع مرفوع – وما يترتب على ذلك التوجيه من معنى إلا بعد معرفة حركة كل منهما [4].

وهناك كلمات يُضبط آخرها بعلامة لا توصف بأنها علامة إعراب ولا بناء ، وإنما هو ضبط صُورىّ ظاهرىّ ، قصد به مجاراة الكلمة لكلمة قبلها فى نوع العلامة ، مجاراة ظاهرية ، ولا يصح أن يكون للكلمة المتأخرة منهما محل إعرابى .

---

(١) راجع الصبان جـ ٢ أول باب الفاعل عند الكلام على أحد أحكامه وهو : الرفع .

(٢) كما سيجىء فى جـ ٢ م ٨٩ ص ٤٠٢ .

(٣) من المهم ملاحظة ما سبق فى رقم ١ من هامش ص ٧٦ .

(٤) ستجىء إشارة وحصر لبعض ما سلف فى ص ١٩٨ – وللإعراب المحل فى ص ٣١٤، وأيضاً فى جـ ٢ م ٨٩ رقم ٣ من هامش ص ٤٠٢ .

... ...
... ...

وسيجيء بيان هذا النوع فى موضعه المناسب[1] .

• • •

(ب) تلمس النحاة أسباباً للبناء والإعراب ، أكثرها غير مقبول . وسنشير إليه ، داعين إلى نبذه ، والانصراف عنه .

قالوا فى علة بناء الفعل : إن الفعل لا تتعاقب عليه معان مختلفة ، تفتقر فى تمييزها إلى إعراب ، ولا تتوالى عليه العوامل المختلفة التى تقتضى ذلك . فالفعل — وحده — لا يؤدى معنى الفاعلية ، ولا المفعولية ، ولا غيرهما مما اختص به الاسم وكان سبباً فى إعرابه — كما سبق[2]، إلا المضارع فإنه يؤدى معنى زائداً على معناه الأصلى ، بسبب دخول بعض العوامل عليه ، فحين تقول : «لا تهملْ عملك ، وتجلسْ فى البيت» . (بجزم : تجلسْ) يكون المعنى الجديد : النهى عن الجلوس أيضاً ، (بسببمجىء الواو التى تَمَحَّضَتْ لعطفالفعل على الفعل هنا) وحين تقول : «لا تهملْ عملك ، وتجلسَ فى البيت» (بنصب : تجلسَ) يكون المعنى الجديد : النهى عن اجتماع الأمرين معاً ، وهما : «الإهمال والجلوس» . فالنهى منصب عليهما معاً ، بحيث لا يجوز عملهما فى وقت واحد ؛ فلا مانع أن يقع أحدهما وحده بغير الآخر ، ولا مانع من عمل كل منهما فى وقت يخالف وقت الآخر — (والواو هنا للمعية ، وهى التى اقتضت ذلك) .

وإذا قلت : «لا تهملْ القراءة ، وتجلسُ» (برفع : تجلسُ) ، فالنهى منصب على القراءة وحدها ، أما الجلوس فمباح . (فالواو هنا : للاستئناف ، وهى تفيد ذلك المعنى .) ، فالمضارع قد تغيرت علامة آخره على حسب تغير المعانى المختلفة ، والعوامل التى تعاقبت عليه ، فأشبه الاسم من هذه الجهة ، فأعرب مثله .

أما بناؤه مع نون التوكيد ، ونون النسوة فلأنهما من خصائص الأفعال ، فوجود إحداهما فيه أبعده من مشابهة الاسم المقتضية للإعراب ، فعاد إلى الأصل الأول فى الأفعال ؛ وهو البناء ؛ لأن الأصل فيها البناء — كما سبق — وأما الإعراب فى المضارع أحياناً ، فأمر عارض ، وليس بأصيل . . .

هكذا يقولون ! ! . وليس بمقبول ، فهل يقبل أن سبب بناء الحرف هو

(١) فى ج من ص ١٠٦ .
(٢) فى ص ٧٣ .

(ا) جمع بعض النحاة[1] أشهر المبنيات لزوماً ، (سواء أكانت أسماء ، أم أفعالا ، أم حروفاً) وأوضح بالشرح والتمثيل هذا الأشهر وعلامات بنائه . . وفيما يلي البيان موجزاً مختصراً ، ومشتملا على بعض المبنيات جوازاً ،
— وهي التي صرح عند الكلام عليها بالجواز — .

مبني على السكون وحده	المبني على السكون أو نائب السكون	المبني على الفتح وحده	المبني على الفتح أو نائب الفتح (وهو الياء ، أو : الكسرة)	المبني على الكسر وحده	المبني على الكسر	المبني على الضم وحده	المبني على الضم أو نائب الضم	أشياء أخرى مبنية
نوعان ، هما :	نوع واحد ، له حالات ثلاث ، هو :	وهو سبعة أنواع ، هي :	نوع واحد ، وله حالات ثلاث :	خمسة أنواع ، هي :	نائب الكسر	أربعة أنواع ، هي :	نوعان ، هما :	نوعان ، هما :
ا ـ الماضي المتصل بآخره ضمير رفع متحرك ؛ كالتاء ، ونا[2] ، في مثل : فرحْتُ ـ فرحْنا ب ـ المضارع المتصل بآخره نون النسوة اتصالا مباشراً ؛ مثل : المعلمات يسبقْن	ا ـ فعل الأمر ـ يبنى على السكون إذا كان صحيح الآخر ، وفاعله ضمير مستتر ، أو كان فاعله نون النسوة ، مثل : أكرمْ صديقك ، وانطقْن بالحق ياشاعدات . ٢ ـ يبنى على حذف النون نيابة عن السكون إن كان فاعله ضميراً بارزاً غير نون النسوة (أي : ألف الاثنين ، أو : واو الجماعة ، أو ياء المخاطبة) ، مثل : أكرما ـ أكرموا ـ أكرمي ٣ ـ يبنى على حذف حرف العلة نيابة عن السكون إن كان آخره معتلا ؛ مثل : ادعُ ـ ارضَ ـ اقضِ	١ ـ الماضي الذي لم يتصل بآخره شيء ، مثل : قعدَ ـ نزلَ . وكذلك إن اتصل به ألف الاثنين أو تاء التأنيث الساكنة ؛ مثل : قعدا ـ قعدتْ ٢ ـ المضارع الذي اتصلت به نون التوكيد مباشرة ، مثل : والله ليُخْشَيَنّ الجهل ، وكذلك الأمر مثل : اطلبَنّ الخير . ٣ ـ ما ركب من الأعداد تركيب مزج (وهو ١١ و ١٩ وما بينهما ماعدا ١٢) نحو : أحدَ عشرَ ؛ فإنها مبنية على فتح الجزأين في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ؛ على حسب حاجتها ٤ ـ الظروف الزمانية أو المكانية المركبة تركيب مزج ؛ مثل أنت تعمل صباحَ مساءَ ومثل : سهكت الهمزة بينَ بينَ[3] ٥ ـ ما ركب من الأحوال ؛ مثل : أنت جاري بيتَ بيتَ . وبعض القائلين يسقط بين بين أي : متوسطاً بين الفريقين (فالكلمتان يقال في إعرابهما ؛ إنهما مبنيتان على فتح الجزأين في محل نصب ، حالا أي : أنت جاري ملاصقاً ، ومتوسطاً . . ٦ ـ الزمن المبهم[4] ؛ فيجوز إضافته فيبنى على الفتح ، نحو : عرفته في يومَ سافرت . وقد يجوز إعرابه ـ طبقاً الحكم الخاص به ـ ٧ ـ الكلمات شديدة الإبهام[5] (وتسمى : المتوغلة في الإبهام) إذا كانت مضافة إلى مفرد مبني ، سواء أكان المضاف زماناً نحو : سرت من يومَ هذا ، أم ليس بزمان ؛ مثل كلمة غير ؛ في قولنا : كان غيرَك مسافراً . فيجوز في كلمة « غير » البناء على الفتح في محل جر ، ويجوز جرها على أنها معربة . كما يجوز في كلمة : « غير » أن تكون مبنية على الفتح في محل رفع ، اسم « كان » وأن ترفع مباشرة ؛ لأنها اسم « كان » .	١ ـ يبنى على الفتح اسم « لا » النافية للجنس إذا كان مفرداً ، أو جمع تكسير ، نحو : لا رجلَ غائب ، ولا رجالَ غائبون ٢ ـ ويبنى على الياء النائبة عن الفتحة إذا كان مثنى ، أو جمع مذكر ، نحو : لا مهملَيْن هنا ، ولا عاجزِين ٣ ـ ويبنى على الكسرة بدل الفتحة إذا كان جمع مؤنث سالماً ؛ نحو : لا مهملاتِ هنا	١ ـ ما ختم بكلمة : « ويه » في مثل : سيبويهِ ، ونفطويهِ ، وعمرويهِ ٢ ـ ما كان « اسم فعل » على وزن : « فَعالِ » ؛ مثل : « دراكِ » بمعنى : أدرك ٣ ـ ما كان على وزن : « فَعالِ » ؛ لسبّ الأنثى ، ولا يستعمل إلا منادى مثل : يا خباثِ ، أي : ياخبيثة ٤ ـ ما كان على وزن : « فَعالِ » علماً لمؤنث مثل حذامِ ، وقطامِ ، وسجاحِ ٥ ـ كلمة : « أمسِ » بشروط خمسة ؛ أن يراد بها اليوم الذي قبل يومنا مباشرة أو اليوم المعين المعهود[6] أو إن كان مبهماً ، وأن تخلو من التصغير ، ومن التكسير ، ومن أل ، ومن الإضافة ؛ مثل : أمسِ كان جميلا		١ ـ ما قطع عن الإضافة لفظا ، مثل : قبلُ ، وبعدُ في مثل : حضرت قبلُ ... ، أو بعدُ ... ٢ ـ ما ألحق بهما من مثل : « غير » في نحو : قرأت خمسة كتب ، ليس غيرُ ... ٣ ـ ما ألحق بهما من كلمة « علُ » في مثل : بيننا خمس غرف من علُ ... ٤ ـ ما ألحق بهما من « أيّ » الموصولة بشروطها	١ ـ المنادى المفرد ؛ مثل : يا محمودُ ٢ ـ المنادى النكرة المقصودة ؛ نحو : يا سائلُ تمهلْ ويبنيان على الألف النائبة عن الضمة عند تثنيتهما ؛ نحو : يا محمودان ويا سائلان ويبنيان على الواو النائبة عن الضمة عند جمعها جمع مذكر ؛ نحو : يا محمودون : ويا سائلون	١ ـ الحروف وكلها مبنية ؛ وتختلف علامة بنائها ٢ ـ بعض الأسماء غير المتمكنة ، مثل : هؤلاءِ ، (وهي مبنية على الكسر) وكذا بعض أنواع الأسماء المبنية ، وقد سبقت ـ في ص ٧٢ ـ

« ملاحظة هامة » : سبق أن أشرنا في هامش ص ٧٩ ... أن المبني لا تراعى ناحيته اللفظية مطلقاً في توابعه ، أو غيرها ـ فتوابعه إنما تساير محله فقط إذا كان له محل من الإعراب . وهذا أثر هام من آثار الإعراب المحلي . واستثنينا من هذا الحكم نعت المنادى : « أي » و « أية » واسم الإشارة التي تؤدي التوصل بحالته إلى نداء ما فيه « أل » على الوجه الموضح تفصيله في الباب الخاص بنوع المنادى ـ ٤ ـ ص ٢٩ م ١٣٠ .

(١) وهو ابن هشام الأنصاري في كتابه : « شرح شذور الذهب » « في معرفة كلام العرب » (ص ٢ وما بعدها) .
(٢) لأن الحرف الأول من « نا » وهو المتصل بآخر الماضي ـ متحرك .
(٣) أي : بينها وبين حرف حركتها ؛ فينطق بها نطقاً سهلا بين الاثنين بحيث لا تظهر دونه ، ودونها .
(٤) الزمن المبهم هو ما لا يدل على وقت محدد ؛ كالحين ، والزمان ، والوقت ، والأمد .
(٥) المراد بشديدة الإبهام ، أو المتوغلة في الإبهام : كل لفظ لا يتضح معناه إلا بإضافته ؛ يزيل إبهامه . ومن هذا النوع : بين ـ دون . غير ـ مثل ـ يوم ... وهذا النوع يجوز فيه بناء المضاف تبعاً للمضاف إليه المبني . وفي ـ أول الجزء الثالث ـ البيان والإيضاح لهذا النوع .
(٦) راجع الخضري ـ باب « المعرب والمبني » عند الكلام على علامات البناء ـ .

... ...
... ...

دلالته فى الجملة على معنى فى غيره ، وعدم دلالته وهو مستقل على ذلك المعنى التركيبىّ ؛ فلا حاجة له بالإعراب ؛ لأن وظيفة الإعراب تمييز للمعانى التركيبية بعضها من بعض ؟ إذاً لم التفرقة فنقول إن كلمة : « ابتداء » وحدها التى تفهم من الحرف : « مِن » هى اسم ، وكلمة : « مِن » نفسها هى حرف ، مع أنها تفيد عند وضعها فى الجملة معنى الابتداء ، فكلاهما يتوقف فهمه على أمرين ؛ شىء كان هو المبتدِئْ ، وشىء آخر كان المبتدأ منه ؟ .

هل السبب ما سطروه من دليل جدلىّ مرهق ، هو : أن معانى الأسماء تتوقف على أمور كلية معلومة لكل فرد بداهة ، فكأنها مستقلة ؛ مستغنية عن غيرها ؟ فلفظة : « ابتداء » عندهم معناها مطلق ابتداء شىء من شىء آخر ، بغير تخصيص ، ولا تعيين ، ولاتحديد . وشىء هذا شأنه ممكن أن يعرفه كل أحد ، ويدركه بالبداهة كل عقل . بخلاف معنى الابتداء فى لفظة : « مِن » حين نقول مثلا : سرت من القاهرة ، فإن الابتداء هنا خاص مقيّد بأنه ابتداء « سير » لا ابتداء قراءة : ، أو أكل ، أو كتابة ، أو سفر ، أو . . . وأنه ابتداء « سير » من مكان معين ؛ هو : القاهرة . فليس الابتداء فى هذا المثال معنى مطلقًا كما فى سابقه ؛ وليس فهمه ممكنًا إلا بعد إدراك أمرين مخصوصين : يتوقف فهمه عليهما ، ولا يعرفان إلا بالتصريح باسمهما ، هما : السير والقاهرة . أى : أن المعنى إن لوحظ فى ذاته مجرداً من كل قيد ، كان مستقلا ، وكان التعبير عنه من اختصاص الاسم ، «كالابتداء » ، وإن لوحظ حاله بين أمرين ، كان غير مطلق وغير مستقل ، وكان التعبير عنه مقصوراً على الحرف[1] . . .

فهل نقبل هذه العلل المصنوعة الغامضة ؟ وهل عرف العرب الأوائل الفصحاء قليلا أو كثيراً منها ؟ وهل وازنوا واستخدموا القياس والمنطق وعرفوهما فى جاهليتهم؟

ثم يعود النحاة فيقولون[2] : إن بعض الأسماء قد يبنى لمشابهته الحرف ، مثل : « مَنْ » و « أين » و « كيف » وغيرها من أسماء الاستفهام . . . ومثل « مَنْ » ، و « ما » وغيرهما من أدوات الشرط والتعليق . . . فأسماء الاستفهام إن دلت على

(١) أول حاشية الأمير على الشذور ، عند الكلام على الاسم .

(٢) شرح المفصل جـ ١ القسم الأول – قسم الأسماء . ولكلامهم الآتى صلة وإيضاح لرأيهم فى « الشبه المعنوى » المعروض فى ص ٩٢ .

... ...

... ...

معنى فى نفسها فإنها تدل فى الوقت ذاته على معنى ثان فيما بعدها ؛ فكلمة «مَن» الاستفهامية، اسم ؛ فهى تدل بمجرد لفظها وذاتها على مسمًّى خاص بها، إنساناً غالباً، وغير إنسان — وتدل على الاستفهام من خارجها، بسبب افتراض أن همزة الاستفهام تسبقها وتلازمها تقديراً . . . فكأنك إذا قلت : مَن عندك؟ تفترض أن الأصل هو: أمَنْ عندك ؟ . وأنهما فى تقديرك كلمتان : «الهمزة» وهى حرف معنى ، و «مَن» الدالة على المسمى بها ، أى : على الذات الخاصة التى تدل عليها صيغة : «مَنْ» .

فلما كانت «مَن» لا تستعمل هنا إلا مع الاستفهام المقدر ، استغنى وجوباً عن همزة الاستفهام لفظاً ، للزومها كلمة : «من» معنى ، وصارت «مَن» نائبة عنها حتماً ؛ ولذلك بنيت ؛ فدلالتها على الاسمية هى دلالة «لفظية» ، مرجعها لفظها المجرد ، ودلالتها على الاستفهام جاءت من خارج لفظها[1]. ولا يجوز إظهار الهمزة فى الكلام كما تظهر كلمة : «فى» مع الظروف جوازاً ؛ لأن الأمر مختلف ؛ إذ الظرف ليس متضمناً معنى : «فى» بالطريقة السالفة ، فيستحق البناء كما بنيت «مَن» الاستفهامية ، وإنما كلمة : «فى» محذوفة من الكلام جوازاً لأجل التخفيف ؛ فهى فى حكم المنطوق به ؛ ولذلك يجوز إظهارها . بخلاف الهمزة .

وكذلك كلمة : «أين» تدل وهى مجردة على معنى فى نفسها ، هو : المكان ، وتدل أيضاً على الاستفهام فيما بعدها ، وهو معنى آخر جاءها من خارجها : بسبب تقدير همزة الاستفهام معها ، — كما تقدم — ثم الاستغناء عن الهمزة وجوباً ؛ لوجود ما يتضمن معناها .

وكلمة : «كيف» : تدل بصيغتها المجردة على معنى فى نفسها ، وهو : الحال والهيئة ، ... وتدل على معنى فيما بعدها، وهو : الاستفهام ، على الوجه السالف ، وكذلك أسماء الشرط ... فإن كلمة : «مَن» تدل على العاقل — غالباً — بنفسها ، وكلمة : «ما» تدل — غالباً — على غير العاقل بنفسها ، وهما تدلان على التعليق والجزاء فيما بعدهما ؛ فكأن كل كلمة من أسماء الاستفهام ، وأسماء الشرط ، ونحوها — تقوم مقام كلمتين فى وقت واحد ، إحداهما : اسم يدل بذاته على مسمى ، والأخرى : حرف يدل على معنى فى غيره ، وهذا الحرف يجب حذفه لفظاً ،

---

(١) شرح المفصل ج ٢ ص ٤١ فى : «الظروف» .

... ...

... ...

لوجود الاسم الذى يتضمنه تقديراً[١] ويؤدي معناه تماماً . ومن هنا نشأ التشابه بين نوع من الأسماء والحروف – فى خيال بعض النحاة – فاستحق ذلك النوع من الأسماء البناءَ ؛ لعدم تمكنه فى الاسمية تمكناً يبعده من مشابهة الحرْف .

ولا يكتفون بذلك بل يسترسلون فى خلق علل يثبتون بها أن الأصل فى البناء السكون ، وأن العدول عن السكون إلى الحركة إنما هو لسبب ، وأن الحركة تكون ضمة ، أو فتحة ، أو كسرة ، لسبب آخر ، بل لأسباب ! !

فما هذا الكلام الجدَلىّ[٢] ؟ وما جدواه لدارسى النحو؟ أعرَفه العرب الخُلَّص أصحاب اللغة ، أو خطر ببالهم ؟ .

علينا أن نترك هذا كله فى غير تردد ، وأن نقنع بأن العلة الحقيقية فى الإعراب والبناء ليست إلا محاكاة العرب فيما أعربوه أو بنَوه . من غير جدَل زائف ، ولا منطق متعسف ، وأن الفيصل فيهما راجع (كما قال بعض السابقين[٣]) إلى أمر واحد ؛ هو : « السماع عن العرب الأوائل » ، واتباع طريقتهم التى نقلت عنهم ، دون الالتفات إلى شىء من تلك العلل ، التى لا تثبت على التمحيص . وعلى هذا لا يصح الأخذ بما قاله كثرة النحاة[٤] واحتوته مراجعهم ؛ وهو أن الاسم يبنى إذا شابه الحرف مشابهة قوية[٥] فى أحد أمور أربعة :

أولها : الشبه الوضعى :

بأن يكون الاسم موضوعاً أصالة على حرف واحد ، أو على حرفين ثانيهما لين ، مثل : التاء ، ونا ، فى : جئتنا ، وهما ضميران مبنيان ؛ لأنهما يشبهان

---

(١) راجع الصفحة الأولى من الجزء الثامن من شرح « المفصل » ، القسم الثالث : « الحروف » .

(٢) نرى بعضه فى حاشية الخضرى ، وشروح التوضيح ، والصبان ، وغيرها . . . أول باب : « المعرب والمبنى » .

(٣) حاشية الخضرى الجزء الأول – أول : « المعرب والمبنى » ، عند الكلام على بناء الأفعال ، وسببه ، وما يوجبه إلى السبب من اعتراض عليه ، ودفاع عنه – فقد قال عنه ما نصه : « العمدة فى هذه الأحكام : « السماع » وهذه حكم تلتمس بعد الوقوع لا تحتمل هذا البحث والتدقيق » اهـ وكذلك الأمير على الشذور عند الكلام على المضارع . وكذلك ما أشرنا إليه فى المقدمة هامش ص ٨ – من رأى « أبى حيان » الوارد فى « الهمع » – جـ١ ص٥٦ – حيث يقول عن تعليلات النحاة لحركة الضمير : (إنها تعليلات لايحتاج إليها ، لأنها تعليل وضعيات ، والوضعيات لا تعلل) . يريد بالوضعيات : الألفاظ التى وضعها العرب على صورة خاصة ، وشكل معين ، من غير علة للوضع ، ولا سبب سابق يدعوهم إلى اختيار هذه الصورة وذلك الشكل ؛ فليس هنا سبب إلا مجرد النطق المحض .

(٤) كابن هشام وغيره .

(٥) هى التى لا يعارضها شىء من خصائص الأسماء ؛ كالتثنية والإضافة .

... ...
... ...

الحرف الموضوع على مقطع واحد ، كباء الجر ، وواو العطف ، وغيرهما ، من الحروف الفردية المقطع ، أو ثنائية المقطع ، مثل ، قد ، هل ، لم .

ولو صح هذا ، لسألناهم عن سبب بناء الضمائر الأخرى التي تزيد على حرفين ، مثل: نحن ، وإيّا . . . وسألنا عن سبب إعراب أب ، وأخ ، ويد ، ودم ، ونحوها مما هو على حرفين ؟ . نعم أجابوا عن ذلك بإجابات ، ولكنها مصنوعة ، صادفتها اعتراضات أخرى ، ثم إجابات ، وهكذا مما سجلته المراجع

ثانيهما : الشبه المعنوى :

بأن يتضمن الاسم بعد وضعه فى جملة معنى جزئيًّا غير مستقل ، زيادة على معناه المستقل الذى يؤديه فى حالة انفراده ، وعدم وضعه فى جملة .

وكان الأحق بتأدية هذا المعنى الجزئى عندهم هو : « الحرف » . ومعنى هذا : أن الاسم قد خلف الحرف فعلا ، وحل محله فى إفادة معناه ، وصُرف النظر عن الحرف نهائيا فلا يصح ذكره ، ولا اعتبار أنه ملاحظ ؛ فليس حذفه للاقتصار كحذف : « فى » التى تتضمنها أنواع من الظروف ، أو حذف كلمة : « مِن » التى تتضمنها أنواع من التمييز ؛ فإن هذا التضمن فى الظرف والتمييز لا يقتضى البناء — كما يقولون — . لأنه ليس باللازم المحتوم . أما التضمن الذى يقتضى البناء عندهم ، فهو التضمن اللازم المحتّم الذى يتوقف عليه المعنى الذى قصد عند التضمن . فيخرج الظرف والتمييز . وتدخل أسماء الشرط والاستفهام ، مثل: متى تحضر أكرمْك — ومتى تسافر ؟

فكلمة : « متى » فى المثال الأول تشبه الحرف « إنْ » فى التعليق والجزاء ، وهى فى المثال الثانى تشبه همزة الاستفهام ، فكلتاهما اسم من جهة ، ومتضمنة معنى الحرف من جهة أخرى ، فمتى الشرطية وحدها تدل على مجرد تعلق مطلق ، ولكنها بعد وضعها فى الجملة دلت عليه وعلى معنى فى الجملة التى بعدها ، وهو تعليق شىء معين بشىء آخر معين : أى : توقف وقوع الإكرام على وقوع الحضور ، فحصول الأمر الثانى المعين : مرتبط بحصول الأول المعين ومقيّد به[1] . . .

وهى[2] وحدها فى الاستفهام تدل على مجرد الاستفهام والسؤال ، من غير تقيد بدلالة على الشىء الذى تسأل عنه ، أو عن صاحبه ، أو غير ذلك . لكنها بعد

(١) يوضح كلامهم فى الشبه المعنوى ما سبق فى آخر ص ٨٩ وما بعدها .
(٢) أى : « متى » الاستفهامية .

... ...
... ...

وضعها فى الجملة دلت على معنى جزئى جديد ؛ فوق المعنى السابق : هو أن السؤال متجه إلى معنى محدد . هو السفر ، ومتجه إلى المخاطب أيضًا . . .

وكذلك اسم الإشارة[1] ، مثل كلمة : هذا ؛ فإنها وهى منفردة ، تدل بلفظها المجرد على مطلق الإشارة ، من غير دلالة على مشار إليه أو نوعه ؛ أهو محسوس أم غير محسوس ؟ حيوان أم غير حيوان ؟ . . ،

لكن إذا قلنا : هذا محمد ، فإن الإشارة صارت مقيدة بانضمام معنى جديد إليها ؛ هو الدلالة على ذات محسوسة لإنسان[2].

فإن صح ما يقولونه من هذه التعليلات ، فلماذا أعربت : « أىّ » الشرطية ، « وأىّ » الاستفهامية ، وأسماء الإشارة المثناة ؛ مثل : هذان عالمان ، وهاتان حديقتان ؟ نعم ؛ لهذا عندهم إجابة ، وعليها اعتراض ، ثم إجابة ، ثم اعتراض ، وهكذا مما تموج به الكتب الكبيرة

ثالثها : الشبه الاستعمالى :

بأن يكون الاسم عاملا فى غيره ، ولا يدخل عليه عامل — مطلقًا — يؤثر فيه ؛ فهو كالحرف : فى أنه عامل غير معمول ، كأسماء الأفعال ، مثل : هيهاتُ القمرُ ، وبَلْهَ المسىءَ ، «فهيهات» : اسم فعل ماض ، بمعنى : بَعُدَ جدًا ، وفاعله . القمر ، و« بله » : اسم فعل أمر ، بمعنى : اتركْ ، وفاعله ضمير ، تقديره : أنت ، و« المسىء » : مفعول به ، وكلاهما قد عمل الرفع فى الفاعل ، كما أن « بله » عملت النصب فى المفعول به ؛ ولا يدخل على واحد من اسمى الفعل عامل يؤثر فيه .

رابعها : الشبه الافتقارى :

وذلك بأن يفتقر الاسم افتقاراً لازمًا إلى جملة بعده ، (أو ما يقوم مقامها ، كالصفة الصريحة فى صلة « أل »[3]) أو إلى شبه جملة ؛ كالاسم الموصول ، فإنه يحتاج بعده إلى جملة أو ما يقوم مقامها ، أو شبهها ، تسمى : جملة الصلة ؛ لتكمل المعنى ، فأشبه الحرف فى هذا ؛ لأن الحرف ، موضوع — غالبًا — لتأدية معانى الأفعال وشبهها إلى الأسماء؛ فلا يظهر معناه إلا بوضعه فى جملة ، فهو محتاج إليها دائمًا . فاسم الموصول يشبهه من هذه الناحية : فى أنه لا يستغنى مطلقًا

(١ ، ٢) راجع ٣٢١ م ٢٤ .

(٣) انظر ص ٣٥٦ حيث الكلام على : « أل » وصلتها ، ونوع هذه الصلة .

... ...

... ...

عن جملة بعده ، أو ما ينوب عنها ، أو شبهها ، يتم بها المعنى .

فإن صح هذا فلم أعربت «أىّ» الموصولة – أحياناً – ، و«اللذان» ، و«اللتان» ؟

أجابوا : أن السبب هو ما سبق فى نظائرها ، من الإضافة فى كلمة : «أى» . والتثنية فيما عداها . والإضافة والتثنية من خصائص الأسماء ، فضعف شبه تلك الكلمات بالحروف ، فلم تُبْن . وعلى هذه الإجابة اعتراض ، فإجابة ، فاعتراض . . . وهكذا دوَالَيْك . . .

فما هذا العناء فيما لا يؤيده الواقع ، ولا تساعفه الحقيقة ؟ . وأى نفع فيما ذكروه من أسباب البناء وأصله ، ومن سبب ترك السكون فيه إلى الحركة ، وسبب اختيار حركة معينة لبعض المبنيات دون حركة أخرى . . .

خامسها : الشبه اللفظى :

زاده بعضهم[1] ، ومثّل له بكلمة : «حاشَا» الاسمية قائلا : إنها مبنية لشبهها «حاشَا» الحرفية فى اللفظ ، ومثل هذا يقال فى كلمة : «علَى» الاسمية ، وفى «كَلاَّ» بمعنى «حقًّا» . وفى «قَدْ» الاسمية ؛ فإن الأسماء الثلاثة مبنية لشبهها اللفظىّ بنظائرها الحرْفية ، وقيل إن الشبه اللفظى مجوِّز للبناء ، لا محتِّم له . وعلى هذا يجوز فى الأسماء السابقة أن تكون معربة تقديراً كإعراب الفتى . ما عدا «قَدْ» فإنها تعرب لفظاً – كما سبق[2] –

وهناك أنواع أخرى من الشبه لا قيمة لها .

إن الخير فى إهمال كل ما قالوه فى أنواع الشبه المختلفة السالفة ، وأسباب بنائها ، وعدم الإشارة إليه فى مجال الدراسة والتعليم ، والاستغناء عنه بسرد المواضع التى يكون فيها الاسم مبنيًّا وجوبًا ، وهو العشرة الماضية[3] ، ومبنى جوازاً فى مواضع أخرى ستُذكر فى مواطنها .

* * *

(ﺣ) اشترطوا فى إعراب المضارع – كما سبق[4] – ألا تتصل به اتصالا مباشراً نونُ التوكيد ، أو نون الإناث[5] ؛ فالمضارع معرب فى مثل : «هل

---

(١) راجع الصبان جـ ١ باب : «المعرب والمبنى» ، عند الكلام على : أنواع الشبه ، والتنبيه الثانى .

(٢) فى ص ٣١ .

(٣) ص ٧٧ والجدول الذى فى ص ٨٥ .

(٤) فى ص ٨١ .

(٥) لا يكون اتصال نون النسوة به إلا مباشراً .

... ...

... ...

تقومانّ ؟ وهل تقُومُنّ ؟ وهل تقومِنّ » ؟ لأن نون التوكيد لم تتصل به اتصالا مباشراً ، ولم تلتصق بآخره ، لوجود الفاصل اللفظي الظاهر ، وهو : ألف الاثنين ، أو المقدر ، وهو واو الجماعة ، أو ياء المخاطبة ؛ فأصل تقومانّ : تقومانِنّ . فاجتمعت ثلاث نونات متواليات زوائد في آخر الفعل . وتوالي ثلاثة أحرف هجائية من نوع واحد ، وكلها ليس أصليًّا ، وإنما هو من حروف الزيادة[1]، أمر مخالف للأصول اللغوية ، فحذفت – في الظاهر[2] – نون الرفع ؛ لوجود ما يدل عليها ، وهو أن الفعل مرفوع لم يسبقه ناصب أو جازم يقتضي حذفها ، ولم تحذف نون التوكيد المشددة ؛ لأنها جاءت لغرض بلاغي يقتضيها ، وهو توكيد الكلام وتقويته . ولم تحذف إحدى النونين المدغمتين لأن هذا الغرض البلاغي يقتضي التشديد لا التخفيف[3] . فلما حذفت النون الأولى من الثلاث ، وهي نون الرفع ، كسرت المشددة ، وصار الكلام ؛ « تقومانِّ »[4] .

وأصل « تقُومُنّ » هو : « تقومونَنّ » حذفت النون الأولى للسبب السالف ،

(١) يتحتم امتناع توالي الأمثال إذا كانت الأحرف الثلاثة المماثلة زوائد ؛ فليس منه : (القاتلات جُنَنّ أو يُجْنَنّ) ، لأن الزائد هو المِثل الأخير من الثلاثة . وليس منه قوله تعالى : « ليسجَنَنّ ، وليكونَنّ ، من الصاغرين » – (كما يقول الصبان في هذا الموضع ، وفي باب نون التوكيد جـ ٣) – وليس منه أيضاً الفعل ومشتقاته في مثل : أنا أحييك ؛ أو : أنا محييك

(راجع شرح الرضي للشافية ، جـ ٢ ص ١٨٦ وما يليها) .

وهناك حالات أخرى يتحتم فيها المنع سيجيء ذكرها في الجزء الرابع (باب : تثنية المقصور والممدود، وجمعهما ، م ١٧١ ص ٥٦٨) . . .

(٢) لا في الحقيقة (انظر رقم ١ من هامش ص ٩٧) .

(٣) إيضاح هذا ، وتفصيله في جـ ٤ ص ١٧٧ باب : نون التوكيد .

(٤) التقاء الساكنين (وهما ألف الاثنين والنون المشددة) جائز هنا ؛ لأنه على بابه وعلى حدّه : (أي : على الباب القياسي له ، وموافق له) ؛ وذلك لتحقق الشرطين المسوغين للتلاقي ؛ وهما وجود حرف مد (أي : حرف علة ، قبله حركة تناسبه) وبعده في الكلمة نفسها حرف مدغم في مثله ، أي : حرف مشدد مثل : خاصّة ، دابّة، الضّالين . . . فإن كانت نون التوكيد خفيفة لم يصح وقوعها بعد الألف مطلقاً ، سواء أكانت ألف اثنين ، أم زائدة للفصل بين نون التوكيد ونون النسوة ، في مثل : تعلّمْنانِّ يافتيات – (وسيجيء بيان هذا في موضعه المناسب جـ ٤ باب : نون التوكيد) – انظر هامش الصفحة الآتية .

ويصح التقاء الساكنين في الوقف بغير شرط (كما قلنا في ص ٥١ – وكما يجيء في جـ ٤ ص ١٣٩ م ١٤٣) – وكذلك عند سرد بعض الألفاظ ؛ مثل : كاف – ميم ، صاد .. وكذلك لمنع اللّبس (بالتفصيل الموضح في ص ٥١ وفي رقم ٢ من هامش ص ١٥٩ ولما تشابه بما في رقم ٢ من هامش ص ٢١٩) .

... ...

... ...

وبقيت نون التوكيد المشددة ، فصار « تقومونّ » ؛ فالتقى ساكنان . . . واو الجماعة والنون الأولى المدغمة فى نظيرتها ؛ فحذفت الواو للتخلص من التقاء الساكنين[1]: وإنما وقع الحذف عليها لوجود علامة قبلها تدل عليها ؛ وهى : « الضمة » ولم تحذف نون التوكيد الثقيلة ولم تُخَفَّف ، مراعاة للغرض البلاغى السابق ؛ ولعدم وجود ما يدل عليها عند حذفها .

ومثل ذلك يقال فى : « تقومِنّ » فأصلها : « تقومينَنّ » حذفت النون الأولى ، وبقيت نون التوكيد المشددة ، فصار اللفظ أنت تقومينّ ؛ فالتقى ساكنان : ياء المخاطبة والنون الأولى المدغمة فى نظيرتها . فحذفت الياء للتخلص من التقاء الساكنين ، ولوجود كسرة قبلها تدل عليها ، ولم تحذف نون التوكيد المشددة ، ولم تخفف للحاجة إليها — كما سلف — فصار اللفظ تقومِنّ[1] . . .

(١-١) قال بعض النحاة : (إن التقاء الساكنين هنا على حده ؛ فهو جائز : فلا حاجة إلى حذف الواو والياء التخلص منه . ويمكن الدفع بأنه وإن كان جائزاً — لا يخلو من ثقل ما . فالحذف هو للتخلص من الثقل الحاصل به .) اهـ الصبان جـ ١ فى الكلام على إعراب المضارع . .

وقال فريق آخر من النحاة ؛ (إن قلت : هو هنا على حده ؛ لكون الأول من الساكنين حرف مد « أى : حرف علة قبله حركة تناسبه » والثانى مدغماً فى مثله . وهما فى كلمة واحدة لأن الواو والياء كجزئها — فلم لم يقبل كما قُبِلَ فى نحو دابة؟ — انظر رقم ٤ من هامش الصفحة السابقة — أجيب : بأن الساكنين هنا من كلمتين ؛ لا من كلمة واحدة ، إذ الواو والياء كلمة مستقلة ، وكونهما كالجزء لا يعطيهما حكمه من كل وجه ؛ فلم يغتفر التقاؤهما لثقله ...) اهـ خضرى فى الموضع السابق أيضاً ... ثم قال : (إنما اغتفر فى ألف الاثنين لأن حذف الألف يوجب فتح النون ؛ لفوات شبههما بنون المثنى فيلتبس بفعل الواحد .. اهـ)

والذى نراه فى الواو والياء — على الرغم من أنهما ضميران ، لا حرفان — ويؤيده السماع القوى كالذى فى قوله تعالى (أتُحَاجُونِّى فى الله ...) أنه يجوز حذفهما وعدم حذفهما فى الأمثلة السابقة وأشباهها على حسب الاعتبارين السالفين . لكن الحذف هو الأكثر — طبقاً لما سيأتى فى ص١٧٩ و ٢٨٤ — ويؤيد صحة الحذف وعدمه ما جاء فى حاشية الألوسى على القطر (ص ٥٧) من أن التقاء الساكنين المغتفر يتحقق بأن يكون الأول منهما حرف مد (أى : حرف علة قبله حركة تناسبه) والثانى منهما مدغماً فى مثله : كدابة ، والضالين . فليس فى هذا الكلام ما يدل على اشتراط اجتماعهما فى كلمة واحدة . ومن أمثلته قوله تعالى : (فاستقيما ، ولا تتّبِعانّ سبيل الذين لا يعلمون) فقد اشتملت الآية على المضارع « تتبعان » الذى وقع فيه التقاء الساكنين على حده المباح مع أن الالتقاء هنا فى كلمتين

أما من يشترطون أن يكون الالتقاء فى كلمة واحدة . فيقولون فى المضارع السابق وأشباهه مما لم يحذف فيه حرف العلة ، إن سبب بقاء حرف العلة ، وعدم حذفه هو ضرورة طارئة ، كمنع اللبس فى المضارع السالف ، لأن حذف الألف يوقع فى اللبس بين فعل الواحد والفعل المسند لألف الاثنين ، ولا يمكن إبقاء الألف وحذف نون التوكيد ، لئلا يضيع الغرض الهام الذى جاءت لتحقيقه ؛ وهو التوكيد . ويؤيد ما سبق أيضاً ما جاء فى هامش الشذور — ص ١٥ — فهو شبيه بما نقله الألوسى . وجاء فى شرح التصريح (جـ ٢ باب : « الإبدال » عند الكلام على إبدال الواو من الياء) ما نصه : (يجوز الجمع بين ساكنين إذا كان الأول حرف =

... ...

... ...

فعند إعراب « تقومُنّ ... السابقة ، أو تقومِنّ ... نقول : فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه النون المقدرة[1] لتوالى النونات ، والضمير المحذوف لالتقاء الساكنين (واو الجماعة ، أو : ياء المخاطبة) ، فاعل ، مبنى على السكون فى محل رفع .

وعند إعراب « تقومانّ » نقول : فعل مضارع مرفوع ، وعلامة رفعه النون المقدرة لتوالى النونات . والنونُ المشددة للتوكيد . ومثل هذا فى قوله تعالى: « لتُبْلَوُنّ فى أموالكم وأنفسكم . . . » فأصل . . . تُبْلَوُنّ : تُبْلَوُونَنّ ؛ تحركت الواو الأولى وانفتح ما قبلها ؛ فقلبت ألفًا ، ثم حذفت الألف لالتقائها ساكنة مع واو الجماعة ، ثم حذفت نون الرفع لتوالى النونات ، فالتقَى ساكنان : واو الجماعة والنون الأولى من نون التوكيد المشددة؛ فحُرِّكت واو الجماعة بحركة تناسبها — وهى الضمة — للتخلص من اجتماع الساكنين . ولم تحذف الواو لعدم وجود علامة قبلها تدل عليها ، ولم تحذف نون التوكيد أو تخفف لوجود داع بلاغىّ يقتضى بقاءها مشددة ، فلم يبق إلا تحريك الواو بالضمة ، التى تناسبها .

وكذلك « تَرَيِنّ » فى قوله تعالى يخاطب مريم : « فإما تَرَيِنّ من البشر أحداً فقولى إنى نذرتُ للرحمن صومًا ؛ فلنْ أكلِّم اليوم إنسيًّا » . أصلها : تَرْأيِينَنّ نقلت حركة الهمزة إلى الراء بعد حذف السكون ، وحذفت الهمزة تخفيفًا[2] ،

= لين — يريد حرف مد . والثانى مدغمًا كدابة ...) أ هـ . فقد سكت عن شرط الالتقاء فى كلمة واحدة . فكان شأنه كشأن المراجع الأخرى التى سكتت وتركت شرط التلاقى فى كلمة واحدة. بل إن الصبان (جـ٣ باب نونى التوكيد) قال فى اشتراط أن يكون الساكنان فى كلمة مانصه : (الصحيح فيما يأتى — خاصًا بحذف الضمير إلا الألف — عدم اشتراط كونهما فى كلمة ، بدليل ؛ نحو: « أتحاجونّى » وعلة الحذف عند من لا يشترط ذلك ، استثقال الكلمة ، واستطالتها لو أبقى المضمر « الضمير ») اهـ .

ولهذه المسألة بيان فى باب : « نون التوكيد » جـ ٤ .

(١) نون الرفع هنا مقدرة (كما هو مبين فى ص ٩٥ وفى رقم ٥ من ص٢٠٥) لأنها محذوفة لعلة : والمحذوف لعلة كالثابت . ولكنها لا تظهر ، فليست محذوفة حذفًا نهائيًا ، وإنما هى مختفية ، ولذا فالإعراب هنا « تقديرى » لا لفظى . وهذا شأنها دائمًا مع المضارع المؤكد بالنون المسند إلى ألف الاثنين، أو واو الجماعة ؛ أو ياء المخاطبة، سواء أكان المضارع صحيح الآخر أم معتلا، وسواء أكانت نون التوكيد مشددة أم غير مشددة، إلا مع ألف الاثنين ؛ فيجب التشديد والكسر معًا ؛ لأن نون التوكيد الخفيفة لا تقع بعد ألف الاثنين ، وكذلك لاتقع بعد نون النسوة إلا بشرط وجود ألف زائدة تفصل بين النونين مع تشديد نون التوكيد أيضًا وكسرها . (راجع الأشمونى ، وحاشية الصبان جـ ١ عند الكلام على بناء المضارع ، وعند الكلام على الأفعال الخمسة فى آخر باب : « المعرب والمبنى » وشرح التوضيح وهامشه جـ ١ فى أول الفصل الخاص بالإعراب المقدر فى المقصور والمنقوص) .

ويجرى على الألسنة الآن عند الإعراب أنها محذوفة ، ولا مانع من قبوله تيسيرًا وتخفيفًا .

(٢) الكلام الفصيح يدل على أن هذا التخفيف ملتزم فى المضارع والأمر من مادة الفعل : « رأى » .

... ...
... ...

فصارت الكلمة : تَرَيِينَنّ ، ثم حذفت النون الأولى للجازم وهو : « إنْ » الشرطية المدغمة فى « ما » الزائدة ؛ فصارت : تَرَيِينّ ، والياء الأولى متحركة وقبلها فتحة ، فانقلبت ألفا ، فصارت الكلمة : « ترايْنّ » فالتقى ساكنان ، الألف وياء المخاطبة بعدها ؛ فحذفت الألف لالتقاء الساكنين ، فصارت « تَرَيْنّ » فالتقت ياء المخاطبة ساكنة مع النون الأولى من النون المشددة ، فحركت الياء بالكسرة ، إذ لا يجوز حذفها لعدم وجود كسرة قبلها تدل عليها ، ولا يجوز حذف النون الأولى من المشددة ؛ لأن المقام يتطلبها مشددة ؛ فلم يبق إلا تحريك الياء بالكسرة التى تناسبها ؛ فصارت : تَرَيِنّ .

وبمناسبة ما سبق من تحريك واو الجماعة وجوبًا نذكر قاعدة لغوية عامة تتصل بواو الجماعة : هى : أنها فى غير الموضع السابق تُضمّ — فى الأغلب — إذا كان قبلها مفتوحًا وما بعدها ساكنًا ، نحو : الصالحون سَعَوُا اليوم فى الخير ، ولن يسعَوُا الغداة فى سوء ؛ فارضَوُا الخطة التى رسموها .

* * *

(ى) وجود التوكيد فى المثالين الأولين (تَقُومُنّ ، وتقومِنّ) قد يوهم أنها متصلة بآخر المضارع اتصالاً مباشراً يقتضى بناءه . لكن الحقيقة غير ذلك ؛ فهو معرب ، واتصال النون به ظاهرى ؛ لا عبرة به ؛ لأنه فى الحقيقة مفصول منها بفاصل مقدر (أى : خفى غير ظاهر) هو ؛ واو الجماعة المحذوفة ، أو ياء المخاطبة المحذوفة ، وكلاهما محذوف لعلة ، والمحذوف لعلة كالثابت — كما أشاروا[1] لهذا يكون المضارع فى المثالين السالفين معربًا ؛ لا مبنيا ؛ لأن نون التوكيد مفصولة منه حقيقة وتقديراً أما فى بقية الأمثلة (تقومانّ — تُبلَوُنّ — تَرَيِنّ) ، فالنون لم تتصل أيضًا بآخره ؛ لوجود الفاصل المنطوق به ، الحاجز بينهما ، ونعنى به : الضمير (ألف الاثنين — واو الجماعة — ياء المخاطبة) . فالمضارع هنا معرب أيضًا ؛ لأن نون التوكيد لم تتصل بآخره اتصالاً مباشراً . وهذا شأن المضارع دائمًا ؛ يظل محتفظًا بإعرابه ، على الرغم من وجود نون التوكيد بعده إذا لم تكن متصلة بآخره اتصالاً مباشراً ، بحيث لا يفصل بينهما فاصل لفظى ، مذكور أو مقدر .

ولهذا ضابط صحيح مطَّرد ؛ هو أن المضارع إذا كان مرفوعًا بالضمة قبل

---

(١) انظر رقم ١ من هامش الصفحة السابقة .

... ...
... ...

مجيء نون التوكيد ؛ فإنه يبنى بعد مجيئها ؛ لأن الاتصال يكون مباشراً ، وإن كان مرفوعاً بالنون قبل مجيئها فإنه لا يبنى ؛ لوجود الفاصل الظاهر أو المقدر وهو : الضمير .

• • •

(هـ) قلنا إن الماضي يبنى على السكون فى آخره إذا اتصلت به التاء المتحركة التي هي ضميرٌ « أى : فاعل » ، أو « نا » التي هى فاعل كذلك ، أو نون النسوة وهي ضمير فاعل أيضاً ، كما يبنى على الضم فى آخره إذا اتصل به واو الجماعة . لكن كثير من النحاة يقول إن هذا السكون عَرَضِىٌّ طارئٌ ؛ جاء ليمنع الثقل الناشيء من توالى أربعة حروف متحركة فى كلمتين ، هما أشبه بكلمة واحدة ، (أى : فى الفعل وفاعله التاء ، أو نا ، أو نون النسوة) ، فليس السكون فى رأيهم مجلوباً من أثر عامل دخل على الفعل ؛ فاحتاج المعنى لجلبه . لهذا يقولون فى إعرابه : بنى الماضي على فتح مقدر ، منع من ظهوره السكون العارض . . .

وكذلك يقولون فى الضمة التي قبل واو الجماعة ، إنها عرضية طارئة ؛ لمناسبة الواو فقط ، وإن الفعل بنى على فتح مقدر منع من ظهور الضمة العارضة[1] ... إلخ .

ولا داعى لهذا التقدير والإعنات . فمن التيسير الذى لا ضرر فيه الأخذ بالرأى القائل بأنه بنى على السكون مباشرة فى الحالة الأولى ، وعلى الضم فى الحالة الثانية .

(و) ليس من المبنى الأسماء المقصورة ؛ مثل : الفتَى ، الهدَى ، المصطفَى ... ولا الأسماء المنقوصة ؛ مثل : الهادى ، الداعى ، المنادى ... لأن ثبات آخرها على حال واحدة إنما هو ظاهرى بسبب اعتلاله ؛ ولكنه فى التقدير متغير ؛ فهى معربة تقديراً ؛ بدليل أنها تثنى وتجمع فيتغير آخرها ؛ والمبنى لزوماً لا يثنى ولا يجمع مباشرة ، فنقول فى الرفع : الفتيان ، والفتَوْنَ . وفى النصب والجر : الفتَيَيْنِ والفتَيْنَ . وكذلك : الهاديان ، والهاديَيْنِ ، والهادون ، والهادِين ... وكذا الباقى .

أما بناء اسم لا — أحياناً — وبعض أنواع المنادى فهو بناء عارض لا أصيل ؛ يزول بزوال سببه ، وهو وجود : « لا » و « النداء » ، فمتى زال السبب زال البناء العارض . بخلاف المبنى الأصيل ؛ فإن بناءه دائم . . .

• • •

---

(١) كما سيجيء فى رقم ٣ من ص ١٠٠

المسألة ٧ :

أنواع [1] البناء والإعراب، وعلامات كل منهما [2]

-١- للبناء أنواع أصلية، وأخرى فرعية تنوب عنها. فالأصلية أربعة :

١ - السكون [3] - وهو أخفها - ويدخل أقسام الكلمة الثلاثة؛ فيكون فى الاسم؛ مثل : كَمْ، ومَنْ. ويكون فى الحرف، مثل : قدْ، وهلْ. ويكون فى الفعل بأنواعه الثلاثة؛ فى الماضى المتصل بضمير رفع متحرك، (التاء، ونا، ونون النسوة)، مثل: حضرْتَ (بفتح التاء، وضمها، وكسرها) حضرْنا - النسوة حضرْن. وفى الأمر المجرد صحيح الآخر؛ مثل : اجلسْ واكتبْ..، وفى المضارع المتصل بنون النسوة : مثل : الطالبات يتعلمْن ويعملْن . . .

٢ - الفتح، ويدخل أقسام الكلمة الثلاثة، فيكون فى الاسم؛ مثل : كيفَ، وأينَ. ويكون فى الحرف؛ مثل : سوْفَ. وثُمَّ. ويكون فى الفعل بأنواعه الثلاثة؛ فى الماضى المجرد؛ مثل : كتَبَ، نَصَرَ، دعا. مع ملاحظة أن الفتح فى : « دعا » وأمثالها - مما هو معتل الآخر بالألف - يكون مقدراً .

وفى المضارع والأمر عند وجود نون التوكيد فى آخرهما؛ مثل : والله لأسافرَن فى طلب العلم. سافِرَن - يا زميل - فى طلب العلم .

٣ - الضم، ويدخل الاسم والحرف، دون الفعل، فمثال الاسم : حيثُ، والضم فيه ظاهر. وقد يكون مقدراً فى مثل : « سيبويهِ » عند النداء : تقول : «يا سيبويهِ»؛ فهو مبنى على الكسر لفظاً، وعلى الضم تقديراً [4] فى محل نصب فى الحالتين. ومثال الحرف : « منذُ » (على اعتبارها حرف جر).

أما الضم فى آخر الفعل الماضى فى مثل : الأبطال حضرُوا . . . فليس بأصلىّ،

---

(١) يرتضى بعض النحاة تسميتها : « بالألقاب » بدلا من الأنواع. ولا مانع من هذا أو ذاك

(٢) فى ص١١٥ بيان السبب فى أن لكل منهما علامات خاصة، وبيان بعض علامات لاتوصف بإعراب ولا بناء.

(٣) ويسمى : الوقف - كما فى رقم ٢ من هامش ص١٠٣ - ويكثر فى عبارات الأقدمين ترديد الاثنين.

(٤) ويقولون فى إعرابه : منادى مبنى على ضم مقدر على آخره؛ منع من ظهوره حركة البناء الأصلى - وهى الكسر - فى محل نصب.

وإنما هو ضم عارض لمناسبة الواو — كما سبق[١].

٤ — الكسر ، ويدخل الاسم والحرف ، دون الفعل أيضًا ؛ فمثال الاسم : هؤلاءِ . ومثال الحرف : باء الجر فى «بِك» . . .

• • •

والعلامات الفرعية التى تنوب عن الأصلية أشهرُها خمس :

١ — ينوب عن السكون حذفُ حرف العلة من آخر فعل الأمر المعتل الآخر ؛ مثل الفعل : اخشَ ، وارمِ ، واسْمُ ؛ فى نحو : اصفحْ عن المعتذر لك ، واخشَ أن يقاطعك ، وارمِ من ذلك إلى كسب مودته ، واسْمُ بنفسك عن الصغائر .

وينوب عن السكون أيضًا حذف النون فى فعل الأمر المسند لألف الاثنين ، أو واو الجماعة ، أو ياء المخاطبة ، مثل : اكتبا — ، اكتبوا ، اكتبى .

٢ — وينوب عن الفتح الكسرةُ فى جمع المؤنث السالم ، المبنى ، الواقع اسم «لا» النافية للجنس . نحو : لا مهملاتِ هنا (فى هذا نيابة حركة بناء عن حركة أخرى) .

وينوب عن الفتح أيضًا الياء فى المثنى المبنىّ ، وفى جمع المذكر السالم المبنىّ ، إذا وقع أحدهما اسم : «لا» النافية للجنس ، نحو : لا غائبَيْنِ ، ولا غائبِينَ هنا (وفى هذه الياء نيابة حرف عن حركة بناء) .

٣ — وينوب عن الضم الألف فى المثنى المبنى ؛ إذا كان منادى مفردًا[٢] علمًا ، نحو : يا محمدان ، أو كان نكرة مقصودة ؛ مثل : يا واقفان اجلسا ؛ لاثنين معينين (وهذه نيابة حرف عن حركة بناء) .

وتنوب الواو عن الضمة فى جمع المذكر المبنى إذا كان منادى مفردًا علمًا . نحو ؛ يا محمدون (وهذه نيابة حرف عن حركة بناء أيضًا) .

ومما تقدم نعلم أن الكسر فى البناء لا ينوب عنه شىء ؛ وأن السكون ينوب عنه شيئان ، وكذلك الفتح ، والضم . كما نعلم أن الضم والكسر يكونان فى الاسم والحرف ، ولا يكونان فى الفعل . وفى الجدول التالى تلخيص لكل ما تقدم :

---

(١) انظر «هـ» فى صفحة ٩٩ .

(٢) المفرد فى باب المنادى هو : (ما ليس مضافًا ، ولا شبيهًا بالمضاف) . فالمنادى المضاف مثل : يا سعدَ الدين أقبل ، والشبيه بالمضاف مثل : يا صانعًا خيرًا ترقبْ جزاءه .
(والمنادى باب مستقل فى أول الجزء الرابع) .

علامات البناء الأصلية ، والفرعية ، ومواضعها

نوع البناء الأصلي	ما يدخل عليه من أقسام الكلمة	المثال	ما ينوب عن تلك العلامة
(١) السكون	الاسم . . . . ←	كمْ – مَنْ –	
	الحرف . . . . ←	قدْ – هلْ	
	الفعل: ١ – الماضي المتصل بضمير رفع متحرك، ومنه المتصل بنون نسوة	عرفتُ – عرفْنا – الأمهات حافظْنَ على الأولاد	١ – حذف حرف العلة من آخر فعل الأمر المعتل الآخر، مثل: ارضَ . .
	٢ – الأمر صحيح الآخر	اكتبْ، واقرأْ، وتعلمْ	٢ – حذف النون في الأمر المسند إلى ألف الاثنين، أو: واو الجماعة، أو ياء المخاطبة . . .
	٣ – المضارع المتصل بآخره نون النسوة	العاملات يسرعْنَ	
(٢) الفتح	الاسم . . . . ←	أينَ – كيفَ	١ – الكسرة في جمع المؤنث السالم إذا وقع اسم «لا» النافية للجنس؛ نحو: لا مهملاتِ عندنا
	الحرف . . . . ←	سوفَ – رُبَّ	
	الفعل: ١ – الماضي صحيح الآخر والمعتل الآخر بالألف(١)	ضحكَ – نظرَ – دعَا الصالح ربه	٢ – الياء في المثنى المبني، وجمع المذكر المبني إذا وقع أحدهما اسم «لا» النافية للجنس؛ نحو: لا صديقينِ غادران، لا مصلحينَ مقصرون...
	٢ – المضارع المتصل بآخره نون التوكيد	والله لتفرحَنَّ	
	٣ – الأمر المتصل بآخره نون التوكيد	افرحَنَّ	
(٣) الضم	الاسم (والضم ظاهر في آخره)	حيثُ ...	١ – الألف في المثنى المبني؛ إذا كان منادى مفرداً علماً، أو: نكرة مقصودة؛ نحو: يامحمدان: ياواقفان اجلسا .
	الاسم (والضم مقدر في آخره)	سيبويهِ ...	
	الحرف . . . . . . –	منذُ (حرف جرّ)	٢ – الواو في جمع المذكر المبني إذا كان منادى مفرداً علماً؛ نحو: يا محمدون . . .
	الفعل × × × ×	× × × ×	
(٤) الكسر	الاسم . . . . ←	هؤلاءِ	× × × ×
	الحرف . . . . ←	الباء في: بِك	× × × ×
	الفعل × × × ×	× × × ×	× × × ×

إلى هنا انتهى الكلام على علامات البناء الأصلية والفرعية(٢).

* * *

(١) والفتح مقدر على الألف

(٢) أما بيان السبب في أن لكل منهما علامات خاصة فيأتي – في ص ١٠٦ كما ذكرنا – وإلى ما سبق يشير ابن مالك بقوله :

وَكلُّ حَرْفٍ مستَحِقٌّ لِلْبِنا وَالأَصْلُ فى الْمَبْنِىِّ أن يُسَكَّنَا

وَمِنه ذُو فَتْحٍ، وذُو كسْرٍ، وضَمْ ؛ كَأَيْنَ، أَمْسِ، حَيْثُ، والسَّاكِنُ: كَمْ

(ب) وللإعراب أنواع أربعة :

١ – الرفع : ويدخل الاسم ، والفعل المضارع ؛ مثل : سعيدٌ يقومُ ، ومثل الخبر والمضارع فى قول الشاعر يمدح خبيراً حكيماً :

يَزِنُ الأمورَ ؛ كأنما هو صَيْرَفٌ يَزِنُ النُّضارَ بدقّةٍ وحسابِ

٢ – النصب ؛ ويدخل الاسم ، والفعل المضارع ؛ مثل ؛ إن العزيز لن يقبلَ الهوانَ ، وإن الشريفَ لن يُقدمَ على صَغار .

٣ – الجر ؛ ويدخل الاسم فقط ؛ مثل: باللهِ أستعين فى كلِّ أمرٍ من غيرِ تقصيرٍ فى العملِ الناجِح .

٤ – الجزم ؛ ويدخل الفعل المضارع فقط ؛ مثل[1]: لم أتأخرْ عن إجابة الصارخ ، وقول الشاعر :

إذا لم يعِشْ حرًّا بموطنه الفتى فسَمِّ الفتى ميْتًا ، وموطنَهُ قبْرًا

فالرفع والنصب يدخلان الأسماء والأفعال ، والجر مختص بالاسم ؛ والجزم مختص بالمضارع .

ولهذه الأنواع الأربعة علامات أصلية ، وعلامات فرعية تنوب عنها .

فالعلامات الأصلية أربعة هى : الضمة فى حالة الرفع ، والفتحة فى حالة النصب ، والكسرة فى حالة الجرّ ، والسكون[2] (أى : عدم وجود حركة) فى حالة الجزم ؛ فتقول فى الكلمة المرفوعة (فى مثل : سعيدٌ يقومُ) : مرفوعة ، وعلامة رفعها الضمة ؛ وفى الكلمة المنصوبة (فى مثل : إن عليًّا لن يسافرَ) : منصوبة ، وعلامة نصبها الفتحة : وفى المجرورة : علامة جرها الكسرة ، وفى المجزومة : علامة جزمها السكون[3] . . .

* * *

(١) ومثل قوله تعالى عن نفسه (لم يلدْ ، ولم يُولدْ ، ولم يكنْ له كُفُواً أحد .)

(٢) أو : الوقف . . . (انظر رقم ٣ من هامش ص ١٠٠) .

(٣) وفى الإعراب وعلاماته الأصلية يقول ابن مالك :

والرَّفعَ والنَّصبَ اجْعَلَنْ إعْرابَا لاسْمٍ وفِعْلٍ : نحو : لَنْ أَهابا=

أما العلامات الفرعية التى تنوب عن تلك العلامات الأصلية فهى عشر ؛ ينوب فى بعضها حركة فرعية عن حركة أصلية ، وينوب فى بعض آخر حرف عن حركة أصلية[١]. وينوب فى بعض ثالث حذف حرف عن السكون ؛ (فيحذف حرف العلة من آخر المضارع المجزوم ، وكذلك تحذف نون الأفعال الخمسة من آخر المضارع المجزوم) .

والمواضع التى تقع النيابة فيها سبعة ، تسمى : « أبواب الإعراب بالنيابة » ، وهى :
(١) الأسماء الستة[٢]. (ب) المثنى[٣]. (حـ) جمع المذكر السالم[٤].
(د) جمع المؤنث السالم[٥]. (هـ) الاسم الذى لا ينصرف[٦].
(و) الأفعال الخمسة[٧]. (ز) الفعل المضارع المعتل الآخر[٨].

=والاِسْمُ قد خُصِّص بالجر ؛ كَما قَدْ خُصِّص الفِعْلُ بأَن ينْجزما
فارفَع بِضَمٍّ ، وانصِبنْ فَتْحاً ، وجُرْ كَسْرًا ، كَذِكْرُ اللهِ عَبدهُ يَسُرْ

هذا ، وكلمة : « الرفع » تعرب مفعولا به مقدماً للفعل : اجعلن . ويعاب هذا بأن فيه تقديم معمول الفعل المؤكد بالنون ؛ ولا يجوز تقديمه اختياراً — كما قلنا فى رقم ٢ من هامش ص ٨٠ — وبخاصة إذا كان المعمول ليس شبه جملة — عند من يبيح تقديم شبه الجملة دون غيره من المعمولات — ولكن ضرورة الشعر قضت بالتقديم ، ولا داعى لإعرابه مفعولا به لفعل محذوف يفسره المحذوف ؛ لما فى ذلك من تهافت بلاغى.

وكلمتا : « فتحا وكسراً » فى البيت الأخير منصوبتان على ما يسمى : « نزع الخافض » (أو : الحذف والإيصال) ، إذ أصلهما : (بفتح — بكسر —) وحذف حرف الجر قبلهما فنصب المجرور على ما يسمى : « نزع الخافض ... » . والمشهور أن النصب على نزع الخافض غير قياسى ؛ (كما سيجىء البيان فى موضعه من باب : « تعدية الفعل ولزومه » ، جـ ٢ ص ١٣٩ م ٧١) حيث قلنا هناك : لا داعى للأخذ بالرأى الذى يعتبره قياسياً ؛ لأنه يؤدى إلى الخلط والغموض والإلباس ؛ إذ يوقع فى وهم كثيرين أن الفعل متعد بنفسه ، ولن يتنبه إلى نصبه على نزع الخافض إلا قلة محدودة مشتغلة بالشئون اللغوية .

(١) ومن هذا ما يجىء فى « ب » ص ١٠٦ .

(٢) حيث تنوب الواو عن الضمة فى حالة الرفع ، وتنوب الألف عن الفتحة فى حالة النصب ، وتنوب الياء عن الكسرة فى حالة الجر .

(٣) فتنوب الألف عن الضمة فى حالة الرفع . وتنوب الياء عن الفتحة والكسرة فى حالتى النصب والجر.

(٤) فتنوب الواو عن الضمة فى حالة الرفع ، وتنوب الياء عن الفتحة والكسرة فى حالتى النصب والجر.

(٥) فتنوب الكسرة عن الفتحة فى حالة النصب .

(٦) فتنوب الفتحة عن الكسرة فى حالة الجر.

(٧) فتنوب النون عن الضمة فى حالة الرفع ، وينوب حذف النون عن الفتحة والسكون ، نصباً وجزماً.

(٨) وينوب حذف حرف العلة عن السكون . فى حالة الجزم .

وتتلخص الفروع العشرة النائبة عن الأصول فيما يأتى :

١ – ينوب عن الضمة ثلاثة أحرف ، هى : الواو ، والألف ، والنون .

٢ – ينوب عن الفتحة أربعة أشياء ، هى : الكسرة ، والألف ، والياء ، وحذف النون .

٣ – ينوب عن الكسرة شيئان ، هما : الفتحة ، والياء .

٤ – ينوب عن السكون حذف حرف ، إما حرف علة فى آخر المضارع المعتل المجزوم ، وإما حذف النون من آخره إن كان من الأفعال الخمسة المجزومة .

وفيما يلى تفصيل الأحكام الخاصة بكل واحد .

• • •

... ...
... ...

زيادة وتفصيل :

ما السبب فى أن للبناء علامات خاصة ، وللإعراب أخرى ؟ وهل هناك علامات لا توصف بأنها علامات إعراب ولا بناء ؟ .

(ا) قال شارح المفصل[1] ما نصه :

« اعلم أن سيبويه وجماعة من البصريين قد فصّلوا بين حركات الإعراب وسكونه ، وبين ألقاب حركات البناء وسكونه ، وإن كانت فى الصورة واللفظ شيئاً واحداً ، فجعلوا الفتح المطلق[2] لقباً للمبنى على الفتح ، والضم لقباً للمبنى على الضم ، وكذلك الكسر ، والوقف[3] .

« وجعلوا النصب لقباً للمفتوح بعامل ، وكذلك الرفع ، والجر ، والجزم ، ولا يقال لشىء من ذلك مضموم مطلقاً ، — أو مفتوح ، أو مكسور ، أو ساكن — فلا بد من تقييد ، لئلا يدخل « المعرب » فى حيز « المبنيات » . أرادوا بالمخالفة بين ألقابها إبانة الفرق بينهما ؛ فإذا قالوا هذا الاسم مرفوع عُلم أنه بعامل يجوز زواله ، وحدوث عامل آخر يُحدث خلاف عمله ، فكان فى ذلك فائدة وإيجاز ، لأن قولك : مرفوع ، يكفى عن أن يقالَ له : مضموم ضمة تزول ، أو ضمة بعامل . وربما خالف فى ذلك بعض النحاة ، وسمّى ضمة البناء رفعاً وكذلك الفتح ، والكسر ، والوقف . والوجه هو الأول ، لما ذكرناه من القياس ، ووجه الحكمة . » اهـ .

(ب) فى بعض اللهجات العربية تنقلب ألف المقصور ياء عند إضافته لياء المتكلم ، وتدغم الياءان ، ففى مثل : هُدًى ، يقال : « هُدَيَّ » فى كل حالات الإعراب ، فيكون معرباً بالياء التى أصلها الألف بدل حركات الإعراب التى كانت مقدّرة على الألف ، وهذا مما ناب فيه حرف عن حركة أصلية . وهو من اللهجات الضعيفة التى لا يحسن العمل بها اليوم . (وسيجىء الكلام عليها فى هامش ص١٨٩ ثم فى المكان الأنسب لها ، وهو : باب الإضافة لياء المتكلم ، ج ٣ م ٩٧ ص ١٧٤) .

(حـ) قد تكون الكلمة مضبوطة ضبطاً معيناً بعلامة لا توصف بأنها علامة

---

(١) جـ ٣ ص ٨٤ .

(٢) أى : الذى يلازم آخر الكلمة فى كل أحوالها .

(٣) هو : السكون ، كما سبق فى رقم ٣ من هامش ص ١٠٠ .

... ...

... ...

إعراب أو بناء[1]. وإنما هى علامة صوريّة ظاهرية ؛ جاءت لمجرد المماثلة والمشابهة بين ضبط هذه الكلمة المتأخرة وضبط كلمة قبلها مباشرة. ومن هذا قوله تعالى : « يأيها الناسُ ضُرب مثَلٌ، فاستمعوا له » . .

فكلمة : « أىّ » منادى مبنى على الضمّ فى محل نصب ، وكلمة : « الناس » ، عطف بيان . وضمتها ضمةُ مماثلة ومشابهة « لأىّ » ؛ وهذه الضّمة ليست للبناء ولا للإعراب ، وإنما هى ضمة صوّريّة ظاهرية ، قصد بها المحاكاة المحضة ، وليس لكلمة « الناس » محل إعرابى فى أشهر قولين ، مع أننا أعربناها عطف بيان .

ومن الأمثلة أيضًا قوله تعالى : « يأيتها النفسُ المطمئنة ارجعى إلى ربك راضيةً مرضيةً ». فكلمة: «أيةّ» منادى مبنى على الضم فى محل نصب . وكلمة : « النفس » عطف بيان ، مضبوطة بالضمة التى جاءت لتكون هذه الكلمة مماثلة لسابقتها فى العلامة . وليس لها محل إعرابى (فى أشهر رأيين) ، بالرغم من إعرابها عطف بيان . وكلمة : « المطمئنة » ، صفة للنفس ، مضمومة بضمة مشابهة أيضًا .

على أن إيضاح هذا وتفصيله فى مكانه الأنسب ، (وهو باب : « تابع المنادى » ج ٤ م ١٣٠ ص ٤٤ وباب : « الاختصاص » ، ج ٤ م ١٣٩ ص ١١٧ عند الكلام على : « أى وأيّة » فيهما . . .)

وهناك نوع آخر من الألفاظ لا يوصف بأنه معرب أو مبنى ولكنه يزاد لغير معنى لغوى — وقد تكون زيادته لمجرد المدح ، أو الذم ، أو التمليح .. وليس له ضبط إعرابى خاصٌ به ، وهذا النوع يسمى : « الأتباع » — بفتح الهمزة — وسيجىء حكمه (فى باب الحال (ج ٢ م ٨٤ — رقم ٣ من هامش ص ٣٦٦ وفى باب النعت (ج ٣ م ١١٤ ص ٤٥٢) بما ملخصه : أن اللفظ قد يجىء عرَضًا بعد كلمة تسبقه ؛ فيسايرها فى وزنها ، وفى ضبط آخرها ؛ مثل : محمد حَسَنٌ بسَنٌ ، واللص شيطانٌ نيْطانٌ ، أو : عفريتٌ نفْريتٌ . . . — ويذكر فى إعرابه أنه تبع للأولى ، أى : من أتباعها ، لكن ليس من التّوابع الأربعة المعروفة التى هى النعت ، والعطف، والتوكيد ، والبدل . . . ولا يجرى عليه شىء من أحكام هذه التوابع الأصلية وكل حكمه مقصور على أنه مثل ماقبله فى الوزن وضبط الآخر ضبطًا لايوصف بإعراب ولا بناء .. وحركته تختلف اختلافاً واسعاً كذلك عن حركة الإتباع الآتية ، فى رقم ٦ من ص ٢٠٠ .

---

(١) هذا ما أشرنا إليه فى آخر ص٨٧ .

المسألة ٨ :

ا ــ الأسماء الستة[1]

هى : أبٌ، أخٌ ، حَمٌ[2]، فمٌ ، هَنٌ[3]، ذُو... بمعنى صاحب[4]. فكل واحد من هذه الستة يرفع ــ فى الأغلب ــ بالواو نيابة عن الضمة ، وينصب بالألف نيابة عن الفتحة ، ويجر بالياء نيابة عن الكسرة ، مثل : اشتهر أبوك بالفضل، أكرمَ الناس أباك لفضله ، استمع إلى نصيحة أبيك ... ومثل قول الشاعر :

أخوكَ الَّذِي إنْ تَدْعُهُ لِمُلِمَّةٍ
يُجِبْكَ ، وإنْ تَغْضَبْ إلى السَّيْفِ يَغْضَبِ

وتقول : إنَّ أخاك الَّذِي . . . ــ تَمَسَّكْ بأخيك الذى . . . ومثل هذا يقال فى سائر الأسماء الستة .

لكن يشترط لإعراب هذه الأسماء كلها بالحروف السابقة، أربعة شروط عامة وشرط خاص بكلمة : « فم » ، وآخر خاص بكلمة : « ذو » . .

فأما الشروط العامة فهى :

(ا) أن تكون مفردة ، فلو كانت مثناة أو مجموعة ، أعربت إعراب المثنى أو الجمع ، نحو : جاء أبوانِ ، رأيت أبوينِ ، ذهبت إلى أبوين . جاء آباءٌ ، رأيت آباءً ، ذهبت إلى آباءٍ . . . .

(ب) أن تكون مُكبَّرة[5] ؛ فإن كانت مصغرة أعربت بالحركات الثلاث

---

(١) وقد يسميها بعض النحاة : الأسماء الستة المعتلة الآخر ، لأن فى آخرها واوا محذوفة تخفيفاً إلا : « ذو » فليس فيها حذف .

(٢) الحم : كل قريب للزوج أو الزوجة ؛ والداً كان أم غير والد . لكن العرف قصره على الوالد .

(٣) بمعنى شىء ، أىّ شىء ، وبمعنى الشىء اليسير ، والتافه . وكناية عن كل شىء يستقبح التصريح به .

(٤) تقول : محمد ذو خلق؛ وعلى ذو أدب ، ... أى : صاحب خلق ، وصاحب أدب . ومثل قوله عليه السلام : شر الناس ذو الوجهين الذى يأتى هؤلاء بوجه ، وهؤلاء بوجه .

(٥) غير مصغرة. (والتصغير النحوى باب مستقل فى الجزء الرابع) .

الأصلية ، فى جميع الأحوال ، مثل : هذا أُبَيُّكَ العالم . . . أن أُبَيَّكَ عالم . . . اقتد بِأُبَيِّكَ . . . . . إلخ .

(حـ) أن تكون مضافة ، فإن لم تُضَف أعربت بالحركات الأصلية ، مثل : تعهد أبٌ ولدَه — أحبَّ الولدُ أبًا — اعتنِ بأبٍ —

وقد اجتمع الإعراب بالحروف وبالحركات ، فى قول الشاعر :

أبونا أبٌ لو كان للناس كلهم أبًا واحداً أغناهمو بالمناقبِ

(د) أن تكون إضافتها لغير ياء المتكلم ؛ فإن أضيفت وكانت إضافتها إلى ياء المتكلم[1] ، فإنها تعرب بحركات أصلية مقدرة قبل الياء . مثل : أبى يحب الحق — إن أبى يحب الحق — اقتديت بأبى فى ذلك . فكلمة : « أب » فى الأمثلة الثلاثة مرفوعة بضمة مقدرة قبل الياء ، أو منصوبة بفتحة مقدرة قبل الياء ، أو مجرورة بكسرة مقدرة أيضاً[2] . وكذلك باقى الأسماء الستة . إلاّ « ذو » فإنها لا تضاف لياء المتكلم ولا لغيرها من الضمائر المختلفة — كما سيجىء هنا — .

أما الشرط الخاص بكلمة : « فَم » ، فهو حذف « الميم » من آخرها . والاقتصار على الفاء وحدها . مثل : ينطق « فوك » الحكمة . (أى ؛ فمك) : إن « فاك » عذب القول . تجرى كلمة الحق على « فيك » . فإن لم تحذف من آخره الميم أعرب « الفم » بالحركات الثلاث الأصلية ؛ سواء أكان مضافًا أم غير مضاف ، وعدم إضافته فى هذه الحالة أكثر . نحو : هذا « فمٌ » ينطق بالحكمة — إن « فمًا » ينطق بالحكمة يجب أن يُسمَع — فى كل « فم » أداة بيان .

وأما الشرط الخاص بكلمة : « ذو » بمعنى : صاحب[3] ، فهو أن تكون إضافتها لاسم ظاهر ، دالّ على الجنس[4] ، مثل : رائدى ذو فضل ، وصديقى

---

(١) سيجىء الكلام على إضافة هذه الأسماء لياء المتكلم ، فى الجزء الثالث ، باب : الإضافة لهذه الياء .

(٢) الأحسن فى هذه الحالة أن نقول : إنها الكسرة الظاهرة قبل الياء ، لأن الأخذ بهذا الرأى أيسر وأوضح . ولا داعى للتمسك بالرأى الفلسفى المعقد الذى يقول : إن الكسرة الظاهرة هى لمناسبة ياء المتكلم ، وأن كسرة الإعراب مقدرة بسبب الكسرة الظاهرة التى حلت محلها فأخفتها . . .

(٣) وهى غير « ذو » المعدودة من أسماء الموصول ، والتى يجىء الكلام عليها فى ص ٣٥٧ .

(٤) سبق الكلام على اسم الجنس فى ص ٢١ وما بعدها ، وسيجىء له تفصيل فى باب العلم (ص ٢٨٨) والمراد به : ما وضع للمعنى الكلى المجرد ، أى : الصورة الذهنية العامة ؛ مثل علم ، فضْل ، حياء رجل ، طائر .

=

ذو أدب . وقول الشاعر :

= ولا بد أن يكون اسم الجنس هنا اسماً ظاهراً ؛ فلا يجوز إضافة : « ذو » التي من الأسماء الستة إلى ضمير يرجع إلى جنس ؛ مثل : الفضل « ذوه » أنت . كما لا يجوز إضافتها إلى مشتق، مثل: محمد ذو « فاضل» ولا إلى علَم ، مثل : أنت ذو « علىّ » ولا إلى جملة : مثل: أنت ذو « تقوم » . وفيما يلى بعض البيان والتفصيل لما سبق :

جاء فى تاج العروس ، شرح القاموس ، خاصا بكلمة : « ذو » بمعنى « صاحب » ما نصه :

(« كلمة صيغت ليتوصل بها إلى الوصف بالأجناس ») . . وقال شارح المفصل – جـ ١ ص ٥٣ – ما نصه : (« إنها لم تدخل إلا وصلة إلى وصف الأسماء بالأجناس كما دخلت : « الذى » وصلة إلى وصف المعارف بالجمل – وكما أتى « بأى» وصلة لنداء ما فيه «الألف واللام» فى قولك : يأيها الرجل ، ويأيها الناس»)اهـ

والمراد مما سبق أن أسماء الأجناس جامدة – فى الغالب – فليست مشتقة ، ولا مؤولة بالمشتق ؛ فلا تصلح أن تقع نعتاً ، ولا غيرهما يتطلب الاشتقاق الصريح أو المؤول؛– كالحال والنعت – فجاءت : « ذو » قبل اسم الجنس – وهى مما يؤول بالمشتق – لتكون وسيلة للوصف به ، مع إعرابها هى الصفة المضافة ، وإعراب اسم الجنس هو المضاف إليه المجرور .

فإن وقعت صفة لنكرة وجب أن يكون اسم الجنس (وهو المضاف إليه) نكرة ، وإن وقعت صفة لمعرفة وجب أن يكون اسم الجنس (وهو : المضاف إليه) معرفاً بالألف واللام ، ولا يصح أن تضاف : «ذو» التى بمعنى: «صاحب» إلى علَم ، ولا إلى ضمير ما دام الغرض من مجيئها التوصل بها إلى الوصف باسم الجنس .

فإن لم يكن الغرض من مجيئها هو هذا التوصل فالصحيح أنها تدخل على الأعلام والمضمرات. وأمثلة هذا كثيرة فى كلام العرب ؛ منها : « ذو الخُلَصَة » ، (الخُلَصَة : اسم صنم . و« ذو » كناية عن بيته) ومنها ذو رُعَيْن ، وذو جَدَن ، وذو يَزَن ، وذو المجاز ... وكل هذه اعلام سبقتها « ذو » أى : أعلام مصدرة بكلمة مستقلة هى : « ذو » ومن أمثلة دخولها على الضمير قول كعب بن زهير :

صَبَحْنَا الخَزْرَجِيَّةَ مُرْهَفَاتٍ أَبَارَ ذَوِى أَرُومَتِهَا ذَوُوهَا

وقول الأحوص :

ولكنْ رَجَوْنا منك مثل الذى به صَرَفْنَا قَدِيماً من ذويك الأَوائلِ

وقول الآخر : إنمــا يصطنع المَعْ روف فى الناس ذَوُوهُ

« وقالوا : جاء من ذى نفسه ، ومن ذات نفسه، أى : طائعاً . – (راجع تاج العروس جـ ١٠ مادة : « ذو » –) . . . ومن الأمثلة أيضاً قول الشاعر :

مــاضرنى حـــد الشـام ولم يــزل ذو الفضل يحسده ذوو التقصير

ولا قيمة التعليل أو التأويل الذى يردده شارح المفصل (جـ ١ ص ٥٣) محاولا به أن يجعل الضمير المضاف إليه فى بعض الأمثلة السابقة قريباً من اسم الجنس ، فيستساغ معه أن تكون « ذو» هى المضاف . . . لا قيمة لهـــذا بعد أن نطق العرب بإضافتها إلى الضمير والعلم ، وتعددت الأمثلة الفصيحة الواردة عنهم ، والتى لا تحتاج إلى تعليل ولا تأويل إلا صحة ورودها .

وإذا وقعت كلمة : « ذو» صدر اسم جنس لايعقل وأريد جمعه وجب جمعه مؤنثاً سالماً ؛ نحو : مضى=

وَمَن لايَكُنْ ذَا نَاصِرٍ يَوْمَ حَقِّهِ   يُغَلَّبْ عليهِ ذُو النَّصِيرِ، وَيُضْهَدُ[1]

وما سبق هو أشهر اللغات وأسهلها فى الأسماء الستة، ولذلك كان أحقها بالاتّباع، وأنسبها للمحاكاة، دون غيره. إلا كلمة: «هَن» فإن الأكثر فيها مراعاة النقص فى آخرها، ثم إعرابها بالحركات الأصلية بعد ذلك. والمراد بمراعاة النقص فى آخرها أن أصلها «هَنَوٌ»، على ثلاثة أحرف، ثم نقصت منها الواو؛ بحذفها للتخفيف، سماعًا عن العرب. وصارت الحركات الأصلية تجرى على النون، وكأنها الحرف الأخير فى الكلمة. فعند الإضافة لا تُردُّ الواو المحذوفة؛ فحكم كلمة: «هَن» فى حالة الإضافة كحكمها فى عدمها، تقول: هذا «هَنٌ»، أهملتُ «هَنًا» — لم ألتفت إلى «هَنٍ». وتقول: «هَنُ»[2] المال قليل النفع. إن «هَنَ» المال قليل النفع. لم أنتفعْ «بهَنِ» المال. لكن يجوز فيها —بقلة— الإعراب بالحروف، تقول: هذا هَنُو المال، وأخذت هَنَا المال، ولم أنظر إلى هَنِى المال.

وإذا كان الإعراب بالحروف بشروطه السابقة هو أشهر اللغات وأسهلها فى الأسماء الستة إلا كلمة: «هَن» فإن هناك لغة أخرى تليه فى الشهرة والقوة؛ هى: «القَصْر» فى ثلاثة أسماء: «أبٌ»، و«أخٌ»، و«حَمٌ»، دون «ذو»، و«هن»[3]، و«فم»[4]... ومعنى القصر: إثبات ألف[5] فى آخر كل من

= ذو القَعدة، وذوات القَعدة. ومثل هذا يقال فى اسم الجنس المصدر بكلمة: «ابن» أو: أخ، نحو: ابن آوى وبنات آوى، وأخ الجُحر (الثعبان) وأخوات الجحر.

(وسيجىء لهذا إشارة فى جـ من ص ١٧١ عند الكلام على جمع المؤنث السالم، وبيان فى الجزء الرابع، آخر باب جمع التكسير ص ٦٢٢ م ١٧٤ وفيه بعض الأحكام الهامة).

هذا، ولكلمة «ذو»، و«ذات» استعمالات أدبية دقيقة، (بيانها فى مكانها المناسب جـ ٣ ص ٤٢ م ٩٣ باب: الإضافة. وكذلك جـ ٢ باب الظرف م ٧٩ – ص ٢٥٥ و٢٠٠ م ٧٩).

ولكلمة: «ذات» بيان موجز فى آخر الهامش من ص ٣٥٧ وهو مقصور على بعض استعمالاتها، والنسب إليها.

وهى تختلف اختلافًا تامًا عن «ذو» التى هى اسم موصول؛ بمعنى: «الذى». مثل جاء «ذو» قام. أى: جاء الذى قام؛ فإن الموصولة تلازمها الواو — غالبًا — فى أحوالها المختلفة، وتكون مبنية على السكون فى محل رفع، أونصب، أو جر، —كما سيجىء فى باب الموصول. ص ٣٥٧.

(١) يضهد: يُقهَر ويُغلَب.   (٢) الشىء التافه منه.

(٣) ونقل بعض النحاة «القصر» فى هذه الكلمة. (كما سيجىء فى رقم ١ من هامش ص ١١٣)

(٤) فى الأغلب.

(٥) وهذه الألف منقلبة عن الواو المحذوفة من آخر كل واحدة، فصارت كألف المقصور=

الثلاثة الأولى فى جميع أحوالها ، مع إعرابها بحركات مقدرة على الألف رفعاً ونصباً وجرًّا ؛ مثل : أباك كريم ، إن أباك كريم ، أثنيت على أباك . فكلمة : «أبا» قد لزمتها الألف فى أحوالها الثلاث ، كما تلزم فى آخر الاسم المعرَب المقصور ، وهى مرفوعة بضمة مقدرة على الألف ، أو منصوبة بفتحة مقدرة عليها ، أو مجرورة بكسرة مقدرة عليها ، فهى فى هذا الإعراب كالمقصور .

وهناك لغة ثالثة تأتى بعد هذه فى القوة والذيوع ، وهى لغة النقص السابقة ؛ فتدخل فى : «أب» و «أخ» و «حم» ، كما دخلت فى : «هَن» ، ولا تدخل فى : «ذو» ولا «فم» إذا كان بغير الميم . تقول كان أبُك مخلصاً . إن أبَك مخلص ، سررت من أبِك لإخلاصه ... وكذا الباقى . فكلمة : «أب» مرفوعة بضمة ظاهرة على الباء ، أو منصوبة بفتحة ظاهرة ، أو مجرورة بكسرة ظاهرة[1] . ومثل هذا يقال فى «أخ» و «حم» كما قيل : فى «أب» وفى «هن» .

= (وهو الاسم المعرب الذى فى آخره ألف لازمة ، كالهدى ، والرضا ، والمصطفى). وهذا جار على أن أصلها : «أبَوٌ» ، و «أخَوٌ» و «حَمَوٌ» - كما فى رقم ١ الآتى - تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً : هكذا يقول النحاة .

والحق أن أهل اللغة التى تُلزم آخرها الألف لم ينظروا إلى ما يسمى أصل الواو ، ولم يعرفوا قلب الحروف ، ولا أمثال هذا . وإنما نطقوا عن فطرة وطبيعة : فهم يلزمون آخرها الألف بغير تعليل إلا النطق بها.

«ملاحظة» : إذا حذف من الاسم الثلاثى أحد أصوله فإن جاءت همزة الوصل عوضاً عن المحذوف لم يصح إرجاعه فى التثنية وجمع المؤنث السالم . أما إذا لم تأت همزة التعويض فالأجود - وقيل الواجب - إرجاعه . إن كان يرجع عند الإضافة . وتطبيقاً لهذا الحكم ترجع - فى الحالتين السالفتين - اللام المحذوفة من الثلاثى ؛ لأنها ترجع عند إضافته ؛ فيقال فى : (قاضٍ - شجٍ - أب - أخ - حمٌ - ...) : قاضيان - شجيان - أبوان - أخوان - حموان ... لأنه يقال فى الإضافة : قاضينا - شجينا - أبوه - أخوه - حموه ... وشذ : أبَانِ وأخانِ . . .

أما الذى لا يرجع عند الإضافة فلا يرجع عند التثنية ، وجمع المؤنث السالم ، نحو : اسم - ابن - يد - دم - غد - فم - سنة . . . ؛ فيقال : اسمان - ابنان - يدان - دمان - غدان - فمان - سنتان .

وشذ : فموان ، وفميان ، ومن الضرورة قول الشاعر :

فلو أنّا على حَجَر ذُبحنا جرى الدمَيان بالخبر اليقين

وقول الآخر : يَديَان بَيضاوان عند محلِّم

(محلم ، بكسر اللام : اسم رجل) وستجىء إشارة لهذا الضابط عند الكلام على المثنى (فى «ح» من ص ١٣٥ وفى آخر رقم ١ من هامش ص ١٦٤) .

(١) أساس هذه اللغة : مراعاة النقص فى تلك الكلمات الثلاث ، والاعتداد به ؛ فقد كان =

ومما سبق نعلم أن الأسماء الستة لها ثلاث حالات من حيث علامات الإعراب وقوة كل علامة .

الأولى : الإعراب بالحروف ، وهو الأشهر ، والأقوى ، إلا فى كلمة : « هن » فالأحسن فيها النقص ؛ كما سبق .

الثانية : القصر ، وهو فى المنزلة الثانية من الشهرة والقوة بعد الإعراب بالحروف ، ويدخل ثلاثة أسماء ، ولا يدخل « ذو » ولا « فم » محذوف الميم ، لأن هذين الاسمين ملازمان للإعراب بالحرف . ولا يدخل : « هَن »[١] .

الثالثة : النقص ، وهو فى المنزلة الأخيرة ، يدخل أربعة أسماء ، ولا يدخل « ذو » ولا « فم » محذوف الميم . لأن هذين الاسمين . ملازمان للإعراب بالحروف عند استيفائهما الشروط — كما سبق — .

فمن الأسماء الستة ما فيه لغة واحدة وهو « ذو » و « فم » بغير ميم .

وما فيه لغتان ، وهو « هن » .

وما فيه ثلاث لغات وهو أب ، أخ ، حم[٢] .

=آخر كل واحدة منها فى الأصل : « الواو » (أبَوٌ — أخَوٌ حَمَوٌ — كما فى رقم ٥ من ص ١١١) حذفت الواو تخفيفاً ؛ فلا ترجع عند الإضافة . بل يستغنى عنها فى كل الأحوال . والحق هنا هو ما قلناه فى سابقه ؛ أن التعليل الصحيح هو نطق العرب الفصحاء .

(١) نقل بعض النحاة فيها القصر ، أيضاً — كما سبق فى رقم ٢ من هامش ص ١١١ —

(٢) على ضوء ما تقدم نستطيع أن نفهم قول ابن مالك :

وارْفعْ بواوٍ وانْصِبَنَّ بالألفْ واجْرُرْ بياءٍ — مَا مِنَ الأسْمَا أَصِفْ
مِنْ ذَاكَ : « ذُو » ،إنْ صُحْبَةً أبَانَا والفَمُ حَيْثُ المِيمُ مِنْهُ بَانَا
« أبٌ » ، « أخٌ » ، « حَمٌ » ، كذاك « وَهَنُ » والنَّقْصُ فى هذَا الأخيرِ أحْسَنُ
وفى « أبٍ » وتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ . . وقَصْرُهَا مِن نَقْصِهِن أشْهرُ

فى البيت الأول : بين الحروف الثلاثة النائبة عن الحركات الأصلية الثلاث ؛ وتلك الحروف هى : الواو ، والألف ، والياء .

وفى البيت الثانى : صرح أن من الأسماء الستة : « ذو » ، بشرط أن يبين صحبة ، أى : يدل على صحبة ؛ بأن يكون بمعنى : « صاحب » . وأن منها : « الفم » بشرط أن تبين (أى : تنفصل) منه الميم .

وفى البيت الثالث والرابع : أوضح أربعة . وصرح بأن النقص فى كلمة : « هن » أحسن من الإعراب بالحروف .. وأما أب وأخ وحم فالنقص نادر فيها — مع جوازه — ، ولكن القصر أحسن .

... ...

... ...

زيادة وتفصيل :

(ا) بالرغم من تلك اللغات المتعددة التي وردت عن العرب في الأسماء الستة ، يجدر بنا أن نقتصر على اللغة الأولى التي هي أشهر تلك اللغات وأفصحها ، وأن نهمل ما عداها [1] — ، حرصاً على التيسير ، ومنعاً للفوضى والاضطراب الناشئين من استخدام لغات ولهجات متعددة .

وقد يقال : ما الفائدة من عرض تلك اللغات إذاً ؟ .

إن فائدتها هي لبعض الدارسين المتخصصين وأشباههم ؛ إذ تعينهم على فهم النصوص القديمة ، المتضمنة تلك اللهجات التي لا تروقنا اليوم محاكاتها ، ولا القياس عليها ، ولا ترك الأشهر الأفصح من أجلها .

(ب) جرى العرف على التسمية ببعض الأسماء الستة السالفة ، مثل : أبو بكر — أبو الفضل — ذى النون — ذى يَزَن . . . . . فإذا سمى باسم مضاف من تلك الأسماء الستة المستوفية للشروط جاز في العلَم المنقول منها أحد أمرين :

أولهما : إعرابه بالحروف — ، كما كان يُعْرب أولا قبل نقله إلى العلَمية — كما يصح إعرابه بغير الحروف من الأوجه الإعرابية الأخرى التي تجرى على تلك الأسماء الستة ؛ بالشروط والقيود التي سبقت عند الكلام عليها ، أى : أن كل ما يصح في الأسماء الستة المستوفية للشروط قبل التسمية بها يصح إجراؤه عليها بعد التسمية .

ثانيهما : وهو الأنسب أن يلتزم العَلَم صورة واحدة في جميع الأساليب ، مهما اختلفت العوامل الإعرابية ، وهذه الصورة هي التي سمى بها ، واشتهر ، فيقال — مثلا — (كان «أبو بكر» رفيق الرسول عليه السلام في الهجرة) — (إن «أبو بكر» من أعظم الصحابة رضوان الله عليهم) — (أثنى الرسول عليه السلام على «أبو بكر» خير الثناء) . . . فكلمة : «أبو» ونظائرها من كل علَم مضاف صدره من الأسماء الستة يلتزم حالة واحدة لا يتغير فيها آخره ، ويكون معها معرباً بعلامة مقدرة ، سواء أكانت العلامة حرفاً أم حركة ، على حسب اللغات المختلفة السالفة [2] . . .

---

(١) مع أن محاكاته صحيحة .

(٢) وإنما كان هذا الوجه أنسب وأولى لمطابقته للواقع الحقيق ، البعيد عن اللبس ، ولأن بعض المعاملات الرسمية الآن لا تجرى إلا على أساس الاسم الرسمي المدون في السجلات الحكومية (انظر سبباً مماثلا في : «ح» من ص ١٢٥) .

... ...
... ...

وإنما تكون العلامة مقدرة إذا لم توجد علامة إعرابية ظاهرة مناسبة ، ففى المثال السابق – كان أبو بكر رفيق الرسول ... – تُعرب كلمة : « أبو » اسم « كان » مرفوعاً بالواو الظاهرة ، ولا داعى للتقدير فى هذه الصورة ؛ لوجود الواو الظاهرة التى تصلح أن تكون علامة إعرابية مناسبة . وكذلك لو كان العلَم هو : « أبا بكر » أو « أبى بكر » فإننا نقول فى مثل : (إن أبا بكر عظيم) إنه منصوب بالألف الظاهرة ، ولا داعى للتقدير ، وفى مثل: (اقتد بأبى بكر ...) إنه مجرور بالياء الظاهرة أيضاً .

(حـ) إذا أعرب أحد الأسماء الستة بالحروف ، وأضيف إلى اسم أولُه ساكن (مثل : جاء أبو المكارم ، ورأيت أبا المكارم ، وقصدت إلى أبى المكارم) فإن حرف الإعراب وهو : الواو ، أو الألف ، أو الياء – يحذف فى النطق ، لا فى الكتابة . وحذفه لالتقاء الساكنين ؛ فهو محذوف لعلة ، فكأنه موجود . فعند الإعراب نقول : « أبو » مرفوع بواو مقدرة نطقاً ، و « أبا » منصوب بألف مقدرة نطقاً ، و « أبى » مجرور بياء مقدرة نطقاً ؛ فيكون هذا من نوع : « الإعراب التقديرى » ؛ بحسب مراعاة النطق . أما بحسب مراعاة المكتوب فلا تقدير .

(د) من الأساليب العربية الفصيحة: « لا أبا له. . . » أو : « لا أبا لفلان ... »[2] فما إعراب كلمة : « أبا » إذا وقعت بعدها اللام الجارة لضمير الغائب ، أو لغيره من الضمائر ، أو الأسماء الظاهرة ؟ .

يرى بعض النحاة أنها اسم « لا » منصوبة بالألف ، ومضافة إلى الضمير أو غيره مما بعد اللام ، واللام التى بينهما زائدة ، ومع أنها زائدة هى التى جرّت ما بعدها ، وليس المضاف ، فالمضاف فى هذا المثال – وأشباهه – لا يعمل فى المضاف

---

(١) راجع رقم ١ ص ٤٠٢ – الآتية ؛ ففيها ضابط أفضل وفيها إشارة إلى قرار مفيد للمجمع اللغوى مسجل فى رقم ٢ من هامش ص ١٥٩ .

(٢) هذا التركيب قد يراد به : المبالغة فى المدح ، وأن الممدوح لا ينسب لأحد ؛ فهو معجزة تولى الله إظهارها على غير ما يعرف البشر ؛ فمثله كعيسى عليه السلام . وقد يراد به المبالغة ، فى الذم ، وأنه لقيط ، (أى ، مولود غير شرعى) . ولكن الأكثر أن يراد به الدعاء عليه بعدم الناصر . وكلمة : « أبا » هنا ليست معرفة بالإضافة ؛ لأن إضافتها غير محضة – كما سيجىء فى باب « الإضافة » حـ ٣ ص ٤٦ م ٩٣ – فإضافتها كإضافة كلمة : « مثل » فى نحو : مثلك كريم ؛ لأنه لم يقصد نفى أب معين ، بل هو ومن يشبهه : إذ هو دعاء بعدم الناصر مطلقاً . وفى باب : « لا » بيان مفيد عن معنى هذا الأسلوب ، وإعرابه .

... ...
... ...

إليه . والجار والمجرور متعلقان بمحذوف خبر : « لا » [١] .

وفى هذا الإعراب خروج على القواعد العامة التى تقضى بأن المضاف يعمل فى المضاف إليه . وفيه أيضًا أن اسم « لا » النافية للجنس وقع معرفة ؛ لإضافته إلى الضمير ، أو غيره من المعارف ، مع أن اسم « لا » المفرد لا يكون معرفة ... و ... و ...

وقد أجابوا عن هذا إجابة ضعيفة ؛ حيث قالوا : إن كلمة « أبا » ذات اعتبارين ؛ فهى بحسب الظاهر غير مضافة لوجود الفاصل بينهما ، فهى باقية على التنكير ، وليست معرفة ؛ والإضافة غير محضة ؛ وإذاً لا مانع من أن تكون اسم « لا » النافية للجنس . وكان حقها البناء على الفتح ؛ لكنها لم تبن للاعتبار الثانى ؛ وهو مراعاة الحقيقة الواقعة التى تقضى بأنها مضافة ؛ فنُصِبَتْ بالألف لهذا ، وصارت معربة لا مبنية .

وكل هذا كلام ضعيف ، ويزداد ضعفه وضوحًا حين نراه لا يصلح فى بعض الحالات ، ولا يصدُق عليها ، كالتى فى قولهم : « لا أبَالِى » فقد وقعت كلمة : « أبا » فى الأسلوب معربة بالحرف ، فإن اعتبرناها مضافة فى الحقيقة لياء المتكلم لم يصح إعرابها بالحرف ، لأن المضاف من الأسماء الستة لياء المتكلم لا يصح إعرابه بالحرف . وإن اعتبرناها غير مضافة أصلا مراعاة للظاهر — بسبب وجود حرف اللام الفاصل — لم يصح إعرابها بالحرف أيضًا ، فهى على كلا الاعتبارين لا تعرب بالحرف .

وأحسن رأى من النواحى المختلفة هو اعتبار كلمة : « أبا » اسم « لا » ، وغير مضافة ، بل مبنية على الألف على لغة من يلزم الأسماء الستة الألف دائمًا فى جميع الحالات ، وأنها خالية من التنوين بسبب هذا البناء .

ويرى بعض النحاة إعرابًا آخر ، هو : بناء كلمة « أبا » على فتح مقدر على آخرها منع من ظهوره التعذر ، باعتبار هذه الألف أصلية من بنية الكلمة كالألف التى فى آخر كلمة « هذا » فكلاهما عنده حرف أصلى تقدر عليه علامات البناء . ولا يعتبره حرفًا زائداً جىء به ليكون علامة إعراب [٢] .

والخلاف شكلى ، لا أثر له . وهو يقوم على اعتبار الألف الأخيرة زائدة ، أو أصلية . وسيجىء لهذه المسألة إشارة أخرى فى باب « لا » .

---

(١) وكيف يتعلقان مع أن حرف الجر زائد ؟

(٢) راجع حاشية الخضرى ، ج ١ أول باب « لا » النافية للجنس .

المسألة ٩ :

ب ــ المثنى .

(ا) أضاء نجم . راقب الفلكيُّ نجماً . اهتديت بنجم .
(ب) أضاء نجمانِ . راقب الفلكيُّ نجمَيْنِ . اهتديت بنجمَيْنِ .

تدل كلمة : « نجم » فى الأمثلة الأولى : « ا » على أنه واحد . وحين زدنا فى آخرها الألف والنون ، أو الياء المفتوح ما قبلها ، وبعدها النون المكسورة — دلت الكلمة دلالة عددية على اثنين ؛ كما فى أمثلة : « ب » واستغنينا بزيادة الحرفين عن أن نقول : (أضاء نجم ونجم. راقب الفلكى نجماً ونجماً. اهتديت بنجم ونجم .) أى : أننا اكتفينا بهذه الزيادة بدلا من عطف كلمة على نظيرتها الموافقة لها تمام الموافقة فى الحروف ، والحركات ، والمعنى العامّ . فكلمة : « نجمان » أو « نجمين » وما أشبههما تسمى : « مثنى » ، وهو :

(اسم يدُل على اثنين[1] ، متفقين فى الحروف ، والحركات ، والمعنى ؛ بسبب زيادة فى آخره[2] تغنى عن العاطف[3] والمعطوف » . وهذه الزيادة هى الألف وبعدها نون مكسورة[4] ، أو الياء وقبلها فتحة ، وبعدها نون مكسورة .

---

(١) الدلالة على اثنين قد تكون حقيقية وقد تكون مجازية . فالحقيقية : هى التى تكون بلفظ المثنى الصريح المستوفى للشروط الآتية ؛ مثل : الفارسَيْن — الجنتَيْن ... المحمدَيْن ... وغير هذا مما يدل على مثنى حقيقية لا مجازاً ، ولا اشتراكاً معنوياً بين المثنى وغيره ، كالضمير « نا » فإنه مشترك يصلح من جهة المعنى للمثنى وغيره . فى نحو : قمنا ، وذهبنا لزيارة الصديق .

وغير الحقيقية : هى التى تدل على التثنية توسعاً ومجازاً ، كقول الشاعر :

إن للخير وللشر مَدًى وكلاَ ذلك وجْهٌ وقَبَل

(أى : كلا ذلك الخير والشر ، مواجهة ، وطريق واضح) فكلمة : « ذا » تدل فى حقيقتها اللغوية على المفرد المذكر ، ولكنها تدل بمعناها هنا على المثنى ؛ لأنها إشارة إلى ما ذكر من الخير والشر ، وهذه الدلالة مجازية لأن دلالة « ذا » على غير المفرد مجازية .

(راجع ج ٣ باب : الإضافة — م ٩٥ ص ٨٩ عند الكلام على كلا وكلتا) .

(٢) أى : أن تلك الدلالة هى بسبب الزيادة التى فى آخره .

(٣) وهو : حرف العطف .

(٤) سيجىء الكلام على فائدة هذه النون ، وحركتها ، وحكمها ، عند الكلام على فائدة نون جمع المذكر السالم وحركتها (ص ١٥٦) .

فليس من المثنى ما يأتى :

١ – ما يدل على مفرد ؛ مثل: نَجم . ورَجْلانَ[1]. ولا مثل: شعْبان، ومرْوان، وبَحْرَيْن ...، مما أصله مثنى ثم سُمِّىَ به واحد [2].

٢ – ما يدل على أكثر من اثنين ؛ كالجمع ؛ مثل : نجوم ، وصِنْوان[3] . . . وكاسم الجمع[4]. مثل : قوم ، ورهْط . . .

٣ – ما يدل على اثنين[5]، ولكنهما مختلفان فى لفظيهما ، مثل : الأبوين ؛ للأب والأم . أو : مختلفان فى حركات أحرفهما ؛ كالعُمَرين : لِعُمَرَ بن الخطاب ، وعَمْرو بن هِشام ، المعروف : «بأبى جهل» ، أو مختلفان فى المعنى دون الحروف وحركاتها ؛ كالعينين ؛ تريد بإحداهما العين الباصرة ، وبالأخرى البئر[6]، فلا يسمى شىء من هذا كله مثنى حقيقة ، وإنما هو ملحق

---

(١) بمعنى : ماش (غير راكب) ؛ تقول : علىّ رجلان ؛ أى : ماش ؛ وليس براكب .

(٢) سيجىء الكلام تفصيلا على حكم المثنى المسمى به – فى «جـ» من ص ١٢٥ – .

(٣) تقول: بعض الشجر صِنْوان ؛ فهو جمع مفرده : صِنو ، والصِّنْو : الشجرة التى تنشأ مع أختها فى أصل واحد ؛ فهما شجرتان ، مشتركتان فى الساق ، وتنفصل كل واحدة عند أعلى الساق.

(٤) تعريفه فى رقم ٢ من هامش ص ١٤٨ .

(٥) سيجىء فى – هـ – من ص ١٥٨ أن المثنى قد يكون لفظه فى ظاهره دالا على التثنية ومعناه الجمع

(٦) وأمثال هذا ؛ من كل لفظين مشتركين فى الحروف ، والحركات ؛ تريد بأحدهما معنى ، وبالآخر معنى يخالفه على سبيل الحقيقة ؛ كالمثال السابق ، أو على سبيل المجاز ؛ مثل : (القلم أحد اللسانين) . وتقول جمهرة النحاة: إن ذلك كله مقصور على ماورد عن العرب ، وسمع منهم . كما أن العمرين والأبوين وغيرهما مقصور عليهم ؛ شأن كل اسمين يراد تثنيتهما مع وجود اختلاف بين مفرديهما ، وأحدهما أهم من الآخر . فقد كان العرب يرجحون الأهم ويغلبونه بإجراء التثنية على لفظه وحده ، ثم يجعلون معنى المثنى شاملا لهما معاً ، منطبقاً عليهما ، وهذا ما يسمى : «التغليب» وما ورد منه ملحق بالمثنى ، وليس مثنى حقيقة .

والخير أن يكون التغليب قياسيا عند وجود قرينة تدل على المراد بغير لبس : كما لو أقبل شخصان معروفان واسم أحدهما : محمد ، والآخر على ؛ فقلت : جاء العليان أو المحمدان ؛ لكثرة تلازمهما ، أو شدة تشابههما فى أمر واضح . وبهذا الرأى العملى النافع يقول بعض الباحثين القدامى والمحدثين ؛ والأخذ به حسن ومفيد .

هذا ، والشائع عند العرب تغليب الأقوى والأقدر «فى التثنية كالأبوين» . للأب والأم ، وتارة يغلبون الأخف نطقاً كالعُمَرين ، لأبى بكر وعمر ، وتارة يغلبون الأعظم فى اتساعه أو ضخامته . . . كقوله تعالى وما يستوى البحران ، هذا عذب فرات سائغ شرابه ، وهذا ملح أجاج) . فى الآية تغليب للبحر على النهر . كما يكثر عندهم تغليب المذكر على المؤنث ، كقولهم : «القمران» فى الشمس والقمر ، والعاقل على غيره ؛ فى مثل : صالح والعصفور، يقال : الصالحان يغردان . . . ولم يغلبوا المؤنث إلا فى قليل من الحالات ، أشهرها :

ا – قولهم : ضَبُعان، يريدون: الضَّبُع الأنثى وفحلها . (ويقال للأنثى «ضبُع» ولفحلها ضِبْعَان) فاختاروا اللفظ الخاص بالأنثى ، وثنوه ، وأطلقوه عليهما معاً ؛ تغليباً للأنثى .
=

بالمثنى [١].

٤ — ما يدل على اثنين متفقين فى المعنى والحروف وحركاتها ولكن من طريق العطف بالواو ، لا من طريق الزيادة السالفة ؛ مثل : أضاء نجم ونجم .

٥ — ما يدل على اثنين ، ولكن من طريق الوضع اللغوىّ ، لا من طريق تلك الزيادة ، مثل : شَفْع (ضد فَرْد، وتر) . ومثل زَوْج وزَكًا ، وهما بمعنى شَفْع . فكل واحدة من هذه الكلمات تدل دلالة لغوية على قسمين متماثلين متساويين تماماً (وهى القسمة الزوجية ضد الفردية) . فهى تدل على التثنية ضمناً ، ولكن من غير أن يكون فى آخرها الزيادة السالفة .

= ب — قولهم : فرغت من كتابة رسالتى لثلاث بين يوم وليلة (أى : لثلاث محصورة بين كونها أياماً وكونها ليالى) . وضابط هذه المسألة : أن يكون معنا عدد تمييزه مذكر ومؤنث ، وكلاهما لا يعقل وهما مفصولان من العدد بكلمة : « بين » .

وقد غلبوا فى المثال السابق التأنيث على التذكير ؛ بدليل أن اسم العدد خال من علامة التأنيث ، وهو لا يخلو منها إلا فى حالات، أهمها : أن يكون المعدود المذكور متأخراً فى الجملة، مؤنثاً خالصاً — بألا يكون معه مذكر — أو مؤنثاً تغليباً ؛ بأن يكون معه مذكر ، ليس له الأهمية والتغليب . ومن أمثلته أيضاً : قاملت تسعاً بين رجل وامرأة ، قرأت عشرا بين كتاب وكراسة . . . إلخ . ولهذه المسألة لمحة فى جـ ٤ « باب العدد» — تذكيره وتأنيثه — م ١٦٥ ص ٥٠٢ لمناسبة هناك .

جـ — المروتان : الصفا والمروة ، وهما جبلان بمكة المكرمة . والتغليب للمروة المؤنثة .

أما « التغليب » فى الجمع فيجىء فى رقم ١ من هامش ص ١٣٩ .

(١) النحاة هم الذين يطلقون اسم : « الملحق بالمثنى » على كل كلمة تعرب إعراب المثنى ، وليست مثنى حقيقياً ؛ بسبب فقدها أحد الشروط الخاصة بالمثنى الحقيقى . ويشترطون فى الملحق أن يكون مسموعاً (والحق أنه قد ينقاس — أحياناً — كما سبق فى التغليب) . أما اللغويون فيطلقون . « المثنى » على كل ما يعرب إعراب المثنى ؛ سواء أكان مثنى حقيقياً أم ملحقاً به . فالمسألة مجرد اصطلاح ، ولا مانع من استعمال هذه التسمية أو تلك ، بشرط مراعاة الأحكام الخاصة بكل عند الاستعمال .

وشبيه بهذا ما اصطلح عليه النحاة من « الجمع » و« اسم الجمع » — . وفى رقم (٢) من هامش ص١٤٨ تعريف لاسم الجمع — فى حين يطلق اللغويون عليهما اسما واحداً هو : الجمع . وقد يكون المراد عند اللغويين من الاسم المجموع — اثنين ؛ لأن الجمع فى اصطلاحهم يطلق على الاثنين ، كما يطلق على مازاد على الاثنين ويؤيد هذا شواهد كثيرة فصيحة ، فى مقدمتها القرآن . قال تعالى : « وداودَ وسليمانَ إذ يحكمان فى الحرث ؛ إذ نفشَتْ فيه غنم القوم وكنا لحكمِهم شاهدين » وقوله تعالى : « إن تتوبا إلى الله فقد صَغَت قلوبكما» وقوله تعالى : (والشمسَ والقمرَ رأيتُهم لى ساجدِينَ) وقول أبى ذؤيب الهُذَلى فى رثاء أبنائه الخمسة الذين ماتوا بالطاعون :

العينُ بَعْدَهُمُو كأنَّ حِدَاقَها سُمِلَتْ بشوْك ؛ فهْى عَوْرَا تَدْمَعُ

فأطلق الجمع فى قوله : حداقها — وهى جمع : « حدقة » — وأراد الاثنين (كما جاء فى حاشية ياسين على التصريح جـ ٢ أول باب المضاف لياء المتكلم) وانظر رقم ٢ من هامش ١٣٧ ثم « ز» من ص ١٦٠) .

« ملاحظة هامة » : من الضوابط اللغوية ما صرح به النحاة ، وملخصه :

أن كل مثنى فى المعنى مضاف إلى متضمِّنه — بكسر الميم الثانية المشددة ، وصيغة اسم الفاعل : أى : إلى ما اشتمل على المضاف — يجوز فيه الإفراد ، والتثنية ، والجمع . والأفضل الجمع نحو قوله تعالى : إنْ تتُوبَا إلى الله فقد صَغَتْ قلوبكما ») . وتقول : تصدقت برأس الكبشين — أو رأسى الكبشين ، أو رءوسهما . =

ومثلها : « كِلاَ » فإنها تدل على شيئين متساويين أو غير متساويين ، ولكن من غير زيادة فى آخرها ، فهذه ملحقة بالمثنى .

٦ — ما يدل على اثنين ، وفى آخره زيادة ، ولكنها لا تغنى عن العاطف والمعطوف ؛ مثل : كلتا — اثنان — اثنتان أو : ثنتان ؛ فليس لواحدة من هذه الكلمات مفرد مسموع عن العرب ، على الرغم من وجود زيادة فى آخرها[1]، ولهذا تعد ملحقة بالمثنى ، وليست مثنى حقيقة .

حكم المثنى : أنه يرفع بالألف نيابة عن الضمة . وبعدها نون مكسورة[2]؛ مثل : يتحرك الكوكبانِ . وينصب بالياء نيابة عن الفتحة ، وهذه الياء قبلها فتحة وبعدها نون مكسورة ؛ مثل : شاهدت الكوكبَيْنِ . ويجر بالياء نيابة عن الكسرة وقبلها فتحة ، وبعدها نون مكسورة ، مثل : فرحت بالكوكبَيْنِ .

هذا هو أشهر الآراء[3] فى إعرابه وإعراب ملحقاته[4] ، (ومنها كلا ، وكلتا ، واثنان . واثنتان ، أو ثنتان)[5]. إلا أن كلا وكلتا لاتعربان بهذه الحروف إلا إذا أضيفتا للضمير ؛ الدال على التثنية؛سواء أكانتا للتوكيد ، أم لغيره ،

= وإنما فضل الجمع على التثنية لأن المتضايفين كالشىء الواحد، فكرهوا الجمع بين تثنيتهما، ولأن المثنى جمع فى المعنى.وفضل الجمع على الإفراد لأن المثنى جمع فى المعنى — كما سلف — والإفراد ليس كذلك ؛ فهو أقل منه منزلة فى الدلالة على المثنى . هذا ماقاله النحاة كالصبان ج ٣ والخضرى ح ٢ فى أول باب التوكيد —

وينطبق ما سبق على « النفس والعين المستعملتين فى التوكيد » ؛ خضوعاً للسماع الوارد فيهما ، لا تطبيقاً للضابط السالف ؛ فقد قال الصبان فى الموضع المشار إليه : إن إضافتهما ليست لمتضمَّنهما ، بل إلى ما هو بمعناهما ؛ لأن المراد منهما الذات . وسيجىء فى « ز » من ص ١٦٠ ضابط آخر أوضحه شارح«المفصل» وهو يخالف الضابط الذى هنا بعض المخالفة . ويبدو أن الرأى الأقوى هو ماقاله شارح « المفصل » .

ويرى بعض النحاة أن يطلق على الملحق بالمثنى تسمية خاصة به ، هى : « اسم المثنى » فيكون هناك «اسم **المثنى** » ، كما يكون هناك «اسم الجمع» .

(١) فلم يرد عنهم : «كلت » ولا اثن ، ولا اثنة ، ولا ثنت ، مع أن الألف فى «كلتا» زائدة والتاء أصلية . وقيل العكس . والألف والنون زائدتان فى البواقى .

(٢) وهى حرف مبنى على الكسر فى أشهر اللغات وأفصحها من بين لغات متعددة ؛ فقليل من العرب يفتحها بعد ألف المثنى ، ومنهم من يضمها بعد الألف ، ويكسرها بعد الياء فى حالتى النصب والجر . (وستجىء فى ص ١٥٦) وجدير بنا اليوم الاقتصار على الأكثر الأفصح .

(٣) ستجىء آراء أخرى فى إعرابه. وبيانها فى «ب» من ص١٢٢ وكذلك فى المسمى به — «ج»ص١٢٥ .

(٤) ويدخل فيها : «المثنى المسمى به، والمثنى تغليباً ، واثنان . واثنتان » ، وغيرها. أما السبب فى التسمية : بالمثنى والجمع فسبب بلاغى : كالمدح ، أو الذم أو التمليح ؛ (طبقاً للبيان الآتى فى « ج » من ص ١١٦) هذا ويلاحظ أن « النون » التى فى آخر المثنى المسمى به يتعدد ضبطها بتعدد الآراء التى فى ص ١٢٥ « ج » .

(٥) يجوز إضافة : اثنين واثنتين إلى ظاهر أو ضمير بشرط أن يكون معنى المضاف إليه ومدلوله غير معنى المضاف ومدلوله ؛ فلا يصح أن تقول : جاء اثنا محمد وعلى إذا كان محمد وعلى هما الاثنان ، =

فإن كانتا للتوكيد وجب أن يسبقَهما المؤكَّد الذى يطابقه الضمير الدّال على التثنية؛ فمثالهما لغير التوكيد: (أكرمْ الوالدَين؛ فإنّ كليهما صاحب الفضل الأكبر عليك . . . وعاون الجدّتين، فإن كلتيهما أكثر الناس حبًّا لك) . فالكلمتان هنا ليستا للتوكيد، وهما معربتان كالمثنى، منصوبتان بالياء .

ومثالهما للتوكيد: (جاء الفارسان كلاهما–غابت السيدتان كلتاهما)؛ « فكلا » – ومثلها « كلتا » – توكيد مرفوع بالألف ؛ لأنه ملحق بالمثنى ، وهو مضاف والضمير: « هما » مضاف إليه، مبنى على السكون فى محل جر . ونحو : (صافحت الفارسَين كليهما، والمحسنتين كلتيهما، وأثنيت على الفارسَين كليهما ؛ والسيدتين كلتيهما) (فكلا وكلتا توكيد منصوب أو مجرور بالياء، مضاف، والضمير مضاف إليه، مبنى على السكون فى محل جر[1] . . .) .

فلو أضيفت « كلا أو كلتا » لاسم ظاهر[2] لم تعرب إعراب المثنى، ولم تكن للتوكيد وأعربت – كالمقصور – على حسب الجملة ، بحركات مقدرة على الألف ، فى جميع الأحوال : (رفعًا، ونصبًا، وجرا)، مثل : (سبق كلا المجتهدَيْنِ، وفازت كلتا الماهرتَينِ)، « فكلا وكلتا »: فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الألف . ومثل: (هنأت كلا المجتهدَيْنِ، وكلتا الماهرتَين)؛ فكلا وكلتا مفعول به، منصوب بفتحة مقدرة على الألف. (وسألت عن كلا المجتهدينِ، وعن كلتا الماهرتَينِ)، فكلا وكلتا مجرورة ، وعلامة جرها الكسرة المقدرة على الألف . .

= ومدلولهما هو مدلول المضاف. لايصح هذا بسبب فقد الشرط السالف، ولا جاء اثنا كا، إذا كان المراد بالمضاف إليه هنا الاثنان المخاطبان ؛ لأن معناهما والمراد منهما هو معنى المضاف والمراد منه ، فلا فائدة من إضافة الشىء لنفسه (– كما سيجىء فى باب الإضافة – ج٣) ، أما إن كان المراد من « اثنا » خادمين ، أو : كتابين ، أو . . هو شيئان يختلفان فى معناهما وذاتهما عن معنى المضاف إليه ومدلوله – فلا مانع (راجع « و » ، من ص ١٢٤) .

وبهذه المناسبة نذكر أن «كلا» و «كلتا» فى جميع أحوالهما لا يستعملان إلا مضافين ؛ إما لمعرفة دالة على اثنين بغير تفريق، وإما لنكرة مختصة كذلك– فى الصحيح– ،ولوكانت المعرفة بحسب الظاهر مفردة أو جمعاً – وسيجىء بيان المراد من هذين فى ح ٣ م ٩٥ ص ٩٧ باب « الإضافة » عند الكلام على : « كلا وكلتا »– فإذا أعربا إعراب المثنى وجب أن تكون هذه المعرفة ضميراً لتثنية على الوجه الذى شرحناه .(ولهما أحكام أخرى فى بابى : « التوكيد ، والإضافة » من الجزء الثالث ليس موضع سردها هنا) .

أما اثنان واثنتان فلا تجب إضافتهما (كما فى ص ١٢٤) بل يجوز فيهما الإضافة وعدمها . لكن إذا أضيفا وجب فى –الصحيح– أن يكون مدلولهما مخالفاً مدلول المضاف إليه، سواء أكان اسما ظاهراً أم ضميراً –كما تقدم–.

(١) انظر (« ا » ورقم ٢ من : « ب ») ص ١٢٣ فى الزيادة – حيث بعض الصور الدقيقة المتصلة بهذا الحكم .

(٢) والأفصح أن يكون الظاهر مثنى معرفة . غير مفرق – كما سيجىء فى الجزء الثالث ، باب الإضافة –

مما تقدم نعلم :

(ا) أن «كلا وكلتا» إذا أضيفتا للضمير تعربان كالمثنى – أى : بالحروف المعروفة فى إعرابه – ، سواء أكانتا للتوكيد[1] أم لغيره . ولا بد أن يكون الضمير بعدهما للتثنية .

(ب) وأنهما عند الإضافة للظاهر ، لا تُعْرَبان إعراب المثنى ، بل تعربان على حسب الجملة (فاعلا أو مفعولا . أو مبتدأ ، أو خبراً ... إلخ) ، وبحركات مقدرة على الألف دائمًا ، كإعراب المقصور[2] .

* * *

---

(١) وإذا كانتا للتوكيد وجب أن يسبقهما المؤكَّد وبعدهما الضمير الذى يطابقه .

(٢) وإلى ما سبق يشير ابن مالك بقوله :

بالألِفِ ارْفعِ المُثَنَّى ، وكلَا ... إذَا بمُضْمَرٍ مضافاً وُصِلا

«كِلْتا» كَذَاكَ . «اثْنَانِ ، واثْنتانِ» ... كابْنَيْن وابْنتَيْنِ يَجْرِيَانِ

وتَخْلُفُ «اليا» فى جَمِيعِها «الألِفْ» ... جَرًّا ونَصْباً بعدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِفْ

أى : أن المثنى يرفع بالألف ، و«كلا» ترفع بالألف إذا وصلت بمضمر ، وكانت هى مضافاً ، والضمير هو المضاف إليه «وكلتا» : كذلك . أما «اثنان» و«اثنتان» فلحقتان بالمثنى ، ويجريان فى إعرابهما على الطريقة التى تجرى فى إعراب : «ابنين وابنتين» وهذان من نوع المثنى الحقيقى يُرفعان بالألف . أما فى حالة النصب والجر ، فتحل الياء فى كل ما سبق محل الألف ، فتكون الياء نائبة عن الفتحة وعن الكسرة .

... ...

... ...

زيادة وتفصيل :

(ا) عرفنا[١] أنه لا يجوز إعراب : « كلا وكلتا » إعراب المثنى إلا بشرط إضافتهما للضمير الدال على التثنية .

لكن يجب التنبه إلى أن تحقق هذا الشرط يوجب إعرابهما إعراب المثنى من غير أن يوجب إعرابهما توكيداً ؛ فقد يتحتم عند تحققه إعرابهما توكيداً فقط ، وقد يمتنع إعرابهما توكيداً ويتحتم إعرابهما شيئاً آخر غيره ، وقد يجوز فى إعرابهما الأمران ؛ التوكيد وغيره ؛ فالحالات ثلاث عند تحققه .

فى مثل : أقبل الضيفان كلاهما ، وأجادت الفتاتان كلتاهما . . . يتعين التوكيد وحده .

وفى مثل : النجمان كلاهما مضىء[٢]، والشاعرتان كلتاهما نابغة — يمتنع التوكيد ، ويتحتم هنا إعرابهما مبتدأين ، وما بعدهما خبرلهما ، والجملة من المبتدأ الثانى وخبره خبر للمبتدأ الأول ؛ (وهو : النجمان ، والشاعرتان) ولا يصح إعراب « كلا وكلتا » فى هذا المثال توكيداً ؛ لكيلا يكون المبتدأ (النجمان — الشاعرتان) مثنى ، خبره مفرد ؛ إذ يصير الكلام : النجمان مضىء ، الشاعرتان نابغة ؛ وهذا لا يصح[٣].

وفى مثل : النجمان كلاهما مضيئان[٢]، والشاعرتان كلتاهما نابغتان ... يجوز فيهما أن يكونا للتوكيد . وما بعدهما خبر للمبتدأ . ويجوز فى كل منهما أن يكون مبتدأ ثانياً خبره ما بعده ، والجملة من المبتدأ الثانى وخبره خبر للمبتدأ الأول .

* * *

(ب) إعراب المثنى وملحقاته بالحروف هو أشهر المذاهب الصحيحة وأقواها — كما أسلفنا[١]— ويجب الاقتصار عليه فى عصرنا ؛ منعاً للفوضى والاضطراب فى الاستعمال الكلامى والكتابى ، وأما اللغات الأخرى الصحيحة فلا يسوغ استعمالها اليوم — بالرغم من جواز محاكاتها — وإنما تُذْكر للمتخصصين ؛ ليسترشدوا بها فى

(١و١) فى ص ١٢٠ .

(٢و٢) يلاحظ أن لفظ « كلا وكلتا » مفرد ، ولكن المعنى مثنى ؛ فيجوز فى الخبر وفى الضمير العائد عليهما مراعاة لفظهما ، أو معناهما ، طبقاً للبيان الذى فى آخر الصفحة التالية .

(٣) كما سيجىء فى رقم ٢ من الصفحة الآتية .

... ...

... ...

فهم بعض النصوص اللغوية الواردة عن العرب بتلك اللغات واللهجات . ومن أشهرها :

١ ــ إلزام المثنى وملحقاته (غير : كلا وكلتا)[١] الألف فى جميع أحواله ، مع إعرابه بحركات مقدرة عليها ، وبعدها النون مكسورة غير منونة ؛ تقول عندى كتابان نافعان ، اشتريت كتابان نافعان ، قرأت فى كتابان نافعان ، فيكون المثنى مرفوعاً بضمة مقدرة على الألف ، ومنصوباً بفتحة مقدرة عليها ، ومجروراً بكسرة مقدرة كذلك ؛ فهو يعرب إعراب المقصور ، والنون للتثنية فى هذه الحالات ، مبنية على الكسر ــ بغير تنوين ــ ، وتحذف عند الإضافة .

٢ ــ إلزام المثنى الألف والنون فى جميع أحواله مع إعرابه بحركات ظاهرة على النون المنونة، كأنه اسم مفرد ــ وهذه لغة قليلة جداً ــ ، تقول : عندى كتابانٌ نافعانٌ، واشتريت كتاباناً نافعاناً، وقرأت فى كتابانٍ نافعانٍ ، ويحذف التنوين إذا وجد ما يقتضى ذلك ؛ كوجود «أل» فى أول المثنّى. أو إضافته ، . . . وكذلك لمنع الصرف إذا وجد مانع من الصرف ، فيرفع معه بالضمة من غير تنوين ، وينصب ويجر بالفتحة من غير تنوين أيضاً .

أما « كلا ، وكلتا » ففيهما مذاهب أيضاً ؛ أشهرها وأحقها بالاتباع ما سبق فيهما ؛ وهو إعرابهما إعراب المثنى بالحروف ، بشرط إضافتهما إلى ضمير دالّ على التثنية ــ علماً بأنهما لا تضافان مطلقاً إلى ضمير للمفرد ، كالذى فى نحو : كلاى وكلتاى ، وإلا وقع التعارض بين دلالتهما على التثنية ، ودلالة الضمير على الإفراد. وبسبب التعارض امتنعت إضافتهما إلى ضمير للجمع أيضاً ، نحو : كلاهم ، وكلتاهم ــ ، فإن أضيفا إلى الظاهر أعربا معه إعراب المقصور .

وهناك من يعربهما إعراب المقصور فى جميع أحوالهما[٢] ، أى : بحركات مقدرة على الألف[٢] دائماً . ومنهم من يعربهما إعراب المثنى فى جميع أحوالهما ، ولو كانت إضافتهما إلى اسم ظاهر مثنى . ولا حاجة اليوم إلى غير اللغة المشهورة .

هذا ، ولفظهما مفرد ، مع أن معناهما مثنى ؛ فيجوز فى الضمير العائد عليهما مباشرة ، وفى الإشارة ، وفى الخبر ، ونحوه ــ أن يكون مفرداً ، وأن يكون مثنى ، تقول : (كلا الرجلين سافر ، أو سافرا) ، (وكلا الطالبين أديب ، أو أديبان) ،

---

(١) ستجىء هنا اللغات المختلفة فيهما .   (٢ و ٢) حتى فى حالة إضافتهما للضمير .

... ...
... ...
(وكلتا الفتاتين سافرت، أو سافرتا)، (وكلتاهما أديبة، أو أديبتان) ، والأكثر مراعاة اللفظ . كقول الشاعر :

لا تَحْسَبَنَّ الموتَ موتَ البِلى ... وإنما الموتُ سُؤالُ الرجالِ
كلاهُما موْت ، ولكنَّ ذا ... أفظعُ من ذاك ؛ لذُلِّ السؤالِ

ويتعين الإفراد ومراعاة اللفظ فى مثل : « كلانا سعيد بأخيه . . . » من كل حالة يكون المعنى فيها قائمًا على المبادلة والتنقل بين الاثنين وحدهما ، دون نظر إلى غيرهما ؛ فينسب إلى كل واحد منهما المعنى الذى ينسب إلى الآخر ، دون الاكتفاء بذكر المعنى مجرداً من دلالة المبادلة والتنقل بينهما ؛ كالمثال السابق ؛ إذ المراد منه : كل واحد منا سعيد بأخيه . وكقولنا : كلانا حريص على مودة صاحبه وكلانا محب لخير زميله[1]. . .

بقيت مسألة تتعلق بالإعراب فى مثل: محمد وعلىّ كلاهما قائم، أو كلاهما قائمان ؛ فكلمة: «كلاهما » فى المثال الأول مبتدأ حتماً وقائم خبره ... والجملة خبر الأول ، ولا يصح إعراب « كلا » للتوكيد ، لما يترتب على ذلك من إعراب كلمة « قائم » خبر المبتدأ ، وهذا غير جائز ؛ إذ لا يقال: محمد وعلى قائم ؛ لعدم المطابقة اللفظية . أما فى المثال الثانى فيصح إعرابهما مبتدأ أو توكيداً – كما سبق فى « ا » .

* * *

(ﺟ) جرى الاستعمال قديمًا وحديثًا على تسمية فرد من الناس ، وغيرهم باسم ، لفظهُ مثنى ولكن معناه مفرد ، بقصد بلاغى ؛ كالمدح ، أو الذم ، أو

---

(١) ومثل قول الشاعر :

كلانا غنِيٌّ عن أخِيه حياتَهُ ... ونحن إذا مِتنا أشَدُّ تَغَانِيَا

أى : كل واحد منا غنى عن أخيه .

وهناك كلمات أخرى تشبه « كلا » و « كلتا » فى أن لفظها مفرد ، ومعناها قد يكون مفرداً حيناً ، وقد يكون مثنى أو جمعاً حيناً آخر ، مع التذكير أو التأنيث على حسب كل حالة . ومن تلك الكلمات : « كمْ » ، و « مَن » ، و « ما » ، و « أىّ » و « بعض » . . .

وسيجىء الكلام عليها من هذه الناحية فى أبوابها ، ومنها : باب الموصول–ص ٣٤٠ وأيضاً عند الكلام على مرجع الضمير فى باب الضمير ؛ ص ٢٦٦ حيث تعرض بعض الصور والأحكام الهامة الخاصة بذلك . أما التطابق بين المبتدأ والخبر فيجىء فى ص ٤٥٢ وما بعدها . .

... ...

... ...

التمليح[١]. . . — ، مثل : « حمدان » تثنية : « حمد » ، و « بدْران » تثنية « بدر » و « مَرْوان » ، تثنية : « مرْو » ؛ (وهى : الحجارة البيض الصلبة) و « شعبان » تثنية « شَعْب » و « جَبْران » تثنية « جَبْر » ، ومثل : مُحمدَين ، وحسَنَيْن ، والبحرْين (اسم إقليم عربىّ على خليج العرب . . .) فهذه الكلمات وأشباهها ملحقة بالمثنى[١]، وليست مثنى حقيقيًّا . وفى إعرابها وجهان تثبت فيهما النون فى جميع الحالات الإعرابية حتى حالة الإضافة ؛ لأنها نون فى صيغة علَم مفرد، وإن كان لفظه فى صورة المثنى ؛ فهى حرف هجائى ، داخل فى تكوين العلم وصياغته ، ولا شأن لها بالتثنية الحقيقية . وليست كتاء التأنيث حرف معنى — ويقول الهمع (حـ ١ ص ٤٥ — الباب الخامس جمع المذكر السالم) ما نصه فى حروف العلَم : « قد صارت بالعلمية لازمة للكلمة ، لأن العلمية تسجل الاسم وتحصره من أن يزاد فيه أو ينقص) اهـ .

أحدهما : حذف علامتى التثنية من آخرها ، وإعرابها بعد ذلك بالحروف ؛ كباقى أنواع المثنى الحقيقى ، ولكن لا تحذف نونها مطلقاً ؛ فتقول سافر أخى بدْرَانِ[٢]، يحب الناس أخى بدْرَيْنِ ، وتحدثوا عن بدْرَيْنِ . . . ، وهذا صديقى محمدانِ ، وصافحت محمديْنِ ، وسلمت على الصديق محمديْنِ . وفى الأخذ بهذا الوجه احتمال الوقوع فى اللبس .

والآخر : إلزامها فى كل الحالات ، الألف والنون ، — مثل عِمْران — وإعرابها إعراب ما لا ينصرف للعلمية والزيادة — بحركات ظاهرة فوق النون ، فترفع بالضمة من غير تنوين ، وتنصب وتجر بالفتحة من غير تنوين[٣] أيضًا . ولا يصح حذف النون مطلقاً وهذا الوجه أنسب من سابقه ؛ لأن احتمال اللبس فيه أخف .

ولعل الخير فى إباحة وجه ثالث يحسن الاصطلاح على إباحته ، — وإن كنت لم أره لأحد من قدامى النحاة ؛ فإنهم قصروه على جمع المذكر السالم[٤] — ، هو إبقاء العلَم على ماهو عليه من الألف والنون ، أو الياء والنون — مع إعرابه كالاسم المفرد بحركات إعرابية مناسبة على آخره ، ومنعه من الصرف إذا تحقق شرط المنع .

(١ و ١) كما سبق فى رقم ٤ من هامش ص ١٢٠

(٢) بغير « أل » ؛ لأنه علم على واحد ، وليس مثنى حقيقة . بخلاف العلم عند تثنيته ؛ فيجب تصديره « بأل » أو غيرها مما يجلب له التعريف ، — كما سيجيء فى رقم ٣ من ص ١٢٩ . —

(٣) اشترط بعض النحاة لإعرابه بالحركات كالممنوع من الصرف ، ألا تزيد حروفه عند التثنية على سبعة . كاشهيباب ؛ للسنة المجدبة . فإن زادت (مثل : اشهيبا بين) وجب إعرابه بالحروف .

(٤) انظر آخر الهامش فى ص ١٥٢ ورقم ٢ من ص ١٥٣ .

... ...

... ...

وتجب مُراعاة الإفراد فيه إذا جاء بعده ما يقتضى المطابقة - كالخبر والنعت...- وهذا الوجه وحده أولى بالاتباع ، إذ لا يؤدى إلى اللبس ؛ لأنه الموافق للواقع ، وليس فى أصول اللغة ما يعارضه[1] ، بل إن أكثر المعاملات الجارية فى عصرنا يُوجب الاقتصار عليه ؛ فالمصارف[2] لا تَعترف إلا بالعَلَم المحْكىّ ، أى : المطابق للمكتوب نَصًّا فى شهادة الميلاد . وفى الشهادة الرسمية المحفوظة عندها ، المماثلة لما فى شهادة الميلاد . ولا تقضى لصاحبه أمراً مَصْرِفيا إلا إذا تطابق إمضاؤه (توقيعه) واسمه المسجل فى تلك الشهادة تطابقاً كاملاً فى الحروف ، وفى ضبطها ؛ فمَنْ اسمُه : « حَسَنَيْن » أو : « بدران » ... يجب أن يظل على هذه الصورة كاملة فى جميع الاستعمالات عندها ، مهما اختلفت العوامل التى تقتضى رفعه ، أو نصبه ، أو جرّه . فلو قيل فيهما : حَسَنَان ، أو : بَدْرَيْن ؛ تبعاً للعوامل الإعرابيّة لكان كل علَم من هذه الأعلام دالاًّ فى عُرْف المصرف على شخص آخر مغاير للشخص الذى يدل عليه العلم الأول ، وأن لكل منهما ذاتاً وحقوقاً ينفرد بها ، ولا ينالها الآخر ، ولن يوافق المصرف مطلقاً على أنّ الاسمين لشخص واحد ، ولا على أن الخلاف يتجه للإعراب وحده ، دون الاختلاف فى الذات ، ومثل المصارف كثير من الجهات الحكومية ؛ كالبريد ، وأنواع الرخص ، والسجلات الرسمية المختلفة . ويقوى هذا الرأى ويؤيده ما نقلناه عن النحاة فى الصفحة السابقة خاصًّا بحروف العلَم .

أما الوجه الأول فقد يوهم أنه مثنى حقيقىّ ، بسبب صورته الشكلية ، ولا يأمن اللبس فيه إلا الخبيرُ الذى لا ينخدع بالصورة الشكلية ؛ فيعرف أنه علم لمفرد ؛ ويُدْرك أن العلم المثنى الحقيقى لا يتجرد من « أل » إلا عند إضافته ، أو ندائه ... - كما سيجىء - ، وهذا غير مضاف ولا منادى فليس بمثنى حقيقى ، بل إنه قد يضاف[3] فيزداد اللبس قوة . ولا يخلو الثانى من لَبْس ، أيضاً - كما تقدم - .

---

(١) من الممكن الاستنارة - إلى حد ما - فى تأييد هذا الرأى بما نقله الهمع (ج ١ ص ٤٧) من أن بعض العرب يجعل إعراب المثنى - وكذا جمع المذكر - على النون ؛ إجراء له مجرى المفرد ؛ فيقولون : هذانُ خليلانُ . (٢) جمع مَصْرِف ، - بفتح الميم ، وكسر الراء - : وهو ما يسمّى : « البنك » .

(٣) يصح إضافة العلم أحياناً إلى المعرفة لداع بلاغى ؛ كقصد تمييزه ، نحو : محمدُ علىٍّ ، وفاطمةُ حسنٍ ، بشرط ألا يكون « المضاف » من أولاد « المضاف إليه » ؛ إذ يترتب على فقد الشرط أن=

... ...

... ...

وفى الأوجه الثلاثة السابقة ، لا تحذف النون فى الإضافة[1] — كما أشرنا — .

* * *

(د) اشترط جمهور النحاة فيما يراد تثنيته قياساً[2] ثمانية شروط :

١ — أن يكون معرباً ؛ فلا يثنى المبنى الباقى على بنائه . وأما (هذان ، وهاتان، واللذان ، واللتان) ، فقد وردت عن العرب هكذا معربة — مع أن مفرداتها مبنية ؛ ولا يقاس عليها[3] . . . فإن كان اللفظ فى أصله مفرداً مبنيًّا ، ثم صار علماً فإنه يعرب وينوّن — طبقاً للملاحظة التى فى ص ٧٩ — ويصح تثنيته وجمعه ...

٢ — أن يكون مفرداً ، فلا يثنى جمع المذكر السالم . ولا جمع المؤنث السالم ؛ لتعارض معنى التثنية وعلامتها ، مع معنى الجمعين[4] وعلامتهما . أما جمع التكسير واسم الجمع فقد يثنى كل منهما أحياناً ؛ نحو : « جِمَالَيْن ، ورَهْطَيْن » فى تثنية : « جِمال » و « رَهْط » بقصد الدلالة فى التثنية على التنويع ، ووجود مجموعتين متميزتين بأمر من الأمور . وكذلك يثنى اسم الجنس — غالباً — للدلالة السابقة ؛ نحو ، ماءين ، ولبنين . وأكثر النحاة يمنعون تثنية جمع التكسير ، ويقصرونه على السماع — وستجىء الإشارة لهذا فى ح من ص١٦١ — أما التفصيل فكانه : « باب جمع التكسير » من الجزء الرابع ، م ١٧٤ . ص٦٢٠ .

وأما المثنى فلا يثنى . ولا يجمع ؛ لكيلا يجتمع إعرابان بعلاماتهما على كلمة

= يكون أصل المثالين السابقين — ونظائرهما — : محمد بن على ، وفاطمة بنت حسن . فحذف المضاف ، وهو (ابن ، بنت) وأقيم المضاف إليه مقامه . وحذفهما شاذ ، يقتصر فيه على المسموع — منعاً للإلباس — كما نصوا على هذا فى باب الإضافة (انظر ج ٣ ص ١٥٥ م ٩٦) وتفصيل هذا فى باب : العلم ، رقم ١ هامش ص ٢٩٤ حيث الأوجه الجائزة فى العلم .

(١) لأنها ليست نون تثنية ، بل هى نون فى آخر علم مفرد . نفظه كالمثنى . وحذفها يغير صيغته .

(٢) وهى شروط عامة فيه وفى جمع المذكر السالم — كما يجىء فى رقم ١ من هامش ص ١٤٠ .

(٣) وأما نحو : (يا محمدان — يا محمدون — لا رجليْنِ) فإن البناء متأخر عن التثنية وعن الجمع ، أى : أنه طارئ على الكلمة المثناة أو المجموعة ، فهو عرضى صادف عند مجيئه الكلمة على حالتها هذه ؛ فهى ألفاظ — كما يقولون — مبنية بعد التثنية والجمع ، وليست مثناة أو مجموعة بعد البناء . وأما « مَنَانِ ومَنُونَ » — ونحوهما فى تثنية « مَن » وجمعها فى « الحكاية » . . . فليست الزيادة فيهما للتثنية والجمع ، وإنما هى للحكاية بدليل حذفها فى وصل الكلام . — راجع الصبان فى هذا المكان — .

(٤) إذا سمى بهما فقد يصح جمعهما على الوجه الموضح فى « ب » من ص ١٥٥ وفى « هـ » من ص ١٧٢ .

... ...
... ...

واحدة . وهذا هو الرأى السائغ الذى يحسن الاقتصار عليه .

لكنْ لو سمى بالمثنى ، وصار علَماً ، وأريد تثنية هذا المسَمَّى لم يصح تثنيته مباشرة ، وإنما يصح بطريقة غير مباشرة ، بأن نأتى قبل هذا المثنى العلَم بالكلمة الخاصة التى يتوصل بها لتثنيته ؛ وهى « ذو » قبل المثنى المذكر : و « ذات أو : ذوات » قبل المثنى المؤنث . ولا بد ــ بعد ذلك ــ أن تكون كل واحدة من هذه الكلمات الخاصة مختومة بعلامة التثنية للمذكر أو المؤنث فى حالات الإعراب المختلفة ؛ فيقال للمذكر فى حالة الرفع : « ذوَا » ... وفى حالتى النصب والجر : « ذَوَىْ ... » مثل : نبغ ذَوَا حمْدانَ ، وأكرمت ذَوَىْ حمْدانَ ، واستمعت إلى ذَوَىْ حمْدانَ . فكلمة : « ذَوَا وذَوَىْ » تعرب على حسب حاجة الجملة ، كإعراب المثنى . وهما « مضافان » ، والمثنى المسمى به هو : « المضاف إليه » دائماً ، ويحتفظ بكل حروفه ، ثم تجرى عليه أحكام المضاف إليه ، ومنها الجر . . .

ويقال للمؤنث فى حالة الرفع : « ذاتا » ، أو : ذواتا ، وفى حالة النصب والجَر : « ذاتَىْ ... » أو « ذواتَىْ[1] ... » . . . ونعرب هذه الألفاظ على حسب حاجة الجملة كإعْراب المثنى ، وهى « مضافة » والمسمى به هو « المضاف إليه » الذى يخضع للحكم السالف[2] .

٣ ــ أن يكون نكرة ، أما العلَم فلا يثنى ؛ ولا يجمع . . .[3] لأن الأصل فيه أن يكون مسماه شخصًا واحداً معينًا ، ولا يثنى أو يجمع إلا عند اشتراك عدة أفراد فى اسم واحد[4] فيفقد كل منها تَعْيينه ، وهذا معنى قول النحويين : « لا يثنى العلم ولا يجمع إلا بعد قصد تنكيره » ، ويجب بعد التَّثنية والجمع إرجاع التعريف إليه إذا اقتضى المقام هذا ، ويتحقق التعريف الجديد بإحدى الوسائل ومن أظهرها إدخال : « أل » المعَرِّفة[5] على أوله ، أو وقوعه بعد حرف

---

(١) جاء فى الهمع (حـ١ ص ٤٤) ما نصه : (وأما «ذات» فقالوا فى تثنيتها «ذاتا» على اللفظ بلا رد للواو ، إلى أصلها وهو القياس .. و « ذواتا » على الأصل برد لام الكلمة ــ وهى الياء ــ ألفاً لتحركها) .

(٢) وبهذه الطريقة غير المباشرة يصح جمع المثنى الذى سمى به . ولكن تستخدم قبله كلمة : « ذوو » رفعاً ، « وذوى » نصباً وجرا : وهو بعدها : « المضاف إليه » ، الخاضع للحكم الذى أوضحناه .

(٣) سيجىء بيان عن جمع العلم جمع مذكر سالم وما يترتب على هذا الجمع ــ (فى رقم ٢ من هامش ص ١٣٩ .

(٤) لهذا إيضاح فى رقم ١ من هامش ص ٢٩٤ . (٥) ستجىء فى م ٣٠ .

... ...

... ...

من أحرف النداء [١] – مثل : « يا » – لإفادة التعيين والتخصيص أيضًا ، بسبب القصد المتجه لشخصين معينين[٢] ؛ نحو : يا محمدان ، أو إضافة إلى معرفة ؛ مثل : حضر محمداك . فلا بد مع تثنية العلم – وجمعه – من شيء مما سبق يجلب له التعريف ؛ لأن العلم يدل على واحد معين . كصالح ، وأمين . ومحمود[٣] ، والتثنية – وكذا الجمع – تدل على وقوع مشاركة بينه وبين آخر ، فلا يبقى العلم مقصوراً على ما كان عليه من الدلالة على واحد بعينه ، بل يشترك معه غيره عند التثنية والجمع ؛ وفي هذه المشاركة نوع من الشيوع ، يناقض التعيين والتحديد الذي يدل عليه العلم المفرد[٤] . هذا إلى أن العلَم المفرد قد صار بعد التثنية والجمع إلى لفظ لم تقع[٥] به التسمية أولاً . . .

٤ – غير مركب[٦] : فلا يثنى بنفسه[٧] المركب الإسنادي ؛ وهو المكون من جملة اسمية ، أو فعلية (أي : من مبتدأ وخبر ؛ مثل «محمدٌ مسافر» علم على شخص ، أو من فعل وفاعل ، مثل : «فتحَ اللهُ – علم على شخص أيضًا») . وإنما يثنى من طريق غير مباشر ؛ فنأتي بكلمة : « ذو » للمذكر ، و «ذات ، أو : ذوات » للمؤنث ؛ لتوصل معنى التثنية إليه . وهي ترفع بالألف ، وتنصب وتجر بالياء . وتكون مضافة إلى المركب في الأحوال الثلاثة ، تقول : (جاء ذوَا « محمدٌ مسافرٌ » ، وذاتا . . . ،

---

(١) سبقت الإشارة لهذا في رقم ٢ من هامش ص ٤١ وله إشارة في هامش ص ٢٩٤ .

(٢) في سبب تعريف المنادى المعرف آراء ، منها : أن السبب هو القصد والإقبال عليه : ومنها أنه التعريف الذي كان قبل ندائه ، وقيل : إن التعريف الأول الذي كان قبل النداء قد زال وعاد جديداً بعد النداء . . . إلى غير هذا مما يذكره النحاة مفصلا في أول باب النداء – ج ٤ –

(٣) قد ينكر العلم لحكمة بلاغية أشرنا إليها مفصلة في رقم ١ من هامش ص ٢٩٤ .

(٤) يستثنى من هذا : « جُمادَيان » ؛ تثنية : « جُمادى » ؛ علم على الشهر العربي المعروف ، و«عَمايتان» لجبلين ، و«أبانان» ؛ لجبلين أيضاً ، و«أذرِعات» لبلد بالشام ، و« عرفات » لجبل بمكة . فإن العرب قد استعملت هذه الأعلام (المثنى منها ، والمجموع) بغير زيادة شيء يجدد لها تعريفاً ، لأن علميّتها الأولى لم تفارقها في التثنية والجمع ؛ فليست في حاجة إلى تعريف جديد .

(٥) راجع شرح المفصل (ج ١ ص ٤٦) عند الكلام على المثنى والمجموع من الأعلام .

(٦) أنواع المركب تجيء هنا ، وفي «ب» من ص ١٤٥ . وتفصيل الكلام على كل واحد منها سيجيء في باب العلم ، ص ٣٠٠ و ٣٠٩ وما بعدها .

(٧) عدم تثنيته بنفسه (أي : مباشرة) حكم متفق عليه بين النحاة .

... ...

... ...

أو : ذواتا « هندٌ مسافرةٌ »)، (وشاهدت ذوَىْ «محمدٌ مسافرٌ» وذاتَىْ . . . ، أو : ذَوَاتَىْ «هندٌ مسافرةٌ ») ؛ (ونظرت إلى ذَوَىْ « محمدٌ مسافرٌ» وذاتَىْ ... أو : ذواتَىْ « هندٌ مسافرةٌ») . والمركب الإسنادى فى كل هذه الحالات مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدرة ، منع من ظهورها حركة الحكاية ...[1]

كذلك المركب المزجى : (كحَضْرَمَوْت ، اسم بلد عربى ، يمنىّ و« بَعْلَبَكّ » اسم بلد لُبنانى ، واسم معبد هناك . أيضًا . و« سِيبَوَيْهِ » اسم إمام النحاة . . .) فإنه لا يثنى بنفسه مباشرة[2]؛ وإنما يثنى بمساعدة : « ذو ، وذات ، أو : ذوات » ، بعد تثنيتهما وإضافتهما ؛ تقول: (هناك « ذَوَا » بعلبك ، وذاتا أو : ذواتا بعلبك)، (وزرت «ذوَىْ» بعلبك، وذاتَىْ، أو ذواتى بعلبك)، (ونزلت بذوَىْ بعلبك ، وبذاتَىْ أو : ذواتَىْ بعلبك) ، وهكذا . . .

ومثله المركب العددى ؛ كأحدَ عشرَ ، وثلاثةَ عشرَ .

ومن العرب من يعرب المركب المزجى بالحروف كالمثنى الحقيقى ؛ فيقول : البعلبكان » و « البعلبكَّيْنِ » ، والأخذ بهذا الرأى أسهل وأخف ، لدخوله مع غيره فى القاعدة العامة لإعراب المثنى ؛ فيحسن الاقتصار عليه[3] اليوم .

وفيهم من يجيز تثنية صدره وحده معرباً بالحرُوف ، ويستغنى عن عجزُه نهائيًّا ؛ فيقول فى حالة الرفع « الحَضْران » فى « حَضْرَمَوت»، و « البعلان » فى« بعلبك »، و « السيبان » فى « سِيبَوَيْه » وفى حالة النصب والجر يأتى بالياء مكان الألف . ولكن هذا الرأى يوقع فى لبس وإبهام وخلط بين المركب المزجى وغيره ، فيحسن إهماله فى استعمالنا .

وأما المركب الإضافى « كعبد الله » و « عبد العزيز » و « عبد الحميد » ، فلا خلاف فى تثنية صدره المضاف ، مع إعرابه بالحروف ، وترك المضاف إليه على حاله من الجرّ ؛ تقول : (هما عبدا الله ، وهما عبدا العزيز) ، (وسمعت عبدَىِ الله : وعبدَىِ العزيز) ، (وأصغيت إلى عبدَىِ الله ... إلخ ...)

---

(١) كما يجىء فى : «ج » من ص ١٧١ .

(٢) هذا هو الشائع . وسيجىء هنا – وفى «ب » من ص ١٤٥ – رأى آخر يبيح تثنيته وجمعه مباشرة ، وقد ارتضيناه للسبب الموضح هناك .

(٣) هذا رأيى الخاصّ . وحبذا الاتفاق عليه ؛ ليكتسب قوة وحصانة .

... ...

... ...

هذا موجز ما يقال فيه وهناك تفصيلات أخرى هامة[١].

أما إذا كان المركب وصفياً «أى : مكوناً من صفة وموصوف ؛ مثل[٢] : الرجل الفاضل » – فيثني الصدر والعجز معاً، ويعربان بالحروف ؛ فتقول : جاء الرجلان الفاضلان ، ورأيت الرجلين الفاضلين ، ومررت بالرجلين الفاضلين ، وبالرغم من أن هذا هو الرأى الشائع فإنه يوقع فى لبس كبير ؛ إذ لا يظهر معه أنه مثنى ، مفرده علَم مركب وصفى . ولهذا كان من المستحسن[٣] اليوم تثنيته بالطريقة غير المباشرة، وهى زيادة « ذَوَا ،وذَوَىْ» ، قبله، وذاتا ، أو ذواتا ... و ذاتَىْ ، أو ذَوَاتَىْ . . . وبهذا تكون طريقة تثنيته هى طريقة جمعه الآتية[٤]. . .

٥ – أن يكون كل من المفردين موافقاً للآخر فى اللفظ موافقة تامة فى الحروف وعددها وضبطها ؛ فلا يثنى مفردان بينهما خلاف فى شىء من ذلك ؛ إلا ما ورد عن العرب ملاحظاً فيه « التغليب» كما – شرحنا[٥].

٦– أن يكون كل من المفردين موافقاً للآخر فى المعنى ، فلا يثنى لفظان مشتركان فى الحروف وضبطها ، ولكنهما مختلفان فى المعنى حقيقة أو مجازاً ؛ مثل : « عين » للباصرة « وعين » للجارية ، فلا يقال : هاتان عينان ، تريد بواحدة معنى غير الذى تريده من الأخرى[٦]. . .

٧ – وجود ثان له فى الكوْن ، فلا تثنى كلمة : شمس ، ولا قمر ، عند القُدَامَى ؛ لأن كلا منهما لا ثانى له فى الكون فى زعمهم. أما اليوم فقد ثبت وجود شموس وأقمار لا عداد لها ؛ فوجب إهمال هذا الشرط قطعاً . إذ لا يوجد فى المخلوقات شىء لا نظير لَه .

---

(١) وهى مذكورة فى مكانها الأنسب (ج ٤ باب جمع التكسير . م ١٧٤ ص ٦٢٢ –بعنوان : تثنية أنواع المركب ، وجمعها جمع تكسير. . .)، وبيان أن من المركب الإضافى ماهو مبدوء بكلمة : (ذى ، أو ابن ، أو أخ) وما هو مبدوء بغيرها ، وحكم كل : ومنه ما يجب فيه تثنية المضاف والمضاف إليه معاً – كما سيجىء أيضاً فى ص ١٤٦ – . . . الخ .

(٢) من الأعلام القديمة : « القاضى الفاضل » اسم شاعر وأديب مشهور بالنثر الفنى المسجوع .

(٣) هذا رأيى الخاصّ . وحبذا الاتفاق عليه ليكتسب قوة وحصانة .

(٤) فى ص ١٤٦ .

(٥) فى رقم ٦ من هامش ص ١١٨ .

(٦) يتصل بهذا ويوضحه ما فى رقم ٦ من هامش ص ١١٨ .

... ...
... ...

٨ – عدم الاستغناء عن تثنيته بغيره ، فلا تثنى – فى الرأى الغالب عندهم[١] – كلمتا : « بعض » و « سواء » – مثلا – استغناء عنهما بتثنية جزء ، وسِيٌ ، فنقول : « جزءان وسيّان » ، ولا تثنى كلمة : « أجمع وجمعاء » فى التوكيد ؛ استغناء بكلا وكلتا فيه . كما لا يثنى العدد الذى يمكن الاستغناء عن تثنيته بعدد آخر ، مثل : ثلاثة وأربعة ؛ استغناء بستة وثمانية[٢]. ولذلك تثنى مائة وألف ، لعدم وجود ما يغنى عن تثنيتهما .

وقد جمعوا الشروط السالفة كلها فى بيتين ، هما :

شرطُ المثنى أن يكون مُعرَبا ومفرداً ، منكراً ، ما رُكبا
موافقًا فى اللفظ والمعنى ، له مماثلٌ ، لم يُغنِ عنه غيرهُ

وزاد بعضهم شرطًا آخر هو : أن يكون فى تثنيته فائدة ؛ فلا يثنى : « كل » ولا يجمع ؛ لعدم الفائدة من ذلك . وكذلك الأسماء التى لا تستعمل إلا بعد نفى عام ، وتقتصر فى الاستعمال عليه ؛ مثل : أحَد[٣]، وعَرِيب ، تقول : ما فى الدار أحد ، وما رأيتَ عَرِيبًا . . . (أى : أحداً) .

* * *

(هـ) عرفنا[٤] أن المثنى يغنى عن المتعاطفين (أى : المعطوف ، والمعطوف عليه) وأن ما يدل على اثنين من طريق العطف لا يسمى – اصطلاحاً – مثنى ؛ مثل : نجم ونجم ؛ ومن هنا لا يجوز إهمال التثنية استغناء بالعطف بالواو ، إلا لغرض بلاغى ، كإرادة التكثير فى مثل : أخذتَ منى ألفًا وألفًا ، أو بيان عدد المرات ، وما تحتويه المرة الواحدة ؛ مثل : أرسلت لك الدنانير ، ثلاثة وثلاثة . ثم أرسلت لك كتابًا وكتابًا[٥]. . . أو : وجود فاصل ظاهر بين المعطوف

---

(١) وهو رأى يصعب التسليم به عندى : لما فيه من تعسير بغير داع ، ولأن السماع يخالفه فى بعض تلك الألفاظ . .

(٢) هذا إن كان المراد من الثلاثة والثلاثة – مثلا – مجموعهما ، فيقال : ستة : بدلا من تثنيتهما . أما إن كان المراد بيان عدد مجموعات من كل فيجوز : كأن تقول : (هذه مجموعات أقلام ، عددها ثلاث حزم ، وهذه مجموعات أخرى ، عددها ثلاث حزم أيضاً ، والثلاثتان الأوليان مختلفتان عن الثلاثتين الأخريين فى الثمن والجودة . .) ثم انظر « هـ » الآتية .

(٣) البيان الخاص بكلمة : « أحد » فى رقم ١ من هامش ص ٢١٠ .

(٤) فى ص ١١٧ و ١١٩ .

(٥) انظر – هـ – من ص ١٥٨ لأهميته . وأما بيانه كاملا ففى الجزء الرابع : باب العدد .

... ...
... ...

والمعطوف عليه ، مثل : قرأتُ كتابًا صغيراً ، وكتابًا كبيراً ، أو فاصل مقدر ؛ كأن يكون لك أخ غائب اسمه : عليّ ، وصديق غائب اسمه : عليّ ، أيضًا ، ثم تفاجأ برؤيتهما معًا ، فتقول : عليّ وعليّ في وقت واحد ! ! كأنك تقول : على أخي وعلى صديقي أراهما الآن ! ! .

هذا إن كان العطف بالواو ، فإن كان بغيرها فلا تغني التثنية — غالبًا — لأن العطف بغير الواو يؤدي معاني تضيع بالتثنية ، كالترتيب في الفاء ، تقول دخل زائر فزائر ، بدلا من دخل زائران ، وهكذا[1].

ومما ينطبق عليه تعريف المثنى : الضمير في مثل أنتما قائمان ؛ فهو دال على اثنين ، ويغني عن أنت وأنت ، بما في آخره من الزيادة الخاصة به ، وهي « ما » ولكنه في الحقيقة لا يعد مثنى ، ولا ملحقًا به ، لسببين :

أولهما : أنه مبني ، وشرط المثنى أن يكون معربًا — كما عرفنا [2] .

وثانيهما : أن الزيادة التي في آخره ليست هي الزيادة المشروطة في المثنى .

• • •

(و) من الملحق بالمثنى : « اثنان » و « اثنتان » (وفيها لغة أخرى : ثنتان) وهما لفظان ملحقان به ، في كل أحوالهما ؛ أي : سواء أكانا منفردين عن الإضافة ، مثل : جاء اثنان ، جاءت اثنتان . . . أم مركبين مع العشرة ؛ مثل : انقضى اثنا عشَر يوماً ، واثنتا عشْرة ليلة ، فتعرب « اثنا واثنتا » على حسب الجملة إعراب المثنى . (أما كلمة : « عشر » ، وكذا « عشرة » فاسم مبني على الفتح لا محل له ؛ لأنه بدل من نون المثنى الحرفية)[3] ، أم مضافين إلى ظاهر ، نحو : جاءني اثنا كتبك ، وثنتا رسائلك ، أم مضافين إلى ضمير ، نحو : غاب اثناكما ، وحضرت ثنتاكما .

لكن الصحيح عند إضافتهما للظاهر أو للضمير أن يراد بالمضاف إليه شيء غير المراد من « اثنا وثنتا » ، أي : غير المراد من المضاف ؛ فلا يقال حضر اثنا محمود وصالح ، ولا حضر اثناكما ، إذا كان مدلول المضاف إليه في الحالتين هو مدلول « اثنا » ، (أي : مدلول المضاف) ؛ لأن المضاف إليه في هذه الحالة يؤدي ما

---

(١) ويلاحظ ما سبق في رقم ٢ من هامش الصفحة السابقة . (٢) في ص ١٢٨.

(٣) ستجيء إشارة لهذا في « د » من ص ١٥٦ وبيان السبب الصحيح في ص ٣١٣ .

... ...

... ...

تؤديه « اثنان » : و« اثنتان » ومعناه هو معناهما؛ فالإضافة لا فائدة منها: إذ هي – كما سبق[1] – من إضافة الشيء إلى نفسه ، فلا حاجة إليها . بخلاف ما لو قلنا : جاء اثنا المنزل ، إذا كان المراد صاحبيه ، وجاءت ثنتا المنزل ، إذا كان المراد صاحبتيه ، وجاء اثنا كما ، وجاءت اثنتا كما ، والقصد – مثلا – خادمتا كما ، أو سيارتا كما . . . فإن المراد من المضاف فى الأمثلة السالفة غير المراد من المضاف إليه ، وكذلك كل ما يكون الضمير فيه للمفرد أو الجمع ، من نحو : جاء اثناه واثنتاه ، واثناك وثنتاك ، واثناكم وثنتاكم ... و... وهكذا ... فلا بد فى المضاف إليه (سواء أكان اسمًا ظاهراً أم ضميراً) أن يدل على غير الذى يدل عليه المضاف ، وهو ، الكلمتان : « اثنان واثنتان » ، وقد سبقت الإشارة لهذا[1] ...

(ز) إذا أضيف المثنى حذفت نون التثنية؛ فتقول : (سافر الوالدان) . من غير إضافة المثنى ، تقول إذا أضفته: (سافر والدا علىّ) . فإذا أضيف المثنى المرفوع – فقط – إلى كلمة أولها ساكن ، مثل : جاءنى صاحبا الرجل ، ومكرما الضيف ... فإن علامة التثنية – وهى الألف – تحذف فى النطق حتمًا لا فى الكتابة[2].

لكن ماذا نقول فى إعرابه ؟ أهو مرفوع بالألف الظاهرة فى الخط ، أم مرفوع بالألف المقدرة، وهى التى حذفت نطقاً فقط لالتقاء الساكنين(لأنها ساكنة وما بعدها ساكن) والمحذوف لعلة كالثابت ؟ يرجح النحاة أن نقول : إنه مرفوع بالألف المقدرة؛ لأنهم هنا يقدمون النطق على الكتابة، ويعدون هذه الحالة فى عداد حالات « الإعراب التقديرى[3]» . ونرى أنه لا داعى للأخذ بهذا وحده الآن[4].

(ح) هناك مفردات محذوفة الآخر (أى : لام الكلمة)، مثل: أخ ،ويد. أصلهما : أخوٌ، ويَدْىٌ . فإذا أريد تثنية هذا النوع فقد يرجع المحذوف حتماً أو لا يرجع .

ومما لا يرجع ما حذفت لامه وجاءت همزة الوصل فى أوله عوضًا عن لامه المحذوفة، كالتى فى كلمة «اسم»، وكذلك ما لا تُرَدّ لامه عند إضافته على حسب القاعدة التالية :

جاء فى شرح المفصل (جـ ٤ ص ١٥١) . ما ملخصه :

(١ و ١) آخر هامش ص ١٢٠ .

(٢) قرار المجمع اللغوى الخاص بهذا (فى رقم ٢ من هامش ص ١٥٩) .

(٣) تفصيل الكلام عليه فى ص ٨٤ .

(٤) كما سيأتى فى « و » من ص ١٥٩ وفى رقم ٢ من ص ٢٠٤ .

... ...

... ...

اعلم أن المحذوف الآخر (أى : محذوف اللام) على ضربين : ضرب يُرَدّ إليه فى التثنية الحرف الساقط ، وضرب لا يرد إليه . فمتى كانت اللام المحذوفة ترجع فى الإضافة فإنها ترد إليه — فى الفصيح — عند التثنية . وإذا لم يرجع الحرف المحذوف عند الإضافة لم يرجع عند التثنية ؛ فمثال الأول : أخ وأب ؛ تقول فى تثنيتهما : هذان أخوان ، وأبوان ، ورأيت أخوَيْن وأبويْن ، ومررت بأخوَين وأبوَين ؛ لأنك — فى اللغة المشهورة — تقول فى الإضافة : هذا أبوك وأخوك ، ورأيت أباك وأخاك ، وذهبت إلى أبيك وأخيك ؛ فترى اللام قد رجعت فى الإضافة[1] فكذلك فى التثنية ...

ومثال الثـانى : يد ودم ؛ فإنك تقول فى التثنية : « «يدان» و «دمان» فلا تردّ الذاهب ؛ لأنك لا ترُده فى الإضافة . ا . هـ .

وهذا خير ما يتبع . أما غيره فضعيف لا نلجأ إليه اختياراً[2].

(ط) بقيت أحكام هامة تختص بالمثنى من ناحية دلالته على اثنين أو على أكثر .

ومن ناحية تجريده أحياناً من علامتى التثنية ؛ استغناء بالعطف ، أو التكرار ...

ومن ناحية نونه ، ووجوب ذكرها أو حذفها ، ونوع حركتها

وإشارة إلى حذف ألف التثنية ،

وستجىء تلك الأحكام الهامة فى : (جـ — د — هـ — و) ص ١٥٦ ، وما بعدها .

(ى) سيجىء (فى جـ ٤ ص ٥٦٦ م ١٧١) باب خاص بطريقة التثنية . وأهمها : تثنية المقصور ، والمنقوص ، والممدود . . .

* * *

---

(١) لكن : أهذه الواو الظاهرة عند إضافة : «أخ وأب» هى الواو الأصلية التى تعتبر لام الكلمة ، أم هى واو الأسماء الخمسة ؟ رأيان فى الحكم على نوع الواو المحذوفة . والذى يراه شارح المفصل هنا أن الواو المذكورة هى : لام الكلمة . — انظر «د» من هامش ص ١٥١ ؛ حيث البيان .—

(٢) لهذا الضابط بيان أكمل سيجىء فى : «كيفية التثنيه والجمع» (جـ ٤م ٧١ ص٥٦٦) وقد عرضه صاحب الهمع (جـ١ ص ٤٤) وكذلك الصبان (جـ ٤ ص ١١٩ فى آخر باب : «المقصور والممدود») ، وأشرنا إليه فى رقم ٤ من هامش ص ١١١ وفى آخر رقم ١ من هامش ص ١٦٤ .

المسألة ١٠ :

حـ - جمع المذكر السالم

(ا) فاز عليٌّ . هنّأت عليًّا . أسرعت إلى عليٍّ .
(ب) فاز العليُّون . هنّأت العليِّين . أسرعت إلى العليِّين .

نفهم من كلمة : «عليّ» في القسم الأول : «ا» أنه شخص واحد ، ثم زدنا عليها الواو والنون المفتوحة . أو الياء المكسور ما قبلها . وبعدها النون المفتوحة ، فصارت تدل على أكثر من اثنين ، كما في القسم الثاني : «ب» . وبسبب هذه الزيادة استغنينا عن أن نقول : فاز عليّ وعليّ . . . و . . . و . . . أي : أن زيادة حرفي الهجاء المذكورين أغنت عن عطف كلمتين متماثلتين أو أكثر على نظيرة سابقة ، تماثلاً يقتضي اشتراك المعطوف والمعطوف عليه في المعنى ، والحروف ، والحركات . «فكلمة «العليون» وما يشبهها تسمى : «جمع مذكر سالم»[1] وهو :
«ما يدل على أكثر من اثنين[2]» بسبب زيادة معينة في آخره ، أغنت عن

---

(١) المراد بالسالم : ما سلم فيه صيغة المفرد ؛ وذلك : بأن يبقى المفرد على حاله بعد الجمع ؛ لا يدخل حروفه تغيير في نوعها ، أو عددها ، أو حركاتها ، إلا عند الإعلال في نحو : المصطفَون - القاضُون .
هذا ، وكلمة «السالم» تعرب صفة للجمع ، أو المذكر ، فتضبط على حسب حالة الموصوف . والأحسن - كما في الصبان والخضري - أن تكون صفة لكلمة : «المذكر» فتضبط مثله قال الصبان في هذا الموضع ما نصه : (لأنّ السلامة في الحقيقة للمذكر عند جمعه ؛ كما يفهم من قوله : «لسلامة بناء واحدة» . نقله شيخنا السيد عن الشنواني .) اهـ . ومثل هذا يقال في معنى وضبط كلمة : «السالم» في : «الجمع المؤنث السالم» ولهذا يسميان : «جمعي التصحيح» ، لصحة مفردهما في الغالب عند جمعه عليهما . بخلاف : «جمع التكسير» فإن مفرده لا بد أن يتغير في الجمع ، فكأنما يصيبه الكسر ليدخله التغيير .
(كما سيجيء في رقم ٤ من هامش ص ١٤٩) وفي بابه جـ ٤ - .
(٢) هذا في اصطلاح النحاة . أما اللغويون فقد يطلقون كلمة : «الجمع» على المثنى ، فالجمع عندهم ما دل على اثنين أو أكثر . (وقد سبق البيان والأمثلة الواردة - في ١ من هامش ص ١١٩ وكما يجيء في بيان يتصل بهذا في : «ز» من ص ١٦٠) .
وإذا كان جمع المذكر السالم دالا - عند النحاة - على أكثر من اثنين فما حدود هذه الزيادة ؟ أتنحصر في ثلاثة وعشرة وما بينهما ، ولا تزيد على العشرة ، أم تزيد ؟ يقول سيبويه إن جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم يدلان - في الغالب - على عدد قليل لا ينقص عن ثلاثة ، ولا يزيد على عشرة ؛ فهما كجموع القلة التي للتكسير ، ينحصر مدلولها في ثلاثة وعشرة وما بينهما .

عطف المفردات المماثلة فى المعنى ، والحروف ، والحركات ، بعضها على بعض » .

فليس من جمع المذكر ما يأتى :

١ – ما يدل على مفرد؛ مثل: محمود، أو(محمدِينَ) علماً على شخص واحد .

٢ – ما يدل على مثنى ، ومنه : المحمودان . . . ، أو على جمع تكسير ؛ كالأحامد ، جمع أحمد ، أو على جمع مؤنث سالم ، كالفاطمات ؛ لخلو الثلاثة من الزيادة الخاصة بجمع المذكر السالم ، ومن الدلالة المعنوية التى يختص بتأديتها .

٣ – ما يدل دلالة جمع المذكر ، ولكن من طريق العطف بالواو ؛ نحو : جاء محمود ، ومحمود ، ومحمود[1] . . .

٤ – ما يدل دلالة جمع المذكر ، ولكن من طريق الوضع اللغوى وحده؛ لا من طريق زيادة الحرفين فى آخره ، مثل: كلمة : « قوم » إذا كانت بمعنى : الرجال ، فقط .

٥ – ما يدل على أكثر من اثنين، ولكن مع اختلاف فى معنى المفرد ؛ مثل:

= وقال آخرون – ورأيهم الصحيح – إنهما صالحان للأمرين ؛ ما لم توجد قرينة تعين أحد الأمرين ؛ كالتى تعين القلة فى قوله تعالى : (واذكروا الله فى أيام معدودات . .) فإن المراد بها « أيام التشريق» وهى قلة . وكالتى تعين الزيادة فى قوله تعالى عن الصالحين : «... وهم فى الغرفات آمنون » وقوله تعالى: « إن المسلمين والمسلمات ، والمؤمنين والمؤمنات ، والقانتين والقانتات ، والصادقين والصادقات ، والصابرين والصابرات . . . و . . . و . . . أعد الله لهم مغفرة وأجراً عظيماً » وقوله تعالى : « قل لو كان البحر مداداً لكلمات ربى لنفد البحر قبل أن تنفَدَ كلمات ربى..»– (وسيجىء هذا فى باب جمع التكسير جـ ٤ م ١٧٢ ص ٥٨٢ . وراجع أيضاً خاتمة المصباح المنير ص ٩٥٤ بعنوان : « فصل » . الجمع قسمان – وكذلك كتاب : مجمع البيان لعلوم القرآن – الطبَرْسى ، جـ ٣ ص ٨٨) .

وجاء فى كتاب « المحتسب » لابن جنى (جـ ١ ص ١٨٦ « سورة النساء ») ما نصه :

(كان أبو على الفارسى ينكر الحكاية المروية عن النابغة ، وقد عرض عليه حسّان بن ثابت شعره ، وأنه لما وصل إلى قوله :

لنا الجفنات الغرّ يلْمَعن بالضحا وأسيافنا يقطُرن من نجدة دما...

قال له النابغة : لقد قللت جفانك وسيوفك . قال أبو على : هذا خبر مجهول لا أصل له ؛ لأن الله تعالى يقول : « وهم فى الغرفات آمنون » ولا يجوز أن تكون الغرف كلها التى فى الجنة من الثلاث إلى العشر) ا.هـ . وفى رقم ٢ من هامش ص١٦٣ . إحالة على هذا الكلام الذى ينطبق على جمع المؤنث السالم أيضاً .

(١) الوصول إلى معنى جمع المذكر السالم من طريق العطف بالواو غير جائز فى أكثر الأحوال ؛ للاستغناء عنه بالجمع المباشر (أى : بزيادة حرفى الهجاء على المفرد) .

وهناك بعض حالات يجوز فيها العطف بالواو ، قياساً على التثنية ، وهى الحالات التى ذكرت فى – هـ – من ص ١٣٣ أما العطف بغير الواو فجائز للأسباب المدونة هناك .

الصالحون محبوبون ؛ تريد رجلين يسمى كل منهما : « صالحاً » ومعهما ثالث ليس اسمه « صالحاً » ، ولكنه تقىّ ، معروف بالصلاح ؛ فأنت تذكره مع الآخرين على اعتبار أنه صالح فى سلوكه ، لا على أنه شريك لهما فى التسمية .

وقد يكون الاختلاف فى بعض حروف المفرد أو كلها ؛ فلا يصح أن يكون « السعيدون » جمعاً لسعد ، وسعيد ، وساعِد (أسماء رجال) ، ولا جمعاً لمحمود وصالح وفهيم ، كذلك .

وقد يكون الاختلاف فى حركات الحروف[1] ، فلا يصح : العُمَرونَ قرشيون إذا كان المراد : عُمر بن الخطاب . وعُمر بن أبى ربيعة ، وعَمْرو بن هشام . . . (المعروف بأبى جهل) .

حكمه :

حكم جمع المذكر السالم الأصيل هو : الرفع بالواو نيابة عن الضمة ، وبعدها حرف النون مَبنيًّا على الفتح ، مثل : « قد أفلح المؤمنون » والنصب والجر بالياء المكسور ما قبلها وبعدها حرف النون مبنيًّا على الفتح ، صادقْتُ المؤمنينَ ، وأثنيت على المؤمنينَ .

* * *

نوعا جمع المذكر السالم :

الاسم الذى يُجمَع جمع مذكر سالم نوعان : أحدهما « العَلَم[2] » والآخر : « الصفة »[3] .

---

(١) مثل هذا الجمع — وما سبقه مما فيه اختلاف فى معنى المفرد أو حروفه أو حركاتها — لا يصح إلا من باب : « التغليب » — وقد سبق شرح التغليب ، وبيان صوره فى المثنى رقم ٦ من هامش ص ١١٨ — وأن العرب تغلب الأهم كتغليبهم المذكر عند الجمع ، ولو كان أقل عدداً من المؤنث ، مثل : محمود والزينبات متعلمون . وتغليبهم العاقل ولو كان قليل العدد على غيره ؛ مثل : محمود والعصافير يأكلون . . والتغليب المسموع فى الجمع كثير ، يسوغ لنا تفضيل الرأى الذى يجيز القياس عليه ، بشرط أن تقوم قرينة تدل على أن المتكلم قد استخدمه فى كلامه .

(٢) « ملاحظة » : إذا جُمع العلم زالت علميته ، فلا بد له بعد الجمع مما يعيد إليه التعريف — إذا اقتضى المقام هذا — كزيادة « أل » المعرفة فى أوله ، أو زيادة حرف النداء قبله ، شأنه فى هذا كشأن العلم الذى يثنى . وقد سبق الإيضاح والتفصيل فى ص ١٢٩ ويجيء فى هامش ص ٢٩٤ — لكن إذا سمى بالمثنى أو بالجمع — بأن صار لفظ العلم الدال على واحد هو لفظ مثنى أو مجموع — فإنه فى هذه الصورة لا يحتاج إلى ما يجلب له تعريفاً ؛ لأنه معرفة بالعلمية التى لم يطرأ عليها ما يزيلها .

(٣) العلم قد يكون جامداً ؛ أى : يدل على مجرد الذات من غير زيادة شيء عليها ، ولا ملاحظة أمر =

(أ) فإن كان الاسم علماً فلا بد أن تتحقق فيه الشروط الآتية[1] قبل جمعه :

١ ـ أن يكون علماً[2] لمذكر، عاقل[3]، خالياً من تاء التأنيث الزائدة[4]، ومن التركيب ، ومن علامة تثنية أو جمع .

فإن لم يكن علماً لم يجمع هذا الجمع ، فلا يقال فى رَّجل : رجلون[5]؛ ولا فى غلام ؛ غلامون . . . .

وإن كان علماً لكنه لمؤنث، لم يجمع أيضاً ؛ فلا يقال فى زينب : الزينبون ، ولا فى سعاد : السعادون . والعبرة فى التأنيث أو عدمه ليست بلفظ العَلَم ، وإنما بمعناه، وبما يدل عليه وقت الكلام؛ فكلمة : سعاد، أو زينب، إن كانت علماً لمذكر، واشتهرت بذلك عند النطق بها ، فإنها تُجمَع جمع مذكر سالم ، وكلمة : حامد ، أو حليم . . . إن كانت علماً معروفاً لمؤنث لم تجمع هذا الجمع .

وإن كان علماً لمذكر لكنه غير عاقل[6] لم يجمع أيضاً، مثل: «هلال» وهو علم

=آخر سواها ؛ مثل : الفضل، وإبراهيم، وسعد، أسماء أشخاص. أما الصفة (ويراد بها المشتق، ولا يراد بها النعت هنا) فلا تدل على الذات وحدها قبل العلمية ؛ وإنما تدل عليها وعلى شىء آخر معها ؛ مثل : «عالم» «كامل» ، «نبيل» ، فكل واحدة من هذه الصفات المشتقة قبل العلمية تدل على ذات ومعها شىء آخر ؛ هو : العلم ، أو الكمال : أو النبل . . . فإذا صارت علماً على شخص تجردت من الوصف الزائد ، وصارت جامدة تدل على مجرد الذات ؛ مثل: (فاضل) علم على شخص، فإنها لا تدل بعد العلمية إلا على الذات ، ويبقى لها الأمران إذا لم تكن علماً ؛ فهى بعد العلمية اسم جامد ، وإن كانت فى أصلها مشتقة . (راجع ج ٣ ص ١٧٩ م ٩٨) .

(١) وهى غير الشروط العامة الأخرى التى لا بد من تحققها فيه . وتنحصر الشروط العامة فى شروط المثنى التى تقدمت فى «د» من ص ١٢٨ فإنها شروط لجمع المذكر السالم أيضاً .

(٢) أى : علم شخص . أما علم الجنس فلا يجمع منه هذا الجمع إلا بعض ألفاظ للتوكيد المعنوى تفيد الشمول ــ كما سيجىء فى رقم ٤ من هامش ص ١٤٢ ــ مثل ؛ أجمع وملحقاته (وهى : أكتع ــ أبصع ــ أبتع .. وتفصيل الكلام عليها فى: باب «التوكيد» ــ ج ٣ م ١١٦ ص٤١٧)، فيقال: أجمعون، لأنه فى الأصل مشتق ، إذ أصله «أفعل تفضيل» قبل أن يتحول إلى التوكيد .

(٣) انظر المراد من «العاقل» فى رقم ٦ الآتى :

(٤) انظر إيضاحها فى رقم ١ من الهامش الآتى ، وفى «أ» من ص ١٤٥ . وكذا حكم المختوم بألف التأنيث إذا أريد جمعه جمع مذكر سالم .

(٥) إلا إذا دخله التصغير ، مثل : رُجَيْل ، ورُجَيْلون ، أو عند إلحاق ياء النسب بآخره ؛ مثل : إنسانىّ وإنسانيون ، وغلامىّ وغلاميون ؛ لأن التصغير أو النسب يفيده نوعاً من الوصف فكأنه مشتق ؛ فيدخل فى قسم الصفة الآتى .

(٦) ليس المراد بالعاقل أن يكون عاقلا بالفعل؛ وإنما المراد أنه من جنس عاقل؛ كالآدميين=

على: حصان، و« نسيم » علم على: زورق، و« قمر»، علم على الكوكب المعروف...

وكذلك إن كان علماً لمذكر عاقل، ولكنه مشتمل على تاء التأنيث الزائدة[1] مثل: حمزة، وجمعة، وخليفة، ومعاوية، وعطية ... فإنه لا يجمع جمع مذكر[2] سالم، ولا يصح هنا ملاحظة المعنى؛ لوجود علامة التأنيث فى اللفظ؛ فيقع بينها وبين علامة جمع المذكر التناقض والتعارض بحسب الظاهر، كما لا يصح أن تحذف؛ لأن حذفها يوقع فى لَبس؛ إذ لا ندرى أكانت الكلمة مؤنثة اللفظ قبل الجمع أم لا؟ لهذا اشترطوا خلو المفرد من تاء التأنيث الزائدة؛ – كما قلنا – ...

وكذلك إن كان علَما مركباً؛ إمّا تركيب إسناد، (مثل: فَتَحَ اللهُ – رامَ اللهُ – سعدٌ مُقْبِلٌ – رزقٌ شاملٌ، وأشباهها من الأعلام ...)؛ فإنه لا يجمع مباشرة، باتفاق؛ وإنما يجمع بطريقة غير مباشرة، بأن تسبقه كلمة: « ذو » مجموعة، ويبقى هو على حاله لا يدخله تغيير مطلقاً، لا فى حروفه، ولا فى حركاته، مهما تغيرت الأساليب؛ فيقال: « ذَوُو كذا » رفعا، « وذوِى كذا » نصباً وجراً؛ فتغنى « ذوُو – وذوِى » عن جمعه – كما سيجىء[3] ...

وإمّا: مركبّا تركيب مزج، كخالَوَيْهِ، وسيبَوَيْهِ، ومَعديكَرِب . . .،

=والملائكة؛ فيشمل المجنون الذى فقد عقله، والطفل الصغير الذى لم يظهر أثر عقله بعد. وقد يجمع غير العاقل، تنزيلا له منزلة العاقل، إذا صدر منه أمر لا يكون إلا من العقلاء. فيكون جمع مذكر، وقيل: هو ملحق به؛ مثل قوله تعالى: « إنى رأيت أحدَ عشرَ كوكباً، والشمسَ والقمرَ رأيتهم لى ساجدين »؛ فالسجود لا يكون إلا من العاقلين، ولكن الله نزل الكواكب والشمس والقمر منزلة العاقلين؛ لأنها فعلت فعلهم. ومثلها قوله تعالى عن السماء: « فقال لها وللأرض ائتيا طوعاً أو كرها، قالتا: أتينا طائعين » – فهنا قول صادر من السماء والأرض، والكلام لا يكون إلا من العقلاء.

(١) أى: التى ليست عوضاً عن فاء الكلمة أو لامها. أما التى للعوض مثل: عِدة وثُبة – فلا تمنع من الجمع فيقال عند التسمية: عِدون – وثُبون – مع حذفها. (انظر ما يتصل بهذا فى « ا » من ص١٤٥)

(٢) ويجمع قياساً جمع مؤنث سالم. والكوفيون يجيزون جمعه جمع مذكر سالم بعد حذف تائه، فقد جاء فى كتاب: « الإنصاف » – ص ١٨ – مانصه: (ذهب الكوفيون إلى أن الاسم الذى فى آخره تاء التأنيث إذا سميت به رجلا – يجوز أن يجمع بالواو والنون – أى: بعد حذف التاء حتما – وذلك نحو: طلحة وطلحون، وإليه ذهب أبو الحسن بن كَيْسان، إلا أنه يفتح اللام؛ فيقول: « الطَّلَحون »؛ كما قالوا: « أرَضون »؛ حملا على: « أرَضات ». وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز). اهـ. والواجب الاقتصار – هنا – على المذهب البصرى، لمسايرته الأعم الأفصح، ولخلوه من اللبس.

(٣) فى « ب » من ص ١٤٥.

أو : تركيب عدد ؛ كأحدَ عشرَ، وثلاثةَ عشَرَ، وأربعةَ عشرَ. . والمشهور فى هذه المركبين عدم جمعهما جمعًا مباشراً ؛ فيستعان بكلمة : « ذو » مجموعة على : (ذَوُو ، وذَوِى) ؛ فتغنى عن جمعهما ؛ -كما سيجىء أيضًا[1]. . .

أما المركب الإضافىّ كعبد الرحمن وعبد العزيز فيجمع صدره المضاف ؛ ويبقى العجز (وهو المضاف إليه) على حاله من الجر - فى أكثر الحالات[2]؛ تقول : اشتهر عبدو الرحمن ، وصافحت عبدِى الرحمن ، وسلمت على عبدِى الرحمن .

ولا يجمع ما آخره علامة تثنية ، أو علامة جمع مذكر[3]؛ مثل : المحمدان أو المحمدَيْن (علمًا على شخص) والمحمدون أو المحمدِين ، علمًا كذلك[4].

* * *

(ب) وإن كان الاسم صفة (أى : اسما مشتقاً باقياً على وصفيته)[5] فلا بد أن تتحقق فيه الشروط الآتية قبل جمعه ، وهى :

أن تكون الصفة لمذكر ، عاقل[6]، خالية من تاء التأنيث ، ليست على وزن : « أفْعَلَ »[7] (الذى مؤنثه : فَعْلاء) ، ولا على وزن : « فَعْلان » (الذى مؤنثه :

---

(١) فى ص ١٤٥ عند الكلام على جمع المركب ؛ حيث تجد فى « المركب المزجى » رأيا آخر ارتضيناه . ويلاحظ أيضاً ما فى « جـ » ص ١٤٦ - وستجىء إشارة أخرى لجمع أنواع المركب فى الجزء الرابع ، آخر . « باب جمع التكسير » . م ١٧٤ بعنوان : تثنية أنواع المركب وجمعها .

(٢) انظر التفصيل الذى فى ص ١٤٦ .

(٣) ولا يجمع هذا الجمع ما آخره علامة جمع المؤنث السالم .

(٤) لأن جمع العلَم المشتمل على علامة التثنية يؤدى إلى أن يجتمع فى اللفظ الواحد علامة التثنية مع علامة الجمع ؛ وهذا يؤدى إلى الاختلاف والتعارض بين معنى التثنية وعلامتها ومعنى الجمع وعلامته . وكذلك جمع العلم المشتمل على علامة الجمع يؤدى إلى أن تتكرر فى العلم المجموع علامة الجمع ، وهذا لا يقع فى صحيح التراكيب العربية . وقد يقتضى الأمر -أحيانًا- التسمية بهذا الجمع ، أو ما ملحقاته - ، وفى هذه الحالة تترك العلامة السابقة على حالها ؛ ويعرب الجمع بالحركات الظاهرة على النون - مسايرة لأوضح اللغات المتعددة الواردة فيه ، - وسنذكرها فى ص ١٥٢ - وإذا سمى بهذا الجمع فقد يقتضى الأمر جمع هذا الاسم الذى سمى به . وستجىء طريقة ذلك فى « ب » من ص ١٥٥ .

(٥) بأن يظل عليها ، ولا يتركها إلى العَلَمية (انظر البيان فى رقم ٣ من هامش ص ١٣٩) .

(٦) انظر المراد من : « عاقل » فى رقم ٧ من هامش ص ١٤٠ .

(٧) ليس من هذا وزن « أفعَل » الذى كان فى أصله صفة داخلة فى باب أفعل التفضيل ، ثم تركت الوصفية ، وصارت علم جنس يعرب توكيداً معنوياً ، يفيد الشمول ، ويصح جمعه جمع مذكر ؛ - ومن ألفاظه : «أجمع . أكتع ، أبصع ، أبتع» ؛ (طبقاً لما سبق فى رقم ٢ من هامش ص ١٤٠ - ولما سيجىء فى بابه المناسب ، وهو : باب : التوكيد - جـ ٣ م ١١٦ ص ٤١٧) .

فَعْلَى) ، ولا على وزن صيغة تستعمل للمذكر والمؤنث .

فإن كانت الصفة خاصة بالمؤنث ، لم تجمع جمع مذكر سالم ؛ منعاً للتناقض بين ما يدل عليه المفرد ، وما يدل عليه جمع المذكر ، مثل : « مُرْضِع » فلا يقال : مرضعون ، وكذلك إن كانت لمذكر ، ولكنه غير عاقل[1] ؛ مثل : صاهل ، صفة « للحصان » أو : ناعب ، صفة للغراب ، فلا يقال على سبيل الحقيقة — لا المجاز — صاهلون ، ولا ناعبون . أو : كانت مشتملة على تاء تدل على التأنيث ؛ نحو : قائمة ؛ فلا يصح : قائمتون[2].

وكذلك ما كان صفة على وزن : « أفْعَلَ » (الذى مؤنثه : فَعْلاء) نحو أخضر ؛ فإن مؤنثه : خضراء ، وأبيض ، فإن مؤنثه : بيضاء ، فلا يقال أخضرون ، ولا أبيضون ، — على الأصحّ[3]— . ومثله ما كان على وزن : « فَعْلان » (الذى مؤنثه ، فَعْلى) ، مثل : سكران وسَكْرَى[3] . وكذلك ما كان على صيغة

---

(١) بأن تكون اشتهرت فى العرف بأنها لغير العاقل من الأجناس .

(٢) لا يصح جمع الصفة المشتملة على تاء التأنيث جمع مذكر سالم ؛ سواء أكانت التاء باقية على دلالتها على التأنيث ، نحو : قائمة ، كاتبة ، خطيبة ، شاعرة ، ... أم كانت دالة على التأنيث بحسب الأصل ، ثم انتقلت منه وتركته لتأدية معنى آخر ؛ كالمبالغة فى مثل : « علاّمة » لكثير العلم ، وفى مثل : « فهّامة » لكثير الفهم ، و« راوية » لكثير الرواية ، (وهى حفظ الأخبار والأحاديث) فالتاء فى هذه الكلمات وأشباهها للمبالغة ، ولكنها بحسب وضعها الأول للتأنيث ؛ فيلاحظ الأصل دائماً ، ولا عبرة — فى الرأى الراجح — بما طرأ عليه . وكذلك لا يصح جمعها بعد حذف التاء ؛ لأن الحذف يؤدى إلى لبس محقق .

(٣و٣) هذا رأى البصريين ومن يؤيدهم . ويخالفهم الكوفيون فلا يتمسكون بشرطى منع «أفعل» و«فعلان» ومؤنثهما . وأدلتهم وشواهدهم كثيرة مقبولة . ولا معنى اليوم لإهدار رأيهم ، وخاصة إذا منع لبساً ، وإن كان الأول أكثر وأفصح ؛ وكان ابن كَيْسان يقول : لا أرى فى الرأى الكوفى بأساً — كما جاء فى المفصل ج ٥ ص ٥٩ و ٦٠ — ورأيه سديد . فلم المنع ؟ أيكون بسبب أن الصفات الدالة على الألوان لا أفعال لها ولا مصادر ؛ فهى بهذا تخالف سائر المشتقات ؛ كما قد يتوهم بعض النحاة ؟ (وتوهمه بعيد عن الحق ، فقد ذكر ابن القطاع فى كتابه : « الأفعال » كغيره من أكثر اللغويين أن لهذه الصفات أفعالا صحيحة ، واردة بكثرة عن العرب) . أم لأن أكثر هذه الصيغ يُقَرَّب من الفعل ... والفعل لا يجمع (كما يقول الصبان ، وكما يقول شارح المفصل فى ج ٥ ص ٥٩ و ٦٠) ؟ كل هذه العلل وأشباهها واهية ، وخاصة بعد الوارد الفصيح ، وهو كثير ، وبعد إجازتهم فى التفضيل » ما كان منها على وزن : «أفْعَل » دالا على أمر معنوى ؛ نحو : أحمق ، وأبيض القلب . ونحو : فلان أبيض سريرة من فلان ، أو : أسود سريرة منه ، بمعنى : أنه أطيب منه نفساً ، أو أخبث منه . . . أو نحو هذا . . . (وسيجىء البيان والأدلة فى باب : « أفعل التفضيل » ج ٣ ص ٣٨٤ م ١١٢) وكذلك يجىء فى رقم ٤ من هامش ص ١٦٣ وفى « د » من ص ١٧٢ =

تستعمل للمذكر والمؤنث ، كصيغة : « مِفْعال » كمِهْذار[1]، و « مِفْعَل » ؛ كمِغْشَم[2]). و « فَعُول[3]»؛ مثل : صَبور وشكور ، و « فَعِيل »[4]؛ مثل : كَسِير وقَطِيع ؛ إذ لا يتأتى أن يكون المفرد صالحاً للمذكر والمؤنث معاً وجمعه لا يكون إلا للمذكر ؛ فيقع اللبس والخلط بسبب هذا .

ملاحظة : كل ما سبق من أنواع الصفات وصيغها التي لا يصح جمعها جمعاً مذكراً سالما متوقف على أن تكون الصفة باقية على وصفيتها ، فإن تركتها وصارت علماً جاز جمعها جمع مذكر سالم[5] . . .

إلى هنا انتهت الشروط الواجبة فيما يجمع أصالة[6] جمع مذكر سالم .

* * *

=أن النحاة يقولون : (مالا يصح جمعه جمع مذكر سالم لا يصح – غالباً – في مؤنثه أن يجمع جمع مؤنث سالم) ولذا يمنعون تلك الصيغ والألفاظ أن تجمع جمع مؤنث سالم ؛ استناداً إلى الرأى البصرى السالف ، وقد بان ما فيه.

وقد أخذ المجمع اللغوى القاهرى بالمذهب الكوفى وبلغة بنى أسد التى تلحق تاء التأنيث – جوازاً – بسكرانة وأشباهها. ونص قرار المجمع – كما جاء فى ص ٨٣ من المجلد الشامل للبحوث والمحاضرات التى ألقيت فى مؤتمر الدورة الثانية والثلاثين المنعقد ببغداد سنة ١٩٦٥ – هو :

(حيث إن تأنيث « فَعْلان » بالتاء لغة فى بنى أسد – كما فى الصحاح – ولغة بنى أسد – كما فى المخصص وقياس هذه اللغة صرفها فى النكرة؛ كما فى شرح المفصل . والناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطىء وإن كان غير ما جاء به خيراً ؛ كما فى قول ابن جنى، لذا يجوز أن يقال : عطشانة وغضبانة وأشباههما . ومن ثم يصرف «فَعْلان» وصفاً ، ويجمع « فَعْلان » ومؤنثه « فعلانة » جمعى تصحيح) اهـ.

ولهذا إشارة متممة فى رقم ٤ من هامش ص ١٦٣ .

(١) كثير الهذَر ؛ وهو : الخلط ، والكلام بما لا يليق .

(٢) الشجاع الذى لا يمنعه شىء عن قصده .

(٣) يستعمل للمذكر والمؤنث ، بشرط أن يكون بمعنى : « فاعل » وقبله موصوفه ، أو ما يقوم مقامه ، – بالتفصيل الذى سيجىء فى باب : « التأنيث » – جـ ٤ ص ٥٤٦ م ١٦٩ – ومنه يعلم حكم جديد فى تأنيث «فعول » وجمعه جمع تصحيح المذكر والمؤنث هو ما قرره مجمع اللغة العربية :

– ا – من جواز إلحاق تاء التأنيث بصيغة « فعول » بمعنى : فاعل .

–ب – يترتب على ذلك جواز جمعها التصحيح .

(٤) يستعمل للمذكر والمؤنث ، على سبيل الأغلبية الراجحة، لا على سبيل التحتيم ، بشرط أن يكون بمعنى : « مفعول » وقبله موصوفه أو ما يقوم مقامه . واستعمال هذه الصيغة فى المذكر والمؤنث هى والصيغ التى قبلها خاضع للتفصيل المدون فى باب التأنيث (جـ٤ ص٥٤٦ م ١٦٩) فإن جعل علماً جاز جمعه ومثله كل وصف آخر يستعمل للمذكر والمؤنث فى الأصل ، ثم ترك أصله وصار علماً .

(٥) طبقاً للبيان الهام الذى سبق فى رقم ٣ من هامش ص ١٣٩ .

راجع « التصريح شرح التوضيح » فى هذا الموضع .

(٦) وإلى ما سبق يشير ابن مالك بقوله :

وارْفَعْ بواوٍ ، وبيَا اجْرُرْ وانْصِبِ   سَالِمَ جمعِ عامرٍ ومُذْنِبِ

يشير بعامر : العلم ، وبمذنب : الصفة .

... ...
... ...

زيادة وتفصيل :

(ا) اشترطوا[١] فى العلم أن يكون خاليـًا من تاء التأنيث الزائدة ــ إلا عند الكوفيين ــ والمراد بها : التى ليست عوضـًا عن فاء الكلمة ؛ أو عن لام الكلمة ، لأن التى تكون عوضاً عن أحدهما هى عوض عن أصل ؛ فهى كالأصيلة . فالأولى مثل: عِدَة ، أصلها: وَعْد، حذفت الواو ، وعُوض عنها تاء التأنيث وكُسرت العين ، والثانية مثل : مئة . وأصلها : مِئْىٌ ؛ حذفت الواو وعوض عنها تاء التأنيث .

فإن كانت عوضـًا عن أصل وجعل اللفظ اسمـًا لمسمى (أى : صار علمـًا) فإنه يجمع قياسـًا بعد حذفها . ويكون من الجموع الحقيقية ؛ تقول : « عِدُون » لجمع مذكر سالم ، ومثلها : مِئُون ؛ أما إذا لم يجعل علمـًا ، فإنه يصح جمعه إن كان محذوف اللام ، مثل : الجيش مئون ، ولكنه يعد من ملحقات جمع المذكر السالم .

أما ألف التأنيث المقصورة أو الممدودة فلا يشترط خلوه منها ، فلو سمينا رجلا بسَلْمَى ، أو : صحراء ... ، حذفت فى جمع المذكر السالم الألف المقصورة ، وقلبت همزة الممدود واواً ، فيقال: السَّلْمَوْن والصحراوُون (أعلام رجال). . .[٢]

(ب) لا يجمع المركب الإسنادى جمع مذكر سالم إلا بطريقة غير مباشرة ؛ ــ كما سبق[٣]ــ وذلك بأن نأتى قبله بكلمة: « ذوُو » أو : « ذَوِى» (وهما جمع : « ذو » و « ذي ») فنقول : غاب ذوو فتحَ اللهُ ، وأكرمْنا ذَوِى فَتحَ الله ، وسلمنا على ذَوِى فتحَ اللهُ[٣] . وهذا باتفاق .

أما المركب المزجى فأشهر الآراء أنه لا يجمع إلا بالطريقة السابقة ، غير المباشرة وهناك رأى آخر يجيز جمعه مباشرة ــ وكذلك تثنيته[٤]ــ ، فيقال : جاء الخالَوَيْهُونَ ، وشاهدت الخالَوَيْهِينَ ، وقصدت إلى الخالَوَيْهِينَ ، ومثله سيبويه ، ومعديكرب (اسم رجل) وغيرهما من باقى المركبات المزجية ، وهذا الرأى أسهل

---

(١) فى ص ١٤٠ و ١٤١

(٢) راجع الصبان والخضرى . وهل بين هذه الصورة والصورة الآتية فى ص ١٦٨ (تحت عنوان: ثانيا) نوع من التخالف؟

(٣و٣) فى ص ١٤١ .

(٤) انظر ص ١٣١ .

... ...

... ...

الآراء. وأجدرها بالقبول ، لدخوله فى الحكم العام لجمع المذكر السالم[1] وبُعده من اللَّبس – كما سيجىء فى : «جـ» – .

وأما المركب التقييدى ؛ وهو : المركب من صفة وموصوف مثل : «الرجل الفاضل» أو من غيرهما ؛ مما لا يُعَدّ فى المركبات الثلاثة السابقة – فالأشهر أن يقال فى جمعه: ذَوُو ، وذَوِى «الرجل الفاضل» ، فلا يجمع مباشرة ، وإنما يتوصل إلى جمعه بكلمة (ذوو) رفعًا و (ذَوِى) نصبًا وجرا .

وقد سبق أن قلنا[2] : إن المركب الإضافى يجمع صدره دون عجزه . وهذا صحيح إن كان المضاف وحده هو المتعدد ، دون المضاف إليه ؛ (كما نقول فى «عبد الله» عند الجمع المرفوع : عبدُو الله) . أما إن تعدد أفراد المضاف وأفراد المضاف إليه معا (كعبد السيد والمضاف والمضاف إليه مصريان مثلا –، وعبد السيد والمضاف والمضاف إليه شاميان – مثلا – ، وعبد السيد لعراقيين) ، فالواجب جمع المضاف والمضاف إليه معًا جمع مذكر سالم ، فنقول : عبدو السَّيِّدِين ، أو جمع تكسير ، فنقول : عبيد السادة[3]. . .

(جـ) سبق[4] أنه يشترط فى الاسم الذى يجمع جمع مذكر سالم ، ما يشترط فى الاسم المراد تثنيته ؛ ومن شروطه : أن يكون معربًا . . . فلو كان مبنيًّا لزومًا كبعض الأعلام التى على صيغة : «فَعَالِ» ؛ (مثل : رَقَاشِ أو : حَذَامِ على أنها أعلام رجال) لم يجز جمعه مباشرة[5] ، وإنما يجمع بطريق الاستعانة بكلمة : (ذَوُو) رفعاً ، و «ذَوِى» نصبًا وجرا .

---

(١) حبذا الاتفاق على الأخذ بهذا الرأى المشهور ، وإيثاره ، وعمل الدارسين على نشره ، وترك الرأى السابق ، وغيره من باقى الآراء الأخرى التى لاتناسب عصرنا . (٢) فى ص ١٤١ .

(٣) انظر رقم ٣ من هامش ص ١٣١ . (٤) فى رقم ١ من هامش ص ١٤٠ .

(٥) أشرنا فى ص ٧٩ – إلى الفرق فى الحكم بين هذه الصورة والحكم الوارد فى تلك الصفحة ، تحت عنوان : «ملاحظة» ؛ فالحكم الذى هنا منصب على اسم موضوع من أول أمره علَماً مبنيا لزوماً ولم يستعمل قبل العلمية مع البناء الملازم فى شىء آخر ، فهو أصيل فيهما ، غير منتقل إليهما من حالة سابقة . ومثل هذا العلم لا يجمع جمع مذكر سالم إلا من الطريق غير المباشر الموضح هنا ، ليظل العلَم محتفظاً بصورته التى لا بد منها . بخلاف الصورة التى سبقت فى ص ٧٩ فإن الاسم فيها معرب منون ، علم ، بعد أن كان فى أصله مفرداً مبنيا غير علم ؛ فترك أصله وصار علماً منقولا من معناه وحكمه السابقين إلى العلمية الجديدة ومعها الإعراب والتنوين ؛ فيصح جمعه جمع مذكر سالم بطريقة مباشرة كالأعلام المستوفية للشروط .

... ...
... ...

ولما كانت كلمة «سيبويه» و «خالويه» وأشباهها هى من الأعلام المبنية لزومًا ـ كان حقها ألا تجمع جمع مذكر سالم إلا بالاستعانة بكلمة: «ذوو»، و «ذوي»، لكن هذين العلمين وأشباههما يدخلان من ناحية أخرى فى قسم المركب المزجى. وقد آثرنا ـ فى الصفحة السابقة ـ الرأى الذى يبيح جمعه مباشرة جمع مذكر سالم.

(د) سيجىء (فى ج ٤ ص٤٥٧م١٧١)ـ باب خاص بطريقة جمع الاسم جمع مذكر سالم، وأهمها طريقة جمع: المقصور، والممدود، والمنقوص جمع مذكر سالم.

* * *

المسألة ١١ :

الملحق بجمع المذكر السالم

ألحق النحاة بجمع المذكر السالم فى إعرابه أنواعًا؛ أشهرها : ستة؛ فقد كل نوع منها بعض الشروط، فصار شاذًّا، ملحقًا بهذا الجمع، وليس جمعًا حقيقيًّا، وكل الأنواع الستة سماعى[1]؛ لا يقاس عليه، - لشذوذه - وإنما يُذكر هنا لفهم ما ورد منه فى النصوص القديمة .

أولها : كلمات مسموعة تدل على معنى الجمع، وليس لها مفرد من لفظها، ولكن لها مفرد من معناها، مثل كلمة: «أولُو»[2] فى قولنا: «المخترعون أولُو فضل»، أى : أصحاب فضل؛ فهى مرفوعة بالواو نيابة عن الضمة . لأنها ملحقة فى إعرابها بجمع المذكر السالم - إذ لا مفرد لها من لفظها، ولها مفرد من معناها. وهو : صاحب - وهى منصوبة ومجرورة بالياء نيابة عن الفتحة أو الكسرة فى قولنا : كان المخترعون «أولِى» فضل، وانتفعت من «أولِى» الفضل . ومثل هذه الكلمة يسمى: «اسم جمع[3]» .

ومن الكلمات المسموعة : أيضًا كلمة : (عالَمون) . ومفردها : عالَم، - وهو ما سوى الله - من كل مجموع متجانس من المخلوقات، كعالَم الحيوان، وعالَم النبات . وعالَم الجماد؛ وعالم المال . وعالم الطائرات . . . إلخ .

وكلمة: «عالَم» المفردة تشمل المذكر والمؤنث والعاقل وغيره . فى حين أن كلمة: «عالَمون» لا تدل - مع الجمعية - إلا على المذكر العاقل، فهى تدل على معنى

---

(١) الأنسب فى النوع الخامس (وهو : ما سمى بجمع مذكر سالم) أن يكون قياسيا . ولا قوة للرأى الذى يقصره على السماع . -كما سيجىء فى رقم ٢ من هامش ص ١٥٢ وفى «أ» ص ١٥٣-

(٢) الهمزة مضمومة فى النطق من غير مدّ بالرغم من وقوع الواو الساكنة بعدها كتابة . ولا يصح كتابة ألف بعد الواو الأخيرة .

(٣) هو ما يدل على أكثر من اثنين، وليس له مفرد من لفظه ومعناه معاً، وليست صيغته على وزن خاص بالتكسير، أو غالب فيه . ومن الأمثلة: إبل - جماعة - فلك - . . . وقد سبقت له إشارة عابرة فى رقم ١ من هامش ص ١١٩ . أما البيان الوافى عنه، وعن حالاته المختلفة وأحكامه فنى ج ٤ ص ٥١٠ م ١٧٤ باب : جمع التكسير..

خاص بالنسبة لما يندرج تحت كلمة «عالَم» [1]، والخاص لا يكون جمعاً للعام [2]؛ لهذا كان «عالَمون» إما اسم جمع لكلمة: «عالَم» وليس جمعاً له: وإمَّا جمعاً له غير أصيل، ولكن بتغليب المذكر العاقل على غيره. وفى هذه الحالة لا تكون جمع مذكر سالم حقيقة؛ لأن اللفظة ليست علماً ولا صفة، وإنما تلحق به فى الإعراب بالحروف كغيرها مما فقد بعض الشروط.

ثانيها: من الكلمات المسموعة: ما لا واحد له من لفظه ولا من معناه، وهى: (عشرون [3]، وثلاثون، وأربعون، وخمسون، وستون، وسبعون، وثمانون، وتسعون) وهذه الكلمات تسمى: «العقود العددية» وكلها أسماء جموع أيضًا، ملحقة به فى الإعراب بالحروف.

ثالثها: كلمات مسموعة أيضًا، ولكن لها مفرد من لفظها. وهذا المفرد لا يسلم من التغيير عند جمعه هذا الجمع، فلا يبقى على حالته التى كان عليها قبل الجمع؛ ولذلك يسمونها: «جموع تكسير» [4]، ويلحقونها بجمع المذكر فى إعرابها بالحروف؛ مثل: بَنون، وإحَرُّون، وأرَضون، وذَوُو، وسِنون وبابه [5]، فكلمة: «بَنون»: مفردها. «ابن» حذفت منه الهمزة عند الجمع، وتحركت الباء؛ وكلمة «إحَرُّون» «مفردها: «حَرَّة» [6]، زيدت الهمزة فى جمعها.

---

(١) فدلالتها داخلة فيما يسمى: «العموم الشُّمُولِىّ» مع أن دلالة كلمة: «عالَم» داخلة فيما يسمى: «العموم البَدَلِىّ» الذى هو دلالة الكلمة المفردة على معنى عام، فإذا جمعت جمع مذكر سالم دلت على معنى خاص بالنسبة لمعناها قبل جمعها. فكلمة: «عالم» تدل على المخلوقات العاقلة وغير العاقلة، فإذا جمعت جمع مذكر سالم فقيل فيها: «عالمون» صارت مقصورة الدلالة على العاقلين وحدهم.

(٢) وهناك سبب آخر فى ص ١٥١ هو: أنها ليست علماً ولا صفة.

(٣) ولا يقال إن عشرين مفردها: عشر؛ لئلا يلزم على ذلك صحة إطلاق عشرين على ثلاثين، وإطلاق ثلاثين على تسعة: وهكذا...؛ ذلك لأن أقل الجمع النحوى – لا اللغوى – ثلاثة، من مفرده؛ فلو كان مفرد العشرين هو: «عشر» لكانت عشرون صادقة على (٣×١٠) أى: ثلاث عشرات على الأقل ومجموعها يساوى ثلاثين. ولو كان مفرد الثلاثين هو: «ثلاث» لكانت الثلاثون صادقة على ٣ × ٣ أى: على تسعة، وهكذا مما هو ظاهر الفساد...

(٤) لأن جمع التكسير هو الذى يتغير فيه صيغة المفرد حتما، ولا يبقى مفرده سليما عند الجمع؛ فلا بد فيه من تغيير؛ إما فى عدد حروفه فقط، وإما فى حركاته فقط، وإما فيهما معاً. بخلاف جمعى التصحيح، وهما: جمع المؤنث السالم الحقيقى، وجمع المذكر السالم الحقيقى، فإن صيغة مفردهما لا يدخل عليها تغيير عند الجمع إلا للإعلال، ونحوه. (انظر رقم ١ من هامش ص ١٣٧).

(٥) المراد من باب: «سنة» كل اسم ثلاثى حذفت لامه، وعوض عنها تاء التأنيث المربوطة، ولم يعرف له عند العرب جمع تكسير معرب بالحركات، ولم يعرف له – أيضاً – مفرد مذكر ورد عنهم مجموعاً بالواو والنون أو بالياء والنون. وبالشرط الأخير خرج نحو: «هَنَة» فإن مذكرها – وهو: «هَن» – ورد عن العرب مجموعاً جمع المذكر، فلو جمعت كلمة. «هنة» جمع مذكر أيضاً لا لتبس المؤنث بالمذكر.

(٦) أرض ذات حجارة مجوفة سود؛ كأنها احترقت بالنار.

« وأرَضون » (بفتح الراء) لا مفرد لها إلا : أرْض (بسكونها) ؛ فتغيرت حركة الراء عند الجمع من سكون إلى فتح . هذا إلى أن المفرد مؤنث ، وغير عاقل . وكلمة : « ذَوُو » فى الجمع مفتوحة الذال، مع أن مفردها: « ذُو » مضموم الذال . وكلمة : « سِنون » مكسورة السين فى الجمع ،مفتوحتها فى المفرد[1] ؛ وهو : «سَنَة» ، فضلا عن أنها لمؤنث غير عاقل أيضًا ، ــ وأصلها « سَنَهٌ » أو « سَنَوٌ » ، بدليل جمعها على « سَنَهات » و « سَنَوات » ــ ثم حذفت لام الكلمة ، (وهى الحرف الأخير منها)، وعوض عنه تاء التأنيث المربوطة ، ولم ترجع اللام عند الجمع ــ .

ومن الكلمات الملحقة فى الإعراب بهذا الجمع سماعاً[2]، والتى تدخل فى باب « سَنَة » كلمة: عِضَة ، وجمعها: عِضُون (بكسر العين فيهما). وأصل المفردة: « عِضَهٌ » بمعنى : كذب وافتراء. أو : «عِضَوٌ» . بمعنى : تفريق . يقال: فلان كلامه عِضَهٌ ، أى: كذب، وعمله عِضَوٌ بين الإخوان، أى : تفريق وتشتيت؛ فلام الكلمة هاء ، أو واو . ومثلها « عِزَة » ، جمعها : عِزُون (بالكسر فيهما) . والعِزَة : الفِرقة من الناس ، وأصلها عِزْىٌ ؛ يقال : هذه عِزَة تطلب العلم . . . وأنتم عِزون فى ميدان العلم . وأيضًا : « ثُبَةٌ » بالضم ، وجمعها : ثُبُون ، بضم أول الجمع أو كسره[1] ، والثُّبة « الجماعة » ، وأصلها ثُبَوٌ ، أو : ثُبَىٌ ، يقال : الطلاب مختلفون : ثُبَةٌ مقيمة . وثُبَة مسافرة ، وهم ثُبُون .

وعلى ضوء ما سبق نعرف السبب فى اعتبار تلك الكلمات المسموعة : ملحقة بجمع المذكر فى إعرابها ، والسبب فى تسميتها بجمع التكسير ؛ لأن تعريف جمع التكسير وحده هو الذى ينطبق عليها ، دون غيره من جمعى التصحيح ؛ إذ هو « ما تغيَّر فيه بناء الواحد[3] » وقد تغير بناء واحدها[4] .

(١ و ١) الغالب فى باب « سنة » وأخواتها ــ وقد سبق توضيح المراد من (بابها) فى رقم ٥ من هامش ص ١٤٩ ــ : أن ما كان منه مفتوح الفاء فى المفرد فإنه يكسر فى الجمع ؛ مثل سَنة وسِنين . وما كان مكسور الفاء فى المفرد لم يتغير فى الجمع ؛ مثل مائة ومئين . وما كان مضموم الفاء يجوز فيه الكسر والضم ، مثل ثُبَة وثُبين .

(٢) لأن باب «سنة» (أى : ما يشبهها ــ وقد سبق توضيحه فى رقم ٥ من هامش ص ١٤٩ ــ) سماعى .. وهذه القيود الموضوعة له إنما هى لضبط ما سمع ، لا لقياسيته ؛ فالأمر فيه كغيره مسموع .

(٣) انظر رقم ٤ من هامش ص ١٤٩ .

(٤) وكذلك نعرف السبب فى امتناع جمع الكلمات الآتية جمع مذكر سالم ، وفى عدم إدخالها فى ملحقاته :

رابعها : كلمات مسموعة لم تستوف بعض الشروط الأخرى الخاصة بجمع المذكر ؛ فألحقوها به ، ولم يعتبروها جمعًا حقيقيًّا . ومن هذه الكلمات ، « أهل » ، فقد قالوا فيها : أهلون . مثل :

وما المالُ والأهلونَ إلا ودائعُ ... ولا بد يومًا أن تردّ الودائعُ

فجمعوها مع أنها ليست علمًا ولا صفة . ومنها « عالَمون » ، ليست علماً، ولا صفة أيضًا. وقد تكلمنا عنها من وجهة أخرى فيما سبق[1]. ومنها : « وابل» ؛ بمعنى : مطر غزير . يقال : غَمَرَ الوابلون الحقول . فجمعوها. مع أنها لا تدل على عاقل ...

خامسها: كلمات من هذا الجمع المستوفى للشروط ، أو مما ألحق به، ولكن سُمّى

= ا – ثمرة ، لعدم وجود حذف فيها .

ب – عِدَة وزِنَة ، غير علمين ، لأن المحذوف من كل واحدة هو فاء الكلمة ، فأصل الأولى « وعد » . والثانية : « وزن » ، حذفت الفاء وعوض عنها تاء التأنيث المربوطة . أما إن كانا علمين ، لمذكر فإنه يجوز جمعهما بعد حذف التاء من آخرهما بالصورة التي سبقت في « ا » من ص ١٤٥ .

حـ – اسم (وأصلها : «سِمْو» . بضم السين وكسرها ، وسكون الميم) وأخت وبنت ، وأصلهما : «أخَوٌ» . و« بَنَوٌ» ، على المشهور فيهما ؛ حذفت اللام في الثلاثة ، وعوض عنها الهمزة في أول كلمة : اسم ، وسكنت السين ، وعوضت التاء المفتوحة لا المربوطة في الأخيرتين . وشذ : بنون .

د – يد ، ودم . أصلهما : «يَدْيٌ» . و«دَمْيٌ» ؛ حذفت اللام ، ولم يعوض عنها شيء. وشذ : أبون وأخون ، لأن مفردهما واوى اللام . وقد حذفت الواو التي هي لام الكلمة بغير رد ، ولا تعويض . ومثل : «أب» وأخ بقية الأسماء الستة على الرأى القائل بأنها وردت عن العرب مجموعة جمع مذكر شذوذاً ؛ أى : هنون ، وحمون ، وذوون ، وفون . .

ولا يمنع النحاة أن تكون الواو الأصلية التي هي لام الكلمة قد رجعت عند الجمع ثم حذفت. فأصل الكلمة عند الجمع كما يقولون : « أبَوُون » ثم حركت الباء بالضمة إتباعاً للواو – (كما يحصل أحياناً ، كالإتباع في المفرد المضاف ، نحو : أبى) – بعد حذف فتحة الباء . ثم حذفت ضمة اللام، لثقلها، وطلباً للتخفيف بحذفها، فالتقى ساكنان ؛ الواو الأصلية وواو الأسماء الستة ؛ فحذفت الواو الأصلية التي هي لام الكلمة ؛ فإنها رجعت ثم حذفت كما يتخيلون . وهذه الصور الخيالية لا أثر لها في ضبط الكلمة وصحة المعنى . فالواجب الانصراف عنها وإهمالها ؛ لما فيها من تكلف واضح لا داعى له . . .

وللحكم السابق اتصال قوىّ وبعض تشابه بما سبق فى «ح» من ص ١٣٥ ورقم ٤ من هامشها .

هـ – شاة ، وشفة ؛ لأن لكل واحدة منهما جمع تكسير مسموعاً عن العرب ، ومعرباً بالحركات ؛ يقال : فى الحقل شياه كثيرة ، وللإبل شفاه غليظة. (وأصل شاه : شَوَه ؛ حركت الواو بالفتح التخفيف – كما يقولون – فقلبت ألفاً ؛ فصارت : شاه ، ثم حذفت الهاء وعوض عنها تاء التأنيث المربوطة فصارت : شاة . وأصل شفة هو : « شفه » حذفت الهاء ، وعوض عنها تاء التأنيث المربوطة) .

(١) ص ١٤٨ .

بالكلمة[١] قديماً أو حديثاً وهي مجموعة ، وصارت علَماً[٢] على مفرد – بالرغم من صيغة الجمع – فمن أمثلة الأول المستوفى للشروط « حَمْدون » . و « شهبون » . « وعَبْدون » . و « خَلْدون » و « زيدون » ... أعلام أشخاص معروفة قديماً وحديثاً.

ومثال الثاني : « عِلِّيُّون » . (اسم لأعالى الجنة) المفرد : عِلِّيّ . بمعنى المكان العالى، أو عِلِّيَّة، بمعنى : الغرفة العالية. وهو ملحق بالجمع ، لأنّ مفرده غير عاقل .

سادسها : كل اسم من غير الأنواع السابقة يكون لفظه كلفظ الجمع في إشتمال آخره على واو ونون ، أو ياء ونون ، لا فرق في هذا بين أن يكون نكرة : مثل : « ياسَمين» و «زيتون»... أو علَماً مثل : « صِفِّينَ » و «نَصِيبينَ» و «فِلَسْطِينَ[٣]».

• • •

---

(١) تصح التسمية بجمع المذكر السالم وغيره من الجموع الأخرى للداعي البلاغي الذي قصده العرب في جاهليتهم وإسلامهم من التسمية بتلك الجموع وبالمثنى – كما سبق في « ج » من ص ١٢٥ – ، ومن أهم الدواعي : المدح – ويشمل التعظيم –، والذم ، والتمليح ... ومما يؤيد هذا مجيء واو الجماعة في مخاطبة المولى جل شأنه ؛ كالتي في قوله تعالى حكاية لما يقوله يوم القيامة المعاند الجاحد فضل ربه : « رب ارجعون لعلي أعمل صالحاً فيما تركت » كما يؤيده أن الضمير « نحن » موضوع للمتكلم الذي معه غيره ، أو المتكلم وحده إذا أراد تعظيم نفسه .

أما طريقة إعراب المسمى به ففي « ا » من ص ١٥٣ .

(٢) التسمية بجمع المذكر السالم شائعة قديما شيوعاً يجعلها قياسية ، فلا قوة للرأي الذي يقصرها على السماع . – ولهذا إشارة في رقم ١ من هامش ص ١٤٨ وفي « أ » من الصفحة الآتية –

(٣) وإلى كل هذا يشير ابن مالك بقوله :

وارفعْ بواوٍ وبِيَا اجْرُرْ وانْصِبِ ... سالمَ جمْعِ عَامرٍ ، ومُذْنبِ
وشبْهِ ذَيْنِ ، وبهِ عِشْرُونا ... وبابُه أُلْحِقَ ، وَالأَهْلُونا
أُولُو ، وعَالَمُونَ ، عِلِّيُّونَا ... وأَرَضُون ، شَذَّ ، والسِّنُونَا
وبَابُه ، ومِثْلَ حينٍ قَدْ يَرِدْ ... ذَا البابُ ، وهْوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطَّرِدْ

يريد بشبه ذين : ما أشبه « عامرا » من كل علم ، مستوفى الشروط ، وما أشبه كلمة : « مذنب » ، في أنه صفة مستوفية كذلك . ثم يقول ألحق به عشرون وبابه . والمراد ببابه : أخوات عشرين من العقود العددية التي ذكرناها ، وكذلك أهلون ، وأولو ، وعالمون ، وعليون .

ثم قال : وشذ : أرَضون ، وباب سنين ؛ – وقد أوضحنا المراد من باب « سنين » في رقم ٥ من هامش ص ١٤٩ – وإنما صرح بشذوذ هذين ، مع أن جميع ملحقات جمع المذكر السالم شاذة – إلا النوع الخامس ، كما سبق – ؛ لأن الشذوذ ؛ فيهما أقوى ، لفقد كل منهما أكثر الشروط . فكلاهما اسم جنس (وليس علماً ولا صفة) ، وكلاهما مؤنث ، وغير عاقل ، ولم يسلم مفرده عند الجمع .

ثم بيّن أن « سنين وبابه » قد يعرب إعراب : « حين » ، فتلازمه الياء والنون ، وتظهر الحركات على النون منونة إلا عند وجود ما يمنع التنوين . وأن من العرب من يجعل هذا الإعراب الخاص بكلمة : « حين » عاماً يشمل كل جمع مذكر سالم ، سمي به ، ولا يجعله مقصوراً على سنين وبابه . – طبقاً لما في رقم ٢ من ص ١٥٣ – ومنهم من يجعله عاماً شاملا ما سمي به ، وما لم يسم به .

....

....

زيادة وتفصيل :

(ا) بمناسبة النوع الخامس نشير إلى أن التسمية بجمع المذكر السالم معروفة قديمًا وحديثًا ، كالتسمية بغيره من أنواع المفردات ، والمثنيات ، والجموع . فقياسيته أنسب[1] فإذا سُمِّيَ به مذكر ففيه عدة إعرابات ، يرتبها النحاة الترتيب التالي ، بحسب شهرتها وقوتها :

١ — أن يعرب بالحروف كجمع المذكر السالم — مع أنه علَم على واحد — فيبقى حاله بعد التسمية به كحاله قبلها . تقول فى رجل اسمه سعدون : جاء سعدونَ وأكرمت سَعْدِينَ ، وأصغيت إلى سعدِينَ . وفى هذه الحالة لا تدخله « أل » التى للتعريف ، ولا غيرها مما يجلب التعريف ، لأنه معرفة بالعلمية[2]. وإذا جاء بعده ما يقتضى المطابقة — كالنعت ، والخبر ... — وجب أن يطابق فى الإفراد ؛ مراعاة لمعناه ومدلوله .

ولا يصح حذف نونه عند إضافته ، لأنها ليست نون جمع ، ولأن حروف العلم لا يصح زيادتها أو نقصها — كما تقدم فى المثنى ص ١٢٦ نقلاً عن الهمع — .

واحتمال اللبس فى هذا الوجه قوىّ . لإيهامه أنه جمع ، ولأن حروفه تتغير بتغير إعرابه ، مع أنه علَم لمعيَّن .

٢ — أن يلزم آخره الياء والنون رفعًا ، ونصبًا ، وجرًّا ، ويعرب بحركات ظاهرة على النون مع تنوينها[3] — غالبًا — تقول فى رجل اسمه محمدِين : هذا محمدِينٌ ، ورأيت محمدِينًا ، وقصدت إلى محمدِينٍ ، فكلمة : « محمدِين » : إما مرفوعة بالضمة الظاهرة ، أو : منصوبة بالفتحة الظاهرة ، أو : مجرورة بالكسرة الظاهرة ، مع التنوين[3] (غالبًا فى كل حالة) [4] (فإعرابها — كما يقول النحاة

---

(١) كما سبق فى رقم ١ من هامش ص ١٤٨ وفى ٢ من هامش ص ١٥٢ — وكذلك سبق بيان الغرض من هذه التسمية فى « ج » من ص ٢٥ — وفى رقم ١ من هامش ص ١٥٢ .

(٢) انظر « الملاحظة » التى فى رقم ٢ من هامش ص ١٣٩ .

(٣و٣) إن لم يوجد مانع يمنع التنوين ؛ كالأسباب الخاصة بمنع الصرف ؛ ومنها هنا العجمة مع العلمية ؛ مثل : « قِنِّسْرين » ، اسم بلد بالشام» ومنها : النداء ، ومنها : « أل » الجالبة للتعريف ، ومنها الإضافة فى آخره .

(٤) بشرط ألا تزيد حروفه على سبعة : (وهى أقصى ما يصل إليه تكوين الاسم المفرد أصالة فى اللغة العربية) . فإن زاد على سبعة بسبب طارئ على أصله أخرجه عن ذلك الأصل — كأن يكون علماً منقولا من مثنى ، أو من جمع . . . نحو اشهيبابين — لم يعرب بالحركات ، وإنما يعرب بالحرف (الياء) التى فى آخره ؛ ليكون إعرابه بالحرف دليلا على زيادة الياء والنون فيه ؛ فلا يخرج الاسم عن أقصى العدد المألوف من حروف الكلم — ومثل هذا أيضاً يراعى فى الآراء التالية .

... ...

... ...

كإعراب : غِسْلِين[1] وحِين) وهذه النون لا تسقط فى الإضافة ؛ لأنها — كالتى فى الحالة السابقة — ليست نون جمع .

والأخذ بهذا الإعراب . — فى رأينا — أحسن ؛ فى العلَم المختوم بالياء والنون ، والاقتصار عليه أولى[2] ؛ ليسره ومطابقته للواقع الحقيقى ، فهو بعيد ، عن كل لَبس ؛ إذ لا يوهِم أن الكلمة جمع مذكر حقيقى ؛ وإنما يدرك سامعها أنها علم على مفرد ، لتنوينه ، ولعدم تغير الحروف فى آخره .

وإذا جاء بعده ما يقتضى المطابقة — كالنعت والخبر — وجب أن يطابق فى الإفراد ؛ مراعاة لمعناه ومدلوله .

وهناك سبب هام يقتضى الاقتصار على هذا الرأى فى العلَم المختوم بالياء والنون هو : « المعاملات الرسمية » الجارية فى عصرنا على الوجه المبين عند الكلام على التسمية بالمثنى[3] . . .

والقصد من سرد الآراء التى تخالف هذا الأحسن والأيسر فهم النصوص القديمة الواردة بها ، دون أن نبيح اليوم استعمالها ؛ ومن الإساءة للغتنا أن نفتح الأبواب المؤدية إلى البلبلة والاضطراب فيما ننشئه من كلام ، وإلى التعسير من غير داع ، فيما نمارسه من شئون الحياة .

ومن العرب من يجرى حكم : « غِسْلين وحِين » منونًا — فى الغالب — أو غير منون على « سنين » وبابه كله . وإن لم يكن علَمًا . ومنهم من يجريه منونًا على جميع أنواع المذكر السالم وملحقاته — كما سبق[4] — .

٣ — أن يلزم آخره الواو والنون فى كل الحالات ، ويعرب بحركات ظاهرة على النون من غير تنوين[5] فيكون نظير : « هارون » فى المفردات الممنوعة من الصرف . وهذه النون لا تحذف للإضافة ، للسبب السالف .

٤ — أن يلزم آخره الواو والنون ، فى كل الحالات ، ويعرب بحركات ظاهرة

---

(١) هو : الصديد الذى يسيل من أهل جهنم .

(٢) انظر قرار مجمع اللغة العربية ومؤتمره فى اختيارها هذا الحكم وهو مدون فى رقم ٣ من هامش الصفحة الآتية : (٣) فى آخر ص ١٢٦ . (٤) فى آخر هامش ص ١٥٢ .

(٥) فهو ممنوع من الصرف ؛ للعلمية وشبه العجمة ؛ لأن وجود الواو والنون فى الأسماء المفردة يكاد يكون من خواص الأسماء الأعجمية .

... ...

... ...

على النون ، مع تنوينها[1] فيكون نظير « عَرَبون »[2] من المفردات . والنون ثابتة لا تحذف للإضافة .

ونرى أن الاقتصار على هذا الإعراب[3] أحسن فى العَلَم المختوم بالواو والنون ؛ مثل : زيدون – لما سبق فى نظيره المختوم بالياء والنون – مع وجوب مراعاة **الإفراد** فيما يقتضى المطابقة «كالنعت والخبر» كما تقدم فى الصورة الثانية .

٥ – أن يلزم آخره الواو والنون المفتوحة فى جميع الحالات ، ويعرب بحركات مقدرة على الواو . والنون ثابتة هنا فى جميع حالات الإعراب ، كشأنها فى الحالات السالفة .

(ب) إذا سُمِّي بجمع المذكر ، أو بما ألحق به (كالأعلام الواردة فى النوع الخامس[4] . ومنها : حَمدون ، خَلدون ، عَبدون ، زيدون ، عِليّون ..) ، وأريد جمع هذا العلم جمع مذكر سالم ، لم يصح جمعه مباشرة – كما عرفنا – وإنما يصح جمعه من طريق غير مباشر ؛ وذلك بالاستعانة بالكلمة الخاصة التى يجب أن تسبق هذا العلَم . وتلحقها علامة الجمع رفعاً ، ونصباً ، وجرا ، وهذه الكلمة هى : « ذو » دون غيرها ، وتصير فى الرفع : « ذَوُو » ، وفى النصب والجر : « ذَوِى » وهى « مضافة » : والعلَم بعدها هو – « المضاف إليه » دائماً ، ويصح فيه من الإعرابات السابقة ما يساير صورته ؛ فيقال : جاءنى ذَوُو حمدون ، وصافحت ذَوِى حمدون ، وأصغيت إلى ذَوِى حمدون . . . فكلمتا : « ذَوُو » و « ذَوِى » تعرب على حسب حاجة الجملة ، وترفع بالواو ، وتنصب وتجر بالياء وتلك الكلمة هى التى توصل لجمع المسمى بجمع المذكر السالم وملحقاته .

---

(١) إن لم يوجد مانع من الصرف : كالعجمة مع العَلَمية هنا – أو الإضافة ، أو النداء ، أو التأنيث أو « أل » المفيدة للتعريف وستأتى فى م ٣٠ .

(٢) المال الذى يدفعه المشترى مقدماً فى صفقة ؛ لضمان إتمامها ، وأنه لن يرجع عن شرائها ، وإلا ضاع ذلك المقدم .

(٣) وقد اقتصر عليه المجمع اللغوى القاهرى ومؤتمره – طبقاً لما جاء فى ص ١٣ من كتابه الصادر فى سنة ١٩٦٩ باسم «كتاب فى أصول اللغة» ونص قراره تحت عنوان : (صيغة : فَعْلُون وكونها عربية) وإعرابها : (ما كان من الأعلام منتهيا بواو ونون زائدتين نحو – سَيْحون ، وحَمدون ، وخَلدون له أمثلة منذ أقدم العصور العربية ، فصيغته عربية . وعليها صيغ ما ورد من أعلام أهل المغرب . وهو يعرب إعراب المفرد بالحركات على النون مع التنوين ، ومع لزوم الواو . فإن كان علماً لمؤنث منع من الصرف للعلمية والتأنيث . ويأخذ هذا الحكم ما كان منتهيا بياء ونون زائدتين ا هـ) .

(٤) فى ص ١٥١ .

... ...

... ...

أما الطريقة إلى تثنية هذا الجمع فهى الطريقة التى تقدمت فى التثنية[1] ، ويستعان فيها بكلمة : « ذو » أيضاً .

(ح) سبقت الإشارة[2] إلى أن النون مفتوحة فى جمع المذكر السالم وملحقاته[3] فى أحواله الإعرابية المختلفة ؛ (أى : فى حالة رفعه بالواو ، أو نصبه أو جره بالياء) بشرط ألا يكون مسمى به ، ولا علاقة لهذه النون بإعرابه . ومن العرب من يكسرها ، ولكن لا داعى للأخذ بهذه اللغة ، منعاً للخلط والتشتيت من غير فائدة .

وإذا وقعت النون آخر جمع مذكر سالم مسمًّى به ففى ضبطها الأوجه المختلفة التى سبقت فى : « ا و ب » .

أما نون المثنى وجميع ملحقاته[4] فالأشهر فيها أن تكون مكسورة فى الأحوال الإعرابية المختلفة . وقليل من العرب يفتحها ، ومنهم من يضمها بعد الألف ، ويكسرها بعد الياء ، فى حالتى النصب والجر ، ولا داعى للعدول عن الرأى الأشهر فى الاستعمال ، للسبب السالف[5] فى حركة نون جمع المذكر السالم .

(د) لنون المثنى والجمع وملحقاتهما أثر كبير فى سلامة المعنى ، وإزالة اللبس ؛ ففى قولنا : (سافر خليلان : موسى ومصطفى) — نفهم أن موسى ومصطفى هما الخليلان ، وأنهما اللذان سافرا ، بخلاف ما لو قلنا : (سافر خليلاَ موسى ومصطفى) ؛ بغير النون فإننا قد نفهم الكلام على الإضافة (إضافة كلمة : خليلا إلى موسى) ويتبع هذا أن الخليلين هما اللذان سافرا ، دون موسى ومصطفى ، والفرْق بين المعنيين كبير .

ومثل هذا أن نقول فى الجمع : (مررت ببنينَ أبطال) ؛ فالأبطال هم البنون ؛ والبنون هم الأبطال ، فلو حذفت النون لكان الكلام : (مرَرْت ببنى أبطال) ، وجاز أن نفهم الكلام على الإضافة ؛ إضافة كلمة : «البنين» إلى : «أبطال» ؛ فيتغير المعنى .

---

(١) فى آخر رقم ٢ من هامش فى أول ص ١٢٩ . (٢) ص ١٣٩ .

(٣) ويدخل فيها : ما سمى به ، وما جمع على سبيل « التغليب » ، وغيرهما . .

(٤) يدخل فيها ما سمى به ، وما ثنى على سبيل « التغليب » ، واثنان واثنتان » ، وغيرهما من كل ما أعرب إعراب المثنى — كما سبقت الإشارة لهذا فى رقم ٤ من هامش ص ١٢٠ —

(٥) وفى هذا يقول ابن مالك :

ونونُ مجموعٍ وما بهِ التَحقْ ... فافتَحْ وقَلَّ مَنْ بِكَسْرِهِ نَطَقْ

ونُونُ ما ثُنِّىَ والملْحَق بهْ ... بعكْسِ ذالِكَ استَعْمَلوه ؛ فانْتَبِهْ

كلمة « نون » الأولى مبتدأ ، خبره : الجملة الفعلية : « افتح » و« الفاء » التى فى أولها زائدة ؛ لتزيين اللفظ — كما فى الصبان ، وانظر رقم ٤ من ص ٢٩٣ و م ١ ٤ ص ٥٣٥ .

... ...

... ...

وكذلك تمنع النون توهم الإفراد فى مثل: (جاءنى هذان، ورحبت بالداعين للخير)؛ فلو لم توجد النون لكان الكلام: (جاءنى هذا، ورحبت بالداعى للخير)؛ وظاهره أنه للمفرد، وهو غير المراد قطعاً.

وتحذف نون المثنى والجمع للإضافة — كما أشرنا — فى الأمثلة السابقة؛ وهو حذف لازم؛ كحذفها وجوباً مع «اثنين» و«اثنتين» عند تركيبهما مع عَشَر، أو عَشْرة...؛ فتحل كلمة: «عَشَر، أو: عشْرة» مكان النون بعد حذفها، نحو: «اثنا عشَر» و«اثنتا عشْرة»؛ فتعرب: «اثنا» و«اثنتا» إعراب المثنى، وكلمة «عشَر أو: عشْرة» اسم مبنى[1] على الفتح لا محل له من الإعراب، لوقوعه موقع نون المثنى التى هى حرف — كما سبق[2].

وقد تحذف جوازاً للتخفيف؛ إذا كانت فى آخر اسم مشتق (أى: وَصْف) فى أوله «أل» الموصولة[3]، وقد نصَب بعده مفعوله؛ مثل: ما أنتما المهملا واجباً، — وما أنتم المانعو خيراً؛ ومنه قراءة من قرأ: «والمقيمى الصلاةَ» (بنصب كلمات: «واجباً»، و«خيراً»، و«الصلاةَ»؛ على أنها مفعول به لاسم الفاعل الذى قبل كل منها)[4].

ويجيز سيبويه وآخرون حذف نون ما دل على تثنية أو جمع من أسماء الموصول؛ نحو: اللذان، واللتان، والذين.

وقد تحذف نون الجمع جوازاً إذا وقع بعدها لام ساكنة، كقراءة من قرأ: (غير مُعْجِزِى اللهَ)، بنصب كلمة «اللهَ» على أنها مفعول به (أصله: معجزين اللهَ)، وقراءة: «إنكم لذائقو العذابَ» بنصب كلمة: «العذابَ» على أنها مفعول به أيضاً، وأصلها: «إنكم لذائقون العذابَ».

وأقل من هذا أن تحذف من غير وقوع اللام الساكنة بعدها؛ كقراءة من قرأ: «وما هم بضارِّى به من أحد» وأصلها: «بضارين به».

وقد تحذف النون جوازاً لشبه الإضافة فى نحو: لا غلامَىْ لمحمد، ولا مكرِمَىْ للجاهل، إذا قدرنا الجار والمجرور صفة، والخبر محذوفاً[5].

---

(١) لتضمنه — كما يقولون — معنى حرف العطف؛ إذ الأصل: اثنا وعشر... إلخ. والسبب الحق السماع المحض. (٢) فى «و» من ص ١٣٤ ويجيء فى ٣١٣.

(٣) وجود «أل» دليل على أن الكلمة غير مضافة.

(٤) إيضاح هذه الحالة فى باب الإضافة — ح ٣ م ٩٣ —.

(٥) أصحاب هذا الرأى يوضحونه بأن الجار والمجرور إذا جعلا صفة لاسم «لا» النافية للجنس صار ←

... ...

... ...

وكذلك فى . لَبَّيْكَ[١] وسَعْدَيكَ[٢]. . . وأشباههما عند من يرى أن الكاف حرف للخطاب ، وليست باسم .

وقد يحذفان للضرورة فى الشعر .

هذا ، وعلى الرغم من أن حذفهما جائز فى المواضع التى ذكرناها — فمن المستحسن فى غير الضرورة ، وغير لبَّيك وسعديك وأشباههما ، الفرار منه قدر الاستطاعة ؛ منعاً للغموض واللبس ، وضبطاً للتعبير فى سهولة ، ووضوح ، واتفاق يلائم حالة الناس اليوم . أما المواضع التى يجب فيها حذفهما فلا مفر من مراعاتها .

(هـ) الأصل[٣] فى المثنى أن يدل على اثنين حقيقة . لكن قد يكون اللفظ ظاهره التثنية ومعناه الجمع بشرط وجود قرينة ؛ فيكون ملحقاً بالمثنى فى الإعراب فقط . وليس مثنى حقيقة ؛ لفقده شرط التثنية ؛ ومن ذلك : « ارجع البصر كَرَّتين » أى : كَرَّات ؛ لأن المراد التكثير ، والتكثير لا يتحقق بكَرَّتين ، وإنما يتحقق بكَرَّات . ومثله : حَنَانَيْكَ . . . وهذا النوع يجوز فيه التجريد من علامتَى التثنية اكتفاء بالعطف ، مثل : أتعبتنا الأسفار ؛ خمس وخمس ، وذَهاب وذهاب ، ورجوع ورجوع . ومنه قول الشاعر :

تَخدِى[٤] بنا نُجُبٌ أفْنَى عرائكَها خِمْسٌ وخِمْسٌ وتأويبٌ وتأويبُ

وقد يغنى التكرار عن العطف[٥] ؛ كقوله تعالى : « صفًّا صفًّا » ، وقوله : « دَكًّا دَكًّا » .

= بهذه الصفة من قسم الشبيه بالمضاف ؛ لأن الصفة من تمام الموصوف ؛ كالمضاف إليه فإنه يتمم المضاف . وإذا صار شبيهاً بالمضاف جاز عندهم حذف ما فى آخره من التنوين ، أو نون المثنى والجمع كما يحذف من المضاف الأصيل . وسيجىء هذا فى باب « لا » الجنسية آخر الجزء — ص ٦٩٠ — .

(١) بمعنى : إجابة منا لك بعد إجابة .

(٢) بمعنى إسعاداً لك بعد إسعاد . أى : مساعدة لك بعد مساعدة ، أو معاونة لك بعد معاونة .

(٣) ما يأتى هو الذى أشرنا إليه فى رقم ٥ من هامش ص ١١٨ حيث قلنا : إن اللفظ قد يكون فى ظاهره المثنى ، وفى معناه للجمع . . . وله صلة أيضاً بما فى « هـ » من ص ١٣٣ .

(٤) « تَخدِى » : تسرع . « نجب » جمع : نجيبة ، وهى : الناقة الأصيلة الجيدة .

« عرائك » ، جمع : عريكة ، وهى : السنام ، « التأويب » السفر طول النهار ، أو : الرجوع من السفر وغيره ، والأحسن هنا : الأول ، والخَمْس : سفر خمسة أيام . ويصح : الخِمس (بكسر الخاء) وهو ترك الإبل ثلاثة أيام ترعى بغير شرب ، ثم ترد الماء فى اليوم الرابع . (كأن تشرب فى يوم الخميس — مثلا — وتترك الشرب ثلاثة أيام بعده ؛ هى : الجمعة ، والسبت ، والأحد ، ثم تشرب فى اليوم الرابع ، وهو يوم الاثنين . فإذا احتسبنا اليوم الأول الذى شربت فيه كان يوم الاثنين هو الخامس له . ومن هنا جاء الخِمس بكسر الخاء — .

(٥) سبق للمسألة إيضاح وتفصيل فى — « هـ » — من ص ١٣٣ .

... ...

... ...

(و) سبق[١] أن المثنى المرفوع بالألف إذا أضيف إلى كلمة أولها ساكن؛ وقد حذفت منه النون بسبب الإضافة ــ مثل : غاب حارسا الحقل، وأقبل زارعا الحديقة ــ فإن علامة التثنية (وهى الألف) تحذف نطقًا ، لا خطًّا[٢]. ويرجح النحاة فى إعرابه أن يقال : إنه مرفوع بألف مقدرة . . .

وكذلك الشأن فى جمع المذكر ؛ فإنه إذا أضيف حذفت نونه للإضافة ؛ فإن كانت إضافته إلى كلمة أولها ساكن حذفت واوه رفعًا ، وياؤه نصبًا وجرًّا ؛ فى النطق ، لا فى الكتابة[٢]؛ تقول : جاء عالمو المدينة ، وكرّمت عالمِى المدينة ، وسعيت إلى عالمِى المدينة[٣].

لكن ما إعرابه ؟ . أيكون مرفوعًا بالواو الظاهرة فى الكتابة، أم بالواو المقدرة المحذوفة فى النطق لالتقاء الساكنين ؛ فهى محذوفة لعلة ، فكأنها موجودة ؟ .

وكذلك فى حالة النصب والجر ؛ أيكون منصوبًا ومجرورًا بالياء المذكورة أم المقدرة ؟

يرتضى النحاة أنه معرب فى جميع حالاته بالحرف المقدر ؛ لأنهم هنا يقدمون النطق على الكتابة ، ويعدّون هذه الحالة كحالة المثنى فى أنها من مواضع الإعراب التقديرى[٤]، لا الإعراب اللفظى .

ونقول هنا ما سبق أن قلناه فى المثنى : وهو أنه لا داعى اليوم للأخذ بهذا الرأى وحده ، ولن يترتب على إهماله ضرر ؛ لأن الخلاف شكلى لا قيمة له . ولكن الإعراب التقديرى هنا لا يخلو من تكلف ، وقد يؤدى إلى اللبس .

كذلك تقدر الواو رفعاً ــ فقط ــ فى جمع المذكر السالم إذا أضيف إلى ياء المتكلم؛ نحو : جاء صاحبِىّ ، وأصلها : صاحبون لى ؛ حذفت اللام للتخفيف ، والنون للإضافة ؛ فصارت الكلمة صاحبُوىَ . اجتمعت الواو والياء ، وسبقت إحداهما

---

(١) فى « ز » من ص ١٣٥ .

(٢ و ٢) مع ملاحظة قرار المجمع اللغوى الذى يبيح ــ المد عند خوف اللبس وهو القرار الذى سجلناه فى رقم ٢ من هامش ص ٥١ ونعيد تسجيله هنا ونصه : ــ تحت عنوان : إباحة المد عند التقاء الساكنين، أو زيادة موضع لاغتفار التقاء الساكنين ــ : (لا حرج على من يدفع اللبس بمد عند الساكنين ، مثل قولهم : اجتمع مندوبو العراق بمندوبِى الأُردنّ) .

(٣) يشترط لصحة هذا الحذف ألا يكون جمع المذكر مقصوراً ــ كما سيجىء البيان فى رقم ٣ من ص ٢٠٤ ــ .

(٤) بيانه فى ص ٧٥ و ٨٤ وستذكر مواضعه مفصلة فى ص ١٩٨ .

... ...
... ...

بالسكون، قُلبت الواو ياء؛ وأدغمت فى الياء؛ فصارت الكلمة: صاحبُيّ، ثم حركت الياء بالكسرة؛ لتناسب الياء؛ فصارت الكلمة: صاحِبِيَّ، ومثلها: جاء خادِمِيّ ومساعِدِيّ، إذ يرتضى النحاة فى إعرابها: «خادمىّ»، فاعل مرفوع بالواو المقدرة المنقلبة ياء المدغمة فى ياء المتكلم. و«خادم» مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه؛ مبنية على الفتح فى محل جر. وكذلك الباقى وما أشبهه.

ويقول فريق آخر: إن إعراب كلمة: «صاحِبِيّ» وأشباهها هو إعراب لفظى، لا تقديرى؛ لوجود ذات الواو، ولكن فى صورة ياء. وتغير صورتها لعلة تصريفية لا يقتضى أن نقول إنها مقدرة. والخلاف بين هذين الرأيين لا قيمة له؛ لأنه خلاف لفظى، شكلى، لا يترتب عليه شىء عملى؛ فلا مانع من اتباع أحد الرأيين. والأول أفضل لموافقته لبعض حالات خاصة أخرى.

(ز) جسم الإنسان – وغيره – ذو أعضاء، وأجزاء، وأشياء أخرى تتصل به، منها: ما يلازمه ويتصل به دائمًا؛ فلا ينفصل عنه فى وقت، ثم يعود إليه فى وقت آخر؛ كالرأس؛ والأنف، والظهر، والبطن، والقلب... ومنها: ما يتصل به حيناً، وينفصل عنه حيناً، ويعود إليه بعد ذلك؛ كالثوب، والأدوات الجسمية الأخرى وأشباهها... فإذا كان فى الجسم شىء واحد لا يتعدد، ولا ينفصل عنه – كالرأس؛ والقلب – وضممت إليه مثله جاز فيه ثلاثة أوجه:

أولها: الجمع: وهو الأكثر. نحو: ما أحسن رءوسكما. ومنه قوله تعالى: «إن تتوبا إلى الله فقد صَغَتْ قلوبُكما». وإنما عبروا بالجمع مع أن المراد التثنية، لأن التثنية فى الحقيقة جمع لُغَوِىّ[1]؛ ولأنه مما لا يقع فيه لَبس، ولا إشكال؛ فمن المعلوم ألا يكون للإنسان إلا رأس واحد، وقلب واحد...

ثانيها: التثنية على الأصل وظاهر اللفظ؛ نحو: ما أحسنَ رأسَيْكما، وأطيبَ قلبيْكما.

ثالثها: الإفراد: نحو؛ ما أحسنَ رَأسكما، وأطيبَ قلبَكما. وهذا جائز لوضوح المعنى، إذ كل فرد له شىء واحد محتم من هذا النوع، فلا يُشْكِل، ولا يوقع فى لبس. فجىء باللفظ المفرد، للخفة.

---

(١) راجع ماله اتصال بهذا، والأمثلة الواردة التى تؤيده فى رقم ١ من هامش ص ١١٩ ورقم ٢ من هامش ص ١٢٧.

... ...

... ...

أما ما يكون فى الجسد منه أكثر من واحد ؛ كاليد ، والرجل ؛ فإنك إذا ضممته إلى مثله لم يكن فيه إلا التثنية ؛ نحو : ما أكرمَ يديكما ، وما أسرعَ رجليكما. أما قوله تعالى : «والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما . . .» فإنه جمع ؛ لأن المراد: الأيمان : (جمع يمين ، أى: اليد اليمنى)[١] .

وأما ما يتصل بالجسم وينفصل عنه من نحو : ثوب ، وغلام .. فلا يجوز فيه إلا التثنية إذا ضممت منه واحداً إلى مثله ؛ نحو أعجبتُ بثوبيكما . . . وسلمت على غلاميكما . . . إذا كان لكل واحد ثوب وغلام ، ولا يجوز الجمع فى مثل هذا ؛ منعاً للإبهام واللبس ؛ إذ لو جمع لأوهم أن لكل واحد أثواباً وغلماناً ، وهو غير المراد[٢]. وكذلك لا يجوز الإفراد ؛ للسبب السالف .

(ح) سبق الكلام على منع تثنية جمع المذكر وجمعه بطريقة مباشرة فيهما. وإباحة ذلك عند التسمية به[٣] بالطريقة الموضحة هناك... ، فهل يجوز تثنية جمع التكسير ، وجمعه ؟ . فريق قال : إن جمعه مقصور على السماع ، أما تثنيته فلخص الرأى[٥] فيها عنده أن القياس يأبى تثنية الجمع ، وذلك أن الغرض من الجمع الدلالة على الكثرة العددية ، والتثنية تدل على القلة ؛ فهما متدافعان ، ولا يجوز اجتماعهما فى كلمة واحدة . وقد جاء شىء من ذلك — عن العرب — على تأويل الإفراد؛ قالوا : إبلان، وغنمان . وجمالان ، ذهبوا بذلك إلى القطيع الواحد ، وضموا إليه مثله فثنوه .. وما دام القياس يأباه فالأحسن الاقتصار فيه على السماع[٤].

وفريق آخر — كما سيجىء[٥] — يميل إلى إباحة الجمع فيما يدل على القلة ، دون ما يدل على الكثرة .

والأفضل الأخذ بالرأى القائل إن الحاجة الشديدة قد تدعو أحياناً إلى جمع الجمع ، كما تدعو إلى تثنيته ؛ فكما يقال فى جماعتين من الجمال : جِمالان — كذلك يقال فى جماعات منها : جِمالات . وإذا أريد تكسير جمع التكسير روعى فيه ما نصوا عليه فى بابه[٥].

* * *

---

(١) هل المراد أن اليمنى واحدة ، فإذا انضمت إلى مثلها جاز الجمع؟ إن كان هذا التعليل صحيحاً فهو منطبق على جميع الأعضاء الزوجية فى الجسم . فكيف تجب التثنية ؟ إلا أن يقال إن اليمنى أشهر فى اليد اليمنى حتى تكاد تختص بهذا الوصف ، وتصير بمنزلة شىء واحد .

(٢) راجع الجزء الرابع من شرح «المفصل» ص ١٥٥ . (٣) فى ص ١٥٥ ، ١٢٩ .

(٤) راجع الجزء الرابع من شرح المفصل ص ١٥٣ . (٥و٥) فى ج ٤ ص ٥٠٥ م ١٧٤ .

المسألة ١٢ :

ذ – جمع المؤنث السالم(١)

١ – {حضرتْ سيدةٌ . سمعتُ سيدةً . قرأت مقالة سيدةٍ .
حضرت سيداتٌ . سمعتُ سيداتٍ . قرأت مقالاتٍ لسيداتٍ.}

٢ – {فازتْ هندٌ . أكرم الوالد هنداً . هذه مَدرسة هندٍ .
فازت الهنداتُ . أكرم الوالد الهنداتِ. هذه مدرسة الهنداتِ .}

٣ – {عطيةُ طالبٌ ماهرٌ . إن عطيةَ طالبٌ ماهر . لعطيةَ نشاطٌ ظاهر .
العطياتُ طالبون ماهرون. إن العطياتِ طالبون مَهَرَة. للعطياتِ نشاط .
اتسعت السُّرادِقاتُ . ملأ الناسُ السرادِقاتِ . جلس القوم في السرادِقاتِ .}

فى الأمثلة السابقة كلمات مفردة ؛ تدل كل كلمة منها على شيء واحد مؤنث، أو مذكر ، (مثل : سيدة ، هند ، عطية ، سُرادق . . .) .

وحين زِدنا فى آخرها الألف والتاء المفتوحة(٢) صارت تدل على جمع مؤنث ؛ مثل : سيدات ، هندات(٣)، عطيات(٣)، سُرَادِقات ، واستغنينا بهذه الزيادة عن العطف بالواو(٤)؛ أى : عن أن نقول : سيدةٌ ، وسيدة ، وسيدة .. .أو هند ، وهند ، وهند . . . إلخ .

فهذه الكلمات تسمى : « الجمع بالألف والتاء الزائدتين » ، أو : « جمع المؤنث السالم » كما هو المشهور(٥) ، وهو : (ما دل على أكثر من

---

(١) سبق فى رقم ١ من هامش ص ١٣٧ معنى : « السالم » وضبطها . وسبب تسميته هو وجمع المذكر السالم : بجمعى التصحيح .

(٢) أى : تاء التأنيث المتسعة التى ليس أصلها الهاء ؛ فهى غير التاء المربوطة التى تدل على تأنيث الاسم – كما سيجيء فى رقم ٣ من هامش ص ١٦٣ و ١٦٦ ورقم ١ من هامش ص ١٦٦ – .

(٣و٣) انظر الملاحظة التى فى ص ١٦٧ .

(٤) قد يجوز العطف بالواو أحياناً ، أو بغيرها للدواعى التى بيناها فى المثنى ، وجمع المذكر (فى « ه » من ص ١٣٣ و ١ من هامش ص ١٣٨) .

(٥) يفضل كثير من النحاة الأقدمين تسميته : « الجمع بألف وتاء مزيدتين » ، دون تسميته بجمع =

اثنين[1] بسبب زيادة معيّنة فى آخره، أغنتْ عن عطف المفردات المتشابهة فى المعنى، والحروف، والحركات، بعضها على بعض، وتلك الزيادة هي «الألف والتاء» فى آخره).

ومفرد هذا الجمع قد يكون مؤنثاً لفظيًّا ومعنويًّا معاً[2]؛ مثل: سيدة وسُعْدَى[3] ولمْيَاء. والجمع: سيدات، وسُعْدَيات، ولَمْيَاوات.

= المؤنث السالم؛ لأن مفرده قد يكون مذكراً، كسرادق وسرادقات، وأحياناً لا يسلم مفرده فى الجمع؛ بل يدخله شيء من التغيير: كسُعْدى وسُعْدَيات؛ فإن ألف التأنيث التى فى مفرده صارت ياء عند الجمع. ومثل لمياء ولمياوات؛ قلبت الهمزة واواً فى الجمع؛ ومثل: سجدة وسَجَدَات؛ تحركت الجيم فى الجمع بعد أن كانت ساكنة فى المفرد. وبالرغم من ذلك كله لا مانع من التسمية الثانية؛ لأنها تنطبق على أغلب الحالات، واشتهرت بين النحاة وغيرهم حتى صارت «اصطلاحاً» معروفاً، وخاصة الآن.

(١) ما العدد الذى يدل عليه جمع المؤنث السالم؟ أهو عدد لا يقل عن ثلاثة، ولا يزيد على عشرة؛ فيكون كجمع القلة، أم يزيد على العشرة؟ بيان هذا فى رقم: ٢ من هامش ص ١٣٧.

(٢) ينقسم المؤنث باعتبار معناه إلى حقيقى؛ وهو: ما يلد ويتناسل — ولو من طريق البيض والتفريخ، كالطيور — وإلى غير حقيقى؛ (أى: إلى مجازى)، وهو ما كان مؤنثاً لا يلد ولا يتناسل، مثل: أرض، شمس...

وينقسم باعتبار لفظه إلى «لفظى»؛ وهو: ما كان مشتملا على علامة تأنيث ظاهرة، سواء أكان دالاً على مؤنث أم مذكر؛ مثل: فاطمة، وحمزة، ومعاوية، وشجرة، وسلمَى، وخضراء. وإلى «معنوى» وهو ما كان لفظه خالياً منها مع دلالته على التأنيث. نحو: زينب، وشمس، وأرض...— وسيجىء بيان هذا فى باب الفاعل ج ٢ — م ٦٦ ص ٧٥ — وأشهر علامات التأنيث فى الاسم هى التاء المربوطة التى أصلها الهاء فى مثل: آمنة، وشجرة... وألف التأنيث المقصورة فى مثل: دنيا. وريًا — وعليا — والممدودة فى مثل: خضراء، وبيضاء وأربعاء. وهناك علامات أخرى تلى تلك؛ كالكسرة فى مثل الضمير؛ «أنتِ»،... ونون النسوة فى مثل: «أنتن»... وللتأنيث وعلاماته وأحكامه باب خاص به فى الجزء الرابع — م ١٦٩ ص ٥٤٢.

(٣) يستثنى من المقصورة عند البصريين ومن معهم: «فَعْلَى» مؤنث: «فَعْلان»، مثل: «سكرى» مؤنث «سكران» فلا يقال «سكْرَيات». ويستثنى من الممدودة: «فَعْلاء» مؤنث: «أفعل»؛ كحمراء، مؤنث أحمر؛ فلا يقال: حمراوات»؛ — لأن النحاة يقولون: مالا يصح جمعه جمع مذكر سالم لا يصح — غالبا — فى مؤنثه أن يجمع جمع مؤنث سالم — كما سبق البيان والتفصيل فى رقم ٣ من هامش ص ١٤٣، وفى «د» من ص ١٧٢ — فهاتان لا يجمعان جمع مذكر ولا جمع مؤنث سالمين (إلا عند الكوفيين) ماداما باقيين على الوصفية؛ فإن صارا اسمين مجردين من الوصفية — جاز جمعهما تصحيحاً جمع مذكر أو مؤنث على حسب المعنى. وبسبب هذه الاسمية قيل: «خضراوات» لبعض أنواع النبات، و«حمراوات» لبعض المدن و«كُبْرَيات» و«صُغْرَيات» جمع: «كُبرى» و«صُغرى» اسم موضعين فى مصر..

— انظر: «ب» من ص ١٤٢؛ لأهميتها، وكذا «أ» من «الزيادة التى تليها فى ص ١٤٥ —.

ورأى الكوفيين هنا — كرأيهم فى جمع هاتين الصيغتين جمع مذكر سالم — أنسب، وأدلتهم مقبولة؛ لما سبق أن عرضناه فى رقم ٣ من هامش ص١٤٣ وفيها قرار المجمع اللغوى بإباحة جمع «فَعْلان فَعْلَى» بالتفصيل والبيان المذكورين هناك؛ فالأخذ بالرأى الكوفى سائغ، وإن كان الرأى البصرى أقوى..

وقد يكون مفرده مؤنثاً معنوياً [1] فقط ، بأن يكون لفظه خالياً من علامة التأنيث مع دلالته على مؤنث حقيقى ؛ مثل : هند ، وسعاد . والجمع : هندات ، وسعادات .

وقد يكون مفرده مؤنثاً لفظياً فقط ، بأن يكون لفظه مشتملا على علامة تأنيث ، مع أن المراد منه مذكر . مثل : عطية ، اسم رجل ، وجمعه : عطيات ، وشَبَكة ، اسم رجل ، وجمعه : شَبَكات ، ومثل : حمزة ، وطلحة ، ومعاوية ...

وقد يكون مفرده مذكراً ؛ كسُرادِق وسرادِقات

حكمه :

حكم هذا الجمع أنه يرفع بالضمة ، وينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة ، ويجر بالكسرة — ، كما فى الأمثلة السابقة ، وأشباهها — مع التنوين فى كل صورة خالية مما يعارضه [2] . وكل هذا بشرط أن تكون الألف والتاء زائدتين معاً ؛ فإن كانت الألف زائدة والتاء أصلية ، — (مثل : بيت وأبيات ، وقوت وأقوات ، وصوت

---

(١) يستثنى من « المؤنث المعنوى » ما كان علماً لمؤنث على وزن : فَعَالِ ؛ (مثل « حَذَامِ » و « رَقَاشِ » و « قَطَامِ ») عند من يقول ببناء صيغة « فَعَالِ » دائماً ؛ لأن المبنىّ لزوماً لا يثنى ولا يجمع .

(٢) وهذا التنوين هو تنوين « المقابلة » وتفصيل الكلام عليه فى ص ٤١ — وإنما يجب ذكر هذا التنوين فى كل الحالات إن لم يمنع منه مانع آخر ؛ كالإضافة ، أو : أل — . . .

وهناك لغة تنصبه بالفتحة إن كان مفرده محذوف اللام (وهى : الحرف الأخير من أصول الكلمة) ولم تُرَدّ هذه اللام عند الجمع ، مثل : سمعت لغاتِ العرب ، وأكرمت بناتَهم ؛ لأن المفرد فيهما : لغة ، وبنت ؛ وأصلهما « لغَو » و « بنَو » . حذفت الواو فيهما ، ولم ترجع فى الجمع . فإن ردت اللام فى الجمع مثل : سنوات ، وسنهات ، فى جمع سنة ، وجب نصبه بالكسرة . إلا عند الكوفيين — ورأيهم هنا ضعيف — فإنهم يجيزون نصبه بالفتحة مطلقاً ، سواء أحذفت لامه أم لم تحذف .

ومن النحاة من يعتبر كلمة : « بنات » جمع تكسير . وحجته : أن مفردها « بنت » قد دخله التغيير عند الجمع ، وهذا شأن المفرد عند جمعه تكسيراً لا جمعاً مؤنثاً سالماً أصيلا والأكثرية تعتبرها جمع مؤنث (راجع التصريح ج ١ . باب الفاعل ، عند الكلام على تأنيث الفعل لأجل فاعله) .

ومن المستحسن جدا إهمال هذه اللغات ، والاقتصار على أكثر اللغات شيوعاً وأشدها جرياناً فى الأساليب السامية ، وهى اللغة الأولى . وإنما نذكر غيرها ليستعين بمعرفتها المتخصصون فى فهم النصوص القديمة ، دون استعمالها — على الرغم من صحة مما كانها بضعف — .

« ملاحظة » بهذه المناسبة نذكر أن المفرد الذى يراد جمعه بالألف والتاء الزائدتين إن كان محذوف اللام بغير تعويض همزة الوصل عنها ، فإن لامه ترجع فى الجمع إن كانت ترجع فى الإضافة فإن لم ترجع فى الإضافة فإنها لاترجع فى الجمع . . . أى : أن حكمها من جهة رجوعها فى الجمع هو حكم رجوعها عند الإضافة — كما سبقت الإشارة فى رقم ٤ من هامش ص ١١١ . والبيان فى « ح » من ص ١٢٥ — .

وأصوات ، ووقت وأوقات . . .) — لم يكن جمع مؤنث سالم ، ولم ينصب بالكسرة ؛ وإنما هو جمع تكسير ، ينصب بالفتحة ، وكذلك إن كانت ألفه أصلية والتاء زائدة ، — (مثل : سُعاة[١] : جمع ساعٍ ، ورماة : جمع رامٍ ، ودعاة : جمع داعٍ ، وأشباهها) — ، فإنه يدخل فى جموع التكسير التى تنصب بالفتحة .

ملحقاته :

ألحق بهذا الجمع فى الإعراب نوعان ، أولهما : كلمات لها معنى جمع المؤنث السالم ولكن لا مفرد لها من لفظها ، وإنما لها مفرد من معناها ، فهى اسم «جمع»[٢] ، مثل : «أولات[٣]» ومفردها : «ذات» ، بمعنى صاحبة . فمعنى كلمة : «أولات[٣]» هو : صاحبات . تقول : الأمهات أولاتُ فضل — عرفت أولاتِ فضل — احترمت أولاتِ فضل .

وكلمة : «أولات» مضافة[٤] دائمًا ؛ ولهذا ترفع بالضمة من غير تنوين ، وتنصب وتجر بالكسرة من غير تنوين أيضًا ، ومثلها : «اللّات» (اسم موصول لجمع الإناث) ، عند من يلحقها بجمع المؤنث[٥] ، ولا يبنيها على الكسر ، كالإعراب

---

(١) أصل سُعاة : سُعَيَة ؛ (على وزن فُعَلة) ، تحركت الياء وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفًا ، فصارت سُعاة : فألفها أصلية ؛ لأنها منقلبة عن حرف أصلى ، وهو الياء التى أصلها لام الفعل : «سعى» ؛ لأنه يائى اللام ، تقول : سعيت سعيا . ومثلها : رماة ؛ فأصلها : رُمَيَة ؛ تحركت الياء وانفتح ماقبلها ، فقلبت ألفاً ، والفعل «رَمَى» يائى اللام أيضاً ؛ تقول : رميت رمياً .

أما دعاة ، فأصلها : دُعَوَة ؟ تحركت الواو وانفتح ما قبلها ؛ فقلبت ألفاً . والفعل «دعا» واوى اللام ؛ تقول : دعوت دعوة . . . فالألف هنا أصيلة ، لأنها منقلبة عن واو أصلية .

(٢) سبق تعريفه فى رقم ٢ من ص ١٤٨ .

(٣و٣) همزتها مضمومة ، ولا تمدّ ؛ برغم وجود واو بعدها .

(٤) وإضافتها لا تكون إلا لاسم جنس ظاهر (مثل : عِلم ، فضْل ، أدب ... ، أما غير الظاهر فلا تضاف إليه ؛ كالضمير الذى يعود على اسم جنس ، فلا يصح الفضل أولاته الأمهات) .

ومن أمثلة «أولات» قوله تعالى : «وَإِنْ كُنَّ أولاتِ حَمْل . . .» «فأولات» خبر كان ؛ منصوب بالكسرة ، واسمها : نون النسوة المدغمة مع نون «كان» .

«ويقول النحاة : أصل «كان» هنا : كَوُن ، بضم الواو بعد تحويل الفعل إلى باب : فَعُل . استثقلت الضمة على الواو فنقلت منها إلى الكاف بعد حذف الفتحة ، ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين ! والتكلف فى هذا ظاهر ، لاداعى له ، فخير منه أن نقول : إن العرب تضم الكاف من «كان» وتحذف الألف عند إسناد هذا الفعل لنون النسوة ، أو لضمير رفع متحرك ، من غير أن يكون هناك علة إلا نطقهم .

(٥) لاداعى للأخذ بهذه اللغة اليوم للأسباب التى نرددها كثيراً .

المشهور ، يقول : جاءت اللاتُ تعلمن ، ورأيت اللات تعلمن ، وفرحت باللاتِ تعلمن ؛ فاللات عنده اسم جمع لكلمة : (التي) .

ثانيهما : ما سمي به من هذا الجمع [1] وملحقاته ، وصار علماً لمذكر أو مؤنث بسبب التسمية ، مثل : سعادات ، وزينبات ، وعِنايات ، ونعمات ، وأشباهها مما صار علما على رجل أو امرأة . ومثل : عَرَفات ؛ (اسم مكان بقرب مكة) ، وأذْرِعات (اسم قرية بالشام) ، وغير ذلك . مما لفظه لفظ جمع المؤنث ، ولكن معناه مفرد مذكر أو مؤنث . مثل : سافرت سعاداتٌ ، ورأيت سعاداتٍ ، واعترفت لسعاداتٍ بالفضل . فهذا النوع يعرب بالضمة رفعاً ، وبالكسرة نصباً وجراً ، مع التنوين [2] في كل الحالات؛ مراعاة لناحيته اللفظية الشكلية التي جاءت على صورة جمع المؤنث السالم ، مع أن مدلولها مفرد . وإنما يثبت التنوين عند عدم المانع الذي يقتضي حذفه ؛ كوجود « أل » أو : «الإضافة» . . .

وبعض العرب يحذف هذا التنوين . وبعضهم يعربه بالضمة رفعاً من غير تنوين ، وينصبه ويجره بالفتحة من غير تنوين في الحالتين ، أي : يعربه إعراب ما لا ينصرف ؛ مراعاة لمفرده ، بشرط أن يكون هذا المفرد مؤنثاً ؛ فيقول : اتسعتْ أذرعاتُ ، رأيت أذرعاتَ ، تمتعتُ بأذرعاتَ . وإذا أراد الوقوف على آخره وقف بالتاء المفتوحة [3] .

---

(١) في رقم ١ من هامش ص ١٥٢ بيان السبب في التسمية بالمثنى وبالجمع .

(٢) لكن كيف يوجد التنوين في هذا النوع مع وجود ما يوجب منعه من الصرف ؛ وهو : « العلمية والتأنيث المعنوي » في مثل : « سعادات » وأشباهها ؛ من كل لفظ على صيغة جمع المؤنث ولكنه علم على مفردة ؟ (وقلنا التأنيث المعنوي ، لأن التاء الموجودة تاء مفتوحة ليست هي التي تدل على تأنيث اللفظ ، وإنما الذي يدل على تأنيث اللفظ هو التاء المربوطة التي أصلها هاء ؛ كما سبق في رقم ٢ و ٣ من هامش ص ١٦٢ و ١٦٣) —

يجيب النحاة عن هذا بأن التنوين هنا للمقابلة ، لا للصرف ، لأن الكلمة منقولة من جمع المؤنث ؛ وتنوين المقابلة لا يحذف عند وجود ما يقتضي منع الاسم من الصرف (وقد سبق الرأي في هذا النوع من التنوين ص ٤١) وسيجيء رأي أنسب وأضبط ؛ وهو حذف التنوين منه — إذا كان علماً لمؤنث — مراعاة للعلمية والتأنيث المعنوي ؛ مع جره بالفتحة فينطبق عليه حكم الممنوع من الصرف ويحسن الأخذ بهذا الرأي ، لأنه يمنع اللبس ويزيل الإبهام ، ويجعل المراد واضحاً جليا . وهذه وظيفة اللغة ومهمتها وما يرمي إليه الخبير بأسرارها — وستجيء إشارة لهذا الرأي في « أ » من ص ١٧٦ — .

(٣) وإلى ما سبق يشير ابن مالك بقوله :

وَمَا بِتَا وأَلِفٍ قَدْ جُمِعَا ... يُكْسَرُ في الْجَرِّ وفي النَّصْبِ مَعَا —

فهذه ثلاثة آراء فى المسمَّى به، قد يكون أفضلها الأخير[1]؛ فيحسن الاقتصار عليه فى استعمالنا – مع مراعاة شرطه –

« ملاحظة » : إذا كان المفرد الذى يراد جمعه هذا الجمع علَمًا فإنه يفقد عند الجمع – علميته ، وما يترتب عليها من التَّعريف الحتمى ويصير نكرة – طبقًا لما سبق تفصيله ، وبيان سببه[2] – فلا بد له بعد الجمع من شىء يعيد إليه التعريف ؛ كزيادة « أل » المعرِّفة فى أوله، أو وجود حرف النداء قبله . . .

ويشترط فى المفرد الذى يراد جمعه هذا الجمع أن يكون خالياً من الإعراب بحرفين ؛ فلا يجمع المفرد المختوم بعلامة جمع المذكر السَّالم أوجمع المؤنث السالم .

– كَذَا : «أولاتُ » ، والذِى اسْماً قَد جُعِلْ   كأَذْرِعاتٍ فيه ذا أيضاً قُبِلْ

أى : أن ما جمع بتاء وألف فإنه يكسر فى حالة الجر والنصب ؛ فينصب بالكسرة ، ويجر بالكسرة أيضاً . ولا يفهم من كلمة « معاً » أن الحالتين تحصلان فى وقت واحد ؛ كما هو مدلول كلمة : « معاً » عند أكثر اللغويين القائلين باتحاد زمنها – وإنما المر مطلق وقوع الحالتين من غير اتفاقهما فى زمن واحد .

و « تا » فى كلمة : « بتا » قد تقرأ منونة كشأن حروف الهجاء عند قصرها ؛ حيث يجب تنوينها على المشهور ؛ بناء على أنها مقصورة الممدود ؛ فأصلها : « تاء » فإذا قُصرت يقدر إعرابها على الألف المحذوفة لفظاً ؛ لالتقاء الساكنين (لأنها ساكنة، والتنوين ساكن) فالألف محذوفة لعلة تصريفية ؛ والمحذوف لعلة كالثابت . نعم إن ترك التنوين للإضافة ، أو لوجود « أل » فى أوله ، أو للوصل بنية الوقف أو النداء . . . – جاز الإعراب المقدر على الألف . وقال بعضهم : إن حروف الهجاء إن كانت من غير همزة فى آخرها (مثل با – تا – ثا . . إلخ) فإنها موضوعة من أول الأمر على حرفين هجائيين ، وليست مقصورة من مد : فهى مبنية على السكون دائماً من غير تنوين . وهذا أيسر وأوضح .

وأشار فى البيت الثانى : (كذا أولات) إلى النوعين الملحقين بجمع المؤنث السالم ، وأولها : اسم الجمع ، نحو : « أولات » ، وثانيهما : ما جعل من جمع المؤنث علماً على شىء واحد ، فإنه يجرى عليه الحكم العام السالف .

هذا ، وكلمة : « أولات » فى البيت قد تمنع من التنوين باعتبار أنها علم على تلك الكلمة ، ومؤنث ؛ فتمنع من الصرف للعلمية والتأنيث ، وقد تنون بإرادة اللفظ لا الكلمة المعينة ؛ فتكون علماً على ذلك اللفظ غير مؤنث ؛ فلا يمنع من الصرف .

(١) هذا الرأى منسوب للكوفيين ، وهو خير الآراء الثلاثة ؛ لأنه – وهو مسموع عن العرب – لا يوقع فى لبس ولا إبهام ؛ إذ يدل بحذف تنوينه مع جره بالفتحة – على أن المراد منه علَم مؤنث مفرد ؛ فلا مجال فيه لتوهم أنه جمع . فهو يساير القاعدة العامة الواضحة .

(٢) عند الكلام على المثنى (رقم ٣ ص ١٢٩) وعلى جمع المذكر السالم (رقم ٢ من هامش ص ١٣٩)

... ...
... ...

زيادة وتفصيل :

(ا) هذا الجمع ينقاس فى ستة أشياء :

أولها : كل ما فى آخره التاء الزائدة [1] ، مطلقًا أى : سواء أكان علمًا ، مثل « فاطمة » ، أم غير علم ، مثل : زراعة — تجارة . مؤنثًا لفظًا ومعنى . مثل : حليمة ، رُقية ؛ من أعلام النساء ، أم مؤنثًا لفظًا فقط ؛ مثل : عطية ، حمزة ، معاوية ، من أعلام الرجال ، وسواء أكانت التاء للتأنيث كالأمثلة السابقة ، أم للعوض عن حرف أصلىّ ، نحو : عِدة ، وثُبَة ، تقول : فى جمعهما : عِدَات — ثُبَات [2] ، وقد تكون التاء للمبالغة ، نحو : علاّمة وعلاّمات .

ويستثنى مما فيه التاء كلمات ، منها : امرأة ، وأمَة ، وشاة ، وشَفة ، وقُلَة [3] وأمَّة ، ومِلّة [4] .

هذا ، ويجب حذف التاء من آخر كل مفرد ، مؤنث ، عند جمعه جمع مؤنث سالم ؛ لكيلا تتلاقى مع التاء التى فى آخر الجمع . فإن كان الاسم بعد حذفها مختومًا بألف لازمة ، أو بهمزة قبلها ألف زائدة — نحو : فتاة . . . ، وهناءة . . . — روعى فى جمع هذين الاسمين مايراعى فى جمع المقصور والممدود [5] — مع ملاحظة ما فى رقم ٦ من هامش ص ١٨٨ ، وكذا « و » فى ص ١٩٠ — .

ثانيها : ما فى آخره ألف التأنيث المقصورة أو الممدودة (سواء أكان علمًا ، أم غير علم ، لمؤنث أم لمذكر [6] ، فمثال المقصورة : « سُعدَى » وهى علم مؤنث ، « وفُضْلى » ، وهى غير علم ، وإنما هى صفة لمؤ[illegible] ، « ودُنيا » إذا كانت علمًا لمذكر . ومثال الممدودة : « زَهراء » ، [illegible] « حسناء » وهى غير

---

(١) أى : بشرط أن تكون التاء غير أصلية . وقد سبق الكلام على الأصلية فى ص ١٦٤ .

(٢) وأصل عدة : وعد . وأصل ثبة : « ثُبَوٌ » ؛ فالتاء فى الأولى عوض عن فاء الكلمة ، وفى الثانية عوض عن لامها

(٣) اسم لعبة للأطفال .

(٤) لعل السبب فى عدم جمع هذه الكلمات جمع مؤنث سالم — كما يقال — أنها لم تسمع عن العرب . وهو سبب لا ينهض حجة ، ولم يأخذ به بعض النحاة ؛ فأجاز جمعها جمع مؤنث سالم . ورأيه حسن ؛ لجريانه على الأصول اللغوية العامة ، وإن كان الأفضل مراعاة الرأى الشائع .

(٥) سيجىء الباب الخاص بتثنيتهما وجمعهما — فى ج ٤ م ١٧١ ص ٥٦٦ — لمعرفة الفرق بينهما إن وجد .

(٦) إذا كان المفرد مختومًا بألف التأنيث وهو علم لمذكر ففى جمعه بالألف والتاء آراء غامضة لم تتعرض لصحته « انظر الخضرى » وانظر « ا » من ص ١٤٥ — .

... ...
... ...

علم ، وإنما هى صفة لمؤنث ، و « زكرياء » علم لمذكر .

ويستثنى من هذا القسم – عند غير الكوفيين كما سبق [١] – صيغتان : (« فَعْلَى » ؛ مؤنث « فَعْلان » ، مثل « سَكْرى » مؤنث « سكران ») ، (« وفَعْلاء » مؤنث : « أفعَل » مثل : « خضراء وسوداء ») ، وكلتاهما صفة لمؤنث [٢] ، وليست بعلَم .

ثالثها : كل علم لمؤنث حقيقى [٣] وليس فيه علامة تأنيث ، كزينب ، ونوال ، وإحسان ، – أعلام نساء – إلا ما كان مثل : « حَذَامِ » عند من يبنيه على الكسر فى جميع أحواله – كما سبق [٤] – .

رابعها : مصغر المذكر الذى لا يعقل ، مثل : « نُهيرات » ، تصغير : « نهر » و « جُبَيْلات » ؛ تصغير « جبل » و « مُعَيْدِنات » ، تصغير : « معدِن » .

خامسها : وصف المذكر غير العاقل ؛ مثل ؛ هذه بساتين جميلات [٥] ، زُرْتها أياماً معدودات .

سادسها : كل خماسىّ لم يسمع له عن العرب جمع تكسير [٦] ؛ مثل : سُرادِقات – وقَيْنصُومات – وحَمَّامات – وكَتَّانات – واصطبلات – وقِطْمِيرات ... فى جمع : سُرادِق ، وقَيْنصُوم [٧] ، وحَمَّام ، وكَتَّان ، واصطبل ، وقِطْمير [٨] .

وما عدا تلك الأنواع الستة مقصور على السماع ؛ مثل : شَمَالات [٩] .

---

(١) فى رقم ٣ من هامش ص ١٦٣ . و ١٤٣ وفيهما بيان مفيد .

(٢) وهذا على الرأى الراجح – عندهم – وهو : أن ما لا يجمع مفرده جمع مذكر سالم لا يجمع – غالباً – جمع مؤنث سالم أيضاً . وقد سبق (فى رقم ٣ من هامش ص ١٦٣) بيان ما فى هذا الرأى . وكذلك فى ب من ص ١٤٢ .

(٣) عاقل ، كزينب . . . أو غير عاقل – على الأصح – مثل : لَبُون ، علم على ناقة ، وكذا : هَوْجَل .

(٤) فى رقم ١٠ من ص ٧٩ . والسبب أن المبنى لزوما لا يثنى ولا يجمع مباشرة – كما كررنا –

(٥) فالنعت هو جميلات ، ومفردها : جميل ، والمنعوت هو بساتين ، ومفردها : بستان . وهو مذكر غير عاقل ، فالعبرة فى النعت والمنعوت بالمفرد ، ومثله : « أياماً معدودات » . المفرد المنعوت هو : يوم ، ومفرد نعته هو : معدود . وكذلك : « جبال راسيات » . . مفرد المنعوت : جبل ، ونعته هو راسٍ . .

(راجع حاشية ياسين على التصريح فى هذا الموضع . . ج ١ ص ٨١ عند الكلام على جمع المؤنث السالم وما يطرد فى جمعه) .

(٦) وبعض النحاة – كما جاء فى الهمع – لم يشترط كونه خماسيا ، مكتفيا باشتراط أنه لم يسمع له جمع تكسير . والأفضل عدم الاعتداد برأيه ؛ لمخالفته الأكثرية .

(٧) نوع من النبات .

(٨) الشق الذى فى وسط نواة التمر . أو القشرة التى تغطى النواة أو تغطى الثمرة . .

(٩) جمع : شِمَال ؛ اسم نوع من الريح .

... ...

... ...

وإلى ماسبق يشير بعضهم بقوله عن جمع المؤنث السالم، وما يقاس فيه وما لا يقاس:

وقِسْهُ فى: ذى التَّا، ونحو: ذِكْرَى ودرهمٍ مُصَغَّرٍ، وصَحْرا
وزينب، ووصفِ غيرِ العاقلِ وغيرُ ذا مُسلمٌ للناقلِ

يريد أنه مقيس فى كل ما هو مختوم بالتاء؛ مثل: فاطمة، ورحمة، ونعمة، أو ألف التأنيث المقصورة؛ مثل: ذِكْرَى، أو الممدودة؛ مثل: صَحْراء، وفى مصغر غير العاقل؛ نحو: دُرَيْهم، فى تصغير: دِرْهم، وفى المؤنث الحقيق الخالى من العلامة؛ كزينب— وفى وصف غير العاقل، نحو: هذه بساتين جميلات زرتها أياماً معدودات[1]. أما غير هذه الخمسة فمقصور على السماع عن العرب؛ فمن نقل عنهم شيئاً أخذنا بما نقل، وسلمنا به. وقد ترك السادس وهو الخماسى الذى لم يسمع له جمع تكسير.

* * *

(ب) إذا كان المفرد اسماً[2]، مؤنثاً، ثلاثياً، صحيح العين، ساكنها، غير مضعفها، مختوماً بالتاء أو غير مختوم بها — وأردنا جمعه جمع مؤنث سالم — بعد استيفائه هذه الشروط الستة — فإنه يراعى فى جمعه ما يأتى[3]:

١ — إن كانت «فاء» المفرد مفتوحة وجب تحريك العين الساكنة بالفتح فى الجمع أيضاً؛ تبعاً للفاء. تقول فى جمع: ظَرْف، وبَدْر، ونَهْلَة، وسَعْدة، ... (وكلها أسماء إناث) ظَرَفات، وبدَرات، ونَهَلات، وسَعَدات. بفتح الثانى فى كلٍّ.

٢ — وإن كانت فاء المفرد مضمومة، جاز فى العين ثلاثة أشياء: الضم، أو الفتح، أو السكون؛ تقول فى جمع، لُطْف، وحُسْن، وسُهْدة، وزُهْرَة (وكلها أسماء إناث). لطفات، وحسنات، وسهدات، وزهرات، بضم الثانى فى كلٍّ، أو فتحه، أو تسكينه.

إلا إنْ كانت «لام» المفرد ياء فلا تضم العين فى الجمع، مثل: غُنْيَة[4]، فلا يُقال: غُنُيات[5]، وإنما يقال: غُنَيات[6]، أو: غُنْيات؛ بفتح النون أو سكونها.

---

(١) انظر رقم ٥ من هامش الصفحة السابقة. (٢) علماً، أو غير علم بشرط ألا يكون وصفاً.
(٣) تفصيل الكلام عليه فى البحث الخاص بالأحكام العامة التى تخص جمع المؤنث السالم ج ٤ ص ٥٧٣ م ١٧١. (٤) بمعنى: غِنَى. وتصلح علماً لمؤنث.
(٥) لأن العرب تستثقل الضمة قبل الياء.
(٦) ولا تقلب الياء هنا ألفاً؛ لأن الزيادة التى فى آخر الكلمة المجموعة تمنع القلب.

... ...

... ...

٣ - وإن كانت فاء المفرد مكسورة جاز فى العين ثلاثة أشياء ؛ الكسر ، أو الفتح ، أو السكون ، تقول فى جمع : سِحْر ، وهِنْد ، وحِكْمة ، ونِعْمة (أسماء إناث) : سِحرات ، هِندات ، حِكَمات ، نِعمات ، بفتح الثانى فى كلٍّ ، أو كسره ، أو تسكينه ، إلا إذا كان المفرد المؤنث مكسور الفاء ولامه واو مثل : «ذِرْوة» ، فلا يجوز فى العين إتباعها للفاء فى الكسر ؛ فلا يقال : ذِرِوات[1] وإنما يقال : ذِرَوات[2] ، أو : ذِرْوات ؛ بفتح العين أو تسكينها .

ولا بد فى المفرد الذى تجرى عليه الأحكام السالفة أن يشتمل على الشروط الستة التى سردناها . فإن فُقِد شرط لم يجز إتباع حركة العين لحركة الفاء ؛ ومن ذلك أن تكون الكلمة صفة لا اسماً ، مثل : «ضَخْمة» ، فلا يقال فيها : ضَخَمات بفتح الخاء . أو تكون اسماً غير مؤنث مثل : سعد ، علم رجل ، فإنه لا يجمع جمع مؤنث سالم ، ولا تتحرك عينه ، أو تكون غير ثلاثية ، مثل : «زَلْزَل» و «عُنَيْزة» (لجاريتَيْن) ، فلا يتغير شيء من حركات حروفهما عند الجمع . أو تكون غير صحيحة العين ؛ مثل «خَوْد»[3] ، «وقَيْنة»[4] فلا يتغير شيء من حركات حروفهما عند الجمع ، أو تكون مُضعفة العين ، مثل : جنَّة وجنات ، فلا يتغير شيء من حركات حروفها فى الجمع . وكذلك إن كانت العين غير ساكنة ؛ مثل : حِكَم (علم فتاة) .

وقد وردت جموع مخالفة لبعض الشروط السالفة ؛ فلا نقيس عليها ؛ لأنها لغة نادرة ؛ أو قليلة لبعض العرب ، أو دفعت إليها ضرورة شعرية .

ولهذا البحث مزيد إبانة وتفصيل فى موضعه الخاص من باب : «تثنية المقصور والممدود وجمعهما» ، فى الجزء الرابع[5] . . .

* * *

(ج) إذا كان المفرد مركبًا إضافيًّا ، وأريد[6] تثنيته أو جمعه جمع مؤنث سالم ، فإن صدره هو الذى يثنى ويجمع ، ويبقى عجزه على حاله ، مثل : سيدة الحُسن (علم امرأة) يقال فى تثنيته وفى جمعه : سيدتا الحُسن ، وسيدات الحسن . وهذا إن لم يكن صدره المضاف كلمة : «ذو» ، أو كلمة : «ابن» ، أو :

---

(١) لأن العرب تستثقل الكسرة قبل الواو .
(٢) ولا تقلب الواو هنا ألفاً ؛ إذ لا يصح القلب مع وجود الزيادة فى آخر الاسم المجموع .
(٣) هى الفتاة الجميلة . (٤) جارية . (٥) ج ٤ ص ٥٦٦ م ١٧١ .
(٦) راجع ما تقدم فى ص ١٢٨ خاصاً بشروط ما يراد تثنيته ، ومنها : أن يكون غير مركب .

... ...
... ...

« أخ » ونحوهما . . . من أسماء ما لا يعقل من الأجناس ، — ومنها : ذو القَعدة ، وذو الحجة ، وابن لبون ، وابن آوى ، وابن عرس[1] . . . — فإن كان المضاف أحدها وأريد جمعه فالأغلب أن يجمع جمع مؤنث سالم ، فيقال مثلاً : ذوات القَعدة ، وذوات الحجة ، وبنات آوى ، وبنات عرس . . . ولا فرق فى ذلك بين اسم الجنس غير العلم الجنسى ؛ كابن لبون ، وعلم الجنس ؛ كابن آوى . والفرق بينهما أن ثانى الجزأين من علم الجنس لا يقبل : « أل » بخلاف اسم الجنس — كما سيجىء فى ج ٤[2] . . . —

وإن كان مركباً إسنادياً مثل : « زادَ الجمالُ » (علم امرأة) بقى على حاله تماماً فى كل الحالات ؛ وأتينا قبله بكلمة : « ذاتا » فى التثنية[3] ؛ و « ذوات » فى الجمع المؤنث ، تقول : جاءت ذاتا زادَ الجمالُ ، وذواتُ زادَ الجمالُ . ويجرى الإعراب على « ذات » و « ذوات » ؛ دون العلم المركب إسنادياً ؛ فإنه يبقى على حاله دائماً . ويعرب مضافاً إليه ، مجروراً بكسرة مقدرة ، منع من ظهورها : الحكاية .

وكذلك نأتى — فى أشهر الآراء[4] — بهذه الكلمات المساعدة التى تُوصل إلى التثنية وجمع المؤنث السالم إن كان مركباً تركيب مزج ؛ مثل : شهر زاد[5] ، اسم امرأة .

* * *

(د) المفرد الذى لا يصح جمعه جمع مذكر سالم ، لا يصح — غالباً — فى مؤنثه أن يجمع جمع مؤنث سالم . وقد سبق بيان هذا ، وما فيه[6] .

(هـ) إذا سمى بجمع المؤنث[7] ، أو ملحقاته — مثل : سعادات ، عنايات . . . — وأريد تثنية هذا المسمى لم يصح تثنيته إلا من طريق غير مباشر بأن نأتى قبله بالكلمة الخاصة التى توصلنا لهذا الغرض مع إضافتها ؛ وهى كلمة : « ذاتا[3] » . . .

---

(١) انظر هامش ص ١١٠ لأهميته .

(٢) آخر باب جمع التكسير (م ١٧٤ ص ٦٢٢ وهناك بعض الأحكام الهامة) . وسبقت الإشارة لبعض هذا فى رقم ١ من هامش ص ١١٠ .

(٣ ، ٣) المفرد : ذات ، وقد يقال عند التثنية : ذواتا ، رفعا ، و « ذواتَى » نصباً وجراً .

(٤) غالباً ؛ إذ له إعرابات أخرى سنذكر بعضها فى باب العلم . ص ٣٠٧ وما بعدها . . .

(٥) وأصلها قبل التركيب المزجى : زاد شهر .

(٦) فى رقم ٣ من هامش ص ١٦٣ وكذلك فى رقم ٣ من هامش ص ١٤٣ .

(٧) انظر ص ١٦٥ وهامش ١٦٦ حيث الحكم الخاص بالتسمية بهذا الجمع .

... ...
... ...

رفعا[١]، و « ذاتيْ »[٢] ... نصباً وجراً. وتعرب كل واحدة منهما على حسب حاجة الجملة إعراب المثنى؛ فترفع بالألف، وتنصب وتجر بالياء. وهى « المضاف »[٣]، والعَلَم المسمى به بعدها « مضاف إليه ».

وإذا أريد جمع هذا المسمى به جمعاً مؤنثاً سالما، وجب الإتيان قبله بكلمة « ذوات » المضافة؛ والمسمى هو المضاف إليه.

* * *

(١) أو: ذواتا ...
(٢) أو: ذواتى ...
(٣) لأنها لا تجىء هنا إلا مضافة.

المسألة ١٣ :

هـ - إعراب مالا ينصرف

١ - تعلم محمودٌ . نافس الطلاب محموداً . فاض الثناء على محمودٍ .
أو : مصطفًى . أو : مصطفًى . أو : مصطفًى .
٢ - تعلم أحمدُ . نافس الطلاب أحمدَ . فاض الثناء على أحمدَ .
٣ - تعلمتْ ليلَى . نافستْ الطالباتُ ليلَى . فاض الثناء على ليلَى .
٤ - صالحٌ أفضلُ من غيره - عرفت أفضلَ من غيره - سلمت على أفضلَ من غيره .
صالح أفضلُ الزملاء - عرفتُ أفضلَ الزملاء - سلّمت على أفضلِ الزملاء .
٥ - صالح هو الأفضلُ - عرفت الأفضلَ - يتساءل الطلاب عن الأفضلِ .

من الأسماء المعرَبة - غالباً -[1] نوع يعرب بالحركات الظاهرة، أو المقدرة، فيرفع بالضمة، وينصب بالفتحة، ويجر بالكسرة؛ مع وجود التنوين فى الحالات الثلاث[2]؛ وهذا النوع المعرب المنوّن يسمى: «الاسم المعرّب المنصرف»، أى: «الاسم المعرب المنون[3]». ويسمى اختصاراً: «الاسم المنوّن»، أو: «المنصرف.» كأمثلة القسم الأول.

ومن الأسماء المعرّبة نوع آخر يرفع بالضمة، وينصب بالفتحة، ويجـرّ بالفتحة أيضاً[4]، نيابة عن الكسرة، ولكن من غير تنوين-غالباً- فى الحالات الثلاث؛ وهذا النوع المعرب - غالباً -[1] يسمى؛ «الاسم الذى لا ينصرف»؛ (أى: لا ينُون) ولا فرق فى هذا النوع بين أن تكون حركة آخره ظاهرة، كأمثلة القسم الثانى، أو مقدرة كأمثلة القسم الثالث.

والاختلاف بين صورتى المعرّب المنصرف والمعرّب غيرالمنصرف، ينحصر فى أمرين أولهما: أن «المنصرف» يعرب بالحركات الأصلية الظاهرة، أو المقدرة؛ رفعاً، ونصباً، وجرّاً؛ فالضمة للرفع، والفتحة للنصب، والكسرة للجر.

(١ و ١) انظر «ب» من ص ١٧٦.
(٢) سبق الكلام تفصيلا على هذا النوع من التنوين وغيره، فى ص ٣٣ وما بعدها.
(٣) هو الاسم المعرب المنصرف الذى سبق الكلام عليه فى ص ٣٣ ويسمى: «بالاسم المنصرف»؛ اختصاراً - كما أشرنا هناك - وأن «الصّرف» قد يسمى: «الإجراء» فى استعمال بعض القدامى، وأن «منع الصرف»، «هو عدم الإجراء» - طبقاً للبيان الآتى فى ج ٤ باب: مالا ينصرف -
(٤) بشرط أن يكون خالياً من: «أل» ومن الإضافة - كما سيجىء -.

ثانيهما : أنه يُنَوَّن فى جميع حالاته ، إلا إن وجد مانع آخر يمنع التنوين(١).
أما الاسم الذى لا ينصرف فتتلخص حركات آخره الظاهرة ، أو المقدرة فى أنه يرفع بضمة واحدة من غير تنوين ، وينصب بفتحة واحدة من غير تنوين ، ويجر بفتحة واحدة أيضًا من غير تنوين(٢) ؛ فهو يختلف عن سابقه فى أمرين : فى عدم التنوين ، وفى الجر بالفتحة نيابة عن الكسرة .

وإنما يتحقق الاختلاف بينهما بشرط ألا يكون الاسم « المعرب غير المنصرف » مضافًا أو مبدوءاً « بألْ » فإن كان مضافًا مثل كلمة : « أفضل » فى آخر أمثلة القسم الرابع ، أو مبدوءاً « بألْ » مثل كلمة : « الأفضل » فى القسم الخامس ، وجب جره بالكسرة دون الفتحة ، مع حذف التنوين فى الحالتين أيضًا ؛ لأن التنوين لا يوجد فى الاسم المضاف ، أو المبدوء (بأل) مهما كان نوعها(٣) .

هذا وللاسم الذى لا ينصرف باب خاص — سيجىء فى الجزء الرابع — تُبَيَّن فيه أسباب المنع من الصرف ، وتوضح أحكامه ، ونقتصر هنا على ما يناسب موضوع الإعراب ، تاركين غيره لذلك الباب .

* * *

(١) كأن يكون الاسم مضافاً ، أو مبدوءاً بأل ، أو غير ذلك مما يمنع التنوين « كالنداء » ، تقول : جاء الطبيب ، أو : طبيب المدينة ، ورأيت الطبيب ، أو : طبيب المدينة ، وقصدت إلى الطبيب ؛ أو : طبيب المدينة ؛ إذ يمتنع التنوين مع « أل » ومع الإضافة فى كلمة : « طبيب » كما يمتنع فى مثل : يا طبيب ؛ لمعين . أما عند عدم وجود مانع فيجب التنوين .

(٢) قد ينون الممنوع من الصرف إذا زالت علميته وقصد تنكيره — كما سبق فى رقم ٣ من هامش ص ٣٣ ورقم ٣ من هامش ص ٣٧ — عند الكلام على التنوين ، وكما يأتى البيان فى رقم ٢ من هامش ص ٢٩٤ ، وفى باب الممنوع من الصرف (ج ٤) .

(٣) ستأتى أنواعها فى م ٣٠ ص ٤٢١ ؛ — ومثلها « أمْ » التى تنوب عنها فى لغة بعض القبائل (انظر « ﻫ » فى ص ١٧٦) وفى هذا يقول ابن مالك :

وجُرَّ بالفَتْحَةِ مَا لا ينصَرِفْ ... مَا لَمْ يُضَفْ ، أو : يَكُ بَعْدَ : « ألْ » رَدِفْ

ومعنى « ردف » : تبع « أل » ، وجاء بعدها مباشرة من غير فاصل بينهما . وكلمة : « جر » قد تكون فعلاً ماضياً مبنيا على الفتح ، وهو مبنى للمجهول ، وقد تكون فعل أمر ؛ فيصح عندئذ فى آخرها ضم الراء أو كسرها ، أو فتحها . فالضم لأن أصلها : اجْرُرْ (مثل : انصُرْ) نقلت ضمة الراء الأولى إلى الجيم فحذفت الهمزة ، وأدغمنا الراءين ، وضممنا الراء المشددة إتباعاً للجيم . وإن شئنا فتحنا الراء المشددة فى « جر » للخفة ، أو كسرناها ؛ مراعاة للأصل فى التخلص من التقاء الساكنين . وليس هذا مقصوراً على كلمة : « جرّ » بل يجرى فى كل فعل أمر على وزنها .

... ...

... ...

زيادة وتفصيل :

(ا) سبقت الإشارة – فى جمع المؤنث السالم ، (ص ١٦٦) – إلى أن هذا الجمع وملحقاته عند التسمية به يصح إعرابه إعراب ما لاينصرف ، كما يصح إعرابه إعراب جمع المؤنث السالم ، مراعاة لأصله وصورته . والإعراب الأول أحسن ، لما سبق هناك .

(ب) من المبنيات ما يكون ممنوعًا من الصرف لانطباق سبب المنع عليه ؛ مثل : سيبويه ؛ فإنه علم[1] مبنى على الكسر وجوبًا فى كل حالاته – فى الرأى الشائع[2] – ، فعند اعتباره ممنوعًا من الصرف للعلمية مع التركيب المزجى نقول فى إعرابه فى حالة الرفع : إنه مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها حركة بنائه الأصلى على الكسر ، أو : إنه مبنى على الكسر فى محل رفع .

ونقول فى حالة نصبه : إنه منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها حركة بنائه الأصلى على الكسر ، أو : إنه مبنى على الكسر فى محل نصب[3] .

ونقول فى حالة جره : إنه مجرور بفتحة مقدرة ، منع من ظهورها حركة بنائه الأصلى على الكسر . ولا مانع أن نقول هنا أيضًا : إنه مبنى على الكسر فى محل جر . ولكن النحاة يفضلون – بحق – فى حالة الجر الأعراب الأول ، لأنه يوافق الحكم العام للاسم الذى لا ينصرف .

(حـ) بعض القبائل العربية يستعمل كلمة : « أمْ » بدلا من « أل » فيقول : امقمرُ يستمدُّ امْضَوْءَ من امْشَمْسْ ، أى : (القمر يستمد الضوء من الشمس) وعلى هذه اللغة يمنع الاسم عندهم من الصرف إذا بدئ بكلمة : (أمْ) المستعملة بدلاً من : « ألْ »[4] .

* * *

---

(١) هو علم ، مركب مزجى ؛ فينطبق عليه منع الصرف ؛ فوق أنه مبنى لا يدخله تنوين التمكين وقد سبق الكلام على تنوينه – فى الكلام على أنواع التنوين – ص ٣٣ . وسنعود الكلام على المركب المزجى وعلى إعرابه بمناسبة أخرى فى ص ١٩٦ و ٣١١ و ٣١٢ وما بعدها .

(٢) انظر ما يتصل بهذا فى «ب» و «ج» من ص ١٤٥ و ١٤٦ .

(٣ و ٣) وهذا أوضح وأكثر .

(٤) راجع : الصبان والهمع . . . – وليس من السائغ اليوم أن نستعمل « أم » هذه كاستعمال أهلها القدماء ، ولا أن ندخلها فى أساليبنا بدلا من « أل » .

المسألة ١٤ :

و ـ الأفعال الخمسة

(ا) العاقل يتكلمُ بعد تفكير ـ لن يتكلمَ العاقل متسرعاً ـ لم يتكلمْ عاقل فيما لا يعنيه .

(ب)
١ ـ أنتما[1] تتكلمان بخير ـ أنتما لن تتكلما إلا بخير ـ أنتما لم تتكلما إلا بالخير .
٢ ـ الحكيمان يتكلمان بخير ـ الحكيمان لن يتكلما إلا بخير ـ الحكيمان لم يتكلما إلا بالخير .
٣ ـ أنتم تساعدون المحتاج ـ أنتم لن تساعدوا المحتال ـ أنتم لم تساعدوا المحتال.
٤ ـ الأغنياء يشاركون فى النفع ـ الأغنياء لن يشاركوا ـ الأغنياء لم يشاركوا فى إساءة .
٥ ـ أنت ـ يا فاطمة ـ تعملين بجد . أنت لن تعملى بتوان ـ أنت لم تعملى بتوان .

إذا كان المضارع صحيح الآخر ، وغير مختوم بضمير بارز[2]، فإنه يعرب بالحركات الأصلية الظاهرة (الضمة فى حالة الرفع ، والفتحة فى حالة النصب إذا سبقه ناصب ، والسكون فى حالة الجزم إذا سبقه جازم) . كأمثلة القسم « ا » .

أما إذا اتصل بآخره ألف اثنين (وله معها صورتان : إحداهما أن يكون مبدوءاً بتاء المخاطب ، والأخرى أن يكون مبدوءاً بياء الغائب ، كأمثلة ١ ، ٢ من القسم « ب» .) أو اتصل بآخره واو الجماعة ، (وله معها صورتان كذلك ؛ أن يكون مبدوءاً بتاء المخاطب أو ياء الغائب ، كأمثلة ٣ و ٤ من « ب ») أو اتصل آخره بياء المخاطبة ، (كأمثلة القسم الخامس من « ب») ـ فإنه فى هذه الصور الخمس التى يسميها النحاة : « الأفعال الخمسة » ـ يُرفع بثبوت النون[3] فى حالة

---

(١) إذا كان الضمير لمؤنثين غائبين (مثل : هما) جاز أن يكون المضارع مبدوءاً بالياء لا بالتاء ، ولكن التاء أكثر ـ طبقاً للإيضاح الآتى فى « جـ » من ص ١٨١ ـ فنقول : هما تفعلان ، أو : هما يفعلان .

(٢) أى : ظاهر . وهذا على الرأى الشائع فى أن ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة أسماء ، فهى ضمائر يعرب كل منها فاعلا . وهو الرأى الواجب اتباعه اليوم ، خلافاً للرأى الضعيف القائل بأنها حروف .

(٣) أى : بالنون الثابتة الموجودة .

الرفع، نيابة عن الضمة، وينصب فى حالة النصب بحذف النون نيابة عن الفتحة، ويجزم فى حالة الجزم بحذفها أيضًا نيابة عن السكون. (أمثلة، ٢، ٣، ٤، ٥).

وهذا معنى قولهم: الأفعال الخمسة هى: «كل مضارع اتصل بآخره ألف اثنين، أو واو جماعة، أو ياء مخاطبة[1]. وحكمها: أنها ترفع بثبوت النون، وتنصب وتجزم بحذفها. وهذه النون عند ظهورها تكون مكسورة[2] بعد ألف الاثنين، مفتوحة فى باقى الصور[3].»

«ملاحظة»: إذا كان المضارع معتل الآخر بغير إسناد لضمير رفع بارز — فحكمه سيجىء هنا فى مكانه الخاص[4]. فإن كان مسندًا لضمير رفع بارز وجب أن تلحقه تغيرات مختلفة، بيانُها وتفصيلُ أحكامها فى الباب المعدّ لذلك[5]، وهو باب: إسناد المضارع والأمر إلى ضمائر الرفع البارزة؛ بتوكيد، وغير توكيد.

* * *

(١) فلألف الاثنين صورتان، ولواو الجماعة صورتان، ولياء المخاطبة صورة واحدة.

(٢) فى الغالب الذى يحسن الاقتصار عليه.

(٣) وإلى ما سبق يشير ابن مالك بقوله:

واجْعَلْ لِنَحْوِ: «يَفْعلان» النُّونَا رَفْعاً، وتَدْعِين وتَسْأَلُونا
وَحذْفُهـا للنصب والجزمِ سِمهْ كلَمْ تَكُونِى لِتَرُومِى مَظْلَمهْ

أى: اجعل ثبوت النون علامة للرفع فى: (يفعلان، وتدعين، وتسألون). وهى الأفعال المضارعة المشتملة على الضمائر السالفة؛ فالأول مشتمل على «ألف الاثنين»، والثانى على «ياء المخاطبة»، والثالث على «واو الجماعة». واجعل حذف النون سمة؛ (أى: علامة)، لنصبها، وجزمها.

(٤) فى ص ١٨٢.

(٥) ج ٤ م ١٤٤ ص ١٧٧.

... ...
... ...

زيادة وتفصيل :

(ا) إذا قلت : النساء لن يَعْفُون عن المسيء ؛ فالنون هنا نون النسوة ، وليست نون الرفع التي تلحق بآخر الأفعال الخمسة . كما أن الواو واو أصلية ، لأنها لام الفعل ، إذ أصله : « عفا » ، « يعفو » . تقول : النساء يَعْفُون ؛ ... « يعفو » فعل مضارع ، مبنى على السكون الذى على الواو ؛ لاتصاله بنون النسوة ؛ ونون النسوة فاعل ، مبنى على الفتح فى محل رفع . وتقول : « النساء » لن يعفُون » « يعفو » : فعل مضارع ، مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة : فى محل نصب بلن ، والنون فاعل... وتقول : النساء لم يعفُون ، « يَعْفُو » فعل مضارع ، مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة ، فى محل جزم بـ« لم » ، ونون النسوة فاعل ...

بخلاف قولك : الرجال يَعْفُون ؛ فإن النون هنا علامة للرفع ، والواو ضمير الجمع ، فاعل ، مبنى على السكون فى محل رفع . وأصله : الرجال يعفُوُون (على وزن : يفْعُلُون) ؛ استثقلت الضمة على الواو الأولى (التى هى حرف علة ، ولام الفعل أيضاً) فحذفت الضمة ؛ فالتقى ساكنان ، هما : الواوان . حذفت الواو الأولى لأنها حرف علة ، ولم تحذف الواو الثانية : لأنها كلمة تامة ، إذ هى ضميرٌ ، فاعل . يحتاج إليه الفعل ، فصار الكلام : « الرجال يعفُون » على وزن : « يَفْعُون » وعند وجود ناصب أو جازم تحذف النون ، نقول : الرجال لن يعفُوا (على وزن : يَفْعُوا) ومنه قوله تعالى : « وأن تَعْفُوا أقربُ للتقوى » والرجال لم يعفُوا ، فحذفت نون الرفع ؛ لوجود أحدهما ، بخلاف نون النسوة ، فإنها لا تحذف — كما سبق .

(ب) عرفنا أن نون الرفع تحذف وجوبًا للناصب أو الجازم ؛ كحذفها فى قوله تعالى : « لن تَنالُوا البِرّ حتّى تُنفقُوا مما تُحبُّون » ، وقول الشاعر المصرى[1] :

لا تقْربوا النيل إنْ لم تعملوا عملاً ... فماؤهُ العذبُ لم يُخلَقْ لكسْلانِ

وقد تحذف لغير ناصب أو جازم ، وجوبًا أو جوازاً ؛ فتحذف وجوبًا إذا جاء بعدها نون التوكيد الثقيلة ؛ مثل : (أنتما — يا صاحباى — لا تقصّرانِّ فى

---

(١) إسماعيل صبرى المتوفى سنة ١٩٢٣ .

... ...

... ...

أداء الواجب) ، (وأنتم – يا رجال – لا تهملُنّ فى العمل) ، (وأنتِ – ياقادرة – لا تتأخرِنّ عن معاونة البائس) ؛ فحذفت نون الرفع فى الجميع ؛ لتوالى الأمثال (أى : لتوالى ثلاثة أحرف متماثلة زائدة ؛ هى : النونات الثلاث . . .)[1] وحذفت معها أيضًا واو الجماعة ، وياء المخاطبة دون ألف الاثنين[2]، ولكن عند إعراب المضارع المرفوع نقول : مرفوع بالنون المقدرة ، كما سبق بيان سببه وتفصيله .

وتحذف جوازاً عند اتصالها بنون الوقاية[3] ، مثل : الصديقان يُكْرِمانِى ، أو : يُكْرِمَانِّى ، والأصدقاء يكرمُونِى ، أو : يكرمونى ، وأنت تكرمينى ، أو : تكرمِينِى .

وكما يجوز حذفها وبقاؤها بغير إدغام عند وجود نون الوقاية يجوز إدغامها فيها ؛ فتصير نونًا مشددة ، تقول : الصديقان يكرمانّى ، والأصدقاء يكرمونّى[4] وأنت تكرمينّى[4] .

فتلخص من هذا أن نون الأفعال الخمسة لها ثلاثة أحوال عند اتصالها بنون الوقاية : الحذف ، أو الإدغام فى نون الوقاية ، أو الترك مع إبقاء النونين[5] .

وهناك لغة تحذف نون الرفع (أى : نون الأفعال الخمسة) فى غير ما سبق ؛ وبها جاء الحديث الشريف «لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ، ولا تؤمنوا حتى تَحَابُّوا[6]» ، أى : لا تدخلون الجنة حتى تؤمنوا ، ولا تؤمنون حتى تتحابوا . وقوله أيضًا : «كما تكونوا يولَّى عليكم» فى بعض الآراء ، وليس من السائغ اتباع هذه اللغة فى عصرنا ، ولا محاكاتها ، وإنما ذكرناها لنفهم ما ورد بها فى بعض النصوص القديمة .

(١ و ١) فى رقم ١ و ٤ من هامش ص ٩٥ شرط امتناع التوالى ، وإيضاحه ، وسبب بقاء ألف الاثنين . .

(٢) راجع «جـ و د» من ص ٩٤ و ٩٨ .

(٣) وهذا رأى سيبويه وفريق معه ... وقال آخرون الذى يحذف هو: «نون الوقاية» . ولكل أدلة كثيرة . والرأى الأول أولى، ولا سيما إذا عرفنا أن نون الوقاية جاءت لغرض خاص ؛ فحذفها يضيع ذلك الغرض .

وتفصيل الكلام على «نون الوقاية» مسجل فى الموضع الخاص بها – (ص ٢٨٠ م ٢١ ، مع ملاحظة الإشارة السابقة فى «جـ» ص ٥٠ وفى رقم ٤ من هامش ص٩٥ ورقم ١ من هامش ص٩٦ – ثم ص ٢٨٤)

(٤ و ٤) يجوز هنا أن يحذف الضمير أو لا يحذف ؛ (راجع رقم ٤ و ١ من هامش ص ٩٥ و ٩٦) .

(٥) ستجىء الأحوال الثلاثة فى ص ٢٨٤ .

(٦) أى : تتحابوا .

... ...

... ...

(حـ) يجوز[1] أن تقول : « هما تفعلان » و « هما يفعلان » عند الكلام على مؤنثتين غائبتين ؛ فنى الحالة الأولى تؤنث مراعياً أنك تقول فى المفردة : هى تفعل ، بوجود التاء أول المضارع . فكأن الأصل — مثلا — الفتاة تفعل ؛ لأن الضمير بمنزلة الظاهر المؤنث الذى بمعناه . فإذا قلت : « هما تفعلان » فقد أدخلت فى اعتبارك الحالة السابقة . وإذا قلت : « هما يفعلان » فقد أدخلت فى اعتبارك مراعاة لفظ الضمير الحالى الذى للمثنى الغائب ، والأول أكثر وأشهر ، وفيه بُعْد عن اللَّبس ، فوق ما فيه من مسايرة لقاعدة هامة ؛ هى : أن الفعل يجب تأنيثه إذا كان مسنداً لضمير يعود على مؤنث[2] . . .

* * *

(١) الإيضاح الآتى هو ما أشرنا إليه فى رقم ١ من هامش ص ١٧٧ .

(٢) وقياساً على هذا يجوز فى المضارع المسند لنون النسوة أن يكون مبدوءاً بالياء أو بالتاء ، نحو : الوالدات يحرصْن على راحة أبنائهن ، أو تحرصْن . ويؤيد هذا القياس ما سيجىء (فى « ب » من الجزء الثانى باب الفاعل ص ٧٥ م ٦٦ عند الكلام على الحكم السادس) فقد نصوا هناك على جواز الأمرين صراحة وأن الأحسن تصديره بالياء لا بالتاء ، تبعاً للمأثور ، واستغناء بنون النسوة عن التاء فى الدلالة على التأنيث .

المسألة ١٥ :

ز- المضارع المعتل الآخر(١)

ليس فى الأفعال ما يدخله الإعراب إلا الفعل المضارع أحيانًا . وهو قسمان :

(ا) مضارع صحيح الآخر : مثل : يشكر ، يرتفع ، ينزل . . . وحكمه : أنه يعرب بحركات ظاهرة على آخره فى كل أحواله : (رفعًا ، ونصبًا ، وجزمًا) ؛ تقول : يشكرُ المرء من أعانه ، لن يرتفعَ شأن الخائن ، لم ينزلْ مطرٌ فى الصحراء . . . . ، « فيشكرُ » : مرفوع بالضمة الظاهرة ، و « يرتفعَ » : منصوب بالفتحة الظاهرة ، و « ينزلْ » مجزوم بالسكون الظاهر ، أما الجر فلا يدخل الأفعال ، كما هو معلوم .

(ب) مضارع معتل الآخر(٢)، وهو ثلاثة أنواع :

١ ـ معتل الآخر بالألف ، مثل : يخشَى ، يرضَى ، يرقَى .

وحكمه : أنه تُقدَّر على آخره الضمة فى حالة الرفع ، مثل : يخشى الصالح ربه ، فيخشى : مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف .

وكذلك تقدر الفتحة على آخره فى حالة النصب ؛ مثل : لن يرضَى العاقل بالأذى ؛ فيرضى : مضارع منصوب بفتحة مقدرة على الألف . وسبب التقدير فى الرفع والنصب تعذر ظهور الحركة على الألف، واستحالتها .

أما فى حالة الجزم فتحذف الألف(٣). وتبقى الفتحة قبلها دليلا عليها(٤)؛ مثل : لم يرقَ العاجز ، فكلمة يرقَ : فعل مضارع مجزوم ، وعلامة جزمه

---

(١) انظر رقم ٣ من هامش ص ١٨٧ م ١٦ حيث البيان الخاص بحروف العلة ، والمعتل ، والمعل ، والمد ، واللين . . .

(٢) على الرغم من أن علامة الإعراب مقدرة على آخره فإنها تراعى فى توابعه حتماً. وهذه المراعاة هى التى تقتضى وجود « الإعراب التقديرى » وعدم إغفال شأنه . كما سيجىء فى رقم « ح » من ص ١٩٨ وكما سبق البيان فى ص ٨٤ .

(٣) انظر نوع الألف المستحقة للحذف فى «ب » من ص ١٨٥ ـ

(٤) هناك لغة لا تحذف حرف العلة للجازم . والبيان فى « ا » من ص ١٨٥ .

حذف الألف . ومثله المضارع « تَلقَ » فى قول الشاعر :

إذا كنت فى كلِّ الأمور معاتِباً صديقك لم تلقَ الذى لا تعاتبه

٢ – معتل الآخر بالواو ، مثل : يسمو ، يصفو ، يبدو .

وحكمه : أنه يرفع بالضمة المقدرة(١)، مثل: يسمو العالِم ، فيسمو : مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو . ولكنه ينصب بفتحة ظاهرة على الواو ، مثل لن يصفوَ الماء إلا بالتنقية . ويجزم بحذف الواو(٢)، وتبقى الضمة قبلها دليلا عليها ، مثل لم يبدُ النجم وراء السحُب المتراكمة . فالفعل : « يبدُ » ، مضارع مجزوم ، وعلامة جزمه حذف الواو .

٣ – معتل الآخر بالياء ، مثل : يمشى ، يبنِى ، ومثل يُغْضِى فى أول البيت(٣) التالى :

يُغضِى حياءً ، ويُغْضَى من مهابتهِ فلا يُكلَّمُ إلا حينَ يبتسِمُ

وحكمه كسابقه ، يُرفَع بضمة مقدرة على الياء ، مثل : يمشى الحازم فى الطريق المأمون ، ويُنْصَب بفتحة ظاهرة على الياء ، مثل : لن يبغىَ أخٌ على أخيه . ويُجزَم بحذف الياء(٤)، وتبقى الكسرة قبلها دليلا عليها ، مثل : لم يَبْنِ المجدَ إلا العصاميون ، وقول الشاعر يمدح(٥) :

أناةٌ ، « فإن لم تُغْنِ عَقّبَ بعدها وعيدٌ ، فإنْ لم يُغْنِ أغنتْ عزائمُه »

ومن أمثلة حذف الألف والياء من آخر المضارع المجزوم قول الشاعر :

فمن يلْقَ خيراً يَحْمَدِ الناس أمرَه ومن يَغْوِ(٦) لا يَعْدَمْ على الغىِّ لائما

---

(١) التى منع من ظهورها ثقلها على الواو – كما يقول النحاة. والسبب الصحيح أن العرب لم تظهرها – ومن أمثلتها وهى مقدرة قول الشاعر :

تصفُو الحياة لجاهل ، أو غافل عما مضى فيها وما يتوقع

(٢ و ٢) انظر نوع حرف العلة (الواو ، وكذا الياء) الذى يحذف فى « ب » ص ١٨٥ .

(٣) البيت من قصيدة للفرزدق يمدح زين العابدين بن الحسين .

(٤) هناك لغة لا تحذف حرف العلة للجازم . والبيان فى « ا » من ص ١٨٥ وانظر فى « ب » من تلك الصفحة ما يختص بحذف الياء وكذا : « ج » من الصفحة التى تليها .

(٥) يصف الممدوح بالحلم ، فإن لم ينفع الحلم فى ردع المسىء هدده وأوعده ، فإن لم ينفع الوعيد والتهديد لجأ إلى عزيمته فى استخدام القوة مع المسىء .

(٦) يضل ، ولا يتبع الطريق الحق .

وملخص ما سبق فى أنواع المضارع الثلاثة المعتلة الآخر :

أنها متفقة فى حالتى الرفع والجزم، مختلفة فى حالة النصب فقط . فجميعها يرفع بضمة مقدرة على آخره ، ويجزم بحذف حرف العلة الأصيل[1] ، مع بقاء الحركة التى تناسبه ؛ لتدل عليه بعد حذفه ؛ (وهى الفتحة قبل الألف ، والضمة قبل الواو، والكسرة قبل الياء)

أمّا فى حالة النصب فتقدر الفتحة على الألف ، وتظهر على الواو والياء[2] .

* * *

(١) يشترط فى حرف العلة الذى يحذف أن يكون أصيلا . (انظر السبب فى « ب » من ص ١٨٥) –

(٢) وفيما سبق يقول ابن مالك :

وأىُّ فِعلٍ آخِرٌ منه أَلِفْ ... أَوْ واوٌ أَوْ ياءٌ ، فَمُعْتَلاً عُرِفْ
فالألفَ انْوِ فيه غيرَ الجَزْمِ ... وأَبْدِ نَصْبَ ما كيدعُو ، يرمِي
والرفعَ فيهما انوِ واحْذِفْ جازِمًا ... ثَلَاثَهُنَّ تقضِ حكماً لازِمَا

(انو = قدِّرْ . أبدِ = أظهرْ) .

أى : يعرف الفعل المضارع المعتل الآخر بأن يكون مختوماً بالألف ، أو الواو ، أو الياء . وقَدِّرْ على حرف الألف الحركات كلها غير الجزم . وأظهر النصب فى المعتل الآخر بالواو كيدعو ، أو بالياء ، كيرمى ، مع تقدير الرفع فيهما ، واحذف أحرف العلة الثلاثة فى حالة جزمك أفعالها .

... ...
... ...

زيادة وتفصيل :

(ا) هناك لغة تجيز إبقاء حرف العلة فى آخر المضارع المجزوم ؛ فيكون مجزوماً ؛ وعلامة جزمه حذف حركة الإعراب المقدرة على حرف العلة قبل مجيء الجازم[1]. . . وهذه اللغة نذكرها لمجرد العلم بها ؛ لاستخدامها فى فهم النصوص القديمة ، الواردة بها ، لا لتطبيقها اليوم فى استعمالنا ، فإن هذا التطبيق غير مرغوب فيه الآن ؛ منعاً للتشعيب والتشتيت .

(ب) عرفنا[2] أن المضارع المعتل الآخر يُحذَف آخره عند الجزم. وهذا بشرط أن يكون حرف العلة أصيلا فى مكانه ، كالأمثلة السابقة ؛ فلا يكون مبدلا من الهمزة. مثل: (يقرا الرجل، أى : يقرأ). (يوْضُو وجهُ علىّ؛ بمعنى : يحسنُ ويضيء. وأصله يوْضُؤ)، ومثل: (يُقرِى الضيفُ السلامَ؛ بمعنى : يُلقيه ، وأصله: يقرئ) ؛فلوكان حرف العلة مبدلا من الهمزة كالكلمات السالفة ـلكان خير ما يقال هو : أن المضارع مجزوم بسكون مقدر على الهمزة المنقلبة ألفا ، أو واواً ، أو ياء ، فى تلك الأمثلة وأشباهها ، ولا يحذف حرف العلة المبدل من الهمزة .

ومن الأمثلة أيضاً : (« يَبْرَا » المريض و « يَبْرُو » ، أى: يُشفَى) ؛ وأصلهما : « يَبْرَأ » و « يبرُؤ » ؛ بالهمز فيهما . و(« يُبْرِى » اللهُ المريض . أى : يَشفيه)؛ وأصله ، يُبرِئه . ومثل: (يملا الساقِ الإناء، أى: يملأ..(و« يمتلى» الإناء: أى: يمتلىء)، و(« يبطُو» القطار ؛ أى : يُبطُؤ؛)... فلا داعى للتفصيل الذى يقوله النحاة، وملخصه: أن إبدال حرف العلة من الهمزة، إن كان بعد دخول الجازم؛ فهو إبدال قياسى ، لسكون الهمزة بسببه . فيكون الجازم قد عمل عمله فيها ؛

---

(١) وبهذه اللغة ورد قول قيس بن زهير من بنى عبس :

أَلَمْ يأْتيك والأَنباءُ تَنمِى   بما لاقت لَبُون بنى زيادِ

وقول الآخر :

هجوتَ زبّان ثم جئت معتذرا   من هجْو زبّان لم تهجو ولم تَدَعِ

وبتلك اللغة وردت القراءة فى الآية الكريمة من سورة « طه » (فاضرب لهم طريقاً فى البحر يبَساً لا تخفْ دَرَكاً ولا تخشى » حيث بقيت الألف فى آخر الفعل : « يخشى» مع أنه مجزوم ؛ بسبب العطف على المجزوم) وكذا القراءة فى الآية الأخرى المدونة فى « د » من ص ٢٠٠ أما النص على هذه اللغة وأمثلتها فراجعه متعددة ، منها : الهمع (ج ١ ص ٥٢ ، الباب السابع الخاص بإعراب المضارع المعتل الآخر . ومنها : الجزء الأول من كتاب معانى القرآن ، الفراء ص ١٦١ .

(٢) فى ص ١٨٢ — وما بعدها —

... ...

... ...

وهو: الجزم؛ ومتى سكنت الهمزة، كان إبدالها من جنس حركة ما قبلها قياسيًّا؛ فتقلب ألفًا أو واوًا، أو ياء، على حسب تلك الحركة، ولا تحذف هذه الحروف إذ لا داعي لحذفها، بعد أن أدّى الجازم عمله. وفي هذه الحالة تعرب الكلمة مجزومة بسكون مقدر[1] على الهمزة المنقلبة المختفية ...

أما إن كان الإبدال من الهمزة قبل الجزم، فهو إبدال شاذ، والأفصح عدم حذف حرف العلة أيضًا، ويكون الفعل مجزومًا بسكون مقدر على الهمزة المنقلبة المختفية كسابقه، ولا يحذف حرف العلة — مع أن الجازم حين وروده على الفعل لم يكن أمامه الهمزة، ليؤثر فيها — لأن حرف العلة هذا عارض، وليس أصيلا، ولا اعتداد بالعارض عندهم[2]:

فالفرق بين الحالتين أن الأولى لا يحذف فيها حرف العلة باتفاق، لما بينوه؛ وأن الثانية فيها خلاف، ولكن الأشهر عدم الحذف أيضًا.

وإذا كان الأمر على ما وصفنا فما المانع أن يكون الحكم الفاصل هو عدم الحذف دائمًا، لنستريح من تعدد الآراء، واختلاف الحجج، من غير أثر واضح؟. هذا هو الأفضل.

(حـ) سبق[3] أن المضارع المعتل الآخر بالياء يرفع بضمة مقدرة عليها ويجزم بحذفها. والأغلب أن تكون هذه الياء مذكورة كالأمثلة التي عرضناها. ومن الجائز حذفها لغير جازم، قصداً للتخفيف، أو مراعاة الفواصل، ونحوها؛ تبعًا لبعض القبائل العربية، بشرط أمن اللبس بين هذا النوع الجائز من الحذف[4] والنوع الآخر الواجب الذي سببه الجزم. وبإثبات الياء وحذفها في المضارع المرفوع، جاء القرآن الكريم، قال الله تعالى[5]: «قالوا يا أبانا ما نَبْغِي. هذه بضاعتُنا رُدَّتْ إلينا» ... وقال تعالى[6]: «ذلك ما كُنَّا نَبْغِ، فارْتَدَّا على آثارهما قَصَصًا».

---

(١) وإنما كان السكون مقدراً لأنه على الهمزة وهي مختفية، فهو مختف معها، ويكون ظاهراً حين تظهر، ولا يصح أن يكون مقدراً على الألف، أو الياء؛ لأن هذه الحروف قد جاءت بعد أن أدى الجازم عمله، واستوفى حقه، كما أوضحنا.

(٢) راجع الصبان آخر باب: «المعرب والمبني» عند الكلام على المضارع المعتل.

(٣) في رقم ٣ من ص ١٨٣. (٤) في سورة يوسف.

(٥) أما حذف الياء التي هي ضمير المتكلم من آخر الأفعال فجائز أيضاً مثل: «أكرمنِ، وأهاننِ» في قوله تعالى في سورة الفجر: (فأما الإنسانُ إذا ما ابتلاه ربه فأكرمَه ونعَّمه فيقولُ ربي أكرمنِ. وأما إذا ما ابتلاه فقدَر عليه رزقه فيقول ربي أهاننِ) أي: أكرمني وأهانني. ومثل قوله تعالى: في سورة العنكبوت (فإياي فاعبدونِ) أي: فاعبدوني. وأما حذف هذه الياء إذا كانت «مضافاً إليه» فتجيء له إشارة في هامش ص ٢٠١ — ويجيء البيان الشامل في باب: المضاف إلى ياء المتكلم — جـ٣ — (٦) في سورة الكهف.

المسألة ١٦ :

الإِسم المعْرَب المعتل الآخِر

من الأسماء المعربة(١) :

ا ــ نوعٌ صحيحُ الآخر ، مثل : ، صالح ، سعاد ، جمل ، شجرة ، قمر ، سماء . . . وهذا النوع يعرب فى أحواله الثلاثة بحركات ظاهرة على آخره ؛ تقول : صالحٌ محسنٌ ، وإن صالحًا محسن ، وحبذا الإحسان من صالح . . . وكذا بقية الأمثلة مع مراعاة الأحكام التى شرحناها فى المسائل المختلفة السابقة .

ب ــ ومنها نوعٌ معتل الآخر ، جارٍ مجرى الصحيح ، وهو ما آخره ياء أو واو ، وكلا الحرفين متحرك قبله ساكن ، وقد يكون الحرفان مشددين أو مخففين ؛ نحو : ظَبْى ــ دَلْو ــ مرمِىّ ــ مَغْزوّ . . .

وحكم آخره من الناحية الإعرابية كحكم صحيح الآخر ؛ فهو شبيه به فى الحكم.

ومن هذا الشبيه أيضًا المختوم بياء مشددة للنسب ، ونحوه ، بشرط ألاّ يكون تشديده بسبب إدغام ياءين إحداهما ياء المتكلم : ومن الأمثلة : عبقرىّ ــ كرسىّ ــ شافعىّ . . . ، فخرج ما كانت إحدى ياءيه للمتكلم ، نحو : خليلىّ ــ صاحبىّ ــ بَنِىَّ ــ كاتبىّ(٢) ــ .

حـ ــ ومنها نوع معتل الآخر(٣) لا يشبه الصحيح : ومن أمثلته (الرضا ، العُلا ،

---

(١) أما غير المعربة فلا دخل لها فى هذا الموضوع الخاص بالإعراب وعلاماته الأصلية أو الفرعية ، كما هو معروف ؛ لأن المبنى لاتتغير علامة آخره . . وهذا عند النحاة . ويخالفهم القراء وبعض اللغويين فى هذا على الوجه المبين فى رقم ٥ من هامش ص ١٨٨

(٢) كما فى جـ ٤ ص ٤٥ م ١٣١ ــ وذكرنا هناك أنه يسمى : «الملحق بالمعتل الآخر» وله حكم خاص موضح فى باب المضاف لياء المتكلم جـ ٣ .

(٣) أى : فى آخره حرف من حروف العلة الثلاثة ؛ وهى : الألف ، والواو ، والياء .

وقد يكتفى النحاة بتسميته : «المعتل» فقط ؛ لأن المعتل فى اصطلاحهم هو : «معتل الآخر» (وهو ما كان حرفه الأصلى الأخير حرف علة) سواء أكان اسماً ، أم فعلا . أما الصرفيون فقد جرى اصطلاحهم على أن المعتل هو : ما كان أحد حروفه الأصلية حرف علة : سواء أكان حرف العلة فى الأول ، أم فى الوسط ، أم فى الآخر ، أم فى أكثر من موضع . وسواء أكان ذلك فى اسم أم فعل . ولكل حالة من تلك الحالات المختلفة اسم خاص بها ، وحكم معين فى علم : «الصرف» . ولم يطلق النحاة ولاالصرفيون اسم=

الهدى ، الحِمى . . .) وأيضاً (الهادى ، الداعى ، المنادِى ، المرتجِى . . .) وأيضاً (أدكُو[1] طوكيُو[2] ، سَمَنْدُو ، [3] قَمَنْدُو[4] . . .) .

وهذا النوع . المعتل الآخر الذى لا يشبه الصحيح ثلاثة أقسام على حسب حرف العلة الذى فى آخره :

أولها : المقصور[5] : وهو : (الاسم المعرب الذى فى آخره ألف[6] لازمة[7]) .

المعتل على شىء من الحروف ؛ مع أن بعض الحروف قد يكون معتلا ؛ مثل : إلى ، على ، فى . . . والسبب فى ذلك أن كلامهم فى المعتل ، وأنواعه ، واسم كل نوع وحكمه – إنما هو من ناحية الإعراب . وما يتصل به ، وهى ناحية لا تتصل بالحروف ، إذ الحروف كلها مبنية كما عرفنا – فى ص ٧٦ – على أنه لا مانع من تسمية الحرف الذى فيه حرف علة « بالمعتل » . ولكن لا يصح تسميته بالمقصور ، ولا بالمنقوص ، ولا بالأسماء الأخرى الخاصة التى أطلقها النحاة أو الصرفيون على أنواع المعتل من الأسماء أو الأفعال ؛ (كالمثال ، والأجوف ، والناقص . . إلخ) لأن هذه التسميات مقصورة عندهم على أنواع المعتل من الأسماء والأفعال وحدها .

ومن المقرر أن حرف العلة إن كان ساكناً بعد حركة تناسبه فهو حرف علة ، ومدّ ، ولين ؛ نحو : مساعد ، ومسعود ، وسعيد . وإن كان ساكناً بعد حركة لا تناسبه فهو حرف علة ولين معاً ، نحو : جَوْهر ، وزَيْن . وإن كان متحركاً فهو حرف علة فقط ؛ مثل : حَوَر ، وهَيَف ... (راجع الخضرى ج ٢ فى بابى الترخيم والإعلال بالنقل) . وعلى هذا تكون الألف دائماً حرف علة ، ومد ، ولين .

ويتردد فى كلام النحاة : « الحرف المُعَلّ » يريدون به الحرف الذى يخضع لأحكام الإعلال ، وتجرى عليه ضوابطه ، – كقلب الياء المتطرفة بعد الألف الزائدة همزة ؛ كقولهم فى بناى : بناء . و .. – فإن لم يخضع لتلك الأحكام فهو حرف علة فقط ؛ كالفعل الماضى : عور ، أو : هيف . .
وستجىء إشارة لهذا فى ج ٢ هامش ص ٨٦ م ٦٧ .

(١) اسم بحيرة ، وبلد مصرى على الساحل الشمالى ، قرب الإسكندرية .
(٢) حاضرة بلاد اليابان .
(٣) اسم طائر ، واسم حصن فى (بلغراد) .
(٤) اسم طائر .
(٥) مما يلاحظ : أن النحاة لا يطلقون اسم المقصور والممدود على الاسم إلا إذا كان معرباً . بخلاف اللغويين والقراء ، فإنهما يطلقونهما على المعرب والمبنى ، ولذا يقولون فى : (أولى وأولاء ، اسمى إشارة) إن الأول مقصور ، والثانى ممدود ، مع أن الاسمين مبنيان . فالاصطلاح مختلف عند الفريقين .

– كما سبق فى رقم ١ من هامش ص ١٨٧ ، وكما سيجىء فى باب اسم الإشارة ، – رقم ١ من هامش ص ٣٢٤) وفى رقم ١ من هامش ص ٤٥٠ م ١٧٠ ج ٤ – .

(٦) وهذه الألف يكون قبلها فتحة دائماً ؛ كشأن جميع الألفات . فإن جاء بعدها تاء التأنيث مثل : فتاة ، ومباراة . . و . زال عنه اسم المقصور وحكمه ، وصار إعرابه على التاء – كما فى : « و » من ص ١٩٠ – وسيجىء البيان والإيضاح فى الباب الخاص به من الجزء الرابع ، ص ٥٥٨ م ١٧١ ص ٥٦٩

(٧) لا تفارقه فى حالة من حالات إعرابه الثلاث ؛ الرفع ، والنصب ، والجر ، إلا إذا وجدت علة صرفية تقضى بحذفها ؛ فتحذف لفظاً ، ولكنها تعتبر موجودة تقديراً ؛ لأن المحذوف لعلة كالثابت ؛ وذلك كحذفها عند التنوين فى مثل : فتًى ، علاً ، رضاً ؛ فإنها موجودة تقديراً . وهذا معنى قولهم : إن ألف المقصور موجودة دائماً ، إما لفظاً وإما تقديراً . وعند الوقف يحذف التنوين – فى الشائع – ، فترجع الألف ، ويكون الإعراب مقدراً عليها . وهذا هو الشائع فى الإعراب اليوم ، ولا بأس به ، بل فيه تيسير =

وحكمه : أن يعرب بحركات مقدرة على هذه الألف فى جميع صوره ؛ رفعًا ، ونصبًا ، وجرًّا ، إذ لا يمكن أن تظهر الفتحة أو الضمة أو الكسرة على الألف . ومن أمثلته: « إنّ الهدَى هدَى الله » . « اتَّبِــعْ سبيلَ الهدَى» . فكلمة: الهدَى » الأولى ، اسم « إن » ؛ منصوبة بفتحة مقدرة على الألف ، وكلمة : « هدَى » الثانية خبر « إن » ، مرفوعة بضمة مقدرة على الألف ، أيضًا . وكلمة : « الهدى » الثالثة مضاف إليه ، مجرورة بكسرة مقدرة على الألف [1] .

ومن أمثلته : رضا الله أسمى الغايات . إن رضا الناس غاية لا تُدْرَك ، احرص على رضا الله . . . فكلمة : « رضا » مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة بحركة مقدرة على الألف . . . وهكذا كل الأسماء المقصورة [2] .

وليس من المقصور ما يأتى ؛ لعدم انطباق التعريف السالف عليْه :

(ا) الأفعال المختومة بألف لازمة ، مثل: دعَا ، سعَى ، يخشَى ، ارتقَى . وإنما هي نوع من الأفعال التى تسمى ناقصة . (ويراد بهذه التسمية هنا : أنها معتلة الآخر) .

(ب) الحروف المختومة بألف لازمة ، مثل: إلَى ، علَى . . . لأن هذه كتلك ؛ ليست أسماء .

= وإذا كانت الألف لا تفارقه ، وعلامة الإعراب لا تظهر عليها مطلقاً ؛ كما أوضحنا ؛ فلم لا يعتبر مبنياً ؟ تقدم جواب هذا فى « و » من ص ٩٩ .

وقلنا فى « ب » ص ١٠٦ (وسيجىء أيضاً فى جـ ٣ م ٩٧ ص ١٧٤ عند الكلام على المضاف إلى ياء المتكلم) أن بعض العرب يقلب ألف المقصور ياء ، ويدغمها فى ياء المتكلم : فيقول فى كلمة : «هدَى» عند الإضافة لياء المتكلم : هدَىّ خير الوسائل للسعادة. وفى هذه الصورة يكون معرباً بالياء التى أصلها الألف بدلا من حركات الإعراب التى كانت مقدرة على الألف ، فهو مما ناب فيه حرف عن حركة. ولا يحسن اليوم الأخذ بهذا الرأى .

(١) وهى تكتب ياء هنا ، وتكتب فى مواضع أخرى ألفاً ؛ تبعاً لقواعد الإملاء التى تقضى بأن ألف المقصور الثلاثية إن كان أصلها ياء تكتب ياء ، وإن كان أصلها واواً تكتب ألفاً ؛ فلا بد من إرجاع الألف الثلاثية إلى أصلها . أما التى تزيد على ثلاثة فإنها تكتب ياء دائماً .

وسواء أكتبت ألف المقصور ياء أم ألفاً — فإنها فى جميع أحوالها تسمى : « ألفاً » ، مادام قبلها فتحة. وهذا الرأى هو الشائع اليوم فى رسم الحروف .

وللكوفيين رأى آخر يجيز كتابة المقصور الثلاثى بالألف أو الياء إن كان الاسم مضموم الأول أو مكسوره ... ولا نتعرض لبيان أن هذا أنسب أم ذاك والسبب .. ولكن الذى لاشك فيه أن قواعد رسم الحروف معقدة مضطربة ، فى حاجة إلى ضبط وتجديد وتيسير . وهذا من أخص خصائص المجمع اللغوى ؛ لأنه — فى هذه الناحية — يمثل الهيئات العلمية اللغوية مجتمعة ، والبلاد العربية كلها .

(٢) مع ملاحظة أن الكلمة المقصورة إن كانت ممنوعة من الصرف — مثل موسى — على اعتباره ممنوعاً من الصرف — فإنها تخضع لأحكام المنع المختلفة . ومنها الجر بالفتحة المقدرة بدلا من الكسرة المقدرة ، إن لم يكن هناك مانع..

(حـ) الأسماء المبنيَّة المختومة بهذه الألف ؛ مثل : «ذا» و «تا» من أسماء الإشارة . ومثل : «إذا» الظرفية ، و«ما» الموصولة ، وغيرها من الأسماء المبنية .

(د) الأسماء المعربة التي في آخرها واو ، أو ياء ، مثل : «أدكو» — «طوكيو» — «الهادى» — «العالى» ؛ ، لأنها ليست معتلة الآخر بالألف .

(هـ) المثنى في حالة الرفع مثل : سافر الوالدان ، والأسماء الستة في حالة النصب ، مثل : رأيت أباك ؛ لأن الألف فيهما غير لازمة ، إذ تتغير وتجىء مكانها الياء مع المثنى في حالة نصبه وجره ؛ مثل : أكرمت الوالدَيْن ، وأصغيت إلى الوَالديْنِ . وتجىء مكانها الواو أو الياء مع الأسماء الستة في حالة رفعها وجرها ؛ مثل : أبوك كريم ، استمع إلى أبيك .

(و) أشرنا[1] إلى أن «المقصور» إذا زيدت بعد ألفه تاء التأنيث—نحو : فتاة ، مباراة ، مستدعاة — يفقد اسمه وحكمه بسبب هذه التاء ، ولا يسمى مقصوراً لأنه لا يكون مقصوراً إلا بشرط انتهائه بألف تقع عليها الحركات الإعرابية مقدرة . ولا يتحقق هذا الشرط إذا وقعت بعد ألفه تاء التأنيث ؛ إذ تكون «التاء» هي خاتمة أحرفه ، وعليها تقع الحركات الإعرابية ظاهرة لا مقدرة ، ولذا تبقى عند تثنيته للدلالة على تأنيثه ، وتحذف عند جمعه . ويراعى في الاسم بعد حذفها ما يراعى في جمع المقصور[2]— .

ويجب التَّنبه للفرق الواسع بين تاء التأنيث السَّالفة والهاء الواقعة ضميراً بعد ألف المقصور في مثل : «من أطاع هواه أعطى العدوَّ مناه» فهذه الهاء كلمة مستقلة تماماً ، وما قبلها مستقل بإعرابه بحركات مقدرة على الألف التي هي نهاية الاسم المقصور .

* * *

ثانيها : المنقوص ، وهو : (الاسم المعرب الذى آخره ياء لازمة[3]، غير مشددة ، قبلها كسرة ، مثل : العالى ، المرْتقِى ، المستعلِى . . .) .

---

(١) في رقم ٦ من هامش ص ١٨٨ ويلاحظ آخر ما جاء في أول قسم «أ» ص ١٦٨ .

(٢) مما سيجىء بيانه في الباب الخاص بتثنية المقصور وجمعه في الجزء الرابع ، م ١٧١ ص ٥٦٦ .

(٣) إذا حذفت الياء لعلة صرفية كالتنوين ، أو علة أخرى ، فهى في حكم الموجودة ؛ مثل : هذا داعٍ للخير . ويكون الإعراب على هذه الياء المقدرة .

ولماذا لا يعتبر المنقوص من المبنيات ؟ سبق جواب هذا في «و» من ص ٩٩ .

وحكمه : أن يرفع بضمة مقدرة على الياء فى حالة الرفع ، وينصب بفتحة ظاهرة على الياء فى حالة النصب[1] ويجر بكسرة مقدرة[2] عليها فى حالة الجر ؛ مثل : الخلق العالى سلاح لصاحبه — إن الخلق العالىَ سلاح لصاحبه — تمسَّك بالخلق العالى . فكلمة : « العالى » فى الأمثلة الثلاثة نعت (صفة) . ولكنه مرفوع فى المثال الأول بضمة مقدرة ، ومنصوب فى المثال الثانى بالفتحة الظاهرة ، ومجرور فى المثال الثالث بالكسرة المقدرة . ومثله : الباقى للمرء عمله الصالح — إن الباقىَ[3] للمرء عمله الصالح — حافظ على الباقى من مآثر قومك . فكلمة ؛ « الباقى » فى المثال الأول مبتدأ مرفوعة بضمة مقدرة ، وهى فى المثال الثانى اسم «إن» منصوبة بالفتحة الظاهرة ، وهى فى الثالث مجرورة بكسرة مقدرة ، وهكذا . فالمنقوص يرفع ويجر بحركة[4] مقدرة على الياء ؛ وينصب بفتحة ظاهرة عليها ،— كما رأينا— .

والمنقوص الذى تقدر الضمة والكسرة على يائه وتظهر عليها الفتحة يجب إثبات يائه إن كان غير منون — (لسبب يمنع التنوين ؛ كإضافته ، أو اقترانه بأل[5] ، أو تثنيته ، أو جمعه جمع مؤنث سالم ...)[6] —فإن كان منونًا لخلوه مما يمنع التنوين : وجب — فى الرأى فى الشائع — حذف الياء دون التنوين فى حالتى الرفع والجر ، مع تقدير الضمة والكسرة عليها ، ويجب بقاء الياء والتنوين فى حالة النصب ؛ (نحو : خيرُ ما يُحمَد به المرء خلقٌ عالٍ —إن خلقًا عاليًا يتحلَّى به المرء خير له من الثروة والجاه — لا يحرص العاقل على شىء قَدْرَ حرصه على خُلق عالٍ يشتهر به) ، فيرفع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة ، وينصب بفتحة ظاهرة على الياء الثابتة مع التنوين ، ويجر بكسرة مقدرة على الياء المحذوفة ، وإنما حذفت الياء لالتقائها ساكنة مع التنوين فى حالتى الرفع والجر ، إذ الأصل : (عالِيُنْ) فى الرفع ،

---

(١) وفى بعض اللهجات تكون هذه الفتحة مقدرة حتمًا إن كانت الياء فى آخر الصدر المضاف إلى العجز فى المركب المزجى طبقاً للبيان المفيد الآتى فى « أ » من ص ١٩٦

(٢) لبعض القبائل لغات أخرى منها حذف هذه الياء رفعاً وجرا ؛ طبقاً لما سيجىء فى البيان الذى فى ص ١٩٧

(٣) ومثل قول الشاعر : إن اللياليَ لم تحسن إلى أحد … إلا أساءت إليه بعد إحسان

(٤) فإن كان ممنوعاً من الصرف ؛ مثل ليالٍ — بواقٍ ... جرى عليه حكم الممنوع من الصرف كما شرحنا ، فى ص ٣٨ وهامش ٣٩

وإذا كان المنقوص ممنوعاً من الصرف وسمى به ؛ مثل : جَوارٍ ، وقواضٍ ، علمين مؤنثين — فلا تقدر الكسرة على الرأى المشهور ، وإنما يجر بالفتحة ، لكن أتظهر الفتحة لخفتها فى حد ذاتها ، أم تقدر لنيابتها من الكسرة الثقلية ؟ رأيان أشهرهما الثانى .

(٥) بعض القبائل يحذف ياء المنقوص المقرون «بأل» رفعاً وجراً — طبقا لما سيجىء فى ص ١٩٧—

(٦) سيجىء فى الجزء الرابع الباب الخاص بتثنية المنقوص وجمعه .

و (عاليينٌ)[١] فى الجر ، استثقلت الضمة والكسرة على الياء ، فحذفتا ، فالتقى ساكنان ، الياء والتنوين ، حذفت الياء لالتقاء الساكنين ، فصارت الكلمة : عالٍ ، فى حالتى الرفع والجر — كما سلف — . ومن أمثلة حذف الياء من المنون المرفوع كلمتا : « مدنٍ ومُقْصٍ » فى قول الشاعر يمدح كريمًا :

فهو مُدْنٍ للجود — وهو بغيضٌ — وهو مُقْصٍ للمال ، وهو حبيبُ

« ملاحظة » : إذا كانت لام المنقوص محذوفة بغير تعويض همزة الوصل عنها (مثل : شَجٍ) فإنها ترجع أولا ترجع فى التثنية وفى جمع المؤنث السالم طبقًا للضابط الذى سبق[٢] .

وليس من المنقوص ما يأتى ، لعدم انطباق التعريف السالف عليه :

(ا) الفعل بجميع أنواعه ، ولا سيما المختوم بياء لازمة ، مثل يَنْوِى محمد التنقل ، ويجرى وراء رزقه ، وكذلك الحرف ؛ ولا سيما المختوم بياء ؛ مثل : فى .

(ب) الاسم الذى فى آخره ياء لازمة ولكنها مشددة ؛ مثل : كرسىّ[٣] .

(حـ) الاسم المختوم بياء ولكنه مبنى : مثل: الذى ، التى ... ذى(اسم إشارة) .

(د) الاسم المعرب الذى آخره ياء تلازمه فى بعض حالاته، ولكنها ليست ملازمة له فى كل حالاته ؛ كالأسماء الستة فى حالة جرها بالياء ؛ مثل: ألم أحسن إلى أخيك ؟ وكذلك المثنى وجمع المذكر السالم فى حالة نصبهما وجرهما ؛ مثل : أكرِم الوالدَيْنِ ، واعتن بالوالدَيْنِ ، وصافح الزائرينَ ، وأسرع إلى الزائرينَ ؛ فإن الياء فى الأسماء الخمسة لا تثبت ؛ بل تتغير ويحل محلها الواو رفعًا ، والألف نصبًا . كما أن الياء فى المثنى وجمع المذكر السالم تتغير ، ويحل محلها الألف فى حالة رفع المثنى ، والواو فى حالة رفع جمع المذكر . . .

(هـ) الاسم المعرب الذى آخره ياء لازمة ، ولكن ليس قبلها كسرة ؛ مثل : ظبْى وكرسىّ ؛ فالياء فى الأولى قبلها سكون ظاهر على حرف صحيح ، وفى الثانية قبلها سكون ظاهر على حرف علة[٣] .

* * *

---

(١) هذه النون هى رمز التنوين طبقاً للبيان الذى سبق فى ص ٢٦ .

(٢) فى آخر رقم ٥ من هامش ص ١١١ وفى « ح » من ص ١٣٥ .

(٣ و ٣) فكلمة كرسى وأشباهها — ليست من المنقوص لمانعين، لا لمانع واحدهما : عدم سكون الياء لزوماً ، وعدم كسر ما قبلها .

ثالثها : الاسم المعرب الذى آخره الحقيقى واو ساكنة لازمة قبلها ضمة . وهذا نوع لا تعرفه اللغة العربية الأصيلة ، ولم يُسمع عن العرب ، إلا فى بضع كلمات نقلوها عن غيرهم من الأجانب ، منها : «سَمَنْدُو(1)» ، «قَمَنْدُو(2)» ، لكن لا مانع من تسمية بعض الأشخاص وغيرهم بأسماء مختومة بتلك الواو ؛ كتسمية شخص أرِسْطُو ، أو (خُوفُو ، أو : سنِفْرُو(3)) ، أو : يدعُو ، أو : يسمو ، وتسمية بلد : (أدفو ، أو أدكو(4)) ، أرِكْنو(5) ، طوكيو(6) ، كُنْغُو(7).

ولما كان هذا النوع غير عربى فى أصله ، ونادراً فى استعمال العرب ، أهمله النحاة ، فلم يضعوا له اسمًا ، ولا حُكْمًا – فيما نعرف(8). . . – ولعل الحكم الذى يناسبه فى رأينا هو أن يعرب بحركات مقدرة على آخره فى جميع حالاته ، بغير تنوين(9) ؛ فيرفع بالضمة المقدرة على الواو ، وينصب بالفتحة المقدرة عليها ، ويجر بالفتحة المقدرة عليها بدلا من الكسرة(10) ، تقول : كان «سِنِفرو» ملكًا

(1 ، 2) سبق شرحهما فى هامش ص ١٨٨ – رقم ٣ و ٤ – ومنها : هِنْدُو ، كما جاء فى المبع – اسم بلد .

(3) «خوفو» اسم فرعون من فراعنة مصر فى الدولة الأولى القديمة ، وهو بانى هرم الجيزة الأكبر . و «سنفرو» اسم فرعون آخر .

(4) بلدان ، أولاهما بصعيد مصر ، والأخرى بالساحل الشمالى – كما سبق فى رقم ٢ من هامش ص ١٧٠ .

(5) اسم واحة على الحدود المصرية الغربية .

(6) اسم حاضرة اليابان – .

(7) إقليم بوسط إفريقية .

(8) لم أجد له اسماً ولا حكماً فيما لدى من المراجع المختلفة ، إلا ماذكره بعض النحاة ، كالصبان فى آخر باب الممنوع من الصرف ، عند الكلام على المنقوص من الأسماء الممنوعة من الصرف ، فإنه قال ما نصه :

(«لو سميت بالفعل» يغزو» و «يدعو» ، ورجعت بالواو الياء ، أجريته مجرى «جوار» وتقول فى النصب : رأيت يدعىَ ويغزىَ . قال بعضهم : ووجه الرجوع بالواو الياء ما ثبت من أن الأسماء المتمكنة ليس فيها ما آخره واو قبلها ضمة ، فتقلب الواو ياء ويكسر ما قبلها . وإذا سميت بالفعل : «يرم» من : «لم يرم» رددت إليه ما حذف منه ؛ ومنعته من الصرف : تقول : هذا يرمٍ ، ومررت بيرمٍ ، والتنوين للعوض ، ورأيت يرمىَ .

(«وإذا سميت بالفعل : «يغزُ» من : «لم يغزُ» قلت : هذا يغزٍ ، ومررت بيغزٍ ، ورأيت يغزىَ . إلا أن هذا ترد إليه الواو وتقلب ياء لما تقدم ثم يستعمل استعمال جوار») اهـ .

وفى هذا الكلام – فوق مافيه من تخيل بعيد – ما يستدعى التوقف والنظر ، (كما قلنا فى ج ٤ ص ١٦١ ، ١٦٢ م ١٤٥) لأن الأخذ به يؤدى إلى تغيير صورة العلم تغيراً يوقع فى اللبس والإبهام . ويحدث لصاحبه مشقات فى معاملاته .

(9 ، 10) لأن الاسم فى هذه الحالة يكون علماً أعجميا ؛ فيمنع من الصرف ، ويجر بالفتحة بدلا من الكسرة إن لم يمنع من ذلك مانع آخر . كالإضافة ، أو : أل .

مصريًّا قديمًا ، إن « سنفرو » أحد الفراعين ، هل عرفت شيئًا عن سنفرو ؟ .
وهذا الحكم يسري على الكلمات القليلة التي أخذها العرب عن غيرهم ، كما يسرى على الأسماء التي لم يأخذوها ، وكذلك المستحدثة بعدهم للأشخاص والبلاد وغيرها[1].
وبناء على هذا الرأى لا يصح إظهار الحركات الإعرابية على الواو ؛ لأن ظهورها يؤدى إلى إدخال تغيير على العلم فى مظهره يؤدى إلى اللبس[1].

وليس من النوع الثالث ما يأتى :

(ا) الفعل الذى آخره واو ، مثل : يدعو ، يسمو ، يعلو ، لأن هذه ليست أسماء ،

(ب) الاسم الذى ليس معربًا ، مثل : ذو ، بمعنى الذى (نحو : جاء ذو قام)[2] . . .

(حـ) الاسم المعرب الذى آخره واو ، لكنها ليست فى الآخر الحقيقى بل فى الآخر العارض ؛ مثل : يا « ثمو » و يا « محمو » فى ترخيم كلمتى : « ثمود » و « محمود » حين النداء ؛ فإن الآخر الحقيقى هو الدّال ، لا الواو .

(د) الاسم المعرب الذى آخره واو ، ولكنها ليست ساكنة ، مثل : هوَّ ، أو ليست دائمة ثابتة ؛ كالأسماء الخمسة فى حالة الرفع ، مثل : سعد أخوك[3] . . . فإن هذه الواو تتغير فى حالة النصب ، وتحل محلها الألف ؛ كما تتغير فى حالة الجر وتحل محلها الياء .

(١ و ١) وقد رأيت ما يقوى هذا الحكم من كلام « العُكْبَرِيّ » شارح ديوان « المتنبى » حيث جاء فى القصيدة التى مطلعها :

« لهذا اليوم بعد غد أريجُ ونار فى العدو لها أجيجُ »

عند البيت :

فإن يُقدِم فقد زُرْنا « سَمَنْدُو » وإن يُحجم فموعده الخليج

ما نصه : (قال ابن جنى سألت المتنبى : لِمَ لَمْ تعرب سمندو ؟ — يريد : لِمَ لَمْ تظهر الفتحة على الواو فى آخر كلمة : سمندو ؟ ؟ فقال : لو أعربتها لم تعرف) .
فسمع ابن جنى الجواب ولم يعلق عليه ، فسكوته قد يفيد الرضا بما سمع .
(هذا وسيجىء حكمه عند إضافته لياء المتكلم فى الباب الخاص بهذا — ج٣ ص ١٤٣ م ٩٦ — كما سيجىء حكمه عند تثنيته وجمعه فى الباب الخاص بذلك ، ج ٤ ، م١٧١ ص ٥٩٦ —)

(٢) أما « ذو » التى من الأسماء الستة فالواو فى آخرها غير لازمة ، وأيضاً ليست أصلية .

(٣) ومثلها واو جمع المذكر السالم المضاف : مثل : جاء عالمو الهندسة ؛ فإن هذه الواو تتغير ، ويحل محلها الياء نصباً وجراً . هذا إلى شىء آخر ، هو : أنّ الواو فى الأسماء الستة وفى جمع المذكر طارئة فهى خارجة عن صيغة الكلمة ، وهذا يبعدها من النوع الثالث .

(ﻫ) الاسم المعرب الذى آخره واو لازمة ، ولكن ليس قبلها ضمة ؛ مثل : حُلْو ، خَطْوٌ ، صَحْو ، فإنه من المعتل الجارى مجرى الصحيح [1] فى إعرابه بحركات ظاهرة على آخره ، رفعًا ، ونصبًا ، وجرًّا [2].

« ملاحظة » سيجىء فى ج ٤ ص ٥٦٦ م ١٧١ باب خاص بطريقة تثنية المقصور ، والمنقوص ، والممدود ، وجمعها جمع مذكر سالم وجمع مؤنث سالم .

* * *

(١) سبق تعريفه وحكمه فى ص ١٨٧ .
(٢) وفيما سبق من المعتل وأحكام المقصور والمنقوص يقول ابن مالك .

وسَمِّ مُعْتَلاًّ مِن الأَسماء مَا ... كالمُصطفَى ، والمُرتَقِى مُكَارِمَا
فالأَولُ الإِعرابُ فيه قُــدِّرا ... جَميعُهُ ؛ وهو الَّذِى قَدْ «قُصِرَا»
والثان «منقوصٌ» ، ونَصْبُهُ ظَهَرْ ... ورَفْعُهُ يُنْوَى ، كَذَا أَيضاً يُجَرّْ

....

... ...

زيادة وتفصيل :

(ا) عرفنا[1] أن المنقوص تقدر على آخره الضمة ، والكسرة، وتظهر الفتحة ؛ مثل : أجبت داعيَ الحق . لكن إذا وقع المنقوص صدر مركب مزجي[2]، فإنه قد يجوز — عند بعض القبائل — فى هذا الصدر أن يُعْرَب إعراب المضاف ، ويعرب ما بعده (وهو : العَجُز) مضافًا إليه ، ممنوعًا من الصرف أو غير ممنوع على حسب حالته وما يستحقه . وفى هذه الحالة لا تظهر الفتحة على ياء المنقوص — فى الأشهر[3] عندهم — ومن أمثلته : عرفتُ « داعِي سَلْمٍ »، أو : « مَعْدِي كَرِبٍ» ، أو « صافِي هَنَاءٍ » (أسماء أشخاص) ودخلتُ « سواقِي خَيْلٍ » ، أو : « مرامِي سفرٍ » أو : « قالِي قلاً » (أسماء بلاد) فالصدر يعرب إعراب المنقوص من غير أن تظهر عليه الفتحة فى حالة النصب . وهذا هو نوع المنقوص الذى لا تظهر على يائه الفتحة فى حالة نصبه[4]. . . ومع أن هذا هو المشهور — قديمًا فى تلك اللغة — فالمناسب لنا اليوم ألا نلجأ إلى الإضافة ؛ لأن ترك الياء فى حالة النصب بدون فتحة ظاهرة قد يدعو للحَيْرة والإبهام بغير داعٍ ، فالخير ألاّ نعربه إعراب المتضايفين ، وإنما الخير أن نستعمله الاستعمال المشهور فى المركب المزجيّ ، بأن يكون الإعراب على آخر العجز وحده ، مع تَرْك الصدر على حاله فلا نعربه إعراب المضاف إليه، لأن قصْر الإعراب على آخر العجز وحده ، هو الذى يدل على أن اللفظ مركب مزجيّ .

ومن العرب من يجيز فتح هذه الياء كغيرها من ياء المنقوص، كما أن منهم من يسكن ياء المنقوص دائمًا فى كل الصّور . ولكن من المستحسن عدم الأخذ بهذين الرأيين ؛ للدواعي القوية التى نرددها ، والتى نردفها بأننا حين نذكر آراء مختلفة نذكرها لا لنحاكيها ، — فالمحاكاة اليوم للأشهر وحده — وإنما نذكرها للمتخصصين ؛ ليستعينوا بها على فهم النصوص القديمة التى تشتمل عليها ، إلا إذا أشرنا إلى جواز استعمالها لسبب قوى .

---

(١) فى ص ١٩١ .

(٢) تعريف المركب المزجي وأحكامه وكل ما يختص به مدون فى باب « العلم » ، وسيأتى « ص ٣٠٠ و ٣١١ و ٣١٢ وما بعدها) .

(٣) ويحسن فى هذه الحالة كتابة الصدر منفصلا عن العجز ؛ ليكون هذا الانفصال دالا على الإضافة ، وموجهاً إليها ؛ إذ المضاف غير المضاف إليه ؛ فن حقهما أنهما لا يتصلان فى الكتابة بخلاف حال المزج ؛ فإنه يقوم على أنهما بمنزلة شىء واحد؛ ولذا يتصلان كتابة فى الغالب (انظر ص ٣٠٠ و ٣١٤) .

(٤) سيجىء البيان أيضاً فى ص ٣١٤ وفى ج٤ ص ١٧٦ م ١٤٧ .

... ...

... ...

وقد[1] أشرنا إلى أن بعض القبائل يحذف من «المنقوص» المفرد ، المقترن بأل ياءه فى حالتى الرفع والجر ؛ وبلغتهم جاء القرآن الكريم؛ مثل كلمة : «الباد» فى قوله تعالى فى سورة الحج : «إن الذين كفرُوا ويَصُدّون عن سبيل الله والمسجدِ الحرام الذى جعلناه للناس سواءً، العاكفُ فيه والباد . . . » ، أى : البادى . . . ومثل «بالوَاد» فى قوله تعالى فى سورة الفجر : «وثمودَ الذين جابُوا الصخر بالوادِ . . . » أى : بالوادى. ومثل: «المتَعال» فى قوله تعالى: (عالِمُ الغيب والشهادة ، الكبيرُ المتعال) أى : المتعالى .

وإذا ختم صدر المركب المزجى بواو ، وأريد إضافة الصدر إلى العجز — اتباعاً للرأى السالف — فإن الحركات كلها تقدر على الواو ؛ مثل : «نِهرُو هنود»[2] و «مجدُو ملوك»[3]... ، والحكمة فى عدم ظهور الفتحة هو الحرص على بقاء الاسم على حالته الأصلية ؛ ليبقى دالاً على صاحبه ، دلالة العلَم ، لا دلالة المضاف والمضاف إليه . لأن الإضافة هنا ظاهرية شكلية فقط . ولم أر من يجيز الإعراب على آخر العجز وحده ، مع ترك الصدر على حاله ، ولا من عرض حكماً لهذا النوع من المعتل — كما أسلفنا[4] — لكن حمله على نظيره المركب المزجى المختوم صدره بالياء قد يبيح هذا ، بل يجعله أفضل ؛ إذ يدل على أن اللفظ مركب مزجىّ ، مضاف؛ فلا يقع فيه لبْس .

(ب) إذا أضيفت كلمة «لدَى»[5] للضمير فإن ألفها تقلب ياء ، مثل : «زاد الخير لديْك» ، فكلمة: «لدى» ظرف منصوب بفتحة مقدرة . لكن أهذه الفتحة مقدرة[6] على الياء الظاهرة ، أم مقدرة على الألف التى كانت فى الأصل ، وانقلبت ياء ؟ . يفضل النحاة أن يقولوا منصوب بفتحة مقدرة على الألف التى صارت ياء ، وذلك لسببين :

أولهما : أن الألف هى الأصل ، فلها الاعتبار الأول .

ثانيهما : أن الياء فى آخر المعربات تظهر عليها الفتحة فى الأغلب ، فإذا

---

(١) فى ص ١٩١ .

(٢) نهرو : علم زعيم هندى وطنى فى عصرنا وقد تولى رياسة الوزارة قبل موته وبعد استقلال بلاده .

(٣) اسم أمير فارسى . (٤) فى ص ١٩٣ ، النوع الثالث .

(٥) هى ظرف مكان معرب ، بمعنى : عند . وتفصيل الكلام عليها فى «باب الظروف» ج ٢ ص ٣٢٥ م ٧٩ وج ٣ باب الإضافة ص ٤٨ م ٩٤ .

(٦) منع من ظهورها السكون الذى جاء التخفيف . أو مراعاة أصلها وهو أنها لا تظهر على الألف التى انقلبت ياء .

... ...

... ...

جعلنا الفتحة مقدرة على الألف ، بقيت القاعدة السابقة سليمة مطردة ، بخلاف ما لو جعلناها مقدرة على الياء فيكون التقدير مخالفاً للأمر الأغلب ؛ وهو ظهور الفتحة مباشرة على الياء[1].

• • •

مواضع الإعراب التقديرى

(ح) فهمنا من المسائل السابقة[2]، معنى الإعراب الظاهر ، والإعراب المقدر (أى : التقديرى) ، فى الأسماء والأفعال المضارعة . وسواء أكانت علامة الإعراب ظاهرة أم مقدرة — لا بد أن تُلاحَظ فى التوابع ، فيكون التابع مماثلا فى علامة إعرابه للمتبوع[3].

وبقى أن نشير هنا إلى أن الإعراب التقديرى لا ينحصر فى تلك المواضع التى سبق الكلام عليها فى المضارع المعتل الآخر[4] ، وفى الاسم المعتل الآخر[5]؛ لهذا كان من المستحسن أن نجمع هنا ما تفرق من مواضع الإعراب المقدر[6] (التقديرى) التى سبقت ، والتى لم تسبق ، وأن نركزها فى موضع واحد ، ليسهل الرجوع إليها .

فمن هذه المواضع ما تقدر فيه الحركات (الأصلية أو الفرعية[7]) ، ومنها ما تقدر فيه الحروف النائبة عن الحركات الأصلية . (فالحروف تقدر كالحركات) . وإليك البيان :

أولا : أشهر المواضع التى تقَدّر فيها الحركات الأصلية :

١ — تقَدّر الحركات الثلاث (أى : الضمة ، والفتحة ، والكسرة) على آخر الاسم المقصور ، — مثل المصطفى — فى كل حالاته الثلاث : الرفع ، والنصب ،

---

(١) وهذا من فلسفة النحاة . ولن يترتب على الأخذ بالرأى الأول ضرر ؛ بل لعله الأوضح والأسهل ، ولا حاجة بنا إلى التشدد . (٢) فى ص ٧٢ و ٨٤ وما بعدها .

(٣) انظر رقم ٢ من هامش ص ١٨٢ ؛ ففيه الإشارة لهذا . وفى ص ٨٤ بيان آخر لفائدة الإعراب التقديرى والمحلى . (٤) ص ١٨٢ (٥) ص ١٨٧

(٦) وهو غير الإعراب المحلى الذى سبق بيانه فى : « ا » من ص ٨٤ والذى ستجىء له إشارة فى ص ٣١٤ وأيضاً فى ج ٢ ص ٣٢٠ م ٨٩ .

(٧) كالفتحة المقدرة النائبة عن الكسرة فى الممنوع من الصرف ، مثل تقبلت النصح من هُدَى (اسم امرأة) .

... ...
... ...

والجر[١]، ــ وكذلك على آخر الاسم المعتل بالواو[٢].

٢ ــ تُقَدّر حركتان فقط هما : الضمة ، والكسرة ، على آخر الاسم المنقوص فى حالة الرفع والجر[٣].

٣ ــ تقدر الحركات الثلاث على آخر الاسم ، إذا سكن للوقف ، مثل جاء محمدْ . رأيت محمدْ[٤]، قصدت إلى محمدْ (بإعراب « محمدْ » مرفوعة ، أو منصوبة أو مجرورة ، بحركة مقدرة . منع من ظهورها السكون العارض للوقف) . ومثل هذا يقال فى الفعل المضارع صحيح الآخر ، رفعاً ، ونصباً ؛ مثل : على يأكلْ ، علىّ لن يأكلْ ، : فالفعل (يأكلْ) مرفوع ، أو منصوب ، بحركة مقدرة ، منع من ظهورها السكون العارض للوقف[٥]. ومن التيسير فى الإعراب واختصار الكلام ، أن نقول فى إعراب « محمدْ » إنه : مرفوع أو منصوب ، أو مجرور بالحركة الأصلية ، وضُبط بالسكون للوقف ؛ وكذلك نقول فى المضارع إنه : مرفوع ، أو منصوب بالحركة الأصلية ، والسكون للوقف . ومثل هذا نقوله فى بقية المواضع الآتية :

٤ ــ تقدر الحركات الثلاث جوازاً على الحرف الأخير من الكلمة ، إذا كان مما يدغم فى الحرف الأول من الكلمة التالية ؛ مثال ذلك فى الاسم قراءة من قرأ : « وقتل داوُدْ جالوت » بإدغام الدال فى الجيم ؛ ومثاله فى الفعل : يكتبْ بكر ، بإدغام الباءين فى بعض اللغات . ومن التيسير لما سبق ، أن نقول : « داوود » ، و « يكتب » مرفوع ، وجاءه السكون العارض لأجل الإدغام .

٥ ــ تقدر الحركات الثلاث جوازاً على الحرف الأخير من الكلمة ، إذا سكن للتخفيف[٦]: كتسكين الحروف الآتية فى الكلام ، نثره ونظمه ، وفى

---

(١) كما سبق فى ص ١٨٨ . (٢) كما سبق فى ص ١٩٢ .

(٣) كما سبق فى ص ١٩١ أما الفتحة فتظهر فى حالة نصبه .

(٤) عند الوقف فى حالة النصب ــ فقط ــ يقلب التنوين ألفاً ، وهو المشهور ، فيكون منصوباً بفتحة ظاهرة على الدال ، بعدها ذلك التنوين المنقلب ألفاً مثل : أكرمت محمدا . أما على اللغة التى تقف بحذف التنوين مطلقاً فتكتب « محمدْ » بسكون الدال .

(٥) يكون هذا السكون أيضاً فى الأسماء المبنية ، والأفعال المبنية ، إذا كان آخر كل منهما متحركاً وسكن للوقف ، مثل محمد قامْ . . . إلى أينْ . . بل إنه يوجد فى الحروف المتحركة الآخر . مثل . « منذُ » ؛ باعتبارها حرف جر ، فتقول : منذْ .

(٦) الأصل فى ذلك أن الكلمة الواحدة ــ أو ما هو بمنزلة الكلمة الواحدة ، كالكلمة التى بعدها الضمير المتصل ــ إذا اشتملت على ثلاثة أحرف متحركة ؛ (نحو : عنُق ، وفَخِذ ، وإبِل ...) أو أكثر ، =

... ...

... ...

بعض القراءات القرآنية . فقد سكنت الهمزة المكسورة فى قوله تعالى : « فتوبوا إلى إلى بارئْكم» . وسكنت التاء المضمومة فى قوله تعالى: « وبعولتْهن أحق بِرَدّهِن » . وسكنت السين المضمومة فى قوله تعالى : « قالت لهم رُسْلهم » .

وسكنت الهمزة المكسورة فى آخر كلمة السَّيِّئْ من قوله تعالى فى المشركين : « فلما جاءهم نذيرٌ مَّا زادهم إلا نُفُوراً ، استكباراً فى الأرض ومَكْرَ السَّيِّئْ ، ولا يَحيق المكرُ السَّيِّءْ إلا بأهله » .

وسكنت الراء المضمومة فى قوله تعالى : « إن الله يأمُرْكُمْ أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها » . وكذلك سكنت الراء المضمومة فى قوله تعالى: « وما يشعرْكم أنها إذا جاءت لا يؤمنون » . ومن التيسير أن نقول فى كل كلمة من الكلمات السابقة وأشباهها : إنها مرفوعة ، أو منصوبة ، أو مجرورة ، بالعلامة الأصلية وسُكنت للتخفيف[1] . . .

٦ - تقدر الحركات الثلاث جوازاً على الحرف الأخير من الكلمة ، إذا أهملنا حركته الأصلية ، وجعلناها مماثلة لحركة الحرف الذى يجىء بعده ، كقراءة من قرأ : « الحمدِ لله رب العالمين » ، بكسر الدال ، تبعاً لحركة اللام التى جاءت بعدها ، وتسمىّ هذه الحركة : « الإتباع للاّحق » ؛ لأننا أتبعنا السابق للاّحق فيها ، ومن الممكن مراعاة التيسير السابق. وهذا النوع من الإتباع يختلف اختلافاً واسعاً عن الإتباع الذى سبق فى « ح » ص ٥٩ وعن الإتباع الذى يكون فى التوابع الأصلية الأربعة (النعت - التوكيد - العطف - البدل)) .

٧ - تقدر الحركات الثلاث على آخر العلم المحكىّ[2] من غير تغيير فى حالة من أحواله ؛ رفعاً ونصباً وجراً ، كالعلم المركب تركيب إسناد ؛ مثل : «فتَحَ

=جاز تسكين الحرف الثانى المتحرك تخفيفاً . أما التخفيف الذى للوقف فيكون فى آخر الكلمة - كما تقدم - وقد يجرى التخفيف بين هذه الحروف المتحركة إذا كانت فى كلمتين ؛ بعض منها فى آخر كلمة سابقة وبعض آخر فى أول التى تليها ؛ كالذى فى كلمة : « السيىء » ويأمر ، ويشعر . . . من الآيات . وهذا يسمى : « التخفيف مع الوصل على نية الوقف » ومن أمثلته أيضاً الآية التى فى « د » ص ٢٠٥ (ولهذا إشارة فى الهمع جـ ١ ص ٥٤ ، وفى الجزء الأول من الخضرى والصبان ؛ آخر باب : « المعرب » والمبنى . أما البيان والتفصيل ففى ص ٦ جـ ٥ من كتاب : «إرشاد الأريب» إلى معرفة الأديب ، لياقوت الرومى ، طبعة مرجليوث) .

(١) فهذا سكون عارض يختلف اختلافاً أساسياً عن أنواع السكون الأخرى ولا سيما السكون الذى يجلبه الجازم - كما سيجىء فى موضعه من جزء؛ م ١٤٨ ص ٢١٢ باب « إعراب الفعل » .

(٢) التى نريد أن نحاكى نطقه فى صورته الأصلية التى جاءت عليها أولا . ومن صور الحكاية فى غير العلم ما سبق فى « جـ » ص ٣٠ .

... ...

... ...

اللهُ » ، « نصرَ اللهُ » ، « عليّ شاعر » (وكل هذه أعلام أشخاص) . تقول : جاء « فتحَ اللهُ » — شاهدت « فتَحَ الله » — ذهبت إلى « فتَحَ اللهُ » ؛ فتبقى حركة الكلمتين كما هي فى الأصل ، مع إعرابهما معاً فى الحالة الأولى فاعلا مرفوعاً بضمة مقدرة للحكاية ، وهي غير هذه الضمة الظاهرة . . . وإعرابهما فى الحالة الثانية مفعولا به منصوباً بفتحة مقدرة ، منع من ظهورها ضمة الحكاية ، وفى الحالة الثالثة مجروراً ، وعلامة جره كسرة مقدرة على آخره ، منع من ظهورها حركة الحكاية ، وكذا البقية .

٨ — تقدر الحركات الثلاث على آخر الاسم المضاف لياء المتكلم[1]،

---

(١) للإضافة إلى ياء المتكلم بحث مستقل شامل (فى ج٣ ص١٦٧ م ٩٧) ونكتفى هنا بالإشارة إلى أن الإضافة إلى ياء المتكلم تشمل الإضافة الظاهرة إلى ياء المتكلم ، كما تشمل الإضافة المقدرة إليها ، يريدون بالظاهرة : (ما كانت فيها الياء نفسها بارزة غير محذوفة ، وغير منقلبة حرفاً آخر) ؛ مثل كتابى صاحبى . ويريدون بالمقدرة إليها إحدى الحالات الآتية :

(ا) ما كانت فيها الياء محذوفة من غير عوض عنها ، مع وجود ما يدل عليها ؛ كالكسرة قبلها ؛ مثل : ياربِّ ساعد ، وأصلها : ياربى .

(ب) ما كانت فيها الياء محذوفة ، ولكن عُوِّض عنها تاء التأنيث المبنية على الفتح أو على الكسر ؛ مثل : يا أبتَ (أى : يا أبى) فكلمة : « أب » من « أبتَ » منادى منصوب ؛ لأنه مضاف للياء المحذوفة التى عوض عنها تاء التأنيث ؛ وتاء التأنيث حرف ، إذ الياء لم تنقلب إليها ، كما تنقلب إلى الألف ؛ ولهذا كانت كلمة « أب » منصوبة ، ولكن بفتحة مقدرة ، منع من ظهورها الفتحة التى جاءت لمناسبة تاء التأنيث ، لأن تاء التأنيث تقتضى فتح ما قبلها . ذلك قولهم ، وهو صحيح دقيق . ولكن من الممكن الاختصار فنقول : إنها منصوبة بفتحة ظاهرة .

(ج) ما كانت فيها الياء منقلبة ألفاً ، مثل : يا « صاحبَا » لا تترك زيارتى . فكلمة « صاحب » منادى مضاف منصوب بفتحة مقدرة ، منع من ظهورها الفتحة التى جاءت لمناسبة الألف ؛ ومن التيسير أن نقول : منصوب بالفتحة الظاهرة .

ملاحظة : إنما تقدر الحركات الثلاث على المضاف إلى ياء المتكلم . بشرط ألا يكون مثنى ، ولا جمع مذكر سالم ، ولا منقوصاً ، ولا مقصوراً . فإن كان مثنى وهو مرفوع ، فإن ياء المتكلم تثبت مفتوحة بعد ألف التثنية الساكنة : نحو : جاء صاحبايَ .

وإن كان مثنى وهو منصوب أو مجرور فإن ياء المتكلم تثبت فى الحالتين مدغمة فى ياء التثنية ، ومفتوحة ، نحو رأيت صاحبَيَّ (وأصلها — كما سبق — صاحبين لى ، حذفت النون واللام للإضافة ، أو حذفت النون للإضافة ، واللام للتخفيف ، وأدغمت الياء فى الياء مع فتح الثانية منهما) .

وإن كان جمع مذكر فإن واوه فى حالة الرفع والإضافة لياء المتكلم موجودة وليست مقدرة ، ولكنها تقلب ياء ، وتدغم الياءان ، مع كسر ماقبلهما ، وفتح ياء المتكلم ؛ مثل : جاء صاحبِيَّ ، (وأصله : صاحبون لى . حذفت النون واللام للإضافة ، أو حذفت النون للإضافة ، واللام للتخفيف — كما سبق — فصارت : « صاحبوىَ » اجتمعت الواو والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون ؛ قلبت الواو ياء ، وأدغمت—

... ...
... ...

مثل : هذا كتابى ، قرأت كتابى ، وانتفعت بكتابى . فكلمة : « كتاب » الأولى خبر مرفوع بضمة مقدرة ؛ منع من ظهورها الكسرة التى جاءت لمناسبة ياء المتكلم . – « كتاب » مضاف ، و « ياء المتكلم » مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر . وكلمة : « كتاب » الثانية . مفعول به ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره ، منع من ظهورها الكسرة التى جاءت لمناسبة ياء المتكلم ، و « ياء المتكلم » مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر . وكلمة : كتاب » الثالثة مجرورة بالياء ، وعلامة جرها كسرة مقدرة منع من ظهورها الكسرة الظاهرة ، التى جاءت لمناسبة ياء المتكلم ، وياء المتكلم مضاف إليه . . .

وبعض النحاة لا يوافق على أن الكسرة فى حالة الجر مقدرة ، وإنما هى الكسرة الظاهرة ، وهو إعراب أحسن ، إذ لا داعى للتعقيد والإعنات والتطويل ، ويجدر الأخذ بهذا وحده .

ولما كانت ياء المتكلم قد تنقلب ألفًا أحيانًا ، فنقول ، فى : (يا « صاحبى » ؛ ويا « صديقى ») : يا « صاحبًا ، ويا « صديقًا » ... كانت كلمة : « صاحب » و « صديق » منادى منصوب بفتحة مقدرة ، منع من ظهورها الفتحة التى جاءت لمناسبة الألف ، التى أصلها ياء المتكلم ، « وصاحب ، وصديق » ؛ مضاف وياء المتكلم المنقلبة ألفًا : مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر .

ومن الممكن فى هذه الحالة مراعاة التيسير بأن نعرب كلمة « صاحب »

= الياء فى الياء ، وكسر ما قبلهما ؛ فصارت صاحبىّ . ويكون مرفوعاً بالواو التى قلبت ياء كما سبق ؛ وإن كان منصوبا أو مجروراً فإن ياءه تدغم فى ياء المتكلم ، التى تتحرك بالفتح ، وقبلهما كسرة ، مثل : أكرمت زائرىّ ، وسلمت على زائرىّ ؛ فكلمة : (زائرى ، وأصلها : زائرين لى . .) منصوبة أو مجرورة ، وعلامة نصبها وجرها الياء الأولى الساكنة ، المدغمة فى ياء المتكلم المفتوحة ؛ وكلمة زائرى : مضاف ، وياء المتكلم ؛ مضاف إليه ، مبنية – على الفتح – فى محل جر . هذا والياء الأولى فى مثل كلمة : « زائرىّ » السالفة تختلف من الياء الأولى فى كلمة « صاحبىّ » فى المثال السابق ، وهو ؛ « جاء صاحبىّ » ، لأن الياء الأولى فى كلمة : صاحبىّ ، منقلبة عن واو ، فهى علامة رفع ، بخلاف الأخرى ، فهى ياء الجمع ؛ علامة النصب أو الجر .

وإن كان منقوصاً ، فإن ياءه تثبت فى كل أحواله ، وتدغم فى ياء المتكلم ، التى تتحرك بالفتح ؛ مثل : جاء هادِىّ ، كلمت هادِىّ ، استمعت إلى هادِىّ . فكلمة : « هادِىّ » مرفوعة ، أو منصوبة ، أو مجرورة ، بحركة مقدرة على الياء الأولى ؛ منع من ظهورها السكون العارض للإدغام ؛ ولا يحسن أن يقال : منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون ، لأن السكون عدم الحركة ، والعدمى عندهم لا يشغل ، إنما الذى يشغل هو الوجودى .

وإن كان مقصوراً ثبتت ياء المتكلم بعد ألفه دائماً ، مع فتحها . وفى الباب الخاص بالمضاف إلى ياء المتكلم إيضاح لكل ما سبق – ومكانه ما أشرنا إليه وهو ج ٣ ص ٦٩ م ٩٦ –

... ...
... ...

و «صديق» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، مضاف ، وياء المتكلم المنقلبة ألفاً : مضاف إليه ... وهو إعراب محمود ؛ لخلوه من الإطالة التي في سابقه .

٩ - يُقَدَّر السكون على الحرف الأخير من الفعل ، إذا تحرك للتخلص من التقاء الساكنين ؛ مثل : لم يكنِ المحسن ليتأخرَ عن المعاونة . فقد تحركت النون بالكسر ، مع أن الفعل مجزوم بلَمْ ، لأن هذه النون الساكنة قد جاء بعدها كلمة أولها حرف ساكن ، وهو اللام ، فالتقى ساكنان لا يجوز التقاؤهما ، فتخلصنا من التقائهما بتحريك النون بالكسر ، كالشائع في مثل هذه الحالة ؛ فكلمة : «يكن» مضارع مجزوم بـ «لم» ، وعلامة جزمه سكون مقدر ، بسبب الكسرة التي جاءت للتخلص من الساكنين . . .

ومن الممكن مراعاة التيسير هنا بأن نقول : مجزوم وحُرِّك بالكسر للتخلص من الساكنين .

١٠ - يقدر السكون على الحرف الأخير من الفعل ، إذا كان مجزوماً مدغماً في حرف مماثل له ، نحو: لم يمُدَّ العزيز يده ، ولم يفرَّ الشجاع . فكل من كلمة : «يمدّ» ، و «يفرّ» مجزوم الآخر ، وعلامة جزمه السكون المقدر ، منع من ظهوره الفتحة التي جاءت للتخلص من الساكنين[1]. ويمكن التيسير بالاختصار هنا .

١١ - كذلك يقدر السكون على الحرف الأخير من الفعل الذي حرك لمراعاة القافية ، مثل قول الشاعر :

وَمهْمَا تكُنْ عند امرئٍ من خليقةٍ وإنْ خالها تَخفَى على الناس تُعْلَمِ

فكلمة: «تُعْلَمِ» مضارع مجزوم في جواب الشرط ، وعلامة جزمه السكون المقدر ، الذي منع من ظهوره الكسرة التي جاءت لمراعاة آخر القافية ؛ ذلك أن كل الأبيات التي قبل هذا البيت مختومة بميم مكسورة، فلم يكن بُدٌّ من كسر آخر الفعل لمراعاة آخر القافية . ولا مانع من التعبير بالاختصار ، بل إنه حسن كحسنه في كل المواضع التي سبقت .

---

(١) ذلك أن الدال الأخيرة ، والراء الأخيرة فيهما مجزومة بحرف الجزم ، وكل منهما قبله حرف مماثل له ، ساكن بسبب الإدغام ، قبل مجيء الجازم ، فالتقى ساكنان ، فتخلصنا من التقائهما هنا بالفتحة الظاهرة .

... ...

... ...

إلى هنا انتهى أظهر المواضع التى تقدر فيها الحركات الإعرابية .

* * *

ثانياً : أشهر المواضع التى تقدر فيها الحروف النائبة عن الحركات الأصلية هى :

١ – تقدر الحروف التى تعرب بها الأسماء الستة ، إذا جاء بعد تلك الحروف ساكن، مثل: جاء أبوالفضل ... ؛ وذلك لحذفها فى النطق فقط – كما تقدم[1] – أما فى الخط فلا بد من كتابتها . فإن رُوعى المكتوب فلا تقدير . والأفضل فى النطق أن نقف – عند الإعراب – على آخر كلمة : «أبو» فتظهر الواو ؛ فلا يكون هناك تقدير فى الحالتين ، ونستريح من التشعيب فى القاعدة الواحدة . وللمجمع اللغوى فى هذا قرار مفيد سجلناه فى ص ١٥٩ – رقم ٢ من هامشها .

٢ – تقدر ألف المثنى المضاف إذا جاء بعدها ساكن ، مثل : ظهر نجمَا الشرق ، وذلك لحذفها فى النطق دون الكتابة – كما سبق[2] أما عند إعراب المكتوب فلا تقدير . وهنا نذكر ما قيل فى الحالة السابقة . وقرار المجمع اللغوى السالف .

٣ – تقدر واو جمع المذكر السالم وياؤه إذا كان مضافاً ،وجاء بعدهما – مباشرة – ساكن ؛ مراعاة لحذفهما فى النطق : مثل : تيقظ عاملُو الحقل مبكرين ، ورأيت عاملِى الحقل فى نشاط[3]. ولا تقدير عند إعراب المكتوب . وهنا يقال ما قيل فى الحالة الأولى والثانية وقرار المجمع اللغوى السالف .

وشرط التقدير أن يكون جمع المذكر غير مقصور ؛ فإن كان مقصوراً لم تحذف الواو ولا الياء ، لأن ما قبلهما مفتوح دائماً ، فلا توجد علامة مناسبة قبلهما ، تدل على الحرف المحذوف ، ولهذا يتحركان[4] فقط ؛ مثل : سافر مصطفَوُ الفصل فى

---

(١) فى «ج» من ص ١١٥ .

(٢) فى «ز» من ص ١٣٥ وفى «و» من ص ١٥٩ .

(٣) سبقت الإشارة لهذا فى ص ١٥٩ .

(٤) وتكون الحركة بالكسر لأنه الأصل من التخلص فى التقاء الساكنين ، وقد تكون بغيره ، كالضم مع الواو ، أحياناً . . . تبعاً لاعتبارات أخرى ، مكان تفصيلها : التخلص من التقاء الساكنين .

... ...
... ...

رحلة ؛ (جمع : مصطفًى) استقبلت مصطفَيِ الفصل[١].

٤ - تقدر واو جمع المذكر السّالِم المضاف إلى ياء المتكلم فى حالة الرفع ؛ مراعاة لحذفها فى النطق ، مثل جاء صاحبىَّ ؛ (وقد سبق)[١].

٥ - تقدر النون فى الأفعال الخمسة عند تأكيدها ، مثل : لا تكتبُنَّ فالمضارع مسند إلى واو الجماعة المحذوفة . . . وقد سبق التفصيل[٢].

* * *

(د) قال تعالى : «إنه من يَتَّقِ ويصْبِرْ فإن الله لايُضيعُ أجرَ المحسنين» فكلمة «مَنْ» هنا شرطية ، والفعل «يتَّقِ» ؛ مضارع مجزوم ؛ لأنه فعل الشرط ، وعلامة جزمه حذف الياء ؛ «ويصبرْ» : مضارع مجزوم ، لأنه معطوف عليه .

وقرأ بعض القراء : (إنه من يتَّقِى ويصبرْ) بإثبات الياء فى آخر : «يتق» ، وإسكان الراء فى آخر الفعل : «يصبرْ» ، مع عدم الوقف عليه.[٣] ، فإثبات الياء إنما هو على اعتبار «من» شرطية و «يتق» مضارع ، فعل الشرط ، مجزوم بحذف الحركة المقدرة على الياء قبل مجىء الجازم ؛ تبعًا لتلك اللغة ، التى لا تحذف حرف العلّة للجازم ، وإنما تبقيه ، وتحذف الحركة المقدرة عليه فقط[٤] ؛ و «يصبر» مضارع مجزوم معطوف عليه .

ويصح أن يكون «منْ» اسم موصول والفعل «يتق» مضارع مرفوع بضمة مقدرة والفعل المضارع : يصبر» معطوف عليه ، مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها السكون العارض لأجل التخفيف ، أو لأجل نية الوقف فى حالة الوصل[٥] (أى : وصل : «يصبر» عند القراءة ، بالكلام الذى بعدها ، وعدم الوقف عليها) .

وهناك آراء أخرى نرى الخير فى إهمالها .

(١ و ١) راجع ص ١٥٩ .

(٢) فى «ج» من ص ٩٤ وما بعدها .

(٣) أما عند الوقف على «يصبر» فالتسكين هو الشائع ، فلا إشكال معه .

(٤) سبق بيان هذه اللغة فى «ا» من ص ٢٠٥ .

(٥) انظر رقم ٦ من هامش ص ١٩٩ .

المسألة ١٧ :

النكرة والمعرفة

(ا) فى الحديقة رجلٌ ـ تكلم طالبٌ ـ قرأت كتاباً ـ مصر يخترقها نهرٌ .

(ب) أنا فى الحديقة ـ تكلم محمودٌ ـ هذا كتابٌ ـ مصر يخترقها نهر النيل .

لكلمة : «رجل» ـ فى التركيب الأول ، وأشباهها ـ معنى يدركه العقل سريعاً ، ويفهم المراد منها بمجرد سماعها ، أو رؤيتها مكتوبة ، لكن هذا المعنى العقلى المحض ، والمدلول الذهنى المجرد غير مُعيّن ولا محدَّد فى العالَم الواقعى ، عالم المحسوسات والمشاهد ، وهو الذى يسمونه : العالَم الخارجى عن العقل والذهن .

والسبب: أن ذلك المعنى الذهنى المجرد؛ «أى: المعنى العقلى المحض» إنما ينطبق فى عالم الحس والواقع على فرد واحد، ولكنه فرد له نظائر كثيرة تشابهه فى حقيقته[1]

---

(١) يراد بالحقيقة هنا ما أشرنا إليه فى صفحتى ٢٤ و٢٨٨ ـ: (مجموعة الصفات الذاتية ؛ «أى : الأساسية الأصلية» التى يتكون منها الشىء ، وتميز جنساً من جنس ، ونوعاً من نوع : ولولاها لتشابهت أفراد كُلٍّ ، واختلطت) . فحقيقة الإنسان هى؛ مجموعة الصفات الذاتية الخاصة به ، والتى تميز نوعه من نوع آخر ؛ ـ كالطائر مثلا ـ ، وتجعله نوعاً مستقلا منفصلا. وتلك الصفات الذاتية فى الإنسان هى: الحيوانية والنطق معاً . وحقيقة الحيوان هى : صفاته الذاتية الخاصة به ، والتى تفصل جنسه عن جنس آخر ؛ ـ كالنبات ـ ، وتفرق بينهما. وهكذا ... وتلك الصفات الذاتية فى الحيوان هى: الحياة التى مصدرها الروح والحركة الاختيارية... ومن مجموع تلك الصفات الذاتية للشىء تنشأ حقيقته، وتتكون صورته فى الذهن أيضاً.

لكن كيف تنشأ تلك الصورة الذهنية المحضة ؟

يجيب عن هذا علماء المنطق بقولهم الذى أشرنا إليه فى صفحتى ٢٤ و٢٨٨ .

إن الإنسان حين يرى النخلة ـ مثلا ـ أول مرة فى حياته ، يستخدم حواسه فى كشف حقيقتها ، ويسأل عنها غيره ؛ حتى يعرف أنها شجرة ، وأنها تسمى : النخلة ، ويراها مرات بعد ذلك فيقوى إدراكه لها . ثم يرى شجرة «برتقال» على النحو السالف ، وشجرة «ليمون» ، وشجرة «يوسفى» وشجرات أخرى كثيرة ؛ فينتهى عقله إلى معرفة صفات ذاتية مشتركة بين تلك الأشجار المختلفة النوع ، ويرسم العقل من مجموع تلك الصفات صورة خيالية للشجرة ـ أىّ شجرة كانت ـ بحيث تنطبق تلك الصورة الخيالية على كل شجرة مهما كان نوعها . فهو قد اهتدى أولا إلى أن الصفات الذاتية المشتركة بين الشجرات الكثيرة هى : الجذور ، والجذوع ، والفروع، والثمر ـ والورق . . . ثم أنشأ من مجموعها صورة خاصة لما يسمى : «شجرة» . فحين يسمع المرء كلمة : «شجرة» يسرع عقله فيدرك المراد منها ، وهو تلك =

وتماثله فى صفاته الأساسية ؛ فكأنه فرد واحد متكرر الصور والنماذج المتشابهة التى ينطبق على كل منها معنى : « رجل » ومدلوله؛ فإن معناه يَصْدُق على : محمد، وصالح، وفهيم. . . . ، وآلاف الآلاف غيرهم . فهو خال من التحديد الذى يجعل المدلول مقصوراً على فرد واحد متعين، مُتميِّز من غيره ، مستقل بنفسه ؛ لا يختلط وسط أفراد أخرى تماثله . وهذا معنى قولهم: « مُبْهَم الدِّلالة » ، أى: أنه ينطبق على فرد شائع بين أفراد كثيرة من نوعه ، تشابهه فى حقيقته ، يصح أن يطلق على كل منها اسم : « رجل » ويستحيل فى عالم الحس تعيين أحدها دون غيره ، وتخصيصه وحده بهذا الاسم .

لكن إذا قلتُ : « أنا فى الحديقة » ، فإن الشيوع يزول ، والإبهام يختفى ؛ بسبب تحديد المدلول ، وحصره فى واحد معين ؛ هو : المتكلم ؛ فلا ينصرف الذهن إلى غيره ، ولا يمكن أن ينسب الوجود فى الحديقة لسواه .

= الصورة التى سبق له أن رسمها من مجموع الصفات الذاتية المشتركة، ولا يدرك سواها ، ولا يخصص شجرة معينة ، كشجرة نخيل ، أو برتقال ، أوليمون ، أو غيرها ، ولا يستحضر فى داخله – غالباً – غير تلك الصورة الخيالية التى ابتكرها ، وكونها من قبل ، والتى يسميها العلماء حيناً : « الصورة العقلية المجردة » وحيناً : « الصورة الذهنية المجردة » أو : « الحقيقة الذهنية المحضة » أى : التى لا يحتاج العقل فى إدراكها إلى استحضار صورة شجرة معينة ، أواسترجاع نموذج من الشجرات الأولى التى كانت أوصافها الذاتية المشتركة سبباً فى تكوين الصورة الذهنية لما يسمى : « شجرة » .

فالصورة التى رسمها العقل هى صورة خيالية محضة ، لا وجود لها فى عالم الحس والواقع ، على الرغم من أنه انتزع عناصر تكوينها من نماذج وأشياء محسوسة مشاهدة ، يستقل كل منها بنفسه ، وينفرد عن غيره ، لكنها تتشابه فى صفات ذاتية مشتركة بين الجميع – كما سبق – . وكل واحد من تلك النماذج والأشياء المتشابهة يسمى : « حقيقة خارجية » : لأنه المدلول الحسى ، والمضمون الواقعى للحقيقة الذهنية ، مع خروجه عن دائرة الذهن المجردة ؛ بسبب وجوده فعلا فى دائرة الحس والمشاهدة ، فكل واحدة من شجرة النخيل ، أو البرتقال ، أو الليمون ، أو . . . تصلح أن تكون المدلول الحسى المقصود من كلمة : « شجرة » التى هى حقيقة ذهنية . وإن شئت فقل : إن كل واحد من تلك الأشياء يصلح أن يكون الحقيقة الخارجية التى هى مضمون الحقيقة الذهنية ، ومدلولها المقصود، وأن الحقيقة الذهنية تنطبق فى خارج الذهن على كل واحد من تلك الأشياء ، وتصدق عليه .

ومما سبق نعلم أن مجموع الصفات الذاتية المشتركة بين أفراد الحقيقة الخارجية هو الذى يكون الحقيقة الذهنية المحضة ، وأن مدلول الحقيقة الذهنية المحضة ينطبق على كل فرد من أفراد الحقيقة الخارجية ، ويصدق عليه، دون تخصيص فرد أو تعيينه ؛ – كما سيجىء فى هـذا الباب عند الكلام على « اسم الجنس، وعلم الجنس » ؛ ص ٢٨٨ .

وإذا قلنا : تكلَّم طالب ؛ فإن كلمة : « طالب » اسم ، له معنى عقلى ، ومدلول ذهنى . ولكن مدلوله الخارجى « أى : الذى ،فى عالم الحس والواقع ؛ خارجًا عن العقل والذهن وبعيداً منهما » ، غير محصور فى فرد خاص يمكن تعيينه وتمييزه من أشباهه ؛ وإنما ينطبق على : حامد ، وحليم ، وسَعْد ، وسعيد . . . وآلاف غيرهم ممن يصدق على كل واحد منهم أنه : « طالب » : ويشْرَك مع غيره فى هذا الاسم؛ فهو اسم يدل على فرد، ولكنه فرد شائع بين أشباه كثيرة، مماثلة فى تلك الحقيقة التى أشرنا إليها ، والتى يقال لكل فرد منها إنه : « طالب » فمعناه مبهم ؛ ودَلالته شائعة ، كما سبق .

لكن إذا قلنا : « تكلم » محمود ؛ فإن الشيوع والإبهام يزولان ؛ بسبب كلمة : (محمود) التى تدل على فرد بعينه ؛ والتى تمنع الاشتراك[1] التام فى معناها ومدلولها .

ومثل هذا يقال فى : « قرأت كتابًا » ؛ فإن لفظ : « كتاب » اسم شائع الدَّلالة ، غامض التعيين ؛ إذ لا يدل على كتاب خاص يتجه الفكر إليه مباشرة دون غيره من الكتب ؛ فهو يصدق على كتاب حساب ، وكتاب هندسة ، وكتاب أدب ، وكتاب لغة وسواها. . . ، كما يصدق على كتاب محمود ، وكتاب فاطمة ، وغيرهما . . . لكن إذا قلنا : « هذا كتاب » تعيَّن الكتاب المراد ، وتحدد المطلوب بسبب الإشارة إليه . وأنه هو المقصود دون غيره من آلاف الكتب .

وكذلك يقال فى المثال الأخير : « مصر يخترقها نهر » . فأى نهر هو ؟ قد يكون نهر النيل ، أو دِجْلة ، أو الفُرات ، أو غيرها من مئات الأنها التى يصدق على كل منها أنه : « نهر » ؛ لأن الاسم غامض الدلالة ؛ لانطباقه على كل فرد من أمثاله فإذا قلنا : « مصر يخترقها نهر النيل » ؛ زال الشيوع ، واختفى الغموض ؛ بسبب الكلمة التى جاءت بعد ذلك ؛ وهى : « النيل » .

فكلمة : رجل ، وطالب ، وكتاب ، ونهر ، وأشباهها ، تسمى : نكرة ، وهى : (اسم يدل على شىء واحد، ولكنه غير مُعيَّن) ؛ بسبب شيوعه بين أفراد كثيرة من نوعه تشابهه فى حقيقته، ويصدق على كل منها اسمه . وهذا معنى

---

(١) قد تكون كلمة : « محمود » مشتركة بين عدة أفراد ، ولكن هذا الاشتراك محدود ضئيل بالنسبة الشيوع والاشتراك فى النكرة ؛ فلا يسلب العلَم التعيين والتحديد جملة ،ولا يجعله غامضاً مبهماً كالغموض والإبهام اللذين فى النكرة المحضة ؛ مثل كلمة : رجل .

قولهم : « مدلول النكرة فرد شائع بين أفراد جنسه »[1]. ومن أمثلتها غير ما سبق الكلمات الآتية التي تحتها خط : سمعت عصفوراً – ركبت سفينة – كتبت – رسالة – قطفت زهرة[2]. . . .

أما لفظ « أنا » و« محمود » ، و« هذا » ، و« نهر » ، و« النيل» وأمثال ما سبق في : «ب» فيسمى : « معرفة » ؛ وهي : (اسم يدل على شيء واحد مُعَيَّن) ؛ لأنه متميز بأوصاف وعلامات لا يشاركه فيها فرد من نوعه . ومن أمثلتها غير ما سبق : سمعت تغريد « عصفوري» – « هذه » سفينة ركبتها – كتبت « الرسالة » . . .

وللنكرة علامة تُعرف بها ؛ هي : أنها تقبل دخول : « أل[3] » التي تؤثر فيها فتفيدها التعريف ، (أي : التعيين ، وإزالة ما كان فيها من الإبهام والشيوع) وبهذه العلامة ندرك أن كل كلمة من الكلمات السابقة (وهي : رجل ، طالب ، كتاب . . .) ، نكرة ، لأنها تقبل دخول « أل » التي تكسبها التعريف . تقول : الرجل شجاع ، الطالب نافع ، الكتاب نفيس . . . وقد صارت هذه الكلمات معارف بعد دخول : « أل » .

وربما كانت النكرة لا تصلح في ذاتها لدخول « أل » عليها مباشرة ، وإنما تدخل على كلمة أخرى بمعناها ، بحيث تصلح كل واحدة منهما أن تحل محل الأخرى ؛ فلا يتغير شيء من معنى الجملة : مثل : كلمة « ذو » ، فإنها بمعنى : « صاحب » ، تقول : أنت رجل ذو خُلق كريم ، والمحسن إنسان ذو قلب رحيم ، فكلمة : « ذو » نكرة لا شك في تنكيرها ؛ مع أنها لا تقبل « أل » التي تفيدها التعريف . ولكنها بمعنى كلمة أخرى تقبل « أل » ، وهي كلمة : « صاحب »[4]

---

(١) ويسميها أيضاً بعض العلماء : « اسم الجنس » . وسيأتي تفصيل ذلك في موضعه عند الكلام على العلم . – ص ٢٨٨ – كما سيأتي أنها قسمان محضة وغير محضة ، وتعريف كل (ص ٢١٣) .

(٢) مما يدخل في حكم النكرة الجمل والأفعال – كما في رقم ١ من هامش ص ٤٧ والبيان في رقم ١ من هامش ص ٢١٣ –

(٣) كلمة : « أل » هنا علم على اللفظ المعين المكون من الهمزة واللام ؛ فهمزته همزة قطع ، يجب كتابتها ، والنطق بها تطبيقاً للبيان الجلي الذي في رقم ١ من هامش ص ٤٢١ ، وفي « ا » من ص ٣٠٦.

(٤) كلمة : «صاحب» هنا ليست اسم فاعل معناه مصاحب ؛ لأن معناها الأصل الدال على التجدد والحدوث قد أهمل ، وغلبت عليها «الاسمية» المحضة ؛ فألحقت بالأسماء الجامدة ؛ ولذلك لا تعمل ؛ فـ«أل»–

التي يصح أن تحل محل كلمة : « ذو »(١).

ومن هنا كانت « ذو » نكرة ؛ لأنها – وإن كانت لا تقبل « أل » – تصلُح أن تحل محل كلمة : « صاحب » التي تقبل « أل » ، وتقع في الجملة مكانها ، من غير أن يترتب على ذلك إخلال بالمعنى (١).

فعلامة النكرة – كما سبق – : أن تقبل بنفسها « أل » التي تفيدها التعريف ، أو : تصلح أن تقع موقع كلمة أخرى تقبل : « أل » المذكورة(٢).

=الداخلة عليها التعريف ، وليست بالموصولة التي تدخل على اسم الفاعل ونحوه من المشتقات التي تعمل .

ملاحظة : جميع المشتقات إذا صارت أعلاماً ، تكون في حكم الأسماء الجامدة – كما سبق في رقم ٣ من هامش ص ١٣٩ وآخره من هامش ص ١٤٣ –

(١ و ١) ومثل : « ذو » كلمات أخرى لا تقبل بنفسها « أل » ، ولكنها تقع موقع كلمات تقبلها. ومن ذلك : « أحد » التي همزتها أصلية ، وليست منقلبة عن واو ، ومعناها : إنسان ؛ – وغيره – وهذه لا تستعمل إلا بعد نفي . أما التي همزتها منقلبة عن واو ، وأصلها : « وحد » التي منها كلمة : « واحد » أول الأعداد كالتي في قوله تعالى : « قل هو الله أحد » أي : واحد ؛ فإن هذه التي بمعنى « واحد » تقع بعد النفي والإثبات ، بخلاف كلمة : « أحد » التي همزتها أصلية ، فإنها لا تقع إلا بعد نفي – كما تقدم – وكما في التصريح ج ١ – أول باب النكرة والمعرفة –

ومن ذلك : « عَرِيب » ، و « دَيّار » تقول : ما في البيت أحد ، وعَرِيب ، أو دَيّار . ومعنى الجميع : ما في البيت أحد ؛ – كما سيجيء في ص ٥٨٨ – فهي كلمات لا تستعمل إلا بعد نفي في الأغلب ، وهي متوغلة في الإبهام ؛ فلا تكون معرفة ولا تقبل « أل » التي للتعريف ، ولها واقعة موقع ما يقبلها ؛ وهو : إنسان ، مثلا . . . وكذا « من » و « ما » ؛ إذا كانا بمعنى : « شيء » أيّ شيء » سواء أكان ذلك الشيء إنساناً أم غير إنسان ، تقول : سافرت إلى من مسرورٍ بك ، أي : إلى إنسان مسرورٍ بك ، ولعبت بما مفيدٍ لي . أي : بشيء مفيد لي ؛ فكلمة : « من » و « ما » ، وأشباههما – نكرات ؛ لأنها لا تقبل أل ، ولكنها واقعة موقع ما يقبلها ؛ وهو هنا : إنسان ، وشيء . والدليل على أن الكلمات الثلاث نكرات – وقوع كل منها موصوفة للنكرة في الأمثلة السابقة .

وقد تكون « من » و « ما » أداتين للشرط ، مثل : من يتقنْ عمله يدركْ غايته . وما تفعلْ من خير يرجعْ إليك أثره . ومعناها كل إنسان يتقن . . . وكل شيء تفعله . . .

وقد يكونان للاستفهام ؛ مثل : من حضر ؟ وما رأيك ؟ ومعناهما : أيّ إنسان حضر ؟ وأيّ شيء رأيك؟ فالأصل في أسماء الشرط والاستفهام أن تقع موقع ذات ، أو زمان ، أو مكان ، أما تضمنهما الشرط أو الاستفهام فأمر زائد على أصل وضعهما – كما سبق في ص ٨٩ عند الكلام على الحروف –

ومن تلك الكلمات أيضاً أسماء الأفعال النكرات ؛ مثل ؛ « صهٍ » بالتنوين ؛ فإنه واقع موقع « سكوتاً » أيْ: موقع : المصدر الدال على الأمر ، أو موقع : اسكتْ ، الدال على ذلك المصدر . . .

(٢) على الرغم من أن النحاة ارتضوا هذه العلامة فإن المحققين منهم انتهوا بعد مناقشات طويلة إلى أنها

وبديهىٌّ أن هذه العلامة لا تَدْخل المعرفة ، ولا توجد فيها ؛ لأن « أل » تفيد التعريف ، كما أشرنا ، والمعرفة ليست فى حاجة إليه ؛ فقد اكتسبته بوسيلة أخرى سنعرفها . فإن ظهرت « أل » فى بعض المعارف فليست « أل » التى تفيد التعريف ، وإنما هى نوع آخر ، جاء لغرض غير التعريف ، سيُذكَر فى مكانه[1].

والمعارف سبعة :

١ – الضمير ، مثل : أنا ، وأنت ، وهو . . .

٢ – العلم ، مثل : محمد ، وزينب . . .

٣ – اسم الإشارة : مثل : هذا ، وهذه ، وهؤلاء . . .

٤ – اسم الموصول . مثل : الذى ، والتى . . .

٥ – المبدوء بأل المُعرِّفة (أى : التى تفيد التعريف) ، مثل : الكتاب ، والقلم ، والمدرسة ، إذا كانت هذه أشياء معينة . . .

٦ – المضاف إلى معرفة ؛ مثل : بيتى قريب من بيتك . وكذلك : نهر النيل فى أمثلة « ب » . . . وهذا بشرط أن يكون المضاف قابلا للتعريف ؛ فلا يكون من الألفاظ المتوغلة فى الإبهام[2] التى لا تتعرف بإضافة ، أو غيرها ، كلفظ غير ، ومثل – فى أغلب أحوالهما – .

٧ – النكرة المقصودة من بين أنواع المنادى[3]. مثل : يا شُرْطىُّ ، أو : يا حارسُ ؛ إذا كنت تنادى واحداً معيناً[4] ، تتجه إليه بالنداء ، وتقصده دون

= ليست صالحة أحياناً لتحقيق الغرض منها ، وبأن العلامة الوافية بالغرض هى استقصاء المعارف ، وما يكون خارجاً من دائرتها فهو النكرة حقاً ، لأن الوصول إلى النكرة من غير هذا الطريق غير مضمون فوق ما فيه من عسر وتكلف . (١) ستجىء أنواع « أل » فى ص ٤٢١ م ٣٠ .

(٢) اللفظ المتوغل فى الإبهام هو الذى لا يتضح معناه إلا بآخر ينضم له ، ويزاد عليه ، ليزيل إبهامه ، أو يخفف من شيوعه ؛ كإضافته إلى معرفة تُعرفه أو تُخصصه . ولكن الأغلب أنه لا يستفيد التعريف من المضاف إليه المعرفة إلا بأمر خارج عن الإضافة ؛ كوقوع كلمة : « غير » بين متضادين معرفتين ، كالتى فى قوله تعالى (اهدنا الصراط المستقيم ، صراطَ الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم . . .) .

وستجىء لهذا إشارة فى : « ا » من ص ٤٢٣ ؛ أما تفصيل الكلام عليه ففى باب الإضافة ج ٣ م ٩٣ ولا سيما رقم ٤ من هامش ص ٢٤ .

(٣) أنواع المنادى خمسة يتعرف منها بالنداء نوع واحد – فى الرأى الأرجح – هو : النكرة المقصودة دون غيرها . وسيجىء تفصيل الكلام عليها فى باب النداء أول الجزء الرابع .

(٤) وإلى ما سبق يشير ابن مالك بقوله فى باب : « النكرة والمعرفة » : =

غيره ؛ ذلك أن كلمة : « شُرْطِىّ » وحدها . أو كلمة : « حارس » وحدها ، نكرة ؛ لا تدل على معين ، ولكنها تصير معرفة عند النداء ؛ بسبب القصد — أى : التوجه — الذى يفيد التعيين ، وتخصيص واحد بعينه ، دون غيره [1].

هذا ، ولكل معرفة من المعارف السبعة السابقة باب مستقل سيجىء مشتملا على كل ما يخصها من تفصيلات وأحكام .

* * *

نَكِرَةٌ قَابِلُ « أَلْ » مُؤَثِّرَا — أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعَ مَا قَدْ ذُكِرَا
وَغَيْرُهُ مَعْرِفَةٌ ؛ كَهُمْ ، وَذِى — وَهِنْدَ ، وَابْنِى ، وَالْغُلَامِ ، وَالَّذِى

يريد : أن النكرة اسم قابل « أل » أى : قابل لفظ « أل » الذى يؤثر فيها التعريف . . (واسم « أل » يراد به هنا : « اللفظ » فهو مذكر ، وقد يراد به فى صيغة أخرى : « الكلمة » فيكون مؤنثاً) .

(١) المعرفة تدل على التعيين . وفى هامش ص ٢٩٥ بيان وزيادة إيضاح للمقصود من التعيين والتخصيص ؛ ولكن المعارف تختلف فى درجة التعيين والتعريف ؛ فبعضها أقوى من بعض . وآراء النحاة متضاربة فى ترتيبها من حيث القوة . وأشهر الآراء : أن أقواها بعد لفظ الجلالة وضميره — هو : ضمير المتكلم ، ثم ضمير المخاطب ، ثم العلم ؛ وهو درجات متفاوتة القوة فى درجة التعريف . ويلحق بعلم الشخص فى درجة التعريف العلم بالغلبة ، ثم ضمير الغائب الخالى من الإبهام ؛ (بأن يتقدمه اسم واحد معرفة أو نكرة ، نحو : حسين رأيته ، ورجل كريم لاقيته . فلو تقدمه اسمان أو أكثر ولم يتعين مرجعه بسبب هذا التعدد وعدم القرينة التى تحدده — نحو : قام محمود وحامد فصافحته — تسرب إليه الإبهام ، ونقص تمكنه من التعريف) ، ثم اسم الإشارة ، والمنادى (النكرة المقصودة) وهما فى درجة واحدة ؛ لأن التعريف بكل منهما يتم إما بالقصد الذى يعينه المشار إليه ، وإما بالتخاطب كما سيجىء فى « ب » من ص ٤٤٠ ثم الموصول ، والمعرّف بأل ؛ وهما فى درجة واحدة ؛ أما المضاف إلى معرفة فإنه فى درجة المضاف إليه . إلا إذا كان مضافاً للضمير . فإنه يكون فى درجة العلم — على الصحيح .

وأقوى الأعلام أسماء الأماكن ، لقلة الاشتراك فيها ، ثم أسماء الناس ، ثم أسماء الأجناس .

وأقوى أسماء الإشارة ما كان للقريب ، ثم ما كان للوسط ، ثم ما كان للبعد .

وأقوى أنواع « أل » التى للعهد ما كانت فيه للعهد الحضورى ، ثم ما كانت فيه للنوعين الآخرين من العهد ، ثم الجنس . (راجع شرح التصريح وحاشيته ، ثم المفصل جـ ٥ ص ٨٧) .

حكم الجمل وأشباهها بعد المعارف والنكرات :

الجملة نوعان[1]، وشبهها نوعان[2] كذلك. فإذا وقع أحد الأربعة بعد النكرة المحضة[3] فإنه يعرب صفة، وبعد المعرفة المحضة[4] يعرب حالا[5]؛ فمثال الجملة الفعلية بعد النكرة المحضة: حضر غنيٌّ «يتصدق». ومثال الجملة الاسمية بعدها: حضر غني «إحسانه غامر». ومثال الظرف: رأيت طائراً «فوق» الغصن. ومثال الجار مع المجرور: رأيت بلبلا «فى قفصه».

---

(١) الجملة نوعان، اسمية وفعلية. وهى بنوعيها فى حكم النكرات (كما أشرنا فى ١ من هامش ص ٧؛ وفى رقم ١ هامش ص ٢١٣) وكذلك الأفعال. وقد ورد هذا فى مراجع مختلفة؛ منها: حاشية «ياسين» على التصريح، أول باب: «النكرة والمعرفة»؛ حيث قال ما نصه: «أما الجمل والأفعال فليست نكرات، وإن حكم لها بحكم النكرات. وما يوجد فى عبارة بعضهم أنها نكرات فهو تجوز» اهـ. ويقول شارح المفصل (جـ ٣ ص ١٤١) ما نصه: «إن وقوع الجملة نعتاً للنكرة دليل على أن الجملة نفسها نكرة؛ إذ لا يصح أن توصف النكرة بالمعرفة...» اهـ

وسواء أكانت نكرة أم فى حكم النكرة فالخلاف شكلى لا أهمية له. وقد أشرنا للمسألة السالفة فى مواضع مختلفة من أجزاء الكتاب — ومنها: جـ ٢ — رقم ٣ من: هامش ص ٣١١ م ٨٤ ومنها: جـ٣ ص ٢٤ م ٩٣ وص ٣٤٩ و ٣٥٤ م ١١٤. (٢) هما: الظرف والجار مع مجروره.

(٣) النكرة المحضة: هى التى يكون معناها شائعاً بين أفراد مدلولها، مع انطباقه على كل فرد، مثل كلمة «رجل» فإنها تصدق على كل فرد من أفراد الرجال، لعدم وجود قيد يجعلها مقصورة على بعضهم، دون غيره. بخلاف: «رجل صالح» فإنها نكرة غير محضة؛ لأنها مقيدة؛ تنطبق على بعض أفراد من الرجال؛ وهم الصالحون، دون غيرهم. فاكتسبت بهذا التقييد شيئاً من التخصيص، والتحديد، وقلة العدد بسبب الصفة التى بعدها، والتى جعلتها أقل إبهاماً وشيوعاً من الأولى. ومثل الصفة غيرها من كل ما يخرج النكرة من عمومها وشيوعها الأكمل إلى نوع من التحديد وتقليل أفرادها، كإضافة النكرة الجامدة إلى نكرة أخرى — كما سيجىء فى باب: «الإضافة» — وكوقوعها نعتا لنكرة محضة، أو وقوعها حالا، أو غير هذا من سائر القيود.

وإذا كانت النكرة محضة سميت: «نكرة تامة»، أى: كاملة التنكير، لم تنقص درجة تنكيرها بسبب وجود نعت أو غيره مما يقيد إطلاقها، ويخفف إبهامها. ومن النكرات التامة: «ما» التعجبية — كما ستجىء فى باب: «التعجب» جـ ٣ م ١٠٨ — وإذا كانت غير محضة سميت: «نكرة ناقصة». وعلى هذا فالنكرة إما تامة، وإما ناقصة: فهى قسمان من هذه الناحية.

(٤) والمعرفة المحضة هى الخالية من علامة تقربها من النكرة؛ كوجود «أل الجنسية» فى صدرها. والمعرفة قسمان: «تامة»: وهى التى تستقل بنفسها فى الدلالة الكاملة على معين، كضمير المتكلم، وكالعلم... و«ناقصة» وهى التى تحتاج فى أداء تلك الدلالة الكاملة إلى شىء معها؛ كاسم الموصول؛ فإنه يحتاج للصلة دائماً.

(٥) انظر التفصيل والبيان الهام فى «أ» ص ٢١٥.

ومثال الجملة الفعلية بعد المعرفة المحضة : أقبل خالد « يضحك » ، ومثال الاسمية بعدها : أقبل خالد « وجهه مشرق » . ومثال الظرف : أبصرتُ طائرتنا « فوق » السحاب. ومثال الجار مع المجرور : أبصرتُ طائرتنا « فى وسط » السحاب .

أما إذا كانت النكرة غير محضة ، أو المعرفة غير محضة ، فإنه يجوز فيما بعدهما من جمل وشبه جمل أن يعرب « صفة » أو « حالا » ؛ تقول فى الأمثلة السابقة بعد غير المحضة : حضر غنى كريم « يتصدق » ، وحضر غنى كريم « إحسانه غامر » ، ورأيت طائراً جميلا « فوق » الغصن ، ورأيت بلبلا شجياً « فى قفصه » . . .

ومثال الجملة الفعلية بعد المعرفة غير المحضة : يروقنى الزهر يفوح عطره ، بإدخال « أل الجنسية[1] » على الاسم . ومثال الاسمية بعدها : يروقنى الزهر عطرُه فوّاح .

ومثال الظرف : يروقنى الثمر فوق الأغصان . ومثال الجار مع مجروره : يسرنى الطير على الأغصان ،

فوجود « أل » الجنسية « فى أول الاسم جعله صالحاً للحكم عليه بأنه معرفة أو نكرة ، على حسَب الاعتبار الذى يوجَّه لهذا أو لذاك[1] .

(١ و ١) طبقاً للبيان الذى فى : « هـ » من ٢١٦ — هذا ، وتفصيل الكلام على « أل » الجنسية وتوضيح أحكامها فى ص ٤٢٥ .

... ...
... ...

زيادة وتفصيل :

(ا) يجوز اعتبار شبه الجملة بنوعيه (الظرف والجار مع مجروره) صفة بعد المعرفة المحضة على تقدير متعلقه معرفة . وقد نص على هذا الصبان – ج ١ أول باب : « النكرة والمعرفة » – حيث قال : « أسلفنا عن الدماميني جواز كون الظرف (ويراد به فى مثل هذا التعبير : شبه الجملة بنوعيه) بعد المعرفة المحضة صفة ، بتقدير متعلقه معرفة) . ا ﻫ . أى : أن المتعلَّق المعرفة سيكون هو الصفة ؛ لمطابقته الموصوف فى التعريف . ولا مانع أن يكون شبه الجملة نفسه هو الصفة إذا استغنينا به عن المتعلَّق تيسيراً وتسهيلاً – طبقاً لما سيجىء فى رقم ١ من هامش ص ٣٨٥ وما بعدها ، وفى رقم ٣ من هامش ص ٤٧٥ بالإيضاح والشرط المسجلين هناك –.

وإذا كان شبه الجملة بعد المعرفة المحضة صالحا لأن يكون صفة على الوجه السالف ، وهو صالح أيضاً لأن يكون حالا بعدها كصلاحه للوصفية والحالية أيضاً بعد النكرة غير المحضة – أمكن وضع قاعدة عامة أساسية ، هى : « شبه الجملة يصلح دائماً أن يكون حالا أو صفة بعد المعرفة المحضة وغير المحضة ، وكذلك بعد النكرة بشرط أن تكون غير محضة – أو يقال : إذا وقع شبه الجملة بعد معرفة أو نكرة فإنه يصلح أن يكون حالا ، أو صفة : إلا فى صورة واحدة هى أن تكون النكرة محضة ، فيتعين أن يكون بعدها صفة ، ليس غير .

ومما هو جدير بالملاحظة أن جواز الأمرين فيما سبق مشروط بعدم وجود قرينة توجب أحدهما دون الآخر ، حرصاً على سلامة المعنى . فإن وجدت القرينة وجب الخضوع لما تقتضيه ، كالشأن معها فى سائر المسائل . وإن لم توجد فالحكم بجواز الأمرين سائغ[1] .

(ب) من الأسماء ما هو نكرة فى اللفظ ، معرفة فى المعنى ، مثل كلمة : « أول » فى نحو : كان سفرى إلى الشام عاماً « أولَ » . أى : فى العام الذى قبل العام الذى نحن فيه . ومثل : كان وصولى هنا « أولَ » من أمسِ . أى : فى اليوم الذى قبل أمس . فمدلول كلمة : « أول » – فى الأسلوب العربى السابق – لا إبهام فيه

(١) أشرنا للحكم السالف فى باب « الحال » من الجزء الثانى ، ص ٣٦٧ م ٨٤ – وفى الجزء الثالث « باب النعت » ص ٤٦٠ م ١١٤ .

... ...

... ...

ولا شيوع مع أن الكلمة نكرة ، ولا تستعمل فيه إلا نكرة ؛ محاكاة للأساليب الفصيحة الواردة . وتجري عليها أحكام النكرة ؛ كأن يكون موصوفها نكرة[1]. . .

ومن الأسماء ما هو معرفة فى اللفظ ، نكرة فى المعنى ، مثل : « أسامة » « أىْ : أسد » : فهو علم جنس على الحيوان المفترس المعروف ، وهو من هذه الجهة التى يراعى فيها لفظه ، شبيه بالعَلَم : « حمزة » — وغيره من الأعلام الشخصية — فى أنه لا يضاف ، ولا تدخله « أل » ، ويجب منعه من الصرف ، — إذا تحققت دواعى المنع — ويوصف بالمعرفة دون النكرة ، ويقع مبتدأ ، وصاحب حال[2]. . . ولكنه من جهة أخري معنوية غير معين الدلالة ؛ إذ مدلوله شائع بين أفراد جنسه ، مبهم : فهو مثل كلمة : « أسد» فى الدلالة[3].

(حـ) ومن الأسماء صنف مسموع يصلح للحالين بصورته المسموعة عن العرب مثل كلمة : « واحد » فى قولهم ؛ « واحد أمه » . ومثل كلمة : « عبد » ، فى قولهم : « عبد بطنه » ؛ فكل واحدة منهما يصح اعتبارها معرفة ؛ لإضافتها للمعرفة ، ويصح اعتبارها نكرة منصوبة على الحال عند النصب . ومثلهما : المبدوء « بأل » الجنسية[4]؛ مثل : الإنسان أسير الإحسان ، فهو من ناحية المظهر اللفظى معرفة : لوجود « أل » الجنسية . ومن جهة المعنى نكرة ، لشيوعه ؛ ولأن معناه عام مبهم ؛ فكأنك تقول : كل إنسان . . . وكل إحسان . . . ؛ فلا تعيين ، ولا تحديد ، فهو صالح للاعتبارين كما سبق[5] ،

وستجيء إشارة لهذا فى باب : الحال جـ ٢ ص ٣١١ م ؛ ٨ وفى باب : النعت جـ ٣ ص ٣٨٠ م ١١٤.

---

(١) سيجيء لها بيان آخر فى باب : « الظروف » جـ ٢ ص ٢٦٥ ، ٢٦٦ م ٧٩ — وفى جـ ٣ ص ١٤٩ ١٤٩ و١٥٢ م ٩٥باب : «الإضافة » .

(٢) لأن الغالب على المبتدأ وصاحب الحال أن يكونا معرفتين ، إلا فى مواضع محددة معروضة فى بابيهما.

(٣) سيجيء الإيضاح الوافى لعلم الجنس ، ومعناه ، وأحكامه — فى هذا الباب عند الكلام على العلم بنوعيه ؛ الشخصى والجنسى . (ص ٢٨٦ وما بعدها) .

(٤) راجع أحكامها فى ص ٤٢٥ وما بعدها .

(٥) راجع حاشية ياسين (جـ ١) أول باب : النكرة والمعرفة . وكذلك الهمع جـ ١ ص ٥٤ ، أول هذا الباب ، حيث قال بعد كلامه على ما فيه « أل الجنسية) إنه :

« من قِبل اللفظ معرفة ، ومن قِبل المعنى — لشياعه — نكرة ، ولذلك يوصف بالمعرفة اعتباراً بلفظه ، وبالنكرة ؛ اعتباراً بمعناه . . »

لكنه لم يقيد نوع الوصف بمفرد أو غير مفرد . فهل يجوز وصفه بالمفرد النكرة مع وجود « أل الجنسية » ؟ يبدو الأمر غريباً غير معروف لنا . أما وصفه بالجملة أو شبه الجملة فجائز . كما يجوز اعتبارهما حالين . فلا اختلاف فى اعتبار الجملة وشبهها صفة أو حالا . .ولعل الواجب الاقتصار فى الوصف عليهما ، دون الوصف بالمفرد لأسباب لغوية أخرى .

المسألة ١٨ :

الضمير[1]

تعريفه : (اسم جامد يدل على : متكلم ، أو مخاطَب، أو غائب) فالمتكلم مثل : أنا[2]، والتاء ، والياء ، ونحن ، ونا . نحو : أنا عرفتُ واجبي – نحن عرفنا واجبنا . . . وأدّيناه كاملا .

والمخاطب مثل: أنتَ،أنتِ[3]... أنتما ، أنتم . أنتن ، والكاف، وفروعها... فى نحو : إن أباكَ قد صانكَ . . .

والغائب[4]مثل : هى ، هو ، هما ، هم ، هن ، والهاء فى مثل : يصون الحر وطنه بحياته[5]. . . وكذا فروعها . . .

---

(١) الضمير والمضمَر : ، بمعنى واحد ، وقد يعبر عنهما فى بعض المراجع القديمة : بالكناية ، والمكنيّ ؛ لأنه يكنى به (أى : يرمز به) عن الظاهر ؛ اختصاراً ؛ لأن اللبس مأمون – غالباً – مع الضمير .

(٢) الغالب فى كتابة الضمير : «أنا» إثبات ألف فى آخره . وأكثر القبائل العربية يثبت هذه الألف أيضاً عند الوقف ، ويحذفها عند وصل الكلام وفى دَرْجه . ومنهم من يحذفها فى الوقف أيضاً، ويأتى بهاء السكت الساكنة بدلا منها ، فيقول عند الوقف : أنه . وقليل منهم يثبت الألف وصلا ووقفاً ؛ ففيها لغات متعددة ، أقواها وأشهرها إثباتها فى الكتابة دائما ، وعند الوقف ، وحذفها فى وسط الكلام . وقد أدى هذا الخلاف إلى البحث فى أصل الضمير : «أنا» أثلاثى هو : لأن الألف فى آخره أصلية ، أم ثنائى لأنها زائدة ، جاءت إشباعاً للفتحة ، وتبيينا لها عند الوقف ؟ رأيان . لكل منهما أثره فى نواح مختلفة ، منها : التصغير والنسب .

(٣) التاء التى فى آخر ضمير المخاطبة المؤنثة (مثل : أنتِ) هى للخطاب وليست للتأنيث ، وكذا التاء التى فى الضمير الدال على تثنيتها وجمعها ، نحو : أنتما يافتاتان نبيلتان ، وأنتن ياطالبات العلم نبيلات . – ولهذا إشارة فى رقم ٣ من هامش ص ٢٢٦ – وسيجىء البيان فى م ٦٦ باب : والفاعل ج٢ عند الكلام على الحكم السادس من أحكامه ص ٧٤ وهامشها ، وما يليها .

(٤) إذا رفع اسم الفاعل – أو غيره من المشتقات العاملة – ضميراً مستتراً وجب أن يكون للغائب دائماً ، ويعود على غائب ؛ طبقاً للبيان الآتى فى «ط» من ص ٢٧٠ .

(٥) لا بد فى الضمير من أن يكون اسما ، وجامداً ، معاً . «١» فأما أنه اسم فلا نطباق بعض علامات الاسمية عليه – وقد تقدمت ، فى ص ٢٦ وما بعدها – كالإسناد فى ضمائر الرفع ، والمفعولية فى ضمائر النصب ، وقبول الجر فى غيرهما ، وهناك كلمات الواحدة منها تدل على التكلم ، أو الخطاب ، أو الغيبة ، ولا تسمى ضميراً ؛ لأنها حرف وليست اسما ؛ من ذلك قول العرب : النّجاكَ ، بمعنى : النجاء لك ، أى : النجاة لك . (النجاءَ ، مفعول به لفعل محذوف تقديره : اطلب . وسيجىء فى رقم ٢ من هامش ص ٢٤٠ أنه يجوز فيها أن =

ويسمى ضمير المتكلم والمخاطب : «ضميرَ حضور» ، لأن صاحبه لا بد أن يكون حاضراً وقت النطق به[1].

حُكم الضمير :

الضمير بأنواعه الثلاثة السالفة ، اسم ، جامد ، مبنيّ، وبسبب بنائه لا يثنى ، ولا يجمع – فلا تدخله العلامة الخاصة بالتثنية أو الجمع . إنما يدل بذاته وتكوين صيغته ؛ على المفرد المذكر ، أو المؤنث ، أو على المثنى بنوعيه المذكر والمؤنث معاً[2] ، أو على الجمع المذكر ، أو المؤنث – ، كما يتضح من الأمثلة السابقة ومما يأتى – ومع دلالته على التثنية أو الجمع لا يسمى مثنى ، ولا جمعاً .

= تكون اسم فعل أمر بمعنى : أسرع) فهذه «الكاف» تدل على الخطاب ، مع أنها ليست ضميراً ؛ إذ لو كانت ضميراً لكانت كالضمير ، لها محل من الإعراب ؛ رفعاً ، أو نصبا ، أو جراً ، وهى لا تصلح لشىء من ذلك ؛ إذ لا يوجد فى الكلام ما يقتضى أن تكون فى محل رفع مبتدأ ، أو خبراً ، أو فاعلا ، أو غير ذلك مما يجعلها فى محل رفع . . . وليس فى الكلام كذلك ما يقتضى أن تكون فى محل نصب . ولا يصح أن تكون فى محل جر : إذ لا يوجد حرف جر يجرها ، ولا يوجد مضاف تكون بعده مضافة إليه فى محل جر ؛ لاستحالة أن يكون مثل هذا المضاف مقروناً بأل ، ولا يوجد سبب آخر للجر ؛ كالتبعية . وإذاً ليس لها محل من الإعراب . ويتبع هذا ألا تكون اسما ؛ لأن الاسم له – فى الغالب – محل إعرابى ؛ وكذلك لا تصلح أن تكون فعلا ؛ فلم يبق إلا أن تكون حرفاً يدل على الخطاب ، من غير أن يسمى ضميراً .

ويقاس على ما سبق : «النَّجاكَ» و «النَّجاءَكَ» ؛ بمعنى : «النجاءك ، والنجاء لك» ، أو تكون فعل أمر ، بمعنى : أسرعْ ؛ أيضاً .

وما سبق يقال فى اسم الإشارة الذى فى آخره علامة الخطاب ؛ مثل : ذلك الكتاب ؛ فإن الكاف حرف خطاب ؛ وليست اسماً ؛ كالشأن فى كل علامات الخطاب التى فى أسماء الإشارة وبعض ألفاظ أخرى (انظر ص ٣٢٨ وما بعدها ، ورقم ٢ من هامش ص ٣٢٤ كما سيجىء التفصيل فى باب اسم الإشارة) .

«ب» وأما أنه جامد فلعدم وجود أصل له ، ولا مشتقات. وبعض الألفاظ المشتقة قد تدل بنفسها وبصيغتها مباشرة على ما يدل عليه الضمير ، مع أنها لا تسمى ضميراً ؛ لعدم جمودها ؛ مثل : كلمة : «متكلم» ؛ فإنها تدل على التكلم ، ومثل كلمة : «مخاطب» ؛ فإنها تدل على التخاطب ، ومثل كلمة : «غائب» ؛ فإنها تدل على الغياب . .

هذا ، والضمير من الألفاظ التى لا تصلح أن تكون نعتاً ولا منعوتاً (كما سيجىء فى باب النعت ، ج ٣ م ١١٤ ص ٤٥٠) .

(١) إلى بعض ما سبق يشير ابن مالك بقوله :

فَمَا لِذِى غَيْبَةٍ أوْ حُضُورِ ، كأَنْت ، وَهْوَ ، سَمِّ بِالضَّمِير

(٢) فلا ضمير يختص بأحدهما دون الآخر.

أقسامه :

ينقسم الضمير إلى عدة أقسام ، بحسب اعتبارات مختلفة :

(ا) ينقسم بحسب مدلوله إلى ما يكون للتكلم فقط ، وللخطاب . فقط ؛ والغَيْبة كذلك . — وقد سبقت الأمثلة — وإلى ما يصلح للخطاب حيناً ، وللغَيبة حيناً آخر ؛ وهو : ألف الاثنين ، وواو الجماعة ، ونون النسوة. فمثال ألف الاثنين اكتبا : ياصادقان ، والصادقان كتبا ، ومثال واو الجماعة : اكتبوا يا صادقون ، والصادقون كتبوا . ومثال نون النسوة: اكتبْن يا طالبات . والطالبات كتبْن[1]...

(ب) وينقسم بحسب ظهوره فى الكلام وعدم ظهوره إلى : بارز ومستتر ؛ فالبارز : هو الذى له صورة ظاهرة فى التركيب ، نطقاً[2] وكتابة ، نحو : أنا رأيتك فى الحديقة . فكل من كلمة : أنا ، والتاء ، والكاف — ضمير بارز .

والمستتر[3]. ما يكون خفياً[3] غير ظاهر فى النطق والكتابة ؛ مثل: ساعدْ

---

(١) وعلى ذكر نون النسوة كان القدماء يؤرخون فيقولون فى رسائلهم ومكاتباتهم مثلا . كتبت هذه الرسالة لسبع خلَوْن من رمضان ، أو لخمس بقِينَ منه. فهل يصح أن يقال فى هذا وفى نظائره مما لا يعقل لسبع خلت ، أو لخمس بقيت ؟ موجز الإجابة فى ص ٢٦٥ والتفصيل فى مكانه الأنسب (ج ٤ ص ٥٢٤ م ١٦٧ — آخر باب : العدد — حيث بيان الاستعمال الفصيح فى طريقة التاريخ واستخدامه) .

(٢) وقد يكون الظهور فى النطق غير ميسور أحياناً — لوقوع ساكن بعد الضمير الساكن — فيستدل على بروز الضمير بشىء آخر كمد الصوت بالحركة قبله فى ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة كما فى نحو: اكتبا.. ، اكتبوا.. ، اكتبى ... فإن هذه الضمائر ظاهرة فى الكتابة دون النطق. والذى يدل على الضمير البارز هو مد الصوت بالحركة قبله وقد سبق فى رقم ٥ من ص ٥٠ ورقم ٢ من هامش ص ١٥٩ و ١٤٤ أنه لا حرج على من يدفع اللبس بالمد عند التقاء الساكنين . . . إلخ . وقرار المجمع اللغوى فى ذلك .

(٣ و ٣) المستتر فى حكم الموجود الملفوظ به ، مع أنه غير مذكور فى اللفظ ولا يسمى محذوفاً ، لأن هناك فرقاً بين الضمير المستتر والضمير المحذوف ؛ فالمستتر فى حكم الموجود المنطوق به ، كما قلنا ، أما المحذوف فإنه كان ملفوظاً به ثم ترك وأهمل ، فليس فى حكم الموجود . يدلك على هذا أنهم يقولون : لو سميت شيئاً بكلمة : « ضرب× » التى استتر فيها الضمير لوجب حكايتها مع الضمير المستتر كما تحكى الجملة ، بغير تغيير مطلقاً فى جميع الحالات الإعرابية ، وتصير « ضرب» مع فاعلها المستتر من جهة حكمها عند الحكاية مثل جملة : «ضرب الرجل» التى ظهر فيها الفاعل ؛ فهما فى حكم الحكاية سواء . أما إذا سميت بكلمة : «ضرب» المحذوف منها الضمير الفاعل لسبب — والأصل ضربت ، مثلا — فإنها تعرب على حسب الجملة — كما سيجىء فى باب العلم مفصلا (ص ٣٠٤ وما بعدها ، وفى رقم ٢ من هامش ص ٣١٠) والمستتر لا يكون إلا من ضمائر الرفع ، فهو فى محل رفع دائماً ، أما المحذوف فيكون من ضمائر الرفع وغيرها ، ولهذا يكون فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب الموقع .

والصحيح أن المستتر نوع من الضمير المتصل الذى سيجىء تفصيله ، وليس نوعاً من المنفصل ، =

غيرك يساعدْه؛ فالفاعل لكل من الفعلين ضمير مستتر تقديره فى الأول : «أنت» وفى الثانى : «هو».

والبارز قسمان، أولهما: المتصل. وهو: «الذى يقع فى آخر الكلمة دائماً، ولا يمكن أن يكون فى صدرها ولا فى صدر جملتها»؛ إذ لا يمكن النطق به وحده، بسبب أنه لا يستقل بنفسه عن عامله؛ فلا يصح أن يتقدم على ذلك العامل مع بقائه على إعرابه السابق قبل أن يتقدم؛ كما لا يصح أن يَنْفصل بينهما — فى حالة الاختيار — فاصل من حرف عطف، أو أداة استثناء؛ كإلا، أو غيرهما[1].

ومن أمثلة الضمائر المتصلة بآخر الأفعال؛ التاء المتحركة، وألف الاثنين، وواو الجماعة، ونونُ النسوة، وذلك كله فى مثل: سمعتَ النصح، والرجلان سَمِعا، والعقلاء سمعُوا، والفاضلات سمعْنَ. فليس واحد من هذه الضمائر بممكن أن يستقل بنفسه فيقع أول الكلمة قبل عامله، ولا أن يتأخر عنه مع وجود فاصل بينهما[2].

= ولا نوعاً مستقلا بنفسه يسمى: «واسطة» بين المتصل والمنفصل. (راجع الخضرى وهامش التصريح عند الكلام على الضمير المستتر . . .)

والمستتر ركن أساسى فى الجملة، لا يتم معناها بغيره؛ فلا بد منه؛ لأنه «عمدة» كما يسمونه، أى: لا يمكن الاستغناء عنه مطلقاً، (إلا فى بعض حالات قليلة كالربط بين الخبر والمبتدأ) وأشياء ذلك وأما غيره فقد يستغنى عنه إذا عدم من الجملة.

وبهذه المناسبة يقول النحاة إن الضمير البارز له وجود فى اللفظ ولو بالقوة، فيشمل المحذوف فى مثل: جاء الذى أكرمت. أى: أكرمته. لإمكان النطق به، أو لأنه نطق به أولا ثم حذف، بخلاف الذى استتر فإنه لا وجود له فى اللفظ، لا بالفعل، ولا بالقوة. فأمره عقلى؛ إذ لا يمكن النطق به أصلا، وإنما يستعيرون له المنفصل فى مثل: قاتلْ فى سبيل الله؛ فيقولون: إن الفاعل ضمير مستتر تقديره: أنت؛ وذلك للتقريب. وبهذا يحصل الفرق بين المستتر والمحذوف. هذا إلى أن المستتر أحسن حالا من المحذوف؛ لأنه يدل عليه اللفظ والعقل بغير قرينة فهو كالموجود؛ ولذلك كان خاصاً بالعمد. أما المحذوف فلا بد له من القرينة. وهكذا قالوا ! !

(١) انظر أول الهامش فى ص ٢٢٣.

(٢) يقول ابن مالك:

وذو اتِّصالٍ مِنْهُ مالا يُبْتَدا ... ولا يَلِي «إلَّا» اختيارًا، أبدَا
كالياءِ، والكَافِ، مِنَ: «ابْنِي أكْرَمَكْ» ... والياءِ والْهَا من: «سَلِيهِ مَا مَلَكْ»

ما لا يبتدا، أى: ما لا يبدأ به. ومثّل للمتصل بما يأتى: (لضمير المتكلم المجرور).. بالياء فى «ابنى»، (وللمخاطب المنصوب المحل..) بالكاف فى: «أكرمك»؛ (وللمخاطب والمرفوع المحل معاً) بياء المخاطبة، فى: «سَلِي». وللغائب المنصوب المحل بالهاء من: سليه. =

ثانيهما : المنفصل ؛ وهو الذى يمكن أن يقع فى أول جملته ، ويبتدئ الكلامُ به ؛ فهو يستقل بنفسه عن عامله ؛ فيسبق العامل ، أو يتأخر عنه مفصولا بفاصل ؛ مثل : أنا ، ونحن ؛ وإياك . . . فى مثل : أنا نصير المخلصين . ونحن أنصارهم ، وإياك قصدت ، وما النصير إلا أنا ، وما المخلصون إلا نحن .

هذا ، وقد سبق[1] حكم الضمائر ، وأنها : أسماء ، جامدة ، مبنية الألفاظ — سواء فى هذا ما ذكرناه وما سنذكره بعد — وأنها لا تثنى ولا تجمع[2]

وينقسم المتصل بحسب مواقعه من الإعراب إلى ثلاثة أنواع :

أولها : نوع يكون فى محل رفع فقط ؛ وهو خمسة ضمائر : التاء المتحركة للمتكلم ؛ نحو : صدقتُ ، وكذلك فروعها[3] ، وألف الاثنين : نحو : المتعلمان

— وبمناسبة « الهاء » التى للغائب المفرد نقول إن الأشهر فى حركتها أن تكون مبنية على الضم . إلا إذا كان قبلها كسرة ، أو ياء ساكنة ؛ فيجوز أمران ؛ الحجازيون يضمونها ، وغيرهم يكسرها . وبلغة الحجازيين قرأ القراء : (وما أنسانيهُ إلا الشيطان) (ومن أوفى بما عاهد عليهُ الله . . .) (إذ قال لأهلهُ امكثوا) وقرأ آخرون بالكسر . ويفهم مما سبق أن الحجازيين يبنونها على الضم فى كل حالاتها .

وهى فى جميع أحوالها تكون مشبعة الحركة إذا وقعت بعد متحرك ؛ فيمتد الصوت بحركتها حتى يكاد يحدث فى النطق — لا الكتابة — ، حرف علة مناسباً تلك الحركة ؛ فبعد الضمة الواو ، وبعد الكسرة الياء . أما إذا كانت متحركة بعد ساكن مطلقاً ، إلا الياء فالأحسن ضمها من غير إشباع لحركتها ؛ سواء أكان الساكن صحيحاً ، نحو : « منه » ، أم معتلا بغير الياء ؛ مثل : « أباه ، أبوه » . . . أما الساكن الياء فقد سبق الكلام فيه . (ثم انظر رقم ٣ من هامش ص ٢٢٣ ، وما بينهما من اختلاف) .

(١) فى ص ٢١٨ . وفى هذا يقول ابن مالك :

وكُلُّ مُضمرٍ له البِنَا يَجِبْ ولفظُ ما جُرَّ كلفظِ ما نُصِبْ

أى : المضمرات كلها مبنية ، لا فرق فى ذلك بين ما يكون محله الجر ، أو محله النصب ، وترك ابن مالك ما يكون محله الرفع بسبب ضيق النظم — وهو مبنى أيضاً . فكل ضمير لا بد أن يكون لفظه مبنياً ؛ إما على السكون ، وإما على حسب حركة آخره . ولا بد أن يكون بعد ذلك فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر على حسب حاجة الجملة . وهذا معنى قولهم : إن الضمير مبنى اللفظ ، معرب المحل .

(٢) انظر الحكم فى ص ٢١٨ .

(٣) التاء المتحركة التى للمتكلم هى الأصل ، وتبنى على الضم ؛ مثل : صدقتُ . وفروعها الخمسة هى : صدقتَ ؛ للمخاطب المذكر . صدقتِ ، للمخاطبة . صدقتُما ، للمثنى المخاطب ، مذكراً ومؤنثاً . صدقتُم ، لخطاب جمع الذكور . صدقتُن ، لخطاب جمع الإناث . وهناك حالة يجب فيها بناء تاء المخاطبة على الفتح دائماً . وستجىء فى ص ٢٢٨ .

ومن الأمثلة السابقة نعلم أن التاء التى هى ضمير متصل مرفوع — تبنى على الضم إذا كانت للمتكلم ، —

صدَقا ، وواو الجماعة ، نحو : المتعلمون صدقوا[١] ، ونون النسوة ، نحو . الفتيات صدَقْنَ ، وياء المخاطبة ، نحو : اصدق يا متعلمة[٢].

ثانيها : نوع مشترك بين محل النصب ومحل الجر ، إذ لا يوجد ضمير متصل خاص بمحل النصب ؛ ولا ضمير متصلٌ خاص بمحل الجر. وهذ النوع المشترك بينهما ثلاثة ضمائر[٣] ؛ ياء المتكلم ، وكاف المخاطب بنوعيه ؛ وهاء الغائب بنوعيه .

= وتبنى على الفتح إذا كانت للمخاطب المذكر ، وتبنى على الكسر إذا كانت للمخاطبة ؛ وتلتزم البناء على الفتح فى الحالة المعينة التى أشرنا لها وستجىء فى ص ٢٣٨ وتوصل وهى مبنية على الضم بميم وألف ؛ للدلالة على خطاب اثنين أو اثنتين . وكذلك توصل وهى مبنية على الضم . بميم ساكنة للدلالة على خطاب جمع الذكور ، وبنون مشددة للدلالة على خطاب جمع الإناث . « انظر إعراب الضمائر ص ٢٣٦) .

وإذا ولى الميم الساكنة التى لجمع الذكور ضمير متصل جاز ضم الميم وإشباعها حتى ينشأ : من الإشباع واو مثل : هذا ضيف أكرمتموه ، ومحى صديق صافحتموه . وجاز إبقاء الميم ساكنة . ولكن الأول هو الأكثر والأشهر . فيحسن الاقتصار عليه .

وقد أشار ابن مالك إلى بعض هذه المواضع بقوله :

وأَلِفٌ ، وَالوَاوُ ، والنونُ ، لِمَا غابَ وغيرِهِ ؛ كقَامَا ، واعْلَمَا

والمراد بغيره : المخاطب فقط ؛ لأنها تكون للغائب والمخاطب ، ولا تكون للمتكلم .

(١) بعض القبائل العربية يحذف واو الجماعة ؛ اكتفاء بالضمة التى قبلها . قال الفراء فى كتابه : (« معانى القرآن » ج ١ ص ١٩) ما نصه : « قد تُسقط العرب الواو وهى واو الجماعة ؛ اكتفاء بالضمة قبلها فقالوا فى : « ضربوا » ؛ قد ضربُ ، وفى : قالوا : قد قالُ . وهى فى هَوازن وعُليا قيس ... » ثم استشهد أيضاً بأبيات سمعها منهم كقول قائلهم : فلوأن الأطبا كان عندى وكان مع الأطباء الأساة ... — والأساة جمع آس ، وهو هنا من يعالج الجرح — .

(٢) ولا تكون ضمائر إلا عند اتصالها بالأفعال : أما إذا اتصلت بالأسماء مثل : القائمان ، القائمون — فهى حروف دالة على التثنية والجمع —

(٣) هذه الضمائر لا تكون فى محل رفع ؛ كما ذكرنا ؛ ولكنها قد تقع أحياناً بعد « لولا » التى للامتناع ؛ والتى لا يقع بعدها إلا المبتدأ ؛ فيقال : « لولاى » لتعبتُ . و « لولاك » لم أحتمل مشقة الحضور ، و : « لولاها » لضاعت فرصة المعاونة الكريمة . فكيف نعرب هذا الضمير الواقع بعد « لولا » ؟

إن سيبويه يعرب : « لولا » حرف جر شبيه بالزائد ، وما بعده مجرور لفظاً فى محل رفع مبتدأ ، وخبره محذوف — كما سيجىء « فى ب من ص ٢٤١ — فى موضوع الكلام على إعراب الضمير — لكن قلنا هناك إن الأفضل اعتبار هذا النوع فى محل رفع فى حالة وقوعه بعد « لولا » فقط ؛ فيكون مبتدأ مبنياً على حركة آخره فى محل رفع . ولا يجوز اعتباره ضمير رفع إلا فى هذه الحالة فقط . وإذا وقع ضمير من هذه الضمائر الثلاثة بعد عسى مثل : « عسانى ، أو عساى أُوَفق » ؛ أو : عساك أن تفعل الخير ؛ أو : عساه أن يجتنب الإساءة ؛ فإن خير ما يقال هو اعتبار « عسى » حرفاً بمعنى : « لعل » من أخوات « إن » والضمير اسمها — كما سيجىء فى : =

فأما ياء المتكلم فمثل : ربى أكرمنى[1] (فالياء الأولى فى محل جر ، لأنها مضاف إليه ، والياء الثانية فى محل نصب ، لأنها مفعول به) .

وأما كاف المخاطب فيهما فمثل: لا ينفعك إلا عملك . (فالكاف الأولى فى محل نصب . لأنها مفعول به[2] ؛ والكاف الثانية فى محل جر ، لأنها مضاف إليه)[2] .

وأما هاء الغائب[3] بنوعيه المذكر والمؤنث فمثل : من يتفرغ لعمله يحسنه .

= « د » من ص ٦٢٦ ، باب أفعال المقاربة ، والشروع ، والرجاء ، وفى رقم ٢ من هامش ص ٦٢٨ باب: « إن وأخواتها » —

وبهذه المناسبة نذكر أن الياء فى مثل : قومى ياهند ، تختلف عن الياء فى نحو: ربى أكرمنى . لأن الياء فى : « قومى» للمخاطبة ، فهى فاعل فى محل رفع . بخلافها فى المثال الأخير الذى وقعت فيه الياء الأولى للمتكلم فى محل جر بالإضافة ؛ والثانية فى محل نصب مفعول به .

كما أن الضمير الذى يتصل بآخر الفعل فى مثل : الرجلان عرفهما على . الرجال عرفهم . المسافرات عرفهن — هو ضمير بارز متصل يختلف تماماً عنه إذا وقع فى ابتداء جملته ، أو وقع فيها بعد كلمة : « إلا » فى مثل : هما عرفا ، وهم عرفوا ، وهن عرفن ، وما عرف إلا هما، أو هم ، أو هن ؛ لأنه حين تقدم أو حين وقع بعد « إلا» لم يبق على إعرابه الأول مفعولا لعامله ؛ وإنما صار مبتدأ أو : فاعلا على حسب السياق ؛ فتغير إعرابه بعد التقدم ؛ فصار نوعاً آخر مخالفاً السابق ؛ طبقاً لما تقدم فى تعريف المتصل — ص ٢٢٠ —

(١) متى يجوز حذف ياء المتكلم من آخر الأفعال ؟ الجواب فى رقم ٥ من هامش ص ١٨٦ .

(٢) قد تقع كاف الخطاب — أحياناً . حرفاً مجرداً للخطاب ؛ فلا يكون له محل من الإعراب ؛ كالتى فى آخر أسماء الإشارة وبعض الأسماء الأخرى مما سبق « فى رقم ٥ من هامش ص ٢١٧) ؛ وما سنفصله عند الكلام على إعراب الضمائر (ص ٢٣٦ وما بعدها ولا سيما ص ٢٣٨) .

(٣) مما يجب التنبه له . أن هاء المفرد الغائب تكتب مفردة ؛ أى : لا يتصل — كتابة — بها حرف ناشئ من إشباع حركتها ؛ تقول: من يتفرغ لعمله يحسنه ، ويحمده الناس على إحسانه وإجادته. أما إن كانت الهاء للغائبة المفردة فيجب — فى الأفصح — زيادة الألف بعدها متصلة بها نطقاً وخطاباً ؛ نحو: من تتفرغ لعملها يحمدها الناس على تفرغها ، وإحسانها ، وإجادتها .

(راجع أول الهامش ص ٢٢١ وما بينهما من اختلاف فى بعض الحالات) .

وكذلك يجب أن يزاد بعدها كتابة ونطقاً : « ما » إن كانت هذه الهاء لضمير الغائب المثنى بنوعيه ؛ مثل : الوالد والجد هما أحق الناس بالرعاية ،وهما أعظم الفضل على أبنائهما. والوالدة والجدة أعطف الناس على أطفالهما ، وشفقتهما لا تعدلها شفقة . فالهاء هى الضمير المتصل وبعدها « الميم » حرف عماد ، والألف حرف دال على مجرد التثنية .

وكذلك يجب أن يزاد بها « الميم » الدالة على جمع الذكور الغائبين ، والنون المشددة الدالة على جمع الإناث الغائبات ، نحو : خير الناس أنفعهم للناس ، وخير النساء أحرصهن على الكمال . لكن أيكون الضمير هو الهاء فقط والحروف التى بعدها زائدة للفرق بين ضمير المفردة والمفرد وغيرهما ، أم يكون الضمير مجموع الاثنين ، « الهاء » والأحرف الزائدة ؟ رأيان . والخلاف لفظى لا أثر له من الناحية العملية . . والمستحسن مراعاة الأمر الواقع ؛ والأخذ بالرأى الذى يعتبر الضمير هو مجموع الاثنين ؛ لأنه رأى يراعى التفرقة —

أو ؛ من تتفرغ لعملها تحسنه (فالهاء الأولى فى المثالين فى محل جر ، لأنها مضاف إليه ، والهاء الثانية فى محل نصب ؛ لأنها مفعول به) .

ثالثها : نوع مشترك بين الثلاثة : وهو ؛ (نا) نحو : (ربَّنا لا تؤاخذْنا إن نَسِينا أو أخطأْنا) . فالأولى فى محل جر . لأنها مضاف إليه ؛ والثانية فى محل نصب ، لأنها مفعول به [1] - كما سبق - والثالثة والرابعة فى محل رفع ؛ لأنها فاعل [2] .

ومما سبق نعلم أن للرفع ضمائر متصلة تختص به ، وليس للنصب وحده أو الجر وحده شيء خاص به .

= الواقعة فعلا بين ضمير المفردة الغائبة وضمير المفرد الغائب - وغيرهما - . فوق أنه عمل واقعي فيه تيسير . وعلى أساسه يقول أصحابه : الضمير للمفرد المذكر الغائب هو : « الهاء » وحدها ؛ والمفردة الغائبة : « ها » والمثنى بنوعيه : « هما » ، ولجمع الذكور : «هم» ولجمع الإناث : « هنّ » والفرق واضح بين الاثنين فى ثلاثة أمور ؛ فى النطق ، وفى الكتابة ، وفى المعنى . وعليه العمل الآن . ولهذا نظير يجيء فى ص ٢٣٥ -

وجدير بالملاحظة أن الضمائر الثلاثة السالفة (هما - هم - هن) بالاعتبار السالف هي ضمائر متصلة حتما ، ولا يصح اعتبارها من نوع الضمائر المرفوعة المنفصلة أصالة ، لأن المرفوعة أصالة ، كالتي ستجيء فى « ﻫ » ص ٢٢٦ - مركبة البنية فى أصلها ، وليست مبنية على حرف واحد زيد على آخره حرف أو حرفان ؛ فالفرق بين النوعين كبير برغم ظاهرها ؛ فأحدهما قد نشأ فردى الصيغة والتكوين ، ثم زيد على آخره حرف أو حرفان ، والآخر قد نشأ من أول أمره مركب الصيغة ؛ فهما مختلفان فى أصلهما ، كاختلافهما فى كثير من الأحكام .

(١) إذا كانت « نا » فى آخر الفعل الماضى فقد تكون الفاعل ، ويبنى الفعل الماضى معها على السكون وجوباً : نحو : خرجْنا - حضرْنا - كتبْنا - فهمْنا . وقد تكون المفعول به ؛ فلا يبنى آخره على السكون لها ؛ نحو : أخرجَنا الوالد من الحديقة ، وأحضرَنا إلى البيت ، وأفهمَنا ما يجب عمله .

(٢) يقول ابن مالك :

لِلرَّفْعِ والنَّصْبِ وجرٍّ : (نا) صَلَحْ   كاعْرِفْ بِنَا : فإِنَّنَا نِلْنَا الْمِنَحْ

والمعنى : صلح الضمير : نا) للأمور الثلاثة ، أي : لأن يكون فى محل جر ، مثل : اعرف بنا (أي : اعترف بقدرنا ، أو : اشعر بنا) . ولأن يكون فى محل نصب ، مثل : إننا . . ، ولأن يكون فى محل رفع ، مثل : نلْنا .

(ملاحظة) لا يقال : (إن الضمير « الياء » يصلح للأمور الثلاثة مع دلالته على المتكلم فى كل حالة فيكون شبيها بالضمير (نا) : مثل ؛ يفرحني كوني حريصاً على واجبي . فالياء فى الجميع للمتكلم ومحلها فى الأول نصب(لأنها مفعول به) وفى الثانية رفع (لأنها اسم « كَوْن » ؛ مصدر « كان » الناقصة) وفى الثالث جر ، لأنها مضاف إليه . كذلك الضمير : (هم) فى مثل : يفرحهم كونهم حريصين على واجبهم ؛ فإنه ضمير متصل فى الجميع . ومحله نصب فى الأول (لأنه مفعول به) . ورفع فى الثاني (لأنه اسم « كَوْن » ، مصدر كان الناقصة) وجر فى الثالث لأنه مضاف إليه . .) لا يقال إن الضميرين السابقين مثل « نا » لأن « الياء » و « هم » فى الأمثلة المذكورة وأشباهها وقعا فى محل رفع بصفة عارضة ، ناشئة من أن المضاف هنا كالفعل يطلب مرفوعاً ؛ لا بصفة أصلية ، والكلام فى الضمير المشترك بين الثلاثة بطريق الأصالة .

... ...
... ...

زيادة وتفصيل :

روى أبو علىّ (القالى فى كتابه: «ذيل الأمالى والنوادر» ص ١٠٥) عن بعض الأعراب قول شاعرهم :

فها أنا لِلعشاق يا «عزّ» قائد   وبى تُضرب الأمثالُ فى الشرق والغرب

والشائع[1] هو دخول : «ها» التى للتنبيه على ضمير الرفع المنفصل الذى خبره اسم إشارة ؛ نحو : «هأنذا» المقيم على طلب العلوم . وغير الشائع دخولها عليه إذا كان خبره غير اسم إشارة ؛ نحو : هأنا ساهر على صالح الوطن . . وهو — مع قلة شيوعه — جائز ؛ لورود نصوص نظمية ونثرية ، فصيحة متعددة ؛ تكفى للقياس عليها . منها قول عمر بن الخطاب يوم «أحُد» حين وقف أبو سفيان بعد المعركة يسأل : أين فلان ، وفلان ... من كبار المسلمين . فأجابه عمر . هذا رسول الله عليه السلام ، وهذا أبو بكر ، وهأنا عمر . . .[2] ومنها بيت لمجنون ليلى[3] ، ونصّه :

وعُروةُ مات موتًا مستريحًا   وهأنا ميّتٌ فى كل يوم

كما روى صاحب الأمالى[4] أيضًا البيت التالى لعوف بن مُحَلِّم ، ونصّه :

ولُوعا ، فَشَطَّتْ غُربةً دارُ زينبٍ   فهأنا أبكى والفؤاد جريح

وقول سُحَيْم ، من شعراء صدر الإسلام :

لو كان يَبغى الفِداء قلت له   هأنا دون الحبيب يا وجَعُ

ويترتب على الحكم الشائع ما صرحوا به من جواز الفصل بين : «ها» التى للتنبيه واسم الإشارة بضمير المشار إليه مثل : هأنذا أسمع النصح ، وهأنتذا تعمل الخير . وهأنتم أولاء تصنعون ما يفيد .

وقد يقع الفصل بغير الضمير قليلا — مع جوازه — كالقسم بالله فى مثل : ها — والله — ذا رجل محب لوطنه ، و «إنْ» الشرطية فى مثل : ها إنْ ذى حسنةٌ

---

(١) كما جاء فى حاشية الأمير على مقدمة كتاب : «المغنى» ولهذا إشارة فى ص ٣٢٧ .

(٢) النص فى ص ١١٠ من كتاب تنزيل الآيات شرح شواهد الكشاف .

(٣) كتاب : الذخيرة ، لابن بسام ، ج ٢ القسم الثانى .

(٤) ج ١ ص ١٢٣ .

تَتَكَرَّرْ يضاعفْ ثوابها. وقد تعاد « ها » التنبيه بعد الفاصل للتقوية ... ، نحو: هأنتم هؤلاء تخلصون .

• • •

وينقسم المنفصل بحسب مواقعه من الإعراب إلى قسمين : أولهما ؛ ما يختص بمحل الرفع ، وثانيهما ما يختص بمحل النصب .

فأما الذى يختص بمحل الرفع [فاثنا عَشَر][1] ، موزعة بين المتكلم ، والمخاطب والغائب ، على الوجه الآتى :

(ا) للمتكلم ضميران ، « أنا » للمتكلم وحده ، و « نحن » للمتكلم المعظِّم نفسه ، أو معه غيره . (و « أنا » هو الأصل ، و « نحن » هو الفرع)[2] .

(ب) للمخاطَب خمسة ؛ أولها ؛ — وهو الأصل—: « أنتَ » ، للمفرد المذكر ، ثم الفروع : « أنتِ » للمخاطَبة[3] المؤنثة ، « وأنتما » للمذكر المثنى المخاطَب ، أو المؤنث المثنى المخاطب ، « أنتم » لجماعة الذكور المخاطَبين ، « وأنتن » لجماعة الإناث المخاطبات .

(ح) للغائب خمسة ؛ أولها وأصلها : « هو » للمفرد الغائب . ثم فروعه : « هى »[4] ، للمفردة الغائبة ، و « هما » للمثنى الغائب[5] : و « هم » لجمع الذكور الغائبين ، و « هن » لجمع الإناث الغائبات[6] ؛

---

(١) وليس بين الضمائر المنفصلة ما هو مختص بمحل الجر أصالة (انظر رقم ١ من الهامش التالى).

(٢) المراد بالفرع هنا : أن يكون الضمير دالا على معنى زائد لا يوجد فى الأصل . ذلك أن الأصل فى الضمير – عندهم – أن يكون لواحد مذكر ؛ سواء أكان الواحد متكلما ، أم مخاطباً ، أم غائباً ، مثل : (أنا) فما يكون دالا على أكثر من واحد ، أو يكون دالا على التأنيث فهو فرع .

(٣) راجع ما يختص بهذه التاء فى الضمير : « أنت » وفروعه ، وأنها للخطاب، وليست للتأنيث برقم ٣ من هامش ص ٢١٧ .

(٤) الأصل أن تكون الهاء فى : «هُو» مضمومة ، وفى : « هِى» مكسورة » . ويجوز تسكينهما بعد الواو ، أو : الفاء ؛ أو : ثم ، أو : اللام .

(٥) وإذا كان لمؤنثين غائبتين جاز فى المضارع بعده أن يكون مبدوءاً بالتاء – وهى الأكثر – أو بالياء ؛ تقول : هما تفعلان ، أو هما يفعلان ؛ طبقاً للبيان الذى سبق فى رقم ١ من هامش ص١٧٧ و ١٨١ .

(٦) ويصح فى المضارع بعده إن كان مسنداً لنون النسوة تصديره بالتاء أو الياء نحو : الوالدات تحرصن أو يحرصن على راحة أولادهن وهن تحرصن أو يحرصن . . . « انظر ص ١٨١ » ويجب ملاحظة الفرق الكبير بين الضمائر الثلاثة (هما – هم – هنّ) التى هى مركبة البنية أصالة ، ومنفصلة للرفع حتما – ونظائرها التى سبقت فى آخر رقم ٣ .

فمجموع الضمائر المنفصلة المرفوعة اثنا عشر على التوزيع السالف[1].

وأما الضمائر التي تختص بمحل النصب فاثنا عشر ضميراً أيضاً، كل منها مبدوء بكلمة: إيا[2].

فللمتكلم: «إياى»، وهو الأصل، وفرعه: «إيانا» للمتكلم المعظّم نفسه، أو معه غيره.

وللمخاطَب المفرد «إياكَ»، وهو الأصل. وفروعه: «إياكِ»، للمخاطَبة، و «إياكما»، للمثنى المخاطَب، مؤنثاً، أو مذكراً، و «إياكم»؛ لجمع الذكور المخاطَبين، و «إياكنّ» لجمع الإناث المخاطَبات.

وللغائب: «إياه» للمفرد الغائب. وفروعه: «إياها» للمفردة الغائبة، و «إياهما» للمثنى الغائب بنوعيه، و «إياهم» لجمع الذكور الغائبين، و «إياهن» لجمع الإناث الغائبات.

فللمتكلم اثنان، وللمخاطَب خمسة، وللغائب خمسة. وليس هناك ضمائر منفصلة تختص بمحل الجر.

هذا، وجميع الضمائر المنفصلة تشارك نظائرها المتصلة في الدلالة على التكلم، أو الخطاب، أو الغَيبة، فلكل ضمير منفصل نظير آخر متصل يماثله في معناه فالضمير «أنا» يماثل التاء، والضمير «نحن» يماثل «نا»، وهكذا ....

* * *

وينقسم المستتر إلى قسمين:

---

(١) وهذه الضمائر الاثنا عشر لاتكون بالأصالة إلا مرفوعة. فأما استعمالها غير مرفوعة فإنما هو بالنيابة عن ضمير الجر أو النصب في بعض أساليب مسموعة يقتصر عليها؛ . ومع أنها مسموعة يحسن ترك استعمالها، لقبح وقعها على السمع . فمن النيابة عن ضمير الجر: «ما أنا كأنت، ولا أنت كأنا» والقبح هنا بسبب وقوع الضمير الخاص بالرفع في محل جر. ومن النيابة عن ضمير النصب وهو شاذ أيضاً قولهم: «يا أنت» وللاضطرار لوزن الشعر في مثل قول الشاعر: «ياليتني وهما نخلو بمنزلة . . .»

فقد عطف ضمير «هما» الخاص بالرفع على الياء التي هي ضمير نصب.

لكن يكثر نيابتها عن الضمير المنصوب أو المجرور في حالة استعمالها للتوكيد؛ مثل: سمعتك أنت تخطب ومررت بك أنت. وهو استعمال قياسي.

(٢) سيجيء الكلام على إعراب «إيا» بملحقاتها المختلفة عند الكلام على كيفية إعراب الضمائر (ص ٢٣٦ وما بعدها). وهي كثيرة الاستعمال في أسلوب: «التحذير» بصوره المتعددة التي ستجيء في بابه الخاص– جـ ٤ ص ٩٧م ١٤٠– ومن أمثلته: إياك والنميمةَ، فإنها تزرع الضغينة – إياك مواقفَ الاعتذار فإنها مجلبة للذلة، مَضْيعة للكرامة . . . ويصح: إياك من النميمة – إياك من مواقف الاعتذار . . .

أولهما : المستتر وجوباً ، وهو الذى لا يمكن أن يحل محله اسم ظاهر[1] ، ولا ضمير منفصل ، مثل: « إنى أفرح حين نشترك فى عمل نافع » . فالفعل المضارع : « أفرح » ، فاعله ضمير مستتر وجوباً، تقديره : أنا. ولا يمكن أن يخلفه اسم ظاهر ولا ضمير منفصل، إذ لا تقول : أفرح محمد ــ مثلا ــ ولا أفرح أنا، على اعتبار «أنا» فاعلا ، بل يجب اعتبارها توكيداً للفاعل المستتر الذى يشابهها فى اللفظ والمعنى .

كذلك الفعل المضارع : « نشترك » فاعله مستتر وجوباً تقديره : « نحن » ولا يمكن أن يحل مكانه اسم ظاهر ولا ضمير منفصل ؛ إذ لا نقول : « نشترك محمد » ولا : « نشترك نحن » على اعتبار كلمة : « نحن » فاعلا ؛ لأنها لو كانت فاعلا لوجب استتارها حتماً . ولكنها تعرب توكيداً لضمير مستتر يشابهها فى اللفظ والمعنى .

وثانيهما : المستتر جوازاً ، وهو الذى يمكن أن يحل محله الاسم الظاهر أو الضمير البارز ؛ مثل : الطائر تَحَرَّك . النهر يتدفق . فالفاعل فيهما ضمير مستتر جوازاً تقديره : هو ، إذ من الممكن أن نقول : الطائر تحرك جناحه ، والنهر يتدفق ماؤه : بإعراب كلمتى « جناح » و « ماء » فاعلا للعامل الموجود وهو : « تحرك » و « يتدفق » . ومن الممكن كذلك أن نقول : الطائر ما تحرك إلا هو ، والنهر ما يتدفق إلا هو ... بإعراب الضمير البارز : « هو » فاعلا للعامل الموجود .

والمستتر بنوعيه لا يكون إلا مرفوعاً متصلا ــ كما سبق ــ .

* * *

مواضع الضمير المرفوع المستتر وجوباً . أشهر هذه المواضع تسعة[2] :

---

(١) لا يحل محله اسم ظاهر يرتفع بعامله الذى فى الجملة نفسها قبل أن يحل هذا الاسم الظاهر محل الضمير ، فلو قلنا : "نشترك محمد فى عمل نافع" ــ لكان الكلام غير صحيح فى تركيبه ؛ لأن كلمة : « محمد » لا تقع فاعلا للفعل : « نشترك » ، الذى كان عاملا الرفع فى الضمير السابق « نحن » . ولو قلنا : « نشترك » « نحن » ، لكانت : « نحن » هذه توكيداً للضمير المستتر ؛ ولا يصح أن تكون فاعلا مرفوعاً بالعامل الموجود ، وهو الفعل « نشترك » فالضمير المستتر وهو « نحن » لم يصلح أن يحل محله اسم ظاهر ولا ضمير بارز بحيث يكون كل منهما معمولا للفعل : « نشترك » .

(٢) سرد ابن مالك من هذه المواضع أربعة فى قوله :

ومن ضميرِ الرفعِ ما يَستَتِرُ ... كافعلْ ، أوافقْ : نَغتبطْ ، إذ تَشكُرُ

ويقول فى الضمير البارز المنفصل المرفوع المحل (وهو الذى يقابل السابق) :

وذو ارتفاعٍ وانفصالٍ : « أنا » ، « هُوَ » ... « وأنتَ » ... والفُروعُ لا تشتبهُ =

١ — أن يكون فاعلا لفعل الأمر المخاطب به الواحد المذكر ، مثل : « أسرعْ لإنقاذ الصارخ ، وبادرْ إليه » . بخلاف الأمر المخاطب به الواحدة ، نحو : قومى ، أو للمثنى بنوعيه ؛ نحو : قوما ، أو الجمع بنوعيه ، نحو : قوموا ، وقمْنَ . فإن هذه الضمائر تعرب فاعلا أيضًا ، ولكنها ضمائر بارزة .

٢ — أن يكون فاعلا[1] للفعل المضارع المبدوء بتاء الخطاب للواحد ؛ مثل : يا بُنَىَّ ، أتعرف متى تتكلم ومتى تسكت ، فتُحمدَ ؟ بخلاف المبدوء بتاء الخطاب للواحدة ؛ مثل : تتعلمين يا زميلة ، أو للمثنى بنوعيه ، مثل : أنتما تتعلمان . أو للجمع بنوعيه ؛ مثل : أنتم تتعلمون ، وأنتن تتعلمن ؛ فإن كل هذه ضمائر رفع بارزة ؛ (إذ لا بد من إبرازها وإعرابها فاعلا) ، وبخلاف المضارع المبدوء بتاء الغائبة ، فإنه مستتر جوازًا ؛ مثل : الأخت تقرأ[2] .

٣ — أن يكون فاعلا للفعل المضارع المبدوء بهمزة المتكلم ؛ مثل : أحسنُ اختيار الوقت الذى أعملُ فيه فأتقن عملى ، وقول الشاعر :

لا أذُودُ الطيرَ عن شجرٍ قد بَلَوْتُ المُرَّ من ثَمرِهْ

٤ — أن يكون فاعلا للفعل المضارع المبدوء بالنون ؛ مثل : نحب الخير ،

= أى : لا تشتبه بغيرها ؛ بحيث يصعب تمييز بعضها من بعض . ويقول فى الضمير البارز المنفصل المنصوب المحل :

وذُو انتصابٍ فى انفصالٍ جُعِلَا ؛ « إياىَ » ، والتَّفريعُ ليس مُشْكِلَا

أى : جعل الضمير « إياى » مثالا للضمير السالف ، وهو المتكلم ، أما باقى فروعه الخمسة فمعرفتها سهلة ، وليست أمرًا مشكلا .

(١) ومثل الفاعل : اسم الناسخ إذا كان هذا المضارع ناسخًا يرفع اسمه (كالمضارع المنفىّ : « لا تكون » فى الاستثناء) .

(٢) إذا كان المضارع مبدوءًا بتاء المخاطبة المفردة ، أو لمثناها ، أو جمعها فليست تاؤه للتأنيث ، وإنما هى علامة الخطاب المحض ، لوجود ما يدل على التأنيث ؛ وهو الضمير المتصل بالفعل ؛ ومن الأمثلة أيضًا للمضارع المبدوء بتاء الخطاب لا التأنيث : أنت يا زميلتى لا تعرفين العبث — أنتما يا زميلتىّ لا تعرفان العبث — أنتن يا زميلاتى لا تعرفن العبث . بخلاف التاء التى تجىء للتأنيث فى أول المضارع الذى يكون فاعله اسمًا ظاهرًا ، مؤنثًا ، للمفردة ، أو لمثناها ، أو جمعها ، نحو : تتعلم عائشة — تتعلم العائشتان — تتعلم العائشات . وكذلك إن كان فاعله ضميرًا متصلا للغائبة المفردة ، أو لمثناها ؛ مثل : عائشة تتعلم — العائشتان تتعلمان . فإن كان فاعله ضميرًا متصلا بجمع الغائبات (أى : نون النسوة) فالأحسن — وليس بالواجب — تصديره بالياء لا بالتاء ؛ استغناء بنون النسوة فى آخره ؛ نحو : الوالدات يبذلن الطاقة فى حماية الأولاد ؛ —طبقًا لما سبق فى رقم ٢ من هامش ص٤٧ وص١٨١ وسيجىء الكلام فى ج٢ ص٧٥ م ٦٦ —باب : الفاعل— .

ونكره الأذى ؛ فنفوز برضا الله والناس .

٥ ــ أن يكون فاعلا للأفعال الماضية التي تفيد الاستثناء ؛ مثل : خلا ــ عدا ــ حاشا . تقول : حضر السياح خلا واحداً ــ أو : عدا واحداً ــ أو : حاشا واحداً . ففاعل « خلا وعدا وحاشا » ضمير مستتر وجوباً تقديره : هو[1]...

٦ ــ أن يكون اسمًا مرفوعًا لأدوات الاستثناء الناسخة ؛ (وهي : ليس ، ولا يكون)[2] تقول : انقضى الأسبوع ليس يومًا . انقضى العام لا يكون شهراً . فكلمة « يومًا » و « شهراً » خبر للناسخ ، وهي المستثنى أيضًا . أما اسم الناسخ فضمير مستتر وجوبًا تقديره : هو .

٧ ــ أن يكون فاعلا لفعل التعجب الماضي ؛ وهو : « أفعَلَ » ؛ مثل : ما أحسنَ الشجاعةَ في الحق : «فأحسن» فعل ماض للتعجب ، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره ؛ هو . « يعود على : ما » .

٨ ــ أن يكون فاعلا لاسم فعل مضارع ، أو اسم فعل أمر ؛ مثل : أفٍّ من الكذب ؛ (بمعنى : أتضجر جدًّا) . وآمينَ ، (بمعنى : استجبْ) .

٩ ــ أو فاعلا للمصدر النائب عن فعله الأمر ؛ مثل ؛ قيامًا للزائر . فقيامًا : مصدر ، وفاعله مستتر وجوبًا ، تقديره : « أنت » ؛ لأنه بمعنى : قُمْ .

فهذه تسعة مواضع[3] ، هي أشهر المواضع التي يستتر فيها الضمير وجوبًا ، ولا يكون إلا مرفوعًا متصلا ــ كما أشرنا من قبل . ــ أما الضمير المستتر في غير ــ تلك المواضع فاستتاره في الأشهر[3] ــ جائز ، لا واجب .

---

(١) يعود على بعض مفهوم من الكلام السابق ؛ أي : خلا هو ، أي : بعضهم ، وسيجيء إيضاح هذا ، وبسط القول في المراد منه عند الكلام عليه في باب الاستثناء (ج ٢) .

(٢) بصيغة المضارع « يكون » الذي للغائب ، وقبله « لا » النافية دون غيرها ــ كما سيجيء في ج ٢ م ٨٣ ص ٣٢٨ باب « الاستثناء » .

(٣ و ٣) يزيد عليها بعض النحاة : فاعل « نعم » و « بئس » وأخواتهما . . . إذا كان ضميراً مفسراً بنكرة ، مثل : نعم رجلا عمر . ففاعل « نعم » ضمير مستتر تقديره : هو ، تفسره النكرة التي تعرب بعده تمييزاً ، وهي هنا : « رجلا » . لكن المعروف أن رأيا كوفيا يجيز في « نعم » و « بئس » وأخواتهما أن يبرز فاعلهما الضمير ؛ مثل : نعما رجلين حامد وصالح ، نعموا رجالا ؛ صالح ، وحامد ، وعلى . وقد يبرز وتجره الباء الزائدة نادراً ــ فلا يقاس عليه ــ ؛ مثل نعم بهم رجالا . فإن لاحظنا أن هذا الضمير قد يبرز في بعض الأحيان لم يكن من النوع المستتر وجوبًا . وإن لاحظنا أن بروزه قليل أو نادر أمكن الإغضاء عن هذا ، وعددناه من المستتر وجوبًا . ولكن الأول أحسن . .

... ...
... ...

زيادة وتفصيل :

يعرب الضمير المرفوع المستتر جوازاً :

(ا) إمَّا فاعلا ، أو نائب فاعل ، أو اسمًا لفعل ناسخ ، إذا كان الفعل فى كل ذلك لغائب أو غائبة؛ مثل : آيةُ المنافق ثلاث : إذا حدث كذب ، وإذا وعَد أخلف ، وإذا اؤتُمِن خان. ومثل قول شوقى عن الصّلاة : لو لم تكن رأس العبادات لعُدّت من صالحة العادات ، وقولهم : رب كلمة تجلب نعمة ، وأخرى تجرّ نقمة .

(ب) وإما فاعلا لاسم فعل ماض ، مثل : البحر هيهات ، بمعنى : بَعُد جدًّا ، أى : هو .

ومن أمثلة ذلك أيضًا : شتان الصحة والضعف . بمعنى : افترق الحال بينهما جدًّا ، فالصحة فاعل . وتقول : الصحة والضعف شتان . أى : هما ، فالفاعل ضمير ، مستتر جوازاً ، تقديره : هما . وتقول : هيهات البحر هيهات . وشتان الصحة والضعف شتان . ففاعل « هيهات » الثانية ضمير مستتر جوازاً تقديره : « هو » يعود على البحر ، بشرط أن تكون الجملة المكونة من : « هيهات » الثانية وفاعلها توكيداً للجملة التى قبلها ؛ فيكون الكلام من توكيد الجمل بعضها ببعض . أما لو جعلنا لفظة : « هيهات » الثانية وحدها توكيداً للأولى فإنها لا تحتاج إلى الفاعل[1]، ويكون الكلام من نوع توكيد اسم الفعل وحده بنظيره . واسم الفعل ؛ كالفعل إذا وقع أحدهما — وحده بدون فاعل — توكيداً لفظيًّا فإنه لا يحتاج لفاعل[2]. وكذلك يقال فى : « شتان » فى الحالتين .

(حـ) وإما مرفوعًا لأحد المشتقات المحضة : (كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، نحو : على نافع ، أو مكرَّم ، أو فَرِحٌ) ؛ فى كل واحدة من هذه الصفات المشتقة ضمير مستتر جوازاً ، تقديره : « هو »[3] ويكون الضمير المرفوع بها فاعلا ، إلا مع اسم المفعول ، فيكون نائب فاعل .

---

(١) سيجىء فى باب الفاعل (حـ ٢ م ٦٦ ص ٧٠) بيان أفعال لا تحتاج لفاعل ، والرأى فيها .

(٢) كما سيجىء فى باب التوكيد (جـ ٣) .

(٣) ولا بد أن يعود على غائب ؛ طبقاً للبيان الذى فى « ط » من ص ٢٧٠ — كما سبقت الإشارة فى رقم ٤ من هامش ص ٢١٧ — .

... ...
... ...

أما المشتقات غير المحضة (وهى التى غلبت عليها الاسمية المجردة من الوصف، بأن صارت اسمًا خالصًا لشىء) فإنها لا تتحمل ضميراً؛ كالأبطح، والأجرع من أسماء الأماكن، ومثلهما: الأبيض، والأرحب، والمسعود، والعالى. وهى أسماء قصور، والمفتاح، والملعقة، والملعب . . . و . . .

ومن المشتقات المحضة: «أفعل التفضيل»[1]. والغالب فيه أنه يرفع الضمير المستتر، ولا يرفع الظاهر — قياساً — إلا فى المسألة التى يسميها النحاة مسألة: «الكُحل» وقد يرفعه نادراً — لا يقاس عليه — فى مثل: مررت برجل أفضل منه أبوه، بإعراب كلمة: «أبو» فاعلا[2]. وكذلك يرفع الضمير البارز نادراً فى لغة من يقول: مررت برجل أفضل منه أنت، بإعراب «أنت» فاعلا، حملا لها على الفاعل الظاهر فى مسألة «الكحل». ولو أعرب «أنت» مبتدأ. خبره: أفضل، لجاز ولم يكن أفعل التفضيل رافعًا للضمير.

بناء على ماتقدم نقول: لولاحظنا أنه لا يرفع الظاهر إلا قليلا، ولا يرفع الضمير البارز إلا نادراً — فإن فاعله الضمير المستتر فيه يكون من نوع المستتر وجوبًا، مع الإغضاء عن تلك القلة والندرة وإغفال وجودهما، وإن لاحظنا الواقع من غير إغفال للقلة والندرة قلنا: إنه مستتر جوازاً.

* * *

تلخيص ما سبق من أنواع الضمائر:

(ا) ينقسم الضمير باعتبار مدلوله إلى ثلاثة أقسام: متكلم، ومخاطَب، وغائب.

(ب) ينقسم الضمير باعتبار ظهوره فى الكلام وعدم ظهوره إلى قسمين: بارز، ومستتر.

---

(١) تفصيل الكلام عليه وعلى أحكامه مدون فى بابه الخاص بالجزء الثالث، م ١١٢.

(٢) فلو أعربناها مبتدأ متأخراً وخبره «أفضل»، لم يكن الإعراب ضعيفاً، لأنها ليست مرفوعة بأفعل التفضيل. وكذلك كل إعراب مثل هذا.

... ...
... ...

أقسام البارز

ينقسم الضمير البارز إلى قسمين : منفصل ، ومتصل .

(ا) ينقسم الضمير البارز المنفصل باعتبار محله الإعرابى إلى :

١ – بارز منفصل فى محل رفع ، وهو : اثنا عشر ضميراً ؛ للمتكلم اثنان ، هما : « أنا » وفرعه « نحن » . وللمخاطب : « أنت » وفروعه الأربعة . وللغائب : « هو » وفروعه الأربعة .

٢ – بارز منفصل فى محل نصب ؛ وهو : اثنا عشر ضميراً ؛ للمتكلم اثنان « إياى » وفرعه « إيانا » . وللمخاطب « إياك » وفروعه الأربعة . وللغائب « إياه » وفروعه الأربعة .

ولا يوجد ضمير بارز منفصل فى محل جر .

(ب) ينقسم الضمير البارز المتصل باعتبار محله الإعرابى إلى ما يأتى :

١ – بارز متصل فى محل رفع ؛ وهو خمسة : التاء المتحركة – ألف الاثنين – واو الجماعة – ياء المخاطبة – نون النسوة .

٢ – بارز متصل صالح لأن يكون فى محل نصب حيناً ، وفى محل جر حيناً آخر ، وهو ثلاثة : ياء المتكلم ، والكاف ، والهاء[1] . . .

٣ – بارز متصل، صالح لأن يكون فى محل رفع ، أو نصب، أو جر ، هو: « نا » ، ولا يوجد ضمير بارز متصل فى محل نصب فقط ، أو فى محل جر فقط .

أقسام الضمير المستتر

(ا) مستتر وجوباً وله جملة مواضع ، أشهرها : تسعة[2] .

---

(١) ما إعراب كل واحد من الثلاثة لو حل فى محل المبتدأ ، كأن يقع بعد « لولا » ؟ . . . الجواب فى « ب » من ص ٢٤١ .

(٢) سبقت فى ص ٢٢٨ .

... ...
... ...

(ب) مستتر جوازاً وله مواضع غير السالفة .

• • •

ويتضمن الرسم الآتى كل ما سبق .

الضمير

بارز: متصل			بارز: منفصل		مستتر	
مختص بمحل الرفع	↓	مشترك بين النصب والجر وهو ثلاثة	فى محل رفع	فى محل نصب	وجوباً	جوازاً
١) التاء المتحركة (تُ تَ تِ)	مشترك بين الثلاثة، وهو: (نا)	١) الياء لغير المخاطبة	وهو اثنا عشر : للمتكلم : أنا، ونحن.	وهو اثنا عشر : للمتكلم اثنان : إياى وإيانا	أشهر مواضعه تسعة	فى غير التسعة
٢) ألف الاثنين		٢) الكاف	وللمخاطب خمسة هى : أنت ، وفروعه .	وللمخاطب خمسة : إياك ، وفروعه		
٣) واو الجماعة		٣) الهاء	وللغائب خمسة : هو ، وفروعه	وللغائب خمسة : إياه ، وفروعه		
٤) ياء المخاطبة						
٥) نون النسوة						

• • •

تقسيم آخر للضمير بحسب محله الإعرابى :

ينقسم إلى خمسة أقسام :

١ ــ مرفوع متصل .

٢ ــ مرفوع منفصل .

٣ ــ منصوب متصل .

٤ ــ منصوب منفصل .

٥ ــ مجرور ، ولا يكون إلا متصلا .

• • •

المسألة ١٩ :

الضمير المفرد[1]، والضمير المركب

الغرض من الضمير : (الدلالة على المتكلم ، أو المخاطب ، أو الغائب)[2]، ... مع الدلالة فى كل حالة على الإفراد ، أو التثنية ، أو الجمع ، وعلى التذكير ، أو التأنيث ...

(ا) غير أن بعض الضمائر يقوم بهذه الدلالة مستقلاً بنفسه ، معتمداً على تكوينه وصيغته الخاصة به ، غير محتاج إلى زيادة تلازم آخره ؛ لتساعده فى أداء مهمته ، فصيغته مفردة (بسيطة) وذلك كالياء ، والتاء ، والهاء ، فى نحو : إنى أكرمتُ من أكرمتَه . فالياء وحدها تدل على المتكلم المفرد مطلقاً[3]، وكذلك التاء فى : « أكرمت » الأولى . أما التاء الثانية فتدل بذاتها على المخاطب المفرد ، المذكر أو المؤنث على حسب ضبطها ، وأما الهاء فتدل على المفرد المذكر الغائب . فكل ضمير من الثلاثة — وأشباهها — كلمة واحدة ، انفردت بتحقيق الغرض منها — وهو الدلالة على التكلم ؛ أو الخطاب ، أو الغَيْبة ، مع التذكير أو التأنيث ، ومع الإفراد — دون أن تحتاج فى تحقيق هذا الغرض إلى زيادة تلازم آخرها .

ومثلها : « نحن » فى : نحن نسارع للخيرات — فإنها لفظة واحدة فى تكوينها ، وصيغة مستقلة بنفسها فى أداء الغرض منها ؛ وهو : « التكلم مع الدلالة على الجمع ، أو على تعظيم المفرد ، ولم يتصل آخرها اتصالا مباشراً بما يساعدها على ذلك الغرض .

(ب) وبعضًا آخر من الضمائر يقوم بتلك الدلالة ؛ ولكن من غير أن يستقل بنفسه فى أدائها ، بل يحتاج لزيادة لازمة تتصل بآخره ؛ لتساعده على أداء المراد ؛ فصيغته مركبة ، وتكوينه ليس مقصوراً على كلمة واحدة . وذلك

---

(١) أى : الذى هو كلمة واحدة ، وليس كلمتين أو أكثر ، ويسمونه : « البسيط » .

(٢) كما عرفنا فى ص ٢١٧ .

(٣) أى : سواء أكان مفرداً مذكراً ، أم مؤنثاً .

مثل الضمير : « إيا » فإنه لا يدل على شيء مما سبق إلا بعد أن تلحقه زيادة فى آخره ؛ تقول : إياى – إياكَ – إياكما – إياكم – إياكن . . . ولولا هذه الزيادة ما أدى مهمته ، ومثله : أنت ، تقول : أنتما ، أنتم ، أنتن . . . وهكذا .

• • •

كيفية إعراب الضمير بنوعيه : المستتر والبارز

قلنا[1] : إن الضمائر كلها مبنية . . . ، فعند إعرابها لا بد أن نلاحظ أمرين :

أولهما : موقع الضمير من الجملة ، أهو فى محل رفع ؛ (كأن يكون مبتدأ فى مثل : أنت أمين) ، أم فى محل نصب ؛ (كأن يكون مفعولا به فى مثل : زارك الصديق) ؛ أم فى محل جر ؛ (كأن يكون مضافاً إليه فى مثل : كتابى مثل كتابك) ؟ . . .

ثانيهما : حالة آخر الضمير ، أساكنة هى ؛ مثل : أنا ، أم متحركة مثل : التاء فى : أحسنْتَ ؟ .

فإذا عرفنا هذين الأمرين أمكن إعراب الضمير بعد ذلك ؛ فإذا كان الضمير مبنياً على السكون فقد يكون فى محل رفع ؛ لأنه مبتدأ فى مثل : أنا مسافر ، أو لأنه فاعل فى مثل : « نا » من « سافرْنا » وقد يكون فى محل نصب ؛ لأنه مفعول به . مثل : « نا » فى حامد « أكرَمنا » . وقد يكون فى محل جر فى مثل : « نا » من أقبِلْ علينا . . . وهكذا باقى مواضع الرفع ، والنصب ، والجر .

وإذا كان الضمير متحركاً فإنه يبنى على نوع حركة آخره ؛ فيبنى على الضم ، أو الفتح ، أو الكسر ، على حسب تلك الحركة . ويكون معها فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب موقعه من الجملة – كما سبق – ، أهو مبتدأ ، أم فاعل ، أم مفعول ، أم مضاف إليه . أم غير ذلك ، فكلمة : « نحنُ » فى مثل : (نحنُ أصدقاء) ، مبنية على الضم فى محل رفع ؛ لأنها مبتدأ . والكاف فى مثل : (أكرمكَ الوالد) ، مبنية على الفتح فى محل نصب ، لأنها مفعول

---

(١) فى ص ٢١٨ .

به[١]، والهاء فى مثل : (محمد قصدتُ إليه) ؛ مبنية على الكسر فى محل جر . . . وهكذا يقال فى كل ضمير يتكون من لفظة واحدة لا يتصل بآخرها زيادة ، كالتى أشرنا إليها من قبل .

فإن كان الضمير غير مقتصر على نفسه بل فى آخره تلك الزيادة[٢] اللازمة مثل : (إياكَ — إياكُما — إياكُم — إياكُنّ — أنتَ — أنتُما — أنتُم — أنتُنّ) فإن الأنسب اليوم إدماج الضمير والزيادة الحتمية معًا عند الإعراب ، وعدّهما بمنزلة كلمة واحدة ، بحيث لا نعتبر أن الضمير فى : « إياكما ، و . . . » وفى « أنتما ، و . . . » هو كلمة : « إيا » وحدها ، « وأنْ » وحدها . . . وأن الكاف ، أو التاء ، حرف خطاب مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وما بعدها حرف دال على التثنية ، أو على جمع المذكر السالم أو جمع المؤنث السالم ، فمن المستحسن رفض هذا التجزىء رفضًا قاطعًا ، وأن نتبع النحاة الداعين إلى اعتبار كلمة : « إيا » مع ما يصحبها لزومًا هما معًا : « الضمير » ، وأنهما فى الإعراب كلمة واحدة[٣]. وكذلك : « أنتما » وباقى الفروع .

وهذا الرأى الحسن الواضح يناسبنا اليوم؛ لما فيه من تيسير وتخفيف، واختصار ، وليس فيه ما يسىء إلى سلامة اللغة وفصاحتها ؛ فتقول فى كل من : أنتَ — أنتُما — أنتُم — أنتُنّ — إياكَ — إياكُمَا — إياكُم — إياكُنّ . . . ، ونظائرها — إن الكلمة كلها بملحقاتها ضمير مبنى على كذا فى محل كذا[٤].

* * *

(١) انظر ما يتصل بحكم هذه الكاف فى رقم ٥ من هامش ص ٢١٧ ثم فى ص ٢٣٨ .

(٢) هى الزيادة التى تتصل بآخر الضمير : « إيا » . وسبق بيانها فى ص ٢٢٧ ومثلها الزيادة التى تتصل بآخر الضمير : « التاء » ، وسبق بيانها فى رقم ٣ من هامش ص ٢٢١ .

(٣) وهذا هو المذهب الكوفى ، كما نص عليه « العكبرى » فى كتابه المسمى : « إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب ، والقراءات فى جميع القرآن » — ج ١ ص ٤ — .

(٤) لهذا نظير فى رقم ٣ من هامش ص ٢٢٢ .

... ...
... ...

زيادة وتفصيل

(أ) وقوع «الكاف» حرف خطاب متصرف.

قد يتعين أن تكون «الكاف» حرف خطاب مبنيًّا، فلا محل له من الإعراب[1] (أى: أنه لا يكون ضميراً) وفى هذه الحالة يتعين أن يكون متصرفًا على حسب المخاطب تذكيراً، وتأنيثًا، وإفراداً، وتثنية، وجمعا... وفيما يلى أشهر المواضع غير التى سبقت[1]

١ – فى مثل: أرأيتَكَ الحديقةَ، هل طاب ثمرها مبكراً؟. أرأيتَكَ الزراعةَ؛ أتغنى عن الصناعة؟. ومعنى «أرأيتَكَ»: أخبِرْنى؛ الحديقة... أخبرنى الزراعة... وإليك الإيضاح:

كاف الخطاب الحرفية قد تتصل بآخر الفعل: «رأى» الذى فاعله تاء المخاطب؛ فيصير «رأيتَكَ» بشرط أن تسبقه همزة الاستفهام، وأن يجىء بعد الكاف اسم منصوب، ثم جملة استفهامية[2]. وهو فعل ماض. فاعله التاء المتصلة بآخره، المبنية على الفتح دائماً، فى محل رفع. لأنها فاعل. وتقع بعدها «الكاف» حرف خطاب؛ يتصرف وجوباً – فى هذه الصورة وفروعها الآتية – على حسب المخاطَبِين[3]، ولا تتصرف التاء... فنقول للمخاطبة: أرأيتَكِ. وللمثنى بنوعيه: أرأيتَكما، وللجمع المذكر: أرأيتَكم، وللجمع المؤنث: أرأيتَكن. ومعنى «أرأيتَكَ: أخبرْنى»، كما سبق.

وهى جملة إما منقولة من: رأيتَ، بمعنى: «عرفتَ»، أو بمعنى: أبصرتَ»؛ فيحتاج فعلها لمفعول واحد فى الحالتين، وإما منقولة من: «رأيت بمعنى: علمْتَ»؛ فيحتاج إلى مفعولين. وسواء أكانت منقولة من هذه أم من تلك فإنها فى أصلها جملة خبرية بمعنى ما تقدم. ثم صارت بعد النقل وبعد أن لازمتها همزة الاستفهام

(١ و ١) سبقت أنواع من الكاف الحرفية فى رقم ٥ من هامش ص ٢١٧.

(٢) كما أشرنا لهذا فى: ح ٢ – رقم ٥ من هامش ص ٥ وفى ص ١٥.

(٣) راجع رقم ٢ من هامش ص ٢٢٤.

... ...

... ...

جملة إنشائية . طلبية ، لها معنى جديد ؛ هو ؛ أخبِرنى ، (أى: طلب الاستخبار وهو : طلب معرفة الخبر) . وعلى أساس هذين الاعتبارين يكون إعراب ما يأتى بعدها ؛ فإن لاحظنا أن أصلها : «عرفتَ ، أو أبصرت» ــ كان الاسم المنصوب بعدها مفعولا به لفعلها ، وتكون الجملة الاستفهامية بعدها مستأنفة . وعلى اعتبار أن أصلها : « علمت » يكون ذلك الاسم المنصوب بعدها مفعولا به أول ، وتكون جملة الاستفهام التى بعده فى محل نصب ، تغنى عن المفعول الثانى . وإن لاحظنا حالتها الحاضرة ، وأنها الآن جملة إنشائية طلبية ؛ بمعنى « أخبِرنى » ، ولم نلتفت إلى الأصل الأول ــ فإن الاسم المنصوب بعدها يكون منصوباً على نزع الخافض[1] ، والجملة الاستفامية بعده مستأنفة ؛ فكأنك تقول فى الأمثلة السابقة وأشباهها : أخبرنى عن الحديقة ؛ هل طاب ثمرها مبكراً ؟ أخبرنى عن الزراعة ؛ أتغنى عن الصناعة ؟

وجدير بالتنويه أن الاستعمال السابق لا يكون إلا حين نطلب معرفة شىء له حالة عجيبة ؛ وأن يكون بالصورة المنقولة عن فصحاء العرب ؛ فيبدأ الأسلوب ــ كما قلنا ــ بهمزة الاستفهام؛ يتلوها جملة : « رأيتَك » ؛ فاسم منصوب ؛ فجملة استفهامية تبين الحالة العجيبة التى هى موضع الاستخبار . فلا بد أن يشتمل الأسلوب على هذه الأمور الأربعة ، مرتبة على حسب ما ذكرنا . غير أن الاستفهام فى الجملة المتأخرة قد يكون ظاهراً كما مثل ؛ وقد يكون مقدراً هو وجملته؛ كما فى قوله تعالى : « أرأيتك هذا الذى كرَّمتَ علىّ . لئن أخرتن» ... إلخ . فالتقدير : « أرأيتك هذا الذى كرمت على ، لِمَ كرمته على ؟ .

وقد يحذف الاسم المنصوب الذى بعد : « أرأيتك » إذا كان مفهومًا ؛ نحو قوله تعالى : « قلْ أرأيتكم إنْ أتاكم عذاب الله » . أى : قل أرأيتكم المعارضين إن أتاكم عذاب الله .

هذا إن قصد الاستخبار والتعجب ــ أما إن بقى الفعل « رأى » من « رأيت »

---

(١) توضيحه و بيان حكمه فى ج ٢ ص ١٦٠ م ٧١ (طريقة تعدية الفعل الثلاثى اللازم) .

... ...

... ...

على أصله اللغوى الأول بمعنى : « عرفت » أو بمعنى : « أبصرت » أو بمعنى : « علمت » وجاءت قبله همزة الاستفهام فى الحالتين فإن « التاء » اللاحقة به تتصرف ، وتعرب فاعلا ، وتعرب « الكاف » المتصلة به ضميراً مفعولا به ؛ وتتصرف على حسب حال المخاطب ؛ فتقول : « أرأيتكَ ذاهبًا ؛ أرأيتك ذاهبة » ؛ أرأيتكما ذاهبتين ؛ أو: ذاهبيْنِ ، أرأيتكم ذاهبينَ ، أرأيتكن ذاهبات ـ فتكونَ «الكاف» وحدها ، أو هى وما إتصلت به من علامة تثنية أو جمع ـ ضميراً مفعولا به أول ؛ والاسم المنصوب بعد ذلك هو المفعول الثانى ». هذا إذا كانت: « رأى » بمعنى : « علِم » التى تنصب مفعولين . أما إذا كانت « رأى » تنصب مفعولا واحداً فالضمير هو مفعولها ، والاسم المنصوب بعده حال .

وسيجىء فى أول الجزء الثانى تفصيل الكلام على الفعل : « رأى » من[1] ناحية معناه وتعديته إلى مفعول أو أكثر .

٢ ـ فى اسم الفعل الذى يقوم معنى وعملا مقام فعل لا ينصب مفعولا به ، ومن المسموع : حَيَّهَلْ ؛ بمعنى : أقبِلْ . والنَّجاءَ[2] . بمعنى : أسرِعْ ، ورُوَيدَ ، التى بمعنى تمهل ... ؛ فقد ورد عن العرب قولهم : حَيَّهلَك ، والنَّجاءَكَ، ورُوَيدَكَ . . . ؛ « فالكاف » هنا حرف خطاب يتصرف على حسب المخاطبين ، ـ كشأنه فى كل الصور المعروضة هنا ـ ، ولا يصح أن يكون ضميراً مفعولا به لاسم الفعل ؛ لأن هذه الألفاظ من أسماء الأفعال لا تنصب مفعولا به ؛ لأنها تقوم معنى وعملا مقام أفعال لا تنصب مفعولا به . وكذلك لا يصح أن تكون « الكاف » ضميراً فى محل جر مضافاً إليه ؛ لأن أسماء الأفعال مبنية ؛ فلا يكون واحد منها مضافاً[3] .

٣ ـ فى بعض أفعال مسموعة عن العرب يجب الاقتصار عليها ؛ منها : الفعل « أبْصِرْ » فى مثل ؛ أبْصِرْكَ محمداً ، بمعنى : أبصِرْ محمداً ، ولا يمكن أن تكون الكافَ هنا مفعولا به؛ لأن هذا الفعل لا ينصب إلا مفعولا به واحداً؛ وقد نصبه؛ ونَعنى به : «محمداً» ولأن فعل الأمر لا ينصب ضميراً للمخاطب الذى يتجه إليه الأمر .

ومنها الفعل « ليس » فى مثل : لَسْتَكَ محمداً مسافراً .

ومنها : «نِعم وبئس» فى مثل : نعمك الرجل محمود ، وبِئسك الرجل سليم ... ؛

---

(١) فى باب : « ظن وأخواتها » ص ٥ م ١٠ مناسبة له ، ثم تتمة هامة فى ص ١٣ ثم فى باب «أعلم وأرى » من ذلك الجزء .

(٢و٣) راجع ما سبق فى ص ٧٨ وفى رقم ٥ من هامش ص ٢١٧ .

... ...

... ...

لأن كلاً من الفعلين وذلك « نِعم » « وبئس » لا ينصب مفعولا به[1].

ومثل : حَسبَ فى قولهم : جئتَ ، وما حسبتك أن تجىء ؛ لأن الكاف لو أعربت ضميراً لكانت المفعول الأول « لحسب » ، والكان المفعول الثانى هو المصدر المؤول (أن تجىء) ويترتب على ذلك أن يكون المصدر المؤول خبراً عن الكاف ، باعتبار أن أصلهما المبتدأ والخبر (لأن مفعولى : حسب ؛ أصلهما المبتدأ والخبر) وإذا وقع المصدر المؤول هنا خبراً عن الكاف ترتب عليه الإخبار بالمعنى عن الجثة ؛ وهو ممنوع عندهم فى أغلب الحالات[2].

٤ — بعض حروف مسموعة يجب الاقتصار عليها ، مثل : كَلاّ ، بلَى ، تقول : كلاَّك ، أنت لا تُخلف الوعد ؟ . ويسألك سائل : ألستُ صاحب فضل عليك ؟ فتجيب : بلاَك . أى : بلى لك . (بمعنى أنا موافق لك فى أنك صاحب فضل) .

• • •

(ب) كيف نعرب الضمير الواقع بعد : « لولا » إذا كان من غير ضمائر الرفع ؟ وكيف نعرب الضمير الواقع بعد : « عسى » إذا كان من غير ضمائر الرفع أيضاً ؟

أشرنا فى رقم ٢ من ص ٢٣٣ إلى أن « ياء » المتكلم ، و « كاف » الخطاب ، و « هاء » الغائب ، ضمائر مشتركة بين محل النصب والجر ، ولا تكون فى محل رفع . فما إعراب كل منها إذا وقع بعد كلمة : « لولا » الامتناعية التى لا يقع بعدها إلا المبتدأ ؛ مثل : لولاى ما حضرتَ — لولاك لسافرتُ . — . الطائرة سريعة ؛ لولاها لتأخرتُ ، وفضل الطيران عظيم ؛ لولاه لاحتملنا مشقات عظيمة . . . فما إعراب هذا الضمير الواقع بعد : « لولا » فى الأمثلة السابقة وأشباهها ؟

نعيد ما سبق[3] ، وهو أن أيسر وأوضح ما يقال فى الضمائر الثلاثة أنها فى أصلها لا تقع فى محل رفع . لكنها تصلح بعد « لولا » خاصّة أن تقع فى محل رفع ؛ فيعرب كل ضمير منها مبتدأ مبنيًّا على الحركة التى فى آخره ، فى محل رفع ،

---

(١) سيجىء هذا فى بابهما الخاص (ج ٣ م ١١٠ ص ٣٥٣) .

(٢) هو ممنوع على سبيل الحقيقة ، لا المجاز — وسيجىء البيان فى ج ٢ م ٦٠ ص ١٢ — باب : « ظن وأخواتها » .

(٣) فى رقم ٣ من هامش ص ٢٢٢ .

... ...

... ...

وخبره محذوف » وهذا الرأى — فوق يسره ووضوحه — يؤدى إلى النتيجة التى ترى إليها الآراء الأخرى ، من غير تعقيد — وفى مقدمتها : رأى سيبويه الذى يجعل : « لولا » فى هذه الأمثلة وأشباهها حرف جر شبيه بالزائد » . وما بعدها مجرور بها لفظاً مرفوع محلاً ؛ لأنه مبتدأ . ونكتفى بالإشارة إلى تعدد الآراء من غير تعرض لتفاصيلها المرهقة المدونة فى المطولات .

وكذلك قلنا فيما مضى : إذا وقع ضمير من تلك الثلاثة بعد « عسى » التى للرجاء (والتى هى من أخوات كان ، ترفع الاسم وتنصب الخبر ، نحو : عساى أن أدرك المراد ، أو : عسانى ، أو : عساك أن توفق فى عمل الخير . وعساه أن يرشد إلى الصواب . . .) — فخير ما يقال فى إعرابها : أن « عسى » حرف رجاء ؛ بمعنى : « لعل » تنصب الاسم وترفع الخبر ، وليست فعلا من أخوات كان . وهذا أيسر وأوضح من باقى الآراء الأخرى الملتوية[1] .

• • •

(ح) ضمير الفصل :

من أنواع لضمير نوع يسمى : « ضمير الفصل »[2]. وهو من الضمائر السابقة ، ولكن له أحكام خاصة ، ينفرد بها . وإليك أمثلة توضحه ، وتبين أثره :

١ — « الشجاع الناطق بالحق يبغى رضا الله » . ما المعنى الأساسى الذى نريده من هذا الكلام ، بحيث لا يمكن الاستغناء عنه ؟ . أهو : الشجاع يبغى رضا الله ؟ . فتكون جملة : « يبغى رضاالله » ركناً أساسياً فى الكلام ؛ لأنها خبر ، لا يتحقق المعنى الأصلى إلا بوجوده وانضمامه إلى المبتدأ (كلمة : « الشجاع ») وما عداهما فليس أساسياً ، وإنما هو زيادة تخدم المعنى الأصلى وتكمله (فتُعرب كلمة الناطق : صفة) ... أم أن المعنى الأساسى هو : « الشجاع ، الناطق بالحق » . فكأننا نتحدث عن الشجاع ، ونعرفه بأنه : الناطق بالحق ؛ فتكون كلمة :

---

(١) انظر ما يتصل بهذا فى « د » من ص ٦٢٦ وفى رقم ٢ من هامش ص ٦٢٨ . وما بعده .

(٢) أو : ضمير العماد ، أو : الدّعامة . . . كما سيجىء البيان فى ص ٢٤٢.

... ...
... ...
« الناطق » ، هى الأساسية والضرورية التى يتوقف عليها المعنى المطلوب ؛ لأنها خبر لا يستقيم المعنى الأصلى ولا يتم بدونه ، وما جاء بعدها فهو زيادة تكميلية ؛ تخدم المعنى الأصلى من غير أن يتوقف وجوده عليها ، ومن الممكن الاستغناء عنها .

الأمران جائزان ، على الرغم من الفارق المعنوى بينهما . ولا سبيل لتفضيل أحدهما على الآخر ؛ لعدم وجود قرينة توجه لهذا دون ذاك .

لكن إذا قلنا : «الشجاع — هو — الناطق بالحق، يبغى رضا الله» . فإن الأمر يتغير ؛ بسبب وجود الضمير : « هو » ؛ فيتعين المعنى الثانى وحده ، ويمتنع الأول، ويزول الاحتمال الذى كان قائمًا قبل مجىء الضمير .

٢ — « إن الزعيم الذى ترفعه أعماله تُمجِّده أمته » . ما المعنى الأساسى فى هذا الكلام ؟ . أهو تعريف الزعيم بأنه : « الذى ترفعه أعماله » فيكون هذا التعريف ركنًا أساسيًا فى الكلام ، لا يمكن الاستغناء عنه بحال . وما بعده متمم له ، وزيادة طارئة عليه ، يمكن الاستغناء عنها ، وتعرب « الذى » اسم موصول خبر « إن » . . . أم هو القول بأن : « الزعيم تمجده أمته » ؟ . فتكون هذه الجملة الفعلية أساسًا فى الفائدة الكلامية لا يقوم المعنى إلا بها ، « لأنها خبر » ولا يتحقق المراد إلا بوجودها مع كلمة الزعيم ، وما عداها فزيادة طارئة لا أصيلة (وتعرب كلمة : « الذى » اسم موصول ، صفة) ؟

الأمران متساويان ؛ يصح الأخذ بأحدهما أو بالآخر بغير ترجيح ؛ لعدم وجود قرينة مرجحة . لكن إذا قلنا : « إن الزعيم — هو — الذى ترفعه أعماله » امتنع الاحتمال الثانى . وتعين المعنى الأول ، بسبب وجود الضمير الدال على أن ما بعده هو الجزء الأساسى المتمم للكلام ، وأن الغرض الأهم هو الإخبار عن الزعيم بأنه : « الذى ترفعه أعماله » . (فتكون كلمة : « الذى » هى الخبر ، وليست صفة) وما عدا ذلك فزيادة فرعية غير أصيلة فى تأدية المراد .

٣ — « ليس المحسن المنافق بإحسانه ، يَخفَى أمره على الناس » . فما المعنى الأصيل . فى هذا الكلام ؟ أهو القول بأن المحسن لا يَخفَى أمره على الناس ؛ فيكون نفى « الخفاء » هو الغرض الأساسى ، وما عداه زيادة عَرَضية (وتعرب كلمة : « المنافق » صفة) ؟

أم القول بأنه : (ليس المحسن ، المنافقَ بإحسانه) ؟ . فمن كان منافقًا بإحسانه فلن يسمى : محسنًا . فقد نفينا صفة الإحسان عن المنافقين ، فتكون كلمة « المنافق »

... ...
... ...

جزءاً أصيلا فى تأدية المعنى ؛ (لأنها خبر « ليس ») وما عداها تكملة طارئة .

الأمران جائزان ، إلا إذا قلنا ليس المحسن — هو — المنافق ؛ فيتعين المعنى الثانى وحده ، لوجود الضمير : « هو » ، القاطع فى أن ما بعده هو الأصيل ، وهو الأساسى فى إتمام المعنى ؛ لأنه خبر .

٤ — يقول النحاة فى تعريف الكلام : « الكلام ، اللفظ ، المركب ، المفيد ... » أتكون كلمة : « اللفظ » أساسية فى المعنى المراد ؛ لأنها خبر ، أم غير أساسية ؛ لأنها بدل من "الكلام" ، وما بعدها هو الأساسى ؟ الأمران متساويان . فإذا أتينا بكلمة : "هو" تعين أن تكون كلمة « اللفظ » خبراً ، لا بدلا[1] .

فالضمير — هو — وأشباهه يسمى : « ضمير الفصل » ؛ لأنه يفصل فى الأمر حين الشك ، واختفاء القرينة . . . ؛ فيرفع الإبهام ، ويزيل اللبس ؛ بسبب دلالته على أن الاسم بعده هو الخبر لما قبله ؛ من مبتدأ ، أو ما أصله المبتدأ ، وليس صفة ، ولا بدلا ولا غيرهما من التوابع والمكملات التى ليست أصيلة فى المعنى الأساسى ، كما يدل على أن الاسم السابق مستغن عنها ، لا عن الخبر . وفوق ذلك كله يفيد فى الكلام معنى الحصر والتخصيص (أى : "القصر" المعروف فى البلاغة) .

تلك هى مهمة ضمير الفصل . لكنه قد يقع أحياناً بين مالا يحتمل شكًّا ولا لَبساً ؛ فيكون الغرض منه مجرد تقوية الاسم السابق ، وتأكيد معناه بالحصر . والغالب أن يكون ذلك الاسم السابق ضميراً ؛ كقوله تعالى : « وكنا نحن الوارثين » ، وقوله تعالى : « . . . كنتَ أنت الرقيبَ عليهم » ، وقوله تعالى : إن تَرَنِ أنا أقلَّ منك مالا وولداً فعسى ربى أن يؤتينِ . . . » ، ففى المثال الأول قد توسطَ ضمير الفصل « نحن » بين كلمتى : « نا » و « الوارثين » ، مع أن كلمة : « الوارثين » خبر "كان" منصوبة بالياء ، ولا تصح أن تكون صفة[2] ، إذ لا يوجد موصوف غير « نا » التى هى ضمير ، والضمير لا يوصف . وفى المثال الثانى توسط ضمير الفصل (أنت) بين « التاء » و « الرقيب » ، مع أن كلمة : « الرقيب » منصوبة ؛ لأنها خبر (كان » ولا تصح أن تكون صفة للتاء[2] ، لأن الضمير لا يوصف

---

(١) ومثل هذا —تماما— يصح فى قوله تعالى فى سورة الأنفال : (وإذ قالوا اللّهمَّ إنْ كان هذا هو الحقَّ من عندك فأمْطِرْ علينا حجارة من السماء ..) بنصب كلمة : « الحق » فى القراءة المعروفة المعتادة اليوم .

(٢ و ٢) ولا تابعاً آخر ، لأنها منصوبة ، والمتبوع هنا (وهو : نا) فى محل رفع .

... ...

... ...

– كما قلنا – وكذلك الشأن فى المثال الثالث الذى توسط فيه ضمير الفصل « أنا » بين « الياء »[1] وكلمة : « أقل » التى هى المفعول الثانى للفعل: « ترى » ولا يصح أن تكون صفة للياء ؛ لأن الضمير لا يوصف . و . و . وهكذا وقع ضمير الفصل قبل ما لا يصلح صفة ، بل قبل ما لا يصلح صفة ، ولا تابعا من التوابع أو المكملات .

وإذا كان البصريون يسمونه : « ضمير الفصل » فالكوفيون يسمونه بأسماء أخرى تردد أحياناً فى كتب النحو ؛ فبعضهم يسميه : « عماداً » ؛ لأنه يعتمد عليه فى الاهتداء إلى الفائدة ، وبيان أن الثانى خبر لا تابع ، ولا مكمل آخر . وبعضهم يسميه : « دِعامة » ؛ لأنه يدْعَم الأول ، أى : يؤكده ، ويقويه ؛ بتوضيح المراد منه . وتخصيصه ، وتحقيق أمره ، بتعيين الخبر له ، وإبعاد الصفة، وباقى التوابع ، وغيرها ؛ إذ تعيين الخبر يوضح المبتدأ ، ويبين أمره ، لأن الخبر هو المبتدأ فى المعنى .

شروط ضمير الفصل :

يشترط فيه ستة شروط : (اثنان فيه مباشرة ، واثنان فى الاسم الذى قبله ، واثنان فى الاسم الذى بعده) . فيشترط فيه مباشرة :

١ – أن يكون أحد ضمائر الرفع المنفصلة .

٢ – أن يكون مطابقاً للاسم السابق فى المعنى ، وفى التكلم ، والخطاب ، والغَيبة ، وفى الإفراد ، والتثنية ، والجمع ، وفى التذكير ، والتأنيث ، كالأمثلة السابقة ، ومثل : « العلم هو الكفيل بالرقى ، يصعد بالفرد إلى أسمى الدرجات . والأخلاقُ هى الحارسة من الزلل ، تصون المرء من الخطل » – « النيِّران هما المضيئان فوق كوكبنا ، يَسْبَحان فى الفضاء » – « العلماء هم الأبطال ؛ يحتملونَ فى سبيل العلم ما لا يحتمله سواهم » – « الأمهات هن البانيات مجد الوطن، يُقِمْن الأساس ويرفعن البناء » . . . وهكذا ، فلا يجوز : كان محمود أنت الكريم ، ولا ظننت محموداً أنت الكريم : لأن الضمير « أنت » ليس معناه معنى الاسم السابق « محمود » ، ولا يدل عليه ؛ فلا يكون فيه التأكيد المقصود من ضمير

---

(١) هى محذوفة . والأصل : إن ترنِ . . .

... ...

... ...

الفصل ، ولا يحقق الغرض . وكذلك لا يجوز : كان المحمودان أنت الكريمان . ولا إن هنداً هو المؤدبة ، وأمثال هذا مما لا مطابقة فيه . . .

ويشترط فى الاسم الذى قبله :

١ ـ أن يكون معرفة .

٢ ـ وأن يكون مبتدأ ، أو ما أصله المبتدأ ؛ كاسم « كان » وأخواتها ؛ واسم « إن » وأخواتها ، ومعمول « ظننت » وأخواتها . كالأمثلة السابقة ، ومثل : « الوالد هو العامل على خير أسرته ، يراقبها ، والأم هى الساهرة على رعاية أفرادها ، لا تغفُل » ـ « كان الله هو المنتقم من الطغاة ، لا يهملهم » ـ « إن الصناعة هى العماد الأقوى فى العصر الحديث ، تنمو عندنا » ـ « وما تفعلوا من خير تجدوه عند الله هو خيراً وأعظمَ أجراً » .

وسبب اشتراط هذا الشرط أن اللبس يكثر بيْن الخبر والصفة ؛ لتشابههما فى المعنى ؛ إذ الخبر صفة فى المعنى ـ بالرغم من اختلاف كل منهما فى وظيفته وإعرابه؛ وأن الخبر أساسى فى الجملة دون الصفة ـ . فالإتيان بضمير الفصل يزيل اللبس الواقع على الكلمة ، ويجعلها خبراً ، وليست صفة ، لأن الصفة والموصوف لا يفصل بينهما فاصل إلا نادراً . نعم قد يقع اللبس بين الخبر وبعض التوابع الأخرى غير الصفة ، ولكنه قليل ، أما مع الصفة فكثير .

ويشترط فى الاسم الذى بعده :

١ ـ أن يكون خبراً لمبتدأ ، أو لما أصله مبتدأ ـ كالأمثلة السالفة .

٢ ـ أن يكون معرفة ، أو ما يقاربها[1] فى التعريف « وهو : أفعل التفضيل المجرد من أل والإضافة ، وبعده : مِنْ » .

فلا بد أن يتوسط الاسم الذى بعد ضمير الفصل بين معرفتين ، أو بين معرفة وما يقاربها . ومن أمثلة ذلك غير ما تقدم .

١ ـ العالمُ هو العامل بعلمه ؛ ينفع نفسه وغيره .

٢ ـ إن الثروة هى المكتسبة بأشرف الوسائل؛ لا تعرف دنساً ،ولا تقربُ خسة.

٣ ـ ما زالت الكرامة هى الواقية من الضّعة ، تدفع صاحبها إلى المحامد ، وتجنبه مواقف الذل .

---

(١) فى الصفحة الآتية إيضاح هذا ، وسببه .

... ...
... ...

ومن أمثلة توسطه بين معرفة وما يقاربها :

١ – النبيل هو أسرع من غيره لداعي المروءة ، يلبي من ينادي .

٢ – الشمس هي أكبر من باقي مجموعتها ؛ لا تغيب .

٣ – الموت في الحرب أكرم من الاستسلام ، والاستسلام هو أقبح من الهزيمة لا يمحى عاره .

فلا يصح اعتباره ضمير فصل في مثل : كان رجل هو سباق أشواط ؛ لعدم وجود المعرفتين معاً . ولا كان رجل هو السباق ؛ لعدم وجود المعرفة السابقة ؛ ولا كان محمد هو سباق أشواط ؛ لعدم وجود المعرفة الثانية ، أو ما يقاربها .

أما اشتراط أن يكون ما قبله معرفة فلأن لفظ ضمير الفصل لفظ المعرفة ، وفيه تأكيد ؛ فوجب أن يكون المدلول السابق الذي يؤكده هذا الضمير معرفة ، كما أن التأكيد كذلك ، ووجب أن يكون ما بعده معرفة أيضاً ؛ لأنه لا يقع بعده – غالباً – إلا ما يصح وقوعه نعتاً للاسم السابق . ونعت المعرفة لا يكون إلا معرفة . ولكل ما سبق وجب أن يكون بين معرفتين .

أما ما قارب المعرفة – وهو أفعل التفضيل المشار إليه – فإنه يشابه المعرفة في أنه مع « مِنْ » لا يجوز إضافته، ولا يجوز دخول « أل » عليه ؛ فأشبه العلَم من نحو : محمد ، وصالح ، وهند . في أنه – في الغالب – لا يضاف ، ولا تدخل عليه « أل » . هذا إلى أن وجود(مِنْ) بعده يفيده تخصيصاً ، ويكسبه شيئاًمن التعيين والتحديد يقربه من المعرفة[1] .

إعراب ضمير الفصل :

أنسب الآراء وأيسرها هو الرأي الذي يتضمن الأمرين التاليين :

١ – أنه في الحقيقة ليس ضميراً « بالرغم من دلالته على التكلم ، أو الخطاب . أو الغَيبة » ؛ وإنما هو حرف خالص الحرفية ؛ لا يعمل شيئاً ؛ فهو مثل « كاف الخطاب » في أسماء الإشارة ، وفي بعض كلمات أخرى ؛ (مثل : ذلك ، وتلك ، والنجاءك ، وقد سبقت الإشارة إليها في هذا الباب)[2] . فمن الأنسب أيضاً تسميته :

(١) هكذا قالوا ، ولا داعي لشيء من التعليل ؛ لأن السبب الحقيقي هو استعمال العرب ليس غير ، ومجيء كلامهم مشتملا على ضمير الفصل بين المعرفتين ، أو بين المعرفة وما شابهها .

(٢) في رقم ٥ من هامش ص ٢١٧ – وفي ص ٢٣٨ وما يليها .

... ...

... ...

« حرف الفصل » ، ولا يحسن تسميته : « ضمير الفصل » إلا مجازاً ؛ بمراعاة شكله وصورته الحالية ، وأصله قبل أن يكون لمجرد الفصل .

٢ — أن الاسم الذى بعده يعرب على حسب حاجة ما قبله ، من غير نظر ولا اعتبار لحرف الفصل الموجود ؛ فيجرى الإعراب على ما قبل حرف الفصل وما بعده من غير التفات إليه ؛ فكأنه غير موجود ؛ لأنه حرف مهمل، (أى : لا يعمل) ، والحرف لا يكون مبتدأ ولا خبراً ، ولا غيرهما من أحوال الأسماء . وإذا كان غير عامل فإنه لا يؤثر فى غيره تأثيراً إعرابيًّا، على الرغم من فائدته التى اقتضت وجوده .

لكن هناك حالة يكون فيها اسمًا، ويجب إعرابه وتسميته فيها : « ضمير الفصل »؛ وهى نحو : « كان السَّباقُ هو علىٌّ »[1] (برفع كلمة : السَّباق ، وكلمة : علىّ) . حيث لا مفر من اعتبار : « هو » ضميراً مبتدأ ، مبنيًّا على الفتح فى محل رفع ، وخبره كلمة : « علىٌّ » المرفوعة ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل نصب خبر : « كان » ، وبغير هذا الاعتبار لا نجد خبراً منصوبًا لكان . ومثل هذا يقال فى كل جملة أخرى لا يمكن أن يتصل فيها الاسم الثانى بالأول بصلة إعرابية إلا من طريق اعتبار الضمير بينهما اسمًا له محل إعرابى مبتدأ (على نحو ما تقدم) أو غيره .

وإن اتباع ذلك الرأى الأنسب والأيسر لا يمنع من اتباع غيره ، لكنه يريحنا من تقسيم مرهق ، وتفصيل عنيف يردده أصحاب الآراء الجدلية ، متمسكين بأنه ضمير ، وأنه اسم إلا فى حالات قليلة . من غير أن يكون لآرائهم مزية تنفرد بها دون سواها ، وسنعرض بعض تفريعاتهم ليأخذ بها من يشاء ، وليستعين بها على فهم الأوجه الإعرابية الواردة فى صور قديمة مأثورة مشتملة على ذلك الضمير .

إنهم يقولون إن ضمير الفصل اسم ؛ فلا بد له — كباقى الأسماء — من محل إعرابى ، إلا إذا تعذر الأمر ؛ فيكون اسماً لا محل له من الإعراب كالحرف ، أو هو حرف . ويرتبون على هذا الأصل فروعًا كثيرة معقدة ، ويزيدها تعقيداً كثرة

---

(١) وهذا من الأمثلة التى تخلى فيها الضمير عن مهمة الفصل وتجرد لتقوية الاسم السابق ، وتأكيد المعنى، طبقاً لما سبق فى ص ٢٤٤ .

... ...

... ...

الخلاف فيها ، وإليك أوضح هذه التفريعات . (ونحن فى غنى عن أوضحها وغير الأوضح بما اقترحناه من التيسير المفيد) :

١ — « العقل هو الحارس » : إذا كان الاسم الواقع بعد ضمير الفصل مرفوعاً جاز فى الضمير أن يكون مبتدأ ثانياً خبره الاسم المتأخر عنه ؛ وهو : «الحارس» والجملة منهما معاً خبر المبتدأ الأول : (العقل) .

ويجوز عندهم شيء آخر : أن يكون ضمير الفصل اسماً مهملا ، (أى : لا يعمل، ولا محل له من الإعراب) أو حرفاً ؛ فكأنه غير موجود فى الكلام ؛ فيعرب ما بعده على حسب حاجة الجملة من غير اعتبار لوجود ذلك الضمير ؛ فتكون كلمة : « حارس » هنا مرفوعة خبر المبتدأ ، لكنهم يفضلون إعرابه مبتدأ ثانياً ؛ لكيلا يقع الضمير مهملاً لا محل له من الإعراب من غير ضرورة .

ومثل ذلك يقال مع « إنّ وأخواتها » ؛ مثل : إن محمداً هو الحارس ، لأن الاسم الذى بعد الضمير مرفوع .

٢ — « كان محمد هو الحارسَ » « ظننت محمداً هو الحارسَ » .

إذا وقع ضمير الفصل بعد اسم ظاهر مرفوع ، وبعده اسم منصوب — لم يجز فى الضمير عندهم إلا اعتباره اسماً مهملا ، لا محل له من الإعراب ، كالحرف ، أو هو حرف . وما بعده فى الحالتين خبر كان ، أو مفعول ثان للفعل : « ظنّ » أو أحد أخواتهما . أما إذا كانت كلمة : « الحارس » وأشباههما مرفوعة (لأنه يجوز فيها الرفع) فالضمير عندئذ مبتدأ ، وما بعده خبر له ، والجملة منهما فى محل نصب خبر : « كان » ، أو مفعولا ثانياً للفعل : « ظن » ، أو لأخواتهما[1] .

٣ — « كنت أنت المخلصَ » ، إذا توسط ضمير الفصل بين اسمين ، السابق منهما ضمير متصل مرفوع ، والمتأخر اسم منصوب — جاز فى ضمير الفصل أن يكون اسماً لا محل له من الإعراب ، كالحرف ، أو هو حرف ، وما بعده يعرب على حسب حاجة ما قبله ، فهو هنا منصوب خبر كان . وجاز فى ضمير الفصل أن

---

(١) يقول سيبويه إن كثيراً من العرب يجعلون « هو » وأخواته فى هذا الباب اسماً مبتدأ ، وما بعده مبنياً عليه (أى : خبره) وحكى عن « رؤبة » أنه كان يقول : أظن زيداً هو خير منك . وحكى أن كثيراً من العرب كانوا يقولون ؛ وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون . (راجع كتاب سيبويه ، جـ ١ ص ٣٩٥) .

... ...

... ...

يكون توكيداً لفظيًّا للتاء (لأن الضمير المنفصل المرفوع يؤكِّد كل ضمير متصل؛ وتكون كلمة: «المخلص» خبراً لكان منصوباً.

٤ — إذا كانت كلمة «المخلص» فى المثال السابق مرفوعة وليست منصوبة وجب فى ضمير الفصل أن يكون مبتدأ خبره كلمة: «المخلص»، والجملة منهما فى محل نصب خبر «كان». ومثل هذا يقال فى كل ما يشبه الفروع السابقة.

وهناك فروع وأحوال أخرى متعددة، نكتفى بالإشارة إليها، إذ لا فائدة من حصرها هنا بعد أن اخترنا رأيًا سهلا يريحنا من عنائها. فمن شاء أن يطلع عليها فليرجع إليها فى المطولات[1].

* * *

(د) ضمير الشأن، أو: ضمير القصة، أو: ضمير الأمر، أو: ضمير الحديث، أو: ضمير[2] المجهول...

من الضمائر نوع آخر له كل الأسماء السالفة، والاسم الأول أشهر، فالذى يليه — وله أحكام محدودة. وفيما يلى البيان:

كان العرب الفصحاء — ومن يحاكيهم اليوم — إذا أرادوا أن يذكروا جملة (اسمية، أو فعلية)، تشتمل على معنى هام، أو غرض فخم، يستحق توجيه الأسماع والنفوس إليه — لم يذكروها مباشرة، خالية مما يدل على تلك الأهمية والمكانة؛ وإنما يقدمون لها بضمير يسبقها؛ ليكون الضمير — بما فيه من إبهام[3] وتركيز، ولا سيما إذا لم يسبقه مرجعه — مُثيراً للشوق، والتطلع إلى ما يزيل إبهامه، باعثاً للرغبة فيما يبسط تركيزه؛ فتجىء الجملة بعده؛ والنفس متشوقة لها، مقبلة عليها، فى حرص ورغبة. فتقديم الضمير ليس إلا تمهيداً لهذه الجملة الهامة. لكنه يتضمن معناها تماماً، ومدلوله هو مدلولها؛ فهو بمثابة رمز لها، ولمحة أو إشارة تُوَجِّه إليها.

---

(١) كشرح المفصل جـ ٥ ص ١٠٩، وكالهمع ص ٦٨، مبحث: «ضمير الفصل»، وكالمغنى: جـ ٢ ص ٩٦ مبحث: «شرح حال الضمير المسمى: فصلا وعماداً»...

(٢) فى ص ٢٥٢ بيان السبب فى كل تسمية. وفى رقم ٤ من هامش ص ٢٥٩ بيان المراد من «المجهول».

(٣) معنى الإبهام موضح فى رقم ٣ من هامش ص ٥ ٣.

... ...

... ...

ومن أمثلة ذلك :

١ ــ أن يتحدث فريق من الأصدقاء عن غنيّ افتقر ، فيقول أحدهم : وارحمتاه ! ! لم يبق من ماله شيء ؛ فيقول الثانى : حسْبه أن أنفقه فى سبيل الخير . ويقول الثالث : من كان يظن أن هذه القناطير تَنْفَد من غير أن يدّخر منها شيئًا يصونه من ذل الفاقة ، وجحيم البؤس ؟ . فيقول الرابع متأوهًا : يا رفاق ، « هو : الزمان غدار ، وهى : الأيام خائنة » .

فالغرض الذى يرمى إليه الرابع من كلامه : (بيان غدر الزمان ، وخيانة الأيام . أو : تقلب الزمان). وهو غرض هام ؛ لما يتضمن من عبرة ، وموعظة ، والتماس عذر للصديق . وقد أراد أن يدل على أهميته ، ويوجه النفس إليه ؛ فمهّد له بالضمير ؛ « هو » و « هى » من غير أن يسبقه شيء يصلح مرجعاً ؛ ليثير الضميرُ بإبهامه هذا ، وتركيزه ، شوق النفس ، وتطلعها إلى ما يجيء بعده . وتتجه بشغف إلى ما سيذكر . ولن يزيل غموض الضمير ويوضح المراد منه إلا الجملة التى بعده ، فهى التى تفسره ؛ وتجلّيه ، فهو رمز لها ، أو كناية عنها ، وهى المفسرة للرمز ، المبينة لمدلول الكناية .

والرمز ومفسِّره ، والكناية ومدلولها ــ من حيث المعنى شيء واحد (ولذلك يعرب الضمير هنا مبتدأ ، وتعرب الجملة خبراً عنه من غير رابط ، لا تحادهما فى المعنى) . ومثل ما سبق نقول فى بيت الشاعر :

هو : الدّهرُ ميلادٌ . فشُغْلٌ . فمأتمٌ ... فذِكْرٌ كما أبقَى الصّدَى ذاهبَ الصوْتِ

٢ ــ أن تسير فى حديقة ، فاتنة ، بهيجة ، فتستهويك ؛ فتقول : « إنه ــ الزهر ساحر » « إنها ــ الرياحين رائعة » ، أو : « إنه ــ يسحرنى الزهر » « إنها ــ تروعنى الرياحين » . . . فقد كان فى نفسك معنى هامّ ، وخاطر جليل ــ هو : « سحر الزهر » ، أو : « روعة الرياحين » . فأردت التعبير عنه بجملة اسمية أو فعلية . ولكنك لم تذكر الجملة إلا بعد أن قدمت لها بالضمير (فى كلمتى : إنه ... إنها ...) لما فى الضمير ــ ولا سيما الذى لم يسبقه مرجعه ــ من إبهام وإيحاء مُرَكزين ؛ يثيران فى النفس شوقًا وتطلعًا إلى استيضاح المبهم ، وتفصيل المركّز . وهذا عمل الجملة بعده ، فإنها تزيل إبهامه ، وتفسر إيحاءه ، وتبسط تركيزه : فتقبل عليها النفس ، متشوقة ، متفتحة .

... ...

... ...

٣ – يشتد البرد فى إحدى الليالى ، وتعصف الريح ؛ فيقول أحد الناس : هذا برد قارس ، لم أشهده قبل اليوم فى بلادنا ، فيقول آخر : لقد شهدت مثله كثيراً ، ولكن عصف الريح لم أشهده . ويجادلهما ثالث ، فيقول : « هو : نظام الكون ثابت » و « « إنه : الجو خاضع لقوانين الطبيعة » و « إنها ؛ الطبيعة ثابتة القوانين » فالضمير (هو ... والهاء ... وها) رمز وإيحاء إلى الجملة الهامة التالية التى هى المدلول الذى يرمى إليه ، والغرض الذى يتضمنه . فكلاهما فى المعنى سواء .

فكل ضمير من الضمائر التى مرت فى الأمثلة السابقة – ونظائرها – يسمى عند جمهرة البصريين : « ضمير الشأن » . وهو : « ضمير يكون فى صدر جملة بعده ؛ تفسر دلالته ، وتوضح المراد منه ، ومعناها معناه » .

وإنما يسمونه « ضمير الشأن » لأنه يرمز للشأن ، أى : للحال التى يراد الكلام عنها ، والتى سيدور الحديث فيها بعده مباشرة . وهذه التسمية أشهر تسمياته ، وأكثر الكوفيين يسمونه : « الضمير المجهول » ؛ لأنه لم يسبقه المرجع الذى يعود إليه ، ويسمى عند بعض النحاة : « ضمير القصة » ، لأنه يشير إلى القصة « أى : المسألة التى سيتناولها الكلام ، » كما يسمى أيضًا : ضمير الأمر ، وضمير الحديث ؛ لأنه يرمز إلى الأمر الهام الذى يجىء بعده ، والذى هو موضوع الكلام ، والحديث المتأخر عنه .

ولهذا الضمير أحكام ؛ أهمها : ستة ، وهى أحكام يخالف بها القواعد والأصول العامة ؛ ولذلك لا يلجأ إليه النحاة إذا أمكن اعتباره فى سياق جملته نوعًا آخر من الضمير[1] .

أولها : أنه لا بد أن يكون مبتدأ ، أو أصله مبتدأ ، ثم دخل عليه ناسخ ؛ كالأمثلة السابقة . ومثل : « قل هو : الله أحد » ؛ فقد وقع فى الآية مبتدأ .

---

(١) راجع المغنى جـ ٢ فى المواضع التى يعود فيها الضمير على متأخر . وشرح المفصل جـ ٢ ص ١١٤ وكذلك حاشية الصبان فى باب : « كان » عند الكلام على قول ابن مالك :

وَمُضْمَرَ الشانِ اسْماً انْوِ إنْ وقَعْ ... مُوهِمُ ما اسْتَبَانَ أنَّهُ امتنعْ

... ...

... ...

أو مثل قول الشاعر :

وما هو من يأسو الكُلُوم[1] ويُتَّقَى به نائباتُ الدهر ـ كالدائم البُخْل

فقد وقع اسمًا لـ « ما » الحجازية . ومثل قول الشاعر :

عَلِمْتُه : « الحقُّ لا يخفى على أحد» فكُنْ مُحِقًّا تَنَلْ ماشِئْتَ مِنْ ظَفَرِ

ثانيها : أن تكون صيغته للمفرد ؛ فلا تكون للمثنى ، ولا للجمع ، مطلقاً. والكثير أن تكون للمفرد المذكر ، مراداً به الشأن ، أو : الحال ، أو : الأمر. ويجوز أن تكون بلفظ المفردة المؤنثة عند إرادة القصة ، أو : المسألة ؛ وخاصة إذا كان بعده فى الجملة مؤنث عمدة[2] ؛ كقوله تعالى : « فإذا هى ؛ شاخصة[3] أبصار الذين كفروا » ، وكقوله تعالى : « فإنها ؛ لا تَعْمَى الأبصار ، ولكنْ تَعْمَى القلوبُ التى فى الصدور » . ومثل : « هى ؛ الأعمال بالنيات » و « هى ؛ الأم مدرسة » .

ثالثها : أنه لا بد له من جملة تفسره ، وتوضح مدلوله ، وتكون خبراً له ــ الآن أو بحسب أصله[4] ــ مع التصريح بجزأيها ؛ فلا يصح تفسيره بمفرد، بخلاف غيره من الضمائر ، ولا يصح حذف أحد طرف الجملة ، أو تقديره .

رابعها : أن تكون الجملة المفسِّرة له متأخرة عنه وجوبًا ، ومرجعه يعود على مضمونها[5]، فلا يجوز تقديمها كلها ، ولا شىء منها عليه ؛ لأن المفسِّر لا يجىء قبل المفسَّر (أى : أن المفسِّر لا يجىء قبل الشىء الذى يحتاج للتفسير) .

خامسها : أنه لا يكون له تابع ؛ من عطف ، أو توكيد ، أو بدل ، أما النعت

---

(١) الكلوم : المجروح . المفرد : كَلْم .

(٢) وقد اشترط ـ بحق ـ أكثر البصريين هذا الشرط لتأنيثه، والعمدة ـ كما عرفنا ـ : جزء أساسى فى الجملة لا يمكن الاستغناء عنه ؛ كالمبتدأ ،وكالخبر ، أو : ما أصله المبتدأ أو الخبر . وكالفاعل ونائبه .

(٣) متجهة فى الفضاء ممتدة، لا تتحرك ولا تتغير .

(٤) كأن يسبقها ناسخ . ومن هذه النواسخ . « أنْ » المخففة من الثقيلة ، و « كأنْ » المخففة كذلك ـ كما سيجىء فى ص ٦٧٣ و ٦٨١ ـ فى باب « إنّ » .

(٥) من هنا نعلم أن : « ضمير الشأن » لا يكون له مرجع متقدم يوضحه ؛ وإنما مرجعه يجىء بعده وهو مضمون الجملة التى تليه ؛ فهى التى توضحه وتفسره . فلو كان الذى يفسره مفرداً لم يكن ضمير الشأن . فى مثل عرفته عليا ، أو : ربه طالباً ـ لا يكون الضمير هنا للشأن ، وإنما هو ضمير يعود على متأخر . وعودة ضمير الشأن على متأخر إحدى المسائل التى يصح فيها إرجاع الضمير على متأخر لفظاً ورتبة . وسيجىء بيانها ، فى « و » ص ٢٥٨ ومنها : «ضمير الشأن» فى ص ٢٦١ .

... ...
... ...

فهو فيه كغيره من أنواع الضمير ؛ لا يكون لها نعت ، ولا تكون نعتاً لغيرها .

سادسها : أنه إذا كان منصوبًا — بسبب وقوعه مفعولا به لفعل ناسخ ينصب مفعولين ، أصلهما المبتدأ والخبر — وجب إبرازه واتصاله بعامله ؛ مثل : ظننته « الصديق نافع » — حسبته « قام أخوك » — فالهاء ضمير الشأن فى موضع نصب ؛ لأنها المفعول الأول للفعل : « ظنّ » والجملة بعدها فى محل نصب ، هى المفعول الثانى له .

أما إذا كان مرفوعًا متّصلا . وعامله فعل ، فإنه يستتر فى هذا الفعل ، ويستكنّ فيه ؛ مثل : ليس خلقَ الإنسانُ نفسه . فنى « ليس » — فى رأى ابن مالك — ضمير مستتر حتمًا ؛ لأن « ليس ، وخلق » فعلان من نوع واحد ؛ لأنهما ماضيان . ووقوع الفعل معمولا تاليًا مباشرة[1] لعامله الفعل الذى من نوعه ، قليل جدًّا فى فصيح الكلام . . . فلا بد من اسم يرتفع بالفعل « ليس[2] » ، ولذلك كان اسمها ضميراً مستتراً فيها[3] . ومثله قولهم : « كان علىٌّ عادلٌ — وكان أنت خير من محمد — » . . . فنى « كان » فى الحالتين ضمير مستتر تقديره : « هو » أى : الحال والشأن ، . . . و . . . يعرب اسما لها ، والجملة بعده مفسرة له ، وهى خبر « كان » . وهكذا غيره من المأثور ، أو مما يجاريه ؛ كقول الشاعر :

إذا متّ كان (الناس صنفان) ؛ شامت   وآخر مُثْنٍ[4] بالذى كنت أصنع

ومثله :

هى الشفاء لدائى لو ظفرت بهـا   وليس منها (شفاءُ الداء مبذول)

فنى « كان ، وليس » ضمير للشأن مستتر ، تقديره : « هو » يفسره الجملة

---

(١) أى : بغير فاصل بينهما .

(٢) إلا على اعتبارها حرف نفى لا يعمل ، وهو هنا حسن . ولهذا الأسلوب صلة بما يجىء عن الأخبار فى ص ٤٩٧ ؛ ويزيد إيضاح هام يجىء فى باب : « كان » حيث الكلام على الفعل : «ليس» — ص ٥٠٩ .

(٣) ومن هذا ما مثل به « المبرد » من قولهم : « ليس لقدم العهد يفضل القائل ، ولا لحدثان عهد يُهتَضمّ المصيب . ولكن يعطى كل ما يستحقه» (والمراد بقدم العهد : كبر السن . ومعنى يهتضم : يُظلَم).

(٤) مادح .

... ...
... ...
الواقعة بعده خبراً للناسخ ؛ وهى : (الناس صنفان) و (شفاء الداء مبذول)[1].

ومما يجب التنبه له أن الأساليب السالفة – ونظائرها – لا تكون صحيحة معدودة من الأساليب المشتملة على ضمير الشأن إلا إذا كانت صادرة من خبير بأصول اللغة، مدرك للفروق بين التراكيب ، ولأثرها فى المعانى المختلفة ، وأنه صاغ هذا الأسلوب المشتمل على ضمير الشأن صياغة مقصودة لتحقيق الغرض المعنوى الذى يؤدّيه . ولولا هذا لصارت اللغة عبثًا فى تراكيبها ، ينتهى إلى فساد فى معانيها . ولا شك أن حسن استخدام هذا الضمير ، وتمييزه من غيْره لا يخلو من عسر كبير .

• • •

(هـ) مرجع الضمير[2]:

الضمائر كلها لا تخلو من إبهام[3] وغموض – كما عرفنا[4] – سواء أكانت للمتكلم ، أم للمخاطب ، أم للغائب ؛ فلا بد لها من شىء يزيل إبهامها ، ويفسر غموضها . فأما المتكلم والمخاطب فيفسرهما وجود صاحبهما وقت الكلام ؛ فهو حاضر يتكلم بنفسه ، أو حاضر يكلمه غيره مباشرة . وأما ضمير الغائب فصاحبه غير معروف ؛ لأنه غير حاضر ولا مشاهَد ؛ فلا بد لهذا الضمير من شىء يفسره ، ويوضح المراد منه . والأصل فى هذا الشىء المفسِّر الموضّح أن يكون

(١) رفع كلمة : « صنفان » وكلمة : « مبذول » وعدم نصبهما – فى كلام العربى الفصيح ، ومن يحاكيه – دليل على أنهما خبرا المبتدأ ، والجملة فى محل نصب خبر كان ، واسمها ضمير الشأن، المستتر فى الناسخ .

(٢) قد يكون المرجع متعدداً – كما سيجىء فى ص ٢٦١ – .

(٣) المراد بالإبهام هنا : معناه اللغوى ، وهو : الخفاء والغموض ؛ فإن من يسمع : « نحن » – مثلا – لا يدرى المدلول كاملا ؛ أهو : نحن العرب ، أم نحن الأدباء ، أم نحن الزراع . . . وبسبب هذه الشائبة من الغموض ، ولا سيما إذا كان الضمير للغائب ، ولم يوجد ما يوضحه ، وجب الاختصاص – أو غيره – لإزالتها ؛ وللاختصاص باب مستقل يجىء فى ج ٤ .

أما النحاة فيطلقون « الإبهام » على نوعين من الأسماء دون غيرهما ؛ هما : أسماء الإشارة، وأسماء الموصول وله معنى خاص فيهما . وهم يفرقون بين الضمير والمبهم ؛ على الوجه الذى سنبينه فى « جـ » من ص ٣٣٨ ورقم ٣ من هامش ص ٣٤٠ .

(٤) فى « د » من ص ٢٥٠ .

... ...

... ...

– فى غير ضمير الشأن[١] – متقدماً على الضمير ، ومذكوراً قبله[٢] ليبين معناه أولا ، ويكشف المقصود منه ، ثم يجىء بعده الضمير مطابقاً[٣] له ؛ – فيما يحتاج للمطابقة ؛ كالتأنيث والإفراد وفروعهما . . . – فيكون خالياً من الإبهام والغموض . ويسمى ذلك المفسِّر الموضّح : « مَرْجع الضمير » .

فالأصل فى مرجع الضمير أن يكون سابقاً على الضمير وجوباً . وقد يُهْمل هذا الأصل لحكمة بلاغية ستجىء[٤]. ولهذا التقدم صورتان .

---

(١) أما ضمير الشأن فرجعه إلى مضمون الجملة المفسرة له ، المتأخرة عنه ، – طبقاً لما سلف فى ص ٢٥٣ ، ولما يجىء فى رقم ٦ من ص ٢٦١ .

(٢) الغالب أن يكون المتقدم المذكور هو – فى مكانه – أقرب شىء للضمير يصلح مرجعاً ؛ ولذا يقولون إن الضمير يعود على أقرب مذكور ، إلا إن كان قبله متضايفان ، والمضاف ليس كلمة «كل » ولا « جميع » فالأكثر رجوعه إلى المضاف دون المضاف إليه (راجع الصبان ج ١ ، باب المعرب والمبنى ، عند الكلام على : « كلا وكلتا ») .

فإن كان المضاف هو كلمة : « كل » أو «جميع» فالغالب عودته على المضاف إليه ، (كما نص عليه الصبان عقب الموضع السالف . – وسيجىء فى : « ز » من ص ٢٦١ – وله أمثلة أخرى فى رقم ٢ من هامش ص ٤٦٤ –) .

ويشترط لعودته على أقرب مذكور ألا تقوم قرينة تدل على أن المرجع هو لغير الأقرب ، فإن وجدت وجب النزول على ما تقتضيه – ، كالشأن معها فى كل الحالات ؛ إذ عليها وحدها المعول ، ولها الأفضلية – ، فى مثل : عاونت فتاة من أسرة تاريخها مجيد ، يعود الضمير على : « أسرة » ؛ لأنها أقرب مرجع للضمير ، ولا يصح بمقتضى الأصل السالف عودته إلى : « فتاة » بخلاف : عاونت فتاة من أسرة مجاهدة ، فقدت عائلها وهى طفلة ، فالضمائر عائدة على : فتاة . مراعاة لما يقتضيه المعنى .

ومثل : اعتنيت بغلاف كتاب تخيرته . فالضمير عائد على المضاف ؛ مراعاة للأكثر ، بخلاف : تخيرت غلاف كتاب صفحاته كثيرة ، لقيام القرينة الدالة على عودته للمضاف إليه . . (وستجىء إشارة للحكم السالف فى مناسبة أخرى من ص ٢٦١ عند الكلام على تعدد المراجع .)

وإذا حذف المضاف الذى يصح حذفه ، جاز – وهو الأكثر – عدم الالتفات إليه عند عودة الضمائر ونحوها مما يقتضى المطابقة ، فكأنه لم يوجد ، ويجرى الكلام على هذا الاعتبار . وجاز مراعاته كأنه موجود ، مع أنه محذوف . وقد اجتمع الأمران فى قوله تعالى : « وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتا ، أوهم قائلون) ، والأصل : وكم من أهل قرية ؛ فرجع الضمير : « ها » مؤنثاً إلى « القرية » ؛ ورجع الضمير : « هم » مذكراً ؛ لاعتبار المحذوف وملاحظته . ولا تناقض بين الاثنين ؛ لأن الوقت مختلف . (وتفصيل هذا الحكم مع عرض أمثلته المختلفة مدون فى باب الإضافة ج ٣ ص ١٦٠ م ٩٦) .

(٣) لهذه المطابقة ضوابط مفصلة فى : « ح » من ص ٢٦٢ وهى ضوابط هامة ، تدل على أن المطابقة قد يلاحَظ فيها شىء يتصل بالمرجع أحياناً كما يتبين من الضابط « ٧ » ص ٢٦٥ . . . و . . .

(٤) فى « و » من ص ٢٥٨ .

... ...
... ...

الأولى : التقدم اللفظي أو الحقيق ؛ وذلك بأن يكون متقدمًا بلفظه وبرتبته[1]. معًا : مثل : الكتابُ قرأته ، واستوعبتُ مسائله .

والأخرى : التقدم المعنوي ويشمل عدة صور ؛ منها :

١ ـ أن يكون متقدمًا برتبته مع تأخير لفظه الصريح ، مثل نسق حديقتَه المهندسُ . فالحديقة مفعول به ، وفى آخرها الضمير ، وقد تقدمت ومعها الضمير على الفاعل مع أن رتبة الفاعل أسبق . ومثل قول المتنبي يتغزل :

كأنها الشمس يُعيي كفَّ قابضِه شعاعُها ، ويراه الطرْف مقتربا

والأصل: يعيي شعاعُها كفَّ قابضِه. فالضمير عائد على الفاعل المتأخر لفظاً لا رتبة.

٢ ـ أن يكون متقدمًا بلفظه ضمنًا ، لا صراحة ، ويتحقق ذلك بوجود لفظ آخر يتضمن معنى المرجع ، ويرشد إليه ؛ ويشترك معه فى ناحية من نواحى مادة الاشتقاق . مثل قوله تعالى : « اعْدِلُوا ؛ هو أقربُ للتقوى » فإن مرجع الضمير : « هو » مفهوم من « اعدلوا » ؛ لأن الفعل يتضمنه ، ويحتويه ، ويدل عليه ، ولكن من غير تصريح كامل بلفظه ؛ إنه « العدل » المفهوم ضمنًا من قوله : « اعدلوا » واللفظان : « اعدلوا » و « العدل » مشتركان فى أصل المعنى العام . وفى ناحية من مادة الاشتقاق .

ومثل هذا : « من صَدَقَ فهو خير له ، ومن كذَب فهو شر عليه» فمرجع الضمير فى الجملة الأولى : « الصدق » ، وهذا المرجع مفهوم من الفعل : « صدَق » . كما أن مرجع الضمير فى الجملة الثانية هو «الكذب» ، وهو مفهوم من الفعل : «كَذَب» وكلا الفعلين قد اشتمل على المرجع ضمناً ؛ لا صراحة لاشتراكهما مع المرجع الصريح فى أصل معناه ، وفى ناحية من أصل الاشتقاق ... ومن ذلك أن تقول للصانع : أتقنْ ؛ فهو سبب الخير والشهرة . أى : الإتقان، وتقول للجندى : اصبِرْ؛ فهو سبب النصر ، أى : الصبر[2] .

---

(١) التقدم اللفظي أن يكون المرجع مذكوراً نصاً قبل الضمير ؛ مثل : الوالد فضله عميم . والتقدم فى الرتبة أن يكون ترتيب المرجع فى تكوين الجملة متقدماً على الضمير ، وسابقاً عليه ؛ بحسب الأصول والقواعد العربية ؛ فرتبة الفاعل متقدمة على المفعول ، ورتبة المبتدأ سابقة على الخبر ، ورتبة المضاف قبل المضاف إليه . . . وهكذا . . .

(٢) ومن ذلك قوله تعالى : « واستعينوا بالصبر والصلاة وإنها لكبيرة إلا على الخاشعين » . =

... ...

... ...

٣ ـ أن يسبقه لفظ ليس مرجعًا بنفسه ، ولكنه نظير للمرجع (أى : مثيله وشريكه فيما يدور . بشأنه الكلام) ، مثل : لا ينجح الطالب إلا بعمله ، ولا ترسب إلا بعملها . أى : الطالبة. ومثل قوله تعالى : (وما يُعَمَّرُ من مُعَمَّر ولا يُنْقَصُ مِنْ عُمُره إلا فى كتاب . . .) ، أى : من عمر مُعَمَّر آخر .

٤ ـ أن يسبقه شىء معنوى (أى : شىء غير لفظى) يدل عليه ، كأن تجلس فى قطار ، ومعك أمتعة السفر ، ثم تقول : يجب أن يتحرك فى ميعاده . فالضمير « هو » ـ فاعل المضارع : «يتحرك» ـ والضمير « الهاء » لم يسبقهما مرجع لفظى ، وإنما سبقهما فى النفس مايدل على أنه القطار . وقد فهم من الحالة المحيطة بك ، المناسبة لكلامك ، وهذه الحالة التى تدل على المرجع من غير ألفاظ تسمى : « القرينة المعنوية » أو « المقام »[1].

ومثل هذا أيضًا أن تقول لمن ينظر إلى مجلة حسنة الشكل : إنها جميلة ، وقراءتها نافعة . فالضمير « ها » راجع إلى المجلة ، مع أن هذا المرجع لم يذكر بلفظ صريح ، أو ضمنى ، أو غيرهما من الألفاظ ، ولكنه عرف من القرينة الدالة عليه . ومثله أن تتجه إلى الشرق صباحًا فتقول : أشرقتْ ، أو تتجه إلى الغرب آخر النهار ، فتقول : « غَرَبَتْ » ، أو : تَوارتْ بالحجاب ، تريد الشمس فى الحالتين ، من غير أن تذكر لفظًا يدل عليها . ومثله : أن تقف أمام آثار مصرية فاتنة ، فتقول : ما أبرعهم فى الفنون . تريد قدماء المصريين . . . وهكذا .

• • •

(و) عودة الضمير على متأخر لفظًا ورتبة :

عرفنا المواضع التى يكون مرجع الضمير فيها متقدمًا تقدمًا لفظيًّا (أى :

= فالضمير فى : « إنها » راجع إلى الاستعانة المفهومة من « استعينوا » عند من يرى ذلك. ومنه قول الشاعر :

إذا نُهِىَ السفيهُ جَرَى إليه ... وخالَفَ ، والسفيهُ إلى خِلافِ

أى : جرى إلى السفه .

(١) ومنها قول حاتم لامرأته ماوِيَّة التى تلومه على الكرم خوف الفقر :

أماوِىُّ ، لا يُغنِى الثَّراءُ عن الفتى ... إذا حشرجَتْ يومًا ، وضاق بها الصدر

أى : حشرجت النفس ؛ بمعنى حلول الوقت الذى تخرج فيه الروح .

... ...

... ...

حقيقياً) أو تقدماً معنوياً. غير أن هناك حالات يجب فيها عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، لحكمة بلاغية[1]. وتسمى : «مواضع التقدم الحكمى»[2] وأهمها ستة :

١ ـ فاعل « نعم : وبئس » وأخواتهما ، إذا كان ضميراً ، مستتراً ، مفرداً ، بعده نكرة تفسره ؛(أى : تزيل إبهامه ، وتبين المراد منه؛) لأنه لم يسبق له مرجع ؛ ولذا تعرب تمييزاً ؛ نحو : نعم رجلا صديقُنا . فنعم فعل ماض ، فاعله ضمير مستتر تقديره : « هو » يعود على : « رجلا »[3].

٢ ـ الضمير المجرور بلفظ : « رُب » . ولا بد أن يكون مفرداً ، مذكراً ، وبعدهُ نكرة تفسره (أى : تزيل إبهامه الناشئ[4] من عدم تقدم مرجع له ، وتكون هى مرجعه ، وتوضح المقصود منه ، ولذا تعرب تمييزاً) نحو : ربه صديقاً ؛ يعين على الشدائد . فالضمير « الهاء » عائد على « صديق » . وإنما دخلت « ربّ » على هذا الضمير ـ مع أنها لا تدخل إلا على النكرات ـ لأن إبهامه بسبب عدم تقدم مرجعه مع احتياجه إلى ما يفسره ويبينه ، جعله شبيهاً بالنكرة[5] . . .

---

(١) أهمها : الإجمال ثم التفصيل بعده ؛ بقصد التفخيم بذكر الشىء أولا مبهما ، ثم تفسيره بعد ذلك ؛ فيكون شوق النفس إليه أشد ، وتطلعها إلى التفسير أقوى ؛ فيكون إدراكه وفهمه أوضح ، بسبب ذكره مرتين ، مجملا فمفصلا ، (أو : مبهماً فمفسراً) .

(٢) لأن المرجع فيها تأخر لنكتة بلاغية ، فهو فى حكم المتقدم . وهذه المواضع يذكرها بعض النحاة فى باب : « الفاعل » ، ولكن الأنسب ذكرها هنا فى باب : الضمير » حيث الكلام على الضمير وكل ما يتصل به .

(٣) إنما يكون هذا حيث لا يوجد مرجع سابق ؛ فلو وجد مرجع (مثل : الأمين نعم رجلا) وجب أن يكون الفاعل ضميراً مستتراً (وجوباً أو جوازاً ، طبقاً لما سبق فى رقم ٢ من هامش ص ٢٠٩) يعود على السابق وهو : « الأمين » فى المثال .

(٤) وبسبب إبهامه الناشىء من عدم مرجع له قد يسمى : « الضمير المجهول » (كما سيجىء فى جـ ٢ ص ٤٨٣ م ٩٠ عند الكلام على الحرف « رب » فى باب حروف الجر) ـ وانظر هذا الاسم فى « د » من ص ٢٥٠ و ٢٥٢ .

(٥) هذا قول النحاة : والتعليل الحقيقى هو السماع من أفواه العرب . وفى إعراب المثال المذكور أقوال أيسرها : أن « رب » ، حرف جر شبيه بالزائد ، و (الهاء) مجرورة مبنية ، وعلامة جرها كسرة مقدرة منع من ظهورها الضمة التى هى حركة البناء الأصل . فى محل رفع مبتدأ ! (لأن « الهاء » ضمير جر ينوب فى هذا الموضع « بعد رب » عن ضمير رفع ؛ مثل : هو) « صديقاً » تمييز ، « يعين على الشدائد » ، الجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ . أما بقية الآراء فى هذا المثال وأشباهه وفى مجرور « رب » مفصلة بوضوح فى آخر الجزء الثانى عند الكلام على « رب » وأحكامها . (م ٩٠ ص ٤٨٢) .

... ...
... ...

٣ – الضمير المرفوع بأول المتنازعين ؛ مثل : يحاربون ولا يَجْبُنُ العرب . فالضمير فى : « يحاربون » (وهو الواو) عائد على متأخر (وهو العرب) . (وأصل الكلام : يحارب ولا يجبن العرب) : فكل من الفعلين يحتاج إلى كلمة : « العرب » لتكون فاعلا له وحده ، ولا يمكن أن يكون الفاعل الظاهر مشتركاً بين فعلين . فجعلناه فاعلا للثانى ؛ وجعلنا ضميره فاعلا للأول[1] . . .

٤ – الضمير الذى يبدل منه اسم ظاهر ليفسره ؛ مثل: (سأكرّمه . . . السبّاقَ). فكلمة: « السبّاق » – بدل من الهاء، وجاءت بعدها لتفسرها . ومثل: (احتفلنا بقدومه . . . الغائبِ). فالغائب بدل من الهاء ؛ لتوضحها .

٥ – الضمير الواقع مبتدأ ، وخبره اسم ظاهر بمعناه ، يوضحه ، ويفسر حقيقته ؛ فكأنهما شىء واحد من حيث المعنى . مثل : (هوالنجم القطبى[2] ؛ تعرف فائدته) ؛ فكلمة « هو » مبتدأ ، خبره كلمة النجم المتأخرة عنه[3] .

---

(١) راجع هذا الحكم جـ ٢ من ص ٨ م ٧٣ باب: « التنازع » . . . أحكامه .

(٢) ومثله قول الشاعر :

وقلت لأصحابى هى الشمس ضوؤها قريب ، ولكنْ فى تناولها بُعْـد

وقول المتنبى :

هُوَ الحَظُّ ، حتى تَفْضُلَ العيْنُ أختَها وحتى يكون اليومُ لليوم سَيِّدَا

وقوله أيضاً :

هو البَيْن ، حتى ما تأنَّى الْحَزَائقُ ويا قلبُ ، حتَّى أنْتَ مِمَّنْ أُفَارِقُ

(ما تأنّى الحزائق : ما تتمهل الجماعات المرتحلة) .

(٣) ويصح أن يعرب الضمير فى هذا المثال – ونظائره – مبتدأ مع إعراب الاسم الظاهر الذى يفسره « بدلا أو عطف بيان » . وفى هذه الحالة يكون الخبر مذكوراً بعدهما أو محذوفاً على حسب السياق ، ولا مانع أن يكون الخبر مفرداً ، أو جملة ، أو : شبهها . . . ويصح كذلك أن يكون الضمير المبتدأ هو ضمير الشأن أو القصة . . . (وقد سبق الكلام عليه فى ص ٢٥٠ « د ») . . . وفى هذه الصورة يكون خبر المبتدأ جملة بعده ... (راجع الصبان ، جـ ١ – باب الضمير عند الكلام على بيت ابن مالك :

فما لذى غيبة أو حضور . . . إلخ

وكذلك شرح العكبرى لديوان المتنبى – جـ ٢ – القصيدة التى مطلعها :

هو البين حتى ما تأنّى الحزائق ..

... ...

... ...

٦ ـ ضمير الشأن[1] ، والقصة ، مثل : (إنه ، المجد أمنية العظماء ـ إنها رابطة العروبة قوية لا تنفصم) . فالضمير فى « إنه » و « إنها » ضمير الشأن أو القصة ...

ومن كل ما سبق نعلم أن ضمير الغائب لا بد أن يكون له مرجع ؛ وهذا المرجع ـ إن كان لفظياً أو معنوياً ـ يتقدم عليه وجوباً . وإن كان حُكمياً يتأخر عنه وجوباً[2] . . .

• • •

(ز) تعدد مرجع الضمير :

الأصل فى مرجع ضمير الغائب (أى : فى مفسِّره) أن يكون مرجعاً واحداً ، فإن تعدد ما يصلح لذلك ، واقتضى المقام الاقتصار على واحد تعين أن يكون المرجع الواحد هو : الأقرب فى الكلام إلى الضمير . نحو : حضر محمد وضيف ؛ فأكرمته . فمرجع الضمير هو « الضيف » ، لأنه الأقرب فى الكلام ، ولا يمكن عودته على المرجعين السابقين معا ؛ لأنه مفرد ، وهما فى حكم المثنى ؛ فالمطابقة الواجبة مفقودة ـ وسيجىء الكلام عليها هنا ـ ونحو : قرأت المجلة ورسالة ؛ بعثت بها إلى صديق . فمرجع الضمير هو : « الرسالة » ، لأنها الأقرب ، وللسبب السالف أيضًا ، وهو : فقد المطابقة .

وإنما يعود الضمير على الأقرب فى غير صورتين ؛ إحداهما : أن يوجد دليل يدل على أن المرجع ليس هو الأقرب ؛ مثل : حضرت سعاد وضيف فأكرمتها[3] .. والثانية : أن يكون الأقرب مضافاً إليه ؛ فيعود الضمير على المضاف[4] ،

---

(١) سبق شرحه فى ص ٢٥٠ . . .

(٢) ولا يجوز فى غير ما سبق عود الضمير على مرجع متأخر . ومن المسموع الشاذ الذى لا يقاس عليه قول حسان بن ثابت فى رثاء مُطعِم بن على :

ولو أن مجدًا أخلدَ الدهرَ واحدا ... من الناس أبقَى مجدُه الدهرَ مُطْعِمَا

وقول الآخر :

وما نفعت أعمالُهُ المرء راجياً ... جزاءً عليها من سوى من له الأمرُ

(٣) يجب التنبيه إلى المشابهة والمخالفة بين هذه الصورة والصورة الأخرى تحت عنوان « ملاحظة » فى ص ٢٦٩ .

(٤) لأن المضاف إليه ليس إلا مجرد قيد فى المضاف ـ غالباً ـ .

... ...

... ...

بشرط ألا يكون كلمة «كُلّ» ، أو «جميع» ، مثل : زارنى والد الصديق فأكرمته أى : أكرمت الوالد . إلا إن وجد دليل يدل على أن المقصود بالضمير هو المضاف إليه لا المضاف ؛ فيجب الأخذ بالدليل ؛ مثل : عرفت مضمون الرسالة ثم طويتها ؛ لأن تأنيث الضمير دليل على أن مرجعه هو المضاف إليه المؤنث ، لا المضاف ، ومثله : قرأت عنوان الكتاب ثم طويته ، أى : «الكتاب» ؛ لأنه الذى يُطوَى . وحصدت قمح الحقل ثم سقيته ؛ لأن الحقل هو الذى يُسقَى ، لا القمح المحصود . وأقبل خادم أخى فأمره بالرجوع إلى السوق ؛ لشراء بعض الحاجات ؛ لأن الخادم لا يأمر ، وإنما يُؤمر . وكذلك إن كان المضاف هو كلمة : «كل» أو «جميع» فالأغلب عودته على المضاف إليه[1] .

وإذا تعدد المرجع من غير تفاوت فى القوة — وهو التفاوت الذى يكون بين المعارف فى درجة التعريف ، وشهرته — وأمكن عود الضمير إلى مرجع واحد فقط ، وإلى أكثر ؛ من غير أن يقتضى الأمر الاقتصار على واحد . نحو : جاء الأقارب والأصدقاء وأكرمتهم — فالأحسن عود الضمير على الجميع ، لا على الأقرب وحده .

ومما تجدر الإشارة إليه فى هذا الموضع — وفى غيره ، من سائر مسائل اللغة — أن الذى يجب الأخذ به أولاً ، والاعتماد عليه ؛ إنما هو الدليل الذى يعين مرجع الضمير ويحدده ؛ فالدليل — أى : القرينة — لها وحدها القول الفصل فى الإيضاح هنا ، وفى جميع المواضع اللغوية الأخرى .

وإذا كان للضّمير مرجعان أو أكثر مع التفاوت فى القوة — وجب أن يعود على الأقوى ، طبقًا للبيان المفصّل الذى سيجىء — فى رقم ٩ من ص ٢٦٨— .

* * *

(ح) التطابق[2] بين الضمير ومرجعه .

عرفنا[3] أن ضمير الغائب لا بد له من مرجع . وبقى أن نعرف أن التطابق

---

(١) سبقت الإشارة — مفصلة — للحكم السالف فى رقم ٢ من هامش ص ٢٥٦ . وله أمثلة أخرى فى رقم ٢ من هامش ص ٤٦٤ .

(٢) التطابق أنواع مختلفة ؛ منها ما يكون بين الضمير ومرجعه ؛ كالذى سيذكر هنا ، ومنها ما يكون بين المبتدأ وخبره ، وسيجىء فى بابهما — ص ٤٥٢ وما بعدها — ومنها ما يكون بين النعت ومنعوته وسيذكر فى بابه أيضاً ج ٣ — م ١١٤ ص ٤٢٨ ، وهكذا يذكر كل فى بابه .

(٣) فى ص ٢٥٥ .

... ...

... ...

واجب بين ضمير الغائب ومرجعه . على الوجه الآتى : — وهذا يراعى فى التطابق المطلوب فى صور كثيرة ؛ كالتى بين المبتدأ وخبره[1]، والنعت ومنعوته، والحال وصاحبها . . . ونحو هذا مما يقتضى المطابقة — .

١ — إن كان المرجع مفرداً مذكراً أو مؤنثاً وجب — فى الرأى الأصح — أن يكون ضمير الغائب مطابقاً له فى ذلك ، نحو : النائم تيقظَ ، أى : « هو » . والمسافر حضر أبوه ، والغريبة عادت سالمة ، أى : « هى » . والطالبة أقبل والدها... فضمير الغائب قد طابق مرجعه فى الأمثلة السابقة ؛ إفراداً ، وتذكيراً، وتأنيثاً .

وكذلك إن كان المرجع مثنى فى الحالتين . تقول فى الأمثلة السالفة[2]: (النائمان تيقظا ، والمسافران حضر أبوهما[3] . والغريبتان عادتا[2] سالمتين . والطالبتان أقبل والدهما[3]) . وقد يعود الضمير مفرداً مؤنثاً مع أن السابق عليه أمران ، أحدهما مذكر — طبقاً للبيان الآتى فى ص ٢٦٩ تحت عنوان « ملاحظة » — .

٢ — إن كان المرجع جمع مذكر سالم وجب (فى الرأى الأغلب) أن يكون ضميره واو جماعة ؛ مثل : : المخلصون انتصروا . ولا يصح أن يكون غير ذلك ، كما لا يصح — فى الأفصح — أن يتصل بالفعل وشبهه علامة تأنيث ؛ فلا يقال المخلصون فازت ، ولا المخلصون تفوز ، ولا فائزة ، أى : « هى » ؛ بضمير المفردة المؤنثة فى الأمثلة السالفة، على إرادة معنى : «الجماعة » من المخلصين . فكل هذا غير جائز فى الرأى الأعلى الذى يحسن الاقتصار عليه اليوم .

٣ — إن كان المرجع جمع مؤنث سالم لا يَعْقِل فالأفضل أن يكون ضميره مفرداً مؤنثاً ؛ مثل ؛ الشجرات ارتفعت . أى: « هى» . والشجرات سقيتها... وهذا أولى من قولنا : الشجرات ارتفعن، والشجرات سقيتهن، بنون الجمع المؤنث مع صحة مجيئها. فمجىء واحد من الضميرين يفى بالغرض . ولكن أحدهما أفضل من الآخر.

---

(١) فى هامش ص ٣٤٩ مواضع يجوز فيها تأنيث الضمير ، وتذكيره ؛ مراعاة للفظ الموصول أو معناه . وكذلك تجىء أنواع هامة من المطابقة بين المبتدأ والخبر فى الباب الخاص بهما — كما أشرنا — ص ٤٥٢ م ٣٤ — وما بعدها فى الزيادة والتفصيل .

(٢ و ٢) الضمير هو ألف الاثنين فى آخر الفعل . وهو صالح للمثنى المذكر والمؤنث والغائب والحاضر .

(٣ و ٣) الضمير « هما » صالح للمثنى بنوعيه .

... ...

... ...

وإن كان المرجع جمع مؤنث للعاقل، فالأفضل أن يكون ضميره نون جمع المؤنث (وهى : نون النسوة) فى جميع حالاته (أى : سواء أكان المرجع جمع مؤنث سالم مثل: الطالبات حضرن ، وأكرمهن العلماء ، أم جمع تكسير للمؤنث ؛ مثل : الغوانى تعلمن ؛ فزادهن العلم جلالا)[1] وكل هذا أولى من قولنا : الطالبات حضرتْ ، وأكرمها العلماء ، والغوانى تعلمتْ ؛ وزادها العلم جلالا . حيث يكون الضمير مفرداً مؤنثاً ، مع صحة مجيئه بدلا من نون النسوة[2]. فاستعمال أحد الضميرين صحيح فصيح ، ولكن نون النسوة فى هذه الصورة أصحّ وأفصح .

٤ — إن كان المرجع جمع تكسير مفرده مذكر عاقل — جاز أن يكون ضميره واو جماعة ؛ مراعاة للفظ الجمع ، وأن يكون مفرداً مؤنثاً ، مع وجود تاء التأنيث فى الفعل وشبهه ؛ نحو : الرجال حضروا ، أو : الرجال حضرت ، أو الرجال حاضرة. ويكون التأنيث على إرادة معنى : «الجماعة». ومع جواز الأمرين يستحسن ضمير التأنيث إن كان عامل الفاعل قد اتصلت به علامة تأنيث ،كما يستحسن ضمير التذكير إن لم توجد فى عامله علامة التأنيث نحو جاءت الرجال كلها ، وحضر الأبطال كلهم[3].

فإن كان مفرده مذكراً غير عاقل ، أو مؤنثاً غير عاقل ، جاز فى الضمير أن

---

(١) ذلك أن جمع المؤنث منه ما يكون سالماً (أى : لم يتغير مفرده عند جمعه) ويسمى : «جمع المؤنث السالم» ، ويكون فى آخره الألف والتاء الزائدتان ، ومنه ما يتغير مفرده عند الجمع ؛ فيكون جمع تكسير المؤنث ولا يكون فى آخره الألف والتاء ، الزائدتان . وبسبب ما تقدم اختلف النحاة فى مثل كلمة : «بنات» أهى جمع تكسير ؛ لأن مفردها — وهو «بنت» يتغير فيه حركة أوله عند جمعه السالف — أم هو جمع مؤنث سالم ؛ لوجود الألف والتاء الزائدتين فى آخره ؟ . رأيان ؛ تفصيل الكلام عليهما فى ج ٢ باب الفاعل . . .

(٢) جاء فى تفسير البيضاوى — وكذا الكشاف » — سورة البقرة » عند تفسير قوله تعالى : (لهم فيها أزواج مطهرة. . .) ، ما نصه : (قرئ : «مطهرات» وهما لغتان فصيحتان ، يقال : النساء فعلت وفعلن . وهن فاعلة وفواعل ، قال الشاعر : سلمى بن ربيعة من شعراء الحماسة — .

وإذا العذارى بالدخان تقنعت   واستعجلت نصْب القدور فملَّت

انتهى تفسير البيضاوى .

ثم جاء فى حاشية الشهاب على البيضاوى ما نصه :

(قوله : وهما لغتان فصيحتان) يعنى أن صفة جمع المؤنث السالم والضمير العائد إليه مع الفعل يجوز أن يكون مفرداً مؤنثاً ومجموعا مؤنثاً ؛ فتقول : النساء فعلت ، والنساء فعلن ، ونساء قانتات وقانتة . ا. هـ.

(٣) راجع الصبان ، ج ٢ باب الفاعل عند الكلام على تأنيث فعله .

... ...

... ...

يكون مفرداً مؤنثاً، وأن يكون «نون النسوة» الدالة على جمع الإناث. نحو: «الكتبُ نفعت» أو: نفعْن، والزروع أثمرت، أو: أثمرْن، والليالى ذهبتْ، أو: ذهبْن.

ومع أن الأمرين – فى صورتى المفرد غير العاقل – جائزان نرى الأساليب الفصحى تؤثر الضمير المفرد المؤنث إذا كان المراد من جمع التكسير الدلالة على الكثرة وتأتى بنون النسوة إذا كان المراد على القلة[1]؛ فيقال: (قضيت بالقاهرة أياماً خلت؛ من شهرنا). إذا كان المنقضى هو: الأكثر. أو: خلَوْنَ، إذا كان المنقضى هو الأقل. ويقولون: (هذه أقلام تكسرت. وعندى أقلام سلِمن) إذا كان عدد المكسور هو الأكثر.

٥ – إن كان المرجع اسم جمع[2] غير خاص بالنساء؛ مثل: «ركْب وقوْم» جاز أن يكون ضميره واو الجماعة؛ وأن يكون مفرداً مذكراً. تقول: الركب سافروا، أو: الركب سافر، أو: الركب مسافر – القوم غابوا، أو: القوم غاب، أو: القوم غائب.

فإن كان خاصًّا بالنساء – مثل: نسوة، نساء – جرى عليه حكم المرجع حين يكون جمع مؤنث للعاقل – وقد سبق فى رقم ٣ –.

٦ – وإن كان المرجع اسم جنس جمعيًّا جاز فى ضميره أن يكون مفرداً مذكراً أو مؤنثاً[3]...، نحو قوله تعالى: (أعجازُ نخل منقعِر)، أى: «هو». وقوله تعالى: (أعجاز نخل خاوية)، أى: هى.

٧ – إن كان مرجع الضمير متقدماً، ولكنه يختلف فى التذكير أو التأنيث مع ما بعده مما يتصل به اتصالا إعرابيًّا وثيقًا – جاز فى الضمير التذكير أو

---

(١) ومثل جمع القلة العدد الذى يدل عليها، وكذلك مثل جمع الكثرة العدد الذى يدل عليها أيضاً (انظر رقم ١ من هامش ص ٢١٩) (أما إيضاح هذا وبيان سببه، ففى جـ ٤ ص ٥٢٤ م ١٦٧ آخر باب العدد – وراجع الصبان جـ ٤ فى آخر باب «العدد»).

(٢) وهو – كما سبق – فى ص ١٤٨: كلمة معناها معنى الجمع، ولكن ليس لها مفرد من لفظها. ومعناها معاً. وليست على وزن خاص بالتكسير، أو غالب فيه، مثل: ركب، رهط – قوم – نساء – جماعة – وفى هذا الحكم الآتى خلاف قوى ذكره «الصبان» فى باب العدد جـ ٤.

(٣) وقد سبقت إشارة وافية لهذا، وبيان مفيد لا غنى عنه – مع بعض اختلاف –، وذلك عند الكلام على اسم الجنس الجمعى ص ٢١ وفى هذا الحكم – كسابقه، خلاف قوى أشار إليه «الصبان» فى باب العدد جـ ٤. وقد تخيرنا أقوى الأوجه وأنسبها فى ص ٢١ وفى باب العدد.

... ...

... ...

التأنيث ، مراعاة للمتقدم أو للمتأخر[1]، مثل : الحديقة ناضرة ، وهي منظر فاتن ، أو : وهو منظر فاتن ، ومثل : الزراعة مفيدة ، وهو باب من أبواب الغنى ، أو : وهي باب من أبواب الغنى . وأسماء الإشارة وغيرها مما قد يحتاج للمطابقة –تشارك الضمير في هذا الحكم[2] (كما سيجيء في بابها[3]، وفي باب[4] المبتدأ . . .) ، نحو : الصناعة غنى وهذه مطلب حيَوِيّ أصيل، أو : وهذا ...

٨ – إذا كان المرجع : « كم » جاز أن يرجع إليها الضمير مراعى فيه لفظها ، أو مراعى فيه معناها[5].

بيان ذلك : أن لفظ : « كم » اسم مفرد مذكر ، ولكن يعبَّر به عن العدد الكثير ، أو القليل ، المذكر ، أو المؤنث : فلفظها من ناحية أنه مفرد مذكر – قد يخالف أحيانًا معناها الذي يكون مثنى مؤنثًا ، أو مذكراً ، وجمعًا كذلك بحالتيه ، فإذا عاد الضمير إلى : « كم » من جملة بعدها جاز أن يراعى فيه ناحيتها اللفظية ، فيكون مثلها مفرداً مذكراً ، وجاز أن يراعى فيه ناحيتها المعنوية إن دلَّت على غير المفرد المذكر ، فيكون مثنى ، أو جمعًا ، مؤنثًا ، أو مذكراً فيهما . . . تقول : كم صديق قدم للزيارة ! . بإفراد الضمير وتذكيره ، مراعاة للفظ « كم » . وتقول : كم صَديق قَدِما ، أو : قدموا ؛ بتثنية الضمير ، أو جمعه ؛ مراعاة لما يقتضيه المعنى . كذلك تقول : كم طالبة نجح ، بمراعاة لفظ : « كم » ، أو : كم طالبة نجحت ، ونجحتا ، ونجحن ؛ بمراعاة المعنى .

وهناك كلمات أخرى تشبه « كم » في الحكم السابق ، منها : « كِلاَ » و « كلتا » . وقد سبق الكلام عليهما من هذه الناحية[6] . ومنها « مَنْ »[7]، و « ما »[8] و « كلّ »[9] و « أيّ » . وكذلك كلمة : « بعض »[9] في صور

---

(١) وهذا في غير المتضايفين . وقد سبق حكم الضمير العائد على أحدهما في رقم ٢ من هامش ص ٢٥٦ وفي « ز » من ٢٦١ .

(٢) انظر رقم ١ من هامش ص ٢٢ ثم انظر رقم ٦ من هامش ص ٣٢١ وص ٤٥٦ وما بعدها .

(٣) رقم ٦ من هامش ص ٣٢١ . (٤) ص ٤٥٦ .

(٥) راجع الجزء الرابع من المفصل ص ١٣٢ . (٦) ص ١٢٤ وما بعدها .

(٧) انظر ما يختص بها في ٣٤٩ .

(٨) ولها بيان في رقم ٢ من هامش ص ٣٥١ .

(٩ و ٩) سبقت الإشارة في ص ٤٠ لنوع التنوين الذي في كلمتي : « كل وبعض » .

... ...
... ...

معينة . تقول فى المفرد المذكر وغيره : من سافر فإنه يفرح ، ويصح أن تقول فى غير المفرد المذكر : ومن سافرا . . . ، ومن سافروا . . . ، ومن سافرتْ ، ومن سافرتا . . . ومن سافرْن . . . كذلك تقول للمفرد وغيره : ما تفعلْ من خير يصادفْك جزاؤه — ويصح فى غيره : . . . ما تفعلا — . . . ما تفعلوا . . . ما تفعلى . . . ما تفعلْن . . .

كل رجل سافَر ، كل رجلين سافَر ، أو : سافرا ، كل الرجال سافَر ، أو : سافروا . كل متعلمة سافَرتْ ، أو : سافَر ، كل متعلمتين سافَر ، أو : سافرتا . كل المتعلمات سافَر ، أو : سافَرْن ، ومن مراعاة الجمع قول جرير :

وكلُّ قومٍ لهم رأىٌ ومختبَر   وليس فى تَغْلِبٍ رأى ولا خبرُ

لكن الأغلب — وقيل الواجب — إذا وقعت كلمة : «كلّ» مبتدأ وأضيفت إلى نكرة مراعاة معنى النكرة فى خبر المبتدأ : «كل» : كقوله تعالى : (كلُّ حزبٍ بما لديهم فرِحون) ، وقول جرير السابق . فإن أضيفت لمعرفة صح اعتبار معنى المعرفة ، أو اعتبار لفظ : «كل» المفرد المذكر . كقوله عليه السلام : «كلكم راعٍ ، وكلكم مسئول عن رعيته» — ومثل : كلكم هداة للخير وكلكم داعون إليه . وقول الشاعر :

كل المصائب قد تمر على الفتى   وتهون ، غير شماتة الحسّاد[1] . . .

أىّ رجل حضر . أىّ رجلين حضر ، أو : حضرا . . . — أىّ الرجال حضر ، أو : حضروا — أىّ كاتبة حضر ، أو حضرت — أىّ كاتبتين حضر ، أو حضرتا — أىّ الكاتبات حضر ، أو : حضرن .

بعض الناس غاب ؛ فى الصور المختلفة ؛ مراعاة للفظ «بعض» . ويصح مراعاة المعنى وحده ؛ فيقال : بعض الناس غاب أو غابت ، أو : غابا ، أو : غابتا ، أو : غابوا — أو : غبْن . وهكذا باقى الصور الأخرى التى تدخل تحت الحكم السالف وينطبق عليها[2] .

---

(١) سيجىء الكلام على إضافة «كل» وما يترتب على الإضافة ج ٣ فى باب الإضافة م ٩٤ ص ٧١ .

(٢) كما يراعى اللفظ أو المعنى فى الضمير يراعى أيضاً فى كل ما يحتاج للمطابقة أحياناً ، مثل : الخبر ، والصفة ونحوهما — كما أشرنا فى الصفحة الماضية — وكما يجىء فى باب التوكيد ج ٣ م ١١٦ ص ٤١٥ .

... ...

... ...

وكذلك يجوز اعتبار اللفظ أو المعنى فى المحكىّ بالقول ، فنى حكاية من قال : « أنا قائم » يصح : قال محمود أنا قائم ، رعاية للفظ المحكى ، كما يصحّ : « قال : محمود هو قائم » ؛ رعاية للمعنى وحال الحكاية ؛ لأن محموداً غائب وقت الحكاية . وكذا لو خاطبْنا شخصا بمثل : «أنت بطل» ، وأردنا الحكاية فيصح : « قلنا لفلان أنت بطل » ، كما يصح : « قلنا لفلان هو بطل »[1].

ومع أن مطابقة الضمير للفظ المرجع أو لمعناه جائزة ، وقياسية فى الحالات السابقة — فإن السياق أو المقام قد يجعل أحدهما أنسب من الآخر أحيانًا . والأمر فى هذا متروك لتقدير المتكلم الخبير ، وحسن تصرفه على حسب المناسبات التى قد تدعوه لإيثار اللفظ أو المعنى عند المطابقة ؛ على الرغم من صحة الآخر .

« ملاحظة » : بمناسبة الكلام على مطابقة الضمير للفظ المرجع أو لمعناه ، نشير إلى ما سيجىء فى ص ٣٤٩ وهامشها من صور هامة — غير التى سبقت — يجوز فيها الأمران ، أو يتعين أحدهما دون الآخر . . . أو . . .

أما المطابقة بين المبتدأ وخبره فتجىء فى ص ٤٥٢ م ٣٤ — كما أشرنا فى رقم ١ من هامش ص ٢٦٢ — .

٩ — إذا كان للضمير مرجعان أو أكثر مع التفاوت فى القوة[2]، عاد على الأقوى[3]، والمراد بالتفاوت فى القوة التفاوتُ الذى يكون بين المعارف فى درجة التعريف وشهرته ؛ وهى التى أشرنا إليها عند بدء الكلام على المعرفة والنكرة . فالضمير أعرفُ[4] من العلم ، والعلم أعرف من الإشارة . . . وهكذا[5]. بل إن الضمائر متفاوتة أيضًا ؛ فضمير المتكلم أعرف من ضمير المخاطب ، وضمير المخاطب أعرف من ضمير الغائب . . .

فإذا صلح للضمير مرجعان ؛ أحدهما ضمير متكلم ، والآخر ضمير مخاطب

---

(١) راجع الصبان ج ٢ باب حروف الجر عند الكلام على « اللام » .

(٢) أما عند عدم التفاوت فقد سبق الحكم فى ص ٢٦٢ .

(٣) وهذا ما سبقت الإشارة إليه فى ص ٢٦٢ آخر « ز » .

(٤) أى : أقوى درجة فى التعريف .

(٥) راجع رقم ١ من هامش ص ٢١٢ .

... ...
... ...
ـ قُدِّم المتكلم ـ فى الرأى الأصح ـ ؛ مثل : أنا وأنت سافرنا ؛ ولا يقال : أنا وأنت سافرتما ؛ إلا قليلا ، لا يحسن الالتجاء إليه فى عصرنا . وإذا كان أحد المرجعين للمخاطب والآخر للغائب قُدِّم المخاطب ، نحو : أنت وهو ذهبتما ؛ ولا يقال : أنت وهو ذهبَا ، إلا قليلا يحسن البعد عنه .

وإذا كان أحدهما ضميراً والآخر علماً أو معرفة أخرى روعى الضمير ، نحو : أنا وعلى أكلنا ؛ ولا يقال ـ فى الرأى الأفضل ـ أكلَا ، وتقول : أنا الذى سافرت ، ... وهذا أفضل من : أنا الذى سافر . . وتتجه إلى الله فتقول : أنت الذى فى رحمتك أطمع ، وهو أفضل من : أنت الذى فى رحمته أطمع ، وهكذا[1] . ولا داعى لترك الأفضل إلى غيره وإن كان جائزاً هنا ؛ لأن الأفضل متفق عليه ؛ وفى الأخذ به مزية التعبير الموحَّد الذى نحرص عليه لمزاياه ، إلا إن اقتضى غيره داع قوىّ . . .

١٠ ـ إذا كان المرجع لفظاً صالحاً للمذكر والمؤنث ـ مثل كلمة : « الروح » جاز عود الضمير عليه مذكراً أو مؤنثاً ، فنقول : الروح هى من الأسرار الإلهية لم تُعرف حقيقتها حتى اليوم . . . أو هو من الأسرار الإلهية لم يعرف حقيقته حتى اليوم ، وإذا عاد على ذلك اللفظ الصالح للأمرين ضميران جاز[2] أن يكون أحدهما للتذكير والآخر للتأنيث ، نحو : الروح هى من الأسرار التى لم يُعرف حقيقته .

١١ ـ الغالب ـ وقيل : الواجب ـ فى الضمير بعد : « أو » التى للشك أو للإبهام أن يكون مفرداً ؛ مثل : شاهدت المرّيخ أو القمر يتحرك . أما بعد « أو » التنويعية (التى لبيان الأنواع والأقسام) ، فالمطابقة ، كقوله تعالى : (. . . إن يكن غنيًّا أو فقيراً فالله أولى بهما[3] . . .) .

وبهذه المناسبة نذكر أن للضمير العائد على المعطوف والمعطوف عليه معا ، أو على أحدهما ، أحكاماً هامَّة لا يمكن الاستغناء عن معرفتها ، وكلها مختص بالمطابقة

---

(١) لهذه الصورة الخاصة بالموصول إيضاح مفيد ، وتفصيل هام يجىء فى بابه وفى ٣٨٠ « ب » .

(٢) سيجىء بيان هذا فى باب : «العطف» جـ ٣ ص ٤٨٩ م ١١٨ عند الكلام على : « أو » وقد سبقت له الإشارة فى رقم ٤ و ٣ من هامش صفحتى ٢١٧ و ٢٣١ .

(٣) راجع الصبان جـ٢ عند قول ابن مالك فى باب الفاعل : «والحذف قد يأتى بلا فصل . . .» إلخ

... ...
... ...
وعدمها، وهى موضحة تفصيلا فى باب العطف (ج ٣ ص ٦٣٣ م ١٢٢) .
« ملاحظة »[1].

• • •

قال تعالى : (والذين يَكْنِزُون الذهبَ والفضة ولا يُنْفِقونها فى سبيل الله فبشِّرْهم بعذابٍ أليم . . .) .

فقد عاد الضمير مفرداً مؤنثًا مع أن السابق عليه أمران أحدهما مذكر ، وهو الذهب ، والآخر مؤنث ، وهو الفضة .

ويقول أحد النحاة[2] ما نصه : « أعاد الضمير على الفضة لأنها أقرب المذكُورَين ، أو لأنها أكثر وجوداً فى أيدى الناس فيكون كنزها أكثر . ونظيره قوله تعالى : (واستعينوا بالصبر والصلاة وإنها لكبيرةٌ إلا على الخاشعين)[3].

« أو أنه أعاد الضّمير على المعنى ، لأن المكنوز دنانير ودراهم وأموال . ونظيره قوله تعالى : (وإنْ طائفتان من المؤمنين اقْتَتَلُوا فأصلِحوا بينهما) ، لأن كل طائفة مشتملة على عدد كبير . وكذا قوله تعالى : (هذان خَصمانِ اخْتَصَمُوا فى ربهم) ، يعنى المؤمنين والكافرين .

« أو أن العرب إذا ذكرت شيئين يشتركان فى المعنى تكتفى بإعادة الضمير على أحدهما : استغناء بذكره عن ذكر الآخر ، لمعرفة السامع باشتراكهما فى المعنى ومنه قول حسان :

إن شرْخ الشباب والشَّعَر الأسْـ ـودَ ما لم يُعَاص كان جنونا

ولم يقل ما لم يُعَاصيا . . . وقوله تعالى : (والله ُ ورسولُه أحقُّ أن يُرضُوه

(١) من المفيد استبانة المشابهة والمخالفة بين ما تتضمنه هذه الملاحظة وما سبق فى رقم « ز » من ص ٢٦١ .

(٢) هو أبو بكر الرازى فى كتابه غرائب التنزيل المدون على هامش كتاب « إعراب ما من به الرحمن ... » العُكْبَرِىّ ج ١ ص ١١١ .

(٣) فقد جعل الضمير (فى: أنها) عائد على الصلاة . وهذا أحد الآراء. وهناك رأى آخر يقول إن الضمير راجع إلى : « الاستعانة » المفهومة من قوله : « استعينوا » ؛ طبقاً لما سبق فى رقم ٢ من هامش ٢٥٧ .

... ...
... ...
إن كانوا مؤمنين) ، وقوله تعالى : (يأيها الذين آمنوا أطيعوا اللهَ ورسولَه ولا تَوَلَّوْا وأنتم تَسْمعون عنه) ا . هـ .

• • •

(ط) اختلاف نوع الضمير مع مرجعه :

قد يختلف نوع الضمير مع مرجعه فى مثل : أنا عالم فائدة التعاون ، وأنا مؤمن بحميد آثاره ، فالضمير فى كلمتَى : « عالم ومؤمن » مستتر ، يتحتم أن يكون تقديره : « هو » فما مرجعه ؟ .

يجيب النحاة : إن أصل الجملة : أنا رجل عالم فائدة التعاون، وأنا رجل مؤمن بحميد آثاره ، فالضمير للغائب ،وهو عائد هنا على محذوف حتمًا ، ولا يصح عودته على الضمير « أنا » المتقدم ، كما لا يصح أن يكون الضمير المستتر تقديره : « أنا » بدلاً من : « هو » ، لأن اسم الفاعل لا يعود ضميره إلا على الغائب[1]، وهذا يقتضى أن يكون الضمير المستتر للغائب أيضًا .

وقد يختلف الضمير مع مرجعه إذا كان الضمير هو المسمَّى فى الجملة الواقعة صلة : « بالعائد » ، طبقًا للتفصيل الذى سيجىء فى باب اسم الموصول ، ولا سيما الذى فى : « ب » ص ٤٤٣ . وهو تفصيل يقتضى التنبه للفرق بين الصور المعروضة هناك والصورة التى هنا ، وفى رقم ٩ من ص ٢٦٨ .

• • •

---

(١) راجع حاشية الخضرى جـ ١ باب : « ظن وأخواتها » عند الكلام على أحكام : « التعليق » وقد أشرنا لهذا (فى رقم ٤ من هامش ص ٢١٧ ومن هامش ٢١ م ٢١ جـ ٢) و (فى م ١٠٢ ص ٢٤٣ جـ ٣ باب اسم الفاعل) .

والظاهر أن هذا الحكم ليس مقصوراً على اسم الفاعل بل يسرى على غيره من باقى المشتقات المتحملة ضميراً مستتراً . فيجب أن يكون للغائب ، ويعود على غائب .

المسألة ٢٠ :

حكم اتصال الضمير بعامله

تقدم[1] أن للرفع ضمائر تختص به ؛ بعضها : « متصل » : كالتاء المتحركة ؛ و « نا » فى مثل : سعيتُ إلى الخير ، وسعينا . وبعضها : « منفصل » ، ولكنه يؤدى ما يؤديه المتصل من الدلالة على التكلم ، أو الخطاب ، أو الغَيْبة ؛ مثل : « أنا » ؛ فإنها ضمير منفصل يدل على التكلم ، كما تدل عليه تلك « التاء » ، ومثل : « نحن » ؛ فإنها ضمير منفصل يدل على المتكلم المعظم نفسه ، أو جماعة المتكلمين ؛ كما تدل عليه : « نا » ، تقول : أنا أمين على السر ، ونحن أمناء عليه ...

وللنصب كذلك ضمائر تختص به ؛ منها : « المتصل » ، كالكاف فى مثل : صانك الله من الأذى ، ومنها : « المنفصل » الذى يؤدى معناه ؛ مثل : إياك ، فى : نحو : إياك صان الله ، ومنه : « إياك نعبد وإياك نستعين » . أما الجر فليس له ضمائر تختص به — كما عرفنا — . لكن هناك ضمائر متصلة مشتركة بينه وبين غيره ، كالكاف ، والهاء . . . إلى غير ذلك مما سبق إيضاحه وتفصيله ، ولا سيما ما يدل على أن الضمير — مع اختصاره ، وقلة حروفه — يؤدى ما يؤديه الاسم الظاهر ، وأكثر[2].

ونزيد الآن : أن الكلام إذا احتاج إلى نوع من الضمير — كالضمير المرفوع ، أو المنصوب — وكان منه المتصل والمنفصل ، وجب اختيار الضمير المتصل ، وتفضيله على المنفصل الذى يفيد فائدته ، ويدل دلالته ؛ لأن المتصل أكثر اختصاراً فى تكوينه وصيغته ، وأوضح وأيْسَر فى تحقيق مهمة الضمير ، فتقول : بذلت طاقتى فى تأييد الحقّ ، وبذلنا طاقتنا فيه ، ولا تقول : بذل « أنا » . ولا بذل « نحن » . . . وتقول : كرّمك الأصدقاء ؛ ولا تقول : كرّم « إياك » الأصدقاء . وتقول فرحت بك ، ولا تقول : فرح أنا بأنت .

---

(١) فى ص ٢٢١ وما بعدها .

(٢) انظر رقم ١ من هامش ص ٢١٧ .

فالأصل العام الذى يجب مراعاته عند الحاجة للضمير هو : اختيار المتصل وتفضيله ما دام ذلك فى الاستطاعة ، ولا يجوز العدول عنه إلى المنفصل ، إلا لسبب[1]. هذا هو الأصل العام الواجب اتباعه فى أكثر الحالات[2].

غير أن هناك حالتين يجوز فيهما مجىء الضمير «منفصلا» مع إمكان الإتيان به «متصلا» .

الحالة الأولى : أن يكون الفعل ــ أو ما يشبهه[3] ــ قد نصب مفعولين[4] ضميرين ، أولهما أعرف من الثانى ؛ فيصح فى الثانى أن يكون متصلا وأن يكون منفصلا . نحو : الكتابُ أعطيتنيه ، أو : أعطيتنى إياه ، والقلمُ أعطيتكه ، أو : أعطيتك إياه . فالفعل : «أعطى» هو من الأفعال التى تنصب مفعولين ، وقد نصبهما فى المثالين ، وكانا ضميرين ؛ ياء المتكلم ، وهاء الغائب فى المثال الأول ، وكاف المخاطب وهاء الغائب فى المثال الثانى . والضمير الأول ، فى المثالين أعرف[5] من الثانى فيهما ؛ فصحّ فى الثانى الاتصال والانفصال . ومثل ذلك أن تقول : الخيرُ سَلْنيه[6] وسلنى إياه . والخيرُ سألتكه ، وسألتك إياه .

وبهذه المناسبة نشير إلى حكم هامّ يتصل بما نحن فيه، هو : أنه إذا اجتمع ضميران ، منصوبان ، متصلان ، وأحدهما أخصّ من الآخر (أى : أعرَفُ منه ، وأقوى درجة فى التعريف) . فالأرجح تقديم الأخصّ منهما . تقول : المالُ أعطيتكه ، وأعطيتنيه ، فتقدم الكاف على الهاء فى المثال الأول ؛ لأن الكاف للمخاطب ، والهاء للغائب ، والمخاطب أخصّ من الغائب . وكذلك تقدم الياء

---

(١) وسنذكر هنا حالتين يجوز فيهما الاتصال والانفصال ، ثم نذكر – فى الزيادة والتفصيل ص ٢٧٦ – أهم الأسباب التى توجب الانفصال ، وتحتمه .

(٢) وفى هذا يقول ابن مالك :

وفِى اخْتِيَارٍ لَا يَجِيءُ الْمُنْفَصِلْ ... إذَا تَأَتَّى أَنْ يَجِيءَ الْمُتَّصِلْ

(٣) شبه الفعل (أى : المشتق) هو : ما يشترك معه فى أصل الاشتقاق ، ويعمل عمله – غالباً – كاسم فاعله ، واسم مفعوله و . . .

(٤) لأنه من الأفعال التى تنصب مفعولين، مثل «ظن» وأخواتها... (وانظر رقم ٦ من هامش ص ٢٧٥).

(٥) أى : أقوى منه فى درجة التعريف والتعيين . وقد عرفنا أن ضمير المتكلم أعرف من ضمير المخاطب ، وضمير المخاطب أعرف من ضمير الغائب ، وأوضحنا هذا بإسهاب . (فى رقم ١ من هامش ص ٢١٢) .

(٦) أى : اسألنى إياه .

فى المثال الثانى على الهاء أيضًا ؛ لأن الياء للمتكلم وهو أخصّ من الغائب . ومن غير الأرجح أن تقول أعطيتهوك[1] وأعطيتهونى[1]. فإن كان أحد الضميرين منفصلا جاز تقديم الأخص وغير الأخص عند أمن اللبس؛ تقول : الكتابُ أعطيتكه أو أعطيته إياك ، وأعطيتنيه أو أعطيته إياى . بخلاف : الأخ أعطيتك إياه ، فلا يجوز تقديم الغائب ؛ خشية اللبس ، لعدم معرفة الآخذ والمأخوذ منهما ؛ فيجب هنا تقديم الأخص ؛ ليكون تقديمه دليلا على أنه الآخذ . فكأنه فى المعنى فاعل ، والأصل فى الفاعل أن يتقدم[2].

هذا ، وقد اشترطنا فى الحالة الأولى أن يكون الضميران منصوبين ، وأولهما أعرَفُ من الثانى .

(ا) فإن لم يكن الضميران منصوبين ؛ بأن كان أولهما مرفوعًا والثانى منصوبًا وجب وصل الثانى بعامله إن كان عامله فعلا[3]؛ نحو : النظامُ أحببته .

(ب) وإن كان أولهما منصوباً والثانى مرفوعاً — وجب فصل المرفوع ؛ إذ لا يمكن وصله بعامله مع قيام حاجز بينهما ؛ وهو الضمير المنصوب . نحو : ما سمِعكَ إلا أنا .

(حـ) وإن كانا منصوبين ، وثانيهما أعرَفُ — وجب فصل الثانى ، مثل : المالُ سلبه إياك اللص . وكذلك إن كان مساويًا للأول فى درجة التعريف بأن وقع كل منهما للمتكلم ، مثل : تركتنى لنفسى ؛ فأعطيتَنى إياى، أو : للخطاب ،

(١ و ١) الواو التى بعد الضمير هى واو الإشباع التى تنشأ من إطالة الضمة . والغالب كتابة هذه الواو إذا وقع بعدها ضمير آخر متصل ، كالذى هنا . وهذه اللغة — وإن كانت جائزة — لا يحسن استخدامها ، ولا ترك الأرجح الشائع فى الأساليب العالية لأجلها .

(٢) وإلى ما تقدم يشير ابن مالك بقوله :

وَقَدِّم الأَخَصَّ فى اتِّصالِ وقَدِّمَنْ ما شِئْتَ فى انفصَالِ

(٣) وجب وصله بعامله الفعل ، ولو كان المتقدم غير الأعرف : مثل أكرمتك ، وأكرمونا فإن كان عامله اسماً جاز الأمران؛ سواء أكان الأول مرفوعاً أو مجروراً ؛ كفرحت بإكرامك أو إكرامى إياك (لأن الياء فاعل المصدر ، مجرور بالإضافة فى محل رفع) . أو كان مرفوعاً فقط ، ولا يكون إلا مستتراً ؛ مثل : أنا المكرمك ، أو المكرم إياك؛ بناء على أن الكاف مفعول به لا مضاف إليه ، وإلا تعين الوصل ؛ لأن الضمير المجرور لا يكون إلا متصلا . وكذلك يجب الوصل فى : « أنا مكرمه » من غير أل ؛ لتعين الإضافة فيه . فإن دخل التنوين على الوصف تعين الفصل؛ مثل : أنا مكرم إياه . (راجع الخضرى)

مثل : أعطيتك إياك ، أو للغائب مع اتفاق لفظهما ؛ مثل : أعطيته إياه[1]، ولا يجوز اتصال الثانى ؛ فلا تقول أعطيتنبى . ولا أعطيتكاك، ولا أعطيتهوه . إلا إن كانا لغائبين واختلف لفظهما ؛ فيجوز وصل الثانى . تقول : سأل أخى عن القلم والكتاب فأعطيتهماه ، ومنحتهماه[2]، أو أعطيتهما إياه ، ومنحتهما إياه[3]...

الحالة الثانية : أن يكون الضمير الثانى منصوبًا بكان أو إحدى أخواتها[4] (لأنه خبر لها) فيجوز فيه الوصل والفصل ؛ نحو ؛ الصديقُ «كنته» أو : كنت إياه ، والغائبُ ليسه محمد[5] أو ليس محمد إياه[6].

* * *

(١) يلاحظ أن أحد الضميرين هو : « الهاء » ، والآخر هو : «إياه » كلها على الرأى الذى سبق تفصيله (فى ص ٢٢٧ وفى آخر ص ٢٣٧) . ولما كانت الهاء فى كلمة « إياه » هى التى تدل وحدها على الغيبة كان شأنها شأن الهاء الأولى فى الدلالة، وكان لفظهما متفقاً، ولا أهمية لزيادة « إيا » فى إحداهما ؛ إذ لا تؤثر هذه الزيادة فى دلالة الضمير .

(٢) وإلى هذا يشير ابن مالك بقوله :

وفى اتِّحَادِ الرُّتْبَةِ الزَمْ فَصْلاَ ... وقد يُبِيحُ الْغَيْبُ فيه وَصْلاَ

(٣) إن لم يوجد فى الكلام إلا ضمير واحد منصوب واستغنى عن الآخر باسم ظاهر فالأرجح وجوب الوصل ؛ نحو : الكتاب أعطيته علياً .

(٤) سواء أكان الاسم ضميراً كالمثال : (الصديق كنته ؛ أو : كنت إياه) أم غير ضمير ؛ نحو ؛ الصديق كانه محمد . ومحل جواز الوجهين فى كان وأخواتها مخصوص بغير الاستثناء . أما فيه فيجب الفصل ؛ نحو : الرجل قام القوم ليس إياه، ولا يكون إياه (لأن «ليس و يكون» هنا فعلين للاستثناء ناسخين أيضاً) فلا يجوز « ليسه » ولا « يكونه » كما لا يجوز : إلاه . فكما لا يقع المتصل بعد « إلا » لا يقع بعد ما هو بمعناها .ـأما تفصيل الكلام على استعمال هذين الفعلين فى الاستثناء فموضعه : باب الاستثناء — ج ٢ ص ٢٢٨ م ٨٣ — .

(٥) هذا المثال ليس من النوع الذى سبق الكلام عليه فى رقم (٤) لأن «ليس» هنا ليست للاستثناء .

(٦) فى هذه المسألة والتى قبلها تختلف آراء النحاة ، وتتشعب من غير داع ، ولا فائدة ؛ فنهم من يقول بجواز الفصل والوصل على السواء ، وذلك حين يكون العامل الناصب للضميرين فعلا ، أو ما يشبهه ، غير ناسخ ، فينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر مثل ، سل . . . أعطى — يعطى ... وهذا الرأى هو الأشهر. ومنهم من يقول إن الوصل واجب، ولا يجوز الفصل إلا للضرورة .

وكذلك يجيزون الأمرين ويختلفون فى الترجيح إن كان العامل الناصب للضميرين فعلا — أو ما يشبهه — يتعدى إلى مفعولين ، الثانى منهما خبر فى الأصل ؛ مثل : ظن ؛ وخال، وأخواتهما الناسخة، تقول : الصديق ظننتكه ، أو ظننتك إياه ، وخلتنيه ، وخلتنى إياه ؛ فابن مالك ومن معه يختارون الاتصال، وغيرهم يختار الانفصال .

وكذلك اختلفوا فى الأرجح إن كان الضمير الثانى منصوباً بكان أو إحدى أخواتها . . . و . . .=

... ...
... ...

زيادة وتفصيل :

عرفنا[١] أن الغرض من الضمير هو الدلالة على المراد مع الاختصار، ولذا وجب اختيار المتصل دون المنفصل الذى يؤدى معناه ؛ كلما أمكن ذلك . إلا فى حالتين — سبق الكلام عنهما[٢] — يجوز فى كل واحدة اختيار الاتصال أو الانفصال .

لكن هناك حالات أخرى يتعذر فيها مجيء الضمير متصلا ؛ فيجيء منفصلا وجوباً ، وتسمى حالات الانفصال الواجب . وأشهرها :

١ — ضرورة الشعر ؛ مثل قول الشاعر يتحدث عن قومه :

وما أصاحِبُ مِنْ قوم فأذكُرَهُمْ إلا يزيدُهُمُ حباً إلىَّ هُمُ[٣]

٢ — تقديم الضمير على عامله لداع بلاغى ، كالحصر[٤] (القَصْر) ولما كان الضمير المتصل لا يمكن أن يتقدم بنفسه على عامله وجب أن يحلّ محلّه المنفصل الذى بمعناه وحكمه ؛. ففى مثل : نسبحك، ونخافك يا رب العالمين — لا نستطيع عند الحصر أن نقدم الكاف وحدها ، لذلك نأتى بضمير منصوب بمعناها ، وهو :

= وكل هذا الخلاف لا خير فيه ، وهو مرهق بغير فائدة فقد ثبت أن الوصل والفصل فى المسائل السابقة واردان عن العرب الفصحاء بكثرة تبيح القياس ؛ فلا داعى لهذا التشعيب الذى أشار إليه ابن مالك بقوله :

وَصِلْ أَو افْصِلْ هَاءَ سَلْنِيه ، وَمَا أَشْبَهَهُ . فى : «كُنْتُهُ» الخُلْفُ انْتَمى
كَذَاكَ : «خِلْتَنِيه » . واتِّصالاَ أخْتَارُ ، غَيْرى اخْتَارَ الانفِصَالا

فهو يقول : إنه يجوز الوصل والفصل فى «هاء» سلنيه، وما أشبه سلنيه ؛ من كل فعل غير ناسخ ، « أوشبهه — نصب ضميرين ، أولهما أخص من الثانى ... ولم يبين ابن مالك الخلاف الذى فى المسألة السالفة ، واكتفى ببيان الخلاف فى مثل : كنته ، وأنه انتمى ، أى : اشتهر ، وكذلك فى خلتنيه من كل فعل ناسخ ينصب مفعولين . وصرح بأنه يختار الاتصال ، وأن غيره يختار الانفصال .

(١) فى رقم ١ من هامش ص ٢١٧ . (٢) فى ص ٢٧٣ .

(٣) المعنى : إذا سمع أصحابى صفات قومى، مدحوهم ، وزادونى حباً فيهم (أى فى قومى) ، وقد اضطر الشاعر إلى أن يقول « يزيدهم حباً إلى هم » بدلا من أن يقول : « يزيدونهم حباً إلى » ؛ ففصل الضمير « هم » الثانى ؛ — بدلا من واو الجماعة — لضرورة الشعر .

(٤) ويسمى أيضاً : « القصْر » : وله بيان فى رقم ٤ من هامش ص ٤٩٥ .

... ...

... ...

« إياك » فنقول : إياك نسبح ، وإياك نخاف .

٣ - الرغبة فى الفصل بين الضمير المتصل وعامله بكلمة « إلا » ، لإفادة الحصر . وهذا الفصل لا يتحقق إلا إذا أتينا بالضمير منفصلا ؛ مثل : ربَّنا ما نعبد إلا إياك ، ولا نهاب إلا إياك .

وقد يكون الحصر بغير « إلا » ، وبالرغم من هذا ينفصل الضمير ؛ مثال ذلك ، الحصر بإنما[1] فى قول الشاعر :

أنا الذائد الحامىَ الذِّمَارَ وإنما يدافع عن أحسابهم أنا ، أو : مثلى

ومن أمثلة الفصل للقصْر : إن الأبطالَ نحن ؛ « فنحن » ضمير منفصل خبر إن ، ولا يمكن اتصاله بعامله (إنّ) ؛ وذلك لأن خبرها الذى ليس شبه جملة لا يتقدم على اسمها .

٤ - أن يكون عامله اللفظى محذوفًا ؛ مثل : إياك والكذبَ ، فأصل : « إياك » هو : أحذّرك ، أو : أخوّفك . حذف الفعل - ومعه فاعله - وبقى الضمير «الكاف» وهو ضمير متصل لا يستقل بنفسه ؛ فحذفناه ، وأتينا مكانه بضمير منفصل يؤدى معناه ، ويستقل بنفسه ؛ وهو : إياك . وقد سبق[2] بيان إعرابه ، كما سبق[3] أنه - وفروعه - كثير الاستعمال فى أسلوب : « التحذير » بصوره المتعددة التى ستجىء فى بابه الخاص - ج ٤ ص ١٢٢ م ١٤٠ .

٥ - أن يكون عامله معنويًّا ؛ مثل : أنا صديق وفىّ ، وأنت أخ كريم . فالضمير : « أنا » ، و « أنت » مبتدأ مرفوع بالابتداء . والابتداء عامل معنوى . لا وجود له فى اللفظ ؛ فلا يمكن وصل الضمير به .

---

(١) « المحصور فيه » بإنما هو المتأخر ، أى : « أنا » ، كما يفهم من البيان الذى فى رقم ٤ من هامش ص ٤٩٥ .

(٢) ص ٢٣٦ .

(٣) فى رقم ٢ من هامش ص ٢٢٧ .

....

....

٦ ــ أن يكون عامله حرف نفى . مثل : الخائن غادر ؛ فما هو أهلا للصداقة . فالضمير « هو » اسم « ما » الحجازية . وهى العاملة فيه الرفع ؛ ولكنها من الحروف التى لا يتصل بآخرها الضمير ولا غيره[١] :

٧ ــ أن يكون الضمير تابعاً لكلمة تفصل بينه وبين عامله ، مثل : نحن نكرم العلماء وإياكم : فالضمير : « إياكم » معطوف ؛ فهو تابع يتأخر عن متبوعه ، والمعطوف عليه : « العلماء » هو المتبوع الذى يجب تقدمه عليه . وقد فصل المتبوع بين الضمير : « إياكم » وعامله : « نكرم » ، ومثله قوله تعالى فى الكفار : (يُخْرِجون الرسولَ وإياكم) ، وقول القائل فى مدح عمر[٢] رضى الله عنه :

مُبَرّأً من عيوب الناس كلِّهمُ ... فالله يرعى أبا حَفْصٍ وإيَّانا

٨ ــ أن يقع الضمير بعد واو المصاحبة (وتسمى : واو المعية) مثل : حضر الرفاق ، وسأسافر وإياهم إلى بعض الأقاليم .

٩ ــ أن يكون فاعلا لمصدر مضاف إلى مفعوله (فيفصل المفعول به بين الضمير الفاعل وعامله) ، مثل : بمساعدتكم نحن انتصرتم[٣] ؛ فكلمة : « مساعدة » مصدر مضاف إلى مفعوله « الكاف » . وفاعله كلمة : « نحن » .

١٠ ــ أن يكون مفعولا به لمصدر مضاف إلى فاعله ؛ مثل : سررت من إكرام العقلاءِ إياك .

١١ ــ أن يقع بعد إما الدالة على التفصيل ؛ مثل : كَتَبَ : إما أنت ، وإما هو .

---

(١) ومنه قوله تعالى : « ما هن أمهاتهم » . وقول الشاعر : فى « إن » النافية التى تعمل عمل ليس :

إنْ هُو مُسْتَوْلياً على أحد ... إلاَّ على أضْعفِ المجانينِ

(٢) وكنيته : « أبو حفص » وكلمة « أبا حفص » هى التى فصلت (فى البيت التالى) بين التابع المعطوف وعامله ، أى : بين الضمير « إيانا » وبين عامله : « يرعى » الذى يجيء بعده المتبوع ، أى : المعطوف عليه .

(٣) والأصل قبل الإضافة المفعول : بمساعدتنا إياكم . . . أى : انتصرتم بسبب المساعدة التى قدمناها نحن .

... ...
... ...

١٢ - أن يقع بعد اللام الفارقة[١]، مثل :

إنْ وجدتُ الصديقَ حقًّا لإيا ك ، فمُرْنى ، فلن أزال مطيعا

١٣ - أن يكون منادى - عند من يجيز نداء الضمير - مثل: يا أنت . يا إياك.

١٤ - أن يكون الضمير منصوبًا وقبله ضمير منصوب . والناصب لهما عامل واحد مع اتحاد رتبَى الضمير ، مثل : علمْتَنِى إياى[٢]، علمتك إياك ، وعلمته إياه .

١٥ - أن يكون الضمير مرفوعًا بمشتق جار على غير من هو له ، مثل : محمدٌ علىٌّ مكرمُه هو[٣] :

• • •

---

(١) إذا خففت إنّ المشددة فالأكثر إهمالها ؛ فلا تنصب الاسم ولا ترفع الخبر ، والأكثر أن يجىء بعدها اللام، لتدل على أنها المخففة المهملة ، وليست المشددة العاملة ؛ مثل : إنْ صالح لقائم . وهذه اللام تسمى : « الفارقة » ؛ لأنها التى تفرق بين « إن » المشددة العاملة ، والمخففة المهملة ، وقد يجعلها بعض النحاة نوعاً من لام الابتداء . وسيجىء الكلام عليها فى باب المبتدأ والخبر فى ص ٦٥٧ وأيضاً فى آخر باب : « إن » - ص ٦٧١ - .

(٢) يقال هذا فى معرض الفخر غالباً ؛ نحو : شعرى شعرى .

(٣) فهذا الضمير البارز المنفصل كان مستتراً قبل إبرازه ، والمستتر نوع من المتصل - كما سبق فى رقم ٣ من هامش ص ٢١٩ - وسيجىء شرح الضمير الجارى على غير من هو له فى المكان الخاص به من باب المبتدأ والخبر (ص٤٦٣) .

المسألة ٢١ :

زيادة نون الوقاية[١]

من الضمائر المتصلة : « ياء المتكلم » ، وتسمى — أحيانًا — : « ياء النفس » وهي مشتركة بين محل النصب والجر ؛ مثل : « زرتني في حديقتي » . فإن كانت في محل نصب فناصبها إما فعل أو اسم فعل ، أو حرف ناسخ ؛ (مثل ؛ « إنّ » أو إحدى أخواتها) . وإن كانت في محل جر فقد تكون مجرورة بحرف جر ؛ أو تكون مجرورة بالإضافة ، لأنها مضاف إليه .

(ا) فإن كانت منصوبة بفعل ، أو باسم فعل ، أو بالحرف « ليت »[٢] (وهو حرف ناسخ من أخوات إنّ) وجب أن يسبقها مباشرة نون مكسورة تسمى : « نون الوقاية »[٣]. فمثال الفعل :(ساعدَني أخي ، وهو يساعدني عند الحاجة ، فساعدْني ؛ فما أقدرك على المساعدة الكريمة) . فقد توسطت نون الوقاية بين الفعل وياء المتكلم ، ولا فرق بين أن يكون الفعل ماضيًا ، أو مضارعًا[٤]، أو أمرًا . ولا بين أن يكون متصرفًا ، أو جامدًا[٥] . ومثال اسم الفعل: « دَرَاكِ »، و« تَرَاكِ » و « عليكَ » بمعنى : أدركْ ، واتركْ ، والزمْ . فيجب عند مجيء ياء المتكلم أن تقول : دراكِني ، وتراكِني ، وعليكَني . بمعنى أدرِكْني ؛ واتركْني . والزمْني . ومثال ليت : ليتني أزور أنحاء الدنيا — ليتني أستطيع معاونة البائسين جميعًا[٦]. . .

---

(١) وقد تسمى : « نون العماد » .

(٢) إلحاق نون الوقاية بالحرف « ليت » واجب عند كثير من النحاة ، وشائع غالب عند غير هؤلاء .

(٣) لأنها في استعمالها الغالب تقى الفعل الصحيح الآخر — أي : تصونه — من وجود كسرة في آخره عند إسناده لياء المتكلم . أما المعتل الآخر ؛ مثل : دعا ، فإنه محمول عليه . وتقى كذلك ما تتصل به غير الفعل من تغيير آخره عند اتصالها به . ولأنها تمنع اللبس ؛ مثل: أكرمني أخي ، أو : يكرمني، أو : أكرمنى — فلو لم توجد النون المتوسطة بينه وبين ياء المتكلم لقلنا: أكرمِي أخي ، يكرمِي أخي، أكرمِي . فيترتب على ذلك وجود كسرة في آخر الفعل ؛ والكسر لا يدخل الأفعال؛ كما يترتب على ذلك أن يلتبس — أحيانًا — فعل الأمر المتصل آخره بياء المتكلم بفعل الأمر المسند لياء المخاطبة ؛ مثل: أكرمي. فلا ندري المراد . وقد يلتبس الفعل الماضي بالمصدر في مثل : نظري محمود مُصَافِيّ ؛ فلا ندري أكلمة : « نظر » فعل ماض، أم مصدر . وأصح تعليل يسبق ما ذكرناه : أنه استعمال العرب .

(٤) انظر ما يتصل بهذا في « ا » ص ٢٨٤ . (٥) مثل : ليس — عسى — .

هذا حكم نون الوقاية فى الأحوال السابقة . وقد حذفت سماعاً من آخر بعض الأفعال ، ومن آخر « ليس وليت » . والحذف فى كل ذلك نادر لا يقاس عليه؛ فلا تقول ، هنا رجل ليسى ؛ أى : غيرى . وليى أعاون كل محتاج ؛ بمعنى : « ليتنى » . وقد تحذف فيهما للضرورة الشعرية ، مثل قول الشاعر :

عَدَدْتُ قومى كَعَدِيد[1] الطَّيْسِ[2] إذْ ذَهَبَ القومُ الكرامُ ليْسِى

وقول الآخر :

كمُنية جابرٍ إذ قال ليْتِى أصادفه[3]، وأفقِدُ كلَّ مالى

وإن كانت منصوبة بالحرف « لعل » جاز الأمران ، والأكثر حذف النون نحو : لعلى أدرك آمالى ، ولعلنى أبلغ ما أريد .

وإن كانت منصوبة بحرف ناسخ آخر (غير : ليت، ولعلّ) جاز الأمران على السواء ؛ تقول : إننى مخلص ؛ وإنى وفىّ . لكننى لا أخلص للغادر . أو: لكنى لا أخلص للغادر. وتقول ... سررت من أننى سباق للخير ، أو : من أنى سباق ... وهكذا الباقى من الأحرف الناسخة الناصبة التى تصلح للعمل فى هذه الياء[4].

(ب) وإن كانت ياء المتكلم مجرورة بحرف جر فإن كان حرف الجر « مِن » أو « عنْ » وجب الإتيان بنون الوقاية ، وحذفها شاذ أو ضرورة ؛ تقول منّى الصفح، ومنّى الإحسان ، وعنّى يصدر الخير والإكرام، بخلاف « مِنِى » ، و« عَنِى ».

وإن كان حرف الجر غيرهما وجب حذف النون؛ مثل : لى فيك أمل ، وبى نزوع إلى رؤيتك ، وفىّ ميل لتكريمك[5].

---

(١) كعدد . (٢) الرمل الكثير .

(٣) الضمير مذكر ، لأنه عائد على عدو يتحدث عنه ، ويرغب فى مقاتلته .

(٤) من الحروف الناسخة التى لا تصلح : « لا ، وما » .

(٥) وفيما سبق يقول ابن مالك مقتصراً على الفعل وحده وبعض الحروف الناسخة :

وقَبْلَ : « يا النَّفْسِ » مَعَ الفِعلِ الْتُزِمْ « نُونُ وِقايَة » . « ولَيْسِى » قَدْ نُظِمْ

و « لَيْتَنِي » فشَا . و « لَيْتِى » نَدَرا وَمَعْ « لعَلَّ » اعْكِسْ ، وكُنْ مُخَيَّرا...

فى الباقياتِ ، واضْطِرارًا خَفَّفَا « مِنِّى » و « عَنِّى » بعضُ منْ قَد سَلَفا

(حـ) وإن كانت الياء مجرورة بالإضافة ، والمضاف هو كلمة ساكنة الآخر ؛ مثل : « لَدُنْ » (بمعنى : عند)، أو : كلمة « قدْ » ، أو : « قطْ » (وكلاهما بمعنى : حَسْب ، أى : كاف)[1] فالأصح إثبات النون[2] ؛ مثل : « قد بلغتَ من لَدُنِّى عذراً » . ومثل : قَدْنِى من مواصلة العمل المرهق ، وقَطْنِى من إهمال الرياضة المفيدة . ويجوز بقلة حذف النون فى الثلاثة ؛ تقول : لدُنِى ، قَدِى – قَطِى ؛ وهو حذف لا يحسن[3] بالرغم من جوازه .

فإنْ كان المضاف كلمة أخرى غير الثلاث السابقة وجب حذف النون ، مثل : هذا كتابى أحمله معى حينًا . وحينًا أدعه فى بيتى فوق مكتبى .

• • •

الملخص :

يستخلص مما تقدم أن إثبات نون الوقاية وعدم إثباتها مرتبط بحالات ياء المتكلم المنصوبة محلاًّ ، أو المجرورة محلاًّ . وبنوع العامل الذى عمل فيها النصب ، أو الجر .

١ – فإن كانت هذه الياء منصوبة ، وناصبها فعل ، أو اسم فعل – وجب إثبات نون الوقاية قبلها .

٢ – وإن كانت هذه الياء منصوبة وناصبها حرف ناسخ هو : « ليتَ »

---

(١) تقول : قَدْنِى المال ؛ وقَطْنِى . أى : حَسْبِى ؛ بمعنى : كافِينى ، وتكون الدال مخففة بالسكون . وكذلك الطاء . وهما فى هذه الحالة اسمان ؛ والمشهور أنهما مبنيان ، وأن بناءهما على السكون فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب حالة الجملة التى يقعان فيها . (أما « حسب » : فإنها معربة فى هذا المثال ، لا مبنية . وفى ج ٣ ص ١٤٧ م ٩٠ من باب الإضافة تفصيل الكلام على أنواعها ، وأحكامها المختلفة) .

وإذا كانا اسمين – كما وصفنا – وأضيفا إلى ياء المتكلم ، فإن الأحسن الإتيان بنون الوقاية فاصلة بين المضاف والمضاف إليه .

وقد تكون كل منهما – وهى مخففة الآخر – اسم فعل مضارع ، مبنى على السكون ، بمعنى : يكفى ، وفى هذه الحالة يجب الإتيان بنون الوقاية ؛ لتفصلهما عن ياء المتكلم ، نحو : قدنى ، وقطنى . . .

أما « قد » التى هى حرف فى مثل : قد اعتدل الجو ، و « قط » التى هى ظرف الماضى فى مثل : ما فعلته « قط » فلا يتصلان بياء المتكلم . . .

(٢) محافظة على السكون الذى بنيت الكلمة عليه .

(٣) وقد أشار ابن مالك إلى الحالة السابقة من ناحية مجىء نون الوقاية وعدم مجيئها ، بقوله :

وَفى « لَدُنِّى : لَدُنِى » قَلَّ . وَفى : « قَدْنِى وقَطْنِى » : الحَذْفُ أيضاً قدْ يَفِى

وجب – فى الأشهر – إثبات النون . فإن كان الحرف الناسخ هو : « لعل » جاز الأمران ، والأفصح الإثبات ، وإن كان غيرهما – مما يصح إدخاله على هذه الياء[1] جاز الأمران على السواء .

٣ – وإن كانت الياء مجرورة بحرف وعامل الجر هو : « من » ، أو : « عن » وجب إثبات النون . وإن كان حرفاً آخر غيرهما وجب الاستغناء عنها بحذفها .

٤ – وإن كانت مجرورة بالإضافة والمضاف ، اسم ساكن الآخر ؛ كأحد الكلمات الثلاث : (لدنْ – قدْ – قطْ –) جاز الأمران ، ولكن الأفصح إثبات النون[2] . وفى غير هذه الثلاثة – ونظائرها – يجب الحذف .

---

(١) انظر ٤ من هامش ص ٢٨١ .

(٢) ليظل الاسم محتفظاً بالسكون الذى هو علامة بنائه الأصلى .

... ...
... ...

زيادة وتفصيل :

(ا) عرفنا مما سبق أن نون الوقاية واجبة فى آخر الأفعال الناصبة لياء المتكلم . ومن تلك الأفعال المضارع ، سواء أكان فى آخره نون الرفع ؛ (وهى : نون الأفعال الخمسة)[1] أم كان مجرداً منها ؛ مثل :

أنت تعرفنى صادق الوعد ، وأنتم تعرفوننى كذلك ، ولم تعرفونى مخلفاً .

فإذا اجتمعت نون الأفعال الخمسة ونون الوقاية جاز أحد الأمور الثلاثة الآتية :

١ – ترك النونين (نون الرفع ونون الوقاية) على حالهما من غير إدْغام[2]؛ تقول أنتما تشاركاننى فيما يفيد – أنتم تشاركوننى فيما يفيد – أنتِ تشاركيننى فيما يفيد، وهكذا ..

٢ – إدغام النونين ، تقول فى الأمثلة السابقة : أنتما تشاركانّى . . . وأنتم تشاركُنّى ، وأنتِ تشاركِنّى[3] . . .

٣ – حذف إحدى النونين ؛ تخفيفاً ، وترك الأخرى : تقول : أنتما تشاركانِى وأنتم تشاركونِى . . . وأنت تشاركينِى ؛ بنون واحدة فى كل ذلك[4].

(ب) هناك بعض أمثلة مسموعة ، وردت فيها نون الوقاية فى آخر اسم الفاعل ، واسم التفضيل ؛ فمن الأول قوله عليه السلام لليهود ؛ هل أنتم صادقونِى ؟ .

---

(١) تفصيل الكلام عليها فى ص ١٧٧ .

(٢) وهو جعلهما نوناً واحدة مشددة مفتوحة .

(٣) بحذف واو الجماعة ، وياء المخاطبة ، لالتقاء الساكنين . والأصل : تشاركونّى وتشاركينّى، وحذف الضميران للسبب الذى شرحناه تفصيلا فى « ج » ص ٩٤ وما بعدها . مع مراعاة الهوامش هناك، وما فيها من بيان ، وملاحظة ما يتصل بهذه المسألة فى « ه » من ص ٥٠ وفى « ب » من ص ١٧٩ .

(٤) فى تعيين نوع النون المحذوفة جدل طويل ؛ أهى نون الأفعال الخمسة ، أم نون الوقاية ؟ . والأيسر – وهو الذى يساير القواعد العامة أيضاً – أن نقول عند الإعراب : إن النون الموجودة هى نون رفع الأفعال الخمسة ؛ بشرط أن يكون المضارع مرفوعاً ؛ فيقال فى إعرابه إنه مرفوع بثبوت النون ... أما إذا كان منصوباً أو مجزوماً ، فالنون الموجودة هى : « نون الوقاية » ؛ والمحذوفة هى نون رفع الأفعال الخمسة حتماً ؛ فيقال فيه منصوب أو مجزوم بحذف النون ، والنون الموجودة هى نون الوقاية . وفى غير ما سبق يتساوى أن تكون المحذوفة هذه أو تلك ؛ فلا أثر لشىء من ذلك فى ضبط كلمات الجملة ، وفهم معناها . (انظر ص ١٨٠) .

... ...

... ...

ولو حذف النون لقال صادقِيَّ[1]. ومثله قول الشاعر :

وليس الموافيني[2] – ليُرْفَدَ[3] – خائبًا فإنَّ له أضعافَ ما كان أمَّلا

وقوله :

وليس بمُعْيِيني – وفى الناس مُمْتِعٌ – صديقٌ إذا أعْيَا علىَّ صديقُ

ولو حذفت النون لقيل : الموافِيّ والمعيِيّ ، ومثال اسم التفضيل قوله عليه السلام : « غيرُ الدجّال أخوفُني عليكم[4]. وروى : أخوَفِي عليكم » (أى : غير الدجال أخوف الأمور التى أخافها عليكم . . .) .

والشائع – بين النحاة – أن هذه الأمثلة لا يقاس عليها ؛ لقلّتها ، لكن الرأى السديد : أنه قد يجوز أحيانًا إذا وجد داع[5].

(حـ) إذا كان الفعل مختومًا بنون النسوة لم يغير ذلك من لزوم نون الوقاية قبل ياء المتكلم ، مثل : النساء أخبرننى الخبر ، هن يخبرننى . . . أخبرننى يا نسوة .

* * *

---

(١) فيكون أصلها : صادقون لى ؛ حذفت اللام للتخفيف ، والنون للإضافة ؛ فصارت : صادقُوىَ ، اجتمعت الواو والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون ؛ فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء فى الياء ؛ فصارت صادقُيَّ ؛ ثم قلبت ضمة القاف كسرة ؛ لتناسب الياء .

(٢) الذى يقصدنى ويأتى إلى .

(٣) لينال العطاء والهبة . (الرِّفْد ؛ العطاء) .

(٤) المعنى : غير الدجال أخوف عندى من الدجال المعروف لديكم بصفاته ، إذ يمكنكم أن تحترسوا منه ، وتتقوا ضرره . أما غيره فيستتر أمامكم ، فيخدعكم . (هذا ، وفى الدجال وما يتصل بحقيقته ، وغيرها مطاعن كثيرة) .

(٥) إن كانت تلك الأمثلة قليلة لا تكفى للمحاكاة ، والقياس عليها – فهناك اعتبار آخر له أهميته ؛ هو : أن زيادة نون الوقاية فى بعض صور من اسم الفاعل واسم التفضيل قد تزيل – أحيانًا – اللبس ، وتمنع الغموض ؛ وهذا غرض تحرص على تحقيقه اللغة ، وتدعو إليه . ففى مثل : « من صادقى ؟ » – إذا كانت مكتوبة – قد نقرؤها من إضافة المفرد إلى ياء المتكلم الساكنة ، أو من إضافة جمع المذكر إلى ياء المتكلم المدغمة فى ياء الجمع ؛ فتكون الياء مشددة مفتوحة . ولا يزيل هذا اللبس إلا نون الوقاية ، فوق ما تجلبه من خفة النطق . وفى هذه الحالة وأشباهها تكون النون مرغوبة ، بل مطلوبة ؛ عملا بالأصل اللغوى العام الذى يدعو للفرار من كل ما يوقع فى لبس ، جهد الاستطاعة .

أما فى صورها الأخرى التى لا لبس فيها عند اتصال أحدهما بياء المتكلم فلا داعى لنون الوقاية ، ويجب الأخذ بالرأى الذى يمنعها .

المسألة ٢٢ :

العَلَم

(ا) (محمود — إبراهيم) (فاطمة — أمينة) (مكّة — بَيروت) (بَرَدَى[1] — دِجْلة[2]) . . .

(ب) رجل — شجرة — إنسان — حيوان — معدن . . .

(حـ) أسامة (للأسد). ثُعَالة (للثعلب). شَبْوَة (للعقرب) ذُؤَالة (للذئب). . .

كل كلمة فى القسم الأول : (ا) تدل بنفسها مباشرة[3] على شىء واحد ، معيَّن بشكله الخاصّ ، وأوصافه المحسوسة التى ينفرد بها، وتميزه من باقى أفراد نوعه . فكلمة : « محمود » تدل بذاتها[3] على فرد واحد له صورة معينة ، ووصف حسىّ ينطبق عليه وحده دون غيره من أفراد النوع الإنسانى . وكذلك إبراهيم ، وفاطمة ، وأمينة ، وغيرها .

وكلمة : مكة ، أو : بيروت ، أو : أشباههما من أسماء البلاد — تدل على شىء واحد محسوس ، هو : بلد معين ، له خصائصه ، وأوصافه الحسية التى لا تنطبق على سواه ، ولا تحمل إلى الذهن صورة غيره . وكذلك الشأن فى بَرَدَى ، ودِجْلة ، وغيرهما من الأنهار المعينة .

فكل كلمة من الكلمات السالفة إنما تدل بلفظها وبحروفها الخاصة بها على معنى واحد ، معين ، ينطبق على فرد واحد ، أى : « تدل على مُسمًّى بعينه » وهى لا تحتاج فى دلالتها عليه إلى معونة لفظية أو معنوية تأتيها من غيرها ، بل تعتمد على نفسها فى إبراز تلك الدلالة .

أما كلمات القسم : (ب) الثانى فتدل الواحدة منها على معنى معين ، ولكنه معنى غير مقصور على فرد واحد ينحصر فيه ؛ وإنما ينطبق على أفراد كثيرة مشتركة معه فى النوع ، فهو صالح لكل منها ، لا يختص بواحد دون آخر ، أى : أنه شائع بينها، كما

(١) اسم النهر الذى يخترق « دِمَشْق » ، بسوريّة .
(٢) اسم نهر العراق .
(٣) أى : من غير حاجة إلى زيادة لفظية أو معنوية .

سبق أن قلنا فى النكرة[1]. فكلمة : رجل ، أو شجرة . . . أو غيرهما من سائر النكرات تدل على مدلول واحد ، لفرد واحد ، ولكن هذا الفرد شائع ، له نظائر وأشباه كثيرة قد تبلغ الآلاف . . . ويصلح كل منها أن يكون هو المقصود، وليس بعضها أولى من بعض فى ذلك، فإذا أردنا لهذه الكلمة أن تدل على مدلول واحد معين لا ينطبق على غيره وجب أن تنضمّ إليها زيادة لفظية أو معنوية تجعل مدلولها مُركزاً فيه وحده بغير شيوع ، كأن تقول : (رأيت رجلا فى النادى ، فصافحت الرجل) . أو (هذا رجل ، أو : أعجبنى هذا الرأى)؛ مشيراً إلى شىء حسى أو معنوى معروف مُتَمَيِّز ، أو : (أكرمت الذى زارك) فوجود « أل » فى كلمة « الرجل » بالطريقة السالفة جعلتها تدل على مُعَيّن . ووجود الإشارة الحسية أو المعنوية جعلت كلمة : « هذا » تدل على معين . ووجود صلة الموصول — وهى لفظية — جعلت كلمة : « الذى » تدل على معين . ووجود قرينة التكلم أو الخطاب جعلت الضمير الخاص بكل منهما يدل على معين. وهكذا ... فلولا الزيادة التى انضمت إلى كل واحدة ما حصل التعيين والتخصيص... ومن هنا يتضح الفرق بين كلمات القسم الأول التى هى نوع من « المعرفة » يسمى : « العَلَم الشخصى » أو « علم الشخص[2] » وكلمات القسم الثانى التى هى « نكرة » قبل وجود الزيادة التى انضمت إليها. ثم صارت بعدها نوعاً من أنواع « المعرفة » . فكلمات القسم الأول تستمد من ذاتها وحدها التعيين والتحديد، بخلاف الثانية . وهذا معنى قولهم فى تعريف العلم:

« إنه اللفظ الذى يدل على تعيين مسماه تعييناً مطلقاً » ، أى : غير مقيَّد بقرينة تكلم، أو خطاب، أو غَيْبة ، أو إشارة حسية، أو معنوية ، أو زيادة لفظية ؛ كالصلة ... أو غير ذلك من القرائن اللفظية أو المعنوية التى توضح مدلوله ، وتحدّد المراد منه. فهو غنى بنفسه عن القرينة، لأنه عَلَم[3] مقصور على مسماه، وشارة خاصة

---

(١) ص ٢٠٦ .

(٢) لأن مدلوله فى الغالب شىء مشخَّص، (أى : مجسم ، محسوس ، متميز من غيره) . وقد يكون شيئاً ذهنياً ؛ كالعلم الذى يسمى به الجنين المنتظر ولادته ، وكالعلم الدال على قبيلة معينة ؛ بحيث يراد به مجموع من وجد فيها ومن سيوجد ؛ فإن هذا المجموع لا وجود له إلا فى الذهن فقط، ولا وجود له فى خارج الذهن ، إذ لا يقع تحت الحس . وهذا النوع يُسمى : « العلم الذهنى » ، أى : الموضوع لمعين فى الذهن فقط ، متخيل وجوده فى خارجه .

(٣) علامة .

به ، وافية في الدلالة عليه وحده . وكل كلمة من كلمات القسم الثاني وأشباهها تسمى : نكرة[1] .

---

(١) وقد سبق تعريفها وإيضاحها (في أول باب : « النكرة والمعرفة » ص ٢٠٦) والنكرة تسمى أيضاً : « اسم جنس » عند جمهرة كبيرة من النحاة لا ترى فرقاً بينها وبين اسم الجنس ، فإن كان لمعين فهي : « النكرة المقصودة » ؛ وإن كانت لغير معين فهي : « النكرة غير المقصودة » — كما سيجيء في باب « النداء » جـ ٤ — وفي هذا الرأي تخفيف وتيسير من غير ضرر ؛ فيحسن الأخذ به . أما غير هؤلاء فيرى فرقاً بين الاثنين ، يوضحه بقوله الذي سبق أن لخصناه (في الباب الأول) في ص ٢٣ ، عند الكلام على اسم الجنس ، وفي هذا الباب عند الكلام على النكرة ، هامش ص ٣٠٦) . ومضمونه :

أن النكرة هي نفس الفرد الشائع بين أشباهه ، وهي المدلول الحقيقي المراد من اللفظ ؛ وليست معناه الخيالي المجرد ، القائم في الذهن . وأما اسم الجنس فهو الاسم الموضوع لذلك المعنى الذهني المجرد ، ليدل عليه من غير تذكر — في الغالب — لفرد من أفراده الخارجية ، ولا استحضار لصورته في دائرة الذهن ، ومن غير ربط — في الغالب — بين اللفظ ومدلوله الحقيقي ؛ فكلمة : « رجل » مثلا ؛ إن أريد منها الجسم الحقيقي المعروف ؛ (المكون من الرأس ، والجذع ، والأطراف ...) ، فهي : « النكرة » ؛ وتنطبق على كل جسم حقيقي به تلك الأجزاء الثلاثة بفروعها ، أما إن أريد منها المعنى القائم في الذهن لكلمة : « رجل » وهو المعنى الخيالي الذي يخلقه العقل ، ويتصوره بعيداً عن صورة صاحبه وعن استحضار هيئة فرد من الأفراد التي تنطبق عليها تلك الصورة ، فهي : « اسم الجنس » ، ومدلوله هو : المعنى المجرد ، أو : الحقيقة الذهنية المجردة ، أو : المعنى الخيالي العام ، ويوضحون ذلك بأن المعنى المجرد ، أو : الحقيقة الذهنية المجردة ، أو : المعنى الخيالي العام — متعدد الأصناف في داخل الذهن ؛ فلا بد أن يكون لكل صنف اسم يميزه من الآخر ؛ فتلك الأصناف الذهنية التي هي المعاني المجردة . . . تسمى : الأجناس ، ويسمى الذي يميز كل واحد : « اسماً الجنس » أو : « اسم الجنس » ، أي : الاسم الموضوع لهذا الجنس ؛ ليفرق بينه وبين جنس آخر ؛ كما وضع « رجل » اسماً الصنف المعروف من المخلوقات ، ليتميز من صنف آخر كالشجر ، والطيور .

ولكن كيف ينشأ في الذهن هذا المعنى المجرد ؟ وكيف تتكون تلك الحقيقة الذهنية فيه فتنطبق على أفراد كثيرة ؟ كيف يدرك العقل معنى : شجرة — مثلا — إدراكاً مجرداً ؟ ومن أين يصل إلى هذا ؟ وكيف ؟

يقولون — كما أشرنا في صفحتي ٢٢ و ٢٠٦ — إن أصناف النبات الكبير متعددة ؛ كأشجار النخل ، والبرتقال ، والليمون . . . وقد رأى المرء النخلة مرات ، وفي كل مرة يحس ويدرك شيئاً من أوصافها . ثم رأى البرتقال كذلك ؛ ثم الليمون . . . ثم . . . ثم وبعد تعدد المرات في أزمنة متباينة — كشف العقل في تلك الأشياء المتعددة صفات مشتركة ، وانتزع من مجموع تلك الصفات المشتركة صورة واحدة عقلية ، خيالية ، أي : معنى مجرداً واحداً ، ينطبق في خارج الذهن على كل فرد من الأفراد السابقة ، وعلى مئات وآلاف غيرها تشبهها في تلك الأوصاف التي عرفها . فماذا نسمي المعنى العقلي الخالص ؟ . أو : ما اسم الحقيقة الذهنية المحضة التي ولدتها تلك المشاهدات ، كي نميزها من المعاني الذهنية الأخرى الكثيرة ؟ سميناها : « شجرة » . فكلمة : « شجرة » هي اسم لشيء أدركه الذهن بعد أن صوّره من صفات مشتركة بين أفراد خارجة عنه ، لا وجود لها في داخله ، وإنما هي في خارجه ؛ فليس في الذهن شجرة حقيقية لنوع من أنواع النبات ، وإنما هي — كما شرحنا — بارزة في خارجه . فكلمة : « شجرة » اسم يدل على جنس يدرك العقل معناه تخيلا . أما حقيقته الواقعية المجسّمة ، المنطبقة على أفراده — فهي في خارج الذهن . ومتى انتزع العقل المعنى المجرد أمكنه بعد ذلك أن يدرك مدلوله من غير حاجة — في الغالب — إلى استرجاع صورة حقيقية لفرد من أفراده . وما يقال عن «شجرة » يقال عن كل معنى عام عقلي آخر ، أي : أن العقل يدرك المراد منه من غير حاجة إلى استحضار صورة من صور أفراده .

وإليك كلمة : « إنسان » أيضاً ، فقد رأى المرء محموداً ، وحاتماً ، وأميناً ، وفريدة ، ومية ..و.. وتكررت مشاهدته لهذه الأفراد ، واستخدام حواسه فيها ؛ حتى استطاع العقل بعد ذلك أن ينتزع من الصفات =

= المشتركة بينها صورة خيالية، أى: معنى واحداً ذهنياً للإنسان؛ له أفراده ومدلولاته الحقيقية الكثيرة، وليست فى داخل الذهن؛ وإنما هى فى العالم الخارجي الحسى البعيد عن النطاق الداخل للذهن. فهو معنى واحد عام يدل على جنس (أى: صنف) له أفراده الحسية المتعددة البعيدة عن داخل العقل، وعن منطقة الذهن التى لا تحتوى فى داخلها شيئاً حسياً، وصار العقل بعد ذلك لا يحتاج – غالباً – فى إدراك المراد من ذلك المعنى إلى استرجاع صورة حسية لفرد من أفراده؟. فما اسم المعنى المجرد الذى انتزعه العقل؛ ليمثل هذا الجنس، ويدل عليه، ويميزه من الأجناس المعنوية الأخرى؟ اسمه: «إنسان».

كذلك أدرك العقل مجموع الصفات المشتركة بين على، وأسد، وعصفور، وحصان ... و... وكون منها صورة خيالية، أى: معنى ذهنياً واحداً ولكنه عام يمثل جنساً (أى: صنفاً) له فى خارج العقل أفراد حقيقية كثيرة، وهذا المعنى العقلى العام يسمى: «حيواناً».

وكذلك أدرك العقل من مجموع الصفات المشتركة بين حديد وذهب وفضة... و... صورة خيالية، أى: معنى ذهنياً عاماً لجنس اسمه: «معدن» .... و.... وهكذا.

فالمعانى الذهنية العامة كثيرة، وهى معان مجردة؛ إذ لا يكون معها فى داخل الذهن مدلولاتها الحسية الحقيقية التى فى خارجه. فإذا كان الذهن يدرك معنى «رجل» و«إنسان» و«معدن» فهل يضم فى داخله نماذج حقيقية لكل واحد من هذه؟. لا.

ولما كانت المعانى الذهنية المحضة التى تمثل الأجناس متراكة، متزاحمة فى داخله – وجب أن يكون لكل جنس اسم خاص به، يميزه من غيره؛ فلهذا اسم: «شجرة»، ولذلك اسم: «إنسان»، ولثالث اسم: «حيوان»، ولرابع اسم: «معدن» ولخامس اسم: «جماد» ... وهكذا ... فكلمة «شجرة» اسم لجنس معين، أى: لمعنى ذهنى متميز، وكذا البواق. فاسم الجنس اسم موضوع ليدل على معنى ذهنى واحد، ولكنه معنى عام، له أفراد حقيقية، كثيرة فى خارج الذهن. وهذا معنى تعريفهم «أنه يدل على الماهية بغير نظر إلى أفرادها – غالباً –». يريدون بالماهية؛ (الحقيقة الذهنية المجردة أو: المعنى العقلى الخالص)، وبذلك الاسم تتميز المعانى الذهنية بعضها من بعض؛ أى: يتميز جنس من باقى الأجناس الأخرى.

من كل ما تقدم نعلم أن اسم الجنس عندهم هو اسم للمعنى الذهنى المجرد، وأن النكرة هى مدلوله الخارجى الذى ينطبق عليه ذلك المعنى فعلا؛ أى: هى نفس الفرد الشائع ... إلخ. هذا هو الفرق بينهما عند من يراه. وهو فرق فلسفى متعب فى تصوره، ليس وراءه فائدة عملية.

واسم الجنس ثلاثة أقسام سبق الكلام عليها فى الباب الأول (ص ٢٣ وما بعدها).

ويسوقنا الكلام عن النكرة وعن اسم الجنس إلى شىء ثالث لا مناص من إيضاحه هنا؛ وهو: «علَم الجنس». فما المراد منه؟. وما مدلوله؟. وما أحكامه؟.

أطلنا الكلام فى اسم الجنس، وكررنا له الأمثلة، وانتهينا من كل ذلك إلى أنه الاسم الموضوع الصورة العقلية الخيالية أى: للمعنى العقلى العام المجرد، أى: الحقيقة الذهنية المحضة ... وأننا حين نسمع، أو نقرأ – كلمة «شجرة»، أو: «إنسان»، أو: معدن ... نفهم المراد منها سريعاً من غير أن يستحضر العقل – فى الغالب – صورة معينة للشجرة؛ كالنخلة، أو صورة معينة للإنسان كحسين، أو: صورة معينة للمعدن؛ كذهب، فقد استغنى العقل عن تلك الصورة الفردية بعد مشاهداته الأولى الكثيرة، وصار يدرك المراد حين يسمع اسم الجنس إدراكاً مجرداً، أى: خالياً من استحضار صورة فرد من أفراد ذلك الجنس ومن غير حاجة – فى الغالب – إلى استرجاع شكله وهيئته – كما شرحنا –

لكن هناك بعض الصور العقلية (أى: الصور الذهنية) لأجناس لا يمكن – بحال – أن يدركها العقل وحدها من غير أن يتخيل صورة فرد، أى: فرد – من ذلك الجنس –، ولا يمكن – مطلقاً =

يسمى : (علم الجنس)[1].

ولتوضيحه نقول : إذا دخلتَ حديقة الحيوان فرأيتَ الأسد ، ومنظره الرائع المَهِيب ، وشاهدت ما يغطى عنقه ، وينسدل على كتفيه ؛ من شعر غزير ، كثيف ، يسمى : اللِّبَد ، وما ينبت فوق فمه من شعر طويل ؛ كأنه الشارب — فسميْتَ الأسد بعد ذلك باسْم ، هو : « صاحب اللبد » أو « أبو الشوارب » ، فهذه التسمية تحمل الذهن — قسْراً — عند إطلاقها وعند سماعها على تخيل صورة

— أن يفهم المراد منها من غير أن يستحضر صورة لواحد — أىّ واحد — تنطبق عليه. مثال ذلك كلمة : «أسامة» ؛ فإن معناها : « أسد» ولكن لايدرك العقل معنى أسامة إلا مصحوبة بصورة «أسد» ؛ فالحقيقة الذهنية هنا ليست مجردة من صورة فرد ؛ وإنما يلازمها حتماً صورة تنطبق عليه. وكذلك كلمة : « ثعالة » فإن معناها : «ثعلب » ولكن العقل لا يفهم هذا المعنى منعزلا ولا منفصلا عن مصاحبة صورة « لثعلب » . وذلك على خلاف كلمة : « أسد » وثعلب » ، وأشباههما ... وبعبارة أخرى ؛ كلمة : « أسد » و « ثعلب وأشباههما تدل فى عالم الحس والواقع على مئات وآلاف من ذلك الحيوان المتوحش . فإذا تخيلنا صورة ذهنية لواحد من فصيلة : الأسد — مثلا — وقد رسم العقل تلك الصورة فى دائرته ، بحيث جعلها رمزاً يدل على تلك الفصيلة ووضعنا الرمز علماً خاصاً به (أى : اسماً مقصوراً عليه) ليدل عليه ؛ وينطبق على كل فرد من أفراد تلك الفصيلة ، فإن هذا العلم يسمى : « علم الجنس » . أى : علماً يدل على ذلك الجنس ، ويرشد لكل فرد من أفراده . ومما يوضح هذا المعنى ويقربه إلى الفهم (وإن كان ليس علم جنس) ما نعرفه فى عصرنا الحالى من تمثال : « الجندى المجهول » ؛ فإننا حين نسمع : « الجندى المجهول » يتجه عقلنا مباشرة إلى صورة ذلك الجندى ويستحضر الذهن تمثاله المعين الذى يرمز له ، وهو تمثال واحد ، ورمز مفرد . ولكنه ينطبق فى عالم الحس والواقع على الآلاف من الجنود المجهولين . ويجب أن ننتبه إلى أن ذلك الفرد القتيل غير معين ، وأنه شائع بين أفراد جنسه ؛ فهو فى المعنى كالنكرة . وفى هذا يقول بعض النحاة :

إن علم الشخص واقع على الأشخاص ؛ كمحمد ، وعلى ، فالعلم فيه يخص شيئاً بعينه ، لا يشاركه فيه غيره . وعلم الجنس يخص كل شخص من ذلك الجنس يقع عليه ذلك الاسم ؛ نحو : أسامة ، وثعالة ؛ فإن هذين الاسمين يقعان على كل ما يقال له : « أسد » و « ثعلب » . وإنما كان العلم هنا للجنس ولم يكن كالأناسى لأن لكل واحد من الأناسى حالة مع غيره ؛ من بيع ، وشراء ، أو زراعة ، أو غير ذلك ؛ فاحتاج إلى اسم يخصه دون غيره ، ليكون الاسم دليلا على صاحبه ومميزاً له من غيره ... وأما هذه السباع التى لا تثبت ولا تستقر بين الناس — فلا تحتاج إلى أسماء ، أو ألقاب تميز أفراد الجنس الواحد بعضها من بعض . فإذا لحقها اسم ، أو لقب لم يكن ذلك خاصاً بفرد دون آخر ، وإنما كان متجهاً لكل واحد من أشخاص ذلك الجنس ؛ فإذا قلت : أسامة أو ثعالة ... فكأنك قلت هذا الضرب ، أو : هذا الجنس الذى رأيته أو سمعت به من السباع وتخيلت صورة فرد منه وقت الكلام ... فهذه الألفاظ معارف ، إلا أن تعريفها أمر لفظى . وهى من جهة المعنى نكرات ؛ لشيوعها فى كل واحد من الجنس وعدم انحصارها فى شخص بعينه دون غيره . فكأن اللفظ موضوع لكل شخص من هذا الجنس ، فوضع اللفظ للفرد الشائع جعله بمنزلة العلم ، بالرغم من هذا الشيوع ... ومراعاة الواقع الصريح فى أن الفرد شائع غير معين جعله بمنزلة النكرة . ومن هنا كان لعلم الجنس اعتباران ؛ أحدهما : « لفظى » يدخله فى عداد العلم (والعلم هو نوع من المعارف) ، والآخر « معنوى » يدخله فى عداد النكرة . ولكل منهما آثاره التى ستعرفها . وسيجىء إيضاح آخر فى ص ٢٩٦ عند الكلام على القسم الثالث الذى فى رأس هذه الصفحة . (راجع المفصل ج ١ ص ٣٤ وما بعدها) .

(١) تكلمنا عليه بإفاضة ، وبمعالجة أخرى فى الهامش الذى قبل هذه مباشرة . أما الكلام على قياسيته ففى رقم ١ من ص ٢٩٩ .

عامة للأسد حتماً ، وعلى تَذكر مثال خيالى له ، من غير أن تكون تلك الصورة أو المثال مقصورة على أسد معين كالذى كان فى الحديقة ؛ بل تنطبق عليه وعلى غيره من أمثاله . فهذا الاسم الجديد (صاحب اللّبد ، أو : أبو الشوارب) الذى وضعته للصورة هو علَم يدل عليها ؛ وعلى كل صورة من أفراد صنفها . أى : أنه شارة ورمز لصورة لا تمثل فرداً بعينه ، وإنما تُمثل الصنف كله ، وترمز له . أو : أنها نموذج يمثل ما يسمونه : «الجنس» كله ؛ فتنطبق على كل فرد من أفراد ذلك الجنس ؛ وهذا معنى قولهم فى ذلك الاسم : « إنه علم للجنس » ، أو : « علم الجنس » .

ومثل هذا يقال عن كلمة : « أسامة » . فقد أُطلقتْ أول مرة على أسد معين لداعٍ دعا إلى هذه التسمية. فإذا قيلت بعد ذلك لم يفهم العقل معناها فهماً مجرداً من غير تخيل صورة فرد — أىّ فرد — من أفراد ذلك الحيوان المفترس ، بل لا بد أن يحصل مع الفهم تخيل صورة تمثل أسداً غير معين . أى : لا بد مع الإدراك من ذلك التخيل الذى يعيد إلى الذهن صورةً تمثل المراد وتنطبق على كل فرد من أفراد ذلك الجنس ويصدق عليها الاسم ، فهذا الاسم هو الذى يسمى : « علماً للجنس » كله ، أو : « علم الجنس » .

ومثل هذا أن ترى الفيل وخُرطومه فتسميه باسم آخر هو : (أبو الخرطوم) فهذا علَم جديد للفيل ينطبق على الفرد الذى أمامك ، وعلى كل نظير لمن صنفه ، فهو علَم لواحد غير معين من الأفيال . فإذا كان « اسم الجنس » هو اسم يدل على الحقيقة الذهنية المجردة أى : الخالية من استرجاع الخيال لصورة فرد منها — كما سبق[1] — فإن علَم الجنس يدل على تلك الحقيقة ، مركزة فى صورة كاملة يقترن بها عند ما يسترجعها الذهن ويستعيدها الخيال لفرد غير معين من أفراد ذلك الجنس ؛ فهى تصدق على كل فرد . فكأن هذا العلَم موضوع لكل فرد من أفراد تلك الحقيقة الذهنية العقلية . ولذا قالوا فى تعريف « علم الجنس » ، إنه : (اسم موضوع للصورة المماثلة التى يتخيلها العقل فى داخله لفرد شائع من أفراد الحقيقة العقلية) ومن أمثلته أيضاً — غير ما سبق[2] — « ابن دَأية » ، للغراب و « بنت الأرض » : للحصاة ، « وابنة اليم » ، للسفينة[3] . . .

* * *

---

(١) فى هامش ص ٢٨٨ وما بعدها.

(٢) هنا وفى « جـ » ص ٢٨٦ .

(٣) وكذلك جميع ألفاظ التوكيد المعنوى « الملحقة » بألفاظ التوكيد المعنوى الأصلية ، كما سيجىء عند الكلام على حكمه فى رقم ٤ من ص ٢٩٧ .

المسألة ٢٣ :

أقسام العلَم

له عدة أقسام باعتبارات مختلفة :

(ا) فينقسم باعتبار تَشَخُّص [1] معناه وعدم تشخصه إلى علم شخص، وإلى علم جنس [2].

(ب) وينقسم باعتبار لفظه إلى علم مفرد ، وعلم مركب [3]. . .

(حـ) وينقسم باعتبار أصالته فى العَلَمية وعدم أصالته إلى مُرْتَجَل ، ومنقول [4]. . .

(د) وينقسم باعتبار دلالته على معنى زائد على العَلَمية أو عدم دلالته - إلى اسم ، وكُنية ، ولقب [5]. . .

تلك هى أشهر أقسامه [6]، ولكل منها أحكامه الخاصة [7] وفيما يلى بسط وإيضاح لتلك الأقسام .

التقسيم الأول :

يتضمن انقسام العلم باعتبار تَشَخُّص معناه وعدم تشخصه إلى علم شخص ، وعلم جنس [8]. . .

---

(١) أى : اعتبار أن مسماه شخص – أى : جسم – له وجود حقيقى ، محسوس، وليس أمراً ذهنياً بحتاً (أى : أنه لا يكون حقيقة عقلية مجردة) ، وهذا فى الغالب (انظر رقم ٢ من هامش ص ٢٨٧ ثم البيان المفيد فى هامش ص ٢٨٨) .

(٢) وهناك نوع آخر من العلم يسمى : « العلم بالغلبة » ومكان الكلام عليه ص ٤٣٢ وهو فى قوة « العلم الشخصى » من ناحية التعريف . أما فى غيرها فبينهما نوع اختلاف أوضحناه هناك .

(٣) موضعهما ص ٣٠٠ .   (٤) موضعهما ص ٣٠٢ .

(٥) موضع الثلاثة ص ٣٠٧ .

(٦) وهناك قسم العلم المقرون بكلمة : «أل» لزوماً أو غير لزوم، وأحكام كل: وستجىء فى ص ٤٢٩.

(٧) تجىء فى ص ٣٠٨ وما بعدها .

(٨) هذان قسمان العلم الوضعى ، ويقابله « العلم بالغلبة » والفرق بين الوضعى ومقابله موضح فى رقم ٥ من هامش ص ٤٣٤ .

علم الشخص :

« هو : اللفظ الذى يدل على تعيين مسماه تعييناً مطلقاً » . وقد شرحنا[١] هذا شرحاً وافياً ، وأوضحنا المراد من : « الإطلاق » .

وله حكم معنوى وأحكام لفظية. فأما حكمه المعنوى : فالدلالة على فرد واحد، مشخص معيّن [٢] — فى الغالب — ويكون هذا الفرد من بين ما يأتى من الأنواع :

١ — أفراد الناس، مثل: على، وسعير ، وشريف ، ونبيلة ... وغيرهم من أفراد الأجناس التى لها عقل، وقدرة على الفهم، كالملائكة والجن، مثل: جبريل، وإبليس ...

٢ — أفراد الحيوانات الأليفة التى يكون للواحد منها علَم خاص به ، مثل : « يَرْق » ، علم لحصان ، و « بارع » علم لكلب ، و « فصيح » علم على بلبل و « مكحول » علم على ديك . . .

٣ — أشياء أخرى لها صلة وثيقة بحياة الناس وأعمالهم : كأسماء البلاد ، والقبائل ، والمصانع ، والبواخر ، والطائرات ، والنجوم ، والعلوم ، والكتب ، وغيرها من كل ماله ارتباط قوىّ بمعايش الناس ، وله اسم خاص به لا يطلق على غيره . . . مثل : مصر ، دِمَشق ، حَلَب (أسماء بلاد) . ومثل : تميم ، طَيّ ، غَطَفان . . . (أسماء قبائل عربية قديمة) . ومثل : زامر ، وألبا ، وفُرْد (أسماء مصانع مسماة بأسماء أصحابها) . ومثل : محروسة — عناية — قاصد خير ... (أسماء بواخر) . . . وغير ذلك مما يشبهها من كل مدرسة ، أو معبد ، أو ملجأ ، أو طائرة ، أو مؤسسة . . . بشرط أن يكون لكل منها اسم خاص يُعرف به ، ولا يشاركه فيه سواه — غالباً — . وهذه الأشياء المعينة المحددة التى تدل عليها الأعلام تسمى : « المدلولات » ، أو : « الحُكم المعنوى » لعلم الشخص[٣].

---

(١) فى ص ٢٨٦ وما بعدها ، ولا سيما هامش ص ٢٨٨ .

(٢) والصحيح أن العلم لا يفقد علميته عند تصغيره .

(٣) وإلى بعض ما سبق يشير ابن مالك إلى أنواع علم الشخص بقوله فى أول باب : العلم .

اسْمٌ يُعيِّنُ المُسَمَّى مطلقَا عَلَمُهُ ؛ كجَعْفَرٍ ، وخِرْنِقَا
وقَرَنٍ ، وعَدَنٍ ، ولَاحِقٍ وشَذْقَمٍ ، وهَيْلَةٍ ، ووَاشِقِ

فجعفر : علم رجل . وخرنق : علم امرأة . وقرن: علم قبيلة ، وعدن : علم بلد. [ولاحق] : علم فرس . وشذقم : علم جمل ، وهيلة : علم شاة ، وواشق : علم كلب . وسيجىء كلامه . على علم الجنس هامش — فى ص ٢٩٨ — وقد شرحناه ، بإضافتنا هامش ص ٢٨٩ ثم فى ص ٢٩٦ .

وأما أحكامه اللفظية فكلها أثر من آثار أنه معرفة ؛ فلذا لا يضاف ، ولا يعرّف « بأل » ؛ لعدم حاجته لشيء منهما[1] « ويصح أن يقع مبتدأ ؛ مثل :

---

(١) قد يكون من الدواعي البلاغية ؛ (كالمدح والذم...، كما أشرنا في رقم ٣ من هامش ص ١٣٠ ما يقتضي تنكير العلم ؛ إماتنكيراً صريحاً، نحو : رأيت محمداً من المحمدين، و(ما من زيد كزيدبن ثابت) ، وإما تنكيراً ملحوظاً ؛ أي : « مقدراً » كقول أبي سفيان : لا قريش بعد اليوم . وقول بعض العرب : (لا بصرة لكم) . (فوقوعه فيهما اسم « لا » ، دليل على تنكيره ؛ لأن اسمها المفرد نكرة).
وإذا نكر العلم جاز إضافته بشرط أن تكون الإضافة لغير أبيه ؛ منعاً للإلباس، الذي يحدث في مثل : أقبل عليّ محمود . إذ لا ندري: أمحمد هذا هوأبوه ، وأن الأصل علي بن محمود...أم أنه شخص آخر؟ ولهذا منعوا حذف المضاف إذا كان كلمة « ابن » ... طبقاً لما سيجيء في باب الإضافة (ج ٣ م ٩٦ ص ١٥٦).
كما جاز أن تدخله « أل » التي التعريف ، أو غيرها مما يُعرفه، وأن يثنى، وأن يجمع، من غير أن تلحقه بعد التثنية والجمع « أل» التي تعرفه ؛ فيبقى على تنكيره . أما العلم الباقي على علميته فإنه عند تثنيته وجمعه يفقد التعريف ؛ لمشاركة غيره له في اسمه ، وصيرورته بلفظ لم يقع به التسمية في الأصل ؛ فإذا أردنا إرجاع التعريف له بعد التثنية والجمع وجب أن نزيد عليه ما يفيده التعريف ، مثل : « أل » ؛ فكلمة مثل ؛ محمد هي علم ؛ فهي معرفة. فإذا ثنى أو جمع قيل : محمدان ، محمدون — وكلاهما نكرة ؛ طبقاً لشروط التثنية والجمع فإذا أردنا تعيينه وتعريفه زيدت عليه « أل » — مثلا — كي تجعله معرفة . (وقد أوضحنا هذا في رقم ٣ من ص ١٢٩) .
هذا ، والأصل في العلم الخاص أنه لا يجوز إضافته ؛ لأن الإضافة لا تفيده شيئاً من التعريف أو : التخصيص والإيضاح ... ؛ لأنه معرفة بنفسه ، فليس في حاجة جديدة إليها .ولا يجوز أن تدخله «أل» المعرفة ؛ ونحوها ، لأنه في غنى عنها . لكن إذا وجد داع بلاغي — كما قلنا — فإنه يجرى مجرى النكرات ، وسائر الأسماء المبهمة الشائعة ؛ فتدخله « أل » المعرفة ، ويضاف — ولو كان العلم في الحالتين علماً بالغلبة ، كما سيجيء في ص ٤٣٦ — فتفيده الإضافة مزاياها في التعريف،والتخصيص،والإيضاح .
كقول النابغة الجعدي يهجو الأخطل :

أَلاَ أَبْلِغْ بنِي خَلَفٍ رَسُولا أَحَقًّا أَنَّ أَخطَلَكُمْ هَجَانِي؟

وقد يكون الغرض البلاغي أمراً آخر (غير ما أشرنا إليه من المدح والذم) ، هو : تقليل الاشتراك وزيادة التعيين والتحديد والإيضاح ، ومنه قول الشاعر :

عَلَا زَيْدُنَا يومَ النَّقَا رأْسَ زَيْدِكُمْ بِأَبْيَضَ مَاضِي الشَّفْرَتَيْنِ يَمَانِي

وسيجيء كلام على هذا البيت لمناسبة أخرى ، في ج ٣ باب الإضافة ص ٤٤ م ٩٣ .
وقول الآخر :

يَاعَدَّ أُمَّ العمْرِو منْ أَسِيرِها حرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلى قُصُورِها

وأنشد ابن الأعرابي :

ياليتَ أُمَّ العَمْرِو كانت صاحبي مكانَ مَنْ أَنشَا عَلَى الركائب=

محمود نابه ، ويقع صاحب حال متأخرة عنه ، ومتقدمة ؛ مثل : جاء حامدٌ مبتسماً

= وقول الأخطل :

وقدْ كان منهم حاجِبٌ وابنُ أُمِّهِ أبو جندَلٍ والزَّيْدُ زيْدُ المعارِكِ

وقول الآخر :

بالله يا ظَبيَاتِ القاعِ قُلْن لنا لَيْلاى مِنكُنّ أمْ ليلىَ من البَشَر

وقد أشرنا لما تقدم فى رقم ١ من هامش ص ٢٣٦ ؛ لمناسبة هناك.

وفيما سبق يقول شارح المفصل ج ١ ص ٤٤ ، ٤٥ ، ما ملخصه :

(العلم الخاص لا يجوز إضافته ، ولا إدخال لام التعريف عليه ؛ لاستغنائه بتعريف العلمية عن تعريف آخر . إلا أنه ربما شورك فى اسمه ، أو وقع الاعتقاد بذلك ، فيخرج عن أن يكون معرفة ، ويصير من طائفة كل واحد منها له اسمه ، ويجرى مجرى الأسماء الشائعة التى تحتاج إلى إيضاح وتبيين . نحو رجل ، وفرس ؛ فحينئذ يمكن إضافته ، وإدخال الألف واللام عليه ، كما يقع ذلك فى الأسماء الشائعة . فالإضافة نحو: زيدكم وعمركم . وعلا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم ... ونحو يا ليت أم العمرو كانت صاحبى ... ونحو : يزيد سليم ، وعمر الخير ، ومضر الحمراء ، وأنمار الشاة ، وربيعة الفرس ...

وهذه الأعلام متى أضيفت — لمعرفة — فقدت التعريف بالعلمية ؛ واكتسبت تعريفاً آخر يفيدها الإيضاح ؛ هو التعريف بالإضافة ، وصارت مثل « أخيك » ، و « غلامك » فى تعريفهما بالإضافة . . . هذا إن أضيف العلم لمعرفة ، أما إذا أضيف إلى نكرة فهو نكرة ؛ نحو : مررت بمحمد رجلٍ ، وعلى امرأةٍ . إلا أنه يحدث فى المضاف عندئذ نوع تخصيص ؛ لأنك جعلته ، « محمد رجل » ، ولم تجعله « محمداً » شائعاً فى المحمدين ، كما أنك إذا قلت ، « غلام رجلٍ » — استفيد منه أنه ليس لامرأة . . .) ا هـ — (راجع أيضاً رقم ٣ من هامش ص ٣١٧ الآتية ، والخضرى ج ١ عند الكلام على شروط المثنى) .

مما سبق يتبين أن الاستعمال الشائع الآن غير صحيح ؛ حيث يضاف العلم إلى اسم الوالد ؛ أو الوالدة ، نحو : محمد علىٌّ ، ومحمود حامدٍ ، وزينب صالحٍ ، وفاطمة كاملٍ ، وأمينة عائشةَ ... و ... وأشباهها فالأعلام الأولى : هنا (محمد — محمود — زينَبُ — فاطمة — أمينةُ ...) هى أعلام لأبناء مضافة إلى أعلام الوالد أو الوالدة . ومن المحتم أن تتوسط بينهما كلمة : « ابن وابنة » ولا يصح حذفها مطلقاً ؛ ولو كان الحذف قائماً على اعتبارها مضافاً محذوفاً أقيم المضاف إليه مقامه ؛ لأن هذا الحذف يوقع فى اللبس ؛ إذ لا دليل معه يدل على أن المضاف من أولاد المضاف إليه ؛ ولهذا نصوا — فى باب الإضافة ، كما سبق — على منع حذف المضاف إذا كان لفظة « ابن » ومثلها : ابنة (راجع ج ٣ م ٩٦ ص ١٥٥) .

لكن ما المراد بالإيضاح فى جانب المعارف ، وبالتخصيص فى جانب النكرات ؟ . أشار لهذا صاحب « المفصل » . فيما سبق وفيما يجىء .

فالمراد بالإيضاح هو : رفع الاحتمال ، وإزالة الاشتراك فى المضاف إلى المعرفة . والمراد بالتخصيص : تقليل الاحتمال والاشتراك فى المضاف إلى النكرة . بيان ذلك : أننا حين نقول : سافر محمود — مثلا — « فمحمود » علم قد يشترك فيه عدة أشخاص ؛ فلا ندرى من منهم الذى سافر . فإذا قلنا : سافر « محمود الحديقةِ » أو : « محمود البيتِ ، أو محمود نا » فقد زال الاحتمال ، وارتفع الاشتراك بسبب إضافته =

أو جاء مبتسما حامد — لأن الغالب فى المبتدأ وصاحب الحال أن يكونا معرفتين — ويُمنع من الصرف إن وجد مع العلمية سبب آخر للمنع ، كالتأنيث فى مثل : أصغيت إلى فاطمةَ . ويكون نعته معرفة مثله ، ولا يصح أن يكون نكرة .

• • •

علم الجنس :

تعريفه :

اسم موضوع للصورة الخيالية التى فى داخل العقل ، والتى تدل على فرْد شائع من أفراد الحقيقة الذهنية[1].

حكمه المعنوى :

أكثر ما يتجه إليه معناه هو : الدلالة على واحد غير معين ؛ فشأنه فى هذه الدلالة كشأن النكرة . ولكن هذا الواحد الشائع يكون من بين الأشياء الآتية المسموعة[2] عن العرب :

١ — حيوانات غير أليفة ؛ كالوحوش ، والحشرات السامة ؛ وجوارح الطيور ،

= لمعرفة ؛ كما لو أتينا بعده بنعت — مثلا — فقلنا : سافر محمود العالم .

وإذا كانت إضافته إلى نكرة فإن الاحتمال لا ينقطع ، والاشتراك لا يزول ، وإنما يخف أمرهما ويقل كما سبق فى : محمد رجل ... وقد يحصل الاحتمال ويبقى الاشتراك بعد إضافة العلم إلى المعرفة ؛ ولكن هذا قليل لا يلتفت إليه (راجع التصريح وهامشه فى أول باب : النعت).

ثم قال صاحب شرح المفصل فى المكان السابق :

« أما إدخال « أل » على العلم فقليل جداً فى الاستعمال ، وإن كان القياس لا يأباه كل الإباء ؛ لأنك إذا قدرت فيه التنكير ، وأنه ليس له مزية على غيره من المسمين به جرى مجرى : « فرس » و « رجل » ، ولا تستنكر أن تدخل عليه « أل » وقد جاء فى الشعر وما أقله . . . ا هـ .

وقد يتنكر العلم الممنوع من الصرف ، مثل : جاء أحمدٌ — ، ورأيت أحمداً — ومررت بأحمد إذا كان هذا الاسم مشتركاً بين عدة أفراد كل منهم يسمى : بأحمد ، ولا تقصد فرداً معيناً ، وقد سبق بيان هذا فى تنوين : «التمكين» (فى رقم ٣ من هامش ص ٣٣ و ٣ من هامش ص ٣٧) ويرى بعض النحاة أن العلم إذا أضيف لا يفقد علميته ؛ بل تبقى وإنما يكتسب من الإضافة زيادة إيضاح على إيضاحه السابق ، تفيده تعييناً ، وتمنع أثر الاشتراك عنه ؛ كالذى فى قول العرب : هذا جميل بثينة ، وقيس ليلى . والخلاف لفظى شكلى ؛ لا أثر له . وإن كان الرأى الأول هو الذى يساير القواعد النحوية العامة .

(١) سبق شرح هذا بإفاضة فى ص ٢٨٩ وما بعدها .

(٢) انظر رقم ٢ ص ٢٩٩ حيث الكلام على قياسيته .

ومنها ؛ (أبو الحارث وأسامة ، وهما : للأسد) ، (وأبو جَعْدة وذُؤَالة ، وهما : للذئب) ، (وشَبْوَةَ وأمّ عِرْيَط ، وهما : للعقرب)، (وثُعَالة وأبو الحُصَيْن ، وهما : للثعلب) .

٢ ــ بعض حيوانات أليفة[1]؛ ومنها : (هَيَّان بن بَيَّان ؛ للإنسان المجهول نسبه وذاته . ومثله : طامر بن طامر) ، (وأبو المضاء ، للفرس) ، (وأبو أيوب ، للجمل) ، (وأبو صابر ؛ للحمار) ، (وبنت طبق ، للسلحفاة[2]) ، (أبو الدَّغْفاء ، للأحمق) ، من غير تعيين فرد واحد بذاته فى شىء مما سبق . فلو أريد به فرد واحد معين لكان علم شخص .

٣ ــ أمور معنوية[3] (أى : ليست محسوسة ؛ فهى تخالف النوعين السابقين) مثل : (أم صبور ، علم للأمر الصعب الشديد) . ومثل : (سُبحان ، علم للتسبيح) ، (وأم قَشْعم ، علم للموت) ، (وكَيْسان ، علم للغدر) ، (ويَسَارِ ، ــ على وزن ؛ «فَعَالِ » ،وهو وزن للمؤنث هنا ــ ،علم للمَيْسرة، أى : اليُسر) . (وفَجَارِ ؛ علم للفَجْرة ، أى : الفجور ، وهو الميل عن الحق) ، (وبَرَّة ؛ علم للمَبَرة ، أى : البرّ) .

٤ ــ جميع ألفاظ التوكيد المعنوى « الملحقة » بألفاظه الأصيلة ؛لأن كل لفظ من هذه الملحقات هو علم جنس يدل على الإحاطة والشمول ، ولهذا لا يجوز نصبه على الحال فى الرأى الصحيح ــومن تلك الألفاظ الملحقة : (أجمع ــ جمعاء ــ أجمعون ــ جُمَع) ، وكذلك (أَكتع ــ أبتع ــ أبصع)، وسيجىء البيان بتفصيل هذا فى باب التوكيد ج ٣ م ١١٦ ــ ص ٥٠٢ .

أحكامه اللفظية :

هى الأحكام اللفظية الخاصة بقسيمه : « علم الشخص » ؛ فهما متشابهان فيها[4] ؛

---

(١) مجىء علم الجنس من هذا النوع قليل بالنسبة للنوعين الآخرين ؛ لأن الأشياء المألوفة توضع الأعلام للفرد منها ، لا للجنس .

(٢) وقد تستعمل للحية. (٢) انظر ص ٢٩٩ ففيها تكملة مهمة .

(٤) ولكن يجب ملاحظة ما يمتاز به « علم الشخص »من صحة جمعه جمع مذكر سالم باطراد إذا استوفى شروط هذا الجمع (وقد سبقت فى ص ١٤٠) ، أما علم الجنس فلا يجمع منه هذا الجمع إلا ألفاظ معدودة ؛ هى : أجمع ــ أكتع ــ أبصع ــ أبتع ... (طبقاً لما أشرنا إليه فى رقم ٢ من هامش ص ١٤٠ ورقم ٤ من هامش ص ١٤٢ ــأما الإيضاح والتفصيل ففى المكان الخاص،وهو باب: التوكيد، ج ٣ م ١١٦ ص ٥٠٠) .

فلا يجوز[1] فى علم الجنس أن يضافَ ، ولا أن تدخل عليه « ألْ »[1] المعرّفة . . . فلا تقول : أسامةُ الحديقةِ فى قفص ، ولا الأسامة فى قفص . وهو يقع مبتدأ : مثل أسامة مفترس ؛ ويكون صاحب حال متأخرة[2] عنه ؛ مثل : زأر أسامة غاضباً . ويمنع من الصرف إن وجدت علة أخرى مع العلمية ، كالتأنيث فى مثل : أسامةُ ملك الوحوش ؛ فتمتنع كلمة : « أسامة » من الصرف للعلمية والتأنيث[3] . ويجب أن يكون نعته معرفة مثل : أسامة القوىّ ملك الوحوش . ولا يصح أن يكون نكرة[4] — فى الرأى الصحيح .

وفيما سبق من الأحكام المعنوية واللفظية بيان وتفسير لقول النحاة : « حُكْمُ علَم الجنس أنه نكرة معنى ، معرفة لفظاً » .

* * *

(١ و ١) الأشياء التالية كلها لا تجوز ؛ بشرط بقائه على علميته . فإن نكر جاز إضافته ، واقترانه بأل ، ووصفه بالنكرة ، وعدم منعه من الصرف ... و ... وهى أمور تجرى فى « علم الشخص » ؛ طبقاً لما بيناه عند الكلام عليه — انظر رقم ١ من هامش ص ٢٩٤ حيث البيان — .

(٢) لأن مجيئها متأخرة عنه دليل على أنه معرفة ؛ إذ الحال المتأخرة لا يكون صاحبها نكرة فى الغالب — إلا فى مواضع معينة تخالف هذه . أما إذا تقدمت الحال فإن صاحبها قد يكون معرفة ؛ مثل : أقبل ضاحكاً الضيف ، وقد يكون نكرة ؛ مثل : أقبل ضاحكاً ضيف .

(٣) ومثلها : « ثعالة » للثعلب ، و « برة » للمبرة . و « سبحان » ، « وكَيْسان » ، العلمية وزيادة الألف والنون . وكلمة : « أوبر » فى « بنات أوبر » — نوع من الكمأة . — العلمية ووزن الفعل ... وهكذا .

(٤) وإلى ما سبق يشير ابن مالك بقوله فى آخر باب : العلم .

ووضَعُوا لبعضِ الأجْناسِ عَلَمْ ... كعلَمِ الأشخاصِ لَفْظاً وهْوَ عَمْ

مِن ذَاكَ : « أُمُّ عِرْيَطٍ » للعقْربِ ... وهكذا : « ثُعَالَةُ » للثَّعْلبِ

ومِثْلُهُ : « بَرَّةُ » ؛ للْمبَرَّهْ ... كَذا ؛ « فَجَارِ » ، عَلَمٌ لِلفَجْرَهْ

أى : أن العرب وضعوا علم جنس لبعض الأجناس — انظر رقم ٢ من ص الصفحة الآتية — فى الأحكام اللفظية . أما فى الحكم المعنوى فكلاهما يدل على فرد واحد ، غير أن علم الشخص يدل — فى الأغلب — على فرد واحد متعين ، وعلم الجنس يدل على فرد واحد غير متعين . وهذا هو المراد من قول ابن مالك أنه : عم . بصيغة الفعل الماضى ، يريد : أن مدلوله عم الأفراد : بحيث يصدق مدلوله على كل فرد ، دون فرد بذاته ؛ فهو عام شائع من جهة مدلوله .

و « فجار » علم للمؤنث ؛ ولذا قال علم : للفجرة ؛ أى : الفجور ، فالتاء فيها ليست للمرة ، وتأنيث الوحدة ؛ وإنما هى التاء الدالة على حقيقة الشىء ؛ أى : ذاته الأساسية الشائعة فى ضمن أفراده .

... ...
... ...

زيادة وتفصيل

١ – استعمل العرب علَم الجنس فى أمور معنوية – كما سبق(١) – غير أن بعض تلك الأمور قد استعملوه حينًا علم جنس ؛ فتجرى عليه الأحكام اللفظية الخاصة بعلم الجنس ؛ فهو معرفة من هذه الجهة ، وحينًا استعملوه كالنكرة تمامًا ؛ فلا يلاحظ فيه تعيين مطلقًا. والطريق إلى معرفة هذا النوع المعنوىّ هو : «السماع» المحض عن العرب . ومن أمثلته : فَيْنَة (بمعنى : وقت) و «بُكْرة» و «غُدْوة» وهما بمعنى أول النهار ، و «عَشِيَّة» بمعنى آخر النهار . فهذه الكلمات تستعمل بغير تنوين ؛ فتكون معرفة ؛ مثل : قضينا فَينةَ فى الحديقة ، أى : الفَينةَ المعينة من يوم معين . وتقول : «فلان يتعهدنا بُكرةَ» ، أى : البكرةَ المحددة الوقت واليوم . وكذا . «غُدْوةَ وعشيةَ» بغير تنوين ؛ تريد بكل منهما وقتها ويومها المحددين . فأنت تقصد الأوقات المعينة التى تبينها هذه الأسماء السابقة(٢).

أما إذا قلتها بالتنوين فلست تريد واحدة ، معينة ، محددة فى يوم محدد – وإنما تريد «فَيْنةً» أىّ فينة ، من يوم أىّ يوم ، و «بُكرةً» ، أىّ بكرة أيضًا ، وهكذا الباقى . . .

وفى الأثر المرْوِىّ : (للمؤمن ذنب يعتاده الفَيْنةَ بعد الفينة) فدخول أل دليل على أن الكلمة قبلها كانت نكرة . ويترتب على هذا الاختلاف فى المراد الاختلاف فى الأحكام اللفظية التى عرفناها ، والتى تطبق على الكلمات باعتبارها علم جنس ، ولا تطبق عليها باعتبارها نكرات ، ولا يعرف هذا فى النوعين الآخرين من علم الجنس ؛ فهما معرفتان ، وحكمهما من جهة اللفظ حكم علم الجنس .

٢ – جاء فى بعض المراجع – كالصبان – ما يفهم منه أن «علَم الجنس» سماعىّ . لكن الذى قد يفهم من بعض المراجع الأخرى – كالهمع ، جـ١ ص ٧٣ – أنه قياسىّ فى غير الأنواع المعنوية الموضحة هنا . وهذا الرأى وحده هو الأنسب ؛ لأن المدلولات التى تحتاج إلى علَم جنسىّ كثيرة فى كل زمن بسبب ما يجدّ فيه من أنواع ومخترعات وأجناس . . .

* * *

(١) فى رقم ٣ من ص ٢٩٧ .
(٢) ولهذه الأسماء مزيد إيضاح فى جـ ٢ – هامش ص ٢٢١ م ٧٩ .

التقسيم الثانى :

وهو يتضمن انقسام العلم باعتبار لفظه إلى علم مفرد ، وعلم مركب . فالمفرد : ما تكوّن من كلمة واحدة[1] ، مثل : صالح ، مأمون ، حليمة ، (أعلام أشخاص) . والمركب : ما تكون من كلمتين أو أكثر . وهو ثلاثة أقسام :

أولها : المركب الإضافى : ويتركب من مضاف ومضاف إليه ؛ مثل : عبدُ العزيز ، وسعد الله ، وعزّ الأهل . . .

وثانيها : المركب الإسنادى[2] : ويتركب إما من جملة فعلية ؛ — أى : من فعل مع فاعله أو مع نائب فاعله — ، مثل : (فَتَحَ اللهُ) و (جادَ الحقُّ) و (سُرَّ من رَأى) ، وإما من جملة اسمية ؛ أى : من مبتدأ مع خبره — مثل : (الخيرُ نازلٌ)و (السيدُ فاهمٌ) و (رأسٌ مملوء) ، وكلها أسماء أشخاص معاصرين إلا (سُرَّ من رأى) فإنها اسم مدينة عراقية قديمة .

وقد ألحق بالمركب الإسنادى بعض ألفاظ لا ينطبق عليها تعريفه — لأنها ليست جملة — ولكنها تخضع لحكمه ، وسيجىء البيان[3] .

وثالثها : المركب المزجىّ : وهو ما تركب من كلمتين امتزجتا (أى : اختلطتا بأن اتصلت الثانية بنهاية الأولى . . .[4]) حتى صارتا كالكلمة الواحدة[5] ؛ من

---

(١) ملاحظة : سيجىء فى رقم ١ من هامش ص ٣٠٨ أن الكنية — مع تركيبها الإضافى — تعد من قسم العلم الذى معناه إفرادى بالإيضاح الذى هناك .

(٢) المركب الإسنادى هو : ما انضمت فيه كلمة إلى أخرى على وجه يفيد حصول شىء ، أو عدم حصوله ، أو طلب حصوله — كما أوضحنا ذلك فى ص ٢٨ — فالإسناد هو نسبة الحصول أو عدمه ، أو طلبه . أى : التحدث عن ذلك الشىء بما ينسب إليه ؛ سلباً ، أو إيجاباً ، أو طلباً ، ولا يتأتى هنا إلا بجملة فعلية ، أو اسمية ، أو ما فى حكم كل منهما . وللأقدمين ومن جاء بعدهم أعلام كثيرة مركبة تركيباً إسنادياً . ونحن فى عصرنا الحاضر نحاكيهم فى ذلك ، بل نفوقهم فى الإكثار ؛ حتى لقد نعرف اليوم كتباً مختلفة ، من أسمائها : « يسألونك » و « اسألونى » . و « المعركة قادمة » . و « جاء النصر » و « نحن هنا » ومن الأعلام » : « حيدر أباد » و « الله أباد » بلدان فى الهند ، ومثل : « شَمَّر » لرجل ولفرس .. ، « ورامَ الله » ، لبلد فى لبنان .

(٣) فى ص ٣١٠ ورقم ٢ من هامشها .

(٤) وقد تفصل بينهما الواو المهملة — وهى الزائدة سماعاً لمجرد الفصل بين الكلمتين ، ولا تفيد عطفاً ، ولا غيره فى مثل كيت وكيت ، وذيت وذيت... طبقاً لما سيجىء فى ج ٤ ص ٥٤٠ م ١٦٨ «باب : كم وكأيّنْ ، وكذا» .

(٥) لا يكون المركب المزجى إلا من كلمتين فقط ، كما يفهم من التعريف ، ولا يصح مزج أكثر منهما ، لأن العرب لم تركب ثلاث كلمات . وقد صرح بهذا الأشمونى (ج١ فى أول باب المعرب والمبنى —

جهة أن الإعراب أو البناء يكون على آخر الثانية وحدها غالباً، أمَّا آخر الأولى فيبقى على حاله قبل التركيب[1]. ومن أمثلته: بُرْ سعيد (اسم مدينة مصرية)، رَامَهُرْمُزْ،

= عند الكلام على إعراب المضارع – وقال الصبان هناك: لا اعتراض على الحكم السالف بما ورد من نحو: لا ماءَ باردَ، ببناء الوصف وهو كلمة «بارد» على الفتح ... فإن هذا الاعتراض مدفوع بأن «لا» إنما دخلت بعد تركيب الموصوف والوصف، وجعلهما كالشيء الواحد. ولا يقاس على باب «لا» غيره» ا. هـ –(انظر «ب» من ٧٠١ ص –ومتى امتزجتا صار العلم بهما كلمة واحدة ذات شطرين، كل شطر منهما في العلم بمنزلة الحرف الهجائي الواحد من الكلمة الواحدة (كما نص على هذا شارح المفصل جـ ٤ ص ١١٦) والأصل في العلم قبل التركيب أن يكون لكل واحدة منهما معنى معين يخالف معنى الأخرى، أما بعد التركيب المزجي فالأمر يختلف فإن كان هذا التركيب علماً من النوع الذي تتركز فيه علامات الإعراب أو البناء على آخر الثانية فقط (وسيجيء في ص ٣١١ وما بعدها؛ كسيبويه، وبعلبك، وغيرهما من الأمثلة المعروضة هنا، ونظائرها) زال المعنى الأصلي لكل منهما نهائياً، ولا يصح ملاحظته، لأنه ينشأ من المزج معنى جديد مستحدث؛ لا صلة له بالمعنى السابق لهما أو لإحداهما.

أما إن كان هذا المركب المزجي من النوع الآخر الذي سيجيء (في ص ٣١٢) وهو الذي يُبْنَى على فتح الجزأين؛ (كالمركبات العددية؛ مثل: ثلاثةَ عشرَ، وأربعةَ عشرَ... أو: المركبات الظرفية، نحو: صباحَ مساءَ... أو: الحالية؛ نحو: فلان جاري بيتَ بيتَ أي: ملاصقاً... أو: باقي المركبات الأخرى التي تبنى على فتح الجزأين معا – (ومنها ما يفصل بينهما الواو سماعا؛ طبقاً لما تقدم في رقم ٤؛ وللأحكام المدونة في أبوابها...)، فإن المعنى بعد التركيب يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمعنى الذي كان لكل كلمة قبل مزجها بأختها، فيتكون المعنى الجديد من معناها السابق، مع بعض زيادة تنضم إليه دون إلغاء للسابق، أو إهمال لملاحظته في تكوين المعنى المستحدث، فأساس المعنى الجديد هو معناها القديم مع ضم زيادة إليه. وهذا النوع يلاحظ فيه قبل المزج أنه على تقدير: «واو العطف» بين الكلمتين وأنهما في حكم المتعاطفين، فمعناها بملاحظتهما قبل التركيب هو معناها الجديد بعد المزج، بغير ملاحظتهما (راجع شرح المفصل جـ ١ ص ٦٥ و جـ ٤ ص ١٢٤).

(١) ولا يكاد يختلف هذا التعريف عن التعريف النهائي الذي ارتضاه المجمع اللغوي القاهري ونصه: (كما جاء في ص ٥٢ من كتابه المجمعي المسمى: «كتاب في أصول اللغة»، الصادر في سنة ١٩٦٩)، هو: (المركب المزجي ضم كلمتين إحداهما إلى الأخرى، وجعلهما اسما واحداً، إعراباً وبناء، سواء أكانت الكلمتان عربيتين أم معربتين – ويكون ذلك في أعلام الأشخاص، وفي أعلام الأجناس، والظروف، والأحوال، والأصوات، والمركبات العددية) ا. هـ. ومن المركب المزجي في الأصوات قولهم: «قاشِ ماشِ» بالكسر فيهما لصوت على القماش– كما سيجيء في جـ ٤ باب: «أسماء الأصوات» م ١٤٢ ص ١٥٦ –. وسيجيء الكلام على حكمه في ص ٣١١ و ٣١٣، وكذلك في جـ ٤ باب الممنوع من الصرف ص ٢١٧ م ١٤٧.

ويلاحظ أن الإعراب أو البناء يكون على آخر الثانية في غير المركبات المزجية العددية وما شابهها مما يكون حكمه البناء على فتح الجزأين معا؛ طبقاً لما ذكر في هذا الهامش، وفي سابقه، والبيان الآتي في ص ٣١٣.

وَطَبَرِسْتَان ، وجَرْدِسْتَان ؛ من أسماء البلاد الفارسية[١] ومثل : نُيُويُرْك ، وقاليقلا[٢] ،وجَرْدِنْسِتِي[٣] وبَعْلَبَكّ[٤] سِيبَوَيْه[٥]،وبَرْزَوَيْه[٦] ونِفْطَوَيْه[٧]،وخالَوَيْه[٨]،ومثل[٩]: (السِّلاحْدار،والخازِنْدار، والبُنْدُقْدار).

فالعلم إما مفرد، وإما مركب تركيب إضافة، أو تركيب إسناد، أو: تركيب مزج[١٠].

* * *

التقسيم الثالث :

يتضمن انقسام العلم باعتبار أصالته فى العلمية وعدم أصالته ، إلى مُرْتَجَل ، ومنقول . فالمُرْتَجَل : ما وضع من أول أمره علماً،ولم يستعمل قبل ذلك فى غير العلمية . ومثاله : الأعلام التى اخترعها العرب أول مرة لمسميات

---

(١) فالأولى مكونة من:(رام، وهرمز)؛ وهما معا اسم مدينة فارسية، واسم رجل أيضاً، والثانية مكونة من : (طبر ، وستان) ، ومعنى ستان : مكان ، والثالثة من : (جرد ، وستان) .

(٢) اسم بلد بالشام .

(٣) اسم حى مشهور من أحياء وسط القاهرة ، على النيل

(٤) بلد بلبنان الآن . وأصله : « بعل » (اسم صنم) و « بك » (اسم رجل يعبده) ، ثم صارا اسماً واحداً للبلد .

(٥) كلمة فارسية مركبة من : « سيب » بمعنى : تفاح ، و « ويه » بمعنى : رائحة . فالمراد « رائحة التفاح » وقد تقدم المضاف إليه على المضاف ، كما هو الشأن فى اللغة الفارسية ، وبعض اللغات الأعجمية ، وصار مركباً مزجياً ، علماً على الإمام النحوى الأكبر المتوفى حول سنة ١٨٠ هـ .

(٦) لقب أحمد بن يعقوب الأصفهانى من أئمة الحديث الشريف .

(٧) اسم عالم لغوى كبير . وأصل « النفط » ما تسميه العامة : « زيت البترول » .

(٨) اسم عالم لغوى كبير ، وأديب نحوى ، فى القرن الرابع الهجرى .

(٩) الأسماء الآتية هى من الأعلام المشهورة فى عصرنا . وترجع فى أصلها إلى دولة « المماليك » التى حكمت مصر سنوات طوالا . وكانت تطلق على مكان السلاح ، أو المشرف على شئونه اسم : « السلاحدار» وعلى المشرف على شئون الخزن : « الخازندار» وعلى شئون البندق : « البندقدار » بتقديم المضاف إليه على المضاف فى تلك الألفاظ كالشأن فى اللغة الفارسية . وبعض اللغات الأخرى – كما تقدم – إذ الأصل : دار السلاح ، ودار الخازن ، ودار البندق . . . وعند تقديم المضاف إليه على المضاف يصير التركيب مزجياً بعد أن كان إضافياً .

ويحسن فى التركيب المزجى وصل الكلمتين خطاً إن كان الحرف الأخير من الصدر مما يوصل بغيره؛ فيكون هذا الاتصال الخطى دليلا على المزج .

(١٠) وليس من أنواع المركب هنا : العلم المركب الوصفى ؛ وهو الذى يتألف من موصوف وصفة ؛ مثل : الطالب المؤدب . . . ؛ فكلاهما يعد من قبيل المفرد فى أحكامه . – كما سيجىء بيانه فى رقم ٢ من هامش ص ٣١٠ – .

عندهم ؛ ومنها: أُدَد (علم رجل)—وسعاد[1](علم امرأة)—وَقَقْعس ،(علم للأب الأول لقبيلة عربية)معروفة . ومثل : الأعلام التى يخترعها الناس لمسميات خاصة عندهم ، من غير أن يكونلها عند العرب الخُلَّص وجود سابق ،مثل: بطليموس ، وكليوباترة ، وغاندى . . . و . . . أعلام أناس آ. ومثل :

« جيَّن » ، علم على بلد . و « رَسَّح » علم على جبل ، « وبَحْن » علم على شجرة مُعينة . وغير ذلك من الأعلام التى يبتكرونها فى عصر من العصور ، على حسب رغبتهم وأذواقهم[2].

ويريدون بالمنقول[2] — وهو الأكثر — أحد شيئين :

أولهما : العلم الذى لم يُستعمَل لفظه أول الأمر علماً مطلقاً ؛ وإنما استعمل أولا فى شىء غير العلَمية ، ثم نُقِل بعده إلى العلمية[3] ؛ مثل : حامد ، محمود فاضل ، أمين . . . فقد كانت قبل العلمية تؤدى معنى آخر ، ثم انتقلت منه إلى العلمية .

وثانيهما : العلم الذى استعمل أول أمره علماً لفرد فى نوع ، ثم صار علماً لفرد فى نوع آخر يخالف الأول ؛ مثل : « سعاد » علم امرأة ؛ ثم صار علم قرية لا علم امرأة .

١ — والنقل قد يكون من اسم منفرد اللفظ[3] ؛ فيشمل : ما هو منقول من معنى

---

(١) إذا كان العلم مرتجلا « كسعاد » مثلا — ثم سميت به امرأة ثانية وثالثة . . . و . . . ، لم يخرج ، بسبب تكرار التسمية — عن أنه مرتجل ما دام النوع لم يختلف . أما إذا اختلف النوع فإن الاسم الثانى والثالث و . . . و . . . و . . لا يكون مرتجلا ؛ بل يكون منقولا : كتسمية إنسان بأسامة ؛ فإن « أسامة » مرتجل بالنسبة للأسد ، ومنقول بالنسبة للإنسان .

(٢ و ٢) ومما يلاحظ أن وضع الأعلام الشخصية المرتجلة ليس مقصوراً على العرب الخلص — وكذا المنقولة — وإنما هو حق لهم ولغيرهم ، فى كل زمان ومكان . أما الأعلام الجنسية — فقد سبق حكمها فى رقم ٢ من ص ٢٩٩ .

وإذا صارت الكلمة علماً مرتجلا أو منقولا ، خضعت للضوابط والأحكام العامة التى تجرى عليه فى الإعراب أو البناء — ولا سيما ما تقضى به الملاحظة » التى فى ص ٧٩ — وفى التذكير والتأنيث ، وفى منع الصرف وعدمه ، وفى الإفراد والتثنية وجمع التصحيح ، وباقى الأحكام المختلفة ، ويجرى عليها فى جموع التكسير ما يجرى على نظائرها . فإن لم يكن لها نظائر فعل ما يقاربها ؛ طبقاً لما تقضى به الضوابط العامة . وفى كتاب همع (ج ٢ ص ١٨٣ باب التكسير) طريقة جمع الأعلام المرتجلة والمنقولة . . .

(٣ و ٣) إذا كان العلم منقولا من لفظ مبنى مفرد —أى : منفرد— ، ليس من أنواع المركب الثلاثة) وجب تغيير حكمه ، فيصير معرباً منوناً ؛ طبقاً « للملاحظة » المفيدة التى تقدمت فى ص ٧٩ ثم انظر رقم ١ من هامش ص ٣٠٩) — ولها إشارة فى « ب » من ص ٣٠٦ .

من المعانى العقلية الخالصة التى يُسَمّون كُلاً منها : « الحدَث المجرد » مثل : فضْل ، وسُعُود ، ومجْد ، وهيْبة . . . أعلام أشخاص — وما هو منقول من اسم عيْن ، (أى : من ذات مجسَّمة محسوسة)؛مثل : غزال ، وقمحة ، وزيتون وفيل . . . أعلام أشخاص . . . وما هو منقول من اسم مشتق ؛ مثل : صالح ، ونبيل ، ومحمد ، ومفتاح .

٢ — وقد يكون النقل من الفعل وحده[1] ؛ من غير أن يكون معه فاعل ظاهر ، أو ضمير مستتر ، أو بارز ، ومن غير أن يلاحَظ الفاعل أو يُقَدَّر بوجه من الوجوه ؛ فيشمل المنقول من فعل ماض مثل : شمَّرَ ، وجادَ،وصفا ، (أسماء أشخاص) . أو : من فعل مضارع ؛ مثل : يزيد[2] ، ويَميس[3] ، وتَعِز[4]

---

(١) النقل إذا كان من فعل مع فاعله الظاهر ، أو فاعله الضمير المستتر ، أو البارز — فإنه يعد نقلا من جملة فعلية ؛ فتعرب إعراب المركب الإسنادى ؛ حيث تخضع للحكاية التى سيجىء بيانها فى هذا الباب (ص ٣١٠ ورقم ١ من هامشها) .

أما النقل من الفعل وحده فليس نقلا من جملة . ويعرب الفعل فى هذة الحالة إعراب الممنوع من الصرف، للعلمية مع وزن الفعل مثلا ؛ كما هو الحال هنا ، أو : للعلمية مع سبب آخر إن وجد . ومن أمثلة الفعل الماضى وحده : « شمر » علم على شخص ، وعلم على فرس أيضاً — كما سلف — ومن أمثلة المضارع وحده « يشكر » علم نوح عليه السلام ، وعلم قبيلة ، وجبل صغير بالقاهرة عند القلعة . ومن أمثلة الأمر « أُسكت » — بضم الهمزة — علم على صحراء عربية . وهذه الهمزة للقطع ، مع أنها فى الأصل للوصل ؛ لأن همزة الوصل — كما سيجىء البيان فى ورقم ٢ من هامش ص ٣٠٦ — وفى هامش ص ٤٢١ — إن وجدت فى لفظ ليس علماً ثم صار علماً — فإنها تصير همزة قطع) .

فإن احتمل النقل أن يكون من جملة فعلية ومن فعل وحده مثل: « أُسكتْ » كان حمله على الفعل وحده أولى ؛ لأن النقل من الجملة مخالف للأصل ؛ فلا يلجأ إليه إلا بدليل وقرينة ؛ كما فى كلمة « يزيد » فى قول الشاعر :

نُبِّئْتُ أَخْوالى بنى يَزِيدُ ظُلْماً عَلَيْنَا لَهُمْ فَدِيدُ

فإن رفع كلمة : « يزيد » دليل على أن النقل من جملة فعلية ، فعلها : « يزيد » وفاعلها : ضمير مستتر تقديره ؛ هو ؛ إذ لو كان النقل من الفعل وحده لوجب أن يقول : يزيدَ ؛ فيكون مجروراً بالفتحة ؛ لأنه مضاف إليه ، ممنوع من الصرف؛ للعلمية ووزن الفعل .

(نبئت : أُخبرت . أى : أخبرنى العارفون . « الفديد » : الصياح . « ظلماً » مفعول لأجله ، لفعل محذوف تقديره : يصيحون . « علينا » : جار ومجرور متعلق بالفعل المحذوف . « ولهم فديد » مبتدأ وخبر . والجملة فى محل نصب حال . و « نبئت » أصل فعله : « نَبّأ » فعل ماض ينصب ثلاثة مفاعيل : أولها قد صار نائب فاعل بعد حذف الفاعل وبناء الفعل للمجهول . وثانيهما « أخوالى » والثالث الجملة من الفعل المحذوف وفاعله « وهى جملة : يصيحون » .

(٢) علم على رجل .

(٣) علم على امراة .

(٤) علم لمدينة باليمن .

وتغلب(١)، ويشكر(٢). أو : من فعل أمر ، مثل : سالمْ ، وسامحْ(٣).

٣ ــ وقد يكون النقل من جملة ، إما اسمية ، مثل : « عليٌّ أسد » ، و « ما شاء الله »(٤) و « نحن هنا » اسم كتاب . . . وإما جملة فعلية كاملة ؛ مثل : فَتَحَ اللهُ ، زادَ الخيرُ ، وأطْرِقا (اسم بلد ، وصحراء ببلاد العرب) ؛ والنقل فى هذه الأمثلة هو من جملة فعلية كاملة ؛ لأن الفاعل فيها اسم ظاهر ، أو ضمير بارز .

٤ ــ وقد يكون النقل من حرف معنًى ؛ كتسمية شخص بكلمة : « رُبَّ » ، أو : إن . . . وقد يكون من حرفين(٥)، مثل : ربما ، إنما .

٥ ــ وقد يكون من حرف واسم(٥). . . مثل : بِهَنّاه ، ومثل : الحارث (اسم قبيلة عربية) .

٦ ــ أو حرف(٥) وفعل مثل : اليزيد(٦). . .

هذا : ومن خصائص العلَم بنوعيه السالفين أمران :

أما أولهما : فأنه اسم جامد لا صلة له بالاشتقاق ولو كان فى أصله وقبل نقله إلى العلمية اسما مشتقًّا . لهذا تجرى عليه أحكام الجامد وحده(٧). . .

وأما ثانيهما : فأنّ صيغته المكوّنة من الحروف الهجائية كتلة متماسكة الحروف لأن العلَمية تحدده وتحصره ، فلا يجوز الزيادة على حروفه أو النقص(٨).

---

(١) علم لقبيلة عربية .

(٢) علم لنوح عليه السلام، أو : لجبل ، كما سبق ــ فى رقم ١ من هامش ص ٣٠٤ ــ ولقبيلة عربية هجاها الشاعر بقوله :

« ويشكرُ » لا تستطيعُ الوفاء وتعجِزُ « يشكُرُ » أن تَغْدِرَا

(٣) كلاهما اسم رجل .

(٤) أى : الذى شاءه الله ، وأراده .

(٥ و٥ و٥) انظر ما يختص بهذا النوع من النقل ، وحكمه ، فى رقم ٢ من هامش ص ٣١٠ .

(٦) وإلى بعض ما سبق يشير ابن مالك بقوله :

ومِنْهُ مَنقُولٌ ، كَفَضْلٍ ، وأَسَدْ وذُو ارْتِجَالٍ ، كَسُعَادَ ، وأُدَدْ

(٧) كما تقدم فى رقم ٣ من هامش ص ١٣٩ و ٤ من هامش ص ٢٠٩ .

(٨) طبقًا للبيان المفيد الذى سبق فى « ج » من ص ١٢٥ .

... ...

... ...

زيادة وتفصيل

(ا) إذا كان العلم منقولا من لفظ مبدوء بهمزة وصل فإن همزته بعد النقل تصير همزة قطع ــ كما أشرنا [1] ــ نحو: « إنشراح » علم امرأة ، ونحو : « أل » علم على الأداة الخاصة بالتعريف أو غيره ، بشرط أن تكتب منفردة مقصوداً بها ذاتها ؛ فتقول : « ألْ » كلمة ثنائية ، كما تقول : « ألْ » فى اللغة أنواع من حيث المدلول . . . ومثل : يوم « الإثنين » . . . بكتابة همزة : «إثنين » لأنها علم على ذلك اليوم [2] . . . ومثل : « أسكُتْ » علم على صحراء . . .

(ب) وإذا كان العلَم منقولا من لفظ مفرد مبنى فإنه يصير بعد هذا النقل معربًا منونًا ؛ طبقًا للبيان التفصيلى الذى سبق [3] .

* * *

---

(١) فى رقم ١ من هامش ص ٣٠٤ وهامش ٤٢١ .

(٢) ولا التفات لما اشترطه بعضهم لإخراج نوع من الأعلام من هذا الحكم ؛ إذ الصحيح أن هذا الحكم عام يشمل الأعلام بأنواعها المختلفة ، كما يشمل غير الأسماء من كل لفظ مبدوء بهمزة وصل قد سمى به ، وصار علماً .

ــ راجع « حاشية الصبان » فى آخر باب النداء، عند قول ابن مالك .

« وباضطرار خص جمع « يا » و « أل » . . . » وكذلك : «التصريح ، والخضرى» فى هذا الموضع نفسه . وللخضرى تعليل قوى ، نصه :

« ما بدئ بهمزة الوصل فعلا كان أو غيره ، يجب قطعها فى التسمية به : لصيرورتها جزءاً من الاسم ؛ فتقطع فى النداء أيضاً ؛ ولا يجوز وصلها لأصالتها ، كما ــ وصلتْ ــ فى لفظ الجلالة ؛ لأن له خواص ليست لغيره . . . » ا هـ . . . فلا التفات إلى ما نقله الصبان عن غيره فى موضع آخر .

(٣) فى ص ٧٩ بعنوان : « ملاحظة » . . . ثم انظر رقم ١ من هامش ٣٠٩ .

التقسيم الرابع :

وهو يتضمن انقسام العلم باعتبار دلالته على معنى زائد على العلمية أو عدم دلالته ، إلى : « اسم ، ولقب ، وكُنْية » . فأما الاسم هنا[1] فهو : علَم يدل على ذات معينة مشخَّصة — فى الأغلب —[2] ، دون زيادة غرض آخر من مدح ، أو : ذمّ ، أو : غيرهما ؛ مثل : سعيد، كامل ؛ مريم ، بُثَيْنة ، وأشباهها من كل ما يكون القصد منه أمر واحد ؛ هو : مجرد الدلالة على ذات المسمى ، وتعيينها وحدها ، دون غيرها ، ودون إفادة شىء آخر يتصل بها ؛ كمدح أو :ذم ...

وأما اللقب فهو : علَم يدل على ذات مُعيَّنة مشخصة — فى الأغلب — مع الإشعار — بمدح أو ذمّ ؛ إشعاراً مقصوداً بلفظ صريح [3]؛ مثل : (بَسَّام ، الرشيد ، جميلة...) ، (السفاح ، صخر ، عرجاء...) .

---

(١) أى : فى باب : «المعارف» ؛ لا فى باب : «تقسيم الكلمة» — وقد سبق فى ص ٢٦ — ؛ حيث الاسم يقابل هناك الفعل ، والحرف .

(٢و٢) أما فى غير الأغلب فيفقد التعيين والتشخيص ، طبقاً لما أوضحناه فى رقم ٣ من هامش ص١٢٩ وفى رقم ١ من هامش ص ٢٩٢ .

(٣) لأن كل واحد من القسمين الآخرين للعلم (وهما ؛ الاسم والكنية) لا يخلو من مدح أو ذم ، ولو من ناحية بعيدة . غير أن المعول عليه فى اللقب — فوق دلالته على الذات المعينة — هو أن يدل على المدح أو الذم بلفظ صريح بأحدهما إشعاراً واضحاً قريباً . فليس المراد من اللقب مجرد الدلالة على الذات ، وإنما المقصود منه أمران معاً ؛ الدلالة على المسمى المعين ، والإشعار بمدحه أو ذمه . وهذا أهم من تلك الدلالة ؛ إذ يمكن الوصول إليها من طريق آخر ، هو طريق الاسم ؛ فإنه يكاد يكون مقصوراً عليها وحدها ، ومختص بها — وإن كان لا يخلو من رائحة مدح أو ذم . . . — كما سبق — .

وأما الكنية فإنها تدل على المسمى ، وتدل معه على المدح والذم كاللقب ؛ — طبقاً لما أسلفنا — ولكن من طريق التعريض ، لا من طريق التصريح ؛ لأن المتكلم حين يكنى عن شخص فيقول عنه : «أبو على» مثلا أو : « أم هانئ » . . . ، ولا يصرح بالاسم أو باللقب ، فإنما يرمى من وراء ذلك إلى تعظيمه ، أو تحقيره بعدم ذكر اسمه ؛ تعظيماً وتقديساً ، أن يجرى اللسان به ، أو : تحقيراً ، وزراية ، وأنه لا يستحق الذكر . وقد يجىء التعظيم أو التحقير ضمنياً أيضاً ، ولكن من ناحية أن المضاف يكتسبه من المضاف إليه ؛ مثل : أبو الفوارس ، وأبو لهب ، وأم الدواهى (القنبلة الذرية) . . . فقد فهم المدح ، أم الذم ، فى الكنية فهماً ضمنياً ، كشف عنه المضاف إليه . وقد يراد بالكنية التفاؤل بأن يعيش صاحبها حتى يكون أباً أو أماً لفلان . وقد يراد التشاؤم . . . ومما سبق نعلم أن كلا من اللقب والكنية يؤدى أمرين معاً ؛ هما :

(ا) الدلالة على مسمى معين .

(ب) والمدح أو الذم .

غير أن اللقب يدل عليهما بلفظ صريح مقصود ، وأن الكناية تدل عليهما من طريق ضمنى ، فيه التعريض ، وليس فيه التصريح المكشوف . وهذا هو الفارق الهام بينها وبين اللقب .

شىء آخر ؛ هو : أن الاسم واللقب قد يدلان معاً بلفظهما الصريح على مدح ظاهر ، أو ذم واضح : نحو : الحسن الصادق — الحُطَيْئَة الأجرب — ومعنى الحُطَيْئة : القصير — وفى مثل هذه الصورة يكون —

وأما الكُنْية فهى علم مركب تركيباً إضافياً[1]، بشرط أن يكون صدره (وهو المضاف) كلمة من الكلمات الآتية : (أب ، أمّ) ، (ابن ، بنت) ، (أخ ، أخت) ، (عمّ ، عمة) ، (خال ، خالة) ، مثل : الأعلام الآتية : (أبو بكر ، أبو الوليد) ، (أم كلثوم ، أمّ هانئْ) ، (ابن مريم ، بنت الصديق) ، (أخو قيس ، أخت الأنصار) ، وهكذا[2]. . . وليس منه : أبٌ لمحمد ، وأم لهند ، وغيرهما من كل مالا إضافة فيه على الوجه السابق .

وكل قسم من الأقسام الثلاثة السالفة قد يكون مرتجلا أو منقولا ، مفرداً أو مركباً ، إلا الكنية فإنها لا تكون إلا مركبة .

* * *

الأحكام الخاصة بالتقسيمات السالفة ، وتتركز فى النواحى الأربعة الآتية :

أولها : الأحكام الخاصة بإعراب العلم المفرد ، والعلم المركب .

=الاسم هو ما وضعه الوالدان- ونحوهما أولاً دالا على المسمى: ليكون اسماً له ابتداء ، مهما كان ذلك ، وما استعمل فى ذلك المسمى بعد وضع هذا الاسم الأول فإن كان مشعراً بمدح أو ذم فلقب ، وإن كان مصدراً بأب أو أم ونحوهما مما سردناه فكنية . فاعتبار الإشعار بالمدح أو الذم ، وملاحظة التصدير بأب أو أم أو نحوهما مما ذكرناه إنما يكون بعد وضع اللفظ الدال على الذات أولا ، أى : بعد وضع الاسم » .

راجع الصبان ، جـ ١ أول باب الكلام وما يتألف منه عند قول ابن مالك : « قال محمد هو ابن مالك . . . » .

فإن لم يعرف الموضوع ابتداء والسابق من الاسم واللقب فالأحسن اعتبار المتقدم هو الاسم والمتأخر هو اللقب ، والكنية هى المصدرة بأحد الألفاظ المعروفة ، (أب - أم . . .) .

(١) ألمحنا فى رقم ١ من هامش ص ٣٠٠ إلى أن الكنية - مع تركيبها الإضافى لفظاً - معدودة من قسم العلم الذى معناه إفرادى ؛ فكل واحد من جزأيها لا يدل بمفرده على معنى يتصل بالعلمية . ولهذا حين يقع بعدها تابع ؛ كالنعت مثلا فى قولنا : جاء أبو الفوارس الشجاع ، فإن النعت ، (وهو هنا كلمة : « الشجاع ») يعتبر فى المعنى نعتاً للاثنين معاً ، أى : للمضاف والمضاف إليه ، ولا يصح أن يكون نعتاً لأحدهما فقط ؛ وإلا فسد المعنى . ولكنه يتبع فى الإعراب المضاف وحده . أى : أن لفظه تابع فى إعرابه للمضاف ، وأما معناه فواقع على المضاف والمضاف إليه معاً .

طبقاً لما سيجئ فى باب النعت (جـ ٣م ١١٤ ص ٤٢٩) - راجع التصريح جـ ٢ آخر باب الإضافة ، عند الكلام على الشاهد الذى فى قول معاوية حين سلم من الطعنة ومات منها على بن أبى طالب .

نجوْتُ وقدْ بَلَّ المُرادِىُّ سَيفَهُ ... من ابن أبى شيخِ الأباطحِ طالبِ

والمرادى هو قاتل على رضى الله عنه . (واسمه : عبد الرحمن بن مُلْجَم ، من قبيلة مراد) - .

(٢) وما سبق يقتضى أن يكون المضاف إليه غير لقب للمضاف ؛ فلا يصح فى الكنية أن يكون عجزها (وهو المضاف إليه) لقباً لصدرها ؛ (وهو المضاف) لأن الشىء لا يضاف إلى نفسه - فى الأغلب - إلا بتأويل متكلف ، كما سيجىء فى رقم ١ من هامش ص ٣١٧ .

ثانيها : الأحكام الخاصة بالترتيب بين الاسم ، والكنية ، واللقب ، إذا اجتمع من هذه الأعلام اثنان ، أو ثلاثة .

ثالثها : الأحكام الخاصة بإعراب ما يجتمع منها .

رابعها : الأحكام المعنوية وبقية الأحكام اللفظية الأخرى التى تتصل بعلم الشخص وعلم الجنس .

(ا) فأما العلم المفرد، كحامد، وسعيد، وسميرة ، وعَبْلة . . . فإنه يخضع فى إعرابه وضبط آخره لحاجة الجملة المشتملة عليه ؛ فقد يكون مبتدأ ، أو : خبراً ، أو فاعلا . . . أو مفعولا ، أو مجروراً بالإضافة ، أو بالحرف ؛ أو غير ذلك ؛ فيرفع ، أو ينصب ، أو يجر على حسب ما تقتضيه الجملة . تقول : حامد أديب ، إن حامداً أديبٌ . أعْجبْت بأدب حامد ؛ فتضبط كلمة : « حامد » بالضبط المناسب لموقعها[1] ؛ كالشأن فى كل الأسماء المنفردة .

وأما العلم المركب : فإن كان تركيبه إضافياً ، (كعبد الله . . .) أعرب صدره — وهو المضاف — كإعراب المفرد السابق (أى : على حسب حاجة الجملة ؛ فيكون مبتدأ ، أو خبراً ، أو فاعلا ، أو مفعولا ، أو غير ذلك) . ويبقى المضاف إليه على حالته ؛ وهى الجر دائماً . تقول: عبدُ اللهِ شاعرٌ ، فازعبدُ اللهِ ، صاحبت عبدَ اللهِ ، سارعت إلى عبدِ الله ؛ فالمضاف — وهو كلمة : عبد — تغيرت علامة آخره بتغير حاجة الجُمل ، وبقى المضاف إليه مجروراً لم يتغير .

وإن كان تركيبه إسنادياً (مثل : فتحَ اللهُ . . . — الخيرُ نازلٌ) بقى على حاله وصورته اللفظية قبل التسمية ؛ فلا يدخله تغيير مطلقاً ، لا فى ترتيب حروفه ، ولا فى ضبطها ، ثم يجرى عليه ما يجرى على المفرد ؛ فيعرب على حسب حاجة

---

(١) هذا الحكم عام؛ فيشمل الكلمة المبنية إذا نقلت من معناها ، وصارت علماً ، فقد جاء فى التصريح ، ج ٢ أول باب المنادى ما نصه :

« قال الرضى فى باب العلم : إذا نقلت الكلمة المبنية ، وجعلتها علماً لغير ذلك اللفظ فالواجب الإعراب » اهـ ، ثم قال صاحب التصريح ما نصه :

« فعلى هذا تقول فى: كيفَ ، وهؤلاءِ ، وكمْ ، ومنذُ . . . ، أعلاماً عند النداء : ياكيفُ ، ويا هؤلاءُ ، وياكمُ ، ويا منذُ . . . بضمة ظاهرة ، فهى متجددة للنداء » اهـ .

وهناك النص الآخر الذى سبق تدوينه فى ص ٧٩ بعنوان : « ملاحظة » وما يختلف عنها فى « جـ » من ص ١٤٦ .

الجملة التي تحتويه . ولكن يكون إعرابه مقدرا على آخره بسبب وجود علامة للحكاية فيكون مبتدأ ، وخبراً ، وفاعلا ، ومفعولا . . . وغير ذلك على حسب ما تقتضيه تلك الجملة ، إلا أن آخره يظل على حاله ملتزماً علامته الأولى قبل العلمية فى جميع تلك الحالات مهما تغيرت الجمل ؛ فكأنه كلمة واحدة تلازمها علامة واحدة للإعراب ، لا تتغير فى الرفع ، ولا فى النصب ، ولا فى الجر . تقول : « فتحَ اللهُ » نشيط . جاء « فَتَحَ اللهُ » . صاحبت « فَتَحَ اللهُ » . رضيت عن « فتَحَ اللهُ » . فالعَلَم : (فتحَ اللهُ) فى الجملة الأولى : مبتدأ ، مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره ، للحكاية[1].

وفى المثال الثانى : فاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره ، للحكاية وفى الثالث : مفعول به ،منصوب ، وعلامة نصبه فتحةمقدرة على آخرهللحكاية ، وفى الرابع : مجرور ، وعلامة جره كسرة مقدرة للحكاية ؛ فهو لا يتأثر بالعوامل تأثراً ظاهراً،وإنما يتأثر بها تأثراً تقديرياً يصيب آخره ؛ فيجعله معرباً بحركات مقدرة للحكاية .

ويقال فى المثال الثانى : («الخيرُ نازلٌ» حضر) . (إن « الخيرَ نازلٌ » حضر). (سلّمتُ على« الخيرُ نازلٌ »).. وهكذا فى كل مثال آخر من أمثلة المركب الإسنادى ، وملحقاته[2] فإنه يكون معرباً ، وعلامات إعرابه مقدرة ؛ لأجل

---

(١) الحكاية الأصيلة معناها : أن نردد اللفظ بحالته الأصلية ونعيد نطقه أو كتابته بالصورة التى سمعناها أوقرأناها من غير أن نغير شيئاً من حروفه أو حركاته مهما غيرنا الجمل والتراكيب ويجوز أن نردده بمعناه إن لم يمنع مانع دينى ، أو غيره ؛ كإرادة النص عليه من غير إدخال تغيير فيه . (راجع مزية الحكاية فى رقم ١ من هامش ص ٣١ ، ثم من هامش : « ا » ص ٤٥ م ٦٢ ج٢ ، حيث الإيضاح المناسب) .

وإنما كانت الضمة مقدرة هنا وفى كل حالات الرفع لأن الضمة الموجودة حالياً هى الضمة التى كانت فى العلم قبل أن يكون مبتدأ أو خبراً ؛ فلم تترك مكانها لتحل فيه الضمة الخاصة بالمبتدأ أو بغيره من المرفوعات ويكون . منصوباً بفتحة مقدرة ، ومجروراً بكسرة مقدرة.

(٢) يدخل فى هذه الملحقات : العلم المنقول من حرفين؛ مثل : ربما ، إنما . . . والعلم المنقول من حرف واسم ؛ مثل : إن عُمَر ، أو : من حرف وفعل ؛ مثل ؛ لن يسافر – وقد سبقت لمحة عن هذه الأنواع الثلاثة فى ص ٣٠٠ – فكل علم من هذه الأعلام الملحقة وأشباهها ليس مركباً إسنادياً ؛ لأنه ليس جملة . ولكنه عند الإعراب يحكى كالمركب الأسنادى . أما العلم المركب من موصوف وصفة ؛ مثل : « محمد الفاضل » فقد اعتبره النحاة ملحقاً بالمفرد ، فيجرى على الموصوف الإعراب على حسب =

الحكاية[1].

وإن كان تركيبه مزجيًّا غير مختوم بكلمة: (وَيْه)، مثل: رامَهُرْمُزُ وبُيُوبِرْك... فإنه يعتبر – فى الرأى الغالب – كالكلمة الواحدة، ويعامل من ناحية الإعراب معاملة المفرد الممنوع من الصرف، فيكون على حسب جملته؛ مبتدأ، أو خبراً، أو فاعلا، أو مفعولا... أو غير ذلك؛ لكنه يرفع بالضمة من غير تنوين، وينصب ويجر بالفتحة فى الحالتين من غير تنوين[2]. تقول: رامَهُرْمُزُ جميلةٌ، إن رامَهُرْمُزَ جميلةٌ، سمعت برامَهُرْمُزَ، فتتغير حركة الحرف الأخير وحده تبعاً لحالة الإعراب مع خلوه من التنوين، ويبقى غيره من الأحرف على حالته الأولى.

فإن كان تركيبه مزجيًّا مختوماً بكلمة: «وَيْهِ» (مثل: حَمْدَوَيْهِ – خالَوَيْهِ)، كان كسابقه خاضعاً لحاجة الجملة؛ فيكون مبتدأ، أو خبراً، أو فاعلا أو مفعولا... إلخ، إلا أن آخره فى كل هذه الأحوال يكون مبنيًّا على الكسر – فى المشهور – تقول: خالويهِ عالم لغوىّ جليل، وإن خالويهِ عالم لغوىّ جليل، ولخالويْهِ شهرة فائقة... فقد وقعت كلمة: «خالويه» مبتدأ، واسماً لإن، ومجرورة باللام، ولم تتغير حالة آخرها بتغير الجمل؛ بل لزمت البناء على الكسر؛ فهى مبتدأ مبنية على الكسر فى محل رفع. وهى اسم إنّ مبنية

=الجملة، وتبعه الصفة فى علامة الإعراب. ولعل الأفضل أن يكون ملحقاً فى حكمه بالمركب الإسنادى فيحكى؛ منعاً من اللبس، ومنع اللبس من أهم الأغراض التى تحرص عليها اللغة، وقالوا فى التسمية بمثل: «عالم أبوه» ومثل: (مكرم محمداً) إن كلمة «عالم» تعرب على حسب العوامل التى قبلها. أما كلمة: «أبوه» و «محمداً» فيبقيان على حالهما. والأفضل عندى أيضاً أن يجرى على هذا النوع حكم المركب الإسنادى؛ منعاً من اللبس؛ إلا إن كانت الأساليب الصحيحة تخالفه، فيجب اتباعها، والقياس عليها. ولكنى لم أهتد إلى شىء مسموع من العرب من تلك الأساليب، ولم أعرف من روى عنهم أمثلة منها.

(١) هناك آراء أخرى فى طريقة إعرابه أشرنا إليها فى ص ٣١٣ ونرى عدم استعمالها؛ لاعتبارات شتى؛ فى مقدمتها: أنها لا تلائم الحياة الحاضرة، ولا تساير الأساليب الصحيحة المنتشرة اليوم.

(٢) لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتركيب المزجى؛ فيرفع بالضمة، وينصب بالفتحة، ويجر بالفتحة أيضاً: من غير أن يدخله التنوين مطلقاً؛ فى حالة من تلك الحالات ما دام علماً مزجيًّا – كما سبق فى «ب» من ص ١٧٦ – فإن خرج من العلمية جاز تنوينه على الوجه الذى أوضحناه فى رقم ٣ من هامش ص ٣٣.

على الكسر فى محل نصب ، وهى مجرورة باللام مبنية على الكسر فى محل جر[1]...
وهكذا فى الأحوال التى تشابه ما سردناه[2] .

. . . .

* * *

« ملاحظة » : إذا أريد تثنية نوع من أنواع المركب السالفة ، أو جمعها وجب اتباع الطريقة الخاصة بذلك وهى مشروحة فى مكانها الأنسب[3]. . .

---

(١) هذا الإعراب فى الحالات الثلاث هو الأوضح والأسهل ويصح إعراب آخر ؛ فنى حالة الرفع نقول : مرفوع بضمة مقدرة ، منع من ظهورها حركة البناء الأصلى على الكسر ، وفى حالة النصب منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها حركة البناء الأصلى على الكسر . وفى حالة الجر : مجرور بفتحة مقدرة منع من ظهورها حركة البناء الأصلى على الكسر . . . نقول هذه العبارات أو ما يماثلها فى تأدية المراد .

(٢) انظر أنواعاً أخرى من المركب المزجى وأحكامها فى رقم ٥ من هامش ص ٣٠٠ وفى ص ٣١٨ .

(٣) الجزء الرابع ، م ١٧٤ باب جمع التكسير « بعنوان : « جمع أنواع المركب جمع تكسير » ص ٥٠٦ .

... ...
... ...

زيادة وتفصيل :

من أنواع المركب المزجي ما يستعمل غير علم[1] ؛ كالمركب العددى (أىْ : الأعداد المركبة) ، وهى ؛ أحدَ عشرَ ، وتسعةَ عشرَ ، وما بينهما . فكل واحد منها مبنى دائمًا على فتح الجزأين فى جميع أحواله ، وفى كل التراكيب . ويقال فى إعرابه : مبنى على فتح الجزأين فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب حسب حالة الجملة . ما عدا اثنىْ عشَر ، واثنتىْ عشْرة ؛ فإنهما يعربان إعراب المثنى . فاثنا واثنتا ترفعان بالألف فى حالة الرفع ، وتنصبان وتجران بالياء فى حالتى النصب والجر . أما كلمة : « عشر ، وعشرة » فهى اسم مبنى على الفتح لا محل له ، لأنها بدل من حرف النون فى المثنى. وهذا هو ما يقال فى إعرابها — كما سبق[2] — وسيجىء تفصيل الكلام عليهما فى الباب الخاص بالعدد ، بالجزء الرابع .

وكالظروف المركبة ؛ مثل : (صباحَ مساءَ) فى مثل : (والذى يسأل عنا صباحَ مساءَ) ، أى : كلَّ وقت . وكالأحوال المركبة فى مثل : (أنت جارُنا بيتَ بيتَ) ، أى : ملاصقًا .

فكل هذه المركبات التى من نوع الأعداد ، والظروف ، والأحوال — مبنية على فتح الجزأين فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب حالتها من الجملة ؛ تقول فى الأعداد : (جاء أحدَ عشَرَ رجلا ، وأبصرت أحدَ عشَرَ رجلا ، ونظرت إلى أحَدَ عشَرَ رجلا) . وتقول : (أنا أسأل عنك «صباحَ مساءَ ») أى : كلَّ وقت . فالكلمتان معًا ظرف مبنى على فتح الجزأين فى محل نصب ، وتقول : (أخى جارى « بيتَ بيتَ ») فالكلمتان معًا حال ، مبنى على فتح الجزأين فى محل نصب . ففى كل ما سبق يكون اللفظ المركب مبنيًا على فتح الجزأين فى محل رفع ؛ لأنه فاعل — مثلا ، أو شىء آخر يكون مرفوعًا — . وفى محل نصب ، لأنه مفعول به ، أو ظرف ،

---

(١) سبقت إشارة لهذا فى ص ٣٠٠ وفى رقم ٥ من هامشها حيث الكلام على تعريف المركب المزجى ، وأنواعه . . . و . . . و . . .ومنه ما يفصل بين كلمتيه الواو الزائدة سماعا ، المهملة التى ليست إلا للفصل المحض ؛ نحو : (كيت وكيت — وذيت وذيت)بالبيان الآتى فى موضعه من ج ٤ باب «كم» ص ٥٤٠ م ١٦٨ .

(٢) فى « ﻫ » من ص ١٣٤ ، وفى : « د » من ص ١٥٦ .

... ...

... ...

أو حال ،أو : شيء آخر منصوب . وفى محل جر ،لأنه فى محل شيء مجرور . فآخر كل كلمة من الكلمتين يلزم حركة واحدة لا تتغير ؛ هى الفتحة . وحكم هذا المركب هو البناء على الفتح .

وهذا الإعراب فى الأمثلة السابقة نوع مما يسمونه : « الإعراب المَحلّى »[1] حيث يكون للكلمة حالة لفظية ظاهرة – غالبًا – ، حلّت محل أخرى غير ظاهرة ، ولكنها ملحوظة فى الإعراب برغم عدم ظهورها ؛ ولهذا تراعى فى التوابع وغيرها – وهو غير « الإعراب التقديرى » الذى سبق الكلام عليه[2].

وما ذكرنا من حكم المركب المزجى بأنواعه المختلفة هو الذى يحسن الأخذ به . والاقتصار عليه وحده فى استعمالنا ؛ لأنه أشهر الآراء وأقواها . . . والاقتصار عليه يمنع الفوضى فى ضبط الكلمات ، ويريحنا من جدل أهل المذاهب المختلفة. وعلى الرغم من هذا سنذكر بعض الآراء الأخرى ، لا لاستعمالها ؛ ولكن ليستعين بها من يشاء فى فهم النصوص القديمة التى تسايرها تلك الآراء وتنطبق عليها ، وتوضح الضبط الوارد بألفاظها . . .

فمن تلك الآراء أن المركب المزجى غير المختوم بكلمة : (وَيْه) يجوز فيه البناء على الفتح فى جميع حالاته . تقول : هذه بعلبكَّ . إن بعلبكَّ جميلةٌ . لم أسكن فى بعلبكَّ ، فتكون مبنية على الفتح دائمًا فى محل رفع ، أو نصب . أو جرّ .

ومنها : أنه يجوز إعرابه إعراب المتضايفين[3] ؛ فيكون صدره –وهو المضاف– معربًا على حسب حالة الجملة ، ويكون عجزه – وهو المضاف إليه– مجروراً أبداً ؛ تقول : هذه بعلُ بَكٍّ . إن بعلَ بكٍّ جميلة . لم أسكن فى بعلِ بكٍّ .

---

(١) ومن أنواعه أيضاً جميع الأسماء المبنية ؛ (كأسماء الإشارة ، والموصول ، والضمير) ؛ وبعض الأفعال المبنية (كالماضى الواقع فعل شرط ، أو جوابه ، فإنه مبنى فى محل جزم) ؛ وكذلك بعض الجمل (كالتى تقع خبراً ، أو صفة ، أو حالا . . .) – انظر البيان فى ص ٨٤ ، ثم ص ١٩٨ .

(٢) ص ٨٤ وفى « ج » من ص ١٩٨ .

(٣) والإضافة هنا غير محضة للأسباب الموضحة فى موضعها الأنسب ، وهو باب : « الإضافة » ، ج ٣ ص ٤٧ م ٩٣ وفى باب الممنوع من الصرف (ج ٤ م ١٤٧ « و » ص ٢١٨ وهامشها) .

... ...

... ...

وفى هذه الحالة — وحدها — يحسن فى الكتابة فصل المضاف من المضاف إليه ، وعدم وصلهما خطًّا . بخلاف أكثر الحالات الأخرى . كما أن المضاف فى هذه الحالة إن كان معتل الآخر فإنه يظل ساكنًا دائمًا ، ولا تظهر عليه الحركة ؛ بل تقدر ؛ مثل : عرفت « مَعْدِى كَرِب » ، فكلمة « معدى » مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الياء ؛ مع أن الفتحة تظهر على الياء دائمًا ؛ ولكنها لا تظهر هنا ، لثقلها مع التركيب — كما سبق البيان[1] — .

أما المركب المزجى المختوم بكلمة : (وَيْه) فقد أجازوا فيه حالة أخرى غير البناء على الكسر ، هى إعرابه كالممنوع من الصرف ، فيرفع بالضمة ، وينصب ويجر بالفتحة ، من غير تنوين فى الحالات الثلاث ؛ مثل : سيبويهُ إمام نحوىّ كبير ، عرفت سيبويهَ ، وتعلمت من سيبويهَ .

• • •

(١) عند الكلام على المنقوص فى ص ١٩٦ .

(ب) أما الترتيب بين قسمين[1] فيلاحظ فيه ما يأتى :

١ – لا ترتيب بين الاسم والكُنْية ، فيجوز تقديم أحدهما وتأخير الآخر ، مثل : أبو الحسن علىٌّ بطلٌ ، أو : علىٌّ أبو الحسن بطل .

٢ – لا ترتيب بين اللقب والكنية ؛ فيجوز تقديم أحدهما وتأخير الآخر ؛ مثل : الصّدّيق أبو بكرٍ أول الخلفاء الراشدين، أو : أبو بكرٍ الصّدّيقُ أول الخلفاء الراشدين .

٣ – يجب الترتيب بين الاسم واللقب ؛ بحيث يتقدم الاسم ويتأخر اللقب[2]. مثل : عمرُ الفاروق هو الخليفة الثانى من الخلفاء الراشدين ، وهذا الترتيب واجب إن لم يكن اللقب أشهر من الاسم ؛ فإن كان أشهر جاز[3] الأمران ؛ مثل : المسيح[4] عيسى بنُ مريمَ رسولٌ كريم ؛ أو : عيسى بنُ مريمَ المسيحُ رسولٌ كريم . ذلك أن « المسيح » أشهر من « عيسى » . ومثل : السفّاح عبد الله أول الخلفاء العباسيين ، أو : عبد الله السفاح . . . ومن أجل ذلك كثر تقديم ألقاب الخلفاء والملوك على أسمائهم – مع صحة التأخير – .

ومما سبق نعلم أن الترتيب عند اجتماع قسمين غير واجب إلا فى حالة واحدة[5] ؛

(١ و ١) أما حكم الترتيب عند اجتماع الثلاثة فيجىء فى ص ٣١٩ .

(٢) وتأخير اللقب عن الاسم واجب – بشرطه – سواء أوجد مع الاسم كنية أم لم توجد .

(٣) وهناك صورة أخرى لايجب فيها تقديم الاسم وتأخير اللقب ، بل يجوز ، هى : أن يكون اجتماعهما على سبيل إسناد أحدهما للآخر . (أى : الحكم على أحدهما بالآخر سلباً أو إيجاباً) . فى هذه الحالة يتأخر المحكوم به ، ويتقدم المحكوم عليه . فإذا قيل : من زين العابدين ؟ . فأجبت : زين العابدين على – فهنا يتقدم اللقب ؛ لأنه المعلوم الذى يراد الحكم عليه بأنه على ، ويتأخر الاسم لأنه محكوم به . . . وإذا قيل : من على الذى تمتدحونه ؟ . فأجبت : على زين العابدين . فيتقدم الاسم هنا؛ لأنه المعلوم الذى يراد الحكم عليه ، ويتأخر اللقب ، لأنه محكوم به. وهكذا – انظر رقم ٨٨ من هامش ص ٤٤٢ ورقم ٢ من هامش ص ٤٩٣ – فعندنا صورتان لا يجب تأخير اللقب فيهما ، وإنما يجوز .

(٤) معانى المسيح كثيرة ؛ منها : أنه يمسح الباطل ويزيله .

(٥) زيدت عليها حالة ثانية فى رقم ٣ من هذا الهامش . وإلى ما سبق يشير ابن مالك بقوله :

واسماً أتَى ، وكُنْيَةً ، ولَقَبَا وأخِّرَنْ ذَا إنْ سِوَاهُ صحِبا

يريد : أن العلم ثلاثة أنواع ؛ فيأتى اسماً، أو : كنية ، أو : لقباً ، ثم أشار إلى أن هذا (أى : اللقب) يتأخر إن صحب سواه من القسمين الآخرين ؛ بأن اجتمع مع الاسم أو الكنية، ولكن هذا الرأى يخالف المشهور ؛ من أن اللقب لا يتأخر إلا مع الاسم فقط ، دون الكنية – بالشرط الذى قدمناه – ولو أنه قال : « وأخرن ذا إن سواها صحبا » لكان أحسن ، وأوفق فى بيان أن المراد تأخير اللقب إن صحب شيئاً سوى الكنية .

هى حالة اجتماع الاسم واللقب؛ فيجب تأخير اللقب عنه بشرط ألا يكون أشهر من الاسم ؛ فإن كان اللقب أشهر جاز الأمران .

* * *

(ح) أما إعراب قسمين عند اجتماعها فيُتَّبع فيه ما يأتى :

١ — إن كان القسمان مفردين[1] مثل : «علىّ سعيد» جاز اعتبارهما متضايفين[2] فيكون الأول هو المضاف ، ويعرب ويضبط على حسب حاجة الجملة . ويكون الثانى هو المضاف إليه . وهو مجرور دائمًا ؛ تقول : غاب علىُّ سعيدٍ ، وعرفت علىَّ سعيدٍ ؛ وسألت عن علىِّ سعيدٍ[3] ، وجاز عدم إضافتهما فيعرب الأول ويضبط على حسب حالة الجملة ، ويكون الثانى تابعًا له[4] فى جميع حالات الإعراب ؛ فتكون كلمة : « سعيد » مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة تبعًا للكلمة

---

(١) وفى هذه الحالة لابد أن يكون أحدهما اسماً والآخر لقباً ؛ إذ لا دخل للكنية فى الإفراد ؛ لأنها لا بد أن تكون مركبة تركيباً إضافياً — كما سبق فى ص ٣٠٨ — ولا بد أن يكون المضاف إليه معها غير لقب المضاف ؛ إذ الشىء لا يضاف — فى الأغلب — إلى نفسه ، طبقاً للبيان السابق فى رقم ٢ من هامش ص ٣٠٨ .

(٢) بشرط ألاّ يمنع من الإضافة مانع، كوجود « أل » فى العلم الأول منهما ؛ مثل ؛ (السعد المقنع) اسم رجل ، ولقبه ؛ فلا يجوز إضافة « السعد » إلى «المقنع» ؛ لأن الإضافة المحضة تمتنع فيها « أل » من المضاف . كما تمتنع الإضافة إذا كان المضاف والمضاف إليه بمعنى واحد ؛ كما يبدو هنا فى ظاهر الأمر ، ولكنهما مختلفان تأويلا ؛ فأحدهما يراد به الاسم المجرد ، والآخر يراد به المسمى ، — كما سيجىء التفصيل فى باب الإضافة ج ٣ هامش ص ٤١ و ١١٩ م ٩٣ — وهذا النوع من إضافة الاسم إلى المسمى ؛ (أى : إلى اللقب) . والحاجة إلى هذا التأويل فى هذا الوجه جعلت الإعراب على الوجه التالى أفضل .

(٣) جاء فى ص ٢٢ ج ١ من شرح : « المفصل » ما ملخصه :

إذا لقبت علماً مفرداً بمفرد أضفت العلم إليه ؛ نحو : سعيدُ كرزٍ . كان اسمه : « سعيداً » ، ولقبه « كرزاً » . فلما جمع بينهما أضيف العلم إلى اللقب . وكذلك . « قيسُ قفةٍ ، وزيدُ بطةٍ » . فإذا أضفت الاسم إلى اللقب صار كالاسم الواحد ، وسلب ما فيه من تعريف العلميّة ؛ كما إذا أضفته إلى غير اللقب ؛ نحو : «زيدكم» ، فصار التعريف بالإضافة . وجعلت الألقاب معارف ؛ لأنها جرت مجرى الأعلام ، وخرجت عن التعريف الذى كان لها بالألف واللام قبل التلقيب — أى : إن وجدا من قبل — ؛ كما أنا إذا قلنا : « الشمس » كان معرفة بالألف واللام ، وإذا قلنا : « عبد الشمس » — كان من قبيل الأعلام . فالعلم يفقد التعريف بالعلمية عند إضافته إلى اللقب ويكتسب تعريفاً جديداً بالإضافة . وكل هذا بشرط إضافته إلى اللقب) .. . اهـ . ثم راجع رقم ١ من هامش ص ٢٩٤ .

(٤) فيعرب الثانى بدلا من الأول ؛ بدل كل من كل ، أو يعرب عطف بيان ، أو توكيداً لفظياً بالمرادف ؛ فهذه الإعرابات الثلاثة جائزة . إلا إن منع من البدل مانع مما ذكروه فى بابه ، فيمتنع ويبقى الإعرابان الآخران .

هذا ، وإعراب الثانى تابعاً للأول على وجه من الأوجه الثلاثة ، قوى لا تأويل فيه ، فهو خير من الإعراب فى الحالة الأولى ؛ حالة اعتبارهما متضايفين لما فيها من التأويل الذى أشرنا إليه فى رقم ٢ .

الأولى ؛ وهى : « علىّ » . ولا دخل للكنية هنا ؛ لأن الكنية مركبة تركيباً إضافياً، فتدخل فى الأحوال الثلاثة الآتية الخاصة بالمركب الإضافى ، ولا تدخل فى المفرد الذى نحن بصدده — كما أشرنا من قبل — .

٢ — وإن كان القسمان ، مركبين معاً تركيب إضافة ؛ مثل : « عبد العزيز سعد الله » فإن المضاف الأول ، وهو : « عبد » يُضبط ويعرب على حسب حاجة الجملة ، وبعده المضاف إليه . ويكون المضاف الثانى ، وهو : « سعد » تابعاً له[1] فى إعرابه . ويليه المضاف إليه .

٣ — وإن كان الأول هو المفرد والثانى هو المركب تركيب إضافة ؛ مثل : « على زين العابدين » — أعرب المفرد على حسب الجملة ، وجاء المضاف الذى بعده تابعاً له فى إعرابه[1] ؛ تقول : علىٌّ زينُ العابدين شريف . إن علياً زينَ العابدين شريف . وماذا تعرف عن علىّ زين العابدين ؟ .

و يجوز شىء آخر ، أن يكون الأول المفرد مضافاً ؛ يُضبَط ويعربُ على حسب حاجة الجملة ، وأن يكون المضاف إليه هو صدر الثانى ؛ تقول : علىُّ زينِ العابدين شريف ، إن علىَّ زينِ العابدين شريف . ماذا تعرف عن علىِّ زينِ العابدين ؛ فتكون كلمة : « علىّ » معربة على حسب العوامل ، ومضافة . وتكون كلمة : « زين » مضافة إليها مجرورة .

٤ — إن كان الأول هو المركب تركيب إضافة والثانى هو المفرد ؛ مثل: زين العابدين علىّ — فإن صدر الأول ؛ (أى : المضافَ) ، يضبط ويعرب على حسب حاجة الجملة ، يليه المضاف إليه ، ويعرب المفرد تابعاً له ، تقول : زينُ العابدين علىٌّ شريف ، إن زينَ العابدين علياً شريف ، عطفت على زين العابدين علىّ .

أما المركب المزجى وملحقاته ، والمركب الإسنادىّ فلا يعتد بتركيبهما فى هذا الشأن وإنما يعتبر كل منهما بمنزلة المفرد عند اجتماعه بقسم آخر ، وتجرى عليه أحكام المفرد السابقة[2] .

---

(١) فيعرب بدل كل من كل ؛ أو عطف بيان ، أو توكيداً لفظياً بالمرادف ؛ بالإيضاح الذى سبق فى رقم ٤ من هامش الصفحة الماضية .

(٢) مع ملاحظة الحالة الإعرابية الخاصة بكل منهما — كما شرحناها فى ص ٣٠٨ وما بعدها — فالمركب الإسنادى يلزم آخره حركة لفظية لا تتغير ، ويكون معها فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، بسبب الحكاية . والمركب المزجى المختوم بكلمة : « ويه » يلزم آخره حالة واحدة ؛ وهى : البناء على الكسر — فى الأغلب — ويكون معها فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر ... وإن لم يكن مختوماً بكلمة « ويه » =

وإلى هنا ينتهى الكلام على الترتيب والإعراب[1] بين قسمين عند اجتماعهما .
أما إذا اجتمعت الأقسام الثلاثة : (الاسم ، والكنية ، واللقب) فيراعى فى الترتيب بينها ما سبق إيضاحه ؛ حيث يجوز تقديم بعضها على بعض . إلا اللقب فلا يجوز تقديمه – فى أكثر حالاته – على الاسم[2] ؛ فى مثل : عمرُ بنُ الخطاب الفاروقُ – يجوز أن تقدم أو تؤخر ما شئت من الاسم ، أو الكنية ، أو اللقب . إلا صورة واحدة لا تجوز ؛ وهى : تقديم كلمة : « الفاروق » على « عمر » . ما دامت كلمة : « عمر » هى الأشهر .

= ولا مبنياً على فتح الجزأين؛ رفع بالضمة من غير تنوين، ونصب وجر بالفتحة من غير تنوين فيهما ؛ لأنه ممنوع من الصرف – فى الأشهر – . وهذه هى الأحكام الإعرابية الشائعة التى يجمل الاقتصار عليها الآن ، وترك ما عداها مما يدخل فى باب اللهجات التى لا تناسب حاضرنا . . .

ويلاحظ كذلك أن الثانى فى الصور السالفة كلها يجوز فيه « القطع » المشار إليه فى رقم ١ من هامش ص ٣٢٠ . . .

(١) وفى الإعراب يقول ابن مالك من غير أن يتعرض للتفصيل والترتيب الذى سلكناه :

وَإِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأَضِفْ حَتْماً ، وإلَّا أَتْبِعِ الذى رَدِفْ

يريد بالشطر الأول : أنه : إذا اجتمع قسمان من أقسام العلم ، وكانا مفردين ، مثل : سعيد محمود – وجب عنده إعرابهما متضايفين ؛ فالأول – وهو المضاف – يعرب على حسب حالة الجملة ، والثانى يعرب مضافاً إليه مجروراً . هذا رأى ابن مالك ، وقد عرفنا البيان الشافى فى ذلك ؛ حيث أوضحنا أن الإضافة ليست واجبة، وإنما هى جائزة كالإتباع : بل الإتباع أفضل .

ثم يقول فى الشطر الثانى : إن لم يكونا مفردين ؛ بأن يكونا معاً مركبين تركيب إضافة ، أو يكون الأول مركباً إضافياً والثانى مفرداً ، أو العكس – فإن الأول يعرب على حسب حاجة الجملة ، والثانى يكون تابعاً له فى الإعراب (فيكون : بدلا ، أو عطف بيان ، أو توكيداً لفظياً بالمرادف) ومعنى « الذى ردف » أى : الذى جاء ردفاً للأول ، أى : بعده متأخراً عنه .

ثم أشار إلى نوعين من أنواع العلم ؛ هما : المركب الإسنادى والمزجى ؛ فقال :

وجمْلَةٌ ، و مَا بمَزْج رَكِّبَا ذَا إنْ بغَير « وَيْهِ » تَمَّ أُعْرِبَا

أى : أن التركيب الإسنادى وهو المراد بقوله : « جملة » وكذلك المركب المزجى غير المختوم بكلمة : « ويه » فإنهما يعربان على حسب حاجة الجملة . وقد شرحنا طريقة إعرابهما ، وإن لم يوضحها الناظم ، كما شرحنا طريقة إعراب المركب المزجى المختوم بويه والأنواع المبنية على فتح الجزأين (ص ٣١٢ ، ثم أشار إلى المركب الإضافى من غير أن يذكر حكمه بقوله :

وَشَاعَ فى الأَعلام ذُو الإِضافَهْ كَعَبْدِ شَمْسٍ ، وأَبِى قُحَافَهْ

وعبد شمس : علم على جد معاوية ، وأبو قحافة : علم على والد أبى بكر الصديق . وفى هذا البيت والذى قبله إشارة إلى الأنواع الثلاثة للعلم المركب ، وهى : العلم المنقول من جملة ، وهو المركب الإسنادى ، والعلم المركب تركيباً مزجياً ، والعلم المركب تركيباً إضافياً .

(٢) إلا فى الصورتين الجائزتين ، وقد أوضحنا إحداهما فى رقم ٣ من ص ٣١٦ والأخرى فى رقم ٣ من هامشها .

وكذلك يراعى فى الإعراب بين الأول والثانى ماسبق أيضًا حين اجتماعهما بدون الثالث، فإذا انضم إليهما لم يتغير إعرابهما، وأعرب الثالث تابعًا للأول فى إعرابه[1].

* * *

(د) هذا ، وما يخص الأقسام السالفة من الأحكام المعنوية وباقى الأحكام اللفظية الأخرى قد سبق الكلام عليها[2].

---

(١) ويجوز فيه أيضاً ما يسمى : « القطع » وهو جائز فيه وفى غيره على التفصيل الآتى :

إذا اجتمع قسمان من أقسام العلم أو ثلاثة ، فإنه يجوز دائماً فى الثانى والثالث — إن وجد — : «القطع » وهو المخالفة للأول فى حركته الإعرابية ؛ والانفصال عنها إلى ما يخالفها فى الرفع ، أو النصب ؛ بشرط أن يكون الرفع أو النصب غير موجود فى الأول ؛ فإن كان الأول مرفوعاً جاز قطع ما بعده إلى النصب ، وإن كان الأول منصوباً جاز قطع ما بعده إلى الرفع . وإن كان الأول مجروراً جاز فيما بعده القطع إلى الرفع ، أو : القطع إلى النصب ، زيادة على الجر بالتبعية ؛ تقول فى الزعيم « سعد زغلول » : اشتهر سعد زغلولاً — بالخطابة ، فيجوز قطع كلمة : « زغلول » عن الرفع . أى : : عن أن تكون مثل الأول فى حركته ، وعن أن تكون تابعة له ، وإنما تكون منصوبة ، مفعولا به لفعل محذوف ، تقديره : أعنى ، أو : أريد ... أو نحو ذلك.

وفى مثل : عرفت سعداً — زغلولٌ — يجوز فى كلمة : « زغلول » الرفع ؛ فتكون مقطوعة عن حركة الأول غير تابعة له ؛ فتعرب خبراً لمبتدأ محذوف ، تقديره : « هو » مثلا . وفى مثل : سمعت عن سعد زغلول — يجوز فى كلمة (زغلول) الرفع ، أو النصب ، على القطع السالف ، كما يجوز فيها الجر على أنها تابعة له . . .

وملخص ما سبق فى القطع أنه : مخالفة الثانى والثالث لعلامة الاسم الأول ، فإذا كان الأول مرفوعاً جاز فى الباقى النصب فقط على القطع ، مع إعراب المقطوع مفعولا به لفعل محذوف . وإذا كان الأول منصوباً جاز القطع فى الباقى إلى الرفع مع إعرابه خبر مبتدأ محذوف . وإذا كان الأول مجروراً جاز القطع فى الباقى إلى الرفع ، أو إلى النصب ، أو إلى الجر ، مع إعرابه فى كل حالة بما يناسبها ، وتقدير العامل الملائم لها .

أما الغرض من القطع ومن العدول عن الإعراب الذى أوضحناه للتابع — إلى الاعراب الآخر الذى أوضحناه هنا أيضاً ، فغرض بلاغى ؛ هو بيان أن المقطوع يستحق اهتماما خاصاً ؛ لرفعة شأنه ، أو حقارة منزلته . وقد أوضحنا القطع — بتفصيل مناسب — والغرض البلاغى منه فى باب المبتدأ والخبر لمناسبة أقوى ، وهى : مناسبة حذف المبتدأ وجوباً (ص ٥١٠ م ٣٩) أما موضعه الأصيل و بيانه الأكمل فباب النعت من الجزء الثالث ، ص ٤٦٩ م ١١٥ .

(٢) فى صفحتى ٢٩٢ و ٢٩٦ وما بعدها .

المسألة ٢٤ :

اسم الإشارة[١]

تعريفه : « اسم يعين مدلولَه تعيينًا مقرونًا بإشارة حسية إليه » . كأن ترى عصفوراً فتقول وأنت تشير إليه : « ذا » رشيق ؛ فكلمة : « ذا » تتضمن أمرين معًا ، هما : المعنى المراد منها (أى : المدلول المشار إليه ، وهو : جسم العصفور) ، والإشارة إلى ذلك الجسم فى الوقت نفسه . والأمران مقترنان ؛ يقعان فى وقت واحد[٢] ، لا ينفصل أحدهما من الآخر ، لأنهما متلازمان دائمًا .

والغالب أن يكون المشار إليه (وهو : المدلول) شيئًا محسوسًا[٣] كالمثال السابق . وكأن تشير بأحد أصابعك إلى كتاب ، أو قلم ، أو سيارة ، وتقول : ذا كتاب — ذا قلم — ذى سيارة . وقد يكون شيئًا معنويًّا ، كأن تتحدث عن رأى ، أو : مسألة فى نفسك ، وتقول : ذى مسألة تتطلب التفكير — ذا رأى أبادر بتحقيقه . . .

تقسيم أسماء الإشارة

تنقسم أسماء الإشارة بحسب المشار إليه إلى قسمين : قسم يجب أن يُلاحَظ فيه المشار إليه من ناحية أنه مفرد ، أو مثنى ، أو جمع[٤] . . . مع مراعاة التذكير ، والتأنيث ، والعقل[٥] ، وعدمه فى كل ذلك[٦] . وقسم يجب أن

---

(١) اسم الإشارة اسم مبهم وسيجىء بيان المبهم فى « ج » من ص ٣٣٨ وفى رقم ٢ من هامش ص ٣٤٠ .

(٢) انظر ص ٩٣ ، ففيها الإيضاح .

(٣) مما تجب ملاحظته أن الإشارة نفسها لا بد أن تكون حسية. أما مدلولها – وهو المشار إليه – فقد يكون حسياً وهو الأصل ، وقد يكون معنوياً .

(٤) إذا كان المشار إليه اسم جنس جمعياً فلاسم الإشارة حكم خاص ، هو حكم الضمير العائد على مرجعه ، — ، وقد سبق بيانه فى رقم ١ من هامش ص ٢٢ وفى رقم ٦ من ص ٢٦٥ —.

(٥) والمراد بالعاقل : من له قدرة على الفهم والتعلم والحكم ، بأصل طبيعته ؛ ولو فقد هذه القدرة لسبب عارض . وقد يعبر النحاة أحياناً « بالعالم » بدلا من : العاقل .

(٦) إذا اختلف المشار إليه فى التذكير والتأنيث مع المراد الأصيل منه جاز فى اسم الإشارة التذكير والتأنيث ؛ مراعاة لأحدهما ؛ نحو : القطن محصول أساسى عندنا . وهذه الثروة يجب العناية بها ، أو : وهذا ثروة يجب العناية بها. ومثل : كتاب البخلاء للجاحظ زاد أدبى رائع ، وهذه مزية يسعى وراءها

يُلاحَظ فيه المشار إليه أيضًا ، ولكن من ناحية قُربه ، أو بعده ، أو توسطه بين القرب والبعد[1] .

فالقسم الأول خمسة أنواع :

(ا) ما يشار به للمفرد المذكر مطلقًا : (أى : عاقلا أو غير عاقل) : وأشهر أسمائه « ذا »[2] . نحو : ذا طيار ماهر — ذا بلبل صَدَّاح[3] .

(ب) ما يشار به للمفردة[4] المؤنثة مطلقا(أى : عاقلة وغير عاقلة) وهو عشرة ألفاظ ؛خمسة مبدوءة بالذال هى : ذى — ذهْ — ذهِ ، بكسر الهاء مع اختلاس[5] كسرتها — ذهِ ،بكسر[6] الهاء مع إشباع الكسرة نوعًا — ذات[7] .

= الأديب ، أو : وهذا مزية يسمى ورامها الأديب ومن الأمثلة قوله تعالى : (فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربى . هذا أكبر) — وقد أشرنا لهذا فى رقم١ من هامش ص ٢٢ وفى رقم ٧ من ص ٢٦٥ .

(١) تقدير القرب والبعد والتوسط متروك للعرف الشائع عند المتكلم ، ومن معه .

(٢) « ذا » هو الأشهر . ويحسن الاقتصار عليه — حرصاً على التيسير والإيضاح — وترك ما عداه مما هو مسموع بقلة عن العرب ؛ مثل : « ذاء » ، بهمزة مكسورة . و « ذائه » بهمزة مكسورة دائماً ، بعدها هاء مكسورة كذلك ، و « ذاؤه » بهمزة وهاء مضمومتين دائماً . و « آلِك » — البعيد — بهمزة مفتوحة ممدودة هى اسم الإشارة، بعدها لام مكسورة للبعد،فكاف الخطاب (أى : ذلك).فهذه الألفاظ الواردة لإشارة المفرد المذكر خمسة ؛ سردناها لنستعين بمعرفتها على فهم ما ورد منها فى الكلام القديم ، مثل قول القائل :

هذاؤُهُ الدَّفْتَرُ خيْرُ دَفْتَرِ فى يَدِ قِرْمٍ مَاجِدٍ مُصَدَّرِ

مع تفضيل الاقتصار فى استعمالنا على « ذا » كما سبق .

(٣) المفرد إما أن يكون مفرداً حقيقة كالمثالين المذكورين ، أوحكماً ؛ كالإشارة إلى جمع ، أو فريق ؛ مثل : هذا الجمع مسارع للخيرات ، هذا الفريق غالب. وأيضاً فى مثل: الصيف حار ، والشتاء بارد . أما الخريف فبين ذلك. أى : بين المذكور من الحار والبارد. ومما وقعت الإشارة به للجمع حكماً قول الشاعر :

ولقد سئِمْتُ من الحياة وطُولِها وسُؤَالِ هذا الناسِ : «كيفَ لَبِيدُ»

(٤) سواء أكانت مفردة حقيقة كما مثل ، أم حكماً : مثل الفرقة والجماعة — على الوجه المتقدم فى رقم ٣ .

(٥) الاختلاس هو : النطق بالحركة خفيفة سريعة ، مع عدم إطالة الصوت بها .

(٦) الإشباع إيضاح الحركة ، مع تقويتها و إطالة الصوت بها ؛ حتى ينشأ من ذلك حرف علة مناسب ؛ كالألف بعد الفتحة؛ وكالواو بعد الضمة؛والياء بعد الكسرة — وهو حرف علة زائد، يقال له : «حرف إشباع » . و يجوز كتابتها مع الإشباع هكذا « ذهى »بإثبات الياء الناشئة من إطالة الصوت بالكسرة .

(٧) ومن التيسير أن نجعلها كلها اسم إشارة، ولا نتابع الرأى القائل: إن اسم الإشارة هو « ذا » وحدها ، وإن التاء للتأنيث .

والغالب فيها الضم ، فهى اسم إشارة مبنى على الضم فى محل رفع ، أو نصب ،أو جر على حسب موقعها فى جملتها .

وخمسة مبدوءة بالتاء ، هى : تِى – تا – تِهْ – تِهِ ، بكسر الهاء مع اختلاس الكسرة – تِهِ[1] ، بكسر الهاء مع إشباع الكسرة نوعًا . تقول : ذى الفتاة شاعرة . . . تِى الفتاة محسنة . . . وكذا الباقى منهما[2] .

(حـ) ما يشار به للمثنى المذكر مطلقًا – أى : عاقلا وغير عاقل – ، وهو لفظة واحدة : « ذانِ » رفعًا ، وتصير : « ذَيْنِ » نصبًا وجرًّا[3] . تقول : ذانِ عالمان ، إنّ ذيْنِ عالمانِ ، سلمت على ذَيْنِ ، فتعرب كالمثنى ، أى : « ذانِ » : مبتدأ مرفوع بالألف . « ذيْنِ » : اسم : « إنّ » منصوب بالياء . « ذينِ » ، مجرور بعلى ، وعلامة جره الياء أيضًا .

(د) ما يشار به إلى المثنى المؤنث مطلقًا ، وهو لفظة واحدة : « تان » رفعًا « وتصير : تَيْنِ » نصبًا وجرًّا ؛ تقول : تانِ محسنتانِ : إن تيْنِ محسنتانِ ، فرحت بِتَيْنِ المحسنتينِ . (« تان » مبتدأ مرفوع بالألف – « تيْنِ » اسم : « إن » منصوب بالياء – « تَيْن » مجرور بالياء ، وعلامة جره الياء) .

(هـ) ما يشار به للجمع مطلقًا (مذكراً ومؤنثًا ، عاقلا وغير عاقل) هو لفظة واحدة : « أولاءِ » . ممدودة فى الأكثر ، أو : أولَى مقصورة ؛ مثل :

---

(١) ويجوز إثبات الياء الناشئة من الإشباع هكذا « تهى » . – كما سبق فى رقم ٦ من الهامش السابق –

(٢) يقول ابن مالك :

بِــذَا لمفردٍ مذكرٍ أَشِرْ ... بذِى ،وذِهْ ،تِى تَا ،على الأُنْثَى اقْتصِرْ

أى : أشر للمفرد المذكر بكلمة : « ذا » واقتصر فى الإشارة إلى الأنثى على كلمة : « ذى » و « ذه » و «تِى » و « تا » . ولم يذكر الباقى :

(٣) يقول ابن مالك :

و « ذان ، تانِ » لِلْمُثَنى الْمُرْتَفِعْ ... وفى سِوَاهُ « ذَيْنِ » . « تَيْنِ » . اذكُرْ تُطِعْ

أى : للمثنى فى حالة رفعه صيغتان ؛ هما : ذان ، وتان ، ولم يوضح المشار إليه بهما وقد عرفناه : («ذانِ » للمثنى المذكر المرفوع ، و « تانِ » للمثنى المؤنث المرفوع) ، وفى سوى الرفع يقال فيهما : «ذيْن» و «تيْن» بالياء والنون ويجوز تشديد النون ،وعدم تشديدها فى :(ذان ، وتان) ، وكذلك فى (ذين وتين) ، لكن عند تشديدها فى الأخيرتين تتحرك الياء بالفتحة ، أى : أنها تتحرك بالفتحة فى حالتى نصبهما وجرها إذا شددت النون – وستجىء الإشارة لهذا فى رقم ٢ من هامش ص ٣٤٤ – .

(٤) يقول ابن مالك :

وبأُولَى أَشِرْ لِجَمْعٍ مُطْلَقَا ... والمَدُّ أَوْلَى . . .

أولئك الصناع نافعون . ومثل : « إن السمعَ والبصرَ والفؤادَ كل أولئك كان عنه مسئولا »[1].

* * *

أما القسم الثانى من أسماء الإشارة ، وهو الذى يلاحظ فيه المشار إليه من ناحية قربه ، أو بعده ، أو توسطه بين القرب والبعد ؛ فإنه ثلاثة أنواع :

(ا) الأسماء التى تستعمل فى حالة قربه . هى : كل الأسماء السابقة الموضوعة للمفرد ، والمفردة ، والمثنى والجمع ، بنوعيهما ، من غير اختلاف فى الحركات أو الحروف ومن غير زيادة شىء فى آخر تلك الأسماء .

(ب) الأسماء التى تستعمل فى حالة توسطه للدلالة على أن المشار إليه متوسط الموقع بين القرب والبعد ، هى : بعض الأسماء السابقة بشرط أن يُزاد فى آخر كل اسم منها الحرف الدال على التوسط ، وهذا الحرف هو : « كاف الخطاب الحرفية[2] » ؛ فإنها وحدها — بغير اتصال لام البعد بها — هى الخاصة بذلك . أمَّا ما تلحق

---

(١) المد والقصر عند اللغويين والقراء — (كما سبق عند الكلام على المقصور فى رقم ٥ من هامش ص ١٨٨ وكما يجىء فى رقم ١ من هامش ص ٣٤٥ وكذا رقم ١ من هامش ص ٥٥٨ م ١٧٠ ج ٤) — يكون فى المعرب وفى المبنى ، كما نرى هنا كلمة : « أولاء » أما عند النحاة فمقصوران على المعرب .

والمقصود بالمد فى البيت السالف (فى رقم ٤) الإشباع الذى شرحناه فى رقم ٦ من هامش ص ٣٢٢ وهو المد الصرفى الذى يقضى بوجود همزة فى آخر الكلمة بعد ألف المقصور . أما الهمزة التى فى أول كلمة : « أولى » فلا يصح إشباعها عند النطق بها ، بالرغم من أن قواعد الإملاء توجب زيادة واو بعدها فى الكتابة للفرق بينها وبين كتابة : « الألى » التى هى اسم موصول — كما ستجىء فى رقم ١ من هامش ص ٣٤٥ — وهذه العلة لا تثبت اليوم على التمحيص . وقد آن الوقت لإعادة النظر فى قواعد الإملاء على يد المختصين بهذه الشئون ، ولا سيما المجمع اللغوى .

(٢) هذه الكاف حرف مبنى ، وليست ضميراً ؛ فلا يصح أن يكون اسم الإشارة مضافاً ، وهى مضاف إليه ؛ لأنها حرف كما قلنا ؛ ولأن اسم الإشارة بجميع أنواعه — حتى المثنى منه — لا يضاف ، لأنه (ما عدا المثنى) مبنى — كما سيجىء فى رقم ١ من هامش ص ٣٣٤ — ، والمبنى فى أكثر حالاته لا يضاف . ومع أن هذه الكاف حرف خطاب فإنها مع غير كلمة : « هنا » الآتية فى ص ٣٢٧ — تتصرف كما تتصرف الكاف الاسمية التى هى ضمير خطاب على حسب المخاطب) فتكون الحرفية مبنية على الفتح للمخاطب المفرد ، المذكر ، وعلى الكسر للمخاطبة نحو : ذاكَ — ذاكِ . وتلحقها علامة التثنية ، وميم جمع المذكر ، ونون النسوة ؛ نحو : ذا كما ، ذا كم — ذا كن . وهذا هو « التصرف الكامل » وهو أشهر اللغات وأسماها ، ويحسن الأخذ به وحده ؛ لأن يساعد على زيادة الإيضاح ومنع اللبس .

وهناك لغة أخرى لا تلحق بها علامة ، وتبنيها على الفتح لكل أنواع المخاطب المذكر ، وعلى الكسر لكل أنواع المخاطب المؤنث . وهذا هو « التصرف الناقص » . وهو فى درجته أقل من الأول . ويلى هذا « عدم تصرفها » مطلقاً ؛ فتبنى على الفتح فى جميع أحوال الخطاب .

هذا وكاف الخطاب مع الظرف « هنا » مفردة مفتوحة دائماً ، مهما كان المخاطب ، كما سيجىء فى رقم ٣ من هامش ص ٣٢٨ .

آخره من بعض الأسماء السابقة – دون بعض – فيقتصر على آخر أسماء الإشارة التى للمفرد المذكر ، والتى للمثنى ، والتى للجمع بنوعيهما ؛ نحو : ذاك المكافح محبوب – ذانك المكافحان محبوبان – تانك الطبيبتان رحيمتان – أولئك المقاومون للظلم أبطال ، أو : أولاك ، (بعد كلمة : « أولاء » وقصرها) .

وكذلك تلحق ثلاثة من أسماء الإشارة الخاصة بالمفردة المؤنثة ، هى : (تِى – تا – ذى) نحو : تيك الدار واسعة . . . ولا تلحق آخر السبعة الأخرى التى للمفردة المؤنثة ، فباستبعاد هذه السبعة تكون بقية أسماء الإشارة التى للقُرب صالحة للتوسط أيضًا .

ولا تلحق آخر اسم من أسماء الإشارة إذا كان مبدوءاً بحرف التنبيه : « ها » وبينهما فاصل ؛ كالضمير فى مثل : هأنذا محب للإنصاف ؛ فلا يقال فى الأفصح هأنذاك – كما سيجىء[1] – .

« ملاحظة » : هذه الكاف تلحق أيضًا اسم إشارة للمكان ، وهو يعتبر فى الوقت نفسه ظرفًا من ظروف المكان ؛ ونعنى به الظرف : « هنا » – وسيجىء إيضاحه قريبًا[1] – ؛ نحو : هناك فى أطراف الحديقة دوح ظليل .

وخلاصة ما تقدم أن الأسماء التى للمتوسط هى الأسماء السابقة التى للقرْب . ولكن بشرط زيادة « كاف » الخطاب الحرفية فى آخر الاسم للدلالة على التوسط ؛ (تقول : ذاك الطائر مغرد . . . تيك الغرفة واسعة . . . و . . .) وبشرط أن كاف الخطاب الحرفية لا تزاد فى آخر الإشارة الخاصة بالمفردة المؤنثة إلا فى ثلاثة : « تى » و « تا » و « ذى » ولا تدخل فى السبعة الأخرى – على الصحيح – وهذا هو الموضع الثانى الذى لا تدخله تلك الكاف[2] .

(حـ) الأسماء التى تستعمل فى حالة بُعْده .

لا سبيل للدلالة على أن « المشار إليه » بعيد إلا بزيادة حرفين معا فى آخر اسم الإشارة ، هما : « لام » فى آخره تسمى : « لام البعد » ، يليها وجوبًا

(١ و ١) ص ٣٢٧ .

(٢) أما الموضع الأول فقد ذكر قبل هذا مباشرة ، وهو اسم الإشارة المبدوءة بحرف التنبيه : « ها » ، وبينهما فاصل ، وكذلك لاتدخل فى اسم الإشارة : « ثم » ، ولا اسم الإشارة المنادى ؛ نحو : يا هذا – (كما سيجىء فى رقم ٦ هامش ص ٣٢٧ ، وفى باب المنادى ، جـ ٤) .

« كاف الخطاب » الحرفية ، ولا يصح أن توجد «لام البعد» بغيرها . وهذه اللام تزاد هنا فى آخر بعض الأسماء دون بعض ؛ فتزاد مع «الكاف» فى آخر أسماء الإشارة التى للمفرد ؛ نحو : ذلك الكتاب لا ريب فيه . وتزاد فى آخر ثلاثة من الأسماء التى لإشارة المفردة (وهى الثلاثة التى تدخلها « كاف الخطاب » الحرفية ؛ دون السبعة الأخرى التى لا تدخلها) ؛ نحو : تلك الصحارى ميادين أعمال ناجحة .

وتزاد فى آخر كلمة : « أولَى » المقصورة التى هى اسم إشارة للجمع مطلقـًا ، نحو : أولالِكَ المغتربون فى طلب العلم جنود مخلصون ، دون « أولاء » الممدودة التى هى اسم إشارة للجمع فلا يقال – فى الرأى الأرجح – أولاء لِكَ [1] المغتربون مخلصون . . .

ولا تزاد فى اسم الإشارة الذى للمثنى المؤنث أو المذكر ،ولا فى اسم الإشارة المبدوء بحرف التنبيه : « ها » ، المختوم بـ « كاف » الخطاب الحرفية ؛ فلا يصح فى مثل : « هناك وهاتاك » أن يقال : هذا لِكَ ، ولا هاتا لِكَ . . . على اعتبار « اللام » فيهما للبعد ، و « الكاف » حرف خطاب .

ومما سبق يتبين أنه لا يجوز زيادة لام البعد وحدها بغير « كاف الخطاب » الحرفية بعدها ؛ ولهذا يمتنع زيادة « لام البعد فى آخر الأسماء الخالية من تلك « الكاف » إمـّا لأن « الكاف » لا تدخلها مطلقـًا ؛ (كالأسماء السبعة التى لإشارة المفردة) ، وإما لأن هذه الكاف تدخلها ولكن اسم الإشارة خال منها عند الرغبة فى إلحاق لام البعد بآخرها . وإن شئت فقل: إن أسماء الإشارة التى تستعمل فى حالة البعد لا بد أن يزاد فى آخرها . حرفان معـًا ، هما لام تسمى : « لام البعد »[1] ، وحرف الخطاب (الكاف) بعدها فيما يصح فيه مجىء الكاف : نحو : ذلك السبّاح بارع . وهذه اللام لا توجد وحدها بغير كاف الخطاب بعدها ؛ فيجوز إلحاق اللام بآخر أسماء الإشارة التى للمفرد والمفردة بشرط وجود تلك الكاف فيما يصح وجودها فيه ، ويمتنع إلحاق اللام بأسماء الإشارة التى لا تدخلها الكاف مطلقـًا[2] ، أو التى تدخلها ، ولكنها لم يكن لها وجود عند الرغبة فى إلحاق اللام .

(١ ، ١) هذه اللام تكسر إن كان قبلها ساكن ، كالألف المحذوفة إملائيا فى نحو : « ذلك » و « تالك » . . . وقد تسكن ؛ فيحذف ما قبلها مباشرة من ساكن ؛ كالياء ، أو الألف فى اسمى الإشارة : تى وتا . تقول : تِلْك ، وتَلْك . . . (٢) وهى الأسماء السبعة التى أشرنا إليها فى الحالة الثانية ص

وكذلك يصح إلحاق هذه اللام بكلمة « أولَى » المقصورة ، دون الممدودة — على الأرجح — ودون المثنى بنوعيه أيضاً .

ويصح أن تدخل : « ها » التي هي حرف تنبيه[1] على اسم الإشارة الخالي من كاف الخطاب ؛ مثل : هذا ، هذه، هذان ، هؤلاء . . . وقد تجتمع مع الكاف بشرط عدم الفصْل بشيء — كالضمير — بين « ها » واسم الإشارة ؛ نحو هذاك — هاتاك . . . لكنهما إذا اجتمعا لم يصح مجيء لام البُعْد معهما ، فلا يجوز هذا لِيكَ[2]. وهذا موضع آخر من المواضع التي تمتنع فيها لام البعد[3] .

وتمتنع الكاف إن فَصَل بين « ها » التنبيه واسم الإشارة فاصل[4] ؛ كالضمير في نحو : هأنذا[5] مُخلص ، فلا يصح الإتيان بالكاف بعد اسم الإشارة وهذا هو موضع آخر لا تدخله كاف الخطاب[6]، وإذاً لا تدخله لام البعد أيضاً .

بقي من أسماء الإشارة التي من القسم الثاني كلمتان : هُنا ، و : « ثَمَّ »

---

(١) سميت بذلك لأن المراد منها : إما تنبيه الغافل إلى ما بعدها ، وتوجيهه إلى ماسيذكر . وإما إشعار غير الغافل إلى أهمية ما بعدها ، وجلال شأنه ؛ ليتفرغ له ، ويقبل عليه .

(٢) يشير ابن مالك إلى الكاف واللام في البعد وعدمه قائلا : (مع العلم بأنه يقصر كلامه على القريب والبعيد ويهمل الوسط ؛ لأنه يدخله في البعيد كفريق آخر من النحاة — انظر « الملاحظات » في ص ٣٣١) .

. . . . لَدى البُعْدِ انْطِقَا
بالكاف حَرْفاً دونَ لامٍ ؛ أَوْمَعَهْ والَّلامُ إنْ قدَّمْتَ « ها » مُمْتَنِعَهْ

(٣) المواضع التي تمتنع فيها اللام خمسة هي :
ا — اسم الإشارة الذي ليس في آخره كاف الخطاب .
ب — أسماء الإشارة السبعة التي للمؤنث ، وهي التي لا تدخلها الكاف أيضاً .
ج — أولاء ممدودة .
د — اسم الإشارة المثنى ؛ مذكراً ومؤنثاً .
هـ — اسم الإشارة المبدوء بها التنبيه ، والمختوم بكاف الخطاب .

(٤) كما سبق في ص ٣٢٥ .

(٥) أصله : (ها أناذا) ، ولكن قواعد رسم الحروف تقضي بكتابته متصل الحروف : « هأنذا » .

(٦) والموضع الأول هو أسماء الإشارة السبعة التي للمؤنث — وقد سبق الكلام عليها — كذلك لا تدخل على اسم الإشارة : « ثم » — كما سيجيء — ولا على اسم اسم الإشارة المنادى : نحو : يا هذا ، كما هو مبين في باب المنادى ، ج ٤ ، وسبقت الإشارة إليه في رقم ٢ من هامش ٣٢٥ .

وكلتاهما تفيد الإشارة مع الظرفية[1] التي لا تتصرف.

فأما : « هُنَا » فهي اسم إشارة إلى المكان القريب ، مثل : « هنا العلم والأدب » . وقد يزاد في أولها حرف التنبيه : « ها » نحو : هَا هُنَا الأبطال ؛ فهي في الحالتين سواء .

وبسبب دلالتها على المكان مع الإشارة دخلت في عِداد ظروف المكان أيضًا فهي اسم إشارة وظرفُ مكان معًا . وهي ظرف مكان لا يتصرف ، فلا تقع فاعلا ، ولا مفعولا ، ولا مبتدأ ، ولا غير هذا مما لا يكون ظرف مكان . ولا تخرج عن الظرفية المكانية إلا إلى نوع خاص من شبه الظرفية[2] ؛ هو الجرّ بالحرف « مِنْ » أو « إلى » ، نحو : سرت من هنا إلى هناك .

ويصح أن يزاد على آخرها الكاف المفتوحة للخطاب[3] وحدها أو مع « ها » التنبيه فتصير مع الظرفية اسم إشارة للمكان المتوسط ؛ هناك ، أو : « ها هناك » في الحديقة الفواكه . ويصح أن يتصل بآخرها كاف الخطاب المفتوحة، وقبلها لام البعد فتصير مع الظرفية اسم إشارة للمكان البعيد مثل : « هنالك » في الصعيد أبدع الآثار . وفي هذه الصورة تمتنع «ها» التنبيه ؛ لأن « هاء » التنبيه لا تجتمع مع لام البعد — كما أشرنا[4] — .

وقد يدخل على صيغتها الأصلية بعض تغيير ، فتصير اسم إشارة للمكان البعيد ؛ من غير وجود لام البعد،ومن ذلك : هَنَّا، هِنَّا ، هَنَّتْ — هِنَّت . . . فهذه لغات فيها ، وكلها تفيد مع الظرفية الإشارة للمكان البعيد .

---

(١) إذا وقع الظرف : « ثَمّ » خبراً وجب تقديمه على المبتدأ،وكذلك الظرف : «هنا» إذا سبقه — من غير فاصل — حرف التنبيه : « ها » — وهذا رأى صاحب الهمع (ح ١ ص ١٠٢ ، ومن نقل عنه كالصبان — عند كلامهما على تقديم الخبر) بحجة أن « ها » التي للتنبيه واجبة الصدارة ؛ كما يقول « الهمع » وبسببها وجب تصديرها هنا . والرأى وحجته ضعيفان مرفوضان بالأدلة القوية المؤيدة بالسماع أيضاً ، وهي مدونة في ص ٥٥ من مجلة المجمع اللغوي القاهري ، الجزء الثامن عشر . والظاهر : أن الأغلب — لا الواجب — في الظرف « هنا » المسبوقبهاء التنبيه بغيرفاصل هو تقديمه على المبتدأ ، ويصح تأخيره كما سيجيء في رقم ١ من هامش ص ٣٣٧ . (٢) توضيحه في رقم ١ من ص ٣٣٥ .

(٣) ولابد أن تكون هذه الكاف معها مفردة ومفتوحة، مهما تغير المخاطب ؛ وبذلك يسمونها : كاف الخطاب غير المتصرفة . أما الكاف مع غيرها فقد سبق في رقم ٢ من هامش ص ٣٢٤ أنها تكون متصرفة كاملة التصرف ؛ وهذا هو الأحسن . وقد تكون ناقصة التصرف في رأى آخر له تفصيل هناك . وقد تكون غير متصرفة مطلقاً في رأى ثالث . (٤) في ص ٣٢٦ .

وأما الأخرى : « ثَمّ » فاسم إشارة إلى المكان البعيد ؛ مثل : تأمل النجوم فثَمّ الجلال والعظمة . وهى[1] – كسابقتها – ظرف مكان لا يتصرف ، إلا أن « ثَمّ » للبعيد خاصة ، ولا تلحقها« ها التنبيه » ، ولا « كاف الخطاب » ، وهما الحرفان اللذان قد يلحقان نظيرتها .

وقد تلحقها – دون نظيرتها – تاء التأنيث المضبوطة – غالبًا – بالفتح ؛ فيقال ثَمّةَ[2] .

ومما تقدم نعلم أن المكان باعتباره وعاء ، (أىْ : ظرفًا يقع فيه أمر من الأمور ، ومعنى من المعانى) – قد اختص وحده باسمين من أسماء الإشارة ؛ فلا يشار إليه باعتباره وعاء وظرفًا إلا بواحد منهما . ومن أجل هذا كانا فى محل نصب على الظرفية[3] لايفارقها أحدهما إلا إلى الجر بمن أو إلى . أما بقية أسماء الإشارة فتصلح لكل مشار إليه بها ؛ ، مكانًا أو غير مكان . إلا أن المشار إليه بغيرهما إذا كان مكانًا فإنه لا يعتبر ظرفًا ؛ مثل هذا مكان طيب ، وتلك بقعة جميلة ، فكل واحدة من كلمتى : « مكان » . و « بقعة » مشار إليه ، دال على المكان ، ولكنه لا يسمى ظرفًا .

* * *

---

(١) يشير ابن مالك إلى ما سبق بقوله :

وبِهُنَا أو : هَا هُنا أَشِرْ إلَى ... دَانى المكان ، وبهِ الكافَ صِلاَ

فى البُعد . أو بِثَمَّ فُهْ ، أو : هَنَّا ... أو بهُنَالِكَ ، انطِقَنْ ، أوهِنَّا

يقول : أشر إلى المكان القريب بكلمة : هُنا ، من غير « ها » التى للتنبيه ، أو مع « ها » التنبيه ؛ فتقول : « ها هنا » .

أما عند الإشارة إلى البعيد فصل الكاف بكلمة : « هنا » . و « ها هنا » ، أو : جئ باسم إشارة آخر يفيد البعد ؛ وهو : ثَمّ ، أو : هَنّا ، أو : هنالك ... ولا تخرج هذه الظروف (ثم ، وكذا : هنا ، باستعمالاتها المختلفة) من الظرفية إلا إلى شبه الظرفية ، وهو : الجر بالحرف : « من » ، أو : إلى (انظر رقم ١ من هامش ص ٣٣٥) .

(٢) من العرب من يسكن هذه التاء ، ومنهم من يستغنى عنها فى حال الوقف فقط . ومنهم من يستغنى عنها بهاء ساكنة يثبتها فى حال الوقف فقط : ويسمونها : « ها السكت » . ومنهم من يبقى هاء السكت فى الوصل أيضاً ؛ فيجعل الوقف والوصل سيان . وكل هذه لهجات نحن فى غنى عنها اليوم مكتفين بالكلمة مجردة من كل زيادة ، أو مع زيادة التاء المربوطة ، المتحركة بالفتحة ؛ منعاً للآراء الكثيرة التى لا داعى لها فى حياتنا القائمة ، ولا أثر لها إلا العناء والإيهام . وحسب المتخصصين – وحدهم – أن يعرفوا هذه اللغات لفهم النصوص القديمة دون محاكاتها .

(٣) انظر رقم ١ من هامش ص ٣٣٥ .

فى الجدول الآتى بيان أسماء الإشارة فى الأنواع الخمسة السابقة[1]؛ وهى التى يلاحظ فيها المشار إليه من ناحية إفراده ، وتثنيته ، وجمعه ، مع التذكير ، والتأنيث ، والعقل ، وعدمه ، فى كل حالة ، وكذلك مع القرب ، والتوسط ، والبعد :

(١) فى ص ٣٢٢ وما بعدها .

نوع المشار إليه (عاقلا وغير عاقل)	أسماء الإشارة المذكر والمؤنث	اسم الإشارة للقريب	المتوسط	البعيد	ملاحظات
المفرد – بنوعيه المذكر والمؤنث – كما سبق الكلام عليه فى: ا ، ب	(ا) المذكر : «ذا» مبنى على السكون دائماً فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر على حسب موقعه من الجملة «ب» المؤنث : ذى – ذِهْ – ذِهِ (باختلاس)[1] ذِهِى (بإشباع) – ذات تى – تا – تِهْ تِهِ (باختلاس)[1] – تِهِى (بإشباع) مبنى على . . . . . . فى محل . . . على حسب موقعه من الجملة	هى الأسماء كما هى للمشار إليه القريب	«ذاك» زيادة حرف الخطاب – أى : الكاف المتصرفة ، فى الأشهر – المبنية على الفتح أو غيره ، على حسب المخاطب ، لا محل لها ذيكِ – تيكِ – تاكِ (بزيادة حرف الخطاب فى هذه الثلاثة) . وأما غيرها من بقية الأسماء العشرة التى للمفردة المؤنثة فلا يكون منه شىء للمتوسط	«ذلك» (بزيادة لام البعد مع كاف الخطاب) ذالكِ – تِلْكِ – تَالْكِ بزيادة لام البعد مع كاف الخطاب وحذف الياء والألف لالتقاء الساكنين . ولا تدخل اللام فى غير هذه الثلاثة ؛ لعدم دخول الكاف فى غيرها	لا يكون المؤنث البعيد إلا الثلاثة التى للمتوسط – مختومة بالكاف واللام معا – ولهذا يرى فريق من النحاة أن يكون التقسيم للقريب والبعد فقط ؛ من غير وجود قسم المتوسط ؛ بحيث تنضم الأسماء التى للمتوسط إلى البعيد ، ولأن المثنى أيضا ليس له بعيد . . . والشائع أن التقسيم ثلاثى ، لكل قسم أسماء خاصة به ، وما لاحظ له من بعض أسماء الإشارة يظل بغيرها
المثنى بنوعيه – كما سبق الكلام عليه فى : حـ ، د –	(ا) المذكر : «ذانِ» رفعا (مرفوع بالألف ؛ لأنه كالمثنى) «ذيْنِ» : نصباً وجراً (بالياء فيهما ؛ لأنه كالمثنى) (ب) المؤنث : «تانِ» رفعاً ، بالألف ؛ (لأنه كالمثنى) . «تَيْنِ» نصبا وجراً (بالياء (لأنه كالمثنى)		ذانِك ، ذَيْنِك ، و تانِك ، تَيْنِك – بزيادة حرف الخطاب	. . . . لا يكون فى أسماء الإشارة المثنى ما هو للبعد ، تبعاً لعدم دخول كاف الخطاب	

(١ و ١) معناه فى رقم ٦ من هامش ص ٣٢٢ .

نوع المشار إليه (عاقلا وغير عاقل)	أسماء الإشارة المذكر والمؤنث	اسم الإشارة للقريب	المتوسط		البعيد	ملاحظات
الجمع بنوعيه- كما سبق الكلام عليه في ...	أُولَى: مبنى على السكون في محل رفع، أو نصب، أو جر على حسب جملته. أُولاء: مبنى على الكسر، في محل رفع، أو نصب، أو: جر... إلخ.	هذه الأسماء كما هي للمشار إليه القريب	أولاك .... أولئك	بزيادة حرف الخطاب	أولّى لك؛ بزيادة لام البعد، مع كاف الخطاب. لا تستعمل البعد -على الأرجح-	
اسماء للإشارة مع الظرفية المكانية	هُنا، (مبنى على السكون) في محل نصب، ظرف مكان، غير متصرف ...)	للقريب	هناك	بزيادة حرف الخطاب	هنالك بزيادة لام البعد مع كاف الخطاب	
	ثَمَّ (مبنى على الفتح في محل نصب ظرف مكان، غير متصرف)	البعيد			هي نفسها للبعد فلا تكون لغيره ولا يزاد عليها	

المسألة ٢٥ :

كيفية استعمال أسماء الإشارة وإعرابها

عند اختيار اسم من أسماء الإشارة لا بد أن نعرف أولا :

حالة المشار إليه من ناحية : (إفراده ، أو : تثنيته ، أو : جمعه) و (تذكيره أو تأنيثه) ، (عقله ، وعدم عقله) .

ثم نعرف ثانياً : حالته من ناحية : (قربه ، أو توسطه ، أو بعده) .

(١) فإذا عرفنا حالته من النواحي الأولى تخيرنا له من أسماء الإشارة ما يناسب فالمشار إليه إن كان مفرداً مذكراً — عاقلا أو غير عاقل — كرجل وباب ، نختار له : «ذا» ، مثل : ذا رجل أديب ، ذا باب مُحكَم . فكلمة «ذا» اسم إشارة ، مبنى على السكون فى محل رفع ، لأنها مبتدأ فى هذه الجملة ، وقد تكون فى محل نصب أو جرّ فى جملة أخرى . فمثال محلها المنصوب : نجح العلماء فى الوصول إلى القمر ؛ والنزول على سطحه[1] ، وإن ذا من عجائب العلم .

وقول الشاعر :

أيها الناس ، إن ذا العصرَ عصرُ الـ علـْم ، والجدّ فى العلا ، والجهاد

ومثال محلها المجرور قول الآخر :

ولسْتُ بإمّعةٍ[2] فى الرجالِ أسائل عن ذا ، وذا ، ما الخبر ؟

فهى مبنية دائمًا . ولكنها فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب موقعها من الجمل .

وإن كان المشار إليه مفردة ، مؤنثة — عاقلة أو غير عاقلة — مثل : فتاة وحديقة فاسم الإشارة المناسب لها هو : «ذى» أو إحدى أخواتها ؛ مثل : ذى غرفة بديعة —

---

(١) كان هذا أول مرة سجلها التاريخ ؛ فى سنة ١٩٦٩ فقد نزل ثلاثة من الأمريكيين على سطحه ، وأقاموا فوقه نحو ثلاثين ساعة ، عادوا بعدها إلى وطنهم (الولايات المتحدة) سالمين . ثم كانت المرة الثانية فى ديسمبر سنة ١٩٧٢ قام بها أمريكيون أيضا ، وأدركوا من التوفيق والنجاح أضعاف ما تم فى الرحلة الأولى .

(٢) الإمعة : من لا أهمية له ، ولا رأى . وإنما يسأل غيره عن كل شىء ، ويتابعه بغير تفكير .

ذى فتاة ماهرة . . . وهى اسم إشارة مبنية دائمًا على السكون ولها محل ... فهى هنا مبنية على السكون فى محل رفع ، لأنها مبتدا ، أما فى جملة أخرى فمبنية على السكون أيضًا ، ولكن فى محل رفع ، أو نصب ، أو جرّ ، على حسب موقعها من الجملة .

وإن كان المشار إليه مثنى مذكراً – للعاقل أو غيره – مثل : فارسَين – وقلمين – فاسم الإشارة المناسب له : « ذَانِ » رفعًا ، و « ذَيْن » نصبًا وجرًا ؛ فيعرب كالمثنى ؛ تقول : ذان فارسان ، حاكيت ذَيْن الفارسَين ، اقتديت بذَين الفارسين – ذان قلمان جميلان ، اشتريت ذَيْن القلمين ، كتبت بذين القلمين ؛ فاسم الإشارة هنا معرب مرفوع بالألف فى حالة الرفع ، ومنصوب ومجرور بالياء فى حالتى النصب والجر . وكذا فى كل جملة تشبه هذه .

فإن كان المشار إليه مثنى مؤنثًا – للعاقل أو غيره – ، فاسم الإشارة الذى يناسبه هو : « تانِ » رفعًا ، و « تَيْنِ » نصبًا وجرًا ، فيُعرب إعراب المثنى ؛ تقول : (تانِ الشاعرتان فصيحتان ، إن تَينِ فصيحتان ، أصغيت إلى تَيْن الفصيحتين)– (تان وردتان – شممت تَيْن الوردتين ، حرَصت على تَيْن الوردتين) ؛ فاسم الإشارة[1] فى الأمثلة السالفة معرب إعراب المثنى . وكذا فى كل جملة أخرى مشابهة .

وإن كان جمعًا للعاقل أو غيره مثل : الطلاب – الأبواب – أتينا باسم الإشارة المناسب ؛ وهو كلمة : « أولاء » ممدودة أو مقصورة . وفى الحالتين لا بدّ

(١) من الخير التيسير باتباع هذا الرأى القائل : بأنهما يعربان إعراب المثنى ، بالرغم من أن مفرد كل منهما مبنى قبل تثنيته ، والمبنى لا يثنى ولا يجمع . . . وحجة هذا الرأى أن العرب الفصحاء أدخلت عليهما العلامتان الدالتان على التثنية ؛ والإعراب : (وهما : الألف والنون ، والياء والنون) فلا داعى لإغفال الواقع بجعل الكلمتين مبنيتين على الألف رفعاً ، وعلى الياء نصباً وجراً ، كما يرى فريق آخر من النحاة ؛ لأن الأخذ برأيه يبعدنا من مراعاة الظاهر السهل الذى يناسبنا اليوم . وإذا أخذنا بالتيسير المشار إليه وجب أن نلاحظ أن كل كلمة من الكلمات السابقة (أى : « ذان » ، و « ذين » و « تان » و « تين ») لا يصح إضافتها إلى كلمة بعدها؛ لأن الإضافة المحضة تفيد المضاف تعريفاً أو تخصيصاً . واسم الإشارة معرفة ؛ فلا تفيده الإضافة شيئاً . هذا ، إلى أن جميع أسماء الإشارة – ما عدا المثناة – مبنية ، والمبنى من أسماء الإشارة لا يضاف – غالباً – فالكاف الواقعة فى مثل « ذانك و « تانك » رفعاً ، ونصباً ، وجراً حرف خطاب (وقد تكلمنا عنه فى رقم ٢ من هامش ص ٣٢٤) ، وليست ضميراً مضافاً إليه ؛ إذ لو كانت ضميراً مضافاً إليه لحذفت نون المثنى من المضاف منهما ، ومن مثل قوله تعالى : « فذانك برهانان من ربك » .

من بنائها ، ولابدّ لها من محل إعرابىّ ، تقول : أولاء الطلاب نابهون ،أولاء الأبواب مفتحة . واسم الإشارة هنا ممدود مبنى على الكسر فى محل رفع ؛ لأنه مبتدأ . أما فى جملة أخرى فيكون مبنيًّا على الكسر أيضًا ، ولكنه فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر على حسب موقعه من الجملة التى يكون فيها . ومثله : « أولَى » المقصورة. إلا أنها فى جميع أحوالها مبنية على السكون فى محل رفع ، أونصب ، أو جر ، على حسب موقعها من الجملة .

وإن كان المشار إليه مكانًا أتينا بكلمة : « هُنَا » وهى إشارة وظرف مكان معًا ، مبنية على السكون ــ أو غيره على حسب لغاتها ــ فى محل نصب[1]؛ لأنها ظرف غير متصرف ــ كما سلف ــ ؛ تقول : هنا موطن العلم ؛ أى : فى هذا المكان . وقد يكون قبلها « ها » التى للتنبيه وحدها ، نحو : ها هنا ؛ أو هى والكاف المفتوحة نحو : ها هناكَ . وقد يلحقها الكاف واللام معًا بشرط عدم وجود « ها » التى للتنبيه ؛نحو : هنالك العلم والأدب .

ومثلها . « ثَمّ » فهى اسم إشارة للبعيد وظرف مكان معًا ــ ولا تتصرف ــ ، مبنية على الفتح فى محل نصب[2]تقول : ثَمّ مَقَرّ السماحة . أى : هنالك . ويجوز أن تلحقها تاء التأنيث المضبوطة بالفتحة ــ غالبًا كما سبق[3] ــ فتقول : ثَمّةَ ميدان للتسابق الأدبى .

ولما كانت« ثَمّ »تفيد البعدبنفسها لم يكن هنا داع لأن تلحقها الكاف ،ولا اللام.

ومما تقدم نعلم :

أن لكل « مشار إليه » اسم إشارة يناسبه ، وأن كل « اسم إشارة » مقصور على مشار إليه بعينه ، وأن جميع أسماء الإشارة مبنية ؛ إما على السكون أو غيره ، ولكنها فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر على حسب تصرفها ، وموقعها من الجملة

---

(١) بشرط ألايسبقها حرف الجر « من » أو : « إلى » ــ كما تقدم فى ص ٣٢٨ ــ ، فإن سبقها أحدهما فهى فى محل جر ، لأنها لا تخرج عن الظرفية إلا لشبه الظرفية ، وهو الجر بالحرف : « من » أو : « إلى » . ومن المعلوم أنها ظرف غير متصرف . والظرف غير المتصرف لايترك النصب على الظرفية إلا إلى شبهها ، وهو الجر بالحرف : « من » . لكن ظروفاً ثلاثة هى : (هنا ــ ثَمّ ــ أين) قد تجر بالحرف : « إلى » أيضاً . (راجع الصبان فى هذا الموضع) . ويزاحم الثلاثة السالفة الظرف : «متى»إلا أنه يصح جره ، بالحرف « حتى » كما يجر بالحرفين أيضاً « من وإلى » ــ طبقاًلما سيجىء فى رقم ٤ من هامش ص ٣٣٨ ــ وفى جـ ٢ باب الظرف م ٧٩ .

(٢) بالشرط السالف فى رقم ١ من هذا الهامش ، فهو يسرى عليها كزميلتها .

(٣) فى ص ٣٢٩

وليس فيها معرب إلا كلمتان ؛ هما : « ذان » للمذكر المثنى « وتان » للمؤنث المثنى ؛ فيعربان إعراب المثنى — يرفعان بالألف ، وينصبان ويجران بالياء .

ومع أنهما معربان ، فإنهما لا يضافان — كما سبق[1]— شأنهما فى ذلك كشأن المبنى من أسماء الإشارة ؛ لا يجوز إضافة شىء منه مطلقاً .

* * *

(ب) وإذا عرفنا حالة المشار إليه فى ناحية قربه أو بعده أو توسطه لم يتغير شىء من طريقة إعراب الأسماء السابقة . فإن وجد فى آخر واحد منها كاف الخطاب الدالة على التوسط (نحو ذاك . . . هناك) قيل فيها : « الكاف» حرف خطاب ، مبنى . . . لا محل له من الإعراب . وإن وجد معها « لام البعد » أحياناً مثل : « ذلك » — وهذه اللام لا توجد منفردة عن الكاف — كما أشرنا[2] — قيل فيها : اللام للبعد ، مبنى على الكسر فى نحو : ذلك ، وعلى السكون فى نحو : تلْك . . . لا محل لها من الإعراب .

وإن وجد فى أول اسم الإشارة « ها » التى للتنبيه؛ مثل : « هذا » قيل فيها : حرف تنبيه مبنى على السكون لا محل له . (مع ملاحظة أن الكاف بعد كلمة : « هنا » حرف خطاب ، لا يتصرف مطلقاً ، فهو مبنى على الفتح دائماً ، أما بعد غيرها فيجوز أن يتصرف[3] .

---

(١) فى رقم ٢ و ١ من هامشى ص ٣٢٤ و ٣٣٤ .

(٢) فى « جـ » من ص ٣٢٥ .

(٣) راجع رقم ٢ من هامش ص ٣٢٤ . . .

... ...
... ...

زيادة وتفصيل :

(ا) للمناسبة هنا وللأهمية نلخص ما ذكرناه وأيدناه بالنصوص المسموعة الصحيحة(فى ص ٢٢٥) وهو أنه : يجوز الفصل بين « ها » التى للتنبيه واسم الإشارة بضمير المشار إليه ؛ مثل : هأنذا أسمع النصح ، وهأنت ذا تعمل الخير ، وهأنتم أولاء تصنعون ما يفيد . . .

ويصح الفصل بغير الضمير مع قلّته ؛ كالقسم بالله ؛ نحو : ها — والله — ذا الرجل محب لوطنه . وكذلك « إن » الشرطية — مثل ها — إنْ — ذى حسنةٌ تتكررْ يُضاعفْ ثوابُها . . . وقد تعاد « ها » التنبيه بعد الفصل ؛ لتوكيد التنبيه وتقويته ؛ مثل : ها أنتم هؤلاء تحبون العمل النافع .

والشائع هو دخول : « ها » التى للتنبيه على ضمير الرفع المنْفصل الذى خبره اسم إشارة ، نحو : هأنذا المقيم على طلب العلوم . ومن غير الشائع — مع صحته ؛ طبقًا للبيان والأمثلة المتعددة التى فى ص ٢٢٥ — دخولها إذا كان خبره غير اسم إشارة ، نحو : هأنا ساهر على صالح الوطن .

ويُستأنَس لهذا أيضًا — وإنْ كان فى غنى عنه لكنه فى معرض التنصيص — بما جاء فى « الصبان والخضرى » معًا فى باب : « الحال » عند الكلام على العامل المضمَّن معنى الفعل ، كتلك ، وليت ، وكأن ، وحرف التنبيه . . . حيث قالا فى التمثيل لحرف التنبيه : (هأنت زيد راكبا . . .) ا هـ ، وهذا لمجرد الاستئناس فقط ؛ فقد سبقت الأمثلة الفصيحة الواردة عمن يستشهد بكلامه من العرب .

« ملاحظة » يتعين — عند فريق من النحاة — أن يكون اسم الإشارة المبدوء بكلمة : « ها » التى للتنبيه مبتدأ فى مثل : هذا أخى ؛ لأن « ها » التى : للتنبيه لها الصدارة[1] بشرط أن تتصل باسم الإشارة مباشرة لا يفصل بينهما ضمير ؛ فإن فصل الضمير فى مثل : « هأنذا » ، فالضمير هو المبتدأ ، واسم الإشارة هو الخبر .

---

(١) قلنا فى رقم ١ من هامش ص ٣٢٨ إن هذا رأى صاحب الهمع (جـ ١ ص ١٠٢ ومن ردده ؛ كالصبان) كما قلنا إن الحكم بتقديم اسم الإشارة المبدوء بحرف التنبيه « ها » تقديماً واجباً على الخبر هو حكم مدفوع بأدلة قوية يؤيدها السماع ؛ طبقاً للبيان والإيضاح المذكورين هناك . والظاهر أن تقديمه على الخبر أكثر ، لا واجب .

... ...

... ...

ويجوز : « هذا أنا » ولكن الأول أحسن وأسمى فى الأساليب الأدبية العالية ــ كما ستجىء الإشارة لهذا فى رقم ٨ من ص ٤٩٨ ، وتكملتها فى رقم ٤ من هامش ص ٤٩٩ .

(ب) عرفنا[1] أن كلمة « هنا » اسم إشارة للمكان القريب، وهى فى الوقت نفسه ظرف مكان ، (أى : أنها تتضمن الأمرين معًا) . وقد تقع : « هُناك » و « هنالك » و « هَنَّا » المشددة ــ أسماء إشارة للزمان ، فتنصب على الظرفية الزمانية ؛ مثل قول الشاعر :

وإذا الأمورُ تشابهتْ وتعاظمتْ   فهناك يعترفون أين المفزعُ

أى : فى وقت تشابه الأمور[2] . وكقوله تعالى عن المشركين[3] : « يوم نحشرهم . . . » ، إلى أن قال : « هنالك تَبْلُو كُلُّ نفس ما أسلفَتْ » ، أى : فى يوم حشرهم .

وكقول الشاعر :

حَنَّت نَوَارُ ولات هَنَّا حَنَّت   وبدا الذى كانت نَوَارُ أجنَّت

أى : ولات فى هذا الوقت حنين ؛ لأنّ « لات » مختصة بالدخول على ما يدل على الزمن[4] .

(جـ) يطلق النحاة على أسماء الإشارة وأسماء الموصول اسمًا خاصًّا ؛ هو « المُبْهمات» ، لوقوعها على كل شىء ؛ من حيوان ، أو نبات ، أو جماد ،

---

(١) فى ص٣٢٨ .

(٢) لأن الظرف : « هنا » داخل فى جواب « إذا » الشرطية ، التى هى ظرف لما يستقبل من الزمان .

(٣) فى سورة : يونس ، ورقم الآية ٢٨ ، وما بعدها .

(٤) « لات » فى الشاهد : مهملة ، لا تعمل عمل « لا » . بسبب تقديم الخبر وهو : « هَنَّا ». ولا يصح أن تكون : « هنا » اسمها : لأنها ظرف غير متصرف ــ كما سبق فى ص ٣٢٨ ــ ولا تخرج عن الظرفية إلا لشبهها ، وهو هنا الجر بالحرف « من » أو : « إلى » . . . فلا تكون اسماً لناسخ ، ولا غير ذلك ، ولأنها معرفة ، و « لات » لا عمل لها فى المعرفة . (ومما يلاحظ أن خروج : « هنا » عن الظرفية قد يكون إلى الجر بالحرف « إلى » وهذا لا يكون فى غيرها، وغير « ثَمّ » ، و « أين » ومثلها : « متى » لكن هذا الظرف قد يجر بالحرف : « حتى » أيضاً ــ دون بقية الظروف غير المتصرفة ؛ فإنها ــ غالباً ــ لا تخرج إلى الجر بهذا الحرف كما سبق فى رقم ١ من هامش ص ٣٢٥) .

وسيجىء الكلام على هذا الشاهد فى « هـ » من ص ٦٠٤ عند الكلام على « لات » .

... ...

... ...

وعدم دلالتها على شيء معين ، مفصَّل ، مستقل ، إلا بأمر خارج عن لفظها ؛ فالموصول لا يزول إبهامه إلا بالصلة ، نحو : رجع الذي غاب ،– كما سيجيء[1]–. واسم الإشارة لا يزول إبهامه إلا بما يصاحب لفظه من إشارة حسية – كما عرفنا[2]– ولذلك يكثر بعده مجيء النعت ، أو : البدل ، أو عطف البيان .... ؛ لإزالة إبهامه ، ومنع اللبس عنه ؛ تقول : جاء هذا الفاضل . جاء هذا الرجل[3]...

(١) في رقم ٣ من هامش ص ٣٤٠ . (٢) في ص ٣٢١

(٣) إذا كان ما بعد اسم الإشارة مشتقاً فإعرابه نعتاً هو الأفضل . أما إذا كان جامداً فالأفضل إعرابه بدلا ، أو : عطف بيان – كما سيجيء في بابهما ج ٣ – كل ذلك ما لم يوجد مانع .

المسألة ٢٦ :

الموصول

الموصول قسمان : اسمى ، وحرف . وسنبدأ بالأول[1] .

تعريفه : نُقدم له بالأمثلة الآتية :

(ا) فرح الذى . . . ـ سمعت الذى . . . ـ أصغيت إلى الذى . . .

(ب) فرح الذى (حضر والده) ـ سمعت الذى (صوته مرتفع) — أصغيت إلى الذى (فوق المنبر . . . أو : الذى فى الغرفة . . .)

(حـ) وقفتْ التى . . . ـ احترمت التى . . . ـ لم أشهد التى . . .

(د) وقفت التى (تخطب) ـ احترمت التى (خُطبَتُها رائعة) ـ لم أشهد التى (أمام المذياع . . . أو : التى بالحجرة . . .) .

فى كل جملة من جمل القسم الأول : « ا » كلمة : « الذى » ، فما معناها ؟ وما المراد منها ؟ .

إنها اسم مسماه ومدلوله غير واضح ، فلا ندرى أهو : سعد ، أم علىّ ، أم ، سمير ، أم غيرهم من الرجال ؟ ولا نعرف أهو حيوان آخر ؟ أم نبات ، أم جماد ؟ ، وما عسى أن يكون بين أفراد الحيوان ، أو النبات ، أو الجماد؟ إذاً هو اسم « غامض المعنى[2] ، مبهم[3] الدلالة » . ولهذا الغموض والإبهام أثرهما فى غموض المعنى الكلىّ للجملة وإبهامه .

---

(١) لأنه أحد المعارف التى نحن بصددها . أما الثانى فحرف ؛ لا دخل له بالمعارف ، فليس مجال الكلام عليه هنا . ولكنه يذكر للمناسبة بينه وبين الأول . وسيجىء فى ص ٤٠٧ بسط الكلام عليه .

(٢) خفى المعنى .

(٣) أشرنا فى ص ٣٢ وهامشها إلى أن المراد بالمبهم فى باب الموصولات هو : المُجْمَل الذى لا تفصيل فيه ولا استقلال ، ولا تعيين ، ولا تحديد . (كما فى حاشية التصريح) وقد سبق فى « حـ » من ص ٣٣٨ أن أسماء الإشارة تسمى هى والموصولات : « الأسماء المبهمة » ، وأوضحنا هناك سبب التسمية ، وأنه وقوعها على كل شىء ؛ من الحيوان ، أو النبات ، أو الجماد ، من غير تعيين وتفصيل لذلك الشىء إلا بأمر خارج عن لفظها . جاء فى المفصل (جـ ٥ ص ٨٦) ما ملخصه :

(إنه حين يقال بين المعارف أسماء مبهمة فالمراد بها ضربان فقط ؛ (أسماء الإشارة، والموصولات) ـ كما أوضحنا فى رقم٣ من هامش ص٢٠٥ — والفرق بين المضمر والمبهم أن ضمير الغائب يُبيَّن بما قبله فى الغالب (وهو الاسم الظاهر الذى يعود عليه المضمر ؛ نحو قولك : محمد مررت به) — والمبهم الذى هو اسم الإشارة

لكن حين أتينا بعد ذلك الاسم « الغامض المبهم » بجملة (اسمية ، أو فعلية) تشتمل على ضمير يعود عليه ، أو بشبه جملة[١] ــ رأينا المعنى قد اتضح ، وزال الغموض والإبهام عنه وعن الجملة كلها ، كما فى القسم الثانى : « ب » .

وكذلك الشأن فى قسم : « جـ » حيث اشتملت كل جملة فيه على اسم « غامض مبهم » هو : « التى » ؛ وقد امتد الغموض والإبهام منه إلى المعنى الكلى للجملة؛ فصار غامضًا مبهما . لكن هذا العيب اختفى حين أتينا بعد ذلك الاسم : (التى) بجملة مشتملة على ضمير يعود عليه ، أو بشبه جملة ؛ فزال عنه الغموض والإبهام أولاً ، وعن الجملة كلها تبعًا له ، كما فى القسم « د » .

فكلمة « الذى » و « التى » وأشباههما تسمى : « اسم موصول » . وهو : (اسم غامض مبهم يحتاج دائمًا[١] فى تعيين مدلوله، وإيضاح المراد منه ــ إلى أحد شيئين بعده ؛ إما : جملة وإما شبهها[٢]، وكلاهما يسمى : « صلة الموصول[٣] »)

= يفسر بما بعده ، وهو : الجنس . كقولك : هذا الرجل ، وهذا الثوب ، ونحوه . والمعنى بالإبهام : وقوعها على كل شىء من حيوان ، ونبات ، وجماد ، وغيرها ، ولا تخص مسمى دون مسمى . هذا معنى الإبهام فيها ، لا أن المراد به التنكير ؛ ألا ترى أن هذه الأسماء معارف ؛ لما ذكرناه .

« والقسم الثانى من المبهمات هو : اسم الموصول ؛ كالذى ، والتى ، ومن ، وما ... وكلها معارف بصلاتها ؛ فبيانها بما بعدها أيضاً. إلا أن أسماء الإشارة تبين باسم الجنس . والموصولات تبين بالجمل بعدها؛ ــ أو : أشباه الجُمَل ــ . والذى يدل على أنها معارف أنه يمتنع دخول علامة النكرة عليها ؛ وهى : «رُبّ»، وأنها توصف بالمعارف ؛ نحو : جاءنى الذى عندك العاقل، وتقع أيضاً وصفاً للمعارف ؛ نحو : جاءنى الرجل الذى عندك . وكلها مبهمة ؛ لأنها لا تخص مسمى دون مسمى كما كانت أسماء الإشارة كذلك . . .) ا . هـ . باختصار .

والاسم المبهم كما أوضحناه هنا ــ يختلف عن « اسم الزمان المبهم» الذى يجىء إيضاحه فى مكانه المناسب من الأجزاء التالية ، (ومنها جـ ٢ ص ٢٣٩ م ٧٨ ، وص ٢٧٩ م ٧٩) ، وكذلك يختلف عن المنادى المبهم . والمراد به نداء « أى » وأية » و « اسم الإشارة ــ كما سيجىء فى باب المنادى جـ ٤ .

(١و١) فتخرج ــ مثلا ــ النكرة الموصوفة بجملة ؛ نحو : « واتقوا يوماً تُرجعون فيه إلى الله » ؛ لأن حاجتها إلى الجملة ليست دائمة : وإنما هى مؤقتة بمدة وصفها فقط ، لا فى سائر أحوالها .

(٢) شبه الجملة هو : الظرف والجار مع مجروره . وهنا نوع خاص آخر سيجىء (فى ص ٣٨٤ وما بعدها ، ولا سيما ص ٣٨٦) هو « الصفة الصريحة » وتكون صلة « أل» الموصولة . ولا تكون صلة لغيرها . ولا تدخل فى شبه الجملة إلا فى هذه الصورة ــ انظر رقم ٢ من هامش ص ٣٠٧ ــ .

(٣) وهذه الجملة أو ما يقوم مقامها توصل به ؛ ولذلك سمى موصولا ؛ فهو موصول بها ، أو : هى موصولة به ، وسميت لهذا : « صلة » وبها تتعرف الموصولات الاسمية .

ولا بد فى الجملة من ضمير يعود على اسم الموصول ، أو ما يغنى عن الضمير ، — طبقاً للبيان الخاص بالصلة[1] — وهذه الصلة هى التى تفيد الموصول الاسمىّ التعريف .

* * *

ألفاظ الموصول الاسمى :

ألفاظه قسمان : مختص ، وعام (ويسمى العام : مشترَكاً) .

فالمختص : ما كان نصاً فى الدلالة على بعض الأنواع دون بعض ، مقصوراً عليه وحده ؛ فلنوع المفرد المذكر ألفاظ خاصة به ، ولنوع المفردة المؤنثة ألفاظ خاصة بها ، وكذلك للمثنى بنوعيه ، وللجمع بنوعيه .

والعام أو المشترَك : ما ليس نصاً فى الدلالة على بعض هذه الأنواع دون بعض ، أى : ليس مقصوراً على بعضها ؛ وإنما يصلح للأنواع كلها .

وأشهر الألفاظ الخاصة ثمانية ، موزعة على الأنواع الآتية :

اللفظ المختص :	النوع الذى يستعمل فيه :
١ – الَّذى[1]	ويختص بالمفرد المذكر[2] ؛ سواء أكان عاقلا ، أم غير عاقل ؛ تقول : الذى كتب الرسالة منشئ – الذى يتلألأ فى السماء نجم . وكلمة : « الذى » مبنية على السكون دائمًا فى كل أحوالها . غير أنها تكون فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب موقعها من الجملة .
٢ – الَّتى[1]	وتختص بالمفردة المؤنثة ، عاقلة كانت أم غير عاقلة ؛ تقول : التى رسمت الصورة بارعة – التى أنارت الكون شمس كبيرة[3] . . . وكلمة « التى » مبنية على السكون دائمًا فى كل أحوالها ؛ وتكون فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب موقعها من الجملة .
٣ – اللَّذانِ . . . . واللَّذَيْنِ . . .	ويختص بالمثنى المذكر ؛ عاقلا أو غير عاقل . ففى حالة الرفع نحذف الياء من الاسم المفرد وهو : « الذى » ونجىء بعلامتى التثنية (الألف والنون المكسورة) . وفى حالة النصب والجر نحذف الياء أيضًا من ذلك المفرد ، ونجىء بعلامتى التثنية ؛ – وهى : الياء المفتوح ما قبلها والنون المكسورة بعدها – ؛ نحو: نجا اللذانِ استعدا .

(١ و ١) تقضى قواعد « الإملاء » الشائعة حتى اليوم أن تكتب بلام واحدة وتحذف الثانية ؛ لأن كثرة الاستعمال لا تجعل القارئ يشتبه فى حقيقتها

(٢) ورد فى الفصيح استعمال « الذى » مفرداً فى لفظه ، جمعاً فى معناه ، بشرط أمن اللبس كقوله تعالى فى المنافقين : (مثلُهم كمثَل الذى استوقد ناراً ، فلمّا أضاءت ما حوله ذهّب الله بنورهم ، وتركهم فى ظلمات لا يبصرون ...) ، فالضمائر العائدة على « الذى » ضمائر جمع . وكقوله تعالى : (والذى جاء بالصدق وصدق به أولئك هم المتقون) ، بضمير الجمع أيضاً – .

(٣) ورد فى الفصيح استعمال « التى » مفردة فى لفظها ، جمعاً فى معناها ؛ فقد قرأ بعض القراء آية سورة النساء ، وهى قوله تعالى فى بيان المحَرمات : (... وأمهاتُكم التى أرضعنَكم ...) مكان : « اللاتى أرضَعْنكم » فى القراءة المشهورة . قال أبو الفتح ابن جنى فى كتابه : « المحتسب » فى تبيين القراءات الشاذة (ج ١ ص ١٨٥ سورة النساء) ما نصه :

(ينبغى أن تكون « التى » هنا جنساً ؛ فيعود الضمير على معناه دون لفظه ، كما قال سبحانه : و « الذى جاء بالصدق وصدّق به . . . » ثم قال بعد : « أولئك هم المتقون » ، – وهذه الآية من سورة الزمر ، ونصها : « والذى جاء بـ . . . وصدق به أولئك هم المتقون » – فهذا على مذهب الجنسية ؛ كقولك : =

النوع الذى يستعمل فيه :	اللفظ المختص :
عاونت اللَّذَيْنِ استعدا ، قصدت إلى اللَّذَيْنِ استعدا . ونحو : العلم والمال هما اللذانِ يبنيانِ الأمم — إن اللَّذَيْنِ شاهدتهما صديقان كريمان — بادرت إلى اللَّذَيْنِ شاهدتهما . والأحسن أن يكون «اللذان» و «اللتان»(١) معربتان إعراب المثنى ، وأن تكون نونهما مكسورة من غير تشديد فى جميع أحوالهما(٢) — رفعاً ونصباً وجراً .	

=الرجل أفضل من المرأة » وهو أمثل من أن يعتقد فيه حذف النون من آخر « الذى » — يشير أبو الفتح إلى رأى من قال : إن الأصل هو : « الذين » حذفت من آخره النون —) اهـ . . .

ثم أوضح أن حذف النون وجه ، ولكن الأول أقوى . وأيده بدليل . ثم نقل قول الشاعر :

وإنّ الذى حانت بفَلْج دماؤهم هم القومُ كلُّ القوم يا أم خالد

وقال إنه يحتمل الرأيين ، وإن الأول أقوى . (فَلْج : اسم بلد بين البصرة واليمامة) .

بقى أن أسأل : كيف يصح القول بأنّ كلمة «الذى» هنا محذوفة النون ، وأن أصلها : « الذين » الجمع ، مع أن بعض الضمائر العائدة عليها هى للمفرد ؟ كما أسأل عن الداعى إلى التأويل والحذف والتقدير مع صحة إعراب التى — وهى للمفردة — نعتاً لكلمة « أمهات » وهى جمع مؤنث سالم للعقلاء . وهذا النعت صحيح ، طبقاً للتحقيق الأكمل المعروض فى باب : « النعت » — جـ ٣ م ١١٤ ص ٤٣٣ عند الكلام على حكم النعت الحقيقى ، ومطابقته للمنعوت أو عدم مطابقته ؟

(١) كلتاهما تكتب بلامين .

(٢) هذا هو الأشهر الذى يحسن الاقتصار عليه . ويجوز أن تكون مكسورة أيضاً مع التشديد ، ولكنها فى حالة النصب والجر تقتضى فتح الياء قبلها ؛ تقول : « اللذانّ ؛ اللذَيْنّ » ... فتكون فى التشديد وعدمه كنون «ذانِ» و «تانِ» اسمى الإشارة حيث يصح فيهما الأمران كما أسلفنا . — فى رقم ٢ من هامش ص ٣٢٣ — تقول فى حالة الرفع : ذانِ — تانِ — أو : ذانّ — تانّ . وفى حالتى النصب والجر : ذَيْنِ وتَيْنِ أو : ذَيْنّ وتَيْنّ . فالنون فى كل الأمثلة السابقة — من أسماء الإشارة والموصول — صالحة التشديد وعدمه ، لكنها عند النصب والجر تستلزم عند التشديد فتح الياء قبلها .

وإلى ما سبق يشير ابن مالك :

مَوْصُولُ الأَسْماءِ : الَّذِى ، الأُنْثَى : الَّتِى وَالْيَا إذَا مَاثُنِّيَا لا تُثْبِتِ

بَلْ مَا تَلِيهِ أَوْلِهِ العَلامَهْ وَالنُّونُ إنْ تُشْدَدْ فَلا مَلامَهْ

وَالنُّونُ مِنْ ذَيْنِ وَتَيْنِ شُدِّدَا أَيْضاً وَتَعْوِيضٌ بِذَاكَ قُصِدَا

يقول : ألفاظ الموصول الاسمى هى : « الذى » . ولم يذكر أنها للمفرد المذكر ، مكتفياً بالمقابلة التالية ؛ حيث يقول : إن الأنثى (أى : المفردة) لها : « التى » . ثم أوضح أن الياء فى كلمتى : « الذى »=

اللفظ المختص :	النوع الذى يستعمل فيه :
٤ ــ اللّتانِ ــ اللّتَيْنِ	ويختص بالمثنى المؤنث ؛ عاقلا : وغير عاقل . وينطبق عليه كل ما سبق فى : « اللذان » ؛ من حيث حذف ياء المفرد ، وزيادة علامتى التثنية ، وإعرابه إعراب المثنى ، ومن حيث تشديد النون وعدم تشديدها ؛ تقول : اللتان تحسنان عملهما تفوزان ــ أعرف اللتيْنِ فازتا ــ أكبَرت شأن اللتينِ فازتا . . .
٥ ــ الألَى(١) مقصورة ، أو : الألاءِ ، ممدودة	للعقلاء من جمعى المذكر والمؤنث ، تقول : سرنى الألَى هاجروا فى طلب العلم ، أو الألاء . . . . وراقتنى « الألَى » ، خدمْن بلادهن بإخلاص . . . أو : الألاءِ . ومن أمثلتها لجمع المذكر قول الشاعر يمدح : هم الألَى وهبوا للمجد أنفسهم فما يبالون مالاقَوْا إذا حُمدوا . . . والألَى بالقصر مبنية على السكون . أما الممدودة فمبنية على الكسر ، وكلاهما فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب الجملة .
٦ ــ الّذِينَ(٢)	للجمع المذكر العاقل ؛ تقول : الذين ينقادون للغضب يلاقون شر العواقب .

= و « التى » لا تَثبت ، أى : لا تبقى عند تثنيتهما فتحذف ، ويجىء بعد الحرف الذى وليته ــ أى : جاءت بعده ــ علامتا التثنية ؛ وهما الألف والنون رفعاً ، أو الياء والنون نصباً وجراً . وصرح بأن تشديد النون فى التثنية لا لوم فيه ، وكذلك تشديد النون فى « ذين » و « تين » اسمى إشارة جائز أيضاً ــ كما سبق ــ فى رقم ٣ من من هامش ص ٣٢٣ ــ وأن التشديد فى هذه النونات كلها هو تعويض عن الياء التى حذفت من غير داع لأجل التثنية . وهذا تعليل يجب إهماله . لأن العلة الصحيحة هى استعمال العرب ليس غير .

(١) من الواضح أن : « الأُلَى » اسم جمع (وهو : ما يدل على معنى الجمع ، وليس له مفرد من لفظه ومعناه معاً . . . ــ انظر رقم ٢ من هامش ص١٤٨) وليست جمعاً ، إذ لا ينطبق عليها شروطه . وتكتب بغير واو بعد الهمزة . بخلاف « أُولَى » اسم إشارة ؛ فإن الواو تلزمها بعد الهمزة ــ كما فى هامش ص ٣٢٤ ــ وقد سبق القول : ــ (فى رقم ٥ من هامش ص ١٨٨ ورقم ١ من هامش ص ٣٢٤ وكذا رقم ١ من ص ٥٥٨ م ١٧٠ ج ٤) ، أن النحاة لا يطلقون « المقصور والممدود » إلا على الأسماء المعربة وحدها من هذين النوعين . أما اللغويون والصرفيون فيطلقونهما على المعرب وعلى المبنى منهما . وبرأيهم جرى التعبير هنا ، وفى اسم الإشارة أيضاً .

(٢) ليست جمع مذكر ، لأنها لا تنطبق عليها شروطه ، فهى ملحقة به ، وتكتب بلام واحدة .

اللفظ المختص :	النوع الذى يستعمل فيه :
	والمشهور أن كلمة : « الذين » لا تتغير حالتها رفعاً، ولا نصباً، ولا جرًّا ؛ لأنها اسم مبنى على الفتح دائماً فى محل رفع، أو نصب، أو جر، على حسب موقعها من الجملة. وهذا الرأى وحده هو الأولى بالاتباع[1].
٧، ٨ ـ اللاتِ، أو: اللاتِي. واللاءِ، أو: اللائى	وتختص بجمع المؤنث للعاقلة وغير العاقلة، تقول: اللات سبقْن فى الميدان العملى كثيرات، ومنه: اللاءِ اشتهرن بالاختراع ... ـ أو اللاتى أو: اللائى ـ امتلأ البحر بالسفن اللاتِ تشقه طولا وعرضًا، وهى محملة بالبضائع المتنوعة اللاء تنتقل بين أطراف المعمورة ... أو: اللاتى أو: اللائى[2]. (واللاتِ واللاءِ مبنيتان على الكسر. أما اللاتى واللائى فمبنيتان على السكون). والأربعة فى محل رفع، أو: نصب، أو: جرّ، على حسب موقعها من الجملة

(١) يحسن إهمال الرأى الآخر الذى يعربها بالحرف إعراب جمع المذكر فى كل حالاتها ؛ فيرفعها بالواو والنون (اللذون). وينصبها ويجرها بالياء والنون (الذين) ؛ فيقول: نحن اللذون أهملوا ـ ورأيت الذين انتصروا يسخرون من الذين انهزموا. وقيل إنها مبنية على الواو والياء فى تلك الحالات وليست معربة (كما فى رقم ١ من هامش ص ٣٧١).

(٢) وإلى ما سبق فى (٤) و(٥) و(٦) يقول ابن مالك :

جَمْعُ الَّذِى : «الأُلَى» : «الَّذِين» مطلقاً ... وبعضُهم بالواوِ رفْعاً نَطَقا

يريد : أن كلمة « الذى» تجمع جمعاً لغوياً ـ وهو الذى يدل على مطلق التعدد، ولو لم تنطبق عليه شروط الجمع النحوية ـ على «أُلى»، وعلى « الذين ». فلفظ «الذى» يستعمل للمفرد المذكر، ويقابل هذا المفرد المذكر جمع المذكر، وله كلمتان : « الألى » و« الذين » ولم يتعرض لتفصيل ما يختص به كل اسم منهما، واكتفى بأنهما للجمع. وزاد أن « الذين » للجمع مطلقاً ؛ أى : فى جميع حالاتها من الرفع، والنصب، والجر، وأن بعض العرب يجعله كجمع المذكر السالم ؛ فيأتى فيه بالواو رفعاً، ويعربها فى هذه الحالة ؛ وكذلك فى حالتى النصب والجر، وعلامتهما موجودة وهى الياء والنون . وقيل إنها مبنية على الواو والياء فى الحالات الثلاث، كما شرحنا.

ويقول ابن مالك مشيراً ؛ إلى ما مر فى ٧ و ٨ :

باللاَّتِ واللاَّءِ : « الّتِى » قد جُمِعا ... والَّلاءِ كالَّذِينَ نَزْرًا وقعا

أى : أن « التى » ـ وهى اسم موصول للمفردة المؤنثة ـ تجمع على « اللات »، « واللاء » جمعاً لغوياً يدل على مجرد التعدد ـ كما سبق ـ، لا جمعاً نحوياً ؛ إذ أنها ليست مستوفية لشروط الجمع النحوى. فإذا كانت كلمة : «التى» للمفردة المؤنثة فالذى يقابلها ويحل محلها فى جمع المؤنث هو : =

وإلى هنا انتهى الكلام على المشهور من الموصولات المختصة الثمانية ، ويلاحظ أن كل واحد منها مبدوء « بأل » الزائدة لزوماً ؛ فلا يمكن الاستغناء عنها[1]، وأن هذه الموصولات الاسمية الثمانية مبنية ما عدا ألفاظ التثنية ؛ فيحسن إعرابها .

• • •

أما ألفاظ القسم العام (وهو المشترك) فأشهرها : ستة أسماء، لايقتصر واحد منها على نوع مما سبق فى القسم الخاص ؛ وإنما يصلح لجميع الأقسام من غير أن تتغير صيغته اللفظية[2]. فكل اسم من الموصولات المشتركة ثابت على صورته ، لا يتغير مهما تغيرت الأنواع التى يدل عليها ؛ لأنه مبنى ، وبناؤه على السكون ، إلا لفظة : « أىّ » فإنها قد تبنى ، وقد تعرب ، ـ كما سيجىء[3]ـ .

ولما كان كل اسم من هذه الأسماء المشتركة صالحاً للأنواع المختلفة كان الذى يوضح مدلوله ويميز نوع المدلول هو ما يجىء بعده من الضمير ، أو غيره من القرائن التى تُعَيّنه ، وتزيل أثر الاشتراك[4].

= « اللات » و « اللاء » . ولم يذكر أنهما بالياء فى آخرهما وبغير الياء أيضاً . ثم بين أن كلمة : «اللاء» قد تستعمل – قليلا – للعقلاء مكان كلمة : « الذين » وتحل محلها لجمع المذكر من الناس ، فتقول : جاء اللاء زرعوا الحقل ؛ أى : الذين .

(١) فى الأشهر الأفصح . ويقول شارح المفصل: (ج ١ ص ٤١٢) ما نصه : – باختصار قليل – (... إذا ثبت أن : « أل » لا تفيد هنا – فى باب اسم الموصول – التعريف كان زيادتها لضرب من إصلاح اللفظ ؛ وذلك أن : « الذى » وأخواته مما فيه « أل » إنما دخل توصلا إلى وصف المعارف بالجمل، وذلك أن الجمل نكرات ، ألا ترى أنها تجرى أوصافاً على النكرات ، نحو قولك : مررت برجل أبوه زيد، ونظرت إلى غلام قام أخوه، وصفة النكرة نكرة . فلما كانت تجرى أوصافاً على النكرات لتنكرها أرادوا أن تكون فى المعارف مثل ذلك ؛ فلم يَسُغْ أن تقول : مررت بزيد أخوه كريم، وأنت تريد النعت لزيد لأنه قد ثبت أن الجمل نكرات ، والنكرة لا تكون وصفاً للمعرفة . ولم يمكن إدخال « أل » التى للتعريف على الجملة ، لأن « أل» هذه من خواص الأسماء ، والجملة لا تختص بالأسماء إلا أن لفظ « الذى» قبل دخول « أل » لم يكن على لفظ أوصاف المعارف فزادوا فى أوله « أل » ليحصل لهم بذلك لفظ المعرفة الذى قصدوه، فيتطابق اللفظ والمعنى ...) اهـ. وقد سبقت الإشارة العابرة لبعض ماسبق فى هامش ص ١١٠ .

وكل ما تقدم خيالى محض يحسن إهماله ؛ إذ لا يعرف العربى الأصيل عنه شيئاً . أما التعليل الحق فهو كلام العرب وحده .

(٢) أى : مادته المكونة من الحروف وضبطها . . . (٣) فى ص ٣٦٣ .

(٤) سيجىء توضيح هذا وتفصيله عند الكلام على صلة الموصول ، والرابط ص ٣٧٢ م ٢٧ – .

وإليك الألفاظ الستة، ونواحي استعمالها :

(ا) مَن[1]: أكثر استعمالها فى العقلاء، نحو : خير إخوانك من واساك، وخَيْرٌ منه مَن كفَاك شرَّه . وقول الشاعر :

ولا خيرَ فيمن لا يُوَطِّن نفسَهُ ... على نائبات الدهر حين تنوبُ

وتكون للمفرد بنوعيه، والمثنى والجمع بنوعيهما : تقول : غاب من كتب، ومن كتبتْ — ومن كتَبا، ومن كتَبَتَا، ومن كتبوا، ومن كتبْن .

وقد تستعمل فى غير العقلاء فى الأحوال الآتية :

(ا) أن يكون الكلام فى شيء له أنواع متعددة، مُفَصّلة بكلمة: « مَنْ » وفى تلك الأنواع العاقل وغيره، مثل: الحيوانات كثيرة مختلفة؛ فيها من ينطق بفصيح الكلام؛ كالإنسان، ومن يغرد بصوت عذب؛ كالبلبل، ومن يصيح بصوت منكر؛ كالبومة ... ومن الأمثلة قوله تعالى[2](واللهُ خلَق كلَّ دابَّةٍ مِن ماءٍ، فمنهم مَن يمشِي على بَطْنِه، ومنهم من يمشِي على رِجلين، ومنهم من يمشِي على أربع ..) .

(ب) أن يقع[3] مِنْ غير العاقل أمر لا يكون إلا من العقلاء، فعندئذ نشبهه بهم، وننزله منزلتهم[4] فى استعمال : « مَنْ » ؛ كأن تسمع البلبل يشدو بلحن شَجِيّ واضح التنغيم . فتقول : أطربنى « مَنْ » يغنى فى عشه بأطيب الأناشيد . وكأن ترى القمر يشرف عليك كإنسان ينظر إليك : فتقول : إن من يُطِلّ علينا من برجه العالى بين الكواكب والنجوم يصغى إلى مناجاتى وهمسى ... وكالغريب الذى يقول للطيور المتناسقة المسافرة : هل فيكن من يحمل سلامى إلى أهلى وخُلاّنِى ... ؟

(حـ) أن يكون مضمون الكلام متجهاً إلى شيء يشمل العاقل وغيره، ولكنك تراعى أهمية العاقل؛ فتغلبه على سواه . مثل : أيها الكون العجيب، مَن فيك ينكر قدرة الله الحكيم ؟ .

---

(١) يتردد ذكرها أحياناً فى اصطلاح النحاة باسم : « من المعْرفة الناقصة » (لاحتياجها لزوماً إلى الصلة التى تتمم معناها .) ، يريدون : « من » التى هى اسم موصول . ومثلها : « ما » الموصولة ؛ حيث يطلق عليها اسم . — ما » المعْرفة الناقصة » ، — كما سيجيء فى رقم ١ من هامش ص ٣٥١ — .

(٢) فى سورة النور . (٣) ولو تخيلا منا ، وتنزيلا له منزلة الذى يحصل . . .

(٤) لبيان ذلك : أنه متى نسب إلى غير العاقل شيء لا ينسب (نفياً أو إثباتاً) إلا إلى العاقل أجرينا عليه حكمه من غير نظر لرأى المتكلم ، أو المخاطب ، أو غيرهما .

... ...
... ...

زيادة وتفصيل:

كلمة : « مَنْ » ـ سواء أكانت موصولة أم غير موصولة ـ إحدى الكلمات التي لفظها مفرد مذكر ، ولكن معناها قد يخالف لفظها ، ولهذا يصح أن يعود الضمير عليها مفرداً مذكراً[1] ، مراعاة للفظها ـ وهو الأكثر[2] ـ ، ويجوز فيه مراعاة المعنى المراد ، وهو كثير[3] ؛ فمن الأول قوله تعالى في المشركين : (ومنهم

---

(١) سبقت مواضع « التطابق بين الضمير ومرجعه » في « ح » من ص ٢٦٢ ، و ٢٦٨ .... وتجيء لها بقية في ص ٥٢ ؛ وما بعدها .

وإذا كانت « من » موصولة ومعناها هو المفرد المذكر ، فهي مثل : « الذي » (ص ٣٤٣) إلا أن « من » لا تكون ـ في أحد الآراء القوية ـ صفة ، ولا موصوفة ؛ بخلاف « الذي » ؛ تقول : رجع الطائر الذي هاجر ، وجاء الذي رحل الظريف ، فتقع كلمة : « الذي » صفة وموصوفة ؛ بخلاف « من » في ذلك الرأي المخالف ـ (راجعه في رقم ٤ من ص ٣٥٢ وما يتصل به في رقم ٤ من هامش ص ٣٧٦).

(٢) (كما سبقت الإشارة في رقم ١ من هامش ص ١٢٥ وفي رقم ٨ من ص ٢٦٦) . وإنما يكون الأكثر في الضمير مراعاة لفظها في غير الحالات الآتية : ـ وسيشار إلى بعضها في رقم ٤ من هامش ص ٣٧٦ ـ :

ا ـ أن يحصل لبس من مراعاة لفظها ؛ نحو : أعط من سألتك ؛ فلا يجوز من سألك إذا كان المراد أنثى .

ب ـ أن يكون في مراعاة اللفظ وقوع في قبح ؛ نحو ؛ من هي حمراء خادمتك . بمعنى : « من هي حمراء ـ هي خادمتك » فيجب مراعاة المعنى ؛ فلا يقال : من هو حمراء جاريتك ؛ لكيلا تكون كلمة : « حمراء » المؤنثة خبراً عن الضمير المذكر .

وكذلك العكس في نحو : من هو أحمر « جاريتك » ؛ فلا يقال : من هي أحمر جاريتك ؛ ليكلا يكون الخبر (وهو كلمة أحمر) مذكراً ، والمبتدأ الضمير مؤنثاً .

وكذلك لا يجوز : من ـ هو أحمر ـ جاريتك ؛ لأن المبتدأ والخبر ؛ (هو أحمر) متطابقان في التذكير وهما صلة الموصول . ولكن اسم الموصول (من) مفرد مذكر ، وخبره « جارية » مؤنث . ولا مانع من هذا . لولا أن الموصول مع صلته كالشيء الواحد ، والصلة هنا متطابقة في التذكير لكن خبر الموصول مؤنث وهو بمنزلة الخبر عن الصلة ؛ فيقع التخالف الممنوع : فكأنك أخبرت عن المذكر بمؤنث .

وقد يراعى المعنى كثيراً بعد مراعاة اللفظ ؛ نحو قوله تعالى : (ومن الناس من يقول آمنَّا بالله وباليوم الآخر ، وما هم بمؤمنين) .

وقد يراعى اللفظ ، ثم المعنى ، ثم اللفظ ؛ نحو قوله تعالى : (ومن الناس من يشترى لَهْوَ الحديث ليُضل عن سبيل الله بغير علم ، ويتخذها هُزُواً ، أولئك لهم عذاب مهين . وإذا تتلى عليه آياتنا ولّى=

... ...
... ...

من يُؤْمنُ به[1] ، ومنهم مَن لا يُؤْمِنُ به » .

فقاعل « يؤمن » مفرد مذكر ؛ مراعاة للفظ « مَن » .

ومن الثانى قوله تعالى فيهم : (ومنهم من يستمعون إليك) وقول الفرزدق يخاطب الذئب :

تعالَ ، فإنْ عاهدتنى لا تخوننى   نكُنْ مثلَ من — يا ذئبُ — يصطحبانِ

فالفاعل فى الآية واو الجماعة ، وفى البيت ألف الاثنين وكلاهما ضمير عائد إلى « من » مراعاة لمعناها :

وقد اجتمع الأمران فى قوله تعالى : (بَلَى من أسْلَم وجْهَه لله وهُوَ مُحْسِنٌ ، فلَهُ أجرُهُ عِنْدَ رَبِّه ، ولاَ خوْفٌ علَيْهِم ، ولاَ هُمْ يَحزَنُونَ) . فالضمائر فى الشطر الأول من الآية مفردة مذكرة ؛ مراعاة للفظ : « مَنْ » . بخلافها فى الشطر الثانى فإنها للجمع ؛ مراعاة لمعنى : « مَن »

ومثل قوله يخاطب زوجات الرسول عليه السلام تعالى : (ومَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لله ورَسُولِه وتعملْ صالحًا نؤتِها أجرَها مرَّتين . . .) .

فاعل الفعل : « يقنت » ؛ ضمير مفرد ، مذكر ؛ مراعاة للفظ : « مَنْ » أما الضمائر بعده فللجمع المؤنث ، أو للمفردة ؛ مراعاة لمعنى : « مَن » .

= مستكبراً كأن لم يسمعها ، كأن فى أذنيه وقْراً . فبشره بعذاب أليم)— وستجىء الإشارة لهذا فى رقم ١ من هامش ص ٣٧٧ .

أما مراعاة المعنى أولا ، ثم اللفظ فالأفضل اجتنابه .

(١) بالقرآن .

٢ - « ما[1] » وأكثر استعمالها فى غير العاقل ، وتكون للمفرد بنوعيه ، والمثنى والجمع بنوعيهما[2] ؛ تقول : أعجبنى ما أضاء - ... ما أضاءت - ... ما أضاءا - ... ما أضاءتا - ... راقنى ما هاجروا - ... ما هاجرْن . وقد تكون للعاقل فى مواضع :

(ا) إذا اختلط العاقل بغيره ، وقُصِد تغليب غير العاقل لكثرته : نحو قوله تعالى : (يُسَبِّح لله ما فى السموات وما فى الأرض) . وقول الشاعر :

إذا لم أجِدْ فى بلدة ما أريدهُ   فعندى لأخرَى عَزْمَةٌ ورِكابُ

(ب) أن يلاحَظ فى التعبير أمرانِ مقترنان ؛ هما : ذات العاقل ، وبعض صفاته ، معًا ؛ نحو : أكرمْ ما شئت من المجاهدين والأحرار ، فكأنك تقول : أكرم من الرجال من كانت ذاته موصوفة بالجهاد ، أو بالحرّية ؛ فأنت تريد بتعبيرك أمرين مجتمعين : الذات ، ووصفًا آخر معها ، ولا تريد أحدهما وحده . ومثل : صاحب ما تريد من الطلاب ؛ العالم ، والمخلص ، والصالح . تريد أن تقول : صاحب من كانت ذاته موصوفة بالعلم ، ومن كانت ذاته موصوفة بالإخلاص ، ومن كانت ذاته موصوفة بالصلاح . فالمقصود أمران مجتمعان هما : الذات ، ومعها شىء آخر من الأوصاف الطارئة عليها .

(حـ) المبهم أمره ؛ كأن ترى من بُعْد شبحًا لا تدرى أهو إنسان أم غير إنسان ؛ فتقول : ما ذاك ؟ أو : إنى لا أتبين ما أراه ، أو لا أدرك حقيقة ما أراه ... وكذلك لو علمت أنه إنسان ، ولكنك لا تدرى أمؤنث هو أم مذكر ؟ . ومنه قوله تعالى على لسان مريم : (إنى نَذَرتُ لك ما فى بطنى مُحَرَّرًا فتَقَبَّلْ منى) . . .

---

(١) قد يتردد ذكرها فى اصطلاح النحاة أحيانًا باسم : « ما المعْرفة الناقصة » (لاحتياجها لزومًا إلى الصلة التى تتمم معناها) ؛ يريدون التى هى اسم موصول . كما يطلق على « من » الموصولة اسم : « المعْرفة الناقصة » ، أيضًا - كما سبق فى رقم ١ من هامش ص ٣٤٨ . - وهى غير « ما » التى تعدّ حرف موصول (انظر « د » ص ٤١١ ورقم ٣ من هامشها .

(٢) لما كانت « ما » إحدى الموصولات المشتركة التى لفظها مفرد مذكر ، ومعناها قد يكون غير ذلك ، جاز فى الضمير العائد إليها أن يكون مطابقًا للفظها أو لمعناها ، كالذى سبق فى - مَن « الموصولة ، وغير الموصولة - ص ٣٤٩ - وقد سبق بيان لهذا فى ص ٢٦٦ . فكلمة : « ما » - موصولة وغير موصولة - مثلها ؛ كالمبادر من كلام الصبان .

... ...

... ...

زيادة وتفصيل :

(ا) تصلح (من) و(ما) لأحد الاستعمالات الخمسة الآتية بحسب ما يقتضيه المقام:

١ ــ اسم موصول ، مثل: قوله تعالى : (ماعندكم ينفَدُ ، وماعند الله باقٍ) .

وقول الشاعر :

إن شرَّ الناسِ منْ يَبْسِمُ لى حين ألقاهُ ، وإنْ غبْتُ شتَمْ

٢ ــ اسم استفهام ، مثل : ما معك من المال ؟ ــ

« ومَنْ لك بالحُرِّ الذى يحفَظ اليَدَا[1]» ؟ .

٣ ــ اسم شرط[2] ، مثل : منْ يعملْ سوءاً يُجزَ به ــ وما تَصنعْ من خير تجدْ جزاءه خيراً .

٤ ــ نكرة موصوفة ، مثل : رُب مَنْ نصحته استفاد من نُصْحك (أى : ربَّ إنسان نصحته استفاد . . .) وربُ مَنْ مُعْجَب بك ساعَدك . ورب ما كرهته تحقق فيه نفعك (أى : رب شيء كرهته) ، وربَّ ما مكروهٍ أفاد[3].

ويصلح لهذا قول الشاعر :

الصّدق أرفعُ ما اعتَزّ الرّجالُ بـــه وخيرُ ما عوّدَ ابْنًا فى الحياةِ أبُ

والغالب : فى : « من » إذا كانت نكرة موصوفة أن تصلح لأن يحل محلها كلمة: «إنسان » ، ولا بد أن يقع بعدها صفة، فإن لم يقع بعدها صفة فهى

---

(١) هذا شطر بيت صدره : « وما قتل الأحرار كالعفو عنهمو.. » ــ واليد : المعروف .

(٢) الفرق كبير لفظاً ومعنى بين نوعى « ما ومن » الشرطيتين والموصولتين ، فالشرطيتان الواقعتان مبتدأ تختلفان تماماً عن الموصولتين الواقعتين مبتدأ أيضاً وإيضاح هذا الفرق بين النوعين مفصل فى مكانه من باب الجوازم ــ (حـ ٤ م ١٥٤ ص ٣٢٠) وهو تفصيل هام ، موضح بالأمثلة وبما جاء به : أن « الموصولتين » ليس فيهما تعليق شيء على آخر ؛ وإنما يدلان على مجرد الإخبار المطلق ، ولا يجزمان . بخلاف الشرطيتين ، فلا بد فيهما من الجزم والتعليق معاً .

(٣) والدليل على أن « من » و « ما » فى الأمثلة السابقة نكرة موصوفة أنهما مجرورتان برب ؛ وهى لا تجر ــ غالباً ــ إلا النكرات . وبعدها جملة ، والجملة بعد النكرة صفة .

(هذا ، ولا توصل كلمة « ما » النكرة الموصوفة بكلمة : « رب » فى الكتابة) . وانظر رأياً آخر فى رقم ١ من هامش ص ٣٤٩ .

... ...

... ...

نكرة غير موصوفة ، وتسمى : « نكرة تامة ». وتكون أيضًا – بمعنى [1] : إنسان. . .

كما أن الغالب فى « ما » التى هى نكرة موصوفة أن تصلح لأن يحل محلها كلمة : « شىء » ولا بد أن يقع بعد ها صفة لها . وإن لم يقع بعدها صفة فهى نكرة غير موصوفة ، بمعنى : شىء ، أيضًا ، وتسمى : « نكرة تامة »[1]. . .

٥ – نكرة تامة (أى : غير موصوفة) – وهى التى سبقت الإشارة إليها – مثل : رُبَّ من زارنا اليوم . ربَّ ما غرّد فى المساء . أى : ربَّ إنسان زارنا ، ورب شىء غرّد . . . فالجملة الفعلية – فى المثالين فى محل رفع ، خبر .

* * *

(ب) تختص « ما » دون « مَن » بمعان أخرى ؛ منها السبعة الآتية :

١ – أن تكون اسمًا يفيدالتعجب ؛ مثل : ما أحسنَ الدينَ والدنيا إذا اجتمعا !! .

٢ – أن تكون حرفاً للنفى فيجب له الصدارة ، مثل : ما الخائن صديق ، أو : صديقاً . وقول العرب : ما ذهب من مالك ما وعظك [2] .

٣ – أن تكون كافة ، (أىْ : حرفاً يدخل على العامل فيكُفّه – بمعنى : يمنعه – عن العمل ، ويتركه معطلا) ، كأن تدخل على حرف جر ، أو على ناسخ ، أو نحوهما ، فلا يعمل ؛ مثل : ربما رجلٌ زارنا نفعناه – ربما يودِ المهمل لو كان سبَّاقًا . إنما الأممُ الأخلاق .

ويجب فى الكتابة وصل « رُب » بكلمة : « ما » الكافة ؛ لأن الذى يُفصَل هو « ما » النكرة الموصوفة ؛ كما سبق [3] .

٤ – أن تكون حرفًا زائداً [4] (أى : كلمة يمكن حذفها فلا يتأثر المعنى الأساسى) وتقع كثيراً بعد : « إذا » الشرطية ؛ مثل : إذا ما المَجْدُ نادانا أجَبْنا. . . أو بعد غيرها ، مثل : قوله تعالى : (فَبِما رحمةٍ من الله لِنْتَ لهم) ، وقوله : (مما [5] خطيئاتِهم أُغرِقوا. . .) .

(١ و ١) وستجىء بعد هذا مباشرة فى رقم ٥

(٢) « ما » الأولى نافية ، أما الأخيرة فتصلح موصولة ، ونكرة موصوفة ، والكلام مثل قديم ، يقال للحزين الذى أضاع ماله سُدًى ؛ فيتعلم بعد ذلك الحذر ، ويبالغ فى الحيطة ؛ فلا يضيع منه شىء ويحافظ على ماله . فضياع ماله بسبب إهماله كان الوسيلة الناجحة لصيانته ؛ فكأنه لم يضيعه سدى .

(٣) فى رقم ٣ من هامش الصفحة السابقة .

(٤) لتأكيد المعنى الأساسى وتقويته . وكما تسمى « زائدة » تسمى عند بعض الأقدمين : « صلة » ، شأنها عندهم شأن غيرها من سائر الحروف والكلمات الزائدة ، حيث يطلقون على كل منها : « صلة » ؛ لا فرق فى هذه التسمية بين « ما » وغيرها من كل لفظ زائد ، اسماً كان أو فعلا أو حرفاً (وفى رقم ٣ من هامش ص ٣٧٢ بعض المعانى الأخرى لكلمة : « صلة ») . (٥) أى : بسبب خطيئاتهم .

... ...
... ...

٥ ــ مصدرية ظرفية (أى : تُسبَك مع ما بعدها بظرف ومصدر معاً[1]) ؛ مثل: الصانع بربح ما أجاد صناعته. أى: مدة إجادته صناعته. وقول الشاعر يفتخر:

ترى الناس ما سِرْنا يسيرون خلفَنا   وإنْ نحنُ أوْمأنا إلى الناس وقَّفوا

أى : مدة سيرنا .

وهى وحدها حرف محض ، ولكن المصدر المنسبك اسم يفيد أمرين : معنى وظرفية معاً .

٦ ــ أن تكون مصدرية غير ظرفية (أى : تُسبك مع مابعدها بمصدر فقط) ، مثل : كوفِئَ المخلصون بما أخلصوا ، أى : بإخلاصهم .

وهى وحدها حرف محض[1]، ولكن المصدر المنسبك اسم يفيد معنى مجرداً، فقط .

٧ ــ أن تكون مُهيِّئة . (وهى التى تتصل بآخر كلمة غير شرطية . فتهيئها وتُعدها لمعنى الشرط وعمله) كدخول « ما » على « حيث » ، فى مثل : حيثما تَصدُقْ تجدْ لك أنصاراً .

٨ ــ أن تكون مُغيِّرة . . . (وهى الحرفية التى تلحق آخر أداة شرطية ؛ فتغيّرها إلى غير الشرط ، كدخول « ما » على آخر « لو » فى مثل : « لوْ ما » تحافظ على الميعاد . فقد تغيرت « لو » بسبب : « ما » الحرفية ، وانتقلت هنا من الشرط إلى التحضيض .

٩ ــ أن تقع صفة ،مثل : لأمرٍ ما غاب القائد . فالمراد : لأمرٍ أىِّ أمر . وهذه قد يُعبَّرُ عنها : « بالإبهامية » ، ويتفرع على الإبهام ، إما الحقارة ؛ نحو: أعْط فلاناً شيئاً ما . تريد شيئاً تافهاً حقيراً ، وإما التفخيم ؛ نحو : لأمرٍ ما ، هرب الحارس ، تريد لأمر عظيم هرب . . . وإما النوعية؛نحو: عاوِنْ علياً معاونةً ما ، تريد : نوعاً من المعاونة .

ويقول بعض المحققين من النحاة : هى فى كل هذه الصور الخاصة بالصفة ليست اسماً ، وليست صفة ؛ وإنما هى حرف زائد ؛ يُفيد التنبيه ؛ وتقوية المعنى ،

(١ و ١) كما سيجىء فى موضعه : (ص ٤١١) .

... ...
... ...

ويرى ترجيح هذا وأفضليته . وحجته : أنه ليس فى كلامهم نكرة جامدة وقعت نعتًا إلا إذا كان بعدها كلمة تماثل الموصوف تمامًا ؛ نحو : مررت برجل أىِّ رجل ، وأكلنا فاكهة أىَّ فاكهة . فالحكم عندهم على « ما » المذكورة بالاسمية واقتضاء الوصفية – حكم بما لا نظير له ؛ فيجب اجتنابه ؛ كما يقولون .

وهذا الخلاف شكلى ، لا قيمة له . والرأيان سِيَّان ، فى تحقيق الغرض فلا أهمية بعد ذلك لجعلها حرفًا زائداً – وهو الأسهل – أو اسمًا يعرب صفة .

* * *

٣ - . . . « أل » - وتكون للعاقل وغيره(١)؛ مفرداً وغير مفرد؛ نحو: اشتهر الكاتب، أو: الكاتبة، أو: الكاتبان، أو: الكاتبتان، أو الكاتبون، أو: الكاتبات. ولا تكون موصولة إلا إذا دخلت على صفة صريحة(٢)؛ فتكون

---

(١) ولفظها مفرد مذكر، ولكن معناها قد يكون غير ذلك. ولا يراعى في الضمير العائد عليها إلا المعنى؛ خوفاً من اللبس - كما سيجيء في ص ٣٧٧ -.

(٢) ليست «أل» هذه هنا للتعريف - في الأشهر؛ وإنما هي لضرب من إصلاح اللفظ وتزيينه؛ لأن اسم الموصول يتعرف بصلته. وكثير من أسماء الموصول مجرد من «أل» مع أنه معرفة؛ فتعريفه جاء من صلته؛ لا من «أل». ولو كانت للتعريف لمنعت من إعمال اسمي الفاعل والمفعول إذا كانا بمعنى الحال أو الاستقبال؛ إذ تبعدهما - كما يقولون - عن شبه الفعل؛ وتقربهما من الجوامد؛ لأنها من خصائص الأسماء»؛ والأصل في الأسماء الجمود؛ بسبب وضعها للذوات، والجامد لا يعمل، بخلاف الفعل وما يشبهه. لكن يقول شارح المفصل (ج ٦ ص ٦١) إنها اسم موصول تفيد التعريف مع كونها بمعنى: «الذى» - كما سنشير في رقم ١ من هامش ص ٣٧٠ - والرأي الأول هو الأنسب.

وليست حرف موصول؛ لأنها لا تؤول مع ما بعدها بمصدر؛ ولأنها قد تدخل قليلا على الجملة، و «أل» المعرفة لا تسبك، ولا تدخل على الجملة. هذا إلى أمور أخرى دعت إلى اعتبارها اسم موصول؛ أهمها أمران:

أولهما: وجود ضمير بعدها لا مرجع له سواها؛ والضمير لا يعود إلا على اسم؛ نحو: قد أفلح المؤمن؛ وخاب الجاحد. ففي كلمة: «المؤمن» ضمير تقديره: «هو»؛ لا مرجع له إلا «أل» التي بمعنى «الذى» هنا. وكذلك تقديره في كلمة: «الجاحد» . . . وكقوله تعالى: (قد أفلح المؤمنون) . . . وقوله: (والعاديات ضبحاً) . . . ففي: «المؤمنون» ضمير تقديره: «هم» يعود على «أل». وفي «العاديات» ضمير تقديره: «هي» أو «هن»، يعود على «أل». ولا مرجع لكل ضمير سوى «أل». ولا يمكن أن يكون اسم الفاعل في الأمثلة السابقة وأشباهها خالياً من الضمير لأسباب قوية دونها النحاة، وأثبتوا بها أن أكثر المشتقات - ومن هذا الأكثر. اسم الفاعل، واسم المفعول . . . - يحمل ضميراً مستتراً. (كما سبقت الإشارة في رقم ٢ من ص ٢٩). (وللضمير المنصوب العائد إليها حكم خاص يجيء في رقم ٣ من هامش ص ٣٩٦.

ثانيهما: أن هذه الأسماء التي دخلت عليها «أل» قد يعطف عليها الفعل أحياناً؛ نحو قوله تعالى: (إن المصدّقين والمصّدّقات وأقرضوا الله قرضاً حسناً) . . . وقوله تعالى: (والعاديات ضبحاً) إلى قوله: (فأثرْن به نقْعاً). فالفعل: «أقرض» في المثال الأول معطوف على «المصدّقين». والفعل: «أثار» في الجملة الثانية معطوف على «العاديات». والفعل لا يعطف إلا على فعل مثله، أو على ما يشبه الفعل - كما سيجيء في ج ٣ باب «العطف» - والمعطوف عليه هنا ليس بفعل؛ فلم يبق إلا أنه يشبه الفعل، لأنه أحد مشتقاته . . . ومن ثم كانت «أل» الداخلة على المشتقات الصريحة المشبهة للفعل اسم موصول ليعود عليها الضمير من المشتق - وليست حرفاً، كما سيجيء، فيمتنع العطف عليه -.

والمراد هنا بالمشتقات الصريحة (أي: الصفات الصريحة): «اسم الفاعل، واسم المفعول، اتفاقاً وفي الصفة المشبهة خلاف سيجيء في ص ٣٨٤و٣٨٦ - لأنهما يدلان على الحدث والتجدد كالفعل. أما الصفة المشبهة وباقي المشتقات فتدل على الثبوت؛ فهي بعيدة من الفعل، قريبة من الأسماء الجامدة. ومن ثم كانت «أل» الداخلة على «أفعل التفضيل» للعهد، وليست موصولة - كما ستجيء الإشارة في رقم ٤ من هامش ص ٣٧٣ ويجيء البيان في باب أفعل التفضيل ج ٣ م ١١٢ -.

ولا تكون «أل» اسم موصول إذا وجد في الكلام ما يدل على أنها «للعهد» فتكون حرف تعريف، لا اسم موصول؛ مثل: قابلت مخترعاً مشهوراً؛ فأكبرت المخترع المشهور، واستشرت عاقلا مأمونا فعملت بمشورة العاقل المأمون. فكلمة: «أل» في «المخترع» و «المشهور» و «العاقل» و «المأمون» للعهد؛ فهي أداة تعريف فقط، (وتفصيل الكلام على «أل» التي للعهد في ص ٢١؛) أما الداخلة -

الصفة مع مرفوعها هنا من قسم: « شبه الجملة » الواقع صلة ؛ كما مُثل، ونحو: إن العاقل الأريب[1] يحتال للأمر حتى يفوز به ، والعاجز الضعيف يتوانى ويتردد حتى يفلت منه .

هذا ، ومع أن « أل » اسم موصول ، وتعتبر كلمة مستقلة — فإن الإعراب لا يظهر عليها ؛ وإنما يظهر على الصفة الصريحة المتصلة بها[2]، التي تعرب مع مرفوعها صلة لها .

٤ — « ذو » وتكون للعاقل وغيره ؛ مفرداً وغير مفرد[3] ؛ نحو : زارني ذو تعلّمَ

= على المشتقات التي تعمل عمل الفعل فهي اسم موصول إذ لو كانت حرفاً لكانت من خواص الأسماء كما يقولون ، فلا يكون المشتق بعدها شبيهاً بالفعل يعمل عمله ويعطف عليه الفعل ، وإنما يكون مجرد اسم فقط ، على يدل الذات وحدها — وقد سبق البيان في هامش ص ٣٥٦ —

(١) العاقل .

(٢) أطال النحاة القول في إعراب : « أل » الموصولة التي هي اسم مستقل ؛ أتكون مبنية على السكون في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب جملتها ؟ . أم تكون : «أل» معربة بحركات مقدرة وليست مبنية ؟ . وما إعراب الصفة الصريحة بعدها في الحالتين ؟ . وما نوع الصلة كذلك ؟ . . .

وخير ما انتهوا إليه . أنها مع الصفة التي بعدها بمنزلة الشيء الواحد ؛ فكأنهما المركب المزجي ؛ يظهر إعرابه على الجزء الأخير منه (راجع هامش التصريح في هذا الموضوع ، والخضري عند الكلام على بيت ابن مالك :

وصفة صريحة صلة « أل » . . . إلخ) .

أما صلتها فقد اختاروا إدخالها في نوع : « الشبيه بالجملة » ، واعتبارها منه ، وليست من نوع الجملة . وبهذا الرأي يوجد نوع جديد من شبه الجملة ، خاص بصلة : « أل » وحدها ، إذ المعروف أن شبه الجملة — كما أشرنا في رقم ٢ من هامش ص ٣٤١ — نوعان فقط ، هما : الظرف ، والجار مع مجروره . فهذا الرأي يحدث قسماً ثالثاً لشبه الجملة . وهو — على ما به — أيسر الآراء ، وأنسبها وأقلها مغامز — كما سيجيء في ص ٣٨٨ وله إشارة في ص ٣٧٠ — .

(٣) وهي نوع آخر يخالف « ذو » التي بمعنى « صاحب » ، إحدى الأسماء الستة ، والتي سبق الكلام عليها في ص ١٠٩ ، وتستعمل « ذو » اسم موصول ؛ مبني على السكون المقدر على الواو في محل كذا — وهذا عند بعض القبائل العربية ، (ومنها ؛ طَيِّئ ، أو : طيِّيء — والنسبة السماعية إليهما : طائي) ، دون بعض آخر . ومن أمثلتها قول سِمْدان الطائي :

فقولا لهذا المرء ذو جاء ساعِياً هَلُمَّ ، فإن المَشْرَفِيَّ الفَرائضُ

أظنك — دون المال — ذو جئتَ تبتغي ستلقاك بيض للنفوس قوابض

(المشرفي : السيف — الفرائض : العطايا المفروضة) . وفي الجزء الثالث من كتاب « الكامل » للمبرد باب أخبار الخوارج — أمثلة أخرى متعددة .

ولفظها مفرد مذكر في جميع حالاته ، لكن معناها قد يكون غير ذلك ؛ فيراعى في الضمير العائد عليها لفظها أو معناها . وللقبائل التي تستعملها مذاهب مختلفة ؛ أشهرها ماذكرنا هنا . ومنهم من يدخل عليها تغييراً عند استعمالها للمؤنث ؛ فيجعل واوها ألفاً ، ويزيد عليها تاء التأنيث فتصير : « ذات » ؛ لتكون بعد الزيادة مثل : « التي » في الدلالة على المفردة المؤنثة .

ولكن تمتاز : « ذات» بأنها تدل بصيغتها الحالية على المثنى المؤنث أيضاً ، وبأنها تجمع على : «ذوات» =

وذو تعلمتْ . وذو تَعلّما . وذو تعلمتا ، وذو تعلموا ، وذو تَعلّمْنَ"[1]. وهى مبنية على السكون المقدر على الواو ، فى محل رفع ، أو نصب ، أو جرّ ، على حسب موقعها من جملتها .

٥ — « ذا » . وتكون للعاقل وغيره ، مفرداً وغير مفرد[2]؛ نحو : ماذا رأيته ؟ ماذا رأيتَها ؟ . ماذا رأيتهما ؟ . ماذا رأيتهم ؟ . ماذا رأيتهن ؟ . ويصح وضع : « مَنْ » الاستفهامية مكان : « ما » الاستفهامية فى كل ما سبق، ومنه قول الشاعر :

مَنْ ذا يُعيرك عينه تبكى بها ؟ أرأيت عيناً للبكاء تعارُ ؟

وقول الآخر[3]:

مَنْ ذا نواصِلُ إنْ صرَمْتِ حبالنا ؟ أو من نَحدِّثُ بعدكِ الأسرارا ؟

فكلمة : « ما » أو : « من » اسم استفهام مبتدأ ، مبنى على السكون فى محل

=لتدل على الجمع المؤنث كما تدل عليه : « اللواتى » . وهى فى الحالات السابقة كلها مبنية على الضم. وفى هذا يقول بن مالك :

وكالَّتِى أيْضاً لديْهِمْ : «ذَاتُ» وَمَوْضِعَ «اللاَّتِى» أتَى «ذَوَاتُ»

ومن المستحسن ، ترك « ذو » بلهجاتها المختلفة ؛ لغرابتها فى عصرنا ، وعدم الحاجة الحافزة لاستعمالها وحسبنا أن نذكرها هنا لندركها حين تتردد فى النصوص القديمة . وقد وردت فى بعض تلك النصوص مستعملة استعمالا دقيقاً أوضحناه فى باب الإضافة ج ٣ م ٩٣ ومثلها : « ذات » وكذلك فى ج ٢ باب الظرف ص ٢٠٠ و ٢٥٥ م ٧٩ .

ويلاحظ أن لكلمة : « ذات » استعمالات أخرى مختلفة ؛ منها : أن تكون مجرد اسم مستقل ؛ معناه : حقيقة الشىء وماهيته . والنسب إليها هو : « ذاتىّ » باعتبار لفظها الحالى ، أو « ذووى » باعتبار أصلها . — طبقاً للبيان الشامل الذى سيجىء فى باب النسب ، ج ٤ م ١٧٨ ص ٥٥٤ — .

(١) يقول ابن مالك فيما سبق :

و«مَنْ» و«مَا» و«أَلْ» ، تساوِى ماذُكِرْ وهكذا «ذُو» عِنْد طَيِّئٍ شُهِرْ

أى : أن كل واحد من هذه الأسماء (من — ما — أل) يساوى الثمانية الماضية كلها فى الاستعمال من ناحية أنه وحده صالح لكل ما صلحت له الثمانية من الأنواع ، مع عدم تغير لفظه .
وكذلك « ذو » عند بعض القبائل التى منها طيئ — كما سبق . ثم قال عن طيئ :

وَكالَّتِى أيضاً لَدَيْهِم : « ذاتُ » وموضِعُ « اللاَّتِى » أتَى : « ذَواتُ »

وقد أوضحنا معنى البيت عند الكلام على « ذو » فى آخر هامش الصفحة السابقة مباشرة .

(٢) فهى من الألفاظ المفردة المذكرة ، ولكن معناها قد يكون غير ذلك فيجوز فى الضمير العائد عليها مراعاة هذا أو ذاك . (٣) عمر بن أبى ربيعة . ومثله قول شوقى :

شرف العِصاميين صنع نفوسهم من ذا يقيس بهم بنى الأشراف؟

رفع . و « ذا » اسم موصول — بمعنى : الذى أو غيره من أسماء الموصول المناسبة لمعنى الجملة والسِّياق — خبر ، مبنى على السكون فى محل رفع .

ولا تكون « ذا » موصولة إلا بثلاثة شروط :

أولها : أن تكون مسبوقة بكلمة : « ما » أو : كلمة : « من » الاستفهاميتين ؛ كما فى الأمثلة السابقة . فلا يصح : ذا رأيته ، ولا ذا قابلته . . . ويغلب أن تكون للعاقل إذا وقعت : بعد « مَنْ » ولغير العاقل إذا وقعت بعد : « ما » .

ثانيها : أن تكون كلمة «مَن» وكذا « ما » مستقلة بلفظها ، وبمعناها — وهو هنا الاستفهام[1] — ، وبإعرابها ؛ فلا تُركّب إحداهما مع « ذا » تركيبًا يجعلهما معًا كلمة واحدة فى إعرابها (وإن كانت ذات جزأين) وفى معناها أيضًا — وهو الاستفهام[1] — كتركيبها فى نحو : ماذا السديم ؟ . ماذا عُطارد ؟ . من ذا الأول ؟ . من ذا النائم ؟ . فكلمة : « ماذا » كلها — اسم استفهام وليست موصولة ، ومثلها كلمة : « من ذا »[2] .

وفى حالة التركيب التى شرحناها توصف : « ذا » بأنها « ملغاة إلغاء حكميًّا لا حقيقيًّا[3] » لأن وجودها الحقيقى أمر ثابت باعتبارها جزءاً من غيرها أما وجودها المستقل ، فقد أُلغى — أى — : زال — بسبب التركيب مع « ما » أو « من » الاستفهاميتين ، وصارت جزءاً من كلمة استفهامية بعد أن كانت وحدها كلمة مستقلة تعرب اسم موصول .

ثالثها : ألا تكون « ذا » اسم إشارة ؛ فلا تصلح أن تكون اسم موصول ؛ لعدم وجود صلة بعدها ، بسبب دخولها على مفرد ؛ نحو : ماذا المعدن ؟ ماذا الكتاب ؟ من ذا الشاعر ؟ . من ذا الأسبق[4] ؟ .

تريد : ما هذا المعدن ؟ . ما هذا الكتاب ؟ . من هذا الشاعر ؟ . من هذا الأسبق ؟ .

• • •

(١ ، ١) انظر « ب » من ص ٣٦١ .

(٢) فتعرب كل كلمة بجزأيها فى الأمثلة السالفة ، مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع ، أو خبراً مقدماً .

(٣) انظر البيان الآتى فى : « ١ » من الزيادة والتفصيل — ص ٣٦٠ — .

(٤) وفى هذا يقول ابن مالك :

ومثلُ « ما » « ذا » بعدَ : « ما » استفهامِ ... أو « مَنْ » إذا لم تُلْغَ فى الكلام

أى : أن « ذا » تشبه « ما » فى أنها صالحة لجميع الأنواع مع عدم تغير لفظها ، وذلك بشرط أن تقع بعد « ما » التى للاستفهام ، أو : « من » التى للاستفهام أيضاً . واكتفى بهذا الشرط ، وترك باقى الشروط ، لضيق النظم ، وقد ذكرناها .

... ...
... ...

زيادة وتفصيل

(أ) عرفنا أن « ذا » قد تُركّب مع « ما » أو « من » الاستفهاميتين ، فينشأ من تركيبهما كلمة واحدة فى إعرابها - وإن كانت ذات جزأين - وفى معناها، وهو : الاستفهام، مثل : ماذا الوادى الجديد؟ من ذا المنشئُ لمدينة القاهرة ؟ . وعندئذ توصف « ذا » بأنها الملغاة إلغاء حُكميًّا ، لا حقيقيًّا ؛ لأنها من حيث الحقيقة والواقع موجودة فعلا . ولكن من حيث اندماجها فى غيرها ، وعدم استقلالها بكيانها ، وبإعراب خاص بها - تُعَدّ غير موجودة . ومن أمثلتها قولُ جرير :

يا خُزُرَ تَغْلب ماذا بالُ نِسْوتكمْ لايستَفِقْن إلى الدَّيْرَيْنِ تَحْنانا

أما إلغاؤها الحقيقى فيكون باعتبارها كلمة مستقلة بنفسها ، زائدة ، يجوز حذفها وإبقاؤها . ويترتب على تعيين نوع الإلغاء بعض أحكام ؛ منها :

١ - أن كلمة : « ذا » فى الإلغاء الحقيقى لا يكون لها محل من الإعراب ، فلا تكون فاعلا ، ولا مفعولا ، ولا مبتدأ ، ولا غير ذلك ؛ لأنها لا تتأثر بالعوامل ؛ ولا تؤثر فى غيرها - شأن الأسماء الزائدة عند من يجيز زيادتها ، - وهم الكوفيون وتبعهم ابن مالك - بخلافها فى الإلغاء الحكمى ؛ فإنها تكون جزءاً أخيراً من كلمة ، وهذه الكلمة كلها - بجزأيها - مبنية على السكون دائمًا فى محل رفع ، أونصب ، أو : جر ، على حسب موقعها من الجملة ، (مبتدأ ، وخبراً ، وفاعلا ، ومفعولا . . . إلخ) . ومما تصلح فيه لنوعي الإلغاء قول الشاعر :

مَنْ ذا الّذى ما ساءَ قَطْ ومَنْ لهُ الحُسْنَى فقطْ

٢ - وفى الإلغاء الحقيقى يجب تقديم « من » و « ما » الاستفهاميتين فى أول جملتهما حتمًا ، كالأمثلة السابقة، لأن الاستفهام الأصيل له الصدارة الواجبة فى جملته . بخلاف الإلغاء الحكمى ، فيجوز معه الأمران : إمّا تقديم الاستفهام بكامل حروفه فى جزأيه على عامله . وإما تأخيره عنه ، فلا يكون للاستفهام وجوب الصدارة فى جملته عليه ؛ تقول : ماذا صنعت ، أو صنعت ماذا[1]؟ . . . فالاستفهام هنا معمول لعامله المتأخر عنه أو المتقدم عليه .

---

(١) راجع الصبان ، ج ١ ، باب الموصول ، عند الكلام على : « ذا » الموصولة . وجاء فى حاشية ياسين على التوضيح (ج ٢ باب : «النواصب» ، عند الكلام على : «كى») مانصه : (قال ابن مالك =

... ...

... ...

٣ ــ وفى الإلغاء الحقيقى تحذف ألف « ما » الاستفهامية فى حالة الجر مثل : عمّ « ذا » سألت ؟ . تطبيقاً للقاعدة المعروفة ؛ (وهى : حذف ألف « ما » الاستفهامية عند جرها) . بخلاف الإلغاء الحكمى لأن أداة الاستفهام فيه هى « ماذا » بجزأيها وليست « ما » وحدها .

* * *

(ب) لا يقتصر إلغاء « ذا » على تركيبها مع « ما » أو « من » الاستفهاميتين ؛ فذلك هو الغالب ــ ؛ فقد يقع الإلغاء بتركيبها مع « ما » أو « من » الموصولتين ، أو النكرتين الموصوفتين ؛ فتنشأ كلمة واحدة هى : « ماذا » أو : « من ذا » فنعربها اسم موصول ، أو نكرة موصوفة . فالأولى مثل قول الشاعر :

دَعِى ماذا علمْتِ سأتقيه ولكنْ بالمُغَيَّب خبِّرينى

فماذا ، كلها اسم موصول مفعول « دعى » . وصلته جملة : « علمت » لا محل لها . ويرى « الفارسى » وأصحابه أن « ماذا » نكرة موصوفة . مفعول « دعى » وليست موصولة : لأن « ماذا » كلمة واحدة ، ولكنها مركبة من شطرين ؛ والتركيب كثير فى أسماء الأجناس ــ ومنها : النكرة الموصوفة ــ ، قليل فى أسماء الموصول ، وتكون جملة : « علمت » فى محل نصب صفة النكرة . أى : دعى شيئاً علمته .

* * *

مما تقدم (فى ا و ب) نعلم أننا إذا أردنا إعراب مثل : « ماذا رأيته فى المعرِض » ؟ . أو : « من ذا رأيته ؟ » جاز لنا أن نجعل « ماذا » بشطريها كلمة واحدة ، وكذلك « من ذا » وكلتاهما اسم استفهام مبتدأ . وجاز أن نجعل « ما » أو « من » استفهام مبتدأ و « ذا » زائدة لا محل لها من الإعراب والخبر فى كل ما سلف هو الجملة الفعلية .

ويجوز أن تكون « ذا » فى الحالتين السالفتين اسم موصول بمعنى الذى . خبر . ويجوز فى أمثلة أخرى أن تكون « ماذا » و « من ذا » بشطريهما موصولتين

= أن « ما » الاستفهامية إذا ركبت مع : « ذا » لا يلزم صدريتها ؛ فيعمل ما قبلها فيما بعدها ؛ رفعاً نحو : كان ماذا ؟ . أو نصباً ؛ كقول أم المؤمنين : أقول ماذا ؟ . . . » ا هـ .

وفى هذا النص اقتصار على التركيب مع « ما » الاستفهامية . أما النصوص الأخرى ــ كالتى فى الصبان ــ فصريحة فى : « من » و « ما » الاستفهاميتين ، وفى أنها تركب مع غيرهما أحياناً من بعض ألفاظ ليس لها الصدارة ــ وستجىء فى : « ب » ــ .

... ...

... ...

أو نكرتين موصوفتين على حسب ما أوضحنا . . . و . . . و . . .

ويظهر أثر الإلغاء وعدمه فى توابع الاستفهام ؛ كالبدل منه ؛ وفى الجواب عنه . فنى البدل مثل : ماذا أكلت؟ . أتفاحًا أم برتقالا ؟ . — بنصب كلمة « تفاحاً » — يكون النصب على البدلية دليلا على أن الإلغاء هنا حكمى [١]؛ لأن « ماذا » مفعول مقدم « لأكلت »، و« تفاحا » بدل منها . أما لو قلنا : ماذا أكلت ؟ . أتفاحٌ أم برتقال ؟ . فإن كلمة « تفاح » المرفوعة يصح أن تكون بدلا من « ذا » الواقعة خبراً عن كلمة : « ما » فلا يكون هنا إلغاء .

وكالمثال السابق فى صحة الرفع والنصب كلمة : « نحْب » فى قول الشاعر :

ألا تسألان المرءَ ماذا يحاولُ ؟ أنحْبٌ فيُقضَى ، أم ضلالٌ وباطلُ ؟

ومثله من ذا أكرمت ؟ . أمحمداً أم محموداً ؟ . بنصب الاسمين أو برفعهما على الاعتبارين السالفين .

أما الجواب عن الاستفهام فنى مثل : ماذا كتبت فى الرسالة ؟ . فيجيب : المسئول : خيرٌ أو : خيرا ؛ فالرفع على اعتبار كلمة : « ذا » اسم موصول « مبدَل منه » ، والنصب على اعتبارها ملغاة .

والحكم بجواز الأمرين فى الجواب ملاحظ فيه « الاستحسان المجرد » ، فمن المستحسن — كما قالوا — أن يكون الجواب مطابقا السؤال اسمية وفعلية . [٢] ومن الأمثلة قوله تعالى : (يسألونك : ماذا ينفقون ؟. قل : العفوُ) — أى : الزيادة — بالنصب أو بالرفع ، ومثل قوله تعالى :(ماذا أنزل ربكم ؟ . قالوا : خيراً)، أوخير .

• • •

(ﺣ) فى نحو قوله تعالى : (من ذا الذى يُقْرِضُ اللهَ قرضًا حسنًا فيضاعفَه له . . .) ، يصح فى كلمة : « ذا » الإلغاء الحقيقى أو الحكمى . وفى الحالتين تكون كلمة : الذى » خبراً . ويصح أن تكون « ذا » اسم موصول بمعنى « الذى » خبر « من » . وتكون كلمة : « الذى » الموجودة توكيداً لفظياً لكلمة : « ذا » التى هى اسم موصول بمعناها .

« ملاحظة » : يصح فى بعض الصور التى سبقت (فى : ا ، و ب ، و ﺟ) إعرابات أخرى ، لا حاجة إليها هنا .

• • •

---

(١) ويصح أن يكون حقيقيا .

(٢) راجع الصبان .

٦ – « أىّ » وتكون للعاقل وغيره . مفرداً وغير مفرد ؛ تقول ؛ يسرنى أىٌّ هو نافع . يسرنى أىّ هى نافعة . يسرنى أىّ هما نافعان . يسرنى أىٌّ هما نافعتان . يسرنى أىّ هم نافعون . يسرنى أىّ هنّ نافعات . . .

وتختلف « أىٌّ » فى أمر البناء والإعراب : عن باقى أخواتها من الموصولات المشتركة ، فأخواتها جميعاً مبنية ، أما هى فتُبْنَى فى حالة واحدة ، وتعرب فى غيرها .

فتُبْنَى إذا أضيفت[1] ، وكانت صلتها جملة اسمية[2] ، صَدْرُها – وهو المبتدأ – ضمير محذوف . فهذه شروط ثلاثة لبنائها .

نحو : يعجبنى أيُّهم مغامرٌ . سأعرف أيُّهم مغامر . سأتحدث عن أيُّهم مغامرٌ . والأصل فى كل ذلك : أيهم هو مغامر . . . فإن لم يتحقق شرط من شروط بنائها الثلاثة وجب إعرابها . ولهذا تعرب فى الحالات الآتية :

(ا) إذا كانت مضافة ، وصلتها جملة اسمية ، صدرها (وهو ؛ المبتدأ) مذكورٌ سواء أكان المبتدأ ضميراً أم غير ضمير[3] . . . نحو : سيزورنى أيُّهم (هو أشجعُ) – سأصافح أيَّهم (هو أشجعُ) – وسأقبل على أيِّهم (هو أشجعُ) .

(ب) إذا كانت غير مضافة ، وصلتها جملة اسمية ؛ صدرها مذكور ، مثل : سيفوز ، أىٌّ : (هو مخلص) – سنكرم أيًّا (هو مخلص) – سنحتفى بأىٍّ (هو مخلص) .

(ح) إذا كانت غير مضافة ، وصلتها جملة اسمية ، صدرُها غير مذكور نحو : سيسبق ، أىٌّ « خبيرٌ » ، وسوف نذكر بالخير أيًّا محسنٌ ، ونُعْنَى بأىٍّ بارعٌ[4] .

---

(١) ليس بين الأسماء الموصولة المشتركة وغير المشتركة ما يجوز إضافته إلا « أىّ » فى بعض حالاتها . وسيجىء فى الزيادة – ص ٣٦٥ – بعض الأحكام الخاصة بها . ومنها أنه يستحسن استقبال عاملها ، وأن يتقدم عليها .

(٢) وهى المبتدأ مع خبره ، أو ما يغنى عن الخبر .

(٣) لا فرق فى هذا الحكم وما بعده بين أن يكون صدرها ضميراً كما مثلنا – وغير ضمير – كما سيجىء فى « د » – ؛ نحو : سيزورنى أيهم محمود خير منه . ولكن الضمير هو الأعم الأغلب ؛ حتى اقتصر عليه أكثر النحاة .

(٤) وفى « أى » وأحوالها يقول ابن مالك :

وأىٌّ « كَما ، وأُعْرِبَتْ ما لَمْ تُضَفْ   وَصَدْرُ وَصْلِها ضَميرٌ انْحَذَفْ =

(د) وتعرب أيضاً إن كان صدر صلتها اسماً ظاهراً ؛ نحو : تزور أيُّهم (محمد مكرمه) . أو : فعلا ظاهراً ، نحو : سوف أثنى على أيِّهم يتسامى بنفسه ، أو فعلا مقدراً ، نحو : سأغضب على أيِّهِم عندك[1].

= ومعنى البيت : « أىّ » مثل « ما » الموصولة فى أن كلا منهما اسم موصول صالح للمفرد وغير المفرد ، والعاقل وغيره . لكن الحقيقة أن بينهما بعض فروق ؛ منها : أن « ما » مبنية دائماً ، وأنها لغير العاقل فى الأغلب . أما « أى » فتبنى فى حالة واحدة ، وتعرب فى عدة حالات غيرها ، وأنها للعاقل وغير العاقل . . .

(١) والفعل هنا محذوف : لأن « عند » ظرف ، ولا يتعلق الظرف – وكذا الجار مع مجروره – فى باب : «الموصول» إلا بفعل محذوف تقديره : « استقر » – مثلا – ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها صلة .

وإنما وجب أن يكون «المتعلَّق به» محذوف – فى باب الموصول – فعلا لتكون الصلة جملة فعلية ؛ إذ لابد أن تكون جملة فعلية . إلا صلة « أل » فإنها لا تكون إلا « صفة صريحة » مع مرفوعها – كما سبق فى رقم ٢ من هامش ص ٣٥٦ – .

وصلة « أل » هذه تعد قسما ثالثاً من أقسام « الشبيه بالجملة » وهو قسم خاص بها وحدها فى باب الموصول . أما فى غير باب الموصول فيكون الشبيه بالجملة أمران : الظرف ، والجار مع مجروره . ويكون كلاهما إما متعلقاً بفعل محذوف ، وإما باسم مشتق بمعنى ذلك المحذوف (كما سيجىء هنا فى رقم ١ من هامش ص ٣٨٤ وفى باب المبتدأ والخبر ص ٤٧٥) .

... ...

... ...

زيادة وتفصيل :

يسوقنا الكلام على « أىّ » إلى سرد أنواعها المختلفة[1]. وهى ستة — كلها معربة إلا « أىّ » التى تكون وُصْلة للنداء ، وإلا واحدة من حالات « أىّ » الموصولة ، وقد سبقت هنا — وفيما يلى إيضاح موجز للستّة :

١ — موصولة . والمستَحْسَن كثيراً — ولكنه ليس باللازم — أن يكون عاملها مستقبلا ، ومتقدماً عليها . ويجب أن تضاف لفظاً ومعنًى ، معاً ، أو معنًى فقط — بأن يحذف المضاف إليه بقرينة، طبقاً للبيان الذى فى باب الإضافة[1]—، وأن تُعرب أو تبنى ، على حسَب ما شرحنا[2] . وإذا أضيفت فإضافتها إلى المعرفة أقوى وأفضل . ويحسن الاقتصار على هذا الرأى ، لأنه المعتمد عليه عند جمهرة النحاة كالاقتصار على الرأى الذى يلتزم فى لفظها الإفراد والتذكير ،دون اتباع اللغة الأخرى التى تبيح أن تلحقها تاء التأنيث . إذا أريد بها المؤنث نحو: « أيّة » وتلحقها كذلك علامة التثنية والجمع . فيقال فيهما : أيّان — أيّتان — أيّون — أيّات . . . بالإعراب فى جميع أحوال المثنى والجمع . . ؛ لأن التثنية والجمع من خصائص الأسماء المعربة فى الغالب . ولك أن تصرح بالمضاف إليه؛ كأن تقول : أيتهن — أياهم — أيتاهن — أيّوهم — أيّاتهن . . . وعلى هذه اللغة — التى سجلها الأشمونى والصبان — لا تكون « أىّ » من ألفاظ الموصول المشترك .

٢ — أن تكون اسم شرط معربة ؛ مُضافة ، إما للنكرة مطلقاً[3]؛ نحو : أىُّ حكيم تصادقْ أصادقْ ، وأىُّ رِفاقٍ تصاحبْ أصاحبْ . . . وإما لمعرفة ، بشرط أن تكون المعرفة دالة على متعدّد صراحة[4]، أو تقديراً[4]، أو عطفاً بالواو[5]؛ فمثال التّعدد الصريح : أىَّ الأشراف تسايرْ أسايرْ . ومثال التعدد المقدّر — وهو الذى يلحَظ فيه ما يكون فى الفرد الواحد من أجزاء متعددة[6]، مثل : أىّ

(١ ، ١) سيجىء الكلام مفصلا هاماً على الاستفهامية ، والشرطية ، والنعتية ، والحالية فى المكان المناسب لها من جـ٣ باب: «الإضافة» ، م٩٥ — أما التى تكون وصلة للنداء فى باب : « النداء » ؛ أول الجزء الرابع .   (٢) فى ص ٣٦٣ .   (٣) أى : سواء أكانت للمفرد ، أم لغيره .

(٤ ، ٤) المتعدد الصريح هو الذى له أفراد كثيرة حقيقية ، بأن يكون لكل فرد منها أجزاؤه الخاصة التى يتكون منها مجموعه كاملا ، ويقوم عليها تركيبه تاماً .

أما المتعدد تقديراً فهو الفرد الواحد الذى له أجزاء متعددة يتركب من انضمام بعضها ، إلى بعض .

(٥) المراد : عطف معرفة مفردة — وهى التى لا تدل على متعدد — على نظيرتها .

(٦) وكذلك ما قد يكون له من أنواع مختلفة ، مثل : أى المعدن تستخيره أوافق عليه . تريد : أى أنواع المعدن . . .

... ...

... ...

محمد تستحسنْ أستحسنْ ، تريد : أىَّ أجزاء محمد تستحسنْ أستحسنْ . ومثالُ التعدد بالعطف بالواو : أيى وأيك يتكلمْ يحسن الكلام ، بمعنى : أينا ...

وإضافتها واجبة لفظًا ومعنى معاً ، أو معنى فقط ، لحذف المضاف إليه بقرينة — طبقًا لما سيجيء فى باب الإضافة — ج ٣ — .

٣ — أن تكون اسم استفهام ، معربة ، مُضافة ، إما للنكرة مطلقًا ؛ (للمفرد أو لغيره) نحو : أىُّ كتاب تقرؤه ؟ . وأىُّ صحف تفضلها ؟ . . . وإما لمعرفة بشرط أن تكون المعرفة دالة على متعدد صريح ، أو مقدر ، أو عُطِفَ ، عليها بالواو معرفة مفردة ؛ نحو : أىُّ الرجال أحق بالتكريم ؟ . ونحو : أىُّ علىّ أجمل ؟ . تريد : أىُّ أجزاء على أجمل ؟ . ونحو : أيى وأيك فارس الأحزاب ؟.

وإضافة « أىّ » الاستفهامية واجبة لفظًا ومعنى معًا ، أو معنى فقط ؛ بحذف المضاف إليه ؛ لقرينة ، كما سيجيء فى ج ٣ — باب الإضافة .

٤ — أن تكون اسمًا ، معربًا ، نعتًا يدل على بلوغ المنعوت الغاية الكبرى فى مدح أو ذم . ويشترط أن يكون المنعوت نكرة — فى الغالب[1]— وأن تكون « أىّ » مضافة لفظًا ومعنى معًا إلى نكرة مذكورة بعدها ، مشاركة للمنعوت فى لفظه ومعناه ، نحو : استمعت إلى عالم أىِّ عالمٍ . فإذا أضيفت[2] إلى النكرة وكانت هذه النكرة اسمًا مشتقًا كان المدح المقصود أو الذم هو المعنى المعين المفهوم من المشتق ؛ أىْ : المعنى المجرد الذى يدل عليه هذا المشتق ؛ فإذا قلنا : رأينا فارسًا ، أىَّ فارس . . . فالمعنى المقصود هو المدح بأمر واحد ؛ هو : « الفروسية » المفهومة من المشتق (فارس) . وإذا قلنا : احترسنا من خائن أىِّ خائن . . . فالمعنى المراد هو الذم بشىء واحد هو « الخيانة » المفهومة من المشتق (خائن) . أما إذا أضيفت إلى نكرة غير مشتقة فإن المدح أو الذم يشمل جميع الأوصاف التى يصح أن توصف بها هذه النكرة ؛ فمن يقول لآخر : إنى مسرور بك ؛ فقد رأيتك رجلا

---

(١) لأنه يصح — مع قلته — أن يكون معرفة . ويترتب على هذا أن يتبعه فى التعريف المضاف إليه بعد « أىّ » فيكون معرفة مثله ، ولا يصح أن يتخالفا فى هذا . وسيجىء البيان فى ج٣ — باب الإضافة والنعت (ص ١٠٤ و ١١٦ م ٩٥ وما بينها) ؛ ثم فى (ص ٤٤٤ م ١١٤ و ٤٥٢) ، ومنه يتضح صحة الأسلوب الشائع فى مثل : استراح المسافر أىَّ استراحة ، وتمتع أىَّ تمتع ، بشرط أن يكون يكون المصدر محذوفاً فى هذه الأساليب ونابت عنه « أىّ » التى كانت فى الأصل نعتاً له . وهو : استراحة أى استراحة ، وتمتعاً أى تمتع — كما سيجىء فى ج ٢ ص ١٧٥ م ٧٥ فى بيان حذف المصدر — .

(٢) بما يأتى سيذكر مرة أخرى فى ج ٣ ، باب « الإضافة » — م ٩٥ — ص ١٠٤ وما بعدها عند الكلام على « أىّ » .

... ...
... ...

أىَّ رجل ، . . . . فكأنما يقول : رأيتك رجلا جمع كل الصفات التى يمدح بها الرجل . ومن يقول فى ذم امرأة أساءت إليه : إنها امرأة أىُّ امرأة ... فإنما يقصد أنها جمعت كل الصفات التى تذم بها المرأة .

والأغلب فى النكرة التى هى المنعوت ، والتى ليست مصدراً — لأن المصدر قد يحذف وتنوب عنه صفته — أن تكون مذكورة فى الكلام ، ومن الشاذ عند أكثرهم ورود السماع بحذفها فى قول القائل[1] :

إذا حارب الحجاج أىَّ منافق ... علاه بسيف كلما هُزَّ يقطع

يريد : منافقًا أىَّ منافق .

ويقول أكثر النحاة : «إن هذا فى غاية الندور»[2] فلا يصح محاكاته ، ثم يزيدون التعليل : أن الغرض من الوصف « بأىّ » هو المبالغة فى المدح أو الذم ، والحذف منافٍ لهذا ؛ فمن الحتم عندهم ذكر الموصوف ، الذى ليس بمصدر .. هذا كلامهم[3] .

٥ — أن تكون حالا بعد المعرفة ، دالة على بلوغ صاحبها الغاية الكبرى فى مدح أو ذم[4] . ويشترط أن تكون مضافة لفظًا ومعنى معاً لنكرة مذكورة بعدها ؛ نحو : أصغيت إلى علىّ أىَّ خطيب .

٦ — أن تكون وُصلة لنداء ما فيه « أل » ، نحو : (يأيها الإنسانُ ما غرَّك بربك الكريم) . وهذه مبنية قطعًا .

* * *

ولكل نوع من الأنواع السابقة أحكام هامة — لفظية ومعنوية — مفصلة فى الأبواب الخاصة به ، ولا سيما بابى « الإضافة والنداء » ، غير أن الذى عرضناه الآن للمناسبة العابرة هو أحكام موجزة ، عرفنا منها : أن « أيًّا » الشرطية والاستفهامية يضافان إلى النكرة مطلقا ، كما يضافان إلى المعرفة . ولكن بشرط يجب تحققه فى هذه المعرفة .

---

(١) ينسب البيت الآتى للفرزدق .

(٢) الهمع ج ١ باب الموصول ص ٩٣ .

(٣) لكن سيجىء فى باب : «الإضافة» — ج٣م ٩٥ ص١١٢ وما بعدها عند الكلام عليها — أنى رأيتها محذوفة أيضاً فى كلام للإمام على بن أبى طالب ونصه : (كما جاء فى ص ٧٨ من كتاب : « سجع الحمام فى حكم الإمام ، لعلى الجندى وزميليه) : « اصحب الناس بأى خلق شئت يصحبوك بمثله) اهـ . وورودها فى نثر الإمام على أفصح البلغاء فوق ورودها فى البيت السابق قد يبيح استعمالها وإن كان هذا الاستعمال قليلا . وحسبنا أنه مسموع فى النثر وفى الشعر من أفصح العرب . هذا بعض الأدلة المدونة هناك ومنها أيضاً إعراب فريق من المفسرين لقوله تعالى : (فى أىّ صورةٍ ما شاء ركبك) .

(٤) على الوجه المراد منهما فى النعت — وقد تقدم فى رقم ٤ ص ٣٦٦ —

... ...

... ...

كما عرفنا أن كلمة : « أىّ » الواقعة نعتًا ، أو حالا تضاف للنكرة دون المعرفة فى الأغلب[1] نحو : فرحت برسالة أىّ رسالة . انتصر محمود أىَّ قائد . وأما التى هى وصلة لنداء ما فيه « أل » فلا تضاف مطلقًا ، وهى مبنية . وكذلك « أىّ » الموصولة فإنها مبنية فى إحدى حالاتها التى أوضحناها . أما بقية أنواع « أىّ » ؛ من شرطية ، واستفهامية ، . . . و . . . فعربة .

ولما كانت « أىّ » الشرطية والاستفهامية تضاف للنكرة حينًا وللمعرفة حينًا آخر على الوجه السالف ـ كانت عند إضافتها للنكرة بمنزلة كلمة : « كُلّ » المراد منها المضاف إليه كاملا ؛ فيراعى فيما يحتاج معها للمطابقة ـ كالخبر ، والضمير العائد عليها ـ مراعاة المعنى ، غالبًا ؛ فيطابق المضاف إليه ، تذكيراً ، وتأنيثاً ؛ وإفراداً ، وتثنية ، وجمعًا ؛ تقول ؛ أى غلام حضر ؟ أى غلامين حضرا ؟ أى غلمان حضروا ؟ أى فتاة سافرت ؟ أى فتاتين سافرتا ؟ أى فتيات سافرن ؟ .

أما عند إضافتها إلى معرفة فتكون بمنزلة كلمة : « بعض » ، المراد منها بعض أجزاء المضاف إليه ؛ فيراعى فى عود الضمير عليها وفى كل ما يحتاج للمطابقة معها أن يكون مطابقًا للفظ المضاف ، وهو : « أىّ » فيكون مفرداً ، مذكراً كلفظها . وهذا هو الغالب ، فنقول : أى الغلامين حضر ؟ ... أى الغلمان حضر ؟ وهكذا الباقى[2] . كما تقول ذلك فى الصورتين السالفتين عند الإتيان بلفظ : « كل وبعض » بدلاً من : « أىّ » .

ويرى بعض النحاة أنه لا مانع فيهما من مراعاة اللفظ أو مراعاة المعنى ، فيجوز عنده الأمران . وفى هذا تيسير محمود لا يمنع من الأخذ به مانع ، فنستريح من التقسيم وآثاره ، إلا أن الأول أفصح وأقوى .

* * *

وإلى هنا انتهى الكلام على الألفاظ الستة العامة (أى : المشتركة) .

---

(١) قد تضاف « أى » النعتية للمعرفة قليلا كما سبق فى رقم ١ من هامش ص ٣٦٦ ، وكما يجىء فى الجزء الثالث ، باب : « الإضافة والنعت » .

(٢) إيضاح هذا كله ـ ولا سيما تذكير لفظة « أىّ » وتأنيثها ـ فى موضعه المناسب ، وهو باب الإضافة جـ ٣ م ٩٥ ص ١٠٤ و١٠٦ وما بعدها .

ويتلخص كل ما سبق من الألفاظ المختصة والمشتركة فى الجدول الآتى :

(ا) الألفاظ المختصة الثمانية :

اللفظ المختص	النوع الذى يصلح له	حكمه من ناحية الإعراب والبناء
١ – الذى	المفرد المذكر مطلقاً (أى عاقلا ، وغير عاقل)	مبنى على السكون فى محل .... على حسب جملته .
٢ – التى	المفرد المؤنثة . مطلقاً	مبنى على السكون فى محل . . .
٣ – اللذانِ – اللذيْن	المثنى المذكر . مطلقاً	الأحسن أن يعرب إعراب المثنى .
٤ – اللتانِ – اللتينِ	المثنى المؤنث مطلقاً	الأحسن أن يعرب إعراب المثنى .
٥ – الأُلَى . . . . أو :	الجمع المذكر والمؤنث مطلقاً	مبنى على السكون فى محل . . . على حسب جملته .
الألاءِ		مبنى على الكسر فى محل . . . . على حسب جملته .
٦ – الَّذين	الجمع المذكر العاقل . .	مبنى على الفتح فى محل . . . على حسب جملته .
٧ ، ٨ – اللاتِ ، اللاتى و : اللاءِ – اللائى	الجمع المؤنث بنوعيه	اللاتِ ، واللاءِ : مبنيتان على الكسر فى محل . . . على حسب الجملة . واللاتى واللائى مبنيتان على السكون فى محل . . . على حسب الجملة .

فللمفرد المذكر لفظة واحدة ، وكذلك لمثناه ، وكذلك جمعه ، فلهذه الثلاثة ثلاثة ألفاظ .

وللمفردة المؤنثة لفظة واحدة ، وكذلك مُثناها . أما جمعها فله لفظتان مختومتان بالياء ، أو غير مختومتين . فهذه أربعة .

وللجمع بنوعيه لفظة واحدة ، تستعمل مقصورة أو ممدودة .

فمجموع الألفاظ كلها ثمانية .

(ب) الألفاظ الستة العامة ، (أى : المشتركة) :

اللفظ العام	النوع الذى يصلح له	حكمه من ناحية البناء أوالإعراب
١ ـ مَنْ	أكثراستعماله فى العقلاء؛ إفراداً، وتثنية، وجمعاً، وقديستعمل فى غيرهم أحياناً.	مبنى على السكون فى محل ... على حسب الجملة .
٢ ـ ما	أكثراستعماله فى غيرالعقلاء إفراداً، وتثنية، وجمعاً. وقد يستعمل فى غيرهم	مبنى على السكون فى محل . . . على حسب الجملة .
٣ ـ أل[١] . . .	يستعمل فى جميع الأنواع، ويشترط فى صلته أن تكون صفة صريحة : (اسم فاعل أو : اسم مفعول فقط)[٢]	مبنى على السكون . ولكن يحسن إعرابه ، وألا يظهر الإعراب عليه ، وإنما يكون على الصفة الصريحة المتصلة به باعتبارهما بمنزلة كلمة واحدة ـ كما شرحنا[٣] ـ .
٤ ـ ذو	يستعمل فى جميع الأنواع	مبنى على السكون فى محل ... على حسب جملته .
٥ ـ ذا	يستعمل فى جميع الأنواع بثلاثة شروط ـ سبقت ـ	مبنى على السكون فى محل . . . على حسب الجملة .
٦ ـ أىّ	يستعمل فى جميع الأنواع	مبنى على الضم فى حالة واحدة، ويعرب فى غيرها .

* * *

(١) هى اسم موصول . وهل تفيد ما دخلت عليه التعريف أو لاتفيده ؟ . رأيان سبق بيانهما فى رقم ٢ من هامش ص ٣٥٦ ، فصاحب المفصل (ج ٦ ص ٦١) يقول إنها تفيد التعريف ، وغيره يخالفه . وهى مغايرة للنوع الداخل على أسماء الموصول ، ـ كالذى ، والتى ـ فهذا النوع الداخل على الموصول زائد زيادة لازمة ، كما يقول صاحب المفصل وغيره ، وكما جاء بتفصيل أشمل فى حاشية : «ياسين» على «التصريح» ، أول باب : «النكرة والمعرفة» ـ انظر البيان المفيد فى رقم ٢ من هامش ص ٣٥٦ ـ

(٢) وهذان النوعان متفق عليهما . أما الصفة المشبهة ففيها خلاف شديد . وسيجىء بيان لهذا فى ص ٣٨٤ .

(٣) فى رقم ٢ من هامش ص ٣٥٧ وفى ص ٣٧٢ و ٣٨٨ .

كيفية إعراب أسماء الموصول :

(ا) جميع الأسماء الموصولة المختصة مبنية ، إلا اسمين للمثنى معربيْن ؛ هما: « اللذان » « واللتان » . وما عدا هذين الاسمين المعربيْن يلاحظ مع بنائه موقعه من الجملة ، أفاعل هو ، أم مفعول به ... أم مبتدأ ، أم خبر ... أم غير ذلك؟ فإذا عرفنا موقعه، وحاجة الجملة إليه ـ نظرنا بعد ذلك إلى آخره ؛ أساكن هو أم متحرك؟ فإذا اهتدينا إلى الأمرين ؛ (موقعه من الجملة ، وحالة آخره) ، قلنا فى إعرابه : اسم موصول مبنى على السكون ، أو على حركة كذا ، فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب الجملة ؛ « فالذى » مبنية على السكون دائماً، ولكنها فى محل رفع ، أو نصب، أو جر على حسب موقعها من الجملة ؛ فى مثل : (سافر الذى يرغب فى السياحة) ، مبنية على السكون فى محل رفع ، لأنها فاعل . وفى مثل : (ودعت الذى سافر) مبنية على السكون فى محل نصب ؛ لأنها مفعول به . وفى مثل: (أشرت على الذى سافر بما ينفعه) مبنية على السكون فى محل جر بعلىّ .

ومثل هذا يقال فى باقى المبنيات من الأسماء الموصولة المختصة ؛ سواء منها ما كان مبنيًّا على السكون أيضًا ؛ وهو : « التى » ، و « أولَى » مقصورة ، « واللاتى ، واللائى » . أو مبنيًّا على الكسر ؛ وهو : « أولاءِ » ، و « اللاتِ » و « اللاءِ » . أو مبنيًّا على الفتح وهو : « الذينَ[1] » .

أما الاسمان الخاصّان بالتثنية ؛ وهما : « اللّذانِ » و « اللّتان » ، رفعاً . و « اللّذَيْنِ » و « اللّتينِ » ، نصبًا وجرًّا ، فالأحسن ـ كما سبق[2] ـ أن يكونا معربين كالمثنى ؛ فيرفعان بالألف ، وينصبان ويجران بالياء .

(ب) وجميع الأسماء الموصولة العامة (أى : المشتركة) مبنية كذلك ؛ إلا (أىّ) ؛ فإنها تكون مبنيةً فى حالة ، وتكون معربة فى غيرها ، على حسب ما أوضحنا[3] .

---

(١) ومن ينطقون بها بالواو رفعاً يعربونها ، ويجعلونها فى حكم الملحق بجمع المذكر ، فيقولون : اللذون حضروا كرماء . إن الذين حضروا كرماء . أسرعت إلى الذين حضروا . فهى فى المثال الأول مبتدأ مرفوع بالواو ، وفى المثال الثانى اسم « إن » منصوب بالياء ، وفى الثالث مجرور بإلى ، وعلامة جره الياء ... وقيل إنها مبنية على الواو والياء فى الصور السالفة وأشباهها ـ كما تقدم فى رقم ١ من هامش ص ٣٤٦ ـ .

(٢) فى ص ٣٤٣ . (٣) فى ص ٣٦٣ .

والأساس الذى نتبعه فى الموصولات العامة هو الأساس الذى بيناه فى الموصولات المختصة ؛ بأن ننظر أوّلا إلى موقع اسم الموصول المشترك من جملته ؛ أمبتدأ هو ، أم خبر ، أم فاعل ، أم مفعول . . . أو . . . ؟ فإذا عرفنا موقعه نظرنا إلى آخره ؛ أساكن هو أم متحرك ؟ . فإذا أدركنا الأمرين قلنا عنه : إنه مبنى على السكون أو على حركة « كذا » فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر . لأنه مبتدأ ، أو خبر . أو فاعل، أو مفعول به ، أو مضاف إليه ... أو ... أو ...

فكلمة « مَنْ » مبنية على السكون دائمًا ، ولكن فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر . فهى فى مثل : (قعد « مَن » حضر) — مبنية على السكون فى محل رفع ؛ لأنها فاعل . وهى فى مثل : (آنستُ « مَنْ » حضر) — مبنية على السكون فى محل نصب ؛ لأنها مفعول به. وهى فى مثل: (سعدتُ « بمن » حضر) — مبنية على السكون فى محل جر ؛ لأنها مجرورة بالباء .

وهكذا يقال فى : « ما » و : « ذو » وفى : « ذا » الواقعة بعد « ما » أو « من » الاستفهاميتين [1]

أما « أل » الموصولة[2] فالأحسن ألا نطبق عليها الأساس السابق ؛ فلا ندخل فى اعتبارنا أنها مبنية ، ولا ننظر إلى آخرها ، وهو اللام — وإنما ننظر معها إلى الصفة الصريحة التى بعدها ، ونجرى على الصفة وحدها حركات الإعراب ؛ ففى مثل : (إن الناصح الأمين خير معوان فى ساعات الشدة ، يلجأ إليه المكروب فينقذه بصائب رأيه) — نقول : « الناصح » اسم إن منصوب ، « الأمين » صفة منصوبة . « المكروب » فاعل مرفوع [3].

---

(١) نحو : ماذا قرأته ؟ من ذا رأيته ؟ فـ« ما » أو « من » ، اسم استفهام مبتدأ مبنى على السكون محل رفع ، وذا : اسم موصول خبر مبنى على السكون فى محل رفع — كما قلنا آنفاً (ص ٣٥٨ وما بعدها) .

(٢) وقد سبق — فى رقم ٢ من هامش ص ٣٥٧ — أنها لا بد أن تتصل بصفة صريحة . تكون هى ومرفوعها ، صلة « أل » وفى هذه الحالة تعتبر الصلة من قسم « شبه الجملة » . كما تعتبر « أل » مع الصفة بمنزلة « المركب المزجى » يجرى الإعراب على آخر الجزء الثانى منه .

(٣) ولا داعى لأن نعتبر « أل » فى مثل هذه المواضع كلمة مستقلة بنفسها ؛ كى لا نقع فى كثير من التعقيد المرهق ، أشرنا إلى بعضه فيما سلف ، وسيجىء أيضاً فى ص ٣٨٨ .

المسألة ٢٧

صلة الموصول ، والرابط

الموصولات كلها — سواء أكانت اسمية أم حرفية[1] — مبهمة[2] المدلول ، غامضة المعنى ، كما عرفنا . فلا بد لها من شيء بعدها واجب التأخير عنها ، يزيل إبهامها وغموضها ، وهو ما يسمى : « الصلة » . فالصلة هى التى تُعَيِّن مدلول الموصول ، وتُفَصِّل مجمله ، وتجعله واضح المعنى ، كامل الإفادة . ومن أجل هذا كله لا يستغنى عنها موصول اسمى ، أو حرفى . وهى التى تُعَرِّف الموصول الاسمى — فى الصحيح —...[3] .

شروطها :

الصلة نوعان : جملة[4] (اسمية أو : فعلية) وشبه جملة . والجملة هى الأصل[5] .

فأما النوع الأول — وهو الجملة بقسميها — فمن أمثلتها ، قوله تعالى فى دفع الأذى : (ادفعْ بالتى هى أحسن ؛ فإذا الذى بينك وبينه عداوةٌ كأنه ولىٌّ حميم) ، وقول الشاعر يصف إساءة أحد أقاربه :

ويَسْعَى إذا أَبْنِى لِيَهْدِمَ صَالحِى وليس الذى يَبْنِى كمَنْ شأنُه الهدمُ

---

(١) ستجىء الموصولات الحرفية فى ص ٤٠٧ — (انظر رقم ١ من هامش ص ٣٤٠) .

(٢) أى : لا تدل على شىء مفصل معين (وقد سبق توضيح معنى المبهم فى : « جـ » ص ٣٣٨ وفى رقم ٣ من هامش ص ٣٤٠ .

(٣) ملاحظة : يتردد فى بعض المسائل النحوية ذكر « الصلة » مع أن الجملة خالية من الموصول بنوعيه . فما المراد منها ؟ النحاة يطلقون فى اصطلاحهم كلمة : « صلة » على أمرين ؛ أحدهما : « صلة الموصول » بالتفصيل المعروض هنا ، والآخر : (متعلقات الفعل وما يشبهه) مما يجىء مُكَمِّلا له كشبه الجملة ، بشرط خلو الكلام من موصول محتاج لشبه الجملة صلة له . وقد يطلقون الصلة على اللفظ الزائد مطلقا — طبقا للبيان الذى سبق فى رقم ٤ من هامش ص ٣٥٣ .

(٤) توضيح معنى الجملة بقسميها مدون فى رقم ٥ من هامش ص ٤٤٦ ، ثم فى ص ٤٦٦ .

(٥) لما سيجىء فى رقم ١ من هامش ص ٣٨٤ .

ولا يتحقق الغرض منها إلا بشروط ، أهمها[1] :

١ — أن تكون خبرية [2] لفظاً ومعنى ، وليست للتعجب ؛ نحو ؛ اقرأ الكتاب

---

(١) وستجيء شروط أخرى فى ص ٣٧٨ .

(٢) وهى الجملة التى يكون معناها صالحاً للحكم عليه بأنه صدْق أو كذبٌ ؛ من غير نظر لقائلها ، من ناحية أنه معروف بهذا أو بذاك . ومن أمثلتها أن يقول قائل : نزل المطر أمس . أو : حضر والدى اليوم . أو : يحضر الغائبون غداً . فكل جملة من هذه الجمل عرضة لأن توصَف بأنها صادقة أوكاذبة فى حد ذاتها ، (أى : بإغفال قائلها ؛فكأنه مجهول الحال تماماً من ناحية اتصافه بالصدق والكذب). وهذا معنى قولهم : إن الجملة الخبرية هى التى تحتمل الصدق والكذب لذاتها . أى : بدون نظر لقائلها ؛ فلانحكم على جملة خبرية بأنها صادقة فقط ، لأن قائلها معروف بالصدق ، ولا كاذبة فقط ؛لأن قائلها مشهور بالكذب .

ويقابلها الجملة الإنشائية ، وهى التى يطلب بها إما حصول شىء ، أو عدم حصوله ، وإما إقراره والموافقة عليه ، أو عدم إقراره . فلا دخل للصدق والكذب فيها . وهى قسمان :

إنشائية طلبية ؛ أى : يراد بها طلب حصول الشىء أو عدم حصوله . ويتأخر تحقق وقوع معناها عن وجود لفظها . وتشمل الأمر ، والنهى ، والدعاء ، والاستفهام ، والتمنى (مثل : ليت) والعرْض ، والتحضيض . . . — كما هو مدون فى المصادر الخاصة بالبلاغة .

وإنشائية غير طلبية ؛ وهى التى يتحقق — غالبا — مدلولها بمجرد النطق بها دون أن يكون طلبيا . وتشمل جملة التعجب — عند من يرى أنها ليست خبرية — وجملة المدح أو الذم ، وجملة القسم نفسه ، لا جملة جوابه ، و « رُبَّ » — لأنه حرف لإنشاء التكثير أو التقليل — ، و « كم الخبرية » ، وصيغ العقود التى يراد إيقاعها ، وإقرارها ؛ كقولك لمن طلب أن تبيع أو تهب له كتاباً — مثلا —: بعتُ ، أو وهبت لك ما تريد ... كما يشمل الترجى ؛ مثل : « لعل » ، وأفعال الرجاء ؛ مثل : «عسى» . ولكن الصحيح وقوع « عسى » فعل صلة دون غيرها من صيغ الرجاء — قال بعض المحققين : « المشهور أن : « عسى » إنشاء . لكن دخول الاستفهام عليها فى قوله تعالى : « فهل عسيتم . . . » ووقوعها خبراً لأنّ فى نحو : « إنى عسيت صائماً » دليل على أنه فعل خبرى ، فينبغى أن يجوز وقوعها صلة بلا خلاف) ا هـ . نقلا عن الصبان فى هذا الموضع .

وأكثر أنواع الإنشاء غير الطلبى يتحقق معناه بمجرد النطق بلفظه — كما تقدم — ، ومنه ألفاظ البيع والهبة ...

هذا ، والجملة الخبرية التى تقع صلة إنما تسمى خبرية بحسب أصلها الأول فقط ، قبل أن تكون صلة ، فإذا صارت صلة فلا تسمى خبرية ، لخلوها من المعنى المستقل بنفسه ؛ إذ لا يكون فيها حكم مستقل بالسلب أو الإيجاب يقتصر عليها وحدها ؛ بل هى لذلك لا تسمى : « كلاماً » ، أو : « جملة » مطلقاً ، فعدم تسميتها جملة خبرية من باب أولى . ومثلها الجملة الواقعة صفة ، أو خبراً ، أو حالا ؛ فكل واحدة من هذه الجمل تسمى : « جملة» حين تكون مستقلة بنفسها ، وبمعناها المقصود لذاته ، فإذا فقدت استقلالها وصارت متممة معنى فى غيرها (بأن تقع صلة ، أو صفة ، أو خبراً ، أو حالا ، أو . . .) فلا تسمى جملة ، ولا كلاماً ؛ إذ ليس لها كيان معنوى مستقل .

كما سبق — فى رقم ٢ من هامش ص ١٥ وله إشارة فى رقم ٤ من هامش ص ٤٦٦ — :

الذى « يفيدك » . بخلاف : اقرأ الكتاب الذى « حَافِظْ عليه » لأن جملة « حافظْ عليه » ، إنشائية ، وليست خبرية . وبخلاف : مات الذى « غفر الله له » لأن جملة : « غفر الله له » خبرية فى اللفظ دون المعنى ؛ إذ معناها طلب الدعاء للميت بالغفران ، وطلب الدعاء إنشاء ، لا خبر ، وبخلاف : هنا الذى « ما أفضَلَه » ؛ لأن الجملة التعجبية إنشائية — فى رأى كثير من النحاة — برغم أنها كانت خبرية قبل استعمالها فى التعجب . ويلحق بالخبرية — هنا — الإنشائية التى فعلها : « عَسَى » الناسخ .

وقد يصح فى : « أنْ » — وهى من الموصولات الحرفية — وقوع صلتها جملة طلبية ، نحو : (كتبت لأخى بأن دَاوِمْ على أداء واجبك) . وهذا مقصور على « أنْ »[1] دون غيرها من الموصولات الاسمية والحرفية .

٢ — أن يكون معناها معهوداً مفصلاً للمخاطب[2] ، أو بمنزلة المعهود المفصَّل . فالأولى مثل : (أكرمت الذى قابلك صباحاً) ؛ إذا كان بينك وبين المخاطب عهد فى شخص مُعَيَّن . ولا يصح غاب الذى تكلم ، إذا لم تقصد شخصاً معيناً عند السامع .

والثانية : هى الواقعة فى مَعْرِض التفخيم ، أو معرض التهويل ؛ مثل : (يا له من قائد انتصر بعد أن أبدى من الشجاعة ما أبْدَى ! ! ويا لها من معركة قُتِل فيها

= هذا ومن الجمل التى يصح أن تقع صلة ، الجملة الخبرية الواقعة جواباً للقسم ، بشرط أن تكون — كغيرها من الجمل — مشتملة على رابط يربطها بالموصول ، كما سيجىء — نحو : أحب الذى أُقسمُ بالله — لقد ساعد الضعيف . وكذلك الجملة الخبرية الواقعة جواباً للشرط ؛ نحو : أكرم الذى إن تكرمْه يعرفْ فضلك . بشرط وجود رابط فيها ، أو فى الجملة الشرطية ، أو فيهما معاً . فثال الرابط فى الجملة الجوابية فقط : الصاحب النبيل الذى إن يتغيرْ الزمن لا يتغيرْ خلقه ، ومثال الرابط فى الجملة الشرطية فقط : اعمل الذى إن تعمله يفرح العقلاء . ومثال الرابط فيهما : ليس الناصح الذى إن ينصح يعلن أمام الناس العيوب . نعم إن جملة القسم نفسها إنشائية ، فلا تكون صلة ؛ إنما الصلة هى الجملة الواقعة جواباً له ؛ فإنها خبرية ، دون جملة القسم ؛ فإنها — كما سبق — إنشائية ، لمجرد التأكيد .

(انظر رقم ٢ من ص ٣٧٨ حيث بيان الأشياء التى يجوز أن تفصل بين الموصول وصلته) .

(١) كما سيجىء فى ص ٤٠٨ ، وفى رقم ١ من هامش ص ٤٠٩ عند الكلام على الموصول الحرفى (أن) .

(٢) أى : معروفاً له ، تفصيلا ، لا إجمالا ، وأنه يختص بشىء معين ، كما سبق ؛ لأن الغرض من الصلة أن توضح للمخاطب اسم الموصول المبهم بما كان يعرفه قبل مجىء اسم الموصول ، من اتصافه بمضمون الجملة — . مع ملاحظة الفرق بين هذا — وهو مختص بعلم المخاطب — وما يأتى فى رقم ٤ من ص ٣٨٠ — وهو غير مقصور على المخاطب بل يشمل كل فرد ...

من الأعداء مَنْ قُتل ! !) . أى : أَبْدَى من الشجاعة الشىء الكثير المحمود . وقتل فى المعركة الكثير الذى لا يكاد يُعَدّ . ومثل هذا قوله تعالى : (فأَوْحَى إلى عبده ما أَوْحَى) . أى : الكثير من العلم والحكمة . . . وقوله تعالى : « فَغَشِيَهم من اليَمّ ما غَشِيَهم) . أى : الهول الكثير . والبلاء العظيم .

والمعول عليه فى ذلك كله هو الغرض من الموصول ؛ فإن كان الغرض منه أمراً معهوداً للمخاطب جاءت صلته معهودة مفصلة ، وإن أريد به التعظيم أو التهويل جاءت مبهمة بمنزلة المفصلة .

٣ ـ أن تكون فى الموصول الاسمى مشتملة على ضمير يعود على اسم الموصول ـ غالباً[1] ـ ويطابقه ؛ إما فى اللفظ[2] والمعنى معاً ، وإما فى أحدهما فقط على التفصيل الذى سنعرفه . وهذا الضمير يسمى : « العائد ، أو : الرابط » لأنه يعود ـ غالباً ـ على اسم الموصول ، ويربطه بالصلة . ولا يكون إلا فى صلة الموصولات الاسمية دون الحرفية[3] .

ويجب أن تكون مطابقته تامة ؛ بأن يوافق لفظ الموصول ومعناه . وهذا حين يكون الموصول اسماً مختصاً ؛ فيطابقه الضمير فى الإفراد والتأنيث ، وفروعهما ؛ نحو : سَعِدَ الذى أخلص ، واللذان أخلصا ، والذين أخلصوا . والتى أخلصتْ ، واللتان أخلصتا ، واللاتى أخلصْن . ومن هذا قول الشاعر :

أمَنْزِلَتَىْ مَىٍّ ، سَلامٌ عليكما هل الأَزْمُنُ اللاَّتى مَضَيْنَ رَوَاجِعُ

أما إن كان الاسم الموصول عامًّا (أى : مشتركاً) فلا يجب فى الضمير مطابقته مطابقة تامة ؛ لأن اسم الموصول العام : لفظه مفرد مذكر دائماً ، كما أسلفنا (مثل : مَنْ ـ ما ـ ذو . . .) ولكن معناه قد يكون مقصوداً به . المفردة ، أو المثنى ، أو الجمع . بنوعيهما ، ولهذا يجوز فى العائد (أى : الرابط) .

---

(١) لأنه قد يعود على غيره جوازاً فى نحو : أنا الذى سافرت ـ كما سيجىء البيان فى «ب» من الزيادة ـ ص ٣٨٠ . وقد يجوز حذفه ، طبقاً للبيان الآتى فى ص ٣٩٤ م ٢٨ .

(٢) وذلك بأن يكون لفظ الموصول خاصاً بنوع واحد يقتصر عليه ، كأن يدل على المفرد المذكر وحده ، أو على المفردة وحدها ، أو مثنى أحدهما ، أو جمعه . وعند ذلك يطابقه الضميرُ ، فيكون مثله للمفرد المذكر ، أو المفردة المؤنثة ، أو لمثنى أحدهما ، أو لجمع أحدهما .

(٣) لأن الموصول الحرفى يحتاج إلى صلة حتماً ، ولا يكون له رابط .

عند أمن اللبس، وفى « غير أل » : مراعاة اللفظ ، وهو الأكثر ، ومراعاة المعنى وهو كثير[1] أيضًا — بالتفصيل الذى عرفناه — تقول شقِيَ مَن أسرَف ... فيكون الضمير مفرداً مذكراً فى الحالات كلها ؛ مراعاة للفظ «من» ، ولو كان المراد المفردة، أو المثنى، أو الجمع بنوعيهما . وإن شئت راعيْت المعنى ، فأتيت بالرابط مطابقاً له ؛ فقلت : من أسرَفَتْ — من أسرفا — من أسْرَفَتَا — من أسْرفُوا — من أسْرفْن . فالمطابقة فى اللفظ أو فى المعنى جائزة عند أمن اللبس فى العائد على اسم الموصول المشترك . إلا إن كان اسم الموصول المشترك « أل » فتجب المطابقة فى المعنى وحده ؛ لخفاء موصوليتها بغير المطابقة — كما سبق عند الكلام عليها[2].

وقد يغنى[3] عن الضمير فى الربط[4] اسم ظاهر يحل مكان ذلك الضمير . ويكون بمعنى الموصول ؛ نحو : أشكر عليًّا الذى نفعك علْمُ علىّ ، أى : علمه. ونحو : قول الشاعر العربى :

فيا رَبَّ ليلَى أنتَ فى كُلِّ مَوْطنٍ وأنت الَّذِى فى رحمةِ اللهِ أطمعُ

أى : فى رحمته أطمعُ[5].

* * *

(١) ويجوز مراعاة المعنى بعد مراعاة اللفظ ، ويجوز العكس ، كما يجوز مراعاة اللفظ ، ثم المعنى ، ثم اللفظ — كما فى رقم ٢ من هامش ص ٣٤٩ — ... كل ذلك مع أمن اللبس . فإن حصل لبس من مراعاة اللفظ وجب مراعاة المعنى ؛ نحو : أنصف من أنصفتك . فلا يصح من أنصفك إذا كان المراد أنثى . ومثل اللبس.. قبح الإخبار بمؤنث عن مذكر ، نحو : من — هى حمراء — أمتك . وكذا فى باقى المواضع الأخرى التى سبقت إليها الإشارة التفصيلية فى رقم ٢ من هامش ٣٤٩ .

(٢) فى رقم ١ من هامش ص ٣٥٦ .

(٣) لسبب بلاغى ؛ كالاستعطاف ، أو التلذذ ، أو زيادة الإيضاح .

(٤) « ملاحظة » : يرى بعض النحاة : أن جملة الصلة قد تخلو من الرابط إذا عطفت عليها بالفاء، أو الواو ، أو : ثم — جملة أخرى مشتملة عليه ، مثل : الذى يشتد الكرب فيصبر، شجاع — التى يتحرك القطار وتجلس ، عاقلة — الذى لاحت الفرصة ثم اغتنمها ، حازم . فجملة الصلة فى هذه الأمثلة خالية من الرابط : اكتفاء بوجوده فى الجملة المتأخرة المعطوفة على جملة الصلة . وهذا رأى مقبول تؤيده الأساليب الكثيرة المسموعة . (راجع الصبان ج ١ ، باب : « المبتدأ » ، عند الكلام على : الخبر الجملة ، ورابطه) .

(٥) ويصلح أن يكون منه قول الشاعر البحترى :

صُنْتُ نفسى عَمَّا يُدَنِّسُ نفسى وَتَرَفَّعْتُ عن جَدَا كُلِّ جِبْسِ

(أى : عن عطاء كل لئيم دنىء) . والأصل عما يدنسها . وهذا على اعتبار « ما » موصولة .

....
... ...

زيادة وتفصيل

(ا) هناك شروط أخرى فى جملة الصلة ؛ أهمها :

١ - أن تتأخر وجوباً عن الموصول[1] ؛ فلا يجوز تقديمها ، ولا تقديم شىء منها عليه . إلا إن كان بعض مكملاتها شبه جملة ففى تقديمه خلاف يجىء بيانه فى الشرط الثانى .

٢ - أن تقع بعد الموصول مباشرة ؛ فلا يفصل بينهما فاصل أجنبى ؛ (أى : ليس من جملة الصلة نفسها) . وألا يفصل بين أجزاء الصلة فاصل أجنبى أيضاً ؛ ففى مثل : اقرأ الكتاب الذى يفيدك فى عملك ، وأرشدْ إليه غيرَك ... لا يصح : (اقرأ الكتاب الذى - غيرَك - يفيدك فى عملك ، وأرشد إليه) ؛ لوجود فاصل أجنبى بين الموصول وصلته ، وهو كلمة : « غير » التى هى من جملة أخرى غير جملة الصلة . ولا يصح : (اقرأ الكتاب الذى يفيدك - غيرَك - فى عملك ، وأرشد إليه) ، لوجود فاصل أجنبى لم يفصل بين الموصول وصلته مباشرة ؛ وإنما تخلل جملة الصلة ، وفصل بين أجزائها مع أنه ليس منها . . . وهكذا .

لكن هناك أشياء يجوز الفصل بها بين الموصولات الاسمية وصلتها إلا « أل » (فلا يجوز الفصل بينها وبين صلتها مطلقاً) . وكذلك يجوز الفصل بها بين الموصول الحرفىّ : « ما » وصلته - فى رأى قوىّ - دون غيره من باقى الموصولات الحرفية .

فأما الأشياء التى يجوز أن تفصل بين هذه الأنواع من الموصولات وصلتها فهى : جملة القسم ؛ نحو : غاب الذى « والله » قهر الأعداء.[2] أو جملة النداء بشرط أن يسبقها ضمير المخاطب ؛ نحو : أنت الذى - يا حامد - تتعهد الحديقة . أو بالجملة المعترضة ؛ نحو : والدى الذى - أطال الله عمره - يرعى

---

(١) سواء أكان اسمياً أم حرفياً ؛ كالواضح من كلام النحاة ؛ ومنهم ابن عقيل ، والأشمونى والصبان عند بيت ابن مالك ، وهو : « وكلها يلزم بعده صلة ... » وجاء فى الأشمونى (فى باب : « كان وأخواتها » عند الكلام على «دام» وقول ابن مالك فى خبرها : «وكل سبقه دام حظر») ، قوله : إن الإجماع على منع خبر دام على « ما » مُسَلَّم ، فقال الصبان مبيناً سبب المنع ونصه : (للزوم تقدم بعض الصلة على الموصول الحرفى وهو ممنوع ، ولزوم عمل ما بعد الحرف المصدرى فيما قبله وهو ممنوع أيضاً » اه .

(٢) انظر آخر رقم ٢ من هامش ص ٣٧٤ وهو فى صدر هامش ص ٣٧٥ .

... ...
... ...

شنوفى ، أو بجملة الحال ، نحو : قدم الذى — وهو مبتسم — يحسن الصنيع . أو : « كان » الزائدة ، نحو : كرّمت الذى كان شاركته فى السياحة[1] . . .

وكذلك يجوز تقديم بعض أجزاء الصلة الواحدة على بعض بحيث يفصل المتقدم بين الموصول وصلته ، أو بين أجزاء الصلة ، إلا المفعول به ؛ فلا يصح تقديمه على عامله إن كان الموصول حرفياً غير : « ما »[2] تقول : تفتح الورد الذى — العيونَ — يَسُرُّ ببهائه. أو : تفتح الورد الذى — ببهائه — يَسُرُّ العيون . تريد فيهما : تفتح الورد الذى يسر العيون ببهائه .

والفصل بتلك الأشياء على الوجه الذى شرحناه — جائز فى الموصولات الاسمية إلا « أل »، غير جائز فى الموصولات الحرفية[3] إلا « ما » ؛ كما قلنا ؛ فيصح أن تقول : فرحتُ بما الكتابةَ أحسنْت ، أى : بما أحسنْت الكتابةَ . (بإحسانك الكتابة) .

ولما كان الفصل بين الموصول وصلته غير جائز إلا على الوجه السالف امتنع مجىء تابع للموصول قبل مجىء صلته ؛ فلا يكون له قبلها نعت ، ولا عطف بيان ، أو نسق ، ولا توكيد ، ولا بدل ، وكذلك لا يُخبَر عنه قبل مجىء الصلة وإتمامها . لأن الخبر أجنبى عن الصلة ، وكذلك لا يستثنى من الموصول ؛ فلا يصح : (رجع الذى — الصالحُ — ينفع المحتاجين) ؛ ولا يصح : (يحترم العقلاء الذى — محمداً — يفيد غيره) ، ولا : (نظرت إلى الذى — والحصنِ — سكنْتَه) ، ولا : (رأيت التى — نفسَها — فى الحقل) ، ولا : (جاء الذين — الذى — فاز) ، ولا : (الذى — سباحٌ ماهر — عبر النيل) ، ولا : (وقف الذين — إلا محموداً — فى الغرفة) ، تريد : رجع الذى ينفع المحتاجين الصالحُ . ويحترم العقلاء الذى (أى : محمداً) ، يفيد غيره . ونظرت إلى الذى سكنْتَه والحصنِ . ورأيت

---

(١) لهذا إشارة فى ص ٧٧ ٥ .

(٢) إذا اشتملت صلة الموصول الحرفى على مفعول به ففى تقديمه على عامله خلاف رددته المطولات، ومنها : « الصبان » فقد ذكر — (فى ج ٢ آخر باب : « الفاعل » عند الكلام على امتناع تقدم المفعول به على عامله) — أنه يمتنع تقديمه إن كان عامله واقعاً فى صلة حرف مصدرى ناصب ، بخلاف غير الناصب ، فيجوز : عجبت ما زهراً تقتح . . . ثم قال : « ومنهم من أطلق المنع » اﻫ .

(٣) سبب ذلك هو : النهج العربى المسموع ، الذى يجعل « أل » مع صلتها (وهى : الصفة الصريحة) كالكلمة الواحدة . وكذلك الموصولات الحرفية — غير ، « ما » فى رأى قوى — لشدة امتزاج الموصول الحرفى بصلته ؛ لتأويله معها بمصدر ؛ فهو مع صلته أقوى امتزاجاً من الاسمى . أما الموصول الحرفى : « ما » فقد وردت أمثلة تبيح الفصل عند فريق كبير .

... ...

... ...

التي في الحقل نفسها . وجاء الذى فاز . والذى عبر النيل سباح ماهر — ووقف الذين فى الغرفة إلا محموداً .

ويفهم من هذا الشرط والذى قبله شيء آخر . هو : أنه لا يجوز تقدم الصلة ولا شيء من مكملاتها على الموصول ، وهذا صحيح ، إلا أن يكون المكمل ظرفاً ، أو جاراً مع مجروره — فيجوز التقديم عند أمن اللبس[1] ، نحو : أمامنا الذى قرأته رسالةٌ كريمةٌ . أى : الذى قرأته أمامنا رسالة كريمة . ومثل : الغزالة هى — فى حديقتك — التى دخلتْ . أى : الغزالة هى التى دخلتْ فى حديقتك .

٣ — ألا تستدعى كلاماً قبلها ؛ فلا يصح : كتب الذى لكنه غائب ، ولا : تصدَّق الذى حتى ما له قليل ؛ إذ « لكن » لا يتحقق الغرض منها (وهو : الاستدراك) إلا بكلام مفيد سابق عليها ، وكذلك : « حتى » لا بد أن يتقدمها كلام مفيد تكون غاية له .

٤ — ألا تكون معلومة لكل فرد ، فلا يصح شاهدت الذى فمه فى وجهه ، ولا حضر مَنْ رأسه فوق عنقه[2] .

(ب) إذا كان اسم الموصول خبراً عن مبتدأ ، هو ضمير متكلم أو مخاطب ، جاز أن يراعى فى الضمير الرابط[3] مطابقته للمبتدأ فى التكلم أو الخطاب ، وجاز مطابقته لاسم الموصول فى الغيبة ؛ تقول : (أنا الذى حضرتُ ، أو : أنا الذى حضر) . (وأنت الذى برعتَ فى الفن ، أو : أنت الذى برع فى الفن) ؛

---

(١) فقد وردت أمثلة لذلك فى الكلام الفصيح — وفى مقدمته القرآن الكريم — تؤيد هذا الرأى الكوفى الذى يرتضيه أيضاً بعض أئمة البصريين ، كالمازنى والمبرد ، وتخالف الرأى الذى يعارضه معارضة أساسها التكلف فى التأويل بغير داع . ومنها قوله تعالى : (وكانوا فيه من الزاهدين) ، وقوله تعالى : (وقاسمَهما إنى لكما لمن الناصحين) . وقولُه تعالى : (وأنا على ذلكم من الشاهدين) . فكلمة «أل» فى الايات السالفة ، اسم موصول ، صلته المشتق ، وتقدم الجار والمجرور — وهما من مكملات الصلة — على اسم الموصول . وقد أول كثير من النحاة تلك الآيات ونظائرها ، فجعلوا الجار والمجرور متعلقان بمحذوف متقدم عليهما يشبه الموصول وصلته المذكورين بعد ؛ فقالوا إن التقدير هو : (وكانوا من الزاهدين فيه من الزاهدين) (وقاسمها إنى من الناصحين لكما من الناصحين) (وأنا من الشاهدين على ذلكم من الشاهدين) وهذا التأويل مرفوض ، إذ لا حاجة تضطرنا إليه وإلى إخراج الآيات المتعددة . وغيرها — عن ظاهرها التركيبى العالى .

وقد قال المبرد فى الكامل (ج١ . . . ص ٢٩) « إنى أختار هذا الرأى ، وإنه رأى المازنى أيضاً » . اهـ . هذا ، وورود تلك الشواهد فى أفصح الكلام وهو القرآن الكريم — يبيح لنا محاكاتها على الوجه الواردة به من غير تردد .

(٢) مع ملاحظة الفرق بين هذا وما سبق فى رقم ٢ من ص ٣٧٥ .

(٣) الرابط (أى : العائد) بحث مستقل فى ص ٣٩٤ .

... ...
... ...

فالتاء فى الصورة الأولى يراد بها المبتدأ : (أنا) ولا تعود على اسم الموصول . وهو فى هذه الحالة يعرب خبراً ؛ ولا يحتاج لرابط يعود عليه من الصلة ، اكتفاء واستغناء بالتاء المراد بها المبتدأ ؛ فيكون المبتدأ والخبر هنا كالشىء الواحد . أما فى الصورة الثانيه فالضمير فى الصلة للغائب فيعود على اسم الموصول . ومثل ذلك يقال فى الحالتين اللتين وقع فيهما المبتدأ ضمير المخاطب ، وخبره اسم موصول .

وكذلك يقال أيضًا فى حالة ثالثة ؛ هى : أن يكون المبتدأ ضمير متكلم أو مخاطب ، وله خبر موصوف باسم موصول ؛ فيجوز فى الرابط أن يكون للتكلّم أو للخطاب ؛ مراعاة للمبتدأ ، ويجوز فيه أن يكون للغيبة ، مراعاة لاسم الموصول . تقول : أنا الرجل الذى عاونتُ الضعيف ، أو أنا الرجل الذى عاون الضعيف — وأنت الرجل الذى سبقتَ فى ميدان الفنون ، أو : أنت الرجل الذى سبق فى ميدان الفنون[1] .

وإنما يجوز الأمران فى الحالات السابقة ونظائرها بشرطين :

أولهما : ألا يكون المبتدأ الضمير مُشَبَّهًا بالخبر فى تلك الأمثلة ؛ فإن كان مُشَبَّهًا بالخبر لم يجز فى الربط إلا الغَيبة ؛ نحو : أنا فى الشجاعة الذى هزم الرومانَ فى الشام . وأنت فى القدرة الذى بنى الهرم الأكبر ؛ تريد ؛ أنا فى الشجاعة كالذى هزم الرومان فى الشام ، وأنت فى القدرة كالذى بنى الهرم الأكبر . فالمبتدأ فى المثالين مقصود به التشبيه ، لوجود قرينة تدل على ذلك ؛ هى : أن المتكلم والمخاطب يعيشان فى عصرنا ، ولم يدركا العصور القديمة .

وثانيهما : ألا يكون اسم الموصول تابعًا للمنادى : « أىّ » ، أو : أيّة ، فى مثل : يأيُّها الذى نصرت الضعيف ستسعد، ويأيتها التى نصرت الحق ستفوزين . فلا يَصِح أن تشتمل الصلة على ضمير خطاب فى رأى بعض النحاة ، دون بعض آخر . وملخص المسألة — كما سيجىء فى ج ٤ ص ٣٦ م ٣٠ باب أحكام تابع المنادى — هو أنه لا بد من وصف ؛ « أى وأيّة » ، عند ندائهما بواحد من أشياء معينة محددة ، منها : اسم الموصول المبدوء « بأل » وقد اشترط الهمع (ج ١ ص ١٧٥) ، أن يكون الموصول مبدوءاً بأل ، وأن تكون صلته خالية من الخطاب ،

---

(١) راجع ما سبق فى هذا عند الكلام على تعدد مرجع الضمير رقم ٩ من ص ٢٦٨) وما بعدها ولا سيما : « ط » من ص ٢٧٠ — كى يتبين الفرق بين الصور المعروضة .

... ...

... ...

فلا يقال يأيها الذى قمت . فى حين نقل الصبان (ج ٣ أول باب تابع المنادى) — صحة ذلك قائلا ما نصه : (ويجوز يأيها الذى قام . ويأيها الذى قمت) ، والظاهر أن الذى منعه الهمع ليس بالممنوع ؛ ولكنه غير الأفصح الشائع فى الكلام المأثور ؛ بدليل ما قرره النحاة ونقله الصبّان فى الموضع المشار إليه ونصّه : (الضمير فى تابع المنادى يجوز أن يكون بلفظ الغَيبة ؛ نظراً إلى كون لفظ المنادى اسمًا ظاهراً ، والاسم الظاهر من قبيل الغيبة ، وبلفظ الخطاب نظراً إلى كون المنادى مخاطبًا ، فعلمت أنه يجوز أيضًا : يا زيد نفسه أو نفسك . قاله الدماميني . ثم قال : ويجوز يأيها الذى قام ، ويأيها الذى قمت) اهـ . كلام الصبان نصًّا .

وكل ما سبق تقريره فى العائد من حيث التكلم أو الخطاب أو الغيبة يثبت لكل ضمير قد يجىء بعده ويكون بمعناه؛ نحو: أنا الذى عاهدتك على الوفاء ما عشتُ . أو أنا الذى عاهدك على الوفاء ما عاش[1] ، وقد يختلفان كما فى قول الشاعر :

نحن الذين بايعوا محمـــدا   على الجهاد ما بقينا أبدا

وسيجىء فى باب : « أحكام تابع المنادى » (فى الجزء الرابع) أن الضمير المصاحب لتابع المنادى يصح فيه أن يكون للغائب أو للمخاطب ، وأن هذا الحكم عام يسرى على توابع المنادى المنصوب اللفظ وغير المنصوب ، إلا صورة واحدة مستثناة وقع فيها الخلاف . وتطبيقًا لذلك الحكم العام نقول : يا عربا كلكم ، أو : كلهم . . . ويا هارون نفسك ، أو : نفسه ، خذ بيد أخيك — يا هذا الذى قمت أو قام أسرع إلى الصارخ .

أما الصورة المستثناة التى وقع فيها الخلاف فهى التى يكون فيها المنادى لفظ . (أىّ ، أو : أية) والتابع اسم موصول ، فلا يجوز عند فريق من النحاة أن تشتمل صلته على ما يدل على خطاب ؛ فلا يصح : يأيها الذى حضرت ، ويصح عند غيره — كما سلف — .

هذا ، وبالرغم من جواز المطابقة وعدمها فى الصور السابقة التى فى قسم« ب» — فإن مطابقة الرابط لضمير المتكلم أفصح ، وأوضح ؛ فهى أولى من مراعاة

---

(١) وكما يراعى هذا فى رابط جملة الصلة يراعى بصورة أقوى فى رابط جملة الخبر ، (وسيأتى هنا فى باب المبتدأ والخبر) ، كما يراعى فى جملتى الحال والنعت (— ج ٢و٣ —) وقد سبق بعض منه فى باب : (الضمير ، عند الكلام على موضوع : تطابق الضمير ومرجعه (ص٢٦٢) .

... ...

... ...

الموصول الغائب ، وكذلك مطابقته للمخاطب أولى من اسم الموصول الغائب ؛ لأن زيادة الإيضاح غرض لغوىّ هامّ ، لا يُعْدَل عنه إلا لداعٍ آخر أهم .

(حـ) يجيز الكوفيون جزم المضارع الواقع فى جملة بعد جملة الصلة ، بشرط أن تكون الجملة الفعلية المشتملة على هذا المضارع مترتبة على جملة الصلة كترتب الجملة الجوابية على الجملة الشرطية حين توجد أداة الشرط التى تحتاج للجملتين ، فكأن الموصول بمنزلة أداة الشرط ، والجملتان بعده بمنزلة جملة الشرط وجملة الجواب . فى مثل :من يزورنى[1] أزُوره ... يجيزون : من يزورنى أزرْه ؛ بجزم المضارع : « أزرْ » على الاعتبار السالف[2] . لكن حجتهم هنا ضعيفة ، والسماع القوى الغالب لا يؤيدهم ، ولهذا يحسن إهمال رأيهم ، والاكتفاء من معرفته بفهم المسموع الوارد ، دون محاكاته — كما سيجىء فى الجوازم (جـ ٤) والنعت (جـ٣) — .

• • •

(١) باعتبار « من » موصولة ، بدليل عدم جزم المضارع بعدها

(٢) ومما يوضح المذهب الكوفى ما تضمنته القصة الآتية (وهى مدونة فى ص ٣٥ من الجزء الأول ، من المجلد الرابع والأربعين من مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، الصادر فى سنة ١٩٦٩) ونصها : « أن العلاّمة ابن مرزوق الحفيد، قال : (وحضرت مجلس شيخنا ابن عرفة ، أول مجلس حضرته. فقرأ قوله تعالى : (ومَنْ يَعْشُ عن ذكْر الرحمن نُقَيِّضْ له شيطاناً ...) ، فتطرّق لقراءة « يعشُو » بالواو ، مع جزم « نُقَيِّضْ » . وقال : وجَّهَهَا أبو حيان بكلام ما فهمته ، ولعل فيه خَلَلا ، قال ابن مرزوق : فاهتديت إلى فهمه. وقلت : إن جزم « نُقَيِّضْ » هو بمَن الموصولة ؛ لشبهها بمَن الشرطية، وإذا كانوا يعاملون الموصول مطلقاً بذلك فمَن التى يشبه لفظها لفظ الشرط أولى بذلك. فاستحسن كلامى رحمه الله. ولكن الحاضرين أنكروا معاملة الموصول معاملة الشرط ، وقالوا : كيف يكون ذلك ؟. فقلت : دخول الفاء فى خبر الموصول فى نحو : « الذى يأتينى فله درهم » ، دليل على ذلك : فنازعونى فى ذلك . فقلت : قال ابن مالك فى التسهيل : « وقد يجزمه متسبب عن صلة الذى : تشبيهاً بجواب الشرط » . فطالبونى بالشاهد ، فأنشدت قول الشاعر :

كذاك الذى يبغى على الناس ظالما ... تصبْه على عمْد عواقبُ ما صنعْ

فاستحكوا ») . ا هـ .

(٢) جـ ٤ ص ٤٣٧ « هـ » م ١٥٧ عند الكلام على أحكام الجملة الجوابية .

(٣) جـ ٣ م ١١٤ ص ٤٦٣ « ز » باب النعت (بالجملة وشبه الجملة) .

وأما النوع الثانى وهو : « شبه الجملة » فى باب الموصول فثلاثة أشياء[1]: الظرف — والجارّ مع المجرور — والصفة[2] الصريحة . ويشترط فى الظرف والجار مع المجرور أن يكونا تامَّين ، أى : يحصل بالوصل بكل منهما فائدة[3] ؛

(١) كل واحد من هذه الثلاثة يسمى : « شبه جملة » ، ولا يسمى جملة .— وفى ص ٤٧٦ وهامشها بيان واف بسبب التسمية — والأصل فى صلة الموصول أن تكون جملة — كما سبق فى ص ٣٧٣ — ؛ سواء أكانت فعلية أم اسمية ؛ لأن الجملة وحدها هى التى تزيل الإبهام ؛ فتحقق الغرض من الصلة . وليس واحد من الثلاثة التى تشبهها — بجملة حقيقية . ولهذا وجب فى الظرف وفى الجار مع مجروره إذا وقع أحدهما صلة أن يكون متعلقاً بفعل محذوف ؛ ليكون الفعل مع فاعله الذى استقر فى شبه الجملة بعد حذف الفعل — هما الصلة فى الحقيقة ؛ وإن كان الأيسر والأسهل اعتبارهما الصلة الملحوظة ، أو الصلة بحسب الأصل ، مع اعتبار الظرف والجار مع مجروره الصلة بحسب الظاهر الحالى . ولا ضرر فى هذا الاعتبار ما دامت الجملة الفعلية عند حذفها قد تركت اختصاصها لشبه الجملة بعدها . فحمل الضمير الذى كان فيها ، وغيره مما قرره النحاة على الوجه الذى سردناه (فى ص ٤٧٥ وهامشها) . وعلى هذا يكون ما يدور على الألسنة اليوم عند الإعراب من أن الظرف ، أو الجار مع مجروره ، هو الصلة ، أمراً سائغاً مقبولا — فوق أنه رأى لبعض القدامى أيضاً — يحمل طابع التيسير والاختصار .

أمّا إن وقع أحدهما خبراً ، أو نعتاً ، أو حالا ، فيصح تعلقه بمحذوف هو فعل ، أو اسم مشتق استقر مرفوعه فى شبه الجملة بعد حذف هذا المشتق ؛ فلا يتحتّم تعلقه بفعل محذوف ؛ كما يتحتّم فى الصلة ، وكما يتحتّم فى القسم الذى يحذف عامله — كما سنعرف — ويجوز التيسير والاختصار هنا أيضاً بجعل شبه الجملة نفسه هو الخبر ، أو النعت ، أو الحال .

أما « الصفة الصريحة » فهى اسم مشتق بمعنى الفعل ، وله مرفوع خاص به ، يجيء بعده ظاهراً ، أو : مستتراً ، كما أن الفعل كذلك . ولكن المراد بالصفة الصريحة هنا لا يشمل — كما سيجيء البيان فى رقم ٢ من هامش ص ٣٨٦ — إلا نوعين من الأسماء المشتقة ؛ هما : اسم الفاعل مع مرفوعه ، واسم المفعول مع مرفوعه ؛ فكلاهما يشبه الفعل فى المعنى وفى الاحتياج إلى مرفوع بعده . ولهذا سمى شبيهاً بالجملة . أما الصفة المشبهة ففيها خلاف ، والنحاة يقولون ؛ إن الصفة الصريحة مع مرفوعها لا تسمى شبيهة بالجملة إلا حين تقع صلة « أل » . وبالرغم من أنها تسمى شبيهة بالجملة — هنا فقط — فإنها فى قوة الجملة معنى ، أى : من جهة المعنى (وهذا الرأى هو الذى رجحه الصبان) كما تكون فى قوة الجملة حين تقع خبراً . ويعدها بعض النحاة جملة حين تكون خبراً — كما سيجيء فى باب المبتدأ ، رقم ٥ من هامش ص ٤٤٦ — وهذه الصفة مع مرفوعها لا محل لها من الإعراب (على الصحيح) حين تكون صلة « أل » ؛ كما أن جملة الصلة لا محل لها من الإعراب .

وعلى هذا ؛ إذا ذكر شبه الجملة فى غير باب الموصول لم ينصرف إلا الظرف ، والجار مع مجروره ، دون الصفة الصريحة .

(٢) سيجيء فى باب « المبتدأ » (رقم ٥ من هامش ص٤٤٦) أن بعض النحاة يعدها جملة هناك ، — كما أشرنا فى رقم ١ .

(٣) أوضح علامة تدل على وجود « الفائدة » المطلوبة من الظرف ومن الجار مع مجروره هى أن يفهم متعلَّقهما المحذوف بمجرد ذكرهما . ويتحقق هذا فى صورتين .

تزيل إبهام الموصول، وتوضح معناه من غير حاجة لذكر متعلَّقهما؛ نحو: تكلم الذى عندك، وسكت الذى فى الحجرة. فكل من الظرف: (عند) والجار مع المجرور: (فى الحجرة)، تامّ. ولا بد أن يتعلق كل منهما فى هذا

= الأولى: أن يكون هذا المتعلق المحذوف شيئا يدل على مجرد الوجود العام، والحضور المطلق دون زيادة معنى آخر. ويسمون هذا: «الاستقرار العام»، أو: «الكون العام» ومعناها مجرد الوجود فى نحو: (تكلم الذى عندك) لا يفيد الظرف: «عند» شيئاً أكثر من الدلالة على وجود الشخص وجوداً مطلقاً؛ من غير زيادة شىء آخر على هذا الوجود؛ كالأكل، أو الشرب، أو القراءة، أو غيرها. وهذا هو: «الاستقرار العام» أو: «الكون العام»... كما قلنا. ولا يحتاج فى فهمه إلى قرينة، أو غيرها. وكذلك نحو: (سكت الذى فى الحجرة)، أى: الموجود فى الحجرة وجوداً مطلقاً، غير مقيد بزيادة شىء آخر؛ كالنوم، أو: الضحك، أو: المشى... وكذلك غيرهما من الأمثلة.

ولما كان هذا الكون العام واضحاً ومفهوماً بداهة وجب حذفه إن وقع صلة؛ لعدم الحاجة إليه فى كشف المراد؛ فهو محذوف كالمذكور. وكذلك يحذف وجوباً إن وقع خبراً، أو صفة، أو حالا، كما سنعرف هنا، وفى أبوابها.

الثانية: أن يكون متعلَّقهما أمراً خاصاً محذوفاً لوجود ما يدل عليه. ويظهر المتعلق الخاص فى المثالين السابقين بأن نقول: «تكلم الذى وقف عندك» و«سكت الذى نام فى الحجرة». فكلمة: «وقف» أو «نام» تؤدى معنى خاصاً؛ هو: الوقوف، أو: النوم، ولا يمكن فهمه إلا بذكر كلمته فى الجملة، والتصريح بها؛ فليس هو مجرد حضور الشخص ووجوده المطلقين؛ وإنما هو الوجود والحضور المقيدان بالوقوف أو بالنوم... ولهذا لا يصح حذف المتعلق الخاص إلا بدليل يدل عليه؛ مثل: قعد صالح فى البيت، ومحمود فى الحديقة؛ فتقول: بل صالح الذى فى الحديقة. تريد: بل صالح الذى قعد فى الحديقة. فإنْ حُذف المتعلق الخاص بغير دليل كان الظرف والجار مع المجرور غير تامين؛ فلا يصلحان الصلة؛ مثل: هدأ الذى أمامك، أو: منك. تريد: هدأ الذى غضب أمامك، أو: غضب منك... ومثل غاب الذى اليوم... أو الذى بك... تريد: غاب الذى حضر اليوم، والذى استعان بك...

هذا، وظرف المكان هو الذى يكون متعلَّقه فى الصلة كوناً عاماً واجب الحذف، أو كوناً خاصاً واجب الذكر إلا عند وجود قرينة فيجوز معها حذفه أو ذكره. أما ظرف الزمان فلا يكون متعلقه إلا خاصاً؛ فلا يجوز حذفه إلا بقرينة، وبشرط أن يكون الزمن قريباً من وقت الكلام؛ نحو: نزلنا المنزل الذى البارحة، أو أمس، أو آنفاً، (أى: فى أقرب ساعة ووقت منا)، تريد: الذى نزلناه البارحة، أو أمس أو آنفاً. فإن كان زمن الظرف بعيداً من زمن الإخبار بمقدار أسبوع مثلا، لم يحذف العامل. فلا تقول: نزلنا المنزل الذى يوم الخميس أو يوم الجمعة. إذا كان قد مضى نحو أسبوع...

ولم يحدد النحاة الزمن القريب أو البعيد؛ ولكن قد يفهم من أمثلتهم أن القريب: ما لم يتجاوز يومين، وأن البعيد ما زاد عليهما. وربما كان عدم التحديد مقصوداً منه ترك الأمر للمتكلم والسامع.

وشبه الجملة بنوعيه يسمى: «مستقَرّاً» — بفتح القاف — حين يكون متعلَّقه كوناً عاماً، ويسمى: «لغواً» حين يكون متعلقه كوناً خاصاً مذكوراً، أو محذوفاً لقرينة — وشرح هذا فى ص ٤٧٧ —.

الباب[1] — وحده — بفعل لا بشيء آخر؛ وهذا الفعل محذوف وجوباً — لأنه كَوْن عامّ[2] تقديره : استقرّ ، أو حلّ ، أو نزلَ ... وفاعله ضمير مستتر يعود على اسم الموصول، ويربط بينه وبين الصلة . فالأصل فى المثالين السابقين — تكلم الذى استقر عندك ، وسكت الذى استقر فى الحجرة . وهكذا . . .

« ملاحظة » : إذا وقع الظرف نفسه صلة « أل » — (بأن دخلت عليه مباشرة ، كصنيع بعض القبائل العربية فى مثل قولهم : سررت من الكتاب الْمَعَكْ؛ (يريدون : الذى معك) — فإنّ تعلق الظرف فى هذه الحالة لا يكون إلاّ بصفة صريحة ، تقديرها : « الكائن » ، أو : نحو هذا التقدير . لأن صلة : « أل » لا بد

---

(١) لأن الصلة — لغير أل — كما قلنا — لا بد أن تكون جملة (للسبب الذى فى رقم ١ من هامش ص ٣٨٣) ، ووقوع الظرف أو الجار مع المجرور صلة ليس قائماً على أساس أنه بنفسه الصلة ، وإنما على أساس تعلقه بفعل يكون هو وفاعله الصلة فى الحقيقة . ولا يصح فى هذه الصلة التى لغير : «أل» أن يكون الظرف أو الجار مع المجرور متعلقاً باسم محذوف ، مشتق أو شبهه يكون خبراً لمبتدأ محذوف ؛ ويكون التقدير مثلا : تكلم الذى هو كائن عندك ، أو فى الحجرة ، لا يصح ذلك لأن شرط الحذف من الصلة — كما هو مدون فى ص ٣٩٢ و ٣٩٤ — ألا يصلح الباقى بعد الحذف لأن يكون صلة . والباقى هنا — وهو الظرف أو الجار مع المجرور — صالح لذلك . أما فى غير الصلة فالظرف والجار مع مجروره إذا تعلقا بمحذوف ، جاز أن يكون فعلا وأن يكون مشتقاً مع مرفوعه ؛ كما إذا وقعا خبراً ، أو صفة ، أو حالا ... وفريق من النحاة يرى أن الظرف وحده ، أو الجار مع المجرور ، هو الصلة دون الحاجة إلى متعلقهما . لكن إذا عرفنا أن وظيفتّهما المعنوية فى الجملة لا تتحقق إلا مع قيام عامل فيهما يكملان معناه — أمكننا أن نستريح إلى ما يقوله أصحاب الرأى الأول من وجود عامل محتوم لهما ، وأن هذا العامل المحتوم هو فى الصلة فعل يتعلقان به ،فيحذف حيناً ، أو يذكر حيناً على حسب أحكامه الخاصة به . — وقد أوضحنا هذا فى باب : «حروف الجر» ، آخر الجزء فى الثانى . — غير أننا فى عصرنا قد نعرب الظرف أو الجار مع المجرور صلة ، وخبراً ، وحالا ، وصفة ، من غير أن نذكر فى الكلام أن كلا منهما متعلق بمحذوف ، ومن غير إنكار لأمر هذا المحذوف ؛ وإنما نهمله اعتماداً على شهرته ومعرفته ، وأنه لا حاجة لترديده مع الاقتناع بوجوده . وهذا إيجاز حسن مقبول . ويتفق مع رأى بعض الأئمة من يقولون إن اختصاص الفعل فى الصلة قد انتقل إلى شبه الجملة كما انتقل إليه أيضاً ضمير الفعل . (وقد أشرنا لهذا فى هامش ص ٣٨٤ وسيجىء تفصيله فى هامش ص ٤٧٥ حيث قلنا فى تلك الصفحة لا غنى عن الرجوع إلى الإيضاح التام الذى فى ج ٢ ص ٢٣٢ م ٧٨ وص ٤١٣ وما بعدها م ٨٩) .

(٢) سبق — فى رقم ١ من هامش ص ٣٨٤ — أنه لا بد أن يكون العامل المحذوف « فعلا » إذا تعلق به شبه الجملة الواقع صلة لموصول غير « أل » ، كما يجب تقديره فعلا فى جملة القسم ، لأن جملة الصلة لموصول غير «أل» ، وجملة القسم الذى يحذف عامله لايكونان إلا فعليتين — كما سيجىء فى ج ٢ باب الظرف ص ٢٣٢ م ٧٨ — .

أن تكون صفة صريحة ، ولا يصح التعلق بفعل – كما سنعرف[1]– . . .

أما الصفة[2] الصريحة فالمراد بها : الاسم المشتق الذى يشبه الفعل فى التجدد والحدوث[3]، شبهاً صريحاً ؛ أى : قوياً خالصاً (بحيث يمكن أن يحُل الفعل محله) ولم تغلب عليه الاسمية الخالصة . وهذا ينطبق على اسم الفاعل – ومثله صيغُ المبالغة – واسم المفعول ؛ لأنهما باتفاق يفيدان التجدد والحدوث ؛ مثل (قارئ ، فاهم) ، (زرّاع ، سبّاق) ، (مقروء ، مفهوم) . . .[4]

---

(١) فيما يلى مباشرة .

(٢) لا يراد بالصفة هنا النعت ، وإنما يراد بها الاسم المشتق من المصدر للدلالة على شيئين معاً ؛ هما : ذات ، وشيء فعلته تلك الذات ، أو وقع عليها من غيرها ، أو اتصل بها بنوع من الاتصال نحو : قائم ، مُكرَم ، ملعَب . فكلمة : « قائم » تدل على شيئين : (ذات)(فعلت القيام) ، وكلمة : « مكرم » تدل على شيئين أيضاً : (ذات) (حصل لها الإكرام) ... و « ملعب » تدل على شيئين : (ذات ، أى : مكان) (حصل فيه اللعب) وهكذا . . . والأحسن أن يقال : « معنى وصاحبه » لأن صاحبه فى أحيان قليلة يكون غير ذات ولا مشخص .

وعلى ضوء ما تقدم نفهم معنى قولهم : إن المشتق هو ما دل على ذات وصفة ، أى : ذات ؛ وشيء آخر اتصفت به تلك الذات ؛ بأن فعلته هى مباشرة ، أو لم تفعله هى وإنما وقع عليها ، أو التصق بها بطريقة ما ، كما أشرنا .

والمشتقات الأصيلة ثمانية ، (يجيء شرحها فى الجزء الثالث ص ١٧٨ م ٩٨ وما بعدها) ؛ اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وأفعل التفضيل ، واسم الزمان ، واسم المكان ، واسم الآلة ، والمصدر الميمى . (ومنها ؛ الأفعال أيضاً باعتبارها مأخوذة من المصدر ، وإن كانت لا تدل على ذات) . ولكل مشتق باب يحوى أحكامه المختلفة . والذى يعنينا الآن أن كل واحد من هذه المشتقات الثمانية يشبه – فى الغالب – الفعل المضارع الذى يشترك معه فى الاشتقاق من مصدره ؛ « فقائم » يشبه « يقوم » وكلاهما مشتق من « القيام » . و « مكرم » يشبه « يكرم » ؛ وكلاهما مشتق من « الإكرام » و « ملعب » يشبه « يلعب » وكلاهما مشتق من « اللعب » وهكذا . والمشتق إنما يشبه – غالباً – المضارع فى معناه ، وفى عمله ، وفى الدلالة على زمنه ، وفى حركات الحروف وسكناتها . غير أن هذا الشبه متفاوت بين تلك المشتقات ، وليست فيه سواء ، فمنه ما يشبهه فى الأشياء السابقة كلها ؛ كاسم الفاعل ، واسم المفعول ؛ ولذا يسميان : « الصفة الصريحة » ؛ أى : المحضة ، القاطعة فى مشابهته – وهما المقصودان فى صلة أل – ويمكن تأويلهما به ، مع بعدهما عن الاسم الصميم (أى : الجامد) ، ومنها ما يشبهه فى أكثرها كالصفة المشبهة ، ثم اسم التفضيل . ومنه ما يشبهه فى أقلها وهو اسم الزمان ، واسم المكان ، واسم الآلة ؛ فإن كل واحد من هذه الثلاثة لا يكاد يشبه المضارع – باطراد فى شيء إلا فى المعنى العام ، ثم لا يكاد – بعد ذلك – يشبهه ولا يشبه غيره من الأفعال فى الدلالة على الزمن ، ولا فى العمل ، ولا فى الحركات ، ولا السكنات ، ولا غيرها .

(٣) لذلك يقولون عنها إنها اسم فى اللفظ ، فعل فى المعنى ، ويعطف عليها الفعل ؛ مثل قوله تعالى : (إنَّ المصَّدِّقينَ والمصَّدِّقات وأقرَضُوا الله. . .)

(٤) أما الصفة المشبهة ففيها خلاف عنيف – عرضوه فى أول باب : « الإضافة » عند الكلام على المضاف الذى يشبه : «يفعل» ، والإضافة المحضة وغير المحضة . ووجه منعها أن تكون صلة : «أل» ومخالفتها لاسم الفاعل واسم المفعول الأصليين أنها لا تؤول بالفعل ، لأنها للثبوت والفعل للتجدد والحدوث ؛ ومن ثَمّ كانت «أل» الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة . ووجه الجواز مشابهتها الفعل فى رفعها الاسم الظاهر .

وتكون الصفة الصريحة مع مرفوعها[1] صلة « أل » خاصة ؛ فلا يقعان صلة لغيرها ، ولا تكون « أل » اسم موصول مع غيرهما على الأشهر[2] . تقول : انتفع القارئُ — سَمَا الفاهم — اغتنى الزُّراع ، فاز السَّباق ، المقروء قليل ، ولكن المفهوم كثير . . . ومثل المرتَجَى والخائب فى قول الشاعر :

الصدق يألفُه الكريمُ المرتَجَى والكِذْب يألفه الدنىء الخائبُ

ولمَّا كانت الصفة الصريحة مع مرفوعها هى التى تقع صلة « أل » وتتصل بها اتصالا مباشراً ، ولا ينفصلان ، حتى كأنهما كلمة واحدة — كان المستحسن إجراء الإعراب بحركاته المختلفة على آخر هذه الصفة الصريحة دون

---

(١) لا بد أن يرفع اسم الفاعل فاعلا ، وأن يرفع اسم المفعول نائب فاعل ، وقد يحتاج كل منهما بعد ذلك إلى مفعول به أو أكثر ، وربما لا يحتاج ؛ فشأنهما فى الحاجة إلى المفعول كشأن فعلهما . وبيان هذا وتفصيله مدون فى بابهما ج ٣ .

(٢) بشرط دلالتهما على الحدوث . فلو قامت قرينة على أنهما للدوام وجب اعتبار « أل » التى فى صدرها للتعريف ؛ لأنهما مع الدوام يعتبران « صفة مشبهة » ؛ كالمؤمن ، والمهندس ، والصانع ، وإنما قلنا : « على الأشهر » ، لأن بعض القبائل العربية قد يدخل « أل » على الجملة المضارعية ؛ فتكون هذه الجملة هى الصلة . ومن أمثلتها ؛ قول الشاعر :

مَا أَنتَ بالحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ ولاَ الأَصِيلِ وَلاَ ذى الرَّأْىِ والْجَدَلِ

أى : الذى ترضى حكومته . (مع ملاحظة أن « أل » الداخلة على تاء المضارع يجوز إدغامها فى التاء وعدم إدغامها ، بخلاف « أل » الحرفية — وسيجىء الكلام عليها فى ص ٤٢٢ — فإنها تدغم فى التاء عند دخولها عليها فى مثل : التمر — التراب — التبر ... وغيرها من الأسماء أو الأفعال ، كدخولها على مضارع مبدوء بالتاء ، وقد صار علماً مجرداً . (أى : اسماً محضاً لا يدل على معنى الفعل ، ولا على زمنه) مثل الأعلام « تشكر » و « تسعد » و « تعز » نقول بالإدغام : التشكر ، والتسعد ، والتعز . . .) .
ومنهم من يدخلها على الجملة الاسمية ويجعل هذه الجملة صلة ، مثل قول الشاعر :

مِنَ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللهِ مِنْهُمْ لَهُمْ دانَتْ رِقَابُ بَنِى مَعَدّ

(أى : من القوم الذين رسول الله منهم) . أو على الظرف ويجعله صلة ، نحو قول الشاعر :

مَنْ لاَ يزَالُ شاكِرًا عَلَى الْمَعَهْ فهْوَ حَرٍ بِعِيشَةٍ ذاتِ سَعَهْ

(أى : الذى معه) . والظرف « مع » متعلق هنا بصفة صريحة ، محذوفة تقديرها : « الكائن » معه ؛ لأن صلة « أل » لا بد أن تكون كذلك . ولا يصح تعلقه فى هذا المثال وأشباهه بفعل محذوف للسبب السالف ؛ فهو مستثنى من وجوب تعلق شبه الجملة بفعل محذوف يكون مع فاعله صلة — كما أشرنا فى ص ٣٨٥ — .

« وأل » فى الأمثلة السابقة كلها اسم موصول بمعنى الذى — أو أحد فروعه — مبنى على السكون فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب موقعه من الجملة (فهى مثل « الذى » تماماً أو « التى » وفروعهما ، فى أمثلة أخرى) ، وما بعدها من جملة فعلية أو اسمية هو صلة الموصول لا محل له . فإن جاء بعدها ظرف فهو متعلق بصفة صريحة محذوفة ، هى مع فاعلها صلة الموصول لا محل له ، ولا يصح تعلقه بفعل — لما قلنا — .

ملاحظة « أل » ؛ فهو يتخطاها — برغم أنها اسم موصول[١] مستقل ، وأن صلته هى شبه الجملة المكون من الصفة الصريحة مع مرفوعها — فالصفة وحدها هى التى تجرى عليها أحكام الإعراب ، ولكنها مع مرفوعها صلة لا محل لها . والأخذ بهذا الإعراب[٢] أيسر وأبعد من التعقيد الضارب فى الآراء الأخرى .

فإن غلبت الاسمية على الصفة صارت اسمًا جامدا ، ولم تكن « أل » الداخلة عليها اسم موصول . مثل الأعلام : المنصور ، والهادى ، والمأمون ، والمتوكل . . . من أسماء الخلفاء العباسيين ؛ ومثل : الحاجب ؛ لما فوق العين . والقاهرة ، والمنصورة ، والمعمورة ، من أسماء البلاد المصرية[٣] .

• • •

= وقد ذكرنا هذه الأمثلة وإعرابها ، والأحكام الخاصة بها ، لا لنستعملها — مع جواز استعمالها — ولكن لنفهم نظائرها التى قد تمر بنا فى النصوص القديمة ، من غير أن يكون ذلك داعياً للرضا عن استعمالها اليوم ؛ لقلة المأثور منها ، ونفور الذوق البلاغى الحديث من استعمالها ، وانصراف الكثرة عنها قديماً وحديثاً فالخير فى تركها مهجورة .

(١) وهل تفيد التعريف أو لا تفيده ؟ رأيان سبق تفصيل الكلام عليها فى رقم ٢ من هامش ص ٣٥٦ ورقم ١ من هامش ص ٣٧٠ .

(٢) وقد سبق هذا (فى رقم ٢ من هامش ص٣٥٦ وص٣٥٧ ...) وهو رأى لبعض النحاة القدامى .

(٣) وفى الصلة وشروطها وما يتصل بها يقول ابن مالك بإيجاز :

وكُلُّها يَلزمُ بعدهُ صِلَهْ   على ضمير لائقٍ مُشْتَمِلَهْ
وجملةٌ أوشِبْهُها الذى وُصِلْ   بِه : كَمنْ عِندى الذى ابنُهُ كُفِلْ
وصِفةٌ صريحةٌ صِلَةُ : « ألْ »   وكَوْنُها بمُعْربِ الأفْعالِ قَلْ

أى : كل الموصولات يحتاج بعده إلى صلة دائماً ؛ ولا فرق فى هذا بين الموصولات الاسمية ، والحرفية ثم قال : إ الصلة لابد أن تشتمل على ضمير لائق ؛ أى ؛ مطابق للموصول . وقد عرفنا أن هذا الرابط خاص بصلة الموصول الاسمى دون الحرفى . ثم بين أن الذى يوصل به (أى : الذى يكون صلة) هو الجملة أو شبه الجملة . وأتى بمثال واحد فيه موصولان ؛ أحدهما صلته شبه جملة ، والآخر صلته جملة ، والمثال هو : « من عندى الذى ابنه كفل » ، أى : الذى عندى هو الذى ابنه كفل (أى : كان موضع الرعاية) . فكلمة « من » اسم موصول مبتدأ ، وصلته شبه الجملة : « عند » ، وخبره : الذى ، اسم موصول أيضاً . وصلته جملة اسمية هى : (ابنه كفل) .

ثم أشار فى البيت الثالث إلى أن صلة « أل » لا تكون إلا الصفة الصريحة . وقد شرحناها — وأن دخولها على الفعل المعرب ؛ وهو المضارع — قليل ؛ فيكون هو وفاعله صلة . ومن أمثلته البيت الذى سبق فى هامش ص ٣٨٧ — وهو :

ما أنتَ بالحَكَمِ التُرْضَى حُكُومَتُهُ   وَلاَ الأَصِيلِ ولاَ ذِى الرأىِ والجَدَلِ

... ...
... ...

زيادة وتفصيل

يقتضى المقام أن نعرض لمسائل هامة تتصل بما نحن فيه : منها :
١ - تعدد الموصول، والصلة .
٢ - حذفها .
٣ - حذف الموصول .
٤ - اقتران الفاء بخبر اسم الموصول ، والتفريعات المتصلة بهذا .
٥ - حذف العائد (ولهذا بحث مستقل فى ٣٩٤) .

وإليك الكلام فى هذه المسائل .

١ - تعدد الموصول والصلة :

٢ - قد يتعدد الموصول[1] من غير أن تتعدد الصلة ؛ فيكتفى موصولان أو أكثر بصلة واحد . ويشترط فى هذه الحالة أن يكون معنى الصلة أمراً مشتركاً بين هذه الموصولات المتعددة ، لا يصح أن ينفرد به أحدها ، دون الآخر ، وأن يكون الرابط مطابقاً لها باعتبار تعددها[2]. مثل : فاز بالمنحة « الذى » « والتى » أجادا ، وأخفق « الذين واللاتى » أهملوا . فى المثال الأول وقعت الجملة الفعلية : (أجادا) صلة لاسمى الموصول : « الذى » و « التى » . ولا يصح أن تكون صلة لأحدهما بغير الآخر ؛ لاشتراكهما معاً فى معناها ؛ ولأن الرابط مثنى لا يطابق أحدهما وحده ، وإنما لوحظ فيه أمرهما معاً[3]. وكذلك الشأن فى المثال الآخر .

٢ - قد تتعدد الموصولات وتتعدد معها الصلة ؛ فيكون لكل موصول صلته ؛ إما مذكورة فى الكلام ؛ وإما محذوفة[4]. جوازاً، وتدل عليها صلة أخرى مذكورة.

---

(١) بنوعيه : والاسمىّ الحرفىّ .

(٢) مع ملاحظة أن الرابط لا يوجد إلا فى صلة الموصول الاسمى دون الحرفىّ - كما سبق فى ص ٢٧٦ .

(٣) مع مراعاة التغليب فى بعض نواحى المطابقة ؛ كالتذكير فى المثالين المذكورين . والتغليب جائز عند وجود قرينة ، (كما أوضحنا فى رقم ٦ من هامش ص ١١٨ وفى رقم ١ من هامش ص ١٣٩) .

(٤) لا يجوز حذف صلة الموصول الحرفى إلا إذا بقى معمولها ؛ مثل : أمّا أنت منطلقاً انطلقت . أى : لأن كنتَ منطلقاً انطلقتُ. فحذفت « كان » وبقى معمولها ... كما هو موضح فى آخر باب :

... ...

... ...

بشرط أن تكون المذكورة صالحة لواحد دون غيره ؛ فلا تصلح لكل موصول من تلك الموصولات المتعددة ؛ نحو : عُدْت « الذى » و « التى » مرضتْ . وسارعت بتكريم « اللائى» و « الذين » أخلصوا للعلم . فالصلة فى كل مثال صالحة لأحد الموصولين فقط ؛ بسبب عدم المطابقة فى الرابط ؛ فكانت صلة لواحد، ودليلا لفظيا على صلة الآخر المحذوفة جوازاً . فأصل الكلام عدت الذى مرض ، والتى مرضت . وسارعت بتكريم اللائى أخلصن . والذين أخلصوا . وهذا نوع من حذف الصلة جوازاً ، لقرينة لفظية تدل عليها[1] . . .

وقد تحذف الصلة لوجود قرينة لفظية أيضًا ولكن من غير أن يتعدد الموصول ؛ مثل : من رأيته فى المكتبة ؟ . فتجيب : محمد الذى . . . أو : سعاد التى . . . ويشترط ألا يكون فى الكلام ما يصلح صلة بعد المحذوفة .

وقد تحذف الصلة من غير أن يكون فى الكلام قرينة لفظية تدل عليها وإنما تكون قرينة معنوية يوضحها المقام ؛ كالفخر ، والتعظيم ، والتحقير ، والتهويل . . . : فمن أمثلة الفخر أن يسأل القائدُ المهزومُ البادى عليه وعلى كلامه أثرُ الهزيمة ، قائداً هزمه : من أنت ؟ . فيجيبه المنتصر : أنا الذى . . . أى : أنا الذى هزمتك . فقد فُهِمت الصلة من قرينة خارجية ، لا علاقة لها بألفاظ الجملة . ومثل : أن يسأل الطالبُ المتخلف زميلَه الفائز السابق بازدراء : من أنت ؟ فيجيب الفائز : أنا الذى . . . أى : أنا الذى فزت ، وسبقتك ، وسبقت غيرك . .

ومنه قول الشاعر يفاخر :

نَحْنُ الأُلى . . . فَاجْمَعْ جُمُو عَكَ ثُمَّ وَجِّهْهُمْ إلَيْنَا

— « كان» عند الكلام على حذفها ص ٨٠ » — ومثل قولهم :

« كلُّ شىء مَهَهٌ مَا ، النساءَ وذِكرَهُنَّ »

أى : ما عدا النساء وذكرهن . يريد : كل شىء سهل يسير ، قد يحتمله الحر ، ويصبر عليه — ما خلا التعرض لنسائه ، والتحدث عنهن . . . وهذه أمثلة مسموعة بكثرة تبيح القياس عليها ؛ بقرينة تدل على المحذوف ، ولا تدع مجالا لخفائه — كما سنعرف — فكلمة : « ما » هنا موصول حرفى . وبعده الفعل «عدَا» محذوفاً مع فاعله . (وتفصيل الكلام عليهما مسبوقين بما المصدرية ، موضح فى باب الاستثناء — ج ٢ —) .

(١) وما ذكرناه فى النوعين السالفين يوضح قول النحاة :(قد ترد صلة بعد موصولين أو أكثر ، مشتركا فيها ، أو مدلولا بها على ما حذف .فالاشتراك فيها إذا ناسبت الصلة جميع ماقبلها من الموصولات، والدلالة فيها إذا لم تناسب إلا واحداً منها). ثم قالوا : إن القسم الأول يدخل فى قسم الصلة الملفوظة، وإن الثانى يدخل فى قسم الصلة المحذوفة، أو التى فى النية .

... ...

... ...

أى : نحن الذين اشتهروا بالشجاعة ، والبطولة ، وعدم المبالاة بالأعداء .

ومن أمثلة التحقير أن يتحدث الناس عن لص فتّاك ، أوقعت به حيلة فتاة صغيرة وغلام ، حتى اشتهر أمرهما . ثم يراهما اللص ؛ فيقول له أحد الناس : انظر إلى التى والذى . . . أى : التى أوقعت بك . والذى أوقع بك . . . ويشترط فى حذف الصلة هنا ما سبق فى سابقتها من عدم وجود ما يصلح صلة بعد المحذوفة .

وقد وردت أساليب قليلة مسموعة عند العرب ، التزموا فيها حذف الصلة ؛ كقولهم ؛عند استعظام شىء وتهويله : « بعد اللُّتيّا[1] والّتى ... » ، يريدون : بعد اللُّتيّا كلّفتنا ما لا نطيق ، والتى حمّلتنا ما لا نقدر عليه — أدركنا ما نريد .

مما تقدم نعلم أن حذف الصلة فى غير الأساليب المسموعة جائز عند وجود قرينة لفظية ، أو معنوية ؛ سواء أكانت الموصولات متعددة ، أم غير متعددة بشرط عامّ ؛ هو ألا يكون الباقى بعد حذفها صالحاً لأن يكون صلة .

٣ — يجوز حذف الموصول الاسمى[2] غير « أل » إذا كان معطوفاً على مثله ، بشرط ألا يوقع حذفه فى لَبْس ؛ كقول زعيم عربىّ : « أيها العرب ، نحن نعلم ما تفيض به صدور أعدائنا ؛ من حقد علينا ، وبغض لنا ، وأن فريقاً منهم يدبر المؤامرات سرًّا ، وفريقاً يملأ الحواضر إرْجافاً[3] ، وفريقاً يُعِدّ العُدة للهجوم علينا ، وإشعال الحرب فى بلادنا . ألا فليعلموا أن من يُدَبّر المؤامرات ، وينشر الأراجيف ، ويحشُد الجيوش للقتال — كمن يطرُق حديداً بارداً . بل كمن يضرب رأسه فى صخرة عاتية ليحطمها ؛ فلن يخدشها وسيحطم رأسه » .

فالمعنى يقتضى تقدير أسماء موصولة — محذوفة — ؛ وإلا فسد ؛ فهو يريد أن يقول : من يدبر المؤمرات ، ومن ينشر الأراجيف ، ومن يحشد الجيوش ... ذلك لأنهم طوائف متعددة ، ولن يظهر التعدد إلا بتقدير « مَنْ » . ولولاها لأوهم الكلام أن تلك الأمور كلها منسوبة لفريق واحد ؛ وهى نسبة فاسدة . ولهذا

---

(١) اللُّتيا (بضم اللام المشددة أو فتحها) تصغير : « التى » . . . سماعا . . .

(٢) لهذا إشارة فى ص٤٠٨ — الأمر الخامس .

(٣) هو : إذاعة الأخبار السيئة الكاذبة ؛ ليضطرب الناس ، ويثوروا .

... ...

... ...

يجب عند الإعراب مراعاة ذلك المحذوف ، كأنه مذكور ، ومثله قول حسان فى أعداء الرسول عليه السلام :

فَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءُ

فالتقدير : من يهجو رسولَ الله ، ومن يمدحه ، ومن ينصره سواء . ولولا هذا التقدير لكان ظاهر الكلام أن الهجاء والمدح والنصر – كل أولئك – صادر من فريق واحد . ومن هذا قوله تعالى[1] : (قولوا آمنا بالذى أنزل إلينا وأنزل إليكم) ، أى : والذى أنزل إليكم ، لأن المنزل إلى المسلمين ليس هو المنزّل إلى غيرهم من أهل الكتاب .

أما الموصول الحرفى فلا يجوز حذفه . إلا « أنْ » فيجوز حذفها[2]، مثل قوله تعالى : (يريد الله ليبين لكم) ، وقد يجب . ولهذا الحذف – بنوعيه – تفصيلات – موضعها الكلام على « أنْ » الناصبة[3].

٤ – قد يقترن الخبر الذى مبتدؤه ...سول بالفاء وجوبًا أو جوازًا ، أو الذى مبتدؤه متصل باسم الموصول بنوع من الاتصال على الوجه الذى يجىء بيانه وتفصيله فى مكانه المناسب من باب المبتدأ والخبر ، تحت عنوان : «مواضع اقتران الخبر بالفاء» ص٥٣٤ م ٤١ وما بعدها . ومنها نعلم مواضع زيادة « الفاء » فى صلة الموصول بنوعيه بسبب إبهامه وعمومه .

* * *

---

(١) على لسان المسلمين حين يخاطبون غيرهم من أهل الكتاب .

(٢) ستجىء له إشارة فى الأمر الخامس، ص ٤٠٨ ، أما التفصيل ففى الجزء الرابع ، باب : إعراب الفعل « النواصب » .

(٣) ج ٤ م ١٤٨ ص ٢٦٥

المسألة ٢٨ :

حذف الرابط (أى : العائد)

لا بد لكل موصول — اسمى أو حرفى — من صلة . فإن كان اسميًّا وجب أن تشتمل صلته[١] على رابط ؛ هو : الضمير ، أو ما يقوم مقامه ، كما أسلفنا .

هذا الضمير الرابط قد يكون مرفوعًا ؛ مثل « هو » فى نحو : خير الأصدقاء مَنْ هو عَوْنٌ فى الشدائد . . . أو منصوبًا ؛ مثل : « ها » فى نحو : ما أعجبَ الآثار التى تركها قدماؤنا . أو مجرورا ؛ مثل : « هم » فى نحو : أصغيتُ إلى الناصحين الذين أصغيتَ إليهم .

والرابط فى كل هذه الصور — وأشباهها — يجوز ذكره فى الصلة كما يجوز حذفه ، بعد تحقق شرط عام . هو : « وضوح المعنى بدونه ، وأمن اللبس » . ومن أهمّ مظاهر أمن اللبس ألا يكون الباقى بعد حذفه صالحًا صلة[٢] .

غير أن هناك شروطًا خاصة أخرى تختلف باختلاف نوع الضمير ، يجب تحققها قبل حذفه ، سواء أكان اسم الموصول هو « أىّ » أم غيرها . وفيما يلى التفصيل :

(ا) إن كان الضمير الرابط مرفوعًا لم يجز حذفه إلا بشرطين — غير ذلك الشرط العام — : أن تكون الصلة جملة اسمية ، المبتدأ فيها هو الضمير الرابط ، وأن يكون خبره مفردًا[٣] . كأن يسألك سائل .

---

(١) مما تجدر ملاحظته أن الصلة قد تكون جملة ، فتشتمل على الرابط حتمًا — ويجوز حذفه ... كما سيجىء — وقد تكون (ظرفًا ، أو جارًا مع مجروره) فيتعلقان بفعل محذوف مع فاعله فتكون الصلة فى الحقيقة جملة فعلية كذلك ، ولا يصح أن يكون تعلقهما بغير الفعل هنا — كما عرفنا — وقد تكون الصلة صفة صريحة ، (وهى : فى هذا الباب من قسم الشبيه بالجملة) ، ولابد أن تشتمل على ضمير رابط أيضًا . فالصلة بجميع أنواعها لا بد أن تشتمل على الرابط ، بالطريقة السالفة . . . وقد يحذف الرابط لداع من الدواعى التى ستجىء .

(٢) وقد يصح الاستغناء عنه فى بعض حالات كما سبق فى « ب » من ص ٣٨٠ وكما سيجىء فى « ا » من ص ٤٠١ . والمراد بالاستغناء هنا : أنه غير ملاحظ مطلقًا ؛ لا لفظًا ولا تقديرًا بخلاف العائد المحذوف أو المستتر فإنه ملاحظ .

(٣) لأن الخبر المفرد لا يصلح أن يكون صلة بعد حذف المبتدأ ، وأيضًا لأنه يدل على المحذوف ، ويرشد إليه . هذا ويختلف معنى الإفراد باختلاف موضوعات النحو ؛ فيراد به فى موضوع الخبر : ما ليس جملة ، ولا شبه جملة . وقد اقتصرنا على أهم الشروط لحذف العائد المرفوع . وهناك شروط أخرى لحذفه ؛ منها ألا يكون معطوفًا ؛ مثل : رأيت الذى حامد وهو صديقان . فالمعطوف هنا ليس مبتدأ —

كيف نُفَرِّقَ بين ماء النهر وماء البحر ؟ فتجيب : الأنهار التى عذبةُ الماء ، والبحار التى مِلْحيةٌ الماء . تريد : الأنهار التى هى عذبة الماء ، والبحار التى هى ملحيةُ الماء . ومثل : أن يسأل : ما أوضحُ فارقٍ بين النجم والكوكب ؟ . فتقول : النجم الذى مضىءٌ بنفسه ، والكوكب الذى مستمِدٌ نورَه من غيره . أى : النجم الذى هو مضىء بنفسه . . . والكوكب الذى هو مستمد[1] . . .

فإذا استوفى الضمير المرفوع الشرطين الخاصّين ومعهما الشرط العام جاز حذفه[2]. والأحسن عند الحذف أن تكون صلته طويلة (أى : ليست مقصورة

= ولكنه معطوف على المبتدأ ؛ فهو فى حكمه . وحذف المعطوف يؤدى إلى بقاء الحرف العاطف بدون المعطوف ؛ وهو ممنوع – إلا فى مسائل معدودة ، (سردناها فى – ج ٣ – باب : «العطف» ، وهى غير التى نحن بصددها) ، كما يؤدى حذف العاطف والمعطوف معاً ، إلى إظهار الكلام بصورة الإخبار بالمثنى عن المفرد ؛ وهى صورة معيبة فى مظهرها ، كما يقولون ! ! .

ومنها : ألا يكون معطوفاً عليه ، نحو : تكلم الذى هو وحامد عالمان ؛ كى لا يقع حرف العطف فى الصدارة ، وفوق ذلك ليس له معطوف عليه ظاهر ، ولكيلا يقع المثنى خبراً عن مفرد، فى الصورة الظاهرية إن حذف حرف العطف مع الضمير الرابط ؛ وهو أمر يستقبحونه من حيث الشكل والمظهر – كما سبق – .

ومنها : ألا يكون بعد « لولا » ؛ نحو : حضر الذى لولا هو لخرجت ؛ لوجوب حذف الخبر العام بعد « لولا » فأصل الكلام: ... لولا هو موجود ؛ فإذا حذف معه المبتدأ كان الحذف كثيراً مجحفاً ؛ لشموله الجملة كاملة .

ومنها : ألا يكون بعد حرف نفى ؛ نحو : سكت الذى ما هو جاهل .

ومنها : ألا يكون محصوراً بإلا أو إنما ؛ نحو : كتب الذى ما فى الغرفة إلا هو ، أو : كتب الذى إنما فى الغرفة هو . فمجموع الشروط سبعة .

(١) ومن الأمثلة الواردة قراءة من قرأ قوله تعالى : (تماماً على الذى أحسنُ) أى : الذى هو أحسن وما حكاه سيبويه عن الخليل: « ما أنا بالذى قائل لك سوءًا » أى : بالذى هو قائل : وقول الشاعر :

لم أَرَ مثلَ الفتيان فى غُبَنِ الْ ... أيّام يَنْسَوْن ما عواقبُها

أى : ينسون الذى هو عواقبها . – على اعتبار « ما » موصولة – والعقب : الشدائد – المفرد : عُقْبَة .

(٢) وإذاً لا يصح الحذف فى الحالات الآتية :

ا – أن تكون الصلة جملة فعلية ، أو شبه جملة ؛ مثل : أشرق الذى يملأ نوره الفضاء . ومثل : سقى النهر النبات الذى فى الحقول ؛ لأن كلا منهما صالح لأن يقع بنفسه صلة ، مع خلوه مما يدل على أن هناك مبتدأ محذوفاً . بخلاف الخبر المفرد ؛ فإنه غير صالح أن يكون صلة ، ولأنه يشعر بحذف المبتدأ ، – كما سبق – .

ب – أن تكون الصلة جملة اسمية لكن الرابط فيها ليس مبتدأ ؛ مثل : يتحرك الكوكب الذى =

عليه وعلى خبره المفرد ، وإنما يكون لها مُكمِّلات ؛ كالمضاف إليه ، أو المفعول ، أو الحال ، أو النعت ، أو غير ذلك . ..) ، نحو : نزل المطر الذى مصدر مياه الأنهار ، ونحو : برعتْ مصانعنا التى الرجاء العظيم ، أو : التى رجاؤنا فى الغنى قريباً . . . ونحو : اشتد الإقبال على التعليم الذى كفيل بإنهاض الفرد والأمة . . . ويجوز أن نقول : نزل المطر الذى حياة ، وبرعتْ مصانعنا التى الرجاء ، واشتد الإقبال على التعليم الذى سعادة .

والأساليب العالية لا تَجْنَح كثيراً إلى حذف العائد المرفوع ؛ فإن جنحت إليه اختارت — فى الغالب — طويل الصلة[1] .

* * *

(ب) إن كان الرابط ضميراً منصوباً لم يجز حذفه إلا بثلاثة شروط خاصة — غير الشرط العام السالف — هى : (أن يكون ضميراً متصلاً[2]) ، (وأن يكون ناصبه فعلا تامًّا ، أو وصفاً تامًّا) ، (وأن يكون هذا الوصف لغير صلة : « أل »[3]

=إنه القمر ؛ لأن الرابط فيها اسم « إن » المنصوب . ومثل : يتحرك الكوكب الذى شكله مستدير ؛ لأن الرابط مجرور بالإضافة ؛ فليس مبتدأ . . .

حـ — أن تكون الصلة جملة اسمية ، الرابط فيها مبتدأ ضمير ، ولكن خبره ليس بمفرد : بأن يكون الخبر جملة فعلية ؛ مثل : دهشت من القرود التى هى « تحاكى الإنسان » . أو جملة اسمية ، مثل : دهشت من القرود التى هى حركاتها كحركة الإنسان . أو شبه جملة ؛ مثل : دهشت من التى هى أمامك . فكل ذلك لا يجوز فيه حذف الرابط ؛ لأن الخبر يصلح أن يكون صلة بعد حذف المبتدأ الرابط ، وليس فى الخبر ما يدل على المحذوف . بخلاف المفرد ، لأنه لا يصلح أن يكون صلة ، ولأنه يشعر بحذف المبتدأ ، — كما عرفنا — .

(١) إلا الأسلوب الذى يشتمل على : « لا سيما » ؛ فيجب فيه حذف صدر الجملة ولو كانت قصيرة ؛ نحو : أنزلوا الناس منازلهم ، ولا سيما العالم ؛ إذا كانت « ما » اسم الموصول ، و« العالم » خبراً لمبتدأ محذوف تقديره : هو . أى : ولاسى الذى هو العالم . (وسيجىء فى ص ٤٠١ الإيضاح التام فى إعراب : « لا سيما » ، وأسلوبها . أما الإشارة إلى وجوب حذف المبتدأ ولو لم تطل الصلة ففى رقم ٣ من هامش ص ٤٠٤ .

(٢) ولو جوازاً كبعض الأمثلة التالية . فالمراد ألا يكون واجب الانفصال .

(٣) منصوب صلة « أل » لا يجوز حذفه إن عاد إليها ؛ لأنه يدل بوجوده على اسميتها الخفية — المشروحة فى هامش ص٣٥٦ — ففى حذفه ضياع الدليل . فإن عاد إلى غيرها جاز حذفه ؛ كما سيجىء فى رقم « د » من هامش الصفحة الآتية .

التى يعود عليها الضمير) ؛ مثل: ركبت القطار الذى ركبتَ ، أى : ركبته ، وقرأت الصحيفة المفيدة التى قرأت[1] ، أى : قرأتها . وقول الشاعر يصف مَدينة :

بها ما شِئتَ مِنْ دِينٍ ودنْيا ... وجيران تنــاهوْا فى الكمالِ

أى : ما شئته : وقول الآخر :

ومن ينفق الساعاتِ فى جمعِ مالهِ ... مخافةَ فقْرٍ فالذى فعلَ الفقرُ

أى : فعلَه . . . ومثل : اشكر الله على ما هو مُولِيك ، واحْمَدْهُ على ما أنت المُعْطَى . أى : موليكه (والأصل : موليك إياه) ، والمُعْطاه[2] .

ومثل : الذى أنا مُعيرُك ـ كتابٌ . والذى أنت المسلوب ـ المالُ . أى : الذى أنا مُعيرُكه كتاب ، والذى أنت المسلوبُه ـ المال[3] . . .

---

(١) ومثل قول الشاعر – وهذا عند القدماء من أبلغ أبيات الرثاء :

أَيتها النفسُ أَجْمِلي جَزَعَا ... إنَّ الذى تَحْذَرين قد وقَعَا

أى : تحذرينه .

(٢) إذا حذف العائد المنصوب (المستوفى للشروط) فلا مانع – عند أمن اللبس – من توكيده ؛ نحو : شربت الماء الذى أحضرت نفسه ؛ أى : أحضرته نفسه . أو من العطف عليه ؛ نحو : سافر الذى ودعت وصالحاً . أو مجيء الحال منه متأخرة أو متقدمة مثل : هند التى كلمتُ واقفةً ، أو : هند التى واقفةً كلمتُ . أى : كلمتها .

(٣) مما يوضح هذا قولنا : أعارك محمود كتاباً . فالذى هو معيركه : كتاب . وسلب اللص علياً المالَ ، فالذى علىٌّ مسلوبُه : المالُ . (كتاب : خبر للمبتدأ « الذى » . المال: خبر للمبتدأ « الذى ») .

ومما سبق نعلم أنه لا يصح الحذف فى الحالات الآتية :

ا – أن يكون الضمير المنصوب منفصلا . نحو : أقبل الربيع الذى إياه أحب . بتقديم الضمير ؛ لأنه لو تأخر لا تصل بالفعل وجوباً . فصار : أحبه ؛ (تطبيقاً لقاعدة عدم فصل الضمير الذى يمكن وصلة – وقد سبقت فى ص ٢٧٢) ولو حذف وهو متقدم لالتبس بالمحذوف المتأخر ، لعدم القرينة الدالة على تقدمه .

ب – أن يكون الضمير منصوباً بفعل ناقص ؛ مثل : قابلت الذى كانه محمود (الهاء خبر مقدم وليست اسم كان ؛ لأن اسم كان مرفوع ، والهاء لا تكون مرفوعة ؛ لأنها ليست من ضمائر الرفع) . أو بوصف ناقص ؛ مثل : حضر اللى أنا كائنه ؛ لعدم وجود ما يدل على المحذوف ويعينه .

حـ – أن يكون الضمير منصوباً بحرف ؛ مثل : اشتد الحر الذى كأنه اللهب ؛ لأن الضمير اسم الحرف : كأن .

د – أن يكون اسم الموصول الذى يعود عليه الرابط هو «أل» نحو : المكرمها علىٌّ فاطمة . فإن عاد على=

فإن فُقد شرط لم يصح الحذف(١).

• • •

(حـ) وإن كان الرابط ضميراً مجروراً — والشرط العام متحقق — فإما أن يكون مجروراً بالإضافة ، أو بحرف جر . فالمجرور بالإضافة يجوز حذفه إن كان

= غيرها جاز حذفه ؛ نحو : جاءت التي أنا المكرم، أي : المكرمها . — كما سبق في رقم ٣ من هامش ص ٣٩٦ .

هـ — أن يكون حذفه سبباً في اللبس وغموض المعنى ؛ نحو : رأيت من عرفته في القطار ؛ فلو قلنا : رأيت من عرفت في القطار لم يتبين المحذوف أهو : ضمير الغائب المذكر أم المؤنث ؟ أهو المثنى أم الجمع .. ؟ فقد يكون أصل المحذوف واحداً مما يأتي : عرفته ، عرفتها . عرفتهما . عرفتهم . عرفتهن . ومثله : رأيت من كلمته في داره ؛ فلوحذف الضمير المنصوب لخفيَ مدلوله ، ولكان في الكلام ضمير آخر يتم به الربط ، ولكن يقع بسببه اللبس والغموض ؛ فلا . ندرى أهناك حذف أم لا .

وحذف العائد المنصوب بالفعل أكثر في الأساليب الأدبية المأثورة من المنصوب بالوصف .

(٣) وقد أشار ابن مالك إلى حذف العائد المرفوع والمنصوب إشارات موجزة بعد كلامه على « أيّ » الموصولة ؛ وأنها مثل «ما» الموصولة، وأنها تعرب إلا إن أضيفت ، وحذف صدر صلتها الضمير فتبنى . ثم قال: إن من العرب من يعربها في كل الحالات، وإن باقي الموصولات يقتفي « أيا » في الحذف . أي: يتبعها ويكون مثلها في حذف صدر صلتها الضمير ، وإن هذا الحذف كثير إن استطالت الصلة ، ونزْرٌ (أي : قليل عنده) إن لم تستطل . كل ذلك بشرط ألا يصلح الباقي لأن يكون صلة . يقول :

أيٌّ «كما» وأُعرِبَتْ ما لم تُضَفْ وصَدْرُ وَصْلِهَا ضميرٌ انحَذَفْ

وبعضُهم أعرَبَ مُطْلَقاً . وفى ذَا الْحَذْفِ أيًّا غيرُ أيٍّ يَقْتَفِي

(يريد : غير أيّ يقتفي أيّا ، ويتبعها في حذف صلتها) . . .

إن يُسْتَطَلْ وَصْلٌ . وإن لم يُسْتَطَلْ فالحذفُ نَزْرٌ ، وأبَوْا أنْ يُخْتَزَلْ

(الوصل هنا : هو الصلة ، يختزل : يختصر بسبب الحذف) .

إن صَلَحَ الباقى لوصْلٍ مُكْمِلِ . . . .

ثم انتقل في الشطر الثاني من البيت السابق إلى الكلام على حذف العائد المنصوب قائلا :

. . . . والْحَذْفُ عِنْدهم كثيرٌ مُنْجَلِى

فى عائدٍ مُتَّصِلٍ ، إنِ انْتَصَبْ بِفِعْلٍ اوْ وَصْفٍ؛ كَمَنْ نَرْجُو يَهَبْ

أي : من نرجوه يهب .

المضاف اسم فاعل ، أو اسم مفعول[1]. وكلاهما للحال أو الاستقبال[2]؛ مثل : يفرح الذى أنا مُكرِمٌ الآن أو غداً ، (أى : مكرمه) . ويرضينى ما أنا معطًى الآن أو غداً (أى : مُعطاه[3]) ومثلهما : جادت مصنوعاتنا ، فالبَس منها ما أنت لابس غداً[4]، واطلب منها ما أنت طالب بعد حين ، (أى : لابسه . . . وطالبه) — إنْ يسلبْنى اللص بعض المال أتألمْ لما أنا مسلوب (أى : مسلوبه) .

والمجرور بالحرف يجوز حذفه بشرط أن يكون اسم الموصول مجروراً بحرف يشبه ذلك الحرف[5] فى لفظه ، ومعناه ، ومتعلَّقه[6]. وإذا حذف الرابط حذف معه الحرف يجره ، مثل : سلَّمتُ على الذى سلَّمتَ ، (أى : سلَّمتَ عليه وانتهيتُ إلى ما انتهيتَ . (أى : إلى ما انتهيت إليه) .

وقد يكون حرف الجر غير داخل على اسم الموصول وإنما على موصوف باسم الموصول . نحو : مشيتُ على البساط الذى مشيتَ ؛ أى : عليه ، وسرتُ فى الحديقة التى سرتَ ؛ أى : فيها[7].

---

(١) مما ينصب فعله مفعولين فى الأصل ، ليكون أحدهما نائب فاعل لاسم المفعول ، والثانى هو المضاف إليه لفظاً .

(٢) مع استيفائه بقية الشروط اللازمة لإعماله ، وهى مدونة فى بابه — ج ٣ — .

(٣) فلا يجوز الحذف فيما يأتى :

ا — المضاف غير الوصف (المشتق) ؛ نحو : تألم الذى غاب أهله .

ب — المضاف الذى هو اسم فاعل ، أو اسم مفعول ، وكلاهما للماضى ؛ فلا يعمل ، نحو أكمت بالأمس ما كنت بانيه : ومثل فرح السائل بما كان معطاه .

(٤) الدليل على أن اسم الفاعل للمستقبل هنا وجود فعل الأمر قبله : وهو المستقبل . وأيضاً وجود كلمة : « غدا » بعده ، كما أن أداة الشرط دليل على الاستقبال فى المثال الذى بعده ، إذ أدوات الشرط الجازم تجعل زمن الفعل بعدها مستقبلا حتماً ولو كان الفعل الواقع بعدها ماضياً . (كما فى ص ٥٩ ما لم يمنع من ذلك مانع مما تقدم عند الكلام على زمن الفعل المضارع — ص ٥٧ — .

(٥) لأن اسم الموصول هو نفس ضميره فى المعنى ؛ فإذا حذف الضمير ومعه حرف الجر كان فى الكلام ما يدل عليهما .

(٦) وهو العامل فيهما ؛ بحيث يكون المتعلَّق فى كل منهما مشابهاً الآخر ، إما فى لفظه ومعناه معاً ، كالأمثلة المذكورة ، وإما فى معناه فقط ؛ مثل ؛ فرحت بالذى سررت . أى : به . ويجوز أن يكون أحد المتعلقين فعلا ماضياً والآخر مضارعاً من مادته أو أمراً كذلك . . . ويجوز أن يكون أحدهما فعلا ، والآخر وصفاً (مشتقاً) من المادة نفسها بمعناه . . .

(٧) وقد يكون داخلا على مضاف إلى اسم الموصول نحو سلمت على صديق الذى سلمت . أى : الذى سلمت عليه . أو داخلا على مضاف للموصوف باسم الموصول ؛ نحو : سلمت على صديق الرجل الذى سلمت ، أى : عليه . . .

—

تلك حالة حذف العائد المجرور ، وهى كثيرة فى الأساليب العالية(١).

= وقد اكتفينا بذكر أشهر الشروط، وبقى منها: ألا يكون الضمير عمدة (لأن العمدة لا يمكن الاستغناء عنه) فلا حذف فى مررت بالذى مُرّ به (لأن الجار والمجرور نائب فاعل ؛ ونائب الفاعل عمدة لا تستغنى عنه الجملة) وألا يكون الضمير محصوراً؛ فلا يحذف فى: مررت بالذى ما مررت إلا به. وألا يكون حذفه موقعاً فى لبس(وهذا شرط عام فى جميع ما يحذف – كما سبق –) فلا حذف فى مثل: رغبت فى الذى رغبت فيه ؛ لأن الكلام مع الحذف يصير : رغبت فى الذى رغبت . فلا ندرى المقصود بعد الحذف؛ أهو: رغبت فيه أم عنه . والمعنيان مختلفان . فمجموع شروط حذف العائد المجرور بالحرف خمسة ؛ هى :

(ا) أن يكون الموصول مجروراً بحرف جر .

(ب) وأن يكون هذا الحرف الجار كالحرف الذى يجر الرابط لفظاً ، ومعنى ، ومتعلقاً ؛ (والمتعلق هو : العامل ، ويكفى فيه هنا التشابه) فلا يجوز حذف الرابط عند اختلاف حرفى الجر فى شىء من هذا ؛ كاختلاف لفظهما ومعناهما معاً ؛ نحو : رغبت عن الذى أنت راغب فيه ؛ أو : فى لفظهما دون معناهما ؛ نحو : جلست بالحجرة التى أنت جالس فيها (لأن معنى «الباء» و «فى» هو : الظرفية) أو فى معناهما دون لفظهما ؛ نحو : مررت بالذى مررت به على محمود . والمراد :مررت بالذى مررت معه على محمود ؛ فالباء الأولى بمعنى : الإلصاق ، والثانية بمعنى المصاحبة (مع)، أو اختلاف متعلقهما، نحو رغبت فى الذى أنت زاهد فيه . (حـ) ألا يكون الرابط عمدة .

(د) ألا يكون الرابط محصوراً . (هـ) ألا يكون حذفه موقعاً فى لبس .

ويجيز بعض النحاة حذف الرابط المجرور إذا تعين المحذوف ولم يوقع فى لبس ، تطبيقاً للقاعدة العامة التى تنص على أن ما لا ضرر فى حذفه لاخير فى ذكره . ويكتفون من الشروط بهذا ، ويذكرون من أمثلته قوله تعالى : « ذلك الذى يبشر الله عباده » ، أى : به . وقول الشاعر :

ومن حسد يجور على قومى وأى الدهر ذو لم يحسدونى

أى لم يحسدونى فيه . . . وهذا رأى حسن ، والأخذ به فى جميع الشئون اللغوية مقصد بلاغى قويم .

( ) وفى حذف العائد المجرور يقول ابن مالك :

كَذَاكَ حَذْفُ ما بِوَصْفٍ خُفِضَا كأَنْتَ قاضٍ بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ: قَضَى

كَذَا الَّذِى جُرَّ بِما المَوْصُولَ جرْ كَمُرَّ بالذى مَرَرْتُ ؛ فَهْوَ بَرْ

أى : كذلك يجوز حذف الرابط المجرور إذا كان عامله وصفاً (بالتفصيل الذى سبق) ومن أمثلته ، كلمة : «قاض» الواقعة بعد فعل أمر ، ماضيه «قضى» يشير إلى قوله تعالى : «فاقض ما أنت قاض» ، أى : ما أنت قاضيه . وهذا هو النوع الأول من العائد المجرور الذى يكون عامله وصفاً مضافاً . أما النوع الثانى فهو العائد المجرور بما جر الموصول ، أى : بحرف جر كالذى جر الموصول : لفظاً ، ومعنى ، وتعلقاً . . . إلخ . نحو : مر بالذى مررت : أى به . . .

... ...
... ...

زيادة وتفصيل

(ا) قد يستغنى الموصول عن العائد كما فى بعض الصور التى سلفت[1].

(ب) الكلام فى : «ولا سيما[2]، وأخواتها» من ناحيتى معناها ، وإعرابها فى جملتها . . .

يتضح معنى «ولا سيما» من الأمثلة التالية :

(المعادن أساس الصناعة ؛ ولاسيما الحديد .) — (تجود الزروع بمصر ؛ ولا سيما القطن) — (نحتقر الأشرار ، ولا سيما الكذّاب) . . .

فالمثال الأول يتضمن : أن الصناعة تقوم على أساس ؛ هو : المعادن ، كالنحاس ، والرصاص ، والفضة . . . وكالحديد أيضًا . فالحديد يشاركها فى وصفها بأنها : «أساس» ، ولكنه يختلف عنها فى أن نصيبه من هذا الوصف أكثر وأوفر من نصيب كل معدن آخر .

وفى المثال الثانى حُكمٌ بالجودة على ما ينبت فى مصر ، من قمح ، وذرة وقصب، و ... ومن قطن أيضًا ؛ فالقطن يشاركها فى الاتصاف بالجودة ؛ ولكنه يخالفها فى أن نصيبه من هذه الجودة أوفى وأكبر من نصيب كل واحد من الزروع .

وفى المثال الثالث نحكم بالاحتقار على الأشرار ؛ ومنهم اللص ، والقاتل ، والمنافق . . . ومنهم الكذاب — أيضًا — فهو شريكهم فى ذلك الحكم ، وينطبق عليه الوصف مثلهم . ولكن نصيبه منه أكبر وأكثر من نصيب كل فرد منهم .

مما سبق نعرف أن الغرض من الإتيان بلفظ : (ولا سيما) هو : إفادة أن ما بعدها وما قبلها مشتركان فى أمر واحد ، ولكن نصيب ما بعدها أكثر وأوفر من نصيب ما قبلها . ولذا يقول النحاة : إن «لا سىّ» ، معناها : لا مثل[3]. . . يريدون : أن ما بعدها ليس مماثلا لما قبلها فى المقدار الذى يخصه من الأمر المشترك

---

(١) فى «ب» من ص ٣٨٠ ، وفيها إشارة لهذا الحكم . وقد سبق معنى الاستغناء فى رقم ٢ من هامش ص ٣٩٤ .

(٢) مركبة من كلمتين هما : (سِىّ) بمعنى مثل — كما سيجىء ، و (ما) ، وتتصل فى الكتابة بكلمة «سى» كما يرى علماء الرسم «الإملاء» .

(٣) وهذه يعدها النحاة من أخوات : «لا سيما» التى سيجىء الكلام عليها فى ص ٤٠٦ .

... ...

... ...

بينهما ؛ وأن ما بعدها يزيد عليه فى ذلك المقدار ؛ سواء أكان الأمر المشترك محموداً ، أم مذموماً[1].

أما إعرابها فى جملتها وإعراب الاسم الذى بعدها فقد يكفى جمهرة المتعلمين علمها أن :

ا – « ولاسيَّما » لا تتغير حركة حروفها ولا ضبطها ، مهما اختلفت الأساليب.

ب – وأن الاسم الذى بعدها يجوز فيه الأوجه الثلاثة : (الرفع ، والنصب ، والجر) سواء أكان نكرة أم معرفة [2].

حـ – وأن فيها عدة لغات صحيحة[3] لا يمنع من استعمال إحداها مانع . ولكن أكثرها فى الاستعمال الأدبى هو (ولا سيَّما) ؛ فيحسن – من غير وجوب ولا تحتيم – الاقتصار عليه ؛ لما فيه من المسايرة للأساليب الأدبية العالية التى تكسب اللفظ قوة فى غالب الأحيان .

وفى هذا القدر كفاية لمن يبتغى الوصول إلى معرفة الطريقة القويمة فى استعمالها ، من غير أن يتحمل العناء فى تفهم الإعرابات المختلفة . أما من يرغب فى هذا فإليه البيان

الاسم الواقع بعد : (ولا سيما) إما أن يكون نكرة ، وإما أن يكون معرفة ؛ فإن كان نكرة جاز فيه الأوجه الثلاثة كما سبق ، تقول :

١ – اقتنيت طرائف كثيرة ، ولا سيَّما : أقلامٌ ، أو أقلاماً ، أو أقلامٍ .

٢ – اشتريت طيوراً بديعة ، ولاسيَّما عصفورٌ ، أو : عصفوراً ، أو : عصفورٍ .

٣ – قصرت ودى على المخلصين ؛ ولا سيَّما واحدٌ ، أو واحداً ، أو : واحدٍ .

---

(١) وبسبب هذه المخالفة فى المقدار يذكر بعض النحاة لفظ « ولا سيما » فى باب : « المستثنى » ؛ لما فى الاستثناء من مخالفة ما بعد الأداة لما قبلها فى إثبات الحكم ، أو نفيه . فبين المخالفتين نوع تشابه من بعض الوجوه دون بعض ؛ إذ المخالفة بعد « ولا سيما » تكون فى المقدار وحده . مع الاشتراك فى الأمر نفسه . أما فى الاستثناء فالمخالفة تقع فى الحكم كله ؛ نفياً أو إيجاباً . ولا مشاركة فيه بين ما وقع بعد الأداة وما وقع قبلها . وبعض آخر يذكرها (أى : ولا سيما) فى باب : « الموصول » ؛ لاشتمالها على « ما » التى يصح أن تكون اسم موصول .

(٢) يعارض كثير من النحاة فى نصب المعرفة ، ومن التيسير الأخذ بالرأى الآخر الذى يبيح نصبها ؛ ليكون الحكم عاماً ؛ يشمل النكرة والمعرفة .

(راجع المطولات التى عرضت الرأيين ؛ ومنها : شرح الكافية ، جـ ١ ص ٢٤٩ ، وحاشية الصبان ، جـ ٢ – فى آخر باب الاستثناء عند الكلام على : « ولا سيما » – وكذا : المغنى ، « جـ ١ » عند الكلام على موضوع : « سِىّ » .)

(٣) منها الاستغناء عن الواو فقط ، أو الاستغناء عنها وعن « لا » معاً . ومنها تخفيف الياء فى كل لغاتها .

... ...
... ...

وإن كان الاسم الواقع بعدها معرفة فالأنسب[1] جواز الأوجه الثلاثة أيضًا، كما فى الأمثلة التالية:

١ - أتمتع برؤية الأزهار، ولا سيما: الوردُ، أو الوردَ، أو الوردِ.
٢ - شاهدت آثاراً رائعة، ولا سيما الهرمُ، أو الهرمَ، أو: الهرمِ.
٣ - ما أجمل الكواكب فى ليل الصيف، ولا سيما القمرُ، أو القمرَ أو: القمرِ.

وفيما يلى الإعراب تفصيلا:

(١) بيان السبب فى رقم ٢ من هامش الصفحة السابقة.

... ...

... ...

الكلمة	إعرابها فى حالة رفع الاسم بعدها	فى حالة نصبه	فى حالة جرّه
و	للاستئناف[1] . . .	« و » كالسابق ..	« و » كالسابق ..
لا	نافية للجنس ، حرف مبنى على السكون لا محل له من من الإعراب	« لا » كالسابق ..	« لا » كالسابق ..
سيّما	سىّ : اسمها منصوب ، لأنه مضاف —	سىّ اسم لا مبنى[4] على الفتح فى محل نصب	(سىّ) اسم « لا » منصوب لأنه مضاف فى هذه الصورة
	« ما » اسم موصول[2] ، مبنى على السكون فى محل جر مضاف إليه . (ويحتاج لصلة) .	« ما » زائدة حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب	« ما » زائدة . (أقلام) مضاف إليـه مجرور
أقلام	خبر لمبتدأ محذوف وجوباً[3] تقديره : « هو » والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب ، صلة الموصول ، وخبر « لا » محذوف ، تقديره مثلا : موجود . . .	« أقلاماً » تمييز[5] منصوب أما خبر « لا » فمحذوف تقديره : موجود . . . أو ما يشبه هذه الكلمة	وخبر لا محذوف تقديره موجود ، أو ما يشبهها

(١) وهذا أيسر الآراء وأوضحها . ويصح أن تكون للحال والجملة بعدها (من لا واسمها وخبرها) فى محل نصب حال . كما يصح أن تكون عاطفة ، والجملة بعدها معطوفة على الجملة قبلها . لكن لا داعى للإعرابات المختلفة ؛ ففى الأول الكفاية والسهولة .

(٢) وكما يصح هنا أن تكون « ما » اسم موصول ، يصح أن تكون نكرة موصوفة بمعنى : « شىء » والجملة بعدها صفة لها فى محل جر . والخبر محذوف .

(٣) سبق (فى رقم ١ من هامش ص ٣٩٦) عند الكلام على حذف العائد أنه واجب الحذف فى « لا سيما » ولو لم تطل الصلة .

(٤) مبنى فى هذه الصورة وليس معرباً ؛ لأنه غير مضاف ولا شبيه بالمضاف . واسم « لا » يكون معرباً فى هاتين الحالتين فقط .

(٥) لكلمة : « سىّ » أو لكلمة : « ما » على أنها نكرة تامة ، وليست زائدة ، وهو الأحسن.=

... ...
... ...

ولا سيما ... ... كالذى سبق فى نظائرها تماماً .
كلمة : عصفور } يجرى عليهما الإعراب السابق فى كلمة : « أقلام » رفعاً ،
وكلمة : واحد . . . } ونصباً ، وجراً .

وإعراب المعرفة فى حالتى الرفع والجر كإعراب النكرة فيهما . أما فى حالة النصب فتعرب النكرة تمييزاً كما أوضحنا ، وتعرب المعرفة مفعولا به[1] فى مثل : أتمتع برؤية الأزهار ولا سيما الوردَ ـ يصح أن يكون الإعراب كما يلى :

الواو للاستئناف . (لا) نافية للجنس . (سىّ) اسمها منصوب ومضاف . (ما) نكرة تامة بمعنى : شىء ، وهى مضاف إليه . مبنية على السكون فى محل جر . وخبر لا محذوف تقديره : موجود مثلا ـ و (الورد) مفعول به لفعل محذوف تقديره : أخص : أو : أعنى . . . والفاعل مستتر وجوباً تقديره : أنا . ومثل هذا يقال فى كلمة : الهرم ، والقمر ، فى الأمثلة التى سلفت[2] ـ ونظائرها ـ

وقد تقع الحال المفردة أو الجملة بعد : (ولا سيما) نحو : أخاف الأسد ، ولا سيما غاضباً ، أو : وهو غاضب . . . وقد تقع الجملة الشرطية بعدها ، وغير الشرطية ، أيضاً ؛ نحو : النمر غادر ، ولا سيما إن أبصر عدوه[3] .

* * *

ـ والنكرة التامة لاتحتاج إلى صفة بعدها. لكونها بمعنى : «شىء» ، أى شىء ؛ وهذا يجعلها صالحة لأن يراد منها : رجل ـ عصفور ـ طائر ـ أسد . . . وغير ذلك مما يناسب جملتها . عن الوجه السابق فى ص ٣٠٣ .

(١) وقيل ـ كما فى المغنى ـ منصوب على الاستثناء ، لأن « لا سيما » بمعنى : « إلا » التى للاستثناء .

(٢) فى ص ٤٠٥ .

(٣) وقد يقع بعدها الظرف والجملة الفعلية مطلقاً ؛ الشرطية ، وغير الشرطية أيضاً ـ كما جاء صريحاً فى « الصبان ، والهمع » وجاء من غير تقييد فى حاشية الجزء الأول من الأمير على المغنى ، عند الكلام على : « أىّ » ـ الشرطية ـ والذى يعنينا من الأمثلة السابقة وأشباهها هو النص على جواز وقوع الحال المفردة والحال الجملة بعدها ، وكذلك وقوع الجمل ومنها : جملة الشرط ، أما الإعراب فأمر ثانوى عرضت له المطولات . وملخص ما قالوا فى الحال ؛ إن كلمة « سىّ » اسم : « لا » مبنية على الفتح فى محل نصب ، ولا تحتاج إلى خبر ؛ (كشأنها فى مثل : ألاَ ماءَ ، أى : أتمنى ماء) و « ما » كافة . « غاضباً » حال من مفعول الفعل المقدر هنا ؛ وهو : أخصه (لأن معنى « سيما » هنا : خصوصاً » أى : أخصه بزيادة الغضب فى هذه الحالة . ومثل هذا يقال فى الحال الجملة . أما فى الجملة الشرطية فجواب الشرط مدلول عليه بالفعل المقدر ؛ أى : إن غضب أخصه بزيادة خوف . (راجع الصبان جـ ٢ فى آخر باب المستثنى ـ كما قدمنا ـ ففيه التفصيل) . وبقية المراجع التى أشرنا إليها فى رقم ٢ من هامش ص ٤٠٢ .

... ...

... ...

أما أخوات : « ولا سيما »[1] فقد نقل الرواة منها : « لا مِثْلَ ما . . . » و « لا سِوَى ما . . . » — فهذان يشاركان : « لا سيما » فى معناها ، وفى أحكامها الإعرابية التى فصّلناها فيما سبق .

ومنها : « لا تَرَ ما . . . » و « لو تَرَ ما . . . » وهما بمعناها ، ولكنهما يخالفانها فى الإعراب ، وفى ضبط الاسم بعدهما ، فهذان فعلان ، ولا بد من رفع الاسم الذى يليهما بعد : « ما » ولا يمكن اعتبار « ما » زائدة وجر الاسم بعدها بالإضافة ؛ لأن الأفعال لا تضاف . والأحسن أن تكون : « ما » موصولة وهى مفعول به للفعل : « تر » وفاعله ضمير مستتر ، تقديره : أنت . والاسم بعدهما مرفوع — وهذا هو الوارد سماعًا — على اعتباره خبر مبتدأ محذوف ، والجملة صلة .

وإنما كان الفعل مجزومًا بعد : « لا » — لأنها للنهى . والتقدير فى مثل : « قام القوم لا تر ما علىٌّ » . . . ، هو : لا تبصرْ أيها المخاطب الشخص الذى هو علىٌّ فإنه فى القيام أولى منهم .

أو تكون : « لا » للنفى ، وحذفت الياء من آخر الفعل سماعًا وشذوذًا ، وكذلك بعد « لو » سماعًا . والتقدير : لو تبصر الذى هو علىٌّ لرأيته أولى بالقيام .

والجدير بنا أن نقتصر فى استعمالنا على : « ولا سيما » لشيوعها قديمًا وحديثًا .

---

(١) ما يأتى مذكور بمناسبة أخرى فى الجزء الثانى « هـ » من ص٣٣٦ م ٨٣ .

المسألة ٢٩ :

ب ـ الموصولات الحرفية .

عرفنا أن الموصولات قسمان: اسمية وقد سبق الكلام عليها[1] ، وحرفية وهي خمسة[2]: « أنْ » ، (مفتوحة الهمزة ، ساكنة النون أصالة[3]) . و « أنّ » الناسخة (المشددة النون ؛ أو الساكنة النون للتخفيف) و«ما» ، و«كي» ، و« لو»

وكلا القسمين لا بد له من صلة متأخرة عنه ، لا يصح أن تتقدم عليه هي أو شيء منها ـ، ـ كما أوضحنا[4]ـ . أما الفصل بين الموصول الحرفي وصلته ، أوالاسميّ ، وصلته ، وكذا الفصل بين أجزاء الصلة ، فقد سبق الكلام[4] عليه (وهو بحث هام) .

لكن بين الموصول الاسمي والحرفي فروق ، أهمها ستة :

الأول : أن الموصولات الاسمية ـ غير أيّ وغير المثناة ـ لابد أن تكون مبنية[5] فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب موقعها من الجملة ؛ (وذلك شأن كل الأسماء المبنية .) بخلاف الموصولات الحرفية ، فإنها مبنية أيضًا ؛ ولكن لا محل لها من الإعراب ؛ ـ شأن كل الحروف ـ فلا تكون فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر ؛ مهما اختلفت الأساليب .

الثانى : أن صلة الموصول الاسمي لا بد أن تشتمل على ما يسمى : «العائد» ؛ أما صلة الحرفي فلا تشتمل عليه مطلقًا .

الثالث : أنّ الموصول الحرفيّ لابد أن يُسبَك مع صلته سبكًا ينشأ عنه مصدر يقال له : « المصدر المسبوك » أو « المصدر المؤول » ، يعرب على حسب حاجة الجملة ـ كما سنبينه بعد[6]ـ . ولهذا تسمى الموصولات الحرفية : « حروف السبك»[7] أو : « الحروف المصدرية » وتنفرد بالسَّبك ، دون الموصولات الاسمية .

(١ و ١) فى ص ٣٤٠ .
(٢) غير « همزة التسوية » التى يجيء بيانها فى ص ٤١٤ .
(٣) أى : أنها ليست مخففة من « أنّ » المشددة الناسخة .
(٤ و ٤) فى ص ٣٧٣ والبيان فى ص ٣٧٨ وهامشها .
(٥) أما : (أيّ) فتعرب فى بعض أحوالها ـ كما سبق فى ص ٣٦٣ والموصول المثنى يعرب فى الصحيح .
(٦) فى « ب » من ص ٤١٤ .
(٧) قد يتم السبك بغير حرف سابك طبقا لما سيجيء فى : « ا » ص ٤١٤ .

الرابع : أن بعض الموصولات الحرفية لا يوصل بجملة فعلية فعلها جامد[١] ؛ مثل : « لو » ، و « ما » المصدرية ، إلا أن « ما » المصدرية توصل أحيانًا بأفعال الاستثناء الجامدة الثلاثة ؛ وهى : (خلا — عدا — وكذا : حاشا ، فى رأى) ، فهذه الثلاثة مستثناة من الحكم السالف . أو لأنها متصرفة بحسب أصلها ؛ فجمودها عارض طارئ لا أصيل . والمصدر المؤول منها ومن فاعلها مؤول بالمشتق ، . . . أى : مجاوزين[٢] .

الخامس : أن الموصول الاسمى — غير « أل » يجوز حذفه على الوجه الذى قدّمناه[٣] ، أما الحرفىّ فلا يحذف منه إلا : « أنْ » الناصبة للمضارع ، فتحذف جوازاً أو وجوبًا — ؛ طبقًا لما هو مبين عند الكلام عليها فى : النواصب[٤] — وهى فى حالة حذفها تسبك مع صلتها كما تسبك فى حالة وجودها[٥] . . .

السادس : أن الموصول الحرفى : « أنْ » يصح — فى الرأى المشهور — وقوع صلته جملة طلبية[٦] ، دون سائر الموصولات الاسمية والحرفية . فإن صلتها لابد أن تكون خبرية . . .

وفيما يلى شىء من التفصيل الخاص بالموصولات الحرفية الخمسة — مع ملاحظة ما يجب لكل منها من صلة ، وما يجب أن يتحقق فى كل صلة من شروط مفصلة سبقت[٧] ، وفى مقدمة الشروط ألا يتقدم شىء من الصلة وتوابعها على الموصول الحرفى ، وغير الحرفى[٨] .

(ا) أنْ — السّاكنة النون أصالة — ، لا تكون صلتها إلا جملة فعلية ،

---

(١) كما سيجىء فى رقم ٤ من هامش ص ٤١٢ وفى هـ من ص ٤١٣ .

(٢) راجع الصبان عند الكلام عليها فى باب الاستثناء . وسيجىء هنا فى ج ٢ باب الاستثناء — م ٨٣ وباب الحال م ٨٤ .

(٣) فى رقم ٣ من ص ٣٩٢ .

(٤) فى باب : إعراب الفعل من الجزء الرابع .

(٥) وقد يتعين تقديرها فى بعض الأساليب السماعية ، حيث لا مفر من التقدير ، مثل : يعجبنى يحضر الأخ . وهو تركيب له بعض نظائر نادرة مسموعة ، لا يقاس عليها ، لندرتها . فلو لم تقدر « أن » لوقعت جملة : « يحضر الأخ » فاعلا للفعل « يعجب » ، أو لكان الفاعل مقدراً بقول ، أو غيره ، وكلا الأمرين لا يرضاه جمهور النحاة .

(٦) كما سبق فى ص ٣٧٥ . ويجىء فى : « أ » التالية ورقم ١ من الهامش الآتى .

(٧) فى ص ٣٧٣ و ٣٧٨ .

(٨) كما نص الصبان وغيره هناك .

فعلها كامل التصرف ؛ سواء أكان ماضيًا ؛ نحو : عجبت من أنْ تأخرَ القادم. أم مضارعًا ؛ نحو : من الشجاعة أن يقول المرء الحقَّ فى وجه الأقوياء ، وقول الشاعر :

إنّ من أقبح المعايب عاراً   أن يَمُنَّ الفتى بما يُسْدِيهِ

أم أمراً[1] ، نحو : أنْصَحُ لكَ أن بادرْ إلى ما يرفع شأنك .

وهى فى كل الحالات تؤول مع صلتها بمصدر يُسْتَغنَى به عنهما[2] ، ويعرب على حسب حاجة الجملة ، فيكون مبتدأ ، أو فاعلا أو مفعولا به ، أو غير ذلك ؛ طبقًا لتلك الحاجة. وقد يسد مسدّ المفعولين أيضًا. ولكنها لاتنصب إلا المضارع[3] ،

---

(١) وفى هذه الحالة تكون جملة الصلة قد وقعت طلبية . وهو جائز فى : « أنْ » وحدها من الموصولات الحرفية . أما الموصولات الاسمية فيشترط فى صلتها أن تكون خبرية . — كما سبق هنا وفى ص ٣٧٥) وعلى هذا ليس فى الموصولات بنوعيها ما يجوز أن تكون صلته طلبية إلا : « أن » مفتوحة الهمزة ساكنة النون أصالة ، كما تبين فى الفرق السادس .

(٢) تجىء طريقة سبك المصدر المؤول ، وفائدته ، وكل ما يتصل به . . . فى « ب » وجـ من صفحتى ٤١٤ و ٤١٧ .

(٣) أما الماضى والأمر فلا تنصبهما لفظاً ولا محلا . بخلاف (إنْ) الشرطية : فإنها لما قلبت الماضى إلى الاستقبال ناسبها أن تعمل فى محله . وكـ . . « أن » المتصلة بالماضى أو الأمر هى الناصبة للمضارع وإن كانت بقية النواصب لا تدخل إلا على المضارع .

ووصل « أن » بالماضى ، وعدم تغييرها زمنه أمر متفق عليه ؛ أما وصلها بالأمر ففيه خلاف ؛ فسيبويه يجوزه ؛ بدليل دخول الجار عليها فى نحو : كتبت إليه بأنْ قم ، أو : كتبت إليه بألاَّ تقم (أصلها : « أن لا » ثم أدغمت « النون » فى « لا » الناهية) وحرف الجر لا يدخل إلا على الاسم ، فتؤول (أن) مع صلتها بمصدر طلبى ؛ أى : بمصدر يفيد الأمر أو النهى . . . فيكون التقدير : كتبت إليه بالأمر بالقيام ، أو بالنهى عن القيام . . .

وغير سيبويه يقول إن كل موضع وقع فيه الطلب (سواء أكان أمراً أم غيره) ، هو صالح لأن تكون « أن » فيه تفسيرية ؛ بمعنى : « أىْ » المفسرة . وذلك إذا لم يوجد حرف جر ظاهر قبل « أن » ؛ كقوله تعالى : (إنا أرسلنا نوحاً إلى قومه أنْ أنذِرْ قومك . . .) ، وقوله تعالى : (فأوحينا إليه أن اصْنَع الفلك . . .) ، وقوله : (وإذ أوحيت إلى الحواريين أن آمنوا بى وبرسولى . . .) فهى فى كل هذه الأمثلة تفسيرية إن لم يقدر قبلها الجار ؛ لانطباق وصف التفسيرية عليها (ذلك الوصف الذى يتلخص فى أمور ثلاثة مجتمعة ؛ هى : وقوعها مسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه ، وخلوها من حرف جر ، ووقوع جملة بعدها) ولا حاجة إلى تقدير حرف الجر عند عدم وجوده ظاهراً فى الكلام ؛ إذ ما الداعى لتقديره ، واعتبارها مصدرية لا مفسرة ؟ . أما إن وجد قبلها حرف جر ظاهر فهى زائدة عند أصحاب الرأى السالف ، فى مثل : كتبت إليه بأن قم أو بألا تقم . (أصلها : أن لا تقم . . .) يكون أصل الكلام كتبت إليه « بقم » أو بلا « تقم » ؛ زيدت « أن » منعاً لصورة ظاهرية شكلية مكروهة وهى : دخول حرف الجر ظاهراً على الفعل : وإن كان فى الواقع اسماً بسبب قصد لفظه . . . ا . هـ ، (نقلا عن الخضرى جـ ١ أول باب الموصول ، بتصرف يسير) .

والخلاف بين الرأيين شكلى لا أثر له فى تكوين المفرد ، أو الجملة ، أو ضبط حروفهما ، فكلا الرأيين يبيح هذا الاستعمال ، ويرضى عن الأسلوب ، ويعده فصيحاً ؛ وهذا هو الأهم . فلا مانع يمنع بعد ذلك من الأخذ بأحد الرأيين عند الإعراب ، إذ لا ترجيح بينهما .

وتخلص زمنه للاستقبال المحض ، ولا تنفصل منه بفاصل[١] . . . ولا تُغَيِّر زمن الماضى ، ولا تكون للحال ، فدلالتها الزمنية إما للماضى المحض ، وإما للمستقبل الخالص[٢] . . .

وليس من هذا النوع ما يقع بعده جملة اسمية[٣] مسبوقة بما يدل على يقين ، نحو : علمت « أنْ » محمدٌ لقائم ، أو جملة فعلية فعلها جامد : نحو : أعتقد أنْ ليس الظالم بمستريح النفس ، فإنّ هذين من النوع التّالى الذى تكون فيه « أن » مخففة من « أنّ » المشددة النون[٤] . . .

(ب) « أنّ » المشددة النون ، وتتكون صلتها من اسمها وخبرها ؛ نحو : سرّنى أنّ الجو معتدل ، ويُستغنَى عن الثلاثة بعد صوغ المصدر المنسبك بطريقته الصحيحة . ومثلها : (أنْ) المخففة النون الناسخة ؛ حيث تتكون صلتها من اسمها وخبرها . ولكن اسمها لا يكون — فى الأفصح — إلا ضميراً محذوفاً ، وخبرها جملة بعده ؛ نحو : أيقنت أنْ علىٌّ لمسافر[٥] ؛ (ومنه المثالان السالفان فى آخر الكلام على « أنْ » الناصبة للمضارع) . ويستغنى عن الثلاثة بعد صوغ المصدر المؤول بطريقته الصحيحة ، ويعرب هذا المصدر فى النوعين على حسب الجملة ؛ فيكون فاعلا ، أو مبتدأ ، أو مفعولاً به ، أو غير ذلك[٤] . . . وقد يُسدّ مسدّ المفعولين إنْ وجد فى الجملة ما يحتاج لهما .

(ج) « كَىْ »[٦] . وصلتها لا تكون إلا جملة مضارعية (وتنصب المضارع

---

(١) انظر رقم ١ من هامش ص ٥٧٢ .

(٢) كما سيجىء البيان فى ج ٣ باب : « إعمال المصدر » ، ص ٢٠٦ م ٩٩ .

(٣) تكون هى الصلة وتسبك معه بمصدر .

(٤ و ٤) « ملاحظة » — يقول النحاة : لم يرد فى الكلام الفصيح وقوع «أن» المصدرية بنوعيها (المخففة والناصبة للمضارع) مع صلتها مبتدأ يستغنى عن الخبر بحال سدت مسده . ولا بعد « كان » و « إن » الناسختين بغير فاصل من خبرهما . ولا بعد « لا » النافية للجنس غير المكررة . وهذا الحكم ينطبق على « ما » المصدرية وصلتها أيضاً . وسيجىء البيان فى ج ٣ باب إعمال المصدر . م ٩٩ ص ٢٠٧ .

(٥) الأصل : أيقنت أنه على لمسافر . وهذا الضمير هو ضمير « الشأن » أو ضمير « القصة» الذى سبق الكلام عليه تفصيلا فى الضمائر ، ص ٢٥٠ —

و « أن » المخففة لها مواضع وأحكام مكان الكلام عليها فى هذا الجزء بابه : « إن وأخواتها » ومن أشهر مواضعها أن تقع بعد ما يدل على اليقين . . . أو يقع بعدها فعل جامد . . . أو فعل للدعاء . . . أو . . . (انظر ص ٦٧٦) .

(٦) وهى مثل « أن » المصدرية عملا ومعنى ، ولكن لا بد أن يسبقها لام الجر لفظاً أو تقديراً (إذ يجوز حذف حرف لام الجر قبلها ، فتكون مقدرة) . لكى نعتبرها فى الحالتين مصدرية خالصة . وسيجىء تفصيل الكلام على « كى » وأنواعها وأحكامها فى ج ٤ ص ٢٢٧ م ١٤٨ .

نحو : أحسنت العمل لكي أفوز بخير النتائج . ومنها ومن صلتها معها يسبك المصدر المؤول الذى يستغنى به عنهما ، ويعرب على حسب حاجة الجملة ، وهذه الحاجة لا تكون هنا إلا لمجرور باللام دائماً . . .

(د) « ما »، وتكون مصدرية[1] ظرفية ؛ نحو: (سأصاحبك ما دمت مُخْلصاً ، وألازِمُكَ ما أنصفتَ) . أى : مدة دوامك مخلصاً ، ومدة إنصافك . ومثل قول الشاعر :

المرء ما عاش ممدود لـه أملٌ   لا تنتهى العين حتى ينتهى الأثر[2]

أى : مدة عيشه[3] . . .

ومصدرية غير ظرفية[4] ، مثل : (فزعت مما أهمل الرجلُ، ودَهشت مما ترك

---

(١) وهى المصدرية الزمانية ؛ لأن الزمان يقدر قبلها ؛ فيذكر قبلها كلمة : « زمان » أو مدة . . . أو وقت . . . أو نحو ذلك من كل ما يفيد معنى الزمن . ويرى فريق من النحاة أن الأفضل تسميتها بالمصدرية الزمانية ، بدلا من تسميتها المشهورة « المصدرية الظرفية » . وحجته : أن التسمية الأولى وحدها هى التى تشمل نحو قوله تعالى : (كلما أضاء لهم مَشَوْا فيه) إذ التقدير : كل وقت أضاءته لهم . . . فالزمان المقدر « مضاف » إليه مجرور ، والمجرور بالإضافة لا يسمى ظرفاً . ومن المضاف إليه — وهو المصدر المؤول — اكتسب المضاف ، (وهو كلمة : « كل ») الظرفية الزمانية . وكلمة : « كل » منصوبة بجوابها : « مشوا » وسيجىء فى باب « كان » ص ٥٦٣ إيضاح أكمل ، يتناول « ما » المصدرية الظرفية ، بمناسبة الكلام هناك على : « ما دام » .

(٢) أى : لا تنتهى العين من التطلع إلى الأشياء التى تدعو للأمل إلا بانتهاء كل أثر للإنسان ، وهذا يكون بانتهاء أجله .

(٣) ومثل هذا ما قيل فى الرثاء : أبكي لفقدك ما ناحت مطوقة   وما سما فَنَن يوماً على ساق

(٤) علامتها أن يصلح فى مكانها «أن» المصدرية. لكنها لا تنصب المضارع كما تنصبه « أن » . و « أن » المصدرية الداخلة على الماضى لا تغير زمنه ، بل تتركه على حاله ، وتخلص زمن المضارع للمستقبل . ولا تدل على الحال مطلقاً . بخلاف « ما » المصدرية بنوعيها فتصلح للأزمنة الثلاثة على حسب المعنى والقرينة ، ولكن الأكثر أن تكون للحال . . .

« راجع » ص٤١٠ والملاحظة التى فى رقم ٤ من هامشها ، والبيان الذى فى رقم ٥ من هامش ص٤١٩) .

وقد يختلط الأمر — على غير الفطن — بين «ما» التى هى اسم موصول والتى هى حرف موصول ، مع أن المعنى يختلف باختلاف نوعهما ؛ ففى مثل : أعجبنى ما صنعت ! . وسرنى ما لبست : يجوز أن تكون « ما » اسم موصول فيهما ، والعائد محذوف تقديره : ما صنعته ، وما لبسته ، كما يجوز أن تكون « ما » حرف موصول ، ولا شىء محذوف ، والتقدير ؛ أعجبنى صنعك ، وسرنى لبسك ؛ ، وهذا صحيح فى المثالين السابقين وأشباههما ؛ عند فقد القرينة التى تعين. فإن وجدت قرينة توجه إلى أحدهما دون الآخر وجب الأخذ بتوجيهها ؛ كأن يكون المصنوع والملبوس أمراً معيناً معروفاً ، والحديث متجه إلى ذاته ومادته ؛ فتكون « ما » اسم موصول . أما إن كان المراد التحدث عن المعنى المجرد ، أى : الحدث ، وهو الصنع نفسه ، أو اللبس — فإن « ما » حرف موصول .

وهناك حالة يتعين فيها أن تكون « ما » حرف موصول ؛ هى : أن يكون الفعل بعدها لازماً ، أو يكون متعدياً قد استوفى مفعوله ؛ مثل: (وضاقت عليهم الأرض بما رَحُبَتْ) و (يَسُرّ المرءَ ما ذهب الليالى . . .) لأن الفعل بعدها لازم ؛ فلو كانت اسمَ موصول لم نجد عائداً ، ولا يصح تقدير ضمير . ومثله : أعجبنى ما قمت ؛ للسبب السابق أيضاً ، ومثل سرنى ما قرأت الصحف — وما كتبت الرسائل ؛ =

العمل) ، أى : من إهمال الرجل ، ومن تركه العمل . وكقول العرب : « أنْجَزَ حُرٌّ ما وَعَدَ »(1) . وقول شاعرهم :

وإنّى إذا ما زُرْتها قُلْتُ : «يا اسْلَمِى» وهل كان قَوْلِى «يا اسْلَمِى» ما يَضِيرُها(2)؟

وكلاهما تكون صلته فعلية ماضوية(3) ؛ كالتى فى أكثر الأمثلة السابقة ، أو مضارعية(4) ؛ نحو : لا أجلس فى الحديقة ما لم تجلس فيها ، أى : مدة عدم جلوسك فيها . وإنى أبتهج بما تكرم الأخوان ، أى : بإكرامك الإخوان . ومثل قول الشاعر :

المرء — ما لم تُفِدْ نفعًا إقامتُه — غَيْمٌ حَمَى الشمسَ ؛ لم يمطر ، ولم يَسِرِ

أو جملة اسميّة(5) ؛ نحو : أزورك ما الوقت مناسب ، ويرضينى ما العمل نافع ؛ أى : أزورك مدة مناسبة الوقت ، ويرضينى نفع العمل . ولكن الأكثر فى المصدرية الظرفية أن توصل بالجملة الماضوية ، أو بالمضارعية المنفية بلم ؛ كالأمثلة السابقة . ويقل — مع صحته — وصلها بالمضارعية التى ليست منفية بلمْ ؛ مثل : لا أصبح ما تنام ، أى : لا أصبح مدة نومك .

= فالفعل فيهما متعد قد استوفى مفعوله ، ولا يصح فيه تقدير ضمير مفعول آخر . (وسيجىء فى باب : « كان » ص ٥٦٣ — كلام عن « ما » المصدرية الظرفية بمناسبة البحث فى : ما دام ، كما أشرنا فى رقم ١ من هامش الصفحة السابقة) .

(1) أى : وعده . وهذا مثل قديم يقال بهذه الصيغة الخبرية لمدح من وعد فأنجز . كما يقال لمن وعد ولم ينجز ؛ بقصد تحريضه وحثه على الإنجاز .

(2) أى : ما يضرها . وتقدير المصدر المؤول فى البيت : « ضَيْرُها — و « ما » الأولى زائدة —

(3) إذا وقعت صلة : « ما » المصدرية الظرفية جملة ماضوية فعلها ؛ « دام » الناسخ وجب أن تكون هى وصلتها معمولة لفعل مضارع قبلها — كما سيجىء البيان عند الكلام عليها فى ص ٥٦٥ — .

(4) بشرط أن يكون الفعل الماضى والمضارع متصرفين ولو تصرفاً ناقصاً ؛ كما فى الفعل : « دام » عند من يقول بأن له مضارعاً ومصدراً ناسخين مثله ، وهو قول مرجوح يحسن إهماله ، لضعفه — كما سيجىء عند الكلام على شروط عمله فى موضعه الأصيل ، وهو باب « كان » — وإذا ارتضينا الرأى القائل بعدم تصرفه مطلقاً وجب عده من الأفعال القليلة الجامدة التى تلزم المضى وتدخل عليها « ما المصدرية غير الظرفية » و « ما المصدرية الظرفية » فإنهما قد يوصلان بالفعل الجامد ومنه : (خلا — عدا — ومثلهما : « حاشا » فى رأى . والثلاثة من أفعال الاستثناء — كما سبق فى ص ٤٠٨) — أما وصلهما بالأمر فممتنع .

(5) بشرط ألا تكون مبدوءة بحرف مصدرى آخر لأن الحرف المصدرى لا يدخل على نظيره لغير توكيد لفظى — كما سيجىء فى رقم ٤ من هامش الصفحة التالية ، وفى رقم ٥ من هامش ص ٦٤٣ — أما مثل : لا أخون الأمانة ما أنّ فى السماء نجماً ؛ فإن المصدر المؤول من أنّ ومعموليها فى محل رفع فاعل لفعل محذوف ، تقديره : ثبت . أى : ما ثبت وجود نجم فى السماء ، والفعل والفاعل صلة : « ما » . والتقدير : مدة ثبوت نجم فى السماء . وقد يجوز — فى رأى — أن يكون « أن » وصلتها فى محل مصدر مؤول مبتدأ ؛ خبره محذوف ، تقديره ، ثابت . والمبتدأ والخبر صلة ما .

ومن الحرف المصدريّ « ما » وصلته ينشأ المصدر المؤول الذى يُستغنَى به عنهما .

ويصح الفصل — مع قلته — بين « ما » المصدرية بنوعيها ، وما دخلت عليه[1]، دون غيرها من الموصولات الحرفية. (مع ملاحظة أنها كغيرها من سائر الموصولات الحرفية وغير الحرفية لا يجوز تقديم صلتها ولا شىء من الصلة عليها[2]

(هـ) « لو »[3]، وتوصل بالجملة الماضوية، نحو: (وددْتُ لو رأيتك معى فى النزهة .) وبالمضارعية: نحو : (أودُّ لو أشاركُك فى عمل نافع[4])، ولا توصل بجملة فعلية أمرية . ولا بد أن يكون الفعل الماضى أو المضارع تام التصرف . ومنها ومن صلتها يسبك المصدر المؤول الذى يُستغنَى به عنهما .

• • •

---

(١) وفى الفصل بالمعمول به خلاف ، تقدم فى رقم ٢ من هامش ص ٣٧٩ .

(٢) طبقاً لما تقدم فى ص ٣٧٣ والبيان الذى فى ص ٣٧٨ .

(٣) الأكثر فى « لو » المصدريه أن تقع بعد « ودّ » و« يودّ » ، وما بمعناها ؛ كأحب ، ورغب واختار ، ولا تحتاج لجواب ؛ وتخلص زمن المضارع بعدها للمستقبل المحض ولكنها لا تنصبه — كما سيجىء فى ص ٤١٩ وفى بابها الخاص بالجزء الرابع .

(٤) وقدتوصل بالجملة الاسمية؛ نحوقوله تعالى : (وإنْ يأتِ الأحزابُ يودّوا لو أنهم بادُون فى الأعراب) ، ولكن وصلها بالجملة الاسمية — على جوازه — قليل بالنسبة لوصلها بالماضى والمضارع المتصرفين . . .

وقد توالى فى الآية السابقة — وأشباهها — حرفان مصدريان ، وهما لا يتواليان إلا لتوكيد لفظى ، (كما سبق فى رقم ٥ من الهامش السالف) وهو غير متحقق هنا — ولذا يعرب المصدر المؤول من : « أن ومعموليها » فاعلا لفعل محذوف تقديره : « ثبت » — مثلا — كما يعرب المصدر المؤول من : « لو » والفعل : « ثبت » وفاعله ، مفعولا للفعل : « يود » قبله . ويجوز غير هذا مما مجال الكلام عليه باب : « لو » ج ٤ .

... ...
... ...

زيادة وتفصيل :

(ا) من حروف السَّبك — عند فريق كبير من النحاة — « همزة التسوية » وهى التى تقع بعد كلام مشتمل على لفظة : « سواء » ، ويلى الهمزة جملتان ، ثانيتهما : مصدرة بكلمة : « أم » الخاصة بتلك الهمزة . ومن الأمثلة قوله تعالى : (إن الذين كفروا سواءٌ عليهم أأنذرتَهم أمْ لم تُنذرهم ، لا يؤمنون) ، فالهمزة مسبوكة مع الجملة التى بعدها مباشرة بمصدر مؤول يعرب هنا « فاعلا » ، والتقدير : إن الذين كفروا سَوَاءٌ — بمعنى : متساو — إنذارُك وعدمه عليهم ؛ فهم يعربون كلمة : « سواء » خبر : « إنّ » « والمصدر المؤول » فاعل لكلمة : سواء ، التى هى بمعنى اسم الفاعل : « متساو »[1]. وقيل : إن الجملة تسبك هنا بمصدر من غير سابك ؛ كما سبكوه فى المثَلِ العربى : « تَسمعُ بالمعَيْدِىّ خير من أن تراه » ؛ برفع المضارع « تَسمعُ » فى إحدى الروايات ؛ فقالوا فى سبكه : سماعُك بالمعَيْدِىّ . . . من غير تقدير « أنْ » قبل السبك ، وكما يقدرون فى كل ظرف زمان أُضيف إلى جملة بعده ، كالذى فى قوله تعالى : (ويوم نُسيِّر الجبال وترى الأرض بارزةً . . .) ، فقد قالوا : التقدير : « ويوم تسيير الجبال» — من غير وجود حرف سابك[2] . . .

ومما يشبه هذا فى تأويل المصدر بغير حرف سابك ، نوع من « الاستثناء المفرغ » كثير الورود فى أفصح الأساليب ، نحو: ناشدتك الله إلا نصرت المظلوم[3]. . .

* * *

(ب) كيف يصاغ المصدر المنسبك من حرف مصدرى مع صلته ؟ .

للوصول إلى المصدر المؤول نتبع الخطوات الأربع التالية إن كان الحرف المصدرى هو : « أنْ » ، أو : « أنّ » ، كما فى الأمثلة المعروضة ، أما إن كان غيرهما فيجرى عليه ما جرى على هذين تماماً ، وفيما يلى البيان :

---

(١) فى الآية إعرابات أخرى وتفصيلات عرضنا لها فى باب العطف — ج ٣ ص ٥٦٩ م ١١٨ — الكلام على « أمْ » العاطفة .

(٢) راجع الصبان ج ٢ أول باب : « الاستثناء » وسيجىء البيان فى ج ٣ ، باب العطف عند الكلام على : « أم » ص٥٦٨ م ١١٨ — ولها إشارة فى ج ٣ — ص ٢٨ م ٩٣ و ٨٣ م ٩٤ .

(٣) والتأويل : ناشدتك الله إلا نصرك المظلوم . ولهذا النوع من « الاستثناء المفرغ » ومن تأويل المصدر معه بغير سابك ، بيان تام جلى ، موضعه « باب: الاستثناء » — ج ٢ م ٨١ ص ٣٠٢ من الطبعة الثالثة .

... ...
... ...

١ – نستخرج المصدر الصريح لخبر « أنّ » المشتق فى الجمل المشتملة على « أنّ » ، أو المصدر الصريح للفعل غير الجامد الذى بعد « أنْ » الناصبة فى الجمل المشتملة على الفعل؛ فنجده فى الأمثلة المعروضة : « كثرة » – « نهضة » – « نَفْع » .

شاع (أن الفواكهَ كثيرةٌ) فى بلادنا.
شاع (أنْ تكثرَ، الفواكهُ) فى بلادنا.

٢ – نضبط ذلك المصدر الصريح على حسب حاجة الجملة هكذا : « كثرةُ » .. (مرفوعة فى القسم الأول) ، « نهضةَ » .. (منصوبة فى القسم الثانى) ، « نَفْعِ » (مجرورة فى القسم الثالث) ؛ لأن الأول محتاج لفاعل . والثانى محتاج لمفعول به ، والثالث محتاج إلى مجرور .

عرفت (أن الصناعةَ ناهضةٌ) بمصر.
عرفت (أن تنهضَ الصناعةُ) بمصر.

٣ – نذكر بعده اسم « أنّ » فى الجمل التى كانت مشتملة على « أنّ » . ونذكر الفاعل فى الجمل التى كانت مشتملة على « أنْ » الناصبة والفعل ؛ فيكون : كثرةُ الفواكه ، نهضةَ الصناعة ، نفعِ الإذاعة .

آمنت بـ (أن الإذاعةَ نافعةٌ)
آمنت بـ (أن تنفع الإذاعةُ)

٤ – نضبط ذلك الاسم الذى وضعناه بعد المصدر الصريح – بالجر، ونعربه مضافًا إليه ؛ فتكون الجمل بعد السبك: شاع كثرةُ الفواكه – عرفت نهضةَ الصناعة بمصر – آمنت بنفعِ الإذاعة وبإتمام الخطوة الرابعة تم عملية سبك المصدر المؤول ؛ وتظهر الجملة فى شكلها الجديد ؛ خالية من « أنّ » و « أنْ » ومن صلتهما السابقة بعد أن تم الاستغناء عن هذه الأربعة

وعند السبك لا ندخل تغييراً فى الباقى من الجملة إلا على اسم « إنّ » أو فاعل الفعل بالطريقة التى أوضحناها . أما ما عداهما مما لم يحذف فيبقى على حالته الأولى .

... ...
... ...

ومثل هذا يتبع حين يكون الحرف المصدرى هو: «أنْ» المخففة من الثقيلة أو: «لو»، أو: «كى»، أو: «ما».

وقد يقتضى الأمر فى بعض الأمثلة عملا زائداً على ما سبق؛ ففى مثل: (سرنى أن تَسْبِقَ)... تنتهى الجملة بعد إجراء الخطوات الأربع السابقة إلى قولنا: (سرنى سبقُ أنت) فيقع فاعل الفعل المضارع «مضافًا إليه» بعد استخراج المصدر الصريح - كما قدمنا - ولما كان هذا الفاعل (الذى صار مضافًا إليه) ضميراً للمخاطب، مرفوعًا دائمًا، ولا يمكن أن يكون مجروراً، وجب أن نضع بدله ضميراً بمعناه، يصلح أن يكون مجروراً، هو: كاف المخاطب، فنقول: سرنى سبقُك... وهكذا يجرى التغيير والتبديل على كل ضمير آخر لا يصلح للجرّ كالذى فى قول الشاعر:

ومن نَكَدِ الدنيا على الحُرّ أن يَرَى ... عَدُوًّا له ما من صداقته بُدُّ

حيث يكون المصدر المؤول المضاف: (رؤية هو)، ثم يقع التبديل المشار فيصير: رؤيته...

مسألة أخرى، قلنا[1] فى تحقيق الخطوة الأولى: إننا نأتى بالمصدر الصريح لخبر الناسخ: (أنّ) حين يكون الخبر مشتقا، أو بمصدر الفعل الذى دخلت عليه: «أنْ»...

فإن كان خبر الحرف المصدرى: (أنّ) اسمًا جامداً - نحو: عرفت أنك أسد، أو: ظرفًا، أو جارًّا مع مجروره؛ نحو: عرفت أنك فوق الطيارة، أو عرفت أنك فى البيت - فإننا نأتى فى الجامد بلفظ مصدر عام هو: «الكَوْن»، مثبتًا، أو: قبله كلمة: «عدَم» التى تفيد النفى، إن كان الكلام منفيًّا، ويحل لفظ «الكون» محل المصدر الصريح المطلوب ويقوم مقامه، ثم نتمم باقى الخطوات؛ فنقول: عرفت كونك أسداً. ونأتى بالاستقرار أو الوجود فى الظرف والجار مع المجرور: أى: عرفت استقرارك فوق الطيارة، أو فى الدار.

ويصح فى الخبر الجامد شىء آخر هو: أن نزيد على آخره ياء مشددة مع التاء فتكون هذه الزيادة مفيدة للمصدرية، ونجعله بمنزلة المصدر الصريح، فنقول: عرفت أسَدِيَّتَكَ، كما تقول: فروسِيَّتَك ووطنيَّتَك، وهو ما يسمى: «المصدر الصناعى»[2]....

---

(١) فى ص ٤١٥ (٢) المصدر الصناعى بحث مستقل فى الجزء الثالث - ص ١٨٢ م ٩٨ -.

... ...
... ...

وإن كان الفعل الذى فى الجملة جامداً ، فليس له مصدر صريح : مثل « عسى » فى قولنا : (شاع أنْ يتحقق الأمل ، وأنْ عسى الكرب أنْ يزول) وفى هذه الحالة يؤخذ المصدر الصريح من معنى الفعل الجامد : « عسى » (ومعناها هنا : الرجاء) ويضاف هذا المصدر إلى ما يناسبه ؛ فنقول : شاع تحققُ الأمل ، ورجاء زوال الكرب .

وإذا كان الفعل بنوعيه الجامد وغير الجامد — للنفى مثل قوله تعالى : (وأنْ ليس للإنسان إلا ما سعى) أتينا بما يفيد النفى ؛ ككلمة : « عَدَم » فنقول : وعدم كون شىء للإنسان إلا سعيه .

وهكذا نحتال للوصول إلى المصدر الصريح مُثْبتًا أو منفيًّا ، على حسب ما يقتضيه الكلام : بحيث لا يفسد المعنى ، ولا يختل ، ولا يتغير ما كان عليه قبل السَّبك من نفى أو إثبات .

* * *

(حـ) لماذا نلجأ فى الاستعمال إلى الحرف المصدرى وصلته ، ثم نؤولهما بمصدر — ولا نلجأ ابتداء إلى المصدر الصريح ؟ . لم نقول — مثلا — : يحسن أن تأكل ، ولا نقول : يحسن أكلك ؟ .

إن الداعى للعدول عن المصدر الصريح إلى المؤول أمور هامة تتعلق بالمعنى أو بالضوابط النحوية . فمن الأولى :

١ — الدلالة على زمان الفعل ؛ سواء أكان ماضيًّا نحو : الشائع أن حضرتَ ، أم مستقبلا ؛ نحو : الشائع أن تحضر . فلو قلنا من أول الأمر : الشائع حضورك ، لم ندر زمن الحضور ؛ أمضَى ، أم لم يَمْضِ ؟ . لأن المصدر الصريح لا يدل بنفسه على زمن[1] .

٢ — الدلالة على أن الحكم مقصور على المعنى المجرد للفعل ؛ من غير نظر لوصف يلابسه ، أو لشىء آخر يتصل به ؛ نحو : أعجبنى أن أكلتَ ، أى : مجرد أكلك لذاته ؛ لا لاعتبار أمر خارج عنه ؛ ككثرته ، أو قلته ، أو : بطئه ، أو سرعته ، أو حسن طريقته ، أو قبحها . . . ولو قلنا : أعجبنى أكلك . . . لكان محتملا لبعض تلك الأشياء والحالات ، كطريقة الأكل ، أو نوع المأكول ...

٣ — الدلالة على أن حصول الفعل جائز لا واجب ، نحو : ظهر أن يسافر

---

(١) كما سيجىء فى « د » ، ص ٤١٩ —

... ...

... ...

إبراهيم . فالسفر هنا جائز . ولو قلنا ؛ ظهر سفر إبراهيم لساغ أن يسبق إلى بعض الأذهان أن هذا الأمر واجب .

٤ ـ الحرص على إظهار الفعل مبنيًّا للمجهول ؛ تحقيقًا للغرض من حذف فاعله . وذلك عند إرادة التعجب من الثلاثى المبنى للمجهول ؛ ففى مثل : عُرِفَ الحق ، يقال : ما أحسن ما عُرِف الحق . وكذلك فى حالات أخرى من التعجب يجىء بيانها فى بابه[1] .

ومن الثانية الفروق الآتية بين المصدر المؤول والمصدر الصريح ، ووجود أحد هذه الفروق كاف لأن نلجأ إلى أحد نوعى المصدر دون الآخر :

١ ـ أنه لا يصح وقوع المصدر المؤول من « أنْ » والفعل مفعولا مطلقًا مؤكِّداً للفعل ؛ فلا يقال : فرحت أن أفرح . فى حين يصح أن يؤكِّد الفعل بالمصدر الصريح ؛ مثل : فرحت فرحًا .

٢ ـ لا يصح أن يوصف المصدر المؤول ؛ فلا يقال : يعجبنى أن تمشىَ الهادئ ، تريد : يعجبنى مشيك الهادئ . مع أن الصريح يوصف .

٣ ـ قد يسد المصدر المؤول من « أنْ » والفعل مسد الاسم والخبر فى مثل : عسى أن يقوم الرجل ؛ على اعتبار « عسى » ناقصة[2] ، والمصدر المؤول من « أنْ » والمضارع وفاعله يسد مسد اسمها وخبرها معًا . وليس كذلك الصريح .

٤ ـ قد يسد المصدر المؤول من « أنْ » والفعل مسد المفعولين فيما يحتاج إلى مفعولين ؛ مثل : « حَسِبَ » فى قوله تعالى : (أحَسِبَ الناس أن يُتْركوا ...) وليس كذلك الصريح . ومثل هذا يقال فى : « أنّ » و « أنْ » الناسختين ـ أى : المشدّدة والمخففة ـ مثل قول الشاعر :

فإنك كالليل الذى هو مُدْرِكى وإنْ خِلتُ أنّ المُنْتَأى[3] عنك واسع

٥ ـ يصح أن يقع المصدر المؤول خبراً عن الجثة من غير تأويل فى نحو : علىّ إما أن يقول الحق وإما أن يسكت ، لاشتماله على الفعل والفاعل والنسبة بينهما بخلاف المصدر الصريح .

---

(١) فى الجزء الثالث .

(٢) فى رأى فريق كبير من النحاة ، دون فريق ـ كما سيجىء فى رقم ٢ من هامش ص ٦٢١ ـ ورأيه أنسب .

(٣) المنتأى : النأى والبعد ؛ أو مكانهما . والبيت من قصيدة للنابغة الذبيانى يمدح بها النعمان ويعتذر له عن وشاية وصلته ، ويصفه هنا بأنه واسع السلطان والنفوذ ، لا يستطيع أحد أن يخرج من دائرة نفوذه ، أو يفر من سطوته ، كالليل لا يفر منه أحد .

... ...
... ...

٦ ـ هناك مواقع إعرابية يصلح لها المصدر الصريح دون المؤول ، وهى المدونة فى رقم ٤ من هامش ص ٤١٠ بعنوان : « ملاحظة » .

* * *

(د) من المعلوم[1] أن المصدر الصريح (مثل ، أكْل ـ شُرْب ـ قيام ـ قعود) لا يدل بنفسه على زمن مطلقاً ، وكذلك المصدر المؤول الذى يكون نتيجة سبك الحرف المصدرى وصلته ؛ فإنه ـ وقد صار مصدراً ـ لا يدل بنفسه على زمن مطلقاً . ولكن تبقى الدلالة على الزمن ملحوظة ، ومستفادة من العبارة الأصلية التى سبك منها ؛ فكأنه يحمل فى طيه الزمن الذى كان فى تلك العبارة قبل السبك . أما هو فلا يدل بذاته المجردة على زمن . وبالرغم من هذا لا يمكن معه إغفال الزمن السابق على السبك ، وخاصة بعد أن عرفنا أن ذلك الزمن قد يكون سبباً من أسباب اختيار المصدر المؤول دون الصريح ؛ ففى نحو : شاع أنْ نَهَضَ العربُ فى كل مكان ـ نقول : « شاع نهوض العرب فى كل مكان » ، فيكون زمن النهوض ماضياً على حسب الزمن الذى فى الأصل قبل التأويل ، لا على حسب المصدر المؤول ذاته ؛ فإنه مجرد من الزمن . أما فى مثل : « الشائع أن ينهض العرب فى كل مكان » فيكون المصدر المؤول هو : « الشائع نهوض العرب » ، أيضاً ؛ فيكون زمن النهوض هنا مستقبلا ؛ مراعاة للزمن الذى فى العبارة الأولى . لهذا كان المصدر المؤول من « أنْ الناصبة للفعل» وصلتها ملاحظاً فيه الزمن الماضى أو المستقبل على حسب نوع الفعل الذى دخل فى السبك ؛ أماض هو فيلاحظ المضى بعد التأويل ، أم مضارع فيلاحظ الزمن بعد التأويل مستقبلاً ؟ . ولا يكون للحال ، لأن المضارع المنصوب « بأن » يتخلص للاستقبال ، ولا يكون للحال[2] . ومثلها : « لو » المصدرية فإنها بمعناها تخلص زمنه للاستقبال وإن كان كانت لا تنصبه ـ كما تقدم عند الكلام عليها[3] ـ وكذا : «ما» المصدرية فإنها لا تنصبه ، ولكنها إذا دخلت على جملة مضارعية كان المصدر المنسبك منها ومن صلتها للحال ـ غالباً ـ كما سبق[4] ـ وقد تكون لغيره[5] .

---

(١) كما سبق فى رقم ١ ص ٤١٧ .

(٢) وقد سبق أن النواصب والجوازم والسين وسوف . . . تخلص المضارع للاستقبال (راجع ص ٥٩ و ٦٠ وما بعدهما) .

(٣) فى رقم ٣ من هامش ص ٤١٣ .

(٤) فى ص ٥٨ وفى رقم ٤ من هامش ص ٤١١ .

(٥) جاء فى شرح المفصل ج ٨ ص ١٤٤ ما يقطع بأن زمن المصدر المنسبك من « أن » وصلتها =

... ...

... ...

أما « كى » فالمصدر المنسبك منها ومن صلتها مستقبل الزمن ، وهذا على أساس أنها لا تدخل إلا على المضارع فتنصبه — وتخلصه للزمن المستقبل فقط ، كشأن النواصب كلها — فيلاحظ الاستقبال فى المصدر المؤول منها ومن صلتها .

وأما « أنّ » (المشددة النون) فالمصدر المنسبك منها ومن صلتها يكون على حسب دلالة الصلة ؛ فقد يكون مستقبلا إذا كان خبرها دالا على ذلك ؛ كالمضارع الخاص بالاستقبال لوجود قرينة ، فى مثل ؛ أعرف أن محمداً يسافر غداً ؛ وهى كلمة ؛ « غد » وقد يكون دالا على الحال لوجود قرينة ؛ فى مثل أعرف أن عالما يقرأ الآن ؛ وهى كلمة : « الآن » وقد يكون دالا على الماضى نحو شاع أن العدو انهزم . وقد يكون خالياً من الدلالة الزمنية فى مثل : المحمود أن الجو معتدل والمعروف أن الصدق فضيلة .

• • •

= الجملة الفعلية يكون إما ماضياً ، وإما مستقبلا على حسب نوع الفعل الذى فى صلتها . أما زمن المصدر المنسبك من « ما » وصلتها فمعناه الحال . فهل يكون للحال دائما ولو كان الفعل ماضياً ؟ الأمر غامض. والرأى أنه للحال ما لم تقم قرينة على غيره ، فيراعى ما تدل عليه القرينة وهذا يوافق ما جاء فى الجزء الثانى من حاشيتى الصبان والخضرى ، أول باب : « إعمال المصدر » فى الخضرى ما نصه :

(مقتضى كلام الشارح أنّ : « ما » لا تقدر مع الماضى ولا المستقبل ، وليس كذلك . بل هى صالحة للأزمنة الثلاثة ، إلا أن يقال إنما خصوها . بذكر الحال ، لتعذره مع « أنْ » ولأن دلالة : « أنْ » مع الماضى على المضى ومع المضارع على المستقبل أشد من دلالة : « ما » عليهما) .

وفى حاشية الصبان ما لا يخرج فى مضمونه عما سبق .

المسألة ٣٠ :

المعرَّف بأل[1]

١ – زارنى صديق – زارنى صَديق ؛ فأكرمت الصديق .
٢ – اشتريت كتابًا – اشتريت كتابًا ؛ فقرأت الكتاب .
٣ – تنزهت فى زورق – تنزهت فى زورق ؛ فتهادَى الزوْرق بِى .

كلمة : « صديق » فى المثال الأول مبهمة : لأنها لا تدل على صديق مُعَيَّن معهود ؛ فقد يكون محمدًا ، أو : عليًّا ، أو محمودًا ، أو : غيرهم من الأشخاص الكثيرة التى يصدق على كل واحد منهم أنه : « صَديق » ، فهى نكرة – والنكرة لا تدل على معين ، كما عرفنا[2] – لكن حين أدخلنا عليها « ألْ » دلت على أن صديقًا معينًا – هو الذى سبق ذكره ، ودار الحديث بشأنه – قد زارنى دون غيره من باقى الأصدقاء .

ومثلها كلمة : « كتاب » فى المثال الثانى ، فإنها مبهمة ؛ لا تدل على كتاب مُعَيَّن ؛ بل تنطبق على عشرات ومئات من الكتب ؛ فهى نكرة ؛ لكن حين أدخلنا عليها : « أل » وقلنا : « الكتاب » صارت تدل على أن كتابًا معينًا – هو الذى سبق ذكره ، والكلام عنه – قد اشتريته .

ومثل هذا يقال فى كلمة : « زوْرق » ؛ فإنها نكرة لا تدل على زوْرق معروف . وحين أدخلنا عليها « أل » صارت تدل على واحد معين تنزهت فيه .

فكل كلمة من الكلمات الثلاث وأشباهها كانت فى أول أمرها نكرة ، ثم صارت بعد ذلك معرفة ؛ بسبب دخول : « أل » عليها . لهذا قال النحاة : إن « أل » التى من الطراز السابق وسيلة من وسائل التعيين ، أى : أداة من أدوات

---

(١) إذا كانت « أل » مستقلة بنفسها كما فى هذا العنوان الذى لم تتصل فيه باسم بعدها – كانت همزتها همزة قطع ؛ يجب إظهارها نطقًا وكتابة ؛ لأن كلمة « أل » فى هذه الحالة تكون علمًا على هذا اللفظ المعين . وهمزة العلم قطع – فى الرأى الأنسب – ولو كان العلم منقولا من لفظ آخر ، بشرط أن تصير جزءًا ملازمًا له ؛ مثل : ألرجل مسافر ، علم على إنسان – كما نصوا على هذا فى باب النداء ، (وكما سبق فى باب العلم – رقم ١ من هامش ص ٣٠٤ ، والبيان فى رقم ص ٣٠٦)

(٢) فى ص ٢٠٦ .

التعريف ؛ إذا دخلت على النكرة التى تقبل التعريف[1] جعلتها معرفة ؛ كالأمثلة السابقة ونظائرها .

وليس مما يناسبنا اليوم أن نذكر آراء القدماء فى كلمة « أل » التى هى حرف للتعريف ؛ أهى كلها التى تُعَرِّف ، أم اللام وحدها ، أم الهمزة وحدها ؟ . . . فإن هذا الترديد لا طائل وراءه بعد أن اشتهر الرأى القائل بأنهما معًا[2]. ولكن الذى يناسبنا ترديده هو ما يقولونه من أن كلمة : « أل » عدة أقسام[3] منها :

---

(١) هناك نكرات لا تتعرف — فى الأغلب — ؛ بل تبقى على تنكيرها ؛ ومنها : كلمة : « غير » ، و « مثل » وأشباههما ، مما يسمى : « نكرات متوغلة فى الإبهام » (انظر رقم ٥ من هامش الجدول الذى فى ص ٨٥) . ويجىء الكلام عليها مفصلا فى باب : « الإضافة » ، أول الجزء الثالث .

(٢) دفعنا إلى هذه الإشارة الموجزة ، والاكتفاء بها — ما نجده فى بعض المراجع المطولة — ومنها المراجع اللغوية التى لا غنى لجمهرة المثقفين عنها — أنها تقول : « اللام » بدلا من : « أل » فلا يدرى غير الخبير ما تريده من « اللام » . فالقاموس — مثلا — يقول فى مادة . « الجَرْوَل » ما نصه : (والجرول — كجعفر — : الأرض ذات الحجارة ، و . . . و . . . و . . . وبلا « لام » لقب الحطيئة العبسى) . فأى لام يقصد ؟ . أهى الأولى أم الأخيرة ؟ . إنه يقصد الأولى التى للتعريف والتى قبلها همزة الوصل ، ولا يدرك هذا إلا اللغوى . . . ومن أراد معرفة تلك الآراء مفصلة فليرجع إلى مظانها ، فى مثل : «حاشية الصبان ، والتصريح» ، وغيرهما ، وهى آراء لا جدوى وراءها اليوم ، كما قلنا .

وإلى ما سبق يشير ابن مالك بقوله :

«أَلْ »حَرْفُ تَعْرِيف ،أو : « اللَّامُ »فَقَطْ . فَنَمَطٌ عَرَّفْتَ ، قُلْ فِيه : النَّمَطْ .

يريد : أن « أل » للتعريف إذا كانت مركبة من الهمزة واللام معاً ؛ أو : أن التعريف يكون باللام وحدها ، والهمزة للوصل . فإذا أردت تعريف كلمة : « نمط » التى هى نكرة فقل فيها : النمط ؛ بإدخال « أل » عليها (والنمط : بساط كالنوع الذى يسميه العامة : « الكليم » . وكذلك الجماعة من الناس تتشابه فى الأمر . . .) .

أما كلمة : « فقط » فقد قال «الخضرى» فى هذا الموضع ما نصه : («الفاء» زائدة لتزيين اللفظ ، و « قط » بمعنى : حَسْب . وهى حال من « اللام » — فى بيت ابن مالك — أى : حال كونها حسبك : أىْ : كافيتك من طلب غيرها . وقيل «الفاء» : فى جواب شرط مقدر ، و « قط » خبر لمحذوف — فالتقدير : إنْ عرفت هذا فقط ، أى : فهى حسبك — أو اسم فعل ؛ بمعنى : « انته » أى : إذا عرفت ذلك فهى حسبك ، أو : فانته عن طلب غيرها) . اهـ

فهى مبنية على السكون فى محل نصب ، حال ، أو : فى محل رفع ، خبر ، أو : لا محل لها ؛ لأنها اسم فعل . والفاء فى كل الحالات زائدة .

وجا فى ص ٢١ من حاشية الألوسى على القطر ، ما نصه : (« فقط » ، أى : « فحسْب » ولم تسمع منهم إلا مقرونة بالفاء ، وهى زائدة ، وكذا ، فحسب . . . وفى المطول : أن « قط » من أسماء الأفعال بمعنى : انته . وكثيراً ما تصدر بالفاء تزييناً للفظ ، وكأنه جزاء شرط محذوف . وفى كتاب : «المسائل» لابن السِّيد : « وإنما صلحت الفاء فى هذه لأن معنى : أخذت درهماً فقط ، أخذت درهماً فاكتفيت به ا . هـ . ومنه يعلم أنها عاطفة ، ومن المطول أنها — فاء — فصيحة ؛ ولكل وجهة ») ا . هـ .

أما : « حسب » فتفصيل الكلام عليها فى الجزء الثالث ؛ باب الإضافة ص ١٤٧ م ٩٥ حيث البيان الكامل لأحكامها .

(٣) إذا ذكرت «أل» فى الكلام مطلقة (أى : لم يذكر معها ما يدل على نوعها) . كان المراد منها :—

الموصولة ، وهى اسم – فى الرأى الأرجح – وقد سبق الكلام عليها فى الموصولات[١] ومنها المعرِّفة ، ومنها الزائدة[٢]. وفيما يلى بيان هذين القسمين .

(ا) « ألْ » المعَرِّفة ؛ (أى : التى تفيد التعريف) .

وهى نوعان : نوع يسمى : « أل العهدية » ، (أى : التى للعهد) ، ونوع يسمى : « أل الجنسية » ، وكلاهما حرف[٣].

فأما «العهدية[٤]» فهى : « التى تدخل على النكرة فتفيدها درجة من التعريف تجعل مدلولها فرداً معيناً بعد أن كان مبهماً شائعاً » . وسبب هذا التعريف والتعيين يرجع لواحد مما يأتى :

١ – أن النكرة تذكر فى الكلام مرتين بلفظ واحد[٥]، تكون فى الأولى مجردة من « أل » العهدية ، وفى الثانية مقرونة « بأل » العهدية التى تربط بين النكرتين ، وتحدد المراد من الثانية : بأن تحصره فى فرد واحد هو الذى تدل عليه النكرة الأولى[٦]

= « أل المعرّفة » لأنها المقصودة عند الإطلاق . أما إذا أريد غيرها فلا بد من التقييد ، وترك الإطلاق ؛ فيقال : « أل » « الموصولة » – مثلا – ، وقد سبق الكلام عليها فى ص ٣٥٦ وعلى إعرابها فى رقم ٢ من هامش ص ٣٥٧ – أو : الزائدة . . .

(١) فى ص ٣٥٦ .

(٢) ستجىء فى ص ٤٢٩ .

(٣) ويجب إدغامه فى التاء إذا وقعت بعده ، طبقاً للبيان الذى سبق فى رقم ٣ من هامش ص ٣٨٧ .

(٤) من هذا النوع « أل » الداخلة على « أفعل التفضيل » فإنها لا تكون إلا للعهد – كما سيجىء البيان فى بابه – ج ٣ م ١١٢ ص ٣٩٨ عند الكلام على القسم الذى به « أل » . وكما سبقت الإشارة فى فى رقم ٢ من ص ٣٥٦ – .

(٥) قد يكون اللفظ السابق مذكوراً صراحة كالأمثلة المعروضة ، وقد يكون كناية ؛ نحو قوله تعالى فى سورة مريم : (وليس ، الذكر كالأنثى) . فالذكر تقدم قبل ذلك مكنياً عنه بقول مريم (إنى نذرت لك ما فى بطنى محرراً ...) ، أى : منقطعاً لخدمة بيت المقدس – على حسب ما كان شائعاً فى زمنها . وهذا النذر خاص بالذكور عندهم إذ ذاك .

(٦) فإن النكرة الثانية بمنزلة الضمير ، والأولى بمنزلة مرجع الضمير ، و «أل» هى الرابطة بينهما الدالة على اتصال الثانية بالأولى اتصالا معنوياً . ويدل على أن الثانية بمنزلة الضمير والأولى بمنزلة مرجعه أنك فى مثل : نزل مطر فأنعش المطر زروعنا – قد تستغنى عن: أل » وعن كلمة : « مطر » الثانية ؛ اكتفاء بالضمير المستتر فى الفعل ، والذى قد يغنى عنهما ؛ حيث تقول : نزل مطر فأنعش زروعنا . لهذا يقول النحاة : إن فائدة : « أل العهدية » التنبيه على أن مدلول ما دخلت هو مدلول النكرة السابقة ، المماثلة لها فى لفظها ؛ الخالية من « أل » . فلو قلنا : نزل مطر فأنعش مطر زروعنا ؛ بتنكير كلمة : « مطر » فى الحالتين لوقع فى الوهم أن المراد من كلمة : « مطر » الثانية ، مطر آخر غير الأول ، مع أن المراد منهما واحد . ولذلك لا ينعت الاسم المعرف بأل العهدية، لأنه يشبه الضمير ، وواقع مع « أل » موقعه كما سبق . وما قيل فى كلمتى « مطر » يقال فى كلمتى : «سيارة » ، وكلمتى ، « رسول » ونظائرها . . . – راجع شرح التوضيح وحاشيته فى هذا الموضع – .

ولما كانت الثانية بمنزلة الضمير ، والأولى بمنزلة مرجعه ساغ اعتبار الثانية معرفة ، مع أن الأولى نكرة : كالشأن فى مثل : جاء ضيف فأكرمه الوالد . فكلمة : « ضيف » نكرة ، لا تدل على واحد معين ، أما الضمير : « الهاء » فمعرفة تدل على معين، مرجعه النكرة ، برغم أن معنى الضمير هو معنى=

كالأمثلة التى تقدمت[1]، ونحو: نزل مطر؛ فأنعش المطر زروعنا. أقبلت سيارة، فركبت السيارة. وقوله تعالى: (كما أرسلْنا إلى فِرْعَوْن رسولا، فعصى فرعونُ الرسولَ). فكل كلمة من الثلاث: (مطر — سيارة — رسول) وأشباهها قد ذكرت مرتين؛ أولاهما بغير «أل» فبقيت على تنكيرها. وثانيتهما مقرونة بأل العهدية التى وظيفتها الربط بين النكرتين ربطًا معنويًّا يجعل معنى الثانية فرداً محدوداً محصوراً فيما دخلت عليه وحده، والذى معناه ومدلوله هو النكرة السابقة ذاتها. وهذا التحديد والحصر هو الذى جعل الثانية معرفة؛ لأنها صارت معهودة عهداً ذِكْريًّا، أى: معلومة المراد والدلالة؛ بسبب ذكر لفظها فى الكلام السابق ذكراً أدى إلى تعيين الغرض وتحديده بعد ذلك، وأن المراد فى الثانية فردٌ معين[2]؛ هو السابق، وهذا هو ما يسمى: «العهد الذِّكْرِىّ»

٢ — وقد يكون السبب فى تعريف النكرة المقترنة بأل العهدية هو أن «أل» تحدد المراد من تلك النكرة، وتحصره فى فرد معين تحديداً أساسه علم سابق فى زمن انتهى قبل الكلام، ومعرفة قديمة فى عهد مضى قبل النطق، وليس أساسه ألفاظًا مذكورة فى الكلام الحالى. وذلك العلم السابق ترمز إليه «أل» العهدية وتدل عليه، وكأنها عنوانه. مثال ذلك؛ أن يسأل طالب زميله: ما أخبار الكُلِّيّة؟ هل كتبت المحاضرة؟. أذاهب إلى البيت؟. فلا شك أنه يسأل عن كُلِّيّة معهودة لهما من قبل، وعن محاضرة وبيت معهودين لهما كذلك، ولا شىء من ألفاظ السؤال الحالية تشير إلى المراد إلا: «أل»؛ فإنها هى التى توجه الذهن إلى المطلوب. وهذا هو ما يسمى: «العهد الذهنى» أو: «العهد العِلْمى».

٣ — وقد يكون السبب فى تعريف تلك النكرة حصول مدلولها وتحققه فى وقت الكلام، بأن يبتدئ الكلام خلال وقوع المدلول وفى أثنائه؛ كأن تقول: (اليوم

= مرجعه تماماً، ولم يمنع ذلك أن يكون الضمير معرفة، ومرجعه نكرة. وذلك أن الضمير قد أوصلنا إلى شىء واحد مع أن هذا الشىء الواحد ينطبق على أفراد كثيرة. ومثل هذا يقال فيما دخلت عليه «أل» العهدية التى نحن بصددها؛ فإن الاسم الأول نكرة؛ فهى لا تدل على معين، أما الاسم الثانى الذى دخلت عليه فمعرفة؛ لأن معناها مراد به الاسم الأول، ومحصور فيه، برغم أنه نكرة تدل على أفراد متعددة.

ويتصل بهذا ما يجىء فى رقم ٣ من هامش ص ٤٣٣.

(١) فى صدر الباب ص ٤٢١

(٢) لهذا إيضاح فى رقم ٦ من هامش الصفحة السابقة، ثم فى رقم ٣ من هامش ص ٤٣٣.

يحضر والدى) . – (يبدأ عملى الساعة) – (البرد شديد الليلة) . . . تريد من « اليوم » و « الساعة » و « الليلة » : ما يشمل الوقت الحاضر الذى أنت فيه خلال الكلام . ومثل ذلك : أن ترى الصائد يحمل بندقيته ؛ فتقول له : «الطائر» . أى : أصبْ الطائر الحاضر وقت الكلام . وأن ترى كاتبًا يحمل بين أصابعه قلمًا فتقول له : «الورقة» . أى : خذ الورقة الحاضرة الآن . وهذا هو« العهد الحضورى»[1] .

فأنواع العهد ثلاثة : « ذِكْرِىّ » ، و « ذهنىّ ، أو : علمىّ » ، و « حضورى» والثلاثة رمز مشترك يدخل على كل نوع منها ؛ هو : « أل » . وتسمى : « أل التى للعهد » أو : «أل العهدية»[2] . فإذا دخلت على النكرة جعلتهامعرفة ، تدل على فرد معين دلالة تقترب من دلالة العلم الشخصى بذاته لا برمز آخر[3] . ولهذا كانت « أل العهدية » تفيد النكرة درجة من التعريف تُقَرِّب بها من درجة العلم الشخصى ، وإن لم تبلغ مرتبته وقوته ؛ وإنما تجعلها فى المرتبة التى تليه مباشرة .

* * *

وأما : « أل الجنسية » فهى الداخلة على نكرة تفيد معنى الجنس المحض من غير أن تفيد العهد[4] . ومثالها ؛ النجم مضىء بذاته ، والكوكب يستمد الضوء من غيره . . . فالنجم ، والكوكب ، والضوء ، معارف بسبب دخول « أل » على كل منها ، وكانت قبل دخولها نكرات (وشأن النكرات – كشأن اسم الجنس –[5] ،

---

(١) وأكثر ما تقع «أل» التى للعهد الحضورى فى صدر الكلمات التى بعد أسماء الإشارة ؛ نحو : جاء هذا الرجل أو بعد « أى» فى النداء ؛ نحو : يأيها الرجل . وقد تقع فى غيرهما كالأمثلة التى عرضناها من قبل .

(٢) أى : التى لتعريف صاحب العهد ؛ وهو : الشىء المعهود ؛ سواء أكان واحداً أم أكثر ؛ فى التركيب كلمتان محذوفتان . بقى شىء يتعلق بإفادتها التعريف وهو فى رقم ٣ من هامش ص ٤٣٣ .

(٣) لأن علَم الشخص معرفة بصيغته ؛ لا برمز آخر ، ولا بشىء خارج عن مادته بخلاف النكرة التى جاءها التعريف من « أل » فإن « أل » أجنبية منها ، وخارجة عن صيغتها .

(٤) يقول النحاة : إذا دخلت « أل » على اسم مفرد أو غير مفرد ، وكان هناك معهود مما شرحناه فهى للعهد . وإن لم يكن هناك معهود فهى للجنس . (انظر رقم ٣ من هامش ص ٤٢٨) .

(٥) إيضاح ذلك : أن كلمة : « نجم » – مثلا – تدل على معنى شائع مبهم ؛ يصدق و ينطبق على كل جرم سماوى مضىء ؛ من غير حصر النجم فى واحد معين ، فهو يصدق على هذا ، وذاك ، وعلى آلاف غيرهما . وهذا معنى النكرة واسم الجنس (كما سبق إيضاحه بإسهاب فى ص ٢٣ وهامش ص ٢٠٦ و ٢٨٨) ، فهى تدل على واحد غير معين ولا محدد ، لأنه واحد شائع بين أمثاله ، لا يمكن تخصيصه بالتعيين ، من بين أفراد جنسه . (أى : أفراد صنفه ونظائره) فإذا أدخلنا « أل » على كلمة : « نجم » وهو فرد من أفراد جنسه كانت لتعريف الجنس كله ، لا لتعريف ذلك الفرد الواحد ؛ لأن تعريف الفرد الواحد يقتضى أن ترى النجوم كلها واحداً واحداً ، وترى إضاءة كل واحد بذاته ، ثم تقول بعدها : النجم مضىء بذاته . ولما كانت تلك الرؤية الشاملة المحيطة بكل النجوم أمراً مستحيلا لا يقدر عليه =

لا تدل على واحد معين) ، وليس فى الكلام ما يدل على العهد .

ولدخول « أل » هذه على الأجناس سميت : « أل الجنسية » . وهى أنواع من ناحية دلالتها المعنوية ، ومن ناحية إفادة التعريف .

١ — فمنها التى تدخل على واحد من الجنس فتجعله يفيد الشمول والإحاطة بجميع أفراده إحاطة حقيقية ، لا مجازَ فيها ، ولا مبالغة[1] ، بحيث يصح أن يحل محلها لفظة « كل » فلا يتغير المعنى ؛ نحو : النهر عذب ، النبات حىّ ، الإنسان مفكر ، المعدن نافع . . . فلو قلنا : كل نهر عذب ، كل نبات حى ، كل إنسان مفكر ، كل معدن نافع . . . بحذف « أل » فى الأمثلة كلها وبوضع كلمة : « كلّ » مكانها — لبَقِى المعنى [2]على حالته الأولى .

وحُكم ما تدخل عليه « أل » من هذا النوع أن يكون لفظه معرفة ، تجرى عليه أحكام المعرفة[3]، ويكون معناه معنى النكرة المسبوقة بكلمة : كل ؛فيشمل كل فرد من أفراد مدلولها ، مثل كلمة « المَلِك » فى قول الشاعر :

إذا الملك الجبَّار صَعَّر خَدَّه ... مَشَيْنا إليه بالسيُوف نعاتبه[4]

٢ — ومنها التى تدخل على واحد من الجنس ، فتجعله يفيد الإحاطة ، الشمول ، لا بجميع الأفراد ، ولكن بصفة واحدة من الصفات الشائعة بين تلك الأفراد ؛ وذلك على سبيل المجاز والمبالغة ؛ لا على سبيل الحقيقة الواقعة ؛ نحو : أنت الرجل علماً ، وصالحٌ هو الإنسان لطفاً ، وعلىّ هو الفتى شجاعة . تريد : أنت

= مخلوق — كان دخول « أل » على كلمة : « نجم » وقولنا : « النجم » معناه أن كل واحد من هذا الجنس الذى عرفناه بعقولنا دون أن تحيط بكل أفراده الحواس — مضيئاً بذاته ؛ فكأنها تعرف الجنس ممثلا فى فرد واحد من أفراده ؛ يغنى تعرفه عن تعريفها ، وينوب عنها فى ذلك . أو كأنما تعرف فرداً يدل على الجنس كله ، ويرمز إليه . وهكذا يقال فى باقى الأمثلة — راجع رقم ٣ من هامش ص ٤٢٨ — .

(١) وعلامتها : أن يصح الاستثناء مما دخلت عليه ؛ لأن المستثنى لا بد أن يكون أقل أفراداً من المستثنى منه ؛ نحو قوله تعالى : (إن الإنسان لفى خسر ، إلا الذين آمنوا . .) ومن العلامات أيضاً : أن يصح نعته بالجمع ؛ نحو ؛ قوله تعالى ، (أو الطِّفْل الذين لم يَظْهروا على عوْرات النساء) ، ونحو قولهم : أهلك الناسَ الدينارُ الحمر ، والدرهم البيض ، فكأنه قال : الدنانير ، والدراهم .

(٢) وهذه تسمى : « أل الاستغراقية » ؛ لأنها تدل على أن المعنى يستغرق جميع أفراد الجنس أى : يحيط بأفراده إحاطة شاملة حقيقية . ومثلها « أل » فى النوع الثانى ، الدالة على أن الجنس يستغرق صفة من الصفات على سبيل المجاز والمبالغة .

(٣) فيكون مبتدأ ، ويكون نعتاً للمعرفة ، ويكون صاحب حال . وغير ذلك مما يغلب عليه أن يكون معرفة لا نكرة . . .

(٤) صَعَّرَ خده : أماله وحوله من ناحية الناس ؛ كى لا يراهم ؛ ترفعاً منه ، وكبراً .

كل الرجال من ناحية العلم ؛ أى : بمنزلتهم جميعاً من هذه الناحية وحدها ، فإنك جمعت من العلم ما تفرق بينهم ؛ ويعَدّ موزعاً عليهم بجانب علمك الأكمل المجتمع فيك ؛ فأنت تحيط بهذه الصفة (صفة العلم) إحاطة شاملة لم تتهيأ إلا للرجال كلهم مجتمعين . وكذلك صالح من ناحية الأدب ؛ فهو فيه بمنزلة الناس كلهم ؛ نال منه ما نالوه مجتمعين . وكذلك على ؛ بمنزلة الفتيان كلهم فى الشجاعة ؛ أدرك وحده من هذه الصفة ما توزع بينهم ، ولم يبلغوا مبلغه إلا مجتمعين . وكل هذا على سبيل المبالغة والادعاء[1].

وحكم ما تدخل عليه « أل » من هذا النوع كحكم سابقه لفظاً ومعنى .

٣ – ومنها التى لا تفيد نوعاً من نوعى الإحاطة والشمول السابقين ؛ وإنما تفيد أن الجنس يراد منه حقيقته القائمة فى الذهن ، ومادته التى تكوّن منها فى العقل بغير نظر إلى ما ينطبق عليه من أفراد قليلة أو كثيرة ، ومن غير اعتبار لعددها ، أو لصفة عرَضية طارئة عليها . وقد يكون بين تلك الأفراد ما لا يصدق عليه الحكم ... نحو : «الحديد أصلب من الذهب – الذهب أنفس من النحاس» . تريد : أن حقيقة الحديد (أى : مادته وطبيعته) أصلب من حقيقة الذهب (أى : من مادته وعنصره) من غير نظر لشىء معين من هذا أو ذاك ؛ كمفتاح من حديد ، أو خاتم من ذهب ؛ فقد توجد أداة من نوع الذهب هى أصلب من أداة مصنوعة من أحد أنواع الحديد ؛ فلا يمنع هذا من صدق الحكم السالف الذى ينص على أن الحديد فى حقيقته أصلب من الذهب فى حقيقته من غير نظر إلى أفراد كل منهما – كما سبق – إذ أنك لا تريد أن كل قطعة من الأول أصلب من نظيرتها فى الثانى ؛ لأن الواقع يخالفه ، ومثل هذا أن تقول : «الرجل أقوى من المرأة» ، أى : أن حقيقة الرجل وجنسه من حيث عنصره المتميز – لا من حيث أفراده – أقوى من حقيقة المرأة وجنسها من حيث هى كذلك ، من غير أن تريد أن كل واحد من الرجال أقوى من كل واحدة من النساء ، لأنك لو أردت هذا لخالفك الواقع . وهكذا يقال فى : «الذهب أنفس من النحاس» . وفى : «الصوف أغلى من القطن» . وفى : «الفحم أشد ناراً من الخشب» ... وفى : «الماء ، والتراب ، والهواء ، والجماد ، والنبات ...»

---

(١) ولذا يصح إحلال كلمة : « كل » محل « أل » على سبيل المجاز والمبالغة – كما سبق فى رقم ٢ من ص ٤٢٦ « والحصر » هو الذى يفيد أنهم جميعاً لم يبلغوا درجته فى الصفة .

تقول : الماء سائل : أى : أن عنصره وطبيعته من حيث هى مادة ، تجعله فى عداد السوائل ، من غير نظر فى ذلك إلى أنواعه ، أو أفراده ، أو شىء آخر منه – فتلك حقيقته ؛ أى : مادته الأصلية التى قام عليها . وتقول : التراب غذاء النبات ، أى : أن عنصره وطبيعته كذلك ؛ فهى حقيقته الذاتية ، وماهيته التى عرف بها من حيث هى. وتقول : الهواء لازم للأحياء ؛ أى : أن عنصره ومادته وحقيقته كذلك . . . وهكذا .

وتسمى « أل » الداخلة على هذا النوع : « أل » التى للحقيقة » ، أو : « للطبيعة » ، أو : « للماهية[1] » ، فلا علاقة لها بالإحاطة بالأفراد ، أو بصفاتهم ، أو بعدم الإحاطة . وتفيد ما دخلت عليه نوعًا من التعريف يجعله فى درجة « علَم الجنس »[2] لفظًا ومعنى .

فمعانى « أل الجنسية » إما إفادة الإحاطة والشمول بكل أفراد الجنس حقيقة ، لا مجازاً ، وإما إفادة الإحاطة والشمول لا بأفراد الجنس ؛ وإنما بصفة من صفاته وخصائصه على سبيل المبالغة والادعاء[3] والمجاز ، وإما بيان الحقيقة الذاتية ، دون غيرها .

* * *

(١) وعلامتها : ألا يصلح وضع كلمة : « كل » بدلها ، لا حقيقة ولا مجازاً ، لأن المقصود من الحقيقة ليس الدلالة على الأفراد ، قليلة كانت الأفراد أم كثيرة ، وإنما المقصود شىء آخر هو ما ذكرناه . (٢) قد سبق الكلام على علم الجنس ودرجته (فى ص ٢٩٠ و ٢٩٦ وما بعدها) .

(٣) راجع رقم ٥ من هامش ص ٤٢٥ . وقد جاء فى « كليات أبى البقاء » ، ص ٦٦ عند الكلام على « أل » ما نصه : « إذا دخلت « أل » فى اسم – فرداً كان أو جمعاً – وكان ثمة معهود ، فإنها تصرف إليه . وإن لم يكن ثمة معهود فإنها تحمل على الاستغراق عند المتقدمين (يريد : أنها تشمل جميع أفراد الجنس فرداً فرداً ، أو تشمل صفة شاملة من صفاته – كما شرحنا) – وعلى الجنس عند المتأخرين (يريد أنها تدل على صنف من الجنس يكون كافياً للدلالة على الجنس ، ونموذجاً يغنى عن رؤية الباقى ؛ فكأنه نموذج – عينة – للجنس) إلا أن المقام عندهم إذا كان خطابياً يحمل على كل الجنس ، وهو : « الاستغراق » وإذا كان استدلالياً ، أو لم يمكن حمله على الاستغراق ، فإنه يحمل على أدنى الجنس (يريد على فرد واحد فقط) ، حتى يبطل الجمعية ، ويصير مجازاً عن الجنس كله . فلو لم تصرفه إلى الجنس وأبقيناه على الجمعية يلزم إلغاء حرف التعريف من كل وجه ؛ إذ لا يمكن حمله على بعض أفراد الجمع ، لعدم الأولوية ؛ إذ التقدير أنه لا عهد ؛ فيتعين أن يكون للجنس . فحينئذ لا يمكن القول بتعريف الجنس مع بقاء الجمعية ؛ لأن الجمع وضع لأفراد الماهية ، لا للماهية من حيث هى ، فيحمل على الجنس من طريق المجاز) .

وجاء فى شرح المفصل – جـ ٩ ص ١٩ ، عند الكلام على : « أل » وأقسامها – . ما نصه :

(فأما تعريف الجنس فأن تدخل اللام (أى : « أل) على واحد من الجنس لتعريف الجنس جميعه ، لا لتعريف الشخص منه – أى : الفرد الواحد منه – وذلك نحو قولك : الملَك أفضل من الإنسان ، والعسل حلو ، والخل حامض ، و « أهلك الناسَ الدرهمُ والدينارُ » فهذا التعريف لا يكون من إحاطة ؛ لأن ذلك متعذر ؛ لأنه لا يمكن أحداً أن يشاهد جميع هذه الأجناس (أى : جميع أفرادها) وإنما معناه أن كل واحد من هذا الجنس المعروف بالعقول دون حاسة المشاهدة أفضل من كل واحد من الجنس الآخر ، وأن كل جزء من العسل الشائع فى الدنيا حلو ، وأن كل جزء من الخل حامض) ا . هـ .

المسألة ٣١ :

ب – « أل » الزائدة[١]

هي التي تدخل على المعرفة أو النكرة فلا تُغيّر التعريف أو التنكير[١] وربما كان لها أثر آخر ، – كما سيجيء هنا – « فثال دخولها على المعرفة : (المأمون بن الرشيد من أشهر خلفاء بنى العباس) . فالكلمات : « مأمون » ، و « رشيد » و « عباس » ، معارف بالعلمية قبل دخول « أل » . فلما دخلت عليها لم تحدث تغييراً فى تعريفها ، ولم تفدها تعريفًا جديداً . ومثال دخولها على النكرة ما سُمع من قولهم : « ادخلوا الأولَ فالأولَ . . . » وأشباهها . فكلمة « أول » نكرة ؛ لأنها حال[٢] ، ولم تخرجها « أل » عن التنكير .

و «أل الزائدة» نوعان– كلاهما حرف[٣] –أحدهما : نوع تكون فيه «زائدة لازمة » وهى التى تقترن باسم معرفة ، ولا تفارقه بعد اقترانها به ، ومن هذا اقترانها ببعض الأعلام منذ استعماله علماً ؛ فلم يوجد خاليًا منها منذ علميته ...[٤] ولا تفارقه بعد ذلك مطلقًا ، برغم زيادتها ، كبعض أعلام مسموعة عن العرب لم يستعملوها – فيما يقال – بغير « أل » ؛ مثل : السَّمَوْءَل[٥] ، واليَسَع[٦] ، واللاتِ[٧] والعُزَّى[٨] . وكبعض

---

(١) والمراد بالزائدة هنا : ما ليست موصولة ، وليست للتعريف ، ولو كانت غير صالحة للسقوط .

(٢) « أول » السابقة ، حال منصوبة ، والثانية معطوفة عليها بالفاء التى تفيد الترتيب . وزيدت فيهما « أل » شذوذاً فى النثر ؛ كما تزاد فى النظم للضرورة . والأصل ادخلوا أولَ فأولَ ، أى : ادخلوا مرتّبين – كما سيجىء فى رقم ٦ من هامش الصفحة التالية – . أما البيان الخاص بهذا فنى باب الحال (ج ٢ م ٨٤ فى التقسيم الثالث الخاص بالتنكير والتعريف) .

(٣) ويجب إدغامه فى التاء إذا وقعت بعده مباشرة ، طبقاً للبيان الذى سبق فى آخر رقم ٣ من هامش ص ٣٨٧ .

(٤) وهذا يشمل ما وضع من أول أمره علماً مقروناً « بأل » ، ولم يستعمل فى غير العلمية ؛ من قبل كالسموءل ، وما كان مجرداً فى أصله من « أل » ثم دخلته عند انتقاله إلى العلمية ، ولازمته معها من أول لحظة – ؛ كالنضر ، والنعمان .

(٥) اسم شاعر جاهلى ، مشهور بالوفاء . (٦) اسم نبى .

(٧) اسم صنم للعرب فى الجاهلية . (٨) اسم صنم للعرب فى الجاهلية (وهى ؛ مؤنث أعز) .

الظروف المبدوءة بأل ، مثل : « الآن »[١] للزمن الحاضر ، وبعض أسماء الموصولات المصدرة بها ؛ كالتى ، والذى ، والذين ، واللاتى . . . ومن الزائدة اللازمة : « أل » التى للغلبة ، وسيجىء بيانها [٢] . . .

والآخر : نوع تكون فيه زائدة عارضة (أى : غير لازمة ، فتوجد حيناً ، وحيناً لا توجد) ، وهذا النوع ضربان :

ضربٌ اضطرارى يلجأ إليه الشعراء وحدهم عند الضرورة ، ليحافظوا على وزن الشعر وأصوله ؛ كقول القائل :

ولقد جَنَيْتُكَ[٣] أَكْمُؤاً وعَساقِلاً ... ولقد نَهَيْتُكَ عن بَنَاتِ الأَوْبَرِ[٤]

فقد أدخل الشاعر « أل » على كلمة : « أوبر » مضطرًا ؛ مع أن العرب حين تستعملها « علم جنس » تجردها من « أل » ؛ فتقول : بنات أوبر ، ومثل قول الشاعر :

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وجُوهَنَا ... صَدَدْتَ وطِبْتَ النفسَ يا قَيْسُ عن عَمْرِو[٥]

فقد أدخل الشاعر « أل » على كلمة : « النفس » التى هى تمييز ، والتمييز نكرة — على المشهور — فلا تدخله « أل » ، وكان الأصل أن يقول : طبت نفساً . ولكن الضرورة[٦] الشعرية قهرته. [٧]

---

(١) ظرف زمان منصوب . وقد يجر بمن قليلا ؛ فهو معرب . وهذا الرأى أوضح وأيسر من الرأى القائل بأنه مبنى على الفتح دائماً .

وإذا كان معرباً ومعناه الزمن الحاضر فكلمة : « أل » فيه للعهد الحضورى فتكون مُعَرِّفة ، وليست زائدة (راجع رقم ٣ من ص ٤٢٤) . وإيضاح الكلام على هذا الظرف مدون فى بابه : « الظرف » ج ٢ ص ٢٦٣ م ٧٩ .

(٢) فى ص ٤٣٣ .

(٣) « جنيتك » ؛ أى : جنيت لك ؛ وجمعت . « الأكمؤ » : جمع ، مفرده : كَمْء ؛ وهو نبات فى البادية ، له ثمر يجنيه العرب . وقد سبق أول الكتاب — ص ٢٢ — أن كلمة : « كَمْء » تكون مفرداً أيضاً لكلمة : « كمأة » التى هى اسم جنس جمعى . ولكن هنا لم يفرق بينه وبين واحدة بالتاء فى المفرد كما هو الكثير ، وإنما وقعت التاء فى اسم الجنس الجمعى . « العساقل » : جمع مفرده : عُسقول (على وزن عصفور) نوع أبيض ، كبير من الكمأة ، ويسميه بعض الناس : شحمة الأرض .

(٤) « بنات أوبر » علم على نوع من الكمأة ، ردىء الطعم . له زغب كلون التراب .

(٥) يقول لما رأيت — يا قيس — وجوهنا (أى : زعماءنا) وأكابرنا ، تسليت عن صديقك عمرو الذى قتلناه ، وطبت نفساً .

(٦) ويلحق بهذا النوع زيادتها فى النثر شذوذاً . فى مثل : ادخلوا الأول فالأول ، كما سلف البيان فى ص ٤٢٩ .

(٧) وفيما سبق من الزيادة اللازمة وغير اللازمة يقول ابن مالك :

وقد تُزَادُ لازماً كاللَّاتِ ... والآنَ ، والَّذِينَ ، ثُمَّ اللَّاتِى

ولاضْطِرارٍ ، كبناتِ الأَوْبرِ ... كذا «وطبتَ النفسَ يا قيسُ السَّرِى»

والسَّرِى أصلها : السرىّ : بتشديد الياء ، ومعناها الشريف .

٢ – وضرب اختيارى يلجأ إليه الشاعر وغير الشاعر لغرض يريد أن يحققه ؛ هو : « لمح الأصل » . وبيانه :

أن أكثر الأعلام منقول عن معنى سابق كان يؤديه قبل أن يصير علماً ، ثم انتقل إلى العلمية ، وترك معناه السابق – ولذا يسمّى : « العلم المنقول » – مثل : عادل ، ومنصور ، وحسن ... فقد كان المعنى السابق لكل اسم من هذه المشتقات هو الدلالة على أمرين معاً : ذات وصفة – أىْ ذاتٌ فعلت العدل . أو وقع عليها النصر ، أو اتصفت بالحسن . . ، ولا دخْل للعلمية بواحد من الأمرين . . . ثم صار كل واحد بعد ذلك « علَماً جامداً » يدل على مُسَمّى مُعَيّن فقط ، ولا يدل معه على شيء من الوصف السابق ، فكلمة : عادل ، أومنصور أو : حسن ، أو ما شابهها ... قد انقطعت صلتها بالوصف السابق بمجرد نقلها منه إلى الاستعمال الثانى ؛ وهو : « العَلمية » وصارت بعد العلمية اسماً جامداً لا يتضمن صفة ، ولا يشتمل عليها مع أنها كانت فى الأصل اسماً مشتقاً .

فإذا أردنا ألا تنقطع تلك الصلة المعنوية ، وأن تبقى الكلمة المنقولة مشتملة على الأمْرين معاً – (وهما : المعنى الأصلى السابق . والدلالة الجديدة ؛ وهى : العلمية) – فإننا نزيد فى أولها : « أل » لتكون رمزاً دالا على المعنى القديم تلميحاً ؛ ينضمّ إلى المعنى الجديد ، وهو : العلمية مع الجمود ؛ فنقول : العادل ، والمنصور ، والحسن ، فتدل الكلمة (بذاتها وبصيغتها التى اعتبرناها جامدة) على العلمية ، وتدل على الوصف القديم « بأل » التى تشير وتُلمح إليه . ولهذا تسمى : « أل التى للمح الأصل » ، ومن أجله تزاد زيادة لازمة فى كثير من الأعلام المنقولة الصالحة لدخولها ؛ لتشير إلى معانيها القديمة التى تحوى المدح ، أو الذم ، أو التفاؤل ، أو التشاؤم .. ؛ نحو : الكامل ، المتوكل ، السعيد ؛ الضحاك ، الخاسر ، الغراب ، الخليع ، المحروق . . . وغير ذلك من الأعلام المنقولة قديماً وحديثاً[1] .

ونقل العَلم قد يكون من « اسم معنوى جامد » ؛ كالنقل من المصدر فى مثل:

---

(١) « ملاحظة » : لا خير فى الأخذ بالرأى القائل : إن زيادة « أل » لمح الأصل سماعية ؛ لأن الأخذ به – بالرغم من أنه الأغلب – يضيع الغرض من زيادتها ؛ وهو غرض تدعو إليه الحاجة فى كل العصور وقد حرصت العرب على تحقيقه ؛ فأكثرت من استعمال الأعلام المنقولة إكثاراً مستفيضاً . فيه المبدوء بأل لمح الأصل ، وغير المبدوء ؛ فلا داعى للتضييق من غير داع بقصر هذه الزيادة على السماع كما يريدونها هنا ، وهو ألا نستعمل علماً منقولا سوى العلم الذى استعمله العرب بلفظه ونصه ، فنبقيه على سماه القديم ، ولا مانع عندهم من إطلاقه بنصه على مسمى جديد .

الفضل ، والصلاح ، والعرْفان ... وقد يكون من « اسم عين جامد » ؛ كالصخر ، والحجر والنعمان[1] ، والعظم . . . وقد يكون من « كلمات مشتقة » فى أصلها ؛ كالهادى ، والحارث ، والمبارك ، والمستنصر . . . ويُهْمَل هذا الاشتقاق بعد العلمية فتعدّ الكلمات من الجامد – كما سبق – .

فالأعلام السابقة وأشباهها زيدت عليها « أل » عند ابتداء استعمالها فى العلمية ليجتمع فى كل علم أمران هما : لمح الأصل والعلمية ، أمّا عند الرغبة – وقت التسمية – فى الاقتصار على العلمية وحدها فلا تزاد «أل» ، والأعلام فى الحالتين جامدة .

وأما من ناحية التعريف والتنكير فلا أثر لها مطلقًا ؛ فوجود « أل » التى للمح الأصل وعدم وجودها سيّان من هذه الناحية كما تقدم[2] – ،لأن العلَم يَستمد تعريفه من علميته ؛ لا من « أل » التى للمح الأصل .

والأعلام كلها صالحة لدخول «أل» هذه ، إلا العلم المرتَجَل[3] ؛ (كسعاد ، وأدَد ،) وإلا العلم المنقول الذى لا يقبل « أل » بحسب الأصول العامة ؛ إما لأنه على وزن فعل من الأفعال ؛ والفعل لا يقبلها ؛ (مثل : يحين ، يزيد ، تَعِز ، يشكر ، شَمَّر . .) . . وإما لأنه مضاف ؛ والمضاف لا تدخله «أل» ؛ (نحو : عبد الرءوف ، وسعد الدين ، وأبو العينين[4]) . . .

من كل ما سبق نعلم أن أشهر أنواع « أل » هو : الموصولة ، والمُعَرِّفة بأقسامها ، والزائدة بأقسامها .

• • •

---

(١) أصله : اسم الدّم . (٢) أول البحث (ص ٤٢٩ و ٤٣١) .

(٣) سبق شرحه فى ص ٣٠٢ . ولم تدخل « أل » هذه على العلم المرتجل لأنه ليس ذا أصل يلمح إليه ، على حين الغرض من زيادتها هو التلميح والإشارة إلى أصل العلم ، ولن يكون له أصل إلا إذا كان منقولا .

(٤) يقول ابن مالك – فى إيجاز عن لفظ « أل » ، وأنه قد يدخل بعض الأعلام للدلالة على لمح الأصل ولا يفيد تعريفاً :

وبعضُ الأعلامِ عليهِ دَخَلا ... لِلَمْحِ مَا قَدْ كانَ عنه نُقلا

كالفضْل والحارثِ والنُّعْمَانِ ... فَذِكْرُ ذَا وحذفُه سِيَّانِ

يريد : أن بعض الأعلام يدخل عليه لفظ « أل » بقصد التلميح إلى الأصل الذى نقل عنه العلم ، وما يحتويه من وصف يراد إلصاقه بالعلم المنقول ، وحذف كلمة « أل » وذكرها سيان من ناحية التعريف والتنكير .

المسألة ٣٢ :

العلَم بالغَلَبة [1]

المعارف متفاوتة فى درجة التعريف – كما سبق [2] – ؛ فبعضها أقوى من بعض وبسبب هذا التفاوت كان علم الشخص أقوى من المعرَّف « بأل العهدية »، وأقوى من « المضاف لمعرفة». غير أن كل واحد من هذين قد يصل – أحياناً – فى قوة التعريف إلى درجة « علَم الشخص » ، ويصير مثله فى الأحكام الخاصة به ، ولبيان ذلك نقول :

إن كُلاًّ من المعرَّف « بأل العهدية » ، و « المضاف لمعرفة » ، قد يكون ذا أفراد متعددة؛ فالكتاب [3] – مثلا – ينطبق على عشرات ، ومئات ، وألوف . . . من الكتب ، وكذلك النجم ، والمنزل ، والقلم . . . وكتاب سعد ، يصدق على كل كتاب من كتبه المتعددة ، ومثله : قلم حمَّاد ، وثوب عثمان . . . [3]

غير أن فرداً واحداً من أفراد المعرَّف «بأل» أو من أفراد « المضاف لمعرفة» قد يشتهر اشتهاراً بالغاً دون غيره من باقى الأفراد ؛ فلا يخطر على البال سواه عند الذكر ؛ بسبب شهرته التى غطَّت على الأفراد الأخرى، وحجبت الذهن عنها .

---

(١) تعريفه : أن يغلب معنى اللفظ عند إطلاقه على فرد من مدلولاته ، دون باقى الأفراد ؛ بسبب شهرة الأول ، كما سنشرحه . ومن أحكامه التى ستذكر أنه يعد من ناحية التعريف فى درجة العلم الشخصى ، – كما فى الصفحة التالية ، وكما سبق فى رقم ٢ من هامش ص ٢٩٢ .

(٢) فى رقم ١ من هامش ص ٢١٢ .

(٣ و ٣) المراد من «أل» العهدية هنا أنها كانت عهدية بحسب أصلها قبل أن تكون للغلبة، أما بعد أن تصير للغلبة فزائدة لازمة – كما سبق فى ص ٤٣٣ و ٤٣٦ ومابعدهما – .

وقد يقال : إن: « أل العهدية » أداة تعريف ، فكيف يكون مدلولها متعدداً حين تكون للعهد ؟ . أجاب النحاة : (إن « أل » العهدية تدخل على كل فرد عهد بين المتخاطبين على البدل – أى : على التبادل – فصحوبها كل فرد بينهما على البدل ، فمثلا لفظ : « العقبة » المعرف بأل العهدية وضع فى الأصل ليستعمل فى كل فرد عهد بينهما على البدل، فخصصته الغلبة « بعقبة أَيْلَة » – وهى على الحدود الشرقية لمصر – (راجع الصبان فى هذا ، وكذا البيان الذى فى رقم ٦ من ص ٤٢٣) بل إن مدلول العلم الشخصى قد يتعدد أحياناً ، (كما سبق – فى رقم ١ من هامش ص ٢٩٤) بالرغم من أنه أقوى من المعرفة بأل، أو : المعرفة بالإضافة وله إشارة فى رقم ١ من هامش ص ٤٣٦ .

ومن أمثلة ذلك : المصحف ، الرسول ، السُّنّة ، ابن عباس[1]، ابن عمر ، ابن مسعود ؛ فالمراد المشهور اليوم من المصحف هو: كتاب الله وقرآنه الكريم ... ومن الرسول : النبي محمد عليه السلام ؛ ومن السنة : ما ثبت عنه من قول ، أو فعل ، أو تقرير.[2] كما أن المراد المشهور من : ابن عباس هو : عبد الله ، بن عباس ، بن عبد المطلب[3]. . . دون فرد آخر من أبناء العباس . وكذلك المراد الشائع من : ابن عمر ، هو : عبد الله بن عمر بن الخطاب ، دون غيره من أولاد عمر . وكذلك المراد الشائع من ابن مسعود، هو: عبد الله بن مسعود أيضًا ،

وكانت تلك الكلمات فى الأصل — قبل اشتهارها ، وشيوع مدلولها — معرفة بالإضافة ، أو بأل العهدية ، ولكنّ درجة تعرفها بأحدهما لم تبلغ درجة العَلَم الشخصىّ ؛ الدّال على واحد بعينه ؛ لأنها ليست أعلامًا شخصية ؛ فلا تدل على فرد معين ، إذ الأصل فى كلمة : « المصحف » أن تنطبق على كل[4] غلاف يحوى صحفًا . وفى كلمة : « الرسول » أن تنطبق على كل إنسان أرسِل من جهة إلى جهة معينة . وفى كلمة : « السنة » أن تنطبق على كل طريقة مرسومة ، وفى كلمة : « ابن فلان » أن تنطبق على كل ابن من أبناء ذلك الرجل . لكن اشتهرت كل كلمة مما سبق — بعد التعريف — فى فرد ، واقتصرت عليه ؛ بحيث إذا أطلِقت لا تنصرف لغيره ؛ فقوىَ التعريف فيها ، وارتفع إلى درجة أرقى من الأولى ؛ تسمى : « درجة العَلَم بالغَلَبة » ، (أى : التغلب بالشهرة) وهى درجة تلحقه بالعلم الشخصى[5] فى كل أحكامه؛ فظهر الكلمة أنها معرفة « بألْ » ،

---

(١) كانت كلمة : « ابن » فى هذه الأمثلة وأشباهها ، معرفة ؛ لأنها مضافة إلى معرفة . ولكن العلم بالغلبة (الشهرة) هو مجموع الكلمتين المضاف والمضاف إليه معاً ، وصار تعريفه بالعلمية الغالبة ، — كما سيجىء فى رقم ٥ من هذا الهامش — وزال التعريف السابق .

(٢) ما يقره (أى : يوافق عليه) بالسكوت ؛ كأن يرى شخصاً يقول قولا ، أو يعمل عملا بشرط أن تكون الأقوال أو الأعمال من الشئون المتصلة بالدين — ؛ فيسكت ، ولا يظهر ما يدل على المعارضة فيكون سكوته موافقه ضمنية : تسمى : « تقريراً » .

(٣) جد الرسول عليه السلام .

(٤) انظر الإيضاح النعوق رقم ٢ من هامش الصفحة السابقة ، ورقم ٥و٦ من هامش ص ٤٢٣ .

(٥) قال النحاة ؛ إن العلم قسمان : علم بالوضع ؛ فيشمل علم الشخص وعلم الجنس ، وعلم بالغلبة ، وهو ما شرحناه . وأهم فارق بينهما : أن العلم الوضعى يعين مسماه تعييناً مطلقاً من أول لحظة وضع فيها على مسماه ، ووقع فيها الاختيار على لفظه ليكون رمزاً على ذلك المسمى ؛ مثل إبراهيم ، فإنه يدل على صاحب ذلك الاسم ابتداء من تلك اللحظة التى وقع عليه الاختيار فيها ليدل على إبراهيم .

أما العلم بالغلبة فقد كان أول أمره معرفة « بأل العهدية » ، أو : بالإضافة ، ولم يكن علماً فى ابتداء=

أو بالإضافة ، ولكن حقيقتها أنها صارت معرفة بعلمية الغلبة . وهى فى درجة علم الشخص – كما قلنا – وتلغى معها الدرجة القديمة . ومن أمثلة العلم بالغلبة : المدينة[1] ، العقبة[2] ، الهرم[3] . . . مجلس الأمن[4] ، جمعية الأمم[4] ، إمام النحاة[5] . . . وغيرها مما هو علم بالغلبة[6] : كالنابغة ، أو الأعشى ، أو الأخطل . . . وأصل النابغة : الرجل العظيم ، وأصل الأعشى : من لا يبصر ليلا ، وأصل الأخطل : الهجاء . ثم تغلب على كل أصل مما سبق الاستعمالُ والاشتهار فى العلمية وحدها .

أحكامه :

هو ماحق بالعلم الشخصى – كما تقدم – ويسرى عليه ما يسرى على ذلك ، مع ملاحظة أن « أل » التى فى العلم بالغلبة قد صارت قسماً مستقلا من « أل » الزائدة اللازمة (أى : التى لا تفارق الاسم الذى دخلت عليه .) ، يسمى : « أل » التى للغلبة » ولم تبق للعهد كما كانت[7] . وبالرغم من أنها زائدة ، ولازمة فإنها تحذف وجوبًا عند ندائه ، أو إضافته ، مثل : (يا رسول الله قد بلغت رسالتك) . (هذا مصحف عثمان) ، (يا نابغة ، أسمعنا من طرائفك) . . . فشأنها فى الحالتين المذكورتين من جهة الحذف وعدمه شأن « أل » المعرفة[8] – فى الرأى الأرجح – .

– أمره ، فتنزلت غلبته (أى : شهرته) منزلة الوضع ، فصار بها فى درجة « العلم الشخصى » . وحين تصل الكلمة إلى درجة العلم بالغلبة تلغى درجة التعريف السابقة وتحل محلها الدرجة الجديدة ، وتصير « أل » زائدة . لازمة بعد أن كانت للعهد .

(١) مدينة الرسول عليه السلام ، وإليها هاجر ، وفيها قبره الشريف .

(٢) اسم بلد على الحدود الشرقية المصرية . (والعقبة فى الأصل : اسم الطريق . الصاعد فى الجبل) .

(٣) بناء بمصر ، أثرى ، ضخم ، مرت عليه آلاف السنين من غير أن تؤثر فيه تأثيراً يذكر .

(٤ و ٤) مؤسسة عالمية قائمة الآن ، تضم مندوبين رسميين عن الدول الكبيرة ، ينظرون فى الشئون الدولية العامة .

(٥) سيبويه (توفى حول سنة ١٨٠ هـ) .

(٦) ويراد به – كما قلنا فى ص ٤٣٣ – كل اسم كان معناه متعدداً بحسب وضعه الأصلى ، ثم غلب استعماله فى فرد معين من أفراد ذلك المعنى المتعدد ، لا يراد غيره عند الإطلاق ؛ فصار خاصًا بسبب ذلك التعيين الناشىء من الشهرة .

(٧) أشرنا لهذا فى ص ٤٢٩ وفى ٣ من هامش ص ٤٣٣ .

(٨) فـ « أل » المعرفة لا تبقى كذلك عند الإضافة أو النداء ، لكن يجب ملاحظة أن : « أل » التى للغلبة لا تثبت مطلقاً مع حرف النداء ، فلا يتوصل لنداء ما هى فيه بكلمة : « أى » أو : كلمة : « ذا » كما يتوصل لنداء ما فيه « أل » الجنسية مما ليس علماً بالغلبة ، فلا يصح : يأيها النابغة ، ولا ياذا النابغة ، كما يصح : يأيها الرجل ، ويا ذا الرجل (راجع حاشية الصبان جـ ١ فى هذا الموضع) .

وفى العلم بالغلبة يقول ابن مالك :

أما العَلَم بالغلبة إذا كان مضافاً ، فإن إضافته تلازمه ولا تفارقه فى نداء ، ولا فى غيره : تقول فى النداء : يا بنَ عمرَ قد أحسنت ، ويا بنَ عباس قد أفدت الناس بفقهك ، ويا بن مسعود قد حققت لنا كثيراً من أحاديث الرسول . . .

وإذا اقتضى الأمر إضافته[1] فإنه يضاف مع بقائه على الإضافة

وقد يَصِيرُ عَلَماً بالغَلَبَهْ مضافٌ أَوْ مصحوبُ «أَلْ»، كالعقَبَهْ
وحَذْفَ «أَلْ» ذِى-إن تُنَاد أَوْ تُضِفْ أَوْجِبْ، وفى غَيْرِهِمَا قَدْ تَنْحَذِفْ

أى : قد يصير « المضاف » أو : « المعرف بأل » علماً بالغلبة ، لا بكونه علم شخص ، ولا علم جنس . (وهذا نوع آخر من العلم يخالفهما ، كما سبق أن أشرنا). حذف « أل » ذى (أى : هذه) واجب فى حالتين: إذا نودى الاسم المبدوء بها ، أو أضيف . وأشار بقوله : « وفى غيرهما قد تنحذف » إلى أن « أل » الدالة على العلم بالغلبة وردت محذوفة فى غير الحالتين السابقتين : (النداء ، والإضافة) فقد قال بعض العرب : هذا عَيُّوقٌ طالعاً . وهذا يوم إثنين مباركاً، بدلا من « العيوق » علم على نجم خاص ، و « الإثنين » علم على اليوم الأسبوعى المعروف . وهذا الحذف شاذ لا يصح القياس عليه .

(١) أشرنا فى باب العلم (رقم ١ من هامش ص ٢٩٤) إلى أن علم الشخص قد يكون متعدداً يشترك فى التسمية به عدد كثير ؛ فثل : محمد ، ومحمود ، وصالح ، وغيرهم من الأعلام الشخصية قد يسمى بكل منها عدة أفراد – ونقول هنا إن العلم بالغلبة قد يقع فيه ذلك ؛ مثل ابن زيدون . . . وابن خلدون . . . وابن هانىء ، والنابغة . . . فإن كل واحد منها علم بالغلبة على شاعر معين ، أو : عالم كبير... وقد يشترك معه فى التسمية آخرون . وهذا الاشتراك والتعدد فى الأعلام بنوعيها يجعلها غامضة الدلالة نوعاً ، ويجعل تعيين المراد بها غير كامل ، وفى هذه الحالة يجوز إضافة العلم إلى معرفة – إن لم يمنع من الإضافة مانع – ، رغبة فى الإيضاح وإزالة كل أثر للغموض والإبهام . فمن إضافة علم الشخص . ما ورد عن العرب من قولهم : جميل بثينة ، وقيس ليلى ، وعمر الخير ، ومضر الحمراء ، وربيعة الفرس ، وأنمار الشاة ، ويزيد سليم ، وقول الشاعر :

بالله يا ظَبَيَاتِ القاعِ قُلْن لنا ليلاىَ مِنكُنَّ أم ليلَى من البشرِ

وقول الآخر :

علا زَيْدُنا يومَ النَّقَا رَأْسَ زيْدِكُمْ بأبيضَ ماضِى الشَّفْرَتَيْن يمانى

ومن إضافة العلم بالغلبة قولهم : ؛ أهلا بابن عمرنا . ومرحباً بابن عباسنا .

وقد أدخلوا « أل » قليلا على المضاف إليه فى العلَم المركب تركيبا إضافياً ، ومع قلته يجوز إذا قدرت فيه التنكير – كما سبق – لأن الأصل فى المعارف ألا تضاف . قالوا: «يا ليت أم العمرو كانت بجانبى ...» فالغرض من إضافة العلم : هو الإيضاح ، (ويراد به إزالة الاشتراك اللفظى الناشىء من إطلاق العلم على أفراد كثيرة : بحيث لا يطلق بعد الإيضاح إلا على واحد فى الغالب) .

وقد سبق أن ألممنا لهذه المسألة فى رقم ٣ من هامش ص ١٢٧ ثم فصلنا الكلام عليها فى رقم ١ من هامش ص ٢٩٤ .

الأولى[1]، تقول : أنت ابن عُـمَـرِنا العادل ، وهذا ابن عباسنا زعيم الفتوى .

= وبهذه المناسبة نعيد ما قلناه هناك من أن الإضافة إلى المعرفة تفيد الإيضاح على الوجه الذى شرحناه ؛ (وهو : رفع الاحتمال والاشتراك فى المعرفة . . .) ، أما الإضافة إلى النكرة فإنها تفيد التخصص . ويراد به تقليل الاشتراك فقط ، ولا تفيد إزالته ورفعه ؛ فإذا قلت : « كتاب رجل » فإن الذى ينطبق عليه هذا المعنى أقل كثيراً مما ينطبق عليه لفظ : كتاب ، بغير إضافة ، (راجع ما سبق فى تلك الصفحات) .

(١) فيصير «المضاف إليه» فى التركيب الإضافى الأول هو «المضاف» فى التركيب الإضافى الثانى، إن لم يمنع من هذه الإضافة مانع ؛ كأن يكون المضاف الجديد منوناً ، أو فيه « أل » فإن كان كذلك وجب حذف المانع قبل الإضافة . . .

... ...

... ...

زيادة وتفصيل :

إذا أريد تعريف العدد « بأل » فإما أن يكون مضافاً[1] إلى معدوده ، وإما أن يكون مركباً[2] ، أو مفرداً[3] (عِقْداً) ، أو معطوفاً[4] . فإذا كان العدد مضافاً وأردنا تعريفه « بأل » فالأحسن إدخالها على المضاف إليه وحده — أى: على المعدود — ؛ نحو: عندى ثلاثة الأقلام ، وأربع الصحف ، ومائة الورقة ، وألف[5] القرش . وعندئذ يكتسب المضاف التعريف من المضاف إليه فى هذه الإضافة المحضة[6]. والكوفيون يجيزون إدخال « أل » عليهما معاً ، ويحتجون بشواهد متعددة ، تجعل مذهبهم مقبولا ، وإن كان غير فصيح[6]. . .

(١) ويسميه بعض النحاة : « مفرداً » وهذه التسمية أحسن من تسميته: « مضافاً » وهو يشمل : « ثلاثة » وعشرة وما بينهما . ويضاف غالباً لجمع مجرور ؛ كما يشمل مائة ، وألفاً ، ومركباتهما ، وتضاف غالباً لمفرد مجرور (والأحكام المفصلة الخاصة بالعدد مسجلة فى بابه بالجزء الرابع) .

(٢) وهو يشمل: «أحد عشر وتسعة عشر» وما بينهما. ويتركب كل عدد من كلمتين ،هما بمنزلة كلمة واحدة ؛ يقال فى إعرابها : مبنية على فتح الجزأين فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب حالة الجملة . إلا اثنى عشر ؛ واثنتى عشرة: فيعربان كالمثنى دائماً . وقد سبقت طريقة إعرابهما فى ص ١٢٠ و١٥٧ .

(٣) يسميه بعض النحاة « عِقداً » وهذه أفضل من تسميته : « مفرداً » . وهو ٢٠ — ٣٠ — ٤٠ — ٥٠ — ٦٠ — ٧٠ — ٨٠ — ٩٠ .

(٤) وهو يشمل كل عدد مكون من اثنين ؛ أحدهما ؛ معطوف عليه ، والآخر معطوف بالواو مثل : واحد وعشرون . . . سبع وثلاثون . . . خمس وأربعون . . .

(٥) جرى بعض الكتاب — فى عصرنا وقبل عصرنا — على إدخال : «أل» على العدد دون المعدود ؛ فيقولون : الألف قرش مثلا . وقد أعلنت الحكومة عن مشروع رسمى لنشر بعض الكتب القديمة النفيسة ، أسمته : « مشروع الألف كتاب » ويدور جدل قديم وحديث حول صحة هذا الاستعمال أو خطئه . وقد ورد مثله فى أحاديث الرسول عليه السلام . منها قوله : « ... وأتى بالألف دينار » ونقل الصبان (فى الجزء الأول من حاشيته ، آخر باب : «المعرف بأل») ، نص الحديث . وورد فى شواهد : « التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح » — — باب : الاستعانة باليد . . . — قوله عليه السلام : « ثم قرأ العشر آيات » . . . كما ورد فى نصوص أخرى تصلح للاستشهاد ، وورد فى استعمال كثير ممن يستأنس بكلامهم وإن لم يكونوا من أهل الاستشهاد . . .

فلكل ما سبق يجوز قبوله مع الاعتراف بأنه غير مستحسن ، وأن الخير فى تركه . ويقول الشهاب الخفاجى فى حاشيته على : « درة الغواص » . إن ابن عصفور قال : «هو جائز على قبحه» . وجاء فى حاشية ابن سعيد على الأشمونى صريح رفضه : « الألف دينار » قائلا : بأنه مرفوض وإن أجازه قوم من الكتاب كما نقل ابن عصفور .

والذين يرفضونه يتأولون النصوص الواردة به بتكلف ظاهر لا داعى له .

(٦ و ٦) فى ح ٣ ص ١٤ م ٩٣ تفصيل الكلام على : الإضافة المحضة وغير المحضة ، وأن الكوفيين يجيزون فى الإضافة المحضة إدخال « أل » على المضاف إذا كان عدداً بشرط دخولها على المضاف إليه (أى : على المعدود) أيضاً مع إيضاح ذلك كله ، والرأى فيه .

... ...
... ...

وإذا كان العدد مركبًا فالأحسن إدخالها على الجزء الأول منه ؛ نحو : قرأت الأحدَ عشرَ كتابًا ، وسمعت الخمسَ عشْرةَ أنشودة . . .

وإذا كان مفرداً – أى : أنه من العقود– دخلت عليه مباشرة ؛ نحو : فى حديقتنا العشرون كرسيًّا ، والثلاثون شجرة . والأربعون زهرة . . .

وإذا كان معطوفًا فالأحسن دخولها على المتعاطفَيْنِ [1] لتعريفهما معًا ؛ نحو : أنفقت الواحد والعشرين درهما ، وكتبت الخمسة والعشرين سطراً . .

وإذا كان المضاف إليه – وهو المعدود – معرفًا « بأل » فإن المضاف يكتسب منه التعريف فى الإضافة المحضة – كما سبق– ،سواء أكانا متصلين لا فاصل بينهما ، نحو : هذه (ثلاثة الأبواب ، ومائة اليوم ، وألف الكتاب)... [2]– أم فصل بينهما اسم واحد ؛ (نحو ؛ هذه ثلاثُ قطع الأبواب ، وخمسمائة الألف) – أم اسمان ، (نحو : هذه ثلاث قطع خشب الأبواب ، وخمسمائة ألفِ الدرهم) – أم ثلاثة أسماء ؛ (نحو : هذه ثلاث قطع خشب صَنَوْبَرِ الأبوابَ ، وخمسمائة ألفِ درهمِ الرجل) – أم أربعة ؛ (نحو : هذه ثلاثُ قطعِ خشب صَنَوْبر صناعة الأبوابِ ، ، وخمسمائةِ ألفِ درهمِ صاحبِ البيوت) . .

ويسرى التعريف من المضاف إليه الأخير إلى ما قبله مباشرة ، فالذى قبله ... وهكذا حتى يصل إلى المضاف الأول ، فيكون معرفة كالمضاف إليه الأخير ، وما بينهما . وهذا حكم كل إضافة محضة ؛ طالت بسبب الفواصل المضافة أم قَصُرت ، فإنك تُعَرِّفِ الاسم الأخير ؛ فيسرى تعريفه إلى ما قبله ، فالذى قبله . . . وهكذا ، حتى يصل التعريف إلى المضاف الأول [3]. غير أن كثرة الإضافات المتوالية معيبة من الناحية البلاغية بغيضة فى الذوق الأدبى ؛ فلا نلجأ إليها جهد استطاعتنا .

• • •

---

(١) هما : المعطوف والمعطوف عليه .

(٢) انظر رقم ٥ من هامش الصفحة السابقة .

(٣) راجع الأشمونى ، آخر باب : «أداة التعريف» . وكذا شرح : «المفصل» ج ٦ ص ٣٣ فى الكلام على فى تعريف العدد . وعل هذا يمتنع تعريف المضاف إليه فى مثل : « المال عشرون ألف دينار » ؛ لأنه لو عرف لانتقل التعريف منه إلى المضاف قبله ، والمضاف هنا تمييز ؛ لا يكون معرفة إلا عند الكوفيين .

... ...
... ...

الاسم النكرة المضاف إلى معرفة – المنادى النكرة المقصودة :

بقى من أنواع المعارف السبع نوعان ، سبق الكلام عليهما[1] بما ملخصه :

(ا) أن النكرة التى تضاف لمعرفة – مثل : قلمى شبيه بقلمك – قد تكتسب منها التعريف ، وتصير فى درجتها . أى : أن المضاف النكرة قد يكتسب التعريف من المضاف إليه المعرفة ، ويرقى فى التعريف إلى درجته . إلا إذا كانت النكرة مضافة إلى الضمير فإنها تكتسب منه التعريف ، ولكنها ترقى فى التعريف إلى درجة : « العَلَم » – فى الرأى الصحيح – لا إلى درجة الضمير .

وإنما يكتسب المضاف من المضاف إليه التعريف على الوجه السالف إذا كان المضاف لفظًا غير متوغل فى الإبهام ؛ فإن كان متوغلا فيه لم يكتسب التعريف – فى أكثر حالات استعماله – بإضافة ، أو غيرها ؛[2] كالأسماء : غير – حسب – مثْل[3] . . . و . . . .

(ب) أن من أنواع المنادى نوعًا واحداً يكتسب التعريف بالنداء ، وهذا النوع الوحيد ، هو : « النكرة المقصودة ، مثل : يا شرطىّ ، أو يا حارس . . . إذا كنت تنادى واحداً منهما معينًا تقصده دون غيره . ذلك أن كلمة : « شرطىّ » وحدها ، أو : كلمة . « حارس » وحدها نكرة ، لا تدل فى أصلها قبل النداء على فرد معين » . ولكنها تصير معرفة بعد النداء ، بسبب القصد والاتجاه الذى يفيد التعيين ، وتخصيص واحد بعينه ، دون غيره

ودرجة هذا المنادى فى التعريف هى درجة اسم الإشارة – لأن تعريف كل منهما يتم بالقصد الذى يعينه المشار إليه فى اسم الإشارة ، والتخاطب فى المنادى النكرة المقصودة – كما سبق – .

---

(١) ص ٢١١

(٢) وإنما يكتسبه بأمر خارج عن الإضافة ، كوقوع كلمة « غير » بين متضادين معرفتين كالتى فى قوله تعالى : (اهدنا الصراط المستقيم ، صراطَ الذين أنعمتَ عليهم غيرِ المغضوبِ عليهم) ... إلخ – كما قلنا فى رقم ٢ من هامش ص ٢١١ .

(٣) سبقت الإشارة لهذا فى رقم ٢ من ص ٢١١ أما تفصيل الكلام عليه ففى ج ٣ م ٩٣ باب : الإضافة – ص ٢٤ – .

المسألة ٣٣ :

المبتدأ والخبر ، وما يتصل بهما .

تعريفهما :

(ا) الشموسُ متعددةٌ — الأقمارُ كثيرةٌ — المحيطاتُ خمسٌ .

(ب) أمرتفعٌ البناءُ — ما حسَنٌ الظلمُ — ما مكرَمٌ الجبانُ .

فى القسم الأول : (ا) كلمات تحتها خط ، كل واحدة منها اسم ، مرفوع ، فى أول الجملة ، خال من عامل[1] لفظى أصيل ، وبعده كلمة

---

(١) العامل هو : ما يدخل على الكلمة فيؤثر فى آخرها ؛ بالرفع ، أو النصب ، أو الجر ، أو الجزم ؛ كالفعل فإنه يؤثر فى آخر الفاعل ؛ فيجعله مرفوعاً ، وفى آخر المفعول فيجعله منصوباً . وكالجازم ؛ فإنه يؤثر فى آخر المضارع ؛ فيجعله مجزوماً . وكحرف الجر ؛ فإنه يؤثر فى آخر الاسم ؛ فيجعله مجروراً ، وهكذا . (انظر ما سبق فى ص ٧٢ وما بعدها) .

والعامل ثلاثة أنواع :

ا – أصلى ، لا يمكن الاستغناء عنه ؛ وإلا فسد المعنى المقصود من الجملة ، ومن أمثلته : المضارع ، وأدوات النصب ، والجزم ، وبعض حروف الجر . . .

ب – زائد ؛ وهو الذى يمكن الاستغناء عنه من غير أن يترتب – فى الأغلب – على حذفه فساد المعنى المقصود ؛ كبعض الحروف الزائدة فى الجر ؛ مثل « الباء » و « من » وغيرهما من باقى الحروف التى لا تجىء بمعنى جديد ، وإنما تزاد لمجرد تقوية المعنى، وتوكيده، وربما لا يستغنى عنه؛ (كما سبق فى ص ٦٦ و ٧٠) ولا يحتاج حرف الجر الزائد مع مجروره إلى متعلق .

حـ – شبيه بالزائد؛ (وينحصر فى بعض حروف الجر)؛ ويؤدى معنى جديداً خاصاً لا يمكن الاستغناء عنه . ولكنه مع ذلك لا يحتاج مع مجروره إلى متعلق . بخلاف حروف الجر الأصلية ؛ فإن كل حرف منها لا بد له مع مجروره من متعلق . (ومن أمثلة الشبيه بالزائد : «رُبَّ»؛ وهى تفيد التقليل أو التكثير . و « لعل » ؛ وهى تفيد الترجى ، « ولولا » – فى رأى – وهى تفيد الامتناع) . . . فحرف الجر الأصلى يؤدى معنى جديداً خاصاً ، ولا يمكن الاستغناء عنه ؛ ولا بد له مع مجروره من متعلق يتعلقان به . وحرف الجر الزائد يمكن الاستغناء عنه ، – لأنه لا يؤدى معنى خاصاً جديداً ، وإنما يفيد تقوية المعنى القائم – ، ولا يحتاج مع مجروره إلى متعلق ؛ فهو مخالف للأصلى من ناحيتين . أما حرف الجر الشبيه بالزائد فيشبه الأصلى من ناحية أنه لا يمكن الاستغناء عنه ؛ لأنه يؤدى معنى خاصاً جديداً ، ويخالفه من ناحية أنه مع مجروره لا يحتاجان إلى متعلق يتعلقان به ؛ كما أنه يشبه الزائد من ناحية عدم التعلق ، ويخالفه من ناحية أنه لازم كى يؤدى معنى خاصاً جديداً، والزائد لا يؤدى معنى خاصاً جديداً ، ولا يحتاج لتعليق .

(وتفصيل هذا يجىء فى مكانه الأنسب ، وهو حروف الجر ، آخر الجزء الثانى ص ٤٠٤ م ٨٩) .

ومن العوامل ما هو «لفظى» ؛ أى : يظهر فى النطق وفى الكتابة ؛ كالعوامل التى سبقت ، ومنها ما هو «معنوى» يدرك بالعقل لا بالحس ؛ كالابتداء الذى يرتفع به المبتدأ – وهذا الابتداء هو السبب فى أن « الحال » لا تجىء من المبتدأ عند بعض النحاة، دون بعض ، (طبقاً للبيان والتفصيل الآتيين فى باب الحال ١ ج ٢ م ٨٤ ص ٣٢٩ ورقم ٣ من هامش ص ٣٣٧) – وكالتجرد من الناصب والجازم؛ فيرتفع به المضارع.

والعوامل بنوعيها: «اللفظية والمعنوية» ليست فى الحق والواقع هى التى تؤثر بنفسها ؛ وإنما الذى يؤثر

تتمم المعنى الأساسى للجملة : (أى : تتضمن الحكم بأمر من الأمور لا يمكن أن تستغنى الجملة عنه فى إتمام معناها الأساسى ، كالحكم على الشموس بالتعدد ؛ وعلى الأقمار بالكثرة ، وعلى المحيطات بأنها خمس . . .) ذلك الاسم يسمى : « مبتدأ » والكلمة الأخرى تسمى : « خبر » المبتدأ . وكلاهما مرفوع .

وفى القسم الثانى : (ب) أمثلة لمبتدأ أيضًا ، ولكنه غير محكوم عليه بأمر ؛ لأنه وصف[1] يحتاج[2] إلى فاعل بعده ، أو نائب فاعل ؛ يتمم الجملة ، ويكمل معناها الأساسى ؛ مثل : كلمتَىْ : « البناء » « والظلم » فإنهما فاعلان للوصف[3] ، ومثل كلمة : « الجبان » ؛ فإنها نائب فاعل له[4] . وقد استغنى الوصف بمرفوعه عن الخبر .

مما سبق نعرف أن المبتدأ القياسىّ : (اسم مرفوع فى أول جملته[5] ، مجرد من العوامل اللفظية الأصلية[6] ، محكوم عليه بأمر . وقد يكون وصفًا مستغنيًا بمرفوعه فى الإفادة وإتمام الجملة). والخبر القياسىّ هو : (اللفظ الذى يكمل الجملة مع المبتدأ[7] ، ويتمم[8]

= ويحدث حركات الإعراب هو المتكلم . ولكن النحويين نسبوا إليها العمل والتأثير ؛ لأنها المرشدة إلى تلك الحركات اللازمة لكشف المعانى (كما أوضحنا هذا ومزاياه بتفصيل تام فى هامش ص ٧٣) ، ولا بأس بما صنعوا . وإنه لجليل الشأن .

(١) كررنا أن المراد بالوصف هنا : « المشتق » وهو : ما أخذ من كلمة أخرى – يغلب أن تكون مصدراً – وتفرع منها ، مع تقارب بينهما فى المعنى والحروف . ويجب أن يكون الوصف فى هذا الباب نكرة ، لأنه بمنزلة الفعل ، والفعل فى حكم النكرة – كما رددنا فى رقم ١ من هامش ص ٢١٣ وغيرها – وهناك ما يقوم مقام الوصف ، وسنذكر الوصف الذى له مرفوع وما يلحق بهذا الوصف فى « ب » من ص ٤٤٨ .

(٢) ذلك لأن بعض أنواع الوصف يشبه الفعل فى أنه يرفع بعده فاعلا أو نائب فاعل ؛ وذلك بشروط معينة . . . فاسم الفاعل يرفع فاعلا ، واسم المفعول يرفع نائب فاعل ، وهكذا . . . ، مثل : أحاضر ضيفك ؟ أمحبوس اللص ؟ ولهذا إشارة فى رقم ٣ من هامش ص ٤٥٣ – .

(٣) الوصف فى الأول اسم فاعل ، وفى الثانى صفة مشبهة .

(٤) لأن الوصف اسم مفعول ؛ فهو يحتاج إلى نائب فاعل – كما سبق فى رقم ٢ . وكما سيجىء فى رقم ٣ من هامش ص ٤٥٣ –

(٥) غالباً .

(٦) أما غير الأصلية فقد يحتويها – وسيجىء البيان فى ص ٤٤٧ . وجدير بالملاحظة أن المبتدأ – وكذا اسم الناسخ – لا يكون ظرفا باقيا على ظرفيته ، ولا جاراً مع مجروره – .

(٧) أين الخبر فى قولهم : فلان . وإن كثر ماله – لكنه بخيل . . . ؟ انظر الإجابة فى : « و » من ص ٤٥١ .

(٨) وإنما كان الخبر متمماً المعنى الأساسى للجملة ، لأنه حكم صادر على المبتدأ . فالمبتدأ هو الشىء المحكوم عليه ، والخبر هو الشىء المحكوم به (أى : هو الحكم) وهذا يقتضى – فى الأغلب – أن يكون المبتدأ معلوماً للمتكلم والسامع معاً قبل الكلام ؛ ليقع الحكم على شىء معلوم ، وأن يكون الخبر =

معناها الأساسي . ، بشرط أن يكون المبتدأ غير وصف) . ومن هنا كان المبتدأ

= مجهولا للسامع، لا يعرفه إلا بعد النطق به ، أو أنه هو موضع الإهتمام به ، والتطلع إليه ، دون المبتدأ . والرغبة في إعلان هذا المجهول ، وكشف أمره ، ونسبته إلى المبتدأ — هي الداعية للنطق بالجملة الاسمية كلها . ولذا يقول المحققون : إن الأساس الصحيح للتفرقة بين المبتدأ والخبر ، والاهتداء إلى تمييز كل منهما بدون خلط ، إنما يقوم بينهما على الفارق المعنوي السابق ؛ فما كان منهما معلوماً قبل الكلام ، ولا يساق الحديث لإعلانه وإبانته للسامع فهو المبتدأ (أي : المحكوم عليه) ولو جاء لفظه متأخراً في الجملة ، وما كان منهما مجهولا للسامع ، ويريد المتكلم إعلامه به ، وإذاعته له ، فهو الخبر (أي : المحكوم به) ولو جاء لفظه متقدماً . في الجملة فإن لم يوجد عند السامع علم سابق بأحدهما ، ولم توجد قرينة دالة على التمييز بينهما وجب تقديم المبتدأ ، وتأخير الخبر ، ليكون الترتيب دالا ومرشداً على كل منهما ، ويرتفع اللبس . هذا هو الأصل العام وهو الأساس القويم الذي يجب التعويل عليه في أغلب الحالات — كما سبق — بالرغم من مخالفة بعض النحاة — .

ولزيادة الإيضاح نسوق المثال الآتي : أن يعرف المخاطب شخصاً مثل : «إبراهيم» بعينه واسمه ، ولكنه لا يعرف أنه زميله في الدراسة ؛ فيقول : «إبراهيم زميلك» ، جاعلا المبتدأ هو المعروف للمخاطب ، والخبر هو المجهول له ، المحكوم به — وذلك شأن الخبر في الأغلب كما قدمنا ؛ أن يكون هو الشيء المجهول للمخاطب وأنه المحكوم به — فلا يصح أن تقول : «زميلك إبراهيم» بغير قرينة تدل على تقديم الخبر . أما إذا عرف المخاطب زميلا له ولكنه لا يعرف اسمه ، وأردت أن تعين له الاسم فإنك تقول : زميلك إبراهيم ؛ جاعلا المعلوم له هو المبتدأ ، والمجهول له المحكوم به هو الخبر ، فلو عكس الأمر في إحدى الصورتين السالفتين لانعكس المعنى تبعاً لذلك ، واختلف المراد ؛ إذ يصير المحكوم به محكوماً عليه ، والعكس .

— راجع ج٣ ص ١٥٤ من شرح المفصل . ولما سبق إشارة موجزة في ص ٤٨٥ ثم تلخيص في رقم ٢ من هامش ص ٤٩٣ .

ومن شروط الخبر ألا يكون معلوماً من المبتدأ وتوابعه ؛ فلا يقال : والد محمد والد ، ولا كتاب عليّ صاحبه عليّ . .

— راجع حاشية ياسين على التوضيح ج ٣ باب : «الترخيم» عند الكلام على المحذوف للترخيم — .

لما سبق لا يصح أن يكون معنى الخبر المفرد هو معنى المبتدأ ، سواء أكان موافقاً له في اللفظ أم غير موافق . لكن إذا دل الخبر على زيادة معنى ليست في المبتدأ ، وقامت القرينة على هذه الزيادة — صح وقوعه خبراً ولو كان مماثلا للمبتدأ في لفظه ، فيصح أن يقال : والد محمد والد ، إذا قامت القرينة على أن المراد : أنه والد عظيم ، أو رحيم ، أو نحو ذلك ، كما يصح أن يقال : كتاب عليّ صاحبه عليّ ، إذا قامت القرينة على أن المراد : أنه عليّ العالم ، أو الخبير ، أو غير هذا مما يجعل معنى الخبر جديداً ليس مستفاداً من المبتدأ وتوابعه . وعلى هذا الأساس يقال : المال مال — الحرب حرب ، الجد جد — الشمس منيرة — كل هذا بشرط قيام القرينة على أن المراد من الخبر معنى جديد — كما قلنا — غير معنى المبتدأ وتوابعه . ويصح أن يكون من هذا قول الشاعر يحن إلى وطنه :

بلادٌ كما كنَّا وكنَّا نُحبها إذ الأهلُ أهلٌ والبلادُ بلادُ

وقول الآخر :

الحرُّ حرٌّ عزيزُ النَّفْس حيث ثَوَى والشمسُ في كل برجٍ ذاتُ أنوارِ

ومن شروط الخبر شبه الجملة بنوعيه أن يكون تاما ، وأن يكون ظرف الزمان خبراً عن المعنى — في الغالب — لا عن الجثة (أي : الشيء المجسّد) ؛ طبقاً للبيان والتفصيل الخاصين بكل ذلك في ص ٤٧٨ .

* ملاحظة * :

قد يتمم الخبر — بنفسه — الفائدة مع المبتدأ ، وهذا هو الأصل الأغلب ؛ لأنه المحكوم به على المبتدأ ؛ كما عرفنا . وقد يتممها في بعض الأحيان بمساعدة لفظ آخر يتصل به نوع اتصال ، كالنعت =

القياسى نوعين؛ نوعًا يحتاج إلى خبر حتمًا(١) وقد يتحتم أيضًا أن يكون هذا الخبر جملة أو شبهها كما سيأتى(٢) — ، ونوعًا لا يحتاج إلى خبر(٣)، وإنما يحتاج إلى مرفوع بعده يعرب فاعلا أو نائب فاعل(٤) . ولا بد فى هذا النوع أن يكون وصفًا(٥)

=فى قوله تعالى : يخاطب المعارضين : (بل أنتم قومٌ عادُون)، أى : ظالمون . وقوله : (بل أنتم قوم تجهلون) ، وقول الشاعر :

نقولُ فيُرضِى قولُنا كلَّ سامع ونحن أُناسٌ نُحْسنُ القول والفعْلا

فالذى تمم الفائدة الأساسية هو النعت ، لا الخبر ، لأن معنى الخبر معلوم بداهة فى الأمثلة السالفة من دلالة الضمير على التكلم أو التخاطب ، فكلاهما قد دل بذاته وبصيغته المباشرة على حقيقة صاحبه وهى : « قوم » أو : « أناس » فهذا الخبر من النوع الذى يكمل هو وتابعه مجتمعَين الفائدة الأساسية مع المبتدأ — على الوجه المشار إليه فى : « ا » و « ب » من ص ٥٢١ و٥٢٢ وتجىء له إشارة فى ج ٣ باب النعت ، م ١١٤ ص ٤٢٥ — ومثل البيت السابق قول الآخر :

ونحن أُناسٌ نحبُّ الحديثَ ونكرهُ ما يوجبُ المأْثَما

وما ينطبق على خبر المبتدأ ينطبق على خبر النواسخ أيضاً ، كقول الشاعر :

ولا خيرَ فى رأى بغير رَوِيَّةٍ ولا خيرَ فى رأيٍ تعابُ به غدًا

إذ لا تتحقق الفائدة الأساسية من : « نحن أناس » — ولا من : « لا خير فى رأى » فهذا فى البيت غير صحيح المعنى بغير انضمام الصفة إليه ، وهى شبه الجملة فى الشطر الأول ، والجملة فى الشطر الثانى .

من النوع الذى نحن بصدده : المبتدأ اسم الشرط ؛ فإن خبره — فى الأرجح — هو الجملة الشرطية . وهذه لا تتمم المعنى إلا بالجملة الجوابية المترتبة عليها ؛ كما أشار لهذا « الصبان » فى ج ١ باب الكلام وما يتألف منه عند بيت ابن مالك :

والأمرُ إنْ لَمْ يكُ للنّون مَحَلّْ فيه ، هو اسمٌ ، نحوُ : صَهْ وحَيَّهَلْ

انظر ما يتعلق بإعراب هذا البيت فى ص ٦٩ .

وسيجىء عنه البيان فى ج ٤ ص٤١٨ م ١٥٧ باب الجوازم والأحكام الخاصة بجملتى الشرط والجواب

(١) وفى ص ٤٥٧ حكم هذا الخبر من حيث المطابقة .

(٢) فى ص ٤٧٣ . وبعض الأمثلة فى « ج » من هامش ص ٥٤٣ .

(٣) لا يحتاج المبتدأ إلى خبر إن كان هذا المبتدأ ناسخاً يعمل ؛ لأن اسم الناسخ يغنى عن خبر هذا المبتدأ الناسخ (انظر البيان فى رقم ١ من هامش ص ٥٦٦) وسيجىء فى رقم ٤ من هامش ص ٤٤٩ صورة أخرى ؛ هى أن الناسخ « مثل : ليس » يحتاج لخبر منصوب فيغنى عنه — أحياناً — اسم مرفوع . وسنشير لهذا فى « ه » من ص ٤٥١ .

(٤) ومن أنواع نائب الفاعل : « شبه الجملة » .

(٥) ولو تأويلا — كما سيجىء فى « ب » من ص ٤٤٩ وفى « د » من ص ٤٥٠ حيث بعض الصور الأخرى — ومنها صور سماعية ، لا يحتاج فيها المبتدأ إلى خبر ، ولا إلى ما يغنى عن الخبر .

مُنكَّراً[١]، وأن يكون رافعاً لاسم بعده[٢] يتمم المعنى[٣]، فإن لم يتمم المعنى لم يعرب الوصف مبتدأ مستغنياً بمرفوعه بالصورة السالفة؛ ففي مثل: ما حاضرٌ والدهُ عليّ — لا يتم المعنى بالاقتصار على الوصف مع مرفوعه؛ (أى: ما حاضرٌ والده). وفى هذه الحالة يعرب الوصف (وهو كلمة: «حاضر») إعراباً آخر؛ كأن نجعله خبراً مقدماً، و«والد» فاعله، و(عليّ) مبتدأ[٤] مؤخر . . .

والأكثر فى الوصف الواقع مبتدأ أن يعتمد على نفى، أو استفهام؛ بأن يسبقه شيء منهما؛ كالأمثلة السالفة فى: «ب»[٥] ويجوز — بقلة — ألا يسبقه شيء منهما؛ نحو: نافعٌ أعمالُ المخلصين، وخالدٌ سيَرُ الشهداء.

ولا فرق بين أن يكون المبتدأ اسماً صريحاً؛ كالأمثلة السالفة — وأن يكون اسماً بالتأويل؛ نحو «أنْ تقتصد» أنفع لك، «وأنْ تجتنب» الغضبَ أقربُ

---

(١) ولا يحتاج تنكيره لمسوغ (كما سيجىء فى رقم ٣ من هامش ص ٤٨٥).

(٢) سوا أكان ظاهراً؛ نحو أمقاتل عليّ؟. أم ضميراً بارزاً — كما سيجىء فى ص ٤٥٥ ورقم ١ من هامشها — نحو أمقاتل أنت؟ — أم ضميراً متصلا مجروراً بحرف جر؛ نحو: فلان مغضوب عليه، فالضمير المجرور نائب فاعل فى محل رفع. وعند التساهل والتيسير يقال فى الإعراب: الجار والمجرور نائب فاعل — كما فى رقم ٤ من هامش ص ٤٦٢ —.

أما رفعه الضمير المستتر فكثير من النحاة يمنعه؛ نحو أقائم محمد أم قاعد؟. وذلك على اعتبار أن كلمة «قاعد» معطوفة على قائم؛ فهى مبتدأ مثلها، يحتاج إلى فاعل يكون ضميراً وبارزاً، وهو هنا غير بارز، وفريق آخر يجيزه مستتراً، ورأيه أحسن. لأن الأخذ به — هنا — أيسر، ولا ضرر فيه ولا تكلف.

(٣) لأن الوصف هنا بمنزلة الفعل، والاسم المرفوع بالوصف بمنزلة الفاعل أو نائب الفاعل، وكلاهما يتمم معنى الجملة. ودليل المشابهة بين الوصف والفعل أن الوصف لم يرد مصغراً، ولا منعوتاً، ولا معرفاً. وكذلك لم يرد فى الأعم الأغلب — مثنى أو مجموعاً — وإن كان من القليل الجائز إعمالها.
— كما سيجىء فى ج ٣ ص ٢٤٣ م ١٠٢، باب «اسم الفاعل». —

(٤) ويصح «إعراب «عليّ» مبتدأ مؤخر، و«والد»: مبتدأ ثان. والوصف، «حاضر» خبر مقدم للمبتدأ الثانى، والمبتدأ الثانى وخبره خبر الأول.

(٥) تقييدهم الاعتماد بالنفى والاستفهام يدل على أن الاعتماد على غيرهما لا يكفى فى تحقيق الأكثر والأفصح: كما فى مثل: محمود قائم أبواه، فإعراب «قائم» مبتدأ ثانيا، غير فصيح، بالرغم من اعتماده على المبتدأ المخبر عنه؛ (كما قال صاحب المغنى — راجع حاشية الصبان، ج ١ فى هذا الموضع) — أما الاعتماد فى باب اسم الفاعل — وأمثاله — فيختلف عما هنا فى أسبابه وأنواعه وأحكامه، كما سيجىء فى بابه ج ٣.

للسلامة . أي : اقتصادك . . . واجتنابك[١] ، وكقول الشاعر :

فما حَسَنٌ أن يَعذِرَ[٢] المرء نفسَه ... وليس له من سائر الناسِ عاذرُ

. . . . .[٣] والمبتدأ مع خبره ، أو مع ما يُغنِي عن الخبر[٤] ، نوع من الجملة الاسمية[٥] .

---

(١) فالمصدر المؤول من « أنْ والفعل والفاعل » فى محل رفع مبتدأ .

(٢) المصدر المؤول كاملا هو : عذر المرء نفسه ، والمبتدأ هو : عذْر ... ويصح إعرابه فاعلا للوصف : « حسن » قبله ، ويصح أيضاً إعرابه خبراً للوصف .

(٣) وكذلك قول الشاعر :

ومن نكد الدنيا على الحرّ أن يَرى ... عدوًّا له ، مامن صداقته بدٌّ

(٤) التعبير بقولنا : « المبتدأ مع خبره أو ما يغنى عن الخبر . . . » أفضل وأدق من التعبير الوارد فى كثير من المراجع النحوية ، وهو : « المبتدأ مع خبره ، أو مع مرفوعه الذى يستغنى به عن الخبر . . . » لأن المبتدأ قد يستغنى عن الخبر وعما يغنى عنه استغناء تاماً ، وقد يستغنى عن خبره باسم مرفوع الناسخ ؛ (طبقاً لما أشرنا إليه فى رقم ٢ و ٤ من هامش ص ٤٤٤ والبيان الذى فى رقم ١ من هامش ص ٥٦٦ وفى « د » من ص ٤٤٩) .

(٥) الجملة – كما سبق فى الباب الأول – ما تركبت من جزأين أساسين يؤديان معنى مفيداً . وهما يسميان : طرف الجملة ، أو ركنيها . (راجع ص ١٥) ، والجملة قسمان : – وسنشير لما يأتى فى ص ٤٦٦ – :

ا – اسمية ، وهى : التى تكون مبدوءة باسم بدءاً أصيلا ؛ كالجملة المكونة من المبتدأ مع خبره ، أو : مع ما يغنى عن الخبر . . . وكاسم الفعل مع مرفوعه .

وبهذه المناسبة يقول النحاة : إن الوصف مع مرفوعه ولو كان اسماً ظاهراً يعدّ من قبيل المفرد ، لا الجملة ، إلا الوصف الواقع مبتدأ مستغنياً بمرفوعه عن الخبر ، فقيل : جملة ، وقيل : إنه فى حكم الجملة ، وهذا هو الشائع ، وأما الوصف الواقع صلة : « أل » فالأرجح أنه شبه جملة ، (كما سبق عند الكلام على : « صلة الموصول » رقم ١ من هامش ٣٨٤) وليس جملة ، ولكنه فى قوتها معنى . والخلاف لفظى ؛ لا أثر له من حيث المعنى ؛ فلا داعى للاهتمام به . وقد سبق بيان لهذا فى الموضع المشار إليه .

ب – فعلية وهى التى تكون مبدوءة بفعل ؛ (ومنها الجملة المبدوءة بحرف النداء) .

وقد أشار ابن مالك إلى كثير من الأحكام السابقة الخاصة بالمبتدأ بقوله فى باب عنوانه : « المبتدأ والخبر » :

مُبْتدأٌ زَيْدٌ ، وعاذرٌ خبَرْ ... إنْ قلتَ : زَيدٌ عاذرٌ مَنْ اعتذَرْ

وأَوّلٌ مُبْتَدَأٌ والثانى ... فاعلٌ أَغْنَى ؛ فى : أسارٍ ذانِ ؟

وقِسْ ، وكاستفهامٍ النفْىُ ، وقدْ ... يجوزُ نحوُ : فائزٌ أولُو الرَّشَدْ

أى : إن قلت : (زيد عاذر من اعتذر ؛ بمعنى ؛ أنه قابل عذر من اعتذر) فزيد مبتدأ ، و « عاذر » خبر . وإن قلت : (أسار هذان ؟) ، فإن : « سار » وهو الاسم الأول ؛ مبتدأ ، و « ذان » – هو الاسم الثانى – فاعل ، أغنى عن الخبر ؛ لأن المبتدأ وصف مسبوق هنا باستفهام . ثم قال : قس على هذا المثال أشباهه ؛ من كل وصف معتمد على استفهام ، أو نفى . ويجوز – بقلة – ألا يسبقه شئ منهما ؛ نحو : فائز أولو الرشد ؛ فلا يتغير الإعراب .

وبمناسبة الكلام على المبتدأ والخبر وأنهما مرفوعان[1]، بحث النحاة - كعادتهم - عن العامل الذى يوجد الضمة فى كل منهما. ولما لم يجدوا قبل المبتدأ عاملا لفظياً يوجدها، قالوا إن العامل معنوى؛ هو؛ وجود المبتدأ فى أول الجملة؛ لا يسبقه لفظ آخر؛ وسمّوا هذا العامل المعنوى: «الابتداء». فالمبتدأ عندهم مرفوع بالابتداء. أما الخبر فعامل الرفع فيه هو: المبتدأ، أى: أن الخبر مرفوع بالمبتدأ هذا رأى من عدة آراء لا أثر لها فى ضبط كل منهما، ولا فى وضوح معناهما، ومعنى الكلام. فالخير فى إهمالها، وتناسيها، والاقتصار على معرفة أن المبتدأ مرفوع، والخبر مرفوع كذلك[2].

---

(١) إما رفعاً ظاهراً؛ (نحو: الزراعةُ ثروةٌ) أو رفعاً مقدراً؛ نحو: (الصناعةُ غنًى) وإما محلّيا كأن يكون الخبر جملة، - أو نحوها مما يكون فى محل رفع، كالمصدر المؤول - (نحو: الأمانة تجلب الغنى - الصناعة خيرها عميم - براحتك أن تجيد عملك ...)

(٢) يقول ابن مالك فى تلك القاعدة التى لا فائدة منها اليوم:

وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بالابْتِدَا ... كَذَاكَ رَفْعُ خَبَرٍ بالمُبْتَدَا

... ...

... ...

زيادة وتفصيل

(ا) عرفنا[1] أن العوامل اللفظية الأصلية لا تدخل على المبتدأ ، وأن المبتدأ وكذا الناسخ لا يكون شبه جملة (أى : لا يصح أن يكون أحدهما ظرفاً باقياً على ظرفيته ، أو : جاراً مع مجروره) أما العوامل غير الأصلية (وهى الزائدة ، وشبه الزائدة) ، فقد تدخل ؛ فمثال الزائدة « مِنْ » فى قوله تعالى : (هلْ مِنْ خالق غيرُ[2] اللهِ) ، ومثالُ شبه الزائدة : « ربَّ » فى مثل : (رُبَّ قادمٍ غريبٍ أفادنا) فكلمةَ : « مِن » حرف جر زائد ؛ دخل على المبتدأ ؛ فجَرَّه فى اللفظ ، دون المحل . ولذلك نقول فى إعرابه : إنه مبتدأ ، مجرور بمِنْ فى محل رفع[3] .

وكذلك كلمة : « قادم » فإنها مبتدأ مجرور فى اللفظ بحرف الجر الشبيه بالزائد وهو : « رُبَّ » — فى محل رفع[4] .

---

(١) رقم ٦ من هامش ص ٤٤٢

(٢) يعرب النحاة كلمة : « غير » فى هذه الآية إما صفة لخالق ، (التى هى مبتدأ مجرورة فى اللفظ ، مرفوعة فى المحل) ، والخبر محذوف ؛ فالتقدير : هل من خالق غير الله « لكم »؟ ، وإما خبر المبتدأ ولا يعربونها فاعلا يغنى عن الخبر ؛ بحجة أن الوصف الذى له فاعل يغنى عن الخبر بمنزلة الفعل ، والفعل لا تدخل عليه « من » الزائدة ؛ فكذا ما هو بمنزلته . وهذا رأى أساسه التخيل والتوهم ؛ فلا داعى للأخذ به ؛ كى لا تخرج هذه الحالة من القاعدة العامة (الموضحة فى : «ا» من ص ٤٥٣) بغير حجة مقبولة .

(٣) ومن أمثلة ذلك : (بحسْبك علم ، فإنه أمضى سلاح ، وكافيك بحسن الخلق ؛ فإنه غنى دائم) ، فالباء فى كلمتى : « حسب » و « حسن » حرف جر زائد ، وما بعدها مجرور بها فى محل رفع مبتدأ . « وحسبك » بمعنى « كافيك » وكلاهما بمعنى : يكفيك . (وقد سبقت إشارة إلى استعمال : « فحسب» فى هامش ص ٤٢٢ أما تفصيل الكلام عليها فى ج ٣ باب الإضافة ، ص ١٤٧ م ٩٥) .

ومن الأمثلة أيضاً : ناهيك بدين الله ؛ فالباء حرف جر زائد ، و «دين» مجرور بها فى محل رفع مبتدأ ، وخبره كلمة : « ناهى . . . » والمعنى دين الله ناهيك عن طلب غيره ؛ لكفايته . وهذه الكلمة متوغلة فى الإبهام (انظر ج ٣ م ٩٣) وفى الأمثلة السابقة إعرابات أخرى ليس مكانها هنا .

ومن مواضع زيادة « باء الجر » دخولها على المبتدأ بعد « إذا » الفجائية ، نحو خرجت فإذا بالصديق قادم — كما جاء فى المغنى عند الكلام على : « باء الجر» — ، وكذلك دخولها على المبتدأ الضمير فى مثل : كيف بك عند اشتداد الكرب . والأصل كيف أنت . . . فلما زيدت الباء وجب تغيير الضمير « أنت » لأنه ضمير مقصور على الرفع . فأتينا بدله بضمير يؤدى معناه ، ويصلح لدخول حرف الجر ، وهو : « كاف » المخاطب ، (مجرورة بالباء لفظاً فى محل رفع مبتدأ ومن هذا قول النابغة الأساس — ج ١ مادة : « جنح » ص ١٣٧) — :

يقولون حِصْنٌ . ثم تأْبَى نفوسهمْ   فكيف بحصْن والجبالُ جُنوحُ ؟

وسيجىء البيان فى باب حروف الجر ج ٢ م ٩٠ عند الكلام على الباء م ٩٠ ص ٤٥٥ ط ٣ .

(٤) تقدم فى هامش ٤٤١ الكلام على حرف الجر الأصلى ، والزائد ، والشبيه بالزائد .

... ...

... ...

(ب) الوصف الذى له مرفوع يستغنى به عن الخبر باطراد هو الوصف المشتق الجارى مجرى فعله فى كثير من الأمور ؛ وأوضحها : المشاركة فى الحروف الأصلية ، وحركاتها وسكناتها ، وفى عمله، ومعناه . . . ؛ كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وكذا اسم التفضيل ؛ فإنه قد يرفع الظاهر فى مثل : ما رأيت ورقةً أحسنَ فى سطورها الخطُّ منه فى ورقةِ محمودٍ ، فيقال هنا عند وقوعه مبتدأ : هل أحسنُ فى سطور هذه الورقةِ الخطُّ منه فى سطور غيرها[1] ؟ . . .

ويلحق بالوصف ـ قياساً ـ ما أُوِّلَ به ؛ من كل جامد تضمن معناه ؛ مثل : أأسدٌ الرجلان ؟ . بمعنى أشجاعٌ الرجلان ؟ . و«المنسوب» ؛ نحو : أعربىٌّ الشاعران. أى : أمنسوب الشاعران للعرب ؟ . و « ذو» بمعنى صاحب ؛ نحو : أذو علمٍ القادمان ؟ بمعنى : أصاحب علم القادمان ؟ . و «المصغر» ؛ نحو : أصُخَيْرٌ المرتفعان ؛ لأنه بمعنى : أصخر صغير ؟ . . . فكل هذه الأنواع المؤولة تجرى قياساً مجرى المشتق فى أن لها مرفوعاً فى بعض الأحيان[2] تستغنى به عن الخبر[3] .

(حـ) قلنا إن الوصف يسبقه فى الأكثر نفى ، أو استفهام ـ دون غيرهما ـ ؛ فالنفى قد يكون بالحرف ؛ نحو : ماغائب الشاهدان ، أو بالفعل ؛ نحو ؛ ليس محبوب الغادرون.[4]

---

(١) انظر ما يتصل ويوضح هذا فى رقم ٤ من هامش ص ٤٦٢ . .

(٢) انظر رقم ٢ من هامش ص ٤٤٥ . (٣) انظر رقم ٦ من هامش ص ٤٦١ .

(٤) « ليس » فعل ماض . « محبوب » اسمها مرفوع ، وأصله مبتدأ ، « والغادرون » نائب فاعل « لمحبوب » ، مرفوع بالواو ، ويغنى عن خبر ليس (فهو من المواضع التى يغنى فيها المرفوع مع بقائه مرفوعاً ـ عن المنصوب ؛ وقد أشرنا لهذا فى رقم ٢ من هامش ص ٤٤٤ ، كما أشرنا هناك إلى صورة أخرى ؛ هي : أن المبتدأ لا يحتاج إلى خبر إن كان هذا المبتدأ وصفاً ناسخاً يعمل على الوجه الذى وضحه المثال الذى فى رقم ١ من هامش ص ٥٦٦ .

جاء فى حاشية الصبان هنا ـ عند الكلام على إعراب الوصف الواقع بعد أداة النفى « ليس » ـ ما يقاربه النص الآتى : « إدخال اسم « ليس » فيما نحن فيه هو باعتبار كونه مبتدأ فى الأصل . وكذا يقال فى اسم « ما » عند اعتبارها حجازية . وكذلك إدخال الفاعل ـ ونائبه ـ فيما نحن فيه ، هو باعتبار كونه مغنياً عن خبر مبتدأ فى الأصل . وكذا يقال فى خبر « ما » الحجازية ، ثم فى إغناء الفاعل ـ أو : نائبه ـ عن خبر « ليس » أو « ما » إغناء مرفوع عن منصوب . ولا ضرر فى ذلك ، ويظهر أنه لا يقال : هذا الفاعل أو نائبه ـ فى محل نصب ، باعتبار إغنائه عن خبر : « ليس » ، أو : « ما » ، لأنه ليس للأداة « ما » أو : « ليس » فى هذه الحالة خبر حل محله الفاعل ـ أو نائبه ـ ، بل الذى تستحقه بعد اسمها فاعل ـ أو نائبه ـ لاسمها) . ا . هـ ، بتصرف قليل يوضح ما غمض من بعض ألفاظ قليلة .

... ...

... ...

و بالاسم ؛ نحو : غيرُ نافعٍ [1] مالٌ حرامٌ . وغيرها من أدوات النفى التى تدخل على الأسماء . بخلاف ما لا يدخل عليها ؛ مثل : لم ، ولمـّا ، ولن ، فإنها أدوات نفى مختصة بالمضارع . وقد يكون النفى لفظيـًا ؛ لوجود لفظه كما سبق ، أو معنويـًا فى نحو : « إنما قائم الحاضرون» ؛ لأنه فى قوة: «ما قائم إلا الحاضرون». وإذا نقض النفى بـ«إلا» لم يتغير الحكم السابق ؛ نحو : ما قائم إلا الحاضرون .

وكذلك الاستفهام قد يكون بالحرف ، نحو : أحافظٌ الصديقانِ العهدَ ؟ هل عالمٌ أنتما الخبرَ ؟ . أو بالاسم ؛ نحو :كيف جالسٌ الضيوفُ ؟ . ومَنْ مكرِمٌ الآباءُ ! . ومتى قادمٌ السائحون ؟ .

(وكلمة « كيف » حال من الفاعل وهو « ضيوف» . مبنية على الفتح فى محل نصب [2]. و « من » مفعول به لكلمة : مكرم، مبنى على السكون فى محل نصب . و « متى» ظرف لكلمة : « قادم » مبنى على السكون فى محل نصب) .

وقد يكون الاستفهام مقدراً يدل عليه دليل ؛ نحو : واقف الرجلان أم قاعدان ؟ . فوجود « أمْ » دليل على أنها مسبوقة باستفهام : شأن « أمْ » التى لطلب التعيين .

(د) سبق [3] أن المبتدأ القياسىّ الذى يستغنى بمرفوعه عن الخبر مقصور على نوع معين من المشتقات (أى : من الوصف)؛ وعلى الجامد المؤول بالمشتق، وقد سبقت الأمثلة . ومن أمثلة الجامد أيضًا بعض أساليب سماعية وقع فيها المبتدأ اسمًا جامداً ليس له خبر ، وإنما له اسم مرفوع يغنى عن الخبر ؛ وذلك لتأول الجامد بالمشتق ،

---

(١) « غير » مبتدأ ، مضاف . « نافع » مضاف إليه مجرور . « مال » فاعل ؛ لنافع ، يغنى عن الخبر ، لأن المعنى : (ما نافع مال حرام) ، فأنزلنا : « غير نافع » منزلة : « ما نافع » ؛ لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشىء الواحد ، ولهذا يقال : إن الوصف هنا – وهو كلمة : « نافع » ليس مبتدأ . ومثله ما ورد من قول الشاعر :

غيرُ لاهٍ عِدَاكَ فاطَّرِح اللَّهْـ ... وَ ، ولا تَغْتَرِر بِعَارِضِ سِلْم

« فغير مبتدأ مضاف ، و« لاهٍ » مضاف إليه مجرور ، و « عدا » فاعل الوصف : « لاه » يغنى عن الخبر : ومثل قوله :

غير مأسوف على زمن ... ينقضى بالهم والحزن

فالجار والمجرور (على زمن) نائب فاعل للوصف (مأسوف ، اسم المفعول) يغنى عن الخبر .

(٢) فى هامش ص ٥٠٩ أوجه إعراب : « كيف » .

(٣) فى ص ٤٤٢ وفى « ب » من ص ٤٤٨ .

... ...

... ...

كقولهم : لا نَوْلُكَ أن تفعل كذا . . . يريدون : ما مُتَنَاوِلُكَ أن تفعل . . . أى : ليس مُتَنَاوَلُكَ هذا الفعل ، فليس هو الذى تتناوله . والمراد لا ينبغى ولا يليق بك تناوله . فكلمة : « نَوْل » جامدة ؛ لأنها مصدر بمعنى : التناول ، ولكنها مؤولة بالمشتق ؛ إذ معناها : متناول ، فهى بمعنى اسم المفعول ، وتعرب مبتدأ ، بمعنى : متناوَل ، والمصدر المؤول من أنْ والفعل والفاعل : (أن تفعل) فى محل رفع نائب فاعل لها . ولا مانع من أن تكون كلمة « نول » مبتدأ والمصدر المؤول فى محل رفع خبره وبهذا لا تحتاج إلى تأويل .

وكذلك ورد فى المسموع بعض أساليب أخرى قليلة (لا يجوز القياس عليها) وقع فيها المبتدأ وصفًا لا خبر له ، ولا مرفوع يغنى عن الخبر ، منها : أقلُّ رجلٍ يقول ذلك . والمراد ، قَلَّ رجلٌ يقول ذلك[1] ، أى : صَغُر شأنه وحَقُر . فقيل إن المبتدأ لا يحتاج هنا إلى خبر ، وجملة : (يقول ذلك) صفة « لرجل » النكرة ؛ لأن حاجة النكرة إلى الصفة أشد من حاجة المبتدأ إلى الخبر ؛ فتُفَضَّل الصفة على الخبر ؛ فتغنى عنه . وقيل السبب هو : أن المبتدأ ليس مبتدأ فى المعنى ؛ إذ الكلام ليس مقصوداً به التفضيل ؛ وإنما المعنى : قَلَّ رجلٌ يقول ذلك ؛ فهو مبتدأ فى ظاهره ، فعل فى معناه وحقيقته ؛ فيكتفى بالمضاف إليه الذى هو فاعل فى الأصل ، ويستغنى به عن الخبر . وقيل : إنه مبتدأ والجملة هى الخبر ؛ والأخذ بهذا الرأى وحده أوفق ؛ لمسايرته الأصل العام الذى يقضى بأن للمبتدأ خبراً ، أو مرفوعًا يغنى عنه . على أن هذا الأسلوب سماعى ؛ لا يجوز القياس عليه ؛ لقلة الوارد منه . وإنما عرضناه ليفهمه من يراه فى النصوص المسموعة ؛ فيقتصر عليها فى الاستعمال .

(هـ) أشرنا فى (رقم ٢ من هامش ص ٤٤٤) إلى المبتدأ الذى لا يحتاج لخبر إن كان هذا المبتدأ وصفًا ناسخًا يعمل : (كالمثال الذى فى رقم ١ من هامش ص ٥٦٦) وأشرنا فى رقم ٤ من هامش ص ٤٤٨ إلى الناسخ الذى يحتاج لخبر منصوب ؛ فيستغنى عنه بمرفوع . وهناك المثال والبيان .

(و) إذا كان الخبر هو الذى يتمم الفائدة مع المبتدأ — على الوجه المشروح

---

(١) ومن معانيه أيضاً نفى الجنس ، أى : لا رجل يقول ذلك وهو من الألفاظ الملازمة للابتداء — كما سيجىء فى « ج » من هامش ص ٥٤٣ — .

... ...

... ...

فيما تقدم[١] فأين الخبر فى مثل : فلان — وإنْ كَثُرَ مالُه — لكنه بخيل ؟ . وهذا تعبير يتردد على ألسنة بعض السابقين من : «المولَّدين[٢]» الذين لا يستشهد بكلامهم ومثله : فلان — وإن كثر ماله — إلا أنه بخيل . وكلا التعبيرين ظاهر القبح والفساد[٣] بالرغم مما حاوله بعض متأخرى النحاة — كما نقل الصبان[٤] — من تأويله تأويلا غير مستساغ ، ليصحح الأول على أحد اعتبارين :

أولهما : أن جملة الاستدراك هى الخبر ، بشرط اعتبار المبتدأ مقيداً بالقيد المستفاد من الجملة الشرطية التى بعده، فان المراد ؛ فلان مع كثرة ماله ، بخيل . . . أو : فلان الكثير المال بخيل ، أو نحو هذا . . . والتكلف المعيب ظاهر فى هذا .

ثانيهما : أن يكون الخبر محذوفاً والاستدراك منه . أى : فلان دائب العمل وإن كثر ماله لكنه بخيل . أو ...

وهذا الوجه المعيب ينطبق على المثال الثانى أيضاً[٥].

---

(١) ص ٤٤٢ ورقم ٨ من هامشها .

(٢) جاء فى المصباح المنير ما نصه فى مادة «ولد» : «رجل مولَّد ، بالفتح : عربى غير محض ، و «كلام مولَّد» كذلك» . اهـ . وغير محض ، أى غير خالص . وفى الأساس ما نصه : («ولَّدوا حديثا وكلاما : استحدثوه . وكلام مولَّد : ليس من أصل لغتهم . وشاعر مولَّد» اهـ .

(٣) أما فى الأسلوب الأول فلعدم وقوع «لكنّ» بين جملتين ، كما تقضى بهذا الضوابط التى توجب أن تقع أداة الاستدراك (وهى «لكن» مشددة النون ، وساكنتها) بين جملتين ، كما توجب ألا تقع فى صدر جملة تعرب خبراً عن مبتدأ ؛ إذ المبتدأ ليس جملة ؛ فلا تتوسط بين جملتين ،

وأما فى الأسلوب الثانى فلأنه نوع من الاستثناء غير معروف عن العرب الذين يستشهد بكلامهم .

(٤) (جـ ١) أول باب : «المبتدأ والخبر» ، عند تعريف الخبر .

(٥) سيجىء لهذا البحث بيان آخر فى رقم ٢ من هامش ص ٤٧١ ، وإشارة أخرى عند الكلام على : «لكن» ، فى رقم ٢ من ٢ ص ٦٣٠ — وكذلك فى جـ ٤ ص ٤٠٧ ، م ١٥٥ حيث نجد وجهاً ثالثاً ، هو : زيادة «إنْ» وهو معيب هنا .

المسألة ٣٤ :

تطابق[1] المبتدأ الوصف مع مرفوعه ، وعدم تطابقه . . .

إذا كان المبتدأ وصفاً متقدماً[2] فله مع مرفوعه حالتان ؛ إحداهما : أن يتطابقا فى الإفراد ، والتثنية ، والجمع . والأخرى : ألا يتطابقا .

(ا) فإن تطابقا فى الإفراد مع تقدم الوصف (مثل : أحاضرٌ القلمُ ؟ — ما مهزومٌ الحقُّ) ... ، جاز أن يعرب الوصف المتقدم مبتدأ ، مع إعراب الاسم المرفوع به فاعلا ، أو نائب فاعل ، على حسب نوع الوصف[3] ، وجاز أن يعرب الوصف خبراً مقدماً . مع إعراب الاسم المرفوع بعده مبتدأ مؤخراً . فنى المثال الأول يجوز أن تكون كلمة : « حاضر » مبتدأ ، وكلمة : القلم » فاعل أغنى عن الخبر ، ويجوز أن تكون كلمة : «حاضر» خبراً مقدماً . والقلم مبتدأمؤخراً .

وفى المثال الثانى يصح أن تكون كلمة : مهزوم ؛ مبتدأ « والحق» نائب فاعل أغنى عن الخبر . كما يجوز أن تكون كلمة : « مهزوم » خبراً مقدماً مع إعراب : « الحق » مبتدأ مؤخراً .

والمطابقة فى الإفراد على الوجه السابق الذى يبيح الإعرابين المذكورين تقتضى المطابقة فى التذكير والتأنيث حتماً ؛ فإن اختلفت فى مثل : « أمغرد فى الحديقة عصفورة » ؟ . وجب إعراب الوصف مبتدأ ، والاسم المرفوع بعده فاعله أو نائب فاعل؛ على حسب نوع الوصف[4] ، ولا يصح إعراب الوصف خبراً مقدماً

---

(١) المراد به : التماثل فى الإفراد ، والتثنية ، والجمع ، وما يصحب ذلك من التأنيث ، والتذكير . وقد سبقت صور هامة منه (فى : «ح» من ص ٢٦٢) وهى غير الآتية هنا ، وفى ص ٤٥٥ . والتطابق أنواع : يذكر كل نوع فى الباب الذى يناسبه ، كما قلنا فى ٢ من هامش ص٢٦٢ أما غير الوصف ففى ص٤٥٧ .

(٢) لأن الوصف المتأخر لا يصح أن يسبقه مرفوعه (الفاعل ، أو نائب الفاعل) ، إذ الوصف بمنزلة الفعل فى هذا ؛ والفعل لا يتقدم عليه مرفوعه .

(٣) فالاسم المرفوع باسم الفاعل وصيغ المبالغة ، أو بالصفة المشبهة ، أو بأفعل التفضيل — يعرب فاعلا ، والمرفوع باسم المفعول يعرب نائب فاعل — كما سبق فى رقم ٢ من هامش ص ٤٤٢ — ولا يجيزون تطبيق هذا الحكم على نحو : (هل من خالق غير الله . . .) لما تقدم فى رقم ٢ من هامش ص ٤٤٨ — وهناك الرد عليه .

(٤) ويعرب نائب فاعل حين يكون الوصف إسم مفعول — كما أشرنا فى رقم ٣ — .

مع إعراب الاسم المرفوع مبتدأ مؤخراً ؛ وذلك لعدم تطابقهما فى التأنيث ؛ إذ لا يصح أن نقول : أعصفورة مغرد فى الحديقة .

ومما يجوز فيه الأمران أيضاً : أن يكون الوصف أحد الألفاظ التى يصح استعمالها بصورة واحدة فى الإفراد والتأنيث وفروعهما من غير أن تتغير صيغتها ؛ مثل كلمة : «عدو[1]» ، فيصح : اللص عدو – اللصان عدو – اللصوص عدو – اللصة عدو – اللصتان عدو – اللصات عدو . . . فمثل هذه الكلمة التى يصح فيها أن تلزم صورة واحدة فى جميع الأساليب يجوز فيها إذا وقعت مبتدأ وبعدها اسم مرفوع : (مثل : أعدوّ اللص – أعدوّ اللصان – أعدوّ اللصوص – . . .) أن يكون هذا الاسم المرفوع بها فاعلا لها أو نائب فاعل ، على حسب نوع الوصف . كما يجوز أن يكون الوصف خبراً مقدماً مع إعراب المرفوع بعده مبتدأ مؤخراً . فهذه مسألة أخرى يجوز فيها الأمران[1] . ومثلها المصدر الذى يصح أن يستعمل بلفظ واحد فى استعمالاته المختلفة ؛ مثل : أحاضر عدْل – أحاضران عدل – أحاضرون عدْل . . . و . . .

وإن تطابقا فى التثنية أو الجمع (مثل : ما السابحان المحمدان – ما السابحون المحمدون) ، فالأحسن – فى رأى جمهرة النحاة [2] – أن يعرب الوصف خبراً مقدماً مع إعراب الاسم المرفوع مبتدأ مؤخراً[3] .

* * *

(١ و ١) ومن الكلمات التى قد تستعمل بلفظ واحد فى الأساليب المختلفة : «صريح» ، «ومحض» (فى مثل : هذا عربى محض ، أى : خالص العروبة ، وعربيان محض ، وعرب محض) و«رسول» ، و«صديق» ، و«قُنْمان» (بضم القاف ، وسكون النون. رجل قنمان ، أى : يقنع الناس بكلامه ، ويرضون برأيه ، وامرأة قنمان ، ونسوة قنمان . . . كل ذلك بغير تثنية ولا جمع ، ولا تأنيث . . .) و« دِلاَص » ، (يقال : درع دِلاَص ، أى : براقة ، بلفظ واحد فى الاستعمالات كلها إلى غير ذلك من الألفاظ التى ورد كثير منها فى آخر الجزء الثانى من : « المزهر » للسيوطى .

(٢) وقيل هو واجب ؛ لما سيجىء فى رقم ٣ بعد هذا مباشرة .

(٣) وفى هذا الرأى يقول ابن مالك :

والثَّانِ مبتدأ وذَا الوصفُ خبَرْ ... إنْ فى سِوَى الإفرادِ طِبقاً اسْتَقَرْ

يريد«بالثانى» : الاسم المرفوع بعد الوصف ؛ فيعرب مبتدأ مؤخراً ، ويعرب الوصف خبراً مقدماً بشرط أن يكون ذلك الاسم طبقاً ، (أى : مطابقاً) للوصف فى غير الإفراد ، بأن يطابقه فى التثنية والجمع . ونحن لا نوافق النحاة القدامى على رأيهم هذا ؛ لأن حجتهم واهية ؛ فهم يقولون إن الوصف فى هذه الصورة لو أعرب مبتدأ وما بعده فاعله أو نائب فاعله ؛ لترتب على ذلك أن يكون الوصف–

(ب) وإن لم يتطابقا فإن كان الوصف مفرداً ومرفوعه مثنى أو جمعاً (مثل : أعالم المحمدان ؟ . أمحبوب المحمدون ؟) صح التركيب فى هذه الصورة الخالية من المطابقة ، ووجب إعراب الوصف مبتدأ ، وإعراب مرفوعه فاعلا أو نائب فاعل — على حسب حاجة الوصف — أغْنَى عن الخبر ، ولا يجوز أن يكون مرفوعه مبتدأ لئلا يترتب على ذلك أن يكون المبتدأ مثنى أو جمعاً والخبر مفرداً ؛ وهذا لا يجوز . ويتساوى فى هذا الحكم أن يكون مرفوعُ الوصف اسماً ظاهراً ، وضميراً بارزاً[1] . . .

أما فى غير هذه الصورة فلا يصح التركيب ؛ ويكون الأسلوب فاسداً . فمن الصور الفاسدة : أن يكون الوصف مثنى والاسم المرفوع مفرداً ؛ مثل : ما قائمان محمد ، أو يكون الوصف مثنى والاسم المرفوع جمعاً ؛ نحو : أقائمان

= مثنى ، أو مجموعاً ، والوصف عندهم إذا رفع اسماً بعده، يكون بمنزلة الفعل؛ والفعل لا يثنى ولا يجمع ؛ فكذلك ما هو بمنزلته . ونقول هنا ما قلناه من قبل — فى رقم ٢ من هامش ص ٤٤٨ — ؛ وهو أن أساس رأيهم التوهم ، والتخيل ، والقياس الجدلىّ ، لا اليقين ، ولا الظن القوى ، أو ما يدانيه ، ولا القياس الحقيقى على ما نطقت به العرب ، ففيه ما فيه من تحكم لا داعى له ؛ فقد تكلم العرب الفصحاء بمثل هذا الأسلوب كثيراً ، ولم يقولوا لأحد إن الوصف مبتدأ أو غير مبتدأ ، ولم يقولوا فى المرفوع بعده إنه يجب أن يكون مبتدأ والوصف خبره . . . لم يقولوا شيئاً من ذلك ولم يتعرضوا للناحية الإعرابية . فكل حقهم وحق اللغة علينا ألا نخالف نهج هذا الأسلوب عند الصياغة كما ورد عنهم فى تأدية معنى معين ، وألا نخرج عن طريقتهم فى تكوينه، وضبط مفرداته ، ومعناه . أما ما عدا ذلك من الأسماء والتسميات والإعرابات — فلا شأن لهم به ، وإنما هو شأن المعنيين بالدراسات اللغوية والنحوية فى العصور المختلفة .

وقد ترتب على رأى النحاة القدامى تعدد التقسيم فى مطابقة الوصف ، وكثرة الأحكام ، فكان هناك التطابق فى الإفراد ، وله حكمان ، وهناك التطابق فى التثنية والجمع ، ولكل حكمه . والرأى السمح الذى يرتضيه العقل أن التطابق فى الإفراد كالتطابق فى التثنية وفى الجمع ؛ فما يجوز فى حالة الإفراد يجوز فى غيره عند التطابق ، وبذلك ندخل التطابق كله فى قسم واحد متفق فى حكمه ، ونستغنى عن التطابق فى حالتى التثنية والجمع ومن حكمه المستقل . ولن يترتب على ذلك ضرر فى طريقة صوغ الأسلوب، ولا فى ضبط كلماته وحروفه ، ولا فى معناه ، كما قلنا .

وفوق هذا فرأينا يساير بعض اللهجات الصحيحة التى تناقض حجة النحاة فى قولهم : « إن الفعل لا تلحقه علامة تثنيته ولا جمع ، وأن ما يشبهه يسير على منواله » ذلك أن بعض القبائل العربية الفصيحة يخالف هذا ؛ فيلحق بالفعل علامة التثنية والجمع ، وبلغتهم أخذ فريق كبير من النحاة . — كما سيجىء فى ج ٢ باب: «الفاعل» وأحكامه ومنها : الحكم الرابع ، م ٦٦ ص ٧١ — فالرأى بتوحيد التطابق رأى فيه تيسير فوق مسايرته العقل والنقل .

(١) ومن أمثلة الضمير البارز قول الشاعر :

خليلىّ ، ما وافٍ بعهدىَ أنتما   إذا لم تكونَا لى علىّ من أقاطعُ

فليس من اللازم أن يكون مرفوع الوصف اسماً ظاهراً . فقد يكون ضميراً مستتراً أو بارزاً، وقد يكون ضميراً متصلا مجروراً بحرف جر ؛ (كالمثال الذى سبق فى رقم ٢ من هامش ص ٤٤٥ و ٤ من هامش ص ٤٦٢ .)

المحمدون ؟ . أو يكون الوصف جمعًا ، والاسم المرفوع مفرداً ، مثل : أحاضرون محمدٌ ؟ . أو يكون الوصف جمعًا والاسم المرفوع مثنى ؛ نحو : أحاضرون الرجلان . . . وهكذا كل صورة تخلو من المطابقة الصحيحة .

* * *

من كل ما تقدم يمكن تلخيص الحالات الإعرابية الخاصة بالمبتدأ الوصف فى ثلاث[1] :

الأولى ؛ وجوب إعرابه مبتدأ يرفع فاعلا ، أو نائبه – إذا لم يطابق ما بعده . وهذه الحالة مقصورة على أن يكون الوصف المتقدم مفرداً ، والاسم المرفوع بعده مثنى أو جمعًا ؛ نحو : أسابح المحمودان ؟ – أسابح المحمودون ؟ .

الثانية : وجوب إعرابه خبراً[2] مقدمًا والاسم المرفوع بعده مبتدأ مؤخراً ، وذلك عند تطابقهما فى التثنية أو فى الجمع ؛ نحو : أنائمان الرجلان ؟ . أنائمون الرجال . ؟

الثالثة : جواز الأمرين إن تطابقا فى الإفراد ، وما يقتضيه ؛[3] مثل : أقارئٌ الجندىّ ؟ . وفى بعض مسائل سبقت الإشارة إليها[4] .

* * *

(١) مع ومراعاة المحكوم عليه والمحكوم به ، فهذه المراعاة واجبة دائماً ، ولما الاعتبار الأول ، وتقضى بأن يكون المحكوم عليه هو المبتدأ ، والمحكوم به هو : الخبر
وقد شرحنا هذا فى هامش ص ٤٤٢ .

(٢) وذلك رأى كثير من النحاة ، ورأينا جواز الأمرين ؛ لما بسطناه فى رقم ٣ من هامش ص ٤٥٤

(٣) ما لم يمنع مانع آخر سبق توضيحه فى ص ٤٥٣ . وكراعاة المحكوم والمحكوم عليه .

(٤) فى ص ٤٥٤ .

... ...
... ...

زيادة وتفصيل

(ا) هناك أنواع أخرى من المطابقة الواجبة ، أو الجائزة ، أو الممنوعة . فيجب أن يكون الخبر مطابقًا للمبتدأ فى الإفراد ، والتذكير ، وفروعهما[1] ؛ بشرط أن يكون الخبر مشتقًا لا يستوى فيه التذكير والتأنيث ، وأن يكون جاريًا على مبتدئه . ومن الأمثلة : محمود غائب ، المحمودان غائبان ، المحمودون غائبون . فاطمة غائبة . الفاطمتان غائبتان، الفاطمات غائبات ... فلا يجب التطابق فى مثل : زينب إنسان ، ولا مثل : أتعرفُ الدنيا خداعة ؟ . وهى إقبال وإدبار ؛ لعدم اشتقاق الخبر . ولا فى : هذا جريح ؛ لأن الخبر وصف يستوى فيه المذكر والمؤنث (وسيجىء فى باب : « التأنيث » من الجزء الرابع تفصيل هذه المسألة) ولا فى : سعاد كريم أبوها ؛ لأن الخبر جار على غير مبتدئه .

وإذا كان المبتدأ جمعًا لما لا يعقل جاز فى خبره أن يكون مفردًا مؤنثًا ، أو جمعًا سالمًا مؤنثًا ، أو جمع تكسير للمؤنث . كما يصح أن يكون جمع تكسير للمذكر ؛ إن كان مفرده مذكرًا لغير العاقل — ولم يمنع من الجموع السالفة مانع آخر — نحو : (العقوبات رادعة ، أو : رادعات ، أو : روادع) — (البيوت عالية ، أو : عاليات ، أو : عوال ، وهذان جمع : عالية) ، أو أعالٍ ، جمعُ : أعلَى) .

فإن كان المبتدأ جمع مؤنث للعاقل جاز فى خبره أن يكون مفردًا مؤنثًا ، أو جمع مؤنث سالم ، أو جمع تكسير للمؤنث ؛ نحو : (المتعلمات نافعة ، أو نافعات ، أو : نوافع) وقد سبق لهذا — ولحالات أخرى — بيان عند الكلام على تطابق الضمير ومرجعه[2] .

---

(١) وكذلك تسرى المطابقة وجوبًا على المبتدأ المتعدد — مثنى ؛ أو جمعًا — إذا كان تعدده بطريق التفريق ؛ أى : عطف بعض الأفراد على بعض ؛ نحو : الأرض والقمر كوكبان فى المجموعة الشمسية ؛ ونحو : محمود وعلى وصالح مخترعون . . . ومن التثنية بالتفريق قول الشاعر :

الكِبْرُ والحمْدُ ضدّان . اتفاقُهُما ... مِثلُ اتفاق فَتَاء السِّنِّ والكِبَرِ

(الفتاء : الشباب) . وقد يكون تعدد المبتدأ بمراعاة معطوف محذوف ، نحو : راكب الناقة طليحان — بالبيان الذى فى أول ص ٤٥٣ .

(٢) انظر رقم ١ من هامش ص ٢٢ ثم ص ٢٦٢ ، ح ، ثم فى رقم ٦ من هامش ص ٢٢١ ثم فى ص ٢٤٩ وهامشها وص ٤٥٧ وما بعدها ، ويجىء له بيان أيضًا فى ج ٣ ص ٤٣٠ م ١١٤ — باب النعت — وفيه بيان بعض المراجع التى أخذ منها .

... ...

... ...

وقد يُذكّر المبتدأ لمراعاة الخبر ؛ كقوله تعالى : (فذانك بُرهانان من ربك) والإشارة المثناة راجعة إلى : « اليد والعصا » قبل هذه الآية[1]، وهما مؤنثتان . ولكن المبتدأ هنا مذكر لتذكير الخبر ، ومثله قوله تعالى : (فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربي هذا أكبَرُ)[2] . . . فاسم الإشارة الأول : (هذا) مذكر ، مع أن المشار إليه — وهو : الشمس — مؤنث ، فحق الإشارة إليها أن تكون باسم إشارة للمؤنث؛ مثل : « هذه » . قال الزمخشرى : « فإن قلت : : ما وجه التذكير ؟ قلت : جَعْلُ المبتدأ مثل الخبر ، لكونهما عبارة عن شيء واحد ؛ كقولهم : « ما جاءت حاجتَك » ؟[3]. أي : ما صارت حاجتَك؟ ومن كانت أمَّك؟ . . . — ومثل هذا ينطبق على الآية السابقة وهي : (هذا ربي) . على أن التذكير في هذه الآية واجب ؛ لصيانة«الرب» عن شبهة التأنيث لو قيل : « هذه ربي» . ألا تراهم قالوا في صفة « الله »: « علاّم » ، ولم يقولوا : « علاّمة » — وإن كان « العلاّمة » أبلغ — ؛ احترازاً من علامة التأنيث » ا . هـ ببعض اختصار .

ومن تأنيث المبتدأ المذكر مراعاةً لتأنيث الخبر قراءة من قرأ قوله تعالى : (ثم لم تكنْ فتنتَهم إلا أن قالوا :والله رَبِّنَا ما كنا مشركين) بالتاء في أول المضارع: « تكنْ » لتأنيث اسم الناسخ ؛ وهذا الاسم هو المصدر المنسبك المتأخر ، وهو في أصله مذكر ؛ ولكنه أنّث موافقة للخبر المتقدم، وبسبب تأنيث هذا الخبر أنّث الفعل « تكن » .

وإذا كان الخبر دالاّ على تقسيم أو تنويع جاز عدم مطابقته للمبتدأ في الإفراد وفروعه ؛ نحو : (الصديق صديقان) ، مقيم على الود والولاء ، وتارك لهما ، (والإخاء إخاءان) ، خالص لله ، أو لمغنم عاجل . وكقولهم : (المال أنواع) ؛ محمود الكسب ، محمود الإنفاق ؛ وهذا خيرها . وخبيث الثمرة خبيث المَصْرف ؛ وهذا شرّها ، وما اجتمع له أحد العيبين وإحدى المزيتين ؛ وهو بمنزلة بين المنزلتين السالفتين .

---

(١) في قوله تعالى في سورة « القصص » : (.. وأن ألْقِ عَصَاك ...) – راجع ما قاله أبو حيان في البحر عند تفسيره الآية ، جـ ٧ ص ١١٧ .

(٢) سبقت الإشارة لهذا في رقم ٧ من ص ٢٦٥ ورقم ٦ من هامش ص ٣٢١ .

(٣) بيان هذا الأسلوب وإعرابه في هامش رقم ١ من ص ٥٥٦ .

... ...

.. ..

وقد تختلف المطابقة بين المبتدأ المتعدد الأفراد والخبر المفرد إذا كان المبتدأ متعدد الأفراد حقيقة ، ولكنه يُنَزَّل منزلة المفرد ؛ بقصد التشبيه ، أو المبالغة ، أو نحوهما ؛ سواء أكان بمنزلة المفرد المذكر أم المؤنث ، وقد اجتمعا فى قولهم : (المقاتلون فى سبيل الله رجل واحد ، وقلب واحد ، وهم يدٌ على من سواهم) ، وقولهم : (التجارب مرشد حكيم ، والمنتفعون بإرشاده قلعة تَرتدّ دونها الشدائد) ، ومن أمثلة التعدّد الحقيقى أيضًا ، قول الشاعر :

المجْد والشَّرف الرّفيع صحيفةٌ جُعِلتْ لها الأخلاق كالعنوان

وقد يختلفان تذكيراً وتأنيثًا ، ولكن مع إفراد المبتدأ وعدم تعدده. وسبب الاختلاف — كسابقه — المبالغة ، أو التشبيه ، ونحوهما ؛ مثل : (الشدة مُرَبّ حازم ، والتجربة معلم نافع ، واللص هَيّابة ، والمؤرخ نَسَّابة) . وقد يختلفان كذلك إذا كان المبتدأ اسم جنس جمعيًا على الوجه الذى سبق تفصيله[١] .

ومن الخبر الذى يجوز فيه التذكير والتأنيث كلمتا : « أحَد ، وإحدى » المضافتين ، إذا كان المضاف إليه لفظًا يخالفُ المبتدأ فى التذكير أو التأنيث ؛ فيجوز فى الكلمتين موافقة المبتدأ ، أو الخبر ، مثل : (المال أحد السعادتين) ، أو : (إحدى السعادتين) بتذكير « أحد » مراعاة للمبتدأ المذكر (المال) وبالتأنيث مراعاة للمضاف إليه المؤنث ، وهو كلمة : السعادتين . ومثل : (الكتابة أحد اللسانين) ، أو (إحدى اللسانين) ، بالتأنيث أو التذكير ، طبقًا لما سلف[٢] .

وقد يكون الخبر مؤنثًا والمبتدأ مذكراً مضافًا إلى مؤنث ؛ فيستفيد التأنيث من المضاف إليه ، أو العكس ؛ (بأن يكون الخبر مذكراً والمبتدأ مؤنثًا مضافًا إلى مذكر ؛ فيستفيد منه التذكير) ، ويشترط فى الحالتين أمران[٣] .

١ — أن يكون المبتدأ المضاف صالحًا للحذف ، والاستغناء عنه بالخبر من غير أن يفسد المعنى .

٢ — أن يكون المبتدأ المضاف كُلاًّ للمضاف إليه ، أو جزءاً منه ، أو مثل الجزء . . . و . . . .

---

(١) فى ص ٢١ و ٢٦٥ .

(٢) راجع رقم ٧ من ٢٦٥ ورقم ٦ من هامش ٣٢١ ففيها بعض إيضاح لهذه المسألة والتى تليها .

(٣) راجع البيان والتفصيل الخاص بهذا الحكم فى ج ٣ ص ٦٢ م ٩٣ باب الإضافة .

... ...

... ...

ومن أمثلة اكتساب المضاف من المضاف إليه التأنيث قول الشاعر :

وما حُبُّ الديارِ شَغَفْنَ قلبي ولكن حُبُّ مَن سكنَ الديارا

ومن أمثلة اكتساب المضاف التذكير من المضاف إليه قولهم : (رؤيةُ الفكر عواقبَ الأمور مانعٌ له من التسرع) .

وهناك حالات هامة من المطابقة وأحكامها المختلفة أشرنا إليها فيما سبق[1].

(ب) الغالب أن البدل يرتبط به ما بعده ، ويعتمد عليه ، فيطابقه فى حالَى التذكير والتأنيث وغيرهما ، نحو : (إن الغزال عينَه جميلة ، وإنّ الفتاة جفنَها فاتر) ، بنصب كلمتَى « عين » و « جفن » — وهما بدلان — وتأنيث خبر « إن » فى المثال الأول ، وتذكيره فى الثانى . ولولا أن الملاحَظ هو البدل — وأنه بمنزلة المبدل منه — لوجب التذكير فى الأول ، والتأنيث فى الثانى . ولا مانع من العدول عن مراعاة البدل فيما سبق إلى مراعاة المبتدأ فى الكلمتين ، ولعله الأحسن ؛ لبعده عن اللبس الناشئ من البدل . ولا بد عند مراعاة الغالب من عدم وجود قرينة تمنعه ، وتدل على غيره . ومن غير الغالب قول الشاعر :

إن السيوفَ غُدُوَّها ورواحَهَا تركت هوَازن مثل قَرْن الأعضَب[2]

فقد جاء الفعل « ترك » مؤنثًا مراعاة لاسم : « إن » ، لا للبدل[3]. . .

* * *

---

(١) فى رقم ٢ من هامش ص ٤٥٧ بيان مواضعها ، وأرقام صفحاتها . . .

(٢) الأعضب : الحيوان المكسور قرنه .

(٣) راجع فى هذه المسألة الصبان جـ ٣ آخر باب : «البدل» ، والخضرى جـ ٢ أول ذلك الباب . وسيجىء فى الجزء الثالث من « النحو الوافى » ص٦٥٢ م ١٢٦ باب : «البدل» .

المسألة ٣٥ :

أقسام الخبر.

عرفنا[1] أن الخبر جزء أساسيّ في الجملة ؛ يُكَمِّلها مع المبتدأ الذى ليس بوصف[2]، ويتمم معناها . وهو ثلاثة أقسام : مفرد ، وجملة ، وشبه جملة[3].

القسم الأول : الخبر المفرد

ما ليس جملة ، ولاشبه جملة . وإنما يكون كلمة واحدة ، أو بمنزلة الواحدة[4].

وهو إما جامد[5]؛ فلا يرفع ضميراً مستتراً[6] فيه ، ولاضميراً بارزاً ، ولا اسمًا ظاهراً ؛

---

(١) فى ص ٤٤٢ .

(٢) لأن الجزء الذى يكمل الجملة مع المبتدأ الوصف لا يسمى خبراً ؛ وإنما يسمى – كما سبق فى ص ٤٤٤ – « مرفوع الوصف » ؛ سواء أكان المرفوع فاعلا ، أم نائب فاعل ، ويقول ابن مالك فى الخبر :

والخَبَرُ الجزءُ الْمُتِمُّ الفَائدَهْ ... كاللهُ بَرٌّ والأَيَادى شاهِدَهْ

(الله بر) مبتدأ وخبر ، وكذلك : « الأيادى » مبتدأ ، مرفوع بضمة مقدرة على الياء ، و « شاهدة » خبر مرفوع . ولم يصرح ابن مالك بأن الخبر يكمل الجملة بشرط أن يكون مع المبتدأ ؛ لضيق النظم ، والاكتفاء بالمثالين .

(٣) يراد بشبه الجملة فى هذا الباب أمران ، هما : الظرف ، والجار مع مجروره ، أما فى صلة الموصول فيراد به هذين ، وأمر ثالث ، هو : « الصفة الصريحة » التى تقع صلة « أل » – على التفصيل الذى ذكرناه فى ص ٣٨٤ و ٤٧٥ .

(٤) ما هو بمنزلة الواحدة يشمل أنواع الاسم المركب ؛ كالمركب المزجى ، والمركب العددى الذى يلحق به (مثل : هذه نيويورك – أنتم أحدَ عشرَ) والمركب الإسنادى (مثل: هذا « جاد ، الله » ... ولا يدخل الإضافى .

(٥) أى : ليس مشتقاً . ويذكر هنا كثيراً : الوصف ، بمعنى : المشتق .

(٦) إلا عند التأويل ، (مثل : قلب الظالم حجر . أى : قاس لا يلين) ، (يد الشجاع حديد . أى : قوية) . ولا يصح التأويل بالمشتق إذا أريد بالجامد ذاته الأصلية حقيقة أو مبالغة ؛ كأن يرى أسداً حقيقيًّا فتقول : هذا أسد ، أو : ترى شجاعاً فتقول على المبالغة والادعاء المجازى : هذا أسد . كما لا يجوز التأويل إذا أريد التشبيه البليغ فى : هذا أسد ؛ أى : هذا كالأسد فى الشجاعة . وقد سبق بيان الجارى مجرى المشتق ، وأنه مثل : هذا أسد ، أى : شجاع ، وكذا المنسوب ، و « ذو » بمعنى : صاحب ، والمصغر . . . راجع « به » من ص ٤٤٨ .

هذا ويجرى على الجامد المؤول بالمشتق كثير من أحكام المشتق ، لا تجرى عليه إلا بعد التأويل . . .

مثل كلمتى : «كُرَة» و«نهر» فى قولنا : الشمس كُرة — الفرات نهر . ومثل كلمتى : «إقبال» ، «وإدْبار» فى قول الشاعر يصف ناقته التى فقدتْ وليدها :

ترتَع(١) مارتَعَتْ، حتَّى إذا ادَّكرتْ(٢)
فإنمـــا هى إقبالٌ وإدبار(٣)

فالخبر فى الأمثلة السابقة فارغ من الضمير المستتر ، وغير رافع لضمير بارز ، أو لاسم ظاهر بعده .

وإما مشتق(٤) (أىْ: وصف) فيرفع — فى الأغلب — ضميراً مستتراً وجوبًا ، أو : يرفع ضميراً بارزاً ، أو : اسمًا ظاهراً بعده ؛ مثل : الهرم مرتفع — الآثار غالية ... أى : مرتفع هو ، وغالية هى(٥). فقد تحمل الخبر المفرد المشتق ضميراً مستتراً وجوبًا يعود على المبتدأ ، ليربط الخبر به ارتباطاً معنويًّا. ومثل : ما راغب أنتم فى الظلم ؟ فقد رفع

---

(١) ترعى . (٢) تذكرتْ .

(٣) يريد ، مقبلة ومدبرة ، من شدة الحزن عليه .

(٤) المشتق الذى يتحمل الضمير : هو ما سبقت الإشارة إليه فى ص ٤٤٨ — بأنه الذى يجرى مجرى فعله فى كثير من أموره ، كالمشاركة فى حروفه الأصلية وفى حركاته ، وسكناته ؛ وعمله ؛ كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وأفعل التفضيل ... وكذلك الجامد الذى تضمن معنى ذلك المشتق ؛ كالمنسوب ، والمصغر ، و «ذى» بمعنى : صاحب —

أما المشتق الذى لا يجرى مجرى الفعل ولا يتأول به فإنه لا يتحمل ضميراً ؛ كاسم الآلة ، واسم الزمان ، أو المكان ؛ فكلمة «مفتاح» اسم آلة ، مشتق من الفتح فإذا وقع خبراً فى مثل قول الشاعر :

الرفق يمنٌ . وخير القول أصدقه وكثرة المزح مفتاح العداوات

لم يتحمل ضميراً . وكذلك ما كان على صيغة «الزمان أو المكان» : نحو ؛ ملعب ، ومطعم ، ومجلس ، وموعد ... فإنه لا يتحمل الضمير إذا وقع خبراً ... إنما يتحمله المشتق الجارى مجرى الفعل — كما قلنا — وذلك بشرط ألا يرفع اسماً ظاهراً بعده ، نحو . أصالح غائب والدهُ ؟ أو ضميراً بارزاً ؛ نحو : أصالح ذاهب أنت إليه ؟ فى الحالتين لم يرفع الوصف ضميراً مستتراً ؛ لوجود فاعله منطوقاً به فى اللفظ ، والوصف لا يرفع فاعلَيْن مطلقاً . وكذلك إذا رفع ضميراً متصلا مجروراً ؛ مثل : الخائن مغضوب عليه ؛ فالضمير المجرور بحرف الجار فى محل رفع نائب فاعل ، برغم أننا — للتيسير كما أشرنا فى رقم ٢ من هامش ص ٤٤٥ — نقول : الجار مع مجروره نائب فاعل ، والمشتق : «مغضوب» فارغ من الضمير ؛ إذ ليس للمشتق إلا مرفوع واحد ، وقد استوفاه ، وهو : البارز .

والضمير المستتر فى الوصف واجب الاستتار — كما عرفنا — إلا فى بعض الصور ، ومنها : ما يوجب إبرازه ؛ كالحصر فى مثل : على ما قائم إلا هو ، وكجريان الوصف على غير ما هو له مع عدم أمن اللبس . — كما سيجىء فى ص ٤٦٣ — ويعرب فى هاتين الحالتين فاعلا أو نائب فاعل على حسب نوع المشتق .

(٥) إذا ظهر مثل هذا الضمير بعد المشتق فالأحسن إعرابه — فى غير الحالات التى أشرنا إليها فى رقم ٤ — توكيداً للضمير المستتر ، لا فاعلا ، مع مراعاة ما فى رقم ١ من هامش ص ٤٦٤ .

الخبر المفرد المشتق ضميراً بارزاً بعده . ومثل: الورد فاتن ألوانُه ، ساحر أنواعُه . فكل من الوصفين : (فاتن ، وساحر) قد وقع خبراً مفرداً مشتقًا، ورفع بعده اسمًا ظاهراً . فلا بد أن يرفع الخبر المشتق المفرد ضميراً مستتراً وجوبًا، أو : ضميراً بارزاً[1]، أو : اسمًا ظاهراً بعده .

ومن المشتق ما يعرب على حسب الظاهر خبراً للمبتدأ ، مع أن معناه فى الواقع لا ينصَبُّ على ذلك المبتدأ ، ولا ينسب إليه مباشرة . مثل : البنت الأبُ مكرمتُه هِيَ . « فالبنت»: مبتدأ أول . و « الأب» : مبتدأ ثان . و « مكرمة » : خبر المبتدأ الثانى، مع أن معنى هذا الخبر — وهو : « الإكرام» — مُنْصَبٌّ على المبتدأ الأول وحده ، لأن البنت هى المُكْرِمة ، أى : المنسوب لها الإكرام ، دون المبتدأ الثانى .

ومثل : الشفيق الأمُّ مساعدُها هو . فكلمة « الشفيق » : مبتدأ أول ، و « الأم »: مبتدأ ثان . و « مَساعد » : خبر المبتدأ الثانى . مع أن معنى هذا الخبر — وهو : « مساعد » — واقع على الأول ، ولاحقٌ به ، دون المبتدأ الثانى . . . وهكذا كل وصف وقع خبراً عن مبتدأ غريب عن معنى ذلك الخبر ، وعن مدلوله. ومثل هذا الخبر يقول عنه النحاة : « إنه جارٍ على غير صاحبه » ، أو : « جارٍ على غير من هو له » .

ولما كان هذا الخبر مشتقًّا وجب أن يرفع ضميراً مستتراً ، أو بارزاً ، أو : اسمًا ظاهراً ، — كما تقدم — غير أن الضمير هنا يجوز إبرازه ، كما يجوز استتاره ، بشرط أن يكون المبتدأ الأصيل وهو (المنسوب إليه معنى الخبر، والمحكوم عليه حقيقة) ، شيئًا واضحاً لا يشتبه بغيره عند الاستتار ؛ أى : بشرط أمن اللبس ؛ كما فى الأمثلة السابقة.

وهناك أمثلة للوصف الواقع خبراً يصلح فيها أن يكون جاريًا على من هو له وعلى غير من هو له ؛ فيقع اللبس فى المراد : نحو : « الفارسُ الحصانُ مُتْعِبُه » ، فكلمة : « الفارس » مبتدأ ، و « الحصان » مبتدأ ثان « ومُتْعِب » خبر الثانى ، وفيه ضمير مستتر ، تقديره: «هو». والجملة من الثانى وخبره خبر الأول. فما المراد من هذا المثال ؟ أنريد الحكم على الحصان بأنه يُتْعِب الفارس ؛ فيكون الخبر جاريًا على من هو له ، أم نريد الحكم على الفارس بأنه يُتْعِب

(١) إن وجد داع يقتضى إبرازه — كما سبق — .

الحصان ؛ فيكون الخبر جاريًا على غير من هو له ؟ الأمرانِ محتَمَلان مع اختلافهما فى المعنى . وهذه هى حالة اللبس ، حيث لا قرينة تُرجح أحدهما على الآخر . فإن كان المراد هو المعنى الأول الذى يقتضى جريان الخبر على من هو له وجب استتار الضمير ؛ ليكون استتاره دليلا على هذا المعنى ؛ فنقول : « الفارسُ الحصانُ مُتْعِبُهُ » . وإن كان المراد هو المعنى الثانى الذى يقتضى جريان الخبر على غير من هو له وجب إبراز الضمير منفصلا ؛ ليكون إبرازه دليلا على جريانه على غير من هو له ؛ فنقول « الفارسُ الحصانُ مُتعبه هو »[1] فالضمير : « هو » عائد على الفارس ، المنسوب إليه « أنه متعب » ، والمحكوم عليه بذلك الحكم ، والضمير : « الهاء » المتصل بالخبر — وهو الهاء فى آخر كلمة : « متعبه » — عائد إلى المبتدأ الثانى .

ومثل : «الكلبُ الثعلبُ مخيفهُ» .فكلمة « الكلب» مبتدأ أول. و « الثعلب» : مبتدأ ثان ، و « مخيف » : خبر الثانى ، وهو مضاف ، والهاء مضاف إليه . فما المراد؟ قد نريد الحكم على الثعلب بأنه يخيف الكلب ؛ فيكون الخبر جاريًا على صاحبه ، ويجب استتار الضمير ؛ ليكون استتاره دليلا على جريانه على صاحبه . وقد نريد المعنى الثانى ؛ وهو جريانه على غير صاحبه؛ فيجب إبراز الضمير منفصلا ؛ ليكون إبرازه شارة على هذا المعنى ؛ فنقول : «الكلب الثعلب مخيفه هو» ويكون الضمير « هو » البارز عائداً على « الكلب » ، أى : على المبتدأ الأصيل المحكوم عليه حقيقة بالخبر ؛ أى : بأنه المخيف . أما الضمير الآخر (وهو : الهاء المتصلة بالخبر) فعائد على المبتدأ الثانى[2] .

---

(١) فى حالة اللبس وجريان الخبر على غير من هو له ، يتعين أن يكون الضمير البارز فاعلا أو نائب فاعل على حسب نوع الوصف ؛ لأن جريانه على غير صاحبه يمنع استتاره ، ويوجب إبرازه منفصلا ؛ فيستمر فاعلا أو نائب فاعل كما كان قبل إبرازه ؛ إذ ليس للوصف إلا مرفوع واحد ؛ فإذا كان ضميراً مستتراً وطرأ ما يوجب إبرازه منفصلا بقيت له حالة الفاعلية أو النيابة عن الفاعل، ولا يعرب توكيداً للضمير المستتر . ولا مانع أن يحل اسم ظاهر محل الضمير يمنع اللبس ، نحو : الفارس الحصان متعبه الفارس . ومن المستحسن عدم محاكاة هذا الأسلوب ، إذ لا يكاد يخلو من إبهام ، حتى مع إبراز الضمير — كما سيجىء — .

(٢) مثل هذا : قائد الجيش راجيه هو — . . . ساكن الحصن حارسه هو — . . . زميلة البنت مرشدتها هى — . . . معلمة الطفلة محبوبتها هى . . . فالضمير البارز فى الأمثلة السابقة أصله مستتر ويصلح أن يكون مرجعه المضاف أو المضاف إليه ، فيحصل اللبس، لعدم تعيين المرجع . ولذا يجب =

وخلاصة ما تقدم :

١ – أن الخبر الجامد لا يتحمل الضمير إلا عند التأويل الذى يقتضيه السياق[1] وأما المشتق فيتحمله . – فى الأغلب –

٢ – إذا جرى الخبر المشتق على غير من هو له ، وكان اللبس مأمونًا ، جاز استتار الضمير فى المشتق ، وجاز إبرازه .

٣ – وإن لم يُؤْمن اللبس وجب إبرازه[2] .

ومن المستحسن عدم محاكاة الأساليب المشتملة على هذا النوع الذى يجرى فيه الضمير على غير صاحبه وعدم صياغة نظائر لها ؛ منعًا لاحتمال الغموض وعدم فهم المراد منها ؛ بالرغم من كثرة ورودها فى الكلام العربى الأصيل ، كما يستحسن إهمال الرأى الذى يوجب إبراز الضمير فى حالة أمن اللبس ، لمجافاته الأصول اللغوية العامة التى تأبى الإطالة بغير إفادة .

* * *

= إبراز الضمير لمنع ذلك اللبس . نعم الأكثر فى الضمير أن يعود للمضاف ، لكن ، قد يعود للمضاف إليه أحياناً – كما سبق البيان فى رقم ٢ من هامش ص ٢٥٦ وله إشارة فى « ز » من ص ٢٦١ – فإذا برز الضمير تعين إرجاعه للمضاف .

(١) على الوجه الذى سبق فى ص ٤٤٨ و ٤٤٩ أ .

(٢) إلا إن حل محله اسم ظاهر يزيل اللبس . – كما سبق فى رقم ١ من هامش الصفحة الماضية – ومما يلاحظ أن وجوب الإبراز ليس خاصاً بضمير الخبر المفرد عند اللبس . بل يشمل ضمير الخبر الواقع جملة ؛ نحو : محمد صالح أكرمه . كذلك ما يحتمل أن يكون مفرداً أو جملة (كمتعلق الظرف والجار مع مجروره) ، نحو : حامد محمود عنده ، أو فى حديقته . كما أن اللبس وإبراز الضمير ليس مقصوراً على الخبر ، بل يشمل أشياء أخرى ، كالحال فى مثل : ركب عادل الحصان متعبه هو ، وكالنعت ، فى مثل : مر عادل بصديق مكرمه هو ، وكالصلة فى مثل عادل الحصان النافعه هو . وإذا وقعت جملة فعلية مكان واحد من الثلاثة كان الفعل فى كل منها كالوصف الواقع خبراً . . .

القسم الثانى ـ الخبر الجملة[1] :

الجملة : كلمتان أساسيتان لا بد منهما للحصول على معنى مفيد ؛ كالفعل مع فاعله، أو مع نائب فاعله ؛ فى مثل : فرح الفائز ، وأُكْرِمَ النابغ ، وتسمى هذه الجملة : « فعلية » ؛ لأنها مبدوءة ـ أصالة ـ بفعل . وكالمبتدأ مع خبره ، أو ما يغنى عن الخبر فى مثل : المال فاتن . وهل الفاتن مال ؟ . وتسمى هذه الجملة : « اسمية » « لأنها مبدوءة » أصالة[2] باسم . فالجملة إما « اسمية » ، وإما فعلية[3]» وكل واحدة منهما قد تقع خبراً[4] ؛ فتكون هنا فى محل رفع[5] ؛ نحو : الصيف يشتد حره ، الشتاء يقسو برده[6] . الربيع جَوُّه معتدل . الخريف جوه متقلب . وقد اجتمعت الجملتان فى قول الشاعر :

البَغْىُ يصْرَع أهْلَهُ والظلمُ مَرْتَعُهُ وخِيمُ[7]

ويشترط فى الجملة الواقعة خبراً أن تشتمل على رابط[8] يربطها بالمبتدأ ، إلا

---

(١) سبق فى ص ٤٤٤ أن الخبر يكون جملة أو شبهها وجوباً فى مسائل معينة ، سيجى بيانها فى « ﺟ » من ص ٤٧٣ . وبعض الأمثلة فى « ﺟ » من هامش ص ٥٤٣ .

(٢) بأن يكون تقدمه أصلياً لاطارئاً لسبب بلاغى : كتقدم المفعول على فعله لإفادة الحصر فى مثل : محمداً أكرمت ؛ فإن هذا التقدم البلاغى ليس أصيلا .

(٣) ما تقدم عن الجملة بنوعيها هو اختصار لما عرضناه عنهما فى رقم ٥ من هامش ص ٤٤٦ .

(٤) وإذا صارت خبراً لم يصح تسميتها جملة إلا على حسب أصلها السابق ، (طبقاً للبيان الذى سبق فى رقم ٢ من هامش ص ١٥ ورقم ٢ من هامش ص ٣٧٤) ، ولا يخرج الكلمة عن الصدارة الأصلية أن يسبقها حرف عامل ؛ مثل : « ما » الحجازية ، و « لا » النافية للجنس ، و « إنّ » ، أو غير عامل مثل : « ما » و « لا » النافيتين . . . فالعبرة بما يقع بعد هذه الأدوات من فعل ، فتكون الجملة فعلية ، أو اسم ، فتكون اسمية .

(٥) إذا وقعت الجملة خبراً كانت نائبة عن المفرد ؛ لأنها واقعة موقعه ، وحالة محله ، إذ المفرد هو الأصل ، (طبقاً للإيضاح المفصل الذى سبق خاصا بالإعراب المحلى ، ص ٨٤ و ٣١٤ وهامشها) والمركب فرع منه . لذلك يحكم على موضعها هنا بالرفع ؛ على معنى أنه لو وقع المفرد ـ الذى هو الأصل ـ موقعها لكان مرفوعاً . فعند الإعراب نقول : (الجملة من : « المبتدأ والخبر » أو من « الفعل والفاعل » ... فى محل رفع خبر المبتدأ) .

(٦) ومن هذا قول الشاعر :

الصدق يألفه الكريم المرتجى والكذب يألفه الدنىّ الأخيب

(٧) المرتع هنا : المرعى ، أى : النبات الذى ترعاه الحيوانات . والأصل : مكان الرعى . والوخيم : السيئ الضار .

(٨) هناك شروط أخرى ستجيء فى الزيادة ص ٤٧١ ، وفى تلك الصفحة نص صريح على جواز ، وقوع الجملة الإنشائية خبراً . وفيها كذلك طريقة إعراب الجملة الواقعة خبراً.

إن كانت بمعناه ، كما سيجيء[1] . وهذا الرابط ضروري —؛ كالضمير في الجمل السالفة — ولولاه لكانت جملة الخبر أجنبية عن المبتدأ ، وصار الكلام مفككًا لا معنى له ؛ لانقطاع الصلة بين أجزائه؛ فلا يصح أن نقول : محمد يذهب عليّ ، وفاطمة يجيء القطار . . . لفساد التركيب، واختلال المعنى بفقد الرابط .

والروابط أنواع كثيرة؛ منها :

١ — الضمير الراجع إلى المبتدأ وهو أصل الروابط وأقواها ، وغيره خلَف عنه سواء أكان ظاهراً؛ (مثل : الزارع « فضلُه كبيرٌ ») أم كان مستتراً ، أي : مقدراً ؛ (مثل : الأرض« تتحرك » . وقولهم : مخالفةُ الناصح الأمين « تُورِث الحسْرة» ، وتُعْقِبُ الندامة)، أم كان محذوفًا[2] للعلم به مع ملاحظته ونيته ؛ (مثل: الفاكهة « أقةٌ بعشرة قروش » أي : أقة منها . ومثل : حجارة الهرم « حجر بوزنه عشرة » أي : حجر منها . ومثل : الورق « اللونُ لونُ اللبن» ، أي : اللون منه ؛ ومثل : الثوبُ « الرائحة رائحة الزهر»، أي : الرائحة منه) .

---

(١) في ص ٤٦٩ .

(٢) بشرط أن يكون معلوماً . ومن المعلوم ما ينصب بفعل ؛ نحو : الطيور الأليفة جميلة ، وكلٌّ أحب ، أي : أحبه . وما ينصب بوصف ؛ نحو : الكتاب أنا معطيك ، أي : معطيكه .

ومن المعلوم ما يجر بمشتق ؛ كاسم الفاعل في نحو : الآثارُ أنا زائر ؛ أي : زائرها ؛ وما يجر بحرف جر يدل على التبعيض، ولا يبقى بعد حذف الضمير المجرور ؛ نحو : السكر رطل بدرهمين ؛ أي : رطل منه ، أو يدل على الظرفية ؛ نحو : الدهر يومان ؛ فيوم نفرح ، ويوم نحزن ؛ أي : نفرح فيه ، ونحزن منه .

وقد يكون الضمير المجرور محذوفاً مع حرف الجار ؛ لوجود نظير لهما يسبقهما فيدل عليهما ؛ نحو : اعمل بنصحي ؛ فإن الذي أنصحك به أنت مفلح .. أي : مفلح به .

ومن المعلوم ما يكون ضميراً مرفوعاً ؛ نحو : قراءة من قرأ قوله تعالى : (إنْ هذان لساحران ...) على اعتبار : « إن » مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير الشأن محذوف وخبرها جملة ؛ أي : إن هذان لهما ساحران . والذي دعا لذلك دخول اللام على كلمة : « ساحران » التي هي الخبر ؛ فلو كانت : . « إنْ » حرفاً بمعنى: نَعَم — كما يقول بعضهم — و«هذان» مبتدأ مرفوع بالألف « ولساحران » خبره مرفوع بالألف — لترتب على ذلك دخول اللام على خبر المبتدأ ؛ وهو ضعيف عندهم ! ! بخلاف دخولها على المبتدأ نفسه ؛ فقدروا دخولها على مبتدأ محذوف ضمير . إلى غير ذلك من كل موضع يحذف فيه الضمير ؛ لوجود ما يدل عليه . هذا والضمير المحذوف غير الضمير المستتر كما أوضحنا ذلك من قبل — في رقم ٣ من هامش ص ٢١٩ — .

« ملاحظة » يصح أن يقال : الفتيات أقبلن ، أو أقبلت . ولكن أحد الضميرين قد يكون أفصح استعمالا من الآخر ، طبقاً للبيان الذي في رقم ١ من هامش ص ٢١٧ ولما في رقم ٣ من ص ٢٦٣ .

ويشترط فى الضمير الرابط أن يكون مطابقًا للمبتدأ السابق فى التذكير، والتأنيث والإفراد، والتثنية، والجمع[1].

٢ ــ الإشارة إلى المبتدأ السابق؛ نحو؛ الحرية «تلك[2]» أمنيّةُ الأبطال، والإصلاح «ذلك[2]» مقصد المخلصين. ومنه قوله تعالى: (والذين كذّبوا بآياتنا واستكبروا عنها «أولئك» أصحاب النار)...

٣ ــ إعادة المبتدأ السابق؛ بقصد التفخيم، أو التهويل: أو التحقير. والإعادة قد تكون بلفظه ومعناه معًا؛ نحو: الحرية ما الحرية[3]؟. الحرب ما الحرب؟. السارق من السارق؟. وقد تكون بمعناه فقط؛ نحو: السيف ما المهند؟. الأسد ما الغضنفر؟. علىّ من أبو الحسين؟. بشرط أن يكون أبو الحسين كنية علىّ، والمراد بهما شخص واحد.

٤ ــ أن يكون فى الجملة الواقعة خبراً ما يدل على عموم يشمل المبتدأ السابق وغيره؛ نحو: (أمّا جُبنُ المحارب فلا جبنَ فى بلادنا، وأما هربه فلاهربَ عندنا. والعربىّ نِعم البطل)... ففى الجبن هنا أمر عام يشمل جبن المحارب وغير المحارب، وكذلك عدم الهرب فى بلادنا يشمله ويشمل غيره... والبطل الممدوح بكلمة: «نِعم» يشمل العربى وغيره.

٥ ــ أن يقع بعد جملة الخبر الخالية من الرابط جملة أخرى معطوفة عليها بالواو، أو: الفاء، أو: ثم، مع اشتمال المعطوفة على ضمير يعود على المبتدأ

(١) مع مراعاة صور المطابقة التى تكلمنا عليها فى «ح» من ص ٢٦٢، وفى هذا الباب ص ٤٥٢ وما بعدها. ومع مراعاة ما سبق أن أشرنا إليه ــ فى رقم ١ من هامش ص ٣٨٢ ــ إذا كان المبتدأ ضميراً للمتكلم، متعدد الأخبار، وأحد الأخبار جملة فعلية؛ فإن الضمير الرابط يصح أن يكون المتكلم، أو الغائب؛ مثل: أنا صادق أحب الإنصاف، أو: يحب الإنصاف. وكذلك إن كان المبتدأ ضميراً للمخاطب، وخبره متعدداً، فإنه يجوز فى الرابط أن يكون للمخاطب أو الغائب؛ نحو: أنت صادق تحب الإنصاف؛ أو: يحب الإنصاف ولا يتغير الحكم إن جعلنا الجملة الفعلية السابقة، ونظائرها، نعتاً، لا خبراً. وكذلك لا يتغير إن جعلناها حالا، بشرط أن يكون صاحب الحال معرفة، مثل: أنا الصادق أحب الإنصاف وأنت الصادق تحب الإنصاف لكن مراعاة التكلم والخطاب فى كل الصور السالفة. أبلغ وأسمى من مراعاة الغياب. ــ ثم انظر ما قد يكون من المشابهة أو المخالفة بين هذه المسألة والأخرى التى سبقت فى باب الوصول ــ ب ص ٣٨٠ ــ

(٢) بشرط إعراب اسم الإشارة مبتدأ ثانياً. ويجوز فيه إعرابات أخرى لا يكون فيها الخبر جملة.

(٣) «الحرية» ؛ مبتدأ أول: «ما» اسم استفهام، مبتدأ ثان، مبنى على السكون فى محل رفع «الحرية» خبر الثانى، والجملة من الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول.

الأول ؛ فيُكتفَى في الجملتين بالضمير الرابط الذى في الثانية[1]، فمثال الواو : (الزارع نبتَ الزرع وتعهده — الطالب بدأت الدراسة واستعدَّ لها[2]) . . . ومثال الفاء : (الصانع تيسرت أسباب الصناعة فأقبل غير متردد ، والعامل كثرت ميادين العمل فوجد الرزق مكفولا[3]) ومثال ثم : (القمر طلعت الشمس ثم اختفى نوره ، والنجوم انقضى النهار ، ثم أشرق ضوءها) .

٦ — أن يقع بعد جملة الخبر الخالية من الرابط أداة شرط حذف جوابه لدلالة الخبر عليه ، وبقى فعل الشرط مشتملا على ضمير يعود على المبتدأ ؛ مثل: (الوالد يترك الأولاد الصياح إن حضر . . . — الضيف يقف الحاضرون إن قَدِمَ) . . .

تلك أشهر الروابط . ويجوز أن تستغنى جملة الخبر عن الرابط إن كانت هى نفس المبتدأ فى المعنى[4] ومساوية له فى مدلوله ؛ بحيث يتضمن كل منهما المعنى والمدلول الذى يتضمنه الآخر تماماً[5] (أى : من غير زيادة ولا نقص) كأن يقول رجل لزميله ؛ ما رأيك فى التجارة ؟ . فيجيب : رأيى « التجارة

---

(١) ومثل هذا يصح فى كل جملة أخرى تحتاج للرابط ؛ كالصلة ، والصفة ، والحال .

(٢) وقد تكون الجملة الخبرية الخالية من الرابط مشتملة على اسم قد عطف عليه بالواو اسم آخر يشتمل على « ضمير يعود على المبتدأ الأول ، نحو : الضيعة شرب القمح وزرعُها. الورد تحركت فروع الأشجار وفروعه . . .

وقد تكون الجملة الثانية نعتاً وفيها الضمير : نحو : الورد قطفت واحدة أحبها ، وقد تكون مشتملة على عطف بيان فيه الضمير ؛ نحو : على صاحبت محموداً أخاه .

وإنما كان العطف بالواو هو الأغلب هنا لأنها هى التى تفيد مطلق الجمع ، دون حروف العطف الأخرى .

(٣) أما العكس وهو عطف جملة بالفاء خالية من الضمير على جملة الخبر المشتملة عليه — فجائز ؛ نحو : قوله تعالى :(ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة) . برغم أن الجملة المعطوفة على جملة الخبر بمنزلة الخبر تستحق الضمير، لا فرق فى هذا بين الجملة الواقعة خبراً للمبتدأ ، والواقعة خبراً للناسخ ، كالتى فى الآية

(٤) هذا الاستغناء جائز لا واجب كما قلنا؛ فلا مانع أن يكون فى هذه الجملة المتفقة فى معناها مع معنى المبتدأ رابط ، إن أمكن ، سواء أكان ضميراً . . . وهو الغالب — أم غير ضمير .

(٥) كل خبر ولو كان مفرداً ، هو فى الحقيقة نفس المبتدأ فى المعنى تماماً ؛ كما يتبين من مثل : « المطر نازل » ؛ فإن النازل هنا هو : المطر ، والمطر هو النازل ، فكلاهما يتضمن معنى الآخر كاملا ويساويه فى المدلول ، غير أن المقصود بالخبر الواقع جملة تتحد مع المبتدأ فى المعنى — هو : كل جملة يخبر بها عن مبتدأ مفرد ، يدل على معنى تلك الجملة ، ويحوى مضمونها (مدلولها) فهو فى ظاهره لفظ مفرد، ولكنه ينطوى على معنى الجملة وعلى مضمونها، ومن أمثلته؛ قول — كلام— حديث — نطق — رأى... وأيضاً ضمير الشأن — وقد تقدم موضوعه فى ص ٢٥٠ — مثل قوله تعالى : « قل هو الله أحد » فضمير الشأن : « هو » مبتدأ ، خبره الجملة الاسمية بعده . وهذه الجملة التى وقعت خبراً خالية من الرابط ، لأن معناها ومدلولها مساو تماماً لمعنى المبتدأ الضمير « هو » فمدلول كل منهما هو مدلول الآخر.

غِنًى »(1) فالجملة الواقعة خبراً مطابقة فى معناها للمبتدأ فى معناه ومدلوله؛ فكلاهما مُساوٍ للآخر فى المضمون ؛ فالرأى هو : « التجارة غنى » و « التجارة غنى » هى : « الرأى » . ومن أمثلة ذلك : أن يتكلم متكلم فيسأله الآخر ماذا تقول ؟ . فيجيب : قولى « الذليل مهين » ، كلامى « الكرامة تأبى المهانة » ، فجملة الخبر فى كل مثال هى نفس المبتدأ السابق فى المعنى ، والمبتدأ السابق فى كل مثال يتضمن معنى الجملة الواقعة خبراً ؛ فكلاهما يتضمن معنى الآخر ، ودلالته(2) .

(1 ، 1) سيجىء فى الزيادة والتفصيل طريقة إعراب هذا المثال وأشباهه . (« ب » ص ٤٧١) .

(2) يشير ابن مالك إلى تقسيم الخبر إلى مفرد وجملة ؛ فيقول :

مُفردًا يأْتِى ، ويأْتِى جُمْلَهْ ... حاوِيةً مَعْنَى الَّذِى سِيقَت لَهْ

وإنْ تكُنْ إيَّاهُ معْنًى اكتَفَى ... بها ؛ كنُطْقِى : اللهُ حَسْبِى ، وكَفَى

أى : أن الخبر قد يكون مفرداً ، وقد يكون جملة . ويشترط فى الجملة أن تكون حاوية معنى المبتدأ الذى سيقت لإتمام الفائدة معه . أى : تكون مشتملة على معناه . . . ويتحقق هذا الشرط بالربط بينهما بالضمير ، أو ما يخلفه . فإن كانت الجملة هى المبتدأ فى المعنى (بالطريقة التى شرحناها) اكتفى بها من غير رابط ؛ مثل : (نطقى : الله حسبى) ، فالمبتدأ يتضمن معنى الخبر الجملة ، والخبر الجملة يتحد فى المعنى مع المبتدأ . وفى مثل هذه الصورة يصح الاستغناء عن الرابط .

(وكلمة : « معنًى » الثانية فى كلام ابن مالك منصوبة على أنها : تمييز ، أى : من جهة المعنى . وكلمة : « كفى » المراد منها : وكفى به ؛ أى : بالله . حذف حرف الجر الزائد وحده ، وهو « الباء » فانفصل الضمير الذى كان مجروراً فى محل رفع وصار تقديره : هو) ، ثم استتر مرفوعاً فى الفعل « كفى » . ثم قال :

والمُفْرَدُ الجامِدُ فارِغٌ ، وإنْ ... يُشْتَقَّ فهْوَذُو ضَمير مُسْتَكِنْ

أى : أن الخبر المفرد نوعان ؛ فالجامد منه فارغ من الضمير ، والمشتق ليس بفارغ ؛ بل فيه ضمير مستكن ؛ أى : مستتر . ثم قال :

وأَبْرِزَنْه مُطْلَقاً حَيْث تَلاَ ... ما لَيْسَ مَعْناه لَه مُحَصَّلا

أى : أبرز الضمير الرابط مطلقاً (سواء أمن اللبس أم لم يؤمن . وهذا مذهب البصريين) إن وقع الخبر بعد مبتدأ ليس معنى الخبر محصلا له ؛ بأن يكون الخبر جارياً على غير من هو له . فالمراد من كلمة : « ما » المبتدأ . والضمير فى : « معناه » يعود على الخبر . أى : أبرز الضمير مطلقاً حيث يقع الخبر بعد مبتدأ لا يكون الخبر محصلا له . أى : لا يكون حاوياً لمعناه ، ولا جارياً عليه . والتعقيد فى هذا البيت ظاهر .

ومذهب البصريين فيه تضييق من غير داع ؛ حيث يوجب إبراز الضمير مطلقاً ، مع أنه لا داعى لوجوب الإبراز عند أمن اللبس .

... ...

... ...

زيادة وتفصيل :

(ا) اشترطنا[1] فى جملة الخبر وجود رابط ، — بالتفصيل الذى أوضحناه — ويشترط فيها أيضًا أن تكون غير ندائية ؛ (فلا يصح : محمد يا هذا . . .) وأن تكون غير مبدوءة بكلمة : « لكن[2] » أو : « حتى » أو : « بل » ؛ لأن كل واحدة من هذه الكلمات تقتضى كلامًا مفيدًا قبلها . « فالاستدراك » بكلمة : « لكن »[2] لا يكون إلا بعد كلام سابق . وكذلك : « الغاية » بكلمة : « حتى » « والإضراب » بكلمة : « بل »[3] .

ويجوز فى جملة الخبر أن تكون قَسَمية[4] ، نحو : القوىّ والله ليهزمن عدوه . وأن تكون إنشائية ، سواء كانت إنشائية طلبية ؛ (نحو : الحديقة نَسقِّها) وقوله تعالى : (الحاقّة ما الحاقّة ؟ .) . وقوله تعالى : (وأصحاب اليمين ما أصحاب اليمين ؟ .) .. أم غير طلبية ، (مثل : الصديق لعله قادم — العادل نعم الوالى ، والظالم بئس الحاكم) .

(ب) فى الأساليب التى يكون فيها الخبر جملة معناها هو معنى المبتدأ مثل : (كلامى : « الجو معتدل ») — (حديثى : « يجىء الفيضان صيفًا ») » — (قولى : « نشر التعليم ضرورى ») — (خطبتى : « التوحد قوة ») — (مقالى : « احذروا الخائنين ») — . . . يجوز إعرابان :

---

(١) فى ص ٤٦٦ .

(٢ و ٢) بسكون النون ؛ فتكون للاستدراك والابتداء معاً ؛ ولا تعمل شيئاً . أما بتشديد النون فتكون للاستدراك ، وتعمل عمل « إنّ » . وفى كلتا الحالتين لا بد أن يسبقها كلام تام يحصل بسببه الاستدراك . وقد وردت بعض أساليب قليلة وقعت فيها لكنّ (بالتشديد) فى صدر جملة الخبر ؛ مثل : « محمود وإن كثر ماله ، « لكنه » بخيل . فقيل : لا مانع أن تكون الجملة خبراً مع تصدرها بلكن ، وقيل إن الخبر محذوف ، والاستدراك منه ، وأصل الكلام مثلا : محمود وإن كثر ماله لا يتوانى ، لكنه بخيل . والأسلوب مولد ، وهو على كلا الإعرابين معيب — كما سبق البيان فى : « و » من ص ٥٠٠ ؛ وكما يأتى فى رقم ٢ من هامش ص ٦٣٠ — بعيد من الأساليب الصحيحة ، الواردة فى الكلام الفصيح ؛ فلا يقاس عليه ؛ لصدوره ممن لا يحتجّ بكلامه .

(٣) وفى هذا يقول السيوطى فى الهمع (ج ١ ص ٩٦) ما نصه :

(لا يسوغ الإخبار بجملة ندائية ، نحو : زيد يا أخاه ، ولا مصدرة بلكن ، أو : بل ، أو : حتى ، بالإجماع فى كل ذلك) .

(٤) إذا كانت الجملة القسمية ذاتها نوعاً من الإنشاء غير الطلبى تبعاً لرأى القائل بهذا — دخلت فى عداد هذا النوع الآتى بعد .

... ...

... ...

أولهما : أن نعرب الجملة[١] الاسمية و الفعلية مجزأة على حقيقتها جزأين (مبتدأ : وخبراً ، أو فعلا وفاعلا) ، ثم يكون مجموع الجزأين فى محل رفع خبر المبتدأ السابق ؛ ففى مثل : (كلامى : الجو معتدل) نقول : «كلام» مبتدأ مضاف ، والياء مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جرّ ، «الجو» مبتدأ ثان : «معتدل» خبره ، والجملة من الجزأين (المبتدأ الثانى وخبره) فى محل رفع خبر المبتدأ الأول . وفى مثل : (حديثى : يزداد الفيضان صيفاً) ، نقول : «يزداد» مضارع مرفوع . «الفيضان» فاعل مرفوع «صيفاً» ظرف منصوب ، والجملة من الجزأين (الفعل والفاعل) فى محل رفع خبر المبتدأ . فلكل جزء من أجزاء الجملة وجود مستقل ، وإعراب خاص به وحده : ثم يكون مجموع الجزأين معاً هو خبر المبتدأ السابق .

ثانيهما : أن ننظر إلى تلك الألفاظ التى كانت فى الأصل[١] جملة نظرتنا إلى شىء واحد ليس مجزأ ، وليس له كلمات منفردة ؛ فكأنه كتلة واحدة ليس لها أجزاء . أو : أنه بمنزلة كلمة واحدة مهما تعددت الكلمات ؛ فهى من قبيل المركب الإسنادى الذى ننطق فيه بالألفاظ على حسب ضبطها الأصلى – قبل أن تكون خبراً أو : شيئاً آخر – ؛ من غير تغيير شىء من حروفها أو ضبطها . ثم نقول عنها كلها الآن : إنها خبر مرفوع بضمة مقدرة على آخره لأجل الحكاية ، (وهى – كما سبق[٢] ترديد اللفظ الأصلى وترجيعه على حسب هيئته الأولى – غالباً – ؛ حروفاً وضبطاً) . ويكون الخبر فى هذه الحالة من قبيل الخبر المفرد . لا الجملة ؛ فنقول فى إعراب : (كلامى : «الجوّ معتدلٌ») «كلام» مبتدأ : مضاف . والياء مضاف إليه . «الجوُّ معتدلٌ» – كلها – خبر مرفوع بضمة مقدرة . على آخره[٣] ، منع من ظهورها حركة الحكاية) . ونقول فى مثل : (حديثى «يظهر الفيضان صيفاً») «حديث» : مبتدأ

---

(١) إذا وقعت الجملة خبراً أو غيره فإنها لا تسمى جملة إلا بحسب أصلها قبل الخبرية – وغيرها – طبقاً البيان السابق فى رقم ٢ من هامش ص ١٥ .

(٢) فى رقم ١ من هامش ص ٣١٠ .

(٣) نقول : إنها مقدرة مع وجود ضمة ظاهرة فى آخر كلمة : «معتدل» ؛ لأن هذه الضمة الموجودة لم تجئ لأجل الخبر المحكى ؛ إذ أنها موجودة قبل مجيئه . وستبقى فى بقية الأحوال ؛ كحالتى النصب ، والجر . أما الضمة الخاصة بالخبر المحكى فغير ظاهرة فى النطق ؛ وإنما هى مقدرة .

... ...

... ...

مضاف . . . الياء مضاف إليه . . . « يظهر الفيضان صيفاً » ، – كلها – خبر مرفوع بضمة مقدرة على آخره ؛ منع من ظهورها حركة « الحكاية » . . . وهكذا .

وقد يقع العكس كثيراً ، فيكون المبتدأ جملة بحسب : أصلها[1] ، ولكنها صارت محكية . والخبر مفرد يتضمن معناها ، كأن يقول قائل : أريد أن تدلني على آية قرآنية ، وعلى مثَل قديم ، وعلى حكمة مأثورة . فتجيب : (قولٌ معروفٌ ومغفرةٌ خيرٌ من صدقة يتبعها أذىً) آية قرآنية – (إنّ أخاكَ من واساك) مثَلٌ قديم – (رُبَّ عيشٍ أهونُ منه الحمامُ) حكمةٌ من حكم المتنبي فالآية كلها من أولها إلى آخرها مبتدأ مرفوع ، بضمة مقدرة منع من ظهورها حركة الحكاية . وكلمة : « آية » هي الخبر . وكذلك (إن أخاك من واساك) كلها من أولها إلى آخرها مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره ، منع من ظهورها حركة الحكاية ، والخبر كلمة : « مثَل » ، وكذا يقال في : « رب عيش أهون منه الحمام » .

وكما تتكون الجملة المحكية من مبتدأ وخبره تتكون من فعل وفاعله ، ومن غير ذلك من كل تركيب يُنشئ جملة . والمهم في الألفاظ المحكية أن تكون دائماً بصورة واحدة في جميع الحالات الإعرابية ، ولكنها مع ذلك في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ؛ على حسب موقعها الإعرابيّ .

(حـ) أشرنا[2] إلى أنواع من المبتدأ تحتاج إلى خبر حتماً ، وإلى وجوب أن يكون هذا الخبر جملة – ويلحق بها نوع يجب أن يكون خبره شبه جملة ، جاراً مع مجروره – وأشهر تلك الأنواع المحتاجة لجملة : أسماء الشرط الواقعة مبتدأ[3] ، وكذا : ضمير الشأن[4] ، و « كَأَيِّن[5] » ، الخبرية التي تشبه « كَمْ » الخبرية ،

---

(١) مثل هذا المبتدأ لا يعدّ جملة ؛ لأن المبتدأ في أصله لا يكون جملة – وإنما يعد جملة على إرادة لفظه المحكي . أما الخبر إذا كان جملة هي نفس المبتدأ في المعنى فيجوز فيها إعرابان – كما عرفناهـ – أحدهما : اعتبار هذه الجملة مجزأة جزأين ، كل منهما له إعراب ، ومجموع الجزأين هو الخبر . وثانيهما اعتبارها جملة محكية لا ينظر فيها إلى تجزئة ؛ فتعرب كلها خبراً محكياً .

(٢) في ص ٤٤٤ . (٣) تفصيل الكلام عليها في الباب الخاص بالجوازم جـ ٤ .

(٤) سبق الكلام عليه مفصلا في ص ٢٥٠ .

(٥) بيانها وتفصيل أحكامها في جـ ٤ الباب الخاص « بكم وكأين » ، وفي الصبان ، هناك : ما يفيد أن خبرها يكون في الأكثر جملة فعلية ، مصدرة بماض أو مضارع . وقد يكون جملة اسمية أو شبه جملة ؛ كما يفهم من كلامه هناك . . . و سيجيء البيان في الموضع السالف .

... ...
... ...

والمخْصوص بالمدح والذم إذا تقدَّم ، والمنصوب على الاختصاص ؛ فإنه (يجب فيه أن يتقدم عليه اسم بمعناه يعرب مبتدأ ، ويعرب الاسم المنصوب على الاختصاص مفعولا به لفعل محذوف تقديره: «أخُصّ» — مثلا — والجملة خبر عن ذلك المبتدأ) . ويجب أن يكون خبر «ما» التعجبية جملة .

ومن شبه الجملة السالف خبر المبتدأ الملازم للابتداء سماعًا ؛ نحو: طُوبَى للمؤمن ؛ فإن خبره لا يكون إلا جاراً مع مجروره وهما شبيهان بالجملة . . . — ومثله قولهم في المدح : لله درّ فلان . . . وغير هذين مما سيجىء[1] ؟ .

• • •

(١) في ص ٤٨١ وفى «ﺟ» من هامش ص ٥٤٣ .

القسم الثالث – الخبر شبه الجملة :

يريد النحاة بشبه الجملة هنا أمران(١)؛ أحدهما : الظرف بنوعيه الزمانيّ والمكانيّ، والآخر: حرف الجر الأصلي مع مجروره. فالخبر قد يكون ظرف زمان؛ نحو: الرحلة «يومَ» الخميس، والرجوعُ «ليلةَ» السبت. وقد يكون ظرف مكان؛ نحو: «الحديقة» أمامَ البيت، والنهرُ «وراءَه»؛ فكلمة «يوم». و«ليلة» – وما يشبههما – ظرف زمان. منصوب، في محل رفع(٢)؛ لأنه خبر المبتدأ. وكلمة

(١) أما في اسم الموصول فشبه الجملة ثلاثة أشياء، سردنا تفصيلها في ص٣٨٤ وسيجيء كلام خاص بالجار مع مجروره، في باب الحال – ج ٢ ص ١٠٠ م ٦٨ –.

(٢) وهذا رأي حسن بارع. (أشرنا إليه في رقم ١ من هامش ص ٣٨٤، باب: «الموصول» وقد سجله شارح كتاب المفصل في ج ١ ص ٩٠، ٩١ عند الكلام على أقسام الخبر) –

وإنما كان في محل رفع لأن الأصل أن يكون الخبر مفرداً مرفوعاً، إذ المفرد «بسيط» و«البسيط» أصل المركب فجاء الظرف والجار مع المجرور وحلاّ في محل ذلك الأصل؛ فمجيئهما طارئ عرضي والمسألة شكلية بحتة، ولا أثر لها من الناحية العملية التحقيقية: فلو قلنا: «ظرف منصوب خبر المبتدأ» أو: «جار مع مجروره خبر المبتدأ»؛ من غير أن نزيد شيئاً ماحصل قصور، ولا وقعنا في خطأ، ولكان مساوياً في صحته لقولنا: إن شبهي الجملة متعلقان بمحذوف هو الخبر ... لكن قد يكون الأخذ بالإعراب الأول أنسب؛ لأنه أوضح ظهوراً، لمراعاة الأصل، والغالب فيه ... وإليك النص الذي سجله شارح المفصل:

(اعلم أنك لما حذفت الخبر الذي هو: «استقر» أو «مستقر»، وأقمت الظرف مقامه – على ما ذكرنا – صار الظرف هو الخبر، والمعاملة معه (أي: أن الآثار اللفظية والمعنوية في الجملة قد انتقلت إليه) وهو مغاير المبتدأ في المعنى، ونقلت الضمير الذي كان في «الاستقرار» إلى الظرف، وصار مرتفعاً بالظرف، كما كان مرتفعاً بالاستقرار، ثم حذفت «الاستقرار»، وصار أصلا مرفوضاً لا يجوز إظهاره؛ للاستغناء عنه بالظرف، وقد صرح ابن جني بجواز إظهاره، والقول عندي في ذلك أنه بعد حذف الخبر الذي هو الاستقرار، ونقل الضمير إلى الظرف، لا يجوز إظهار ذلك المحذوف؛ لأنه قد صار أصلا مرفوضاً. فإن ذكرته أولا وقلت: زيد استقر عندك – لم يمنع منه مانع ...

«واعلم أنك إذا قلت: «زيد عندك» فعندك ظرف منصوب بالاستقرار المحذوف؛ سواء أكان فعلا أم اسماً، وفيه ضمير مرفوع، والظرف وذلك الضمير في موضع رفع بأنه خبر المبتدأ. وإذا قلت: «زيد في الدار» أو: «من الكرام» فالجار والمجرور في موضع نصب بالاستقرار، على حد انتصاب «عندك» إذا قلت: «زيد عندك». ثم الجار والمجرور والضمير المنتقل في موضع رفع بأنه خبر المبتدأ... اهـ)

لكن ما المراد من قوله السابق: «فإن ذكرته أولا وقلت: زيد استقر عندك – لم يمنع مانع»...؟ إن كان المراد ذكر «الاستقرار» قبل الخبر الظرف المسبوق بالمبتدأ – أدّى هذا إلى نقض ما قرره من عدم جواز إظهار «الاستقرار» المحذوف. وإن كان المراد تقديم «الاستقرار» في صدر الجملة قبل المبتدأ بحيث يصير المبتدأ فاعلا أو شيئاً آخر غير مبتدأ فقد يصح. فالمراد غامض، ويزيده مثاله غموضاً.

هذا، وهو يشير بقوله (الجار والمجرور في موضع نصب بالاستقرار ... إلخ) إلى ما هو معروف في الاصطلاح النحوي من أن المجرور أصله مفعول به في المعنى، وحرف الجر الأصلي أداة لتوصيل أثر الفعل إليه.

فاعتبار الظرف هو الخبر من غير أن يتعلق بشيء آخر وكذلك اعتبار الجار الأصلي مع مجروره هو=

« أمام » و « وراء » وما يشبههما — ظرف مكان ، منصوب فى محل رفع ؛ لأنه خبر المبتدأ. وقديكون الخبر جاراً أصليامع مجروره؛ نحو ،— السكّر من القصب — إخوانُ

= الخبر — مذهب قديم من عدة مذاهب (سجلتها المراجع النحوية ؛ كالمفصل والصبان) وقد سجلنا رأى صاحب « المفصل ». والأخذ به يريحنا من بحوث جدلية مضنية ، وتقسيمات متعددة ؛ لانفع لها اليوم وليس فيها إلا العناء المقل الذى تضيق به الناشئة . وسنعرض لبعض تلك البحوث بقليل من التفصيل ؛ لا للأخذ بها ، ولكن ليقف عندها المتخصصون وقفة الفاحص .

جاء فى شرح ابن عقيل عن العامل المحذوف ما نصه : « ذلك المحذوف واجب الحذف . وقد صرح به شذوذاً ؛ كقوله :

لك العزّ إن مولاك عزّ ، وإن يهن فأنت لدى بحبوحة الهون كائن

وكما يجب حذف عامل الظرف والجار والمجرور إذا وقعا خبراً كذلك يجب حذفه إذا وقعا صفة ... أو حالا . . . أو . .) اهـ .

وهنا قال الخضرى فى وجوب حذف العامل ما نصه : « محل ذلك إذا قُدِّر كوناً عاماً . . . فإن قدر خاصاً جاز ذكره فى الكل — كما علمت — وجوز ابن جنى إظهار العام أيضاً ؛ تمسكاً بنحو : قوله تعالى : (فلما رآه مستقراً عنده) .

فورُدّ بأنه استقرار خاص بمعنى عدم التحرك ، لا عام بمعنى مطلق الحصول حتى يجب حذفه» اهـ . وما قاله الخضرى صرح به بعض المفسرين .

هذا ، وسيجىء فى الجزء الثانى (باب : الظرف م ٧٨ ص ٢٣٦ عندالكلام على تعلق الظرف بعامله) بيان مفيد عن الرأى الداعى إلى تقدير عامل واجب الحذف ، والدليل على وجوده ، وبيان آخر عن اعتباره غير موجود .

وشبه الجملة — فى هذا الباب — هو : الظرف ، والجار مع مجروره. وسمى « شبه جملة» لأن كلا منهما قد يدل على جملة ومعناها . وأساس هذا التعليل عندهم : أن الظرف أو الجار الأصلى مع مجروره ليس هو الخبر فى الحقيقة ، وإنما الخبر الحقيقى لفظ آخر محذوف ، يتعلق به الظرف ، والجار الأصلى مع المجرور ، إذلا بد أن يتعلقا بفعل أىّ فعل (لا فرق بين المتعدى واللازم ، والجامد والمتصرف ، والتام والناقص (كما سيجىء البيان فى جـ٢ — باب : «حروف الجر » م٨٩ص٤٠٥) أو بما يشبه الفعل؛ من : اسم فعل، أو : من مشتق يعمل عمل الفعل ، أو : من جامد مؤول بالمشتق. وبهذا التعلق الواجب يتم المعنى. (وقد يتعلقان — أحياناً — بالنسبة ، أى : بالإسناد ؛ طبقاً لما هو مبين فى : «ب » من الزيادة التالية ص٤٨١) . والمحذوف قد يكون فعلا مع فاعله ، وهذا أمر متعين متحتم إذا وقع شبه الجملة فى جملة الصلة لموصول غير « أل » ، أو لجملة القسم ، لأن جملة الصلة للموصول غير « أل » وكذا جملة القسم ؛ لا بد أن تكون كل واحدة منهما فعلية (كما سبق فى رقم ١ من هامش صفحتى ٣٨٤ و ٣٨٥ ، وكما سيجىء فى جـ ٢ باب الظرف ص ٢٣٤ م ٧٨ وباب حروف الجر ص ٤٦٠ م ٩٠) — لكن التعلق يكون بالفعل وحده ، وقد يكون فى غيرها شيئاً آخر مما سبق ، ففى مثل « الكتاب فوق المكتب » و « الولد فى البيت » — يكون تقدير الكلام مثلا : الكتاب « استقر » ، أو : « مستقر» فوق المكتب . والولد « استقر » أو : « مستقر » فى البيت ، ونحو ذلك من فعل محذوف ، أو غيره مما يدل على مجرد الوجود والاستقرار ، من غير معنى زائد على هذا الوجود المطلق الذى يسمونه : « الكون العام » . (أى : الوجود العام الخالى من شىء آخر معه ؛ كالنوم ، أو : القراءة ، أو اللعب) . . . فلا يصح عندهم أن يكون التقدير : الولد نام أو : نائم فى البيت . ولا : الكتاب تحرك ، أو : متحرك فوق المكتب ، لأن كل واحد من هذه الألفاظ يدل على الوجود، مع زيادة شىء آخر ؛ كالوجود ومعه النوم للولد، والوجود ومعه التحرك للكتاب ، وهكذا ... أى : =

السوءِ كخَشبٍ في النّار ؛ يأكل بعضه بعضاً .» فالجار الأصلي مع المجرور في محل رفع خبر المبتدأ . ومنه قول الشاعر :

للعيد يومٌ من الأيام منتَظرٌ والناس- في كل يومٍ منك- في عيدِ

= أنه وجود مقيد بشيء آخر يزيد عليه ، وليس بالوجود المطلق المجرد. فمثل هذا الوجود المقيد يسمى: « كوناً خاصاً » يجب ذكره، إلا إذا دلت قرينة عليه عند الحذف فيصح حذفه. وقد دفعهم إلى هذا التقدير للكون العام المحذوف ، واعتباره كالملفوظ - ما يتمسكون به - بحق - من أن الظرف والجار الأصلي مع المجرور لا بد أن يتعلقا بعامل - كما قلنا - يتممان معناه ، ويعمل فيهما . فأين العامل الذي يؤثر فيهما ، ويتعلقان به إذا كان المبتدأ جامداً في نحو : الغزال في الحديقة، وكثير من الأمثلة المشابهة ؟ . لذلك يقولون في الإعراب: الظرف أو الجار الأصلي مع مجروره متعلق بمحذوف خبر ؛ سواء أكان المحذوف فعلا مع فاعله (أي : جملة فعلية ؛ مثل : استقر، أو : ثبت ، أو : « كان » التي بمعنى : « وُجد » وهي « كان التامة) ، أم كان مفرداً (أي : اسماً مشتقاً؛ مثل : مستقر، أو : كائن المشتقة من « كان» التامة - ، أو : موجود أو : شيئاً آخر يصلح عاملا) ، فليس الخبر عندهم في أصله هو الظرف نفسه ، أو الجار الأصلي مع المجرور مباشرة ، وإنما الخبر في الأصل هو المحذوف الذي ينوونه ، ويتعلق به كل واحد من هذين . ولما كان كل منهما صالحاً لأن يتعلق بالفعل المحذوف ، ويدل عليه بغير خفاء ولا لبس - كان شبه الجملة بمنزلة النائب عنه، والقائم مقامه . والفعل مع فاعله جملة؛ فما ناب عنها وقام مقامها فهو شبه بها؛ لذلك أسموه: « شبه الجملة » . وأوجبوا حذف متعلقه إن كان كوناً عاماً وقع خبراً ، أو : صفة ، أو : حالا . . . » وكذلك إن كان صلة لموصول غير « أل » لكن يجب مع الصلة - لغير « أل » - أن يكون المحذوف فعلا ، ولا يصح أن يكون اسماً مشتقاً - أو غيره مما يشبه الفعل - كما عرفنا عند الكلام عليها ، لأن صلة الموصول غير - « أل » - يجب أن تكون جملة فعلية ، ومثلها جملة القسم التي حذف منها عاملها . . .) .

ثم زادوا فقسموا كلا من الظرف ، والجار الأصلي مع المجرور إلى مستقَر : (بفتح القاف) وإلى : « لغو» يريدون بالمستقر : ما كان متعلَّقه المحذوف « كوناً عاماً » يفهم بدون ذكره . وسمى « مستقراً » لأمرين؛ لاستقرار معنى عامله فيه، (أي : فهمه منه). ولأنه حين يصير خبراً - مثلا - ينتقل إليه الضمير من المحذوف ويستقر فيه . وبسبب هذين الأمرين يجب حذفه حتماً .

ويريدون باللغو : ما كان متعلَّقه « كوناً خاصاً » وسمى كذلك لأن وجوده ضئيل الأثر مع وجود عامله ؛ إذ لا يستقر فيه معنى ذلك العامل ، ولا يتحمل ضميره . وفي هذه الحالة يتحتم أن يكون العامل الملفوظ به في الجملة هو الخبر - مثلا - ويجب ذكره ، ولا يجوز حذفه إلا لقرينة - كما في الأمثلة التي ستجيء - . ولو حذف لوجودها لكان هو الخبر أيضاً مع حذفه ؛ فلا يصح في حالتي ذكره أو حذفه أن يكون الظرف أو الجار الأصلي مع مجروره خبراً ، ولا في موضع رفع خبراً . وهذا نوع من التشدد لا داعي له ؛ إذ لا مانع أن نعرب « الظرف اللغو » خبراً في الحالة التي يحذف فيها عامله المعروف ، كما أعربنا زميله المستقر.

والكون العام واجب الحذف ؛ إذ لا فائدة من ذكره ؛ لوجود ما يدل عليه في غير خفاء ولا لبس ، ولانتقال الضمير منه إلى شبه الجملة - كما قلنا- كما أن الكون الخاص يجب ذكره حتماً لعدم وجود ما يدل عليه عند حذفه ؛ فإن وجدت قرينة تدل عليه وتعينه صح حذفه ، مثل : الفارس فوق الحصان ، أي : راكب فوق الحصان ، ومن لي بفلان ؟ أي : من يتكفل لي بفلان . والبحترى من الشعراء ؛ أي : معدود منهم . ومثل قوله تعالى في القصاص: « الحرّ بالحرّ » على تقدير : « مقتول » ، لأن تقدير الكون العام في الأمثلة السالفة لا يؤدى المعنى المراد . والمتعلق الخاص المحذوف لوجود قرينة تدل عليه هو عندهم الذي يعرب خبراً - كما سبق - لا شبه الجملة . وبالرغم من حذفه فإنه لا يخرج الظرف - في رأيهم - عن اعتباره=

ويشترط فى الظرف الواقع خبراً ، وفى الجار الأصلى مع المجرور كذلك – أن يكون تاماً ، أى : يحصل بالإخبار به فائدة بمجرد ذكره، ويكمُلُ به المعنى المطلوب من غير خفاء ولا لَبْس ، كالأمثلة السابقة . فلا يصلح للخبر منهما ما كان ناقصاً ؛ مثل : محمود اليوم ... أو حامد بك ؛ لعدم الفائدة . أما حيث تحصل الفائدة فيصح وقوعهما خبراً ؛ ويكون كل منهما هو الخبر مباشرة ؛ – أى : أن شبه

=لغواً ؛ ولا يتنافى مع ما هو ثابت له من أنه : «كون خاص» ؛ فالمعول عليه عندهم فى الحكم باللغو راجع إلى خصوص الكون ، وأنه ليس بعام ؛ سواء ذكر الكون الخاص أم حذف ، وفى الاستقرار إلى عموم الكون ، وأنه ليس بخاص .

وينتقلون بعد هذا إلى تقسيمات ، وتفريعات شاقة ، وأدلة جدلية مرهقة فى إثبات تلك الأقسام والفروع وفى المفاضلة بين أن يكون المتعلق المحذوف فعلا أو اسماً . . . وغير هذا مما لا حاجة إليه اليوم ، ولا ضرر من إهماله. بل الخير فى إهماله، وفى ترك ما نقلناه عنهم ، وما لم ننقله ، وفى الاقتصار على إعراب الظرف والجار الأصلى مع المجرور خبراً – مثلا – فى محل رفع ، كما شرحنا أول هذا الموضوع ، وكما هو رأى بعض السابقين . ولا داعى للتشدد فى البحث عن العامل ونوعه . مع عدم الحاجة إليه ؛ ولا فى الخضوع له ، وركوب الشطط لإظهار آثاره ؛ لأن المعنى جلى كامل بدونه ؛ فذلك التشدد وذلك الخضوع هو الجانب المعيب فى نظرية العامل التافهة الجميلة . وإذا أخذنا بهذا الرأى السهل اليسير كان تسمية الظروف والجار مع مجروره « شبه جملة » ، إنما هى من قبيل الإبقاء على التسمية القديمة ، ومراعاة أصلها السابق ، أو لأن كلا من الظرف والجار الأصلى مع مجروره ليس مفرداً فى الحقيقة ، بل هو مركب ؛ إذ يحمل معه الضمير المستتر الذى انتقل إليه من المحذوف على الوجه الذى بسطناه .

وإتماماً للبحث ، وإنصافاً للنحاة نذكر أن رأيهم فى وجوب تعلق شبه الجملة » سديد ، وأن حججهم فى تحتيم ذلك التعلق قوية – وإيضاحها المفيد فى جـ ٢ ص ٢٣٦ م ٧٨ باب الظرف ، وص ٤٠٥ باب حروف الجر – ، وتتلخص هنا فى أن الخبر هو المبتدأ معنى ، وكذلك المبتدأ هو الخبر معنى؛ كما فى مثل : « علىّ الخطيب » فالخطيب فى هذه الجملة هو علىّ، وعلىّ هو الخطيب ، فكلاهما من جهة المعنى هو الآخر . وكذلك الشأن فى كل مبتدأ وخبر على النسق المألوف الوارد فى الاستعمال العربى . فلو أردنا بغير التعلق تطبيق هذا الضابط العام الصحيح على الخبر شبه الجملة لم ينطبق، بل يفسد المعنى معه، ولا يصلحه إلا التعلق على الوجه الذى يذكره النحاة ؛ ففى مثل: على أمامك ... لا يصح أن يكون الظرف(أمام) هو : على ولا أن يكون علىّ هو : « الأمام » نفسه ؛ إذا المعنى فى كل منهما مخالف للآخر تمام المخالفة ، ولا يصلحه إلا أن يكون الظرف متعلقاً بشىء آخر غير المبتدأ ؛ هو «كائن » ، أو « موجود » أو نحوهما. ومثل هذا يقال : فى السفر يوم الخميس، فليس السفر هو يوم الخميس نفسه ، ولا يوم الخميس هو السفر ..

فالظرف بنوعيه لا يستقل بنفسه فى إحداث معنى جديد ، لأنه وعاء – كالوعاء الحسى – لا بد له من مظروف ، (أى : من شىء يقع فيه) ، وهذا المظروف هو ما يسمى : « المتعلَّق » وهو الذى لا بد أن يقع فى الظرف ، وإلا فسد المعنى بغيره تماماً ، وما يقال فى الظرف يقال فى الجار الأصلى مع المجرور، إذ لا فائدة منهما إلا بمتعلقهما ، وقد أوضحنا هذا بإسهاب وتفصيل فى مكانه المناسب – جـ ٢ ص ٢٣٦ م ٧٨ باب : « الظرف » وكذلك ،فى ص ٤٠٥ وما بعدها م ٨٩ باب : « حروف الجر » ، واستيفاء الموضوع على الوجه الحميد يقتضى الرجوع إلى تلك الصفحات .

الجملة نفسه يكون الخبر[١] — فى الرأى المختار .

بقيت مسألة تتعلق ببيان نوع الظرف التام الذى يصلح أن يكون خبراً . فأما ظرف المكان فيصلح — فى الغالب — أن يقع خبراً عن المبتدأ المعنى وعن المبتدأ الجثة[٢] ؛ فمثال الأول ، (العلم عندك — الحق معك) . ومثال الثانى : (الكتاب أمامك — الشجرة خلفك) . ولا بد فى ظرف المكان أن يكون خاصًّا[٢] لكى يتحقق شرط الإفادة ، كالأمثلة السالفة ؛ فلا يصح أن يكون عامًّا ؛ مثل : العلم مكانًا ، أو الكتب مكانًا ؛ لعدم الإفادة .

وأما ظرف الزمان فيصلح أن يقع خبراً عن المبتدأ المعنى فقط ، بشرط أن تتحقق الإفادة ، كأن يكون الزمان خاصًّا[٣] ، لا عامًّا ؛ مثل : السفر صباحًا . والراحة ليلا . بخلاف : السفر زمانًا ، الفضل دهراً ، الأدب حينًا ... ؛ لعدم الإفادة .

---

(١) يقول ابن مالك :

وأَخْبَرُوا بظرْفٍ أَوْ بِحَرْفِ جَرْ ... نَاوِين معْنَى كائنٍ ، أوِ : اسْتَقَرْ

أى : أنّ الظرف والجار مع مجروره قد يقع كل منهما خبراً لا بنفسه ، ولكن بمتعلقه على حسب رأيهم الذى تناولناه بالبحث والتمحيص فى هامش ص ٤٧٥ ، فلا بد من تعلقه — عندهم — بعامل محذوف فى الأغلب ، وهذا العامل قد يكون فعلا ؛ مثل : « استقر » أو : « ثبت » أو « وُجد » — أو « كان » (بمعنى : وُجد ... ولا تكون هنا إلا تامة) وقد يكون المحذوف اسماً مشتقاً ؛ مثل : مستقر ، أو كائن (بمعنى موجود ، من « كان » التامة) . فإذا وقع الخبر شبه جملة فليس هو الخبر فى رأيهم ، وإنما الخبر هو ما قبله من جملة فعلية ، فعلها محذوف ، وفاعلها ضمير ، استقر فى شبه الجملة ، أو الخبر مفرد مشتق علماً بأن العامل فى هذا الخبر إنما هو الفعل الذى حذف ، وبقى فاعله ، وكذلك هو المشتق من غير الضمير الذى كان مستتراً فيه ، ثم تركه واستقر فى شبه الجملة بعد حذف المشتق .

(٢) هذا تعبير النحاة . يريدون بالمعنى : الأمر غير المحسوس ، أى : الذى لا يكون جسماً نحسه بإحدى الحواس الخمس ، كالبصر ... ، وإنما يكون شيئاً مفهوماً بالعقل ، مثل : العلم ، الذكاء ، الأدب ، النبل ، الشرف ... أما الجثة فالجسم الذى نحسه بالبصر ، أو بغيره من الحواس ؛ ومنه . الشجرة ، المنزل ، القلم ... ويشترط كثير من النحاة فى الظرف أن يفيد فائدة جديدة إذا وقع خبراً عن المبتدأ المعنى . ويريدون بالفائدة الجديدة : ألا تكون أمراً معروفاً للمخاطب ، أو مستمراً ، فالجديد مثل : المقابلة ظهراً ، وغيره مثل : طلوع الشمس يوم الجمعة ، لعدم استفادة السامع شيئاً جديداً كان جاهلا به . وفريق لا يشترط ذلك فى الظرف ولا فى الخبر عامة : بل يكتفى بمجرد الإفادة ولو كانت معلومة قبل سماع الخبر ؛ مثل الشمس منيرة . وقد يكون الرأى الأول هو المقبول ؛ لأن الغرض من الكلام الإفادة الجديدة ، وإلا كان عبثاً — انظر ما يتصل بهذا فى : « ا » من ص ٤٨٩ — .

(٣) وذلك بتحديده ، أو : بتقييده بقيد مما هو مذكور فى « ج » من ص ٤٨١ .

وهو لا يصلح أن يكون خبراً عن الجثة إلا قليلا ؛ وذلك حين يفيد[1] أيضًا ؛ فلا يصح : الشجرة يوماً — البيت غداً ؛ لعدم الإفادة . ويصح : القطن صيفًا . القمح شتاء ، لتحقق الفائدة ؛ إذ المراد : ظهور القطن صيفًا . وظهور القمح شتاء . ومنه قولهم : الهلالُ الليلةَ ، والرطبُ شهرَيْ ربيع .

ومُجْمَل الأمر أن ظرف المكان التامّ يصلح — فى الغالب — خبراً للمبتدأ بنوعيه : « المعنى ، والجثة » وأن ظرف الزمان التام يصلح فى الغالب خبراً للمبتدأ المعنى دون الجثة ، إلا إن أفاد[1] . والإفادة تحقق فى الظرف بنوعيه حين يكون خاصًّا لا عامًّا ، فالمعول عليه فى الإخبار بالظرف — مطلقًا — هو الإفادة[2] .

(١ و ١) طرق الإفادة موضحة فى : « ج » من الزيادة الآتية فى ص ٤٨١ .

(٢) وسيجىء توضيحها فى : « ج » من الصفحة التالية . وفى هذا يقول ابن مالك باختصار :

ولا يكونُ اسمُ زمانٍ خَبَرًا ... عَنْ جُثَّةٍ ، وإنْ يُفِدْ فَأَخْبِرَا

« ملاحظة »

بهذه المناسبة نشير إلى موضع آخر من المواضع التى يصح أن يقع المعنى فيها خبراً عن الجثة ، هو : خبر أفعال الرجاء (وستأتى فى ص ٦١٩) ، وبعض أخواتها من أفعال المقاربة (وستأتى فى ص ٦١٢) ؛ مثل : الوالد عسى أن يحضر . . . أما صحة وقوع الخبر هنا معنى عن جثّة فله إشارة فى رقم ٦ من هامش ص ٦١٥ ، وبيان مناسب فى رقم ١ من هامش ص ٦١٦ .

... ...

... ...

زيادة وتفصيل

(ا) من الألفاظ الملازمة للابتداء[1] كلمة: «طُوبى[2]»، وهذه الكلمة لا يكون» خبرها إلا الجار مع مجروره ، - كما سبق[3]- نحو: طوبى للصالح .

(ب) شبه الجملة لا بد أن يتعلق بعامله على الوجه الذى شرحناه[4] ، فإن لم يوجد فى الكلام عامل يصح التعلق به صح أن يكون تعلقه بالإسناد نفسه (أى: بالنسبة الواقعة بين ركنى الجملة) ، كقول ابن مالك فى باب «الاستثناء» من ألفيته خاصًا بالأداتين: «خلا وعدا» : (وحيثُ جرّا فهُما حرفان ...)

فالظرف : «حيث» متعلق بالنسبة (أى : بالإسناد) المأخوذة من قوله : «فهما حرفان» ، أى : تثبت حرفيتهما حيث جرّا .

أما وجود الفاء هنا فله بيان أوضحناه عند إعادة الكلام فى هذه المسألة فى الجزء الثانى: (بابى الظرف وحروف الجر ، م ٧٩ ص ٢٥١ و م ٨٩ ص ٤٠٥ وباب الاستثناء - وفيه البيان أكمل - م ٨٣ هامش ص ٣٣١) .

(حـ) قلنا[5] : إن ظرف الزمان لا يقع خبراً عن الذات (الجثة) إلّا بشرط أن يفيد[6] . وهذه الإفادة تتحقق بأحد الثلاثة الآتية :

الأولى : أن يتخصص ظرف الزمان إما بنعت ؛ مثل : نحن فى يوم طيب ، و : نحن فى أسبوع سعيد . وإما بإضافة ؛ مثل : نحن فى شهر العيد . . . وإما بالعَلَمية ، مثل : نحن فى رمضان ، ويجب جر الظرف الزمانى فى هذه الصور الثلاث بفى ؛ ويكون الجار مع المجرور فى محل رفع خبراً[7] ولا يُعْرَب فى حالة جره أو رفعه ظرفًا؛ ولا يسمى ظرفًا اصطلاحًا؛ لأن هذه التسمية الاصطلاحية مقصورة عليه حين يكون منصوبًا على الظرفية دون غيرها[8] . . .

---

(١) كما سبق فى ص ٤٧٤ — وسيجيء بعض هذه الألفاظ فى : «جـ» من هامش ص ٥٤٣ .
(٢) بمعنى : الجنة ، أو : السعادة .
(٣) فى «جـ» ص ٤٧٣ . وكبعض الأمثلة فى - جـ» من هامش ص ٥٤٣ .
(٤) فى رقم ٢ من هامش ص ٤٧٥ . ويشترط فى تعلق الجار ومجروره أن يكون الجار أصليًا .
(٥) فى ص ٤٧٩ .
(٦) وكذلك لا يقع صفة ، ولا صلة ، ولا حالا ، إلا مع إفادته ؛ لأنها كالخبر فى المعنى .
(٧) انظر البيان الموضح لهذا الإعراب فى رقم ٢ من هامش ص ٤٧٥ .
(٨) كما سيجيء فى ص ٤٨٤ وفى ص ٢٤٤ م ٧٩ باب : «الظرف» — جـ ٢ — .

... ...

... ...

الثانية : أن يكون المبتدأ الذات مما يتجدد ، بان يظهر فى بعض الأوقات دون بعض ؛ فله مواسم معينة يظهر فيها ثم ينقطع ، ثم يظهر . وهكذا . . . فيكون شبيهاً بالمعنى ؛ مثل : البرتقال شهورَ الشتاء ، والبطيخ شهورَ الصيف — الهلال الليلةَ . وفى هذه الحالة يجوز نصب ظرف الزمان ؛ أو جره بفى . وهو فى الحالتين فى محل رفع خبر . وعند جرّه لا يسمى ظرفاً — كما عرفنا — .

الثالثة : أن يكون المبتدأ الذات صالحاً لتقدير مضاف قبله تدل عليه القرائن : بحيث يكون ذلك المضاف أمراً معنوياً مناسباً ؛ كأنْ يلازم المرء بيته يوماً للراحة ، فيعرض عليه صديقه الخروج لنزهة بحْرية ، فيعتذر قائلا : البيتُ اليومَ ، والبحرُ غداً ، أى : ملازمة البيت اليوم ، ونزهة البحر غداً . ومثله : الكتابُ صباحاً ، والحديقةُ عصراً . أى : قراءةُ الكتاب صباحاً ، ومتعةُ الحديقة عصراً . . . وفى هذه الصورة يكون الظرف منصوباً فى محل رفع خبراً .

والحالات الثلاث[1] السابقة قياسيّة ؛ يصح محاكاتها ، وصوغ الأساليب الحديثة على مقتضاها .

لكن كيف نعرب الظرف الزمانى فى غير تلك الأحوال الثلاثة ؟ وكيف نعرب المكانى ؟ . وكيف نضبطهما ؟ . فى كل ذلك خلاف كبير ، نستصفى منه ما يأتى

إن الأصل فى الظرف أن يكون منصوباً مباشرة ، أو فى محل نصب[2] .

١ — فإن كان الظرف[2] للزمان ووقع خبراً عن معنى ليس للزمان — جاز رفعه ، ونصبه ، وجره بفى . ويكون المرفوع هو الخبر مباشرة ، ويكون المنصوب ، أو المجرور مع حرف الجر الأصلى ، فى محل رفع ، هو : الخبر ، تقول : الصوم شهرٌ ، أو : شهراً ، أو فى شهر . والراحة يوم ، أو يوماً ، أو فى يوم ، والأكل ساعةٌ ، أو ساعةً ، أو فى ساعة . (أى : زمن الصوم . . . وزمن الراحة . . . وزمن الأكل) لكن

---

(١) زاد بعض النحاة على الأمور الثلاثة السابقة أموراً أخرى ؛ نرى من الميسور إدخالها وإدماجها فيما سبق . من ذلك أن يكون اسم الزمان « مضافاً إليه » والمضاف اسم معنى يفيد العموم ؛ مثل أكلّ يوم ثوب جديد ؟ . أو يكون اسم الزمان خاصاً ، والمبتدأ المعنى عاماً ؛ مثل نحن فى شهر كذا ؛ أو يكون المبتدأ عاماً والزمان مسئولا به عن خاص مثل : فى أى الشهور نحن . . .

(٢) الظرف المنصوب مباشرة هو الظرف المعرب . أما الذى يكون فى محل نصب فهو الظرف المبنى أصالة ؛ مثل : « حيث » أو المبنى فى بعض الحالات ، مثل : قبل ، وبعد . . .

... ...
... ...

الأحسن الرفع مباشرة إن كان الزمان نكرة والمبتدأ المعنى يعم ذلك الزمان كله أو أكثره ؛ نحو : الصوم يومٌ ، والسهر ليلةٌ .

٢ – إن كان الظرف زمانيًّا من أسماء الشهور ووقع خبراً عن مبتدأ هو معنى وزمان ، تعين رفع الخبرُ ، مثل : أولُ السنة المحرمُ ، وشهرُ الصوم رمضانُ .

٣ – وإن لم يكن هذا الخبر الظرف من أسماء الشهور . ولكنّ لفظ المبتدأ يتضمن – فى معناه – عملاً – جاز الرفع والنصب ؛ مثل : الجمعة اليوم . أو السبت اليوم ، أو العيد اليوم ، لتضمنها[1] معنى الجمع ، والقطع ، والعوْد . ومنه : «اليومُ يومك» ؛ لتضمنه معنى : شأنك الذى تذكر به . فإن لم يتضمن عملا ؛ كالأحد ، والاثنين ، والثلاثاء ، والأربعاء ، والخميس – كان الرفع أحسن .

٤ – وإن كان الظرف للزمان ، ورفع خبراً للمبتدأ الذات فى الحالات التى يصح وقوعه خبراً فيها ، لإفادته – وقد سبقت – فحكمه كما سبق هناك[2] .

٥ – وإن كان الظرف للمكان، ووقع خبراً عن ذات ، أو معنى ، وكان متصرفًا[3] – جاز رفعه ونصبه ؛ مثل : الكبار جانب ، أو : جانبًا ، والأطفال جانب ، أو جانبًا . (برفع كلمة : «جانب» . أو : نصبها) والرجل أمامك ، والدار خلفك (برفع أمام ، وخلف ، أو نصبهما) ، ومثل : العلم ناحية والعمل ناحية ، برفع كلمة : «ناحية» أو نصبها .

---

(١) كما أن فى الجمعة معنى الاجتماع ، وفى السبت معنى : القطع ، وفى العيد معنى العود ؛ (أى : الرجوع حيث ؛ لأنه يرجع كل عام) ، كذلك فى الأضحى معنى ؛ التضحية ... وفى الفطر معنى : الإفطار ... يكون العمل واقعاً فى الظرف .

(٢) فى «–» ص ٤٨١ .

(٣) الظرف المتصرف هو : ما يترك النصب على الظرفية إلى حالات إعرابية أخرى غير الجر بالحرف؛ كأنْ يكون مبتدأ ، أو فاعلا ، أو : مفعولا به ... مثل : يوم ، وشهر ، وساعة ... تقول : يوم العيد قريب ، وجاء يوم الصوم ، وانتظر يوم النصر ... وغير المتصرف هو : الذى لايترك الظرفية أبداً؛ (مثل؛ قطّ: وهى ظرف يستغرق الزمن الماضى، ولا بد أن يسبقه نفى . ومثل: عَوْضُ وهى ظرف يستغرق الزمن المستقبل، ولا بد أن يسبقه نفى أيضاً) أو : يتركها إلى حالة تشبهها ؛ وهى : الجر بمن – غالباً – مثل : النصر من عند الله ، أو : بالحرف : «إلى» أيضاً ؛ مثل : الظرف : أين ، ومثل: «هنا» – وهى اسم إشارة، وظرف مكان معاً كما تقدم فى أسماء الإشارة – فى نحو : إلى هنا تتجه الأنظار . ومثلها: ثَمّ ، وهى إشارة البعيد وظرف مكان فهذه الظروف الثلاثة تجرها «من» أو إلى – .

... ...

... ...

فإن كان غير متصرف مثل « فوق » وجب نصبه[1] ، نحو : الكتاب فوقَ المكتب .

٦ – إذا قلتَ : ظهرُك خلفك ، جاز رفع الظرف المكانى : « خلْف » ونصبه . أما الرفع فلأن الخلف فى المعنى هو : الظهر . فالخبر هو اسم محض معناه معنى المبتدأ ، وأما النصب فعلى الظرفية الواقعة خبراً . وكذلك ما يشبه ما سبق من الظروف المكانية ، نحو : نعلك أسفل رجلك ، والركب أسفلَ منك .

وقد سبق أن الظرف المكانىّ المخبر به إذا كان غير متصرف ، يجب نصبه ؛ مثل : رأسك فوقك ، ورجلاك تحتك ؛ لأن « فوق » و « تحت » ظرفين للمكان غير متصرفين .

٧ – إذا كان الظرف الزمانى غير متصرف : مثل : « ضحوة » المراد بها ضحوة معينة ليوم معين – وجب النصب ، مثل : العمل ضحوةَ .

٨ – إذا كان الظرف بنوعيه متصرفًا ، محدود المقدار ، ووقع خبراً عن المبتدأ الذات – جاز فى الظرف الرفع ، والنصب ، بشرط أن يكون المبتدأ الذّات على نية تقدير مضاف قبله ، يدل على البعد والمسافة ، مثل : المدرسة منى ميل أو ميلا . المدينة منى يوم أو يومًا ، أى : بُعْدُ المدرسة ... وبعد المدينة ... ، إذا قلت هذا – مثلا – قبل ابتداء السير . فإن كان المقصود أن المدرسة أو المدينة من أشياء تبعد عما سرنا ميلا تعين النصب على الظرفية ، وكان الخبر هو الجار والمجرور : « منى » بخلاف الرفع فإنه علَى تقدير : بُعْد مكانها منى ميل ، مثلا ...

٩ – من الأساليب الواردة عن العرب ، مثل : « حامد وَحْده » . يريدون : أنه موضع التفرد ، وفى مكان التوحد ؛ فيجوز إعراب : « وحْد » ظرفًا منصوبًا فى محل رفع خبر[2] .

« ملاحظة » : إذا ترك الظرف الزمانى أو المكانى النصبَ على الظرفية ، إلى الرفع أو إلى الجر فإنه لا يعرب ظرفًا ، ولا يسمى بهذا الاسم[3] ...

---

(١) إلا عند بنائه على الضم فى الحالة المذكورة فى باب الإضافة (وهى : أن يضاف ، ويحذف المضاف إليه ، وينوى معناه) .

(٢) مع أن الأصل : « وَحْد » مصدر الفعل وحد (كعَلِم وكَرُم) ويجوز إعراب « وحد » حال مؤولة بمعنى : منفرداً ... على التفصيل الذى سيجىء فى باب : « الحال » .

(٣) وقد سبقت الإشارة لهذا فى ص ٤٨١ .

المسألة ٣٦ :

المبتدأ المعرفة ، والمبتدأ النكرة .

إذا قلنا : الطيار شجاع ـ الوطنى مخلص ـ العربىّ كريم ... كان قولنا هذا حُكْماً على الطيار بالشجاعة ، وعلى الوطنى بالإخلاص ، وعلى العربى بالكرم . أى : أننا حكمنا على المبتدأ بحكم مُعَيّن ؛ هو : الخبر[1] . فالمبتدأ فى هذه الجمل الاسمية ــ ونظائرها ــ محكوم عليه دائماً بالخبر ، والمحكوم عليه لا بد أن يكون معلوماً عند الحكم ولو إلى حدّ مّا ، وإلا كان الحكم لغواً لا قيمة له ؛ لصدوره على مجهول[2] ، وصارت الجملة غير مفيدة إفادة تامة مقصودة ؛ كما فى مثل : زارع فى القرية ... صانع فى المصنع . . . يد متحركة . . . جسم مسْرع ... وغيرها مما لا يفيد الإفادة الحقيقية المطلوبة ؛ بسبب عدم تعيين المبتدأ ، أو عدم تخصيصه . أى : بسبب تنكيره تنكيراً تامًّا ؛ ولهذا امتنع أن يكون المبتدأ نكرة[3] إذا كان غير وصف ، لأنها شائعة مجهولة فى الغالب . فلا يتحقّق معها الغرض من الكلام ؛ وهو : الإفادة المطلوبة ، فإن هذه الإفادة هى السبب أيضاً فى اختيار المعرفة لأن تكون هى المبتدأ حين يكون أحد ركنَى الجملة معرفة ، والآخر نكرة[4] ؛ مثل : شجرةٌ المتحركة. لكن إذا أفادت النكرة الفائدة المطلوبة صح وقوعها مبتدأ .

وقد أوصل النحاة مواضع النكرة المفيدة حين تقع مبتدأ إلى نحو أربعين موضعاً . ولا حاجة بنا إلى احتمال العناء فى سردها ، واستقصاء مواضعها ، ما دام الأساس الذى تقوم عليه هو : « الإفادة » فعلى هذا الأساس وحده يرجع الحكم على صحة الابتداء بالنكرة ، أو عدم صحته ، من غير داع لحصر المواضع أو

---

(١) أى : المعنى المستفاد من الخبر .

(٢) سبق إيضاح هذا فى رقم ٨ من هامش ص ٤٤٢ .

(٣) إنما يمتنع أن يكون المبتدأ نكرة إذا كان له خبر . أما إذا كان وصفاً له فاعل أو نائب فاعل يغنى عن الخبر فلا يكون إلا نكرة (كما سبق فى ص ٤٤٥) ، ولا يحتاج لمسوغ ؛ لأن المبتدأ فى هذه الحالة يكون محكوماً به ، بمنزلة الفعل ، لا محكوماً عليه ؛ والفعل، فى مرتبة النكرة (كما فى رقم ١ من هامش ص ٤٧ وفى رقم ٢ من هامش ٢٠٩ ـ ورقم ١ من هامش ٤٤٢) .

(٤) إلا فى مسألتين يجوز فى كل منهما الابتداء والخبرية ؛ هما « كم » . و « أفعل التفضيل » ، فى مثل : كم مالك ؟ وخير من على محمود . ـ وسيشار لهما فى رقم ٢٦ من ص ٤٩١ .

عَدَّها[1]. هذا إلى أن تلك المواضع الكثيرة يمكن تجميعها وتركيزها فى نحو أحدَ عَشَرَ تغنى عن العشرات[2] التى سردوها . وإليك الأحدَ عشَرَ .

١ ــ أن تدل النكرة على مدح ، أو ذم ، أو تهويل ، مثل : (بطلٌ فى المعركة . خطيب على المنبر) ــ (جبانٌ مُدْبِرٌ . جاسوسٌ مقبل) ــ (بلاء فى الحرب . جحيم فى الموقعة) .

٢ ــ أن تدل على تنويع وتقسيم ؛ مثل رأيت الأزهار ؛ فبعضٌ أبيضُ . وبعضٌ أحمرُ ، وبعضٌ أصفرُ ... عرفت فصل الخريف متقلبًا ، فيومٌ بارد ، ويومٌ حارٌ ، ويومٌ معتدل . وقول الشاعر :

فيومٌ علينــا ، ويومٌ لنــا ويومٌ نُسَاء . ويومٌ نُسَرّْ

٣ ــ أن تدل على عموم ؛ نحو : كلٌّ محاسَبٌ على عمله . وكلٌّ مسئول عما يصدر منه ؛ فمن[3] يعملْ مِثقالَ ذَرّة خيراً يرَه . ومن يعملْ مثقالَ ذرة شراً يرَه .

٤ ــ أن تكون مسبوقة بنفى ، أو استفهام ؛ مثل : ما عملٌ بضائعٍ ، ولا سعىٌ بمغمور . فمن[4] مُنكرٌ هذا ؟ . وقول من طالت غربته :

وهلْ داءٌ أمَرُّ من التَّنائِى ؟ وهلْ بُرْءٌ أتَمُّ من التَّلاقِى ؟

---

(١) وكذلك فعل سيبويه والمتقدمون ؛ ولهذا يرى بعض النحاة ــ بحق ــ أنه لا داعى لهذا الشرط ؛ لأنه مفهوم بداهة ؛ إذ لا يتكلم عاقل بغير ما يفيد ، وإلا عرض نفسه وكلامه للحكم عليه بما لا يرضاه . أما المتأخرون فتوهموا أن يخطىء كثير مواضع الإفادة ، فحاولوا أن يداوهم عليها ؛ بحصر مواضعها ، واستقصائها ؛ فأطالوا بغير حاجة ، أو اختصروا مع الإخلال .

(٢) بل أرجع بعض النحاة جميع المسوغات إلى : « العموم والخصوص » (انظر الخضرى فى هذا الموضع) .

(٣) « من » شرطية . وهى تفيد العموم ؛ كباقى أدوات الشرط ، وكأسماء الاستفهام التى تقع مبتدأ ، مثل : أى جاء ؟ ــ من هنا ؟ ومثل هذا الشرط والاستفهام يدل على العموم بنفسه مباشرة ؛ لا بكلمة أخرى سبقته .

(٤) « من » : مبتدأ نكرة ولكنه اسم استفهام؛ فلا يحتاج لمسوغ آخر . ولا مانع أن تكون أداة النفى فى هذا الباب ناسخة ، فيصير المبتدأ النكرة اسماً لها ؛ ولهذا يصح اعتبار « ما » و « لا » اللتين فى المثال عاملتين. ومثلهما « ليس » فى قول الشاعر :

وليسَ شىْءٌ أعزَّ عِندِى من العِلـ ـمِ ؛ فَمَا أَبْتَغِى ـ سِوَاهُ أنِيسَا

ومن مسوغات الابتداء بالنكرة أن يدخل عليها ناسخ ــ أى ناسخ ــ فتصير اسماً له ، ولا تسمى مبتدأ ــ كما سيجىء فى رقم ١١ من ص ٤٨٨ . وص ٥٤٣ .

٥ ـ أن تكون النكرة متأخرة ، وقبلها خبرها ؛ بشرط أن يكون مختصاً[1] ؛ سواء أكان ظرفاً ، أم جاراً مع مجروره ، أم جملة ، أو شبهها مثل: عند العزيز إباءٌ ، وفى الحُرِّ ترفّع ، وقول الشاعر :

وللحِلْمِ أوقاتٌ ، وللجهل[2] مثلها ولكنّ أوقاتى إلى الحلْم أقربُ

ومثل : نَفَعَكَ بِرُّه والدٌ ، وصانك حنانُها أمٌّ .

٦ ـ أن تكون مخصّصة بنعت[3] ، أو بإضافة ، أو غيرهما مما يفيد التخصيص ؛ نحو : نومٌ مبكرٌ أفضل من سهر ، ويقظة البكور أنفعُ من نوم الضحا ، وقول العرب : أحسنُ الولاة من سعدت به رعيته ، وأشقاهم من شقيت به ؛ وشر البلاد بلاد لا عدل فيها ، ولا أمان . وقولهم : وَيْلٌ للشَّجِىِّ مِنَ الخَلِىِّ[4] .

٧ ـ أن تكون دعاء ؛ نحو : سلامٌ على الخائف ـ شفاءٌ للمريض ـ عونٌ للبائس ؛ بشرط أن يكون القصد من النكرة فى كل جملة هو الدعاء .

---

(١) المقصود بالاختصاص هنا : أن يكون المجرور فى الخبر الواقع جاراً مع مجروره ، وأن يكون المضاف إليه فى الظرف المضاف الواقع خبراً ، وأن يكون المسند إليه فى الخبر الواقع جملة ... أن يكون كل واحد مما سبق صالحاً بنفسه لأن يكون مبتدأ فى جملة أخرى ؛ فلا يجوز : فى إنسان ترفع . ولا : عند رجل إباء ، ولا وُلِدَ له ولد رَجُلٌ ...

(٢) الغضب والانتقام .

(٣) إذا لم يكن النعت مخصّصاً ـ نحو: واحد من الناس فى الحديقة ـ لم يكن مسوّغاً . والنعت قد يكون ملفوظاً به نحو : زائر كريم أمامنا . وقد يكون مقدراً لقرينة معنوية تدل عليه ؛ مثل : أنتم أيها الحاضرون ـ فزتم جميعاً بالبطولة ، وطائفة لم تفز بها . أى : طائفة من غيركم ... وقد يكون معنوياً ؛ بألا يقدر فى الكلام ، وإنما يستفاد من نفس النكرة بقرينة لفظية ؛ نحو : ولَيِّد نابغ ؛ لأن التصغير فى كلمة: «وُلَيد» يقوم مقام النعت ؛ إذ معنى التصغير : ولد صغير . ومثله صيغ التعجب ، نحو : ما أحسن الدين والدنيا إذا اجتمعا ... ؛ لأنه بمنزلة شىء عظيم حسّن الدين والدنيا. لهذا كان «التعجب» من المسوغات . وقد أدمج بعضهم الإضافة فى نوع آخر ؛ هو : العمل ، (وسيجىء فى رقم ١٢ من ص ٤٨٩) ؛ لأن المضاف يعمل الجر فى المضاف إليه .

(٤) هذا من مثل أمثال العرب يقال لفارغ البال ، المرتاح الخاطر ، الذى يسخر بالحزين ، أو يزيد آلامه . (والويل : الهلاك . والشجِىّ ـ بياء مشددة أو مخففة ؛ كما نص عليها المحققون ـ : الحزين المهموم . والخلِىّ : الخالى من الهموم) المبتدأ النكرة هو كلمة : «ويل» ، وخبره شبه الجملة (للشجى) ، وقد تعلق شبه الجملة الأخير (وهو : من الخلى) بالمبتدأ : «ويل» بمعنى : «هلاك» فهو مبتدأ فى حكم المصدر معنى ؛ فيصح التعلق به ، ويستفيد بالتعلق نوعاً من التخصص يبيح الابتداء به . ويصح أن يكون المسوغ للابتداء به هو : التهويل أو التعميم .

٨ ــ أن تكون جواباً ؛ مثل : ما الذى فى الحقيبة ؟ . فتُجيب : كتاب فى الحقيبة.

٩ ــ أن تكون فى أول جملة الحال ، سواء سبقتها واو الحال ، أم لم تسبقها ؛ مثل : قطعت الصحراء، ودليلٌ يَهديني ، وركبت البحر ليلا وإبرةٌ ترشد الملاحين. ومثل : كل يومٍ أذهب للتعلم ، كتبٌ فى يدى .

١٠ ــ أن تقع بعد الفاء الداخلة على جواب الشرط ؛ وهى التى تسمى : « فاء الجزاء » ؛ مثل: مطالبُ الحياة كثيرة : إن تَيَسَّر بعضٌ فبعضٌ لا يتيسَّر ، والآمال لا تنفَد ، إن تحقق واحدٌ فواحدٌ يتجدد .

١١ ــ أن يدخل عليها ناسخ ــ أىّ ناسخ ــ وفى هذه الحالة لا تكون مبتدأ ، وإنما تصير اسماً للناسخ ، ومن ثَمَّ يصحّ فى أسماء النواسخ أن تكون فى أصلها معارف أو نكرات ــ كقولهم : كان إحسانٌ رعايةَ الضعيف ، وإنّ يداً أن تتذكروا الغائب[1] . . .

---

(١) سبقت الإشارة لهذا فى رقم ٤ من هامش ص ٤٨٦ ــ وستجىء إشارة أخرى عند الكلام العلم على النواسخ ص ٥٤٢ .

... ...
... ...

زيادة وتفصيل :

(ا) قلنا[1] إن مسوغات الابتداء بالنكرة كثيرة ؛ أوصلها النحاة إلى أربعين ، بل أكثر . وبالرغم من كثرتها بقيت نكرات أخرى قد تعرب مبتدأ ، مع أنها لا تدخل تحت مسوغ مما ذكروه ؛ نحو : «مذ» و «منذ» فهما نكرتان فى اللفظ ؛ فى نحو : ما رأيته «مذ» أو «منذ» يومان ، وإن كان بعض النحاة يعتبرهما معرفتين معنى ؛ إذ المعنى : أمد انقطاع الرؤية يومان مثلا[2].

على أن تلك الكثرة من المسوغات قد فتحت الباب أمام كل نكرة لتدخل منه إلى الابتداء ، حتى صار من العسير الحكم على نكرة — أىّ نكرة — بأنها لا تصلح أن تكون مبتدأ . كما صار الرأى القائل: «إن المبتدأ لا يكون نكرة إلا إن أفادت» — رأيًا لا جديد فيه ؛ لدخوله تحت أصل لغوى عام : هو : «ما يَستحدِث معنى أو يزيد فى غيره لا يُطعن فى وجوده ، ولا يُستغنَى عنه ، وما لا فائدةَ منه لا خير فى ذكره» .

وتأييداً لكلامنا وتوفية للبحث — نذكر أهم تلك المسوغات ، ليؤمن المتردد أنها أبواب مفتوحة تتسرب منها النكرات كلها إلى الابتداء . وقد سبق منها أحد عشر . وفيما يلى الباقى مع الاقتصار على ما يغنى عن غيره ، وما يمكن إدماج غيره فيه[3] .

١٢ — أن تكون النكرة عاملة ؛ سواء كانت مصدراً ؛ نحو : إطعامٌ مسكينًا طاعة ، أمْ وصفًا عاملا[4]، نحو : متقنٌ عملَه يشتهر اسمه . ومن العمل أن تكون مضافة ؛ لأن المضاف يعمل الجر فى المضاف إليه ؛ مثل : كلمة خيرٍ تأسِر النفس . . .

١٣ — أن تكون النكرة أداة شرط ؛ نحو ؛ من يعملْ خيراً يجدْ خيراً .

---

(١) فى ص ٤٨٥ .

(٢) راجع الخضرى عند الكلام على الموضع الرابع من مواضع تأخير الخبر . (وستجىء لهذا إشارة فى رقم ٥ من ص ٤٩٧ ، وفى رقم ٣ من ص ٥٠٢ — وكذلك فى ج ٢ ص ٧٩ باب الظرف ، وص ٤٧٨ م ٩٠ باب حروف الجر .

(٣) انظر ما يتصل بهذا فى الملاحظة التى فى ص ٥٨١ وكذلك فى ص ٤٧ و ٧٠ .

(٤) ومن شاء مزيداً فليرجع إلى حاشيتى الصبان والخضرى ، وإلى الهمع . . .

(٥) عند من يقول بأنه يعمل بغير أن يسبقه نفى أو استفهام . أما من يشترط للعمل تقدم النفى أو الاستفهام فإن وجود أحدهما مسوغ للابتداء بالنكرة .

... ...

... ...

١٤ ـ أن يكون فيها معنى التعجب ـ كما سبق[1] ـ ؛ نحو : ما أبرع جنود المظلات .

١٥ ـ أن تكون محصورة ؛ نحو : إنما رجلٌ مسافرٌ .

١٦ ـ أن تكون فى معنى المحصور ـ بشرط وجود قرينة تُهيِّئُ لذلك ـ نحو : حادثٌ دعاك للسفر المفاجئ ، أى : ما دعاك للسفر المفاجئ إلا حادث . ويصح فى هذا المثال أن يكون من قسم النكرة الموصوفة بصفة غير ملحوظة ، ولا مذكورة . . . أى : حادث خطير دعاك إلى السفر . والأول أحسن .

١٧ ـ أن تكون معطوفة على معرفة ؛ نحو : محمود وخادم[2] مسافران .

١٨ ـ أن تكون معطوفة على موصوف ، نحو : ضيف كريم وصديق حاضران .

١٩ ـ أن يكون معطوفًا عليها موصوف ، نحو : رجل وسيارة جميلة أمام البيت .

٢٠ ـ أن تكون مبهمة قصداً ، لغرض يريده المتكلم ؛ نحو : زائرة عندنا .

٢١ ـ أن تكون بعد « لولا » ؛ نحو : لولا صبرٌ وإيمانٌ لقتل الحزين نفسه .

٢٢ ـ أن تكون مسبوقة بلام الابتداء ؛ نحو : لَرجلٌ نافع[3] .

٢٣ ـ أن تكون مسبوقة بكلمة : « كَمْ » الخبرية ؛ نحو كم صديقٌ زرته[4] فى العطلة فأفادنى كثيراً .

---

(١) فى رقم ٣ من هامش ص ٤٨٧ .

(٢) هذه ليست مبتدأ ، ولكنها معطوفة على المبتدأ ، فهى بمنزلته .

(٣) يعرضها النحاة فى باب : « إنّ » ، ومتابعهم ؛ فنذكرها مفصلة فى ص ٦٥٩ ، ثم فى ص ٦٧٣ .

(٤) أصل الكلام هنا ؛ صديق زرته كم زورة ! . فكم : مفعول مطلق واجب الصدارة ، مبنى على السكون فى محل نصب ، و « صديق » مبتدأ . أما « كم » الاستفهامية فداخلة فى مسوغات الاستفهام .

... ...
... ...

٢٤ ـ أن تكون مسبوقة بإذا الفجائية[1] ؛ نحو : غادرت البيت فإذا مطرٌ .
٢٥ ـ أن يكون مراداً بها حقيقة الشيء وذاته الأصلية ، نحو : حديد خير من نحاس[2] .
٢٦ ـ أن تكون إحدى المسألتين المشار إليهما فى رقم ٤ من هامش ص ٤٨٥ .

---

(١) سيجيءُ بيان موجز عنها فى رقم ١ من هامش ص ٥٠٨ .

(٢) وفى الابتداء بالنكرة ومسوغاته يقول ابن مالك :

ولا يجُوز الابتدا بِالنَّكِرهْ ... ما لَمْ تُفِدْ : كعِنْد زيْدٍ نَمِرَهْ
وهلْ فَتًى فِيكُمْ ؟ ، فَما خِلٌّ لَنَا ... ورجلٌ من الكرام عِنْدَنَا
ورغبةٌ فى الخير خَيْرٌ ، وعَمَلْ ... بِرٍّ يَزِينُ . ولْيُقَسْ ما لَمْ يُقَلْ

يشير بالمثال الأول : (عند زيد نمرة) إلى جواز وقوع المبتدأ نكرة ؛ (والنمرة ؛ ما نسميه الآن : الشال من الصوف .) ، والمسوغ هو تقديم الظرف المختص : « عند » .

ويشير فى البيت الثانى إلى مسوغ الاستفهام فى : « هل فتى » ؟ . والنفى فى : « ما خل لنا » . والنعت فى : « رجل من الكرام » .

ويشير فى البيت الأخير إلى النكرة العاملة ، مثل : « رغبة فى الخير » « فرغبة » : مصدر « فى الخير » : متعلق به ؛ فهو بمنزلة معموله ، أى : بمنزلة مفعوله . أى : « من رغب الخير » أو تكون مضافة ؛ مثل : عمل بر . . .

ثم يشير بقياس ما لم يذكر على ما ذكره .

المسألة ٣٧ :

تأخير الخبر جوازاً ، ووجوباً .

للخبر من ناحية تأخُّرِه عن المبتدا وتقدمه ثلاث حالات : أن يتأخر وجوبًا، وأن يتقدم وجوبًا ، وأن يجوز تأخره وتقدمه .

فأما تأخره وتقدمه جوازاً فهو الأصل الغالب ، حين لا يجب أحد الأمرين الآخَرَيْن ؛ نحو : السحاب بخار متكاثف — البرق شرارة كهْرَبِيَّة — قول الشاعر[1] :

أفى كل عام غُرْبَةٌ ونُزُوحُ   أَمَا للنَّوى من وَنْيَةٍ فتُريحُ

ففى هذه الأمثلة وأشباهها يصح تقديم الخبر وتأخيره[2] . . .

أما تأخيره وجوبًا ؛ ففى مواضع أشهرها :

١ — أن يكون المبتدأ والخبر معًا متساويين[3] أو متقاربين فى درجة تعريفهما

---

(١) بغير نظر لما تقتضيه الأوزان الشعرية أحياناً من وجوب التقديم أو التأخير لمراعاة الوزن وحده والمحافظة عليه . فلو لم نراع الوزن الشعرى لجاز الأمران كما فى النثر أيضاً . وكقول الشاعر :

ومن البلية عذل من لا يرعوى   عن جهله ، وخطاب من لا يفهم
ومن العداوة ما ينالك نفعه   ومن الصداقة ما يضر ويؤلم

فهنا عدة أخبار متقدمة يجوز تأخيرها إذا لم نراع وزن الشعر .

(٢) ومما يجوز فيه الأمران مخصوص « نعم وبئس » فى مثل : نعم الفارس على . . . فيجوز تأخير « على » عن الجملة الفعلية التى قبله وإعرابه مبتدأ متأخراً ، خبره تلك الجملة الفعلية السابقة عليه ويجوز تقديمه عليها مع إعرابه مبتدأ وهى خبره . ويشترط فى هذا المخصوص وفى إعرابه السالف شروط تفصيلية مكانها ج ٣ ص ٣٥٣ م ١١٠ — باب نعم وبئس .

« ملاحظة » إذا تعددت الأخبار للمبتدأ الواحد فلها حكم خاص فى جواز التقديم والتأخير يجىء فى ص ٥٢٨ ، وكذا فى رقم ١ من هامش ص ٥٣٠ حيث الكلام على تعدد الخبر .

(٣) سبق فى باب المعارف أن أنواعها تتفاوت فى درجة التعريف وقوته ؛ فنوع أقوى من نوع آخر ؛ فالضمير أقوى من العلم ، والعلم أقوى من اسم الإشارة . . . وهكذا . بل إن النوع الواحد قد يتفاوت فى درجة تعريفه وقوته ؛ فضمير المتكلم أقوى من ضمير المخاطب . وضمير المخاطب ، أقوى من ضمير الغائب . . . وهكذا على الوجه المفصل هناك (فى رقم ١ من هامش ص ٢١٢) . . .

كذلك النكرة تتفاوت فى درجة التنكير وقوته : فالنكرة المحضة (وهى المتوغلة فى التنكير ؛ أى : فى الإبهام والشيوع) بسبب أنها تخصص بوصف ، أو بإضافة ، أو بغيرهما) — أقوى فى التنكير من المختصة ؛ لأن الاختصاص يضعف التنكير ، إذ يقرب النكرة من المعرفة بعض التقريب . والمراد من تساوى المعرفتين هنا أن يكونا فى درجة واحدة فى التعريف — ولو كان من نوعين مختلفين كالعلم بالغلبة ، مع علم الشخص — كأن يكونا ضميرين معاً للمتكلم ، أو للمخاطب ، أو للغائب ، أو يكونا علمين أو اسمى إشارة . والمراد من تساوى النكرتين أن تكونا محضتين معاً . . .

أو تنكيرهما ، بحيث يصلح كل منهما أن يكون مبتدأ ؛ نحو : أخى شريكى — أستاذى رائدى فى العلم — مكافح أمين جندىّ مجهول — أجملُ من حريرٍ أجملُ من قطن . . .

فى هذه الأمثلة وأشباهها يجب تأخير الخبر ؛ لأن تقديمه يوقع فى لَبْس ؛ إذ لا توجد قرينة[1] تُعَيِّنه ، وتميزه من المبتدأ ؛ فيختلط المحكوم به بالمحكوم عليه ، ويَفسد المعنى[2] تبعًا لذلك . فإن وجدت قرينة معنوية أو لفظية تدل على أن المتقدم هو الخبر وليس المبتدأ جاز التقديم[3] ، فمثال « المعنوية » : أبى أخى فى الشفقة والحنان . . . فكلمة : « أب» خبر مقدم ، وليست مبتدأ ؛ لأن المراد : أخى كأبى . . . ، أى : الحكم على الأخ بأنه كالأب فى الشفقة والحنان ، ولا يُعْقَل العكس . فالمحكوم عليه هو : « الأخ » ؛ فهو المبتدأ ، والمحكوم به هو :

—

= وأما تقارب المعرفتين — وقد يسمى أحياناً : «تفاوتهما فى الدرجة» ؛ لما بينهما من اختلاف غير واسع — فمعناه أن يكونا من نوع واحد مع اختلافهما فى درجة ذلك النوع ؛ كضمير المتكلم مع ضمير المخاطب . أو ضمير المخاطب مع ضمير الغائب ، أو أن يكونا من نوعين مختلفين ولكنهما متقاربان ، كالعلم مع ضمير المخاطب؛ فإن العلم يقاربه ، أو كالعلم الشخصى مع المعرف « بأل العهدية» ، فإن المعرف بها يقاربه .

وتقارب النكرتين معناه أن إحداهما مختصة والأخرى غير مختصة ؛ فهى قريبة من أختها إلى حد ما (قد يسمى أيضاً « تفاوتاً » ؛ لوجود اختلاف بينهما ، وإن كان يسيراً) .

(١) كررنا أن القرينةهى العلامة التى تدل على المعنى المراد، وتوجه إليه، وتزيل عنه الغموض واللبس ؛ فإن كانت لفظاً سميت : « لفظية » . وإن كانت غير لفظ سميت : « معنوية » ، أو : عقلية » . وقد تقسم فى مواضع أخرى إلى : « حسية » ؛ وهى : التى تدرك بإحدى الحواس ؛ فتشمل اللفظية ، وإلى : « غير حسية» وهى التى تدرك بالعقل . . . — كما سيجىء فى رقم ١ من هامش ص ٥٠٧ .

(٢) أوضحنا أول هذا الباب — رقم ٨ من هامش ص٤٤٢ — معنى المحكوم عليه ، والمحكوم به ، ولما كان الأغلب فى الأول — وهو المبتدأ — أن يكون شيئاً معلوماً للسامع ، وأن يكون الثانى — وهو الخبر — مجهولا له ، وجب عند اللبس تأخير الثانى (أى : الخبر) ؛ إذ لو تقدم وأعربناه مبتدأ لا نقلب المحكوم له المجهول محكوماً عليه معلوماً . وصار المعلوم مجهولا ، وجاء الحكم فى الحالتين مخالفاً للمراد ، وهذا فساد معنوى . وفى الموضع السالف بيان شاف مفيد .

ولزيادة الإيضاح نسوق المثال الآتى ، أن يعرف المخاطب شخصاً مثل : « إبراهيم » بعينه واسمه ؛ ولكنه لا يعرف أنه زميله فى الدراسة ؛ فتقول : إبراهيم زميلك ، جاعلا المبتدأ هو المعروف له ، والخبر هو المجهول له ، المحكوم به . وذلك شأن الخبر فى الأغلب — كما قدمنا — أن يكون هو الشىء المجهول للمخاطب وأنه المحكوم به؛ فلا يصح أن تقول ؛ زميلك إبراهيم ، بغير قرينة تدل على تقديم الخبر . أما إذا عرف زميلا له، ولكنه لا يعرف اسمه ، وأردت أن تعين له الاسم ، فإنك تقول : زميلك إبراهيم . جاعلا المعلوم له هو المبتدأ ، والمجهول له المحكوم به هو الخبر . فلو عكس الأمر فى إحدى الصورتين لا نعكس المعنى ؛ تبعاً لذلك ، واختلف المراد ؛ بسبب الخروج على ذلك الأصل ، ومخالفته .

(٣) وإذا صح التقديم فهل يكون أحدهما أولى به من الآخر ؟ . الجواب فى : « ب » من ص ٤٩٩ .

« الأب » الذى يشابهه الأخ . فالأب هو الخبر ولو تقدم ؛ لأن القرينة المعنوية تميزه ، وتجعله هو الخبر ؛ فصح التقديم لوجودها .

ومثل : الجامعة فى التعليم البيت . « فالجامعة » خبر مقدم ، « والبيت » مبتدأ مؤخر ؛ فهو المحكوم عليه بأنه مشابه للجامعة ؛ إذ لا يعقل العكس . ومثل : نور الشمس نور الكهربا — ضوء القمر ضوء الشموع — الأسد فى الغضب القِطّ فى الثورة — الجبلُ الهرمُ فى الضخامة — هذا العالم فى براعته هذا الطالب فى تعلمه . — وهكذا .

ومثال القرينة « اللفظية » : حاضرٌ رجلٌ أديبٌ . فكلمة « حاضر » هى الخبر ؛ لأنها نكرة محضة،[1] والنكرة التى بعدها (وهى : رجل) نكرة غير محضة ؛ لأنها مخصصة بالصفة بعدها ؛ فهى أحق بأن تكون المبتدأ بسبب تخصصها[2] .

٢ — أن يكون الخبر جملة فعلية ، فاعلها ضمير مستتر يعود على المبتدأ نحو : (الكواكب « تتحرك »)، فالجملة الفعلية المكونة من الفعل المضارع وفاعله، خبر المبتدأ . فلو تقدم الخبر وقلنا : تتحرك الكواكب — لكانت « الكواكب » فاعلا ، مع أننا نريدها مبتدأ ؛ وليس فى الكلام ما يكشف اللبس . بخلاف ما لو كان الفاعل اسمًا ظاهراً أو ضميراً بارزاً ، نحو : تتحرك كواكبُها السماء — قد أضاءا النجمان . . . ؛ فتعرب الجملة الفعلية فى المثال الأول : (تتحرك كواكبُها) خبراً متقدمًا ؛ لاشتمالها على ضمير يعود على المبتدا : « السماء » فرجوع الضمير إلى كلمة : « السماء » دليل على أنها متأخرة فى الترتيب اللفظى فقط ، دون الترتيب الإعرابى (المسمى : الرتبة[3]) ؛ لأن الضمير لا يعود على متأخر لفظًا ورتبة إلا فى مواضع[4] ليس منها هذا الموضع . فكلمة : « السماء » متأخرة فى اللفظ ، لكنها متقدمة فى الرتبة . وأصل الكلام : السماء تتحرك كواكبها : فكلمة :

---

(١) أى : غير متخصصة بنعت ، أو إضافة ، أو نحوهما (طبقاً للبيان السابق — رقم ٣ هامش ص٤٩٢).

(٢) لما عرفناه من أن المبتدأ يكون هو المعرفة ، أو النكرة المتخصصة عند اجتماع أحدهما مع النكرة المحضة . وهذا بشرط ألا تقوم قرينة تعارضه .

(٣) الترتيب الإعرابى أو « الرتبة » ، يجعل لبعض الألفاظ الأسبقية فى الجملة دون بعض ؛ فالمبتدأ أسبق من الخبر ، والفعل أسبق من الفاعل ، والفاعل أسبق من المفعول ، والمضاف أسبق من المضاف إليه . . . ، وهكذا . وقد تكون هناك أسباب لمخالفة هذا الأصل أحياناً . على حسب ما هو موضح فى مواضعها .

(٤) سردناها عند الكلام على الضمير فى ص ٢٥٨ .

« السماء » مبتدأ . وجاز تقديم الخبر عليها مع أنه جملة فعلية لأن اللبس مأمون، إذ الفاعل فيها اسم ظاهر ، وليس ضميراً مستتراً يعود على ذلك المبتدا.[١] . . .

وتعرب الجملة الفعلية فى المثال الثانى خبراً مقدماً ، و « النجمان » مبتدأ . ولا لبْس فيه ، لأن وجود الضمير البارز (وهو ألف الاثنين) وإعرابه فاعلا — فى اللغات الشائعة عند العرب — أوجبَ أن يكون « النجمان » مبتدأ ، لا غير ؛ إذ لا يوجد ما يحتاج إلى فاعل . ومن ثمَّ كان اللبس مأموناً[٢] . . . .

وكما يقع اللبس بين المبتدأ والفاعل الضمير المستتر على الوجه السابق ، يقع بين المبتدأ ونائب الفاعل إذا كان ضميراً مستتراً أيضًا ، نحو : البيت أُقيمَ . وكذلك بين المبتدأ وفاعل اسم الفعل . إذا كان الفاعل ضميراً مستتراً ؛ نحو : القمرُ هيهاتَ . وقد يلتبس المبتدأ لو تأخر بالتوكيد ؛ نحو : أنا سافرت ؛ فلو تأخر المبتدأ الضمير لكان توكيداً للتاء . فبسبب اللبس يمتنع التقديم فى كل ما سبق[٣] . . .

٣ — أن يكون الخبر محصوراً فيه المبتدأ[٤] بإنما ، أو : إلا ؛ مثل : إنما

---

(١) وتنطبق هذه الصورة على قول حسان :

قد ثَكِلَتْ أمُّهُ مَنْ كُنْتَ واحدَهُ أو كانَ مُنْتَشِباً فى بُرْثُن الأَسَد

(٢) وهذا على اعتبار أن الفعل — فى اللغات الشائعة — لا تلحقه علامة تثنية ولا جمع، وأن حمل الكلام على الكثير الشائع أحسن وأصح . أما على اللغة القليلة — وهى هنا صحيحة — التى تجيز إلحاق هذه العلامةبه فاللبس مخوف غير مأمون، فلا يجوز التقديم ، والخير فى ترك التقديم فى هذه الصورة ، مبالغة فى الابتعاد عن شبهة اللبس .

(٣) ومن نوع الخبرالذي يجب تأخيره الجملةالفعلية الواقعة خبراً «عن ما» التعجبية كما سيجيء فى ص٤٩٩.

(٤) أى : أن المبتدأ بمعناه يكون منقطعاً للخبر ، محصوراً فى هذا الخبر . وبيان الحصر — ويسمى القصر» — يتضح من التمثيل الآتى : إذا أردنا قصر شيء على شيء؛ بحيث يكون أحدهما مختصاً بالآخر؛ منقطعاً له — أى متفرغاً له كل التفرغ — سميت هذه العملية؛ « حصراً » ، أو : « قصراً » . كأن تريد قصر « البحترى » على الشعر ، وانقطاعه له فتقول : إنما البحترى شاعر . فقد قصرنا « البحترى » على الشعر ؛ أى : جعلناه مختصاً بالشعر ، منقطعاً له دون غيره من العلوم والفنون الأخرى . ولا بد فى الحصر (القصر) من شيء محصور ، ومن محصور فيه ذلك الشيء ، ومن علامة حصر . فالبحترى فى المثال السابق هو « المحصور » ، ويسمى « المقصور » أيضاً . والشعر هو المحصور فيه ، ويسمى : « المقصور عليه » — كل ذلك مالم تمنع قرينة — وعلامة الحصر هى: «إنما » ، وقد تكون « إلا » كما فى المثالين الآخرين أو غيرهما . وللقصر طرق معينة متعددة ، وعلامات خاصة ، لها موضعها فى «علم المعانى» .

وإذا كانت أداة الحصر (القصر) « إنما » فالمقصور عليه هو المتأخر فى جملتها ؛ وإذا كانت الأداة « إلا » فالمقصور عليه هو الواقع بعدها مباشرة .

البحترىّ شاعر – إنما المتنبى حكيم – ما النيل إلا حياة مصر – ما الصناعة إلا ثروة . فلا يجوز تقديم الخبر ؛ كى لا يزول الحصر بطريقته الخاصة الموصلة لمعنى معين ، فلا يتحقق بعد زواله المعنى على الوجه المراد .

٤ – أن يكون الخبر لمبتدأ دخلت عليه لام الابتداء[1] ، نحو : لَتعلمٌ مع تعب خيرٌ من جهل مع راحة ؛ لأن لام الابتداء لها الصدارة فى جملتها ؛ فيجب تقديمها مع ما دخلت عليه ؛ وهو المبتدأ .

٥ – أن يكون المبتدأ اسما مستحقا للصدارة فى جملته . إما بنفسه مباشرة ، كأسماء الاستفهام ، وأسماء الشرط ، وما التعجبية ، وكم الخبرية[2] ... ؛ (مثل : مَن القادمُ ؟ وأىُّ شريف تصاحبْه أصاحبْه – ما أطيبَ خُلُقَك ! ! كم صديق عرفت فيه الذكاء) ! وإما بغيره ؛ كالمضاف إلى واحد مما سبق[3] ؛ فالمضاف إلى اسم استفهام نحو : صاحبُ مَن القادم ؟ . والمضاف إلى اسم شرط نحو : غلامُ أىِّ رجل شريف تعاونْه أعاونْه . والمضاف إلى كم الخبرية ، نحو : خادمُ كم صديقٍ عرفت فيه الذكاء[3] .

---

(١) لها باب خاص فى ص٦٥٧ .

(٢) أما الاستفهامية فداخلة فى أسماء الاستفهام التى لها الصدارة أيضاً .

(٣و٣) غير « ما التعجبية » ؛ فإنها لا تقع مضافاً إليه . وإلى المواضع السابقة يشير ابن مالك بقوله :

والأَصلُ فى الأَخبارِ أَنْ تُؤَخَّرَا ... وجَوَّزُوا التَّقديمَ إذْ لا ضَرَرَا

فَامْنَعْه حِين يَسْتَوِى الْجُزْءانِ ... عُرْفًا ونُكْرًا عَادِمَىْ بَيَانِ

أى : أن الأصل الغالب فى الأخبار هو تأخيرها ، ولا مانع من التقديم إذا لم يترتب عليه فساد لفظى أو : معنوى .

فامنع التقديم إذا استوى المبتدأ والخبر فى التعريف والتنكير . وعدما البيان الذى يوضح أن أحدهما هو المبتدأ ، وأن الآخر هو الخبر . (« وعرفا ونكرا » ، منصوبين على « التمييز » ، أو : على « نزع الخافض – ويسمى « الحذف والإيصال » – وتفصيل الكلام عليه فى ج ٢ م ٧١ ص ١٥٣ باب : « تعدية الفعل ولزومه » . . .) ، ثم قال ابن مالك :

كَذَا إذا ما الفعلُ كانَ الخَبَرَا ... أَو قُصِد استعمالُهُ مُنْحَصِرَا

أَو كانَ مُسْنَدًا لِذِى لَامِ ابْتِدَا ... أَوْ لَازِمِ الصَّدْرِ، كمَنْ لى مُنْجِدَا؟

وامنع التقديم أيضاً إذا كان الفعل – مع فاعله – هو الخبر ، أو كان الخبر محصوراً فيه .

ومعنى البيت الأخير : أن الخبر يمتنع تقديمه إذا كان مسنداً لصاحب لام ابتداء ؛ أى : إذا كان هذا الخبر مسنداً ، والمسند إليه مبتدأ مصدراً باللام التى تدخل على المبتدأ للدلالة على الابتداء . وكذلك يمتنع تقديمه إذا كان المبتدأ لازم الصدارة ، أى : لا يكون إلا فى صدر جملته .

... ...
... ...

زيادة وتفصيل :

(ا) هناك مواضع أخرى يجب فيها تأخير الخبر ؛ أشهرها ما يأتى :

١ ــ ما ورد مسموعاً من مثل: راكبُ الناقة طَلِيحان[1]. (أى: مُتْعَبان؛ أصابهما الإعياء والإرهاق) ، وأصله : راكب الناقة والناقةُ طليحان ؛ من كل مبتدأ مضاف ، أخبر عنه بخبر مطابق فى التثنية أو الجمع للمضاف مع المضاف إليه من غير عطف شىء ظاهر على المبتدأ ؛ (أى من غير ظهور عاطف ولا معطوف) ؛ كالمثال السابق . ونحو : مهندس البيت جميلان ــ ونحو : خادم الطفلين لاعبون : أى : مهندسُ البيت والبيتُ جميلان ، وخادم الطفلين والطفلان لاعبون . فالمعطوف على المبتدأ محذوف لوضوح المعنى . والخبر هنا واجب التأخير .

لكن أيجوز القياس على تلك الأساليب التى يحذف فيها حرف العطف والمعطوف على المبتدأ ؛ لوضوح المعنى ؟ . الأحسن الأخذ بالرأى القائل بجوازه، بشرط وجود قرينة واضحة تدل على المحذوف : لأن هذا الرأى يطابق الأصول اللغوية العامة التى تقضى بجواز الحذف؛ عند قيام قرينة جلية تدل على المحذوف ، وتمنع خفاء المعنى ؛ كما رددنا هذا كثيراً[2] . . .

٢ ــ أن يكون الخبر مقروناً بالفاء[3] ؛ ونحو : من ينصحنى فمخلص . فإن تقدم الخبر وجب حذف الفاء .

٣ ــ أن يكون الخبر مقترناً بالباء الزائدة ؛ نحو : ما شريف بكاذب . .

٤ ــ أن يكون الخبر طلبيًّا ؛ نحو : المحتاجُ عاونْه ، والبائسُ لا تؤله .

٥ ــ أن يكون الخبر عن «مذ» أو «منذ» ، بجعلهما مبتدأين معرفتين فى المعنى : نحو: ما سافرت مذْ أو منذ شهران ؛ (إذ المعنى : زمن انقطاع الرؤية شهران[4]) .

---

(١) سيجىء لهذا المثل بيان فى ج ٣ باب : «العطف» م ص ٥٤٢ م ١١٨ ، عند الكلام على حذف واو العطف .

(٢) انظر رقم ١ من هامش ص ٥٠٧ .

(٣) سيجىء فى ص ٤٣٤ بيان المواضع التى يقترن فيها الخبر بالفاء . . .

(٤) كما سبق فى ص ٤٨٩ وكما يجىء فى ص ٥٠٢ — وفى ج ٢ باب : «الظرف» ، م ٧٩ ص ٢٧٨ و ٥٠٢ وباب : «حروف الجر» م ٨٩ ص ٤٧٨ .

... ...
... ...

٦ ــ الخبر عن ضمير الشأن[١] الواقع مبتدأ ؛ نحو : (قل : هو الله أحد) .

٧ خبر المبتدأ إذا كان هذا الخبر جملة هى عين المبتدا فى المعنى ؛ نحو: (كلامى : «السفر مفيد» ــ (قولى : «العمل نافع») .

٨ ــ خبر اسم الإشارة المبدوء بكلمة : «ها» التى للتنبيه فى جملة اسمية ؛ نحو : هذا أخى . وهذا رأى كثير من النحاة . لكن من الميسور رفضه بالأدلة التى سبقت[٢] والتى تجعل تقديم المبتدأ هنا مستحسناً ، لا واجباً . وإنما يتعين ــ عند أصحاب ذلك الرأى ــ أن يكون اسم الإشارة فى الجملة الاسمية هو : المبتدأ ولا يكون خبراً ، بحجة أن : «ها» التى للتنبيه تتطلب الصدارة ، بشرط أن تتصل باسم الإشارة مباشرة ، لا يفصل بينهما ضمير . فإن فصل بينهما الضمير فى مثل «هأنذا» ، فالضمير هو المبتدأ ، واسم الإشارة هو الخبر . ويجوز : هذا أنا . ولكن الأول أحسن وأولى ؛ لكثرة الأساليب الأدبية الواردة به[٣] . . .

٩ ــ خبر المبتدأ الذى للدعاء ؛ نحو : سلام عليكم ، وويل للأعداء[٤] . . .

١٠ ــ خبر المبتدأ إذا كان هذا الخبر متعدداً يؤدى تعدده معنى واحداً ؛ مثل: الفتى نحيف سمين ، أى متوسط بين الأمرين ــ الرمان حلو حامض ، أى متوسط بينهما ــ ؛ لأنه لايجوز تقديم الخبر المتعددالذى يؤدى معنى واحداً ، ولاتقديم واحد مما تعدد[٥] .

١١ ــ خبر المبتدأ التالى : أمّا ؛ نحو : أما صالح فعالم ؛ لأن الفاء لاتقع بعد «أمّا» مباشرة . ولأن الخبر الذى تدخل عليه لايتقدم على المبتدأ ــ كما سلف ــ .

١٢ ــ خبر المبتدأ المفصول من خبره بضمير الفصل[٦] ، نحو : الشجاع هو الناطق بالحق غير هياب .

---

(١) سبق تفصيل الكلام عليه وعلى أحكامه وكل ما يختص به فى ص ٢٥٠ «د» .
(٢) فى رقم ١ من هامش ص ــ ٣٢٨ ورقم ١ من هامش ص ٣٣٧ .
(٣) كما سبق فى «ا» من ص ٣٣٧ وكما سيجىء فى رقم ١ من هامش ص ٥٠٠ .
(٤) هذا رأى كثير من النحاة . ولكنى رأيت عدة نصوص قديمة يحتج بها تقدم فيها الخبر الجار مع مجروره على المبتدأ الذى للدعاء . فالأحسن أن يقال : إن التأخير هو الأكثر ، وليس بالواجب .
(٥) كما سيجىء البيان فى موضوع «تعدد الخبر» ص ٥٢٩ .
(٦) له بحث خاص مستقل فى ص ٢٤٢ «ح» .

... ...
... ...

١٣ ـ خبر المبتدأ إذا كان المبتدأ ضمير تكلم أو خطاب ، وقد أخبر عنه بالذى وفروعه مع وجوده بعد الضمير مطابقًا للتكلم ، أو الخطاب ؛ نحو : أنا الذى أساعد الضعيف . أنتما اللذان تساعدان الضعيف . . .

١٤ ـ ويجب تقديم المبتدأ وتأخير الخبر فى الباب المسمّى : (الإخبار عن : « الذى ») ، نحو : الذى صافحته محمد .

١٥ ـ خبر المبتدأ إذا كان المبتدأ ضمير متكلم أو مخاطب ، وخبره معرفة بأل . بعدها ضمير مطابق للمبتدأ فى التكلم والخطاب ، نحو : أنا السيف أمزق الضلال ـ أنت الجندى تدافع عن الوطن .

١٦ ـ خبر المبتدأ اسم الموصول ، ويجب تأخير الخبر عنه وعن الصلة معًا[١]

١٧ ـ الخبر إذا كان جملة فعلية ماضوية والمبتدأ « ما التعجبية » ؛ نحو : ما أقدر الله أن يُدْنِىَ المتباعدين[٢] .

« ملاحظة عامة » : يجب تقديم كل اسم أو فعل سبقته أداة عَرْض ، أو تَمَنّ ، أو رجاء ، أو نفى ، أو طلب .

• • •

(ب) أثار النحاة والبلاغيون جدلا مرهقًا حول بعض الحالات التى يكون فيها المبتدأ والخبر متساويين فى التعريف والتنكير ، أو متقاربين فيهما ، من غير لَبْس فى المعنى . ويدور الجدل حول معرفة الأحق منهما بأن يكون المبتدأ . وإذا ظهر الأحق فهل يجوز الإغضاء عن أحقيته بجعله خبرًا وجعل الخبر مبتدأ ؟ . وقد سبق[٣] بيان المراد من التساوى والتقارب فى التعريف والتنكير .

بالرغم من جدلهم المرهق[٤] ، يتلخص الجواب السديد فى أن المعوّل

---

(١) كما فى ص ٣٧٨ .

(٢) سبقت الإشارة لهذا ، فى رقم ٥ من ص ٤٩٦ .

(٣) فى رقم ٣ من هامش ص ٤٩٢ .

(٤) وقد عرض لبعضه صاحب : « المفصل » ، وكذا : « الصبان » بإيجاز فى الجزء الأول ، باب : « المبتدأ والخبر » ، عند الكلام على مواضع تأخير الخبر وجوبًا . وكذلك : « التصريح » وحاشيه فى الموضع السابق أيضًا : وكذلك « المغنى » أول الباب الرابع :

... ...
... ...

عليه فى جوار تقديم المبتدأ على الخبر ليس مجرد التساوى أو التقارب فى درجة التعريف والتنكير ؛ وإنما المعول عليه وحده هو وجود قرينة تدل على أن هذا هو : « المحكوم عليه » ؛ (أى: أنه المبتدأ)، وذلك هو : « المحكوم به » ، (أى: الخبر) على حسب المعنى ؛ بحيث يتميز كل من الآخر ، دون خلط أو اشتباه . فمتى وجدت القرينة التى تمنع الخلط واللبس جاز تقديم أحدهما وتأخير الآخر على حسب الدواعى[1] . وإن لم توجد القرينة وجب تأخير الخبر حتماً، منعاً للالتباس من غير أن يكون للتساوى أو التقارب دخل فى الحالتين . فلا بد من مراعاة حال السامعين من ناحية قدرتهم على إدراك أن هذا « محكوم عليه » فيكون مبتدأ ، وأن ذاك « محكوم به » فيكون خبراً . فإذا وقع فى وهم المتكلم أن التمييز غير ممكن ، وأن اللبس محتمل وجب إزالته ؛ إما بالقرينة التى تبعده وتبدّده ، وإما بالتزام الترتيب ؛ فيتقدم المبتدأ ويتأخر الخبر ؛ ليكون هذا التقدم دليلا على أنه المبتدأ ، ووسيلة إلى تعيينه ؛ لموافقته للأصل الغالب فى المبتدأ .

---

(١) إلا فى الحالة التى أشرنا إليها فى رقم ٨ من ص٤٩٨، وهى حالة اسم الإشارة المقرون بكلمة « ها » التنبيه ، مع معرفة أخرى ؛ إذ يتعين أن يكون اسم الإشارة هو المبتدأ؛ لأن حرف التنبيه لا بد أن يتصدر – عند فريق من النحاة دون فريق ، طبقاً للبيان المفصل الذى فى رقم ١ من هامش ص ٣٢٨ – إلا إن كانت المعرفة الأخرى ضميراً ؛ ففى هذه الحالة يحسن أن يكون المبتدأ هو الذى تسبقه (ها) التنبيه ، واسم الإشارة يجىء بعده خبراً، نحو : « هأنذا » . وقد يجوز مراعاة القاعدة العامة بتقديم الإشارة أيضاً فى هذه الصورة مع تأخير الضمير ؛ نحو : هذا أنا ، ولكن الأول أكثر فى الأساليب الأدبية المعروفة . (انظر ص ٣٢٧) .

المسألة ٣٨ :

تقديم الخبر وجوباً

(وهى الحالة الثالثة له)

يتقدم الخبر وجوباً فى مواضع ؛ أهمها :

١ – أن يكون المبتدأ نكرة محضة[1] ، ولامسوغ للابتداء به إلا تقدم الخبر المختص[1] ، جملة كان الخبر أم شبهها (أى : سواء أكان الخبر ظرفاً أم جاراً مع مجروره، أم جملة) . . . فمثال شبه الجُملة : عندك كتابٌ – على المكتب قلم . . . فإن كان للمبتدأ مسوغ آخر جاز – عند عدم المانع – تقديم الخبر وتأخيره ؛ نحو : عندك كتاب جميل – على المكتب قلم نفيس ؛ ويجوز : كتاب جميل عندك ، وقلم نفيس على المكتب . ومثال الجملة : قَصَدَكَ ولدُهُ محتاج . فلا يجوز تقديم المبتدأ ؛ وهو : « محتاج » ؛ لأنه نكرة محضة ، ولأن المبتدأ النكرة إذا تأخر عنه خبره الجملة أو شبه الجملة فقد يتوهم السامع أن المتأخر صفة ، لا خبر[2] .

٢ – أن يكون المبتدأ مشتملا على ضمير يعود على جزء[3] من الخبر ؛ نحو : فى الحديقة صاحبها . فكلمة : «صاحب » مبتدأ ، خبره الجار مع المجرور السابقَين : (فى الحديقة) . وفى المبتدأ ضمير يعود على الحديقة التى هى جزء من الخبر . ولهذا وجب تقديم الخبر ؛ فلا يصح : صاحبها فى الحديقة ؛ لكيلا يعود الضمير على

(١ و ١) سبق الكلام على النكرة المحضة فى رقم ٣ من هامش ٢١٣ وعلى الظرف المختص ، وكذا الجارّ مع مجروره فى ص ٤٧٧ وفى رقم ١ من هامش ٤٨٧ . وكذا الرأى فى المبتدأ النكرة فى ص ٤٨٩ .

(٢) كل هذا كلام القائلين بأن المبتدأ لا يكون نكرة إلا بمسوغ . وسردوا عشرات من المسوغات لا تترك نكرة بغير أن تصلح للابتداء ، كما أوضحنا فيما سلف (ص٤٨٥ وما بعدها) ، وانتهينا منه إلى أنه لا قيمة لهذا التوهم ، ولا داعى لبقاء تلك القاعدة ، وعندئذ يكون الموضع الأول من مواضع تقديم الخبر هو : (أن يكون المبتدأ نكرة محضة ، ويراد تخصيصه ، بتقديم خبره الظرف أو الجار مع المجرور المختصين ، أو : الجملة) . أما دعوى التوهم فخيالية لا مجال لها ما دامت الجملة الاسمية قد أدت الفائدة الأساسية المطلوبة .

(٣) عبارة النحاة : « يعود على الخبر » . ولكن الصحيح أنه يعود على جزء من الخبر كما فى المثال – ؛ إذ الضمير عائد على المجرور وحده ، وهو جزء من الخبر ؛ لأن الخبر الجار مع مجروره.

متأخر لفظاً ورتبة ؛ وهو ممنوع هنا . . ومثل ذلك : «فى القطار رُكَّابُه» فكلمة : «ركاب» مبتدأ خبره الجار مع المجرور السابقين . وفى المبتدأ ضمير يعود على : «القطار» وهو جزء من الخبر ، ويجب تقديم الخبر ؛ فلا يصح : رُكَّابُه فى القطار ؛ لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ؛ وهو ممنوع هنا كما قلنا . وهكذا . . .

٣ – أن يكون للخبر الصدارة فى جملته ؛ فلا يصح تأخيره . ومما له الصدارة أسماء الاستفهام ؛ نحو : أين العصفورُ ؟ . فكلمة : «أين» اسم استفهام ، مبنى على الفتح فى محل رفع ، خبر مقدم ، و «العصفور» مبتدأ مؤخر . ونحو : متى السفرُ ؟ فكلمة : «متى» اسم استفهام مبنى على السكون فى محل رفع خبر مقدم ، و «السفر» مبتدأ مؤخر . ومثل هذا : كيف الحال ؟ – من القادم ؟ . . .

وكذلك الخبر الذى ليس اسم استفهام بنفسه، ولكنه مضاف إلى اسم استفهام نحو : مِلْكُ مَن السيارةُ ؟ . وصاحبُ أىّ اختراع أنت ؟ .

ومما له الصدارة «مُذْ ومُنْذُ» عند إعرابهما ظرفين خبرين متقدمين فى مثل : ما رأيت زميلى مُذْ أو منذُ يومان . ولو أعربناهما مبتدأين لوجب تقديمهما أيضاً(١) .

٤ – أن يكون الخبر محصوراً(٢) فى المبتدأ بإلا أو إنما ؛ نحو : مافى البيت إلا الأهل ، إنما فى البيت الأهل ؛ فلا يجوز تأخير الخبر وتقديم المبتدأ ، لكيلا يختل الحصر المطلوب ، ويختلف المراد(٣) .

---

(١) سبقت الإشارة لهذا فى «أ» من ص ٨٩ ؛ وفى رقم ٥ من ص ٤٩٧ – وسيجىء البيان عنهما فى ج ٢ باب : الظرف وحروف الجر .

(٢) وقد أشرنا باختصار إلى «الحصر» وطريقته فى رقم ٤ من هامش ص ٤٩٥ .

(٣) وقد أشار ابن مالك إلى المواضع الأربعة السابقة بقوله :

ونحوُ : عندى دِرْهمٌ ولِى وَطَرْ   مُلْتَزَمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الْخَبَرْ

يشير بهذا البيت إلى الموضع الأول : (والوطر هو : الغرض والحاجة) ، ثم قال :

كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرُ   مِمَّا بِهِ عنهُ مُبينًا يُخْبَرُ

يشير إلى الموضع الثانى ، وهو : تقديم الخبر إذا عاد عليه مضمر (أى : ضمير) من المبتدأ الذى يخبر عنه بخبر ، وهذا الخبر يبين ويفسر الضمير العائد إليه .

و «مما» أى : من المبتدأ الذى . . . ؛ و «به» : بالخبر – حالة كون الخبر مبيناً – وعنه : (عن المبتدأ . .) وفى البيت كثير من التعقيد ، والضمائر الملتوية فى مراجعها .) ثم أشار إلى الموضع الثالث فالرابع بقوله :

... ...

كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرَا ... كَأَيْنَ مَنْ عَلِمْتَهُ نَصِيرَا ؟

وَخَبَرَ الْمَحْصُورِ قَدِّمْ أَبَدَا ... كَمَا لَنَا إِلَّا اتِّبَاعُ أَحْمَدَا

يريد : أن يقول : كذلك يجب تقديم الخبر إذا كان من الألفاظ التى تستوجب التصدير ، أى: تستحقه وجوباً ؛ نحو : أين من علمته نصيراً ؟ « فأين» اسم استفهام « خبر مقدم ... إلخ . « من » : اسم موصول مبنى على السكون فى محل رفع مبتدأ مؤخر . . .

وكذلك يجب تقديم خبر المحصور فيه ، أى : خبر المبتدأ الذى وقع فيه الحصر (فالخبر محصور، والمبتدأ محصور فيه) مثل : ما لنا إلا اتباع أحمد .

... ...

... ...

زيادة وتفصيل :

(ا) من المواضع التي يجب فيها تقديم الخبر :

١ — أن يكون لفظة « كم » الخبرية[1] ؛ نحو : كم يوم غيابُك ! ! أو : أن يكون مضافاً إليها ؛ نحو : صاحب كم كتاب أنت ! ! .

٢ — أن يكون قد ورد عن العرب متقدماً في مَثَل من أمثالهم ؛ نحو : « في كل واد بنو سعد » ؛ لأن الأمثال الواردة لا يصح أن يدخلها تغيير مطلقاً ، (لا في حروفها ، ولا في ضبطها ، ولا في ترتيب كلماتها)[2] . . .

٣ — أن يكون المبتدأ مقروناً بفاء الجزاء ؛ نحو : أمَّا عندك فالخير .

٤ — أن يكون الخبر اسم إشارة ظرفاً للمكان ؛ نحو : « هنا[3] وثَمَّ » في مثل : ها هنا النبوغ ، وثَمَّ العلم والأدب . بشرط وجود « ها » التي للتنبيه قبل الظرف : « هنا » ؛ فيصير : هاهنا .

٥ — أن يكون تأخير الخبر مؤدياً إلى خفاء المراد من الجملة ، أو مؤدياً إلى الوقوع في لبس ؛ فمثال الأول : لله دَرُّك[4] عالماً ، فالمراد منها : التعجب ، ولو تأخر الخبر ، وقلنا : درك لله — لم يتضح التعجب المقصود .

ومثال الثاني : عندي أنك بارع ، . . . من كل مبتدأ يكون مصدراً مسبوكاً من « أنَّ » (مفتوحة الهمزة مشدَّدة النون) ومعموليها ؛ وهي « أنَّ » التي تفيد التوكيد . فلو قلنا : أنك بارع عندي — لكان التأخير سبباً في احتمال اللبس في الخط بين « أنَّ » المفتوحة الهمزة المشددة النون ، و « إنَّ » المكسورة الهمزة المشددة النون ، وسبباً في احتمال لَبْس آخر أقوَى ، بين « أنَّ » المفتوحة الهمزة المشددة التي معناها التوكيد ، وتسبك مع معموليها بمصدر مفرد — و « أنَّ » التي بمعنى :

---

(١) أما الاستفهامية فلها الصدارة أصالة كأسماء الاستفهام السابقة . فكم بنوعيها واجبة الصدارة .

(٢) كما سيجيء في ص ٥١٨ .

(٣) هذا ما صرح به فريق من النحاة ، كصاحب « الهمع » — ج ١ ص ١٠٢ — ولكن السماع الكثير يخالفه في الظرف : « هنا » — كما أوضحنا هذا بإفاضة في رقم ١ من هامش ص ٣٢٨ — .

(٤) الدر : اللبن . والمقصود من هذه الجملة المدح والتعجب معاً ؛ بسبب ما يدعيه المتكلم من أن اللبن الذي ارتضعه المخاطب ونشأ عليه هو لبن خاص من عند الله هيأه وحده لإعداد هذا المخاطب إعداداً ممتازاً ينفرد به (راجع ج ٢ رقم ٢ من هامش ص ٢١ م ٦٠) . وهذا الأسلوب قد التزم فيه العرب تقديم الخبر ، فلا يصح تأخيره .

... ...

... ...

« لعل » ، وهذه مع معموليها جملة ؛ فلاتسبك معهما بمصدر مفرد ؛ وفرق كبير فى الإعراب بين المفرد والجملة ، وفى المعنى بين التوكيد ، والترجى أو الظن . . . فقد صار اللبس محتملا لفظاً ، وكتابة ، ومعنى ، بسبب تأخير الخبر ، فلوتقدم لا متنع اللبس ؛ إذ الحكم الثابت « لإن » المكسورة الهمزة المؤكِّدة ، و « أنّ » المفتوحة الهمزة التى بمعنى : « لعل » أن كلا منهمامع معموليه جملة ، وأن كلا منهما لا يجوز تقديم معمول خبره عليه ؛ سواء أكان المعمول ظرفاً أم غير ظرف[1] .
ولهذا يسهل الاهتداء إلى إعراب الظرف فى المثال السابق ، وأشباهه ، وأنه خبر ، وليس معمولا للخبر متقدماً عليه ؛ إذ لو لم نعربه خبراً واعتبرنا « أنّ » (المفتوحة الهمزة ، المشددة النون) حرفاً للتوكيد لكان المصدر المؤول منها ومن معموليها مبتدأ ، ولا نجد له خبراً ؛ وهذا لا يصح . ولو اعتبرناها بصورتها هذه بمعنى : « لعل » لم يصح تعليق الظرف المتقدم بخبرها إذ لا يجوز تقديم شىء من معمولات خبرها عليها – كما قلنا – . وكذلك لو اعتبرناها « إن » المكسورة الهمزة ، المشددة النون ، للتوكيد ؛ فلم يبق بدّ من إعراب ذلك الظرف خبراً متقدماً .

فتقدمه – أو غيره من المعمولات – يحتّم أمرين :

(ا) تعيين نوع « أنّ » التى بعده ؛ فتكون للتوكيد ، مفتوحة الهمزة مشددة النون .

(ب) أنه خبر متقدم وليس معمولا لخبرها .

كما أن تأخيره يوجب أمرين :

(ا) اعتباره « أن » (مفتوحة الهمزة ، مشددة النون) بمعنى : « لعل » ، أو كسر همزتها مع تشديد نونها لتكون للتوكيد .

(ب) إعرابه فى الصورتين معمولا للخبر وليس خبراً .

ولا شك أن كل اعتبار من الاعتبارات السالفة يؤدى إلى معنى يخالف الآخر .

وإنما يكون تقديم خبر « أنّ » واجباً على الوجه الذى شرحناه بشرط عدم وجود « أمّا » الشرطية . فإن وجدت جاز تأخير الخبر[2] ؛ إذ المشددة المكسورة الهمزة ،

---

(١) كما هو مبين فى رقم ٣ من هامش ص ٦٣٥ – وفى « و » من ص ٦٤٦ .

(٢) تقول : أمّا عندى فأنك بارع . أو : أمّا أنك بارع فعندى .

... ...

... ...

وكذا التي بمعنى : « لعل » لا يقعان بعدها[1] . . .

وغاية القول : أنه يجب تقديم الخبر في كل موضع يؤدى فيه تأخيره إلى لبس . أو خفاء في المعنى أو فساد فيه .

(١) لأنه لا يجوز الفصل بينها وبين « الفاء » التي بعدها بجملة اسمية مصدرة بكلمة : «إن» مكسورة الهمزة ، ولا « أن » مفتوحة الهمزة ، التي بمعنى : « لعل » – كما سيجيء في رقم ٣ من هامش ص ٦٣٥ – وسيجيء في ج ٤ ص ٤٧٠ و ٤٧٦ م ١٦١ تفصيل الكلام على : « أمّا » وأحكامها .

المسألة ٣٩ :

حذف المبتدأ والخبر .

يحذف كل منهما جوازاً أو وجوباً فى مواضع معينة؛فيجوز حذف أحدهما بشرط أن يدل عليه دليل ، وألاّ يتأثر المعنى ولا التركيب بحذفه[1]؛ فمثال حذف المبتدأ جوازاً أن يقال : أين الأخ ؟ . فيجاب : فى المكتبة . فالجار والمجرور خبر لمبتدأ محذوف تقديره : « الأخ » . وأصل الكلام : « الأخُ فى المكتبة » ،حُذِف المبتدأ جوازاً ؛ لوجود ما يدل عليه ، مع عدم تأثر المعنى والتركيب بحذفه . ومن الأمثلة أيضًا أن يقال : كيف الحال ؟ . فيجاب . . . « حسن » . فكلمة: « حَسَنٌ » خبر لمبتدأ محذوف تقديره : «الحال» . وأصل الجملة : « الحال حسن» حُذِف المبتدأ جوازاً ؛ لوجود ما يدل عليه ، مع عدم تأثر المعنى والتركيب بحذفه . . . وهكذا .

ومثال حذف الخبر جوازاً أن يقال:مَنْ فى الحقل ؟ . فيجاب:«علىٌّ» . فكلمة « على » مبتدأ مرفوع ، والخبر محذوف[2]تقديره : « فى الحقل » . وأصل

---

(١) هذا الحذف تطبيق لقاعدة لغوية عامة ، تشمل المبتدأ والخبر وغيرهما ؛ ومضمونها . أن الحذف جائز فى كل ما يدل الدليل عليه ؛ بشرط ألا يتأثر المعنى أو الصياغة بحذفه تأثراً يؤدى إلى عيب وفساد لفظى أو معنوى . ويريدون بالدليل : القرينة الحسية (ومنها اللفظية) أو : العقلية (المعنوية) التى ترشد إلى لفظ المحذوف ومعناه ؛ وإلى مكانه فى جملته (طبقاً للتقسيم الذى سبقت له الإشارة فى رقم ١ من هامش ص ٤٩٣) – ويريدون بعدم تأثر المعنى : بقاءه على حاله قبل الحذف ، فلا ينقص ، ولا يصيبه لبس ، أو خفاء أو تغيير –

انظر «أ» من ص ٤٨٩ . حيث الأصل اللغوى العام الذى يتصل بهذا .

(٢) يكثر حذف المبتدأ جوازاً فى جواب الاستفهام ؛ نحو : ما الحديد ؟ . فيقال : معدن : أى : هو معدن . ومنه قوله تعالى : (ما أدراك ماهيه ؟ نار حامية) ، أى : هى نار حامية . . وقوله: (هل أنبئكم بشَرٍّ من ذلكم ؟ . . . النار . . .) ، أى : هو النار . وكذلك بعد الفاء الداخلة على جواب الشرط ؛ نحو : من يعمل صالحاً فلنفسه . . . أى : فعمله لنفسه . وكذلك بعد القول : مثل : الآية الكريمة التى تسجل كلام الكفار عن القرآن بأنه أساطير الأولين وهى : (قالوا : أساطير الأولين ..) اى : (هو : أساطير الأولين) . وقد يحذف جوازاً فى غير هذه المواضع ؛ مثل قوله تعالى : (سورة أنزلناها وفرضناها) . وقوله : (براءة من الله ورسوله . . .) ، أى : هذه . . .

وقد اجتمع الحذف الجائز والذكر فى قول الشاعر :

قصرٌ عليه تحيةٌ وسلامُ   خلعت عليه جمالَها الأيامُ

أى : (هذا قصر) – (عليه تحية وسلام) .

الكلام . « عليّ في الحقل » . حذف الخبر جوازاً لوجود ما يدل عليه ؛ مع عدم تأثر المعنى والأسلوب بحذفه . ومثله: ماذا معك ؟ . فيقال : « القلم ». فكلمة: « القلم » مبتدأ مرفوع ، والخبر محذوف ، تقديره : « معي » . وأصل الكلام : « القلم معي » ؛ ومثل : خرجت فإذا الوالد[1]. والأصل قبل حذف الخبر : خرجت فإذا الوالد موجود...

وقد يحذف المبتدأ والخبر معاً بالشرط السابق ؛ نحو : (المحسنون كثيرٌ ؛ فمن يساعد محتاجاً فهو محسن ، ومن يساعف مستغيثاً فهو محسن ، ومن يشهدْ شهادة الحق . . .) أي : من يشهدْ شهادة الحق فهو محسن . فجملة : (هو محسن) مبتدأ وخبر ، وقد حذفا معاً ، جوازاً[2]. ومن ذلك :(مَنْ يُخْلص في واجبه فهو عظيم ؛ ومن ينفع وطنه فهو عظيم ، ومن يخدم الإنسانية ...) أي : فهو عظيم[3] .

---

(١) « إذا » هنا للمفاجأة ، أي : للدلالة على هجوم الشيء الذي بعدها ؛ ووقوعه بغتة . و «إذا الفجائية » لا بد أن يسبقها كلام ، ولا تحتاج إلى جواب : ولا بد أن تكون المفاجأة في الزمن الحالي ؛ (لا المستقبل ولا الماضي) ، وأن تقترن بها الفاء الزائدة للتوكيد . والمراد بالزمن الحالي : أن وقوع المعنى بعدها ووقوع المعنى قبلها مقترنان ، بأن يتحقق وقوعهما معاً في وقت واحد ، ولو كان ماضياً ؛ نحو : خرجت أمس فإذا النسيم منعش ، فالوقت الذي تحقق فيه الخروج تحقق معه في الحال — أي : في الوقت نفسه— إنعاش النسيم ؛ لا قبله ، ولا بعده . ومثل هذا يقال في بيت الشاعر :

كم تمنيتُ لي صديقا صدوقا ... فإذا أنت ذلك المتمنَّى

(وسيجيء كلام على إعراب « إذا » في ص ٥٩٢ — ثم راجع ج٢— «د» ص ٢٦٠ م ٧٩)، فتقدير المثال : خرجت فإذا الوالد موجود ؛ وهذا على اعتبار أن « إذا » الفجائية حرف . — مراعاة للأسهل — أما على اعتبارها ظرف زمان أو مكان فهي الخبر ؛ أي : في الوقت أو في المكان الوالد .

(٢) فكلمة : « من » اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ . « يشهد فعل مضارع ، فعل الشرط ، مجزوم ، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره : هو ؛ والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ . « شهادة» مفعول مطلق منصوب، ومضاف . «الحق» مضاف إليه مجرور « فهو محسن » الفاء داخلة على جواب الشرط . « هو » مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع ، «محسن» خبره مرفوع ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط .

وفي هذا المثال يصح أن يكون المحذوف هو الخبر وحده ؛ والتقدير : « ومن يشهد شهادة الحق محسن » . فتكون كلمة : « محسن » خبر « مَنْ » ولا تكون « مَنْ » الشرطية ، وإنما تكون اسم موصول مبتدأ ، مبني على السكون في محل رفع « يشهد » مضارع مرفوع ، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره ؛ هو . . . والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول والخبر محذوف . تقديره « محسن» .

(٣) وقد أشار ابن مالك إلى الحذف السابق فقال :

وحذفُ ما يُعلمُ جائزٌ ؛ كما ... تقولُ : زيدٌ ، بعد : مَنْ عندكما ؟

وفي جواب: كيف زيدٌ؟قل:دَنِفْ ... فزيدٌ استُغنِيَ عنه إذ عُرِفْ

ومعنى البيت الأول : أن الحذف جائز في كل ما يعلم ؛ فيشمل حذف المبتدأ وحده ، وحذف الخبر وحده ، وحذفهما معاً ، وغيرهما . والشرط في ذلك كله أن يكون المحذوف معلوماً، لم يتأثر المعنى ولا=

ذلك هو الحذف الجائز[١]، أما الواجب فللمبتدأ مواضع، وللخبر أخرى. وفيما يلى البيان:

= المسوّغ لحذفه؛ ولن يكون معلوماً إلا إذا وجد دليل يدل عليه. ولم يذكر ابن مالك هذا الشرط صراحة، اكتفاء بشرط العلم؛ لأن المحذوف لن يكون معلوماً حقاً إلا إذا وجد الشرط المذكور. وضرب مثالا لحذف الخبر هو: أن يسأل سائل: من عند كما؟ فتقول: «زيد». التقدير «زيد عندنا»؛ فحذف الخبر وهو «عندنا»؛ للعلم به على الوجه السالف.

(١) ويمتنع حذف الجزأين معاً أو أحدهما إذا وقعت جملتهما خبراً عن ضمير الشأن (وقد سبق تفصيل الكلام عنه فى الضمائر – ص ٢٥٠ – نحو: قل هو الله أحد).

وأتى فى البيت الثانى بمثال لحذف المبتدأ هو أن يسأل سائل: كيف زيد؟ فيكون الجواب: «دَنِف» أى شديد المرض «فدنف» خبر المبتدأ الذى استغنى عنه فحذف، وأصل الجملة: زيد دنف.

وقد ردد فى كلامه اسم: «زيد» على عادة قدامى النحاة فى كثرة ترديده خلال أمثلتهم؛ هو: وعمرو، وبكر، وخالد... حتى صار التمثيل بهذه الأسماء بغيضاً اليوم؛ لابتذاله. يتحاشاه – بحق – أهل البلاغة والمقدرة الفنية من المعاصرين.

وبهذه المناسبة نشير إلى أن كلمة: «كيف» أو: «كَىْ» – كما ينطقها بعض العرب – هى فى أكثر استعمالاتها: إما اسم مبنى على الفتح، معناه الاستفهام عن حالة الشىء؛ (أى: السؤال عن هيئته الطارئة عليه، دون السؤال عن ذاته وحقيقته)، وإما اسم معرب، لا يدل على استفهام، وإنما يدل على الحالة المجردة، والهيئة المحضة، بأن يكون بمعنى: «الكيفية». وإما شرطية غير جازمة. فلها حالات ثلاث لا تكاد تخرج عنها. ولكل حالة أحكامها التى نوضحها فيما يلى.

(أ) فالاستفهامية لها الصدارة فى جملتها. وهى مبنية على الفتح وجوباً فى كل مواقعها المختلفة باختلاف الأساليب التى تحتويها. وضابط إعرابها أن ننظر إلى العامل بعدها؛ فإن كان محتاجاً إليها باعتبارها جزءاً أساسياً لا يستغنى عنه فإنها تعرب على حسب حاجته، فتكون خبراً فى مثل: كيف أنت؟. لأن العامل الذى بعدها مبتدأ يحتاج للخبر؛ فهى الخبر له، مبنية على الفتح فى محل رفع. وكذلك هى الخبر فى مثل: كيف بك؛ وكيف به. – بالإيضاح الذى سبق رقم ٣ من هامش ص ٤٤٨ – وفى مثل: كيف كنت؟ تعرب خبراً «لكان»، مبنية على الفتح أيضاً فى محل نصب؛ لاحتياج «كان» لخبر منصوب، وفى مثل: كيف ظننت الضيف؟ تكون مبنية على الفتح فى محل نصب، مفعولا ثانياً للفعل: «ظن» – وهو من الأفعال التى تحتاج لمفعولين، أصلهما المبتدأ والخبر – فإن كان ما بعدها غير محتاج لها احتياجاً أساسياً على الوجه السالف بقيت مبنية على الفتح أيضاً. ولكن فى محل نصب دائماً؛ إما لأنها حال؛ نحو: كيف حضر الضيف (أى: حضر الضيف فى أى حال؛ وعلى أى هيئة)، وإما لأنها مفعول مطلق؛ نحو (ألم تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل؟) «فكيف» مفعول مطلق. والمعنى: فعل ربك بأصحاب الفيل أىّ فعل...

فهى فى كل ما سبق اسم استفهام مبنى على الفتح فى محل رفع، أو نصب، على حسب حاجة العامل، ولا تكون فى محل جر مع بقائها استفهامية إلا سماعاً فى بعض أمثلة نادرة لايقاس عليها؛ منها قولهم: على كيف تبيع الأحمرين؟.

ولسيبويه رأى آخر حسن فى معنى «كيف» الاستفهامية، وفى إعرابها. وقد اضطرب النحاة فى شرحه إلى أن تناوله «الخضرى» فى حاشيته، فأزال عنه الغموض والخفاء، وكشف بشرحه السبب فى استحسان صاحب «المغنى» وتأييده لذلك الرأى. وملخصه: أن معنى: «كيف» الاستفهامية عند سيبويه شىء واحد، هو السؤال عن الحال والهيئة الطارئة على الأمر المسئول عنه، وأن من يقول: كيف

مواضع حذف المبتدأ وجوبًا ، أشهرها أربعة :

(ا) المبتدأ الذى خبره فى الأصل نعت ، ثم ترك أصله وصار خبراً ، بيان هذا : أن بعض الكلمات يكون نعتًا خاصًّا بالمدح كالذى فى نحو : ذهبت إلى الصديق الأديب ، أو بالذم كالذى فى ، نحو : ابتعدت عن الرجل السفيه . أو : بالترحم[1] كالذى فى نحو : ترفقْ بالضعيف البائس . فكلمة « الأديبِ» و « السفيه » و « البائس » نعت مفرد[2] ، مجرور ؛ لأنه تابع للمنعوت فى حركة الإعراب ، التى هى الجر فى الأمثلة السابقة .

= محمد ؟. وكيف الجو ؟ . يريد . فى أى حال محمد ؟ . وعلى أى حال الجو ؟ . فمناها اللفظى الدقيق هو : — فى أى حال ؟ ، أو : على أى حال ؟ . بحيث تستطيع أن تحذف لفظها وتضع مكانه هذا الذى بمعناه ، فلا يتأثر المراد . وهذا معنى قول سيبويه إنها : « ظرف » مبنى على الفتح ؛ لأن كلمة : « ظرف » يراد منها أحياناً الجار مع مجروره . ثم هو يريد الظرفية المجازية ؛ كالتى فى مثل : فلان فى حالة حسنة. ولا يريد الظرفية الحقيقية النحوية التى تقتضى أن يكون الظرف منصوباً على الظرفية ؛ إذ لا تدل على زمان أو مكان ، وإنما يريد ما قدمناه من نحو : فى أى حال — وعلى أى هيئة . . . وبهذا تكون « كيف » عنده مبنية على الفتح فى محل رفع أو نصب على حسب حاجة العوامل ، ولا تكون فى محل جر ، ولا مقصورة على النصب الظرفية أو لغيرها . وهذا الرأى قريب من سابقه ، وحسن أيضاً — كما قلنا —

(وفى كل ما تقدم راجع المغنى والهمع ، فى مبحث « كيف » وكذا الصبان والخضرى وحاشية ياسين فى باب المبتدأ والخبر — ج ١ — عند بيت ابن مالك ' وفى جواب : كيف زيدٌ ؟ قل: دنف... ثم فى أول باب « أعلم وأرى »)

(ب) والتى تجردت عن الاستفهام ، وتخلصت لمعنى الحالة المجردة (أى كانت بمعنى : «الكيفية») تكون اسماً مبنياً أيضاً على الفتح فى جميع صورها إلا صورة واحدة تعرب فيها ، ولا تبنى؛ وهى الحالة التى يحتاج إليها العامل لتكون مفعولا به فتكون اسماً معرباً مفعولا به مجرداً عن معنى السؤال ، وليس له وجوب الصدارة؛ فتعرب مفعولا به ، منصوباً لعامل قبله كالذى قيل أيضاً فى آية (ألمْ ترَ كيف فعلَ ربك بأصحاب الفيل) حيث أعربها بعض النحاة مفعولا به منصوباً، مضافاً إلى الجملة الفعلية بعده ، ثم تأويل هذه الجملة الفعلية بالمصدر طبقاً لما هو موضح فى باب الإضافة ج ٣ خاصاً بالجملة الواقعة مضافاً إليه — كتأويل الجملة الفعلية بالمصدر فى قوله تعالى: (هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم) بإضافة كلمة « يوم » إلى الجملة بعده . فالمعنى : ألم تر كيفية فعل ربك بأصحاب الفيل ؟ . ومثله التأويل فى الآية الأخرى وهى قوله تعالى : (ربِّ أرنِى كيفَ تُحْيِى الموتى...؟) أى : أرنى كيفية إحيائك الموتى .

وفى الآيتين آراء أخرى ولكن ماعرضناه أوضح وأيسر تطبيقاً ، وليس فيه ما يعارض حكماً مطرداً ، أو قاعدة أصيلة.

أما فى غير هذه الحالة التى تعرب فيها مفعولا به منصوباً مباشرة فإنها تبنى على الفتح — كما أشرنا — .

(ج) والشرطية اسم شرط غير جازم — على الأرجح — يقتضى بعده فعل شرط وفعل جواب . ولابد أن يكون الفعلان بعدها متفقين فى مادة اشتقاق اللفظ وفى المعنى نحو : كيف تكتب أكتب ، ولا يجوز كيف تكتب أقرأ . . .

وتفصيل الكلام على هذا الاستعمال وحكمه مدون فى موضعه الخاص من الجزء الرابع — باب الجوازم ص ٤١٥ م ١٥٦ .

(١) إظهار الرحمة والحنان .

(٢) النعت المفرد — كالخبر المفرد ، وكالحال المفرد — ما ليس جملة ، ولا شبه جملة .

لكن يجوز إبعاد النعت عن الجرّ إلى الرفع أو النصب بشروط [1]، وعندئذ لا يسمى «نعتاً»، ولا يعرب فى حالته الجديدة «نعتاً» — وقد يسمى: «نعتاً مقطوعاً أو منقطعاً» [2]— . وإنما يكون فى حالة رفعه خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره: «هو» — مثلا — فيكون المراد: ذهبت إلى الصديق «هو الأديبُ». ابتعدت عن الرجل؛ «هو السفيهُ». ترفق بالضعيف، «هو البائسُ».

ويكون فى حالة نصبه مفعولا به لفعل محذوف وجوباً مع فاعله. تقديره: «أمدحُ»، أو: «أذم»، أو: «أرحمُ»، على حسب معنى الجملة. والفاعل فى هذه الأمثلة ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنا. فالمراد: أمدحُ الأديبَ ... أذم السفيهَ ... أرحمُ البائسَ. ولا يصح إعراب كلمة منها ولا تسميتها نعتاً بعد أن تركت الجرّ إلى الرفع أو النصب. ولكن يصح تسميتها نعتاً مقطوعاً أو منقطعاً» — كما سبق — .

ومن الأمثلة: (أصغيت إلى الغناءِ الشجيِّ [3]— فزعت من رؤية القاتل الفتاك — أشفقت على الطفل اليتيم ...) فكلمة «الشجيِّ» نعت مفرد مجرور؛ تبعاً للمنعوت. وتفيد المدح. وكلمة: «الفتاكِ» نعت مفرد مجرور؛ تبعاً للمنعوت، وتفيد الذم. وكلمة: «اليتيمِ»، نعت مفرد. مجرور، وتفيد الترحم. فتلك الكلمات الثلاث وأشباهها — من كل نعت مفرد مجرور يفيد المدح، أو الذم، أو الترحم — قد يجوز إبعادها عن الجر، إلى الرفع أو: النصب؛ فلا تعرب نعتاً مفرداً مجروراً، وإنما تعرب فى حالة الرفع خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره: «هو» ويكون المراد: «هو الشجيُّ». «هو الفتاكُ». «هو اليتيمُ»... كما تعرب فى حالة النصب مفعولاً به لفعل محذوف وجوباً مع فاعله. تقديره: أمدح ... أو: أذم ... أو: أرحم ... على حسب الجملة. فالمراد: أمدحُ الشجيَّ ... أذمُّ الفتاكَ ... أرحمُ اليتيمَ [4] وبعد إبعادها عن الجر قد تسمى «نعتاً مقطوعاً، أو منقطعاً».

---

(١) ستجىء مفصلة فى موضعها الأنسب، وهو: باب النعت، ج ٣ ص ٤٧١ م ١١٥.

(٢) قد يسمى نعتاً مقطوعاً، أو: منقطعاً؛ بمعنى: أنه منقطع عن أصله وتارك لاسمه الأول وحكمه السابق — انظر ما يأتى فى رقم ٤ من الهامش — .

(٣) الذى يسر ويفرح.

(٤) قلنا: إن تلك الكلمات وأشباهها لا تعرب نعتاً إلا حين تكون تابعة للمنعوت فى حركة إعرابه أما حين تخالفه إلى الرفع أو النصب فلا تكون نعتاً؛ لأن صلتها الإعرابية به تنقطع لدخولها فى جملة جديدة مستأنفة — فى الرأى الشائع — ؛ ولا صلة بينها وبين الجملة السابقة من ناحية الإعراب فكلتاهما مستقلة بنفسها فيه بناء على الرأى المتقدم؛ نعم إن تلك الكلمة التى كانت فى الأصل: «نعتاً» قد تسمى: «النعت المقطوع» أو: «المنقطع»، ولكن تسميتها هذه بالنعت لم يلاحظ فيها حالتها الجديدة؛ وإنما لوحظ فيها حالتها القديمة التى تركتها؛ فهى تسمية «مجازية» باعتبار ما كان، لا باعتبار ما هو متحقق بعد القطع. أما الوصف بالمقطوع، أو: بالمنقطع .. فلاحظ فيه أنها صارت فى حالتها=

وإذا كان النعت مرفوعًا فى الأصل جاز إبعاده عن الرفع إلى النصب فقط، — وقد يسمى: «نعتاً مقطوعاً، أو منقطعاً» ويُعرب مفعولا لفعل محذوف تقديره ... وإذا كان منصوبًا جاز إبعاده عن النصب إلى الرّفع فقط، — وقد يسمى: «نعتاً مقطوعاً، أو منقطعاً» وإذا كان مجروراً جاز قطعه إلى الرفع أو النصب — كما تقدم —.

والذى يتصل بموضوعنا هو: النعت المقطوع إلى الرفع، حيث يعرب بعد القطع خبراً لمبتدأ محذوف وجوبًا، ولا يجب الحذف إلا بشرط أن يكون أصل النعت للمدح، أو الذم، أو الترحم، دون غيرها — كما سبق[1] —

٢ — المخصوص بالمدح أو الذم.

وبيانه: أن فى اللغة أساليبَ للمدح، وأخرى للذم، وكلاهما يؤلّف بطريقة

= الجديدة، وإعرابها المستحدث—مقطوعة عن إعرابها السابق، وعن حركتها الأولى. لأن جملتها الجديدة مستأنفة لا محل لها من الإعراب —كما أسلفنا —؛ فليس بين الجملتين صلة إعرابية؛ بالرغم من أن الغرض من الجملة الجديدة هو: إنشاء المدح، أو الذم، أو الترحم ...وهذه أغراض كان يدل عليها النعت قبل قطعه ...

أما السبب فى تحويلها من نعت مفرد فى جملة إلى خبر مرفوع أو إلى مفعول به، وكلاهما فى جملة جديدة مستقلة بنفسها، لا صلة فى الإعراب بينها وبين سابقتها ...، فسبب بلاغى؛ ذلك أنهم حين يرون أهمية الغرض من هذه الكلمة، وجلال معناها وأن هذا المعنى جدير بالتنويه، وتوجيه الأبصار والأسماع إليه؛ يحولونها عن سياقها المألوف، وإعرابها الطبيعى؛ بقطعها وجوباً من جملتها، وإدخالها فى جملة جديدة؛ الغرض منها: إنشاء المدح، أو الذم، أو الترحم؛ فتكون دلالة الجملة الجديدة على تحقيق المراد أقوى وأظهر من دلالة الكلمة المفردة.

وقد يكون القصد من القطع تقوية التخصيص؛ إذا كان وقوعه بعد نكرة؛ نحو: مررت بأسد فى قفصه زائرٌ أو زائراً. أو: تقوية الإيضاح إذا كان وقوعه بعد معرفة؛ نحو: أصغيت لعلى الشاعرُ؛ فيكون الحذف فيهما جائزاً.

هذا، وليس من اللازم فى النعت المنقطع أن يكون مجروراً قبل القطع تبعاً للمنعوت، بل يجوز أن يكون مرفوعاً فى حالته الأولى، أو منصوباً؛ تبعاً لذلك المنعوت. فإن كان المنعوت مرفوعاً جاز فى نعته المرفوع النصب على القطع، ولا يجوز الرفع، منعاً للالتباس، لأنه إن رفع فلن يعرف أنه مقطوع. وإن كان المنعوت منصوباً جاز قطع النعت إلى الرفع فقط ولا يجوز إلى النصب؛ منعاً للالتباس كذلك. أما إذا كان المنعوت مجروراً فيجوز قطعه إلى الرفع، أو النصب، كما سبق، إذ لا لبس مع أحدهما.

وقد قلنا: إن المنصوب بعد القطع لا يعرب نعتاً؛ فقد دخل فى جملة جديدة مستقلة بإعرابها، لأنها — فى الرأى الشائع — جملة مستأنفة إنشائية (من نوع الإنشاء غير الطلبى). فلو ظهر الفعل المحذوف حذفاً واجباً لأوهم أن الكلام خبرى. وقد حُمل على حذف الفعل وجوباً، حذفُ المبتدأ وجوباً أيضاً. ولا يجوز القطع إلا إذا كان المنعوت معرفة، أو نكرة خاصة. كما أن الفعل والمبتدأ يكون حذفهما واجباً مع النعت المقطوع الذى أصله للمدح أو الذم أو الترحم، فإن كان أصله لشىء غير ما ذكرنا فالحذف جائز لا واجب — كما تقدم، وكما سيجىء فى باب النعت، وقد سبقت إشارة لبعض هذا فى رقم ١ من هامش، ٣٢٠ عند الكلام على بعض أحكام العلم.

(١) فى هذا الهامش، وفى ص ٥١٠.

معينة ، وصُوَر مختلفة ، مشروحة فى أبوابها[1] النحوية . فن أساليب المدح : أن تقول فى مدح زارع اسمه حليم : « نِعْم الزارع حليم » . وفى ذم صانع اسمه سليم : « بئس الصانع سليم » . . . فالممدوح هو « حليم » ويسمى : « المخصوص بالمدح» والمذموم هو : « سليم » ويسمى : « المخصوص بالذم » . ومثلهما : « نعْم الوَفِىّ حامد » ، أو : « بئسَ المخلِف وعده زُهَير » . فالممدوح هو : « حامد » ، ويسمى : « المخصوص بالمدح » . والمذموم هو : « زهير » ، ويسمى : « المخصوص بالذم » . فالمخصوص فى الحالتين يقع بعد جملة فعلية ، مكونة من فعل معين — يدل على المدح ، أو على الذم ، —وفاعله . وقد يتقدم المخصوص عليهما ؛ فنقول : « حليم نعم الزارع » . . . « سليم بئس الصانع » .

وله صور وإعرابات مختلفة ، يعنينا منها الآن إعرابه إذا وقع متأخراً عن تلك الجملة ؛ فيجوز إعرابه خبراً ، مرفوعًا ، لمبتدأ محذوف وجوبًا ، تقديره : « هو »[2] فيكون أصل الكلام : « نعم الزارع هو حليم » — « بئس الصانع هو سليم » .

٣ — أن يكون الخبر صريحًا فى القَسَم (الحَلِف) . وصراحته تتحقق بأن يكون معلومًا فى عرف المتكلم والسامع أنه يمين ؛ نحو : فى ذمتى لأسافرن مجاهداً — بحياتى لأخدُمَن العدالة . تريد : فى ذمتى يمين[3] ، أو عهد ، أو ميثاق . . . — بحياتى يمين ، أو عهد ، أو ميثاق . . .

٤ — أن يكون الخبر مصدراً يؤدى معنى فعله ، ويغنى عن التلفظ بذلك الفعل — فى أساليب معينة ، محدّدة الغرض ؛ محاكاة للعرب فى ذلك ، وقياسًا على كلامهم — ؛ كأن يدور بينك وبين طبيب ، أو مهندس ، أو زارع . . .

---

(١) مثل باب : « نعم وبئس » وما جرى مجراها . وسيجىء فى الجزء الثالث .

(٢) هذا هو الشائع . ولنا رأى أيسر وأوضح ، وسنذكره فى مكانه من باب : « نعم وبئس » . . . — ج ٣ — .

(٣) المراد : فى ذمتى وفى رقبتى ما يتعلق باليمين أى : بتنفيذ مضمونها ، ويتصل بالقسم وتحقيق المراد منه ؛ كالسفر مثلا ، أو خدمة العدالة ؛ لأن كلا منهما هو مضمون اليمين والقسم ، والغرض منها ؛ ولذلك يسمى « جواب اليمين » أو : « جواب القسم » . وهو الذى يستقر فى الذمة ، ويتعلق بالرقبة وليس اليمين أو العهد أو الميثاق .

وإنما كان حذف المبتدأ واجباً هنا لأنه واجب التأخير بسبب تنكيره ، وقد وجد ما يدل عليه عند حذفه ؛ وهو : جواب القسم .

كلام فى عمله . فيقول عنه : « عملٌ لذيذ » . أى : عملى عملٌ لذيذ . وهذه الجملة فى معنى جملة أخرى[1] فعلية ، هى : « أعمَل عملاً لذيذاً » . فكلمة : « عملا » مصدر ، ويعرب مفعولا مطلقًا للفعل الحالى : (أعمل) وقد حذف الفعل وجوبًا ؛ للاستغناء عنه بالمصدر الذى يؤدى معناه ، وللتمهيد لإحلال جملة اسمية محلّ هذه الجملة الفعلية . . . وصار المصدر مرفوعًا بعد أن كان منصوبًا ؛ ليكون خبراً لمبتدأ محذوف ؛ فتنشأ جملة اسمية تؤدى المعنى الأول تأدية أقوى من السابقة[2] . ومن الأمثلة أن يقول السبَّاح وقد قطع أميالا : « سباحةٌ شاقةٌ » ، أى : سباحتى سباحةٌ شاقةٌ . وهذه الجملة فى معنى : أسْبَحُ سباحةً شاقةً . فكلمة « سباحة » مصدر منصوب ، لأنه مفعول مطلق للفعل : « أسْبَح » ، ثم حذف الفعل وجوبًا ؛ استغناءً عنه بوجود المصدر الذى يؤدى معناه ؛ ثم رفع المصدر ليكون خبراً لمبتدأ محذوف ؛ فتنشأ جملة اسمية جديدة ، تكون أقوى وأبرع فى تأدية المعنى من الجملة الفعلية الأولى .

ومن الأمثلة أيضًا أن يقول السعيد : شكرٌ كثيرٌ — حمدٌ وافر ... وأن يقول المريض أو المكدود : صبرٌ جميلٌ — أملٌ طيبٌ ... وأن يقول الولد لوالده الذى يطلب شيئًا : سمعٌ وطاعةٌ . . . أى : أمرى وحالى سمعٌ وطاعةٌ[3] .

---

(١) يوضح هذا الحكم ما سيجىء فى ج ٢ م ٧٦ ص ٢٠٧ — موضوع : « حذف عامل المصدر وإقامة المصدر المؤكد مكانه» . على الرغم من أن المصدر هناك منصوب فى أكثر حالاته ، وهو هنا مرفوع .

قلنا « فى معنى جملة أخرى » لنفر من قول القائلين إن أصل الكلام « أعمل عملا لذيذاً » ثم تناولوا هذا الأصل بالحذف والزيادة والتأويل . . . مما لم يعرفه العرب ، ولم يخطر ببالهم . فلكى يكون الكلام صادقًا صائباً مما قلنا : فى معنى جملة أخرى .

(٢) لأن هذه جملة اسمية ؛ والجملة الاسمية تفيد الثبوت والدوام — غالباً — بخلاف الأولى .

(٣) إنما يكون المحذوف وجوباً هو المبتدأ حين يكون المقصود قيام المصدر مقام فعله نهائياً على الوجه السالف . ووجود قرينة تدل على هذا . فإن لم يكن المقصود ما سبق نحو : « صبر جميل » ، وأملٌ طيب ، وباقى الأمثلة الأخرى — تغير الحكم ؛ فجاز أن يكون المحذوف هو المبتدأ ؛ أى : صبرى صبر جميل . . . وأن يكون المحذوف هو الخبر ؛ أى : صبر جميل أحسن من غيره ، أو أنسب لى ، أو أليق بك . . . وإذا جاز فى المحذوف أن يكون هو المبتدأ أو الخبر فأيهما أولى بالذكر ؟ . أطال النحاة من غير داع ؛ والأولى بهذا أو ذاك ما له سبب لذكره ، أو لحذفه .

... ...
... ...

زيادة وتفصيل :

(ا) هناك مواضع أخرى — غير الأربعة السالفة — يجب فيها حذف المبتدأ ، منها :

١ — الاسم المرفوع بعد « لا سيما » ؛ فى مثل : أحب الشعراء ، ولا سيما « شوقىٌ» بإعراب : « شوقىٌ » خبراً لمبتدأ محذوف وجوبًا تقديره : هو[1] .

٢ — بعد المصدر النائب عن فعل الأمر : فى مثل : « سَقْيًا لك »[2]. . . و « رَعْيًا لك » . . . ومثلهما فى قول الشاعر :

نُبِئْتُ نُعْمَى على الهِجْرانِ عاتبةً سَقْيًا ورَعْيًا لذاك العاتب الزارى

وغيرهما من كل مصدر ينوب عن فعل الأمر نيابة تغنى عن لفظه ومعناه ، وبعد المصدر ضمير مجرور لمخاطب . فأصل : « سَقْيًا لك » « اسْقِ يا رب» . . . « الدعاء لك يا فلان » . وأصل « رَعْيًا لك » « ارْعَ يا رب» . . . « الدعاء لك يا فلان » ، فالمصدر نائب عن لفظ فعل الأمر وعن معناه ، وبعده المخاطب المجرور والجار مع المجرور خبر لمبتدأ محذوف . ولا يصح أن يكون هذا الجار مع مجروره متعلقًا بالمصدر : (سقيًا ورعيًا . .) ، لأن هذا التعلق مخالف للأصول العامة

---

(١) سبق فى آخر باب الموصول (ص ٤٠١ ومابعدها) ، التفصيل فى إعراب : « لا سيما — وأخواتها — وإعراب الاسم الذى بعدها ، وطريقة استعمال أسلوبها . ومن ذلك التفصيل نعلم أن الاسم الذى بعدها يجوز فيه الرفع والجر إن كان معرفة — ويجوز فيه الرفع ، والنصب ، والجر ، إن كان نكرة. وقلنا هناك : التحقيق أن الأوجه الثلاثة جائزة فى الاسم الذى بعدها ، سواء أكان معرفة ، أم نكرة ... كما قلنا أيضاً : إذا كان الاسم الذى بعدها يجوز فيه الأوجه الثلاثة فما الداعى إلى كد الذهن بمعرفة إعراباتها ، وتفصيل كل إعراب ؟.
الحق أنه لا داعى لذلك ؛ فالمهم — وهو حسبنا — أن نعلم الغرض الصحيح من أسلوبها ، وطريقة استعمالها ، وأن كل اسم بعدها يجوز فيه الحركات الثلاث ، من غير تعرض لتوجيه كل حركة ، أو إعراب ذلك الاسم و إعرابها .

(٢) « سقيالك » . هو : دعاء موجه لله أن يسقى المخاطب . وليس الغرض أن يسقيه بالماء حقاً ، و إنما الغرض من السقى الإنعام الغامر ، والرضا الأكمل . « والرعى » دعاء بالرعاية . وهذه اللام فيهما ، تسمى : « لام التبيين» ، لأنها تبين أن ما بعدها مفعول معنوى — لا نحوى — كهذا المثال ، وأن ما قبلها فاعل معنوى كذلك . وقد تبين العكس أحيانا ؛ (أى : أن ما بعدها فاعل معنوى — لا نحوى — وما قبلها مفعول كذلك ؛ نحو : قولك للحاقد : بؤساً لك

— كما سيجىء فى هامش الصفحة التالية ، وفى ج ٢ باب حروف الجر عند الكلام على اللام — .

... ...
... ...

فى تكوين الجملة[1].

---

(١) تقضى تلك الأصول بأن الجملة الواحدة لا يصح أن تجمع فى وقت واحد بين صيغتين مختلفتين لخطاب اثنين مختلفين ؛ كأن تكون إحدى الصيغتين فعل أمر ، أو ما ينوب عنه ، والخطاب فيها متجهاً لشىء ، وتكون الصيغة الأخرى مخالفة للأولى فى لفظها وفى المخاطب الذى تتجه إليه. فلو تعلق الجار والمجرور بالمصدر لفسد المعنى لأن المصدر فى مثل : « سقيا » نائب عن فعل الأمر : « اسق » - وله فاعل كفعل الأمر ، وفاعله مستتر فيه تقديره : « أنت » ويصح أن يقال : إنه محذوف تقديره : « أنت » طبقاً للبيان الذى سنذكره بعد ؛ فهو يتضمن كفعله مخاطبة « الله » بالدعاء ، فى الوقت الذى يتضمن فيه الضمير المجرور مخاطبة شىء آخر تدعو الله له ، وبهذا تشتمل الجملة الواحدة على الخطابين اللذين لا يجتمعان ؛ لأن اجتماعهما يفسد المعنى (إذ يكون التقدير : اسق يا ألله لك . فيؤدى هذا إلى أن : الله منه السقى ، وله السقى ، والشطر الثانى فاسد) ولهذا قالوا - بحق - : إن « سقيالك » وما هو على نمطها ليس جملة واحدة ، وإنما هو جملتان ؛ إحداهما « سقيا » ؛ فكلمة : « سقيا » مصدر نائب عن فعل الأمر ؛ ويعرب مفعولا مطلقاً منصوباً ، وفاعله مستتر فيه أو محذوف - كما تقدم ، وكما يجىء - وتقديره فى الحالتين « أنت » والأخرى : « لك » . فالجار ؛ مع مجروره خبر لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره : الدعاء ... وأصل الجملة الثانية : الدعاء لك ؛ وأصل الكلام كله : سقيا (بمعنى : اسق يا ألله) الدعاء لك أيها المخاطب الذى أدعو الله لك .

ومما يستحق التنويه أن الضمير الظاهر الواقع بعد ذلك المصدر (وهو ضمير الخطاب المجرور) له اتصال معنوى بالجملة الأولى ، مع أنه فى جملة بعدها مستقلة عنها فى الإعراب. وسبب ذلك الاتصال المعنوى : أنه قد يكون هو المقصود من الأولى ، والذى ينصب عليه ما فيها من دعاء أو غيره ؛ فكأنه من جهة المعنى - لا من جهة الإعراب - مفعول به. فمعنى « سقياً لك » اسق يا رب فلاناً ... فمن فلان هذا ؟ أين هو فى الكلام ؟ لا يتحقق إلا فى المخاطب الواقع بعد اللام . فظاهره أنه مجرور باللام ، ولكنه فى حقيقته المعنوية بمنزلة المفعول به ؛ مع أنه لا يعرب مفعولا به ؛ إذ لا بد من اعتبار الكلام جملتين عند الإعراب - كما أوضحنا -

كذلك : « رَعْياً لك » معناها : ارعَ يا رب فلاناً . فمن فلان ؟ أين هو فى الكلام ؟ لا وجود له من حيث المعنى إلا فى المخاطب الذى يدل عليه ضمير الخطاب بعد اللام ؛ فظاهره أنه مجرور بها ، ولكنه فى حقيقته المعنوية بمنزلة المفعول به ، مع أنه لا يعرب مفعولا به . إذ لا بد من اعتبار الكلام جملتين عند إعرابه ، كما سبق ...

وفى بعض الأساليب الأخرى قد يكون ذلك الضمير المجرور بمنزلة الفاعل من جهة المعنى مع أنه لا يصح إعرابه فاعلا ؛ نحو : « بؤْساً لك » أيها العدو ، و : « سُحقاً لك » ، أو : « بُعْداً لك ». تخاطب عدواً ، أو من يخون أمانته ، مثلا ... وتدعو عليه . وأصل الكلام : « أَبْؤُسْ » ؛ فى الدعاء عليه بالبؤس ؛ - وهو : المرض والفقر - . و « أُسْحُقْ » ؛ فى الدعاء عليه بالسُّحق ، وهو : الهلاك . وابعدْ ، فى الدعاء عليه بالبعد : وهو : الهلاك أيضاً . فكأنك تقول بَؤُسْتَ ، وسَحُقْتَ وبَعُدْتَ ، أى : صرت بائساً ، ساحقاً ، باعداً ؛ فالضمير المجرور بعد اللام هو الذى حل محل الفاعل فى المعنى =

... ...

... ...

٣ – بعد ألفاظ معينة مسموعة عن العرب ؛ مثل : (من أنت ؟ . محمد) وهو أسلوب سماعي يقال حين يتحدث شخص حقير بالسوء عن شخص عظيم اسمه : محمد... – مثلا – والتقدير : من أنت ؟. مذكورُك محمد... أو : مذمومُك محمدٌ ... أى : من أنت ؟ . وما قيمتك بالنسبة للشخص الذى تذكره بالسوء ؛ وهو محمد ؟ . فالمثل يتضمن تحقيراً للمغتاب ، وتعظيماً لمحمد . فمحمد خبر لمبتدأ محذوف تقديره : مذكورُك ... أو مذمومك... (أى : الشخص الذى تذكره فى حديثك ، أو تذمه فيه) . ولما كان هذا الأسلوب السماعيّ قد ورد بغير مبتدأ صار من الواجب التزامه

ـلاف الإعراب، وصار مؤدياً معناه. غير أنه فى مثل هذه التراكيب التى يكون فيها الضمير المجرور فاعلا فى المعنى لا يكون التركيب مشتملا على خطابين لمخاطبين مختلفين، وإنما يكون مشتملا على خطابين بلفظين مختلفين ، والمخاطب واحد فيهما ، فإن . « بؤسا » لك « وسُحقاً » لك « وبعداً » لك – معناها (بؤست ، الدعاء لك) . (سحقت. الدعاء لك) (بعدت – الدعاء لك) فتاء الخطاب، وكاف الخطاب فى كل جملة هما لمخاطب واحد ، مع اختلاف صيغتهما فى اللفظ ، بخلاف : « سقيا » ؛ فإن المخاطب فيها غير المخاطب فى الضمير المجرور ، وهو الكاف بعدها .

بالرغم من اتحاد المخاطبين فى مثل ؛ « بؤساً » لك . فإن الجار والمجرور بعدها يعرب خبراً لمبتدأ محذوف ، وجوباً ، تقديره : الدعاء . . . والكلام يشتمل على جملتين ؛ لا جملة واحدة . وليس الجار مع المجرور هنا متعلقاً بكلمة : « بؤساً » ، أى : بالمصدر ، لأن التعدى باللام يكون للمفعول به ، ولا يكون للفاعل المعنوى ، كالذى هنا . فالمانع هنا من التعلق مخالف للمانع مع الضمير الذى يكون بمعنى المفعول به . وفى الحالتين لا بد أن يكون الكلام جملتين عند الإعراب .

وما سبق من التفصيل مقصور على المصدر النائب عن فعل الأمر ، وبعده المجرور ضمير المخاطب . فإن ناب المصدر عن غير الأمر ، نحو : شكراً لك كثيراً ، أى : أشكر لك شكراً ، أو كان المجرور اسماً ظاهراً ، أو ضميراً غير ضمير المخاطب ، نحو : سقيا للأمين ورعياً له – فاللام حرف لتقوية العامل ؛ فتكون حرف جر زائد ، وما بعدها مجرور بها فى محل نصب ؛ لأنه مفعول به للمصدر . أو ليست بزائدة فالجار والمجرور متعلقان بالمصدر ، فكأنك تقول : اسق يا رب الأمين ، وارعه .

وللبحث تتمة وتفصيل ليس مكانه هنا ؛ وإنما مكانه : باب : «المفعول المطلق» – ج ٢ – وباب حروف الجر – ج ٢ – عند الكلام على لام الجر التى معناها : « التبيين » .

ومن كل ما تقدم يتضح ما ذكرناه من سبب تسمية تلك اللام : « لام التبيين » .

بقى إيضاح ما أشرنا إليه من فاعل المصدر النائب عن فعل الأمر ؛ كالمصدر : « سقيا » ونظائره . . . أفاعله ضمير مستتر فيه تقديره : هو ؟ . أم فاعله محذوف ... ؟ قال الصبان ، (ج ٢ – أول باب : إعمال المصدر) – إن فاعله هنا ضمير مستتر تقديره : « أنت » . مع أنه سجل فى باب الفاعل – ج ٢ – عند الكلام على مواضع حذف الفاعل – أن الفاعل يحذف جوازاً « حين يكون عامله مصدراً ؛ مثل : ضرباً زيداً ، وقوله تعالى : (أو إطعامٌ فى يوم . . .) بناء على ما ذكروه من عدم تحمله الضمير لجموده » . ثم . قال : « وذهب السيوطى إلى أنه فى مثل ذلك يتحمل الضمير لأن الجامد إذا تأول بالمشتق

... ...

... ...

والإبقاء عليه بغير زيادة أو نقص ؛ لأنه بمنزلة المثَل ؛ والأمثال لا تتغير مطلقاً[1]. وقد ورد ذلك الأسلوب بالنصب أيضًا: (من أنت؟ . محمداً...) . التقدير : (من أنت ؟ . تذكر محمداً ، أو تذم محمَداً) ؛ فتكون الكلمة المنصوبة مفعولاً به لفعل محذوف وجوبًا مع فاعله .

ومن الأساليب المسموعة أن يقال : «لا سواءٌ» عند الموازنة بين شيئين . والتقدير : لا هما سواء ، أو : لا سواء ؛ بمعنى : لا يستويان . فكلمة : «سواء» خبر مبتدأ محذوف وجوبًا تقديره : «هما» أو : «هذان» .

ويرى فريق من النحاة أن الحذف فى المسألتين جائز لا واجب . والأخذ بهذا الرأى أنسب فيما نصوغه من أساليبنا . أما الوارد المسموع عن العرب نصًّا على أنه مثل من أمثالهم فيجب إبقاؤه كما ورد عنهم .

• • •

= تحمل الضمير . وضرباً زيداً فى معنى : «اضرب» و «إطعام» فى معنى : «أنْ تطعم. وهذا تأويل بالمشتق» هـ . . . فالمفهوم أن هناك رأيين أقواهما أن فاعله مستتر فيه كفاعل فعل الأمر تماماً ، والآخر أنه محذوف ، وأن المصدر نائب عن فعل الأمر وفاعله معاً ، والخلاف شكلى .

(١) لا فى حروفها ، ولا فى ضبطها ، ولا فى ترتيب كلماتها كما سبق فى رقم ٢ من ص ٥٠٤ .

مواضع حذف الخبر وجوبًا ، أشهرها خمسة :

١ - أن يقع الخبر «كونًا عامًا»[1] والمبتدأ بعد « لولا الامتناعية »[2] ، نحو : (لولا عدلُ الحاكم لقتل الناسُ بعضُهم بعضاً . ولولا العلم لشقى العالَم ، ولولا الحضارة ما سعد البشر) . . . أى : لولا عدل الحاكم موجود ... لولا العلم موجود . . . لولا الحضارة موجودة . . . فالخبر محذوف قبل جواب : « لولا » . . .

ومن هذه الأمثلة وأشباهها يتضح أن الخبر . يحذف فيها وجوبًا بشرطين ؛ هما : وقوعه « كونًا عامًّا » ، ووجود « لولا الامتناعية » قبل المبتدأ . فإن لم يتحقق أحد الشرطين ، أو هما معاً : تغير الحكم ؛ فإن لم توجد « لولا » فإن حكم الخبر من ناحية الحذف وعدمه كحكم غيره من الأخبار كلها ؛ وقد سبق الكلام عليها[3] . وإن لم يقع كونًا عامًّا - بأن كان خاصًّا - وجب ذكره إن لم يدل عليه دليل ؛ نحو : لولا السفينةُ واسعةٌ ما حملتْ مئات الركاب - لولا الطيارُ بارعٌ ما نجا من العاصفة ... ؛ فكلمة : « واسعة » وكلمة : « بارع » - خبر من نوع الكون الخاص الذى لا دليل يدل عليه عند حذفه ، ولذا يجب ذكره ، فإن دل عليه دليل جاز فيه الحذف والذكر ؛ نحو : (الصحراء قحلة لعدم وجود الماء بها ؛ فلولا الماءُ معدومٌ لأنبتتْ - دخل اللص الحديقة لغياب حارسها ؛ فلولا الحارس غائب لخاف اللص - اضطرب البحر من شدة الهواء . فلولا الهواء شديد ما اضطرب) . . . فكل من : « معدوم » و « غائب » و « شديد» قد وقع خبراً ، وهو كون خاص ، فيصح ذكره كما يصح حذفه لوجود ما يدل عليه عند الحذف[4] .

٢ - أن يكون لفظ المبتدأ نصًّا فى القسم[5] ، نحو : لَعمرُ الله[6] لأُجيدَنّ

---

(١) أى : يدل على مجرد الوجود العام من غير زيادة عليه . وقد سبق شرح هذا فى هامش ص ٤٧٦ .

(٢) لولا » التى هى حرف امتناع لوجود ، بخلاف « لولا التحضيضية » ، فلا يليها المبتدأ .
ومثل : « لولا » الامتناعية : « لوما » التى تفيد الامتناع أيضاً ، فيجب حذف الخبر بعدها .

(٣) فى ص ٥٠٧ .

(٤) ما ذكرناه من حكم الخبر بعد : « لولا » هو أصح مذاهب النحاة ، وأحقها بالقبول ؛ لمسايرته الأصول اللغوية العامة .

(٥) بحيث يغلب استعماله فى القسَم غلبة واضحة فى الاستعمال ؛ فيدرك السامع أنه قسَم قبل أن يسمع المقسم عليه .

(٦) لحياة الله : فهو حلف بوجود الله .

عملى – لأمانةُ الله لن أهملَ واجبى – لحياةُ أبى لا أنصرُ الظالمَ – لأيمنُ الله لأسرعنّ للملهوف . . . فالخبر محذوف فى الأمثلة كلها قبل جواب القسم . وأصل الكلام لَعَمْرُ الله قَسَمِى . . . لأمانة الله قَسَمِى . . . لحياة أبى قَسَمِى . . . لأيمُنُ الله قَسَمِى[1] . . . ومن الأمثلة قول الشاعر :

لعَمرك ما الأيامُ إلا مُعَارَةٌ[2] فمااسْطَعْتَ[3]من معروفهافتَزَوّدِ . . .[4]

فالمبتدأ فى كل مثال كلمةٌ صريحة الدلالة على القسم ؛ لأنه غلب استعمالها فيه فى عُرْف المتكلم والسامع لها ، ولذلك حُذف خبرها . (وهو قَسَمِى) لأنها تدل عليه ، وتغنى عنه ، ولا يصح أن يكون المحذوف فى الأمثلة السابقة هو المبتدأ .

وهناك سبب آخر قوىّ يحتّم أن يكون المحذوف هو الخبر ؛ ذلك السبب وجود لام الابتداء فى أول كل اسم للقسم ؛ إذ يدل وجودها على أن المذكور هو المبتدأ دون الخبر ؛ لأن الغالب عليها أن تدخل على المبتدأ لا على الخبر ؛ ليكون لها الصدارة الحقيقية التى هى من أحكامها .

فإن لم يكن المبتدأ نصًّا فى اليمين ، أو لم توجد لام الابتداء – لم يكن حذف الخبر واجبًا ، وإنما يكون جائزاً ؛ نحو : (عهدُ الله قسمى لا أرتكب ذنبًا – أمرُ الدين قسمى لا أفعل إساءة) ... بإثبات الخبر أو حذفه .

٣ – أن يقع الخبر بعد المعطوف بواو تدلّ دلالة واضحة على أمرين مجتمعين ، هما : العطف ، والمعية[5] نحو : الطالب وكتابُه . . .

---

(١) أيمن الله : بركته . (انظر « ج » من هامش ص ٥٤٣) .

(٢) سلفة ترجع لصاحبها بعد حين .

(٣) أى : استطعت .

(٤) مثل هذا قول الآخر :

لعَمْرك ما بالموت عارٌ على الفتى إذا لم تصبه فى الحياة المعاير

(٥) معنى المعية هنا ؛ مشاركة ما بعد الواو (وهو المعطوف) لما قبلها (وهو المعطوف عليه) فى أمر بحيث يجتمعان فيه ، ولا يراد أن ينفرد أحدهما به . وعلامة الواو التى تفيد الأمرين معا : (العطف والمعية) وتكون نصاً فى المعية – أن يصح حذفها ، ووضع كلمة « مع » مكانها فلا يتغير المعنى ؛ بل يزداد وضوحاً . والواو هنا غير التى ينصب الاسم بعدها على أنه « مفعول معه » طبقاً لما سيجىء فى بابه – ج ٢ – وهى غير « واو المعية » المشار إليها فى رقم ٢ من هامش الصفحة الآتية .

ولبيان هذا نسوق المثال الآتى : إذا أقمت فى بلد تراقب أهله ؛ فرأيت الفلاح يلازم حقله ، والصانع يلازم مصنعه ، والتاجر يلازم متجره ، والملاّح سفينتَه ، والطالب معهدَه ، وكل واحد من أهلها يتفرغ لشأنه ، لا يكاد يتركه ، ثم أردت أن تصفهم . فقد تقول : شاهدت أهل البلد عاكفين على أعمالهم منصرفين لشئونهم ؛ (الفلاحُ وحقلُه — (الصانعُ ومصنعُه) — (التاجرُ ومتجرُه) — (الملاح وسفينتُه) — (الطالبُ ومعهدُه) — (كل رجل وحرفتُه)[1]. فما معنى كل جملة من هذه الجمل ؟ . معناها (الفلاح وحقله متلازمان) — (الصانع ومصنعه متلازمان) وهكذا الباقى ...

وإذا تأملت تركيب جملة منها (مثل : الفلاح وحقله) عرفت أنها مركبة من مبتدأ ؛ وهو : « الفلاح » . بعده واو تفيد أمرين[2] معًا ، هما : العطف ، والمعية ، وبعد هذه الواو يجيء المعطوف على المبتدأ ، ويشاركه فى الخبر ، ثم يجيء بعده الخبر . لكن أين الخبر الواقع بعد المعطوف ؟ . إن الخبر محذوف نفهمه من الجملة ؛ وهو كلمة : « متلازمان » أو : « متصاحبان » أو : « مقترنان » أو : ما يدل على الملازمة والمصاحبة التى توحى بها الواو التى بمعنى : « مع » وتدلّ عليها فى وضوح ظاهر للسامع ، ومثل هذا يقال فى الأمثلة الأخرى .

---

(١) نشير هنا إلى إشكال يورده النحاة فى مثل هذا التركيب ويجيبون عنه ؛ هو : أنه لا يصح عود الضمير إلى « كل » وإلا صار المعنى كل رجل وحرفةُ كل رجل مقترنان ، وهذا يؤدى إلى : كل رجل يقارن حرفة كل رجل) كما لا يصح عودته إلى « رجل » ؛ وإلا كان المعنى : (كل رجل يقارن حرفة رجل واحد ، أى : كل رجل وحرفة رجل واحد مقترنان) والمعنيان فاسدان .

والجواب أن كلمة : « كل » فى قوة أفراد متعددة ؛ فكأنك تقول : أفراد متعددة. فالضمير العائد عليها أو على ما أضيفت إليه (مثل : رجل) يكون من مقابلة الجمع بالجمع ، ومقابلة الجمع بالجمع تقتضى القسمة آحاداً ، كما فى قولك: ركب القوم دوابهم ؛ إذ معناه ركب كل واحد من القوم دابته . فكذلك هناك ؛ ويكون المعنى : كل فرد وحرفته مقترنان . أو محمد وحرفته ، وعلىّ وحرفته .. وهكذا .

(٢) وهذه الواو التى للمعية والعطف معا لا تدخل هنا إلا على الاسم المعطوف بها ، ولا تدخل على فعل ، فهى غير نظيرتها الأخرى التى تفيد المعية والعطف مجتمعين مع دخولها على مضارع يجب نصبه بأن مضمرة وجوباً بشرط أن يكون مسبوقاً بنفى أو طلب محض على الوجه الموضح فى ج ٤ باب : «إعراب الفعل» — مثل : لم يتصدق البخيل فيفتخر . وهى غير « واو المعية » المشار إليها فى رقم ٥ من هامش الصفحة السابقة .

فإن لم تكن الواو نصاً فى المعية لم يكن حذف الخبر واجباً ؛ وإنما يكون جائزاً عند قيام دليل يدل عليه ؛ نحو : الرجل وجاره مقترنان ، أو : الرجل وجاره ، فقط لأن الاقتصار على المتعاطفين يفيد الاشتراك والاصطحاب . أما جواز ذكر المحذوف فلأن الواو هنا ليست نصاً فى المعية ؛ إذ الجارُ لا يلازم جاره ، ولا يكون معه فى الأوقات كلها ، أو أكثرها .

٤ — الخبر الذى بعده حال تدل عليه، وتسد مسده[1]، من غير أن تصلح فى المعنى لأن تكون هى الخبر ؛ نحو : « قراءتى النشيدَ مكتوباً » . وذلك فى كل خبر لمبتدإ ، مصدر — فى الغالب[2] — وبعد هذا المصدر معموله، ثم حال بعد المعمول تدل على الخبر المحذوف وجوباً ، وتغنى عنه ، ولا تصلح[3] فى المعنى أن تكون خبراً لهذا المبتدأ[4] . . . ؛ كالمثال السالف . فكلمة « قراءة » مبتدأ ، وهى مصدر مضاف ، والياء مضاف إليه ؛ « النشيدَ » مفعول به للمصدر — فهو المعمول للمصدر — « مكتوباً » حال منصوب ولا تصلح أن تكون خبراً لهذا المبتدأ ؛ إذ لا يقال : قراءتى مكتوب . وإنما الخبر ظرف محذوف مع جملة فعلية بعده أضيف لها، والتقدير ؛ «قراءتى النشيد إذا كان مكتوباً» ، أو : « إذ كان مكتوباً » وقد حذف الخبر الظرف بمتعلَّقه[5] ، ومعه المضاف إليه ؛ لوجود ما يدل عليه، ويسد

---

(١) نقلنا (فى رقم ٤ من هامش ص ٤١٠) أن النحاة يقولون : لم يرد فى الفصيح وقوع أن المصدرية بنوعيها (المخففة ، والناصبة للمضارع) مع صلتها مبتدأ يستغنى عن الخبر بحال سدت مسدّه ، ومثلها « ما » المصدرية راجع البيان هناك — . وفى هذا تعارض مع قولهم الآتى فى « ا » من هامش ص ٥٢٦ إلا إن كان مرادهم بالمنع أنه لم يجئ فى الفصيح الخالص وإن ورد فى غيره .

(٢) ليس من اللازم أن يكون المبتدأ نفسه هو المصدر فقد يكون « أفعل تفضيل » مضافاً إلى المصدر الصريح أو المؤول ؛ طبقاً للبيان الآتى فى : « ا » من ص ٥٢٦ .

(٣) تتخلف الشروط المذكورة فى حالة تجىء فى « ب » من ص ٥٢٦ .

(٤) تجىء بكلمة : « إذ » حين يكون الغرض من الكلام الزمن الماضى ؛ لأن « إذ » تستعمل فى الغالب ظرفاً للماضى . وتجىء بكلمة « إذا » حين يكون الغرض الزمن الحالى ، أو المستقبل ، أو المستمر ، لأن « إذا » تستعمل ظرفاً فى كل هذا — غالباً — « وكان » فى المثالين تامة ، وفاعلها مستتر تقديره : « هو » صاحب الحال . والخبر المحذوف هو الظرف : « إذ أو إذاً » وهو مضاف والجملة الفعلية التى بعده مضاف إليه ، وقد حذفت معه .

(٥) إذ الشائع عند النحاة أن الظرف (وكذا الجار مع مجروره) لا يكون خبراً بنفسه مباشرة ، وإنما يتعلق بمحذوف يكون هو الخبر . (تقديره هنا : قراءتى النشيد حاصلة إذا كان — أو إذ كان — مكتوباً . . . ومثل هذا يقال فى باقى الأمثلة التالية حيث يكون الظرف محذوف هو ومتعلقه . أما الرأى فى أن شبه الجملة يكون هو الخبر بنفسه مباشرة أو متعلقه فقد سبق البيان الكامل بشأنه فى ص ٤٧٥ وهامشها .

مسدهُ فى المعنى ؛ وهو ؛ الحال التى صاحبها الضمير ، الفاعل ، المحذوف مع فعله .

ومثله : مساعدتى الرجلَ محتاجًا ، أى : إذا كان ... أو : إذ كان محتاجًا .
« فمحتاجًا » حال لا تصلح مع جهة المعنى أن تكون خبراً لهذا المبتدأ ، إذ لا يقال : مساعدتى محتاج (وصاحب هذه الحال هو الضمير الفاعل المحذوف مع فعله) . و « الرجل » مفعول به للمصدر — فهو معموله — ومثل هذا يقال فى : شربى الدواء سائلا ، وأكلى الطعام ناضجا — . . . و . . .

فإن كانت الحال صالحة لوقوعها خبراً للمبتدأ المذكور وجب رفعها لتكون هى الخبر ؛ فلا يصح إكرامى الضيف عظيمًا ، بل يتعين أن نقول : إكرامى الضيفَ عظيم . . . بالرفع على الخبر[1] . . .

---

(١) قد يخطر على البال السؤال عن السبب فى استعمال هذا الأسلوب ، وإيثاره ، مع أنه قد يبدو غريباً . ويجيب كثرة النحاة بأنه يفيد معنى دقيقا خاصاً ؛ هو قصر هذا المبتدأ على الحال — غالباً — أى : حصر معنى هذا المبتدأ فى الحال ؛ فكأن الناطق بمثال من تلك الأمثلة السالفة — ونظيرتها — يقول : قراءتى النشيد لا تكون إلا فى حال كتابته ، أما فى غيرها فلا أقرؤه — مساعدتى الرجل مقصورة على حالة احتياجه ، أما فى غيرها فلا أساعده . وهكذا . . . وعندهم أننا لو لم نصطنع هذا الأسلوب بطريقته المأثورة عن العرب لحرمنا ما يحققه من الغرض المعنوى السالف الذى يقررونه فى أكثر الصور.

أما إعراب هذا التركيب فوضع جدل عنيف يثير الدهش والأسف ، لعدم جدواه . ويقول صاحب الهمع (ج ١ ص ١٠٥) إن مسألة الحال التى تسد مسد الخبر : « مسألة طويلة الذيول ، كثيرة الخلاف ، وقد أفردتها قديماً بتأليف مستقل » ، ثم عرض — كثيره — القليل من تلك الآراء المختلفة فلم يزدنا بسردها وبجدل أصحابها إلا دهشاً ، وأسفاً ، بل استنكاراً لطول الذيول ، وكثرة الخلاف ، والتأليف المستقل فيما لا غناء فيه .

لنترك هذا لنقول إن الإعراب الذى ذكرناه هو أحد تلك الآراء المتعددة ، والذين ارتضوه أكثر من غيرهم ، ويوجبون أن يكون الظرف (إذ — أو : إذا) متعلق بمحذوف هو الخبر الأصيل وأن هذا الظرف مضاف إلى جملة فعلية بعده ؛ وهو والجملة محذوفان وجوباً ؛ لدلالة الحال على ذلك المحذوف وسدها مسد الخبر ؛ فلا حاجة لذكره معها . ولا يقبلون أن يكون الظرف بمتعلقه هو الخبر مع وجود الحال ولا يقبلون شيئاً يكون هو الخبر ، بل يحتمون أن تقوم الحال مقام الخبر المحذوف وتغنى عن ذكره ؛ زاعمين أنه لو كان فى الجملة خبر أصيل ، واقتصرت الحال على إعرابها حالا ليست قائمة مقام الخبر لترتب على هذا أن يفصل الخبر بين هذه الحال وعاملها المبتدأ المصدر ، والفصل بين المصدر ومعموله بأجنبى — وهو هنا الخبر — ممنوع عندهم ، ويضمون إلى هذا أدلة جدلية وهمية نرى الخير فى إهمالها ، وفى إعراب الظرف المحذوف بمتعلقه هو الخبر مباشرة ، أو الخبر لفظ آخر محذوف يناسب السياق وتدل عليه القرينة مع إعراب الحال المذكورة حالا أصيلة لا تسد مسد الخبر ولا غيره . وهذا رأى كثير من الكوفيين وبعض البصريين كالمبرد ؛ فقد جاء فى كتابه « الكامل » (ج ٢ ص ٧٨) حين قال الفرزدق لآخر : « حكمك مُسَمَّطًا » — وهذه الجملة ، كما يقول النحاة من الأمثلة التى وقعت فيها الحال سادة مسد الخبر سماعاً ؛ لأن هذه الحال صالحة لوقوعها خبراً — ما نصه :

=

هذا، وتتلخص جميع مواضع حذف الخبر – التي سبقت – في العلم بالمحذوف لوجود ما يدل عليه، أوما يغني عنه في المعنى لا في الإعراب .

٥ – حذفه من بعض أساليب مسموعة عن العرب؛ منها: حَسْبُكَ يَنَمِ النَّاسُ.

• • •

«ملاحظة»: بقيت حالة سبقت الإشارة إليها[1]، وهي التي يكون فيها المبتدأ متقدماً – مباشرة – على أداة شرطية، فإن اقترن ما بعدهما بالفاء، أو صلح لمباشرة الأداة الشرطية – كان هو الجواب للأداة الشرطية – في الرأي الأرجح – وكان خبر

= «إعرابه أنه أراد: لك حكمك مُسَمَّطاً، واستعمل هذا فكثر حتى حذف – أي: الخبر، وهو لك – استخفافاً؛ (أي: للخفة) لعلم السامع بما يريد القائل: كقولك: الهلال والله. أي: هذا الهلال؛ وأغنى عن قوله: «هذا» القصد والإشارة. وكان يقال لرؤبة الشاعر: كيف أصبحت؟ ويقول: خيرٍ عافاك الله. فلم يضمر حرف الخفض، ولكنه حذف لكثرة الاستعمال، والمسَمَّط: المرسل غير المردود...) اهـ... فترى من هذا أنه قدر الخبر المحذوف لكثرة الاستعمال جاراً ومجروراً، ولم يجعل الحال سادة مسده. ولعل هذا الرأي هو الأفضل، ليسره ووضوحه وخلوه من التكلف والتعقيد، ولا مانع من قبول ما ارتضوه على أن يكون رأيهم في المنزلة الثانية بعد الرأي الذي عرضناه.

ومن تكلفهم وتعقيدهم أنهم يوجبون أن يكون صاحب الحال هو الضمير فاعل الفعل المحذوف (كان التامة، أو ما يماثلها) وهذا الضمير عائد على معمول المصدر. فلم لا يكون صاحب الحال هو معمول المصدر مباشرة بدلا من الضمير العائد على المعمول (الذي هو كلمة: النشيد – الرجل – الدواء... في الأمثلة السالفة، وأشباهها)؟. يمنعون هذا الإعراب السهل الواضح بحجة أضعف مما سبق، فيقولون: لو كان صاحب الحال هو المعمول المصدر مباشرة لأدى ذلك إلى أن تجيء الحال في ترتيبها المكاني بعد ذلك المعمول بأن يكون المصدر متقدماً، يليه معموله، وبعدهما الحال؛ لأن الثلاثة كتلة متماسكة، تلتزم الترتيب السابق، ولا يفصل بينها فاصل، وهذا الترتيب والتماسك يوجبان – عندهم – أن يجيء الخبر بعدها جميعاً... فكيف تسد الحال مسد خبر ذكرت قبله، ولم يحذف قبل مجيئها ليخلى مكانه لها فتحل به؟. يتعللون بهذا مع أن الضمير ومرجعه بمثابة شيء واحد.

ذلك بعض جدلهم بإيجاز كبير، وهو نوع من الجدل الذي يضيع فيه الوقت والجهد بغير طائل. وقد حل وقت نبذه. ومن شاء أن يلم به فليرجع إلى المطولات التي اشتملت عليه كالهمع (ج ١ ص ١٠٥) ولا علينا أن نعرب الحال في الأمثلة السالفة ونظائرها «حالا» مستقلة بنفسها ليست قائمة مقام الخبر، – كما قلنا – وأن الخبر هو الظرف بمتعلقه، أو: هو لفظ غير الظرف يصلح خبراً، وقد حذف بسبب العلم به، وأن صاحب الحال هو معمول المصدر مباشرة، وليس الضمير العائد على ذلك المعمول. ولا داعي لبذل الجهد الضائع في إخضاع كلام عربي بليغ لضوابط لا تنطبق عليه؛ ولسيطرة «العامل» فيما لا نفع فيه، على حين يجب أن تخضع الضوابط والعوامل لفصيح الكلام العربي المسموع عنهم في هذا الأسلوب.

(١) أصل الكلام، حسبك السكوت ينم الناس. (ومعنى حسبك: «كافيك»، فتكون اسماً عادياً معرباً، أو بمعنى: «يكفيك» فتكون: اسم فعل مضارع – (وقد تقدم الكلام عليها في الضمير ص ٢٨٢ وسيجيء البيان الأوضح في ج ٣ ص ١٤٧ م ٩٥ باب الإضافة)، وفي هذا المثال يصح أن تكون اسماً مبتدأ مرفوعاً، مضافاً، والكاف إليه؛ مبني على الفتح في محل جر – السكوت خبر مبتدأ.

المبتدأ محذوفًا وجوبًا : نحو : (الطفل إن يتعلمْ فهو نافع) — (الصانعُ إن يتقنْ صناعته يستفدْ مالا وجاهًا) . فدخول «الفاء» على الجملة الاسمية (فى المثال الأول) دليل على أن هذه الجملة جواب للشرط ، وليست خبرًا؛ لكثرة دخول الفاء على الجملة الجوابية دون الخبرية . ، وجزم المضارع : «يستفدْ» — فى المثال الثانى — دليل على أنه جواب الشرط ، وعلى صلاحه لمباشرة الأداة ، وأن الجملة المضارعية ليست خبرًا[1] . . .

فإن لم يقترن ما بعدهما بالفاء ، أو لم يصلح لمباشرة الأداة ، كان خبرًا ، والجواب محذوفًا ؛ نحو : (الطفل إن يتعلم هو نافع) — (الصانع إن يهمل صناعته ليس يستفيدُ) ؛ إذ لو كان جوابًا للشرط لوجب اقترانه بالفاء .

---

(١) فى هامش ص ٦٩ حيث البيان وما فيه من خلاف .

(٢) راجع حاشتى الصبان والخضرى ج ١ باب : «الكلام ، وما يتألف منه» ، عند بيت ابن مالك :

والأمرُ — إنْ لم يكُ للنونِ مَحَلْ فيه، هو اسمٌ ؛ نحوُ: صَهْ ، وحَيَّهلْ

وقد لخصنا ما فيهما فى هامش ص ٦٩ .

... ...
... ...

زيادة وتفصيل:

(ا) لا فرق فى المصدر الواقع مبتدأ بين أن يكون صريحًا كالأمثلة السابقة[1] وأن يكون مؤولا ؛ مثل: أنْ أقرأَ النشيد مكتوبًا ــ أنْ أساعدَ الرجل محتاجًا. وكذلك لا فرق فى الحال بين المفردة كالتى سبقت وغير المفردة ، كالظرف فى نحو: قراءتى النشيد مع الكتابة ــ أكلى الطعام مع النضج ــ وكالجملة الاسمية نحو : قراءتى النشيد وهو مكتوب ، أو : الفعلية مضارعية وغير مضارعية ؛ نحو : مساعدتى الرجل يحتاج ، أو : مساعدتى الرجل وقد احتاج .

وليسَ من اللازم أن يكون المبتدأ نفسه هو المصدر فقد يكون المبتدأ أفعل تفضيل مضافًا إلى المصدر ــ الصريح ، أو المؤول الذى وصفناه ــ نحو : (أحسنُ قراءتى النشيد مكتوبًا، أكملُ مساعدتى الرجل محتاجًا)ــ (أحسن ما أقرأ النشيد مكتوبًا ــ أكمل ما أساعد الرجل محتاجًا) .

(ب) من الأساليب الصحيحة : « محمد والفرس يباريها » ، أو : « محمد وهند تسابقه » . . . ونحو هذا من كل أسلوب يشتمل على مبتدأ ، بعده معطوف بواو العطف ، ثم يجىء بعد ذلك المعطوف شىء ينسب حصوله للمعطوف، أو المعطوف عليه ، ويقع أثره المعنوى على الآخر الذى لم ينسب له الحصول . فى المثال الأول نرى المبتدأ هو : « محمد » ، وبعده المعطوف بالواو هو : « الفرس »، وبعده الفعل « يبارى» الذى ينسب حصوله للمبتدأ « محمد »، ولكن يقع أثره على الفرس فكأنك تقول : محمد يبارى الفرس . . . وفى المثال الثانى : المبتدأ هو: « محمد» أيضًا ، وبعده المعطوف بواو العطف ؛ وهو : « هند » والفعل الذى بعده هو: « تسابق » وينسب حصوله للمعطوف « هند » ،ولكن يقع أثره المعنوى على المبتدأ ؛ فكأنك تقول : هند تسابق محمدًا. . . فأين خبر المبتدأ فى المثالين السابقين وأشباههما ؟ .

خير الآراء فى ذلك أن الخبر محذوف ، (والتقدير : محمد والفرس يباريها مسرعان) . . . (محمد وهند تسابقه متنافسان) . . . ويجوز أن كون الواو واو الحال والجملة بعدها حال أغنت عن الخبر [2]. . .

---

(١) فى رقم ٤ من ص ٥٢٢ .

(٢) هذا الإعراب ــ المنقول عنهم ــ يؤدى ــ كما سيجىء هنا ــ إلى إهمال الشروط التى اشترطها أكثر النحاة فى المبتدأ الذى يستغنى بالحال عن خبره . وقد عرفناها فى رقم ٤ من ص ٥٢٢ .

... ...
... ...

والأول أحسن ؛ لاعتبارين :

« أولهما » : مطابقته لقاعدة عامة ؛ هى : أن الأصل فى المبتدأ أن يكون له خبر أصيل ، لا شىء آخر – كالحال – يسد مسده ، وأن هذا الخبر الأصيل يصح حذفه لدليل .

« ثانيهما » : أنه يصلح لكل التراكيب التى تتصل بموضوعنا . ومن هذه التراكيب ما يكون فيه المبتدأ غير مستوف للشروط التى تجعله يستغنى بالحال عن الخبر كالمثالين المعروضين هنا ، وأشباههما[1] . . .

---

(١) لم يتعرض ابن مالك فى ألفيته لمواضع حذف المبتدأ – وقد ذكرناها من قبل فى ص ٥١٠ و ٥١٥ – واقتصر على مواضع حذف الخبر الواجب حيث يقول :

وبعد « لولا » غالباً – حذفُ الخبرْ حَتْمٌ ، وفى نَصِّ يمين ذا اسْتَقَرّ

فهذا البيت يتضمن موضعين من مواضع حذف الخبر وجوباً ؛ أحدهما : بعد « لولا » والآخر الخبر الذى يكون مبتدؤه نصاً فى اليمين . ويريد بقوله : (غالباً) ، أى فى أغلب الآراء وأكثرها ؛ لأن هناك آراء أخرى غير هذا ، . فى الآراء الغالبة لكثرة النحاة أن حذفه « حتم » ، أى : واجب . وهذا الحكم بالوجوب استقر ؛ أى : ثبت فى حالة أخرى هى حالة الخبر الذى يكون لمبتدأ نص فى اليمين .
ثم قال :

وبعدَ واوٍ عَيَّنَتْ مفهومَ معْ كمِثْل : « كلُّ صانعٍ وما صنَعْ »
وقبلَ حال لايكونُ خبرَا عَن الّذِى خبَرُه قَدْ أُضمِرَا

يريد بالبيت الأخير : أن الخبر يحذف وجوباً قبل حال لا تصلح أن تكون خبراً للمبتدأ الذى خبره قد أضمر . . . أى : قد حذف وقدر ، وضرب مثالين لتلك الحال ؛ أحدهما فيه المبتدأ مصدر . . . والآخر فيه المبتدأ أفعل التفضيل المضاف . فيقول :

كَضَرْبِىَ العَبْدَ مُسِيئاً ، وَأَتَمّْ تبْيِينِىَ الحقَّ مَنُوطاً بِالحِكَمْ

اى : أتمُّ ....

المسألة ٤٠ :

تعدد الخبر ـ تعدد المبتدأ[1]

يكثر أن يكون للمبتدأ الواحد خبران أو أكثر[2]؛ مثل : (المتنبى شاعرٌ، حكيمٌ) . فكلمة « المتنبى » مبتدأ ، و « شاعرٌ » خبر ، و« حكيمٌ » خبر ثان . وكذلك : (شوقىٌّ شاعر، ناثر، حكيم) ؛ فكلمة « شوقىّ » مبتدأ و « شاعر» خبر : و « ناثر » خبر ثان : و « حكيم » خبر ثالث. ويصح أن يتعدد الخبر ، ولو كان المبتدأ محذوفًا ، كقول الشاعر :

غريبٌ ، مشوقٌ ، مُولَع بادِّكاركم   وكل غريب الدار بالشوق مُولعُ

أى :أنا غريب... ، غير أن التعدد ثلاثة أنواع ؛ لكل منها خواصّه وأحكامه:

أولها :أن يتعدد الخبر لفظًا ومعنى ، بحيث يكون كل واحد مخالفًا للآخر فى هذين الأمرين ؛ نحو : بلدنا زراعىٌّ ، صناعىٌّ ـ صحيفتنا علمية ، أدبية ، سياسية . . . فكلمة « بلد » مبتدأ ، بعده خبران ، مختلفان ، لفظًا ومعنى ؛ وكل معنى مقصود لذاته. وكلمة « صحيفة » مبتدأ ، وبعدها ثلاثة أخبار ؛ كل واحد منها على ما وصفنا . ونحو قوله تعالى : (وهو الغفورُ،الودودُ ، ذو العرش ، المجيدُ فعالٌ لما يريد) . . .

وحكم هذا النوع أنه يجوز فيه عطف الخبر الثانى وما بعده على الخبر الأول بحرف عطف مناسب[3]؛ فيصح فى الأمثلة السابقة أن نقول : بلدُنا زراعىٌّ وصناعىٌّ ـ صحيفتنا علميةٌ ، وأدبيةٌ، وسياسيةٌ . . . ـ معهدنا علمىٌّ ، وأدبىٌّ ، ورياضىٌّ ، وثقافىٌّ . .. بإثبات حرف العطف أو حذفه فى كل الأمثلة ، فعند إثباته يعرب ما بعده معطوفًا على الخبر الأول[4] دائمًا ، مع أنّ ما بعد الخبر الأول

---

(١) سيجىء (فى « ب » من ص ٥٣٢) تعدد المبتدأ ، وإن كان ابن مالك لم يتعرض له .

(٢) لأن الخبر حكم على المبتدأ ؛ ولا مانع أن يحكم على الشىء الواحد بحكم أو حكمين أو أكثر.

(٣) بواو العطف أو بغيرها من أدوات العطف على حسب المعنى .

(٤) كما هو حكم المعطوف بالواو ، ولهذا الحكم تفصيل مدون فى مكانه من باب العطف جـ ٣ .

هو خبر فى المعنى والتقدير ولكن لا نسميه عند الإعراب[١] خبراً. أما عند حذف العاطف فيسمى اللفظ المتعدد: خبراً، ويعرب خبراً.

وعند تعدد الأخبار بغير عطف يجوز — إن لم يوجد مانع — تقديمها كلها أو بعضها على المبتدأ. أما مع العطف فيجوز تقديمها جميعاً، أو تأخيرها جميعاً.

ثانيها: أن يتعدد الخبر فى اللفظ فقط وتشترك الألفاظ المتعددة فى تأدية معنى واحد، هو المعنى المقصود؛ وذلك بأن تكون الألفاظ مختلفة؛ ولكل منها معنى خاص به يخالف معنى الآخر — . ولكنه معنى غير مقصود لذاته؛ وإنما المعنى المقصود لا يتحقق إلا بأن تنضم هذه المعانى الخاصة المتخالفة، بعضها إلى بعض، لتؤدى وهى منضمة مجتمعة معنى واحداً جديداً لا ينشأ إلا من مجموعها؛ كأن ترى رجلاً ليس بالقصير ولا الطويل. فتقول: (الرجل طويل قصير) تريد أنه «متوسط» فكل من كلمتى: «طويل» و «قصير» لها معنى خاص يخالف الآخر، ولكنه ليس مقصوداً هنا لذاته؛ وإنما المقصود منه أن ينضم إلى المعنى الآخر لينشأ عن انضمامهما معنى واحد جديد، هو: «متوسط»، وهو المعنى المراد، الذى لا يفهم من إحدى الكلمتين منفردة، وإنما يفهم منهما معاً؛ برغم أن كل واحدة منهما تسمى: خبراً[٢]: وتعرب خبراً، ولها — وحدها — معنى خاص، ولكنه غير مقصود، كما قلنا.

ومثل: الطفل سمين نحيف؛ أى: معتدل. ومثل: الفاكهة حلوةٌ مرةٌ. أى: متغيرة الطعم، أو متوسطة، بين الحلاوة والمرارة، وهكذا...

ولهذا النوع ضابط يميزه؛ هو: أن المعنى المراد يتحقق ويصلح حين نجعل الألفاظ المتخالفة كتلة واحدة هى الخبر، ويفسد إذا جعلنا بعضها هو الخبر دون بعض.

على أننا عند الإعراب لا بد أن نعرب كل واحد خبراً، ونسميه خبراً، — كما قلنا — ونعلم أنه يشتمل[٣] على ضمير مستتر يعود على المبتدأ، وهو غير

---

(١) يسمى فى الإعراب معطوفاً، لتوسط حرف العطف بينه وبين المعطوف عليه الخبر الأول. لكنه من ناحية المعنى — لا الإعراب — يعتبر خبراً، لأن المعطوف على الخبر خبر، وعلى المبتدأ مبتدأ، وعلى الصلة صلة، وهكذا... إلا المانع.

(٢) وذلك من باب المجاز.

(٣) إذا كان مشتقاً، أو مؤولا به.

الضمير المستتر الذى يحويه المعنى الجديد الناشئ من اجتماع كل المعانى الفردية غير المقصودة .

وحكم هذا أنه لا يجوز فيه العطف ؛ لأن الخبرين أو الأخبار شيء واحد من جهة المعنى والعطف يشعر ــ غالباً ــ بغير ذلك[١] . كما لا يجوز أن يفصل فيه بين الخبرين أو الأخبار فاصل أجنبى ، ولا يتأخر[٢] المبتدأ عن تلك الأخبار أو يتوسط فيها[٣] ...

ثالثها : أن يتعدد الخبر فى لفظه ومعناه ولكن تعدده فى هذه الحالة يكون تابعاً لتعدد المبتدأ فى نفسه حقيقة أو حكماً . ويوصف المبتدأ بأنه متعدد فى نفسه حقيقة حين يكون ذا فردين أو أفراد ، أى : حين يكون مثنى أو جمعاً ؛ نحو : (الصديقان مهندس ، وطبيب) . ونحو : (السباقون غلام ، وشاب ، وكهل) . فى المثال الأول تعددت أفراد الخبر فكانت فردين ، يستقل كل منهما عن الآخر ؛ تبعاً لتعدد أفراد المبتدأ المثنى ؛ إذ يشمل فردين . وفى المثال الثانى تعددت أفراد الخبر فكانت ثلاثة أفراد ــ على الأقل ــ تبعاً للأفراد المقصودة من المبتدأ الجمع . فالمبتدأ المثنى فى المثال السابق فى قوة مبتدأين لكل منهما خبر ، والمبتدأ الجمع فى قوة ثلاث مبتدءات لكل منها خبر . . . وهكذا .

ويوصف المبتدأ بأنه متعدد حكماً حين يكون منفرداً (أى : شيئاً واحداً) ولكنه ذو أجزاء وأقسام يتركب منها مجتمعة ، وهى التى تعرب خبراً له ؛ نحو : جسم الإنسان رأس ، وجذع ، وأطراف . ونحو : البيت غرفة للضيوف ، وغرفة للأكل ، وغرفة للقراءة ، وغرف للنوم . ونحو : حديقة الحيوان جزء للوحوش ، وجزء للطيور ، وجزء للقردة . . . و . . . و . . .

والفرق بين هذا النوع الحُكمىّ وسابقه الحقيقىّ أن المبتدأ فى النوع السابق لا بد أن يكون ذا فردين أو أفراد ، وكل فرد له كيان ذاتىّ مستقل ، كامل ، يتركب من أجزاء متعددة .

---

(١) لأن العطف ــ غالباً ــ يقتضى المغايرة ؛ فالمعطوف غير المعطوف عليه من جهة المعنى ، إلا حين تقوم قرينة قوية على توافقهما فى المعنى ، وأن العطف للتفسير .

(٢) سبقت الإشارة لهذا فى رقم ١٠ من مواضع وجوب تأخير الخبر ص ٤٩٨ .

(٣) فحكم النوع الثانى مخالف لحكم الأول المسمل ؟ .

أما فى هذا النوع فالمبتدأ فرد واحد، لكن له أجزاء ، ومن هذه الأجزاء مجتمعة يتكون ذلك الفرد الواحد .

وحكم هذا النوع أنه يجب فيه عطف الخبر الثانى والثالث وما بعدهما ، على الأول[١] ؛ بشرط أن يكون حرف العطف هو : الواو . ومتى عطف الخبر زال عنه اسم الخبر ، وسمى عند الإعراب « معطوفًا »[٢].

هذا ، وتعدد الخبر ليس مقصوراً على نوع الخبر المفرد ؛ بل يكون فيه (نحو : المجلة طبيةٌ ، هندسيةٌ ، زراعيةٌ ، تجاريةٌ . . .) ، ويكون فى الجملة ؛ (نحو : العصفور يغردُ ، يتحركُ ، يطيرُ ، يتلفتُ — الصيف نهاره طويل ، ليله قصير) . وفى شبه الجملة ؛ (نحو : الطائر أمامكَ ؛ قُرْبَكَ) . وقد يكون مختلطًا ؛ (نحو : القائد أسد يتقدم[٣] الجنود) . فكلمة : « أسد » خبر . وكذلك جملة : « يتقدم » ، (ونحو : الأسد يكشر عن أنيابه ، غاضب ، عابس) ، فجملة ؛ (يكشر . . .) خبر ، وكذلك كلمة : غاضب ، وكلمة : عابس .

نستخلص من كل ما سبق حكم الأخبار المتعددة :

(ا) فقد تكون واجبة العطف .

(ب) وقد تكون ممتنعة العطف .

(حـ) وقد يجوز فيها العطف وعدمه .

---

(١) مع صحة تقديم الأخبار كلها على المبتدأ ، وتأخيرها كلها عنه ، وإلى تعدد الخبر يشير ابن مالك إشارة مختصرة بقوله :

وأخْبَرُوا باثْنَيْنِ أوْ بِأكْثَرَا عَن واحِد ؛ كَهُمْ سَرَاةٌ شُعَرَا...

يريد : أن العرب أخبروا بخبرين أو أكثر عن مبتدأ واحد ؛ كما فى المثال الذى ساقه ، فكلمة « هم » : مبتدأ « سراة » : خبر أول « شعرا » — أى : شعراء — ، خبر ثان ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف . والسراة : جمع سَرِى ؛ وهو : الشريف .

(٢) مع أنه فى المعنى خبر ؛ لما سبق من أن المعطوف على الخبر خبر .

(٣) يصح فى مثل هذه الجملة أن تكون نعتاً — كما سيجىء فى الزيادة التالية :

... ...
... ...

زيادة وتفصيل:

(١) من الأخبار المتعددة ما لا يصلح أن يكون نعتاً للخبر الأول ؛ نحو : المجلات طبية ، هندسية ، زراعية ، لأن المعنى يفسد مع النعت ، إذ يؤدى إلى أن الطّبية صفتها هندسية ، زراعية ؛ وهو غير المقصود . ومثل : الأسد يَكْشر عن نابه ، غاضب ؛ إذ لا يوجد فى الكلام ما يصلح أن يكون منعوتاً .

وكثير من الأخبار المتعددة يصلح أن يكون نعتاً للخبر الأول ؛ مثل : هذا أسد يزأر ؛ فجملة : «يزأر» تصلح أن تكون فى محل رفع خبراً ثانياً ، أو نعتاً للخبر الأول . ومثلها : الحُطَيْئة شاعرٌ مُخَضْرَم[1] ، هَجّاء. فيجوز فى كل من كلمتىْ «مخضرم» و «هجاء» أن تكون خبراً ، وأن تكون نعتاً لكلمة : «شاعر» .

ونحو : «ولاّدة» الأندلسية أميرة شاعرة ، كاتبة ، موسيقية؛ فيجوز فى كل واحدة من الكلمات الثلاث الأخيرة أن تكون خبراً بعد الخبر الأول . وأن تكون نعتاً للخبر الأول .

هذا ، وجواز الأمرين فى كل ما سبق — وفى غيره من كل ما يجوز فيه أمران أو أكثر — متوقف على عدم القرينة التى تعين واحداً يجب الاتجاه إليه وحده ؛ إذ لكل أمر معنى يخالف غيره .

ومن الألفاظ ما يجب أن يكون نعتاً للخبر ، ولا يصلح خبراً ؛ وذلك حين يمنع مانع معنوى أو لغوى؛ نحو : حامد رجل صالح ، . . أو : علىٌّ رجل يفعل الخير ؛ فالخبر هو : «رجل» والأصل فى الخبر أن يتمم الفائدة الأساسية — كما عرفنا — لكنه لم يتممها هنا لعدم إفادة الإخبار به إلا مع النعت ؛ لأن رجولته مستفادة من اسمه ، لا من الخبر وهذا من نوع الخبر الذى يتمم الفائدة بتابعه[2] . . ، ولذلك كان الأحسن فى قوله تعالى : (كونوا قردة خاسئين) ، أن

---

(١) المخضرم : من أدرك عصرين مختلفين من العصور التاريخية ، لكن أكثر استعماله : فى كل من أدرك الجاهلية وأول الإسلام . والحطيئة من هذا النوع .

(٢) راجع «الملاحظة» التى فى آخر هامش ٤٤٣ ، حيث الكلام على الخبر المحتاج للنعت حتما . وفيها إشارة إلى صورة تدخل فى نوع الخبر الذى يتمم الفائدة بتابعه؛ هى صورة المبتدأ الذى يكون اسم شرط. فالراجح أن خبره هو الجملة الشرطية .

... ...
... ...

تكون كلمة : «خاسئين» خبراً ثانياً ، لا نعتاً ؛ لأن جمع المذكر السالم لا يكون نعتاً لغير العاقل إلا بتأول لا داعي له هنا . . .

ومثل قول النحاة : «الفاعل ، اسم، مرفوع . متأخر عن فعله ، دال على مَنْ فعل ذلك الفعل ، أو قام به ...» فيجب أن يكون الخبر هو كلمة: «اسم» فقط ، وما بعده صفات له ، وليست أخباراً ؛ لأن الأصل فى الخبر أن يتم المعنى الأساسى مع المبتدأ . وهنا لا يتم المعنى بواحد مما جاء بعد الخبر الأول . إذ الفاعل لا يتم معناه ولا تتضح حقيقته بأنه مرفوع فقط . أو متأخر فقط . . . أو . . . فقط. وإنما يتم معناه وتتضح حقيقته بأنه اسم موصوف بصفات معينة ؛ مجتمعة، هى : الرفع ، مع التأخير ، مع الدلالة . . . فكلمة : «اسم» هى التى تعرب وحدها خبراً ؛ لأنها مع تلك القيود – التى نسميها : «نعوتاً» – تكمل المعنى الأساسى مع المبتدأ، وتتمم الفائدة . ومثل هذا يقال فى تعريف المبتدأ ، وتعريف الخبر ، والمفعول ، وكل تعريف من التعريفات العلمية المشتملة على ألفاظ وقيود تصلح أن تكون أخباراً أو نعوتاً لولا المانع السابق . الذى يوجب الاقتصار على خبر واحد ، وما عداه فنعوت له يكمل بها المعنى الأساسى مع المبتدأ .

(ب) قد يتعدد المبتدأ. وأكثر ما يكون ذلك فى صورتين يحسن عدم القياس عليهما فى الأساليب الأدبية والعلمية وغيرهما مما يقتضى وضوحاً ودقة ؛ لأنهما صورتان فيهما تكلف ظاهر ، وثقل جلىّ لا يخلو من غموض . وقيل إنهما موضوعتان[1] ؛ فلا يصح القياس عليهما .

---

(١) نقل السيوطى–فى الجزء الأول من كتابه : «الهمع» ، ص ١٠٨ ، عند الكلام على تعدد الخبر والمبتدأ – ما قاله أبو حيان فى هذه الصور وأمثالها من : (أنها من وضع النحاة، للاختبار والتمرين ، ولا يوجد مثلها فى كلام العرب ألبتة) اهـ . ولهذا يحسن عدم استخدامها . وقد ساق بعد ذلك – مباشرة – أمثلة أخرى هى بالمزل ولغو القول أشبه ، ؛ تكرر فيها توالى «أسماء الموصول» ، يعنينا منها ماختمها به من قوله : (قال ابن الخباز : العرب» لاتدخل موصولا على موصول » وإنما ذلك من وضع النحويين . وهى مشكلة جدا . .) اهـ .

وإنما كانت هذه مشكلة خطيرة لما فيها من خلق أساليب لا تعرفها العرب – فوق أنها أساليب بغيضة – ولا تجرى على سنن من مناهجهم التى يباح محاكاتها ، والابتكار فيها بالطرائق المرسومة .

... ...
... ...

الأولى : صالح ، محمود ، هند ، مكرمته من أجله . . . ، حيث تعددت المبتدءات متوالية ، مع خلو كل منها من إضافته لضمير ما قبله . ثم جاءت الروابط كلها متوالية بعد خبر المبتدأ الأخير .

ولإرجاع كل ضمير إلى المبتدأ الذى يناسبه نتبع ما يأتى :

١ ــ أن يكون أول خبر لآخر مبتدأ ، ويكون الضمير البارز فى هذا الخبر الأول راجعاً إلى أقرب مبتدأ قبل ذلك المبتدأ الذى أخبر عنه بأول خبر .

٢ ــ ثم يكون الضمير البارز الثانى للمبتدأ الذى قبل ذلك مباشرة . وهكذا ... فترتب الضمائر مع المبتدءات ترتيباً عكسياً . فى المثال السابق نعرب كلمة «مكرمته» خبراً عن «هند» ، والضمير الذى فى آخر : «مكرمته» ــ وهو : الهاء ــ يعود إلى : «محمود» ، والضمير الذى فى آخر : «أجله» ، وهو : «الهاء» أيضاً يعود إلى : «صالح» ، ويكون المراد : محمودٌ هندٌ مكرمته من أجل صالح ، أو ؛ هند مكرمةٌ محموداً من أجل صالح . وذلك بوضع الاسم الظاهر مكان الضمير العائد إليه .

الثانية : فى مثل : محمدٌ ، عمه ، خاله ، أخوه قائم ، حيث تعددت المبتدءات وكان الأول منها مجرداً من إضافته للضمير . أما كل مبتدأ آخر فمضاف إلى ضمير المبتدأ الذى قبله . فمعنى الجملة السابقة ، أخو خال عم محمد ــ قائم ــ فنضع مكان كل ضمير الاسم الظاهر الذى يفسر ذلك الضمير العائد عليه .

وفى الأمثلة السابقة للصورتين ما ينهض دليلا على أن استعمال هذه الأساليب معيب ، والفرار منها مطلوب[1] .

---

(١) كما فى الصفحة السالفة وهامشها .

المسألة ٤١ :

مواضع اقتران الخبر بالفاء

الخبر مرتبط بالمبتدأ ارتباطـًا معنويـًّا قويـًّا[١]. ويزداد قوة ببعض الروابط اللفظية الخاصة ؛ كالضمير العائد على المبتدأ من الخبر ،وكغيره مما عرفناه ، ولهذا كان الغالب على الخبر أن يكتفى بتلك الروابط ، وأن يخلو من « الفاء » التى تستخدَم للربط[٢] فى بعض الأساليب الأخرى . فمن أمثلة الخبر الخالية من الفاء : التجارةُ بابٌ للثروة — العملُ وسيلةُ الغنى — النظافةُ وقايةٌ من المرض — الصناعة ، ما الصناعة ! ! — الصدق ذلك تاج الفضائل . . .

ومن الألفاظ التى ليست خبراً ولكنها تحتاج — أحيانـًا — إلى الفاء الرابطة بينها وبين ما سبقها : « جواب اسم الشرط[٣] المبهم[٤] الدال على العموم » ؛ (لكونه لا يختص بفرد معين ، وإنما هو شائع) ؛ مثل :«منْ يعملْ خيراً فجزاؤُه خيرٌ » . فكلمة « مَنْ » اسم شرط مبهم ، يدل على العموم ، وبعده فعل الشرط مستقبل الزمن ؛ وهو[٥] : (يعمل) ، ثم يليه جملة اسمية — جزاؤه خير — هى جواب الشرط ، أى :نتيجته المترتبة عليه ، التى يتوقف حصولها فى المستقبل أو عدم حصولها على وقوعه أو عدم وقوعه ؛ وقد اقترنت هذه الجملة الاسمية بالفاء ؛ فربطت بينها وبين جملةالشرط . وذل هذا الارتباط على اتّصال

(١) لأن الخبر محكوم به ، والمبتدأ محكوم عليه — كما عرفنا فى رقم٨من هامش ص ٤٤٢ فلا وجود لأحدهما من هذه الناحية بدون الآخر .
هذا إلى أن الخبر فى المعنى هو المبتدأ ؛ كما يقال بحق .

(٢) لأنها تدل على السببية والتعقيب (أى : على أن ما بعدها مسبب عما قبلها ، وأنه يتحقق سريعاً بتحققه ووجوده) وهى أيضاً تؤكد ترتب ما بعدها على ما قبلها ، فهى بمثابة القسَم . (انظر رقم ١ من هامش الصفحة الآتية) .

(٣) فى هامش ص ٦٩ وفى ص ٥٢٤ الكلام على المبتدأ الذى يليه أداة شرط ، وبيان الخبر والجواب.

(٤) فى ص ٢٠٧ معنى : « الإبهام » — ثم فى « م » من ص٢٢٨ و ٣من هامش ص٢٤٠ بيان المبهم من الأسماء خاصة ، ومعنى إبهامه ، ولا سيما : « أسماء الموصول » .

(٥) فعل أداة الشرط الجازمة مستقبل الزمن دائماً، ولو كان فعلا ماضياً فى اللفظ ؛ لأن كل أدوات الشرط الجازمة — وبعضاً من الشرطية غير الجازمة— تجعل فعل الشرط الماضى فى اللفظ مستقبل الزمن من حيث معناه ؛ وكذلك فعل الجواب . (راجع ص ٥٩) .

معنوى بين الجملتين، وأن الثانية منهما نتيجة للأولى . ولولا الفاء الرابطة لكان الكلام جُمَلا مفككة ، لا يظهر بينها اتصال معنوى وأثره . ومثل هذا كل أسماء الشرط الأخرى المشتملة على الإبهام ، ولها جملة شرطية ، تليها جملة جواب مقرونة بالفاء . . .

غير أن الخبر — مفرداً أو غير مفرد — قد يقترن بالفاء وجوبًا فى صورة واحدة ، وجوازاً فى غيرها[1] ، إذا كان فى الحالتين شبيهًا بجواب الشرط ، بأن يكون نتيجة لكلام قبله ، مستقبل الزمن ، خال من أداة شرطية ، وفى صدر هذا الكلام مبتدأ يشتمل — غالباً[2] — على العموم والإبهام ؛ نحو : الذى يصادقنى فمحترم : « فالذى» اسم موصول مبتدأ[2] ، وهو ينطوى على الإبهام والعموم ، وبعده كلام مستقبل المعنى[3] ، هو : « يصادقنى » له نتيجة مترتبة على حصوله وتحققه ، — هى الخبر : (محترم) — وقد دخلت الفاء على هذا الخبر ؛ لشبهه بجواب الشرط فى الأمور الثلاثة السالفة التى تتركز فى :

(وجود مبتدأ دال على الإبهام والعموم ، كما يدل اسم الشرط المبتدأ على الإبهام والعموم) و (وجود كلام بعد المبتدأ مجرد من أداة شرطيه ، مستقبل المعنى فى الأغلب[4] ؛ كوجود جملة الشرط بعد أداة الشرط) و (ترتب الخبر على الكلام السابق عليه ؛ كترتب جواب الشرط على جملة الشرط — وهذا مهم) .

ومن الأمثلة : رجلٌ يكرمنى فمحبوب — من يزورنى فمسرور ، وقول أحد

---

(١) كما سيجىء فى ص ٥٣٨ — والغرض من مجيئها النص على مراد المتكلم من لزوم وقوع الخبر ؛ نتيجة حتمية لوقوع ماقبله ولولا « الفاء » لكان هناك شك حول النتيجة من جهة احتمال وقوعها وتحققها ، أو وقوع غيرها وتحققه (راجع المغنى والصبيان ، ورقم ٢ من الهامش السابق) .

(٢ و ٢) انظر ما يتصل بهذا الشرط فى رقم ٤ من هذا الهامش .

(٣) ليس من اللازم أن يكون مستقبل اللفظ أيضاً كالأمثلة الماضية ؛ وإنما يكفى أن يكون مستقبل المعنى فقط دون اللفظ ؛ نحو : قوله تعالى : (وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم) و « ما» فى الآية موصولة ، وليست شرطية ؛ بدليل قراءة من قرأ : (وما أصابكم من مصيبة بما كسبت أيديكم) فالفعل . « أصاب» ماض فى اللفظ ، مستقبل فى المعنى ، لأن المراد أن كل شىء يصيبنا فى المستقبل هو نتيجة لعملنا ، وليس المراد الكلام على شىء سبق .

(٤ و ٤) جاء فى حاشية الأمير على « المغنى » عند الكلام على « الفاء » المفردة ودخولها فى خبر المبتدأ ما يفيد أن الجملة قد تكون ماضية. ونص كلامه أنها تدخل على كل خبر («لمبتدأ شابه الشرط فى العموم وذكر جملة بعده، صلة أو صفة . وأصل الجملة أن تكون مستقبلة كالشرط ، وقد تكون ماضية. وقد يراد بالمبتدأ معين ؛ نحو قوله : «إن الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ، ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ») اهـ . — انظر رقم ٤ من هامش ص ٥٤١ —

الأدباء للوالى : من[1] أرادك بسوء فجعله الله حصيد سيفك، وطريد خوفك ، وكلُّ عدوّ فتحْت قدمك . .

وهكذا كل خبر تحققت فيه الأمور الثلاثة ، سواء أكان خبراً مفرداً ، أم جملة، أم شبه جملة . فالقاعدة العامة فى اقتران الخبر بالفاء هى : مشابهته لجواب الشرط فى تلك الأمور الثلاثة ، مع خلو الكلام من أداة شرط بعد المبتدأ ، لكيلا يلتبس الخبر بجواب الشرط .

وقد تتبع النحاة المواضع التى تتحقق فيهاتلك المشابهة فوجدوها تتركز فى موضعين، لا تكاد تخرج عنهما ، مع خلو كل موضع من أداة شرط بعد المبتدأ .

الأول : كل اسم موصول عامّ وقعت صلته جملة فعلية مستقبلة المعنى — فى الأغلب[2]— أو وقعت ظرفًا، أو جارًّا مع مجروره ، بشرط أن يكون شبه الجملة بنوعيه متعلقًا بفعل مستقبل الزمن — فى الأغلب[2].

الثانى : كل نكرة عامة ، وصفت بجملة فعلية : مستقبلة المعنى — فى الأغلب — أو بظرف ، أو بجار مع مجروره على الوجه السالف الذى يقضى بتعلق شبه الجملة بفعل مستقبل الزمن — فى الأكثر — .

وإذا اقترن الخبر بالفاء وجب تأخيره عن المبتدأ ؛ كالأمثلة التى أوضحناها ، فإن تقدم وجب حذف الفاء[3].

* * *

---

(١) « مَن » موصولة . والأفعال الماضية التى بعدها مستقبلة الزمن ؛ لأنها للدعاء وتحقُّق الدعاء لا يكون إلا فى المستقبل (ثم انظر رقم ٢ و ٣ من الهامش السابق) .

(٢و٢) انظر رقم ٢ و ٣ من هامش الصفحة السابقة .
والصلة بالظرف، أوالجار مع مجروره ليست فعلا ملفوظاً دالا على المعنى المستقبل، ولكنها تتضمن فعلا مقدراً ؛ لأن كلا منهما — بحسب الأصل— متعلق بفعل محذوف يمكن تقديرههنافعلا مضارعاً مستقبلا ، مثل : « يستقر » أو ما بمعناه . وبعد حذف هذا المتعلق حل الظرف أو الجار مع مجروره محله،فكلاهما بمنزلة فعل مستقبل الزمن فى هذا التركيب. ومن المقرر فى شبه الجملة —بنوعيه— إذا وقع صلة لغير «أل» أن يتعلق بفعل لا باسم . . . (راجع المفصل ج ١ ص ١٠٠ وكذا ما سبق هنا فى شبه الجملة ، ص ٣٨٤) ، وقد يكون فى الكلام قرينة أخرى تدل على أن معناه لا يتحقق إلا فى المستقبل .

(٣) كما سبق فى رقم ٢ من ص ٤٩٧ .

... ...
... ...

زيادة وتفصيل :

لم يكتف النحاة بالتركيز الذى أشرنا إليه ،وإنما عرضوا للتفصيل ، وعدّ المواضع المختلفة التى تقع فيها المشابهة ، مع استيفاء كل منها الشروط الثلاثة السالفة ، مبالغة منهم فى الإبانة والإيضاح . وإليك بيانها بعد التنبيه إلى أمرين :

أولهما : أن الأغلب فى كل الجمل الفعلية الواقعة صلة أو صفة فى الصور الآتية ،أن يكون زمنها مستقبلا محضا. ويجوز أن يكون ماضياً — مع قلته ، كما أسلفنا[1]— فليس من الواجب المحتوم استقبال الزمن فى تلك الجمل الفعلية. والأغلب كذلك فى شبه الجملة بنوعيه (الظرف والجار مع مجروره) الواقع صلة أو صفة فى الصّور التالية أن يتعلق بفعل مستقبل الزمن .

ونستغنى بهذا التنبيه عن ذكر كلمة « الأغلب » فى كل صورة من الصُّور التالية . منعاً للتكرار .

ثانيهما : أن كثيراً منها — مع صحته لا تستسيغه أساليبنا الحديثة العالية . فخير لنا ألا نحاكيه قدر الاستطاعة ، وأن نعرف هذه المواضع لنفهم ما قد يكون منها فى كلام السابقين ، دون القياس عليها ، بالرغم من إباحة هذا القياس .

١ — خبر المبتدأ الواقع بعد « أمّا » الشرطية . نحو : أما الوالد فرحيم وهذا الموضع هو الذى يجب فيه اقتران الخبر بالفاء دون باقى المواضع[2]؛ فيجوز فيها الاقتران وعدمه ، والاقتران أكثر .

٢ — أن يكون المبتدأ اسم موصول صلته جملة فعلية زمنها مستقبل[1]، تصلح أن تكون جملة للشرط[3]: نحو الذى يستريض فنشيط .

(١ و ١) انظر رقم ٢ و ٣ من هامش ص ٥٣٦ .

(٢) هذا الموضع لا يذكره بعض النحاة هنا ؛ لأن اقتران الخبر فيه بالفاء إنما هو لأجل: « أمّا » المتضمنة معنى الشرط ، وليس لشبه المبتدأ بأداة الشرط فى الإبهام والعموم ... و...

(٣) الجملة الفعلية التى تصلح أن تكون للشرط هى التى لا يكون فعلها فعل طلب — كالأمر أو النهى — ولا فعلا جامداً ؛ مثل : ليس أو عسى ، ولا فعلا مسبوقاً بأداة شرط؛ نحو قوله تعالى : (وإن كان كبر عليك إعراضهم فإن استطعت أن تبتغى ...) ولا بما ؛ ولا لنْ ، النافيتين ، ولا قدْ ، ولا السين ولا سوف ، ولا ربَّ ، ولا القسمَ ... ولا غير هذا مما يجىء تفصيله فى مكانه الخاص ؛ وهو : باب الجوازم (ج ٤) .

... ...
... ...

٣ ــ أن يكون المبتدأ اسم موصول صلته ظرف متعلق بفعل مستقبل الزمن، نحو : الذى عندك فأديب.

٤ ــ أن يكون المبتدأ اسم موصول صلته جار مع مجروره ؛ متعلقان بفعل مستقبل الزمن ؛ نحو : الذى فى الجامعة فرجل .

٥ ــ أن يكون المبتدأ نكرة عامة بعدها جملة فعلية زمنها مستقبل ، صفة[1] للنكرة ؛ نحو : رجل يقول الحق فشجاع .

٦ ــ أن يكون المبتدأ نكرة عامة ، بعدها ظرف ــ متعلّق بفعل مستقبل ــ والظرف[1] صفة لها ؛ نحو : طالب مع الأستاذ فستفيد .

٧ ــ أن يكون المبتدأ نكرة عامة ، بعدها جار ومجرور متعلقان بفعل مستقبل الزمن، وشبه الجملة ، صفة لها ؛ نحو : طالبٌ فى المعمل فنتفع .

٨ ــ أن يكون المبتدأ مضافاً إلى موصول صلته جملة فعلية مستقبلة الزمن ، تصلح أن تكون جملة للشرط ، نحو : كتاب الذى يتعلم فصون . . .

٩ ــ أن يكون المبتدأ مضافاً إلى موصول صلته ظرف ؛ متعلق بفعل مستقبل الزمن ؛ نحو : قلم الذى أمامك فجيد .

١٠ ــ أن يكون المبتدأ مضافاً إلى موصول صلته جار مع مجروره متعلقان بفعل مستقبل الزمن ؛ نحو : مرشدة التى فى البيت فخبيرة .

١١ ــ أن يكون المبتدأ لفظ «كل »(أو : ما بمعناها؛ مثل : جميع) مضافاً إلى نكرة موصوفة بجملة فعلية بعدها ...[2] نحو : كل رجل يهمل فصغير ...

١٢ ــ أن يكون المبتدأ لفظ « كل » (أو ما بمعناها) ، مضافاً إلى نكرة موصوفة بظرف متعلق بفعل مستقبل الزمن ، نحو : كل وطنى أمام الوطن فمخلص . وقول الشاعر :

كُلُّ سَعْيٍ سوى[3] الذى يورث الفوْ زَ فعقباه حسْرةٌ وخَسَارُ

(١ و ١) بشرط أن تكون الجملة الفعلية المستقبلة الزمن ، صالحة لأن تقع شرطية .
(٢) ستجىء هنا الصور الخاصة بإضافة كلمة : « كل » .
(٣) على اعتبار « سوى » ظرفاً ، طبقاً لما سيجىء فى ج ٢ باب : الاستثناء .

... ...

... ...

١٣ ــ أن يكون المبتدأ لفظ «كل» (أو ما بمعناها) مضافًا إلى نكرة موصوفة بجار ومجرور متعلقين بفعل مستقبل الزمن . ــ نحو : كل فتاة فى العمل فنافعة ــ

١٤ ــ أن يكون المبتدأ موصوفًا باسم موصول صلته جملة فعلية مستقبلة الزمن تصلح للشرط ، نحو: الزميل الذى يعاونك فرياضى .

١٥ ــ أن يكون المبتدأ موصوفًا باسم موصول صلته ظرف متعلق بفعل مستقبل الزمن ؛ نحو : الزائرة التى معك فمثاليّة .

١٦ ــ أن يكون المبتدأ موصوفًا باسم موصول صلته جار مع مجروره متعلقين بفعل مستقبل الزمن ؛ نحو : الرائد الذى فى الرحلة فأمين .

١٧ ــ أن يكون المبتدأ مضافًا إلى اسم موصوف بموصول صلته جملة[1] فعلية ؛ نحو ؛ خادم الرجل الذى يزرع فنافع .

١٨ ــ أن يكون المبتدأ مضافًا إلى اسم موصوف بموصول صلته ظرف متعلق بفعل مستقبل الزمن ؛ نحو : كاتب الرسالة التى معك فقدير .

١٩ ــ أن يكون المبتدأ مضافًا إلى اسم موصوف بموصول صلته جار مع مجروره؛ متعلقين بفعل مستقبل الزمن؛ نحو : مؤلف الكتب التى فى الحقيبة فعظيم .

وفى جميع الأمثلة السابقة يجوز أن يكون الخبر مفرداً ، أو جملة ، أو شبه جملة . ولا بد من خلو الجملة بعد المبتدأ من أداة شرط ، ومن غيره مما سبق فى رقم ٣ من هامش ص ٥٣٨ .

تلك هى أشهر الصور التى يقترن الخبر فيها بالفاء ــ وجوبًا فى واحدة ، وجوازاً فى الباقى ــ لغرض هام ، هو : النص على مراد المتكلم من ترتب الخبر على الكلام الذى قبله . وتأكيد أن الخبر نتيجة مترتبة على ما سبقه ...[2]

ولو فقد شرط من الثلاثة التى بيناها لا متنع دخول الفاء على الخبر ؛ فمثال فقد العموم : سعيك الذى تبذله فى الخير محمود . ومثال فقد الاستقبال : الذى زارنى أمس مشكور . ومثال الجملة الفعلية[3] المستقبلة الواقعة صلة أو صفة وهى غير صالحة لأن تقع شرطية؛ لاشتمالها على ما ، أو : لن ، أو : قد، أو . . .

---

(١) مستقبلة الزمن ، وصالحة لأن تقع شرطية .

(٢) طبقا للبيان السابق فى رقمى ٢ و ١ من هامشى ص ٥٣٥ و ٥٣٦ .

(٣) يلاحظ ما يتصل بهذا فى رقم ٢ من هامش ٥٣٦ .

... ...
... ...

أو ... : الذى لن يزورنى مسىء ... ومثل: صديقٌ قد يزورنى متفضل. وهكذا من كل مالم يستوف الشروط . .

وقد تدخل الفاء جوازاً — ولكن بقلة لا تمنع القياس — فى الخبر الذى مبتدؤه كلمة : « كل » إما مضافة لغير موصوف أصلا ؛ نحو: كل نعمة فمن الله ، وقول الشاعر[1]:

وكلُّ الحادثات — وإن تناهتْ — فمقرون بها الفرج القريبُ

وإمَّا مضافة لموصوف من نوع غير ما سبق[2] ؛ نحو : كل أمر مفرح أو مؤلم فنتيجة لعمل صاحبه .

وإذا كان المبتدأ « أل » الموصولة وصلتها[3] صفة صريحة مستقبلة الزمن — جاز الإتيان بالفاء فى الخبر ؛ نحو: الصانع والصانعة فنافعان إن أجادا . المخترع والمخترعة فمفيدان حين تتهيأ لهما الوسائل . ومنه قوله تعالى : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما » . . . وفريق من النحاة منع دخول الفاء فى هذه الصورة، وأوّل الآية ، وهذا رأى لا يصح الأخذ به مع وجود آية كريمة تعارضه ، كما لا يصح تأويل الآية لتوافقه . فالصحيح دخولها على الخبر فى هذه الصورة ، ولو كان أمراً أو نهياً .

بقى أن نعرف أن المبتدأ الذى يشبه اسم الشرط فيما سبق إذا دخل عليه ناسخ — غير إنّ ، وأنّ ، ولكنّ — فإن الناسخ يمنع دخول الفاء على خبره ، أما « النواسخ : إنّ ، وأنّ ، ولكنّ » ، فلا تمنع ؛ فيجوز مع كل واحد منها دخول الفاء : مثل قوله تعالى : (إن الذين فتنوا[4] المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم) ، وقوله تعالى : (واعلموا أنّ ما غنمتم من شىء فأنّ لله خمسه) ، وقول الشاعر :

فوالله ما فارقتكم قالياً[5] لكم ولكنّ ما يُقْضَى فسوْفَ يكونُ

---

(١) البيت الآتى نقله صاحب الأمالى (ج ٢ ص ٣٠٧) عن ابن دريد .

(٢) فى رقم ١١ ، ١٢ ، ١٣ من الصورة السالفة .

(٣) فى ص ٣٧٢ و ٣٨٨ طريقة إعراب « أل » مع صلتها .

(٤) جملة الصلة هنا ماضوية . فهى تؤيد الرأى الذى سبق — فى رقم ٣ من هامش ص ٥٣٦ — وهو الرأى الذى يصرح بأن جملة الصلة قد تكون جملة ماضوية فى المسألة التى نحن بصددها. أما الذين يشترطون استقبال الصلة فيؤولون الآية الأولى على معنى : (إن الذين يتبين أنهم فتنوا المؤمنين والمؤمنات . . .) ومثل هذا يقال فى الآية الثانية وفى آيات أخرى سردتها المراجع النحوية ، ومنها « الصبان » فى الجزء الأول آخر باب : « المبتدأ والخبر » ، عند الكلام على موضوع اقتران الخبر بالفاء .

(٥) كارهاً.

... ...
... ...

وإذا عطفت على المبتدأ الذى خبره نوع من الأنواع السابقة المقرونة بالفاء ، أو : على ما يتصل به من صلة ، أو صفة ، ونحوها — وجب تأخير المعطوف عن الخبر ؛ إذ لا يجوز الفصل بينه وبين مبتدئه بالمعطوف ، فى مثل : الذى عندك فمؤدب ، لا يصح أن يقال : الذى عندك والخادم فمؤدب ؛ أو : فمؤدبان ، وهكذا . . .

المسألة ٤٢ :

نواسخ الابتداء : كان وأخواتها . . .(١)

معنى الناسخ :

الجملة الاسمية في مثل : «الرياحين مُتْعة» — مركبة من اسمين مرفوعين ، يسمى أولهما : «المبتدأ» ، وله الصدارة في جملته — غالبًا —. ويسمى الثاني : «خبرًا» ؛ كما هو معروف . ولكن قد يدخل عليهما ألفاظ معينة تغير اسمهما ، وعلامة إعرابهما ، ومكان المبتدأ من الصدارة في جملته . ومن هذه الألفاظ : «كانَ» ... ، «إنَّ» ... «ظنّ» ... ولكل واحدة أخوات[1] . مثل : كان العامل أمينًا ، وقول الشاعر :

وإذا كانت النفوسُ كبارًا   تعِبَتْ في مرادها الأجسامُ

فيصير المبتدأ اسم «كان» مرفوعًا ، ويسمى : «اسمها» ، وليس له الصدارة الآن ، ويصير خبر المبتدأ خبر «كان» منصوبًا ، ويسمى : «خبرها»[2] ... ومثل : إن العاملَ أمينٌ ؛ فيصير المبتدأ اسم «إن» منصوبًا ويسمى : اسمها ، وتزول عنه الصدارة ، ويصير خبره خبر «إنّ» مرفوعًا ، ويسمى : خبرها . وتقول ، ظننت العامل أمينًا ؛ فيصير المبتدأ والخبر مفعولين منصوبين للفعل : «ظننت» ويسمى كلاهما : «مفعولا به» . وليس للمبتدأ الصدارة الآن .

وتسمى الكلمات التي تدخل على المبتدأ والخبر فتغير اسمهما ، وعلامة إعرابهما ،

(١ و ١) المراد بأخواتها : نظائرها من الكلمات التي تشابهها في العمل ، وتخالفها في اللفظ والمعنى ؛ سواء أكانت مع أختها من جنس واحد ، فهما فعلان ؛ مثل : كان — أضحى — ظل . . . أم كانتا من جنسين مختلفين . فإحداهما فعل ، مثل : «كان» و «ليس» والأخرى حرف ؛ مثل : «ما» الحجازية التي تعمل عملها .

(٢) التسمية بالاسم وبالخبر هي مجرد «اصطلاح نحوي» ؛ لا مناسبة له في الجملة ؛ فمثل : «كان علي غائبًا» ، تعرب كلمة : «علي» اسم «كان» ، مع أنه في الحقيقة اسم للذات المعينة ؛ وليس اسمًا «لكان» ، ولا علمًا عليها ؛ لأننا لا نسميها باسم جديد خاص . . . ونعرب «غائبًا» خبر «كان» مع أنه في الحقيقة والواقع خبر عن : «علي» ، وليس خبرًا عن : «كان» ؛ لأنها ليست مبتدأ فتجيء لها بخبر . غير أن الاصطلاح النحوي جرى بما سبق . وقد يكون المراد : الاسم المصاحب لكان ، الملابس لها ، والمراد بالخبر : أنه خبر بحسب الأصل .

و «كان» الناسخة وأخواتها من الأفعال التي تعمل عملها لا ترفع فاعلا ، ولا تنصب مفعولا به ، ولا تحتاج لأحدهما ما دامت ناسخة . غير أن هذه الأفعال الناسخة تؤنث لتأنيث اسمها ، بالشروط والطرق التي يؤنث بها الفعل التام لتأنيث فاعله . وقد ذكرناها في موضعها الخاص من ج ٢ ص ٦٥ م ٦٦ .

ومكان المبتدأ : «النواسخ» ، أو : «نواسخ الابتداء» ؛ لأنها تُحْدِث نسخًا ، أى : تغييراً) على الوجه الذى شرحناه[1] ولا مانع من دخولها على المبتدأ النكرة[2] ؛ فيصير اسمًا لها ؛ إذ لا يشترطُ فى اسمها أن يكون معرفة فى الأصل، ولكن يشترط فى اسمها ألاّ يكون شبه جملة؛لأن اسمها فى أصله مبتدأ ، والمبتدأ لا يكون شبه جملة[3] . . .

---

(١) لا تدخل النواسخ على المبتدأ إذا كان واحداً مما يأتى :

ا – المبتدأ الذى له الصدارة الدائمة فى جملته بحيث لا يصح أن يتقدم عليه شىء : كأسماء الشرط ، وأسماء الاستفهام ، وكم الخبرية ، والمبتدأ المقرون بلام الابتداء . . . ويستثنى من هذا النوع الذى له الصدارة فى جملته – ضمير الشأن ؛ فيجوز أن تدخل النواسخ عليه .

(وقد تقدم عليه الكلام فى باب الضمير ص ٢٥٠) .

وكذلك يستثنى المبتدأ إذا كان اسم استفهام ، أو مضافاً لاسم استفهام ؛ فيجوز أن تدخل عليه «ظن وأخواتها» مع استيفائهما الفاعل ، ومع تقديم اسم الاستفهام وجوباً على الناسخ ، نحو : أيهم ظننت أفضل؟ وغلام أيهم ظننت أفضل؟. ولا تدخل هنا، «كان» ، ولا «إن» ولا أخواتهما ؛ لأن الاسم فى بابى : «كان وإن» لا يتقدم على العامل ، وأما الخبر فيجوز أن يتقدم فى بابى : «كان وظن» وأخواتهما إذا كان اسم استفهام ، أو مضافاً إلى اسم استفهام ، نحو : أين كنت ؟ . وأين ظننت محموداً . . . ؟ بشرط ألا يمنع من التقدم مانع مما سيجىء عند الكلام على تقدم خبر «كان» . أما خبر «إن» وأخواتها فلا يتقدم .

ب – المبتدأ الذى يجب حذفه ، وخبره نعت مقطوع . وقد تقدم الكلام عليه ،فى ص ٥١٠ .

جـ – كلمات معينة لم تقع إلا مبتدأ فى الأساليب الواردة التى لا يجوز تغيير هيئتها ؛ لأنها جرت مجرى الأمثال ، والأمثال لا تتغير ؛ كالكلمات الملازمة للابتداء ، فى نحو : لله در الخطيب ، ونحو : «أقل رجل يفعل ذلك» ، (وقد سبق الكلام عليهما فى باب المبتدأ – ص ٤٧٤ و ٤٥٠) ، ونحو : «ما» التعجبية ، مثل : «ما أحسن الدين والدنيا إذا اجتمعا» . وهذا النوع يسمى : «الملازم للابتداء بنفسه» (أى : بسبب مزية فى نفسه امتاز بها : وهى ؛ أن العرب خصته بالابتداء فلم تستعمله إلا مبتدأ) . وكل هذا يسمى : «الاسم غير المتصرف فى استعماله» ؛ لأنه مقصور على ضبط واحد ، وطريقة واحدة فى الاستعمال ؛ لا يتجاوزها . وليس من اللازم أن يكون مرفوعاً ، فمن أنواعه ما هو مقصور على النصب – أو غيره – كالمنصوب على المصدرية لداع ؛ كنيابته عن فعل الأمر فى مثل : «سَقياً ، ورَعياً» ، (وقد سبق الكلام عليهما فى ص ٥١٥ ، فليس أصله المبتدأ الذى يصلح لدخول النواسخ عليه .

ومما يتصل بهذا : المبتدأ المقصور – فى الغالب – على معنى واحد لا يستعمل فى غيره ؛ كالدعاء ، أو القسَم ، أو غيرهما ، مع ملازمته صيغة واحدة لا تتغير صورتها ، ومع ملازمته الإفراد ؛ فلا يكون مثنى ، ولا جمعاً ؛ كقولهم فى الدعاء : «طوبى للأمين» ، ولا يكون الخبر لكلمة : «طوبى» إلا الجار مع مجروره ، (كما سبق فى «ا» من ص ٤٨١) – ومن أمثلته أيضاً قول على رضى الله عنه : (طوبى لمن شغله عيبه عن عيوب الناس) . ومثل كلمتى : «ويل ، وسلام» فى قولهم : «ويل الخائن . وسلام على المصلح» ، واللفظان الأخيران يستعملان فى غير الابتداء أحياناً . وقولهم فى القسَم : أيْمُن الله لألزمن الإنصاف . ولهذا القسَم بيان يتصل بتركيبه فى رقم ٢ من ص ٥١٩ – .

د – الملازم للابتداء بسبب غيره ، كالاسم الواقع بعد «لولا» الامتناعية ، و«إذا» الفجائية . . . فإنهما لا يدخلان إلا على المبتدأ ؛ مثل ؛ لولا العلوم ما تقدمت الحضارة ، ومثل : خرجت فإذا الأصدقاء .

(٢) كما سبق فى رقم ؛ من هامش ص ٤٨٦ وفى رقم ١١ من ص ٤٨٨ .

(٣) كما تقدم فى رقم ٦ من هامش ص ٤٤٢ و«ا» من ص ٤٤٧ .

ومما سبق يتبين أن النواسخ بحسب التغيير [1] الذى تحدثه ثلاثة أنواع :

نوع يرفع اسمه وينصب خبره ؛ فلا يرفع فاعلا ، ولا ينصب مفعولا ؛ مثل : « كان — وأخواتها » ، ونوع ينصب اسمه ويرفع خبره ، مثل « إنّ — وأخواتها » ، ونوع ينصب الاثنين ، ولا يستغنى عن الفاعل ؛ مثل : « ظنّ — وأخواتها » . ولكل نوع أحواله وأحكامه المفصلة فى بابه الخاص .

وكلامنا الآن على : « كان » وأخواتها من الأفعال الناسخة التى تعمل عملها [2] ، وتسمى أيضًا : الأفعال الناقصة [3] . وفيما يلى بيان أشهرها ، وشروط عمله ، ومعنى كل فعل :

إنها ثلاثةَ عشَرَ فعلا [4] ، هى : (كان — ظل — بات — أصبح — أضْحى —

---

(١) أما النواسخ بحسب صيغتها وتكوينها اللفظى فثلاثة أنواع أيضاً ، « أفعال » ، مثل : كان وأكثر أخواتها ، و « أسماء » وهى المشتقات من مصادر تلك الأفعال التى يمكن الاشتقاق منها ؛ مثل مصادر كان ، وأصبح ، وأمسى . . . فيقال : يكون — كن — كائن . . . وهكذا .

« وحروف » مثل : « ما الحجازية » من أخوات كان . . . ومثل « إن » وأخواتها .

(٢) ولها نظائر أخرى من الحروف تعمل عملها سيجىء الكلام عليها فى ص ٥٩٣ .

(٣) سميت « ناقصة » لأن كل فعل منها يدل على «حدث ناقص» (أى : معنى مجرد ناقص) لأن إسناده إلى مرفوعه لا يفيد الفائدة الأساسية المطلوبة من الجملة الفعلية إلا بعد مجىء الاسم المنصوب ، فالاسم المنصوب هو الذى يتمم المعنى الأساسى المراد ، ويحقق الفائدة الأصلية للجملة . وهذا يخالف الأفعال التامة ؛ فإن المعنى الأساسى يتم بمرفوعها الفاعل ، أو نائب الفاعل « فكان » الناقصة مثلا تدل مع اسمها على حصوله ووجوده وجوداً مطلقاً (وهو : ضد العدم) وهذا معنى غير مراد ، ولا مطلوب ، فإذا جاء الخبر تعين المعنى المطلوب ، وتحدد .

و « صار » مع اسمها تدل على مجرد تحوله ، وانتقاله من حالته ، من غير بيان لحالته الجديدة . ولا توضيح لما انتهى إليه أمره ، والخبر هو الذى يبين ويوضح .

و « أصبح » مع اسمها تدل على مجرد دخوله فى وقت الصباح ، وليس هذا هو المقصود من الناقصة فإذا جاء الخبر كان كفيلا بتحقيق المراد . وهكذا . . .

وليس السبب فى تسميتها « ناقصة » أنها تتجرد للزمان وحده ، ولا تدل معه على حدث (معنى) كما يقول بعض النحاة — وأشرنا إليه فى رقم ٢ من هـ ش ص ٤٦ — ، فهذا الرأى مدفوع بأدلة كثيرة جاوزت العشرة ، وسجلتها المطولات (وقد أشار إلى بعضها بإيجاز محمود ، ومنطق سليم : صاحب « حاشية الأمير على المغنى » فى الباب الثالث من المجلد الثانى ، عند الكلام على تعلق الظرف والجار والمجرور بالفعل الناقص) .

(٤) غير الأفعال التى بمعنى : « صار » ، وستذكر بعدها فى ص ٥٥٧ ، وغير « أفعال المقاربة» ومايتصل بها . ولها باب مستقل — فى ص ٦١٤ — ، وغير أفعال أخرى قليلة الشهرة ؛ لقلة استعمالها ناقصة فى فصيح الأساليب ؛ مثل : أتأ ؛ بمعنى : فتىء . . .

هذا والأفعال السبعة الأولى كاملة التصرف نسبياً — إذ يجىء من مصدرها أكثر المشتقات — « وليس» جامدة بالاتفاق ، و « دام » جامدة على الأصح . والأربعة الباقية ، ناقصة التصرف .

كما سيجىء فى ص ٥٦٧ .

أمسى – صار – ليس – زال – برح – فَتِئ – انفك – دام) . وكل هذه الأفعال تشترك فى أمور عامة، أهمها[1] :

ألا يكون اسمها شبه جملة، وأن عملها ليس مقصوراً على الفعل الماضى منها ، بل يشمله ويشمل ما قد يكون لمصدرها من مشتقات أخرى .

وأنها لا تعمل إلا بشرط أن يتأخر اسمها عنها[2]، وأن يكون خبرها غير إنشائى؛ فلا يصح : كان الضعيف عاونْه[3] ، وأن يكون الاسم والخبر مذكورين معاً ، ولا يَصح – مطلقاً – حذفهما معاً ، ولا حَذف أحدهما . إلا «ليس» ، فيجوز حذف خبرها النكرة العامة ، وإلا «كان» فيجوز فى أسلوبها أنواع من الحذف . وسيجىء البيان عند الكلام عليهما[4].

وألا يتقدم الخبر عليها إذا كان اسمًا متضمناً معنى الاستفهام ، وهى مسبوقة بأحد حرفى النفى : «ما» أو : «إنْ» ، فلا يقال : أين ما يكون الصديق ؟ ولا أين إنْ يكونُ الصديق ؟ ولا أين ما زال العمل ؟ لأنّ «ما» و «إنْ» النافيتين لهما الصدارة فى كل جملة يدخلان عليها ؛ فلا يصح أن يسبقهما شىء من تلك الجملة ، وإلاّ كان الأسلوب فاسداً[5]. . .

وأنها إذا كانت مسبوقة بما المصدريه وجب ألا يسبقها شىء من صلة «ما»؛ لأن «ما المصدرية بنوعيها» لا يسبقها شىء من صلتها – كما تقدم[6] – .

وأن صيغتها حين تكون بلفظ الماضى ، وخبرها جملة فعلية مضارعية – لا بد أن يماثلها زمن هذا المضارع ، فينقلب ماضياً[7] – عند عدم وجود مانع – ؛

---

(١) انظر ما نقلناه عن النحاة – فى رقم ٤ من هامش ص ٤١٠ – من قولهم : لم يرد فى الكلام الفصيح وقوع «أن المصدرية» بنوعيها (المخففة، والناصبة المضارع) مع صلتها مبتدأ يستغنى عن الخبر بمال سدّت مسدّه ، ولا بعد «كان» «وأن» الناسخين بغير فاصل من غيرهما . . . وكذلك «ما» المصدرية – راجع البيان هناك –

(٢) وسيأتى هذا عند الكلام على حكم معموليها من ناحية التقديم والتأخير – ص ٥٦٩ .

(٣) لا فرق فى المنع بين الإنشاء الطلبى ؛ مثل : كان والدك احترمه ، وغير الطلبى مثل : كانت صحتى «يحفظها الله»، أو : يكون مالك «أدامه الله» على أن تكون الجملة الأخيرة فى المثالين دعائية؛ فلا يصح اعتبار «كان» ناسخة فى هذه الأمثلة وأشباهها ما وقع فيها الخبر جملة . إنشائية وللإنشاء بنوعيه إيضاح فى رقم ٢ من هامش ص ٣٧٤ .

(٤) فى ص ٥٥٨ و ٥٨٠ .

(٥) راجع منع هذا التقدم فى ص ٥٦٩ وفى رقم ٣ من هامش ص ٥٧٠ .

(٦) فى ص ٤٠٧ .

(٧) كما سبق هذا عند الكلام على أحوال المضارع من ناحية دلالته الزمنية – ص ٦١ – ومنه يعلم أنه لا يدخل فى هذا الحكم الفعل المضارع الذى فى خبر النواسخ الدالة على الحال فقط؛ كأفعال الشروع؛ أو الدالة على الاستقبال فقط ؛ كأفعال الرجاء .

فى مثل : أصبح العصفور يغرد — يكون زمن المضارع «يغرد» ماضياً ، مع أن الفعل مضارع ، ولكنه — هو وكلّ الأفعال المضارعة — يتابع زمن الفعل الماضى الناسخ ويوافقه فى الزمن ، بشرط عدم المانع الذى يعينه لغير المضىّ —كما أشرنا— .

وأن أخبارها لا تكون جملة فعلية ماضوية ، ما عدا «كان» فإنها تمتاز بصحة الإخبار عنها بالجملة الماضوية[1].

بقى من شروط الخبر : أن يتمم المعنى بنفسه مباشرة مع الاسم —وهو الغالب— وقد يتممه فى بعض الأحيان بمساعدة النعت ، طبقاً للبيان المفصّل الذى سبق فى باب : «المبتدأ والخبر» ، موضحاً بالأمثلة . . .

ويشترط فى الخبر أيضاً ألا يكون معلوماً من اسم الناسخ وتوابعه ، كما فى البيان السالف[2].

أما فى غير الأمور المشتركة السالفة فلكل فعل ناسخ — وكل ما قد يكون لمصدره من مشتقات[3]— معناه الخاص مع معموليه[4] وشروطه الخاصة التى سنعرضها فيما يلى :

---

(١) راجع حاشية الألوسى على القطر ص ٣٤٠ — غير أن المراجع الأخرى تضطرب فى هذا الحكم وتختلف اختلافاً واسعاً (تبدو صور منه فى حاشية ياسين على التصريح ، ج ١ ، أول هذا الباب، وفى الهمع ج ١ ص ١١٣ . . .) وخير مايستخلص من تلك الآراء هو :

ا — ماقاله الهمع ؛ ونصّه : (شرط ماتدخل عليه : «صار» ومابمعناها ، و«دام» و«زال» وأخواتها — زيادة على ماسبق — ألا يكون خبره فعلا ماضياً (يريد : جملة ماضوية) فلا يقال: صار زيد علم، وكذا البواق ؛ لأنها تفهم الدوام على الفعل ، واتصاله بزمن الإخبار ، والماضى يفهم الانقطاع ؛ فتدافعا . وهذا متفق عليه . . .) اهـ .

ب — أما فى غير تلك الأفعال فالصحيح جوازه مطلقا ، وعليه البصريون ؛ لكثرة وروده فى القرآن ، والكلام الفصيح كثرة تبيح القياس عليه — وقد عرض «الهمع» أمثلة متعددة من هذا الوارد . . . — أمّا الكوفيون فيشترطون لصحته وجود «قد» قبله ، ثم إن المفهوم من الحاشية التى على شرح التصريح ، بعنوان : «فائدة» — برغم تعدد الآراء فيها أن المستحسن غاية الاستحسان — وإن لم يبلغ حد الوجوب عند غير الكوفيين — هو اقتران الخبر بالحرف : «قد» إن كان الفعل الناسخ وفعل الخبر ماضيين معاً ، أو مضارعين معاً . ففى تماثل فى نوعهما الفعلان — الفعل الناسخ والفعل الذى فى خبره — فالمستحسن تصدير الخبر بالحرف ، «قد» ويجوز عدم مجيئها وتمتاز «كان» بجواز مجىء «قد» وعدم مجيئها فى الحالات السالفة ، — وغيرها من سائر حالاتها الأخرى . كما تشهد بهذا النصوص العالية الفصيحة التى عرضها النحاة ويقوى مجىء «قد» فى الخبر حجة الكوفيين التى ستذكر فى رقم ٢ من هامش ص ٥٥٩ ثم انظر مايتصل بالأخبار وبهذا فى ص ٢٠٤ لأهميته .

(٢) فى هامش ص ٤٤٣ (٣) انظر مايختص بجمود هذه الأفعال واشتقاقها فى ص ٥٦٧ .

(٤) لأن الفعل وحده بدون معموله لا يحقق الغرض ؛ لأنه يدل على مجرد معنى جزئى غير معين —

كان : نفهم معناها من مثل : كان الطفل جارياً ؛ فهذه الجملة يراد منها إفادة السامع أن الطفل منسوب له شيء ؛ هو : « الجرى » ، وأن الجرى تحقق فى زمن ماض ، بدليل الفعل : « كان » .

ولو قلنا : يكون الطفل جارياً — لكان المراد إفادة السامع أن الطفل منسوب له شيء ؛ هو : « الجرى » ، وأن الجرى تحقق فى زمن حالى أو مستقبل ، بدليل الفعل المضارع : « يكون » .

ولو قلنا : كن جارياً — لكان المراد إفادة السامع أن المخاطب موصوف بتوجه طلب معين إليه ؛ هو ؛ مباشرة الجرى ، أى : مطالبته بالجرى فى المستقبل ؛ بدليل فعل الأمر : « كُنْ » .

مما سبق نفهم المراد من قول النحاة : « كان » مع معموليها تفيد اتّصاف اسمها بمعنى خبرها اتصافاً مجرداً[1] فى زمن يناسب صيغتها ، أو صيغة المذكور فى الجملة من مشتقات مصدرها ؛ فإن كانت الصيغة فعلا ماضياً فالزمن ماض محض بشرط ألا يوجد ما يجعله لغير الماضى المحض . وإن كانت الصيغة فعلا مضارعاً خالصاً[2] فالزمن صالح للحال والاستقبال ، بشرط ألاّ يوجد ما يجعله لأحدهما ، أو لغيرهما . وإن كانت الصيغة فعل أمر فالزمن مستقبل ؛ إن لم يوجد ما يجعله لغيره . وإن كانت الصيغة إحدى مشتقات مصدرها فالزمن على حسب ما يناسب هذا المشتق[3] .

حكمها : لا بد لإعمالها هى والمشتقات من تحقق الشروط العامة السّالفة .

وقد تستعمل « كان » الناسخة بمعنى : « صار »[4] فتأخذ أحكامها ، وتعمل عملها بشروطه ؛ مثل : جمد الماء فكان ثلجاً — احترق الخشب فكان تراباً[5] .

= ولامحدد — فى زمن خاص ، ولايدل على أكثر من هذا ؛ كالصبح فى : أصبح ، والمساء فى ، أمسى والضحا : فى أضحى . . . ويكون الزمن ماضياً أو حالا أو مستقبلا على حسب نوع الفعل الناسخ . أما الفعل مع معموليه فيدل على اتصاف الاسم بمعنى الخبر فى زمن معين ، اتصافاً ينشأ عنه أن تؤدى الجملة معناها المطلوب الأساسى كاملا واضحاً .

(١) اتصافاً مجرداً ؛ أى : لازيادة معه ؛ لأنها لاتدل بصيغتها على نفى ، أو دوام ، أو تحول ، أو زمن خاص ؛ — كالصباح ، والمساء ، والضحا ، — ولا على غير ذلك مما تدل عليه أخوتها . حقاً إنها تدل على الزمن الماضى أو غيره ، ولكن دلالتها عليه مطلقة ؛ إذ لاتقييد فيها بالصباح ، أو المساء ، أو غيرهما .

(٢) أى : حقيقياً ؛ بمعنى أنه غير مصحوب بما يجعل زمنه للماضى فقط ؛ مثل : « لم » ، أو للمستقبل فقط ؛ مثل : « سوف » ، أو للحال مثل : « ما » النافية . . . .

(٣) طبقاً للأحكام الخاصة بكل مشتق ، والمدونة فى بابه .

(٤) سيجىء فى ص ٥٥٦ الكلام على « صار » ، وشروطها ، ومعناها الذى هو : التحول والانتقال من حالة إلى أخرى . . .

(٥) ومنه قوله تعالى (وفُتِحت السماء فكانت أبواباً ، وسُيِّرَت الجبال فكانت سَرابا) ، أى : « صارت » فيهما ؛ لأن المعنى يقتضى هذا .

وقد تستعمل — بقرينة— بمعنى : « بَقِيَ على حاله ؛ واستمر شأنه، ويستمر من غير انقطاع ولا تَقَيُّد بزمن معين»[١] نحو : كان الله غفوراً رحيماً .

وقد تستعمل تامة[٢] ، وتكثر فى معنى : حصل وحَدَث (أىْ: وُجِد) فتكتفى بفاعلها ؛ نحو : أشرقت الشمس فكان النورُ ، وكان الدفء ، وكان الأمن . أى : حصل وظهر ، ومثل قول الشاعر يصف إحدى البقاع[٣]:

وكانت ، وليس[٤] الصبح فيها بأبيض   وأضحت[٥]، وليس الليل فيها بأسود[٦]

وما تقدم من الأحكام للفعل الماضى : « كان » يثبت لباقى أخواته المشتقات ، كالمضارع ، والأمر ، واسم الفاعل . . . و . . . و — مع مُلاحَظة أن بينها اختلافاً فى نوع الزمن وبعض الخصائص الأخرى المدونة فى أبوابها — .

هذا ، وتضم الكاف من الفعل الماضى : « كان » عند اتصاله بضمائر الرفع المتحركة ؛ كالتاء ، ونون النسوة ، طبقاً للبيان الذى سلف مفصلا[٧] .

وبقى من أحكام «كان» أربعة أخرى ،—سيجىء الكلام عليها مفصلاً فى موضعه من آخر هذا الباب— ؛ وهى: أنها تقع زائدة[٨]، وأن الحذف يتناولها كما يتناول أحد معموليها[٩] ، أو هما معاً ، وأن نون مضارعها قد تحذف[١٠]،وأن خبرها قد يُنفَى. وهذا يجىء الكلام عليه مع باقى الأخبار الأخرى المنفية[١١].

* * *

---

(١) سبقت إشارة لهذا فى آخر ص ٥٥ .

(٢) الفعل التام — كما سبق فى رقم ٣ من ص ٥٤٥ — هو مايكتفى بمرفوعه فى إتمام المعنى الأساسى للجملة .

(٣) بأنها فى الصبح مظلمة بظلام الليل ؛ لغياب بعض الوجوه المشرقة المنيرة . فإذا ظهرت تلك الوجوه عند الضحا زال الظلام ، وحل محله بياض النور . وشبيه بهذا قول القائل فى المعنى نفسه :

أرى الصبح فيها منذ فارقت مظلما   فإن أبْتُ صار الليل أبيض ناصعاً

(٤) ليست هذه الواو من نوع « الواو » الداخلة فى خبر الناسخ ، والتى يجىء الكلام عليها فى: « ا » من الصفحة التالية متضمنا شروطها . . . .

(٥) أضحى هنا تامة ، كما سيجىء فى ص ٥٥٥ .

(٦) ومن الأمثلة أيضاً قول حسان رضى الله عنه ، يخاطب المشركين فى مكة حين اعترضوا المسلمين القادمين من المدينة لزيارة الكعبة :

فإمّا تُعْرِضُوا عنا اعتَمَرنا   وكان الصبح وانكشف الغطاء

وإلا فاصبروا لجِلادِ يومٍ   يعزّ الله فيه من يشاء .

(٧) فى رقم ٢ من هامش ص ١٦٥ .

(٨) ص ٥٧٩ .   (٩) ص ٥٨٠ .

(١٠) ص ٥٨٨ .   (١١) ص ٥٩٠ .

... ...
... ...

زيادة وتفصيل :

(ا) إذا وجد نفي قبل « كان » الماضية والمضارعة وكان خبرها جملة مقترنة « بإلا » الاستثنائية الملغاة — جاز أن يقترن بالواو ، كقول الشاعر :

ما كانَ من بَشَرٍ إلا ومِيتتُهُ مختومة ؛ لكنِ الآجالُ تختلفُ

لأن النفي قد نقض هنا بـ « إلا » ، والنفي ونقضه شرطان — على الصحيح — لجواز زيادة الواو في الجملة الواقعة خبر : « كان » أومضارعها — كما تقدم — .

وهذه الواو تسمى « الواو الداخلة على خبر الناسخ » وتدخل أيضاً في خبر « ليس بالشرط السالف — كما سيجيء[1] — ، وقد سُمِعتْ[2] قليلا في خبر غيرهما من النواسخ ، ولا يصح القياس على هذا القليل .

وبرغم أن وجودها جائز في غير القليل مما ذكرناه ، فإن الخير — كما يرى كثير من النحاة — في العدول عنها ؛ حرصاً على الدقة في التعبير ، وبعداً عن اللبس الذى قد ينشأ بين هذه الواو والواو الأخرى التي للحال — أو غيره — ، فلكل نوع معنى يخالف معنى النوع الآخر[3] . والبراعة تقتضي الإبانة التامة ، وتجنب أسباب اللبس والاشتباه ؛ نزولاً على حكم البلاغة .

---

(۱) في ص ٥٦١ وقد جاء في الصبان — جـ ٢ باب : « لا النافية للجنس » عند بيت ابن مالك :
« وركّب المفرد فاتحاً . . . » — ما نصّه :

(قال الروداني : قولهم إن خبر الناسخ تدخله الواو . . . ، غير مسلم على إطلاقه . وحاصل ما في « التسهيل والهمع » أن الخبر إن كان جملة بعد « إلا » لم يقترن بالواو ، إلا بعد « ليس و كان » المنفية ، دون غيرهما من النواسخ . وبغير « إلا » يقترن بالواو بعد « كان » وجميع أخواتها ، لا بعد جميع النواسخ . هذا عند الأخفش وابن مالك . وغيرهما لايجيز اقتران الخبر بالواو أصلا . وحملوا ما ورد من ذلك على أنه حال ، والفعل تام لاناقص ، أو محذوف الخبر للضرورة) اهـ .

ومن أمثلة الواو في خبر « ليس » قول الشاعر :

ليس شيءٌ إلا وفيه — إذا ما قابلته عين البصير — اعتبار .

وسيعاد البيت في ص ٥٦١ لمناسبة هناك .

(٢) — راجع الصبان جـ ١ في هذا الموضع آخر باب « كان » وفي جـ ٢ منه ، أول باب : لا « النافية للجنس — وقد ذكرنا بعض الأمثلة المسموعة في رقم ٢ من هامش من ص ٦٨٧ .

(٣) ولعل هذا كان السبب فيما ذهب إليه بعض النحاة الأقدمين من منع استعمال هذه الواو ، وفي تأويل النصوص القديمة المشتملة عليها تأويلا يتدبه مرة إلى اعتبار الواو للحال ، والجملة بعدها في =

... ...

... ...

(ب) من الأساليب الأدبية الشائعة : «كائنًا ما كان» ، و «كائنًا من كان» ؛ فى مثل : (سأفعل ما يقضى به الواجب ؛ كائنًا ما كان . . . وسأحقق الغرض الكريم كائنًا ما كان . . .) أى : سأفعل ذلك مهما جدّ من الأمور ، ومهما كان ذلك الواجب ؛ وذلك الغرض . ومثل : سأرد الظالم : «كائنًا من كان» — سأكرم النابغ» «كائنًا من كان» . . . أى : سأفعل ذلك مهما كان الإنسان الظالم ، أو : النابغ .

أما إعرابه فتتعدد الأوجه ، وأيسر ما يقال وأنسبه هو : «كائنًا» حال منصوب واسمه[1] ضمير مستتر تقديره : «هو» يعود على الشىء السابق ، صاحب الحال و «ما» أو «من» نكرة موصوفة مبنية على السكون فى محل نصب خبر «كائن» . و «كان» فعل ماض تام ، وفاعله ضمير مستتر يعود على «ما» أو «من» والجملة من الفعل والفاعل فى محل نصب صفة «ما» أو «من» . والتقدير النحوى : سأفعل ذلك كائناً شيئاً كان . أو : كائناً إنساناً كان . أى : سأفعل ذلك كائناً أىّ شىء وجد ، أو : أىّ إنسان وجد[2] . . .

ومن الأساليب المرددة فى كلام القُدامى الفصحاء ، مشتملة على : «مِمَّا» — برغم غرابتها اليوم — قولهم : «ربما اشتدت وَقْدة الشمس على المسافر فى الفلاة ، فكان مما يُغَطِّى رَأْسَه وذراعيه . وربما ثارت الرمال ؛ فكان مما يَحْجُبُ عينيه ومنخريه . . .» يريدون : فكان ربما يُغَطِّى رأسه وذراعيه — وكان ربما يحجب عينيه ومنخريه . أى : يغطيهما ؛ فكلمة : «مما» بمعنى : «ربما»[3] . . .

* * *

—محل نصب حال ، وخبر الناسخ محذوف . ومرة إلى أنها زائدة شذوذاً . . . و . . . و . . . ونحن فى غنى من هذا كله بتركها ، وعدم القياس على المسموع منها . (راجع ص٥٦١ ورقم ٢ من هامش ص٦٨٧).

(١) لأنه اسم فاعل من «كان» الناقصة ؛ فيعمل عملها .

(٢) تخيرنا ماسبق من بين الآراء المنثورة فى المراجع المختلفة ؛ ومنها الجزء الأول من «الأشمونى» والتصريح» ، فى باب : «كان وأخواتها» عند الكلام على : «كان التامة» وما يشاركها من أخواتها .

(٣) تصدى لهذا الأسلوب عالم معاصر من تونس — هو : الأستاذ محمد الطاهر بن عاشور — رحمه الله — وكان عضوا مراسلا بالمجمع اللغوى بالقاهرة— وخصه ببحث فى الجزء التاسع من مجلة المجمع (ص١١٦) عرض فى الجلسة «الحادية عشرة» من جلسات «مؤتمر المجمع فى دورته «الثامنة عشرة» ، ووافق عليه المجمع والمؤتمر ، وقررا أن ذلك أسلوب لغوى يراد منه الكثرة ، وقد يدل على القلة أحياناً . والبحث نفيس وملخصه مع الإيجاز=

... ...

... ...

= هو: أن بعض المركبات استعملت استعمال كلمة مفردة؛ كالذي ورد في «صحيح البخاري» عن ابن عباس ونصه: («كان رسول الله يعالج من التنزيل شدة إذا نزل عليه الوحي، وكان مما يحرك لسانه وشفتيه...» وقد أهمل ابن الأثير في كتابه: «النهاية»، معنى قوله: «مما يحرك لسانه وشفتيه» وفسره عياض في كتابه: «المشارق» بأن معناه: «كثيراً ما يحرك به لسانه وشفتيه» وبعد أن فسره روى عن أحد الأئمة من شراح الحديث ما يأتي: «في مثل هذا كأنه يقول: هذا من شأنه ودأبه؛ فجعل «ما» كناية عن ذلك، ثم أدغم «النون» اهـ. وقال آخر: (إن معنى: «مما» هنا هو: «ربما») وهذا من معنى ما تقدم؛ لأن «ربما» تأتي للتكثير أيضاً. وفي «مسلم»، في حديث: النجوم أمنة السماء: (وكان كثيراً مما يرفع رأسه إلى السماء) ثم قال: تكون «مما» هنا بمعنى: «ربما» التي للتكثير، وقد تكون فيها زائدة) اهـ مسلم.

ثم قال الباحث المعاصر: ما نلخصه في المسائل الآتية:

١ – شواهد هذا الاستعمال كثيرة في الحديث والشعر؛ منها – غير ما تقدم – قول رافع في «البخاري» في باب «الحرث والزرع»: («كنا نُكْرِي الأرض بالناحية، منها مسمى لسيد الأرض، قال فمما يصاب ذلك وتسلم الأرض، ومما تصاب الأرض ويسلم ذلك...)». ومنها قول ابن عباس الوارد في «صحيح مسلم» في كتاب: تعبير الرؤيا («إن رسول الله كان مما يقول لأصحابه: «من رأى منكم رُؤْيا فليقصصها أعبرها له.»)

ومنها قول البراء بن عازب: («كنا إذا صلينا خلف رسول الله مما نحب أن نكون عن يمينه.»)

ومنها قول أبي حية النُّمَيْري:

وإنَّا لَمِمَّا نضرِبُ الكَبْشَ ضَربةً ... على رأسِه تُلْقِي اللِّسَانَ من الفمِ

ثم قال الباحث: تعرض لهذا اللفظ «السِّيرافي» في شرح كتاب سيبويه. بما نصه عند قول سيبويه: (اعلم أنهم مما يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك...) اهـ. وهنا قال السيرافي: (أراد: ربما يحذفون... وهو يستعمل هذه الكلمة كثيراً في كتابه. والعرب تقول: أنت مما تفعل كذا... أي: ربما تفعل. وتقول العرب أيضاً: «أنت مما أن تفعل. أي: أنت من الأمر أن تفعل؛ فتكون «ما» بمنزلة الأمر – أي: الشيء – و«أن تفعل» بمنزلة الفعل؛ – أي: مصدر تقديره: «فِعْل»، أي: بمنزلة هذا اللفظ – ويكون «أن تفعل»، في موضع رفع بالابتداء، وخبره: «مما» وتقديره: أنت فعلك كذا وكذا من الأمر الذي تفعله») اهـ كلام السيرافي كما نقله الباحث

٢ – من السيرافي أخذ ابن هشام في كتابه: «المغني» عند الكلام على معاني: «من»، فقال عن العاشر من معانيها: (مرادفة «ربما» وذلك إذا اتصلت «بما» كما في قول الشاعر أبي حية النميري:

وإنَّا لَمِمَّا نضربُ الكبشَ ضربةً ... على رأسه تُلقِي اللسان من الفمِ

قال السيرافي وفريق غيره من النحاة، وخرجوا عليه قول سيبويه: «واعلم أنهم مما يحذفون الكلم...» والظاهر أن «من» فيهما ابتدائية، و«ما» مصدرية، وأنهم جعلوا كأنهم خلقوا من الضرب مثل خلق الإنسان من عجل.) اهـ.

ثم قال الباحث:

في كلامه هذا احتمال مخالفتهم في أن جعلوها بمنزلة: «ربما»؛ لأن: «ربما» لا تتعين للتكثير، واحتمال أنه فسر كلامهم بحمله على إرادة التكثير كما فسر آخرون.

وقد أشار ابن هشام – كبعض من سبقوه – إلى كيفية الحذف التي اعتورت هذا التركيب، وأبقت=

... ...
... ...

= فيه معنى التكثير ، أو معنى « ربما » « ، » أو غير ذلك ، كما هو واضح من كلامهم حيث يظهر ترددهم فى منشأ معنى التكثير ؛ أمنشؤه الحرف « من » كما يرى ابن هشام ، أم الحرف « ما » كما يرى غيره ؟

٣ – ويقول الباحث : ينبغى التنبه إلى أن هذا التركيب إذا استعمل هذا الاستعمال يجىء فى موضع خبر المبتدأ ويجىء فى موضع خبر « كان » وفى موضع الحال ، فمن ظن اختصاص ذلك بخبر « كان » فقد وهم . كما ينبغى التنبه إلى أن أصل استعماله فى هذا المعنى ألا يصرح معه بلفظ الكثرة ، فما وقع فيه لفظ : « كثير » فهو جار مجرى التفسير من الراوى ، أو مجرى التأكيد من القائل ؛ لخفاء دلالة التركيب على التكثير ؛ ومثاله قول سمرة بن جندب : « كان رسول الله مما يكثر أن يقول لأصحابه هل رأى أحد منكم رؤيا . . . ؟ » ، وقول أبى موسى : « وكان رسول الله كثيراً مما يرفع رأسه إلى السماء » .

والتنبه كذلك إلى أن قول السيرافى : « وتقول العرب أيضاً « أنت مما أن تفعل...) – غريب ، لا يعرف شاهده من فصيح الكلام ؛ فضلا عن كون الحرف « أن » فيه غير واقع موقعاً ، مع ما فيه من اجتماع ثلاثة أحرف متوالية من أحرف المعانى ، وهى : « من » و « ما » و « أن » سواء أجعلت « ما » مصدرية أم زائدة وإلى هنا أنتهى كلام الباحث ، بعد الاستغناء عن بضع كلمات منه .

هذا ويوضح ما سبق أيضاً قول سيبويه – ج ١ ص ٤٧٦ « – إن « من » الجارة إذا كُفّت بالحرف « ما » الزائد قد تكون بمعنى : « ربما » واستشهد بالبيت السالف .

وجاء فى آخر الجزء الرابع من القاموس – باب : الألف اللينة – عند الكلام على : « ما » وأنواعها ، واستعمالاتها . . – النص التالى : (« إذا أرادوا المبالغة فى الإخبار عن أحد بالإكثار من فعل ؛ كالكتابة قالوا : « إن زيداً مما أنْ يكتب » . أى : إنه مخلوق من أمر ؛ ذلك الأمر هو الكتابة) اهـ .

وقد أشرنا بإيجاز – للأسلوب السابق فى ج ٢ ، باب « حروف الجر » ، م ٩٠ ص ٤٣١ عند الكلام على : « من » .

ظل : تفيد مع معموليها اتّصاف اسمها بمعنى خبرها اتصافًا يتحقق طول النهار – غالبًا – ، فى زمن ماض ، أوحاضر ، أومستقبل ، بحيث يناسب دلالة الصّيغة المذكورة فى الجملة[1] ؛ نحو :

ظل الجو معتدلا – يظل الجوّ معتدلا . . . و . . .

وتستعمل كثيراً بمعنى : « صار » عند وجود قرينة ؛ فتعمل بشروطها[2] ؛ نحو قوله تعالى : (وإذا بُشِرَ أحدُهم بالأنثى ظل وجههُ مسوداً) ، أى : صار[3].

وقد تستعمل تامة فى نحو : ظل الحر ؛ بمعنى : دام وطال . . .

شروط عملها : لا يشترط لها وللمشتقات من مصدرها سوى الشروط العامة الى سلفت .

• • •

أصبح : تفيد مع معموليها اتّصاف اسمها بمعنى خبرها اتصافًا يتحقق صباحًا فى زمن ماض أوحاضر ، أومستقبل ؛ بحيث يناسب دلالة الصيغة المذكورة فى الجملة[1] ، مثل : أصبح الساهر متعبًا . وتستعمل كثيراً – مع القرينة – بمعنى : « صار » فتعمل بشروطها [2] ؛ مثل أصبح النفْطُ دعامة الصناعة . وإنما كانت بمعنى : « صار » فى هذا المثال وأشباهه لأن المراد ليس مقصوراً على وقت الصبح . وإنما المراد التحول من حالة قديمة إلى أخرى جديدة ليست خاصة بالصباح .

وتستعمل – كثيراً – تامة ، نحو : أيها السارى[4] وقد أصبحت ، أى : دخلت فى وقت الصباح[5] .

وشروط عملها وعمل باقى المشتقات من مصدرها هى الشروط العامة السالفة ، فهى مثل : « ظل » .

• • •

(١ و ١) شرحنا معنى : « مناسبة الزمن للصيغة » فى ص ٥٤٨ ورقم ١ من هامشها .

(٢) وهى فى ص ٥٥٦ .

(٣) لأن وجهه لم يكن مسوداً قبل البشرى ؛ وإنما تحول من لونه الأصلى إلى السواد بعد ولادة البنت.

(٤) المسافر ليلا .

(٥) وقد وردت زائدة هى و « أمسى » فى كلام عربى قديم نصه : « الدنيا ما أصبح أبردها ، وما أمسى أدفأها » . والمراد : ما أبردها ، وما أدفأها . وهذا لا يقاس عليه – كما سيجىء فى رقم ٢ من هامش الصفحة الآتية ، وفى ص ٥٨١ – وإنما نذكره لنفهمه ، ونفهم نظيره مما قد يمر بنا فى أثناء قراءة النصوص القديمة المقصورة على السماع .

أضحى : تفيد مع معموليها اتّصاف اسمها بمعنى خبرها اتصافًا يتحقق وقت الضحا ، فى زمن يناسب دلالة الصيغة ، . . . مثل : أضحى الزارع منكبًّا على زراعته ، وتستعمل كثيراً بمعنى : « صار » فتعمل عملها بشروطها فى مثل : أضحى الميدانُ الصناعيّ مطلوبا . وإنما كانت هنا بمعنى « صار » لأن المعنى ليس على التقيد بوقت الضحا أو غيره — وإنما على التحول والانتقال من حالة إلى أخرى . وقد تستعمل تامة فى مثل : أضحى النائم ، أى : دخل فى وقت الضحا[1] .
شروط عملها : هى الشروط العامة التى سبقت ؛ فهى وبقية المشتقات تشْبه « ظل » فى الاكتفاء بالشروط التامة .

• • •

أمسى : تفيد مع معموليها اتّصاف اسمها بمعنى خبرها اتصافًا يتحقق مَساءً ، فى زمن يناسب دلالة الصيغة ، مثل : أمسى المجاهد قريراً . وتكون كثيراً بمعنى : « صار » فتعمل بشروطها ؛ مثل : اقتحم العلم الفضاء المجهول : فأمسى معلومًا ؛ أى : صار معلومًا ، لأن المراد ليس التقيد بوقت المساء ، وإنما المراد التحول والانتقال . وتستعمل تامة فى مثل : أمسى الحارس ، أى : دخل فى وقت المساء[2] .
شروط عملها وعمل المشتقات من مصدرها : هى الشروط العامة السالفة ؛ كظل .

• • •

بات : تفيد مع معموليها اتصاف اسمها بمعنى خبرها طول الليل ، فى زمن يناسب الصيغة فى دلالتها ؛ مثل : « بات القائد ساهراً » ، وقول الشاعر :

أبيتُ نجِيًّا للهموم كأنّما ... خِلالَ فِراشى جمرةٌ تتوهّجُ

وتكون تامة ، فى مثل : بات الطائر ؛ بمعنى : نزل ليقضى الليل فى بعض الأمكنة .
شروط عملها وعمل المشتقات هى الشروط العامة .

• • •

---

(١) وفى مثل البيت الذى سبق — (ص٥٤٩) — وفيه « كان » ، و « أضحى » تامتان — وهو :

وكانت وليس الصبح فيها بأبيضٍ ... وأضحت وليس الليل فيها بأسود

(٢) قلنا فى رقم ٥ من هامش الصفحة السالفة عند الكلام على « أصبح » : إنها هى و (أمسى) تزادان كما فى العبارة القديمة ، « الدنيا ما أصبح أبردها ، وما أمسى أدفأها » ، وقلنا : إن هذا لا يقاس عليه . . . كما سيجىء فى ص ٥٨١ .

صار : تفيد مع معموليها تَحَوُّلَ اسمها، وتَغَيُّرَهُ من حالة إلى حالة أخرى ينطبق عليها معنى الخبر في الزمن المناسب لدلالة الصيغة، مثل : صارت الشجرة باباً . أي : تحولت الشجرة (وهي اسم : صار) من حالتها الأولى إلى حالة جديدة ، سميت فيها باسم جديد ، هو : « باب » (وهو ؛ الخبر) ، ومثل : صار الماء بخاراً ؛ فقد تحول الماء (وهو : اسم : صار) ، من حالته الأولى إلى حالة جديدة يسمى فيها : « بخاراً » (وهو : الخبر) .

وتستعمل تامة في مثل: صار الأمر إليك؛ بمعنى ؛ ثبت واستقر لك[١]، وفي مثل: إلى الله تصير الأمور، أي تتجه: وتخضع له وحده .

شروط عملها : يشترط فيها، وفي الأفعال التي بمعناها[٢]، وفي المشتقات من مصدرها :

١ ــ الشروط العامة السالفة .

٢ ــ ألا يكون خبرها جملة فعلية فعلها ماض ، فلا يصح صار الجالس وقف ، ولا صار المتكلم سكت[٣] . . .

* * *

---

(١) أى : من أول الأمر من غير أن يكون هذا تحولا عن حالة سابقة .

(٢) الأفعال التي بمعناها سبق بعضها ، وبعض آخر سيجيء ، وكلاهما مدون في الصفحة التالية .

(٣) لأن خبر « صار » لا بد أن يكون معناه متصلا وممتداً إلى وقت الكلام ؛ فإذا قلنا : صار الماء بخاراً ، وصار السباح يقفز. فلا بد أن يكون البخار والقفز موجودين عند النطق بهذا الكلام . فلو كان الخبر جملة ماضوية لدل على انقطاع المعنى قبل النطق بهذا الكلام ؛ فيفسد المراد .
(انظر ما يتصل بهذا في رقم ١ من هامش ص ٥٤٧) .

... ...
... ...

زيادة وتفصيل :

يشترك مع « صار » فى المعنى ، والعمل ، والشروط ، أفعال أخرى — غير التى سبقت[1] — أشهرها : أحدَ عشرَ ، كل منها يصح أن تحل « صار » محله . واستعماله قياسىّ مثلها . وهى :

١ — آض . مثل : آضَ الطفل غلامًا ، وآض الغلام شابًّا : بمعنى : « صار » فيهما .

٢ — رجع ، مثل : قوله عليه السلام : « لا تَرْجِعوا بعدى كفاراً يَضْرِبُ بعضكم رقابَ بعض » .

٣ — عاد ، مثل : عاد البلد الزراعى صناعيًّا .

٤ — استحال ، مثل : استحال الخشب فحمًا .

٥ — قعد ، مثل : قعدتْ المرأةُ مكافحةً فى الميادين المختلفة .

٦ — حار ، مثل :

وما المرْءُ إلا كالشِهاب وضوْئِه ... يَحُورُ رَمادًا بَعْدَ إذْ هو ساطعُ

٧ — ارتدّ ، مثل قوله تعالى : (.. ألقاهُ على وجْهِه فارْتَدّ بَصيراً) .

٨ — تَحَوّل ، مثل : تحول القطن نسيجًا ، وتحولَ النسيج ثَوبًا رائعًا .

٩ — غَدَا : مثل غَدَا العملُ الحرّ مرموقًا . وقول الشاعر :

إذا غَدَا مليكٌ بالّلهوِ مشتغِلاً ... فاحكمْ على مُلكه بالويْل والحَرَبِ[2]

١٠ — راح : مثل : راحَ المرءُ مقدّراً بما يحسنه .

١١ — جاء ، فى مثل : ما جاءت حاجتَك ؟ فقد ورد هذا الأسلوب فى الأساليب الصحيحة المأثورة بنصب كلمة : « حاجة » ، ومعناه : ما صارت حاجتك ؟ . والمراد : أىَّ حاجة صارت حاجتك ؟ . وإنّما نُصِبَتْ كلمة « حاجة » لأنها خبر « جاء » التى بمعنى : « صار » ، واسمها ضمير يعود على « ما »

---

(١) الأفعال التى سبقت ، والتى تشارك « صار » فى المعنى والعمل وشروطه .. هى (كان ، ص ٥٤٨) و (ظل — أصبح — أضحى — أمسى . . . فى ص ٥٥٤ و ٥٥٥)

(٢) الخراب والنهب

... ...

... ...

الاستهامية التى تعرب مبتدأ مبنية على السكون فى محل رفع ؛ والجملة من « جاء ومعموليها » فى محل رفع خبرها[1].

• • •

(١) يصح القياس على هذا الأسلوب؛ فيقال : ماجاءت سفارتك ومفاوضتك . . . ؟ من غير التقيد بكلمة : « حاجة » فيصح إحلال كلمة أخرى محلها على حسب المعنى . كما يجوز ضبط كلمة : « حاجة » ونظائرها بالرفع ؛ فتكون اسم : « جاء » ، « وما » الاستفهامية خبرها ، مقدّما ، فى محل نصب . والمعنى : أى شىء صارت إليه حاجتك .

ليس : فعل ماض جامد ، تفيد مع معموليها نفى اتصاف اسمها بمعنى خبرها اتصافاً يتحقق فى الزمن الحالى[1] نحو : ليس القطار مقبلاً . فالمراد نفى القدوم عن القطار الآن[1]. ولا تكون للنفى فى الزمن الحالى إلا عند الإطلاق ، أى : عند عدم وجود قرينة تدل على أن النفى واقع فى الزمن الماضى ، أو فى المستقبل . فإن وجدت قرينة تدل على أنه واقع فى أحدهما وجب الأخذ بها ؛ نحو : ليس الغريب مسافراً أمس ، أو : ليس سافر[2] الغريب ، أو : زرعت الحقول ليس حقلا ...[3] فوجود كلمة : «أمس» ، أو : وجود الفعل الماضى[4] بعدها ، أو قبلها — دليل على أن النفى للماضى . . . أما فى نحو : ليس الغريب مسافراً غداً ، أو قوله تعالى فى عذاب الكافرين يوم القيامة : (أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ) فيكون النفى متجهاً للمستقبل ؛ لوجود قرينة لفظية فى المثال الأول ، وهى كلمة : «غد» ،

---

(١) الحال ، أو الآن ، أو : الحاضر : هو زمن الكلام . وبالرغم من أنها لنفى الحال كثيراً — وقد تكون لنفى الزمن الماضى ، أو المستقبل بقرينة — فإنها عند الإعراب تعرب فعلا ماضياً فى كل أحوالها ، وكذلك لو كانت للنفى المجرد من الزمن ومن العمل .

(٢) هذا الأسلوب صحيح ، ولكنه غير شائع فى الكلام القديم ؛ فلاداعى لمحاكاته . والفعل والفاعل فى محل نصب خبر «ليس» . واسمها ضمير الشأن ، مستتر فيها ؛ طبقاً لرأى بعض النحاة ، ومنهم ابن مالك — وقد سبق عند الكلام على ضمير الشأن ، (ص ٢٥٠) وقلنا هناك (فى رقم ٢ من هامش ص ٢٥٤) أن الأحسن فى هذا الأسلوب ونظائره (مما يقع فيه فعل بعد «ليس» مباشرة بغير فاصل..) أن تكون هى حرف نفى مهمل ؛ أى : لايعمل ، فليس له اسم ولاخبر . وهذا الإعراب أيسر وأنسب ؛ لأن وقوع الفعل معمولا تاليا مباشرة لعامله الفعل الذى هو من نوعه ، قليل جداً فى الكلام الفصيح — ولهذا الحكم صلة بما سبق فى رقم ١ من هامش ص ٥٤٧ — وإهمالها فى هذه الصورة يوافق لغة تميم التى تهملها فى كل الأحوال ، وبلغتهم : «ليس الطيبُ إلا المسكُ» ولكن لايحسن اليوم الأخذ برأى تميم ، إلا فى هذه الصورة التى أشرنا إليها .

ويقول القرطبى — فى ص ٧٢ من مقدمة . تفسيره ، فى باب : «الرد على من طعن فى القرآن» ، — ما نصه : (إن العرب لم تقل ليس قمت . فأما لست قمت بالتاء فشاذ ، قبيح ، خبيث ، ردىء ، لأن «ليس» لاتجحد (أى : لاتنفى) الفعل الماضى ، ولم يوجد مثل هذا إلا فى قولهم : «أليس قد خلق الله مثلهم» ، وهو لغة شاذة . . . .) » ا هـ .

واشترط الكوفيون للقياس على هذا الأسلوب دخول «قد» على خبر «ليس» ؛ مجاراة للمثال المسموع ، ولأن «قد» تقربه من الحال .

(٣) «ليس» فى هذا المثال فعل من أفعال الاستثناء — كما سيجىء فى بابه ، ج ٢ م ٨٣ ص ٣٢٨ —

(٤) ويفهم من هذا صحة وقوع الفعل الماضى فى خبرها ، ولكنه قليل قبيح — كما سلف فى رقم ٢ — والمستحسن أن يكون هذا الماضى مقرونا بالحرف «قد» ليقربه من الحال طبقاً لرأى الكوفيين الذين يشترطون هذا فى الماضى خبر «ليس» ، (كما سبق هنا ، وفى رقم — ب — من هامش ص ٥٤٧) .

أما الاعتراض بأن «ليس» لنفى الزمن الحالى فيلزم من الإخبار عنها بالماضى تناقض . . . » فقد أجاب عنه النحاة : بأنها تكون لنفى الحال فى الجملة غير المقيدة بزمان ، أما المقيدة به فنفيها على حسب القيد . هذا إلى أن «قد» تقربه من الحال كما عرفنا

الدالة عليه ، ولوجود قرينة عقلية فى الآية تدل عليه أيضًا ، هى : أن يوم القيامة لم يأت حتى الآن .

وقد يكون المراد منها نفى الحكم نفيًا مجرداً من الزمن ؛ كقول العرب : (ليس لكذوب مروءة ، ولا لحسود راحة ، ولا لسيىء الخلق سُؤدُد)، وقولهم : (ليس مِنَّا من عقّ أباه[1]) .

شروط عملها ؛ وأحكامها :

١ – هى الشروط العامة .

٢ – لا تستعمل تامة .

٣ – لا يجوز تقدم خبرها عليها فى الرأى الأرجح[2] .

٤ – يجوز حذف خبرها ، إذا كان نكرة عامة ؛ نحو : ليس أحد ... ، أى : ليس أحد موجوداً ، أو : نحو ذلك . . .

ويجوز جره بالباء الزائدة ، بشرط ألا تكون أداة استثناء[3] ؛ وبشرط ألاّ ينتقض النفى بإلا ؛ نحو : ليس الغضب بمحمودِ العاقبة ، وقول الشاعر :

وليس بِمُغْنٍ فى المودة شافعٌ ... إذا لم يكنْ بين الضلوع شفيعُ

فإن نقض النفى بإلا لم يصح جرّ الخبر بالباء الزائدة ؛ فلا يجوز ليس الغِنَى إلاّ بغِنَى النفس[4] . . .

٥ – لا يصح وقوع « إنْ الزائدة » بعدها[5] .

٦ – يجوز أن يتصل بآخرها الكاف التى هى حرف محض للخطاب[6] : مثل : لستك محمدا مهملا . وقد سبق البيان المتصل بهذا[7] .

وبقى من أحكام ليس حكم يتعلق بخبرها المنفى . وسيجى الكلام عليه مع بقية الأخبار المنفية[8] . . .

---

(١) عصاه وترك الإحسان إليه .

(٢) راجع مواضع تقدم الخبر هنا ، فى ص ٥٦٩ .

(٣) لأنها لو كانت أداة استثناء لكانت بمعنى : « إلا » ، والمقترن « بإلا » لا يزاد فى أوله « الباء » – كما سيجىء فى رقم ٢ من هامش ٦٠٧ – ومثلها : « لايكون » الاستثنائية . أما الكلام على هذين الفعلين باعتبارهما من أفعال الاستثناء فكانه باب : الاستثناء » – ح ٢ م ٨٣ ص ٢٧٦ –

(٤) انظر رقم ٤ من هامش ص ٤٤٨ حيث الكلام على الناسخ الذى يحتاج إلى منصوب فيستغنى عنه بمرفوع . (ومن أمثلة هذا الناسخ : ليس) .

(٥) راجع الصبان ، والهمع – أول باب « ما » الحجازية .

(٦) وهو حرف متصرف على حسب المخاطب ، إفراداً وتثنية وجمعا ، مع التذكير أو التأنيث فى كل ذلك .

(٧) فى رقم ٣ من ص ٢٤٠ .

(٨) فى ص ٥٩٠ .

... ...
... ...

زيادة وتفصيل :

(ا) أشرنا فيما سبق[1] إلى أنه يجوز فى خبر « ليس » ما جاز فى خبر « كان » بصورتيها الماضية والمضارعة، المسبوقة بالنفى ، من اقترانه بالواو حين يكون جملة موجبة[2] ، بسبب اقترانها بكلمة : « إلا » الملغاة ، كقول الشاعر :

لَيْسَ شَيْءٌ إلاّ وَفِيهِ إذَا مَـا قَابَلَتْهُ عيْنُ البَصِيرِ اعتبارُ

وتسمى هذه الواو : « الواو الداخلة على خبر الناسخ » كما عرفنا .

ونقول هنا ما قلناه فى « كان » : من أن الأحسن العدول عن زيادتها — برغم أن وجودها جائز — حرصاً على دقة التعبير ، وبعداً عن اللبس الذى قد ينشأ بين هذه الواو والأخرى التى للحال أو لغيره . . . فلكل واحدة موضع تستعمل فيه ومعنى تؤديه ، وتركها يريحنا مما قال بعض النحاة الأقدمين من تأويل للنصوص المشتملة عليها ؛ وتكلف لا داعى له .

(ب) لا تقع « إن » الزائدة بعد « ليس »[3] — فلا يصح أن يقال : ليس إن الكذوب محترماً ، مع أنه يجوز زيادتها بعد « ما » النافية المهملة التى معناها معنى « ليس » ؛ مثل : ما إنْ الضعف محمود ، أما وقوعها بعد « ما » الحجازية فيبطل عملها[4] .

(حـ) قد يقع بعد خبر « ليس » و « ما » معطوف مشتق ، له أحكام مختلفة تجيء فى « ب » من ص ٦١١ .

---

(١) فى ص ٥٥٥ وهامشها رقم ١ ويجيء فى رقم ٢ من هامش ص ٦٨٩ .

(٢) لأن « ليس » تفيد النفى ، والاستثناء ينقض النفى .

(٣) صرح بهذا الصبان وصاحب « الهمع » فى أول باب : « ما » الحجازية — كما أشرنا فى رقم ٥ من الصفحة السابقة .

(٤) كما سيجيء فى « ا » من ص ٥٩٤ .

زال : تدل بذاتها وصيغتها على النفى، وعدم وجود الشيء ؛ من غير أن تحتاج فى تأدية هذه الدلالة للفظ آخر ؛ فإذا وجد قبلها نفى أو شبهه (وهو : النهى ، والدعاء) انقلب معناها للإثبات[1] ؛ مثل : ما زال العدو ناقماً . أى : بقىَ واستمر ناقماً . وفى هذه الحالة تفيد مع معموليها اتصاف اسمها بمعنى الخبر اتصافاً مستمراً لا ينقطع، أو مستمراً إلى وقت الكلام ، ثم ينقطع بعده بوقت طويل أو قصير ؛ كل ذلك على حسب المعنى . فمثال المستمر الدائم : مازال الله رحيماً بعباده — ما زال الفيل كبير الأذنين . . . ومثال الثانى : لا يزال الحارس واقفاً . لا يزال الخطيب متكلماً .

ومثالها مع النهى : لا تزَل[2] بعيداً عن الطغيان . ومع الدعاء (وأدواته هنا « لا » ، أو : « لن ») لا زال الخير منهمراً عليك فى قابل أيامك — لا يزال التوفيق رائدك فى كل ما تقدم عليه — لن تزال عناية الله تحرسك فيما يصادفك من مكايد . . . ، بشرط أن يكون القصد من كل ذلك هو : الدعاء للمخاطب . . .

ولا تستعمل « زال » المسبوقة بالنفى أو شبهه تامة[3] . . .

ويشبهها فى الدلالة على النفى بذاتها، وصيغتها ، وفى اشتراط أداة نفى قبلها ، أو شبهه للعمل — أخوات لها فى هذا ، هى : (فتئ — برح — انفك — وسيأتى الكلام على كل واحد من الثلاثة)[4] .

---

(١) لأن نفى النفى إثبات . والنهى والدعاء يتضمنان فى المعنى نفياً ؛ لأن المطلوب بهما ترك شيء ؛ وهذا الترك نفى .

(٢) فى هذا المثال وأشباهه تكون : « لا » ناهية مع تضمنها معنى النفى — كما سبق فى رقم ١ — وهى لا تدخل إلا على المضارع دائماً ، فإذا كان المضارع بعدها فعلا ناسخاً من مضارع هذه الأربعة (زال — فتئ — برح — انفك) كان متضمناً للنفى مع تضمنها للنهى ؛ فيصير المعنى فى المثال : أنهاك عن عدم البعد عن الطغيان . أى : أنهاك عن الطغيان . ومثلها « لن » التى للدعاء فإنها خاصة بالمضارع. بخلاف «لا» الدعائية ؛ فإنها تدخل على الماضى والمضارع .

(٣) انظر رقم ١ من هامش ص ٥٦٨ حيث الكلام على مبتدأ ناسخ (مثل : زائل) لا يحتاج إلى خبر إن كان هذا المبتدأ وصفاً ناسخاً يعمل ؛ لأن اسم الناسخ يغنى عن خبر المبتدأ . . .

(٤) ومثلها : (وإن كان قليل الاستعمال) « ونَى » ، و «رام » التى مضارعها « يريم » ، وكلاهما بمعنى : « زال » الناسخة . ومن شواهد استعمالهما :

لا يَنِى الحُبُّ شِيمةَ الحِبِّ ما دَا مَ ؛ فَلَا تَحْسَبَنَّهُ ذَا ارْعِواء

وقوله :

إذا رُمْتَ مِمَّنْ لا يَرِيمُ مُتَيَّماً سُلُوًّا فَقَدْ أبْعَدْتَ من رَوْمِكَ المَرمَى

شروط إعمالها ، وإعمال المشتقات منْ مصدرها :

١ – يشترط فيها الشروط العامة .

٢ – أن يسبقها نفى[١] ، أو نهى ، أو دعاء ؛ –كالأمثلة التى سبقت– ولا فرق فى النفى بين أن يكون ظاهراً ؛ مثل: (لا زال الغنى ثمرة الجدّ) ، وأن يكون مقدراً لا يظهر فى الكلام، ولكن المعنى يكشف عنه ، والسياق يرشد إليه ؛ مثل: (تالله يزال الشحيح محروماً متعة الحياة حتى يموت) .أى: تالله لا يزال . وحذف النفى قياسى معها بشرط أن يكون بالحرف : « لا »،وأن يكون الفعل مضارعاً فى جواب قسم[٢].

٣ – ألا يكون خبرها جملة فعلية ماضوية ؛ فلا يصح : ما زال المسافر

---

(١) سواء أكان النفى بالحرف ، مثل : « ما » أم بفعل موضوع للنفى ؛ مثل : « ليس » ؛ تقول : ليس ينفك العزيز مكرّماً وقول الشاعر :

قضى الله يا أسماء أن لستُ زائلاً ... أحبك حتى يُغمضَ العينَ مغمضُ

أو بفعل طارئ عليه النفى ؛ مثل : « قلّما » ؛ فى نحو : « قلّما يبرح الأنبياء دعاة الهدى». فكلمة : « قلّما » هنا تركت معنى التقليل ، وصارت ، بمعنى « ما » النافية ؛ لوجود قرينة تدل على ذلك ؛ هى : أن الأنبياء لا تبرح الدعوة للهدى مطلقاً ؛ إذ لا يصح أن يقال : إنها قد تترك دعوة الله بعض الأحيان .

أو بفعل يتضمن معنى النفى ويستلزمه ؛ كالفعل ؛ « أبَى » ؛ بمعنى : امتنع وكره ، مثل أبَيْتُ أزال أستغفر الله ، لأن معنى: « أبيت » لم أفعل ، أو باسم مثل ؛ « غير » فى نحو : غير منفك العالم أسير علمه . ويستعان على إعراب هذا المثال بما سبق فى رقم ١ من هامش ص ٤٤٩ وبما يجىء فى رقم ١ من هامش ٥٦٨ .

(٢) يصح أن تحذف أداة النفى قبل « زال » وأخواتها الثلاث بالشرطين المذكورين؛ لأن العرب تحذف أحياناً « لا » النافية فى جواب القسم ، مع ملاحظتها وتقديرها فى المعنى ؛ لأن اللبس عندئذ بين المنفى والموجَب ، مأمون ؛ إذ لو كان الجواب غير منفى فى المعنى والتقدير لوجب أن يكون المضارع مؤكداً باللام والنون معاً؛ جرياً على الأغلب والأقوى فى جواب القسم عند البصريين ، وبأحدهما عند كثرة الكوفيين. ومن أمثلة حذف « لا » قوله تعالى : « (تالله تفتأ تذكر يوسف . . .) أى : لا تفتأ .

جاء فى أمالى أبى القاسم الزجاجى – ص ٥٠ – فى بيت ليلى الأخيلية ترثى توبة ، وصدره :

« فأقسمت أبكى بعد توبة هالكا . . . » ما نصه : « (تريد : لا أبكى بعد توبة هالكا . . . والعرب تضمر « لا » النافية فى جواب القسم مع ملاحظتها فى المعنى ؛ لأن الفرق بينه وبين الموجب قد وقع بلزوم الموجب اللام والنون ؛ كقولك : والله لأخرجن . قال الله عز جل : « تالله تفتأ تذكر يوسف . . . » أى : لا تفتأ تذكر يوسف ») اهـ .

وقال الشاعر :

فقلت يمين الله أبرح قاعداً ... ولو قطعوا رأسى لديك ، وأوصالى

أما بيت ليلى الأخيلية فى رثاء توبة كاملا فهو :

فأقسمت أبكى بعد توبة هالكاً ... وأحفِل من دارت عليه الدوائر

أى : لا أبكى ولا أحفِل . . . (حفَله ، وحفَل به ، يحفِل . . . ، اهتمّ وبالَى) .

غاب ؛ لأن «زال» تفيدمع معموليها استمرار المعنى إلى وقت الكلام ، ثم ينقطع بعده أو لا ينقطع ، - كما سبق - والخبر إذا وقع جملة فعلية ماضوية كان منافياً الاستمرار ، ومعارضاً له : لدلالته فى هذه الجملة على الماضى وحده ، دون اتصال بالحال أو : المستقبل[1].

٤ - ألا يقع خبرها بعد : «إلا» ؛ فلا يصح : ما زال النجم إلا بعيداً ؛ لأن النفى نُقِضَ وزال بسبب : «إلا» .

٥ - أن يكون مضارعها هو : «يزال» التى ليس لها مصدر مستعمل . أما : «زال» التى مضارعها : «يَزِيل» ومصدرها «زَيْل» فليست من الأفعال الناسخة ، وإنما هى فعل تام، متعد ، إلى مفعول به ، ومعناها : مَيَّزَ وفصَل . تقول «زال» التاجر بضاعته زَيْلا : أى : ميَّزَها وفصَلها من غيرها . وكذلك : «زال» التى مضارعها : «يزول» ومصدرها : «الزوال» فإنها ليست من النواسخ ؛ وإنما هى فعل لازم ، معناه : هلك وفَنِيَ . . . مثل : زال سلطان الطغاة زوالا ؛ بمعنى : هَلَكَ وفَنِيَ هلاكًا وفناء . وقد يكون معناها : انتقل من مكانه ، مثل : زال الحجر ؛ أى : انتقل من موضعه . . .

وسيجىء آخر هذا الباب حكم خاص بخبرها المنفى ، وخبر أخواتها عند الكلام على الأخبار المنفية عامة[2].

فتئ : تشترك هى والمشتقات من مصدرها مع «زال» فى كل أحكامها السابقة، أى : فى معناها، وفى شروطها . إلا الشرط الأخير ، الخاص بالمضارع لاختلاف المضارع فيهما . وإلا صحة وقوع : «فتئ» تامة فى بعض الأساليب - دون زال - ومنها : فتئ الصانع عن شىء بمعنى : نسيه .

برح : تشترك - هى والمشتقات من مصدرها - مع «زالَ» فى كل أحكامها السالفة، أى : فى معناها ، وفى شروطها ، إلا الشرط الأخير ، الخاص بالمضارع ؛ لاختلاف المضارع فيهما ، وإلا صحة وقوع «برح» تامة ؛ - دون زال - مثل قوله تعالى : (وإذ ، قالَ موسى لفتاه لا أَبْرَحُ . . .) ، أى : لا أذهب ، ولا أنتقل[3]. . .

---

(١) راجع مايتصل بهذا فى أول ص ٥٤٧ و«أ» من هامشها . (٢) ص ٥٩٠ .

(٣) لاصلة بين (برح وأبرح) الناسختين؛ طبقاً للبيان الموضح لهما هنا، -وأبرحتَ التامة فى قول =

انفكّ: تشترك – وهي والمشتقات من مصدرها – مع « زال » في كل أحكامها المتقدمة إلا الشرط الأخير الخاص بالمضارع ؛ لاختلاف المضارع فيهما ، وإلا صحة استعمال . « انفك » تامة ، بمعنى : انفصل – دون زال – ؛ مثل : فككتُ حلَقات السلسلة فانفكت ، أي : انفصلت . . .

دام : تفيد مع معموليها استمرار المعنى الذى قبلها مدة محددة ؛ هي مدة ثبوت معنى خبرها لاسمها ؛ نحو : يفيد الأكل ما دام المرء جائعاً : ويضر ما دام المرء ممتلئاً . ففائدة الأكل تدوم بدوام وقت معين ، محدد ؛ هو : وقت جوع المرء . والضرر يدوم كذلك بدوام وقت معين ، محدود ؛ هو : وقت الامتلاء ، ولا بد في دوام ذلك الوقت المحدد من أن يستمر ويمتد إلى زمن الكلام .

شروط إعمالها :

١ – يشترط فيها الشروط العامة .

٢ – أن تكون بلفظ الماضي[1] ، وقبلها ما المصدرية الظرفية[2] .

= العرب : « لله درك فارساً ، وأبرحتَ جاراً » ، بمعنى : عظُمتَ فارساً وعظُمت جاراً . يقال أبرح الرجل ، إذا جاء بالبرْح – بسكون الراء – أي : بالعجب (والبيان في ج ٢ باب : « التمييز » م ٨٧ ص ٣٩٠) فجملة : « أبرحتَ » فعل وفاعل . « وجارا » : تمييز.

(١) تبعاً للرأي الأرجح . كما سيتضح في رقم ٢ من هامش الصفحة التالية .

(٢) هي التي تؤول مع ما بعدها بمصدر مع نيابتها عن ظرف زمان بمعنى : مدة ، أو : وقت أو زمن ، أو نحو هذا من كل مايدل على الزمان ، ويكون هذا المصدر المؤول معمولا للمضارع الذى قبلها ؛ مثل : أشاركك مادمت أميناً . (وقد سبق الكلام عليها وعلى المصدر المؤول ، في الموصول الحرفي (ص ٤١١) . ولتقريب فهمها يفترضون أن أصل الجملة : أشاركك مدة مادمت أميناً ، فكلمة « مدة » ظرف زمان مضاف . و كلمة « ما » مصدرية ، تسبك مع الجملة التالية لها بمصدر : ؛ تقديره « دوامك » . وهذا المصدر المؤول هو المضاف إليه . ثم حذف الظرف المضاف ، وناب عنه المضاف إليه من غير سبك (وهو : « ما » مع الجملة التي تليها) ، وصار هذا المضاف إليه منصوباً على الظرفية ؛ لنيابته عن الظرف المحذوف ، كما ناب ، المصدر الصريح عن الظرف في مثل . قابلتك غروب الشمس ؛ أي : وقت غروب الشمس ، فقد حذف الظرف المضاف ، وناب المصدر المضاف إليه عنه ؛ فصار منصوباً .

فإن تقدم على « دام » « ما » المصدرية فقط – أي « ما » المصدرية غير الظرفية – كانت فعلا تاماً ، بمعنى : بقي واستمر . نحو : يسرني مادمت ، أي : دوامك وبقاؤك – . ومثله : يسرني مادمت شجاعاً ، أي : يسرني دوامك شجاعاً . ولا يصح أن تكون « ما » مصدرية ظرفية في هذا المثال ؛ فليس المراد يسرني المدة ، وإنما المراد : يسرني الدوام والاستمرار ، وفرق كبير بين الاثنين : لأن الذي يسر هو الدوام ، لا المدة .. وكذلك إن سبقها « ما » النافية كانت فعلا تاماً ، بمعنى : بقي واستمر طويلا . نحو : مادام الضيف . أي : ما بقي واستمر ، وكذلك إن لم تسبق مطلقاً بلفظة « ما » النافية أو غير النافية ، نحو : دام الظلم فأهلك أعوانه ، ونحو : دام محمد صحيحاً (صحيحاً : حال منصوبة ، وليست خبراً) .

وإذا أُسْنِدتْ لضمير رفع متحرك وجب ضم الدال ، وحذف الألف[1]

٣ – أن يسبقهما معاً كلام تتصل به اتصالا معنويًّا ، بشرط أن يكون جملة فعلية مضارعية[2].

٤ – ألا يكون خبرها جملة فعلية ماضوية ؛ لأن«دام مع معموليها» تفيد استمرار المعنى إلى وقت الكلام ، والجملة الماضوية تفيد انقطاعه ، فيقع التنافى[3].

٥ – ألا يتقدم خبرها عليها وعلى «ما» معاً؛ لأن « ما » المصدرية الظرفية[4] لا يسبقها شيء من صلتها التى تسبك معها بمصدر. أما توسطه بينها وبين « ما » فجائز.

• • •

ومما سبق نعلم : أن جميع أفعال هذا الباب تستعمل ناقصة وتامة إلا ثلاثة أفعال تلتزم النقص ؛ (وهى : فتئ – زال – ليس) – .

كما نعلم : أن كل فعل ناقص (ناسخ) لا يعمل هو وما قد يكون لمصدره من

= ومن المفيد أن نشير إلى أن الفعل « دام » قد يكون ناقصاً أو غير ناقص مع تقدم « ما » المصدرية الظرفية عليه ؛ فليس من اللازم نقصانه عند وجودها ؛ فقد يكون تاماً لا يعمل كما فى قوله تعالى : (خالدين فيها مادامت السموات والأرض) ، فالمعول عليه فى الحكم بالنقصان أو عدمه هو أنها لا تعمل بغير أن يتحقق الشرط . لكن وجود الشرط لا يستلزم حتماً أن تعمل ، فمع وجوده يجوز إهمالها وإعمالها على حسب المعنى ، إذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط (كما يقول علماء المنطق) ، ولكن لا يوجد المشروط بدون وجود الشرط ؛ كالرؤية لاتكون إلا بوجود العين . لكن وجود العين لا يقتضى الرؤية ؛ إذ يصح أن تكون العين مغلقة ، أو نائمة ، أو محتجبة عن الإبصار لسبب . .

(١) يوضح هذا ما سبق فى آخر رقم ٢ من هامش ص ٥١٦ خاصا بالفعل : « كان » .

(٢) كقول الشاعر :

ونكرم جارنا ما دام فينا   ونُتْبِعه الكرامة حيث مالاَ ...

وهذا الشرط نص عليه صاحب شرح المفصل (فى ص ١١٤ من الجزء السابع) حيث قال : (أما : « دام » فلا تستعمل إلا بلفظ الماضى – كما كانت « ليس » كذلك – ولا يتقدمها إلا فعل مضارع ؛ نحو : لا أكلمك مادام زيد قائماً) اﻫ .

أما قوله تعالى : (وأوصانى بالصلاة والزكاة مادمت حيا) فلهم فيه كلام يخرجه عما نحن فيه – وقد أشرنا لهذا الشرط فى رقم ٣ من هامش ص ٤١٢ . واشتراط مضيها هو الأرجح – كما قلنا – ويعارض فيه بعض النحاة ، محتجا بأن لها مضارعاً ناسخاً هو : « يدوم » ولها مصدر ناسخ كذلك . (راجع الصبان فى هذا الموضع) وهذا الرأى ضعيف مردود ، لقيامه على فهم نظرى محض لا تؤيده الشواهد . والصحيح أنها فعل ماض جامد إذا سبقته « ما » المصدرية الظرفية .

(٣) راجع مايتصل بهذا فى « أ » من هامش ص ٥٤٧ .

(٤) والمصدرية غير الظرفية أيضاً – راجع حكم النوعين فى ص ٤١٣ – .

مشتقات ، إلا بشروط مفصّلة ؛ فلا يكفى الاقتصار على ما يذكره بعض النحاة من تقسيم هذه الأفعال الناسخة ثلاثة أقسام مجملة ؛ بحسب ما يلزم لها من شروط ، أولا يلزم ، حيث يقولون :

(ا) قسم يعمل بدون شرط ، وهو ثمانية أفعال :
كان — أصبح — أضحى — أمسى — ظل — بات — صار — ليس .

(ب) قسم يعمل بشرط أن يسبقه نفى ، أو شبه نفى ، وهو أربعة أفعال :
زال — برح — فتئ — انفك .

(حـ) قسم يعمل بشرط أن يسبقه « ما » المصدرية الظرفية وهو فعل واحد: « دام » . . .

فهذا التقسيم غير سليم ؛ لاعتباره القسم الأول غير محتاج إلى شروط ، ولأنه ترك فى القسمين الأخيرين شروطاً هامة ، لا يصح إهمالها ، وقد عرفنا تفصيلها[1] .

* * *

بقى أن نعود إلى مسألة أشرنا إليها من قبل[2] ؛ هى : أن النسخ ليس مقصوراً على الأفعال الماضية وحدها ، بل يشملها ويشمل ما قد يكون لمصادرها من مشتقات ؛ فتعمل بالشروط التى للماضى . وتفصيل هذا أن الأفعال الناسخة ثلاثة أقسام :

(ا) قسم جامد ، — أى : لا يتصرف مطلقاً ، ولا يوجد منه غير الماضى — ، وهو فعلان : « ليس » بالاتفاق ، و « دام »[3] فى أشهر الآراء .

---

(١) ويشير ابن مالك إلى عمل « كان » بقوله :

تَرْفَعُ كانَ المبتدا اسْماً والْخَبَرْ تَنْصِبُهُ ؛ ككَانَ سَيِّدًا عُمَرْ

أى : كان عمر سيداً ، ويذكر أخواتها بقوله :

ككانَ :ظَلَّ ،باتَ ، أَضْحى، أَصْبَحا أَمْسَى ، وصارَ ،لَيْسَ ، زَالَ ، بَرِحَا
فَتِئَ ، وانفكَّ ، وهَذِى الْأَرْبَعَهْ لِشِبْهِ نَفْيٍ ،أَوْ لِنَفْيٍ مُتْبَعَهْ

أى : أن الأربعة الأخيرة فى الترتيب تتبع نفياً أو شبه نفى ، ومعنى تتبعه : تليه وتجىء بعده ؛ (فلا بد أن تُتْبِعها النفى ، أى : تذكرها بعده) ثم قال :

ومثلُ كانَ : « دامَ » مسبوقاً بِمَا كأَعْطِ — ما دُمْتَ مصيباً دِرْهَمَا

أى : أن الفعل : « دام » فى العمل مثل « كان » فى عملها بشرط أن يسبقه « ما المصدرية الظرفية » ، ولم يذكر أنها « مصدرية ظرفية » لضيق الوزن الشعرى ؛ فاكتفى بمثال يحويها ؛ وهو : أعط درهماً مادمت مصيباً ، أى : مدة دوامك مصيباً الدرهم ، أومصيباً المحتاج .

(٢) فى ص ٥٤٦ و ٥٤٧ .

(٣) انظر رقم (٢) من هامش ص ٥٦٥ .

(ب) قسم يتصرف تصرفاً شبه كامل ؛ فله الماضي ، والمضارع ، والأمر ، والمصدر ، واسم الفاعل، دون اسم المفعول وباقى المشتقات ؛ فإنها لم ترد فى استعمال الفصحاء ؛ وهو سبعة : (كان–أصبح–أضحى –أمسى –بات – ظل –صار)، فن أمثلة «كان» للماضى : كان الوفاء شيمةَ الحر ، وللمضارع : يكون الكلام عنوانُ صاحبه ، وللأمر : كونوا أنصار الله . وللمصدر قول العرب : كوْنك شريفاً مع الفقر خير من كونك دنيئاً مع الغنى . وقول الشاعر :

ببذلٍ وحلمٍ سادَ فى قومهِ الفتى ... وكَوْنُكَ إيَّاهُ عليكَ يسيرُ

ولاسمَ الفاعل :

وما كل من يبْدِى البشاشة كائناً ... أخاكَ إذا لم تُلْفِه لكَ مُنْجِداً

وهكذا ... وبقية الأفعال السبعة مثل «كان» فى هذا التصرف «الشبيه بالكامل» والذى يسمونه أحياناً : «الكامل نسبياً» .

(حـ) قسم يتصرف تصرفاً ناقصاً ؛ وهو الأربعة المسبوقة بالنفى ، أو شبهه . (وهى: زال – برح – فتئ – انفك) فهذه الأربعة ليس لها إلا الماضى ، والمضارع ، واسم الفاعل ؛ مثل : لا زالت الأمطارُ موردَ الأنهار . ولا تزال الأنهارُ عمادَ الحياة . وليس النيل زائلاً[1] عمادَ الزراعة فى بلادنا ؛ ومن هذا قول الشاعر :

قضى الله يا أسماءُ أنْ لستُ زائلاً ... أحبُّك، حتى يُغمِضَ العينَ مغمِضُ[2]

• • •

---

(١) لوقلنا : مازائلٌ النيلُ عمادَ الزراعة فى بلادنا – فأين خبر المبتدأ الذى هو كلمة «زائل»؟ أيكون خبره الاسم والخبر معاً أم أحدهما ؟ الراجح – عند الصبان – أن خبره هو اسمه فقط ؛ فتكون كلمة «النيل» اسم «زائل» وفى الوقت نفسه خبر له باعتباره مبتدأ . ولا اعتراض بأن خبر المبتدأ لم يتمم الفائدة الأساسية ، لأن عدم إتمامه الفائدة ناشىء من أمر عرضى هو نقصان المبتدأ .

فهذا نوع من المبتدأ الناسخ ؛ يستغنى عن خبر المبتدأ ؛ اكتفاء باسم الناسخ مع بقاء خبر الناسخ على حاله من الضبط الذى يستحقه باعتباره خبر الناسخ. (راجع الصبان فى هذا الباب عند بيت ابن مالك : «وغير ماض مثله قد عملا ...») وقد أشرنا لهذه الصورة فى رقم ٢ من هامش ص ٤٤٤ وفى ٣ من هامش ص ٥٦٢

(٢) تقدم البيت فى رقم ١ من هامش ص ١٦٥ لمناسبة هناك . وفيما سبق يقول ابن مالك :

وغيرُ ماضٍ مثلُه قَدْ عمِلاَ ... إنْ كانَ غيرُ الماضِ منهُ اسْتُعمِلاَ

أى : أن الفعل غير الماضى إن وجد واستعمل فإنه يعمل مثله ؛ فغير الماضى يشمل المضارع والأمر وكذلك يشمل مايوجد من المشتقات الأخرى .

هذا ، ولايصح فى كلمة : «مثل» النصب على أنها حال من فاعل : «عمل» إلا للضرورة ، أو على رأى ضعيف ، لما يترتب على هذا من تقديم معمول الفعل المسبوق بالحرف : «قد» وهو ممنوع فى القول الأصح – كما سبق فى رقم ١ هامش ص ٥٢ نقلا عن الخضرى– .

المسألة ٤٣ :

حكم الناسخ ومعموليه من ناحية التقديم والتأخير

الترتيب – فى هذا الباب – واجب بين الناسخ واسمه ؛ فلا يجوز تقديم الاسم على عامله الناسخ[١] . أما الخبر فإن كان جملة خالية من ضمير يعود على اسم الناسخ، فالأحسن تأخيره عن الناسخ واسمه[٢] معاً ؛ لأن تقدمه – فى هذه الصورة – على الناسخ أو توسطه بين الناسخ واسْمه، غير معروف فى الكلام العربى الفصيح[٣].

ويجب تأخيره عنهما إن كان جملة مشتملة على ضمير يعود على اسم الناسخ؛ كالضمير الذى فى الجملة الفعلية : « تُوسِعه » من قول أعرابى ينصح صديقه : « دَعْ ما يسْبِق إلى القلوب إنكارُه، وإن كان عندك – اعتذارُه[٤] فليس من حكَى عنك نُكْراً[٥] تُوسِعُهُ فيك عُذرا[٦] » .

مما تقدم يكون للجملة الواقعة خبراً للناسخ حكم واحد ؛ هو : التأخير عنهما – إما وجوباً ، وإما استحساناً – .

وأما الخبر الذى ليس جملة (وهو : المفرد ، وشبه الجملة) فله ست حالات[٧] :

---

(١) كما أشرنا فى ص ٥٤٦ .

(٢) قلنا : « الأحسن » ؛ لأن الخلاف واسع فى جواز التقديم ، أو منعه ، أو تقييده بحالات دون غيرها–راجع «الهمع» ج ١ ص ١١٨ – ويقول «الهمع» فى حالة التأخير الواجب وهى التى جعلناها مستحسنة ما نصه :(لايجوز تقديمه فيها ، ولا توسطه ؛ سواء أكانت اسمية؛ نحو : كان على أبوه قائم أم فعليه رافعة ضمير الاسم ؛ نحو : كان على يقوم ؛ أم غير رافعة ؛ نحو : كان على يمر محمود به . ومستند المنع فى ذلك عدم سماعه .) ا هـ .

لكن قد يكون الواجب التمثيل بنحو : « كان المريض يغيب الطبيب فيتألم من غيابه ، أو : فيتألم الناس من غيابه ؛ كى تكون جملة الخبر خالية من كل ضمير يعود على اسم الناسخ .

(٣) هذا كلامهم . وبالرغم من أنه غير معروف فى الكلام المأثور ، يجيز بعض النحاة تقديمه قياساً على خبر المبتدأ . لكن القياس هنا غير مستحسن بعد أن تبين لهم أن الكلام العربى لم يرد به تقدم هذا النوع من الخبر الجملة .

(٤) العذر لفعله .

(٥) أمراً مستقبحاً .

(٦) تزيده مايقنعه ويرضيه . والجملة الفعلية : (توسعه) فى محل نصب خبر « ليس »

(٧) ولمعمولاته – إن وجدت – حالات أخرى سيجىء الكلام عليها فى الزيادة ، ص ٥٧٦ .

الأولى : وجوب التأخر عن الاسم[١]، وذلك :

١ ـ حين يترتب على التقديم لبس لا يمكن معه تمييز أحدهما من الآخر[٢] نحو : كان شريكي أخي ـ صار أستاذى رفيقى فى العمل ـ باتت أختى طبيبتى ... فلو تقدم الخبر لأوقع فى لبس لا يظهر معه الاسم من الخبر . والفرق المعنوىّ بينهما كبير ؛ لأن أحدهما محكوم عليه ؛ وهو : الاسم ، والآخر محكوم به ، وهو : الخبر .

٢ ـ حين يكون الخبر واقعاً فيه الحصر ؛ كأن يكون مقروناً بإلا المسبوقة بالنفى ؛ (نحو : ماكان التاريخ إلا الخبر الصادق ، أو مسبوقاً « بإنما » ؛ (مثل : إنما كان التاريخ الخبر الصادق ؛ لأن المحصور فيه « بإلا » يجب اتصاله بها ، متأخراً عنها ، والمحصور فيه « بإنما » يجب فصله وتأخيره ، فلو تقدم المتأخر فى الصورتين تغير المقصود ، وفات الغرض الهام من الحصر .

الثانية : وجوب التقدم على الاسم فقط ؛ (فيتوسط الخبر بينه وبين العامل الناسخ) وذلك حين يكون الاسم مضافاً إلى ضمير يعود على شىء متصل بالخبر[٣] ؛ مع وجود ما يمنع تقدم الخبر على الناسخ ؛ مثل يعجبنى أن يكون للعمل أهلُه[٤] فلا يصح : (يعجبنى أن يكون أهلُه للعمل) ؛ لما فى هذا من عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، وهو ممنوع فى مثل هذا[٥] . . .

---

(١) وهذا يقتضى التأخر عن الناسخ حتماً ؛ لما تقدم من وجوب تأخير إسم الناسخ عن عامله .

(٢) بأن يكونا معرفتين معاً أو نكرتين معاً . . على الوجه الذى تقدم فى المبتدأ والخبر ص ٤٩٢ و « ب » ص ٤٩٩ م ٣٧) .

(٣) ليس من اللازم أن يكون الضمير « مضافاً إليه » ، وإنما اللازم أن يكون معمولا للاسم ، أو مرتبطا به بصلة إعرابية قوية .

(٤) هذا المثال هو الذى يوضح الحالة الثانية توضيحاً دقيقاً ؛ لوجود « أنْ » المصدرية فيه ؛ لأن وجودها يمنع تقديم شىء عليها من جملتها التى تليها ، كما تمنع تقديم شىء يفصل بينها وبين الفعل الذى دخلت عليه لتنصبه ؛ فلا يصح تقديم الخبر عليها ، أو على الفعل الذى تنصبه ، كما لا يصح تأخيره من الاسم ؛ لأن فى الاسم ضميراً يعود على شىء متصل بالخبر ؛ فتقديم الخبر ممنوع ، وتأخيره ممنوع ؛ فلم يبق إلا توسطه بين الاسم وعامله الناسخ . أما أمثلة النحاة من نحو : (كان غلامَ هند بعلها) فلا يوجب الاقتصار على توسط الخبر : (غلام) بين الاسم والعامل الناسخ ، لجواز أن يتقدم الخبر على الناسخ فى هذا المثال وأشباهه من غير ضعف . فأمثلتهم المشار إليها لا تصلح للتوسط الواجب وحده

(٥) هناك حالة أخرى يجب فيها توسط الخبر بين الناسخ واسمه ـ وهى التى تقدمت فى رقم ٤ من هامش ص ٤١٠ وستجىء فى ج ٣ م ٩٩ باب : إعمال المصدر ـ وملخصها : أنه لم يرد فى الفصيح وقوع « أن المصدرية » بنوعيها : (المخففة من الثقيلة ، والناصبة المضارع) بعد « كان ، وإنّ » الناسختين بغير فاصل من خبرهما ؛ نحو: كان مطلوباً أن يخلص الصانع ـ وكان مفيداً أنّ الصانع متعلم.

الثالثة : وجوب التقدم على العامل الناسخ[1]؛ وذلك حين يكون الخبر اسمًا واجب الصدارة ، كأسماء الاستفهام ، و « كم » الخبرية . . . نحو : أين كان الغائب ؟ وقول الشاعر :

وقد كان ذِكْرِي[2] للفِراق يَرُوعُنى فكيف أكونُ اليوم ؟ وهو يقينُ

وكم مرةً كانت زيارة المعالم المشهورة !!

ويشترط فى هذه الحالة ألا يكون العامل الناسخ مسبوقًا بشىء آخر له الصَّدارة ؛ مثل : « ما » النافية . . . ؛ لأن الخبر الذى له الصدارة لا يدخل على ماله الصدارة[3] ، فلا يصح : أين ما كان الغائب ؟ ولا : أين ما زال البستانى ؟

وكذلك لا يصح أن يكون العامل الناسخ هو : « ليس » لأنّ خبرها لا يجوز أن يسبقها ، فى الرأى الأرجح[4].

الرابعة : وجوب التوسط بين العامل الناسخ واسمه ، أو التأخر عنهما معاً ؛ وذلك حين يكون العامل مسبوقاً بأداة لها الصدارة ، ولا يجوز أن يفصل بينها وبين العامل الناسخ فاصل . ومن أمثلته : الاستفهام بالحرف « هلْ » ، فى مثل : هل أصبح المريض صحيحاً ؟ فيجب تأخره كهذا المثال : أو توسطه فنقول : هل أصبح صحيحاً المريض ؟

الخامسة : وجوب التوسط بين الناسخ واسمه ، أو التقدم عليهما إذا لم يوجد مانع من التقدم ، وذلك :

١ – حين يكون الاسم مضافًا لضمير[5] يعود على شىء متصل بالخبر ؛ فثال

---

(١) وهذا يقتضى التقدم أيضاً على الاسم .

(٢) تذكرى .

(٣) لكيلا يجتمع شيئان لكل منهما الصدارة ؛ فيقع بينهما التعارض ، ولا يمكن تفضيل أحدهما على الآخر . و« ما » النافية من الأدوات التى لها الصدارة – كما سيجىء فى رقم ٣ من هامش الصفحة الآتية – فلا يجوز تقديم الخبر ولا غيره من جملتها عليها . وكذا كل ماله الصدارة ؛ كالاستفهام ، وأسماء الشرط ، وغيرها .

هذا مايقوله النحاة . ولكن السبب الحقيقى هو عدم استعمال العرب الفصحاء للأسلوب المشتمل على أداتين لهما الصدارة . (راجع رقم ٣ من هامش الصفحة الآتية) .

(٤) كما أشرنا فى رقم ٣ من ص ٥٦٠ وفى رقمى ٤و١ من هامش ص ٥٧٤ و ٥٧٥ وإذا كانت للاستثناء مع النسخ لم يجز تقديم خبرها عليها بالاتفاق . ومثلها : « لا يكون » الناسخة الاستثنائية .

(٥) انظر رقم ١ من هامش الصفحة السابقة .

التوسط : أمسى (فى البستان) حارسه ، وبات (مع الحارس) أخوه[1]. ومثال التقدم عليهما[2] بغير مانع :فى البستان أمسى حارسه ، ومع الحارس بات أخوه . فقد توسط الخبر أو تقدم ؛ لكيلا يعود الضمير الذى فى الاسم على شىء متأخر لفظاً ورتبة ، وهو لا يجوز هنا

٢ ــ حين يكون الاسم واقعاً فيه الحصر ، كأن يكون مقروناً بإلا المسبوقة بالنفى ؛ فمثال التوسط ؛ ما كان حاضراً إلا على، ومثال التقدم على العامل ما حاضراً[3] كان إلا على : لأن تقديم المحصور فيه يفسد الحصر . . .

السادسة : جواز الأمور الثلاثة : (التأخر عن العامل فقط ، والتقدم عليه ، والتوسط بينه وبين الاسم . . .) فى غير ما سبق؛نحو : كان الخطيب مؤثراً . أو كان مؤثراً الخطيبُ ، أو مؤثراً كان الخطيب . ومثله : كان خلقُ المرء سلاحَه ،ويجوز : كان سلاحَه خلقُ المرءِ[4]، كما يجوز : سلاحَه كان خلقُ المرء .

فأحوال الخبر الستة تتلخص فيما يأتى إذا كان غير جملة :

١ ــ وجوب تأخيره عن الناسخ واسمه معاً .

---

(١) ليس فى هذه الحالة ما يمنع من تقديم الخبر على الناسخ . ولهذا يصح توسطه وتقدمه . بخلاف الحالة الثانية التى يجب فيها تقدم الخبر على الاسم وحده ؛ إذ لا بد فيها من وجود مانع يمنع تقدم الخبر على الناسخ . ويمتنع تأخره عن الاسم ؛ فيتعين توسط الخبر بين الناسخ واسمه .

(٢) بشرط ألا يكون قبل العامل شىء له الصدارة ؛ فإن وجد شىء له الصدارة وجب تقديم الخبر على العامل وحده دون أن يتقدم على ماله الصدارة ، إلا أن يكون هناك مايمنع توسط الخبر بين العامل وماله الصدارة، كحالة الاستفهام بهل : فى مثل :هل كان السفر طيباً . (راجع الحالة الرابعة السابقة).

(٣) إذا كان العامل مسبوقاً « بما » النافية فإنه لا يجوز تقديم الخبر عليها وعلى العامل معاً ؛ لأن لها الصدارة . لكن يجوز تقديمه على العامل وحده دون « ما » ، أى : يجوز أن يتوسط بينهما ــ كما سبق فى رقم ٣ من هامش الصفحة السالفة ــ فإن كان النافى حرفاً آخر ، مثل : « لم » أو « لا » أو « لن » أو غيرها إلا « إنْ النافية » فإنها مثل : ما النافية ، جاز أن يتقدم عليه الخبر ؛ نحو: مستريحاً لم يصبح السهران ــ منصوراً لايزال الحق ــ مخلصاً لن يكون الكذاب ــ انظر رقم ٢ من هامش الصفحة الآتية ــ .

(٤) والضمير هنا عائد على متأخر لفظاً فقط . دون رتبة، لأنه عائد على : « خلق » الذى هو اسم : « كان » والاسم متقدم على الخبر فى الرتبة .

٢ — وجوب تقديمه عليهما معاً .
٣ — وجوب توسطه بينهما .
٤ — وجوب تقديمه على العامل الناسخ ، أو التوسط بينه وبين الاسم .
٥ — وجوب توسطه بينهما ، أو تأخره عنهما .
٦ — جواز تأخره عنهما ، أو تقدمه عليهما ، أو توسطه بينهما .

وتلك الأحوال والأحكام تنطبق على جميع أخبار النواسخ فى هذا الباب إلا خبر الأفعال التى يشترط لإعمالها أن يسبقها نفى، أو شبهه، وإلا خبر «دام» التى يشترط لإعمالها أن يسبقها «ما» المصدرية الظرفية ، وإلا خبر «ليس» كما سبقت الإشارة إليها[1]، فهذه ثلاثة مستثناة، لكل واحد منها صور ممنوعة ، وإليك البيان .

فأما الأفعال التى يشترط أن يسبقها نفى أو شبهه فتنطبق عليها الأحكام السابقة إلا حالة واحدة هى وجود النافى «ما» ، فلا يجوز تقديم الخبر عليه ؛ لأن «ما» النافية لها الصدارة—كما سبق—[2]؛ فلا يصح :متكلماً ما زال محمود، ولكن يصح تقدمه على العامل الناسخ وحده دون حرف النفى : «ما» فيصح : ما متكلماً زال محمود . كما يصح تقدمه على حروف النفى الأخرى؛ (مثل . لا . ولم ، ولن . . .) أما بقية الصور الأخرى من التقديم والتأخير فشأن هذه الأفعال التى لا تعمل إلا بسبق نفى أو شبهه ، كشأن غيرها .

وأما «دام» فتنطبق عليها الأحوال والأحكام السابقة إلا حالة واحدة لا تجوز ؛ وهى تقدم الخبر عليها وعلى «ما» المصدرية الظرفية[3]؛ فى مثل : «سأبقى فى

---

(١) فى رقم ٣ من ص ٥٥٩

(٢) فى رقم ٣ من هامش صفحتى ٥٧١ و٥٧٢ ومثلها : «إنْ» فى أرجح الآراء . ومنع تقديم الخبر على أحد حرفى النفى : «ما» و«إن» عام ، يشمل خبر الأفعال الناسخة التى لابد أن يسبقها نفى أو شبهه ، مثل : زال ، كما يشمل خبر الأفعال الناسخة التى لايشترط أن يسبقها ذلك، مثل: «كان» المسبوقة بأحد حرفى النفى ، بل إنه يشمل كل جملة أخرى مبدوءة بأحدهما ، فلا يجوز تقديم شىء من هذه الجملة على أحدهما

(٣) ملاحظة : قال الأشمونى فى هذا الموضع مانصه : «(دعوى الإجماع على منع هذه الصورة مسلمة) اﻫ فقال الصبان فى سبب المنع مانصه : «(لزوم تقدم بعض الصلة على الموصول الحرفى ؛ وهو ممنوع ، ولزوم عمل مابعد الحرف المصدرى فيما قبله ، وهو أيضاً ممنوع اﻫ .

ومن كل ما سبق يتبين أن الموصول الحرفى لايصح أن يسبقه شىء مطلقاً من صلته (أى من كل الجملة التى هى صلة له) .

البيت ما دام المطر منهمراً ، لا يصح أن يقال : (سأبقى فى البيت منهمراً ما دام المطر) ؛ لأن «ما» المصدرية الظرفية — كسائر الحروف المصدرية المختلفة[1] ، لا يصح أن يتقدم عليها شيء من الجملة التى بعدها ؛ وهى الجملة التى تقع صلة لها . لكن يجوز أن يتقدم الخبر على «دام» وحدها فيتوسط بينها وبين «ما» المذكورة[2] ؛ ففى المثال السابق يصح أن يقال : سأبقى فى البيت ما منهمراً دام المطر . وفى مثل : أقرأ الكتاب ما دامت النفس راغبة ؛ لا يصح أن نقول: أقرأ الكتاب راغبةً ما دامت النفس ويصح أن تقول : أقرأ الكتاب ما راغبةً دامت النفس . . . وهكذا[3] .

وأما «ليس» فتنطبق عليها جميع الأحوال والأحكام السابقة أيضاً[4] إلا حالة

---

(١) طبقا لما مرّ فى آخر هامش الصفحة السالفة ، وأشرنا إليه فى ص ٣٧٨ وهامشها عند الكلام على الصلة .

(٢) تقدم — فى ص ٤١٠ وفى رقم ٤ من هامش ص ٥٧٠ و ... — أنه لايجوز الفصل بالخبر — أو بغيره — بين «أن المصدرية» والفعل الذى تنصبه ؛ فى حين يجوز الفصل به بين «ما المصدرية الظرفية» والفعل الذى دخلت عليه ؛ (طبقاً لما سلف فى ٣٧٨) مع أن كل واحد منهما حرف مصدرى لا يجوز أن يسبقه شيء من الجملة التى يدخل عليها — وهى الجملة التى يسبك معها بمصدر.

وبينهما فرق من جهة أخرى : فأنْ المصدرية تنصب المضارع ؛ فلا يجوز الفصل بينهما مطلقاً — بالخبر أو بغيره — ، محاكاة للوارد الفصيح من كلام العرب، و«ما المصدرية» لاتنصبه إن دخلت عليه ؛ فيجوز الفصل بينهما بالخبر .

(٣) إلى بعض ماسبق يشير ابن مالك بقوله :

وفى جميعها تَوَسُّطَ الخبرْ أجِزْ ، وكُلٌّ سبْقَهُ دَامَ حَظَرْ
كذاكَ سبقُ خبَرٍ : «مَا» النَّافِيَهْ فَجِيءْ بها متْلُوَّةً ،لاَ تَالِيَهْ

يريد : أن جميع النواسخ السابقة يجوز فيها توسط الخبر بين الناسخ واسمه . ولم يذكر شروط ذلك ، ولا تفصيله ، — وقد تداركناه. ثم قال : إن كل النحاة حظر (أى : منع) سبق خبر «دام» عليها ، ولم يبين أهذا المنع خاص بتقديمه عليها وحدها دون «ما» المصدرية الظرفية التى تسبقها ، أم بتقديمه عليهما معاً ؟ وقد أسلفنا أن الممنوع هو تقديمه عليهما معاً . أما توسطه بينهما فليس بممنوع . ثم قال : كذلك منع كل النحاة سبق الخبر وتقدمه على «ما» النافية ؛ لأن لها الصدارة فى جملتها ؛ فلا يسبقها شيء منها . ويجب أن تكون متلوة ؛ أى : سابقة ، يتلوها غيرها ، ويجيء بعدها . ولا يصح أن تكون تالية غيرها ولا أن تجيء بعده .

(٤) بشرط ألا تكون للاستثناء ؛ فإن كانت للاستثناء لم يجز تقديم خبرها اتفاقاً . ومثلها : «لا يكون» الناسخة الاستثنائية — كما سبق فى رقم ٤ من هامش ص ٥٧١ —

واحدة وقع فيها الخلاف بين النحاة ، هى الحالة التى يتقدم فيها الخبر عليها ، ففريق منع ، وفريق أجاز[1]. والاقتصار على المنع أولى .

• • •

الآن وقد عرفنا حكم الخبر المفرد ، وشبه الجملة ، من ناحية التقدم ، أو التوسط ، أو التأخر ... بقى أن نعرف حكم معمولاته من هذه الناحية أيضًا ؟ . وسيجىء البيان فى الصفحة التالية .

• • •

(١) حجة الفريق الأول أنه لم يرد على ألسنة العرب التقديم ؛ فلا يسوغ لنا مخالفتهم . وحجة الفريق الثانى أنه ورد تقديم معمول الخبر عليها فى الكلام الفصيح ، ومنه قوله تعالى عن عذاب الكفار : (ألا يومَ يأتيهم ليس مصروفاً عنهم) . فكلمة « يوم» ظرف للخبر : « مصروفاً » فهذا الظرف المعمول للخبر قد تقدم على « ليس » ؛ فتقدمه يشعر بجواز تقدم الخبر ! !

وهذا كلام غير مقبول بعد الاعتراف بأن الكلام العربى لم يرد به تقديم الخبر نفسه لا معموله . ويقول ابن مالك – فى منع تقدم خبر « ليس » ، وأن المنع هو المختار ، وفى تعريف الفعل التام ؛ (أى : الذى ليس بناسخ ، طبقاً للبيان السالف فى رقم ٣ من ص ٥٤٥) وفى بيان الأفعال التامة :

ومنعُ سبْقِ خَبَرٍ «لَيْسَ» اصْطُفِى ... وذُو تمامٍ ما بِرَفْعٍ يَكتفِى

وما سِوَاهُ ناقِصٌ ، والنقصُ فى ... «فَتِئَ» ، «لَيْسَ» ، «زَالَ» دَائماً قُفِى

اصطفى : اختير . . . أى : أن المختار منع تقديم خبر «ليس» عليها . وأن الفعل «التام» هو : الذى يكتفى بمرفوعه الفاعل ، أو : نائب الفاعل ، «والناقص» هو : الذى لا يكتفى بمرفوعه ، وإنما يحتاج إلى اسم وخبر. وجميع أفعال هذا الباب تستعمل تامة وناقصة إلا ثلاثة (ليس ، فتىء ، زال) ؛ فإن النقص فيها لازماً قُفِى ، أى : تبعها ، ولازمها ، ولا يتركها وقد سبق التفصيل .

(هذا وكلمة : « ليس » الأولى مقصود لفظها ، وهى مفعول به للمصدر : « سبق » وهذا المصدر مضاف لفاعله : خبر) .

... ...
... ...

زيادة وتفصيل :

(ا) عرفنا مما تقدم حكم الخبر «المفرد وشبه الجملة»، من حيث تقدمه وحده على عامله الناسخ ، أو توسطه بينه وبين اسمه ، أو تأخره عنهما ، وبقى للموضوع بقية تتصل بتقديم معمول هذا النوع من الأخبار على عامل الخبر ، وهى أن الخبر المفرد يمتنع تقديمه وحده على الناسخ إذا كان الخبر قد رفع اسمًا ظاهراً ؛ فى مثل : «كان الرجل نبيلا مقصدُه» ، و«بات المغنِّى ساحراً صوتُه» ... — لا يصح : «نبيلا كان الرجل مقصدُه» — ولا ساحراً بات المغنِّى صوتُه[1] ؛ لأنه لا يجوز تقديم الخبر المفرد وحده دون معموله المرفوع — كما قلنا — فإن تقدم مع معموله المرفوع جاز[2] ، فيصح : «نبيلا مقصدُه كان الرجل» . «ساحراً صوتُه بات المغنِّى» .

فإن كان معمول الخبر المفرد منصوبًا نحو : «أضحى الرجل راكبًا الطيارةَ» جاز تقديم هذا الخبر وحده على العامل الناسخ ، لكن مع قبح[3] . نحو : راكباً أضحى الرجل الطيارةَ .

وإن كان المعمول ظرفاً أو جاراً مع مجروره جاز تقديم الخبر وحده بغير قبح . فى مثل ؛ ظل الفتى مشتغلاً يومًا ، وأمسى قرير العين فى بيته — يصح أن يقال : مشتغلا ظل الفتى يومًا ، وأمسى فى بيته قرير العين .

(ب) يتصل بمسألة تقديم معمول الخبر المفرد مسألة توسط هذا المعمول الذى، ليس «شبه جملة» بين الناسخ واسمه ، فى مثل : كان القادم راكبًا سيارة . وكان المسافر راكبًا سفينة . . . نعرب كلمة : «سيارة» وكلمة : «سفينة» — وأمثالهما — مفعولا به لخبر ؛ «كان» فكل واحدة منهما معمولة لذلك الخبر ، وليست معمولة للفعل «كان» . فهل يجوز تقديم ذلك المعمول وحده على الاسم بحيث يتوسط بينه وبين كان ؛ بأن نقول : كان سيارةً القادمُ راكبًا ؟ وكان سفينةً المسافرُ راكبًا.. ؟ لا يجوز ذلك ، بشرط ألا يكون المعمول «شبه جملة» ؛ لأن

---

(١) لأن المأثور من الفصيح لم يقع فيه الفصل بين الوصف ومرفوعه بأجنبى عنهما .

(٢) مع ملاحظة — أن المعمول المرفوع هنا يعرب فاعلا أو نائب فاعل على حسب الجملة فلا يصح تقديمه مطلقاً على عامله

(٣) لقلة شيوعه فى الأساليب الفصيحة القديمة .

... ...

... ...

تقديم شبه الجملة جائز ، أما تقديم غيره فمخالف للنهج العام الذى تسير عليه الجملة العربية فى نظام تكوينها المأثور ، وطريقة ترتيب كلماتها . وذلك النهج يقتضى ألا يقع بعد العامل – مباشرةً – معمول لغيره بشرط ألاّ يكون هذا المعمول شبه جملة . . .[1] ؛ ففى مثل : أقبل القطار يحمل الركاب . . . ، نعرب كلمة : « الركاب » مفعولا به للفعل : « يحمل » وهذا الفعل هو ، عاملها ؛ فهى وثيقة الصلة به ، وليست أجنبية منه ؛ فلا يصح أن نقدمها ونضعها بعد عامل آخر ؛ هو : « أقبل » لأنها أجنبية عنه ؛ فلو قلنا : أقبل الركابَ القطارُ يحمل – لكان هذا الأسلوب بعيداً عن الصواب : لمخالفته النسق الصحيح الوارد فى تركيب الجملة ؛ وهو النسق الذى تدل عليه تلك القاعدة العامة التى أشرنا إليها ، والتى ملخصها : « أنه لا يجوز أن يلى العامل – مباشرة – معمول لعامل آخر » . أو : « لا يصح أن يلى العاملَ – مباشرة – معمولٌ أجنبى عنه » .

ولا فرق فى المعمول المتقدم بين أن يكون معمولا لخبر « كان » أو لخبر غيرها من النواسخ ، وغير النواسخ ، ولا بين أن يكون المعمول مفعولا أو غير مفعول . . . إلا شبه الجملة : (الظرف والجار مع مجروره) ، فإنه يجوز أن يلى عاملا آخر غيرَ عامله . والقاعدة بعد هذا عامة – كما أسلفنا – فلا تختص بعامل معين ، ولا تقتصر على معمول دون آخر ؛ وهى مستمدة من الأساليب الكثيرة الفصيحة ، وعلى أساسها بنى الحكم السابق .

هذا إذا تقدم المعمول وحده بدون الخبر ، كالأمثلة السابقة ، وكذلك إن تقدم ومعه الخبر ، وكان المعمول هو السابق على الخبر ؛ ففى مثل : كان الطالبُ قارئاً الكتاب . . . لا يصح أن يقال : كان الكتابَ الطالبُ قارئاً . أما لو تقدما معاً وكان الخبر هو السابق فالأحسن الأخذ بالرأى الذى يبيحه ؛ لمسايرته الأساليب الفصيحة المأثورة[2] ؛ فيصح أن نقول : كان قارئاً الكتابَ الطالبُ.

---

(١) الشرط ألايكون المعمول شبه جملة . وبناء على هذه القاعدة العامة لا يصح فى باب : « كان » وأخواتها أن يتوسط بين العامل (الناسخ) واسمه المرفوع – معمول لعامل آخر إذا كان المعمول ليس شبه جملة . وإنما قلنا : العامل ومرفوعه ؛ إذ لا يمكن أن يتم التوسط الممنوع هنا إلا بين العامل ومرفوعه ؛ لأنهم يشترطون أن يقع التوسط الممنوع بعد العامل مباشرة ، وهذا لايتأتى إلا إذا كان الفاصل الأجنبى بين الناسخ واسمه المرفوع .

(٢) وقد تستدعيه بعض الحالات البلاغية . كل ذلك مع مراعاة الأحوال والشروط العامة لتقديم خبر الناسخ ؛ وقد أوضحناها فى ص ٥٦٩ .

... ...

... ...

غير أن هناك حالة واحدة يصح فيها تقديم معمول الخبر وحده، أو مع الخبر، متقدماً عليه، أو متأخراً عنه؛ هي — كما سبق — : أن يكون المعمول شبه جملة (أي: ظرفاً، أو: جاراً مع مجروره)، نحو: بات الطير نائماً على الأشجار، وأصبح الطلُّ متراكما فوق الغصون ... فيصح أن يقال: بات على الأشجار الطيرُ نائماً — وأصبح فوق الغصون الطلُّ متراكما ... و ... وهكذا[1].
وقد وردت أمثلة قليلة مسموعة تقدم فيها معمول الخبر وحده، مع أنه ليس شبه جملة؛ فتناولها النحاة بالتأويل والتكلف لإدخالها تحت قاعدة عامة تصونها من مخالفة القاعدة السابقة. والأحسن إغفال ما قالوه، — إذ لا يرتاح العقل إليه[2]— والحكم على تلك الأمثلة القليلة بالشذوذ؛ فلا يصح القياس عليها.

• • •

---

(١) وفيما سبق يقول ابن مالك:

ولا يلي العاملَ معمولُ الخبرْ ... إلاَّ إذا ظَرفاً أتَى، أو: حَرفَ جَرّْ

أي: أن معمول الخبر لا يتقدم وحده أو مع الخبر فيقع بعد العامل مباشرة؛ لأن هذا التقدم ممنوع؛ إلا في حالة واحدة، هي: أن يكون المعمول ظرفاً أو حرف جر مع مجروره و (ظرفاً أتى — أي: أتى ظرفاً. بمعنى: وقع ووُجِد). والمراد بحرف جر: أن يكون مع مجروره لأن حرف الجر وحده لا أثر له في الجملة.

(٢) إذا رأوا في الكلام المسموع أسلوباً مثل: صار — الصحفَ — المتعلمة تقرأ، أعربوها بتقديرات مختلفة أشهرها ما يأتي: «صار» فعل ماض. اسمه ضمير الشأن المستتر، وهو كالظاهر في الفصل. «الصحف» مفعول به للفعل «تقرأ». وبهذا الإعراب لا يكون المعمول عندهم قد وقع بعد العامل مباشرة؛ لوجود ضمير الشأن المستتر فاصلا بينهما، كما قلنا. «المتعلمة» مبتدأ مرفوع. «تقرأ»: فعل وفاعل. وهذه الجملة الفعلية خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب خبر الناسخ: «صار». وفي هذا تكلف ظاهر، وإضعاف لبناء الجملة وللمراد الحق من معناها بعد تقديرهم ضمير الشأن. وكان الواجب أن يقبلوا مثل هذا الأسلوب، أو يرفضوه. أما التكلف والتأويل فلا يعرفه العرب على هذه الطريقة، ولا محل له اليوم. والأحسن أن نختار رفض ذلك الأسلوب. وفيما سبق يقول ابن مالك:

ومضمرَ الشَّأنِ اسماً انوِ إنْ وَقَعْ ... مُوهِمُ مَا اسْتَبَانَ أنَّهُ امْتَنَعْ

يريد: انو ضمير الشأن وقدِّره بعد الناسخ مباشرة، إن وردت لك بعض أمثلة توهمك، وتخيل لك أنها التي استبان منعها؛ أي: ظهر منعها.

المسألة ٤٤ :

زيادة : «كان» وبعض أخواتها

«كان» ثلاثة أنواع : «تامة، وناقصة» — وقد عرفناهما — «وزائدة» ، وقعت في كثير من الأساليب المأثورة بلفظ الماضي ، مع توسطها بين شيئين متلازمين[١] ، كالمبتدأ والخبر في مثل : القطار كان قادم ، أو : الفعل والفاعل في مثل : لم يتكلم كان عالم ، أو الموصول وصلته في مثل: أقبل الذي كان عرفته ، أو الصفة والموصوف في مثل: قصدتُ لزيارة صديقٍ كان مريضٍ ، أو المعطوف والمعطوف عليه في مثل : الصديق مخلص في الشدة كانَ والرخاءِ ، أو حرف الجر ومجروره في مثل: القلم على كان المكتبِ ، أو بين «ما» التعجبية وفعل التعجب[٢] في مثل : ما كان أطيب كلامَك ، وما كان أكرمَ فعلكَ . . . وقول الشاعر :

ما كان أسعدَ مَن أجابك آخذاً بهداك ، مجتنبا هوًى وعِنادا

وقد وردت زيادتها بلفظ المضارع — قليلا — مع توسطه بين شيئين متلازمين؛ في مثل : «أنت تكون رجل نابه الشأن» . . . ، غير أن هذه القلة لم تدخل في اعتبار النحاة ؛ فقد اشترطوا للحكم بزيادة «كان» شرطين : أن تكون بصيغة الماضي ، وأن تكون متوسطة بينَ شيئين متلازمين ، على الوجه السالف .

لكن إذا وقعت : «كان» زائدة ، فما معنى زيادتها ؟ . وكيف نعربها ؟ أقياسية تلك الزيادة ، أم الأمر مقصور فيها على السماع ؟ .

(ا) أما معنى زيادتها فأمران :

أولهما : أنها غير عاملة ؛ (فلا تحتاج إلى معمول من فاعل ، أو مفعول ، أو اسم وخبر ، أو غيرهما ؛ إذ ليس لها عمل[٣])؛ وليست معمولة لغيرها — وهذا شأن كل فعل زائد — ولا يتأثر صوغ الأسلوب بحذفها .

---

(١) أي : لا يوجد أحدهما بدون الآخر — ولو تقديراً — إذ لا يمكن أن يستقل بنفسه واحد منهما . وتوسطها بينهما يقتضي أنها لا تقع في أول الجملة أو آخرها ؛ فلا بد أن تكون حشواً بين متلازمين .

(٢) سيجيء في : «باب التعجب» إشارة لزيادتها — ج٣ رقم٣ من هامش ص ٣٢٨ — م ١٠٨ —

(٣) يرى بعض النحاة أنها ليست بزائدة ، وإنما هي ملغاة فقط — انظر آخر هامش ص ٦٦— حيث البيان — ولا أثر لهذا الخلاف اللفظي في التسمية ؛ إذ لا يترتب عليه شيء في المعنى والصياغة .

وثانيهما : أن الكلام يستغنى عنها ، فلا ينقص معناه بحذفها . ولا يخفى المراد منه ، وكل فائدتها أنها تمنح المعنى الموجود قوة ، وتوكيداً ؛ فليس من شأنها أن تُحدِث معنى جديداً ، ولا أن تزيد فى المعنى الموجود شيئاً إلا التقوية والتأكيد ؛ فحين نقول : « الوالد عطوف » ، يكون المراد من هذه الجملة نسبة العطف والحنان إلى الوالد ، وإلصاقهما بذاته ، وإذا قلنا : واللهِ الوالدُ عطوف ، أو : إن الوالد عطوف . . . لم يزد المعنى شيئاً ، ولم ينقص ؛ ولكنه استفاد قوة وتمكناً ؛ بسبب القسَم ، أو : « إنّ » وأشباههما ، ومثل هذا يحصل من زيادة « كان » حين نقول الوالد كانَ عطوفٌ . وفرق كبير بين كلمة تنشئُ معنى جديداً ، أو تزيد فى المعنى القائم ، وكلمة أخرى ــ كهذه ــ لا تنشئُ معنى جديداً ولا تزيد فى المعنى الموجود ، ولكنها تقتصر على تأكيده وتقويته .

لهذا تجردت كلمة : « كان » عند زيادتها من الحدث الذى يكون فى الفعل ؛ فلا تحتاج إلى فاعل ، ولا إلى اسم ، وخبر ، ولا لشىء آخر مطلقاً ــ كما سلف ــ ؛ لأن الذى يحتاج لذلك إنما هو الفعل الذى له حَدَث ، ومنه : « كان التامة ، أو الناقصة » . أما « الزائدة » فمخالفة لهما فى ذلك ؛ فهى فى زيادتها المحضة مقصورة على التقوية والتأكيد .

ومن الأمرين السَّالفين يتبين أن بقاءها أو حذفها لا يؤثر فى صياغة التركيب ولا فى معناه الأصلىّ . غير أن الراجح أنها تدل على الزمن الماضى إذا كانت بصيغته . ولا سيما إذا توسطت بين « ما التعجبية ، وفعل التعجب » ؛ فى مثل : ما كان أحسن صنيعك ، وما كان أرَقّ حديثَك ؛ فإنها فى هذه الصورة تدل على الزمن الماضى[1] ، إذ المراد أن الحسن والرقة كانا فيما مضى[2] . ولا تدل على غيره ، ولا تحتاج لفاعل ولا لشىء آخر ، كما لا يحتاج إليها عامل ليؤثر فيها .

---

(١) والسبب هو أن التعجب لايكون إلا بصيغة الماضى ، ومع أنه بصيغة الماضى لايدل ــ فى الأرجح ــ على زمن المضى ــ ولا غيره ؛ لأنه صار مع التعجب إنشاء لمجرد التعجب ، مسلوب الدلالة على الماضى ، ولا أثر للزمن فيه . فلما دخلت عليه : « كان » بقيت محتفظة بدلالتها الزمنية الأولى ، وصار فعل التعجب معها واقعاً فى الماضى دالا عليه وإن سلب بغيرها المضى . (راجع ما يختص بهذا فى باب « التعجب » ، ج ٣ م١٠٨ رقم ٣ من هامش ص ٣٢٨) .

(٢) راجع شرح المفصل ج ٧ ص ١٠٠ وقد سبق ــ فى آخر هامش ص ٦٧ ــ أن نقلنا كلامه الخاص بزيادة « كان » .

(ب) أما قياسية استعمالها أو الاقتصار فيها على السماع فالأنسب الأخذ بالرأى القائل بقياسيتها فى التعجب وحده، دون غيره من باقى الحالات ؛ منعاً للخلط، وفراراً من سوء الاستعمال[1]، وهذان عيبان يتوقاهما الحريص على سلامة لغته، الخبير بأسرارها.

وقد وردت زيادة بعض أخواتها، كأصبح، وأمسى، فى قولهم : الدنيا ما أصبحَ[2] أبْردَها ! . وما أمسى أدْفأها ! . يريدون : ما أبردها وما أدفأها ... والأمر فى هذا وأشباهه مقصور على السماع لا محالة.

«ملاحظة عامة» : الأصل فى الكلمة — مهما اختلفت أنواعها، وتباينت صيغها — أن تكون عاملة، أو معمولة، أوهما معا. وهذا الأصل واجب المراعاة — دائما — عند عدم المانع. والأخذ به مقدم» حين الفصل فى أمر الكلمة من ناحية أصالتها، أو زيادتها. فليس من المستحسن الحكم عليها بالزيادة إذا أمكن الحكم لها بالأصالة[3]

---

(١) وقد أشار ابن مالك إلى زيادتها حيث قال مختصراً :

وَقَدْ تُزَادُ «كانَ» فى حَشْوٍ، كما كانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَا

يريد بالحشو : التوسط بين شيئين متلازمين. على الوجه الذى شرحناه فى ص ٥٧٩ —.

(٢) سبقت الإشارة لهذا فى رقم ٥ من هامش ص ٥٥٤، وفى رقم ٢ من هامش ٥٥٥.

(٣) انظر ص ٤٧ و ٧٠ وما يتصل باستحداث المعنى... فى «أ» من ص ٤٨٩

المسألة ٤٥ :

حذف «كان» وحذف معموليها ، وهل يقع ذلك فى غيرها ؟

ليس بين النواسخ السالفة[1] (وهى كان، وبعض أخواتها) ما يجوز حذفه وحده، أو مع أحد معموليه ، أو مع معموليه – إلا : «ليس ، وكان» .

فأما «ليس» فيجوز حذف خبرها على الوجه الذى شرحناه عند الكلام عليها[2].

وأما «كان» فقد اختصت – وحدها – من بين أخواتها بأنها تعمل وهى مذكورة أحياناً ، أو محذوفة أحياناً أخرى . والأصل أن تُذكر مع معموليها ليقوم كل واحد من الثلاثة بنصيبه فى تكوين الجملة ، وتأدية المعنى المراد . لكن قد يطرأ على هذا الأصل ما يقتضى العدول عنه ، لأسباب بلاغية تدعو إلى حذف واحد أو أكثر .

وصور الحذف أربعة : حذف «كان» وحدها ، أو حذفها مع اسمها فقط ، أو حذفها مع خبرها فقط ، أو حذفها مع معموليها . وهذه الصور الأربع شائعة فى الكلام الفصيح شيوعاً متفاوتاً يبيح لنا محاكاته ، والقياس عليه . (ومن تلك الصور صورتان تحذف : «كان» فيهما وجوباً ، لوجود عوَض عنها ؛ وصورتان تحذف فيهما جوازاً ؛ كما سنعلم . . .) .

وبقى حذف خبرها وحده . أو اسمها وحده ، وكلا الصورتين ممنوع فى الرأى الأصح عند جمهرة النحاة .

١ – فأما حذفها وحدها دون معموليها أو أحدهما فواجب بعد «أنْ» المصدرية فى كل موضع أريد فيه تعليل شىء بشىء ؛ مثل . «أمَّا أنت غنيًّا فتَصَدَّقْ» ؛

---

(١) مايلى خاص بالأفعال الناسخة التى سبقت ؛ فلا يشمل أفعال المقاربة وأخواتها ، مع أنها من أخوات «كان» ويجىء الكلام عليها فى باب مستقل – ص ٦١٤ – لكن بين النوعين اختلاف فى أمور وضحناها فى «ب» ص ٦١٨

(٢) ص ٥٥٩

فأصل هذه الجملة فيما يتخيلون لتوضيحها[١]: تَصَدَّقْ؛ لأنْ[٢] كنتَ غنيًّا. ثم حذفت اللام الجارة. تخفيفًا؛ — لأن هذا جائز وقياسي قبل: «أنْ»[٣] —؛ فصارت الجملة: تَصدقْ أنْ كنتَ غنيًّا. ثم تقدمت «أنْ» وما دخلت عليه (أى: تقدمت العلة على المعلول) فصارت الجملة: «أنْ كنتَ غنيًّا تصدَّقْ»، ثم حذفت: «كان» وأتينا بكلمة: «ما» عوضًا عنها. وأدغمناها فى «أنْ»؛ فصارت: «أمَّا». والحذف هنا واجب — كما سلف — لوجود العوَض عن «كان». وبقى اسم «كان» بعد حذفها؛ وهو: تاء المخاطب. ولما كانت التاء ضميرًا للرفع متصلا — لا يمكن أن يستقل بنفسه — أتينا بدله بضمير منفصل، للرفع، يقوم مقامه. ويؤدى معناه؛ وهو: «أنت» فصارت الجملة: أمّا أنت غنيًّا تصدَّقْ. ثم زيدت: «الفاء» فى المعلول[٤]. فصارت الجملة: أمَّا أنت غنيًّا فتصدَّقْ. ومثالها: أما أنت قويًّا فاعملْ بجدّ. وأما أنت شابًّا فحافظ على شبابك بالحكمة[٥].

ويجب عند محاكاة هذا الأسلوب — اتباع طريقته فى تركيب الجملة وترتيبها، ولا سيما مراعاة الخطاب[٦].

---

(١) إنما كان ذلك — وهو حسن هنا — من تخيل النحاة بقصد الإيضاح، والتقريب، وتيسير المحاكاة؛ لأن العرب الأوائل حين تكلموا بمثل هذا الأسلوب لم يدُر بخلدهم شىء من هذا الحذف، والتقدير، والتعليل؛ إنما نطقوا سليقة وطبعاً. بغير اعتماد على تحويل وتأويل، أو مراعاة لقواعد المنطق، وغيره، مما لم يعرفوه فى عصورهم السابقة على وضع القواعد النحوية.

(٢) فاللام هنا لبيان العلة والسبب. فما بعدها علة وسبب لما قبلها. فكأن السبب فى أمرك الشخص بالصدقة هو: غناه.

(٣) يجوز حذف حرف الجر قياساً مطرداً قبل: «أنْ وأنّ» عند أمن اللبس... — وتفصيل الكلام على هذا الحذف فى موضعه المناسب وهو باب: «تعدى الفعل ولزومه» (جـ ٢ م ٧١ ص ١٥٥).

(٤) تشبيهاً له بجواب الشرط فى ترتبه على ماقبله.

(٥) من هذه الأمثلة وماسبقها من الشرح والتحليل يتضح أن شروط حذف «كان» وجوبا فى هذه الحالة ستة شروط مجتمعة: أن تقع صلة لأن المصدرية، وأن تُسبَق «أن» المصدرية بحرف الجر الذى يفيد التعليل (كاللام)، وأن يحذف حرف الجر، وأن تتقدم العلة على المعلول مع اقترانه بالفاء، وأن تجىء «ما» عوضاً عن «كان» المحذوفة؛ ثم تدغم فى أن... ثم نجىء بضمير منفصل للمخاطب يحل محل الضمير المتصل، ويكون بمعناه، ويغنى عنه.

(٦) بالرغم من قياسية هذا الأسلوب وإيضاح مرماه بعد ذلك الشرح، يحسن اجتنابه فى عصرنا الذى لا يستسيغه؛ لغرابته، وتعقيده.

٢ ــ وأما حذفها مع اسمها دون خبرها فجائز وكثير بعد « إنْ » و« لوْ » الشرطيتين، فمثاله بعد « إنْ »: المرء محاسَب على عمله ؛ إنْ خيراً يكن الجزاءُ خيراً ، وإن شرًّا يكن الجزاء شرًّا[١] ؛ فالأصل: المرء محاسب على عمله : إن كان العمل خيراً يكنْ الجزاء خيراً ، وإن كان العمل شرًّا يكن الجزاء شرًّا ؛ فقد حذفت « كان » مع اسمها.

ومثال حذفهما بعد « لو » الشرطية: تعود الرياضةَ ولو ساعةً فى اليوم ، واحذر الإرهاقَ ولو برهةً قصيرة . فالأصل : تعود الرياضة ولو كانت الرياضةُ ساعةً فى اليوم ، واحذر الإرهاق ، ولو كان الإرهاق برهةً قصيرة . . . فحذفت « كان » مع اسمها وبقى الخبر[٢] . ومن هذا قول الشاعر :

لا يأمنِ الدهرَ ، ذو بغْيٍ ، ولو ملكاً   جنودُه ضاق عنها السَّهْلُ والجبل

أى: ولو كان ذو البغى ملكاً . . .

٣ ــ وأما حذفها مع خبرها دون اسمها فجائز بعد: « إنْ » و « لو » الشرطيتين أيضًا ؛ ــ مع قلته هنا ، بالنسبة للحالة السالفة ــ فمثاله بعد « إنْ »[٣]: المرءُ محاسَبٌ على عمله ؛ إن خيرٌ فخيرٌ[٤] وإن شرٌّ فشرٌّ. الأصل مثلا: المرء محاسب على

---

(١) لافرق فى الحذف بين « إنْ » التى تدل على : « التنويع » (أى : تعدد الأنواع بمنها) كما فى المثال . والتى لاتدل على تنويع ؛ مثل قولك للعابس: تبسم ، وإن حزيناً ، أى : وإن كنت حزيناً . ولكن الحذف بعد « التنويعية » أشهر وأوضح . ويحسن الاقتصار عليه لذلك ، مع أن الثانى صحيح أيضاً.

(٢) « كان » فيهما بلفظ الماضى . ويصح أن تكون فيهما أو فى أحدهما بلفظ المضارع ، على تقدير : إن يكن العمل خيراً يكن الجزاء خيراً ، وإن يكن العمل شراً يكن الجزاء شراً ، وهكذا فى كل مثال ، علماً بأن الماضى إذا وقع فعل شرط جازم ، أو جوابه ، .. فإنه يتخلص للزمن المستقبل ؛ فظاهره أنه ماض لكن زمنه مستقبل ــ كما عرفنا فى ص ٥٤ ــ .

(٣) وهذه تخالف « إن » التفصيلية التى يجىء الكلام عليها فى ج ٣ ص ٦٩٠ م ١٢٥ .

(٤) فى مثل هذا التركيب يصح فى الاسمين بعد « إن » أربعة أشياء ؛ رفعهما معاً ، نحو: إن خير فخير ؛ أى : إن كان فى عمله خير فجزاؤه خير . ويصح نصبهما معاً ، نحو :إن خيراً فخيراً ، على تقدير: إن كان عمله خيراً فهو يلاق خيراً . ويصح نصب الأول ورفع الثانى، نحو : إن خيراً فخير ، أى إن كان عمله خيراً فجزاؤه خير . ويصح رفع الأول ونصب الثانى ، نحو: إن خير فخيرا ، أى : إن كان فى عمله خيراً فالجزاء يكون خير ... وهذا الوجه أضعف الأربعة لكثرة الحذف فيه ، ولكنه قياسى كالثلاثة الأخرى .

ومن الممكن التخفيف والتيسير والاختصار بمعرفة الأوجه الأربعة مجملة دون احتمال العناء فى الإعراب التفصيلى لكل حالة ،فيكفى أن يقال إن الاسمين يجوز رفعهما معاً ، أو نصبهما معاً ، أو رفع الأول ونصب =

عمله ؛ إن كان فى عمله خيرٌ فجزاؤه خير ، وإن كان فى عمله شرٌ فجزاؤه شر ... ومثاله بعد « لو » : أطعِم المسكينَ ولو رغيفٌ . أى : ولو كان فى بيتكم رغيف ، أو : ولو يكون عندكم رغيف .

٤ — وأما حذفها مع معموليها فواجب بعد « إن الشرطية » أيضًا ، ولكن فى أسلوب معين ؛ مثل : « اذهب إلى الريف صَيفاً ، إمَّا لاَ » . والأصل : « اذهب إلى الريف صيفاً إن كنت لا تذهب إلى غيره » . حُذِفت « كان » وهى فعل الشرط ، مع اسمها ، ومع خبرها ، دون حرف النفى الذى قبلَه ، وأتينا بكلمة : « ما » عِوضًا عن « كان » وحدها[1] ؛ — وبسبب العِوَض كان حذفها واجباً ، فلا تجتمع هى وكلمة : « ما » — . وأدغمت فيها النون من « إنْ » الشرطية ؛ فصار الكلام : « إمَّا[2] لا » . وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه ، وتقديره مثلا : « فافعل هذا » .

ومثل ما سبق أن تقول لآخر : « ساعد المحتاج ببعض المال » ؛ فيجيب : « ليس عندى ما يزيد على حاجتى » . فتقول : « ساعده بالمعاملة الكريمة إمَّا لا » فأصل الكلام : ساعده بالمعاملة الكريمة إن كنت لا تملك غيرها ... وجرى على الجملة من الحذف والتقدير ما جرى على سابقتها ، مما يفترضونه للتيسير والإيضاح كما بيناه ...

= الثانى ، أو العكس ؛ إذ الغرض من الإعراب التفصيلى هو الوصول إلى سلامة النطق ، وصحة الضبط المؤدى إلى صحة المعنى المراد . وهذا يتحقق بمعرفة القاعدة الإجمالية التى ذكرناها ، والاقتصار عليها .

(١) أما اسمها وخبرها فقد حذفا بغير تعويض .

(٢) يرى بعض النحاة أن الأصل فى هذه الجملة وأشباهها لايشتمل على : « كان » ولا معموليها ، وإنما أصل التركيب : افعل هذا إما لاتفعل غيره ... فلفظ « إمَّا » مركب من « إن الشرطية » المدغمة فى « ما » الزائدة للتأكيد ، و « لا » نافية لفعل الشرط . ثم حذف فعل الشرط وفاعله وحذف الجواب أيضاً لدلالة ماقبله عليه ، وصارت الجملة أفعل هذا إما لا . . . هذا إن كانت الهمزة مكسورة ، أما إن كانت مفتوحة فأصل الكلام : اذهب إلى الريف لأن كنت لاتذهب إلى غير الريف ، ثم جرى التأويل الذى أشرنا إليه فى القسم الأول (رقم « ا » من الحذف الواجب) .

سواء أكانت التقدير هذا أم ذاك أم غيرهما ، وسواء أكانت الهمزة مكسورة أم مفتوحة...فالذى يجب الالتفات إليه أن هذه التأويلات والتقديرات — على تعقيدها — لا أهمية لها ؛ وإنما المهم هو معرفة الأسلوب من ناحية صياغته ، وطريقة تركيبه ، ودقة استعماله فى مثلْ موضعه الذى استعمله العرب فيه ؛ بحيث لانخطىء فى صياغته ، ولاطريقة استعماله ، ولا فهم المراد منه ، وهذا أمر يسير لانحتاج معه إلى شىء من الكدّ العقلى المؤدى إلى فهم تلك الأوجه الإعرابية ، المختلفة .

وحذف «كان» هنا واجب كما سلف ؛ لوجود عِوَض عنها ؛ فهو الموضع الثانى من موضعَى الحذف الواجب بسبب العوض، إذ لا يصح الجمع بين العوَض، والمعَوَّض عنه، وقد حُذف معها معمولاها ، والموضع الأول بعد «أن» المصدرية السابقة وقد حُذفت وحدها ــ أما فى غيرهما فالحذف جائز .

ومن الأمثلة الشائعة لحذف كان مع معموليها ــ بعد «إنْ» من غير تعويض ؛ قولك لآخر : أتسافر وإن كان البرد شديداً ؟ . فيجيب : نعم ، وإنْ . . . أى : أسافر وإن كان البرد شديداً . ومثله : أتعطى السائل وإن كان أجنبيًّا ؟ . فتجيب : وإنْ . . . أى : أنا أعطيه ، وإن كان أجنبيًّا[1] . ومثل هذا الحذف جائز عند عدم اللبس ، ووجود قرينة تدل على المحذوف .

من كل سبق نعلم :أنّ «كان» تحذف جوازاً فى حالتين ،(هما الثانية والثالثة) ووجوبًا فى حالتين أخْرَيَيْنِ ، (هما الأولى والأخيرة) وتجىء «ما» عوضًا عنها فى كل منهما ، ولا يجوز إرجاع «كان» مع وجود العوَض عنها فى حالتى حذفها وجوبًا . أما فى الحالتين الجائزتين فحذفها وإرجاعها سواء .

* * *

(١) وقد أشار ابن مالك إلى بعض مواضع الحذف باختصار ، قائلا :

وَيَحْذِفونها ويُبقون الخَبَرْ وبعْد: «إنْ» و«لَوْ» ، كثيرًا ،ذَا اشْتَهَرْ

أى : إنهم يحذفون «كان» مع اسمها ، ويبقون الخبر ، وهذا الحذف قد اشتهر بعد «إن» و «لو» الشرطيتين على الوجه الذى فصلناه . ثم أشار إلى موضع آخر بقوله :

وبعدأَنْ تَعْويضُ: «ما»عَنْهَا ارْتُكِبْ كَمِثْلِ : أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ ــ

يريد : قد ارتكب (أى : حصل) تعويض : «ما» عن : «كان» المحذوفة الواقعة بعد : «أن» المصدرية . وضرب لها مثلا هو : «أما أنت براً فاقترب» أصله : اقترب لأن كنت براً . أى : صاحبَ خير ومعروف ، ثم جرى الحذف ، والتعويض ، والتقديم ، والتأخير ، والزيادة ، كما شرحنا .

... ...
... ...

زيادة وتفصيل :

(ا) ورد فى الكلام القديم — فى عصور الاحتجاج— حذف « كان » مع اسمها بعد : « لَدُن » : كأن يسألك سائل : متى كان الاجتماع ؟ . فتجيب : يومَ الخميس من لَدُنْ عصراً إلى المغرب . أى : من زمن كان الوقتُ عصراً إلى المغرب . . . وهذا حذف نادر ، مقصور على النصّ الوارد فيه ، ولا يقاس عليه؛ لندرته . وإنما عرضناه هنا ليُفْهَم حين يرد فى كلام القدماء ، من أهل الاحتجاج .

(ب) قد وردت « كان وحدها محذوفة فى كلام قديم مع بقاء اسمها وخبرها؛ ومنه :

أزمانَ « قومى » والجماعةَ كالذى   لَزِم الرَّحالةَ أنْ تَميلَ مَميلا

أى : أزمان كان قومى مع الجماعة[1] — فكلمة : « قوم » اسم « كان » المحذوفة « والجماعة » الواو للمعية ، . . . الجماعة مفعول معه ، و « كالذى » خبرها .

والسبب فى تقدير « كان » أن المفعول معه لا يقع — فى الأكثر — إلا بعد جملة مشتملة على لفظ الفعل وحروفه ، أو على معناه دون حروفه .

* * *

---

(١) قالوا : إن مراد الشاعر هو وصف ما كان من استواء الأمور واستقامتها قبل الخليفة عثمان — رضى الله عنه —. فشبه حال قومه فى تماسكهم وتلازمهم ، وعدم تنافرهم — بحال راكب لزم الرحالة (وهى : سرج من جلد لا يخالطه خشب) خوف أن يميل ميلا ، أى : ميلا .

المسألة ٤٦ :

حذف « النون » من مضارع : « كان »

إذا دخل جازم على مضارع « كان » فإنه يجزمه ، وتُحذف الواو التي قبل النون [1] . نحو : لَمْ أكنْ من أعوان الشر ، ولم تكنْ من أنصاره، وكقول عليّ : لا تكُنْ عبد غيرك ، وقد جعلك الله حرًّا . وأصل الفعل بعد الجازم : لَمْ أكونْ — لم تكونْ — لا تكونْ ؛ فهو مجزوم بالسكون على النون ؛ فالتقى ساكنان : الواو والنون ؛ فحذفت الواو — وجوبًا — للتخلص من التقائهما ؛ فصار الفعل ؛ لم أكُنْ — لم تكنْ — لا تَكُنْ . . .

ومثل هذا يقال فى أصل الفعل : « يكنْ » من قول القائل .

إذا لم يكُنْ فيكُنّ ، ظلّ ولا جَنَى فأبعدَكُنّ الله من شجراتِ

ويجوز بعد ذلك حذف النون ؛ تخفيفًا؛ فنقول : لم أكُ — لم تَكُ —لا تكُ . . .

وكقول الشاعر :

فإنْ أكُ مظلومًا فعَبْدٌ ظلمتَهُ وإنْ تكُ ذا عُتْبَى فمِثْلُكَ يُعْتِبُ [2]

وهذا الحذف جائز —كما قلنا—؛ سواء أوقع بعدها حرف هجائى ساكن [3] ؛ (نحو : لم أكُ الذى ينكر المعروف ، ولم تكُ الصاحبَ الجاحد) — أم وقع بعدها حرف هجائى متحرك ، (نحو : لم أكُ ذا منّ . ولم تكُ مصابًا به) ، إلاّ إن كان الحرف المتحرك ضميرًا متصلا فيمتنع حذف النون ؛ نحو : (الشبَحُ المقبل علينا يُوحى بأنه صديقى الغائب ؛ فإن يَكُنْهُ فسوف نسعد بلقائه ، وإن لم يَكُنْهُ فسوف نأسف) . أى : إن يكن إياه . . . وإن لم يكن إياه [4] .

---

(١) وهى الواو التى أصلها عين الكلمة ، وتنقلب « ألفا » فى الماضى .

(٢) البيت من قصيدة للشاعر الجاهلى : « النابغة الذبيانى » ، يمدح بها النعمان بن المنذر ، ويعتذر له من وشاية بلغته . (العُتْبَى : الرضا . يُعْتِب : يزيل أسباب العتاب بالرضا ، وقبول العذر) .

(٣) عند من يبيح ذلك ، كابن مالك ، ومن معه . ورأيه أنسب .

(٤) ملخص شروط حذف النون ستة : كونها فى مضارع ، مجزوم ، وجزمه بالسكون عند اتصاله فى النطق بما بعده (أى : فى حالة الوصل ، لا الوقف ؛ لأن النون فى حالة الوقف ترجع وتظهر). وليس بعده ساكن عند من يشترط هذا ؛ — كسيبويه . وغيره لا يشترط هذا — ولا ضمير متصل .

ونسرى الأحكام السالفة على المضارع الذى ماضيه «كان» الناقصة ، كالأمثلة التى سبقت ، والذى ماضيه «كان» التامة[١] ؛ نحو : (صفا الجو ، واعتدل ؛ فلم تكن سحب ، ولم يكن برد ولاحرّ) . . . بإثبات النون أو حذفها . أى : لم توجد سحب ولم يوجد برد . . .[٢]

وبهذه المناسبة نشير إلى أمرين :

أولهما : ما تقتضيه القواعد اللغوية من حذف «الألف» التى هى عين الفعل : «كان» ، ومن حذف «الواو» التى هى عين «مضارعه وأمْره» ، بشرط أن تكون الأفعال الثلاثة ساكنة الآخر ؛ كقوله تعالى : (كنتم خيرَ أمة أُخرجتْ للناس) . وقوله تعالى : (إن يكنْ منكم عشرون صابرون يَغلبوا مائتين) وقوله تعالى : (بَلِ اللهَ فاعبدْ ، وَكنْ من الشاكرين) . وقول الشاعر :

إذا كنتَ ذا رأى فكنْ ذا عزيمة ... فإنّ فسادَ الرأى أنْ تتَرَدّدَا

ثانيهما : وجوب ضم الكاف من الماضى عند إسناده لضمير رفع متحرك[٣] ، كما فى بعض الأمثلة السالفة ، تطبيقاً للبيان الذى عرضناه من قبل[٤] .

* * *

---

(١) ومعناها : حدث ، أو : وُجِدَ . . . — وقد سبق تفصيل الكلام عليها فى ص ٥٤٩

(٢) وفى هذا يقول ابن مالك :

ومنْ مُضَارِعٍ لكانَ مُنْجَزِمْ ... تُحذَفُ نونٌ ، وهْو حذفٌ مَا الْتُزِمْ

يريد : أن المضارع من : «كان» مطلقاً (سواء أكانت تامة . أم ناقصة) عند جزمه تحذف منه النون ؛ حذفاً غير ملتزم ، أى : لم تلتزمه العرب ولم تتمسك به باطراد . وإنما فعلته حيناً وتركته حيناً. ونحن نتابعها فيما فعلت ، فنبيح الأمرين .

(٣) كالتاء ، ونون النسوة .

(٤) فى رقم ٢ من هامش ص ١٦٥ .

المسألة ٤٧ :

نفى الأخبار فى هذا الباب
وحكم زيادة « باء الجر » فيها ، وفى الأسماء

إذا دخلت أداة نفى على فعل من أفعال هذا الباب — غير (« ليس » و « زال » وأخواتها الثلاثة) — فإن النفى يقع على الخبر ؛ فتزول نسبته الراجعة إلى الاسم ؛ فى مثل : ما كان السارق خائفًا — وقع النفى على الخوف ، وسُلبتْ نسبته الراجعة إلى السارق؛[1] فإذا أردنا إثبات هذا الخبر ، وجَعْل نسبته موجَبة مع وجود أداة النفى[2]— أتينا قبله بكلمة : « إلاّ » فنقول : ما كان السارق إلا خائفاً ؛ لأنها تنقض معنى النفى ، وتزيل أثره عن الخبر متى اقترنت به . وفى مثل قول الشاعر :

لم يك معروفك برقًا خُلَّبًا[3] إن خير البرق ما الغيثُ معَه

وقع نفْى خلاَبة البرق على المعروف . فإذا أريد إثباتها قيل : لم يك معروفك إلا برقًا خُلَّبًا . كل هذا بشرط ألا يكون الخبر من الكلمات التى ينحصر استعمالها فى الكلام المنفى وحده ، مثل : يَعيج[4]؛ فإن كان منها لم يجز اقترانه بكلمة : « إلا»؛ فى مثل: ما كان المريض يعيج بالدواء... ، لا يقال : ما كان المريض إلا يعيج بالدواء . وفى : ما كان مثلُك أحداً[5]، لا يقال : ما كان مثلُك إلا أحداً .

---

(١) والمراد : ما حصل خوف السارق ؛ و إذا كان النفى داخلا على « كان » الناسخة ، أوعلى مضارعها وبعدها لام الجحود ، تغير الحكم السالف ، وصار للجملة كلها معنىً وحكم يختلفان عما نحن بصدده هنا — طبقاً للبيان الخاص بلام الجحود وسيجىء تفصيله فى النواصب ج ٤ م ١٤٩ —

(٢) لسبب بلاغى ؛ كالحصر مثلا .

(٣) البرق الخلب : الذى لامطر بعده . وهذا لاخير فيه للبلاد التى ترتوى بالمطر.

(٤) بمعنى : ينتفع ؛ نحو : مايعيج فلان بالدواء ، أى : ما ينتفع به . لا التى بمعنى : أقام ، أو وقف ، أو رجع ، أو غيرها مما لا يلازمه النفى . ومثل : « يعيج » كلمتا « أحد ، وديار » وكذا ؛ عريب . . . فهذه كلها لا تستعمل إلا فى كلام منفى ؛ نحو : ما فى البيت أحد ، أو : ما فيه ديار ، أو : ما فيه عريب . والثلاثة بمعنى واحد .

(٥) بشرط أن تكون الهمزة أصلية . . . وهذا غالب فى غير كلمة « أحد » بمعنى « واحد » التى يصح استعمالها فى الإثبات والنفى . (راجع رقم ١ من هامش ص ٢١٠ حيث الإيضاح لكلمة : أحد) .

فإن كان الفعل الناسخ هو : « ليس » (وهى معدودة من أدوات النفى)[1] فالحكم لا يتغير (من ناحية أن المنفى بها هو الخبر ، وأنه إذا قصد إيجابه وبقاء نسبته إلى الاسم وضعنا قبله : « إلا » ، وأنه إذا كان من الألفاظ التى لا تستعمل إلا فى كلام منفى لم يجز اقترانه بإلا) ، ومن الأمثلة : ليس الخطيب عاجزاً ؛ فقد انصب النفى على « العجز » وزالت نسبته الراجعة إلى الخطيب . فإذا أردنا إبطال النفى عن الخبر ، ومنع تأثيره فى معنى الخبر — أتينا قبله بكلمة : « إلا » فقلنا : ليس الخطيب إلا عاجزا ؛ لأنها تنقض النفى ، وتمنع أثره ؛ فيصير المراد معها هو الحكم على الخطيب بالعجز ، وهو حكم يناقض السابق .

أما فى مثل : ليس المريض يعيج بالدواء ، فلا يصح اقتران الخبر بإلا ؛ فلا يقال : ليس المريض إلا يعيج بالدواء . فشأن « ليس » فى هذا كشأن « كان » المسبوقة بالنفى ؛ حيث لا يصح أن يقال فيها : ما كان المريض إلا يعيج بالدواء ؛ — كما سبق — .

فإن كان الفعل الناسخ هو كلمة : « زال » أو إحدى أخواتها الثلاث ، (والأربعة لا بد أن يسبقها[2] نفى ، أو شبهه) — فخبرها مثبت غير منفى ؛ لأن كل واحدة منها تفيد النفى ، وقبلها نفى ، ونفى النفى إثبات ؛ فمثل : ما زال المال قوة ...، فيه إثبات لاستمرار القوة للمال . وحكم موجب بنسبتها إليه ، يمتد من الماضى إلى وقت الكلام ؛ فالنفى فى كلمة : « زال » وأخواتها مسلوب ومنقوض بالنفى الذى قبلها قبلها مباشرة . والمعنى فى جملتها موجب ، وخبرها مثبت ، كما قلنا — فلا يقترن بكلمة « إلا » ؛ فلا يصح ما زال المال إلا قوة ، فشأنه شأن خبر : « كان » الخالية من نفى قبلها ؛ فكلا الخبرين موجب . (أى : مثبت) .

وإذا كان خبر الناسخ منفياً إما «بليس» غير الاستثنائية ، وإما «بما»[3] على الوجه السالف[4] جاز أن يدخل عليه بكثرة حرف الجر الزائد : « الباء » نحو : (ليس الحلم ببلادة[5] ، وما كان الحليم ببليد يحتمل المهانة) . أى : ليس

---

(١) تفصيل الكلام عليها فى ص ٥٥٩ . (٢) انظر رقم ٢ من هامش ص ٥٦٣ .

(٣) العاملة (الحجازية) — باتفاق — والمهملة ، تبعا للأرجح .

(٤) ويتضمن الشروط التى سلفت ، وهى : (« أ » وجوب نفى الخبر مع بقاء هذا النفى ، وعدم نقضه بإلا » فلا يصح : ما النهر إلا بعذب . ب — إن يكون الخبر صالحا للاستعمال فى الكلام الموجب ، غير مقصور على الكلام المنفى ؛ فلا يصح : ما مثلك بأحد — ح — ألا يكون الخبر واقعاً فى الاستثناء ؛ فلا يصح : كرمت العلماء ليس بالأدعياء ... أو لا يكون بالأدعياء .

(٥) ويعرب كما يأتى : « الباء » حرف جر زائد . « بلادة » مجرورة بحرف الجر الزائد ، وعلامة جرها الكسرة ، فى محل نصب ؛ لأنها خبر « ليس » أيضاً ؛ فكلمة : « بلادة » مجرورة فى اللفظ بحرف الجر الزائد ، ومنصوبة محلا أو تقديراً ؛ لأنها خبر أيضاً . والجار الزائد مع مجروره لا يتعلقان بشىء

الحِلم بلادة ، ما كان الحليم بليداً ؛ يحتمل المهانة . فزيدت « باء الجر » فى أول الخبر المنفى فى المثالين — وأشباههما — لغرض معنوى ؛ هو : توكيد النفى وتقويته[١].

وليست زيادتها مقصورة على أخبار بعض النواسخ دون بعض، وإنما هى جائزة فى جميع تلك الأخبار ؛ بشرط أن تكون منفية[٢] قد استوفت بقية شروط الزيادة ، فلا يصح زيادتها فى خبر موجَب (أى : مثبت) كخبر : « زال » وأخواتها ؛ لأن الخبر فيها موجَب — كما عرفنا — .

ومع أن زيادتها مباحة بالشرط السالف فإنها متفاوتة فى الكثرة بين تلك الأخبار فتكثر فى خبر : « ليس » ، نحو قوله تعالى : « أليس اللهُ بعزيز ذى انتقام ؟ » وقول الشاعر :

ولستُ بهيَّاب لمنْ لا يَهابُنى ولستُ أرَى للمرء مالاً يَرَى لِيَا

ثم فى خبر : « ما » الحجازية ؛ نحو قوله تعالى : (وما ربك بظلاّم للعبيد) وقوله : (وما ربك بغافل عمَّا يَعمل الظالمون) ، ثم فى خبر « كان » .

وإذا تقدم الخبر المنفى فتوسط بين الناسخ واسمه جاز إدخال « باء » الجر الزائدة على الاسم المتأخر ؛ فى نحو : ليس الشجاع متهوراً — يصح أن يقال : ليس متهوراً بالشجاع . وفى نحو : ما كان الجود إسرافاً — يصح أن يقال : ما كان إسرافاً بالجود...[٣]

ومن المستحسن ألا نلجأ لهذه الزيادة فى اسم الناسخ إلا حيث يتضح أمرها ، وتشتد الحاجة إليها .

* * *

---

(١) ذلك أن باء الجر لا تزاد هنا إلا فى الخبر المنفى ؛ فوجودها دليل على وجود النفى وإعلان عنه ، وإزالة شبهة غيابه . فكأن النفى بها قد تكرر . هذا وقد سبق فى أول الكتاب فائدة الحرف الزائد ص ٧٠ .

(٢) زيادتها جائزة فى المنفى من أخبار بعض الأفعال النواسخ ؛ فتدخل أخبار « كان » وأخواتها إلا « ليس » الاستثنائية ، و « لايكون » الاستثنائية ، وإلا « زال » ، و « فتئ » و « برح » ، و « انفك » ، لأن أخبار هذه الأربعة موجبة — كما تقدم — ، وتزاد فى مضارع : « كان » بشرط أن يكون منفياً بحرف النفى : « لم » ؛ نحو : كلمتنى فلم أكن بمشغول عنك ؛ ولم تكن بمنصرف عنى . فالباء حرف جر زائد ، وما بعدها مجرور بها ، فى محل نصب — كما سيجىء البيان فى ص ٦٠٧ — وتزاد أيضاً فى أخبار « ما » الحجازية وأخواتها ، وكذلك غير الحجازية — فى الرأى الأرجح — . وتزاد فى المفعول الثانى من مفعولى : « ظن وأخواتها » ، نحو : ما ظننت المؤمن بجبان . أما زيادتها فى غير هذه المواضع ، فالأحسن البعد عن استخدامه ، والاقتصار فيه على المسموع دون محاكاته ، أو القياس عليه (انظر ص ٦٠٨) .

على أن لزيادة « الباء » موضوعاً تفصيلياً هاماً سجلناه فى مكانه الأنسب (وهو باب : حروف الجر — ج ٢ م ٩٠ ص ٤٥٥ وما بعدها ، حيث الكلام على الكلام أحكام باء الجر.

(٣) راجع الصبان.

المسألة ٤٨ :

الحروف التي تشبه « ليس » في المعنى والعمل :
(ما ــ لا ــ لات ــ إنْ)

من الحروف نوع يشبه الفعل : « ليس » فى معناه ، وهو : النفى[١] ، وفى عمله وهو : النسخ[٢] ؛ فيرفع الاسم وينصب الخبر[٣] . وبهذه المشابهة فى الأمرين يُعدّ من أخوات : « ليس » مع أنها فعل ، وهو حرف . كما يُعَدّ من أخوات « كان » ؛ لمشابهته إياها فى العمل السالف فقط . وأشهر هذه الحروف أربعة : (ما ــ لا ــ لات ــ إنْ) وهذه الأربعة ــ كسائر النواسخ ــ لا يكون اسم واحد منها شبه جملة ؛ لأن اسم الناسخ فى الأصل مبتدأ ، والمبتدأ لا يكون شبه جملة مطلقاً ــ كما عرفنا[٤] ــ .

فأما الحرف الأول : « ما » فبعض العرب ــ كالحجازيين ــ يُعمله ، وبعض آخر (كبنى تميم) يُهمله[٥] ، وهو يفيد عند الفريقين . نفى المعنى عن الخبر فى الزمن الحالى عند الإطلاق[٦] ؛ تقول : ما الشجاع خوافاً ، أو : ما الشجاع خواف

---

(١) سبق (فى ص٥٥٩) أن «ليس» فعل ماض ينفى معنى الخبر فى الزمن الحالى عند الإطلاق ، (أى : عند عدم وجود قرينة تبين نوع الزمن ، أو التجرد منه) ؛ فإن وجدت لزم الأخذ بمدلولها ... ومثلها الحروف : « ما » و « إن » ؛ و « لات » ، و « لا » العاملة عمل : « ليس » ؛ أما « لا » المهملة فيجىء تفصيل الكلام عليها فى رقم ١ من هامش ص ٦٠١ . فالحروف الأربعة تشبه «ليس» فى أمر معنوى مشترك ؛ وهو نفى المعنى فى الزمن الحالى عند الإطلاق ــ وقد سبق فى رقم ١ من هامش ص ٥٣ بيان عن « ما » النافية للحال ــ

(٢) سبق شرح النسخ ومعناه عند بدء الكلام على النواسخ ، ص ٥٤٣ .

(٣) يشترط ، فى أخبار هذه الحروف ما يشترط فى أخبار النواسخ الأخرى ــ مما أشرنا له فى ص٥٤٧ ــ وهو وجوب أن يتم الخبر المعنى بنفسه مباشرة مع الاسم ، وقد يتممه فى بعض الأحيان بلفظ آخر يتصل به نوع اتصال ، وكذلك وجوب ألا يكون الخبر معلوماً من اسم الناسخ وتوابعه . أما البيان التفصيل ففى باب : « المبتدأ والخبر » ــ هامش ص ٤٤٣ .

(٤) فى ص ٥٤٤ .

(٥) وسواء أكان عاملا أم مهملا فله الصدارة فى جملته بشرط دلالته على النفى ــ راجع الصبان فى باب ظن وأخواتها عند الكلام على الأدوات التى يقع بها التعليق ؛ لصدارتها ــ وسيجىء البيان فى ج ٢ ص ٣٠ ، ٦١ ــ .

(٦) انظر ص ٥٣ وهامشها رقم ١ حيث البيان الذى يوضح معنى « ما » النافية وأثرها فى الزمن الحالى وغيره ، وكلام صاحب المفصل فى هذا .

— بالإعمال أو الإهمال — ومثل هذا يتأتّى فى قول الشاعر :

وما الحسْن فى وجه الفتى شرفًا لـــه   إذا لم يكنْ فى فعله والخلائق

وقول الآخر :

لَعَمرك ما الإسراف فىَّ طبيعةٌ   ولكنَّ طبعَ البخْل عندِىَ كالموت

والذى يحسن الأخذ به فى عصرنا هو الإعمال ، لأنه اللغة العالية ، لغة القرآن وأكثر العرب ، ولا داعى للأخذ باللغة الأخرى — وهى صحيحة أيضاً —[1] يجوز الأخذ بها . منعاً للبلبلة ، وتعدد الآراء من غير فائدة . . .

وتشتهر العاملة باسم : « ما الحجازية » . ويشترط لإعمالها خمسة شروط مجتمعة[2] :

(ا) ألاّ تقع بعدها كلمة : « إنْ » الزائدة[3] ؛ فيصح الإعمال فى مثل ما الحق مغلوبًا ، ولا يصح فى مثل : ما إنْ الحق مغلوب[4] .

(ب) ألاّ ينتقض نفيها عن الخبر بسبب وقوع « إلا » بعدها[5] ؛ فتعمل

---

(١) وإنما أشرنا إليها هنا لينتفع بها المتخصص فى فهم مايصادفه من النصوص القديمة التى تطابقها.

(٢) هناك بعض شروط أخرى تركناها ؛ إما لاندماجها فى غيرها ؛ — كاشتراط ألا يكون اسمها شبه جملة وإما لأنها متكلفة غير مقبولة ؛ فلا داعى للإعنات بها . من هذا اشتراطهم ألا يبدل من خبرها المنفى بدل« موجَب » بسبب اصطحابه « إلا » نحو : ما العدو شىء إلا شىء لا يعبأ به . فكلمة « شىء » الأولى خبر المبتدأ ، والثانية بدل منها . مرفوع . وهو موجب ، لوقوعه بعد « إلا » . ووقوع البدل موجباً يقتضى عندهم أن يكون المبدل منه موجباً أيضاً. ثم يقولون ، كيف يكون المبدل منه موجباً مع أنه خبر « ما » النافية التى تنفى معنى الخبر ؟ فيقع التناقض الذى لامفر منه إلا باشتراط ذلك الشرط الذى نرى إهماله ، وعدم التعويل عليه ؛ لأمرين : أولهما : أن دليلهم منقوض بدليل جدلىّ مثله ، لانريد أن نعرضه ؛ منعاً لإطالة المناقشة الجدلية بغير فائدة . وثانيهما :— وهو الأهم — أن بعض أئمة النحاة ؛ كسيبويه ، لم يشترطه ؛ لأن صوراً كثيرة من الكلام الفصيح تخلو منه . وهذه هى حجة قاطعة ، وفيها تيسير . وبخاصة إذا أخذنا بقولهم : إنه يغتفر فى الثوانى مالايغتفر فى الأوائل (كما سيجىء فى : ج ٣ باب « البدل » ، وغيره . وسنشير له فى رقم ٢ من هامش ص ٥٩٨ ؟)

(٣) سبقت الإشارة لهذا فى « ب » من ص ٥٦٠ .

(٤) إن كانت « إن » ليست زائدة وإنما هى لتأكيد النفى لم يبطل العمل ، بشرط وجود فاصل لفظى بين الحرفين ، أو قرينة أخرى تدل على أنها للتأكيد ؛ طبقاً للبيان الذى فى رقم ١ من هامش ص ٥٩٦ وقد سبق « (فى ص ٥٦١) أنه لا يصح وقوع « إن » الزائدة ، بعد « ما » النافية العاملة ، ولابعد « ليس » — كما صرح بهذا الصبان ، وصاحب الهمع فى أول باب : « ما » الحجازية — .

(٥) أو وقوع « لكن » ، أو : « بل » ، كما سيجىء ، فى ص ٥٩٧ ، وخرج النقض بكلمة : « غير » فإنه لايبطل عمل : « ما » ؛ نحو : ما الإساءة غيرَ بلاء لصاحبها ، (بنصب كلمة « غير ») .

فى مثل: ما الجو منحرفاً ، ولا تعمل فى مثل: ما الجو إلا منحرف ، وقول الشاعر :

إذا كانت النُّعْمَى تُكَدِّرُ بالأذى فما هى إلا مِحْنَةٌ وعذابُ[1]

لأن الخبر مثبت هنا بسبب « إلا » التى أبطلت النفى ، وأزالت أثره عنه ، ولا يضر نقضه عن المعمول ؛ نحو : ما أنت متكلماً إلا بصواب .

(حـ) التزام الترتيب بين اسمها وخبرها الذى ليس شبه جملة، فلا يصح تقديم الخبر الذى ليس شبه جملة على الاسم ؛ ولهذا تَعْمَل فى مثل: ما المعدنُ حجراً ، وتُهْمَل فى مثل : ما حجرٌ المعدنُ ؛ لتقدم خبرها على اسمها . فإن كان الخبر شبه جملة جاز إعمالها وإهمالها عند تقدمه ومخالفته الترتيب ؛ مثل: ما للسرور دوامٌ ، وقول الشاعر :

وما للمرء خيرٌ فى حيــاة إذا ما عُدَّ من سَقَط المتاع[2]

بالإعمال أو الإهمال فى كل ذلك ؛ فعند الإهمال يكون شبه الجملة فى محل نصب ؛ خبر « ما » ، وعند الإهمال يكون فى محل رفع ، خبر المبتدأ[3] .

(د) ألا يتقدم معمول الخبر على الاسم ، بشرط أن يكون ذلك المعمول المتقدم غير شبه جملة ؛ ففى مثل : ما العاقل مصاحباً الأحمقَ — لا يصح الإعمال مع تقدم كلمة : الأحمق على الاسم ؛ لأنها معمول للخبر ، وليست شبه جملة ، فيجب الإهمال فتقول : ما ، الأحمقَ — العاقلُ مصاحبٌ .

فإن كان المعمول المتقدم شبه جملة جاز الإعمال والإهمال ، نحو : ما فى الشرِّ أنت راغباً ، وما عندك فضلٌ ضائعاً ، ويجوز . . . راغبٌ ، وضائعٌ[4] .

---

(١) ومثل هذا قول الآخر :

وما الناس إلا واحد كقبيلة يعد ، وألف لا يعد بواحد

(٢) سقط المتاع : هو المتاع المهمل المتروك ؛ لعدم فائدته . (وفى هذا البيت وقعت « ما » بعد كلمة « إذا » فيتعين الحكم بزيادة « ما » — كما سبق فى رقم ٤ من هامش ص ٧٠ —

(٣) لايظهر للإعمال أو الإهمال أثر مباشر فى هذه الأمثلة وأشباهها ، وإنما يظهر الأثر فيما يجىء بعدها من توابع ؛ — كالعطف مثلا ، على الخبر — فعند الإعمال يكون التابع منصوباً كخبر « ما » المنصوب ، وعند الإهمال يكون التابع مرفوعاً كخبر المبتدأ .

(٤) للسبب العام الموضح فى « ب » من ص ٥٧٦ .

كذلك يمتنع تقديم معمول الخبر على الخبر ؛ ومعمول الاسم على الاسم إذا كان المعمول فى الصورتين غير شبه جملة ؛ فلا إعمال فى نحو : ما العاقل — الصوابَ — تاركٌ ، ولا فى نحو : ما الشططَ راكبٌ « آمن » والأصل ما العاقل تاركٌ الصوابَ . وما راكبٌ الشططَ آمن . فإن كان شبه جملة جاز تقديمه .

(هـ) ألا تتكرر « ما » ، فلا عمل لها فى مثل : « ما » ، « ما » الحرُّ مقيم على الضيم ؛ لأن كلمة : « ما » الأولى للنفى ، وكلمة « ما » الثانية للنفى أيضاً ؛ فهى قد نفت معنى الأولى ، لأن نفى النفى إثبات[1] ؛ فتبتعد « ما » الأولى عن النفى، وينقلب معنى الجملة إلى إثبات ، وهو غير المراد[2].

* * *

(١) فإن تكررت وكانت لتأكيد النفى فى الأولى ، لا لإزالته ، صح الإعمال - مع ضعفه، حتى قيل بشذوذه - وذلك بأن تكون «ما» الثانية توكيداً لفظياً للأولى يقوى نفيها، ولا يزيله، مع ملاحظة أن هذا التوكيد اللفظى ضعيف أو شاذ ، كما قلنا ، لعدم وجود فاصل بين حرفى النفى ، كما تقضى ضوابط التوكيد اللفظى - التى منها: أن توكيد الحروف التى ليست للجواب يقتضى تكرار الحرف الأول ومعه لفظ آخر يفصل بينه وبين الثانى الذى جاء للتوكيد - وسيأتى فى ج ٣ ص ٥١٥ م ١١٦ هذا - ، والذى يدل على أن الثانية تفيد نفياً جديداً يزيل الأول ، أو أنها تفيد نفياً يؤكد الأول ، إنما هو القرائن اللفظية - ومنها الفاصل اللفظى - أو المعنوية . ومع التكرار لا يصح بغير شذوذ أن توجد «ما» فى الجملة الواحدة أكثر من مرتين ؛ إحداهما : الأولى، والثانية تكرارها لها .

(٢) وقد عرض ابن مالك لبعض ماسبق من الشروط ، تاركاً بعضاً آخر ، حيث يقول :

إعْمَالُ «لَيْسَ» أُعْمِلَتْ : «مَا» دُونَ : «إِنْ» مَعَ بقَا النَّفْى ، وتَرْتِيبٍ زُكِنْ

سجل فى هذا البيت ثلاثة شروط لإعمال : « ما » عمل ليس ؛ وهى: ألا توجد بعدها « إن » الزائدة ، وألا ينتقض النفى (بسبب تكرارها نافية ، أو بوقوع حرف نفى آخر بعدها يزيل عن خبرها معنى النفى، أو بدخول إلا - أو غيرها - على الخبر مما يزيل عنه النفى)، وأن يبقى الترتيب بين اسمها وخبرها ؛ فلا يتقدم الخبر على الاسم . (وكلمة زكن معناها : علم) ، ثم يقول :

وسبقَ حَرْفِ جَرٍّ أو ظَرْفٍ كَمَا بِى أنتَ مَعْنِيًّا ، أجَازَ العُلَمَا

أى : أن العلماء أجازوا تقديم الخبر إذا كان حرف جر مع مجروره ؛ ومثل له بقوله: مابى أنت معنياً ومثاله هذا إنما يصلح لتقديم شبه الجملة المعمول للخبر نفسه ، لا لتقدم الخبر . لكن جواز تقديمه يؤذن بصحة تقديم الخبر شبه الجملة أيضاً . أو كان ظرفاً ، مثل : ماعند العاجز حيلة ، وذلك بناء على ما استنبطوه من كلام العرب .

حكم المعطوف على خبرها :

(ا) إن كان حرف العطف مما يقتضى أن يكون المعطوف موجبًا (أى : مثبتًا) ، مثل : « لكنْ » و « بل » ــ وجب رفع المعطوف[١] ؛ مثل : ما الفضل مجهولا لكنْ معروف ؛ وما الإحسان منكوراً ، بل مشكور ؛ فيجب الرفع فى كلمتى : « معروف » و « مشكور» وأشباههما ؛ محاكاة لنظائرهما فى الكلام الفصيح المأثور[٢]. وتعرب كلا منهما خبراً لمبتدأ محذوف ؛ فكأن أصل الكلام . ما الفضل مجهولا لكن هو معروف . وما الإحسان منكوراً بل هو مشكور . ويتعين فى هذه الحالة إعراب كل واحدة من « لكن » و « بل » حرف ابتداء . ولا يصح إعرابها حرف عطف ، لما يترتب على ذلك من أن يكون المعطوف جملة على حسب التقدير السابق ، مع أنه لا يصح أن يكون المعطوف بهما جملة .

---

(١) تفصيل ذلك : أن « لكنْ » تكون حرف عطف بثلاثة شروط ؛ (أن يسبقها نفى، أو نهى) (وألاّ تكون مقترنة بالواو قبلها) ، (وأن يكون معطوفها مفرداً، لاجملة) . ومثالها : ما أغضبت السباق ، لكنْ المتأخر . فإذا كان ما قبلها منفياً ــ كالمثال السابق ــ تركته منفياً على حاله ، وأقرت معناه المنفى ، ولم تغيره، وأثبتت نقيضه لما بعدها ؛ فى العبارة السابقة انتفى الحكم بالإغضاب على السباق ، ووقع الحكم بالإغضاب على المتأخر . وفى مثل : ما غابت فاطمة لكن زينب ــ انتفى الحكم بغياب فاطمة ، وثبت الحكم بغياب زينب. وهكذا نرى الحكم المنفى قبل : « لكن ؛ » يبقى منفياً على حاله، ويثبت نقيضه لما بعدها . . . و . . . . . و . . . فإن فقد شرط لم تصلح عاطفة ، ووجب أن تكون حرف ابتداء محض ، واستدراك ، وأن تدخل على جملة جديدة لا على مفرد .

وأما « بل » فإنها تكون حرف عطف بعد النفى وغيره ولا تعطف إلا المفردات على الصحيح . فإذا كانت بعد نفى ، أو نهى كان شأنها شأن : « لكن » فى أنها تترك ما قبلها على حاله ؛ أى : تقر معناه المنفى ولا تغيره وتثبت نقيضه لما بعدها ؛ نحو : ما أهنت نبيلا بل حقيراً . فقد انتفى حكم الإهانة عن النبيل وثبت حكم الإهانة للحقير. أما إن كانت بعد كلام موجب ، أو بعد أمر ، فإنها تفيد الإضراب أى : العدول عن الحكم السابق ، ونقله إلى ما بعدها ، وترك ما قبلها كالمسكوت عنه ؛ بتركه غير محكوم عليه بشىء ، نحو : غرد العصفور ، بل البلبل . وفى الصفحة الآتية ما يزيد الأمر وضوحاً .

(٢) هذا هو التعليل الصحيح لوجوب الرفع . أما ما زاد عليه من أنه خبر مبتدأ محذوف ، وأنه لايصح العطف و . . . و . . . مما قيل بعد ذلك ــ فهو تحليل وتعليل منطقى ؛ ابتكره النحاة : لإيضاح الحكم السابق ، وضبط حدوده؛ منعا للخطأ . وقد أحسنوا فيه ، وإن لم يعرف العرب الأوائل شيئاً عنه .

ولو جعلنا المعطوف بهما مفرداً ولم نلاحظ التقدير السابق لوجب أن يكون منصوباً ومنفياً ، تبعاً للخبر المعطوف عليه ؛— لأن المعطوف المفرد يشابه المعطوف عليه فى حركات الإعراب ، وفى النفى ، والإثبات ، والعامل فيهما واحد —، وهنا يقع التعارض بين المعطوف عليه والمعطوف ؛ فالأول منفى « بما » ومعمول لها . والثانى معمول لها أيضاً وموجَب[1] ، لوقوعه بعد . « لكن » أو : « بل » . المسبوقين بنفى . و « ما » لا تعمل فى الموجَب ، ومن هنا يجىء التعارض أيضاً ؛ وهو يقضى بمنع العطف ولو كان عطف مفرد على مفرد[2] ، ويقضى بالرفع . والأحسن أن يكون رفعه خبراً لمبتدأ محذوف .

ومما تقدم نعلم أن الكلام فى الحالة السالفة : — وهى : « ا » — لا يشتمل فى حقيقته على عطف مطلقاً ؛ فلا عاطف ، ولا معطوف عليه ، ولا حرف عطف[3] .

(ب) أما إن كان العطف لا يقتضى أن يكون المعطوف موجَباً ، وإنما يقتضى أن يشابه المعطوفَ عليه فى حركات إعرابه ، ونفيه ، وإثباته : كالواو والفاء . . . فإنه يجوز فى هذه الحالة نصب المعطوف ورفعه ، مثل : ما أنت

---

(١) للسبب الموضح فى رقم ١ من هامش الصفحة السابقة .

(٢) إذا كان خبر « ما » مجروراً بالباء الزائدة مثل : ما النجم بمظلم ، لكن مضىء — أو بل مضىء — وجب الرفع أيضاً دون النصب والجر ؛ لقول النحاة : لا يصح الجر هنا عطفاً على لفظ الخبر المجرور بالباء الزائدة . ولا النصب ، عطفاً على محله . وحجتهم أن الباء « عملت » الجر فى المعطوف عليه ؛ فهى العاملة أيضاً فى المعطوف تبعاً لذلك ؛ لأنه يشابه المعطوف عليه فى حركات الإعراب . فالعامل فيهما واحد ، والمعطوف هنا موجب كما سبق . والباء لاتدخل على الموجب ، وإنما تزاد بعد النفى .

وهذا كلام مردود ، لأنه نظرى فقط ، يحتاج إلى سماع يؤيده ، فوق أنهم يغتفرون فى الثوانى مالا يغتفرون فى الأوائل . وسجل النحاة هذا فى مواضع متعددة ، (كالذى فى الصبان ، ج ٢ باب : «الاستثناء» عند الكلام على تعذر البدل من اللفظ فى الاستثناء التام غير الموجب . وكالذى فى همع الهوامع ج ١ ص ٢١٥ ، وقد أشرنا لهذا فى رقم ٢ من هامش ص ٥٩٤ ، ويجىء فى ج ٢ ص ٣١١ م ٨١) .

والواجب أن يرجعوا للكلام العربى ، ويعرضوا حالاته ، ثم يستنبطوا منه الحكم الواقع . ولا نعرف أنهم فعلوا . ولهذا نجيز الجر والنصب ، وإن كان الرفع هو الأقوى .

(٣) وقد كان التعبير فى أول الأمر بحرف العطف والمعطوف عليه تعبيراً مجازياً ؛ روعى فيه الأصل والصورة الظاهرية التى تشبه صورة العطف ، وإن كان الواقع والحقيقة أنه لا أثر للعطف هنا .

قاسيًا وعنيفًا على الضعيف ، أو : « عنيفٌ » بنصب كلمة : « عنيفًا » لأنها معطوفة على خبر « ما » المنصوب . وبرفعها ؛ لأنها معطوفة على خبر « ما » باعتبار أصله الأول قبل مجىء « ما » ؛ فقد كان خبراً مرفوعًا للمبتدأ[1] . ومع أن الرفع جائز يحسن الاقتصار على النصب ، ليكون الأسلوب مُتَّسِقًا مؤتلفًا[2] . . .

وتلخيص ما تقدم فى : « ا و ب » هو :

أن رفع المعطوف جائز مع كل حرف من حروف العطف . وأما نصبه فمقصور على بعض حروف العَطف دون بعض آخر يقتضى إيجاب المعطوف مثل : لكن ، وبل[2] . . .

* * *

(١) وإلى ماسبق يشير ابن مالك بقوله :

ورَفعَ معطوفٍ بِلكِنْ ، أو : بِبَلْ   مِن بعدِمَنصوبٍ بـ «ما» الزمْ حَيْثُ حَلْ

ومعنى البيت واضح بعد تقديره على الوجه التالى: الزم رفع معطوف بلكن أو ببل من بعد منصوب « بما ؛» حيث وجد ذلك المنصوب. والمراد بمنصوب « ما »: خبرها . و(« من بعد منصوب » ، : جار ومجرور متعلقان بكلمة . « رفع ») .

(٢ و ٢) ماسبق هو حكم العطف على خبر « ما » فى نوع من الأساليب . وهناك أساليب أخرى تشتمل على : « ما » ، أو « ليس »، لها أحكام خاصة بالمعطوف بعد الخبر ، ستجىء فى: « ب » من ص٦١١.

... ...
... ...

زيادة وتفصيل :

(ا) إنما عرض النحاة للعطف على خبر « ما » دون العطف على أخبار غيرها من النواسخ الأخرى التي لا يشترط فيها عدم نقض النفي ، لأن «ما النافية» يشترط في عملها ألا ينتقض نفي خبرها . فإن انتقض لم تعمل — كما سبق — والحرفان (« لكن » ، و « بل ») من حروف العطف ، ينقض كلٌّ منهما النفيَ عن المعطوف بعده ، ويجعله موجبًا ، مع أن المعطوف عليه منفي . ولما كان المعطوف على خبر « ما » هو بمنزلة خبرها — وجب أن يكون ذلك المعطوف منفيًا كالخبر المعطوف عليه ؛ لكي تعمل فيه « ما » النصب . غير أن المعطوف هنا موجب لوقوعه بعد « لكن » ، أو « بل » فالنفي منقوض عنه ، وصار بعد نقضه موجبًا . ولهذا لم يصح نصبه ، لأنه بمنزلة الخبر — كما قلنا — و « ما » لا تعمل في الموجب .

وقياسًا على ما سبق[1] يجري هذا الحكم على كل ناسخ آخر ، (مثل : إنْ — لا ، وسيجيء الكلام عليهما) مما يشترط في إعماله ألا ينتقض النفي عن خبره ، فعند العطف على خبره ينطبق عليه الحكم السالف .

(ب) أنسب الآراء ، أنه لا يجوز حذف « ما » الحجازية وحدها ، أو مع أحد معموليها ، أو معهما . كما يجوز حذف معموليها ولا أحدهما .

(حـ) إذا دخلت همزة الاستفهام على « ما » الحجازية لم تغير شيئًا من أحكامها السابقة .

* * *

---

(١) لم أرَ في الكتب المتداولة نصاً على هذا القياس، ولكنه الذي يساير الأصل العام الذي عرضوه .

وأما الحرف الثانى — : لا » فهو للنفى . وفريق من العرب — كالحجازيين — يُعْمِله عمل : « ليس » ويجعل النفى به منصبًّا مثلها على معنى الخبر فى الزمن الحالى عند عدم قرينة تدل على زمن غير الحال[1] ، وفريق آخر — كالتميميين — يهمله . تقول لا معروفٌ ضائعاً ، أو : لا معروفٌ ضائع ، ... بالإعمال أو الإهمال . وله فى الحالتين الصدارة فى جملته ... [2]

والمهمّ عند إعمالها هو فهم معناها ، وإدراك أثرها المعنوى فى الجملة ، ليحسن استخدامها على الوجه الصحيح[1] وفيما يلى الإيضاح .

(ا) لا رجلٌ غائباً — تشتمل هذه الجملة على كلمة : « لا » النافية ، وبعدها اسم مفرد مرفوع ، وبعده اسم منصوب . فما الذى تفيده هذه الجملة ؟

تفيد هذه الجملة التى يكون فيها اسم : « لا » مفرداً — أى : غير مثنى وغير مجموع — احتمال أمرين : نفى الخبر (وهو : الغياب) عن رجل واحد ، ونفى الغياب عن جنس الرجل كله ؛ فرداً فرداً ؛ فلا غياب لواحد أو أكثر .

ولو قلنا : لا رجلان غائبيْن ، ولا رجالٌ غائبينَ — لكان الأمر محتملا نفى الغياب عن اثنين فقط ، أو عن جماعة فقط ، ومحتملا أيضًا — فى الصورتين — نفى الغياب عن جنس الرجل كله ، فرداً فرداً ؛ بحيث لا يخلو واحد من الحكم عليه بعدم الغياب .

(ب) لا طائرٌ موجوداً — تفيد هذه الجملة التى يكون فيها اسم « لا » مفرداً (أى : غير مثنى وغير مجموع) ما أفادته التى قبلها من احتمال أمرين ؛ نفى وجود طائر واحد ، ونفى وجود جنس الطائر كله ؛ فرداً فرداً ؛ فلا وجود لطائر واحد ، ولا أكثر .

ولو قلنا : لا طائران موجودَيْن ، ولا طيورٌ موجودةً — لكان النفى إما واقعاً على طائرين فقط ، وإما واقعاً على جماعة فقط ، وإما واقعاً على الجنس كله — فى الصورتين —

(١ و ١) إذا كانت مثل « ليس » فى معناها وعملها أفادت نفى المعنى عن الخبر فى الزمن الحالى ، إلا إن دلت قرينة على أن نفى معنى الخبر فى زمن آخر — كما تقدم هنا ، وفى رقم ١ من هامش ص ٥٩٢ — وهذا إن كانت « لا عاملة عمل « ليس » فأما « لا » المهملة التى لا عمل لها فى الجملة الاسمية — ولا فى غيرها — فإنها من ناحية أثرها المعنوى فى الجملة الاسمية — تشبه « لا » العاملة عمل « ليس » فهما فى المعنى متشابهان ، ولكنهما فى الإعمال والإهمال مختلفان ؛ فإحداهما تعمل والأخرى لا تعمل . (راجع الصبان أول باب : « لا » النافية للجنس) .

فإن كانت « لا » المهملة داخلة على جملة فعلية فعلها ماض فإنها تنفى معناه فى زمنه الخاص به و إن دخلت على مضارع فإنها — فى الرأى الراجح — تخلص زمنه للمستقبل ، وتنفى معناه فى هذا الزمن المستقبل . والبيان فى رقم ٣ من هامش ص ٥٩ (ويلاحظ أن المهملة يصح دخولها على الجملة الاسمية والفعلية) .

(٢) طبقا للرأى الراجح — انظر رقم ٢ من هامش ص ٦٠٢ —.

واحداً واحداً ؛ بحيث لا يخلو طائر من الحكم عليه بعدم الوجود .

مما سبق نعلم أن : « لا » النافية التي تعمل عمل : « كان » لا تدل على نفي معنى الخبر عن الجنس كله فرد فرداً دلالة قاطعة لا تحتمل معها أمراً آخر ؛ وإنما تدل — دائماً — على احتمال أمرين[١]، فإن كان اسمها مفرداً دلت على نفي معنى الخبر عن فرد واحد ، أو على نفيه عن كل فرد من الأفراد . وإن كان اسمها مثنى أو جمعاً دلت أيضاً على احتمال أمرين ؛ إما نفي معنى الخبر عن المثنى فقط ، أو عن الجمع فقط ، وإما نفيه عن كل فرد من الجنس . فدلالتها على نفي معنى الخبر تحتمل هذا ، وتحتمل ذاك في كل حالة ، وليست نصاً[٢]، في أمر واحد .

ومن أجل أنها تحتمل نفي معنى الخبر عن الفرد الواحد إذا كان اسمها مفرداً سميت : « لا التي لنفي الواحد »، أو : « لا التي لنفي الوحدة » ، أي : الواحد أيضاً .

والذين يُعملونها يشترطون لذلك شروطاً خمسة[٣].

أولها : أن يكون اسمها وخبرها نكرتين[٤] أو ما في حكم النكرة[٥] — ؛ مثل : لا مالٌ باقياً مع التبذير . فإن كان أحدهما معرفة أو كلاهما — لم تعمل[٤].

---

(١) مالم توجد قرينة تمنع الاحتمال ، وتعين أحدهما وحده .

(٢) إذا أردنا النص على أن النفي يقع على كل فرد من أفراد اسم « لا » — أي : يقع على أفراد الجنس واحداً واحداً ، من غير احتمال آخر — أتينا بالحرف الذي يدل على ذلك، وهو : « لا » النافية للجنس ؛ بشرط أن يكون اسمها مفرداً . لا مثنى ولا جمعاً . وهي من أخوات « إن » تنصب مثلها الاسم وترفع الخبر . (وسيجيء الكلام مفصلا عليها في بابها الخاص ، آخر هذا الجزء ، ص ٦٨٣) ، فإن لم يكن اسمها مفرداً بأن كان مثنى أو جمعاً كانت فيهما هي و« لا » العاملة عمل ليس — سواء ؛ فيقع الاحتمال بين أن يكون الخبر منفيًّا عن الاثنين فقط ، أو عن الجماعة فقط ، وأن يكون منفياً عن كل فرد من أفراد الجنس . فالفرق بين نوعي « لا » العاملة إنما يتحقق حين يكون اسمها مفرداً . (انظر هامش ص ٦٨٥ ؛ حيث البيان).

(٣) مع ملاحظة مالا يصلح أن يدخل عليه الناسخ ، (وقد سبق في رقم ١ من هامش ص ٥٤٣) . ومنه : ألا يكون اسمها شبه جملة .

(٤ و ٤) فلا يصح : لا السلاحُ مأموناً في يد الطائش . لا سلاحٌ المأمونَ في يد الطائش، لا السلاحُ المأمونَ إذا كان في يد الطائش . . . فمثل هذه تراكيب غير صحيحة ؛ بسبب إعمال « لا » مع فقدها شرطاً من شروط الإعمال . إلا عند الكوفيين ؛ فإنهم لايشترطونه ، وبمذهبهم قال المتنبي :

إذا الجودُ لم يُرزَقْ خَلاصاً من الأذَى فلا الحمدُ مكسوباً ولا المالُ باقيا

(٥) يجوز أن يكون خبرها جملة فعلية أو شبه جملة ؛ لأنهما يكونان في حكم النكرة —(كما سبق في رقم ١ من هامش ص ٤٨ وفي ١ من هامش ص ٢١٣ وفي ٢ من هامش ص ٢٠٩ . . . —)

ثانيهما : عدم الفصل بينها وبين اسمها. وهذا يستلزم الترتيب بين معموليها ، فيجب تأخير الخبر ، وكذلك تأخير معموله الذى ليس شبه جملة، عن الاسم ، كى لا يفصل بينها وبين اسمها فاصل ؛ نحو : لا حصنٌ واقياً الظالمَ[1] . ولا يصح أن يسبقها شىء من جملتها[2] . . .

ثالثها : ألا ينتقض النفى بإلا ، ففى مثل : لا سعىٌ إلا مثمر . . . لا يصح نصب الخبر[3].

رابعها : عدم تكرارها ؛ فلا تعمل فى مثل : لا ، لا مسرعٌ سبَّاق . إذا كانت «لا» الثانية لإفادة نفى جديد[4].

خامسها : ألا تكون نصاً فى نفى الجنس[5]ــ كما شرحنا ــ وإلا عملت عمل : «إنّ» :

تلك هى الشروط الحتمية لعمل «لا» التى لنفى الواحد ، وهى نفسها الشروط لعمل «ما» الحجازية مع زيادة شرطين فى عمل «لا» ، وهما : أن يكون اسمها وخبرها نكرتين ، وألا تكون نصاً فى نفى الجنس[6].

وحذف خبرها كثير فى جيد الكلام ؛ ومنه أن تقول للمريض ؛ لا بأسٌ ؛ أى : لا بأسٌ عليك . وفلان وديع لا شكٌ . أى لا شكٌ فى ذلك ، أو فى وداعته . . .

---

(١) فلا يصح : «لا واقيا حصنٌ الظالم» لتقديم الخبر . ولا يصح : لا ــ الظالمَ ــ حصنٌ واقياً ؛ لتقديم معموله وحده . ولا يصح : لا ــ واقياً الظالمَ ــ حصنٌ ؛ لتقديمهما معا . إلا إن كان معمول الخبر شبه جملة فيجوز تقديمه وحده ؛ نحو : لا ــ فى العمل حازم مهملا . ــ ولا ساعةَ الجِد عاقلٌ متوانياً .

(٢) والصحيح أن «لا» بنوعيها العاملة والمهملة، هى من حروف النفى التى لها الصدارة .
(راجع الصبان فى باب : «ظن وأخواتها» ، عند الكلام على أدوات التعليق التى لها الصدارة)
وسيجىء البيان فى ج ٢ ص ٢٦ م ٦١ .

(٣) ومن أثر هذا أنه إذا عطف على خبرها بالحرف ، «لكن» أو : «بل» لم يجز العطف بالنصب ووجب رفع المعطوف ، لما سبق بيانه فى ص ٥٩٧ وفى الزيادة ص ٦٠٠ .

(٤) فإن تكررت وكانت الثانية مفيدة لنفى جديد يزيل النفى السابق ، وليست توكيداً للأولى ــ فإنها لا تعمل ؛ لأن نفى النفى إثبات ؛ فتبتعد عن معناها الأساسى فى مثل : لا لا مكافحٌ مسرورٌ. وإن كانت الثانية توكيداً للأولى ــ مع قلته وضعفه ــ ؛ بسبب عدم الفاصل بينهما ــ جاز إعمالها ؛ نحو : لا لا حاسدٌ مستريحاً . وقد عرفنا أن الذى يدل على أن الثانية للتوكيد أو لإفادة نفى جديد ــ هو : القرائن اللفظية أو المعنوية. ولا تتكرر ــ فى الأرجح ــ إلا مرة واحدة بحيث لا تشتمل الجملة منها على أكثر من اثنين . (انظر رقم ١ من هامش ص ٥٩٦ ففيه ما يتصل بهذا) .

(٥) راجع «لا» النافية للجنس آخر هذا الجزء ٦٨٣ .

(٦) لم يذكر من شروط «لا» عدم وقوع : «إن» الزائدة بعدها كاشتراطه فى «ما» لما هو معروف من عدم وقوع : «إن» الزائدة بعد «لا» .

«ملاحظة»: لا يتغير شيء من الأحكام السالفة إذا دخلت همزة الاستفهام على «لا» سواء أكان الاستفهام باقياً على حقيقته، أم خرج إلى معنى آخر كالتوبيخ ... أو الإنكار ... ، مثل: ألا إحسانٌ للفقير من هذا الرجل الغنى[1] البخيل. . .

* * *

أما الحرف الثالث: «إنْ» فهو لنفى معنى الخبر فى الزمن الحالى عند الإطلاق. وإعمالُه وإهمالُه سيَّان[2]. ولكن الذين يُعملونه يشترطون الشروط الخاصة بإعمال «ما[3] النافية» إلا الشرط الخاص بعدم وقوع «إنْ» الزائدة بعدها؛ إذ لا تقع «إنْ» الزائدة بعد «إنْ» النافية؛ نحو: إنْ الذهبُ رخيصاً (بمعنى: ما الذهب رخيصاً) أو: إنْ الذهب رخيص. ففى المثال الأول تعرب «إنْ» حرف نفى ناسخ بمعنى: ما، وبعدها اسمها وخبرها. وفى المثال الثانى: «إنْ» حرف نفى مهمل، وبعدها مبتدأ مرفوع، ثم خبره المرفوع[4]. ومن أمثلة إعمالها، قول الشاعر:

إنْ المرءُ مَيْتاً بانقضاءِ حياتِه ... ولكنْ بأن يُبْغَى عليه فيُخْذَلا

وهى — فى حالتى إعمالها وإهمالها — لنفى معنى الخبر فى الزمن الحالى، ما لم تقم قرينةٌ على غيره — كما تقدم — .

* * *

وأما الحرف الرابع: «لات[5]» فهو لنفى معنى الخبر فى الزمن الحالى عند

---

(١) راجع الخضرى ج ١ باب: «لا النافية» للجنس عند بيت ابن مالك

وأَعْطِ «لاَ» مَعْ هَمْزَةِ اسْتِفْهامِ ... ما تَستحِقُّ دونَ الاستفهام

حيث صرح بأن دخول همزة الاستفهام على «لا» بنوعيها لا يغير من أحكامها، على الوجه الآتى فى م ٥٩ ص ٧٠٤.

(٢) إذا كانت عاملة وجب دخولها على جملة اسمية — كالشأن فى النواسخ كلها — ولايصح أنه يكون اسمها شبه جملة. أما إذا كانت مهملة فيجوز دخولها على الاسمية والفعلية؛ فمن أمثلة المهملة الداخلة على الاسمية قوله تعالى: (إنْ الكافرون إلا فى غرور) ومن أمثلة الداخلة على الفعلية قوله تعالى: (إنْ يتَّبعون إلا الظن)، وقوله: «(إنْ يقولون إلا كذبا)».

(٣) تقدمت شروطها، فى ص ٥٩٤ — ويراعى فى العطف على خبر «إنْ» ماسبق فى العطف على خبر «ما» (ص ٥٩٧ والزيادة التى فى ص ٦٠٠).

(٤) ويجوز هنا مايجوز فى «ما» من صحة نقض النفى عن معمول الخبر، دون الخبر، نحو: ما أنت قارئاً كتباً إلا النافعة.

(٥) يقول النحاة: إن أصلها «لا» ثم زيد عليها التاء لتأنيث اللفظ؛ كالتاء فى «ربَّتْ» و«ثُمَّتْ». غير أن التاء مع «لات» متحركة بالفتح دائماً. وزيادتها تفيد مع تأنيث اللفظ توكيد النفى=

الإطلاق. ويشترط لعملها[1]:

(ا) الشروط الخاصة بعمل « ما »[2] إلا الشرط الخاص بعدم وقوع : « إنْ » الزائدة بعدها ؛ إذ لا تقع « إنْ » الزائدة بعد : « لات » .

(ب) ثلاثة شروط أخرى ؛ هي : (أن يكون اسمها وخبرها كلمتين دالتين على الزمان[3]) ، (وأن يحذف أحدهما دائمًا ، والغالب أنه الاسم) . (وأن يكون المذكور منهما نكرة) ؛ مثل: سهوتَ عن ميعادك ، ولاتَ حين سهو. أى : ولاتَ الحينُ[4] حينَ سهو . وإعرابها : « لا » نافية ؛ تعمل عمل : « ليس » التاء للتأنيث اللفظى[5] واسمها محذوف تقديره : الحينُ ، أو : الوقت ، أو: الزمن ... « حينَ » خبرها ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، مضاف ، « السهو » مضاف إليه مجرور . ومثل : تسرعتَ فى الإجابة، ولاتَ حينَ تَسرُّع ، أى: وليس الحينُ حينَ تسرُّعٍ ، أو ليس الوقت وقتَ تسرع ؛ والإعراب كالسابق .

* * *

= وتقويته . هذا كلام النحاة ملخصاً من آراء متعددة لايستريح العقل لواحد منها، ولا إلى أن التاء زيدت على كلمة : « لا »... لأن العرب الأوائل نطقوا بكلتا الكلمتين (لا ، ولات) مستقلة ، لم يذكروا أن إحداهما أصل للأخرى ، ولم يكن لهم علم بشيء مما اصطلح عليه النحاة بعدهم ، وبنوا عليه أحكامهم ؛ فمن الخير ترك الآراء المتشعبة ، والاقتصار على اعتبار : « لاتَ » كلمة واحدة مبنية على الفتح ، معناها : النفى ، وعملها هو عمل « كان» وليس فى هذا مايسىء إلى اللغة فى تركيب كلماتها ، ولا ضبط حروفها ، ولا أداء معانيها على الوجه الصحيح المأثور الذى يجب الحرص عليه وحده أشد الحرص، ولاسيما إذا كان فى اتباعه تيسير ومسايرة للعقل والواقع . وقد آن الوقت للتحرر من تلك الآراء الجدلية التى لاحاجة إليها اليوم .

(۱) مع ملاحظة مالا يصح أن يدخل عليه الناسخ — وقد سبق بيانه فى رقم ۱ من هامش ص ٥٤٤ ورددنا أن اسم الناسخ — مهما اختلفت أنواع النواسخ — لايكون شبه جملة .

(٢) وقد سبقت ، فى ص ٥٩٤ — ويراعى فى العطف على خبرها ما سبق فى العطف على خبر « ما » (ص ٥٩٥ وفى الزيادة ص ٦٠٠) .

(٣) مثل كلمة : « حين » — وهى أكثر الكلمات الزمنية التى استعملها العرب معمولة للحرف : « لات» ؛ ومثل : « ساعة » و « أوان » و « وقت » وغيرها مما يدل على الزمن .

(٤) قالوا: كلمة : «الحين» هنا معرفة (مع أن: «لات» لاتعمل إلا فى النكرات) لأن المنفى فى المثال هو« حين » معين ، معروف ؛ وهو الذى سها فيه المخاطب . فالتقدير : لات حينُ سهوك حينَ سهو : أى : ليس زمنُ سهوك زمنَ سهو : بمعنى: أن زمن سهوك لا يصح ولا يصلح أن يكون زمن سهو. فاشتراط التنكير فى معموليها معا — كما ينص عليه أكثر النحاة — إنما يتحقق فى التركيب اللفظى الذى يشتمل على المعمولين مذكورين فيه صراحة ؛ أما فى التقدير فلا يشترط ذلك (كما فى تقدير المثال السابق)

وخير من هذا كله أن يكون الشرط هو : تنكير ما يذكر صريحاً من معمولين ؛ وهذه عبارة بعض النحاة الأقدمين ؛ وتريحنا من الجدل الذى لاداعى له ، ومن تحقق الشرط فى التركيب اللفظى ، دون التقديرى ، وأمثال هذا . . . .

(٥) أو : لات — كلها — حرف نفى مبنى على الفتح لامحل له ، وهذا أحسن. . . ، اعتماداً على ما تقدم فى رقم ٥ من هامش الصفحة السابقة .

... ...
... ...

زيادة وتفصيل:

(ا) وردت «لات» فى بعض الكلام العربى القديم مهملة (أى: لا عمل لها) ،فكانت متجردة للنفى المحض. ومنه قول الشاعر:

تَرَكَ النّاسُ لنا أكنافَهم وتولَّوا، لاتَ لمْ يُغْنِ الفرارُ

فهى هنا حرف نفى محض[1] مؤكَّد بحرف نفى آخر من معناه، هو: «لم» وهذا الاستعمال مقصور على السماع لا يجوز اليوم محاكاته. وإنما عرضناه لنفهم نظائره فى الكلام القديم حين تمر بنا؛ ومنه قول القائل:

لَهفَى عليك لِلهفة من خائف يَبغى جِوارَك حينَ لاتَ مجيرُ

فهى حرف نفى مهمل[2]. «ومجير» فاعل لفعل محذوف أو مبتدأ خبره محذوف.

(ب) حكم العطف على خبر: «لات» نفسه كحكم العطف على خبر «ما». وقد تقدم (فى ص ٥٩٧ و ٦٠٠) فيتعين الرفع إن كان حرف العطف يقتضى إيجاب ما بعده، (مثل: لكنْ، وبل)، تقول: سئمت ولات حينَ سآمة، بل حينُ صبر، أو لكن حينُ صبر، فإن كان حرف العطف لا يقتضى إيجاب ما بعده (كالواو) جاز النصب والرفع، تقول: رغبت فى الراحة أياماً، ولات حين راحة، وحينَ استجمام، بنصب كلمة «حين» المعطوفة أو رفعها.

(حـ) من أسماء الإشارة: «هَنَّا» وهى فى أصلها ظرف مكان — كما عرفنا فى باب: أسماء الإشارة[3] —. وقد وقعت فى الكلام العربى القديم بعد كلمة: «لات» كقول القائل: (حَنَّتْ نَوَارُ ولات هَنَّا حنَّت[4] ...) وخير ما يقال فى إعرابها: إن: «لات» حرف نفى مهمل (أى: لا عمل له)، «هنَّا» اسم إشارة للمكان، منصوب على الظرفية، خبر مقدم، «حنت» حن: فعل ماض، قبله «أن» مقدرة. والتاء للتأنيث، والفاعل مستتر تقديره: هى والمصدر المؤول من الفعل والفاعل و «أنْ» المقدرة قبل «حنت» فى محل رفع مبتدأ مؤخر. وخبره اسم الإشارة الظرف المتقدم: (هنَّا). وهذا أسلوب يحسن الوقوف فيه عند السماع، والبعد عن محاكاته.

* * *

(١) لدخولها على جملة فعلية. فليس لها اسم ولا خبر.

(٢) لأن معموليها ليسا دالين على الزمان. (٣) ص ٣٢٨.

(٤) عرضنا لهذا الشاهد وإتمام البيت فى ص ٣٢٨ وذكرنا هناك بعض الآراء، ومنها الرأى القائل إن: «هنَّا» قد تكون ظرف زمان.

المسألة ٤٩ :

زيادة باء الجر فى خبر هذه الأحرف

تقدم أن « باء الجر » تزاد فى مواضع[١]، منها: أخبار الأفعال الناسخة إذا كانت تلك الأخبار منفية ؛ (فلا تزاد فى أخبار « ما زال » وأخواتها الثلاثة ؛ لأن أخبارها موجبَة)، وأن الغرض من تلك الزيادة هو تأكيد النفى وتقويته — كما عرفنا — .

ومن تلك المواضع التى تقدمت : خبر « ليس »[٢]، ويكثر فيه زيادة الباء ؛ نحو: ليس الحازم بمتواكل . فالباء زائدة ، و « متواكل » مجرورة بها فى محل نصب خبر « ليس » . ونزيد هنا أن من مواضع زيادتها خبر « ما » العاملة والمهملة ، فيكثر فى خبرها المنفى زيادة الباء ؛ نحو: ما العربى ببخيل، وما العربى بهياب الشدائد . وأصل الكلام : ما العربى بخيلا . أو بخيلٌ — ما العربى هياباً أو هياب . . . ، فالباء حرف جر زائد ، وما بعدها مجرور فى محل نصب خبر: « ما » إن كانت عاملة ، أو فى محل رفع خبر المبتدأ ، إن كانت: « ما » مهملة[٣].

ومن الأمثلة ، قوله تعالى : (وما ربك بظلّامٍ للعبيد) . وقول الشاعر :

أقصِرْ — فؤادى — فما الذكرَى بنافعةٍ ... ولا بشافعةٍ فى رَدِّ ما كانا

وقد تزاد أحياناً بعد خبر : « لا » العاملة[٤]، نحو: لا جاهٌ بخالد . ولا سلطانٌ

---

(١) فى ص ٥٩٠ ومابعدها ، إيضاح مناسب لبعض مواضع زيادة الباء ، وسبب الزيادة ، وأنها قد تزاد فى الاسم إذا توسط الخبر بينه وبين الناسخ .

(٢) فى ص ٥٩١ بشرط ألا تكون أداة استثناء ، وألاّ ينتقض النفى « بإلا » . فإن كانت أداة استثناء فهى بمعنى « إلا » فلا يزاد فى خبرها الباء . ومثلها « لا يكون » أداة الاستثناء — كما سبق فى رقم ٣ من هامش ص ٥٦٠ — .

(٣) بشرط ألا يكون إهمالها بسبب نقض النفى فى خبرها ، فإن كان بسببه لم تدخل عليه الباء الزائدة ؛ لأن الكلام يصير مع نقض النفى موجباً؛ فلا يصح زيادة الباء فى مثل : ما أنت إلا ناصح .

وهناك شرط آخر لزيادة : « الباء » فى خبر « ما » ؛ هو: أن يكون الخبر من الألفاظ التى تقبل الإيجاب والتى لا يقتصر استعمالها على المعانى المنفية ؛ فلا تزاد « الباء » فى كلمة : أحد، وعَريب ودَيّار، فى نحو: ما مثلك أحد ... فلا بد لزيادة الباء فى خبر « ما » من تحقيق الشرطين السابقين . (انظر ص ٥٩٠ و ٥٩١ وهامشهما) .

هذا ، والذى يدل على أن زيادة « الباء » هى فى خبر العاملة أو المهملة ما يكون للخبر من توابع ، فإن ضبط التابع بغير الجر يدل على نوع الخبر ، وأنه خبر العاملة أو المهملة .

(٤) سواء أكانت عاملة عمل « ليس » أم عاملة عمل « إن » .

بدائم . وأصل الكلام: لا جاهٌ خالداً، ولا سلطانٌ دائماً. (والإعراب كالسابق)...

وقد تقدم[١] أيضاً أنها تزاد في خبر المضارع من «كان»[٢]، بشرط أن يكون منفياً بحرف النفي: «لم» ؛ نحو: كلمتني فلم أكنْ بمشغول عنك ، ولم أكنْ بمنصرف عن حديثك . أي: لم أكن مشغولا عنك ، ولم أكن منصرفاً عن حديثك . فالباء حرف جر زائد، وما بعدها مجرور بها في محل نصب : خبر « أكن »، وأنها قد تزاد أيضاً في المفعول الثاني من مفعولي: « ظن وأخواتها » ، نحو : ما ظننت المؤمن بجبان .

أما زيادتها في بقية الأفعال والحروف الناسخة ، أو في خبر المبتدأ ، أو في غير ما سبق — فمقصور على السماع[٣].

* * *

---

(١) في رقم ٢ من هامش ص ٥٩٢ .

(٢) ماعدا (لايكون) الاستثنائية ؛ لأن الباء لاتزاد في خبرها ، ولأنها لابد أن تكون للغائب وقبلها : « لا » النافية .

(٣) يقول ابن مالك في كل ماسبق من زيادة الباء ومن الكلام على : « (لا — ولات) مايأتي باختصار: (وقدم الكلام على زيادة الباء قبل أن يتكلم على : لا — ولات »، وكان الواجب التأخير عنهما) .

وبعد : « ما »و: « ليسَ » جَرَّ «البَا »الخبرْ ... وبعد : «لاَ »وَنَفْي : «كان »قد يُجَرْ

أي : جرت « الباء » الخبر بعد : « ما » وبعد : « ليس » . ثم قال : وقد يجر الخبر بعد « لا » التي هي من أخوات « ليس » وبعد : « كان » المنفية ؛ لأن نفيها ينصب على خبرها (بشرط أنها غير الاستثنائية) — كما شرحنا — ثم قال :

في النكراتِ أُعْمِلَتْ كَلَيْسَ : «لا » ... وقد تَلِي : «لات »و«إنْ» ذا العَمَلاَ

أي : أعملت ؛ — « لا » في النكرات عمل « ليس » ؛ فترفع الاسم وتنصب الخبر ؛ بشرط أن يكونا نكرتين معا . ثم قال : وقد تتولى : « لات » و« إنْ » هذا العمل ؛ فيرفع كل منهما الاسم ، وينصب الخبر، ولم يذكر شروطاً . ثم عاد فقال :

ومَا لِلاَتَ فِي سِوَى حِينٍ عَمَلْ ... وحَذْفُ ذِي الرَّفْعِ فَشَا. والعَكْسُ قَلْ

يريد : أن : « لات » لا تعمل في سوى « الحين » ، أي : الزمن ، فلا بد أن يكون اسمها وخبرها لفظين دالين على الزمن ، ولا بد من حذف أحدهما . كما عرفنا ، ولكن حذف الاسم صاحب الرفع هو الفاشي ؛ أي : الشائع ، والعكس قليل : ؛ وهو حذف الخبر ، وبقاء الاسم .

... ...
... ...

زيادة وتفصيل :

يتردد فى مواطن مختلفة من كتب النحو ما يسمى : « العطف على التوهم » ؛ وهو نوع يجب الفرار من محاكاته[1] — قدر الاستطاعة — ولتوضيحه نسوق المثالين التاليين :

(ا) « ليس المؤمن متأخراً عن إغاثة الملهوف » . فكلمة : « متأخراً » خبر « ليس » ، وهو منصوب ، ويجوز — كما عرفنا[2] — أن تزاد باء الجر فى أول الخبر فنقول : « ليس المؤمن بمتأخر عن إغاثة الملهوف » ؛ فتكون كلمة : « متأخر » فى الظاهر مجرورة بالباء الزائدة ، لكنها فى التقدير فى محل نصب ، لأنها خبر « ليس » .

فإذا عطفنا على الخبر المجرور بالباء الزائدة كلمة أخرى ؛ بأن قلنا : (ليس المؤمن بمتأخر وقاعد عن إغاثة الملهوف) فإنه يجوز فى المعطوف — وهو كلمة : « قاعد » مثلا — الجر ، تبعاً للمعطوف عليه المجرور فى اللفظ ، كما يجوز نصبه ، تبعاً لهذا المعطوف عليه المنصوب محلا ، لأنه خبر « ليس » . فالمعطوف فى المثال السابق يجوز نصبه تبعًا لمحل الخبر ، كما يجوز جره تبعاً للفظ الخبر المجرور بالباء الزائدة المذكورة فى الجملة ، والتى يجوز زيادتها فى مثل هذا الخبر .

لكن إذا خلا الخبر من الباء الزائدة فكيف نضبط المعطوف عليه ؟ . أيجوز النصب والجر مع عدم وجودها كما كانا جائزين عند وجودها ؟ يقول أكثر النحاة : نعم . فى المثال السابق يصح أن نقول : ليس المؤمن متأخراً وقاعداً عن إغاثة الملهوف ، أو : ليس المؤمن متأخراً وقاعد . . . بنصب كلمة : « قاعد » أو جرها ؛ فالنصب لأنها معطوفة على الخبر المنصوب مباشرة ؛ ولاعيب فى هذا . والجر لأنها معطوفة على خبر مجرور فى التقدير ؛ على تخيل وتوهم أنه مجرور بالباء الزائدة ؛ فكأن المتكلم قد تخيل وجود الباء الزائدة ، مع أنها غير موجودة بالفعل . وتوهم أنها ظاهرة فى أول الخبر ؛ — ولذا يسمونه : « العطف على التوهم » — مع أن

---

(١) سيجىء نوع منه — (فى ج ٤ باب النواصب ص ٣٣٧ م ١٤٩ ، عند الكلام على فاء السببية ، وكذلك فى باب : « العطف » ج ٣ ص ٦٣٦ م ١٢٢) — يقتضيه وضوح الكلام ، واستقامة معناه ، مع تقدير « أن » المضمرة وجوباً .

(٢) فى ص ٦٠٥ .

... ...
... ...

توهمه غير صحيح . ومن العجيب أن يتوهم ويتخيل ما لا وجود له ، ويبنى عليه آثاراً . وهذا أمر يجب الفرار منه — كما قلنا — ؛ لما فيه من البعد المعيب ، والعدول عن الطريقة المستقيمة الواضحة إلى أخرى ملتوية ، لاخير فيها ، بل فيها الضرر . فإن قهرتنا بعض الأساليب القديمة على الالتجاء إليه وجب أن نقتصر عليه فى الوارد ، ونحصر أمره فى المسموع من تلك الأساليب ، دون أن نتوسع فيها بالمحاكاة والقياس ؛ إذ لا ضرورة تلجئنا إلى محاكاتها . بل إن اللبس والإفساد كامنان فى القياس عليها . وهذا هو الرأى السديد المنسوب لبعض النحاة الأقدمين[1] وإليه وحده تستريح النفس ، ولا فرق فيه بين العطف على خبر « ليس » أو : « ما » أو : غيرهما من الأخبار التى تزاد فى أولها الباء جوازاً[2] . . .

مثال آخر :

«ما المحسن منانًا بإحسانه» . كلمة : « منانًا » — خبر « ما » منصوبة ، ويجوز أن تزاد « باء » الجر فى خبر : « ما » الحجازية على الوجه المشروح فى زيادتها — فيقال : ما المحسن بمنان بإحسانه . فتكون كلمة : « منان » مجرورة فى الظاهر بالباء الزائدة ، ومنصوبة المحل ، لأنها خبر « ما » ؛ فإذا عطفنا على هذا الخبر المجرور كلمة أخرى[3] ، جاز فى المعطوف ، إما الجر تبعًا للخبر المجرور لفظه ، وإما النصب أيضًا تبعًا للخبر المنصوب محله ؛ فيقال ما المحسن بمنان وذاكر إحسنه أو : « ذاكراً » إحسانه ؛ بجر كلمة : « ذاكراً » ، أو نصبها .

---

(١) وقد تردد فى مراجع وأبواب مختلفة ، منها شرح الأشمونى ، آخر باب : «حروف الجر» ، ومنها كتاب : «تنزيل الآيات» ، شرح شواهد الكشاف ، ص ١٦ عند بيت الشاعر :

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرةً ولا ناعبٍ إلا ببيْن غرابها

حيث عطف : « ناعب » بالجر على : « مصلحين : يتوهم إن المعطوف عليه مجرور بالباء ، وأن التقدير بمصلحين . وأيضاً ورد هذا البيت ومعه آخر فى « الكامل للمبرد » ج ١ ص ٢٧٩ للاستشهاد بكل منهما على الحكم السالف .

(٢) والكلام على هذا النوع من الجر يذكرنا نوعاً آخر من الجر يجب التشدد فى إهماله ، وفى ترك استعماله ، والاقتصار فيه على المسموع وحده ، لوضوح فساده وإفساده ؛ هو: «الجر بالمجاورة» . وسيجىء تفصيل الكلام عليه (فى ج ٢ ص ٤٠١ م ٨٩ باب : حروف الجر) (وفى ج ٣ ص ٨ م ٩٣ باب الإضافة) .

(٣) وكان حرف العطف غير : « لكن » و « بل » . . . (راجع ص ٥٩٧ السابقة . . .) .

... ...

... ...

فإذا لم تكن « باء » الجر الزائدة مذكورة فى أول الخبر فكيف نضبط المعطوف ؟.
يقول أكثر النحاة : إن العطف عند عدم وجود باء الجر الزائدة فى الخبر كالعطف مع وجودها ؛ فيجوز النصب فى المعطوف تبعاً للنصب اللفظى فى الخبر المعطوف عليه ، كما يجوز الجر فى المعطوف تبعاً لتوهمهم الجر فى الخبر المعطوف عليه . وافتراضهم أن ذلك الخبر مجرور بالباء الزائدة ؛ مع أنها غير موجودة فى الكلام . ويسمون هذا : « العطف على التوهم » — كما أسلفنا — وهو توهم لا يصح الالتفات إليه اليوم ، ولا الأخذ بما يرتبونه عليه ؛ دفعاً منا للعيب الذى أوضحناه . ويتساوى فى هذا خبر « ليس » وخبر « ما » وغيرهما من الأخبار التى يجوز فى أولها زيادة باء الجر .

(ب) إذا وقع بعد خبر « ليس » أو خبر « ما » — مشتق معطوف ، فكيف نضبطه ؟ . لهذا صور يعنينا منها ما[1] يأتى :

أولا : أن يكون المشتق المعطوف على خبرها وصفاً[2] عاملاً وبعده اسم مرفوع ، سببى[3] له ، نحو : « ليس المستعمر أميناً ، ولا صادقاً وعدُه » . أو : « ما المستعمر أميناً ولا صادقاً وعدُه » . فيجوز فى الوصف المعطوف وهو كلمة : « صادق » ما يجوز فيه لو كان غير رافع اسماً بعده ؛ وعلى هذا يصح فى كلمة : « صادق » النصب بعطفها على الخبر المنصوب مباشرة وهو كلمة : « أميناً » كما يصح فيها الجر ؛ عطفاً على الخبر المجرور على حسب توهم النحاة أن الخبر مجرور بباء زائدة غير ظاهرة فى اللفظ ... وهو توهم وتخيل سبق هنا رفضه : فى : « ا » أما الاسم السببى المرفوع بعد الوصف المعطوف فيعرب فى الحالة السالفة فاعلا[3] له (وقد يعرب أحياناً نائب فاعل فى جملة أخرى إذا كان الوصف الرافع له اسم مفعول) . وفى المثال السابق بصورتيه يلتزم الوصف الإفراد فلا يثنى ولا يجمع — فى رأى أكثر النحاة — . . .

ويصح أن يكون الوصف مرفوعاً مبتدأ — لا معطوفاً — وأن يكون السببى[4] بعده

---

(١) مع ملاحظة الصور التى سبقت فى ص ٥٩٧ . (٢) أى اسماً مشتقاً .

(٣ و ٣) السببى هنا : ما له صلة وارتباط بالوصف ، كقرابة ، أو صداقة ، أو عمل ، أو شىء متصل به . ويربط بينهما الضمير ونحوه مما يعود على ذلك الوصف .

(٤) والعطف فى المثال السابق بصورتيه عطف مفرد على مفرد .

... ...

... ...

مرفوعاً به ، يُغنى عن الخبر (سواء أكان المرفوع فاعلا ، أم نائب فاعل) . وفى هذه الصورة يلتزم الوصف الإفراد أيضاً . ويكون الوصف مع مرفوعه معطوفاً على الجملة التى قبله[1] .

ويصح أن يكون السببى مبتدأ متأخراً والوصف خبراً مرفوعاً متقدماً — لا معطوفاً وفى هذه الحالة يتطابقان؛ إفراداً ، وتثنية، وجمعاً ، وتذكيراً ، وتأنيثاً ؛ نحو : ليس علىّ مهملا ولا مقصرٌ أخوه — ليس على مهمـ ولا مقصران أخواه — ليس على مهملا ولا مقصرون إخوانه[2] . . . —

وكذلك لو كان الناسخ « ما » بدلا من « ليس » .

ثانياً : أن يكون المعطوف وصفاً أيضاً ، وقبله : « ليس » ومعمولاها، ولكن بعده اسم أجنبى[3] . فيُعطف الأجنبى على اسمها ، ويرفع مثله . ويعطف الوصف على خبرها ، وينصب مثله ، تقول ليس محمود حاضراً ، ولا غائباً[4] حامد ، فكلمة : « حامد » معطوفة على الاسم : « محمود » مرفوعة مثله ، وكلمة « غائباً » معطوفة على الخبر « حاضر » منصوبة مثله . .

فإن كان خبر « ليس » مجروراً بالباء الزائدة جاز أيضاً جر الوصف ؛ تقول : ليس محمود بحاضر ، ولا غائبٍ حامد؛ بجر كلمة : « غائب » لأنها معطوفة على الخبر المجرور لفظه بالباء الزائدة ؛ ويجوز فى الحالتين السالفتين رفع الأجنبى

---

(١) والعطف على هذا الإعراب عطف جملة على جملة .

(٢) ويتعين العطف فى هذه الصورة ، وأن يكون عطف جملة على جملة .

(٣) أى : ليس سببياً . وقد سبق شرح السببىّ (فى رقم ٣ ص ٦١١) .

(٤) فى هذا المثال معطوفان ، ومعطوفان عليهما ؛ وحرف عطف واحد ، هو : الواو ، وهذا المثال يصلح أن يكون إماعطف جملة على جملة — أى : ليس محمود حاضراً وليس حامد غائباً . وإما : عطف مفردين بالواو على نظيرين لهما سابقين ، فتكون كلمة : « غائباً » معطوفة بالواو على كلمة : « حاضراً » وكذلك كلمة : « حامد » معطوفة بالواو أيضاً على كلمة ، « محمود » ، ومن اختصاص الواو أن تعطف معطوفين بالصورة السابقة. لكن من أى أنواع العطف هذا ؟ أعطف مفرد على مفرد أم جملة على جملة ؟ قولان ، سنوضح أمرها والصواب منهما فى باب العطف — ﺟ ٣ — والمناسب هنا أن العطف عطف جملة على جملة . . .

... ...
... ...

على أنه مبتدأ ، خبره الوصف المتقدم ، فيتطابقان . وتكون الجملة الثانية معطوفة على الأولى .

ثالثاً : أن يكون المعطوف وصفاً ، قبله « ما » ومعمولاها ؛ وبعده اسم أجنبي ؛ فيجب رفع هذا الوصف الواقع بعد خبرها ؛ سواء أكان خبرها منصوباً ، أم مجروراً بالباء الزائدة ؛ نحو : ما محمود حاضراً ولا غائبٌ حامدٌ[1] ، أو : ما محمود بحاضر ولا غائبٌ حامدٌ .

• • •

(١) السبب الحقيق هو أن أساليب العرب الفصحاء جرت على هذا . لكن النحاة يذكرون السبب النحوى أن خبر : « ما » لا يتقدم على اسمها : فكذلك خبر ما عطف على اسمها ، لأن كلمة : « حامد » معطوفة على : « محمود » التى هى اسم « ما » فكأن كلمة : « حامد » بمنزلة اسم : « ما » بسبب أنها معطوفة على الاسم ، وكلمة « غائب » معطوفة على كلمة : « حاضر » التى هى خبر «ما» ؛ فكأنها بمنزلة خبر «ما» بسبب ذلك العطف . وقد تقدم ماهو بمنزلة الخبر على الاسم فلا تعمل فيه: «ما» ؛ لفقد الترتيب . فالأحسن فى إعراب الوصف فى هذه الحالة أن يكون خبراً مقدماً والمرفوع بعده مبتدأ ، والجملة معطوفة على الجملة التى قبلها ، فالعطف عطف جمل .

المسألة ٥٠ :

أفعال المقاربة ، وأفعال الشروع ، وأفعال الرجاء . . .[١]

أفعال المقاربة — معناها :

فى جملة مثل : « الماء يَغْلِى » ، يفهم السامع — بسبب وجود الفعل المضارع — أن الماء فى حالة غليان الآن[٢] ، أو : أنه سيكون كذلك فى المستقبل[٣] فإذا قلنا : « كاد الماء يَغْلى » — اختلف المعنى تماماً ؛ إذ نفهم أمرين : أن الماءاقترب من الغليان اقتراباً كبيراً ، وأنه لم يَغْلِ بالفعل ؛ أى : أنه فى حالة إنْ استمرت زمناً قليلا فسيغلى. والسبب فى اختلاف المعنى الثانى عن الأول هو وجود الفعل : « كاد » فى الجملة الثانية ، مع أنه ماض[٤].

وكذلك الشأن فى مثل: « القطار يتأخر» إذ نفهم من الجملة أن القطار يباشر التأخر الآن ، أو فى المستقبل . فإذا قلنا : « كاد القطار يتأخر . . . » تغيَّر المعنى ، وفهمنا أمرين ؛ أنه اقترب من التأخر جداً ، وأنه — بالرغم من ذلك — لم يتأخر فى الواقع . أى : أنه فى حالة ، إنْ طال زمنها قليلا يقع فى التأخر. والسبب فى اختلاف المعنى الثانى عن الأول وجود الفعل الماضى : « كاد » .

ومثل ما سبق : « الكأس تتدفق ماء » فالمعنى : أن الماء يفيض منها الآن ، أو مستقبلا . فإذا قلنا : « كادت الكأس تفيض ماء » تغيَّر المعنى ، وانحصر فى

---

(١) هذا أحد أبواب النواسخ ، وقد عرفنا أن اسم الناسخ لا يكون شبه جملة .

(٢) أى : وقت الكلام ، وهو : الزمن الحالى . (٣) هو الزمن الذى بعد الكلام .

(٤) يلاحظ هنا أن المضارع فى خبرها ينقلب زمنه قريباً جداً من الحال — (كما سبق فى ص ٥٧ وسيجىء فى رقم ٧ من هامش ص ٦١٥) — ، كما أن زمنها الماضى ينقلب مناسب قريباً من الحال ؛ ليتوافق زمن الفعل مع زمن خبره ؛ فإذا قلت : كاد المطر ينزل ، فالمراد قرب زمن نزوله من الحال ، وأنه لم ينزل فعلا.

وقد يكون الزمن فى : « كاد » وفى خبرها مقصوراً على الماضى وحده ، أو على المستقبل ، حين تقوم القرينة القاطعة على أن المراد المقاربة فيما مضى ، أو فيما يستقبل ، مثل : كاد القطار يتأخر أمس — يكاد المريض يغادر المستشفى غداً .

(راجع فى كل ما سبق ج ٧ ص ١١٥ من شرح المفصل : الأفعال المقاربة) .

أنها اقتربت كثيراً من التدفق . وأنها لم تتدفق بالفعل، وهذا التغير بسبب وجود الفعل الماضي : «كاد» .

من الأمثلة السابقة — وأشباهها — يتبين أن الفعل : الماضي «كاد» يؤدي في جملته معنى خاصاً ، هو الدلالة على التقارب بين زمن الخبر والاسم[1]، تقارباً كبيراً مجرداً ؛ (أى : لا ملابسة[2] فيه ، ولا اتصال) . ومن أجل ذلك سميت «كاد»[3] فعل : «مقاربة» . ولها إخوة تشاركها في تأدية هذا المعنى . ومن أشهر أخواتها : (كَرَبَ — أوشكَ ...[4]) — مثل : كرَبَ الليلُ ينقضى — أوْشكَ الصبح يقبل ، بمعنى : «كاد» فيهما . وكلها بمعنى : «قَرُبَ» .

عملها :

أفعال المقاربة أفعال ناقصة (أىْ : ناسخة) ترفع المبتدأ[5] اسمًا لها ، وتنصب الخبر[6] — فلا ترفع فاعلا . ولا تنصب مفعولا ما دامت ناسخة[6]؛ فهى من أخوات «كان» . غير أن الخبر فى أفعال المقاربة لا بد أن يشتمل على :

١ — فعل مضارع[7] يكون مرفوعُه (من فاعل، أو نائبه...) ضميرا فى الغالب .

---

(١) هما هنا : اسمها وخبرها، وسنعرفهما . فهذه الأفعال جاءت لتفيد قرب زمن وقوع الخبر من الاسم قرباً كبيراً — وقد يقع الخبر أولا يقع، بل قد يستحيل وقوعه، نحو قوله تعالى: (يكاد زيتها يضىء ...)

(٢) أى: أن كلا منهما يظل منفصلا عن الآخر؛ لا يخالطه ، ولا يتصل به فعلا، ولا يندمج فيه مباشرة.

(٣) التى مضارعها : «يكاد» ، لا التى مضارعها : يكيد ؛ بمعنى يمكر ويسىء .

(٤) ومنها: «أَلَمَّ» وقد ورد فى الأثر : (لولا أنه شىء قضاه الله لألم أن يذهب بصبره .) ومنها : «أَوْلَى» . . . ولا داعى لاستعمال الغريب من أفعال هذا الباب من غير حاجة؛ بالرغم من جواز استعماله.

(٥) ولهذا لا يكون اسمها شبه جملة — كما سبق — لأن المبتدأ لا يكون شبه جملة .

(٦و٦) مع ملاحظة أنها لاتدخل على الأشياء التى لاتدخل عليها النواسخ — وقد سبق بيانها فى رقم ١ من هامش ص ٥٤٤ — وأن الأخبار فى هذا الباب كله بأنواعه المختلفة يشترط فيها ما يشترط فى كل أخبار النواسخ (مما أشرنا له فى ص ٥٤٦ وبيانه التفصيل فى باب «: (المبتدأ والخبر» هامش ٤٤٣) والتنبه إلى الملاحظة التى فى هامش ص ٥٨٠ خاصة بأن «أفعال الرجاء» وبعض أفعال المقاربة يصح أن يقع المعنى فيها خبراً عن الجثة؛ طبقاً للبيان الذى فى رقم ١ من الهامش التالى .

(٧) يكون زمن هذا المضارع ماضياً قريباً من الحال عند استعمال «كاد» أو إحدى أخواتها بلفظ الماضى — كما سبق فى رقم ٤ من هامش ص ٦١٤ — ؛ فهو مضارع فى اللفظ وفى الإعراب ، ماضٍ قريب من الحال فى الزمن ، مثلها ؛ لأن المضارع الواقع مع مرفوعه فى خبر كاد الماضية أو إحدى أخواتها يكون زمنه مثلها ، — كما سبق — بالرغم من إعرابه فعلا مضارعاً .

٢ — وأن يكون هذا المضارع مسبوقاً « بأن المصدرية »[١] مع الفعل: « أوْشكَ » وغير مسبوق بها مع الفعلين: « كاد »: « وكَرَبَ »، نحو: (أوشك المطر أن ينقطع، وكاد الجو يعتدل، وكَرَبَ الهواءُ يطيب). ويجوز — قليلا — العكس، فيتجرد خبر: « أوْشكَ »، من « أنْ » ويقترن بها خبر « كاد » و « كرب »، ولكن الأول هو الشائع فى الأساليب العالية التى يحسن الاقتصار على محاكاتها.

ومن النادر أن يكون الخبر غير جملة مضارعية. ولا يصح محاكاة هذا النادر، بل يجب الوقوف فيه عند المسموع[٢].

وعمل أفعال المقاربة ليس مقصوراً على الماضى منها: بل ينطبق عليه وعلى ما يوجد

---

(١) نترك للنحاة اختلافهم فى نوع « أن » الداخلة فى أخبار هذا الباب كله (كأخبار أفعال المقاربة هذه، وأفعال الرجاء ص ٦٢١) فأكثرهم يميل إلى أنها حرف نصب غير مصدرى وأن فائدته تخليص المضارع للزمن المستقبل، دون زمن آخر، ويرفضون أن تكون مصدرية؛ بحجة أنها لو كانت مصدرية لوجب أن تسبك مع الجملة المضارعية بعدها بمصدر مؤول يكون خبراً للناسخ، فيترتب على ذلك الإخبار بالمعنى عن الجثة، وهو ممنوع — غالبا —. فى مثل: عسى محمود أن يجود، يقع المصدر المؤول من أن والمضارع وفاعله خبر « عسى » فى محل نصب؛ فيكون التقدير: عسى محمود جوده. فيقع « جود » — وهو أمر معنوى — خبراً عن « عسى »، وهو فى الحق خبر عن محمود؛ لأن اسم عسى وخبرها أصلهما المبتدأ والخبر، ولا يجوز أن يكون المبتدأ جثة وخبره أمراً معنوياً — غالباً — ولا يبيح ذلك ناسخ قبلها.

وقال فريق آخر: لا مانع من اعتبار « أن » الداخلة فى أخبار هذا الباب هى الناصبة المصدرية، والمصدر المنسبك منها ومن المضارع مع فاعله — هو خبر الناسخ؛ إما على سبيل المبالغة، وإما على تقدير مضاف قبله، أو قبل اسم الناسخ، فيكون التقدير فى المثال السابق: عسى محمود صاحب جوده، أو عسى حال محمود جوده ....

هذا كلام السابقين. وخير منه أن تكون « أن » مصدرية ناصبة ويغتفر فى هذا الباب كله الإخبار بالمعنى عن الجثة؛ فنستريح من تكلف التأويلات البصرية السالفة، كما نستريح من تكلف التأويلات الكوفية التى تجعل المصدر المؤول بدل اشتمال من الاسم المرفوع السابق، ويجعلون: « عسى » فعلا تاماً معناه: « التوقع ». فى مثل: عسى على أن يحضر... يكون التقدير: عسى على حضوره، أى: يُتوقع على حضورُه، ويكون الغرض من « البدل » هو التفصيل بعد الإبهام الداعى للتشويق. والذى يعنينا من هذا كله هو أن التعبير السالف صحيح، لا ضعف فى استعماله ومحاكاته، ولا يعنينا بعد هذا نوع التأويل الذى يأخذ به فريق دون آخر. (ولهذا إشارة فى رقم ١ من هامش ص ٦٢٩).

(٢) ومنه قول الشاعر:

فَأُبْتُ إلى « فهم » وما كِدت آيباً ... وكم مثلِها فارقتُها وهى تَصفِر

(أبت) رجعت (فهم): اسم قبيلة. (تصفر)، أى: تخلو من كل شىء فيها... والنادر المسموع هو مجيئه مفرداً. أما غيره وهو: — الجملة الماضوية، أو الاسمية، أو شبه الجملة — فلم يُسمع عن العرب.

من المشتقات الأخرى — وهى محدودة هنا — أشهرها ثلاثة : مضارع للفعل « كاد » . ومضارع للفعل « أوشك »، واسم فاعل له . نحو: يكاد[1] العلم يكشف أسرار الكواكب — يوشك القمر أن يتكشف للعلماء — أنت موشكٌ أن تنتهى إلى خير .

والأكثر أن تستعمل « كاد » و « كَرَبَ » ناسختين[2] . أما « أوشك » فيجوز أن تقع تامة ؛ بشرط أن تُسنَد إلى « أنْ » والفعل المضارع الذى فاعله ، أو نائب فاعله ، ضمير مستتر : نحو: القويّ أوشك أن يتعب ؛ فالمصدر المؤول من « أنْ »، والفعل المضارع وفاعله فى محل رفع ، فاعل « أوشك » التامة[3] ومثله قول الشاعر :

إذا المجدُ الرفيع تواكلتْه[4] بناة السُّوء أوشَكَ أن يَضيعا[5]

وهى فى حالة تمامها تلزم صورة واحدة لا تتغير ، مهما تغير الاسم السابق عليها ، فلا يتصل بآخرها ضمير رفع مستتر أو بارز : تقول : القويان أوشك أن يتعبا . والأقوياء أوشك أن يتعبوا . القوية أوشك أن تتعب . القويتان أوشك أن تتعبا . القويات أوشك أن يتعبن . . . بخلاف ما لو كانت ناقصة ؛ فيجب أن يتصل بآخرها ضمير رفع يطابق الاسم السابق فى التذكير ، والتأنيث ، وفى الإفراد ، وفروعه : فتقول فى الأمثلة السابقة : (أوشك) — (أوْشكا) — أوْشكوا) — (أوشكتْ) — (أوشكتَا) — أوشكْنَ) .

فإن وقع بعد المضارع المنصوب اسم مرفوع ظاهر نحو: أوشك أن يفوز القويُّ — جاز فى « أوشك »أن تكون تامة، وأن تكون ناقصة[6].

---

(١) ومثل قول الشاعر :

بنا من جَوَى الأحزان والوجْدلوعةٌ تكاد لها نفس الشَّفيق تذوب

(٢) عند وقوعهما تامتين لا يصح إسنادهما إلى « أن » والمضارع ؛ أى : لا يكون فى الفصيح فاعلهما أو مرفوعهما مصدراً مؤولا .

(٣) ويجوز — فى هذا المثال — أن تكون ناقصة ، واسمها ضمير يعود على « القوي » وخبرها المصدر المؤول بعدها (انظر رقم ١ من الهامش السابق) .

(٤) اتكل بعضهم على بعض فى إقامته وحراسته ، أو : أهملوه .

(٥) الألف زائدة فى آخر المضارع ، للشعر .

(٦) فعلى اعتبارها تامة تكون كلمة : « القويّ » فاعلا للمضارع ، والمصدر المؤول فاعلا « لأوشك». وعلى اعتبارها ناقصة ، يكون الاسم الظاهر المرفوع : « القوى » ، اسمها ، طبقاً للرأى الآتى فى رقم ٢ من هامش الصفحة التالية — والمصدر المؤول خبرها . ويجوز إعرابات أخرى . وسيجىء لهذا إشارة عند الكلام على أفعال الرجاء .

... ...
... ...

زيادة وتفصيل :

(ا) « كاد » كغيرها من الأفعال فى أن معناها ومعنى خبرها منفى إذا سبقها نفى ، ومثبت إذا لم يسبقها نفى ، خلافاً لبعض النحاة ؛ فمثل : « كاد الصبى يقع » معناه : قارب الصبى الوقوع ، فمقاربة الوقوع ثابتة . ولكن الوقوع نفسه لم يتحقق. وإذا قلنا : « ما كاد الصبى يقع » فمعناه : لم يقارب الصبى الوقوع ؛ فمقاربة الوقوع منتفية . والوقوع نفسه منفى من باب أولى ، ومثل هذا يقال فى بيت الشاعر :

إذا انصرفت نفسى عن الشىء لم تكَدْ ... إليه بوجه ــ آخرَ الدهرِ ــ تُقْبِلُ(1)

(ب) تعد أفعال المقاربة من أخوات « كان » الناسخة ــ كما عرفنا(2) ــ ولكن أفعال المقاربة تخالفها فيما يأتى :

١ ــ « أفعال المقاربة » لا بد أن يكون خبرها جملة مضارعية ــ فى الأصح ــ مسبوقة بأن(3) الناصبة للفعل أو غير مسبوقة ــ طبقاً للتفصيل السابق ــ وفاعل المضارع لابد أن يكون فى الأرجح ــ ضميراً يعود على اسمها . وقد ورد رفعه السبى(4) فى حالات قليلة لا يحسن القياس عليها ، مثل قولهم : كاد الطَّلَل تكلمنى أحجاره .

٢ ــ خبرها لا يجوز أن يتقدم عليها .

---

(1) وقد قالوا فى بيت ذى الرمة :

إذا غيَّرَ النأىُ المحبين لم يَكَدْ ... رسيسُ الهوى من حُبِّ مَيَّةَ يَبرحُ

إنه صحيح بليغ . لأن معناه: إذا تغير حب كل محب لم يقترب حبى من التغير ، وإذ لم يقاربه فهو بعيد منه . فهذا أبلغ من أن يقول : « لم يبرح » ؛ لأنه قد يكون غير بارح مع أنه قريب من البراح . بخلاف المخبر منه بنفى مقاربة البراح . (رسيس الهوى : أوله وشدته) . وكذا قوله تعالى : « إذا أخرج يده لم يكد يراها » . هو أبلغ فى نفى الرؤية من أن يقال لم يرها . لأن من لم ير ، قد يقارب الرؤية . بخلاف من لم يقارب : . . . (راجع الأشمونى ، والصبان) .

(2) فى ص ٦١٥

(3) إذا كانت الجملة المضارعة مسبوقة بأن الناصبة فالخبر هو المصدر المنسبك . (المؤول) . مجاراة للرأى الذى سبق فى رقم ١ من هامش ص ٦١٦ .

(4) أى : الاسم الظاهر ، المضاف لضمير اسمها ــ كما سبق فى رقم ٣ من هامش ص ٦١١ ــ

... ...

... ...

٣ – إذا كان خبرها مقترنًا « بأنْ » المصدرية لم يجز – فى الأشهر[1] – أن يتوسط بينها وبين اسمها ، أما غير المقترن فيجوز كما فى خبر « كان » .

٤ – يجوز حذف خبرها إن عُلِم ، نحو : « من تأنّى أصاب أوكاد ، ومن عَجِل أخطأ أو كاد » ، وهو كثير فى خبر « كاد » قليل فى خبر « كان » ومع قلته جائزٌ بالتفصيل الذى سبق فى موضعه[2] . . .

٥ – لا يقع فعل من أفعال المقاربة زائداً .

(حـ) يرى بعض النحاة أن أوشك » ليست من أفعال المقاربة ، وإنما هى من أفعال الرجاء التى سيجىء الكلام عليها فى هذا الباب[3] ، مستشهداً ببعض أمثلة مأثورة تؤيده . ولا داعى للأخذ برأيه اليوم ، بعد أن شاع اتّباع الرأى الآخر الذى يخالفه ، وتؤيده أيضًا شواهد فصيحة قديمة ، تسايرها أساليبنا الحديثة . وإنما ذكرنا الرأى الأول ليستعين به المتخصصون على فهم النصوص القديمة التى توافقه .

* * *

(١) فى هذا الرأى المنسوب للشلوبين ومن معه – تضييق ، بالرغم من أنه الأفصح . وهناك رأى للمبرد ، والفارسى ، والسِّيرافى ، ومن معهم – يبيح التوسط . وفى هذا الرأى تيسير ، و إزالة للتفرقة بين الخبر المقرون بأن ، وغير المقرون بها ، ولكنه غير الأفصح .

وستجىء الإشارة لهذا فى رقم ٤ من هامش ص ٦٢١ و رقم ٢ من هامش ص ٦٢٤ – .

(٢) ص ٥٨٢ .

(٣) ص ٦٢١ .

أفعال الشروع ـ معناها :

ما معنى كلمة : « شَرَعَ » و « أخذَ » فى مثل : (شَرَعَ المُغَنِّى يُجَرِّبُ صوته ، ويُصْلح عُوده ، وأخذ يوائم[1] بين رنّات هذا ، ونغمات ذاك) ... ؟

معنى : « شَرَعَ » أنه ابتدأ فعلا فى التجربة وباشر أولها حقيقة ، وكذلك معنى كلمة : « أخذ » فهى تفيد أنه ابتدأ فعلا فى المواءمة والتوفيق بين الاثنين .

وكذلك فى مثل : (أُعِدَّ الطعامُ : فشرَع المدعوون يتوجهون إلى غرفته ، وأخذ كل منهم يجلس فى المكان المهيأ له . ..) أى : ابتدءوا فى الذهاب إلى الغرفة حقيقة ، وباشروا الانتقال إليها فعلا ، كما ابتدءوا فى الجلوس ومارسوه . ومرجع هذا الفهم إلى الفعل : « شرع » ، « وأخذ » « فكلاهما يدل على ما سبق ؛ ولهذا يسميه النحاة : « فعْل شروع » يريدون : أنه الفعل الذى يدل معناه على أول الدخول فى الشىء[2] ، وبَدْء التلبس به ، وبمباشرته .

وأشهر أفعال الشروع : شَرَعَ ـ أنشأ ـ طفِقَ ـ أخذَ ـ علِقَ ـ هبَّ ـ قام ـ هلْهَلَ ـ جعَلَ[3] . . .

عملها :

هذه الأفعال جامدة ؛ لأنها مقصورة على الماضى[4] ، إلا « طفِق »[5] و « جعل » فلهما مضارعان . وعملها الدائم هو رفع المبتدأ ونصب الخبر ـ بشرط

(١) يلائم ويوفق (٢) أى : دخول الاسم فى الخبر .

(٣) هذا الفعل قد يكون بمعنى الظن ، أو : التحويل ، فينصب مفعولين . وقد يكون بمعنى : خلَق ، وأوجد ؛ فينصب مفعولا به واحداً ؛ كما سيجىء فى جـ ٢ م ٦٠ باب « ظن وأخواتها » .

(٤) لما كانت هذه الأفعال الماضية دالة على الشروع ، كانت ماضية فى الظاهر فقط ، ولكن زمنها الحال ، وزمن المضارع الواقع فى خبرها مقصور على الحال أيضاً ؛ ليتوافقا فيتلاءم معناهما . ويقول النحاة : إن هذا هو السبب فى عدم اقتران خبرها « بأن » المصدرية ؛ إذ « أن » المصدرية تخلص زمن المضارع للاستقبال ، وأفعال الشروع تدل على الزمن الـ[illegible] فيقع التعارض بين زمنيها

(٥) من باب ضرب ، وعلم ، وفرح .

أن يكون المبتدأ صالحًا لدخول النواسخ[1] عليه – فلاترفع فاعلا، ولاتنصب مفعولا ما دامت ناسخة؛ فهى من أخوات «كان» الناقصة؛ ولا تقع تامة[2] – فى الأغلب – حين إفادتها معنى: «الشروع»

وإذا كانت للشروع فحكم خبرها ما يأتى:

١ – أن يكون جملة مضارعية الفاعل فيها أو نائبه ضمير.

٢ – أن يكون هذا المضارع غير مسبوق «بأنْ» المصدرية[3] – كالأمثلة السابقة –.

٣ – تأخير هذه الجملة المضارعية وجوبًا عن الناسخ واسمه، فلا يجوز أن تتقدم على عاملها (فعل الشروع) ولا أن تتوسط بينه وبين اسمه[4]

٤ – جواز حذفها وهى خبر إن دل عليها دليل.

* * *

أفعال الرجاء[5] – معناها:

يتضح معناها من مثل: اشتد الغلاء، فعسى اللهُ أنْ يُخفف حدّته – زاد شوق الغريب إلى أهله، فعسى الأيامُ أن تُقَرِّبَ بينهم – تَطَلّع الرحالة إلى كشف المجاهل؛ فعسى الحكومةُ أن تهيئْ له الوسائل...

فى المثال الأول: رجاء وأمل فى الله أن يخفف شدة الغلاء. وفى الثانى: رجاء وأمل أن تُقربَ الأيام بين الغريب وأهله. وفى الثالث كذلك: أن تُعدّ الحكومة للرحالة الوسائل... فى كل مثال رجاء وأمل فى تحقيق شىء مطلوب

---

(١) لايصح أن يكون اسمها شبه جملة – كما أوضحنا – وقد سبق فى هامش ص ٥٤٤ المبتدأ الذى لايصلح لدخول النواسخ.

(٢) بعض هذه الأفعال قد يكون للشروع دون أن يكون ناسخاً كالفعل «شرع» – راجع معناه فى: كتاب «لسان العرب».

(٣) للسبب الموضح فى رقم ٤ من هامش ص ٦٢٠

(٤) هذا رأى الشلوبين ومن معه، وفيه تضييق. والأنسب الأخذ بالرأى الآخر الذى يبيح التوسط، وهو منسوب للمبرد، والسيرافى والفارسى – كما فى رقم ١ و٢ من هامش ص ٦١٩ و ٦٢٤ – بالرغم من أن الأول هو الأفصح –

(٥) الرجاء أو الأمل، معناه: الطمع فى إدراك شىء محبوب، مرغوب فيه، وانتظار وقوعه، وهو الرجاء المتوقع

يُفهم من الفعل المضارع مع مرفوعه ، والكلمة التي تدل على الرجاء والأمل هي : « عسى » . ولهذا تعد من أفعال الرجاء التي يدل كل فعل منها على : « ترقُّب الخبر ، والأمل في تحققه ووقوعه » . (والخبر المرتقب هنا هو : ما يتضمنه المضارع مع مرفوعه ، كما سبق) .

ومن أشهر هذه الأفعال : عسى – حَرَى[1] – اخلَوْلَق[2] . . .

عملها :

هي أفعال ماضية في لفظها[3] ، جامدة[1] ، الصيغة . والأغلب أنها ناسخة ترفع الاسم[4] وتنصب الخبر ؛ بشرط أن يكونا صالحين لدخول النواسخ[5] ؛ فهي من الأفعال الناقصة (أي : الناسخة) أخوات « كان » . وخبرها – في الأفصح – مضارع مسبوق : بأنْ[6] ، وفاعله ضمير ، لكن يجوز في خبر « عسى » أن يكون مضارعه غير مسبوق بأنْ ؛ نحو : عَسى الأمن يدوم[7] . . . كما يجوز أن يكون فاعل هذا المضارع سببيًّا ، (أي : اسمًا ظاهراً مضافًا لضمير اسمها) ؛ نحو : عسى الوطن يدوم عزه .

(١و١) في آخر الزيادة والتفصيل – ص ٦٢٩ – بيان عن : « حَرَى » وعن اشتقاقها وجمودها ، ومعانيها و . . .

(٢) قد يدل بعض هذه الأفعال على الإشفاق ، وهو : الخوف من أمر مكروه ، ومنه ، (وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم) – كما سيجيء ، في « ب » من ص ٦٢٧ – وإذا وقعت « عسى ولعل » في كلام الله كان لها معنى آخر ؛ هو المذكور في رقم ١ من هامش ص ٦٣٦ . ولا تقع « ما » الزائدة بعد « عسى » التي معناها : الرجاء مطلقاً . كما سيجيء في رقم ٣ من هامش ص ٦٢٨ ورقم ٤ من آخر هامش ص ٦٦٤

(٣) هي ماضية في اللفظ ولكن زمنها هنا مستقبل ، إذ لا يتحقق معناها إلا في المستقبل ولذلك كان زمن المضارع الواقع في خبرها مستقبلا فقط ، ليتوافقا .

(٤) ولا يصح أن يكون اسمها شبه جملة .

(٥) طبقاً للبيان الذي سبق في رقم ١ من هامش ص ٥٤٤

(٦) صرح الصبان – في آخر باب : التعجب ، ج ٣ – بأنه لا يصح إحلال « أنَّ » (مفتوحة الهمزة ، مشددة النون) محل « أنْ » ساكنة النون في خبر « عسى » . مع أن كلا منهما حرف مصدري . والظاهر أن الأمر يسري على « عسى » وأخواتها .

(٧و٧) انظر هامش ص ٤٧٩ و ص ٤٨٠ حيث الملاحظة الخاصة بصحة أن يكون خبر هذه الأفعال معنى عن جثة . والبيان في رقم ١ من هامش ص ٦١٦ .

حكمها :

١ — يجب تقديم هذه الأفعال على معموليها، فلايصح تقديمهما معا ولا تقديم أحدهما ، عليها .

٢ — يجب — فى رأى دون آخر[1] — تأخير الخبر المقرون « بأنْ » عن الاسم .

٣ — يجوز حذف الخبر لدليل .

٤ — الأغلب فى استعمال هذه الأفعال أن تكون ناقصة — كما سبق — لكن يجوز فى « عسى » ، « واخلولق » أن يكونا تامّين ، بشرط إسنادهما إلى « أنْ » والمضارع الذى مرفوعُه ضمير يعود على اسم سابق على الفعلين ، دون إسنادهما إلى ضمير مستتر أو بارز ؛ فلا بد لتمامهما أن يكون فاعلهما مصدراً مؤولا من « أنْ » وما دخلت عليه من جملة مضارعية ، ولا يصح فى حالة تمامهما أن يكون فاعلهما ضميراً مطلقاً ، تقول : (الرجل عسى أن يقوم — الزرع اخلولق أن يتفتح) ، فالمصدر المؤول فى المثالين فاعل[2] وفى هذه الحالة لايكون فى « عسى » و « اخلولق » ضمير مستتر[3] . . .

وفى حالة التمام تلزم « عسى » وأختها صورة واحدة لا تتغير مهما تغير الاسم السابق، فلاتلحقهما علامة تثنية ولاعلامة جمع — لأن فاعلهما مذكور بعدهما — . . . نحو : الرجل عسى أن يقوم — الرجلان عسى أن يقوما — الرجال عسى أن يقوموا . . . وهكذا .

أما عند النقص فى : « عسى » و « اخلولق » ، فلابد أن يتصل بآخرهما اسمهما ، وهو ضمير مطابق للاسم السابق عليهما . فإن لم يتصل بهما ضمير ، وأسْندتا إلى : « أن » والمضارع الذى مرفوعه ضمير ، فهما تامتان ، — كما سلف — والمصدر المؤول

---

(١) انظر رقم ٢ من هامش الصفحة الآتية ، و « ب » من ص ٦٢٧

(٢) ويرى بعض النحاة فى الثلاثة أن المصدر المؤول سد مسد المعمولين ، فهى عنده — دائماً — أفعال ناقصة . وفى هذا الرأى تيسير .

(٣) وهذا التمام خاص بهما ، وبأوشك من أفعال المقاربة — كما سبق عند الكلام عليها فى ص ٦١٧ — والثلاثة بعض الأحكام الأخرى العامة وسيجىء فى الزيادة ، ص ٦٢٦ .

فاعلهما، في حالة النقص نقول: الرجل عسى[1] أن يقوم- الرجلان عسيا أن يقوما - الرجال عسَوْا أن يقوموا - البنت عست أن تقوم - البنتان عَسَتا أن تقوما - النساء عسَيْن أن يقمن . . . و . . . .[2]

فإن كان فاعل المضارع (أو نائبه) اسمًا ظاهراً جاز في كل فعل منهما أن يكون تامًّا، وأن يكون ناقصًا؛ فعند التام يكون المصدر المؤول من «أنْ» والمضارع مع مرفوعه الظاهر - فاعلا للفعل التام. وعند النقص لا يكون الاسم الظاهر المتأخر مرفوعًا للمضارع، بل يصير اسمًا للناسخ ويكون الخبر هو: المصدر المؤول من «أنْ» والمضارع مع مرفوعه[3] الفاعل، أو ما يغني عن الفاعل.

---

(١) يعتبر من ضمائر الرفع المتصلة بآخر الناسخ كل ضمير مستتر وقع اسما لذلك الناسخ. - راجع رقم ٣ من هامش ص ٢١٩ -

(٢) انظر بعض الصور الجائزة في ص٦٢٦ و «هـ» ص ٦٢٨ ومنها بعض الصور والأحكام الخاصة باستعمالات: «حَرَى»

(٣) وهذا الإعراب مبني على رأي المبرد، والسيرافي، والفارسي، وغيرهم من القائلين بجواز توسط الخبر بين فعل الرجاء واسمه. وفي الأخذ به توسعة وتيسير، دون رأي الشلوبين وغيره من يمنعون التقديم، وإن كان المنع هو الأفصح. - وقد سبقت الإشارة لهذا في رقم ١ و٣ من هامش صفحتي: (٦١٧ و ٦١٩) وهناك إعرابات أخرى في الحالتين سيجيء بعضها في الزيادة، وفيما سبق يقول ابن مالك:

كَكَانَ «كادَ» و «عسى» لكنْ نَدَرْ غَيْرُ مُضَارِعٍ لهذَيْنِ خَبَرْ
وكونُهُ بدُونِ «أنْ» بَعدَ «عَسَى» نَزْرٌ، و «كَادَ» الأمرُ فيه عُكِسَا

أي: أن «كاد» و «عسى» مثل: «كان» في العمل، - كلاهما يرفع الاسم وينصب الخبر؛ لأنهما من الأفعال الناقصة - ومن النزر، (أي: من القليل جداً) أن يكون خبرهما غير جملة مضارعية. ثم بين أن الجملة المضارعية الواقعة خبراً عن «عسى» - لا تخلو من «أن» المصدرية - فيكون المصدر المؤول هو الخبر - والعكس في الجملة المضارعية الواقعة خبراً عن «كاد». فالأكثر عدم اقترانها «بأن». ثم قال:

وكَعَسَى «حَرَى». ولكِنْ جُعِلاَ خَبَرُهَا حَتْماً «بأَنْ» مُتَّصِلاَ
وَألْزَمُوا اخْلَوْلَقَ: «أنْ» مِثْلَ: «حَرَى» وبَعْدَ: «أوْشَكَ» انْتِفَا: «أنْ» نَزُرَا

يريد: أن «حَرَى» كعسى، كلاهما من أفعال الرجاء معنى وعملا. غير أن «حرى» لايخلو خبرها من «أن» المصدرية، فمن الحتم أن يتصل بها. وكذلك «اخلولق»؛ فقد «أوجبوا» اتصالها «بأن» مثل؛ «حرى». أما «أوشك» فيلزمها «أنْ»، وقد تحذف نادراً، ولا يقاس على هذا النادر، كما لا يقاس على النزر في كل ما سبق (هذا، والألف في آخر الفعل: «جعل - زائدة»). =

وكل هذا يصح فى : « اخْلَوْلَقَ » أيضًا[1].

— ثم قال :

ومثل «كاد» في الأصح «كَرَبا» وتَرْكُ «أنْ» مَعْ ذِى الشروع» وَجبَا
كأنشأ السائقُ يَحْدُو ، وطَفِقْ كَذا : «جعلْتُ» ، «وأخَذْتُ» و«عَلِقْ»

يريد : أن « كرب » مثل : « كاد » فى معناها ، وهو : المقاربة ، وفى عملها ، وفى عدم اتصال خبرها « بأن » فى الأغلب . ثم عرض لترك «أنْ» مع ذى الشروع ؛ —أى : مع الفعل صاحب الشروع— ؛ فأوجب الحذف ، وعد من أفعال الشروع ، أنشأ ، وطفق : وجعل ، وأخذ ، وعلق ، ومثل للأول بقوله : أنشأ السائق يحدو ؛ أى : يُغَنِّى .

ثم قال :

واستعملُوا مُضارعًا «لأوْشكا» و « كادَ » لا غَيْرُ ، وزادُوا « مُوشكَا »

أى : أفعال هذا الباب كلها جامدة ، ليس لها مشتقات ، إلا « كاد » فلها مضارع ، وإلا «أوشك» فلها مضارع أيضاً . وقد ورد لها اسم فاعل قليلا حيث سمع : موشك ، ولا مانع من استعماله .

(١) وهذا هو ماقصد إليه ابن مالك بقوله :

بعْدعَسَى ،اخْلَوْلَقَ ،أوشَكَ ، قد يَرِدْ غِنًى بِ « أنْ يَفْعَلَ » عن ثَانٍ فُقِدْ

يريد « بأن يفعل » كل جملة مضارعية، مسبوقة بأن المصدرية ؛ فهو لا يريد « أن يفعل » ذاتها ، وإنما يريد ماهو على صياغتها ونمطها ، فتستغنى بها تلك الأفعال الثلاثة عن الثانى اللازم لها ؛ وهو الخبر . فالمراد أنها تستغنى بالمصدر المؤول عن الخبر ، فلا تحتاج إليه ؛ فهى تكتفى بمرفوعها وتكون تامة لا ناقصة .

... ...
... ...

زيادة وتفصيل :

إذا وقعت « عسى » ومثلها : « اخلولق » و « أوشك » بعد اسم ظاهر مرفوع[1]، وليس بعدها فى الجملة اسم ظاهر ولاضمير بارز ؛ مثل : الصديق عسى أن يحضر — جاز أمران :

(١) أن تخلو « عسى » من ضمير مستتر فيها أو بارز ، فتكون تامة . فاعلها هو المصدر المؤول بعدها من « أن » والمضارع مع مرفوعه المستتر — كما سلف —[2] والجملة من « عسى » وفاعلها فى محل رفع خبر المبتدأ الذى قبلها وهو : (الصديق) . ونحو : المحمدان عسى أن يتقدما . المحمدون عسى أن يتقدموا . البنات عسى أن يتقدمن ...

(٢) أن تكون ناقصة ، فتشتمل على ضمير — مستتر فى بعض الحالات[3]، أو بارز فى غيرها— هو اسمها يعود على المبتدأ السابق عليها، ويطابقه فى التذكير والتأنيث ، وفى الإفراد وفروعه ، وخبرها هو المصدر المؤول من « أن » والمضارع مع مرفوعه المستتر أو البارز . والجملة منها ومن اسمها وخبرها فى محل رفع خبر المبتدأ الذى قبلها[4]؛ مثل : محمد عسى أن يحضر — المحمدان عسيا أن يحضُرا — المحمدون عَسَوْا أن يحضُروا — النساء عسَين أن يحضُرْن . . . — كما تقدم — .

أما إذا تأخر ذلك الاسم المرفوع بحيث يقع بعد المضارع المسبوق بأن المصدرية كما فى المثال : عسى أن يحضر الوالد — فيجوز أربعة أوجه[5].

الأول : أن يكون الاسم المتأخر مبتدأ (وهو مع تأخره فى اللفظ متقدم فى الرتبة) . « عسى » فعل ماض تام ، وفاعله هو المصدر المؤول من « أنْ » ، ومن

---

(١) بأن كانت مسندة إليه مع مرفوعها .

(٢) فى ص ٦٢٣ .

(٣) هى التى يكون فيها اسم الناسخ ضميراً للمفرد الغائب أو المفردة الغائبة

(٤) وإلى هذه الحالة ويشير ابن مالك بقوله :

وجرِّدَنْ « عَسَى » أو ارفعْ مُضمَرَا ... بها إذا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرا

(٥) ومع أن هذه الأوجه جائزة من الناحية الإعرابية فلكل منها معنى قد يختلف عن الآخر بعض الاختلاف من الناحية البلاغية . والأوجه الأربعة إنما تجوز فى غير الحالة : « ه » الآتية فى ص ٦٢٨ .

... ...
... ...
المضارع مع مرفوعه المستتر ، والجملة من « عسى » وفاعلها فى محل رفع خبر المبتدأ المتأخر .

الثانى : أن يكون الاسم المتأخر مبتدأ مع تأخره . « عسى » فعل ماض ناقص ، اسمها ضمير مستتر تقديره : « هو » يعود على المبتدأ ، المتأخر فى اللفظ ، المتقدم فى الرتبة ، ويطابقه ؛ وخبرها هو المصدر المؤول من « أن » والمضارع مع مرفوعه المستتر . والجملة من « عسى » واسمها وخبرها فى محل رفع خبر المبتدأ المتأخر .

الثالث : أن تكون « عسى » تامة وفاعلها هو المصدر المؤول بعدها من « أن » والفعل المضارع مع مرفوعه ، ومرفوعه هو الاسم الظاهر بعده . (الوالد) .

الرابع : أن تكون « عسى » ناقصة واسمها هو : الاسم الظاهر المتأخر (الوالد) وخبرها هو المصدر المؤول من أن والفعل المضارع ومرفوعه المستتر .

وتشترك «اخلولق» و« أوشك » مع « عسى » فى كل ما سبق من الحالات[1] . . .

(ب) سبق[2] أنه لا يجوز فى أفعال الرجاء أن يتقدم خبرها عليها ، كما لا يجوز[3] — فى رأى — أن يتوسط بينها وبين اسمها إن كان المضارع مقترنًا « بأن » . ويجوز حذف خبرها للعلم به .

كما سبق عند الكلام على الصلة[4] أن أفعال الرجاء لا تصلح أن تكون أفعال صلة ، إلا « عسى » طبقا لما هو مدون هناك . .

، والأكثر فى « عسى » أن تكون للرجاء . وقد تكون للإشفاق[5] (أى : الخوف من وقوع أمر مكروه) ، مثل قوله تعالى : (وعسى أن تكرهوا شيئاً وهوخير لكم) .

(حـ) إذا أسند الفعل : « عسى » لضمير رفع لمتكلم أو لمخاطب جاز فتح

---

(١) انظر رقم ٢ من هامش ص ٦٢٣ ، ورقم ١ من هامش ص ٦٢٢ خاصاً بهذا الإعراب .

(٢) فى ص ٦٢٣ .

(٣) وهذا على غير الرأى الذى أشرنا إليه فى رقم ١ .

(٤) فى ص٣٧٤ وهامشها .

(٥) كما سبق فى رقم ٢ من هامش ص ٦٢٢ وكما يجىء فى رقم ١ من هامش ص ٦٣٦ .

... ...
... ...

السين وكسرها ؛ نحو : عَسَيت[1] أن أسْلَمَ من المرض، وعَسَيت أن تفوز بالغنى ، وعَسَيتما . . . وعَسَيتم . . . وعَسَين . . . بفتح السين أو كسرها فى كل ذلك ، — ونظائره . — والفتح أشهر[2] .

(د) فى مثل : عسانى أزورك — عساك تزورنى ، عساه يزورنا...، من كل تركيب وقع فيه بعد « عسى » الضمير : « الياء » أو « الكاف » أو « الهاء » وهى ضمائر ليست للرفع — تكون : « عسى حرفًا للرجاء[3] ، بمعنى : « لعل » وتعمل عملها ، وهذا أيسر الآراء — كما سبق[4] — ، ويجوز اعتبار « عسى » من أخوات « كان » وهذا الضمير فى محل رفع اسمها . ولا يكون كذلك فى غير هذا الموضع والأفضل الإعراب الأول ، والاقتصار عليه أحسن .

(هـ) فى مثل : عسى أن يتلطف الطبيب مع المريض — يوجب النحاة إعراب كلمة : « الطبيب » فاعلا للفعل : « يتلطف » . ولا يجيزون أن تكون مبتدأ متأخراً ، ولا اسمًا لعسى الناقصة ، ولا غير ذلك[5] ، وحجتهم فى المنع أن إعرابها بغير الفاعلية للفعل : « يتلطف » يؤدى إلى وجود كلمة أجنبية فى وسط صلة « أنْ » فمن الخطأ إعراب أن « مصدرية » « ويتلطف » مضارع منصوب بها ، وفاعله ضمير مستتر تقديره : « هو » يعود على « الطبيب » المتأخر فى اللفظ ، دون الرتبة. وعلة الخطأ أن كلمة : « الطبيب » سواء أكانت مبتدأ متأخراً، أم اسمًا لعسى... ، قد

---

(١) وإسناده لهذه التاء التى هى ضمير — دليل من الأدلة التى يعتمد عليها أصحاب الرأى القائل بأن « عسى » فعل ماض ، وليست حرفاً . أما بقية أفعال هذا الباب فلا خلاف فى أنها فعل .

(٢) وفى هذا يقول ابن مالك :

والفتحَ والكَسْرَ أجزْ فى السِّينِ مِنْ ... نَحو : عَسَيْتُ ،وانْتِقَا الفَتْحِ زُكِنْ

أى : أن الفتح والكسر جائزان فى مثل : « عسيت » حين يتصل بها ضمير رفع لمتكلم ، أو لمخاطب كما شرحنا ، « زكن » انتقاء الفتح (بمعنى : علم اختياره عن العرب) ، وأنه أفضل عندهم من الكسر .

(٣) وفى هذه الحالة لا تقع بعدها « ما » الزائدة لأن « ما » الزائدة لاتقع بعد عسى — كما سيجىء فى آخر رقم ٤ من هامش ص ٦٦٤ وكما سبق فى رقم ٢ من هامش ص ٦٢٢

(٤) فى رقم ٣ من هامش ص ٦٢٢ — وفى ب من ص ٢٤١ ، وستجىء لها إشارة فى رقم ٢ من هامش ص ٦٢٨ .

(٥) وهذه هى الحالة المستثناة التى أشرنا لها فى رقم ٥ من هامش ص ٦٢٦ .

... ...

... ...

وقعت غريبة بين أجزاء صلة «أنْ» لأنها ليست من تلك الصلة ، وفصلَتْ بين تلك الأجزاء . ولا يجوز الفصل بأجنبي فى تلك الصلة .

ومثل هذا قالوا : فى إعراب كلمة : «ربّ» ، فى قوله تعالى : (عسى أن يبعثك ربّك مقاماً محموداً) ، عند إعراب كلمة : «مقامًا» ظرفًا .

(و) من الاستعمالات الصحيحة وقوع اللفظ : «حَرَى» اسمًا منونًا مع ملازمته الإفراد والتذكير فى جميع حالاته ؛ نحو : الصانع حَرًى أن يُكرَم — الصانعان حرًى أن يُكرَما — الصانعون حَرًى أن يكرموا — الصانعة حَرًى أن تكرَم — الصانعتان حَرًى أن تكرما — الصانعات حَرًى أنْ يُكرَمن ...

ولفظ : «حَرًى» فى كل الاستعمالات السابقة مصدر ، معناه : جدير وحقيق ؛ فهو مصدر بمعنى الوصف .

والأحسن أن يكون مصدراً لفعل تام متصرف ليس من «أفعال الرجاء» هو الفعل : حَرِىَ — يَحْرَى — حَرًى . وقد يجىء من هذا الفعل التام المتصرف وصف مشتق على : «حَرِىّ» (وزان : غَنِىّ) ، وعلى : حَرٍ (وزان : صَدٍ ، بمعنى ظمآن) وهذان الوصفان هما صفتان مشبّهتان ولا يلتزمان صيغة واحدة ، وإنما تلحقهما علامة التثنية، والجمع ، والتذكير والتأنيث ، فيقال : المكافح حَرِىّ أو حَرٍ أن يفوز — المكافحان حريّان ، أو حَرِيَان أن يفوزا — المكافحون حريّون أوحريُون أن يفوزوا — المكافحة حريّة أو حَرِيَة . . . المكافحتان حَرِيّتان أو حَرِيَتان ... المكافحات حَرِيّات أو حَرِيَات . . .

المسألة ٥١ :

الحروف الناسخة[1] : « إنّ » ، وأخواتها .

يراد بالحروف الناسخة – هنا – سبعة أحرف[2] لا خلاف فى حرفيتها ، وهى :

١ – إنّ ، بكسر الهمزة ، مع تشديد النون[3]	(١)	المرءُ مخبوءٌ تحت لسانه .	– إنّ المرءَ مخبوءٌ تحت لسانه .
		النظافةُ وِقايةٌ من المرض .	– إنّ النظافةَ وِقايةٌ من المرض .
٢ – أنّ ، بفتح الهمزة ، مع تشديد النون[3]	(٢)	الغضبُ بلاءٌ على صاحبه .	– ثبت أن الغضبَ بلاءٌ على صاحبه .
		العملُ وسيلةُ الرزق ...	– عرفتُ أنّ العملَ وسيلةُ الرزق
٣ – لكنّ . بتشديد النون[3]	(٣)	الصمتُ حسنٌ ...	– الصمتُ حسنٌ ، لكنّ الكلامَ أحسنُ منه أحياناً .
		الرياضةُ مفيدةٌ	– الرياضةُ مفيدةٌ ، لكنّ الإسرافَ فيها ضارٌّ .
٤ – كأنّ[4] : بتشديد النون[3]	(٤)	وجهُ القط كوجه الأسد .	– كأنّ وجهَ القط وجهُ أسد
		البَرَدُ كالملح فى الشكل .	– كأنّ البرَدَ مِلْحٌ .
٥ – ليتَ[5] .	(٥)	الاستعمارُ زائلٌ .	– ليتَ الاستعمارَ زائلٌ .
		الاستبدادُ صريعٌ .	– ليتَ الاستبدادَ صريعٌ .
٦ – لعل[5] .	(٦)	الغائبُ قادمٌ .	– لعل الغائبَ قادمٌ .
		الصديقُ وَفِىٌّ .	– لعل الصديق وَفِىٌّ .
٧ – لا – (وسيجىء لها باب مستقل[6])	(٧)	مُهمِلٌ عملِه خاسرٌ .	– لا مهملاً فى عمله كاسبٌ .
		خائنٌ وطنِه معذبٌ .	– لا خائنَ وطنِه مطمئنٌ .

---

(١) تقدم معنى الناسخ – فى أول باب : « كان » وأخواتها ص ٥٤٣ – . وبيان ما لا يصح دخول الناسخ عليه .

(٢) يزاد عليها : « عسى » بشرط أن تكون للرجاء (أى : بمعنى : « لعل ») وبشرط أن يكون اسمها ضميراً لغير الرفع ، وقد سبق تفصيل الكلام عليها فى أفعال الرجاء ص ٦٢١ – وعلى حرفيتها فى رقم ٣ من هامش ص ٢٢٢ وفى « من ص ٦٢٨ » .

(٣و٣و٣) يجوز تخفيف النون فى الحروف الأربعة : المختومة بالنون المشددة ، (وهى : إنّ – أنّ – كأن – لكن) ويترتب على هذا التخفيف أحكام تنشأ عنه . وسيجىء ذكرها تفصيلا فى بحث خاص بها ، ص ٦٧٣ .

(٤) مع اعتبار الأداة كلها كلمة واحدة ، ولا التفات لما يقال عن أصلها : « الكاف ، وأن »

(٥و٥) تختص « ليت » و « لعل » دون أخواتهما بأنهما لا يكونان إلا فى أسلوب إنشائى – كما سبق فى رقم ٢ من هامش ص ٣٧٤ ، وكما يجىء عند الكلام عليهما فى رقم ١ و٣ من هامش ٦٣٥ – ولكن نوع الإنشاء معهما مختلف فهو « طلبى » مع : « ليت » و « غير طلبى » مع « لعل » .

(٦) ص ٦٨٥

وكل واحد من هذه السبعة يدخل على المبتدأ والخبر بأنواعهما[1] وأحوالهما ؛ فيتناولهما بالتغيير ؛ فى اسمهما ، وفى شىء من ضبط آخرهما؛ إذ يصير المبتدأ منصوبًا ، ويسمى : اسم الناسخ ، ويبقى الخبر مرفوعًا ، ويسمى ؛ خبر الناسخ ، -كالأمثلة المذكورة[2]-. وفى جميع الحالات لا يصح أن يكون اسم الناسخ هنا شبه جملة ، كما لا يصح فى أسماء النواسخ الأخرى .

ولكل واحد من تلك الحروف معنى خاص يغلب فيه ، فالغالب فى « إنّ » و « أنّ » : التوكيد[3] ، . . . وفى : « لكنّ » .

---

(١) انظر « الملاحظة » التى فى رقم ٤ من هامش ص ٤١٠ ، وتختص بمنع وقوع « أن » بنوعيها بعد « كان » و « إنّ » و « لا النافية للجنس » وكذلك لاتقع « ما المصدرية » بعد النواسخ الثلاثة السابقة . وهناك شرط يبيح الوقوع فى بعض الصور السابقة . . . .

(٢) تختلف هذه النواسخ عن « كان : وأخواتها » فى أمور ثلاثة :

أولها : أن هذه النواسخ حروف . أما « كان » وأخواتها فمنها الأفعال ؛ مثل : كان ، وأصبح ، وأضحى . . . ومنها الحروف ، مثل : ما - لا - لات - إن ... ومنها الأسماء ، وهى المشتقات التى تعمل عمل تلك الأفعال .

ثانيها : أن هذه النواسخ تنصب الاسم وترفع الخبر. أما تلك فترفع الاسم ، وتنصب الخبر .

ثالثها : أن هذه الحروف لازمة التصدير ؛ (أى : لابد أن تكون فى صدر جملتها) إلا « أنّ » (المفتوحة الهمزة، المشددة النون) ؛ فيجوز أن يسبقها شىء من جملتها ؛ -كما سيجىء فى ص ٦٣٧ وفى « ب » من ص ٦٤٥ - ويجب أن تكون مع معموليها جزءاً فى الإعراب من جملة أخرى . أما « كان » وأخواتها فليست لازمة التصدير . . . .

(٣) المراد : توكيد النسبة ، أى : توكيد نسبة الخبر للمبتدأ ، وإزالة الشك عنها أو الإنكار ؛ فكلا الحرفين فى تحقيق هذا الغرض بمنزلة تكرار الجملة ، ويفيد مايفيده التكرار ؛ فنى مثل : إن المال عماد العمران . . . ؛ تغنى كلمة « إن » عن تكرار جملة : « المال عماد العمران » ،

ومن الخطأ البلاغى استخدامهما إلا حيث يكون الخبر موضع الشك أو الإنكار . والتأكيد بهما يدل على أن خبرهما محقق عند المتكلم ، وليس موضع شك . ولا يستعملان إلا فى تأكيد الإثبات (انظر ما يقتضيه معنى التوكيد فى « أن » - ص ٦٤٤ « أ »)

وقد تكون « أن » - مفتوحة الهمزة - للترجى مثل « لعل » فى معناها ، وسيجىء الكلام على حكمها فى رقم ٣ من هامش فى ص ٦٣٧ .

وقد تكون « إن » - مكسورة الهمزة - بمعنى : «نَعَم» ، فتعتبر حرف جواب محض لايعمل شيئاً ، كقول الشاعر :

قالوا: كَبِرْتَ. فقلتُ: «إنَّ»، وربما ... ذَكَرَ الكبيرُ شبابه فتطرَّبا

أى : فحزن - وقول الآخر :

ويَقُلْنَ شيبٌ قد علا ... ك ، وقدْ كبِرْتَ . فقلت : إنَّهْ

الهاء للسكت .

ويجوز أن يقع المصدر المنسبك من «أن» (المفتوحة الهمزة، المشددة النون) ومعموليها اسما لأختها مكسورة الهمزة ، ولبقية الأحرف الناسخة . ، بشرط أن يتأخر ؛ ويتقدم عليه خبرها شبهجملة ، نحو : إن عندى أنك مخلص ، و كأن فى نفسى انك تشعر بهذا ، ولعل فى خاطرك أنك أحب الأصدقاء إلى . . . =

الاستدراك[١] ولا بد أن يسبقها كلام له صلة معنوية بمعموليها[٢]، وفى : «كأن» : التشبيه[٣]

=وهكذا. فالمصدر المؤول هو اسم الحرف الناسخ (كما سيجىء فى « ب » من ص ٦٤٥)
بقى السؤال عن معنى : « مما » وإعرابها فى قول الشاعر :

وإنَّا لمِمَّا نَضْرِبُ الكَبْشَ ضَرْبَةً — على رأسِهِ تُلْقِى اللِّسَانَ من الفَمِ

والإجابة عن هذا موضحة مفصلة فى ص ٥٥١ وفى رقم ٣ من هامشها .

(١) هو إبعاد معنى فرعى يخطر على البال عند فهم المعنى الأصلى لكلام مسموع أو مكتوب ، ومثال ذلك قولنا : « هذا غنى » فيخطر بالبال أنه محسن بسبب غناه . فإن كان غير محسن أسرعنا إلى إزالة الخاطر بمجىء مايدل على ذلك ، مثل كلمة : « لكنّ » وبعدها المعمولان ، فنقول : « هذا غنى لكنه غير محسن » . ومثل : « الكتاب رخيص » ، فيقع فى الخاطر أنه لانفع فيه . فإن كان غير ذلك بادرنا بمجىء كلمة : « لكنّ » مع معموليها لإزالة هذا الوهم ؛ فنقول : « الكتاب رخيص ، لكنه كبير النفع . . » وهكذا . . . ، فلا بد أن يكون قبلها كلام يتضمن معنى أصلياً يوحى بمعنى فرعى ناشىء منه وهذا المعنى الفرعى هو الذى يراد إبعاده بكلمة : « لكنّ » ، ويعبر النحاة عن هذا بقولهم فى «الاستدراك» إنه : « تعقيب الكلام برفع مايتوهم ثبوته ، أو إثبات مايتوهم نفيه » . وهذا يقتضى أن يكون المعنى بعدها مخالفاً للمعنى الفرعى الذى يفهم مما قبلها ، ومغايراً له . وتقع بعد النفى والإثبات . فإن كان المعنى الفرعى الناشىء مما قبلها موجباً كان مابعدها منفياً فى معناه ، وإن كان المعنى الفرعى قبلها منفياً فى مضمونه كان المعنى بعدها موجباً ، فوجودها ينبئ عن المغايرة والمخالفة بين معنى مابعدها والمعنى الفرعى المفهوم مما قبلها. من غير حاجة إلى أداة نافية فى أحدهما .

ولا يصح أن تكون الجملة الاسمية بعدها خبراً عن مبتدأ أو عن ناسخ قبلها — ولا غير خبر أيضاً — كما سنعرف فى رقم ٢ — .

واستعمال « لكنّ » فى « الاستدراك » هو الأعم الأغلب . ومن الجائز استعمالها فى بعض الأحيان لمجرد تأكيد المعنى ، كما كان يستعملها الفصحاء ؛ مثل : « لو اعتذر المسىء لتناسيت إساءته ؛ لكنه لم يعتذر » فهى هنا لتأكيد عدم الاعتذار ، وهو مفهوم بدونها من كلمة : « لو » التى تفيد فى هذا المثال نفى معنى الكلام المثبت بعدها .

ومن الآيات المشتملة على « لكنّ » قوله تعالى : « لكنّا هو الله ربى » وأوضح الآراء فيها أن تقدير الكلام : لكنْ (بسكون النون) أنا هو الله ربى . فحذفت الهمزة تخفيفاً ، وأدغمت النون فى النون ؛ فصارت : لكنّا — (بنون مشددة بعدها ألف) .

و « لكنّ » — مشددة النون — هى التى تعد من أخوات « إن » فى العمل . أما : «لكنْ» مخففة النون (أى : الساكنة النون) فليست من أخوات « إنّ » ولا من النواسخ . بالرغم من أن معناها : « الاستدراك » أيضاً — كما سيجىء فى ج ٣ باب العطف —

(٢) أى : لا بد أن تتوسط بين جملتين كاملتين ، بينهما نوع اتصال معنوى ، — لا إعرابى — بحيث تكون فى صدر الثانية منهما ، ولا يصح فى الجملة الثانية المصدرة بها أن تقع خبراً — أو غيره — عن شىء سابق على « لكنّ » ، كما أشرنا — فى رقم ١ — أمّا ما ورد فى كلام السابقين المولدين من نحو : فلان وإن كثر ماله . — لكنه بخيل ، أو : إلا أنه بخيل : فقد سبق بيان الرأى فيه » (فى ص ٤٥١) .

(٣) المراد : تشبيه اسمها بخبرها فيما يشتهر به هذا الخبر . والتشبيه بها أقوى من التشبيه بالكاف ؛ فمثل : كأن الجمل فيل فى الضخامة ، أقوى فى التشبيه من : « الجمل كالفيل فى الضخامة » . ولا يليها — فى الغالب — إلا المشبه . أما « الكاف » و « مثل » . . . و . . . . وأضرابهما فيليها المشبه به فى الأكثر ، على الصورة التى فصلها البيانيون فى كل ذلك .
واستعمالها فى التشبيه مطرد فى سائر أحوالها عند جمهرة النحاة . ولكن فريقاً يقول : إنها لاتكون للتشبيه =

... ...

... ...

=إلا حين يكون خبرها اسماً أرفع من اسمها قدراً أو أحط منه ؛ نحو : كأن الرجل مَلَك . أو : كأن اللص قرد . أما إذا كان خبرها جملة فعلية ، أو ظرفاً ، أو جاراً مع مجروره ، أو صفة من صفات اسمها – فإنها للظن ؛ نحو : كأن محموداً وقف ، أو عندك ، أو في الدار ، أو واقف . لأن محموداً هو نفس الذى وقف ، ونفس المستقر عندك ، أو في الدار ، ونفس الواقف... والشيء لا يشبه بنفسه . ويقول الذين يرونها للتشبيه باطراد : إنها في الأمثلة السابقة ونظائرها – جارية على أداء مهمتها الأصلية ؛ وهي : التشبيه باعتبار أن المشبه به محذوف ، فالأصل : كأن محموداً شخص وقف ، أو شخص عندك ، أو شخص في البيت ، أو شخص واقف . . . أو اعتبار المشبه به هو نفس المشبه ، ولكن في حالة أخرى له . ولا مانع عندهم من تشبيه الشخص في حالة معينة – بنفسه في حالة أخرى تخالفها ؛ فيكون المراد : كأن محموداً في حاله وهو غير واقف شبيه بنفسه وهو واقف . . . .

والخلاف شكلي ، ولكن هذا الرأى أنسب لأنه عام ينطبق على كل الحالات ، ويريحنا من التشتيت ، والخلاف ، وتشعيب القواعد . والأخذ بهذا الرأى أو ذاك إنما يكون حيث لا توجد القرينة التى تعين المراد . فإن وجدت وجب الأخذ بها .

ومن الأساليب الفصيحة المسموعة قولهم : « كأنك بالفرجِ آتٍ ؛ وبالشتاء مقبلٌ » . « وكأنك بالدنيا لم تكُن ، وبالآخرة لم تَزَلْ » وقد تعددت الآراء في المراد . ومنها في الأسلوب الأول : التعبير عن قرب مجيء الفرج ، وقرب إقبال الشتاء . وفي الثاني خطاب متجه إلى المُحْتَضَر : كأن الدنيا لم تكن (أى : لم توجد) أو : كأنك لم تكن بالدنيا ؛ لقصر المدة فيها في الحالتين ، وكأنك في الآخرة – تتوهم أنك لم تَزَلْ من الدنيا ولم تبارحها .

وتعددت كذلك في إعراب تلك الأساليب إعراباً يساير معنى واضحاً ؛ ومما ارتضوه في الأسلوب الأول أن يكون معنى « كأن » هنا : التقريب . والكاف اسمها . وأصل الكلام : كأن زمانك آتٍ بالفرج . ثم حذف المضاف ، وهو كلمة : « زمان » . أما الخبر فهو كلمة : « آتٍ » مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة . والجار والمجرور : (بالفرج) متعلق بالخبر : (آتٍ) . وبالشتاء – الواو حرف عطف ، والجار مع مجروره متعلق بكلمة : مقبل ؛ المعطوفة على كلمة « آتٍ » السابقة : ؛ فأصل الكلام : كأن زمانك آتٍ بالفرج ، ومقبل « بالشتاء » .

وارتضوا في الأسلوب الأخير أن يكون الخبر محذوفاً فيهما . وجملة : « لم تكن » ، وكذلك جملة : « لم تزل » في محل نصب ، حال . والأصل : كأنك تبصر بالدنيا حالة كونك لم تكن بها (لأنك تبصرها في لحظة مغادرتها) وكأنك تبصر بالآخرة في حالة كونك لم تزُل (أى : في حالة لم تزُل فيها عن الدنيا ، ولم تغادرها نهائياً) .

وهناك إعرابات أخرى كل منها يساير معنى معيناً ، فتختلف الإعرابات باختلاف المعاني التى يتضمنها كل أسلوب . (راجع حاشية الصبان ج ١ عند الكلام على : كأن) .

ولعل الإعراب الواضح الذى يساير معنى واضحاً في المثالين الأولين هو افتراض أن أصلها : كأنك آتٍ بالفرج ومقبلٌ بالشتاء ، وهذا – مع مسايرته المعنى يفيد القرب الذى سيق الأسلوب شاهداً عليه . لأن المخاطبة دليل القرب .

ولا مانع من اعتبار : كأن للقرب أو التشبيه . فإن كانت للقرب فمعناها ظاهر ، وإن كانت للتشبيه فالمراد : كأنك شخص أو شبه آتٍ بالفرج ، ومقبل بالشتاء . فالمشبه به محذوف . وعلى هذا أو ذاك =

... ...

... ...

= تعرب «الكاف» اسمها ، و«آت» خبرها . و«الفرج» جار ومجرور متعلق بالخبر . و «مقبل» «الواو» حرف عطف «مقبل» معطوف على : «آت» . و «بـ» «الشتاء» جار ومجرور متعلق بكلمة : «مقبل» وما يقولونه فى تأييد إعرابهم المخالف مردود وضعيف .. (كالذى ورد فى المغنى والتصريح وحواشيها عند الكلام على : كأن) .

كما يصح فى المثال الأخير : اعتبار كلمة «كأن» للتشبيه (تشبيه المخاطب فى هذه الحالة بنفسه فى حالة أخرى ؛ فالمشبه والمشبه به شخص واحد ، ولكن فى حالتين مختلفين ، وهذا أمر جائز عندهم ، - كما أسلفنا - . أى : كأنك فى حالة وجودك بالدنيا شبيه بنفسك فى حالة عدم وجودك بها .) « فالكاف اسمها ، والجار والمجرور ؛ (بالدنيا) متعلق بالفعل : «تكن» فكلمة : «لم» حرف جزم . «تكن» تامة بمعنى «توجد» فعل مضارع مجزوم بها . والفاعل : أنت ، والجملة فى محل رفع خبر : «كأن» . (فالمراد : كأنك عند الاحتضار لم توجد بالدنيا ، فأنت فى حالتك هذه تشبه نفسك فى حالة عدم وجودك فيها ؛ فالحالتان سيان) . و «بالآخرة» الواو حرف عطف . الجار والمجرور حال مقدم من الضمير فاعل الفعل المضارع : «تزل» المجزوم بالحرف : «لم» (فالمراد : كأنك لم توجد بالدنيا ولم تزل عنها فى حالة وجودك بالآخرة ؛ لأنك على بابها. والجملة الفعلية الثانية معطوفة على الجملة الفعلية السابقة).

ويرى فريق آخر قصر التشبيه فى : «كأن» على الحالة التى يكون فيها خبرها جامداً ؛ مثل : «كأن البخيل حجر» . أما فى غيره فهى للتحقيق ، أو : التقريب ، أو الظن . . . .ومن أمثلة التحقيق عندهم قوله تعالى : (وَيْ كأنه لا يفلح الكافرون) ، إذ المعنى هنا محقق قطعاً . ولا مجال فيه للتشبيه . ومثله قول الشاعر المتغزل :

كأنى حين أمسى لا تكلمنى   مُتيّم أشتهى ما ليس موجودًا

وهذا رأى حسن ولكن جمهرتهم لا يخرجونها عن التشبيه ، وحجتهم ماذكرنا من أن المشبه به قد يكون محذوفاً . وقد يكون هو المشبه أيضاً ، ولكن فى حالة أخرى كما سبقت الإشارة ؛ ففى مثل : «كأن علياً يلعب» يكون المراد : كأن علياً شخص يلعب ، أو : كأن علياً فى حال عدم لعبه يشبه علياً فى حالة لعبه . أى : كأن هيئته فى غير لعبه كهيئته فى اللعب (راجع الجزء الأول من الهمع ص ١٣٣) ، وقد قلنا : إن الأخذ بهذا الرأى أحسن عند عدم القرينة ، إبعاداً للخلاف ، واختصاراً نافعاً فى القواعد . أما مع القرينة فلا ، كالآية . والتأويل فى الآية - ونظائرها - عسير ، لأن القرينة تدل على أنها للتحقيق

قد يكون أصل المضارع فى : (كأنك فى الدنيا لم تزل . . .) هو: «يزول» من «زال» التامة، بمعنى؛ فَنِيَ وذهب . فالزاى مضمومة . وقد يكون أصله : «يزال» ؛ من : «زال» ، يزال» الناسخة مثل : لايزال الحر مكرّماً ، بمعنى : بقى واستمر ، فالزاى مفتوحة . والمعنى منها يخالف ما سبق، ؛ بعد ، أى : أن الآخرة باقية خالدة تنتظر .

وفى : « ليت » التمنى[1] . وفى : « لعل »[2] الترجّى والتوقع . وقد تكون للإشفاق[3] .

* * *

(١) هو الرغبة فى تحقق شىء محبوب حصوله ؛ سواء أكان تحققه ممكناً مثل : ليت الجو معتدل ، أم غير ممكن ؛ مثل : ليت القتيل يعود حياً . ولا يصح أن يكون فى أمر محتوم الوقوع ؛ مثل : ليت غداً يجىء . والتمنى معنى إنشائى طلبى ، ولهذا كان الأسلوب الذى تتصدره « ليت » إنشائياً طلبيا – كما سبق – فى رقم ٢ من هامش ٣٧٤ – .

وتختص « ليت » بأسلوب يلتزم فيه العرب حذف خبرها ؛ هو قولهم : « ليت شعرى . . . . . . » ومع حذفهم الخبر فيه باطراد يلتزمون أن يذكروا اسمها ، وأن يكون هذا الاسم كلمة : « شعر » مضافة إلى ياء المتكلم ، وبعدها الخبر المحذوف وجوباً ، ثم تذكر بعده جملة مصدرة باستفهام ؛ نحو : ليت شعرى . . . أمقيم أخى أم ظاعن ؟ ليت شعرى . . أراغب صديق فى الزيارة أم كاره ؟ . . . يريدون ، ليت شعرى عالم بجواب هذا السؤال . . . أو : مخبر بجوابه . . . أما فى غير تلك الحالة ،وكذا فى باقى الأخبار ، فيجوز حذف الخبر وحده لدليل ؛ عملا بالقاعدة اللغوية التى تبيح عند أمن اللبس حذف مالا يتأثر المعنى بحذفه – كما سيجىء فى « ا » – ص ٦٤١ –

وتختص « ليت » – كذلك – بالاستغناء عن اسمها وخبرها إذا دخلت على « أنّ » (المفتوحة الهمزة المشددة النون) إذ يسد المصدر المؤول من « أن » ومعموليها مسد معمول « ليت » ، مثل : ليت أن الصحة دائمة . وقيل : إن الخبر محذوف ، والتقدير : ليت دوام الصحة حاصل . . . سواء أكان هذا أم ذاك فالذى يعنينا أنها تدخل على « أن » ومعموليها ؛ فيتم الكلام ، ويستقيم المعنى من غير حاجة إلى زيادة لفظية أخرى ؛ فلا أهمية للخلاف فى الإعراب ؛ إذ الغرض الوصول إلى التعبير السليم الذى يؤدى إلى المعنى المقصود ، وهو هنا غير متوقف على طريقة الإعراب .

وكذلك تختص – فى الرأى الأرجح – بعدم دخول « سوف » على خبرها ؛ فلا يصح : ليت الصحة سوف تدوم ؛ لأن سوف لاتدخل إلا على ما يمكن تحقيقه وادراكه من كل شىء ليس فيه استحالة ، ولا بعد ، وهذا نقيض ماتفيده « ليت » – فى الغالب – .

(٢) فى « لعل » المسندة لياء المتكلم لغات كثيرة ، ولهجات متعددة – نحن اليوم فى غنى عن أكثرها – وقد نقلها صاحب الأمالى (أبو على القالى فى الجزء الثانى – ص ١٣٦ –) ، قال ما نصه : (بعض العرب يقول : لَعَلّنى ، وبعضهم : لَعَلّى وبعضهم : عَلّنى ، وبعضهم : عَلّى ، وبعضهم : لَعَنّى ، وبعضهم : عَنّ ، وبعضهم لعَلّنا : ، وبعضهم : لأنى ، وبعضهم لأنى ، وبعضهم لَوَنّى . .) اهـ ، وفى لسان العرب لغات أخرى .

(٣) معنى الترجى : انتظار حصول أمر مرغوب فيه ، ميسور التحقق . ولا يكون إلا فى الممكن . ومثله التوقع . أما الإشفاق فلا يكون إلا فى الأمر المكروه المخوف ؛ مثل : لعل النهر يغرق الزرع والبيوت . وخبرها غير مقطوع بوقوعه ، ولا متيقن ، فهو موضع شك ؛ بخلاف خبر « إن » و « أن » – كما سبق – وقد تكون للتعليل ؛ كقوله تعالى : « فقولا له قولا ليناً لعله يتذكر . . . . » .. وقول الشاعر :

تأنَّ ، ولا تعجَلْ بلومك صاحبًا   لعلَّ له عذرًا وأنت تلومُ

وقد تكون للاستفهام ؛ كقوله تعالى : « وما يدريك لعله يزكى » وقد تكون للظن . . . وجميع هذه المعانى قياسية الاستعمال وإن تفاوتت فى الكثرة . وقد تكون للتحقيق (انظر رقم ١ من هامش الصفحة الآتية) .

والأسلوب الذى تتصدره « لعل » إنشائى غير طلبى فهى و« ليت » للإنشاء مع اختلاف نوعه دون باقى أخواتهما .

– كما سبق فى رقم ٢ هامش ص ٣٧٤ ورقم ٥ هامش من ص ٦٣٠ –

شروط إعمال هذه الأحرف الناسخة[١] :

(١) يشترط لإعمالها ألا تتصل بها : « ما » الزائدة[٢]. فإن اتصلت بها « ما » الزائدة[٢] — (وتسمى : « ما » الكافّة)[٣] — منعتها من العمل ، وأباحت دخولها على الجمل الفعلية بعد أن كانت مختصة بالاسمية . إلا : « ليت » فيجوز إهمالها وإعمالها[٤] عند اتصالها بكلمة : « ما » السالفة ولا تدخل على الجمل الفعلية ؛ فيجب الإهمال فى مثل : إنما الأمين صديق[٥] . ولكنما الخائن عدوّ ، وفى مثل قول الشاعر يصف حصاناً ببياض وجهه ، وسواد ظهره :

وكأنما انفَجر الصباح بوجهه حسْناً ، أواحتَبَس الظلامُ بِمتْنِه[٦]

---

(١) يشترط فى اسمها وخبرها ما يشترط فى اسم كان وخبرها مما تقدم ذكره من شروط عامة فى ص ٥٤٥ مع ملاحظة مايجىء هنا من فروق قليلة بين النوعين ومن شروط أخرى لا بد منها لإعمال «إن» وأخواتها

وينفرد خبر « لعل » بجواز تصديره « بأن » المصدرية ؛ نحو : لعل أحدكم أن يسارع فى الخيرات فيلقى خير الجزاء . . . (ولا مانع فى هذه الحالة أن يقع المعنى خبراً عن الذات كوقوعه خبراً لعسى . . . وقد سبق الكلام عليها فى باب أفعال المقاربة رقم ١ من هامش ص ٦١٦) .

وإذا وقعت « لعل » أو « عسى » فى كلام الله تعالى لايكون معناها الرجاء ، أو الإشفاق ؛ لاستحالة ذلك عليه . وإنما يكون معناها التحقيق والقطع حيناً ، وحيناً الرجاء أو الإشفاق منسوباً إلى الذى يدور بصدده الكلام ، لا إلى المولى جل شأنه . (ولهذا إشارة فى رقم ٢ من هامش ٦٢٢) .

(٢) يشترط أن تكون « ما » حرفا زائداً ليمنع هذه الحروف الناسخة من العمل . فإن لم يكن حرفاً زائداً لم يمنعها مثل « ما » الموصولة فى نحو : إن ما فى القفص بلبل . (أى : إن الذى فى القفص بلبل) ومثل « ما » الموصوفة فى نحو : إن ماتطيعها نافع ، أو إن مايطيع نافع ، (أى : إن شيئاً مطيعاً أو يطيع — نافع .) فكلمة : « ما » فى المثالين ليست كافة (أى : ليست مانعة للحرف الناسخ عن العمل) ، ويجب فصلها فى الكتابة منه . بخلاف الزائدة ، فيجب وصلها بآخره فى الكتابة . ولا تدخل « ما الزائدة » على « عسى » التى قد تكون حرفا كهذه الأحرف الناسخة .

(٣) لأنها كفّت (أى : منعت) الحرف الناسخ من العمل ولذا يكتفى بعض القدماء فى إعراب مثل : «إنما» بقوله : « كافة ومكفوفة » يريد : أن « ما الزائدة » كفت الناسخ عن العمل ، وكفّت نفسها كذلك عن أن تكون « موصولة أو موصوفة . . . » واقتصرت على أن تكون مهملة زائدة . أو : أنها كفت الحرف الناسخ . وهو قد كفها أيضاً أن تكون نوعا آخر غير الزائدة .

(٤) وفى هذا يقول ابن مالك فى بيت سيجىء فى ص ٦٦٤ .

وَوَصْلُ « ما » بذى الحروف مبْطِلُ إعمالَها . وقد يُبقَّى العَمَلُ

أى : أن اتصال «ما» الزائدة بهذه الحروف يبطل عملها . وقد يبقى العمل — اختياراً — فى «ليت» وحدها دون أخواتها ، فى الرأى الأحسن .

(٥) وقول الشاعر :

إنما المرء حديث بعده فكن حديثاً حسناً لمن وعى

وقوله تعالى : من اهتدَى فإنما يهتدى لنفسه ، ومن ضلّ فإنما يضِل عليها . .

إذا اتصلت — « ما » الزائدة بأحد الحرفين الناسخين : « إنّ » أو « أنّ » ، منعتهما من العمل ، وصار كل واحد منهما بعد هذه الزيادة أداة من أدوات الحصر ؛ تزيد توكيد المعنى قوة ووضوحاً . . . (وقد سبقت الإشارة الموضحة فى رقم ٤ من ص ٤٩٥) مثل : إنما أنت كبير الهمة ، أو : عرفت أنما أنت كبير الهمة ؛ فقد قصرنا المخاطب على صفة معينة ؛ هى كبر الهمة ؛ وحصرنا أمره فيها . وتأويل « أن » (المفتوحة الهمزة المشددة النون) مع معموليها بمصدر مؤول تختفى عند ظهوره لا يمنع من إفادتها الحصر عند اتصالها بما الزائدة ، لأن إفادة الحصر تم قبل التأويل وسبك المصدر.

(٦) بظهره .

ويجوز الأمران مع : «ليت» مثل : ليتما علىٌّ حاضرٌ ، أو : لَيتما علِيًّا حاضرٌ ، وهى فى الحالتين مختصة بالجمل الاسمية .

(ب) يشترط فى اسم هذه الأحرف شروط ، أهمها :

ألا يكون من الكلمات التى تلازم استعمالا واحداً ، وضبطًا واحداً لا يتغير ؛ كالكلمات التى تلازم الرفع على الابتداء، فلا تخرج عنه إلى غيره ؛ ككلمة : «طُوبَى» وأشباهها[1] — فى مثل: طُوبَى للمجاهد فى سبيل الله . — فإنها لا تكون إلا مبتدأ .

وألا يكون من الكلمات الملازمة للصدارة فى جملتها ، إما بنفسها مباشرة ، كأسماء الشرط ، و : «كم» . . . ، وإما بسبب غيرها[2] ؛ كالمضاف إلى ما يجب تصديره ؛ مثل : صاحبُ مَنْ أنت ؟. فكلاهما لا يصلح اسما لحرف ناسخ .

والسبب : هو أن هذه الحروف الناسخة ملازمة للصدارة فى جملتها (ما عدا «أنّ») [3] فإذا كان اسم واحد منها ملازماً للصدارة وقع بينهما التعارض . ولهذا كان من شروط إعمالها — أيضًا — أن يتأخر اسمها وخبرها عنها .

وألا يكون اسمها فى الأصل مبتدأ واجب الحذف ؛ كالمبتدأ الذى خبره فى الأصل نعت ، ثم انقطع عن النعت إلى الخبر [4] ؛ نحو :

---

(١) لهذه الكلمات بيان فى رقم ١ من هامش ص ٥٤٢ — أول باب : «كان» وأخواتها ومثلها بعض الكلمات التى تلازم النصب على المصدرية ، أوعلى غير المصدرية

(٢) مما مر بيانه فى رقم ا من هامش ص ٥٤٤ .

(٣) إذا كانت «أن» للترجى — أى : مثل: «لعل» التى تفيد هذا المعنى — وجب ما يأتى : أن تلازم صدر جملتها ، وأن تكون الجملة فى هذه الصورة اسمية حتماً ، ولايصح اعتبار «أن» ؛ حرفاً مصدرياً يؤول مع معموليه بمصدر مفرد . كما لا يصح — وهى بمعنى: «لعل» — أن يتقدم عليها أحد معموليها ، ولا معمول أحدهما — وقد سبق توضيح هذا فى رقم ٥ من ص ٥٠٤ ويجىء له إشارة فى «و» من ص ٦٤٨ —

(٤) سبق أن أوضحنا المراد بالنعت المقطوع وسببه . — فى ص ٥١٠ ، وسيجىء تفصيل الكلام عليه فى الباب الخاص بالنعت حـ ٣ — ويستثنى من المبتدأ الواجب الحذف ضمير الشأن فى مثل: «إنّ من يرض عن الشريك سوء الجزاء» ؛ إذا الأصل : إنه من يرض . . . أى : إنه الحال والشأن (وقد تقدم الكلام على ضمير الشأن ص ٢٥٠) فهذه الهاء فى الأصل نائبة عن مبتدأ ، هو : الحال والشأن . ولا يصح أن تكون كلمة «من» اسم «إن» لأن «من» شرطية ؛ والشرط له الصدارة ، فلا يسبقه ناسخ ، هذا إلى أن المضارعين بعدها مجزومان .

ومثله قول الشاعر :

إنَّ من يَدْخُلْ الكنيسةَ يومًا ... يَلْقَ فيها جآذِرًا وظِباءَ

أى : إنه من يدخل يلق . . . . .

وحذف ضمير الشأن فى هذا الباب كثير بقرينة تدل عليه وعلى المراد ؛ (كما هو مشروط عند كل حذف) ومنه الحديث . . . إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون . أى : إنه . . .

عرفت محموداً العالمُ[1].

(حـ) ويشترط فى خبرها ألا يكون إنشائياً[2] ، (إلا الإنشاء المشتمل على : « نِعْم » و « بئس » وأخواتهما من أفعال المدح والذم) فلا يصح : إن المريض ساعِدْه . وليت البائسَ لا تُهِنْه . . . ويصح : إن الأمين نِعْم الرجل ، وإن الخائن بئس الإنسان .

(د) وكذلك يشترط فى خبرها إذا كان مفرداً أو جملة — أن يتأخر عن اسمها ؛ فيجب مراعاة الترتيب بينهما فى هاتين الحالتين ؛ بتقديم الاسم وتأخير الخبر، نحو: إن الحقَّ غلّابٌ — إن العظائمَ كفؤُها العظماءُ — إن كبارَ النفوس ينفرون من صغائر الأمور[3] . . . وقول الشاعر :

إن الأمينَ — إذا استعان بخائن — كان الأمينُ شريكَه فى المأثم

فلو تقدم الخبر لم تعمل ، بل لم يكن الأسلوب صحيحاً . وهذا الشرط يقتضى عدم تقدمه على الناسخ من باب أولى .

أما إذا كان الخبر غير مفرد وغير جملة ، بأن كان شبه جملة : (ظرفاً أو جاراً مع مجروره) . فيجوز أن يتقدم على الاسم فقط ، فيتوسط بينه بين الحرف الناسخ عند عدم وجود مانع[4] : نحو ؛ إن فى السماء عبرةً[5] ، وإن فى دراستها

---

(١) برفع كلمة : « العالم » على أنها خبر مبتدأ محذوف . وكانت فى الأصل نعتاً ثم تركته ، وصارت خبراً ؛ إذ الأصل « عرفت محموداً العالمَ » بنصب العالم على أنها صفة ، ثم قطعت عن النعت إلى الخبر للأسباب التى أشرنا إليها فى ص ٥١٠ .

(٢) سوء أكان الإنشاء طلباً أم غير طلب (راجع رقم ٢ من هامش ص ٣٧٤ ويجوز فى خبر « أن » المخففة أن يكون جملة دعائية — كما سيجىء فى ص ٦٧٨ — كقراءة من قرأ بتخفيف النون (أى : تسكينها) ، قوله تعالى : (والخامسةَ أنْ غَضِبَ اللهُ عليها) ويقول « الرضى » : (لا أرى مانعاً من وقوع الجملة الطلبية خبراً عن « إن » و « لكن » مع قلته .) ولاداعى للأخذ بالرأى القليل هنا .

(٣) ومثل هذا قول الشاعر :

وعين الرضا عن كل عيب كليلة ولكنّ عين السخط تبدى المساويا

(٤) ومن الأمثلة قوله تعالى: (« إن علينا لَلْهُدَى . وإن لنا للآخرةَ والأولى »). وقوله تعالى : (إن لدينا أنكالا وجحيماً) وجاء فى الأشمونى مانصه : (قال فى العمدة : ويجب أن يقدّر العامل فى الظرف بعد الاسم كما يقدر الخبر وهو غير ظرف) اهـ . . . والمفهوم أن المراد بالظرف مايشمل الجار ومجروره . فالمراد هنا : شبه الجملة بنوعيه .

(٥) فيما سبق يقول ابن مالك فى باب عنوانه : إن إخواتها :

لِإنَّ ، أنَّ ، ليتَ ، لكنَّ ، لَعَلّْ كأنَّ — عكسُ ما لكانَ من عَمَلْ —
كإنَّ زيدًا عالِمٌ بِأنِّى كفءٌ ، ولكنَّ ابنَهُ ذُو ضِغْنِ

يقول : لإن — وما تبعها من الحروف المذكورة بعدها — عكس ما ثبت من العمل لكان وأخوتها « فكان » ترفع الاسم وتنصب الخبر وهذه الحروف تعمل عكسها : تنصب الاسم وترفع الخبر ، ووضح هذا—

عجائبَ . وقول الشاعر :

إنّ من الحلْم ذلاً أنت عارِفهُ والحِلْمُ عن قُدرَةٍ فضلٌ من الكرم

ومثل : إن هنا رفاقًا كرامًا ، وإن معنا إخوانًا أبرارًا . وقولهم فى وصف رجل : «كانَ واللهِ سمْحًا سهْلاً محبوبًا ، كأنّ بينَه وبين القلوب نَسَبًا ، أو بينه وبين الحياة سببًا» . فإن وُجِد مانع لم يجز تقدمه ؛ كوجود لام الابتداء فى الخبر ؛ نحو : إن الشجاعة لفى قول الحق : حيثُ لا يجوز تقديمه وفيه لام الابتداء[1] . . .

وهناك حالة يجب فيها تقديمه ؛ هى : أن يكون فى الاسم ضمير يعود على شيء فى الخبر شبه الجملة ؛ مثل : إن فى الحقل رجالَه ، وإن فى المصنع عمالَه . ومثل : إن أمامَ الدارِ حارسَها ، وإن عند الزرع صاحبَه . فاسم الناسخ (رجال وعمال ، وحارس ، صاحب) مشتمل على ضمير يعود على بعض الخبر[2] ؛ (أى : على الحقل ، والمصنع ، والدار ، والزرع) ، ولو تأخر الخبر لعاد ذلك الضمير على متأخر فى اللفظ وفى الرتبة معًا ، وهو ممنوع هنا[3] .

=بأمثلة فى البيت الثانى ، هى : إن زيداً عالم بأنى كفء ، ولكن ابنه ذو ضغن (أى : حقد) فعرض أمثلة لحروف ثلاثة ؛ هى : إن ، أن ، لكن ...

هذا ويتردد فى كلام النحاة القدماء — وغيرهم — اسم «زيد» «عمرو» «بكر» «خالد» ، وهى أسماء عربية صحيحة ، ولكنها شاعت فى استعمالاتهم حتى صارت مبتذلة فيحسن العدول عنها فى استعمالنا قدر استطاعتنا ، كما أشرنا لهذا كثيراً . ثم قال :

وراعِ ذا الترتيبَ . إلا فى الَّذِى كَلَيْتَ فيها ، أو : هنا — غيرَ الْبَذِى

يريد : أن مراعاة هذا الترتيب الوارد فى أمثلته بين المعمولين أمر واجب ؛ فيتقدم الاسم ويتأخر الخبر وجوباً إلا فى مثل : ليت فيها غير البذى (أى : البذىء ؛ وهو : الوقح) ومثل : ليت هنا غيرَ البذىء ؛ من كل تركيب يقع فيه خبر إن وأخواتها ظرفاً أو جاراً مع مجروره . وقد اقتصر على بيان هذه الحالة التى يجوز فيها التقديم ، ولم يذكر تفصيل المواضع التى يجب فيها التقديم والتى يجب فيها التأخير ، وقد ذكرناها

(١) ومن الموانع أن يكون الحرف الناسخ هو «عسى» (التى بمعنى : لعل) أو الحرف : «لا» — كما سيأتى فى بابها ص ٦٩٠ — فلا يجوز تقديم خبر هذين الحرفين مطلقاً .

(٢) لأن الخبر هو الجار مع مجروره ، والضمير عائد على المجرور وحده ؛ فهو عائد على بعض الخبر — كما سبق أن أوضحناه .

(٣) وهناك حالة أخرى يجب فيها تقديم خبر أن (المفتوحة الهمزة المشددة النون) ستجىء فى : «ب» من ص ٦٤٥ .

وإذا وقع المصدر المؤول من «أن مع معموليها» مبتدأ ؛ وكان تأخير خبره فى هذه الصورة مؤدياً إلى اللبس ، وجب تقديم هذا الخبر ؛ مثل : عندى أنك فاضل .

أما سبب اللبس وما يترتب عليه فقد تقدم فى رقم ٥ من ص ٥٠٤ حيث مواضع تقديم خبر المبتدأ وجوباً .

ومما تقدم نعلم أن للخبر – فى هذا الباب – ثلاثة أحوال من ناحية تقديمه، أو تأخيره على الاسم .

الأولى : وجوب تأخيره إذا لم يكن شبه جملة .

الثانية : وجوب تقديمه إذا كان شبه جملة ، وكان الاسم مشتملا على ضمير يعود على بعض شبه الجملة ، (أى : على بعض الخبر).

الثالثة : جواز الأمرين إذا كان شبه جملة، – غير ما سلف – ولم يمنع من التقدم مانع .

أما معمول الخبر (مثل : إن المتعلم قارئٌ كتابك ، وإنه منتفع بعلمك ،) فلا يجوز تقدمه على الحرف الناسخ ، لكن يجوز تقدمه على الخبر ، وحده ، فيتوسط بينه وبين الاسم ؛ سواء أكان المعمول شبه جملة ، أم غير شبهها ، فتقول : إن المتعلم – كتابَك – « قارئٌ » ، وإنه – بعلمك – منتفع . فى الجملة الأولى تقدم على الخبر وحده معموله الذى ليس بشبه جملة (وهو : كتابك) ؛ وفى الثانية تقدم على الخبر معموله شبه الجملة : (وهو الجار والمجرور : « بعلم ») .

كما يصح تقديم معمول الخبر على الاسم والتوسط بينه وبين الناسخ فى حالة واحدة ، هى : أن يكون المعمول شبه جملة ؛ نحو : إن فى المهد الطفلَ نائم – إن بيننا الودَّ راسخ .

* * *

ويؤخذ من كل ما سبق :

١ – أنه لا يجوز أن يفصل بين الحرف الناسخ واسمه فاصل إلا الخبر شبه الجملة الذى يصح تقديمه ، أو معمول الخبر إذا كان المعمول شبه جملة أيضاً .

٢ – وأنه لا يجوز أن يتقدم على الحرف الناسخ اسمه ، أو خبره ، أو معمول أحدهما .

* * *

... ...

... ...

زيادة وتفصيل :

(ا) قد يحذف الحرف الناسخ مع معموليه أو أحدهما ، ويظل ملحوظاً تتجه إليه النية ؛ كأنه موجود . وأكثر ما يكون الحذف فى إنّ (المكسورة الهمزة، المشددة النون[1]) ، ومن أمثلة الحذف فى أنّ (مفتوحة الهمزة مشددها النون) ، قوله تعالى : (أين شركائى الذين كنتم تزعمون . . .) بناء على أن التقدير : تزعمون أنهم شركائى . وقد تحذف مع الخبر ويبقى الاسم ، وقد تحذف وحدها ويبقى اسمها وخبرها ، وقد يحذف أحدهما فقط[1]، وكل ذلك مع ملاحظة المحذوف ولا يصح شىء مما سبق إلا إذا قامت قرينة تدل على المحذوف مع عدم تأثر المعنى بالحذف ، وهذه قاعدة لغوية عامة أشرنا إليها من قبل[2]؛ هى : (جواز حذف ما لا يتأثر المعنى بحذفه . بشرط أن تقوم قرينة تدل عليه) .

وقد يجب حذف خبر « إنّ »[3] إذا سدّ مسدّه واو المعية؛ نحو : إنك وخيراً ، أى : إنك مع خير ، أو سد مسده الحال ؛ نحو ، قول الشاعر :

إنّ اختيارك ما تبغيه ذا ثقة ... بالله مستظهراً بالحزم والجدّ

أو مصدراً مكرراً ؛ نحو : إن القافلة سيراً سيراً .

وتختص : « ليت » بالاستغناء عن معموليها ، وبأحكام أخرى سبقت شروطها وتفصيلاتها . عند الكلام عليها — فى هامش ص ٦٣٥ —

(ب) الأنسب الأخذ بالرأى القائل بجواز تعدد الخبر فى هذا الباب على الوجه الذى سبق إيضاحه فى تعدد خبر المبتدأ[4] ؛ لأن التعدد هنا وهناك أمر تشتد إليه حاجة المعنى أحياناً .

(حـ) من العرب من ينصب بهذه الحروف المعمولين ؛ كما تنطق الشواهد الواردة به . لكن لا يصح القياس عليها فى عصرنا ؛ منعاً لفوضى التعبير والإبانة ، وإنما نذكر رأيهم — كعادتنا فى نظائره — ليعرفه المتخصصون فيكشفوا به ، — فى غير حيرة ولا اضطراب — ما يصادفهم من شواهد قديمة وردت مطابقة له، مع ابتعادهم عن محاكاتها .

* * *

---

(١) راجع الأمثلة فى هامش ص ٦٦٥ وما بعدها وكذا فى ج ٨ ص ٨٥ من شرح المفصل . وفى حاشية الألوسى على شرح القطر ج ١ ص ٢٦٨ (٢) فى رقم ١ من هامش ص ٦٣٥ .

(٣) هذا التقييد فى الحذف الواجب بأنه خبر إن ، لم يذكره صاحب « الهمع » بالرغم من أن الأمثلة التى ذكرها للحذف هى خبر « إن » والأحسن التقييد . (٤) ص ٥٢٨ .

المسألة ٥٢ :

فتح همزة « إن » وكسرها .

لهمزة « إنّ » ثلاثة أحوال ، وجوب الفتح ، ووجوب الكسر ، وجواز الأمرين .

الحالة الأولى :

يجب فتحها فى موضع واحد ، هو : أن تقع مع معموليها جزءاً من جملة مفتقرة إلى اسم مرفوع ، أو منصوب ، أو مجرور ، ولا سبيل للحصول على ذلك الاسم المطلوب إلا من طريق مصدر منسبك من « أنّ » مع معموليها . فى مثل: (شاع أن المعادنَ كثيرةٌ فى بلادنا ــ سرنى أنك بارٌّ أهلَك) ... لا نجد فاعلا صريحاً للفعل : « شاع » ولا للفعل : « سرّ » مع حاجة كل فعل للفاعل . ولا وسيلة هنا للوصول إليه إلا بسبك مصدر مؤول من : « أنّ » مع معموليها ؛ فيكون التقدير شاع كثرةُ المعادنِ فى بلادنا ــ سرنى بِرُّك أهلَك[1]. وكذلك الفعل : « زاد » فى قول القائل :

لقد زادنى حُبًّا لنفسِىَ أننى بغيضٌ إلى كل امرئٍ غيرِ طائلِ[2]

وفى مثل : (عرفت أن المدن مزدحمة ــ سمعت أن البحار ممتلئة بالأحياء) . . نجد الفعل : «عرف» محتاجاً لمفعول به ، وكذلك الفعل : « سمع » . فأين المفعولان ؟ . لا نتوصل إليهما إلا بسبك مصدر من : « أن » مع معموليها ؛ فيكون التقدير : عرفت ازدحامَ المدنِ ــ سمعت امتلاءَ البحارِ بالأحياء .

وفى مثل : (تألمت من أن الصديقَ مريضٌ ــ فرحت بأن العربىَّ مخلصٌ للعروبة) . . . ، نجد حرف الجر : « مِنْ » ليس له مجرور ، وكذلك حرف الجر : « الباء » وهذا غير جائز فى العربية . فلا مفر من أن يكون المصدر المنسبك من «أنّ» مع معموليها فى الجملة الأولى هو المجرور بالحرف : «مِنْ» وفى الجملة الثانية هو المجرور « بالباء » . والتقدير : تألمت من مرضِ الصديقِ ــ وفرحتُ بإخلاصِ

---

(١) المصدر الذى تقدر به « أن » مع معموليها هو المصدر الصريح المأخوذ إما من خبرها إن كان اسماً مشتقاً ، أو فعلا متصرفاً ، وإما من « الاستقرار والوجود إن كان الخبر ظرفاً أو جاراً مع مجروره ، وإما هو الكون المضاف لاسمها إن كان الخبر جامداً . وتفصيل هذا وإيضاحه قد سبق فى « ب » من باب : « الموصول » ص ٤١٤ .

(٢) رجل غير طائل : حقير خسيس .

العربيّ للعروبة ... وهكذا كل جملة أخرى تتطلب اسمًا لها ، ولا سبيل لإيجاده إلا من طريق مصدر منسبك من « أنّ » مع معموليها .

ومن الأمثلة غير ما سبق : (حَقًّا ، أنك متعلم رَفْعٌ لقدرك — « المعروف أن التعلم نافع) . . . فالمصدر المؤول فى الجملة الأولى مبتدأ ، والتقدير : تعلُّمك رفعٌ لقدرك حقًّا[1] . أما فى الجملة الثانية فهو خبر ، والتقدير : المعروف نَفْعُ التعلم .

ومثله المصدر المؤول بعد : « لولا» حيث يجب فتح همزة « أنّ » نحو : لولا أنك مخلص لقاطعتك . والتقدير : لولا إخلاصك حاصل لقاطعتك .

ومما سبق نعلم أن المصدر المؤول يجىء لإكمال نقص فى الجملة ؛ فيكون فاعلا ، — أو نائبه — ، أو مفعولا به[2] ، أو مبتدأ[3] ، أو خبراً[4] . وقد يكون غير ذلك[5] كما نفهم المراد من قول النحاة : يجب فتح همزة : « أن » إذا تحتم تقديرها مع معموليها بمصدر يقع فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر[6] .

* * *

---

(١) انظر ما يختص بكلمة : « حقاً » فى : « د » من ص ٦٤٧ .

(٢) بشرط أن يكون المفعول به غير محكى بالقول .

(٣) انظر « الملاحظة » التى فى رقم ٤ من هامش ص ٤١٠ حيث النص على عدم وقوع « أن المصدرية » بنوعيها (المخففة من الثقيلة ، والناصبة للمضارع) مع صلتها مبتدأ يستغنى عن الخبر بحال سدت مسده .

(٤) عن اسم معنى . . . (راجع الزيادة والتفصيل رقم ١ فى ص ٦٤٦) .

(٥) كما سيجىء فى « ج » من ص ٦٤٥ ، وما بعدها . إلا فى أشياء توضيحها هناك .

(٦) وفيما سبق يقول ابن مالك :

وهَمْزَ : « إنّ » افتَحْ لِسَدِّ مصْدَرِ ... مَسَدَّهَا ، وفِى سِوَى ذَاكَ اكسِرِ

أى : افتح همزة « إن » لسد المصدر مسدها مع معموليها .

... ...
... ...

زيادة وتفصيل :

(ا) «أنّ» – مفتوحة الهمزة، مشددة النون – معناها التوكيد – كما شرحنا[1] – وهى مع اسمها وخبرها تؤول بمصدر معمول لعامل محتاج لهذا المصدر فمن الواجب أن يكون الفعل وغيره مما هى معمولة له – مطابقًا لها فى المعنى ؛ بأن يكون من الألفاظ الدالة على العلم الثابت واليقين ؛ لكيلا يقع التعارض والتناقض بينهما (أى : بين ما يدل عليه العامل، وما يدل عليه المعمول) وهذا هو ما جرت عليه الأساليب الفصيحة حيث يتقدمها ما يدل[2] على اليقين والقطع ؛ مثل : اعتقدت، علمت، وثقت، تيقنت، اعتقادى . . . ومثل الألفاظ الدالة على الخوف والحذر فى رأى سيبويه ومن معه – بشرط أن يكون الخوف والحذر متيقّنين .

ولا يقع قبلها شىء من ألفاظ الطمع –التوقع–، والإشفاق، والرجاء[3]، . . . مثل أردت، اشتهيت، وددتُ... وغيرها من الألفاظ التى يجوز أن يوجد ما بعدها أو لا يوجد ؛ والتى لا يقع بعدها إلا «أنْ» الناصبة للمضارع . وهذه لا تأكيد فيها ولا شبه تأكيد ؛ فتقول : أرجو أن تحسن إلى الضعيف ، وأرغب أن تعاون المحتاج . وكالتى فى الآية الكريمة : (والذى أطمعُ أنْ يغفِرَ لى خطيئتى يوم الدين) ...

وما ذكرناه فى «أنّ» المشدّدة يسرى على : «أنْ» المفتوحة الهمزة المخففة من الثقيلة ؛ فكلاهما فى الحكم سواء، نحو قوله تعالى : (علم أنْ سيكونُ منكم مرضى) .

ومن الألفاظ ما لا يدل على اليقين، ولا على الطمع والإشفاق وهو صالح أن يقع بعده «أنّ» المشددة والمخففة الناسختان، كما يقع بعده «أنْ» التى تنصب الفعل المضارع وهذا النوع من الألفاظ هو ما يدل على الظن ؛ مثل : ظننت، وحسبت . وخلْت... ومعنى الظن : أن يتعارض الدليلان ، ويرجح أحدهما الآخر . وقد يقوى الترجيح فيستعمل اللفظ بمعنى اليقين ؛ نحو قوله تعالى : (الذين يظنون أنهم مُلاقو ربِّهم)

---

(١) راجع هذا فى رقم ٣ من ص ٦٣١ ثم التفصيل فى «المصدرية» – ص ٦٧٨ – وقد سبقت الإشارة إلى «أنّ المصدرية» مع نظائرها من الحروف المصدرية فى ص ٤٠٧ .

(٢) عند المتكلم .

(٣) سبق بيان المراد من هذه الألفاظ الثلاثة فى رقم ٢ من هامش ص ٦٣٥ .

... ...

... ...

وقد يضعف حتى يصير مشكوكاً فى وجوده : كأفعال الرجاء والطمع وألفاظهما الأخرى.

(ب) لا تكون « أنّ » (المفتوحة الهمزة . المشددة النون) مستقلة بنفسها مع معموليها : فلا بد أن تكون معهما جزءاً من جملة أخرى[1] ... غير أنه لا يجوز أن يقع المصدر المؤول من : « أن ومعموليها » اسماً لأختها المكسورة الهمزة[2] . فإذا أريد ذلك وجب الفصل بينهما بالخبر : فيتقدم بشرط أن يكون شبه جملة[3]. نحو : إن عندى أن التجربة خيرُ مرشد . إن فى الكتب السماوية أن الرسل هداةٌ للناس . . . وقد سبق[4] أنه يجوز وقوع « أنّ » مع معموليها اسماً للأحرف الناسخة — ومنها : إنّ — (أى : أن يكون المصدر المؤول اسماً للحرف الناسخ) بشرط أن يتقدم عليه الخبر شبه الجملة .

(حـ) أشرنا[5] إلى بعض مواضع المصدر المؤول من « أنّ ومعموليها» . وقد يقع فاعلا لفعل ظاهر كما رأينا هناك ، أو مقدر ؛ نحو : اسمعْ ما أنّ الخطيب يخطب . أى : ما ثبت أن الخطيب يخطب ، (مدة ثبوت خطبته) وذلك لأن « ما » المصدرية الظرفية لا تدخل — فى أشهر الآراء — على الجملة الاسمية المبدوءة بحرف مصدرى[6] . ومثلها العبارة المأثورة : «لا أكلم الظالم ما أنّ فى السماء نجماً . أى : ما ثبت أن فى السماء نجماً . . . » .

ومن الفعل المقدر أيضاً أن يقع ذلك المصدر المؤول بعد : « لو» الشرطية ؛ نحو : لو أنك حضرت لأكرمتك . فالمصدر المؤول فاعل لفعل محذوف ، والتقدير : لو ثبت حضورك . . . لأن « لو »الشرطية لا تدخل إلا على الفعل فى الرأى المشهور . والأخذ به أولى من الرأى القائل : إن المصدر المؤول مبتدأ خبره محذوف

---

(١) كما أوضحنا فى ص ٦٤٢ . (٢) أشرنا لهذا فى رقم ٣ من هامش ص ٦٣١ .

(٣) راجع شرح المفصل جـ٨ ص ٧١ . ويذكرون فى سبب المنع أن كل واحدة منهما تفيد التوكيد وحرف التوكيد لايدخل مباشرة على نظيره . هذا إلى أن دخول إن المكسورة على أختها قد يوقع فى الوهم أن المفتوحة الهمزة أضعف فى إفادة التوكيد من المكسورة الهمزة ؛ فيجىء بهذه لتجبر الضعف ، مع أنهما متساويان . وكل هذا تعليل متكلف ومصنوع ، وإنما التعليل الحق هو محاكاة العرب الفصحاء . .

(٤) فى رقم ٣ من هامش ص ٦٣١ ثم انظر رقم ٤ من هامش ص ٤١٠ بعنوان « ملاحظة »

(٥) فى ص ٦٤٢ .

(٦) إذ الحرف المصدرى لايدخل على نظيره لغير توكيد لفظى . (كما سبق فى رقم ٥ من هامش ص ٤١٢) .

... ...

... ...

وجوبًا ، أو مبتدأ لا يحتاج إلى خبر . . . ؛ لأن فيهما تكلفًا وبعدًا[1] .

وقد يقع ذلك المصدر نائب فاعل ، نحو قوله تعالى : (قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ . . .) ، وقد يقع خبراً عن مبتدأ الآن ؛ كالمثال السالف (وهو : المعروف أن التعلم نافع) أو بحسب الأصل : نحو : (كان المعروفُ أنك مقيم .) لكن يشترط في المبتدأ الذي يقع خبره هذا المصدر المؤول ، ثلاثة شروط :

١ ـ أن يكون اسم معنى ؛ نحو : الإنصاف أنك تُسَوّى بين أصحاب الحقوق ؛ فلا يصح : الأسد أنه ملك الوحوش ، بفتح الهمزة . بل يجب كسرها ـ كما سيجيء[2] ـ .

٢ ـ وأن يكون غير قول[3] ؛ فلا يجب الفتح في مثل : قولي : أن البطالة مهلكة .

٣ ـ وأن يكون محتاجًا للخبر المؤول من « أنّ » ومعموليها ليكمل معه المعنى الأساسي للجملة ، من غير أن يكون المبتدأ داخلاً في معنى الخبر ؛ (أي : من غير أن يكون معنى الخبر مشتملا وصادقًا عليه) ، نحو : اعتقادي أنك نزيه . فكلمة : اعتقادي . مبتدأ يحتاج إلى خبر يتمم المعنى الأساسي . فجاء المصدر المؤول ليتممه . والتقدير : « اعتقادي نزاهتك » ، فالخبر هنا يختلف في معناه عن المبتدأ اختلافًا واضحًا . فإن كان المؤول من : « أن مع معموليها ، ليس هو محط الفائدة الأصلية ، (أي : ليس المقصود بتكملة المعنى الأساسي : كأن يكون معناه منطبقًا على المبتدأ وصادقًا عليه) فإنه لا يعرب خبراً ، بل الخبر غيره . كما في المثال السابق وهو : « اعتقادي أنك نزيه » إذا لم يكن القصد الإخبار بنزاهته والحكم عليه بها ، وإنما القصد الإخبار بأن ذلك الاعتقاد حاصل واقع ، فيكون المصدر المؤول مفعولا به للمبتدأ ، والخبر محذوف ؛ والتقدير ـ مثلا ـ اعتقادي نزاهتك ، حاصل ، أو ثابتٌ . . . ، والمصدر المؤول في هذا المثال ينطبق على المبتدأ ، ويصدق عليه ؛ لأن مدلول النزاهة هنا هو : الاعتقاد ، ومدلو الاعتقاد هو النزاهة . . . و . . .

---

(١) بيان الأسباب في ج ٢ ص ١٤٠ م ٦٩ باب : « الاشتغال » ـ وفي باب : « لو » من الجزء الرابع . (٢) في رقم ٦ من ص ٦٥١ .

(٣) حكم الواقعة بعد قول موضح في رقم ٤ من ص ٦٥٠ و ٥ من ص ٦٥٥ .

... ...
... ...

وقد يقع المصدر المؤول مفعولا لأجله ؛ نحو : زرتك أنى أحبك ، أو مفعولا معه ، نحو : يسرنى قعودك هنا ، وأنك تحدثنا . أو مستثنى ؛ نحو ترضينى أحوالك ، إلا أنك تخلف الميعادَ . ويقع مضافًا إليه بشرط أن يكون المضاف مما يضاف إلى المفرد ، لا إلى الجملة ؛ مثل : سرنى عملك غير أن خطك ردىء . أى : غير رداءة خطك . فإن كان المضاف مما يضاف إلى الجملة وحدها وجب كسر الهمزة ؛ مثل : حضرت حيث إنك دعوتنى ، بكسر همزة : « إن » مراعاة للرأى الذى يحتم إضافة « حيث » للجمل ، دون الرأى الآخر الذى يبيح إضافتها لغير الجملة فيبيح فتح همزتها .

ومثل المواضع السابقة ما عطف عليها ؛ نحو قوله تعالى :

(. . . . . . . اذكروا نعمتىَ التى أنعمتُ عليكم ، وأنى فضَّلتُكم . . .) ؛ فالمصدر المؤول وهو « تفضيلى » معطوف على المفعول به : « نعمة » ، وكذلك ما أبدل منها ؛ نحو قوله تعالى : (وإذ يَعِدُكمُ اللهُ إحدى الطائفتين ، أنها لكم . . .) ، فالمصدر المؤول ، وهو : « استقرارها وكونها » . . . بدل من : « إحدى » . وهكذا . . .

ولا يكون هذا المصدر المؤول مفعولا مطلقًا ، ولا ظرفًا ، ولا حالا ، ولا تمييزاً ولا يسد مسد « مفعول به » أصله خبر عن ذات[1] ؛ نحو : ظننت القادم إنه عالم فلو فتحت الهمزة لكان المصدر المؤول من : « أنه عالم » ، مفعولا ثانيًا للفعل : « ظننت » مع أن أصل هذا المفعول خبر عن كلمة : « القادم » فيكون التقدير « القادم عِلْم » فيقع المعنى خبراً عن الجثة[2] ، وهذا مرفوض هنا إلا بتأويل لا يستساغ مع « أنّ » .

(د) من الأساليب الفصيحة : « أحقًا أنّ جيرتَنا استَقَلُّوا[3] . . . يريدون ؛ أفى حق أن جيرتنا استقلوا . فكلمة : « حقًّا » ظرف زمان[4] — فى الشائع — . والمصدر المنسبك من « أنّ » مع معموليها مبتدأ مؤخر . ولهذا وجب فتح همزة « أن » . أى : أفى حق استقلال جيرتنا .

---

(١) جثة .
(٢) المانع الحق : هو استعمال العرب الفصحاء ، وكراهتهم فتح الهمزة فى مثل هذا الموضع .
(٣) بمعنى : أحقاً أن جيراننا ارتحلوا . « والجيرة » جمع : جار .
(٤) كما فى الخضرى والتصريح ، آخر باب : « الظرف » . والظرفية هنا مجازية . وبيان هذا فى باب : الظرف » ج ٢ ص ٢٥٦ م ٧٩

... ...

... ...

ويصح أن تكون كلمة : «حقًّا». مفعولا مطلقًا لفعل محذوف تقديره : حَقّ (بمعنى : ثَبَت) والمصدر المنسبك فاعله . أى : أحق حقًّا استقلال جيرتنا ؟ . وأحيانًا يقولون : «أمَا أنّ جيرتنا استقلوا» . فكلمة : «أمَا» (بتخفيف الميم)[1] بمعنى : حقًّا ، ويجب فتح همزة «أنّ» بعدها .

وخير ما ارتضوه فى إعرابها : أنها مركبة من كلمتين : فالهمزة للاستفهام ، «ما» ظرف ، بمعنى : شىء . ويراد بذلك الشىء : «حق» ، فالمعنى : «أحقًّا» وكلمة : «ما» مبنية على السكون فى محل نصب على الظرفية ، وهى خبر مقدم ، والمصدر المؤول مبتدأ مؤخر[2] .

(هـ) قد يَسُدّ المصدر المؤول من أنّ ومعموليها مسد المفعولين إن لم يوجد سواه ، نحو : ظننت أن بعض الكواكب صالح للسكنى . وكذلك فى كل موضع تحتاج فيه الجملة إلى ما يكمل نقصها فلا تجد غيره . مع عدم مانع يمنع منه ...

(و) أشرنا من قبل[3] إلى وقوع : «أنّ» المفتوحة الهمزة المشددة النون — للترجى ، فتشارك «لعلّ» فى تأدية هذا المعنى ، وتحتاج إلى جملة اسمية بعدها ، فترفع المبتدأ وتنصب الخبر ، ولا بد أن يكون لها الصدارة فى جملتها وتوابع جملتها . — كالشأن فى «لعل» — ولا يصح أن تسبك مع ما بعدها بمصدر مؤول ؛ فهى تخالف «أنّ» المفتوحة الهمزة المشددة النون التى معناها التوكيد فى أمور : فى المعنى ، وفى وجوب الصدارة ، وفى منع السبك بمصدر مؤول .

* * *

---

(١) إذا كانت «أَمَا» — مخففة الميم — حرف استفتاح وجب كسر همزة : «إن» بعدها . — كما سيجىء فى ص ٦٤٩ وفى رقم ٣ من ص ٦٥٧ — .

(٢) الكلام على هذا الأسلوب فى ج ٢ ص ٢٥٦ «هـ» م ٧٩ .

(٣) فى رقم ٥ من ص ٦٠٤ حيث الإيضاح . وله إشارة فى رقم ٣ من هامش ص ٦٣٧ .

الحالة الثانية :

يجب كسر همزة : «إن» فى كل موضع لا يصح أن تسبك فيه مع معموليها بمصدر ؛ فيجب الكسر فيما يأتى :

١ ـ أن تكون فى أول جملتها حقيقة ، نحو : (إنَّا فَتَحْنا لك فتحاً مُبيناً) ، وقول الشاعر يمدح محسناً :

يُخفِى صنائعَه ، واللهُ يُظهرها إن الجميل إذا أخفيته ظَهَرا

وتعتبر فى أول جملتها حُكماً إذا وقعت بعد حرف من حروف الاستفتاح[1] مثل : ألاَ ، وأمَا[2] ؛ نحو : (ألاَ إن إنكار المعروف لؤم) ـ (أمَا إن الرشوة جريمة من الراشي والمُرتشى) . ومثلهما «الواو» التى للاستئناف ، كقول الشاعر :

وإنى شَقِىٌّ باللئام ، ولا ترى شَقِيًّا بهم إلا كريمَ الشمائِل

وكذلك كل واو أخرى تقع بعدها جملة تامة .

فإن سبقها شىء من جملتها وجب الفتح ، نحو : عندى أن الدِّين وقاية من الشرور . وهكذا[3] . . .

٢ ـ أن تقع فى أول جملة الصلة ، بحيث لا يسبقها[4] شىء منها ؛ نحو : أحترمُ الذى (إنه عزيز النفس عندى .) ، وكذلك فى أول جملة الصفة التى موصوفها اسم ذات ؛ نحو : أحِبّ رجلا (إنه مفيد) . وفى : أول جملة الحال أيضاً ؛ نحو : أُجِلُّ الرجلَ (إنه يعتمد على نفسه) ، وأُكبِرُه (وإنه بعيد من الدنايا) .

٣ ـ أن تقع فى صدر جملة جواب القسم وفى خبرها اللام ، سواء أكانت جملة القسم اسمية ؛ نحو : لعمرك (إن الحذر لمطلوب) ، أم كانت فعلية فعلُها

(١) حرف يدل على بدء الكلام ، وعرض جملة جديدة ، والتنبيه على أن هذا الكلام هام ومؤكد عند المتكلم . (٢) (انظر رقم ٣ من ص ٦٥٧) ، ثم «ب» من ص ٧٠٨ . وفى رقم ١ من هامش ص ٦٤٨ .

(٣) ولصدارتها فى الجملة صور أخرى كالتى تجىء فى ص ٦٥٢ .

(٤) فإن وقعت حشواً ـ كأن سبقها شىء من جملة الصلة ـ لم تكسر ؛ نحو : جاء الذى عندى أنه فاضل . ومنه : لا أفعله ماأنّ فى السماء نجماً . أى : ماثبت أن فى السماء نجماً ـ وقد سبق بيان هذا فى «حـ» من ص ٦٤٥ ـ .

مذكور ؛ نحو : أحلف بالله (إن العدلَ لمحبوب) ، أو غير مذكور ، نحو والله (إن الظلم لوخيم العاقبة) .

فإن لم يقع فى خبرها اللام لم يجب[1] كسر الهمزة إلا إذا كانت جملة القسم جملة فعلية فعلها محذوف ؛ نحو : والله إن السياحة مفيدة . وقول الشاعر :

فوالله إنى ذلك المخلص الذى عزيز على الأيام أن يتغيرا

يتضح مما سلف أن الكسر واجب فى كل الحالات القسَمية التى تظهر فيها اللام فى خبر « إنّ » . وكذلك فى الحالة التى تحذف فيها تلك اللام من الخبر بشرط أن تكون جملة القسم فعلية ، قد حذف فعلها .

٤ — أن تقع فى صدر جملة محكيَّة بالقول (لأن المحكيّ بالقول لا يكون إلا جملة، — فى الأغلب —) بشرط ألا يكون القول بمعنى الظن[2]. فتكسر وجوباً فى مثل : (قال عليه السلام : « إن الدّين يُسْرٌ». ويقول الحكماء : « إن المبالغة فى التشدد مَدْعاةٌ للنفور » ، فقل للمتشددين : « إن الاعتدال خير » .)

وكذلك فى الشطر الثانى من بيت الشاعر :

تُعَيِّرنا أنّا قليلٌ عَدِيدنا فقلتُ لها : « إنّ الكرام قليلٌ »

فإن وجد القول ولم تكن محكية به بل كانت معمولة لغيره لم تكسر ، نحو : أيها العالِمُ ، أخُصّك القول ؛ أنك فاضل ؛ أى : لأنك فاضل ؛ فالمصدر المؤول معمول للام الجر ، لا للقول .

وكذلك لا تكسر إن كان القول بمعنى : «الظن» ، بقرينة تدل على هذا المعنى فيعمل عمله فى نصب مفعولين. — نحو : أتقول المراصدُ أن الجوّ بارد فى الأسبوع المقبل ؟ . أى : أتظن[3] (فتفتح مع أنها مع معموليها معمولة للقول ؛ لأن القول هنا بمعنى « الظن » ينصب مفعولين فيكون المصدر المؤول منها ومن معموليها فى محل نصب يسدّ مسدّ المفعولين) . . .

---

(١) وإنما يجوز الأمران ؛ طبقاً للبيان الذى سيجىء فى رقم ٢ من مواضع الفتح والكسر ص ٦٥٣ .

(٢) ولا الاعتقاد أيضاً . فلا بد من أمرين : ؛ أن تكون الجملة معمولة للقول ، وأن « القول » ليس بمعنى : « الظن ولا الاعتقاد » . ولا بد كذلك ألا يكون مبتدأ داخلا فى الحالة الخامسة الآتية فى ص ٦٥٥

(٣) الدليل على أن القول هنا بمعنى « الظن » أن المراصد حين تكهن بما سيقع فى المستقبل — ولا سيما المستقبل البعيد — لا تملك الدليل القاطع على صحته ، وعلى أنه سيتحقق حتماً ، فقد يقع أو لا يقع . أما تفصيل الكلام على القول بمعنى الظن وأحكامه . فيجىء فى أول ج ٢ باب : « ظن وأخواتها » .

٥ – أن تقع بعد فعل من أفعال القلوب[١] وقد علِّق عن العمل ، بسبب وجودِ لام الابتداء فى خبرها ؛ نحو : علمت إن الإسراف لطريق الفقر[٢] . فإن لم يكن فى خبرها اللام[٢] فتحت أو كسرت . نحو : علمت إن الرياءَ بلاءٌ – بفتح الهمزة ، أو كسرها[٣] . .

٦ – أن تقع خبراً عن مبتدأ اسم ذات ؛ نحو : الشجرة إنها مثمرة[٤] وقد يدخل على هذا المبتدأ ناسخ ؛ ومنه قوله تعالى : (إنَّ الذين آمنوا ، والذين هادُوا[٥] ، والصابئين[٦] ، والنصارى ، والمجوس[٧] ، والذين أشركوا – إن[٨] اللهَ يَفْصِلُ بينهم يومَ القيامة[٩] ...)

* * *

---

(١) سيجىء فى باب : « ظن وأخواتها » ، أول الجزء الثانى – تفصيل الكلام على أفعال القلوب التى تنصب مفعولين . والذى يعنينا الآن هو : « الأفعال القلبية » المتصرفة التى يدخلها التعليق ؛ (وهو ترك العمل لفظاً دون معنى ، لمانع) ؛ فتكون فى ظاهرها غير ناصبة للمفعولين ، أو لأحدهما ؛ بسبب ذلك المانع ولكنها فى الحكم والتقدير ناصبة . نحو : « ظننت لَطائر مغرد » فالجملة من : (طائرٌ مغرد) مكونة من مبتدأ وخبر ، فى محل نصبٍ ، قد سدت مسد المفعولين للفعل : « ظننت » ولم ينصبهما لفظاً ؛ لاعتراض ماله صدر الكلام ، وهو هنا : « لام الابتداء »

وأشهر أفعال القلوب التى يلحقها التعليق : (رأى – علم ، – وجد – درى . . .) وهذه أفعال تدل على اليقين . (وخال – ظن – حسب – زعم – عدَّ – حجا – جعل ...) وهذه أفعال تدل على الرجحان .

(٢) يقول النحاة إن السبب فى التعليق هو وجود لام الابتداء ؛ لأن لها الصدارة فى جملتها فتمنع ما قبلها أن يعمل فيما بعدها . وهنا تأخرت اللام و زُحلقت عن مكانها ؛ لوجود « إن » التى لها الصدارة أيضاً (انظر البيان رقم ٠ من هامش ص ٦٥٩ – . والعلة الحقيقية فى تأخيرها هى السماع عن العرب .

(٣) – كما سيجىء فى رقم ٣ من ص ٣٥٤ – فالفتح على اعتبار الفعل غير معلق ، والكسر على اعتباره معلقاً ، وأداة التعليق هى : « إنّ » مكسورة الهمزة ، إذ لها الصدارة فى جملتها ، وكل ماله الصدارة يعد من أدوات التعليق – كما عرفنا – راجع الصبان ج ٢ فى هذا الموضع .

(٤) لو فتحت لكان المصدر المؤول خبراً عن الجثة ، والتقدير : « الشجرة إثمارها » . وهو غير المعنى المطلوب ، ولا يتحقق هنا إلا بتكلف لاداعى له ، أو بتخريجه على المجاز ونحوه . . .

(٥) كانوا يهوداً . (٦) المتنقلين بين الأديان ، أو : هم عبدة النجوم .

(٧) الذين يعبدون النار .

(٨) فكلمة « الذين » الأولى ، أصلها مبتدأ قبل دخول الناسخ : « إن » ، ثم صارت اسمه . وجملة إن الله يفصل بينهم ؛ (وهى مكونة من إن ومعموليها) – فى محل رفع خبر « إن » الأولى .

(٩) وفى مواضع كسر همزة « إن » يقول ابن مالك :

فاكْسِرْ فِى الابتِدَا ، وفى بَدْءِ صِلَهْ ... وحيثُ « إنَّ » لِيَمِين مُكْمِلَهْ

أى : اكسر همزة « إن » إذا وقعت فى ابتداء جملتها ، أو حيث تكون مكملة لليمين ، بأن تقع فى صدر جملة جواب القسم – على التفصيل الذى شرحناه – . ثم قال :

أو حُكِيتْ بالقَوْلِ ، أو حَلَّتْ مَحَلْ ... حَال ، كزُرْتُه ، وإنِّى لَذُو أَمَلْ

وكَسرُوا مِنْ بَعدِ فِعْل عُلِّقَا ... باللَّام ، كاعلمْ إنَّه لذُو تُقَى

... ...

... ...

زيادة وتفصيل :

(أ) يَعُدُّ بعض النحاة مواضع أخرى للكسر ؛ منها :

أن تقع «إنَّ» بعد كلمة : «كَلَّا» التي تفيد الاستفتاح ؛ نحو : قوله تعالى : «كَلَّا ، إن الإنسان لَيَطْغَى ، أنْ رآه اسْتَغْنَى ...» .

أو يقع في خبرها اللام من غير وجود فعل للتعليق ، نحو : إن ربك لسريع العقاب .

أو تقع بعد «حتى» التي تفيد الابتداء ، نحو : يتحرك الهواء ، حتى إن الغصون تتراقص — تفيض الصحراء بالخير . حتى إنها تجود بالمعادن الكثيرة .

والتوابع لشيء من ذلك ؛ نحو : إن النشاط محمود ، وإن الخمول داء ...

والحق أن هذه المواضع ينطبق عليها الحكم الأول ، وهو أنها واقعة في صدر جملتها ؛ فلا يمنع من الحكم لها بالصدارة أن يكون لجملتها نوع اتصال معنوى — لا إعرابيّ — بجملة قبلها ؛ كمثال : «حتى» السابق ... «وكَلَّا» ، في بعض الأحيان . أما اتصالها الإعرابيّ فيمنع كسرها إن كان ما قبلها محتاجاً إلى المصدر المؤول منها مع معموليها احتياجاً لا مناص منه ، كما سبق .

* * *

الحالة الثالثة :

جواز الأمرين (أىْ : فتح همزة « إنّ » وكسرها) . وذلك فى مواضع ، أشهرها :

(١) أن تقع بعد كلمة : « إذا » الدالة على المفاجأة[١]، نحو : (استيقظت فإذا إن الشمس طالعة ، وفتحت النافذة، فإذا إن المطر نازل) . فالكسر على اعتبار : « إذا » حرف– تبعاً للرأى الأسهل– مع وقوع « إن »بعده فى صدر جملتها الاسمية المصرّح بطرفيها ؛ بأن يُذْكر بعدها اسمها وخبرها . والفتح على اعتبار « إذا » حرف أيضاً ، والمصدر المؤول من « أنّ » مع معموليها فى محل رفع مبتدأ ، والخبر محذوف ، والتقدير : استيقظت فإذا طلوع الشمس حاضر ، وفتحت النافذة فإذا نزول المطر حاضر . . .

ويجوز اعتبار « إذا » الفجائية ظرف زمان ، أو مكان أيضاً ، خبراً مقدماً . والمصدر المنسبك من « أنّ » ومعموليها مبتدأ مؤخر ، والتقدير فى المكان أو فى الوقت طلوع الشمس ، أو نزول المطر . . .

(٢) أن تقع صدراً فى جملة هى جواب للقسم ، وليس فى خبرها اللام ؛ بشرط أن تكون جملة القسم إمّا اسمية ؛ نحو : لعَمْرك إنالرياء فاضحٌ أهلَه ، وإما فعلية فعلُها مذكور ؛ نحو : أقسم بالله أن الباغىَ هالكٌ ببغيه ، بفتح الهمزة وكسرها فيهما ، (فإن كان فعل القسم محذوفاً فالكسر واجب – كما سبق[٢]– ؛ نحو : بالله إن الزكاة طهارة للنفس) . فالكسر بعد جملة القسم الاسمية فى المثال الأول هو على اعتبار : « إنّ » فى صدر جملة ؛ لأنها – فى هذه الحالة – مع معموليها جملة الجواب التى لا محل لها من الإعراب . والفتح هو على اعتبارها ليست فى الصدر ، وأن المصدر المؤول منصوب على نزع الخافض[٣] ؛ فهو مجرور بحرف جر محذوف ،

(١) أى : هجوم الشىء ووقوعه بغتة . والكلام على : « إذا » الفجائية وشروطها مدون فى رقم ١ من هامش ص ٥٠٨ .

(٢) فى رقم ٣ من ص ٦٤٩ .

(٣) أى : بتقدير حرف جر نزع من مكانه وحذف ؛ فنُصب الاسم المجرور بعده – مفعولا به – ليكون نصبه / بغير عامل نصب دليلا على المحذوف ، هذا تقديرهم الإعرابى الشائع . ولا مانع أن يكون المصدر المؤول مبتدأ خبره محذوف ، والجملة جواب القسم مباشرة .

وأصل جواز الفتح والكسر هنا راجع – كما جاء فى الهمع – إلى الخلاف فى جملة القسم والمقسم عليه ؛=

وشبه الجملة سدّ مسَدّ جواب القسم ، لا محل له — وليس جوابًا أصيلا[1] والتقدير لعمرك قسمى على فضيحة الرياء أهلَه . وكذلك فى المثال الثانى بعد فعل القسم المذكور ، فالكسر على اعتبار « إن » فى صدر جملة ؛ فهى مع معموليها جملة الجواب لا محل لها ، والفتح على اعتبار المصدر المؤول منصوبًا بنزع الخافض ؛ فهو مجرور بحرف جرّ محذوف — كما سبق — والتقدير : أقسم بالله على هلاك الباغى ببغيه . ويكون الجار مع المجرور قد سدّ مسد جملة الجواب ؛ وأغنَى عنه — كما سبق — وليس جوابًا أصيلاً[1] ، ولم تقع « أنّ » فى صدره .

٣ - أن تقع بعد فعل من أفعال القلوب ؛ وليس فى خبرها اللام . — طبقًا لما تقدم بيانه[2] — ؛ نحو : علمت أن الدّين عاصمٌ من الزلل .

٤ — أن تقع بعد فاء الجزاء[3] ، نحو : مَن يرضَ عن الجريمة فإنه شريك فى الإساءة . فكسر الهمزة على اعتبار « إنّ » فى صدر جملة ؛ فهى مع معموليها جملة فى محل جزم جواب أداة الشرط : « منْ » . وفتح الهمزة على اعتبار « أن » ليست فى الصدر ؛ فيكون المصدر المؤول من أن ومعموليها فى محل رفع مبتدأ ، خبره محذوف ، أو خبر مبتدؤُه محذوف . والتقدير : من يرض على الجريمة فشركته فى الإساءة حاصلة ، أو : فالثابت شركته فى الإساءة . . .

= إحداهما معمولة للأخرى فيكون المقسم عليه مفعولا به ، أو بمنزلة المفعول به لفعل القسم ، أم لا ؟ فمن قال : « نعم » فتح ؛ لأن هذا حكم « إن » إذا وقعت مع معموليها مفعولا به . ومن قال : « لا » ، وأن جملة القسم تأكيد للمقسم عليه من غير عمل فيه ، كسر . ومن جوز الأمرين أجاز الوجهين .

(١و١) إنما سد مسد الجواب ولم يكن الجواب مباشرة لأن جواب القسم لا يكون إلا جملة . ولن يترتب على الخلاف فى التسمية أثر فى المعنى أو فى صياغة الأسلوب ؛ فهو خلاف شكلى محض .

(٢) فى رقم ٥ من ص ٦٥١ .

(٣) هى الفاء الواقعة فى صدر جواب الشرط وجزائه ، (أى : فى صدر النتيجة المترتبة على تحقق فعل الشرط) .

وليس من اللازم أن تكون هذه الفاء داخلة فى جواب أداة شرط ؛ فقد تكون داخلة على شبه الجواب لأداة تشبه الشرط فى « العموم والإبهام » ؛ كاسم الموصول ، وغيره مما سبقت له إشارة فى رقم ٤ من ص ٣٩٣ أما البيان ففى م ١ ؛ ص ٥٣٥ ومن الأمثلة قوله تعالى : «واعلموا أنما غنمتم من شىء فأن لله خمسه ....» فيجوز فى « أن » الثانية الفتح أو الكسر . و « ما » موصولة وليست شرطية : لأن الشرطية لها الصدارة فلا تدخل عليها النواسخ ؛ والعائد محذوف ؛ والتقدير : غنمتموه . فعلى كسر همزة « إن » تكون جملتها هى الخبر ، وعلى الفتح يكون المصدر المؤول منها مع معموليها . مبتدأ خبره محذوف ، أى : فكون خمسه لله ثابت ، أو يكون خبراً لمحذوف ، أى : فالواجب كون خمسه لله ، والجملة خبر « إن » الأولى . (راجع حاشية الخضرى فى هذا الموضع) .

٥ - أن تقع[1] بعد مبتدأ هو قول، أو فى معنى القول[2]، وخبرها قول: أو فى معناه أيضاً، والقائل واحد. نحو: (قولى: إنى معترف بالفضل لأصحابه، وكلامى: إنى شاكر صنيع الأصدقاء). فقولى - وهو المبتدأ - يُراد به خبر «إن» - وهو: (معترف بالفضل)، وخبر «إن» هو القول نفسه، أى: هو الذى قيل. فهما فى المراد - من هذه الجملة - متساويان، وقائلهما واحد، وهو: المتكلم.

كذلك: «كلامى» مبتدأ؛ يراد به: خبر «إن»، وهو: (شاكر صنيع الأصدقاء) وخبر «إن» هو الكلام نفسه الذى هو المبتدأ؛ فالمراد منهما واحد، وقائلهما واحد. وهمزة «إنّ» فيهما يجوز كسرها - لصدارتها - عند قصد الحكاية (أى: ترديد الألفاظ ذاتها، نصًّا) فتكون «إن» مع معموليها جملة وقعت خبراً[3]. ومع أنها محكية بالقول نصًّا تعرب فى محل رفع خبر المبتدأ؛ ويجوز فتح الهمزة إذا لم يُقْصَد النص على الحكاية»؛ وإنما يكون المقصود هو مجرد التعبير عن المعنى المصْدرىّ من غير تقيد مطلقاً بنَصّ العبارة الأولى المعينة، ولا بترديد الجملة السابقة بألفاظها الخاصة فيكون المصدر المؤول من أن مع معموليها فى محل رفع خبر المبتدأ، والتقدير: قولى اعترافى بالفضل لأصحابه. وكلامى شكرى صنيع الأصدقاء

فإن لم يكن المبتدأ قولا أو ما فى معناه وجب الفتح، نحو: اعتقادى أن الزراعة جالبة الغنى، وعملى أنى أزرع الحقل. فالمصدر المنسبك خبر المبتدأ. ويجب الكسر إن لم يكن خبر «إنّ» قولا أو ما فى معناه، مثل كلمة: «مستريح» فى نحو: قولى إنى مستريح[4]، أو لم يكن قائل المبتدأ وخبر «إنّ» واحداً؛ فلا يتساوى مدلول

(١) يراعى الفرق بين هذه الصورة والأخرى (رقم ٤) السابقة فى ص ٦٥٠.

(٢) الذى فى معنى القول هو مايدل دلالته من غير لفظه؛ مثل: كلام ....، حديث ... نطق، .... ولايراد هنا «القول» بمعنى: «الظن» وعمله؛ فقد سبق حكمه فى رقم ٤ من ص ٦٥٠ وأنه الفتح.

(٣) وكأنك قلت فى المثالين السالفين عند كسر الهمزة: (قولى هذا اللفظ - كلامى هذا اللفظ) أى: هذا النص بحروفه. وهنا يقول الصبان: إن المراد: («حكاية لفظ الجملة - أى: الإتيان بها» بلفظها، وليس المراد أنها مقول القول»)

(٤) خير الصور التى توضح هذا الحكم أن يكون خبر «إن» ليس شاملا بمعناه المبتدأ، ولامنطبقاً عليه بمدلوله؛ كالاستراحة فى المثال المذكور:؛ فإن معناها لايشمل القول ولا يتضمنه ولاينطبق مدلولها عليه. ومثل هذا يقال فى الحالة الثانية، لأن صاحب الصراخ ليس هو صاحب الكلام الواقع مبتدأ.

(٤) ومن أمثلتهم لانتفاء القول الثانى: «قولى إنى مؤمن» لايصح الفتح؛ لأن الإيمان لا يخبر به عن القول؛ لأن الإيمان مصدره القلب، والقول مصدره اللسان.

المبتدأ والخبر ، ولا يتوافقان ؛ نحو : كلامى إن المريض يصرخ . فى هاتين الحالتين يجب كسر الهمزة ــ للصدارة ــ ، وتكون « إنّ » مع معموليها جملة فى محل رفع خبر المبتدأ[1]. . .

* * *

(١) انظر بعض المواضع الأخرى فى الصفحة الآتية ، ثم « الملاحظة » المفيدة التى فى ص ٦٥٨

ومما سبق نفهم كلام ابن مالك فى جواز الأمرين حيث يقول فى اختصار :

بَعْدَ إذا فُجَاءَةٍ ، أَوْ قَسَمِ لَا لَامَ بَعْدَهُ ــ بِوجْهَيْنِ نُمِى

(يريد : نُمِىَ ــ أى : نقل عن السابقين ، ونسب إليهم ــ الوجهان ، وهما : الفتح والكسر) بعد إذا فجاءة ، وبعد قسم لا لام فى جملة جوابه ، ثم قال :

مَعْ تِلْوِ « فَا » الْجَزا ، وذا يطَّرِدُ فى نحوِ : « خَيرُ » القول إنِّى أَحمَدُ

أى : (ومع تلو فاء الجزاء) ، فكلمة : « مع » معطوفة على كلمة « بعد » ، التى فى أول البيت السابق بحرف العطف المحذوف ؛ وهو : الواو . يريد : بعد إذا فجاءة ، ومع تلو فاء الجزاء ، ثم قال : إن هذا الحكم بجواز الأمرين مطرد فى كل أسلوب على شاكلة : « خيرُ القول إنى أحمد » . وهذه الحالة الرابعة فى كلامه هى الخامسة التى شرحناها . ويلاحظ فى مثاله أن المبتدأ كلمة : «خير» ليس قولا ، ولكنه مضاف للقول ؛ فهو بمنزلته . .

... ...
... ...

زيادة وتفصيل :

(ا) سرد بعض النحاة مواضع أخرى يجوز فيها الأمران ، ومن الممكن الاستغناء عن أكثرها ؛ لفهمها مما سبق . فما سردوه :

١ ــ أن تقع « أنّ » مع معموليها معطوفة على مفرد لا يفسُدُ المعنى بالعطف عليه . نحو : سرّنى نبوغك ، وإنك عالى المنزلة . فيجوز فتح همزة : « أنّ » فيكون المصدر المؤول معطوفاً على نبوغ ، والتقدير : سرنى نبوغك وعلو منزلتك . والمعنى هنا لا يفسُد بالعطف . ويجوز كسر الهمزة فتكون « إن » فى صدر جملة مستقلة .

ومثال ما يفسد فيه المعنى بالعطف فلا يصح فتح الهمزة : لى بيت ، وإن أخى كثير الزروع . فلو فتحت الهمزة لكان المصدر المؤول معطوفاً على « بيت » والتقدير : لى بيت وكثرة زروع أخى ، وهذا معنى فاسد ، لأنه غير المراد إذا كان المتكلم لا يملك شيئاً من تلك الزروع . ومثله ما نقله النحاة : « إن لى مالا . وإن عمراً فاضل » إذ يترتب عليه أن يكون المعنى : إن لى مالا وفضل عمرو . وهو معنى غير المقصود .

٢ ــ أن تقع بعد « حتّى » ، فتكسر بعد « حتّى » الابتدائية ــ كما سبق[1] ــ فى مثل : تتحرك الريح حتّى إن الغصون تراقص . . . لوقوعها فى صدر جملة . وتفتح إذا وقعت بعد « حتّى » العاطفة ، أو الجارة ، نحو : عرفت أمورك حتى أنك مسابق . أى : حتّى مسابقتَك . بالنصب على العطف ، أو بالجر . والأداة فيهما : « حتّى » .

٣ ــ أن تقع بعد « أمَا » (المخففة الميم) ، نحو : أمَا إنك فصيح ، فتكسر إن كانت « أمَا » حرف استفتاح ، وتفتح إن كانت بمعنى : « حقّا » ــ كما سبق[2] ــ .

٤ ــ أن تقع بعد . لا جرم[3] ، نحو : لا جرم أن الله ينتقمُ للمظلوم[4] .

---

(١) فى ص ٦٥٢ . (٢) فى « د » من ٦٤٧ وفى رقم ١ هامش ص ٦٤٩ .

(٣) لها إشارة عابرة فى « د » من ص ٧٠٩ باب . (لا النافية للجنس) أما البيان ففى رقم ٤ التالى .

(٤) فالفتح على اعتبار « لا » زائدة ، أو ليست بزائدة ، وإنما هى حرف جواب لنفى المعنى السابق عليها إذا كان المتكلم غير موافق عليه ، و « جرم » فعل ماض بمعنى : « وجب » . والمصدر المؤول من أن مع معموليها فاعل للفعل : « جرم » . وهذا إعراب سيبويه ، وعليه اقتصر . أما الفراء فيقول : معنى : =

... ...

... ...

٥ ـ أن تقع فى موضع التعليل ، نحو قوله : (إنَّا كنَّا ندعوه من قبلُ ، إنه هو البر الرحيم) قرئ بفتح الهمزة ، على تقدير لام التعليل فلا تقع «أن» فى صدر الجملة ؛ أى : لأنه هو البر الرحيم ، وقرئ بكسر الهمزة على اعتبار : «إن» فى صدر جملة جديدة . ومثله قوله تعالى : (وصلّ عليهم . إن صلاتكَ سكَنٌ لهم) . فالفتح على تقدير لام التعليل ، أى : لأن صلاتك سكن لهم ، والكسر على اعتبار : «إنّ» فى صدر جملة جديدة . . .

٦ ـ وقوعها بعد «أىْ» المفسرة ، نحو: (سرنى ابتداعك المفيد ، أى : أنك تبتكر شيئاً جديداً نافعاً) . فالكسر على اعتبار «إن» فى صدر جملتها التفسيرية ـ ولا محلّ لها ـ والفتح على اعتبار المصدر المؤول ـ هنا ـ بدلا من المصدر الذى قبله .

٧ ـ أن تقع بعد حيث الظرفية ، نحو : أزورك حيث إنك مقيم فى بلدك بفتح الهمزة وبكسرها ، فالفتح على اعتبار : «حيث الظرفية» داخلة على المفرد المضاف إليه ، وهو المصدر المؤول ، والكسر على اعتبارها داخلة على المضاف إليه الجملة ، وهذا هو الأفصح ؛ إذ الأغلب فى «حيث» أن تضاف للجملة .

* * *

ملاحظة : سردنا فيما تقدم مواضع الحالة الثالثة التى يجوز فيها فتح همزة «إنّ» وكسرها . ومن الممكن الاكتفاء بوضع ضابط عامّ مركز يشملها جميعاً ، ويغنى عنها؛ كأنْ يقال : (يجوز فتح همزة «إنّ» وكسرها فى كل موضع يصلح لاعتبار «إنّ» فى صدر جملتها ، ولاعتبارها مؤولة مع معموليها بمصدر مسبوك ، أى : يصلح للأمرين) .

= «لا جرم» ، هو : «لابدّ» ، فلا نافية للجنس و «جرم» اسمها ، مبنى على الفتح فى محل نصب ، والمصدر المنسبك من «أن» ومعموليها مجرور بحرف جر محذوف ، والخبر محذوف أيضاً ـ وهو متعلق الجار ومجروره ـ والتقدير : لا جرم من أن الله ... إلخ وهو يجوز كسر الهمزة ، ويقول فى سببه : إن بعض العرب يجريها مجرى اليمين ، بدليل وجود اللام فى قولهم : «لا جرم لآتينك» .

والأحسن فى هذه الحالة أن نعرب «لا» نافية للجنس و «جرم» اسمها متضمنة القسم ، وجملة: «لآتينك» هى : جواب القسم ، وأغنت عن الخبر .

(راجع حاشية الصبان فى هذا الموضع من جواز فتح الهمزة وكسرها) ، وستجىء الإشارة لهذا والإفاضة فى القسم وجوابه ـ فى موضعه المناسب من الجزء الثانى وهو : باب «حروف الجر» عند الكلام على : «حروف القسم» .

المسألة ٥٣ :

لامُ الابتداءِ[1]، فائدتها ، مواضعها

حين نقول : أصل الماس فحم ، أو : بعض الحيوانات برّىٌّ بحرِىٌّ — قد يشك السامع فى صدق الكلام ، أو ينكره ؛ فنلجأ إلى الوسائل التى ترشد إليها اللغة لتقوية معنى الجملة ، وتأكيد مضمونها ، وإزالة الشك عنها أو الإنكار . ومن هذه الوسائل تكرار الجملة . لكن التكرار قد تنفرُ منه النفس أحياناً . فنعدلُ عنه إلى وسائل أخرى لها مزية التكرار فى تأكيد معنى الجملة ، كالقسم ، أو : «إنّ» فنقول : (والله أصل الماس فحم — إن بعض الحيوانات برّىّ بحرىّ) ، أو : «لام الابتداء» وتدخل على المبتدأ كثيراً، نحو : (لَرجلٌ فقير يعمل ، أنفعُ لبلاده من غنى لا يعمل — ليدٌ كاسبةٌ خيرٌ من يد عاطلة) . وتدخل على غيره ، كخبر «إنّ» ، نحو: (إنّ أبطال السلام لَخير من أبطال الحرب) . وهكذا باقى الوسائل اللغوية التى تؤكد مضمون الجملة ، وتقوى معناها .

وهذه اللام مفتوحة ، وفائدتها(أى : أثرها المعنوى): توكيد مضمون الجملة المثبتة وإزالة الشك عن معناها المثبت ؛ ولذلك لا تدخل على حرف النفى ، ولا فعل النفى ، ولا على المنفى بأحدهما ، ولكنها تدخل على الاسم المفيد لمعنى النفى . مثل: إن المنافق لغيرُ مأمون الصداقة . وسميت : «لام الابتداء» لأن أكثر دخولها على المبتدأ أو على ما أصله المبتدأ ، نحو : لَوالدُك أشفق الناس عليك، وإن عنده لَخبرةٌ ليست لك ، فاستعن برأيه .

وإذا دخلت هذه اللام على الخبر فقد يسميها بعض النحاة : «اللام المزحلَقة[2]» .

أما آثارها النحوية فأشهرها: الصدارة فى جملتها — غالباً — وأنها إذا دخلت على

---

(١) سبقت الإشارة إليها فى رقم ٢٢ من ص ٤٩٠ ولم نعرض هناك لآثارها وأحكامها الهامة ، مجاراة لكثير من النحاة آثروا أن يكون تفصيل ذلك كله هنا .

(٢) يقولون فى سبب التسمية : إن مكانها فى الأصل الصدارة فى الجملة الاسمية . فلما شغل المكان بكلمة : «إنّ» — وهى التى لها الصدارة أيضاً ؛ كلام الابتداء والتى تفيد التوكيد مثلها ، والتى تمتاز بأنها عاملة — تقدمت ، وزُحلقت اللام من مكانها الذى تكثر فيه إلى مكان بعده — فى الغالب — هو الخبر . لكن السبب الحق هو استعمال العرب . — لهذا إشارة فى رقم ٢ من هامش ص ٦٥١ — .

المضارع خلصت زمنه للحال، نحو: إن العصفور لَيُغَرِّد ؛- أى : الآن فى وقت الكلام- وهذا إن لم توجد قرينة تدل على غير الحال ؛ كالقرينة الدالة على الاستقبال، فى قوله تعالى : (وإنَّ ربك لَيحكمُ بينهم يوم القيامة ...)، لأن يوم القيامة لم يجئْ بعد ، فهى تُعيِّن المضارع للحال إن كان مبهماً خالياً من قرينة لغير الحال .

مواضع دخولها :

لها مواضع تدخلها جوازاً ، والخلاف فيها شديد ، وقد استصفينا منه ما يأتى :

١ - المبتدأ ، - وهو الكثير - كالأمثلة السابقة . وكقول الشاعر :

والَلْبينُ خيرٌ من مُقامٍ على أذًى ... ولَلموتُ خيرٌ من حياة على ذلِّ

٢ - الخبر المتقدم على المبتدأ ؛ نحو : لصادقٌ أنت ولَسَدِيدٌ رأيُك .

٣ - خبر إنَّ (المكسورة الهمزة ، المشددة النون) - دون أخبار أخواتها فى الرأى الأصح- ؛ نحو: إن الشتاء لفصل النشاط ، وإنه لموسم السياحة فى بلادنا. وقول الشاعر :

إنَّا - على البِعادِ والتَّفرُّقِ - ... لَنَلْتقِى بالفكر ، إن لم نَلْتقِ

ولكن يشترط فى خبر « إنَّ » الذى تتصدره لام الابتداء أربعة شروط :

(ا) أن يكون متأخراً عن الاسم، فلا يجوز دخولها فى مثل : (إن فيك إنصافًا ، وإن عندك ميلاً للحق) ؛ وذلك لتقدم الخبر [٢].

(ب) وأن يكون مثبتاً ؛ فلا يصح : (إن العمل لَمَا طال بالأمس . أو : إن العمل لَمَا نفعُهُ قليل) . بل يجب حذفها قبل « ما » النافية وغيرها من أدوات النفى الداخلة على خبر « إن » . . . [٣]

---

(١) وقد أشار ابن مالك إلى هذا الموضع بقوله :

وبعد ذاتِ الكَسرِ تَصْحبُ الخبَرْ ... لَامُ ابتِدَاءٍ ، نَحْوُ : إنِّى لَوَزَرْ

يريد « بذات الكسر » : صاحبة الكسر ، وهى : « إن » المكسورة الهمزة . و« وزر» أى : ناصر وملجأ لمن يستعين بى .

(٢) عرفنا (فى ص ٦٣٨) أن الخبر فى هذا الباب لا يتقدم على الاسم إلا إن كان شبه جملة .

(٣) مثل : لم ، لن ، لا ، لما . . . فدخول لام الابتداء عليه غير مسموع . وهذا هو التعليل الصحيح . فوق أن دخولها على هذه الأدوات المبدوءة باللام يثقل النطق بها .

(ﺣ) ألاّ يكون جملة(1) فعلية فعلها ماض، متصرف، غير مقرون بكلمة : «قَدْ»، فلا يصح: «إن الطيارة لأسرعتْ ...(2)» بل يجب حذف لام الابتداء. فإن كان الخبر جملة فعلية فعلها ماض غير متصرف جاز — في غير «ليس»؛ لأنها للنفي — دخول اللام وعدم دخولها، نحو: (إن القطار لنعم وسيلة السفر، أو نعم وسيلةُ السفر... وإن إسراع السائق لبِئْس العملُ، أو بئس العملُ). بإدخال اللام على «نعم»، و«بئس» أو عدم إدخالها...

وكذلك يجوز إن كان الفعل ماضيًا متصرفًا، ولكنه مقرون بكلمة : «قد»(3) فتصحبها اللام أوْ لا تصحبها؛ نحو: إن العلم لقد رَفَع صاحبه، أو: رفع...

(د) ألا تكون الجملة الفعلية شرطية؛ لأن لام الابتداء لا تدخل على أداة الشرط، ولا على فعله ولا على جوابه.

---

(1) المشهور بين النحاة أن «لام الابتداء» لا تدخل على جملة فعلية (ماضوية أو مضارعية) إلا إذا كانت هذه الجملة خبر إن (مكسورة الهمزة، مشددة النون) دون غيرها من أخواتها، ودون الجمل الفعلية الأخرى التي ليست خبرا؛ إذ تكون اللام فيها للقسم، أو زائدة، أو غير ذلك. (انظر رقم ٢ التالي).

(2) في هذا المثال: «إن الطيارة لأسرعت» يجب حذف اللام على اعتبارها للابتداء — كما سبق في رقم ١ — ويجوز إبقاؤها على أنها في جواب قسم، ويجب أن تقوم قرينة دالة على هذا أو ذاك؛ لأن بين المعنيين اختلافاً واضحاً؛ وإلا كانت صياغة الأسلوب غير مسايرة المعنى، فيقع من الفساد في التعبير ما يجب توقيه.

ويقول النحاة في التفرقة بين اللامين: إذا جاءت «إنّ» وبعدها اللام المصاحبة لمضارع مؤكد بنون التوكيد أو الداخلة على الماضي المتصرف الخالي من: «قد». فإن هذه اللام تكون لام قسم مقدر، داخلة على جوابه، وليست لام ابتداء؛ مثل: إن الحازم ليبتعدن عن المساوى — إن الكفء لنالَ جزاءه. والسبب في الحالة الأولى منع التعارض بين لام الابتداء التي تخلص زمن المضارع للحال — ونون التوكيد التي تخلصه للمستقبل. والسبب في الحالة الثانية: أن لام الابتداء — والزمن معها للحال — لا تدخل على الماضي المتصرف الخالي من «قد»، منعاً لتعارض الزمنين بينهما. أما المقترن «بقد» فإنها تقرب زمنه من الحال — كما عرفنا في ص ٥٢ — فلا يتعارض مع لام الابتداء. وهاتان الصورتان يمتنع فيهما كسرُ همزة: «إن» إذا تقدم عليها عامل يطلب العمل في موضعها مع معموليها؛ تقول: علمت أن الحازم ليبتعد عن المساوى. وعلمت أن الكفء لنال جزاءه. لأن هذه اللام — كما سبق — للقسم، وليست للابتداء؛ فهي في موضعها المتأخر المناسب لها، غير ملحوظ فيها التقديم قبل مجيء: «إن» ذلك التقديم الذي هو أصلها. بخلافها في مثل: علمت إن الحازم لمبتعد عن المساوى؛ فإنها تكسر معها؛ لأن هذه اللام للابتداء، وهي من الأدوات التي لها الصدارة، فتعلق الفعل وتوجب كسر همزة «إن» كشأن ماله الصدارة. وهي مقدمة في الأصل والنية، وإنما تأخرت للعلة السابقة، وهي: أنها تفيد توكيد الجملة، و«إن» كذلك؛ فبقيت هذه؛ لأصالتها وقوتها بالعمل، وتأخرت تلك؛ — كما يقال، — وسيأتي هنا فروق أخرى بين اللامين.

(3) لأن «قد» تقرب — أحياناً — الماضي من الحال، كما تقرب المستقبل من الحال أيضاً.

أما إن كان الخبر جملة فعلية فعلها مضارع مثبت[1] فيجوز دخول اللام على المضارع المثبت سواء أكان متصرفًا أم غير متصرف تصرفًا[2] كاملا، إلا فى حالة واحدة وقع فيها الخلاف؛ هى التى يكون فيها مبدوءاً بالسين، أو سوف. فلا يصح — فى الرأى الأحق — أن تقول: «إن الطائرة لستحضر، أو: لسوف تحضر» بل يجب حذف اللام من هذا المضارع[3] المبدوء بالسين، أو سوف ومن أمثلة[4] دخولها قوله تعالى فى أهل الديانات المختلفة: (وإنّ ربَّكَ ليَحكُم بينهم يومَ القيامةِ فيما كانوا فيه يختلفون) وقوله عليه السلام: إنّ العُجْبَ[5] ليأكل الحسنات كما تأكلُ النارُ الحطب)، وقول الشاعر:

إنّ الكريم[6] ليُخْفِى عنك عُسْرَتَه[7] حتّى تراه غَنِيًّا. وهو مَجهود[8]

(١) أما المنفى فالأكثر والأفصح الذى يجب الاقتصار عليه هو عدم دخولها عليه: كقوله تعالى (إن الله لا يضيع أجر المحسنين).

(٢) غير متصرف تصرفاً كاملا مثل الفعل: يدع ويذر، على الرأى القائل: بأنه لا ماضى لهما، ولا مصدر. أما المضارع الذى لايتصرف مطلقاً فلا وجود له.

(٣) لو دخلت عليه لوقع تعارض واضح، لأن لام الابتداء تجعل زمن المضارع للحال. أما «السين» أو «سوف» فتجعل زمنه للمستقبل؛ فلو اجتمعتا فى أول المضارع لاجتمع فيه علامتان متعارضتان؛ إحداهما تدل على أن زمنه للحال، والأخرى تدل — فى الوقت نفسه — على أن زمنه للمستقبل. لكن قد يصح تلاقيهما معاً واجتماعهما على اعتبار آخر؛ هو: أن تكون اللام للقسم؛ فى المثال السابق: إن الطائرة لستحضر، أو لسوف تحضر... يكون المعنى: إن الطائرة والله لستحضر، أو لسوف تحضر... فاللام لا تجعل زمن المضارع هنا للحال، وإنما تجعله للمستقبل بقرينة السياق، فلا تعارض بينها وبين السين أو سوف — وهذا فرق آخر بين اللامين غير ما فى آخر الصفحة السابقة. ومن المهم إدراك الفرق بين الأسلوبين، فلكل منهما معنى يخالف الآخر؛ فليس الأمر مجرد احتيال لإدخال اللام أو عدم إدخالها، وإنما الأمر الذى له الاعتبار الأول هو المعنى وحده؛ فإن اقتضى أن يتضمن الكلام قسمًا جاز — مع القرينة — إدخال اللام على الجملة المضارعة المبدوءة بالسين أو سوف، الواقعة جواباً. وإن لم يقتض قسماً لم يجز إدخال اللام على تلك الجملة؛ وإلا كانت اللغة عبثاً.

وفى شروط الموضع الثالث من مواضع «لام الابتداء» يقول ابن مالك باختصار:

وَلاَ يَلِى ذِى اللامَ مَا قد نُفِيَا ولا من الأَفعالِ ما كَرَضِيَا

أى: لايقع بعد هذه اللام الخبر المنفى؛ سواء أكان جملة فعلية أم اسمية كما مثلنا. وكذلك لا يليها الخبر إذا كان جملة فعلية، فعلها ماض، مثل: «رضى» فى أنه ماض، مثبت، متصرف، غير مقرون بكلمة: «قد» فإن كان مقروناً بكلمة: «قد» جاز أن يليها؛ مثل: إن ذا لقد سما على العدا مستحوذاً، أى: غالباً، مستولياً على ما يريد.

(٤) أشرنا فى رقم ١ من هامش ص ٦٥٩ إلى أنه قد سبقت لمحة عابرة عن «لام الابتداء» (فى رقم ٢٢ من ص ٤٩٠).

(٥) الكبر والاختيال.

(٦) الشريف الأصل.

(٧) فقره واحتياجه.

(٨) يقاسى تعب الفقر. ومن الأمثلة أيضاً قول الشاعر:

وإنى لأستحيى — وفى الحق مُسْتَمَح إذا جاء باغى الخير أن أتعذرا

مُسْتَمَح: متسع ومندوحة عن الباطل. أتعذر: أعتذر — عن إجابته...

وإن كان الخبر جملة اسمية جاز دخول اللام على مبتدئها – وهو الأنسب – أو على خبره ؛ نحو : إنّ الكهربا لأثرُها عميق فى حياتنا . . . أو : إنّ الكهربا أثرُها لعميقٌ فى حياتنا .

وإن كان الخبر شبه جملة دخلت عليه أيضًا ؛ نحو : إن الذخائر الأدبية لعندك ، وإن نفائسها لفى بيتك .

٤ – معمول خبر « إنّ » بشرط أن يكون هذا المعمول متوسطاً بين اسمها وخبرها[1] أو غيرهما من الكلمات الأخرى التى دخلت عليها « إنّ » ، وأن يكون الخبر خالياً من لام الابتداء ، ولكنه صالح لقبولها . ففى مثل : « إن الشدائد مُظهرةٌ أبطالا ، وإن المحن صاقلةٌ نفوساً » ، يصح تقديم معمول الخبر مقروناً بلام الابتداء ؛ فنقول : إن الشدائدَ لأبطالا مظهرةٌ ، وإن المحن لنفوسًا صاقلةٌ . فإن تأخر المعمول لم يجز إدخال اللام عليه ؛ كما فى المثالين السابقين قبل تقديمه .

وكذلك لا يجوز إدخالها عليه إن كان الخبر مشتملا عليها ؛ ففى مثل : إن العزيزَ ليرفُضُ هوانًا – لا يصح : إنّ العزيزَ لهوانًا ليرفضُ[2] .

وكذلك لا يجوز إدخالها عليه إن كان الخبر الخالى منها غير صالح لها ؛ كأن يكون جملة فعلية ، فعلها ماض ، متصرف ، غير مقرون بكلمة « قد » ؛ ففى مثل : إنّ الحرّ رَضِيَ كفاحًا – لا يصح أن نقول : إن الحُرَّ لكِفاحًا رَضِيَ .

٥ – ضمير الفصل[3] ؛ نحو : إن العظمة لهى الترفع عن الدنايا ، وإن

(١) سواء أتقدم الاسم كالأمثلة المذكورة ، أم تقدم الخبر شبه الجملة نحو : إن عندى لفى البيت ضيفاً . ويجوز أن يتقدم على المعمول المقرون باللام معمول آخر خال منها ؛ نحو : « إن عندى لفى الحديقة ضيفاً قاعد » . فالمراد : أن يتوسط المعمول المقترن باللام بين الألفاظ الواقعة بعد « إن » .

(٢) ولا يجوز دخولها أيضاً على المعمول المتقدم إن كان « حالا » ؛ ففى مثل : إن السائح عاد إلى بلده مسروراً ، لايصح : إن السائح لمسروراً عاد إلى بلده . ومثله ، التمييز ، والمستثنى ، والمفعول معه ، دون باقى المعمولات . وكل هذا هو أنسب الآراء .

(٣) سبق تفصيل الكلام على معناه وحكمه وكل مايتصل به فى (٢٤٢) باب : « الضمير » وهو هنا يتوسط بين اسم « إن » وخبرها .

العظيم لهو البعيد عن الأدناس . وإذا دخلت على ضمير الفصل لم تدخل على الخبر .

٦ – اسم « إن » بشرط أن يتأخر ويتقدم عليه الخبر[1] شبه الجملة ؛ مثل : إن أمامك لمستقبلا سعيداً ، وإن فى العمل الحرّ لمجالا واسعًا . وقول الشاعر يخاطب زوجته :

إن من شيمتى لَبذلَ تِلادِى[2] دون عِرضِى . فإن رضيتِ فكونى[3]

وإذا دخلت على الاسم المتأخر لم تدخل على الخبر[4] .

* * *

(١) وقد يبقى الخبر متأخراً ولكن يتقدم معموله على الاسم ، نحو : إن فى الدار لضيفاً منتظر .

(٢) مالى الأصيل الذى ليس طارئاً .

(٣) فداوى، على حياتك معى .

(٤) وقد أشار ابن مالك إلى الموضع الرابع والخامس والسادس بقوله :

وتصحَبُ الواسِطَ : معمول الخَبَرْ والْفَصْلَ ، واسما حلَّ قبله الخَبَرْ

يريد : أن لام الابتداء تدخل على الواسط ؛ أى : المتوسط . إذا كان معمولا لخبر « إن » وبعبارة أخرى : تدخل لام الابتداء على معمول الخبر إذا كان المعمول متوسطاً بين اسم إن وخبرها ، أو بين غيرها مما يقع بعدها . وكذلك تدخل الفصل ، أى : ضمير الفصل . . . وتدخل اسم « إن » بشرط أن يحل الخبر قبله ، بمعنى : يتقدم عليه . ثم أشار بعد ذلك إلى بيت سبق شرحه فى مكان أنسب (ص٦٣٦) هو :

ووَصْلُ : « ما » بذِى الحروفِ مُبْطِلُ إعمالَها . وقد يُبَقَّى الْعَمَلُ

يريد : أن اتصال : « ما » التى هى حرف زائد – بهذه الحروف الناسخة ، – غير الحرف : ليت – يبطل عملها فقط دون معناها ، ومتى بطل عملها صارت غير مختصة بالدخول على الجمل الاسمية ، فتصلح للدخول عليها وعلى الجمل الفعلية أيضاً . (ولا بد من وصلها فى الكتابة بالحرف الذى قبلها) . ولكن العمل قد يبقى فى : « ليت » وحدها ، على القول الأرجح الذى يحسن الاقتصار عليه ؛ فيجوز فى « ليت » التى بعدها « ما » الحرفية الزائدة – أن تكون عاملة ، وأن تكون مهملة . وهى فى الحالتين لاتدخل إلا على الجملة الاسمية – كما سبق – و« ما » الزائدة هذه تسمى : « ما » الكافة – لأنها كفت – أى : منعت – تلك الحروف عن العمل . ولا تقع بعد « لا » التى للجنس ، ولا « عسى » التى بمعنى : لعل .

(كما سبق فى رقم ٢ من هامش ص ٦٢٢ ورقم ٣ من هامش ٦٢٨) .

المسألة ٥٤ :

حكم المعطوف بعد خبر « إن » وأخواتها[1] ، وحكمه إذا توسط بين المعمولين

إن الأقمارَ دائراتٌ فى الفضاء ، والشموسُ . إنّ الشعر محمودٌ فى مواطنَ — والنثرَ . إنّ الإهمال مفسدٌ للأعمال — والجهلَ . إنّ الحديد دِعامة الصناعة — والنّفْطَ .	(ا) كيف نضبط الأسماء التى تحتها خط : وهى : (الشموس — النثر — الجهل — النّفْط . . .) وأشباهها من كل اسم تأخر عن «إنّ» ومعموليها وكان معطوفًا على اسمها[2] . . . . ؟

يجوز أمران ؛ النصب والرفع . ويكفى معرفةُ هذا الحكم من غير تعليل[3] . وبالرغم من جواز الأمرين فالنصب هو الأوضح والأنسب[4] ؛ لموافقته فى النصب لاسم « إنّ » المنصوب ، أى : للمعطوف عليه ؛ فلا عناء معه ولا شبهة .

(ب) فإن تأخر خبر « إنّ » وتوسط ذلك المعطوف بينه وبين اسمها المعطوف عليه فالأحسن اتباع الرأى القائل بجواز الأمرين أيضًا ، وأن النصب غير واجب[5] مع أنه الأوضح والأنسب — كما سبق — .

---

(١) لا تسرى الأحكام التالية على « لا » النافية للجنس ؛ فلها أحكام خاصة تجىء فى ص ٦٩٧ و ٧٠١ كما سنعرف .

(٢) قد يكون العطف على غير اسمها مع بقاء الحكم الآتى ؛ وهو ؛ جواز النصب والرفع — كما سنعرف —

(٣) لا داعى للاهتمام بتعليله ، وبمعرفة الآراء المختلفة فى سبب النصب والرفع ؛ إذ المقصود الأول من النحو ضبط الألفاظ ضبطاً صحيحاً يوافق المعنى . وهذا الغرض يتحقق هنا بمعرفة الحكم السالف ، والاكتفاء به ، لأنه مستنبط من الكلام العربى الأصيل . وحسب المتعلمين هذا .

(٤) وحبذا الاقتصار عليه فيما ننشىء من أساليب ؛ فنساير الضبط الأوضح ، الذى يسهل إدراك سببه وتوجيهه . وما يقال فى عطف النسق من جواز الأمرين وإيثار النصب ، يقال فى بقية التوابع (النعت ؛ وعطف البيان ، والتوكيد ، والبدل) ؛ مثل : إن محموداً قائم ، الفاضلَ — أو : إن محموداً قائم ، أبو البركات ، أو : أبا البركات ، أو إن محموداً قائم ، نفسَه ، أو : إن الرايتين قد استحسنتهما ، ألوانُهما — بالنصب والرفع فى كل التوابع السالفة ؛ متابعة للرأى الأحسن .

(٥) وقد تعرض ابن مالك للحالة الأولى وحدها ؛ وهى حالة العطف بعد مجىء الخبر ، فقال

وجائزٌ رفعُكَ معطوفًا على منصوبِ « إنَّ » بعدَ أنْ تَسْتَكملا

أى : إذا استكملت « إن » معموليها جاز العطف على اسمها — إن اقتضى المعنى ذلك — ويصح فى هذا المعطوف أن يكون منصوباً ، أو مرفوعاً ، أما سبب النصب والرفع فيجىء الكلام عليه فى هامش الصفحة التالية .

وفيما يلى بعض الأمثلة لتأخر الخبر ، وتوسط المعطوف :

إن القاهرةَ ودِمَشقَ حاضرتان عظيمتان . إنّ مكةَ والمدينةُ بلدان مكرّمان . إنّ العدالةَ والنصفةُ كفيلتان بالأمن والرخاء . إن الظلمَ والاستبدادُ مؤذنان بخراب العُمران .	من التيسير الحسن إجازة النصب والرفع فى كل كلمة من : (دمشق — المدينة — النصفة — الاستبداد ...) وأشباهها مع الاقتصار ، على معرفة هذا الحكم دون تعليله . فيكون الحكم فى الحالتين السالفتين (ا ، ب) واحداً ، والقاعدة مطردة[1] ، سواء أكان المعطوف متقدماً على الخبر متوسطاً بينه وبين الاسم المعطوف عليه ، كهذه الأمثلة ، أم متأخراً عنهما معا ، كالأمثلة الأولى .

---

(١) فتنطبق — فى يسر ووضوح — على الحالتين السالفتين ، وعلى أحوال أخرى أتعبت كثرة النحاة فى توجيهها ، لعدم أخذهم بهذه القاعدة السليمة ، فلو أن هذه الكثرة لم تتشدد بغير داع لاستراحت وأراحتنا من التعقيد المتعب. لمْ يختلف النحاة فى حكم الحالة الأولى التى يقع فيها المعطوف متأخراً عن : « إنّ » ومعموليها ، وإنما اختلفوا فى تعليل النصب والرفع ، وفى توجيه كل منهما ؛ وهو خلاف تشعبت الأدلة فيه . ولما كانت الغاية المقصودة هى — كما قلنا — معرفة الحكم نفسه مع سلامة المعنى المراد ، وقد عرفناه ، فلا حاجة بعده لاحتمال مشقة التعليل . وبالرغم من هذا نلخصه فى وضوح ودقة للمتخصصين :

ا — تعليل النصب عند تأخر المعطوف عن الخبر والاسم معاً :

فى المثال الأول : « (إن الأقمارَ دائرات فى الفضاء، والشموسَ) يجوز أن تكون « الشموس » بالنصب معطوفة على « الأقمار » منصوبة مثلها . و « دائرات » خبر عن المعطوف مع المعطوف عليه . فأصل الكلام « إن الأقمار والشموس دائرات فى الفضاء » فالعطف من نوع عطف الكلمة الواحدة على الكلمة الواحدة ؛ ويسمونه : « عطف المفرد على المفرد » كما فى نحو ؛ : « إن الرسم والتصوير لفنان عالميتان » بعطف كلمة : « التصوير » على كلمة الرسم .

ويجوز أن يكون أصل الكلام : إن الأقمار دائراتٌ ، فى الفضاء ؛ وإن الشموس دائراتٌ ... فحذفت « إن » الثانية مع خبرها لدلالة ما قبلها عليها (وقد سبق فى ص ٦٤١ الإشارة إلى هذا الحذف وصوره وأحواله) وكلمة : « الشموس » اسم « إن » المحذوفة مع خبرها ؛ فتكون الجملة الاسمية الثانية المكونة من « إن » المحذوفة ومن اسمها وخبرها ، معطوفة على الجملة الاسمية الأولى المكونة من « إن » المذكورة ومعموليها. والعطف هنا عطف جملة اسمية على جملة اسمية (راجع ص٦٧ من الجزء الثانى من شرح المفصل).

وفى المثال الثانى : (إن الشعر محمود فى مواطن ، والنثر) — يجوز فى كلمة : « النثر » النصب ولكن على اعتبار أنها اسم « إن » المحذوفة مع خبرها ؛ فأصل الكلام ؛ إن الشعر محمود فى مواطن وإن النثر محمود فى مواطن . . فحذفت « إن » الثانية مع خبرها ، والعطف هنا عطف جملة اسمية (مكونة من « إن » الثانية ومعموليها) على الجملة الاسمية السابقة المكونة من « إن » المذكورة ومعموليها . ولا يصح فى هذا المثال=

... ...

... ...

= ماصح فى سابقه من عطف المفرد على المفرد (بعطف كلمة : «النثر» على كلمة : «الشعر» التى هى اسم «إن») ؛ لأن العطف على اسم «إن» مباشرة يؤدى هنا إلى تقرير مرفوض ؛ إذ يجعل أصل الكلام : إن الشعر والنثر محمود فى مواطن . فيقع الخبر غير مطابق ؛ لأنه مفرد ، واسم إن مع ماعطف عليه بالواو متعدد فى حكم المثنى ، فتضيع المطابقة اللفظية الواجبة بين المبتدأ والخبر ، أو : بين ماأصله المبتدأ والخبر ؛ إذ لايصح أن يقال : «إن الهواء والماء ضرورى للحياة بإعراب كلمة : «الماء» معطوفة على : «الهواء» عطف مفردات . . . وهذا يقال أيضاً فى المثال الثالث : (إن الإهمال مفسدٌ للأعمال والجهل) فالنصب جائز على اعتبار عطف الجملة ، فيكون التقدير : إن الإهمال مفسد للأعمال وإن الجهل مفسد . . . ولايصح أن يكون عطف مفرد بالواو على مفرد ، ؛ كى لايؤدى إلى عدم المطابقة اللفظية ؛ بجعل التقدير : إن الإهمال والجهل مفسد للأعمال . . .

وهكذا كل أسلوب آخر يشبه هذا الأسلوب . أما حيث لامانع من عطف المفردات فيجوز مراعاته ، أو مراعاة عطف الجمل كما فى المثال الأول . . . .

ب – تعليل الرفع عند تأخر المعطوف أيضاً عن الخبر والاسم معا :

يرى بعضهم : أن سبب الرفع فى كلمة : (الشموسُ – النثرُ – الجهلُ – النفطُ) وأشباهها – هو اعتبار كل واحدة منها ، مبتدأ خبره محذوف ، يفسره خبر «إنّ» ، والجملة الاسمية ، المكونة من هذا المبتدأ وخبره المحذوف معطوفة على الجملة الاسمية الأولى المكونة من «إن» ومعموليها . فأصل الكلام إن الأقمار دائراتٌ (والشموسُ دائراتٌ) – إن الشعر محمود فى مواطن (والنثرُ محمود فى مواطن . . .) وهكذا . . . فالعطف عطف جملة اسمية على جملة اسمية .

ويرى آخرون : أن هذه الكلمات المرفوعة معطوفة على الضميرِ المستتر فى خبر «إن» وخاصة إن كان الخبر مشتقاً وبينه وبين المعطوف فاصل ، لأن الخبر المشتق يحوى الضمير المستتر بغير تأويل ، ولأن وجود الفاصل يرضى ، القائلين بأنه : «لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل – ومنه المستتر – إلا مع فاصل بين المعطوف والمعطوف عليه (الذى هو : الضمير) . فكلمة . «الشموس» يجوز رفعها ؛ لأنها معطوفة على الضمير المستتر فى «دائرات» وتقدير الضمير : «هى» . والفاصل بينهما موجود . وكلمة . «النثر» يجوز رفعها باعتبارها معطوفة على الضمير المستتر فى كلمة : محمود، وتقديره : «هو» . والفاصل موجود أيضاً . وكلمة : «الجهل» معطوفة على الضمير المستتر فى كلمة : «مفسد» وتقديره : «هو» ، والفاصل موجود ، وهكذا . . . فالعطف عطف مفردات .

ويرى فريق ثالث : أن العطف إنما هو على اسم «إن» مباشرة ؛ باعتباره فى الأصل مبتدأ مرفوعاً قبل مجيء الناسخ ؛ فيجوز الرفع مراعاة لذلك الأصل بشرط ألا يتعارض مع المطابقة المطلوبة بين معمولى «إنّ» .

ولكل فريق من الثلاثة – وغيرهم – أدلة فى تأييد مذهبه ، وفى الرد على معارضيه . لكن الحق أن كثيراً من تلك الأدلة جَدَلىّ ، وأن كثيراً من الأساليب العربية الفصيحة ينطبق عليها بعض الآراء دون بعض .

* * *

ننتقل بعد ذلك إلى الحالة الثانية التى يتأخر فيها الخبر ويتقدم عليه المعطوف ؛ فيتوسط بينه وبين اسم «إن» . وقد قلنا : إنه يجوز فيها الرفع والنصب أيضاً . ولولم نأخذ بهذا الرأى لوقعنا فى لجة غامرة من التمحل ، والجدل ، والتأويل الذى لاخير فيه ، والذى يمتد إلى القرآن الكريم ، والكلام الفصيح من غير داع مستساغ . وتوجيه النصب هنا يحتاج لمزيد من اليقظة والإدراك ، كما سيتبين مما يأتى :

ا – تعليل النصب :

=

... ...

... ...

= فى مثل : (إن القاهرةَ ودمشقَ حاضرتان ...) يجوز نصب «دمشق» على اعتبار واحد؛ هو أنها معطوفة على اسم «إن» المنصوب ، والخبر هو : «حاضرتان»؛ فالعطف عطف مفرد على مفرد، ولا يجوز أن يكون عطف جملة على جملة بإعراب «دمشق» منصوبة ، اسم «إن» المحذوفة مع خبرها الذى يدل عليه خبر «إن» الموجودة ؛ إذ يكون التقدير : إن القاهرة حاضرتان – و إن دمشق حاضرة – فتختل المطابقة اللفظية . هذا إلى أننا سنعطف جملة على جملة لم تكمل ولم تتم . والأمران ممنوعان .

ولو أعربنا كلمة «حاضرتان» خبر «إن» المحذوفة ، وخبر المذكورة محذوف لكان التقدير إن القاهرة حاضرة وإن دمشق حاضرتان» وهو فاسد ؛ لاختلال المطابقة اللفظية ، كفساده فى مثل : محمود وصالح غائبان ، على اعتبار كلمة . «صالح» مبتدأ خبره محذوف فيكون التقدير : محمود – وصالح غائب – غائبان . . . والفساد واضح هنا ، كوضوحه لو أعربنا كلمة : «صالح» مبتدأ ، خبره كلمة : «غائبان» والتقدير : محمود غائب وصالح غائبان .

والأمر بالعكس لو قلنا : إن القاهرة ودمشقَ حاضرة ؛ إذ يصح أن يكون «دمشق» منصوبة إما : على اعتبارها اسم «إن» المحذوفة ، وحدها ، و كلمة : «حاضرة» المذكورة خبرها . ويكون خبر «إن» المذكورة محذوف تقديره : عاصمة . مثلا – . فالأصل : إن القاهرة عاصمة . . . . وإن دمشق حاضرة ؛ فالجملة الاسمية الثانية معطوفة على الجملة الاسمية الأولى . والعطف عطف جمل ، ولا يصح أن يكون عطف مفردات ؛ لما يترتب عليه من تقدير يجعل أصل الجملة : «إن القاهرة ودمشق حاضرة» فتختل المطابقة اللفظية – كما تختل فى مثل : حامد وأمين قائم – بعطف «أمين» مباشرة – على: «حامد» فيقع المفرد خبراً عن المثنى أو ما فى حكمه ؛ وهذا ممنوع .

وإما على اعتبارها اسم «إن» المحذوفة – أيضاً – مع خبرها . وأصل الكلام : إن القاهرة حاضرة وإن دمشق «حاضرة» فتقدمت الجملة الثانية ، واعترضت بين اسم «إن» الأولى وخبرها ، فهى جملة معترضة ، وليست معطوفة ؛ إذ لا يصح عطف جملة على جملة إلا بعد أن تتم الجملة الأولى ، وهى المعطوف عليها – كما تقدم –

ومما سبق نعرف أن النزول على حكم المطابقة اللفظية أمر محتوم ؛ فحيث تحققت وتحكمت – كالمثال الأول – وجب اعتبار العطف عطف مفردات ، وحيث اختلفت – كالمثال الثانى – وجب اعتباره عطف جمل ، أو اعتبار الجملة الثانية غير معطوفة ، وإنما هى جملة معترضة تقدمت من تأخير ففصلت بين اسم إن وخبرها . وقد تكون مستأنفة إن اقتضى المعنى ذلك .

ب – تعليل الرفع :

فى المثال الأول ونظائره من نحو : إن العدالة والنصفة كفيلتان بالأمن والرخاء ، يجوز رفع كلمة : «النصفة» على أنها معطوفة على اسم «إن» باعتبار أصله مبتدأ مرفوعاً قبل مجىء الناسخ ، والخبر هو كلمة: «كفيلتان» ، فالعطف عطف مفردات؛ لمطابقة الخبر لاسم «إن» مع المعطوف . ولا يصح أن يكون عطف جمل ، بإعراب كلمة : «النصفة» مبتدأ خبره محذوف ، لما يلزم عليه من فساد الأسلوب لفساد المطابقة؛ كما شرحنا .. ولما يلزم عليه أيضاً من عطف جملة على جملة أخرى لم تكمل .

فلو قلنا : إن العدالة والنصفة كفيلة بالأمن والرخاء ، لجاز الرفع على اعتبار كلمة : «النصفة» مبتدأ خبره ، كلمة : «كفيلة» الموجودة ، وخبر «إن» محذوف . – بعد اسمها – تقديره : كفيلة أو ضامنة . . . أو . . ، وتقدير الكلام : إن العدالة كفيلة بالأمن ، والنصفة كفيلة بالأمن . فيكون الكلام عطف جملة اسمية لاحقة على نظيرتها السابقة ، كما يجوز إعراب كلمة : «كفيلة» الموجودة خبر «إن» . أما خبر المبتدأ فمحذوف تقديره : كفيلة – مثلا – فتكون الجملة المكونة من المبتدأ=

... ...

... ...

=والخبر جملة اعتراضية بين اسم « إن » وخبرها ، ولا يجوز أن تكون معطوفة؛ لما سبق من أنه لا يجوز عطف جملة على جملة إلا بعد أن تتم الأولى وهى التى عطف عليها.

ولا اعتداد برأى من يرفض الرفع فى الصورة التى لا مطابقة فيها – وغيرها – فيمنع أن يقال : إن العدالة والنصفة كفيلة . . . كما يمنع أن يقال : إن محمداً وعلى قائم . فلو أخذنا برأيه لاعترضتنا أمثلة ناصعة الفصاحة من القرآن الكريم . والكلام العربى الصحيح ، ولم نجد بداً من التمحل المعيب ، والتأويل البغيض . وكيف يوجب كثير من النحاة النصب . وحده – عند العطف بعد الاسم وقبل مجىء خبر « إن » مع مجىء الرفع فى قوله تعالى: (إن الذين آمنوا ، والذين هادوا ، «والصابئون» ، والنصارى– من آمن بالله...)؟ فكلمة : « الصابئون » وقعت مرفوعة بعد العاطف وقبل مجىء خبر « إن » واسم « إن » هو كلمة : « الذين » ومثلها قراءة قوله تعالى : (إن الله وملائكتُه يصلون على النبى . . .) برفع كلمة « ملائكة » بعد العاطف وقبل خبر « إن » وكذلك قول الشاعر

فَمن يَكُ أمْسَى فى المدينة رَحْلُهُ فإنِّى وقَيَّارٌ بها لغريب

وكلمة « قيار » (وهى اسم حصان الشاعر) مرفوعة: بعد العاطف وقبل خبر « إن » . ومثل قول الشاعر :

وإلا فاعلموا أنّا وأنتم بغاةٌ ما بقينا فى شقاق

فالضمير « أنتم » ضمير رفع. وغير هذا من الشواهد المتعددة . كيف يقبلون أن تؤول الآية – بغير داع – لتطابق القاعدة ولا يتصرفون فى القاعدة تصرفاً صريحاً يساير الآية ، مع اعتقادهم أن القرآن أفصح كلام عربى وأعلاه ؟ ولم التمحل فى الأمثلة العربية الأخرى – وهى كثيرة – وترك القاعدة بغير إصلاح ؟ وهل يصير الأسلوب الفاسد صالحاً بمجرد التأويل والنية الخفية من غير تغيير يطرأ على ظاهره ؟

ثم هم لا يبيحون التأويل إلا فى الأمثلة المسموعة التى تخالف قاعدتهم ، أما الأمثلة التى هى من كلام المحدثين ففاسدة – فى رأيهم – فساداً ذاتياً ؛ فلا يجوز قبولها ، ولا التماس التأويل فيها . وهم يؤولون المرفوع فى الأمثلة السالفة وأشباهها بما نعتبره حكماً عاماً صحيحاً فى ذاته ، لا يحتاج لتأويل – وغير مقصور على الوارد المسموع ، فيؤولون المرفوع فى الآية الأولى وفى البيت بأنه مبتدأ – خبره محذوف ، والجملة معترضة – بين اسم إن وخبرها ، لتقدم المبتدأ وخبره عن مكانهما ، وتوسطهما بين اسم « إن » وخبرها . فأصل الآية – عندهم : (إن الذين آمنو– والصابئون كذلك – من آمن منهم) – وأصل البيت : فإنى – وقيار غريب – لغريب ، ويفضلون أن تكون الجملة فى المثالين اعتراضية لامعطوفة ، فراراً من العطف قبل تمام الجملة المعطوف عليها ، إن جعل من عطف الجمل ، وفراراً من تقدم المعطوف على المعطوف عليه إن عطف المرفوع على الضمير المستتر فى الخبر فهم يؤولون البيت بتأويل الآية الأولى وحدها فيجعلون كلمة : « غريب » المشتملة على لام الابتداء خبر« إن » ولا يجعلونها خبراً لكلمة « قيار » لأن دخول لام الابتداء على خبر المبتدأ ضعيف . فخبره هنا محذوف ؛ والتقدير « وقيار غريب » أو « وقيار مثلى » والجملة منهما اعتراضية . وكل هذا مقبول ، ولكن على أساس أنه حكم عام غير مقصور على السماع – كما تقدم – وأنه صحيح ذاتياً .

أما فى الآية الثانية :(إن الله وملائكته . . . فيلتمسون تأويلا آخر ، فيجعلون خبر « إن » هو المحذوف ، ويجعلون الاسم المرفوع مبتدأ خبره المذكور بعده ، والتقدير عندهم : إن الله يصلى على النبى ، وملائكته يصلون على النبى ؛ إذ لا يصلح فى هذه الآية التقدير الأول الذى صلح لسابقتها ، لما يترتب=

... ...

... ...

=عليه من أن يكون التقدير ؛ إن الله يصلون على النبي ؛ فتختل المطابقة اللفظية بين اسم « إن » وخبرها ، وهي لازمة كما قلنا ، فإن لم يوجد مايعين أحد التأويلين فهما — عندهم — جائزان .

كل هذا وماسبقه من تأويل عندهم ، عناء لامسوغ لاحتماله ، يريحنا منه الأخذ بالرأى الذى يبيح الأمرين : الرفع والنصب بالتوجيه الذى شرحناه ، فوق مافيه من راحة أخرى ؛ إذ يجعل القاعدة واحدة مطردة ؛ فيسوى بين العطف بعد مجيء خبر « أن » وقبل مجيئه .

على أننا نقول : حسب الناس فى الصور السابقة كلها أن يحاكوا أساليب القرآن ، والكلام العربى الفصيح ؛ فلا نرهقهم بالتأويلات المختلفة ، وفهمها . ومن شاء أن يؤول كلامهم بعد قبوله كما أول القرآن ، فليفعل . وعلى ضوء ماسبق يمكن الوصول إلى حكمين :

أولهما : فساد التركيب فى مثل : « إن محمدا وإن عليا منطلقان » ؛ لاشتماله على خبر واحد لمتعاطفين تكررت فيهما « إن » فيكون معمولا واحداً لعاملين ، هما : « إن » الأولى و « إن » الثانية وهو بهذه الصورة غير جائز ؛ لأن كل عامل منهما يحتاج وحده إلى معمول خاص به (راجع الهمع ج ١ ص ١٣٥)

ثانيهما — توجيه الأساليب الآتية : تطبيقاً على ماسبق — :

« إن رجلا وغلاماً حاضران » . فكلمة « غلاماً » منصوبة على أنها معطوفة عطف مفردات على اسم « إن » المنصوب لفظه . ولو قلنا : إن رجلا وغلامٌ حاضران ، لكانت كلمة « غلام » مرفوعة ؛ لأنها معطوفة عطف مفردات على اسم «إن» ، باعتبار أصله المبتدأ قبل أن يصير اسم « إن » ، وكلمة : «حاضران» هى الخبر فى الحالتين ؛ لأنها مثنى ؛ فهى مطابقة للمعطوف والمعطوف عليه معاً .

أما إذا لم تطابق فى مثل : إن رجلا وغلاماً حاضر . تريد : إن رجلا حاضر ، وإن غلاماً حاضر ، مع قيام قرينة تدل على هذا المراد — فالأصول اللغوية العامة لا تمنع هذا الأسلوب ؛ فيصح أن تكون كلمة « حاضر » خبر « إن » المذكورة . وكلمة « غلاماً » اسم « إن » المحذوفة مع خبرها ، وهذه الجملة معترضة ، ولا تصلح أن تكون معطوفة ، لما سبق توضيحه — فى الرأى الراجح — .

وكذلك إن لم يتطابق فى مثل : إن رجلا وغلام حاضر . فكلمة « حاضر » خبر « إن » المذكورة « وغلام » مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير : إن رجلا حاضر ، وغلام حاضر ، وتكون الجملة الثانية معترضة — أيضاً — بين اسم إن وخبرها .

ويجوز فى المثال الأول : (إن رجلا وغلاماً حاضر) اعتبار كلمة : « حاضر » خبر « إن » محذوفة وحدها . وخبر المذكورة محذوف أيضاً ، والجملة الثانية معطوفة على الأولى عطف جمل . . . . وهكذا

ملاحظة : مايجب التفطن له أن كل واحد من هذه الاعتبارات — وأشباهها — لايصح الالتجاء إليه بداعى التمحل المحض فى تصحيح كلمة لم يتضح فى السياق مرماها المعنوى السليم ولا مهمتها فى توضيح المراد ، ولايصح تلمس التصويب لمن نطق بها عفواً ، على غير هدى لذوى يؤدى إلى المعنى المقصود ؛ وإلا صارت اللغة لعباً ولهواً . وإنما نلجأ إلى التأويل حين يكون هو الوسيلة لتحقيق المعنى المراد الصادر عن قصد ؛ لقيام قرينة تفرضه وتأبى سواه .

وبالرغم من الاعتبارات السالفة تقضى الحكمة ألا نلجأ إلى استعمال تلك الأساليب ماوجدنا مندوحة للبعد عنها . ومن الخير أن نكتفى فى العطف على اسم « إنّ » بضبط المعطوف منصوباً فقط ، سواء . أكان العطف قبل مجيء الخبر أم بعده ، لأن هذا هو المسلك الظاهر ، المتفق عليه ، والنهج الواضح الذى يعد اتّباعه من أهم مقاصد البلغاء . ما لم يوجد مقصد أسمى يدعو للعدول المحتّم عنه ؛ كاقتضاء المقام أن يكون العطف عطف جمل ، لاعطف مفردات ؛ لأن الأول يؤدى غرضاً غير الذى يؤديه الثانى .

• • •

حكم المعطوف مع أخوات «إنّ»[1] :

كل ما قيل فى حكم المعطوف بعد استكمال «إن» خبرها . وقبل استكمالها — يقال أيضًا فى حرفين من أخواتها ، هما : أنّ (المفتوحة الهمزة ، المشددة النون) و «لكنّ» المشددة النون، سواء أكان العطف قبل استكمالهما الخبر أم بعده ، فالحروف الثلاثة الناسخة : (إنّ — أنّ — لكنّ) مشتركة فى الحكم السالف. تقول : علمت أنّ طائرةً مسافرةٌ وسيارةٌ ، أو : علمت أن طائرةً وسيارةٌ مسافرتان ، بنصب كلمة : «سيارة» ورفعها ، مع تقدمها على الخبر وحده ، أو تأخرها عنه . كما تقول: الفواكه كثيرة فى بلادنا ، لكنّ التفاحَ قليل . والبُرقوقُ . أو لكنّ التفاح والبُرقوقُ قليلان، بنصب كلمة : «البرقوق» أو رفعها مع التقدم على الخبر وحده أو التأخر عنه، مراعى فى كل ذلك ما سبق من الضوابط ، ولاسيما المطابقة.

أمّا «ليت» و «لعل» و «كأن» فلا يجوز معها فى المعطوف إلا النصب ، سواء أوقع بعد استكمالها الخبر أم قبل استكمالها . مثل : ليت الأخَ حاضرٌ والصديقَ ، أو ليت الأخ والصديقَ حاضران ؛ بنصب كلمة : «الصديق» فى الحالتين . ومثل : لعل العلاجَ مفيدٌ والدواءَ ، أو : لعل العلاجَ والدواءَ مفيدان ، بنصب كلمة : «الدواء» فيهما . ومثل : ليت الصحة دائمة والثروةَ ، أو : ليت الصحة والثروةَ دائمتان . بنصب كلمة : الثروة فيهماوهكذا....[2]

وأما : «لا النافية للجنس»[3] فلا ينطبق عليها حكم المسألتين السالفتين؛ لأن لها أحكامًا خاصة ستجىء فى بابها[4]

---

(١) فى المسألة التالية ما فى سابقتها من كثرة الخلاف ، والتشعيب ؛ بحيث يصعب استخلاص حكم يساير أصح الأساليب الفصيحة ، وأدق الأحكام اللغوية العامة ، وقد أثبتنا فى المسألتين ما استصفيناه

(٢) وفيما سبق يقول ابن مالك :

وألحِقَتْ بإنّ «لكنّ» ، و «أنّ» ... من دُونِ «ليت» ، و «لعل» وكَأَنْ

أى : ألحق «بإنّ» فى الحكم السابق الخاص بالعطف — حرفان من أخواتها ؛ وهما : «أنّ» (المفتوحة الهمزة ، المشددة النون) و «لكنّ» ، بتشديد النون ، وخالفها ثلاثة أخرى ؛ هى : «ليت» و «لعل» ، و «كأنّ» وقد فصلنا ذلك الحكم . ويزاد على هذه الثلاثة «لا الجنسية» لما قررناه من انفرادها بأحكام خاصة وفى بيت ابن مالك خففت النون فى «أنّ» و «كأنّ» لضرورة الشعر التى جعلت النون ساكنة فيهما .

(٣) وهى من أخوات «إنّ» . (٤) فى ص ٦٩٧ و ٧٠١ .

ونستخلص من كل ما تقدم أمرين :

(ا) أن المعطوف على اسم من أسماء هذه الحروف الناسخة يجوز فيه النصب مطلقاً ، (أىْ : سواء أكان الحرف الناسخ هو : « إنّ » أم غيره من أخواته ؛ وسواء أكان العطف بعد استكماله الخبر أم قبل استكماله ومجيئه) إلا « لا » الجنسية ، فللعطف على اسمها أحكام خاصة تجيء فى بابها[1].

(ب) امتياز : إنّ ، وأنّ ، ولكنّ — دون أخواتها— بجواز شيء آخر ؛ هو : صحة رفع المعطوف على اسمها ؛ سواء أكان المعطوف متوسطاً بين الاسم والخبر أم متأخراً عنهما معا .

• • •

(١) ص ٦٩٧ و ٧٠١ — كما سبقت الإشارة فى رقم ١ من هامش ص ٦٦٥ —

المسألة ٥٥ :

تخفيف الحروف المشددة الناسخة[1] :

(إنّ ، أنّ ، كأنّ . لكنّ)

الحرف الأول :

فأما « إنّ » (المكسورة الهمزة ، المشددة النون) فيجوز فيها التخفيف بحذف النون الثانية المفتوحة ، وإبقاء الأولى ساكنة . وعندئذ تصلح « إنْ » المخففة للدخول على الجمل الاسمية والفعلية ، بعد أن كانت مع التشديد ناسخة مختصة بالاسمية.

(ا) فإن خُفّفت ودخلت على جملة اسمية جاز إبقاء معناها ، وعملها ، وسائر أحكامها التى كانت لها قبل التخفيف[2] ، وجاز إبقاء معناها دون عملها ، فتصير مهملة ملغاة . مثل إنْ جريراً لشاعرٌ أُمَوِيّ كبير ، أو : إنْ جريرٌ لشاعرٌ أُمويّ كبير . ومثل : إنْ أبا حنيفةَ لإمامٌ عظيم ، أو : إنْ أبوحنيفة لإمام عظيم ، بنصب كلمتى : « جريراً ، وأبا » على الإعمال ، وبرفعهما على الإهمال . . وإهمالها أكثر فى كلام العرب ، ويحسن ــ اليوم ــ الاقتصار عليه .

وإذا أهملت « أنْ » مع دخولها على جملة اسمية ــ وجب مراعاة ما يأتى :

١ ــ أن يكون اسمها قبل إهمالها ــ اسماً ظاهراً لا ضميراً ؛ مثل: إنْ بَغدادُ لبلد تاريخى مشهور .

٢ ــ أن تشتمل الجملة التى بعدها على لام الابتداء[3] ؛ لتكون رمزاً للتخفيف . ودالة على أنها ليست النافية ، ولذا قد تسمى : اللام الفارقة[4] ، لأنها تفرق بين المخففة والنافية ؛ مثل : إنْ تونُسُ لَرِجالُها عرب . ويجوز تركها والاستغناء عنها متى وجدت قرينة واضحة تقوم مقامها فى تبيين نوع « إنْ » ، وأنها المخففة .

---

(١) هذا هو البحث الذى أشرنا إليه فى رقم ٣ من هامش ص ٦٣٠ .

(٢) إلا العمل فى الضمير ؛ فإن العمل فيه مقصور على المشددة ؛ تقول : إنّك عدو الطغيان بتشديد « إن » . ولا يجوز التخفيف فى اللغة المستحسنة التى هى حسبنا اليوم .

(٣) تفصيل الكلام عليها فى ص ٦٠٩

(٤) هذه لام الابتداء فى الرأى الراجح ، وتجيء عند التخفيف . ولكن مكانها يختلف باختلاف التراكيب على الوجه التالى :

(ا) فعند دخول « إن » المخففة على جملة اسمية فإن اللام تدخل على الخبر عند الإهمال .

(ب) وعند دخول « إن » المخففة على جملة فعلية فإن الإهمال واجب – فى الأرجح – ، ويكون=

وليست النافية ، لكن عدم تركها أفضل[1]. ولا فرق فى القرينة بين أن تكون لفظية أو معنوية . والمعنوية أقوى .

ومن القرائن اللفظية أن يكون الخبر فيها منفيًّا ؛ مثل : إنْ المجاملةُ لن تضرّ صاحبها. فكلمة « إنْ » مخففة ، وليست نافية ؛ لأن إدخال النفى على النفى لإبطال الأول قليل جدًّا فى الكلام الفصيح ؛ إذ يمكن مجىء الكلام مثبتًا من أول الأمر ، من غير حاجة إلى نفى النفى المؤدى للإثبات بعد تطويل . ومثال القرينة المعنوية : (إنْ العاقلُ يتبع سبيل الرشاد) . (إنْ المحسنُ يكون محبوبًا) . (إنْ الاستقامةُ تجلب الغِنى) ؛ إذ المعنى يفسُد على اعتبار « إنْ » للنفى فى هذه الأمثلة . . .

ومن هذا النوع قول الشاعر :

أنا ابنُ أُبَاةِ الضَّيْمِ من آلِ مالكٍ   وإنْ مالكٌ كانت كرامَ المعادنِ

فلو كانت « إنْ » للنفى لكان عجز البيت ذمًّا فى قبيلة مالك ، مع أن صدرهُ لمدحها[2] .

= الفعل بعدها ناسخاً - كما سيجىء فى «ب» من ص ٦٧٥ - وتدخل اللام على خبره الحالى ، أو على خبره بحسب الأصل ؛ فالأول نحو : إنْ كنت لناصراً المظلوم . والثانى : إنْ ظننتك لطموحاً . فإن كان غير ناسخ - وهذا قليل لا يصح القياس عليه اليوم - دخلت على فاعله إن كان اسماً ظاهراً ، أو ضميراً بارزاً ؛ نحو : إنْ يَزِينك لنفسُك ، وإن يَشِينك لَهِيَهْ ؛ فكلمة : « نفس » اسم ظاهر ، فاعل للفعل : « يَزِين » ، وكلمة : «هى » ضمير بارز فاعل الفعل : يَشِين ، والهاء التى فى آخر الضمير هاء السكت. والمراد : إنّ نفسك هى التى تزينك ، وهى التى تَشِينك ، أى : تعيبك - انظر « ا » من ص ٦٧٦ -

فإن اجتمع الفاعل والمفعول به دخلت على السابق منهما ، نحو : إنْ أحسنَ لَكاتبٌ عملَه . أو : إنْ أحسنَ لعملَه كاتبٌ . وإنما تدخل على السابق منهما بشرط ألا يكون ضميراً متصلا (ظاهراً أو مستتراً) فإن كان ضميراً متصلا لم تدخل عليه اللام ودخلت على المتأخر : مثل : إنْ عَظمتُ لعالماً نافعاً ، وإن مدحت لإياه ، والعاقل إنْ مدحَ لعظيماً (فقد دخلت اللام على المفعول به مع تأخره) لأن الفاعل فى المثالين الأولين ضمير متصل بارز ، وفى الأخير ضمير متصل مستتر .

(١) إلا لمانع يمنع ؛ كدخولها على حرف نفى .

(٢) حذفت اللام هنا لعدم الحاجة إليها ؛ لأن المقام للمدح ؛ وهو يقتضى الإثبات لا النفى . وفى هذه الحالة يجوز حذفها وإثباتها .

ومما يلاحظ أننا لو أردنا إدخالها فى المثال السالف لكان الأنسب إدخالها على كلمة : « كرام » دون الفعل : « كان » ؛ لأنها لاتدخل على ماض ، متصرف ، خالٍ من « قد » - كما سبق - فى ص ٦٦١ - سواء أكانت « إن » عاملة أم غير عاملة .

هذا ، وكلمة : « أباة » جمع «آبٍ» بمعنى : كاره . و« مالك » اسم قبيلة عربية ؛ سميت باسم زعيمها ، والشاعر يتباهى فى صدر البيت بأنه من أسرة ذلك الزعيم ، وأنها تكره الضيم ؛ (أى : الذل) وأنها =

٣ – أن يكون الخبر من النوع الذى يصلح لدخول اللام عليه ، وقد سبق بيانه[١] .

(ب) وإن خُفِّفَت ودخلت على جملة فعلية وجب الإهمال[٢] – فى الرأى الأشهر – وأن يكون الفعل بعدها ناسخاً[٣] ؛ مثل : الحريةُ عزيزة ، وإنْ كانت لأمنيةَ النفوس الكبيرة ، وقول أعرابىّ لأحد الفتيان : رَحِم الله أباك ، إن كان ليملأ العين جمالا ، والأذن بيانًا ، ومثل : إن يكادُ الذليلُ ليألفُ الهوان . ومثل : إنْ وجدْنا المنافق لأبْعَدَ من إكبار الناس وتقديرهم[٤] .

* * *

= قبيلة كريمة الأصول. فكلمة «مالك» الأولى اسم للزعيم ، والثانية اسم القبيلة ؛ ولهذا أنث الفعل معها .

(١) راجع ص ٦٦٠ .

(٢) ولاداعى للأخذ بالرأى القائل بأعمالها ، واعتبار اسمها ضمير الشأن المحذوف . وهو رأى مقبول أيضاً .

(٣) مثل كان وأخواتها . (ومن أخواتها : أفعال المقاربة ، وما يتصل بها ...) ومثل : « ظن وأخواتها » – ويشترط فى هذا الفعل الناسخ ألا يكون نافياً ؛ مثل : « ليس » ، ولا منفياً ؛ مثل ما كان ، مازال ، مابرح ، لن أبرح ، لن أفتأ . . . وأن يكون غير داخل ، فى صلة ؛ مثل : مادام ، وتجىء اللام فى خبر الناسخ الحالى ، أو خبره بحسب الأصل (كما سبق فى ب هامش ص ٦٧٣) .

(٤) وفيما سبق يقول ابن مالك :

وخُفِّفَتْ : « إنَّ » فقلَّ العملُ وتلزمُ اللاَّمُ إذَا ما تُهْمَلُ
ورُبَّما اسْتُغْنِىَ عنها إنْ بدَا ما ناطقٌ أرادهُ مُعْتَمِدَا

أى : إذا خففت « إن » قلّ إعمالها . وإذا أهملت لزم مجىء اللام بعدها ، وقد شرحنا ما يتعلق بمجيئها .

ثم أوضح فى البيت الثانى أن هذه اللام قد يمكن تركها ، والاستغناء عنها إن بدا (أى : ظهر) المراد الذى أراده المتكلم ، معتمداً فى ظهوره على قرينة توضحه – ومعنى (بدا ماناطق أراده) ظهر الذى أراده الناطق – ثم قال :

والفِعْلُ إنْ لَمْ يَكُ ناسِخاً فَلاَ تُلْفِيهِ – غالباً – بإنْ ذِى مُوصَلاَ

« ذى » بمعنى : هذه . يريد : أن الفعل إن لم يكن من الأفعال الناسخة فإنك – غالباً – لاتلفيه (أى : لاتجده) فى الكلام الفصيح متصلا بـ « إن » المخففة ؛ فلا يقع بعدها مباشرة (وكلمة : « غالباً » تعرب ظرف زمان أو مكان . فالمعنى : انتفى فى غالب الأزمنة ، أو فى غالب التراكيب وجود الفعل غير الناسخ متصلا مباشرة بالحرف « إن » المخففة) .

... ...
... ...

زيادة وتفصيل :

(ا) من الأمثلة العربية المسموعة: «إنْ يَزِينُكَ لَنَفْسُكَ، وإنْ يَشِينُكَ لَهِيَهْ». وقد سبق[1]، ومنها: «إنْ قَنَّعتَ كاتبَكَ لسَوْطًا»[2]. وقول الشاعر:

شَلَّتْ[3] يمينُكَ إنْ قَتَلتَ لمُسْلماً ... حلَّتْ عليك عقوبةُ المتعمد

وهى أمثلة يستشهد بها النحاة على وقوع الأفعال غير الناسخة بعد «إنْ» إذا خففت . ولا داعى لمحاكاة هذه الأمثلة القليلة . وحسبنا أن نتبين معناها ، والغرض الذى نستعملها فيه ، دون القياس عليها من هذه الناحية .

(ب) بمناسبة تخفيف «إنّ» يعرض النحاة للقراءات التى فى قوله تعالى : وإنْ كُلاًّ لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهم رَبُّكَ أعمالَهم)، وتوجيه كل قراءة . وإليك بعض ذلك.

١ — (وإنّ كُلاًّ لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهم ربُّكَ أعمالَهم) بتشديد النون ، وتخفيف «ما» ، فيكون الإعراب : «كلاً» اسم إن . «لما» ، اللام لام ابتداء ، «ما» زائدة ؛ لتفصل بين اللامين ، «ليوفينهم» اللام للابتداء ؛ لتوكيد الأولى ، والجملة بعدها خبر «إنّ» .

ويصح إعراب آخر : «كُلاًّ» اسم إن المشددة . «لَمَا» اللام لام الابتداء ، «ما» : اسم موصول خبر «إنّ» مبنى على السكون فى محل رفع . «لَيُوفينهم» اللام للقسم ، والجملة بعدها لا محل لها من الإعراب جواب قسم محذوف ؛ وجملة القسم وجوابه صلة «ما» ، والتقدير : «لَمَا والله لَيُوَفِّيَنَّهم[4]». وجملة القسم وإن كانت إنشائية — هى لمجرد التأكيد وجملة جوابه هى الصلة فى الحقيقة . أى : (وإنّ كلا لَلَّذين والله ليوفينهم) لهذا لا يقال إن جملة القسم هنا إنشائية مع أن جملة الصلة لا تكون إلا خبرية[5].

---

(١) فى «ب» من هامش ص ٦٧٣ .

(٢) أى : إنك قنعت كاتبك سوطاً ، بمعنى : ضربته على رأسه بالسوط ، فأحاط به إحاطة القناع برأس المرأة .

(٣) يدعو عليه بشلل يمينه ؛ فالجملة دعائية .

(٤) انظر ص ٣٧٨ حيث الأشياء التى يجوز الفصل بأحدها بين الموصول وصلته .

(٥) راجع الصبان فى هذا الموضع ، ثم ما يتصل بهذا فى ص ٣٧٤ و ٣٧٨ السابقتين .

... ...
... ...

٢ – (وإنْ كُلاً لَمَا ليوفّينهمْ ربكأعمالهم) بتخفيف « إنْ » و « مَا » مع إعمال «إنْ» كأصلها. والإعراب لا يختلف عما سبق؛ فيصح هنا ماصح هناك .

٣ – (وإنْ كُلٌ لَمَا ليُوَفّيَنّهم . . .) بتخفيف « إنْ » و « ما » . فكلمة « إنْ » مهملة . كل : مبتدأ . وما بعد ذلك يصح فيه الأوجه السالفة فى الصورة الأولى مع ملاحظة أن الأخبار هنا تكون للمبتدأ .

٤ – (وإنْ كلا لمّا ليوفينّهم ربُّك أعمالَهم) بتخفيف « إنْ » وتشديد « لَمّا » والإعراب يجرى على اعتبار « إنْ » حرف نفى ، و « لما » أداة استثناء بمعنى : « إلا » و « كلاً » مفعول لفعل تقديره : أرى – مثلاً – محذوف ، و « ليوفينهم » . اللام للقسم ، والجملة ، بعدها جوابه ، أى : ما أرى كلا إلا والله ليوفينهم .

٥ – وإنّ كلاً لمّا ليوفينّهم ربك أعمالهم) بتشديد « إنّ » و « لمّا » والأحسن اعتبار « لما » حرف جزم ، والمجزوم محذوف ، والتقدير : (وإنّ كلاً لمّا يُوَفَّوْا أعمالهم . . . » ليوفينهم » اللام للقسم ، والجملة بعدها جوابه ، والقسم وجوابه كلام مستأنف .

وعلى ضوء ما تقدم نعرب قوله تعالى : (وإنْ كلٌ لَمّا جميعٌ لدينْا مُحْضَرون) فعند تشديد « لما » تكون بمعنى « إلا »، و « إنْ » المخففة حرف نفى . « كل » مبتدأ ، جميع : خبره ، محضرون » نعت للخبر ، مرفوع بالواو ، « لدى » ظرف متعلق به ، مضاف ، « نا » مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر .

وعند تخفيف « ما » يكون الإعراب ، كما يأتى :

« إنْ » مهملة « كُل » مبتدأ . « لَمَا » اللام لام الابتداء ، « ما » زائدة ، « جميع » مبتدأ ثان[١] « محضرون » خبر الثانى ، والثانى وخبره خبر الأول . « لدينا » « لدى » ظرف متعلق بكلمة « محضرون » . « نا » مضاف إلى الظرف . ويجوز فى هذه الآية وسابقتها إعرابات وتوجيهات أخرى[٢] .

---

(١) وإعرابها هنا مبتدأ أحسن من إعرابها خبراً؛ لكيلا تدخل «لام الابتداء» على الخبر؛ مع صحته– لأن دخولها على المبتدأ هو الأكثر .

(٢) سجلها الصبان والتصريح والخضرى فى آخر باب « إن » وأخواتها عند الكلام على تخفيف « إن » .

الحرف الثانى : أنّ

وأما «أنّ» (مفتوحة الهمزة ، مشددة النون) فيجوز فيها التخفيف بحذف النون الثانية المفتوحة ، وترك الأولى ساكنة ، نحو: أيقنت أنْ «علىٌ شجاع».

ويتحتم اعتبار «أنْ» مخفَّفة من الثقيلة متى وجدت علامة مما يأتى :

١ – أن تقع بعد ما يدل على اليقين[1] والقطع ، مثل . (أيقن –تيقّن – جزَم – علِم – اعترف التى بمعنى : علِم ، أو : أقرّ – اعتقادى – لا شكّ ....) وغيرها من الأفعال أو الألفاظ التى تفيد اليقين[2] ؛ نحو : أيقنت أنْ عدلٌ من الله كلٌ جزائه . وقول الشاعر :

أأنت أخى ما لم تكنْ لىَ حاجةٌ ؟ فإن عرَضتْ أيقنتُ أنْ لا أخاليا

٢ – أن تدْخل على فعل جامد ، أو : على رُبّ ، أو : على حرف تنفيس[3] ؛ نحو : اعتقادى أنْ ليس لشفقة الوالدين مثيل ؛ وقول الشاعر :

وإنى رأيت الشمسَ زادت محبــةً إلى الناس أن ليْستْ عليهم بسرْمَدِ

ومثل :

أجِدَّكِ ما تدرينَ أنْ رُبّ ليلةٍ كأنّ دُجاها من قُرونِكِ يُنْشَرُ

وقول الناصح لسامعيه :

فإنْ عصيتم مقــالى اليوم فاعترفوا أنْ سوف تلْقوْن خِزْيًا ظاهرَ العارِ

٣ – أن يقع بعدها فعل دعاء ، نحو أطال الله عمرك ، وأنْ هيّأ لك المستقبل السعيد .

---

(١) انظر ص ٦٤٤ وما يدل على اليقين عند سيبويه ، ومن معه – الألفاظ الدالة على الخوف والحذر إذا كان أمرها متيقنا – كما فى الصفحة المشار إليها –

(٢) أما التى تقع بعد ما يدل على الظن (مثل : ظن ، زعم ، خال ، . . . والظن معناه : ترجيح أحد الأمرين) فإنها صالحة لأن تكون مخففة ، وأن تكون مصدرية ناصبة للمضارع بعدها . ويعينها لأحدها وجود قرينة لفظية تقضى بالتعيين . فوجود الفاصل ، أو رفع المضارع بعدها – قرينة لفظية على أنها المخففة . ونصب المضارع بعدها قرينة لفظية على أنها المصدرية الناصبة له . فإن لم تكن مسبوقة بما يدل على اليقين أو الظن فهى المصدرية الناصبة للمضارع حتماً ؛ كالتى تقع بعد ما يفيد الرغبة أو الإشفاق ، أو الطمع أو التوقع (وقد سبق بيان المراد من هذه الألفاظ فى رقم ٣ من هامش ص ٦٣٥ ؛ نحو : أود أن أشارك فى كل عمل نافع – أخشى أن يشتد البرد – أرجو أن أهنئ الزملاء بما يسرهم – يسرنى أن يزورنى العلماء . (انظر «ا و ب» من ص ٤٠٨ وما بعدها و ٦٤٤ ، وستجىء لأنواع «أن» المختلفة بيان شامل فى باب النواصب (ج٤ ص ٢٦٥ و ٢٧٣ م ١٤٨) .

(٣) هو السين ، أو : سوف ، وقد سبق الكلام على معناهما ، والفرق بينهما – فى ص ٦٠ – .

٤ ـ أن تكون داخلة على جملة اسمية مسبوقة بجزء أساسي من جملة أخرى ـ لا بجملة كاملة ـ بحيث يكون المصدر المؤول من : «أنْ» المخففة والجملة الاسمية التي دخلت عليها مكملا أساسيًّا في تكوين الجملة التي منها الجزء السابق. كقوله تعالى: (وآخِرُ دعواهم أن الحمد لله ربِّ العالمين). فالمصدر المؤول خبر المبتدأ : «آخِر»[1] . وقول الشاعر :

كفى حزَناً أنْ لا حياةَ هنيئةٌ ولا عملٌ يرضَى به اللهُ ـ صالحُ

فالمصدر المؤول فاعل : «كفى»[2]

آثار التخفيف :

ويترتب على التخفيف أربعة[3] أحكام ، يوجب أكثر النحاة مراعاتها :

أولها : إبقاء معنى : «أنْ» وعملها على حالهما الذى كان قبل التخفيف .

ثانيها : أن يكون اسمها ضميراً[4] محذوفًا ، ويغلب أن يكون ضمير شأن[5] محذوف كالمثال السابق ، وهو: أيقنت أنْ (علىٌّ شجاعٌ)[6] .

ثالثها : أن يكون خبرها جملة ، سواء أكانت اسمية أم فعلية ، نحو: علمتُ أنْ حاتمٌ أشهرُ كرام العرب ، وأيقنت أن قد أشبَهه كثيرون .

رابعها : وجود فاصل ـ فى الأغلب ـ بينها وبين خبرها إذا كان جملة[7] فعلية ، فعلها متصرف ، لا يقصد به الدعاء .

والفاصل أنواع :

(أ) إما «قد»[8] نحو: ثبت أنْ قد ازدهرت الصناعة فى بلادنا ، ونحو قول الشاعر:

شَهِدْتُ بأنْ قدْ خُطَّ ما هو كائنٌ وأنَّكَ تَمْحُو ما تَشاءُ وتُثْبِتُ

(ب) وإما أحد حرفى التنفيس[9] مثل : أنت تعلم أن سأكونُ نصير الحق ،

---

(١) سيجىء للآية مناسبة أخرى فى : «ا» ص ٦٨٠. (٢) راجع ما سبق فى ص٦٤٤ .

(٣) فى رقم ٤ من هامش ص ٦١٠ بعض أحكام أخرى تقتضى الرجوع إليها .

(٤) سواء أكان لمتكلم ، أم مخاطب ، أم غائب ، ومن الأمثلة قوله تعالى : (أن يا إبراهيمُ قد صدَّقْتَ الرؤيا) التقدير عند سيبويه: أنك يا إبراهيم .

(٥) سبق الكلام على ضمير الشأن تفصيلا فى ص ٢٥٠ وما بعدها .

(٦) اسم «أن» ضمير محذوف تقديره «هو» . أى: الحال والشأن ـ والجملة الاسمية بعده فى محل رفع ، خبر : «أن» المخففة . (٧) هذا الفاصل قد يزيد فى توضيح نوعها، ويؤكد أنها المخففة من الثقيلة ، وليست المصدرية الناصبة للمضارع . (٨) تدخل هنا على الماضى فقط .

(٩) وهما: «السين» و «سوف» ويدخلان على المضارع المثبت فقط . (وقد سبق الكلام عليهما فى ص ٦٠) .

وقول الشاعر :

وإذا رأيتَ[1] من الهلال نُمُوّهُ   أيقنتَ أن سيصيرُ بدراً كاملا

وقول الآخر :

واعلمْ — فعلمُ المرءِ ينفعُهُ —   أنْ سوْفَ يأتى كُل ما قُدِرَا

(ح) وإما حرف نفى من الحروف الثلاثة التى استعملها العرب فى هذا الموضع ؛ وهى[2] : (لا — لن — لم) . نحو : أيقنت أنْ لا[3] يغدرُ الشريفُ ، وأنْ لن يحيدَ عن الحق . ووثقت أنْ لم ينصر الله المبطلين .

ومن الأمثلة قوله تعالى : (وحسبوا[4] أنْ لا تكونُ فتنةٌ) ، فى قراءة من رفع « تكونُ » ، وقوله تعالى : (أيحسَبُ أنْ لنْ يَقْدِرَ عليه أحد) ، وقوله تعالى : (أيحسَب أنْ لم يرهُ أحد) .

(د) وإما « لو » ، والنص عليها فى كتب النحاة قليل مع أنها كثيرة فى المسموع ؛ نحو : أوقن أنْ لو أخلصنا لبلادنا لم يطمع الأعداء فينا .

ومما تقدم[5] نعلم أن الفصل غير واجب [6] فى الحالات الأخرى التى منها :

(ا) أن يكون الخبر جملة اسمية ؛ نحو قوله تعالى : (وآخرُ دعواهم أنْ[7] الحمدُ لله ربِّ العالمين) ، ونحو : (الثابت أنْ انتقامٌ من الله يحُلُّ بالباغى) . إلا

---

(١) وفى بعض الروايات : إن الهلال إذا رأيت نموه . . .

(٢) وتدخل « لا » على الماضى والمضارع ، وتختص « لم » و « لن » بالمضارع . وزاد الرضى « ما » وجعلها مثل « لا » .

(٣) فى هذه الصورة — وأشباهها — يجب فصل « أن » ، وإظهار النون قبل « لا » فى الكتابة دون النطق وضابط إبرازها خطاً لا نطقاً ينحصر فى أن تكون غير ناصبة المضارع ؛ سواء أكان بعدها فعل أم اسم ، نحو : تيقنت أن لا ينتصرُ ضعيفٌ ونحو : أشهد أنْ لا إلهَ إلا الله

(٤) بشرط أن تكون بمعنى : اعتقدوا .

(٥) لخص بعض النحاة الفواصل السابقة ومواضعها فقال : (الفعل إما مثبت وإما منفى ، وكل منها إما ماض ، وإما مضارع . فالمثبت إن كان ماضياً ففاصله : « قد » وإن كان مضارعاً ففاصله أحد حرفى التنفيس . والمنفى : إن كان ماضياً ففاصله : « لا » فقط ، وإن كان مضارعاً ففاصله : « لا » ، أو : « لن » أو : « لم » . وأما « لو » فإنها فى الامتناع شبيهة بالنافى فتدخل على الماضى والمضارع) اهـ . وقد سبق فى رقم ٢ من هذا الهامش أن : « الرضى » جعل « ما » مثل « لا » .

(٦) وإنما هو جائز فى الأنواع التى ستذكر : إن لم يوجد مانع ؛ إذ لا تدخل « أن » المصدرية الناصبة للمضارع على هذه الأنواع ؛ فلا مجال لخوف اللبس بينها وبين المخففة ، ومتى أمن اللبس كان الفصل جائزاً لا واجباً .

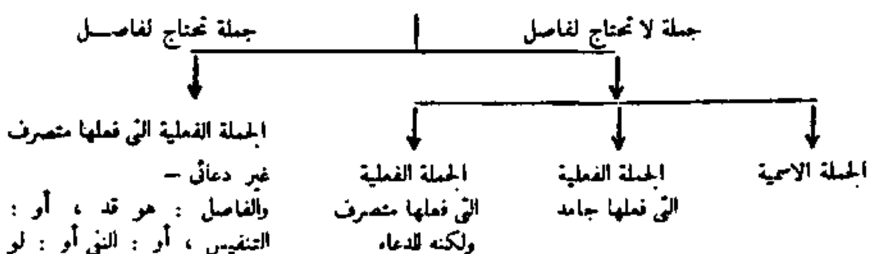
(٧) على اعتبارها مخففة ، لا مفسرة . وقد سبقت مناسبة أخرى للآية فى أول الصفحة السالفة .

عند إرادة النفى نحو : عقيدتى أنْ لا كاذبَ محترم ؛ ومنه : أشهد أنْ لا إلهَ إلا الله .

(ب) أن يكون الخبر جملة فعلية فعلها جامد ، نحو قوله تعالى : « وأنْ ليس للإنسان إلا ما سعى». ونحو : وثِقت أنْ ليس للكرامة مكان فى نفوس الأدنياء .

(حـ) أن يكون الخبر جملة فعلية ؛ فعلها متصرف ، ولكن قُصِد به الدعاء[1] ؛ كالذى رواه أعرابى قائلا : وقف أخى يدعو : " أسأل ربى التوفيق لما يرضيه ، ودوام العافية علىّ " . ونظر إلىّ ، وصاح : « وأنْ كتبَ الله لك الأمن والسلامة ما حييت ، وأن أسبغَ عليك نعمه ظاهرة وباطنة فى قابل أيامك ، وأنْ أهلَكَ كلَّ باغٍ يتصدّى لإيذائك » .

وفى الرسم التالى بيان للصور السالفة :



---

(١) سواء أكان بخير أم شر ؛ كما يتبين من المثال بعد .

(٢) وفى أحكام « أنْ » المخففة من الثقيلة يقول ابن مالك :

وَإنْ تُخَفَّفْ « أنَّ » فاسْمُها اسْتَكَنْ والخبرَ اجْعلْ جملةً مِنْ بَعدِ « أنْ »

تضمن هذا البيت حكمين من أحكامها الأربعة التى تترتب على التخفيف :

أولهما : أن لها اسما استكنّ ، أى : استتر واختفى ؛ لأنه لا يظهر فى الكلام ، وإنما يكون ضميراً محذوفاً . ولم يذكر أنه ضمير ، لضيق الشعر . كما أنه خفف نون الفعل : « استكنّ » للضرورة .

وثانيهما : أن خبرها يكون جملة ، وأوضح بعد ذلك ما يكون فى الجملة الفعلية الواقعة خبراً ، حيث تكلم عن فعلها قائلا :

وإنْ يكُنْ فِعلاً وَلم يَكُنْ دُعَا ولمْ يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مُمْتَنِعَا
فالأَحسنُ الفصلُ بقَدْ ، أو: نَفْى، أوْ تَنْفِيسٍ ، أوْ : لَوْ. وقليلٌ ذِكْرُ « لَوْ »

أى : إنْ يكن صدر الجملة فعلا ، لا يراد منه الدعاء ، ولم يكن جامداً ، فالأحسن الفصل بينه وبين « أن » المخففة بفاصل من الفواصل التى سردها فى البيت الأخير .

(إن يكن فعلا . . . يريد : إن يكن الخبر فعلا .. والفعل وحده لا يكون الخبر ، وإنما الخبر الجملة المكونة من الفعل والفاعل معاً . ففى التعبير تساهل . أو : المراد : إن يكن صدر الجملة فعلا) .

... ...
... ...

زيادة وتفصيل:

ورد فى بعض النصوص القديمة — اسم « أنْ » المخففة من الثقيلة ضميراً بارزاً ، لاضميراً محذوفاً . ومعه الخبر جملة فعلية، أو مفرد . من ذلك قول الشاعر يخاطب زوجته :

فلوْ أنْكِ فى يومِ الرَّخاءِ سألْتِنِى ... طلاقَكِ ، لم أبخَلْ وأنتِ صَدِيقُ

فقد وقعت « الكاف » اسم : « أنْ » وخبرها جملة : « سألتنى » . ومثل قول الآخر :

لقــدْ علمَ الضيفُ والمُرْملون[1] ... إذا اغبرَّ أفْقٌ[2] وهبَّتْ شَمَالا[3]
بأنْكَ ربيعٌ[4] وغيثٌ مَرِيعٌ ... وأنْكَ هُنــاكَ تكون الثِّمَالا[5]

فى البيت الثانى تكررت « أنْ » المخففة مرتين ، واسمها ضمير « بارز » فيهما ، وخبر الأولى مفرد ، وهو كلمة : « ربيع » ، وخبر الثانية جملة فعلية هى : « تكون الثِّمالا » . وقد وُصفتْ » هذه الأمثلة الشعرية بأنها شاذة ، أو بأنها لضرورة الشعر ، كما وُصفت نظائرها النثرية بأنها شاذة . فالواجب أن نقتصر على الكثير الشائع الذى سردنا قواعده وضوابطه ، منعاً للاضطراب فى التعبير ، دون محاكاة هذه الشواهد التى تخالفها ، والتى نقلناها ، ليعرفها المتخصصون ؛ فيستعينوا بها على فهم ما قد يكون لها من نظائر قديمة . دون أن يحاكوها .

* * *

---

(١) الفقراء . المفرد : مُرْمِل .

(٢) المراد : اسودت الدنيا فى عين الإنسان : من شدة بؤسه وحاجته .

(٣) أى : هبت الريح شمالا . فكلمة : « شمالا » حال منصوبة . وصاحب الحال هو الضمير المستتر ، فاعل الفعل : « هب » . وهبوب الشمال الباردة العاصفة فى بعض المواسم والبقاع قد يكون باعث فزع ، ودليل قحط .

(٤) كالربيع موسم النضرة ، والفواكه ، ونمو الزروع ، ونضجها ؛ فأنت — مثله — محبوب نافع . « مريع » خصيب . والغيث الخصيب ، هو : المطر الغزير الذى يكون من آثاره إنبات الزرع ، والخصب الكثير .

(٥) الثِّمَال : الذى يغيث المحتاج ، ويعين من يستعين به .

الحرف الثالث : كأنْ

وأما « كأنّ » فيجوز تخفيف نونها المشددة (بحذف الثانية المفتوحة ، وإبقاء الأولى ساكنة) ، ويترتب على التخفيف أمور ؛ منها :

(ا) أن معناها لا يتغير ، وإعمالها واجب .

(ب) أن اسمها — فى الأغلب — يكون ضميراً للشأن ، أو لغير الشأن ، فثال الأول . كأنْ عصفورٌ سهمٌ فى السرعة[1]، أى : كأنه (الحال والشأن) عصفورٌ سهمٌ . ومثال الثانى : يَدُق البَرَدُ [2] النافذة ، وكأنْ حجرٌ ، أى : كأنه حجر[3]. ولو قلنا : يَدُقُّ البَرَدُ النافذة وكأنْ « حجر » صغير يَدُق — لجاز الاعتباران[4] .

وقد اجتمعت المشددة والمخففة فى قول الله تعالى يصف المُضَلِّل عن سبيله: (وإذا تُتْلَى عليْهِ آياتُنا وَلَّى مُسْتَكبِراً كأنْ لمْ يسمعْها ؛ كأنَّ فى أذنيهِ وَقْراً)[5] .

(ح) أن خبرها لا بد أن يكون جملة إذا وقع اسمها ضمير شأن[6] فإن كانت اسمية فلا حاجة لفاصل بينها وبين « كأنْ » مثل :(كأنْ سبَّاحٌ فى سباحته سمكة فى انسيابها). وإن كانت فعلية[7]، فالأحسن الفصل[8] بالحرف :

---

(١) فاسم « كأن » ضمير الحال والشأن المحذوف . وخبرها الجملة الاسمية بعدها . ولا يصح هنا أن يكون اسمها ضميراً لغير الحال والشأن ؛ لعدم وجود مرجع سابق يعود عليه . (وتفصيل الكلام على ضمير الشأن فى ص ٢٥٠ . .) (٢) ما جمد من قطرات المطر ، وصار قطعاً ثلجية صغيرة .

(٣) فاسم « كأن » ضمير محذوف ليس ضمير شأن ، لعدم وجود جملة بعده تفسره ، وهى جملة لازمة له كما سبق فى شرحه — ص ٢٥٠ وما بعدها — . وكما سيجىء فى رقم٦ من هذا الهامش .

(٤) أى : يجوز اعتبار الضمير للشأن ؛ لوجود جملة بعده تفسره ، وعدم اعتباره للشأن ، لوجود مايصلح قبله أن يكون مرجعاً له .

(٥) الوقر هنا : ثقل السمع ، أو : الصمم . وأول الآية : (ومن الناس من يشترى لَهْوَ الحديث ليُضِلَّ عن سبيل الله بغير علم ، ويتخذَها هُزُواً ، أولئك لهم عذاب مُهين. وإذا تتلى عليه آياتنا . . »

(٦) لأن ضمير الشأن — كما قلنا — لا بد له من جملة بعده تفسره . وهذه الحالة وحدها هى التى يجب فيها وقوع خبر : « كأن » المخففة جملة . أما باقى الحالات فيجوز أن يكون جملة أو غير جملة وفى بعض أمثلة مسموعة جاء اسم « كأن » المخففة اسماً ظاهراً ، كقول الشاعر :

وصَدْرٍ مُشْرِقِ النَّحْرِ كأَنْ ثَدْيَيْهِ حُقَّانِ

ولايقاس على هذا . (٧) فعلها غير جامد ، وغير دعائى (كما فى الصبان) .

(٨) لأن هذا الفصل هو الذى يفرق بين « كان المخففة من الثقيلة » وأن المصدرية » الناصبة المضارع» المسبوقة بحرف الجر الكاف .

« قد » قبل الماضى المثبت ، وبالحرف : « لم » قبل المضارع المنفى ، نحو : كأنْ قد هوَى الغريقُ فى البحر ؛ كصخرة هوَتْ فى الماء ، وكأنْ لم يكن بين الغرق والنجاة وسيلة للإنقاذ .

* * *

الحرف الرابع : لكنّ

وأما « لكنّ » فيجوز تخفيف نونها المشددة (فتحذف الثانية المفتوحة وتبقى الأولى ساكنة) .

ويترتب على التخفيف وجوب إهمالها — فى الرأى الأقوى — وزوال اختصاصها بالجملة الاسمية ، فتدخل على الاسمية ، وعلى الفعلية ، وعلى غيرهما ، ويبقى لها معناها بعد التخفيف وهو : الاستدراك[1] . ومن الأمثلة قول الشاعر :

ولستُ أجازِى المعتدِى باعتدائه ... ولكنْ بصفح[2] القادر المتحلم

* * *

وأما « لعل » — بلغاتها المختلفة — فلا يجوز تخفيف لامها المشددة .

. . . . (٣)

* * *

(١) قد سبق شرح معناه فى رقم ١ من هامش ص ٦٣٢ .

(٢) الجار والمجرور متعلقان بفعل محذوف تقديره : « أجازى » أو « أصافح » : فتكون « لكن » داخلة على جملة فعلية . ويصح تعلقهما بمصدر محذوف تقديره : مجازاة — أى : ولكن مجازاته بصفح ... فتكون داخلة على جملة اسمية . والأول أوضح .

(٣) وفى الأحكام السالفة كلها يقول ابن مالك :

وخُفِّفَتْ « كأنَّ » فَنُوِى ... مَنْصُوبُها ، وثابِتاً أيضاً رُوِى

فقد اقتصر على الإشارة إلى تخفيفها وإلى أن اسمها يُنْوَى؛ أى : (يُطوَى فى النفس ؛ فيكون ضميراً ، ولا يكون ظاهراً — نُوِى يُنْوَى : طُوِى يُطْوَى) وقد رُوِى ظاهراً ثابتاً فى الكلام . وهذا قليل ، سبق مثاله .

المسألة ٥٦ :

« لا » ـ النافية للجنس[1]

نسوق بعض الأمثلة لإيضاح معناها :

حين نقول : « لا كتابٌ فى الحقيبة »، (بإدخال : « لا » على جملة إسمية فى أصلها ، ورفع كلمة : « كتاب » التى للمفرد) يكون معنى التركيب مُحتَمِلا أمرين :

أحدهما : نفى وجود كتاب واحد فى الحقيبة ، مع جواز وجود كتابين أو أكثر فيها .

والآخر : نفى وجود كتاب واحد : وما زاد على الواحد ؛ فليس بها شىء من الكتب مطلقًا . فالتركيب مُحتمل للأمرين . ولا دليل فيه يعين أحدهما ، ويمنع الاحتمال .

وكذلك حين نقول: «لا مصباحٌ مكسوراً»، (بإدخال : « لا » على جملة اسمية فى أصلها ، ورفع كلمة : « مصباح » التى للمفرد) ، فإن التركيب يحتمل أمرين :

أحدهما : نفى وجود مصباح واحد مكسور ، ولا مانع من وجود مصباحين مكسورين ، أو أكثر .

والآخر : نفى وجود مصباح واحد مكسور وما زاد على الواحد أيضًا . فلا وجود لشى من جنس المصابيح المكسورة . فالتركيب يحتمل نفى الواحد المكسور فقط ، كما يحتمل نفى الواحد المكسور وما زاد عليه .

ومثل هذا يقال فى : « لاسيارةٌ موجودةٌ »، (بإدخال « لا » على جملة اسمية الأصل، ورفع كلمة : « سيارة » ـ التى للمفردة) حيث يحتمل التركيب الأمرين ؛ وهما : (نفى وجود سيارة واحدة ، دون نفى سيارتين وأكثر)، (ونفى وجود شىء من جنس السيارات مطلقا) ، فلا وجود لواحدة منها ؛ ولا لأكثر .

مما سبق نعلم : أن ، « لا » فى تلك الأمثلة ـ وأشباهها ـ تدل على نفى

---

(١) يلاحظ مالا يصح أن يدخل عليه الناسخ ، وقد سبق البيان فى رقم ٣ من هامش ص٥٤٤ ـ وصرحنا فى مواضع مختلفة أن اسم الناسخ (ومنه اسم « لا الجنسية ») لا يكون شبه جملة مطلقاً .

يُحتَمَل وقوعُه على فرد واحد فقط ، أو على فرد واحد وما زاد عليه .

ولمّا كان النفى بها صالحاً لوقوعه على الفرد الواحد سماها النحاة : « لا التى لنفى الوَحْدة » (أى : لنفى الواحد) وهى إحدى الحروف الناسخة[1] التى تعمل عمل « كان الناقصة » .

فإذا أردنا أن تدل الأمثلة السابقة وأشباهها على النفى الصريح[2] العام[3] وجب أن نضبط تلك الألفاظ ضبطًا آخر ؛ يؤدى إلى هذا الغرض ؛ فنقول : لا كتابَ فى الحقيبة ؛ — لا مصباحَ مكسورٌ — لا سيارةَ موجودةٌ ، فضبط تلك الكلمات المفردة بهذا الضبط الجديد — وهو بناء الاسم على الفتح ، ورفع الخبر ، كما سيجىء — يجعل النفى فى كل جملة صريحًا فى غرض واحد ؛ لا احتمال معه لغيره ، كما يجعله عامًّا ؛ ينصبُّ على كل فرد ؛ فيقع على الواحد ، وعلى الاثنين ، وعلى الثلاثة ، وما فوقها ، ولا يسمح لفرد أو أكثر بالخروج من دائرته .

ومثل هذا يقال فى نحو : (لا مهملاً عملَه فائزٌ — لا راغبًا فى المجد مُقصّرٌ) . ونحوهما مما يقع فيه الاسم منصوبًا بعد: « لا » وليس مرفوعًا ، والخبر هو المرفوع — على الوجه الذى سنشرحه — فهى تنفى الحكم عن كل فرد من أفراد جنس الشىء الذى دخلت عليه نفيًا صريحًا وعامًّا ؛ كما قلنا : وهذا مراد النحاة بقولهم فى معناها :

« إنها تدل على نفى الحكم عن جنس اسمها نصًّا[4] » . أو : « إنها لاستغراق[5] حكم النفى لجنس اسمها كله نصًّا » . ويسمونها لذلك ؛ « لا النافية للجنس»[6] . أى ؛ التى قُصد بها التنصيص على استغراق النفى لأفراد الجنس

---

(١) سبق تفصيل الكلام عليها مع أخواتها (فى ص ٦٠١) وقد اقتضى المقام هناك — فى رقم ٢ من هامش ص ٦٠٢ — الإشارة إلى « لا » النافية للجنس ، دون التفصيل الذى مكانه هنا .

(٢) أى : القاطع فى أمر واحد ، ولا مجال معه للاحتمال السالف بين أمرين .

(٣) الذى يشمل نفى المعنى عن الفرد الواحد ، وعما زاد عليه .

(٤) أى : بغير احتمال لأكثر من معنى واحد .

(٥) يراد بالاستغراق : الشمول الكامل الذى يتناول كل فرد من أفراد الجنس ، دون أن يترك أحداً

(٦) ويسميها بعضهم : « لا التى للتبرئة » ؛ لأنها تدل على تبرئة جنس اسمها كله من معنى الخبر . وبهذا الاسم ترد فى بعض الكتب القديمة ، وتختص به ، لقوة دلالتها على النفى المؤكد أكثر من أدوات النفى الأخرى .

والنفى بها قد يكون مطلق الزمن ؛ أى : لايقع على زمن معين. وإنما يراد منه مجرد نفى النسبة بين معموليها وسلب المعنى بغير تقييد بزمن خاص . نحو : لا حيوانَ حجرٌ — لا وفاءَ لغادر . . وقد يراد بها نفى المعنى =

كله من غير ترك أحد. تمييزاً لها من : « لا التى لنفى الوَحْدَة » ، فليست نصاً فى نفى الحكم عن أفراد الجنس كله ؛ وإنما تحتمل نفيه عن الواحد فقط ، وعن الجنس[1] كله ؛ - على ما عرفنا . . . -

« ملاحظة » : سبق[2] بيان هامّ فى حكم « لا » النافية المهملة (أى : التى لا عمل لها فى الجملة الاسمية ولا فى غيرها) فإنها من ناحية أثرها المعنوى فى الجملة الاسمية تشبه « لا » العاملة عمل « ليس » ، فالحرفان متشابهان فى المعنى دون العمل ؛ إذ أن أحدهما يعمل ، والآخر لا يعمل .

= فى زمن معين حين تقوم قرينة كلامية أو غير كلامية تدل على نوع الزمن - ويكثر أن يكون الحال - كقوله تعالى : (لا عاصمَ اليوم من أمر الله إلا من رَحِم ...) وكأن يسأل سائل : أفى المزرعة الآن أحد؟ فيجاب : لاأحد فيها . وقد يكون الزمن بالقرينة مستقبلا ، كقوله تعالى عن يوم القيامة (لا بُشْرَى يومئذ للمجرمين) أو ماضياً - كقول الشاعر :

تَعزَّ ؛ فَلا إِلْفَينِ بالعيشِ مُتِّعَا ... ولكن لِوُرَّادِ الْمَنُونِ تَتَابُعُ

وغير هذا من الأمثلة التى سيجىء بعض منها . فإن لم توجد قرينة فالغالب الحال .

(١) لهذا يصح أن يقال مع « لا التى لنفى الوحدة » حين يكون اسمها مفرداً : لا كتابٌ فى الحقيبة؛ بل كتابان ، أو : بل كتب فيها ؛ فيكون القصد نفى المعنى عن الفرد الواحد دون ما عداه . ولا يصح أن يقال هذا مع « لا » النافية للجنس حين يكون اسمها مفرداً .

وتسوقنا المناسبة إلى بيان أمر هام ؛ وهو : أن المراد من النفى لايختلف فى نوعى « لا » (النافية للجنس ، والنافية للوحدة) إذا كان اسمها مثنى أو جمعاً ؛ نحو : (لاصالحَيْنِ خائنان ، أو ؛ لا صالحِينَ خائنون . ونحو : (لا صالحان خائنَيْنِ ، ولا صالحون خائنِينَ). فالنفى فى هذه الصور لايختلف من جهة احتماله أن يكون واقعاً فى كل صورة على الجنس كله فرداً فرداً ، وأن يكون واقعاً على القيد الخاص بالاثنينية أو بالجمعية . فالفرق الصحيح بين المراد من النفى فى نوعى : « لا » إنما يظهر فى موضع واحد ، هو الموضع الذى يكون فيه اسمها مفرداً ؛ - لا مثنى ولا جمعا - فيكون النفى فى « لا » النافية للجنس نصاً لا يقبل احتمالا ، وشاملا كل فرد حتما . ويكون فى النافية للوَحدة محتملا أمرين. أما عند تثنية اسميهما أو جمعه فالنفى لايختلف باختلاف نوعيهما ؛ فيكون محتملا فى كل منهما إما نفى الحكم عن الجنس كله ، وإما نفى قيد التثنية فقط ، أو قيد الجمع فقط كما قلنا ، فمؤداه فيهما واحد عند تثنية الاسم أو جمعه ، ولكنه مختلف عند إفراد الاسم .

وصفوة القول فى هذا المقام . أن « لا » العاملة بنوعيها لا يختلف المراد منها إذا كان اسمها مثنى أو جمعاً ؛ إذ يكون المراد نفى الحكم عن الجنس كله فرداً فرداً ، أو نفى القيد الخاص بالتثنية أو بالجمع ، دون غيرهما . أما إذا كان الاسم مفرداً فالفرق بين النوعين يكون كبيراً ، فالتى لنفى الجنس تنفى الحكم عن كل فرد من أفراده على سبيل التنصيص والشمول ، والتى لنفى الوحدة يدور الأمر فيها بين أمرين ؛ نفى الحكم عن أفراد الجنس كله ، ونفيه عن فرد واحد منه ؛ فالنفى فيها محتمل لأمرين . . .

وما سبق موافق رأى « الصبان » هنا ، وهو واضح مفيد ، مؤيد بما قاله « السعد » فى « المطول » وقد ختم « الصبان » الكلام بقوله نصاً : (احفظ هذا التحقيق ، ولاتلتفت إلى ماوقع فى كلام البعض وغيره مما يخالفه . .) اهـ

(٢) فى رقم ١ من هامش ص ٦٠١ و ٢ من هامش ص ٦٠٢

عملها وشروطه :

« لا » النافية للجنس حرف ناسخ من أخوات : « إنّ »[١] ينصب الاسم[٢] : ويرفع الخبر[٣] . ولكنها لا تعمل هذا العمل إلا باجتماع شروط ستة :

أولها : أن تكون نافية . فإن لم تكن نافية لم تعمل[٤] مطلقًا .

ثانيها ؛ أن يكون الحُكم المنفى بها شاملا جنس اسمها كله ، (أى : منصبًّا على كل فرد من أفراد ذلك الجنس) . فإن لم يكن كذلك لم تعمل عمل « إنّ »[٥] : نحو : لا كتابٌ واحدٌ كافيًا . . . ، إذ أن كلمة : « واحد » قد دلت دلالة قاطعة على أن النفى ليس شاملا أفراد الجنس كله ، وإنما هو مقصور على فرد واحد .

ثالثها ؛ أن يكون المقصود بها نفى الحكم عن الجنس نصًّا – لا احتمالا – فإن لم يكن على سبيل التنصيص لم تعمل عمل « إنّ[٥] » كالأمثلة السالفة أول البحث .

رابعها : ألا تتوسط بين عامل ومعموله (بأن تكون مسبوقة بعامل قبلها

---

(١) ومن الفوارق بينهما صحة وقوع : « ما » الزائدة بعد : « إن » وأخواتها على الوجه السابق فى بابهما ، ولا يصح وقوعها بعد : « لا » – وقد سبقت الإشارة لهذا فى آخر رقم ٥ من هامش ص ٦٦٤ –

(٢) انظر الملاحظة المدونة فى رقم ٤ من هامش ص ٤١٠ وتختص بعدم وقوع « ما المصدرية » و« أن المصدرية » بنوعيها (المخففة والناصبة للمضارع) مع صلتهما مبتدأ بعد « لا » النافية للجنس غير المكررة – راجع البيان هناك –

(٣) سبق فى أول هامش ص٤٤٤ مايفيد أن خبرها كغيره من أخبار المبتدأ وأخبار النواسخ ، قد يتم المعنى بنفسه – كالأمثلة السالفة – وقد يتممه بنفسه مع تابعه حين لا تتحقق الفائدة به وحده كقول الشاعر :

ولا خَيرَ فى رأى بِغَيرِ رَوِيَّةٍ ولا خَيرَ فى جهل تُعَابُ بِهِ غَدَا.

هذا ، ويشترط فى خبرها مايشترط فى كل أخبار النواسخ مما سبقت إليه الإشارة فى ص ٥٤٦ و٥٤٧ وفى المبتدأ والخبر ، هامش ص ٤٤٣ –

(٤) كأن تكون اسماً بمعنى ، غير ؛ نحو : فعلت الخير بلا تردد ، أو : تكون زائدة ؛ فلا تعمل شيئاً فى الحالتين ، ولا تختص بالدخول على الجمل الاسمية ؛ ومن الأمثلة للزائدة قوله تعالى مخاطباً إبليس : (ما منَعَك ألاَّ تسجدَ ..) وقوله : (لئلاَّ يعلمَ أهلُ الكتاب ...) ومثل ؛ « لا » الثانية فى قوله تعالى : (ولا تستوى الحسنة ولا السيئة . . .) أو تكون ناهية فتختص بجزم المضارع ، مثل : لا تتردد فى عمل الخير .

(٥ و ٥) وعملت عمل ليس ؛ نحو : لاقلمٌ مكسوراً ، أو أهملت وتكررت ، نحو : لا قلمٌ مكسور ، ولا كتابٌ ضائع . (واختيار هذه أو تلك خاضع لما يقتضيه المعنى المراد) .

يحتاج لمعمول بعدها) كحرف الجر فى مثل : حضرت بلا تأخير[1]، وقول الشاعر :

مُتَارَكَةُ السَّفيه بلا جواب أشَدّ على السَّفيه من الجواب

خامسها : أن يكون اسمها وخبرها نكرتين[2] ؛ فإن لم يكونا كذلك لم تعمل مطلقاً[3] ، ولا تُعَدّ من أخوات « إنّ » ولا « ليس » ؛ كالتى فى قول الشاعر :

---

(١) تعرب « لا » اسما بمعنى « غير » ، مجرورا بكسرة مقدرة على الألف . و « لا » مضاف و « تأخير » مضاف إليه مجرور . وهذا أوضح إعراب .

ويجوز أن تكون « لا » حرف نفى باقية على حرفيتها . وقد تخطاها حرف الجر « الباء » وعمل الجر مباشرة فى كلمة : « تأخير » التى بعدها . و « لا » فى هذه الصورة ليست زائدة ، بالرغم من أن العامل تخطاها ؛ لأن الحكم بزيادتها يؤدى إلى فساد المعنى

(٢) إلا فى أمثلة مسموعة يجىء الكلام عليها فى الزيادة والتفصيل (ص ٦٩٥) ويدخل فى حكم النكرة أمران :

(ا) شبه الجملة بنوعيه . (الظرف والجار مع مجروره) وذلك على اعتبار شبه الجملة نفسه هو الخبر (كما تقدم فى ص ٤٧٥ وما بعدها) أو على اعتبار أن متعلقه نكرة محذوفة ، هى الخبر ، كقولهم: لا قوة فوق الحق، ولا أمان مع الطغيان. وقولهم: لا راحة لحسود، ولا مروءة لكذوب، ولا خير فى لذة تُعْقِب ندما .

وقول الشاعر :

لا خير فى وعد إذا كان كاذباً ولا خير فى قول إذا لم يَحْسن فعل

(ويلاحظ هنا فى إعراب « لا » ومعموليها ما يجىء فى رقم ٢ من هامش ص ٦٩١) . وقول الآخر :

فلا مجدَ — فى الدنيا — لمن قل ماله ولا مالَ — فى الدنيا — لمن قل مجده

(ب) الجملة الفعلية (لأنها فى معنى النكرة، وبمنزلتها ؛ (كما جاء فى التصريح فى هذا الباب ، عند آخر الكلام على شروطها — وكما فى أبواب أخرى ، والبيان فى رقم ١ من هامش ص ٢١٣) ، وقد اشتملت الأساليب الفصحى على أمثلة للجملة الفعلية، نقلوا منها البيت السابق (فى هامش ص ٦٨٧) وهو :

تَعَزَّ فلا إلْفَيْنِ بالعيش مُتِّعَا ولكنْ لِوُرَّادِ المَنُونِ تَتَابُع

ومنها :

يُحشَر الناس لا بنينَ ولا آ باءَ إلا وقد عَنَتْهمْ شئونْ

فجملة « متعا » فى البيت الأول فى محل رفع خبر : « لا » ، وكذلك جملة : « عنتهم شئون » فى البيت الثانى . والواو التى قبل هذه الجملة هى التى تزاد فى خبر الناسخ . ما لم نأخذ بالرأى الذى يشترط فى « لا » العاملة عمل « إنّ » ألا ينتقض نفيها بإلا . فإن أخذنا به — وهو الأشهر ، كما سيجىء فى آخر هامش الصفحة الآتية — كانت الواو للحال ، والجملة بعدها حالية . والخبر محذوف (وقد سبق فى ص ٥٥٠ وهامشها رقم ١ — وفى : « ا » من ص ٥٦١ أن هذه الواو تدخل فى خبر « كان » المنفية إذا سبقته « إلا » الناقضة للنفى ، ومثله خبر « ليس » المسبوق بالاعلى الوجه الذى أوضحناه هناك . وقيل تدخل فى خبر غيرهما كالبيت السابق ، وكقول أحد شعراء ديوان الحماسية : « فأمسى وهو عريان . » وقولهم : « ما أحد إلا وله نفس إمارة » . وقيل إنه هذا مقصور على « كان وأخواتها » دون بقية النواسخ.. . وهناك التفصيل .

(٣) لأن التعريف فيه تحديد وتعيين ؛ وهذا يناقض أنها لنفى الجنس كله بغير تحديد ولا تعيين .

لا القومُ قوى ، ولا الأعوانُ أعوانى   إذا وَنَا[1] يوم تحصيل العُلا وانِى

سادسها : عدم وجود فاصل بينها وبين اسمها . فإن وجد فاصل أُهْمِلَتْ (أى : لم تعمل شيئًا) وتكررت ؛ نحو لا فى النبوغ حظٌّ لكسلانَ ، ولا نصيبٌ ،[2] وهذا الشرط يستلزم الترتيب بين معموليها[3] فلا يجوز أن يتقدم الخبر — ولو كان شبه جملة — على الاسم . فإن تقدم لم تعمل مطلقًا ؛ مثل : لا لهازلٍ هيبةٌ ولا توقير — .

وكذلك لا يجوز تقدم معمول الخبر على الاسم ؛ ففى مثل : لا جندىَّ تاركٌ ميدانه . . . لا تعمل حين نقول ، لا ميدانَه جندىٌّ تاركٌ .

فإذا استوفت شروطها وجب إعمالها[4] ؛ (إن اقتضى المعنى ذلك ، سواء أكانت واحدة ، أم متكررة — على التفصيل الذى سنعرفه) .

* * *

---

(١) تباطأ وأهمل. فإن لم يكن اسمها نكرة أهملت ووجب تكرارها؛ نحو: لا علىٌّ مقصر، ولا حامد . ومثل : لا البخلُ محمود ، ولا الإسرافُ مقبول، وإن لم يكن خبرها نكرة وجب إهمالها ، والغالب تكرارها أيضاً . نحو، لا إنسانٌ هذا ولا حيوانٌ .

(٢) ومع تكرارها وعدم إعمالها — بسبب وجود فاصل — يظل معناها هو نفى الجنس كله نصًّا ، بشرط وجود النكرتين بعد هذا الفاصل، فعدم إعمالها فى هذه الحالة لا يخرجها عن أنها من الناحية المعنوية لنفى الجنس كله، بشرط دخولها على النكرتين بعد الفاصل .

(٣) لأن تقديم الخبر أو معموله على الاسم يؤدى إلى الفصل بين « لا » واسمها وهو ممنوع . ومن باب أولى لا يصح تقديم الخبر أو معموله عليها ؛ لأن ما يقع فى حيز النفى (أى : فى مجاله ودائرته) لا يجوز أن يتقدم على أداة النفى ؛ فلها الصدارة حتماً . لكن هل يجوز أن يتقدم معمول الخبر على الخبر وحده ؟ يجيب بعض النحاة : نعم .

(٤) الشروط الستة منها أربعة فى « لا » مباشرة ، هى : (كونها للنفى — للجنس — للتنصيص — عدم توسطها بين عامل ومعموله) وواحد فى معموليها ؛ هو : (تنكيرهما معا) وواحد فى اسمها هو : اتصاله بها مباشرة وهذا يستلزم تأخير خبرها عن اسمها) .

وزاد بعضهم شرطاً فيها ، هو : ألا ينتقض نفيها بإلا — طبقاً للأشهر — كما سبق فى « ب » من هامش الصفحة السابقة — .

حكم اسم « لا » المفردة ؛ (أى : المنفردة التى لم تتكرر) .

لهذا الاسم حالتان :

الأولى : أن يكون مضافاً[1] أو شبيهاً بالمضاف[2] . وحكمه وجوب إعرابه ، مع نصبه بالفتحة ، أو بما ينوب عنها . فن أمثلة المضاف :

لا قولَ زُورٍ نافعٌ	كلمة : (قول) اسم « لا » ، منصوبة بالفتحة ، لأنها اسم مفرد ، ومضاف .
لا أنصارَ خيرٍ متنافرون	كلمة : (أنصار) اسم « لا » ، منصوبة بالفتحة ؛ لأنها جمع تكسير ، ومضاف .
لا ذا أدبٍ نَمّامٌ	كلمة : (ذا) اسم « لا » ، منصوبة بالألف نيابة عن الفتحة ؛ لأنها من الأسماء الستة ، ومضافة .
لا نصيحتَىْ إخلاصٍ أنفعُ من نصيحة الوالدين	كلمة : (نصيحتَىْ . . .) اسم « لا » ، منصوبة بالياء نيابة عن الفتحة ؛ لأنها ، مثنى مضاف .
لا خائنى وطنٍ سالمون . .	كلمة : خائنى ...) اسم « لا » ، منصوبة بالياء نيابة عن الفتحة ، لأنها جمع مذكر؛ مضاف
لا مهملاتِ عملٍ مكرماتٌ	كلمة : (مهملات) اسم « لا » ، منصوبة بالكسرة نيابة عن الفتحة : لأنها جمع مؤنث سالم مضاف .

---

(١) إما لنكرة ، وإما لمعرفة بشرط ألاّ يكتسب منها التعريف ؛ بسبب توغله فى الإبهام ؛ ككلمة : « مثل » — نحو : لا مثل محمود مؤدب — . و « غير » وسواهما مما لا يكتسب التعريف غالباً (كما أوضحنا فى رقم ٥ من هامش الجدول الذى فى ص ٨٠ ، وكذا فى رقم ١ من هامش ص ٤٢٢) لأن : « لا » لا تعمل فى معرفة .

(٢) هو الذى يجىء بعده شىء يكمل معناه . بشرط أن يكون ذلك الشىء التالى : إما مرفوعاً باسم « لا » ؛ نحو : لا مرتفعاً شأنُ خامل ، وإما منصوباً به ؛ نحو : لا متعهداً أمورَه مقصر (ويلحق بهذا النوع : الأسماء المعطوف عليها ، وليست علماً ، نحو لا سبعةً وأربعين غائبون ، وتمييز العقود وغيرها . نحو : لا عشرين رجلا متكاسلون) وإما جاراً ومجروراً متعلقين به ؛ نحو : لا متواكلا فى عمله محمود . فإن كان مجروراً بالإضافة فإنه يكون من المضاف لا من الشبيه بالمضاف ، — كما عرفنا —

والشبيه بالمضاف يجب أن يكون معرباً ومنوناً . إلا أن وجد مانع من التنوين . وأجاز فريق من غير البصريين عدم تنوينه ؛ محتجاً بقوله تعالى : « ولا جدالَ فى الحج » ، لأن المعنى عنده : « ولا جدال فى الحج مقبول » فالجار والمجرور من متممات اسم « لا » والخبر محذوف لا تعلق للجار والمجرور به . وكذلك قوله عليه السلام : (لا مانعَ لما أعطيت ، ولا معطىَ لما منعت) لأن المعنى عنده على حذف الخبر ، والجار والمجرور من متممات اسم « لا » فهما متعلقان به ، لا بالخبر — وقد أجيب عن هذين وأمثالهما بأن الخبر المحذوف ، موضعه قبل الجار والمجرور : والأصل : « ولا جدالَ حاصل فى الحج » ، ولا مانع مانعٌ لما أعطيت ؛ فالجار مع المجرور متمم للخبر المحذوف ، متعلقان به . وهذا تكلف مردود ؛ لتكراره وتقييد موضعه فى فصيح الكلام ، وبالرغم منه يحسن التزام التنوين — لأنه الأكثر والأشهر الذى تتوحد عنده الألسنة — .

ولا يدخل شىء من التوابع الأربعة (كالنعت ماعدا صورة العطف السابقة . . .) فى الأشياء التى تكمل المعنى ؛ وتجعل الاسم بسببها شبيها بالمضاف : لأن الاسم غير عامل فيها — انظر رقم ٢ من هامش . ص ٧٠٣ — .

ومن أمثلة الشبيه بالمضاف :

لا مرتفعًا قدرُه مغمور . . .	كلمة (مرتفعاً) اسم « لا » منصوبة بالفتحة
لا بائعًا دينَه بدنياه رابحٌ . . .	« (بائعاً) « « « « «
لا خمسةً وعشرين غائبون . . .	« (خمسةً) « « « « «
لا ساعيًا وراء الرزق محرومٌ . . .	« (ساعياً) « « « « «
لا قاعداً عن الجهاد معذورٌ . . .	« (قاعداً) « « « « «
لا سائقَيْن طيارةً غافلان . . .	« (سائقَين) « « منصوبة بالياء ؛ لأنها مثنى
لا حارسِينَ بالليل نائمون . . .	« (حارسِين) « « « لأنها جمع مذكر
لا راغباتٍ في الشهرة مُستريحاتٌ.	« (راغباتٍ) « « بالكسرة ؛ لأنها جمع مؤنث سالم

ومن الأمثلة السالفة يتضح الإعراب مع النصب بالفتحة مباشرة فى المفرد[1] وفى جمع التكسير ، (ومثله : «اسم الجمع»[2] ؛ كقوم، ورَهْط[3]، إذا كانا من الحالة الأولى المذكورة) ، وبما ينوب عن الفتحة وهو : الألف ، فى الأسماء الستة ، والياء فى المثنى وجمع المذكر السالم ، والكسرة فى جمع المؤنث السالم .

الثانية : أن يكون مفرداً (ويراد بالمفرد هنا : ما ليس مضافًا ولا شبيهًا بالمضاف ، ولو كان مثنى ، أو مجموعًا) وحكمه : وجوب بنائه على الفتح[4] أو ما ينوب عن الفتح[5]، فيبنى على الفتح مباشرة إن كان مفرداً أو جمع تكسير

---

(١) وهو الذى ليس بمثنى ولا جمع .

(٢) سبق – فى رقم ٢ من هامش ص ١٤٨ – بيان موجز عن «اسم الجمع» ، وقلنا : إن البيان الوافى موضعه ج ٤ ص ٥١٠ م ٧٣ – باب جمع التكسير .

(٣) جماعة

(٤) وهناك حالة يبنى فيها على الضم، ستجىء فى « ب » من الزيادة – ص ٦٩٥ – ويعللون سبب البناء على الفتح بأنه تركيب « لا » مع اسمها ، بحيث صارا كالكلمة الواحدة ؛ فأشبها الأعداد المركبة كـ (خمسة عشر .. وغيرها) . لكن السبب الحق هو استعمال العرب .

ومن المعلوم أنه حين بنائه على الفتح لا يدخله التنوين . وأنه يكون دائماً فى محل نصب : فلفظه مبنى على الفتح أو ما ينوب عن الفتحة ، ومحله النصب دائماً . ولهذا يراعى المحل – أحياناً – فى التوابع – كما سيجىء . فى ص ٦٩٤ وفى : « ا » من ص ٧٠٢

(٥) ولا تنوب الألف هنا عن الفتحة ؛ لأن الألف تنوب عنها فى نصب الأسماء الستة ، حين تكون مضافة . والإضافة – فى الأغلب – تتعارض مع حالة البناء التى نحن بصددها . ولهذا اضطربت آراء النحاة أمام الأسلوب الفصيح الوارد عن العرب من قولهم : «لا أبالك» . . . حيث وقع اسم « لا » منصوباً بالألف مع أنه مفرد (أى : غير مضاف) ؛ فقالوا فى تأويله : إن « أبا » مضاف للكاف ،=

أواسم جمع ؛ مثل : لاعالمَ متكبرٌ (١) لا علماءَ متكبرون – لا قومَ للسفيه .

ويبنى على الياء نيابة عن الفتحة إن كان مثنى أو جمع مذكر سالمًا ؛ نحو : لا صديقَيْن متنافران – لا حاسدِينَ متعاونون .

ويبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة إن كان جمع مؤنث سالماً ، ويجوز أيضاً بناؤه على الفتحة ؛ نحو : لا والداتِ قاسياتٌ . وبالوجهين رُوِى قول الشاعر :

إن الشبابَ الذى مجدٌ عواقبُهُ فيه نَلَذُّ ، ولا لَذاتِ للشَّيْبِ

بناء كلمة : « لذاتِ » على الفتح ، أو على الكسر .

= منصوب بالألف بغير تنوين ؛ لأنه مضاف ، واللام زائدة . والخبر محذوف . والتقدير : لا أباك موجود . ومع أنه مضاف – ليس معرفة ؛ لأن إضافته غير محضة ؛ فهى كالإضافة فى قولنا : « غيرك » ، و « مثلك » ... ونحوهما مما لا يفيد المضاف تعريفاً . وذلك القائل لم يقصد نفى أب معين ، وإنما يقصد نفيه ومن يشبهه ؛ إذ هو – غالباً – دعاء بعدم الناصر ، والإضافة غير المحضة ليس مقصورة على إضافة الوصف العامل إلى معموله ؛ فلم تعمل « لا » فى المعرفة . وإنما زيدت اللام بين المضاف والمضاف إليه دفعا لكراهية إدخال : « لا » على المضاف إليه الذى يشبه فى صورته الظاهرية المعرفة ، دون حقيقته المرادة .

وهناك آراء أخرى تقتضى الفائدة الإلمام بها (وقد ذكرناها تفصيلا عند الكلام على هذا الأسلوب ومعناه فى ص ١١٥) وكل رأى يواجه باعتراض . وانتهى الأمر إلى أن الأفضل اعتبار كلمة : « أبا » اسم « لا » مبنية على فتح مقدر على الألف (كما جاء فى الخضرى فى أول باب « لا ») ،جرياً على لغة القصر التى تلزم الألف فيها آخر الأسماء الستة . وعلى أساسها لاتكون كلمة « أبا » فى الأسلوب السالف معربة . أما الخبر فالجار والمجرور بعدها .

ومن الأساليب المسموعة – بكثرة – أيضاً قولهم : « لا غلامَىْ لك» » بالتثنية » و « لاخادمِى لك » (بالجمع) على اعتبار أن نون المثنى ونون الجمع قد حذفت كلتاهما للإضافة – كما سبق فى ص١٥٦– وأن المثنى والجمع منصوبان ؛ لأنهما مضافان . فكيف يعدان من نوع المضاف مع وجود اللام فاصلة بين المضاف والمضاف إليه ؛ وهذا لايجوز فى رأى المعترضين ؟

وقد أجيب بأن النون لم تحذف للإضافة ، وإنما حذفت للتخفيف ؛ فالكلمتان مبنيتان على الياء ، لا معربتان ، والجار والمجرور بعدهما خبر .وقيل : إن الكلمتين شبيهتان بالمضاف بسبب اتصال «لك » بهما . والنون محذوفة للتخفيف . وخبرها محذوف . . . إلى غير ذلك من الإجابات . ومن الواجب ألا نحاكى هذا الأسلوب برغم أن بعض النحاة يبيحه، (كما سيأتى فى باب الإضافة ، ج ٣ ص١٠ – م ٩٣) لأن الأخذ به – ولا سيما اليوم – يبعد اللغة عن أخص خصائصهما ، وهو : الإبانة ، والوضوح ، والفرار من اللبس .

(١) ومن أمثلة المفرد :

ولا خيرَ فى حسن الجسُوم وطولها إذا لم يَزِنْ حسن الجسوم عقولُ

ومع أنه مبنى فى الحالات السالفة ، هو فى محل نصب دائمًا ، أى : أنه مبنى لفظًا منصوب محلاً[1][2] .

* * *

(١) طبقا للبيان السابق فى رقم ٤ من هامش ص٦٩٢

(٢) وبهذه المناسبة نشير إلى ما نسمعه اليوم من بعض الواهمين المتسرعين الذين يطلبون الأخذ برأى قديم ضعيف ملخصه : وضع اسم « لا » بأنواعه الثلاثة (المفرد ، والمضاف ، والشبيه بالمضاف) تحت حكم واحد ، هو : «الإعراب والنصب» وأن يقال فى إعراب الاسم المفرد : « إنه منصوب بغير تنوين» ويزعمون — خاطئين — أن فى هذا تيسيراً واقتصاراً على حكم واحد شامل بدل حكمين مختلفين . فكيف غاب عن بالهم ما فى هذا الرأى من الخطل والفساد ؟

ذلك أن اللغة فى مصطلحاتها المشهورة ، لاتعرف اسماً معرباً بغير تنوين ، إلا الممنوع من الصرف للأسباب المعروفة ، أو لداع آخر ؛ كالإضافة ، أوالبناء أو بعض صور النداء ... فالأخذ بذلك الرأى يوجد فى اصطلاحات اللغة قسما جديداً لاتعرفه من الأسماء المعربة الممنوعة من التنوين . على أن هذا القسم الجديد يحتاج — كما يقولون — إلى التصريح بأنه : « معرب منصوب بغير تنوين » . وهذا حكم خاص به يختلف عن حكم النوعين الآخرين . فأين — إذاً — الاختصار والاقتصار على حكم واحد كما يتوهمون ؟ وكيف خفى عليهم أن النصب هنا بغير تنوين معناه : « البناء على الفتح » ؛ أو أن الكلمة ممنوعة من الصرف . . . — كما أشرنا — ؟

وشىء آخر هام لم يفطنوا له ، هو أن بناء الاسم المفرد على الفتح فى محل نصب يقتضى أن يراعى محله حتماً فى بعض التوابع ؛ فيؤثر فيها — كما عرفنا هنا ، وكما سيجىء فى ص ٦٩٧ — فتصير منصوبة منونة عند عدم المانع . تبعاً لمحله فقط . وقد غاب عنهم هذا .

... ...
... ...

زيادة وتفصيل :

(ا) سبق[1] أن من شروط إعمال : « لا » : تنكير معموليها . وقد وردت أمثلة فصيحة وقعت فيها عاملة مع أن اسمها معرفة . من ذلك قوله عليه السلام : إذا هلك كِسْرَى فلا كسرَى بعده . وإذا هَلَكَ قَيْصَرُ فلا قيصرَ بعده . ومن ذلك قولُهم: «قضية» ولا أبا حسن[2] لها . وقولهم : لا أُميَّةَ[3] فى البلاد . وقولهم : لا هيثمَ[4] الليلة للمطىِّ . وقولهم : يُبْكَى على زيد ولا زيدَ مثلُه . . . وغير هذا من الأمثلة المسموعة . وقد تناولها النحاة بالتأويل[5] كى يخضعوها لشرط التنكير . وهو تأويل لا داعى لتكلفه مع ورود تلك الأمثلة الصريحة ، الدالة على أن فريقاً من العرب لا يلتزم التنكير . فعلينا أن نتقبل تلك النصوص بحالها الظاهر دون محاكاتها ، ونقتصر فى استعمالنا على اللغة الشائعة المشهورة التى تشترط الشروط التى عرفناها ؛ توحيداً لأداة التفاهم ، ومنعاً للتشعيب بين المتخاطبين بلغة واحدة .

(ب) قلنا إن حكم اسم « لا » المفرد هو البناء على الفتحة ، أو ما ينوب عن الفتحة . وقد يصح بناؤه على الضمة العارضة فى حالة واحدة[6]، هى أن يكون الاسم كلمة : « غير » — ونظيراتها — فتكون كلمة : « غير » مبنية على الضمة الطارئة

---

(١) فى ص ٦٨٩ .

(٢) هى كنية : على بن أبى طالب ؛ والد الحسن والحسين . وهذه عبارة نثرية من كلام عمر بن الخطاب ، صارت مثلا فى الأمر المسير يتطلب من يحله .

(٣) علم على الرجل الذى تنسب إليه الدولة الأموية .

(٤) اسم لص ، أو اسم سائق إبل .

(٥) من ذلك قولهم : إن المراد من المعرفة هنا — نكرة ، فالمراد من : قيصر ، وأبا حسن ، وأمية ، وهيثم ، وزيد — شخص ، أى شخص ، مسمى بهذا الاسم . فحين تقول : لا كسرى أو : لا قيصر بعده ، تريد : لا مسمى بهذا الاسم ، وحين نقول « لا أبا حسن لها : أى : لا مسمى بهذا الاسم لها ، أو لا فيصل لها ، وهكذا . . . فالكلمة معرفة فى الظاهر ، ولكنها نكرة تأويلا . وهذا مسوغ لعمل « لا » عندهم . ومن تأويلاتهم : أن المعرفة كان قبلها مضاف محذوف ملحوظ ، وهو نكرة . ثم أقيم المضاف إليه مقامه ؛ فيقدرون فى لا كسرى . . . أو : لاقيصر بعده . . . لا مثل كسرى ، ولا مثل قيصر . . . ولا مثل أبى حسن . . . ولما حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه صار الكلام : لا كسرى ، لا قيصر ، لا أبا حسن . . . وعلى كل تأويل اعتراض ، أو أكثر سجلته المطولات .

والحق أن مثل هذا التأويلات افتعال لا خير فيه ، لعدم مسايرته الحقيقة الناطقة بأن بعض العرب قد يعمل : « لا » مع تعريف اسمها. (٦) وهى التى سبقت الإشارة إليها فى رقم ٤ من هامش ص ٦٩٢.

... ...

... ...

فى محل نصب ، بشرط أن تكون مضافة مسبوقة بكلمة : « لا - أو : ليس » - وبشرط أن يكون المضاف إليه محذوفاً قد نُوى معناه على الوجه المفصَّل فى مكانه من باب : «الإضافة» ؛ نحو : قطعت ثلاثة أميال لا غيرُ - أو ليس غيرُ - أى : لا غيرُها ، أو ليس غيرُها مقطوعاً .

والنحاة يقولون فى إعراب هذا : إنه مبنى على فتح مقدر ، منع من ظهوره الضم العارض للبناء أيضاً - فى محل نصب . وفى هذا تكلف وتطويل يدعوهم إليه رغبتهم فى إخضاع هذا النوع لحكم المفرد بحيث يكون الحكم (وهو البناء على الفتح فى محل نصب) عاماً مطرداً . لكن لا داعى لهذا التكلف . إذ لا مانع من أن يقال : إنه مبنى على الضم(١) - مباشرة - فى محل نصب .

(كما فى الصبان والخضرى عند كلامهما على أحكام : « غير » فى باب الإضافة ، وستجىء فى الموضع الذى أشرنا إليه) .

• • •

(١) جـ ٣ ص ١٣١ م ٩٥ .

المسألة ٥٧ :

اسم « لا » المتكررة مع العطف

(١) لا خيرَ مرجوٌّ من الشرِّير، ولا نفعَ
لا خيرَ مرجوٌّ من الشرير، ولا نفعاً
لا خيرَ مرجوٌّ من الشرير ، ولا نفعٌ

إذا تكرّرت : « لا » وكانت كل واحدة مستوفية شروط العمل ، فكيف نضبط الاسم الواقع بعد : « لا » المكررة ؛ وهى التى ليست الأولى ؟[1] .

(٢) لا تقدمَ ولا رقيَّ مع الجهالة
لا تقدمَ ولا رقيًّا مع الجهالة
لا تقدمَ ولا رُقيٌّ مع الجهالة

(٣) لا نهرَ فى الصحراء ولا بحرَ، أو : ولا بحراً ، أو : ولا بحرٌ

لهذا الاسم صورة متعددة بتعدد الأساليب التى يوضع فيها . ونبدأ بصورة من أكثر تلك الصور استعمالا ؛ هى التى يكون فيها اسم « لا » الأولى مفرداً، واسم المتكررة مفرداً معطوفاً على اسم الأولى . كما فى الأمثلة المعروضة .

يجوز فى هذا الاسم المفرد المعطوف أحد ثلاثة أشياء[3] :

أولها : البناء[4] على الفتح ، أو ما ينوب عن الفتحة ، فنقول فى المثال الأول : لا خيرَ مرجوٌّ ولا نفعَ . على اعتبار « لا » المكررة نافية للجنس . « نفعَ » اسمها ، مبنى على الفتح فى محل نصب — وخبرها محذوف[5] تقديره — مثلا — :

---

(١) أما الأولى فقد سبق الكلام عليها فى ص ٦٨٥ وما بعدها .

(٢) عرفنا — فى ص ٦٩٢ — أن المراد بالمفرد هنا : ماليس مضافاً ولا شبيها بالمضاف ؛ فيدخل فى المفرد بهذا المعنى، المثنى والجمع . وإذا تكررت والاسم غير مفرد فالحكم يجىء فى رقم ١ من هامش ص ٧٠١ .

(٣) ولكل إعراب معنى خاص به .

(٤) وفى حالة البناء لا يدخله التنوين؛ كالشأن فى كل مبنى ؛ ولما سبق فى ص ٦٩٢ ورقم ٤ من هامشها.

(٥) ومما هو جدير بالتنويه أن خبر المكررة قد يكون محذوفاً كهذا المثال ، وأن العطف فيه من نوع عطف الجملة على الجملة ، خضوعاً لقاعدة المطابقة . وقد يكون الخبر مذكوراً والعطف عطف جملة على جملة كقولنا : لا خير مرجو من الشرير ولا نفع مرجو منه ، ومثله : لا كرامة لمنافق ، ولا شرف لكذاب ، وقولهم : اللهم لا شكاية من قضائك ، ولا استبطاء لجزائك ، ولا كفران لنعمتك ، ولا مناصبة لقدرتك . وقد يكون الخبر صالحاً للاثنين معاً كالمثال الثانى (لا تقدم ولا رقى مع الجهالة) . فالظرف من حيث المطابقة صالح للاثنين، فالعطف عطف مفردات إن جعلنا الظرف خبراً عن المعطوف عليه والمعطوف معاً . أما إن جعلناه خبراً لأحدهما فقط ، وخبر الثانية محذوفاً فالعطف عطف جمل . ومثل هذا يقال فى المثال الثالث أيضاً فلا بد قبل الحكم على نوع العطف (بأنه عطف جمل أو عطف مفردات) من النظر أولا إلى الخبر ، ومطابقته ، أو عدم مطابقته للمعطوف والمعطوف عليه معاً ، وأنه صالح للإخبار به عنهما ، أو غير صالح . وهذه من الأمور التى تتطلب يقظة وإدراكاً تامين .

مرجوٌّ[1] . والجملة الاسمية الثانية معطوفة على الجملة الاسمية الأولى ؛ فعندنا جملتان .

ونقول فى المثال الثانى : لا تقدمَ ولا رقىٌّ مع الجهالة ؛ فتكون كلمة : « رقىّ » اسم ، « لا » الثانية على الاعتبار السابق ، ولكن خبرها وخبر الأولى هو الظرف : « مع » فإنه يصلح خبراً لهما[2] .

ونقول فى الثالث : لا نهرَ فى الصحراء ولا بحرٌ . فيجرى على هذا المثال ما جرى على الثانى[2] .

ثانيهما : الإعراب[3] مع نصبه بالفتحة أو ما ينوب عنها . فنقول فى المثال الأول : لا خيرَ مَرجوٌّ من الشرير ، ولا نفعاً ، بإعرابه منصوباً . وهذا على اعتبار : « لا » الثانية زائدة لتوكيد النفى ؛ فلا عمل لها . وكلمة . « نفعاً » معطوفة بحرف العطف على محل اسم « لا » الأولى ؛ لأن محله النصب . (فهو مبنى فى اللفظ ، لكنه منصوب المحل ، كما سبق[4]) .

ونقول فى المثال الثانى : لا تقدمَ ولا رقياً مع الجهالة . على الاعتبار السابق أيضاً ؛ فتكون « لا » المكررة زائدة لتوكيد النفى ، « رقياً » معطوفة على محل اسم « لا » الأولى . وخبر « الأولى » هو الظرف : « مع » .

ونقول فى المثال الثالث : لا نهرَ فى الصحراء ولا بحراً ؛ كما قلنا فى الأول تماماً .

ثالثها : الإعراب مع رفعه[5] بالضمة ، أو بما ينوب عنها ؛ فنقول فى المثال الأول : لا خيرَ مرجوٌّ من الشرير ، ولا نفعٌ . برفع كلمة : « نفع » على اعتبار « لا » الثانية زائدة لتوكيد النفى ؛ فلا عمل لها . و « نفع » مبتدأ مرفوع ، خبره محذوف ، والجملة الاسمية الثانية معطوفة على الجملة الاسمية الأولى .

ويصح اعتبار « لا » الثانية عاملة عمل « ليس » وكلمة : « نفع » اسمها

---

(١) فى مثل هذا المثال وأشباهه لا يمكن اعتبار كلمة : « نفع » المبنية معطوفة على كلمة : « خير » المبنية ، واكتسبت منها البناء . لا يمكن ذلك ؛ لأن البناء لا ينتقل إلى التوابع ، ولا يراعى فيها إن كان سببه بناء المتبوع — كما فى « ج » من هامش ص ٧٠١ وفى « ا » من ص ٧٠٢ — .

(٢و٢) انظر رقم « ٥ » من هامش الصفحة السابقة .

(٣) الإعراب يقتضى تنوينه . إلا إن وجدنا ما يمنع التنوين ؛ كمنع الصرف . .

(٤) فى ص ٦٩٤ وهامشها .

(٥) ومع تنوينه أيضاً ، إلا إن وجد ما يمنع التنوين ؛ كمنع الصرف .

مرفوع . والخبر محذوف . والجملة من « لا » الثانية ومعموليها معطوفة على الجملة الأولى .

ويصح اعتبار «لا» الثانية زائدة لتوكيد النفي . وكلمة : « نفع» معطوفة على « لا » الأولى مع اسمها[1] . —لأنهما بمنزلة المبتدأ المرفوع ؛ فالمعطوف عليهما معًا يكون مرفوعاً أيضًا[2]— . ويجرى على المثالين الأخيرين ما جرى على المثال الأول ؛ حيث يصح فى كلمتى رقّ ،و« بحر »الرفع على أحد الاعتبارات الثلاثة السّابقة[3] .

« ملاحظة » : إذا تكررت « لا » وكل واحدة مستوفية الشروط ، مفردة الاسم ؛ وكانت الأولى لنفي الوّحدة (أي : عاملة عمل ليس) جاز فى اسم المكررة بعد عاطف ، أمران : أن يكون معربًا مرفوعًا بالضمة أو بما ينوب عنها ، وأن يكون مبنيًّا على الفتح أو ما ينوب عن الفتحة ؛ مثل : لا قوىٌّ ولا ضعيفٌ أمام القانون . أو : لا قوى ولا ضعيفَ أمام القانون .

(ا) فالرفع — فى هذا المثال — إما على اعتبار « لا المكررة » زائدة لتوكيد النفي . والاسم بعدها معطوف على اسم الأولى ؛ فالمعطوف مرفوع كالمعطوف عليه ، والخبر عنهما معا هو الظرف : (أمام) . وإما على اعتبار « لا » المكررة زائدة للنفي أيضًا ، والاسم بعدها مبتدأ[4] ، وإما على اعتبار « لا » المكررة عاملة عمل « ليس » والمرفوع بعدها اسمها[5] .

وإنما جاز الرفع على هذين الاعتبارين ، ولم يجز النصب لأن النصب إنما يجرى على اعتبار أن « لا » المكررة زائدة ، والاسم الذى بعدها معطوف على محلِ اسم الأولى ، المبنى لفظًا المنصوب محلاً . ولما كان اسم الأولى هنا مرفوعًا . وليس مبنيًا على الفتح

---

(١) أو على اسم « لا » وحده عند بعض النحاة — فى هذه الصورة وأشباهها مما يأتى — باعتباره مبتدأ فى الأصل . ولا أثر للخلاف بين الرأيين .

(٢) إنما يصح هذا الاعتبار على تقدير : « لا خير ولا نفع مرجوٌّ من الشرير » بشرط أن يكون العطف هنا « عطف تفسير » لا مغايرة فيه بين معنى المعطوف والمعطوف عليه ، كالتفسير فى مثل : أخذت العسجد والذهب فصغته وانتفعت به . أما إن كان العطف مقتضياً المغايرة المعنوية — كأكثر حالات العطف — فلا يصح الإعراب السالف ، إذ فيه تختل المطابقة حين نقول : لا خير ولا نفع مرجوٌ من الشرير. والصواب : « مرجوّان » كما تقول : لا كبير ولا صغير مهملان ، لا مهمل .

(٣) تنطبق الاعتبارات السابقة على كلمة : « مال » فى قول شاعرهم :

لا خيل عندك تُهديها ولا مالُ فليُسعد النطق إن لم يُسعد الحال

(٤) وخبره هو الظرف : « أمام » وخبر الأولى محذوف . أو العكس ؛ فيكون الظرف خبر الأولى وخبر الثانية هو المحذوف . وعلى كلا الاعتبارين تكون الجملة الاسمية الثانية معطوفة على الجملة الاسمية الأولى .

(٥) والخبر هنا ونوع العطف كالحالة السابقة .

لفظًا . كان غير منصوب محلاً ؛ فلا يجوز العطف بالنصب على محل لاوجودله[1].

(ب) والبناء على الفتح على اعتبار «لا» المكررة نافية للجنس ،

إلى هنا انتهى الكلام على أحكام اسم «لا» المكررة مع العطف ،حين يكون الاسم مفرداً بعد كل واحدة.وهى أحكام تسرى على اسم «لا» المكررة[2] مرة أو

---

(١) إلى كل الأحكام السابقة يشير ابن مالك إشارة موجزة بقوله :

عَمَلَ «إنَّ» اجعَل للاَ» فى نكِرَه   مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ ، أَو : مُكَرَّرَهْ

يريد : اجعل عمل «إن» من اختصاص «لا» النافية للجنس المكررة وغير المكررة ؛ فتعمل النصب فى الاسم ، والرفع فى الخبر ، بشرط أن يكون ما تعمل فيه نكرة ، فلا يجوز أن يكون اسمها أو خبرها معرفة ،ومن باب أولى لايجوز أن يكونا معرفتين ، ثم قال :

فانْصِب بِهَا مُضَافاً أو :مُضَارِعَهْ   وبعد ذاك الْخبَرَ اذكُرْ رافِعَهْ

وركِّب المفردَ فاتحاً ؛ كَلاَ   حَولَ ولا قُوَّةَ . والثَّانِ اجعَلاَ :

مرفُوعاً ، أو : منصوباً ،أو مُرَكَّبا   وإنْ رفعت أوَّلاً لاَ تَنْصِبا

عرض فى هذه الأبيات لأحكام اسم «لا» فقال : انصبه ؛ (لأنها العامل الذى يعمل فيه النصب) وذلك حين يكون مضافاً ، أو مضارعاً له ، أى : مشابهاً للمضاف . وبعد ذلك الاسم المنصوب اذكر الخبر رافعاً إياه . ويؤخذ من هذا البيت أمران .

أولهما : أن اسم : «لا» يكون معرباً منصوباً حين يقع مضافاً ، أو شبيهاً بالمضاف .

وثانيهما : أن الخبر يرفع بشرط أن يجيء بعد الاسم ، غير متقدم عليه ، فلا بد من الترتيب بينهما بحيث يتقدم الاسم ويتأخر الخبر. ولم يتعرض لبقية الشروط التى ذكرناها

وأوضح بعد ذلك حكم الاسم الذى ليس مضافاً ولاشبيهاً به ؛ وهو : الاسم المفرد ؛ فقال : «ركب المفرد فاتحاً» أى : ركبه مع «لا» ، فاتحاً إياه ، بأن تجعله مبنياً على الفتح ؛ بسبب التركيب . (لأنهم يجعلون سبب البناء هو تركيبه مع «لا» تركيباً جعل الكلمتين بمنزلة كلمة واحدة ؛ مثل : خمسةَ عشرَ ، وغيرها من الأعداد المبنية على الفتح ، من أجل تركيبها) ومثال المفرد المبنى كلمة : «حول» ، وكلمة «قوة» فى نحو : لاحولَ ولا قوةَ أمام قدرة الله . وهو مثال أيضاً لاسم «لا» المكررة . وبين أن حكم اسمها الرفع ، أو النصب ، أو التركيب مع «لا» فيكون مبنياً معها على الفتح . (أى : أن اسم «لا» المكررة إذا كان مفرداً يجوز فيه ثلاثة أشياء: الرفع ، أو النصب ، أو البناء على الفتح) . ثم أوضح أن هذه الثلاثة جائزة بشرط أن يكون اسم «لا» الأولى غير مرفوع.فإن كان مرفوعاً – لأنها عاملة عمل «ليس» ، أو مهملة ؛ لعدم استيفائها الشروط – لم يجز فى اسم «لا» المكررة إلا الرفع أو البناء على الفتح ، ولم يجز فيه النصب ، وقد شرحنا ذلك كله ، وعرضنا لأسبابه .

(٢) فى مثل : قصدتك يوم لاحر ولا برد . . . يجوز جملة إعرابات ، منها : رفع كلمتى : «حر» ، «وبرد» على اعتبار «لا» ملغاة ، أو عاملة عمل «ليس» . ومنها : بناء الكلمتين على الفتح باعتبار «لا» عاملة عمل «إن» – والخبر فى كل الصور السالفة محذوف . ومنها جر الكلمتين باعتبار «لا» اسم بمعنى «غير» وهو مضاف ، ونعت ، منعوته كلمة : «يوم» مع تنوين يوم . والمضاف إليه هو الكلمتان المجرورتان – راجع الصبان جـ ٢ باب الإضافة ، عند الكلام على «إذ» ففيه بعض البيان – .

أكثر ، بشرط استيفاء كل واحدة شروط العمل ، وإفراد اسمها ؛ كما عرفنا[1].

• • •

حكم المعطوف على اسم « لا » بغير تكرارها[2]:

إذا لم تتكرر : « لا الجنسية » وعطف على اسمها جاز فى المعطوف النكرة الرفع

---

(١) أما إذا تكررت « لا » المستوفية الشروط ولم يكن اسم كل واحدة مفرداً فإن الحكم يختلف باختلاف الصور الناشئة من ذلك ؛ وأهمها :

ا — أن تكون الأسماء كلها مضافة أو شبيهة بالمضاف ؛ نحو : لا زارع حقل ، ولا بستانى حديقة هنا ، فيجوز فى الاسم بعد المكررة إما النصب على اعتبارها نافية الجنس ، وهو اسمها منصوب بها ، وخبرها محذوفة ، أو : هو المذكور ، وخبر الأول محذوف ، والجملة الاسمية الثانية معطوفة على الأولى فى الحالتين . وإما النصب أيضاً لكن على اعتبارها زائدة لتوكيد النفى ، وهو معطوف على اسم الأولى المنصوب . والظرف ؛ « هنا » خبر عنهما (والعطف عطف مفردات ؛ لأن المعطوف ليس جملة ، وكذلك المعطوف عليه) . وإما الرفع على اعتبار « لا » مهملة : وبعدها مبتدأ . أو على اعتبارها عاملة عمل : « ليس » وهو اسمها ، والخبر فى الحالتين محذوف أو هو المذكور . والجملة الاسمية الثانية معطوفة على الجملة الاسمية الأولى (وعند اعتبار المذكور خبراً يكون الخبر الآخر محذوفاً)

ب — أن يكون الاسم بعد الأولى مضافاً أو شبيهاً بالمضاف ، وبعد المكررة مفرداً مثل : لا عمل خير ولا بر أولى من إكرام الوالدين ؛ فيجوز فى الاسم المفرد بعد المكررة أن يكون اسمها مبنياً على الفتح ؛ لأنها نافية الجنس وخبرها محذوف أو هو المذكور وخبر الأخرى هو المحذوف ، والجملة الاسمية الثانية معطوفة على الجملة الاسمية الأولى .

ويجوز فيه النصب عطفاً على اسم الأولى المنصوب (عطف مفردات) ويجوز فيه الرفع على اعتبار « لا » نافية للوحدة وهو اسمها . أو على اعتبارها مهملة وهو مبتدأ ، والخبر فى الحالتين محذوف أو هو مذكور وخبر الأخرى هو المحذوف ، والجملة فيهما معطوفة على الجملة الاسمية الأولى .

حـ — أن يكون الاسم بعد الأولى مفرداً وبعد المكررة مضافاً أو شبيهاً به ، نحو لا بر ولا عمل خير أولى من إكرام الوالدين . . . فالاسم بعد الأولى مبنى وبعد المكررة يجوز فيه النصب عطفاً على محل اسم الأولى ، وتكون « لا » المكررة زائدة لتوكيد النفى ، أو : أن الثانية نافية الجنس والاسم بعدها منصوب بها ، والخبر محذوف أو مذكور وهى مع جملتها معطوفة على الأولى مع جملتها . وهنا العطف عطف جمل . ويجوز رفعه على أنه اسم لا العاملة عمل « ليس » ، أو على أنه مبتدأ وهى مهملة ، وفى الحالتين يكون الخبر محذوفاً أو مذكوراً على حسب الجملة ، والعطف فيهما عطف جمل .

وهذا ولاتراعى حالة البناء فى اسم الأولى لأن البناء لايراعى فى التوابع — كما سبق . فى رقم ١ من هامش ص ٦٩٨ ويأتى فى « ا » من ص ٧٠٢ .

ومن المفيد التنويه مرة أخرى بأن اعتبار العطف عطف جمل أو عطف مفردات ، إنما يتوقف على الخبر المذكور ، أهو خبر للأولى وحدها فيكون خبر الثانية محذوفاً ويكون العطف من نوع عطف الجمل ، أم أنه خبر للثانية ؛ فيكون خبر الأولى هو المحذوف ، والعطف عطف جمل أيضاً ؟ أو أنه صالح لهما معاً (كما إذا كان شبه جملة) فيصح أن يكون العطف عطف مفردات ، أوجمل ؛ نحو : لا سيارة ولا طيارة هنا . فإن جعلنا الظرف خبراً لأحدهما فقط وجعلنا خبر الأخرى هو المحذوف فالعطف عطف جمل . . فمن المهم التنبه لهذا كله ، وإلى مطابقة الخبر وعدم مطابقته .

(٢) وهذا الحكم خاص بالمعطوف على اسم « لا » دون أخواتها من الحروف الناسخة ، فلهن أحكام أخرى سبقت فى ص ٦٦٥ .

أو النصب فى جميع الحالات (أى : سواء أكان مفرداً أم غير مفرد ، وسواء أكان اسمها ــ وهو المعطوف عليه ــ ، مفرداً أم غير مفرد ، ومن أمثلة ذلك :

(ا) لا كتابَ وقلمٌ فى الحقيبة ، أو : لا كتابَ وقلماً فى الحقيبة . فيجوز فى المعطوف أمران :

الرفع على اعتبار أن كلمة : « قلم » ، معطوفة على « لا » مع اسمها ، وهما بمنزلة المبتدأ المرفوع ، فالمعطوف عليهما مرفوع أيضاً . أو : على الاسم وحده باعتباره مبتدأ فى الأصل ــ وهذا أحسن ــ

والنصب على اعتبار أن كلمة : « قلم » معطوفة على محل اسم « لا » المبنى ، لأنه مبنى فى اللفظ لكنه منصوب المحل ، فيجوز العطف عليه بمراعاة محله ، لا لفظه (لأن البناء لا يراعى فى التوابع ، كما سبق)[1].

(ب) لا كتابَ هندسةٍ وقلمُ رصاص فى الحقيبة ، يجوز فى المعطوف الأمران : الرفع على الاعتبار السالف ، والنصب على العطف على لفظ اسم « لا » المنصوب .

(حـ) لا كتابَ حساب وقلمٌ أو قلماً فى الحقيبة . يجوز فى المعطوف الأمران الرفع والنصب على الاعتبارين السالفين فى : « ب» .

(د) لا كتابَ وقلمَ رصاص ، فى الحقيبة . يجوز فى المعطوف الأمران : الرفع أو النصب على الاعتبارين السالفين فى : « ا » .

فإن كان المعطوف معرفة لم يجز فيه إلا الرفع على اعتباره مبتدأ[2]. . . .

وعلى ضوء الصور والأساليب السالفة ــ إفراداً وتركيباً ــ تُضبط الصور الأخرى التى لم نعرضها هنا . ويجب مراعاة الخبر بدقة ، ليظهر المعنى ، وليمكن تمييز نوع العطف إن وجد[3].

• • •

حكم المعطوف على اسم « لا » المكررة :

يتبع المعطوف عليه ، (أى : يتبع اسمها) فى إعرابه رفعاً ونصباً دون أن يتبعه فى البناء كما عرفنا .

---

(١) فى رقم ١ من هامش ص ٦٩٨ وفى آخر « حـ » من هامش ص ٧٠١

(٢) لأن اسم : « لا » بنوعيها لا يكون معرفة ، وعند عطفه على اسم الأولى يكون بمنزلة الاسم مع عدم صلاحيته لذلك ؛ بسبب تعريفه . هكذا يعللون . والعلة الصحيحة هى نطق العرب ، واستعمالهم .

المسألة ٥٨ :

حكم نعت اسم « لا »

لا تاجرَ خدّاعَ ناجحٌ لاسيارةَ مسرعةَ مأمونةٌ لا كتابةَ ، رديئةَ ممدوحة	كيف نضبط الكلمات التي تحتها خط وهى : (خدّاع — مسرعة . رديئة) وأشباهها من كل كلمة وقعت (نعتاً . مفرداً) ، (لاسم : « لا » النافية للجنس، المفرد) ، (ولم يفصل بين النعت والمنعوت فاصل) [1] .

يجوز فى ضبط هذا النعت أحد أمور ثلاثة :

(ا) بناؤه على الفتح [2] أو بما ينوب عن الفتحة، كالشأن فى اسم: لا ؛ فنقول : لا تاجرَ خدّاعَ ناجحٌ — لا سيارةَ مسرعةَ مأمونةٌ — لا كتابةَ رديئةَ ممدوحةٌ .

(ب) إعرابه منصوباً بالفتحة . أو بما ينوب عنها ؛ مراعاة لمحل اسم « لا » . فنقول : لا تاجرَ خداعاً ناجح — لا سيارةَ مسرعةً مأمونةٌ — لا كتابةَ رديئةً ممدوحةٌ .

(حـ) إعرابه مرفوعاً بالضمة أو بما ينوب عنها . على اعتباره نعتاً لكلمة : « لا » مع اسمها ؛ وهما معاً بمنزلة المبتدأ المرفوع ، فنعتها مرفوع كذلك، أو على اعتباره نعتاً لاسمها وحده [3] ؛ تقول :

---

(١) فالشروط ثلاثة . أن تكون الكلمة : نعتاً مفرداً (أى : ليست مضافة ، ولا شبيهة بالمضاف) — وأن يكون اسم : « لا » مفرداً ، وألا يفصل بين النعت والمنعوت فاصل ؛

هذا ، والنفى ينصب فى الحقيقة على النعت . وسيجىء فى الزيادة : — « ا » ص٧٠٧ — أسلوب خاص يشتمل على نوع من النعت له حكم يختلف عما سيذكر هنا .

(٢) على تخيل أنه ركب مع اسم « لا » قبل مجيئها كتركيب خمسةَ عشرَ ، وغيرها من الأسماء المركبة من كلمتين صارتا بمنزلة كلمة واحدة ، وبنيت على فتح الجزأين بسبب التركيب . ولا يصح أن يكون بناء النعت هنا تبعاً لبناء اسم « لا » ؛ لما تقرر من أن بناء المتبوع لا ينتقل إلى التابع . كما أن وجود نعت لاسم « لا » المفرد لا يخرج الاسم عن حالة الإفراد — كما سبق فى آخر رقم ٣ من هامش ص ٦٩١ — ؛ لأنه لا عمل له فى النعت .

(٣) باعتبار أن أصله مبتدأ .

لا تاجرَ خداعٌ ناجحٌ – لا سيارةَ مسرعةٌ مأمونةَ – لا كتابةَ رديئةٌ ممدوحةٌ[١].
فإن اختل شرط من الشروط الثلاثة السالفة لم يصح بناء النعت على الفتح ، وصح أن يكون مرفوعًا أو منصوبًا . فإذا كان النعت غير مفرد ، – مثل : لا تاجر خدّاعَ الناسِ ناجحٌ ، – فإنه لا يجوز فى هذا النعت (وهو : خدّاع) أن يكون مبنيا على الفتح[١] ويجوز أن يكون منصوبًا أو مرفوعًا على الاعتبار الذى أوضحناه سالفًا (فى : «ب» و «حـ») .

وإن كان المنعوت غير مفرد ، مثل : لا تاجرَ خشبٍ خداعٌ ناجحٌ ، لم يجز البناء على الفتح أيضًا[٢]، وجاز النصب أو الرفع ؛ كسابقه .

وكذلك الحكم إن وجد فاصل بين النعت والمنعوت ؛ مثل لا تاجرَ وصانعٌ خدّاعان ناجحان. فلا يجوز بناء كلمة ، «خداعان» بل يجب نصبها، أو رفعها .

ومما يلاحظ أن المنعوت إذا كان غير مفرد (بأن كان مضافًا أو شبيهًا بالمضاف) فإنه سيجىء بعده ما يفصل بينه وبين النعت حتمًا .

• • •

---

(١) وفى هذه الأحكام يقول ابن مالك :

ومفردًا نَعْتاً لِمَبْنِىٍّ يَلِى فافْتَحْ ، أَوْ : انْصِبَنْ ،أو : ارْفَعْ ، تَعْدِلِ

يريد : أن النعت المفرد ، الذى يلى اسم « لا » المبنى ، يجوز فيه الفتح ، أو النصب . وإن شئت ؛ فارفعه ؛ تكن عادلا بين الرفع وغيره . أو تكن عادلا بين الثلاثة (والفاء فى : « فافتح زائدة لتحسين اللفظ ، فلا تمنع من تقدم معمول مادخلت عليه . مثل كلمة : « مفرداً » هنا) .

(٢) لأن بناءه على الفتح يقوم على تخيل أنه مركب مع اسم « لا » كتركيب الأسماء التى يقتضى التركيب بناءها على فتح الجزأين ؛ كسبعةَ عشرَ ، وغيرها من الأعداد والأسماء المركبة – كما أوضحناه فى رقم ٢ من هامش الصفحة ٧٠٣ – وهذا التركيب لا يكون إلا بين كلمتين فقط . فإذا كان النعت غير مفرد ، أو كان المنعوت غير مفرد – ترتب على هذا أن يقع التركيب بين أكثر من كلمتين ، وهذا مرفوض . وكذلك الشأن لو وجد فاصل بين النعت والمنعوت ؛ فإنه سيؤدى إلى قيام التركيب بين أكثر من كلمتين .

(٣) وإلى النعت غير المستوفى للشروط يشير ابن مالك بقوله :

وغيرَ ما يَلِى ، وَغيرَ المفْرَدِ لا تَبْنِ : وانْصِبْهُ ، أوِ الرَّفْعَ اقْصِدِ

يقول : إذا كان النعت لا يلى المنعوت ، لوجود فاصل بينهما ، أو كان أحدهما أو كلاهما غير مفرد – فلا تبن النعت ، بل انصبه ، أو اقصد إلى الرفع ؛ فأنت مخير بين النصب والرفع – دون البناء .
ثم أشار بعد ذلك إلى حكم العطف على اسم «لا » التى لم تتكرر ؛ فقال : إن حكم المعطوف هو كحكم النعت المفصول . ذلك الحكم الذى يقضى باختيار النصب أو الرفع دون اختيار البناء . وقد شرحنا حكم ذلك العطف تفصيلا ، ويقول فيه ابن مالك :

والعَطْفُ إنْ لم تتكرَّرْ : «لا » احْكُمَا لَه بمَا للنعْتِ ذى الفصْلِ انتَمَى

انتمى ، أى : انتسب . واحكما ، أصلها : احكمن ؛ بنون التوكيد الخفيفة ، وقلبت ألفا عند الوقف.

... ...
... ...

زيادة وتفصيل :

البدل النكرة (وهو الصالح للدخول : «لا») كالنعت المفصول ، نحو : لا أحدَ ، رجلا ، وامرأةً فيها . بالنصب أو الرفع ، ولا يجوز بناؤه على توهم تركيبه مع المبدل منه ، لأن البدل على نية تكرار العامل : «لا» ، فيقع بين البدل والمبدل منه فاصل مقدر يمنع من ذلك التركيب الوهمى . وأجازه بعضهم لأن هذا الفاصل — وهو «لا» — يقتضى الفتح[1] .

فإن كان البدل معرفة وجب رفعه[2] ، نحو لا أحد محمدٌ وعلىٌّ فيها . وكذا يقال فى عطف البيان .

أما التوكيد فالأفضل فى اللفظىّ منه أن يكون جاريًا على لفظ المؤكَّد من ناحية خلوه من التنوين . ويجوز رفعه أو نصبه . وأما المعنوى فيمتنع هنا تبعًا للرأى الشائع القائل : إنه لا يَتْبَع نكرة ؛ لأن ألفاظه معارف . أما على الرأى القائل إنه يتبعها فيتعين رفعه ، لعدم دخول «لا» على المعرفة[3] .

• • •

(١) ومن المستحسن هنا عدم الأخذ بهذا الرأى الذى يوقع فى لبس .

(٢) على اعتباره بدلا من «لا» مع اسمها وهما بمنزلة المبتدأ المرفوع . . . ، أو من اسمها بحسب أصله للمبتدأ .

(٣) حاشية الخضرى ج ١ باب «لا» عند الكلام على تكرارها ووقوع اسمها بعد عاطف .

المسألة ٥٩ :

بعض أحكام أخرى

(ا) دخول همزة الاستفهام على « لا » النافية للجنس[1].

إذا دخلت همزة الاستفهام على : « لا » النافية للجنس صار الأسلوب إنشائيًّا ، ولم يتغير شيء من الأحكام السالفة كلها . — وهذا أوضح الآراء وأيسرها — يتساوى معه أن تكون « لا » مفردة ، ومكررة ، وأن يكون الاسم مفرداً وغير مفرد ، منعوتًا وغير منعوت ، معطوفًا وغير معطوف . . . إلى غير ذلك من سائر الأحكام التى أوضحناها .

ولا فرق فيما سبق بين أن تكون الهمزة للاستفهام الصريح عن النفى المحض (أىْ : دون قصد توبيخ أو غيره . . .) ؛ نحو : ألا رجلَ حاضر[2] ؟ أو للاستفهام المقصود به التوبيخ[3]؛ كقولك للبخيل : ألاإحسان منك وأنت غنىّ ؟ . أو للاستفهام المقصود به التمنى[4]؛ نحو ألا مالَ[5] فأساعدَ المحتاج[6] ؟ .

• • •

---

(١) وكذلك على « لا » التى لنفى « الوحدة » كما تقدم فى رقم ١ من هامش ص ٦٠٤ منقولا عن الخضرى . . .

(٢) إذا كان السؤال عن عدم حضور أحد من الرجال .

(٣) ولا يسمى الآن استفهاماً ؛ فقد تحول عنه إلى الغرض الجديد ؛ (من التوبيخ ، أو التمنى، أو : غيرهما) وتسميته استفهاماً إنما هى بحسب أصله قبل أن يتحول .

(٤) انظر الزيادة والتفصيل ص ٧٠٧ .

(٥) الخبر محذوف ؛ تقديره ، موجود . (راجع ما يأتى فى الزيادة والتفصيل — ٧٠٧ — خاصاً بكلمة : « ألا » التى للتمنى) .

(٦) وفيما سبق يقول ابن مالك :

وأَعْطِ « لاَ » مَعْ هَمْزَةِ اسْتفهامِ ... ما تستحقُّ دُونَ الاسْتفْهَامِ

... ...
... ...

زيادة وتفصيل :

(ا) من الأساليب الصحيحة فى التمنى : « ألاَ ماءَ ماءَ بارداً » . فكلمة : « ماء » الثانية نعت[1] للأولى : فهو مبنى على الفتح ، لأنه بمنزلة المركب المزجىّ مع اسم « لا » . ويجوز نصبه . ويمتنع رفعه عند سيبويه ومن معه ، على اعتبار مراعاة محل (لا) مع اسمها ، وأنهما بمنزلة المبتدأ ، ولكن يجوز عند المازنى ومن وافقه .

وعلى هذا ، تكون « ألا » التى : للتمنى مُحتفظة عند بعض النحاة — بجميع الأحكام الخاصة التى كانت لكلمة : « لا » قبل دخول الهمزة . وقبل أن يصيرا كلمة واحدة للتمنى .

وإذا لم يكن خبرها مذكوراً فهو محذوف . ويخالف فى هذا فريق آخر كسيبويه ؛ فيرى أنها حين تكون للتمنى — لا تعمل إلا فى الاسم ؛ فلا خبر لها ؛ لأنها صارت بمنزلة « أتمنى . فقولك : « ألا ماءَ » ، كلام تام عنده ؛ حملا على معناه ، وهو : أتمنى ماء . فلا خبر لها لفظًا ولا تقديراً ، واسمها هنا يكون بمنزلة المفعول به . ولا يجوز إلغاء عملها فى الاسم ، كما لا يجوز الوصف ولا العطف بالرفع مراعاة للابتداء ؛ كما أشرنا . ولا يقع هذا الخلاف فى النعوت الأخرى . التى سبق حكمها[2] .

والرأى الأول — مع عيبه — أفضل ؛ لأنه مطرد يساير القواعد العامة ؛ فلا داعى للأخذ بالرأى الثانى المنسوب لسيبويه ومن معه .

ويتعين تنوين كلمة : « بارداً » ، لأن العرب لم تركب أربعة أشياء[3] تركيبًا مزجيًّا ، ولا يصح إعراب كلمة : « ماء » الثانية « توكيداً » ، ولا « بدلا » ؛ إذ يكون كل منهما تابعاً مقيداً بالنعت الآتى بعده ، مع أن الأول — وهو المتبوع — مطلق ؛ فليس التابع مرادفًا له حتى يؤكده ، ولا مساويًا له حتى يبدل منه بدل مطابقة .

لكن جوز بعضهم « التوكيد » فى قوله تعالى : (لَنَسْفَعَنْ بالناصية ناصيةٍ

---

(١) لجواز النعت بالجامد الموصوف بالمشتق ، مثل : مررت برجل رجل صالح وهو من النعت الذى يسمى نعتاً موطئًا ؛ أى : ممهداً (إذ يحصل به التمهيد للنعت بالمشتق الذى بعده) ، وسيجىء بيان هذا فى موضعه الخاص — وهو باب النعت جـ ٣ ص ٣٧٠ م ١١٤ .

(٢) فى ص ٧٠٣ .

(٣) راجع ص ٣٠٠ و ٣١٣ حوث المركب المزجى (تعريفه ، وأنواعه ، وحكمه) .

... ...
... ...

كاذبة) فكذا هنا . وجوز بعضهم أن يكون « عطف بيان » ؛ لأنه يجيز أنْ يكونَ أوضح من متبوعه[1].

(ب) قد ترد كلمة : «ألا» للاستفتاح والتنبيه (بقصد توجيه الذهن إلى كلام هام ، وثيق عند المتكلم ، يجيء بعدها[2]) . وهي كلمة واحدة . لا عمل لها ، فتدخل على الجملة الاسمية والفعلية ؛ فالاسمية نحو : (ألا إنّ أولياءَ الله لا خوفٌ عليهم ولا هم يحزنون) ، والفعلية كقوله تعالى : : (ألا يومَ يأتيهم ليسَ مصروفاً عنهم) ، فقد دخلت على « ليس » .

كما تجيء وهي كلمة واحدة للعَرْض[3] ، والتحضيض ؛ فتَخْتَصُّ بالجملة الفعلية ؛ فمثال العَرْض: ألا تشاركني فى الرحلة الجميلة . ومثال التحضيض ألا تقاوم أعداء الوطن .

(حـ) يجرى على خبر « لا » ما يجرى على سائر الأخبار ، من جواز الحذف - وكثرته - إنْ دلّ دليل . وليس من اللازم لجواز الحذف أن يكون الخبر هنا شبه جملة ؛ فقد يكون شبه جملة كقول الشاعر :

إذا كان إصلاحي لجسميَ - واجباً فإصلاح نفسي - لا محالة..- أوجب

أى : لا محالة فى ذلك . وقول الآخر :

لا يصلح الناس فوْضَى لا سَرَاة[4] لهم ولا سَرَاةَ إذا جُهَّالهم سادوا

أى : ولا سَرَاة لهم إذا جُهَّالهم سادوا .

وقد يكون المحذوف جملة ؛ كأن يقال : هل من جاهل يصلح للسيادة ؟

---

(١) الخلاف شديد بين النحاة فى كل إعراب من هذه الإعرابات (وتراه ملخصاً فى آخر باب « لا النافية للجنس » فى الجزء الأول من : التصريح ، والصبان ، وموجزاً فى حاشية الخضرى)

والذى يمكن استصفاؤه من الجدل العنيف وما يتضمنه من اعتراضات هو: صحة الإعرابات السالفة كلها ، وأن أحسنها إعراب الكلمة الثانية « نعتاً موطئاً » (كما سيجيء فى باب النعت من الجزء الثالث ص ٣٧٠ م ١١٤ طبقاً لما أشرنا) .

(٢) كما فى رقم ١ من هامش ص ٦٤٩ .

(٣) العرض : طلب الشيء برفق . والحض : طلبه بشدة وقوة . وتفصيل الكلام عليهما فى الجزء الرابع : باب : ألا ، ولولا ، ولوما ...م ١٦٢ ص ٤٧٧ .

(٤) جمع سَرِيّ ، وهو: الشريف ، كريم الحسب .

... ...
... ...

فيجاب : لا جاهلَ . أى : لا جاهل يصلح للسيادة . . . وقد يكون مفرَداً كالأمثلة الآتية بعد :

والدليل على الحذف قد يكون مقاليًّا ، كأن يقال : من المسافر ؟ فيجاب : لا أحد . أى : لا أحدَ مسافر . وقد يكون الدَّليل مفهومًا من المقام والحالة الملابسة ، كأنْ يقال للمريض : لا بأسَ ، أى : لا بأس عليك . وللسارق : لا نجاة ، أى : لا نجاة لك . وبغير الدليل لا يصحّ الحذف . . .[1]

ومن الأساليب التى حذف فيها الخبر : « لا سيما » وقد سبق الكلام عليها[2] .

ومنها : لا إلهَ إلا الله[3] ؛ ومنها : لا ضَيْرَ[4] .ومنها : لا ضررَ ولا ضِرار[5] . ومنها : لا فوْتَ[6] . . .

وقد يحذف الاسم لدليل ، نحو : لا عليك . أى : لا بأس عليك .

(د) بمناسبة الكلام على : « لا » يتعرض بعض النحاة لتفصيل الكلام على

---

(١) وفى هذا يقول ابن مالك :

وشاع فى ذا البابِ إسقاطُ الخبرْ ... إذَا المـرادُ مَعْ سُقُوطِهِ ظَهَرْ

(٢) فى الجزء الأول : (آخر باب : « الموصول » م ٢٨ ص ٤٠١) .

(٣) يصح فى كلمة : « الله » فى هذا المثال - كما سيجىء فى الصفحة التالية - الرفع ، إما باعتبار أنها بدل من « لا » مع اسمها ؛ لأنهما فى حكم المبتدأ ، إذ هما فى محل رفع بالابتداء عند سيبويه . . . و . . . وإما باعتبار أنها بدل من اسم « لا » قبل دخول الناسخ عليه ، فقد كان فى أصله مبتدأ قبل مجىء « لا » وإما باعتبارها بدلا من الضمير المستتر فى الخبر المحذوف - وهذا هو الرأى الشائع - وتقدير الضمير « هو » فتكون كلمة : « الله » بدلا منه .

ويصح نصب كلمة : « الله » على الاستثناء ؛ لأن الكلام تام غير موجب ؛ فيجوز فيه البدلية والنصب - كما هو معروف فى أحكام المستثنى - (راجع الصبان حـ ٢ أول باب الاستثناء . حيث عرض الآراء السالفة) وقالوا لا يجوز فى لفظة : « الله » وأشباهها - أن تكون بدلا من لفظ « إله » لأنه مستثنى منه منفى ، والمستثنى هنا موجب بسبب وقوعه بعد « إلا » ، والعامل المشترك الذى عمل فيهما معا هو « لا » . فيترتب على هذا الإعراب أن تكون « لا » قد عملت فى الموجب - لأن العامل فى البدل هو العامل فى المبدل منه ، عند أكثرهم - ، وهى لا تعمل فى الموجب . هذا سبب المنع عند أكثرهم . لكن آخرين يقولون بالجواز ؛ بحجة أنه يغتفر فى الثوانى ما لا يغتفر فى الأوائل - طبقاً البيان الذى يجىء فى باب : « الاستثناء » - .

(٤) لا ضرر .

(٥) لا ضرار : لا ضرر ولا معارضة ولا مخالفة بغير حق .

(٦) لا فوات ، ولا ضياع لوقت أو غيره .

... ...
... ...

الأسلوب الذى يشتمل على : « لا جَرَمَ » واعتبار « لا » زائدة . أو غير زائدة . وقد سبق[1] تفصيل هذا .

(هـ) إن جاء بعد « لا » جملة اسمية صدرها معرفة ، أو صدرها نكرة لم تعمل فيها — بسبب وجود فاصل ، مثلا — أو جاء بعدها فعل ماض لفظاً ومعنى[2] لغير الدعاء — وجب تكرار « لا » فى أشهرها الاستعمالات . فمثال الاسمية التى صدرها معرفة قوله تعالى : (لا الشمسُ ينبغى لها أن تُدركَ القمرَ ، ولا الليلُ سابقُ النهار[3]) .

والشطر الثانى من قول الشاعر :

عليها سلام لا تواصلَ بعــده فلا القلبُ محزون ، ولا الدمعُ سافحُ[4]

ومثال النكرة التى لم تعمل فيها قوله تعالى : (لا فيها غَوْلٌ[5] ولا هم عنها يُنْزَفُون[6] . . .) ، ولم تعمل هنا لوجود فاصل .

ومثال الماضى لفظا ومعنى قوله تعالى : (فلا صَدَّق ولا صلَّى . . .) وفى الحديث : إن المنبَتّ[7] لا أرضاً قطَع ولا ظهراً أبقَى . وقولهم : والله لا حاق الشر إلا بأهله ، ولا لصِق العار إلا بكاسبه .

(و) إذا وقعت كلمة « إلاّ » بعد « لا » جاز فى الاسم المذكور بعد « إلا » الرفع والنصب . نحو : لا إلهَ إلا اللهَ ُ ، — بالرفع أو النصب — ، ولا سيفَ إلا ذو الفَقَار . أو ذا الفقار فالنصب على الاستثناء ، والخبر محذوف قبل « إلاّ » . والرفع على البدل ، إما من محل « لا » مع اسمها ؛ وإما على البدل من

---

(١) فى رقم ٤ من ص ٦٥٧

(٢) الماضى لفظاً ومعنى هو — كما تقدم فى ص ٥٢ « د » — ما كانت صيغته كالماضى وكذلك معناه فإن كان زمنه الحال أو الاستقبال فهو ماضى اللفظ دون المعنى ، ومنه : لا غفر الله للقاتل : فإنه فعل ماض الدعاء ، والدعاء يجعل معناه مستقبلا . وفى هذه الحالة لا يجب تكرار « لا » .

(٣) إن كانت الجملة الاسمية دعائية لم يجب معها تكرار « لا » ولو كانت هذه الجملة مستوفية للشروط ؛ كقولك للمحسن الذى تدعو له : لا فقر يصيبك .

(٤) ومثله قول الآخر :

فلا هَجْرُهُ يبدو — وفى اليأس راحة — ولا وُدُّهُ يصفو لنا فنكارمه

(٥) صداع وضرر ، أو سكر .

(٦) تسلب عقولهم .

(٧) الذى انقطع عن رفاقه فى السفر ؛ بسبب إرهاقه دابته فى الإسراع حتى عجزت ، فسبقه الرفاق .

... ...

... ...

الضمير المستتر فى الخبر المحذوف ، وإما من محل اسم «لا» بحسب أصله الأول ؛ فقد كان مبتدأ ، وقد أوضحنا هذا قريباً[1] .

(ز) إذا لم تعمل : «لا» بسبب فقد شرط العمل ، مثل : دخولها على معرفة ، أو لوجود فاصل بينها وبين اسمها . . أو . . . — فالواجب عند الجمهور تكرارها — كما تقدم —

ويلزم تكرارها[2] مع اقترانها بالواو العاطفة إذا وليها مفرد منفى بها وقع خبراً أو نعتاً ، أو حالا ، نحو : علىٌّ لا قائمٌ ولا قاعدٌ ، ومررت برجلٍ لا قائمٍ ولا قاعدٍ ، ونظرت إليه لا قائماً ولا قاعداً .

وتتكرر أيضاً إذا دخلت على الماضى لفظاً ومعنًى ، وكان لغير الدعاء — كما سلف — ، نحو : محمود لا قام ولا قعد . وقد يغنى عن تكرارها حرف نفى آخر ، وهذا قليل ؛ مثل لا أنت أبديت رأيك ولم تظهر غرضك . ومنه قول الشاعر : (... فلا هو أبداها ولم يتجمجم)[3] ، وبمناسبة صحة هذا على قلته ننقل هنا ما قاله الصبان ، فى باب : الاشتغال — ج ١ — وحكم الاسم السابق ، وكيف يضبط عند شرح بيت ابن مالك :

« واختير نصب قبل فعل ذى طلب وبعد ما إيلاؤه الفعل غلب .. »

حيث قال الأشمونى : إن النصب يختار فى مواضع ، منها ..و..ومنها النفى بما ، أو : لا ، أو : إنْ ، وضرب الأمثلة الآتية الحرفى هو : (ما زيداً رأيته ، ولا عمراً كلمته ، وإن بكراً ضربته ..) وهنا قال الصبان ما نصه : (قوله : ولا عمراً كلمته ..) مقتطع من كلام ؛ أى : لا زيداً رأيته ، ولا عمراً كلمته ؛ لأن « لا » الداخلة على الماضى غير الدعائية ، يجب تكرارها . كذا نقله شيخنا عن الدنوشرى وأقره هو والبعض . وعندى أنه يقوم مقام تكرار لا الإتيان بدل « لا » الأولى بما « النافية » كما فى المثال ، لأنها مثلها فى الدلالة على النفى وفى الصورة ؛ إذ كل منهما لفظ ثنائى آخره ألف لينة) » اهـ .

---

(١) فى رقم ٣ من هامش ص ٧٠٩ .

(٢) راجع الصبان أيضاً ج ٢ آخر باب : « النعت » .

(٣) من كلام زهير فى معلقته التى أولها :

... ...

... ...

ولم تتكرر فى نحو : لا نَوْلُكَ أن تفعل كذا . . . لأنه بمعنى : لا ينبغى[1] .

فلم يبق شىء لا تتكرر فيه وجوبًا سوى المضارع ؛ نحو : حامد لا يقوم[2] . . .

أمِنْ أمِّ أوفَى دِمنَةٌ لم تَكَلَّم . . . .

(١) فكأنها دخلت على المضارع ؛ فلا يجب تكرارها . وقد سبق الكلام على هذا الأسلوب ومعناه فى ص ٧ وسيجىء أيضاً فى الرقم التالى :

(٢) قال الرضى : (يجب تكرير «لا» المهملة الداخلة على غير لفظ الفعل إلا فى موضعين ؛ أحدهما : أن تكون داخلة على الفعل تقديراً . وذلك إذا دخلت على منصوب بفعل مقدر ؛ نحو : لا مرحباً ، أى : لا لقيت مرحباً . أو لا رَحُبَ موضعك مرحباً . أو على جملة اسمية بمعنى الدعاء ؛ نحو : لا سلام على الخائن ؛ لأن الدعاء بالفعل أولى ، فكأنه قيل «لا» لا سَلَّم سلاماً ؛ ولذا دخلت على : «قولك» كما مر – فى «ز» وفى ص ٤٥٠ – قولهم : لا نولك أن تفعل كذا ، بمعنى : لا ينبغى لك ، .... والنول العطية ، وهو مبتدأ ، وما بعده مصدر مؤول خبره . وقيل فاعل أو نائب فاعل سد مسد الخبر على اعتبار أن «النول» بمنزلة الوصف الذى له مرفوع يسد مسد الخبر – وإنما لم تتكرر «لا» فى هذه المواضع لأنها إذا دخلت على الفعل لم يجب تكرارها إلا إذا كان الفعل ماضياً غير دعاء ؛ نحو قوله تعالى : (فلا صَدَّقَ ولا صلَّى) .

وثانيهما : أن تكون بمعنى : «غير» مع أحد ثلاثة شروط :

١ – أن تدخل على لفظة : «شىء» سواء انْجَرَّ بالإضافة ؛ نحو : هو ابن لا شىء ، أو بحرف الجر – أىّ حرف كان – نحو : كنت بلا شىء ، وغضبت من لا شىء ، أو انتصب ، نحو : إنك ولا شيئاً ، أو ارتفع ، نحو أنت ولا شىء .

٢ – أن ينجر ما بعد «لا» بباء الجر قبلها ، نحو : كنت بلا مال ، ولا ينجر إذا لم يكن لفظ «شىء» إلا بها من بين حروف الجر .

٣ – أن يُعطف ما بعد «لا» على المجرور بكلمة «غير» كقوله تعالى (غير المغضوب عليهم ولا الضالين . . .) اهـ . راجع التصريح هنا .

تم إيداع هذا المصنف بدار الكتب والوثائق القومية
تحت رقم ١٩٧٥/٢٢٠٤

مطابع دار المعارف بمصر – ١٩٧٥
١/٧٤/٤٠٣

النَّحوُ الوافي

الفهرست

(ا) المقدمة : وتتضمن الأسباب الداعية لتأليف هذا الكتاب ، وتوضح منهج تأليفه ، وتبيّن قيمة النحو ، ومزاياه .

(ب) بيان الأبواب العامة التي يشتمل عليها هذا الجزء .

• • •

تفصيل المسائل والموضوعات التي تشتمل عليها الأبواب العامة السابقة ، مع ملاحظة أن العناوين المكتوبة فى الفهرس بخط صغير هى بعض الموضوعات الواردة فى : «الزيادة ، والتفصيل» ، والهوامش .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هى بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش.

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش.

* * *

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة ، والتفصيل ، والهامش.

باب الإعراب والبناء – المعرب والمبنى .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش.

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة ، والتفصيل ، والهامش .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش.

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش.

• • •

باب النكرة والمعرفة وفروعهما

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هى بعض موضوعات الزيادة ، والتفصيل ، والهامش .

• • •

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هى بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش.

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هى بعض موضوعات الزيادة ، والتفصيل ، والهامش .



باب : اسم الإشارة

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش.

باب : الموصول

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش.

* * *

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة ، والتفصيل ، والهامش .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة ، والتفصيل ، والهامش .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش.

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة ، والتفصيل ، والهامش .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هى بعض موضوعات الزيادة ، والتفصيل ، والهامش

باب الحروف الّتى تشبه « ليس » فى المعنى والعمل :

ما — لا — لات — إنْ

• • •

باب أفعال المقاربة ، وأفعال الشروع ، وأفعال الرجاء .

• • •

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش.

باب الحروف الناسخة : (إنّ وأخواتها)

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة ، والتفصيل ، والهامش.

* * *

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة ، والتفصيل ، والهامش .

النحو الوافى

أربعة أجزاء ، تستوعب جميع الأبواب النحوية والصرفية .

وفى صدر الجزء الأول : « مقدمة الكتاب ، ودستور تأليفه » .

ومن موادّ هذا الدستور : إعداد كل مسألة إعداداً مُحْكمًا مستقلاً ، يناسب طلبة الدراسات « النحوية والصرفية » ، ومناهجها بالجامعات ، ثم تعقيب كل مسألة بعد ذلك مباشرة — قبل الانتقال إلى مسألة جديدة — « بزيادة وتفصيل » يناسبان الأساتذة والمتخصصين ، مع العناية فى أكثر المسائل بتسجيل أرقام الصفحات التى تشتمل على ماله صلة بالمسألة المعروضة ، وتدوين تلك الأرقام فى الهوامش ؛ ليتيسر للراغب جمعُ ماتفرق من أحكامها فى مواضع متعددة ، لدواع ومناسبات مختلفة .

وتتبين صفحات « الزيادة والتفصيل » برمز فى أعلاها ؛ يدل عليها وحدها ، ويميزها من غيرها ؛ هو : سطر ، أو سطران ، من النقط الأفقية المتقاربة المتلاحقة .

المسألة ٦٠ :

ظَنّ وأخواتها[1]

أمثلة :

الكلامُ عُنوانٌ على صاحبه . — علمتُ الكلامَ عُنوانًا على صاحبه.
المجاملةُ حارسةٌ للصداقة . — ظننتَ المجاملةَ حارسةً للصداقة .
الوفاءُ دليلٌ على النُبْل . — اعتقدتُ الوفاءَ دليلا على النُبْل .

. . . .

الماءُ الجامد ثلجٌ . — صيَّر البردُ الماءَ ثلجًا .
الجلدُ أسودُ . — ردّت[2] الشمسُ الجلدَ أسودَ .
الخشبُ مشتعلٌ . — تركت النارُ الخشبَ رمادًا .

. . . .

من النواسخ ما يدخل — فى الغالب[3] — على المبتدأ والخبر فينصبهما معًا ، ويُغيّر اسمهما ؛ إذ يَصير اسم كل منهما : « مفعولا به[4] » للناسخ . (مثل : عَلِم ، ظَنّ — اعتقد — صيَّر . . . ، وغيرها من الكلمات التى تحتها خطّ فى الأمثلة المعروضة) . وهذا هو : « القسم الثالث » من النواسخ ، ويشتهر باسم :

---

(١) هما من النواسخ . ويلاحظ ما لا يصلح أن يدخل عليه الناسخ ، (وقد سبق بيانه وبيان معنى الناسخ ، وعمله ، وأقسامه ، وما يتصل بهذا — فى ج ١ ص ٥٤٣ م ٤٢ — باب : « كان وأخواتها » . وتأتى له إشارة فى ص ٢١) —.

(٢) صيرت .

(٣) كان دخول هذا النوع من النواسخ على المبتدأ والخبر أمراً غالباً ، لأن منه ما قد يدخل عليهما ، وعلى غيرهما ، كالفعل : « حسب » ، ومنه ما لا يدخل إلا على غيرهما ؛ كأفعال التحويل الآتية — فى ص ٨ — . وللنحاة تعليل يسوغ الدخول على غيرها ، سيجىء فى « أ » من ص ١١ .

(٤) وبالرغم من اعتبارها مفعولين ، هما « عمدتان » ، لا « فضلتان » كبقية المفعولات ، (كما سيجىء فى رقم ١ هامش ص ١٧٩) ؛ لأن أصلهما المبتدأ والخبر ؛ فيكون الثانى فى المعنى هو الأول ، ولو تأويلا ، والأول هو الثانى فى المعنى أيضاً ؛ كالشأن فى المبتدأ والخبر دائماً . وقد يدخل هذا الناسخ على غيرهما ، — كما سنعرف فى « ا » من ص ١١ — والمفعول الثانى هنا هو الذى تتم به الفائدة الأساسية ؛ لأنه الخبر فى الأصل ، فهو أهمّ .

لاحظ ما يأتى فى « ج » من ص ١٢ ، لأهميته .

« ظَنّ وأخواتها » وليس فيه حروف ؛ فكله أفعال ، أو أسماء تعمل عملها . وتنحصر هذه الأسماء فى مصادر تلك الأفعال ، وفى بعض المشتقات العاملة عملها . فالفعل الماضى المتصرف[1] هنا ، لا ينفرد وحده بالعمل السالف ؛ وإنما يشابهه فيه ما قد يكون له من مضارع ، وأمر ، ومصدر ، واسم فاعل ، واسم مفعول ، دون بقية المشتقات[2] الأخرى . أما غير المتصرّف فعمله مقصور على صيغته الخاصة به ، إذ ليس لها فروع ، ولا صِيَغٌ أخرى تتصل بها .

وقد ارتضى بعض النحاة تقسيم الأفعال العاملة هنا قسمين ؛ مراعيًا الأغلب فى استعمالها[3] ؛ هما : « أفعال قلوب »[4] ، و « أفعال تحويل »[5] . ولا بد لكل

---

(١) الفعل الماضى المتصرف إما أن يكون تصرفه كاملا ؛ — فيكون له المضارع ، والأمر ، والمصدر ، واسم الفاعل . . . وبقية المشتقات المعروفة ، كالفعل : « سمع » — وإما أن يكون تصرفه ناقصاً ؛ فيكون له بعض تلك المشتقات فقط ؛ كالفعل : « كاد » ، من أفعال المقاربة . وكالفعل : « يدع » . أما غير المتصرف مطلقاً فهو الجامد الذى يلازم صيغة واحدة لا يفارقها ؛ كالفعل : « تَعَلَّمْ » بمعنى : « اعلمْ » ، والفعل : « هبْ » ، بمعنى : ظُنّ . وهما من أفعال هذا الباب القلبية ، وكالفعل « عسى » و « ليس » وهما من أخوات « كان » . — ولأنواع المشتقات إشارة عابرة فى رقم ٢ التالى —

(٢) رددنا فى مناسبات مختلفة ، أسماء المشتقات الاصطلاحية من المصدر ؛ وهى : اسم الفاعل ، اسم المفعول ، الصفة المشبهة ، أفعل التفضيل ، المصدر الميمى ، اسم الزمان ، اسم المكان ، اسم الآلة . (ويدخل فى عداد المشتقات أكثر الأفعال بأنواعها الثلاثة) . وهذه المشتقات قسمان :

قسم يعمل عمل فعله بشروط ؛ فيرفع الفاعل مثله ، أو نائب الفاعل ، وقد ينصب المفعول به ، كفعله أحياناً ، وهو : اسم الفاعل ، اسم المفعول ، الصفة المشبهة ، أفعل التفضيل ، المصدر الميمى . ويدخل فى هذا القسم العامل : المصدر الأصلى أيضاً (بالرغم من جموده ، فى الرأى الشائع) . .

وقسم لا يعمل شيئاً من عمل الفعل ؛ ويسمى : « المهمَل » . وهو : اسم الزمان ، واسم المكان ، واسم الآلة . ولا دخل للقسم المهمَل فى أحكام هذا الباب . بل إن بعض المشتقات العاملة لا يدخل فى أحكامه ؛ فالصفة المشبهة الأصيلة خارجة من أحكامه ؛ لأنها تجىء من الفعل اللازم وحده ؛ فلا تنصب مفعولا به . أما غير الأصيلة فقد تنصب بالشروط والطريقة المذكورة فى بابها (ج ٣ ص ٢٨٢ م ١٠٤) وأفعل التفضيل خارج ؛ لأنه لا ينصب مفعولا به . والفعل الماضى الذى للتعجب خارج ؛ لأنه ينصب مفعولا واحداً . فالثلاثة لا تصلح لأحكام هذا الباب ، — كما سيجىء فى ص ٢٦ م ٦١ — .

(٣) راجع « ج » من ص ١٢ حيث تقسيم آخر ، وبيان عن سبب التقسيمين .

(٤) سميت بذلك لأن معانيها قائمة بالقلب ، متصلة به ، وهى المعانى النفسية التى تعرف اليوم : بالأمور النفسية ؛ ويسميها القدماء : الأمور القلبية ، لاعتقادهم أن مركزها القلب . ومنها : الفرح — الحزن — الفهم — الذكاء — اليقين — الإنكار . . .

(٥) تدل على انتقال الشىء من حالة إلى حالة أخرى تخالفها . وتُسمَّى أيضاً : « أفعال التصْيير » ؛ لأن كل فعل منها بمعنى : « صَيَّر » ؛ أى : حوَّل الشىء من حالته القائمة إلى أخرى تغايرها .

فعل فى القسمين من فاعل [١]، ولا يغنى عنه وجود المفعولين أو أحدهما :

(ا) فأما أفعال القلوب [٢] فنها ما قد يكون معناه العِلْم . (أى : الدلالة على اليقين [٣] والقطع) ، ومنها ما قد يكون معناه الرُّجحان [٤]. والنوعان صالحان للدخول — مباشرة — على المبتدأ الصريح ، وعلى المصدر المؤول من « أنّ مع معموليها » ، أو : « أنْ والفعل مع مرفوعة » [٥].

ويشتهر من الأفعال الأولى [٦] سبعة :

(١) عَلِمَ [٧] . ؛ مثل : علمت البرَّ سبيلَ المحبة ، وعلمت المحبةَ سبيلَ القوة .

(٢) رأى [٨] » : رأيت الأملَ داعىَ العمل ، ورأيت اليأسَ رائدَ الإخفاق ، وقول الشاعر :

---

(١) بخلاف « كان » وأخواتها من الأفعال الناسخة؛ فإنها لا ترفع الفاعل — وهذا أحد وجوه الاختلاف بين النوعين .

(٢) أفعال القلوب ثلاثة أنواع: نوع لازم (لا ينصب المفعول به) مثل : فكَّر – تفكر – حزِن – جبُن .... ونوع ينصب مفعولا به واحداً؛ مثل : خاف – أحَبّ – كره . . . . ونوع ينصب مفعولين ؛ كأفعال هذا الباب المذكورة هنا، بشرط أن تؤدى معنى معيناً ؛ كما سنعرف .

(٣) هو : الاعتقاد الجازم الذى لا يعارضه دليل آخر يسلم به المتكلم . وقد يكون هذا الاعتقاد صحيحاً فى الواقع أو غير صحيح .

(٤) الشك : ما ينشأ فى النفس من تعارض دليلين فى أمر واحد ؛ بحيث تتساوى قوتهما فى التعارض والاستدلال ؛ فلا يستطيع المرء ترجيح أحدهما على الآخر ؛ لعدم وجود مرجح . أما الرجحان أو الظن ، فهو ما ينشأ من تغلب أحد الدليلين المتعارضين فى أمر ؛ بحيث يصير أقرب إلى اليقين . فالأمر الراجح محتمل للشك واليقين ، لكنه أقرب إلى اليقين منه إلى الشك . وفى هذه الحالة يسمى المرجوح : « وهماً » .

(٥) فاعله أو نائب الفاعل . وانظر « ب » من ص ١١ .

(٦) وهى الدالة على العلم . و قد يستعمل كل منها فى معان أخرى غير اليقين ؛ فينصب مفعولا واحداً ، أو لا ينصب . (وسنعرض لبعض هذا فى « ﺣ » ص ١٢) .

(٧ ، ٨) يستعمل الفعل : «علم» أحياناً فى القسَم غير الصريح ؛ فيحتاج لجواب ، وتكسر بعده همزة « إن » . (وقد أشرنا لهذا فى آخر الجزء الأول . وله إشارة تجىء فى ص ٥٠٠ — وسيجىء فى الباب التالى : (« أعلم وأرى » — ص ٥٩ —) حكم الفعلين : « علم » و « رأى » إذا سبقتهما همزة النقل ؛ (أى : همزة التعدية) .

ومما يتصل بمعنى الفعل « رأى» و باستعماله ماضيا و روده فى الأساليب العالية بمعنى : « أخْبِرنى» ؛ نحو : أرأيتَك هذا الكتاب، هل عرفت قيمته؟... وقد أوضحنا هذا الأسلوب ونوع الكاف وحكمها، بتفصيل واف يشمل معناه ، وصياغته ، وطريقة استعماله . . . (فى باب الضمير ص ٢٣٨ ، م ١٩ من الجزء الأول — الطبعة الرابعة —) . وسيجىء له إشارة فى ص ١٦ .

رأيت لسانَ المرءِ وافدَ[1] عقله   وعنوانَه ؛ فانظر بماذا تُعَنْوَن ؟[2]

(٣) وجَدَ ؛ مثل : وَجدتُ ضِعافَ الأممِ نهبًا لأقويائها، ووجَدت العلمَ أعظمَ أسبابِ القوة .. [3].

(٤) دَرَى ؛ » : دَرَيْت المجدَ قريبًا من الدائب فى طلبه، ودَرَيت لذةَ إدراكه ماحيةً تعبَ السعى إليه .

(٥) ألفَى[4] ؛ مثل : ألفَيتُ الشدائدَ صاقلةً للنفوس، وألفيت احتمالَها سهلاً على كبار العزائم .

(٦) جَعَل ؛ » : جعلت[5] الإله واحداً ، لا شكَّ فيه .

(٧) تَعَلَّمْ[6] ؛ بمعنى « اعلَمْ » : مثل : تَعَلَّمْ وطنَك شركةً بين أبنائه ، وتعلَّمْ نجاحَ الشركة رَهْنًا بالإخلاص والعمل .

* * *

(١) رسول عقله ودليله . وبعد هذا البيت :

ويعجبنى زِىُّ الفتى وجمالُهُ   فيسقط من عينَىَّ ساعة يلحَن

(٢) وكذلك قول الآخر :

قد جعلنا الوداد حتْما علينا   ورأينا الوفاء بالعهد فرضا

(٣) ومثل قوله تعالى :

(ألَمْ يَجِدك يتيما فآوَى ، ووجدَك ضالاً فهدَى . . .)

(٤) لا يستعمل هذا الفعل هنا إلا مزيداً بالهمزة .

(٥) أى : اعتقدت . ومن هذا — فى بعض الآراء — قوله تعالى : (وجعلوا الملا ئكة الذين هم عباد الرحمن إناثاً) أى : اعتقدوا . — انظر رقم ٤ فى هامش ص ٨ :
ولهذا الفعل معان أخرى سيجىء بعضها (وقد أشرنا لها فى رقم ٣ من هامش ص ٩) .

(٦) الفعل : « تعلمْ» بمعنى : « اعلمْ » ، فعل أمر جامد — عند فريق من النحاة — لا يجىء من صيغته الأصلية غير الأمر ، مع كثرة دخوله على مصدر مؤول ، أداته : « أنَّ» المشددة أو المخففة الناسختين ، أو « أنْ» الداخلة على الفعل ؛ نحو : تعلمْ أن وطنك شركة . . وتعلم أن تنجح الشركة بالإخلاص (كما فى رقم ٤ من هامش ص ١١) . ومتصرف عند فريق آخر يجرى عليه أحكام الفعل المتصرف . وقد شاع الرأى الأول — ويسدّ فيه المصدرمسد المفعولين — فيحسن اتباعه؛ توحيداً للتفاهم (وسيجىء إيضاح هامّ لمعناه فى رقم ١ من هامش ص ٢٩) .

ويشتهر من الأفعال الثانية [1] ثمانية، هي :

(١) ظَنّ ؛ مثل : ظَنّ الطيارُ النهرَ قناةً ، وظن البيوتَ الكبيرةَ أكواخًا .

(٢) خَالَ [2] ؛ » : خالَ المسافرُ الطيارةَ أنفعَ له ، وهو يخالُ الركوبَ فيها متعةً .

(٣) حَسِبَ ؛ » : أحسِبُ السهرَ الطويلَ إرهاقًا، وأحسَبُ الإرهاقَ سبيلَ المرض ، وقول الشاعر :

لا تحسبنَّ الموتَ موتَ البِلَى وإنما الموت سؤال الرجال [3]

(٤) زَعَم [4] ؛ مثل : زعمتُ الملاينةَ مرغوبةً فى مواطنَ ، وزعمتُ التشددَ مرغوبًا فى أخرى .

---

(١) وهى الدالة على الرجحان . وقد يستعمل كل منها فى معان أخرى ؛ فينصب مفعولا واحداً ، أولا ينصبه (كما سيجىء قريباً فى جـ من ص ١٢ وما بعدها) .

(٢) ومضارعها المسموع كثيراً للمتكلم هو : إخال – بكسر الهمزة غالباً . وهذا السماعىّ الغالب مخالف للقياس ، وفتح الهمزة لغة قليلة مسموعة أيضاً . والمستحسن الاقتصار على الكثير الغالب – كاسبق فى ١ م ٤ عند الكلام على : « أحرف المضارعة » ص ٤٧

فإن كان الفعل « خال » بمعنى: تكبر ، أو ظلَع التى بمعنى : عرج . . فهو لازم .

(٣) بعد هذا البيت :

كلاهما موت . ولكنّ ذا أفظع من ذاك ، لذل السؤالِ

(٤) كثر الكلام فى معنى : « زعم » . وصفوة ما يقال : إنها قد تكون بمعنى اليقين أحياناً عند المخاطب ؛ كقول أبى طالب يخاطب الرسول عليه السلام :

ودعوتَنى وزعمتَ أنك ناصحٌ ولقد صدَقتَ ، وكنتَ ثَمَّ أمينا

وقد تكون بمعنى الاعتقاد من غير دليل ؛ كقوله تعالى : « زعم الذين كفروا أنْ لن يُبعثوا . . . . » إلخ . وقد تدل على الرجحان . وقد تستعمل للدلالة على الشك ، وهو الغالب فى استعمالها ، وقد تستعمل فى القول الكاذب ؛ فإذا قلت : « زعم فلان كذا » فكأنك قلت : كذب ، وردد كلاماً غير صحيح . والقرينة هى التى تحدد المعنى المناسب للمقام من بين المعانى السالفة . وقد تكون بمعنى : « كفل » أو بمعنى رأس (أى : سادَ وشرُف) أو بمعنى : سمن أو هزُل . . . فيتغير حكمها فى التعدى واللزوم – تبعاً لتغير المعنى – على الوجه المبين فى رقم ٥ من هامش ص٢٠ .

وزعم – كغيرها من الأفعال القلبية الناصبة للمفعولين – قد تنصب المفعولين مباشرة ، وقد تدخل على « أنْ » مع الفعل ومرفوعه ، أو « أنّ » مع معموليها ؛ فيكون المصدر المؤول فى الحالتين سادًّا مسد المفعولين ، ومغنياً عنهما ، وهذا هو الأغلب فى « زعم » – كما سيجىء فى رقم ٤ من هامش ص ١١ – وإليه تميل أكثر الأساليب الأدبية ؛ كقوله تعالى : « زعم الذين كفروا أنْ لن يبعثوا . . . » . وقول الشاعر :

وقد زعمتْ أنى تغيرتُ بعدها ومن ذا الذى – يا عزّ – لا يتغير؟

(٥) عَدَّ ، مثل : عدَّدت الصديقَ أخًا . وقول الشاعر :

فلا تَعْدُدِ المولَى[١] شريكَكَ فى الغنى ولكنما المولَى شريكُكَ فى العُدْمِ[٢]

(٦) حَجَا[٣] ، مثل : حَجَا السائحُ المئذنةَ برْجَ مراقبة .

وقول الشاعر :

قد كنت أحْجُو أبا عمْرٍو أخًا ثقةً حتى ألمَّتْ بنا يومًا مُلِمَّاتُ

(٧) جَعَلَ ، مثل : جعل الصياد السمكةَ الكبيرةَ حوتًا.

وقوله تعالى فى المشركين : «وجَعَلُوا الملائكةَ الذين هم عِبَادُ الرَّحْمَنِ إناثًا » ...[٤]

(٨) هَبْ ، « : هَبْ مالَكَ سلاحًا فى يدك ؛ فلا تعتمد عليه وحده[٥] . . .

وهذا الفعل دون بقية أفعال الرجحان السَّالفة — جامد ، ملازم صيغة الأمر[٦]

* * *

(ب) وأما أفعال التحويل (أو : التَّصيير) فأشهرها سبعة ، ولا تدخل على مصدر مؤول من « أنَّ » مع معموليها ، أو : من « أنْ » والفعل مع مرفوعه[٧]— وهى :

(١) صَيَّر ، مثل : صَيَّر[٨] الصائغُ الذهبَ سبيكةً ، وصَيَّر السبيكةَ سِوَارًا .

---

(١) الناصر ، أو الصديق . (٢) الفقر الشديد .

(٣) لهذا الفعل معان أخرى يتغير بسببها حكمه ، طبقاً للبيان الذى فى رقم ٥ من هامش ص ٢٠ .

(٤) وقيل : إن « جعل » هنا بمعنى : اعتقد — كما فى رقم ٥ من هامش ص ٦ .

(٥) لهذا الفعل الجامد معنى واستعمال يخالف فيهما المتصرف الذى على صورته الآتية فى ص ٢٠ .

(٦) هو فعل أمر ، بمعنى : « ظُنَّ » وهو بهذا المعنى فعل جامد ، لا يكون منه غير الأمر ، ودخوله على « أنَّ » مع معموليها جائز ، نحو : هَبْ أن الآمال محققة . فالمصدر المؤول من أن مع معموليها فى محل نصب ، سد مسد المفعولين . وهذا استعمال نادر فى الأساليب الرفيعة ، بالرغم من إجازته (انظر الخضرى والتصريح . ثم رقم ٤ من هامش ص ١١ الآتية) .

أما الأمر « هَبْ » المتصرِّف فله بيان يجىء فى ص ٢٠ .

(٧) كما سيجىء فى آخر . « ب » من ص ١١ .

(٨) « صيَّر » ، و« أصار » ، فعلان ، أصلهما قبل التعدية بالتضعيف والهمزة : « صار » الذى هو من أخوات « كان » ، نحو : صار الخشب باباً . وبعد تعديتهما ابتعدا عن عمل « كان » ، وانتقلا منه إلى نصب المفعولين ؛ نحو : صيَّر الجوهرى الدرَّ فصوصاً ، وأصار الفصوص عقداً .

أما «صيَّر» بمعنى : « نقل» فينصب مفعولا واحداً ، نحو : صيرت السائح إلى دار الآثار ، أى : نقلته.

(٢) جَعَلَ ؛ مثل : جعل الغازلُ القطنَ خيوطًا، وجعل الحائك الخيوطَ نسيجًا[١] . . .

وقول الشاعر :

اجعلْ شعارك رحمةً ومــودةً   إن القلوب مع المودة تُكْتَسَبُ

(٣) اتَّخَذَ ؛ مثل : اتخذ المهندسون الحديدَ والخشبَ باخرةً، واتخذ المسافرون الباخرةَ فُنْدُقًا .

(٤) تَخِذَ ؛ » : تَخِذَت الحرارةُ الثلجَ ماءً، وتخِذَت الماءَ بخاراً .

(٥) تَرَكَ ؛ » : ترك الموجُ الصخورَ حَصًى ، وتركت الشمس الحصَى رمالا .

(٦) رَدَّ ؛ » : ردَّ الأمل الوجوهَ الشاحبةَ مُشْرِقةً، وردَّ النفوسَ اليائسة مستبشرةً .

(٧) وَهَبَ ؛ مثل : وهَبَت الآلاتُ الحديثةُ السنابلَ حَبًّا ، ووهبت الحَبَّ دقيقًا ، ووهبت الدقيقَ عجينًا[٢] .

* * *

وفيما يلى بيان موجَز للأفعال السابقة[٣]، وأنواعها المختلفة :

---

(١) ومثل قوله تعالى :

(وهو الذى جعل الليل والنهار خِلْفَةً لمن أراد أن يذَّكَّر، أو أراد شُكُوراً) خِلْفة : يجىء كل منهما بعد الآخر

(٢) وهبَ ، بمعنى : «صير» — فعل ماض جامد ، ولا يستعمل فى معنى التحويل إلا بصيغة الماضى . ومنه قولهم : «وهبنى الله فداء الحق» ، أى : صيرنى .

(٣) إلى ما سبق يشير ابن مالك باختصار ، قائلا :

انْصِبْ بِفِعْلِ القَلْبِ جُزْأَيِ ابتِدا   أَعْنِى : رأى ـ خَالَ ـ عَلِمْتُ ـ وَجَدَا

ظَنَّ ـ حَسِبْت ـ وزَعَمْتُ ـ مَع عَدْ   حجا ـ دَرَى ـ وجَعَل : اللَّذْ كاعْتَقَدْ

وهَبْ ـ تَعَلَّمْ ـ والَّتِى كَصَيَّرَا   أَيْضاً ـ بِهَا انْصِبْ مُبْتَدًا وخَبَرا =

ظن وأخواتها

ا ـ أفعال قلبية: أفعال يقين ، وأشهرها سبعة :	ا ـ أفعال قلبية: أفعال رجحان ، وأشهرها ثمانية :	ب ـ أفعال تحويل: أشهرها سبعة :
(١) علِم[1]	(١) ظنّ	(١) صيّر
(٢) رأى	(٢) خال	(٢) جعَل
(٣) وجَد	(٣) حسِبَ	(٣) اتخذَ
(٤) درَى	(٤) زعم	(٤) تَخِذَ
(٥) ألفَى	(٤) عَدّ	(٥) تركَ
(٦) جعَل	(٦) حَجَا	(٦) ردّ
(٧) تعلّمْ ، بمعنى : اعلمْ	(٧) جعل	(٧) وَهَب
	(٨) هبْ	

= أي : انصب بفعل القلب جملة ذات ابتداء – وهي الجملة الاسمية الخالصة – وسرد في الأبيات كثيراً من أفعال القلوب التي شرحناها ؛ منها ما يدل على اليقين ، ومنها ما يدل على الرجحان . وقبل سردها صرح بكلمة : « أعني » ليدل على أن المقصود أفعال معينة ، دون غيرها ؛ أفليس كل فعل قلبي ينصب مفعولين – كما أوضحنا في رقم ٢ من هامش ص ٥ – وطالب أن تنصب هذه الأفعال جزأي ابتداء (وهما : المبتدأ والخبر) كما أشار إلى أن « جعل » إذا كان من أفعال القلوب – أي : بمعنى الفعل : « اعتقد » – فإنه ينصب مفعولين مثله . وهو يختلف في المعنى والعمل عن « جعل » الذى سبق الكلام عليه في باب : « أفعال المقاربة والشروع » من الجزء الأول ، كما يختلف في معناه عن « جعل » الذى هو من أفعال الرجحان ، والذى من أفعال التحويل والتصيير ؛ كما عرفنا في الشرح .

والفعل : « اعتقد » معدود من أفعال كثيرة قد تنصب مفعولين ولم تذكر في هذا الباب . منها : تيقن – تمنى – توهم – تبين – شعر – أصاب . . . . إلى غير هذا مما سرده صاحب الهمع في هذا الباب (ج ١ ص ١٥١) ونقل بعضه الصبان هنا .

أما أفعال التحويل والتصيير فلم يذكرها ابن مالك ، واكتفى بأن يشير إليها بقوله :

. . . . والّتِي كَصَيّرَا أيضاً بِهَا انْصِبْ مُبْتَدًا وخَبَرَا

أي : انصب – أيضاً – مبتدأ وخبراً بالنواسخ التي مثل « صير » في إفادة التحويل .

وقضت ضرورة الشعر على الناظم بزيادة الألف في آخر الفعلين : « وجد » ، « صير » ، وبتخفيف الدال في الفعل : عدّ . أما كلمة : « اللذ » في أبياته فهي لغة صحيحة في « الذى » .

(١) انظر ماله صلة بهذا الفعل في رقم ٧ و ٨ من هامش ص ٥ .

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

(ا) ليس من اللازم — كما أشرنا[١] — أن يكون المفعولان أصلهما المبتدأ والخبر حقيقة ؛ بل يكفى أن يكون أصلهما كذلك ولو بشىء من التأويل المقبول ، كالشأن فى أفعال التحويل ، وكالشأن فى : « حسِب » ؛ مثل : صيرتُ الفضة خاتَمًا ؛ إذ لا يصح المعنى بقولنا : الفضةُ خاتَمٌ ؛ لأن الخبر هنا ليس هو المبتدأ فى المعنى الحقيقى ؛ فليست الفضة هى الخاتم ، وليس الخاتم هو الفضة ؛ إلا على تقدير أن هذه الفضة ستئول[٢] إلى خاتم . ومثل : حسبت المرِّيخَ الزُّهَرَة ؛ إذ لا يقال على سبيل الحقيقة المحضة : المرِّيخُ الزُّهَرة ؛ لفساد المعنى كذلك ؛ فليس أحدهما هو الآخر ، إلا على ضرب من التشبيه ، أو نحوه من التأويل السائغ ، المناسب للتعبير . فالأول (أى : التشبيه) قد جعل المفعول الثانى بمنزلة ما أصله الخبر ، وإن لم يكن خبراً حقيقيًّا فى أصله .

هذا كلامهم . والواقع أنه لاداعى لهذا التمحل ، والتماس التأويل ؛ إذ يكفى أن يكون فصحاء العرب قد أدخلوا النواسخ على ما أصله المبتدأ والخبر حقيقة ، وعلى ما ليس أصله الحقيقى المبتدأ والخبر ، مما يستقيم معه المعنى المراد بغير غموض .

(ب) ليس من اللازم أن تدخل أفعال هذا الباب القلبية على المبتدأ والخبر لتنصب كلاًّ منهما مباشرة[٣] ؛ فقد تدخل على « أنَّ » مع معموليها ، أو : على « أنْ » مع الفعل ومرفوعه ؛ فيكون المصدر سادًّا مسد المفعولين[٤] ، مغنيًا عنهما .

---

(١) فى رقم ٤ من هامش ص ٣ .

(٢) أى : ستتحول وينتهى أمرها فى المستقبل إليه .

(٣) أى : نصباً صريحاً لاتأويل فيه ، ولا سبك ، ولا تقدير .

(٤) وسنعود للكلام على هذا المصدر عند بحث الحكم الثالث من الأحكام التى تختص بها الأفعال القلبية (فى ص ٤٣) ،

والأغلب فى « زعم » وفى « تعلمْ » بمعنى : « اعلمْ » دخولهما على « أنَّ » مع معموليها ، أو على « أنْ » ، والفعل مع مرفوعه — كما فى رقم ٦ من هامش ص ٦ وفى ٤ من هامش ص ٧ —

والأغلب فى « هب » الأمر الجامد بمعنى « ظن » عدم دخوله عليهما ، برغم صحة دخوله : كما سبق (فى رقم ٦ من هامش ص ٨ . أما الأمر المتصرف فله حكم فى ص ٢٠) .

والأحسن الأخذ بالرأى السهل القائل : إن المصدر المؤول فى هذا الباب يسد مسد المفعولين ، دون

. . . .

مثل : علمت أن السباحة أسلمُ من الملائكة، وأظن أن العاقل يختار الأسلم. وقول الشاعر :

يرى الجبناء أن الجبن حزمٌ ... وتلك خديعة الطبع اللئيم

ومثل : دَرَيت أن الكِبْرُ بغيض إلى النفوس الكبيرة ، ووجدت أن صغائر الأمور محببة إلى النفوس الصغيرة . ومثل : من زعم أن يَخْدعَ الناسَ فهو المخدوع ومن حسب أن يدرك غايته بالتمني فهو مخبول[1] .

أما أفعال التحويل فلا تدخل على «أنّ» ومعموليها ، ولا على « أنْ » والفعل مع فاعله[2] . . .

(ح) جرى بعض النحاة على تقسيم الأفعال القلبية السابقة أربعة أقسام ، بدلاً من اثنين :

فلليقين وحده خمسة : وجد — تَعلمْ ، بمعنى : اعلمْ — دَرى — ألْفَى — جعل .
وللرجحان وحده خمسة : جعل — حجا — عدّ — زعم — هبْ ، بمعنى : ظُنّ .
وللأمرين والغالب اليقين ، اثنان : رأى — علِم .
وللأمرين والغالب الرجحان ، ثلاثة : ظنّ — خال — حَسِب .

= الرأى القائل : إنه يسد مسد المفعول الأول، وأن المفعول الثانى محذوف، وتقديره : « ثابتاً » ، أو ما يشبهه ؛ فى نحو : وجدت أن الصبر أنفع فى الشدائد — يقدرون : وجدت نفع الصبر فى الشدائد ثابتاً . . . وهذا نوع من التضييق والإطالة لا داعى له .

(١) فى مثل قولهم : « غبت ، وما حسبتك أن تغيب » تكون « الكاف » حرفاً محضاً لمجرد الخطاب ومتصرفاً . وليس اسما ضميراً ؛ إذ لو كان ضميراً لكان هو المفعول الأول للفعل « حسب » ومفعوله الثانى هو المصدر المؤول : (أن تغيب) . ويترتب على هذا أن يكون ذلك . المصدر المؤول خبراً عن « الكاف » ، باعتبار أن أصلهما المبتدأ والخبر ؛ لأن مفعولى « حسب » أصلهما — فى الغالب — المبتدأ والخبر . وإذا وقع المصدر المؤول هنا خبراً عن الكاف أدّى إلى الإخبار بالمعنى عن الجثة. وهو ممنوع عندهم فى أغلب الحالات إذا كان المراد الإخبار من طريق الحقيقة، لا من طريق المجاز . أما من طريق المجاز فصحيح — — كما سبق البيان فى الجزء الأول ص ٢٤١ م ١٩ . باب : «الضمير» عند الكلام على « كاف الخطاب » —

(٢) كما سبق فى : « ب » من ص ٨

. . . .

. . . .

لكن التقسيم الثانى أنسب ؛ لأنه أدمج القسم الثالث فى الأول ، والرابع فى الثانى ؛ نظراً للغالب عليهما ، وتقليلا للأقسام(١) ، واكتفاء بالإشارة إلى أن كل فعل قد يستعمل فى معنًى آخر غير ما ذكر له ، مع ضرب أمثلة لذلك :

١ ــ فمن أفعال اليقين وألفاظه ما يستعمل فى الرجحان ؛ فينصب مفعولين أيضًا ، وقد يستعمل فى بعض المعانى الأخرى ؛ فينصب مفعولاً به واحداً ، أو لا ينصب ؛ فيكون لازمًا . كل ذلك على حسب معناه اللغوى الذى تدل عليه المراجع اللغويّة الخاصة ، وليس هنا موضع استقصاء تلك المعانى ؛ وإنما نسوق بعضها :

فمن الأمثلة : الفعل « عَلِمَ » ؛ فإنه ينصب المفعولين حين يكون بمعنى : اعتقد وتيقن ــ كما سبق ــ ؛ مثل : علمت الكواكبَ متحركةً . وقد يكتفى بمفعول به واحد فى هذه الحالة ؛ بأن نأتى بمصدر المفعول الثانى ، ونصبه مفعولاً به ، ونكتفى به ، بعد أن نجعله مضافًا أيضًا ، ونجعل المفعول الأول هو المضاف إليه . فنقول : علمت تحرُّكَ الكواكب ، فيستغنى عن المفعول الثانى وعن تقديره.

ومن النحاة من لا يقصر هذا الحكم على « عَلِمَ » ؛ بل يجعله عامًّا فى جميع أفعال هذا الباب ؛ فيجيز إضافة مصدر المفعول الثانى إلى المفعول الأول ، والاكتفاء بهذا المصدر مفعولاً به واحداً(٢) .

وقد يكون بمعنى : « ظن » فينصب مفعولين أيضًا ؛ مثل : أعلَمُ الجوَّ بارداً فى الغد . فإن كان بمعنى : « عرَف » نصب مفعولاً به واحداً(٣) ؛ مثل :

---

(١) راجع الخضرى أول هذا الباب .

(٢) وهذا الرأى فيه اختصار محمود ، ولا ضرر فى الأخذ به أحياناً . وتفضيل أحدهما متروك للمتكلم ؛ ليختار منهما ما يناسب كلامه على حسب الدواعى البلاغية . ومن تلك الدواعى أن الإبانة قد تقتضينا ــ أحياناً ــ أن نصرح بالمفعولين منصوبين ــ . . . . فإن لم يكن فى التصريح بهما زيادة إيضاح ، أو إزالة لبس عند السامع ، أو إتمام فائدة ــ فالاختصار أحسن .

(٣) فى بعض كتب اللغة ــ دون بعض ــ ما يدل على أن « المعرفة » مقصورة على العلم المكتسب بحاسة من الحواس ؛ جاء فى « المصباح المنير » ، مادة « عرف » مانصه : (عرفته عِرفة ــ بالكسر ــ وعرفاناً ، علمته بحاسة من الحواس الخمس) . وأيضاً يرى كثير من النحاة فرقاً بين « علم » التى بمعنى : « عرف » و « علم » التى بمعنى : « اعتقد » وأنهما غير متساويين لا فى المعنى ولا فى العمل ، وحجته :=

. . . .

. . . .

علمت الخبر ؛ أى : عرفته[1] . وإن كان بمعنى : « انشقّ » فهو لازم لا ينصب المفعول به ؛ مثل : علِم البعيرُ[2] ، أى : انشقت شفتُه العليا . . .

والفعل : « رأى » ينصب المفعولين إذا كان بمعنى : اعتقدَ وتيقّن ، أو :

= أن « العلم » الذى بمعنى : « المعرفة » يتعلق بنفس الشىء وذاته المادية ؛ تقول : « علمت القمر » ، كما تقول « عرفت القمر » كلاهما معناه منصب على ذاته المحسوسة وجرمه ، (أى : حقيقته المادية) وعلى هذا تكون « علم التى بمعنى : عرف » مختصة عندهم بما يسميه المناطقة : « الذات » أو : « الشىء المفرد » أى : « البسيط » وكلا الفعلين بهذا المعنى يتعدى لواحد .

أما « علم » الناصبة للمفعولين فمختصة — عند تلك الكثرة — بوصف الذات بصفة ما ، ولا شأن لها بالذات وحدها مباشرة ، مثل : علمت القمر متنقلا . أى : علمت اتصاف ذات القمر بالتنقل ، وليس المراد علمت ذات القمر وجرمه . فالفعل « علم » بهذا المعنى مختص بما يسميه المناطقة : « الكليات » .

على أساس ما سبق كله يكون القائل : « عرفت قدوم الضيف » مريداً عرفت القدوم ذاته ، دون زيادة أخرى عليه ، فهو لا يريد وصف الضيف بالقدوم. بخلاف من يقول : علمت من الرسالة الضيف قادماً ، فإنه يريد اتصاف الضيف بالقدوم ، ولا يريد أنه علم حقيقة القدوم المنسوب إلى الضيف ، بشرط أن يكون الفعل « علم » فى هذا المثال ناصباً مفعولين .

وقال الرضى : لافرق بين الفعلين فى المعنى ، وإنما الفرق فى العمل ؛ فالفعل : علم« بمعنى : عرف » ينصب مفعولا واحداً ، والآخر ينصب مفعولين، بالرغم من تساويهما معنى ؛ لأن العرب هى التى فرقت بينهما فى العمل دون المعنى ، فلا اعتراض عليها.

غير أن كلامه هذا — مع قبوله والارتياح له — مناقض لما قرره فى هذا الشأن فى باب : « كان » — كما نصوا على ذلك —

والحق أن الخلاف بين الآراء السابقة يسير ، يكاد يكون شكلياً ، ذلك أن بين الفعلين(المتعدى لواحد والمتعدى لاثنين) فرقاً فى المعنى الحقيقى لا المجازى ، وأنه لا مانع من استعمال أحدهما مكان الآخر مجازاً لسبب بلاغى .

(١) وإلى هذا يشير ابن مالك فى بيت متأخر ، نصه :

لِعِلْمِ عِرْفَانٍ وظَنّْ تهمَهْ تَعْدِيَةٌ لِواحِدٍ مُلْتَزَمَهْ

(« لعلم عرفان » ؛ أى العلم المنسوب للعرفان ، ولمعنى العرفان .. « ظن تهمه » ؛ أى : الظن المنسوب معناه للتهمة . .) يريد : أن « علم » بمعنى — والمصدر : العلم ؛ بمعنى : العرفان — يتعدى لمفعول واحد . ومثله : الفعل : « ظن » بمعنى : اتهم — والمصدر : الظن ؛ بمعنى : الاتهام — ومثال الأول : اقترب الشبح فعلمت صاحبه ؛ أى عرفته . ومثال الثانى : اختفى القلم ، فظننت اللص ؛ أى : اتهمته .

(٢) فهو أعلمَ . والناقة علْماء . (والفعل من باب : فرح وضرب ، وهو لازم فى الحالتين) .

. . . .

بمعنى : « ظنّ » . وقد اجتمع المعنيان فى قوله تعالى عن منكرى البعث ويوم القيامة : « إنهم يرَوْنه بعيداً ، ونراه قريباً »[1] . فالفعل الأول بمعنى : « الظن » والثانى بمعنى : اليقين[2] . وكلاهما نصب مفعولين . وكذلك إن كان معناه مأخوذاً من : « الحُلُم » (أى : دالاًّ على الرؤيا المنامية) ، نحو : كنت نائمًا ؛ فرأيت الصديق مسرعًا إلى القطار[3] .

فإن كان معناه الفهم وإبداء الرأى فى أمر عقلىّ فقد ينصب مفعولاً به واحداً ، أو مفعولين ، على حسب مقتضيات المعنى ؛ مثل : يختلف الأطباء فى أمر القهوة ؛ فواحد يراها ضارّةً ، وآخر يراها مفيدةً إذا خلت من الإفراط . أو : واحد يرى ضررها ، وآخر يرى إفادتها .

وكذلك ينصب مفعولاً به واحداً إن كان معناه : أبصر بعينه ؛ مثل : رأيت النجم وهو يتلألأ . وقول الشاعر :

فإذا نظرتَ رأيت قومًا سادة ... وشجاعة ، ومهابة ، وكمالا

وقول الآخر :

إنّ العرانين تلقاها محسَّدة ... ولن ترى للئام الناس حسَّادا

---

(١) المراد بالبعد هنا : عدم حصول الشىء ، ونفى وقوعه . وبالقرب : حصوله ووقوعه . وعلى هذا جرت ألسنة العرب وأساليبهم الفصيحة .

(٢) كاليقين فى الفعل « رأى » من قول الشاعر :

وإذا الكريم رأى الخمول نزيله ... فى موطن فالحزم أن يترحّلا

(٣) وفى هذا يقول ابن مالك :

ولِرَأى الرُّؤْيَا انْمِ مَا لِعَلِمَا ... طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلُ انْتَمَى

(انم : انسب . انتمى : انتسب . والتقدير : انم للفعل : « رأى » الذى مصدره « الرؤيا » ما انتمى من قبل للفعل : « علم » طالب المفعولين لينصبهما . و« الرؤيا » هى المصدر الغالب لرأى الحُلُمية) أى : انسب للفعل : « رأى » الذى مصدره : « الرؤيا » المنامية — ما انتسب وثبت من قبل للفعل : « علم » الذى يطلب مفعولين ، ويتعدى إليهما بنفسه (لكن سنعرف فى « د » من ص ٣٧ وفى جـ من ص ٤٣ أن « رأى » الحلمية لا يدخلها تعليق ولا إلغاء ، بخلاف : « علم ») .

. . . .
. . . .

وكذلك أن كان معناه أصاب : الرئة ؛ مثل انطلق السهم فرأى الغزالَ ؛ أى : أصاب رئته .

وقد أشرنا قريبًا[1] إلى أن الأساليب العالية يتردد فيها الماضى : « رأى » — دون المضارع ، والأمر ، والمشتقات الأخرى — مسبوقاً بأداة استفهام . ومعناه : « أخبِرنى » ؛ نحو : أرأيتَكَ هذا القمر ، أمسكون هو ؟ وينصب مفعولا به ، أو مفعولين ، على حسب المراد من الأسلوب ، وأوضحنا الأمر بإسهاب فيما سبق[2] .

كذلك يتردد فى تلك الأساليب وقوع المضارع : « أُرَى » مبنيًّا للمجهول — غالبًا — على حسب السماع ، وناصبًا للمفعولين[3] ؛ لأن معناه : « أظنُّ »

(١) فى رقم ٨ من هامش ص ٥ .

(٢) هذا الأسلوب يتطلب بياناً شافياً ، جليا ، يتعرض لنواحيه المختلفة ، كصياغته ، وتركيبه ، وإعرابه ، ومعناه . . وقد وفيناه حقه فى موضعه من الجزء الأول ، ص ٢٣٨ م ١٩ — من الطبعة الرابعة — عند الكلام على الضمير وأنواعه . . .

(٣) إذا كان المضارع « أرى » بمعنى : « أظن » ، ويعمل عمله — فكيف ينصب مفعولين مع رفعه نائب فاعل ، هو فى الأصل مفعول به أيضاً ؟ أليس معنى هذا أنه كان قبل بنائه للمجهول ينصب من المفاعيل ثلاثة ، مع أن الفعل : « أظن » ينصب اثنين فقط ؟

يجيب النحاة بإجابتين ؛ كل واحدة منهما وافية فى تقديرهم . وفى الأولى من التعارض والتكلف ما ستعرفه .

الأولى : أن هذا المضارع : « أُرى » المبنى للمجهول — غالبًا ، طبقاً للسماع — قد يكون ماضيه هو « أرى » مفتوح الهمزة ، الناصب لثلاثة من المفاعيل ، والذى معناه : « أعلم » الدال على اليقين — وسيجىء الكلام عليه فى الباب التالى ص٥٨ — ؛ مثل : أرى العالمُ الناسَ السفرَ للكواكب سهلا ؛ أى : أعلمهم السفر سهلا . . . ومقتضى هذا أن يكون مضارعه ناصباً ثلاثة أيضاً ، وليس ناصباً اثنين فقط . لكن السبب فى نصبه اثنين أنه ترك معنى ماضيه ، وانتقل إلى معنى آخر جديد ؛ إذ صار بمعنى : الفعل المضارع : « أظنُّ » لا بمعنى الفعل المضارع : « أعلم ويعلم » وغيرهما مما فعله الماضى : « أعلم » الدال على اليقين . فلما ترك معناه الأصلى إلى معنى فعل آخر ، كان من الضرورى أن يترك عمله الأصلى ليعمل العمل المناسب للمعنى الجديد ، فينصب مفعولين لا ثلاثة . وعلى هذا يتعين أن يكون ضمير المتكلم فى المضارع المبنى للمجهول فاعلا ، ولا يصح أن يكون نائب فاعل ؛ لأن اعتباره نائب فاعل يؤدى إلى اعتباره مفعولا به فى الأصل قبل أن ينوب عن الفاعل ؛ فينتهى الأمر إلى أن ذلك المضارع قد نصب من المفاعيل ثلاثة . وهذا مرفوض عندهم حتما . فالسبب فى تعدية المضارع المبنى للمجهول — سماعاً — إلى مفعولين مع أن ماضيه :

. . . .
. . . .

الدال على الرجحان ؛ نحو : كنت أُرَى الرحلةَ مُتْعِبة ، فإذا هى سارّة .
ولا يكون معناه فى الفصيح الوارد : « أعْلَمُ » ؛ الدّال على اليقين ، بالرغم

« أرى » الدال على العلم واليقين ، ينصب ثلاثة ، هو استعماله بمعنى الفعل : « أظن » المتعدى لاثنين ، من باب الاستعمال فى اللازم ؛ لأن معنى : « أُرى العالمُ الناسَ السفر سهلا » هو : « جعل العالم الناس ظانين السفر سهلا » وصحة هذا المعنى تستلزم صحة قولنا : ظن الناس السفر للكواكب سهلا .

أما إن كان الفعل « أرى » مفتوح الهمزة (أى : غير مبنى للمجهول ، وهذا جائز) ومعناه : « أظن » فينصب مفعولين بغير حاجة لتأويل واضح التكلف والالتواء ، كالذى سبق .

الثانية : أن الفعل : « أُرى » المضارع المبنى للمجهول سماعاً ، ينصب ثلاثة من المفاعيل برغم أنه بمعنى : الظن ، وأن ماضيه بمعنى : « أظْنَنْتُ » وأول المفاعيل الثلاثة هو الذى صار نائب فاعل ، ويليه المفعولان المنصوبان . ويقولون : إن الفعل « أُرى » المبنى للمجهول هو المضارع للفعل الماضى : « أُريت » المبنى للمجهول أيضاً ، بمعنى : « أظْنَنْتُ » كما سبق ، وإن العرب لم تنطق بالماضى « أُريت » إلا مبنيًّا للمجهول ، ولم يعرف عنهم بناؤه للفاعل . كما لم يعرف عنهم أنهم قالوا : « أُظْنِنْتُ » ببناء الماضى « أظننت » للمجهول مع أنه بمعنى الماضى « أُريت » . وفى هذه الإجابة بعض اليسر ومسايرة القواعد العامة ، وإن كانت — كالأولى — لا تخلو من تكلف ، والتواء .

وخير منها أن نقول : (إذا كان المضارع « أُرى » المبنى للمجهول بمعنى : « أظن » فإنه يرفع نائب فاعل ، وينصب بعده مفعولين فقط) وبهذا نستريح من الإطالة والإعنات والتأويل ، ولن يترتب على هذا الرأى ضرر لفظى أو معنوى .

وقد اتفق النحاة على أن نائب فاعله لا بد أن يكون ضميراً للمتكلم الواحد أو الأكثر ؛ نحو : شاع الحديث عن الحياة فى الكواكب ، وأُرَى المرِّيخ مأهولا . أو نُرَى المريخ مأهولا . وقد يكون للمخاطب ؛ كقراءة من قرأ الآية الكريمة : (وتُرَى الناسَ سكارى) بنصب كلمة : « الناس » .

مما تقدم نعلم أنه لا بد للمضارع : « أُرى » الذى سبق الكلام عليه — من نائب فاعل يكون ضميراً للمتكلم — فى الأغلب — ومن مفعولين منصوبين . أما الفعل : « أُريت » الذى يتردد فى الأساليب الصحيحة أيضاً بصيغة الماضى المبنى للمجهول — فقد يكون بمعنى : « أظْنَنْتُ » ، لكن الغالب فى استعماله أن يكون بمعنى : « أُعْلِمت » أى : من مادة « العلم » لا من مادة الظن .

(راجع فى كل ما سبق : حاشية الخضرى ، والصبان ، والتصريح ، فى باب « إن وأخواتها » عند الكلام على المواضع التى يجوز فيها فتح همزة « أن » وكسرها ، ومنها : « إذا الفجائية » . وبيت الشاعر : وكنت أُرى زيداً كما قيل سيداً . . . . إلخ . ثم راجع بعد ذلك المراجع السالفة فى باب « ظن » عند الكلام على « رأى » وأنواعها .

بقى بعد ذلك — بهذه المناسبة — سؤال ؛ هو : أهناك فعل مبنى للمجهول دائماً ؟ الجواب : لا ؛ طبقاً لما سيجىء فى ص ١٠٨ .

. . . .
. . . .

من أنّ الماضى : « أُرِيتُ » المبنى للمجهول والمسند للضمير : « التاء » — لا يستعمل فى الأكثر إلا بمعنى : « أُعْلِمْتُ » المفيد لليقين ؛ مثل : أُرِيتُ الخير فى مقاومة الباطل.

وكذلك يتردد فى بعض الأساليب المسموعة وقوع المضارع : « تَرَى » قد حذف آخره ، وقبله الحرف : « لا » ، أو : « لو » ، وبعده « ما » الموصولة فى الحالتين . ومعناه فيهما : « لا سيَّما » ، مثل : كرّمت الضيوف ، لا تر ما علىّ — أو : كرّمت الضيوف او ترما علىّ . والمعنى ولا سيّما علىّ[1] . . .

والفعل : « وجَدَ » قد يكون بمعنى : « لقِيَ ، وصادف » ؛ فينصب مفعولاً به واحداً ؛ نحو : وجدت القلم . وقد يكون بمعنى « استغنَى » ، فلا يحتاج لمفعول ؛ نحو : وَجَدَ الأبىُّ بعمله .

والفعل : « دَرَى » قد ينصب المفعولين كما سبق ، والأكثر استعماله لازماً مع تعديته إلى مفعوله بحرف الجر : « الباء » ؛ نحو : « دَرَيْتُ بالخبر السارّ » . فإن سبقته همزة التعدية نصب بنفسه مفعولاً آخر مع المجرور ؛ نحو : قد أدريتك بالخبر السارّ[2] . وكذلك يتعدى لواحد إن كان بمعنى : « ختَلَ » (أى : خدَع) نحو : دَرَيْت الصيد ؛ بمعنى : ختلته وخدعته .

والفعل : « تعلَّمْ » ينصب المفعولين حين يكون جامداً بمعنى : « اعْلَمْ » . فإن كان مشتقًّا بمعنى : « تَعَلَّمْ » نصب مفعولاً به واحداً ؛ مثل : تَعَلَّمْ

---

(١) سبق الكلام على معنى هذين الأسلوبين المسموعين ، وتفصيل إعرابهما ، وأحكامهما فى الموضع المناسب . وهو الجزء الأول ، باب الموصول ، — م ٢٨ ص ٣٦٣ من الطبعة الثالثة والتى بعدها — عند الكلام على « لاسيما » والاقتصار فى الاستعمال على هذه أحسن .

(٢) فإن وقعت همزة التعدية بعد أداة استفهام ، كما فى قوله تعالى : (القارعة ، ما القارعة ؟ وما أدراك ما القارعة ؟) فقيل إن الفعل فى الآية نصب ثلاثة مفاعيل ؛ أولها : الضمير « الكاف » ، وثانيها وثالثها معاً الجملة الاسمية التى بعد الضمير ، فقد سدت مسد المفعولين الأخيرين . وقيل إن الفعل نصب بنفسه مفعولا واحداً هو الضمير ، وإن الجملة سدت مسد المفعول الآخر الذى يتعدى إليه الفعل « أدرى » بحرف الجر : « الباء » فالجملة فى محل نصب بإسقاط حرف الجر ، كما فى قولنا : « فكرت ، أهذا صحيح أم لا ؟ » وأصله : فكرت ، فى هذا ، أصحيح أم لا. . . (راجع الخضرى فى هذا الموضع) وراجع أيضاً « ﻫ » من ص ٢٧ .

. . . .
. . . .

فنون الآداب[1].

والفعل : « ألفَى » قد يكون بمعنى : « وَجَدَ » و« لَقِيَ » فينصب مفعولاً به واحداً ؛ نحو : غاب عصفورى ، ثم ألفيتُه .

٢ ــ ومن أفعال الرجحان ما قد يستعمل فى اليقين ؛ فينصب المفعولين أيضًا. وقد يستعمل فى بعض المعانى اللغوية الأخرى ؛ فينصب بنفسه مفعولاً واحداً؛ أوْ لا ينصبه ؛ وذلك على حسب ما ترشد إليه اللغة . ومن أمثلة ذلك الفعل : « خال » فمعناه اليقين فى نحو : إخالُ الظلمَ بغيضًا إلى النفوس الكريمة . وكذلك الفعل « ظن » فى نحو : أظنُّ اللهَ منتقمًا من الجبارين . والفعل : « حَسِبَ » فى نحو : حَسِبتَ المالَ وقايةً من ذل السؤال. فإن كان « حَسَبَ »[2] بمعنى : « عَدّ » نصبَ مفعولاً به واحداً ؛ نحو : حَسَبْت النقود التى معى. أى : عددتها . وإن كان معناه صار ذا بياض ، وحمرة، وشقرة ــ كان لازماً ؛ نحو : حَسِب الغلام . . . و . . .

والفعل : « جعل » إن كان بمعنى : « أوْجَدَ» أو بمعنى : « فَرَضَ وأوجب » ــ نصب مفعولاً به واحداً ؛ نحو :جعل الله الشمس، والقمر ، والنجوم ، وسائر

---

(١) بين الفعلين فرق فى اللفظ والمعنى والاستعمال ؛ فالفعل الأول: تعلمْ : بمعنى : « اعلمْ » فعل أمر جامد ؛ لا ماضى له ، ولا مضارع ، ولا مصدر ، ولا شيء من المشتقات فى الرأى الأقوى (كما أسلفنا فى رقم ٦ من هامش ص ٦) . والغالب فى استعماله دخوله على « أنّ »مع معموليها ، أو«أنْ» والفعل مع مرفوعه ؛ نحو : تعلمْ أن احتمال الأذى فى سبيل الله لذة . . . فالمصدر المؤول من « أنّ » مع معموليها سد مسد المفعولين . ومعناه مطلوب تحقيقه سريعاً ، وتحصيل المراد منه فى المستقبل القريب الذى يشبه الحال؛ وذلك بالإصغاء للمتكلم ، واستيعاب ما يريده فوراً ، وتنفيذ ما يجيء بعد فعل الأمر بغير تمهل.

أما الفعل الثانى فلفظه أمر أيضاً، ولكنه غير جامد، فله ماض هو : « تَعَلَّمَ » وله مضارع هو: « يتعلّمُ » وله مصدر . . . وباقى المشتقات ... والغالب فى استعماله دخوله مباشرة على مفعوله الصريح . ويجوز دخوله على « أنّ » مع معموليها ، أو : « أنْ » مع الفعل ومرفوعه ؛ فيكون المصدر المؤول مفعوله . ومعناه مطلوب تحقيقه وتحصيله فى المستقبل ، ولكن مع تمهل وامتداد ، واتخاذ الوسائل المختلفة . الكفيلة بالوصول .

(٢) الغالب فى الفعل: « حسب » بمعنى: « عَدّ »، فتح « السين » فى الماضى، وضمها مضارعه .

. . . .

. . . .

المخلوقات ؛ أى : أوجدها وخلقها[1]. . . ، ونحو : جعلت للحارس أجراً[2]، بمعنى فرضت له ، وأوجبت على . . .

والفعل ؛ « هبْ » ينصب مفعولاً به واحداً إن كان متصرفاً[3] أمراً من الهبة ؛ نحو : هبْ بعض المال لأعمال البر[4]. أو أمراً من الهيبة ؛ نحو : هبْ ربك فى كل ما تقدم عليه من عمل . وهكذا[5]. . . . . . .

* * *

---

(١) ومن هذا قوله تعالى :(« تبارك الذى جعل فى السماء بروجاً ، وجعل فيها سراجاً ، وقمراً منيراً»)

(٢) قد يكون الفعل : « جعل ». بمعنى : شرع. (وقدسبق الكلام عليه مع أفعال الشروع فى باب أفعال المقاربة ج ١ ص ٤٦٤ م ٥٠) وقد يكون بمعنى : اعتقد ، أو ظن ، أو « صيّر » – كما عرفناه فيما سبق .

(٣) وهذا « الأمر» المتصرف مخالف فى معناه واستعماله لفعل الأمر الجامد الذى على صورته وسبق الكلام عليه فى ص ٨ .

(٤) وردت أمثلة صحيحة نصب فيها مفعولين بنفسه ؛ منها : انطلق معى ؛ أهبْك نبلا. (المخصص ج ١٢ ص ٢٢٧) . ولا مانع من محاكاتها وإن كانت قليلة ؛ إذ الكثير أن ينصب بنفسه مفعولا واحداً ، ويتعدى للآخر بحرف الجر. وقد صرح المغنى بأن هذا الفعل نصب المفعول الثانى بعد إسقاط حرف الجر : « اللام » ومن المستحسن هنا تسجيل النصوص الواردة فى المراجع المختلفة للدلالة على صحة استعمال هذا الفعل : (وَهَبَ) متعديا بنفسه إلى مفعولين مباشرة ، أو إلى أحدهما بنفسه وإلى الآخر بمعونة حرف الجر ؛ كى ينقطع الجدل حول صحة تعديته إلى المفعولين مباشرة . جاء فى المخصص– ج ١٢ ص ٢٢٧ – ما نصه : (« قال سيبويه : وهبت لك ، ولا يقال : وهبتك . قال أبو على : وقد حكاها غيره ؛ ذكر أبو عمرو : أنه سمع أعرابياً يقول لآخر : « انطلق معى أهبك نبلا » . حكاه أبو سعيد السيرافى ») اهـ . وجاء فى « المغنى » عند الكلام على اللام المفردة – ج١ص١٨٤ – ما نصه (« تنبيه : زادوا اللام فى بعض المفاعيل المستغنية عنها –كما تقدم – وعكسوا ذلك فحذفوها من بعض المفاعيل المفتقرة إليها ؛ كقوله تعالى : « تبغونها عوجاً » وقوله تعالى : « والقمر قدرناه منازل » وقوله : « وإذا كالوهم أو وزنوهم . . . . » : وقالوا : وهبتك ديناراً ، وصدتك ظبيا ، وجنيتك ثمرة . . . ») اهـ وجاء فى الصبان – ج ٢ ص ٢١٦ باب : حروف الجر ، عند التمثيل للام الملك بقول الأشمونى : وهبت لزيد ديناراً – ما نصه : (« التمليك مستفاد من الفعل ، لا من اللام ». بدليل أنك لو أسقطت اللام ، وقلت : وهبت زيداً ديناراً لكان الكلام صحيحاً دالاً على التمليك . ولو مثل : بجعلت لزيد ديناراً لكان أحسن ») . اهـ

(٥) إن كان الفعل : « زعم » بمعنى : « كفل » ، أو : رأس (أى : شرُف وساد) تعدى لواحد بنفسه ، أو بحرف الجر ، والمصدر : « الزعامة » . وإن كان بمعنى : سمِن أو هزُل (أى : أصابه الهزال) لم ينصب بنفسه مفعولا . (راجع ما يتصل بهذا ويتممه فى رقم ٤ من هامش ص ٧) .

وإن كان الفعل « حجا » بمعنى : قصد ، أو : رد ، أو : ساق ، أو : حفظ ، أو : كتم ، أو غلب فى المحاجة (وهى إقامة الحجة ، وإظهار البراعة وحدة الذكاء فى تقديمها) نصب مفعولاً به واحداً – . . . .

شروط إعمالها :

يشترط لإعمال هذه النواسخ بنوعيها القلبيّ والتحويليّ، أن يكون المبتدأ الذى تدخل عليه صالحًا للنسخ على الوجه الذى سبق تفصيله وتوضيحه عند بدء الكلام على النواسخ[1]. وملخصه :

أن النواسخ بأنواعها المختلفة لا تدخل على شىء مما يأتى :

(ا) المبتدأ الذى له الصدارة الدائمة فى جملته ؛ بحيث لا يصح أن يسبقه منها شىء . ومن أمثلته : أسماء الشرط ــ أسماء الاستفهام ــ كَم الخبرية ــ المبتدأ المقرون بلام الابتداء . . . (نحو : من يكثُرْ مزحُه تَضِعْ هيبته . من ذا الذى ما ساء قط ؟كَمْ من فئة قليلة غلبت فئةً كثيرةً بإذن الله !! . لَكلمةُ حقّ فى وجه حاكم ظالم أفضلُ عند الله من اعتكاف صاحبها يوما فى المسجد) .

ويستثنى من هذا النوع الذى له الصدارة فى جملته ــ ضمير الشأن[2] فيجوز أن تدخل عليه النواسخ بأقسامها المختلفة ؛ نحو حَسِبته « الحقُّ واضح » .

لكن تختص النواسخ فى هذا الباب ــ دون غيرها من النواسخ ــ بجواز دخولها على المبتدأ الذى هو اسم استفهام، أو المضاف إلى اسم استفهام . وإذا دخلت على أحدهما وجب تقديمه عليها ؛ نحو : أيًّا ظننتَ أحسنَ ؟ وغلامَ أىٍّ حسبتَ أنشطَ ؟.

ولا تدخل على أحدهما « كان » ولا « إن » ولا أخواتهما ؛ منعًا للتعارض ؛ إذ الاسم فى بابى « كان » و « إنّ » وأخواتهما لا يصح تقديمه على الناسخ . فلو وقع الاسم أحدهما لامتنع تقديمه على الناسخ ؛ تطبيقًا لهذا الحكم ، مع أن الاستفهام لا بد أن يتقدم[3] .

---

(١) راجع ج ١ ص ٤٠٢ م ٤٢ من هذا الكتاب ؛ حيث التفصيل والبيان الذى لا غنى عنه.

(٢) سبق شرحه ، فى ج ١ ص ١٧٧ باب : الضمير وأنواعه .

(٣) أما الخبر فيجوز أن يكون اسم استفهام ، أو مضافاً إلى اسم استفهام فى البابين ، ولا يجوز هنا أن يكون جملة إنشائية ؛ ويجوز تقديمه فى بابى : « ظن » و« كان » بشرط ألا يوجد مانع يمنع من =

(ب) المبتدأ الملازم للابتداء بسبب غيره ؛ كالاسم الواقع بعد « لولا » الامتناعية ، أو بعد « إذا » الفجائية ؛ فإنه لا يكون إلا مبتدأ ؛ إذ لا يصح — فى الرأى الأشهر — دخول أحدهما على غير المبتدأ ؛ نحو : لولا العقوبةُ لزادت الجرائم . ونحو ؛ فتحت الكتابَ ؛ فإذا الصوَرُ فاتنة .

(حـ) المبتدأ الذى يجب حذفه بشرط أن يكون أصلُ خـبَـرِه نعتاً مقطوعاً[1] نحو : شكراً للمتعلمِ ، النافعُ العزيزُ (أى : هو النافعُ العزيزُ) .

(د) كلمات معينة لم ترد عن العرب إلا مبتدأ . ومنها : « ما » التعجبية ، وكلمة : « طُوبى» ؛ (بمعنى : الجنة) وكلمة : دَرّ[2] ، وكلمة : أقلّ . . . وذلك فى نحو : ما أجملَ الهواء سَحَراً ! ! ، وما أطيب الرياضة عصراً ! ! طوبى للشهداء ، ولله دَرُّهم[2] ! ! وأقَلُّ[3] رجل يُنْكِر فضلهم .

= تقديمه ، كوجود « ما النافية » قبل الناسخ ، أو غيرها من الموانع التى ذكرناها فى أحوال خبر « كان » (جـ ١ ص ٤٢٠ م ٤٣) ، مثل : أين كنت ؟ وأين ظننت الكتاب ؟ أما خبر « إن » وأخواتها فلا يتقدم عليها — كما سبق فى بابها حـ١ — وقد قلنا إن الخبر هنا لا يكون جملة إنشائية برغم ورود صور منها مسموعة ، نقل النحاة واحدة منها ثقيلة فى نطقها، ولا أدرى لماذا تخيروها دون غيرها مع ما فيها من ثقل وإن كانت صادقة المعنى؟ هى قولهم : « رأيت الناس، اخْبُرْ تَقْلِيَهُ » . أى : اختبر كل واحد منهم تبغضه وتكرهه ؛ لما تكشفه من عيوبه . فهذا — وأمثاله — على إضمار قول مقدر ؛ أى : رأيت الناس مقولا فيهم : اختبر كل واحد منهم تبغضه وتكرهه . ويرى كثير من النحاة عدم القياس على هذا. والحق أن القياس عليه جائز بشرط وجود قرينة كاشفة تمنع الغموض ؛ وتهدى المقصود ؛ لأن هذا هو الموافق للأصول اللغوية العامة . وفيه تيسير وتوسيع فى ميدان الكلام والتعبير بغير ضرر ، كما يتبين هذا من الباب الخاص بأحكام « الحكاية » .

(١) سبق تفصيل الكلام على النعت المقطوع فى الجزء الأول ص ٣٧٥ م ٣٩. وله تفصيل أشمل فى باب النعت حـ ٣ ص ٣٥٧ م ١١٥ .

(٢ و ٢) الدر : اللبن . « ولله در البطل » ... أسلوب يتقدم فيه الخبر وجوباً، (لأن العرب التزمت فيه التقديم) ويقصد به المدح والتعجب من بطولته ، معاً . . . والسبب : هو ما يدعيه القائل من أن اللبن الذى ارتضعه البطل فى صغره ، ونشأ عليه ، وترعرع — لم يكن لبناً عادياً كالمألوف لنا، وإنما هو لبن خاص أعده الله لهذا البطل فى طفولته؛ لينشأ نشأة ممتازة، ويشب عظيماً . فنسب اللبن لله —ادعاء— ليكون من وراء ذلك إظهار الممدوح فى صفات تفوق صفات البشر ، وكأنه ليس منهم ، فهو أسمى وأرق ، العناية الإلهية التى خصته برعايتها .

(راجع رقم ١ من هامش ص ٤٢٤ و « حـ » من ص ٤٢٧ من هذا الجزء ، وص ٥٠٤ حـ ١ م ٣٨ من الطبعة الرابعة) .

(٣) أى : قَلّ رجل يقول ذلك ، بمعنى : صغُر وحقُر . (راجع جـ ١ ص ٣٢٨ م ٣٣) .

ومثل بعض ألفاظ الدعاء، ومنها[1] : سلامٌ – ويلٌ ؛ فى نحو : سلام على الأحرار ، وويل للجبناء .

* * *

حكم الناسخ ومعموليه من ناحية التقديم والتأخير :

لا ترتيب فى هذا الباب بين الناسخ ومعموليه ؛ فيجوز – لغرض بلاغى – أن يتقدم عليهما معًا ، و يتأخر عنهما ، و يتوسط بينهما . لكن يترتب على كل حالة أحكام سيجىء تفصيلها قريباً[2] . فمثال تقدُّم الناسخ عليهما : يظنّ الجاهلُ السرابَ ماء . ومثال تأخره عنهما : السرابَ ماءً يظن الجاهلُ . ومثال توسطه بينهما : السرابَ يظن الجاهلُ ماءً ، أو : ماءً يظن الجاهلُ السرابَ .

أما الترتيب بين المفعولين وتقديم أحدهما على الآخر دون الناسخ فحكمه حكم الترتيب بين أصلهما المبتدأ والخبر قبل دخول الناسخ عليهما ؛ فما ثبت لأصلهما يثبت لهما من غير اعتبار لوجود الناسخ . ويترتب على هذا أن يكون المفعول الأول واجب التقديم على المفعول الثانى فى كل موضع يجب فيه تقديم المبتدأ على الخبر ، وأن يكون المفعول الثانى واجب التقديم على المفعول الأول فى كل موضع يجب فيه تقديم الخبر على المبتدأ ، وأن يكون تقديم أحدهما على الآخر جائزاً فى كل موضع يجوز فيه تقديم المبتدأ أو الخبر بغير ترجيح . فلا بد من مراعاة الأصل[3] فى ناحية التقديم والتأخير ، وتطبيقه على الفرع تطبيقًا مماثلا . فى مثل : حسبت أخى شريكى ، يجب الترتيب ؛ بتقديم المفعول الأول وتأخير الثانى ؛ منعًا لوقوع لَبْس لا يمكن معه تمييز الأول من الثانى ؛ فيلتبس المعنى تبعًا لذلك . وفى مثل : علمت الكلب حارسًا أمينًا ، يجب تقديم المفعول الثانى عند إرادة الحصر فى الأول ؛ فنقول : ما علمت حارسًا أمينًا إلا الكلب . أى : أنه لا حارس أمينًا سواه . وفى مثل : ظننت القِطَّ البَرِّىَّ[4] ثعلبًا ، يجوز تقديم المفعول الثانى ؛

---

(١) الكثير فى اللفظين الآتيين الرفع على الابتداء ، ولا مانع من النصب على اعتبار آخر ؛ كما سيجىء البيان فى ص ٢٣٠ .

(٢) فى ص ٣٨ .

(٣) سبق إيضاحه فى الجزء الأول (ص ٣٦١ م ٣٧) عند الكلام على مواضع تأخير الخبر .

(٤) الصحراوى غير الأليف .

فتقول : ظننت ثعلبًا القِطَّ البَرِّىَّ ؛ إذ لا مانع يمنع تقديم أحدهما على الآخر . . . وهكذا تجب مراعاة الأحكام الخاصة بالترتيب بين المبتدأ والخبر ، وتطبيقها هنا ، عند النظر فى الترتيب بين المفعولين [1] .

* * *

ما تنفرد به الأفعال القلبية الناسخة ، هى وما يعمل عملها :

تنفرد النواسخ القلبية بخمسة أحكام ، منها حكم واحد مشترك بينها جميعًا ، سواء أكانت متصرفة أم جامدة ، وهذا الحكم هو : تنوّع مفعولها الثانى . أما الأحكام الأربعة الأخرى فمقصورة على النواسخ القلبية المتصرفة ، دون الجامدة ، وسيجىء لهذه الأربعة بحث مستقل [2] .

(ا) فأما تنوع المفعول الثانى الذى أشرنا إليه فلأنه خبر فى الأصل ؛ فهو ينقسم إلى مثل ما ينقسم إليه الخبر ؛ من مفرد [3] ، وجملة [4] ، وشبه جملة [5] ؛ فليس من اللازم فى المفعول الثانى أن يكون مفردًا ، وإنما اللازم أن يكون الناسخ قلبيًّا متصرفًا أو غير متصرف [6] ؛ كما فى الأمثلة الآتية ، ومن المهم التنبه لإعراب كل قسم ، ولا سيما الجملة وشبهها .

---

(١) ستجىء إشارة موجزة لهذا الترتيب فى ص ١٧٦ م ٧٢ .

(٢) فى ص ٢٦ المسألة : ٦١ .

(٣) المراد بالمفرد هنا وفى الخبر : ما ليس جملة ولا شبهها .

(٤) بشرط ألا تكون إنشائية .. لأن الإنشائية لا تصلح هنا (انظر رقم ٣ من هامش ص ٢١) .

(٥) طبقاً لما جاء فى بعض المراجع الوثيقة وتؤيده النصوص الفصيحة التى تكفى لإباحة القياس عليه .

(٦) قد سبقت أمثلة المفرد . ومثال الجملة الاسمية قول الشاعر :

حَذَارِ ، حذارِ من جَشِعٍ ؛ فإنى ... رأيت الناس أجشعُها اللئامُ

ومثال الجملة الفعلية المضارعية قول الشاعر :

فَهبْكَ عدوى لا صديقى فربما ... رأيت الأعادِى يرحمون الأعاديا

ومثال الماضوية :

وإنى رأيت الشمس زادت محبةً ... إلى الناس أن ليست عليهم بسرمد

فكل واحدة من الجمل (أجشعها اللئام – يرحمون – زادت محبة) . سدت مسد المفعول الثانى الذى يحتاج إليه الفعل الناسخ . ومثال شبه الجملة – قول بعضهم : رأيت قدرة الله فى كل شىء ، وألفيت سلطانه فوق كل سلطان . وقول الشاعر يفتخر :

إنى – إذا خفِى الرجال – وجدتنى ... كالشمس ؛ لا تخفى بكل مكان

فشبه الجملة (الجار مع مجروره ، أو الظرف) سد مسد الثانى .

الجملة مشتملة على الفعل القلبي ومفعوليه	المفعول الثانى	نوعه	إعرابه
علمت الرياءَ داءً وبيلا .	داءً	مفرد	مفعول ثان منصوب
أحسب النفاقَ مزرياً بصاحبه .	مزرياً	مفرد	» » »
زعمت الكذبَ سوءَ أدب	سوءَ	مفرد	» » »
أرى الفضلَ يعرف أهلَه	(يعرف×)	جملة فعلية .	فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر تقديره : هو والجملة فى محل نصب[1] تسد مسد المفعول الثانى.
تعلمْ (اعلمْ) الفرصةَ تَضيع بالتوانى	(تضيع ×)	جملة فعلية .	فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر تقديره : هى والجملة فى محل نصب تسد مسد المفعول الثانى .
وجدت التوفيقَ حالفَ أهل الإجادة	(حالَف×)	جملة فعلية . . . . (٢)	فعل ماض ، فاعله ضمير مستتر تقديره : هو . والجملة فى محل نصب تسد مسد المفعول الثانى.
ألفيت الإذاعةَ هى المنبرُ العام ،	هى المنبر	جملة اسمية	هى : مبتدأ مبنى على الفتح فى محل رفع . المنبر خبره الجملة فى محل نصب تسد مسد المفعول الثانى .
إخالُ سلطانَ الضمير هو السلطانُ الأكبر	هو السلطان	جملة اسمية	هو : مبتدأ مبنى على الفتح فى محل رفع . السلطان خبره . الجملة فى محل نصب تسد مسد المفعول الثانى
أظن المجدَ هو هدفُ العظيم .	هو هدف	جملة اسمية	هو : مبتدأ مبنى على الفتح فى محل رفع ، هدف : خبره . الجملة فى محل نصب تسد مسد المفعول الثانى.
دَرَيْت الصديقَ عند الشدة .	عند	ظرف منصوب	متعلق بمحذوف هو المفعول الثانى ، أو الظرف نفسه سد مسد المفعول الثانى(٣) .
جعلت الكتابَ معك .	مع	ظرف منصوب	متعلق بمحذوف هو المفعول الثانى ، أو الظرف نفسه سد مسد المفعول الثانى .
أعلمُ قوةَ الحق فوق طغيان الباطل .	فوق	ظرف منصوب	متعلق بمحذوف هو المفعول الثانى ، أو الظرف نفسه سد مسد المفعول الثانى .
أحسب الخيرَ فى مجانبة أهل السوء .	فى مجانبة	جار مع مجروره	متعلق بمحذوف هو المفعول الثانى . أو الجار مع مجروره سد مسد المفعول الثانى(٣) .
أرى السعادةَ فى عمل الخير .	فى عمل	جار مع مجروره،	متعلق بمحذوف هو المفعول الثانى ، أو الجار مع مجروره سد مسد المفعول الثانى .
عنيت العفوَ من دواعى التآلف .	من دواعى . .	جار مع مجروره	متعلق بمحذوف هو المفعول الثانى ، أو الجار مع مجروره سد مسد المفعول الثانى .

(١) ما معنى فى محل نصب . . . ؟

سبق الجواب عن هذا واضحاً عند تفصيل الكلام على الإعراب المحلى والتقديرى . — جـ ١ م ٦ فى آخر المعرب والمبنى . . .

(٢) قد يكون الفعل الثانى فى الجملة الفعلية ناسخاً ؛ كقول الشاعر :

رأيت دنوَّ الدار ليس بنافع   إذا كان ما بين القلوب بعيدَا

(٣ و ٣) راجع رقم ٢ من هامش ص ٤٥٠ م ٨٩ ، وهى تلخيص لما سبق فى جـ ١ ص ٢٧١ و ٣٤٦ م ٢٧ و م ٣٥ حيث الكلام على شبه الجملة بنوعيه ، من ناحية وقوعه هو أو متعلقه خبراً ، وصفة . . و . . .

المسألة ٦١ :

ب ــ الأحكام الأربعة الخاصة بالأفعال القلبية المتصرفة(١).

عرفنا(٢) أن الأفعال القلبية متصرفة ، إلا فعلين ؛ هما : « تعلَّمْ »(٣) بمعنى « اعلَمْ » ، و « هَبْ » بمعنى : « ظُنّ » ؛ نحو : تعلمْ داءَ الصمت خيراً من داء الكلام . وهبْ كلامَك محموداً ؛ فتخيّرْ له أنسب الأوقات .

والفعل القلبيُّ المتصرف قد يكون له الماضى ، والمضارع ، والأمر ، والمصدر واسم الفاعل ، واسم المفعول ، وبقية المشتقات المعروفة. لكن الناسخ الذى يعمل فى هذا الباب هو الماضى وما جاء بعده مما صرّحْنا باسمه هنا ، دون بقية المشتقات المعروفة(٤) التى اكتفينا بالإشارة الموجزة إليها ، ولم نصرح بأسمائها . وبديهىٌّ أن النواسخ المتصرفة التى سردنا أسماءها ــ متساوية فى العمل ؛ لا فرق بين ماض وغيره ، ولا بين فعل واسم مما سردناه(٥). أما الناسخ الجامد فيعمل وهو على صورته

(١) هذا البحث هو الذى سبقت الإشارة إليه فى ص ٢٤ عند بيان ما تنفرد به الأفعال القلبية من خمسة أمور سبق منها واحد ــ فى ص ٢٤ ــ قبل هذه الأربعة الآتية .

(٢) فى رقم ١ من هامش ص ٤ وفى رقم ٦ من هامش ص ٦ ، ٨ .

(٣) على الرأى القائل بأنه جامد . وهو الرأى الشائع الذى يحسن الاقتصار عليه (كما سبق فى رقم ٦ من هامش ص ٦ ورقم ١ من هامش ص١٩). أما على الرأى القائل بأنه متصرف فيجرى عليه ما يجرى على الأفعال القلبية المتصرفة .

(٤) أوضحنا ــ فى رقم ١ و ٢ من هامش ص ٤ ــ معنى المتصرف وقسميه ، وبيان المشتقات المختلفة ، والعامل منها وغير العامل ، وما يعمل فى غير هذا الباب ولكنه لا يصلح للعمل هنا ، وأسباب ذلك . . .

(٥) ومن الأمثلة ، الفعل : « علم » ، وما يتصرف له ؛ نحو : علم العاقل الحياةَ جهاداً ــ يعلم العاقل الحياةَ جهاداً ــ اعلمْ الحياةَ جهاداً ، فارسه ــ عِلْمُ العاقلِ الحياةَ جهاداً دافع له إلى الصبر والدأب ــ العاقل عالمٌ الحياةَ جهاداً ــ أمعلوم الحياةُ جهاداً . (الحياة : هى المفعول الأول ؛ لكنه صار نائب فاعل لاسم المفعول ، إذ لا بد لاسم المفعول من نائب فاعل حتماً . لا فاعل) .

وتسوقنا المناسبة إلى بيان أن اسم الفاعل لا بد له من فاعل ــ لا نائب فاعل ــ وقد يكون فاعله اسما ظاهراً ، أو ضميراً . غير أن الضمير لا بد أن يكون للغائب دائماً ، ولهذا قالوا فى مثل : أنا صائم .. ومثل : أنا مخلص... ، إن فاعل اسم الفاعل ضمير مستتر تقديره : «هو». على تأويل : أنا رجل صائم ...=

القائمة ، لا يفارقها ، ولا يَدْخُل عليها تغيير .

وتختص الأفعال القلبية المتصرفة، هى وما تتصرف له مما ذكرنا اسمه صريحًا بأحكام تنفرد بها ؛ فلا يدخل — فى الأغلب — حكم منها على المشتقات القلبية التى لا تعمل هنا[1]، ولا على الأفعال القلبية الجامدة، ولا على أفعال التحويل وما يتصرف منها . وأشهر تلك الأحكام أربعة[2]:

الحكم الأول — التعليق :

ومعناه : « منع الناسخ من العمل الظاهر فى لفظ المفعولين معًا، أو لفظ أحدهما، دون منعه من العمل فى المحل»[3]. فهو فى الظاهر ليس عاملاً النصب، ولكنه فى التقدير عامل . وهذا ما يعبر عنه النحاة بأنه :

« إبطال العمل لفظًا ، لا محلاً » . سواء أكان أثر الإبطال واقعًا على المفعولين معًا ، أم على أحدهما .

هذا المنع والإبطال واجب إلا فى صورة واحدة[4]. وسببه أمر واحد ، هو : وجود لفظ له الصدارة[5] يأتى بعد الناسخ ؛ فيفصل بينه و بين المفعولين معًا،

= أنا رجل مخلص ... فالضمير المستتر تقديره : « هو» للغائب ، وعائد على محذوف ؛ ليكون عائدًا على الغائب ؛ إذ لا يصح أن يعود إلا عليه. فن الخطأ إرجاعه إلى متكلم أو مخاطب

(راجع الخضرى جـ١ «باب ظن »عند الكلام على بيت ابن مالك: « وخص بالتعليق والإلغاء ..» — وستجىء الإشارة لهذا فى باب اسم الفاعل جـ ٣ ص ١٩١ م ١٠٢ كما سبق البيان فى جـ ١ م ١٩ ص ٢٤٣ من الطبعة الثالثة ، عند الكلام على اختلاف نوع الضمير مع مرجعه) .

والظاهر أن هذا الحكم ليس مقصوراً على اسم الفاعل وحده ، بل يشاركه فيه كل مشتق يتحمل ضميراً مستتراً ؛ فيجب أن يكون الضمير المستتر الغائب، ويعود على غائب دائماً.

(١) وهى المشتقات التى لم نصرح فيما سبق باسمها. إلا التعليق بالاستفهام فإنه عام شامل، وستجىء الإشارة لهذا فى رقم ٢ من هامش ص ٣٢ أما البيان المفصل فنى ٣٦ .

(٢) وهى غير الحكم المشترك : « ١ » الذى يدخل النواسخ القلبية المتصرفة والجامدة ، وغيرها. وقد سبق بيانه فى ص ٢٤ .

(٣) تفصيل الكلام على الإعراب المحلى فى جـ ١ م ٦ فى الزيادة والتفصيل التى فى آخر : « المعرب والمبنى » — كما أشرنا —

(٤) جائزة ، وتجىء فى رقم ٤ من هامش ص ٣٠ .

(٥) ترددهذا فى المراجع النحوية المختلفة ومنها : حاشية الصبان على الأشمونى ، فى هذا الموضع=

أو أحدهما ، ويَحُول بينه وبين العمل الظاهر . ويسمى هذا اللفظ الفاصل : « بالمانع » ويقع بعده جملة[1] — فى الغالب — ؛ فى مثل : علمت البلاغة إيجازاً ، ورأيت الإطالةَ عجزاً . نجد الفعل : « عَلِم » قد نصب مفعولين مباشرة . وكذلك الفعل ؛ « رأى » — فإذا قلنا : علمت لَلْبَلاغةُ إيجازٌ ، ورأيت لَلْإطالةُ عجزٌ — لم ينصب كل من الفعلين شيئًا فى الظاهر ، بسبب وجود « لام الابتداء » التى فصلت بين كل فعل ناسخ ومفعوليه — وهى من ألفاظ التعليق ، أى : من الموانع — ، ولكن هذا الفعل ينصب المحلّ ؛ فنقول عند الإعراب : « البلاغة » : مبتدأ — « إيجازٌ » : خبره . والجملة من المبتدأ والخبر فى محل نصب ؛ سدّت مَسَدّ مفعولى « عَلِمَ » (وهذه الجملة هى التى تَلِى — فى الغالب — اللفظ المانع من العمل) .

وكذلك نقول : « الإطالةُ » : مبتدأ — « عجزٌ » : خبره. والجملة من المبتدأ والخبر فى محل نصب ؛ سدّت مسد مفعولَىْ : « رأى » . فقد وقع التعليق بسبب وجود المانع من العمل ، ووقع بعد المانع جملة محلها النصب ؛ لتسدّ مسد المفعولين .

أما فى مثل : علمت البلاغةَ لَهِىَ الإيجازُ ، ورأيت الإطالةَ لَهِىَ العجزُ ، فاللفظ المانع من العمل — وهو لام الابتداء — قد وقع فى المثالين بعد المفعول به الأول ، ووقع بعد المانع جملة سدت مَسَدّ المفعول به الثانى الذى لا يظهر فى الكلام ، وحلّت محله وحده . فعند الإعراب يَحْتَفظ المفعول به الأول باسمه وبإعرابه ؛ (مفعولاً به أول ، منصوبًا)[2]. وتعربُ الجملة التى بعد المانع إعرابها التفصيلى ، ويزاد عليه : « أنها فى محل نصب ؛ سدّت مسد المفعول به الثانى[3] الذى وقع عليه التعليق » .

= من الباب حيث يتكلم على أدوات « التعليق » ، ومنها : « كم » بنوعيها ؛ فقال ما نصه : (« كل ماله الصدر يُعلق ») ا هـ .

(١) إلا إن كان المانع هو أحد المفعولين بحسب أصله : نحو ؛ علمت من أنت ، أو وقع المصدر المؤول ساداً مسد المفعولين ، أو ثانيهما وحده .

(٢) ستجىء حالة يجوز فيها رفعه — فى رقم ٤ من هامش ص ٣٠ — .

(٣) إذا سدت جملة مسد المفعول الثانى — أو مسد غيره مما يكون مفرداً لا جملة — فهى مفرد فى =

نعلم مما تقدم أن أثر التعليق فى منع العمل لفظى ظاهرىّ فقط ؛ لا حقيقى، محلىّ ، وأن سببه الوحيد وجود فاصل لفظى له الصدارة ، يسمى : « المانع » ؛ يفصل بين الناسخ ومفعوليه معًا ، أو أحدهما[١] ، وبعد « المانع » جملة[٢] تسدّ مسدّ المفعولين معًا ، أو أحدهما على حسب التركيب . . .

ولما كان أثر التعليق مقصوراً على ظاهر الألفاظ دون محلها كان اختفاء النصب عن المفعولين معًا أو أحدهما ، هو اختفاء شكلىّ محض ؛ لا حقيقى محلىّ — كما قدمنا — ولهذا يصح فى التوابع (كالعطف . . .) مراعاة الناحية الشكلية الظاهرة ، أو مراعاة الناحية المحلية ؛ فنقول : علمتُ لَلبلاغةُ إيجازٌ والفصاحةُ اختصارٌ — ورأيتُ لَلإطالةُ عجزٌ والحشوُ عيبٌ ؛ برفع المعطوف ؛ تبعًا للفظ المعطوف عليه ، وحركته الظاهرة[٣] . أو نقول : علمت للبلاغةُ إيجازٌ ، والفصاحةَ اختصاراً — ورأيت لَلإطالةُ عجزٌ والحشوَ عيبًا ؛ بنصب المعطوف ؛ تبعًا للحكم المحلىّ فى المعطوف عليه . فمراعاة إحدى الناحيتين جائزة[٣] .

أما سبب التعليق فى هذه الأمثلة وأشباهها ، فيتركز فى الأمر الواحد الذى

= المعنى ؛ فى مثل : أظن محمداً أبوه قائم ، تعرب الجملة — « أبوه قائم » — مبتدأ وخبر ، فى محل نصب سدت مسد المفعول الثانى ؛ فهى مفرد فى المعنى ؛ لأن المعنى : أظن محمداً قائم الأب . وقد نص النحاة على هذا ، وتضمنته كتبهم ، — (ومنها : الصبان فى الجزء الأول عند الكلام على علامات الأسماء ، وأوضحنا هذا وبسطنا الكلام على الإعراب المحلى فى الموضع الذى أشرنا إليه فى رقم ١ من هامش ص ٢٥) .

(١) فلا بد من تقدم الناسخ على « المانع » ، ولا بد من تقدم « المانع » على المفعولين معاً ، أو على الثانى فقط ؛ إذ ليس من اللازم — كما عرفنا — أن يقع أثر التعليق . على المفعولين معاً ، فقد يقع على الثانى وحده ، ويبقى الأول منصوباً كما قبل التعليق . أما وقوعه على الأول دون الثانى فغير ممكن ؛ لأن أداة التعليق التى تفصل بين الناسخ ومفعوله الأول ستكون فاصلة كذلك بين الناسخ ومفعوله الثانى فى الوقت نفسه .

(٢) إلا فى الحالة التى سبق استثناؤها فى رقم ٤ من هامش ص ٢٧ . وتجىء فى رقم ٤ ص ٣٠

(٣و٣) يجب عند العطف بالنصب على محل الجملة التى عُلق عنها الناسخ — أن يكون المعطوف إما جملة اسمية فى الأصل ، كالأمثلة السابقة ؛ فيعطف كل جزء من جزأيها على ما يقابله ، فى الجملة المتبوعة . وإما مفرداً فيه معنى الجملة ؛ نحو : علمت لمحمودٌ « أديبٌ » و « غيرَ » ذلك من أموره . فلا يصح : علمت لمحمودٌ أديبٌ « وحامداً » ، ولا : علمت لمحمود « أديبٌ » وشاعراً — إلا على تأول وتقدير محذوف فى كل صورة ، أما كلمة « غير » فى المثال السالف فإنها منصوبة جوازاً ؛ لأنها بمنزلة الجملة كما قلنا — فهى معطوفة بالنصب على محل الجملة الاسمية التى هى المعطوف عليها ؛ فلفظ « غير » — وهو مفرد — قد =

ذكرناه ؛ وهو : وجود فاصل لفظيّ بعد الناسخ ؛ يفصل بينه وبين مفعوليه أو أحدهما، بشرط أن يكون هذا الفاصل اللفظي من الألفاظ التي لها الصدارة[1] في جملتها، مثل: لام الابتداء ، وأدوات الاستفهام[2]، وغيرها من كل ما له الصدارة في جملته[3]. وبعبارة أخرى :

(يحدُث التعليق بكل لفظ له الصدارة إذا فصل بين الناسخ ومفعوليه معًا، أو توسط بين المفعولين) .

وإليك مثالا آخر للمانع الذى يفصل بين الناسخ ومفعوليه معا ، أو يفصل بين الناسخ ومفعوله الثانى فقط :

أعلَمُ ، أمحمودٌ حاضرٌ أم غائبٌ ؟ أعلَمُ محموداً ، أحاضر هو أم غائب ؟

فمتى وقع بعد الناسخ مانع بإحدى الصورتين السالفتين منَع العمل الظاهر حتمًا ، دون العمل التقديرىّ (المحلىّ) كما رأينا ، وأوجب التعليق[4].

وأشهر الموانع الألفاظ الآتية التى لها الصدارة، وكل واحد منها يوجب[4] التعليق :

= ساغ عطفه على محل الجملة؛ لأنه بمعناها؛ إذ معناه : علمت لمحمودٌ «أديبٌ» ومحموداً غيرَ ذلك ، أى : متصفاً بغير ذلك . (أى : علمت محموداً متصفاً بغير ذلك) .

— راجع — ٣ ص ٤٧٨ م ١٢١ باب العطف . وعطف المفرد على الجملة ، والعكس — .

(١) تقدم الناسخ على «المانع» واجب . وهو مع تقدمه لا يعمل النصب فى «المانع» ، ولا فيما بعده ، إذ لو عمل فيه أو فيما بعده النصب لفقد المانع صدارته فى جملته، وصار حشواً لا يصلح سبباً للتعليق ؛ ووقوعه حشواً مع بقاء أثره غير جائز .

(٢) انظر ما يختص بالاستفهام فى ص ٣٦ .

(٣) انظر رقم ٥ من هامش ص ٢٧ .

(٤ ، ٤) إلا فى حالة يكون فيها جائزاً ، وستجىء هنا . وعند إعراب المثال الأول الوارد هنا نقول : «محمود حاضر» ، مبتدأ وخبر . وجملتهما فى محل نصب سدت مسد مفعولى : «أعلم» . وفى المثال الثانى نقول : «محموداً» ، مفعول أول . «حاضر» : خبر مقدم ، «هو» : مبتدأ مؤخر ، والجملة منهما فى محل نصب سدت مسد المفعول الثانى وحده . ومن المثالين يتضح أن الجملة الواقعة بعد «المانع» وجوباً قد تسد مسد المفعولين معاً أو مسد الثانى عند وجود الأول منصوباً لفظه .

أما الحالة التى يكون فيها التعليق جائزاً — لا واجباً — فحين تكون أداة التعليق مسلطة على الثانى وحده (كأن يكون المفعول الثانى قد صدر — فى الغالب — بكلمة استفهام، أو مضافاً إليها وقد سبقها المفعول الأول ، فى الصورتين؛ نحو : علمت الأديب من هو ؟ وظننت الشاعر أخو من هو؟) فى هاتين الصورتين يجوز نصب الكلمة السابقة التى هى المفعول الأول؛ لأن الناسخ سلط عليها من غير مانع، =

(ا) لام الابتداء، كالأمثلة السالفة .

(ب) لام القسم : نحو : علمت لَيُحَاسَبَنّ[1] المرءُ على عمله .

(حـ) حرف من حروف النفي الثلاثة[2] : (ما – إنْ – لا) دون غيرها من

= ويجوز رفعها؛ لأنها هي وما بعد الاستفهام شيء واحد في المعنى؛ فكأنها واقعة بعد الاستفهام فلا يؤثر فيها الناسخ . فالتعليق جائز هنا .

(١) يقولون في مثل هذا : إن اللام داخلة على جواب القسم المقدر. وأصل الجملة : « علمت – أقسم والله – ليحاسبن المرء على عمله » . فجواب القسم – وهو جملة : « يحاسبن المرء » – مع جملة القسم المقدرة وهي : (أقسم×) في محل نصب سدًّا معاً مسد المفعولين . أي : أن مجموع الجملتين هو الذي سد مسد المفعولين ، وأنه في محل نصب . وما يترتب على هذا الإعراب من عدم وقوع أداة التعليق في صدر جملتها يدفعونه بأن وقوعها في الصدارة ليس واجباً مطرداً ؛ وإنما هو الغالب. وبفرض أنه واجب حتما فالمقصود بالقسم وجملته هو تأكيد جملة جوابه ؛ فهما معاً كالشيء الواحد ؛ فإذا تقدمت أداة التعليق على جواب القسم وحده فكأنها في الوقت نفسه قد تقدمت على جملة القسم واحتلت مكان الصدارة اللازم لها ؛ فلا تعتبر متخلية عنه . فوجودها في صدر الثانية يعد بمنزلة التصدر في الأولى .

لكن سيترتب على قولهم هذا محظور آخر؛ هو: وقوع جملة جواب القسم في محل نصب ، والشائع أنها لا محل لها من الإعراب . وقد أجابوا : بأنها لا محل لها باعتبارها : « جواب قسم » – ولا مانع أن يكون لها محل باعتبار آخر؛ هو: « التعليق » ومعنى هذا أن جملة جواب القسم لا محل لها من الإعراب إذا لم يوجد عامل يحتاج إليها حتما ؛ فإن وجد عامل يحتاج إليها حتما كانت معمولة له.

وقيل إن « العلم » في المثال السالف منصب على مضمون جملة الجواب فقط ، بدون نظر إلى أنها جواب قسم ؛ فجملة الجواب وحدها على هذا الاعتبار في محل نصب سدت مسد المفعولين . (راجع الصبان جـ ٢ عند الكلام على أدوات التعليق) .

وفي هذا الرأي راحة وتيسير؛ لأنه واقعي ؛ لا يلتفت إلى الجملة القسمية المستترة ، ولا يتناسى أن جواب القسم هنا ليس مجلوباً للقسم : وإنما الغرض الأساسي الأول هو إيفاء الناسخ ما يريده ، ولا ضرر في أن يستفيد القسم منه بعد ذلك .

(وسيجيء الكلام على جملة القسم وجوابه في باب : حروف الجر (ص ٥٠٠ وفي ص ٥٠٦ النص الخاص بأن جملة جواب القسم قد يكون لها محل إعرابي مع جملة القسم) .

(٢) سواء أكان واحد منها ناسخاً أم مهملا ، فالأولان قد يعملان عمل « ليس » ، والأخير قد يعمل عمل « إنّ » أو : « ليس » فالثلاثة مع الإعمال أو الإهمال صالحة لأن تكون أداة تعليق . ولا داعي لاشتراط بعضهم القسم قبل كل أداة من الثلاثة ؛ لأن هذا الاشتراط – فوق ما فيه من تضييق – لا سند له من النصوص الفصيحة الكثيرة ، فالوارد منها يدعو إلى إغفاله. ويزيد التمسك بإغفاله قوة مايقوله أصحابه من أن القسم قبل هذه الأدوات الثلاثة يجب تقديره إن لم يكن ظاهراً في الجملة ؛ مثل: « علمت ما محمد جبان » إذ يقدرونه : علمت والله ما محمد جبان . فما الحاجة إلى التقدير والتأويل بغير داع، ولا سيما التأويل القائم على مجرد التخيل المذكور؟ وإنه لتخيل مستطاع في كل صورة خالية من القسم،=

أدوات النفى الأخرى . فمثال « ما » النافية : علمت ما التهورُ شجاعةٌ . ومثال « إنْ » النافية : زعمت إنْ الصفحُ الجميلُ ضارٌ (أى : ما الصفح الجميل ضارٌ) ومثال « لا » النافية : ألفيتُ لا الإفراطُ محمودٌ ولا التفريط (١).

(د) الاستفهام (٢) ؛ وله صور ثلاث : أن يكون أحد المفعولين اسم استفهام

= فتصير به صحيحة إلا أنه يدفعنا إلى الدخول فى الجدل المرهق الذى مر فى المسألة السابقة – فى رقم ١ من هامش الصفحة الماضية – الخاصة بجواب القسم ومحله من الإعراب ، كما سيفتح علينا أبواباً أخرى للاعتراض والجدل ؛ نحن فى غنى عنها ، ولا حاجة البيان اللغوى الناصع بها .

وزيادة فى البيان نقول : إن اشتراط القسم مقصور عند جمهرة النحاة على : «لا – إن » – النافيتين ؛ ولا يكاد يوجد خلاف فى صدارة « ما » النافية غير الزائدة ؛ عاملة وغير عاملة. فقد جاء فى الجزء الأول من « المغنى » عند الكلام على « لا » ما نصه :

(تنبيه – اعتراض « لا » بين الجار والمجرور فى نحو : غضبت من لا شىء ، وبين الناصب والمنصوب فى نحو قوله تعالى : « لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل » . وبين الجازم والمجزوم فى نحو : إلا تفعلوه تكن فتنة فى الأرض . . » وتقدم معمول ما بعدها عليها فى نحو قوله تعالى : « يوم يأتى بعض آيات ربك لا ينفع نفساً إيمانها . . » – دليل على أنها ليس لها الصدر . بخلاف « ما » . . . « اللهم إلا أن تقع فى جواب القسم فإن الحروف التى يتلقى بها القسم كلها لها الصدر . ولهذا قال سيبويه فى قوله : « آليت حبَّ العراق الدهر أطعمه . . . » أن التقدير : على حب العراق ، فحذف الخافض ، ونصب ما بعده ؛ بوصول الفعل إليه ، ولم يجعله من باب : « زيداً ضربته » ؛ لأن التقدير « لا أطعمه » وهذه الجملة جواب : لآليت ؛ فإن معناه : حلفت . وقيل : لها الصدر مطلقاً ، وقيل : « لا » مطلقاً . والصواب الأول) ا هـ

وإنما قال سيبويه ذلك لأن « لا » هنا لها الصدارة ؛ لوقوعها فى جواب القسم ؛ فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، ولا يفسر عاملا أيضاً .. وقال الأشمونى عند سرد الأدوات التى لها الصدارة، ويحدث التعليق بسببها ما نصه : (التزم التعليق عن العمل فى اللفظ إذا وقع الفعل قبل شىء له الصدر ؛ كما إذا وقع قبل « ما » النافية ؛ نحو قوله تعالى « لقد علمت ما هؤلاء ينطقون » وقبل« إنْ – ولا » النافيتين فى جواب قسم ملفوظ أو مقدر. . .) ا هـ .

وقد استدرك الصبان فقال ما نصه :

(قوله فى جواب قسم .. ، قيل الصحيح أنه ليس بقيد. لكن فى « المغنى» ما يظهر به وجه التقييد ؛ حيث نقل فيه أن الذى اعتمده سيبويه أن « لا» النافية إنما يكون لها الصدارة حيث وقعت فى صدر جواب القسم . وقال فى محل آخر : « لا » النافية فى جواب القسم لها الصدر ؛ لحلولها محل ذوات الصدر ؛ كلام الابتداء و « ما » النافية . . ا هـ و « إن » مثل : « لا ») ا هـ كلام الصبان .

(١) الإفراط : المبالغة فى إعداد الشىء حتى يتجاوز حدوده المحمودة . والتفريط : الإهمال فيه. فهما نقيضان .

(٢) لأن الاستفهام له الصدارة ، فلا يعمل ما قبله فيه ، إلا إن كان ما قبله حرف جر ؛ نحو : ممن علمت الخبر ؟ . – بم جئت ؟ – عم يتساءلون ؟ – على أى حال كنت ؟ . . =

نحو : علمت أيُّهم بطلٌ ؟ أو يكون مضافًا إلى اسم استفهام ؛ نحو : علمت صاحبُ أيِّهم البطلُ ؟ أو يكون قد دخلت عليه أداة استفهام ؛ نحو : علمت أعلىٌّ مسافرٌ أم مقيمٌ ؟ وأعلمُ هل الشتاءُ أنسبُ للعمل من الصيف(١) ؟ وقولهم لظريف : لا ندرى أجِدُّك أبلغُ وألطف ، أم هزلُك أحبُّ وأظرف ؟ .

(هـ) الألفاظ الأخرى التي لها الصدارة في جملتها ؛ مثل «كم»(٢). الخبرية ؛ في نحو : دريْتُ كم كتابٍ اشتريته . ومثل : «إنّ» وأخواتها، ما عدا «أنّ» مفتوحة الهمزة ؛ فليس لها الصدارة ؛ نحو : علمت إنك لمُنصِف(٣)،

= أو كان ما قبله مضافاً واسم الاستفهام مضاف إليه ، نحو : صديق من أنت ؟ . . .)

وجدير بالتنويه أن التعليق بالاستفهام عامٌّ ليس مقصوراً على أفعال هذا الباب القلبية – كما أشرنا في رقم : ١ من هامش ص ٢٧ ؛ وسيجيء البيان في ص ٣٦ –

(١) عرض بعض النحاة لهذه الصور الثلاث بشيء من التفصيل ، فقال : إن الاستفهام قد يكون بالحرف ؛ نحو قوله تعالى : «وإن أدرى أقريب أم بعيد ما توعدون» . أو بالاسم الواقع مبتدأ مباشرة ، نحو : ستعلم أيُّ الرأيين أفضل ؟ أو يكون المبتدأ مضافاً إلى اسم الاستفهام ؛ نحو : علمت أبو منْ صالح . أو يكون اسم الإستفهام خبراً ؛ نحو علمت متى السَّفر . أو يكون الخبر مضافاً إلى اسم الاستفهام نحو : علمت صباح أى يوم قدومك . أو يكون اسم الاستفهام فضلة ؛ نحو : علمت أىَّ كتاب تقرأ . وقول الشاعر :

حُشَاشةَ نفسٍ ودَّعتْ يومَ ودَّعوا فلم أدرِ أيَّ الظاعنَيْنِ أُشَيِّعُ

ومما سلف يتبين أن الاستفهام قد يكون حرفاً فاصلا بين العامل والجملة ، وقد يكون اسماً فضلة ، وقد يكون اسماً عمدة ، سواء أكان العمدة مبتدأ مباشرة للاستفهام ، أم خبراً مباشرة كذلك . وسواء أكان العمدة مبتدأ مضافاً والاستفهام هو المضاف إليه أم خبراً مضافاً والاستفهام هو المضاف إليه .

(٢) «كم» ، نوعان : «استفهامية» ؛ وهى : اسم يسأل به عن عدد شيء . وتحتاج لتمييز منصوب في الغالب ؛ نحو : كم درهماً تبرعت به ؟ وتدخل في أدوات التعليق الاستفهامية . «وخبرية» ؛ وهى : اسم يدل على كثرة الشيء ووفرته ، ولها تمييز مجرور في الغالب ؛ نحو : كم ظالمٍ أهلكه الله بظلمه . و «كم» بنوعيها لها باب خاص في الجزء الرابع يضم أحكامها المختلفة (ص ٤٢٥ م ١٦٨).

(٣) في هذا المثال يصح أن تكون أداة التعليق هى : «إنّ» ، أو «لام الابتداء» ؛ فكلاهما له الصدارة ؛ فيصلح للتعليق . ولا يقال : «لام الابتداء فيه ليس بعدها جملة» . ففى هذا القول إغفال لما قرروه من أن موضعها الأصيل هو أول الجملة . فلما شغلته «إنّ» – ولها الصدارة أيضاً – تخلت عنه اللام ، وتأخرت إلى الخبر ؛ منعاً التعارض . على أن هذا من التعليلات المصنوعة التي لا خير في ترديدها. وحسبنا أن نهتدى إلى ما في الكلام المأثور من تعليق ، سببه «إن» أو : «لام=

ونحو : لا أدرى لعل الله يريد بكم خيراً . والأغلب الفصيح فى : « لعل » هذه أن تكون أداة تعليق للفعل : « أَدْرِى » المبدوء بالهمزة ، أو بحرف آخر من حروف المضارعة (نَدْرى – تَدْرى – يدرِى [1] . . .) .

ومثل : أدوات الشرط الجازمة وغير الجازمة فى نحو : لا أعلم إنْ كان الغد ملائمًا للسفر أو غير ملائم . ونحو أحْسَبُ لو ائتلف العامل وصاحب العمل لَسَعِدا .

* * *

فيما يلى أمثلة تزيد التعليق وضوحًا [2] ، وتبيّن موضع « المانع » ، وأن موضعه بعد الناسخ حتمًا ويليه المفعولان ، أو بعد الناسخ مع توسط هذا المانع بين المفعولين :

= الابتداء » ، أو : هما معاً ؛ فكل هذا صحيح ومريح .

وما يقال فى لام الابتداء الداخلة على خبر « إن » يقال فى لام الابتداء الداخلة على اسم « إنّ » المتأخر ، أو على معمول خبرها ؛ نحو : « حسبت إن فى الصحراء لمناجم ، وعلمت إن المناجم لكنوزاً ممتاثة » . ويجب كسر همزة « إن » فى الأمثلة السابقة وأشباهها من كل جملة تجمع بين « إن » و « لام الابتداء » . كما سبق فى مواضع كسرها . وسبب ذلك فى رأيهم : أن « لام الابتداء » تصيب الفعل القلبى بالتعليق ، وهذا التعليق يقتضى أن تقع بعده فى الغالب جملة – كما سبق فى ص ٢٨ – . فلما وقعت « إن » فى صدرَ هذه الجملة كسرت وجوباً . فلام الابتداء كانت السبب فى التعليق ، وفى كُسر همزة « إنّ » . فإذا لم توجد « لام الابتداء » فلن يكون هناك داع التعليق ، ولا لكسر همزة « إن » ، فتفتح .

لكن أيتفق هذا مع إدخالم « إن » فى عداد الأدوات التى لها الصدارة ، وتحدث التعليق ؟ لا . ومن أجله قال بعض النحاة بحق : يجوز كسر همزة « إن » وفتحها فى المثال السابق عند خلوه من لام الابتداء . فن اختار الكسر لسبب عنده فله اختياره . ولكن يجب مع الكسر تعليق الفعل القلبى ، لما سبق تقريره من اعتبار « إن » مكسورة الهمزة فى عداد أدوات التعليق . ومن اختار الفتح لسبب آخر فله اختياره ، ولا يصح تعليق الفعل القلبى فى هذه الحالة ؛ لعدم وجود أداة التعليق ؛ إذ ليست « أن » مفتوحة الهمزة من أدواته . (راجع جـ ١ ص ٤٨٨ م ٥١) .

وراجع الصبان جـ ٢ باب ظن وأخواتها عند الكلام على أدوات التعليق .

(١) ومن الأمثلة قول الشاعر :

ولا تحْرِم المرء الكريم فإنه أخوك ولا تدرى لعلك سائله

(٢) من الممكن البدء بهذه الأمثلة ، وتفهمها قبل الدخول فى تعريف التعليق وما يتصل به .

الجملة وفيها الناسخ بغير تعليق	الجملة بعد تعليق الناسخ	السبب
علمت التواضعَ غيرَ الضعة	علمت لَلتواضعُ غيرُ الضعة	الفصل بلام الابتداء بين الناسخ ومعموليه معاً .
ألفيت العظمةَ غيرَ التعاظم	ألفيت لَلعظمةُ غيرُ التعاظم	الفصل بلام الابتداء بين الناسخ ومعموليه معاً .
عددت(١) التجاربَ غيرَ معلم	عددت والله التجاربُ غيرُ معلم	الفصل بالقسم بين الناسخ ومعموليه معاً .
جعلت اتباعَ الهوى شرَّ البلايا .	جعلت ما اتباعُ الهوى إلا شرُّ البلايا	الفصل بأداة النفى «ما» بين الناسخ ومعموليه معاً.
وجدت الشرقَ مستردًّا مجده .	وجدت الشرق لَهو مستردٌّ مجده	وقوع لام الابتداء قبل المفعول الثانى وحده جعل أثر التعليق ينصب عليه .
أرى التقصيرَ فى العمل إساءةً للوطن .	أرى التقصير فى العمل والله هو إساءةٌ للوطن .	وقوع القسم قبل المفعول الثانى وحده جعل أثر التعليق ينصب عليه
أحسب خلفَ الوعد إهانةً لصاحبه .	أحسب خلف الوعد ليهين صاحبه .	كذلك لام القسم .
دريت إكرامَ الجار مؤدياً لطيب الإقامة .	دريت إكرامَ الجار لايؤدى إلا لطيب الإقامة .	وكذلك حرف النفى: «لا»

ففى الأمثلة الأربعة الأولى وقع المانع (الفاصل) بعد الناسخ وقبل المفعولين مباشرة ؛ فلا نقول فى إعرابهما إنهما مفعولان ؛ وإنما نقول هما — فى الأمثلة المعروضة — مبتدأ وخبر ، والجملة فى محل نصب سدّت مسدّ المفعولين .

وفى الأمثلة الأربعة الأخيرة وقع الناسخ فى صدر جملته، ثم وليَه المفعول به الأول . أما المفعول به الثانى فغير ظاهر فى الكلام بعد أن حلت محله جملة جديدة. وفى مثل هذه الحالة يبقى المفعول به الأول محتفظًا باسمه وبعلامة إعرابه، فيعرب مفعولاً به أول ، وتعرب الجملة التى(٢) بعده إعراب الجملة المستقلة، ويزاد على إعرابها أنها فى محل نصب ، تسدّ مسدّ المفعول به الثانى . . .

(١) أيقنت .

(٢) قد تكون الجملة فعلية ، وقد تكون اسمية ؛ فالحكم عليها بأنها جملة اسمية مركبة من مبتدأ وخبر ، أو جملة فعلية مكونة من فعل ومرفوعه . . . موقوف على نوعها المعروض .

. . . .

. . . .

زيادة وتفصيل :

(١) تقدم[١] أن الفعل القلبي الناصب لمفعولين يصيبه التعليق إذا وُجدت إحدى أدوات التعليق ، ومنها : « الاستفهام » .

والتعليق بالاستفهام ليس مقصوراً على الأفعال القلبية المتصرفة الخاصة بهذا الباب — كما أشرنا من قبل[١] — ، وإنما يصيبها ويصيب غيرها ، طبقًا للبيان الآتى :

١ — الفعل القلبي الناصب لمفعول به واحد ؛ مثل : نسى — عرف . . . ومنه قول الشاعر :

ومن أنتمو ؟ إنا نسينا من أنتمو ورِيحكمو ! من أى ريح الأعاصر

٢ — الفعل القلبي اللازم ، مثل : تفكَّر ؛ كقوله تعالى : « أولم يتفكروا ؟ ما بصاحبهم من جنة ؟ » ؛ فالتعليق هنا عن الجار المجرور[٢] ؛ لأن المجرور بالحرف بمنزل المفعول به[٣] .

٣ — ما ليس قلبيًّا ، وينطبق على أفعال كثيرة لا تكاد تدخل تحت حصر ؛ مثل : نظر — أبصر — سأل — استنبأ — . . . و . . . ، ومن الأمثلة قوله تعالى : (فلْينظُرْ أيُّها أزكَى طعاما) ، وقوله تعالى : (فستُبصِر ويُبصِرون ؛ بأيِّكم المفتون ؟) ، وقوله تعالى : (يَسألون : أيَّانَ يومُ الدين ؟) ، وقوله تعالى : (ويستنبئونكَ : أحَقٌّ هُو ؟ . . .) ، فهذه الأفعال ونَظائرها قد يصيبها التعليق بأداة الاستفهام ، ولهذا يوقف فى الآية الأولى على قوله : (يتفكروا) ، والكلام بعدها مستأنف ، وهو : (ما بصاحبكم من جنة ؟) ، وما استفهامية بمعنى النفى ، إذ المراد : أى شىء بصاحبكم من الجنون ؟ ليس به شىء منه .[٤]

(١ و ١) وفى رقم ١ من هامش ص ٢٧ وفى « د » من ص ٣٢ .

(٢) انظر « حـ » الآتية .

(٣) كما سيجىء فى ص ١٥٩ .

(٤) ما نوع « ما » فى الآية ؟ يقول الصبان إن بعض النحاة يراها على حسب الظاهر نافية ؛ ويكون الوقف على قوله : « أو لم يتفكروا . . . » فما بعده استئناف . ويراها آخرون : « استفهامية » بمعنى « النفى » — أىْ : أىّ شىء بصاحبكم من الجنون ؟ أى : ليس به شىء منه . . » .

. . . .
. . . .

(ب) عرفنا[1] أن التعليق لا يكون فى الأفعال القلبية الجامدة، ولا فى بعض النواسخ الأخرى، كأفعال التحويل . . . و . . . فما المراد من هذا؟ أيراد أن ألفاظ التعليق لا تقع بعد تلك الأفعال الجامدة ولا بعد تلك النواسخ؛ فلا يحدث التعليق؟ أم يراد أن هذه الألفاظ مع وقوعها بعدها لاتقوى على منعها من العمل الظاهرى، فكأنها غير موجودة؟ يرتضى النحاة الرأى الأول. والاقتصار عليه حسن.

(حـ) سبق[2] أن الجملة بعد أداة التعليق تسدّ مسدّ المفعولين إن كان الناسخ يتعدى إليهما، ولم ينصب المفعول به الأول مباشرة، فإن نصبه سدت مسدّ الثانى فقط . . .

فإن كان الفعل ليس ناسخًا ولا يتعدى لمفعولين، ووقعت بعده جملة مسبوقة بأداة التعليق — فإن كان يتعدى بحرف جر، فالجملة فى محل نصب بإسقاط الجار؛ نحو: فكرت أصحيح هذا أم غير صحيح؟ أى: فكرت فى ذلك[3]. وإن كان الفعل يتعدى بنفسه إلى واحد غير مذكور سدت مسدّه؛ نحو: عرفت من البارع؟ فإن كان مذكوراً فى الكلام؛ نحو: عرفت البارع أبو مَنْ هو؟ فقيل الجملة بدل كل من كل، على تقدير مضاف؛ أى: عرفت شأن البارع، وقيل بدل اشتمال من غير حاجة إلى تقدير، أو هى مفعول ثان لعرفت بعد تضمينه معنى: «علمت». والرأيان الأخيران أوضح وأيسر استعمالاً، ولكل منهما مزية قد يتطلبها المقام، ويقتضيها المعنى.

(د) إذا كانت «رأى» حُلُمِيَّة لم يدخل عليها التعليق[4].

* * *

---

(١) فى ص ٢٧.
(٢) فى ص ٢٨ وما بعدها.
(٣) سبقت إشارة لهذا ولإعراب آخر فى رقم ٢ من هامش ص ١٨.
(٤) كما سيجىء فى «جـ» من ص ٤٢.

الحكم الثانى — الإلغاء :

وهو : «منع الناسخ من نصب المفعولين معاً ؛ لفظًا ومحلا ، منعًا جائزاً ، — فى الأغلب — لا واجبًا » . أو هو : « إبطال عمله فى المفعولين معاً لفظًا ومحلاً ، على سبيل الجواز لا الوجوب » . ولا يصح أن يقع المنع على أحد المفعولين دون الآخر .

وسببه : إمَّا توسط الناسخ بين مفعوليه مباشرة بغير فاصل آخر بعده يوجب التعليق[1] ، وإما تأخره عنهما . فإذا تحقق السبب جاز — فى الأغلب[2] — الإعمال أو الإهمال ، وإن لم يتحقق وجب الإعمال . فللناسخ ثلاث حالات من ناحية موقعه فى الجملة ، وأثر ذلك :

الأولى : أن يتقدم على المفعولين . وفى هذه الحالة يجب إعماله — عند عدم المانع — ، فينصبهما مفعولين به ، نحو : رأيت النزاهةَ وسيلةً لتكريم صاحبها .

الثانية : أن يتوسط بين مفعوليه مباشرة . وفى هذه الحالة يجوز — فى الأغلب[2] — إعماله ؛ فينصبهما مفعولين[3] به ؛ نحو : النزاهةَ — رأيت — وسيلةً لتكريم صاحبها . ويجوز إهماله[4] ؛ فلا يعمل النصْبَ فيهما معًا ، ولا فى أحدهما ؛

---

(١) إذ يجب التعليق لوجود سببه ، ويجوز فى صورة واحدة — وبيانها فى رقم ٤ من هامش ص ٣٠ —

(٢ ، ٢) إلا فى مسائل ستذكر فى رقم ٣ من هامش الصفحة الآتية . ثم انظر رقم ١ من هامش ص ٤٠ .

(٣) فى حالة توسط العامل بين مفعوليه يجوز أن يكون المفعول الثانى هو المتقدم عليه ، ويجوز فى حالة — تقدم هذا المفعول الثانى أن يكون جملة ، أو شبه جملة ، أو مفرداً ، وهى الأنواع الثلاثة التى ينقسم إليها — كما سبق فى : « ا » من ص ٢٤ — ومن الأمثلة لتقدمه وهو جملة ما نقلوه من نحو :
(شجاك — أظن — ربْعَ الظاعنين . . .) فكلمة « ربع » يجوز ضبطها بالنصب مفعولا أول للفعل : « أظن » . والجملة الفعلية « شجاك » (أى : أحزنك) فى محل نصب تسد مسد المفعول الثانى . فيكون أصل الكلام : أظن ربع الظاعنين شجاك . فتقدمت الجملة الفعلية السادة مسد المفعول الثانى . ويصح فى كلمة : ربع » الرفع على أنها فاعل للفعل : « شُجا » ويكون الفعل « أظن » مهملا . ويجوز أيضاً رفع كلمة : « ربع » على أنها خبر للكلمة : « شجا » المبتدأ ، ومعناها : « حزن » ولا تكون فى هذه الصورة فعلا ، ويكون الفعل : « أظن » متوسطاً بينهما ، مهملا .

(٤) وفى هذه الصورة تكون جملة : « رأيت » ، معترضة ، لا محل لها من الإعراب .

وإنما يرتفعان باعتبارهما جملة اسمية: (مبتدأ وخبراً)، نحو: النزاهةُ — رأيت — وسيلةٌ لتكريم صاحبها.

الثالثة: أن يتأخر عن مفعوليه؛ والحكم هنا كالحكم فى الحالة السابقة؛ فيجوز إعماله فينصب المفعولين؛ نحو: النزاهةَ وسيلةً لتكريم صاحبها — رأيت. ويجوز إهماله فلا يعمل النصب[1] ويرتفع الاسمان باعتبارهما جملة اسمية، مركبة من مبتدأ وخبره؛ نحو: النزاهةُ وسيلةٌ لتكريم صاحبها — رأيت.

مما تقدم ندرك أوجه الفرق بين التعليق والإلغاء؛ وأهمها:

(ا) أن التعليق واجب[2] عند وجود سببه. أما الإلغاء فجائز — فى الأغلب[3] — عند وجود سببه.

---

(١) والجملة من الفعل وفاعله استئنافية، كما كانت قبل التأخر عن المفعولين.

(٢) إلا فى الحالة التى يكون فيها جائزاً، (وقد سبق بيانها فى رقم ٤ من هامش ص ٣٠).

(٣) الإلغاء جائز فى أغلب الأحوال. لكن هناك بعض حالات أخرى يجب فيها الإعمال فقط، أو الإهمال فقط. فيجب الإعمال إذا كان الناسخ منفياً، سواء أكان متأخراً عن المفعولين، أم متوسطاً بينهما، نحو: «مطراً نازلا لم أظن». أو: «مطراً لم أظن نازلا»؛ لأنه لا يجوز أن يبنى الكلام على المبتدأ والخبر ثم نأتى بالظن المنفى، إذ إلغاء الفعل المنفى — فى الصورتين — قد يوهم أن ما سوى الفعل مثبت. مع أن نفى الفعل يعم الجملة كلها، ويتجه فى المعنى إلى المفعولين المنصوبين عند تقدمهما، أو تأخر أحدهما. فلمنع هذا الاحتمال والوهم يجب الإعمال؛ مبالغة فى الاحتراس؛ كما يقولون.

وهذا التعليل — دون الحكم — لا ترتاح له النفس إلا إن أيدته النصوص الفصيحة التى لم يعرضوها فيما وقع فى يدى من المراجع.

ويجب الإهمال إذا كان العامل مصدراً؛ نحو: (المطر قليل — ظنى غالب)؛ لأن المصدر المتأخر لا يعمل — غالباً — فى شىء متقدم عليه، فلا يصح تقديم مفعوله عليه أو مفعوليه (عند كثير من النحاة ويخالفهم آخرون، كما سيجىء فى بابه، ج ٣).

وكذلك يجب الإهمال إذا كان فى المفعول المتقدم لام ابتداء، أو غيرها من ألفاظ التعليق؛ نحو: لَخالدٌ مكافح ظننت؛ لأن لام الابتداء وألفاظ التعليق تمنع العامل من العمل فيما بعدها — غالباً — وقد يعتبر هذا تعليقاً فى رأى بعض النحاة الذين لا يشترطون فى التعليق تقدم الناسخ. ولا قيمة لهذا الخلاف فى التسمية؛ لأن الأثر واحد — إلا فى التوابع كما سيجىء فى «د» — لا يتغير باختلاف الرأيين؛ فكلاهما يوجب الإهمال. وهذا حسبنا.

وكذلك يجب الإهمال إذا وقع الناسخ بين اسم إن وخبرها؛ مثل: إن التردد — حسبت — مضيعة. أو بين «سوف» وما دخلت عليه؛ نحو: سوف — إخال — أكافح الشر. أو بين معطوف ومعطوف عليه؛ نحو: دعاك الخير — أحسب — والبر.

(ب) أن أثر التعليق يصيب المفعولين معًا أو أحدهما . أما أثر الإلغاء فيصيبهما معًا .

(ح) أن أثر التعليق لفظى ظاهرى ، لا يمتد إلى الحقيقة والمحل . وأثر الإلغاء لفظىّ ومحلىّ معًا .

(د) أن التعليق يجوز فى توابعه مراعاة ناحيته اللفظية الظاهرية ، أو مراعاة ناحيته المحلية . والإلغاء لا يجوز فى توابعه إلا مراعاة الناحية الواحدة التى هو عليها ؛ وهى الناحية الظاهرة المحضة .

(هـ) أن التعليق لا بد فيه من تقدم الناسخ على معموليه ؛ ومن وجود فاصل بعده له الصدارة .

أما الإلغاء فلا بد فيه من توسط[1] الناسخ بينهما ، أو تأخره عنهما ؛

---

(١) يذكر النحاة بعض أمثلة يستدلون بها على أن الإلغاء قد يقع والفعل الناسخ متقدم على مفعوليه ، وليس متوسطاً ولا متأخراً . ثم يؤولون تلك الأمثلة تأويلا يخرجها من حكم الإلغاء ، ويدخلها فى أحكام أخرى مطردة تنطبق عليها بعد ذلك التأويل . وهذا تكلف مردود ، وتصنع يجب البعد عنه ، منعاً للفوضى فى التعبير ، والخلط فى الأصول العامة . فمن تلك الأمثلة قول الشاعر :

أرجو وآملُ أن تدنُو مودتُها … وما إخالُ لدينا منكِ تنويلُ

فالفعل : « إخال » قد ألغى ؛ فلم ينصب المفعولين : « لدى » و « تنويل » مع أنه مقدم عليها ، ومع تقدمه فكلمة «لدى» ظرف ، خبر متقدم ، وكلمة : « تنويل » مبتدأ مؤخر . أى : أنه لم ينصبهما؛ بدليل رفع الثانية . فما السبب فى الإلغاء ؟ لا سبب . لهذا يتمحلون ما يجعل الأسلوب صحيحاً . فيتخيلون وجود « ضمير شأن » مستتر بعد الفعل : « إخال » ؛ فالتقدير : « إخاله . فيكون ضمير الشأن المستتر هو المفعول به الأول ، وتكون الجملة الاسمية بعده : (لدينا تنويل) فى محل نصب ، تسد مسد المفعول الثانى، إذ يصح فى الأفعال القلبية — كما سبق، فى « ا »ص٢٤ — أن يكون مفعولها الثانى جملة أو غيرها . وبهذا التأويل الخيالى لا يوجد فى الكلام ناسخ متقدم لم يعمل . أى : لا يوجد فى الكلام إلغاء ، ولا مخالفة القاعدة التى توجيب عمل الناسخ المتقدم ... ، فلم هذا ؟ ما فائدته؟ إن واقع الأمر صريح فى مخالفة التعبير للقاعدة . والسبب هو الضرورة الشعرية ، أو المسايرة للغة ضعيفة ، أو ما إلى ذلك مما يخالف اللغة الشائعة فى البيان الرفيع الذى يدعونا لهجر تلك التأويلات ، والفرار منها ؛ حرصاً على سلامة اللغة ، وإيثاراً للراحة من غير ضرر ، والاقتصار فى القياس على ما لا ضعف فيه ، ولا شذوذ ، ولا تأويل . . .

ومن الأمثلة أيضاً قول الشاعر :

كذاك أُدِّبتُ حتى صار من خُلُقى … أنى وجدتُ مِلاكُ الشيمة الأدبُ—

وليس في حاجة بعد هذا إلى فاصل ، أو غيره(١) .

= في البيت فعل قلبي (هو : وجد) لم ينصب المفعولين ؛ مع أنه متقدم . فلماذا أصابه الإلغاء مع تقدمه؟ يجيبون بمثل الإجابة السابقة ؛ فيتأولون . ويتخيلون وجود « ضمير شأن » مستتر بعد ذلك الفعل، ويعربون هذا الضمير مفعوله الأول ، والجملة الاسمية : « ملاك الشيمة الأدب » في محل نصب سدت مسد المفعول به الثاني . أو : يقولون : إن الفعل أصابه « التعليق » بسبب وقوع لام ابتداء مقدرة بعده ، وأصل الكلام كما يتخيلون : « أنى وجدت لملاك الشيمة الأدب » . . . وفي هذا ما في سابقه مما يوجب عدم الأخذ بمثل هذا التخيل ، والتأول ، واتقاء ضرره بالاقتصار على مالا حاجة فيه إلى تصيد وتحايل .

(١) فيما سبق يقول ابن مالك بإيجازه المعروف :

وخُصَّ بالتَّعْليقِ وَالإلْغَــاءِ ما ... مِنْ قَبْلِ: «هَبْ»والأَمْرُ : «هَبْ» قَدْأُلْزِما

كَذَا : «تَعَلَّمْ» . ولِغَيْرِ الماضِ مِنْ ... سِوَاهُمَا اجْعَلْ كُلَّ مَا لَهُ زُكِنْ .

(« خص » : فعل أمر . ويصح أن يكون فعلا ماضياً مبنيًّا للمجهول . « الأمر » : مبتدأ مرفوع . « هب» : مبتدأ ثان . « ألزم » فعل ماض للمجهول، ونائب فاعله ضمير مستتر تقديره : هو ، يعود على « هب » والجملة من المبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول الذي هو : « الأمر » . والرابط محذوف، والتقدير : أُلزمه ، أي : أُلزم صورة الأمر وصيغته . والألف التي في آخر : « ألزما » زائدة لأجل الشعر ، وتسمى: « ألف الإطلاق » . أي : الألف الناشئة من إطلاق الصوت بالفتحة ، ومدّه بها حتى ينشأ من المد : « ألف » . « زكن » : علم) .

ومعنى البيتين : التعليق والإلغاء مختصان ببعض الأفعال التي سبقت أول الباب دون بعض . ولم يبين الأفعال المقصودة ، مكتفياً بأن قال : إنها الأفعال التي ورد ذكرها قبل : «هب» و « تعلم» في الأبيات الثلاثة الأولى من الباب . و بالرجوع إليها يتبين أنها الأفعال القلبية المتصرفة، دون فعلين منها أخرجهما صراحة ؛ هما : « هب» بمعنى : « ظن » ، وتعلَّمْ بمعنى: « اعلمْ » ، — ويزاد عليهما أفعال التحو أيضاً — ثم قال :

إذا كان الناسخ هنا غير ماض فإنه يعمل عمل الماضي ، ويدخل عليه من الأحكام ما يدخل ؛ الماضي . ولم يذكر تفصيل شيء من هذا المجمل . ثم انتقل بعد ذلك إلى الكلام على بعض أحكام التعل والإلغاء ؛ فقال :

وجَوِّزِ الإلْغَــاءَ لَا فِي الابْتِــدَا ... وانْوِ ضَمِيرَ الشَّانِ أَوْ لَامَ ابْتِدا

فِي مُوهِمٍ إلْغَاءَ مَا تَقَدَّمَــا ... والْتَزِمِ التَّعْلِيقَ قَبْلَ : نَفْيِ «مَا

و«إنْ» و«لا» «لَامُ ابتِدَاءٍ» ،أَوْقَسَمْ ... كَذَا ، و «الاسْتِفْهَامُ» ذَا لَهُ انْحَتَمْ

يريد : أن الإلغاء أمر جائز ؛ لا واجب ، وأنه لا يقع حين يكون الناسخ في ابتداء جملته ، أي متقدماً على مفعوليه . فإذا كان في ابتدائها لم يصح إلغاء عمله — أما إذا لم يكن في ابتدائها — بأن وقع بين المفعولين أو بعدهما فإن الإلغاء والإعمال جائزان — في الأغلب — ثم أشار بتقدير « ضمير الشان » ، أو تقدير « لام ابتداء » إذا وردت أمثلة قديمة توهم أن الناسخ المتقدم قد ألغى عمله . وقد شرحناهذا وأبدينا الرأي فيه . ثم سرد بعض الموانع التي تكون سبباً في التعليق ؛ فعرض منها ثلاثة أدوات النفي (ما—إنْ—لا) وعرض ثلاثة تغايرها ؛ هي : لام الابتداء — القسم — الاستفهام . وقال في الاستفهام : انحتم له ذا ، أي : وجب لأجله وقوع التعليق بسببه . ثم قال بعد ذلك :

«لِعِلْمٍ» عِرْفَانٍ ، وَ «ظَنٍّ» تُهَمَهْ ... تَعْدِيَةٌ لِوَاحِــدٍ مُلْتَزَمَــهْ=

. . . .

. . . .

زيادة وتفصيل :

(ا) إذا تقدم الناسخ على مفعوليه فلن يخرجه من حكم هذا التقدم — فى الرأى الأصح — أن يسبقه معمول آخر له ، أو لأحدهما ؛ نحو : متى علمت الضيفَ قادماً ؟ باعتبار : « متى » ظرفاً للناسخ ، أو لمفعوله الثانى .

وكذلك لن يخرجه من حكم التقدم أن يسبقه شىء آخر ليس معمولاً له ، ولا لأحدهما ، مثل : إنى علمت الحذرَ واقياً الضرر .

(ب) يختلف النحاة فى بيان الأفضل عند توسط العامل أو تأخيره. ولهم فى هذا جدل طويل ، لا يعنينا منه إلا أن الأنسب هو تساوى الإلغاء والإعمال عند توسط العامل . أما عند تأخره فالأمران جائزان ولكن الإلغاء أعلى ، لشيوعه فى الأساليب البليغة المأثورة .

وإذا توسط الناسخ أو تأخر وكان مؤكداً بمصدر فإن الإلغاء يَقْبُح ؛ نحو : الكتابَ — زعمت زعماً — خيرَ صديق ؛ لأن التوكيد دليل الاهتمام بالعامل ، والإلغاء دليل على عدم الاهتمام به ؛ فيقع بينهما شبه التخالف والتنافى . فإن أكِّد الناسخ بضمير يعود على مصدره المفهوم فى الكلام بقرينة ، أو باسم إشارة يعود على ذلك المصدر — كان الإلغاء ضعيفاً أيضاً ؛ نحو : السفينةَ — ظننتُه — قصراً . أى : ظننتَ الظن — و : السفينةَ ظننت — ذاك — قصراً . أى : ذاك الظن . . .

(ح) رأى الحُلُمية لا يصيبها الإلغاء، وقد سبق[1] أنها لا يصيبها تعليق .

* * *

= وَلِرَأَى الرُّؤْيَا ، انْمِ مَا لِعَلِمَا طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبلُ انْتَمَى

وقد سبق شرح هذين البيتين فى مناسبة قريبة — ص ١٤ و ١٥ — بما ملخصه : أن « عَلِم » إذا كان منسوباً للعرفان (بأن كان معناه : « عرف » الذى مصدره : « العرفان ») . وأيضاً : « ظن » إذا كان مصدره « الظن » المنسوب التّهمة (بأن يكون الفعل : « ظن » بمعنى : « اتّهم » . ومصدره : « الظن » بمعنى الاتهام ؛ ومنه التّهمة) — فإن كل فعل منهما يتعدى لمفعول واحد لزوماً ؛ أى : حتما . ما دام معناه ما سبق . ثم قال : إن الفعل « رأى » المنسوب للرؤيا (بأن كان مصدره « الرؤيا » المنامية) ينصب مفعولين .

(١) فى « د » من ص ٣٧ .

الحكم الثالث – الاستغناء عن المفعولين بالمصدر المؤول :

يجوز أن يَسُدَّ المصدر المؤول من « أنّ » الناسخة[1] وما دخلت عليه ، أو : « أنْ » المصدرية الناصبة وما دخلت عليه من جملة فعلية – مسدّ المفعولين ، ويغني عنهما[2] . ويجب أن يراعى فى معنى المصدر بعد تأويله أن يكون مثبتًا أو منفيًّا على حسب ما كان عليه المعنى قبل التأويل .

فمن أمثلة المثبت ما جاء فى خطبة لقائد مشهور : (علِمْنا أن السيفَ ينفع حيث لا ينفع الكلام، ورأينا أنّ كلمة القوِىّ مسموعة . فمن زعم أنْ يفوز وهو ضعيف فقد أخطأ، ومن ظن أن يَسْلَمَ بالاستسلام فقد قضى على نفسه ...) .

وتقدير المصادر المؤولة[3] : (علمنا نفعَ السيف ... – رأينا سماعَ كلمة القوىّ – من زعم فوْزه ... – من ظنّ سلامته ...) فكل مصدر من المصادر التى نشأت من التأويل سدّ مسدّ المفعولين المطلوبين للفعل القلبى الذى قبله . فالمصدر « نَفْع » ، أغنى عن مفعولى الفعل « علمَ » . والمصدر : « سماع » ، أغنى عن مفعولى الفعل : « رأى » . والمصدر : « فوز» ، أغنى عن مفعولى الفعل : « زعَم » والمصدر : « سلامة » أغنى عن مفعولى الفعل « ظن »[4] . . . ويقاس على هذا أشباهه[5]

---

(١) سواء أكانت مشددة النون أم مخففة .

(٢) سبق (فى رقم ٦ و ٤ و٦ من هامش ٦ و ٧ و ٨ وفى ١ من هامش ص١٩) أن هذا كثير فى الفعلين « زعم » و « تعلم » بمعنى ، « اعلمْ ». قليل فى : « هبْ » بمعنى : ظُنّ . وأن المصدر المؤول سد مسد المفعولين معا طبقاً للرأى المختار هناك ، وفى رقم ٤ من هامش ص ١١ .

(٣) سبق (فى ح١ ص ٢٩٩ م ٢٩ من هذا الكتاب، باب : الموصول) إيضاح شامل لطريقة صوغ المصدر المؤول بصوره المختلفة ، وبيان الدافع لاستعمال الحرف المصدرى ، وصلته، دون الالتجاء إلى المصدر الصريح ابتداء .

(٤) وكذلك المصدر المؤول بعد فعل الأمر الذى فى آخر الآية الكريمة : (واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة . واعلموا أن الله شديد العقاب) .

(٥) يكون الفعل القلبى فى الأمثلة السابقة وأشباهها عاملا فى لفظ المصدر المتصيد (أى ، المستخرج) من « أنّ » و « أنْ » وصلتهما ، وليس عاملا فى الجملة التى دخلت عليها «أنْ» أو«أنّ» إذ لو كان عاملا فى الجملة نفسها لوجب تعليق الفعل عن العمل ، بسبب الفاصل (طبقاً لما عرفناه فى « التعليق ») ولوجب أيضاً كسر همزة « إن » لوقوعها فى صدر جملة جديدة . فالذى حل محل المفعولين هو المصدر المؤول وهو مفرد . وكل هذا بشرط خلو خبر « إن » من لام الابتداء ؛ لأن وجودها يوجب كسر همزة « إن » ويوجب « التعليق

(راجع رقم ٣ من هامش ص ٣٣ ورقم ٤ من هامش ص ٤٨ . وكذلك ج ١ ص ٤٨٩ م ٥١).

من مثل قول الشاعر (١) :

تودّ عـدوى ثم تزعُم أننى   صديقك؛إنالرأى عنك لعازب

فالمصدر المؤول من « أنّ مع معموليها » يسدّ مسدّ مفعولى الفعل : « تزعُم »

ومن أمثلة المعنى المنفى قول الشاعر :

الله يعلم أنى لم أقل كَذبا   والحق عند جميع الناس مقبول

وتأويل المصدر مع زيادة ما يدل على النفى هو : « الله يعلم عدم كذب قولى » .

— وقد سبق (٢) تفصيل الكلام على طريقة صوغ المصدر المؤول .

* * *

الحكم الرابع (٣) — جواز وقوع فاعلها ومفعولها الأول ضميرين معينين :

وذلك بأن يكونا ضميرين متصلين ، متحدين فى المعنى (٤) ، مختلفين فى النوع ؛ نحو : علِمتُنى راغبًا فى مودة الأصدقاء ، ورأيتُنى حريصًا عليها . فالتاء والياء فى المثالين ضميران ، متصلان ، ومدلولهما شىء واحد ؛ فهما للمتكلم ، مع اختلاف نوعهما : فالتاء ضمير رفع فاعل ، والياء ضمير نصب ، مفعول به . ونحو : علِمتَك زاهداً فى الشهرة الزائفة ، وحسبتَك نافراً من أسبابها . فالتاء والكاف فى المثالين ضميران ، متصلان ، ومعناهما واحد ؛ لأن مدلولهما هو المخاطب . مع اختلاف نوعهما كذلك ؛ فالتاء ضمير رفع فاعل ، والكاف ضمير نصب . مفعول به (٥) .

(١) وقول الآخر :

إذا القوم قالوا : من فتى ؟ خِلت أننى   دُعيتُ فلم أكسَل ، ولم أتبلّدِ

(٢) سبق فى (ج ١ ص ٢٩٩ م ٢٩ من هذا الكتاب ، باب : الموصول) .

(٣) انظر تكملته الهامة فى الزيادة والتفصيل .

(٤) بأن يكون مدلولهما واحداً (أى : أن صاحب كل منهما هو صاحب الآخر ، فكلاهما يدل على ما يدل عليه الثانى) .

(٥) ومن الأمثلة أيضاً قوله تعالى : (إنَّ الإنْسَانَ لَيَطغَى : أنْ رَآهُ اسْتَغْنَى)

فالفعل : « رأى » فاعله ضمير مستتر ، تقديره : « هو » — والضمير المستتر نوع من المتصل — ومفعوله الأول : « الهاء » — فقد وقع الفاعل والمفعول هنا ضميرين ، متصلين ، متحدين فى المعنى ؛ لأن مدلولهما واحد ؛ هو : الغائب ، مع اختلاف نوعهما ، فالضمير المستتر : « هو » ضمير رفع ، فاعل ، والضمير « الهاء » المذكور ضمير نصب ، مفعول به .

. . . .

. . . .

زيادة وتفصيل :

الحكم الرابع غير خاص بالأفعال القلبية وحدها ؛ فهناك بعض أفعال أخرى تشاركها فيه ؛ مثل : «رأى» البصرية والحلمية ، وهو كثير فيهما . ومثل : «وجَد» (بمعنى : لَقِيَ) ، وفَقَد ، وعَدِم . وهو قليل في هذه الثلاثة ، ولكنه قياسي في الخمسة . وفي غيرها مما نصّت عليه المراجع ؛ وليس عامًّا في الأفعال ؛ نحو : استيقظتُ فرأيتُني منفرداً — أخذني النوم فرأيتُني جالساً في حفل أدبي — . ساءلت نفسي في غمرة الحوادث : أين أنا ؟ ثم وجدْتُني (أي : لقيتُ نفسي ، وعرفتُ مكانها) — فقدتُني إن جنحت إلى خيانة . أو عدمتني . ولا يجوز هذا في غير ما سبق إلا ماله سند لغوي يؤيده . فلا يصح : كرمتُني . ولا سمعتُني ، ولا قرأتُني . وأشباهها مما لم يرد في المراجع . إلا إن كان أحد الضميرين منفصلاً ، فيجوز في جميع الأفعال . نحو : ما لمستُ إلا إياي — ما راقبتُ إلا إياي[1] .

ويمتنع في باب : «ظن وأخواتها» . وفي جميع الأفعال الأخرى — اتحاد الفاعل والمفعول اتحاداً معنويًّا إن كان الفاعل ضميراً . متصلاً ، مستتراً ، مفسَّراً بالمفعول به ، فلا يصح محمداً ظَنّ قائماً — ولا عليا نَظر ؛ بمعنى : **محمداً ظنّ نفسه . . . وعليًّا نظر نفسه . . . لأن مفسر الضمير هنا : (أي : مرجعه) هو المفعول به . فإن كان الضمير الفاعل منفصلاً بارزاً صَحّ ؛ فيقال : ما ظن محمداً قائماً إلا هو . وما نظر عليًّا إلا هو . . .**

---

(١) «ملاحظة» : المفهوم من كلام النحاة أنهم يمنعون ما سبق من اجتماع الفاعل والمفعول به إذا كانا ضميرين ، متصلين ، متحدين معنى — بأن يكونا لمتكلم واحد ، أو لمخاطب واحد — مختلفين نوعا . ولا فرق في هذا بين المفعول به الحقيقي ، والمفعول به التقديري ، وهو الذي يتعدى إليه العامل بحرف جر ، إذا المجرور في هذه الصورة مفعول به تقديراً . فيمتنع عندهم أن يقال : «أحضرتُني ، أو أحضرتُ بي» إذا كان الضميران المتكلم . كما يمتنع أن يقال : أوثقتَك ، وأوثقتَ بك إذا كان الضميران لمخاطب واحد.

لكن يعترض رأيهم في المفعول التقديري آيات كريمة متعددة ، منها قوله تعالى : (وهزّي إليك بجذع النخلة . .) وقوله تعالى : (واضمم إليك جناحك . .) قوله تعالى : (أمسك عليك زوجك) ولا عبرة بما يقوله «الصبان» نقلا عن «المغني» من أن الآيات مؤولة على تقدير حذف مضاف ، وكلمة «نفس» محذوفة ، وأن الأصل : هزى إلى نفسك — اضمم إلى نفسك — أمسك على نفسك — قاصدين بهذا التأويل أن توافق الآيات رأيهم ، مع أن الواجب أن يغيروا رأيهم ليوافق أفصح كلام عرفوه ؛ فلا علينا من اتباعه ، ومن شاء فليتأوله .

المسألة ٦٢ :

الْقَوْل

معناه ، متى ينصب مفعولا واحداً ؟ ومتى ينصب مفعولين ؟

يعرض النحاة فى هذا الباب للقول ومشتقاته ؛ لتشابه بينه وبين « الظن » فى بعض المعانى والأحكام . وصفوة كلامهم : أن « القوْل » متعدد المعانى ، وأنّ الذى يتصل منها بموضوعنا معْنيان ؛ أحدهما : « التلفظ المحض ، ومجرد النطق » والآخر : « الظنّ » .

(ا) فإن كان معناه : « التلفظ المحض ، ومجرد النطق » فإنه ينصب مفعولاً به واحداً ، تكون دلالته المعنوية مقصودة غير مهملة[1] ، سواء أكان الذى جرى به التلفظ ، ووقع عليه القول ــ كلمة مفردة[2] ، أم جملة . فمثال المفردة ما جاء على لسان حكيم : (تسألني عن العظَمة الحقة ، فأقول : « الكرامةَ » ، وعن رأس الرذائل ، فأقول : « الكذبَ ») فمعنى « أقول » هنا : « أنطقُ ، وأتلفظُ » . والكلمة التى وقع عليها القول (أى : التى قيلت) ، هى : « الكرامة » ــ « الكذب » . وكلتاهما مفعول به منصوب مباشرة .

ومن الأمثلة للكلمة المفردة أيضًا : سألت والدى عن مكان نقضى فيه يوم العُطلة ، فقال : « الريفَ » . وعن شيء نعمله هناك ، فقال : « التنقلَ » ، فمعنى قال : « تلفظَ ونَطق » ، والكلمة التى وقع عليها القول هى : « الريفَ » ــ « التنقلَ » وتعرب كل واحدة منهما مفعولا به منصوباً مباشرة . ومثل هذا قول الشاعر :

جَدّ الرحيلُ ، وحَثّنى صحْبِى   قالوا : «الصباحَ» ؛ فطيّروا لُبِّى[3]

---

(١) المراد من أنها مقصودة غير مهملة : ألا تكون مجرد تصويت لا اعتبار فيه للمعنى مطلقاً ولا التفات للمدلول على الوجه المشار إليه فى رقم ٧ من هامش الصفحة الآتية .

(٢) أى : ليست جملة ، ولا شبه جملة .

(٣) وقول الآخر .

بلدٌ يكاد يقول حيـ   نَ تزوره : « أهلا وسهلا »

ومن أمثلة الجملة بنوعيها[١] : (قلتُ : الشعرُ غذاءُ العاطفة[٢]. . . . — (أقول : تصفو النفسُ بسماع الغناء الرفيع)—(قال شوقى : « آيةُ هذا الزمانِ الصحفُ») — . (ويقولُ : « تسيرُ مَسيرَ الضحا فى البلاد » . . .) .

ومثل :

(يقولون : «طالَ الليلُ ») ؛ والليلُ لم يُطلْ ولكنّ من يشكو من الهمّ يسهرُ

فمعنى « القول» فى هذه الأمثلة كسابقه. وبعده جملة اسمية ،أو فعلية، يزاد على إعرابها : أنها فى محل نصب[٣] سدّت مسدّ المفعول به للقول ، وليستْ مفعولاً به[٤] مباشرة . بخلاف الكلمة المفردة ، فإنها هى المفعول به مباشرة — كما تقدم — سواء أكان الناطق بالكلمة قد نطقها ابتداء ؛ دون أن يسمعها من غيره فيرددها بعده ؛ كالتى فى المثال الأول . [٥] أم كان نطقه بها تاليًا لنطق آخر ، وترديداً لما سمعه ؛ كالتى فى الثانى[٥] . وهى فى الحالتين لا تسمى كلمة « محكية بالقول » فى اصطلاح كثرة النحاة[٦] . ولو كان النطق بها ترديداً ومحاكاة لنطق سابق ؛ لأن الحكاية فى هذا الباب لا تكون عندهم للكلمة المفردة[٧] .

(١) وقعت الجملة الاسمية والفعلية بعد القول فى البيت التالى :

قالوا : نراك بلا سُقْم . فقلت لهم : السُّقْم فى القلب . ليس السّقْم فى البدن .

(٢) ومن الجملة الاسمية أيضاً قوله تعالى : (قلْ : متاع الدنيا قليل ، والآخرة خير لمن اتقى) .

(٣) وهذا هو الأعم الأغلب فى محلها — انظر « ا » من ص ٥٣ —

(٤) لأن أصل المفعول به لا يكون جملة ؛ فهى تسد مسده ، ولا تكون مفعولا به أصيلا .

(٥ و ٥) من « ا »

(٦) انظر « ا » من ص ٥٣ .

(٧) إلا إذا كانت الكلمة المفردة لا تدل على جملة ، ولا تعبر عنها ، ولا عن مفرد ؛ وإنما يراد نص لفظها المنطوق من قبل (دون نظر لمعناه مطلقاً ، ولا لمدلوله ؛ فالمراد هو ترديد الكلمة ترديداً صوتياً مجرداً . (انظر ما يوضح هذا فى رقم ١ من هامش الصفحة السابقة) . فيجب حكايته ورعاية إعرابه بضبطه المنطوق السابق ، نحو : «قال علىّ بابٌ » ، إذا تكلم بكلمة : « باب» مرفوعة . ومثل كلمة « نعمْ » فى قول الشاعر :

إذا قلت فى شىء «نعَمْ » فأتمَّهُ فإنَّ «نعَمْ» دينٌ على الحُرّ واجب

هذا ، ولا يخرج الكلمة عن وصفها بالإفراد أن يكون فى المقصود منها : الجملة أو الجمل ؛ أى : أن تكون فى ظاهرها لفظة مفردة يراد بها مضمون جملة أو جمل ، مثل : (سمعت المؤذن يصيح : « الله أكبر » ، لقد قال : كلمة رائعة) . فالكلمة هنا مفردة فى معنى الجملة ؛ لأنها تقوم مقامها فى المضمون . ومثل : كنت فى ندوة أدبية ؛ فسمعت من يقول حديثاً ، وأصغيت لشاعر يقول قصيدة ، وخطيب يقول خطبة . فكل كلمة من الكلمات الثلاث : (حديثاً — قصيدة — خطبة) مفردة فى ظاهرها ، ولكنها فى مقام جمل=

أما الجملة التي تسُدّ – في الأغلب[1] – مسدّ مفعول « القول » والتي محلها النصب فيسمونها : « مَحْكيَّة ً بالقول » بشرط أن تكون قد جرَتْ من قبل على لسان ، ثم أعادها المتكلم ، وردّد ما سبق أن جرى على لسانه أو على لسان غيره . فلا بد في الجملة التي تسمى : « مَحْكيَّة » أن تكون قد ذُكِرَتْ مرة سابقة قبل حكايتها بالقول . وإلا فلا يصح تسميتها : « مَحْكيَّة » على الصحيح . والأغلب أنها في الحالتين في محل نصب ، سادة مسدّ المفعول به . وتشتهر بين المعْرِبين بأنها : « مقُول القول »[2] ؛ أي : الجملة التي جرى بها القول ، وهي المرادة منه .

* * *

(ب) وإن كان معنى « القول » – ومشتقاته هو : « الظنّ » (أي : الرجحان[3]) فإنه ينصب مفعولين مثله – بالشروط التي سنعرفها – ويجرى عليه ما يجرى على « الظنّ »[4] (بمعنى الرجحان) من التعليق ، والإلغاء ، وسائر الأحكام السابقة الخاصة بالأفعال القلبية ؛ فهو والظن سواء . إلا في اختلاف

= كثيرة ؛ لأن الحديث الذي في الندوة لا يكون إلا جملا متعددة ، وكذلك القصيدة، والخطبة ؛ فالكلمة هنا مفردة ولكنها في معنى الجملة ، كما يقول النحاة .

وقد يراد بالكلمة المفردة ، لا نصها ؛ وإنما الرمز والكناية إلى لفظة أخرى ؛ مثل : قلت « كلمة » . أريد : لفظة معينة نطقت بها قبل نطق الآن ؛ مثل لفظة : عصفور ، أو بلبل ، أو خديجة ، أوكتاب،أو غير ذلك مما أشير إليه ، ولا أريد إعادة النطق به لداع يمنعني .

فالكلمة المفردة التي لا تحكى، ثلاثة أنواع هنا : كلمة مفردة لا يراد التمسك بنصها الحرفي بضبطه الأول المنطوق ، وكلمة مفردة في لفظها ولكنها في معنى الجملة ، وكلمة هي رمز لأخرى مفردة . والثلاثة مفعول به مباشرة للقول –

ثم انظر « ا » من ص ٥٣ ؛ لأهميتها .

(١ ، ١) وقد تكون فاعلا أو نائب فاعل ، طبقاً للبيان الذي في ص ٦٦ وفي ٣ من هامش ص١١٣ .

(٢) وهذا التعبير أحسن ؛ إذ يصدق على الجملة التي سبق النطق بها والتي لم يسبق ، فهو تعبير عام يشمل الحالتين وقد اجتمعتا في قول جميل :

بثينة قالت – ياجميل – : أَرَبْتَنِي ... فقلت : كلانا – يابُثَيْنُ – مُرِيب

أما التعبير هنا بكلمة : « المحكية » فيؤدى إلى أن يشمل ما سبق النطق به ، وما لم يسبق ، مع أن الشائع قصر « الحكاية » على الذى يعاد ، إلا عند إرادة المجاز .

(٣) سبق معنى الرجحان في رقم (٤) من هامش ص ٥ .

(٤) ولهذا تفتح همزة « أن » الواقعة بعد « القول » الذى معناه « الظن » ؛ لأن القول بهذا المعنى ينصب مفعولين ؛ فيكون المصدر المؤول من « أن » مع معموليها سادًّا مسد المفعولين . (كما سبق في ج ١ في موضع الكسر ص ٤٨٨ م ٥١ ، ولما تقدم هنا في رقم ٥ من هامش ص ٤٢ ويجىء في رقم ١ من هامش ص ٥٢) .

الحروف الهجائية . ومن الأمثلة : أتقول السماءَ صحْواً[1] فى الغد — ؟ أتقولان الكتابَ نفيسًا إنْ تَمّ إعدادُه ؟ — أتقولون السفرَ المنتَظر مفيداً ؟ . . .

فلا بد من مفعولين منصوبين بعده[2] — إلا عند التعليق أو الإلغاء[3] — فإن لم يتحقق له المفعولان المنصوبان لم يكن معناه « الظن » وإنما يكون معناه : « التلفظ المحض ، ومجرد النطق » ، وفى هذه الصورة يكون من النوع الأول « ا » الذى ينصب مفعولاً به واحداً ، ولا ينصب مفعولين ؛ فمدلوله إن كان كلمة مفردة وقع عليها القول وجب اعتبارها مفعوله المنصوب مباشرة ؛ مثل : أتقول : الجوّ ؟ ؛ أى : أتنطق بكلمة : « الجوّ » وإن كان مدلوله جملة اسمية أو فعلية فهى فى محل نصب تسدّ مسدّ ذلك المفعول به الواحد ، مثل : أتقول : الحروبُ خادمةٌ للعلوم ؟ — أتقول : السِّلْمُ الطويلة داءٌ ؟ — . ومثل : أتقول : قد يجمع الله الشتيتين بعد اليأس من التلاقى ؟ — أتقول : لا يضيع العُرف[4] بين الله والناس ؟ فمعنى « تقول » فى هذه الجمل هو : تنطق ، ومعنى « القول » فى كل ما تقدم هو « النطق » لا الظن ، والجملة بعده فى الأمثلة المذكورة : « مَقُولُ القول » ولا تُسمى محكية بالقول إلا إذا سبق النطق بها قبل هذه المرة — كما أوضحنا — .

وملخص ما تقدم : أن القول المستوفى للشروط[5] إذا وقع له مفعولان منصوبان به كان بمعنى : « الظن » حتمًا ، وتجرى عليه أحكام « الظن » ولا وجود للحكاية هنا أو غيرها ، — على الأرجح . — وإذا وقع له كلمة واحدة (هى التى قيلت) كان معناه : « مجرد النطق » ، ونَصَبها مفعولاً به واحداً ، ولا تسمى هذه الكلمة محكية[6] ، مع أنها هى مفعوله المباشر . وكذلك إذا وقع له جملة اسمية أو فعلية كان معناه مجرد النطق أيضًا ، ولكنه ينصب مفعولاً به واحداً نصباً غير مباشر ؛ لأن الجملة التى بعده تكون فى محل نصب ؛ فتسدّ مسدّ المفعول به ، وتسمى :

---

(١) لا غيم ولا مطر فيها .

(٢) ويجوز أن يحل محل المفعول به الثانى جملة ، أو شبه جملة ، (كما أسلفنا فى أحكام الأفعال القلبية — « ا » ص ٢٤ — ومنها : القول بمعنى الظن) . وتكون الجملة فى محل نصب .

(٣) أو : عند قيام قرينة تدل على حذفهما ، أو حذف أحدهما — كما سيجىء فى ص ٥٦ و٦٣ .

(٤) المعروف والخير .

(٥) وهى موضحة فى الصفحة الآتية

(٦) إلا فى الصورة التى تقدمت فى رقم ٧ من هامش ص ٤٧ .

« مَقُول القول » دائمًا ، ولا تسمى « محكية بالقول » إلا إذا سبق النطق بها .

فالقول بمعنى « الظن » لا حكاية معه – كما عرفنا – إذا وقع له مفعولاه المنصوبان . فإذا تغير ضبطهما وصارا مرفوعين أصالة[1] فإن معناه وعمله يتغيران تبعًا لذلك ، إذ يصير معناه : النطق المجرد ، ويقتصر عمله على نصب مفعول واحد فتكون الجملة الجديدة اسمية فى محل نصب ، تسدّ مسدّ مفعوله .

* * *

شروط القول بمعنى الظن :

يشترط النحاة ما يأتى لإجراء القول مجرى الظن معنى وعملاً ، طبقًا لما استنبطوه من أفصح اللغات العربية ، وأكثرها شيوعًا :

(١) أن يكون فعلاً مضارعًا .

(٢) وأن يكون للمخاطب بأنواعه المختلفة[2] .

(٣) وأن يكون مسبوقًا باستفهام[3] .

(٤) وألا يَفصل بين الاستفهام والمضارع فاصل . لكنْ يجوز الفصل بالظرف ، أو بالجار[4] مع مجروره ، أو بمعمول آخر للفعل ، أو بمعمول معموله[5] . وكثير من النحاة لا يشترط عدم الفصل ، ورأيه قوى ، والأخذ به أيسر .

(٥) ألا يتعدى بلام الجر ، وإلا وجب الرفع على الحكاية[6] ، نحو : أتقول للوالد فضلُك مشكورٌ ؟ .

فمثال المستوفى للشروط الخمسة : أتقول المنافقَ أخطرَ من العدو ؟ أتقول الاستحمامَ ضارًّا بعد الأكل مباشرة ؟ .

---

(١) أى : بغير سبب إلغاء العامل .

(٢) المفرد وغير المفرد ، والمذكر والمؤنث . . .

(٣) سواء أكانت أداة الاستفهام اسماً أم حرفاً ، وسواء أكان المستفهم عنه الفعل أم بعض معمولاته . . .

(٤) بشرط ألا يكون الجار هو اللام المعدية للمضارع ، كما سيأتى فى الشرط الخامس .

(٥) لا مانع من الفصل بأكثر من واحد مما ذكر .

(٦) ويكون القول بمعنى النطق ، والجملة بعده فى محل النصب سادة مسد مفعوله .

ومثال الفصل بالظرف : أفوق السحاب — تقول الطائرَ مرتفعًا ؟ .

وقول الشاعر :

أبَعْدَ بُعْدٍ تقول الدارَ جامعةً شملى بهم ، أم تقول البعدَ محتوما

وبالجار مع مجروره : — أفى أعماق البحر — تقول الغواصةَ مقيمةً ؟ .
وبمعمول الفعل مباشرة : — أواثقًا — تقول الكيمياءَ دعامةَ الصناعة ؟ ومن هذا أن يفصل أحد المفعولين بين الاستفهام والفعل المضارع ، كقول الشاعر :

أجُهَّالا تقول : بَنِى لُؤَىٍّ لعمر أبيك أم متجاهلينا

والأصل : أتقول بنى لؤى جهالا . . .

وبمعمول معموله : — أللأمن — تقول : العدلَ ناشراً . والأصل : ناشراً للأمن .

فإذا اختل شرط من الشروط السابقة لم يكن « القول » بمعنى : « الظن » فلا ينصب مفعولين مثله ، ولا يخضع للأحكام الأخرى التى يخضع لها « الظن » وإنما يكون بمعنى : « النطق والتلفظ » ؛ فينصب مفعولاً به واحداً لا محالة .

أما إذا استوفى شروطه مجتمعة فيجوز أن يكون كالظن معنى وعملا ، على التفصيل الذى شرحناه . ويجوز — مع استيفائه تلك الشروط كاملة — أن يكون بمعنى : « النطق والتلفظ » فينصب مفعولاً به واحداً فقط ، وعندئذ يتعين أن يكون الاسمان بعده مرفوعين حتمًا — كما سلف — ويتعين إعرابهما مبتدأ وخبراً فى محل نصب، لتسد جملتُهما مسد المفعول به. فالأمران جائزان عند استيفائه الشروط[1]. ولكن لكل منهما معنى وإعراب يخالف الآخر . والمتكلم يختار منهما ما يناسب المراد . فيصح : أتقول : الطائرَ مرتفعًا ؟ كما يصح : أتقول : الطائرُ مرتفعٌ ؟ بنصب الاسمين معًا ، أو برفعهما على الاعتبارين السالفين المختلفين[1]؛ طبقًا للمعنى المقصود .

وهناك رأى آخر مستمَدّ من لغة قبيلة عربية اسمها : سُلَيْم ، وملخصه :

(١ و ١) فليس استيفاؤه الشروط موجباً تنزيله منزلة « الظن » . وإنما يجيز ذلك فقط . أما إجراؤه مجرى الظن فيوجب أولا تحقيق الشروط كلها . . .

أن القول ــ ومشتقاته ــ إذا كان معناه : « الظن » فإنه ينصب مفعولين مثله . وتجرى عليه بقية أحكام « الظن » بغير اشتراط شيء من تلك الشروط الخمسة أو غيرها ، فالشرط الوحيد عندهم أن يكون معناه : « الظن »[1] فإن لم يتحقق هذا الشرط يكن معناه ــ فى الغالب ــ « النطق المجرد والتلفظ » ، وينصب مفعولاً به واحداً ، ولهذا يجب رفع الاسمين بعده ؛ واعتبار جملتهما الاسمية فى محل نصب تسدّ مسدّ مفعوله .

---

(١) ويروى بعض النحاة : أن « سُليما » لا يشترطون أن يكون معناه « الظن » فعندهم القول قد ينصب مفعولين دائماً . وفى هذا الرأى ضعف . وقد أشرنا (فى رقم ٤ من هامش ص ٤٨) إلى وجوب فتح همزة « أن » الواقعة بعد « القول » إذا كان معناه الظن ، لأنه يحتاج إلى مفعولين ؛ فيكون المصدر المؤول من « أن » مع معموليها فى محل نصب ساداً مسد المفعولين . ونشير هنا إلى أن الرأى السالف يساير لغة سليم وغيرها ما دام القول بمعنى الظن ؛ لحاجته إلى ما بعده ، فتفقد « إن » الصدارة فى جملتها ؛ فتفتح همزتها وجوباً .

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

(ا) تضطرب أقوال النحاة فى اللفظ المحكىّ بالقول ؛ أيكون مفرداً وجملة ، أم يقتصر على الجملة فقط ؟ أيكون ترديداً ومحاكاة لنطق سابق به ، أم يكون ابتداء كما يكون ترديداً ومحاكاة ؟ أيكون حكاية للقول بمعنى النطق والتلفظ فقط ، أم يكون حكاية له بهذا المعنى ، وبمعنى الظن أيضاً ؟ . . . إلى غير ذلك من صنوف التفريع ، والخلف ، والاضطراب الذى يخفى الحقيقة ، ويُغَشّى على وضوحها ، ويكدّ الذهن فى استخلاصها . وقد تخيرنا أصفى الآراء فيها ، وقدمناه فيما سبق[1] . وللحكاية تفصيلات وأحكام أخرى فى بابها الخاص ، وأشرنا فى الجزء الأول[2] إلى بعض أحكامها .

(ب) الأصل[3] فى الجملة المحكية بالقول أن يذكر لفظها نصاً كما سُمع من غير تغيير ، وكما جرى على لسان الناطق بها أول مرة . لكن يجوز أن تحكَى بمعناها ، لا بألفاظها[4] فإذا نطق الناطق الأول ، وقال حكمةً ؛ هى : الأممُ الأخلاقُ » جاز لمن يحكيها بعده أن يرددها بنصها الحرفى ، وبضبطها وترتيبها ، فيرددها بالعبارة التالية : قال الحكيم : الأممُ الأخلاقُ ». وجاز أن يرددها بمعناها مع مراعاة الدقة فى المعنى ؛ كما يأتى : قال الحكيم : الأمم ليست شيئاً إلا الأخلاق » . أو : الأمم بأخلاقها » . أو : ما الأمم إلا أخلاقها » . . . وعلى هذا لو سمعنا شخصاً يقول : البرد قارس » . لجاز فى الحكاية أن نذكر النصّ بحروفه وضبطه وترتيبه : قال فلان : البرد قارس » ، أو بمعناه : قال فلان : البرد شديد » . . .

وإذا قالت فاطمة أنا كاتبة » — مثلا — وقلتَ : لزينب أنت شاعرة »؛ فلك فى الحكاية أن تذكر النصّ : (قالت فاطمة « أنا كاتبة » ، وقلت لزينب « أنت شاعرة ») ، مراعاة لنصّ اللفظ المحكىّ فيهما ؛ ولك أن تذكر المعنى : (قالت فاطمة « هى كاتبة » ، وقلت لزينب « هى شاعرة » ، أو : إنها شاعرة ») مراعاة لذلك المعنى

---

(١) فى ص ٤٦ وما بعدها . (٢) م ٢ ص ٣١ .

(٣) ومراعاته أحسن .

(٤) إن لم يكن هناك ما يقتضى التمسك بالنص الحرفى لداع دينى ، أو علمى ، أو قضائى ، أو نحو ذلك . .

. . . .
. . . .

فى حالة الحكاية ؛ حيث تكون فيها فاطمة وزينب غائبتين وقت الكلام[1]. فالحكاية بالمعنى لا تقتضى المحافظة على اسمية الجملة ، أو فعليتها ، أو نَصّ كلماتها ، أو إعراب بعض كلماتها إعرابًا معينًا ؛ وإنما تقتضى المحافظة على سلامة المعنى ، ودقته ، وصحة الألفاظ ، وصياغة التركيب ، فيكفى فى الجملة المحكية أن تكون صحيحة فى مطابقة المعنى الأصلى ،وسليمة من الخطأ اللفظى .

فإن كانت الجملة المحكية مشتملة فى أصلها على خطأ لغوىّ أو نحوىّ وجب حكايتها بالمعنى للتخلص مما فيها من خطأ . إلا إن كان المراد إظهار هذا الخطأ ، وإبرازه لسبب مقصود ؛ وعندئذ يجب حكايتها بما اشتملت عليه .

(جـ) هل يُلحق « بالقول » الذى معناه النطق والتلفظ ، ما يؤدى معناه من كلمات أخرى ؛ مثل : ناديت ، دعوت ، أوحيت ، قرأت — أوصيت — نصحت . . . وغيرها من كل ما يراد به : « النطق المجرد ، والتلفظ المحض » فتنصب مفعولا به أو مفعولين[2] ، على التفصيل الذى سبق ؟ .

الأنسب الأخذ بالرأى القائل : إنها تُلحق به فى نصب المفعول والمفعولين ، ما دامت واضحة الدلالة على معناه . ومن الأمثلة قوله تعالى : (ونادَوْا يا مالكُ : ليَقْضِ علينا ربك) ، وقوله تعالى : (فدَعا ربَّهُ : إنى مَغْلوبٌ فانْتَصِرْ) بكسر الهمزة فى قراءة الكسر . وقوله تعالى : (فأوْحَى إليهم ربُّهم : لَنُهْلِكَنَّ الظالمين) . . . ولا داعى للتأويل فى هذه الآيات وغيرها بتقدير « قوْل » . . . إذ لا حاجة للتقدير مع الدلالة الواضحة ، وعدم فساد المعنى أو التركيب . . .

أما إذا اقتضى المقام التقدير فلا مانع منه لسبب قوى . ومن ذلك قوله تعالى : (يَوْمَ تَبْيَضُّ وجُوهٌ وتَسْوَدُّ وجُوهٌ ، فأمّا الذين اسْوَدَّتْ وجُوهُهم . . . أكفرتُمْ بَعْدَ إيمَانِكُمْ) . . . أىْ : فيقال لهم : أكفرتم ؟ فهنا القول

---

(١) لأن ذكر اسميهما دليل — فى الغالب — على غيابهما وقت حكاية الكلام . ولولا غيابهما لاتجه إليهما الخطاب : « قلت لك » — . . . بدلا من « قلت لفاطمة .. وقلت لزينب ..» . (راجع حاشية الصبان جـ ٢ آخر باب « ظن » وكذلك الخضرى — وغيره — فى هذا الوضع) .

(٢) طبقاً للرأى الذى يفيد أن سُلَيما — كما نقل بعض النحاة — تنصب بالقول مفعولين مطلقاً ، (أى : ولو لم يكن بمعنى : الظن . ، كما سبق فى رقم ١ من هامش ص ٥٢) .

محذوف[1] ولا بد من تقديره لصحة المعنى والأسلوب .

(١) هذا موضع من مواضع حذفه جوازاً ؛ لوجود كلام قبله يدل عليه وعلى مكانه ، وهو قوله تعالى : (يوم تبيض وجوه . . . إلخ) . ومثله قراءة من قرأ قوله تعالى فى سورة الشعراء :

(« وإذ نادى ربك موسى: أن ائتِ القومَ الظالمين قومَ فرعون. ألا تتقون) .. بالتاءين – لا بالياء فالتاء ، وهذه قراءة أخرى – قال ابن جنى فى كتابه : « المحتسب » – ج ٢ ص١٢٧ – عن هذه القراءة مانصه : (« هو عندنا على إضمار القول فيه . وإيضاحه : وإذ نادى ربك موسى أن ائت القوم الظالمين ، قوم فرعون ، فقل لهم : ألا تتقون. وقد كثر حذف القول عندهم ، من ذلك قول الله تعالى : « والملائكة يدخلون عليهم من كل باب ، . . . سلام عليكم . . . » . أى : يقولون : سلامٌ « عليكم ») « اهـ »

هذا ، ومما سبق يظهر أن ابن جنى من أصحاب الرأى الذى لا يلحق بالقول الذى معناه النطق والتلفظ ما يؤدى معناه ؛ مثل : ناديت . . . .

المسألة ٦٣ :

حذف المفعولين، أو أحدهما ، وحذف الناسخ

الاختصار أصل بلاغيّ ، لا يختص بباب ، ولا يقتصر على مسألة ، ويراد به : حذف ما يمكن الاستغناء عنه من الألفاظ لداع يقتضيه . وهو جائز بشرطين :

(ا) أن يوجد دليل يدل على المحذوف ، ومكانه[1] .

(ب) وألا يترتب على حذفه إساءة للمعنى ، أو إفسادٌ في الصياغة اللفظية[2] .

واستناداً إلى هذا الأصل القويم يصح الاختصار هنا بحذف المفعولين معاً أوأحدهما . فمثال حذفهمامعاً : — هل علمتَ الطيارةَ سابحةً في ماء الأنهار ؟ . فتجيب : نعم ، علمتُ . . . — هل حسبت الإنسان واصلا إلى الكواكب الأخرى ؟ . نعم ، حسبت . . . ، أى : علمت الطيارةَ سابحةً . . . . وحسبت الإنسانَ واصلاً . . .

ومثال حذف الثانى وحده (وهو كثير) : أىّ الكلامين أشدُّ تأثيراً في الجماهير ؛ آلشعرُ أم الخَطابة ؟ فتقول : أظن الخطابة . . . أى : أظن الخطابة أشدَّ . . .

ومثال حذف الأول وحده ، (وحذفه أقل من الثانى) : ما مبلغ علمك بخالد بن الوليد ؟ فتقول : أعلم . . . بطلا صحابيًّا من أبطال التاريخ . أىْ : أعلم خالداً بطلا . . .

فقد صَحّ الحذف في الأمثلة السابقة ، لتحقق الشرطين معًا . فإن لم يتحقق

---

(١) لأن عدم معرفة المحذوف يفسد المعنى فساداً كاملا ، وعدم معرفة مكانه يؤثر في المعنى قليلا أوكثيراً ؛ فلوضع الكلمة في الجملة أثر في المعنى . ولا فرق في الدليل (القرينة) بين أن يكون مَقاليًّا ؛ (أى : قولا يدل على المحذوف) وأن يكون حالياً : (أى : أمراً آخر مفهوماً من الحال والمقام ، بغير نطق ولا كلام . ولهذا إشارة في رقم ١ من هامش ص ٢١٩ م ٧٦ ، وراجع حـ ١ ص ٣٦٢ م ٣٧) .

(٢) يرى بعض النحاة الاقتصار على هذا الشرط ؛ لأنه يتضمن معنى الشرط الأول . ولكنا ذكرناهما معاً مبالغة في الإيضاح والإبانة .

الشرطان معًا لم يجز الحذف[١]؛ فلا يصح فى تلك الأمثلة وأشباهها : علمت فقط ، ولا حسبت فقط ، بحذف المفعولين فيهما . ولا يصح علمت الطيارة . . . ولا حسبت الإنسان . . . بحذف المفعول الثانى فقط ، ولا علمت. . . سابحةً ، ولا حسبت . . . واصلا ؛ بحذف الأول . وهكذا من كل ما فقد الشرطين معًا ، أو أحدهما .

واعتماداً على الأصل البلاغىّ السابق أيضًا يصح حذف الناسخ مع مرفوعه ؛ نحو : ما ذا تزعم ؟ فتجيب: . . . الأخَ منتظراً فى الحقل. أى : أزعم[٢] . . .

---

(١) ولا التفات لمن أباح : « الاقتصار » ؛ وهو الحذف بغير دليل . لأن هذه الإباحة مفسدة .

(٢) فى المسألتين الأخيرتين ؛ (مسألة ٦٢ : « القول » ومسألة ٦٣ : « الحذف ») يقول ابن مالك فى الحذف :

وَلَا تُجِزْ هُنَا بِلَا دَليلِ سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ، أَوْ مَفْعُولِ .

يريد : ليس من الجائز فى هذا الباب سقوط مفعول (أى : حذفه) أو مفعولين . إلا بوجود دليل يدل على المحذوف . وكلامه مختصر ، وقد وفيناه . ويذكر فى القول :

و « كَتَظُنُّ »اجْعَلْ : « تَقُولُ » إنْ وَلِى مُسْتَفْهَمًا بِهِ . وَلَمْ يَنْفَصِلِ
بِغَيْرِ ظَرْفٍ . أَوْ كَظَرْفٍ ، أَوْ عَمَلْ وإِنْ بِبَعْضِ ذِى فَصَلْتَ يُحْتَمَلْ

المعنى : اجعل « تقول » - وهى مضارع للمخاطب - مثل « تظن » فى المعنى والعمل إن وليت : « تقول » مستفهماً به ، أى : إن جاءت « تقول » بعد أداة يُستفهم بها . (فوقوع الفعل «تقول» بعد الاستفهام شرط) .

وشرط آخر ؛ هو : ألا ينفصل الفعل المضارع : « تقول » عن أداة الاستفهام بفاصل غير الظرف . أما الظرف فيجوز أن يقع فاصلا بينهما ، كذا ما يشبه الظرف ؛ وهو الجار مع مجروره . - وقد يطلق « الظرف » - أحياناً - على شبه الجملة بنوعيه - وكذا كل شىء آخر وقع عليه عمل الفعل : « ظن » أو عَمَلُ ؛ معمول الفعل ؛ كالأمثلة التى سبقت فى الشرح .

ثم بين الرأى الآخر فى : « القول » بالبيت التالى :

وأُجْرِىَ « القَوْلُ » ، « كَظَنٍّ » مُطْلَقًا عِنْدَ « سُلَيْم » ، نَحْو ، قُلْ ذَا مُشْفِقَا

أى : قبيلة « سليم » تجرى القول مجرى الظن فى المعنى ، والعمل والأحكام المختلفة ، من غير اشتراط شىء مطلقاً . إلا اشتراط أن يكون « القول » بمعنى « الظن » ... مثل : قل هذا مشفقاً . وقد سبق رأى آخر لهم . فى رقم ١ من هامش ص ٥٢

المسألة ٦٤ :

أعلم . . . أرى . .

ا	فَرِحَ الحزينُ .	أفرحتُ الحزينَ .
	زَهَقَ الباطلُ .	أزهق الحقُّ الباطلَ .
	لانَ المتشدّدُ .	ألانت الحوادثُ المتشدّدَ .
ب	سمِع الصديقُ الخبَرَ السارَّ .	أسمعتُ الصديقَ الخبَرَ السارَّ .
	ورَدَ الغائبُ أهلَه .	أوردت الغائبَ أهلَه ؛
	قرأ الأديبُ القصيدةَ .	أقرأت الأديبَ القصيدةَ .
حـ	علمتُ الحرفةَ وسيلةَ الرزقِ .	أعلمت الغلامَ الحرفةَ وسيلةَ الرزقِ .
	علِم الشبابُ الاستقامةَ طريقَ السلامة .	أعلمت الشبابَ الاستقامةَ طريقَ السلامة .
	رأيت الفهمَ رائدَ النبوغ .	أريْتُ المتعلمَ الفهمَ رائدَ النبوغِ .
	رأى الخبراءُ الآثارَ كنوزاً .	أريْتُ الخبراءَ الآثارَ كنوزاً .

الفعل نوعان : « لازم » ؛ (أى : قاصر ؛ لا ينصب بنفسه المفعول به) ، و « متعد » ؛ ينصب بنفسه مفعولا به ، أو مفعولين ، أو ثلاثة . ولا يزيد عليها .

ولتَعدية الفعل اللازم وسائل معروفة فى بابه[1] . منها : وقوعه بعد « همزة النقل» .(أى : همزة التعْدية) فإذا دخلت همزة النقل على الفعل الثلاثى اللازم ، أو الثلاثى المُتعَدى لواحد أو لاثنين غيّرت حاله ، وجعلت الثلاثىَّ اللازم متعديًا لواحد ــ كأمثلة : « ا » ــ وصيرتْ الثلاثىَّ المتعدىَ لواحد متعديًا لاثنين ــ كأمثلة « ب» ــ وصيرت الثلاثى المتعدى لاثنين متعديًا لثلاثة ــ كأمثلة : « حـ » ــ فشأنها أن تجعل فاعل الفعل الثلاثى مفعولا به[2] ؛ فتنقله من حالة إلى أخرى تخالفها[3] ؛ فتكسب الجملة مفعولا به جديداً لم يكن له وجود قبل دخول همزة النقل

---

(١) هو باب « تعدى الفعل ولزومه » . وسيأتى فى ص ١٥٠ م ٧٠ .

(٢) كما سيجىء فى ص ١٥٨ م ٧١ . وفى رقم ٢ من ص ١٦٥ .

(٣) ولهذا سميت أيضاً : « همزة النقل » .

على الفعل . أما غير الثلاثى فلا تدخل عليه هذه الهمزة .

ولا يكاد يوجد خلاف هامّ فى أن التعدية بهمزة النقل على الوجه السالف قياسية فى الثلاثى اللازم ، وفى الثلاثى المتعدى بأصله لواحد[١]. إنما الخلاف فى الثلاثى المتعدى بأصله لاثنين ، أتكون تعديته بهمزة النقل مقصورة على فعلين من الأفعال القلبية ؛ هما : «عَلِمَ – ورأى»[٢]– دون غيرهما من باقى الأفعال القلبية التى تنصب مفعولين ، والتى سبق الكلام عليها[٣]– أم ليست مقصورة على الفعلين المذكورين؛ فتشملهما، وتشمل أخواتهما القلبية التى مرّت فى الباب السالف ؟ رأيان . وتميل إلى أولهما جمهرة النحاة ، فتَقْصُرُ التعدية على الفعلين المعينين («عَلِمَ» و«رأى») ولا تبيح قياس شىء عليهما من أفعال اليقين والرجحان وغيرهما ، فلا يصح عندها أن تقول . أظْنَنْتُ الرجل السيارةَ قادمةً ، وأحسبته السفرَ فيها مريحًا . فى حين يصح هذا عند بعض آخر يبيح القياس على الفعلين السالفين ، ولا يرى وجهًا للتفرقة بينهما وبين نظائرهما من أفعال اليقين والرجحان التى تنصب مفعولين بحسب أصلها[٤] .

سواء أخذنا برأى الجمهرة أم بالرأى الآخر ، فالفعل القلبىّ الناصب للمفعولين بحسب أصله وبحسب رأى كل منهما فى نوعه[٥] . . . سينصب ثلاثة بعد دخول

---

(١) راجع الأشمونى والصبان – جـ ١ – أول باب : «تعدى الفعل ولزومه» .

(٢) سواء أكانت عِلمية كالأمثلة المذكورة ، أم حُلمية؛ وهى التى مصدرها «الرؤيا» المنامية . كقوله تعالى :

«إِذْ يُرِيكَهُمُ اللهُ فِى مَنَامِكَ قَلِيلًا ، وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَفَشِلْتُم . . . .

(٣) فى ص ٥ . ثم راجع رقم ٢ من ص ١٦٥ ورقم ١ من هامشها .

(٤) وهذا رأى حسن اليوم ؛ فإنه مع خلوه من التشدد والتضييق ، يساير الأصول اللغوية العامة ، ويلائم التعبير الموجز المطلوب فى بعض الأحيان ، فتقول : أظننت الرجل السيارة قادمة ، بدلا من جعلت الرجل يظن السيارة قادمة ، إذ من الدواعى البلاغية ، والاستعمالات اللازمة فى العلوم الحديثة ما قد يجعل له التفضيل . فن الخير إباحة الرأيين ، وترك الاختيار للمتكلم يراعى فيه الملابسات .

(٥) من ناحية أنه محصور فى الفعلين السالفين دون غيرهما من أفعال القلوب ، أو غير محصور فيهما وإنما يشمل كل أفعال القلوب التى سبق شرحها .

همزة التعدية عليه . ومفعوله الثانى والثالث أصلهما المبتدأ والخبر ، ويجرى عليهما فى حالتهما الجديدة ما كان يجرى عليهما قبل مجىء همزة التعدية ؛ فتطبّق عليهما وعلى أفعالهما — وباقى المشتقات — الأحكام والآثار الخاصة بالأفعال القلبية التى سبق شرحها ، ومنها : التعليق ، والإلغاء ، والحذف اختصاراً لدليل . . .

فمن أمثلة التعليق : أعلمْتُ الشاهدَ لأداءُ الشهادة واجبٌ ، وأريْته إنّ[1] كِتمانها لإثمٌ كبيرٌ . ومن أمثلة الإلغاء أو عدمه: النخيلُ أعلمتُ البدوىَّ أنسبُ للصحراء — أو : أنسبُ للصحراء أعلمتَ البدوىَّ النخيلُ — أو : النخيلُ أنسبُ للصحراء أعلمت البدوىَّ . وأصل الجملة : أعلمت البدوىَّ النخيلَ أنسبَ للصحراء . أما المفعول به الأول من الثلاثة فقد كان فى أصله فاعلا كما عرفنا ، فلا علاقة له بهذه الأحكام والآثار الخاصة بالأفعال القلبية السالفة .

ومن أمثلة حذف المفعول به الثانى لدليل أن يقال : هل عرفت حالة المزرعة ؟ فتجيب : أعلمنى الخبيرُ . . . جيدةً ، أى : أعلمنى الخبير المزرعةَ جيدةً . ومثال حذف الثالث لدليل ؛ أن يقال : هل علّم الوالد أحداً قادماً لزيارتك ؟ فتجيب : أعلمته زميلا ، أى : زميلا قادماً[2] لزيارتى . ومثال حذف الثانى والثالث معاً أن تقول : أعلَمته . . .

فإن كان الفعل : « علِمَ » بمعنى : « عرَفَ » أو كان الفعل : « رأى » بمعنى : « أبصر » — لم ينصب كلاهما فى أصله إلا مفعولا به واحداً كما سبق[3] . نحو : علمْت الطريقَ إلى النهر — رأيت الشهب المتساقطة . فإذا دخلت على أحدهما همزة التعدية صيرته ينصب مفعولين ، نحو : أعلمتُ الرجلَ الطريقَ إلى النهر ، وأريْتُ[4] الغلامَ الشهبَ المتساقطةَ . وهذان المفعولان ليسا فى الأصل مبتدأ وخبراً ؛ إذ لا يصح : الرجلُ الطريقُ — الغلامُ الشهبُ . ولهذا لا يصح

---

(١) يوضح هذا المثال مع كسر همزة « إن » ما سبق فى رقم ٢ من هامش ص ٣٢ .

(٢) المعنى الأساسى لا يتم إلا بهذه الكلمة ، فلا تعرب حالا ، لأن الحال فضلة .

(٣) فى ص ١٣ ، ١٤ .

(٤) سبقت أحكام خاصة ببعض حالات هذا الفعل عند بنائه للمجهول ، وطريقة إعرابه — فى رقم ٣ من هامش ص ١٦ م ٦٠ .

تطبيق الأحكام والآثار الخاصة بالأفعال القلبية عليهما . إلا التعليق فجائز ؛ ومنه قوله تعالى : (رَبِّ أرِنِي[1] كَيْفَ تُحْيِي المَوْتَى) .

وقد نصت كتب اللغة على أفعال أخرى — قلبية وغير قلبية — قد ينصب كل فعل منها بذاته ثلاثة من المفاعيل ، دون وجود همزة التعدية قبله . وأشهر تلك الأفعال خمسة : نبّأ — أنبأ — حدّث — أخبر — خبّر . . . مثل : نبّأتُ الطيارَ الجوَّ مناسبًا للطيران — أنبأتُ البحّارَ الميناءَ مستعدًّا — حدّثت الصديقَ الرحلةَ طيبةً — أخبرت المريضَ الراحةَ لازمةً — خبَّرْت البائعَ الأمانةَ أنفعَ له . والكثير في الأساليب المأثورة أن يكون فيها تلك الأفعال الخمسة مبنية للمجهول ، وأن يقع أول المفاعيل الثلاثة نائب فاعل مرفوعًا ، ويبقى الثاني والثالث مفعولين صريحين . ومن الأمثلة قول الشاعر :

نُبِّئتُ نُعْمَى — على الهجران — عاتبةً ... سَقْيًا ورَعْيًا[2] لذاك العاتبِ الزارى

وقد جاء في القرآن « نبّأ » ناصبًا مفعولا واحداً صريحًا ، وسدّ مسدّ المفعولين الآخرين جملة « إن » مع معموليها ، بعد أن علّقت الفعل عنها باللام في قوله تعالى : (وقالَ الذين كفروا هلْ ندلكُم على رجُل يُنَبِّئكم — إذا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّق — إنكُمْ لَفِي خلْق جديد)[3] .

---

(١) فالآية تشتمل على فعل الأمر « أر » وهو من « أرى » البصرية التي تنصب مفعولين بشرط وجود همزة التعدية قبلها . و « ياء المتكلم » هي مفعوله الأول . وجملة « كيف تحيي الموتى » في محل نصب سدت مسد المفعول الثاني . في الرأي الراجح . باعتبار « كيف » استفهامية معمولة للفعل : « تحيي » (وقد سبق الكلام على إعراب « كيف » في جـ ١ ص ٤٦٢ م ٣٩ وسيجيء في رقم ٣ من هامش ص ١١٣) .

(٢) في رقم٣ من هامش ص٢٢٢ بيان عن كلمتي« سقي ورعي » ،وفي جـ١ م ٣٩ ص٤٦٨ بيان أكمل

(٣) فيما سبق يقول ابن مالك في باب مستقل ، عنوانه : « أعلم وأرى » .

إلَى ثَلَاثَةٍ « رَأى » وَ « عَلِمَا » ... عدَّوْا ، إذا صَارَا : أَرَى وأَعْلَمَا

وما لِمفعُولَيْ : « عَلِمْتُ » مُطْلَقَا ... للثَّانِ والثَّالِثِ : أَيْضاً حُقِّقَا

التقدير — وهو شرح أيضاً — : النحاة عدوا الفعل : « رأى » والفعل : « علم » إلى ثلاثة من المفاعيل إذا صار كل من الفعلين في صيغة جديدة ؛ هي : « أرى ، وأعلم » ؛ حيث سبقتهما (همزة التعدية) . ثم بين أن ما ثبت لمفعولي « علم » من الأحكام المختلفة باعتبارهما في الأصل مبتدأ وخبراً — يثبت للثاني والثالث هنا ، فليس الثاني والثالث مع وجود همزة التعدية إلا الأول والثاني قبل دخولها على فعلهما . (والألف في « علما » وأعلما — وحققا — ألف الإطلاق الزائدة لوزن الشعر) . ثم قال : —

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

من الأساليب الفصيحة : أحبُّ العلومَ ، ولا ترَ ما العلومَ الكونية . أو : أحب العلوم ، ولوترَ ما العلومَ الكونية . . . بمعنى : ولا سيما العلوم الكونية .

وقد سبق الكلام مفصلا على: « لا سيما » وعلى هذه الأساليب التي بمعناها[1] وسيجيء هنا لمناسبة أخرى[2] .

= وإنْ تَعَدَّيَا لواحِدٍ بِلَا هَمْزٍ ، فلاثْنَيْنِ بهِ تَوَصَّلَا
وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِى اثْنَىْ كَسَا فهْوَ به فى كُلِّ حُكْمٍ ذُو ائتِسَا

يريد : إذا تعدى كل من « علم » و « رأى » إلى مفعول واحد قبل مجيء حرف التعدية (وهو : الهمزة) ، فإن الفعل يتوصل بحرف الهمزة إلى مفعولين يتعدى لهما ، ليس أصلهما المبتدأ والخبر . الثانى منهما كالثانى للفعل : « كسا » فى مثل : كسوت المحتاج ثوباً ؛ حيث لا يصلح الثانى فى هذا المثال وأشباهه أن يقع خبراً للأول : إذ لا يصح : المحتاج ثوب . . .

ولما كان المفعول الثانى للفعل : «كسا » ليس خبراً فى الأصل – كان هو وفعله غير قابلين للأحكام الخاصة بالأفعال القلبية وآثارها ، ومنها أن يكون جملة ، وشبه جملة ، والإلغاء . . و . . ، إلا التعليق فيجوز على الوجه الذى سبق فى ص٦٠ . ومثله المفعول الثانى للفعل : « علم » بمعنى « عرف » والفعل « رأى » بمعنى : « أبصر » كلاهما يشبهه فى هذا الحكم ، فالمفعول الثانى للفعل « علم » و « رأى بالمعنيين المذكورين « ذو ائتسا » بالمفعول الثانى الفعل : «كسا » أى : ذو محاكاة ومتابعة واقتداء به فيما سبق . ثم قال ابن مالك :

وكَأَرَى السَّابقِ : نَبَّا ، أَخْبَرَا حَدَّث ، أَنْبَأَ ، كذاكَ خَبَّرَا

أى : مثل الفعل : « أرى » السابق أول الباب ، فى نصب ثلاثة من المفاعيل بضعة أفعال أخرى ، سرد منها فى البيت خمسة. وإنما قال « أرى » السابق ليبتعد عن « أرى » الذى بعده وهو الذى ينصب مفعولين بعد دخول همز التعدية . وماضيه هو : رأى ، بمعنى : نظر .

(١) فى ج ١ م ٢٨ ص ٣٦٣ – الطبعة الثالثة .

(٢) فى « هـ » من ص ٣٦١ .

المسألة ٦٥ :

الفاعل [1]

تعريفه :

اسم ، مرفوع ، قبله فعل تام [2] ، أو ما يشبهه [3] ، وهذا الاسم هو الذى فعَل [4] الفعل ، أو قام به [5] .

---

(١) للنحاة فيه تعريفات كثيرة ، راعوا فى أكثرها جانب الدقة اللفظية المنطقية . ولا بأس بهذا ؛ لولا أنهم بالغوا حتى انتهوا إلى إطالة مذمومة لا تناسب التعريف ، أو اختصار معيب ؛ يحوى الغموض والإبهام . وقد اخترنا من تعريفاتهم ما خلا من العيبين السالفين ،ومال إلى الوضوح ، واليسر ، وإن اشتمل على بعض أجزاء يعدها المناطقة من أحكام الفاعل ، لا من تعريفه ؛ مثل : الرفع . ولكن هذا لا أهمية له قديماً وحديثاً .

(٢) أى : ليس من الأفعال الناقصة — وهى النواسخ التى تحتاج إلى اسم وخبر ، لا إلى فاعل ؛ مثل : الفعل «كان» وأخواتها الفعلية . — ويشترط فى الفعل أيضاً أن يكون مبنياً للمعلوم ، لأن المبنى للمجهول يحتاج إلى نائب فاعل فى الأغلب ، ولا يحتاج إلى فاعل . وإنما قلنا فى «الأغلب» لتخرج الأفعال الملازمة للبناء للمجهول — فيما يقال — فإنها قد تحتاج لفاعل أحياناً — وسيجىء البيان والتفصيل فى ص١٠٨ — .

(٣) من كل ما يعمل عمل الفعل ؛ كالمصدر ، واسم الفاعل ، والصفة المشبهة ، وباقى المشتقات العاملة التى سبق الكلام عليها (فى الباب الأول ، هامش ص ٤ ، وغيره) ، وكاسم الفعل أيضاً . فالمصدر نحو عجبت من إتلاف المال محمدٌ ، واسم الفاعل ؛ مثل : أصانعٌ الثوب فتاةٌ ؟ والصفة المشبهة مثل : سحرنا الخطيب بكلام جميلٍ أساليبُه ، قوى براهينُه . وأفعل التفضيل ؛ نحو : هذا الأكلُ خلقُه ... وهكذا . أما اسم المفعول فحكمه حكم المبنى للمجهول ؛ كلاهما يرفع نائب فاعل ، (كما سيجىء) . ومثل الجامد المؤول بالمشتق ؛ نحو : العدو نمر ، أى : هو ؛ لأنه بمعنى : غادر ؛ فهو جامد مؤول بالمشتق ، وفاعله ضمير مستتر فيه . وقد يكون ظاهراً نحو : القائد أسد هجماته ، أى : القائد جريئة هجماته

(وقد سبق بيان الجامد المؤول بالمشتق فى ج ١ ص ٣٢٦ م ٣٣ باب المبتدأ) .

(٤) أو يفعله الآن ، أو فى المستقبل ؛ ليشمل المضارع الذى يقع مدلوله الآن أو فى المستقبل ؛ ويشمل الأمر الذى يقع مدلوله فى المستقبل ؛ وكذا الفعل الذى قبله أداة تعليق ؛ مثل : إن يحضر النائب نستقبله ، والفعل هنا قد يكون داخلا فى جملة إنشائية للمدح ؛ مثل : نِعم الحسن ؛ لأن الفعل فى بعض الجمل ومنها الجمل الإنشائية التى للمدح ، وفى التعريفات العلمية لا يدل على زمان — كما قرره المحققون ، وأشرنا إليه هامش ح ١ ص ٣١ م ٤ — ولا فرق بين أن يكون معنى الفعل موجباً أو منفياً ؛ نحو : انتصر الشجاع ، ولم ينتصر الجبان .

(٥) يرد على البال السؤال عن الفرق المعنوى بين الفاعل الذى قام به الفعل ، والمفعول به الذى وقع عليه الفعل ؛ لأن المعنى اللغوى للعبارتين واحد . بحيث لو وضعت إحداهما مكان الأخرى ما تغير المعنى اللغوى . .

فمثال الاسم ، صريحًا ، أو مؤولا : (ولقد نَصَرَكم اللهُ في مواطنَ كثيرة) — (واعبدُوا اللهَ — ولا تُشْرِكُوا به شيئًا)[١] — (شاع أن البغى وخيمُ العاقبة) — (اشتهرَ أن تنتقلَ العدوى من المريض للسليم) .

ومثال ما يشبه الفعل : أواقفٌ على الشجرة عصفورةٌ — ما فرِحٌ أعداؤُنا بوَحدتنا وقوتنا . فكلمة : « عصفورة » فاعل للوصف ؛ (وهو : واقف ، اسم الفاعل) وكلمة : « أعداؤنا » فاعل للوصف : (فَرِحٌ — الصفة المشبهة) .

ومن أمثلة الفاعل الذى قام به الفعل أيضًا : اتسعت ميادينُ العمل فى بلادنا ، وتنوعتْ أسبابُه ؛ فلن يضيق الرزقُ بطالبيه ما داموا جادّين .

= إن الفرق اللفظى بين الفاعل والمفعول به معروف للنحاة ؛ فالفاعل مرفوع ، والمفعول به منصوب ، وهذا الفرق اللفظى يستتبع عندهم فرقاً اصطلاحياً فى معنى كل جملة ، يوضحه ما يأتى :

« تحرك الشجر » . كلمة : « الشجر » تعرب فاعلا نحوياً . لكن هذا الإعراب لا يوافق المعنى اللغوى الواقعى لكلمة : « فاعل » . وهو : « من أوجد الفعل حقيقة ، وباشر بنفسه إبرازه فى الوجود » ؛ لأن الشجر لم يفعل شيئاً ؛ إذ لادخل له فى إيجاد هذا التحرك ، ولا فى خلقه ، وجعله حقيقة واقعة بعد أن لم تكن ؛ فليس الشجر محل إيجابى — مطلقاً — فى إحداث التحرك . وكل علاقته به أنه استجاب له ، وتفاعل معه ؛ فقامت الحركة به ، وخالطته ، ولابسته ، من غير أن يكون له اختيار أو دخل فى إيجادها ، كما سبق . فأين الفاعل الحقيقى الذى أوجد التحرك من العدم ، وكان السبب الحقيقى فى إبرازه للوجود ؟

ليس فى الجملة ما يدل عليه ، أو على شىء ينوب عنه . فإذا قلنا : حرك الهواء الشجر — تغير الأمر ؛ فظهر الفاعل الحقيقى المنشىء التحرك ، وبان الموجد له ، الذى أوقع أثره على المفعول به .

مثال آخر : تمزقت الورقة . تعرب كلمة : «الورقة» فاعلا نحوياً . وهذا الإعراب لا يوافق ولا يساير المعنى اللغوى لكلمة ؛ « فاعل » ، ولا يوافق الأمر الواقع : ؛ لأن الورقة فى الحقيقة لم تفعل شيئاً ؛ فلم تمزق نفسها ، ولا دخل لها فى تمزقها ، ولم تشترك فيه بعمل إيجابى يحدثه ؛ ولكنها تأثرت به حين أصابها . فأين الفاعل الحقيقى — لا النحوى — الذى أوجد التمزق ، وجعله حقيقة قائمة بالورق ؟ لا وجود له فى الجملة ، ولا دليل يدل عليه أو على شىء ينوب عنه . لكن إذا قلنا : مزق الطفل الورقة — ظهر الفاعل الحقيقى ، واتضح من أوجد الفعل بمعناه اللغوى الدقيق .

ومما سبق يتبين الفرق المعنوى بينهما ، وأنه ينحصر فى :

ا — أن الفاعل النحوى — على الوجه السالف — ليس هو الفاعل الحقيقى ، وإنما هو المتأثر بالفعل ، وليس فى الجملة ما يدل على ذلك الفاعل الحقيقى ، أو على شىء ينوب عنه .

ب — وأن المفعول به ليس فاعلاً نحوياً ولا حقيقياً . وإنما هو المتأثر بالفعل ، أيضاً ، ولكن مع اشتمال جملته على الفاعل الحقيقى ، أو ما ينوب عنه .

(١) المراد بالاسم الصريح هنا : ما يشمل الضمير ، كما فى الآية .

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

يكون الفاعل مؤولا إذا وقع مصدراً منسبكاً من حرف مصدري وصلته . وحروف المصادر خمسة[1]، لكن الذي يصلح منها للسبك في باب الفاعل ثلاثة[2] ؛ هي : « أنْ » — « أنَّ » — « ما » ، المصدرية بنوعيها . مثل: يسعدك أن تعملَ الخير ، ويسعدني أنك حريص عليه . (أي : يسعدك عملُ الخير ويُسْعدُني حرصُك عليه) . ومثل : ينفعك ما أخلصت في عملك — يسرني ما طالت ساعات الصفو . (أي : ينفعك إخلاصُك في عملك — يسرني مدةُ[3] إطالة ساعات الصفو) فلا يوجد المصدر المؤول إلا من اجتماع أمرين مذكورين — غالباً[1] — في الكلام ، هما : حرف سابك وصلته . ولا يجوز حذف أحدهما إلا « أنْ » الناصبة للمضارع

(١ و ١) حروف المصادر وتسمى : «حروف السبك » ، خمسة ، وهي : (أن الناصبة للمضارع — أن مشددة ومخففة — ما — كي — لو) وقد سبق الكلام على معناها ، وصلتها ، وكل ما يتعلق بها في ج١— آخر باب : الموصول — ص ٣٦٨ م ٢٩ من هذا الكتاب . وزاد عليها بعضهم همزة التسوية ؛ فإنها من أدوات السبك عندهم . وهي التي تقع بعد كلمة : « سواء » ، ويليها صلتها مشتملة على لفظة « أم » الخاصة بهما .

كقوله تعالى : (إنَّ الذين كفروا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذرتَهمْ أَمْ لَم تُنْذِرْهمْ ...)

فالهمزة تسبك —بغير سابك— مع الجملة بعدها بمصدر يعرب هنا فاعلا. والتقدير : إن الذين كفروا سواء— بمعنى : متساو— إنذارك وعدمه عليهم . فهم يعربون كلمة : «سواء» خبر « إن » والمصدر المؤول — من غير سابك — فاعل لكلمة « سواء » التي هي بمعنى اسم الفاعل

(وتفصيل الكلام على هذا في مكانه الخاص ج ٣ باب العطف عند بيان أحوال « ام » . ص ٤٣١ م ١١٨ — وسبقت الإشارة له في ج ١ بآخر « باب الموصول » م ٢٩ ، كما قلنا)

(٢) أما : « كي » المصدرية فلا تصلح للسبك في باب الفاعل ؛ لأنها — في الغالب — تكون مسبوقة بلام الجرّ لفظاً . أو تقديراً . فالمصدر المؤول منها ومن صلتها مجرور باللام ؛ فلا يكون فاعلا وكذلك : « لو » المصدرية ؛ لأنها — في الغالب مسبوقة بجملة فعلية ، فعلها « ود » أو « يود » — أو ما في معناهما ، فالمصدر المنسبك منها ومن صلتها يعرب مفعولا للفعل الذي قبلها . . .

(٣) بشرط أن يكون المراد : أن مدة الإطالة هي التي تسر ، وليست الإطالة نفسها ؛ وإلا كانت « ما » مصدرية فقط .

. . . .
. . . .

فإنها قد تحذف وحدها وجوبًا أو جوازاً فى مواضع معينة ، وتبقَى صلتها ـ كما سيجيء[1] ـ ومع حذفها فى تلك المواضع تسبك مع صلتها الباقية مصدراً يعرب على حسب حالة الجملة . وقد حذفت سماعًا فى غير تلك المواضع ، وبقيت صلتها أيضًا . وهو حذف شاذ لا يصح القياس عليه . ومنه قولهم : وما راعنى إلا يسيرَ الركبُ . أى : إلا أنْ يسيرَ الركب . ، والتقدير . . . ما راعنى إلا سيرُ الركب ؛ فالمصدر المؤول فاعل . ومثله : يُفرحنى يبرأ المريض ؛ أى : أن يبرأ المريض والتقدير : يفرحنى بُرْء المريض ؛ فالمصدر المنسبك فاعل . وهو نظير المسموع ، وكلاهما لا يجوز القياس عليه، وإنما يذكر هنا لفهم المسموع الوارد فى الكلام العربى القديم ، دون محاكاته.

وقد دعاهم إلى تقدير « أنْ » حاجة الفعل الذى قبلها إلى فاعل ، فيكون المصدر المنسبك منها ومن صلتها فى محل رفع فاعلا . ولولا هذا لكان الفاعل محذوفًا أو جملة : (يسير الركب ـ يبرأ المريض) وكلاهما لا يرضى عنه النحاة ، لمخالفته الأعم الأغلب .

وبهذه المناسبة نشير إلى أن الراجح الذى يلزمنا اتباعه اليوم يرْفُضُ أن تقع الجملة الفعلية أو الاسمية فاعلاً . وأما قوله تعالى فى قصة يوسف : (ثم بدَا لهم من بعْدِ ما رَأوُا الآياتِ ليسجُنُنَّه) . . . فالفاعل ضمير مستتر تقديره : « هو » عائد على المصدر المفهوم من الفعل . أى : بدَا لهم بدَاء ، أى : ظهورُ رأى . وهذا أحد المواضع التى يستتر فيها الضمير ـ كما سبق[2] ـ .

وهناك رأى يجيز وقوعها فاعلا مطلقًا . ورأى ثالث يجيز وقوعها فاعلا بشرط أن تكون فعلية معلَّقة[3] بفعل قلبىّ ، وأداة التعليق الاستفهام؛ كقوله

---

(١) فى الجزء الرابع ، باب « إعراب الفعل » حيث الكلام على النواصب ثم الجوازم . . .

(٢) جـ ١ ص ١٨١ م ٢٠ عند الكلام على « مرجع الضمير » .

(٣) شرحنا فى الباب الأول : (ظن وأخواتها) التعليق وأدواته . ص ـ ٢٧ ـ .

. . . .
. . . .

تعالى : (وتبيّن لكم كيْفَ[1] فَعَلْنا بهم) . والرأى الأول أكثر مسايرة للأصول اللغوية، وأبعد من التشتيت والتفريق، وآثارهما السيئة فى الإبانة والتعبير ، فالاقتصار عليه أوْلى .

نعم إن كانت الجملة مقصوداً لفظها وحكايتها بحروفها وضبطها جاز وقوعها فاعلاً ؛ لأنها — بسبب قصد لفظها — تعتبر بمنزلة الفرد ؛ كأن تسمع صوتًا يقول : « رأيت البشيرَ » . فتقول : « سرنى رأيتُ البشيرَ »؛ فتكون الجملة كلها باعتبارها كتلة واحدة متماسكة ، فاعلا ، مرفوعًا بضمة مقدرة على آخره ، منع من ظهورها حركة الحكاية[2]) .

---

(١) تفصيل الكلام على حالات : « كيف » الإعرابية والبنائية ، فى ج ١ م ٣٩ ص ٥٠٩ .

(٢) انظر رقم ٢ من هامش ص ١١٩ حيث البيان الخاص بنوع الجملة التى تصلح نائب فاعل .

المسألة ٦٦ :

أحكام الفاعل

للفاعل أحكام تسعة ، لا بد أن تتحقق فيه مجتمعة :

أولها : أن يكون مرفوعًا ، كالأمثلة المتقدمة . ويجوز أن يكون الفاعل مجروراً فى لفظه ، ولكنه فى محل رفع . ومن أمثلته إضافة المصدر إلى فاعله ؛ فى نحو : يسرنى إخراجُ الغنيِّ الزكاةَ ؛ فكلمة : « الغنيّ » مضاف إليه مجرور. وهى فاعل المصدر ؛ إذ المصدر هنا يعمل عمل فعله:[1] « أخرَج» فيرفع مثله فاعلا ، وينصب مفعولاً به . . . وأصل الكلام : يعجبنى إخراجٌ الغنىُّ الزكاةَ ؛ ثم صار المصدر مضافًا ، وصار فاعله مضافًا إليه مجروراً فى اللفظ ، ولكنه مرفوع فى المحل بحسب أصله[2] ، كما قلنا ؛ فيجوز فى تابعه (كالنعت ، أو غيره من التوابع الأربعة[3]) ، أن يكون مجروراً ؛ مراعاة لِلَفظِه ، أومرفوعًا مراعاة للمحل ، تقول : يعجبنى إخراجُ الغنىِّ المقتدرُ الزكاةَ؛ برفع كلمة : « المقتدرِ » أو جرها . .

ومن أمثلة ذلك أيضًا الفاعل المجرور بحرف جرّ زائد. ويغلب أن يكون حرف الجر الزائد هو : « مِنْ » ، أو : « الباء » ، أو : « اللام » . نحو : ما بَقِيَ من أنصار للظالمين ــ كَفَى[4] بالحق ناصراً ومعينًا ــ هيهات لتحقيق الأمل بغير الجهد الصادق . فكلمة : « أنصار » مجرورة فى اللفظ بحرف الجر الزائد : « مِن » ، ولكنها فى محل رفع فاعل ، وكلمة : « الحق » ، مجرورة بحرف الجر الزائد : « الباء » فى محل رفع ؛ لأنها « فاعل » . وكذلك: كلمة: « تحقيق » مجرورة باللام الزائدة فى محل رفع ؛ لأنها فاعل لاسم الفعل : « هيهات » .

---

(١) فى أول الجزء الثالث باب خاص بإعمال المصدر، وأحكامه المختلفة ، وكذا اسم المصدر .

(٢) ومثل المصدر المضاف لفاعله اسم المصدر فى نحو : يسرنى عطاء الغنىِّ الفقيرَ . فكلمة « عطاء » اسم مصدر الفعل : « أعطى » الذى مصدره : إعطاء . وقد أضيف اسم المصدر لفاعله ، ونصب مفعوله . ففاعله مجرور اللفظ ، مرفوع المحل .

(٣) فى آخر الجزء الثالث باب مستقل لكل واحد منها .

(٤) فعل ماض ، معناه : وفَّى وأغنى : (حصل به الاستغناء) . . .

فالفاعل فى الأمثلة الثلاثة وأشباهها مجرور اللفظ ، مرفوع المحل ؛ بحيث لو جاء بعده تابع (كالعطف ، أو غيره من التوابع الأربعة) لجاز فى تابعه الرفع والجر ؛ — كما أسلفنا — ففى المثال الأول نقول : ما بقى من أنصار وأعوانٌ [1] للظالمين ؛ بالجر والرفع فى كلمة : « أعوانٌ » المعطوفة. وفى المثال الثانى نقول : كفى بالحق والأخلاقُ . . . بجر كلمة : «الأخلاقُ» ورفعها . وفى الثالث هيهات لتحقيق الأمل والفوزُ . . . بجر كلمة : « الفوزُ » ورفعها [2] .

ثانيها : أن يكون موجوداً — ظاهراً ، أو مستتراً — لأنه جزء أساسى [3] فى

---

(١) إذا كان المعطوف معرفة والمعطوف عليه مجروراً بمن الزائدة ؛ مثل : ما بقى من أنصار والجنودُ... ، وجب فى المعطوف الرفع فقط — كما يقول النحاة — لأن « من» الزائدة لا تكون جارة زائدة — فى الرأى الأغلب — إلا بشرطين — كما سيجىء فى ص ٤٦٢ — أن تكون مسبوقة بنفى أو شبهه ، وأن يكون المجرور بها نكرة . ولما كان المعطوف فى حكم المعطوف عليه ، ويعد معمولا مثله لحرف الجر الزائد : « من » — وجب عندهم أن يكون نكرة كالمعطوف عليه . فإن لم يكن مثله لم يصح أن يكون معمولا لحرف « من » فلا يصح فيه الجر ، ويجب فيه الاقتصار على الرفع . وكذا إن كان المعطوف عليه نكرة وأداة العطف : « لكن » أو : « بل » ؛ لأن المعطوف بهما بعد النفى والنهى يكون مثبتاً ؛ فلا يصح جره ؛ لأنه بمنزلة المجرور بالحرف « من » والمجرور به لا بد أن يكون نكرة منفية .

(راجع إيضاح الكلام على : « بل » و «لكن» فى ج ١ ص٤٤٣ م ٤٣ وفى باب العطف جزء ٣).

هذا تلخيص كلامهم . وهو مناقض لما يقولونه فى مواضع مختلفة ؛ من أنه يغتفر فى الثوانى (أى فى التوابع — وأشباهها) — ما لا يغتفر فى الأوائل — راجع البيان ص ٣٣٨ م ٨١ وله إشارة ٦٣٢ — وبنوا على هذا أحكاماً كثيرة ؛ فلا داعى هنا لخروجهم على ما قرروه ، وتشددهم وتضييقهم .

والرأى — عندى — تطبيق قاعدتهم السابقة على توابع الفاعل المجرور ؛ فيجوز فى توابعه الجر مطلقاً ؛ مراعاة للفظ المجرور ، والرفع مراعاة لمحله . وليس فى هذا ضرر لفظى أو معنوى بل فيه تيسير ، وتخفيف ، وتقليل للتفريع .

(٢) وإلى ما سبق يشير ابن مالك بقوله :

الفاعِلُ الَّذِى كَمَرْفُوعَىْ : أَتَى ** زَيْدٌ مُنِيرًا وَجْهُهُ ؛ نِعْمَ الفَتَى

وقد اكتفى فى تعريف الفاعل بذكر أمثلة مستوفية الشروط هى : أتى زيد . . . فكلمة « زيد » فاعل للفعل المتصرف : « أتى » وكلمة : « وجه » فاعل للوصف المشبه للفعل ؛ وهو : « منير» اسم فاعل . و « الفتى » فاعل للفعل الجامد : « نعم » ؛ فقد عدد الفاعل تبعاً لأنواع العامل .

(٣) الجزء الأساسى فى الجملة ، أو الأصيل ، هو : الذى لا يمكن الاستغناء عنه فى أداء معناها الأصلى ، ويسميه النحاة : عمدة . ومنه : المبتدأ — الخبر — الفاعل — كثير من أنواع الفعل . . .

جملته ؛ لابدّ منه ، ولا تستغنى الجملة عنه لتكملة معناها الأصيل مع عامله ؛ ولهذا لا يصح حذفه .

ويستثنى من هذا الحكم أربعة أشياء[١] كل منها يحتاج للفاعل ، ولكنه قد يحذف — وجوبًا ، أو جوازاً — لداع يقتضى الحذف ؛ وهى :

(ا) أن يكون عامله مبنيًّا للمجهول ؛ نحو : ﴿يأيها الذين آمَنوا كُتِبَ عليكم الصيامُ كما كُتِبَ على الذين من قبلكم . . .﴾ ، ومثل : إنّ القويَّ يُخاف بأسُه . وأصل الكلام : كتَبَ اللهُ عليكم الصيامَ — إن القويَّ يَخاف الناسُ بأسَه . . . ثم بُنِى الفعل للمجهول ، فحذف الفاعل وجوبًا ، وحلّ مكانه نائب له .

(ب) أن يكون الفاعل واو جماعة أو ياء مخاطبة ، وفعله مؤكد بنون التوكيد ؛ كالذى فى خطبة أحد القُوّاد . . .

« أيها الأبطال ، لتَهْزِمُن أعداءكم ، ولترفَعُنّ رايةَ بلادكم خفاقة بين رايات الأمم الحرة العظيمة . . . فأبشرى يا بلادى ؛ فوالله لتسمَعِنّ أخبارَ النصر المؤزَّر[٢] ، ولتَفْرَحِنَّ بما كتب الله لكِ من عزة ، وقوة ، وارتقاء » .

(وأصل الكلام : تهزموننّ — ترفعوننّ — تسمعيننّ — تفرحيننّ — حذفتْ نون الرفع لتوالى الأمثال . ثم حذفت وجوبًا واوالجماعة ، وياء المخاطبة ؛ لالتقاء الساكنين)[٣] .

(حـ) أن يكون عامله مصدراً ؛ مثل : إكرامُ الوالدَ[٤] مطلوب . والحذْف هنا جائز .

---

(١) زاد عليها بعض النحاة . ولكن الزيادة لم تثبت على التمحيص ، ولم يرض عنها المحققون (راجع الخضرى ج ١ ، والصبان ج ٢ أول باب الفاعل عند الكلام على مواضع حذفه) بل إنهم لم يرضوا عن هذه الأربعة ، وقالوا هناك : إن الحذف فيها ظاهرى فقط ، وليس بحقيقى . ولم أدلتهم المقبولة القوية ، وإن كنا قد وقفنا وسطاً .

(٢) البالغ الشديد .

(٣) الكلام على هذا الحذف من نواحيه المختلفة مدون بالجزء الأول ص ٦٢ المسألة السادسة . أما التفصيل الأكمل ففى ج ٤ ص ١٢٩ م ١٤٣ . باب : نون التوكيد ، ثم الإعلال والإبدال .

(٤) يرى بعض النحاة : أن المصدر جامد ، فلا يتحمل ضميراً مستتراً فاعلا ، إن حذف فاعله الظاهر ، إلا إن كان نائبًا عن عامله المحذوف فيتحمل ضميره (راجع ص ٢٢١) . ويرى بعض آخر =

(د) أن يحذف جوازاً مع عامله لداع بلاغى ، بشرط وجود دليل يدل عليهما مثل : من قابلتَ ؟ فتقول : صديقاً[1] . أى : قابلت صديقاً .

وفى بعض الأساليب القديمة التى نحاكيها اليوم ما قد يوهم أن الفاعل محذوف فى غير المواضع السالفة ، لكن الحقيقة أنه ليس بمحذوف . ومن الأمثلة لهذا : أن يتكلم اثنان فى مسألة ، يختلفان فى تقديرها ، والحكم عليها ، ثم ينتهى بهما الكلام إلى أن يقول أحدهما لصاحبه : إن كان لا يناسبك فافعل ما تشاء . ففاعل الفعل المضارع : « يناسب » ليس محذوفاً ، ولكنه ضمير مستتر تقديره : « هو » يعود إلى شىء مفهوم من المقام . أى : إن كان لا يناسبك رأيى ، أو نصحى ، أو الحال الذى أنت فيه[2] . . .

ومنها : أن يعلن أحدهما رأيه بقوة وتشدد ؛ فيقول أحد السامعين : ظهرَ — أو : تبين — أو : تكشف . . . يريد : ظهر الحق . . . أو تبين الحق . . . أو : تكشف الحق .

وقُصارى القول : لا بد — فى أكثر[3] الحالات — من وجود الفاعل اسماً ظاهراً ، أو ضميراً مستتراً أو بارزاً . وقد يحذف أحياناً ، كما فى تلك المسائل الأربعة . وحذفه فى المسألتين الأوليين واجب ، أما فى الأخيرتين فجائز .

— أنه جامد مؤول بمشتق فهو محتمل للضمير ، ففاعله مستتر فيه (راجع : رقم ٢ ص ١١٢ ورقم ٢ من هامش ص ٢٢١) .

(١) ليس من اللازم فى هذه الصورة ، وأشباهها من كل اسم مذكور وحده . — أن يعرب مفعولا به ؛ بل يصح إعرابه شيئاً آخر يناسب الغرض والمقام ؛ كأن يكون مبتدأ خبره محذوف ، أو العكس . . أو . . أو . . أو . . أو . . .

(٢) سبق الكلام على هذا الموضع عند الكلام على مرجع الضمير ج ١ ص ٢٣٠ م ١٩ .

(٣) انظر ص ٧٢

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

هناك أفعال لا تحتاج إلى فاعل مذكور أو محذوف ؛ منها : «كان»[1] الزائدة ؛ مثل : المالُ – كان – عمادٌ للمشروعات العمرانية .

ومنها الفعل التالى لفعل آخر ؛ ليؤكده توكيداً لفظيًّا ؛ مثل : (اقترب – اقترب – القطارُ) ؛ (فتهيأْ – تهيأْ – له) . فالفعل الثانى منهما مؤكد للأول توكيداً لفظيًّا ؛ فلا يحتاج لفاعل[2] مع وجود الفاعل السابق .

ومنها أفعال اتصلت بآخرها : «ما» الكافة . (أى : التى تكفُّ غيرها عن العمل ، وتمنع ما اتصلت به أن يؤثر فى معمول) مثل : طالما – كثُر ما – قلَّما ، . نحو : (طالما أوفيتَ بوعدك ، وكثُر ما حمِدتُ لك الوفاء ؛ وقلما[3] يُخلف النبيل وعده) ويُعرب كل واحد فعلاً ماضيًا مكفوفًا عن العمل (أى : ممنوعًا) بسبب وجود «ما» التى كفَّته . وقد يقال فى الإعراب : طالما – أو : كثر ما – أو : قلما – «كافة ومكفوفة» بمعنى : أن كل كلمة من الاثنتين كفَّت الأخرى ، ومنعتها من العمل ، فهى كافة لغيرها ، ومكفوفة بغيرها .

وهناك رأى أفضل ؛ يعرب الفعل ماضيًا ، ويعرب «ما» مصدرية ، والمصدر المنسبك منها ومن صلتها فى محل رفع فاعل الفعل الماضى ؛ فالتقدير : طال إيفاؤك بوعدك – وكثُر حمدى لك الوفاء – وقلَّ إخلافُ النبيلِ وعدَه . وإنما كان هذا الرأى أفضل لأنه يوافق الأصل العام الذى يقضى بأن يكونَ لكل فعل أصلىّ فاعل ؛ فلا داعى لإخراج هذه الأفعال من نطاق ذلك الأصل[4] .

هذا ويقول اللغويون : إن تلك الأفعال – فى الرأى الأحسن الجدير بالاتباع – لا يليها إلا جملة فعلية ؛ كالأمثلة السابقة .

---

(١) تفصيل الكلام على زيادتها ، وفائدتها وإعرابها . . . فى ج ١ ص ٤٢٨ المسألة : ٤٤ .

(٢) ولا لشىء آخر من المعمولات (طبقا للبيان التفصيل الآتى فى باب «التوكيد» ، ج ٣ – م ١١٦ ص ٥١٠) :

(٣) تستعمل : «قلما» فى أغلب الأساليب لإثبات الشىء القليل ؛ كهذا المثال المذكور بعد . وقد تستعمل فى بعض الأساليب للنفى المحض ؛ فتكون حرفاً نافياً –لا فعلا– مثل : «ما» النافية ، و«لا» النافية نحو : قلما يسلم النبيه من المكاره . أى : ما يسلم ... ولا بد فى استعمالها حرف نفى من وجود قرينة تدل على هذا . والأحسن ترك هذا الاستعمال القليل– بالرغم من جوازه – فراراً من اللبس.

(٤) ولأن العلة التى يذكرونها لكف الفعل فى مثل : «قلما» وعدم احتياجه للفاعل – وهى كا–

ثالثها : وجوب تأخيره عن عامله ، كالأمثلة السالفة . وقد يوجد فى بعض الأساليب الفصحى ما يُوهِم أن الفاعل متقدم . والواقع أنه ليس بفاعل فى الرأى الأرجح ؛ ففى مثل : « الخيرُ زادَ » ، لا تُعرب كلمة : « الخير » فاعلاً مقدماً ، وإنما هى مبتدأ . وفاعل الفعل بعده ضمير مستتر تقديره : « هو » يعود على الخير ، والجملة الفعلية خبر المبتدأ . وفى مثل : إنْ ملهوفٌ استعان بك فعاونْه ، تعرب كلمة : « ملهوف » فاعلا[1] بفعل محذوف يفسره الفعل بعدها ؛ والتقدير : إن استعان بك ملهوفٌ — استعان بك — فعاونْه . ومثله : إنْ أحدٌ استغاث بك فأغثْه . . . وقوله تعالى : (وإنْ أحَدٌ من المشركين استجَارَك فأجِرْه) فالفاعل لا يكون متقدماً . أما الاسم المتقدم على الفعل فى تلك الأمثلة وأشباهها فقد يعرب حيناً ، مبتدأ ، وفاعل الفعل الذى بعده ضمير مستتر يعود على ذلك الاسم ، وقد يعرب فى حالات أخرى فاعلاً لفعل محذوف يفسره المذكور بعده[2] ، أو غير هذا من الأوجه الاعرابية الصحيحة التى تُبعده عن أن يكون فاعلامتقدماً .

رابعها : الشائع أن يتجرد عامله (فعلاً كان ، أو شبه فعل) من علامة فى آخره تدل على التثنية أو على الجمع حين يكون الفاعل اسماً ظاهراً مثنى أو جمعاً ، نحو : طلع النيِّران — أقبل المهنئون — برعت الفتيات فى الحِرَف المنزلية . فلا

= جاء فى المغنى - شبهه فى معناه الحرف : « رب » علة واهية .

وعلى اعتبار « ما » كافة ، يجب وصلها بالفعل الذى قبلها فى الكتابة ؛ فتشبك بآخره . أما على اعتبارها مصدرية فيجب فصلها فى الكتابة .

(١) بيان السبب فى ص ١٤٤ .

(٢) هذا رأى فريق كبير من النحاة ، وخاصة البصريين . ويرى غيرهم — ولا سيما الكوفيين — جواز تقدم الفاعل على عامله . وهم يعربون الاسم الظاهر المرفوع من الأمثلة المذكورة فاعلا .

وبالرغم من الميل للتيسير وتقليل الأقسام يبدو رأى البصريين هنا أقرب مسايرة للأصول اللغوية ؛ ذلك أن مهمة « المبتدأ » البلاغية تختلف عن مهمة « الفاعل » ؛ فلا معنى للخلط بينهما ، وإزالة الفوارق التى لها آثارها فى المعنى — كما سيجىء إيضاحه مفصلا فى مكانه المناسب ص ١٤٤ من باب « الاشتغال » — .

وفى الحكم الثانى والثالث يقول ابن مالك :

وبعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ ، فإنْ ظَهَرْ فهْوَ ، وَإلَّا فَضَمِيرٌ اسْتَتَرْ

أى : أن الفعل لا بد له — فى الأغلب — من فاعل بعده ، فإن ظهر فهو المطلوب ، ولا استتار ولا حذف ، وإلا فهو ضمير مستتر . . . أو محذوف إن كان الموضع موضع حذفه .

يصح فى الأمثلة السابقة وأشباهها – طبقاً للرأى الشائع – أن يتصل بآخر الفعل ألف تثنية ، ولا واو جماعة ، ولا نون نسوة ؛ فلا يقال : طلعا النيّران – أقبلوا المهنئون – برعْنَ الفتيات [1] . . . إلا على لغة تزيد هذه العلامات مع وجود الفاعل الظاهر بعدها . وهى لغة فصيحة [2] ، ولكنها لم تبلغ من درجة الشيوع والجرى على ألسنة الفصحاء ما بلغته الأولى التى يحسن الاكتفاء بها اليوم ، والاقتصار عليها ؛ إيثاراً للأشهر ، وتوحيداً للبيان – مع صحة الأخرى – .

ومثل الفعل فى الحكم السابق ما يشبهه فى العمل ، فلا يقال فى اللغة الشائعة : هل المتكلمان غريبان ؟ هل المتكلمون غريبون ، بإعراب كلمتَى : « غريبان » و « غريبون » فاعلا للوصف ، ويجوز على اللغة الأخرى [3] .

---

(١) لا يقال هذا ولو كانت التثنية والجمع من طريق التفريق والعطف بالواو ؛ مثل : طلعا الشمس والقمر . . . – حضروا محمود ، وصالح ، وحامد . . – تعلمن فاطمة ، ومية ، وبثينة . . .

(٢) لأن الوارد المسموع بها كثير فى ذاته ، وإن كان قليلا بالنسبة للوارد من اللغة الأخرى. ولا معنى لما يتكلفه بعض النحاة من تأويل ذلك الوارد المشتمل على علامة التثنية أو الجمع مع وجود الفاعل الظاهر بعد تلك العلامة ؛ قاصداً بالتأويل إدخال تلك الأمثلة تحت حكم آخر لا يمنع اجتماع الضمير مع ذلك الاسم المرفوع فى جملة فعلية واحدة ؛ فهذا خطأ منهم ؛ إذ المقرر أن القلة النسبية لا تمنع القياس ، وأنه لا يصح إخضاع لغة قبيلة للغة أخرى ما دامت كلتاهما عربية صحيحة .

ويستدل الذين يجيزون الجمع بين الأمرين بأمثلة كثيرة : منها قوله تعالى : (وأسَرّوا النجْوى الذين ظلموا . .) وقوله تعالى :(عَمُوا وصَمّوا كثيرٌ منهم ...) بإعراب كلمة : « الذين » وكلمة « كثير » هى « الفاعل والواو حرف محض ؛ للدلالة على الجمع » . وعليها قول الشاعر :

جـــاد بالأَموال حتّى حسبوه النـــاسُ حُمقا

وقول الآخر :

لو يُرزقون الناسُ حسْبَ عقولهم ألفيْتَ أكثرَ من ترى يتكفّفُ

ولا داعى عندهم لإعراب الواو فاعلا، مع إعراب الاسم الظاهر بدلا، أو غيره من ضروب التأويل التى منها إعراب الاسم الظاهر مبتدأ متأخراً ، وتكون الجملة الفعلية قبله خبراً متقدماً . . .

ومن البديه أن محاكاة القرآن فى ألفاظه المفردة والمركبة محاكاة دقيقة أمر سائغ بل مطلوب ، فإذا حاكيناه فى مثل الآيتين السابقتين – وغيرهما – كانت المحاكاة الدقيقة صحيحة قطعاً ، ولا يجرؤ أحد أن يصف التركيب بالخطأ . ومن شاء بعد ذلك أن يؤول تعبيراتنا بمثل ما أول به الآيتين فليفعل، فليس يعنينا إلا صحة التركيب المساير للقرآن وسلامته من الخطأ ، سواء أكانت صحته وليدة التأويل أم غيره . فالمهم الصحة لا نوع التعليل .

(٣) لعل الأخذ باللغة الأخرى التى تزيد هذه الحروف فى آخر الفعل – أحسن فى حالة الوصف ؛ =

خامسها : أن عامله قد يكون مضمراً (أى : محذوف اللفظ) جوازاً أو وجوبًا :

(ا) فيكون العامل مضمرا (أى : محذوف لفظه) جوازاً إذا وقع جواب استفهام ظاهر الأداة ، تشتمل جملته على نظير العامل المحذوف. نحو : مَن انتصر ؟ فتجيب : الشجاعُ . أى : انتصر الشجاعُ . . . ونحو : أحَضَر اليوم أحد ؟ فتجيب : الضَّيْفُ ، أى : حضر الضيفُ . . .

أو يكون فى جواب استفهام ضمنى مفهوم من السياق من غير تصريح بأداته ودلالته؛ نحو : ظهرَ المصلح فاشتد الفرح به . . . ، العلماءُ — القادةُ — الجنودُ — أى : فرِح العلماءُ — فرِح القادةُ — فرح الجنودُ — . . . فكأن سائلا سأل : مَنْ فرِح به ؟ فكان الجواب : العلماء . .و . ؛ فالاستفهام غير صريح ، ولكنه مفهوم من مضمون الكلام . ومثل : ازدحم الطريق ؛ الأولادُ ، السياراتُ ، الدّرّاجاتُ . . . . أى : زَحَمه الأولادُ ، زحَمته السياراتُ . . . زحَمته الدّرّاجات . . . فليس فى الكلام استفهام صريح ، وإنما فيه استفهام ضمنىّ ، أو مقدر يفهم من السياق ؛ فكأن أصل الكلام : من زَحَمَه ؟ فأجيب : الأولاد ، أى : زحَمَه الأولاد . . . ، ومثل : العيد بهجةٌ مأمولة ، وفرحة مشتركة : الكبارُ ، الأطفالُ ، الرجالُ ، النساءُ . . . فى الكلام سؤال ضمنى أو مقدر ؛ هو : من يشترك فيها ؟ فأجيب : الكبارُ . .و. أى : يشترك فيها الكبارُ . .و. ،ومثل: لم يدخل الحزن قلبك لموت فلان . . . ، فتقول : بل أعظمُ الحزن . فكأن أصل الكلام : هذا أصحيح ؟ فأجبت : أعظمُ الحزن ، أى : بل دخله أعظمُ الحزن . . .

= لأنه أيسر وأوضح — كما سبق أن قلنا فى باب المبتدأ والخبر عند الكلام على الوصف — حـ ١ ص ٣٣٠ م ٣٤ — . وفى الحكم الرابع يقول ابن مالك :

وجَرِّد الفعلَ إذا ما أُسندَا لاِثنين ، أوجمعٍ ؛ كفاز الشُّهدا
وقد يقال : سَعِدَا وسَعِدُوا والفعلُ للظاهر بعدُ مُسْنَدُ

يقول : لا تلحق بآخر الفعل الذى فاعله اسم ظاهر — مثنى أو جمع — علامة تثنية أو جمع . وساق مثالا لذلك : « فاز الشهداء » فالفاعل جمع تكسير للرجال ، وفعله مجرد من علامة جمع الرجال ؛ فلم يقل : فازوا الشهداء . ثم عاد فقال : إنه قد يصح فى بعض اللغات زيادة علامة التثنية والجمع على اعتبارها مجرد علامة حرفية ، وليست ضميراً فاعلا ؛ لأن الفاعل اسم ظاهر مذكور بعدها ، والفعل قبله ؛ فتقول : سعدا الرجلان ، وسعدوا الرجال . . .

وهكذا[1].

(ب) ويكون العامل مضمرًا وجوبًا إذا وقع مُفسَّرًا بما بعد فاعله من فعل آخر (أو ما يشبهه) يعمل فى ضمير يعود على الفاعل الظاهر السابق، أو: فى اسم مضاف إلى ضمير[2] يعود على ذلك الفاعل؛ نحو: إن ضعيفٌ استنصرك فانصُرهُ — إن صديقٌ حضر والده فأحسِنْ استقباله. فالفعل: «استنصرَ» و «حضر» هو المفسِّر للفعل المحذوف. وأصل الكلام: إن استنصرك ضعيفٌ استنصرَك، وفاعل الفعل المفسِّر ضمير مستتر تقديره: «هو» يعود على فاعل الفعل المحذوف. وكذلك فاعل الفعل: «حضر» فإنه مفسِّر لفعل محذوف، والتقدير: إن لابسَ صديقٌ حضر والده فأحْسِنْ استقباله[3]؛ فالضمير فى كلمة: «والده» مضاف إليه، والمضاف هو كلمة: «الوالد» المعمولة للفعل المفسِّر: «حضر». وفى هذين المثالين وأشباههما لا يجوز الجمع بين المفسِّر والمفسَّر؛ لأن المفسِّر هنا يدل على الأول، ويغنى عنه؛ فهو كالعوض، ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوض عنه[4].

سادسها: أن يتصل بعامله علامة تأنيث تدل على تأنيثه (أى: على تأنيث الفاعل حين يكون مؤنثًا، هو، أو نائبه)[5]، وزيادتها على الوجه الآتى:

---

(١) يجوز فى الأسماء التى أعربناها فاعلا لفعل محذوف إعرابات أخرى لغير ما نحن فيه.

(٢) هذا الاسم المضاف يسمى: «المُلابس» للفاعل، أى: الذى يجمعه به صلة أىّ صلة؛ كقرابة، أو صداقة. أو عمل، أو تملك...

(٣) سيجىء فى باب: «الاشتغال» تفصيل المسألة، وتوضيحها، وسبب اختيارهم هذا الإعراب — ص ١٤٠ م ٦٩ و ١٤٥ ومابعدهما

(٤) وفى الحكم الخامس يقول ابن مالك:

ويَرْفَعُ الفاعِلَ فِعْــلٌ أُضمِرَا ... كمثلِ: زَيْدٌ، فى جَوابِ: مَن قرَا؟

يريد أن الفاعل قد يكون مرفوعاً بفعل مضمر، (أى: غير مذكور مع فاعله). وضرب لهذا مثالا هو: أن يسأل سائل: من قرأ؟ فيجاب: زيد. أى: قرأ زيد. واكتفى بهذا عن سرد التفصيل الخاص بهذا الحكم، وقد ذكرناه.

(٥) وكذلك تدل على تأنيث اسم الناسخ إن كان العامل من النواسخ. وتمتنع التاء، فى مواضع ستذكر فى «ﻫ» من ص ٨٤.

(ا) إن كان العامل فعلا ماضياً لحقت آخرَه تاءُ التأنيث الساكنة[١]، مثل قول شوقى فى سُكَيْنة بنت الحسين بن علىّ – رضى الله عنهما – :

كانت سُكَيْنةُ تملأُ الـ ـدّنيا ، وتهزأُ بالرواةِ
رَوَتِ الحديث ، وفسرَتْ آىَ الكتاب البيناتِ

(ب) إن كان العامل مضارعاً فاعله المؤنث اسم ظاهر، للمفردة، أو لمثناها أو جمعها، لحقت أوله تاء متحركة : مثل: تَتَعلم عائشة ، تتعلم العائشتان — تتعلم العائشات . وكذلك إن كان فاعله ضميراً متصلاً للغائبة المفردة أو لمثناها[٢]، مثل : عائشة تتعلم[٣] — العائشتان تتعلمان . ومثل قولهم : عجبت للباغى كيف تهدأ نفسه ، وتنام عيناه ، وهو يعلم أن عين الله لا تنام؟ وكالمضارع « تملأ » و « تهزأ » فى البيت السالف .

فإن كان فاعله ضميراً متصلا لجمع الغائبات (أى : نون النسوة) فالأحسن – وليس بالواجب[٤]– تصديره بالياء ، لا بالتاء ؛ استغناء بنون النسوة فى آخره ؛ نحو : الوالدات يبذلْن الطاقة فى حماية الأولاد ، ويسهرْن الليالىَ فى رعايتهم . ويصح : تبذلْن ، تسهرْن . . . ولكن الياء أحسن – كما تقدم – .

(ح) إن كان العامل وصفاً[٥] لحقت آخرَه تاءُ التأنيث المربوطة[٦] ؛ مثل :

---

(١) وفى هذا يقول ابن مالك :

وتاءُ تأْنيثٍ تَلِى الماضِي إذا كَانَ لأُنْثَى ؛ كَأَبَتْ هِنْدُ الأَذَى

والفاعل فى مثاله مؤنث حقيقى . وقد يكون مؤنثاً – مجازياً ؛ « كالعين ؛ والطلول » فى قول الشاعر :

وتلفتتْ عينى ؛ فمذ خفيت عنى الطلول ؛ تلفت القلب

ومن الأمثلة أيضاً قول الشاعر – وفيه الفاعل مؤنث لفظى مجازى – :

إذا أبقت الدنيا على المرء دينه فما فاته منها فليس بضائر

(٢) أما تاء المخاطبة للمفردة ، ومثناها ، وجمعها ؛ فليست تاء تأنيث ؛ وإنما هى للدلالة على الخطاب لا على التأنيث ؛ نحو : أنتِ يازميلتى لا تعرفين العبث – أنتما يا زميلتى لا تعرفان العبث – أنتن يازميلاتى لا تعرفن العبث .

(٣) الضمير المستتر نوع من المتصل – كما سبق فى ج ١ م ١٨ ص ١٩٨ باب الضمير . –

(٤) كما سبق تفصيل هذا فى باب الفعل (ح ١ م ٤ رقم ٢ من هامش ص ٤٦ عند الكلام على : « المضارع » وكذا فى « ج » ص ١٨١ م ١٤ عند الكلام على الأفعال الخمسة) .

(٥) أى : اسما مشتقا (٦) انظر « ج » من ص ٨٤ حيث التكملة .

أساهرةٌ والدةُ الطفل ؟ . . .

وحكم زيادة تاء التأنيث عام ينطبق على المواضع الثلاثة السالفة (ا - ب - ج) غير أن زيادتها قد تكون واجبة ، وقد تكون جائزة . فتجب فى حالتين :

الحالة الأولى : أن يكون الفاعل اسمًا ظاهراً ، حقيقى التأنيث[1]، متصلا

---

(١) المؤنث أنواع اصطلاحية ، فنه : « المؤنث الحقيق » ؛ وهو الذى يلد ويتناسل . وقد يكون تناسله من طريق البيض والتفريخ ؛ كالطيور .

ومنه : « المؤنث المجازى » ، وهو الذى لا يلد ولا يتناسل ، ولكنه يجرى فى أغلب استعمالاته اللفظية على حكم المؤنث الحقيق فيؤنث له الفعل أحياناً ، وكذلك الصفة والخبر . . . ومن أمثلته : شمس ، أرض ، سماء . . .

ومن الأنواع : « المؤنث اللفظى » وهو الذى يشتمل لفظه على علامة تأنيث ؛ سواء أكان مؤنثاً حقيقياً ، أم مجازيا ، أم دالا على مذكر ، فن أمثلة المؤنث اللفظى والحقيق معاً : عائشة - فاطمة - ليلى - سعدى - نجلاء ، ومن أمثلة المؤنث اللفظى والمجازى معاً : ورقة ، صحيفة ، صحراء . . . ومن أمثلة المؤنث اللفظى ومعناه مذكر : طلحة ، معاوية . . .

وهناك نوع من المؤنث يسمونه « المؤنث المعنوى » فقط وهو : ما كان دالا على مؤنث مطلقاً ، مع خلو لفظه من علامة تأنيث .

ونوع آخر يسمونه : « المؤنث تأويلا » ؛ كالكتاب ، مراداً به : الصحيفة ، وكاللسان ، مراداً به الرسالة .

ونوع آخر ؛ يقال له : « المؤنث حكماً » وهو المذكر المضاف لمؤنث ؛ نحو كلمة : « كل » فى قوله تعالى :

(وجاءتْ كُلُّ نَفْسٍ مَعها سَائقٌ وشَهيدٌ) ونحو كلمة : « صدر » فى قول الشاعر :

« وتحطمت صدر القناة على العدا . » فكلمة : « كل » مذكرة ، وكذا كلمة : « صدر » . ولكنهما فى المثالين مؤنثتين ؛ فقد اكتسبتا التأنيث من المضاف إليه ؛ وأنث الفعل لتأنيثهما . وهذا النوع - وكذا المؤنث - تأويلا - مع جواز استعماله وصحة محاكاته يقتضينا أن نقتصد فى استعماله؛ منعاً للشبهة اللغوية، وحيرة السامع والقارئ . فإن خيف اللبس باستعماله وجب العدول عنه ، نزولا على الصالح اللغوى .

وليس من اللازم أن توجد علامة لفظية للتأنيث فى المؤنث الحقيق ، أو المجازى : فقد توجد كبعض الأمثلة السابقة ، أو لا توجد مثل : زينب ، سعاد ، مى ... ومثل : عين ، أذن ، يد ...

(وفى الجزء الرابع- ص ٤٣٧ م ١٦٩ - الباب الشامل الخاص بالتأنيث ، وأقسامه المتعددة ، وعلاماته ، وأحكامه المختلفة) .

وقد أشار ابن مالك إلى حالتى الوجوب بقوله :

وإنمـــا تَلزمُ فِعْلَ مضْمَرِ   مُتَّصِلٍ . أو مُفْهِمٍ ذات حِرِ

يريد : أن علامة التأنيث تكون لازمة فى الفعل الذى فاعله ضمير متصل - مستتر ، أو بارز - يعود على مؤنث مطلقاً . وكذلك فى الفعل الذى فاعله اسم ظاهر متصل به ما يفهم ويدل على مؤنثة حقيقية ...

بعامله مباشرة (١)، غير مراد منه الجنس، وغير جمع (٢)- وما يجرى مجراه - كقولهم : سَعِدَت امرأةٌ عرفتْ ربها حق المعرفة ؛ فأطاعتْه . وشقيت امرأة لم تراقبه فى السرّ والعلن . ويلاحظ التفصيل الآتى :

١ - إن كان الفاعل اسمًا ظاهراً مؤنثًا حقيقيًّا ولكنه مفصول من عامله بفاصل جاز تأنيث العامل وعدم تأنيثه (٣)؛ نحو : نسّقَ الزهرَ مهندسةٌ بارعة . أو نسّقتْ . . . ومثل : ما صاح إلا طفلةٌ صغيرة ، أو : صاحت ، وعدم التأنيث هو الأفصح حين يكون الفاصل كلمة : «إلا» (٤) والأفصح مع غيرها التأنيث (٥).

---

(١) لزوم التأنيث فى هذه الحالة باق إذا عطف على الفاعل مذكر ؛ نحو : قامت عائشة ومحمد، كما يلزم التذكير فى عكسه ؛ مثل : قام محمد وعائشة . أما قولهم يُغلّب المذكر على المؤنث عند الاجتماع فخاص بنحو : عائشة ومحمد قائمان .

(راجع الصبان) وانظر ما يتصل بهذا فى رقم ٤ من هامش ص ٨٣ .

(٢) بأن يكون مفرداً ، أو مثنى ؛ لأن للجموع حكماً سيجىء هنا .

(٣) سواء أكان الفاصل ضميراً كالذى فى قوله تعالى : (يا أيها النبى إذا جاءك المؤمنات . . .) أم غير ضمير كالأمثلة التى ستجىء .

(٤) أو : غير ، أو سوى ... مع ملاحظة أن كلمة : «غير» أو : «سوى» هى التى تعرب فاعلا ، ولكنها مضافة إلى المؤنث .

(٥) وفى هذا يقول ابن مالك :

وَقَدْ يُبِيحُ الفَصْلُ تركَ التَّاء فِى ... نَحْوِ : أَتَى الْقَاضِىَ بِنْتُ الوَاقِفِ

يريد : أن الفصل بين الفعل وفاعله الظاهر المؤنث الحقيقى الذى وصفناه - يبيح تجريد الفعل من علامة التأنيث ، وضرب لذلك مثلا هو : أتى - القاضى - بنت الواقف . ويصح أتت القاضى . . ولولا الفصل لوجب تأنيث الفعل . ثم قال :

والحَذْفُ مَعْ فَصْلٍ بإلَّا فُضِّلَا ... كمَا زَكَا إلَّا فتاةُ ابنِ الْعَلَا

وفى رأى ابن مالك أن عدم التأنيث مفضل على التأنيث حين يكون الفاصل كلمة : «إلا» مثل: ما زكا إلا فتاة ابن العلا ؛ أى : ما صلحت إلا فتاة الرجل المعروف با بن العلا . ثم قال :

والحَذْفُ قَدْ يأْتِى بلَا فَصْلٍ ، ومَعْ ... ضَمِيرِ ذِى المجازِ فِى شِعْرٍ وَقَعْ

أى : أن العامل الذى فاعله مؤنث ظاهر حقيقى قد يتجرد من علامة التأنيث مع عدم وجود فاصل ؛ نحو : قال فتاة . وكذلك قد تحذف علامة التأنيث من العامل الذى فاعله ضمير متصل - مستتر ، أو بارز - يعود على مؤنث مجازى (ذى مجاز ، أى : صاحب مجاز) نحو الأرض اهتز بالأمس اهتزازاً شديداً ، ثم انشق بعد ذلك وهذا الحذف شاذ لا يصح محاكاته ، ولا القياس عليه .

٢ - وكذلك يصح الأمران إن كان الفاعل ظاهراً ، ومؤنثاً حقيقياً غير مفصول ، ولكن لا يراد به فرد معين ، وإنما يراد به الجنس كله ممثلا فى الفاعل ، فكأن الفاعل رمز لجنسٍ معناه ، أو مرادٌ به ذلك الجنس كله . ومنه «الفاعل» الذى فِعْله : « نعْم » أو «بئس» أو أخواتهما[1]. فيجوز إثبات علامة التأنيث فى العامل وحذفها . نحو : نعم الأمُّ ، ترعى أولادها ، وتشرف على شئون بيتها . . . فكلمة « الأم » هنا لا يراد بها واحدة معينة ، وإنما يُرمز بها إلى جنس الأم من غير تحديد ولا تخصيص . وهذا على اعتبار « ألْ » جنسية[2]؛ فيجوز أن يقال : نعم الأم ، ونعمت الأم[3].

٣ - وكذلك إنْ كان الفاعل ظاهراً ولكنه جمع تكسير للإناث أو الذكور فيصح تأنيث العامل ، وعدم تأنيثه ؛ نحو : عرفَت الفواطمُ طريقَ السداد ، واتبعت الهنودُ سبل الرشاد . ويصح : عرف . . . واتَّبع . . . ؛ فالتأنيث على قصد تأويل الفاعل بالجماعة ، أو الفئة ، . . . وعدمُ التأنيث على قصد تأويله بالجمع أو الفريق ؛ فكأنك فى الحالة الأولى تقول : عرفتْ جماعةُ الفواطم طريق السَّداد ، واتبعتْ جماعة الهنود سبل الرشاد . وكأنك فى الحالة الثانية تقول : عرف جمعُ الفواطم[4] . . . واتبع جمعُ الهنود[4] . . . فالتأنيث ملاحظ فيه معنى « الجماعة » والتذكير ملاحظ فيه معنى « الجمع » . وكأن العامل مسند إلى هذه أو تلك ؛ ويجرى التأنيث أو التذكير على أحد الاعتبارين .

ومثل قولهم ، إذا دعا البدوى استجاب سكان الحى لدعوته ؛ فأسرع الرجال

---

(١) فى الجزء الثالث باب خاص بهما ، وبألفاظ المدح والذم الأخرى .

(٢) وليست للعهد . ومقتضى ذلك -كما قالوا، ونصوا على أنه لا يُعْتد فيه - جواز الأمرين فى مؤنث قصد به الجنس ؛ نحو : صار المرأة متعلمة كالرجل . ومثل هذا : ما قام من امرأة ؛ فيصح زيادة تاء التأنيث وعدم زيادتها ؛ لأن «مِن» أفادت الجنسية. بخلاف ما قامت امرأة؛ لكون المراد بها الفرد ، وإنما جاء العموم من النفى . . .

(٣) ليس من اللازم فى هذه الصورة أن يكون الفاعل ظاهراً ، فقد يكون ضميرا مفسرا بنكرة بعده ، نحو : نعم فتاةً عائشة ؟

(٤ - ٤) وإنما صح حذف التاء من الفعل مع أن فاعله اسم ظاهر حقيق التأنيث لأن تأويله بمعنى « الجمع » جعله بمنزلة المذكر مجازاً ؛ فأزال المجازى الطارئ ما كان يلاحظ لأجل التأنيث الحقيق كما أزال التذكير الحقيق فى « رجال » فى الصورة التالية

إليه ، وبادر الفتيان لنجدته . . . ويجوز : استجابت — أسرعت — بادرت ؛ فيجرى التأنيث أو التذكير هنا — كما فى سابقتها — على أحد الاعتبارين .

ويجرى على اسم الجمع (١) واسم الجنس الجمعى (٢) المعرب (٣)، ما يجرى على جمع التكسير ؛ نحو : قالت طائفة لا تسالموا العدوّ . ونحو : شربت البقر . . . ويجوز : « قال ، وشرب » (٤) . . .

٤ — وإن كان الفاعل الظاهر جمع مؤنث سالمًا — مستوفيًا للشروط (٥) — فحكمه كحكم مفرده ؛ فيجب تأنيث عامله — فى الرأى الأقوى — كقولهم : بلغت الأعرابيات فى قوة البيان وبلاغة القول مبلغ الرجال ، وكانت الشاعرات تجيد

---

(١) هو ما يدل على ما يدل عليه الجمع ، ولكن ليس له مفرد من لفظه ، مثل : قوم — رهط — طائفة . . أو : هو ما يدل على أكثر من اثنين ، وليس له مفرد من لفظه ومعناه معاً . وليست صيغته على وزن خاص بالتكسير ، أو غالب فيه . فيدخل فى اسم الجمع ماله مفرد من معناه فقط ؛ مثل : إبل وقوم ، وجماعة ؛ فلهذه الكلمات — وأشباهها — مفرد من معناها فقط ، فمفرد إبل هو : جمل أو ناقة ، ومفرد قوم وجماعة هو : رجل أو امرأة ، وليس لها مفرد من لفظها ومعناها معاً ، برغم دلالتها على أكثر من اثنين . وسنعيد هذا البيان مفصلا فى ج ٤ باب « جمع التكسير » ، م ١٧٤ ص ٦٢٥ وباب « التأنيث » م ١٦٩ — حيث الكلام فى : « جـ » على تذكير أسماء الجمع وتأنيثها . . و . . . ، لمناسبة تقتضيه هناك .

(٢) سبق تعريفه وكل ما يتصل به فى ج١ م ١ ص٢٠ — وانظر حكم مفرده فى : «ا» ص ٨٤

(٣) بخلاف المبنى مثل : « الذين » فى رأى من يعتبرها اسم جنس جمعيًّا (وانظر « ا » فى ص ٨٤ حيث تتمة الحكم الخاص بعامل اسم الجنس الجمعى) .

(٤) وفى جمع التكسير وفى فاعل « نعم » وأخواتها (وهى التى سبق الكلام عليها قبل جمع التكسير — ص ٨١ —) يقول ابن مالك :

والتَّاءُ مَعْ جَمْعٍ سِوَى السَّالِمِ مِنْ   مُذَكَّرٍ كالتَّاءِ مَعْ إحْدَى اللَّبِنْ

أى : تاء التأنيث التى تزاد فى العامل للدلالة على تأنيث الفاعل — حكمها من ناحية وجودها أو الاستغناء عنها ، كحكمها فى العامل الذى يكون فاعله هو كلمة : « اللبِن » (بمعنى : الطوب الذى لم يطبخ بالنار ولم يدخلها) حيث يقال : تكاثر اللبِن . أو تكاثرت اللبن ؛ بزيادة تاء التأنيث أو بحذفها ؛ فكذلك الشأن فى كل جمع سوى جمع المذكر السالم المستوفى للشروط — وجمع المؤنث السالم المستوفى أيضاً — فلم يبق جمع سواهما إلا جمع التكسير ، فكأنه يريد أن يقول : إذا كان الفاعل جمع تكسير جاز فى عامله التأنيث ؛ نحو : قام الرجال ، وقامت الرجال ، على نحو ما شرحناه . ثم قال :

والحَذف فى « نِعْمَ الفَتاةُ » اسْتَحْسَنُوا   لِأَنَّ قَصْدَ الجِنْسِ فِيهِ بَيِّنْ

(٥) سبقت شروطه فى ج ١ ص ١٠٠ المسألة ١٢ .

القريض كالشعراء ، وربما سبقت شاعرة كثيراً من الفُحول . . .

فإن لم يكن مستوفياً للشروط جاز الأمران ؛ نحو : أعْلنت الطلْحات السفر ، أو أعلنَ . . . (جمع : طلْحة ، اسم رجل) ؛ وكقول بعض المؤرخين : (لما تَمتْ « أذْرِعاتُ» [1]بناء وعمراناً هيأ واليها طعاماً للفقراء ، ونظر فإذا جمع من النساء مقبل ؛ فقال : الحمد لله ، أقبل أولاتُ الفضل ممن عملن بأنفسهن ، وساعَدْن بأولادهن ؛ ابتغاء مرضاة الله . . .) فيصح فى الفعلين : « تمّ . . . » — « أقبلَ . . . » زيادة تاء التأنيث فى آخرهما ، أو عدم زيادتها .

وبديه أن الفاعل إذا كان جمع مذكر سالماً مستوفياً للشروط ، لا يجوز — فى الرأى الأصح — تأنيث عامله ، وإنما يحكم له بحكم مفرده ؛ كقولهم : « أسرع المحاربون إلى لقاء العدو، فرحين ، ولم يتزحزح الواقفون فى الصفوف الأمامية ، ولم يتقهقر الواقفون فى الصفوف الخلفية ؛ حتى كتب الله لهم النصر ، وفاز المخلصون بما يبتغون » .

فإن كان غير مستوف للشروط [2]جاز الأمران على الاعتبارين السالفين — (معنى الجمع أو : معنى الجماعة) نحو : أظهر أولو العلم فى السنوات الأخيرة عجائب ؛ لم يشهد الأرَضون مثلها من بدء الخليقة ، وشاهد العالَمون من آثار العبقرية ما جعلهم يرفعون العلم والعلماء إلى أعلى الدرجات . . . ؛ فيصح فى الأفعال المذكورة عدم إلحاق علامة التأنيث بها كما هنا ، أو زيادتها فيقال : أظهرت — تشهد — شاهدت . . .

٥ — وإن كان الفاعل الظاهر مؤنثاً غير حقيقىّ (وهو : المؤنث المجازىّ) صحَّ تأنيث عامله وعدم تأنيثه ؛ نحو : امتلأت الحديقة بالأزهار — تمتلئْ الحديقة بالأزهار . ويصح : امتلأ ، ويمتلئْ .

٦ — هناك صور للفاعل المؤنث الحقيقى لا يصح أن يؤنث فيها عامله ، منها : أن يكون الفاعل هو التاء التى للمفردة ؛ مثل : كتبتُ — أو لمثناها ؛ نحو كتبتما ،

---

(١) اسم بلد بالشام .

(٢) ومن هذا أن يدخل على صيغة المفرد عند الجمع تغير — أىْ تغير — فى عدد الحروف ، أو فى ضبطها .

أو التي معها نون النسوة ؛ مثل كتبتُن[1] . . . أو يكون الفاعل هو : «نا» التي لجماعة المتكلمات ؛ نحو : كتبْنا . أو نون النسوة ، نحو : كتبْنَ . . .

ومنها : أن يكون الفاعل المؤنث الحقيقي مجروراً في اللفظ بالباء التي هي حرف جرّ زائد ، وفعله هو : كلمة ؛ «كَفَى» مثل : «كفى بهندٍ شاعرة[2]» .

• • •

الحالة الثانية[3] : أن يكون الفاعل ضميراً متصلا عائداً على مؤنث مجازيّ ، أو حقيقي ؛ كقولهم : بلادُك أحسنتْ إليك طفلا ، وأفاءت عليك الخير يافعًا ؛ فمن حقها أن تستَرد جزاءها منك شابًّا وكهلا . وكقولهم : الأم المتعلمة تحسن رعاية أبنائها ، فترفعُ شأن بلادها . . .[4] ففاعل الأفعال (وهي : أحسن — أفاء — تسترد . . .) ضمير مستتر تقديره : «هي» ، يعود على مؤنث مجازيّ ، وأما فاعل الفعلين : (تُحْسن — ترفع . . .) فضمير مستتر تقديره : «هي» يعود على مؤنث حقيقي . . .

فإن كان الفاعل ضميراً بارزاً منفصلاً كان الأفصح الشائع في الأساليب العالية عدم تأنيث عامله : نحو : (ما فاز إلا أنتِ يا فتاة الحيّ) — (الفتاة ما فاز إلا هي) — (إنما فاز أنتِ — إنما فاز هي) ، و . . . وأشباه هذه الصّور مما يقال عند إرادة الحصر . ومع أن التأنيث جائز فإن الفصحاء يفرون منه .

---

(١) طريقة إعراب هذ الضمير ونظائره موضحة تفصيلا في موضعها الأنسب وهو «كيفية إعراب الضمير» ج ١ م ١٩ ص ٢١٣ .

(٢) نص النحاة على أن يكون الفعل هو : «كفى» الذي يكون فاعله مجروراً بحرف الباء الزائدة . ويفهم من هذا أن غيره من الأفعال التي فاعلها مجرور بحرف جر زائد — قد يتصل به علامة تدل على تأنيث ذلك الفاعل . بل إنهم ذكروا أمثلة للتأنيث بمناسبة عارضة في باب النائب عن الفاعل . ومن تلك الأمثلة قوله تعالى : (وما تسقُط من ورقة . . .) وقوله تعالى : (وما تخرج من ثمراتٍ من أكمامها . . .) وقوله تعالى : (وما تحمِل من أنثى . . .) .

(٣) سبقت الأولى من حالتي وجوب التأنيث في ص ٨٧ .

(٤) «ملاحظة» : التأنيث في صور الحالة الثانية واجب ولو عطف على الفاعل مذكر ؛ نحو : البنت قامت — هي — والوالد ؛ كوجوبه في نحو : قامت البنت والوالد . كما يلزم التذكير في عكسه ؛ نحو : الوالد قام هو والبنت ؛ كوجوبه في نحو : قام الوالد والبنت . أما قولهم : «يغلب المذكر على المؤنث عند الاجتماع فخاص بنحو : البنت والوالد قائمان . الوالد (ولهذا إشارة موضحة سبقت في رقم ١ من هامش ص ٧٩) .

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

(ا) اسم الجنس الجمعىّ الذى يفرق بينه وبين واحده بالتاء المربوطة — إذا وقع مفرده هذا فاعلاً وجب تأنيث عامله مطلقًا ؛ (أىْ : سواء أكان من الممكن تمييز مذكره من مؤنثه ، كبقرة وشاة ، أم لم يمكن ، كنملة ودودة) ؛ فيقال : سارتْ بقرة — أكلتْ شاة — دأبت نملة على العمل — ماتت دودة .

أما اسم الجنس المفرد الخالى من التاء الذى لا يمكن تمييز مذكره من مؤنثه فيجب تذكير عامله ، ولو أريد به مؤنث ؛ مثل : صَاح هدهد — غرد بلبل ، ... فإن أمكن تمييز مذكره من مؤنثه روعى فى تأنيث العامل وعدم تأنيثه ما يدل عليه التمييز . فالمعول عليه فى تأنيث عامل اسم الجنس المفرد الخالى من التاء ، أو عدم تأنيثه — هو مراعاة اللفظ عند عدم التمييز .

(ب) إذا كان الفاعل جمعًا يجوز فى عامله التذكير والتأنيث (كجمع التكسير) فإن الضمير العائد على ذلك الفاعل يجوز فيه أيضًا التذكير والتأنيث ؛ نحو : قامت الرجال كلهم — أو قام الرجال كلها . . . والأحسن لدى البلغاء موافقة الضمير للعامل، فى التذكير وعدمه ؛ نحو : قامت الرجال كلها ، أو قام الرجال كلهم ، ونحو : حضرت الأبطال كلها ، أو : حضر الأبطال كلهم ، وذلك ليسير الكلام على نسق متماثل .

(حـ) كما تلحق تاء التأنيث الفعل فى المواضع السابقة تلحق أيضًا الوصف — كما سبق[1]— إلا إذا كان الوصف مما يغلب عليه ألاّ تلحقه التاء فى بعض حالاته ؛ مثل : « فَعُول »، بمعنى : « فاعل » ؛ كصَبور ، وجَحُود . . . ومثل : « فَعيل » بمعنى : مفعول ؛ كطريح وطريد، بمعنى : مطروح ، ومطرود[2]. ومثل : «أفعل التفضيل[3] فى بعض صوره . وكذلك لا تلحق آخر اسم الفعل[4] ؛ كهيهات . ولا العامل

---

(١) فى « حـ » من ص ٧٧ .

(٢) بيان هذا وتفصيله فى الباب الخاص بالتأنيث حـ ٤ م ١٦٩ ،ص ٤٣٧ .

(٣) له باب مستقل فى حـ ٣ م ١١٢ ص ٣٢٢ .

(٤) له باب مستقل فى حـ ٤ م ١٤١ ص ١٠٨ .

. . . .

. . . .

إذا كان شبه جملة على الرأى الذى يجعل شبه الجملة رافعًا فاعلاً بشروط اشترطها وهو رأى يحسن إغفاله اليوم .

(د) إذا قصد لفظ كلمة ما ؛ (اسمًا كانت ، أو فعلا ، أو حرفًا) جاز اعتبارها مذكرة على نية : « لفظ » أو مؤنثة على نية : « كلمة » . وكذلك حروف الهجاء فى الرأى الأشهر ؛ تقول فى كلمة سمعتها مثل : « هواء » أعجبنى الهواء ، أو : أعجبتنى الهواء . فالأولى على إرادة : أعجبنى لفظ : « الهواء » والثانية على إرادة : أعجبتنى كلمة : « الهواء » . وتقول فى إعراب : « أعجبَ » إنه فعل ماض ، أو إنها فعل ماض . . .

وتقول « أل » هو : حرف يفيد التعريف أحيانًا . أو : هى حرف تفيد التعريف أحيانًا . وهكذا . . .

وتنظر للحرف الهجائى « الميم » مثلا فتقول : إنه جميل المنظر ، أو إنها جميلة المنظر . . .

وعلى حسب التذكير أو التأنيث فى كل ما سبق ، — ونظائره — يذكر أو يؤنث العامل والضمائر وغيرها من كل ما يتصل بالمطابقة .

(هـ) الأحكام الخاصة بالتذكير والتأنيث المترتبين على وقوع الفاعل مفرداً مؤنثًا ، تُطبَّق أيضًا حين وقوعه مثنى مؤنثًا ، فيجرى على عامل الفاعل المؤنث المثنى ، وعلى الضمائر العائدة عليه من التذكير والتأنيث ، ما يجرى عليهما مع الفاعل المفرد المؤنث — كما يفهم مما سبق — كما سبق حكم العامل مع الفاعل المجموع .[1]

---

(١) فى ص ٨٠

سابعها : أن يتقدم — أحيانًا — على المفعول به ؛ كالأمثلة السابقة ، وكقول الشاعر :

وإذا أراد اللهُ أمراً لم تَجِدْ لقضائه ردًّا ولا تحــويلا

ولهذا التقدم أحوال ثلاث ؛ فقد يكون واجباً ، وقد يكون ممنوعاً ، وقد يكون جائزاً .

(ا) فيجب الترتيب بتقديم الفاعل وتأخير مفعوله فى مواضع ، أشهرها :

١ — خوف اللَّبس الذى لا يمكن معه تمييز الفاعل من المفعول به ؛ كأنْ يكون كل منهما اسمًا مقصوراً ؛ نحو : ساعدَ عيسى يحيى ، أو مضافًا لياء المتكلم ؛ نحوَ : كرَّمَ صديقى أبى[1] . فلو تقدم المفعول به على الفاعل لخفيَتْ حقيقة كل منهما ، وفسد المراد بسبب خفائها ؛ لعدم وجود قرينة تزيل هذا الغموض[2] واللبس . فإن وجدت قرينة لفظية أو معنوية تزيله لم يكن الترتيب واجبًا . فمثال اللفظية : أكرمتْ يحيى سُعْدَى ، فوجود تاء التأنيث فى الفعل دليل على أن الفاعل هو المؤنث (سُعْدَى) ، ومثل : كلَّم فتاهُ يحيى ؛ لأن عودة الضمير على « يحيى » دليل على أنه الفاعل ، وأنه متقدم فى الرتبة[3] ، برغم تأخره فى اللفظ . (ولهذا يُسمَّى المتقدم "حُكمًا") . ولم يكن مفعولا به لكيلا يعود الضميرُ على شىء متأخر فى اللفظ والرتبة ؛ وهذا أمر لا يساير الأساليب الصحيحة التى تقضى بأن الضمير لا بد أن يعود على متقدم فى الرتبة ، إلا فى بعض مواضع[4] معينة ، ليس منها هذا الموضع .

ومثال المعنوية : أتعبتْ نُعْمَى الحُمَّى . فالمعنى يقتضى أن تكون « الحمَّى » هى الفاعل ؛ لأنها هى التى تتعب « نُعْمَى » ، لا العكس .

---

(١) يقع اللبس فى صور كثيرة ؛ فيشمل كل الأسماء التى يقدر على آخرها الإعراب ، كالمقصور ، وكالمضاف إلى ياء المتكلم ، وكالأسماء التى تعرب إعراباً محليا ، ومنها « المبنيات » ؛ كأسماء الإشارة ، وأسماء الموصول . . .

(٢) لا التفات لما يقال من أن مخالفة الترتيب جائزة مع اللبس ، فهذا كلام لا يساير الأصول اللغوية العامة ، ولا يوافق القصد من التفاهم الصريح بالكلام .

(٣) بيان الرتبة والدرجة ملخص فى رقم ١ من هامش ص ٨٨ .

(٤) سبقت فى باب الضمير ج ١ ص ١٨٤ . م ١٠ .

٢ ـ أن يكون الفاعل ضميراً متصلاً والمفعول به اسمًا ظاهراً ؛ نحو : أتقنتُ العملَ ، وأحكمتُ أمرَه . ولامانع فى مثل هذه الصورة من تقدم المفعول به على الفعل والفاعل معًا ؛ لأن الممنوع أن يتقدم على الفاعل وحده ، فيتوسط بينه وبين الفعل .

٣ ـ أن يكون كل منهما ضميراً متصلاً ولا حَصْر[١] فى أحدهما ؛ نحو عاونتك كما عاونتنى .

٤ ـ أن يكون المفعول به قد وقع عليه الحصر . (والغالب أن تكون أداة الحصر هى : « إنّما » أو « إلا » المسبوقة بالنفى) ، نحو : إنما يفيد الدواءُ المريضَ ، أو : ما أفاد الدواءُ إلا المريضَ .

وقد يجوز تقديم المفعول به على فاعله إذا كان المفعول محصوراً بإلا المسبوقة بالنفى ، بشرط أن تتقدم معه « إلا » ؛ نحو : ما أفاد ـ إلا المريضَ ـ الدواءُ[٢]. ومع جواز هذا التقديم لا يميل أهل المقدرة البلاغية إلى اصطناعه ؛ لمخالفته الشائع بين كبار الأدباء .

(ب) ويجب إهمال الترتيب ، وتقديمُ المفعول به على الفاعل فيما يأتى :

١ ـ أن يكون الفاعل مشتملاً على ضمير يعود على ذلك المفعول به ، نحو : صان الثوبَ لابسُه ـ قرأ الكتابَ صاحبُه[٣] . . . فنى الفاعل (وهو : لابِس ـ صاحِب) ضمير يعود على المفعول به السابق[٤]. فلو تأخر المفعول به لعاد ذلك

---

(١) سبق فى الجزء الأول ـ ص ٣٦٤ م ٣٧ ـ الإشارة إلى معنى الحصر (القصر) والغرض منه . .

(٢) لما كان المحصور بإلا هو الواقع بعدها مباشرة كان تقدمه معها لا لبس فيه ؛ لأن وجودها قبله مباشرة يدل على أنه المحصور بغير غموض . أما المحصور « بإنما » فإنه المتأخر عنها ، الذى لا يليها مباشرة . فإذا تقدم ضاع ـ فى بعض الحالات ـ الغرض البلاغى من الحصر ، ولا قرينة فى الجملة تدل على التقديم وموضعه . فيقع اللبس الذى يفسد الغرض .

(٣) ومثل الشطر الثانى من قول الشاعر :

حديثَ ذوى الألباب أهوَى وأشتهى ... كما يشتهى الماءَ المبرَّدَ شاربُهْ

(٤) يتساوى فى هذا الحكم اتصال الضمير بالفاعل مباشرة ، ـ كالمثالين المذكورين ـ واتصاله بشىء ملازم للفاعل ، لا يمكن أن يستغنى عنه الفاعل ، كصلة الموصول إذا كان الفاعل ـ أو نائبه ـ اسم موصول كالذى فى قول الشاعر :

سموتَ فأدركتَ العَلاءَ وإنما ... يُلقَّى عليّاتِ العلا من سما لها

فنى الصلة : (سما لها) ضمير يعود على المفعول به ، (وهو : عليات) فوجب تقدم المفعول لهذا .

الضمير على متأخر لفظاً ورتبة[1]؛ وهو مرفوض فى هذا الموضع . أما عوده على المتأخر لفظاً دون رتبة – وهو المسمى بالمتقدم حكماً – فجائز . ومن أمثلته : عود الضمير من مفعول به متقدم على فاعله المتأخر ؛ نحو «حملت ثمارَها الشجرةُ». – فالضمير « ها » فى المفعول عائد على « الشجرة » التى هى الفاعل المتأخر فى اللفظ ، دون الرتبة ؛ لأن ترتيب الفاعل فى تكون الجملة العربية يسبق المفعول به . ونحو : أفادت صاحبَها الرياضةُ – أروَى حقلَه الزارعُ . . .

أما عودة الضمير على المتأخر لفظاً ورتبة فكما عرفنا – ممنوعة إلا فى بعض مواضع محددة . وقد وردت أمثلة قديمة عاد الضمير فيها على متأخر لفظاً ورتبة فى غير تلك المواضع ، فحُكِمَ عليها بالشذوذ وبعدم صحة محاكاتها ، إلا فى الضرورة الشعرية ، بشرط وضوح المعنى ، وتمييز الفاعل من المفعول به ؛ فمن الخطأ أن نقول : أطاع ولدُها الأمَّ – أرضى ابنُه أباه .

٢ – أن يكون الفاعل قد وقع عليه الحصر (بأداة يغلب أن تكون « إلا » المسبوقة بالنفى ، أو « إنما ») . نحو : لا ينفع المرءَ إلا العملُ الحميدُ – إنما ينفع المرءَ العملُ الحميدُ . وقد يجوز تقديم المحصور « بإلا » على مفعوله إذا هى تقدمت معه وسبقته ؛ نحو : لا ينفع إلا العملُ الحميدُ المرءَ . . .

« ملاحظة » : ستأتى[2] مواضع يجب أن يتقدم فيها المفعول به على عامله ، فيكون متقدماً على فاعله تبعاً لذلك .

---

(١) شرحنا (فى باب الضمير ج ١ ص ١٨٢) معنى التقدم فى اللفظ مع التقدم فى الرتبة ، ومعنى التقدم فى اللفظ دون الرتبة . وملخصه : أن بناء الجملة العربية قائم على ترتيب يجب مراعاته بين كلماتها ؛ فتتقدم واحدة على الأخرى وجوباً أو جوازاً ؛ فإن كان تقدم اللفظ واجباً بحسب الأصل الغالب عليه سمى تقدماً فى الرتبة ، أو فى الدرجة ، فالأصل فى المبتدأ وجوب تقدمه على الخبر ، والأصل فى الفعل وجوب تقدمه على فاعله ومفعوله ، والأصل فى الفاعل أن يتقدم على المفعول . . . فإذا تحقق هذا الأصل ووضع كل لفظ فى مكانه وفى درجته قيل إنه متقدم فى اللفظ وفى الرتبة ؛ كالمبتدأ حين يتقدم على خبره ، وكالفاعل حين يتقدم على مفعوله . فإذا تأخر المبتدأ عن خبره ، أو الفاعل عن مفعوله ، لم يفقد درجته ، ولم تزل عنه رتبته ، برغم تأخره اللفظى ؛ فيقال عنه : إنه متأخر لفظاً لا رتبة . . .

وهناك مواضع يجوز فيها عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة شرحناها – كما قلنا – فى مكانها الأنسب لها ، وهو باب الضمير ج ١ ص ٢٢٤ م ٢٠ برغم أن بعض المطولات النحوية تذكرها فى آخر باب الفاعل لمناسبة طارئة .

(٢) فى الصفحة التالية .

(ح) فى غير ما سبق (فى : ا ، ب) يجوز الترتيب وعدمه . ومن أمثلة تقديم الفاعل على المفعول جوازاً[1] قول الشاعر :

وإذا أراد اللهُ نشرَ فضيلة طويتْ أتاحَ لها لسانَ حسودِ

ومن أمثلة تقديم المفعول به — جوازاً — على فاعله وحده : الجهلُ لا يلدُ الضياءَ ظلامُهُ . . . ، والشطر الأول من قول الشاعر :

أبتْ لىَ حملَ الضَّيمِ نفسٌ أبيَّةٌ وقلبٌ إذا سيمِ الأذى شبَّ وقْدُهُ[2]

ويفهم من الأقسام السالفة أن المواضع التى يتقدم فيها الفاعلُ وجوبًا — هى عينها المواضع التى يتأخر فيها المفعول به وجوبًا ، فيمتنع تقديمه على فاعله . والعكس صحيح كذلك ؛ فالمواضع التى يتقدم فيها المفعول به على فاعله وجوبًا هى عينها المواضع التى يتأخر فيها الفاعل وجوبًا ، ويمتنع تقديمه عليه . وحيث لا وجوب فى التقديم أو التأخير يجوز الأمران ، ولا يمتنع تقديم هذا أو ذاك .

* * *

بقيت مسألة الترتيب بينهما وبين عاملهما . وملخص القول فيها : أنَّ الفاعل لا يجوز تقديمه على عامله — كما سبق[3] — وأن المفعول به يجب تقديمه على عامله فى صور[4] ، ويمتنع فى أخرى ؛ ويجوز فى غيرهما .

(ا) فيجب تقديمه :

١ — إن كان اسمًا له الصدارة فى جملته ؛ كأن يكون اسم استفهام ، أو اسم شرط . . . ؛ نحو ؛ من قابلت ؟ — أىَّ نبيل تُكْرِمْ أكرِمْ . . . وكذلك إن كان مضافًا لاسم له الصدارة ؛ نحو : صديقَ من قابلت ؟ — صاحبَ أىِّ نبيل تُكْرِمْ أكرِمْ . . .

---

(١) إلا إذا أوجب الوزن الشعرى أحدهما .

(٢) ناره . ومن أمثلة التقديم الجائز قول الشاعر :

ولا خيرَ فى حسن الجسوم وطولها إذَا لم يَزِنْ حُسْنَ الجسوم عقولُ

(٣) فى ص ٧٣ .

(٤) وفى هذه الصور يكون متقدماً على فاعله أيضاً — كما أشرنا — ؛ إذ لا يمكن أن يتقدم على عامله دون أن يتقدم على فاعله .

٢ – كذلك يجب تقديمه إن كان ضميراً منفصلا لو تأخر عن عامله لوجب اتصاله[١] به ؛ كقولهم : «أيها الأحرار : إياكم نخاطب ، وإياكم ترقب البلادُ . . . » فلو تأخر المفعول به : (إيا) لا تَّصل بالفعل ، وصار الكلام : نخاطبكم ... ترقبكم ... ؛ فيضيع الغرض البلاغى من التقديم (وهو : الحصر) .

٣ – وكذلك يجب تقديمه إذا كان عامله مقرونًا بفاء الجزاء[٢] فى جواب «أمَّا» الشرطية الظاهرة أو المقدرة ، ولا اسم يفصل بين هذا العامل وأماّ . فيجب تقديم المفعول به ليكون فاصلا ، لأن الفعل – وخاصة المقرون بفاء الجزاء – لا يلى «أمَّا» الشرطية[٣] . ومن الأمثلة قوله تعالى : (فأما اليتيمَ ، فلاتقهر ، وأما السائل فلا تَنْهرْ) ، وقوله : (وربَّك فكبرْ ، وثيابَك فطَهرْ ، والرُّجْزَ فاهْجرُ) . . .[٤] بخلاف : أما اليومَ فساعدْ نفسك ، حيث لا يجب تقديم المفعول به ، لوجود الفاصل ؛ وهو هنا : الظرف[٥] .

(ب) ويمتنع تقديم المفعول به على عامله فى الصور الآتية[٦] : (وقد سبقت الإشارة لبعضها) .

١ – جميع الصور التى يمتنع فيها تقدمه على فاعله . وقد سبقت[٧] ؛ (ومنها أن يكون تقدمه مُوقعًا فى لبس ، نحو : ساعدَ يحيى عيسى . فلو تقدم المفعول به – من غير قرينة – لالتبس بالمبتدأ ، ومهمة المبتدأ المعنوية تخالف مهمة الفاعل .

---

(١) وذلك فى غير باب : «سلنيه» و «خلتنيه» حيث يجوز الاتصال والانفصال مع تأخر المفعول عن عامله ؛ (كما تقدم فى ج ١ ص ١٧٢ باب الضمير . م ٢٠) .

(٢) فى هذا الموضع يصح أن يعمل ما بعد فاء الجزاء فيما قبلها .

(٣) كما سيجيء فى ص ١٣٩ .

(٤) هذا الموضع يعبر عنه بعض النحاة بأنه ما يكون العامل فيه جواباً للأداة «أمَّا» الشرطية المقدرة ، ويعبر عنه بعض آخر بما يكون العامل فيه فعل أمر مقروناً بالفاء ، والمعمول به منصوباً بفعل الأمر . ولم يشترط وجود «أما» المقدرة . فعند الإعراب قد يلاحظ وجودها فتكون الفاء فى الأمثلة السابقة داخلة على جوابها ، أولا يلاحظ وجودها فتكون الفاء زائدة . والمفعول المتقدم معمولا لفعل الأمر المتأخر عنه . وهذا الإعراب أيسر وأوضح لخلوه من التقدير . (ثم انظر الأمر الثالث ص ١٣٩) .

(٥) راجع ص ١٣٩ .

(٦) مع ملاحظة ما هو مذكور منها فى الزيادة ، – ص ٩٣ – .

(٧) فى ص ٨٦ .

وكذلك بقية الصور الأخرى، ما عدا الثانية ؛ فيجوز فيها الأمران) .

٢ – أن يكون مفعولا لفعل التعجب «أفْعَلَ» فى مثل : ما أعْجَبَ قدرةَ الله التى خلقت هذا الكون .

٣ – أن يكون محصوراً بأداة حصر ؛ هى : «إلا» المسبوقة بالنفى، أو «إنما» نحو : لا يقول الشريفُ إلا الصدقَ – إنما يقول الشريفُ الصدقَ .

٤ – أن يكون مصدراً مؤولا من «أنَّ المشددة أو المخففة» مع معموليها ؛ نحو : عرف الناس أنَّ الكواكبَ تفوق الحصرَ، وأيقن العلماء أنْ بعضٌ منها قريبُ الشبه بالأرض . إلا إن كانت «أنَّ» مع معموليها مسبوقة بأداة الشرط : «أمَّا» ؛ نحو : أمَّا أنك فاضلٌ فعرفت. لأن «أمَّا» لا تدخل إلا على الاسم.

٥ – أن يكون واقعًا فى صلة حرف مصدرى[1] ينصب الفعل (وهو : أنْ – كى) فى نحو : (سرنى أن تَقْرِنَ القول الحسن بالعمل الأحسن، لكى يرفعَ الناس قدرك) . فإن كان واقعًا فى صلة حرف مصدرى غير ناصب جاز – فى رأى – تقديمه على عامله، لا على الحرف المصدرى ؛ نحو : أبتهجُ ما الكبيرَ احترمَ الصغيرُ . والأصلُ : أبتهجُ ما احترمَ الصغيرُ الكبيرَ، وامتنع – فى رأى آخر[2] – تقْديمه على عامله . وهذا الرأى أقوى وأنسب فى غير صلة «ما» المصدرية[3] .

٦ – أن يكون مفعولا لعامل مجزوم بحرف جزم يجزم فعلا واحداً[4]، فيجوز تقدمه على عامله وعلى الجازم معًا، ولا يجوز تقدمه على العامل دون الجازم ؛ تقول : وعداً لم أخْلف، وإساءةً لم أفعلْ . ولا يصح : لمْ وعداً أخلفْ، ولم إساءةً أفعل .

٧ – أن يكون مفعولا به لفعل منصوب بالحرف : «لن»، فلا يجوز أن يتقدم

---

(١) بيان الحروف المصدرية، وتفصيل الكلام على أحكامها مدون فى ج ١ ص ٢٩٤ م ٢٩ .

(٢) لهذا بيان فى ج ١ م ٢٩

(٣) راجع «الصبان» فى هذا الموضع، ثم «التصريح» فى باب «الحال»، عند الكلام على تأخر الحال عن عاملها وجوباً .

(٤) فخرج حرف الشرط الذى يجزم فعلين مثل : إنْ . فلا يجوز التقدم عليه .

على عامله فقط ، وإنما يجوز أن يتقدم عليه وعلى « لن » معاً ، نحو : ظلماً لن أحاول ، وعدواناً لن أبداً[١] .

وفى غير مواضع التقديم الواجب ، والتأخير الواجب[٢] ، يجوز الأمران .

---

(١) وقد عرض ابن مالك عرضاً سريعاً موجزاً لأحوال الترتيب السابقة ، واكتفى فيها بالإشارة المختصرة التى لا توفى الموضوع حقه من الإيضاح والتفصيل النافعين . قال :

والأَصْلُ فِى الْفاعِلِ أَنْ يَتَّصِلَا ... والأَصْلُ فِى المَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلَا

وقَدْ يُجَاءُ بِخِلَافِ الأَصْلِ ... وقَدْ يَجِى المفْعُولُ قَبْلَ الفِعْلِ

يريد : أن الأصل فى تكوين الجملة العربية ، وترتيب كلماتها ، يقتضى اتصال الفاعل بعامله ، وانفصال المفعول به عن ذلك العامل بسبب وقوع الفاعل فاصلا بينهما ؛ إذ مرتبة الفاعل مقدمة على مرتبة المفعول به . ومراعاة هذه المرتبة تجعل الفاعل هو الذى يلى العامل ، وتجعل المفعول به مفصولا منه بالفاعل . ثم بين أن هذا الأصل لا يراعى أحياناً ؛ فيتقدم المفعول به على الفاعل ، ويفصله عن فعله وعامله . وانتقل بعد ذلك إلى حالتين من الحالات التى يجب فيها تأخير المفعول به ، وهما حالة خوف اللبس ، وحالة الفاعل الضمير ، غير المحصور ، الواجب اتصاله بعامله ، فقال فيهما :

وَأَخِّر المفْعُولَ إِنْ لَبْسٌ حُذِرْ ... أَوْ أُضْمِرَ الفَاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِرْ

وأوضح بعد ذلك أن المحصور « بإلا » أو « إنما » يجب تأخيره ؛ فاعلا كان أو مفعولا به ، وأنه يجوز تقديمه . ولم يذكر النوع الذى يصح تقديمه ، ولا شرطه ، مكتفياً بأن يقول إن تقديم المنحصر يصح إذا ظهر المقصود ، ولم يختَفِ المعنى ، أو يتأثر بالتقديم . وفى هذا يقول :

وَمَا بِإِلَّا أَو بِإِنَّمَا انْحَصَرْ ... أَخِّرْ ، وقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصْدٌ ظَهَرْ

وختم كلامه بأن بين أن عود الضمير من المفعول به المتقدم على فاعله المتأخر شائع فى أفصح الأساليب ، لا عيب فيه ؛ لأنه عائد على متأخر فى اللفظ متقدم فى الرتبة . وهذا كثير سائغ ، كما قلنا : وساق مثالا لذلك هو : خاف ربَّه عمرٌ . أما عود الضمير من الفاعل المتقدم على مفعوله المتأخر فوصفه بأنه شاذ ، لا يصح القياس عليه : ومثل له بنحو : زان نورُه الشجرَ . فيقول :

وشاعَ نحْوُ : « خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ » . ... وشذَّ نحْوُ : « زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرْ »

وكلامه مجمل ، بل مبتور .

(٢) ومن مواضع التأخير الواجب ما يأتى فى الزيادة — ص ٩٣ — .

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

هناك مواضع أخرى لا يجوز فيها تقدم المفعول به على عامله . منها[1]: أن يكون مفعولا به لفعل مؤكد بالنون . نحو : حاربَنّ هواك .

أو مفعولا به لفعل مسبوق بلام الابتداء ؛ وليس قبلها « إنّ » ؛ فنى مثل : لَينصر[2] الشريفُ أهلَ الحق ... ، لا يصح أن يقال : أهلَ الحق لَينصر الشريف . ويصح أن يقال : إن الشريف أهلَ الحق لينصرُ .

أو يكون فعله مسبوقًا بلام القسم ؛ نحو : والله لَفى غد أقضى حق الأهل .

أو مسبوقًا بالحرف : « قد » نحو : قد يدرك المتأنى غايته ؛ أو : « سوف »؛ نحو : سوف أعمل الخير جهدى .

أومسبوقا باللفظ : « قلما »؛ نحو : قلما أخرت زيارةً واجبةً .

أو : « ربما » ، نحو : ربما أهلكت البعوضة الفيلَ .

---

(١) راجع المواضع التالية فى الصبان ، وكذا الهمع ج ١ ص ١٦٦ .

(٢) على اعتبار هذه اللام للابتداء .

ثامنها : عدم تعدّده ؛ فلا يصح أن يكون للفعل وشبهه إلا فاعل واحد . أما مثل : تصافح عليّ وأمين ، ومثل : تسابقَ حليمٌ ، ومحمودٌ ، وسليمٌ ، و . . . فإن الفاعل هو الأول ، وما بعده معطوف عليه . ولا يصح فى الاصطلاح النحوىّ إعراب ما بعده فاعلاً ، برغم أن أثر الفعل ومعناه متساو بين الأول وغيره[1].

تاسعها : إغناؤه عن الخبر حين يكون المبتدأ وصفًا مستوفيًا الشروط[2]؛ مثل : أمتقنٌ الصانعان ؟ .

---

(١) يقول النحاة : إن مجموع المعطوف والمعطوف عليه فى المثالين السابقين وأشباههما هو الفاعل الذى أسند إليه الفعل ؛ فلا تعدد إلا فى أجزائه . لكن هذا المجموع من حيث هو مجموع لا يقبل الإعراب ، فيجعل الإعراب فى أجزائه .

(٢) فالوصف المستغنى بفاعله عن الخبر أحكام وتفصيلات سبق بيانها فى بابها المناسب لها (باب المبتدأ والخبر جـ ١ ص ٣٢٢ م ٣٣) .

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

مسألة أخيرة : عرض بعض[1] النحاة لما سمّاه : « الاشتباه بين الفاعل والمفعول به » ، وصعوبة التمييز بينهما فى بعض الأساليب . وأن ذلك يكثر حين يكون أحدهما اسمًا ناقصًا (أى : محتاجًا لتكملة بعده تبين معناه ؛ كاسم الموصول ، و«ما الموصوفة » ... و...) والآخر اسمًا تامًّا ؛(أى : لا يحتاج للتكملة) . وضرب لذلك مثلاً ؛ هو : « أعجبَ الرجل ما كره الأخ » . فما الفاعل فى الجملة السابقة ؟ أهوكلمة : « الرجل »، أم كلمة : « ما » التى بعده ؟ وما « المفعول به » فى الحالتين ؟ .

وقد وضع ضابطًا مستقلاً لإزالة الاشتباه ؛ ملخصه :

(ا) أن نفرض الاسم التام هو الفاعل ؛ فنضع مكانه ضميراً مرفوعًا للمتكلم ، ونفرض الاسم الناقص هو المفعول به ، ونضع مكانه اسمًا ظاهراً ، منصوبًا ، أىَّ اسْم ، بشرط أن يكون من جنسه[2]؛ (حيوانًا مثله إن كان المراد من الاسم الناقص حيوانًا ، وغير حيوان إن كان الناقص كذلك) ، فإن استقام المعنى مع هذا الفرض فالضبط الأول صحيح ، على اعتبار أن الاسم التام هو الفاعل ، وأن الناقص هو المفعول به ، وإن لم يستقم المعنى لم يصح الضبط السابق . نقول فى المثال السالف أعجبتُ الثوبَ . فالتاء ضمير للفاعل المتكلم ، جاءت بدلا من الاسم التام (الرجل) وكلمة : « الثوب » جاءت بدلاً من الاسم الناقص : « ما » وهى من جنسه ، باعتباره من جنس غير حيوانى . وقد ظهر أن المعنى على هذا الفرض غير مستقيم ؛ وهذا ينتهى إلى أن الضبط الذى كان قبله غير صحيح أيضًا .

فإن كان المقصود من : «ما» ،إنسانًا مثلاً ،فوضعنا مكانها فرداً من أفراد الإنسان فقلنا : أعجبت محمداً . . . — صحّ الفرض وصح الضبط الذى كان قبله .

(ب) نفرض الاسم التام : « الرجل » فى المثال السابق هو المفعول به . « وما » هى الفاعل ؛ فنضع مكان المفعول به ضميراً منصوبًا للمتكلم ، ونضع مكان الناقص اسمًا ظاهراً ، أىّ اسم ، بشرط أن يكون من جنسه ؛ فإناستقام المعنى صح الضبط السابق وإلا فلا يصح ؛ نقول : أعجبنى الثوبُ ؛ إن كان المراد من « ما » شيئًا غير حيوانىّ ، فيستقيم المعنى ويصح الضبط الأول .

---

(١) منهم الأشمونى فى آخر باب الفاعل .

(٢) عاقلا كان الجنس أم غير عاقل .

. . . .
. . . .

(حـ) إذا لم يصلح المعنى على اعتبار الاسم التام فاعلاً أجريت التجربة على اعتباره مفعولاً به ، وكذلك العكس إلى أن يستقيم .

وكالمثال السالف: أمكن المسافرَ السفرُ[1]، بنصب : « المسافر » ، كما يدل على هذا الضابط السالف ؛ لأنك تقول : أمكنني السفرُ ؛ بمعنى : مكّنني فاستطعته ، ولا تقول : أمكنتُ السفرَ . . .

والحق أن هذه المسألة التي عرض لها بعض النحاة لا تُفهَم بضابطهم[2] ، ولا يزول ما فيها من اشتباه إلا بفهم مفرداتها اللغوية ، وقيام قرينة تدل على الفاعل والمفعول به ، وتفرق بينهما . أما ذلك الضابط وما يحتويه من فروض فلا يزيل شبهة ، ولا يكشفها ؛ لأنه قائم على أساس وضع اسم ظاهر مكان الناقص بشرط أن يكون من جنسه (حيوانًا عاقلاً ، وغير عاقل ــ أو غير حيوان) فكيف نختار هذا البديل من جنس الأصيل إذا كنا لا نعرف حقيقة ذلك الأصيل وجنسه ؟ فمعرفة البديل متوقفة على معرفة الأصيل أولاً . ونحن إذا اهتدينا إلى معرفة الأصيل لم نكن بعده فى حاجة إلى ذلك الضابط ، وما يتطلبه من فروض لا تجدى شيئًا ؛ ذلك أن الأصيل سيدُل بمعناه فى جملته على من فعل الفعل ، فيعرف من وقع عليه الفعل تبعًا لذلك ، ويزول الاشتباه . وإذاً لا حاجة إلى الضابط ، ولا فائدة من استخدامه ؛ لأن الغرض من استخدامه الكشف عن حقيقة الاسم الناقص ، وهذا الكشف يتطلب اختيار اسم من جنسه ليحل محله . فكيف يمكن الاهتداء إلى اسم آخر من جنسه إذا كان الاسم الناقص مجهول الجنس لنا ؟ .

فمن الخير إهمال تلك المسألة بضابطها ، وفروضه ، والرجوع فى فهم المثالين السابقين وأشباههما إلى فهم المعانى الصحيحة لمفرداتها اللغوية ، والاعتماد بعد ذلك على القرائن ، مع الفرار ــ جهد الطاقة ــ من استعمال تلك الأساليب الغامضة . هذا هو الطريق السديد ، وعليه المعول .

---

(١) الاسمان هنا تامان – وهى حالة قليلة بالنسبة للأولى .

(٢) عبارة الضابط كما وردت عنهم هى : « أن تجعل فى موضع التام إن كان مرفوعاً ضمير المتكلم المرفوع ، وإن كان منصوباً ضميره المنصوب ، وتبدل من الناقص اسما بمعناه فى العقل وعدمه » .

المسألة ٦٧ :

النائب عن الفاعل(١)

من الدواعي(٢) ما يقتضي حذف الفاعل دون فعله . ويترتب على حذفه أمران محتومان؛ أحدهما : تغيير يطرأ على فعله(٣) ، والآخر : إقامة نائب عنه يحلُّ محله ، ويجرى عليه كثير من أحكامه التي أسلفناها(٤)ــ ؛ كأن يصير جزءاً أساسياً في الجملة؛ لا يمكن الاستغناء عنه، ويُرفَع مثله ؛ وكتأخره عن عامله(٥) ، وتأنيث عامله له أحياناً ، وتجرد العامل من علامة تثنية أو جمع ... ؛ وكعدم

---

(١) يسميه كثير من القدماء : « المفعول الذى لم يسم فاعله » . والأول أحسن ؛ لأنه أخصر ، ولأن النائب عن الفاعل قد يكون مفعولاً به في أصله وغير مفعول به ؛ كالمصدر ، والظرف ، والجار مع مجروره ؛ – كما سيجيء في ص ١١٣ م ٦٨ – .

هذا، والذي يحتاج لنائب فاعل ويرفعه شيئان، أحدهما : «الفعل المبني للمجهول». وقد يسمى أيضاً : « الفعل المبنى للمفعول » ، والتسمية الأولى أحسن – طبقاً لما سبق في رقم ١ – والآخر : « اسم المفعول » ؛ فلابد لكل منهما من نائب فاعل . ويزاد عليهما المصدر المؤول في رأى سيجيء في «ب» من ص ١١٠ ، أما اسم المفعول ، وأحكامه ، وكل ما يتعلق به ، فله باب خاص مستقل في الجزء الثالث .

(٢) بعضها لفظى ؛ كالرغبة في الاختصار في مثل : لما فاز السباق كوفئ . أى : كافأت الحكومة السباق ، مثلا . . . وكالمماثلة بين حركات الحروف الأخيرة في السجع؛ نحو: من حسُن عملُه عُرِف فضلُه . فلو قيل: عرف الناسُ فضلَه ، لتغيرت حركة اللام الثانية، ولم تكن مماثلة للأولى ، وكالضرورة الشعرية . . .

وبعضها معنوى؛ كالجهل بالفاعل ، وكالخوف منه ، أو عليه ... (وما يصلح لكل واحد من الثلاثة قولنا : قُتل فلان ، من غير ذكر اسم القاتل) وكإبهامه ، أو تعظيمه بعدم ذكر اسمه على الألسنة صيانة له ، أو تحقيره بإهماله ، وكعدم تعلق الغرض بذكره ، حين يكون الغرض المهم هو الفعل. وكشيوعه ومعرفته في مثل : جبلت النفوس على حب من أحسن إليها . . . أى : جبلها الله وخلقها. . .

(٣) ولا بد أن يكون فعله غير جامد ، وغير أمر – كما سيجيء في رقم ٨ من ص ١٠٧ –

(٤) في ص ٦٨ .

(٥) يرى بعض النحاة أنه يجوز تقديم نائب الفاعل إذا كان شبه جملة : ؛ لأن علة منع التقديم – وهى خوف التباس الجملة الاسمية بالفعلية – غير موجودة هنا (راجع الصبان جـ ٣ باب . «أفعل التفضيل» عند قول ابن مالك : «وما به إلى تعجب وصل . . . ») . ولهذا إشارة في رقم ٢ من هامش ص ١١١ .

تعدده ، وكإغناء هذا النائب عن الخبر أحياناً فى مثل : أمزروع الحقلان؟ (فالحقلان : نائب فاعل للمبتدأ اسم المفعول ، واسم المفعول لا يرفع إلا نائب فاعل ؛ كما عرفنا من قبل) . . . إلى غير هذا من الأحكام الخاصة بالفاعل ؛ والّتى قد تنتقل بعد حذفه إلى نائبه[١].

ولكل واحد من الأمرين تفصيلات وأحكام تخصه .

(ا) إليكِ ما يتعلق بالأمر الأول :

١ - إن كان الفعل ماضياً ، صحيح العين[٢] ، خالياً من التضعيف - وجب ضم أوله ، وكسر الحرف الذى قبل آخره إن لم يكن مكسوراً من قبل . فالفعل فى مثل : (فَتَحَ العملُ بابَ الرزق - أكرَم الناسُ الغريبَ . . .) ؛ يتغير بعد حذف الفاعل ؛ فيصير فى الجملة :(فُتِحَ بابُ الرزق . . .[٣] - أُكرِم الغريبُ. . .[٤]) ، (وهناك بعض حالات يجوز فيها كسر أوله ،

---

(١) وفى هذا يقول ابن مالك :

يَنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلِ ... فيمَا لَهُ - كَنِيلَ خيْرُ نَائِلِ

وأصل الكلام : نال المستحقُّ خير نائل ؛ أى : خير عطاء . فحذف الفاعل ، وتغير الفعل بعد حذفه تغيراً سنعرفه . وناب عنه المفعول به . وليس من اللازم أن يكون النائب مفعولا به ، كما قلنا . . .

(٢) من الاصطلاحات اللغوية الشائعة : « فاء » الكلمة ، « عين » الكلمة ، « لام » الكلمة . يريدون بالفاء : الحرف الأول من الكلمة الثلاثية ، أصيلة الأحرف ، وبالعين : الحرف الثانى منها ، « أى : الأوسط » وباللام الحرف الثالث ؛ « أى : الأخير » . ويقولون عنها لذلك : إنها على وزن : « فَعَلَ » ؛ مثل : كتب - قعد - فتح . . . فكل واحدة على وزن « فعل» .

(٣) ومثل الفعل : « جُمِع » فى قول الشاعر :

إذا جُمِع الأشراف من كلِّ بلدة ... فأفضلهم من كان للخير صانعا

(٤) أين الكسر فى نحو : صِيم الشهر - بِيع القطن ؟

أصلهما : صُوِمَ - بُيِعَ . وخضوعاً لأحكام عامة فى : « الإعلال » طرأ عليهما تغيير معروف ؛ بقلب الضمة فيهما كسرة ، فقلب الواو ياء ، وحذف الكسرة من ياء : « بيع » - وانظر رقم ٥ الآتى ص ١٠٢ - فالكسر مقدر كتقديره فى المضعف ؛ (مثل : عُدَّ ، فأصله : عُدِد قبل الإدغام) .

وأين الكسر أيضاً قبل الآخر فى الفعل : « أُصيب » - ونحوه - من قول الشاعر :

وإذا أُصيبَ القوم فى أخلاقهم ... فأَقم عليهم مأتماً وعويلا

الكسر مقدر ؛ إذ الأصل : « أُصْوِب » ؛ نقلت حركة : الواو للحرف الصحيح قبلها بعد حذف السكون ؛ ثم قلبت الواو بعد الكسرة ياء . . .

وستجيء . . . [1]) .

٢ – إن كان الفعل مضارعًا وجب – فى كل حالاته – ضم أوله أيضًا ، وفتح الحرف الذى قبل آخره إن لم يكن مفتوحًا من قبل ؛ فالمضارع فى مثل : (يَرسُمُ المهندسُ البيتَ – يُحرِّكُ الهواءُ الغصنَ ...) يصير فى الجملة بعد حذف الفاعل : يُرْسَمُ البيتُ – يُحرَّكُ الغصْنُ[2]. ومثل قول الشاعر :

أعندى وقد مارستُ[3] كل خفيّة   يُصدَّق واشٍ ، أو يُخيَّبُ سائل

وقد يكون الفتح قبل الآخر مقدّراً لعلة تمنع ظهوره ؛ مثل : يُصَامُ . (أصله : يُصْوَمُ ، ثم صار «يُصَام» لسبب صرْفىّ معروف)[4] . ومثل : «تُصاب وتُنال» ، فى قول الشاعر :

يهُون علينا أن تُصابَ جسومُنا   وتسلمَ أعراض لنا وعقول

وفى قول الآخر :

إنّ الكبار من الأمو   ر تُنال بالهمم الكبار

والأصل قبل التغيير الصرْفى : تُصْوَبُ وتُنْيَل . . . .

---

(١) فى رقم ٥ من ص ١٠٢ .

(٢) وفى الحالتين السابقتين يقول ابن مالك :

فأَوَّلُ الْفِعْلِ اضْمُمَنْ ، والْمُتَّصِلْ   بِالآخِرِ اكْسِرْ فى مُضِيٍّ ؛ كَوُصِلْ

واجْعَلْهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحَا   كَيَنْتَحِي ؛ المَقُولُ فِيهِ : يُنْتَحَى

أى : أن أول الفعل المبنى للمجهول يضم فى الماضى والمضارع ، وأن الحرف المتصل بالآخر يكسر فى الماضى؛ مثل: وُصِل؛ فأصله: وَصَل، ويصير مفتوحاً فى المضارع، مثل: ينتحِى ، فإن الحرف الذى قبل آخره يفتح عند البناء للمجهول؛ فيصير : «يُنْتَحَى» . (ينتحِى الرجل إلى الشجرة : أى : يميل إليها ، ويتجه نحوها) . وقد قلنا : إن هناك بعض حالات يكسر فيها أول الماضى ، كالحالة الخامسة والسادسة ، والسابعة – وستجيء – .

(٣) جربتُ وعرفتُ .

(٤) هو : نقل فتحة «الواو» و «الياء» . إلى الساكن الصحيح قبلهما ؛ فتكون «الواو» ، وكذا «الياء» متحركة بحسب أصلها – قبل نقل فتحتها – ويكون ما قبلها متحركاً بحسب الحالة الجديدة التى طرأت عليه بعد أن كان ساكناً ؛ فينقلب حرف العلة «ألفاً» .

٣ – إن كان الماضي مبدوءاً بتاء تكثر زيادتها عادة – سواء أكانت للمطاوعة[1]

---

(١) حين نسمع شخصاً يقول : (علّمت الغلامَ الزراعة . ،) يتردد على الذهن سؤال ؛ هو : هلْ استجاب الغلامُ للتعلم واستفاد ؟ ويظل السؤال قائماً حتى يجد جواباً . فإذا قال المتكلم : علّمت الغلامَ الزراعة فتعلمَها – دل الفعل الثانى على أن الغلام تعلم ، واستفاد واستجاب للتعلم ، وحقق معناه ، وهذا هو ما يسمى : « المطاوعة » . وحين يقول شخص : (كسرتُ الحديد) قد يرد على الذهن : كيف تستطيع تكسير الحديد ؟ هل استطعت تكسيره حقا ؟ فإذا قال المتكلم : كسّرت الحديد فتكسر ، كان الفعل : « تكسر » هو الجواب عن المطلوب ، الماحى للشبهة السالفة ، الدال على أن الحديد تأثر بالكسر واستجاب له ، وحقق معنى الفعل الأول . ولهذا يسمى الفعل الثانى : « مطاوعاً » . ومثله : حطمت الصخر ... فتحطم ، بريت الخشب ... فانبرى ... مع وجود الفاء العاطفة فى كل ذلك ، ولا يصح العطف هنا بغيرها – طبقا لما نص عليه ابن الأثير فى كتابه : الجامع الكبير ، ج ١ ص ٢٠٢ عند كلامه على حرف العطف – فالمطاوعة فى فعل هى :

« قبول فاعله التأثر بأثر واقع عليه من فاعل فعل ذى علاج محسوس إلى فاعل فعل آخر يلاقيه اشتقاقاً ، بحيث يحقق التأثر معنى ذلك الفعل ») .

والتعريف السابق للمطاوعة هو أوضح التعريفات وأشملها ، وهو ملخص الذى ارتضاه « الخضرى » – وكذا الصبان – فى باب : « تعدى الفعل ولزومه » ج ١ . ونصّاً على اشتراط العلاج الحسى ، وعلى تلاقى الفعلين فى الاشتقاق ؛ فلا يقال : علّمت الرجل المسألة فانعلمت ؛ لعدم المعالجة الحسية ، ولا يقال : ضربته فتألم ، لعدم التلاقى فى الاشتقاق .

وحصول الأثر وتحققه ليس بالواجب ، وإنما هو الغالب الكثير ؛ طبقاً لما جاء فى حاشية التصريح ، ج ١ . باب : « التعدى واللزوم » ، نقلا عن البيضاوى فى تفسير قوله تعالى : (وعلّم آدم الأسماء كلها) حيث صرح بأنه : (يقال : كسّرته فلم ينكسر ، وعلّمته فلم يتعلم . وقال : إن حصول الأثر غالب لازم) . ا هـ . وهذا الرأى يساير المسموع كثيراً ، ويلاحظ أنه جعل الفعل : « علِم » من أفعال المعالجة الحسية ، خلافاً لسابقه .

وللمطاوعة أحكام وصيغ قياسية تشتمل كل صيغة منها على بعض حروف خاصة ترمز للمطاوعة ، وتدل عليها ، منها التاء فى أول الماضى ، ويسمونها لذلك : تاء المطاوعة ؛ مثل : درّبت الصانع ؛ فتدرب . هدّمت الحائط ؛ فتهدم . فجّرت الماء فتفجر . كسّرت الغصن فتكسر . . وسيجىء بعض الأحكام والصيغ – فى هامش ص ١٦٧ – وهو بعض هامّ .

وقد عقد صاحب « المخصص » (ابن سيده) بحثاً لطيفاً (فى الجزء ١٤ ص ١٧٥ وما حولها) عرض فيه لكثير من أوزان المطاوعة القياسية ، ومنها : أن كل ماض ذى أربعة أحرف على وزن « فعّل » يكون له مضارع على وزن « تفعّل » وهذا جزء من قواعد عامة هناك تفيد أعظم الفائدة ، وتتسع لكثير مما نظنه محذوراً . وفى الجزء الأول من مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة شىء قليل من تلك الأوزان ، مستخلص من المرجع السابق الأصيل .

ومن بين قرارات هذا المجمع قياسية جميع أفعال المطاوعة . وقد سجل هذا القرار فى الصفحة الثامنة من المجلد الذى أصدره بعنوان : « البحوث والمحاضرات » فى مؤتمر الدورة الخاصة بسنة ١٩٦٣–١٩٦٤. =

أم لغيرها – (مثل الماضى : تعلَّمَ ، تفضَّلَ – تعاوَنَ – تناشدَ ، تجاهَلَ ...) وجب ضم الحرف الثانى مع الأول ؛ ففى مثل : تعلَّمَ الصبى حرفة – تفضَّلَ الصديقُ بالزيارة – ... يصير الماضى : تُعُلِّمتْ حرفةٌ – تُفُضِّل بالزيارة(١) ... وفى مثل قولهم : (تعلمَ البحار فن الملاحة ، وتعاون مع رفاقه فأَمِنَ الخطر ...) يصير الكلام بعد بناء الفعل الماضى للمجهول : تُعُلِّم(٢) فنُّ الملاحة ، وتُعُووِن مع الرفاق ؛ فأُمِن الخطرُ وهكذا . . . .

٤ – إن كان الماضى مبدوءاً بهمزة وصل فإن ثالثه يضم مع أوله ؛ ففى مثل : (اعتمدَ العاقلُ على كفاحه – انتصرَ المكافحُ بعمله) – يقال فى بناء الفعلين للمجهول : اُعتُمِد على الكفاح – اُنتُصِرَ بالعمل(٣) .

= ومن قراراته أيضاً ما جاء فى ص ٣٩ من كتابه : (مجموعة القرارات العلمية من الدورة الأولى إلى الدورة الثامنة والعشرين) خاصًّا بمطاوع «فعَلَ» الثلاثى المتعدى ونصه :– (وسيعاد للمناسبة فى ص ١٦٨) (كل فعل ثلاثى متعدٍّ، دالٍّ على معالجة حسيّة فمطاوعه القياسىّ هو : « انفعَلَ ». ما لم تكن فاء الفعل واوا، أو لاما ، أو نوناً ، أو ميماً ، أو راء ، ويجمعها قولك : « ولنمر » فالقياس فيه : «افتعل».) » اهـ .

(١) يقول ابن مالك :

وَالثانىَ التَّالىَ «تا» الْمطَاوَعَهْ ... كالأَوَّلِ اجْعَلْهُ بِلا مُنَازَعَه

أى : اجعل الحرف الثانى فى الماضى مضموماً كالأول . إن كان الأول تاء المطاوعة ، إذ لا نزاع – أى : لا خلاف فى هذا .

(٢) إذا كانت التاء التى فى أول الماضى لا تكثر زيادتها فلا يضم الحرف الذى يليها ؛ مثل : تَرْمَسَ الزارع الحب ، (أى : رمسه ، بمعنى : دفنه .) وإنما كانت زيادة التاء غير معتادة فى هذه الكلمة – وأشباهها – لأنها جاءت للتوصل إلى النطق بالساكن ، وهو الراء ، وهذا اختصاص همزة الوصل .

(٣) وفى هذا يقول ابن مالك :

وثالثَ الَّذِى بِهَمْزِ الوَصْلِ ... كَالأَوَّلِ اجْعَلَنَّهُ كاسْتُحْلِى

أى : أن الحرف الثالث من الفعل المبدوء بهمزة الوصل يضم كالأول. ومثل له بالفعل «اُستُحلِى» المبنى للمجهول. وأصله : « اسْتَحْلَى » مبدوءاً بهمزة وصل. فلما بنى للمجهول ضم الحرف الأول والثالث منه .

ومما يلاحظ فى البيت أن كلمة : « ثالث » . . . بالنصب تعرب مفعولا به لفعل محذوف يفسره الفعل الآتى بعده ؛ وهو : « اجعل » المؤكد بالنون . مع أن الفعل المؤكد بالنون لا يصلح أن يعمل فيما قبله ، ولا أن يفسر عاملا محذوفاً قبله . وكذلك إعراب « كالأول » فإنه جار ومجرور متعلق بالفعل المتأخر عنه المؤكد بالنون ، وهو : « اجعل » والفعل المؤكد بالنون لا يصح أن يتعلق به شبه جملة قبله ، وهذا هو الرأى الأقوى والأفصحّ . ويخالفه رأى آخر أقل شيوعاً وقوة يراه مقبولا فى شبه الجملة وحدها . . ، لكن ابن مالك يقع فى هذه المخالفة كثيراً لضرورة النظم ، وقد سبق لها نظائر فى الجزء الأول (انظرها

٥ — إن كان الماضى الثلاثى مُعَلَّ العين(١)، واويًّا كان أو يائيًّا — مثل : صام ، باع — وبُنِى للمجهول ، جاز فى فائه عند النطق أوالكتابة، إما الكسر الخالص ؛ فينقلب حرف العلة ياء ؛ نحو : صِيمَ ، بِيعَ ، وإما الضم الخالص، فينقلب حرف العلة واواً ، نحو : صُومَ ، بُوعَ ، وإما الإشمام(٢) — وهذا لا يكون إلا فى النطق —

والكسر أعلاها ، فالإشمام ، فالضم . وكل واحد من الثلاثة جائز بشرط ألا يوقع فى لبس ، وإلا وجب العدول عنه إلى ضبط آخر لا لبس فيه ؛ فكثير من الماضى المعلّ الوسط قد يوقع فى اللبس إذا بُنِى للمهجول ، وأُسند لضمير تكلم ، أو خطاب ؛ سواء أكان الضمير فيهما للمفرد المذكر أم لغيره ، وكذلك

= فهرس الجزء الأول م ٧ هامش ص ٩٦ طبعة ٣ ورقم ١ هامش ص ٧٥ قبلها) والمعربون يلتمسون تأويلات وتقديرات لتصحيح مخالفته . ولا داعى لشىء من هذا ، لما فيه من تكلف وتعسف . ويكفى التصريح بأن النظم قهره على ارتكاب المخالفة ؛ وهذا هو السبب الحق .

(١) معل العين « ما يكون وسطه حرف علة » ويخضع لأحكام « الإعلال » المعروفة فى الباب الخاص بهذا (ج ٤) . ومنها : قلب حرف العلة الواو أو الياء ألفا ، فى نحو : صام — هام . . . فأصلهما صوَمَ — هيَم — . . ومنها : نقل حركة حرف العلة الواقع عين الكلمة إلى ساكن صحيح قبله بالشروط المذكورة هناك ؛ نحو : يقوم ، وأصله : يَقْوُم . . . إلى غير ذلك من أحكام « الإعلال » التى تدخل على حرف العلة ؛ فتحدث به تغييراً .

فإذا كان حرف العلة الواقع عين الفعل لا يخضع للأحكام السالفة فإنه لا يسمى : « معلا » ، وإنما يسمى : « معتلا » وجاز فى فائه من الحركات الثلاث ما يجوز فى فاء الفعل الصحيح ؛ مثل : عَوِر — هَيِف — اعتور . . . وغيرها من الأفعال المشابهة لها ؛ فإنها تسلك مسلك الفعل الصحيح عند بنائها للمجهول — كما قلنا .

والشائع بين النحاة أن حروف العلة الثلاث (و — ا — ى) إذا سكنت وكان قبلها حركة مجانسة لها سميت : حروف علة ، ومدّ ، ولين . فإن لم تجانسها الحركة التى قبلها سميت : حروف علة ولين . فإن تحركت فهى حروف علة فقط (راجع حاشية الخضرى « ج ٢ » أول باب : الإعلال بالنقل) .

ومن النحاة من يطلق اللين على حرف العلة المتحرك . وهذا مخالف للشائع ، كما قال الخضرى فى المرجع السالف — (وقد سبقت لهذا إشارة فى ج ١ م ١٦ هامش ص ١٦٩ من الطبعة الثالثة — وسيجىء التفصيل الأوضح فى ج ٤ فى باب « الترخيم » و « الإعلال والإبدال ») .

(٢) الإشمام — عند النحاة — هو : النطق بحركة صوتية تجمع بين الضمة والكسرة على التوالى السريع ، بغير مزج بينهما ؛ فينطق المتكلم أولا بجزء قليل من الضمة ، يعقبه جزء كبير من الكسرة ؛ يجلب بعده ياء . فالجمع بين الحركتين ليس معناه الخلط بينهما فى وقت واحد خلال النطق ؛ وإنما معناه مجيئهما على التعاقب السريع بالطريقة التى أسلفناها .

إذا أسند لنون النسوة الدالة على الغائبات . فالفعل : « ساد » — وأشباهه — فى نحو « ساد الرجل قومه بالفضل»... إذا أسندناه لضمير متكلم أو مخاطب من غير أن يبنى للمجهول ، قلنا عند الضم : « سُدْتَ » . ولو بنينا الفعل للمجهول ، وقلنا : « سُدْتَ » أيضًا[1] ؛ لوقع اللبس حتمًا بين هذه الصورة التى بُنِىَ فيها للمهجول والصورة السالفة التى لم يُبْنَ فيها للمجهول . وفراراً من اللبس الذى ليس معه قرينة تزيله ، يجب البعد عن ضم الحرف الأول[2] فى هذه الصورة المبنية للمجهول ، ولنا بعد ذلك استعمال الكسر ، أو : الإشمام .

ومثل : الفعل : « ساد » غيره من كل فعل ماض ثلاثى ، إمَّا مُعَلّ الوسط بألف أصلُها واو ؛ (وليس من باب : « فَعِلَ يَفْعَلُ » ؛ كخاف يخاف...[3]) مثل : شاق ، يشوق ، رام ، يروم . . . وإما مُعَلّ الوسط بألف أصلها ياء أيضًا ؛ فليس اللبس مقصوراً على الماضى الثلاثى المعل الوسط بألف أصلها واو ، وليس من باب فَعِل يفعَل ، بل يمتد إلى الماضى الثلاثى المعلّ الوسط بألف أصلها ياء ؛ مثل الفعل : « زاد » فى نحو : قد زادك الصديق ودًّا ؛

---

(١) لإيضاح هذا المثال وأشباهه نقول فى : « ساد الرجل قومه بالفضل» إذا أسند الماضى المبنى للمعلوم إلى ضمير المخاطب مثلا ؛ صارت الجملة : سُدْتَ قومك بالفضل — بضم السين — فإذا صارت الجملة : يامهمل سادك النابغ .. وأردنا بناء الفعل للمجهول مع إسناده للمخاطب أيضاً فإننا نحذف الفاعل « النابغ » ونقيم المفعول به (وهو : كاف الخطاب) مقامه . ولما كان الضمير « الكاف » لا يقع فى محل رفع وجب استبداله ووضع ضمير آخر بمعناه فى مكانه ؛ بحيث يصلح الضمير الجديد أن يكون فى محل رفع نائب فاعل . لهذا نجىء بدله بضمير الخطاب التاء ؛ فنقول عند بنائه للمجهول : يا مهمل سُدت ؛ أى : صرت مسُوداً ، لا سيداً ؛ بمعنى أن غيرك صار سيدك . فالصورة الشكلية للفعل واحدة عند الضم ، فى حالتى بنائه للمعلوم والمجهول ، وفيها يقع اللبس . وللفرار منه منعوا فى المبنى للمجهول ضم أوله إن كانت عينه ألفاً أصلها واو . . . إلا نحو : خاف — كما سيجىء هنا .

(٢) لا يجوز الضم فى الواوى إلا إذا كان ماضيه فعِل (بكسر العين) ومضارعه على وزن : يفعَل (بفتح العين) نحو : خاف — يخاف (وأصله : خوِف — يخوَف) . ذلك أن الفعل : « خاف » وأشباهه — إذا أسند وهو مبنى للمعلوم لمخاطب — مثلا — يصير : خِفت ، بكسر أوله ، وحذف وسطه ، طبقاً لقواعد الإسناد . فلو بنى للمجهول وكسر أوله لأوقع فى لبس ؛ بسبب تشابه صورتى الفعل فى حالتى بنائه للمعلوم والمجهول . والفرار من هذا اللبس يوجب ضم أوله عند بنائه للمجهول أو الإشمام .

(٣) للسبب الذى تقدم فى رقم ٢ والذى يمنع الكسر فى مثل : « خاف يخاف » عند بناء الماضى للمجهول ويوجب الضم .

فإنه إذا أسند لضمير المخاطب – مثلا – من غير بناء للمجهول يصير : قد زِدتَ الصديقَ وداً، بكسر أول الماضى . وإذا أسند للمخاطب أيضاً مع البناء للمجهول فإنْ كسر أوله صار : زِدت وداً[١] كذلك ، فصورته فى الحالتين واحدة مع اختلاف الإسناد والمعنى . وهذا هو اللبس الواجب تَوَقِّيه. ومن أجله لا يصح الكسر هنا عند بنائه للمجهول ؛ فيجب العدول عنه ؛ إمَّا إلى ضم أوله نطقاً وكتابة ، فنقول : « زُدت » . وإمَّا إلى الإشمام (وهذا لا يكون إلا فى حالة النطق – كما عرفنا –) .

ومثل الفعل « زاد » كثير من الأفعال الماضية المعلّة الوسط بالألف التى أصلها الياء ؛ ومنها : دَان ، يدين – قاس ، يقيس – عاب ، يعيب – باع ، يبيع ...

وخلاصة ما سبق :

أن الواجب يقتضى العدول عن ضم فاء الثلاثى المعل العين بالواو ، عند خوف اللبس (إلا ما كان مثل : « خاف ») ،

والعدول عن كسر فاء الثلاثى المعل العين بالياء عند خوف اللبس أيضاً .

وكذلك إن أوقع الإشمام فى لبس وجب العدول عنه إلى النطق بالكسرة الصريحة الواضحة ، أو بالضمة الصريحة الواضحة .

ومن أجل اللبس والعمل على اجتنابه وضع النحاة القاعدة التالية :

(يجوز فى فاء الفعل الماضى ، الثلاثى ، المُعتَلّ الوسط ، عند بنائه للمجهول ثلاثة أشياء : الضم ، أو : الكسر ، أو : الإشمام ، بشرط أمن اللبس فى كل حالة ، فإن أوقع الضم فى لبس وجب تركه إلى الكسر أو الإشمام ،وإن أوقع الكسر فى لبس وجب تركه إلى الضم أو الإشمام ؛ وإن أوقع الإشمام فى لبس وجب العدول

---

(١) وذلك بعد حذف الفاعل وإقامة المفعول به (وهو : الكاف) مقامه ، ولما كانت « الكاف » – كما أوضحنا فى رقم ١ من هامش ص ١٠٣ – من الضمائر التى لا تقع فى محل رفع أتينا مكانها بضمير المتكلم مثلها مع صلاحيته لأن يكون نائب فاعل فى محل رفع ، هو : تاء المخاطب . والمعنى المقصود فى المثال الثانى المبنى للمجهول هو الدلالة على وقوع الزيادة على المخاطب . أما فى المثال الأول فهو الدلالة على وقوع الزيادة من المخاطب (الفاعل) ، على الصديق (المفعول به) . والفرق كبير بين الدلالتين مع اتفاق الصورة الشكلية للفعلين . ومن هنا يقع اللبس الذى يجب الفرار منه ؛ بتغيير الشكل فى المبنى للمجهول . . .

عنه إلى النطق بحركة صريحة واضحة ، هى : الضمة أو الكسرة ، بحيث يمتنع اللبس معها . وعند صحة الأمور الثلاثة ، يكون الكسر أحسنها[١] ، فالإشمام ، ثم الضم وهو أقلها استعمالا) .

٦ — وإن كان الماضى الثلاثى المبنى للمجهول مضعفاً[٢] ، مدغماً ؛ مثل الفعل : « عَدّ » فى : « عَدّ الصّيرفىّ المال »[٣] . . . — جاز فى فائه الأوجه الثلاثة ، (الضم الخالص ، وهو الأكثر هنا ، فالإشمام ، فالكسر الخالص) ، تقول وتكتب : عرفت أن المال قد عِدّ ، عُدّ — بضم العين أو كسرها — كما يجوز الإشمام فى حركتها عند النطق . وإذا خيف اللبسُ فى وجه من الثلاثة وجب تركه إلى غيره ؛ كالفعل : « عَدّ » — « رَدّ » ، وأشباههما ، فإن فعل الأمر منهما يكون مضموم الأول : فيلتبس به الماضى المبنى للمجهول إذا كانت حركة فائه الضمة ؛ إذ يقال : عُدّ المال ، رُدّ العدو . فلا تتضح حقيقة الفعل ؛ أهو فعل ماض مبنى للمجهول أم فعل أمر ؟ وفى مثل هذه الحالة يجب العدول عن الضم إلى الكسر ، أو الإشمام ، لأن الكسر والإشمام لا يدخلان أول هذين الفعلين إذا كانا للأمر[٤] .

---

(١) وبالكسر جاء قول الشاعر :

إذا قِيس إحسان امرئٌ بإساءة ... فأَرْبَى عليها فالإساءة تغفر

(٢) مضعف الثلاثى : ما كانت عينه ولامه من جنس واحد ؛ نحو : عدّ — مدّ — شقّ — صبّ .

(٣) وفى قول الشاعر :

ولم أَرَ أمثال الرجال تفاوتاً ... إلى المجد ، حتّى عُدّ ألفٌ بواحد

(٤) وإنما قرئ : « ردّوا » ، بالضم قوله تعالى : (ولو رُدّوا لَعَادُوا لِما نُهُوا عَنْهُ ...) لوجود قرينة تمنع اللبس ، هى : أن فعل الأمر لا يكون فعل شرط للأداة « لو » أو غيرها .

وفى الأوجه الثلاثة الجائزة فى الثلاثى معل العين . وفى الثلاثى المضعف ، ومنع ما يقع منها فى لبس ، يقول ابن مالك :

واكْسِرْ أَوَ اشْمِمْ « فا » ثُلاثِىٍّ أُعِلْ ... عَيْناً ، وَضَمٌّ جَا ، كبوعَ : فاحْتُمِلْ

أى : اكسر أو أشمم فاء الماضى الثلاثى المعل العين . وقد جاء فيه الضم عن العرب ؛ فيجوز القياس عليه ؛ واحتمل قبوله ؛ لمجيئه عنهم . (« فا » هى مقصور الحرف : « فاء » . و « جا » ، هى : مقصور الفعل : « جاء » . وعند قراءة كلمة « أو » فى البيت تتحرك الواو بالفتحة التى انتقلت إليها من الهمزة التى بعدها . والأصل : أو أشمم ؛ لأنه أمر من الفعل : « أشمّ » الرباعى . وقد انتقلت حركة الهمزة إلى الواو الساكنة بعد حذف الهمزة للوزن الشعرى) . ثم يقول :

—

٧ – وتجوز الأوجه الثلاثة أيضًا فى الحرف الثالث الأصلىّ من الماضى المعلّ العين ؛ إذا كان على وزن ؛ انفعل ، أو : افتعل ؛ مثل : (انقاد – انهال – انهار . .) ، ومثل : (اختار – اجتاز – احتال . . .) .

ويلاحظ هنا أن حركة الحرف الأول (وهو : همزة الوصل) لا تلزم صورة واحدة فى ضبطها ، فلا تقتصر على حركة معينة ، وإنما تماثل وتساير حركة الحرف الثالث ، وأن ضمة الثالث ستؤدى إلى قلب الألف التى بعده واواً ، وأن كسرته ستؤدى إلى قلبها ياء ؛ فلا بد فى حركة الحرف الأول – وهو همزة الوصل – من أن تكون مناسبة لحركة الثالث فى الضم ، أو الكسر ، أو الإشمام ، كما سبق ؛ فيقال ويُكتب فيهما : اُنقُود ، أو : اِنقِيد ، أو : ينطق بالإشمام فى حركة الحرف الأول والثالث ، وكذا باقى الأفعال التى تشبه : « انقاد » .

كذلك يقال ويُكتب : اُختُور ، أو : اِختير ، أو : ينطق بالإشمام فى حركة الحرف الأول والثالث ، وكذا يقال فى باقى الأفعال التى تشبه : « اختار » .

ويشبههما فى الحكم السابق : « انفعل » و « افتعل » إذا كانا صحيحين مُضَعّفى اللام ؛ نحو : انصبّ – انسدّ – انجرّ – . . . ومثل : امتدّ – اشتدّ – ابتلّ . . . فإذا بنى فعل للمجهول من هذه الأفعال ونظائرها – جاز فى حرفه الثالث – عند أمن اللبس – الضم ، الخالص نطقًا وكتابة ، أو : الكسر الخالص كذلك ، أو الإشمام نطقًا ، وفى كل حالة من الثلاث يتحرك الحرف الأول ؛ – وهو همزة الوصل – ، بمثل حركة الحرف الثالث ، نحو : اُنصُبّ – أو اِنصِبّ . . . اُمتُدّ – اِمتِدّ(١) .

---

(١) وفى هذا يقول ابن مالك :

– وإنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ وَمَا لِبَاعَ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبْ

يريد : إذا أدى وجه من الأوجه الثلاثة السالفة إلى اللبس الذى لا يمكن معه تمييز الفعل المبنى المجهول من غيره ، وإلى اختلاط المعانى – وجب اجتناب ذلك الوجه إلى آخر ليس فيه لبس .

ثم بين أن ما ثبت من الأحكام لفاء الفعل : « باع » – وغيره من الماضى الثلاثى المعل الوسط – عند البناء للمجهول ، قد يثبت لنحو : « حَبّ » من كل فعل ماض ثلاثى مضاعف ، حيث يجوز فى فائه الأمور الثلاثة ، بشرط أمن اللبس ؛ فإن خيف اللبس فى أحدها وجب تركه :

٨ – إن كان الفعل جامداً أو فعل أمر لم يصح بناؤه للمجهول مطلقاً ...

٩ – إن كان الفعل ناقصاً (مثل : كان ، وكاد ، وأخواتهما) فالصحيح أنه يبنى للمجهول ، وتجرى عليه أحكام المبنى للمجهول[1] بشرط الإفادة ، وعدم اللبس – إلا الناقص الجامد ؛ مثل : ليس ، وعسى ؛ لأن الجامد لا يبنى للمجهول – كما سبق ... –

= وَمَا لِفَا بَاعَ لِمَا العَيْنُ تَلِي   فى اخْتَارَ ، وانْقَادَ ، وشِبْهٍ يَنْجَلِي

وفى هذا البيت شىء من التعقيد بسبب التقديم ، والتأخير ، والحذف . والأصل الذى يريده : الذى يثبت لفاء: «باع» يثبت كذلك للحرف الذى تليه عين الفعل من نحو : «اختار» و «انقاد» أو شبه لهما ينجلى ، (أى : يتضح) . والمشابهة تكون فى الوزن والإعلال . وهناك ما يشبههما من جهة انطباق الحكم عليه ، كانفعل وافتعل ؛ الصحيحين مشددى اللام . . . – "تلى العين ، أى : تليه . فالهاء محذوفة – والمعنى : ما تقرر من الأوجه الثلاثة فى حركة الفاء من الفعل المعل العين . (مثل : باع ، صام) يتقرر مثله للحرف السابق لعين الفعل المعلة ، إذا كان الفعل على وزن : «افتعل» أو «انفعل» وأشباههما وما يلحق بهما . . .

(١) بالرغم من صحة بناء هذه الأفعال للمجهول فن المستحسن عدم بنائها للمجهول ؛ مسايرة للأساليب العليا ، وأحكام البلاغة التى ترى فيها ثقلا فى النطق ، وقبحاً فى الجرس . وسيأتى فى («ب» من ص ١٢٢) كلام خاص بخبر «كان» وحدها يتصل بما نحن فيه .

. . . .

. . . .

زيادة وتفصيل :

(ا) ورد عن العرب أفعال ماضية تشتهر بأنها ملازمة للبناء للمجهول ، سَمَاعًا عن أكثر قبائلهم . وهى الأفعال التى يعتبرها اللغويون مبنية للمجهول فى الصورة اللفظية ، لا فى الحقيقية المعنوية[١] ؛ ولذلك يعربون المرفوع بها فاعلا ؛ وليس نائب[٢] فاعل . ومن أشهرها : هُزِل — دُهِش وشُدِه ، وهما بمعنى واحد — ؛ ومنها : (شُغِف بكذا ، وأُولِعَ به ، وأُهْتِر به ، اُستُهْتِرَ به ، وأُغرِيَ به ، وأُغرِمَ به . . . ، وكلها بمعنى واحد ، هو : التعلق القوىّ بالشىء) ومنها : أُهْرِع ، بمعنى : أسرَع . ومنها : نُتِج . ومنها : عُنِى بكذا ؛ أى : اهتم به . ومنها : حُم فلان (بمعنى أصابته الحمّى) — أُغمى عليه — فُلِجَ — امتُقِعَ لونه (بمعنى تغيّر) — زُهِيَ (بمعنى تكبر) . . . و . . .[٣]

لكن ما حكم مضارع هذه الأفعال ؟ أيجب بناؤه للمجهول مثلها ، أم يتوقف أمره — كماضيه — على السماع الوارد من العرب فى كل فعل ؟

الصحيح أنه مقصور على السماع الوارد فى كل فعل[٤] . ومنه فى الشائع : (يُهْرَع ، يُعْنَى ، يُولَع ، يُسْتَهْتَر . . .) .

بقى توضيح المراد من أن تلك الأفعال الماضية ملازمة للبناء للمجهول سماعًا عن أكثر القبائل :

---

(١) لأن الفاعل — فى الأغلب — هو الذى فعل الفعل ، أو قام به الفعل » . . . ، وهذا ينطبق على الاسم المرفوع بعد هذه الأفعال .

(٢) وهذا فى الرأى الشائع الذى ورد صريحاً فى كثير من المراجع ؛ كالقاموس المحيط ، فى مقدمته تحت عنوان : (المقصد ، فى بيان الأمور التى اختص بها القاموس) . وهو المقصود بعنوان « مسألة » . وكالخضرى فى مواضع متفرقة ، منها : باب «أبنية المصادر» ، عند الكلام على مصدر : « فَعَل » . . . — إلا إن كان المبنى للمجهول لزوماً غير رافع الاسم بعده ؛ نحو : سُقِط فى يد المتسرع ، (بمعنى : نَدِم) ، فشبه الجملة نائب فاعل ، وليس بفاعل : لأن الفاعل لا يكون شبه جملة .

(٣) عقد « ابن سيده » فى كتابه : « المخصص » (ج ١٥ ص٧٢) باباً سماه : ما جاء من الأفعال على صيغة ما لم يسم فاعله .

(٤) جاء النص على هذا فى مقدمة « القاموس » فى (بيان الأمور التى اختص بها القاموس) تحت عنوان « مسألة » .

. . . .

. . . .

يرى أكثر النحاة أن المراد هو عدم استعمالها فى معانيها السالفة مبنية للمعلوم ؛ تقول : شُدِهت من الأمر ، بالبناء للمجهول ، ولا يصح عند هؤلاء « شَدَهنى الأمرُ ، بالبناء للفاعل ، لاعتمادهم على ما جاء فى كتاب : « فصيح ثعلب » ، ونحوه من التصريح القاطع بأنها لا تبنى للمعلوم .

وأنكر بعض المحققين ــ كابن بَرِّىّ[1] ــ ما قاله ثعلب وغيره من اللغويين والنحاة . وحجة ابن بَرِّىّ فى الإنكار أن « ثعلبًا » ومن معه لم يعلموا ما سجله ابن دَرَسْتَوَيْه ورده ؛ ونصه[2] : « (عامة أهل اللغة يزعمون أن هذا الباب لا يكون إلا مضموم الأول ، ولم يقولوا إنه إذا سُمِّىَ فاعله جاز بغير ضم . وهذا غلط منهم ؛ لأن هذه الأفعال كلها مفتوحة الأوائل فى الماضى ؛ فإذا لم يُسَمَّ فاعلها فهى كلها مضمومة الأوائل ، ولم نخصّ بذلك بعضها دون بعض . وقد بيّنا ذلك بعلّته وقياسه ؛ فيجوز : عُنِيت بأمرك، وعنانى أمرُك ــ وشُغِلت بأمرك ، وشَغَلنى أمرُك ــ وشُدِهت بأمرك ، وشَدَهنى أمرُك . . .) ، ا هـ ، هذا ما نقله «ابن برّىّ[1] » وختمه بقوله : (وفى ذلك كفاية تغنى عن زيادة إيضاح وبيان) » ا هـ

ورأيه هو السديد الذى تؤيده النصوص الصحيحة التى تحمل الباحث على أن يسأل : كيف خفيَتْ هذه النصوص على كثير من اللغويين والنحاة القُدَامَى ؟ وكيف رتبوا على وجود نوع وهمىّ من الأفعال يلازم البناء للمجهول ــ فى رأيهم ــ أحكاماً خاصة ؛ كمنع مجىء « صيغتى التعجب » من الثلاثى مباشرة ، وعدم صحته إلا بوسيط . وكمنع صوغ « أفعل التفضيل» من مصادرها إلا بوسيط كذلك . . . و . . . و . . .

ولا شك أن رأى « ابن بَرِّىّ » ومن معه من المحققين هو السديد ــ كما تقدم ــ والأخذ به يؤدى إلى إلغاء تلك الأحكام الخاصة ، ويبيح فى الثلاثى « التعجب » المباشر ، وكذا « التفضيل » بغير وسيط ، ويرد لتلك الأفعال اعتبارها وحقّها ، ويجعل شأنها شأن غيرها من باقى الأفعال التى يصح أن تبنى للمعلوم حيناً ، وللمجهول حيناً آخر ، على حسب مقتضيات المعنى .

(١و١) ضبط القاموس الباء مشددة بالشكل .

(٢) ما يأتى منقول مما يسمى بالاسم الآتى نصه : : (الرسالة المشتملة على انتقاد « ابن الخشاب البغدادى » على العلامة « أبى محمد الحريرى » فى مقاماته . وانتصار الشيخ الإمام العلامة أبى محمد عبد الله ابن برّىّ للإمام الحريرى فى الرد على « ابن الخشاب ») ا هـ . وهذه الرسالة مطبوعة فى ختام بعض طبعات « مقامات الحريرى » .

. . . .

. . . .

(ب) عرفنا(١) أن نائب الفاعل يكون مرفوعًا بأحد شيئين ؛ الفعل المبنى للمجهول ، واسم المفعول ، فهل يرتفع بالمصدر المؤول المسبوك فى أصله من « أنْ » والفعل المبنى للمجهول ؟ انتهى النحاة إلى أن الأصح جوازه بشرط أمن اللبس . ومن أمثلتهم : عجبت من أكلٍ الطعامُ ؛ بتنوين المصدر « أكْلٍ » ورفع كلمة : « الطعام » على اعتبارها نائب فاعل له . والأصل عندهم : عجبتُ من أنْ أُكِلَ الطعامُ . فلما سُبك المصدر المؤول صارت كلمة : « الطعام » نائب فاعل له بعد سبكه .

فإن أوقع فى السّبك لبس لم يصح ؛ نحو ؛ عجبت من إهانةٍ علىٌّ ، إذا كان علىٌّ هو المهان ؛ (والأصل : من أن أُهين علىٌّ) فيتعين أن يكونَ المصدر مضافاً و « علىّ » ، هو المضاف إليه المجرور ، وهو فى محل نصب مفعول به ، ولا يصح الرفع ؛ لوقوع اللبس بسببه .

وكما صح رفع نائب الفاعل بالمصدر المؤول يصح أن يكون مجروراً باعتباره مضافًا إليه ، والمصدر هو المضاف ؛ فيكون نائب الفاعل مجروراً لفظًا ، مرفوعًا محلاً ؛ كما يجوز جعل ما أضيف إليه المصدر فى محل نصب على المفعولية ، والفاعل محذوف من غير نيابة شىء عنه .

أما على الرأى الذى يمنع المصدر المؤول من رفع نائب فاعل فيتعين إضافة المصدر لما بعده ويكون ما بعده ــ وهو المضاف إليه ــ فى محل نصب على المفعولية(٢) .

بالرغم من أن الأصح ــ عندهم ــ جوازه ، فالأنسب اليوم عدم الالتجاء إليه ؛ لأنه لا يكاد يخلو من غموض وثقل ينافيان الأساليب الناصعة العالية ، وأسس البلاغة ، وهذان أمران لهما اعتبارهما . ويزيدهما قوةً ورجاحةً خلو المراجع المتداولة من أمثلة مسموعة عن فصحاء العرب تؤيده .

(حـ) فى الفعل الثلاثى المعلّ العين ، وفى غيره من الأفعال الماضية المبنية للمجهول ــ لغات أخرى ، أعرضنا عنها ؛ لأنها لهجات متعددة ، لقبائل متباينة لا نرى خيراً فى استعمالها اليوم ؛ حرصًا على الإبانة والتوحد المفيد قدر الاستطاعة ، ومنعًا للتشتت والتعدد فى أهم وسيلة للتفاهم والإيضاح ، وهى : اللغة .

---

(١) فى رقم ١ من هامش ص ٩٧ .

(٢) راجع : « الخضرى ، والصبان » .

المسألة ٦٨ :

ب ــ الأشياء التي تنوب عن الفاعل بعد حذفه .

ننتقل إلى الأمر الثانى [1] الذى يترتب على حذف الفاعل ؛ وهو : إقامة نائب عنه يحلّ محله ، ويخضع لكثير من أحكامه ، ــ كما قلنا ــ .

والذى يصلح للنيابة عن الفاعل واحد من أربعة أشياء ؛ المفعول به ، والمصدر ، والظرف ، والجار مع مجروره [2]، وقد تلحق بها ــ أحيانًا ــ حالة خامسة ، ستجىء [3].

(١) فأما المفعول به فقد سبقت له أمثلة كثيرة . غير أن فعله قد يكون متعديًا لواحد ؛ كالأمثلة المشار إليها . وقد يكون متعديًا لاثنين أصلهما المبتدأ والخبر ؛ كمفعولى : « ظن » وأخواتها [4]ــ فى مثل ؛ ظنّ الغلامُ الندّى مطراً ، أو ليس أصلهما المبتدأ والخبر ؛ كمفعولى : « أعطى » وأخواتها ، ومنها : « كسا » ، فى مثل : أعطى الغنىُّ الفقيرَ مالاً ، وكسا المحتاجَ ثوبًا [5]. وقد يكون متعديًا لثلاثة ؛ « كأعلم » و « أرى [6]» ، نحو : أعلم الطبيبُ المريضَ الدواءَ شافيًا .

فإن كان الفعل متعديًا لمفعول به واحد ، مذكور فى الكلام ، أقيم هذا الواحد مقام الفاعل . . . وإن كان متعديًا لاثنين مذكورين فقد يكون أصلهما المبتدأ والخبر أو ليس أصلهما كذلك . فأى المفعولين ينوب ؟ .

---

(١) أما الأول فقد سبق فى ص ٩٨ .

(٢) راجع ما قلناه أول الباب (فى رقم ٥ من هامش ص ٩٧) من أن بعض النحاة يجيز تقديم نائب الفاعل إذا كان شبه جملة ، وبيان السبب .

(٣) فى ص ١١٩ ــ أما غير هذه الخمسة فسيجىء عنه كلام فى الزيادة والتفصيل ص ١٢٢ ــ أ ــ ومنه يعلم وجود أشياء أخرى .

(٤) سبق بابها فى ص ٣ .

(٥) ليس أصل المفعولين هنا المبتدأ والخبر ، إذ لا يقال على سبيل الحقيقة اللغوية . لا المجاز : الفقير مال ــ المحتاج ثوب ؛ لفساد المعنى الحقيقى على هذا .

(٦) سبق بابهما فى ص ٥٨ .

وإن كان متعدياً لثلاثة مذكورة فأيها ينوب كذلك[1] ؟

خير الآراء وأنسبها : اختيارُ الأول للنيابة إذا كان هو الأظهر والأبين للقصد مهما كان نوع فعله . لكن لا مانع من تركه ، واختيار غيره ؛ فيكون فى هذا اختيار لغير الأفضل . فإن كان غير الأول هو الأقدر على إيضاح المراد ، وإبراز الغرض من الجملة فنيابته مقدمة على نيابة الأول . ولا بد فى كل الحالات من أَمْنِ اللَّبسِ ؛ وإلا وجب العدول عما يحدثه إلى ما لا يحدثه . وفيما يلى أمثلة لأنواع الفعل المتعدى قبل بنائِهِ للمجهول ، وبعد بنائه ، وما يُحدثُ اللبسَ وما لا يحدثه .

فما لا يُحدثه ؛

(عرَّف المسترشدُ الصوابَ ــ عُرِفَ الصوابُ) .

(ظنّ الجاهلُ الخُفَّاشَ طائراً ــ ظُنَّ الخفاشُ طائراً ــ ظُنَّ طائرٌ الخفاشَ) .

(أعطى الوالدُ الطفلَ كتاباً ــ أُعطىَ الطفلُ كتاباً ــ أعطىَ كتابٌ الطفلَ) .

(أعلمتُ التاجرَ الأمانةَ نافعةً ــ أُعْلِمَ التاجرُ الأمانةَ نافعةً ــ أُعْلِمَ الأمانةُ التاجرَ نافعةً ــ أعلِمَ نافعةٌ التاجرَ الأمانةَ) .

ولا يصح إنابة غير الأول فى مثل : (أعطيت محمداً فريقاً من الأعوان) . (منحتُ الشركةَ مهندساً) . لأن كلاًّ من الأول والثانى يصلح أن يكون آخذاً ومأخوذاً ؛ فلا يمكن التميز بينهما عند بناء الفعل للمجهول إلا باختيار أولهما ليكون نائب فاعل ؛ لأن اختياره يجعله بمنزلة الفاعل فى المعنى ؛ فيتضح من تقدمه أنه الآخذ ، وغيره المأخوذ . ومثل هذا يقال فى : ظننت الولدَ الوالدَ ، حيث يجب اختيار الأول للنيابة لأن كلاًّ منهما صالح أن يكون هو المظنون الشبيه بالآخر . ولا يمنع هذا اللبس إلا اختيار الأول وذلك للسبب السالف ؛ ولا سيما أن الأول هنا

---

[1] (١) الخلاف بين النحاة عنيف متشعب فيما يصلح للنيابة عند تعدد المفعول به ، وتباين أوصافه ؛ أهو الأول وحده ، فلا يصح إنابة غيره ، أم الأول وغيره ؛ فيختار واحد بغير تعيين ؟ وهل الأول وغيره سواء عند الاختيار ، لا مزية لأحدهما على الآخر ؟ وهل بين المفعولين أو الثلاثة ما لا يصلح النيابة ؟ ... و ... و ...

ولا نريد الإرهاق بسرد أوجه الخلاف ، وأسبابه ، وأدلته كما وردت فى المطولات فليس فى السرد ما يناسبنا اليوم . وحسبنا أن نستقصى الآراء ، ونستصفى خيرها لنقدمه هنا .

هنا أصله مبتدأ ، والمبتدأ متقدم بحسب أصل رتبته على الخبر . ومثل هذا يقال فى : (أعلمَ السائق المهندسَ زميله مهملا) ، حيث يجب اختيار الأول ؛ لما سلف .

وإذا وقع الاختيار على واحد وجب ترك ما عداه على حاله — كما كان — مفعولا به منصوباً[١].

ومما يجب التنبه له أن المفعول الثانى « لظن » وأخواتها قد يكون جملة — كما سبق فى بابها[٢] — فإن كان جملة لم يصح اختياره نائباً للفاعل ؛ لأن الفاعل ونائبه لا يقعان جملة[٣] فى الراجح . وينطبق هذا على غير « ظن » أيضاً ؛ فهو حكم عام فيها وفى غيرها . . .

(٢) وأما المصدر — ومثله اسم المصدر — فيصلح للنيابة عن الفاعل بشرطين ؛ أن يكون متصرفاً ، ومختصاً . والمراد بالتصرف : ألاّ يلازم النصب على المصدرية.

---

(١) وإلى بعض ما سبق يشير ابن مالك بقوله :

وبِاتِّفَاقٍ قَدْ يَنُوبُ الثَّانِ مِنْ بَابِ : « كَسَا » فيمَا الْتِبَاسُهُ أُمِنْ
فى بَابِ : « ظَنَّ » وَ « أَرَى » المنْعُ اشْتَهَرْ وَلَا أَرَى مَنْعاً إذَا الْقَصْدُ ظهرْ

يريد : أن النحاة اتفقوا — بناء على ما استنبطوه من كلام العرب — على جواز إنابة المفعول الثانى الذى فعله : « كسا » وشبهه ، — وهو الفعل الذى ينصب مفعولين ، ليس أصلها المبتدأ والخبر — إذا أمن الالتباس . أما إنابة الثانى مما فعله « ظن » أو « رأى » — وأخواتهما فقد بين أن المشهور المنع . وهو لا يوافق على المنع إذا كان القصد يظهر ويتضح بالثانى . ولم يتعرض للمفعول الثالث الذى فعله ينصب ثلاثة ، وقد ذكرنا أن حكمه كغيره . وسيعاد البيتان لمناسبة أخرى فى هامش ص ١٢٠ .

(٢) ص ٢٤ .

(٣) قد تقع الجملة نائب فاعل إذا حكيت بالقول ، وقصد لفظها بحروفها وضبطها — بالتفصيل المبين « فى ب » من ص ٥٣ — ؛ لأنها تكون حينئذ بمنزلة المفرد ، بسبب قصد لفظها . مثل قوله تعالى : (وإذا قيل لهم : لا تفسدوا فى الأرض . . .) فيجوز أن تكون جملة : « لا تفسدوا » هى نائب الفاعل مرفوعة بضمة مقدرة على آخرها ، منع من ظهورها الحكاية . . . ومثل المحكية أيضاً المؤولة بالمفرد ؛ نحو : عُرِف كيف جاء على . أى : عُرِف كيفية مجيء على

(راجع جـ ١ م ٣٩ — هامش ص ٥٠٩ — حيث تفصيل الكلام على حالات إعراب : « كيف » وبنائها وقد أشرنا إليه فى رقم ١ من هامش ص ٦١ و ١ من هامش ص ٦٧ وهذا يشمل المفعول الثانى لظن وغيرها .)

أما وقوع الجملة فاعلا فقد سبق فيه فى ص ٦٦ وأن الأرجح المنع .

وإنما يتنقل بين حركات الإعراب المختلفة ؛ فتارة يكون مرفوعًا، وأخرى يكون منصوبًا ، أو مجروراً ؛ على حسب حالة الجملة ؛ مثل : فَهْم ، جلوس ، تَعَلُّم . . . ؛ نحو : الفهمُ ضروريٌّ للمتعلم — إن الفهمَ ضروري . . . — اعتمدت على الفهم . . . و . . . وكذا الباقى ونظائره مما لا يلازم النصب على المصدرية . لأن ملازمته النصب على المصدرية تمنع أن يكون مرفوعًا مطلقًا ؛ فلا يصلح نائب فاعل أو غيره من المرفوعات .

فإن كان المصدر — أو اسمه[1] — ملازمًا النصب على المصدرية لم يكن متصرفًا ولم يصح اختياره للنيابة عن الفاعل ؛ مثل : « مَعاذ » ؛ فإنه مصدر ميمىّ لم يشتهر استعماله عن العرب إلا منصوبًا مضافًا[2] فى نحو : معاذَ الله أن يغدر الأمين . ومثل : « سبحانَ »[3] ؛ فإنه اسم مصدر لم يشتهر استعماله عن العرب كذلك إلا منصوبًا مضافًا — فى الأغلب — ، فلو وقع أحدهما نائب فاعل لصار مرفوعًا ، ولخرج عن النصب الواجب له ، وهو ضبط لا يصح مخالفته ، ولا الخروج عليه ؛ حرصًا على اللغة ، ومحافظة على طرائقها المشهورة .

والمراد بالاختصاص : أن يكتسب المصدر من لفظ آخر معنى زائداً على معناه المبهم ، المقصور على الحدث المجرد ؛ ليكون فى الإسناد إليه فائدة . فالمعانى المبهمة المجردة (مثل ؛ قراءة — أكل — سفر ... و ... وأمثالها) ؛ يدل كل منها على معناه الذى يفهم من لفظه نصًّا ، دون زيادة شىء عليه ؛ فكلمة : « قراءة » ليس فى معناها الحرفى ما يدل على أنها قراءة سهلة أو صعبة ، نافعة أو ضارة ، . . . و « الأكل » ليس فى معناه الحرفى ما يدل على أنه لذيذ أو بغيض ، قليل أو كثير ، حارّ أو بارد . . . و « السفر » ليس فى معنى نصه الحرفى

(١ و ١) اسم المصدر فى جميع ألفاظه وصيغه مقصور على السماع ، (كما سيجىء فى الباب الخاص بتعريفه وبأحكامه — ج ٣ م ٩٩ ص ٢٠١ — وسيأتى لهذا إشارة فى رقم ٣ من هامش ص ٢١٤ .

(٢) « معاذ » فى نحو : معاذ الله أن أنسى الفضل ، مصدر ميمى نائب عن اللفظ بفعله ، (أى : يغنى عن التلفظ بفعله) . والأصل أعوذ بالله معاذاً . ثم حذف الفعل ، وقام المصدر نائباً عن لفظه ، وأضيف ؛ فصار : معاذ الله . ويعرب مفعولا مطلقاً . (وستجىء إشارة له فى ص ٢٣٦م ٧٦ ، ولاستعماله غير مضاف ، لضرورة الشعر .)

(٣) اسم مصدر معناه : التسبيح. وفعله : سبَّح. وستجىء إشارة له فى ص ٢٣٤ م ٧٦؛ ولاستعماله فى ضرورة الشعر غير مضاف .

ما يدل على أنه سفر قريب أو بعيد ، سهل أو شاق ، مرغوب فيه أو مرغوب عنه . . . وهكذا يدل المصدر وحده — وكذا اسمه — على المعنى المجرد ؛ أى : على ما يسمونه : « الحَدَث المحض » فمثل هذا المصدر ، أو اسمه لا يصلح أن يكون نائب فاعل ، لأن الإسناد إليه لا يفيد معنى جديداً أكثر من معنى فعله ؛ فكأنه جاء لتأكيد معنى فعله ؛ وتوكيد المعنى الموجود ليس هو المقصود الأساسى من الإسناد ؛ ولا يوصف بأنه معنى جديد ، فلا يصح أن يقال : عُلِمَ عِلْمٌ ، فُهِمَ فَهْمٌ . . . إذ لابد مع المصدر من زيادة معنى جديد على معناه الأصلى ؛ ليكون صالحاً للنيابة عن الفاعل ، وهذه الزيادة تأتيه من خارج لفظه ؛ وهى التى تجعله مختصاً .

وتحدُث بواحد أو أكثر من أمور متعددة ؛ منها : وصفه ؛ نحو : عُلِمَ عِلْمٌ نافعٌ — فُهِمَ فهْمٌ عميق . ومنها : إضافته ؛ نحو : عُلِمَ علمُ المخترعين ، وفُهِم فَهْمُ العباقرة . ومنها : دلالته على العدد ؛ نحو : قرئ عشرون قراءة . . . وغير هذا من كل ما يزيل إبهام المصدر ، واسمه ، ويزيد معناهما على مجرد تأكيد معنى الفعل ، ويجعل الإسناد إليهما مفيداً فائدة جديدة أساسية .

ومما سبق نعلم المراد من قولهم المختصر : « إن المصدر يصلح للنيابة إذا كان مفيداً » ويكتفون بهذه الجملة ، لأن الإفادة لا تحقق إلا بالشرطين السالفين وهما : « التصرف والاختصاص » .

(٣) وأما الظرف بنوعيه فيصلح للنيابة عن الفاعل إذا كان مفيداً أيضاً ، وهذه الفائدة تتحقق بشرطين ؛ أن يكون الظرف متصرفاً كامل التصرف ، وأن يكون مختصاً .

والمراد بالتصرف الكامل : صحة التنقل بين حالات الإعراب المختلفة ؛ من (رفع ، إلى نصب ، إلى جر ؛ على حسب حالة الجملة) ، وعدم التزامه النصب على الظرفية وحدها دائماً ، أو النصب على الظرفية مع الخروج عنها أحياناً إلى شبه الظرفية ، وهو الجر بالحرف « منْ »[1] — فى الغالب — ؛ لأن عدم تصرفه

---

(١) ينقسم الظرف — باعتبار التصرف وعدمه — إلى ثلاثة أقسام : ظرف كامل التصرف ، وظرف ناقص التصرف ، — ويسمى أيضاً الشبيه بالمتصرف — وظرف غير متصرف مطلقاً . وسيجىء هنا موجز عنها . أما تفصيل الكلام على الأقسام كلها ففى باب الظرف ص ٢٤٢ م ٧٨ .

الكامل يمنع وقوعه مرفوعًا — نائب فاعل أو غيره من المرفوعات ، كما سبق . فمثال الظرف الكامل التصرف : يوم — زمان — قُدّام — خلْف . . . ؛ لأنك تقول : اليومُ يومٌ طيبٌ — قضيتُ يومًا طيبًا — تطلعت إلى يوم طيب . . . وتقول : قُدّامُك فسيحٌ — إن قُدّامَك فسيحٌ — سأتجه إلى قُدّامِك . فهذه الظروف المتصرفة يصح وقوعها نائب فاعل إن كانت مختصة [1] .

ومثال الظرف غير المتصرف مطلقًا (وهو الذى يلازم النصب على الظرفية وحدها) : قَطُّ [2] — عوْضُ [3] — إذًا — سَحَرَ ؛ (بشرط أن يراد به سحرُ يوم معين دون غيره ؛ ليكون ظرفًا ملازمًا للنصب) . فلا يصح أن يقع واحدٌ من هذه الظروف — وأشباهها — نائب فاعل ؛ فلا يقال عنه نائب فاعل فى مثل : ما كُتِبَ قطُّ — لن يُكتَبَ عوْضُ — ما يجاء إذا جاء الصديق — مُدِحَ سحرُ . لا يقال ذلك [4] لعدم تحقق الفائدة المطلوبة من الإسناد، ولئلا يخرج الظرف عن الظرفية إلى غيرها وهى الحُكم الدائم الثابت له فى الكلام العربى الأصيل الذى لا تجوز مخالفة طريقته .

ومثال الظرف الشبيه بالمتصرف (أى : الظرف ناقص التصرف ، وهو الذى لا يترك النصْب على الظرفية إلا إلى ما يشبهها ؛ وهو الجر بالحرف « من » — غالبًا

---

(١) « ملاحظة » : إذا صار الظرف نائب فاعل ، أو شيئاً آخر غير النصب على الظرفية ، فإنه لا يسمى ظرفا — كما سيجىء فى بابه ، ص ٢٤٤ — .

(٢) ستجىء له إشارة أخرى فى « ب » من ص ٢٦١ والأشهر فى ضبطه أن يكون بفتح القاف مع تشديد الطاء المضمومة ، وأن يفيد استغراق الزمن الماضى كله منفيا ؛ لأنه — فى الأشهر — لا بد أن يسبقه النفى أو شبهه ؛ نحو : ما تأخرت قط . أى : ما تأخرت فيما انقضى من عمرى إلى الآن . وهو ظرف مبنى على الضم . (وفيه لغات أخرى أقل شيوعاً) .

و « قط » هذه غير التى فى مثل : تصدق بدرهمين أو ثلاثة فقط ؛ فإن هذه بمعنى : حسبْ » ، والفاء زائدة لتزيين اللفظ .

(وتفصيل المسألة وإيضاحها فى ج ١ م ٣٠ ص ٣٨٢ عند بيت مالك فى باب : « المعرف بأل » : « أل » حرف تعريف أو اللام فقط . . .)

(٣) هو ظرف لاستغراق الزمن المستقبل المنفى ؛ لأنه — فى الغالب — يكون مسبوقاً بالنفى . وحكمه عند عدم إضافته : البناء على الضم أو الفتح أو الكسر ، فإن أضيف كان معرباً ؛ نحو : لن أنافق عوضَ العائضين . — كما سيجىء فى « ب » من ص ٢٦١ . —

(٤) لا يقال ذلك ؛ سواء اعتبرنا كلا منها نائب فاعل ، مرفوعاً مباشرة ، أو اعتبرناه غير معرب ، أى : نائباً مبنيا فى محل رفع .

– كما سبق) : عندَ – ثَمَّ – معَ . . . وهذا النوع لا يصلح للنيابة عن الفاعل ؛ لأنه كسابقه – لا يفيد الفائدة المطلوبة من الإسناد ، ولأنه لا يصح إخراجه عن الحُكم والضبط الذى استقر له وثبت فى الكلام العربى المأثور ؛ وهو النصب أو الجر الغالب بمِن ؛ فلا يقال : قُرِئَ عندَ ، ولا كُتِب ثَمَّ . ولا عُرِفَ معَ[1] . . ؛

والمراد بالاختصاص هنا : أن يزاد على معنى الظرف معنى جديد آخر يكتسبه من كلمة تتصل به اتصالا قويًّا ؛ ليزول الغموض والإبهام عن معناه . كأن يكون الظرف مضافًا ؛ نحو : أُذِّنَ وقتُ الصلاة – نُودِيَ ساعةُ البيع . . . أو يكون موصوفًا ؛ نحو : قُضِيَ شهرٌ جميلٌ فى المصايف – قُطِع يومٌ كاملٌ فى السفر – أو يكون معرَّفًا[2] ؛ نحو : يُحَبّ اليومُ لأنه معتدل ، أو غير ذلك مما يزيد معنى جديداً على الظرف ، ويخرج معناه السابق من الإبهام والتجرد .

(٤) وأما الجار مع مجروره فإن كان حرف الجر زائداً – نحو : ما صُودِرَ من شيء – فلا خلاف فى أن النائب هو المجرور وحده – « وأنه مجرور لفظًا ، مرفوع محلاً » ، فيجوز فى التوابع مراعاة لفظه أو محله .

أمَّا حرف الجر الأصلى مع مجروره – نحو : قُعِد فى الحديقة الناضرة فالصحيح أن الذى ينوب منهما عن الفاعل هو المجرور وحده[3] (برغم أن الشائع

---

(١) بعض النحاة يجيز فى مثل : جُلِس عندَك – بإضافة الظرف إلى الضمير – أن يكون الظرف منصوباً على الظرفية مع كونه فى الوقت نفسه فى محل رفع بالنيابة عن الفاعل . ويجيز فى قوله تعالى : لقد تَقطّع بينكم ... وقوله (ومنا دونَ ذلك) أن يكون الظرف فى الآية الأولى منصوباً على الظرفية فى محل رفع فاعلا . وأن يكون فى الآية الثانية منصوباً على الظرفية فى محل رفع مبتدأ. وهذا غريب. والمشهور فى الآيتين ونظائرهما ما يضاف فيه الظرف إلى المبنى أن يبنى على الفتح جوازاً ؛ فيكتسب البناء من المضاف إليه . وفى هذه الحالة التى يبنى فيها على الفتح جوازاً تكون فتحته فتحة بناء ، لا فتحة إعراب . فيكون مبنيا على الفتح فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر على حسب حاجة الجملة . . .

(راجع الخضرى والصبان فى هذا الموضع من باب نائب الفاعل) .

(٢) ومنه التعريف بالعلمية ؛ مثل : رمضان ، للشهر المعروف . ومثل : « سحر » – فى رأى – إذا جعل علماً على سحر يوم معين عند القائلين بعلميته .

(٣) فهو مجرور فى الظاهر ، ولكنه فى المعنى والتقدير مرفوع . ولا يصح – فى الرأى القوىّ – مراعاة هذا المعنى والتقدير فى التوابع أو غيرها ؛ فهو أمر ملاحظ عقليا فقط ، ولا يجوز مراعاته أو تطبيق حكمه على غيره . شأنه فى ذلك شأن المجرور بحرف جر أصلى بعد فعل لازم مبنى للمعلوم ؛ نحو : قَعد الرجل فى البيت . فإن كلمة : « البيت » مجرورة فى اللفظ؛ لكنها فى المعنى والتقدير منصوبة ؛ لأنها =

على الألسنة هو : الجار مع مجروره . ولا مانع من قبوله تيسيراً وتخفيفاً)[1].

ويشترط لإنابتهما أن يكون الإسناد إليهما مفيداً . وتتحقق الفائدة بأمرين ؛ أن يكون حرف الجر متصرفاً ، وأن يكون مجروره مختصاً .

والمراد من التصرف فى حرف الجر ألا يلتزم طريقة واحدة لا يخرج عنها إلى غيرها ... كأن يلتزم جر الأسماء الظاهرة فقط ؛ (ومن أمثلته : مذْ — منذ — حتى ... ،) أو جرّ النكرات فقط ؛ (ومن أمثلته : « رُبّ » ،) أو يلتزم جرّ نوع آخر معين من الأسماء ؛ (كحروف القسَم ؛ فإنها لا تجر إلا مُقْسَماً به ، وكحروف الجر التى للاستثناء (وهى : خلا — عدا — حاشا) فإنها لا تجر إلا المستثنى . ومثل : مذ ومنذ : فإنهما لا يجران إلا الأسماء الظاهرة الدالة على الزمان ...) فلا يصح وقوع شىء من تلك الحروف مع مجروراتها نائب فاعل ؛ فلا يقال نائب فاعل فى مثل : صُنِعَ منذُ الصبح ، ولا زُرِع حتى الشاطئْ ، ولا قوتِل رُبّ رجل عنيد . . . و . . .[2].

والمراد بالاختصاص : أن يكتسب الجار مع مجروره معنى زائداً فوق معناهما

=بمنزلة المفعول به للفعل اللازم . ولا يصح فى الرأى الأحسن مراعاة هذا النصب فى التوابع أو غيرها ؛ فنصبها التقديرى أمر ملاحظ فيها عقلياً ، مقصور عليها وحدها ؛ فالمجرور بحرف جر أصلى مع الفعل المبنى للمجهول مرفوع « محلا » ، ورفعه هذا مقصور عليه . والمنصوب حكما مع الفعل المبنى للمعلوم منصوب محلا ، ونصبه هذا مقصور عليه ؛ فكلاهما يشبه الآخر فى حركة معنوية عقلية ، مقصورة عليه وحده ؛ لا يظهر لها أثر فى غيره . (انظر رقم ١ من هامش ص ١٢٦ ثم رقم ٣ من هامش ١٥١ لأهميته حيث تجد رأياً آخر ، وتعليقاً عليه) .

(١) وفوق ذلك يريحنا من أنواع مرهقة من الجدل الثقيل حول إثبات أن النائب هو حرف الجر وحده ، أو مجروره وحده . . . أو . . .

(٢) وكذلك يشترط ألا يكون معنى حرف الجر هو : « التعليل » كالذى يفهم من « اللام » و « الباء » وقد يفهم من حرف الجر « من » أحياناً . والداعى لهذا الاشتراط عندهم أن حرف الجر حين يكون معناه التعليل يكون مجروره مبنيا على سؤال مقدر . أى : يكون بمنزلة جواب عن سؤال مقدر ؛ فكأن المجرور من جملة أخرى . ويمثلون له بأمثلة منها قول الشاعر :

يُغْضِى حياءً ، ويُغضَى من مهابته فلا يُكلَّم إلا حين يَبْتَسِمُ

أى : يُغضَى هو ، أى الطرْف ؛ لأن الإغضاء خاص بالطرف ؛ فيدل عليه . ولا يصح عندهم أن يكون الجار والمجرور نائب فاعل ؛ لأن معنى حرف الجر هنا : « التعليل » ؛ فالمجرور مبنى على سؤال=

الخاص بهما. ويجيئهما هذا المعنى الزائد من لفظ آخر يتصل بهما ؛ كالوصف ، أو المضاف إليه ، أو غيرهما مما يكسبهما معنى جديداً ؛ فتحصل الفائدة المطلوبة من الإسناد .

ومن أمثلة الجار والمجرور المستوفيين للشروط : أُخِذَ من حقل ناضج — قُطِعَ فى طريق الماء . فلا يصحّ : أُخِذَ من حقل — قُطِعَ فى طريق . . .

من كلّ ما سبق نعرف أن « الإفادة » هى الشرط الذى يجب تحققه فيما ينوب عن الفاعل من مصدر ، أو ظرف ، أو جار مع مجروره ، وأن هذه الإفادةَ تنحصر فى التصرف والاختصاص معاً .

(٥) يلحق بما تقدم الجملة المحكيّة بالقول ، وكذا المؤوّلة بالمفرد ، طبقاً للبيان الذى سلف [1] عنهما .

* * *

إلى هنا انتهى الكلام على الأشياء التى يصلح كل واحد منها أن يكون نائب فاعل إذا لم يوجد غيره فى الجملة، فإذا وجد أكثر من واحد صالح للإنابة لم يجز أن ينوب عن الفاعل إلا واحد فقط ؛ لأن نائب الفاعل — كالفاعل — لا يتعدد . لكن ما الأحق بالنيابة عند وجود نوعين مختلفين ، صالحين ، أو أكثر ؟ . يميل كثير من النحاة إلى الرأى القائل باختيار المفعول به [2] دائماً ، (أى : فى كل الحالات) ؛ ليكون هو النائب ، ويفضلونه على غيره . وهم — مع ذلك — يجيزون تركَ الأفضل ؛ ففى مثل : أنشدَ الشاعرُ القصيدة إنشاداً بارعاً فى الحفلِ أمامَ الحاضرين ، يكون الأفضل عندهم — حين بناء الفعل للمجهول — اختيار المفعول به نائباً ؛ فيقال : أُنشِدَتْ القصيدةُ ، إنشاداً بارعاً ، فى الحفل أمام الحاضرين . ولا مانع من ترك الأفضل واختيار غيره ، كما قالوا .

= مقدر ، هو : لماذا ينفضّ؟ فأجيب : من مهابته . فكأن الجواب من جملة أخرى فى رأيهم — كما سبق — لكن كيف نوفق بين هذا الرأى وما يخالفه مما يأتى فى : « ا » ص ١٢٢ الإجابة هناك .

(١) فى رقم ٣ من هامش ص ١١٣ .

(٢) ويبالغون ، فيفضلونه ، ولو كان من نوع المفعول به المنصوب على نزع الخافض . ويترتب على هذا الاختيار بعض صور لها أحكام خاصة ، منها ما سيجىء فى « ج » من ص ١٢٢ .

والحق أن الرأى السديد الأنسب هو أن نختار من تلك الأنواع ما له الأهمية فى إيضاح الغرض، وإبراز المعنى المراد، من غير تقيد بأنه مفعول به أو غير مفعول به، وأنه أوّل أو غير أوّل، متقدم على البقية أو غير متقدم. فنى مثل: «خطِف اللصُّ الحقيبةَ من يد صاحبتها أمام الراكبين فى السيارة» — تكون نيابة الظرف: «أمام» أولى من نيابة غيره؛ فيقال خُطِف أمامُ الراكبين فى السيارة الحقيبةَ من يد صاحبتها؛ لأن أهم شىء فى الخبر وأعجبه أن تقع الحادثة أمام الراكبين، وبحضورهم؛ وهم جمع كبير يشاهد الحادث فلا يدفعه، ولا يبالى بهم اللص . . .

وقد تكون الأهمية فى مثال آخر: للجار والمجرور؛ نحو: سُرِق فى ديوان الشرطة سلاحَ جنودِها . . . وهكذا[1].

---

(١) وفيما سبق يقول ابن مالك:

وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ اَوْ مِنْ مَصْدَرٍ ... أَو حَرفِ جَرٍّ بِنِيابَةٍ حَرِى

يريد: أن اللفظ القابل النيابة حر (أى: حقيق وجدير بها) إذا كان ذلك اللفظ ظرفاً أو مصدراً؛ أو حرف جر. ولعل ابن مالك يريد: أو مجرور الحرف (فكلمة «قابل» مبتدأ خبره: «حر» وقد حذف التنوين ورجعت الياء عند الوقف؛ فصارت «حرى». وقوله: «من ظرف» جار ومجرور، حال من الضمير فى «قابل»، أو صفة لقابل؛ فتقدير البيت نحوياً هو: ولفظ قابل للنيابة حَرٍ بنيابة، حالة كون هذا اللفظ ظرفاً، أو مصدراً، أو حرف جر — أو: هذا اللفظ موصوف بأنه من ظرف، أو من مصدر، أو حرف جر). ثم قال بعد ذلك:

ولا يَنُوبُ بَعْضُ هَذِى إنْ وُجِدْ ... فى اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بهِ . وقَدْ يَرِدْ

يريد أنه لا يصح — فى الغالب — إنابة شىء مما ذكره فى البيت السابق مع وجود المفعول به. ثم عاد فقرر أنه قد يرد فى الكلام الصحيح إنابة غير المفعول به مع وجوده. ثم سرد بعد ذلك بيتين سبق شرحهما فى مكانهما الأنسب من هذا الباب ص ١١٣ — وهما:

وبا تِّفاقٍ قَد يَنُوبُ الثَّانِ مِنْ ... بابِ «كَسَا» فِيمَا التِباسُهُ أُمِنْ

فى بابِ: «ظَنَّ وَأَرَى»، المنعُ اشْتَهَرْ ... ولَا أَرَى مَنعاً إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرْ

ثم ختم الباب بالبيت التالى:

وَمَا سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَا ... بِالرَّافِعِ، النَّصْبُ لَهُ، مُحَقَّقَا

يريد: أن النائب عن الفاعل سيصير مرفوعاً؛ لتعلق معناه بالفعل الرافع له؛ فلأن معناه علق =

ومثل هذا يقال عند حذف الفاعل ، وعدم وجود مفعول به فى الجملة ينوب عنه ، مع وجود أنواع أخرى تصلح للنيابة : فإن اختيار بعض هذه الأنواع دون بعض يقوم على أساس الأهمية ودرجتها ؛ فما كان أكبر أهمية وأعظم تحقيقاً للمراد من الجملة ، فهو الأحق بالاختيار ، والأولى بالنيابة .

= برافعه (وثبت أنه رافعه) لا بد أن يرتفع. وما سوى هذا النائب فالنصب له. أى ؛ حكمه النصب . (وكلمة «محققاً» ، حال من الضمير ، الهاء فى : «له») فإذا وجد فى الكلام مفعول به أو أكثر ، ومعه شىء آخر يصلح للنيابة عن الفاعل — فالذى وقع عليه الاختيار للإنابة يرتفع ، وما عداه ينصب لفظاً ، إلا الجملة المحكية ، والمؤولة بالمفرد (وقد سبق حكمهما فى رقم ٣ من هامش ص ١١٣) وإلا المجرور ؛ فيبقى جره على حاله لفظاً ، وينصب محلا . بالتفصيل الذى عرضناه .

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

(ا) فى الإنابة عن الفاعل لا يجوز إنابة الحال ، والمستثنى ، والمفعول معه ، والتمييز الملازم للنصب ، والمفعول لأجله ؛ فكل واحد من هذه الخمسة لا يصلح للإنابة ؛ لأنها تخرجه من مهمته الخاصة ، وتنقله إلى غيرها ، وقد تتغير حركته الملازمة له . لكن فريقاً من النحاة يرى ــ بحق ــ جواز نيابة التمييز المجرور بالحرف « مِنْ » ، وكذا نيابة المفعول لأجله المجرور . بشرط أن يحقق كل منهما الفائدة المطلوبة منه ، والغرض من وجوده ؛ نحو : يقام لإجلال العلماء النافعين ، ويفاض مِنْ سرور رؤيتهم ، ويسمى كل منهما : نائب فاعل ، ويزول عنه الاسم السابق . ورأى هذا الفريق حسن[1].

(ب) الصحيح أنه لا يجوز إنابة خبر « كان »[2] ولا سيما المفرد ؛ لعدم الإفادة ؛ فلا يصح : كِينَ قائمٌ ، (على فرض استساغته) ، إذ معناه كما يقولون : حصل كون لقائم . ومن المعلوم أن الدنيا لا تخلو من حصول كون لقائم .

(حـ) عرفنا[3] أن جمهرة النحاة تختار المفعول به ــ دون غيره ــ لإقامته نائباً عن الفاعل المحذوف عند تعدد الأنواع الصالحة للنيابة . وقد شرحنا رأيهم ، وأوضحنا ما فيه ، ويترتب على الأخذ برأيهم ما يأتى :

إذا قلت : زِيدَ فى أجر الصانع عشرون ــ كانت « عشرون » باعتبارها مرفوعة النائب عن الفاعل ، ولا يكون الفعل متحملاً ضميراً ، ولا يلحق بآخره علامة تثنية أو جمع .

أما إذا قدّمت : « الصانع » فقلت : الصانعُ زِيد فى أجره عشرون ــ فيجوز أحد أمرين :

(١) أن تكون : « عشرون » مرفوعة على أنها نائب الفاعل ، والفعل معها خال

---

(١) لكن كيف نوفق بين هذا الرأى وما يخالفه مما سبق فى رقم ٢ من هامش ص ١١٨ ؟ فى الرأى الآخر تضييق بغير داع .

(٢) هذا الحكم خاص بخبر كان ــ دون أخواتها (انظر رقم ١ من هامش ص ١٠٧) .

(٣) فى ص ١١٩ .

. . . .
. . . .

من الضمير ، فلا يتصل بآخره علامة تثنية أو جمع . وفى هذه الصورة يجب بقاء الجار والمجرور ، واشتماله على ضمير مطابق للاسم السابق – المبتدأ – ويكون هو الرابط ، مثل : الصانعان زيد فى أجرهما عشرون – الصانعون زيد فى أجرهم عشرون . . . وهكذا .

٢ – نصب كلمة : « عشرين » على أنها ليست نائب فاعل[1]، وإنما النائب ضمير متصل بالفعل ، لأن الفعل فى هذه الصورة يتحمل الضمير مستتراً أو بارزاً ، يعود على المبتدأ ويطابقه، ويكون هو الرابط . وفى هذه الحالة يمكن الاستغناء عن الجار ومجروره ، أو عدم الاستغناء مع بقاء الضمير الذى فى آخر المجرور ، ومطابقته أيضًا للمبتدأ : (تقول : الصانعان زيدا عشرين . أو : الصانعان زيدا فى أجرهما عشرين) – (الصانعون زيدوا عشرين . أو الصانعون زيدوا فى أجرهم عشرين . . .) وهكذا . . .

---

(١) والأحسن فى هذه الصورة أن تعرب مفعولا مطلقاً (أى : نائبة عن المصدر) .

المسألة ٦٩ :

اشتغال العامل عن المعمول

(ا) فى مثل : « شاورتُ الخبيرَ » ـ يتعدى الفعل المتصرف : « شاورَ » بنفسه إلى مفعول به واحد ؛ فينصبه ؛ ككلمة : « الخبير » هنا . ويجوز ـ لسبب بلاغيّ ، أو غيره ـ أن يتقدم هذا المفعول به الواحد على فعله[1] ، ويحل فى مكانه بعد تقدمه أحد شيئين :

إما ضمير عائد إليه ، يعمل فيه الفعل الموجود النصب مباشرة ، ويستغنى به عن ذلك المفعول المتقدم ؛ فنقول : الخبيرَ شاورته (فالهاء ضمير حلّ محل المفعول السابق ، واكتفى به الفعل) ـ .

وإما لفظ ظاهر آخر ، يعمل فيه الفعل المتصرف النصب أيضًا ؛ بشرط أن يكون هذا اللفظ الظاهر سببيًّا[2] للمفعول به المتقدم الذى استغنى عنه الفعل ، وأن يكون مشتملا على ضمير يعود على ذلك المفعول به ؛ نحو : الخبيرَ شاورت زميله . فاللفظ الظاهر : « زميل » هو الذى حل محل المفعول به السابق ، وهو سببيّ له ومضاف ، والضمير فى آخره مضاف إليه ، عائد على المفعول به المتقدم .

والسببيّ فى هذا المثال مضاف ، لكنه فى مثال آخر قد يكون متبوعًا بنعت ، ونعته هو المشتمل على الضمير المطلوب ؛ نحو : التجارةَ عرفت رجلاً يُتقنها ؛ (فجملة « يُتقنها » نعت ، وفيها الضمير العائد) . وقد يكون متبوعًا بعطف بيان مشتمل على ذلك الضمير أيضًا ؛ نحو : الصديقَ أكرمت الوالد أباه ، وقد يكون متبوعًا

---

(١) بشرط ألا يفصل بين الفعل والمفعول به المتقدم فاصل ، غير توابع الاسم المتقدم (من : النعت والتوكيد ، والعطف البيانى ، أو العطف بالواو ، والبدل) وغير المضاف إليه ، وغير الظرف ، وغير الجار ومجروره . ويصح الفصل بالأمرين؛ الظرف والجار ومجروره معاً . كما يجوز الفصل بما لا بد منه مما يقتضيه المقام ، وذكر الضمير ، فإن كان العامل وصفاً صالحاً للعمل جاز الفصل ـ كما سيجىء فى ص ١٢٩ ـ .

(٢) المراد بالسببى للاسم : كل شىء له صلة وعلاقة بذلك الاسم ، سواء أكانت صلة قرابة ، أم صداقة ، أم عمل ، أم غير هذا مما يكون فيه جمع وارتباط بين الاسمين بنوع من أنواع الجمع والارتباط .

بعطف نسق بالواو — دون غيرها — مشتملاً على الضمير المذكور ، نحو : الزميلةُ أكرمت الوالد وأهلها . ولا يصلح من التوابع سببيٌّ غير أحد هذه الثلاثة .

ومن الممكن حذف ما حلّ محل المفعول به السابق من ضميره العائد إليه مباشرة ، أو سببيّه المشتمل على ضمير يعود عليه كذلك . ومتى وقع هذا الحذف صار الاسم المتقدم مفعولا به للفعل المتأخر عنه كما كان . وتفرّغ هذا الفعل لنصبه .

وكالأمثلة السابقة نظائرها ؛ نحو: يصاحب العاقلُ الأخيارَ . . . أنجِز الوعدَ . . . وأشباههما ؛ حيث ينصب الفعل المتصرف مفعولا به واحداً[1] ؛ يجوز أن يتقدم على عامله ، ويحل محله أحد الشيئين ؛ إما ضميره العائد عليه مباشرة ، والذى يعمل فيه الفعل الموجود النصب ، ويستغنى به عن المفعول السابق ؛ فتقول : الأخيارُ يصاحبهم العاقل — الوعدُ أنجِزْه — وإما لفظ ظاهر سببيّ يشتمل على ضمير يعود على المفعول به المتقدم ، ويشتغل الفعل الموجود بنصبه ، ويكتفى به عن ذلك المفعول ؛ فتقول : الأخيارُ يصاحب العاقل زملاءهم — الوعدُ أنْجِزْ صاحبَه . . . وهكذا ، من غير أن نتقيد فى السّبَبِيّ بأن يكون مضافاً ؛ فقد يكون مضافًا ، أو منعوتًا ، أو عطف بيان ، أو عطف نسق بالواو ، مع اشتمال كل واحد على الضمير العائد إلى الاسم السابق .

ويصح — كما سبق — حذف الضمير العائد على ذلك الاسم المتقدم ، كما يصح حذف السببىّ وما فيه من ضمير عائد عليه أيضًا ؛ فيصير الاسم المتقدم فى الحالتين مفعولا به للفعل المتأخر ، ويتفرغ هذا الفعل لنصبه بعد أن كان قد انصرف عنه إلى الضمير المباشر ، أو إلى السببىّ .

(ب) وليس من اللازم أن يكون الفعل المتصرف متعديًا بنفسه مباشرة إلى المفعول به الواحد ، وإنما يجوز أن يكون هذا الفعل قاصراً لا يتعدى إلى المفعول به إلا بمساعدة حرف جر أصلىّ ؛ نحو : فرحْت بالنصر ؛ فالفعل : « فرِح » لازم لم ينصب مفعوله (وهو : « النصر ») بنفسه مباشرة ؛ وإنما نصبه بمعونة حرف الجر :

---

(١) وقد ينصب أكثر من واحد ولكن الذى يتقدم عليه واحد فقط — كما سيأتى فى رقم ٢ من هامش ص ١٢٧ — .

«الباء» . فكلمة «النصر» فى ظاهرها مجرورة بالباء ، ولكنها فى المعنى والحكم بمنزلة المفعول به[1] ويصح فى هذه الكلمة المجرورة التى تعتبر بمنزلة المفعول به فى المعنى والحكم ، أن تتقدم وحدها — دون حرف الجرّ — على فعلها ؛ بشرط أن يحل محلها بعد حرف الجر مباشرة أحد الشيئين : إما الضمير الذى يعمل فيه الفعل معنًى وحكمًا ، والذى يعود على المفعول به المعنوى السابق ؛ نحو : النصرُ فرحت به ، وإما لفظ آخر سببىّ ، يعمل فيه الفعل ، ويشتمل على ضمير يعود على المفعول به المعنوى (الحكمىّ) السابق ، نحو : النصرُ فرحت بأبطاله[2].

ومثل هذا يقال فى النظائر : من نحو ؛ ينتصر الحقُّ على الباطل — سرْ فى طريق الخير . . . ، حيث يصح : الباطلُ ينتصر الحق عليه — الباطلُ ينتصر الحقُّ على أعوانه — طريقُ الخير سرْ فيه — طريقُ الخير سرْ فى جوانبه . . . وهكذا ، من غير أن نتقيد فى السببىّ بأن يكون مضافاً ؛ فقد يصح أن يكون واحداً من التوابع الثلاثة التى ذكرناها .

ومن الممكن حذف الضمير أو السببىّ ، فيرجع الاسم السابق إلى مكانه القديم فيعمل فيه عامله الجر .

(حـ) وليس من اللازم أيضًا أن يكون العامل فعلا ، فقد يكون[3] اسم

---

(١) ومع أنها بمنزلة المفعول به معنى وحكماً لا يجوز نصبها مع وجود حرف الجر قبلها ، كما لا يجوز — فى الرأى الأنسب — اعتبارها فى محل نصب . ولهذا لا يصح فى توابعها إلا الجر فقط

(راجع رقم٣ من هامش ص ١١٧ ثم رقم٣ من هامش ص ١٥١م ٧٠ — حيث الرأى الآخر ، والتعليق عليه .

(٢) إذا كان الاسم المشتغل عنه ظرفاً وجب فى الضمير العائد عليه أن يجر بالحرف «فى» ، نحو : يومَ الخميس سافرت فيه . وهذا هو المشهور . ويجوز حذف حرف الجر ؛ توسعاً ، فيقال : سافرته؛ طبقاً للبيان المفصل الذى سيجىء فى رقم٣ من هامش ص ٢٤٧ ورقم ١ من هامش ص ٢٥٢ .

(٣) لا يكون العامل هنا إلا فعلا متصرفاً ، أو اسم فاعل، أو صيغة مبالغة ، أو اسم مفعول . ولا يكون صفة مشبهة ، ولا تفضيلا ، ولا وصفاً آخر ، لأن ما بعد هذه الثلاثة من معمولاتها لا يكون مفعولا به. ويشترط فى هذا الوصف العامل ألا يوجد ما يمنعه من العمل فى المتقدم ؛ كاسم الفاعل المبدوء بكلمة «أل» . وكذلك إذا كان مجرداً منها ومعناه المضى المحض ، فإنه لا ينصب مفعولا به بعده ، فلا يصلح أن يوضح عاملا قبله ، أو يرشد إليه إن كان محذوفاً . فلا اشتغال فى مثل : المخترع أنا المادحه ، ولا المخترع أنا مادحه أمس . ولا اشتغال إذا كان اسم المفعول للماضى ، أو مقروناً بأل ، أو كان العامل اسم فعل؛ لأن اسم الفعل لا يتقدم معموله عليه؛ فهو لا يعمل فيما قبله ؛ والذى لايتقدمه مفعوله لا يصلح =

فاعل ، أو : اسم مفعول ، فنحو : أنا مشاركٌ الأمينَ ، نقول فيه : الأمينَ أنا مشاركه[1]ــ الأمينَ أنا مشاركٌ رفاقَه . ونحو : الحقُّ منصورٌ على الباطل ، نقول فيه : الباطلُ الحقُّ منصورٌ عليه ــ الباطلَ الحقُّ منصورعلى شياطينه .

فمتى تقدم المفعول به على عامله ، وحل محله ما يشغل مكانه ، ويغنى العامل عن ذلك المفعول به المتقدم ، فقد تحقق ما يسميه النحاة : « اشتغال العامل عن المعمول » ، ويقولون فى تعريف الاشتغال :

أن يتقدم اسم واحد[2]، ويتأخر عنه عامل يعمل فى ضميره مباشرة ، أو يعمل فى سببىٍّ للمتقدم ، مشتمل على ضمير يعود على المتقدم ؛ بحيث لو خلا الكلامُ من الضمير الذى يباشره العامل ، ومن السببىِّ ، وتفرغ العامل للمتقدم — لعمل فيه النصب لفظًا ، أو معنى (حكمًا) كما كان قبل التقدم .

فلا بد فى الاشتغال من ثلاثة أمور مجتمعة ؛ « مشغول » ، وهو : العامل ، ويسمى أيضًا : « المشتغِل » ، وله شروط عرفناها[3]. « ومشغول به » : وينطبق على الضمير العائد على الاسم السابق مباشرة ؛ كما ينطبق على اللفظ السببىِّ الذى له ضمير يعود على ذلك المتقدم . و « مشغول عنه » وهو : الاسم المتقدم الذى

= أن يكون موضحاً ولا دالا على عامل قبله محذوف ، لهذا السبب نفسه لايصح الاشتغال إذا كان العامل مصدراً ، . . . ، أو فعلا جامداً ، كفعل التعجب ، وعسى ، وليس ، وغيرها من كل ما ليس له مفعول به ، أولا يصلح أن يتقدم عليه مفعوله . هذا إلى أن العامل فى الاشتغال لا بد أن يكون مشتقاً والمصدر وما بعده مما ذكرناه هنا — ليس مشتقاً . نعم يجوز الاشتغال فى المصدر ، وفى اسم الفعل ، وفى ليس ، عند من يجيز تقديم معمول الأولين ، وخبر ليس ، نحو : محموداً لست مثله ، أى : باينت محموداً لست مثله ، وهو رأى — على قلة أنصاره — مقبول ، وفيه توسعة .

(١) سيأتى فى الجزء الثالث (باب اسم الفاعل ، م ١٠٢ ص ٢١٤ — الهامش رقم ١) ما نصه : (فى هذا المثال — وأشباهه — نجد الاسم السابق منصوباً مع أن الضمير الراجع إليه مجرور ، لكنه مجرور فى حكم المنصوب : لأن كلمة : مشارك » ، أو « مساعد » — ونظائرهما فى مثل هذا التركيب فى حكم الفعل ، وتنوينها ملحوظ ، وإن لم يكن ملفوظاً . فالضمير هنا كالضمير فى مثل : « أعليا مررت به » مجرور فى حكم المنصوب (راجع شرح المفصل ج ٦ ص ٦٩) . وانظر « ب » السابقة ص ١٢٥ .

(٢) التقييد بواحد هو الرأى الصحيح عند عدم تعدد العامل المقدر ، ولا مانع أن يكون العامل متعدياً إلى أكثر من واحد ولكن الذى يتقدم عليه هو معمول واحد له — كما سبق فى رقم ١ من هامش ص ١٢٥ — .

(٣) فى الصفحات السابقة ، وفى رقم ٣ من هامش ص ١٢٦ . وانظر رقم ١ من ص ١٣٨ .

كان فى الأصل متأخرا، مفعولا به حقيقيًّا أو معنويًّا (حكميًّا) ، ثم تقدم على عامله ،وترك مكانه للضمير المباشر، أو للسببيّ ؛ فانصرف العامل عن المفعول، واشتغل بما حل محله .

ولا بد فى هذا الاسم المتقدم أن يتصل بعامله بغير فاصل ممنوع بينهما[1] إذا

---

(١) وقد سبق فى رقم ١ من هامش ص ١٢٤ ما يجوز الفصل به .

وفى بيان «الاشتغال» وتوضيح أمره يقول ابن مالك :

إنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابقٍ فِعْلًا شَغَلْ عَنْهُ بنَصْبِ لَفْظِه أو المَحَلّْ ــ ١

فالسَّابِقَ انْصِبْهُ بِفِعْلٍ أُضْمِرَا حَتْماً ، مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أُظْهِرَا ــ ٢

(أى : إن شغل ضمير اسم سابق فعلا، عن نصب الاسم السابق لفظاً أو محلا، مثل : البيت قصدت فيه — فانصب الاسم السابق بفعل مضمر «أى : غير ظاهر ؛ لأنه محذوف» حتما ؛ أى : إضماراً حتماً ، لا مفر منه فى حالة النصب ؛ لأنه محذوف ، ويكون ذلك الفعل المحذوف موافقاً للفعل الظاهر فى الجملة من ناحية اللفظ والمعنى ، أو المعنى فقط — كما سيأتى —) ذلك تقدير البيتين ومعناهما ؛ مع ما فيهما من التواء النظم ؛ بسبب التقديم والتأخير ، والحذف .

يريد : حين يوجد اسم متقدم على فعله ، ولهذا الاسم المتقدم ضمير يعود عليه ، ويشغل فعله بدلا من نصب السابق لفظاً أو محلا — فإن ذلك الاسم السابق يجوز نصبه ولكن بفعل غير ظاهر حتما ؛ فلا يجوز إظهاره . ويكون هذا الفعل المحذوف موافقاً للفعل المذكور (فكلمة حتما : صفة لمصدر محذوف ، أى : إضماراً حتما ، فتعرب مفعولا مطلقاً ، و «بنصب» بمعنى عن : نصب ، فالباء بمعنى : «عن»)

ثم بين بعد أبيات : أن العامل قد يتعدى إلى مفعوله بمساعدة حرف جر ؛ فينصبه محلا ، (أى : حكماً) حين لا يتعدى إليه مباشرة . وعندئذ يفصلُ حرف الجر بينهما . وقد يفصل بينهما المضاف حين يكون المضاف إليه هو الضمير العائد للاسم السابق . والحكم فى حالة فصل العامل المشغول كالحكم فى حالة وصله المباشر بالمعمول ؛ فيقول :

وَفَصْلُ مَشْغُولٍ بِحَرْفِ جَــرِّ أَوْ بِإِضَافَةٍ كَوَصْلٍ يَجْرِى ــ ١٠

وصرح بعد ذلك بأن العامل هنا قد يكون فعلا أو وصفاً عاملا ؛ فالوصف العامل يساوى الفعل فيما تقدم ؛ بشرط ألا يوجد مانع يمنع الوصف من العمل ونصب مفعوله إذا تقدم ؛ فيقول :

وَسَوِّ فى ذا البابِ وَصفاً ذا عَمَلْ بالفعْلِ ، إنْ لم يَكُ مانعٌ حَصَلْ ــ ١١

وقد شرحنا من قبل — فى رقم ٣ من هامش ص ١٢٦ — نوع الوصف الذى يصلح للعمل هنا ، والمانع الذى يعوقه عن العمل ، وسبب ذلك ثم ختم الباب بالبيت التالى :

وَعُلْقَةٌ حَاصِلَةٌ بِتَــابِعِ كَعُلْقَةٍ بِنَفْسِ الاسْمِ الوَاقِعِ ــ ١٢

ومضمونه : أن السببى الخالى من الضمير إذا كان له تابع يشتمل على ضمير عائد على الاسم السابق =

كان العامل فعلا [١] . أما إن كان وصفًا فيجوز الفصل .

* * *

حكم الاسم السابق فى الاشتغال :

يجوز فى هذا الاسم السابق من ناحية إعرابه وضبط آخره ، أمران — بشرط ألاّ يوجد ما يحتّم أحدهما مما سنعرفه — .

أولهما : إعرابه مبتدأ ، والجملة بعده خبره [٢].

وثانيهما : إعرابه مفعولاً به لعامل محذوف وجوبًا ، يدل عليه ويرشد إليه العامل المذكور بعده فى الجملة ، فيكون العامل المحذوف وجوبًا مشاركًا للمذكور إما فى لفظه ومعناه معًا ، وإما فى معناه ، فقط ، ولا يصح الجمع بين العاملين ما داما مشتركين [٣]، إذ المذكور عِوض عن المحذوف . فمثال الأول : الأمينَ شاركته ، فالتقدير : شاركتُ الأمينَ شاركته . ومثال الثانى : البيتَ قعدت فيه ، التقدير : لابست البيتَ ، قعدت فيه : أو : لازمت البيت ، قعدت فيه . ومثل : الحديقةَ مررت بها ؛ أى : جاوزت الحديقة مررت بها . وهكذا نستأنس بالعامل المذكور فى الوصول إلى العامل المحذوف وجوبًا من غير أن نتقيد أحيانًا بلفظ العامل المذكور أما معناه فنحن مقيدون به فى كل حالات الاشتغال .

مع جواز الأمرين السالفين فالأول (وهو إعرابه مبتدأ) أحسن ؛ لأنه لايحتاج إلى تقديرِ عامل محذوف ، ولا إلى التفكير فى اختياره ، وفى موافقته للعامل المذكور ، وقد تكون موافقته معنوية فقط ؛ فتحتاجُ — أحيانًا — إلى كدّ الفكر [٤].

* * *

= فإن الملقة (أى : العلاقة) تحصل وتتم بين العامل والتابع كما تحصل وتتم بالاسم الواقع بعد العامل مباشرة، وهذا الاسم هو ضمير المتقدم ، أو سببيه المشتمل على ضميره . .

(١) يجوز الفصل بتوابع الاسم السابق ، — إلا العطف بحرف غير الواو — وبالمضاف إليه ، وشبه الجملة ، وغير هذا مما سبق تفصيله كاملا فى رقم ١ من هامش ص ١٢٤ .

(٢) فى هذه الصورة التى يرفع فيها الاسم السابق — تخرج المسألة من باب : «الاشتغال» كما تخرج صور أخرى ستجىء . (انظر رقم ١ من هامش ص ١٣٠) .

(٣) فإن لم يكونا مشتركين جاز أن يكون الأول مذكوراً . ومعنى هذا جواز نصب الاسم السابق بفعل مخالف للمذكور ؛ فلا اشتغال معه ؛ — كما سنوضحه فى الزيادة والتفصيل فى رقم ٢ من ص ١٣٨ — .

(٤) والبلاغيون يفرقون بين الأمرين ؛ إذ يترتب على أحدهما أن تكون الجملة اسمية ، وعلى الآخر =

والنحاة يتخيرون هذا الموضع للكلام على حكم كثير من الأسماء المتقدمة على عواملها، وينتهزون فرصة : « الاشتغال » ليَعْرِضوا أحكام تلك الأسماء ؛ سواء منها ما يدخل فى باب : « الاشتغال » وتنطبق عليه أوصافه التى عرفناها ، وما لا يدخل فيه، ولا تنطبق عليه صفاته[1]. وهم يقسمونها ثلاثة أقسام[2] : ما يجب نصبه ، وما يجب رفعه ، وما يجوز فيه الأمران .

=أن تكون فعلية ، وفرق بلاغى بين المدلولين ، مع صحتهما ؛ لهذا يقولون : إن أحسن الأمرين هو ما يتفق مدلوله مع غرض المتكلم . فإن لم يعرف غرضه فهما سيان .

(١) كالحالة التى يجب فيها رفع الاسم السابق ؛ إذ لا ينطبق عليها فى الصحيح تعريف « الاشتغال » الأصيل . ومثلها حالات الرفع الأخرى التى يكون الرفع فيها جائزاً ، فحالة الرفع بنوعيه لا ينطبق عليها – فى الصحيح – الاشتغال الحقيق ، مادام الاسم مرفوعاً .

– كما سيجىء فى « ب » من ص ١٣٢ ثم انظر رقم ٢ من ص ١٣٨ – .

(٢) الواقع أنهم يقسمونها خمسة أقسام ، « قسم يجب فيه النصب ، وقسم يجب فيه الرفع ، وقسم يجوز فيه الأمران والنصب أرجح ، وقسم يجوز فيه الأمران والرفع أرجح ، وقسم يجوز فيه الأمران على السواء » . وواضح أن هذا التقسيم يوجب النصب وحده فى بعض حالات، ويوجب الرفع وحده فى حالات أخرى كذلك ، ويجيز الأمرين فى كل حالة من الأحوال الثلاثة الباقية . ولكن هذه الإجازة قد تكون مع الترجيح أحياناً ؛ كأن يكون النصب هو الأرجح ؛ فيكون الرفع هو الراجح ، أو العكس ؛ (بأن يكون النصب هو الراجح، والرفع هو الأرجح) . واستعمال الراجح ليس معيباً ولا ضعيفاً من الوجهة اللغوية . نعم هو – مع كثرته وقوته – لا يبلغ « درجة » الأرجح فيهما ، لكن كلاهما عربى فصيح ، وهذه الأرجحية مزية يسيرة إذا كان الداعى لها أمراً بلاغياً مما يطرأ ويتغير بحسب الدواعى ، فهى ليست أرجحية ذاتية دائمة؛ وإنما هى خاضعة لأذواق البلغاء فى الصور اللغوية المختلفة؛ متفاوتة بتفاوت تلك الأزمان والدواعى؛ – لكيلا تتحجر البلاغة وتجمد عند حد لا تتجاوزه كما يصرح علماؤها – فالراجح قد يشيع ويكثر استعماله فى عصر لغوى ؛ فيكون هو الأرجح ، وعندئذ ينزل الأرجح إلى « درجة » الراجح ، ثم يتبدل الحال مرة أخرى فى عصر لغوى جديد ، فيذيع استعمال بلاغى لم يكن ذائعاً من قبل ، بل فى بيئة أخرى مع اتحاد العصر ، فيقع التغيير فى « الدرجة » كما وصفنا ؛ وهكذا دواليك . . . فالتفاوت بينهما منشؤه الأرجحية التى قد تتغير ، ولا تثبت – كما قلنا – ولو كان منشؤه القلة الذاتية المعيبة والضعف ، أو الحسن والقبح اللغويين . لوجب الاقتصار على القوى دون الضعيف ، وعلى الحسن دون القبيح . لهذا لا داعى لكثرة الأقسام ، والأحكام ، وتعدد الآراء فى كل حكم ، وما يتبعه من عناء لا طائل وراءه .

على أنا سنشير إلى أقسامهم الخمسة (فى ص ١٣٧) ، ونصف منها بالقلة ما وصفوه ، علماً بأن هذه القلة – كما سبق – ليست المعيبة فى الاستعمال ، ولا المانعة من القياس على نظائرها ؛ لأنها نسبية لاذاتية ، أى : أنها قلة عددية راجحة ، بالنسبة للكثرة العددية التى للأرجح ، ولو كانت القلة معيبة هنا ما وصفوا الضبط الوارد بها بأنه « راجح » ، وأن غيره أرجح ؛ إذ المعيب الذى لا يصلح استعماله لا يوصف بأنه راجح ولا حسن ، وفوق هذا فالخلاف محتدم فى أمر هذين الوصفين وانطباقهما أو عدم انطباقهما على بعض أقسامهم .

(ا) فيجب نصب الاسم السابق إذا وقع بعد أداة لا يليها إلا الفعل ؛ كأداة الشرط ، وأداة التحضيض[1]، وأداة العَرْض[1]، وأداة الاستفهام[2] إلا الهمزة[3] ؛ نحو : (إنْ ضعيفًا تصادفُه[4] فترفقْ به — حيثما أديباً تجالسْهُ يؤنسْك) — (هلّا حلمًا تصطنعه — ألاَ زيارةً واجبة تؤديها) — (متى عملاً تباشرُه ؟ أين الكتابَ وضعته ؟) فلا يجوز الرفع فى هذه الأمثلة ونظائرها على الابتداء. أما الرفع على أنه فاعل ، أو نائب فاعل لفعل محذوف ، أو أنه اسم لكان المحذوفة — فجائز[5] . ومن الأمثلة للرفع قوله تعالى : (وإنْ أحدٌ من المشركين استجارك فأجِرْهُ . . .) ، وقول الشاعر :

(١ و ١) التحضيض هو : الحث وطلب الشىء بقوة وشدة تظهر فى نبرات الصوت وكلماته ، والعرض : طلب الشىء برفق وملاينة ، تعرف من نبرات الصوت ، وصياغة كلماته أيضاً . وكثير من أدواتهما مشترك بينهما ؛ مثل : — هلاّ — ألاَ — ألاّ — لولا — لوما ...(ولهذه الأدوات باب خاص — فى ج ٤ م ١٦٢ — يفصل أحكامها المختلفة التى منها : اختصاصها بالفعل إذا كانت للتحضيض أو العرض) .

(٢) إنما تكون أدوات الاستفهام مختصة بالفعل وحده إذا وقع بعدها فى جملتها ؛ كالمثالين المذكورين ؛ بخلافها فى نحو : متى العمل ؟ — أين الكتاب ؟ لخلو كل جملة من فعل بعد أداة الاستفهام . أى : أن وجود الفعل بعد أداة الاستفهام — غير الهمزة ؛ لأنها ليست مختصة بالأفعال ، بل تدخل عليها كما تدخل على الأسماء — ووقوعه متأخراً عنها فى جملتها ، يجعل هذه الأداة مختصة بالدخول على الفعل .

(٣) لما تقدم من أنها غير مختصة بالأفعال . وفى هذا الموضع الذى يجب فيه النصب يقول ابن مالك :

والنَّصبُ حتْمٌ إن تلا السّابقُ ما يَختَصُّ بِالفعل ؛ كإنْ ، وحيثُما — ٣

(تلا السابق : أى : وقع الاسم السابق بعد ما يختص بالفعل . . .)

(٤) المضارع هنا مرفوع لا يصح جزمه ، لأنه ليس فعلا للشرط ؛ لأن الشرط المجزوم هو الفعل المحذوف مع فاعله ، وموضعهما ؛ بعد أداة الشرط مباشرة . — بغير فاصل — أما هذا الفعل المذكور فهو مع فاعله جملة مضارعية مفسِّرة يتحتّم رفع مضارعها ، وهى تفسر الجملة الفعلية التى حذفت وبقى معمولها المنصوب ، والتى بعد أداة الشرط مباشرة . فالمفسَّر جملة ، وكذلك المفسِّر . ولا يصح أن يكون الفعل المذكور هو المفسِّر وحده ، بالرغم من أنه المرشد للفعل المحذوف ، والدال عليه . وسيجىء فى الزيادة والتفصيل (فى رقم ٤ من ص ١٣٩ وما بعدها) بيان مناسب عن الفعل إذا كان هو المفسر وحده ، وأنه يكون كذلك عند رفع الاسم الواقع بعد أداة الشرط ، باعتباره مرفوعاً لفعله المحذوف . . . ، وعن الجملة الفعلية إذا كانت بتمامها هى المفسرة ، وليس الفعل وحده .

(٥) سيجىء فى الزيادة والتفصيل (ص ١٣٨ رقم ٣ و ٤ وما بعدهما) إيضاح واف عن النصب الواجب ومكانه ، ثم عن هذا الرفع وما يقال فيه ، ثم تعقيبه بعرض للرأى السديد .

وليس بعامرٍ بنيانُ قومٍ إذا أخلاقُهُمْ كانت خرابا

وقول الآخر :

وإذا مَطلبٌ كسَا حُلَّةَ العا رِ فبُعداً[1] لمن يرومُ نَجازَهُ[2]

التقدير : وإن استجارك أحد من المشركين استجارك . . . — وإذا كانت أخلاقهم كانت . . . [3] — وإذا كسَا مطلب كسا حلة العار . . . وهكذا[4].

* * *

(ب) ويجب[5] رفع الاسم السابق :

١ — إذا وقع بعد أداة لا يليها إلا الاسم ؛ فلا يجوز أن يقع بعدها فعل ؛ مثل : إذا « الفجائية »[6]؛ نحو : خرجت فإذا الرفاقُ أشاهدهم ؛ فيجب رفع كلمة : « الرفاق » ولا يجوز نصبها على الاشتغال بفعل محذوف ؛ لأن « إذا الفجائية » لا يقع بعدها الفعل مطلقًا ؛ لا ظاهراً ولا مقدراً .

---

(١) فهلاكاً (دعاء بالهلاك) .

(٢) إنجازه ، والحصول عليه .

(٣) ومثله قول الشاعر :

وما استعصى على قومٍ منالٌ إذا الإقدامُ كان لهم ركابا

(٤) ومن الأمثلة أيضاً قول الشاعر :

إذا أنت أُعطِيت الغنى ثم لم تَجُدْ بفضل الغِنَى أُلفِيت مالَكَ حامدُ

الأصل : أُعطيت أُعطيت الغنى فحذف الفعل : « أُعطى الأول » ، وبقى نائب فاعله : « التاء » وهو ضمير واجب الاتصال ، لا يستقل بنفسه ، فأتينا مكانه بضمير منفصل له معناه وحكمه ، وهو : أنت .

ومثل هذا يقال فى كلمة : « نحن » من قول الشاعر :

ترى الناسَ ما سرْنا يسيرون خلفنا وإن نحن أوْمأْنا إلى الناس وَقَفُوا

الأصل : وإن أومأنا أومأنا . حذف الفعل الأول ، وبقى فاعله : « نا » وهو ضمير متصل لا يستقل بنفسه ، فأتينا مكانه بما يصلح محله ، وهو : « نحن »

وكذلك الضمير : « نحن » فى قول الآخر :

إذا نحن ناصَرْنا امرأً ساد قومه وإن لم يكن من قبل ذلك يُذْكَرُ

(انظر ما يوضح هذا فى ص ١٤١ وما بعدها)

(٥) وهذه الحالة — كغيرها من حالات الرفع الواجب والجائز — ليست داخلة فى الاشتغال الأصيل (انظر رقم ١ من هامش ص ١٣٠) .

(٦) سبق إيضاح لها فى ج ١ ص ٤٨٢ .

ومثل « إذا » الفجائية أدوات أخرى ؛ منها : « لام » الابتداء فى نحو : إنى لَلْوالدُ أطيعه ، فلا يجوز نصب كلمة : « الوالد » على الاشتغال ، ولا اعتبارها مفعولا به لفعل محذوف مع فاعله ؛ لأن لام الابتداء لا تدخل على المفعول به .

ومنها : واو الحال الداخلة على الاسم الذى يليه المضارع المثبت ، فى مثل : أسرعُ والصارخُ أغيثه ، فلا يصح نصب « الصارخ » على اعتباره مفعولا به لفعل محذوف مع فاعله ، وتقديرهما : « أغيث× » ، والجملة من الفعل المحذوف مع فاعله فى محل نصب على الحال . — لا يصح هذا ؛ لأن الجملة المضارعية التى مضارعها مثبت ، غير مسبوق بلفظ : « قَدْ »... ، لا تقع حالا — على الأرجح — إذا كان الرابط هو : « الواو » فقط [1] ؛ كهذا المثال وأشباهه .

ومنها : « ليْت » المتصلة « بما » الزائدة ؛ فلا نصب على الاشتغال فى مثل : ليتَما وفيٌّ أصادقُه ؛ لأن « ما » الزائدة لا تُخْرِج « ليت » من اختصاصها بالأسماء ؛ إذ يجوز إعمال « ليت » وإهمالها ؛ فالمنصوب بعدها اسم لها . ولا يصح أن يقع بعدها فعل مطلقًا .

٢ — وكذلك يجب رفع الاسم السابق إذا وقع قبل أداةٍ لها الصدارة فى جملتها ؛ — فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها — ، وبعد تلك الأداة العامل ، مثل أداة الشرط ، والاستفهام [2] ، وما النافية ، ولا النافية الواقعة فى جواب قسم . . . [3] ؛ فلا يصح نصب الاسم السابق فى نحو : الكتابُ إنْ استعرته فحافظْ عليه — المريضُ هل زرته ؟ — الحديقةُ ما أتلِفُ زروعها — والله الذنوبُ لا أرتكبها . . . ؛ لأن هذه الأدوات لها الصدارة ، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها ؛ (أى : لا يجوز أن يتقدم

---

(١) كما سيجىء فى ص ٣٩٨ من باب الحال .

(٢) انظر رقم ٢ من هامش ص ١٣١ .

(٣) ومما لا يعمل ما بعده فيما قبله : أدوات التحضيض والعرض ، ولام الابتداء ، وكم الخبرية ، والحروف الناسخة ، « ما عدا أنّ » ، والموصول ، والموصوف ، وحروف الاستثناء . فكل هذا لا يعمل ما بعده فيما قبله ؛ فلا يصلح دالا على المحذوف . فلا يصح النصب فى الأسماء التى فى أول الجمل التالية : التائهُ هلا أرشدته — الضالّ ألا هديته — الخائف لأنا مؤَمّنه — المرمُ كم مرةٍ زرته ! ! — الخيرُ إنى أحببه — النزيه الذى أصطفيه — الغناءُ فن أهواه — شاع ما المال إلا ينفقه العاقل فى النافع . أما حرفا التنفيس فالشائع جواز النصب والرفع فى الاسم الذى يسبقهما ؛ نحو الرسالةُ سأكتبها — القصيدةُ سوف أحفظها .

معمولها عليها ، ولا معمولٌ لعامل بعدها) . وما كان كذلك لا يصلح أن يكون دالاًّ على عامل محذوف يماثله ، ولا مرشداً إليه(١). ومثلها : أدوات الاستثناء ؛ فلا نصب فى نحو : ما السفر إلا يحبه الرحَّالون(١). . .

* * *

(حـ) ويجوز الأمران(٢) ، فى غير القسمين السالفين ، فيشمل ما يأتى :

١ — الاسم — المشتغَل عنه — الذى بعده فعل دال على طلب ؛ كالأمر(٣)، والنهى ، والدعاء ؛ نحو : الحيَوانُ ارحمْهُ — الطيورُ لا تعذبْها — اللهم

(١ و ١) لأن ما لا يصلح أن يكون عاملا بنفسه لا يصلح أن يكون مفسِّراً لعامل محذوف .

وفى وجوب الرفع يقول ابن مالك :

وَإِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا بِالابْتِدَا يَخْتَصُّ فالرَّفْعَ الْتَزِمْهُ أَبَدَا — ٤

كَذَا إِذَا الفِعْلُ تَلَا مَا لَمْ يَرِدْ مَا قَبْلُ مَعْمُولًا لِمَا بَعْدُ ، وُجِدْ — ٥

ومعنى البيتين : إن تلا الاسم السابق ما يختص بالابتداء ... — أى : إن وقع الاسم السابق بعد لفظ مختص بالدخول على المبتدأ — فالتزم رفع ذلك الاسم السابق .

كذلك يجب رفع الاسم السابق إذا كان الفعل المشتغِل قد وقع بعد لفظ لا يرد ما قبله معمولا لعامل بعده . «الفعل تلا ما لم يرد ما قبل معمولا لما بعد وجد » أى : تلا الفعل شيئاً ، لم يرد ما قبل ذلك الشىء معمولا لما وجد بعده . وفى هذا البيت شىء من التعقيد .

(٢) مع ملاحظة أن المسألة لا تكون من باب : « الاشتغال » فى حالة ضبط الاسم السابق بالرفع — كما سبق فى رقم ١ من هامش ص ١٣٠ — .

(٣) سواء أكان الأمر بصيغة فعل الأمر ؛ نحو : التردُّدُ اجتنبه ، أم بلام الأمر الداخلة على المضارع ؛ نحو : الترددُ لتجتنبه .

« ملاحظة » : هذا من المواضع التى يعدها النحاة جائزة النصب والرفع ولكن النصب عندهم أرجح ؛ بحجة «أن الإخبار بالطلب عن المبتدأ قليل ، وخلاف القياس ؛ لعدم احتماله الصدق والكذب إلا بتأويل . . . بل قيل بمنعه . وإنما اتفقت السبعة على الرفع فى آية السرقة (وهى قوله تعالى : « والسارقُ والسَّارقةُ فاقطعُوا أيدِيَهما . . . » لأنه ليس مما نحن فيه ؛ لتقديره عند سيبويه : « مما يُتلَى عليكم حكم السَّارق . . . » فخبره — وهو الجار والمجرور — محذوف ، والفعل (اقتلُوا ..) بعده مستأنف لبيان الحكم ؛ فالكلام جملتان ، لأن هذا ليس من مواضع دخول الفاء فى الخبر عنده . أما عند المبرد فالجملة الفعلية خبر ودخلته الفاء لما فى المبتدأ من معنى الشرط ؛ ولهذا امتنع النصب ؛ لأن ما بعد فاء الجزاء وشبهها لا يعمل فيما قبلها . . .) ا هـ كلام الخضرى . ومثله فى الصبان وغيره .

الشهيدَ ارحمْ ، أو : الشهيدَ رحمَه الله . . .

وكذلك إن وقع الاسم السابقُ بعد أداة يغلب أن يليها فعل، كهزة الإستفهام ، نحو : أطائرةً ركبتها ؟ وكأدوات النفى الثلاثة : (ما – لا – إنْ –) ؛ نحو : ما السفهَ نطقته – لا الوعدَ أخلفته ، ولا الواجبَ أهملته – إنْ السوءَ فعلته . ومثل : «حيث» المجردة من «ما» ، نحو : اجلس حيث الضيفَ أجلسته .

وكذلك إن وقع الاسم السابق بعد عاطف تقدمته جملة فعلية ، ولم تفصل كلمة : «أمَّا»[1] بين الاسم والعاطف ؛ نحو : خرج زائر والقادمَ استقبلته ، فلو فصلتْ «أمَّا» بينهما كان الاسم «المشتغَل عنه» فى حكم الذى لم يسبقه شىء ؛ نحو : خرج زائر ، وأمَّا المقيم فأكرمته .

فالأمثلة فى كل الصور السابقة وأشباهها ، يجوز فيها الأمران . النصب والرفع . وجمهرة النحاة تدخلها فى النوع الذى يجوز فيه الأمران قياساً ، والنصب أرجح[2] عندهم . وحجتهم : أن الرفع يجعل الاسم السابق مبتدأ ، والجملة الطلبية بعده خبر ، ووقوع الطلبية خبراً – مع جوازه – قليل بالنسبة لغير الطلبية . أو يجعل الاسم السابق مبتدأ بعد همزة الاستفهام ونحوها ، ووقوع المبتدأ بعدها – مع جوازه – قليل أيضاً، لكثرة دخولها على الأفعال دون الأسماء، أو يجعل الجملة الاسمية بعده إذا كانت غير مفصولة بأما[1]، معطوفة على الجملة الفعلية قبله ؛

---

(١) كان الفاصل المراد هنا – غالباً – هو : «أما» ؛ لأن ما ما بعدها مستأنف ، ومنقطع فى إعرابه عما قبلها : فلا أثر للفصل بغيرها (راجع الأمر الثالث ص ١٣٨) .

(٢) وإلى الأمور التى مرت فى القسم الأول يشير ابن مالك ، ويبين أن المختار النصب فيقول :

واخْتِيرَ نَصبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ذِى طَلَبْ وبعدَ ما إيلاؤُه الفِعلَ غلَبْ – ٦

وبَعْدَ عاطف – بلَا فصْلٍ على معمُولِ فِعلٍ مُستقِرٍّ أوَّلَا . . – ٧

يريد : أن النصب والرفع جائزان فى أمور ، ولكن النصب هو المختار فيها ؛ وذلك حين يقع الاسم السابق قبل فعل دال على الطلب ، (انظر رقم٣ من هامش الصفحة السابقة لأهميته) أو : بعد شىء غلب إيلاؤه الفعل ، (أى : غلب أن يليه ويقع بعده الفعل ؛ كهمزة الاستفهام) ،

وكذلك بعد عاطف يعطف الاسم السابق على معمول لفعل آخر مذكور أول جملته بغير فصل بين العاطف والمعطوف . وصياغة البيت الثانى عاجزة عن تأدية المراد منه؛ إذ المراد أن الاسم المشتغَل عنه =

والعطف على جملتين مختلفتين فى الاسمية والفعلية – مع صحته – قليل .

٢ – الاسم السابق (أى : المشتغَل عنه) الواقع بعد عاطف غير مفصول بالأداة : « أمَّا » وقبله جملة ذات وجهين [1]، مع اشتمال التى بعده فى حالة نصبه على رابط يربطها بالمبتدأ السابق [2] ؛ – كالضمير العائد عليه ؛ أو الفاء المفيدة للربط به – ؛ نحو : (النهرُ فاض ماؤه صيفًا، والحقولُ سقيناها من جداوله) – « العلم الحديث نجح فى غزو الكون السماوى ، فالعلومُ الرياضية ، استلهمها الغزاة قبل الشروع) . فيصح رفع كلمتى : « الحقول – والعلوم » على اعتبار كل منهما مبتدأ، خبره الجملة الفعلية بعده . وهذه الجملة الاسمية معطوفة على الاسمية التى قبلها . ويجوز نصب الكلمتين على أنهما مفعولان لفعل محذوف ، والجملة من هذا الفعل المحذوف وفاعله معطوفة على الجملة الفعلية الواقعة خبراً قبلهما . وفى الحالتين تتفق الجملتان المعطوفتان مع الجملتين المعطوف عليهما فى ناحية الاسمية أو الفعلية ؛ فيجرى الكلام على نسق واحد، ولهذا يتساوى [3] الأمران .

= يجوز فيه الأمران ، والنصب أرجح إذا كان ذلك الاسم واقعاً – مباشرة – بعد عاطف يعطف جملته التى تحتويه ، على الجملة الفعلية قبله والتى استقر مكان فعلها فى أولها ، سواء أكان المعمول فى الجملة الفعلية السابقة مرفوعاً ؛ مثل : غاب حارس وحارساً أحضرته (فكلمة « حارس » الأولى فاعل وهو معمول الفعل : غاب) أم معمولا منصوباً ، نحو : صافحت رجلا ، وجنديا كلمته (فكلمة : « رجلا » مفعول ، وهو معمول الفعل : صافَح) فنصب الاسم المشتغَل عنه يقتضى أن يكون مفعولا لفعل محذوف يوضحه المذكور بعده . والجملة من الفعل المحذوف وفاعله معطوف على الجملة التى قبلها ، فالعطف عطف جملة فعلية على جملة فعلية ، وليس عطف مفردات . فلا معنى لقول ابن مالك إن العطف على معمول فعل مستقر فى أول جملته التى قبل العاطف . ذلك أن المعمول فى الجملة السابقة ليس معطوفاً عليه كما أوضحنا . ولكن ضيق الوزن وضرورة الشعر أوقعاه فى التعبير القاصر . وقد تأوله النحاة بأن التقدير : وبعد عاطف – بلا فصل – على جملة بمعمول فعل مستقر أولا . . . ومهما كان العذر فإن الخير هو فى اختيار الأسلوب الناصع الوافى الذى لا يحوى عيباً ، ولا يتطلب تأويلا أو تقديراً .

(١) وهى الجملة الاسمية التى يكون المبتدأ فيها اسما خبره جملة فعلية ؛ مثل : الشجرة ظهر ثمرها – الفاكهة طاب طعمها . (ومنها : الجملة التعجبية . ولكن التعجبية لا تصلح فى هذا الموضع) أو : هى جملة اسمية صدرها مبتدأ ، وعجزها جملة فعلية ، كقولهم : النبيل زادته النعمة نبلا وشرفاً ، واللئيم زادته النعمة لؤماً وبطراً . – الحر ينتصر لكرامته ، والذليل يمتهنها .

(٢) لأنها حينئذ تكون معطوفة على الخبر ، فلا بد فيها من رابط كالخبر (راجع الأشمونى والصبان) .

(٣) وفى هذا يقول ابن مالك : =

٣ – الاسم السابق (المشتغل عنه) الواقع فى غير ما سبق . نحو الرياحين زرعتها . والنحاة يجيزون الأمرين ويرجحون الرفع ؛ لأنه لا يحتاج إلى تقدير عامل محذوف [1] .

« ملاحظة » بانضمام هذه الأقسام الثلاثة (١ ، ٢ ، ٣) إلى القسم الذى يجب فيه النصب فقط ، والقسم الذى يجب فيه الرفع فقط . . . ، تنشأ الأقسام الخمسة التى عرضها النحاة فى هذا الباب ، وارتضوها وجعلوا لكل منها حكماً . وقد أشرنا [2] إلى أنه يمكن إدماج بعضها فى بعض ، وجعلها ثلاثة ، اختصاراً وتيسيراً .

ـ وإنْ تلَا المعطوفُ فعلًا مُخْبَرا بهِ عنِ اسمٍ فَاعطِفَنْ مُخيَّرَا ــ ٨

يريد : إن وقع الاسم السابق بعد حرف عطف قبله فعل ، وهذا الفعل – مع فاعله – خبر عن مبتدأ قبلهما وقبل حرف العطف ، فلك الخيار فى هذه الحالة أن تعطف ما بعد حرف العطف على ما قبله مباشرة ، عطف جملة فعلية على الجملة الفعلية السابقة ، وأن تعطف ما بعد حرف العطف على كل ما قبله ، عطف جملة اسمية على نظيرتها الاسمية. وقد شرحنا توجيه كل حالة من هاتين الحالتين المتساويتين فى الصحة ، شرحاً يوضح هذا البيت الغامض المبتور .

(١) وفى حالة الرفع لا تكون المسألة من باب « الاشتغال » – كما كررنا فى كل حالات الرفع الواجب والجائز – وفى هذا يقول ابن مالك :

والرفعُ فى غَيْرِ الَّذِى مرّ رجَحْ فَما أُبِيح افعلْ . ودعْ ما لَمْ يُبحْ ـ ٩

(٢) فى رقم ٢ من هامش ص ١٣٠ .

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

١ – زاد فريق من النحاة شروطًا أخرى للاشتغال رفضها سواه ؛ بحجة أنها لا تثبت على التمحيص . وهذا رأى سديد حملنا على إهمالها ؛ ادخاراً للجهد ، وإبعاداً لنوع من الجدل لا خير فيه للنحو .

٢ – أشرنا قريبًا [1] إلى صحة أن يكون الاسم السابق المنصوب مفعولا به لفعل محذوف ، يخالف الفعل المذكور بعده فى جملته ، ولا يكون له صلة بلفظه ولا بمعناه ؛ وذلك حين تقوم قرينة تدل على هذه المخالفة : كأن يقال : ماذا اشتريت ؟ فتجيب : كتابًا أقرؤه . « فكتابًا » مفعول به لفعل محذوف تقديره : اشتريت كتابًا أقرؤه ؛ فالفعل المحذوف مخالف للمذكور فى لفظه ومعناه ؛ فلا تكون المسألة من باب « الاشتغال » ، ولا يكون العامل الثانى صالحًا للعمل فى المفعول به السابق ، ولا مفسراً لعامله المحذوف . وفى هذه الحالة التى يختلف فيها الفعلان : المحذوف والمذكور ، لا يكون الحذف واجبًا ، وإنما يكون جائزاً [2] ، فيصح فى الفعل المحذوف أن يذكر . أما الحذف الواجب فى : « الاشتغال » ؛ فلا يصح الجمع بينهما ؛ لأن الثانى بمنزلة العوض عن الأول ؛ ولا يجمع بين العوض والمعوض عنه [3] .

٣ – إنما يقع « الاشتغال » بمعناه العام الذى يشمل الاسم السابق المرفوع بعد أدوات الشرط ، والتحضيض والاستفهام ، غير الهمزة ، – كما سبق – فى الشعر ؛ فقط ؛ للضرورة . وأما فى النثر فلا يحسن بعد تلك الأدوات إلا صريح الفعل [4]

---

(١) فى رقم ٣ من هامش ص ١٢٩ .

(٢) ما لم يوجد سبب آخر غير الاشتغال يوجبه .

(٣) لا يصح الجمع بين العوض والمعوض عنه . وهذا أسلم من قولهم : لا يصح الجمع بين التفسير والمفسَّر ، « أى : المفسر والمفسَّر » لأنه يصح أحياناً الجمع بين هذين كما فى التفسير بما بعد الحرف : « أىْ » وكالتفسير بعطف البيان ، وبواو العطف التى تفيد التفسير . . . – كما سيجىء فى ص ١٤٣ – ومن هنا كان التعبير بعدم جواز الجمع بين العوض والمعوض عنه هو الأسلم والأدق .

(٤) يقول النحاة : إن وقوعه فى النثر مستقبح ، ولو وقع فيه لجاز مع القبح .

. . . .
. . . .

ويستثنى من أدوات الشرط ثلاثة أشياء ؛ يقع بعدها الاشتغال نثراً ونظماً .

أولها : أدوات الشرط التي لا تجزم ؛ ومنها : إذا – ولو – مثل قوله تعالى : (إذا السماء انشقت . . .) إلخ ، ومثل : لو الحربُ امتنعت لطابت الحياة .

وثانيها : « إنْ » ، بشرط أن يكون الفعل في التفسير ماضياً لفظاً ، نحو : إنْ علماً تعلمتَه فاعمل به ، أو ماضياً معنى[1] فقط ، نحو : إنْ علماً لم تتعلمه فاتتك فائدته . فإن كان فعل التفسير مضارعاً مجزوماً[2] لم يقع الاشتغال بعده إلا في الشعر ، دون النثر .

وثالثها : « أمّا » الشرطية . ولكن لا يجب نصب الاسم بعدها ؛ لأن الاسم يليها حتماً[3] ، ولو كان الفعل مذكوراً بعده ؛ نحو : قوله تعالى : (وأما ثمودُ فهديناهم . . .) فقد قرئ « ثمودُ » بالرفع على الابتداء ، وبالنصب على الاشتغال . وفي حالة النصب يجب تقدير العامل بعد الاسم المنصوب ، وبعد الفاء معاً ؛ لأن « أمّا » لا يليها إلا الاسم[4] ولا يفصل بينها وبين الفاء إلا اسم واحد ، والتقدير – كما يقولون – وأما ثمودَ فهدَيناهم[5] هديناهم . وللبحث تحقيق .

٤ – من الأصول النحوية أن المحذوف قد يحتاج – أحياناً – إلى شيء مذكور يفسره ، ويدل عليه . وقد يكون التفسير واجباً ، كما في باب : « الاشتغال » . وفي هذا الباب إن كان المحذوف جملة فعلية فتفسيره لا يكون إلا بجملة مذكورة في الكلام ، مشاركة للمحذوفة في لفظها ومعناها معاً ، أو في المعنى فقط ؛ نحو :

---

(١) كالمضارع الداخلة عليه « لم » فإنها – في الأغلب – تقلب زمنه للمضي .

(٢) انظر سبب الجزم في رقم ٢ من هامش ص ١٤١ .

(٣) كما تقدم هنا ، وفي رقم ١ ص ٩٠ .

(٤) وقد عرفنا أن شرط وجوب النصب وحده أن تكون الأداة الشرطية مختصة بالدخول على الأفعال دون الأسماء . وليست « أما » كذلك . لأنها لا تدخل إلا على الاسم .

لهذا كان الاقتصار على نصب الاسم السابق غير واجب ، بل يجوز فيه الأمران .

(٥) للآية السالفة بيان هامّ يجيء في الجزء الرابع – آخر باب : « أمّا الشرطية » م ١٦١ ص ٤٧٤ – عند الكلام على حذف « أمّا » كالذي في قوله تعالى : (« وربَّكَ فكبِّرْ ، وثيابَك فطهِّرْ ، والرُّجْزَ فاهجُرْ . . . ») .

. . . .
. . . .

العظيمَ نافسته — المصنعَ وقفت فيه . التقدير : نافست العظيم نافسته — لابست المصنع وقفت فيه . أو نحو ذلك مما يؤدى إلى الغرض فى الحدود المرسومة . ولا يصح هنا تفسير الجملة بغير جملة مثلها على الوجه السابق .

وإن كان المحذوف فعلاً فقط أو وصفًا عاملاً يشبهه ، ويحل محله ، جاز أن يُفَسَّر كل منهما بفعل أو بما يشبهه ، تفسيراً لفظيًّا ومعنويًّا معاً ، أو معنويًّا فقط والأفضل التماثل عندعدم المانع بأن يفسر الفعلُ نظيره الفعل ، ويفسِّر الوصفُ نظيره الوصف ، نحو : إنْ أحدٌ دعاك لخير فاستجبْ — ما الصلحَ أنت كارهه . التقدير : إن دعاك أحد ، دعاك لخير فاستجبْ — ما أنت كاره الصلحَ — أنت كارهه .

ويدور بين النحاة جدل طويل فى موضع الجملة المفسِّرة ؛ أيكون لها محل من الإعراب ، أم ليس لها محل ؟ وقد يكون الأنسب الأخذ بالرأى القائل إنها تساير الجملة المحذوفة « المفسَّرة » وتماثلها فى محلها الإعرابى وعدمه ، كما تماثلها فى لفظها ومعناها على الوجه السالف . وعلى هذا إن كانت الجملة المحذوفة (المفسَّرة) لا محل لها من الإعراب فالمفسِّرة كذلك لا محل لها من الإعراب ؛ نحو : البحرَ أحببته ، أى : أحببت البحر أحببته ؛ فالجملة التفسيرية لا محل لها من الإعراب ؛ لأن الأصلية المحذوفة كذلك . وإن كانت الجملة المحذوفة (المفسَّرة) لها محل من الإعراب ؛ فالتى تفسرها تسايرها وتماثلها فيه ؛ نحو قوله تعالى : (إنا كلَّ شىء خلقْناه بقدَر) ، أى : إنا خلقْنا كلَّ شىء خلقْناه بقدر ؛ فالجملة المحذوفة (المفسَّرة) فى محل رفع خبر « إنّ » فالتى تفسرها . كذلك فى محل رفع خبر . ونحو : العقلاءُ الواجبَ يؤدونه ؛ أى : العقلاءُ يؤدون الواجب يؤدونه ، فالجملة المحذوفة (المفسَّرة) فى محل رفع خبر المبتدأ ، والمفسِّرة فى محل رفع خبر المبتدأ كذلك . وفى قوله تعالى : (وعدَ الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرةٌ) ... تقع الجملة الاسمية (المفسِّرة) مفعولاً به فى محل نصب ؛ لأن المحذوف المفسَّر مفعولٌ به منصوب ؛ إذ التقدير : « الجزاءَ ، أو الجنةَ وعدَ الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات ، لهم مغفرة ... » ؛ فجملة : « لهم مغفرة » هى المفسرة للمفعول به المحذوف[1] .

---

(١) ولا يصح أن تكون هى المفعول الثانى للفعل : « وعد » لأنه من باب « كسا » ، أى : من الأفعال التى لا يقع فيها المفعول الثانى جملة .

. . . .

. . . .

ولا تكون الجملة هى المفسِّرة فى باب الاشتغال إلا حين يكون الاسم السابق منصوبًا كالأمثلة السالفة ؛ فإن كان مرفوعًا للمحذوف فالمحذوف هو فعله وحده[1] ويتعين أن يكون مفسِّرهُ هو الفعل المذكور وليس الجملة، ولا بد – عند المحققين – أن يكون هذا الفعل المذكور (المفسِّر) مسايراً للمحذوف (المفسَّر) فى حكمه وإعرابه اللفظى ، والتقديرى ، والمحلى . . . مثل إنْ العتابُ يكثُرْ يؤدِّ إلى القطيعة، التقدير : إن يكثُرْ العتابُ – يكثُرْ – يؤدِّ إلى القطيعة . فالمفسِّر هو الفعل : « يكثُرْ » الثانى ، وهو مضارع مجزوم كالأول المحذوف[2]. ومثل : إذا العنايةُ تُلاحظُك عيونُها فلا تَخفْ شيئًا . التقدير : إذا تُلاحظُك العناية تُلاحظُك عيونها ، فالمفسِّر فى المثال هو الفعل : « تلاحظُ » وحده ، وهو كالأول فى حكمه

---

(١) كما أشرنا فى رقم ٤ من هامش ص ١٣٢ وفى ص ١٤٠ . سواء أكان الفعل مبنياً للمعلوم أم للمجهول ، تاماً أم ناقصاً ؛ مثل كان . كل هذا على حسب السياق ، وعلى مقتضاه يعرب الاسم المرفوع فاعلا ، أو نائب فاعل ، أو اسما لكان . . . . مثل : إنْ بردٌ اشتد فاحترس – إنْ علىٌّ أُتقِن فلازمه – وقول الشاعر : وليس بعامر بنيانُ قوم إذا أخلاقهم كانت خرابا –

ومثل هذا : المرء مجزىٌّ بعمله إن خير كان فجزاؤُه خير . . . ، التقدير :(إن اشتد برد – اشتد – فاحترس) – (إن أُتقن علىٌّ – أُتقِن – فلازمه) – (المرء مجزىٌّ بعمله ، إن كان فى عمله خير – كان – فجزاؤه خير . . .) – إذا كانت أخلاقهم – كانت – . .

(٢) ما سبب الجزم؟ خلاف فيه. وجاء فى الصبان ما نصه :« (قال أبو على : الفعل المذكور والفعل المحذوف فى نحو قوله : « لا تجزعى إنْ منفساً أهلكته » . مجزومان محلا ؛ وجزم الثانى ليس على البدلية ؛ إذ لم يثبت حذف المبدل منه . بل على تكرير « إنْ »، أى : إن أهلكت منفساً إن أهلكته . وساغ إضمار « إنْ » أى : وإن لم يسغ إضمار لام الأمر إلا فى ضرورة ، لاتّساعهم فيها ، ولقوة الدلالة عليها بتقديم مثلها . واستغنى بجواب « إنْ الأولى » عن جواب الثانية)» ا هـ .

لكن ما ورد فى كلامه من أنّ حذف المبدل منه لم يثبت ، هو مخالف لما قالوه من أنه قد يحذف فى بعض الصّور ، وسيجىء فى الجزء الرابع – باب البدل ، م ١٢٣ ص ٦٥٢ – أحكام متفرقة ؛ منها الحكم : « د » ونصه : (« قد يحذف المبدَل منه ، ويستغنى عنه بالبدَل بشرط أن يكون المبدَل منه فى جملة وقعت صلة موصول» ؛ نحو أحسنْ إلى الذى عرفتَ المحتاج . أى : الذى عرفته المحتاج ؛ فكلمة : « المحتاج » يصح أن تكون بدلا من الضمير المحذوف) . ا هـ ويصح فيها إعرابات أخرى ذكرت هناك .

. . . .

. . . .

الإعرابى . ومثل :

إذا الملكُ الجبَّارُ صعَّر خدّه[1] مشينا إليه بالسيوف نعاتبه

أى : إذا صعَّر الملك خدّه ، صعّره ، فالمفسِّر هو الفعل الماضى وحده (صعَّر) ومثل :

فمَن نحنُ نُؤْمِنه[2] يَبِتْ وهْو آمنٌ ومن لا نُجِرْه يُمْسِ منا مُفزَّعا

التقدير : فمن نُؤْمنْه يبتْ وهو آمن . . . فالمفسِّر هو الفعل « نؤمن » وحده ، وهو مجزوم كالفعل المفسَّر المحذوف . وكلمة : « نحن » فى البيت ضمير فاعل للفعل المحذوف . وقد برزَ هذا الضمير — بعد استتاره الواجب — بسبب حذف فعله وحده ؛ إذ لا يبقى الفاعل مستتراً بعد حذف عامله . فإذا رجع العامل وظهر ، عاد الضمير الفاعل إلى الاستتار كما كان . فإن ظهر مع ظهور عامله لم يعرب — فى الرأى الشائع — فاعلاً ؛ وإنما يعرب توكيداً لفظيًّا للضمير المستتر المماثل له ؛ وينطبق هذا الكلام على البيت التالى :

فإن أنتَ لم ينفعْك علمك[3] فانتسبْ لعلك تَهديك القرون الأوائل

التقدير : فإن لم تنتفعْ لم ينفعك علمك . . . وأشباه هذا . فالفعل « ينفع » هو وحده المفسِّر للفعل المحذوف ، وهو مُساير لذلك المحذوف فى الجزم والنفى معًا . والضمير البارز « أنت » فاعل الفعل المحذوف ، وكان مستتراً وجوبًا فيه ، فلما حذف الفعل برز فى الكلام فاعله المستتر ، ولما رجع الفعل إلى الظهور فى الجملة الأخيرة عاد فاعله الضمير إلى الاستتار . كما كان أولاً . ومثله قول الشاعر :

---

(١) صعر خده : حوله إلى جهة لا يرى فيها الناسَ ؛ تكبراً منه وترفعاً .

(٢) بمعنى : نؤَمِّنْه ، أى : نمنحه الأمان .

(٣) يريد : إن لم يكن لك علم بحوادث الموت المحيطة بك بحيث يعظك فارجع إلى أصولك الأوائل الذاهبين ، لعل لك عظة فى موتهم .

. . . .
. . . .

إذا أنت (١) فضّلت امرأً ذا براعة   على ناقص كان المديح من النقص

وقول الآخر :

بليغ إذا يشكو إلى غيرها الهوى   وإنْ هو لاقاها فغير بليغ

وفى مثل :

لا تجزعى إنْ منفسٌ أهلكتُه   فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعى

يكون التقدير : لا تجزعى إنْ هلك منفس أهلكتُه . . . والمحذوف هنا مطاوع للمذكور ، فهو من مادته اللفظية ومن معناه ، وإن كانت المشاركة اللفظية ليست كاملة .

أما تفضيل الرأى القائل بمسايرة الجملة المفسَّرة للجملة المفسِّرة فى حكمها ، ومحلها الإعرابى فراجع إلى أمرين :

أولهما : أن الجملة المفسِّرة قد يكون لها محل من الإعراب ــ بالاتفاق ــ فى بعض مواضع ، كالجملة المفسِّرة لضمير الشأن (٢) فى نحو : (قل : هو اللهُ أحدٌ) ، فإن جملة « الله أحد » مبتدأ وخبر فى محلِ رفع ، لأنها خبر لضمير الشأن : « هو » . وفى نحو : ظننته : « الصديقُ نافعٌ » ؛ الجملة الاسمية فى محل نصب ؛ لأنها المفعول الثانى لظنّ . . . وليس فى هذا خلاف .

وثانيهما (٣) : أن هناك كلمات تفسر غيرها وقد تُسايرها فى حركة إعرابها ؛ كالكلمات الواقعة بعد « أىْ » التى هى حرف تفسير فى مثل : هذا سِوَارٌ من عَسْجَد ، أىْ : ذهب . فكلمة : « أىْ » حرف تفسير ؛ يدل على أنّ ما بعده يفسر شيئًا قبله . وكلمةُ : « ذهَب » هى التفسير لكلمة : « عسجد » ويجب أن تضبط مثلها فى حركات الإعراب . نعم إنهم يعربون كلمة « ذهب » وأمثالها

---

(١) فالأصل : إذا فضلت ... فلما حذف الفعل بقيت التاء ، وهى هنا ضمير متصل فاعل لا يستقل بنفسه ، فأتينا مكانها بضمير مرفوع منفصل بمعناها ؛ هو الضمير : « أنت » ــ كما سبق مثل هذا فى رقم ٤ من هامش ص ١٣٢ ــ فإذا رجع الفعل المحذوف رجع فاعله السابق ، وهو « التاء » واتصل به .

(٢) واجع ضمير الشأن جـ ١ ص ٢٢٦ م ١٩ ــ باب الضمير .

(٣) لهذا إشارة فى رقم ٣ من هامش ص ١٢٨ .

. . . .
. . . .

مما يقع بعد « أىْ » التفسيرية بدلا أو عطف بيان ؛ لكن هذا لا يخرجها عن أنها مماثلة للمفسَّر فى حركة إعرابه ؛ إذ كل من البدل وعطف البيان تابع هو بمنزلة متبوعه .

ومن الكلمات التى تفسر غيرها ويتحتم أن تسايره فى حركة إعرابه ما يقع بعد حرف العطف : « الواو » الذى يدل أحيانًا على أن ما بعده مفسر لما قبله ، كما فى مثل : الماء الصافى يشبه اللجَيْنَ والفضةَ . فالواو حرف عطف للتفسير ، لأن ما بعدها يفسر ما قبلها . وهو مساير له — وجوبًا — فى حركات إعرابه ؛ إذ المعطوف كالمعطوف عليه فى كثير من أحكامه التى منها حركات الإعراب .

فالرأى القائل باعتبار الجملة التفسيرية مسايرة لما تفسره يجعلها كنظائرها من الجمل التى لها محل من الإعراب ، وكغيرها من المفردات التى تؤدى مهمة التفسير . ولا معنى للتفرقة فى الحكم بين ألفاظ تؤدى مهمة واحدة ، إلا إن كان هناك سبب قوىّ ، ولم يتبين هنا السبب القوىّ ؛ بل الذى تبين أن الكلام المأثور الفصيح يؤيد أصحاب هذا الرأى الواضح الذى يمنع تعدّد الأقسام والأحكام ، ويؤدى إلى التيسير بغير ضرر .

وقد أشرنا[1] إلى أن الجملة لا تكون مفسرة فى باب « الاشتغال » إلا حين يكون الاسم السابق منصوبًا . فإن كان مرفوعًا لعامله المحذوف فالمحذوف هو فعله وحده ، ويتعين أن يكون التفسير بفعل فقط ، كما قلنا إن الاسم السابق إذا وقع بعد أداة لا يليها إلا الفعل وجب نصبه ، ولا يجوز رفعه على أنه مبتدأ ، وإنما يجوز رفعه على أنه مرفوع فعل محذوف ، كقوله تعالى : « وإنْ أحدٌ من المشركين استجارك فأجِرْه » ، فكلمة : « أحد » فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير : وإنْ استجارك أحدٌ من المشركين استجارك . . . إلى آخر ما أوضحنا . . .

والذى نريد بسطه الآن أن بعض القدامى والمحدثين لا يروقهم هذا التقدير ، ويسخرون منه ، مطالبين بإعراب الاسم المرفوع — فى الآية السالفة وأشباهها — إما مبتدأ مباشرة ، وإما فاعلا مقدمًا للفعل الذى بعده (أى : للمفسِّر) وبإهمال التعليل الذى يحول دون هذا الإعراب ، لأنه — كما يقولون — تعليل نظرى محض ،

---

(١) فى رقم ٤ من هامش ص ١٣٢ وفى ص ١٤٠ .

. . . .
. . . .

أساسه التخيل والتوهم ، وتعارضه النصوص الكثيرة الواردة بالرفع الصريح . . .

ولا حاجة إلى عرض أدلة كل فريق ممن يبيح أو يمنع ؛ فقد فاضت بها المطولات والكتب التي تتصدى لمثل هذا الخلاف ، وسرد تفاصيله وأدلته التي تضيق بها الصدور ـ أحيانًا ـ حين تقوم على مجرد الجدل ، وتعتمد على التسابق في إظهار البراعة الكلامية . ومنها : كتاب : « الإنصاف في أسباب الخلاف » ، لابن الأنباري . . .

والحق يقتضينا أن نحكم على كل وجه من أوجه الإعراب الثلاثة بالضعف . ولكن الضعف في حالة تقدير عامل محذوف ، أخفّ وأيسر . وفيما يلي البيان بإيجاز ، ولعل فيه ـ مع إيجازه ـ ما يرد بالأمر مورده الحق ، ويضعه في نصابه الصحيح . هذا ، وفي الاستئناس والاسترشاد بما يقال في الاسم المرفوع بعد أداة الشرط ـ كالآية السابقة ، وأمثالها ـ ما يكفي ويوصّل لتأييد النحاة ، ودعم رأيهم في باقي حالات رفعه .

(ا) في مثل : إنْ عاقلٌ ينصَحْك ينفعْك ، لو أعربنا الاسم السابق : « عاقلٌ » مبتدأ لكانت الجملة الفعلية بعده (وهي : ينصحك) في محل رفع ، خبره . ويترتب على هذا أن تكون أداة الشرط ، وهي تفيد ـ دائمًا ـ التعليق [1] قد دخلت على جملة اسمية ، مع أنّ الجملة الاسمية تفيد الثبوت [2] في أكثر الصُّوَر وهو من أضداد التعليق . وهنا يقع في الجملة الواحدة التعارض الواسع بين مدلول الأداة ، ومدلول المبتدأ مع خبره ؛ وهو تعارض واقعيّ [3] لا خياليّ ؛

(١) توقف حصول شيء ، أو عدم حصوله ، على أمر آخر ؛ فيكون الثاني ـ في الأغلب ـ مترتبًا على الأول وجودًا وعدمًا . فإن كانت أداة الشرط جازمة فالتعلق والتوقف لا يتحقق إلا في المستقبل .

(٢) ثبوت الحكم إيجابًا أو سلبًا . أي : تحقق وقوعه والقطع بحصوله ؛ سواء أكان موجبًا أم منفيا .

(٣) لإيضاح هذا التعارض نقول : الأصل في الجملة الاسمية ـ كما هو مقرر مقطوع به ـ أنها تدل ـ في الأغلب ـ على الثبوت إذا كانت اسمية محضة ؛ (أي خالية من فعل) ومن أمثلتها : الوالد رحيم ـ الوالدان نفعهما عميم . . . وقد تفيد مع الثبوت الدوام بقرينة . هذا شأن الجملة الاسمية المحضة . فإن كانت غير محضة (وهي التي يكون فيها الخبر جملة فعلية) نحو : الوالد زاد فضله ، فإنها تفيد مع الثبوت التجدد ، وقد تفيد الاستمرار التجددي . وكل ما سبق موضح بتفصيلاته في علوم البلاغة وغيرها . =

. . . .
. . . .

إذ مردّه الاستقراء المنتزع من الأساليب العربية الصحيحة التي لا يسوغ مخالفتها ، ولا سيما في النواحي المتعلقة بالمعنى ، وإلا اضطربت المعاني ، وتناقضت ، ولم تؤد اللغة مهمتها – . بخلاف الجملة الفعلية ؛ فإنها تقبل التعليق ، ولا تعارضه .

وشيء آخر يؤيد ما سلف ؛ هو أن بعض النصوص الفصيحة الواردة تدل على وجود لغات أو لهجات ترفع المضارع « ينصح » في ذلك المثال وأشباهه . فإذا ورد مرفوعًا فأين فعل الشرط ؟ أيكون هو فعل الشرط مع رفعه ؛ فنتكلف أقبح التأول والتمحل في إعرابه ؟ أم نتركه على حاله مرفوعًا ، ونقدّر فعلاً آخر للشرط مجزوماً مباشرة ؟ الأمران معيبان . ولكن الثاني أقرب إلى القبول ؛ لأنه – بسبب جزمه المباشر الخالي من التأول – ينخرط في عداد أفعال الشرط ؛ إذ الأصل في أفعال الشرط أن تكون مجزومة . وهذا دليل آخر يدفعنا إلى رفض الوجه الإعرابي السابق (المبتدأ) . كما تحمل على رفضه أمور نحوية وبلاغية دقيقة وفي مقدمتها الفصل بالمبتدأ بين أداة الشرط الجازمة وفعلها وهذا ممنوع [1] ؛ لمخالفته المأثور الشائع . ومنها : أنّ دخول النواسخ على المبتدأ مطّرد ، مع أن كثيراً من النواسخ لا يصح دخوله هنا على المبتدأ . ومن هذا الكثير الحرف : « إنّ » إذْ له الصدارة في جملته ، فلا يصح وقوعه بعد أداة الشرط . . . و . . . و . . .

(ب) ولو أعربنا الاسم السابق وهو : « عاقل » وأشباهه ، فاعلا – أو شيئًا آخر مرفوعًا بالعامل الذي بعده – كما يرى فريق من الكوفيين لكان هذا أخذاً برأي ضعيف أيضًا ، فوق ما فيه من الفصل الممنوع عند أكثر النحاة – كما أوضحنا – ، ومن اختلاط الأمر في كثير من الأساليب بين المبتدأ والفاعل

= ومنه يتبين أن الدلالة التي تؤديها الجملة الاسمية بنوعيها (المحضة ، وغير المحضة) تعارض وتناقض « التعليق ». فكيف يجتمعان في جملة واحدة ؟

(١) عند جمهور البصريين (راجع شرح العكبرى ، لديوان المتنبي وبيته التالي :

لو الفلك الدوار أبغضت سعيه ... لعَــوّقه شيءٌ عن الدوران

من القصيدة التي مطلعها :

عدوّك مذموم بكل لسان ... ولو كان من أعدائك القمران

. . . .
. . . .

المتقدم كما فى المثال المعروض ونظائره — وما أكثرها — فيوجد من يعرب كلمة «عاقل» مبتدأ ، والجملة الفعلية بعده خبره ، ومن يعربها فاعلاً مقدماً للفعل بعده . وعلى الإعراب الأول تكون الجملة اسمية ، وقد سبق ما فيها من عيب . أما على الإعراب الثانى فالجملة فعلية ؛ ودلالتها مختلفة عن سابقتها ، فشتان بين مدلولى الجملتين فى لغتنا ، هذا إلى مشكلات أخرى تتعلق بوجود فاعل مذكور — أحياناً — بعد الفعل المتأخر ، كالتاء فى قول الشاعر :

إذا أنت أكرمتَ الكريم ملكته ... وإن أنت أكرمت اللئيم تمرّدا

فهل يمكن إعراب الضمير «أنت» فى كل شطر فاعلا مع وجود التاء بعده . ومشكلات تتعلق بالضمائر المستترة المتصلة بالفعل المتأخر ، كموقع الضمير «أنت» فى مثل قول الشاعر :

إذا أنت لم تشرب مراراً على القذى ... ظمئت . وأى الناس تصفو مشاربه

فما إعراب «أنت» ؟ أتكون فاعلا مقدّماً للفعل «تشرب» مع أن فاعله ضمير مستتر وجوباً ، لا يجوز إظهاره ؟ أم تكون توكيداً متقدماً لذلك الفاعل المستتر مع أن التوكيد لا يصح تقديمه على المؤكَّد ؟ .... إلى غير هذا من مشكلات تتصل بالضمائر ، — وسواها — كمشكلة الفاعل المتقدم فى مثل : «محمد» قام ، بإعراب «محمد» فاعلا عند من يجيزونه . فما إعرابه إن سبقه ناسخ مثل : كان محمد قام؟ أين الفاعل؟ وأين اسم الناسخ ... ؟ وكذلك مشكلة عودة الضمائر، ومطابقتها للفاعل المتقدم أو عدم مطابقتها ، واعتبارها حروفاً أو أسماء مهملة حيناً وغير مهملة حيناً آخر بغير ضابط سليم يعتمد عليه فى كل ذلك .

(حـ) فلم يبق إلا اختيار الإعراب الثالث القائم على تقدير فعل محذوف ، (تحقيقاً لما اشترطه جمهور النحاة من دخول أداة الشرط على فعل ظاهر أو مقدر ومنع دخولها على الاسم) واعتباره أفضلها ، وأن العيب فيه أخف وأيسر ، كما قلنا . ولن يترتب على هذا «التقدير» خلط بين المعانى والمدلولات اللغوية ، ولا تداخل بين القواعد النحوية . على أن «التقدير» باب واسع وأصيل فى لغتنا ، ولكنه محكم ، وسائغ ممن يحسن استخدامه — عند مسيس الحاجة الشديدة — على النمط الوارد الفصيح الذى يحتج به ، والذى لا يؤدى إلى خلط أو اضطراب .

. . . .
. . . .

٤ ــ أجرى بعض النحاة الذين لا يقصرون الاشتغال على النصب ــ أحكاماً أربعة على الاسم السابق إذا كان مرفوعاً وبعده فعل قد عمل الرفع فى ضميره أو فى ملابسه :

فيجب رفع هذا الاسم السابق إما بالابتداء إذا وقع بعد أداة لا يليها فعل ؛ كإذا الفجائية ، وليما (المختومة « بما » الزائدة) ؛ نحو : خرجت فإذا النسيمُ ينعش ــ ليمّا الجو يعتدل ، وإما على الفاعلية بفعل محذوف إذا وقع بعد أداة لا يليها إلا الفعل ــ كأداة الشرط ــ نحو : إنْ سيارةٌ أقبلت فاحترس منها. وقول الشاعر :

إذا أنت لم تَحْسِمِ القديمَ بحادث ... من المجد لم ينفعك ما كان من قبلُ

ويكون الرفع بالابتداء راجحاً فى مثل : الزارع يكافح : حيث لا يحتاج إلى تقدير شيء محذوف ، أما إعرابه فاعلاً بفعل محذوف فيحتاج إلى تقدير ذلك الفعل ، والتقدير هنا ردىء ما دام الاسم غير واقع بعد أداة تطلب فعلا ؛ كأداة الاستفهام ، ونحوها . . .

وقد يكون الرفع بالفعل المحذوف راجحاً على الرفع بالابتداء فى مثل : العاملةُ لِتجتْهد ؛ لأن وقوع الجملة الطلبية خبراً قليل بالنسبة لغير الطلبية .

وقد يستويان فى مثل كلمة : « الزروع » من نحو : المطر نزل، والزروع ارتوت منه . لأن الجملة الأولى ذات وجهين فإذا أعربت كلمة « الزروع » مبتدأ والجملة بعدها الخبر كانت هذه الجملة الاسمية معطوفة على الجملة الاسمية التى قبلها. وإذا أعربت كلمة : « الزروع » فاعلاً لفعل محذوف كانت هذه الجملة الفعلية معطوفة على الجملة الفعلية الواقعة خبراً قبلها .

٥ ــ أبيات ابن مالك فى هذا الباب ليست مرتبة ترتيباً متماسكاً يساير المعانى ويؤالف بعضه بعضاً ، فقد يذكر بيتاً أو بيتين فى أول الباب يشرح بهما قاعدة معينة ، ثم يأتى ببيت أو أكثر ليشرح قاعدة ثانية ، فثالثة . . . ثم يذكر بيتاً آخر يتمم القاعدة الأولى ، فآخر يتمم الثالثة ، وهكذا تتفرق أجزاء القاعدة الواحدة فى بيتين أو أكثر ليس بينهما توال ، أو اتصال مباشر . فلم يكن بد من استيفاء كل قاعدة على حدة استيفاء كاملاً . ثم الإشارة فى الهامش إلى أبيات ابن مالك

المتعلقة بتلك القاعدة ، وتدوينها على حسب ما يقتضيه تماسك القاعدة وتكاملها ، لا على حسب ورودها فى ألفيته ؛ وإلا جاءت القاعدة مفككة ، متناثرة هنا وهناك، متداخلة فى غيرها . على أنا وضعنا بجانب كل بيت من أبيات ابن مالك رقمه الخاص به الذى يدل على ترتيبه الحقيقى بين أبيات هذا الباب كما وردت فى ألفيته .

٦ ـ أسلوب : « الاشتغال » بمعناه العام دقيق ، يتطلب براعة فى تأليفه وضبطه ، كى يسلم من الخطأ ، والالتواء ، والتفكك ؛ فحبذا الاقتصاد فى استعماله .

المسألة ٧٠ :

تعدية الفعل ولزومه
الكلام على المفعول به ، وأحكامه المختلفة

الفعل التام[1] ثلاثة أنواع :

(ا) نوع يسمى : « المتعدى[2] » ؛ وهو : (الذى ينصب بنفسه مفعولاً به[3] أو اثنين ، أو ثلاثة ؛ من غير أن يحتاج إلى مساعدة حرف جر ، أو غيره مما يؤدى إلى تعدية الفعل اللازم[4]) مثل ؛ سَمِعَ – ظَنَّ – أعْلَمَ ، فى نحو : لما سمعت الخبرَ ظننت الراوىَ مخطئاً ، لكن الصحف أعلمتنا الخبرَ صحيحاً .

---

(١) الفعل التام ، هو : ما يكتفى بمرفوعه فى تأدية المعنى الأساسى للجملة ؛ مثل : ساد – أضاء – تحرك – . . . وأشباهها ؛ حيث نقول : ساد الهدوء – أضاء النجم – تحرك الكوكب . أما الناقص فهو الذى لا يكتفى بمرفوعه فى ذلك ، وإنما يحتاج معه لمنصوب حتماً ؛ مثل : « كان وأخواتها » من الأفعال الناسخة التى ترفع الاسم وتنصب الخبر – كما سبق فى ج١ ص ٤٠٣ م ٤٢ – وهذه الأفعال الناقصة (الناسخة) لا توصف بأنها متعدية أو لازمة ، وإنما هى قسم مستقل ، ومثلها الأفعال المسموعة التى تصلح للأمرين ؛ فتستعمل فى المعنى الواحد لازمة ومتعدية ، مثل : شكرت لله على ما أنعم ، ونصحت للعاقل بشكره . أو شكرت الله على ما أنعم ، ونصحت العاقل بشكره . فهذه الأفعال وأشباهها قسم قائم بذاته أيضاً ؛

وعلى هذا تكون أنواع الفعل – من ناحية التعدى واللزوم أو عدمها – أربعة ، نوع متعد فقط ، ونوع لازم فقط ، ونوع صالح للأمرين ، ونوع ناقص لا يوصف بأحدهما . والثلاثة الأولى أقسام للتام وحده .

(٢) يسميه بعض القدماء « المجاوز » ، أو « الواقع » : لأن أثره لم يقتصر على الفاعل وإنما جاوزه إلى المفعول به ، فوقع مدلوله عليه . (وفى ص٨٦ بعض الأحكام الخاصة بالمفعول به من ناحية تقدمه وتأخره فى الجملة ، وترتيبه فيها) .

(٣) « المفعول به » هو : ما وقع عليه فعل الفاعل إيجابا أو سلباً ؛ نحو : يطلب العاقل السعادة ، ولا ينسى السعى الحميد لها . وقد سبق – فى رقم ٥ من هامش ص ٦٣ بيان الفرق الكبير بين الذى يقع عليه الفعل ، وهو المفعول به ، والذى يقوم به الفعل ، وهو الفاعل .

والمفعول به يعد – فى الأغلب – من الفضلات ؛ طبقاً للبيان الذى فى ص ١٧٩ – ولا ينصبه إلا الفعل المتعدى وفروعه ، أما غيره من أنواع المفاعيل فينصبها الفعل المتعدى واللازم ، وكذا بقية المنصوبات . ويجوز الاقتصار على كلمة : « مفعول » وحدها ، دون تقييدها بالجار والمجرور بعدها ؛ لأن كلمة : « مفعول » إذا ذكرت مطلقة بغير قيد لا يراد منها إلا « المفعول به » . وهوغير « المفعول المطلق » الذى سيجىء فى ص٢٠٤ ويختلف عنه اختلافاً واسماً .

(٤) اللازم أنواع ثلاثة ، يجىء بيانها فى ص ١٥٧ . وسيجىء فى ص ١٥٨ بيان الوسائل التى تؤدى إلى تعدية الفعل اللازم .

(ب) نوع يسمى « اللازم »[1] أو : « القاصر» ، وهو : (الذى لا ينصب بنفسه مفعولاً به أو أكثر ؛ وإنما ينصبه بمعونة حرف جر ، أو غيره مما يؤدى إلى التعدية) مثل : أسرف — انتهى — قعد — فى نحو : إذا أسرف الأحمق فى ماله انتهى أمره إلى الفقر ، وقعد فى بيته مَلُومًا محسوراً[2] . فكل كلمة من : مال ، فقر ، بيت . . . هى فى المعنى — لا فى الاصطلاح — مفعول به للفعل قبلها . ولكن الفعل لم يُوقِعْ معناه وأثره عليها مباشرة من غير وسيط ؛ وإنما أوصله ونقله بمساعدة حرف جر ؛ كان هو الوسيط فى ذلك؛ فهى فى الظاهر مجرورة به ، وهى فى المعنى فى حكم المفعول به لذلك الفعل[3] .

(حـ) نوع مسموع ، يستعمل متعديًا ولازمًا ؛ مثل: شكَرَ، ونَصَحَ[4].

---

(١) وقد يسمى : غير المتعدى ، أو : المتعدى بحرف الجر .

(٢) منقطعاً عن أسباب الخير ، ووسائل القوة .

(٣) وإذا كانت فى حكم المفعول به معنى فهل يجوز فى توابع هذا المفعول الحكْمى (أى : المعنوى) النصب مراعاة لحُكمه ، كما يجوز الجر مراعاة للفظه ؟

تؤخذ الإجابة من شرح كتاب : « المفصل » — فى جـ ٧ ص ٦٥ — ونصها : (لفظه مجرور وموضعه نصب ؛ لأنه مفعول ؛ ولذلك يجوز فيما عطف عليه وجهان ، الجر والنصب ؛ نحو قولك : مررت بزيد وعمرو — وعمرا ؛ فالجر على اللفظ ، والنصب على الموضع ؛ وذلك من قبل أن الحرف يتنزل منزلة الجزء من الفعل ؛ من جهة أنه به وصل إلى الاسم ؛ فكأنه كالهمزة فى : أذهبته ، والتضعيف فى : فرّحته، وتارة يتنزلُ منزلة الجزء من الاسم المجرور به؛ ولذلك جاز أن يعطف عليهما بالنصب : فالجر على الاسم وحده . والنصب على موضع الحرف والاسم معاً) اهـ . والرأى صريح فى جواز الأمرين ، ولا شك أن ما يجرى فى العطف يجرى فى غيره من باقى التوابع . ثم عاد فردد هذا — فى جـ ٨ ص ١٠ — من غير أن يقتصر فى التوابع على العطف . بل نص على الصفة أيضاً . ولا ريب أن بقية التوابع يجرى عليها ما يجرى على العطف والنعت .

ولعل الخير اليوم فى إهمال هذا الرأى ، والاقتصار على الرأى الآخر السديد الذى يوجب الجر وحده فى التوابع ، وترك النصب لما قد يكون مسموعاً من الكلام القديم دون محاكاته ؛ حرصاً على الضبط فى أداء المعانى بدقة وإحكام ، ومنعاً للخلط الذى يؤدى إليه إباحة النصب ، إذ يترتب على جواز النصب أن يكون لكل اسم مجرور بحرف جر أصلى إعراب محل غير إعرابه اللفظى ، وهذا الحكم العام الشامل — الذى يقضى بإعراب جميع الأسماء المجرورة بحرف جر أصلى إعراباً محلياً بعد إعرابها اللفظى ، وبإدخالها فى أنواع الألفاظ التى لها إعراب محل — يوقع فى اللبس بين أصالة حرف الجر وزيادته فوق أن ذلك الحكم غير معروف فى المعربات المحلية ، ولم يذكره أحد بين أنواعها المعروضة فى المراجع المتداولة — فيما نعرف — اللهم إلا المنادى المستغاث المجرور باللام ، بالتفصيل الخاص به فى باب الاستغاثة (جـ ٤ م١٣٣ ص ٦١) —

(راجع ما سبق فى رقم ٣ من هامش ص ١١٧ و : « ب » ص١٢٥ وما يتبعها فى رقم : ١ من هامش ص١٢٧ و ص ١٥٩ ثم ص ٤٤١) .

(٤) انظر « ب » من هامش ص ١٦٢ .

وقد أراد النحاة تيسير التمييز بين الفعل المتعدى بنفسه والفعل اللازم، وسهولة تعيين كِلَيْهما؛ فوضعوا لذلك ضابطين يصلح كل منهما لأداء هذه المهمة — فى رأيهم[1] — .

أولهما : أن يتصل بالفعل ضمير؛ — كالهاء[2] أو: ها — ، يعود على اسم سابق غير ظرف وغير مصدر .

وطريقة ذلك : أن يوضع الفعل فى جملة تامة ، وقبله اسم جامد ، أو مشتق ؛ بشرط أن يكون هذا الاسم غير مصدر وغير ظرف . وبعد الفعل ضمير يعود على ذلك الاسم المتقدم . فإن صح التركيب واستقام المعنى فالفعل متعد بنفسه ، وإلا فهو لازم . فإذا أردنا أن نتبين حقيقة الفعل : « أخَذ » من ناحية التعدى واللزوم وضعنا قبله اسمًا غير مصدر وغير ظرف ، وجعلنا بعد الفعل ضميراً يعود على ذلك الاسم، فنقول : الصحف أخذتها ، فنرى المعنى سليمًا والتركيب صحيحًا (لموافقته الأصول والضوابط اللغوية) ؛ فنحكم بأن هذا الفعل متعد ؛ ينصب المفعول به بنفسه ، إلا إن صار المفعول به نائب فاعل فيرفع[3].

ومثل هذا يُتَّبع فى الفعل « قعد » حيث نقول : الغرفة قعدتُها ؛ فندرك سريعًا فساد الأسلوب والمعنى . ولا سبب لهذا الفساد اللغوىّ إلا تعدية الفعل . « قَعَد » تعدية مباشرة . لهذا نحكم بأنه لازم .

ومثل الفعلين « أخذ » و « قعد » غيرهما من الأفعال ؛ حيث يمكن التوصل إلى معرفة المتعدى واللازم باستخدام الضابط السالف .

وإنما اشترطوا فى الاسم السابق أن يكون غير مصدر وغير ظرف ؛ لأن الضمير يعود عليهما من الفعل المتعدى واللازم على السواء ؛ فلا يصلح الضمير العائد على المصدر أو الظرف أن يكون أداة للتمييز ، بين المتعدى واللازم ؛ فى مثل : طلبت

---

(١) انظر الحكم على هذا فى رقم ٣ من هامش الصفحة التالية .

(٢) وتسمى : « هاء المفعول به » لأنها تعود عليه .

(٣) وفى هذا يقول ابن مالك :

علامةُ الفِعلِ المُعدَّى أنْ تصِلْ ... « ها » غَيْرَ مصدَرٍ بهِ ؛ نحو : عَمِلْ

فانصِب بهِ مفعُولَهُ ، إن لَم يَنُبْ ... عن فاعِلٍ : نحوُ : تدبرتُ الكُتُبْ

أى : تأملتها .

منك أن تمشى فى الصباح المبكر طويلاً ، ثم تستريح ساعة ، تذهب بعدها إلى مزاولة عملك ؛ فماذا فعلت ؟

قد يكون الجواب :(المشيَ مشيته ، والساعةَ استرحتها[1]، والذهابَ ذهبته ، والعملَ زاولته) . ففى الإجابة ضمائر عاد بعضها على المصدر أو على الظرف ، مع أن أفعالها لازمة ؛ كما فى الثلاثة الأولى، وعاد بعضها على المصدر أيضًا مع أن الفعل : « زاول » متعد بنفسه .

ثانيهما : صياغة اسم مفعول تام[2] من الفعل الذى يُراد معرفة تعديته أو لزومه ؛ فإن أدى اسم المفعول معناه بغير حاجة إلى جار ومجرور كان فعله متعديًا بنفسه ، وإلا كان لازمًا . ففى مثل: فتح ــ أكل ــ أعلن ... نقول: الباب مفتوح ــ الفاكهة مأكولة ــ الخبر مُعْلَن . . . فنرى اسم المفعول مستغنيًا عن الجار والمجرور فى أداءا لمراد منه ، بخلافه عند صياغته من مثل : قَعَدَ ــ يَئِس ــ هتف . . . حيث نقول : الحجرة مقعود فيها ــ القضاء على أسباب الحرب ميئوس منه ــ العظيم مهتُوف باسمه . . . فاسم المفعول هنا لم يستغن فى أداء معناه عن الجار مع مجروره . . .

فالوسيلة إلى معرفة التعدية واللزوم تكون باستخدام أحد الضابطين السالفين ، أو باستخدامهما معًا ؛ كما يقول النحاة[3] .

---

(١) انظر نيابة العدد عن الظرف ــ فى ص ٢٦٥ ــ .

(٢) أى : لا يحتاج فى تأدية المعنى المراد منه إلى جار مع مجروره .

(٣) الحق أن تلك الوسيلة ليست ناجحة ، ولا سليمة ، وأن الضابط الصحيح هو حكم اللغة بمفرداتها ، وتراكيبها الواردة عن أهلها العرب . وقد حوت النصوص والمراجع الوثيقة كثيراً من هذه المفردات والتراكيب ، وأبانت الكتب اللغوية ــ فى عناية تامة ــ ما تعدى من الأفعال وما لزم ، مع سرد معانيها ؛ تشهد هذا فى كتاب : المصباح المنير ، وفى القاموس المحيط ، وشرحه تاج العروس ، وفى لسان العرب ، وفى أساس البلاغة ... وغيرها من المطولات اللغوية . أما الضابطان السالفان فلا يصلح أحدهما أو كلاهما للإبانة دون الرجوع إلى تلك المراجع الوثيقة . وإلا فمن أين نعلم ويعلم المستعرب أن الفعل : (فتح ــ أكل ــ أعلن ــ ...) واسم المفعول منه مستغنيان عن الجار والمجرور ، وأن الفعل : (قعد ــ يئس ــ هتف . . .) واسم مفعوله لا يستغنيان ؟ من أين نعلم أن هذا الأسلوب صحيح فى تركيبه بعد التعدية ، أو غير صحيح ؟ وأن مثل : « الحجرة قعدتها » ــ خطأ ؟ لا سبيل لذلك إلا بالرجوع إلى تلك المصادر اللغوية الأمينة ، ولا دخل للذوق الشخصى فى الصحة أو الفساد ؛ لأنه غير مأمون . ومعنى ما تقدم أننا ــ ولاسيما المستعربون ــ لا نستطيع الانتفاع بأحد الضابطين السالفين أو =

وبالرغم من هذه الوسيلة لجئوا إلى أخرى أدقّ منها وأصحّ ؛ فقد بذلوا الجهد — قدر استطاعتهم — فى استقصاء كلام العرب ، وحصْر الأفعال اللازمة الواردة فيه ، وتقسيمها أقساماً تقريبية متعددة ، لكل قسم عنوان معيَّن ينطبق — إلى حدّ كبير — على عدد كثير من الأفعال اللازمة الداخلة تحته ؛ فيكتفى الراغب بمعرفة هذا العنوان ، وتطبيق معناه على الفعل الذى يريد الحكم عليه بالتعدية أو باللزوم؛ فيصل — غالباً — إلى ما يريد . فمنزلة هذا العنوان العام منزلة القاعدة التى تطبق على أفراد متعددة ؛ فتغنى عن المراجع اللغوية ، وتوصل إلى الغاية المرجوة بغير جهد مبذول ، ولا وقت ضائع . وقد نجحوا فى وضع هذه العناوين أو القواعد التقريبية نجاحاً كبيراً يمكن الاعتماد عليه ، والاكتفاء به، بالرغم من أنها لم تنطبق على قليل من الأفعال وصف بالشذوذ ، ونحوه . وأشهر تلك العناوين والقواعد التقريبية الدالة — فى الغالب — على الأفعال اللازمة ما أتى :

١ — الأفعال الدالة على صفة تلازم صاحبها ، ولا تكاد تفارقه إلا لسبب قاهر ، وهى الأفعال الدالة على السجايا ، والأوصاف الفطْرية؛ مثل: شَرُفَ فلان ؛ نَبُلَ — ظَرُفَ — قَصُرَ — طال — سَمِن — نحُف ... والأغلب فى هذه الأفعال أن تكون على وزن: «فَعُل» — بفتح فضم — وهذه صيغة تكاد تقتصر على الفعل[1] اللازم. ويتصل بهذا ما لا يدوم ولكن زمنه يطول ، أو يتكرر ؛ مثل: جَبُنَ — شَجُعَ — نَهِمَ[2] — جَشِعَ .

= بهما معاً دون تحكيم اللغة أولا ، والاعتماد على ما تشير به، ولها وحدها القول الفصل. أما الضابطان أو أحدهما فيستطيع من عرف أولا ، من اللغة تعدية هذا الفعل أو لزومه — أن يلجأ إليهما ؛ لمجرد الاستئناس ، لا لمعرفة أمر مجهول ، بل إنه لا يحتاج إلى مثل هذا الاستئناس ؛ لاستغنائه عنه بالمعرفة اللغوية السابقة .

وهناك سبب آخر هام ، هو أن هذه « الهاء » — ونحوها — قد تتصل بآخر الفعل اللازم وتعرب مع لزومه مفعولا به ، طبقا البيان والتفصيل فى رقم ٣ من هامش ص ٢٤٧ فكيف تصلح علامة التعدى ؟

(١) ويقول صاحب المغنى (ج ٢ الباب الرابع : الأمور التى لا يكون الفعل معها إلا قاصراً) : إنه لم يرد منها متعدياً سماعا إلا اثنان ؛ هما : رحُب ، طلُع — بفتح أولهما ، وضم ثانيهما ؛ فى مثل رحُبتكم الدار ، طَلُع القمرُ اليمنَ — كما سيجىء فى ص ١٧٠ وفى رقم ٣ من هامش ص ١٨٣ — وكلام صاحب المغنى وتحديده منقوض بمثل الفعل : « « بصُر » فإنه يتعدى فى الأكثر بالباء ، وقد يتعدى بنفسه مباشرة ، طبقاً لما فى بعض المراجع اللغوية ومنها : « المصباح المنير »

ولهذا صلة بما يجىء فى رقم ١ من هامش ص ١٧٠ .

(٢) نهم الرجل : اشتدت رغبته فى الطعام وملازمته .

٢ — الأفعال الدالة على أمر عَرَضِيّ[١] طارئ ، يزول بزوال سببه المؤقت ؛ كالأفعال فى مثل : مرِض المتعرض للعدوَى — ، احمر وجهه — ارتعشت يده ... وكالأفعال الدالة على فرح أو حزن ؛ — (هنِئَ — سعِد — حزِن — جزِع — فزِع — رجِفَ . . .) أو على نظافة ودنس ؛ مثل : نَظُفَ الثوب أو غيره — طهُر — وضُؤَ — دنِس — وسِخَ — قذِرَ — نجِسَ . . .

٣ — الأفعال الدالة على لون ، أو حلية ، أو عيب ؛ مثل : حَمِر — احمَرّ — احمارّ — سَوِدَ ، اسودّ — ابيضّ . . . ومثل : دَعِجَ[٢] ، كَحِلَ — عَوِرَ — عَمِيَ . . .

٤ — الأفعال التى على وزان « افعَلَلّ » نحو : اقشَعَرّ — ابذَعَرّ[٣] — ، اشمأزّ — وما ألحق بهذا الوزن من مثل : افوَعَلّ (بسكون الفاء ، وفتح الواو والعين ، وتشديد اللام) ، نحو : اكوَهدّ[٤] واكوَألّ . . .

٥ — الأفعال التى على وزن « افعَنلَلَ » ؛ من كل فعل فى وسطه نون بعدها حرفان أصليان ، نحو : احرَنجم[٥] .

وكالأفعال التى تضاهى « افعنلل » من كل فعل فى وسطه نون بعدها حرفان أحدهما زائد للإلحاق ، نحو : اقعَنسس[٦] ؛ فإن السين الثانية زائدة للإلحاق[٧] ؛ باحرنجم .

---

(١) يراد بالعرضى هنا . المعنى الطارئ الذى ليس له طول ثبات ، ولا دوام ، وليس حركة جسم . أما الفعل الدال على الحركة فقد يكون لازما ؛ مثل : مشى ، وقد يكون متعدياً مثل : مدّ

(٢) دعجت العين : اشتد سوادها وبياضها — أو اتسعت مع شدة سواد المقلة .

(٣) ابذعر القطيع : تفرق هرباً .

(٤) اكوهد الفرخ : ارتعش ؛ ليشعر أمه بجوعه . واكوأل الرجل . بمعنى : قَصُرَ .

(٥) احرنجم الرجل : أراد شيئاً ثم عدل عنه ، واحرنجمت الخيل أو الإبل . اجتمعت متزاحمة .

(٦) اقعنسس الجمل : أبى أن ينقاد ، أو : رجع إلى الخلف .

(٧) كانت العرب تزيد على الكلمة الشائعة حرفاً ؛ لتجعلها مساوية فى عدد حروفها وفى وزنها لكلمة أخرى ، وتجرى مجراها فى التصغير ، والنسب ، والجمع ، وغيرها . والذى يدعوها لذلك دواع فى مقدمتها ضرورة الشعر ، والتمليح ، أو التهكم . . .

وليس من حق أحد — سوى العرب القدامى — أن يزيد فى بنية الكلمة الواردة شيئاً للإلحاق ؛ فتلك الزيادة مقصورة عليهم ، وقد انتهى زمنها بانتهاء عصورهم التى حددت للاستشهاد بكلامهم ، والتى حددها مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، بنهاية القرن الثانى الهجرى فى الحواضر ، ونهاية القرن الرابع الهجرى فى =

ويلحق بهما ما كان على وزان «افعَنْلَى» نحو اسْلَنْقَى[1] واحرَنْبَى[2] .

٦ — الأفعال التى على وزن «فَعِل» — بكسر العين أو فتحها — إذا كان الوصف منها على «فَعِيل» ؛ نحو : قوِى الرجل ، فهو قوِىّ ، وذَلّ[3] الضعيف فهو ذليل .

٧ — الأفعال التى على وزن : انفعل ؛ نحو : انبعث وانطلق ، والتى على وزن «أفْعَلَ» ، ومعناها : صار صاحب شىء معين . مثل : أغَدَّ البعير ؛ بمعنى : صار ذا غُدَّة[4] . . .

أو التى على وزن : «استفعل» وتفيد الصيرورة[5] أيضًا ؛ نحو : استَنْوَق الجمل ، أى : صار كالناقة ، واستأسد القط ؛ أى: صار كالأسد فى صورته . . .

٨ — الأفعال الدالة على مطاوعة[6] فعل لفعل آخر متعد بنفسه لواحد؛ مثل : امتد» فى نحو : مددت الحديد الساخن فامتد ، ومثل : «تَوَفَّر» فى نحو : وَفَّرت المال فتوَفَّر ، ومثل : انكسر فى نحو : كسرت الخشبة فانكسرت .

٩ — الأفعال الرباعية الأصول التى يزاد عليها حرف أو حرفان ؛ مثل : تدحرج ، واحرنجم .

تلك هى أشهر أنواع الأفعال التى يغلب عليها اللزوم[7] .

= البوادى .

(راجع ص ١٨ من كتابنا : « رأى فى بعض الأصول اللغوية والنحوية » ، وص ٢٠٢ من الجزء الأول من مجلة المجمع اللغوى القاهرى ، و ٢٩٤ ، ٣٠٣ من محاضر انعقاده الأول) . . .

(١) اسلنقى المريض : نام على ظهره .

(٢) احرنبى الديك : نفش ريشه ؛ استعداداً للقتال .

(٣) من باب : ضرب ، يضرب .

(٤) يريدون بها : ورماً ناتئا يظهر فى بعض أعضائه .

(٥) التحول والانتقال من حالة إلى حالة .

(٦) سبق شرح المطاوعة شرحا وافياً وإيضاحها بالأمثلة (فى رقم ١ من هامش ص ١٠٠) . وأشرنا هناك إلى أن صاحب كتاب « المخصص » (ابن سيده) عقد بحثاً وافياً للمطاوعة ضمنه كثيراً من شئونها (فى الجزء ١٤ ص ١٧٥) ، كما أشرنا إلى قرار المجمع اللغوى القاهرى بقياسيّة أفعال المطاوعة كلها ، وقراره الخاص بمطاوِع « فَعَل » الثلاثى . . . و . . . .

(٧) وفيما سبق يقول ابن مالك :

ولازمٌ غيرُ المعدَّى . وحُتِم لُزومُ أفعالِ السَّجايا ، كَنَهِمْ =

« ملاحظة » :

أفعل اللازم ثلاثة أنواع يتردد ذكرها فى مناسبات مختلفة[1] .

أولها : اللازم أصالة ؛ ويراد به الفعل الموضوع فى أصله اللغوى لازماً ؛ مثل : نام – قعد – تحرك – . . .

ثانيها : اللازم تنزيلا ؛ ويراد به الفعل المتعدى لواحد ، ولكن مفعوله هذا يحذف – غالباً – فى بعض الاستعمالات ؛ كأن يشتق من مصدر هذا الفعل اسم فاعل يضاف إلى فاعله ، فيصير اسم الفاعل بسبب هذه الإضافة دالا على الثبوت بعد أن كان قبل الإضافة دالا على الحدوث ، ويصير فى حالته الجديدة : « صفة مشبهة » ، ويسمى باسمها ، وتجرى عليه كل أحكامها مع بقائه على صورته الأولى ، دون بقاء اسمه السابق . وهو فى حالته الجديدة لا ينصب « مفعولا به » ؛ لأنه صار – كما قلنا – صفة مشبهة ، والصفة المشبهة لا تُشتَقّ أصالة إلاّ من فعل لازم ، فَحَقّ ما هو بمنزلتها أن يكون كذلك ، فيحذف – فى الغالب – مفعوله ، مجاراة لها ، ففى مثل : رَحِيم قلبُ المؤمن الضعفاءَ ، يقال فيه : فلان راحمُ القلبِ .

ثالثها : اللازم تحويلا ، وهذا يكون بتحويل الفعل المتعدى لواحد إلى صيغة : « فَعُل » بقصد المدح أو الذم[2] وهذه الصيغة لا تكون إلاّ لازمة ؛ مثل : جَهُلَ الأمىّ ، فى ذمّ الأمىّ . والأصل المتعدى قبل التحويل هو : جَهِلَهُ . . . ؛ فصار بعد التحويل لازماً .

= يريد : اللازم هو الذى ليس متعديا . وشرع يبين أنواع الأفعال اللازمة ، فقال : حُتِم لزوم أفعال السجايا وعدم تعديها ، أى : أن لزومها محتوم . وسرد أنواعاً أخرى فى الأبيات التالية :

كَذَا : « افْعَلَلّ » والمُضَاهِي اقْعَنْسَا ... وما اقتضَى نَظَافَةً أو دَنَسَا

أَوْ عرَضاً ، أو طاوَعَ المُعدَّى ... لِواحِد ؛ كَمَدَّهُ فامتدَّا

أى : ما كان على وزان « افْعَلَلّ » فهو لازم ، وكذا الفعل الذى على وزن يضاهى ويشابه فى أحكامه الفعل : « اقعنس » فإنه يشابه الفعل « افعنلل » مثل : « احرنجم » – كما أوضحنا فى الشرح – وكذلك من اللازم أيضاً ما دل على نظافة ، أو دنس ، أو عرَض ، أو مطاوعة لفعل متعد لواحد ...

(١) ولاسيما باب « الصفة المشبهة » – ج ٣ م ١٠٤ و ١٠٥ ص ٢١٦ و ٢٥٠ حيث البيان –

(٢) لهذا التحويل أحكام وضوابط مكان تفصيلها ج ٣ م ١١١ ص ٣٧٠ بعنوان : الأفعال التى تجرى مجرى « نعم وبئس . . . »

المسألة ٧١ :

طريقة تعدية الفعل اللازم الثلاثى

من الممكن جعل الفعل الثلاثى اللازم متعديًا إلى مفعول به واحد ، أو فى حكم المتعدى إليه[1] ؛ وذلك بإحدى الوسائل التى سنذكرها ، وكلها قياسىّ ، إلا الأخيرة[2]. . .

وقبل أن نسردها نشير إلى أمر هامّ ،هو : أنّ هذه الوسائل كلها تتشابه فى أمر واحد ، يتركز فى صلاحية كل منها لتعدية الفعل اللازم . وتختلف بعد ذلك بينها اختلافًا واضحًا . وناحية الخلاف تتركز أيضًا فى أن كل وسيلة منها تؤدى مع التعدية معنى خاصًّا لاتكاد تؤديه وسيلة أخرى ؛ فواحدة تفيد — مثلاً — مع التعدية جعل الفاعل مفعولاً به ؛ كهمزة النقل[3]. ولهذا أثره فى تغيير المعنى الأول[4]، وواحدة تفيد التكرار والتمهل ؛ كالتضعيف ، وهذا تغيير طارئ على المعنى السابق ، وثالثة تفيد المشاركة، ولم تكن موجودة؛ كتحويل الفعل اللازم إلى صيغة فاعَل . . . وهكذا ... ، مما سيتضح عند الكلام على كل واحدة ، وما تجلبه من المعنى الطارئ مع التعدية . فإن كان أثر الوسائل من ناحية التعدية واحداً فإن أثرها مختلف من ناحية المعنى . لهذا لا تُختار وسيلة منها إلا على أساس أنها — مع تعديتها

---

(١) الذى فى حكم المتعدى هو ما يبدو متعدياً بحسب المظهر الشكلى اللفظى دون الواقع الحقيقى المعنوى ، ويتضح هذا جليا فى الوسيلتين الأخيرتين (٧ ، ٨) كما سيجىء عند الكلام عليهما . فى ص ١٦٩ و ١٧١ هذا ، وما يسرى على الفعل يسرى على شبهه .

(٢) الأخيرة المقصورة على السماع هى : إسقاط حرف الجر وحده — دون مجروره — كما سيجىء فى ص ١٧١ — وتلك الوسائل القياسية مستنبطة من الكلام العربى الأصيل الشائع ؛ لاستخدامها كسائر القواعد العامة المستنبطة منه ولا يلتفت إلى الرأى القائل إن استخدامها أو بعضها مقصور على السماع ؛ إذ لو كان كذلك ما كان هناك داع لتدوين هذه الوسائل ، ولوجب الاقتصار على المسموع . وهذا غير مقبول إلا فى الحالة الأخيرة ، حالة إسقاط حرف الجر وحده — كما سيأتى فى ص ١٧١ (انظر رقم ٤ من هامش ص ١٦٣) . أما جعل المتعدى لازماً أو فى حكمه ، فيجىء الكلام عليه فى ص ١٨٢ .

(٣) إيضاحها فى ص ١٦٥ ولها إشارة فى «ﺟ» ص ١٧٨ .

(٤) كما سيجىء فى رقم ٢ من ص ١٦٥ .

الفعل – تجلب معها معنى جديداً يساير الجملة، ويناسب الغرض. وعلى هذا الأساس وحده يقع الاختيار على وسيلة دون أختها؛ فالتي تصلح لمعنى لا تصلح لغيره في الغالب ..... إلا إذا عرف عنها أنها قد تشابه غيرها في تأدية معناه؛ كحرف الجر الأصلي فإنه يؤدي ما تؤديه همزة النقل أحياناً؛ نحو: أذهبتُ العصفور، وذهبت به . . . . وإليك الوسائل:

١ – إدخال حرف الجر الأصلي المناسب للمعنى، على الاسم الذي يعتبر في الحكم – لا في «الاصطلاح»، كما شرحنا أول هذا الباب وكما يأتي هنا[1] – مفعولا به معنويا للفعل اللازم[2]، ليكون حرف الجر الأصلي مساعداً على توصيل أثر الفعل إلى مفعوله المعنوي؛ فمثل: قعد – صاح – خرج – . يقال في تعديته بحرف الجر: قعد المريض على السرير – صاح الجندي بالبوق – خرجتُ من القرية. فكلمة: السرير – البوق – القرية – . . . هي من الناحية المعنوية في حكم المفعول به؛ لوقوع أثر الفعل عليها، وإن كانت لا تسمى في «اصطلاح» النحاة مفعولا به حقيقياً[3]، ولا يجوز – في الرأي الأنسب – نصب شيء من توابعها مادام حرف الجر الأصلي مذكوراً قبلها في الكلام (كما سبق وكما سيجيء)[4].

وقد وردت أمثلة قليلة مسموعة عن العرب، حُذِف فيها حرف الجر، ونُصِبَ مجروره بعد حذفه؛ منها: «تمرون الديارَ»، بدلاً من: تمرون بالديار، ومنها: «توجهت مكةَ، وذهبت الشامَ»، بدلاً من: توجهت إلى مكة، وذهبت إلى الشام ...، فهذه كلمات منصوبة على نزع الخافض[5]، كما يقول

---

(١) التعدية بحرف الجر ليست مقصورة على الثلاثي اللازم؛ وإنما تشمله وتشمل المتعدي لواحد أو أكثر؛ فإنه يتعدى لغيره بالجار أيضاً – كما أشار إليه «الصبان»، ونص عليه «الخضري» صراحة في أول هذا الباب – .

(٢، ٣) لأن «المفعول به» الحقيقي عندهم؛ هو الذي يقع عليه الأثر مباشرة بدون مساعدة. ولهذا يسمون التعدية بحرف الجر: «تعدية غير مباشرة»؛ لأنها جاءت نتيجة معاونة قدمت للفعل اللازم، ولم يستطع التعدية إلا بهذه المعاونة.

(٤) راجع رقم ٣ من هامش ص ١١٧؛ ثم «ب» ص١٢٥ م ٦٩ م ٣ من هامش ص١٥١. ثم في ص٤٣٩، ورقم ٢ من هامشها.

(٥) أي: عند نزعه من مكانه، والمراد: عند حذفه. وفي هذه الحالة تسمى أفعالها: متعدية بما يسمى: «الحذف والإيصال» أو: «بنزع الخافض»، – وهذا نوع من الأول – أما مع وجود

النحويون ، والنصب به سماعيّ[1] — على الأرجح المعوّل عليه — ؛ مقصور على ما ورد منها منصوباً مع فعله[2] الوارد نفسه ؛ فلا يجوز — فى الرأى الصائب — أن ينصب فعل[3] من تلك الأفعال المحددة المعينة كلمةً على نزع الخافض إلا التى وردت معه مسموعة عن العرب ، كما لا يجوز فى كلمة من تلك الكلمات المعدودة المحدودة أن تكون منصوبة على نزع الخافض إلا مع الفعل[4] الذى وردت معه مسموعة . أى : أن هذه الكلمات القليلة المنصوبة على نزع الخافض لا يجوز القياس عليها ، فهى ، مقصورة على أفعالها الخاصة بها ، وأفعالها مقصورة

= حرف الجر فتسمى: متعدية بالحرف ؛ كما سبق .

— ولنزع الخافض بيان يجىء فى « ا » من رقم ٥ بهامش ص ١٦١ ، وإشارة فى رقم ٣ من هامش ص ٤٩٢ ، عند الكلام على حذف حرف الجر . —

هذا ، ويلاحظ أن الكلام هنا وفى ص ١٩١ على حذف الجار مع بقاء مجروره يختلف فى حكمه عن حكم حذف الجار مع مجروره ، وسيجىء فى ص ٥٣٢ .

(١ ، ٢) راجع حاشية الأمير على « المغنى » — ج ١ — عند الكلام على: « لكنّ » مشددة النون.

والحكم بأنه مقصور على السماع هو الأنسب ؛ لأنه يمنع اللبس والاضطراب اللغوى . وهو رأى أكثر أئمة اللغة ؛ كابن هشام ، وابن مالك ، والرضىّ ، وأبى حيان . . . وآراؤهم مسجلة فى المراجع المختلفة ؛ ومنها ما جاء فى حاشية « ياسين » فى هذا الباب منقولا عن ابن هشام فى « التوضيح » وشرحه ، عند كلامه، على السبب الأول والثانى من أسباب : « التعدية » حيث يقول ما نصّه على سبب التّعدية بنزع الخافض :

(« . . . لكن المصنف سيذكر أنه سماعىّ ») . وفعلا صرح به المصنف فى « التوضيح » بعد ذلك آخر الباب . وسجلت تلك الحاشية فى آخر صفحة من صفحات الجزء الثانى — باب : « الإدغام » ما نصه : (إن النصب على نزع الخافض لايصار إليه مع تيسر غيره . . .) وجاء فى «حاشية الأمير على المغنى » — (ج١ مبحث الحرف «على » الجار ، وبيان الأفعال التى حذف بعدها حرف الجر سماعا ونصب المجرور بعد حذفه) ما نصه بعد تلك الأفعال المسموعة: (. . إنما جاز ذلك فى هذه لتعيّن الحرف ، وتعيّن محلّه . ولا يجوز القياس عليها وإن تعين الحرف . وتعين محله ، فلا يجوز بريت القلم السكين ، خلافا لعلى بن سليمان) ا هـ .

ويقول الرضى — ج ١ ص ٧٥ من شرح الشافية — ما نصه : « (إن باب الحذف والإيصال شاذ عند النحاة) » .

وانظر رقم ٤ من هامش ص ١٧١ الآتية .

ويقول ابن مالك فى تعدية الفعل اللازم بحرف الجر : يصح نصب الاسم المجرور بشرط حذف حرف الجر وهذا مقصور على النقل ؛ أىّ : على السماع . ونص كلامه فى « ألفيّته » هو :

وعدّ لازما بحرف جرّ ... وإن حذف فالنصب للمنجرّ . . . . نقلا . . .

وسيجىء الكلام على هذا البيت فى هامش ص ١٦٤ .

(٣) أو ما يشبه الفعل .

(٤) وشبهه .

عليها[١] . ولولا هذا لكثر الخلط بين الفعل اللازم[٢] والفعل المتعدى وانتشر اللبس والإفساد المعنوى ، وفقدت اللغة أوضح خصائصها ؛ وهو : التبيين ؛ وأساسه الضوابط السليمة المتميزة التى لا تداخل فيها ، ولا اختلاط .

وليس للتعدية بحرف الجر الأصلى — وشبهه —[٣] حرف معين يجب الاقتصار عليه وحده ، وإنما يختار للتعدية الحرف الذى يحقق المعنى المراد ، ويناسب السياق ؛ فقد يكون الحرف : من ، أو ، إلى ، أو الباء ، أو غيرها . . . كالأمثلة السابقة . وكقولنا : انصرف الصانع إلى مصنعه — وانصرف من المصنع إلى بيته — انصرف العالم عن الهزل — انصرف فى سيارته ... وهكذا تتغير أحرف الجر وتتنوع مع العامل اللازم بتنوع[٤] المعانى المطلوبة .

وحرف الجر إذا كان وسيلة للتعدية ، (وهى التعدية غير المباشرة) ، لا يجوز حذفه مع بقاء معموله مجروراً ، إلا فى بضعة مواضع قياسية[٥] .

(١ ، ٢) إلا الكلمة المنصوبة على ما يسمى : «الحذف والإيصال» أو : «نزع الخافض» فى مثل «أرأيتك الحديقةَ ، هل راقك جمالها» على اعتبار أن «أرأيتك» بمعنى : أخْبِرنى ؛ والحديقةَ : منصوبة على نزع الخافض ، والأصل عن الحديقة .

ولهذه المسألة تفصيل هام ، وإيضاح مفيد فى ج ١ ص ٢١٦ م ١٩ — باب : «الضمير» .

(٣) توضيح حرف الجر الأصلى وشبهه — مدون فى ص ٤٣٤ ، وفى رقم ٢ من هامش ص ٤٣٦ حيث البيان المفيد عن تقسيم حروف الجر من ناحية الأصالة وعدمها ، وفائدة كل قسم . . . و . . .

(٤) هذا أمر يجب التنبيه له ، فإذا رأينا لغويا — أو غيره — ينص صراحة أو تمثيلا على أن فعلا — مثل : قعد ، أو نام . . — يتعدى بحرف الجر «فى» أو بحرف جر آخر ينص عليه ، فليس مراده أن هذا الفعل لا يتعدى إلا بوسيلة واحدة هى : المجىء بجار مع مجروره ، وأن حرف الجر الذى يجىء هو «فى» أو غيره مما نص عليه . وإنما مراده أمران معاً ، هما : أن هذا الفعل لازم ؛ وأنه يجوز تعديته . بإحدى وسائل التعدية التى ستذكر هنا ، والتى منها الإتيان بحرف جر مناسب للمعنى والسياق مع مجروره ؛ دون الاقتصار على حرف جر واحد فى الأساليب والمعانى المختلفة . فإذا اقتضى الأمر تعديته بالوسيلة القياسية وكانت حرف الجر جاز لنا أن نختار من بين حروف الجر حرفا يناسب المقام والغرض المراد ، من غير التزام حرف واحد فى كل المواقف المعنوية المتباينة . وعلى هذا يقول : قعدت على الكرسى — قعدت منذ ساعةٍ — مَن قعدتْ به همته لم تنهض به عشيرته . . . وهكذا .

ويزيد الأمر وضوحاً ما سيجىء فى ص ٤٣٦ خاصاً ببيان المراد من تعلق الجار والمجرور بالعامل .

(٥) سيجىء كثير منها فى باب حروف الجر ص ٥٣٢ م ٩١ — وقد استفاض الخلاف والجدل فى جواز حذف الحروف الجارة حذفاً قياسياً ، أو عدم جوازه ، وفى حكم المجرور بعد الحذف ؛ أيبقى مجروراً كما كان أم ينصب على «نزع الخافض» ؟ — وهو نوع يسمى : «الحذف والإيصال» —

ويعنينا الآن من تلك المواضع ما يكون فيه المجرور مصدراً مؤولا من حرف

= وعند نصبه أيجوز أن يكون مفعولا به لعامله المذكور، أم لا يجوز؟ وما حكم المصدر المؤول إذا كان مجروراً بالحرف المحذوف؟ أيكون في محل جر أم في محل نصب على: «نزع الخافض» . . . ، أوعلى أنه مفعول به للعامل الجديد؟ . . و . . و . . . ، بحوث جدلية، وتفريعات متشعبة ... وصفوة ما يقال هو أن حذف الجار على أربعة أنواع :

(أ) نوع يحذف وينصب بعده المجرور بما يسمى: «النصب على» الحذف والإيصال» - أى: نزعِ الخافض -؛ مثل قولهم: تمرونَ الديارَ - توجهت مكةَ - ذهبت الشامَ... وهذا نوع قليل جداً - فهو غير مطرد، وقد أوضحنا بإفاضة - في ص ١٥٩ - حكمه بأنه سماعي محض؛ فلا يجوز في الفعل - وشبهه - الذي ورد معه أن ينصب على نزع الخافض لفظا غير مسموع، ولا يجوز في الاسم المنصوب على نزع الخافض أن ينْصَب على هذه الصورة إلا مع الفعل الوارد معه؛ فلا يجوز تمرون الحقول، ولا: توجهت الحديقة، ولا ذهبت النهر، ولا أشباه هذا؛ لأن تعدية هذه الأفعال لم ترد عن العرب - فيما يقال - إلا في: «الديار» و «مكة» و «الشام» على التوزيع السالف، وكان ورودها فيهما قليلا جداً فلا يسمح بالقياس. ومثلهما: مُطِرنا السهلَ والجبلَ، وضربت الخائن الظهرَ والبطنَ، أى: في السهل والجبل - وعلى الظهر والبطن.

والقول بأن هذه الأسماء منصوبة على نزع الخافض أولى من القول بأنها مفعول به، وأن الفعل قبلها نصبها شذوذاً، لأن نصبها على المفعولية مباشرة ولو على وجه الشذوذ - قد يوحي - خطأ - أن الفعل قبلها متعد بنفسه؛ وأن المعنى لا يحتاج إلى المحذوف؛ فيقع في الوهم إباحة تعديته مباشرة في غيرها. لكن إذا قلنا: «منصوبة على نزع الخافض» سماعا كان هذا إعلاناً صريحاً عن حرف جر محذوف، نُصِب بعده المجرور؛ فيكون النصب دليلا على ذلك لا يستقيم المعنى إلا بملاحظته، وتقدير وجوده.

ومن هذا النوع المنصوب سماعاً ما نصب على نزع الخافض للضرورة.

والنصب على نزع الخافض - في السَّعة أو في الضرورة - هو النوع الأشهر مما يتردد في كثير من المراجع اللغوية باسم: «الحذف والإيصال» ويراد به هنا: حذف حرف الجر، و نصب مجروره، وإيصاله بالعامل المحتاج التعدية بعد حذف الجارّ. وقد تردد كذلك في عديد من المراجع اللغوية - ورد اسم كثير منها في كتاب: «السماع والقياس» ص ٧٤ لأحمد تيمور - النصّ الصريح على أن الحذف والإيصال» مقصور على السماع، ولا يجوز استخدامه قياسا. وهذا الرأى هو الذى ارتضاه الصبان كذلك، ونقلنا كلامه في رقم ٤ من هامش ص ١٧١ ومن الواجب الاقتصار عليه؛ منعاً للإفساد اللغوي الذي يترتب على رأى ضعيف آخر يعارضه، ومن بعض صوره ما أشرنا إليه في رقم ٣ من هامش ص ١٧١ .

(ب) نوع يحذف وينصب بعده المجرور أيضاً، ولكن على اعتباره مفعولا به مباشرة - للعامل الذى يطلبه؛ كالحروف التي يكثر استخدامها في تعدية بعض الأفعال المسموعة؛ فتجر الأسماء بعدها. وكذلك يكثر حذفها بعد تلك الأفعال المعينة؛ فتنتصب الأسماء بعد حذفها؛ مثل الفعل: «دخل» فقد استعملته العرب كثيراً متعدياً بالحرف: «في»؛ مثل: دخلت في الدار. وكذلك استعملته بغير «في» ونصبت ما بعده فقالت: دخلت الدار، ولم تقتصر في حالة وجوده أو حذفه على كلمة «الدار» بل أكثرت من غيرهما، مثل: المسجد - الغرفة - الخيمة - القصر - الكوخ -...، فكثرة استعمال الفعل بغير حرف الجر، ووقوع تلك الأسماء المختلفة بعده منصوبة مع عدم وجود عامل آخر - كل ذلك يدعو إلى الاطمئنان=

مصدرى من الحروف الثلاثة مع صلته . (وهى : أنّ ، وأنْ المختصة بالفعل[1]

=أن تلك الأسماء المنصوبة هى مفعولات للفعل الموجود، وأن هذا الفعل نصبها مباشرة؛ فلا حاجة إلى اعتبارها منصوبة على نزع الخافض – كما يرى بعض النحاة دون بعض – لما فى هذا من العدول عن الإعراب الواضح ، المساير لظواهر الألفاظ ومعانيها – إلى الإغراب ، والتعقيد من غير داع .

ومعنى ما سبق أن الفعل : « دخل » يعد من الأفعال المسموعة التى تتعدى بنفسها تارة وبحرف الجر أخرى ، فهو : مثل : شكر – نصح – حيث تقول فيها : شكرت لله على ما أنعم ، ونصحت للغافل بأن يشكره ،أو : شكرت الله على ما أنعم ، ونصحت الغافلَ بأن يشكره . وهذا النوع هو « الذى وصفناه أول هذا الباب – عند تقسيم الفعل التام إلى متعد ولازم ، ص١٥١ – بأنه قسم مستقل بنفسه يسمى : الفعل الذى يستعمل لازما ومتعدياً . وهذا النوع يطرد فيه النصب مع حذف حرف الجر كما يطرد الجر مع ذكر الحرف.

(ح) نوع يحذف فيه الحرف قليلا مع بقاء مجروره على حاله من الجر ، كما كان قبل حذف الجار وهذا النوع القليل مقصور على السماع لا محالة ؛ فلا يجوز التوسع فيه بجر كلمات غير الكلمات التى وردت عن العرب كقولهم : « لاهِ ابنُ عمك » . . . (أى : لله ابن عمك) . فقد حذفت اللام وبقى مجرورها ؛ فلا يجوز عند حذفها وضع مجرور آخر ؛ كأن يقال : المجدِ أنت – العملِ النافع أخوك . تريد : للمجد أنت – للعمل النافع أخوك، فهذا – وأشباهه – مما لا يصح .

ومن هذا المسموع القليل حذف «الباء» أو «على» ، مع بقاء مجرورها فى قول أعرابى سئل : كيف أصبحت ؟ فأجاب : « خيرٍ والحمد لله » أى : بخير ، أو : على خير . وحذف « إلى » فى قول آخر :

إذا قيل أىُّ الناس شرُّ قبيلة أشارت كليبٍ بالأكفُّ الأصابعُ

أى : أشارت إلى كليب الأصابع مع الأكف . . . وهكذا من كل ما حذف فيه حرف الجر وبقى مجروره على حاله . وهذا النوع لا يطرد فيه الجر ، وإنما يقتصر على المسموع ؛ كما قلنا .

(د) نوع يكثر فيه حذف الجار مع إبقاء مجروره على حاله من الجر . وهذا النوع قياسى يطرد فى جملة أشياء ؛ أشهرها : حرف الجر الذى مجروره المصدر المؤول من أحد الحروف المصدرية الثلاثة مع صلته ، وهذه الحروف الثلاثة هى : (أنّ – أنْ – كى ،) وقد تكلمنا عليها هنا – أما بقية الأشياء ومناقشتها ، فموضوع الكلام عليها : آخر باب حروف الجر عند الكلام على حذف حرف الجر وإبقاء عمله – ص ٥٣٥ م ٩١ – ، والكثير منها غير داخل فى موضوع التعدية بحرف الجر الذى نحن فيه .

ومما تقدم نعلم أن حرف الجر إذا حذف ، ينصب الاسم بعده فى حالتين ؛ إحداهما : قليلة غير مطردة ، فالنصب فيها مقصور على السماع . والأخرى كثيرة مطردة ؛ فالنصب فيها قياسى . ويجر فى حالتين ؛ إحداهما : قليلة غير مطردة ؛ فالجر فيها سماعى ، والأخرى : كثيرة مطردة فالجر فيها قياسى فالحالات الأربع ؛ منها اثنتان قياسيتان واثنتان سماعيتان .

(١) إذا وقعت « أنّ وأنْ » بعد حرف الجر الباء فى صيغة : « أفْعِلْ » – بفتح فسكون فكسر – الخاصة بالتعجب جاز حذف الباء مع « أنْ » قياساً دون « أنّ » المشددة فى رأى قوى ، بحجة أن السماع لم يرد بحذفها ؛ وهذه التفرقة بينهما فى مسألة واحدة غير مقبولة ؛ لأن حذف الباء قبلهما جائز فى كل المسائل الأخرى، فلم تخرج هذه المسألة – كما سنشير فى ص ٤٩٥ وفى رقم ٣ من هامش ص٥٢٤ لكن =

وكىْ[1]) ، مثل : (سررت من أنّ الناشئْ راغب فى العلم ،حريص على أن يزداد منه ،لكى يبنىَ مجده ، ويرفع شأن بلاده) . فيصح حذف الجار قبل كل حرف من الثلاثة ؛ فتصير الجملة : (سررت أن الناشئ ... حريص أن يزداد . . . كى يبنى . . .) فالمصادر التى تؤول فى العبارات السالفة من الحرف المصدرى وصلته ، تكون مجرورة على التوالى بالحرف : « مِنْ » فالحرف : « على » ، فالحرف : « اللام» ولا داعى لأن يكون المصدر المؤول فى محل نصب على نزع الخافض – كما يرى فريق – لأن حرف الجر المحذوف ملاحظ هنا بعد حذفه ، والمعنى قائم على اعتباره كالموجود ؛ فهو محذوف بمنزلة المذكور. ولأن النصب على نزع الخافض خروج على الأصل السائد الغالب ؛ فلا نلجأ إليه مختارين .

وهذا الحذف القياسى لا يصح إلا عند أمن اللبس[2] كما فى الأمثلة السالفة ، وفى قول الشاعر :

ولا عار أنْ زالت عن الحُرّ نعمة ... ولكنّ عاراً أن يزول التَّجَمّل

والأصل : (فى أن زالت . . . – فى أن يزول . . .) . . . فإن خيف اللبس لا يصح الحذف؛ فى مثل :(رغبت فى أن يفيض النهر) ، لا يصح حذف حرف الجرّ : « فى » فلا يقال : رغبت أن يفيض النهر ، إذ لا يتضح المراد بعد الحذف ؛ أهو : رغبت فى أن يفيض النهر ، أم رغبت عن أن يفيض . . . ؛ والمعنيان متعارضان متناقضان ؛ لعدم معرفة الحرف المحذوف المعيَّن ، وخلو الكلام من قرينة تزيل اللبس . ومثل هذا : انصرفت عن أن أقرأ المجلة ؛ فلا يجوز حذف الجار ؛ لأن حذفه يؤدى إلى أن تصير الجملة : انصرفت أن أقرأ المجلة ؛ فلا ندرى المقصود ؛ أهو : انصرفت إلى أن أقرأ . . . ، أم انصرفت عن أن أقرأ . . . ، والمعنيان متناقضان ، ولا قرينة تزيل اللبس[3] . . .

= إذا حذفت الباء فى التعجب بعد الصيغة السالفة أتلاحظ فى التقدير أم لا؟ وأيان، كما سيجىء فى باب التعجب ج ٣ – ص ٢٧٢ م ١٠٩ .

(١) كى المصدرية لا بد أن يسبقها – لفظاً أو تقديراً – لام الجر التى تفيد التعليل .

(٢) طبقاً لما سيجىء فى رقم ٢ من ص ٥٣٢ .

(٣) وفيما سبق يقول ابن مالك مقتصراً على بعض الحالات :

وعَـدِّ لازماً بِحرْفِ جَـرّ ... وإنْ حُذِفْ فالنَّصْبُ لِلْمُنْجَرّ =

٢ – إدخال همزة النقل على أول الفعل الثلاثى[1] (وهى همزة تنقل معنى الفعل إلى مفعوله ، ويصير بها الفاعل مفعولاً . ولا تقتضى – فى الغالب – تكراراً ، ولا تمهلا) ، نحو: خَفِىَ القمرُ – وأخفى السحابُ القمرَ ، ومثل : جزِعْنا وأجزَعنا ، فى قول الشاعر :

فإن جَزِعْنا فإن الشرّ أجزَعَنا وإن صبرْنا فإنّا معشرٌ صُبُرُ[2]

٣ – تضعيف عين الفعل اللازم ، بشرط ألا تكون همزة[3] ؛ فى نحو :

نَقْلًا – وفِى : «أَنَّ» و «أَنْ» يَطَّرِدُ مَعْ أَمْنِ لَبْسٍ ، كَعَجِبْتُ أَن يَدُوا

«عجبت أن يدُوا» : أى أن يعطوا الدية ، وهى التعويض المالى الذى يدفعه من ارتكب نوعاً معيناً من الجرائم ؛ ليأخذه المظلوم الذى وقعت عليه الجريمة . . .

يقول : إن تعدية اللازم تكون بإدخال حرف الجر على مفعوله المعنوى – كما شرحنا – وعند حذف حرف الجر ينصب الاسم المجرور ، بشرط أن يكون هذا النصب نقلا عن العرب ؛ أى : مسموعاً فى كلمات واردة عنهم ؛ فليس النصب قياساً ولا مباحاً فى غير المنقول عنهم . ثم بين أن حذف الجار قياسى مطرد قبل «أنّ» و «أنْ» .

(١) التعدية القياسية بهمزة النقل ليست مقصورة على الفعل الثلاثى اللازم ؛ فقد صرح «الأشمونى» فى أول هذا الباب – وتبعه «الصبان» – أن همزة النقل تدخل أيضاً على الثلاثى المتعدى للواحد ؛ فتجعله متعدياً لاثنين .

أما دخولها على المتعدى لاثنين فإن لم يكن من أفعال اليقين والرجحان فلا يصح تعديته بها لثلاثة وإن كان منهما جاز تعديته بها للثالث ، بشرط أن يكون الفعل هو : «أعلم» أو : «أرى» دون أخواتهما من أفعال اليقين والرجحان ، فإن فى تعدية أخواتها الخلاف الذى سبق فى ص ٥٩ .

ويقول صاحب الهمع – ج ٢ ص ٨١ باب «العوامل» وأولها : «الفعل» – ما نصه عن همزة النقل إنها : (لاتعدى ذا الاثنين إلى ثلاثة فى غير باب : «علم» بإجماع) اهـ فكيف وصف الحكم بالإجماع مع وجود الخلاف فيه ، كما أشرنا . ؟

(٢) جمع صبور . والبيت لأعشى باهلة .

(٣) لأنه غير مسموع فيها . هذا ، والتضعيف يقتضى – غالباً – التكرار والتمهل ، بخلاف همزة النقل ، بشرط ألا توجد قرينة تعارض كالتى فى قوله تعالى : (. . . . لولا نُزّل عليه القرآنُ جملةً واحدة . . .) فإن : «جملة واحدة» تعارض التكرار والتمهل فى الفعل : «نزّل» . (انظر «و» فى هامش ص ١٦٩) .

وقد جعل مجمع اللغة العربية بالقاهرة تعدية الفعل الثلاثى اللازم قياسية بالتضعيف لإفادة التكثير والمبالغة ، مصرّحاً بهذا فى مواضع مختلفة من بحوثه اللغوية . ومنها بحثه الخاص بصحة استعمال : «برّر» بمعنى : «سوّغ» حيث قال (فى ص ٢٢٤ من كتابه الذى عنوانه : «فى أصول اللغة» مشتملا على مجموعة القرارات المجمعية التى أصدرها من الدورة التاسعة والعشرين إلى الدورة الرابعة والثلاثين)=

فرح المنتصر – نام الطفل ، تقول – فرّحتُ المنتصر – نوّمَت الأمُّ طفلها .

٤ – تحويل الثلاثى اللازم إلى صيغة : « فاعَل » ، الدالة على المشاركة ؛ نقول فى : جلس الكاتب ، ثم مشى ، وسار – جالست الكاتب ، وماشيته ، وسايرته .

٥ – تحويل الفعل الثلاثى اللازم إلى صيغة : « استفعَل » التى تدل على الطلب[1] ، أو على النسبة لشىء آخر . فمثال الأول : حضر – عان (بمعنى : عاوَنَ) تقول : استحضرتُ الغائبَ – استعنت الله ؛ أى : طلبت حضور الغائب ، وعَوْن الله . ومثال الثانى : حَسُنَ – قُبح . . . تقول : استحسنتُ الهجرة – استقبحت الظلم ؛ أى : نسبت الحسن للهجرة ، ونسبت القبح للظلم .

وقد تؤدى صيغة استفعل إلى التعدية لمفعولين إذا كان الفعل قبلها متعديًا لواحد ؛ نحو : كتبت الرسالة – استكْتَبْتُ الأديبَ الرسالةَ ، وربما لا تؤدّى ، نحو : استفهمت الخبير . والأحسن قصر هاتين الحالتين الأخيرتين على السَّماع[2] . . . . . .

= ما نصه الموافقة والتأييد لما عرضته عليه لجنة الأصول وهو : « (ترى اللجنة إجازة ماشاع من استعمال « التبرير » فى معنى « التسويغ » – استنادا إلى قرار المجمع فى قياسية تضعيف الفعل للتكثير ، والمبالغة) ا هـ .

وفريق من النحاة يرى أن تعدية الثلاثى بالتضعيف ليست مقصورة على اللازم بل تشمله وتشمل المتعدى لواحد ، أيضاً فيتعدى لاثنين – راجع الصبان والخضرى وغيرهما –

(١ و ٢) أما صيغة : « استفعل » الدالة على الصيرورة فلازمة – غالباً ، نحو : استأسد القط – استرجل الغلام . . . أى : صار القط أسداً – صار الغلام رجلا . وقد أباح المجمع اللغوى القاهرى قياسية صوغها وجاء قراره صريحاً (فى ص ٣٦٤ من محاضر جلسات دور الانعقاد الأول) ونصه : (يرى المجمع أن صيغة استفعل » قياسية لإفادة الطلب ، أو الصيرورة) ا هـ .

وجاء فى ص ٤٠ من الكتاب الذى أخرجه المجمع اللغوى فى سنة ١٩٦٩ باسم : « كتاب فى أصول اللغة » مشتملا على القرارات التى أصدرها المجمع من الدورة التاسعة والعشرين إلى الدورة الرابعة والثلاثين ما نصّه تحت عنوان : « السين والتاء » للاتخاذ و «الجعل »

« (سبق للمجمع أن أقر قياسية دخول السين والتاء للطلب أو الصيرورة لكثرة ما ورد من أمثلة. وترى اللجنة أن زيادة السين والتاء للاتخاذ والجَعْل وردت فى أمثلة كثيرة ؛ نحو : استعبد عبداً ، واستأجر أجيراً ، واستأبى أباً ، واستأمى أمَةً ، واستفحل فحلا – واستخلف فلانا ، واستعمره فى أرضه واستشعر الرجل إذا لبس شعاراً ، و . . . و . . . .

وفى اعتبار هذه الصيغة قياسية تيسير للاصطلاح العلمى ، والاستعمال الكتابى . لهذا ترى اللجنة=

٦ - تحويل الفعل الثلاثى إلى فَعَل (مفتوح العين) الذى مضارعه « يفعُل » (بضمها) ، بقصد إفادة المغالبة(١) ؛ نحو : كَرَمْتُ الفارس أكرمُه ؛ بمعنى : غلبته فى الكرم - شَرَفْتُ النبيل أشرُفُه ؛ بمعنى : غلبته فى الشرف(٢) . . .

= أن للمجمع قبول ما يصاغ من الكلمات على هذه الصيغة للدلالة على الجعل أو الاتخاذ) اهـ .

وقد وافق المجمع ومؤتمره على رأى اللجنة وصدر قرار الموافقة فى الجلسة الثامنة لمؤتمر الدورة الواحدة والثلاثين فى سنة ١٩٦٥ . هذا ، وفى ص ٤١ و ص ٢٠٣ من الكتاب المجمعى السالف بحوث ومذكرات مفيدة تتصل بالقرار ، وبما اعتمد عليه المجمع والمؤتمر فى الأخذ به وتأييده .

(١) تسابق اثنين أو أكثر - إلى أمر ؛ وتزاحمهما عليه ، رغبة فى انتصار كل فريق على الآخر ، وتغلّبه فى ذلك الأمر . ولأهمية المغالبة سنعود للكلام عليها فى الزيادة والتفصيل ، ص ١٧٣ .

(٢) فيما يلى بعض صيغ فعلية ، كثيرة التداول ، أصلها ثلاثية مجردة ، ثم اشتملت على شىء من حروف الزيادة ، فكان لزيادة هذه الحروف المختلفة أثر فى إيجاد معان مختلفة تتضح فيما يأتى - دون أن تفيد حصراً ولا تحتيماً - وإليك البيان :

(منقولا من الصبان - جـ ٤ - باب : « التصريف عند الحاشية » المتصلة بقول ابن مالك :

ومنتهاه أربعٌ إن جُرِّدا وإن يُزَدْ فيه فما ستًّا عَدَا ..)

(ا) (أفعَلَ) ، يجىء لمعان ، منها :

« التعدية » كأخرج محمد عليا - و « الكثرة » ؛ كأضَبّ المكانُ ، أى : كثر ضبابه ، وأعال الرجل : كثرت عياله .

« والصيرورة » ؛ كأغدّ البعير ؛ صار ذا غُدّة .

و « الإعانة » على ما اشتق الفعل منه ؛ كأحلبتُ فلانا ، أى : أعنته على الحلْب .

و « التعريض له » كأبعتُ العبد ، أى : عرضته للبيع .

و « لسَلْبه » كأقسط محمد ، أى : أزال عن نفسه القُسُوط ، وهو الجور ، وأشكيت فلانا ، أى : أزلت شكايته .

و « وجدان المفعول به متصفا به » ؛ كأبخلتُ الرجل ، أى : وجدته بخيلا .

و « بلوغه » كأومأت الدراهم ، أى بلغت مائة ، وأنجد فلان ، بلغ نجدا .

و « المطاوعة » ككببته فأكَبّ - وقد سبق بيان معنى « المطاوعة » ، وبعض أحكامها الهامة فى رقم ١ من هامش ص ١٠٠ ، وتجىء تكملة لها هنا فى (د - هـ - ز) :

(ب) (فاعَلَ) هو : « لاقتسام الفاعلية والمفعولية لفظا والاشتراك فيهما معنى » ؛ فمحمد وعلى من : « ضارب محمد عليا » قد اقتسما الفاعلية والمفعولية بحسب اللفظ ؛ فإن أحدهما فاعل والآخر مفعول . واشتركا فيهما بحسب المعنى ؛ إذ كل منهما ضارب لصاحبه ، ومضروب له ...

وقد جاء « لأصل الفعل » كباعدته ، أى : أبعدته ، وسافر فلان ، وقاتله الله ، وبارك فيه .

(حـ) (تَفَاعَلَ) - نحو : تضارب - هو : « للاشتراك فى الفاعلية لفظا ، وفيها وفى المفعولية معنى » . وقد جاء « لأصل الفعل » ؛ كتعالى الله . و « تخييل الاتصاف به » كتجاهل . و « المطاوعة » ؛ كباعدته فتباعد . . . ، - وقد سبق إيضاح « المطاوعة » وحكمها فى رقم ١ من ص ١٠٠ - كما أشرنا - ثم انظر « د » التالية ففيها أن : « افتعل » تكون بمعنى تفاعل .

(د) (افتعَلَ) يجىء لمعان ، منها : التسبب فى الشىء والسعى فيه » . تقول اكتسبت المال=

= إذا حصلته بسعى وقصد ، وتقول : كسبته ، إن لم يكن بسعى وقصد كالمال الموروث .
« ولأصل الفعل » ؛ كالتَّسَحِّى ، أى : طلعت لحيته . و « المطاوعة » كأوقدت النار فاتقدت ؛ و « معنى تفاعل » نحو : اقتتلوا واختصموا .

« ملاحظة » : ومما يختص بصيغتى : « افتعل وتفاعل » الدالتين على الاشتراك ما قرره مؤتمر مجمع اللغة العربية (فى دورته السابعة والثلاثين » من جواز إسناد الصيغتين إلى معموليهما ، باستعمال « مع » أو « الباء » فى الصيغة الأولى ، واستعمال « مع » فى الصيغة الثانية ؛ (كقولهم : اتفق معه ، و التحم معه ، والتقى به ، واتصل به ، واجتمع معه ، واجتمع به ، وتجاوب معه . . و . .) .

ومما يتصل بصيغة « افتعل » قرار المجمع اللغوىّ القاهرى (طبقا لما جاء فى ص ٣٩ من كتابه المسمى : « مجموعة القرارات العلمية » الصادرة فى الدورة الأولى والدورات التى تليها إلى نهاية الثامنة والعشرين) ونص القرار الخاص بمطاوع : « فَعَل » المتعدى — وقد سبقت الإشارة إليه فى هامش ص ١٠٠ — هو : « (كل فعل ثلاثى ، متعدّ ، دال على معالجة حسية ، فمطاوعه القياسىّ هو : « انفعَل » . مالم تكن فاء الفعل واوا ، أو : لاما ، أو : نونا ، أو : ميما ، أو : راء ، ويجمعها قولك : (ولنمر) فالقياس فيه : « افتعل ») » اهـ — وسيجىء هذا فى « هـ » ومعه الأمثلة —

وجاء فى كتاب : « الجامع الكبير » لابن الأثير — ج ١ ص ٤٨ — ما نصه بهامشها :

(قال الحريرى فى درة الغواص : يقولون : انضاف الشىء إليه ، وانفسد الأمر عليه . وكلا اللفظين مَعِيْرة لكاتبه ، والمتلفظ به ، لمخالفته السماع والقياس . والوجه : أضيف إليه ، وفسد عليه ؛ فقد تقرر أن مطاوع « فَعَل » الثلاثى هو : « انفعل وافتعل » ومطاوع « أفْعَل » الرباعى هو : « فعَّل » ويشترط فى ذلك التعدى . وما ورد ممّا يخالف ما ذكر — نحو : انزعج مطاوع « أزعج » وانطلق مطاوع « أطلق » وانفحم مطاوع « أفحم » ، ونحو : انسرب مطاوع «سرب» وهو لازم — شاذّ لايقاس عليه. ونقل العلامة شهاب الدين الآلوسى (فى كشف الطّرة ص ٤٨) أن أبا علىّ الفارسىّ صحح قياس « انفعل » من « أفعَلَ » الرباعى ، وأن ابن عصفور اختاره ، وأن ظاهر قول ابن برّىّ قياسية « انفعَلَ » من « أفعَلَ » الرباعىّ . قلنا : والسبب فى ذلك كله اضطراب النحويين فى فهم « المطاوعة ») اهـ ما جاء فى كتاب : الجامع الكبير . لكن القاموس يقول فى مادة : « فسد » إن القياس لايأبى انفسد .

وفيما يلى مباشرة الكلام على صيغة : « انفعل » .

(هـ) (انفعَلَ) يقول الصبان ما نصه : هو : « لمطاوعة الفعل ذى العلاج (أى : التأثير) المحسوس » ؛ كقسّمته فانقسم ؛ فلا يقال علمت المسألة فانعلمت ، ولا ظننت ذلك حاصلا فانظن ؛ لأن العلم والظن مما يتعلق بالباطن ، وليس أثرها محسوساً . وأما نحو : فلان منقطع إلى الله تعالى ، وانكشفت لى حقيقة المسألة ، وحديث : «أنا عند المنكسرة قلوبهم من أجلى» — فمن باب : « التجوز » . سلمنا أنه حقيقة ، لكن لا نسلم أنه مطاوع ، بل هو من باب انطلق علىّ .) اهـ

« وجاء لأصل الفعل » كانطلق ، أى : ذهب و « لبلوغ الشىء » كانحجز ؛ أى : بلغ الحجاز ،

واستغنوا عن انفعل بافتعل — كما سبق فى « د » — فيما فاؤه لام كلويته فالتوى ، أو راء ، كرفعته فارتفع ، أو واو كوصلته فاتصل ، أو نون كنقلته فانتقل ، وكذا الميم غالباً ؛ كملأته فامتلأ

٧ - التضمين - (وهو أن يُؤَدّىَ فعل - أو ما فى معناه - مؤدّى فعل آخر

= وسُمع محوته فامّحى ، ومزته فامّاز . والأصل : انمحى وانماز ؛ فقلبت النون ميما وأدغمت . وقد يستغنون عنه به فى غير ذلك ، كاستتر واستدّ . « وقد يتشاركان فى غير ذلك » ؛ كعجبت الشىء فاعجب واحتجب (انظر ما يتصل بهذا فى الملاحظة السالفة) .

(و) (فَعَّل) - بتشديد العين ، بشرط ألاّ تكون همزة - ويجىء لمعان ؛ منها :

« تعدية اللازم ، أو : ذى الواحد » (يريد : أو : المتعدى لمفعول واحد) ؛ كفرّحت عليا ، وخوّفته صالحاً .

و « التكثير فى الفعل » ؛ كطوّف محمود ؛ أى كثُر طوافه - ومنه قولهم : يهدّم الصدر الضيق ما شيده العقل - . أو : فى الفاعل ؛ كبرّكت الإبلُ . أو : فى المفعول ، كغلّقتُ الأبواب .

و « السلْب » ، كقرّدتُ البعير ؛ أى : أزلت قُراده . و « التوجه » ؛ كشرّق وغرّب ، أى : توجه إلى الشرق والغرب . و « نسبة المفعول إلى ما اشتق الفعل منه » ؛ كفسّقته ، أى : نسبته إلى الفسْق . و « الصيرورة » ؛ كعجّزت الناقةُ ؛ أى : صارت عجوزاً . و « لأصل الفعل » مثل : فكّرَ ، أى : تفكرَ »

ومن « فعَّل » ما صيغ من المركب لاختصار حكايته ؛ نحو : هلّل » ، إذا قال : لا إله إلا الله ، و « أمّن » إذا قال : آمين ، و « أيّه » إذا قال : أيها الرجل ، ونحوه . .) »

وتشديد العين على الوجه السالف يفيد أحياناً «التكرار والتمهل» ؛ نحو : علّمت الطالب ، وبصّرته بالحقائق . . . - وتقدم البيان فى رقم ٣ من ص ١٦٥ ، وهامشه .

ومما يلاحظ أن « الصبان » قرر هنا أن صيغة « فعّل » تجىء لتعدية : «اللازم ، أو وذى الواحد» مع أنه قرر (فى ج ٢ آخر باب : تعدّى الفعل ولزومه) قراراً آخر نصه : (« قال فى المغنى : التضعيف سماعىّ فى اللازم وفى المتعدى لواحد ، ولم يسمع فى المتعدى لاثنين . وقيل : قياسىّ فى الأولين .) » اهـ . فبأى الرأيين نأخذ ؟

الأنسب الأخذ بالرأى الذى يشمل اللازم والمتعدى لواحد - كما سبق - ؛ لأنه يتضمن تيسيرا بغير ضرر لغوى ولافساد .

(انظر ما يتصل بهذا البحث ، فى ج ٤ باب : « التصريف » . م ١٨٠ ص ٦٩٤ « ب » معانى أحرف الزيادة . . .) . .

(ز) (استفعَلَ) يجىء لمعان ، منها : « الطلب » ؛ كاستغفرت الله - أى : طلبت منه المغفرة - و « عدّ الشىء متصفا بالفعل » ؛ كاستسمنت فلانا ؛ أى : عددته سمينا . و « الصيرورة » ؛ كاستحجر الطين ، أى : صار حجراً . و « لوجدان الشىء متصفا بالفعل » ؛ كاستوبأتُ الأرض ، وجدتها وبيئة . و « المطاوعة » ؛ كأرحته فاستراح . - (وقد أشرنا إلى أن إيضاح « المطاوعة» مدون فى رقم ٤ من هامش ص ١٠٠ -) - ثم انظر رقم (٢) من هامش ص ١٦٦ .

(ح) (افعَلّ وافعالّ) - بتشديد اللام فيهما - وأكثر مجيئهما للألوان ثم العيوب الحسية ، وقديجيئان لغيرهما ؛ كانقضّ الطائر ، أى : سقط ؛ واملاسّ الشىء من الملاسة . والأكثر فى ذى الألف العروض ، (أى : أن الأكثر فى المشتمل على الألف بعد العين أن يكون أمراً عارضاً غير ملازم . =

أو ما فى معناه ؛ فيُعْطَى حكمه فى التعدية واللزوم)[١] . ومن أمثلته فى التعدية : لا تعزموا السفرَ ؛ فقد عُدِّىَ الفعل . « تعزم » إلى المفعول به مباشرة ؛ مع أن هذا الفعل لازم لا يتعدى إلا بحرف الجر[٢] ؛ فيقال : أنت تعزم على السفر . وإنما وقعت التعدية بسبب تضمين الفعل اللازم : « تعزم » معنى الفعل المتعدى : تَنْوِى ؛ فنصب المفعول بنفسه مثله ؛ فعنى : « لا تَعزموا السفر » لا تَنْوُوا السفر . . . ومثل : رحُبَتْكم الدار — وهو مسموع — فإن الفعل : « رَحُبَ » لازم ؛ لا يتعدى بنفسه إلى مفعول به[٢] . ولكنه تضمن معنى : « وَسِعَ » فنصب المفعول به « الكاف » مثله ؛ إذ يقال وَسِعَتْكم الدار ؛ بمعنى : اتسعتْ لكم . ومثل : طلَعَ القمرُ اليمنَ ، — وهو من الأمثلة المسموعة أيضًا — والفعل : « طلَعَ »[٢]

=وفى ساقطها اللزوم . وقد يكون الأول لازما كقوله تعالى فى وصف الجنتين : « مُدْهَامَّتَانِ » والثانى عارضاً ؛ كاحمر وجهه خجلا .

(ط) (افعَوْعل) يجىء لمعان منها : « المبالغة » ؛ نحو اخشوشن الشعر ، أى : عظمت خشونته واعشوشب المكان كثر عشبه . و « الصيرورة » نحو : احلولى . الشىء ، أى صار حُلْوا .

(١) عرفه كثير من النحاة بأنه : « إشراب اللفظ معنى لفظ آخر ، وإعطاؤه حكمه ؛ لتؤدى الكلمة معنى كلمتين » . لكن التعريف الذى ذكرناه هو الذى ارتضاه المجمع اللغوى القاهرى من بين تعريفات كثيرة ؛ — كما ورد فى الجزء الأول من مجلته ص١٨٠ وما حولها . وكما فى ص ٢٠٢ من محاضر جلساته فى دور الانعقاد الأول — . وفى المرجعين السالفين بحوث لطيفة وافية فى أمر « التضمين » من نواحيه المختلفة . وقرار المجمع فى ص ١٨٠ المشار إليها صريح فى أن « التضمين » قياسى بشروط ثلاثة ؛ (أولها : تحقق المناسبة بين الفعلين . ثانيها : وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر ، ويؤمن معها اللبس . ثالثاً : ملاءمة التضمين للذوق العربى . ويوصى المجمع بعدم الالتجاء إلى التضمين إلا لغرض بلاغى) .

لكن أيكون التضمين فى الفعل وما شابهه — نوعا من المجاز ، أم من الحقيقة ، أم مركباً منهما ؟ وهل يختلف التضمين بمعناه السالف النحوى عن : « التضمين البيانى » وهو الذى يقضى بتقدير حال محذوفة موضعها قبل الجار والمجرور ، مناسبة فى معناها لهما ، ويتعلق بها الجار والمجرور من غير حاجة إلى إعطاء كلمة معنى كلمة أخرى لتؤدى المعنيين ، كما يقول النحاة ؟ وهل يمكن وجود التضمين السماعى ؟ كل هذا وأكثر منه وأوفى وأوضح ، مدون فى المرجعين السالفين وقليل منه مدون فى حاشية الصبان قبيل آخر الباب . وكذلك عرض له « ياسين » فى حاشيته على « التصريح » — أول الجزء الثانى ، باب « حروف الجر هذا » تحت عنوان : « فصل — فى ذكر معانى الحروف الجارة » — عرضاً محمود الإسهاب ، فى نحو أربع صفحات كبيرة ، وقرر أن المختار أنه سماعى .

وقد سجلنا فى آخر هذا الجزء الثانى — ص ٥٦٦ — بحثاً نفيساً خاصاً به ؛ لا يستغنى عنه المتخصصون . ثم أبدينا فيه رأينا بإيجاز . وهو بحث لأحد أعضاء المجمع اللغوى القاهرى ألقاه صاحبه على زملائه . ثم تبعه فى الجلسة نفسها بحث لعضو آخر . وقد سجلناهما — مع المناقشات التى دارت حولهما — مجلة المجمع ، ونقلنا ذلك كله فى ص ٥٦٦ وما يليها ، مختوماً برأينا الخاص فى « التضمين » .

(٢ و ٢) هذا كلامهم . كيف وقد ورد متعدياً صراحة فى القرآن أو فى الكلام العربى ؟ ففيم التأويل ؟

– بضم اللام[١] – لازم ، ولكنه نصب المفعول به بنفسه بعد أن ضُمن معنى : « بَلَغَ » .

ومن أمثلة جعل المتعدى لازمًا : « سمع الله لمن حمده » . فالفعل : « سمع » فى أصله متعد بنفسه ، ولكنه هنا تضمن[٢] معنى : « استجاب » فتعدى مثله باللام ، وهكذا . . .

والصحيح عندهم أن التضمين قياسى ، والأخذ بهذا الرأى يفيد اللغة تيسيراً واتساعاً[٣] . ولما كان الفعل فى التضمين لا يتعدى إلا بعد أن يستمد القوة من فعل آخر ، فقد وُصف بعد هذه التقوية بأنه فى حكم المتعدى ، وليسَ بالمتعدى حقيقة ؛ لأن المتعدى الحقيقى لا تتوقف تعديته على حالة واحدة تجيئه فيها المعونة من غيره .

٨ – إسقاط حرف الجر توسعًا ، ونصْب المجرور على ما يسمى : « نزع الخافض[٤] » . وهذا – مقصور على السماع الوارد فيه نفسه ، دون استعمال آخر[٥] . . . كقوله تعالى : (أعَجِلتُم أمرَ ربكم) ، أى : عن أمره . وهذا

---

(١) كشأن جميع الأفعال التى على وزن : « فَعُل » – بفتح فضم – وقد نقلنا فى رقم ١ من هامش ص ١٥٤ عن صاحب المغنى أنه لم يرد من هذه الصيغة متعديا إلا رحُب وطلُع – بضم ثانيهما . فيما يعرف ، ولكن هذا التحديد والحصر مدفوعان بمثل : « بصُر » كما قلنا هناك ، وذكرنا مرجعه ، وكما سيجىء أيضاً فى رقم ٣ من هامش ص ١٨٣ .

(٢) قد ورد فى كلام عربى أصيل ، ففيم التضمين ؟

(٢) ويمتاز التضمين من بقية وسائل التعدية بأنه قد ينقل الفعل اللازم طفرة إلى أكثر من مفعول واحد ؛ ولذلك عُدّىَ : « آلوْت » بمعنى : « قصّرت » إلى مفعولين بعد أن كان الفعل قاصراً ، ذلك فى نحو قولهم : لا آلوك نصحا ؛ لأنه تضمن معنى : « لا أمنعك » الذى ينصب مفعولين . وعُدّىَ : « أخبر ، وخبّر ، وحدّث ، ونبّأ » إلى الثلاثة ، بعد أن تضمنت معنى : « أعلم » وبعد ما كانت متعدية إلى واحد بنفسها وإلى آخر بحرف الجر ، نحو قوله تعالى : (أنبئهم بأسمائهم) – (فلما أنبأهم بأسمائهم) – (نبئونى بعلم) .

(٣) وهو نوع مما يسمى : « الحذف والإيصال » وهذا النوع من نصب المجرور على « نزع الخافض » غير حذف حرف الجر حذفاً قياسياً مع بقاء الجر – طبقا لما سيجىء فى ص ٥٣٤

(٤) قال الصبان فى هذا الموضع ما نصّه فى حكم النصب على نزع الخافض : (إنه مخصوص بالضرورة ؛ فلا يجوز لنا استعماله نثرا – أى : فى غير الضرورة الشعرية ولو فى منصوبه المسموع) اهـ
وقال فى أول باب المفعول له – جـ ٢ – (إن النصب به سماعى على الأرجح .) اهـ
وقد سبقت الإشارة الوافية لهذه المسألة فى ص ١٥٩ ، (وفى جـ ١ فى رقم ٣ من هامش ص ١٠٢ – م ٧ عند شرح بيت ابن مالك الذى أوله – وسيأتى هنا – فارفع بضم وانصبن فتحاً ...) .

– كسابقه[1] – يكون فيه الفعل فى حكم المتعدى وليس بالمتعدى حقيقه؛ مراعاة لأنه العامل فى المجرور معنى ، ولكنْ لا دخل له فى نصبه .

إلى هنا انتهى الكلام على أشهر الوسائل لتعدية الفعل اللازم ، ومنها يتضح ما أشرنا إليه[2] قبل سردها ، وهو :

أن كل وسيلة تؤدى مع تعدية الفعل اللازم معنى خاصًّا لا تؤديه أختها – فى الغالب – وأنّ تلك الوسائل قياسية مطردة ، ما عدا : إسقاط حرف الجر توسعًا ، مع نصب المجرور على نزع الخافض؛ فإن إسقاطه بهذه الصورة[3] مقصور على السماع .

ولا داعى للأخذ بالرأى القائل إنه قياسىّ إذا وُجد حرف جر سابق نظير للحرف المحذوف ، ولو فصل بينهما فاصل ، كبيت ابن مالك :

فارفعْ بِضمٍّ ، وانصِبَنْ فتْحًا وجُرّ كسْرًا ، كذكْرُ اللهِ عبدَهُ يسُرّْ

أى : انصب بفتح ، وجرّ بكسر . لاداعى للأخذ بهذا الرأى ؛ منعاً للخلط ، ودفعاً للإلباس ؛ إذ قد يقع فى وهم كثيرين أن الفعل متعدّ بنفسه .

– انظر ما يتصل بهذا فى رقم ١ من هامش ص ١٦٢ و .

(١) كما سبقت لها الإشارة فى رقم ١ من هامش ص ١٥٨ . لكن كيف يكون منصوباً على نزع الخافض مع وروده منصوباً صريحاً فى القرآن الكريم ؟ فلم التقدير؟

(٢) فى ص ١٥٨ .

(٣) كما سيجىء فى ص ٥٣٥ – ويلاحظ الفرق بينها وبين حذف الجار قياساً مع بقاء معموله مجروراً ، على الوجه الذى سيجىء فى ص ٥٣٤ كما يلاحظ ما سبق (فى رقم ٥ من هامش ص ١٦١) من أنواع حذف الجار ، وحكم كل نوع .

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

سبق تعريف « المغالبة[1] » ، ووعدنا أن نتكلم عليها هنا ، ملخصين آراء الباحثين فيها :

جاء فى مقدمة « القاموس » — فى المقصد الأول الخاص ببيان الأمور التى امتاز بها القاموس ، عند تعليق المصحح على الأمر الخامس ، والكلام على الأمور التى توجب ضم العين فى المضارع ضما قياسيًّا ، ومنها أن يكون دالا على المغالبة — التعليق التالى :

(« قوله : أو دالاًّ على المغالبة . . . » يقتضى أن باب المغالبة قياسى ؛ وليس كذلك ، كما يدل عليه عبارة الرضى ؛ حيث قال (واعلم أن باب المغالبة ليس قياسيًّا بحيث يجوز نقل كل لغة إلى هذا الباب . قال : س[2] . «وليس فى كل شىء يكون هذا ؛ ألا ترى أنك لا تقول نازعنى فنزَعته أنزُعه بضم العين [وهى الزاى] ، للاستغناء عنه بغلبْتُه . وكذا غيره . بل نقول هذا الباب مسموع كثير ») اهـ .

وقال صاحب القاموس فى الجزء الرابع مادة : الخصومة : ما نصه :

(الخصومة : الجدل — خاصمه مخاصمة ، وخصومة ؛ فخصَمه يخصِمه : غلبه ، وهو شاذ ، لأن فاعلتُه ففعَلتُه يُرَدّ « يفعَل » منه (أى : المضارعَ منه) إلى الضم ، إن لم تكن عينه حرف حلق فإنه بالفتح ؛ كفاخره ففخَره يفخَره . وأما المعتل كوجدت وبعت فيُرَدّ إلى الكسر إلا ذوات الواو ؛ فإنها ترَدّ إلى الضم ؛ كراضيته فرضوتُه أرضوه — وخاوفنى فخُفته أخُوفه . وليس فى كل شىء[3] ؛ فلا يقال : نازعته أنزُعه ؛ لأنهم استغنوا عنه بغلبْته) .

وقال الجاربردى فى شرح الكافية[4] :

« معنى المغالبة : ما يذكر بعد المفاعلة مسنداً إلى الغالب » . أى : المقصود

---

(١) فى رقم ١ من هامش ص ١٦٧ .
(٢) يريد : سيبويه .
(٣) أى : لا يقال هذا فى كل شىء ، وإنما يقال فى بعض الحالات دون بعض .
(٤) وقد نقلنا كلامه عن ص ٦٨ جـ ١ من المواهب الفتحية .

. . . .

بيان الغلبة فى الفعل الذى جاء بعد المفاعلة ، على الآخر . فإذ قلت : كارَمَنى ، اقتضى أن يكون من غيرك إليك كرم ، مثل ما كان منك إليه ؛ فإذا غلبته فى الكرم فإنك تبنيه على « فعَل » بفتح العين ؛ لكثرة معانيه . ثم خصوا من أبوابه بالرد إليه ما كان عين مضارعه مضمومة ، وإن كان من غير هذا الباب ، نحو كارمنى فكرَمْته ، يكارمنى فأكرُمُه ، وضاربنى فضربته، يضاربنى فأضربُه (بضم الراء فى المضارع) فهذا قد ضربته وضربك ، ولكنك قد غلبته فى الضرب . ويجوز ألا يكون قد ضربك ، وإنما ضربتما غيركما ؛ لتغلّبه فى ذلك ، أو لتغلّبك، كذا البواقى .

(وإنما فعلوا ذلك لأن « الفعْل » بمعنى المغالبة قد جاء كثيراً من هذا الباب ؛ نحو الكَبْر ؛ وهو : الغلبة فى الكِبْر ، والكَثْر ، وهو الغلبة فى الكثرة ، والقَمْر ؛ وهو الغلبة فى القِمار ، فنقلوا من غير ذلك الباب أيضاً إليه ، ليدل على المراد الموضوع ؛ ثم استثنوا من هذه القاعدة معتل الفاء ؛ واويًّا كان نحو : وعد ، أو يائيًّا نحو : يسِر ؛ فإنه لا ينقل إلى « يفعُل » بضم العين ، لئلا يلزم خلاف لغتهم ؛ إذ لم يجئ « مثال »[1] مضموم العين . فيقال : واعدنى فوعَدْته أعِده ، وياسرنى فيَسِرْته ، ومعتل العين أو اللام ، اليائى ؛ فإنه لا ينقل إلى « يفعُل » بالضم، بل يبقى على الكسر ؛ فيقول بايعنى فبعته أبيعه، وراماني فرميته أرميه؛ إذ لم يجئ أجوف ولا ناقص يأتى من : يفعُل » بالضم ؛ لأنك لو ضممت عينه لا نقلب حرف الياء واواً فيلتبس بذوات الواو . ومثل هذا قاله الرضى وغيره من شراح الكافية) ا هـ .

وجاء فى الهمع (جـ٢ ص ١٦٣) فى فعَل يفعُل ما نصه : « لزموا الضم فى باب المغالبة . على الصحيح ؛ نحو : ضاربنى فضرَبْته أضرُبُه — وكابرنى فكبَرْته أكبُره ، وفاضلنى ففضَلته أفضُله . وجوز الكسائى فتح عين مضارع هذا النوع إذا كان عينه أو لامه حرف حلق ؛ قياساً ؛ نحو : فاهمنى ففهَمته أفهَمه ، وفاقهنى ففقَهته أفقَهُه ، وحكى الجوهرى : واضأنى فوضأته ، أوضَؤُه ؛ قال : وذلك بسبب الحرف الحلقى . وروى غيره : وشاعرته فشعرته ، أشعَرُه .

---

(١) المثال : ما كانت فاؤه حرف علة .

. . . .
. . . .

وفاخرته ففخَرته أفخَره ، بالفتح ، ورواية أبى ذرّ بالضم . . . » ا هـ .

ورأى الكسائى – مع قلته – حسن ؛ لأن فيه تيسيراً باستعمال ضبطين فى بعض الصور والأساليب . والعجيب أن اللغتين شائعتان – حتى اليوم – فى كثير من نواحى الإقليم الجنوبىّ « الصعيد » المصرى .

مما تقدم – عن باب : المغالبة – يعلم أنه مسموع كثير عند سيبويه . والوصف بأنه مسموع كثير يؤدى إلى الحكم بأنه قياسى ، وكذلك يعلم من قول شارح الكافية السابق – وهو : « أنك تبنيه على كذا – أن هذا من عملك ؛ فهو مقيس لك ؛ لكثرته . وهذا رأى ابن جنى أيضا فى كتابه : « الخصائص » جـ ١ عند الكلام على المغالبة » .

وخير ما يلخص به الموضوع تلخيصًا وافيًا حكيمًا هو ما جاء فى الجزء الثانى من مجلة المجمع اللغوى القاهرى ص ٢٢٦ ، ونصّه[١] :

« ذهب بعض إلى أن المغالبة ليست قياساً ؛ وإنما هى مسموعة كثيراً . وذهب بعض إلى أن استعمالها مطرد فى كل ثلاثى متصرف تام خال مما يلزم الكسر . وإنه يكفى أنه مسموع كثيرٌ لنقيس عليه ، كما قرر المجمع ، وكما قال ابن جنى » ا هـ .

وهذا هو الحكم الموفق الذى يحسن الاقتصار عليه .

---

(١) بقلم شيخ الجامع الأزهر – الخضر حسين ، وكان – رحمه الله – أحد أعضاء المجمع اللغوى الأجلاء .

المسألة ٧٢ :

تعدد المفعول به ، وما يَتْبَعُ هذا من ترتيبه(١)، وحذف

عرفنا أن الفعل المتعدى قد يتعدى – مباشرة – إلى مفعول به واحد(٢)؛ نحو : عدْل الحاكم يكفُل السعادةَ للمحكومين . أو إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، نحو : رأيت الظلمَ أقربَ طريق للخراب . أو ليس أصلهما المبتدأ والخبر ؛ نحو : منعتِ النفسَ التسرعَ فى الرأى . وقد ينصبُ ثلاثة ؛ نحو : علمنى العقلُ الاعتدالَ واقيًا من البلاء ... ولا يتعدى الفعل لأكثر من ثلاثة .

(ا) فإن كان الفعل متعديًا لاثنين أصلهما المبتدأ والخبر جاز مراعاة هذا الأصل فى ترتيبهما فيتقدم المفعول به الذى أصله المبتدأ على المفعول به الذى أصله الخبر ؛ – فى مثل : (الصبر أنفع فى الشدائد . . .) يجوز : حسبت الصبرَ أنفعَ فى الشديد ، كما يجوز : حسبت أنفعَ فى الشدائد الصبرَ ، لكن مراعاة الأصل أحسن .

وقد تجب مراعاة الأصل فى المواضع التى يجب فيها تقديم المبتدأ على الخبر(٣)؛ كأن يؤدى عدم الترتيب إلى الوقُوع فى اللبس ؛ فى نحو : خالدٌ محمود . . . (والمراد : خالد كمحمود) نقول : ظننت خالداً محموداً؛ فلو تقدم الثانى لاختلط الأمر والتبس ؛ إذ لا يمكن تمييز المشبه من المشبه به ؛ لعدم وجود قرينة تساعد على هذا ؛ فيكون التقديم بمرعاة الأصل هو القرينة .

وقد تجب مخالفة الأصل ؛ فيتقدم المفعول الثانى فى المواضع التى يجب فيها تقديم الخبر على المبتدأ(٤) ؛ كأن يكون فى المفعول الأول ضمير يعود على الثانى ؛ نحو : ظننت فى البيت(٥) صاحبَه .

(١ و ٢) سبق – فى ص ٨٦ – حكم « المفعول به » الواحد من ناحيتى تقدمه وتأخره فى الجملة (أى : من ناحية ترتيبه فيها) .

(٣ و ٤) وقد سبق البيان فى بابهما بالجزء الأول م ٣٧ ص ٦١ .

(٥) سبق فى (ص ٢٤ من باب « ظن وأخواتها ») أن المفعول الثانى للأفعال القلبية يجوز أن يكون جملة ، وأن يكون شبه جملة ، كالمثال المذكور هنا . وقد وجب فيه التقديم على المفعول الأول كى لا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ؛ وهذا ممنوع إلا فى مواضع أخرى محدودة ، ليس منها هذا الموضع .

فأحوال الترتيب بين المفعولين ثلاثة : حالة يجب فيها مراعاة الأصل بتقديم ما أصله المبتدأ وتأخير ما أصله الخبر، وحالة يجب فيها مخالفة هذا الأصل، وثالثة يجوز فيها الأمران. وقد تقدم هذا مفصلاً فى موضعه الأنسب من باب: ظن « وأخواتها[١] ».

(ب) إن لم يكن أصلهما المبتدأ والخبر فالأحسن تقديم ما هو فاعل فى المعنى على غيره ؛ نحو : أعطيت الزائرَ وردةً من الحديقة . « فالزائر » هو الآخذ ، و « الوردة » هى المأخوذة ؛ فهو فى المعنى بمنزلة الفاعل ؛ وهى بمنزلة المفعول به ، وإن كانت هذه التسمية المعنوية لا يلتفت إليها فى الإعراب .

ويجوز مخالفة الأصل ؛ فيقال : أعطيت وردةً من الحديقة الزائرَ. لكنّ الترتيب أحسن .

وقد يجب التزام الترتيب بتقديم الأول حتماً وتأخير الثانى فى مواضع ، أشهرها ثلاثة :

١ — خوف اللبس ؛ نحو أعطيت محموداً زميلاً فى السفر . فلا يجوز تقديم الثانى ؛ إذ لو تقدم لم يتبين الآخذ من المأخوذ ، ولا قرينة تزيل هذا اللبس ، ولا وسيلة لإزالته إلا بتقديم ما هو فاعل فى المعنى على غيره ؛ ليكون التقديم هو الدليل على أنه الفاعل المعنوىّ .

وفى هذه الصورة يجوز تقديم المفعول الثانى على المفعول الأول وعلى الفعل معـًا ؛ لعدم اللبس فى هذه الحالة ؛ نحو زميلاً فى السفر أعطيت محموداً .

٢ — أن يكون الثانى واقعـًا عليه الحصر[٢] ؛ نحو : لا أكسو الأولاد إلا المناسبَ ؛ فلو تقدم الثانى لفسد الحصر ، ولزال الغرض منه .

ولا مانع من تقديمه مع « إلا »، على المفعول الأول ؛ إذ لا ضرر من هذا، لأنّ المحصور فيه هو الواقع بعد « إلا» مباشرة ؛ نحو: لا أكسو إلا المناسبَ الأولادَ.

٣ — أن يكون الأول ضميراً متصلاً والثانى اسمًا ظاهراً ؛ نحو: منحتك الودّ . (لكن لا مانع من تقديم المفعول الثانى على الأول والفعل معاً، نحو الوُدَّ منحتك).

وتجب مخالفة الترتيب فى مسائل ، أشهرها ثلاثة أيضًا :

١ — أن يكون المفعول الأول (أى: الفاعل فى المعنى) محصوراً نحو: ما أعطيت

---

(١) ص ٢٣ م ٦٠ .

(٢) تقدم فى ج ١ ص ٣٦٤ م ٣٧ إيضاح للحصر (معناه وطريقته) .

المكافأةَ إلا المستحقُّ. ويجوز تقديمه مع « إلا » على المفعول الأول وحده ، دون عامله.

٢ — أن يكون المفعول الأول — الذى هو فاعل معنوى — مشتملا على ضمير يعود على المفعول الثانى ؛ نحو : أسكنت البيتَ صاحبَه . فإن كان الثانى هو المشتمل على ضمير يعود على الأول جاز الأمران ، نحو : أسكنت محمداً بيته ، أو : أسكنتُ بيتَه محمداً .

٣ — أن يكون المفعول الثانى ضميراً متصلاً ، والأول (أى : الفاعل المعنوى) اسمًا ظاهراً ؛ نحو : القلمَ أعطيته كاتبًا . . .

فأحوال الترتيب ثلاث فى هذا القسم « ب » ؛ هى : وجوب التزامه فى ثلاثة مواضع ، ووجوب مخالفته فى ثلاثة أخرى ، وجواز الأمرين فى غير المواضع السالفة[1] .

(حـ) إن كان الفعل متعديًا لثلاثة ، فالأول منها كان فاعلا ، وقد صيرته همزة النقل مفعولا به[2] ، فالأصل الذى يراعى فيه أن يقدم على المفعول الثانى والثالث . وأصلهما — الأرجح — مبتدأ وخبر ؛ فيراعى فى الترتيب بينهما ما يراعى بين المبتدأ والخبر ؛ طبقًا للبيان الذى سبق[3] (عند الكلام على حكم الناسخ ومعموليه من ناحية التقديم والتأخير) .

* * *

(١) ترك ابن مالك الكلام على أحوال القسم الأول : « ا » — واقتصر على أحوال هذا القسم : « ب » فقال بإيجاز :

والأَصلُ سَبْقُ فاعلٍ معنًى ؛ « كَمَنْ » مِنْ : « أَلبِسَنْ مَنْ زَارَكُمْ نَسْجَ اليَمَنْ »
ويلزمُ الأَصْلُ لِمُوجِبٍ عَـرَى وتَرْكُ ذاكَ الأَصْلِ حتمًا ، قد يُرَى

يريد : إذا تعدى الفعل لمفعولين ، أحدهما فاعل فى المعنى ، فالأصل المستحسن أن يتقدم هذا المفعول على غيره. وساق مثالا هو : « ألبسن من زاركم نسج اليمن » . فكلمة : « من » مفعول به ، وهى من ناحية المعنى — لا الاصطلاح النحوى — بمنزلة الفاعل ؛ لأن مدلولها هو : اللابس ، « ونسج اليمن » ، هو الملبوس . وفى هذه الحالة يراعى الأصل بتقديم المفعول الذى هو فاعل معنوى ، ويجوز عدم مراعاته ؛ فنقول : ألبسن نسج اليمن من زاركم والمراعاه أحسن ثم صرح بعد ذلك بأن مراعاة هذا الأصل قد تلزم بسبب موجب لمراعاتها قد عرا ، — أى : حل ووجد — كما صرح بأن ترك مراعاة الأصل قد يرى حتمًا ، أى : قد يرى أمراً محتومًا ، واجبًا . (حتمًا : مفعول يرى) .

(٢) راجع رقم ٢ من ص ١٦٥ . (٣) فى ص ٢٣ و ١٧٦ .

حذف المفعول به :

الأغلب أن يؤدى المفعول به معنى ليس أساسياً[1] فى الجملة ؛ فيمكن الاستغناء عن المفعول به من غير أن يفسد تركيبها ، أو يختل معناها الأساسىّ ، ولهذا يسمونه : « فضلة » (وهى اسم يطلقه النحاة على كل لفظ معناه غير أساسىّ فى جملته).

بخلاف المبتدأ ، أو الخبر ، أو الفاعل ، أو نائبه . . . أو غير هذا من كل جزء أصيل فى الجملة لا يمكن أن تتكون ولا أن يتم معناها الأساسىّ إلا به ، مما يسميه النحاة « عُمدة » .

بالرغم من أن المفعول به فضلة — فقد تشتد الحاجة إليه أحياناً ؛ فلا يمكن الاستغناء عنه فى بعض المواضع ، ولا يصح حذفه فيها ، كما سنرى. أما فى غيرها فيجوز حذفه — واحداً أو أكثر — لغرض لفظىّ ، أو معنوى .

ا — فمن اللفظىّ : المحافظة على وزن الشعر ، كقول شوقى :

ما فى الحياة لأنْ تُعـا تـب أو تحاسِـبَ مُتَّسعْ

(أى : تعاتب المخطئ أوتحاسبه[2]) . . . ، ومنها : المحافظة على تناسب الفواصل[3] نحوقوله تعالى مخاطباً رسوله الكريم: (ما أنزلْنا عليك القرآن لتشقىَ — إلا تذكرةً لِمَنْ يَخْشَى) ، وقوله: (والضُّحا والليل إذا سَجا[4] — ما ودّعك ربك، وما قَلاَ)[5] فحذف مفعول الفعل : « يخشى » ولم يقل : « يخشاه » أو : يخشى الله ؛ لكى تنتهى الجملة الثانية بكلمة مناسبة فى وزنها لكلمة : « تَشْقَى » التى انتهت بها الجملة الأولى . وكذلك الفعل: « قَلاَ » الذى حذف مفعوله ؛ فلم يقُل: « قلاك » ليكون مناسباً فى وزنه للفعل : « سَجا » .

---

(١) هذا فى غير مفعول « ظن » وأخواتها ، لأن أصلهما المبتدأ والخبر — غالباً — ، فهما عمدتان بحسب أصلهما ، (كما سبق فى رقم ٤ من هامش ص٣ وقد سبق الكلام على حذفهما فى ص ٥٠٦ م ٦٣) .

(٢) ومثل قول الشاعر :

شكرتُك ؛ إن الشكر نوع من التقى وما كل من أوليته نعمة يقضِى

يريد : يقضى حقها من الشكر . . ، أو يقضى شكرها . . .

(٣) الكلمات التى فى نهاية الجمل المتصلة اتصالا معنوياً .

(٤) هدأ وسكن ، وخلا من الرياح والعواصف ، وأشباهها .

(٥) كرِه .

ومنها : الرغبة فى الإيجاز ؛ نحو : دعوت البخيل للبذل ، فلم يقبل ، ولن يقبل. أى : لم يقبل الدعوة ، أو البذل ، ولن يقبل الدعوة أو البذل . . .

ب ــ ومن المعنوى : عدم تعلق الغرض به ، كقول البخيل لمن يعيبه بالبخل : طالما أنفقتُ ، وساعدت ، وعاونت ؛ أى : طالما أنفقت المال ، وساعدت فلانًا ، وعاونت فلانًا(1).

أو : الترفع عن النطق به ؛ لاستهجانه ، أو : لاحتقار صاحبه ، أو نحو هذا من الدواعى البلاغية وغير البلاغية .

فإذا اشتدت حاجة المعنى إلى ذكر المفعول به بحيث يختل المعنى أو يفسد بحذفه لم يجز الحذف ؛ كأن يكون المفعول به هو الجواب المقصود من سؤال معين ؛ مثل : ماذا أكلت ؟ فيجاب : أكلت فاكهةً . فلا يجوز حذف المفعول به : « فاكهة » لأنه المقصود من الإجابة ؛

أو : يكون المفعول به محصوراً ؛ نحو : ما أكلت إلا الفاكهةَ .

أو : يكون مفعولاً به مُتَعَجَّبًا منه بعد صيغة : « ما أفْعَلَ » التعجبية ، نحو : ما أحسنَ الحريةَ .

أو : يكون عامله محذوفًا : نحو : قول القائل عند نزول المطر : خيراً لنا ، وشرًّا لعدونا ، أىْ : يجلب خيراً . . .

وليس هذا الحذف مقصوراً على مفعول الفعل المتعدى لواحد ؛ بل يشمله ويشمل المفعول الأول وحده ، أو الثانى وحده ، أو هما معًا للفعل الذى ينصب مفعولين ؛ مثل : « ظن » وأخواتها . وكذلك يشمل المفعول الثانى والثالث ــ دون الأول(2) ــ للأفعال التى تنصب ثلاثة ؛ مثل : « أعلم وأرى » كما سبق الكلام على

---

(1) وقد حذفت المفعولات ؛ لأن الغرض العام من الجملة ليس فلانا وفلانا من الأشخاص المعينة ؛ إنما الغرض هو : البذل والإعطاء لهذا أو لذاك بغير تعيين . ومن هذا قوله تعالى : (فأما من أعطى واتقى ....) أى : أعطى المال واتقى الله . . . وقوله : (ولسوف يعطيك ربك فترضى) ؛ أى يعطيك الخير ؛ فترضاه .

(2) لأنه فى الأصل فاعل ، وقد صيرته همزة النقل مفعولا به (راجع البيان الخاص بهذا فى ص ٥٨ ثم فى ص ٦٠) .

هذا وإيضاحه بالأمثلة[1].

* * *

حذف عامل المفعول به :

بمناسبة الكلام على حذف المفعول به الواحد أو المتعدد يعرض النحاة إلى حذف عامله جوازاً أو وجوبًا .

(ا) فيجيزون حذفه إن كان معلومـًا بقرينة تدل عليه ، مثل ؛ ماذا حصدت فتقول : قمحـًا . أى : حصدت قمحـًا . وماذا صنعت ؟ فتجيب: خيراً . أى : صنعت خيراً[2]. . .

(ب) ويوجبون حذفه فى أبواب معينة ؛ منها : الاشتغال ؛ وقدسبق[3]، ومنها : النداء[4]، ومنها : التحذير والإغراء[5]، ومنها : الاختصاص[6]. . . ، بالشروط

---

(١) فى ص ٦٠ .

وقد اقتصر ابن مالك على بعض مواضع الحذف ؛ فقال :

وحذفَ فضلةٍ أَجِزْ إن لم يَضِرْ كحذْفِ ما سيقَ جواباً أو حُصِرْ

يقول : أجز حذف الفضلة (والمراد هنا : المفعول به) بشرط ألا يضر حذفها . وبيّن التى يضر حذفها بأنها ما سيقت جواباً ، أو وقعت محصورة على الوجه الذى شرحناه فيهما .

(هذا والفعل : « يضِرْ » هو مضارع مجزوم ، ماضيه : « ضارّ » بمعنى: ضرّ ، تقول ضارّنى البرد يضيرنى ، بمعنى : ضرّنى ، يضرنى) .

(٢) من القرائن ما يدل عليه سياق الكلام ؛ كقول الشاعر :

أمجْدًا بلا سَعىٍ ؟ لقد كذبتْكُمُو نفوس ثناها الذّل أن تترفعا

يريد أتحبون مجدا . . ؟ أو نحو هذا . . .

(٣) فى ص ١٢٤ .

(٤) فإن المنادى منصوب بعامل محذوف وجوباً ، تقديره : أنادى ، أو أدعو ، وحرف النداء عوض عنه (طبقاً للبيان الآتى فى باب : « النداء » أول الجزء الرابع) .

(٥) يشترط فى حذف العامل فى التحذير أن يكون التحذير بكلمة : « إياك » ؛ نحو: إياك والكذبَ ، أو : مع العطف ؛ نحو : الكذبَ والنفاقَ ، أو مع التكرار ؛ نحو : النارَ النارَ ... ويشترط فى الإغراء : العطف ؛ نحو : الكرامة والشهامة . أو التكرار ؛ نحو الحياء الحياء ... — وسيجىء البيان والتفصيل فى البابِ الخاصّ بالإغراء والتحذير ، ج ٤ م ١٤٠ —

(٦) إيضاحه وتفصيل الكلام عليه فى بابه الخاص (ج ٤ م ١٣٩) .

المدونة فى باب[1] كلّ . ومنها : الأمثال المسموعة عن العرب بالنصب ؛ نحو : أحَشَفًا وسوءَ كِيلة[2] ؟وكذلك ما يشبه الأمثال ، كقوله تعالى : (انتهُوا . . . خيراً لكم) ، أى : واعملوا خيراً لكم .

* * *

الاشتباه بين الفاعل والمفعول به :

سبق تفصيل الكلام عليه ، وعلى طريقة كشفه ، فى آخر باب « الفاعل »[3].

* * *

جَعْل الفعل الثلاثى المتعدى لازمًا أو فى حكم اللازم[4] ، قياسًا .

يصير الثلاثى المتعدى لواحد لازماً ــ قياساً ــ أو فى حكم اللازم لسبب مما يأتى[5] :

---

(١) بالجزء الرابع . . . وفى حذف العامل الناصب للفضلة يقول ابن مالك :

ويُحذفُ النَّاصِبُها إنْ عُلِما وقدْ يكونُ حذْفُهُ ملتَزَما

أى : يجوز حذف ناصب الفضلة (والمراد بها هنا : المفعول به) إن كان الناصب معلوماً بقرينة وقد يكون الحذف أحياناً لازماً لا بد منه .

(٢) هذا مثل قاله فى الأصل أعرابى لآخر يبيع التمر رديئاً ، ولا يوفى الكيل . وقد اشتهر المثل حتى صار يقال لمن يسىء إلى غيره إساءتين فى وقت واحد . (الحشف : أردأ التمر) .

والمثل : الكلام يشبه مَضربه بمورده ؛ أى : يشبه ما يستعمل فيه أخيراً بما وضع له فى الأصل . أما ما يشبه المثل ؛ (أى : يجرى مجراه) ، فكلام مستعمل فيما وضع له من الأصل ، واستعماله شائع ودورانه على الألسنة كثير .

(٣) ص ٩٥ .

(٤) يصير لازماً بأن ينسلخ عن التعدية ، ويتركها نهائياً ؛ بحسب الظاهر ، وبحسب الحقيقة الواقعة والمعنى ؛ كما فى السبب الثانى والثالث . ويصير فى حكم اللازم بأن يكون بحسب المظهر الشكلى اللفظى لازماً ، لا بحسب المعنى والواقع الحقيقى ؛ كما فى الأول ، والرابع ، والخامس ؛ لأن « المضمن » ، متعد باعتبار دلالته الأصلية على معنى الفعل المتعدى ، ولأن الضعيف عن العمل ، المحتاج إلى مساعدة حرف الجر ، متعد فى المعنى وفى أصله للمفعول به ، وطالب له . وكذلك الفعل فى الضرورة . . . هكذا قالوا .

أما جعل الفعل الثلاثى اللازم متعديا فقد سبق الكلام عليه (فى ص ١٥٨) .

(٥) ليس من المناسب الأخذ بالرأى القائل إن كل الأسباب الآتية أو بعضها مقصور على السماع ؛ إذ لو كان كذلك ما كانت هناك حاجة إلى ذكر هذه الضوابط ، ولوجب قصر الأمر على العرب . وفى هذا تضييق وإفساد يجافى طبيعة اللغة ، وينافى أصولها ، كما سبق فى الحالة الأخرى (رقم ٢ من هامش ص ١٥٨) ويلاحظ أن الثلاثة الأولى تجلب مع منع التعدية معنى جديداً ، على الوجه الذى سبق شرح نظيره فى طريقه تعدية الفعل اللازم ، (ص ١٥٨ م ٧١) .

١ – التضمين(١) لمعنى فعل لازم ؛ نحو : قوله تعالى : (فَلْيَحْذَرِ الذين يُخالفون عن أمرِه)، فإن الفعل : «يحذر» متعد فى الأصل بنفسه، تقول حذِرْت عواقبَ الغضب . ولكنه حين تضمن معنى الفعل المضارع : «يَخْرُجُ» صار متعديًا مثله بحرف الجر : «عن» . فالمراد : فليَحْذر الذين يخرجون عن أمره . ومثله قوله تعالى : (ولا تَعْدُ عَيْنَاك عَنْهُمْ) فالفعل ؛ «تعدو» بمعنى «تتجاوز» متعد بنفسه ؛ كما فى مثل : أنت لا تعدو الحق ؛ أى : لا تتجاوز الحق . ولكنه هنا متعد بحرف الجرّ : «عن» ؛ بسبب تضمنه معنى فعل آخر، هو : «تنْصرف» الذى يتعدى بحرف الجر : «عن» .

ومثله قول القائل : «قد قتل الله زياداً عنى» فالفعل : «قتل» فى أصله متعد بنفسه مباشرة إلى مفعول واحد، مستغْن بعد ذلك – غالبًا – عن التعدية بالحرف الجارّ إلى مفعول ثان . ولكنه هنا تضمن معنى الفعل : «صَرَف» المتعدى بنفسه إلى المفعول الأول، وإلى الثانى بحرف الجر : «عن» ؛ فصار مثله متعديًا بنفسه إلى الأول، وبهذا الحرف الجارّ إلى الثانى . فالمراد : قد صرف الله بالقتل زياداً عنى ...

والتضمين من الوسائل التى تجعل المتعدى فى حكم اللازم ؛ ولا تجعله لازمًا حقيقيًّا ؛ – لما بيناه من قبل(٢) .

٢ – تحويل الفعل الثلاثى المتعدى لواحد إلى صيغة : «فَعُل» (بفتح أوله وضم عينه)(٣) بشرط أن يكون القصد من التحويل إما المبالغة فى معنى الفعل والتعجب منه(٤)، نحو : نَظُرَ القِطّ، وإما المدح أو الذم(٥) مع التعجب فيهما ؛ نحو :

---

(١) سبق الكلام على معناه، والغرض منه، وحكمه (فى ص ١٦٩ ومابعدها م ٧١) وقلنا : إن فى آخر هذا الجزء بحثاً نفيساً خاصاً به، لا يستغنى عنه المتخصصون، ويليه رأينا فيه بإيجاز .

(٢) فى رقم ١ من هامش ص ١٥٨ وفى ص ١٧١ .

(٣) وإنما كان تحويل الفعل الثلاثى المتعدى، إلى هذه الصيغة مؤدياً إلى لزومه لأنها صيغة لا تكاد تستعمل إلا لازمة، إذ لم يرد منها فى المسموع متعدياً إلا فعلان –فيما يقول ابن هشام–هما : رحُبَ، وطلُع (بفتح أولهما وضم ثانيهما) على الوجه الذى سبق بيانه ورفضه فى رقم ١ من هامش ص ١٥٤ .

(٤) بشرط استيفاء الفعل لشروط التعجب المدونة فى بابه الخاص – جـ ٣ (ص ٢٠٤ و ص ٢٩٣) .

(٥) يجوز تحويل الفعل الثلاثى إلى : فَعُل» – بضم العين – ليكون للمدح أو الذم كنعم وبئس على الوجه المشروح فى بابهما (جـ ٣) مع أوجه اختلاف بينهما ؛ أشهرها : –

سَبُقَ الفيلسوفُ وفَهُم . وذلك فى ملحه بالسبق والفهم . ومنُع القادرُ وَحبُس؛ عند ذمه بمنع المعونة وحبسها .

٣ – الإتيان بمطاوع[1] للفعل الثلاثى المتعدى لواحد ؛ نحو : هَدَمْتُ الحائط المائل ؛ فانهدم ، ثم بنيته ؛ فانبنى .

٤ – ضَعْف الفعل الثلاثى عن العمل بسبب تأخيره عن معموله ؛ نحو ، قوله تعالى : (. . . إنْ كنتم للرؤيا تَعْبُرون) ، وقوله تعالى : (. . . الذين هُمْ لربهم يَرْهَبُون) .

ومثله العامل الوصف الذى يعتوره الضعف بسبب أنه من المشتقات ؛ مثل قوله تعالى : (فَعَّالٌ لما يريدُ) ، وقوله : (مُصَدِّقًا لما بَيْنَ يَدَيْه) ، والأصل : إن كنتم تَعْبُرون الرؤيا – الذين يرهبون ربهم – فعَّال ما يريد – مصدِّقًا ما بين يديه . . .

وفى كل ما سبق تجىء قبل المعمول لام الجر ، وتسمى : « لام التقوية » ؛ لأنها تساعد العامل على الوصول إلى مفعوله المعنوى الحالىّ الذى كان فى الأصل مفعوله الحقيقى .

والضعف على الوجه السابق يجعل المتعدى فى حكم اللازم ، وليس لازمًا حقيقة[2] .

= أمران فى معنى : « فَعُل » ؛ وهما : إشرابه التعجب مع عدم الاقتصار على المدح الخالص أو الذم الخالص ، وأنه للمدح الخاص بمعنى الفعل ، أو الذم الخاص كذلك ، لا العام الشامل الذى لا يقتصر فيهما على معنى الفعل .

وأمران فى فاعله الظاهر ؛ وهما : جواز خلوه من « أل » المباشرة وغير المباشرة ؛ نحو قوله تعالى : (وحَسُنَ أولئك رفيقاً) ، وجواز جره بالباء الزائدة ؛ نحو حب بزيارة المخلص .

واثنان فى فاعله المضمر ؛ وهما : جواز عوده إلى ما قبله ، مع مطابقته له ، نحو : محمد شرُف رجلا ؛ فيصح أن يكون الفاعل ضميراً عائداً على « محمد » المتقدم ، أو عائداً على : « رجلا » المتأخر . فإن عاد على المتقدم كان مطابقاً له فى الإفراد ، والتثنية ، والجمع ، والتذكير ، والتأنيث . وإن كان عائداً على المتأخر لزم الإفراد ؛ تقول : المحمدان شَرُفا رجلين ، المحمدون شرفوا رجالا . فاطمة شرفت امرأة ، وهكذا .

(١) سبق شرح المطاوعة فى ص ١٠٠ ، م ٧٦ .

(٢) لأن العامل متعد فى المعنى إلى ما بعد لام التقوية ؛ لكنه بحسب الشكل اللفظى الظاهر لازم ، فمجىء اللام للتقوية يجعل العامل لازماً بحسب المظهر .

ونعود فنشير إلى ضعف كلام النحاة فى هذه الوسيلة الرابعة – كما سيجىء البيان المفيد عنها فى حروف =

٥ – ضرورة الشعر ؛ كقول القائل :

تَبَلَتْ فؤادَكَ[1] في المنامِ خَرِيدةٌ[2]   تَسْقِي الضجيعَ ببارد بَسَّامِ

فإن الفعل « تسقى » ينصب مفعولين بنفسه ولكنه تعدى إلى الثانى هنا : « بالباء » نزولا على حكم الضرورة الشعرية . وهذه الوسيلة أيضًا مما يجعل الفعل فى حكم اللازم ، وليس باللازم حقيقة ، لما أوضحناه من قبل[3].

= الجر ، (ص ٤٧٥)– إذ من المعروف أن الفعل المتعدى لواحد يجوز تقديم مفعوله عليه (إلا فى بعض صور قليلة واجبة التقديم أو التأخير) وأنه لا يترتب على ذلك التقديم إبعاد الفعل عن التعدية إلى اللزوم إبعاداً حتمياً . وإذا كان بقاؤه متعدياً مع التقديم أمراً جائزاً فمن أين يأتيه الضعف الذى يعالج بلام التقوية ؟ وما سبب هذا الضعف ؟ وإذا عرفنا أنه يجوز حذف هذه اللام فيعود الاسم بعدها مفعولا منصوباً كما كان قبل مجيئها من غير أن يترتب على هذا فساد فى صياغة الأسلوب أو فى معناه فما الحاجة الحقيقية إليها ؟ وأين الضعف الذى تزيله ؟

كذلك المشتقات العاملة التى يصفونها بالضعف ، من أين يأتيها الضعف ؟ وما سببه وهى التى يجوز – أحياناً – أن تنصب مفعولها الخالى من لام التقوية مع تقدمه أو تأخره ، كما يجوز حذف لام التقوية إن وجدت فتنصبه المشتقات مباشرة ، من غير أن يترتب على حذفها ضرر ؟

والأولى بالنحاة أن يقولوا :

(ا) إذا تعدى الفعل إلى « مفعول به » واحد ، وجاز تقدم هذا المفعول على فعله ، فقد يبقى على حاله من النصب ، وقد يجر باللام ؛ فالأمران صحيحان .

(ب) إذا كان المشتق ناصباً مفعولا به واحداً جاز فى مفعوله النصبُ مباشرة أو جره باللام ، سواء أكان المفعول متقدماً أم متأخراً عن عامله .

(١) أصابته بالمرض بسبب الحب .

(٢) امرأة حسناء .

(٣) فى رقم ١ من هامش ص ١٥٨ وفى ص ١٧١ .

المسألة ٧٣ :

التنازع فى العمل[1]

(ا) فى مثل : وقَفَ وتكلمَ الخطيبُ – نجد فعلين لا بد لكل منهما من فاعل ، وليس فى الكلام إلا اسم ظاهر واحد ، يصلح أن يكون فاعلاً لأحدهما ، وهذا الاسم الظاهر هو : « الخطيب » . فأى الفعلين أحق بالفاعل ؟ وإذا فاز به أحدهما فأين فاعل الفعل الثانى ؟

(ب) وفى مثل : سَمِعْتُ وأبْصَرْتُ القارئَ – نجد فعلين أيضاً ، يحتاج كل منهما إلى مفعول به منصوب . وليس فى الكلام ما يصلح أن يكون مفعولاً به إلا شيئاً واحداً ، وهو : « القارئ » فأيهما أحق به ؟ وإذا فاز به أحدهما فأين مفعول الفعل الثانى ؟ .

(حـ) وفى مثل : أنشدَ وسمعتُ الأديبَ ، نجد فعلين يحتاج أحدهما إلى مرفوع يكون فاعلاً ، ويحتاج الآخر إلى منصوب ، يكون مفعولاً به ، فمطلب كل منهما يخالف الآخر – على غير ما فى الحالتين السالفتين – وليس فى الكلام إلا لفظة : « الأديب » وهى تصلح لأحدهما . فأىّ الفعلين أوْلى بها ؟ وما نصيب الآخر بعده ؟ .

(د) وفى مثل : أنسْتُ وسعدت بالزائر الأديب ، نجد كُلاًّ من الفعلين محتاجاً إلى الجار مع مجروره[2]، ليكمل المعنى ، فأى الفعلين أولى ؟ وما نصيب الآخر بعد ذلك ؟ .

---

(١) لنا فى هذا الباب المضطرب المائج ، وفى أحكامه رأى خاص ، نراه أنسب ، وقد سجلناه فى آخره ، ص ٢٠١ .

(٢) أوضحنا (فى باب : « تعدى الفعل ولزومه » ص ١٥١ – وفى حروف الجر – ص ٤٣٩ –) أن المجرور التعدية فى هذا المثال وأشباهه يعد فى المعنى بمنزلة المفعول به ، فهو فى حكم المنصوب محلا ، برغم أنه مجرور لفظاً ، ولا يجوز فى الرأى الأحسن مراعاة المحل إذا جاء تابع بعده .

وفى باب التنازع قد يتكلم النحاة أحياناً عن العامل الذى ينصب المفعول به لفظاً ، والذى ينصبه محلا . يريدون بالأول ما يصل إليه العامل بنفسه ، وبالثانى : ما يصل إليه بحرف الجر .

من الأمثلة السالفة – وأشباهها – نعرف أن الأفعال[1] قد تتعدد فى الأسلوب الواحد ، ويحتاج كلٌ منها إلى معمول خاص به ، ولكن لا يوجد فى الكلام إلا بعض معمولات ظاهرة ، تكفى بعض الأفعال دون بعض ، مع حاجة كل فعل إلى معمول خاص به ؛ فتتزاحم تلك العوامل الكثيرة على المعمولات القليلة، وكأنها تتنازع ليظفر كل منها وحده بالمعمول ، ولهذا يسمى الأسلوب : «أسلوب التنازع»[2] . ويعرفه النحاة بأنه :

«ما يشتمل على فعلين – غالباً[3] – ، متصرفين[4] ، مذكورين، أو على اسمين يشبهانهما فى العمل ؛ أو على فعل واسم يشبهه فى العمل ، وبعد الفعلين وما يشبههما معمول مطلوب[5] لكل من الاثنين السابقين) .

والفعلان أو ما يشبههما يسميان : «عَامِلَىِ التنازع» ، والمعمول يسمى : «المتنازَع فيه» .

فلا بد فى التنازع من أمرين ؛ أولهما : تقدم فعلين أو ما يشبههما فى العمل ، وكلاهما يريد المعمول . ثانيهما : تأخير المعمول عنهما .

فمثال تقدم العاملين وهما فعلان متصرفان : تصدّقَ وأخلصَ الصالح . ومثال تَقدُّم العاملين وهما اسمان مُشتقّان يعملان عمل الفعل : المؤمن ناصرٌ ومساعدٌ الضعيفَ . ومثال المختلفين : دَرَاكِ وساعِد الملهوف ، بمعنى أدْرِكْ وساعِدْ . وهكذا الصور[6] الأخرى التى تدخل فى التعريف .

---

(١) مثل الأفعال ما يشبهها مما يعمل عملها – كما سيجىء هنا –

(٢) ويسميه بعض النحاة القدامى : «الإعمال» .

(٣) سنعرف – فى ص ١٨٩ – أنه يجوز أن تزيد العوامل على اثنين مع زيادة المعمولات أو عدم زيادتها ، ويشترط فى كل الحالات أن يزيد عدد العوامل على المعمولات فى الكلام ؛ لكى ينشأ «التنازع» .

(٤) إلا «فعلى التعجب» فيجوز أن يكونا عاملين فى «التنازع» مع أنهما جامدان – كما فى الصفحة التالية – .

(٥) من حيث المعنى والعمل معاً، ولو كان عملهما مختلفاً. وسيجىء فى الزيادة والتفصيل نوع المعمول.

(٦) كأن يكون الفعلان معاً من نوع واحد (للماضى ، أو المضارع ، أو للأمر) وقد يكونان مختلفين فى بعض الصور ، وقد يكون أحد العاملين فعلا والآخر اسماً يشبهه ، وقد يكون الفعل هو المتقدم على الاسم الذى يشبهه ، أو العكس . . .

على هذا لا يصح أن يكون من عوامل التنازع الحرف ؛ ولا العامل المتأخر فى مثل : أىَّ الرجال قابلتَ وصافحتَ ، ولا العامل الذى توسط المعمولُ بينه وبين العامل الآخر ، نحو : اشتريت الكتاب وقرأت ، ولا العامل الجامد ؛ مثل : « عسى » أو « ليس » ، كما فى قول الشاعر :

من كان فوق محل الشمس موضعه　　فليس يرفعه شىء ولا يضع

إلا فعلَى التعجب[1] ، فإنهما مع جمودهما يصح أن يكونا العاملين فى أسلوب التنازع ؛ نحو ما أحسن وأنفعَ صفاءَ النفوس ، وأحْسِنْ وأنْفِعْ بِصفاء النفوس .

(١) كما أشرنا فى رقم ٤ من الهامش السالف .

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

(ا) ليس من اللازم – كما أشرنا[1] – الاقتصار فى أسلوب « التنازع » على عاملَين متقدِّمين ، ولا على معمول واحد ظاهر[2] بعدهما ، فقد يقتضى الأمر أن تكون العوامل ثلاثة[3] متقدمة من غير أن يتعدد المعمول ؛ نحو : يجلس ويسمع ويكتب المتعلمُ . وقد تتعدد العوامل والمعمولات الظاهرة ؛ نحو : تكتبون وتقرءون وتحفظون النصوص الأدبية كل أسبوع . ففى صدر الكلام ثلاثة عوامل تتنازع العمل فى معمولين بعدها ؛ (أى : فى المفعول به ، وهو : « النصوص » ، وفى الظرف[4] ، وهو : « كُلّ . . . ») ، والكثير فى التنازع الاقتصار على عاملين ومعمول واحد . ولا يعرف فى الأساليب القديمة الزيادة على أربعة عوامل ، ولكن لا مانع من الزيادة عند وجود ما يقتضيها . ويشترط – فى كل الحالات – أن تقوم القرينة على أن الأسلوب أسلوب تنازع ؛ لتجرى عليه أحكام التنازع ، وأنه ليس من باب اللف والنشر : مثل : غرّد وزأر العصفور والأسد ؟ أى غرد العصفور ، وزأر الأسد . . .

---

(۱) فى رقم ٣ من هامش الصفحة ١٨٧ .

(٢) لا فرق فى المعمول بين أن يكون اسماً ظاهراً ، أو ضميراً بشرط أن يكون الضمير منفصلا مرفوعاً ، أو منصوباً ، أو متصلا مجروراً ، نحو : على إنما قام وقعد هو ، وما زرت وصافحت إلا إياه . ووثقت وتقويت بك . .

كذلك لا فرق بين اختيار الأول وغيره للعمل ما لم يكن لأحدها مرجح ؛ كوجود « لا » أو : « بل » العاطفتين . فيجب إعمال الأول فى مثل : أهنت لا أكرمت النمَّام . ويجب إعمال الثانى فى مثل : ضربت بل أكرمت الرجل . لأن « بل » – هنا – تجعل الحكم لما بعدها . فما قبلها مسكوت عنه ، فلا يطلب المعمول . و « لا » – هنا – تجعل الحكم لما قبلها مثبتاً . فما بعدها منفى لا يطلب المعمول .

(٣) ومنه قول القطامى :

صريعُ غوَانٍ راقَهنّ ورُقْنَهُ لدنْ شَبَّ حتى شاب سودُ الذوائبِ

فقد تنازع العمل فى الظرف : « لدن » عوامل ثلاثة ؛ هى : صريع ، وراق – وراق ، الثانى أيضاً ، المسند إلى نون النسوة .

(٤) انظر « حـ » ص ١٩٠ .

. . . .

. . . .

(ب) لا بد أن يكون بين العاملَيْن – أو العوامل – نوع ارتباط ؛ كالعطف في مثل : أعبدُ وأخافُ الله . أو أن يكون العامل المتأخر جوابًا معنويًّا عن السابق ؛ نحو قوله تعالى : (يَسْتَفْتُونَكَ ، قل اللهُ يُفتيكم في الكَلاَلَة)[1] . أي : يستفتونك في الكلالة ، قل الله يفتيكم في الكلالة . . . أو جوابًا نحويًّا ، كجواب الأمر وغيره مما يحتاج لجواب ؛ نحو : أنْشِدْ ، أسمعْ القصيدة . أو يكون المتأخر معمولا للسابق ؛ نحو قوله تعالى : (وأنه كان يقول سَفِيهُنا على الله شَطَطًا) . أو أن يكون العاملان خبرين عن اسم ؛ نحو : الحاكم مكافئٌ معاقبٌ المستحق ...

(ح) يقع التنازع في أكثر المعمولات ، ومنها : المفعول به ، والمفعول المطلق ، والمفعول لأجله ، وشبه الجملة ، دون الحال والتمييز – على الأصح – .

(د) ليس من التنازع «التوكيد اللفظي» ؛ كالذي في قولهم :

«هيهات هيهات العقيقُ ومَنْ به ...» ، لأن شرط التنازع : أن يكون المعمول مطلوبًا لكل واحد من العاملَيْن من حيث المعنى . وأن يوجد الضمير – إذا كان مرفوعًا – في العامل المهمَل ، وهو غير موجود في هذا التوكيد ، إذ الطالب للمعمول إنما هو كلمة : «هيهات» الأولى ؛ فهي وحدها المحتاجة للعقيق ؛ لتكون فاعلها ، والإسناد بينهما . أما كلمة : «هيهات» الثانية فلم تجئْ للإسناد إلى العقيق ؛ وهي خالية من الضمير المرفوع ؛ وإنما جاءت لمجرد تأكيد الأولى وتقويتها ؛ فالأولى هي المحتاجة للفاعل ، أما الثانية فلا تحتاج لفاعل ؛ ولا لغيره ، فليست عاملة ، ولا معمولة ؛ شأن نظائرها التي تجيء للتوكيد اللفظي . ومثل هذا : جاءك جاءك الراغبون في معرفتك[2] .

---

(١) الكلالة : الميت الذي ليس له والد ولا ولد ، أو : الوارث الذي ليس بوالد ولا بولد للميت .

(٢) فريق من النحاة يدخل هذين المثالين وأشباههما في باب التنازع ، ويجري عليهما أحكامه ؛ بأن يكون العامل هو الأول ، وفي الثاني ضمير مستتر ، أو العكس مع مراعاة التفصيل الخاص بأحكام=

. . . .

. . . .

=الضمير في باب التنازع . وفي هذه الحالة لا يكون العامل الثاني من باب التوكيد اللفظي؛ لأن العامل الثاني في بابه زائد للتوكيد اللفظي؛ فلا فاعل له – في الرأي الشائع – فلا يتحمل ضميراً، –كما سيجيء في باب : «التوكيد» من الجزء الثالث ، ص ٥١٠ م ١١٦ –

والذين يقولون إن التوكيد اللفظي لا يصلح التنازع يستدلون بأمثلة مسموعة : منها قول الشاعر يخاطب نفسه :

فأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجاةُ بِبَغْلَتِي؟ أَتاكَ أَتاكَ اللَّاحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ

فلو كان في الكلام تنازع لقال : أتاك أتوك اللاحقون ، أو : أتوك أتاك اللاحقون ، تطبيقاً لأحكام التنازع .

والحق أن كلا الرأيين لا يصلح للأخذ المطلق أو الرفض المطلق ؛ لمجرد أنه منسوب لهذا أو لذاك. وإنما الذي يعول عليه[١] عند عدم الضمير البارز هو الأخذ بما يساير المعنى ويحقق الغرض ؛ فيجب أن تكون المسألة من باب التوكيد اللفظي وحده – ولا دخل للتنازع فيها – حين يقتضي المقام تحقيق غرض من أغراض التوكيد اللفظي ، وفي مقدمتها إزالة شك يحيط بالعامل وحده ؛ كأن يجري الحديث عن سقوط المطر عدة أيام متوالية ؛ فيقول أحد الحاضرين : لم يسقط المطر أمس . فيرد آخر: سقط سقط المطر أمس . ففي هذه الصورة يدور الشك حول الفعل : «سقط» وحده دون فاعله ؛ إذ ليس هناك شك في أن الذي سقط هو : المطر ، وليس حجرا ، ولا حديداً ، ولا خشباً . . و.

أما في صورة أخرى يدور الشك فيها حول العامل ومعموله معاً فإن إزالة الشك عنها قد تكون بتكرار الجملة كلها ، وتكرارها قد يدخلها في باب التنازع ، ولا سيما مع وجود الضمير البارز . مثال ذلك : أن يدور الحديث حول عدم حضور أحد من الغائبين ؛ بأن يقول قائل : لم يحضر أحد من الغائبين . فيرد آخر : حضر حضر أخي ، أو : حضر حضرا المجاهدان ، أو : حضرا حضر المجاهدان ... فالمقام هنا يقتضي أن تكون المسألة من باب : «التنازع» ، وليست من توكيد الجملة الفعلية بأختها ؛ لأن توكيد الجملة الفعلية بنظيرتها الفعلية يقتضي تكرار لفظي الفعل والفاعل في كل واحدة منها – كما هو مدون في باب : «التوكيد» ج ٣ م ١١٦ ص ٥١٠ –

الأحكام الخاصة بالتنازع(1):

تتلخص هذه الأحكام فيما يأتى :

١ – لا مزية لعامل على نظيره من ناحية استحقاقه للمعمول (أى : للمتنازَع فيه) ؛ فكل عامل يجوز اختياره للعمل من غير ترجيح فى الأغلب(2)؛ فيجوز اختيار الأول السابق مع إهمال الأخير ، ويجوز العكس(3). وإذا كانت العوامل ثلاثة أو أكثر فإن الحكم لا يتغير بالنسبة للأول والأخير . أما المتوسط بينهما – ثالثًا أو أكثر – فيصح أن يساير الأول أو الأخير ؛ فالأمران متساويان بالنسبة لإعمال الثالث المتوسط ، وما زاد عليه من كل عامل بين الأول والأخير .

٢ – إذا وقع الاختيار على الأول ليكون هو العامل المستحق للمعمول وجب تعويض العامل الأخير المهمل تعويضًا يغنيه عن المعمول ، وذلك بإلحاق ضمير(4) به يطابق ذلك المعمول مطابقة تامة فى الإفراد ، والتثنية ، والجمع ، والتذكير ،

---

(١) سنذكر أشهر الآراء، ثم نردفه – آخر الباب فى الزيادة والتفصيل ص ٢٠١ و٢٠٣ – برأى لنا خاص قد يكون فيه يسر ونفع خالصان من الشوائب – كما أشرنا فى رقم١ من هامش ص ١٨٦ – .

(٢) إلا فى الحالتين المذكورتين فى رقم ٢ من هامش ص ١٨٩ .

(٣) الكوفيون يعملون الأول لسبقه ، والبصريون يعملون الثانى لقربه ، وهذا خلاف يجب إهماله ، إذ لا قيمة له فى الترجيح ، وفى تفضيل أحد العاملين على الآخر إلا ما سبقت الإشارة إليه . – فى رقم ٢ – ويقول ابن مالك فى الإشارة للتنازع ما نصه :

إنْ عَاملانِ اقتَضَيا فى اسمٍ عَمَلْ ... قَبلُ ، فللواحــد منْهُما العَمَلْ

والثَّان أولَى عنْدَ أهْلِ البَصْرَه ... واخْتارَ عَكْساً غَيرُهُمْ ذا أُسْرَهْ

يقول : إن وجد عاملان يتطلبان عملا فى اسم ظاهر ، وكانا قبله ، فلواحد منهما العمل دون نظيره ، وهذا الواحد ليس معينًا مقصورًا على أحدهما ، وإنما يجوز أن يعمل هذا أو ذاك ؛ ولا يصح أن يكون العمل لهما معًا فى ذلك الاسم . وإعمال الثانى أولى عند البصريين ، لقربه . واختار غيرهم العكس ، أى : إعمال الأول ، لسبقه . ومعنى : «ذا أُسرة» ، صاحب رابطة قوية، يريد بها الرابطة العلمية ، وأصحاب هذا الرأى هم الكوفيون . (التقدير : اختار غيرهم العكس حالة كون غيرهم ذا أسرة) .

(٤) إلا فى الحالة التى فى ص ١٩٥ والأخرى التى فى ص ١٩٨ حيث يجب إحلال اسم ظاهر بدل ذلك الضمير . طبقاً للتفصيل الموضح هناك .

والتأنيث ؛ لأن المعمول ، (المتنازَع فيه) هو المرجع للضمير ، ويعتبر هذا المرجع متقدمًا برغم تأخر لفظه عن الضمير . ولا بد من المطابقة بين الضمير ومرجعه فى الأشياء السالفة .

والأفضل وجود الضمير فى جميع الحالات ؛ سواء أكان ضمير رفع ، أم نصب ، أم جرّ ؛ فمن إعمال الأول فى المعمول المرفوع مع إعمال الأخير فى ضميره : المثال الوارد فى « ا » ، وهو [1]: « وقف — وتكلم — الخطيب » فنقول : (وقف — وتكلما — الخطيبان) . (وقف — وتكلموا — الخطيبون) . (وقفتْ — وتكلمتْ — الخطيبة) . (وقفتْ — وتكلمتا — الخطيبتان) — (وقفت — وتكلمْن — الخطيبات) .

فكأن الأصل :(وقف الخطيب ، وتكلم) . (وقف الخطيبان وتكلما) . (وقف الخطيبون ، وتكلموا) . (وقفت الخطيبة ، وتكلمت). (وقفت الخطيبتان ، وتكلمتا) ، (وقفتْ الخطيبات وتكلمن) . وهكذا . . .

والوسيلة المضبوطة لاستعمال الضمير على الوجه الصحيح أن نتخيل العامل الأول وهو فى صدر الجملة ، ثم يليه مباشرة المعمول : « المتنازَع فيه» وقد تقدم من مكانه حتى صار بعد العامل الأول بغير فاصل بينهما ، ثم يليهما كل عامل مهمل ، وبعده الضمير المناسب لهذا التركيب القائم على التخيل المحض ؛ كما فى الأمثلة السالفة ؛ وكما فى الآتية :

أوقدَ واستدفأ الحارسُ » ؛ فكل من الفعلين : أوقد » و استدفأ » يحتاج إلى كلمة : « الحارس » لتكون فاعلاً له . فإذا أعملنا الأول وجب تعويض الأخير بإلحاق ضمير مناسب بآخره . ولكى يكون الضمير مناسبًا صحيح الاستعمال نتخيل أن الإسم الظاهر « المتنازَع فيه » وهو كلمة : « الحارس » قد تقدم حتى صار بعد العامل الأول مباشرة (أى : بغير فاصل بينهما) . وهذا يقتضى أن يتأخر عنهما كل عامل مهمل . فكأن أصل الأسلوب : « أوقد الحارس واستدفأ . « فالحارس » هو الفاعل للفعل : « أوقدَ » أما الفعل المهمل « استدفأ » فقد لحق

(١) ص ١٨٦ .

بآخره ضمير مستتر ، مرفوع ، يعرب فاعلاً ، ويغنى عن الاسم الظاهر « المتنازَع فيه » . وهذا الضمير هنا مفرد مذكر ؛ ليطابق مرجعه « المتنازع فيه » . فلو كان المرجع مفرداً مؤنثًا أو مثنى أو جمعًا بنوعيهما ، لوجب أن يطابقه الضمير ، فنقول : (أوقدتْ — واستدفأتْ — الحارسة) . أوقد — واستدفأا — الحارسان) . (أوقدتْ — واستدفأتا— الحارستان) . (أوقد — واستدفئُوا— الحارسون) . (أوقدْتُ— واستدفأْنَ — الحارسات) . . . . و . . . وهكذا . فكأن الأصل : (أوقدت الحارسة ، واستدفأَت) . (أوقَد الحارسان ، واستدفأا) . (أوقدت الحارستان ، واستدفأتا) . (أوقد الحارسون، واستدفئوا) . (أوقدت الحارسان واستدفأْن . . .)

هذا حكم « التنازع » عند إعمال الأول حين تتعدد العوامل ولا يتعدد المعمول المرفوع ؛ وهو هنا الفاعل الظاهر الذى يطلبه كل منهما .

وما سبق يقال فى مثال : « ب »[1] وهو : « سمعتُ وأبصرتُ القارئَ » عند إعمال الأول أيضًا ، حيث تعددت العوامل التى يحتاج كل منها إلى المفعول به ؛ وليس فى الكلام إلا مفعول به واحد؛ فنقول : (سمعت— وأبصرته — القارئْ) . (سمعت — وأبصرتها — القارئة) . (سمعت — وأبصرتهما — القارئَيْن) . (سمعت وأبصرتهما — القارئتين) . (سمعت — وأبصرتهم — القارِئِينَ) . (سمعت — وأبصرتُهن — القارئات)

فكأن أصل الكلام عند التخيل : (سمعت القارئْ وأبصرته) . (سمعت القارئة ، وأبصرتها) . (سمعت القارئَيْن ، وأبصرتهما) . (سمعت القارئتين ، وأبصرتهما) . (سمعت القارِئين ، وأبصرتهم) . (سمعت القارئات وأبصرتهن) .

وكذلك يقال فى مثال : « ج »[2] وهو : « أنشدَ وسمعتُ الأديب » ، برغم اختلاف المطْلب بين العاملَين ، فأحدهما يريد المعمول فاعلاً له ، والآخر يريده مفعولاً به ؛ فنقول ؛ عند إعمال الأول[3]؛ (أنشدَ — وسمعتُه — الأديبُ)[4] (أنشدَتْ — وسمعتُها — الأديبة) . (أنشد — وسمعتهما — الأديبان) . (أنشدتْ —

(١ و ٢) ص ١٨٦ .

(٣) أما عند إعمال الأخير المحتاج للمفعول به فيجىء حكمه فى ص ١٩٩ .

(٤) ومثله قول أبى الأسود — كما رواه صاحب أساس البلاغة — :

كسَانى ولم أستكْسِه فحمدتُه ... أخٌ لِىَ يعطينى الجزيل ، وناصر

وسمعتهما — الأديبتان) . (أنشد — وسمعتهم — الأديبون) . (أنشدْتْ — وسمعتهن — الأديبات) .

فكأن الأصل مع التخيل: (أنشد الأديبُ ، وسمعته) . (أنشدت الأديبةُ ، وسمعتها) . (أنشد الأديبان ، وسمعتهما) . (أنشد الأديبون وسمعتهم) . (أنشدت الأديبات ، وسمعتهن . . .) .

ومثل هذا يقال عند إعمال الأول أيضًا فى مثال : « د »[1] وهو : «أنِستُ وسعِدتُ بالزائر الأديب» حيث يحتاج كل من العاملين فى تكملة معناه إلى الجار مع مجروره ؛ نحو : (أنستُ — وسعدتُ — بالزائر الأديب ، به[2]) . (أنستُ — وسعدْتُ — بالزائرة الأديبة ، بها) . (أنست — وسعدْت — بالزائريْن الأديبيْن ، بهما) . (أنست — وسعدْت بالزائرتين الأديبتيْن ، بهما) . (أنست — وسعدت — بالزائرينَ الأديبينَ ، بهم) ، (أنست — وسعدت — بالزائرات الأديبات ، بهن) .

وكأن الأصل مع التخيل : (أنستُ بالزائر الأديب، وسعدتُ به). (أنستُ بالزائرة الأديبة ، وسعدت بها). (أنستُ بالزائرين الأديبين، وسعدت بهما) . (أنسْت بالزائرتين الأديبتين ، وسعدت بهما). أنستُ بالزائرينَ الأديبينَ ، وسعدت بهم) ، (أنستُ بالزائرات الأديبات ، وسعدت بهن .) . . . و . . . .

وهكذا نرى أن إعمال الأول يقتضى أمرين محتومين : ألاّ يعمل الأخير مباشرة فى ذلك المعمول الظاهر ، وأن يعمل هذا الأخير فى ضمير مطابق للمعمول الظاهر، فى الإفراد ، والتثنية ، والجمع ، والتذكير ،والتأنيث .

ويعتبر مرجع الضمير فى كل الصور السالفة متقدمًا عليه ، بالرغم من تأخر لفظ المرجع — كما أسلفنا — .

وهناك حالة واحدة لا يصح فيها مجىء الضمير لتعويض الأخير المهمل ، وإنما يجب أن يحل محله اسم ظاهر ، تلك الحالة تتحقق بأن يكون هذا الفعل المهمل محتاجًا إلى مفعول به لا يصح حذفه ؛ لأنه عمدة فى الأصل ، ولا يصح إضماره ، إذ لو أضمرناه لترتب على إضماره عدم مطابقته لمرجعه الاسم الظاهر ؛ مثل : (أظن — ويظناني أخًا — محمودًا وعليًّا، أخوين) فكلمة : « محمودًا » هى المفعول به الأول

---

(١) ص ١٨٦ .

(٢) يجيز فريق من النحاة تقديم هذا المعمول بعد عامله . وسيجىء فى الزيادة والتفصيل رأى مستقل .

للعامل، وهو الفعل : « أظن » ، وكلمة : « عليًّا » معطوفة عليها . و « أخوين » هي المفعول به الثانى للفعل : « أظن » . وإلى هنا استوفى الفعل –العامل– : « أظن » مفعوليه . ويبقى الفعل الأخير المهمل : « يظنان » وهو محتاج لمفعولين كذلك . فأين هما ؟ أو أين ما يغنى عنهما ؟ .

إن « الياء » ضمير ، وهى مفعوله الأول . وبقى مفعوله الثانى ، فلو أتينا به ضميراً أيضًا ، فقلنا : أظن – ويظنانى إياه – محموداً وعليًّا أخوين ، أى : أظن محموداً وعليًّا أخوين ويظنانى إياه – لكان (إياه) مطابقًا فى الإفراد « للياء » التى هى المفعول الأول ؛ فتتحقق المطابقة بينهما ، على اعتبار أن أصلهما مبتدأ وخبر ، كما هو الشأن فى مفعولى : « ظن وأخواتها » ولكنها لا تتحقق بين الضمير « إياه » وما يعود عليه ؛ وهو : « أخوين » ؛ إذ « إياه » ضمير للمفرد ، ومرجعه دال على اثنين ؛ فتفوت المطابقة بين الضمير ومرجعه . وهذا غير جائز .

ولو أتينا بالضمير الثانى مثنى فقلنا : أظنُّ – ويظنانى إياهما – محموداً وعليًّا ، أخوين – لتحققت المطابقة بين الضمير ومرجعه ؛ فكلاهما لاثنين ، ولكن تفوت المطابقة بين المفعول الثانى والمفعول الأول ، مع أن الثانى أصله خبر عن الأول ، ولا بد من المطابقة هنا بين المبتدأ والخبر ، أو ما أصلهما المبتدأ أو الخبر ، – كما أشرنا – .

فلما كان الإضمار هنا يوقع فى الخطأ وجب العدول عنه إلى الإظهار الذى يحقق الغرض ، ولا يوقع فى الخطأ ، فنقول : أظن – ويظنانى أخا – محموداً وعليًّا أخوين . أى : أظن محموداً وعليًّا أخوين ، ويظنانى أخاً . وفى هذه الصورة لاتكون المسألةُ من باب التنازع[1].

٣ – إذا أعملنا الأخير ، وأهملنا الأول ، وجب الاستغناء عن تعويض الأول المهمل ؛ فلا نلحق به ضمير المعمول (المتنازَع فيه) ولا ما ينوب عن ذلك الضمير . إلا فى ثلاث حالات ، لا بد فى كل واحدة من الإتيان بضمير مطابق للمعمول ، المتأخر عن هذا الضمير (وفى الحالات الثلاث يجوز عودة الضمير على متأخر لفظًا ورتبة[2] .)

---

(١) لهذه الحالة نظير (فى ص ١٩٨) ولكن عند إعمال الأخير وإهمال الأول .

(٢) كما سبق فى بابه : الضمير ، والفاعل . جـ ١ ص ١٨٤ م ٢٠ .

الأولى : أن يكون المعمول المتأخر مرفوعًا ، كأن يكون فاعلاً مطلوبًا لعاملين قبله – أو أكثر – وكل عامل يريده لنفسه ؛ نحو : شرب وتمهل العاطشُ . فإذا أعملنا الأخير وأهملنا الأول وجب إلحاق الضمير المناسب بالأول[1]، فتقول : (شربتْ ، وتمهلتْ العاطشة) . (شربا ، وتمهلَ العاطشان) . (شربتا ، وتَمهلت العاطشتان) (شربوا وتمهلَ العاطشونَ) . (شربْن وتمهلتْ العاطشات) .

الثانية : أن يكون المعمول « المتنازَع فيه » اسمًا منصوبًا أصله عمدة ؛ كمفعولى « ظن » وأخواتها ، فأصلهما المبتدأ والخبر ؛ وكخبر « كان » وأخواتها[2]. وفى هذه الحالة لا يحذف الضمير المناسب ، وإنما يبقى ويوضع متأخراً عن المعمول (المتنازَع فيه) ؛ نحو : أظنهما – ويظن محمدٌ حامداً ومحموداً ، مخلصيْن – إياهما ، فالفعلان تنازعا كلمة : « مخلصَيْن » لتكون المفعول الثانى . . . فجعلناها للأخير ، وأعملنا الأول فى الضمير العائد إليهما وجعلناه متأخراً .

والمراد : يظن محمد حامداً ومحموداً مخلصَين ، وأظنهما إياهما ، أى : أظن حامداً ومحموداً مخلصَين . « فحامداً » ، مفعول أول للفعل : « يظن » . و« محمودا » معطوف عليه . « مخلصين » مفعول ثان للفعل : « يظن » . و « أظنهما » : « أظن » مضارع ، فاعله مستتر تقديره : « أنا » . « هما » ضمير ، مفعول أول . وقد تقدم ليتصل بفعله ، لأن الاتصال ممكن ؛ وهذا يقتضى التقديم فلا داعى للانفصال[3]. « إياهما » : المفعول الثانى الذى جاء متأخراً[4].

ومثل : كنت وكان الصديق أخًا إياه . فالفعلان تنازعا كلمة : « أخا » لتكون خبراً ؛ فجعلناها للمتأخر منهما ، وأعملنا السابق فى ضمير هذا الخبر وجعلنا

---

(١) ولكى يقع الضمير موقعاً صحيحاً نتخيل – كما سبق – أن الفعل المهمل قد تأخر عن مكانه إلى آخر الجملة ، وقد سبقته واو العطف وقبلها الفعل العامل وفاعله . وعلى أساس هذا التخيل نجىء بالضمير مطابقاً لمرجعه المتقدم عليه ، فكأن أصل الكلام : تمهلت العاطشة ، وشربت . تمهل العاطشان وشربا . تمهلت العاطشتان وشربتا . تمهل العاطشون وشربوا . تمهلت العاطشات وشربن . . .

(٢) إلا خبر الجامد منها ؛ مثل : « ليس » و « عسى » إذ لا يصلح الجامد الذى ليس فعل تعجب قياسى أن يكون عاملا فى « التنازع » – كما أوضحنا فى ص ١٨٧ و ١٨٨ – .

(٣) طبقاً لما سبق فى باب الضمير من الجزء الأول م ٢٠ .

(٤) هناك رأى حسن ، يجيز حذفه . وارتضاه كثير من النحاة .

الضمير متأخراً بعد الخبر ؛ فالمراد : كان الصّديق أخًا ، وكنت إياه، أى : كنت أخاً . ويصح : كنته؛ لأن الاتصال ممكن وجائز ؛ فلا داعى لوجوب الانفصال[١].

بقى أن نذكر حالة[٢] لا يصح فيها حذف ضمير الاسم المتنازع فيه ، ولا إعمال الأول المهمل فيه ، وإنما يجب أن يحل محله اسم ظاهر ؛ وهذه الحالة هى التى يكون فيها الفعل الأول المهمل محتاجًا إلى مفعول به، أصله عمدة ، فلا يحذف[٣] ولو أضمرناه لترتب على إضماره عدم مطابقته لمرجعه الاسم الظاهرة ؛ نحو : (يظنانى ، وأظن الزميلين أخوين — أخا) . فكلمة : « أظن » مضارع ، فاعله مستتر ، تقديره : « أنا » . وهذا المضارع محتاج إلى مفعولين ، أصلهما : المبتدأ والخبر ؛ فلا يحذف واحد منهما . « الزميلين » مفعوله الأول . « أخوين » : مفعوله الثانى . إلى هنا استوفى العامل الأخير مفعوليه . بقى أن يستوفى المتقدم المهمل (وهو : « يظنان ») ، مفعوليه . فالفعل « يظنان » مضارع . فاعله : « ألف الاثنين » و « الياء » . مفعوله الأول . فأين مفعوله الثانى ؟ .

لو جئنا به ضميراً مطابقًا للمفعول الأول فقلنا : يظنانى — وأظن الزميلين أخوين إياه — لتحققت المطابقة بين المفعول الثانى « إياه » والمفعول الأول : « الياء » وهى المطابقة الواجبة بين المبتدأ والخبر ، أو ما أصلهما المبتدأ والخبر . ولكن تفوت المطابقة بين الضمير : « إياه » الذى للمفرد ، ومرجعه المثنى ، وهو : « أخوين » .

ولو جئنا به مثنى ؛ فقلنا : يظنانى — وأظن الزميلين أخوين — إياهما ، لتحققت المطابقة الواجبة بين الضمير ومرجعه ؛ فكلاهما للتثنية . وضاعت بين المفعول الثانى ، الدال على التثنية ، والمفعول الأول وهو « الياء » الدالة على المفرد ، مع أن المطابقة بينهما لازمة؛ لأنهما فى الأصل مبتدأ وخبر .

فللخروج من هذا الحرَج نأتى بالمفعول الثانى اسمًا ظاهراً ؛ فنقول . يظنانى وأظن الزميلين أخوين — أخا . ولا تكون المسألة من باب « التنازع »[٤].

فإن كان المفعول : « المتنازع فيه » ليس عمدة فى أصله ، وكان العامل هو

(١ ، ٢) وهى التى أشرنا إليها فى رقم ١ من هامش ص١٩٦ عند إعمال الأول، وإهمال الأخير .

(٣) بالرغم من جواز الحذف فى غير التنازع — انظر « ا » من ص ٢٠١ .

(٤) فهى فى هذا كالتى سبقت فى ص ١٩٦ .

المتأخر ، فالأحسن حذف المعمول ؛ نحو : عاونت وعاونني الجار . وليس من الأحسن أن يقال : عاونته وعاونني الجار .

الثالثة : أن يكون الضمير مجروراً[1]، ولو حذف لأوقع حذفه في لبس . فيبقى ويوضع متأخراً عن المعمول ؛ نحو : استعنت — واستعان عَلَيَّ الزميل — به . فالفعل الأول يطلب كلمة : « الزميل » لتكون مجرورة بالباء : (أي : استعنت بالزميل) والفعل الأخير يطلبها لتكون فاعلا ؛ لأنه استوفى معموله المجرور بالحرف ، « عَلَيَّ » فأعملنا الفعل المتأخر في الاسم الظاهر ، وأضمرنا بعده ضميره مجروراً بالباء ، فقلنا : « به » . ولو تقدم بحيث يقع بعد عامله المهمل ، ويتوسط بين الفعلين لترتب على هذا تقدم الضمير الفضلة ، المجرور على مرجعه ، وهو غير مستحسن في هذه الصورة . ولو حذفناه وقلنا : استعنت — واستعان عَلَيَّ الزميل لأدى حذفه إلى لبس ؛ إذ لا ندري : آلزميل مستعان به ، أم مستعان عليه . . .

فإن أمن اللبس فالأحسن الحذف مع ملاحظة المحذوف في النية ؛ فكأنه موجود ، نحو : مررت ومر بي الصديق[2].

---

(١) يعد المجرور بحرف جر للتعدية بمنزلة المفعول به المنصوب حكماً . (كما سبقت الإشارة في رقم ٢ من هامش ص ١٨٦) .

(٢) عرض ابن مالك أحكام التنازع مجملة ، موجزة ، متداخلة . وساقها في الأبيات القليلة التالية :

وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلَ فِي ضَمِيرِ مَا ... تَنَازَعَاهُ ، وَالْتَزِمْ مَا الْتُزِمَا

يريد : إذا أعمل واحد وأهمل الآخر ، فإن المهمل يعمل في ضمير الاسم المتنازع فيه ، مع التزام الطريقة التي أشار النحاة بالتزامها في الإعمال ، أو : مع التزام الطريقة التي التزمها العرب في مثل هذه الأساليب . ولم يوضح هذه الطريقة ، ولم يتعرض لتفصيلها إلا بذكر مثالين في البيت الآتي ؛ يوضح أولهما إعمال العامل الأخير في الاسم الظاهر المتنازع فيه ، مع إعمال المتقدم في ضميره. ويوضح ثانيهما إعمال الأول في ذلك الاسم الظاهر المتنازع فيه مع إعمال الأخير في ضميره ؛ وكلا الفعلين يحتاج للاسم الظاهر ، ليكون فاعلا له . يقول :

كَيُحْسِنَانِ وَيُسِيءُ ابْنَاكَا ... وَقَدْ بَغَى وَاعْتَدَيَا عَبْدَاكَا

فالاسم المتنازع فيه هو : « ابناك » ، وقد أعمل فيه مباشرة الفعل المتأخر : « يسيء » أما الفعل=

ــالمتقدم: «يحسن» فقد أعمل فى ضميره؛ فصار : «يحسنان» والمثال الذى فى الشطر الثانى يشتمل على الاسم المتنازع فيه ؛ وهو : «عبداك» ، وقد أعمل فيه الأول : «بغى» وأهمل المتأخر وهو ؛ «اعتدى» . ولكنه أعمل فى ضميره ، فصار : «اعتديا» . ولم يحذف الضمير فى المثالين ؛ لأنه ضمير رفع ، فلا يحذف . . .

ثم انتقل إلى بيان حكم خاص بالعامل الأول المهمل ؛ يتلخص فى أنه لا يعمل فى ضمير الاسم المتنازع فيه ، إلا إذا كان ذلك الضمير للرفع ، فإن كان للنصب ، أو للجر لم يذكر مع الأول ، وإنما يحذف إن كان ضميراً ليس عمدة فى الأصل ، ويؤخَّر إن كان أصله عمدة . (وقد شرحنا هذا تفصيلا ، وأوضحناه بالأمثلة) . ويقول فيه :

وَلَا تَجِئْ مَعْ أَوَّلٍ قَدْ أُهْمِلا ... بِمُضْمَرٍ لِغَيْرِ رَفْعٍ أُوهِلَا

بَلْ حَذْفَهُ الْزَمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ ... وَأَخِّرَنْهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرْ

(أوهل : أُهِّل . أى : صار أهلا ، بمعنى: أُعِدّ ، واستعمل فى غير الرفع) ثم بين الحالة التى يحل فيها الظاهر محل الضمير فقال :

وأَظْهِرَانْ يَكنْ ضَمِيرٌ خبَرَا ... لِغَيرِ مَا يُطَابِقُ المفَسَّرَا

نَحْوُ : أَظُنُّ وَيَظُنَّانِى أخا ... زَيْدًا وعَمْرًا أَخَوَيْنِ فى الرَّخَا

(الرخا = الرخاء . وهو سعة الرزق) .

. . . .
. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

يُعَدّ باب « التنازع » من أكثر الأبواب النحوية اضطرابًا ، وتعقيداً ، وخضوعًا لفلسفة عقلية خيالية ، ليست قوية السند بالكلام المأثور الفصيح ، بل ربما كانت مناقضة له .

(ا) فأما الاضطراب فيبدو فى كثرة الآراء والمذاهب المتعارضة التى لا سبيل للتوفيق بينها ، أو التقريب . وقد أهملنا أكثرها .

يتجلى هذا فى أن بعضها يجيز حذف المرفوع ؛ كالفاعل ، وبعضها لا يجيز . وفريق يجيز أن يشترك فعلان أو أكثر فى فاعل واحد ، وفريق يمنع ، وطائفة تبيح الاستغناء عن المعمولات المنصوبة ،وعن ضمائرها . . . ، وطائفة تبيح حذف ما ليس عمدة الآن أو فى الأصل ، وفئة تحتم تقدير ضمير المعمول متأخراً فى بعض الصور ، وفئة لا تحتم . . . و . . . ، فليس بين أحكام « التنازع » حكم متفق عليه ، أو قريب من الاتفاق ، حتى ما اخترناه هنا . وقد يبدو الخلاف واضحاً فى كثير من المسائل النحوية الأخرى ، ولكنه فى مسائل « التنازع » أوضح وأفدح ؛ كما يبدو فى المراجع المطولة[1] . حيث يدور الرأس، وتضيق النفس .

ومن مظاهر الاضطراب أيضًا أن يحرموا هنا ما أباحوه فى أبواب أخرى ، فقد منعوا حذف ضمير الاسم المتنازع فيه إن كان أ صله عمدة ؛ كأحد مفعولى « ظن » وأخواتها ، مع أنهم أباحوا ذلك فى باب « ظن »[2] . ومنعوا حذف المعمول إن كان فضلة ، والمهمل هو المتأخر ، مع أنهم أجازوه فى الأساليب الأخرى التى ليست للتنازع . ومنعوا هنا الإضمار قبل الذكر فى بعض الحالات ، مع أنهم أباحوه فى مكان آخر ... و ...

وكأنّ اسم هذا الباب قد سرى إلى كل حكم من أحكامه .

(ب) وأما التعقيد فلما أوجبوه مما ليس بواجب ، ولا شبه واجب ؛ فقد حتموا أن يكون ضمير الاسم المتنازع فيه واجب التأخير عنه حينًا — فى رأى كثرتهم ؛

---

(١) كالأشمونى وحاشيته ، والتوضيح وشروحه وحواشيه ، والجزء الثانى من الهمع و . . . و .
(٢) سبقت الإشارة لهذا فى رقم ٣ من هامش ص ١٩٨ .

. . . .
. . . .

فراراً من الإضمار قبل الذكر ، ومتقدماً حيناً آخر إذا تعذر تأخيره لسبب ما تخيلوه . وربما استغنوا عن الضمير ، وأحلوا محله اسماً ظاهراً مناسباً إذا أدى الإضمار إلى الوقوع فى مخالفة نحوية عندهم .

ولقد نشأ من مراعاة أحكامهم هذه أساليب بلغت الغاية فى القبح ، لا ندرى : ألها نظير فى الكلام العربى ، أم ليس لها نظير ؟ كقولهم ما نصه الحرفىّ : (استعنت واستعان علىّ زيدٌ به). (وظننت منطلقة وظنتنى منطلقا هند إياها). (وأعلمنى وأعلمته إياه إياه زيدعمراً قائماً). (وأعلمت وأعلمنى زيداً عمراً قائماً إياه إياه ... و... و...)[1] وهذا قليل من الأمثلة البغيضة ، التى لا يطمئن المرء إلى أن لها نظائر فى الأساليب المأثورة . ومن شاء زيادة عجيبة منها فليرجع إلى مظانها فى المطولات .

(حـ) وأما الخضوع إلى الفلسفة العقلية الوهمية فواضح فى عدد من مسائل هذا الباب ؛ منها : تحتيمهم التنازع فى مثل : قام وذهب محمد ؛ حيث يوجبون أن يكون الفاعل : « محمد » لأحد الفعلين ، وأما فاعل الآخر فضمير . ولا يبيحون أن يكون لفظ : « محمد » فاعلاً لهما ؛ بحجة « أن العوامل كالمؤثرات فلا يجوز اجتماع عاملين على معمول واحد »[2] ولا ندرى السبب فى منع هذا الاجتماع مع إباحته لو قلنا : « قام محمد وذهب » فإن فاعل الفعل : « ذهب » ضمير يعود على محمد . فمحمد فى الحقيقة فاعل الفعلين ؛ ولا يقبل العقل غير هذا . . .

من كل ما سبق يتبين ما اشتمل عليه هذا الباب من عيوب الاضطراب ؛ والتعقيد ، والتخيل الذى لا يؤيده — فى ظننا — الفصيح المأثور .

ومن سلامة الذوق الأدبى وحسن التقدير البلاغى الفرار من محاكاة الصور البيانية وأساليب التعبير الواردة بهذا الباب — ولو كان لها نظائر مسموعة — لقُبْح تركيبها ، وغموض معانيها ، وصعوبة الاهتداء إلى صياغتها الصحيحة . . .

---

(١) الأشمونى — فى هذا الباب — عند شرح بيت ابن مالك الذى شطره الأخير :
(. . وأخرّنه إن يكن هو الخبر) وكذا فى المطولات الأخرى .

(٢) حاشية الصبان وغيره . وقد أجاز الاجتماع فريق آخر ودفع الإجازة فريق ثالث ! ! وهكذا دواليك .

. . . .
. . . .

ولتدارك هذا كله ، والوصول إلى أحكام واضحة ، سهلة ، لا غبار عليها من ناحية السلامة اللغوية ، وقوة مشابهتها للكلام البليغ ، وتناسقها مع الأحكام النحوية الأخرى — نرى أن تكون أحكام التنازع مقصورة على ما يأتى (وكلها مستمدّ من آراء ومذاهب لبعض النحاة ، تضمنتها الكتب المتداولة ، وهذا ما نود التنويه به) .

١ — تعريف التنازع : هو ما سبق أن ارتضيناه من مذاهب النحاة ، ونقلناه أول هذا الباب [1].

٢ — تتعدد العوامل ؛ فتكون اثنين ، أو أكثر . وقد تتعدد المعمولات ، أو لا تتعدد ، ويشترط فيها عند تعددها أن تكون أقل عدداً من عواملها المتنازعة .

٣ — كل عامل من العوامل المتعددة يجوز اختياره وحده للعمل فى المعمول المذكور فى الكلام . ولا ترجيح من هذه الناحية ، لعامل على آخر .

٤ — إذا تعددت العوامل وكان كل واحد منها محتاجاً إلى معمول مرفوع ؛ (كاحتياجه إلى الفاعل فى مثل : جلس وكتب المتعلم) فالمرفوع الظاهر فى الكلام يكون لأحدها ، أما غيره من العوامل فرفوعه ضمير يعود على ذلك الاسم المرفوع . ولا مانع هنا من عودة الضمير على متأخر فى الرتبة .

ويجوز أن يكون المرفوع الظاهر مشتركاً بين العوامل المتعدد كلها [2] ؛ إذا كان متأخراً عنها ؛ فيكون فاعلاً — مثلاً — لها جميعا ، ولا يحتاج واحد منها للعمل فى ضميره .

٥ — إذا تعددت العوامل وكان كل منها محتاجاً إلى معمول غير مرفوع جاز اختيار أحدها للعمل ، وترك الباقى من غير عمل ، لا فى ضمير المعمول ، ولا فى اسم ظاهر ينوب عنه ؛ لأن الاستغناء عن هذا الضمير أو ما يحل محله من اسم ظاهر ، جائز فى الأساليب الفصيحة الخالية من التنازع . فلا بأس أن يجرى فى التنازع أيضاً ، وبعض المأثور من أمثلة التنازع يطابق هذا ويسايره . ولا فرق بين ما أصله عمدة ، وما أصله فضلة . [و]إذا أوقع الحذف فى لبس وجب إزالته بإحدى الوسائل التى لا تعقيد فيها . ولا تهوى بقوة الأسلوب ، وحسن تركيبه .

---

(١) ص ١٨٧ .

(٢) وتعدد العوامل مع وجود معمول واحد لها ، رأى يبيحه ويصرح به بعض أئمة النحو ؛ كالفراء — ومكانته بين كبار النحاة معروفة . وقد أوضحناها فى ج ٣ م ٩٨ ص ١٥٨ باب : « أبنية المصادر » .

المسألة ٧٤ :

المفعول المطلق[1]

معناه :

الفعل — بعد إدخاله فى جملة — يدل على أمرين معاً ؛ أحدهما : « المعنى المجرد[2] » ، ويسمى : « الحدَث » ، والآخَر : « الزمان » . فى مثل : (رجع المجاهد ؛ فأسرع الناس لاستقباله ، وفرحوا بقدومه . . . نجد ثلاثة أفعال ، هى : رجع — أسرع — فرح . . .) وكل فعل منها يدل بنفسه مباشرة ؛ — أى : من غير حاجة إلى كلمة أخرى ، — على أمرين معاً .

أولهما : معنى محض نفهمه بالعقل ؛ هو : الرجوع — الإسراع — الفرَح . . . وهذا المعنى المجرد هو ما يسمى أيضًا : « الحدَث » .

وثانيهما : زمن وقع فيه ذلك المعنى المجرد (الحدَث) وانتهى قبل النطق بالفعل ؛ فهو زمن قد فات ، وانقضى قبل الكلام . وهذا الفعل يسمى : « الفعل الماضى » .

ولو غيرنا صيغة الفعل ؛ فقلنا : (يرجع المجاهد ؛ فيسرع الناس لاستقباله ، ويفرحون بقدومه) — لَظَلَّ كل فعل بعد التغيير دالاً على الأمرين معاً ؛ وهما : « المعنى المجرد ، والزمن » . ولكن الزمن هنا صالح للحال والاستقبال . ويسمى الفعل فى هذه الصورة الجديدة : « الفعل المضارع » .

---

(١) المطلق ، أى : الذى ليس مقيداً تقييد باقى المفاعيل بذكر شىء بعده ، كحرف جر مع مجروره ، أو غيره من القيود ؛ كالمفعول به — المفعول لأجله — المفعول معه . . .

ويقولون فى سبب إطلاقه : إنه المفعول الحقيقى لفاعل الفعل ؛ إذ لم يوجد من الفاعل إلا ذلك الحدث ؛ نحو : قام المريض قياماً ؛ فالمريض قد أوجد القيام نفسه ، وأحدثه حقًّا بعد أن لم يكن ؛ بخلاف باقى المفعولات ، فإنه لم يوجدها ، وإنما سميت باسمها باعتبار إلصاق الفعل بها ، أو وقوعه لأجلها ، أو معها ، أو فيها ؛ فلذلك لا تسمى مفعولا إلا مقيدة بشىء بعدها .

هذا ، وقد لا زمته كلمة : « المطلق » حتى صاوت قيداً .

(٢) أى : العقلى المحض الذى لا يقع تحت إحدى الحواس ؛ إذ لا كيان ولا وجود له إلا فى العقل ؛ فهو صورة عقلية بحتة ؛ فلا يقوم بنفسه ، وإنما يقوم بغيره ، ولا يدل على صاحبه الذى يقوم به ، ولا على إفراد ، ولا تثنية ، ولا جمع ، ولا تذكير ، ولا تأنيث . هذا هو المراد من « التجريد البحت » .

ولو غيرنا الصيغة مرة ثالثة فقلنا : (ارجعْ . . . أسْرِعْ . . . افرَحْ . . . — لدلّ الفعل فى صورته الجديدة على الأمرين معاً ؛ وهما : «المعنى المجرد، والزمن» لكن الزمن هنا مستقبَل فقط . وينشأ ما يسمَّى : « فعل الأمر» .

فالفعل المتصرف — بأنواعه الثلاثة السالفة — يدل على : « المعنى المجرد (الحدث)، والزمان[1] معًا » .

ولو أتينا بمصدر صريح[2] لتلك الأفعال — أو نظائرها — لوجدناه وحده يدل فى جملته على أمر واحد معيَّن، هو المعنى المجرد (أى : الحدَث) فقط ؛ كالمصدر وحده فى مثل : الرجوع حسنٌ — الإسراع نافع — الفرح كثير . . . ؛ فهو يدل على أحد الشيئين اللَّذَين يدل عليهما معًا الفعل، ولا يدل على الثانى . . وهذا معنى قولهم : « المصدر الصريح[3] يدل — فى الغالب[4] — على الحدث، ولا يدل على الزمان»[5].

والمصدر الصريح أصل المشتقات — فى الرأى الشائع[6] — ، ويصلح لأنواع الإعراب المختلفة ؛ فيكون مبتدأ ، وخبراً ، وفاعلا ، ومفعولا به . . . و . . .

---

(١) وهذا هو الغالب ؛ لأن هناك أفعالا لا تدل — فى الرأى الأرجح — على الزمان ؛ كنعم وبئس فى المدح والذم ، وكالأفعال التى فى التعريفات العلمية ، وغيرها ، مما أوضحناه وفصلناه — فيما يتعلق بمعنى الفعل ، وأقسامه ، والزمان ، وغيره — بالجزء الأول م ٤ ص ٢٩ .

(٢) أى : غير مؤول . وإذا أطلق المصدر كان المراد : الصريح .

(٣) لأن المؤول يدل على زمن معين ، (على الوجه الذى بسطناه فى مكانه من الجزء الأول ، م ٢٩ ص ٣٠٢) .

(٤) لأن المصدر الصريح قد يدل مع الحدث على : « المرة » أو الهيئة » . وإيضاح هذا وتفصيله فى موضعه الخاص من بابهما (ج ٣ م ١٠٠) .

(٥) وإلى هذا أشار ابن مالك بقوله .

المصْدَرُ اسمُ مَا سِوَى الزَّمانِ مِنْ مَدْلُولَىِ الفعل ؛ كَأَمْنٍ ، مِنْ أَمِنْ — ١

يقول فى تعريف المصدر : إنه اسم يطلق على شىء غير الزمان من المدلولين اللذين يدل عليهما الفعل. ولما كان المدلولان هما : « الحدث ، والزمان » ، وقد صرح بأنه يدل على غير الزمان — اتجهت الدلالة بعد ذلك إلى المعنى المجرد وحده . ومثل للمصدر بكلمة : « أمْن » وقال عنه : إنه من الفعل الماضى : « أمِنَ » ، يريد بذلك : أن معنى هذا المصدر هو بعض ما يحويه الفعل « أمنَ » إذ الأمْن يدل على المعنى المجرد الذى هو أحد شيئين يدل عليهما الفعل : أمِن .

(٦) راجع هذا الرأى فى ج ٣ باب : « أبنية المصادر » . م ٩٨ وفى م ٩٩ باب : « إعمال المصدر ، واسمه » .

و . . . ، وقد يكون منصوبًا فى جملته باعتباره مصدراً صريحاً جاء لغرض معنوى خاصّ ؛ كتأكيد معنى عامله المشارك له فى المادة اللفظية (أو غير هذا مما سيجىء هنا) مثل : حَطَّم التمساح السفينة تحطيمًا .وفى هذه الحالة الخاصة وأشباهها يسمى : « مفعولاً مطلقًا[1] » ، ويقال فى إعرابه : إنه منصوب على المصدرية ، أو : منصوب لأنه مفعول مطلق .

وإذا كان منصوبًا على هذه الصورة الخاصة فناصبه قد يكون مصدراً آخر من لفظه ومعناه معًا ، أو من معناه فقط . وقد يكون فعلا[2] من مادته ومعناه معًا ، أو من معناه فقط ، وقد يكون الناصب له وصفًا متصرفًا يعمل عمل فعله — إلا أفعل التفضيل — ؛ كقولهم : (إن الترفع عن الناس ترفعًا أساسُه الغطرسة ، يدفع بصاحبه إلى الشقاء دفعًا لا يستطيع منه خلاصًا) . وقولهم : (المخلص لنفسه إخلاصَ العقلاء يصدّها عن الغىّ ؛ فيسعد ، والمُعْجَب بها إعجابَ الحَمْقَى يُطلق لها العِنان فيَهْلِك) . . . .[3]

فالمصدر : « تَرَفُّعًا » — قد نُصِب بمصدر مثله ؛ هو : تَرَفُّع .

والمصدر : « دفعًا » — قد نصب بالفعل المضارع قبله ؛ وهو : يدفع .

والمصدر : « إخلاصَ . . » — قد نصب باسم الفاعل قبله ؛ وهو : المخلص .

---

(١) سيجىء تعريفه فى رقم ١ من هامش ص ٢١٠ .

(٢) بشرط أن يكون متصرفا ، وتاماً ، وغير ملغًى عن العمل ، فخرج الفعل الجامد ؛ كفعل التعجب ، والناقص مثل : كان . والملغى ، مثل « ظن » عند إلغائها بالطريقة السابقة — فى ص ٣٨ —

(٣) وفى ناصب المصدر يقول ابن مالك :

بِمِثْلِه : أَوْ فِعْلٍ ،أَوْ وَصْفٍ نُصِبْ وكَوْنُهُ أَصْلًا لِهَذَيْنِ انْتُخِبْ — ٢

بيّن فى هذا البيت حكم المصدر ، وأنه قد ينصب بمصدر مثله ، أو بفعل ، أو بوصف ، وانتُخب كونه أصلا للفعل والوصف ؛ أى : وقع الاختيار والتفضيل على الرأى القائل بهذا. ثم بين أقسام المصدر بحسب فائدته المعنوية ؛ فقال :

تَوْكِيدًا ، أَوْ نَوْعاً يُبِينُ ، أَوْ عَدَدْ كَسِرْتُ سَيْرَتَيْن ؛ سَيْرَ ذِى رَشَدْ — ٣

أى : أن المصدر قد يفيد التوكيد ، أو يبين النوع ، أو يبين العدد . وساق مثالا يجمع الأقسام الثلاثة ؛ فإن : « سيرتين » هى لبيان العدد مع التوكيد أيضاً ، و « سير ذى رشد » لبيان النوع مع التوكيد أيضاً . وترك القسم الرابع النائب عن عامله . وسيجىء فى ص ٢١٩ .

والمصدر: «إعجابَ» — قد نصب باسم المفعول قبله؛ هو: المعجَب.
وكقولهم: الفَرِحُ فَرَحًا مسرفًا، كالحزين حزنًا مفْرطا؛ كلاهما مسيء لنفسه، بعيد عن الحكمة والسداد.
فالمصدر: «فرَحًا» — منصوب بالصفة المشبهة قبله وهى: «الفرِحُ».
وكذلك المصدر: «حزْنًا» — فإنه منصوب بالصفة المشبهة قبله، وهى: «الحزين[1]».

* * *

تقسيم المصدر بحسب فائدته المعنوية —

(ا) قد يكون الغرض من المصدر المنصوب أمراً واحداً؛ هو: أن يؤكِّد — توكيداً لفظيًّا — معنى عامله المذكور قبله[2]، ويُقَوِّيه، ويقرره؛ (أى: يبعد عنه الشك واحتمال المجاز) ويتحقق هذا الغرض بالمصدر المنصوب المبهم[3]، نحو: بلعَ الحوت الرجلَ بلعا — طارت السمكة فى الجو طيرانًا...

(ب) وقد يكون الغرض من المصدر المنصوب أمرين معاً — فهما متلازمان —: توكيد معنى عامله المذكور، وبيان نوعه[4]، ويكون بيان النوع هو

(١) والصفة المشبهة تنصب المصدر فى الرأى الأنسب: لأن فيه تيسيراً — كما سيجىء فى بابها جـ ٣ م ١٠٥.

«ملاحظة»: قد يكون العامل فى المنادى هو العامل فى نصب المصدر. ومن الأمثلة قول الشاعر:

يا هند دعوة صبٍّ هائمٍ دَنِفٍ   مُنِّى بوصْلٍ، وإلا مات أو كَرَبا

(راجع الهمع جـ ١ ص ١٧٣. وستجىء لهذا إشارة فى جـ ٤ باب النداء، م ١٢٧ ص ٦).

(٢) فى ص ٢١١ و ٢١٢ الكلام على تقدم عامله عليه.

(٣ و ٤) المصدر المبهم هو الذى يقتصر على معناه المجرد دون أن تجىء له زيادة معنوية من ناحية أخرى؛ كإضافة أو وصف، أو عدد، أو «أل» التى للعهد،

والمصدر المختص: ما يؤدى معناه المجرد مع زيادة أخرى تجىء لمعناه من خارج لفظه؛ كالتى تجىء له بسبب إضافته، أو وصفه، أو «ألْ العهدية» فى أوله، أو... وفى هذا يقول الخضرى فى المبيِّن للنوع ما نصه:

«(يقع مبينا للنوع لكونه مضافاً، أو موصوفاً؛ كما مثله الناظم بقوله: (سرت سيرتين سير ذى رشد) — أو محلى. بأل العهدية؛ كسرت السير، أى: المعهود بينك وبين مخاطبك. فهو ثلاثة أقسام. ويسمىَّ: «المختص» أيضاً؛ لاختصاصه بماذكر. والتحقيق أن المعدود مختص أيضاً؛ لتحديده بالعدد المخصوص؛ لذا جعل فى التسهيل المفعول المطلق قسمين. «مبهم» وهو المؤكِّد،=

الأهم[1]؛ نحو: نظرت للعالِم نظرَ الإعجاب والتقدير، وأثنيت عليه ثناءً مستطاباً. وقوله تعالى: (وإن السَّاعة لآتيةٌ، فاصفح الصفحَ الجميلَ)، وليس من الممكن بيان النوع[2] وحده من غير توكيده لمعنى العامل.

(حـ) وقد يكون الغرض منه أمرين متلازمين أيضاً؛ هما: توكيد معنى عامله

=« ومختصّ »، وهو قسمان: معدود، ونوعيّ)» . . . ثم قال ما نصه: (إن النوعيّ إن كان مضافاً كان من باب النيابة على التحقيق - طبقاً للبيان الذى فى رقم ٢ من هامش هذه الصفحة - وأما « ذو أل » فالظاهر أنه قد يكون كذلك؛ كما إذا قصدت تشبيه سيرك الآن بسير سابق معهود المخاطب سواء أكان منك أو من غيرك. وقد يكون أصلياً؛ كأن قصدت الإخبار عن ذلك السّير المعهود الذى وقع منك بعيْنه استحضاراً لصورته)» ا هـ كلام الخضرى.

والبلاغة تقتضى أن يكون استعمال المصدر المبهم مقصوراً على الحالة التى يكون فيها معنى عامله موضع غرابة أو شك؛ فيزيل المصدر المبهم تلك الغرابة، وهذا الشك؛ كالأمثلة التى عرضناها. فليس من البلاغة أن يقال: قعدت قعوداً - أكلت أكلا .. وأشباه هذا، ما دام الفعل: « قعد » أو: « أكل »، ليس موضع غرابة أو شك. نعم التعبير صحيح لغوياً، ولكنه ركيك بلاغياً. أما مثل: طارت السمكة طيرانا، فالبلاغة ترضى عن مجىء المصدر المبهم؛ لغرابة معنى عامله، وتشكك السامع فى صحته . . . وهكذا . . .

وتوكيد المصدر لعامله هو من نوع التوكيد اللفظى - الذى سيجىء فى الجزء الثالث م ١١٦ ص ٤٣٤ - ؛ فيؤكد نفس عامله إن كان مصدراً مثله، ويؤكد مصدر عامله الذى ليس بمصدر ليتحد المؤكَّد والمؤكِّد معاً فى نوع الصيغة؛ (تطبيقاً لشرط التوكيد اللفظى، ومنه التوكيد بالمصدر الذى نحن فيه)؛ فمعنى قولك: عبرت النهر عبراً - أوجدت عبراً عبراً. وهذا رأى المحققين. لكن سيترتب على الأخذ برأيهم حذف المؤكَّد فى التوكيد اللفظى، وهذا الحذف - عند أكثرهم - ينافى الغرض من التوكيد اللفظى. وفوق هذا عامله الحقيقى محذوف أيضاً؛ ففى الكلام حذف كثير.

هل يجاب بأن المؤكَّد مع حذفه ملاحَظ يدل عليه اللفظ المذكور الذى يشاركه فى الاشتقاق، وهو: « عبرت » فهو محذوف كالمذكور؟

(١) يدخل فى هذا القسم المصدر المصوغ للدلالة على الهيئة، (وسيجىء الكلام عليه فى ج ٣ م ١٠٠).

(٢) يقولون بحق: إن المصدر النوعى إن كان مضافاً فالأصح اعتباره نائب مصدر؛ لاستحالة أن يفعل الإنسان فعل غيره؛ وإنما يفعل فعله الصادر منه؛ فالأصل فى مثل: سرت سير ذى رشد؛ هو: سرت سيرا مثل سير ذى رشد؛ فحذف المصدر، ثم صفته، وأنيب المضاف إليه منابه. ولولا ذلك لكان المعنى: أن سير ذى الرشد قد سرته هو نفسه؛ وهذا فاسد، إذ كيف أسير السير المنسوب لذى الرشد؟ كيف يكون ذو الرشد هو الذى ساره وأوجده فى حين أقول أنا الذى سرته وأوجدته؟ ففى الكلام تناقض وفساد لا يزيلهما إلا اعتبار النوعى المضاف نائب مصدر. وهذا كلام دقيق، يتجه إليه غرض المعربين، وإن لم يتقيدوا به فى إعرابهم الشائع المقبول أيضاً؛ تيسيراً وتخفيفاً. (راجع رقم ١ هامش ص ٢١٦).

المذكور مع بيان[1] عدده ، ويكون الثانى هو الأهم . ولا يتحقق الثانى وحده بغير توكيده معنى العامل ؛ نحو : قرأت الكتاب قراءتين ، وزرت الآثار الرائعة ثلاث زوْرات .

(د) وقد يكون الغرض منه الأمور الثلاثة مجتمعة[2] ؛ نحو : قرأت الكتاب قراءتين نافعتين — وزرت الآثار الرائعة ثلاث زوْرات طويلات . . .

ولابد من اعتبار المصدر مختصًّا فى هذه الحالات الثلاث الأخيرة : (ب — ج — د) ، لأن المصدر المبهم مقصور على التوكيد المحض ؛ لا يزيد عليه شيئاً . فإذا دلّ مع التوكيد على بيان النوع ، أو بيان العدد ، أو عليهما معاً — وجب اعتباره مصدراً مختصًّا[3] .

ومما تقدم نعلم أن فائدة المصدر المعنوية قد تقتصر على التوكيد وحده ، ولكنها لا تقتصر على بيان النوع وحده ، ولا بيان العدد وحده ، ولا على هذين الأخيرين معاً ؛ إذ لا بد من إفادة التوكيد فى كل حالة من هذه الحالات الثلاث . ومن ثَمّ قسّم بعض النحاة المصدر قسمين ؛ « مبهماً » ؛ ويراد به : المؤكِّد لمعنى عامله المذكور . و « مختصًّا » ؛ ويراد به المؤكِّد أيضًا مع زيادة بيان النوع ، أو زيادة بيان العدد ، أو بيانهما معًا .

وقسمه بعض آخر ثلاثة أقسام ؛ هى : المؤكد لعامله المذكور ، والمؤكد المبين لنوعه ، والمؤكد المبين لعدده ، وسكت عن المؤكد المبين للنوع والعدد معًا ؛ لأنه مركب من الأخيرين ؛ فهو مفهوم ومقبول بداهة . ونتيجة التقسيم واحدة[4] .

---

(١) ويدخل فى هذا القسم المصدر المصوغ للدلالة على المرة ، وهو — فى الغالب — لا يعمل ، كسائر المصادر العددية .

(وسنشير لهذا فى رقم ٤ من هامش ص ٢١١ وكما فى ص ٢١٢ . أما تفصيل الكلام عليه ففى بابه الخاص من ج ٣ م ١٠٠) .

(٢) هى : توكيد المعنى ، وبيان النوع ، وبيان العدد .

(٣) انظر رقم ٣ من هامش ص ٢٠٧ — حيث البيان .

(٤) وهناك قسم آخر — سيجىء فى ص ٢٢٠ — هو المصدر النائب عن عامله المحذوف ، وهو مستقل بنفسه فى رأى حسن ؛ ولذا يقول المحققون إن أقسام المصدر أربعة ، والأخذ بهذا الرأى أنفع ، لأنه يذلل صعوبات لا يمكن تذليلها إلا بالتأويل والتقدير والتكلف من غير داع . ومن أمثلة هذا : أن المصدر المؤكد لعامله لا يجوز فى الغالب حذف عامله — كما سيجىء فى ص ٢١١ و ٢١٩ وفى رقم ٢ من هامش ص ٢٢٠ — ، ولا أن يعمل ، مع أن هناك أنواعاً من المصادر قد تؤكد عاملها وتعمل عمله مع وجوب حذفه ؛ كالمصدر النائب عن عامله المحذوف ، فهذا تناقض يمنعه أن يكون هذا قسماً مستقلا .

أمثلة لما سبق :

أمثلة للتوكيد وحده : كَلم الله موسى تكليماً — غزا العلم الكواكب غزْوا — نزل الطيارون فوق سطحِ القمر نزولاً، ومشوا عليه مشياً . صافح الفيل صاحبه مصافحة .

أمثلة للتوكيد مع بيان النوع : ترنَّم المغنّى ترنمَ البُلبل — رسم الخبير رسمًا بديعاً — أجاد المطربُ إجادة الموسيقىّ .

أمثلة للتوكيد مع بيان العدد : قرأت رسالة الأديب قراءة واحدة ، وقرأها أخى قراءتين ، وقرأها غيرنا ثلاث قراءات .

أمثلة للتوكيد مع بيان الأمرين : ترنمت ترنيمتَى البلبل والمغنى الساحرَين — رَحلت لبلادِ الشام ثلاث رحلات جميلات .

العلاقة بين المصدر والمفعول المطلق :

النحاة يسمون المصدر المنصوب الدال بنفسه على قسم مما سبق : « المفعول المطلق »[1] .

فالمفعول المطلق تسمية يراد منها : « المصدر المنصوب المبهم ، أو المختص » . وقد يراد منها : « النائب عن ذلك المصدر» ؛ فهى تسمية صالحة لكل واحد منهما ، تنطبق عليه . — كما سنعرف[2] — .

(١) يقول ابن هشام فى تعريف المفعول المطلق : « إنه اسم يؤكد عامله ، أو يبين نوعه ، أو عدده ، وليس خبراً عن مبتدأ (كقولنا : علمك علم نافع) ولا حالا (نحو : ولى مدبراً) . . . » ا هـ لا داعى لقوله :(ليس خبراً عن مبتدأ) ؛ لأن هذا الخبر مرفوع وعمدة ، كما أن خبر النواسخ عمدة. ولا لقوله : (ليس حالا) ، لأن الحال مشتق — فى الغالب — أما المفعول المطلق فليس مرفوعاً ولا عمدة ، وليس بمشتق فى الغالب . . . — هذا ، والحال فى المثال مؤكدة لعاملها —

(٢) سنعلم مما سيجىء فى ص ٢١٣ أن هناك أشياء تنوب عن المصدر الأصيل عند حذفه ؛ فتعرب مفعولا مطلقاً ، أو نائب مصدر ، ولا تعرب مصدراً . وعلى هذا قد يكون المصدر مفعولا مطلقاً كالأمثلة السابقة ، وقد يكون المصدر غير المفعول المطلق ؛ وذلك إذا كان المصدر مرفوعاً ، أو مجروراً أو كان منصوباً لا يبين توكيداً ، ولا نوعاً ، ولا عدداً ، نحو : القتل أشنع الجرائم ، والفتنة أشد من القتل . إن القتل أشنع الجرائم . وقد يكون المفعول المطلق غير مصدر ؛ كالأشياء التى أشرنا إليها ؛ وهى التى تنوب عن المصدر عند حذفه. فالمصدر والمفعول المطلق يجتمعان معاً فى بعض الحالات فقط ، وينفرد كل منهما بحالات لا يوجد فيها الآخر . (وهذا يسمى عند المناطقة : بالعموم الوجهى بين شيئين ؛ فيجتمعان معاً فى جهة معينة ، وينفرد كل منهما فى جهة أخرى تجعله أعم ، وأشمل ، وأكثر أفراداً من نظيره . . .)

حكم المصدر[١]:

١ – إذا كان المصدر مؤكِّداً لعامله المذكور في الجملة تأكيداً محضاً[٢]؛ فإنه لا يرفع فاعلاً[٣]، ولا ينصب مفعولاً به. إلا إن كان مؤكِّداً نائباً عن فعله المحذوف[٤].

كما لا يجوز – في الرأي الشائع – تثنيته، ولا جمعه، ما دام المراد منه في كل حالة هو المعنى المجرد، دون تقييده بشيء يزيد عليه، (أي: ما دام المصدر مُبْهماً)؛ فلا يقال: صفحت عن المخطئ صفْحين، ولا وعدتُك وعوداً. إلا إن كان المصدر المبهم مختوماً بالتاء؛ مثل التلاوة؛ فيقال: التلاوتان، والتلاوات.

وسبب امتناع التثنية والجمع أن المصدر المؤكِّد مقْصود به معنى الجنس[٥]؛ لا الأفراد؛ فهو يدل بنفسه على القليل والكثير، فيستغنى بهذه الدلالة عن الدلالة العددية في المفرد، والتثنية، والجمع؛ لأن دلالته تتضمنها. ومثل المصدر المؤكِّد ما ينوب عنه.

ولا يجوز أيضاً – في الغالب – حذف عامل المصدر المؤكِّد ولا تأخيره؛ عن معموله المصدر؛ لأن المصدر جاء لتقوية معنى عامله، وتقريره بإزالة الشك عنه، وإثبات أنه معنى حقيقي، لا مجازي، والحذف مناف للتقوية والتقرير، كما أن التأخير ينافي الاهتمام[٦]. لكن هناك مواضع يحذف فيها عامل المصدر المؤكِّد وجوباً بشرط إنابة المصدر عنه، وستجيء[٧].

---

(١) أفرد النحاة لإعمال المصدر باباً خاصاً بهذا العنوان، يشمل شروط إعماله، ومختلف أحكامه، (وسيجيء في ج ٣ ص ٢٠١ م ٩٩).

(٢) أي: مجرداً من كل زيادة أخرى تنضم إلى التوكيد؛ كالزيادة الدالة على النوع أو على العدد، أو عليهما.

(٣) لأنه نوع من التوكيد اللفظي – كما أشرنا في رقم ٣ من هامش ص ٢٠٧ – والتوكيد اللفظي لا يكون عاملا ولا معمولا، إلا فيما نص عليه البيان المدون هنا، وفي بابه الخاص (ج ٣).

(٤) هذه الحالة الفريدة التي يعمل فيها المصدر المؤكِّد عمل فعله. وستجيء مواضع نيابته عنه في ص ٢٢١ م ٧٦، أما المبين – بنوعيه – فلا يعمل في الغالب، كما سنذكره.

(٥) المراد: الجنس الإفرادي، وهو ما يصدق على القليل والكثير، مثل، ماء – هواء – ضوء (راجع ج ١ ص ١٥ م ١).

(٦) هذا تعليل النحاة. أما التعليل الأنسب فهو «المحاكاة» للوارد عن فصحاء العرب.

(٧) في ص ٢٢١ م ٧٦.

٢ ــ أما المصدر المبين للنوع ــ إذا اختلفت أنواعه ــ أو المبين للعدد، فيجوز تثنيتهما وجمعهما جمعًا مناسبًا[1]، وتقدمهما على العامل ، وهما فى حالة الإفراد أو التثنية أو الجمع ، ولا يعملان شيئًا ــ فى الغالب ــ[2]؛ فليس لهما فاعل ولا مفعول . . . ؛ فمثال تثنية الأول وجمعه : سلكت مع الناس سُلُوكَيْ العاقل؛ الشدةَ حينًا ، والملاينةَ حينًا آخر ــ سرت سِيَرَ الخلفاءَ الراشدين ؛ أىْ : سلكت مع الناس نوعين من السلوك ، وسرت معهم أنواعاً من السِّيَر . (وليس المراد بيان عدد مرات السلوك ، وأنه كان مرتين ، ولا بيان مرات السيْر ، وأنه كان متعدداً[3]، وإنما المراد بيان اختلاف الأنواع فى كل حالة ، بغير نظر للعدد[3]) .

ومثال الثانى : خطوت فى الحديقة عشر خطوات ، ودُرتُ فى جوانبها أربع دوْرات[4].

---

(١) المراد بالجمع المناسب هنا : ما تحققت شروط صحته ؛ ذلك أن الجمع ثلاثة أنواع ؛ (جمع مذكر ــ جمع مؤنث سالم ــ جمع تكسير) . ولكل جمع من الثلاثة شروط خاصة به ، لا بد من تحققها فى مفرده قبل جمعه قياسيا . وتلك الشروط تختلف باختلاف المفرد لكل نوع .

(٢) وقد يعمل المبين للنوع أحياناً ، كأن يكون مضافاً لفاعله ، ناصباً مفعوله أو غير ناصب ؛ نحو : تألمت من إيذاء القويِّ الضعيفَ ــ حزنت حزنَ المريض . وهذا العمل ــ على قلته ــ قياسى ، (كما سيجىء البيان فى ج ٣ م ٩٩) .

(٣ و٣) لأن دلالة المصدر على العدد هى من اختصاص القسم التالى العددى ، وليست من القسم النوعى .

(٤) وإلى هذا يشير ابن مالك ببيتٍ ذكره متأخراً من هذا المكان المناسب له ــ وسيجىء فى هامش ص ٢١٨ ــ :

وَمَا لِتَوْكِيدٍ فوَحِّدْ أَبَدَا ... وثَنِّ ، واجْمَعْ غَيْرَهُ ، وَأَفْرِدَا

أى ؛ أن المصدر الدال على التوكيد يجب توحيده ؛ أى : إفراده ؛ فلا يترك الإفراد إلى التثنية أو إلى الجمع . أما غيره فثنه إن شئت ، أو اجمعه جمعا مناسباً ، أو أفرده ، أى : اجعله مفرداً. وقد أوضحنا فى الصفحة الآتية أن النائب عن المصدر المؤكد ، أو : المبين ، يجرى على حكمه .

المسألة ٧٥ :

حذف المصدر الصريح ، وبيان ما ينوب عنه

يجوز حذف المصدر الصريح بشرطين : أن تكون صيغته (أى : مادته اللفظية) من مادة عامله اللفظية[١] ، وأن يوجد فى الكلام ماينوب عنه بعد حذفه.

وحكم هذا النائب : النصب دائماً[٢]. ويذكر فى إعرابه : أنه منصوب لنيابته عن المصدر المحذوف ، أو : منصوب لأنه مفعول مطلق ، ولا يصح فى الإعراب الدقيق أن يقال : « منصوب لأنه مصدر » ؛ ذلك لأنه ليس مصدراً للعامل المذكور ؛ إذ مصدر العامل المذكور قد حذف ، وهذا نائب عنه . . . فمن الواجب عدم الخلط بين المصطلحات ، والتحرزُ من الخطأ فى مدلولاتها ؛ فعند إعراب المصدر الأصلى المنصوب نقول : إنه « مصدر منصوب » ، أو : « مفعول مطلق » منصوب كذلك . أما عند حذف المصدر الأصلى ووجود نائب عنه فنقول فى إعرابه : « إنه نائب عن المصدر المحذوف ، منصوب » ، أو : « مفعول مطلق ، منصوب » ، ولا يصح أن يقال : مصدر ...

---

(١) يشترط النحاة أن يكون المصدر متأصلا فى المصدرية . ويفسرونها بأنها التى تكون من لفظ عامله وحروفه ، لا مطلق المصدر ؛ ففى مثل : سررت فرحاً – أو فرحت جذلا – لا تعدّ كلمة « فرحاً » ولا كلمة : « جذلا » مصدراً متأصلا للفعل المذكور ؛ لعدم الاشتراك اللفظى فى الصيغة ، وإنما هما نائبتان عن المصدرين الأصليين المحذوفين ، والأصل : « سررت سروراً » ، و « فرحت فرحاً » ، ثم حذف المصدر الأصيل ، وناب عنه مصدر آخر من غير لفظه ، ولكنه يرادفه من جهة المعنى . لهذا يعربون المصدر المرادف السالف « نائباً عن المصدر الأصيل » ، أو : « مفعولا مطلقاً » كما قلنا ، وكما عرفنا فى رقم ٢ من هامش ص ٢١٠ أن المفعول المطلق يطلق – أحياناً – على المصدر الأصيل المنصوب على المصدرية ، وقد يطلق على ما ينوب عنه أحياناً أخرى ، كما فى هذا المرادف .

والمترادفان هما اللفظان المشتركان فى المعنى تمام الاشتراك – بحيث يؤدى أحدهما المعنى الذى يؤديه الآخر – مع اختلاف صيغتهما فى الحروف ؛ مثل : (فَرِحٌ ، وجذِلٌ) ومثل : (شنآن ، وكُره) ومثل : (حُبٌّ ، ومِقَة) .

(٢) مع خضوعه لبقية الأحكام التى كان يخضع لها المصدر المحذوف ؛ كما أشرنا قريباً فى آخر الهامش ص ٢١٢ .

والأشياء التي تصلح للإنابة عن المصدر كثيرة[1]؛ منها: ما يصلح للإنابة عن المصدر المؤكِّد، وقد ينوب عن المصدر المبيِّن أيضًا إذا وجدت قرينة تُعيِّن المصدر المبين المحذوف. ومنها ما لا ينوب عن المصدر المؤكِّد، ولكنه ينوب عن غيره من باقي أنواع المصدر. فما يصلح للإنابة عن المصدر المؤكِّد:

١ — مرادفه[2]؛ مثل: أحببت عزيز النفس مِقَةً، وأبغضت الوضيع كُرهاً.

٢ — اسم المصدر[3]، بشرط أن يكون غير عَلَم[4]: نحو: توضأ المصلى وضوءاً — اغتسل الصانع غَسْلا. فالوضوء والغَسْل اسمَا مصدرين للفعلين قبلهما، نائبين عن المحذوف. ومثل: فُرْقة، وحُرْمة، في قولهم: افترق الأصدقاء فُرقة، ولكني أحترم عهودهم حُرمة. فالكلمتان اسمَا مصدرين للفعلين «افترق، واحترم» قبلهما. ونائبين عن المصدرين المحذوفين[5]؛ كالشأن في كل ما يلاقى المصدر في أصول مادة الاشتقاق[6]؛ بأن يشاركه في حروف مادته

(١) يتبين مما يأتي أن أربعة أشياء تصلح للنيابة عن كل مصدر أصيل محذوف هي: (المرادف) — (ملاقيه في الاشتقاق، ومن هذا اسم المصدر غير العلم) — (الضمير) — (اسم الإشارة).

(٢) راجع رقم ١ من هامش الصفحة الماضية.

(٣) هو: ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه، وخالفه من ناحية الاشتقاق. بنقص بعض حروفه عن حروف المصدر — وهذا هو الغالب — كما في الأمثلة المعروضة. فهما يتلاقيان في الاشتقاق. ولكن الغالب أن اسم المصدر تقل حروفه عن حروف المصدر الذي يلاقيه في مادة الاشتقاق،

وقد عرضوا للفرق بين المصدر واسم المصدر من الناحية اللفظية السابقة، ومن الناحية المعنوية؛ فقالوا فيهما: إن لفظ المصدر يجمع في صيغته جميع حروف فعله؛ فهو يجرى عليه في أمرها، واسم المصدر لا يجرى على فعله وإنما ينقص عن حروفه — غالباً — وإن معنى المصدر ومدلوله هو: الحدث. أما اسم المصدر فمعناه ومدلوله المصدر لا الحدث، فهو يدل على الحدث بواسطة. أي: أن المصدر يدل على الحدث مباشرة وبالإصالة، واسم المصدر بمنزلة النائب عنه في ذلك. على أن تفصيل الكلام على تعريفهما وإيضاح الفروق الدقيقة بينهما وسرد أحكامهما — سيجيء في الباب الخاص بهما؛ هو: باب: «إعمال المصدر، واسمه» (ج ٣ ص ٢٠١ م ٩٩). ومن الفوارق اللفظية المدونة هناك أن اسم المصدر مقصور على السّماع، أما المصدر فمنه السماعي، ومنه القياسيّ.

(٤) وحجتهم أن العلمية معنى زائد على المصدر؛ لأن المصدر يدل على الحدث فقط، — كما عرفنا — فإذا كان النائب اسم مصدر وعلماً معاً فقد اجتمع فيه أمران؛ هما: «العلمية، والدلالة على الحدث». واجتماعهما يجعله غير صالح للنيابة عن المصدر المحذوف؛ لأن المصدر المحذوف لا يدل على العلمية؛ فكيف يدل عليها اسم المصدر وهو نائب عنه في لفظه وفي معناه؟ أي: كيف يدل النائب على شيء ليس في الأصيل؟

(٥) انظر المصباح المنير، مادة: «حرم».

(٦) يدخل في هذا المصدر الميمي.

الأصلية ؛ إما مع كونه مصدر فعل آخر ؛ كالمثالين الأولين ، ونحو : « التبتيل » فى قوله تعالى: (واذكر اسمَ ربِّكَ ، وتبتَّلْ[1] إليه تبْتيلاً) ، فإنه مصدر[2] للفعل : « بتّل » وقد ناب عن « التبتُّل » ، الذى هو مصدر الفعل: « تبتَّل » . وإما مع كونه اسم[3] عين ؛ نحو قوله تعالى : (واللهُ أنبتكُم من الأرض نباتًا . . .) ، فكلمة : « نباتًا » اسم للشيء النابت من زرع أو غيره ، وقد ناب عن : « إنباتًا » الذى هو المصدر القياسى للفعل : « أنبت »[4].

٣ – بعض أشياء أخرى ؛ كالضمير العائد عليه بعد الحذف ، وكالإشارة له بعد الحذف أيضًا ؛ كقولهم لمن يتكلم عن الإخلاص : « أخلصتهُ لمن أودّه » ، وعن الإقبال : « أقبلتُ هذا » . والأصل : أخلصت الإخلاص ، وأقبلت الإقبال. فالضمير عائد على المصدر المؤكّد الذى حذف ، وناب عنه ، وهو : (الإخلاص) واسم الإشارة يشير إلى المصدر المؤكّد الذى حذف وينوب عنه؛ وهو : (الإقبال) .

والذى يصلح للإنابة فى الأنواع الأخرى :

١ – لفظ كلّ أو بعض ، بشرط الإضافة لمثل المصدر المحذوف ؛ نحو : لا تنفق كل الإنفاق ، ولا تبخل كل البُخل ؛ وابتغِ بين ذلك قَوامًا[5]– . إذا سنحت الفرصة لغاية كريمة فلا تتمهل فى اقتناصها بعض تمهل ، ولا تتردد بعض تردّد ؛ فإنها قد تُفلت ، ولا تعود .

ومثل كُلّ وبعض ما يؤدى معناهما من الألفاظ الدالة على العموم أو على

---

(١) تفرغْ وانقطع لعبادته وطاعته .

(٢) لم يعتبروا : « التبتيل » اسم مصدر للفعل : « تبتلّ » ؛ لأن حروفه تزيد على حروف مصدر هذا الفعل ، واسم المصدر – فى الرأى الشائع عندهم – لا بد أن تقل حروفه عن حروف مصدر الفعل الذى يجرى على مقتضاه فى الاشتقاق . أما الرأى الذى لا يشترط أن يقل عن حروف المصدر ، ويبيح أن تزيد ، فيجعل « تبتيلا » اسم مصدر .

(٣) ذات مجسمة ، وليس – كالمصدر ؛ واسمه – معنى مجرداً .

(٤) يرى بعض النحاة أن كلمة « نبات » فى الآية مصدر جرى على غير فعله ؛ لأنه فى الأصل مصدر للفعل : « نبت » – ثم سمى به النابت ؛ فيكون داخلا فى قسم الملاقى للمصدر فى الاشتقاق مع كونه مصدر فعل آخر . ولا مانع أن تكون « نبات » اسم مصدر للفعل : « أنبت » .

(٥) اطلب طريقاً وسطاً معتدلا بين الأمرين .

البعضية ، مثل : جميع ، عامة ، بعض ، نصف ، شطْر . . .

٢ – صفة المصدر المحذوف[1] ؛ نحو : تكلمت أحسنَ التكلم وتكلمت أىَّ تكلم[2]. إذ الأصل : تكلمت تكلُّماً أحسنَ التكلم – وتكلمت تكلماً أىَّ تكلم ، بمعنى : تكلمت تكلماً عظيماً – مثلا – .

٣ – مرادف المحذوف ؛ نحو : وقوفاً وجلوساً فى مثل : قمت وقوفاً سريعاً للقادم العظيم ، وقعدت جلوساً حسناً بعد قعوده ، ومثل : لما اشتعلت النار صرخ الحارس صياحاً عالياً ؛ لينبه الغافلين ، ولم يتباطأ توانياً معيباً فى مقاومتها .

٤ – اسم الإشارة ؛ والغالب أن يكون بعده مصدر كالمحذوف ؛ كأن تسمع منْ يقول : « راقنى عدل عمر » ؛ فتقول : سأعدل ذاك العدل العُمرىّ . ويصح مع القرينة : سأعدل ذاك .

ومثل أن تسمع : أعجبنى إلقاؤك الجميل ، وسألقى ذاك الإلقاء ، أو سألقى ذاك ، فقد حذف المصدر بعد اسم الإشارة : لوجود القرينة الدالة عليه بعد حذفه ، وهى اسم الإشارة – فى المثالين – فإنه يدل دلالة المصدر هنا بالإشارة إليه ، ويغنى عنه[3]. . .

٥ – الضمير العائد على المصدر المحذوف ؛ كأن تقول لمن يتحدث عن الإكرام التام والإساءة البالغة : « أكرمُه من يستحقه ، وأسيئها من يستحقها » تريد : أكرم الإكرام التام من يستحقه ... ، وأسئ الإساءة البالغة من يستحقها[4] .

---

(١) ويدخل فى صفة المصدر المحذوف المصدر النوعى المضاف الذى سبق أن أشرنا إليه فى رقم ٢ من هامش ص ٢٠٨ وأوضحنا الرأى والسبب فى اعتباره نائباً عن المصدر .

والكثير فى الصفة النائبة عن المصدر أن تكون مضافة إليه ؛ كالأمثلة المذكورة ، وقول الشاعر :

الغِنَى فى يد اللئيم قبيح ... قدرَ قبح الكريم فى الإملاق

أى : قبيح قبحاً قدر قبح الكريم فى الإملاق .

(٢) هذا التركيب فصيح بالاعتبار الذى يليه ، والذى يبين أصله ، وما طرأ عليه من حذف . (وبسط الكلام على صحته مدون فى جـ ٣ – باب الإضافة ، م ٩٥ ص ١١٠ ، ١١٢ وما بعدها حيث الرأى الحاسم فى موضوع « أى ») . ولها إشارة فى باب النعت – جـ ٣ م ١١٤ ص ٤٥٢ .

(٣) لا بد من هذه القرينة التى تجعل المحذوف بمنزلة المذكور ، وإلا كان اسم الإشارة نائباً عن مصدر مؤكِّد ، لا عن مصدر نوعى .

(٤) مثل هذا الأسلوب قد يبدو غريباً . لكن إذا عرفنا أن معناه : الإكرامُ ، أكرمُ إكراماً من يستحقه. والإساءة ، أسيء إساءة إلى من يستحقها – ذهبت الغرابة . وهو أسلوب عربى صحيح له =

٦ – العدد الدال على المصدر المحذوف : نحو : يدور عقرب الساعات فى اليوم والليلة أربعاً وعشرين[1] دورة ، ويدور عقربُ الدقائق فى الساعة ستين[1] دورة .

٧ – الآلة التى تستخدم لإيجاد معنى ذلك المصدر المحذوف ، وتحقيق دلالته ؛ نحو : سقيت العاطش كوباً – ضرب اللاعبُ الكرة رأساً ، أو رِجْلاً ، أى : سقيت العاطش سَقْىَ كوب – ضرب اللاعب الكرة ضربَ رأس ، أو ضربَ رِجْل ، بمعنى : سقيت العاطش بأداة تؤدى مهمة السقى : تسمى : « الكوب » . وضرب اللاعب الكرة بأداة معروفة بهذا الضرب تُسمى : الرأس ، أو : الرِّجْل[2] ولا بد فى الآلة أن تكون معروفة بأنها تستخدم فى إحداث معنى المصدر ؛ فلا يصح سقيت الرجل العاطش دلواً – ولا ضرب اللاعب الكرة بطناً ؛ لأن الدلو لا يُسقَى بها الرجل ، والبطن لا يُضرَب به الكرة .

٨ – نوع من أنواعه ؛ نحو ؛ قعد الطفلُ القُرْفُصَاءَ[3] – مشى العدوّ القَهْقَرَى[4] ، أو : التقهقرَ – سرت وراءَه الجرىَ – نام الآمن ملءَ جفونه[5] ... أى : قعد قعود القُرْفُصَاء – مشَى مشْىَ القهقرى ؛ وسرت سير الجرى – نام الآمن نومًا ملء جفونه . . .

=نظائر كثيرة فى القرآن ؛ وغيره مثل قوله تعالى : (فإنِّى أُعذِّبه عذاباً لا أُعذِّبه أحدًا مِن العالمين) أى : لا أعذب العذاب – لا أعذب عذاباً – أحداً من العالمين . . .

(١ و ١) والأصل : دوراناً أربعاً وعشرين دورة – دوراناً ستين دورة . ثم حذف المصدر ، وناب عنه عدده .

(٢) فى مثل هذه الأمثلة ونحوها حُذف المضاف – وهو المصدر المنصوب – وأقيم المضاف إليه مقامه ؛ فصار منصوباً مثله ؛ إذ الأصل كما قلنا : سقيت العاطش سقى كوب – ضرب اللاعب الكرة ضرب رأس ، أو ضرب رجل .

(٣) نوع من القعود ، يستقر فيه الجالس ، وفخذاه ملتصقتان ببطنه ، يحيط بهما ذراعاه . أو ينكب على ركبتيه ، لاصقاً فخذيه ببطنه ، وكفاه تحت إبطيه . . .

والقرفصاء والقهقرى ممدودان هنا نائبين للمصدر ؛ لأنهما من غير لفظ العامل ؛ بالرغم من أنهما مصدرين أصليين للفعلين : « قَرْفَصَ » و « قَهْقَرَ » ؛ فهما مع فعليهما المشاركين لهما فى المادة – مصدران ، أما مع عامل آخر لا يشاركهما فى المادة اللفظية – كالذى هنا – فنائبان عن المصدر – كما سلف فى رقم ١ من هامش ص ٢١٣

(٤) هى الرجوع إلى الخلف .

(٥) ومن هذا قول المتنبى عن قصائده ومشكلاتها المعنوية :

أَنام ملءَ جفونى عن شواردها ... ويسْهَر الخلق جرَّاها ويختصم

(جراها = من جرائها . أى : من أجلها . . .) ومما يصلح للنوع قول الشاعر : =

٩ – اللفظ الدال على هيئة المصدر المحذوف ؛ كصيغة : « فِعْلة » ؛ نحو: مشى القط مِشْية الأسد ، ووثبَ وِثْبةَ النَّمر . فكلمة : مِشْية – وِثْبة – تدل على نوع من الهيئة يكون عليه المصدر ؛ فهي هنا نائبة عنه .

١٠ – وقته ؛ نحو : فلان يلهو ويمرح ؛ لأنه لم يَحْيَ ليلةَ المريض ، ولم يعِش ساعةَ الجريح . أى : لم يحيَ حياةَ ليلةِ المريض ، ولم يعش عيشةَ ساعةَ الجريح . (تريد : لم يحيَ فى ليلة كليلة المريض ، ولم يعِش فى ساعة كساعة الجريح ؛ يذوق ما فيهما من آلام) . ومن هذا كلمة: « ليلة » فى قول الشاعر :

ألم تغتمض عيناك ليلةَ أرْمَدَا وبِتَّ كما بات السَّليم[1] مُسهَّدا

١١ – « ما » الاستفهامية ؛ نحو : ما تكتب خطَّك ؟ بمعنى : أىَّ كتابة تكتب خطَّك ؟ أرُقْعةً ، أم ثُلُثاً ، أم نَسْخاً . . . ؟ ومثله : ما تزرع حقلك ؟ بمعنى : أىَّ زرع تزرع حقلك ؟ أزرعَ قمح ، أم ذرة ، أم قطن . . . ؟

١٢ – « ما » الشرطية ؛ نحو : ما شئت فاجلسْ ، بمعنى : أىَّ جلوس شئته فاجلس .

تلك هى أشهر الأشياء التى تنوب عن المصدر غير المؤكِّد عند حذفه[2] . وتتلخص كلها فى أمر واحد ، هو : وجود ما يدل عليه عند حذفه[3] ، ويغنى عنه من غير لَبْس .

= وما نيل المطالب بالتمنى ولكن تُؤْخذ الدنيا غِلابَا

والأصل : تؤخذ الدنيا أخذ غلاب ، ثم حذف المصدر المضاف وحل المضاف إليه محله ، ونصب .

(١) الملدوغ .

(٢) ومنها : ملاقيه فى الاشتقاق ؛ نحو قوله تعالى فى مريم : (وأنبتها نباتاً حسناً) واسم المصدر غير العلمَ ؛ نحو تكلم المتعلم كلام النبلاء – انظر رقم ٢ ص ٢١٤ ورقم ١ من هامشها .

(٣) وفى هذا يقول ابن مالك :

وقَدْ يَنُوبُ عنهُ مَا عَلَيهِ دَلْ كَجِدَّ كُلَّ الْجِدِّ ، وَافْرَحِ الْجَذَلْ – ٦

فسجل فى هذا البيت أن المصدر ينوب عنه عند حذفه كل شىء يدل عليه . واقتصر فى التمثيل على نائبين ؛ هما : لفظ « كل » – وقد أضافها للمصدر؛ حيث قال : « جد كل الجد » – ، ولفظ المرادف ، وهو : الجذل ، بمعنى الفرح ، فى « افرح الجذل »

ثم ساق بعد هذا البيت بيتاً آخر سبق تدوينه وشرحه فى مكانه المناسب له – بهامش ص٢١٢ – ، من مسائل الباب . هو :

وَمَا لتَوْكيد فوَحِّدْ أبَدَا وثَنِّ واجْمَعْ غَيْرَهُ وأفْردَا – ٥

المسألة ٧٦:

حذف عامل المصدر.
إقامة المصدر المؤكَّد نائباً عن عامله فى بعض المواضع

(ا) يجوز حذف عامل المصدر المبيِّن للنوع أو للعدد بشرط وجود دليل[1] مقالىّ أو حالىّ يدل على المحذوف. فثال حذف عامل النوعىّ لدليل مقالىّ، أن يقال: هل جلس الزائر عندك؟ فيجاب: جلوساً طويلاً؛ أى: جلس جلوساً طويلاً. ومثال حذفه لدليل حالىّ أن ترى صياداً أصاب فريسته؛ فتقول: إصابةً سريعة؛ أى: أصاب إصابة سريعة. ومن هذا قولهم للمتهيئ للسفر: «سفراً حميداً، ورجوعاً سعيداً»، أى: تسافر سفراً حميداً، وترجع رجوعاً سعيداً.

ومثال حذف عامل العددى لدليل مقالىّ: هل رجعتَ إلى بيتك اليوم؟ فيجاب: رجعتين، أى: رجعت رجعتين. ولدليل حالىّ أن ترى خيل السباق وهى تدور: فى الملعب؛ فتقول: دورتين؛ أى: دارت دورتين... وهكذا.

والمصدر فى الحالات السالفة منصوب بعامله المحذوف جوازاً، وليس نائباً عنه.

(ب) أما المصدر المؤكد لعامله فالأصل عدم حذف عامله؛ لما عرفنا[2] من أن هذا المصدر مسوق لتأكيد معنى عامله فى النفس، وتقويته، ولتقرير المراد منه، — أى: لإزالة الشك عنه —، ولبيان أن معناه حقيقى لا مجازى، وهذه هى دواعى المجىء بالمصدر المؤكَّد، ومن أجلها لا يصح تثنيته، ولا جمعه، ولا أن يرفع فاعلاً أو ينصب مفعولا، ولا أن يتقدم على عامله، ولا أن يحذف عامله[3]... لأن هذا الحذف مناف لتلك الدواعى، معارض للغرض من الإتيان بالمصدر المؤكَّد[4].

---

(١) فى رقم ١ من هامش ص ٥٦ أن الدليل (ويسمى: القرينة أيضاً): قد يكون مقالياً، أى: مرجعه إلى القول والكلام — وقد يكون حالياً، لا شأن له بالقول أو الكلام؛ وإنما الشأن فيه للمشاهدة، أو نحوها مما يحيط بالشخص، ويجعله يفهم أمراً مستنبطاً مما حوله، دون أن يسمع لفظا مطلقاً

(٢) فى ص ٢١١ و «ا» من ص ٢٠٧. (٣) سبقت أحكامه فى ص ٢١١.

(٤) فيما سبق يقول ابن مالك:

وحَذْفُ عَامِلِ الْمُؤَكِّدِ امْتَنَعْ ... وَفِى سِوَاه لِدَلِيلٍ مُتَّسَعْ — ٦

يريد: أن هناك متسعاً للحذف فى غير عامل المؤكد، عند وجود دليل على المحذوف.

لكن العرب التزموا حذف عامله باطراد فى بعض مواضع معينة ، وأنابوا عنه المصدر المؤكَّد ؛ فحلّ محله ، وعمِل عمله فى رفع الفاعل ، ونصب المفعول ، وأغنَى عن التلفظ بالعامل ، وعن النطق بصيغته ؛ وصار ذكر العامل ممنوعاً معه ؛ لأن المصدر بدلٌ عنه ، وعوض عن لفظه ومعناه[1] ؛ ولا يجتمع العوض والمعوَّض عنه[2].

ولما كان العرب قد التزموا الحذف والإنابة – معاً – باطراد فى تلك المواضع ، لم يكن بُدٌّ من أن نحاكيهم ، ونلتزم طريقتهم الحتمية فى حذف العامل فى تلك المواضع ، وفى إنابة المصدر المؤكَّد عنه . ولهذا قال النحاة :

إن عامل المصدر المؤكَّد لا يحذف جوازاً – فى الصحيح –؛ وإنما يحذف وجوبًا فى المواضع التى التزم فيها العرب حذفه لحكمة مقصودة ، مع إقامة المصدر المؤكَّد مقامه ، والأمران متلازمان .

ومع أن العامل محذوف وجوبًا فإنه هو الذى ينْصب المصدر النائب عنه (أى : أن المصدر نائب عن عامله المحذوف ، ومنصوب به معاً) .

أما المواضع التى ينوب فيها هذا المصدر عن عامله[3] المحذوف وجوبًا فبعضها خاص بالأساليب الإنشائية الطلبية ، وبعض آخر خاص بالأساليب الإنشائية غير الطلبية ، أو بالأساليب الخبرية المحضة[4].

---

(١) هذا المصدر النائب أساسه المبالغة فهو أبلغ وأقوى فى تأدية المعنى من عامله .

(٢) سبقت الإشارة (فى رقم ٤ هامش ص ٢٠٩ وفى رقم ١ من هامش ص ٢٢٥ إشارة أيضاً) إلى أن الأفضل اعتبار المصدر النائب عن عامله قسما مستقلا بذاته يزاد على الأقسام الثلاثة المشهورة. والسبب أن كثيراً من المصادر النائبة عن عاملها المحذوف قد يكون مؤكداً لعامله ، والأصل فى المؤكد ألا يعمل، وألا يحذف عامله . . . . و . . . . مع أن المؤكد هنا يعمل ويحذف عامله ؛ فيقع التعارض والتناقض بين حكم المؤكد هنا وحكمه فى ناحية أخرى. ولا سبيل للتغلب على هذا التعارض والتناقض إلا بالتأويل والتقدير ؛ – وهذا معيب – ، أو باعتبار المؤكد هنا ، المحذوف عامله وجوباً، قسما مستقلا . ولا ضرر فى هذا ؛ بل فيه تغلب على الصعوبة السالفة .

(٣) بعض المصادر المؤكدة قد تنوب عن عوامل مهملة ، أو ليست من لفظها ؛ فتكون مقصورة على السماع ، كما يجىء فى ص ٢٢٣ مثل : ويح ، ويل ... وسيجىء الكلام عنها فى الزيادة ، ص ٢٣٠ .

(٤) سبق فى جـ ١ ص ٣٧٤ م ٢٧ إيضاح للجملة الخبرية ، والجملة الإنشائية . وملخصه : أن الجملة الخبرية هى التى يكون معناها صالحاً للحكم عليه بأنه صدق أو كذب ، من غير نظر لقائلها من ناحية أنه معروف بهذا أو بذاك . مثل : نزل المطر أمس . فهى جملة صالحة لأن توصف بأنها – فى حد ذاتها – صادقة أو كاذبة . . . .

والجملة الإنشائية هى التى يطلب بها إما حصول شىء ، أو عدم حصوله ، وإما إقراره والموافقة عليه ، أو عدم إقراره ؛ فلا دخل للصدق أو الكذب فيها . =

١ – فيراد بالأساليب الإنشائية الطلبية هنا : ما يكون فيها المصدر المؤكِّد النائب دالاًّ على أمر ، أو نهى ، أو دعاء ، أو توبيخ ، والكثير أن يكون التوبيخ مقروناً بالاستفهام[1] ؛ فمثال الأمر أن تقول للحاضرين عند دخول زعيم : قياماً . بمعنى : قوموا ، وأن تقول لهم بعد دخوله واستقراره : جلوساً . بمعنى : اجلسوا . فكلمة : « قياماً » مصدر (أو : مفعول مطلق) منصوب بفعل الأمر المحذوف وجوباً . والمصدر نائب عنه فى الدلالة على معناه ، وفى تحمل ضميره المستتر الذى كان فاعلاً[2] له ؛ فصار بعد حذف فعله فاعلا للمصدر النائب . ومثل هذا يقال فى : « جلوساً » وأشباههما . والأصل قبل حذف العامل وجوباً : قوموا قياماً – اجلسوا جلوساً[3] . . .

ومثال النهى أن تقول لجارك وقت سماع محاضرة ، أو خطبة . . . سُكُوتاً ، لا تكلماً ؛ أى : اسكت ، لا تتكلم. فكلمة : « سكوتاً » مصدر – أو : مفعول مطلق– منصوب بفعل الأمر المحذوف وجوباً ، والذى ينوب عنه هذا المصدر فى أداء معناه . وفاعل المصدر النائب مستتر وجوباً ، تقديره : أنت ؛ وقد انتقل إليه هذا الفاعل بعد حذف فعل الأمر على الوجه السالف[2] . وكلمة : « لا » ناهية ،

= وهى قسمان : إنشائية طلبية ، أى : يراد بها طلب حصول الشىء أو عدم حصوله . وتشمل الأمر ، والنهى ، والدعاء ، والاستفهام ، والتمنّى ، والعرض ، والتحضيض . . . ، – كما هو مدون فى المصادر الخاصة بالبلاغة – . وإنشائية غير طلبية وهى التى يريد بها المتكلم : إعلان شىء والتسليم به ، وتقرير مدلوله ، من غير أن يصحب هذا الإعلان والتسليم طلب أمر آخر ، – كما سيجىء فى ص ٢٢٣ وتشمل جملة التعجب – فى الرأى الشائع – وجملة المدح والذم بنعم وبئس ونظائرهما ، وجملة القسم نفسه ، لا جملة جوابه ... ، وصيغ العقود التى يراد إقرارها ؛ مثل: بعْتُ ، وَهَبْتُ ... إلى غير هذا مما فى المرجع السابق .

(١) انظر رقم ٤ من هامش الصفحة الآتية .

(٢ و ٢) ذلك أن فعل الأمر المحذوف وحده ، له فاعل لم يحذف . فلما ناب المصدر عن فعل الأمر المحذوف وحده انتقل فاعله إلى المصدر النائب ، وصار فاعلا له بعد أن كان فاعلا لفعل الأمر المحذوف ؛ فالمصدر متحمل لضمير عامله . وقيل : إن المصدر ناب عن الفعل المحذوف وعن فاعله معاً ؛ فلا يحتاج لفاعل . . . وقيل . . . و . . .

والرأى الأول أحسن ، لأنه يساير القواعد النحوية العامة . والثانى أخف وأيسر . ولا تأثير لاختلافهما فى الاستعمال الكلامى والكتابى .

(٣) ومثل قول الشاعر:

أكابِرَنا عَطفاً علينا فإننــــا ... بنا ظمَأٌ برْحٌ ، وأنتم مناهلُ =

و «تكلماً» : مصدر منصوب بالمضارع المحذوف ، المجزوم بلا الناهية[1]، ونائب عنه فى تأدية معناه. وفاعل المصدر ضمير مستتر فيه ، تقديره : أنت . وهذا الضمير انتقل للمصدر النائب من المضارع المحذوف . ــ كما تقدم ــ .

ومثال الدعاء بنوعيه[2] قول زعيم : «ربنا إنا قادمون على معركة فاصلة مع طاغية جبار ؛ فنصراً عبادك المخلصين ، وهلاكاً وسُحقاً للباغى الأثيم» . أى : فانصر ــ يا رب ــ عبادك المخلصين ، واهْلِك واسْحَق الباغىَ الأثيم . . .

ومنه «سَقْياً» و «رَعْياً»[3] لك، «وجدعاً وكَيًّا» لأعدائك. وإعراب المصادر فى هذه الأمثلة كإعرابها فى نظائرها السابقة .

ومثال الاستفهام التوبيخى[4] : أبخلاً وأنت واسع الغنى ؟ أسفاهةً وأنت

= يريد : يا أكابرنا ، أعطفوا علينا . . . ، ــ والبَرْح : الشديد . المناهل : جمع مَنْهَل ، وهو مورد الماء العذب الصّاف .

(١) والأصل قبل الحذف فيهما : اسكت سكوتاً ، لا تتكلم تكلماً ، ولا يكون حذف المضارع المجزوم «بلا» الناهية واجباً إلا فى هذه الصورة ــ كما سيجىء هذا فى موضعه من باب : «الجوازم» ، ج ٤ م ١٥٣ عند الكلام على : «لا الناهية» .

(٢) الخير والشر .

(٣) يوجب أكثر النحاة حذف العامل هنا ؛ مراعاة للسماع . ويكون التقدير :(اسق يارب ، ارع يارب . الدعاء لك أيها المخاطب)، فالجار والمجرور فى الصورتين خبر لمحذوف ؛ تقديره : الدعاء ــ مثلا ــ ولا يصح أن يكون الجار والمجرور متعلقين بالمصدرقبلهما ؛ لئلا يفسد المعنى ؛ إذ يكون : اسق يا رب لك ــ ارع يا رب لك . وهذا فاسد ؛ لأن السقى ليس مطلوباً لله ، وكذلك الرعى . من أجل هذا قالوا بحق فى مثل : سقيا لك ــ إن الكلام جملتان وليس جملة واحدة .

على أن لهذا البحث تفصيلات واسعة ، وتفريعات دقيقة ؛ لاغنى عن الإلمام بها ، لتعدد أحكامَها بتعدد استعمالاتها ــ وقد سجلناها فى ج ١ ص ٣٧٢ م ٣٩ . ــ

ويجيز فريق من النحاة عدم التقيد بوجوب حذف العامل فى مثل هذه الصورة المسموعة ، ورأيه سائغ ، والأول هو الأفصح والأقوى ــ كما سيجىء فى «ــ» من ص ٢٣٢ .

(٤) قد يكون التوبيخ للمتكلم ، بأن يوجه صيغة التوبيخ مشتملة على الخطاب يريد بها نفسه ، بقرينة . كقول القائل لنفسه : أتركاً للعمل وأنا فقير ؟ وقد يكون التوبيخ للمخاطب ، نحو : أسرقة وأنت غنى ؟ وقد يكون للغائب : نحو : أخوفاً وهو جندى ؟ وقد يكون التوبيخ مسبوقاً بأداة استفهام . إما مذكورة صراحة ، أو ملحوظة فى حكم المذكورة ، وإما غير مذكورة ولا ملحوظة . فثال المذكورة وما فى حكمها قول الشاعر :

أَذُلاًّ إذا شَبَّ العِدا نارَ حربِهمْ ؟ وزهوًا إذا ما يجنحون إلى السِّلْمِ؟

والأصل: أتذل ذلا ؟ وتزهو زهواً ؟ فالأول مسبوق بهمزة الاستفهام المذكورة ، والثانى مسبوق بها=

مثقف؟ أى: أتبخل بخلاً ... أتسفهُ سفاهة ... وإعراب المصدر هنا كسابقه؛

ونيابة المصدر عن عامله المحذوف فى الأساليب الإنشائية الطلبية — قياسية، بشرط أن يكون العامل المحذوف فعلاً من لفظ المصدر ومادته، وأن يكون المصدر مفرداً منكراً، وإلا كان سماعيًّا؛ مثل: ويْحه، — ويله[1]... — كما تقدم[2]— .

٢ — ويراد — هنا — بالأساليب الإنشائية غير الطلبية: المصادر الدالة على معنى يريد المتكلم إعلانه وإقراره، والتسليم به، من غير طلب شىء[3]، أو عدم إقراره، كما سبق[4]. والكثير من هذه المصادر مسموع عن العرب جارٍ مجرى الأمثال، والأمثال لا تُغيّر؛ كقولهم عند تذكر النعمة: (حمداً، وشكراً، لا كفراً)؛ أى: أحْمد الله وأشكرُه — ولا أكفرُ به. وكانوا يردّدون الكلمات الثلاث مجتمعة لهذا الغرض وهو إنشاء المدح، والشكر، وإعلان عدم الكفر. ووجوب حذف العامل متوقف على اجتماعها؛ مراعاة للمأثور؛ وإلا لم يكن الحذف واجبًا.

وكقولهم عند تذكر الشدة: «صبراً، لا جزعًا». بمعنى: أصبرُ[5]،

= ملاحظة وتقديراً. ومثال غير المذكورة وغير المقدرة قول الشاعر:

خُمولاً، وإهمالاً، وغيرُك مولع ... بتثبيت أسباب السيادة والمجد

أى: تخمل خمولا، وتهمل إهمالا...

(١) المصادر الدالة على الطلب لا تصلح أن تكون نعتاً، ولا منعوتاً — كما سيجىء فى باب النعت — ج ٣ م ١١٤ ص ٤٤٥.

(٢) فى رقم ٣ من هامش ص ٢٢٠.

(٣) المقصود فى الأساليب الآتية: الإنشاء غير الطلبى — وقد شرحناه فى رقم ٤ من هامش ص ٢٢٠ — ولكنهم جعلوها من قسم الخبر نظراً لصورة العامل ولفظه. ويرى بعض النحاة أنها أساليب خبرية لفظاً ومعنى. وهذا رأى حسن، لوضوحه، والمسألة رهن بالاصطلاح.

(٤) فى رقم ٤ من هامش ص ٢٢٠.

(٥) أما كلمة: صبراً فى مثل قول الشاعر:

فصبرًا فى مجال الموت صبرًا ... فما نيلُ الخلود بمستطاع

فتصح أن تكون مصدراً نائباً عن الفعل المضارع: «أصبرُ» فيكون هذا المصدر من نوع الإنشاء غير الطلبى وتصح أن تكون مصدرا نائباً عن فعل الأمر — أى عن: «اصبرْ» — فيكون المصدر من نوع الإنشاء الطلبى الذى سبق بيانه.

لا أجزعُ ، يريد إنشاء هذا المعنى . وعند ظهور ما يعجب : « عجباً » ، بمعنى أعْجبُ، وعند الحث على أمر : (افعلْ وكرامةً) ، أى : وأكرمُك. وعند إظهار الموافقة والامتثال : (سمعاً وطاعة) ، بمعنى : أسْمعُ وأطيعُ .

والمصدر فى كل ما سبق — أو : المفعول المطلق — منصوب بالعامل المحذوف وجوباً وهو الذى ناب عنه المصدر فى أداء المعنى ، وفى تحمل الضمير الفاعل ، وتقديره للمتكلم : أنا .

ونيابة هذا النوع من المصادر عن عامله تكاد تكون مقصورة على الألفاظ المحددة الواردة سماعاً عن العرب . ويرى بعض المحققين جواز القياس عليها فى كل مصدر يشيع استعماله فى معنى معين ، ويشتهر تداوله فيه ، وله فعل من لفظه، من غير اقتصار على ألفاظ المصادر المسموعة . وهذا رأى عملىٌّ مفيد[1].

٣ — ويراد بالأساليب الخبرية المحضة أنواع ، كلها قياسىٌّ، بشرط أن يكونَ العامل المحذوف وجوباً فعلاً من لفظ المصدر ومادته .

منها : الأسلوب المشتمل على مصدر يوضح أمراً مبهماً مجملا ، تتضمنه جملة قبل هذا المصدر ، ويفصّل عاقبتها ؛ أى : يبين الغاية منها (فالشروط ثلاثة فى المصدر : تفصيله عاقبة ، وأنها عاقبة أمر مبهم تتضمنه جملة ،وهذه الجملة قبله) مثل : « إن أساء إليك الصديق فاسلك مسلك العقلاء ؛ فإما عتاباً كريماً ، وإما صفحاً جميلاً[2] » ؛ فسلوكُ مسلك العقلاء أمر مبهم ، مجمل ، لا يعُرَف المقصود منه ؛ فهو مضمون جملة محتاجة إلى إيضاح ، وتفصيل ، وإبانة عن المراد ، فجاء بعدها الإيضاح والتفصيل والبيان من المصدرين : « عتاباً » و « صفحاً » المسبوقين بالحرف الدال على التفصيل ؛ وهو : « إما » .

وهما منصوبان بالفعلين المحذوفين وجوباً ، وقد ناب كل مصدر عن فعله فى بيان معناه . والتقدير : فإما أن تعتِب عتاباً كريماً، وإما أن تصفح صفحاً جميلا .

---

(١) لأنه يساير الأصول اللغوية العامة ، ولا تضار اللغة باتباعه . وقد أشرنا لهذا فى « ج » من ص ٢٣٢ .

(٢) وتغنى « أو » عن « إما » الثانية ؛ كقول الشاعر :

وقد شفَّنى ألا يزال يروعنى خيالك إما طارقاً أو مغاديا

ومثله: «إذا تعبت من القراءة فاتركها لأشياء أخرى؛ فإما مشياً في الحدائق، وإما استماعاً للإذاعة، وإما عملاً يدوياً مناسباً». فالمصادر «مشياً» — «استماعاً» — «عملا» ... موضحة ومفصلة لأمر غامض مجمل في جملة قبلها، يحتاج لبيان، هو: «الترك لأشياء أخرى» فعامل كل منها محذوف وجوباً، والتقدير: تمشي مشياً — تستمع استماعاً — تعمل عملا . . . فهي مصادر منصوبة بفعلها المحذوف الذي نابت عنه في تأدية معناه ... وانتقل إليها الفاعل بعد حذف العامل؛ فصار فاعلاً مستتراً للمصدر النائب. والتقدير: «أنت». ومثل قول الشاعر:

لأجهَدَنَّ؛ فإمَّا درءَ واقعة تُخشى، وإما بلوغَ السؤْل والأمل

والتقدير: فإمَّا أدرأ درْء واقعة، وإما أبلغ بلوغ السؤال . . .

ومنها: الأسلوب الذي يكون فيه المصدر مكرراً أو محصوراً، ومعناه مستمرًّا إلى وقت الكلام، وعامل المصدر واقعاً في خبر مبتدأ اسم ذات[1]. فمثال المكرر: المطرُ سحًّا سحًّا — الخيل الفارهة[2] صهيلا[3]، صهيلا، وقول الشاعر:

أنا جدًّا جدًّا ولهوُكَ يزدا د؛ إذاً ما إلى اتفاقٍ سبيلُ

---

(١) الشروط أربعة: أن يكون المصدر مكرراً أو محصوراً. وأن يكون عامله خبراً لمبتدأ، أو ما أصله المبتدأ، وأن يكون هذا المبتدأ اسم عين؛ (أي: اسم ذات مجسمة) فلا يراد به أمر معنوي (عقلي) كالعلم — الفهم — النبل — البراعة . . . ، وأن يكون معنى المصدر مستمراً إلى زمن الحال؛ لا منقطعاً ولا مستقبلا محضاً. فإن فقد شرط من الشروط لم يكن الحذف واجباً، وإنما يكون جائزاً — في رأي — .

ويقوم مقام التكرار والحصر السالفين بشرط استيفاء باقي الشروط — دخول الهمزة على المبتدأ نحو: أأنت طيراناً، والعطف على المصدر؛ نحو أنت طيراناً وعوماً.

ويلاحظ هنا ما سبق أن أشرنا إليه (في ب من ص ٢١٩) من أن حذف عامل المؤكِّد ممنوع — على الصحيح — إلا حين يكون المصدر نائباً عن فعله في المواضع التي ينوب فيها عنه، (ومنها هذه الصورة التي ينوب فيها وجوباً عند استيفاء الشروط، وجوازاً — في رأي — عند فقد شرط أو أكثر.)، وأن الأحسن اعتبار المصدر النائب عن عامله قسماً رابعاً مستقلا بنفسه؛ لأنه قد يؤكد عامله المحذوف، والأصل في المؤكِّد ألا يحذف عامله. فلدفع هذا التعارض يعتبر قسماً مستقلا؛ كي لا يدخل في قسم المؤكِّد غير النائب، فيقع تعارض واضح بين حكم المؤكد وهو يقتضي عدم حذف عامله، وحكم هذه الأنواع التي يكون فيها المصدر نائباً عن عامله ومؤكداً له. مع أن هذا العامل محذوف (كما أشرنا في رقم ٤ من هامش ص ٢٠٩ وفي رقم ٢ من هامش ص ٢٢٠).

(٢) النشيطة القوية. (٣) الصهيل: صوت الخيل.

ومثال المحصور : (ما الأسد مع فريسته إلا فتكًا - ما النمر عند لقاء الفيل إلا غدراً)؛ التقدير : يَسُحُّ سحًّا سحًّا - تصهل صهيلا صهيلاً - أجدّ جدًّا جدًّا - . . . الا يفتك فتكاً - . . . الايغدر غدراً - . فهذه المصادر وأشباهها؛ تقتضى - بسبب التكرار أو الحصر - حذف فعلها . وهى منصوبة بفعلها المحذوف وجوبًا ، ونائبة عنه فى بيان معناه ، ومتحملة لضميره المستتر الذى صار فاعلاً لها ، وتقديره : « هو »، أو : « هى » على حسب نوع الضمير المستتر .

ومنها : الأسلوب الذى يكون فيه المصدر مؤكَّداً لنفسه ؛ بأن يكون واقعًا بعد جملة مضمونها كمضمونه ، ومعناها الحقيقى - لا المجازى[1] - كمعناه ، ولا تحتمل مراداً غير ما يراد منه ؛ فهى نص فى معناه[2] الحقيقى ، نحو : « أنت تعرف لوالديك فضلهما ، يقينًا ». أى : توقن يقينًا ، فجملة : « تعرف لوالديك فضلهما » هى فى المعنى : « اليقين » المذكور بعدها ، لأن الأمر الذى توقنه هنا هو : الاعتراف بفضل والديك ، والاعتراف بفضل والديك هو الأمر الذى توقنه ، فكلاهما مُساوٍ للآخر من حيث المضمون .

ومثلها : سرّتنى رؤيتك حقًّا ، بمعنى : أحُقّ حقًّا ، أى : أقرر حقًّا . فالمراد من : سرّتنى رؤيتك ، هو المراد من : « حقًّا » ، إذ السرور بالرؤية هو : « الحق » هنا ، والحق هنا هو : « السرور بالرؤية » . فمضمون الجملة هو مضمون المصدر ، والعكس صحيح .

فكلمة : « يقينًا » ، و « حقًّا » وأشباههما من المصادر المؤكدة لنفسها، منصوبة بالفعل المحذوف وجوبًا ، النائبة عنه فى الدلالة على معناه . أما فاعله فقد صار بعد حذف الفعل فاعلاً للمصدر ، وهذا الفاعل ضمير مستتر تقديره فى المثالين : أنا .

ولا يصح فى هذا النوع[3] من الأساليب تقديم المصدر على الجملة التى يؤكد معناها ، ولا التوسط بين جزأيها .

---

(١) لأن المجازى قد يراد منه ما لا يراد من المعنى الحقيقى للمصدر ، فقد يرادفى الأمثلة الآتية السخرية أو التهكم . .

(٢) ولذلك سمى المؤكد لنفسه ، لأنه بمنزلة إعادة الجملة التى تتضمن معناه نصا ؛ فكأنه نفس الجملة التى أعيدت ، وكأنها ذاته .

(٣) من هذا النوع : لا أفعل الأمر ألبتة . فكلمة : « ألبتة »، مصدر حذف عامله وجوباً . =

ومنها : الأسلوب الذى يكون فيه المصدر مؤكَّداً لغيره ؛ بأن يكون المصدر واقعاً بعد جملة معناها ليس نصاً فى أمر واحد يقتصر عليه ، ولا يحتمل غيره ، وإنما يحتمل عدة معان مختلفة ، منها المعنى الذى يدل المصدر عليه قبل مجيئه فإذا جاء بعدها منع عنها الاحتمال ، وأزال التوهم ، وصار المعنى نصاً فى شىء واحد ؛ نحو : هذا بيتى قطعاً أى : أقطع برأيى قطعاً . فلولا مجىء المصدر : « قطعاً » لجاز فهم المعنى على أوجه متعددة بعضها حقيقى ، والآخر مجازى . . . ، أقربها : أنه بيتى حقاً ، أو : أنه ليس بيتى حقيقة ، ولكنه بمنزلة بيتى ؛ لكثرة ترددى عليه ، أو : ليس بيتى ولكنه يضم أكثر أهلى ... أو : ... ؛ فمجىء المصدر بعد الجملة قد أزال أوجه الاحتمال والشك ، والمجاز ، وجعل معناها نصاً فى أمر واحد[1] بعد أن لم يكن نصاً .

وهو منصوب بعامله المحذوف وجوباً ، وقد ناب عنه بعد حذفه لتأدية معناه . وفاعل المصدر ضمير مستتر فيه ، تقديره : أنا ، انتقل إليه بعد حذف ذلك العامل ولا يصح — أيضاً — فى هذا النوع من الأساليب تقديم المصدر «المؤكِّد» لغيره على تلك الجملة ، ولا التوسط بين جزأيها .

ومنها : الأسلوب الذى يكون فيه المصدر دالاً على التشبيه بعد جملة ، مشتملة — إجمالا — على معناه وعلى فاعله المعنوى[2] ، وليس فيها ما يصلح عاملا غير المحذوف[3]

= والتاء فيه ليست للتأنيث ، وإنما هى للوحدة . ومعنى « البت » القطع . أى : أقطع فى هذا الأمر القطعة الواحدة ؛ لا ثانية لها ، فلا أتردد ، ثم أجزم بعد التردد . وقد تكون « أل» هنا للعهد ، أى : القطعة المعهودة بيننا ؛ وهى التى لا أتردد معها. فألبتة : تفيد استمرار النفى الذى قبلها . ولو لم توجد لكان انقطاعه محتملا .

والأفصح ملازمة : « أل » لكلمة : « ألبتة » فى الاستعمال السالف وأن تكون همزتها للقطع .

(١) ولهذا سمى المؤكد لغيره ، أى : للجملة التى قبله ، والتى لا تتضمن معناه نصا ؛ لأنه أثر فيها ، وجعل معناها نصاً ، فصار به مؤكداً قوياً ، لا ضعف فيه ولا احتمال ، وقد كان ذلك المعنى ضعيفاً قبل مجىء المصدر .

(٢) يراد به الفاعل اللغوى — لا النحوى — وذلك من فعل الشىء حقيقة ، ولو لم تنطبق عليه الشروط النحوية للفاعل . كالمغنى فى المثال الآتى ... ، فهو فاعلٌ معنى للغناء والتصويت . كذلك : « الشجاع » ، هو فاعل الزئير معنى ، لا نحوياً .

(٣) جملة الشروط فى الحقيقة سبعة : كونه مصدراً — مشعراً بأن معناه مما يحدث ويطرأ ، وليس أمراً ثابتاً دائماً أو كالدائم (أى : أنه ليس من السجايا الثابتة ، ولا الأمور الفطرية الملازمة ، كالذكاء =

نحو : « للمغنى صوتٌ صوتَ البلبل » . أى : للمغنى صوت . يُصَوّت صوتَ البلبل، بمعْنى : صوتًا يشبهه . ومنه : « للشجاع المقاتل زئيرٌ زئيرَ الأسد » . أى : يزأر زئير الأسد ، أى : زئيراً يشبه زئيره . ومنه : « للمهموم أنين ؛ أنينَ الجريح » . أى : يئن أنين الجريح . (أنينًا شبيهًا بأنين الجريح) . . . وهكذا . والمصدر منصوب فى هذه الأمثلة على الوجه الذى شرحناه(١).

= – الطول – السنة . فلا يكون مما نحن فيه : لفلان ذكاء ذكاءَ العبقرىّ . بنصب كلمة : « ذكاء » الثانية لأنها من السجايا) – كونه دالا على التشبيه – بعد جملة – هذه الجملة مشتملة على فاعله المعنوى ، وعلى معناه – ليس فيها ما يصلح للعمل .

قال الخضرى فى هذا المكان : (هذه الشروط لوجوب حذف الناصب إذا نصب ، ويجوز معها رفعه ؛ بدلا مما قبله ، أو : صفة له ؛ بتقدير : « مثل » أو خبراً لمحذوف . وهل النصب حينئذ أرجح ، أو هما سواء ؟ قولان . . .) ا هـ .

(١) عرض ابن مالك – بإيجاز – لمواضع حذف عامل المصدر وجوباً فقال :

والحذفُ حَتْمٌ معَ آتٍ بَدَلَا   منْ فِعْله : كنَدْلًا اللَّذْ كانْدُلا

أى : الحذف واجب فى عامل المصدر الآتى بدلا وعوضاً عن فعله ، ومغنياً عن التلفظ به ؛ مثل : المصدر : « نَدْلا » ومعناه : « خَطْفاً » ؛ وهو بمعنى « انْدُل » فى الدلالة على طلب الندل ، أى : الخطف. فالمصدر « ندلا » منصوب بعامله المحذوف « اندل » ونائب عنه فى تأدية معناه ، ومتحمل لضميره الفاعل الذى تقديره : أنت . (واللذ : الذى) .

ثم قال :

وما لتفْصيلٍ : كإمَّا مَنَّا   عامِلُهُ يُحْذَفُ حَيْثُ عَنَّا

(عنَّا ، أصله : عنّ ، بمعنى : عرض . والألف لوزن الشعر ، ويسمونها : ألف الإطلاق ، لأن الصوت ينطلق من غير حبس ، ويمتد ؛ فيجىء بها) .

يريد : أن عامل المصدر يحذف حيث عرض هذا العامل بشرط أن يدل المصدر على تفصيل أمر مبهم مجمل قبله ، وساق لهذا بعض آية تصلح للتمثيل ؛ هى قوله تعالى يخاطب المسلمين ، فى أمر أسرى الكفار المهزومين :

(فشُدُّوا الوَثَاقَ : فإمَّا مَنًّا بَعْدُ ، وإمَّا فِدَاءً) .

الوَثاق – القيد ، ومعنى شده : إحكام ربطه وتمكينه . وموضع الشاهد هو : « منًّا ، وفداء » – التقدير : تمنون منا بإطلاق الأسرى أحراراً بغير مقابل . أو يفدون أنفسهم فداء ، أى : يدفعون الفدية – وهى : التعويض المالى أو غيره – فى نظير إطلاق سراحهم . ثم قال :

كَذا مُكَرَّرٌ ، وذو حَصْرٍ ، وَرَدْ   نائبَ فِعْلٍ لاسْمِ عَيْنٍ اسْتَنَدْ

أى : يحذف عامل المصدر وجوباً إذا وقع المصدر نائباً عن فعل محذوف استند لمبتدأ اسم عين . =

هذا ، وقد اشترطنا أن تكون الجملة السابقة مشتملة على معناه ، فهل يشترط أن تكون مشتملة على لفظه أيضاً ؟ .

الجواب : لا ؛ فإنها قد تشتمل على لفظه كالأمثلة السابقة ، وربما لا تشتمل ؛ مثل قول القائل يصف النخيل : (رأيت شجراً محتجباً فى الفضاء، ارتفاع المآذن)، فكلمة: « ارتفاع » مصدر منصوب بعامل محذوف وجوباً، تقديره : يرتفع ارتفاع المآذن . وإنما حذف وجوباً لتحقق الشروط ؛ التى منها ؛ وقوع المصدر بعد جملة مشتملة على معناه ، وإن كانت غير مشتملة على لفظه ، لأن معنى : « رأيت شجراً محتجباً فى الفضاء » — هو : رأيت شجراً مرتفعاً . ومثله : رأيت رجلاً يزحم الباب ، ضخامةَ الجمل ، أى : يضخُم ضخامةَ الجمل .

= أى : كان مسنداً هو وفاعله ، والمسند إليه مبتدأ ، دال على اسم عين (أى : على ذات) وقد شرحناه . ثم انتقل إلى المؤكد لنفسه أو لغيره :

ومِنهُ ما يَدْعُونَهُ مُؤَكِّدَا لِنَفْسِهِ ، أو غَيْرِهِ ، فالمبتدَا
نحْوُ : لَهُ عَلَيَّ أَلْفُ عُرْفَا والثَّانِ كابنِي أنتَ حَقًّا صِرْفَا

يريد بالمبتدأ : النوع الأول ، وهو المؤكد لنفسه . « عرفاً » . أى : اعترافاً ، وهو المصدر المؤكد لنفسه ، والأصل أعترف اعترافاً ، فحذف الفعل وجوباً وناب عنه مصدره . و « صرفاً » ، أى : خالصاً ، وهى نعت لكلمة : « حقاً » أى : حقاً خالصاً لا شبهة فيه . و « حقاً » هى المصدر النائب عن فعله المحذوف وجوباً . ثم قال :

كَذاكَ ذُو التَّشْبِيهِ بعْدَ جُملَهْ كَلِي بُكَا ، بُكَاءَ ذَاتِ عُضْلَهْ

يريد : المصدر المقصود به التشبيه بعد جملة مشتملة على فاعله المعنوى ، — كما أوضحنا فى الشرح — . ومثل له بمثال هو : « لى بكاً بكاءَ ذات عضلة » ، أى : لى بكاً . أبكى بكاء ذات عضلة ؛ « فبكاء » هى المصدر الدال على التشبيه ، وعامله محذوف وجوباً . . . ولا يصح أن يكون عامله المصدر الذى قبله ، وهو كلمة : « بكاً » المقصورة ، لأن المصدر لا يعمل هنا ، لأنه ليس نائباً عن فعله ، ولا مؤولا بالحرف المصدرى . وهذان هما الموضعان اللذان يعمل فى كل منهما المصدر الصريح .

و « العضلة » الداهية . و « بكاء ذات عضلة » ، أى : بكاء من أصابتها داهية .

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

(ا) كررنا أن الأفضل اعتبار المصدر النائب عن عامله قسماً مستقلاً بنفسه ، ينضم إلى الأقسام الأخرى الشائعة ، وأوضحنا[1] سبب استقلاله . أما عامله المحذوف فلا بد أن يكون فى جميع المواضع القياسية فعلاً مشتركاً معه فى المادة اللفظية ، وفى حروف صيغتها ، كالأمثلة الكثيرة التى مرت . وأما الأمثلة السماعية فنها الخالى من هذا الاشتراك اللفظى ؛ مثل : ويح — ويل — ويس — ويب . . . وأمثالها من الألفاظ التى كانت بحسب أصلها كنايات عن العذاب والهلاك ، وتقال عند الشتم والتوبيخ ، ثم كثر استعمالها حتى صارت كالتعجب ؛ يقولها الإنسان لمن يحب ومن يكره ، ثم غلب استعمال : « ويس » و « ويح » فى الترحم وإظهار الشفقة ، كما غلب استعمال : « ويل » و « ويب » فى العذاب .

وإذا نصبت الألفاظ الأربعة — وأشباهها — كانت مفعولات مطلقة لعامل مهمل[2] ،

---

(١) فى رقم ٤ من هامش ص ٢٠٩ ، و ٢ من هامش ص ٢٢٠ ، ورقم ١ من ص ٢٢٥ .

(٢) أى : لفعل من لفظها ؛ كان يستعمله العرب قديماً ، ثم تركوا استعماله اختيار ؛ فصار مهملا مستغنى عنه ؛ شأن كل شىء مهمل . لكن أيجوز استعمال اللفظ الذى أهمله العرب — سواء أكان فعلا أم غير فعل؟

الرأى السديد أنه لا مانع من استعماله ما دام معروفاً بنصه وصيغته . ومما يؤيد استعمال الفعل المهمل ، ما جاء فى المزهر : (ج ٢ ص ٣٠ باب : ذكر نوادر من التأليف) ونصه : « (قال ابن درستويه فى شرح : « الفصيح » إنما أُهمل استعمال « ودَع ، ووذَرَ » — والذين مضارعهما : يدَع ويذر — لأن فى أولهما واوا ، وهو حرف مستثقل ؛ فاستغنى عنهما بما خلا منه ، وهو « تَرَكَ » . قال واستعمال ما أهملوا من هذا جائز صواب ، وهو الأصل ، بل هو فى القياس الوجه ، وهو فى الشعر أحسن منه فى الكلام ؛ لقلة اعتياده لأن الشعر أقل استعمالا من الكلام) اهـ .

فإن لم يكن بمعروف الصيغة نصًّا ، وكان المعروف مصدراً أو مشتقاً ، فقد انطبق عليه رأى بعض اللغويين — كابن جنى — وهو يقضى بصحة استعماله ، وبإباحة تكملة مادته اللغوية الناقصة بما يجعلها على غرار نظائرها ، فالمصدر تشتق منه فروع تساير الفروع التى تشتق من نظيره فى الدلالة العامة ، وفى الوزن . . . ، والمشتق — كاسم الفاعل وغيره — تكمل له الأنواع ، والفروع ، ومصدره بما يساير نظائره فى كل ذلك . وقد ارتضى مجمع اللغة بالقاهرة هذا المذهب ، وسار عليه فى بعض قراراته .

وفيما يلى كلام ابن جنى :

قال فى كتابه الخصائص(ج ١ ص ٣٦٢ باب : فى أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب) ما نصه :

. . . .
. . . .

أولفعل من معناها ؛ فالأصل : (رحمه الله ويْحاً ويْساً ؛ بمعنى : رحمه الله رحمةً) — أو : (رحمه الله ويْحَه ويْسَه. بمعنى رحمه الله رحمته . . .) وكذا : (أهلكه الله ويْلا ، وويْبًا ، أو أهلكه الله ويله ، وويْبه ؛ بمعنى أهلكه الله إهلاكًا ، وأهلكه الله إهلاكه). فالفعل مقدّر في الأمثلة بما ذكرناه ، أو بما يشبهه أداء المعنى من غير تقيد بنصّ الأفعال السالفة التي قدرناها .

وقيل إن الكلمات السالفة : (ويْح — ويْس — ويْل — ويْب . . .) عند نصبها تكون منصوبة على أنها مفعول به ؛ وليست مفعولاً مطلقًا ؛ فالأصل مثلاً : ألزمه الله ويحه ، أو ويله . . . أو . . . ، وهذا رأى حسن لوضوحه ويسره . وإن كان الأول هو الشائع . ومثلها : بَلْهَ الأكُفِّ (في حالة الكسر) بمعنى : تَرْكَ الأكفِّ ، أي : اترك تركَ الأكفِّ . . .

(ب) من المصادر المسموعة التي ليس لها فعل من لفظها ، ما يستعمل مضافًا وغير مضاف ، كالكلمات الخمس السابقة . فإن كانت مضافة فالأحسن نصبها على اعتبارها مفعولاً مطلقًا لفعل محذوف ، أو مفعولاً به ، كما شرحنا . والنصب هو الأعلى . ولم يعرف — سماعًا — في كلمة : «بلْهَ» المضافة سواه . أما الكلمات الأربع التي قبلها فيجوز فيها الرفع على اعتبارها مبتدأ خبره محذوف ،

= «حكى لنا أبو علي عن ابن الأعرابي أظنه قال : يقال درهمت الخُبَّازى ، أي : صارت كالدرهم ؛ فاشتق من الدرهم ، وهو اسم عجمي . وحكى أبو زيد : رجل مُدرهَم . قالوا ولم يقولوا منه دُرْهِم ؛ إلا أنه إذا جاء اسم المفعول فالفعل نفسه حاصل في الكف ، ولهذا أشباه» اهـ .

ثم قال بعد ذلك في ص ٣٦٧ من الفصل نفسه ما نصه :

«ليس كل ما يجوز في القياس يخرج به سماع ؛ فإذا أخذ إنسان على مثلهم ، وأمّ مذهبهم لم يجب عليه أن يورد في ذلك سماعاً ، ولا أن يرويه رواية . . . » .

وفي ص ١٢٧ — باب تعارض السماع والقياس — ما نصه :

«إذا ثبت أمر المصدر الذي هو الأصل لم يتخالج شك في الفعل الذي هو الفرع . قال لي أبو علي في الشام : إذا صحت الصفة (المشتق) فالفعل في الكف . وإذا كان هذا حكم الصفة (المشتق) كان في المصدر أجدر لأن المصدر أشد ملابسة للفعل من الصفة ...» ثم ضرب أمثلة تحتاج إلى حسن تفهم وأناة ...

وله فصل آخر جليل الشأن ، عظيم النفع ، عنوانه : فصل في اللغة المأخوذة قياساً (جـ ١ ص ٤٣٩) — يؤيد ما سبق — وسنذكرهنا في آخر الجزء — هذا الفصل كاملا ؛ لأهميته ، ونفيس مضمونه .

. . . .
. . . .

أو خبراً والمبتدأ محذوف . وتقدير الخبر المحذوف : ويحُهُ مطلوبٌ — مثلا — ويلُه مطلوبٌ — مثلا — وهكذا الباقى . . . وتقدير المبتدأ المحذوف : المطلوبُ ويحهُ . . . — المطلوبُ ويلُهُ . . . وهكذا . . .

فإن كانت الكلمات الأربع مقرونة « بأل » فالأحسن الرفع على الابتداء — وهو الشائع — ؛ نحو : الويحُ للحليف ، والويلُ للعدو . ولا مانع أن تكون خبراً ؛ نحو : المطلوب الويحُ — المطلوب الويلُ . . . ، ويجوز النصب على أنها مفعول مطلق للفعل المحذوف ، أو مفعول به لفعل محذوف أيضًا .

وإن كانت تلك الكلمات خالية من « أل ومن الإضافة » جاز النصب والرفع على السواء ؛ كقولهم : (الوعد دَين ، فويلٌ لمن وعد ثم أخلف) — (ويحًا للضعيف المظلوم) . بالنصب أو الرفع فى كل واحدة من الكلمتين .

وملخص الحكم : أن الرفع والنصب جائزان فى كل حالات الألفاظ الأربعة غير أن أحد الأمرين قد يكون أفضل من الآخر أحيانًا ، طبقًا للبيان السالف[1] .

(حـ) أشرنا[2] إلى أن فريقًا من النحاة يجيز عدم التقييد بالسماع ، وعدم وجوب حذف العامل فى المصادر المسموعة بالنصب على المصدرية لنيابتها عن عاملها ، مثل: « سقيًا » و « رعيًا » . . . كما يجيز فى التى ليست مضافة ،

---

(١) ويجوز فى حالتى الرفع والنصب المذكورتين أن يكون الاسم المعمول لهما مجروراً باللام ؛ نحو: ويح للمحسنين ، وويل للظالمين . . . أو : ويحاً وويلا . ومن هذا قول جرير :

كسا اللؤمُ تَيْماً خضرة فى جلودها فويلاً لتَيْم من سرابيلها الخضرِ

ومن الرفع قولهم : « ويلٌ للشجىّ من الخلىّ » وتفصيل الكلام على هذا المثل العربى من حيث معناه ، وتشديد يائه ، وتخفيفها . . مدّون فى مكانه الأنسب — باب : « الصفة المشبهة » ، جـ ٣ ص ٢٧٤ — ومعه مثل آخر هو : « ما أهونَ على النائم القرير سهرَ المسهَّد المكروب » .

أما كلمة : « تعساً » . . . و « بعداً » — و « تبًّا » فأفصح الاستعمالات فيها النصب مع جر معمولها باللام ، فيقال : تعساً للخائن ، وبعداً له (أى : هلاكا) وتبًّا له — (راجع كتاب مجمع البيان لعلوم القرآن جـ ١ ص — ٢٩٠ —) ؛ وهناك استعمالات أخرى جائزة .

(٢) فى رقم ٣ من هامش ص ٢٢٢ .

. . . .

. . . .

ولا مقرونة بأل ، أن تضاف ، وأن تقترن بأل ؛ فتجرى عليها الأحكام السالفة فى كل حالة. وهذا هو الأنسب اليوم ؛ ليسره مع صحته وإن كان الأول هو الأقوى .

(د) هناك مصادر أخرى مسموعة بالنصب ، وعاملها محذوف وجوبًا ، وهى نائبة عنه[1] :

١ - منها : ما هو مسموع بصيغة التثنية مع الإضافة ؛ مثل : « لبَّيْكَ ، وسَعْدَيْكَ » ، لمن يناديك أو يدعوك لأمر . والأصل : ألَبِّى لبيك ، وأسْعِد سَعْدَيْك ؛ بمعنى : أجيبك إجابة بعد إجابة ، وأساعدك مساعدة بعد مساعدة . أى : كلما دعوتنى وأمرتنى أجبتك ، وساعدتك . والمسموع فى الأساليب الواردة استعمال : « سَعْدَيك » بعد « لَبَّيْك » . واتباع هذه الطريقة الواردة أفضل . لكن يجوز استعمال « سعديك » بدون « لبيك » إن دعت حكمة بلاغية . أما « لبيك » فالمسموع فيها الاستعمالان .

ومثل : حَنَانَيْك فى قولهم : « حَنَانَيْك ، بعض الشرّ أهون من بعض » بمعنى : حِنّ علىّ حنانيك ؛ (أى : تحنَّن واعطِف) حنانًا بعد حنان ، ومرة بعد أخرى . — فهى هنا كلمة : « استعطاف » .

ومثل : دوَالَيْك ، فى نحو : تقرأ بعض الكتاب ، ثم ترده إلىّ . فأقرأ بعضه ، وأرده إليك ؛ فتقرأ وتردّ . . . وهكذا دوالَيْك . . . بمعنى أداول دوالَيك ، أى : أجعلُ الأمر متداولاً ومتنقلاً بينى وبينك ، مرة بعد مرة .

ومثل : هَذَا ذَيْكَ ؛ فى نحو : هَذَا ذَيْكَ فى غصون الشجر ؛ أى : تهذّ هذا ذَيك ؛ بمعنى : تقطع مرة بعد مَرة . ومثل : حَجَازَيْك ؛ فى نحو : حَجَازَيْك عن إيذاء اليتامى : أى : تحجِز حَجازَيْك؛ بمعنى : تمنع مرة بعد أخرى .

ومثل : حَذَارَيْك ؛ فى نحو : حَذَارَيْك الخائن ، أى : احذَر حَذارَيْك بمعنى : احْذر الخائن ؛ حَذَرا بعد حذر . . .

---

(١) كثير من هذه المصادر متفرق فى النصوص الأدبية القديمة وفى المراجع اللغوية ، وقد جمع طائفة كبيرة منها شارح المفصل جـ ١ ص ١٠٩ وما بعدها ، وكذلك صاحب الهمع ، جـ١ ص ١٨٨ وما بعدها .

وسيجىء تفصيل الكلام عليها من جهة إضافتها فى أول الجزء الثالث م ٩٤ ص ٦٥ .

. . . .
. . . .

والمصادر السالفة كلها منصوبة ، وعاملها محذوف وجوبًا وهي نائبة عنه ، وكلها غير متصرف — فى الأغلب — ، أى : أنها ملازمة فى الأكثر حالة واحدة سمعت بها ، وهى حالة النصب والتثنية مع الإضافة إلى كاف الخطاب — التى هى ضمير مضاف إليه — . وقد ورد بعضها بغير التثنية ، أو بغير الإضافة مطلقًا ، أو : بالإضافة مع غير كاف الخطاب ، أو : له عامل مذكور . . . لكن لا داعى لمحاكاة هذه الأمثلة القليلة ؛ فلا خير فى محاكاتها ، وترك الأكثر الأغلب .

بقى أن نسأل : ما معنى التثنية فى الأمثلة السابقة وأشباهها ؟ أهى تثنية حقيقية يصير بها الواحد اثنين ليس غير ، فيكون معنى : « لبيْك » ، و « سَعْديك » و « حنانيْك » ... تلبية موصولة بأخرى واحدة ، ومساعدة موصولة بمساعدة واحدة ، وحنانًا موصولا بمثله واحد ؟ أيكون هذا واحدالاقتصار المعنوى على اثنين هو المراد ، أم يكون المراد هو مجرد التكثير الذى يشمل اثنين وما زاد عليهما ؟

رأيان قويان . . . ، ولا داعى للاقتصار على أحدهما دون الآخر ؛ لأن بعض المناسبات والمواقف المختلفة قد يصلح له هذا ولا يصلح له ذاك ، وبعض آخر يخالفه ؛ فالأمر موقوف على ما يقتضيه المقام .

٢ — ومنها ما هو مفرد منصوب ملازم للإضافة — إلا فى ضرورة الشعر — مثل : « سبحانَ[1] الله» أى : براءةً له من السوء . ومثل : معاذَ[2] الله ؛ أى : عياذًا بالله ، واستعانة به . ومثل رَيحانَ الله ؛ أى : استرزاقَ الله . ولا يعرف لهذا فعل من لفظه ؛ فيقدر من معناه ؛ أى : أسترزقه . والكثير استعماله بعد سبحان الله . والثلاثة السالفة غير متصرفة . ومثلها : حاشَ[3] الله ؛ بمعنى تنزيه الله .

---

(١) « سبحان » اسم مصدر ؛ فهو فى حكم المصدر (وقد سبقت الإشارة إليه فى : ص ١١٤ م ٦٨) ومن استعماله غير مضاف لضرورة الشعر قول الأعشى :

أقــول لما جاءنى فخرُهُ ... سبحـــانَ من علقمةَ الفاخرِ

(٢) سبقت الإشارة الموضحة إليه فى ص ١١٤ م ٦٨ .

(٣) تفصيل الكلام عليها وعلى لغاتها وأوجه إعرابها موضح فى باب « الاستثناء » ص ٣٥٤ وفى « ب » من ص ٣٦٠ عند بيان أنواع : « حاشا » .

. . . .

. . . .

٣ - أمثلة أخرى أكثرها ملازم النصب بغير تثنية ولا إضافة ؛ مثل: «سلاماً» من الأعداء ، بمعنى : براءةً منهم ، لا صلة بيننا وبينهم . بخلاف «سلام» بمعنى : تحية » ؛ فإنه متصرف .

ومثل: «حِجْراً» فى نحو قولك لمن يسألك : أتصاحب المنافق؟ فتجيب : «حِجْراً» ، أى : أحْجُرُ حِجْراً ؛ بمعنى أمنع نفسى ، وأبعده عنى ، وأبرأ منه[1] . . .

ومثل قولك لمن يطلب إنجاز أمره : (سأفعله ، وكرامةً ومَسَرّةً - أو : ونعمةً ، أو : ونُعَامَ عَيْن - وهذه مضافة) - . . . ، أى : سأفعله وأكرمك كرامةً ، وأسرّك مَسَرّةً ، وأنعِم نفسك نِعْمةً ، وأنعم نُعَامَ عينٍ ، أى : إنعام عين . . . بمعنى أمتعك تمتع عين .

٤ - أمثلة أخرى تختلف عن كل ما سبق فى أنها ليست مصادر ، ولكنها أسماء منصوبة تدل على أعيان ، أى : على أشياء مجسمة محسوسة : (ذوات) ، كقولهم فى الدعاء على من يكرهونه : «تُرْبًا[2] وجندلا[3]» . والأحسن أن تكون هذه الكلمات وأشباهها مفعولا به لفعل محذوف ، والتقدير : ألزمَه الله تُرْبًا وجَنْدلا ، أو : لقى تُربًا وجندلا . أو: أصاب ، أو: صادف . . . أو : نحو هذه الأفعال المناسبة لمعنى الدعاء المطلوب . . .

---

(١) فى الجزء الأول من تفسير القرطبى ص ٧٨ ما نصه :

(العرب تقول عند الأمر تنكره : «حُجْراً له» - بضم الحاء ، وسكون الجيم - أى : دفعاً له . وهو استعاذة من الأمر) اهـ .

وجاء فى بعض كتب التفسير الأخرى ما نصّه (الحِجْر - بالكسر ويفتح - الحرام . وأصله : المنع) اه وفى كتب اللغة ما يأتى :

جاء فى الأساس : « هذا حُجْر عليك » : حرام . (والحاء هناك مضبوطة بالحركات الثلاث ، ضبط قلم . (أى : بالشكل) .

وفى القاموس ما نصه : (الحجْر - مثلثه - المنع فصرح بتثليث الحاء) .

(٢) تراباً . (٣) صخراً .

المسألة ٧٧ :

المفعول له ، أو: المفعول لأجله .

ا
- لازمْت البيت ؛ استجماماً — أو : للاستجمام .
- زرت المريض ؛ اطمئناناً عليه — أو : للاطمئنان .
- أتغاضَى عن هفوات الزميل ؛ استبقاءً لمودته — أو : لاستبقاء مودته .
- أحترمُ القانون ؛ دفعاً للضَّرَر — أو : لدفع الضَّرَر .

ب
- تنزهت ؛ طلبَ الراحةِ — أو : لطلب الراحة .
- تحفظت فى كلامى ؛ خشيةَ الزللِ — أو : لخشية الزلل .
- ألتزمُ الاعتدال ؛ رغبةَ السَّلامةِ — أو : لرغبة السلامة .
- أسألُ الخبير ؛ قصدَ الاِسترشادِ — أو : لقصد الاِسترشاد .

حـ
- أجلِسُ بين الأصدقاء ؛ الصلحَ — أو : للصلح .
- أطلت المشى بين الزروع ؛ التمتعَ بها — أو : للتمتع بها .
- أسعى بين المتخاصمين ؛ التوفيقَ — أو : للتوفيق .
- هجرت الصحف الهزلية ؛ النُّفُورَ منها — أو : للنفور .

• • •

كل جملة من الجمل المعروضة تصلح أن تكون سؤالاً معه جوابه على النحو الآتى :

ما الداعى أو : ما السبب فى أنك لازمت البيت ؟ الجواب : الاِستجمام .
ما العلة ، أو : ما السبب فى أنك زرت المريض ؟ . . . الاِطمئنان .
ما السبب فى تغاضيك عن هفوات زميلك ؟ استبقاء المودة . . .

هكذا باقى الأمثلة ؛ حيث يدل كل مثال على أنه يصلح سؤالاً عن السبب[1]، جوابه كلمة معه فى جملته .

---

(١) والغالب أن تكون أداة الاستفهام هى : « لماذا » ؟ أو : « لِمَ » ؟ ، أو : « ما » ؟ ، أو نحوها من كل ما يُسأل به عن السبب .

ولو لحظنا الكلمة الواقعة جوابًا لوجدناها : مصدراً ، يبين سبب ما قبله (أى: علته ...) ، ويشارك عامله فى الوقت ، وفى الفاعل[١] ؛ لأن زمن الاستجمام وفاعل الاستجمام هو زمن ملازمة البيت وفاعلها . وزمن الاطمئنان وفاعله ، هو زمن زيارة المريض وفاعلها . . . وكذا الباقى . . .

فكل كلمة اجتمعت فيها الأمور – أو الشروط – الأربعة السالفة تُسمَّى : « المفعول له » ، أو : « المفعول لأجله »[٢] فهو : المصدر[٣] الذى يدل على سبب ما قبله (أى : على بيان علته)[٤] ويشارك عامله فى وقته ، وفاعله . . .

أقسامه :

المفعول لأجله ثلاثة أقسام[٥] قياسية ، مجرد من « أل » والإضافة ؛ كالقسم الأول : « ا » . ومضاف ؛ كالقسم الثانى : « ب » ، ومقترن بأل ؛ كالقسم الثالث « حـ » . وهذا القسم دقيق فى استعماله وفهمه ، قليل التداول قديمًا وحديثًا – مع أنه قياسى – ومن المستحسن لذلك أن نتخفف من استعماله .

أحكامه :

١ – إذا استوفى شروطه جاز نصبه مباشرة ، وجاز جره بحرف من حروف

---

(١) وهذا هو الأعم الأغلب الذى يجب الاقتصار عليه .

(٢) أى : لأجل شىء آخر ، بسببه حصل هذا المفعول . فالمراد : ما فُعل لأجله فعل .

(٣) أى الصريح . ومثله : المصدر الميمى ، واسم المصدر . وكذلك المصدر المنسبك ؛ (وأمثلته فى رقم ١ من هامش ص ٢٤٠) ، ومن المصدر الميمى قول الشاعر :

وأمرٍ تشتهيه النفس ، حلوٍ ... تركت مخافةً سوءَ السماع

أى : تركته خوف سوء السمعة . وقول الأحنف بن قيس : « ربَّ حلم قد تجرَّعته ؛ مخافةَ ما هو أشد منه » . أى : خوف الذى هو أشد منه .

(٤) ولأنه يبين علة ما قبله وسببه لا يكون من لفظ عامله ؛ – لكيلا يصير مصدراً مؤكِّداً لعامله – . والشىء لا يكون علة نفسه ، كما سيجىء فى رقم ١ من هامش ص ٢٣٩ – ولا من معناه ، ولا يبين نوعه ، أو عدده ؛ لأن هذا كله مناقض للتعليل الذى هو شرط أساسى فى المفعول لأجله . ومن أظهر أمثلة التعليل فى المصدر كلمة : « شرفا » ، فى قول الشاعر :

إنا لقوم أبتْ أخلاقنا شرفاً ... أن نبتدى بالأذى من ليس يؤذينا

(٥) إذا كان المفعول لأجله مضافاً لمعرفة ، أو مقترنا « بأل » التى تفيد التعريف – فإنه يكون معرفة ، وإذا كان مجرداً منهما فإنه يكون نكرة .

الجر التي تفيد التعليل ؛ وأوضحها[1] : (اللام — ثم : فى ، والباء ، ومِنْ) والأمثلة السالفة توضح أمر النصب والجر باللام ، ومن الممكن حذف اللام من تلك الأمثلة ، ووضع حرف جر آخر من حروف التعليل مكانها . لكنه فى جميع حالات جرّه لا يُعْرَب — اصطلاحاً — مفعولا لأجله ، وإنما يعرب جاراً ومجروراً متعلقاً بعامله . وهذا برغم استيفائه الشروط ، وبرغم أن معناه فى حالتى نصبه وجره لا يختلف[2] .

ومع أن النصب والجر جائزان ، والمعنى فيهما لا يختلف — هما ليسا فى درجة واحدة من القوة والحسن ؛ فإنّ نصْب المجرد أفضلُ من جره ، لشيوع النصب فيه ، ولتوجيهه الذهن مباشرة إلى أن الكلمة : « مفعول لأجله » . وجرّ المقترن « بأل » أكثر من نصبه . أما المضاف فالنصب والجر فيه سيان . (وقد تقدمت الأمثلة للأنواع الثلاثة) .

فإن فُقد شرط من الأربعة[3] لم يجز تسميته مفعولا لأجله ، ولا نصبه على هذا الاعتبار ؛ وإنما يجب جره بحرف من حروف التعليل السابقة ، إلا عند فقد التعليل ؛ فإنه لا يجوز جره بحرف من هذه الحروف الدالة على التعليل ؛ منعاً للتناقض .

---

(١) من أمثلة « فى » التى لبيان السبب (أى : التعليل) قوله عليه السلام : « دخلت امرأة النار فى هرة حبستها » . . . أى : بسبب هرة . ومن أمثلة الباء التى لبيان السبب قوله تعالى :

(فبظلمٍ من الذين هَادُوا حَرَّمْنا عليهم طيباتٍ أُحلّتْ لهُمْ) أى : بسبب ظلم .

ومن أمثلة « من » الدالة على بيان السبب قوله تعالى : (ولا تقتلوا أولادكم من إملاق . . .). أى : بسبب إملاق : (فقر) .

وسيجىء البيان التام عن هذه الأحرف مع نظائرها من حروف الجر ، فى الباب الخاص بها ، آخر هذا الجزء — ص ٤٠٨ —

(٢ و ٣) يرى بعض النحاة أن المفعول لأجله حين يكون منصوباً ، لا يكون منصوباً بالعامل الذى قبله ؛ وإنما يكون منصوباً على نزع الخافض (أى : عند نزعه من مكانه ، وحذفه ؛ كما تقدم فى رقم ٤ من هامش ص ١٧١ من باب : تعدى الفعل ولزومه) ولا داعى للأخذ بهذا الرأى ؛ لما فيه من تكلف وتعقيد بغير فائدة . وتحمُّل على مذهب ضعيف ، مردود ، — طبقاً للبيان السابق فى ص ١٥٩ و ١٧١ وما بعدها. ومثله الآراء الأخرى التى تزيد بعض الشروط أو تنقص . ومن الزيادة أن يكون المفعول لأجله « قلبياً » ؛ لأن هذا الشرط مفهوم من شرط آخر ، هو : التعليل ؛ إذ التعليل — غالباً — يكون بأمور قلبية معنوية ، لا بأمور حسية من أفعال الجوارح ، ويفهم أيضاً من باقى الشروط . . .

فمثال ما فقد المصدرية : (أعجبتني الحديقة : لأشجارها ، وسرتني أشجارها ؛ لثمارها) ؛ فالأشجار والثمار ليستا مصدرين ، ولهذا لم يصح نصبهما مفعولين لأجله ؛ وصارتا مجرورتين .

ومثال ما فقد التعليل: (عبدتُ الله عبادة ، وأطعت الرسول إطاعة [1]) . . . ولا يجوز في هذين وأمثالهما الجر بحرف جر يفيد التعليل — كما سبق — .

ومثال ما لم يتحد مع عامله في الوقت : (ساعدتني اليوم ؛ لمساعدتي إياك غداً [2]) .

ومثال ما لم يتحد مع عامله في الفاعل : (أجبت الصارخ ؛ لاستغاثته) . لأن فاعل الإجابة غير فاعل الاستغاثة [3].

---

(١) نصب المصدران : «عبادة» و «إطاعة» على المصدرية ؛ لأن كلا منهما مصدر مؤكد لعامله ، ولا يصلح مفعولا لأجله ؛ لأن الشيء لا يكون علة نفسه ، — كما سبق في المفعول المطلق المؤكد — فكلاهما فقد شرط التعليل .

(٢) المراد من اتحاد المصدر مع عامله في الوقت أن يقع ويتحقق حدث العامل في أثناء زمن تحقق معنى المصدر فيتحقق المعنيان معاً في وقت واحد ؛ مثل : هرب اللص جبناً ، أو : يقع أول زمن العامل في آخر زمن تحقيق المصدر : نحو : حبست المتهم خوفاً من فراره ، أو العكس ، نحو : جئتك حرصاً على إفادتك.

(٣) وفيما سبق يقول ابن مالك :

يُنْصَبُ «مفعولًا لَهُ» المَصْدَرُ ، إنْ ... أَبَانَ تَعْلِيلًا ؛ كَجُدْ شُكْرًا ، وَدِنْ

أى : ينصب المصدر على اعتباره مفعولا له إن أبان تعليل ما قبله ، أى : إن بيّن سبب ما قبله . وضرب لهذا مثلا هو : جد شكرًا . بمعنى: جد لأجل الشكر ، فكلمة : «شكراً» مصدر بيّن سبب الجود. ومعنى : «دن» ، داين الناس بجودك وفضلك : ليشكروك . فهو فعل أمر من دان الرجل غيره بمعنى : صار دائناً له . ويصح أن يكون فعل أمر من : «دان» بمعنى : صار صاحب دين (بكسر الدال) وعلى المعنيين يصح أن يكون للفعل مفعول لأجله محذوف ؛ تقديره : شكراً . ويكون أصل الكلام : جد شكراً ، ودن شكراً . ثم قال في بيان بقية الشروط :

وَهْوَ — بِمَا يَعْمَلُ فيهِ — مُتَّحِدْ ... وقتاً ، وفاعِلًا ، وإنْ شَرْطٌ فُقِدْ :

فاجْرُرْه بالحرْف ، ولَيْسَ بِمتَنِعْ ... مَعَ الشُّرُوطِ ، كَلِزُهْدٍ ذَا قَنِعْ

يريد : أنه يكون مفعولا لأجله بشرط أن يكون متحداً مع عامله في الوقت والفاعل ؛ وهذا مراده من قوله : «بما يعمل فيه متحد» . أى : وهو متحد بالذى يعمل فيه النصب . (والضمير عائد على المفعول له) فإن فقد شرط فاجرر بالحرف ، ولا تنصب . ثم بين أن الجر بالحرف ليس ممتنعاً مع استيفاء الشروط ؛ مثل —

٢ – ومن أحكامه أنه يجوز حذفه لدليل يدل عليه عند الحذف ؛ كأن يقال: (إن الله أهلٌ للشكر الدائم ؛ فاعبده شكراً ، وأطِعه) . والتقدير : أطعْه شكرًا ؛ فحذف الثانى لدلالة الأول عليه . ومثل : (إن الضيف الذى سيزورنا جدير أن نظهر له التكريم فى كل حركاتنا ؛ فنقف تكريمًا، ونتقدم عند قدومه تكريماً ، ونصافحه ...) ، أى : نصافحه تكريماً . ومثل هذا ما سبق من قول ابن مالك : «جُدْ شُكْراً وَدِنْ ....» .

= هذا قنع زهداً ؛ فيصح : هذا قنع لزهد . وانتقل بعد ذلك لبيان درجة النصب والجر من القوة البلاغية عند دخولهما فى أقسام المفعول لأجله ، فقال :

وَقَلّ أَنْ يَصْحَبَهـا الْمُجَرَّدُ ... والْعكْسُ فى مَصْحُوب «أل» وأَنْشَدُوا :

لا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجاء ... ولَوْ تَوالَتْ زُمَرُ الأَعْداء

(قل أن يصحبها : أى : يصحب الحرف . وأنثه باعتباره : كلمة. ويجوز التذكير باعتبار أنه حرف) فدخول حرف الجر على المجرد من «أل والإضافة» قليل ، ودخوله كثير على المقرون بأل ؛ مثل قول الشاعر القديم : لا أقعد الجبن عن الهيجاء . . . (أى : لا أقعد عن الهيجاء الجبن ، يريد : للجبن ، أى : بسبب الجبن) .

ولم يتعرض ابن مالك للمضاف . وكلامه السابق يشعر بالحكم ، وهو أن النصب والجر سيان ، إذ بيّن أن أحد الثلاثة يكثر فيه النصب دون الجر ، وأن واحداً آخر يكثر فيه الجر دون النصب ، وسكت عن الثالث ، فالسكوت فى هذه الحالة قد يوحى بجواز الأمرين على التساوى .

(١) من أمثلة حذفه – قوله تعالى : (يبيِّنُ اللهُ لكمْ أنْ تضِلُّوا)

والأصل : كراهةَ أن تضلوا . أى : كراهة ضلالكم ؛ فالمصدر المؤول مفعول له – كما نص على ذلك صاحب : «المغنى» عند الكلام على الحرف : لا – .

والمفهوم أن المفعول لأجله (وهو كلمة : كراهة) مضاف إلى المصدر المؤول بعدها ، ثم حذف المضاف ؛ فقام المضاف إليه مقامه ، وأعرب إعرابه . ومثل هذا يقال فى المصدر المؤول فى الآية الكريمة التالية : (يأَيُّها الذين آمنوا لا تَرفَعوا أصواتكم فوق صوتِ النبيّ ، ولا تَجْهَرُوا له بالقول كجهْر بعضِكم لبعض ، أن تَحْبَطَ أعمالُكم وأنتم لا تشعُرُون) .

أى : كراهة حبوط أعمالكم – فى فسادها وضياع قيمتها – . . . وكالذى فى الآية التالية :

(يأيُّها الذين آمنُوا إنْ جاءَكُم فاسقٌ بِنَبَإٍ فتَبَيَّنُوا أن تُصِيبُوا قومًا بجَهالةٍ فتُصبِحُوا على ما فعَلْتُم نَادِمين) .

٣ — ومنها : أنه — وهو منصوب أو مجرور — يجوز تقدمه على عامله ؛ نحو : (طلبًا للنزهة — ركبت الباخرة). (انتفاعًا — شاهدت تمثيل المسرحية) . والأصل : ركبت الباخرة ؛ طلبًا للنزهة — شاهدت تمثيل المسرحية ؛ انتفاعًا . وقول الشاعر :

فما جزعًا — وربِّ الناس — أبكى ولا حرصًا على الدنيا اعترانى

والأصل : فما أبكى جزعًا[1] . . .

٤ — ومنها : جواز حذف عامله ؛ لوجود قرينة تدل عليه ؛ نحو : بُعداً عن الضوضاء ؛ فى إجابة من سأل : لِمَ قصدت الضواحى ؟ . . .

٥ — ومنها : أنه لا يتعدد[2] ؛ سواء أكان منصوباً أم مجروراً ؛ فيجب الاقتصار على واحد للعامل الواحد — ولا مانع من العطف عليه أو البدل منه[3] — لهذا قالوا فى الآية الكريمة : (ولا تُمْسكوهن ضِرَاراً ؛ لتعتدوا) . أن كلمة : « ضراراً » مفعول لأجله ، والجار والمجرور : (لتعتدوا) متعلقان بها ، ولا يصلح أن يكون التعلق فى الآية بالفعل إلا عند إعراب : « ضراراً » حالاً مؤولة ؛ بمعنى : مضارّين .

---

(١) ومثل هذا كلمة : « شوقاً » فى بيت الكميت :

طربت ، وما شوقاً إلى البيض أطربُ ولا لِعباً منى . وذو الشيب يلعب؟

يريد : وما أطربُ شوقاً إلى البيض . كما يريد : وأذو الشيب يلعب ؟ فحذف همزة الاستفهام لأنّ حذفها كثير للخفة عند أمن اللبس — كما جاء فى المحتسب ج ٢ ص ٢٠٥ —

(٢) لأن العلة فى وجود الشيء لا تكون إلا واحدة ، والسبب الواحد لا يوجد إلا مسبباً عنه واحداً .

(٣) ومن أمثلة العطف عليه قول على رضى الله عنه فى بعض الأشرار : « لا تلتقى بذمهم الشفتان ؛ استصغاراً لقدرهم ، وذَهاباً عن ذكرهم » ، وكذلك : « لعبا » فى الشطر الثانى من البيت السابق .

ومن أمثلة البدل قول أحد الباحثين : (ما تأملت الكون إلا تجلت لى عظمة الله ، وعجائب قدرته ؛ فأطأطىء الرأس إخباتاً ، خشوعاً ، وتواضعاً . . .) فالخشوع هو الإخبات ، بدل كل من كل — .

المسألة ٧٨ :

ظرف الزمان ، وظرف المكان (١).

فى مثل : (جاءت السيارة صباحًا ، ووقفت يمينَ الطريق ؛ ليركب الراغبون) — تدل كلمة : « صباحًا » على زمن معروف ؛ هو أول النهار وتتضمن فى ثناياها معنى الحرف : « فى » الدال على الظرفية (٢) ، بحيث نستطيع أن نضع قبلها هذا الحرف ، ونقول : (جاءت السيارة فى صباح ، ووقفت يمين الطريق) ؛ فلا يتغير المعنى مع وجود « فى » ، ولا يفسد صوغ التركيب . فهو حرف عند حذفه هنا ملاحَظ كالموجود ، يراعى عند تأدية المعنى ، ولأن كلمة : « صباحًا » ترشد إليه ، وتوجه الذهن لمكانه ؛ وهذا هو المقصود من أن كلمة « صباحًا » تتضمنه (٣) .

ولو غيَّرنا الفعل : « جاء » ، ووضعنا مكانه فعلاً آخر ؛ مثل : وقف — ذهب — تحرك . . . — لبقيت كلمة : « صباحًا » على حالها من الدلالة على الزمن المعروف ، ومن تضمنها معنى : « فى » . وهذا يدل على أن تَضَمُّنها معنى : « فى » مطرد (٤) مع أفعال كثيرة متغيرة المعنى .

---

(١) يسمى الظرف بنوعيه : « المفعول فيه » وهو نوع من : « شبه الجملة » ، وكذا من « شبه الوصف » — كما سيجىء فى رقم ١ من هامش الصفحة الآتية . —

(٢) أى : « على أن شيئاً فى داخل شىء آخر » ؛ فالغلاف الخارجى هو الظرف ، وما فى داخله هو : المظروف ؛ نحو : الماء فى الكوب . وفى مثل : « السفر اليوم » ، يكون الظرف هو اليوم ، والمظروف هو السفر .

(٣) فالمراد من تضمنها : أنها تشير إلى معنى « فى » من غير أن تتضمن لفظه ، أو تنوب عنه فى أداء معنا ه ، أو عمله ، أو تكتسب شيئاً بهذا التضمن . ولولاذلك لوجب بناء هذه الظروف ؛ (لما يسميه النحاة : « السبب التضمنى ، أو المعنوى » ؛ وهو يمنع غالباً ، ظهور الحرف — وقد سبق بيانه فى الجزء الأول ، ص ٦٠ م ٧ — وهو يزيد الأمر هنا وضوحاً) — مع أن أكثر الظروف معرب ؛ برغم تضمنه معنى : « فى » .

(٤) أى : مستمر فى مختلف الأحوال ، ومع كل الأفعال ومشتقاتها العاملة . غير مقصور على نوع معين منها . لكن يجب ملاحظة أمور ثلاثة .

أولها : ان كلمة : « فى » لا يصح التصريح بها مع الظروف التى لا تتصرف — كما سيجىء فى رقم ٤ من ص ٢٦٣ و « د » من ص ٢٧٠ — بخلاف المتصرفة . —

بخلاف ما لو قلنا : الصباحُ مشرقٌ — صباحُ الخميس معتدل ، . . . فإن كلمة : « الصباح » فى المثالين ، وأشباههما تدل على الزمن المعروف ، ولكنها لا تتضمن معنى « فى » . فلو وضعنا هذا الحرف قبلها لفسد الأسلوب والمعنى المراد منه ، إذ لا يصح أن يقال : فى الصباح مشرق — ولا فى صباح الخميس معتدل ؛ ومن أجل هذا لا يصح — اصطلاحاً — تسمية كلمة : « الصباح » فى هذين المثالين ظرف زمان ؛ لعدم وجود شيء مظروف فيها ، بالرغم من أنها تدل على الزمان فيهما .

وتدل كلمة : « يمين » فى المثال الأول على المكان ؛ لأن معناها وقفت السيارة فى مكان ؛ هو : « جهة اليمين » . وهى متضمنة معنى : « فى » ؛ إذ تستطيع أن نقول : وقفت فى اليمين ، أو : فى جهة اليمين ؛ فلا يتغير المعنى .

ولو غيَّرنا الفعل ، وجئنا بآخر ، فآخر ... لظلت كلمة : « يمين » على حالها من الدلالة على المكان ، ومن تضمنها معنى « فى » باطِّراد .

بخلاف قولنا : اليمين مأمونة — إن اليمين مأمونة — خلَت اليمين . . . فإنها فى هذه الأمثلة — وأشباهها — لا تتضمن معنى الحرف : « فى » ، ويفسد الأسلوب والمعنى بمجيئه ؛ إذ لا يقال : فى اليمين مأمونة . وكذا الحال فى باقى الأمثلة وأشباهها ؛ لهذا لا يصح تسميتها فى هذه الأمثلة ظرف مكان، لعدم وجود شيء مظروف فيها . . .

فكلمة : « صباحاً » فى المثال الأول — ونظائرها — تسمى : ظرف « زمان » . وكلمة « يمين » ونظائرها ، تسمى : « ظرف مكان » .

فالظرف[1] هو : (اسم منصوب يدل على زمان أو مكان ، ويتضمن معنى :

= وثانيها : أن نوعين من الظروف المكانية لا ينصبهما إلا أفعال معينة خاصة ، أو مشتقاتها ؛ فلا يتضمنان — فى الأعم الأغلب — معنى : « فى » باطراد — كما سيجيء فى رقم ٣ من هامش ص ٢٥٣ — فالظروف الدالة على المقادير لا تنصبها إلا أفعال السير ومشتقاتها ، والظروف التى تلاقى فعلها فى الاشتقاق إنما ينصبها ما تجتمع معه فى حروف مادته من فعل ، أو وصف يعمل عمله .

ثالثها : أن أسماء الزمان التى تلاقى فعلها فى الاشتقاق ، ينصبها ما تجتمع معه فى حروف مادته من فعل ، أو وصف يعمل عمله . . . (انظر « ج » من ص ٢٥٤) .

(١) يسمى الظرف بنوعيه : « المفعول فيه » كما سبق فى رقم ٢ من هامش الصفحة الماضية — وقد يطلق الظرف فى كلام الأقدمين — أحياناً — مراداً منه الجار مع مجروره . لأن كلمة : « الظرف » عندهم قد تشمل « شبه الجملة » بنوعيه ، وتطلق على كل منهما . صرح بهذا : « المغنى » ج ١ فى مبحث : « كيف » و« المسح =

« فى » باطراد[1] . . .) وينقسم إلى ظرف زمان ، وظرف مكان[2].

أحكام الظرف بنوعيه ــ

أشهرها سبعة :

١ ــ أنه منصوب[3] على الظرفية[4]؛ فلو كان مرفوعًا ، أو كان منصوبًا لداع آخر غير الظرفية ، أو مجرورًا[4] ولو كان الجار هو : « فى » الدالة على الظرفية ــ فإنه لا يسمى ظرفًا ، ولا يُعْرب ظرفًا ، ولو دلّ على زمان أو مكان[5].

وناصبه ــ ويسمى : عامله ــ إما مصدر ؛ نحو : المشى يمينَ الطريق أسْلم ، والجرى وراءَ السيارات يعرض للأخطار .

وإما فعل[6] لازم أو متعد ، نحو : أنجزت عملى مساءً ، ثم قعدت أمام المذياع ، أتمتع به .

= جـ١ فى باب الظرف » ــ فى المبحث المستقل الذى عنوانه « كيف » ص ٢١٤ . وكذا الخضرى ــ وغيره . ــ فى جـ١ باب : « المبتدأ والخبر » عند بيت ابن مالك الذى نصه : « وفى » جواب كيف زيد ؟ قل دنف ... »

وانظر النحو الوافى (جـ١ م ٣٩ ــ ص ٣٦٢ من الطبعة الثالثة ــ .

وشبه الجملة يسمى أيضاً : « شبه المشتق » ، أو : شبه الوصف » لسبب المدون فى رقم ٣ من هامش ص ٢٧٣) .

أما حكم شبه الجملة بنوعيه : (الظرف ، والجار مع مجروره) بعد المعارف والنكرات فيجىء فى ص٤٤٦ .

(١) أى : بأن يتعدى إليه كل الأفعال مع بقاء تضمنه فى المعنى لذلك الحرف الدال على احتواء الظرف لمعنى عامله . إلا الظروف التى أشرنا إليها (فى رقم ٤ من هامش ص ٢٤٢) ومنها نوعان لا يتضمنان معنى « فى » إلا فى حالات معينة يكون فيها الفعل العامل أو مشتقاته من نوع معين ؛ فهما بسبب هذا التعيين لا يتضمنان معنى « فى » باطراد .

(٢) وفى هذا يقول ابن مالك :

الظَّرْفُ وَقتٌ أو مكَانٌ ضُمِّنَا : « فى » باطِّراد ؛ « كهُنَا » امْكُثْ « أزْمُنا »

والأحسن فى : « ضمنا » أن تكون ألفه للتثنية المراد منها الوقت والمكان . وكلمة : « أو » للتنويع ، بمعنى الواو .

(٣) إما مباشرة ؛ لأنه معرب مثل : يوم ــ وراء ... ، وإما مبنى فى محل نصب . مثل : حيث ــ منذ ...

(٤ و ٤) انظر « ا » من ص ٢٥٩ حيث الكلام على الظرف المتصرف .

(٥) كالصور التى يجب فيها جره بالحرف : « فى » وإعرابهما بعد ذلك خبراً لمبتدأ ــ وقد سبقت فى باب المبتدأ والخبر ، جـ١ م ٣٥ ــ .

(٦) تام أو ناقص ، جامد أو متصرف... ، أو غير ذلك . إلا الفعل : « ليس » ففى التعلق به خلاف . (وسيجىء الكلام على سبب التعلق فى ص ٢٤٩ وفى باب حروف الجر ، ص ٤٣٦ ب) .

وإما وصف[1] حقيقى عامل ، (اسم فاعل ، اسم مفعول . . .) ، نحو الطيارة مرتفعةٌ فوقَ السحاب ، والسحابُ مركومٌ تحتها لا يعوقها.

وإما وصف تأويلا ، ويراد به الاسم الجامد المقصود منه الوصف بإحدى الصفات المعنوية ، مثل : أنا عمرُ عند الفصل فى قضايا الناس ، وأنت معاوية ساعةَ الغضب ، فالظرف : « عند » منصوب بكلمة : « عمر » ، والمراد منها : « العادل » . وكلمة : « ساعة » منصوبة بكلمة : « معاوية » والمراد منها : الحليم[2] . . .

٢ — ولا بد أن يتعلق[3] الظرف بناصبه (أى : بعامله) وليس من اللازم أن يكون عامله متقدمًا عليه ، كالأمثلة السالفة ، فقد يكون متأخراً عنه ؛ كقولهم :(الحرُّ عند الحَمِيَّة لا يُصطاد ، ولكنه عند الكرم ينقاد ، وعند الشدائد تذهب الأحقاد) . والمشهور أنه لا يتعلق بعامله المباشر إن كان هذا العامل حرفًا من « حروف المعانى[4] » .

---

(١) أى : مشتق . والحقيقى : غير التأويلى الآتى .

(٢) وقد يكون ناصبه هو العامل فى المنادى ؛ كالظرف : « بين » فى قول الشاعر :

يا دار بين النَّقا والحَزْن ما صنعت ... يد النَّوى بالأُلى كانوا أهاليك؟

وسيجىء بيان هنا ، وفى باب : « المنادى » ، جـ ٤ م ١٢٧ —

(٣) معنى التعلق موضح فى « ب » ص ٢٦٧ وفيها أن التعلق قد يكون بعامل معنوى ، هو : « الإسناد » .

(٤) المراد من : « حروف المعانى » موضح ، فى صدر الجزء الأول (م ٥) عند الكلام على موضوع : « الحرف » — ومن أنواعها : حروف العطف ، وحروف الاستفهام ، وحروف النفى . . و . .

وتزيد هنا ما يقوله صاحب« المفصل »— فى جـ٨ ص٧ — من أنها حروف جاءت عوضاً عن الجمل، ومفيدة معناها ، بأوجز لفظ ، فكل حرف منها يفيد فائدتها المعنوية مع الإيجاز والاختصار ؛ فحروف العطف جىء بها عوضاً عن : « أعطف »، وحروف الاستفهام جىء بها عوضاً عن : « أستفهم » ، وحروف النفى إنما جاءت عوضاً عن : « أجحد » ، أو : « أنفى » ، وحروف الاستثناء جاءت عوضاً عن : « أستثنى » ، أو : « لا أقصد » ، وكذلك لام التعريف نائبة عن : « أعَرِّف » ، وحروف الجر جاءت لتنوب عن الأفعال التى بمعناها ؛ فالباء نائبة عن : ألصق — مثلا — والكاف نائبة عن أشبه ؛ وكذلك سائر حروف المعانى : كأحرف النداء والتمنى . . .

وقد عقد صاحب المغنى — فى الجزء الثانى من كتابه — فصلا عن شبه الجملة بنوعيه «(الظرف ، والجار مع مجروره) ؛ عنوانه : « هل يتعلقان بأحرف المعانى » ؟ ملخصه : أن هناك ثلاثة آراء : =

٣ـ أن عامله قد يحذف جوازاً، أو وجوبًا؛ فيحذف جوازاً حين يدل عليه دليل؛ كأن يقال: متى حضرت؟ فيجاب: يوم الجمعة؛ أي: حضرت يومَ الجمعة. ومتى وصلت يوم الجمعة؟ فيجاب: مساءً. أي: وصلت مساءً؛ ومثل: كم ميلا مشيت؟ فيجاب: ميلين؛ أي: مشيت ميلين، ويسمى الظرف الذى ذكر عامله أو حذف جوازاً لوجود قرينة تدل عليه: «الظرف اللغو[1]». أما الذى حذف عامله وجوبًا فيسمى: «الظرف المستقَر»[1].

= أولها: المنع مطلقاً، وهو المشهور. ثانيها: الجواز مطلقاً. ثالثها: التفصيل؛ فإن كان حرف المعنى نائباً عن فعل حذف جاز ذلك على طريق النيابة، لا الأصالة، وإلا فلا؛ فنحو «ياهمد» يكون الجار والمجرور متعلقين بالحرف: «يا»؛ لنيابته عن «أدعو»، أو: «أنادى».

وأما الذين قالوا بالجواز مطلقاً فمثلوا له بقول الشاعر:

وما سُعَادُ غَدَاةَ البَيْنِ إذْ رَحَلوا ... إلا أَغَنُّ غضيضُ الطَّرْفِ مكْحولُ

فالظرف: «غداة» ظرف للنفى، أى: انتفى كونها فى هذا الوقت إلا كأغن، ولا يصح تعلقه بما بعد «إلا» لأن معمول المستثنى لا يتقدم عليهما - كما سيجىء فى بابه ص ٣٢٨ م ٨١ -. ومثل: ما ضربت الغلام للتأديب. فإن قصدت نفى ضرب معلل بالتأديب فالجار والمجرور متعلقان بالفعل، والمنفى ضرب مخصوص، والتأديب تعليل للضرب المنفى. أما إذا قصدت نفى الضرب على كل حال فالجار والمجرور متعلقان بالنفى، والتعليل له. أى: أن انتفاء الضرب كان لأجل التأديب، لأنه قد يؤدب بعض الناس بالصفح عنه، وتركك إياه دون أن تضربه.

ومثاله فى التعلق بحرف النفى عندهم: ما أكرمت المسىء لتأديبه، وما أهنت المحسن لمكافأته؛ إذ لو علق هذا بالفعل لفسد المعنى المراد. ومثل هذا قوله تعالى: (ما أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ)؛ فالباء متعلقة بالنفى؛ إذ لو علق الجار والمجرور بكلمة: «مجنون» ولم يتعلقا بالنفى - لأفاد نفى جنون خاص؛ هو الجنون الذى يكون من نعمة الله. وليس فى الوجود جنون هو نعمة، ولا المراد نفى جنون خاص .... و ...

ثم قال صاحب المغنى تعليقاً على هذا الرأى ما نصه:

«هذا كلام بديع. إلا أن جمهور النحويين لا يوافقون على صحة التعلق بالحرف، فينبغى على قولهم أن يقدر التعلق بفعل دل عليه النافى . . . و . . . . . » اهـ.

وإذا كان الكلام السالف بديعاً «كما يقول - بحق - صاحب المغنى» فكيف لا يوافق عليه جمهرة النحاة بعد ما بدا له من تلك الآثار المعنوية الهامة التى كشفها أصحابه، وأبانوا جليل قدرها؟ ولِمَ التقدير والتأويل من غير داع؟

لهذا لم يكن بد من الاطمئنان إلى ذلك الكلام والاقتصار عليه، وإن خالفه الجمهور بغير حجة واضحة. اللهم إلا إن كان القصد أن التعلق بالفعل الذى يدل عليه النافى أظهر وأبين. فهذا صحيح.

(١ و ١) تكلمنا بإسهاب عن الظرف «اللغو»، والظرف «المستقَر» - بفتح القاف - وعن =

ويجب حذف هذا العامل فى ستة مواضع :

أن يقع خبراً ، أو حالا ، أو صفة ، أو صلة ، أومشتغلا[1] عنه ، أو لفظاً مسموعاً عن العرب محذوفاً فى أكثر استعمالهم . فمثال الخبر : الأزهار أمامنا ، والزروع حولنا . ومثال الحال : هذا الأسد أمام مروضه كالفأر . ومثال الصفة : إن شهادة زور أمام القضاء قد تحفير هُوَّةً سحيقة تحت أقدام شاهدها ، ومثال الصلة : احتفيت بالصديق الذى معك . ومثال الاشتغال : يومَ الأحد سافرت فيه[2] . ومثال المسموع : حينئذ الآنَ .

= سبب التسمية ؛ وما يصحبها من أحكام مختلفة ؛ فى الجزء الأول (فى ص ٢٧١ م ٢٧ و ٢٤٦م٣٥) وهى أحكام هامة (منها : أن الظرف اللغو لا يقع بنفسه خبراً ، ولا صلة . . . و . . . وإنما الذى يقع هو عامله المذكور ، أو المحذوف جوازا لقرينة – كما سيجىء ، فى ص ٢٤٩ –) وبعضها يؤدى إلى تيسير محمود . ثم عدنا إلى الكلام المفصل مرة أخرى فى هذا الجزء الثانى بمناسبة الكلام على حروف الجر ، وتعلقها بعامل محذوف – وغيره – وآثاره من النواحى المختلفة (فى رقم ٣ من هامش ص ٢٤٥) . والموضوع كله جدير بالاطلاع عليه .

(١) تقدم باب الاشتغال فى هذا الجزء ص ١٢٤ .

(٢) القياس فى الاشتغال بمعناه العام أن نقول : سافرته ، إلا أن الضمير العائد على الظرف يغلب جره بفى . وقد تحذف تيسيراً وتوسعاً ؛ – كما قالوا – على تخيل أن الفعل اللازم متعد بنفسه . وبناء على هذا التخيل يكون الضمير المتصل به مباشرة ، مفعولا به ، لا ظرفا – بالرغم من أنه عائد على الظرف – ، ويصير الفعل متعديا بنفسه . (راجع الصبان فى هذا الموضع ، ثم المفصل ج ٢ ص ٤٦) . وهذا التخيل يؤدى إلى اللبس والخلط بين المتعدى واللازم . فالخير فى إبقاء حرف الجر وجوباً كما يرى كثرة النحاة . أما عند حذفه فالأنسب إعراب الضمير ظرفاً لأنه راجع إلى الظرف – (انظر رقم ٢ من هامش ص ١٢٦ ثم من ص ٢٥٢)

ومما فيه إشارة إلى التخيل السالف كلام «أبى على القالى» فى كتابه : «ذيل الأمالى والنوادر» – ص ٣ – عند عرضه قصيدة الأُبَيْرد الرياحى فى رثاء أخيه ، ومطلعها :

تطاول ليلى لم أنمْه تقلبا ... كأن فراشى حال من دونه الجمر

قال : أبو على ، بعد الفراغ منها ما نصه : (قال أبو الحسن – يريد : أبا الحسن على بن سليمان الأخفش – من روى : «لم أنمه» جعله مفعولا به على السعة ، كما قالوا : «اليومَ صمته» . والمعنى : لم أنم فيه ، وصمت فى اليوم . جعله مثل : زيد ضربته) ا هـ .

ومثل هذا فى كتاب : «الكامل للمبرد» – ص ٢٧ – فقد نقل فى باب عنوانه : «من كلام العرب : الاختصار» حذف كلمة «فى» من قول العرب :«أقمت ثلاثا ما أذوقهن طعاماً ولا شراباً» ، وقول الراجز : «فى ساعة يُحَبُّها الطعام» – ببناء المضارع للمجهول – ثم قال بعد ذلك : (يريد فى ساعة يُحَبّ فيها الطعام . وكذلك الأول معناه ما أذوق فيهن . . . ، وذلك أن ضمير الظرف تجعله العرب مفعولا به على السعة ؛ كقولهم يوم الجمعة سرته ، ومكانكم قمته ، وشهر رمضان صمته . . . ؛ فهذا يشبه فى السعة بقولك : «زيد ضربته» ، وما شابهه ، فهذا بيِّن) ا هـ .

والعامل المحذوف فى الثلاثة الأولى يصح أن يكون وصفًا أو فعلا ؛ فالتقدير على اعتباره وصفًا هو : (مستقر ، أو موجود ، أو كائن ، أو حاصل . . .، وأشباه هذا مما يناسب) . وعلى اعتباره فعلا هو : (استقر – وُجد – كان التى بمعنى : وُجد – حصل . . . وأشباه هذا مما يناسب) .

أما مع الصلة فيجب أن يكون فعلا [1]؛ لأن الصلة لغير « أل » لا بد أن تكون جملة فعلية ، والوصف مع مرفوعه ليس جملة [2].

والأحسن فى « المشغول عنه » هنا ، وفى « المسموع » أيضًا أن يكون فعلا ، فأصل المشغول عنه : سافرت يومَ الأحد سافرت فيه . وأصل المسموع فى قولهم : حينئذ الآنَ . هو : « كان ذلك حينئذ ، واسمع الآنَ [3] » .

---

(١) وكذلك العامل المحذوف فى – القسم ، لأن القسم والصلة – لغير أل – ، لا يكونان إلا جملتين ، ولن يتحقق هذا إلا بتقدير العامل المحذوف فعلا ، وليس اسما مشتقاً يشبهه – كما سيجىء فى باب حروف الجر ص ٥٠٠ – أما صلة « أل » فصفة صريحة ؛ فيجب أن يكون المحذوف اسما مشتقاً يصلح أن يكون صلة لها على الوجه الذى تقدم بيانه عند الكلام عليها فى باب الموصول والصلة (جـ ١ ص ٢٥٣ م ٢٦ و ٢٧١ م ٢٧) .

(٢) إذا كان المحذوف فى الصلة وغيرها هو متعلق الظرف فهل يجوز أن نقول إن الظرف نفسه هو الصفة ، أو الصلة ، أو الحال ، أو الخبر ، ونستريح من التقدير ؟

الجواب ؛ نعم ، (وتفاصيل هذا وأدلته قد سبقت فى جـ ١ ص ٢٧٢ ، م ٢٧ وفى باب المبتدأ والخبر شبه الجملة . م ٣٥ وسيجىء تلخيصها فى الزيادة (ص ٢٤٩) ، وفى : « باب حروف الجر» (رقم ٣ من هامش ص ٤٤٥) .

(٣) هذا مثل يقال لمن ذكر أمراً تقادم عهده ، أى : (حصّل ووقع ما تقوله حين إذ كان كذا وكذا ، واسمع الآن كلامى) ؛ فهما جملتان. والمقصود منه من ذكر ما سبق ، وأمره بسماع ما يقال له الآن.

وفى نصب الظرف وحذف عامله جوازاً أو وجوباً يشير ابن مالك بقوله :

فانْصِبْهُ بالواقِعِ فيه مُظْهَرَا كانَ ، وإلَّا فانْوِه مُقَدَّرَا
وكُلُّ وَقتٍ قابلٌ ذاكَ ، ومَا يقْبلُهُ المكانُ إلَّا مُبْهَما
نَحْوُ : الجِهَاتِ ، والمقادِيرِ ، ومَا صِيغَ مِنَ الفِعْلِ ؛ كَمَرْمَى مِنْ رَمَى

الظرف يقع فيه المعنى إما من المصدر المجرد ، أو من الفعل ، أو من الوصف العامل . وهو هنا يقول : انصب الظرف بالعامل الذى معناه يقع فى هذا الظرف . فالمراد : انصبه بواحد من الأشياء السالفة إن كان موجوداً ، وإلا فقدّره . ثم بين أن كل وقت ، – أى : ظرف الزمان – يقبل النصب على الظرفية ؛ مبهماً كان أم مختصاً . أما ظرف المكان فلا ينصب منه إلا ما ذكره من الجهات ، والمقادير ، وما صيغ من الفعل . (وسيأتى شرح هذا فى ص ٢٥٢) .

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

إذا كان عامل الظرف محذوفًا وجوبًا فى بعض المواضع[1]، فما الداعى إلى ملاحظته عند الإعراب ، ووجوب تقديره فى تلك المواضع ، واعتباره هو الخبر أو الصفة ، أو الحال ، أو الصلة ، أو . . . ، دون الظرف نفسه ؟ لم لا يكون الظرف نفسه هو الخبر ، أو الصفة ، أو الحال ، أو الصلة ، أو . . . — فى تلك المواضع ما دام متعلقه المحذوف واجب الحذف ، ولا يصح ذكره بحال ؟ وإذا كان كلام العرب خاليًا منه دائمًا فكيف عرفنا أنه محذوف ؟ إن الحكم بالحذف يقتضى علمًا سابقًا ومعرفة من اللغة بأن هذا المحذوف — أو نظائره — قد وُجِد حقيقة فى الكلام العربىّ ، ثم حذف لسبب طارئ . وهذه المعرفة لم توجد حقًّا . فكيف حكمنا — إذاً — بأنه محذوف ؟ . . . إلى غير هذا مما يحتج به المعارضون ، وينتهون منه إلى أن الظرف نفسه هو الخبر ، أو الصفة ، أو . . . أو . . . ، وليس من اللازم فى رأيهم أن يكون هذا الظرف منصوبًا بالعامل المحذوف ، فقد يكون منصوبًا بشىء آخر فى الجملة ، أو بعامل معنوى كالحذف . . . أو بغير عامل . . . ، ولا ضرر فى هذا عندهم .

وفريق منهم يقول إن خصائص العامل — ومنها : معناه ، وتحمّله للضمير — قد انتقلت للظرف ؛ فلا مانع أن يكون الظرف نفسه بعد هذا هو الخبر ، أو : الصفة . . . أو . . .

(وقد أشرنا لهذا الرأى فى ص ٤٤٧ ، وسبق إيضاحه فى الجزء الأول ، هامش ص ٢٧١ م ٢٧ وص ٣٤٦ م٣٥) ، وأنه رأى مقبول عند بعض القدامى المحققين) .

أما الذين يحتمون أن يكون العامل المحذوف هو الخبر ، أو الصفة . . . أو . . . — دون الظرف ، ويشترطون أن يكون للظرف فى تلك المواضع متعلَّقًا هو الخبر أو الصفة . . . أو . . . ، فلهم حجة منطقية قوية . ولكنها على قوتها تتسع للتيسير والتخفيف بغير ضرر ، وتنتهى إلى ما يقوله المعارضون ؛ هى : أن الزمان المجرد لا وجود له ؛ فمن المستحيل أن يوجد زمان لا يقع فيه حادث جديد ، أو لا يستمر فيه حادث موجود ، فخلو الزمان من أحداث جديدة أو مستمرة — محال . وبتعبير

---

(١) سبق بيانها فى ص ٢٤٧ .

. . . .
. . . .

أدقّ : لا بدّ من اقتران كل حادث بزمان ، ويستحيل أن يوجد حادث فى غير زمان . ولهذا سمى الزمان ظرفاً ؛ تشبيهاً بالظرف الحسى – كالأوانى والأوعية التى توضع فى داخلها الأشياء – . وإذا كان الأمر هكذا فكل زمان مقرونٌ حتماً بالحادث المتصل به الواقع فيه ، وكثير من هذه الحوادث أمر عام يدل على مجرد « الوجود المطلق » من غير زيادة معنوية عليه . فهو معروف ، فلا داعى لذكره ؛ إذ لا فرق فى المعنى بين : قولنا : « السفرُ حاصل غداً » ، وقولنا : « السفر غدا » لأنه هو والزمان متلازمان كما سلف ؛ فذكر الثانى كاف فى الدلالة على وجود المحذوف ؛ فهو مع حذفه ملاحظ وكأنه موجود. هذا من الناحية العقلية المحضة (١).

وهناك شىء آخر يقولونه فى شبه الجملة الواقع خبراً – أو غير خبر – من الأشياء التى سلفت ؛ هو : أن اللفظ الدال على الزمان لا يُكمِّل وحده – بغير متعلّقه – المعنى الأساسى للجملة ، ولا يستقل بنفسه فى تحقيق فائدة تامة ، وإنما يجىء لتكملة معنى آخر فيما يسمى : « العامل » ؛ فليس من شأن اللفظ الزمانى أن يتمم المعنى الأساسى المراد بغير ملاحظة العامل المحذوف ؛ فلولا ملاحظته فى مثل : « السفر يوم الخميس» لكان المعنى : السفر زمان ، وهذا الزمان يوم الخميس ، وبعبارة أخرى : السفر هو يوم الخميس نفسه ، ويوم الخميس هو السفر ، والمعنى – لا شك – فاسد ، مع أن الثابت المقرر من استقراء كلام العرب يوجب أن يكون الخبر هو المبتدأ فى المعنى ، والمبتدأ هو الخبر فى المعنى كذلك ولافساد فى ذلك مطلقاً .

ومثل هذا يقولون فى ظرف المكان ؛ فالمكان المجرد لا وجود له ؛ فمن المستحيل أن يوجد مكان لا تقع فيه أحداث جديدة ، أو تستمر فيه أحداث قديمة ؛ فالحوادث والأماكن مقترنان متلازمان على الدوام ، فذكر الثانى فى الكلام كاف فى الدلالة على وجود المحذوف الملاحظ حتماً ، فيتساوى المعنى بين : « علىّ موجود فى البيت » و « على فى البيت ، وكذلك بين « علىّ موجود أمامك» ، و « علىّ

---

(١) بل إن الظرف بنوعيه لا بد أن يدل فى أصله على : « الوجود المطلق » ثم يمتاز « اللغو» بدلالته – فوق هذا – على معنى خاص آخر ، كالأكل ، أو الشرب ، أو غيرهما مما يزاد عليه فيجعله خاصاً مقيداً بعد أن كان عاماً مطلقاً . وسيجىء للموضوع بيان فى باب : «حروف الجر». عند الكلام على شبه الجملة – رقم ٣ من هامش ص ٤٤٥ – .

. . . .
. . . .

أمامك » . هذا إلى أن ظرف المكان وحده بغير ملاحظة عامله المحذوف لا يتمم المعنى الأساسى المراد ، ولايكمل القصد؛ فالمكان إنما يجىء لتكملة معنى ، ولايمكن أن يستقل بإيجاد معنى أساسى جديد . وإذا ثبت أن لكل حادثة زمنًا فلا بد لها من مكان أيضًا . وإذا استحال أن يخلو زمان من حادثة استحال أن يخلو مكان من حادثة أيضًا .

ولولا ملاحظة المحذوف لكان المبتدأ فى مثل: « الجلوس فوق » هو نفس الخبر ، أى : أن : الجلوس هو« فوق » ، « وفوق » هو الجلوس ذاته[1]. وهذا معنى فاسد ، ومثل هذا يقولون فى الجار مع مجروره ؟ .

تلك هى الأدلة القوية، ولا حاجة لغير المتخصصين بمعاناتها . وحسبنا أن نحكم بقوة الرأى القائل بأن شبه الجملة هو الخبر ، أو الحال ، أو . . . ، وأنه رأى سديد لا مانع من مسايرته ، على الوجه المدون فى الجزء الأول فى الصفحات المشار إليها .

---

(١) لما تقرر من أن المبتدأ هو الخبر فى المعنى ، والخبر هو المبتدأ فى المعنى فى غير هذه المواضع .

٤ – أن أسماء الزمان الظاهرة [1] كلها تصلح للنصب على الظرفية ؛ يتساوى فى هذا ما يدل على الزمان المبهم [2] وما يدل على الزمان المختص [3]، فمثال الأول : عملت حيناً ، واسترحت حيناً ، ومثال الثانى : قضيت يوماً سعيداً فى الضواحى ، وأمضيت يوم الخميس فى الريف . كما يتساوى فى هذا ما كان منها جامداً ؛ مثل: يوم ، وساعة . . . وما كان مشتقاً مراداً به الزمان ؛ كصيغتى : « مَفْعَل ، ومَفْعِل » – بفتح العين وكسرها – القياسيتين الدالتين على « الزمان » ، بشرط أن تكون الصيغ القياسية المشتقة جارية على عاملها (أى : مشتركة معه فى مثل

---

(١) بخلاف المضمرة كضمير الظرف – فى مثل : يوم الجمعة سرت فيه – فإنه ظرف يجر بالحرف : « فى » وجوباً ؛ فلا يقال: سرته، إلا على رأى يبيح التوسع بحذف حرف الجر قبله، وإعرابه مفعولا به. (وقد سبق البيان والتفصيل فى رقم ٢ من هامش ص٢٤٧ وله إشارة فى رقم٢ من هامش ص ١٢٦).

(٢ و ٣) اسم الزمان المبهم هو : النكرة التى تدل على زمن غير محدود ، (أى : غير مقدر بابتداء معين، ونهاية معروفة) ؛ مثل : حين ، وقت ، مدة ، زمن . أو :تدل على وجه من الزمان دون وجه ، مثل : صباح ، – عشية – غداة . (كما سيجىء فى ص ٣٠١ م ٧٩ أما الإيضاح الأنسب فهو فى باب الإضافة ج ٣ م ٩٤)

والمختص : عكسه ؛ ومنه المقدر المعلوم ؛ لتعريفه بالعلمية ؛ كرمضان، أوبالإضافة مثل : زمن الشتاء، أو بأل ، مثل : اليوم ... ، ومنه أيضاً : المقدر غير المعلوم؛ كالنكرة المعدودة غير المعينة، نحو : سرت يوماً أو يومين ، والنكرة الموصوفة كسرت زمناً طويلا .

وهناك فرق آخر يترتب على ما سبق ؛ هو: أن الظرف الزمانى المبهم بمنزلة التأكيد المعنوى لزمن عامله . لأن معنى : سار الرجل ، هو : حصول سير من الرجل فى زمن فات ، فإذا قلنا : « سار الرجل زمناً » كان المعنى أيضاً : حصول سير الرجل فى زمن فات . فالظرف الزمانى لم يفد إلا التأكيد المعنوى للزمن ؛ كما قلنا . ومنه (سبحان الذى أسرى بعبده ليلا) فكلمة : « ليلا» ظرف زمان يؤكد زمن الفعل. « أسرى » ؛ لأن الإسراء لا يكون إلا ليلا .

أما الظرف المختص فيفيد التأكيد المعنوى مع الزيادة الدالة على الاختصاص . وعلى هذا يكون من الظروف الزمانية ما يؤكد عامله كما يقع تأكيد العامل بالمصدر والحال، ومنها ما يؤكده مع زيادة أخرى ؛ كالشأن فى المصدر المبين للنوع أو العدد ، – وقد سبق –

وسيجىء الكلام على الظرف المؤكد والمؤسس فى « ب » من ص ٢٥٧ .

وظرف الزمان المبهم غير الأسماء المبهمة التى سبق الكلام عليها فى ج ١ (ص ٣٠٥ « – » م ٢٥– وفى رقم ٣ من هامش ص ٣٠٦ م ٢٦) .

و بمناسبة الكلام على الظرف الزمانى المضاف تردد كتب اللغة (أن العرب لم تضف كلمة : « شهر» إلا إلى « رمضان ، والربيعين » . لكن لا مانع من إضافتها إلى الشهور الأخرى . ولا مانع كذلك من ترك الإضافة إلى : « رمضان والربيعين » وغيرهما ؛ كما نص على ذلك النحاة .

(راجع الصبان – ج ١– عند الكلام على الظرف « المبهم والمختص » .) وكذلك الهمع – ج ١ باب « الظرف » – ص ١٩٩ – حيث البيان أوسع .

حروفه الأصلية) ، مثل : قعدت مقعَدَ الضيف ، أى : زمن قعود الضيف(١).

أما أسماء المكان فلا يصلح منها للنصب على الظرفية إلا بعض أنواع :

(أ) منها : المبهم(٢) وملحقاته ؛ نحو : الجهات الستّ ، فى مثل: وقف الحارس أمامَ البيت ــ وطار العصفور فوقه ... ، فإن كان المكان مختصا لم يصح نصبه على الظرفية ، ووجب جره بالحرف : « فى » إلا فى حالتين :

الأولى : أن يكون عامل الظرف المكانى المختص هو الفعل : « دخل » أو : « سكن » أو : « نزل » فقد نصب العرب كل ظرفٍ مختص مع هذه الثلاثة ؛ نحو : دخلت الدارَ ، وسكنت البيتَ ... ، ونزلت البلدَ ... ، والأحسن فى إعراب هذه الصور وأشباهها أن يكون كل من « الدار » ، و « البيت » ، « والبلد » مفعولا به ــ لا ظرفًا ــ ويكون الفعل قبلها متعديًا(٣) إليها بنفسه مباشرة .

الثانية : أن يكون الظرف المكانى المختص هو كلمة : « الشام » وعامله هو الفعل : « ذهب » . فقد قال العرب : « ذهبت الشامَ » وتعرب هنا ظرفًا ــ ومثله الظرف المختص : « مكة » مع عامله الفعل : « توجَّه » فقد قال العرب أيضًا : توجهت مكةَ . فنُصِب ظرفًا مع هذا الفعل وحده . و « الشامَ » و « مكة» ظرفان مكانيـَّان على معنى : « إلى » .

(ب) ومنها : المقادير(٤) ، نحو : غَلْوة ــ مِيل ــ فَرْسَخ ــ

---

(١) انظر رقم ٣ من هامش ص ٢٥٤ــ (راجع أول « باب الظرف » فى جـ ١ ــ من حاشيتى الخضرى والصبان) .

(٢) المراد به : ما ليس له هيئة ولا شكل محسوس، ولا حدود تحصره بين نهايات مضبوطة ، تحدد جوانبه ؛ ومنه : الجهات الست ــ وما يشبهها فى الشيوع ــ وهى (أمام ــ خلف ــ يمين ــ شمال ــ فوق ــ تحت) والمختص : عكسه ؛ مثل : بيت ــ دار ــ غرفة ــ

وقد ألحق بالجهات الست ألفاظ سيجىء ؛ فى « أ » من ص ٢٥٧ منها : عند، ولدَى . . . و . . . وهناك تفصيل آخر فى باب الإضافة جـ ٣ م ٩٤ .

(٣) لنستريح من النصب على نزع الخافض ، ومن اعتراضات أخرى على إعرابه ظرفاً منصوباً .

(٤) ويلاحظ ما سبقت الإشارة إليه (فى رقم ٤ من هامش ص٢٤٢ ورقم ١ من هامش ص ٢٤٤) وهو أن الظروف الدالة على المقادير لا تتضمن معنى: « فى » باطراد ؛ وإنما تتضمنها أحياناً قليلة لأن ناصبها لا بد أن يكون من أفعال السير ، أو مشتقاتها ؛ فلا توجد : « فى » مع ناصب آخر.

كذلك النوع الآتى : وهو ما صيغ من مادة فعله وحوى حروفه ، فإن هذا الظرف لا يتضمن معنى =

بَرِيد(٢) . . . و . . . و . . . مثل : مشيت غَلْوة ، ثم ركبت ميلا ، ثم سرت فَرْسَخًا .

(ح) ومنها : ما صيغ . على وزن(٣) : « مَفْعَل » ، أو « مَفْعِل » للدلالة على المكان ، بشرط أن يكون الوزن جارياً على عامله ، (أى : مشتركاً معه فى مثل حروفه الأصيلة ، ومشتملا عليها)(٤) ، مثل : وقفت موقِف الخطيب ، وجلست مجلِس المتعلم — صنعت مصنَع الورق ، وبنيت مبناه ... ، فلو كان عامله من غير لفظه لوجب الجر بالحرف : « فى » ؛ نحو : جلست فى مرمى الكرة(٥) .

= « فى » باطراد لأن ناصبه من فعل أو وصف يعمل عمله ، لا بد أن يكون مشتركاً معه فى حروف صيغته فلا توجد « فى » مع غيره . ففى هذين النوعين لا تطرد « فى » ؛ إذ توجد مع بعض الأفعال المعينة ومشتقاتها دون بعض آخر لا يمكن أن يتضمنها معنوياً ؛ لأنه غير صالح للعمل فى النوعين السالفين .

هذا ، وقد اختلف النحاة فى المقادير ؛ أهى من المبهم ، أم شبيهة بالمبهم ، أم قسم قائم بذاته ، ... ولسنا فى حاجة إلى العناء ؛ فاعتبارها قسما مستقلا أنسب ، وليست من المبهم ؛ لأنها معلومة المقدار ، ولكنها مختلفة الابتداء ، والانتهاء ، والبقعة ، بحسب الاعتبار ؛ فليس لها جهة ثابتة مستقرة فيها ، فالميل قد يكون فى بلد ، وقد يكون فى غيرها ... ، يكون فى صحراء ، وقد يكون فى حضر ، وقديكون فى الشرق بالنسبة لشىء آخر ، أو فى الغرب ، وهكذا .

(٢) الغلوة : مائة باع تقريباً ، أو : هى أبعد مسافة يقطعها السهم . والميل : ألف باع ، والفرسخ : ثلاثة أميال ، والبريد : أربعة فراسخ . . .

(٣) كما سبق فى ص ٢٥٢ — ويكون اسم الزمان والمكان من الثلاثى على وزن : مَفْعَل (بفتح العين) إن كان مضارع فعله مفتوح العين ، أو مضمومها (مثل : يلعب — يقعد) أو : كان مضارعه معتل اللام ، ؛ نحو : يرى . ويكون على وزن مَفْعِل (بكسر العين) إن كان مضارع فعله مكسور العين ، مثل : يجلس ، أو : معتل الفاء فى أصلها الماضى ، مع سلامة اللام ، بشرط أن تكون الفاء واواً تحذف فى مضارعه ؛ مثل : يَعِد ، من : وَعَد .

أما من غير الثلاثى فيكون على وزن مضارعه ، مع إبدال أوله ميماً مضمومة وفتح ما قبل الآخر ؛ مثل : « مُستخرَج » ومضارعه : « يستخرج »

(وفى ج ٣ ص ٢٤٢ م ١٠٦ تفصيل الكلام عليهما وعلى أحكامها) .

(٤) وكذلك ما سبقت إليه الإشارة (فى رقم ٤ ص ٢٥٢) وهو المشتق من مصدر الفعل للدلالة على الزمان — وتحقق فيه هذا الشرط — وكان منصوباً ؛ فإنه يصلح أن يعرب ظرف زمان ؛ كالمثال : قعدت مَقعَدَ الضيف ؛ أى : زمن قعود الضيف .

(٥) وردت ألفاظ مسموعة بالنصب لا يصح القياس عليها . مثل قولهم : فلان يجلس من الباب مقعَدَ القابلة (أى : المولِّدة) كناية عن قربه من الباب . وفلان مَزْجَرَ الكلب ، ومَناطَ الثريا . كناية عن البعد فيهما .

ومن ثَمّ كان هذا النوع غير متضمن معنى « فى » باطراد ، ومستثنى من التضمن[1] المطرد .

وهذا القسم يكون مختصاً كالأمثلة السالفة ، ومبهماً ؛ نحو : وقفت موقفاً — جلست مجلساً[2] .

ومما يلاحظ أن هذه الصيغة : (مَفْعَل — مَفْعِل) صالحة للزمان والمكان ويكون التمييز بينهما بالقرائن ؛ كأن يقال : متى حضرت ؟ فيجاب : حضرت محضَر القطار ؛ أى : زمن حضور القطار ؛ لأن « متى » للاستفهام عن الزمن . بخلاف : أين حضرت ؟ فيجاب : حضَرت محضَر المجتمعين حول الخطيب ، أى : مكان حضور المجتمعين ... ؛ لأن « أين » أداة استفهام عن المكان .

٥ — أنه يجوز تعدد الظروف المنصوبة على الظرفية لعامل واحد بغير إتباع[3] ، بشرط اختلافها فى جنسها : (أى : اختلافها زماناً ومكانا) ؛ مثل : استرح هنا ساعة — أقم عند نا يوماً . أما إذا اتفقت فى جنسها فلا تتعدد إلا فى صورتين ؛ إحداهما : الإتباع ؛ بجعل الظرف الثانى بدلا[4] من الأول ، نحو : أقابلك يوم

---

(١) كما سبق فى رقم ٤ من هامش ص ٢٤٢ وفى رقم ٣ من هامش ص ٢٥٣ .

هذا والظروف المكانية الثلاثة : (المبهم — المقدار — ما صيغ من الفعل) هى التى أشار إليها ابن مالك فيما سبق — رقم ٣ من هامش ص ٢٤٨ — بقوله :

. . . . وَمَا يَقْبَلُهُ المَكَانُ إلَّا مُبْهَما

(٢) وإلى هذا أشار ابن مالك (وهو يسرد الأشياء التى تصلح للنصب على الظرفية المكانية ؛ ومنها ما صيغ من الفعل كرمى من رمى ،) بقوله :

وشَرْطُ كَوْنِ ذا مَقِيساً أن يَقَعْ ظَرْفاً لِمَا فى أَصْلِهِ مَعْهُ اجْتَمعْ

(٣) أى : بغير أن يكون واحد منها تابعاً للآخر ، (نعتاً له ، أو عطفاً ، أو توكيداً ، أو بدلا) .

(٤) ولا يبدل الأكثر من الأقل — على الصحيح — ففى نحو : كتبت الرسالة يوم الخميس سنة كذا ... يعرب الظرف الثانى (سنة) حالا من الأول ، وليس بدلا (راجع أول الباب السادس من المغنى) .

وهذا رأى البصريين . لكن جاء فى « الهمع » ، ما يرده بقوة حيث قال — فى ج٢ ص١٢٧ باب البدل ما نصه : (المختار — خلافاً للجمهور — إثبات بدل الكل من البعض ، لو روده فى الفصيح ...) اهـ وسرد أمثلة من القرآن والشعر تؤيد رأيه . وقد ذكرناها فى باب البدل — ج ٣ م ١٢٣ .

الجمعة ظهراً . فكلمة « ظهراً » بدل بعض من كلمة : يوم[1] .

والأخرى ، أن يكون العامل اسم تفضيل ؛ نحو : المريض اليوم أحسنُ منه أمسِ. (فاليوم وأمس ؛ ظرفان عاملها أفعل التفضيل وهو : أحسن) ، وقد تقدم عليه واحد ، وتأخر واحد . . .

٦ ــ أنه يجوز عطف الزمان على المكان وعكسه ؛ مسايرة للرأى القائل بذلك، توسعاً وتيسيراً ؛ نحو : أعطيت السائل أمامك ويومَ العيد ــ قرأت الكتاب هنا ويومَ السبت الماضى[2] . . .

٧ ــ إذا وقع الظرف خبراً فإنّه يستحق أحكاماً خاصة يستقل بها ، وقد سبق تسجيلها فى مكانها الأنسب . وهو باب : « المبتدأ والخبر »[3] ، ومن تلك الأحكام أن يكون فى مواضع معينة باقياً على حالته من النصب ، وفى مواضع أخرى يكون مرفوعاً أو مجروراً ولا يسمى فى هاتين الحالتين ظرفاً . . . إلى غير هذا من الأحكام الهامة المدونة فى الموضع المشار إليه .

---

(١) ملاحظة : فى ضوء ما سبق نفهم ما جاء فى حاشية الخضرى ، ج ٢ ، أول باب : «البدل» ونصه : « (... بدل كلّ من بعض كلقيته غُدوةً يومَ الجمعة ، بنصب : « يوم » ، إذ لا يصح جعله ظرفاً ثانياً ؛ لأنّ ظرف الزمان لا يتعدد بلا عطف .) » اهـ

هذا ، وإن تعدد بعطف فإن ما بعد العاطف لا يسمى ظرفاً ، وإنما يسمى : «معطوفاً» .

(٢) لهذا الحكم تفصيل فى المكان الأنسب (ج ٣ آخر باب : « العطف» م ١٢٢) .

(٣) ج ١ م ٣٥ ص ٤٧٥ .

. . . .

. . . .

زيادة وتفصيل :

(ا) عرفنا[1] « المبهم » من ظروف المكان ، وأنه يشمل أنواعًا منها : « الجهات الست » . وقد ألحقوا بهذه الجهات ألفاظًا أخرى ، منها : (عند — لدَى — وسْط — بين — إزاء — حِذاء ..). واختلفوا فى مثل[2] : (داخل — خارج — ظاهر — باطن — جوف الدار — جانب ، وما بمعناه (مثل : جهة — وجه — كَنَف) فى مثل : قابلته داخل المدينة أو خارجها ، أو ظاهرها . . . ؛ فكثير من النحاة يمنع نصب هذه الكلمات على الظرفية المكانية ؛ لعدم إبهامها ، ويوجب جرّها بالحرف : « فى » . وفريق يجيز ، ويرى أنّ هذا هو الأوجه[3] ، لما فيه من تيسير ، لأن تلك الكلمات الدالة علىّ المكان لا تخلو من إبهام ، فهى شبيهة بالمبهم ، وملحقة به .

وكان الجدير بكل فريق أن يستند فى تأييد رأيه على موقفه من كثرة المسموع المأثور ، ويعتمد عليه وحده فى الاستدلال ، واستنباط الحكم ، فمن نصره السماع الكثير فرأيه هو الأقوى دون غيره . ولكنهم لم يفعلوا . ومن ثَمّ يكون الرأى المجيز أولى بالاتباع ، وإن كانت المبالغة فى الدقة والحرص على سلامة الأسلوب وسموّه تقتضى البعد عن الخلاف باستعمال الحرف « فى » ؛ لاتفاق الفريقين على صحة مجيئه ؛ فيجرى التعبير اللغوى على سنن موحد .

(ب) من أنواع الظرف ما يكون مؤسِّسًا ؛ وما يكون مؤكِّدًا ، فالمؤسِّس هو الذى يفيد زمانًا أو مكانًا جديدًا لا يفهم من عامله ؛ نحو : صفا الجو اليوم ، فقَضَيْتُه حول المياه المتدفقة ، وبين الأزاهر والرياحين . فكل واحد من الظروف : (اليوم — حول — بين — . . .) يسمى : «ظرفًا مؤسِّسًا ، أو تأسيسيًا» ؛ لأنه أسَّس — أى : أنشأ — معنًى جديدًا لا يُفهَم من الجملة بغير وجود هذا الظرف.

---

(١) فى ص ٢٥٣ .

(٢) من كل ما لا يدل على حقيقته بنفسه ، وإنما تعرف حقيقته بما تضاف إليه ؛ مثل : مكان — ناحية — أمام — وراء — جهة . . . ، فيقال مثلا : مكان علىّ — ناحية محمود . . .

(٣) راجع حاشية الخضرى ، باب : « الظرف » — ج ١ — ففيها تلخيص الرأيين ، وبيان الأوجه منهما ، وأنه المفهوم من كلام صاحب « الهمع » فى هذا الباب .

والمؤكِّد : هو الذى لا يأتى بزمن جديد ، ولا مكان جديد ، وإنما يؤكد زمنًا أو مكانًا مفهومًا من عامله . ومن الأمثلة قوله تعالى : (سبحان الذى أسْرَى بعبده ليلاً . . .) ، فالظرف : « ليلا » ، لا جديد معه إلا التوكيد لزمن الإسراء ؛ لأن الإسراء لا يكون إلاّ ليلاً . ومثل : صعِد الخطيب فوق المنبر ؛ فالظرف : « فوق » لم يأت بجديد إلا توكيد معنى عامله الدال على الصعود ، أى : الارتفاع والفوقية .

لما سبق كان الظرف فى مثل قول القائل : سرت حينًا ومدة لم يزد زمنًا جديداً غير الزمن الذى دلّ عليه الفعل[1] . . .

---

(١) انظر رقم ٢ من هامش ص ٢٥٢ .

المسألة ٧٩ :

الظرف المتصرف وغير المتصرف، وأقسام كلّ

الظرف بنوعيه قد يكون متصرفًا ، وقد يكون غير متصرف .

(ا) فالمتصرف هو الذى لا يلازم النصب على الظرفية ، وإنما يتركها إلى كل حالات الإعراب الأخرى التى لا يكون فيها ظرفًا ؛ كأن يقع مبتدأ ، أو خبراً ، أو فاعلا ، أو مفعولا به ، أو مجروراً بالحرف : « فى » المذكور قبله — أو بغيره — . . . أو . . .

فمثال الزمان المتصرف كلمة : « يوم » فى العبارات التالية : يومُكم مبارك ، ونهارُكم سعيد . إن يومَكم مبارك ، وإن نهارَكم سعيد . جاء اليومُ المبارك . . . إنّا نرقب مجىء اليومِ المبارك — فى يومِ العيد يتزاور الأهل والأصدقاء . . و . . .

ومثال المكان المتصرف : يمينُك أوسع من شِمالك — العاقل لا ينظر إلى الخلف إلا للعبرة ؛ وإنما وجهته الأمامُ . ومثل : الفرسخُ ثلاثةُ أميالٍ ، ونعرف أن الميلَ ألفُ باع [1].

وقد سبق [2] أن الظرف بنوعيه إذا ترك النصب على الظرفية إلى حالة أخرى غير النصب على الظرفية — ولو إلى الجر « بفى » أو بغيرها — فإنه لا يسمى ظرفًا ، ولا يعرب ظرفًا ، ولو دل على زمان أو مكان [3] . . .

---

(١) وفى الظرف المتصرف يقول ابن مالك :

وما يُرى ظَرْفاً وغيرَ ظَرْفِ فذاكَ ذُو تَصَرُّفٍ فى العُرْفِ

أى : فى عرف النحاة واصطلاحهم .

(٢) فى ص ٢٤٤ .

(٣) من أمثلة هذا كلمة : « اليوم » و « عام » فى قول الشاعر :

يطول اليومُ لا ألقاك فيه وعامٌ نلتقى فيه قصير

ومثل كلمة : « غد » فى قول الشاعر :

لا مرحباً بغدٍ ، ولا أهلا به إن كان تفريق الأَحبة فى غدِ

حكم الظرف المتصرف :

١ – إما معرب منصرف؛ مثل : يوم – شهر – يمين – مكان[١] .

٢ – وإما معرب غير منصرف مثل : غُدْوة[٢] ، وبُكْرة[٣]؛ وضَحوة ؛ بشرط أن تكون كل واحدة «علَم جنس»[٤] على وقتها المعين المعروف؛ سواء أكان هذا الوقت مقصوداً ومحدداً من يوم خاص بعينه ، أم غير مقصود ولا محدد من يوم معين . فهذه الثلاثة – وأشباهها – متصرفة ؛ تستعمل ظرفًا وغير ظرف ، وفى الحالتين تمنع من الصرف . وسبب منعها من الصرف : «العلمية الجنسية والتأنيث اللفظى». فإن فقدت العلمية لم تُمنع من الصرف؛ وذلك لعدم التعيين (لأنها فقدت تعيين الزمن وتحديده ؛ وصارت دالة على مجرد الوقت المحض الخالى من كل أنواع التخصيص إلا بقرينة أخرى للتعيين) ؛ مثل : غُدوةٌ وقتُ نشاط ، يسرنى السفر غدوةً والقدوم فى ضحوةٍ ، بشرط أن يراد بهما مطلق زمن بغير تعيينه . ومن هذا قوله تعالى فى أهل الجنة : (ولهم رزقُهم فيها بُكْرةً وعَشيًّا)[٥] .

---

(١) انظر ما يختص بهذه الكلمة فى ص ٢٦٥ ،

(٢) الوقت من طلوع الفجر إلى شروق الشمس . وفى ص ٥٥٣ كلام يختص بهذه الكلمة .

(٣) الوقت من طلوع الشمس إلى الضحوة ، أى : الضحا ، وهو وقت ارتفاع الشمس فى الأفق.

(٤) سبق إيضاحه فى مكانه المناسب (جـ ١ ص ٢٦١ م ٢٢ و ٢٦٦ م ٢٣) .

(٥) لزيادة الإيضاح نسوق ما قاله الصبان فى هذا الموضع من الجزء الثانى آخر باب الظرف. قال : عن «غدوة وبكرة» – ومثلهما : ضحوة – ما نصه :

«إنهما علمان جنسيان ؛ بمعنى أن الواضع وضعهما علمين جنسيين لهذين الوقتين ؛ أعم من أن يكونا من يوم بعينه ، أوْلا . وهذا معنى قولهم : قصد بهما التعيين أو لم يقصد ، كما وضع لفظ : "أسامة" علماً للحقيقة الأسدية ، أعم من أن يقصد به واحد بعينه أوْلا . فالتعيين المنفى قصده هو التعيين الشخصى ، لا النوعى ؛ إذ هو لا بد منه . فلا اعتراض " بأن عدم قصد التعيين يصيرهما نكرتين منصرفتين" . ويؤيد ما ذكرناه قول الدماميني : " كما يقال عند قصد التعميم : أسامةُ شر السباع ، وعند التعيين هذا أسامةُ فاحذره – يقال عند قصد التعميم غدوةُ أو بكرةُ وقت نشاط ، وعند قصد التعيين لأسيرنّ الليلة إلى غدوةَ أو بكرةَ". قال: " وقد يخلوان من العلمية فينصرفان ، ومنه قوله تعالى: (ولهم رزقهم فيها بُكرةً وَعشياً)»، وحكى الخليل: جئتك اليوم غُدوةً ، وجئتنى أمس بكرة . والتعيين فى هذا لا يقتضى العلمية حتى يمنع الصرف ؛ لأن التعيين أعم من العلمية ، فلا يلزم من استعمالهما فى يوم معين أن يكونا علمين ؛ لجواز أن يشار بهما إلى معين مع بقائهما على كونهما من أسماء الأجناس النكرات بحسب الوضع ، كما تقول : رأيت رجلا وأنت تريد شخصاً معيناً ، فيحمل على ما أردته من المعين، ولا يكون علماً " ا هـ . ما نقله الصبان .

ثم انظر الكلام عليهما فى جـ ١ ص ١١٠ م ٢٢ .

٣ – وإما مبنى . والمبنى قد يكون مبنيًّا على السكون ، مثل : « إذْ » الواقعة « مضافًا إليه » والمضاف زمان ، نحو : لاح النصر ساعة إذْ أخلص المجاهدون – كان النصر يوم إذْ جاهد المخلصون . أو مبنيًّا على الكسر ، مثل الظرف : « أمسِ » عند الحجازيين ؛ فى نحو : اعتدل الجوُّ أمسِ .

* * *

(ب) أما غير المتصرف(1) : فنه الذى لايستعمل إلا ظرفًا ، ومنه ما يستعمل ظرفًا ، وقد يترك الظرفية – ولا يسمى ظرفًا – إلى شبهها ، وهو الجر بالحرف : « مِن » – غالبًا(2) – فمثال الذى لايستعمل إلا ظرفًا : « قطُّ »(3) ، و « عوضُ »(4) و « بَدَل » ؛ بمعنى : مكان (مثل : خذ هذا بدلَ ذاك) ، و « مكان » بمعنى : « بدل » . (أما « مكان » بمعناه الأصلى فظرف متصرف)

« وسَحَر »(5) ؛ إذا أريد به سحرُ يوم معين محدد ؛ نحو : أزورك سحرَ يوم السبت المقبل ؛ وإلا فهو ظرف متصرف ؛ نحو : تمتعت بسَحَرٍ منعش ؛ فهل يساعفنى سحرٌ مثله ؟ .

ومثال ما يلازم النصب على الظرفية و وقد يتركها إلى شبهها : (عند ، ولدُن

---

(١) ستجىء له أمثلة أخرى فى « الزيادة والتفصيل » ، ص ٢٦٦ وما بعدها .

(٢) قلنا : « غالبًا » لأن الظرف : « أين » قد يخرج عن النصب على الظرفية إلى الجر بالحرف : « من » أو : « إلى » . وكذلك الظرفان : « ثَمَّ » و « هنا » – بلغاتهما المختلفة – وهما فى الوقت نفسه من أسماء الإشارة ؛ فيخرجان إلى الجر بأحد الحرفين : « من » أو « إلى » (راجع الصبان جـ ١ باب اسم الإشارة عند الكلام على : ثَمَّ – وسبق لهذا بيان فى جـ ١ باب اسم الإشارة م ٢٥) .

وكذلك الظرف : « متى » قد يخرج إلى الجر بالحرف : « إلى » أو : حتى .

(٣ ، ٤) سبق الكلام عليهما فى هذا الجزء ص ١١٦ م ٦٨ وملخصه : أن « قط» ظرف زمان لاستغراق الماضى ، ولا يستعمل – فى الغالب – إلا بعد نفى أو شبهه . والأفصح فى ضبطه : فتح القاف وضم الطاء مع تشديدها ، وفيها لغات أخرى – وهو ظرف مبنى على الضم ، مثل : ما خدعت أحدًاقطُّ (« وقط » غير : « فقط » التى سبق الكلام عليها فى رقم ٢ من هامش ص ١١٦ – وقلنا هناك إن إيضاحها ، وبيان حكمها فى جـ ٢ م ٣٠ ص ٣٨٢ – عند بيت ابن مالك فى المعرف « بأل » : (« أل » حرف تعريف . . . . ») وأنها بمعنى : « حسب » والفاء زائدة لتزيين اللفظ) . . .

وعوض : ظرف لاستغراق الزمان المستقبل ، – غالبًا – ولا يكاد يستعمل إلا بعد نفى أو شبهه . وهو مبنى على الضم ، أو الفتح ، أو الكسر ، إن لم يضف . فإن أضيف أعرب ؛ نحو : لن أخادع عوض العائضين .

(٥) الثلث الأخير من الليل .

وقبل ، وبعد، وحَوْل(١)، و . . .) ، مثل: مكثت عندك ساعة ، ثم خرجت من عندك إلى بيتى — سأقصد الحدائق لَدُنْ الصبحِ حتى الضحا ، ثم أعود من لَدُنْها — حضرت قبل الميعاد ، ولم أحضر بعده . أو : حضرت من قبل الميعاد ، ولم أحضُر من بعده(٢) .

حُكم الظرف غير المتصرف :

١ — إما معربٌ ممنوع من الصرف ؛ مثل : عَتَمَة(٣) — عشية(٤) سَحَر(٥) — بشرط أن يقصد بكل واحدة التعيين الدال على وقت خاص، فتكون علمَ جنس عليه ؛ لدلالتها على زمن معين محدد دون غيره من الأزمان المبهمة الخالية من التعيين ، نحو : استيقظت : ليلة الخميس سحَرَ — حضرت يوم الجمعة عشيَّةَ — سهرت يوم السبت عتَمَةَ .

فإن فقدت هذه العلمية صارت نكرة لا تدل على وقت مخصص من يوم بذاته ، وخرجت من نوع الظرف غير المتصرف ودخلت فى نوع المتصرف المنصرف ؛ فتصير مبتدأ ، وخبراً ، وفاعلا ، و . . . وغير ذلك ، مع التنوين فى كل حالة ؛ نحو سحرٌ خير من عشيَّة ، وربَّ عتمة خير من سحرٍ(٥).

(١) من ظروف المكان غير المتصرفة : «حَوْل» بلغاته المختلفة التى منها : حولَ . . ، وحَوَالَ . . ، وحَوالَىْ . . وحوْلَىْ ، وأحوال . . . وأحوالَىْ . . . مع إضافته فى كل الصور . ومعناه الجهات المحيطة بالمضاف إليه — راجع الصبان واللسان — ولهذا إشارة وبيان ، فى ص ٢٧٢ —

(٢) لهذه الظروف وملازمتها النصب على الظرفية أحكام تفصيلية موضع الكلام عليها باب : «الإضافة» ج ٣ ص ١١٤ وما بعدها . وفى هذا يقول ابن مالك :

وغيرُ ذى التَّصرُّفِ : الَّذِى لَزِمْ ظَرْفِيَّةً ، أَو شِبْهَهَا — مِن الْكَلِمْ

يريد : أن الظرف غير المتصرف من الكلمات ، هو : الذى لزم الظرفية وحدها ، أو : لزم الظرفية وقد يتركها إلى شبهها أحياناً . وفى البيت قصور فى صياغته ؛ لقوله : وغير صاحب التصرف . بدل قوله : غير المتصرف . وكالحذف فى الشطر الأخير حيث الواجب : ظرفية فقط، أو : ظرفية وشبهها.

(٣) الثلث الأول من الليل . (وهى ممنوعة من الصرف ، على رأى راجح) .

(٤) آخر النهار .

(٥ و ٥) فتمنع كلمة : «سحر» للعلمية والعدل عن السَّحَر؛ لأنها تدل على معين كما تدل عليه الكلمة المقرونة بأل التى للتعريف ؛ فكان حقها التصدير بكلمة «أل» التى للتعريف ، ولكن العرب عدلوا عن هذا ؛ فاجتمع فى الكلمة العلمية والعدل ، وبسبب اجتماعهما تحقق ما يوجب منع الصرف كما يقول النحاة — .

٢ – وإما معرب مصروف مثل : « بَدَل » و « مكان » السالفين[١].

٣ – وإما مبنى على السكون أو غيره فى مثل: لَدُنْ ، ومتَى[٢]، ومُذْ ، ومُنذُ[٣] وقَطُّ ، . . . وغيرها (مما سيجىء[٤])

٤ – جميع الظروف غير المتصرفة لا يصح التصريح قبلها بالحرف : « فى » بخلاف المتصرفة ، وإذا ظهرت « فى » قبل الظرف – مطلقاً – فإنه يصير اسمًا محضًا مجروراً بها ، ولا يصح تسميته ظرف زمان أو ظرف[٥]مكان .

ما ينوب عن الظرف :

(ا) يكثر حذف الظرف الزمانىّ المضاف إلى مصدر ، وإقامة المصدر مقامه[٦]. فيُنصَب مثله باعتباره نائبًا عنه، وذلك بشرط أن يُعَيِّن المصدرُ الوقت ويوضحه ، أو يبين مقداره ، وإن لم يعينه ؛ فمثال الأول : أخرج من البيت شروقَ الشمس ، وأعود إليه غروبَها – أزوركم فى العام الآتى قدومَ الراجعين من الحج . (تريد : أخرج من البيت وقت طلوع الشمس ، وأعود إليه وقت غروبها – ووقت قدوم الراجعين) . فحذف الظرف الزمانى : « وقت » . وقام مقامه المصدر ، وهو : (شروق – غروب – قدوم) ، فأعرِب ظرفًا بالنيابة .

= وتمنع كلمتا : « عتمة وعشية » للعلمية والتأنيث اللفظى. (وقد يوضح العلمية هنا ماسبق فى رقم ٥ من هامش ص ٢٦٠) ويشترط لمنع الثلاثة من الصرف الخلو من « أل » ومن الإضافة فإن نكرت نونت وتصرفت ؛ كقوله تعالى : (نجيناهم بسحرٍ) وكذلك مع أل أو الإضافة ؛ نحو : سافر الرجل يوم الجمعة السحرُ منه ، أو فى سحرِه . (ولهذا الكلام صلة بما سيجىء عنها فى ص ٥٥٣) وما بعدها .

(١) فى ص ٢٦١ .

(٢) (له إشارة فى رقم ٢ من هامش ص ٢٦١) وهو ظرف غيْر متصرف ، مبنى على السكون المقدر دائماً . ويسأل به عن الزمان وقد يكون مع ظرفيته هذه اسم شرط جازم طبقا لما سيجىء فى ج ٤ باب الجوازم التى تجزم فعلين .

(٣) لا يكون « مذ ومنذ » غير متصرفين إلا على الرأى الذى يمنع وقوعهما مبتدأ ، أو شيئاً آخر غير الظرفية (كما يجىء فى رقم ٣ هامش ص ٢٧٠) .

(٤) فى الزيادة والتفصيل ، ص ٢٦٨ .

(٥) كما سبق فى ص ٢٥٩ و ١ من ص ٢٤٤ .

(٦) والمصدر قد يقع – أحياناً – ظرفاً دون تقدير مضاف ؛ مثل : أحقاً أنك مكافح ، أى : أفى حق . . . ، (وسيجىء فى هـ من ص ٢٧٣) . . .

ومثال الثانى : أمكث عندك كتابةَ صفحة ؛ (أىْ : مدةَ كتابة صفحة) ، وأنتظرك لُبسَ الثياب ، (أىْ : مدة لبسها) ، وأغيب غمضةَ عين ، (أىْ : مدة غمضها) ، فى هذه الصور – ونحوها – بيان للمقدار الزمنىّ الذى يدل عليه المصدر فى كل صورة ، دون أن يعيّن ذلك الوقت . ويحدده : (أهو الصبح ، أم الظهر ، أم الغروب ، أم غيرهما . . . ؟) .

وقد يحذف الظرف وينوب عنه مصدر مضاف إلى اسم عين[1] ثم يحذف هذا المصدر المضاف أيضًا ، ويحل محله اسم العين . باعتباره نائبًا عن النائب عن الظرف الزمانى . ويعرب ظرفًا بالإنابة . نحو : لا أكلم السفيهَ النَّيِّرَيْن – أى : مدة طلوع النَّيِّرين ؛ (وهما : الشمس والقمر) : فحذف الظرف الزمانى ؛ وهو « مدة » ، وقام مقامه المصدر المضاف : « طلوع » ، ثم حذف المصدر المضاف وحل محله المضاف إليه ؛ وهو : كلمة : « النيرين » . وتعرب ظرفًا بالإنابة – كما قلنا – ومن أمثلتهم : لا أجالس مُلحداً الفَرْقدَيْنِ[2] ، ولا أماشيه القارِظَيْنِ[3] يريدون : مدة ظهور الفَرقَدَيْن ، ومدة غياب القارظين .

هذا ، والإنابة فى كل ما سبق قياسية إذا تحقق ما شرحناه .

(ب) أما نيابة المصدر عن ظرف المكان فقليلة حتى قصروها على المسموع دون غيره – مثل كلمة : قُرْب – ؛ نحو : جلست قرب المِدفأة ، أى : مكان قرب المدفأة . فكلمة : « قرْب » مصدر بالنيابة .

(حـ) وهناك أشياء أخرى غير المصدر تصلح للإنابة – قياساً – عن الظرف بنوعيه بعد حذفه ، وتعرب ظرفًا بالنيابة .

منها : صفته ؛ نحو : صبرت طويلا من الدهر – جلست شرقىَّ المنزل ؛ أى : صبرت زمنًا طويلا . . . – جلست مجلسًا شرقىَّ المنزل . أو جلست مكانًا شرقىَّ المنزل .

---

(١) أى : اسم ذات ، أى : شىء حسى مجسم .

(٢) اسم نجمين .

(٣) رجلان خرجا يجمعان القَرَظ (وهو : ثمر شجر السنط ، ويستخدم فى الدباغة) فلم يرجعا .

ومنها : عدده ؛ بشرط أن يوجد ما يدل على أنه عدده : كالإضافة إلى زمان ، أو مكان ؛ نحو : مشيت خمسَ ساعات قطعت فيها ثلاثة فراسخَ .

ومنها : كل أو بعض، وغيرهما مما يدل على الكلية والجزئية ، بشرط الإضافة إلى زمان أو مكان[1]؛ نحو : نمت كلَّ الليل . وقول الشاعر :

أكلَّ الدهرِ حِلٌّ وارتحالٌ أمَا يُبْقِى علىَّ ، وما يَقِينِى ؟

ومثل : استمر الحفل بعضَ الليل . . . مشت القافلة كلَّ الأميال — أو بعضَ الأميال[2]. . .

(١) كما سيجيء فى باب الإضافة جـ ٣ ص ٥٨ م ٩٤ .

(٢) وفيما سبق يقول ابن مالك :

وقدْ ينوبُ عن مكان مصدرُ وذاك فى ظرف الزمان يكثرُ

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

(ا) الظروف من حيث التصرف وعدمه ، ودرجته ، أربعة أقسام :

قسم يمتنع تَصرفه أصلا ؛ مثل : « قَطّ » ، « عَوْض » — وقد سبقا — ومثل : « بَيْن » إذا اتصلت بها « الألف » أو « ما » فصارت : « بينا أو بينما » ، فإنها عندئذ تلازم الظرفية تماماً —كالتى فى ص ٢٧٧ ، و ٢٧٨ أيضًا — .

ويلحق بهذا القسم : « عند ، وفوق ، وتحت »[1] وأشباهها مما لا يخرج عن الظرفية إلا إلى الجر بالحرف : « من » — غالبًا[2] — .

وقسم ثان : يتصرف كثيراً ، كيوم ، شهر ، يمين[3]، شِمال ، ذات اليمين ذات الشِمال[4].

وثالث : متوسط فى تصرفه ؛ وهو : أسماء الجهات (إلا ما سبق حكمه فى القسمين السالفين ؛ من مثل: فوق ، وتحت ، ويمين ، وشمال ، وذات اليمين ، وذات الشمال . . .) .

ومن هذا القسم المتوسط : « بين » التى لم يتصل بآخرها : « الألف » أو « ما » فإن اتصلت بها : « الألف » أو : « ما » وصارت : (بينا — بينما) . . . فهى ممنوعة التصرف[5]، كما أسلفنا .

---

(١) هناك رأى يقول : « فوق ، وتحت » — يتصرفان نادراً . ولا داعى للأخذ به — وسيجىء فى ص ٢٨٣ الكلام على حالات بنائهما وإعرابهما —

(٢ انظر رقم ٢ من هامش ص ٢٦١ .

(٣) كل من الظرفين : « يمين » و « شمال » قد يكون معرباً — كما فى ص ٢٥٩ — ، وقد يكون مبنياً . بالتفصيل الذى فى رقم ٥ من ص ٢٨٣) أما تفصيل الكلام على معناهما وإضافتهما ففى ج ٣ ص ٣٦ م ٩٣ .

(٤) بشرط إضافة : « ذات » إلى : « اليمين » أو : « الشمال » .

(كما سيأتى فى ص٢٧٢ من هذا الجزء، وفى ج ٣ ص ٣٦ م ٩٣ ، هذا ، إلى أن لكلمة : « ذو » و « ذات » أحكاماً أخرى فى ج ١ ص ٧٠ م ٨ ، باب : « الأسماء الستة » ، ص ٢٥٤ م ٢٦ باب : « الموصول ») .

(٥) وفى الحالتين يجب تصديرها وإضافتها للجملة ؛ طبقاً للبيان التفصيلى ؛ الآتى فى ص ٢٨٧ .

. . . .
. . . .

ورابع : تصرفه نادر فى السماع ، لا يقاس عليه ، مثل : الآن ، وحيث ، ودون ، التى ليست بمعنى رديء ـ وسْط ؛ بسكون السين فى الغالب . أما بفتحها فاسم متصرف فى الغالب أيضًا . وفى غير الغالب يجوز فى كليهما التسكين والفتح ، والأفضل اتباع الغالب ؛ ليقع التفاهم بغير تردد . وقد وضعوا علامة للتمييز المعنوى بين الكلمتين ؛ فقالوا : إن أمكن وضع كلمة : « بين » مكان : « وسط » واستقام المعنى فهى ظرف ؛ نحو : جلست وسْط القوم ، أى : بينهم . وفى هذه الحالة يحسن تسكين السين ؛ مراعاة للغالب . وإن لم تصلح كانت اسمًا ، نحو : احمرّ وسط وجهه . وفى هذه الصورة يحسن تحريك السين بالفتح ، مراعاة للغالب .

(ب) إذا كان الظرف منصوب اللفظ أو المحل على الظرفية ، وجب ـ عند الأكثرين ـ أن يكون متعلقًا بالعامل الذى عمل فيه النصب[1] ، وهذا العامل يكون ـ فى الغالب ـ فعلا[2] ، أو مصدراً ، أو شيئًا يعمل عمل الفعل[3] كالوصف ؛ نحو : سافرت يوم الجمعة فوق درّاجة بخارية . أو : أنا مسافر يوم الجمعة فوق درّاجة بخارية . . . فالظرفان « يوم » و « فوق » متعلقان بعاملهما « سافر » أو : « مسافر » . . . و . . . ومعنى أنهما متعلقان به : مرتبطان ومستمسكان به ، كأنهما جزءان منه لا يظهر معناهما إلا بالتعلق به . فاستمساكهما بالعامل كاستمساك الجزء بأصله ، ثم هما فى الوقت نفسه يكملان معناه .

بيان هذا : أن العامل يؤدى معناه فى جملته ، ولكن هذا المعنى لا يتم ولا يكمل إلا بالظرف الذى هو جزء متمم ومكمل له ؛ فى مثل : جلس المريض . . . قد نُحسّ فى المعنى نقصًا يتمثل فى الأسئلة التى تدور فى النفس عند سماع هذه

---

(١) سبق (فى رقم ٤ من هامش ص ٢٤٥ ثم فى ص ٢٤٩ م ٧٨) كلام هام يتصل بهذا الموضوع ، ويتممه ؛ من ناحية التعلق بحروف المعانى ، والحكمة فى وجوب التعلق . وسيجىء فى ص ٤٤٥ ، رقم ٣ من هامشها ، باب حروف الجر ، عند الكلام على (شبه الجملة م ٨٩) ـ ما يزيده توفية واكتمالا .

(٢) والرأى الشائع القوى أن شبه الجملة بنوعيه (وهما الظرف ، وحرف الجر الأصلى مع مجروره) لا يجوز أن يتقدم على عامله الفعل المؤكد بالنون ـ طبقاً للبيان الذى سبق فى رقم ٣ من هامش ص ١٠١ .

(٣) وقد يكون تعلقهما بعامل معنوى ، ـ إذا لم يوجد عامل آخر يصح التعلق به ـ وهذا العامل المعنوى هو : الإسناد (أى : النسبة) على الوجه المشروح فى هامش ص ٣٥٧ ورقم ٢ من ص ٤٤١ أما تعلقه بأحرف المعانى فقد سبق بيانه فى رقم ٤ من هامش ص ٢٤٥ م ٧٨ .

. . . .

. . . .

الألفاظ ؛ ومن الأسئلة : أين جلس؟ أكان فوق السرير، أم أمامه، أم وراء النافذة، . . . أيمين الداخل . . . أم شمال الخارج . . . ؟ متى جلس ؟ أصباحًا، أم ظهراً، أم مساء . . . ؟ وهكذا . . . فإذا جاء الظرف الزمانى أو المكانى فقد أقبل ومعه جزء من الفائدة ينضم إلى الفائدة المتحققة من العامل ؛ فيزداد المعنى العام اكتمالا بقدر الزيادة التى جلبها معه ؛ فمجيئه إنما هو لسبب معين، ولتحقيق غاية مقصودة دعت إلى استحضاره، هى عرض معناه، مع تكملة معنى عامله . فلهذا وجب أن يتعلق به .

والاهتداء إلى هذا العامل قد يحتاج فى كثير من الأحيان إلى فطنة ويقظة، ولا سيما إذا تعددت فى الجملة الواحدة الأفعال أو ما يعمل عملها ؛ حيث يتطلب استخلاص العامل الحقيقى من بينها أناة وتفهمًا ؛ خذ مثلا لذلك : (أسرعت الطائرة التى تخيرتها بين السحب) ... فقد يتسرع من لا دراية له فيجعل الظرف «بين» متعلقًا بالفعل القريب منه، وهو الفعل : «تخير» فيفسد المعنى ؛ إذ يصير الكلام : تخيرت الطيارة بين السحب، إنما الصحيح : أسرعتْ بين السحب، وهذا يقتضى أن يكون الظرف متعلقًا بالفعل «أسرع»، فيزداد معناه، ويكمل بعض نقصه، كما لو قلنا : تخيرت الطيارة فأسرعتْ بين السحب .

مثال آخر : (قاس الطبيب حرارة المريض، وكتبها تحت لسانه)، فلا يصح أن يكون الظرف «تحت» متعلقًا بالفعل «كتب»، لئلا يؤدى التعلق إلى أن الكتابة كانت تحت اللسان ؛ وهذا معنى فاسد لا يقع . أما إذا تعلق الظرف «تحت» بالفعل : «قاس» فإن المعنى يستقيم، وتزداد به الفائدة، أى : قاس الطبيب حرارة المريض تحت لسانه . فالقياس تحت اللسان . وهكذا يجب الالتفات لسلامة المعنى وحدها دون اعتبار لقرب العامل أو بعده من الظرف[1] . . .

---

(١) ومن الأمثلة أيضاً الشطر الثانى قول الشاعر يخاطب الإمام عليًّا رضى الله عنه :

يُخَبرنا الناس عن فضلكمْ وفضلكمُ اليوم فوق الخبرْ

حيث يتعين تعليق الظرفين (اليوم – فوق) بالخبر المحذوف، طبقاً لأقوى الآراء .

. . . .
. . . .

(حـ) الزمان أربعة أقسام[1]:

أولها: المعيَّن[2] المعدود[3] معًا، مثل: رمضان — المحرَّم (من غير أن يذكر قبلهما كلمة: شهر) — الصيف — الشتاء. وهذا القسم يصلح جوابًا لأداتي الاستفهام: «كم — ومتى»، نحو: كم شهراً صمت؟ متى رجعت من سفرك؟ والجواب: صمت رمضان — رجعت الصيفَ...

ثانيًا: غير المعيَّن وغير المعدود؛ فلا يصلح جوابًا لواحد منهما؛ مثل: حين — وقت.

ثالثها: المعيَّن غير المعدود؛ فيقع جوابًا لأداة الاستفهام: «متى» فقط؛ نحو: يوم الخميس، وكلمة: «شهر» المضاف إلى اسم بعده من أسماء الشهور، مثل: شهر صفر — شهر رجب... وذلك جوابًا فيهما عن قول القائل: متى حضرت؟ متى تغيبت؟.

رابعها: المعدود غير المعيَّن؛ فيقع جوابًا لأداة الاستفهام: «كم» فقط، نحو: يومين، ثلاثة أيام، أسبوع — شهر — حوْل.

١ — فالذى يصلح جوابًا للأداتين: «كم»، و«متى» (وهو القسم الأول) أو يصلح جوابًا للأداة: «كم» (وهو القسم الرابع) يستغرقه الحدث (المعنى)، الذى تضمنه ناصبه — سواء أكان الجواب نكرة أم معرفة — بشرط ألا يوجد ما يدل على أن الحدث مختص ببعض أجزاء ذلك الزمان. فإذا قيل: كم سرت؟ فأجبت: «شهراً»، وجب أن يقع السير فى جميع الشهر كله، ليله ونهاره — إلا إن قامت قرينة تدل على أن المقصود المبالغة والتجوز — وكذا إن كان الجواب: المحرَّم، مثلا. وكذا يقال فى الأبد والدهر، مقرونين بكلمة: «أل» فالحدث الواقع من ناصبهما يستغرقهما ليلا ونهاراً[4].

---

(١) من ناحية استغراق المعنى. (راجع الهمع ج ١ ص ١٩٧ والصبان ج ٢ ص ٩٥ وبينهما اضطراب ظاهر تداركناه بمعونة مراجع أخرى).

(٢) أى: المعين بالعلمية. (٣) الدال بلفظه على عدد محدود.

(٤) أما كلمة: «أبدا» بغير «أل» فلا ستغراق الزمن المستقبل وحده؛ فإذا قلت: صام الرجل الأبد، كان معناه: صام كل زمن من أزمنة عمره، القابلة للصوم — عادة — إلى حين وفاته. ولا تقول: صام أبداً؛ وإنما تقول إذا أردت المستقبل وحده: لأصومن أبداً.

. . . .

. . . .

فإن كان حدث الناصب (أى : معناه) مختصًّا ببعض أجزاء الزمان . استغرق بعضها الذى يختص به ، وانصب عليه وحده دون غيره من الأجزاء الأخرى . فإذا قيل : كم صمت ؟ فكان الجواب : « شهراً » ، انصبّ الصوم على الأيام دون الليالى ، لأن الصوم لا يكون إلا نهاراً . وإذا قيل : كم سريت ؟ فكان الجواب : « شهراً » انصب السُّرَى على الليالى دون الأيام ، لأن السُّرَى لا يكون إلا ليلا . وكذا يقال : فى الليل والنهار معرفين ، فالحدث الواقع على كل منهما مقصور على زمنه الخاص .

٢ – وغير ما سبق يجوز فيه التعميم والتبعيض ؛ كيوم ، وليلة ، وأسماء أيام الأسبوع ، وأسماء الشهور ؛ بشرط أن يذكر قبلها المضاف وهو كلمة : شهر ؛ كشهر رمضان – شهر المحرم .

وهناك رأى آخر من عدة آراء فى هذا البحث ؛ هو : أن ما صلح جوابًا لأداة الاستفهام : « كم » أو : « متى » يكون الحدث (المعنى) فى جميعه تعميمًا أو تقسيطًا ، فإذا قلت : سرت يومين ؛ فالسير واقع فى كل منهما من أوله إلى آخره ، وقد يكون فى كل واحد من اليومين ، وإن لم يشمل اليوم كله من أوله إلى آخره . ولا يجوز أن يكون فى أحدهما فقط . ومن التعميم : صمت ثلاثة أيام ، ومن التقسيط أذّنت ثلاثة أيام ، ومن الصالح لهما : تهجدت ثلاث ليال .

وعلى كل فهذه – كما قالوا – ضوابط تقريبية . والقول الفصل للقرائن الحاسمة ، ولا سيما العرف الشائع ؛ فتلك القرائن هى التى توضح أن المراد التعميم أو أو التبعيض .

(د) قلنا[1] إن الظرف غير المتصرف إما معرب منصرف ، وإما معرب غير منصرف ، وإما مبنى ، وقد تقدمت الأمثلة . وهو فى حالاته الثلاث لا يجوز أن تسبقه « فى »[2] . فالمبنى قد يكون مبنيًّا على السكون مثل : مذْ[3] ، ولدنْ . . . أو على الضم مثل : منذُ[3] ، أو على فتح الجزأين ؛ مثل ظروف الزمان أو المكان

---

(١) فى ٢٦٢ م ٧٩ . (٢) كما سبق فى : « أ » رقم ٤ من هامش ص ٢٤٢ وفى رقم ٤ من ص ٢٦٣ .

(٢ و ٣) لا يكون « مذ ومنذ » غير متصرفين إلا فى الرأى الذى يقصرهما على الظرفية وحدها ، ويمنع وقوعهما مبتدأ ، (كما سبق فى رقم ٣ من هامش ص ٢٦٣) .

. . . .

. . . .

المركبة تركيب مزج[١]؛ (نحو : صباحَ مساءَ - يومَ يومَ - صباحَ صباحَ . والمعنى : كلَّ صباح ومساء « أى : كل صباح ، وكل مساء » - وكلَّ يوم - وكلَّ صباح) . (ومثل : بينَ بينَ وستأتى)[٢] فإن فقدت الظروف التركيب ، أو أضيف أحد الجزأين للآخر ، أو عطف عليه - امتنع البناء ، ووجب إعرابها وتصرفها ... لكن أيبقى المعنى فى الجميع مع فقد التركيب - بسبب وجود العطف ، أو الإضافة - كما كان مع التركيب أم يختلف ؟.

اتفقوا على أنه باق فى الجميع ، إلا صباحَ مساءَ عند الإضافة ، مثل . أنت تزورنا صباحَ مساءٍ ، ففريق يرى أنها كغيرها من الظروف المركبة التى تتخلى عن التركيب وتضاف ، فيظلّ المعنى الأول باقيًا بعد الإضافة (وهو هنا : كل صباح وكل مساء) ، وفريق يرى أن المعنى مع الإضافة يختلف ؛ فيقتصر على الصباح وحده كما فى المثال السالف ، حيث تقتصر الزيارة فيه على الصباح فقط ؛ اعتمادًا على أن المعنى منصب على المضاف ، (وهو الصباح) . أما المضاف إليه فهو مجرد قيد له ؛ أى : صباحًا لمساء[٣]. . .

والحق أن الأمرين محتملان فى المثال ، إلا عند وجود قرينة تحتم هذا وحده ، أو ذاك ، فوجودها ضرورىّ لمنع هذا الاحتمال .

ومن الظروف المركبة مزجًا ، المبنية لهذا على فتح الجزأين ، والتى لا تتصرف : « بَيْنَ بَيْنَ »[٤] بمعنى : التوسط بين شيئين ، مثل: درجة حرارة الجو أو الماء : بَين بَينَ ، أى: متوسطة بين المرتفعة والمنخفضة .- ثروة فلان بَيْنَ بَيْنَ ، أى : بين الكثيرة القليلة . . . فإن فَقَد الظرف : « بَيْنَ » التركيب جاز أن يكون معربًا

---

(١) تفصيل الكلام على المركب المزجى - تعريفه ، وتقسيمه ، وحكمه - مدوّن فى الجزء الأول (م ٢٣ ص ٢٧٠ و ٢٧٩ وما بعدها فى أقسام العلم . .) .

(٢) الكلام على بعض استعمالات : « بين » - فى ص ٢٧٧ و ٢٨٦ .

(٣) هذا رأى الحريرىّ ومن تابعه . ورَدّ دفعه آخرون ، منهم ابن برى . والرأيان معروضان فى الهمع - ج ١ ص ١٩٧ -

(٤) ستجىء إشارة إليها فى ص ٢٧٧ بمناسبة الكلام على : « إذ » كما سيجىء بعض أحكامها الهامة فى ص ٢٨٦ . وبيان « عن تركيبها المزجى فى ص ٢٨٩ .

. . . .

. . . .

متصرفًا ومنه قوله تعالى : (. . . مودّة بينِكم) ، وقوله : (لقد تقطع بينُكم) فى قراءة من قرأه مرفوعًا ، أمّا من قرأه بالنصب بدل الرفع فقد جرى على أغلب أحواله[1] ومثله الظرف : « دون » فى قوله تعالى : (ومنّا دونُ ذلك) .

ومن الظروف غير المتصرفة[2]: « ذا » ، و « ذات » ، بشرط إضافتها إلى الزمان دون غيره ، فيلتزمان النصب على الظرفية الزمانية فلا يجوز جرّهما بـ « فى » ولا وقوعهما فى موقع إعرابىّ آخر ، إلا على لغة ضعيفة لقبيلة « خَثْعَم » تبيح فيهما التصرف . وقد رفضها جمهرة النحاة[3]؛ نحو : قابلت الأخ ذا صباح ، أو ذا مساء ، أو ذاتَ يوم ، أو ذات ليلة ، أى : وقتًا ذا صباح ، ووقتًا ذا مساء ، ومدةً ذاتَ يوم ، ومدة ذاتَ ليلة ، أى : وقتًا صاحبًا لهذا الاسم ، ومدةً صاحبةً لهذا الاسم[4].

وقد تضاف « ذات » . إلى كلمة : « اليمين » أو : « الشمال » — وهما من الظروف المكانية كما سبق[5] — فتصير ظرف مكان متصرفًا ؛ نحو : تتحرك الشجرة ذاتَ اليمين وذاتَ الشمال ، ونحو : دارك ذاتُ اليمين والحدائق ذاتُ الشمال . (وقد سبقت الإشارة إلى « ذا » و « ذات » من ناحية إفرادهما وجمعهما فى الجزء الأول ، باب الأسماء الستة م ٨ ص ٦٩٩ ، وفى آخر هامش ص ٣٢١ منه إشارة إلى استعمال : « ذات » استعمال الأسماء المحضة المستقلة ، وأن النسب إليها هو : « ذووى ، أو ذاتى » طبقًا للبيان التفصلى فى باب النسب جـ ٤ م ١٧٨ وص ٥٥٤) .

ومن غير المتصرف أيضًا : حَوالَ — حَوَالَىْ — حَوْلَ — حَوْلَى . . . — أحوال — أحوالى[6] . . . وليس المراد — فى الغالب — حقيقة التثنية والجمع وإنما

---

(١) يجوز إعرابه ظرفاً منصوباً مباشرة ، والفاعل محذوف ، ويجوز اعتباره اسماً مبنياً على الفتح فى محل رفع فاعل . . . وهناك إعرابات أخرى . . . وانظر كلاماً يختص به فى ص ٢٧٧ و ٢٨٦ .

(٢) لهذه الظروف أمثلة أيضاً فى ص ٢٦١ و ٢٦٦ م ٧٩ .

(٣) راجع الهمع جـ ١ ص ١٦٨ .

(٤) سبقت الإشارة لهذه الظروف فى ص ٢٦٦ أما إيضاح معناها وحكم إضافتها مفصلة فيجىء فى جـ ٣ ص ٣٦ م ٩٣ .

(٥) فى ص ٢٦٦ .

(٦) لهذه الألفاظ إشارة فى رقم ١ من هامش ص ٢٦٢ .

. . . .
. . . .

المراد المعنى المفهوم من الكلمة المفردة ، وهو : الإحاطة والالتفاف — وقد يستعمل « حواليك » مصدراً : مثل : لبيك[1] ؛ لأن الحَوْل ، والحوَال يكونان بمعنى « جانب الشيء المحيط به » ، كما يكونان بمعنى : « القوة » .

ومن الظروف التي لا تتصرف « شَطْر » بمعنى : ناحية أو جهة ؛ كقوله تعالى (ومن حيثُ خرجتَ فولّ وجهك شَطْرَ المسجد الحرام) ، ومنها : زنةَ الجبل ، أى : إزاءَه ، ومثله : وزنَ الجبل ، أى : الناحيةَ التى تقابله ؛ سواء أكانت قريبة أم بعيدة .

ومنها — فى رأى : صَدَدَك وصَقَبَك ، تقول : بيتى صَدَدَ بيتك ، بنصبه على الظرفية ؛ أى : قربه وقُبالته ، وبيتى صَقَبَ بيتك ، أى : قربه كذلك ، والصحيح أن هذين الظرفين يتصرفان ؛ فيستعملان اسمين .

(هـ) هناك ألفاظ مسموعة بالنصب ، جرت مجرى ظرف الزمان والمكان ، وكانت مجرورة بحرف الجر : « فى » فأسقطوه توسعاً ، ونصبوها على اعتبارها متضمنة معناه . فمن أمثلة الزمان كلمة « حقًّا » فى مثل : أحقًّا أنك مسرور ؟ فحقًّا ظرف زمان منصوب خبر مقدم ، والمصدر المؤول بعده مبتدأ والأصل : أفى حق سرورك[2] ؟ وقد نطقوا بالحرف « فى » أحياناً فقالوا :

« أفى حقٍّ مواساتى أخاكم ... » وقالوا : « أفى الحق أنى مغرم بك هائم ... » وهذا الاستشهاد قد يصلح دليلا على أن كلمة : « حقًّا » السالفة ظرف زمان ... ومثلها : « غيرَ شك أنك مسرور » ، أو : « جهدَ رأيى أنك محسن » ، أو : « ظنًّا منى أنك أديب » . فغيرَ ، وجهدَ ، وظنًّا — كلمات منصوبة هنا على الظرفية الزمانية[3] توسعاً بإسقاط حرف الجر : « فى » والأصل : فى غير شك — فى

---

(١) سبق الكلام عنه فى ص ٢٣٣ م ٧٦ .

(٢) والظرفية هنا زمانية مجازية . — (كما فى الخضرى والتصريح آخر باب : « الظرف ») وقد سبق الكلام عليه مفصلا فى ج ١ ص ٥٨٦ — « د » — م ٥٢ — عند الكلام على فتح همزة « أن » . وسبقت الإشارة إليه فى رقم ٦ هامش ص ٢٦٣ .

(٣) والمعنى : سرورك حاصل فى زمن لا شك فى وقوع السرور فيه ، وإحسانك متحقق فى زمن سجلت فيه هذا قدر جهدى واستطاعتى ، وأدبك حاصل فى زمن أظن وقوعه فيه .

. . . .

. . . .

جهد رأى – فى ظنى – والظرف فيها جميعاً خبر مقدم والمصدر المؤول بعده مبتدأ مؤخر .

ومن أمثلة ظروف المكان السماعية : مُطرنا السَّهلَ والجبلَ ، وضربت الجاسوسَ الظَّهرَ والبطنَ . وإنما كانت هذه الظروف سماعية مقصورة عليه لأنها لا تدخل فى أنواع الظروف المكانية القياسية[1] .

(و) قد يُنَزَّل بعض الظروف منزلة أداة الشرط ؛ فيحتاج لجملة بعدها جملة أخرى بمثابة الجواب ، وقد تقترن هذه بالفاء ؛ كقوله تعالى : فى مُنْكرى القرآن : (وإذ لم يهتدوا به فسيقولون هذا إفْكٌ قديم . . .) .

وعلى هذا قول ابن مالك فى حكم « خلا وعدا » ، فى باب « الاستثناء » :

(وحيث جرَّا فهما حرفان . . .)[2].

(ز) هل يجوز عطف الزمان على المكان وعكسه ؟ سيجىء الجواب فى مكانه الأنسب ، من باب العطف آخر الجزء الثالث[3] .

(ح) الظروف الزمانية والمكانية متعددة الأنواع ، والأحكام ، جديرة أن تستقل برسالة توفيها حقها من البسط ، والإيضاح ، والتهذيب ، وجمع شتاتها المتناثر فى المطولات ، والمراجع الكبيرة ، واستصفاء ما يجدر الأخذ به ، واستبعاد ما يغشيه مما لا يناسب . وتحقيق هذا كله غرض جليل هام يقتضى بحثاً مستقلاً ؛ لا تزحمه البحوث الأخرى ؛ فتضغطه ، أو تطغى عليه .

على أن هذا لا يحول دون استخلاص موجز ، مركَّز ، دقيق ، قد يفيد القانع ؛ أو يسعف المضطر ، ولكنه لا يغنى المستقصى ، الذى لن يرضى بغير التوفية بديلا . ومثل هذا لا يجد طلبته إلا فى بطون المراجع الواسعة ؛ كالمغنى ، وشرح

---

(١) ظروف المكان القياسية مدونة فى ص ٢٥٣ وما بعدها .

(٢) راجع الصبان والخضرى عند شرح البيت . ويجىء الإيضاح فى هامش ص ٣٥٧ وانظر الكلام على الظرف « بين » فى ص ٢٨٦ وما يليها من رقم ٤ هامش ص ٢٨٧) وهامشها ؛ لصلته بالموضوع .

(٣) ج ٣ م ١٢٢ ص ٥٢٤ وقد عرض الصبان لهذا البحث فى آخر باب الظرف من الجزء الثانى من حاشيته على الأشمونى .

. . . .

المفصل ، والجزء الأول[1] من همع الهوامع : للسيوطي ؛ فقد حوى – أو كاد – من شأن « الظرف » بنوعيه ، ولا سيما الظرف المبنى ، ما لم يهيأ لسواه ، وجمع فى فصل : « الظروف المبنية » ما وصفه صادقًا بقوله[1] : « إنى أوردت فى هذا الفصل ما لم أسبَق إلى جمعه واستيفائه من مبنىّ ظروف الزمان والمكان ، مرتبًا على حروف المعجم . . . » .

وفيما يلى الموجز : الذى استخلصناه من تلك المراجع ، ورتبناه على حسب الحروف الهجائية ، مع ترك ما سبق الكلام عليه[2].

١ – إذْ[3] – ظرف للزمن الماضى فى أكثر استعمالاتها ، وقد تكون للمستقبل بقرينة[4]، وهى مبنية على السكون ، غير متصرفة[5] فى الأغلب – وتكون أحيانًا

(١ و ١) فى ص ٢٠٤ .　　(٢) مما يمكن الاكتفاء به .

(٣) سبق كلام موجز عن « إذْ » لمناسبة فى (ج ١ م ٣) .

وسيجىء الكلام على «إذ» و « إذا » بمناسبة أخرى فى ج ٣ باب : « الإضافة» (ص ٧٧ و ٧٩ و ٨٤ و ٩٢ م ٩٤) وفى ذلك الكلام بعض المسائل والأحكام الهامة ومن دواعى الاستفادة الكاملة الرجوع إليها ، وربط المشترك منها بين هذا الباب. وذلك وسيجىء كلام آخر مفيد على «إذا» فى ج ٤ باب : « عوامل الجزم » ، ص ٣٣٣ م ٥٦.

(٤) بيان هذا فى رقم ٥ الآتى .

(٥) جاء فى المغنى – ج ١ – عند الكلام عليها ما يفيد أنها : متصرفة ؛ حيث يقول فى الوجه الثانى من أوجه استعمالها ما نصه : (أن تكون مفعولا به ، نحو قوله تعالى « واذكروا إذ كنتم قليلا فكثّركم » . والغالب على المذكورة فى أوائل القصص فى التنزيل أن تكون مفعولا به بتقدير : « اذكر » ؛ نحو قوله تعالى : « وإذ قال ربك للملائكة ... » – وقوله : « وإذ قلنا للملائكة ... » – وقوله : « وإذ فرقنا بكم البحر ...» – وبعض المعربين يقول فى ذلك إنه ظرف لفعل : « اذكر» محذوفاً – وليس مفعولا به – وهذا وهم فاحش ؛ لاقتضائه حينئذ الأمر بالذكر فى ذلك الوقت ، مع أن الأمر للاستقبال ، وذلك الوقت قد مضى قبل تعلق الخطاب بالمكلفين منا ، وإنما المراد ذكر الوقت نفسه – أى : تذكره – لا الذكر فيه) اهـ . كلام المغنى .

وقال صاحب الهمع (ج ١ ص ٢٠٤) فى دلالتها الزمنية ، وفى تصرفها . ما نصه :

(أصل وضعها أن تكون ظرفاً للوقت الماضى. وهل تقع للاستقبال؟ قال الجمهور : لا . وقال جماعة منهم ابن « مالك : نعم . واستدلوا بقوله تعالى : « يومئذ تحدث أخبارها » والجمهور جعلوا الآية ونحوها من باب « قوله تعالى : « ونُفخ فى الصّور» ... أى : من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد –

. . . .

. . . .

مضافاً إليه ، والمضاف اسم زمان ؛ نحو : حينئذ — يومئذ . . . فتتحرك « الذال » بالكسر عند التنوين .

وإذا كانت ظرفاً التزمت الإضافة إلى جملة(١) ؛ إمَّا اسمية ليس عجزها فعلا ماضياً(٢) ، نحو قوله تعالى : (واذكروا إذْ أنتم قليل . . .) وإما فعلية نحو : جئتُك إذ دعوتني . ويشترط فى الجملة الفعلية أن تكون ماضوية لفظاً ومعنى أو معنى فقط — كأنْ يكون فعلها مضارعاً قصد به حكاية الحال الماضية(٣)— وألا تكون شرطية ، ولا مشتملة على ضمير يعود على المضاف ؛ فلا

= وقع . قال ابن هشام : ويحتج لغيرهم— أى : لغير الجمهور — بقوله تعالى : « فسوف يعلمون ؛ إذ الأغلال فى «أعناقهم ... » ؛ فإن : « يعلمون » مستقبل لفظاً ومعنى : لدخول حرف «التنفيس» عليه، وقد عمل فى « إذ » فيلزم أن يكون بمنزلة « إذا » لأن « إذا » للمستقبل .

«وتلزم «إذ» الظرفية ؛ فلا تتصرف بأن تكون فاعلة أو مبتدأة ، أوغيرهما ... إلا أن يضاف اسم الزمان إليها ؛ نحو : « حينئذ » — « يومئذ » . . . وجوز الأخفش، والزجاج ، وابن مالك وقوعها مفعولا به ، « نحو قوله تعالى : « واذكروا إذ كنتم قليلا ... » وبدلا منه ؛ نحو : « واذكر فى الكتاب مريم إذ انتبذت ... » . والجمهور لا يثبتون ذلك ، ووافقهم أبو حيان ، قال :

« لأنه لا يوجد فى كلام العرب : « أحببت إذ قدم زيد ، ولا كرهت إذ قدم » . وإنما ذكروا ذلك مع الفعل : « اذكر » لما اعتاص — أى : التوى ، وصعب — عليهم ما ورد من ذلك فى القرآن وتخريجه سهل ، وهو أن تكون « إذ » معمولة لمحذوف يدل عليه المعنى . أى : اذكروا حالتكم ، أو : قضيتكم «أوأمركم ... وقد جاء بعض ذلك مصرحاً به ؛ قال تعالى : « واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم . . . » « فإذ » ظرف معمول لقوله : « نعمة الله » . وهذا أولى من إثبات حكم كلى بمحتمل ، بل بمرجوح » . ا هـ . كلام أبو حيان) » ا هـ . مادوّنه الهمع .

(١) وفى هذه الحالة يشترط فى « إذ » الظرفية المحضة ألا تكون مختومة بما الزائدة — نص على هذا المبرد فى كتابه المقتضب ، ج ٢ ص ٥٤ — .

(٢) والسبب — كما يقولون — أن « إذ» للزمان الماضى فى أغلب استعمالاتها ، والفعل الماضى مناسب لها فى الزمان ، فلا يسوغ الفصل بينهما بالمبتدأ — أو غيره — وهما فى جملة واحدة . أما إذا كان الفعل بعدها مضارعاً — ولا بد أن يكون بمعنى الماضى ولو تأويلا — ففصله وعدم فصله سواء ؛ كلاهما حسن . . . وسيجىء البيان مفصلا فى موضعه الأنسب . (ج ٣ م ٩٤ ص ٧٩ و ٨٤ باب : الإضافة . . .)

(٣) وقد اجتمع أنواع الجمل الثلاث فى قوله تعالى عن رسوله الكريم : « (إلا تنصروه فقد نصره الله ؛ إذ أخرجه الذين كفروا ثانى اثنين ، إذهما فى الغار ، إذ يقول لصاحبه لا تحزَنْ ...) فقد أضيفت « إذ » لجملة ماضوية ، ثم لجملة اسمية ، ثم لجملة مضارعية .

. . . .
. . . .

يصح : أتذكر إذ إنْ تأتنا نكرمك . . .وقد يحذف شطر الجملة الاسمية أحياناً مع ملاحظة وجوده ؛ كقول الشاعر :

هل ترجعَنّ ليال قد مضيْن لنـا والعيش مُنْقلب إذ ذاك أفنانا

والتقدير عندهم : العيش منقلب أفنانًا إذ ذاك كذلك ، لأنها لا تضاف — فى الأغلب[١] — إلى مفرد[٢]. ومثله قول الآخر :

كانت منـازل ألاّف عهـدتهمو إذ نحن إذ ذاك دون الناس إخوانا

أى : إذ ذاك كذلك .

وقد تحذف الجملة التى تضاف إليها ، ويعوض عنها التنوين[٣]؛ نحو : أقبل الغائب وكنتم حينئذٍ مجتمعين ، أى : حين إذ أقبل . . .

وقد تزاد للتعليل ؛ كقوله تعالى : (ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتُم أنكم فى العذاب مشتركون) ؛ أى : لأجلِ ظلمكم فى الدنيا . . . ولا تصلح للظرفية هنا ؛ لأن الظلم لا يقع يوم القيامة وإنّما يقع قبله فى الدنيا . . . وهى حرف بمنزلة لام التعليل ؛ — وهذا أسهل — وقيل : ظرف ، والتعليل مستفاد من قوة الكلام، لا من اللفظ ؛

وقد تكون حرفًا للمفاجأة ، أو زائدة لتأكيد معنى الجملة كلها ؛ وذلك بعد كلمة : « بيْن »[٤] المختومة « بالألف » الزائدة ، أوْ « ما » الزائدة ؛ نحو : بينا نحن جلوس إذ أقبل صديق . . . ومثل : « فبينما العسر إذ دارت مياسيرُ[٥]. »

---

(١) راجع الخضرى والصبان (باب : « إن » — مواضع كسر الهمزة وجوباً ، وهل منها : « حيث » ؟) .

(٢) قد يبدو هذا التقدير غريباً ، ولكن تزول غرابته — كما يجىء فى ج ٣ ص ٦٥ م ٩٤ — بأمثلة أخرى توضحه وتؤيده . كأن نقول : المنافق منقلب أحوالا إذ هذا — المنافقان منقلبان أحوالا إذ هذان — المنافقون منقلبون أحوالا إذ هؤلاء . فى كل هذه التراكيب وأشباهها — وما أكثرها — لا يتم المعنى إلا بالتقدير السالف .

(٣) كما سبق فى ج ١ ص ٢٦ م ٣ .

(٤) لها بيان فى ص ٢٨٦ وما يليها . ومنه يعلم أنها واجبة الصدارة والإضافة للجملة إذا كانت مختومة بالألف الزائدة ، أو « ما » الزائدة .

(٥) ولا يشترط فيها غير هذا ، بخلاف « إذا » الفجائية التى سيجىء الكلام عليها فى ص ٢٨٠ .

. . . .

. . . .

هذا ، واستعمال « إذ » قياسيّ فى جميع الصور ، والحالات المختلفة التى سردناها فى الكلام عليها .

٢ - إذا[1]- الصحيح أنها اسم ؛ بدليل وقوعها خبراً مع مباشرتها الفعل ؛ نحو : الهناء إذا تسود المحبة الأهل ، ووقوعها بدلا من الاسم الصريح ، نحو : المقابلة غداً إذا تطلع الشمس .

(ا) وهى ظرف للمستقبل فى أكثر استعمالاتها ، وتكون للماضى بقرينة ؛ نحو قوله تعالى : (وإذا رأوا تجارةً أو لَهْواً انفضّوا إليها . . .) لأن الآية نزلت بعد انفضاضهم .

وقد تكون ظرفا للحال بعد القسَم ؛ نحو قوله تعالى : (والليل إذا يَغْشَى) لأن الليل والغشيان مقترنان . - وهل « إذا » فى الآية متعلقة بفعل القسم وفعل القسم للحال[2] ؟ - ومثل قوله تعالى تعالى : (والنجم إذا هوى ، ما ضلّ صاحبكم وما غوى . . .) .

(ب) والغالب فى استعمالها أن تتضمن مع الظرفية معنى الشرط بغير أن تجزم إلا فى ضرورة الشعْر ، وتحتاج بعدها إلى جملتين ، الأولى تحتوى على فعل الشرط ، والثانية هى الجواب . نحو قوله تعالى : (إذا جاء نصرُ الله والفتحُ ، ورأيت الناس يدخلون فى دينِ الله أفواجاً - فسبّحْ بحمدِ ربك واستغفرْهُ . . .) .

وقد تتجرد للظرفية المحضة الخالية من الشرط[3] ؛ كقوله تعالى : « واللَّيْلِ

---

(١) لبعض أنواعها بيان يجىء (فى ج ٣ م ٩٤ ص ٩٢ باب : « الإضافة » وكذا فى ج ٤ ص ٤٠٥ م ١٥٥ ، الأمور التى تختلف فيها الأدوات الشرطية.. وص ٤١٣ م ١٥٦ : النوع الثالث) .

(٢) هذا رأى فريق من النحاة . ولم يوافق عليه آخرون ؛ لما يلزم عليه من أن يكون القسم فى وقت غشيان الليل ، وأنهما يحصلان معاً فى زمن واحد . وارتضى هؤلاء أن تكون « إذا » ظرفاً متعلقاً بمضاف يدل عليه القسم ؛ إذ لا يقسم بشىء إلا لعظمته . والتقدير : وعظمة الليل إذا يغشى .

(راجع الصبان ، ج ٢ باب الإضافة عند الكلام على « إذا ») .

(٣) جمهرة النحاة فى هذه الحالة توجب نصبها على الظرفية دون غيرها ، فلا تكون فاعلا ولا مفعولا به ، ولا غيرهما. أما قوله عليه السلام لعائشة : « إنى لأعلم إذا كنت عنى راضية . . . » فيؤولونه بأن المراد : إنى لأعلم شأنك إذا كنت عنى راضية ، ولا يوافقون على أن تكون مفعولا به ، لئلا يفسد =

. . . .
. . . .

إذا يغشى ، والنهارِ إذا تجلّى . . .) ، وقوله تعالى : (والضُّحا والليل إذا سجا . . .) ، وقوله تعالى : (وإذا ما غضبوا هم يغفرون)[1]. وقد اجتمع النوعان — الظرفية المحضة ، والظرفية الشرطية ، مع حذف فعل الشرط — فى قول الشاعر :

إذا أنت لم تترك أخاك وزلّةً[2] — إذا زلّها — أوشكتما[3] أن تفرّقا[4]

وإذا كانت للشرط فإنها لا تدل على التكرار ؛ ففى مثل : إذا خرجتَ أخرجُ معك . يتحقق المراد بالخروج مرة واحدة . وهى أيضًا لا تفيد الشمول والتعميم — فى الرأى الشائع — فلو حلف رجل على أن يتصدق بمائة — مثلا — إذا رجع ابن من أبنائه الغائبين ؛ فرجع ثلاثة ، لم يجب عليه إلا مائة ، وتسقط عنه اليمين بعدها .

وتستعمل « إذا » الظرفية الشرطية فى التعليق إذا كان الشرط محقق الوقوع[5]، نحو : إذا أقبل الشتاء أقيم عندكم ، أو مرجّح الوقوع ، نحو : إذا دعوتمونى أيها الإخوان أحضرْ .

(حـ) « وإذا » الظرفية الشرطية تضاف دائمًا إلى جملة فعلية خبرية ، غير مشتملة على ضمير يعود على المضاف ، والأكثر أن تكون ماضوية . وقد اجتمع

= المعنى ؛ إذ المراد ليس العلم بالزمن ، وإنما المراد العلم بالحال والشأن .

وهذا صحيح فى الحديث السالف أما فى غيره فقد يكون المراد وقوع الأثر على الزمن نفسه وعندئذ لا يمنع مانع من أن تكون « إذا » مفعولا به ، نزولا على ما يقتضيه المعنى .

(١) لو كانت « إذا » فى الآية شرطية لا شتمل جوابها (هم يغفرون) على الفاء الرابطة أو ما ينوب عنها فى الربط ، لأن هذا الجواب جملة اسمية تحتاج الرابط ، ولا داعى للتمحل بأن الرابط قد يحذف أحياناً . (انظر حـ ٤ ص ٤١٣ م ١٥٦ لأهميته ، واشتماله على بعض أوجه مفيدة) .

(٢) هفوة . (٣) اقتربتما . (٤) الأصل : تتفرقا . حذفت إحدى التاءين تخفيفاً .

(٥) وهى بهذا تختلف عن « إن » الشرطية وأخواتها ؛ مما يكثر فى الأمر المحتمل ، أو المشكوك فى تحقيقه . وقد تدخل على المستحيل ، كقوله تعالى : (قل إن كان للرحمن ولد ...)

وقد تدخل على الأمر المحقق إن كان غير متيقن الزمان ؛ كقوله تعالى :(أفإن مت فهم الخالدون)؟ فالموت محقق ، ولكن زمنه مبهم .

(وفى الجزء الرابع ص ٣٢٧ م ١٥٥ و ص ٣٣٣ م ١٥٦ . — باب الجوازم — البيان الشامل لهذه الأدوات كلها) .

. . . .

. . . .

النوعان فى قول الشاعر :

والنفس راغبــة إذا رغَّبْتهــا وإذا تُرَدُّ إلى قليــل تَقْنَعُ

والماضى فى شرطها أو جوابها مستقبل الزمن [1] ؛ فإن وليها اسم مرفوع بعده فعل فالاسم — فى الغالب — فاعل لفعل محذوف [2] مثل : (إذا السماءُ انشقت . . .) وحين تقع شرطية ظرفية تكون مضافة إلى الجملة الشرطية المكونة من فعل الشرط ومرفوعه ، ومنصوبة بما يكون فى جملة الجواب من فعل أو شبهه [3].

(د) وقد تكون « إذا » للمفاجأة [4] — والأحسن فى هذه الحالة اعتبارها حرفاً [5] — ؛ فتدخل وجوباً ؛ إما على الجمل الاسمية ، نحو : اشتدت الريح ، فإذا البحر هائج ، وإما على الجمل الفعلية المقرونة بقد ، لأن « قَدْ » تقرب زمن الفعل من الحال — نحو : اشتدت الرياح ؛ فإذا قد لجأت السفن إلى الموانى — يضطرب البحر فإذا قد يتألم ركاب البواخر . كما يجب فى كل حالاتها أن يسبقها

---

(١) سواء أكان ماضى اللفظ والمعنى معاً ، (وهو الماضى الحقيق بصيغته وزمنه) إم كان ماضياً معنى وحكماً دون لفظ ، وهو المضارع المسبوق بحرف الجزم : « لم » ، فإن هذا الجازم يقلب فى الغالب — زمنه للمضى — كما هو موضح فى باب « الجوازم » ، ج ٤ — فإذا وقع الماضى الحقيق، أو المعنوى (وهو المضارع المسبوق بالحرف « لم ») فعل شرط للأداة : « إذا » الشرطية — أو لأداة شرطية جازمة أخرى — تخلص زمنه للمستقبل المحض ؛ كقول الشاعر :

إنَّ السماءَ إذا لم تَبكِ مُقْلَتُها لم تضحك الأرض عن دانٍ من الثمر

(٢) أو نائب فاعل أحياناً — ولهذا الرأى توضيح واف سبق فى باب : « الاشتغال» من هذا الجزء رقم ١ هامش ص ١٣٣ وفى ص ١٤٢ —

(٣) ولا يمنع من هذا العمل أن يكون الجواب مشتملا — أحياناً — على الفاء الرابطة ، أو ما ينوب عنها، لأن هذه الفاء لا يعمل ما بعدها فيما قبلها فى غير هذا الموضع الذى يكون فيه العامل واقعاً فى جواب الشرط .

(٤) أى : مفاجأة ما بعدها ، بمعنى : هجومه .

(٥) ويجوز اعتبارها ظرف زمان أو مكان أيضاً ، بمعنى : (فى الوقت أو فى المكان) — راجع ج ١ ص ٤٩٢ م ٥٢ . —

. . . .

كلام قبلها تقع عليه المفاجأة ، وأن تكون المفاجأة فى الزمن الحالى[1] حتماً — لا المستقبل ، ولا الماضى — وأن تقترن بها الفاء الزائدة للتوكيد[2]. وأن تخلو من جواب بعدها . وقد تليها الباء الزائدة التى تدخل سماعاً فى مواضع ؛ ومنها بعض أنواع معينة من المبتدأ ، كالمبتدأ الذى بعدها ، نحو نظرت فإذا بالطيور مهاجرة[3].

٣ — الآن — وهو اسم للوقت الحاضر جميعه — وهو الوقت الذى يستغرقه نطق الإنسان بهذه الكلمة — نحو : أنارت الشمس الآن ، أو الحاضر بعضُه فقط ، مثل : الملاّح يحرك سفينته الآنَ : فإن تحريكه السفينة لا يعُمّ ولا يشمل كل وقته الحاضر عند النطق . وقد يقع على الماضى القريب من زمن النطق ، أو على المستقبل القريب منه : تنزيلا للقريب فى الحالتين منزلة الحاضر .

وهو ظرف ، مبنى على الفتح تلازمه « أل » ، وظرفيته غالبة ، لازمة ، — أى : لا يخرج عنها إلا فى القليل المسموع الذى لا يقاس عليه — . ويرى بعض النحاة أنه معرب منصوب على الظرفية ، وليس مبنيًّا . وله أدلة تدعو إلى الاطمئنان والاستراحة لرأيه الأسهل[4].

---

(١) المقصود بالزمن الحالى : الزمن الذى يتحقق فيه المعنيان فى وقت واحد ؛ المعنى الذى بعدها والمعنى الذى قبلها ؛ بحيث يقترنان معاً فى زمن تحقيقها ، ولو كان الزمن ماضياً ؛ كالذى فى نحو : خرجت أمس فإذا المطر فياض .

(٢) وقد سبقت الإشارة لهذا فى ج ١ ص ٤٩٢ .

(٣) راجع المغنى ج ١ عند الكلام على « الباء » ، و ص ٤٩٣ الآتية و ٤٩٥ حيث الكلام على حرف الجر الباء ، والبيان الأنسب من حيث الأصالة والزيادة .

(٤) فى الجزء الأول من : « همع الهوامع » (باب : الظرف ص ٢٠٧) عرض واف للآراء المختلفة المتعددة التى تدور حول الظرف : « الآن » من ناحية الحكم عليه بالبناء ، أو بالإعراب ، وأدلة كل رأى . وجميعها أدلة جدلية محضة لا قيمة لها فى إثبات المراد ، لأن إثباته القاطع إنما يكون بعرض الأمثلة الصحيحة الواردة عن العرب التى تكفى فى تأييد هذا أو ذاك ، لا فى مجرد الجدل المحض الذى لا تسايره الشواهد الكثيرة .

على أن صاحب الهمع بعد فراغه من عرض الآراء أدلى برأيه . فقال ما نصه : « المختار عندى القول بإعرابه ؛ لأنه لم يثبت لبنائه علة معتبرة ؛ فهو منصوب على الظرفية ، وإن دخلته « من » جُرّ . =

. . . .
. . . .

٤ ـ أمْس ـ اسم ، معرفة ، متصرف ، وهو اسم زمان لليوم الذى قبل يومك مباشرة ، أو ما فى حكمه عند إرادة القرب . ويستعمل مقرونًا بأل لزيادة التعريف ، أو غير مقترن بها فلا يفقد التعريف .

وللعرب فيه لهجات ولغات مختلفة ، تعددت بسببها آراء النحاة فى استنباط حكمه . وخير ما يستصفى منها أنه :

إذا كان مقرونًا بأل فإعرابه وتصرفه هو الغالب ، ولا يكون ظرفًا ؛ نحو كان الأمسُ طيبًا ـ إن الأمسَ طيب ، أسفت على انقضاء الأمسِ .

وإذا لم يكن مقترنًا بأل فالأحسن عند استعماله ظرفًا أن يكون مبنيًّا على الكسر دائمًا فى محل نصب ، نحو : أتممت الكتابة أمسِ ... وإن لم يستعمل ظرفًا فالأحسن بناؤه على الكسر أيضًا فى جميع أحواله . نحو : انقضى أمسِ بخير ـ إن أمسِ كان حسنًا ـ لم أشعر بانقضاء أمسِ .

ومما يتصل باستعمال « أمس » ما جاء فى كتاب : « لسان العرب » وغيره وهو أنك تقول : ما رأيت الصديق مذ أمسِ ؛ إذا كان ابتداء عدم الرؤية هو

= وخروجه عن الظرفية غير ثابت ، ولا يصلح الاستدلال له بالحديث السابق لما تقرر غير مرة ») اهـ .
ثم قال بعد ذلك ما نصه :

(وفى شرح الألفية لابن الصائغ : إن الذى قال بأن أصله « أوان » يقول بإعرابه ، كما أن « أوانا » معرب) اهـ .

أما الحديث المشار إليه فقد ذكره قبل رأيه هذا قائلا ما نصه : (وقال ابن مالك : ظرفيته « أى : الآن » غالبة لازمة ؛ فقد يخرج عنها إلى الاسمية ، كحديث « فهو يهوى فى النار ، الآنُ حين انتهى إلى قعرها . . . » فـ « الآنُ » فى موضع رفع بالابتداء ، « وحين انتهى » خبره . و « حين » مبنى لإضافته إلى جملة صدرها ماض) اهـ .

وإنما كان الحديث السالف غير صالح عنده للاستدلال به لأن صاحب الهمع من طائفة ترى أن الحديث النبوى لا يستشهد به فى اللغويات ، لاحتمال أن يكون مرويًّا بالمعنى دون حرص على النص اللفظى الذى نطق به الرسول عليه السلام ، ولأن بعض رواة الحديث أجنبى لا يحسن النطق بالكلام العربى الصحيح .

وهذا رأى له معارضون لا يوافقون عليه . وللفريقين أدلة وبحوث طويلة فى هذا الشأن عرضها مختصرة صاحب : « خزانة الأدب » فى أولها ، وكذلك عرض لها بشىء من البسط صاحب كتاب : « المواهب الفتحية » فى الجزء الثانى .

. . . .

. . . .

اليوم الذى قبل يومك الحالىّ مباشرة . فإن لم تره يومًا قبل أمس قلت : ما رأيته مذ أوّلَ من أمسِ [1] . فإن لم تره مذ يومين قبل أمس قلت : ما رأيته مذ أولَ من أولَ من أمسِ . ولا يقال إلا ليومين قبل أمسِ ؛ أى : لا يصح ذكر « أمسِ » لما قبلهما [2] .

٥ – بعد – أول – قبل – أمام – قُدّام – وراء – خلْف – أسفل – يمين – شِمال – فوق – تحت – علٍ [3] – دون – . . . [4] .

من الظروف المبنية حينًا ، والمعربة حينًا آخر : « بَعْد » وهو ظرف [5] زمان أو مكان [6] ؛ ملازم للإضافة فى الحالتين .

---

(١) هذا التركيب مثل قولهم : ما رأيته أول من أمس . (راجعْ ما يتصل به فى ص ٢٨٥).

(٢) راجع الكلام على كلمة « أول» فى ص ٢٨٥ ، ثم إيضاح آخر عنها فى ج ٣ ص ١٢٣ ، ١٢٥ م ٩٤ – باب : الإضافة .

(٣) فى الظرف « علٍ» لغات مختلفة ، أوضحناها فى باب الإضافة ج ٣ ، منها : « عَلاً » (على وزن : عصاً) وبعض العرب يجيز إضافته ولكنه يوجب قلب ألفه ياء عند إضافته لياء المتكلم طبقاً للبيان الخاص به فى باب : الإضافة .

(٤) فى باب الإضافة من ج ٣ ص ١١٥ م ٩٥ تفصيل الكلام على هذه الظروف ، وعرض أحكامها مستوفاة .

(٥) معناه الغالب : الدلالة على تأخّر شىء عن شىء فى زمانه ، أو مكانه . ومن أمثلة دلالته على التأخر فى الزمان ما قيل فى رثاء زعيم من سادات العرب :

كأنَّ الناس بعدك نظْم سلْك ... تَقَطَّع : لا يقوم له نظــام

وقد يكون معناه : « مع » ؛ كقوله تعالى : « عُتُلّ بعد ذلك زنيم » أى : مع ذلك . (العُتُلّ : جافى الطبْع : فحّاش – الزنيم : الشّرير ، دنىء الأصل . .)

(٦) صرح صاحب « الهمع » – ج ١ ص ٢٠٩ باب : الظرف – بما نصّه : (« بعد » ظرف زمان لازم الإضافة) ا هـ . ولم يذكر شيئاً يدل على أنه يكون للمكان . وكذلك صاحب « المصباح المنير » حيث قال فى مادة : « بعد » مانصه : (« بعد » ظرف » مبهم لايفهم معناه إلا بالإضافة لغيره وهو زمان متراخ عن السابق ، فإن قَرُب منه قيل : « بُعَيْده » بالتصغير كما يقال : « قبلَ العصر » ؛ فإذا قرُب قيل : « قُبَيْل العصر » ، بالتصغير ، أى : قريباً منه ، ويسمى هذا : « تصغير التقريب ») ا هـ .

غير أن صاحب التصريح (ج ١ ص ٥٠ – باب : « الإضافة ») نصّ فى وضوح وجلاء على أنه يكون للزمان والمكان ؛ فقد قال فى معرض الكلام عن الظرفين : « قبل وبعد » ما يلى : =

. . . .

. . . .

(ا) غير أن المضاف إليه قد يذْكر ، نحو : صفا الجو بعدَ المطر ، وفى هذه الحالة يتعين أن يكون الظرف معربًا منصوبا بغير تنوين ؛ لأنه مضاف ، ويجوز جره بالحرف : « مِن ».

(ب) وقد يحذف المضاف إليه ويُنْوى وجود لفظه بنَصّه الحرفى ؛ فيبقى المضاف على حاله معربًا منصوبًا غير منوّن ؛ كما كان قبل حذف المضاف إليه ؛ نحو : لما انقطع المطر صفا الجو بعدَ ، أى : بعد المطر . وحكم الظرف هنا كسابقه .

(حـ) وقد يحذف المضاف إليه ، ويستغنى عنه نهائيًّا كأن لم يكن ؛ مثل : صفا الجو بَعْدًا . . . والظرف فى هذه الحالة معرب ، منصوب ، منون . . .

د ــ وقد يحذف المضاف إليه وينوى معناه . (أى : ينوى وجود كلمة أخرى تؤدى معنى المحذوف من غير أن تشاركه فى نصّه وحروفه) وفى هذه الصورة يلتزم الظرف المضاف : البناء على الضم ؛ مثل : لما انقطع المطر صفا الجو بعدُ ، أى : بعد انقطاعه ، أو : بعدَ ذلك[1] . . .

= (لا يختصان بالزمان فقد يكونان للمكان كقولك . دارى قبْل دارك أو بعدها . .) اهـ . بل بالغ بعضهم فجعل الأَوْلى فى استعمال : «بعد» أنْ يكون ظرف مكان ، يدل على هذا ما سجله ياسين فى تعليقه على ما جاء بالتصريح (جـ٢ باب : « حروف الجر » ، عند الكلام على الحرف «من» ، ص٨)

والحق أن «بعد» تكون للزمان تارة وللمكان أخرى ولا داعى للتأويل الذى يراد منه قصْرها على أحدهما .

ثم انظر ــ فى رقم ١ التالى ــ بعض الاستعمالات الأدبية ــ

(١) يكثر وقوع الظرفْ : « بعد » تالياً « أمّا الشرطية » التى ستجىء أحكامها مفصلة فى باب خاص بها ــ (جـ ٤ م ١٦١ ص ٤٧٠) كقولهم : (. . . أمّا بعد ، فإن شرّ الكلام الكذب ....) وقد تحل « الواو » محلّ « أمّا الشرطية » ، فيقال : (وبعد ، فإن . . .) فن أى الصور والحالات السالفة ما يكثر فى بدء الخطب والرسائل الأدبية ، ونحوها من مثل : (تحية الله وسلامه عليكم . «وبعد». فإدراك الغايات رهن باتخاذ الوسائل الناجعة ...) وقول صاحب : «القاموس المحيط» فى ديباجة قاموسه ما نصه : « الحمد لله منْطق البلغاء . . . . . . وبعد فإن للعلم رياضاً . . . . . ») اهـ

قال شارح الديباجة حين عرض لهذه العبارة قبل ذلك فى تقييداته الأولى التى سماها : شرح ديباجة =

. . . .

. . . .

فالأحوال أربعة[1] تعرب فى ثلاثة منها، وتبنى فى حالة واحدة هى: التى يحذف فيها المضاف وينوى معناه.

وتلك الأحوال الأربعة تنطبق على باقى الظروف التى وَلِيَتْ: «بعْد».

غير أن هناك بعض الأمور تتصل بلفظ: «أوّل» الذى ليس ظرفا[2]. منها: اعتباره اسمًا مصروفًا معناه ابتداء الشىء المقابل لنهايته، ولا يستلزم أن يكون له ثان؛ فقد يكون له ثان، وربما لا يكون؛ تقول: هذا أول ما اكتسبته، فقد تكتسب بعده شيئًا، أولا تكتسب. وقيل: يستلزم كما أن الآخر يستلزم أولا. والحق الرأى الأول. وللقرائن دخل كبير فى توجيه المعنى إلى أحد الرأيين. ومنه قولهم: ماله أولٌ ولا آخرٌ[3].

ومنها: أن يكون وصفًا مؤولا، اى: أفعل تفضيل بمعنى: «أسْبَق»، فيجرى عليه حكمه؛ من منع الصرف وعدم التأنيث بالتاء. ووجوب إدخال «مِنْ» على المفضَّل عليه؛ . . . نحو: هذا أول مِن هذين، ولقيته عامَ أولَ من عامنا[4].

=القاموس، للهورينى – قال ما نصه: («بعْد» كلمة يفصل بها بين الكلامين عند إرادة الانتقال من كلام إلى غيره وهى من الظروف، قيل زمانية، وقيل مكانية وعامله محذوف. قاله الدماميني. والتقدير: أقول بعد ما تقدم من الحمد، والصلاة والتسليم على نبيه العظيم. (فإنّ) بالفاء، إمّا على توهم «أمّا» أو على تقديرها فى نظم الكلام، وقيل: إنها لإجراء الظرف مجرى الشرط، وقيل: (إنها عاطفة وقيل زائدة . . .) » اهـ. والذى يعنينا هو فهم هذا الأسلوب. وأنه فصيح – بالفاء.

– لاحظ البيان الذى فى رقم ٦ من هامش ص ٢٨٣؛ لأهميته –

(١) تفصيل أحكامها وأحوالها فى جـ ٣ ص ٥٣ م ٥٩ باب الإضافة.

(٢) تقدم له بيان آخر فى ص ٢٨٣. وكذلك فى جـ١ ص ١٩٤ م ١٧ باب النكرة والمعرفة. وستجىء إشارة مهمة إليه فى جـ ٣ باب الإضافة.

(٣) راجع الكلام عليه مع الظرف «أمس» فى ص٢٨٣ وله بيان آخر فى جـ٣ باب الإضافة ص ١٢٥.

(٤) ويصح لقيته عاماً أولَ من عامنا. جاء فى الهمع (جـ ١ ص ٥٤ باب: «النكرة والمعرفة») ما نصّه: (من الأسماء ما هو معرفة معنى، نكرة لفظاً، نحو: كان عاماً أولَ – وأولَ من أمس؛ فدلولهما معين لا شيوع فيه بوجه، ولم يستعملا إلا نكرتين . . .) اهـ

وقد سبق بيان هذا – فى جـ ١ م.

. . . .
. . . .

ومنها : أن يكون اسمًا معناه : « السابق » ؛ فيكون مصروفًا ؛ نحو لقيته عامًا أولاً ، أى : سابقًا .

أما « أول » الظرف الزمانى فمعناه : « قَبْل » نحو : رأيت الهلال أولَ الناس.

هذا ، وأصل أول — فى الأرجح ، بنوعيه : الظرف ، والاسم — ، هو : «أوْ أل» بوزن: أفْعَل؛ قلبت الهمزة الثانية واواً ، ثم أدغمت الواو فى الواو ، بدليل جمعه على أوائل [1].

٦ — بَيْن [2]— بَدَل — فأما : « بين » فأصله ظرف للمكان ، وقد يكون للزمان أيضًا . والكلمة فى الحالتين مضافة إلا عند التركيب — كما سبق [2]— وتَتَخَلَّل شيئين [3]، أو ما فى تقدير شيئين [4]، أو أشياء [5]، وتصرفها متوسط ، وكذلك وقوعها معربة ، مثل قوله تعالى فى الزوجين : (فإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حَكَمًا من أهله، وحَكَمًا من أهلها . . .) ، فقد وقعت اسمًا معربًا مضافًا إليه ، مجروراً بالكسرة الظاهرة ؛ كشأنها فى قوله تعالى : (هذا فراق بينى وبينِك) ، وقوله : (لقد تقَطَّعَ بينُكُم) فى قراءة مَنْ رفع الظرف ، وقوله : (ومن بينِنا وبينِك حِجاب) .

---

(١) انظر ما يتعلق به فى ص ٥٦٣ وفى ج ٣ — باب الإضافة —

(٢ و ٢) سبقت الإشارة إلى بعض أحكامها (وهو : التركيب المزجى) ، فى ص ٢٧١ ولها إشارة أخرى فى ص ٢٧٧ . بمناسبة الكلام على : « إذ » .

(٣) كقوله تعالى : (. . . وتصريف الرياح والسحاب المسخر بين السماء والأرض لآيات لقوم يعقلون) .

(٤) كقوله تعالى : (ولا تجهرْ بصلاتك ولا تُخافت بها ، وابتغِ بين ذلك سبيلا) ، أى : بين الجهر والمخافتة .

(٥) كقول امرئ القيس :

قِفا نَبْكِ من ذِكرَى حبيبٍ ومنزِلِ ... بسِقْط اللِّوى بين الدَّخول فحَوْملِ

أى : بين مواضع الدخول . ومما يصلح لتقدير شيئين ، أو أشياء قول الشاعر :

قدَّر الهجرُ بيننا فافترقْنا ... وطوى البين عن جفونىَ غمضى

. . . .
. . . .

ولا تضاف إلاّ إلى متعدد ؛ كقولهم : مَقْتَلُ المرءِ بين فكَّيْهِ ، وقول الشاعر :

شوقى إليك نفى لذيذ هجوعى فارقتنى فأقــام بين ضلوعى

فإن أضيفت لمفرد وكان ضميراً لا يدل على تعدد ، وجب تكرارها مع عطف المكررة بالواو ، كالآية السابقة ؛ وهى : (هذا فراق بينى وبينِك . . .) وإن كان اسمًا ظاهراً فالكثير أنها لا تتكرر ؛ إذ يُكتفَى بالعطف بالواو على الاسم الظاهر المضاف إليه ؛ مع جواز التكرار ، وإن كان الأول هو الأكثر[1] ؛ مثل : تضيع الغاية بين التردد واليأس . وقولهم : شتان بين رَوِيَّة وتسرّع .

وقد يتصل بآخرها « الألف » الزائدة أو « ما »[2] الزائدة ، فتصير فى الحالتين زمانية غير متصرفة ، واجبة[3] الصدارة والإضافة إلى جملة (اسمية ، أو فعلية) ، وبعدها كلام مرتب على هذه الجملة ، يُعْتَبَر بمنزلة الجواب[4]

---

(١) تكرارها بين المتعاطفين الضميرين واجب . أما بين المتعاطفين الظاهرين فجائز للتوكيد ؛ فيصح أن يقال : المال بين محمود وبين على ، بزيادة : « بين » الثانية ، للتأكيد ؛ كما قاله ابن بَرّى وغيره ، وبذلك يردّ على منع الحريرى تكرارها . (راجع حاشية ياسين على شرح التصريح ج ٢ وكذا « الصبان » أول باب : « عطف النسق » فيها عند الكلام على واو العطف) .

ويؤيد ما سبق ورودها مكررة فى بعض الأحاديث الشريفة، التى نقلها وشرحها صاحب المواهب الفتحية (ج ٢) وفى كلام آخر لعلى بن أبى طالب نقلناه فى ج٣ م ١١٨ باب : عطف النسق ، عند الكلام على «الواو» وما تنفرد به ص٥٤٤ — وفى كلام لعمر بن عبد العزيز وهو ممن يحتج بكلامهم.

وكذلك وردت فى شعر يحتج به نقله « الطبرسى (فى كتابه مجمع البيان ج ١ ص ٤٥) ونصه : قال عدى بن زيد :

وجاعل الشمس مِصراً لاخفاء به بين النهار ، وبين الليل قد فَصَلا

— المصر : الحاجز — وقول أعشى همدان :

بين الأشج وبين قيس باذِخٌ بَخْ بَخْ لوالده وللمولود

(٢) وقوع « ما» الزائدة بعد الظرف : « بين » يوجب وصلهما فى الكتابة ، وتصديرهما فى الجملة — وكذلك مع الألف الزائدة — كما تقدم فى ص ٢٦٨ و ٢٧٩ —

(٣) كما فى القاموس — وغيره —

(٤) يكون الظرف مضافاً للجملة التى بعده مباشرة ، ومنصوباً لعامل فى الكلام المتأخر عنها، المترتب=

. . . .

. . . .

= عليها ، كأنه جواب لها ، معلق عليها كتعليق الجواب على الشرط. وقد يقترن هذا الجواب بالفاء . . . (على الوجه الذى سبق فى « و » ص ٢٧٦ وكما يجيء فى هامش ص ٣٥٩). وما سبق هو رأى الجمهور . وهناك آراء أخرى أيسرها أنها – بعد اتصال « ما » الزائدة ، أو : الألف الزائدة بها ، تصير ظرف زمان غير مضاف ، لأن الحرف الزائد قد كفّها عن العمل . ويصير الظرف « بين » منصوباً بالعامل الذى فى الجملة التى تليه مباشرة ، والجملة التى تليها بمنزلة الجواب . وهذا رأى حسن ، وفيه تيسير .

ومن المفيد الذى يوضح ما سبق أن نسجل هنا ما جاء فى حاشية الأمير على المغنى ، وما جاء فى الصبان عن هذه المسألة . – بالرغم مما فى كلامهما من تحليل لا يعرفه العربى القديم – :

« ا » جاء فى المغنى ؛ – ج – فى الكلام على « إذ » وأنواعها ، ما نصه : (تكون للمفاجأة ، نص على ذلك سيبويه ، وهى الواقعة بعد « بينا » ، أو « بينما » . . . و . . .) وقد علق على هذا : الأمير فى حاشيته ، قائلا ما نصه :

(أصل : « بين » مصدر « بانَ » ، إذا تفرق ، ثم استعملت استعمال الظروف ؛ زمانية ومكانية. ولا تضاف إلا لمتعدد ؛ فأصل قولك : جلست بين زيد وعمرو ، وأتيت بين الظهر والعصر ، جلست مكان تفرق زيد وعمرو ، أى : المكان الواقع بينهما ، وأتيت زمن تفرق الظهر والعصر ، أى : الزمن الذى يفصل بينهما ، فحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه . ثم لما أرادوا أن يضيفوها إلى الجملة مع كونها لازمة للإضافة للمفرد – أى : لغير الجملة – وكانت الإضافة إلى الجملة كلا إضافة ؛ لعدم تأثيرها فى لفظ المضاف إليه – وصلوها – بأحد الأمرين ؛ « ما » التى شأنها الكف ؛ فكأنها كفتها عن الإضافة ، أو « الألف » مشبعة عن الفتحة ؛ لأنها أيضاً تفيد قطع ما قبلها فى الوقف ، مبدلة عن تنوين إثر فتح ؛ كالظنونا – فى قوله تعالى : (وتظنون بالله الظنونا) – . ثم هى بعد ظرف زمان فقط ؛ لأنه ليس لنا مكان يضاف للجملة غير « حيث » . وإن تأملت ما سبق أغناك عن إضمار « أزمان » بعدها إذا أضيفت للجملة كما قيل ») ا هـ . وهذا الرأى أحسن من التالى .

« ب » وقال الصبان فى الجزء الثانى – باب الإضافة عند الكلام على قول ابن مالك :

وأَلْزَمُوا إِضَافَةً إلى الجُمَل حَيْثُ وإِذْ . . . .

ما نصه :

(اعلم أن أصل : « بين » أن تكون مصدراً بمعنى : الفراق ، فمعنى جلست بينكما : جلست مكان فراقكما . ومعنى أقبلت بين خروجك ودخولك : أقبلت زمان فراق خروجك ودخولك ؛ فحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه . فتبين أن : « بين » المضافة إلى المفرد – أى : الذى ليس جملة – تستعمل فى الزمان والمكان . فلما قصدوا إضافتها إلى الجملة ، اسمية أو فعلية – والإضافة إلى الجملة كلا إضافة – زادوا عليها تارة : « ما » الكافة : لأنها تكف المقتضى عن اقتضائه ، وأشبعوا تارة أخرى الفتحة ؛ فتولدت « ألف » لتكون الألف دليل عدم اقتضائه للمضاف إليه ، لأنه حينئذ كالموقوف عليه ، لأن =

. . . .

. . . .

للظرف[1] فمثال الفعلية : بينما أنصفتنى بالودّ ظلمتنى بالمَنّ ، وقول الشاعر :

فبينا نسوس الناس –والأمر أمرُنا –   إذا نحن فيهم سوقة نتنصّف[2]

ومثال الاسمية :

استقدِر الله خيراً[3] ، وارضينّ به   فبينما العسْر إذ دارت مياسير
وبينما المــرء فى الأحيــاءِ مغتبطاً   إذ صار فى الرَّمْس[4] تعفوه الأعاصير

وقد ورد فى السماع الذى لا يقاس عليه إضافة « بينا » للمصدر دون : « بينما » – على الصحيح – . . .

وقد تركب تركيب مزج « كخمسة عشر » فتبنى مثلها على فتح الجزأين كقول الشاعر :

= الألف قد يؤتى بها للوقوف ؛ كما فى : « أنا » والظنونا – يشير إلى أن الأصل فى « أنا » خلوها من الألف ، وإلى قوله تعالى : [وتظنون بالله الظنونا] وتعين حينئذ ألا تكون إلا للزمان ؛ لما تقرر أنه لا يضاف إلى الجمل من المكان إلا حيث . وإضافة : « بينما » أو « بينا » فى الحقيقة إلى زمان مضاف إلى الجملة؛ فحذف الزمان المضاف ، والتقدير : بين أوقات زيد قائم ، أى بين أوقات قيام زيد – كذا قرره الرضى.

(وقد يضاف « بينا » إلى مفرد مصدر دون « بينما » على الصحيح . كذا فى الدمامينى والهمع ، وتقدير : « أوقات » ؛ لأن « بين » إنما تضاف لمتعدد . وناقش أبو حيان بأن : « بين » قد تضاف للمصدر المتجزئ ؛ كالقيام ، مع أنهم لا يحذفون المضاف إلى الجملة فى مثل هذا .

(قال فى الهمع : وما ذكر من أن الجملة بعد : « بينا » و « بينما » مضاف إليها هو قول الجمهور. وقيل : « ما » و « الألف » كافتان ؛ فلا محل للجملة بعدها. وقيل « ما » كافة دون الألف بل هى مجرد إشباع » .

وعلى عدم إضافتهما يكون عاملهما ما فى الجملة التى تليهما كما فى المغنى) اهـ . كلام الصبان .

(١) ومن النادر المسموع أن يتحقق لها هذا دون أن يتصل بآخرها « الألف الزائدة » ، أو : « ما الزائدة » كالوارد فى كلام الحارث بن حِلِّزة اليشكرى حيث يقول :

بين الفتى يَسْعى ويُسعى له   تاح له من أمره خالج .

الخالج : الذى يقتلع الشىء وينتزعه .

(٢) فطلب الإنصاف .

(٣) اسأله أن يقدره ويهيئه لك .

(٤) القبر .

. . . .

. . . .

نحمي حقيقتَنا وبعْ ضُ القومِ يسقط بيْنَ بيْنَ

الأصل : بيننا وبين الأعداء ، أى : بين المقاتلين . فأزيلت الإضافة من الطرفين ، وركب الاسمان تركيب خمسةَ عشر .

فإن أضيف صدر : « بين إلى عجزها جاز بقاء الظرفية فى الصدر ، وجاز زوالها . فمن الأول قولهم : المنافقُ بينَ بينٍ ، بنصب الأولى على الظرفية مباشرة . ومن الثانية قولهم : المنافق بينُ بَيْنٍ .أما إذا وقعت مضافًا إليه فيتعين زوال الظرفية .

* * *

وأما : « بذل » فقد سبق الكلام عليه فى ص ٢٦١ .

٧ ــ حيث ــ من الظروف المكانية الملازمة للبناء ، برغم أنها مضافة[1]. والأكثر أن تبنى على الضم ، وتضاف للجمل[2] الاسمية والفعلية ، وإضافتها للفعلية أكثر نحو : قعدت حيث الجوُّ معتدلٌ ، وبقيت حيث طاب المقام ؛ وقول الشاعر :

وما المرء إلا حيثُ يجعلُ نفسه فى صالح الأخلاق نفسَك فاجعلِ

ومن القليل إضافتها للمفرد ، ومع قلته جائز ، ولكن لا داعى لترك الكثير إلى القليل . ومثله دلالتها على الزمان[3].

---

(١) سيجىء الكلام عليها من ناحية إضافتها للجملة أو المفرد (فى باب : الإضافة ، جـ٣ م ٩٣ ص٧٧) وبناء الظروف مع إضافتها شائع ، كما ترى فى هذا الباب .

(٢) بشرط أن تكون « حيث » غير مختومة بما الزائدة عند إضافتها إلى الجملة. وقد نص على هذا الشرط فيها وفى « إذْ » الظرفية المحضة المبرد فى كتابه : « المقتضب » ج ٢ ص ٥٤ .

(٣) فقد قالوا إن الأصل فيها أن تكون للمكان ، وقد تكون للزمان ؛ كقول الشاعر :

للفتى عقلٌ يعيش بهِ حيث تَهدى ساقَه قدمُهْ

(أى : حين تهدى ...) كما قالوا : إنها لا تستعمل فى الغالب إلا ظرفاً ، وندر جرها بالباء ، نحو : تلاقينا بحيث صافح أحدنا الآخر . وكذلك جرها بالحرف « إلى » ، كقول الشاعر :

« إلى حيث ألقتْ رحلَها أمُّ قَشْعَم » . و « فى » نحو : أصبحنا فى حيث التقينا . ونص ابن مالك على أن تصرفها نادر . وقال ابن هشام فى المغنى : الغالب كونها فى محل نصب على الظرفية ، أو خفض بمن . وقد تخفض بغيرها ، كقول الشاعر : إلى حيث ... إلخ . والأحسن الأخذ برأى ابن هشام ؛ لما فيه من تيسير وإن كان الجر قليلا .

. . . .

. . . .

٨ ـ حَوْل ـ . . . سبق عنه بيان مناسب[1].

٩ ـ رَيْثَ ـ أصله : مصدر راثَ ، يريث ؛ إذا أبطأ . ويجوز أن يترك المصدرية ويستعمل فى معنى ظرف الزمان فيكون مبنياً على الفتح ، ومضافاً إلى جملة فعلية ؛ نحو : بقيت معك رَيْثَ حضر زميلك، أى : قدرَ بطء حضور زميلك . وقد تقع بعدها « ما » الزائدة أو المصدرية فاصلة بينها وبين الجملة الفعلية، نحو : فلان يمنح المحتاج ريث ما[2]يسمع .

١٠ ـ عند ـ ظرف يبين أن مظروفه إما حاضرٌ حساً ، أو ؛ : معنى ، وإما قريب حساً ، أو : معنى ، فالأول ، نحو : قوله تعالى : (فلما رآه مستقراً عنده . . . [3]) والثانى : نحو قوله : (قال الذى عنده عِلْمٌ من الكتاب . . .) والثالث : نحو قوله تعالى : (عند سِدْرَة المنتهى ، عندها جنة المأوى) ، والرابع : نحو قوله تعالى : (ربِّ ابنِ لى عِندك بيتا فى الجنة) ، وقوله : (عند مليك مُقْتَدِرٍ) .

وهى ظرف مكان معرب ، لا يكاد يستعمل إلا منصوباً على الظرفية المكانية ، كالأمثلة السابقة ، أو مجروراً بالحرف : « مِنْ » ـ دون غيره من حروف الجر ـ مثل : (وآتيناه أهلَه ومثلهم معهم ؛ رحمةً من عندنا) وقد وردت للزمان قليلا فى مثل : أزورك عند شروق الشمس و قولهم : الصبر عند الصدمة الأولى . ويجوز محاكاته عند قيام قرينة ، بشرط إضافة « عند » للزمان[4].

---

(١) فى رقم ١ من هامش ص ٢٦٢ وفى ص ٢٧٢

(٢) إن كانت « ما » زائدة فالأحسن فى الكتابة وصلها بالظرف : « ريث » وإن كانت مصدرية فالأحسن فصلها . وبالصورتين تصلح فى البيت الثانى من قول الشاعر :

ولولا اجتناب الذَّامِ لَم يُلْفَ مشربٌ ... يعاش به إلاَّ لدىَّ ، ومأكل .
ولكنَّ نفساً حــرة لا تقيم بى ... على الضيم ، إلاَّ ريثما أتحولُ

(٣) ومثل قول الشاعر :

إذا الشِّعر لم يطربك عند سماعه ... فليس خليقاً أن يقال له شعر

(٤) جاء فى المصباح المنير فى مادة : « عند » ما نصه :

. . . .

. . . .

وتشترك : «عند»[١] مع «لدى» — و «لدنْ»[١] فى أمور ، أهمها : الدلالة على ابتداء غاية مكانية أو زمانية[٢] . وتخالفهما فى أمور أخرى يجىء الكلام عليها مع الكلام عليهما :

= (والأصل فى استعمال هذا الظرف أن يكون فيما حضرك من أى قطر «ناحية» كان من أقطارك، أو دنا منك . وقد استعمل فى غيره ؛ فتقول : عندى مال ؛ لما هو بحضرتك ، ولما غاب عنك ؛ فقد ضُمّن معنى الملك والسلطان على الشىء ، ومن هنا استعمل فى المعانى فيقال : عنده خير ، وما عنده شر ، لأن المعانى ليس لها جهات . . .) اهـ .

ويقول أيضاً : («عند» ظرف مكان . ويكون ظرف زمان إذا ضيف إلى الزمان ؛ نحو : عند الصبح ، وعند طلوع الشمس ، ويدخل عليه من حروف الجر «من» لا غير ؛ تقول : جئت من عنده . وكسر العين هو اللغة الفصحى وتكلم بها أهل الفصاحة . . . وحكى الفتح والضم) ا هـ .

(١ و١) سيجىء الكلام على : (لدن ولدى فى ص ٢٩٤ و ٢٩٥) وأيضاً على (عند، ولدن) فى باب الإضافة ، ج ٣ ص ١٠١ م ٩٥ .

(٤) قال صاحب المفصل — ج ٤ ص ٨٥ — ما نصه فى معنى ظروف الغايات : (قيل لهذا الضرب من الظروف غايات لأن غاية كل شىء ما ينتهى به ذلك الشىء ، وهذه الظروف إذا أضيفت كانت غايتها آخر المضاف إليه ؛ لأن به يتم الكلام ، وهو نهايته . فإذا قطعت عن الإضافة وأريد معنى الإضافة صارت هى غايات ذلك الكلام ؛ فلذلك من المعنى ، قيل لها : غايات) . ا هـ

وهذا يوافق ما يقوله بعض الشراح فى تعريف ظروف الغايات ، ونصّه : (هى الظروف المبنية على الضم لحذف المضاف إليه ؛ فتصير غاية وظرفا بعد حذفه) . ا هـ —

راجع حاشية المغنى للعلامة الأمير أول ج ٢ فصل الكلام على «ما» .

وتوضيحاً لما سلف نسوق بعض الأمثلة التى تجلى المراد، منبهين إلى أن الغاية لها معان أخرى تختلف باختلاف الموضوعات والمناسبات — (منها : ما سيجىء فى رقم ٤ من هامش ص ٤٥٩ ورقم ٢ من هامش ص ٤٦٨) (ومنها ما سيجىء كاملا فى ص ١٠١ و ١٢١ م ٩٥ من الجزء الثالث وفيه الأمثلة التى نسوقها لمناسبة دعت إليها هناك) : .

(أ) فى مثل : سافرت من لدن بيتنا إلى الضاحية — تشتمل هذه الجملة على الفعل : «سافر» ، والسفر يقتضى الانتقال من مكان إلى آخر . فلا بد لتحققه من نقطة معينة يبتدئُ منها، وأخرى ينتهى إليها . أى : لا بد له من مكان ابتداء ، ومكان انتهاء ، محددين ، مضبوطين ؛ كاللذين هنا ، وهما : البيت والضاحية . وبين نقطتى الابتداء والانتهاء مسافة محصورة بينهما ، لا محالة . ويطلق على مجموع الثلاثة اسم اصطلاحى ، هو : «الغاية المكانية» أى : «المسافة المكانية» أو : المقدار المكانى» ، وهى تشمل كما نرى مكاناً محدوداً ، محصوراً ، له بداية ونهاية معينتان ، ومسافة تصل هذه بتلك. وقد دخل=

. . . .
. . . .

١١ ، ١٢ — عوضُ — قطُّ — سبق الكلام عليهما فى ص ١١٦ و ٢٦١

= لفظ «لدن» على كلمة هى بداية الغاية ؛ فدخوله على هذه الكلمة — وعلى نظائرها — يرشد إلى أنها أول جزء من أجزاء الغاية المكانية ، أو أنها نقطة البداية .

ولو قلت : سافرت من لدن الصبح إلى العصر ، لدلّ الفعل : «سافر» على أنه استغرق زمناً محددا معيناً ، له بداية زمنية معروفة ، ونهاية زمنية معروفة كذلك ؛ فله نقطتا ابتداء وانتهاء ، زمنيتان ، مضبوطتان ، وينحصر بينهما مقدار زمنى يصلهما . ويتكون من مجموع الثلاثة (أى : من نقطة البداية ، ونقطة النهاية ، وما بينهما) ما يسمى فى الاصطلاح : «الغاية الزمانية» بمعنى : «المقدار الزمانى» ودخول لفظ «لدن» على الكلمة التى بعده يرشد إلى أن هذه الكلمة نفسها هى نقطة البداية ، أى أول : جزء من أجزاء الغاية الزمانية .

ويفهم مما سبق أن «لدن» ، و «عند» اسمان يدلان على ما بعدهما من بدء الغاية ... فسمى كل منهما «نقطة البداية» نفسها ، وليس الابتداء الذى هو أمر معنوى . ولهذا كانا اسمين — عند النحاة — دون «مِن» ، «ومنذ» الحرفين اللذين معناهما الابتداء المعنوى . فإضافة «لدن» ، و «عند» إنما هى من إضافة الاسم إلى مسماه .

(هذا وقد أطلنا الكلام — فى ج ١ ص ٥٦ م ٦ — عن سبب تفريقهم بين كلمة : «ابتداء» واعتبارها اسماً ، وكلمة : «مِن» الجارة المفيدة للابتداء ، واعتبارها حرفاً) .

لكن قد يخطر على البال السؤال الآتى : إذا كان لفظ «لدن» للدلالة على بداية الغاية فما الداعى لمجىء الحرف «من» قبله ، ومعناه الابتداء أيضاً ؟

أجاب النحاة عن هذا إجابة غير مقنعة ؛ فقالوا : إن دلالة «لدن» على بداية الغاية ليست مألوفة فى الأسماء ؛ فجاء الحرف «من» ليكون بمنزلة الدال على ذلك ، ولهذا يكون فى الأعم الأغلب موجوداً . (راجع حاشية ياسين على شرح التصريح فى هذا الموضع) .

والسبب الحق هو استعمال العرب القدامى لهما مجتمعين ، دون تعليل آخر .

(ب) ما سبق يقال فى الظرف : «عند» ؛ فلو وضعناه مكان «لدن» فى الأمثلة السالفة — وأشباهها — لم يتغير الأمر ؛ ففى مثل : قرأت الكتاب من عند المقدمة إلى الخاتمة ، نجد الفعل : «قرأ» لا يتحقق كاملا إلا بنقطة مكانية معينة تبتدئ منها القراءة ؛ هى : «المقدمة» ، ونقطة أخرى محددة تنتهى إليها ؛ هى : «الخاتمة» ، وبين النقطتين المكانيتين مسافة مكانية تصل بينهما هى المسافة الأخرى المكتوبة ، ومن اجتماع الثلاثة : (أى من نقطة البداية المكانية ، ونقطة النهاية المكانية ، وما بينهما) يتكون ما يسمونه : «الغاية المكانية» التى يجىء الظرف «عند» ليدل على أن المضاف إليه هو نقطة البداية فيها :

وإذا قلت : قرأت الكتاب من عند العصر إلى المغرب نشأت : «الغاية الزمانية» التى تتكون من اجتماع تلك الثلاثة ، والتى يدخل الظرف «عند» على أول جزء منها ؛ فيكون وجوده دليلا على أن ما بعده (وهو المضاف إليه) نقطة البداية الزمانية . . .

مما تقدم يتضح الفرق بين «غاية» ، ومبدأ الغاية الذى يدل عليه «لدن» أو «عند» ؛ فالغاية=

. . . .
. . . .

١٣ – كُلَّمَا – ظرف مركب من كلمتين هما : «كُلّ» و «ما» . وهو بهذا التركيب اللفظى يفيد تكرار المعنى ؛ نحو : كلما رأى الناس المصلح أكبروه . ويقول النحاة: إن كلمة «كل» فيه منصوبة باتفاق، وأنها مضافة إلى كلمة «ما» المصدريّة ، أو التى تعتبر نكرة بمعنى : «شىء» ، وهذا الشىء «وقت» فكلمة : «ما» هنا محتملة لوجهين ؛

أحدهما : أن تكون حرفا مصدريا والجملة بعد هذا الحرف المصدرى صلة له؛ لا محل لها من الإعراب . والأصل : كلّ رؤية الناس ... ، ثم عبَّرنا عن معنى المصدر بكلمتى : «ما والفعل» ثم أنبنا عن الزمان ، أى : كل وقت رؤية ... كما أنيب عنه المصدر الصريح فى مثل : جئتك خفوقَ النجم .

والآخر : أن تكون «ما» اسماً نكرة بمعنى : «وقت» فلا تحتاج على هذا إلى تقدير : «وقت» والجملة بعده فى محل جر صفة ؛ فتحتاج إلى تقدير ضمير عائد منها ، أى : كل وقت رأى الناس فيه . . .

وقد سبق أن هذا الظرف مركب من كلمتين ، وأن كلمة : «كل» منصوبة حتماً . وبقى أنه يحتاج إلى جملتين ماضيتين بعده ، والثانية منهما بمنزلة الجواب له – مع أنه ليس أداة شرط – والماضى فيها هو عامل نصبه ويجب تأخيرها .

(راجع المغنى والهمع) .

١٤ – لدن – يكون ظرفاً دالا على مبدأ الغايات ، (أى : أنه لابتداء غاية زمان أو مكان بالمعنى الذى سبق[1] شرحه فى «عند») ، ويلازم البناء ، وبناؤه

= تشمل الأجزاء الثلاثة ، أما مبدأ الغاية فهو الجزء الأول منها، دون الجزأين الآخرين . وكذلك يتضح المراد من قولهم : (إن معنى : «لدن» ، و «عند» هو الدلالة على مبدأ الغايات الزمانية أو المكانية). وأنه يصح وضع أحدهما مكان الآخر ؛ فيقال : جئت من عند الصديق ، أو : من لدن الصديق . وفى القرآن الكريم : (آتيناه رحمة من عندنا ، وعلمناه من لدنا علماً ؛) فلو وضع أحد الظرفين مكان الآخر لجاز ، ولم يمنع منه مانع إلا كره التكرار اللفظى بغير داع بلاغى .

(حـ) إذا دخل «لدن» ، أو : «عند» على بداية الغاية فليس من اللازم أن يذكر معها اللفظ الدال على النهاية ، إذ يكفى أن يشتمل الكلام على البداية وحدها ما دام المقام يكتفى به .

(د) ليس الأمر فى كل ما سبق مقصوراً على الأفعال التى تعمل فى الظرف، وتحتاج فى تحقيق معناها إلى غاية زمانية أو مكانية ، وإنما الأمر يشمل كل عامل آخر لا يتحقق معناه كاملا إلا بذكر الغاية ؛ يتساوى فى هذا أن يكون العامل فعلا ، أو شبه فعل ، أو اسم فاعل، أو اسم مفعول ، أو غير ذلك مما يعمل . . .

(١) فى رقم ٢ من هامش ص ٢٩٢ .

. . . .
. . . .

على السكون هو الأغلب ، مثل : تذكرْ فضل والديك لدنْ أنت صغير .

والكثير فى استعماله أن يكون مسبوقًا «بمنْ الجارة»[1] مثل: هذا فضل من لدن الله الكريم . ومثل : بقيت هنا من لدن الظهر إلى الغروب . وأن يكون مضافًا لمفرد كهذين المثالين[2] ، أو مضافًا للجملة ؛ نحو : فلان مولع بالعلم لدن شبَّ إلى أن شاب ـ أو ؛ مُولع بالعلم لدن هو يافع . وقد يستغنى عن الإضافة فى حالة ستجىء .

ويكون بمعنى : «عند» كثيراً . ولكن يخالفها فى أمور ؛ منها :

أن «لدنْ» ظرف ملازم للإضافة للمفرد ، أو للجملة ، ويجوز استغناؤه عن الإضافة إذا وقعت بعده كلمة : «غُدْوة» ؛ منصوبة[3] مثل قضيت الوقت لدن غدوةً حتى غروبِ الشمس . أما «عند» فيَصح أن تترك الإضافة . وتصير اسمًا مجرداً ؛ كأن يقول شخص : عندى مال ؛ فيجاب : وهل لك عِنْدٌ ؟ «فعند» هنا مبتدأ . أو يقال: الكتاب عندى . فيجاب : أين عِندُك :

ومنها : أنه لا يكون إلا فضلة ولو ترك الظرفية ؛ فى مثل السفر من عند البيت لا يصح : السفر من لدن البيت . فكلمة : «عند» مجرورة ، والجار والمجرور خبر ، والخبر عمدة . وقد اشتركت «عند» فى تكوينه ؛ فهى عمدة بسبب اشتراكها ، ولهذا لا يصح : «السّفر من لدن البيت» لكيلا تشترك : «لدُن» فى تكوين العمدة ، وهى لا تكون إلا فضلة خالصة دائمًا .

١٥ ـ لَدَى ـ ظرف معرب ملازم للنصب على الظرفية . ومعناه : «عند» ويخالفها فى أمور :

منها : أن «لدى» لا تُجر أصلا ، أما «عند» فتجر بالحرف «مِن» .

---

(١) وفى حالة جرّه لا يكون ظرفاً . وكذلك كل حالة أخرى لا يكون فيها منصوباً على الظرفية.

(٢) ومثل قوله تعالى : (ربنا لا تُزغْ قلوبنا بعد إذ هديتنا ، وهبْ لنا من لدُنك رحمةً ؛ إنك أنت الوهّاب) .

(٣) على اعتبار : «غدوة» تمييزاً ، أو : اعتبارها خبراً لكان المحذوفة ، والتقدير : لدن كانت الساعة غدوة ، ويجوز فى «غدوة» الرفع عند الكوفيين ، على اعتبارها فاعلا لكان التامة المحذوفة ، والتقدير : لدن كانت غدوةٌ ، أى : ظهرت ووُجدت غدوة ، ويجوز فى «غدوة» الجر بالإضافة ؛ وهو القياس .

. . . .
. . . .

ومنها: أن «عند» تكون ظرفًا للأعيان (أى: للأشياء المجسمة) وللمعانى، أما «لدى» فلا تكون إلا للأعيان فى الصحيح؛ تقول: هذا الرأى عندى صائب، ولا تقول: لدىّ.

ومنها: أنك تقول: عندى مال، وإن كان غائبًا، ولا تقول: لدىّ مال؛ إلا إذا كان حاضراً.

هذا، وبإضافة «لدى» للضمير تنقلب ألفها ياء، نحو: لديك – لديه ...[1] أما حين إضافتها للاسم الظاهر فلا تنقلب.

١٦ – لَمَّا[2] تكون ظرف زمان[3]، بمعنى: حين. فتفيد وجود شىء لوجود آخر. والثانى منهما مترتب على الأول؛ فهو بمنزلة الجواب المعلّق وقوعه على وقوع شىء آخر. نحو: لما جرى الماء شرب الزرع. ولهذا لا بد لها من جملتين، بعدها، تضاف وجوبًا إلى الأولى منهما –؛ لأنها من الأسماء الواجبة الإضافة للجملة – وتكون ثانيتهما متوقفة التحقق على الأولى. وعامل النصب فى: «لمّا» هو الفعل أو ما يشبهه فى الجملة الثانية.

والأغلب الأكثر شيوعًا فى الجملتين – ولا سيما[4] الثانية – أن تكونا معًا

---

(١) ويراعى فى الإعراب ما سبق تفصيله فى ج ١ م ١٦ ص ١٧٨. (آخر الكلام على الاسم المعتل الآخر).

(٢) «لما» أنواع متعددة، منها: «لما» الظرفية»، والكلام عليها هنا، (ولها إشارة فى ج ٣ ص ٩٢ م ٩٤، من باب: «الإضافة»).

ومنها: التى بمعنى «إلا» الاستثنائية (وستجىء فى «د» من ص ٣٦١) ومنها: «لما» الجازمة (وستجىء فى ج ٤ م ١٥٣ ص ٣٨٨).

(٣) على المشهور؛ (لأن بعض النحاة يعتبرها حرفاً بمعنى: حين)

وتسمى: «لما الحينية» ويسميها بعض النحاة: «لما الوجودية»، لأنها الرابطة لوجود شىء بوجود غيره؛ أو: «لما التوقيتية»، لأنها بمعنى وقت.

(٤) قال الأشمونى فى الجزء الثالث، أول باب: «إعراب الفعل» عند الكلام على أنواع: «أنْ» ومنها الزائدة، ما نصه: (الزائدة هى التالية «لما»؛ نحو قوله تعالى: «فلما أن جاء البشير»...) اهـ كلام الأشمونى. وهنا قال الصبان: (قوله: «نحو: فلما أن جاء البشير»... وتقول: «أكرمك لما =

. . . .

. . . .

ماضيتين لفظًا ومعنى ؛ نحو : قوله تعالى : (فلما نجّاكم إلى البرّ أعرضْتُم) .
أو معنى فقط[1] كقول المعرى يصف خيلا سريعة :

ولمّا لم يسابقهن شيء من الحيوان سابقْن الظّلالا

وقول المتنبي :

عرفت الليالى قبل ما صنعت بنا فلما دهتنى لم تزِدنى بها علما

وقد ورد فى القرآن الكريم وقوع الجملة الثانية مضارعية فى قوله تعالى : (فلما ذهب عن إبراهيمَ الرَّوْعُ وجاءته البشْرَى — يُجَادلُنا . . .) كما ورد فيه وقوعها جملة اسمية مقترنة بالفاء ، أو إذا ، حيث يقول : (فلمّا نَجّاهم إلى البر

= أن يقومُ زيد ، برفع المضارع . فارضى) . ا هـ . كلام الصبان نقلا عن الفارضى . وهذا النص صريح فى أنها قد تدخل على المضارع قياساً إذا كان مسبوقاً بأنْ الزائدة . والعجيب أن الصبان يأتى به هنا جلياً واضحاً ، ليكمل ما فات الأشمونى ثم ينسى هذا فى الجزء الرابع — أول باب الجوازم — عند الكلام على : « لما » الجازمة حيث يصرح « الأشمونى » بأنه استغنى — كبعض من سبقوه — بقوله : « لما » أخت « لمْ » عن أن يقول : « لما » الجازمة ، وأنه احترز بكلمة : « أختها » من « لما » الحينية ، ومن « لما » الاستثنائية ؛ لأن هاتين لا يليهما المضارع ، فيقول « الصبان » تعليقاً على هذا ، وتأييداً له ما نصه : « أى : كلامه فيما يليه المضارع ، فلا حاجة إلى الاحتراز منهما ». ا هـ . فهو يكتفى بهذا ساكتاً عما قيل من أن المضارع لا يجىء بعد « لما » الحينية ، و« لما » الاستثنائية . وكما نسى هذا فى « باب الجوازم » » نسيه أيضاً فى باب « جمع التكسير » — ج ٤ — عند الكلام على صيغة : « فُعول » واطّرادها ، حيث قال الأشمونى عنها فى ذلك الباب (ظاهر كلام المصنف هنا موافقة التسهيل فإنه لا يذكر فى هذا النظم غالباً إلا المطرد ، ولما يذكر غيره يشير إلى عدم اطراده غالباً بقد ، أو نحو : قلّ ، أو ندر . . .) ا هـ وهنا قال الصبان ما نصه :

(قوله : ولما يذكر غيره . . . إلخ) تركيب فاسد لأن « لما » الحينية لا تدخل إلا على ماض .. . ا هـ كلام الصبان .

فما المراد — فى كل ماسبق — من أن المضارع لايجىء بعد « لما »؟ أيكون المراد أنه لايجىء بعدها مباشرة بغير فاصل بينهما ؟ لادليل يوضح المراد .

فبأى الرأيين نأخذ ؟

بالأول ؛ لأنه نص صريح ، فيه تيسير . ولكن حظه من القوة والسمو البلاغى أقل كثيراً من الآخر الذى منعه أكثر النحاة — حتى الصبان فى بعض تصريحاته —

(وستأتى إشارة أخرى للظرف « لما » فى ج ٤ ص ٣١٤ م ٥٣ . ونص الكلام السالف فى ج ٤ ، فى التواصب م ١٤٨ ص ١٢٢) . ومن الخير ترك الأول الضعيف .

(١) بأن يكون الفعل مضارعاً مجزوماً بالحرف « لم » الذى يخلصه للماضى .

. . . .

فمنهم مقتصد . . . ﴾ ، ويقول : (فلما نجاهم إلى البرّ إذا هم يشركون)[١].

وقد تأول النحاة هذه الآيات ؛ بتقدير حذف الجواب أو بغير هذا . ولا داعى للتأول فى القرآن بغير حاجة شديدة ، وإذا كنا نقبل التأول فى القرآن فلم لا نقبله فى كلام من يحاكي القرآن ؟ نعم نقبل محاكاته ، وندع التأول لمن يتخذه شرطًا للقبول ؛ فالنتيجة الأخيرة واحدة . هى صحة الاستعمال ، وصحة تأليف الأسلوب على نسق القرآن . وقد جاء فى كتاب : « مجمع البيان لعلوم القرآن » للطبرسىّ – ج ٣ ص ١٥٥ – فى إعرابه قوله تعالى : (فلما كُتِب عليهم القتال إذا فريق منهم يخْشون الناس كخشية الله . . .) ما نصّه : (إذا ، بمنزلة « الفاء » فى تعليقه الجملة بالشرط) اهـ ، يريد : ربط جملة جواب « لما » بشرطها . وهذا يؤيد ما قلناه .

وقد رأيت الجواب ماضيًا مقترنًا بالفاء أو أنه محذوف إن أخذنا بالرأى السالف فى خطبة عائشة رضى الله عنها تدافع عن أبيها ، وتذكُر مناقبه بعد موته وهى الخطبة الرائعة التى نقلها وشرحها العلامة اللغوى محمد بن القاسم الأنبارى (المتوفى سنة ٣٢٧ هـ)، وقد جاء فيها قولها : (... أبى ، والله لا تَعْطُوه[٢] الأيدى ، ذاك طَود مُنِيف[٣] ، وظل مديد ... فى قريش ناشئًا ، وكهفها كهلا ... فلما قبض الله نبيه صلى الله عليه وسلم اضطرب حبل الدين ، ومرِجَ[٤] عهده ، وماج أهله ... وأنّى والصّديق بين أظهرهم ؛ فقام حاسرًا مشمّرًا ... فلما انتاش[٥] الدينَ ، فنعشه ، وأراح الحقّ على أهله ، وقرّر الرءوس على كواهلها ، وحقن الدماء فى أهبُها . فلما حضرته منيته فسدّ ثلمته بنظيره فى المعدلة ، وشقيقه فى السيرة والمرحمة ؛ ذاك ابن الخطاب . . .) » فى المنقول هنا من الخطبة وقوع جواب « لما » ماضيًا مقرونًا بالفاء فى موضعين هما : (فنعشه) و (فسدّ). . . إلا على الرأى القائل إنه محذوف .

والخطبة كاملة مشروحة فى الجزء الثالث من مجلة المجمع العلمى العربى بدمشق – عدد تموز (يوليو) سنة ١٩٦٢ م المحرم سنة ١٣٨٢هـ ص ٤١٤ .

هذا « ولا مانع أن يتقدم جواب لمّا » عليها كما ورد فى بعض المراجع اللغوية[٦] .

---

(١) وكذلك قوله تعالى فى قوم موسى عليه السلام : (« فلما جاءهم بآياتنا إذا هم منها يضحكون) .

(٢) لاتعطوه . لاتصل إليه (٣) مرتفع . (٤) اضطرب . (٥) انتشل وانتزع .

(٦) فقد جاء فى : « تاج العروس ، شرح القاموس » عند الكلام عليها ما نصه : =

. . . .
. . . .

١٧ – مُذْ ومُنْذُ[1] – قد يكونان ظرفين للزمان[2] متصرفين ، مبنيين ، وقد

= «(قد يتقدم الجواب عليها فيقال : استعد القوم للقاء العدو لما أحسوا بهم . أى : حين أحسوا بهم) » ا هـ ومن هذا قول حافظ إبراهيم فى قصيدته العُمَرية :

أَمنتَ لمَّا أقمت العدل بينهمو ... فنِمتَ نومَ قريرِ العينِ هانيها

والتقدير : لما أقمت العدل بينهم أمنت . . . وكذلك قول ذى الرمّة :

تعرّفته لما وقفت بربعه ... كأن بقاياه تماثيل أعْجما

أى : لما وقفت بربعه تعرفته . . .

لكن إذا تقدم جوابها عليها أيظل محتفظاً باسمه وبعمله ، فيسمى جوابها، ويعمل فيها النصب ، مع مخالفة هذا الحكم العام الذى يمنع تقدم الجواب على كل أداة من أدوات التعليق . . .، أم هى مستثناة من هذا الحكم العام ؟

المفهوم من كلام «تاج العروس» هو احتفاظ جوابها باسمه وبعمله بالرغم من تقدمه عليها مع أنها أداة تعليق . غير أن المفهوم من كلام الصبان فى مسألة أخرى كهذه يخالف ما هنا؛ فقال فى «لما» التى تقدم عليها عاملها إنها ظرف بمعنى «حين» متعلقة بالعامل الملفوظ المتقدم عليها ، ثم قال ما نصه :

(والظاهر أنها على هذا القول خالية من معنى الشرط). ا هـ – راجع الصبان جـ ٢ باب الإضافة عند بيت ابن مالك :

وألزموا «إذَا» إضافةً إلى ... جمل الأفعال . . . . إلخ

وهو يريد بخلوها من معنى الشرط أنها ظرف محض لا يفيد تعليقاً: فلا يصح تسمية عامله جواباً إذا تقدم عليه ، وعلى هذا لا يكون فى الكلام أداة شرط .

سواء أبقيت «لما» مفيدة للتعليق مع تقدم الجواب أم غير مفيدة ، وسواء أكان هذا الرأى هو الأوضح أم ذاك ، فالخلاف لفظى شكلى ؛ لا يعنينا منه إلا أن الاستعمال صحيح على الرأيين، وأن الأسلوب خال من العيب اللفظى والمعنوى .

(١) سبق الكلام عليهما فى جـ ١ ص ٢٦٦ م ٣٧ وص ٣٧٠ م ٣٨ . وسيجىء فى حروف الجر ص ٥١٨ م ٩٠ مناسبة أخرى لهما . والكلام عليهما متشعب النواحى ، متعدد الأحكام . ولقد خصهما ببحث واف مستقل أحد أعضاء مجمع اللغة العربية القاهرى ، ودوّن بحثه المستفيض بمجلة المجمع (جـ ٣ ص ٢٥٤) واستطاع أن يعرض فيه كل ما يختص بهما عرضاً مفيداً كاملا . (وقد أثبتناه آخر الكتاب ص ٥٤٤) .

(٢) معناهما : زمن ، أو : أمد .

ومن الظروف الزمانية : «متى» وهو اسم استفهام عن الزمان وقد سبق الكلام على حكمه فى رقم ٢ من هامش ص ٢٦٣ .

. . . .
. . . .

يكونان اسمين مجردين من الظرفيه ، وقد يكونان حرفى جر .

فيصلحان للظرفية إذا وقع بعدهما جملة اسمية ، أو فعلية ماضوية ؛ فيعربان ظرفين مبنيين فى محل نصب ، مع إضافة كل منهما إلى الجملة التى بعده . وعامل النصب فيهما لا بد أن يكون فعلا ماضيًا ؛ وكذلك الفعل فى الجملة الفعلية التى يضافان إليهما لابد أن يكون ماضيًا . نحو : جئت مذ أو منذ الوالد حاضر — جئت مذ أو منذ حضر الوالد .

ويتجردان للاسمية الخالصة[1] إذا لم تقع بعدهما جملة ، ووقع بعدهما اسم مرفوع[2] نحو : غادرت البلد مذ ، أو : منذ يومان . « فمنذ » أو « منذ » مبتدأ و « يومان » خبره . أو العكس[3] . ولا بد من تقدمهما فى الحالتين (أى : عند إعرابهما مبتدأ وخبراً) . والمعنى : غادرت البلد ، أمد المغادرة يومان .

ويكونان حرفى جر إذا وقع الاسم بعدهما مجروراً .

١٨ — مع — ظرف لا يتصرف . وهو معرب منصوب على الظرفية — فى الرأى الشائع — ويدل على زمان اجتماع اثنين — غالبًا — أو مكانهما[4] . ، وإضافته هى الكثيرة . فإن انقطع عن الإضافة نوّن ، وصار حالا . وقد يصير خبراً (طبقًا لما سيجىء[5] من كلام وتفصيل هام عليه — وعلى ظروف تقدمت — فى المكان المناسب من باب : « الإضافة ») .

* * *

بناء أسماء الزمان المبهمة ، وشبيهتها الأسماء الأخرى المبهمة التى ليست بزمان .

تُبنَى على الفتح أسماء الزمان المبهمة كلها[6] ، ظروفًا وغير ظروف ، جوازاً — لا وجوبًا — فى حالتين :

---

(١) أى : بغير ظرفية .

(٢) فإن كان مجروراً فهما حرفا جر ، كما سيجىء هنا . أما التفصيل ففى ص ٢٩٩ م ٩٠ ، مبحث حرف الجر ، وفى البحث المستقل الخاص بهما ص ٥٤٤ .

(٣) فيكون « مذ ومنذ » ظرفين متعلقين بمحذوف هو الخبر . (انظر رقم ٣ من هامش ص ٥٢٠) .

(٤) كالذى فى قول الشاعر :

من جاور الشرّ لا يأْمنْ بوائقه ... كيف الْحياة مع الحيّات فى سَفَطِ

(٥) ج ٣ ص ١٢٦ م ٩٥ .

(٦) سبقت الإشارة إليها فى ص ٢٥٢ وما بعدها ، ويجىء تفصيل الكلام على أحكامها فى ج ٣ باب الإضافة ص ٢١ و ٥٤ و ٧٠ و ٧٣ .

. . . .
. . . .

الأولى إذا أضيفت إلى الجمل جوازاً لا وجوبا[١] .والمراد بالمبهمة هنا : النكرة التى تدل على الزمان دلالة غير محدودة بمبدأ ولا نهاية ، مثل : حين — زمان — وقت ، أو تدل على وجه من الزمان دون وجه ؛ مثل : نهار — صباح — عشية — غداة . بخلاف أسماء الزمان المختصة بتعريف أو غيره — مما سبق بيانه فى رقم٢ من هامش ص ٢٥٢ — ، فإن المختصة لا تضاف إلى الجمل ، ومثلها : الزمان المحدود ، كأمس ، وغد ، والمعدودة كيومين — ليلتين — أسبوع — شهر — سنة ؛ فكل هذه الأزمنة[٢] لا يضاف منها شىء للجمل .

فإذا أضيفت تلك الأسماء الزمانية المبهمة إلى الجمل فإنها تبنى جوازاً — كما أسلفنا — ويكون بناؤها على الفتح[٣] . ويجوز فيها الإعراب ؛ ولكن البناء على الفتح أفضل إذا أضيفت لجملة فعلية ، فعلها مبنى — ولو كان مضارعًا مبنيًّا — ، مثل : عاد المسرف فقيراً كيومَ جاء إلى الدنيا ، ومثل : أشرفُ أيامِ الأمهات حين يَحرِصْن على تربية أولادهن[٤] ... والإعراب أفضل إذا أضيفت لجملة مضارعية مضارعها معرب ، أو لجملة اسمية[٥] ؛ مثل قوله تعالى : (هذا يومُ ينفعُ الصادقين صدقُهم[٦]) . . . ومثل : أن تسمع من يقول : « الشجاعة مطلوبة » فتقول : هذا يومُ الشَّجاعةُ مطلوبةٌ .

---

(١) لأن الإضافة الواجبة إلى الجمل تحتم البناء — كما سيجىء فى ج ٣ ص ٦٣ ، ٦٥ و٦٧ م ٩٤ — وإذا أضيفت أسماء الزمان إلى جملة وجب أن تكون جملة خبرية ، ولا تصلح الجملة الشرطية المقترنة « بإن » أو بغيرها من أدوات التعليق ، ولا الجملة الإنشائية على اختلاف أنواعها ...، إلى غير هذا من بقية الشروط التى ستذكر فى الموضع السالف .

(٢) سبق الكلام عليها أيضاً فى ص ٢٥٢ م ٧٨ .

(٣) راجع الخضرى — وغيره — فى باب : «الإضافة» حيث عقد «تنبيها» مستقلا للنص على البناء على الفتح فقط .

(٤) ومن أمثلة المضاف لجملة ما ضوية قول الشاعر :

إن شر الناس من يبْسم لى   حين ألقاه ، وإنْ غبت شتم

فالأحسن فى الإعراب أن تكون « حين » هنا مبنية على الفتح .

(٥) سواء أكانت الجملة الاسمية مصدرة بما الحجازية ، أو : « لا » أختها ، أو : « لا » العاملة عمل : « إنّ » — أم غير مصدرة .

(٦) ومثل قول الشاعر :

. . . .

. . . .

الثانية : إذا أضيفت لمبنىّ مفرد (أى: غير جملة)، نحو : يومئذ – حينئذ ...

وألحقَ النحاة بأسماء الزمان المبهمة ، ما ليس زمانـًا من كل اسم معرب ناقص الدلالة بسبب توغله [1] فى الإبهام ؛ مثل : غير – دون – بيْن – مثْل . . . ونحوها مما يسمونه : « المتوغل فى الإبهام [2] » ، ومن الأمثلة : (ما قام أحدٌ غيرَك) – والآيات الكريمة : (إنه لحق مثلَ ما أنكم تنطقون) ، فى قراءة من قرأ : مثلَ » بفتح اللام – (ومنا دونَ ذلك) – (لقد تقطع بينَكم ...) بالبناء على الفتح

ولا خير فيمن لا يُوَطِّن نفسه ... على نائبات الدهر حين تنوب

فالأحسن فى الإعراب أن تكون « حين » هنا معربة (منصوبة مباشرة) وليست مبنية على الفتح) .

(١) أى : تعمقه وتغلغله فى داخله .

(٢) المراد به : اللفظ الذى لا يتضح معناه إلا بما يضاف إليه. وستجىء إشارة له (فى الجزء الثالث باب : الإضافة ص٢١ وص ٤٥م٩٣) ومنها نعلم : أن اللفظ المتوغل فى الإبهام قد يكتسب البناء من المضاف إليه – مع إيضاح هذا مفصلا – وأنه فى أكثر أحواله لا يقع نعتاً ، ولا منعوتاً ، إلا « غير ، وسوى » ، فيصلحان النعت . ومن ألفاظه : قبل وبعد . . . و . . . – كما سيجىء فى باب النعت ص ٣٤٦ م ١١٤ من الجزء الثالث –

وأنه فى أكثر أحواله لا يستفيد التعريف من المضاف إليه المعرفة إلا بأمر خارج عن الإضافة ؛ كوقوع كلمة : « غير » بين ضدّين معرفتين – (كما نص على هذا « العكبرى » فى صدر كتابه المسمى : « إملاء ما منّ به الرحمن . . . » أول سورة البقرة –) فى مثل : رأيت : العلم غير الجهل ، وعرفت العالم غير الجاهل ، وكقوله تعالى : (صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم) فوقوع كلمة : « غير » بين ضدين معرفتين أزال إبهامها ؛ لأن جهة المغايرة تتعين . بخلاف خلوها من ذلك فى مثل : أبصرت رجلا غيرك . وكذلك الشأن فى كلمة : « مثل » إذا أضيفت إلى معرفة بغير وجود قرينة تشعر بمماثلة خاصة ، فإن الإضافة لا تعرفها ، ولا تزيل إبهامها . أما إن أضيفت لمعرفة وقارنها ما يشعر بمماثلة خاصة فإنها تتعرف ؛ نحو : راقنى هذا الخط ، وسأكتبَ مثله ؛ وهذا معنى قولهم ؛ إذا أريد بكلمة : « غير » و « مثل » مغايرة خاصة ومماثلة خاصة حُكمَ بتعريفهما . وأكثر ما يكون ذلك فى « غير » إذا وقعت بين متضادين ؛ أما قوله تعالى : (أرجعنا نعمل صالحاً غير الذى كنا نعمل) حيث وقعت كلمة : « غير » المضافة للمعرفة صفة للنكرة فالحقيقة أنها لا تعرب هنا صفة ولكن تعرب بدلا ؛ لعدم مطابقتها .

(ثم انظر رقم ٣ من هامش ص ٣٤٦ ففيه تكملة للموضوع مفيدة) أما تفصيله على وجه مناسب ففى ج ٣ باب الإضافة م ٩٣ ص ٢٥ عند الكلام على الحكم السادس من أحكام الإضافة .

. . . .

. . . .

جوازاً فى هذه الأمثلة ، وأشباهها . فالإضافة تُجوّز البناء على الفتح – وحده – فى الأنواع الثلاثة السالفة .

وذهب ابن مالك إلى أنه لا يبنى مضاف بسبب إضافته إلى مبنى أصلا ، لا ظرفًا ولا غيره ؛ وأن الفتحة فى الأمثلة السابقة حركة إعراب لا بناء ؛ إما على الحالية ، أو على المصدرية ، أو . . . أو[1] . . .

وهذا الرأى قد يكون أنسب للأخذ به اليوم والاقتصار عليه ، بالرغم من صحة الأول وقوته ، وشيوعه قديمًا – ، منعًا للاضطراب ، وتحديداً للغرض .

---

(١) راجع فى كل ما سبق الهمع (ج١ ص٢١٨) والأشمونى والصبان أول باب : «الإضافة» ؛ عند الكلام على الإضافة غير المحضة ؛ وبيت ابن مالك :

وذى الإضافة اسمها لفظية . . . .

بقى أن نذكر ما قرره النحاة بشأن تلك الألفاظ إذا لم تستفد التعريف من المضاف إليه. فسيبويه والمبرد يقولان : إن الإضافة غير محضة : فائدتها التخفيف، وما يتبعه من مزايا تلك الإضافة .

وغيرهما يقول : إنها محضة ومعنوية تفيد « التخصيص » ، وإن كانت لا تفيد « التعيين » – كما سيجىء فى باب الإضافة ، ج ٣ – .

المسألة ٨٠ :

المفعول معه[1]

(ا) إذا سأل مسترشد : أين دار الآثار القديمة ؟ فقدْ يكون الجواب : تسير مع طريقك هذا ؛ فينتهى بك إليها .

ليس المراد أنه يسير ، والطريق يسير معه حقيقة ، وإلا كان المعنى فاسداً ، لأن الطريق لا يمشى ، وإنما المراد أن يباشر السير فى هذا الطريق ، ويقْرن المشى به حتى يصل .

ولو كان الجواب : تسير وطريقَك هذا . . . لكان التعبير سليمًا ، والمراد واحداً فى الجوابين .

فإن كان السؤال : أين محطةُ[2] القُطُر ؟ فالجواب قد يكون : تمشى مع الأبنية التى أمامك ؛ فتنتهى بك إلى ميدان فسيح ، فيه المحطة[3]. ليس المراد أن يمشى ، وتمشى معه الأبنية فعلا : وإلا فسد المعنى ، إذ الأبنية لا تمشى . وإنما المراد أن يلتزم المشى الذى يقارنها ويلابسها حتى يصل إلى غايته .

ولو كان الجواب تمشى والأبنيةَ التى أمامك ... لصَحّ الأسلوب ، وما تغير المراد .

(ب) وإذا قلنا : أكل الوالد مع الأبناء . . . فإن الجملة تفيد أن الأبناء شاركوا والدهم — فعلا فى الأكل حين كان يأكل ؛ بسبب وجود كلمة تفيد المشاركة الحقيقية فى معنى الفعل ، وهى كلمة : « مع » ولا يفسد المعنى بهذا الاشتراك الحقيقى .

وكذلك لو قلنا أكل الوالد والأبناءَ ؛ فإن المعنى يبقى على حاله ، ولا فساد فى التركيب .

ومثل هذا : جلس الأب مع الأسرة ، فإن هذه الجملة تفيد اشتراك الأسرة فى الجلوس اشتراكًا واقعًا فى زمن واحد ؛ بسبب وجود كلمة تفيد هذا ؛ وهى : «مع » ، ولا شىء يحول دون هذا المعنى ، أو يؤدى إلى فساد الصياغة لو قلنا : جلس الأب والأسرةَ .

---

(١) أى : المفعول الذى وقع معه فعل الفاعل .

(٢ و ٣) كلمة : « محطة » عربية صحيحة .

نعود إلى الجُمل التي فيها : « الواو » بدلا من كلمة : « مع » وهى :

تسير وطريقَكَ — تمشي والأبنيةَ — أكل الوالدُ والأبناءَ — جلس الأبُ والأسرةَ — . . . فنلحظ أن كل كلمة وقعت بعد الواو مباشرة هى : اسم ، مسبوق بواو بمعنى : « مع » ، وهذه الواو تدل على أن ما بعدها قد لازم اسمًا قبلها ، وصاحبه زمن وقوع الحدَث[1] ، وقد يشاركه ، فى الحدَث — كالمثالين الأخيرين فى « ب » — أولا يشاركه ، كالمثالين الأولين . وهذا الاسم الذى بعدها هو ما يسمى : « المفعول معه » . ويقولون فى تعريفه :

إنه : اسم مفرد[2] ، فضلة ، قبله واو بمعنى : « مع » ، مسبوقة بجملة فيها فعل أوما يشبهه فى العمل — ، وتلك الواو تدل نصًّا[3] على اقتران الاسم الذى بعدها باسم آخر قبلها[4] فى زمن حصول الحدث ، مع مشاركة الثانى للأول فى الحدث ، أوعدم مشاركته[5] .

---

(١) معنى الفعل ، أو ما يشبهه .

(٢) المراد بالمفرد هنا : ما ليس جملة ، ولا شبهها .

(٣) إن لم يمكن التنصيص بها على المصاحبة — بسبب أن الاسم السابق منصوب ، وأن العامل يصح أن يتسلط على الاسم الذى بعدها مباشرة — فهى للعطف وحده قطعاً ؛ نحو : قرأت المجلةَ والصحيفةَ . (كما سيجيء فى رقم ٢ من هامش ص ٣١٠) .

أما إذا كان الاسم السابق مرفوعاً أو مجروراً والاسم بعد الواو منصوباً منطبقاً عليه تعريف المفعول معه فإن نصبه يقطع بأن المراد هو المعية نصاً ، إذ لو كان المراد العطف لوجب جر المعطوف أو رفعه تبعاً للمعطوف عليه .

(٤) قد يكون الاسم السابق ظاهرا أو ضميرا .

(٥) أى : أن المشاركة فى الزمن محتومة ، أما المشاركة فى المعنى فقد تتحقق أولا تتحقق ، وإنما هى متوقفة على القرائن التى تدل على هذا أو ذاك — انظر « ا » من ص ٣١٤ .

. . . .

. . . .

زيادة وتفصيل :

من التعريف السابق نعلم أن كل جملة مما يأتى لا تشتمل على المفعول معه :

أقبل القطارُ والناسُ منتظرون ؛ لأن الذى وقع بعد الواو[1] جملة ، وليس اسمًا مفردًا .

اشترك محمود وحامدٌ ؛ لأن الذى بعد الواو عمدة ، لا فضلة ، إذ الفعل : «اشترك» يقتضى أن يكون فاعله متعددًا ، أىْ : مثنى أو جمعًا ؛ لأنه فعل لا يقع إلا من اثنين أو أكثر ؛ فلا بدّ من التعدد ، ولو بطريق العطف كالمثال المذكور ؛ « فحامد » معطوف على الفاعل : « محمود » فهو فى حكم الفاعل ، وعمدة مثله .

خلطت القمح والشعيرَ ؛ لأن الواو لم تُفِد : « معية » وإنما فُهِمت المعية من الفعل : « خلط » .

نظرت عليًّا وحليمًا قبله ، أو بعده ـــ شاهدت الليل والنهار ، لأن الواو فيهما ليست للمعية ، وإلا فسد المعنى .

شاهدت الرجل مع زميله ـــ اشتريت الحقيبة بكتبها ؛ فالمعية هنا مفهومة واضحة ، ولكن لا توجد الواو .

كل زارع وحقلُه ، بشرط أن يكون خبر المبتدأ : « كل » محذوفًا فى آخر الجملة ؛ والتقدير : كل زارع وحقلُه مقترنان ؛ فلا تكون الواو للمعية ؛ لعدم وقوعها بعد جملة . أما إذا كان الخبر مقدرًا قبل الواو (أى : كل زارع موجود وحقلَه) فالواو للمعية .

لا تتناول الطعام وتقرأ ؛ لأن الذى وقع بعد الواو فعل[2] .

---

(١) هذه الواو تسمى : « واو الحال » ، وهى فى الوقت نفسه للاستئناف ؛ لوجوب دخولها على جملة . وهى من جهة المعنى تفيد المعية ، لأنها تفيد فى الغالب المقارنة – الاقتران – والمقارنة نوع من المعية ، لكن لا تسمى اصطلاحًا « واو المعية » . (انظر رقم ٥ من هامش ص ٢٩٠) .

(٢) يصح فى هذا الفعل أن يكون مجزومًا بالعطف ، أو مرفوعًا على الاستئناف فلا تكون الواو للمعية . ويجوز أن يكون منصوبًا بأن مضمرة وجوبًا بعد واو المعية ؛ فيكون المصدر المؤول مفعولا معه (فى رأى راجح) كما صرح بهذا الخضرى وغيره فى هذا الباب . ولهذا الرأى ما يعارضه .

(وتفصيلهما فى مكانهما من الجزء الرابع فى باب : « النواصب » ، عند الكلام على نصب المضارع بعد واو المعية) .

. . . .
. . . .

هذا المال لك وأباك – ما الرجل فرِحٌ والشريكَ ، لعدم وجود ناصب يعمل النصب فيهما[1] ؛ فلا يصح النصب ؛ إذ لا مفعول معه .

---

(١) مع ملاحظة أن « الصفة المشبهة » – مثل : فَرِحٌ ، السالفة – لا تصلح عاملا . وسيجيء النصّ على هذا، وسببه فى رقم ١ من هامش الصفحة التّالية .

وفيها عند الكلام على الحكم الأول من أحكام « المفعول معه »، بعض أمثلة مسْموعة ، خالية من عامل ظاهر ؛ فيقدر لها عامل مناسب .

أحكامه :

له عدة أحكام ، منها :

١ - النصب . والناصب له : إما الفعل الذى قبله كالأمثلة السالفة - أول الباب - ، وإما ما يشبه الفعل فى العمل[1]، كاسم الفاعل ، فى نحو : الرجل سائر والحدائقَ - وكاسم المفعول ، فى نحو : السيارة متروكة والسائقَ ، وكالمصدر ؛ فى نحو : يعجبنى سيرُك والطُّوَّارَ[2]، واسم الفعل فى مثل : رُوَيْدَكَ والغاضبَ[3] بمعنى : أمهل نفسك مع الغاضب .

وقد وردت أمثلة مسموعة - لا يصح القياس عليها لقلّتها - وقع فيها المفعول معه منصوبًا بعد : « ما » ، أو : « كيف » الاستفهاميتين ، ولم يسبقه فعل أو ما يشبهه فى العمل . مثل : ما أنت والبحرَ ؟ كيف أنت والبردَ ؟ فالبحر والبرد - وأشباههما - مفعولان معه ، منصوبان بأداة الاستفهام . وقد تأول النحاة هذه الأمثلة . وقدّروا لها أفعالا مشتقة من الكون وغيره[4]، مثل : ما تكون والبحرَ ؟ كيف تكون والبردَ ؟ فالكلمتان مفعولان معه ، منصوبان بالفعل المقدر[5]عندهم .

---

(١) إن كان الشبيه من المشتقات وجب أن يكون مما ينصب المفعول به ، ولهذا لا تصلح الصفة المشبهة ، ولا أفعل التفضيل ؛ ولا ما لا ينصب المفعول به من سائر المشتقات .

(٢) الرصيف . « والرصيف » : كلمة صحيحة .

(٣) يشترط أن تكون الواو للمعية ، وبعدها المفعول معه ، وليست للعطف وبعدها معطوف ؛ (لأن هناك حالات تصلح فيها للمعية والعطف كما سيجىء فى ص ٣١٠) .

(٤) مثل : تصنع - تفعل ... وكل ما يصلح له الكلام - كالمثالين - لبيان مضمون المعنى ...

(٥) والحق : أنه لا داعى لهذا التقدير ؛ فقد كان بعض العرب ينصب المفعول معه بعد الأداتين السالفتين، ولن نقيس عليهما أدوات استفهام أخرى ؛ إذ التقدير فى مثل هذه الحالات معناه إخضاع لغة ولهجة ، للغة ولهجة أخرى ، من غير علم أصحابهما . وليس هذا من حقنا -(كما يرى بعض المحققين ، ومنهم « ابن جنى » فى بحثه الذى عنوانه : « باب ، اختلاف اللهجات » بكتابه: « الخصائص » وكذلك غيره ممن نقل عنهم صاحب الزهر ، جا ص ١٥٢)- وبعض النحاة يجيز أن يقيس عليهما الأدوات الاستفهامية الأخرى .

(أ) وإذا كان أصل الكلام : ما تكون والبحر ؟ وكيف تكون والبرد ؟ فإن « تكون » المحذوفة فى المثالين ناقصة ، وأداة الاستفهام خبرها متقدماً . أما اسمها - أنت - فضمير المخاطب ، كان مستتراً فيها . فلما حذفت برز ، وصار منفصلا .

(ب) ويجوز اعتبار « تكون » تامة ، وفاعلها الضمير المستتر ، ويصير بعد حذفها بارزاً منفصلا ، =

٢ – لا يجوز أن يتقدم على عامله مطلقاً ، ولا أن يتوسط بينه وبين الاسم

= و «كيف» الاستفهامية حال مقدم و «ما» الاستفهامية مفعول مطلق متقدم ، بمعنى : أى وجود توجد مع البحر . . . و . . . وهذا أسهل كسهولة : تصنع ، أو تعمل ، بدلا من «كان» الناقصة .

(ج) للمبرد رأى آخر – لا بأس به – فى إعراب تلك الأمثلة، وما شابهها ، فقد جاء فى كتابه : «الكامل» ج ١ ص ٢٣٥ عند ذكره لكتاب على بن أبى طالب إلى معاوية المطالب بدم عثمان رضى الله عنه ، يقول على : (وبعد ، فما أنت وعثمان ؟) قال المبرد ما نصه :

(ما أنت وعثمان ؟ فالرفع فيه الوجه ، لأنه عطف اسماً ظاهراً على اسم مضمر منفصل ، وأجراه مجراه ، «وليس هنا فعل ، فيحملَ على المفعول (أى : فلايحمل ...) ؛ فكأنه قال : فما أنت ؟ وما عثمانُ ؟ هذا تقديره فى العربية .

«ومعناه : لست منه فى شىء . وقد ذكر سيبويه – رحمه الله – النصب ، وجوزه جوازاً حسناً ، وجعله مفعولا معه ، وأضمر : «كان» من أجل الاستفهام ؛ فتقديره عنده «ما كنت وفلاناً ؟ ») اهـ .

ثم سرد المبرد أمثلة أخرى قال بعدها ما نصه :

(فإن كان الأول مضمراً متصلا كان النصّب . . . و . . . تقول مالك وزيداً ؛ فكأنه فى التقدير : وملابستك زيداً ، وفى النحو تقديره : مع زيد) اهـ كلام المبرد .

* * *

وإلى ما سبق يشير ابن مالك بقوله :

يُنْصَبُ تَالِى الْوَاوِ مَفْعُولًا مَعَهْ فى نحوِ : سِيرِى والطَّرِيقَ مُسْرِعَهْ

(أى : سيرى مع الطريق) يقول : ما يجىء بعد الواو فى مثل : سيرى والطريق مسرعة – ينصب على اعتباره مفعولا معه . ولم يوضح هذا المفعول ، ببيان أوصافه ، وشروطه ؛ مكتفياً بالمثال ، والتعريف بالمثال نوع من أنواع التعريف المنطقى ، ولكنه لا يناسب ما نحن فيه مما يحتاج إلى شروط وقيود . . . ثم قال :

بِمَا مِنَ الْفِعْلِ وشِبْهِهِ سبَقْ ذا النَّصْبُ .لَا بالْوَاوِ فِى الْقَوْلِ الأَحَقّْ

يريد : هذا النصب للمفعول معه يكون بشىء سبق ؛ كالفعل وشبهه ، ولا يكون بالواو فى الرأى الأحق بالمتابعة (فكلمة : «ما» بمعنى : شىء . والجار والمجرور – بما – خبر متقدم للمبتدأ المتأخر : «ذا» . والجملة من الفعل : «سبق» وفاعله فى محل نصب حال من كلمة ؛ الفعل) . . . والتقدير : هذا النصب بشىء من الفعل وشبهه حالة كون الشىء سبق ، وتقدم على المفعول معه وعلى الواو ، ويصح أن تكون «ما» موصولة ، والجملة الفعلية صلة . . .

ثم أشار بعد ذلك إلى المفعول معه المنصوب بعد «ما» و «كيف الاستفهاميتين ، فقال :

وبعدَ «ما» اسْتِفْهَامٍ اَو «كيفَ» نَصَبْ بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ الْعَرَبْ

وقد نسب النصب بعد الأداتين السالفتين لبعض العرب للدلالة على أنه سماعى فقط وهذا صحيح . ولكن العرب لا دخل لها بفعل الكون المقدر وغيره من المصطلحات النحوية المحضة .

المشارك له والمقارن ... . فى مثل : مشى الرجلُ والحديقةَ ؛ لا يصح أن يقال : والحديقةَ مشى الرجلُ ، ولا : مشى والحديقةَ الرجلُ .

٣ — لا يجوز أن يفصل بينه وبين واو المعية فاصل ، ولو كان الفاصل شبه جملة[1] .

٤ — لا يجوز حذف هذه الواو مطلقاً[1] .

٥ — إذا جاء بعده تابع أو ضمير أو ما يحتاج إلى المطابقة وجب أن يراعى عند المطابقة الاسم الذى قبل الواو وحدهُ ؛ نحو : كنت أنا وزميلا كالأخ ؛ أحبه وأعطف عليه . ولا يصح كالأخوين ... .

* * *

حالات الاسم الذى بعد الواو :

له حالات أربع :

أولها : جواز عطفه على الاسم السابق ، أو نصبه مفعولاً معه[2] . والعطف أحسن ، مثل : بالغ الرجلُ والابنُ فى الحفاوة بالضيف . فكلمة : « الابن » ، يجوز رفعها بالعطف على الرجل ، أو نصبها مفعولا معه ، ولكن العطف أحسن من النصب على المعية ؛ لأنه أقوى فى الدلالة المعنوية على المشاركة والاقتران[3] ولا شىء يعيبه هنا . ومثله : أشفق الأب والجدّةُ على الوليد — أضاء القمرُ والنجومُ ... .

ثانيها : جواز الأمرين ، والنصب على المعية أحسن ؛ للفرار من عيب لفظى أو معنوى . فمثال اللفظى : أسرعتُ والصديقَ ؛ فكلمة : « الصديق » يجوز فيها الرفع عطفاً على الضمير المرفوع المتصل[4] ، ويجوز فيها النصب على المعية ، وهذا أحسن ؛ لأن العطف على الضمير المرفوع المتصل يشوبه بعض الضعف إذا كان

(١ و ١) راجع حاشية الصبان فى هذا الموضع .

(٢) إلا فى الحالة المشار إليها فى رقم ٣ من هامش ص ٣٠٥ وهى للعطف فقط .

(٣) لأن العطف يقتضى إعادة العامل تقديراً قبل المعطوف ، فكأن العامل مكرر . فيقع به التأكيد اللفظى الذى يقوى المعنى . (انظر ما يتصل بهذا فى « ا » من ص ٣١٤) .

(٤) وهو : التاء .

بغير فاصل بين المعطوف والمعطوف عليه ؛ كهذا المثال[1] والفرار من الضعف أفضل من الإقبال عليه بغير داعٍ[2].

ومثال العيب المعنوى قولهم: «لو تركتَ الناقةَ وفَصِيلَها[3] لرَضعها». فلو عطفنا كلمة: «فَصِيل» على كلمة: «الناقة» لكان المعنى: لو تركت الناقة وتركت[4] فصيلها — لرضعها، وهذا معنى غير دقيق، يحتاج تصحيحه إلى تأويل وتقدير لا داعى لهما.

وعيبُه آتٍ من أن تركهما لا يستلزم تلاقيهما المؤدى إلى حصول الرضاعة. وقد نَتركهما، لا نحول بينهما، ولكن الأم تنفر منه، ولا تمكنه من الرضاعة، أو ينفر منها . . .

ثالثها: وجوب العطف، وامتناع المعية[5]: وذلك حين يكون الفعل أو ما يشبهه مستلزمًا تعدد الأفراد التى تشترك فى معناه اشتراكًا حقيقيًّا. وكذلك حين يوجد ما يفسد المعنى مع المعية. فمثال الأول: تقاتل النمرُ والفيلُ — اختصم العادلُ والظالمُ — اتفق التاجرُ والصانعُ . . . فكل فعل من هذه الأفعال: (تقاتل — اختصم — اتفق[6] — وأشباهها[7] . . .) لا يتحقق معناه إلا بالفاعل المتعدد فيشترك الأفراد فى معنى العامل؛ فلا بد من وجود اثنين أو أكثر يشتركان حقيقة

---

(١) كما هو موضح فى مكانه من باب العطف — ج ٣ — عند الكلام على العطف على الضمير المرفوع المتصل.

(٢) وفى الحالتين السابقتين يقول ابن مالك:

والعَطْفُ إنْ يُمْكِن بلَا ضَعْفٍ أَحَقْ   والنَّصبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضعْفِ النَّسَقْ

النسق هو العطف بالحرف؛ كالعطف بالواو، أو الفاء، أو ثم . . .

(٣) الفصيل: ابن الناقة الذى يفصل عنها.

(٤) لأن العطف على نية تكرار العامل. — انظر رقم ٣ من هامش الصفحة السالفة —

(٥) من هذا القسم المسألة المشار إليها فى رقم ٣ من هامش ص ٣٠٥.

(٦) إذا كان الفعل وشبهه يقتضى التعدد — مثل: اتفق الوالدُ والابنُ، و . . . ، — فهل يصح مجىء كلمة: «مع» بدلا من واو المعية؛ فيقال: اتفق الوالد مع الابن؟ الجواب نعم، طبقاً للبيان السابق فى الملاحظة ص ١٦٨.

(٧) كالفعل: «استوى» فى قول الشاعر:

ولا يستوى عند كشف الأمو   ر باذل معروفه والبخيل

فى التقاتل ، والاختصام ، والاتفاق . . . وهذا يتحقق بالعطف دائماً ؛ لأنه يقتضى الاشتراك المعنوى الحقيقى[١] . بخلاف المعية ؛ فإنها تقتضى الاشتراك الزمنى ؛ أما المعنوى فقد تقتضيه حيناً ، ولا تقتضيه أحياناً ؛ كما عرفنا[٢] .

ومثال الثانى : أشرف القمر وسُهَيْلٌ قبله أو بعده . . . فتفسد المعية بسبب وجود : « قبل » ، أو « بعد » .

رابعها : امتناع العطف ووجوب النصب — فى الأصح — ، إمـّا على المعية ، إن استقام المعنى عليها . وإما على غيرها إن لم يستقِمْ ؛ (كنصب الكلمة مفعولا به لفعل محذوف) ؛ وذلك منعاً لفساد لفظى أو معنوى . فثال وجوب النصب على المعية لمانع لفظى يمنع العطف : نظرت لك وطائراً ؛ لأن الأصل — الغالب — فى العطف على الضمير المجرور أن يعاد حرف الجر مع المعطوف ؛ كما فى قول الشاعر :

فمالى وللأيـّام — لا درّ درُّها تشرّق بى طوراً ، وطوراً تغرّبُ

فقد أعاد اللام مع المعطوف[٣] ،

ومثال النصب لمانع معنوى يمنع العطف : مشى المسافرُ والصحراء . بنصب كلمة : « الصحراء » على المعية ؛ إذ لو رفعت بالعطف على كلمة : « المسافر » لكان المعنى : مشت الصحراءُ . وهذا فاسد[٤] .

ومثال النصب على غير المعية بتقدير فعل محذوف ينصب الكلمة مفعولاً به : دُعِينا لحفل ساهر فأكلنا لحماً ، وفاكهة ، وخضراً ، وماءً عذباً ، وغناءً ساحراً — فيجب نصب كلمة : « ماء » وكلمة : « غِناء » بفعل محذوف يناسب كلا منهما . والتقدير : وشربنا ماء عذباً ، وسمعنا غِناء ساحراً . . . ولا يصح النصب على المعية ، ولا على العطف[٥] وإلا فسد المعنى . ومثله قول الشاعر :

---

(١) أما الاشتراك فى الزمن فقد يقتضيه أو لا يقتضيه ؛ فثل : أكلت خالدة وأختها ، قد يقع أكلهما فى زمن واحد أو مختلف (كما يتضح فى « ا » من ص ٣١٤) .

(٢) فى ص ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، وكما يجىء البيان الموضح فى « ا » من ص ٣١٤ .

(٣) سيذكر هذا البيت لمناسبة أخرى فى باب العطف ح ٣ — م ١١٦ .

(٤) كما سيجىء فى ص ٣١٤ —

(٥) لأن الماء لا يؤكل ، وكذا الغناء ، ولأن سماع الغناء فى الحفل الساهر يكون بعد الأكل — عادة — لا معه فى زمنه .

تــراه كأنّ الله يجــدع أنفــه وعينيه إنْ مولاه كان له وفْرُ[1]

يريد : ويفقأ عينيه ؛ لأن الجدع في اللغة — خاص بالأنف ، فلا يكون للعينين[2] . . .

— وعند تقدير فعل محذوف مناسب . تنشأ جملة فعلية تكون معطوفة بالواو على الجملة الفعلية الأولى؛ فالعطف — على الأصح — عطف جمل . والممنوع عطف المفردات ، إذ لا يجوز عطف « ماء » ولا غناء على : لحماً . لكن يصح عطف جملة : « شربنا » وجملة : « سمعنا» على الجملة الأولى ؛ وهى: « أكلنا » . (وستجيء مناسبة أخرى لهذا فى ج ٣ باب العطف عند الكلام على العطف بالواو) .

(١) الوفر الزيادة . والبيت يذم حقوداً بأنه يحزن لنعمة تبدو على جاره أو صاحبه ، ويتألم كمن جُدع أنفه ، أو فقئت عيناه .

(٢) وإلى شطر من هذه الحالة يشير ابن مالك قائلا :

والنَّصْبُ — إنْ لَمْ يَجُزِ الْعَطْفُ — يَجِبْ أَوِ اعْتَقِدْ إضْمَارَ عَامِلٍ تُصِبْ .

. . . .

. . . .

زيادة وتفصيل :

، (ا) فى كل حالة يجوز فيها الأمران ؛ (العطف والمعية)، لا بد أن يختلف المعنى فى كل أمر منهما ؛ ذلك أن العطف يقتضى المشاركة الحتمية بين المعطوف والمعطوف عليه فى معنى الفعل، من غير أن يقتضى المشاركة الزمنية الحتمية ؛ فقد يقتضيها أو لا يقتضيها ، ففى مثل : « آنسنى محمود وصالح فى السفر » لا بد أن يشترك الاثنان فى معنى الفعل ، وهو مؤانسة المتكلم ، وأن تتناولهما المؤانسة ؛ لأن العطف على نية تكرار العامل ؛ فكأنك قلت : آنسنى محمود ، وآنسنى صالح . لكن ليس من اللازم أن تكون هذه المؤانسة قد شملتهما، وشملت معهما المتكلم فى زمن واحد ؛ فقد تكون فى وقت واحد أو لا تكون[1] . والأمر فى هذه المشاركة الزمنية وعدمها، متروك للقرائن والدلائل .

أما المفعول معه فلا بد فيه من المشاركة الزمنية الحتمية . أما المشاركة فى معنى الفعل فقد يقتضيها أو لا يقتضيها[2]؛ ففى مثل : سافر الرحالة والصحراءَ، تتعين المشاركة الزمنية وحدها دون المعنوية ؛ فإنها تفسد المعنى ؛ لأن الصحراء لا تُسافر . . . — كما سبق[3]— وفى مثل : سار القائد والجنودَ، تصح المشاركة المعنوية مع المشاركة الزمنية المحتومة فجواز الأمرين فى كل حالة يجوز فيها أمران ليس معناه أن المراد منهما واحد . وإنما معناه أن هذا الضبط صحيح إن أردت المعنى المعين المختص به ، وأن ذاك الضبط صحيح أيضًا إن أردت المعنى المختص به كذلك . وإن شئت فقل : إن كل ضبط صحيح منهما لا بد أن يؤدى إلى معنى يخالف ما يؤديه الضبط الآخر .

(ب) قد يقتضى المقام ذكر أنوع مختلفة من المفاعيل . وفى هذه الحالة يحسن ترتيبها بتقديم المفعول المطلق ، فالمفعول به الذى تعدى إليه العامل مباشرة . فالمفعول به الذى تعدى إليه العامل بمعونة حرفِ جرّ ، فالظرف الزمانى ، فالمكانى ، فالمفعول له ، فالمفعول معه . وهذا الترتيب هو ما ارتضاه كثير من النحاة . والحق أن الذى يجب مراعاته عند الترتيب هو تقديم ما له الأهمية .

---

(١) كما سبق فى رقم ١ من هامش ص ٣١٢ .

(٢) كما سبق فى ص ٣٠٥ . (٣) فى ص ٣١٢ .

المسألة ٨١ :

الإِسْتِثْنَاء[1]

تمهيد : يتردد فى هذا الباب كثير من المصطلحات الخاصة به ، والتى لا بدّ من معرفة مدلولاتها — قبل الدخول فى مسائله وأحكامه؛ ليمكن فهم المراد ، ومن تلك المصطلحات :

المستثنى منه — المستثنَى — أداة الاستثناء — التَّام — الموجَب — المُفرَّغ — المتصل — المنقطع — . . . وفيما يلى بيانها .

(أ) (المستثنى منه — المستثنَى — أداة الاستثناء).

هذه الثلاثة تنكشف مدلولاتها على أكمل وجه إذا عرفنا أن أسلوب الاستثناء فى أكثر حالاته ، هو أسلوب أهل الحساب فى عملية : « الطَّرْح » . فالذى يقول : أنفقت من المال مائة إلا عشرة ، إنما يعبر عما يقوله أهل الحساب : أنفقت (١٠٠ — ١٠) والذى يقول : اشتريت تسعة كتب إلا اثنين ؛ إنما يعبر عن قولهم : اشتريت (٩—٢) ... وهكذا . . .

والتعبير الحسابىّ السالف — وأمثاله — يشتمل على ثلاثة أركان مهمة ؛ هى : « المطروح منه » ؛ (مثل ١٠٠ ومثل ٩ ... وأشباههما ...) و « المطروح » ؛ (مثل ١٠ ومثل ٢ ...) و «علامة الطرح» ويرمزون لها بشرطة أفقية قصيرة : (—).

ولهذه المصطلحات الحسابية الثلاثة ما يقابلها تمامًا فى الأسلوب الاستثنائى ؛ ولكن بأسماء أخرى اصطلاحية ، فالمطروح منه يقابله : « المستثنى منه » . والمطروح يقابله : « المستثنى » . وعلامة الطرح يقابلها أداة الاستثناء — وهى : « إلا » ، أو إحدى أخواتها — ، أى : ثلاثة إزاء ثلاثة .

ولما كانت عملية الطرح بمصطلحاتها شائعة واضحة ، بل أوّلية — كان ربط

---

[1] (١) المراد به هنا الاستثناء فى اصطلاح النحاة ؛ فله تعريف خاص عندهم ، وأدوات وأحكام نحوية يتميز بها . ومن الممكن تأدية المعنى الاستثنائى بوسائل متنوعة ، تخالف الاستثناء النحوى — الاصطلاحى — ، ولكنها لا تسمى : « استثناء » فى اصطلاحهم؛ لعدم انطباق تعريفه وأحكامه عليها .

أسلوب الاستثناء بها ــ عند شرحه وتبيينه ــ كفيلا بإيضاح مصطلحاته الثلاثة السالفة ، ومعرفة مدلولاتها فى سهولة، واستقرار[1]، معرفة توصّلنا إلى المعنى المقصود من الجملة كلها .

وفى ضوء هذا نستطيع أن نفهم قول النحاة فى تعريف الاستثناء الاصطلاحى ؛ (إنه الإخراج« بإلا» أو إحدى أخواتها لِـمَا كان داخلا فى الحكم السابق عليها)[2] فليس هذا الإخراج إلا « الطرْح » ؛ بإسقاط ما بعدها من المعنى الذى قبلها ، ومخالفته للمتقدم عليها فيا تقرر من أمر مثبت أو منفى . . .

(ب) الاستثناء التام :

ما كان فيه المستثنى منه مذكوراً ؛ كالأمثلة السالفة ، ومثل : ركبت الطائرة عشرين ساعة إلا خمسة . وكان معى زملائى إلا ثلاثة . فكلمة « عشرين » هى المستثنى منه . وكذا كلمة : « زملاء » . وبسبب وجود كل منهما فى الكلام سمى الاستثناء : « تامـًّا » .

(حـ) الاستثناء الموجَب ، وغير الموجَب :

فالأول : ما كانت جملته خالية من النفى[3] ؛ وشبهه ــ (وشبه النفى هنا : النهى ؛ والاستفهام الذى يتضمن معنى النفى[4]) ــ كالأمثلة السابقة ، وكقول الشاعر :

---

(١) أى : بقائه مفهوماً .

(٢) وهذا يشمل « الدخول الحقيقى » ؛ كالأمثلة السالفة ، « والدخول التقديرى» الملاحظ فى النفس كالمفرَّغ ؛ وكالمستثنى المنقطع ، ــ وسيجىء إيضاحهما فى ص ٣١٧ و ٣١٨ و ٣٢٢ و ٣٢٤ ــ ؛ فإنهما لا يدخلان فى الحكم السابق حقيقة ، وإنما يندمجان فيه تقديراً .

(٣) النفى الصريح : ما كان بإحدى الكلمات الخاصة الموضوعة له (مثل : ما ــ لا ــ ليس ..و..) وإلا فهو غير صريح ، كالأنواع التالية :

(٤) وهذا يشمل أنواعاً ؛ منها الاستفهام الإنكارى : (ويسمى أيضاً : الإبطالى) ويعرفونه بأنه الذى يُسأل به عن شىء غير واقع ، ولا يمكن أن يحصل . فمدعيه كاذب . وهذا النوع يتضمن معنى النفى ؛ لأن أداة الاستفهام فيه بمنزلة أداة النفى فى أن الكلام الذى تدخل عليه منفى المعنى؛ نحو قوله تعالى : (ومن أصدق من الله حديثاً) ؟ .

(راجع المغنى جـ١ عند الكلام على الهمزة . وكذلك حاشية الأمير عليه عند الكلام على: « أم »).

ومنها : الاستفهام التوبيخى ؛ وهو : ما يسأل به عن أمر حاصل واقع ، ومن يدعى وجوده يكون صادقاً فى إخباره عن أمر موجود ذميم . وفاعله ملوم يستحق التوبيخ بسببه ؛ مثل قولنا للأوصياء : أتأكلون أموال اليتامى بالباطل ؟

وفى الجزء الثانى من « المغنى» عند الكلام على: « هل » أن أنواع الإنكار ثلاثة ؛ منها النوعان =

قد يهــون العمرُ إلا ســاعةً وتهــون الأرض إلا موضعــا

والثانى : ما كانت جملته مشتملة على نفى أو شبهه ؛ نحو : ما تأخر المدعُوُّون للحفل إلا واحداً — هل تأخر المدعُوُّون إلا واحداً[1] ؟.

ومن النفى ما هو معنوى (يفهم من المعنى اللغوى للكلمة، دون وجود لفظ من ألفاظ النفى) . مثل : (يأبى اللهُ إلا أن يُتِـمَّ نوره)، فمعنى « يأبى » : لا يريد. ومثل : (قلَّ رجلٌ يقول ذلك) ، لأن معنى : « قلّ » فى هذا الأسلوب المسموع ، هو : النفى ؛ أى : لا رجلَ يقول ذلك .

أما « لو » فى مثل : لو حضر الضيوفُ إلا واحداً ، لأكرمتهم — فإنه نفى ضمنىّ غيْر مقصود ، فلا ينظر إليه من هذه الناحية ، فكأنه غير موجود .

(د) الاستثناء المفرَّغ[2]، هو : ما حذف من جملته المستثنى منه ، والكلام غير موجب ؛ (فلا بد من الأمرين معاً)[3]نحو : ما تكلم . . . إلا واحدٌ — ما شاهدتُ . . . إلا واحداً — ما ذهبت . . . إلا لواحد . والأصل — مثلا — قبل الحذف : ما تكلم الناس إلا واحداً — ما شاهدت الناس إلا واحداً — ما ذهبت للناس إلاّ واحداً[4] . ثم حذف المستثنى منه ؛ فوقع التغيير بسبب حذفه كالذى فى قول الشاعر :

لا يكتم السرَّ إلا كلُّ ذى شرف والسِّرّ عند كرام الناس مكتوم

والأصل : لا يكتم الناس السرّ إلا كل ذى شرف . . . و . . .

= السالفان ، أما الثالث فمعناه النفى المجرد، والسلب المحض . بحيث يمكن وضع أداة النفى مكان أداة الاستفهام فلا يتغير المعنى . والأكثر أن تكون أداة الاستفهام هى : « هل » نحو : هل جزاء الإحسان إلا الإحسان ، أى : ما جزاء الإحسان إلا الإحسان .

(١) من النحاة من يرى أن هذا النوع لاتستخدم فيه أدوات الاستثناء الفعلية، إذا كان تاما ، متفصلا ، ورأيه ضعيف يجب إهماله ؛ أخذاً بصريح ما جاء فى المفصل — حـ ٢ ص ٧٧ و ٧٨ — وفى الخضرى والصبان — وسيجىء هذا فى رقم ١ من هامش ص ٣٥٣ — .

(٢) انظر رقم ٢ من هامش ص ٣١٦ أما سبب التسمية ففى ص ٣٢٢ .

(٣و٣) ومن القليل الذى لا يلتفت إليه وقوع التفريغ فى الإيجاب، إذا كان المحذوف فضلة حصلت مع حذفه فائدة . لكن هذه القلة لا اعتبار لها ، ويجب إهمالها — كما نصوا على ذلك — راجع الصبان —

(٤) يوضح هذا المثال ما يجىء فى رقم ٤ من هامش ص ٣٢٢ .

فالاستثناء المفرّغ يقتضى أمرين مجتمعين حتماً : أن يكون الكلام غير تام ، وغير موجب . وهذا أمر يجب التنبه له. وإلى أن أداة الاستثناء الفعلية لا يصح استخدامها فيه . — لأنها لا تستخدم إلا فى الاستثناء التام المتصل[1] — .

(هـ) الاستثناء المتصل والمنقطع :

فالأول : ما كان فيه المستثنى بعضاً[2] من المستثنى منه ؛ نحو : سقيت الأشجار إلا شجرة — فحص الطبيب الجسم إلا اليد .

والثانى : ما لم يكن فيه المستثنى بعضاً من المستثنى منه ؛ نحو: حضر الضيوف إلا سياراتِهم — اكتمل الطلاب إلا الكتبَ . ومثل قوله تعالى عن أهل الجنّة : (لا يَسمعون فيها لَغْواً إلا سَلاَماً) ، فاللغو هو : ردىء الكلام وقبيحه ، والسلام ليس بعْضاً منه . وكذلك قوله تعالى : (لا يسمعون فيها لَغْواً ولا تأثيماً ، إلا قِيلاً سلاماً سلاما) .

وليس معنى انقطاعه أنه لا صلة له بالمستثنى منه ، ولا علاقة تربطهما ارتباطاً معنوياً ؛ فهذا خطأ بالغ — لا يكون فى أساليب الاستثناء مطلقاً — ؛ وإنما معناه انقطاع صلة «البعضية» بينهما ؛ بألاّ يكون « المستثنى » جزءاً حقيقياً من « المستثنى منه » ، ولا فرداً من أفراده . ومع انقطاع هذه الصلة على الوجه السالف لا بد أن يكون هناك نوع اتصال معنوى يربط بينهما. ولهذا تؤدى أداة الاستثناء فيه معنى الحرف : « لكن » ، (ساكن النون ، أو مشددها) الذى يفيد الابتداء والاستدراك معاً[3] ، وبالرغم من إفادته الابتداء والاستدراك معاً لا يقطع الصلة

---

(١) انظر ص ٣٥٣ ورقم ١ من هامشها — وقد ورد النص الخاص بمنع استخدام أداة الاستثناء الفعلية فى غير التام المتصل فى حاشية الخضرى ، وبالجزء الثانى من الصبان عند الكلام على الأدوات الفعلية ، وكذا المفصل جـ ٢ ص ٧٧ —

(٢) لهذا صورتان ؛ الأولى : أن يكون المستثنى منه متعدد الأفراد ، والمستثنى أحد تلك الأفراد المتماثلة ؛ نحو : تناولت الكتب إلا كتاباً . فالمستثنى منه — وهو الكتب — متعدد الأفراد ، والمستثنى واحد منها.

الثانية : أن يكون المستثنى منه فرداً واحداً ولكنه ذو أجزاء ، والمستثنى جزء من تلك الأجزاء ؛ مثل : غطيت الجسم إلا الوجه . وفى الحالتين يكون ما بعد « إلا » مخالفاً فى المعنى لما قبلها .

ولا مانع فى الرأى الأحسن أن يكون المستثنى المتصل جملة — وسيجىء البيان فى رقم ٢ من هامش ص ٣٣٠ ورقم ٣ من هامش ص ٣٣٢ —

(٣) راجع « و » من ص ٣٣٢ — الزيادة والتفصيل —

المعنوية بين ما بعده وما قبله ، ومن ثَمّ كان من المحتوم فى كل « استثناء منقطع » صحة وقوع الحرف : « لكن » — الساكن النون ، أو مشددها — موقع أداة الاستثناء فيه مع استقامة المعنى[1].

ولا يجوز فى الاستثناء المنقطع أن تكون أداته فعلا ؛ لأن هذه الأداة الفعلية لا تستخدم إلا فى التامّ المتصل ، — كما تقدم فى الصفحة السالفة .

والآن نبدأ الكلام فى أحوال الاستثناء ، وأحكامه ، وهى متعددة[2] بتعدد أنواعه ، وأدواته الثمانية التى منها الحرف المحض ، والاسم المحض، والفعل المحض ، وما يصلح فعلاً وحرفاً .

* * *

الكلام على أحكام المستثنى الذى أداته حرف خالص ، وهى : « إلاّ »[3]:

(ا) إذا كانت أداة الاستثناء هى « إلاّ » ، ولم تكرر[4] فالمستثنى بها ثلاثة أحكام :

الأول : وجوب النصب — فى الأغلب[5]— ، بشرط أن يكون الكلام تامًّا موجبًا[6] ؛سواء أكان « المستثنى » متأخراً بعد « المستثنى منه» ، أم متقدمًا[7]عليه ، وسواء أكان « متصلا » ، أم « منقطعًا » فمتى تحقق الشرط كان النصب واجبًا — فى الأغلب[5]— ،وعامًّا يشمل كل الأحوال . وعند الإعراب يقال : « إلا » حرف

---

(١) طبقا للبيان الآتى فى : « و » من ص ٣٣٢

(٢) هذا الباب من أكثر الأبواب تعدداً فى الأحكام ، واختلافاً فيها . ومنها المردود والضعيف . وقد حاولنا جاهدين تصفيته مما يشوه الحقائق الناصعة .

(٣) ومثلها : « لما » التى تشبهها فى الحرفية ، وفى الدلالة على الاستثناء . وإفادته ؛ (طبقاً للبيان الخاص بها فى « ا » من « الزيادة » ص ٣٢٧ وفى « د » من ص ٣٦١ —) وهى غير « لما » الظرفية التى سبق الكلام عليها فى ص ٢٩٦ وتجىء لها إشارة فى باب الإضافة ، ج ٣ م ٩٤ ص ٨١ ، وهما كذلك غير لما الجازمة التى سيجىء الكلام عليها فى ج ٤ م ١٥٤ ص ٤١٤

و « إلا » التى للاستثناء كلمة واحدة ، وليست مركبة ، وهى حرف ، وقد تترك الحرفية والاستثناء وتصير اسماً محضاً (كما سيجىء البيان فى « ج » من ص ٣٥٠) بخلاف : « إلا » التى فى مثل : إلا تجامل زملاءك يكرهوك ، فإنها مركبة من « إنْ » الشرطية المدغمة فى : « لا » النافية .

(٤) أما المكررة فيجىء حكمها فى ص ٣٣٨ .

(٥ و ٥) وهذا هو الشائع ، وهناك رأى آخر لا يوجب النصب ، سيجىء بيانه فى «د» من ص ٣٢٩

(٦) سيجىء شرط آخر فى « هـ » من ص ٣٣١ هو ألا يكون المستثنى نكرة محضة ... و ...

(٧) فى ص ٣٢٧ و ٣٢٨ أحكام خاصة بتقديم المستثنى وبيان العامل الذى يعمل فيه النصب ...

استثناء . والمستثنى : منصوب على الاستثناء كالأمثلة الآتية . ولا بد أن تتقدم «إلا» على المستثنى فى كل الحالات[١] ، سواء أكان متقدماً على المستثنى منه أم متأخراً عنه :

(امتلأت الجداولُ إلا جدولا كبيراً) . (امتلأت ـ إلا جدولا كبيراً ـ الجداولُ) .
(كتبتُ الرسائلَ إلا رسالةً واحدة) . (كتبت ـ إلا رسالةً واحدة ـ الرسائلَ) .
(تمتعت بالصحفِ إلا صحيفةً تافهةً) . (تمتعت ـ إلا صحيفةً تافهةً ـ بالصحف)

(أعددتُ ملابسُ الرحلة إلا الحقائبَ) . (أعددت ـ إلا الحقائبَ ـ ملابسُ الرحلة) .
(تناولتُ الطعامَ إلا الماءَ) . (تناولتُ ـ إلا الماءَ ـ الطعامَ) .
(أضأتُ المصابيح إلا غرفةً) . (أضأتُ ـ إلا غرفةً ـ المصابيحَ) .

الثانى : إما نصب «المستثنى» (والإعراب كالحالة السابقة) . وإما ضبطه على حسب حركة «المستثنى منه» ، (فيكون مثله ، مرفوعاً ، أو منصوباً ، أو مجروراً) ويعرب : «بدلا»[٢]. ولا بد فى الحالتين أن يكون الكلام تاماً غير موجب[٣] . ولا فرق بين المتصل والمنقطع[٤]. ومن الأمثلة :

ما تخلف السبّاقون إلا واحداً ـ أو : واحدٌ .
ما جهلتُ السباقين إلا واحداً ـ أو : واحداً[٥].
هل تأخرتُ عن السباقين إلا واحداً ـ أو : واحدٍ .

---

(١) انظر ما يختص بهذا فى «ب» من ص ٣٢٧ .

(٢) بدل بعض من كل ، والمبدل منه هو المستثنى منه. والبدل هنا لا يحتاج لرابط ؛ لأن وجود «إلا» يغنى عنه ؛ لدلالتها على أن ما بعدها بعض مما قبلها

ـ كما صرح الصبان وغيره ؛ وستجىء إشارة لهذا فى البدل جـ ٣ ص ٦٤٤ ـ

(٣) إذا انتقض النفى بسبب وجود «إلا» المكررة لم يجز البدل ، واقتصر الأمر على النصب وحده ؛ نحو : ما شرب أحد شيئاً إلا الماء إلا محموداً ؛ لأن الكلام هنا بمنزلة المثبت ؛ إذ معناه . شربوا الماء إلا محموداً .

وفى «د» من ص ٣٢٩ أمثلة مسموعة للبدل فى كلام تام موجب . وفى «ز» من ص ٣٣٤ الرأى فى تفريعات البدل التى يعرضها النحاة .

(٤) فى «و» من ص ٣٣٢ أحوال وأحكام هامة تختص بالمنقطع .

(٥) فى هذا المثال نصبت كلمة : «واحداً» فى الصورتين ، ولكن النصب فى إحداهما على البدلية ، وفى الأخرى على الاستثناء .

ويجوز أن يتقدم « المستثنى[1] » وهو منصوب ، على المستثنى منه مباشرة ويبقى كلّ شيء كما كان ، فلا يتغير الإعراب كالأمثلة الآتية :

ما تخلف — إلا واحداً — السباقون .

ما جهلتُ إلا واحداً — السباقين[2] .

هل تأخرْتُ إلا واحداً — عن السباقين .

أما لو تقدم وهو بدل فى الأصل ؛ فإن الأمر يتغيّر تغيراً كلياً[3] فيعرب «المستثنى» المتقدم على حسب حاجة الكلام قبله ، ويزول عنه اسم المستثنى ، كما يزول عن « المستثنى منه » المتأخر ، اسمه ، ويعرب بدلا من الاسم الذى تقدم ، وتابعاً له فى حركة إعرابه ، وتصير « إلا » ملغاة[4] . ومن الأمثلة :

ما تخلف إلا واحدٌ — السباقون .

ما جهلتُ إلا واحداً — السباقين[5] .

هل تأخرتُ إلا عن واحد[6] — السباقين .

فنى مثل : ما تخلف — إلا واحد — السباقون . . . تعرب كلمة « إلا » ملغاة . وتعرب كلمة : « واحد » فاعلا للفعل : « تخلّف » وتعرب كلمة : « السباقون » بدلا منها[7] ، بدل كل من كل ، وهذا إعرابها فى باقى الأمثلة المعروضة[8] .

---

(١) بشرط أن تتقدم معه « إلا» وتسبقه ، لأن تقدمها عليه شرط عام فى كل الحالات التى يتقدم فيها على المستثنى منه أو يتأخر عنه ، كما أسلفنا ، وكما يجىء فى « ب » من الزيادة والتفصيل » ص ٣٢٧ .

(٢) سيذكر هذا المثال فى الحالة التالية التى يتقدم فيها البدل ؛ لأنه — وأشباهه — صالح للحالتين

(٣) فى هذه الحالة سيعتبر من القسم الثالث الآتى ، وهو قسم : « المفرغ » .

(٤) لأن ما بعدها يكون خاضعاً فى إعرابه لحاجة ما قبلها ؛ فكأنها غير موجودة لكنها من ناحية المعنى تفيد استثناء ما بعدها من حكم ما قبلها .

(٥) هذا المثال لا يتعين فيه التفريغ عند تقديم البدل المنصوب ؛ إذ يصح — كما قلنا فى رقم ٢ من من هذا الهامش — اعتبار الكلام تاماً غير موجب تقدم فيه المستثنى المنصوب الذى ليس بدلا ؛ ويكون حكمه حكم الأمثلة التى قبل هذا مباشرة .

(٦) ما يأتى فى رقم ٤ من هامش ص ٣٢٢ يوضح أصل هذا المثال ، وما جرى فيه .

(٧) البدل هنا : بدل كل من كل ؛ لأن المتأخر عام أريد به خاص ؛ فصح لذلك إبداله من المستثنى الذى تقدم ، وكان قبل تقدمه بدل بعض — كما سبق فى رقم ٢ من هامش ص ٣٢٠ — فانقلب المتبوع تابعاً ، كما فى قولهم : ما مررت بمثلك أحد .

(٨) إلا المثال الثانى فلا يتعين فيه التفريغ لما سبق فى رقم ٥ .

الثالث : أن يعرب ما بعد « إلا » على حسب العوامل قبلها ؛ بشرط أن يكون الكلام « مُفَرَّغًا[١] » . وهذه الصورة لا تعدّ من صور الاستثناء ؛ لعدم وجود « المستثنى منه »[٢] . لهذا تعرب « إلا » ملغاة . ويعرب ما بعدها فاعلا ، أو مبتدأ ، أو مفعولا ، أو خبراً ، أو غير ذلك على حسب السياق . . . فكأن كلمة : « إلا » غير موجودة من هذه الناحية الإعرابية[٣] فقط ، دون المعنوية . ويسمُّون الكلام : « مُفَرَّغًا » . لأن ما قبل « إلا » تفرغ للعمل الإعرابى فيما بعدها . ولم يشتغل بالعمل فى غيره . ومن الأمثلة :

ما أخطأ إلا واحدٌ متسرع — ما العدلُ إلا دِعامةٌ الحكم الصالح

ما سمعتُ إلا بلبلا صدّاحا — ليس العملُ إلا سلاحَ الشريف .

ما ذهبت إلا للنابغ[٤] — ما سعيت إلا فى الخير .

ونحو :

يأبَى الحرُّ إلا العزةَ — يأبى اللهُ إلا أن يُتم نورَه[٥].

---

(١) من التفريغ النوع الآتى فى ص ٣٢٦ : وهو نوع دقيق يشيع فى الأساليب العالية .

(٢) انظر البيان فى رقم ٢ من هامش ص ٣١٦ .

(٣) لأن ما بعدها يكون خاضعاً فى إعرابه لحاجة ما قبلها ؛ فكأنها غير موجودة . لكنها من ناحية المعنى تفيد استثناء ما بعدها من حكم ما قبلها .

(٤) أصل الكلام : ما ذهبت لأحد إلا النابغ . فلما حذف المستثنى منه — وهو : أحد ، — بقيت لام الجر منفردة تحتاج لشىء بعدها تتصل به ، وتجره ؛ إذ لا يمكن أن تستقل بنفسها ؛ فتأخرت إلى ما بعد « إلا » ؛ ولتجره ؛ لأنه خاضع فى إعرابه لما قبلها ، ولا يمكن تقديمه وحده دون « إلا » .

(وهذا التفسير هو الذى أحلنا عليه فى رقم ٦ من هامش الصفحة السابقة رقم ٢ من هامش ص ٢١٧) .

ومثل هذا فى التفريغ قول الشاعر :

لا يكذب المرءُ إلا من مهانته — أو عادة السوء ، أو من قلة الأدب

يريد : لايكذب المرء من شىء إلا من مهانته . . .

(٥) الكلام هنا مفرغ ؛ لأن المستثنى منه محذوف ، ولوجود نفى معنوى فى كلمة « يأبى » ؛ لأن معناها دائماً هو : لا يريد — كما سبق ، فى ص ٣١٧ — (هذا تأويلهم ، وفيه مجال التوقف والرفض) .

وجاء فى المغنى — ج ٢ الباب الثامن — ما نصّه فى القاعدة السادسة :

(« وقع الاستثناء المفرّغ فى الإيجاب فى نحو قوله تعالى : « وإنها لكبيرة إلا على الخاشعين » . وقوله تعالى : « ويأبى الله إلاّ أن يتمّ نوره » . . . لما كان المعنى : وأنها لا تسهل إلا على الخاشعين —.. ولا يريد الله إلا أن يتم نوره) . ا هـ

وأصل الكلام – مثلا – قبل حذف المستثنى منه :

ما أخطأ المتكلمون إلا واحداً متسرعا – أو : واحدٌ متسرعٌ
ما العدل دِعامةٌ إلا دِعامةَ الحكم الصالح – أو : دِعامةُ الحكم الصالح .

ماسمعتُ طيوراً مغردة إلاّ بلبلا صدّاحا – أو : بلبلا صدّاحا .
ليس العمل سلاحًا إلا سلاحَ الشريف – أو : سلاحَ الشريف .

ما ذهبت لأحد إلا النابغ – أو : النابغِ .
ما سعيت فى أمر إلا الخيرَ – أو : الخيرِ .

يأبى الحرّ كلّ شىء ، إلاّ العزةَ – أو : العزةَ .
يأبى اللهُ كل شىء إلا إتمامَ نوره – أو : إتمامَ . . .

فالكلام فى أصله كلام تام غير موجب ، يجوز فيه الأمران السالفان ، إما النصب على الاستثناء ، وإما الإتباع على البدلية ، فلما حذف المستثنى منه صار الكلام نوعًا جديداً ، هو : المفرّغ(١) ، وصار له حكم جديد خاص ، تبعًا لذلك . . .

* * *

---

(١) يجوز التفريغ لجميع المعمولات ، إلا المفعول معه ، والمصدر المؤكّد لعامله ، وكذا الحال المؤكّد لعامله ؛ فلا يقال : ما سرت إلا والأشجار – ما زرعت إلا زرعاً – لاتمل إلا عاملا –

وسبب المنع وقوع التناقض بذكر المعنى مثبتاً أو منفياً قبل : « إلا » ثم مخالفته بعد : « إلا » . وأما قوله تعالى : (إنْ نَظُنّ إلا ظناً) فالقرائن تدل على أن المراد : إن نظن إلا ظناً عظيماً ، فهو – بسبب القرينة – مصدر مبين للنوع ، وليس مؤكداً .

ويجوز أن يقع « التفريغ » فى غير ما سبق منعه ؛ فن التفريغ للمبتدأ قوله تعالى : (هل جزاء الإحسان إلا الإحسان) ومن التفريغ للفاعل قول الشاعر :

ما المجدُ زخرفُ أقوالٍ تطالعه ... لا يدرك المجدَ إلا كلُّ فعال

وللظرف قول الشاعر :

لم يضحك الورد إلا حين أعجبهُ ... حسن الرياض ، وصوت الطائر الغَرِدِ

وللجار مع مجروره قول الشاعر يمدح الخليفة باحتمال التعب لراحة الرعية :

بَصُرتَ بالراحة الكبرى فلم تَرَها ... تُنال إلا على جسْر من التعب

وقول الآخر :

ما القرْب إلا لمن صحّتْ مودته ... ولم يَخُنْك ، وليس القُرب للنسب =

ويمكن تلخيص كل ما تقدم من أحكام المستثنى بـ « إلا » الواحدة[١] فيما يأتى :

(ا) النصب صحيح فى جميع أحوال المستثنى « بإلا » التى لم تتكرر ، ما عدا حالة : « التفريغ » ؛ فإن المستثنى يعرب فيها على حسب حاجة الجملة ، وتعرب « إلا » ملغاة .

(ب) يزاد على النصب « البدليةُ » حين يكون الكلام «تامًّا» غير موجب ، بشرط ألا يتقدم المستثنى على المستثنى منه مباشرة ؛ فإن تقدم وهو منصوب بقى على حاله منصوبًا على الاستثناء ، وإن تقدم وهو « بدل » تغير الأمر ؛ فزال اسم المستثنى عنه ، وصار معربًا على حسب حاجة الجملة ، لأن الكلام يصير : « مفرّغًا » . أما المستثنى منه الذى تأخر فيزول عنه اسمه أيضًا ، ويعرب « بدل كُلّ من كلّ » من المستثنى الذى تقدم وتغير حاله[٢] .

= والنعت بالجملة – قول الشاعر :

وافيت منزله : فلم أر صَاحباً إلا تلقانى بوجه ضاحك

ثم انظر « ا » الآتية فى « الزيادة والتفصيل» – ص ٣٢٦ – حيث النوع من التفريغ المشتمل على جملة فعلية قسمية . . . ويشيع فى الأساليب الأدبية المسموعة ، وهو نوع يخالف ما سبق .

(١) أى : التى لم تتكرر .

(٢) وفيما سبق من الأحوال الثلاثة وأحكامها يقول ابن مالك :

ما اسْتَثْنَتِ «ألَّا» مَعْ تَمَامٍ يَنْتَصِبْ وبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفْيٍ انتُخِبْ :

إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ ، وانْصِبْ مَا انْقَطَعْ وعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعْ

يريد : ما استثنته « إلا » (أى : كانت أداة استثنائه) وكان تاماً ، فإنه ينصب . ولم يذكر الإيجاب مع شرط التمام ؛ لأنه مفهوم من المقابلة الواردة فى الشطر الثانى من البيت ، حيث نص على أنه بعد النفى وشبه النفى يكون المختار هو الإتباع مع المستثنى المتصل ، والنصب وحده مع المنقطع. إلا عند تميم فإنهم يجوزون فى المنقطع الإبدال أيضاً . ففهم من هذا أن الأول لا بد أن يكون موجباً. وهذه تفريعات لا داعى لها ؛ والحكم المستصفى يتلخص فيما قلناه من أن المستثنى التام فى الكلام الموجب ينصب فى جميع صوره ، وأن المستثنى فى الكلام التام غير الموجب يجوز فيه أمران : النصب ، والإبدال. ولا أهمية لكثرة أحد الأمرين على الآخر كثرة نسبية (أى : بالنسبة لذلك الآخر ، بحيث لا تنزل القلة إلى حد القلة الذاتية) أو لاستعمال قبيلة دون الأخرى ، ما دام الضبط صحيحاً وكثيراً فى نفسه ، دون أن تكون قلته ذاتية .

=

= ثم عرض بعد ذلك لحالة المستثنى المتقدم حين يكون الكلام تاماً غير موجب فبين أن غير النصب — وهو : « البدل » — قد يجوز ، ولكن النصب هو المختار . فالأمران جائزان ، قياسيان ، ولكن أحدهما أكثر فى الاستعمال من الآخر كثرة نسبية ؛ يقول :

وغَيْر نَصْبِ سَابِقٍ فِى النَّفْى قَدْ ... يَأْتِى . ولَكِنْ نَصْبَهُ اخْتَرْ إنْ وَرَدْ

ثم انتقل للكلام على الاستثناء المفرغ فقال :

وَإنْ يُفَرَّغْ سَابِقٌ «إلَّا» لِمَا ... بَعْدُ يَكُنْ كَمَا لَوِ الَّا عُدِمَا

أى : إذا كان الكلام قبل إلا مفرغاً (متجهاً للعمل فيما بعدها) فإن تأثيره فيما بعدها يقوم على افتراض أنها غير موجودة . وعلى هذا الفرض نضبط ما بعدها ؛ فقد يكون فاعلا ، أو مفعولا ، أو مبتدأ ، أو خبراً أو غيره . . . على حسب حاجة ما قبلها .

لكن ما إعراب عراب : (كما لو الا ...) فى البيت الأخير ؟ وكذا فى البيت الآتى فى ص٣٤٢ حيث يقول هناك : (كما لو كان دون زائد) ؟

قال الصبان فى الموضعين ، وكذا الخضرى فيهما : (إن : « ما » مصدرية ، و « لو » زائدة ، أو العكس) اهـ .

وهذا يؤيد المذهب الكوفى الذى لا يرى فى زيادة الأسماء حرجا . وجاء فى الصبان — ج ٣ ، باب : « الترخيم » عند بيت ابن مالك : —

واجعله إن لم تَنو محذوفا كما ... لو كان بالآخر وضعاً تُمِّما...

مانصه : (الظاهر أن : «ما» فى قوله : « كما » زائدة ، و « لو » مصدرية ، والتقدير : ككونه متمما بالآخر فى الوضع . وإنما كان هذا هو الظاهر مع أن الحقيق بجعله مزيدا هو الثانى دون الأول؛ لوقوعه فى مركزه ، لكثرة زيادة « ما » . بخلاف : « لو ») اهـ.

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

(ا) يتردد فى فصيح الأساليب الواردة أسلوب مطّرد[1]، يحوى نوعًا آخر من التفريغ ، يخالف ما سبق . وضابط هذا النوع : أن يكون الكلام مشتملا على جملة قَسَمِيَّة ، ظاهرها مثبت ، ولكن معناها منفى ، وجواب القسم جملة فعلية ماضوية لفظًا ،مستقبلة معنى ، مصدّرة « بإلا » ؛ نحو : سألتك بالله إلاّ نصرْتَ المظلوم ـ ناشدتك اللهَ إلا تركْت الإساءة . ـ حلفت بربى إلا عاونت الضعيف ـ وقول الشاعر :

بالله ربكِ إلاّ قلتِ صادقة هل فى لقائك للمشغوف من طمع

فالاستثناء فى الأمثلة السابقة ـ ونظائرها ـ مفرغ يقتضى أن يكون الكلام فى معناه غير تام ، وغير موجب ، فالمراد :(ما سألتك بالله ... إلا نصرك المظلوم) ـ (ما ناشدتك الله ... إلا تركك الإساءة ...) ـ (ما حلفت بربى . . . إلا على معاونتك الضعيف) . ـ (ما حلفت بالله ربك ... إلا على قولك صادقة . . .) فقد اجتمع فى الكلام الأمران معاً تقديراً ؛ (وهما عدم التمام ، وعدم الإيجاب) واجتمع معهما أمر ثالث ؛ هو : أن الفعل ـ مع فاعله ـ بعد « إلا » مؤول بمصدر منسبك بغير سابك ، ليمكن إعراب هذا المصدر على حسب ما تحتاج إليه الجملة قبل « إلا » ، أى : على حسب ما يقتضيه « التفريغ » ؛ تطبيقًا لحكم « الاستثناء المفرغ » . فيكون مفعولا به فى المثال الأول ، (وهو : سألتك بالله إلا نصرت المظلوم) ، أى : ما سألتك بالله إلا نصرَك المظلوم ، ويكون شيئًا آخر غير مفعول به ـ إذا اقتضى الكلام غيره ؛ لعدم صلاحية المفعول به . ويجرى هذا التأويل والسبك فى بقية الأمثلة ، وأشباهها مما يطرد صوغه على النمط الوارد الموافق للمأثور[2].

---

(١) وهو الذى أشرنا إليه فى رقم ١ من هامش ص ٣٢٢ ، وانظر ما هو وثيق الصلة بهذا فى : « د » من ص ٣٦١ .

(٢) جاء فى الدرر اللوامع ، شرح همع الهوامع ـ ج ٢ ص ٤٦ ـ بمناسبة البيت السالف ، وهو : (بالله ربك إلا قلت صادقة ... إلخ) ما ملخصه :

أن البيت المذكور يذكر شاهداً على تصدير جواب القسم بالحرف « إلا » ، وأن التقدير فيه : أسألك بالله إلا قلت ، والاستثناء مفرغ . والمعنى : ما أسألك إلا قولك ، فالمثبت لفظاً ، منفى ، معنى ، =

. . . .
. . . .

وبهذه المناسبة نذكر « لمَّا » — التى سبقت الإشارة إليها[1] - . وهى التى تماثل « إلاَّ » فى الحرفية ، وفى الدلالة على الاستثناء ، ولكنها لا تدخل إلا على جملة اسمية ؛ كقوله تعالى : « إنْ كلُّ نفس لـَمَّا عليها حافظ » — ، فى قراءة من شدَّد الميم ، واعتبر « إنْ » التى فى صدر الجملة ، نافية — أو على جملة فعلية ماضوية لفظًا لا معنى ؛ (بأن يكون الفعل ماضيًا فى لفظه ، مستقبلا فى معناه) ، نحو : أنشُدك الله لمَّا فعلت ؛ أى : أنشُدك بالله ، وأستحلفك به إلا فعلت . والمعنى : ما أسألك إلا فعلك ؛ على تقدير : إلا أن تفعل كذا . . . ؛ ليكون الفعل الماضى مستقبل الزمن ؛ تطبيقًا لما تقرر من أن الماضى الذى يليها يكون ماضيًا فى لفظه ، مستقبلا فى معناه[2] وسيجىء[3] تفصيل الكلام على جواب القسم ، وأنواعه ، وأحكامه .

(ب) نعود لذكر ما قرره النحاة خاصًا بتقديم المستثنى بإلا . قالوا : لا يصح — مطلقًا — تقديمه وحده عليها [4] ولا يجوز أن يتقدم على المستثنى منه ، وعلى عامله

= ليتأتى التفريغ . والفعل — مع فاعله — مؤول بالمصدر ليأتى فيه المفعولية ... فإن قام الاعتراض بأن تأويل الفعل — مع فاعله — بالمصدر من غير سابك هو تأويل شاذ غير قياسى ، وأنه مقصور على ماورد السماع به من مثل : « تسمع بالمُعَيْدِىّ خير من أن تراه » ... ،كان دفع الاعتراض بأن تأويل الفعل بالمصدر من غير سابك أمر قياسى فى بعض الحالات ؛ كالتى نحن فيها ، دون بعض ؛ فيحكم عليه بالشذوذ فى كل باب لم يطرد فيه السبك عن العرب . أما إذا اطرد السبك فى باب واستمر فيه ؛ فإنه لا يكون شاذاً ؛ كالأساليب التى نحن بصددها حيث التزمت فيها العرب ذلك النسق ، وكإضافة بعض أسماء الزمان إلى الجملة فى مثل : جئت حين ركب الأمير ، أى : فى حين ركوب الأمير . وفى مثل قوله تعالى : (هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم) ، أى : يوم نفْع الصادقين . . . فهذا وأمثاله مطرد . ومثل : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، فإنك إذا نصبت « تشرب» فإنما تنصبه بأن مضمرة ؛ فيصير اسماً معطوفاً فى الظاهر على فعل ، وهذا العطف ممتنع إلا عند التأويل ؛ فيحتاج إلى أن تتصيد من الفعل « يأكل » مصدراً من غير سابك — كأنْ تقول مثلا : لا يكن منك أكل السمك وشربُ اللبن — ، ولا يعد هذا شاذاً ، لا طراده فى بابه . وكذلك مثل : سواءٌ على أقمت أم قمدت. أى : قيامُك وقعودُك ، فهذا مؤول بالمصدر بدون أداة سبك ؛ لا طراده فى باب التسوية ... اهـ الملخص .

(١) فى رقم ٣ من هامش ص ٣١٩ وتجىء لها إشارة أيضاً فى : « د » من ص ٣٦١.

(٢) راجع الأشمونى والصبان — جـ ٤ — أول باب : « الجوازم » عند الكلام على : « لما » الجازمة .

(٣) فى ص ٤٩٨ .

(٤) كما سبق فى رقم ١ من هامش ص ٣٢١ .

. . . .
. . . .

معًا ؛ فلا يصح : إلا التفاحَ أكلت الفواكهَ . أما تقدمه على أحدهما وحده فجائز ؛ وقد تقدمت [١] الأمثلة لتقدمه على المستثنى منه دون العامل. وأما تقدمه على العامل وحده فنحو : الفواكهَ إلا التفاحَ أكلت . حيث تقدم المستثنى على عامله بعد أن سبقهما معًا المستثنى منه .

وإذا كان المستثنى منه اسم موصول لم يجز تقديم المستثنى على الصلة ، لأنه لا يصح الفصل بين الموصول وصلته بالمستثنى .

وإذا كان للاسم الواقع بعد إلا — مباشرة — أو لغيره مما بعدها فى جملتها معمول ؛ فإنه لا يجوز تقديمه عليها ؛ فى مثل : ما أنا إلا طالبٌ علمًا — لا يصح : ما أنا علمًا إلا طالب .

وإذا كان قبلها عامل له معمول ، فإنه لا يجوز تأخير هذا المعمول عنها ؛ فى مثل ما يجيد الناشئون الخطابة إلا الأديبُ — أو مثل : ما يحرص على الأدب إلا الأديبُ . . . لا يصح أن يقال : ما يجيدُ الناشئون إلا الأديبُ الخطابةَ — ولا ما يحرص إلا الأديبُ على الأدب . وبعض النحاة يجيز تأخير هذا المعمول إذا كان شبه جملة ، أو حالا ، ويؤيد رأيه بأمثلة كثيرة فصيحة تجعله مقبولا ؛ فيصح أن يقال : (يتكلم الخطباء — إلا المريض — واقفينَ . . .) (يعترف الأجانب — إلا بعضَهم — بعظمة العرب . . .) (تتصافى النفوس — إلا الخبيثةَ — أمام الخطر) .

ويصح تقديم المستثنى على صفة المستثنى منه ؛ فى مثل : ما كرّمتِ الأمةُ المتحضرةُ إلا النابغين . . . يصح أن يقال : ما كرّمتِ الأمةُ إلا النابغين المتحضرةُ .

(حـ) تعددت الآراء فى الناصب للمستثنى ؛ فقيل : «إلا» ، وقيل : العامل الذى قبلها بمساعدتها . وقيل فعل محذوف تقديره : أستثنى . . . و . . . ولا أثر لهذا الخلاف النظرى فى أحكام المستثنى ، وضبطه ؛ فالخير فى إغفاله ؛ اكتفاء بأن نقول فى الإعراب : المستثنى منصوب على الاستثناء . ولعل أقوى الآراء أنه منصوب بالفعل قبلها ، أو بغيره مما يعمل عمل الفعل [٢]. إلا المستثنى المنقطع

---

(١) فى ص ٣٢٠ و ٣٢١ .

(٢) فإن لم يوجد قبلها فعل أو غيره مما يعمل — نحو : الزملاء أخوة إلا الغادر — أمكن تأويله بما يعمل ، أى : الزملاء منتسبون للأخوة إلا الغادر .

. . . .

. . . .

فعامله هو : « إلا » . ونحن فى غنى عن التّعرض لأقوالها وغيره إلا حين يعرض أمر يختص بالعامل — وهذا قليل — وعندئذ يرجح الفعل أو ما يعمل عمله كالحالات السالفة التى يجوز فيها تقدم المستثنى على عامله أو عدم تقدمه .

(د) وردت أمثلة مسموعة وقع فيها المستثنى غير منصوب ، مع أن الكلام تام موجب ؛ ومنها قوله تعالى : « فشَرِبُوا منه إلا قليلٌ منهم) فى قراءة كلمة : « قليل » بالرفع . ومنها : تغير المنزلُ إلا بابٌ[1] ومنها قوله عليه السلام : (من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليه الجمعة، إلا امرأةٌ ، أو مسافرٌ، أو مريضٌ) . وقوله أيضًا : (فتفرقوا كلهم إلا قتادةُ . . .) . . . و . . . و . . .

وقد كلف النحاة أنفسهم عناء التأويل والتقدير ؛ ليجعلوا الكلام تامًّا غير موجب ؛ فيصلوا من هذا إلى جواز البدل ، وإلى أن الأمثلة مسايرة للقاعدة عندهم . فما قالوه فى الآية : إن نصها — على لسان طالوت — هو : (إنّ اللهَ مُبتليكُم بنهَر ، فمنْ شَرِبَ منه فليسَ منِى) . . . (فشَربوا منه إلا قليلٌ منهم) فمَعنى : « شربوا منه » : لم يكونوا منى ولا من أنصارى . فهى فى تأويل كلام منفى فى تقديرهم .

وقالوا : فى المثال الثانى وأشباهه : إنّ : « تَغَيَّر » معناها لم يبق على حاله . فالكلام يتضمن نفيًا فى المعنى ...كما عرضوا تأويلات أخرى لبقية الأمثلة الواردة .

ولا شك أن كلامهم مردود ، وتأويلهم بعيد ، لسببين :

أولهما : أن كل كلام مثبت لا بد له من نقيض غير مثبت ، ويستحيل الحكم على شىء بالإثبات دون أن يتصور العقل له ضدًّا منفيًّا ؛ فمعنى « سكت الفتى » : لم يتكلم . ومعنى لم يتكلم : سكت ، ومعنى : « نام الرجل » لم يتيقظ . ومعنى « تيقظ » : ليس بنائم . ومعنى « تحرك الطفل » : لم يسكن . ومعنى « سكن » : لم يتحرك . . . ومعنى « شرب » : لم يفقد الماء ويظمأ . ومعنى « فقد الماء » : ما شرب . . .

---

[1] (١) نص المثال المسموع ، الوارد فى « التصريح » هو :

وبالصَّرِيمة منهم منزل خَلَقٌ عَافٍ تَغَيَّرَ إلاَّ النُّؤْىُ والوَتِدُ

— وفى حاشية ياسين أمثلة متنوعة أخرى —

. . . .
. . . .

و . . . و . . . ، وهكذا ، فلو أخذنا برأيهم ، وفتحنا باب التأويل على هذا النمط لم يبق فى الكلام العربى أسلوب مقصور على «التام مع الإيجاب» دون أن يصلح للنوع الثانى (وهو : التام غير الموجب) وهذا غير مقبول .

وثانيهما : وهو الأهم — أن الآية والمثال وغيرهما مما وقع فيه المستثنى غير منصوب فى الكلام التام الموجب — إنما ورد صحيحاً مطابقاً للغة بعض القبائل العربية ، التى تجعل — السلقية — الكلام «التامّ الموجب ، والتام غير الموجب» متماثلين فى الحكم[1]؛ يجوز فيهما : إما النصب على الاستثناء ، وإما البدل من المستثنى منه ، وإما الرفع على الابتداء[2] . . . و . . . ؛ فلا معنى للتأويل بقصد إخضاع لغة قبيلة للغة نظيرتها[3] .

---

(١) وقد ورد النص على هذا فى كثير من المراجع النحوية ، ومنها : حاشية ياسين على «التصريح شرح التوضيح» ، ففيها البيان والأمثلة من القرآن والحديث وغيرهما مما سرده فى أول «الاستثناء» . — وكذا الصبان — .

(٢) من يرفع الاسم بعد : «إلا» فى الكلام التام الموجب فعلى اعتبار ذلك الاسم عنده مبتدأ ، خبره مذكور أو محذوف ، ويجعل المستثنى حينئذ هو الجملة فى محل نصب على الاستثناء . ويجرى هذا فى المتصل والمنقطع

(راجع الصبان ، أول باب الاستثناء، وكذلك حاشية «الأمير» على المغنى ج ٢ ، بعد الجملة السابعة من باب الجمل التى لها محل من الإعراب؛ حيث الأمثلة المتعددة الواردة برفع المستثنى فى الكلام التام الموجب والتى لا تحتمل تأويلا ، وحيث النص الصريح من كلام ابن مالك وغيره بأن النصب جائز لا واجب ، مؤيداً رأيه بالشواهد الفصيحة المتنوعة التى سردها ...)(وانظر رقم٣ من هامش ص٣٣٢) .

والخير فى ترك هذه اللغات القليلة ؛ بالرغم من أنها صحيحة قياسية .

(٣) ومما يتصل بهذا ويفيد عرضه هنا ما جاء فى تفسير البحر المحيط» (ج ٢ ص ٢٦٦ — لأبى حيان) للآية الكريمة : «فشربوا منه إلا قليل منهم» . . . ونص كلامه :

«(. . . وقرأ عبد الله ، وأبىّ ، والأعمش ، «إلا قليل» بالرفع . قال «الزمخشرى : «وهذا من ميلهم مع المعنى والإعراض عن اللفظ جانباً ، وهو باب جليل من علم العربية . فلما كان معنى : «فشربوا منه» فى معنى : فلم يطيعوه ، حمل عليه ؛ كأنه قيل : فلم يطيعوه إلا «قليل» . ونحوه قول الفرزدق :

«وعضُّ زمانٍ يابن مروان لم يدعْ من المــال إلا مُسْحَتاً أو مُجلَّفُ

— المُسْحَت : القليل ، والمجلَّف : من ذهبت الشدائد والسنون بماله ، أو من تركت له بقية ضئيلة —

. . . .

. . . .

وإذا كان التأويل على هذا النمط معيباً، وواجبنا الفرار منه جهد استطاعتنا، فإن الأنسب لنا اليوم أن نتخير — عند الضبط — اللغة الضاربة فى الفصاحة، الشائعة بين اللغات المتعددة؛ لنقتصر عليها فى استعمالنا تاركين غيرها من اللغات واللهجات القليلة، توحيداً للتفاهم، وفراراً من البلبلة الناشئة من تعدد اللهجات واللغات بغير حاجة ماسّة؛ فعلينا أن نعرف تلك اللغات فى مناسباتها، ويستعين بها المتخصصون على فهم النصوص الواردة بها، دون محاكاتها فى الضبط، أو القياس عليها — كما أشرنا لهذا كثيراً — على الرغم من أنها صحيحة يجوز محاكاتها[1].

(هـ) إذا كان الكلام تامّاً موجباً[2] فلا يكون المستثنى منه — فى الفصيح —

= «كأنه قال: لم يَبْقَ من المال إلا مُسحت أو مُجلّف». ا هـ كلام الزمخشرى.

«والمعنى: أن هذا الموجب الذى هو «فشربوا منه» هو فى معنى النفى؛ كأنه «قيل: فلم يطيعوه؛ إلا قليلٌ» فارتفع «قليل» على هذا المعنى، ولو لم يلحظ فيه معنى النفى لم يكن ليرتفع ما بعد إلاّ. فيظهر أن ارتفاعه هو على أنه بدل من جهة «المعنى»؛ فالموجَب فيه كالنفى.

«وما ذهب إليه الزمخشرى من أنه ارتفع ما بعد «إلاّ» على التأويل هنا دليل على أنه لم يحفظ الإتباع بعد الموجب؛ فلذلك تأوله.

«ونقول: إذا تقدم موجب جاز فى الذى بعد إلا وجهان، أحدهما: النصب على الاستثناء، وهو الأفصح. والثانى: أن يكون ما بعد إلا تابعاً لإعراب المستثنى منه؛ إن رفعا فرفع، أو نصبا فنصب، أو جرًّا فجرّ؛ فتقول: قام القوم إلا زيدٌ، ورأيت القوم إلا زيداً، ومررت بالقوم إلا زيدٍ، وسواء أكان ما قبل إلا مظهر أو مضمراً. واختلفوا فى إعرابه؛ (فقيل هو كذا . . . أو كذا . . . وسرد آراء مختلفة . . .) ثم قال بعدها:

«ومن الإتباع بعد الموجب قوله:

«وكل أخ مفارقه أخوه لعمر أبيك إلا الفرقدان

. . .)» ا هـ النصّ المنقول حرفياً من تفسير أبى حيان.

(١) لأن كل قراءة صحيحة قرئ بها القرآن يصح محاكاتها فى غيره، والقياس عليها، وكذلك كل لغة سليمة لإحدى القبائل؛ كما نص على هذا الأئمة، وعرضنا له بأدلته وتفاصيله فى بحث مستفيض؛ عنوانه «القياس». بكتابنا المسمى: «(اللغة والنحو بين القديم والحديث)».

(٢) راجع فى الحكم الآتى كتاب: همع الهوامع ج ١ ص ٢٢٣ أول باب الاستثناء، (وفى رقم ٦ من هامش ص ٣٢١، إشارة لما يأتى.).

. . . .

. . . .

نكرة ، إلا إن أفادت[1] . فلايقال جاء قوم إلا رجلا ، ولا قام رجال إلا محمداً ، لعدم الفائدة ، بسبب أن النكرة محضة . فإن أفادت جاز ؛ نحو قوله تعالى : (فَلَبِثَ فيهم أَلفَ سَنَةٍ إلا خمسينَ عاماً) — وقام رجال كانوا فى بيتك إلا واحداً منهم . أما الكلام التّام غير الموجب فالفائدة تحقق فيه بالنفى وشبهه ؛ لدلالة النكرة معه — غالباً — على العموم نحو : ما جاءنا أحد إلا رجلا ، أو إلا عليًّا . . .

كذلك لا يكون المستثنى منه معرفة ، والمستثنى نكرة لم تخصص ، فلا يقال : قام القوم إلا رجلا ، فإن تخصصت جاز ؛ نحو : خرج القوم إلا رجلا منهم . أو : إلا رجلا حارسا . . .

(و) عرفنا[2] أن المستثنى المنقطع ليس بعضًا من المستثنى منه ، فليس فرداً من أفراد نوعه ، وليس جزءاً من أجزاء الفرد ؛ — كما سبق[2] — فكيف يكون مستثنى وبينه وبين المستثنى منه هذا التخالف والتباين ؟ كيف يكون المطروح مباينًا جنس المطروح منه ؟ .

قال النحاة :

١ — إن كان المستثنى المنقطع جملة[3]؛ مثل قوله تعالى : «(فَذَكِّرْ ، إنَّما أنت مُذَكِّر ، لَسْتَ عليهم بِمُسَيْطِر ، إلا مَنْ تَوَلَّى وكَفَرَ فَيعذِّبُه

---

(١) إفادتها تكون بزيادة تطرأ عليها ؛ كوصف ، أو إضافة ، أو غيرها مما يفيدها تخصيصاً ، ولا يتركها على حالها محضة التنكير . (٢و٢) فى «هـ» من ص ٣١٨ ، ورقم ٢ من هامشها .

(٣) يجوز وقوع المستثنى المنقطع جملة بنوعيها ، ويكون لها محل من الإعراب — كما سبق فى رقم ٢ من هامش ص٣٣٠ — ، ولا داعى لاشتراط : (أن يكون الاستثناء مفرغاً ، وأن يكون الفعل إما مضارعاً ، وإما ماضياً مسبوقاً بقد ، أو بماض قبل «إلا») . فهذا الذى نص عليه «ياسين» فى حاشيته على «التصريح» عند الكلام على : «غير» التى للاستثناء — خالفه فيه الأكثرون ، ولعله غالب ، لا شرط لازم ؛ (كما سيجىء فى «ب» من ص ٣٤٩) . فإن كان المستثنى متصلا جاز — فى القول الصحيح — وقوعه جملة ، برغم ما فى حاشية ياسين جـ ١ ، الباب الخامس من أبواب النيابة ، عند الكلام على جر الممنوع من الصرف بالكسرة لإضافته — .

. . . .

. . . .

اللهُ العذاب الأكبَر . . .) أعربت هذه الجملة[1]، فى موضع نصب على الاستثناء ، و « إلا » أداة استثناء حرف ؛ بمعنى : « لكنْ » (الساكنة النون ، التى تفيد الاستدراك والابتداء[2] معًا ، وتقتضى أن تسبقها جملة ، وتدخل على جملة جديدة — اسمية أو فعلية —)[3]، فهى متوسطة بين جملتين ؛ فكأن التقدير ؛ لست عليهم بمسيطر ، لكنْ من تولّى وكفر فيعذبه الله . . .

٢ — إن كان المستثنى المنقطع مفرداً منصوبًا فأداة الاستثناء : « إلا » تكون — عند أكثر النحاة — بمعنى : لكنّ (المشددة النون) التى تفيد الابتداء[2] ، والاستدراك ، وتعمل عمل : « إنّ » ، نحو : نام أصحاب البيت إلا عصفوراً مغرداً . فكلمة ؛ « إلا » بمعنى : « لكنّ » المذكورة ، التى تقتضى بعدها جملة اسمية الأصل تنصب فيها المبتدأ وترفع الخبر ؛ سواء أكان خبرها مذكوراً أم محذوفًا . ولا بدّ — على هذا الرأى — من جملة اسمية بعدها ، ولا بدّ من ذكر جملة أخرى قبلها ، فكأن التقدير : نام أصحاب البيت لكنّ عصفوراً مغرداً يَقِظٌ ، أو : لم ينَمْ . . .

ويرى سيبويه أن المستثنى المنقطع المنصوب بعد « إلا » إنما هو منصوب بعامل قبلها ؛ شأنه فى هذا شأن المستثنى المتصل . فما بعد « إلاّ » عند سيبويه — مفرد سواء أكان متصلا أم منقطعًا . وهى بمعنى : « لكنْ » العاطفة التى لا يقع المعطوف بها إلا مفرداً، غير أن « إلاّ » ليست حرف عطف .

والأخذ برأى سيبويه هنا فى اعتبار عامل المستثنى المنقطع ، أسهل وأيسر .

٣ — وإن كان المستثنى المنقطع مفرداً مرفوعًا — ؛ كما فى حالة البدلية . . .

---

(١) هى جملة اسمية ، المبتدأ « من » اسم موصول بمعنى الذى ، مبنى على السكون فى محل رفع — « تولى » ، فعل ماض ، الفاعل ، ضمير مستتر تقديره : هو . والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول . . . « فيعذبه » ؛ الفاء ، زائدة ، داخلة على جملة الخبر . « يعذبه الله » جملة من مضارع وفاعله ومفعوله فى محل رفع ؛ خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل نصب على الاستثناء —

وقد سبق بيان المواضع التى تزاد فيها الفاء فى الخبر ، ج١م٤١ ص ٤٨٧ آخر باب المبتدأ والخبر — .

(٢و٢) أى : الصدارة فى الجملة التى تدخل عليها .

(٣) فهى تقتضى — بعد الجملة السابقة عليها — الدخول على جملة جديدة ، زيادة على ما تفيده من الاستدراك (وقد مر شرح الاستدراك وتفصيل أحكامه فى ج ١ ص ٤٧٢ م ٥١) .

. . . .

. . . .

عند من يجيزها ، والابتداء عند من لا يجيزها[1] — فى نحو ؛ ما سهر أصحاب البيت إلا عصفورٌ مغردٌ — كانت أداة الاستثناء « إلا » بمعنى : لكنْ (ساكنة النون) فأصل التقدير ، ما سهر أصحاب البيت لكنْ عصفور مغرد سهر .

والسبب فى تعدّد هذه التقديرات — كما يبدو — هو إدخال كل ضبط من تلك الضبوط تحت قاعدة نحوية عامة ، أما المعنى فلن يتغير فى المستثنى ، ولا المستثنى منه ، ولا غيرهما ، وسيظل المستثنى منصوبًا على الاستثناء إن كان جملة أو مفرداً منصوبًا ، فإن كان مفرداً غير منصوب فهو بدل . ويجوز فى الاسم المرفوع اعتباره مبتدأ خبره مذكور أو محذوف ، كما تقدم — والجملة منصوبة على الاستثناء .

بالرغم من أن المنقطع ليس بعضًا من المستثنى منه فإنه لا يجوز أن يكون منقطع المناسبة والعلاقة بينه وبين المستثنى منه انقطاعًا كليًّا فى المعتاد — كما سبق[2] — فلا يصح : أقبل الضيوف إلا ثعباناً . كذلك لا يصح أن يسبقه ما هو نص صريح فى خروجه وفَقْد تلك العلاقة ، فلا يجوز : صهلت الخيل إلا الإبل ، لأن الصهيل نص قاطع فى صوت الخيل وحدها ؛ فلا صلة بين المستثنى والمستثنى منه مطلقاً ؛ فيصير الكلام خلطاً وبتراً . بخلاف صوّتت الخيل إلا الإبل .

(ز) تقدم — فى الحكم الثانى[3] — أن المستثنى فى الكلام التام غير الموجب يجوز فيه النصب والبدل . ويقول النحاة فى تفريع هذا البدل كلامًا مرهقًا غير مقبول ، والخير فى إهماله ؛ ومنه :

إذا تعذر البدل على اللفظ أبدل على الموضع . فمثل : ما جاءنى من أحد إلا البائع . . . لا يجوز إعراب « البائع » بدلا مجروراً من لفظ : « أحد » ، لزعمهم أن كلمة : « أحد » مجرورة اللفظ بالحرف الزائد : « من » وهو حرف لا يزاد — غالبًا — إلا فى كلام منفى ؛ كالمثال السالف ، وأن كلمة : « البائع » معناها مثبت ؛ (لأن الكلام الذى بعد « إلا » مناقض لما قبلها فى النفى والإثبات ، كما هو معروف) فإذا كان معناها مثبتًا فكيف تكون بدلا من كلمة : « أحد » المنفية ،

---

(١) راجع رقم ٢ من هامش ص ٣٣٠ .
(٢) فى ص ٣١٨ « هـ » .
(٣) ص ٣٢٠ .

. . . .
. . . .

المجرورة لفظاً بالحرف الزائد، والبدل على نية تكرار العامل الذى يعمل فى المبدل منه؟ فكأنهم يقولون :

(إنّ كلمة : «البائع» المجرورة ملحوظ قبلها فى التقدير الحرف «من» الزائد الذى عمل الجر فى المبدل منه «أحد» . ويترتب على هذا — عندهم — دخول «مِنْ» الزائدة الجارة فى كلام مثبت بعد «إلاّ» ، وهى — فى الغالب — لا تكون إلا فى كلام منفىّ ، كما سبق. وفراراً من هذا الذى يرونه محظوراً منعوا البدل بالجر من لفظة : «أحد» وأجازوا البدل بالرفع من محلها : لأنها مجرورة بِـمنْ «لفظـًا» وفى محل رفع فاعل للفعل : جاء ، فالتقدير : جاء البائع .

ومثل : ليس اللص بشىء إلا رجلا تافهـًا ، فقالوا لا يجوز ضبط كلمة : «رجلا» بالجر على اعتبارها بدلا من كلمة : «شىء» المجرور لفظها ؛ وإنما يجوز النصب على اعتبارها بدلا من محل كلمة : «شىء» ، وذلك للوهم السالف أيضًا ؛ وهو أن المبدل منه (وهو كلمة : شىء) مجرور بالباء الزائدة ، وهذه الباء لا تزاد إلا فى جملة منفية ، والمستثنى «بإلا» مثبت بعد الكلام المنفى ، فلو أبدلنا كلمة : «رجلا» من كلمة : «شىء» المجرورة لكان هذا البدل مستلزماً فى التقدير وقوع الباء — وهى العامل فى المبدل منه — قبل البدل أيضًا ؛ لأن البدل على نية تكرار العامل ؛ فيترتب على هذا دخول «باء» الجر الزائدة على مثبت ؛ وهو عندهم ممنوع . فللفرار من هذا أبدلوا كلمة : «رجلا» من كلمة : «شىء» مع مراعاة محلها ، لا لفظها ، لأن محلها النصب ؛ فهى مجرورة لفظاً ، منصوبة محلاّ ، باعتبارها خبر : «ليس» ! ! .

ومثل : لا ساهرَ هنا إلا حارسٌ . لا يجوز عندهم أن تكون كلمة : «حارس» بدلا منصوبـًا من محلّ كلمة : «ساهر» المبنية على الفتح لفظـًا فى محل نصب . وحجتهم أن كلمة : «ساهرَ» . . . اسم «لا» واسم «لا» منفى ، أما المستثنى هنا فوجَب ، لوقوعه بعد «إلاّ» . (وما بعدها مخالف لما قبلها نفيـًا وإثباتـًا ، كما تقدم) — ولما كان العامل فى المستثنى منه : هو : «لا» النافية للجنس وجب عندهم أن تكون عاملة أيضًا فى المستثنى ؛ لأن العامل فى الاثنين لا بد — فى الرأى المشهور — أن يكون واحداً ، ثم يقولون : كيف تعمل «لا» فى المستثنى الموجَب وهى لا تعمل إلا فى منفى ؟ وللفرار من هذا قالوا : إن البدل هو من محل اسم «لا»

. . . .

. . . .

قبل دخولها ، وليس من محل اسمها بعد دخولها ، فاسمها قبل دخولها كان مبتدأ[1]، فالبدل مرفوع مثله ، ولا عمل للناسخ فيه إذ ذاك .

ومثل : ما الخائن شيئًا إلا رجلٌ حقيرٌ ؛ فقد منعوا أن تكون كلمة : « رجل » بدلا منصوبًا من كلمة : « شيئًا » المنصوبة . وحتموا أن تكون بدلا مرفوعًا من كلمة : « شيئًا » باعتبار أصلها ؛ فقد كانت خبراً مرفوعًا للمبتدأ قبل مجيء « ما » الحجازية التى تعمل عمل : « ليس » . وسبب المنع أن المستثنى منه منفى ، والمستثنى موجب ، والعامل فى الاثنين واحد ؛ هو : « ما » الحجازية ، فتكون « ما » الحجازية قد عملت فى الموجب ، وهى لا تعمل إلا فى المنفىّ .

ذلك رأيهم ودليلهم[2] فى كل ما سبق من الأمثلة الممنوعة ، وهو رأى غريب (إذ ما الحكمة — كما قال بعض آخر من النحاة — فى ارتكاب هذا التكلف[3]؟ مع أن القاعدة : (أنه يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع[4]) .

---

(١) يجوز فى هذا المثال من الأوجه الإعرابية ما يجوز فى أشباهه التى عرضوها فى باب « لا » النافية للجنس — آخر الجزء الأول — ؛ ومنها : « لا إله إلا الله » . فقد جوزوا فى كلمة : « الله » ما يأتى :

(ا) الرفع على البدلية ؛ مراعاة لمحل « لا مع اسمها ؛ لأن محلهما رفع على الابتداء عند سيبويه .

(ب) أو : الرفع على البدلية مراعاة لمحل اسم «لا» باعتباره فى الأصل مبتدأ مرفوعاً قبل دخول الناسخ .

(حـ) أو : الرفع على البدلية من الضمير المستتر فى خبر « لا » المحذوف ؛ فأصل الكلام لا إله موجود ؛ أى : هو .

(د) أو : النصب على الاستثناء من هذا الضمير المستتر ؛ لأن الجملة تامة غير موجبة ؛ فيجوز فى المستثنى أمران كما عرفنا : البدلية ، أو : النصب على الاستثناء .

(٢ و ٢) راجع الأشمونى ، وحاشية الصبان جـ ٢ أول باب : « الاستثناء » ، عند الكلام على البدل ، فى الكلام التام غير الموجب .

(٣) عرضنا صوراً من تطبيقه فى آخر الجزء الثالث عند الموازنة بين عطف البيان وبدل الكل .

(٤) وقد يعبرون عن هذه القاعدة بتعبيرات مختلفة الألفاظ متحدة المعانى ؛ منها : (يغتفر كثيراً فى الثوانى ما لا يغتفر فى الأوائل) — كما جاء فى الصبان جـ ٢ — فى باب الإضافة ، عند الكلام على : « أى ». ومنها : (يغتفر فى الثوانى ما لا يجوز فى الأوائل) — كما جاء فى الهمع جـ ١ ص ٢١٥ عند الكلام على الظرف : « لدن » —. ومنها : (أنهم يتسامحون فى الثوانى ، ويغتفرون فى التوابع) كما جاء فى حاشية الأمير على المغنى ، جـ ١ عند الكلام على الحرف ، « رُبّ » وتنكير مجروره

انظر ما يتصل بهذا فى رقم ١ من هامش ص ٦٩ و ص ٥٣١ .

. . . .

. . . .

ومثلوا له بقوله تعالى : « اسكن أنت وزوجك الجنة » — حيث لا يمكن تسليط العامل على المعطوف [1]— فهلا جاز هنا فى البدل الجر أو النصب تبعاً للفظ المبدل منه بناء على هذه القاعدة . .) [2].

وشىء آخر له الأهمية الأولى ، ولا أعرف أنهم ذكروه ؛ هو كلام العرب فى مثل ما سبق ، والمأثور من أساليبهم ، أجاء خاليًا من إتباع المستثنى للفظ المستثنى منه ، أم لم يجئ ؟ وفى الحالتين لا يقوم دليل على المنع ؛ لأن عدم المجىء ليس معناه التحريم ، فالأمر السلبي لا يكفى فى انتزاع حكم قاطع مخالف للمألوف فى نظرائه التى يتتبّع فيها البدلُ حركةَ المبدل منه اللفظية، كما أن المجىء قاطع فى الصحة .

الحق أن هذا كله — وأشباهه — هو الجانب المعيب فى : « نظرية العامل » ، إذ يمنحه سلطانًا قويًّا يتحكم به فى صياغة الأسلوب ، أو ضبطه ، بغير سند يؤيده من فصيح الكلام . وقد سبق أن امتدحنا هذه النظرية البارعة التى لم تصدر إلا عن عبقرية ، وذكاء لمّاح ، وقلنا [3] إنها لا عيب فيها إلا ما قد يشوبها فى قليل من الأحيان من مثل هذه الهنوات .

(ح) فى مثل : ما أحدٌ يقول الباطل إلا الدنىءُ ، يجوز فى كلمة : « الدنىء » أن يكون بدلا مرفوعًا من كلمة : « أحد » أو : من ضميره المستتر الواقع فاعلا للمضارع . ويجوز نصبه على الاستثناء . فللرفع ناحيتان ، وللنصب واحدة .

أما فى مثل : ما رأيت أحداً يقول الباطل إلا الدنىءُ ، فيجوز فى كلمة : « الدنىء » النصب على الاستثناء ، أو : على البدلية من كلمة : « أحداً » المنصوبة ويجوز فيها الرفع على البدلية من الفاعل المستتر فى الفعل المضارع ؛ فللنصب ناحيتان وللرفع ناحية .

* * *

---

(١) لأن فعل الأمر لا يرفع اسماً ظاهراً . ومثل هذا ما يقال فى الحرف : « رُبّ » من صحة عطف المعرفة على الاسم المجرور به ، مع أن «رب» حرف لا يجر إلا النكرة — كما سيجىء فى حروف الجر ص٥٢٢ —

(٢) وقد ردوا هذا الكلام بأن الأخذ بتلك القاعدة إنما يكون فى بعض المواضع دون بعض وليست مطردة. وهذا غريب أيضاً .

(٣) ج ١ ص ٤٥ م ٦ .

(ب) الحكمُ إذا كانت أداة الاستثناء هي « إلا » المكررة[1] :

(أ) قد يكون تكرارها بقصد التوكيد اللفظيّ المحض ، وتقوية « إلا » الأولى الاستثنائية ، بغير إفادة استثناء جديد . ولهذه الحالة صورتان :

الأولى : أن تقع « إلا » التي تكررت للتوكيد اللفظي المحض ، بعد « الواو » العاطفة — ولا يصح أن تقع بعد غيرها من حروف العطف — نحو : أحب ركوب السفن إلا الشراعيةَ ، وإلا الصغيرةَ . فالواو حرف عطف . « إلا » الثانية : للتوكيد اللفظيّ ، ولا تفيد استثناء . و « الصغيرة » معطوفة على « الشراعية » ؛ فهي مستثنى ، بسبب العطف ، لا بسبب « إلا » المكررة[2] ؛ ولهذا يكونُ المستثنى المعطوف تابعًا للمعطوف عليه في ضبطه . ولا تأثير لوجود «إلا» المكررة في ضبْطه أو ضبط غيره ، وإنما تأثيرها مقصور على ماتتضمنه من فائدة معنوية يحققها التوكيد اللفظي بها .

الثانية : ألاّ تقع «إلا» التي جاءت للتكرار المحض بعد حرف عطف ، ولكن يكون اللفظ الواقع بعدها مباشرة متفقًا مع المستثنى الذي قبلها في المعنى والمدلول . برغم اختلاف اللفظين في الحروف الهجائية ، ويكون ضبط اللفظ بعد المكررة جاريا على افتراض أنها غير موجودة ؛ فوجودها وعدمها سواء من ناحية الحكم الإعرابي الذي يخصه . مثال ذلك رجل يقال له : هارون الرشيد ، أو : محمد الأمين ... أو ... — نحو : جاء القوم إلا هارونَ إلا الرشيدَ ، اشتهر الخلفاء إلا محمداً إلا الأمينَ . فكلمة : « إلا » الثانية في المثالين لا تفيد استثناء جديداً ، لأن « الرشيد » المقصود هو : « هارون » ، و « الأمين » المقصود هو : «محمد» . وإنما أفادت الثانية توكيداً لفظيًّا

---

(١) سبق الكلام على : « إلا » غير المكررة في ص ٣١٩ .

(٢) وهذا الحكم ينطبق على جميع أنواع المستثنى الثلاثة إذا تكررت « إلا » وقد سبق مثال « التام الموجب » أما مثال « التام غير الموجب » فنحو : لا أحب ركوب السفن إلا البواخر ، وإلا الكبيرة . وأما مثال « المفرغ » فقول الشاعر :

لا يمنعُ النفسَ ما ترجوه من أرب ... إلا الطموحُ ، وإلا الجدُّ ، والعملُ

وقول الآخر :

وما الفضل إلا أن تجود بنائل ... وإلا لِقاءُ الخلّ ذى الخلق العالى

فالمصدر المؤول بعد « إلا » ، الأولى خبر . أما الثانية فلمجرد التوكيد اللفظى ، والمصدر الصريح بعدها معطوف بالواو على المصدر المؤول .

لكلمة : « إلا » الأولى ، ولا تأثير للثانية فى ضبط كلمتى : « الرشيد ، والأمين » ، فكل واحدة منهما تعرب هنا بدل كل من كل[1]، أو : عطف بيان من المستثنى الأول . ولو حذفنا كلمة : « إلا » التى جاءت للتكرار ما تغير الضبط ولا الإعراب ، فوجودها لا أثر له من هذه الناحية الإعرابية ، على الرغم من أثرها المعنوى الذى يكون للتوكيد اللفظى المحض .

ولو قلنا : ما جاء القومُ إلا هارونُ إلا الرشيدُ لصَحّ فى كلمة : « الرشيد » الرفع أو النصب ، تبعًا لكلمة : « هارون » التى يجوز فيها الأمران ، بسبب أن الاستثناء تام غير موجب . وكذلك ما جاء القومُ إلا محمداً ، أو محمدٌ ، إلا الأمينَ ، فيجوز فى كلمة : « الأمين » الأمران للسبب السابق . فكأن « إلا » المكررة غير موجودة : إذ لا أثر لها فى الحكم الإعرابىّ .

ولو قلنا : ما اشتهر إلا هارونُ إلا الرشيدُ ، لوجب رفع كلمة « الرشيد » إتباعًا لكلمة : « هارون » التى يجب رفعها ؛ بسبب أن الاستثناء مفرّغ . وكذلك الحال فى : ما جاء إلا محمدٌ إلا الأمينُ[2] .

* * *

(ب) وقد يكون تكرار « إلا » لغير التوكيد اللفظىّ المحض ، وإنما الغرض استثناء جديد : بحيث لو حذفت لم يفهم الاستثناء الجديد ، ولم يتحقق المراد منه ؛ فهى فى هذا الغرض كالأولى تمامًا ؛ كلتاهما تفيد استثناء مستقلا ؛ وفى هذه الحالة تتعدد الأحكام على الوجه الآتى :

---

(١) البدل فى هذا المثال بدل كل من كل ، وفى غيره قد يكون بدل بعض ، أو : اشتمال ، أو : إضراب ؛ مثل : ما أعجبنى أحد ، إلا الطبيب الرحيم ، إلا وجهه ، أو : إلا عطفه ، أو : ما أعجبنى أحد ، إلا الطبيب الرحيم ، إلا المهندس المبتكر .

(٢) وفى « إلا » المكررة للتوكيد المحض يقول ابن مالك :

وَأَلْغِ إلاَّ ذَاتَ توكيدٍ : كَلَا   تَمْرُرْ بِهِمْ ، إلَّا الفَتَى إلَّا العَلَا

يريد : اعتبر « إلا » ملغاة ، أى : غير موجودة ، إذا كانت للتوكيد ، وأردت أن تضبط ما بعدها . ومثل لها بمثال هو : لا تمرر بهم إلا الفتى إلا العلا . والعلا أو العلاء ، هو اسم الفتى . فالفتى هو : العلاء ، والعلاء هو الفتى . وهو بدل كل ، أو عطف بيان من كلمة : « الفتى » . ولو حذفت « إلا » المكررة ما تغير الإعراب ؛ فوجودها وعدمها سيان من هذه الوجهة الإعرابية وحدها — كما شرحنا . —

١ – إن كان تكرارها لغير التوكيد فى كلام تام موجب فالمستثنيات كلها منصوبة فى كل الأحوال ؛ نحو : (ظهرت النجومُ إلا الشمسَ – إلا القمرَ – إلا المريخَ) .

٢ – إن كان الكلام تامًّا غير موجب والمستثنيات متقدمة على المستثنى منه نُصِبت جميعًا ؛ نحو : (ما غاب إلا الشمسَ – إلا القمرَ – إلا المريخَ – النجومُ) .

فإن تأخرت نصبت أيضًا . ما عدا واحداً منها – أىّ واحد – فيجوز فيه أمران ؛ إما النصب على الاستثناء كغيره ، وإما البدل من المستثنى منه ؛ مثل : ما غابت النجومُ ، إلا الشمسَُ (بالرفع أو النصب) إلا القمرَ – إلا المريخَ .

٣ – إن كان الكلام مفرغًا وجب إخضاع أحد المستثنيات[1] لحاجة العامل الذى قبل «إلا» ، «الأولى» ، ونصب باقى المستثنيات ، نحو : (ما نبت إلا قمحٌ جيد – إلا شعيراً غزيراً – إلا قصبًا قويًّا . . .) .

وإذا كانت «إلا» التى جاءت للتكرار تفيد استثناء جديداً – كما سبق – فلا بد أن يجىء بعدها مستثنى ، ولا بد أن يكون له مستثنى منه . فأين هذا المستثنى منه ؟ أهو المستثنى منه الأول السابق ، أم هو المستثنى الذى قبل «إلا» المكررة مباشرة ، فيكون المستثنى الذى بعدها خارجًا ومطروحًا من المستثنى الذى قبلها مباشرة ؟

وبعبارة أخرى : أين «المستثنى منه» بعد «إلا» المكررة لغير توكيد فى مثل : بكّر العاملون إلا صالحًا ، إلا محموداً ، إلا حسينًا ؟ فكلمة : «محموداً» مستثنى ثان ، فأين المستثنى منه ؟ أهو : «العاملون» منه الأول ، أم هو «صالحًا» المستثنى الذى قبله مباشرة ؟ .

وكذلك : «حسينًا» مستثنى ثالث . . . فأين المستثنى منه ؟ أهو العاملون أم (محموداً) ، أم ماذا ؟ .

إذا لم يمكن استثناء بعض المستثنيات من بعض – كهذا المثال – كان المستثنى منه هو الأول حتمًا ، وهو هنا : العاملون . أما إذا أمكن استثناء كل واحد مما

---

(١) ليس من اللازم أن يكون الأول ، وإن كان هو المستحسن .

قبله مباشرة – كالأعداد – فيجوز الأمران ، أى : استثناء كل واحد مما قبله مباشرة ، أو استثناء المجموع من المستثنى منه الأول ؛ فى مثل : أنفقت عشرة ، إلا أربعة ، إلا اثنين ، إلا واحداً ، يجوز إسقاط المستثنيات كلها من العشرة، فنجمع أربعة ، واثنين ، وواحداً ، ونطرح المجموع من العشرة ؛ فيكون الباقى الذى أنفق هو ثلاثة .(أى: ١٠ – (٤ + ٢ + ١) = ٣) كما يجوز إسقاط المستثنى الأخير مما قبله مباشرة . ثم نسقط الباقى من المستثنى الذى قبله مباشرة ... ، وهكذا، فما بقى آخر الأمر يكون هو المطلوب ، فى المثال السابق : نطرح ١ من ٢ فيكون الباقى : ١ ثم نطرح ١ من ٤ فيكون الباقى : ٣ ثم نطرح ٣ من ١٠ فيكون الباقى : ٧ وهو المبلغ الذى أنفق .

والأحسن فى الطريقة الثانية جمع الأعداد التى فى المراتب الفردية ، ومنها المستثنى منه الأول ، ثم جمع الأعداد التى فى المراتب الزوجية ، وطرح مجموعها من مجموع الفردية ، فباقى الطرح هو المطلوب .

ويلاحظ أن الطريقتين جائزتان ولكن نتيجتهما مختلفة ، ولهذا كان اختيار إحداهما خاضعاً للقرائن ؛ فهى التى تُعين إحداهما فقط مراعاة للمعنى .

على الرغم من صحة استعمال الطريقتين – فالأنسب العدول عنهما فى كل مقام يقتضى وضوحاً فى الأداء ، وسموّا فى التعبير .

* * *

ولو أردنا تلخيص كل ما تقدم من الأحكام الخاصة بكلمة : « إلا » المكررة[1]

---

(١) وفى أحكام « إلا » المكررة لغير التوكيد يقول ابن مالك :

وإنْ تُكَرَّرْ لَا لِتَوكيدٍ فمَعْ تفريغٍ – التأْثيرَ بالعامل دَعْ
فى واحِدٍ مِمَّا بإلَّا اسْتُثْنِى ولَيْسَ عَنْ نَصْبِ سِوَاهُ مُغْنِى

(التقدير : إن تكررت « إلا » لالتوكيد فدع التأثير بالعامل فى واحد مما استثنى بإلا – مع التفريغ . أى : فى حالة التفريغ . . .)

يريد : إذا تكررت « إلا » لغير التوكيد فإن كان الكلام « مفرغاً » ، فاترك واحداً من المستثنيات ليخضع لتأثير العامل الذى فى الجملة السابقة ، وانصب باقى المستثنيات ، فليس عن نصبها غنى ، أى : مفر . ثم انتقل إلى الحالات الأخرى التى ليس فيها تفريغ ؛ فقال :

ودونَ تفريغٍ مع التَّقَدُّمِ نَصْبَ الجَمِيعِ احْكُمْ بهِ والتَزِمِ

يريد فى الحالات التى ليس فيها تفريغ – وهى حالة التام الموجب، وحالة التام غير الموجب – إن =

المفيدة لاستثناء جديد – أى : التى ليست للتوكيد المحض – لكان التلخيص الموجز هو :

١ – إذا تكررت « إلاّ » لغير التوكيد المحض نُصِبَت بعدها المستثنيات فى جميع الأحوال ، وفى مختلف الأساليب ، إلا فى حالة : « التفريغ » فيجب – حتمًا – تخصيص مستثنى واحد يخضع فى إعرابه لحاجة العامل ، ونصب ما عداه .

٢ – ويجوز فى حالة الكلام التام غير الموجب إذا تأخرت المستثنيات اختيار واحد منها ليكون بدلا من المستثنى منه الأول ، ويجوز نصبه مع باقيها .

= تقدمت المستثنيات وجب نصبها جميعاً فى مختلف أحوالها . أما إن تأخرت فقال فيها :

وانْصِب لتأْخِيرٍ ، وجِئْ بواحِدِ ... منها ؛ كما لَو كَانَ دونَ زائِدِ

كَلَمْ يَفُوا إلَّا امرؤٌ إلَّا عَلِى ... وحُكمها فى القَصْد حُكمُ الأَوَّلِ

أى : تنصب المستثنيات كلها فى حالة التأخير ؛ فإن كان الكلام تاماً غير موجب ، صح اختيار واحد منها ، وضبطه بما كان يستحقه من الضبط لو لم تتكرر إلا ، وهذا الضبط هو البدلية أو النصب كما وضحه مثاله ؛ وهو : (لم يفوا إلا امرؤ إلا علىّ) فيجوز فى « علىّ » الرفع على البدلية من « امرؤ » ، أو النصب . ثم بين أن المستثنيات كلها مقصودة كالمستثنى الأول . فما تكرر من المستثنيات حكمه فى المعنى حكم الأول ؛ فيثبت له ما يثبت للأول من الخروج مما قبله إثباتاً أو نفياً .

بقى أن نعرف إعراب : (كما لو كان . . .) وقد سبق البيان فى آخر هامش ص ٣٢٥ .

المسألة ٨٢ :

أحكام المستثنى الذى أدواته أسماء[1] :

(غير ، وسوّى ، بلغاتها المختلفة)

من أدوات الاستثناء ما هو اسم صريح ؛ أشهره : غَيْر ، وسِوى (وفيها لغات مختلفة : سِوًى ، سُوًى ، سَوَاء ، سِواء) وهذه الأسماء الصريحة — عند استعمالها أداة استثناء — تشترك فى المعنى وفى الحكم .

فأما « غير » — ومثلها نظيراتها — فمعناها إفادة المغايرة . . . أى : الدلالة على أن ما بعدها مغاير ومخالف لما قبلها فى المعنى الذى ثبت له ، إيجابًا أو نفيًا ؛ فمعنى : « أسرع المتسابقون غيرَ سعيد » ، أنهم أسرعوا مغايرين ومخالفين فى هذا الأمر سعيداً ؛ فهو لم يسرع ، فكان مخالفًا ومغايراً لهم أيضًا . وكذلك : « ما ضحك الحاضرون غير صالح » . فالمعنى : أنهم لم يضحكوا ، مغايرين ومخالفين صالحًا فى هذا ، أى : فى عدم الضحك ؛ لأنه ضحك دونهم ، فكان مخالفًا ومغايراً أيضًا . ومثل هذا يقال فى بقية أسماء الاستثناء .

وأما حكم تلك الأسماء فينحصر فى أمرين[2] ؛ أولهما : ضبط المستثنى الواقع بعد كل اسم منها ، وطريقة إعرابه .

وثانيهما : ضبط أداة الاستثناء الاسمية ، وطريقة إعرابها ، (لأنها اسم لا بد له من موقع إعرابىّ ؛ فيكون مرفوعًا ، أو منصوبًا ، أو مجروراً ، على حسب موقعه من الجملة ؛ كشأن جميع الأسماء) .

---

(١) من هذه الأسماء : « بَيْدَ » ، وسيجىء الكلام عليها وعلى الفرق بينها وبين « غير » وأخواتها فى : « ا » « من » الزيادة ، ص ٣٤٩ .

(٢) لا بد قبل النظر فى تحقق هذين الأمرين معاً ، من أن يكون الكلام جارياً على ما يقتضيه ويتطلبه أسلوب الاستثناء ؛ بحيث لا يستقيم المعنى إلا على أساس الاستثناء . والسبب فى هذا الشرط أن كل اسم من أدوات الاستثناء الاسمية يصلح فى ذاته لأشياء كثيرة ، منها الاستثناء ، وغيره ؛ فلا يتعين للاستثناء إلا إذا اقتضى السياق ذلك ، وتحققت أركان الاستثناء بوجود المستثنى منه أو بعدم وجوده إن كان الكلام « مفرغاً » فلا بد من النظر لحاجة السياق أولا —

(ا) فأما ضبط المستثنى وإعرابه فليس له إلا ضبط واحد ، وإعرابٌ واحد ، هو : ضبطه بالجر ، ويعرب « مضافًا إليه » ، إليه دائمًا ، — ولا بد أن يكون مفرداً[1]— والأداة الاسمية هي المضاف . كما في الأمثلة الآتية :

(ا)
أسرعِ	المتسابقون	غيرَ	سعيدٍ .
فرحَ	الفائزون	غيرَ	واحدٍ .
ظهرت	النجومُ	غيرَ	نجمٍ .

(ب)
ما أسرع المتسابقون غيرَ سعيدٍ ، أو : غيرُ سعيدٍ .
ما رأيت الفائزين غيرَ سعيدٍ ، أو : غيرَ سعيدٍ .
ما نظرت للنجومِ غيرَ نجمٍ ، أو : غيرِ نجم .

(ح)
ما أسرع . . . غيرُ سعيدٍ .
ما رأيت . . . غيرَ سعيدٍ .
ما نظرت . . . لغيرِ سعيدٍ .

ففي كل هذه الأمثلة — وأشباهها — لا يكون المستثنى إلا مضافًا إليه مجروراً ، مفرداً[1] ، وأداة الاستثناء الاسمية هي : المضاف .

(ب) وأما ضبط أداة الاستثناء وإعرابها فيختلف باختلاف حالة الكلام ، فحين يكون الكلام تامًّا موجبًا ، تُنصَب على الاستثناء[2] كما في « ا » من الأمثلة السالفة ، وكقول الشاعر :

كلّ المصائب قد تمرّ على الفتى ... وتهون ، غيرَ شماتة الحسَّاد

وحين يكون الكلام تامًّا غير موجب يجوز نصبها على « الاستثناء » ، ويجوز إتباعها للمستثنى منه ؛ كما في « ب» من الأمثلة السالفة ، وكما في قولهم : (أين الأقوال من الأفعال ، فلن تتحقق بالكلام الغايات الجليلة غيرُ بعض منها ، وما أقلّه ؟)

وحين يكون الكلام مفرغًا تضبط وتعرب على حسب حاجة الجملة ؛ فقد

(١و١) أي : ليس جملة ولا شبهها .

(٢) في الأخذ بهذا الرأي راحة وسهولة ؛ لأنه يساير في إعرابه إعراب المنصوب من المستثنيات الأخرى . ولأن الاعتراض عليه أخف من الاعتراض على الرأي القائل بإعرابها حالا مؤولة ، بمعنى : « مغاير » ، وعلى الرأي القائل إنها منصوبة على التشبيه بظرف المكان في الإبهام (انظر الحالة الثانية التي تشتمل على ما ألحق بأسماء الزمان المبهمة — ص ٣٠٢) ، ولسنا بحاجة إلى الإثقال بعرض الأدلة ؛ لأنها جدلية محضة ؛ ولا أثر لها في الأمر الهام . وهو : ضبط الكلمة .

نكون فاعلا ، أو مفعولا ، أو غيرهما ، كما فى « جـ » من الأمثلة السالفة ، وكقولهم : لا ينفع المرءَ غيرُ عمله .

يفهم من كل ما تقدم : (أنه يُطبَّق على كلمة : « غير » — عند ضبط صيغتها الخاصة — كل الأحكام التى تجرى على المستثنى بإلا عند إرادة ضبطه[1] بالتفصيلات المختلفة التى سبقت هناك . ولا فرق فى هذا التطبيق بين : «غير» وباقى أخواتها الأسماء[2]) .

لكن بينها وبين أخواتها[3] بعض فروق فى نواح أخرى ، منها : أن المضاف إليه بعد الأداة « غير »[4] قد يحذف إذا دلت عليه قرينة : مثل : (عرفت خمسين ليس غير[5]) ، أى : ليس غير الخمسين . ولا يصح : عرفت خمسين ليس سوى . لأن « سوى بلغاتها المختلفة واجبة الإضافة لفظًا ومعنى ، ولا يصح قطعها عن هذه الإضافة اللفظية[6] .

---

(١) ويجوز بناؤها على الفتح فى كل الحالات بشرط أن تكون مضافة إلى مبنى . شأنها فى ذلك شأن الأسماء المتوغلة فى الإبهام (وقد سبقت الإشارة إلى المراد منها فى باب الظرف ص ٣٠٢ ومنها : غير ، ومثل ، وبعض الظروف التى عرضناها . . .)

(٢) وفيما سبق يقول ابن مالك :

واسْتَثْنِ مجرُورًا بغَيْرٍ ، مُعرَبَا بما لمُسْتَثْنًى بإلَّا نُسِبَا
ولِسِوًى ، سُوًى ، سَوَاءٍ ـ اجْعَلَا علَى الأَصَح مَا لِغَيْرٍ جُعِلَا

(التقدير : استثن بكلمة : غير ، مجروراً ، أى : مستثنى مجروراً . حالة كون لفظ : « غير » معرباً بمثل ما نسب للمستثنى بإلا . أى: معرباً مثل إعرابه فى الحالات المختلفة) . يريد : أن المستثنى « بغير » مجرور دائماً . وأن كلمة « غير » نفسها تضبط بالضبط الذى يكون للمستثنى « بإلا » فيما لو حذفت « غير » ، وحلت محلها : « إلا » وجاء بعد « إلا » مستثناها — كما شرحنا — .

ثم بين أن مثل « غير » فى ذلك كلمات أخرى ؛ منها : سوى — سواء . وأن الأصح أنها تشبهها فى الاستثناء . وليست ظرفاً إلا عند فريق .

(٣) أما الفرق بين « غير » و « إلا » و « بيْدَ » فيجىء فى « ب » من ص ٣٤٩ .

(٤) وبعض أدوات سيجىء ذكرها فى مكانها الخاص من باب الإضافة جـ ٣ .

(٥) يصح ضبط « غير » هنا بأوجه متعددة ؛ منها : البناء على الضم ؛ باعتبارها اسم «ليس » والخبر محذوف ؛ ويكون المضاف إليه محذوفاً مع نية معناه ، والتقدير — مثلا — : ليس غيرُ الخمسين معروفاً . ويجوز فى : « غير » أن تكون مبنية على الفتح لإضافتها إلى مبنى (وهو : الضمير) فى محل رفع اسم « ليس » أيضاً والتقدير : ليس غيرَها ، والخبر محذوف كالسابق . ويجوز أن تكون مرفوعة منونة باعتبارها اسم «ليس» ، والمضاف إليه محذوف ، ولم ينو لفظه ولا معناه ، والخبر محذوف أيضاً ، أى : ليس غيرٌ . . . ، والتقدير: ليس غير الخمسين معروفاً . ويجوز نصبها مع تنوينها باعتبارها خبر « ليس » واسمها محذوف : والتقدير : عرفت خمسين ليس المعروف غيراً ، أى : غيرها — وسيجىء الكلام على : « غير » فى باب الإضافة — جـ ٣ م ٩٥ — .

(٦) بيان هذا فى مكانه المناسب من باب الإضافة (جـ ٣) عند الكلام على : « غير » .

ومنها : أن « غير » لا تكون ظرفاً . أما « سوى » فتقع ظرف مكان فى مثل : « جاء الذى سواك » . عند من يرى ذلك ، ويجعلها صلة الموصول ؛ (لأن الصلة لا تكون إلا جملة أو شبه جملة) ، والتقدير عنده : جاء الذى استقر فى مكانك عوضًا عنك ، ثم توسعوا فى استعمال « سواك » ومكانك ، فجعلوهما — مجازاً — بمعنى : « عوضك » من غير ملاحظة حلول بالمكان .

ومنها : أن استعمال « غير » فى الاستثناء ليس هو الأكثر ، وإنما الأكثر أن تكون :

١ — نعتًا لنكرة ؛ فتفيد مغايرة مجرورها للمنعوت ، إما فى ذاته المادية ؛ نحو : (أقبلت على رجل غير[1] علىّ) ، وإما فى وصف طارئ على ذاته المادية ، نحو : (خرج البرىء من المحكمة بوجه غيرِ الذى دخل به) ، ذلك أن وصف الوجه مختلف فى الحالتين . . . ، أما ذات الوجه ، ومادته التى يتكون منها ، فلم تتغير . وكقول الشاعر :

تحاول منى شيمةً غيرَ شيمتى وتطلب منى مذهبًا غير مذهبى

« فالشيمة ، أو المذهب » وصف طارئ على الذات ، وأمر عرضىٌّ لاحقٌ بها ، وليس جزءاً أساسيًّا فى تكوينها المادىّ الأصيل .

٢ — أو نعتًا لشبه النكرة : وهو المعرفة المراد منها الجنس[2] ، نحو قوله تعالى : (اهْدنا الصراط المستقيم صِراطَ الذين أنعمتَ عليهم غيرِ المغضوب عليهم) فكلمة « غير » مجرورة ، وهى لذلك نعت لكلمة : « الذين » المراد بها جنس لأقوام مُعَيَّنِين[3] ، وليست للاستثناء ؛ إذ لو كانت للاستثناء لوجب نصبها .

---

(١) ليست هنا أداة استثناء لما هو مقرر من وجوب أن يكون المستثنى منه — فى الأغلب — أعمّ من المستثنى ، بحيث يشمله .

(٢) كاسم الموصول ؛ فإنه مبهم باعتبار عينه ، من غير اعتبار صلته معه ؛ فإنها تزيل إبهامه ، وتجعله معيناً . (كما سيجىء فى « ج » من ص ٣٥٠ .)

(٣) كيف تقع « غير » نعتاً لاسم الموصول وأشباهه مع أنها نكرة وهو معرفة ؟

والجواب : أن منعوتها وحده — من غير الصلة — بمنزلة النكرة ؛ فهى مطابقة له فى التنكير ، أو : أن إبهامها وتنكيرها ضعيفان — بسبب وقوعها بين ضدين — فهى قريبة من المعرفة ؛ فتقع نعتاً للمعرفة بالإيضاح الوارد عنها فى ج ٣ باب الإضافة . والرأى الحق هو أن العرب استعملت فى كلامها «غير» نعتاً للنكرة أحياناً ، وللمعرفة التى تشبهها حينا؛ كما فى الآية المعروضة . وتفصيل هذا كله على وجه =

وإذا وقعَت نعتاً ـ كما فى الحالتين السالفتين ـ فإنها تكون مؤولة بالمشتق ؛ بمعنى : مغاير[1] .

٣ـ يلى هاتين فى الكثرة أن تقع موقعًا إعرابيًّا آخر مما تصلح له الأسماء الجامدة ؛ كالمبتدأ فى قول الشاعر :

وغير تقىّ يأمر الناس بالتقى　　طبيب يداوى والطبيب مريضُ

وكالخبر ـ ومنه خبر النواسخ ـ فى قول الشاعر :

وهل ينفع الفتيانَ حسنُ وجوههم　　إذا كانت الأعمالُ غيرَ حسان

وكالفاعل ونائبه ، والمفعول به . . . و . . . ، وكل هذا قياسى فصيح .

أما « سوى » فالأكثر فيها أن تكون للاستثناء ؛ كالأمثلة السالفة ؛ ولغير الاستثناء فى نحو : سواك متسرع ـ رأيت سواك متسرعًا ـ القوة بسوى الحق مهزومة . . . ـ لا ينفع سوى الصبر عند معالجة المشكلات ، وكقول الشاعر :

وإذا تباع كريمة أو تُشترَى　　فسواك بائعها ، وأنت المشترِى

وقول الآخر :

أأترك ليلَى ليس بينى وبينها　　سوى ليلة ؟ إنى إذاً لصبور

وقد تكون نعتًا لنكرة ، أو لشبه نكرة كما تكون « غير » . . وهكذا[2] .

* * *

حكم تابع المستثنى « بغيْر » وأخواتها .

مما يلاحظ أن المستثنى «بغير وأخواتها الأسماء» مجرور دائماً ؛ لأنه «مضاف إليه». لكن إذا جاء بعده تابع[3] له جاز فى التابع أمران :

= مناسب ـ ولا سيما ما يتعلق باكتسابها التعريف من المضاف إليه المعرفة ، أو عدم اكتسابها ، وكذلك صحة دخول « أل » عليها وعدم صحتها . . . ـ مدّون فى المرجع السالف (جـ ٣ باب الإضافة ، م ٩٣ ص ٢٥ عند الكلام على الحكم السادس من الأحكام المترتبة على الإضافة . . .)

(١) لأن النعت لا يكون ـ فى الأغلب ـ إلا مشتقاً ، أو مؤولا به .

(٢) سيجىء فى : هـ من ص ٣٦١ أن « سوى » قد تكون ـ أحياناً ـ بمعنى : (ولا سيما) ؛ طبقاً للبيان الشامل الذى سبق تفصيله فى جـ ١ م ٢٨ ص ٣٦٦ ـ باب : « الموصول » .

(٣) سبق أن التوابع أربعة : النعت ـ العطف ـ التوكيد ـ البدل . (وفى الجزء الثالث باب خاص بكل واحد) .

أحدهما : الجر مراعاة للفظ المستثنى المجرور ؛ نحو : قدمت المنح للفائزين غيرَ محمودٍ وحسنٍ .

ثانيهما : ضبطه بمثل ضبط المستثنى « بإلاّ » ، لوحذفت « غير » وحل محلها : « إلا » . وذلك بأن نتخيل حذف كلمة : « غير » ، ووقوع « إلا » موقعها، وضبط المستثنى بغير على حسب ماتقتضيه الحالة الجديدة بسبب مجىء : «إلا» ، فى مكان «غير» ، ثم نضبط تابعه بمثل حركته الجديدة، فى المثال السابق : (قدمت المنح للفائزين غيرَ محمودٍ) — يصير : قدمت المنح للفائزين إلا محموداً ، فصار المستثنى منصوباً مع « إلا» بعد أن كان مجروراً مع الأداة : « غير » ، فيصح فى تابعه أن يكون منصوباً مع كلمة « غير » أيضًا ، على تخيل «إلا» المقدرة والملحوظة ، وأن المستثنى بها — على فرض وجودها فى الكلام — منصوب ؛ فنقول : قدمت المنح للفائزين غيرَ محمود ، وحسنٍ أو : غيرَ محمود وحسناً ؛ بافتراض أن كلمة : « محمود » مجرورة فى ظاهرها ؛ لأنها مستثنى للأداة « غير » ، ومنصوبة فى التقدير والتوهم ؛ لأنها مستثنى للأداة : « إلا» المقدرة ، ولهذا يصح النصب والجر فى كلمة : « ضرْب » من قول الشاعر :

لیس بینی وبین قیس عتابُ ... غيرطعنِ الكُلَى، وضربَ الرقابِ

ومثل : ما جاء الفائزون غير محمودٍ وحسنٍ ، أو : حسناً ، أو : حسنٌ ؛ لأننا لو وضعنا الأداة : « إلا » مكان الأداة « غير» لجاز فى المستثنى ، الذى كان مجروراً بعد « غير » أمران بعد مجىء « إلا » هما النصب على الاستثناء ، والرفع على البدلية ، هكذا : ما جاء الفائزون إلا محموداً — أو محمودٌ ، فيجوز فى تابعه الأمران : النصب والرفع ؛ وهذا يجرى أيضًا فى تابع المستثنى بكلمة : « غير» التى تجىء فى مكان : « إلا » فيجوز فيه الأمران زيادة على جرّه . ومعنى هذا أن كلمة « حسن » وهى المعطوفة فى المثال السالف ، يجوز فيها الجر ، والنصب ، والرفع .

والنحاة يسمون الضبط الناشئ من التخيل السالف : « الإعرابَ على التوهم »[1] أو : « على المحل » وهو مقصور — فى باب الاستثناء — على المستثنى « بغير » وأخواتها الأسماء . ولا يجوز فى غيرها . ومع جوازه المشار إليه يحسن البعد عنه ، وعن التوهم عامة ؛ حرصًا على أهم خصائص اللغة ، وتمسكًا بسلامة البيان .

---

(١) انظر البيان فى رقم ٣ من هامش ص ٤٣١ وله إشارة فى رقم من ص ٥٢٤ .

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

(أ) من أخوات « غير » الاستثنائية كلمة بمعناها ، هى : « بَيْدَ »[1] (وقد يقال فيها : « مَيْد ») ، ولكنها تختلف عن « غير » فى أمور :

منها : ملازمة « بيد » للنصب دائمًا ، على اعتبارها حالا مؤولة ، بمعنى : « مغاير » ، أو على اعتبارها منصوبة على الاستثناء ؛ فلا تكون صفة ، ولا تكون مرفوعة ، ولا مجرورة ، ولا تكون منصوبة إلا على الاعتبار السابق .

ومنها : أنها لا تكون أداة استثناء إلا فى الاستثناء المنقطع .

ومنها : أنها مضافة دائمًا إلى مصدر مؤول من : « أنّ ومعموليها » . ولا يجوز قطعها عن الإضافة .

ومن الأمثلة : فلان غنيّ ، بَيْدَ أنه جَشِعٌ ، وأخوه فقير بَيْد أنه عزيز النفس .

(ب) تختلف الأداتان « غير » و « إلاّ » فى أمور[2]؛ أهمها :

١ ــ أن كلمة : « غير » لا يقع بعدها الجُمل ؛ لأنها اسم لا يضاف إلا للمفرد .

أمَّا « إلا » فيقع بعدها المفرد والجمل بنوعيها الاسمية والفعلية ، (وقد سبق[3] القول بأنه لا داعى للأخذ بما اشترطه بعض النحاة لوقوع الجمل بعدها، وهو : (ألا يكون الاستثناء متصلا ، وأن يكون الكلام مفرغًا ــ وأن يكون الفعل فى الجمل الفعلية إما مضارعًا ، نحو : ما النبيل إلا يعمل الخير ، وإما ماضيًا مقترنًا بالحرف « قد » نحو : ما النبيل إلا قد قام بالواجب ، وإما ماضيًا مسبوقًا بماض آخر قبل « إلا » ، نحو : ما أرسلت رسالة إلا تمنيت أن تُرضى صاحبها . وقول الشاعر :

---

(١) وهى التى سبقت لها الإشارة فى رقم ١ من هامش ص ٣٤٣ .

(٢) سبق (فى ص ٣٤٥) بيان الفوارق بين « غير » وأخواتها الأخرى .

(٣) فى رقم ٣ من هامش ص ٣٣٢ البيان والإيضاح .

. . . .
. . . .
بطور سيناء – كرْمٌ ، ما مررت بــه إلا تعجبت ممن يشرب الماءَ

فالظاهر أن ماسبق ليس بالشروط المحتومة، وإنما هو البادى فى الصور الكثيرة[1].

٢ – يجوز أن يقال : عندى درهم غيرُ جيد ، على النعت ، ولا يجوز : عندى درهم إلا جيد – لأن الكثير فى وقوع « إلا » نعتًا أن يكون ذلك فى أسلوب يصح فيه الاستثناء . وهنا لا يصح الاستثناء ؛ لمخالفته الكثير[2]. . .

٣ – يجوز أن يقال : قام غير واحد . ولا يجوز : قام إلا واحد ؛ لأن حذف المستثنى منه لا يكون فى الكلام الموجب .

٤ – يجوز أن يقال : أقبل الإخوانُ غير واحد وزميلة ، أو زميلةً ، بجر « زميلة » مراعاة للفظ المعطوف عليه ، أو نصبها حملاً على المعنى المتخيّل – كما شرحناه ، وأبدينا فيه رأينا من قبل[3] – ولا يجوز مع « إلا » تخيل سقوطها ، وإحلال « غير » محلها . . .

٥ – يجوز أن يقال : ما جئتك إلا ابتغاءَ علمك ، ولا يجوز مع الأداة : « غير » إلا الجر ، أى : ما جئتك لغير ابتغاء معروفك ؛ لأن المفعول لأجله يجب أن يكون مصدراً . و « غير » ليست مصدراً .

(حـ) قد يقتضى المعنى أن تخرج « إلا » عن الحرفية ، وعن أن تكون أداة استثناء ، لتكون اسمًا بمعنى : « غير » وتعرب صفة – بشرطين[4].

أولهما : أن يكون الموصوف نكرة أو ما يشبهها من معرفة يراد بها الجنس – كما سبق[5]– مثل المعرف بأل الجنسية . . .

---

(١) فى رقم ٣ من هامش ص ٣٣٢ البيان والايضاح .

(٢) يوضح هذا ما سبق فى رقم ٢ من هامش ص ٣٤٣ . وما سيجىء فى « جـ » .

(٣) ص ٣٤٧ و ٣٤٨ – عند الكلام على تابع المستثنى بـ « غير » .

(٤) زاد بعض النحاة شرطاً ثالثاً ؛ هو : أن تكون فى الأسلوب الذى تقع فيه نعتاً صالحة لأن تكون للاستثناء . والتحقيق أن هذا الشرط مردود بدليل أن سيبويه يمثل لها بقوله : (لو كان معنا رجل إلا زيد لهلكنا) بل إن المبرد يصرح – فى أحد رأييه – بأن سيبويه يشترط ألا تكون صالحة للاستثناء ، ويذكر مثاله السالف . فالصحيح أن هذا الشرط مرفوض – كما تقدم – .

(٥) انظر رقم ١ و ٢ من ص ٣٤٦ .

. . . .
. . . .

وثانيهما : أن يكون جمعًا أو شبه جمع ، والمراد بشبه الجمع : ما كان مفرداً في اللفظ ، دالاً على متعدد في المعنى ؛ مثل : كلمة : « غير » . . . في نحو : جاء غير الغريب . فغير الغريب – وأشباهه – متعدد حتمًا[1].

فمثال « إلا » الواقعة صفة لجمع حقيقي هو نكرة حقيقية : (سينهزم الأعداء ، فقد خرج لملاقاتهم جيش كبير ، إلا القوادُ والرماةُ) . فلا يصح أن تكون « إلا » هنا حرف استثناء ، خشية أن يفسد المعنى ؛ إذ الاستثناء – كما شرحنا أول الباب – يقتضي أن يكون المعنى هنا : خرج لملاقاتهم جيش كبير طرحنا ونقصنا منه القواد والرماة . ولا يُعقل أن يخرج جيش كبير دون قواده ورماته .

ومثل : (تتسع قاعة المحاضرة لجموع كثيرة إلا المحاضرِ) ، فهي هنا – كما في المثال السابق – بمعنى : غير ، ولا يصح أن تكون بمعنى « إلا » الاستثنائية ؛ لئلا يترتب على ذلك أن يكون المعنى : تتسع قاعة المحاضرة لجموع كثيرة طرحنا ونقصنا منهم المحاضر ، إذ لا يعقل أن تتسع قاعة المحاضرة للسامعين ، ولا تتسع للمحاضر ، فلا يمكن أن يجتمعوا لسماع محاضرة من ليس له مكان عندهم ، ومثل هذا قوله تعالى : (لو كان فيهما[2] آلهةٌ إلا اللهُ لفسدتا) ، فلو كانت « إلا » حرف استثناء لكان المعنى : لو كان فيهما آلهةٌ ، ليس من ضمنها الله لفسدتا . (أي : لو كان فيهما آلهة أخرجنا وطرحنا منها الله ، لفسدتا) ، وهذا معنى باطل ؛ إذ يوحي بأنهما لا تفسدان إذا كان الله من ضمن الآلهة ولم يخرج ولم يُطرح . وهذا واضح البطلان . بخلاف ما لو كانت « إلا » اسمًا بمعنى : « غير » ، نعتًا للنكرة قبلها ، فإن المعنى يصح ويستقيم .

ومثال : « إلا » الاسمية الواقعة نعتًا لشبه الجمع الذي هو نكرة حقيقية أن تقول للخائن : غيرُك إلا الخائن يستحق الصفح ، فكلمة « إلا » اسم بمعنى : « غير » ولا تصلح أن تكون استثناء ؛ لئلا يكون المعنى : غيرك من الخائنين يستحق

---

(١) ومن الشرطين السالفين تنشأ صور أربع : (أن يكون الموصوف جمعاً حقيقياً ونكرة حقيقية) – (وأن يكون شبيهاً بالجمع ونكرة حقيقية) – (وأن يكون جمعاً حقيقياً وشبيهاً بالنكرة الحقيقية) . والصور الثلاث السالفة أمثلة معروضة . (أما الرابعة : فأن يكون شبيهاً بالجمع ، شبيهاً بالنكرة ، كالمفرد المعروف بأل الجنسية) .

(٢) في السماء والأرض .

. . . .
. . . .

الصفح إلا الخائن ، وفى هذا تناقض ظاهر . أو غيرك من الأمناء مطروحًا وخارجًا منهم الخائن يستحقون الصفح . والخائن ليس من الأمناء ، ولا علاقة له بهم حتى يُستثنَى منهم[1]. فإذا جعلنا : « إلا » بمعنى : « غير » صح المعنى واستقام وتعرب صفة لكلمة « غير » الأولى ، ولا يصح أن تكون حرف استثناء لفساد المعنى وتناقضه . . .

ومثالها نعتاً للجمع الحقيقىّ الشبيه بالنكرة : يَخشى عقابَ الله العصاةُ إلا الصالحون ، فالعصاة شبه نكرة لوجود « أل »[2] الجنسية . و« إلا » بمعنى « غير » صفة . ولو كان حرفًا لفسد المعنى ؛ إذ يكون : يخشى عقابَ الله العصاةُ ، والصالحون لا يخشونه .

أما شبه الجمع الشبيه بالنكرة فكالمفرد المعرف « بأل الجنسية » نحو : الرجل إلا المريض يحتمل الأثقال .

وإذا كانت « إلا » الاسمية نعتًا فكيف نعربها ؟ أتكون هى — وحدها — النعت : مباشرة ؛ مرفوعًا ، أو منصوبًا ، أو مجروراً ، بحركات مقدرة على آخره . على حسب المنعوت ، وبعدها ما أضيفت إليه مجروراً ؟ أم تكون هى النعت — أيضًا — ، مرفوعة ، أو منصوبة ، أو مجرورة ، على حسب المنعوت ، ولكن صورتها كصورة الحرف ، فالحركات لا تقدّر عليها ، وإنما تنتقل إلى المضاف إليه الذى بعدها مباشرة ؛ فتكون « إلا » نعتًا مضافًا ، واللفظ بعدها هو المضاف إليه ، وهو مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها الحركة المنقولة إليه من « إلا » ؟ .

رأيان ، كلاهما معيب ، معترَض عليه . ولكن أولهما : أقرب إلى القبول، ومن الخير ألاّ نلجأ فى أساليبنا إلى استعمال « إلا » الاسمية ما استطعنا لذلك سبيلا .

---

(١) ولا يصح هنا جعل الاستثناء منقطعاً ؛ لعدم وجود نوع من العلاقة أو الارتباط بين المستثنى والمستثنى منه . (طبقاً لما يقتضيه الاستثناء المنقطع ، كما سبق فى ص ٣١٨ و ٣٢٤) .

(٢) سبقت أحكامها مفصلة — ولا سيما من ناحية أثرها فى التعريف والتنكير — فى ج ١ ص ٣٠٨ م ٣ .

المسألة ٨٣ :

أحكام المستثنى الذى أدواته أفعال خالصة(١)،

والذى أدواته تصلح أن تكون أفعالا وحروفاً(١) . . .

(ا) فأما الأدوات التى هى أفعال خالصة فتنحصر فى فعلين ناسخين(٢) جامدين ؛ هما : « ليس » و « لا يكون » . (بشرط وجود « لا » النافية قبل هذا الفعل المضارع ، الذى للغائب ، دون غيرها من أدوات النفى . ولا يصلح من أفعال « الكون » أداة للاستثناء إلاّ هذا المضارع الجامد . الدال على الغائب المنفى بالأداة : « لا ») ؛ مثل : زرعت الحقول ليس حقلا ، أو : زرعت الحقول لا يكون(٣) حقلاً . ومثل : ما تركت الكتب ليس كتاباً ، أو لا يكون كتاباً . . .

وحكم المستثنى بهما وجوب النصب ، باعتباره خبراً لهما ؛ لأنهما فعلان ناسخان جامدان ، من أخوات : «كان» (٤)ـ كما سبق ـ . أما الاسم فضمير مستتروجوباً

(١ و ١) المراد بالأفعال الخالصة هنا : الكلمات التى لاتستعمل إلا فعلا . وإذا كانت أداة الاستثناء فعلا ـ خالصاً ، أو غير خالص ـ وجب أن يكون جامدا ، وأن يكون الكلام تاماً متصلا ؛ موجباً أو غير موجب ؛ فلا تصلح الفعلية للاستثناء المنقطع ، ولا المفرغ ـ كما سيجىء هنا ـ (وقد نص « الصبان ، والخضرى » على هذا عند الكلام على الاستثناء بالأدوات الفعلية ، وكذلك صاحب « المفصل » ص ٧٧ جـ ٢) وسبقت الإشارة له فى رقم ١ من هامش ص ٣١٧ .

(٢) أحكامها الخاصة بالنسخ مدونة فى باب « النواسخ » جـ ١ م ٤٢ .

(٣) الفعل هنا مضارع زمنه للحال ، أو للاستقبال ؛ فيبدو غريباً متناقضاً مع الفعل الماضى قبله فى هذا المثال أو ما يشبهه . وقد قالوا إن المراد : لا تعد ولا تحسب حقلا ؛ فلا منافاة بين زمن المضارع والماضى على هذا التفسير . ومثل هذا يقال فى الفعل : « ليس » إذا سبقه الماضى الصريح ، مع أن « ليس » لنفى المعنى فى الزمن الحالى ، أو يقال : إنه لنفى المعنى فى الزمن الحالى عند عدم قرينة تعينه للماضى الخالص ـ كالتى هنا ـ أو تعينه للمستقبل ؛ على الوجه المبين فى مكانه المناسب جـ ١ ص ٤١١ م ٤٢ باب « كان » وأخواتها .

(٤) إذا كان المستثنى ضميراً منصوباً وجب فصله ؛ نحو : الرجل قام القوم ليس إياه ، أولا يكون إياه ، لما تقدم (فى جـ ١ م ٢٠ ص ٢٤٧ ـ باب : الضمير) من أن « ليس ولا يكون » فعلين للاستثناء ، ناسخين أيضاً ؛ فلا يجوز : « ليسه ولا يكونه » كما لا يجوز : « إلاه » ، فكما لا يقع الضمير المتصل بعد « إلا » ـ لا يقع بعد ما هو بمعناها . ـ لكن انظر رقم ٥ من هامش ص ٣٥٨ ـ .

تقديره : هو؛ يعود على « بعض » مفهوم من« كل » يرشد إليه السياق ، ويدل عليه المقام ضمنًا[١] ؛ فمعنى « زرعت الحقول ليس حقلا » : ليس هو من المزروع ؛ أى : ليس بعض الحقول المزروعة حقلاً . فالمزروع «كلّ» استُثْنِى[٢] بعضه .

وإذا كانت أداة الاستثناء فعلا خالصًا وجب أن يكون الاستثناء تامًّا متصلا ، موجبًا أو غير موجب ؛ فلا بد فى هذا النوع من الاستثناء أن يجمع أمرين ؛ وهما : « التمام والاتصال » كما فى الأمثلة المذكورة . . . وتعرب الجملة المشتملة على الناسخ واسمه وخبره فى محل نصب حالاً[٣]، أو تعتبر جملة استئنافية لا محل لها من الإعراب ، ولا علاقة لها بما قبلها من الناحية الإعرابية فقط ؛ أما من الناحية المعنوية فبينهما ارتباط[٤].

(ب) وأما الأدوات التى تكون أفعالا تارة ، وحروفًا تارة أخرى — فهى ثلاثة : عدا — خلا — حاشا (وفى الأخيرة لغات[٥] أشهرها : حَاشَا — حَشَا — حاشَ . . .) . ومعنى كل أداة من هذه الأدوات الفعلية : « جَاوَزَ » . ويتعين عند استعمالها أفعالا أن يكون الاستثناء بها تامًّا متصلا ، موجبًا أو غير موجَب ؛ كالشأن فى جميع أدوات الاستثناء إذا كانت أفعالا ؛ فإنها لا تصلح للمفرَّغ ؛ ولا المنقطع .

١ — فإن تقدمت على كل منها « ما » المصدرية وجب اعتبارها أفعالا ماضية خالصة — ولا تكون هنا إلا ماضية جامدة ؛ (فهى جامدة فى حالة استعمالها أدوات استثناء) ، مثل : أحب الأدباء ما عدا الخَدّاعَ — وأقرأ الصحف ما خلا

---

(١) الكلام على مرجع الضمير فى ج ١ ص ١٨١ م ١٩ .

(٢) إذا لم يكن فى الكلام فعل ملفوظ أو مشتق يشبهه فى الإرشاد إلى ما يرجع إليه الضمير ، أمكن تصيده من فحوى العبارة ؛ فى مثل : القوم إخوتك ليس عليا — يكون التقدير : ليس هو عليا ؛ أى : ليس المنتسب إليك بالإخوة عليا .

(٣) ولا تجىء « قد » المشروطة — عند كثير من النحاة — فى الجملة الماضوية المثبتة الواقعة حالا ؛ لأن هذا الشرط فى غير الجمل الماضوية التى أفعالها جامدة ، ومنها الأفعال الواقعة فى الاستثناء ؛ مثل : ليس خلا — عدا — حاشا (كما سيجىء فى آخر رقم ٢ من هامش ص٣٩٩) لهذا لا يصح مجىء « قد » هنا .

(٤) يصح إعراب آخر على اعتبار مخالف لما سبق . والبيان يجىء فى الزيادة والتفصيل ص ٣٥٨ .

(٥) ولها أنواع تجىء فى ص ٣٦٠ .

التافهةَ ، وأشاهد تمثيل المسرحيات ما حاشا السوقية . غير أن تقدُّم « ما » المصدرية على « حاشا » قليل ؛ حتى قيل إنه ممنوع . ويحسن الأخذ بهذا الرأى .

وحكم المستثنى فى الصور السالفة التى تتقدم فيها « ما » المصدرية وجوب النصب ، باعتباره مفعولاً به لفعل الاستثناء المذكور فى الجملة ، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره : « هو » ، يعود على « بعض » ، مفهوم من « كل » يدل عليه المقام — كما سبق — أمَّا المصدر المؤول من « ما » المصدرية والجملة الفعلية التى بعدها[1] ، فهو فى محل نصب حال[2] مؤولة بالمشتق ، أو ظرف زمان . والتقدير على الأول : (أحب الأدباء مجاوزين الخداع . . . — مجاوِزةً التافهة . . . — مجاوِزةً السوقية) .

والتقدير على الثانى : (وقت مجاوزتهم الخداع . . . — وقت مجاوزتها التافهة . . . — وقت مجاوزتها السوقية[3]) . . . وكلا التقديرين حسن ، ولا يكاد يختلف فى الدلالة عن الآخر .

٢ — أما إذا لم تتقدم « ما » المصدرية على الكلمات الثلاث السابقة فيجوز اعتبارها أفعالا ماضية جامدة تنصب المستثنى ، مفعولا لها ، وفاعلها ضمير مستتر وجوباً تقديره : « هو » — كما سلف — والجملة فى محل نصب حال ، أو مستأنفة لا محل لها من الإعراب .

ويجوز اعتبار الكلمات الثلاث حروف جر أصلية ، والمستثنى مجرور بها ، والجار والمجرور متعلقان بالفعل قبلهما أو بما يشبهه . أو أنهما ليسا فى حاجة — إلى تعلق . على اعتبار الثلاثة حروف جر شبيهة بالزائد[4] ،

---

(١) فعل الاستثناء جامد لا يدخل بنفسه فى صياغة المصدر المنسبك ؛ وإنما يدخل الفعل الذى بمعناه ؛ وهو جاوز . هذا ، والحرف المصدرى لا يدخل على فعل جامد إلا على هذه الأفعال ؛ لأنها مستثناة من القاعدة السالفة ، أو لأنها متصرفة فى أصلها — وقد أشرنا لهذا فى ج ١ م ٢٩ . —

(٢) الحال هنا جائزة ، بالرغم من أن الحال لا تكون مصدراً مؤولا ؛ لاشتماله على ضمير يجعلها معرفة . ولكنها هنا معرفة مؤولة بالنكرة ، أى : مجاوزين — مثلا — (كما سيجىء فى : « هـ » من ص ٣٧١ ورقم ٥ من هامشها)

(٣) طريقة صوغ للمصدر المؤول من « ما » وصلتها وكل ما يتصل بها — مدونة فى ج ١ ص ٢٩٦ م ٢٩ آخر باب الموصول .

(٤) — كما سيجىء فى ص ٤٥٢ — ولا داعى للأخذ بهذا الرأى ، لأنه معقد ، وحجة صحابة واهية .

(وحرف الجر الشبيه بالزائد لا يحتاج إلى تعليق) ، فى الأمثلة السابقة يجوز : أحب الأدباء عدا الخداعَ ، أو : الخداعِ — وأقرأ الصحف خلا التافهةَ ، أو التافهةِ — وأشاهد تمثيل المسرحيات حاشا السوقيةَ أو السوقيةِ . فكلمات : (الخدّاع ، التافهة ، السوقية) — يجوز فى كل منها النصب ، فيكون مستثنى مفعولا به ، والعامل فعلا ماضياً جامداً . ويجوز فيها الجر والعامل حرف جرّ[1]...

وقد وردت أمثلة مسموعة وقعت فيها «ما» قبل الكلمات الثلاث : (خلا — عدا — حاشا) ووقع فيها المستثنى مجروراً ؛ وهى أمثلة شاذة لا يصح

---

(١) «ملاحظة» — : قالوا إنما يجوز الأمران — النصب والجر — بعد تلك الأفعال الثلاثة فى غير الحالة التى يكون المستثنى بهاياء المتكلم . فإن كان المستثنى بها ضميراً المتكلم (الياء) ولم توجد «ما» المصدرية تَعَيَّن اعتبار الأداة حرف جر إن لم يوجد قبل ياء المتكلم نون الوقاية ؛ نحو : أطال الخطباء حاشاى ، أو : عَدَاىَ ، أو خلاى . والمستثنى مبنى على الفتح فى محل جر . ولا يصح هنا اعتبار الأداة فعلا ينصب المستثنى (الياء) إذ لو كانت الأداة فعلا لوجب — على المشهور — الإتيان بنون الوقاية قبل ضمير المتكلم «الياء» (تطبيقاً لما سبق فى باب الضمير ؛ ج ١ ص ١٩٢ م ٢١) ، بخلاف ما لو قلنا : حاشانى ، أو عدانى ، أو خلانى ؛ حيث يجب اعتبار الأداة فعلا محضاً ، والياء مفعول به ، بسبب وجود نون الوقاية التى تلزم آخر الفعل عند اتصاله بياء المتكلم ؛ طبقاً للرأى الغالب .

هذا كلامهم . وهو مدفوع بأن نون الوقاية إنما تجىء فى آخر الفعل عند اتصاله بياء المتكلم لتقيه وتحفظه من الكسر الذى يجىء فى آخره لمناسبة الياء التى تلحق بآخره . ولما كانت هذه الأدوات لا يلحقها الكسر عند اتصالها بالياء امتنع الداعى لمجىء نون الوقاية مجيئاً حتمياً ، وصار الاستغناء عنها جائزاً ؛ فيصح أن يقال : حاشاى ، أو : عداى ، أو خلاى . . . وفى هذه الصور يصح اعتبار الأداة فعلا أو حرفاً ، لعدم وجود ما يعينها لأحدهما دون الآخر .

نعم ، لو قلنا : حاشانى ، أو : عدانى ، أو : خلانى . . . لكان وجود نون الوقاية — ووجودها هنا جائز لا واجب ، كما أسلفنا — مرجحاً قوياً لاعتبار الأداة فعلا ، لكثرة هذه النون فى الأفعال ... وقلتها فى الحروف ؛ مثل : مِنِّى وعنِّى . . .

وفيما سبق من أدوات الاستثناء التى تكون أفعالا فقط ، أو : التى تصلح لأن تكون أفعالا وحروفاً يقول ابن مالك ، وقد خلطها :

واسْتَثْنِ — نَاصِباً — «بِلَيْسَ وخَلَا» ... «وبِعَدا» ، «وبيَكُونُ» بَعْدَ : «لا»

أى : استثن بالأدوات التى ذكرها ، (وهى : ليس — خلا — عدا — يكون ؛ بشرط وقوع «يكون» بعد «لا» النافية) . ناصباً المستثنى بها ، وفى هذه الحالة التى تنصب فيها المستثنى يتعين أن تكون أفعالا خالصة . ثم أردف قائلا :

واجْرُرْ بِسَابِقَىْ «يكونُ» إن تُرِدْ ... وبعْدَ : «ما» انْصِبْ ، وانْجرارٌ قَدْ يَرِدْ =

القياس عليها . وقد أوّلها النحاة ليصححوها ؛ فقالوا : إن « ما » التي وقعت قبلها ليست مصدرية ، ولكنها زائدة . .

ولا خير في هذا التأويل ، لأن العربي الذي نطق بتلك الأمثلة لا يعرف « ما » المصدرية ، ولا الزائدة ، ولا شيئاً من هذه المصطلحات النحوية التي ظهرت أيام تدوين العلوم ، وجمعها ، وتأليفها ولا شأن له بها . هذا إلى أن التأويل السابق — كشأن كثير من نظائره — قد يُخْضِع لغة قبيلة ولهجتها لأخرى تخالفها من غير علم أصحابها . وهذا غير سائغ ؛ كما أشرنا مراراً .

= يقول : جر المستثنى بالأداتين السابقتين على «يكون». إن شئت ؛ — وهما : «خلا وعدا» — وإن شئت فانصبه بعدهما ويكون النصب واجبا حين تسبقهما «ما» ولم يذكر نوع «ما» وأنها المصدرية. ثم أشار إلى رأى ضعيف مردود ؛ هو أنهما قد يجران المستثنى أحياناً مع وجود : « ما » قبلهما — على اعتبارها زائدة — وأوضح بعد ذلك أنهما في حالة جرهما المستثنى يعتبران حرفي جر ، وأنهما في حالة نصبه يعتبران فعلين :

وحيثُ جرَّا فَهُمــــا حَرْفَانِ كَما هُما إنْ نَصبَا فِعْلَانِ

(ويلاحظ أنه أدخل « الفاء » على جملة : « هما حرفان » تنزيلا للظرف : « حيث » منزلة الشرط على الوجه الذي شرحناه في موضعه المناسب ص ٢٧٤ « و » و ٢٨٧ وهامشها) . أو على اعتبار : « حيث » شرطية بغير اتصالها « بما » الزائدة ، تبعاً لرأى الكوفيين ؛

أما الظرف : «حيث» فتعلق بعامل معنوى ، هو : الإسناد (أى : بالنسبة الواقعة بين ركنى جملة) تطبيقاً لما دونوه من أن شبه الجملة يتعلق بما في الجملة من فعل أو غيره مما يصح التعلق به ، فإن لم يوجد ما يصلح فقد يتعلق بالنسبة (الإسناد) وذلك كالنسبة المأخوذة من قول ابن مالك « فهما حرفان » فالظرف « حيث » متعلق بالنسبة . أى تثبت حرفيتهما حيث جرا . . . — وسيجىء إشارة لهذا في باب حروف الجر عند الكلام على التعلق في رقم ٢ من هامش ص٤٤١ ؛ كما سيجىء في ج ٤ م ١٥٧ ص٣٥١ إشارة لإجراء الظرف مجرى الشرط — .

ثم بين أن الأداة : « حاشا » شبيهة بالأداة : « خلا » في كل أحكامها . لكن لا تجيء : « ما » قبل : « حاشا » وأن فيها لغات أشهرها « حاش » ، « حَشَا » ، حيث يقول :

وكَخَلَا : حاشَا ، ولَاتَصْحَبُ « ما » وقيل : « حَاشَ » ، « وحَشَا » ؛ فاحْفَظْهُمَا

. . . .

زيادة وتفصيل :

(ا) هل تقع الجملة المكونة من فعل الاستثناء وفاعله نعتًا ؟ .

نقل هنا رأيين مفيدين ، وإن كان بينهما نوع تعارض . . .

أولهما : ما جاء فى الهمع [1] ونصه [2] :

(« من أدوات الاستثناء : « ليس » ، « ولا يكون » ، — وهذه هى الناقصة ، وليست أخرى ارتُجلت للاستثناء — وينصبان المستثنى على أنه خبر لهما ، والاسم ضمير مستتر ، لازم الاستتار — كما تقدم هنا [3] ، وكذلك فى مبحث الضمير [4] — نحو : قام القوم ليس محمداً ، وخرج الناس لا يكون عليًّا . ولفظ : « لا » قيدٌ فى كلمة : « يكون » فلو نفيت بما ، أو : لم ، أو : لمَّا ، أو : لن . . . لم تقع فى الاستثناء . ومن شواهد « ليس » قول الشاعر :

عددت قومى كعديد الطيْسِ ... إذ ذهب القوم الكرام ليسى [5]

وقوله عليه السلام : يُطْبَع المؤمن على كل خُلُق ، ليس الخيانةَ والكذبَ .

« وقد يوصف بـ « ليس ، ولا يكون » ، حيث يصح الاستثناء ؛ بأن يكون — أى : المستثنى منه — نكرة منفية [6] . قال ابن مالك : أو معرفًا بلام الجنس . نحو : ما جاءنى أحد ليس محمداً ، وما جاءنى رجل لا يكون بشْراً . وجاءنى القوم ليسوا إخوتك . قال أبو حيان : ولا أعلم فى ذلك خلافًا ، إلا أن المنقول هو اختصاصه بالنكرة ، دون المعرف بلام الجنس .

« ولا يجوز فى النكرة المؤنثة : نحو : أتتنى امرأة لا تكون فلانة ، إذ لا يصح الاستثناء منها ، ولا فى المعرفة ؛ نحو جاء القوم ليسوا إخوتك . بل يكونان فى موضع نصب على الحال .

---

(١) جـ ١ ص ٢٣٣ . (٢) مع بعض تيسير فى بضع كلمات .

(٣) فى ص ٣٥٣ . (٤) جـ ١ م ١٨ ص ٢٠٧ .

(٥) قد وقع المستثنى هنا ضميراً متصلا يخالف الأكثر الذى سبق حكمه —فى رقم ٤ من هامش ٣٥٣ —

(٦) ولابد أن تكون أعم من المستثنى ؛ ليمكن استثناؤه منها — كما هو معلوم .

. . . .

. . . .

« وإذا وصف بهما رفعا ضمير الموصوف المطابق له؛ فيبرز [1]؛ نحو: ما جاءتنى امرأة ليست أو لا تكون فلانة، وما جاءنى رجال ليسوا زيداً، أونساء لسْن الهندات.

« قال السيرافى : أجازوا الوصف « بليس ، ولا يكون » لأنهما نص فى نفى المعنى عن الثانى . وهذا معنى الاستثناء ، وليس ذلك فى « عدا وخلا » ، إلا بالتضمن ؛ فلم يوصف بهما ؛ لأنهما ليسا موضعَى جَحْد ؛ فلا يقال : ما أتتنى امرأة عدت هندا ، أو : خلت دَعْداً) ا هـ . همع — بتيسير بعض الألفاظ .

ثانيهما : ما جاء فى المفصَّل [2] ونصه :

(قد يكون : « ليس ، ولا يكون » وصفين لما قبلهما من النكرات ، تقول : أتتنى امرأة لا تكون هندا ، فوضع « لا تكون » رفع ؛ بأنه وصف لامرأة . وكذلك تقول فى النصب والجر : رأيت امرأة ليست هنداً ، ولا تكون هنداً ، ومررت بامرأة ليست هنداً ، ولا تكون هنداً .

« ولا يوصف « بخلا وعدا » كما وصف بـ « ليس ، ولا يكون » فلا تقول : أتتنى امرأة خلت هنداً ، وعدت جُمْلا . وذلك أن : « ليس ولا يكون » لفظهما جحد ، فخالف ما بعدهما ما قبلهما ؛ فجريا فى ذلك مجرى « غير » ، فوصف بهما كما يوصف « بغير » . وأما « خلا وعدا » فليسا كذلك ، وإنما يستثنى بهما على التأويل ، لا لأنهما جَحْد . ولما كان معناهما المجاوزة والخروج عن الشىء فُهِم منهما مفارقة الأول ؛ فاستثنى بهما لهذا المعنى ، ولم يوصف بهما ؛ لأن لفظهما ليس جحداً ؛ فليس جارياً مجرى « غير) ا . هـ .

ويلاحظ : أن صاحب « المفصّل » لم يقيد وقوعهما نعتًا بالموضع الذى يصلحان فيه للاستثناء ، كما قيّده صاحب الهمع ، وأن الأمثلة التى ذكرها صاحب المفصل صالحةٌ للنعت هى التى نصّ صاحب الهمع على عدم صلاحها نعتًا . فكيف ذلك ؟ .

لا مفر من إعراب الجملة الفعلية فى هذه الأمثلة نعتًا خالصًا لا يصلح للاستثناء ؛ لأن النكرة التى قبل الفعلين ليست عامة ؛ فلا تصلح « مستثنى منه » يتسع لإخراج المستثنى فالجملة نعت محض — كالشأن فى كل الجمل الواقعة بعد

---

(١) إلا عند ابن مالك — كما سبق — .

(٢) جـ ٢ ص ٧٨ .

. . . .
. . . .

النكرات المحضة — وبهذا يتلاقى الرأيان ويتفقان .

(ب) ليست : « حاشا » مقصورة على الاستثناء ؛ وإنما هى ثلاثة أنواع :

أولها : الاستثنائية ؛ وهى فعل ماض جامد ؛ وقد سبق ما يختص بها[1].

وثانيها : أن تكون . فعلا ماضيًا متعديًا متصرفًا ؛ بمعنى « استَثْنَى » ، مثل : (حاشَيْتُ مالَ غيرى أن تمتد له يدى — حين نتخير موضوعات الكلام نحاشى الموضوعات الضارّة — إذا دعوتَ لحفل فحاشِ من لا يحسن أدب الاجتماع)[2].

ثالثها : أن تكون للتنزيه وحده[3] أى : للدلالة على تنزيه ما بعدها من العيب[4] وهى اسم مرادف لكلمة : « تَنْزِيه» التى هى مصدر : نزَّه . وتُنْصب « حاشاً »هنا على اعتبارها مصدراً قائمًا مقام فعل من معناه، محذوف وجوبًا، ويغنى هذا المصدر عن النطق بفعله المحذوف[5]؛ نحو : حاشًا لله ، أى : تنزيهًا لله من أن يقترب منه السوء . فكلمة : « حاشًا » — بالتنوين — مفعول مطلق ، منصوب بالفعل المحذوف وجوبًا ، الذى من معناه ، وتقديره : « أنزه » . والجار والمجرور متعلقان بها . ويصح أن يقال فيها : حاشَ لله ، بغير تنوين ؛ فتكون « حاشَ » مفعولا مطلقًا ، ولكنه مضاف ، واللام بعده زائدة[6]، وكلمة « الله » مضاف

---

(١) فى ص ٣٥٤ .

(٢) إذا كانت فعلا ماضياً متصرفاً كهذا النوع ، فإن ألفها الأخيرة تكتب ياء ، هكذا : « حاشَى » . بخلافها فى النوعين الآخرين ؛ فتكتب ألفا .

(٣) أى : التنزيه الخالص الذى لا يشوبه معنى آخر ؛ كالاستثناء أو غيره : ذلك أن « حاشا » الاستثنائية والمتصرفة — لا تخلوان من تنزيه ؛ ولكنه مختلط بمعنى آخر .

(٤) وهذا يشمل ما يكثر الآن حين يريدون تنزيه شخص من العيب ، فيبتدئون بتنزيه الله تعالى : ثم ينزهون من أرادوا . يريدون أن الله منزه عن ألا يطهر ذلك الشخص من العيب .

(٥) سبق فى باب المفعول المطلق تفصيل الكلام على المصدر القائم بدلا من التلفظ بفعله ص٢١٩ ، وفى ص ٢٣٤ إشارة إليها .

(٦) كزيادتها فى قوله تعالى : (هيهات هيهات لما توعدون) . ولهذا قال بعض النحاة إن « حاش » اسم فعل بمعنى : برئَ . أو تنزهَ . فتكون اسم فعل ماض مبنى على الفتح واللام بعدها زائدة و « الله » مجرور باللام الزائدة فى محل رفع ، فاعل اسم الفعل .

. . . .
. . . .

إليه مجرور ، كما يصح أن يقال فيها : حاشَ اللهِ ، بغير اللام الزائدة بين المضاف والمضاف إليه .

(حـ) هل يحذف المستثنى ؟ وهل تحذف أداة الاستثناء ؟ .

أما حذف الأداة فالأصح أنها لا تحذف . وأما حذف المستثنى فيجوز بشروط ثلاثة : فهم المعنى ، وأن تكون الأداة هى : « إلا » أو : « غير » وأن تسبقهما كلمة : « ليس »[1]. نحو : قبضت عشرة ليس إلا ، أو : ليس غير . أى ليس المقبوض إلا العشرة . وليس المقبوض غير العشرة . . . ومن القليل أن يحذف المستثنى بعد : « لا يكون » . بشرط فهم المعنى أيضًا ، نحو : قبضت عشرة . لا يكون . . . أى لا يكون غيرها . . . لا يكون المقبوض غيرها .

(د) من أدوات الاستثناء « لمَّا » بمعنى « إلا » وقد وردت فى أمثلة مسموعة إما فى كلام منفى ؛ مثل قوله تعالى: (إنْ[2] كلُّ نفسٍ لمَّا عليها حافظٌ) وإما فى كلام مثبت ولكنه مقصور على بضعة أساليب سماعية ؛ أشهرها : نَشَدتُك الله لما فعلت كذا . وعَمْرَك الله لمَّا فعلت كذا .

وإذا كانت للاستثناء وجب إدخالها على الجملة الاسمية أو على الماضى لفظًا لا معنى كالمثالين السالفين[3] إذا المعنى فيهما « إلا أن تفعل كذا » ويستحسن كثير من النحاة الاقتصار على المسموع . . .

(هـ) يذكر بعض النحاة فى آخر باب الاستثناء تفصيل الكلام على

---

(١) أجاز بعضهم أن يكون النافى هو : « لا » إذا كانت أداة الاستثناء هى : « غير » ؛ كما سيجىء فى الجزء الثالث باب الإضافة عند الكلام على : « غير » .

(٢) « إن » حرف نفى . مثلها فى قوله تعالى : (« ... وإنْ كلُّ ذلك لمَّا متاع الحياة الدنيا . والآخرة عند ربك للمتقين . ») ؛ أو غير هذا من أنواع الإعراب المختلفة فى الآية ونظائرها مما سبق تفصيله فى جـ ١ م ٥٥ ص٦٧٦ فى موضوع تخفيف « النون » من « إن » وأخواتها المختومة بالنون المشددة .

(٣) نص على هذا « الأشمونى » فى الجزء الرابع – باب الجوازم ؛ عند الكلام على « لما » الجازمة . (انظر ما يتصل بالمسألة ويوضحها فى : « ا » من الزيادة ، ص ٣٢٧) .

. . . .

. . . .

« لا سيما » من ناحية تركيبها ؛ ومعناها ، وعلاقتها بالاستثناء ، وضبط الاسم الذى بعدها ، وإعرابهما . . . ويذكرها فريق آخر فى باب الموصول ، بحجة أن « ما » المتصلة بها قد تكون موصولة . . . وقد آثرنا ذكرها فى باب الموصول(١) ؛ لأنه أسبق ، وصلتها به أقوى .

ونزيد هنا أن بعض الرواة نقل لها أخوات مسموعة ، منها : « لا مِثْل ما » . . . — لا سوى ما(٢) . . . — فهذان يشاركان : « لا سيما » فى معناها وفى أحكامها الإعرابية التى فصلناها فيما سبق(٣).

ومنها : « لا تَرَ ما . . . » ، و« لو تَرَ ما »(٢) . . . ، وهما بمعناها — كما قلنا فى الموضع المشار إليه — ولكنهما يخالفانها فى الإعراب ؛ فهذان فعلان لا بد من رفع الاسم بعدهما ؛ ولا يمكن اعتبار « ما » زائدة مع جر الاسم بعدها بالإضافة، لأن الأفعال لا تضاف . والأحسن أن تكون « ما » موصولة وهى مفعول للفعل : « تر » وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره : أنت . والاسم بعدها مرفوع على اعتباره خبر مبتدأ محذوف ، والجملة صلة .

وإنما كان الفعل مجزومًا بعد « لا » لأنها للنهى . والتقدير فى « قام القوم لا ترما علىٌّ » : لا تبصر (أيها المخاطب الشخص) الذى هو علىّ ، فإنه فى القيام أولى منهم . أو تكون « لا » للنفى ، وحذفت الألف من آخر الفعل سماعًا ، وشذوذاً .

وكذلك بعد « لو » سماعًا . والتقدير : لو تُبصر الذى هو علىّ لرأيته أولى بالقيام .

والجدير بنا أن نقتصر فى استعمالنا ، على : « ولا سيما » لشيوعها ووضوحها قديمًا وحديثًا .

---

(١) جـ ١ ص ٣٦٦ م ٢٩ .

(٢ و ٢) أشرنا لهذه فى ص ٦٢ و فى رقم ٢ من هامش ص ٣٤٧ ، أما البيان الكامل ففى جـ ١ م ٢٨ ص ٣٦٦

(٣) جـ ١ ص ٣٦٦ م ٢٨ .

المسألة ٨٤ :

الحال[1]

ظهر البدرُ كاملاً – نجا الغريقُ شاحبًا

أبصرت النجومَ متوهجةً – أرسل التاجرُ البضاعةَ ملفوفةً

فحص الطبيبُ مريضه جالسَيْن – صافحَ المُضيفُ ضيفَه واقفَيْن

البردُ – قارسًا – ضارٌّ – الشمسُ – شديدةً – مؤذيةٌ

النزول من القطار – متحركاً – خَطِرٌ – ركوبُ السيارةِ – ماشيةً – وخيمُ العاقبة ،

تعريفه :

(وصف[2]، منصوب[3]، فضْلة[4]، يبين هيئة ما قبله ؛ – من فاعل ، أو مفعول به ،

---

(١) أبيات ابن مالك – كما وردت فى هذا الباب من «ألفيته» – لا تساير تسلسل المسائل ، ولا ترتيبها المنهجى على الوجه الذى ارتضيناه . لهذا وضعنا كل بيت عقب القاعدة التى يناسبها ، ويتصل بها اتصالا منطقياً . وفى الوقت نفسه وضعنا بجانب كل بيت رقماً يميزه ، ويدل على ترتيبه بين أبيات الباب كما رتبها ابن مالك .

وكلمة : الحال – بغير تاء التأنيث فى آخرها – صالحة لأن تكون مذكرة أو مؤنثة ؛ نحو : الحال طيب ، أو : طيبة . إن هذا الحال حسن ، أو هذه الحال حسنة . أما إذا ختمت بتاء التأنيث فهى مؤنثة فقط ، نحو : الحالة طيبة ؛ وإن هذه الحالة حسنة . والكثير فى اللفظ التذكير ؛ بخلو آخره من التاء ، والكثير فى المعنى التأنيث .

(٢) اسم مشتق . وقد تكرر تعريف المشتق وأنواعه – ولكل منها باب خاص فى الجزء الثالث – .

(٣) فى بعض المراجع المطولة – كهامش التصريح – معركة جدلية بسبب أن « النصب » ليس جزءاً من التعريف ؛ وإنما هو حكم ، والدفاع عن هذا ، أو مقاومته . ولا يعنينا مثل هذا الجدل الذى لا خير فيه .

والنصب قد يكون ظاهراً ، كما فى الأمثلة المعروضة ، أو : مقدراً مثل : تغدو الطيور شتّى ، أو : محلياً ، كقولهم : جاءت الخيل بدادِ ، فكلمة : « بدادِ » علم جنس ، وهى حال ، مبنية على الكسر فى محل نصب .

(٤) الفضلة : (ما يمكن أن يَستغنى عنه – فى الأغلب – المعنى الأساسى للجملة). وهى خلاف العمدة.

أومنهما معاً[1] ، أومن غيرهما[2]ـ وقت وقوع الفعل[3]) . كالكلمات التى تحتها خط فى الأمثلة المعروضة .

وتعرف دلالته على الهيئة بوضع سؤال كهذا : كيف كان شكلُ البدر حين ظهر ؟ أو : كيف كانت صورته ؟ فيكون الجواب : هو لفظ الحال السابقة ؛ أى : كاملا ، أو : مستديراً . . . و . . . و . . . وكذا الباقى .

وليس من اللازم أن تكون الحال فى كل الاستعمالات وصفًا ، وإنما هذا هو الغالب[4] ، ولا أن تكون فضلة ؛ فهذا غالب أيضًا ؛ فقد تكون بمنزلة العمدة

---

(١) مثل الكلمتين : جالسين » – « واقفين » – فى الأمثلة السابقة

(٢) أى : يبين هيئة صاحبه ، كالفاعل ، وكالمبتدأ ، أو الخبر ، أو اسم النواسخ . – وسيجىء الكلام على صاحب الحال فى ص ٤٠٢ – ولا قيمة للاعتراض على مجىء الحال من المبتدأ ، أومن اسم الناسخ ، أو مما ليس فاعلا ، أومفعولا به ، أو نحوهما ؛ ذلك لأن من يرفضونه لا يرفضونه للسبب القويم الصحيح ، وهو : عدم الاستعمال العربى الأصيل ، وإنما يرفضونه لأنه لا يتفق مع مظهر من مظاهر السلطان الذى وهبوه للعامل ، كأن يقولوا فى منع مجىء الحال من المبتدأ : إن العامل فى المبتدأ معنوى ؛ هو : « الابتداء » ، فلو جاءت الحال من المبتدأ لكان المبتدأ هو عاملها ؛ فينشأ من هذا عاملان مختلفان ، أحدهما عامل فى الحال ، والآخر عامل فى صاحبها . مع أن العامل – عندهم – فى الحال لا بد أن يكون هو نفسه العامل فى صاحبها أيضاً – طبقاً للبيان الآتى فى رقم ٣ من هامش ص ٣٨٠ – والغريب أن المأثور الكثير من كلام العرب الخلّص لا يوافقهم ، ولا يؤيدهم ، مع كثرته – بدليل صحة قولهم : أعجبنى عطاء المحسن مبتسماً ، وسرنى صوت القارئ خاشعاً . ولهذا يخالفهم – بحق – « سيبويه » وفريق معه ، للسبب المدون فى رقم ٣ ص ٤٠٥

وإن ما يرفضونه ظاهراً صريحاً ، يقبلونه على نية التأويل ؛ فكأن مجرد النية يبيح الأمر المحظور المخالف لها ، بالرغم من أن اللفظ الذى يؤولونه لن يتغير فى ظاهره ، وصريح الأسلوب لن يطرأ عليه تبديل . وهذا موضع من مواضع الشكوى . ولعله السبب الذى حمل بعض النحاة المحققين ؛ – كالرضى – على رفض اعتراضهم ، ونبذ رأيهم المخالف رأى سيبويه (كما جاء فى الخضرى ج ١ والصبان وغيرهما – فى باب الحال عند بيت ابن مالك : « وعامل ضمن معنى الفعل ، لا . . . ») وعلى أن يقول : « إن رأى سيبويه هو الحق ، ولا ضرورة تدعو للرأى المخالف » .

وإذا كان المحظور يباح بمثل هذه النية وجب ترك الناس أحراراً فى محاكاة الكثير المأثور من الكلام العربى الصحيح ، وفى القياس عليه . ومن شاء بعد ذلك أن يتأول فليفعل . فالمهم هو ترك اللفظ على حاله الظاهر الموافق للوارد . ومن حمّل نفسه بعد ذلك مشقة التأويل فهو حر وإن كانت المشقة بغير فائدة .

(٣) هذا هو الغالب . وقد يكون زمن الحال مقدراً (أى : مستقبلا ، وسيجىء البيان فى ص ٣٩٠)

(٤) كما سيجىء فى ص ٣٦٨ . عند تفصيل الكلام على اشتقاقها وجمودها .

أحيانًا فى إتمام المعنى الأساسى للجملة ، أو فى منع فساده ؛ فالأولى كالحال التى تَسدّ مسد الخبر[1]، فى مثل : امتداحى الغلام مؤدَّبًا ؛ فإن المعنى الأساسى — هنا لم يتم إلا بذكر الحال . وكالحال فى قوله تعالى : (. . . وإذا قامُوا إلى الصلاة قاموا كُسَالى) وقوله تعالى : (وإذا بطشتُم بطشتم جبَّارين) ، وقول الشاعر :

ولست ممن إذا يسعَى لمكرُمَة ... يسعى وأنفاسه بالخوف تضطرب

فالمعنى الأساسى لا يتم لو حُذفت الحال : « كسالى » أو : « جبارين » أو : « أنفاسه تضطرب » ؟

والثانية (وهى الحال التى يفسد معنى الجملة بحذفها) ؛ مثل : ليس الميت من فارق الحياة ، إنما الميت من يحيا خاملا لانفع له ؛ فلو حذفنا الحال : (خاملا) وقلنا : الميت من يحيا — لوقع التناقض الذى يُفسد المعنى . ومثل كلمة : « لاعبين » فى قوله تعالى : (وما خلقْنا السمواتِ والأرضَ وما بينهما لاعبين) . فلو حذفت الحال (لاعبين) لفسد المعنى أشد الفساد[2]. . .

هذا ، وما يبين الحالُ هيئته من فاعل ، أو مفعول به ، أو منهما معًا ؛ أو من غيرهما ، يسمى : « صاحب الحال[3]» .

والتعريف السابق مقصورٌ على الحال « المؤسِّسة » دون « المؤكدة » ، لأن المؤسسة هى التى تبين هيئة صاحبها ، أما المؤكِّدة فلا تبين هيئة . ومثال الأولى : ارتمى السارق صارخًا . ومثال الثانية : ولَّى الحزين منصرفًا ، وسيجىء بيانهما وتفصيل الكلام عليهما قريبًا[4].

* * *

أقسام[5] الحال ، والكلام على كل قسم :

تتعدد أقسام الحال بتعدد الاعتبارات المختلفة التى ينبنى عليها التقسيم .وفيما يلى

---

(١) سبق شرحه فى ج ١ ص ٣٨٥ م ٣٩ باب : المبتدأ والخبر .

(٢) انظر رقم ٣ من ص ٤٠٨ .

(٣) يجىء الكلام عليه مفصلا فى ص ٤٠٢ م ٨٥

(٤) فى ص ٣٩١

(٥) يسميها بعض النحاة أقساماً ، ويسميها آخرون أوصافاً ، ويسميها فريق ثالث : نواحى الحال . . و . . ولا أهمية لاختلاف التسمية ما دام المراد واحداً ؛ وهو الكلام على الحال بحسب الاعتبارات المتصلة بها.

أشهر هذه الاعتبارات ، وما تؤدى إليه .

الأول : انقسام الحال باعتبار ثبات معناها وملازمته[1] شيئاً[2] آخر ، أو عدم ذلك — إلى « منتقلة » ، وهى الأكثر ، « وثابتة » ، وهى الأقل .

فالمنتقلة : هى التى تُبيّن هيئة شىء[2] مدة مؤقتة ، ثم تفارقه بعدها ، فليست دائمة الملازمة له : مثل : أقبل الرابح ضاحكاً — أسرع البرق مشتعلا — شاهدت كتائب النمل مهاجِرة — . . . و . . . ، فكل حال من الثلاثة : (ضاحكاً — مشتعلا — مهاجرة) يدل على معنى ينقطع . « فالضحك » لا يلازم صاحبه إلا مدة محددة يزول بعدها ، وكذلك : « الاشتعال » ، أو « المهاجَرة » .

والثابتة : هى التى تبيّن هيئة شىء تلازمه — غالباً — ولا تكاد تفارقه . وتتحقق الملازَمة فى إحدى صور ثلاث :

(ا) أن يكون معناها التأكيد . وهذ يشمل :

١ — أن يكون معناها مؤكِّداً مضمون جملة قبلها ، بشرط أن يكون هذا المضمون أمراً ثابتًا ملازماً فى الغالب ، فيتفق معنى الحال ومضمون الجملة ؛ ويترتب على هذا أن تكون الحال ثابتة ملازمة صاحبها تبعاً لذلك ؛ نحو : خليلٌ أبوك رحيماً ، « فرحيماً » حال من « أب » الذى هو صاحبها الملازمة له . ومعنى هذه الحال — وهو : « الرحمة » — يوافق المعنى الضمنى للجملة التى قبلها . وهو : « أبوة خليل » ، لأن هذه الأبوة لا تتجرد من الرحمة ، كما أن المعنى الضمنى للجملة هو معنى الحال ، إذ مضمون : « خليل أبوك » أنه رحيم ؛ بداعى الأبوة التى تقتضى الرحمة والشفقة — كما سلف — فلهذا كان معنى الحال مؤكداً مضمون الجملة التى قبلها . والحال فيها ملازمة صاحبها .

ويشترط فى هذه الجملة التى قبلها أن تكون اسمية ، وأن يكون طرفاها (وهما : المبتدا والخبر) معرفتين ، جامدتين[3] . ولا بد أن تتأخر الحال عنهما معاً وعن

---

(١) وسبب هذه الملازمة وجود علاقة مبعثها العقل ، أو الطبع ، أو العادة ، ولو لم تكن الملازمة دائمة فى بعض الأحيان — كما جاء فى حاشية ياسين فى هذا الموضع — .

(٢ و ٢) وهو : صاحبها

(٣) اشترط بعض النحاة أن يكون هذا الجمود محضاً ، بحيث لا يتأول الجامد بالمشتق ؛ احترازاً من=

عاملها ، وأن يحذف عاملها وصاحبها[1] وجوبًا ؛ طبقًا للتفصيل الذى سيأتى . . .

٢ ــ وكذلك يشمل أن تكون مؤكِّدة لعاملها ؛ إما فى اللفظ والمعنى معًا ، نحو ، قوله تعالى : (وأرْسلناكَ للناسِ رَسولاً) ، وإما فى المعنى فقط ، نحو ، قوله تعالى : (والسلام علىَّ يوم وُلدتُ ، ويوم أموتُ ، ويوم أبعثُ حيًّا) ، فكلمة : «حيًّا» حال من نائب فاعل المضارع : أبعث ، أى : من الضمير المستتر (أنا) . ومعناها : الحياة ، وهو معنى الفعل : أبْعَثُ ؛ لأن البعث هو الحياة بعد الموت . فعناها مؤكِّد لمعنى عاملها . والرسالة صفة ملازمة للرسول ، وكذا حياة المبعوث ؛ فكلاهما وصف خلّ بصاحبه لا يفارقه .

٣ ــ ويشمل أيضًا أن تكون مؤكدة بمعناها معنى صاحبها مع ملازمتها صاحبها ؛ نحو : اختلف كل الشعوب جميعًا . فكلمة : «جميعًا» حال مؤكدة معنى صاحبها ، وهو : «كلّ» ؛ لأن معنى الجمعية هو معنى الكلية ، لا يفترقان . وسنعود للكلام على أنواع من المؤكدة بمناسبة أخرى[2] .

(ب) أن يكون عاملها دالاًّ على تجدّد صاحبها ؛ بأن يكون صاحبها فرداً من نوع يستمر فيه خلق الأفراد وإيجادها على مر الأيام ، أى : أن لذلك الفرد أشباها ونظراء توجد وتُخلق بعد أن لم تكن. ويتكرر هذا الخلق والإيجاد طول الحياة ؛ نحو :(خلق الله جلد النمر مُنَقَّطًا ، وجلد الحمار الوحشىّ مخططًا) فكلمة «منقطًا» حال ، وكذا كلمة «مخطَّطًا» ، وعاملهما : ، «خلق» وهو يدل على تجدّد هذا المخلوق ، أى : إيجاد أمثاله ، واستمرار الإيجاد فى الأزمنة المقبلة .

ــ مثل : «علىّ الأسد مقداماً» ؛ لأن «الأسد» مؤول بالشجاع ؛ فيكون الجامد المؤول بالمشتق هو العامل فى الحال ، وتصير الحال مؤكدة لعاملها ، لا لمضمون الجملة . أما الجامد الذى لا يتأول عندهم فثل : «على أخوك رحيماً» ، بزعم أن الأخوة لا تستلزم الرحمة ، بخلاف الأبوة ــ هذا رأيهم وتحقيقه عسير ؛ إذ لا يكاد يوجد جامد لا يمكن تأويله ــ كما يقول كثير من النحاة ــ انظر رقم ٢ من هامش ص ٣٧٣ حتى المثال الذى عرضوه ؛ ونظائره ــ ولعل هذا كان السبب فى أن شرطهم ورأيهم لم يذكره بل لم يوافق عليه ــ فريق آخر من النحاة ، كصاحب التوضيح ، كما يدل عليه مثاله وهو : (زيد أبوك عطوفاً) وكما يصرح شارحه بأنه مخالف للرأى السالف . (راجع التوضيح وشرحه عند تقسيمه الحال إلى مؤسسة ومؤكدة) وقد ذكر الأشمونى وغيره مثال التوضيح أيضاً فى أول باب الحال ، ثم فى الحال المؤكدة .

(١) وهذا على اعتبار أنها حال من الضمير المحذوف مع العامل كما سيجىء فى ص٣٨٣ و ٣٩١ .

(٢) فى ص ٣٨٣ و ٣٩١ .

(حـ) أحوال مرجعها السماع ، وتدل على الدوام بقرائن خارجية ؛ مثل : « قائمًا » فى قوله تعالى : (شهد اللهُ أنه لا إله إلا هوَ والملائكةُ وأولُو العلم — قائمًا بالقسط) ، فكلمة « قائمًا » حال ، وعاملها الفعل : « شَهِد » ، وصاحبها : « الله » . ودوام القيام بالقسط معروف من أمر خارجى عن الجملة ؛ هو : صفات الخالق . ومثل : « مفصّلا » فى قوله تعالى : (وهو الذى أنزَل إليكم الكتابَ مُفَصَّلاً[1]) .

* * *

الثانى : انقسامها بحسب الاشتقاق والجمود إلى : « مشتقة » — وهى الغالبة ؛ كالأمثلة السالفة — وإلى « جامدة » وهى القليلة ، ولكنها مع قلتها قياسية فى عدة مواضع[2] ؛ سواء أكانت جامدة مؤولة بالمشتق ، أم غير مؤولة[3] .

وأشهر مواضع المؤولة بالمشتق أربعة :

(ا) أن تقع الحال « مُشَبَّهًا به » فى جملة تفيد التشبيه إفادة تبعيَّةً غير

---

(١) مبيناً فيه الحق والباطل بحيث لا يلتبس أحدهما بالآخر ، ولا يختلط به .

وفيما سبق من تعريف الحال ، وبيان المنتقل منها والثابت ، والجامد والمشتق ، وأن المنتقل غالب ولكنه ليس مستحقاً ، أى : ليس واجباً — يقول ابن مالك :

الْحالُ : وَصْفٌ ، فَضْلَةٌ ، مُنْتَصِبُ … مُفْهِمُ فى حَالِ : (كَفَرْدًا أَذْهَبُ) —

أراد : مفهم فى حال كذا . فكلمة : « حال » هنا لاتنون ؛ لأنها مضاف ، والمضاف إليه محذوف على نية الثبوت ، أى : فى حال كذا — كما سبق — . ذلك أن قولك : جاء محمود راكباً ، يفيد المعنى الذى فى : جاء محمود فى حال الركوب ، وهو بيان هيئة صاحبه . وهذا معنى قولهم : الحال على معنى : « فى » . ثم قال بعد ذلك :

وكَوْنُهُ مُنْتَقِلًا ، مُشْتَقًّا … يَغْلِبُ ، لكنْ لَيْسَ مُسْتَحَقًّا

أى : هذا الكون الذى سرده ووصفه بالانتقال والاشتقاق — ليس مستحقاً . فهو كثير لا واجب .

(٢) لأنها ليست قلة ذاتية مردها قلة استعمال العرب لها ، وإنما مردها أنها قلة بالنسبة للمشتقة . فهى كثيرة فى ذاتها بغير نظر لقسيمتها .

(انظر معنى « القلة » فى الأشمونى جـ ٢ « باب الإضافة » عند بيت ابن مالك : « وربما أكسب ثان أولا . . . » وستجىء إشارة لها فى ص ٤٥٦ ويجىء الإيضاح فى حـ ٣ رقم ١ من هامش ص ٧٤ م ٩٤) . هذا ، وفى الجزء الرابع (باب جمع التكسير ، م ١٧٢ ص١٨٥ معنى المطرد وغير المطرد ، والكثير ، والغالب ، والقياسى ، وغير القياسى ، وتحديد القلة والكثرة .

(٣) الأهمية الأولى إنما هى لصحة وقوع الحال جامدة فى هذه المواضع ، أما التأويل وعدمه فلا أهمية له .

مقصودة لذاتها . نحو : ترنم المغنّى بلبلا — سارت الطيارة برقًا — هجم القط أسداً . فالكلمات الثلاث : (بلبلا — برقًا — أسداً) أحوال منصوبة مؤولة بالمشتق ،(أى : سارًا — سريعةً — جريئًا). وكل حال من الثلاث يعدّ بمنزلة المشبَّه به . (أى : كالبلبل — كالبرق — كالأسد) ، ولا يعتبر مشبَّهًا به مقصوداً حقيقةً ، لأن التشبيه ليس المقصود الأول هنا ؛ إنما المقصود الأول هو المعنى الحادث عند التأويل بالمشتق .

(ب) أن تكون الحال دالة على مفاعَلة : (بأن يكون لفظها أو معناها جاريًا على صيغة « المفاعلة » ؛ وهى صيغة تقتضى — فى الأغلب — المشاركة من جانبين أو فريقين فى أمر) ، نحو ؛ سلمتُ البائعَ نقوده مقابَضةً ؛ أو : سلمت البائع النقود يداً بيد ؛ فكلمة : « مقابَضة » . حال جامدة ، ولفظها على صيغة : « المفاعَلة » مباشرة ، ومعناها : « مُقَابِضَيْنِ » وهذا يستلزم اشتراك البائع والمتكلم فى عملية القبض . ولهذا كانت الحال هنا مبينة هيئة الفاعل والمفعول به معًا ، أى : أن صاحب الحال هو الأمران .

ومثلها : يدًا بيد[1] ، إذ معنى الكلمتين — لا لفظهما — جاريًا على صيغة : « المفاعَلة » غير المباشرة ؛ لأن معناهما : « مقابَضَة ». وتأويلها :« مقابِضَيْنِ » أيضًا . والأسهل عند الإعراب أن نقول : « يداً » حال من الفاعل والمفعول به معًا . و : « بيد » جار ومجرور متعلقان بمحذوف ، صفة للحال . والتقدير : ملتصقة بيد — مثلا — فمن مجموع هذه الصفة والموصوف ينشأ معنى الحال ، وهو : « المفاعلة » المقتضية للمشاركة . فهذه المشاركة لا تتحقق إلا باجتماع الصفةوالموصوف فى المعنى . أما فى الإعراب فكلمة : « يداً » وحدها هى الحال . وهى أيضًا الموصوف ، و « بيد » ... صفة ..

ومثل هذا يقال فى : « كلَّمْتُ المُنْكِرَ عينَه إلى عينى[1]— أى —: مواجَهة أو مقابَلةً ؛ بمعنى مواجِهَيْنِ ... فكلمة « عين » حال[2] من الفاعل والمفعول به

(١و١) من الحال الجامدة المسموعة بنصّها بعض أمثلة ،منها قولهم (... يداً بيد) وقولهم (كلمته فاه إلى فِىّ) . . . فهل يجوز القياس على تلك الأمثلة فنقول مثلا : كلمت المنكر عينَه إلى عينى ؟

قالوا لا يجوز القياس إلا عند بعض الكوفيين . وحجة المانعين جدلية لا تثبت على الفحص . والأنسب الرأى الكوفى .

(٢) يصح فيها وفى أمثالها الرفع ؛ فتكون مبتدأ . والجار مع مجروره خبرها ، والجملة فى محل=

معًا . وهى مضاف ، «والهاء» مضاف إليه . و «إلى عينى» جار ومجرور . ومضاف إليه . والجار والمجرور متعلقان بمحذوف صفة ؛ والتقدير؛ عينه المتجهةً إلى عينى . . . ومجموع الصفة والموصوف هو الذى يوجد صيغة : «المفاعلة» برغم أن الإعراب يقتضى التوزيع على الطريقة السالفة ؛ فتكون : «عين» الأولى وحدها هى الحال والموصوف معًا ، وما بعدها صفة . . .

ومثل هذا أيضًا : كلمت الصديق فاه إلى فىّ (أى : فمَه إلى فمى) ، بمعنى مَشافَهةً ؛ المؤولة بكلمة : مُشَافِهَيْنِ .

ومثل : ساكنته غرفتَه إلى غرفتى ؛ بمعنى : مَلاصَقةً ، التى تؤول بكلمة : ملاصِقَيْنِ ، وجالستُه جنبَه إلى جنبى ، كذلك . . . ، وكل هذا قياسى فى الرأى الأحسن .

(حـ) أن تكون دالة على سعر ؛ نحو : بِع القمح كيلةً بثلاثين ، أى : مسعَّراً فكلمة «كيلة» حال منصوبة ، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف ، هو صفتها . والتقدير : كائنة — مثلا — ومن مجموع الصفة والموصوف يكون المشتق المؤول .

(د) أن تكون الحال دالة على ترتيب : نحو : ادخلوا الغرْفة واحداً واحداً[1] أو : اثنين اثنين ، أو : ثلاثا ثلاثا . . . والمعنى : ادخلوها : متَرَتِّبِين .

وضابط هذا النوع : أن يذكر المجموع أولا مجملا ، مشتملا — ضمنًا — على جزأيه المكررين ، ثم يأتى بعده تفصيله مشتملا — صراحة — على بيان الجزأين المكررين . ومن أمثلته : يمشى الجنودُ ثلاثةً ثلاثةً . أو أربعةً أربعةً . . . ، بمقتضى

—نصب ، حال . ولا يحسن فى كلمة : «عين» أن تكون بدلا ؛ لأن البدل — فى القول الشائع — يكون على نية تكرار العامل . ولا يستقيم المعنى هنا على تكراره ، إذ لا يقال : كلمت عينه .

(١) يكثر اليوم أمثال هذه الأساليب المشتملة على التكرار العددى المفيد للترتيب ، وقد منعها بعض النحاة ، تبعاً للحريرى فى كتابه : «درة الغواص» حيث صرح بأنه لا يجوز : جاءوا واحداً واحداً ، ولا اثنين اثنين ، لأن العرب — فى رأيه — عدلوا عن ذلك إلى : «أُحادَ ، ومَثْنى وأخواتهما» ، وهجروا المعدول عنه .

وقد تعقبه الشهاب الخفاجى ، وعلق على ذلك الرأى ، مثبتاً بالأدلة والشواهد ابتعاده عن الصواب ، وأن رأى الحريرى هو الخطأ الذى لا سند يؤيده ، وأن ذلك التكرير كثير فى كلام العرب ، فهو قياسى ، وكذلك صرح بعض شراح «الكافية» بأن أسماء العدد المستعملة للتكرير المعنوى بلفظها مطردة . —

الأسبوع يومًا يومًا ، وينقضى الشهرُ أسبوعًا أسبوعًا . وتنقضى السنة شهراً شهراً ، وهكذا[1]. ومن مجموع الكلمتين المكررتين تنشأ الحال المؤولة ، الدالة على الترتيب ولا يحدث الترتيب من واحدة فقط . لكن الأمر عند الإعراب يختلف ؛ إذ يجب إعراب الكلمة الأولى وحدها هى الحال من الفاعل — كما فى الأمثلة السالفة — أو من المفعول به ، أو من غيره على حسب الجمل الأخرى التى تكون فيها .

أما الكلمة الثانية المكررة فيجوز إعرابها توكيداً لفظيًّا للأولى ، كما يجوز — وهذا أحسن — أن تكون معطوفة على الأولى بحرف العطف المحذوف « الفاء » أو : « ثمّ » — دون غيرهما من حروف العطف[2]— ، فالأصل : ادخلوا الغرفة واحداً فواحداً ، أو : ثم واحداً — يمشى الجنود ثلاثة فثلاثة ، أو : ثم ثلاثة ... ،[3] ويصح أن يقال : ادخلوا الأول فالأول[4] . . . و . . . و . . . فيكون حرف العطف ظاهراً ، وما بعده معطوف على الحال التى قبله . ولكن الحال هنا — مع صحتها — فقدت الاشتقاق والتنكير معًا .

(هـ) أن تكون مصدراً صريحا[5] متضمناً معنى الوصف (أى : معنى المشتق) ؛

= مما سبق يتبين أنه لا داعى لمنع تلك الأساليب ، ولا الجدل حول قياسها . (كما ستجىء الإشارة فى ج ٤ ص ١٧٢ م ١٤٦) .

(١) فالمجموع المجمل هو : (واو الجماعة – الجنود – الأسبوع – الشهر – السنة . . .) ولهذه الأساليب صلة بما يشبهها من نحو : مُثْنَاةَ ومَثْنَى ، وثُلاثَ ومَثْلث و . . . و . . . ، مما سيجىء بيانه فى ج ٤ ص ١٧١ م ١٤٦ عند الكلام على منع الصرف للوصفية والعدل .

(٢) لأن هذين الحرفين هما اللذان يدلان على الترتيب ، دون باقى حروف العطف .

(٣) وقد يكون الغرض من التكرار الاستيعاب لا الترتيب ؛ فقد جاء فى كتاب الإقليد : (إن العرب تكرر الشىء مرتين فتستوعب جميع جنسه » ؛ مثل : ستمر بك أبواب الكتاب مفصلة بابا بابا . (راجع ص ٨٠ من حاشية الألوسى على شرح القطر) .

(٤) « الأول » السابقة « حال » منصوبة ، والثانية معطوفة عليها بالفاء التى تفيد الترتيب . وزيدت — سماعاً — فيهما « أل » شذوذاً . كما تزاد فى النظم للضرورة . والأصل : ادخلوا أولَ فأولَ ؛ أى : ادخلوا مترتبين .

(وقد سبق هذا عند الكلام على « أل » الزائدة — جـ ١ م ٣١ ص ٣٩٨ «ب» —) انظرما يتصل بهذا فى ص ٣٧٦ .

(٥) أما المصدر المؤول فلا يكون حالا ؛ لأنه يشتمل على ضمير يجعل الحال معرفة ، فتخالف الأغلب فيها : وهو ؛ التنكير . وبالرغم من هذا يصح وقوع الحال مصدراً مؤولا بشرط أن تكون أداة السبك هى : « ما » المصدرية ، وبعدها فعل من أفعال الاستثناء الثلاثة ، — « خلا » أو : « عدا » =

بحيث تقوم قرينة تدل على هذا؛ نحو: اذهب جرْياً لإحضار البريد ، أى: جارياً — تكلم الخطيب ارتجالا ، أى : مُرْتجِلا [1] — حضر الوالد بَغْتَةً ، أى: مفاجئاً . —

لا تَثِقْ بالكذوب ، واعْلم يقينا أن شرّ الرجال فينا الكذوبُ

أى : متيقناً .

وقد ورد — بكثرة — فى الكلام الفصيح وقوع المصدر الصريح المنكَّر حالا ؛ ولكثرته كان القياس عليه مباحاً فى رأى بعض المحققين [2] ، وهو رأى — فوق صحته — فيه تيسير ، وتوسعة ، وشمول لأنواع من المصادر أجازها فريق ، ومنعها فريق . ولا معنى لتأويل المصادر الكثيرة المسموعة تأويلا يبعدها عن المصدر ، كما فعل بعض النحاة من ابتكار عدة أنواع من التأويل بغير داع [3] ؛

= أو : «حاشا» لأن المصدر المؤول هنا يؤول بنكرة . (انظر رقم ٢ من هامش ص ٣٥٥ — وفى ج ١ ص ٢٩١ م ٢٩ إشارة لبعض ما تقدم) .

(١) أىْ : من غير إعداد سابق للخطبة .

(٢) انظر البيان وقرار مؤتمر المجمع اللغوىّ ، فى هذا الشأن ، — رقم ٢ التالى : — .

(٣) غريب — كما يقول بعض النحاة — أن يكثر ورود الحال مصدراً منكراً ، فى فصيح الكلام المأثور ، بل فى أفصحه ؛ وهو : القرآن ، ثم نسمع ونقرأ من يقول : إنه بالرغم من تلك الكثرة مقصور على السماع . — راجع آخر صفحة من الحاشية على شرح «التصريح» باب «الإدغام» —

فما جاء فى القرآن قوله تعالى : (ثم ادعُهُنّ يأتينَك سَعْياً) وقوله : (ينفقون أموالهم سراً وعَلانيَةً) وقوله : (إنى دعوتُهم جهاراً) وقوله : (يَدْعون ربهم خوفاً وطمعاً) وقوله : (إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظُلْماً إنما يأكلون فى بطونهم نارا ، وسيَصْلَوْن سَعيرا) فالكلمات : سعيا — سرّا — جهاراً — خوفاً — ظُلماً — — — هى مصادر لا شك فيها ، وهى أيضاً بعض ما جاء فى الكتاب العزيز من الأحوال ، وما أكثر ما جاء فى غيره مما يستشهد به . وتأويلها بالمفعول المطلق الذى حذف عامله ضعيف ؛ لأن حذف عامل المؤكِّد فى مثل هذا معيب — كما سبق فى ص ٢١١ — وكذا كل تأويل آخر يشبهه . فما الذى يقاس عليه إن لم تكن هذه الشواهد كلها داعية للقياس عليها ؟ ولماذا يوافق بعضهم على القياس فى المصدر المنكر الصريح إذا كان نوعاً لعامله ؛ نحو جاء السائق سرعة ، أى : سريعاً ؟ ولماذا يقصره كثير منهم على أنواع ثلاثة من المصدر الصريح النكرة ؟ هى :

(١) المصدر الدال على بلوغ نهاية الشىء ؛ نحو : أنت الرجل شجاعة ، وأخوك الرجل علماً . وأمثال هذا المصدر الذى قبله خبر مقرون «بأل» الدالة على الوصول إلى نهاية الشىء ؛ حسناً أو قبحاً .

(ب) والمصدر الذى قبله مبتدأ وخبر ، والمبتدأ مشبه بالخبر ، أنت عمر عدلا — وهى الخنساء شعراً .

(ح) والمصدر الواقع بعد : «أما» فى نحو : أما بلاغةً فبليغ ، من كل مصدر وقع بعد «أما» فى مقام قصد فيه الرد على من وصف شخصاً بوصفين ، أو سلبه أحدهما ، وأنت تعتقد اتصافه بواحد منهما . =

إذ لم يراعوا للكثرة حقها الذى يبيح القياس[1] .

* * *

وأشهر مواضع الحال الجامدة التى لا تتأول بالمشتق سبعة :

(ا) أن تكون الحال الجامدة موصوفة بمشتق[2] أو بشبه[3] المشتق ؛ نحو : (ارتفع السعر قدراً كبيراً — وقفت القلعة سدًّا حائلا) — (تخيل العدو القلعة جبلا فى طريقه — عرفت جبل المقطم حصناً حول القاهرة) .

والنحاة يُسمون هذه الحال الموصوفة : « بالحال المُوَطِّئَة »، (أى : المُمَهِّدة) لما بعدها ؛ لأنها تُمهد الذهن ، وتهيئه لما يجىء بعدها من الصفة التى لها الأهمية الأولى دون الحال ، فإن الحال غير مقصودة ؛ وإنما هى مجرد وسيلة وطريق إلى النعت الذى بعدها ؛ ولهذا يقسم النحاة الحال قسمين :

أحدهما : « المُوَطِّئَة » ، وتُسمَّى أيضًا : « غير المقصودة » ، وهى التى شرحناها .

وثانيهما : « المقصودة مباشرة » ؛ وهى المخالفة للسالفة .

= والحق أنه لا داعى لشىء من التقييد والحصر فى هذا كله . فالقياس مباح على كل ما سلف وبالقياس أخذ مؤتمر المجمع اللغوى الذى انعقد بالقاهرة خلال شهر فبراير سنة ١٩٧١ وسجله بين قراراته النهائية التى أصدرها بعد تمحيص ، وطول بحث .

(١) يقول ابن مالك :

ومَصْدَرٌ مُنكَّرٌ حالًا يقَعْ ... بكَثْرَةٍ ؛ كبغتةً زَيْدٌ طَلَعْ — ٦

— وسيعاد هذا البيت لمناسبة أخرى فى ص ٣٧٦ —

(٢) يرى كثير من النحاة أن هذه مؤولة بالمشتق أيضاً ، وأنه لا وجود لحال جامدة لا تؤول بالمشتق . — كما سبق فى رقم ٣ من هامش ص ٣٦٦ — والخلاف شكلى لا أثر له .

(٣) شبه المشتق (أو : شبه الوصف) هو الظرف والجار مع مجروره ، وإنما كان شبه الجملة شبيهاً بالمشتق لإمكان تعلق كل منهما بمحذوف مشتق ، تقديره : كائن ، أو : موجود ، أو : حاصل . . . ولأن الضمير قد انتقل من المشتق بعد حذفه إلى شبه الجملة (كما سيجىء البيان فى رقم ١ من هامش ص ٣٨٢ وفى هامش ص ٤٤٨ م ٨٩) .

ويلحق بشبه المشتق هنا ما يسمونه « المؤول بالمشتق » يريدون به : الاسم المختوم بياء النسب كعربى ومصرىّ و . . إذ يؤولونه بالمنسوب إلى العرب ، وإلى مصر . . ، ومن أمثلته هنا قوله تعالى عن القرآن الكريم : «كتاب فُصِّلت آياته قرآناً عربياً لقوم يعلمون » . . ، فكلمة : « قرآنا » حال . و« عربيا » صفة لها .

(ب) أن تكون دالة على شيء له سعر ؛ نحو : اشتريت الأرض قيراطاً بألف قرش ، وبعتها قصبةً بدينار — رَضِيت بالعسل رطلا بعشرة قروش ، وبعته أقةً بثلاثين . . . فالكلمات ؛ (قيراطاً — قصبة — رطلا — أقة —) حال جامدة. وهي من الأشياء التي تسعَّر ؛ كالمكيلات ، والموزونات ، والمساحات . . .

(حـ) أن تكون دالة على عدد ؛ نحو : اكتمل العمل عشرين يوماً، وتم عدد العاملين فيه ثلاثين عاملا. فكلمة : «عشرين» و«ثلاثين» ، . . . حال .

(د) أن تكون إحدى حالين ينصبهما «أفعل التفضيل» ، متحدتين فى مدلولهما ، وتدل على أن صاحبها فى طور من أطواره مفضّل[١] على نفسه أو على غيره ، فى الحال الأخرى ، نحو : هذا الخادم شَبَابًا أنشطُ منه كُهُولةً ، فللخادم أطوار مختلفة ؛ منها طور الشباب ، وطور الكهولة ، وهو فى طور الشباب مفضَّل على نفسه فى طور الكهولة ، وناحية التفضيل هى : النشاط .

ومثل : الشتاء برداً أشد منه دفئاً . فللشتاء أطوار ، منها طور البرودة ، وطور الدفء . وهو فى ناحية البرد أشد منه فى ناحية الدفء . ومثل : الحقلُ قصباً أنفع منه قمحاً .

ومن الأمثلة للمفضل على غيره : الولد غلاماً أقوى من الفتاة غلامةً[٢] — المنزل سكنًا أحسن من الفندق إقامةً . . .

وكلتا الحالين — فى جميع ما تقدم — منصوبة بأفعل التفضيل . والأكثر أن تتقدم إحداهما عليه ، وهى المفضَّلة ، وتتأخر الثانية[٣] .

(هـ) أن تكون نوعًا من أنواع صاحبها المتعددة ؛ نحو : هذه أموالك[٤] بيوتًا ؛ فكلمة : «بيوتًا» حال ، وصاحبها — وهو : أموال — له أنواع متعددة

---

(١) ليس المراد بالتفضيل: الحسن ، أو عدم العيب ، أوقلته . . . وإنما المراد : الزيادة فى الشيء مطلقاً ؛ حسناً ، وقبحاً . (كما سيجيء فى باب التفضيل ، جـ ٣) .

(٢) مؤنث غلام .

(٣) كما يجيء فى رقم ٢ من هامش ٣٨١ وفى «د» من ص ٣٨٤ ، ثم انظر الملاحظة التى فى ص ٣٨٥ ؛ حيث يجوز تأخرها .

(٤) المال : كل شيء يمكن امتلاكه ، من عقار ، ونقود ، وغيرها .

(منها : البيوت ، والزروع ، والمتاجر ، والثياب . .) ونحو : هذه ثروتك كتبًا ، وهذه كتبك هندسةً . . .

(و) أن يكون صاحبها نوعًا معينًا وهى فرع منه ؛ نحو : رغبت فى الذهب خاتمًا — انتفعت بالفضة سِوَارًا — تمتعت بالحرير قميصًا . . . و . . . فكل من الذهب ؛ والفضة ، والحرير ، نوع ، والحال فرع منه[1] .

(ز) أن تكون هى النوع وصاحبها هو الفرع المعين ؛ نحو : رغبت فى الخاتم ذهبًا — انتفعت بالسوار فضةً — تمتعتُ بالقميص حريرًا[2] . . .

* * *

الثالث : انقسامها من ناحية التنكير والتعريف :

لا تكون الحال إلا نكرة[3] ، كالأمثلة السالفة . وقد وردت معرفة فى ألفاظ مسموعة لا يقاس عليها ، ولا يجوز الزيادة فيها . ومنها كلمة « وحْد » فى قولهم : جاء الضيف وحده — سايرت الزميل وحده . فكلمة : « وحد » حال ، معرفة ؛ بسبب إضافتها للضمير ؛ وهى جامدة مؤولة بمشتق من معناها ، أى : منفردًا ، أو مُتَوحدًا[4] .

---

(١) ضابط هذا القسم : أن يكون الفرع جزءًا من أصله ، وحين يتفرع منه يكتسب اسمًا جديدًا ، وهذا الاسم الجديد لا يمنع من إطلاق اسم الأصل عليه .

(٢) وفى الحال الجامدة يقول ابن مالك .

ويَكْثُرُ الجمُودُ فى سِعرٍ ، وفى مُبْدِى تأوُّلٍ بِلَا تكلُّفِ — ٣

أى : فى الأشياء التى تسعّر ، وفى كل ما يظهر قبول التأويل السهل :

كَبِعْهُ مُدًّا بكَذَا ، يَدًا بيدْ وَكَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا ، أىْ : كأَسدْ — ٤

المد : مكيال يختلف باختلاف الجهات : فهو فى بعضها مقدار رطل وثلث ، وفى بعض آخر مقدار رطلين . . . و . . . وقد يكون ملء الكفين المعتدلتين مع امتدادهما .

(٣) أو ما هو بمنزلة النكرة ، كالجملة الواقعة حالا ؛ لما رددناه من أن الجملة نكرة أو بمنزلة النكرة (راجع رقم ٤ من هامش ص ٣٩٤) .

(٤) كلمة : « وحد » ملازمة للإضافة دائمًا . ويدور الجدل حول إعرابها وإضافتها ؛ أهى ملازمة للنصب دائمًا ، أم تتركه إلى غيره ؟ أهى مضافة للضمير وجوبًا ، أم يجوز إضافتها إلى غيره ؟ بيان هذا كله مسجل فى « باب الإضافة » ج ٣ م ٩٤ ص ٦٦

ومنها : (رجع المسافر عودَه على بدئه)، فكلمة : « عودَ » حال ، وهى معرفة ، لإضافتها للضمير ، ومؤولة بالمشتق ، على إرادة : رجع عائداً ، أو راجعاً على بدئه . والمعنى : رجع عائداً فوراً ، أى : فى الحال : أو : رجع على الطريق نفسه .

ومنها :(ادخلوا الأول فالأول[1]) ،أى: مترتبين ، ومنها : جاء الوافدون الجمَّاءَ الغفيرَ[2]، أى : جميعًا .

ومنها : قولهم فى رجل أرسلَ إبلَه أو حُمُرَه الوحشية إلى الماء ، مزاحمةً غيرها ومعارِكةً : (أرسلها العِرَاك)، أى : معارِكة ، مقاتِلة[3] .

* * *

(١) انظر ما يوضح هذا فى رقم ٤ من هامش ص ٣٧١ .

(٢) «الجماء» : مؤنث الأجمّ ، بمعنى : الكثير . و « الغفير» : الكثير الذى يغفر وجه الأرض ، أى: يغطيه بكثرته. والغفير — فى المثال — صفة للجماء، مع أن كلمة : « الغفير » هنا مذكرة ، والجماء مؤنثة فلم تطابق الصفة موصوفها الحقيق . وقد تلمس النحاة لهذا تأويلات ؛ منها : أن « فَعِيلا » هنا وإن كان بمعنى فاعل ، قد حُمل على « فعيل » بمعنى « مفعول » حيث تحذف التاء منه غالباً عند ذكر الموصوف. وهذا — وأشباهه — مردود . والسبب الذى لا يرد هو : أن العرب نطقوا بها هكذا من غير تعليل . .

(٣) يقول بعض النحاة إن الأحوال المذكورة ليست معارف : لأن « وحد » و « عود » ألفاظ مبهمة لا تكتسب التعريف ، ولأن « أل » زائدة فى الأحوال الباقية المبدوءة بها — وهذا رأى فيه تكلف وضعف .

يقول ابن مالك :

والحَالُ إنْ عُرِّفَ لَفظاً فاعْتَقِدْ   تنكيرَهُ مَعنًى ، كَوحْدكَ اجْتَهِدْ — ٥

ومَصْدَرٌ مُنَكَّرٌ حَالًا يَقَــعْ   بِكَثْرَةٍ ، كَبَغْتَةً زَيْدٌ طَلَعْ — ٦

وقد سبق هذا البيت فى رقم ١ من هامش ص ٣٧٣ لمناسبة أخرى .

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

من الألفاظ التي وقعت حالا مع أنها معرفة بالإضافة ، قولهم : تفرق المهزومون أيادىَ سبَأٍ . على تأويل : متبدّدين ، لا بقاء لهم . أو على تأويل « مثلَ أيادى سبأٍ »[1] . وحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه ؛ فأعرب حالاً مثله[2] .

ومنها : طلبت الأمر جُهدى ، أو : طاقتى . على تأويل ، جاهداً ، ومُطيقاً[3] .

ومنها : العدد من ثلاثة إلى عشرة ، مضافًا إلى ضمير المعدود ؛ نحو : مررت بالإخوان ثلاثتَهم . . . أو خمستَهم . . . أو سبعتَهم . . . على تأويل مثلّثًا إياهم ، أومُخَمسًا ، أو مُسَبعًا . . .

ويجوز إتباعه لما قبله ؛ فلا يعرب حالا ، وإنما يعرب توكيداً معنويًّا : بمعنى جميعهم . ويضبط لفظ العدد بما يضبط به التوكيد .

والصحيح أن هذا ليس مقصوراً على العدد المفرد ؛ بل يسرى على المركب ؛ نحو : جاء القوم خمسةَ عشَرَهم ؛ بالبناء على الفتح[4] فى محل نصبَ ، أو محل غيره على حسب حاجة الجملة .

* * *

---

(١) يلاحظ أن كلمة : « مثل » هى من الألفاظ المبهمة فى أغلب استعمالاتها — كما سبق فى ص ٣٠٢ — ولهذا لا تكتسب التعريف إذا أضيفت لمعرفة .

(٢) سيجىء هذا فى ج ٣ م ٩٦ ص ١٣٦ .

(٣) ستجىء الإشارة لهذه الألفاظ فى باب الإضافة (ج ٣ ص ٢٤ م ٩٣) .

(٤) بالرغم من أن العدد المركب مبنى هنا فهو مضاف للضمير — (وستجىء إشارة لهذا فى باب « التوكيد » ج ٣ م ١١٦ ص ٤١٣ ، وكذلك فى ج ٤ باب : « العدد » عند الكلام على تمييز العدد م ١٦٤ ص ٣٩٧ —) .

الرابع : انقسامها من ناحية أنها هى نفس صاحبها فى المعنى أو ليست كذلك .

الغالب أنها هى نفسه ؛ كالحال المشتقة فى نحو : صاح المتألمُ صارخًا . — شاهدت الطيور مبكرة . . . فالصارخ فى الجملة — هو المتألم ، والمتألم هو الصارخ ؛ والمبكرة هى الطيور ، والطيور هى المبكرة .

وغير الغالب أن تكون مخالفة له ، كالحال الواقعة مصدراً صريحًا فى نحو : خرج الولد جريًا ، وجاء القادم بغتة ، وأشباههما ؛ فإن الجرى ليس هو الولد ، والولد ليس هو الجرى . والبغتة ليست هى القادم ، والقادم ليس هو البغتة . وقد سبق[1] الكلام على صحة وقوع المصْدر حالاً ، وهذه المخالفةلصاحبها لا تؤثر فى المعنى مع القرينة .

* * *

الخامس : انقسامها بحسب تأخيرها عن صاحبها ، أو تقديمها عليه ، وبحسب تأخيرها عن عاملها أو تقديمها عليه — إلى ثلاثة أقسام فى كل[2] . هى : وجوب تأخيرها ، ووجوب تقديمها ، وجواز الأمرين .

ترتيبُها مع صاحبها :

(ا) يجب تأخيرها عن صاحبها إذا كانت محصورة[3] ، نحو قوله تعالى : (وما نرسل المرسلين إلا مبشرين ومُنذِرين). فلا يصح تقديم الحال وحدها ، لأن تقديمها يفسد سلامة التركيب ، ويزيل الحصر ، والغرض البلاغى منه . ولو تقدمت معها « إلا » فالأحسن المنع أيضًا ، مجاراة للنهج الصحيح الشائع .

وكذلك يجب تأخيرها إن كان صاحبها مجروراً بالإضافة (أى : أنه مضافٌ إليه)[4] ، نحو : أعجبنى شكل النجوم واضحةً ؛ فلا يجوز تقديم الحال : (واضحةً)على صاحبها المضاف : (النجوم) لئلاتكون فاصلة بين المضاف والمضاف

---

(١) فى : « هـ » من ص ٣٧١ .

(٢) أحكام التقديم والتأخير الآتية مقصورة على الحال المؤسِّسة . أما المؤكِّدة فالرأى الأنسب عدم تقديمها .

(٣) سبقت الإشارة إلى الحصر ومعناه وطريقته فى الجزء الأول ص ٣٦٤ م ٣٧ .

(٤) بشرط أن يصلح لمجىء الحال منه ، وسيجىء بيان ذلك فى ص ٤٠٤ .

إليه . والفصل بها لا يصح . كما لا يصح – فى الرأى الأنسب – تقديمها على المضاف (ولا فرق فى الحالتين بين الإضافة المحضة وغيرها) .

أما إذا كان صاحبها مجروراً بحرف جر أصلى ؛ نحو : جلست فى الحديقة ناضرة ، فالأحسن الأخذ بالرأى القائل بجواز تقديمها ؛ لورود أمثلة كثيرة منها –فى القرآن وغيره – تؤيده[1]. ولا داعى لتكلف التأويل والتقدير[2] والتقديم . فإن كانت مجرورة بحرف جر زائد جهاز التقديم ؛ نحو : ما جاء متأخرا من

(١) ومنها قوله تعالى : (وما أرسلنك – إلا كافةً – للناس) أى : ما أرسلناك إلا للناس كافة وقول الشاعر :

تسلّيت – طُرًّا عنكُمو – بعد بينكمْ ... بذكراكمو حتى كأنكمو عندى

البين : الفراق . طرا : جميعاً . أى : تسليت عنكم طرا .

وبمناسبة الكلام على : «كافة» يذكر أكثر اللغويين والنحاة ألفاظاً لا تستعمل إلا منصوبة على «الحال» ، ومنها : «كافة» و «قاطبة» . غير أن «الصبان» سجل فى باب : «الحال» – ج ٢– عند الكلام على الآية السابقة استعمال «كافة» مجرورة ومضافة فى كلام عمر بن الخطاب ونصه :

«قد جعلت لآل بنى كاكلة على كافةِ المسلمين لكل عام مائتى مثقال ذهباً إبريزاً» .

وعرض الصبان بعد ذلك لتفصيلات أخرى تختص بهذه الكلمة ، وباستعمالها .

وعلى هامش القاموس المحيط – ج ٣ – مادة : «كف» نص منقول عن شرح القاموس يجيز استعمال هذه الكلمة مقرونة بأل ، أو مضافة ، وأن رفض هذين الاستعمالين لا مسوغ له . ونص كلامه : (ما رفضوه رده الشهاب فى شرح الدرة ، وصحح أنه يقال ، وإن كان قليلا» . اهـ .

أما : «قاطبة» فقد استعملها «الجاحظ» غير حال فى أول رسالته التى موضوعها : «تفضيل النطق على الصمت» حيث يقول : «وإن حجته قد لزمت جميع الأنام ، ودحضت حجته قاطبةَ أهل الأديان» . وتردد الأدباء فى محاكاته . ولكن هذا التردد يزول بما جاء فى كتاب : «الأمالى ، للقالى» – ج ١ ص١٧٠ طبعة المطبعة الأميرية بالقاهرة – فقد قال مؤلفه عند الكلام على مادة : «قطب» ومعناها ما نصه :

(قال يعقوب بن السكيت : يقال : قطَب ، يقطِب ، قطوباً ، وهو قاطب . إذا جمع ما بين عينيه ، واسم ذلك الموضع : «المقطِب» ومنه قيل : الناسُ قاطبةٌ ، أى : الناس جميع) اهـ . فقد استعملها خبراً . ومن كل ما سبق يتبين أن الكلمتين ليستا ملازمتين للحال .

(٢) ولا شك أن محاكاة القرآن فى هذه الصيغة وفى جميع الصيغ الواردة به جائزة بليغة ، ما دامت المحاكاة تامة فليس لأحد أن يرفضها . ومن شاء تأويلها كما أول الآية فليفعل ... وفى هذه الصورة يقول ابن مالك :

وسبْقَ حالِ مَا بحَرفٍ جُرَّ قَدْ ... أبوْا . ولَا أمْنعُه فَقَد وَرَدْ – ٩

أى : أن النحاة أبوا أن يوافقوا على تقديم حال صاحبُها قد جر بحرف جر (أى: أصلى) . ثم أوضح رأيه الخاص قائلا : إنه لا يوافقهم ، ولا يمنع تقديم الحال وسبقها على صاحبها المجرور بالحرف ؛– الأصلى – ؛ لأن هذا ورد فى الكلام الفصيح . وإذا كان وارداً فيه بقدر كاف فكيف يمنع ؟ لكنه لم يذكر التفصيل .

أحد . وهذا بشرط أن يكون حرف الجر الزائد مما لا يمتنع حذفه ، أو مما لا يقل حذفه ؛ فالذى يمتنع كالباء الداخلة على صيغة : «أفْعِل» الخاصة بأسلوب التعجب ؛ نحو : أجْمِلْ بالنجوم[1] طالعةً . والذى يقلّ كالباء فى فاعل : «كَفَى» بمعنى : «يكفى» ، مثل : كفى بالزمان مرشداً . فإن كان حرف الجر الزائد مما يمتنع حذفه أو يقل لم يجز تقديم الحال عليه .

وزاد بعض النحاة مواضع أخرى يمتنع فيها تقديم الحال على صاحبها ، منها : أن يكون صاحبها منصوباً بالحرف الناسخ : «كأنّ» أو : «ليت» ، أو : «لعل» أو بفعل تعجب ، أو بصلة الحرف المصدرى فى نحو : أعجبنى أن ساعدت الفقيرة عاجزةً — أو أن يكون ضميراً متصلاً بصلة «أل» ، نحو : الود أنت المستحقه صافيا[2] .

(ب) ويجب تقديمها على صاحبها إذا كان محصوراً ؛ نحو : ما فاز خطيبًا إلا البليغُ ، ولا انتصر مدافعًا إلا الصادقُ .

أو كان صاحبها مضافًا إلى ضمير يعود على شىء له صلة وعلاقة بالحال ، نحو : جاء زائراً هنداً أخوها — جاء منقاداً للوالد ولدُه .

(حـ) ويجوز التقديم والتأخير فى غير حالتى الوجوب السالفتين ، نحو دخل الصديق مبتسمًا ، أو : دخل — مبتسمًا — الصديق .

ترتيبها مع عاملها[3] :

(ا) يجب أن تتأخر عنه إن كان فعلاً جامداً كفعل التعجب ؛ نحو :

---

(١) تفصيل الكلام على هذه «الباء» . فى باب التعجب ، جـ٣ م ١٠٨ . ص ٢٧٩ .

(٢) على اعتبار أن صاحب الحال : «هاء» الضمير ، لا المبتدأ .

(٣) «ملاحظة هامة» تختص بالعامل فى الحال ، وفى صاحبها :

الحال منصوبة ، وعامل النصب إما لفظى ؛ كالمصدر ، وكالفعل المشتق ، وكالوصف الذى يعمل عمله ، وكاسم الفعل ... وإما معنوى ؛ كأسماء الإشارة ، وألفاظ الاستفهام ، وبعض الحروف والأدوات التى سيجىء ذكرها هنا ومنها شبه الجملة . والعامل فى الحال هو — فى أكثر الصور — العامل فى صاحبها فعاملهما واحد ولو اختلف نوع عمله فى كل منهما . وهناك صور أخرى يختلف فيها العاملان — عامل الحال ، وعامل صاحبها — كالحال التى صاحبها المبتدأ ، حيث يكون المبتدأ هو العامل فى الحال ، ويكون =

ما أحسن الصديق وفياً . أو كان مشتقاً يشبه الجامد ، كأفعل التفضيل(١)، نحو : أنت أفصح الناس متكلماً(٢).

أو كان عاملها مصدراً صريحاً يمكن تقديره بأن والفعل والفاعل ، نحو : من الخير إنجازك العمل سريعاً . فكلمة : « سريعاً » حال من الكاف ، والعامل هو المصدر الصريح(٣): « إنجاز » ومن الممكن أن يحل محله مصدر مؤول من أن والفعل والفاعل فتكون الجملة : من الخير أن تنجز العمل سريعاً . ومثله أن تقول : يعجبني إنجازُ الصانعُ عملَه سريعاً ؛ فكلمة : « سريعاً » حال من « الصانع » والعامل هو : « إنجاز » أيضاً .

فإن كان المصدر الصريح غير مقدّر بهما جاز تقديم الحال وتأخيره ؛ نحو : معتذراً لك صفحاً عن المسيء . . . ، أو : صفحاً عن المسيء معتذراً لك .

أو كان العامل اسم فعل ، نحو : نزَالِ مسرعاً ؛ أي : انزلْ مسرعاً ؛ لأن معمول اسم الفعل لا يتقدم عليه .

= الابتداء هو العامل فى المبتدأ — وكالحال التى صاحبها اسم لناسخ . . وكثرة النحاة تشترط أن يكون العامل فى الحال وفى صاحبها واحداً فى كل الصور ، إلا سيبويه وفريق معه فإنه يرفض هذا الشرط — كما سبق البيان المفيد فى رقم ٢ من هامش ص ٣٦٤ ورأيه هو الحق ؛ لما سلف هناك مفصلا . ولما يجيء فى رقم ٣ من هامش ص ٤٠٥ حيث بيان السبب عند سيبويه —

(١) كان شبيهاً بالجامد ، لأنه فى كثير من أحواله لا يقبل علامة التأنيث ، ولا علامة التثنية ، أو الجمع ؛ فخالف بهذا المشتقات الأصيلة ؛ كاسم الفاعل ، واسم المفعول . واقترب من الجامد الذى لا تتغير صورته .

(٢) يستثنى من أفعل التفضيل صورتان ؛ إحداهما : أن يكون عاملا فى حالين لاسمين ، متحدين فى معناهما ، وإحداهما مفضلة على الأخرى ؛ فالأحسن تقديم المفضلة عليه ، وتأخير الأخرى عنه . نحو : هذا الأديب ناثراً أبرع منه شاعراً . فكلمة : « أبرع » أفعل تفضيل ، نصبت حالين ؛ هما : « ناثراً » و« شاعراً » والاسمان لمسمى واحد ، وإحداهما مفضلة ، وهى : « ناثرا » فتقدمت على العامل ؛ وتأخرت الثانية.

والصورة الثانية كالسابقة ؛ إلا أن الحالين لشيئين مختلفين فى معناهما ؛ نحو ؛ المتعلم منفرداً أنفع من الجاهل مستعيناً بغيره .

(راجع د من ص ٣٧٤ و د من ص ٣٨٤ وانظر الملاحظة التى بعدها حيث يجوز تأخير الحالين معاً).

(٣) إذا كان العامل مصدراً نائباً عن فعله المحذوف وجوباً جاز تقديم الحال ، نحو : إكراماً هنداً متعلمة . فيصح : متعلمة إكراماً هنداً (كما فى ح من ص ٣٨٤) . وقد سبقت مواضع المصدر النائب عن فعله المحذوف وجوباً فى ص ٢٢٠ م ٧٦ .

أو كان العامل معنويًّا ؛ (وهو الذى يتضمن معنى الفعل دون حروف الفعل كألفاظ الإشارة ، والاستفهام ، وأحرف التمنى والتشبيه ، وكشبه الجملة – الظرف ، أو الجارّ مع مجروره – الواقع خبراً ، أو نعتًا كذلك)[1] ، نحو : هذا كتابكَ جميلاً ، فكلمة : «جميلاً» حال من الخبر : (كتاب) والعامل هو اسم الإشارة . ومعناه : أشير ؛ فهو يتضمن معنى الفعل ، دون أن يشتمل على حروفه .

ومثل : ليت الصانع – متعلمًا – حريصٌ على الإتقان . فكلمة : «متعلمًا» حال من الصانع ، والعامل «هو : ليت» ، وهو حرف معناه : «أتمنّى» فيتضمّن معنى الفعل دون حروفه . . .

ومثل : كأن الباخرة – واسعةً – فُنْدق كبير . ومثل : الزروع أمامك ناضرةً ، أو : الزروع فى حديقتك – ناضرةً . . .

والاستفهام المقصود به التعظيم ؛ نحو : يا جارتنا ، ما أنتِ ، جارةً ؟ . . .

وهكذا كل ما يتضمن معنى الفعل دون حروفه غير ما سبق ، كأدوات التنبيه ، والترجى ، والنداء . . .

لكن بعض النحاة يستثنى من العامل الذى يتضمن معنى الفعل دون حروفه ، شبه الجملة بنوعيه (الظرف والجار مع مجروره) فيجيز أن يتقدم عليهما الحال أو يتأخر ، نحو : (الحارس عند الباب واقفًا ، و : الحارس – واقفًا – عند الباب)، ونحو : (القطّ فى الحديقة قابعًا ، أو : القطّ – قابعًا – فى الحديقة). وإنما يجيز تقدم هذه الحال بشرط أن تتوسط بين مبتدأ متقدم وخبره شبه الجملة المتأخر عنه وعن الحال معًا . ولا يصح تقدم الحال عليهما معًا ، فلا يقال : (واقفًا – الحارس عند الباب ، ولا قابعًا القط فى الحديقة). فإنْ تقدمت الحال والخبر معًا ، وكانت الحال هى الأسبق جاز ؛ نحو : واقفًا عند الباب الحارس ، وهذا رأى مقبول[2] .

---

(١) لأن شبه الجملة قد يكون متعلقاً بفعل محذوف ، أو بوصف محذوف ، وينتقل إلى شبه الجملة الضميرُ الذى يكون فى المتعلّق بعد حذفه . وبهذا يصير شبه الجملة متضمناً معنى الفعل ، لاشتماله على المتعلق المحذوف ، فوق اشتماله على ضميره (على الوجه المفصل فى ج ١ ص ٣٤٦ م ٣٥ ورقم ٣ من هامش ص ٣٧٣ فى هذا الباب وهامش ص وص٤٤٨ م ٨٩) .

(٢) برغم قلته بالنسبة إلى الأول (فالقلة نسبية لا تمنع القياس) وحجة أصحابه ورود أمثلة فصيحة=

ويصح عند أكثر النحاة تقديم الحال على عاملها « شبه الجملة » إن كانت هي شبه جملة أيضًا ؛ نحو : الخير عندك أمامك — أو الخير فى الدار أمامك . . . على اعتبار الظرف (عند) والجار مع مجروره (فى الدار) حالين من الضمير المستكن فى شبه الجملة بعدهما[1] .

أو كانت الحال مؤكِّدة معنى الجملة[2] ؛ نحو : على جَدُّك شفيقًا ، وتقدير العامل : علىٌّ جدّك أعرفه ، (أو : أعلمه ، أو : أحقه . . .) شفيقًا . فعامل الحال وصاحبها (باعتباره الضمير) محذوفان وجوبًا قبل الحال .

أو كان العامل قد عرض له ما يمنع من تقدم معموله عليه ، كالماضى المبدوء بلام الابتداء[3] أو بلام جواب القَسَم[4] ، فإن المعمول لا يتقدم على هذه اللام نحو : إنى لقد تحملت — صابرًا — هفوة القريب . أو : والله لقد تحملت — صابرًا — هفوة القريب .

وكالعامل الواقع فى صلة حرف مصدرى مطلقًا ؛ نحو : لك أن تتنقل راكبًا . أو الواقع صلة « ألْ »[5] ، نحو : أنت السائق بارعًا ، لأن معمولهما لا يتقدم عليهما — فى الرأى الراجح .

أو كانت الحال جملة مقترنة بالواو ؛ نحو : اقرِ الكتاب والنفسُ صافيةٌ[6] .

= تكفى للحكم بقياسيته ؛ منها قراءة من قرأ قوله تعالى : (والسمواتُ مطوياتٍ بيمينه) بنصب « مطويات » — وقول الشاعر :

رهطُ ابن كُوزٍ مُحْقِبِى أَدْراعِهم فيهم ، ورهطُ ربيعة بن حُذارِ

فكلمة : « محقبى » حال ، تقدمت على عاملها شبه الجملة : (فيهم) . . والمخالفون لهذا الرأى يؤولونه بغير داع مقبول .

(١) ومما يصلح مثالا لهذا شبه الجملة « من الله » فى قوله تعالى : « ومن يفعل ذلك فليس من الله فى شىء . . . » (راجع الصبان ، وكذا حاشية الأمير على « المغنى » أول المقدمة) .

(٢) سبق الكلام عليها فى ص ٣٦٦ وسيجىء بمناسبة أخرى فى ص ٣٩١ و ٣٩٦ .

(٣) سبق الكلام عليها فى ج ١ ص ٤٩٧ م ٥٣ .

(٤) الكلام عليها سيأتى — ٤١٩ — فى حروف القسم ، باب : حروف الجر .

(٥) بخلاف صلة غيرها : فيجوز : من الذى راكبًا جاء ، لجواز تقديم معمول الصلة عليها لا على الموصول .

(٦) يحسن الاقتصار على هذا الرأى ، دون الرأى الذى يجيز التقديم والتأخير بتأول .

(ب) يجب أن تتقدم عليه إذا كان لها الصدارة ، نحو : كيف أنقذت الغريق ؟. فكلمة : « كيف » اسم – على الأرجح – مبنى على الفتح فى محل نصب ، حال [1].

(حـ) يجوز الأمران فى غير الحالتين السالفتين ، مثل : واقفاً أنشدَ الشاعر القصيدةَ . وأشباه هذا مما يكون فيه عامل الحال فعلاً متصرفاً ، أو مشتقاً يشبه الفعل المتصرف ، أو مصدراً نائباً عن فعله المحذوف وجوباً (كما سبقت الإشارة إليه)[2]. والمراد بالذى يشبه الفعل ما يتضمن معنى الفعل وحروفه ، ويقبل علامات التأنيث ، والتثنية ، والجمع[3]. فمثال الحال المتقدمة على عاملها الفعل المتصرف – غير ما سبق – راغباً أقبلت على زيارتك . ومثال المتقدمة على اسم فاعل : مسرعةً الطائرة مسافرةٌ ، ومثال المتقدمة على صفة مشبهة : الإنسان – قانعاً – غنىٌّ ، ومثال اسم المفعول : الحاكم – ظالماً – محطَّم . . . ومثال المتقدمة على المصدر النائب عن فعله المحذوف وجوباً : متعلمةً إكراماً هنداً[4].

(د) إذا كان العامل هو أفعل التفضيل الذى يقتضى حالين[5] إحداهما تدل على أن صاحبها فى طور من أطواره أفضل من نفسه أو غيره فى الحال الأخرى – فالأحسن أن تتقدم إحداهما على أفعل التفضيل ، وتتأخر الثانية – كما سبق[6] – نحو : الحقل قطناً أنفع منه قمحاً – الفدان عنباً أحسن منه قطناً – المتعلم تاجراً أقدر منه زارعاً . المصباح الكهربَىّ منفرداً أقوى من عشرات الشموع

---

(١) تقدم فى جـ ١ ص ٤٦٢ م ٣٩ إعراب « كيف » فى صورها المختلفة ، وأشرنا لهذا فى رقم ١ من هامش ص ٦١ وفى ١ من هامش ص ٦٧ و ٣ من هامش ص ١١٣

(٢) فى رقم ٣ من هامش ص ٣٨١ .

(٣) خرج اسم الفعل ؛ فإنه قد يتضمن معنى الفعل وحروفه ولكنه غير مشتق ، ولا يقبل تلك العلامات ؛ كاسم الفعل : « نزال » بمعنى : انزل . وخرج أفعل التفضيل كذلك ، لأنه مشتق ، ولكن لا يقبل تلك العلامات فى حالات كثيرة (كما سبق فى رقم ١ من هامش ص ٣٨١) .

(٤) كما سبقت الإشارة فى رقم ٣ من هامش ص ٣٨١ .

(٥) ولا مانع أن تكون الحالان أو إحداهما جامدة ، غير مؤولة بالمشتق ؛ طبقاً لما سبق فى : « د » من ص ٣٧٤ عند سرد مواضع الحال الجامدة غير المؤولة بالمشتق .

(٦) فى « د » من ص ٣٧٤ وكما فى رقم ٢ من هامش ص ٣٨١ .

مجتمعة[1] ، ومثل قول علىّ — رضى الله عنه — لأنصاره ، وهم يعرضون عليه الخلافة أول الأمر : (أنا لكم وزيراً ، خيرٌ لكم منى أميراً . . .) .

ملاحظة :

أجاز فريق من النحاة ما يشيع اليوم فى بعض الأساليب ، من تأخير الحالين معًا عن أفعل التفضيل ، بشرط أن تقع بعده الحال الأولى مفصولة من الثانية بالمفضل عليه ؛ نحو : المتعلم أقدر تاجراً منه زارعًا — المصباح الكهربىّ أقوى منفرداً من عشرات الشموع مجتمعة — هذه الفاكهة أطيب ناضجة منها فجّة — .

* * *

السادس : انقسامها بحسب التعدد — الجائز والواجب — وعدمه ، إلى واحدة وإلى أكثر :

قد تكون الحال واحدة لواحد ؛ نحو : يقف الشرطىّ متيقظًا ، وهذه تطابق :

---

(١) وإلى مواضع تقديم الحال على عاملها وعلى صاحبها يشير ابن مالك بإيجاز ومزج بين مواضعهما فيقول :

وَالْحَالُ إِنْ يُنْصَبْ بِفِعْلٍ صُرِّفا ... أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتِ الْمُصَرَّفا —١٢

فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ كَمُسْرِعَا ... ذا رَاحِلٌ. وَمُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا —١٣

يريد : أن الحال المنصوبة بفعل متصرف أو وصف يشبهه — يجوز تقديمها وتأخيرها عن عاملها ؛ وذكر مثالين : أحدهما لحال تقدمت على عاملها الفعل المصرف ، (وهو مخلصاً زيد دعا) ، والآخر لحال تقدمت على عاملها الوصف الذى يشبه الفعل المتصرف ، (وهو : مسرعاً ذا راحل) . ثم انتقل إلى الكلام على الحال التى لا يجوز تقديمها على عاملها المعنوى فقال :

وعاملٌ ضُمِّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لَا ... حُرُوفَه — مُؤَخَّرًا لَنْ يَعْمَلَا —١٤

كَتِلْكَ ، لَيْتَ ، وكَأَنَّ ، وَنَدَرْ ... نَحْوُ : سَعِيدٌ مُسْتَقِرًّا فى هجَرْ —١٥

أى : أن العامل المعنوى (وهو الذى يتضمن معنى الفعل دون حروفه) لا يعمل النصب إذا كان متأخراً عن الحال . وبين أمثلة من العامل المعنوى ، هى : تلك ؛ ليت ، كأن . . . وأوضح أن تقديم الحال على عاملها المعنوى شبه الجملة نادر عنده ، وضرب له مثلا هو : سعيد مستقراً فى هجر . (بلد باليمن) ثم تكلم على جواز تقديم أحد الحالين المنصوبين بأفعل التفضيل :

وَنَحْوُ : زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ ... عَمْرٍو مُعَاناً ، مُسْتَجَازٌ ، لَنْ يَهِنْ —١٦

مستجاز : أجازه النحاة . لن يهن : لن يضعف مثل هذا الأسلوب فى نظر العارفين .

صاحبها الحقيق فى الإفراد وفروعه، وفى التأنيث والتذكير[1]، نحو : هبط الطيار هادئًا — هبط الطياران هادئَيْن — هبط الطيارون هادئِينَ — هبطت الطيارة هادئة . . . و . . .

وقد تكون الحال واحدة ولكن يتعدد ما تصلح له ، من غير أن توجد قرينة تعين واحداً مما يصلح ؛ نحو : قابلت الأخ راكبًا . والأنسب فى هذا النوع أن تكون للأقرب . ومنع بعض النحاة هذا الأسلوب ، لإبهامه ، وخفاء الصاحب الحقيق ، ورأيه سديد .

والمتعددة [2] قد تكون متعددة لواحد ، فتطابقه فى الأمور السالفة ، نحو : هبط الطيار هادئًا ، مبتسماً ، لابسًا ثيابَ الطيران . ونزل مساعده نشيطًا مبتهجًا حاملاً بعض مُعَدّاته ، وخرجت المضيفة مُسرعةً قاصدةً حجرتها . . . ، ولا يجوز وجود حرف عطف بين الأحوال المتعددة — ما دامت أحوالا — فإن وجد حرف العطف صحّ ، وكان ما بعده معطوفًا ، ولا يصح أن يعرب حالاً[3].

وقد تكون متعددة لأكثر من واحد ؛ فإن كان معنى الأحوال ولفظها واحداً وجب تثنيتها أو جمعها على حسب أصحابها من غير نظر للعوامل ، أهى متحدة فى عملها وألفاظها ، ومعانيها ، أم غير متحدة فى شىء من ذلك ؟ نحو : عرفت النحل والنمل دائبين على العمل . والأصل : عرفت النحل دائبًا . . . والنمل دائبًا . . . والحالان متفقان لفظًا ومعنى[4]، وهما يُبَيِّنان هيئة شيئين ؛ فوجبَ تثنيتُهما تبعًا لذلك ، فراراً من التكرار . ونحو : أبصرتُ فى الباخرة الرُّبّانَ ،

---

(١) كل هذا بشرط أن تكون الحال حقيقية ، (وهى : الدالة على هيئة صاحبها مباشرة ، لا هيئة شىء آخر يتصل به . فالدالة على هيئة صاحبها الحقيق نحو : يقف الشرطى متيقظاً ، والدالة على هيئة شىء آخر يتصل به بسبب . (وتسمى : «الحال السببية» ، ولا تشترط فيها المطابقة التامة لصاحبها ، وسيجىء حكمها فى ص ٤٠٠) نحو : يقف الشرطى مفتحةً عيناه طول الليل .

(٢) وتسمى : المترادفة . وقد تسمى : المتداخلة ، طبقاً للبيان الموضح فى «ا» من ص ٣٨٩ .

(٣) كما فى رقم ٤ من ص ٤٢٩ .

(٤) ولا يضر الاختلاف تذكيراً ، وتأنيثاً ؛ نحو قوله تعالى : (وسخر لكم الشمس والقمر دائبين) : سخر لكم الشمس دائبة والقمر دائباً .

والبحَّار والمهندس منهمكينَ فى إدارتها . والأصل : أبْصرت الرُّبَّانَ منهمكًا ، والبحار منهمكًا ، والمهندس منهمكًا . فالحال هنا متعددة . وهى متفقة الألفاظ والمعانى ، وأصحابها ثلاثة ؛ فجمعت وجوبًا تبعًا لذلك ، استغناء عن التكرار . ونحو : بنيت البيت وأصلحت السور جميليْن . ووقفتْ سعاد وشاهدُت أمَّها متكلمتين [1].

هذا ، والتكرار الممنوع فى التثنية والجمع هو تعدد الأحوال متوالية ، كل واحدة وراء الأخرى مباشرة [2] . أما وقوع كل واحدة بعد صاحبها مباشرة فليس بممنوع .

وإن تعددت لمتعدد وكانت مختلفة الألفاظ أو المعانى وجب التفريق بغير عطف ؛ بحيث تكون كل حال بعد صاحبها مباشرة ، وهو الأحسن ؛ منعًا للغموض . ويجوز تأخير الأحوال المتعددة كلها وتكون الأولى منها للاسم الأخير [3]؛ والحال الثانية للاسم الذى قبله [2] ، والحال الثالثة للاسم الذى قبل هذا [3] ... وهكذا ترتب الأحوال مع أصحابها ترتيبًا عكسيًّا . فأول الأحوال لآخر الأصحاب ، وثانى الأحوال للصاحب الذى قبل الأخير . . . ومراعاة هذا واجبة . إلا إن قامت قرينة تدل على غيره . فمثال مراعاة الترتيب السابق : كنت أسوق السيارة فأبصرت زميلى فى سيارته قاصداً الريف ، مقبلاً من الريف . فكلمة : « قاصداً » حال من « زميل » بإعطاء أول الحالين لآخر الاسمين . وكلمة : « مقْبلاً » حال من التاء فى : « أبصرت » ؛ بإعطاء ثانى الحالين للاسم الذى قبل السابق . . . و . . . ومثال مخالفة هذا الترتيب لقرينة تدعو للمخالفة : لَقِى التَّرجُمان جماعة السُّيَّاح باحثًا عنهم ، سائلة عنه . فكلمة : « باحثًا » حال من : « الترجُمان » وكلمة : « سائلة » حال من « جماعة » ولو روعى الترتيب هنا لاختَلَّت المطابقة الواجبة بين الحال وصاحبها فى التذكير والتأنيث . فالذى ربط بين الحال وصاحبها ، وعيَّن لكل حال صاحبها هو قرينة التذكير فيهما معًا ، أو التأنيث فيهما معًا . ومثل : حدثَ المُحاضر طلابه واقفًا جالسينَ ؛ فكلمة : « واقفًا » حال من : « المحاضر »

---

(١) من الكلام النظرى المحض ما يقوله النحاة : (إن العامل فى الحال عند تعدد العامل هو مجموع العوامل ، لا كل واحد مستقلا . لئلا يجتمع عاملان على معمول واحد ! ! وانظر « ا » « من » ٣٨٩) . ولا فائدة من تناسى الأمر الواقع من غير داع ؛ فالواقع أن كل عامل قد اشترك فى العمل برغم ما سبق .

(٢ و ٢) فلا يصح : أبصرتُ المسافرةُ فى الباخرة الربان ، والبحار ، والمهندس منهمكا ، منهمكا ، منهمكا.

(٣ و ٣) وهو صاحبها .

و « جالسين » حال من : « الطلاب » . ولم يراعَ الترتيب ؛ لأن اللبس مأمون ؛ بسبب وجود المطابقة التى تقضى بأن يكون صاحب الحال المفردة مفرداً ، وصاحب الحال المجموعة جمعاً[1].

والجدير فى هذه المسألة — وفى غيرها — الاعتماد على القرينة ؛ فلها الاعتبار الأول دائماً .

وإذا وقعت الحال بعد : « إمَّا » التى للتفصيل ، أو بعد : « لا » النافية وجب تعدد الحال ، نحو قوله تعالى : (إنا هديناه السَّبيل ؛ إمَّا شاكراً وإما كفوراً) ونحو : يقفز الطيار ؛ لا خائفاً ، ولا متردداً . أما فى غير هذين الموضعين فالتعدد جائز على حسب الدواعى المعنوية .

* * *

---

(١) اقتصر ابن مالك فى الكلام فى الحال المتعددة على البيت الآتى :

والحـالُ قَدْ يَجىءُ ذا تَعدُّدِ لِمُفْرَدٍ ـ فاعْلَمْ ـ وغَيْرِ مُفْرَدِ ـ١٧

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

(ا) إذا تعددت الحال لواحد سميت : « مترادفة » ؛ أى : متوالية ، (تتلو الواحدة الأخرى) . ويجوز أن تكون الحال الثانية حالاً من الضمير المستتر فى الأولى ؛ وعندئذ تسمى الثانية : « متداخلة » . وهذا يجرى فى كل حال متعددة ، فيجوز أن تكون حالاً من ضمير التى قبلها مباشرة .

ويمنع جماعة من النحاة ترادف الحالين ؛ بزعم أن العامل الواحد لا ينصب إلا حالاً واحدة . وله حجة جدلية مردودة ، لأنها من نوع الجدليات التى تسىء إلى النحو من غير أن تفيده[1].

(ب) عرفنا أنه يجوز أن تتعدد الحال من غير أن يتعدد صاحبها ؛ نحو : مشيت بين الرياحين هانئاً ، مستنشقاً أريجها ، متملياً جمالها . . . ،

ولكن لا يجوز أن تتعارض الأحوال ، فلا يقال : حضر القطار سريعاً بطيئاً ، ولا وقف الحارس متيقظاً غافلاً . نعم يجوز هذا عند إرادة الوصول إلى معنى واحد يؤخذ من الحالين معاً ، ولا يؤديه أحدهما دون الآخر ؛ نحو : أكلت الطعامَ ساخناً بارداً ، أى : معتدلاً فى حرارته ، ونحو : ركبت السيارة مسرعة بطيئة ؛ أى : متوسطة فى سرعتها ، ومثل : لا تأكل الفاكهة ناضجةً فجّة ، أى : متوسطة النضج . ونحو : اترك الطعام ممتلئاً جائعاً ، أى : متوسطاً فى الشبع . ونحو : تخير ثيابك واسعة ضيقة ، أى : معتدلة السعة . وهكذا .

بالرغم من أن المعنى المقصود لا يتحقق إلا من اللفظين معاً فإن الإعراب يقتضى أن يكون كل لفظ منهما — حالا .

* * *

---

(١) انظر رقم ١ من هامش ص ٣٨٧ .

السابع : انقسامها بحسب الزمان إلى : مقارِنة ، ومقدَّرة[١] (مستقبَلة) . . .

فالمقارِنة هى التى يتحقق معناها فى زمن تحقق معنى عاملها ، وحصول مضمونه ؛ بحيث لا يتخلف وقوع معنى أحدهما عن الآخر ، نحو : (أقبل البرىء فرحًا ، — هذا يسوق السيارة الآن محترسًا) — . فزمن الفرح ، والاحتراس ، هو زمن وقوع معنى الفعلين : أقبل — يسوق. . . [٢]

والمقدَّرة ، أو المستقبلة[٣] : هى التى يتحقق معناها بعد وقوع معنى عاملها ، أى : بعد تحقق معناه بزمن يطول أو يقصر ؛ فحصول معنى الحال هنا متأخر عن حصول مضمون عاملها ؛ نحو : سيسافر بعض الطلاب غداً إلى البلاد الغربية ؛ مُوَزَّعين فيها ، متدرِّبين فى مصانعها . ثم يعودون عاملين فى مصانعنا ؛ فزمن التوزع والتدرب متأخر عن السفر ، الذى هو زمن حصول العامل ، ومستقبل بالنسبة له . وكذلك العمل متأخر عن العودة .

وكقوله تعالى فى الإنسان : (إنا هديناه السبيل ، إما شاكراً وإما كفورا) ، فكلمة « شاكراً » حال ، وزمن وقوعه متأخر — حتمًا — عن زمن عامله (وهو الفعل : هدَى) ، وكلمة : « كفوراً » معطوف عليه ، وهو حال مثله . وكذلك قوله تعالى للصالحين أهل الجنة : (ادخلوها بسلام آمنين) ، وقوله تعالى : (فادخلوها خالدين) ، فكلٌّ من الأمن والخلود متأخر فى زمنه عن زمن الدخول لا محالة . . . [٤]

---

(١) سيجىء — فى رقم ٤ من هذا الهامش — نوع ثالث يذكره بعض النحاة ويعارض فيه آخرون .

(٢) ومن أمثلة الحال « المقارنة » ، والتى هى جملة ، قول الشاعر يصف من نال الولاية ثم تركها

تولاها وليس له عدو ... وغادرها وليس له صديق

فالزمن الذى خلا من الأعداء هو نفسه زمن التولِّى . والزمن الذى خلا من الأصدقاء هو نفسه زمن المغادرة

(٣) وهى التى أشرنا إليها فى رقم ٣ من ص ٣٦٤.

(٤) أما النوع الثالث الذى يسميه بعض النحاة : «الحال المحكية» فحال وقع معناها وتحقق قبل النطق بها ؛ نحو : نزل المطر أمس فياضاً ، واندفع فى طريقه جارفاً . وقد عارض — بحق — كثرة النحاة فى هذا القسم وفى أمثلته بحجة قوية ؛ هى أن العبرة إنما تكون بمقارنة الحال وقت تحقق معناها وحين وقوعها ووجودها — لزمن العامل وتحقق معناه ؛ كالتى هنا ، وليست لزمن المتكلم . هذا إلى أن الأمثلة المعروضة (وأشباهها) وقد جاءت فيها « الأحوال » مشتقات نوعها اسم فاعل ، واسم الفاعل حقيقة فى الزمن الحالى ، عند عدم القرينة التى توجهه لزمن غير الحال . فالتعبير به عن الماضى ، يعتبر مجازاً =

والحال المقارنة أكثر استعمالا وورودا فى الكلام ، ولا تحتاج إلى قرينة كالتى يحتاج إليها غيرها .

* * *

الثامن: انقسامها بحسب التأسيس والتأكيد إلى مؤسِّسة ومؤكِّدة . فالمؤسِّسة، وتسمى المُبَيِّنة[1] : هى التى تفيد معنى جديداً لا يستفاد من الكلام إلا بذكرها ، نحو : (وقف الأسد فى قفصه غاضبًا ، ثم هدأ حين رأى حارسه مقبلاً)، فكلمة : «غاضباً» حال مؤسِّسة : لأنها أفادت الجملة معنى جديداً لا يفهم عند حذفها . وكذلك كلمة : «مقبلاً» وأشباههما من الأحوال التى لا يستفاد معناها من سياق الكلام بدون ذكرها .

والمؤكِّدة : هى التى لا تفيد معنى جديداً ، وإنما تقوّى معنى تحتويه الجملة قبل مجىء الحال[2] ، ولو حذفت الحال لفهم معناها مما بقى من الجملة . نحو : لا تظلم الناس باغيًا ، ولا تتكبر عليهم مستعليًا ، «فالبغى» هو الظلم ، و «الاستعلاء» هو الكبر . ولو حذف كل من الحالين فى المثال (وهما يؤكدان عاملهما) ما نقص المعنى ، ولا تغير ، ولَفُهِم معناه من بقية الكلام . ومثلهما باقى الأحوال التى يستفاد معناها بغير وجودها .

وقد سبق — فى مناسبة أخرى[3] — الإشارة إلى المؤكدة ، وأنها قد تكون مؤكدة لمضمون الجملة ؛ نحو : خليل أبوك عطوفًا ، أو مؤكدة لعاملها لفظًا ومعنى ؛ نحو : (وأرسلناك للناس رسولا) أو معنى فقط : نحو : (. . . ويوم أبعث حيًّا . .) لأن البعث يقتضى الحياة ،أو مؤكدة لصاحبها ؛ نحو قوله تعالى: (ولو شاءَ ربك لآمنَ منْ فى الأرض كُلُّهمْ جميعًا). فكلمة: «جميعًا» حال من الفاعل «مَنْ» وهذا الفاعل اسم موصول يفيد العموم ، والحال — هنا — تفيد العموم ، فهى مؤكدة له .

= ويسمى : «حكاية حال ماضية» .

وهذه الحجة صحيحة ، وبرغم صحتها لا أهمية للخلاف. لأن الغرض المطلوب هو الحكم على مثل تلك «الأحوال» بالصحة والبعد عن الخطأ . وقد ثبت أن ذلك الاستعمال صحيح والأسلوب سليم، فلا أهمية بعد ذلك لأن يكون الاستعمال الصحيح حقيقياً أو مجازياً وإن كانت قلة الأقسام — من غير ضرر — أمراً محموداً .

(١) لأنها تبين هيئة صاحبها — أما المؤكدة فلا تبين هيئة — كما فى ص ٣٦٦ و ٣٦٧ —.

(٢) سواء أكان المعنى الذى تؤكده هو معنى عاملها أم معنى صاحبها ، أم معنى الجملة التى قبلها — كما سبق فى ص ٣٦٧ وما بعدها وله إشارة فى ص ٣٩٦ .

(٣) ص ٣٦٧ وما بعدها .

وأشرنا هناك إلى أن الجملة التى تُؤكِّد الحالُ مضمونَها لا بد أن تكون جملة اسمية ، طرفاها معرفتان ، جامدتان(١)، ولا بد أن تتأخر الحال عنهما معا، وعن عاملها أيضًا . وأن العامل فى هذه الحال محذوف وجوبًا ، وكذلك صاحبها. فى المثال السابق : « خليل أبوك عطوفًا » ، يكون التقدير : أحقه ، أو : أعرفه ، أو : أعلمه ، أو نحو ذلك . وهذا التقدير حين يكون المبتدأ كلمة غير ضمير المتكلم ، فإن كان ضميراً للمتكلم وجب اختيار الفعل أو العامل المقدر مناسبًا له ، أىْ : أحقُّنى – أعرِفُنى – أعلم أنى . . . ولا بد أن تكون هذه الحال متأخرة عنه أيضًا .

أما الغرض(٢)من التوكيد بالحال فقد يكون بيان اليقين ، نحو : أنت الرجل معلومًا ، أو الفخر ، نحو : أنا فلان بطلاً ، أو التعظيم ؛ نحو : أنت العالم مهيبًا ، أو : التحقير : نحو : هو الجانى مقهوراً ؛ أو : التصاغر ، نحو : ربِّ أنا عبدك فقيراً إليك ؛ أو التهديد والوعيد ، نحو : فلان قاهر للأبطال قادراً على الفتك بك(٣) . . .

* * *

التاسع : انقسامها بحسب الإفراد وعدمه إلى : مفردة، وجملة ، وشبه جملة ، ثم الكلام على ما تحتاج إليه الجملة الحالية من رابط .

---

(١) إذا كان فى الجملة فعل أو ما يعمل عمله كان عاملا فى الحال : فلا يعتبر العامل مضمراً ، ولا تكون الحال مؤكدة لمضمون الجملة . وقد قلنا فى رقم ٣ من هامش ص ٣٦٦ إن بعض النحاة اشترط الجمود المحض ؛ ليخرج : هو الأسد مقداماً ؛ فإنها مؤكدة لعاملها ؛ وهو : « الأسد » ؛ لتأوله بالشجاع وليست مؤكدة لمضمون الجملة ، لأن هذه الحال ليست جامدة محضة ، كما يشترط . وقد آثرنا هناك إهمال رأيه ، والأخذ بالرأى الذى يكتفى بمجرد الجمود للأسباب التى أوضحناها .

(٢) يتبين هذا الغرض بالقرائن المنضمة للكلام

(٣) فيما سبق يقول ابن مالك :

وعامِلُ الْحَالِ بِهَا قَدْ أُكِّدَا فى نَحْوِ:لاَتَعْثَ فى الأَرْضِ مُفْسِدا – ١٨

« بها » : أى : بالحال . ثم قال فى الحال المؤكدة لمضمون الجملة :

وإن تُؤَكِّدْ جُمْلَةً فَمضْمَرُ عَامِلُهَا ولَفْظُهَا يؤَخَّرُ – ١٩

أى : أن العامل مضمر (اى : محذوف) إذا كانت الحال مؤكده للجملة ، وأن لفظ الحال يؤخر وجوباً عن الجملة ، وعن عاملها المحذوف ، وهو صاحبها .

ا — فالمفردة : ما ليست جملة ولا شبهها ، نحو : أشربُ الماء صافياً[1] — سِرْ في الطريق حَذِراً[2] ، . . . ومثل كلمة : « جاهداً » في قول الشاعر :

ومن يَتَتَبَّعْ — جاهداً — كل عثْرة   يجِدْها ، ولا يسلم له الدهرَ صاحب

ب — وشبه الجملة هو : « الظرف ، والجار مع مجروره » . نحو : كنت في الطائرة فأبصرت البيوتَ الكبيرةَ فوق الأرض صغيرةً . والسفنَ الضخمة بين الأمواج محتجبةً — إن دار الآثار في القاهرة مليئةً بالنفائس — تشكلت الثلوجُ على الغصون أشكالاً بديعة . . . .

ولا بد في شبه الجملة أن يكون تامًّا ؛ أي : مفيداً ، وإفادته قد تكون بالإضافة ، أو بالنعت ، أو بالعدد ، أو بغير ذلك مما يكون مناسباً له ، ويجعله مفيداً (على الوجه الذي تكرر شرحه من قبل)[3] فلا يصح : هذا إبراهيم عنك ، ولا هذا إبراهيم اليوم . . .

---

(١) ومن الحال المفردة بعض ألفاظ مركبة تركيب مزج سماعاً (فلا يجوز القياس عليها) وهي ألفاظ وردت عن العرب مركبة مزجا ، ومبنية : — على الأصح — على فتح الجزأين في محل نصب ، باعتبارها حالا ، ومنها : هرب الأعداء شَغَرَ بَغَرَ ، أي : متفرقين . وكذلك شَذَرَ مَذَرَ ، بمعنى : متفرقين أيضاً . ومثل : تركتُ الصحراء حيثَ بيثَ ، أي : مبحوثاً عن أهلها ، مطلوباً إخراجهم منها — ومثل : فلان جاري بيتَ بيتَ ، أي : مقارباً ، أو ملاصقاً — ومثل : لاقيتهم كِفَّةَ كِفَّةَ ، أي : مواجها . . . وهكذا . . .

ويلاحظ أن الجزء الثاني . في كثير من تلك المركبات — ونظائرها — (مثل : بَغَرَ — مَذَرَ — بَيْثَ — إلخ) ، هو في الرأي الأقوى مجرد لفظ عرضي ، أي : صوت ليس له معنى مستقل ، ولا كيان ذاتي يستقل به عن الكلمة التي يتبعها ، ولا يجلب زيادة معنى ، ولا يوصف وحده بإعراب ولا بناء . . . (كما سيجيء بالتفصيل في باب النعت ح ٣ م ١١٤ ص ٤٠٢) وإنما يجيء عرضاً بعد الأول ، ولهذا يُذكر في إعرابه في الصُّوَر التي ليست حالا مركبة أنه « تَبَع للأول » ؛ فهو مفرد وجمعه : « الأَتباع » (بفتح الهمزة) وليس من التوابع الأربعة المشهورة (النعت — التوكيد — العطف — البدل) ولا يعرب إعرابها ما لم يؤد معنى جديداً ، وإنما يكتفى في إعرابه بأن يقال في غير تلك الصور الحالية المركبة إنه : « تبع للأول » ، أو إنه من : « الأتباع » ؛ فثله مثل الثاني من قولهم : (محمد حَسَنٌ بَسَنٌ ») و « اللص شيطانٌ ليطانٌ ») أو (عِفريت نِفْريتٌ) .. ولا شيء في هذه الثواني وأشباهها داخل « في التوابع الأربعة المذكورة . لأنه لا يأتي بمعنى من معانيها . هذا ، وتفصيل الكلام على المركب المزجي في ج ١ م ٢٣ باب أقسام العلم .

(٢) قد يجب اقتران الحال المفردة « بالفاء » ، أو : « ثم » العاطفتين في صورة واحدة هي الصورة الثالثة التي تجيء في ص ٤١٠ والكوفيون يجيزون : « واو العطف » أيضاً — كما سيجيء — .

(٣) في باب الموصول « ج ١ ص ٣٤٧ م ٢٧) والمبتدأ والخبر (ج ١ ص ٤٣١ م ٣٥ و ج ٢ م ٦٨ ص ١١٥ و ١١٧) . وفي المواضع السالفة بيان عن شبه الجملة من ناحية تعلقه .

وإذا كانت الحال جملة — وستأتى — أو شبه جملة فلا بد أن يكون صاحبها معرفة[1] محضة ؛ (أى : معرفة لفظاً ومعنى) ؛ مثل : وقف جارى يكلمنى . فإن لم يكن معرفة خالصة ؛ (بأن كان معرفة فى اللفظ دون المعنى ؛ كالمبدوء « بأل الجنسية » أو كان نكرة مختصة ، بسبب نعت أو غيره . . .)[2] ، جاز فى الجملة وشبهها أن تكون حالا ، وأن تكون نعتاً ؛ نحو : أعرف الطائرات تفوق غيرها فى السرعة . وقد عرفنا طائرات سريعةً تطوف بالكرة الأرضية فى دقائق[3]. . . ونحو : فى الجوتهدِر الطائرات كقَصْف الرعود . . . وهذه طائرة كبيرة أمامنا تهدِر كالرعد .

حـ — والجملة[4] قد تكون اسمية أو فعلية ؛ نحو : لازمت البيت والمطرُ هاطل[5] — لازمت البيت وقد هَطَل المطر[6] . . . وقد اجتمعت الجملتان فى قول الشاعر :

---

(١) يصح أن يكون صاحب الحال نكرة فى بضعة مواضع تجىء فى ص ٤٠٢ . عند الكلام عليه .

(٢) كما سيجىء البيان فى رقم ١ من هامش ص ٤٠٣ وقد سبق بيان النكرة المحضة وغير المحضة بإسهاب ، وكذا المعرفة بنوعيها — فى الجزء الأول ، باب النكرة والمعرفة ، ص ١٩٤ م ١٧ ويجىء فى الجزء الثالث (باب النعت . م ١١٤ ص ٤٦٠) إشارة له أيضاً .

(٣) ومثل قول الشاعر :

لنا فى الدهر آمال طوال نرجيها ، وأعمار قصار

(٤) إذا وقعت الجملة حالا فإنما تسمى جملة باعتبار أصلها السابق قبل الحالية حين كانت تؤدى فيه معنى مفيداً مستقلا . أما بعد وقوعها حالا فإنها تؤدى معنى غير مستقل ، وهى لذلك لا تسمى جملة ولا كلاماً ، شأنها فى هذا كشأن الجملة الواقعة خبراً ونعتاً وغيرهما ؛ (طبقاً للبيان الشامل الذى سبق فى ج ١ هامش ص ١٥ م ١ وفى رقم ٣ من هامش ص ٣٧٧ م ٢٧) .

وإذا وقعت الجملة حالا أو نعتاً أو موقعاً إعرابياً آخر ، فهى نكرة ، وقيل : فى حكم النكرة ، — (كما سبق فى رقم ٣ من هامش ص ٣٧٥) . وقد تردد هذا فى كثير من المراجع النحوية ، ومنها حاشية يا-ين على شرح التوضيح (أول باب النكرة والمعرفة) حيث قال : « وأما الجمل والأفعال فليست نكرات ، وإن حكم لها بحكم النكرات . وما يوجد فى عبارة بعضهم أنها نكرات فهو تجوز » .

وهذا الخلاف لا أهمية له ؛ إذ الأهمية فى أنها تقع فى كل موقع لا يصلح فيه إلا النكرة ، كوقوعها خبر « لا » النافية للجنس ، ونعتاً للنكرة المحضة .

(٥) ومن أمثلة الاسمية أيضاً قول الشاعر

عش عزيزا . أو مت وأنت كريم بين طعن القنا ، وخفق البنود

وقولهم : من صحب الأشرار — وهو يعلم حالهم — كان شقاؤه من نفسه .

(٦) ومن أمثلة الفعلية أيضاً ما تضمنه الشطر الثانى من قول شاعرهم :

العلم يدرك أقواما فينقذهم كالغيث يدرك عيدانا فيحييها

كأن سواد الليل – والفجر ضاحك — (يلوح) ويخفى ، أسودٌ يتبسم

ويشترط فى الجملة الواقعة حالاً أن تكون خبرية ، غير تعجبية (على القول بأن الجملة التعجبية خبرية) فلا تصح الإنشائية بنوعيها [1] الطلبى ، وغير الطلبى . وأن تكون مجردة من علامة تدل على الاستقبال [2] (كالسين وسوف ، ولن ، وأداة الشرط ... و ... ،) —وأن تكون مشتملة على رابط يربطها بصاحبها ليكون المعنى متصلاً بين الجملتين ؛ فيتحقق الغرض من مجىء الحال جملة ، ولولا الرابط [3] لكانت الجملتان منفصلتين لا صلة بينهما ، والكلام مفككاً [4] . . .

والرابط قد يكون واواً مجردة تسمى : واو [5] الحال ، نحو : احترست من الشمس والحرارةُ شديدةٌ . وقد يكون الضمير [6] وحده ؛ نحو : تركت البحر أمواجُه

---

(١) سبق توضيح المراد من الجملة الإنشائية ملخصاً فى رقم ٤ من هامش ص ٢٢٠ وفى ج ١ ص ٢٦٨ م ٧٢ .

(٢) فى هذا الشرط وفى تعليله خلاف ، وجدل كلامى .... ، أما مثل : لأمدحن المخلص ؛ إن حضر وإن غاب – حيث وقعت الجملة الشرطية حالا مع أنها إنشائية ، ومشتملة على علامة استقبال ؛ وهى حرف الشرط : « إن » – فالمسوغ عندهم أنها شرطية لفظاً لا معنى : إذ التقدير : لأمدحنه على كل حال .

ونشير إلى ما جاء فى « المغنى » ، و « الهمع » خاصاً بأن : « لا » النافية تخلص المضارع للاستقبال إذا سبقته ، خلافاً لابن مالك – ومن معه – محتجاً بإجماع النحاة على صحة «جاء محمد لا يتكلم» مع الإجماع أيضاً على أن الجملة الحالية لا تصدر بعلامة استقبال .

ونقول : الرأى الأنسب هو أن « لا » تخلصه للاستقبال عند عدم قرينة تمنع .

(وقد سجلنا كلام المغنى والهمع فى ج ١ م ٤ ص٥٦)

(٣) وقد يكون الرابط محذوفاً ، كما سيجىء فى ص ٤١١ .

(٤) يقول ابن مالك فى الحال التى تقع جملة من غير تفصيل لأنواعها ، ولا بيان لشروطها الكاملة :

وَمَوْضِعَ الْحَالِ تَجِىءُ جُمْلَهْ كَجَاءَ زَيْدٌ ، وَهْوَ نَاوٍ رِحْلَهْ — ٢٠

أى : تجىء الجملة موضع الحال المفردة ؛ بمعنى أنها تكون حالا مثلها – مع اختلافهما نوعا – وعرض لها مثالا جملة اسمية هى قوله : (وهو ناو رحلة) .

(٥) وهى فى الوقت نفسه للاستئناف ؛ لوجوب دخولها على جملة . كما أنها تفيد الاقتران والمعية ، ولكنها لا تسمى اصطلاحاً واو معية (انظر رقم ١ من هامش ص ٣٠٦) . ومن الأمثلة لذلك أيضاً البيت التالى الذى وصفوه بأنه أبلغ بيت فى الوفاء وكتمان السر ، وهو :

لاخرجنّ من الدنيا وسرُّكمو بين الجوانح لم يعلم به أحد

(٦) إذا كان المبتدأ ضميراً للمتكلم ، والحال جملة فعلية رابطها الضمير – جاز فى الضمير الرابط =

عنيفةٌ . وقد يكون الواو والضمير معًا ، نحو : لا آكلُ الطعام وأنا شبعانُ . ولا أشرب الماء وهو غيرُ نقىّ . وكقول الشاعر :

إن الكريم ليُخفى عنك عسرته　　　حتى تراه غنيًّا وهو مجهود

. . . . . (1)

وقد يستغنى عن الرابط أحيانًا — كما سيجىء[2] .

لكن هناك موضعان تجب فيهما الواو ، ومواضع أخرى تمتنع ؛ فتجب الواو فى الجملة الحالية الخالية من الضمير لفظًا وتقديراً[3] ؛ نحو : تيقظت وما طلعت الشمس . وفى الجملة المضارعية المثبتة ، المسبوقة بالحرف : « قد ؛ نحو قوله تعالى : (لِمَ تُؤذوننى وقد تَعلمونَ أنى رسول الله إليكم) .

والمواضع التى تمتنع فيها الواو هى :

١ — أن تكون جملة الحال اسمية واقعة بعد عاطف يعطفها على حال قبلها ، نحو : سيجىء المتسابقون مشاةً ، أو هم راكبون[4] السيارات ؛ فلا يصح أن يكون الرابط هنا واو الحال ؛ لوجود حرف العطف : « أو » . وواو الحال لا تُلاقِى حرف عطف .

٢ — أن تكون جملة الحال مؤكدة لمضمون جملة قبلها[5] ؛ كالقول عن القرآن (هو الحق لا شك فيه) ، وقوله تعالى عنه : (ذلك الكتابُ لا رَيب فيه) ، وليس من اللازم أن تكون جملة الحال المؤكدة اسمية . فقد تكون فعلية أيضًا ؛ نحو : هو الحق لا يشك فيه أحد . . .

= أن يكون للمتكلم أو للغائب ؛ نحو : أنا الصادق أحب الحق ، أو يحب الحق ، وكذلك إن كان المبتدأ ضميراً للمخاطب جاز فى الضمير الرابط أن يكون للمخاطب أو للغائب ؛ نحو : أنت الصادق تحب الحق ، أو يحب الحق . ومراعاة التكلم والخطاب أحسن فى الصورتين ؟

(كما سبق فى ج ١ م ٣٥ ص ٤٤٥ — هامشها —) .

(١) وقول الآخر :

يخفى العداوة وهى غير خفية　　　نظر العدو بما أَسَرَّ يبوح

(٢) فى ص ٤١١ .

(٣) ذلك أن الضمير قد يجوز حذفه لفظاً لا تقديراً — إذا عرف من السياق — كما سيجىء فى « د » ص ٤١١ — نحو : ارتفع سعر القمح ؛ كيلةٌ بخمسين قرشاً . أى : كيلة منه .

(٤) الأحسن فى إعراب مثل هذا المثال : أن تكون : « أو » حرف عطف ، والجملة بعدها فى محل نصب حال ، وهذه الحال المنصوبة معطوفة على « مشاة » .

(٥) سبق تفصيل الكلام عليها فى ص٣٦٦ و ٣٨٣ و ٣٩١ و ٣٩٦ .

أما المؤكدة لعاملها فقد تقترن بالواو ؛ نحو : قوله تعالى : (ثم توليتم وأنتم معرضون) .

٣ ـ الجملة الفعلية الماضوية بعد « إلا » التي تفيد الإيجاب (أي : المسبوقة بكلام غير موجب فيكون المعنى بعدها موجبًا) ؛ نحو : ما تكلم العظيم إلا قال حقًّا . ويرى بعض النحاة : أنه يجوز في هذا الموضع الربط بالواو ، محتجًّا بأمثلة فصيحة متعددة[1] . وحجته مقبولة . ولكن من يريد الاقتصار على الأعم الأفصح لا يساير هذا الرأي . ويجيز بعض آخر صحة الربط بالواو بشرط أن تقع بعدها « قد » مباشرة[2] وهذا رأي حسن وفيه تيسير .

٤ ـ الجملة الماضوية المعطوفة على حال ، بالحرف العاطف : « أو » ؛ نحو : أخلص للصديق ؛ حضر[3] أو غاب .

---

(١) منها قول الشاعر :

نِعم امرأً هَرِمٌ ؛ لم تَعْرُ نائبةٌ إلا وكان لمرتاعٍ بها وَزَرَا

وهنا قال الخضري ما نصه : (« وشذ قول الشاعر : نعم امرأ هرم .. إلخ .. ، وقيل : غير شاذ ») اهـ كلام الخضري .

وجاء في الأشموني ما نصه : (« وذهب بعضهم إلى جواز اقترانه بالواو تمسكاً بقوله :

نعم امرأ هرم .. إلخ . وحكم الأول (أي : الفريق صاحب الرأي الأول) بشذوذه اهـ .

وجاء في التصريح ما نصه عند الكلام على الصور التي تمتنع فيها « واو الحال » : (« الثالثة : الماضي التالي « إلا » الإيجابية ؛ نحو : « ما يأتيهم من رسول إلا كانوا به يستهزئون » فجملة : « كانوا به يستهزئون » حال من الهاء والميم في : « يأتيهم » . ولا تقترن بالواو عند ابن مالك .

وصرح شارح « اللب » بجواز الواو وتركها فيها إذا كان الماضي تاليا « إلا » كقول الشاعر :

نعم امرأ هرم . . .) اهـ

وجاء في الحاشية ما نصه ، (« قوله : بجواز الواو وتركها . . . ـ جوازها هو القياس على جوازها مع الاسمية الواقعة بعد « إلا » ؛ نحو : « وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم) . » اهـ .

ملاحظة : الجملة الواقعة بعد « إلا » في هذه الآية الكريمة « نعت » والواو التي في صدرها هي واو زائدة تلتصق بأول الجملة النعتية لتقوى دلالتها على النعت ، وتزيد التصاقها بالمنعوت ، ويسمونها لذلك « واو الصوق» طبقاً للبيان الخاص بها المعروض في مكانه الأنسب (باب النعت ج ٣ م ١١٤ ص ٤٦٢) .

(٢) قال « الصبان » ـ قرب آخر الباب ـ ما نصه : (في الرضي أنهما قد يجتمعان بعد « إلا » نحو : ما لقيته إلا وقد أكرمني) اهـ .

(٣) الجملة من الفعل : «حضر» وفاعله في محل نصب حال من الصديق، وبعدها : « أو» فلا يجوز =

٥ ـ الجملة المضارعية المسبوقة بحرف النفى : « لا » ؛ نحو : ما أنتم ؟ لا تعملون[1] . وقول الشاعر :

فلا مرحبًا بالدار لا تسكنونها ... ولو أنها الفردوس أوجنة الخلْد

ومن القليل الذى لا يقاس عليه أن تقع الواو رابطة فى الجملة الفعلية (مضارعية ، أو ماضوية) إذا كانت مسبوقة بالحرف النافى « لا » .

٦ ـ الجملة المضارعية المسبوقة بحرف النفى : « ما »[2] ؛ نحو : عرفتك ما تحب العبث ، وعهدتك ما تسعى للإيذاء .

٧ ـ الجملة المضارعية المثبتة المجردة من « قد » ؛ نحو : شهدت الطالب الحريص يسرع إلى المحاضرة ، يتفرغ لها . وقد وردت أمثلة مسموعة من هذا النوع، وكان الرابط فيها الواو ؛ منها قولهم : قمت وأصُكّ عين العدو ، ومنها :

فلما خشيت أظافيرهم ... نجوت ، وأرهنُهم مالكا

ومنها :

« علِّقتُها[3] عرَضا وأقتلُ قومها » . . . وأمثلة أخرى .

وقد تأول النحاة هذه الأمثلة ليدخلوها فى نطاق القاعدة ، ويخرجوها من مجال الشذوذ . ولا داعى لهذا التأول[4] الذى لم يعرفه ولم يقصد إليه الناطقون بتلك

= أن يكون الرابط فى الجملة السابقة الواو ، لأن الكلام العربى خال من الواو فى مثل هذا الأسلوب . أما التعليلات الأخرى للمنع فردودة .

(١) مثل هذا التركيب يتضح معناه ويزول ما قد يكون فيه من غموض إذا عرفنا أن « لا » النافية تقدر فيه بكلمة : « غير » المنصوبة على الحال ، المضافة ، وأن المضارع بعدها يقدر باسم فاعل ، هو: « المضاف إليه » ، أى : ما أنتم غيرَ عاملين ؟ أى: ما أنتم وما أمركم فى الحالة التى لا تعملون فيها ؟

وهو مثل الآية الكريمة : (وما لنا لا نؤمن بالله . .) التقدير : ما لنا غيرَ مؤمنين ؟ ما أمرنا ، وما شأننا فى الحالة التى نكون فيها غير مؤمنين ؟

(ثم راجع رقم ٢ من هامش ص ٣٩٥ خاصاً بالحرف : « لا » النافية) .

(٢) « إن » : النافية ، مثل : « ما » فيقال فى حرف النفى : « ما » وفى المضارع بعده ما قيل فى سابقه ما هو مدون قبل هذا مباشرة فى رقم ١ .

(٣) أحببتها .

(٤) قالوا فى التأويل : إن الواو واو الحال حقيقة . ولكنها لم تدخل على الجملة المضارعية مباشرة، =

الأمثلة . والخير أن نحكم عليها بما تستحقه من القلة والندرة التى لا تُحاكَى ، ولا يقاس عليها .

فى غير هذه المواضع التى تمتنع فيها الواو يكون الربط بالواو وحدها ، أو بالضمير وحده ، أو بهما معًا . وقد سبقت الأمثلة لكل هذا[1] .

وإذا كانت جملة الحال ماضوية مثبتة وفعلها متصرف ورابطها الواو وحدها وجب مجىء « قد » بعد الواو مباشرة[2] ؛ نحو : انصرفت وقد انتهى ميعاد العمل ،

= وإنما دخلت على مبتدأ محذوف ؛ خبره الجملة المضارعية المذكورة بعده ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل نصب حال . فالحال هو الجملة الاسمية لا الفعلية . والواو داخلة على جملة اسمية عندهم .

فما الداعى لهذا ؟ إن كان دخول الواو على الجملة المضارعية المثبتة المجردة من « قد » غير مقبول وغير صحيح وجب التصريح بهذا ، والحكم على ما يخالفه بأنه سماعى ؛ يحفظ ولا يقاس عليه . وإن كان دخول الواو صحيحاً وجب التصريح بهذا أيضاً من غير تأويل . وإن كان التأويل يبيح الممنوع وجب المباح بالواو لكل من شاء . ومن أراد بعد ذلك أن يحمل نفسه مشقة التأويل فهو حُرٌّ فيما يرتضيه لها .

ولا شك أن التأول على هذه الصورة لا خير فيه . وأن الخير فى منع الواو فى مثل هذه المواضع .

(١) اقتصر ابن مالك على حالة واحدة من الحالات التى تمتنع فيها الواو ، سجلها بقوله :

وذاتُ بَدْءٍ بمُضَارِعٍ ثَبَتْ حَوَتْ ضَمِيراً ، ومنَ الواوِ خَلَتْ — ٢١

يريد : أن الجملة المضارعية المثبتة الواقعة حالاً تحوى الضمير الرابط ، وتخلو من الواو المستعملة فى الربط ؛ لأن هذه الواو لا تصلح للربط هنا . ثم بين أن الجملة المضارعية الحالية المسبوقة بالواو يُنوَى ويقدر لها بعد هذه الواو مبتدأ محذوف ، خبره الجملة المضارعية ؛ فتكون مسندة له . يقول :

وذاتُ واوٍ بعْدَهَا انْوِ مُبْتَدَا لَهُ المضَارِعَ اجْعَلَنَّ مُسْنَدَا — ٢٢

وما عدا هذه الحالة التى اقتصر عليها يجوز فيه الربط بالواو فقط ، أو بالضمير فقط ، أو بهما معاً ؛ فيقول :

وَجُمْلَةَ الحَالِ سِوَى مَا قُدِّما بِوَاوٍ ، أوْ بِمُضْمَرٍ ، أوْ بِهِمَا — ٢٣

(٢) لتقرب زمنها من الحال ، وهذا هو الرأى المختار . ويرى فريق آخر من النحاة لزوم : « قد » مع الماضى المثبت ؛ سواء أكان الرابط هو الواو ، أم الضمير ، أم هما معاً .

لكن يقول « أبو حيان » ما نصه :

(الصحيح جواز وقوع الماضى حالا بدون « قد » ولا يحتاج لتقديرها ؛ لكثرة . ورد ذلك ، وتأويل الكثير ، ضعيف جداً ؛ لأنا إنما نبنى المقاييس العربية على وجود الكثرة) اهـ — راجع « الهمع » ح ١ ص ٢٤٧ آخر باب الحال —

وهذا الرأى حسن ، وفى الأخذ به تيسير تؤيده النصوص الكثيرة المسموعة كما يقول أبو حيان — ومن =

كان الرابط هو الضمير وحده ، أو الواو والضمير معًا فالأحسن مجىء « قد »

وتمتنع « قد » مع الماضى الممتنع ربطه بالواو — وقد سبق بيانه — كالماضى التالى « إلا » الاستثنائية التى تفيد الإيجاب عند من يمنع ربطه بالواو[1] ، أو الذى بعده : « أو » .

* * *

العاشر : انقسامها باعتبار جريانها على صاحبها أو عدم جريانها إلى قسمين ؛ حقيقية وسببيّة[2] .

فالحقيقية : هى التى تُبَيّن هيئة صاحبها مباشرة ؛ كالأمثلة التى مرت فى أكثر الموضوعات السالفة ، ومثل : فزع العصفور من المطر مبتلاً . فكلمة « مبتلاً » حال . تبين هيئة صاحبها نفسه ؛ وهو : « العصفور » وقت فزعه . ولا تبين هيئة شىء آخر غير العصفور نفسه ، — كعشه ، أو شجرته ، أو صاحبه ، أو طيور أخرى — ومثل : وقف المصلى خاشعًا . فكلمة : « خاشعًا » حال تُبين هيئة صاحبها مباشرة ؛ وهو : المصلى . ولا شأن لها بغيره . . .

ولا بد أن تطابق الحال الحقيقية[3] صاحبها فى التذكير ، والتأنيث والإفراد ، والتثنية والجمع .

والسببية : هى التى تبين هيئة شىء له اتصال وعلاقة بصاحبها الحقيقىّ ، أىّ علاقة ، دون أن تبين هيئة صاحبها الحقيقىّ مباشرة ؛ مثل : فزع العصفور من

= وافقه — ومن تلك النصوص قوله تعالى : (هذه بضاعتنا رُدَّتْ إلينا) وقوله تعالى : (. . . أو جاءوكم حصرتْ صدورهم . . .) وآخر الشطر الثانى من قول الشاعر :

وإنّى لتعرونى لذكراك هزة ... كما انتفض العصفور بلّلهُ القطر

هذا ، ولا تدخل « قد » على الجملة الماضوية التى فعلها جامد ؛ كأفعال الاستثناء (ليس . — خلا — عدا — حاشا) — كما سبق فى رقم ٣ من هامش ص ٣٥٤ — .

(١) انظر ما يختص بهذا فى رقم ٢٣ من هامش ص ٣٩٧ .

(٢) وهذا الموضوع هو الذى سبقت له الإشارة العابرة فى رقم ١ من هامش ص ٣٨٦ وتفصيل الكلام على صاحب الحال يجىء فى ص ٤٠٢ .

(٣) ما لم يمنع من وجوب المطابقة مانع لغوىّ ، مما سيجىء فى موضعه ص ٤٠٦ ؛ (ولمطابقة الحال لصاحبها موضوع مستقل ؛ فى ص ٤٠٦) .

المطر مبتلاً عُشُّهُ ، ومثل : وقف المصلى خاشعاً قلبُه . فكلمة : « مبتلاً » حال ، كما كانت ، وصاحبها هو : « العصفور » كما كان ، أيضاً . ولكن الحال هنا لا تبين هيئة صاحبها الحقيقى : « العصفور » ، وإنما تبين هيئة : « العش » وللعش صلة وعلاقة بصاحبها ؛ فهو مسكن العصفور ومأواه .

كذلك المثال الثانى ، فكلمة : « خاشعاً » حال ، وصاحبها الحقيقى هو : المصلى . ولكنها لا تبين هيئته ، وإنما تبين شيئاً له صلة وعلاقة به ؛ هو قلبه ؛ فإن قلبه جزء منه .

ومن أمثلة السببية : كتبتُ الصفحة مستقيمةً خطوطُها ، سمعت المغنيّة عذباً صوتُها ، وسمعت القارئَ واضحةً نبراتُه .

ولا بد فى الحال السببية أن ترفع اسماً ظاهراً مضافاً لضمير يعود على صاحب الحال كالأمثلة السالفة ، وأن تكون مطابقة لهذا الاسم المرفوع بها ، فى التذكير والتأنيث ، والإفراد ، دون التثنية والجمع ، إذ الأحسن أن تلتزم معهما الإفراد ؛ نحو : سكنت البيت جيداً هواؤه ، واسعةً غرفه ، جميلاً مدخلاه ، نظيفةً مسالكه . . [1] .

---

(١) وكما فى « ب » من ص ٤٠٧ .

المسألة ٨٥ :

صاحب الحال

عرفنا[1] أن الحال قد تُبيّن هيئة الفاعل فى مثل : ينفع الصانع مُتْقِناً ، أو هيئة المفعول به فى مثل : يحترم الناس العاملَ مخلصاً[2] . . . ، أو هيئة الفاعل والمفعول به معًا فى نحو : استقبل الأخ أخاه مسرورَين ، أو هيئة المبتدأ[3] فى نحو : (الصحفُ — ماجنةً — ضارةٌ) . . . أو غير ذلك مما تبين الحال هيئته ؛ كالمضاف والمضاف إليه[4]. . . وهذا الذى تُبين الحال هيئته يسمى : صاحب الحال ؛ كالذى فى الأمثلة السالفة : (الصّانع — العامل — الأخ — أخاه — الصحف . . .) .

والأكثر فى صاحب الحال أن يكون معرفة . وقد يكون نكرة بمسوّغ من المسوغات الآتية :

١ — أن تكون النكرة متأخرة والحال متقدمة عليها ، نحو :

(يمشى — حزيناً — مَدِينٌ) . (يدعو — متألماً — مظلوم)[5] . . .

---

(١) فى ص ٣٦٣ م ٨٤ .

(٢) وفى مثل قول الشاعر — حيث المفعول به ضميراً لجماعة الذكور ، والحال جملة اسمية — :

وتفقدهم عينى ، وهم فى سوادها ... ويشتاقهم قلبى وهم بين أضلعى

(٣) مجىء الحال من المبتدأ صحيح ، (طبقاً للبيان المدون فى رقم ٢ من هامش ص ٣٦٤ و رقم ٣ من هامش ص ٣٨٠

(٤) لمجىء الحال من المضاف إليه شروط ذكرناها فى ص ٤٠٤ .

(٥) من الجائز أن يكون أصل الجملتين السالفتين هو : يمشى مدين حزين — يدعو مظلوم متألم... ومن المقرر أن نعت النكرة إذا تقدم عليها أعرب حالا ؛ كالمثالين المذكورين ، ما لم يمنع مانع من إعرابه حالا ؛ ذلك أن المنعوت النكرة قد يكون — أحياناً — كالمنعوت المعرفة ، من جهة أن النعت المتقدم عليه يعرب على حسب العوامل ، والمنعوت المتأخر يعرب بدلا منه أو عطف بيان ، نحو : مررت بقائم رجل ، واستمعت إلى خطيب غلام (وأصلهما قبل التقديم : مررت برجل قائم — استمعت إلى غلام خطيب) ومما تقدم نعلم أن نصب نعت النكرة المتقدم عليها باعتباره حالا هو أمر غالب ، لا واجب على الأصح ؛ لتخرج الصور السالفة ، ويخرج النعت فى مثل : جاءنى رجلٌ أحمرُ ، ونحوه مما ليس متنقلا ؛ لأنه =

٢ ـ أن تكون النكرة متخصصة[1]؛ إما بنعت بعدها ؛ نحو : أشفقت على طفلة صغيرة تائهةً ، وإما بإضافة ؛ نحو: حافظت على أثاث الغرفة منسّقاً ، وإما بعمل ؛ نحو : أفرحُ بناظمٍ شعراً مبتدئًا ، وإما بعطف معرفة عليها ، نحو: ذهب فريق ومحمود مسرعين .

٣ ـ أن تكون النكرة مسبوقة بنفى ، أو شبهه (وهو هنا : النهى والاستفهام) ؛ نحو : ما خاب عامل مخلصًا ـ لا تشرب فى كوب مكسوراً ـ هل ترضى عن أمٍّ قاسيًا قلبُها ؟ .

٤ ـ أن تكون الحال جملة مقرونة بالواو ؛ نحو : استقبلت صديقًا وهو راجع من سفر .[2] .

٥ ـ أن تكون الحال جامدة ، نحو: هذا خاتمٌ ذهبًا[3] .

وقد وردت أمثلة مسموعة من فصحاء العرب وقع فيها صاحب الحال نكرة بغير مسوغ ؛ منها : صلى رجالٌ قيامًا . ومنها : فلان يستعين بمائة أبطالا ...

وللنحاة فى هذا المسموع كلام وجدل. والذى يعنينا أن فريقًا منهم يبيح مجىء صاحب الحال نكرة بغير مسوغ[4] وفريقًا آخر[5] يمنعه، ويقصره على السّماع ، ويؤول الأمثلة القديمة، أو يحكم عليها بالشذوذ الذى لا يصح القياس عليه . وفى الأخذ بالرأى الأول توسعة ومحاكاة نافعة ، ولكن يحسن ألا نسارع إليه قدر الاستطاعة، ذلك

= من الصفات الثابتة ـ (راجع جـ٣ من حاشية الصبان آخر باب النعت). ولهذا إشارة فى جـ ٣ م ١١٥ ـ باب النعت ـ عند الكلام على تقدم النعت على المنعوت ، ص ٤٨١ .

(١) ولهذا يصح أن تكون الجملة ـ وشبهها ـ بعد النكرة المتخصصة حالا إذا لاحظنا تخصصها ـ كما سبق فى ص ٣٩٤ عند الكلام على الحكم التاسع ـ ويصح أن تكون نعتاً إذا لم نلاحظه . وقد أوضحنا هذا فى مواضع متعددة ؛ منها : باب النكرة والمعرفة فى الجزء الأول . م ١٧ص ١٩٤

(٢) وقول الشاعر :

ولاخير فى عيش امرئٌ وهْو خامل وذكر الفتى بالخير عمر مجدد

(٣) فى هذا المثال حين يكون صاحب الحال نكرة ، وفرعاً من الحال ـ يرتضى النحاة إعراب الأصل تمييزاً .

(٤) من هؤلاء سيبويه ، وحجته : أن الحال جاءت لتقييد العامل ؛ فلا معنى لاشتراط المسوغ ، وهذه الحجة يؤيدها ويقويها السماع الذى يكفى للقياس عليه .

(٥) كالخليل ويونس .

أن صاحب الحال النكرة بغير مسوغ – قليلٌ في فصيح الكلام المأثور . نعم هذه القلة ليست مطلقة ؛ وإنما هي نسبية (أي: بالنسبة لصاحب الحال المعرفة أو النكرة المختصة)(١) . لكن هذا لا يمنعنا أن نختار الأكثر استعمالاً في المأثور الفصيح ، وإن كان غيره مقبولاً(٢) .

صاحب الحال إذا كان مضافاً إليه :

يصح أن يكون صاحب الحال مضافاً إليه ، نحو : تمتّعت بجمال الحديقة واسعةً ، – ونعمتُ برائحة الزهر متفتحاً ناضراً – ، وأكلت نادر الفاكهة ناضجةً .
ويشترط أكثر النحاة(٣) في صاحب الحال إذا كان مضافاً إليه أن يكون المضاف :

(ا) إما جزءاً حقيقيًّا من المضاف إليه ؛ نحو : أعجبتني أسنان الرجل نظيفًا ، وراقتني أظفاره باسطاً أنامله . « فالأسنان » مضاف وهي جزء حقيقي من المضاف إليه ؛ أي : من صاحب الحال ؛ (وهو : « الرجل ») و « الأظفار » مضاف ، وهي جزء حقيقي من المضاف إليه صاحب الحال ؛ (وهو : الضمير العائد على الرجل ، ويعتبر في حكم الرجل) . ومن هذا قوله تعالى: (ونزعْنا ما في صدورهم من غِلٍّ إخواناً) ؛ فكلمة : « إخوانا » حال من الضمير : « هم » المضاف إليه . والمضاف بعض حقيقي منه .

ومن الأمثلة قوله تعالى : (أيحب أحدكم أن يأكلَ لحمَ أخيه ميْتاً ...) ، فكلمة : « ميتاً » حال من المضاف إليه (وهو : « أخ ») والمضاف (وهو : « لحم ») بعض منه .

---

(١) فهي قلة نسبية (كالتي شرحناها في رقم ٢ من هامش ص ٣٦٨ و٤٥٦ والبيان في ج ٣ رقم ١ من هامش ص ٧٤ م ٩٤) .

(٢) وفي صاحب الحال النكرة يقول ابن مالك :

ولَم يُنكَّرْ – غالباً – ذُو الحَالِ إنْ لَمْ يَتَأَخَّرْ ،أَوْ يُخَصَّصْ،أَوْيَبِنْ : – ٧

مِنْ بَعد نَفْيٍ ، أو مضَاهيه : كَلَا يَبْغِ امْرُؤٌ علَى امْرِئٍ مُسْتَسْهِلَا – ٨

يريد : أن الغالب على صاحب الحال ألا يكون نكرة ، إلا إذا تأخرعنها صاحب الحال ، أو : خصص أو : بان (أي : ظهر) بعد نفي أو ما يضاهي النفي (يشابهه ، وهو هنا : النهي والاستفهام) وساق مثالا هو: لا يبغ امرؤ على امرئ مستسهلا ، والمسوغ فيه النهي .

(٣) ويخالفهم سيبويه بحق ، وإن كان رأيه – مع صحته – ليس الأفصح فيما اشترطوه كما سيجيء البيان في رقم ٣ من هامش الصفحة التالية : (٤٠٥) .

(ب) وإما بمنزلة الجزء الحقيقي، (حيث يصح حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه؛ فلا يتغير المعنى العام) كما في الأمثلة الأولى: (تمتعت بجمال الحديقة واسعة، ونعمتُ برائحة الزهر، متفتحًا ناضرًا... و...) فيصح أن يقال: تمتعت بالحديقة واسعة، ونعمت بالزهر متفتحًا... و... ومن هذا قوله تعالى: (ثم أوحَيْنا إليك أنْ اتَّبِعْ ملةَ إبراهيم حنيفًا)؛ حيث يصح: "أن اتَّبِعْ إبراهيم حنيفًا...

(حـ) وإما عاملا في المضاف إليه، كأن يكون المضاف مصدراً عاملاً فيه؛ نحو: عند الله تقدير العاملين مسرورين، ونحو: (إليه مرْجعكم[1] جميعًا) أو أن يكون وصفًا عاملاً فيه[2]، نحو: هذا رافع الرايةِ عاليةً في الغد[3]...[4].

* * *

(١) «مرجع»، مصدر ميمي، أي: رجوعكم.

(٢) كاسمي الفاعل والمفعول بالشروط الواجبة لإعمالهما، ومنها: أن يكونا بمعنى الحال أو الاستقبال... و...

(٣) جاء في «الخضري» في هذا الموضع خاصاً بالأمور الثلاثة ما نصه:

(وإنما اشترط أحد الأمور الثلاثة - ا، ب، حـ - لوجوب اتحاد عامل الحال وصاحبها عند الجمهور: كالنعت والمنعوت، وصاحبها إذا كان مضافاً إليه هو معمول للمضاف. وهو - أي: المضاف - لا يعمل في الحال إلا إذا أشبه الفعل: بأن كان مصدراً، أو صفة «أي: وصفاً مشتقاً» وحينئذ فالقاعدة موفاة. فإن كان المضاف جزءاً أو كالجزء من المضاف إليه، صار هو كأنه صاحب الحال؛ لشدة اتصال الجزء بكله؛ فيصح توجه عامله للحال. بخلاف غير ذلك. وذهب سيبويه إلى جواز اختلاف الحال وصاحبها في العامل؛ لأنه أشبه بالخبر من النعت، وعامل الخبر غير عامل صاحبه، وهو: المبتدأ على الصحيح. ومقتضى ذلك صحة مجيئه من المضاف إليه مطلقاً، فليحرر. ثم رأيت في الصبان التصريح به) اهـ.

انظر البيان المفيد المتصل بهذا في رقم ٢ من هامش ص ٣٦٤.

(٤) وفي مجيء الحال من المضاف إليه يقول ابن مالك:

ولا تُجِزْ حَالًا منَ المُضَافِ لَهْ … إلَّا إذا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهْ - ١٠

أي: إلا إذا استوفى المضاف عمله في الحال، وهذا يدل على اشتراط أن يكون المضاف مما يعمل.

أَوْ كَانَ جُزْءَ مَا لَهُ أُضِيفَا … أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ؛ فَلَا تَحِيفَا - ١١

يريد: أن الحال يجيء من المضاف إليه إذا كان المضاف جزءاً مما أضيف إليه، (أي: إذا كان المضاف جزءاً من المضاف إليه)، أو مثل الجزء كما شرحناه. أما قوله: «فلا تحيفا»، فأصله: =

مطابقة الحال – بنوعيها[1] – لصاحبها :

(ا) الأصل أن تطابق الحال « الحقيقية » صاحبها – وجوبًا – فى التذكير والتأنيث ، وفى الإفراد وفروعه . كالأمثلة السالفة[2]. لكن يستثنى من هذا الأصل بعض حالات لها أحكام أخرى تتلخص فيما يلى :

١ – إذا كان صاحب الحال الحقيقية جمعًا مفرده مذكر لغير العاقل[3]، جاز فى الحال أن تكون مفردة مؤنثة ، وجمع مؤنث سالمًا ، وجمع تكسير[4] ؛ نحو : سرتنى الكتب نافعةً ، أو : نافعات ، أو : نوافعَ .

٢ – إذا كان لفظ الحال الحقيقية من الألفاظ التى يغلب استعمالها بصورة واحدة للمذكر والمؤنث – ككلمة : صبور – بقى على صورته ؛ نحو : عرفت المؤمن صبوراً عند الشدائد ، وعرفت المؤمنة صبوراً كذلك[5].

٣ – إذا كان لفظ الحال الحقيقية أفعل التفضيل المجرد من « أل » والإضافة ، أو المضاف إلى نكرة ، لزم الإفراد والتذكير – على الأرجح ، كما سيجىء فى بابه[6] – ؛ نحو : عرفت العصامىّ أنشطَ وأنفعَ ، أو : أنشطَ عاملٍ ، وأنفعَ رجلٍ .

= تحيفن ، بنون التوكيد الخفيفة التى تنقلب ألفا عند الوقف . والجملة معناها : لا تظلم نفسك ، أو اللغة بمخالفة هذا . وهو حشو لم يذكر إلا لتكملة البيت .

(١) انظر ص ٤٠٠ حيث الكلام : على الحال « الحقيقية » ، وعلى قسيمتها : « السببية » .

(٢) ومن أمثلة المطابقة فى الجمع مع التذكير كلمة : « سالمين » فى قول الشاعر يدعو لمن يخاطبهم

بقِيتم ، وعشتم سالمين من الأذى ... ومُنيــة قلبى أن تعيشوا وتسلموا

(٣) يدخل فى هذا الجمع نوعان ، أحدهما : جمع التكسير الذى مفرده مذكر غير عاقل . والآخر : ما ألحق بجمع المذكر السالم . وكان مفرده مذكراً غير عاقل أيضاً : مثل : « وابلون » ، جمع : وابل ؛ للمطر الغزير ، « وعليّون » ، جمع : علىّ ؛ المكان المرتفع . ولا يدخل جمع المذكر السالم الأصيل ؛ لأن مفرده – فى الأغلب – مذكر عاقل .

(٤) يصح فى جمع التكسير هذا أن يكون للمؤنث ، وأن يكون للمذكر ، بملاحظة مفرده المذكر غير العاقل مثل قرأت الكتب نوافع ، سرتنى الكتب أحاسن (جمع : أحسن) – (راجع رقم ١ من هامش ص ٣٦٢ م ١١٤ ج ٣ – ثم حاشية ياسين ج ٢ أول باب النعت حيث النص الشامل) .

(٥) لهذه الصورة فروع تتضح من نظائرها فى النعت – ج ٣ ص ٣٣٧ – .

(٦) ج ٣ م ١١٢ ص ٣٢٧ و ٣٢٨ .

٤ ــ إذا كانت الحال الحقيقية مصدراً فإنه يلازم صورة واحدة ؛ نحو : حضر القطار سرعةً . وإذا اشتهر المصدر صح تثنيته وجمعه ــ كالنعت ــ ؛ نحو : عرفت الوالى عدلا ، والواليين عدلين ، والولاة عدولا .

٥ ــ إذا كانت الحال كلمة : « أىّ[١] » فإنها ــ فى الغالب ــ تقع حالا من معرفة مع إضافتها إلى نكرة ؛ نحو : استمعت إلى علىّ أىَّ خطيب .

(ب) أما الحال « السببية » فتطابق الاسم المرفوع بها ــ وجوباً ــ فى التذكير والتأنيث والإفراد ، دون التثنية والجمع ، إذ الأحسن أن تلتزم معهما الإفراد ــ كما سبق[٢] ــ نحو : سكنت البيت جيداً هواؤُه ، واسعةً غرفُهُ ، جميلاً مدخلاه ، نظيفةً مسالكُه .

* * *

(١) الكلام على : « أى » وأنواعها ، وأحكامها المختلفة ، مفرق فى أجزاء الكتاب المختلفة على حسب الأبواب التى تستعمل فيها ؛ كصفحة ٢١٦ السابقة ، والصفحة ٢٦٢ م ٢٦ ج ١ ــ باب الموصول ، وكبابى الإضافة والنعت فى ج ٣ .

(٢) انظر ص ٤٠١ .

المسألة ٨٦ :

حكم الحال ، وعاملها ، وصاحبها ، ورابطها ، من ناحية الذّكر والحذف .

(ا) الأصل فى الحال أن تكون مذكورة ؛ لتؤدى مهمتها المعنوية ؛ وهى بيان هيئة الفاعل ، أو المفعول به ، أو غيرهما ، مما سبق تفصيله[1] . لهذا يجب ذكرها فى كثير من المواضع ، ويجوز حذفها فى أخرى .

فمن المواضع التى يجب أن تذكر فيها ما يأتى :

١ — أن تكون محصورة ؛ نحو : ما أحِب العالمَ إلا نافعًا بعلمه .

٢ — أن تكون نائبة عن عاملها المحذوف سماعًا ؛ نحو : هنيئًا لك[2] ، بمعنى : ثبت لك الخيرُ هنيئًا ، أو : هنأك الأمر هَنيئًا[3] ، أو نحو هذا التقدير الدّال على الدعاء بالهناءة .

٣ — أن يتوقف على ذكرها المعنى المراد ، أو يفسد بحذفها . . . — كما أشرنا أول الباب[4] — ؛ فالأول نحو قوله تعالى : (وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كُسالى) ، والثانى نحو قوله تعالى : (وما خلقْنا السموات والأرضَ وما بينهما لاعبين) .

ومن هذا الموضع أن تكون سادّة مسدّ الخبر[5] فى مثل : سهرى على المزرعة نافعةً .

٤ — أن تكون جوابًا . مثل : كيف حضرت ؟ فيجاب : راكبًا .

* * *

ويجوز حذف الحال إذا دل عليها دليل . وأكثر حذفها حين يكون لفظها مشتقًا من مادة « القول » ويكون الدليل عليها بعد الحذف هو : «المَقُول»[6] ؛

---

(١) فى ص ٣٦٣ . (٢) ونحو قولهم : « هنيئاً لأرباب البيان بيانهم . . »

(٣) ستجىء إشارة لهذا فى ص ٤١١ والحال فى هذا المثال مؤكدة لعاملها كنظائرها التى سبقت : فى ص ٣٦٧ و و . . . ومنها : ولا تعث فى الأرض مفسداً — (وأرسلناك للناس رسولا) — (ويوم أبعث حيا)) . (٤) ص ٣٦٤ .

(٥) فى ج ١ ص ٣٨٥ م ٣٩ تفصيل الكلام على الحال التى تسد مسد الخبر .

(٦) الشىء الذى قيل .

نحو : جلست فى حجرتى ، فإذا صديقى الغائب يدخل: « السلام عليكم » ، أى: يدخل قائلاً : السلام عليكم . فكلمة : « قائلاً » هى الحال المحذوفة ، وهى مشتقة من مادة : « القول » . وقد دل عليها الكلام الذى قيل ، وهو : « السلام عليكم».

ومثل : هل دار بينك وبين المسافر كلام ؟ نعم . لما قابلنى فى الصباح حيَّانى :« صباح الخير » ، وحدثنى عن رحلته المنتظرة : ثم أسرع إلى القطار بعد أن صافحنى ومد يده :« الوداعَ » . أى : قائلاً صباح الخير ، قائلاً : الوداعَ .

ومن هذا قوله تعالى فى أهل الجنة : (والملائكةُ يدخلون عليهم من كلِّ باب ، سلامٌ عليكم) ، أى : قائلين : سلام عليكم . وقوله تعالى : (وإذ يرفعُ إبراهيم القواعدَ من البيت وإسماعيل ، ربنا تقبلْ منا) ، أى : قائلين ربنا تقبل منا .

* * *

(ب) والأصل فى عامل الحال ــ وغيرها ــ أن يكون مذكوراً ؛ ليحقق غرضًا معينًا ، هو : إيجاد معنى جديد ، أو تقوية معنى موجود . وقد يحذف جوازاً أو وجوباً ؛ لدواع تقتضى الحذف ، أى : أن عامل الحال قد يذكر وجوبًا ، وقد يحذف وجوبًا ، وقد يجوز ذكره وحذفه .

فيجب ذكره إن كان عاملاً معنويًّا (وقد سبق شرحه)[1] كأسماء الإشارة ؛ وحروف التنبيه ، والتمنى ؛ وكشبه الجملة . . . و . . . و . . .

ويجوز حذفه إذا كان عاملا غير معنوى ، ودل عليه دليل مقالىٌّ[2] ، أوحالىٌّ فمثال المقالىّ أن يقال : أتستطيع الصعود إلى قِمة الجبل ؟ فيجيب المسئول : مسرعًا . أى : أصعد مُسْرِعًا ــ أتعتنى بخط رسائلك ؟ فيجاب : واضحًا جميلا أى : أعتنى به واضحًا جميلا .

ومثال الحالىّ : أن ترى مسافراً فتقول له : « سالمًا » . أى : تسافر سالمًا ،

---

(١) ص ٣٨٢ .

(٢) سبق ــ فى رقم ١ من هامش ص ٥٦ م ٦٣ وفى جـ ١ ص ٣٦٢ م ٤٧ ــ أن الدليل المقالى هو : ما يكون قائماً على كلام مذكور صريح ، وأن الدليل الحالى ، هو : ما يكون أساسه القرائن والمناسبات المحيطة بالمتكلم من غير استعانة بكلام أو ألفاظ . . .

وأن ترى من يشرب الدواء فتقول : « شافياً » ، أى : تشرب الدواء شافياً . وأن تقول لمن يبنى بيتاً : « معموراً » ، أى : تبنى البيت معموراً ، أو تسكن البيت معموراً.

ويجب حذفه فى مواضع ، أهمها :

١ ــ أن تكون الحال سادّة مسدّ الخبر[1] ، نحو : إنشادى القصيدة محفوظةً ، فكلمة : « محفوظة » حال ، سدت مسدّ خبر المبتدأ المحذوف وجوباً ؛ والأصل : إنشادى القصيدة إذ كانت ، أو : إذا كانت محفوظة .

٢ ــ أن تكون الحال مفردة مؤكدة مضمون جملة[2] قبلها . ــ نحو : الجَدّ أبٌ راحماً .

٣ ــ أن تكون الحال مفردة دالة بلفظها على زيادة تدريجية ، أو نقص تدريجى نحو : تَصَدَّقْ على المحتاج بدرهم ؛ فصاعداً ــ لا تتعرض للشمس عند شروقها إلا عشرين دقيقة ؛ فنازلاً . . . فكلمة : « صاعداً » حال . وعاملها وصاحبها محذوفان . والتقدير : فاذهب بالعدد صاعداً . والجملة المحذوفة هنا إنشائية ، معطوفة بالفاء على نظيرتها الفعلية الإنشائية[3] . وكلمة : « نازلاً » حال . وعاملها وصاحبها محذوفان : والجملة منهما إنشائية معطوفة بالفاء على نظيرتها . ولا بد من من اقتران هذه الحال المفردة « بالفاء » العاطفة ، أو « ثم » العاطفة[4] ؛

ومن الأمثلة التى تحوى الحالين : « صاعداً ونازلا » : تدربْ على الحفظ خمسة أسطر ، فستةً ، فسبعةً ، فصاعداً . لا تتناول فى اليوم أكثر من ثلاث وجَبَات ؛ فنازلاً . . .

٤ ــ أن تكون الحال مسبوقة باستفهام يراد به التوبيخ ؛ نحو : أنائماً وقد أشرقت الشمس ؟ أعاطلاً والعمل يطلبك ؟ أسفيهاً وهو كريم النشأة ؟ أى :

---

(١) سبق إيضاحها وتفصيل الكلام عليها فى ج ١ ص ٣٨٥ م ٣٩ آخر باب المبتدأ والخبر .

(٢) ورد ذكرها فى مواضع ، منها : (ص ٣٦٦ ٣٩١ و ٣٩٦) .

(٣) ليس من اللازم أن تكون الجملتان إنشائيتين ، إنما الأحسن – فى رأى جمهرة النحاة – اتحادهما خبراً أو إنشاء .

(٤) كما أشرنا فى رقم ٢ من هامش ص ٣٩٣ . والكوفيون يجيزون واو العطف أيضاً ، (كما جاء فى مجالس ثعلب ، ج ٤ ص ٢١٥ من القسم الأول) .

أتوجد نائمًا ؟ — أتوجد عاطلاً ؟ — أيوجد سفيهًا ؟ . . .

٥ — عوامل حذفت سماعًا . من ذلك قولهم لمن ظفر بشيء ؛ هنيئًا لك ما أدركت . أى : ثبت هنيئًا[١] .

والحذف فى المواضع الأربعة الأولى قياسى[٢] .

* * *

(ح) والأصل فى صاحب الحال أن يكون مذكوراً فى الكلام : لتتحقق الفائدة من ذكره . وقد يحذف جوازاً فى مثل قوله تعالى : (أهذا الذى بعث الله رسولا) ، أى : بعثه الله .

ويجب حذفه فى الصورة التى يحذف فيها عامله وجوبًا حين تؤكد الحال مضمون جملة قبلها ، على الوجه الذى سبق[٣] شرحه . وكذلك يجب حذفه مع عامله حين تدل الحال على زيادة تدريجية ، أو نقص تدريجى — وهى الصورة الثالثة من الصور التى فى الصفحة المتقدمة . —

* * *

(د) والأصل فى الرابط أن يكون مذكوراً ؛ ليعقد الصلة المعنوية بين جملة الحال والجملة التى قبلها المشتملة على صاحب الحال ، فيمنع التفكك . لكن يجوز حذف الرابط لفظًا ، لا تقديراً[٤] ، إذا كان ضميراً مفهومًا من السياق . نحو : ارتفع سعر القمح ، كيلةٌ بخمسين قرشًا ، أىْ ؛ كيلةٌ منه . . .

وكذلك يصح حذفه إن كان الحال جملة خالية من الرابط لكن عطف عليها

---

(١) سائغاً مقبولا . والفعل هنئ . (وقد سبقت الإشارة لهذا فى رقم ٢ ص ٤٠٨) .

(٢) وفى حذف العامل يقول ابن مالك :

وَالْحالُ قَدْ يُحْذَفُ مَا فِيهَا عَمِلْ ... وَبَعْضُ مَا يُحْذَفُ، ذِكْرُهُ حُظِلْ — ٢٤

يريد : أن الحال قد يحذف ما يعمل فيها النصب (أى : يحذف عاملها) وأن بعض ما يحذف من هذه العوامل محظول ذكره ، أى : ممنوع (حُظل : مُنع) لأنه واجب الحذف .

(٣) ص ٣٦٦ و ٣٨٣ و ٣٩١ و ٣٩٦ .

(٤) كما سبق فى ٣٦٦ و ٣٨٨ و ٣٩١ و ٣٩٦ .

«بالفاء» ، أو : «الواو» ، أو : «ثم» جملة تصلح أن تكون حالا مع اشتمالها على الرابط ؛ نحو : عرفت الوالىَ العادل تشكو الرعية ، فيزيل أسباب الشكوى[١] — أقبَل الفائز ، يصفق الناس ، ويُشرق وجهُه — تداوَى المريضُ يشير الأطباء ثم يستجيب للمشورة .

* * *

«ملاحظة» :

يتفق الحال والتمييز[٢] فى أمور ، ويختلفان فى أخرى .

وسيجىء البيان فى : «هـ» ص ٤٢٩ .

---

(١) راجع الصبان ، جـ ١ باب المبتدأ ، عند الكلام على الخبر الجملة ، ورابطه . وكذا التصريح جـ ٢ باب العطف عند الكلام على الفاء العاطفة . وقد اقتصر فى الرابط عليها لأنها الأصل. وخالفه الصبان وغيره . . .

(٢) سيجىء باب : «التمييز» بعد هذا مباشرة .

المسألة ٨٧ :

التمييز

(ا) كيل	عندى إردبٌ . . .	ـ عندى إردبٌ شعيراً ، أو : إردب شعيرٍ ، أو : إردبٌ من شعير .
	وهبتُ كيلةً . . .	ـ وهبت كيلةً قمحاً ، أو : كيلةَ قمحٍ ، أو : كيلةٌ من قمحٍ .
	خلطت غذاءَ الفرَس بقدَح . . .	ـ خلطتُ غذاء الفرَس بقدَحٍ فولاً ، أو : بقدحِ فولٍ ، أو: بقدح من فولٍ
(ب) وزن	اشتريت أوقيَّة . . .	ـ اشتريت أوقيةً ذهبًا . أو : أوقيةَ ذهبٍ ، أو : أوقيةً من ذهبٍ
	وزن الإناء رِطلٌ . . .	ـ وزنُ الإناء رطلٌ نحاسًا ، أو : رطلُ نحاسٍ ، أو : رطلٌ من نحاس .
	دفعت ثمن أقة . . .	ـ دفعت ثمن أقة تُفاحاً . أو : أقةَ تُفاحٍ . . . أو أقةً من تفاحٍ .
(حـ) مساحة	جنيت محصول فدانٍ . . .	ـ جنيت محصول فدان قطنًا ، أو : فدانَ قطنٍ ، أو : فدانًا من قطن
	حرثت قيراطًا . . .	ـ حرثت قيراطًا بِرسيمًا . أو : قيراطَ بِرسيمٍ ، أو : قيراطًا من بِرسيمٍ .
	سقيت قصبةً . . .	ـ سقيت قصبةً خُضَراً ، أو : قصبةَ خُضَرٍ ، أو : قصبةً من خُضَرٍ .
(د) عدد	عندى خمسةُ . . .	ـ عندى خمسةُ أقلام .
	رأيت عشرين . . .	ـ رأيت عشرين سائحاً . .
	أخذت مائةَ . . .	ـ أخذت مائةَ جُنَيهٍ مكافأةً .

(٨) نسبة، أو جملة[1]:
ازداد المتعلم . . .	ـ ازداد المتعلم أدباً .
أعجبنى الخطيبُ . . .	ـ أعجبنى الخطيب كلاماً .
فاضت البئر . . .	ـ فاضت البئر نِفْطاً[2] .

(ا) فى جملة مثل : « عندى إردب » من أمثلة « ا » نجد كلمة غامضة مبهمة هى : « إردب » ، لأن مدلولها يحتمل عدة أنواع مختلفة ، لا نستطيع تخصيص واحد منها بالقصد دون غيره ، فقد يكون هذا الإردب : قمحاً ، أو : شعيراً ، أو : فولاً ، أو : غيرها ، ولا ندرى النوع المراد من تلك الأشياء الكثيرة ، إذ لا دليل يدل عليه وحده ، لهذا كانت كلمة : « إردب » مبهمة ، أى : غامضة المدلول ؛ لعدم تحديد المراد منها وتعيينه .

لكن إذا قلنا : عندى إردبٌ شعيراً ـ زال الغموض والإبهام ، وتعين المراد بسبب اللفظ الذى جاء ؛ وهو : « شعيراً » .

كذلك الشأن فى كلمة : « كيلة » ، فإنها غامضة المدلول ، مبهمة ، لا تعيين فيها ؛ لاحتمال أن تكون الكيلة : قمحاً ، أو : ذرَة ، أو : فولاً ، أو : عَدَساً ... ، فإذا قلنا : كيلةٌ قمحاً ، تعين المراد ، وزال الاحتمال . ومثل هذا يقال فى كلمة : « قَدَح » فى المثال الأخير من قسم « ا » ، وفى غيرها من كل كلمة عربية تدل فى العرف الشائع على شىء يقع به الكيل ؛ مثل : وَيْبَة ، رُبْع ، مَلْوة[3] . . .

(ب) وفى جملة مثل : اشتريت أوقية (من أمثلة القسم : « ب ») ، نصادف هذا الإبهام والغموض فى كلمة : « أوقيَّة » ؛ لاحتمالها عدة أنواع ، لا نستطيع تخصيص واحد منها بالمراد دون غيره ، فقد تكون الأوقية ذهباً ، أو : فضة ، أو عنصراً آخر من العناصر التى توزن . . .

لكن إذا قلنا : أوقية ذهباً ـ اختفى الإبهام ، وحل محله التعيين الموضِّح

---

(١) لهذا النوع أمثلة أخرى فى «ب» من ص ٤٢٢ .

(٢) هو المسمى : « زيت البترول »

(٣) من المكاييل الشائعة فى مصر : الإردب ؛ وهو يساوى اثنتى عشرة كيلة ، ومقدار الكيلة : ربعان ، والربع : أربعة أقداح ـ والوَيْبة كيلتان . والكيلة أيضاً أربع ملوات .

للمطلوب . ومثل هذا يقال فى كلمة : رِطل ، وأقّة ، فى المثال الثانى والثالث (من أمثلة : قسم ب) وفى نظائرها من الكلمات العربية التى يجرى فى العرف اعتبارها من الموازين ، ومنها : قنطار ، ودِرهم ، وحبَّة . . .

(حـ) وفى جملة مثل : جنيت محصول فدان (من أمثلة : «جـ») نجد الكلمة الغامضة المبهمة هى كلمة : «فدان» فإنها تحتمل أن يكون مدلولها فدانَ قصب ، أو فدانَ عنب ، أو قمح ، أو غيره . فإذا قلنا : . . . «فدانَ قطنٍ» — انقطع الاحتمال ، وزال الغموض والإبهام ، وتحدد القصد .

ومثل هذا يقال فى كلمة : «قيراط» ، وقصبة (من أمثلة القسم : «جـ») ، وغيرها من الألفاظ العربية التى تستعمل فى المساحات[1] ، (ومنها : السَّهم[2] ، والذراع ، والباع والشبر ، والفِتْر . . .)

(د) ومثل هذا يقال فى كل عدد من جمل القِسْم : «د» أو ما شابهها مما يشتمل على أحد الأعداد ؛ نحو : عندى خمسة ، فإن كلمة : «خمسة» — وهى عدد حسابىّ — غامضة ، مبهمة ؛ لا يزول غموضها وإبهامها إلا بلفظ آخر يحدد المراد منها ؛ مثل : أقلام ، أو غيرها مما ورد فى هذا القسم وفى نظائره .

(هـ) ننتقل بعد ذلك إلى نوع آخر من الغموض والإبهام يختلف عما سبق ؛ ففى مثل : «ازداد المتعلم» ، لا يقع الغموض على كلمة واحدة كالتى سلفت ، وإنما ينصبّ على الجملة كلها ؛ أى : على معنى جزأيها الأساسيين معاً . فقد نسبنا الازدياد للمتعلم . فأى ازدياد هذا الذى نسبناه له ، أهو فى علمه ؟ أم فى أدبه ، أم فى ماله ؟ أم فى جسمه ، أم فى حسن معاملته . . . ؟

فالأمر المنسوب للمتعلم غامض مبهم ، وهذا الأمر الغامض ليس منصبّاً على كلمة واحدة كما قلنا ؛ وإنما يشمل معنى جملة كاملة ؛ لأن الجملة هى التى تحوى فى طرفيها نسبة شىء[3] لشىء آخر . فإذا قلنا : ازداد المتعلم أدباً — ارتفع

---

(١) هى الأشياء التى يجرى تقديرها بالقياس ويدخلها العرف الشائع فى المقاييس .

(٢) فى مصر ينقسم الفدان إلى أربعة وعشرين قيراطاً . والقيراط أربعة وعشرون سهماً .

(٣) فى هامش الصفحة الأولى من صفحات الجزء الثالث ، بيان مستفيض عن معنى : «النسبة» وأنواعها ، وما يتصل بها .

الغموض عن النسبة ؛ بسبب الكلمة التي جاءت لإزالته ، واتضح المراد من الجملة بعد مجيء هذه الكلمة.

ومثل هذا يقال في المثالين الأخيرين من أمثلة القسم: «هـ» وفي غيرهما من كل جملة يقع فيها الغموض على النسبة الناشئة من طرفيها .

ومن كل ما تقدم يتضح ما يأتي :

(ا) أن في اللغة ألفاظًا مبهمة ، غامضة ، تحتاج إلى تبْيين وتوضيح .

(ب) وأن هذه الألفاظ قد تكون كلمات منفردة ، كالكلمات المستعملة في العدد ، أو في المقادير الثلاثة الشائعة ، — وهي : الكيل ، والوزن[1] ، والمساحة — وقد تكون جملاً كاملة تقع النسبة في كلٍّ واحدة منها موقع الغموض والإبهام المحتاج إلى تفسير وإيضاح[2].

(حـ) وإذا تأملنا الكلمات التي أزالت الغموض والإبهام في الأمثلة السالفة — وأشباهها — وجدنا كل كلمة منها : نكرة[3] ، منصوبة — في الأكثر[4] — ، فضلة ، تبين جنس ما قبلها أو نوعه ، أو : توضح النسبة فيه ، فهي — كما يقولون — بمعنى : «من»[5] البيانية — غالباً — والكلمة التي تجتمع فيها هذه الأوصاف

---

(١) وكذلك بعض الضمائر (كما سيجيء في «حـ» من الزيادة ص ٤٢٧) ثم انظر المراد من «المقادير» في رقم ٤ من هامش الصفحة الآتية .

(٢) وقد يكون تمييز النسبة لمجرد التوكيد ؛ كقول أبي طالب عم النبي عليه السلام :

ولقد علمت بأن دِينَ محمدٍ … من خير أديان البرية دينـا

(راجع الصبان والخضرى في باب : «نعم ، وبئس» عند الكلام على اجتماع فاعلهما ، وتمييزهما) وهذا يختلف عما في رقم ٤ من هامش ص ٤٣٠ .

(٣) النكرة هنا : لا بد أن تكون اسماً صريحاً ، لأن التمييز لا يكون جملة ولا لفظاً مؤولا .

(٤) إذا كانت الكلمة التي تزيل الإبهام مجرورة بالإضافة أو بالحرف — كما في بعض الأمثلة المعروضة هنا — فإنها لا تسمى في «الاصطلاح» : تمييزاً إلا مع التقييد بأنه مجرور ، لأن كلمة : «تمييز» عند إطلاقها بغير تقييد لا تنصرف إلا للنوع المنصوب ، أما غيره مما يفيد فائدته في هذا الباب فلا يسمى تمييزاً «اصطلاحاً» . وقد يسمى تمييزاً ولكن مع تقييده بأنه مجرور : لكيلا ينصرف الذهن إلى النوع المنصوب والأحسن مراعاة الاصطلاح (كما في رقم ٢ من هامش ص ٤٢٠) .

(٥) أي : «من» التي تبين جنس ما قبلها ، أو نوعه ، والمجرور بها هو عين الشيء الذي تبينه =

تسمى : «التمييز»[1] ، كما يسمى ما تفسره وتزيل الإبهام عنه : «المُمَيَّز» ، أىْ : أن التمييز : (نكرة ، منصوبة — فى الأغلب — فضلة ، بمعنى «من» التى للبيان[2]) .

أقسام التمييز :

ينقسم التمييز بحسب المُمَيَّز إلى قسمين :

أولهما : تمييز المفرد ، أو : الذات[3] وهو الذى يكون مُمَيَّزه لفظًا دالاًّ على العدد ، أو على شىء من المقادير[4] الثلاثة : (الكيل — الوزن — المساحة) . أى :

= — وستجىء معانيها فى ص ٤٥٨ — وليس المراد فى الكلمة التى تعرب تمييزا أنه يمكن دائماً تقدير «من» قبلها . فإن هذا لا يمكن فى بعض الأساليب . (وانظر رقم ٢ من ص ٤٥٩)

(١) ويسمى أحياناً : التبيين ، أو : التفسير ، أو : المفسِّر ، أو : المميز ، أو : المبيِّن .

(٢) غالباً — كما سبق — . ويقول ابن مالك فى تعريف التمييز ، وبيان عامله ، والتمثيل لبعض أقسامه ما يأتى :

اسْمٌ بِمَعْنَى : «مِنْ» ، مُبِينٌ ، نَكِرَهْ ... يُنْصَبُ تَمْيِيزًا بِمَا قَدْ فَسَّرَهْ

كَشِبْرٌ أَرْضًا ، وَقَفِيزٌ بُرًّا ، ... وَمَنَوَيْنِ عَسَلًا وتَمْرَا

يريد بالمبين : أن التمييز يبين إبهام ما قبله ، أى : يوضحه ويزيل غموضه . ثم يقول : إن التمييز منصوب ، وناصبه هو الشىء المبهم الذى جاء التمييز لتفسيره وإيضاحه . ومعنى هذا عنده أن تمييز النسبة منصوب — فى رأيه — بالجملة التى يوضح النسبة فيها . وسيجىء الرأى فى كل ذلك . (رقم ٢ من ص ٤٢٢ و ٣ من ص ٤٢٤) .

«البر» : القمح . «القفيز» إذا كان مكيلا فإنه يختلف باختلاف الأقطار ؛ فهو فى بعضها نحو : $18\frac{2}{3}$ قدحاً ، وفى بعض آخر نحو : ثمان وأربعين قدحاً — «منوين» تثنية : «مَنًا» وهو فى بعض الأقطار من مقادير الوزن المقدرة برطلين .

(٣) سمى تمييز مفرد : لأنه يزيل الإبهام عن كلمة واحدة ، أو ما هو بمنزلتها ، ويسمى أيضاً : تمييز «ذات» لأن الغالب فى تلك الكلمة التى يزيل إبهامها أن تكون شيئاً محسوساً مجسماً . فمعنى ذات : أنها جسم . وليس فى هذا النوع من التمييز تحويل — كما سيجىء فى الصفحة التالية عند الكلام على تمييز الجملة . —

هذا ، والكثير فى تمييز المفرد أن يكون جامداً . وقد يكون مشتقاً على الصورة الموضحة فى : «ج» من ص ٤٢٧ — ولها إشارة فى رقم ٦ من ص ٤٣٠ —

(٤) المقادير هنا : جمع مقدار ، وهو : ما يُقَدَّر به غيرُه ، ويشمل كل شىء يستعمل فى تقدير الكيل ، أو الوزن ، أو المساحة ، من غير تقيد بلفظ خاص ، أو بزمن معين . وبهذا يدخل كل لفظ =

(أنه الذى يزيل إبهام لفظ من ألفاظ الكيل ، أو : الوزن ، أو : المساحة ، أو . العدد[1] .) فتمييز المفرد أو الذات أربعة أنواع – غالباً[2] – .

ثانيهما : تمييز الجملة ، وهو الذى يزيل الغموض والإبهام عن المعنى العام بين طرفيها ، وهو المعنى المنسوب فيها لشىء من الأشياء ، ولذلك يسمى أيضاً : « تمييز النسبة » ، وقد سبقت الأمثلة للنوعين .

تقسيم تمييز الجملة (أى : النسبة) بحسب أصله :

ينقسم تمييز الجملة (دون تمييز المفرد) إلى ما أصله فاعل فى الصناعة[3] وإلى

= عربى عرف العمل به فى تقدير واحد من الثلاثة المذكورة . ولا يدخل العدد فى التقدير – على المشهور – لأن العدد فى المعنى هو المعدود ؛ كما فى مثل : هنا خمسة رجال ؛ فالخمسة التى هنا هى الرجال ، والرجال هى الخمسة ، بخلاف المقادير .

(١) العدد المقصود فى هذا الباب هو العدد الصريح ؛ أى : العدد الحسابى : مثل ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ . . . و . . . أما العدد المبهم (أى : الكنائى) مثل : «كم» ، . . . فله – فى الجزء الرابع – باب خاص بأحكامه المختلفة ، هو : باب : كنايات العدد .

(٢) قلنا : غالباً ؛ لأن هناك نوعاً خامساً – كما أشرنا فى رقم ١ من هامش ص ٤١٦ – هو تمييز الضمير « المبهم » ، وسيجىء تفصيل الكلام عليه فى « ج » من الزيادة ، ص ٤٢٧ .

(٣) أى : فاعل لفعل ، أو ما يشبه الفعل مما يحتاج لفاعل بمقتضى الأصول النحوية وصناعتها . والتقييد بأن الفاعل المعنوى أصله فاعل فى الصناعة تقييد ضرورى ؛ لإبعاد ما هو فاعل فى المعنى دون الصناعة ؛ نحو : لله درّك فارساً ، وأبرحتَ جاراً (أى : أعجبْتَ ؛ يقال : أبرح الرجلُ ، إذا جاء بالبُرْح – بسكون الراء – أى : بالعَجَب) . فإن معناهما : عظُمت فارساً ، وعظُمت جاراً ، ولكنهما غير محولين أصلا عن الفاعل الصناعى ، ولهذا يجوز جرهما بالحرف : « من » ؛ نحو : لله درك من فارس . ونحو : أبرحت من جار ، فى حين التمييز المحول عن الفاعل الصناعى يجب نصبه ، ولا يجوز جره بمن . – انظر « ج » من ص ٤٢٧ – وكذلك : ما أحسنَ المهذبَ رجلا ، فإنه مفعول فى المعنى . لكنه غير محول ؛ لأنه عين ما قبله ، ولهذا يصح جره أيضاً بمن –

انظر ما يتصل بفعل التعجب فى رقم ٤ من هامش ص ٤٢٣ . وكذلك البيان المفيد الخاص بمثل : (لله دره فارساً) . . . فى « ج » ، من ص ٤٢٧ –

أما نحو : نعم رجالا الزراع ، فقد رأى بعض النحاة فى التمييز أنه محول عن الفاعل الصناعى ؛ فيجب نصبه . ورأى آخرون أنه غير محول فيجوز فيه النصب أو الجر بمن ، والرأى الأول أقوى .

وكما يكون الفاعل محولا عن الفاعل الصناعى فى الأصل ، يكون محولا – أحياناً – عما أصله نائب فاعل ؛ ككلمة : « شكلا » فى قول الشاعر :

=

ما أصله مفعول به كذلك . ويرى أكثر النحاة أنّ تمييز الجملة لا يخرج — فى الغالب — عن واحد من هذين ، (ولو تأويلاً)[1]، مثل : زادت البلاد سكانًا — اختلف الناس طباعًا — قوِيَ الرجل احتمالاً ، ومثلُ : أعددْتُ الطعامَ ألوانًا — وفَّيت العمال أجوراً — نسقْت الحديقة أزهاراً...

فالأصل : (زاد سكانُ البلادِ — اختلفتْ طباعُ الناسِ — قَوِيَ احتمالُ الرجلِ) . فتغير الأسلوب، بتحويل الفاعل تمييزاً . وقد كان الفاعل مضافاً ؛ فأتينا بالمضاف إليه ، وجعلناه فاعلاً ، بعد أن صار الفاعل تمييزاً بالصورة السالفة[2]. . .

والأصل فى الأمثلة الباقية :(أعددتُ ألوانَ الطعامِ — وفيتُ أجورَ العمالِ — نسقْت أزهارَ الحديقة) ؛ فتغيرا لأسلوب ؛ بتحويل المفعول به تمييزاً ، وقد كان هذا المفعول مضافًا ، فأتينا بالمضاف إليه ، وجعلناه مفعولاً به ، بعد أن صا المفعول به السابق تمييزاً .

أما تمييز المفرد فلا تحويل فيه مطلقًا .

= يصنع الصانعون وردا ، ولكنْ وردةُ الروض لا تضارَع شكلا

والأصل : لا يضارَع شكلها .

(١) راجع «ا» ، و : «ب» من الزيادة والتفصيل (ص ٤٢٦) حيث الكلام على التأويل ونوع من التفصيل .

(٢) ومن هذا النوع كلمة «مقتاً» وهى تمييز فى قوله تعالى : («يأيها الذين آمنوا لمَ تقولون ما لا تفعلون ، كَبُرَ مَقْتاً عند الله أن تقُولوا ما لا تفعلون .») كبُرَ : عظُم — المقت : أشد الكراهة : والبغض — والأصل : كبر مقتُ قولكم ما لا تفعلون، . . أى : المقت المترتب على قولكم . . .

المسألة ٨٨ :

أحكام التمييز

(ا) يختص تمييز المفرد (أو : الذات) بالأحكام التالية :

١ – إن كان تمييزاً للكيل ، أو : الوزن ، أو : المساحة ، جاز فيه ثلاثة أشياء ، إما نصبه على أنه التمييز مباشرة – وهذا هو الأحسن[1] – وإما جره[2] على أنه مضاف إليه ، والمميَّز هو المضاف ، وإما جره بالحرف « من » ، ومن الأمثلة – غير ما سبق – : (اشتريت كيلةً أرزاً – اشترَيت كيلةَ أرزٍ – اشتريت كيلةً من أرزٍ) . (اشتريت دِرهماً ذهباً – اشتريت دِرهمَ ذهبٍ – اشتريت دِرهماً من ذهبٍ) . (بعت محصول فَدانٍ قصباً – بعت محصولَ فدانِ قصبٍ – بعت محصولَ فدانٍ من قصبٍ) .

وإنما يجب جر التمييز على اعتباره مضافاً إليه بشرط ألا يكون المقدار – وهو المُميَّز – قد أضيف لغيره ؛ فإن أضيف المقدار لغير التمييز وجب نصب التمييز ، أو : جره « بمن » ، نحو : ما فى الإناء قدرُ راحةٍ دقيقاً[3] ، أو : من دقيقٍ .

---

(١) لأنه يدل على المقصود نصا من غير احتمال شىء آخر معه ؛ ففى مثل : « اشتريت رطلا عسلا » . . . يدل النصب على أن المتكلم يريد أن الإناء المسمى بالرطل مملوء بالعسل ، أو أن عنده ما يملأ الإناء المذكور من هذا الصنف المذكور ، ولا يريد فى هذا المثال الوعاء نفسه . أما الجرّ فيؤدى إلى احتمال أن يكون المراد ذلك ، وأن يكون المراد بيان أن عنده الوعاء الصالح – فى هذا المثال – أو الصنجة الموزون بها ، أو المكيال الذى يكال به ، أو المقياس الذى يمسح به (أى : يقاس به) راجع الأشمونى و . الصبان .

(٢) ومع جره يسمى : « تمييزاً » " مجروراً " أيضاً : فالجر لا يمنع من هذه التسمية المقيدة (انظر رقم ٤ من هامش ص ٤١٦) . والإضافة هنا على معنى « من » البيانية التى سبق الكلام عليها (فى رقم ٥ من هامش ص ٤١٦) وهذا هو الشأن فى إضافة المقادير إلى الأشياء المقدرة ، نحو : بعت فدان قصب ، وفى إضافة الأعداد إلى معدوداتها ؛ نحو : خمسة أقلام ، وفى إضافة العدد إلى عدد آخر ، نحو عندى من الكتب أربعمائة – (وسيجىء البيان فى ج ٣ م ٩٣ ص ١٨ حيث الأوجه الإعرابية المختلفة فيما سبق) .

(٣) فى هذا يقول ابن مالك :

وبعْد ذِى وشِبْهِها اجْرُرْه إذَا ... أَضَفْتَهَا ؛ كَمُدُّ حِنْطَةٍ ، غِذا =

وإن كان تمييز المفرد خاصاً بالعدد الصريح ، والعددُ ثلاثة ، أو عشرة ، أو ما بينهما . . . ، وجب جرّ التمييز ؛ بإعرابه مضافاً إليه ، والمضاف هو العدد (أى : المميَّز) ، والغالب فى هذا التمييز المجرور أن يكون جمع تكسير للقلة .

فإن كان العدد لفظاً دالاً على المائة أو المئات ، أو الألف أو الألوف — وجب أن يكون التمييز مفرداً مجروراً ، لأنه يعرب مضافاً إليه ، والمضاف هو العدد(1) .

وإن كان العدد غير ما سبق وجب نصبُ التمييز مباشرة ، وأن يكون مفرداً ، وفيما يلى أمثلة لكل ما سبق :

(قرأت فى العُطلة ثلاثةَ كتبٍ ، كل كتاب مائةُ صفحةٍ ، وعدد السطور ألفُ سطرٍ) .

= يريد : « بلى » . . الأشياء التى سبق أن عرض لها أمثلة فى البيت السابق ؛ (وهى ثلاثة : المساحة ، الكيل ، الوزن) فإن التمييز بعدها مجرور بالإضافة ، أما « شبهها » فهو : كل لفظ عربى جرى العرف على استعماله فى واحد من الثلاثة . و« المُدّ » : يقدر فى بعض الأقاليم بنحو $\frac{7}{12}$ من القدح ، وفى بعض آخر بنحو : رطل وثلث رطل . « حنطة » : قمح . غذا : غذاء .

ثم قال إن الجر بالإضافة إنما يكون حين إضافة المميَّز للتمييز مباشرة . أما إذا أضيف المميز لغير التمييز فيجب نصب التمييز :

والنَّصْبُ بَعْدَ ما أُضِيفَ وَجَبَا إنْ كَانَ مثلَ : « مِلْءِ الأَرْضِ ذَهَبَا »

وسيذكر بعد بيتين أنه يجوز جر التمييز بالحرف « من » بشرط ألا يكون التمييز للعدد ولا للنسبة فيقول البيت التالى :

واجْرُرْ « بِمِنْ » إنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي العَدَدْ والفَاعِلِ المعْنَى ؛ كَطِبْ نَفْسًا تُفَدْ

« ذى العدد » أى : صاحب العدد ، يريد التمييز الذى للعدد الصريح ، فإنه لا يجوز جره بالحرف « من » أما العدد غير الصريح ؛ مثل : « كم » فيجوز جر تمييزه — بالتفصيل الوارد فى بابه ، ج ٤ — نحو : كم من كتاب عندك ، كما أن التمييز الذى كان أصله فاعلا ، لا يجوز جره بمن ، ومثل له بمثال هو : طب نفساً تفد ، أى : تستفد . وإنما كان أصل التمييز هنا فاعلا لأن أساس الكلام : لِتطبْ نفسك ؛ ثم حول الكلام فصار الفاعل تمييزاً . ومثله : طاب الورع نفساً ؛ أصله : طابت نفس الورع ؛ ثم حول الكلام على الوجه السالف . (وقد وفينا الكلام على أصل التمييز ، وستجىء الإشارة للبيت السالف لمناسبة أخرى فى ص ٤٢٤) .

(1) والإضافة على معنى : « من » طبقاً للبيان الذى سلف فى رقم ٢ من هامش ص ٤٢٠ . ورقم ٥ من هامش ص ٤١٦

(قضينا فى الرحلة خمسةَ أيام ، قطعنا فيها مائةَ ميل مشيًا ، وأنفق كل منا ألفَ قرشٍ) . (الأسبوع سبعةُ أيامٍ بلياليها ، كل منها أربعٌ وعشرون ساعةً ، والساعة ستون دقيقةً) . (السنة اثنا عشر شهراً ، الشهر ثلاثون يومًا — غالبًا — السنة ثلاثُمائةِ يوم وأربعةٌ وستون يومًا ، فى الغالب)[1]— .

٢ — وعامل النصب أو الجر بالإضافة فى «التمييز المفرد» ، هو اللفظ المبهم ، أى : المـُميَّز . أما عند الجرِّ بالحرف : «مِن» فإن هذا الحرف يكون هو العامل .

٣ — ولا بد من تقدم العامل على التمييز فى جميع الأنواع الخاصة بتمييز الذات (المفرد)[1] .

٤ — وإذا تعدد تمييز المفرد فالأحسن العطف بين المتعدد[2] . وإذا كان التمييز مخلوطًا من شيئين جاز تعدده بعطف وغير عطف ، نحو : عندى رطل سمنًا عسلاً ، أو : سمنًا وعسلاً .

* * *

(ب) يختص تمييز «الجملة» — أى : تمييز «النسبة» — بالأحكام الآتية :

١ — يجب نصبه إن كان مـُحوّلاً عن الفاعل أو المفعول الصناعيين[3] ؛ نحو : (ارتفع المخلص درجةً ، وعلا الأمين منزلةً) ، ومثل : (رتبت الحجرةَ أثاثًا — نظمت الكتبَ صفوفًا) . والأصل : ارتفعت درجةُ المخلصِ — علت منزلةُ الأمينِ — رتبت أثاثَ الحجرةِ — نظمتُ صفوفَ الكتب .

ومن تمييز الجملة الواجب النصب ما يكون واقعًا بعد أفعل التفضيل ، نحو : المتعلم أكثرُ إجادةً . وإنما يجب نصبه بشرط أن يكون سببيا[4] ؛ أى : فاعلاً

(١ و ١) تمييز العدد أحكام كثيرة ، متشعبة ، وتفصيلات متعددة — ولا سيما تقدمه — ؛ مكانها : «باب العدد» فى الجزء الرابع . (م ٩٤ ص ٣٩٤) وقد اقتصرنا هنا على ما يناسب موضوعنا.

(٢) والذى بعد العاطف لا يسمى تمييزاً — وإنما يعرب معطوفاً ، برغم أنه يؤدى معنى التمييز . — كما سيجىء فى رقم ٥ من هامش ص ٤٢٤ —

(٣) انظر رقم (٣) من هامش ص ٤١٨ . و «ب» من ص ٤٢٦ .

(٤) معناه الأصيل فى رقم ٢ من هامش ص ٤٢٦ .

فى المعنى ، كالمثال المذكور ، وإلا وجب جره بالإضافة . وعلامة التمييز الذى هو فاعل فى المعنى ألاّ يكون من جنس المفضَّل الذى قبله ، وأن يستقيم المعنى بعد جعله فاعلاً مع جعل أفعل التفضيل فعلاً[1] ؛ ففى المثال السابق تقول : المتعلم كثرت إجادته. وفى مثل : أنت أحسن خلقًا ، تقول : أنت حَسُنَ خلقك ... وهكذا . ومثال التمييز الذى ليس بفاعل فى المعنى : (علىّ أفضلُ جندىّ ، وميّة أفضل شاعرة.) وضابط هذا النوع أن يكون أفعل التفضيل بعضًا من جنس التمييز ؛ فيصح أن يوضع مكان أفعل التفضيل كلمة : « بعض » مضافة ، والمضاف إليه جمع يقوم مقام التمييز ويحل فى مكانه ؛ فلا يفسد المعنى ، ففى المثال السابق نقول : علىٌّ بعض الجنود ، وميّة بعض الشاعرات. وإذا لم يصح أن يكون فاعلاً فى المعنى وجب جره بالإضافة – كما قلنا – ، لوجوب إضافة أفعل التفضيل إلى ما هو بعضه[2] (متابعة للرأى الأشهر) .

وإنما يجب الجر بالإضافة هنا بشرط أن يكون أفعل التفضيل غير مضاف لشىء آخر غير التمييز . فإن كان مضافًا وجب نصب التمييز ؛ نحو : علىّ أفضل الناس إخوةً – وميّة أفضل النساء أشعاراً .

ومما تقدم نعلم أن تمييز أفعل التفضيل يجب نصبه فى حالتين وجره فى واحدة .

ومن تمييز الجملة الذى يجب نصبه ، ولا تصح إضافته[3] : ما يقع بعد التعجب القياسىّ ، أو السماعى[4] ؛ فالأول ، نحو : ما أحسنَ الغنىّ مشاركةً فى الخير –

---

(١) لهذا إيضاح يجىء فى « ب » من الزيادة والتفصيل ص٤٢٦ ، وبيان مفيد آخر فى باب : « أفعل التفضيل » – ج ٣ م ١١٢ ص ٣٣٨ –

(٢) كما سيجىء فى بابه بالجزء الثالث م ١١٢ ص ٣٣٨ . وفى هذه الصورة يقول ابن مالك :

والفاعلَ المعنَى انْصِبَنْ بأَفْعَلَا مُفَضِّلًا : كأَنْتَ أَعلَى منزلَا

(٣) فيمتنع جره بالإضافة حتمًا ، دون جره بمن فى بعض الصور – كما سيجىء فى رقم ١ من هامش ص ٤٢٤ .

(٤) القياسى يكون بإحدى الصيغتين المخصصتين له ، وهما : ما أفعَلَه ، وأفعِلْ به . (وسيجىء الكلام المفصل عليهما فى مكانه من الجزء الثالث ، باب : « التعجب ») . أما التعجب بغيرهما فمقصور على السماع ، ويقال له : التعجب المرتَجَل . وفى هذه الصورة يقول ابن مالك :

وبَعْدَ كلِّ ما اقتضَى تَعجُّبا مَيِّزْ ، كأَكْرِمْ بِأَبِى بَكْرٍ أَبَا =

أحسن بالغنيّ مشاركةً في الخير — والثاني نحو : لله دَرُّ العالم مخترعاً(١) — حَسْبك به رجلاً — كفى به نافعاً — يا جارتا ما أنتِ جارةً(٢) حسبُك بالصادق رجلا ، وقول الشاعر :

وحسبك داءً أن تبيت ببِطْنَة(٣) ... وحولك أكبادٌ تحِنّ إلى القِدِّ(٤)

٢ — لا يجوز تعدده بغير عطف ؛ نحو : نما الغلام جسماً وعقلا(٥). . .

٣ — عامل النصب في هذا التمييز هو ما في الجملة من فعل ، أو : شبهه(٦).

٤ — لا يجوز تقديم هذا التمييز على عامله إذا كان العامل جامداً . كأفعل في التعجب ؛ وكنِعْم وبئس(٧)— وأخواتهما — من أفعال المدح والذم ، نحو : (ما أنفع

= وذكر بعد هذا البيت بيتاً سبق أن نقلناه وشرحناه بمناسبة أخرى في هامش ص ٤٢١ ، هو :

واجرُرْ « بِمنْ » إنْ شِئْتَ غيْرَ ذِي العَدَدْ ... والفَاعِلِ المَعْنَى :كَطِبْ نَفْساً تُفَدْ

(١) يجوز فيا وفيما بعده جره بمن بملاحظة ما سبق في رقم ٣ من هامش ص ٤١٨ وما سيجيء في « ح » من الزيادة ص ٤٢٧ — والدر : اللبن ، أي : أن اللبن الذي ارتضعه هذا الرجل ونشأ عليه ، لبن غير معتاد ولا مألوف ، إنما هو لبن موضع العجب ، إذ أنشأ هذا الرجل الذي لا مثيل له ؛ فهو لبن خاص من عند منشيء العجائب. ومبدعها الأول ؛ وهو : الله . (راجع رقم ٢ من هامش ص ٢٢ و ح من ص ٤٢٧ من هذا الجزء ، ثم الجزء الأول ص ٥٠٤ م ٣٨ . من الطبعة الرابعة) .

(٢) « يا جارتا » : أصلها : يا جارتِي ، منادى منصوب ، لأنه مضاف لياء المتكلم ، المنقلبة ألفاً . وهذا الأسلوب تتعدد فيه الصور الإعرابية بتعدد المعاني ، فقد تكون « ما » حرف نفي خرج عن معناه للتعجب ، والجملة بعدها اسمية ؛ (مبتدأ وخبر) خالية من التمييز ، ويكون المعنى : لست جارة ، وإنما أنت شيء أكثر منها : فأنت أم ، أو أخت ، أو إحدى القريبات الحميمات ، أي : بمنزلة واحدة من هؤلاء ؛ إعلاناً للتعجب من عملها الذي لا يصدر من جارة ، وإنما يصدر من واحدة ممن سبقن .

وقد تكون « ما » استفهامية ، خبر مقدماً ، و « والضمير » مبتدأ مؤخر ، و « جارة » : تمييز ، والجملة تفيد التعجب بسبب أداة الاستفهام الدالة على الاستعظام ؛ فقد خرج عن معناه الحقيقي إلى التعجب. ويصح في هذه الصورة أيضاً أن تكون : « جارة » حال مؤولة ، بمعنى : ملاصقة . . :

ويصح أن تكون « ما » نافية ، والجملة بعدها منفية ، أي : أنت لست أهلا أن تكوني جارة .. و . . .

(٣) شدة امتلاء المعدة بالطعام . (٤) القطعة من الجلد الجاف غير المدبوغ .

(٥) وما بعد العاطف يعرب معطوفاً، ولا يسمى في الاصطلاح تمييزاً ؛ مع أنه يؤدي معنى التمييز — كما سبق في رقم ٢ من هامش ص ٤٢٢ — .

(٦) وهذا عند غير ابن مالك ، وقد سجلنا رأيه في رقم ٢ من هامش ص ٤١٧ .

(٧) انظر رقم ١ من هامش ص ٣٠١ م ١١٠ ج ٣ — باب « نعم وبئس » — ففيه أحكام خاصة بتمييزها ، ومنها : أنه لا يصح تأخيره عن المخصوص بالمدح أو الذم .

الطبيب إنسانًا ، ونعم الأمين رفيقًا ، وبئس القاسي رجلا)، أوكان فعلاً متصرفًا يؤدى معنى الجامد ؛ نحو : كَفَى بالطبيب إنسانا ، فإن الفعل: «كفى» متصرف ولكنه بمعنى فعل غير متصرف ، وهو فعل التعجب ، فمعنى قولنا : كفى بالطبيب إنسانًا : ما أكفاه إنسانًا :

أما فى غير هاتين الصورتين الممنوعتين فالأحسن عدم تقديم التمييز [1] على عامله .

وأما توسط هذا التمييز بين عامله ومعموله فجائز بشرط أن يكون العامل فعلاً أو وصفًا يشبهه ؛ نحو : صَفَا نفسًا الورع ، وقول المتنبي :

فهنّ أسلْن ــ دمًا ــ مقلتى وعذّبن قلبى بطول الصدودِ

---

(١) فى حكم تقديم التمييز على عامله وعدم تقديمه يقول ابن مالك :

وعَامِلَ التَّمْيِيزِ قَدِّمْ مُطْلَقَا والفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْرًا سُبِقَا

يريد : أن عامل التمييز يجب تقديمه ؛ سواء أكان التمييز تمييز مفرد أم تمييز نسبة . ثم بين أن التمييز إن كان عامله فعلا متصرفاً – وهذا لا يكون إلا فى تمييز الجملة – فقد يتأخر هذا العامل ويتقدم التمييز عليه فى حالات نادرة . والأحسن عدم القياس هنا .

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

(ا) تمييز النسبة قد يكون غير مُحَوّل إلا بتأويل لا داعى له ، نحو : امتلأ الإناء ماءً ؛ إذ لا يقال امتلأ الماء .

(ب) عرفنا[1] أن التمييز الواجب النصب بعد « أفعل التفضيل » هو السببيّ[2] ، وأنه نوع من تمييز الجملة ؛ إذ أصله : « فاعل » ، وأصل « أفعل » هو : الفعل ، ومن الممكن إرجاعُهما إلى أصلهما ؛ فتعود الجملة الفعلية للظهور ، وترجع لأصلها الذى تركته ، وتحولت عنه إلى أسلوب آخر . . .

لكن كيف يتحقق هذا ؟ فى مثل : أنت أكثر مالاً ، وأعلى منزلاً ، — ونظائرهما — لا يمكن تحويل أفعَل إلى فِعْل يؤدى المعنى الأصلى الأساسى لصيغة التفضيل (وهو الكثرة ، والعلوّ — مثلا .) مزيداً عليه الدلالة على التفضيل .

يرى بعض النحاة فى هذا النوع التفضيلىّ أنه مُحوّل عن مبتدأ مضاف ، والأصل ، مالك أكثر ، ومنزلك أعلى . . . فصار المبتدأ تمييزاً ، وصار الضمير المتصل المضاف إليه مبتدأ مرفوعًا منفصلاً . وفى هذه الحالة وأمثالها يجىء التمييز محولاً عن المبتدأ ،

ويرى آخرون ، أن المراد معروف من السياق ، وهو : أنه كثر كثرة زائدة ، وعلا علوًّا زائداً ، فلا يفوت التفضيل بتحويله عن الفاعل ، أو : أن فوات معنى التفضيل غير ضار ؛ إذ لا يجب بقاؤه فى الفعل الموضوع مكان أفعل التفضيل فى هذا الباب ، قياسًا على عدم بقائه فى بعض أبواب أخرى .

وكلا الرأيين حَسَنٌ . ولعل الرأى الثانى — بوجهتيه — أحسن ؛ لأن فيه تخفيفًا من غير ضرر ، وتقليلاً للأقسام بحصرها فى الفاعل والمفعول به .

---

(١) فى آخر ص ٤٢٢ .

(٢) هو المتصف فى المعنى بالشىء الجارى فى اللفظ على غير هذا المتصف به ؛ فإن المنزل — فى مثل : أنت أعلى منزلا — هو المتصف فى المعنى بالعلو ، مع أن العلو جار فى اللفظ على المخاطب .

. . . .

. . . .

(حـ) من الأساليب المسموعة فى التمييز : لله دَرّ خالد فارساً[1]. فكلمة : «فارساً» وأشباهها (مما يحل محلها في هذا التركيب ويكون مشتقاً[2]) يصح إعرابها حالاً ؛ لاشتقاقها ، ولأن المعنى يتحمل الحالية ، ويصح إعرابها تمييزاً للنسبة ؛ والمعنى على هذا التمييز أوضح ، وبه أكمل.

وإنما يكون التمييز فى مثل : «لله در خالد فارساً» من تمييز النسبة إذا كان المتعجَّب منه (وهو المميَّز) اسماً ظاهراً مذكوراً فى الكلام كهذا المثال ، أو كان ضميراً مرجعه معلوم ؛ نحو : سجل التاريخ أبدع صور البطولة لخالد بن الوليد ؛ لله درّه بطلاً أو : يا له رجلاً ، أو : حَسْبُكَ به فارساً . . . فالضمير هنا – وهو الهاء – معروف المرجع : فإن جُهِل المرجع وجب اعتبار التمييز من تمييز المفرد[3] ، لأن الضمير مبهم ، فافتقاره إلى التمييز ليكون مرجعاً يبين ذات صاحبه ؛ ويوضح حقيقته – أشد من افتقاره إلى بيان نسبة التعجب إليه (أى : إلى صاحب الضمير) . أما الضمير المعلوم فبالعكس كما ذكرنا[4]. ومثل هذا يقال فى الضمير المتصل بالصيغتين القياسيتين فى التعجب ؛ وهما «ما أفْعَلَه ، وأفْعِل به».

أما تمييز الضمير المستتر فى : «نعم» و «بئس» فى مثل : الفارس نِعْم رجلاً – الجبان بئس جندياً – فالأحسن اعتباره من تمييز المفرد ، برغم أن مرجعه مذكور دائماً : وهو : التمييز . ومثله : رُبَّه رجلا ،

أما تمييز «كم» فى مثل : كم رجلاً شاركتهم ؛ فإنه مفرد من نوع تمييز العدد ، لأن «كمْ» كناية عنه .

---

(١) سبق شرحها مع غيرها وبيان حكمها فى رقم ٣ من هامش ص ٤١٨ ولها شرح مع غيرها فى رقم ٤ من هامش ص ٤٢٦ . وكذا فى رقم ٢ من هامش ص ٢٢ – وكذا فى ص ٥٠٤ ج ١ م ٣٨ من الطبعة الرابعة .

(٢) ومثلها كلمة : «منظر» فى قول الشاعر :

حسنُ الأزاهر سحرٌ ، جلّ مبدعه ... فاسعَدْ بها منظرًا ، وانعَمْ بها طِيباً

(٣) كأن ينظر شخص قائدين . أحدهما راكب ، والآخر راجل ، ثم يقول عن غير إعلان ولا تصريح باسم أحدهما : لله دره فارساً . أو : يقرأ نصين ؛ أحدهما نثر ، والآخر شعر ، وهما لأديب واحد ثم يقتصر على أن يقول : لله دره شاعراً

(٤) هذا النوع هو الذى أشرنا إليه فى رقم ٢ من هامش ص ٤١٨ .

. . . .

. . . .

(د) تجب مطابقة تمييز الجملة للاسم السابق[١] فى مواضع ، ويجب ترك المطابقة فى أخرى . وقد ترجح المطابقة أو عدمها فى ثالثة . وفيما يلى البيان :

فتجب المطابقة فى الحالات التالية :

١ – إن كان كل من التمييز والاسم السابق عليه فى الجملة لشىء واحد ، أى أن مدلول كلٍ منهما هو مدلول الآخر ؛ نحو : كرُم علىٌّ رجلاً ، (فالرجل هو : علىّ ، وعلىّ هو : الرجل) . وكرم العليان رجلين ، وكرُم العليون رجالاً ، وكرمت عبْلةُ فتاةً ، وكرُمت العبْلَتان فتاتين ، وكرُمت العبَلات فتيات . . . و . . .

٢ – إن كان مدلول التمييز غير مدلول الاسم السابق[١] ، ولكن هذا الاسم السابق جمعٌ ، والتمييز مصدر فإنه يجمع إذا اختلفت أنواعه باختلاف الأفراد التى يدل عليها الاسم السابق ، وتنطبق عليها تلك الأنواع ، وتنصَبّ عليها ، نحو : خسر الأشقياء أعمالاً ، فقد جُمع التمييز « أعمالاً » بقصد معيَّن : هو بيان أن هذه الأعمال مختلفة الأنواع ، وأن كل نوع منها يصيب شقيًا ، وهو فرد من أفراد الاسم السابق المجموع : (الأشقياء) .

٣ – إن كان التمييز غير الاسم السابق ، ولكن الاسم السابق جمع ، والتمييز جمعُ متعدد ، غير مصدر ، فيجمع لإزالة لبس محتمل ؛ نحو : كرُم الأولاد آباءً ، فقد جُمع التمييز : « آباء » ليدل جمعه على أن لكل ولد أبًا ، وليسوا إخوة . ولو لم نجمعه وقلنا : كرُم الأولادُ أبًا ، لقوىَ احتمال أنهم إخوة من أب واحد .

ويجب ترك المطابقة فيما يأتى :

١ – إن كان معنى التمييز واحداً ليس له أفراد متعددة ، ومعنى الاسم السابق متعدداً ؛ نحو : كرُم الأولاد أباً (إذا كانوا إخوة لأب) .

٢ – أو كان التمييز غير الاسم السابق ، ولكن الاسم السابق مفرد ، والتمييز جمع متعدد غير مصدر ، وقصد بجمعه إزالة لَبْس محتمل ؛ نحو : نظُف المتعلم أثوابًا ، وكرُم الشريف آباء ، فلو طابق التمييز الاسم السابق لوقع فى الوهم

(١ و ١) أى : المُمَيَّز .

. . . .
. . . .

أن المقصود ثوب واحد ، وأب واحد . ولإزالة هذا الاحتمال والوهم جُمع التمييز .

٣ – أو كان التمييز مصدراً لا يقصد أن تختلف أنواعه ، نحو : أحسنَ الجنودُ عملاً .

وتترجح المطابقة فى مثل ؛ حسُنت الفتاة عيناً ؛ لأن احتمال اللبس يكاد يكون معدوماً ؛ إذ لا يكاد يخطر على البال أن الحسن مقصور على عين واحدة . ويترجح تركها فى : حَسُن الفتيانُ ، أو الفتيةُ وجهاً ، للسبب السالف .

(هـ) يتفق الحال والتمييز فى أمور ، ويفترقان فى أخرى . وأهم ما يتفقان فيه خمسة أمور :

كلاهما : اسم ، نكرة ، منصوب ، فضلة ، رافع للإبهام .

وأهم ما يختلفان فيه سبعة :

١ – التمييز لا يكون إلا مفرداً[1]، أما الحال فقد تكون جملة ، أو شبه جملة .

٢ – التمييز لا يكون إلا فضلة ، أما الحال فقد يتوقف عليها المعنى الأساسى – كما سبق فى بابها[2]– .

٣ – التمييز مبين للذوات أو للنسبة ، والحال لا تكون إلا مبينة للهيئات .

٤ – تمييز الجملة لا يتعدد إلا بالعطف ؛ نحو : ارتفع النبيل خلقاً ، وعلماً ، وجاهاً . والأحسن فى التمييز المتعدد للمفرد أن يكون تعدده بالعطف . إلا إن كان المراد من التمييز المتعدد المفرد معنى واحداً كالاختلاط فى مثل عندى رطل عسلا سمناً ؛ فيجوز التعدد مع العطف ، وبدونه[3]– أما الحال فتتعدد بعطف وبغير

(١) ليس جملة ، ولا شبهها .
(٢) فى ص ٣٦٤ ، وفى رقم ٣ من ص ٤٠٨ .
(٣) انظر رقم ٤ من ص ٤٢٢

. . . .

. . . .

عطف ؛ نحو أقبل المنتصر ، فرحًا ، مسرعًا ، مصافحًا رفاقه ، أو فرحًا ومسرعًا ، ومصافحًا . . . — وعند وجود العاطف لا تسمى فى الاصطلاح «حالا» ، وإنما تعربُ معطوفًا ، برغم أنها تؤدى معنى الحال[1]، وكذلك التمييز بعد العاطف لايسمى — فى الاصطلاح — تمييزا ، وإنما يعرب معطوفا .

٥ — لا يصح تقديم تمييز المفرد على عامله . والأحسن عدم تقديم تمييز الجملة على عامله ، إذا كان فعلاً مشتقًّا ، أو وصفًا يشبهه . أما الحال فيجوز .

٦ — التمييز فى الغالب يكون جامداً[2]، أما الحال فتكون مشتقة وجامدة[3] .

٧ — التمييز لا يكون مؤكداً لعامله — فى الصحيح[4]— والحال قد تكون مُؤكِّدة .

---

(١) راجع ما يختص بهذا فى ص ٣٨٦ من باب الحال . حيث التفصيل .

(٢) من أمثلة مجيئه مشتقاً قولهم : لله دره فارساً — انظر البيان الذى فى : «ﻫ» ص ٤٢٧ .

(٣) تقدم فى ص ٣٦٨ مواضع اشتقاقها وجمودها .

(٤) يلاحظ الفرق الكبير بين هذا الحكم والذى سبق فى رقم ٢ من هامش ص ٤١٦ .

المسألة ٨٩ :

حروف الجر[1]

يتناول الكلامُ عليها الأمورَ الآتية : (وأكثرها دقيق هامّ) .

(عِدها ، وبيانها) — (عملها) — (تقسيمها من ناحية هذا العمل، والأصالة فيه ، أو عدمها ؛ وما يترتب على ذلك من التعلق بالعامل ، وآثار التعلق . . .) — (معانى كل حرف ، ووجوه استعماله) — (حذف حرف الجر وحده مع إبقاء عمله ، وحذفه مع مجروره) — (نيابة حرف جر عن آخر) .

* * *

(ا) فأما عددها وبيانها فالمشهور منها عشرون[2]؛ هى :

مِنْ — إلى — حتى — خَلا — عَدَا — حاشا — فى — عنْ — علَى — مُذْ — مُنْذُ — رُبّ — اللام — كىْ — الواو — التاء — الكاف — الباء — لعل — متى .

(ب) وأما عملها فهو جرّ آخر الاسم[3] الذى يليها فى الاختيار

---

(١) يسميها بعض القدماء « حروف « الإضافة ». (لما يأتى فى رقم ٢ من هامش ص ٤٣٧) وقد يطلقون عليها أحياناً : « الظرف » لأن « الظرف » يشمل « شبه الجملة » بنوعيه المعروفين ؛ وهما : الظرف والجار مع مجروره . (انظر رقم ١ من هامش ص ٢٤٣ حيث بيان المراجع) وقد يطلق على كل واحد منهما : « شبه الوصف، أو شبه المشتق » ؛ للسبب المبين فى رقم ٣ من هامش ص ٢٧٣ ولما فى هامش ص ٤٤٩ .

(٢) لم ندخل فى عدادها الحرف : « لولا » الداخل على ضمير غير مرفوع (عند من يقول بأنه حرف جر شبيه بالزائد — كما سيجىء فى ص ٤٥٢ — ، فما بعده مجرور لفظاً مرفوع محلا ، على أنه مبتدأ) لأن فى هذا تعقيداً .

(٣) ليست حروف الجر وحدها هى السبب أو العامل فى جر الاسم ؛ فأسباب جره أو عوامله الأصلية ثلاثة .

« أولها » : حروف الجر ؛ فكل حرف منها لا بد له من اسم بعده يجره على الوجه المبين فى هذا الباب .

« ثانيها » : أن يكون الاسم مضافاً إليه . « ثالثها » : أن يكون الاسم تابعاً لمتبوع مجرور : فالنعت . والعطف ، والتوكيد ، والبدل — مجرورة حتما إذا كان المتبوع مجروراً .

بقى سببان آخران للجر ؛ « أحدهما » : الجر على « التوهم » ، ومن صواب الرأى إهماله ، وعدم الاعتداد به (كما قلنا فى ص ٣٤٨ و ٥٣٥ —وفى ج ١ ص ٥٥٢ م ٤٩ بعد أن أوضحناه وتناولناه بالبيان فى الموضعين . وفى ج ٣ م ٩٣ ص ٨) .

والآخر الجر على : « المجاورة » والواجب التشدد فى إغفاله وعدم الأخذ به مطلقاً . أما الداعى لا تخاذه =

مباشرة [1]، جرًّا محتومًا [2]؛ ظاهرًا، أوْ مقدرًا، أو محليًّا [3]. فالظاهر كالذى

= سبباً للجر عند القائلين به فوروده فى أمثلة قليلة – وبعضها خطأ، أو مشكوك فى صحة نقله عن العرب – قد اشتملت على جر الاسم من غير سبب ظاهر لجره، إلا مجاورته لاسم مجرور قبله مباشرة؛ منها: هذا (جُحْرُ ضَبٍّ خربٍ)؛ بجر كلمة: «خرب» مع أنها صفة لكلمة: «جحر» ولا تصلح صفة لكلمة: «ضب»؛ لأن الضب لا يوصف بأنه خرب.

ومنها قول الشاعر القديم: «يا صاح بَلِّغْ ذوى الزوجات كلِّهم ...»؛ بجر كلمة: «كل» مع أنها توكيد لكلمة: «ذوى» المنصوبة؛ إذ لو كانت توكيداً لكلمة: «الزوجات» لقال: كلهن.

وقد تأول النحاة المثال الأول بأن أصله: هذا جحرُ ضَبٍّ خربٍ الجحرُ منه، أو خربٍ جحرُه، ثم حذف ما حذف؛ وبقى ما بقى. واشتد الجدل فى نوع المحذوف وصحته وعدم صحته، على الوجه المبين فى المطولات (ومنها الهمع ج ٢ ص ٥٥).

وقالوا فى المثال الثانى: إنه خطأ أو ضرورة.

واتفق كثير من الأئمة على أن الجر بالمجاورة ضعيف، أو ضعيف جدا. وعلى هذا لا يصح القياس عليه وإنما يقتصر على الوارد فيه، المسموع عن العرب، – كما جاء فى خزانة الأدب البغدادى ج ٢ ص ٣٢٤ – بل جاء فى كتاب: «مجمع البيان، لعلوم القرآن» (ج ٣ ص ٣٣٥) ما نصه: (إن المحققين من النحويين نَفَوْا أن يكون الإعراب بالمجاورة جائزاً فى كلام العرب) اهـ. وكما فى «المحتسب» لابن جنى ج ٢ ص ٢٩٧ – ونصُّه: «إن الخفض بالجوار – أى المجاورة – فى غاية الشذوذ) اهـ

(وقد أعدنا ما سبق – لأهميته – فى أول الجزء الثالث ص ٨).

(١) مباشرة: أى: بغير أن يفصل بينهما فاصل فى الاختيار، لكن يجوز الفصل أحيانا بكلمة «كان» الزائدة التى سبق الكلام عليها – فى باب: «كان» ج ١ م ٤٤ –. كما يجوز الفصل بين الجار ومجروره بلا النافية، مثل: حضرت بلا تأخر، وسررت من لا إهمال. والكوفيون يعتبرون «لا» فى هذه الحالة اسما –، بمعنى: «غير» – مجروراً بحرف الجر الذى قبله وأن «لا»، مضاف، والكلمة التى تليه هى المضاف إليه. أما غير الكوفيين فيعتبره حرفاً باقيا على حرفيته لا يتأثر بالعوامل، وإنما هو زائد معترض بين الجار والمجرور، وأنه مع زيادته يؤدى معنى النفى، وتظهر آثار الحرف الجار على ما بعده؛ فيكون الاسم بعده مجروراً بحرف الجرّ الزائد. (راجع، ج ١ – مبحث «لا»)

أما فى حالة الضرورة الشعرية فقد يجوز – مع القبح – الفصل بينهما بالظرف، أو بالجار مع مجروره، أو بالمفعول به، كقول الشاعر:

إن عمْرًا لاخير فى – اليومَ – عَمْرِو إنَّ عَمْرًا مُكَثِّرُ الأَحــزان

وقول الآخر:

وإنى لأَطوِى الكَشْحَ من دون ما انطوى وأَقْطع بالخَرْقَ الهَبُوعِ المُرَاجِمِ

والأصل: وأقطع بالهبوع المراجم الخرق، (الهبوع: الجمل الذى يمشى مشية حمار الوحش. والمراجم: الذى يرجم الأرض بأخفافه. – ويروى: المزاجم بالزاى. والخرق: المكان الواسع الذى تصفر فيه الريح).

(٢) لا يجوز إلغاء عمله الجر.

(٣) الجر المحلى فرع من الإعراب المحلى المختص بالكلمات المبنية؛ كالضمائر، وكأكثر أسماء =

فى الأسماء المجرورة فى قول الشاعر :

إنى نظرتُ إلى الشعوبِ فلمْ أجدْ كالجهلِ داءً للشعوبِ ، مُبيدًا

والمقدّر كالذى فى كلمة : « فتًى » فى قولهم : ما مِنْ فتًى يستجيب لدواعى الغضب إلا كانت استجابته بلاء وخسرانًا .

والمحلّى كالذى فى قولهم : لا أتألم ممن يسعى بالوقيعة بين الناس قدْرَ تألمى من الذين يعرفونه ، وهم — إلى ذلك — يستجيبون لما يقول . . .

هذا ، ومن آثار حرف الجر أنه إذا دخل على « ما » الاستفهامية أوجب حذف ألفها فى غير الوقف[1] ؟ نحو قوله تعالى : (عَمَّ يتساءلون ؟) ونحو : لِمَ التوانى ؟ وفيم الرضا بالهوان ؟ . . .

أمَّا فى الوقف فيجب حذف الألف ، والإتيان بهاء السكت — وهى من الحروف الساكنة التى تزاد فى آخر الكلمة — ، نحو : عمَّهْ ؟ — لِمَهْ ؟ — فيمهْ ؟ . . .

(حـ) وتنقسم هذه الحروف من ناحية الاسم الذى تجرّه إلى قسمين ، قسم لا يجر إلا الأسماء الظاهرة ، وهو : عشرة .

مُذْ — مُنْذُ — حتى — الكاف — الواو — رُبّ[2] — التاء — كى — لعلّ — متى .

= الإشارة والموصول . . . فيكون لفظ الكلمة مبنياً ؛ لكنه فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب ما يقتضيه العامل . ويختص كذلك بالجمل المحكية ، وغيرها من الجمل الأخرى التى لها موقع إعرابى ؛ كجملة النعت ، أو الحال . . . ، كما يكون فى المصادر المنسبكة ، وفى آخر الكلمة المجرورة بحرف جر زائد ، أو شبيه بالزائد — كما سيأتى فى هذا الباب —

وما سبق مبنى على الرأى القائل : إن الإعراب المحلى نوع يختلف عن الإعراب التقديرى (وقد عرض لهما الصبان فى الجزء الثانى من حاشيته ، أول باب الفاعل ، عند الكلام على حكمه : « الرفع » وأوضحنا هذا مفصلا فى المكان المناسب من الجزء الأول ؛ باب : « المعرب والمبنى » . . ص ٨٠ م ٦ و ٢٨٢ م ٢٣) .

(١) ويقول ابن جنى فى كتابه : « المحتسب » — جـ ٢ ص ٣٤٧ — فى قراءة من قرأ قوله تعالى : (عما يتساءلون) بإثبات الألف فى غير الوقف أو الضرورة — ما نصّه : « (هذا أضعف اللغتين ؛ أعنى إثبات الألف فى (ما) الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر . » ورويناعن قطرب لحسان :

علَى ما قام يشتمنى لئيمٌ كخنزير تمرّغ فى رماد)» ا هـ.

(٢) ومن القليل الذى لا يقاس عليه جره الضمير — وسيجىء البيان فى ص ٥٢٣ . —

وقسم يجر الأسماء الظاهرة والمضمرة ؛ وهو : العشرة الأخرى(1) . وسيأتى الكلام على معنى كل حرف من القسمين ، وعمله .

وتنقسم من ناحية الأصالة وعدمها إلى ثلاثة أقسام ، حروف أصلية — وما قد يشبهها(2) ويلحق بها أحيانًا — وحروف زائدة(3) ، وحروف شبيهة بالزائدة .

• • •

القسم الأول : الحرف الأصلى — وشبهه(2) — ، وهو الذى يؤدى معنى فرعيًّا جديداً فى الجملة ، ويوصّل بين العامل والاسم المجرور(4) ؛ فله مهمتان يؤديهما معًا ، وفيما يلى إيضاحهما :

(ا) فأما من ناحية إفادته معنى فرعيًّا جديداً لا يوجد إلا بوجوده فيتجلى فى مثل : « حضر المسافر » ؛ فإن هذه الجملة مفيدة ، ولكنها — بالرغم من إفادتها —

---

(١) فى بيان حروف الجر ، والمختص منها بالظاهر دون غيره ، يقول ابن مالك :

هَاكَ حُرُوفَ الْجَرِّ ، وهْى : مِنْ ، إلى ... حَتّى ، خَلَا ، حَاشَا ، عَدا ، فِى ، عَنْ ، عَلى
مُذْ ، مُنْذُ ، رُبَّ ، اللاَّمُ ، كَى ، وَاوٌ ، وَتَا ... والْكافُ ، والْبَا ، ولَعَلَّ ، ومَتَى
بالظَّاهِرِ اخْصُصْ مُنْذُ ، مُذْ ، وحَتَّى ... والْكافَ ، والْوَاوَ ، ورُبَّ . والتَّا

وقد اقتصر على سبعة أحرف تجر الظاهر ، وترك ثلاثة ؛ هى : كى ، لعل ، متى . ويقول أيضاً :

واخْصُصْ بِمُذْ ، ومُنْذُ وقْتاً ، وَبِرُبْ ... مُنَكَّرًا . والتَّاءُ للهِ ، ورَبْ
ومَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ : رُبَّهُ فَتَى ... نَزْرٌ ، كَذَا كَهَا ، ونحوُه أتَى

أى : أن الكاف قد تجر المضمر شذوذاً

(٢ و ٢) بيان « الشبيه » موضح فى رقم ٢ من هامش الصفحة التالية :

(٣) فى الجزء الأول (م ٥ ص ٦٦ و ٧٠) بيان مفيد عن المراد من اللفظ الزائد ، سواء أكان حرفاً أم غير حرف . وأنه لا يصح اعتبار اللفظ (سواء أكان حرفاً أم غير حرف) زائداً إن أمكن اعتباره أصليا ؛ لأن اعتبار الأصالة . مقدم على اعتبار الزيادة .

(٤) وهذا التوصيل هو ما يسمى : « التعلق » إلا الحرف : « على » إذا كان معناه الإضراب ؛ فإنه يصح ألا يتعلق بعامل ؛ كما سيجىء فى ص ٥١٢ .

تبعث فى النفس عدة أسئلة ، قد يكون منها : أحَضَرَ المسافر من القرية أم من المدينة ؟ أحَضر من بلد أجنبى ، أم غير أجنبى ؟ أحضر فى سيارة ، أم فى طيارة، أم فى باخرة ، أم فى قطار ؟ أحضر إلى بيته ، أم إلى مقر عمله ؟ . . . و . . . و . . . ففى هذه الجملة المفيدة نقص معنوى فرعىّ فإذا قلنا : « حضر المسافر من القرية » وأتينا بحرف الجر الأصلى « مِنْ » ، وبعده مجروره – فإن بعض النقص يزول ، ويحل محله معنى فرعىّ جديد ، بسبب وجود « من » ، فإنها بَيَّنَتْ أن ابتداء المجىء هو : « القرية » . ولم يوجد هذا المعنى إلا بوجود « مِنْ » ؛ فهى لبيان : « الابتداء » ، وقد ظهر هذا المعنى الفرعى الجديد على المجرور بها[1] .

وإذا قلنا : « حضر المسافر من القرية إلى مقر عمله » ، فإنّ نقصًا آخر معنويًّا يزول ، ويحل محله معنى فرعىّ جديد ، هو : « الانتهاء » ؛ بسبب وجود « إلى » ، فقد دلت على أن نهاية السفر هى مقر العمل ، ولولا وجود : « إلى » ما فَهِمَ هذا المعنى الفرعىّ الجديد ، فهى لبيان الانتهاء ، وقد ظهر على المجرور بها .

ولو قلنا : « حضر المسافر من القرية إلى مقر عمله فى سيارة » – لزال نقص معنوى آخر ، وحل محله معنى فرعىّ جديد ؛ هو : « الظرفية » بسبب وجود حرف الجر الأصلىّ « فى » الذى يدل على أن المسافر كان خلال حضوره – فى سيارة تحويه كما يحوى الظرف المظروف ، أى : كما يحوى الوعاءُ الشىء الذى يوضع فيه وهكذا بقية حروف الجر الأصلية كلها – وكذا الشبيهة بالأصلية[2] – ؛ فإن كل حرف من النوعين لا بد أن يحمل معه للجملة المفيدة معنى فرعيًّا جديداً من المعانى[3]

(١) طبقاً للبيان الخاص بمعنى الحرف ، والغرض منه . (وقد تقدم فى ج ١ م ٥ ص ٦٢) .

(٢) حرف الجر الشبيه بالأصلى هو : « لام الجر الزائدة » زيادة غير محضة : لأنها تجىء لتقوية عاملها الضعيف ، ومن الممكن الاستغناء عنها : فإذا لوحظ أنها تفيد عاملها « التقوية » كان هذا معنى جديدا جلبته معها ، وأفادته عاملها ؛ فيجب تعلقها مع مجرورها به . وإن لوحظ أنه يجوز حذفها فلا تتأثر الجملة بحذفها كانت زائدة زيادة غير محضة ، لأن الحرف الزائد زيادة محضة لا يفيد شيئاً إلا توكيد معنى الجملة كلها ، لا بعضها – وسيجىء البيان عند الكلام على لام الجر الزائدة المحضة التى للتقوية ص ٤٧٥ – وفيها المناقشة المفيدة التى قد تنتهى بالقارئ إلى رفض هذه التسمية المقصورة على نوع معين من أنواع اللام .

(٣) لكل حرف من حروف الجر الأصلية أو الشبيهة بالأصلية ، عدة معان، ولكل معنى مقام =

التى يختص بتأديتها ، ولا يتكشف هذا المعنى الجديد إلا بعد وضع الحرف مع مجروره فى الجملة المفيدة . وعندئذ يتكشف ويتحقق مدلوله على الاسم المجرور به — كما سبق[١] — .

أما وجود الحرف وحده أو مع مجروره بغير وضعهما فى جملة ، فلا يفيد شيئاً .

هذا من ناحية إفادته معنى فرعياً جديداً لم يكن له وجود قبل مجيئه .

(ب) وأما من ناحية وصله بين عامله والاسم المجرور — وهو ما يسمى : « التعلق بالعامل[٢] » — فالنحاة يقولون : إن الداعى القوى لاستخدام حرف الجر الأصلى مع مجروره ، هو الاستفادة بما يجلبه للجملة من معنى فرعى جديد — وهذا المعنى الفرعى الجديد ليس مستقلاً بنفسه ، وإنما هو تكملة فرعية لمعنى فعل أو شبهه فى تلك الجملة . ويوضحون هذا بما يشبه الكلام السابق . ففى مثل : حضر المسافر من القرية — نجد الجار مع مجروره قد أكملا بعض النقص البادى فى معنى الفعل : « حضر » ؛ فلولاهما لتواردت علينا الأسئلة السالفة ، لكن بمجيئهما انحسم الأمر . فلهذا يقال : الجار والمجرور متعلق بالفعل : « حضر » ، أى : مستمسك ومرتبط به ارتباطاً معنوياً كما يرتبط الجزء بكله ، أو الفرع بأصله ؛ لأن المجرور يكمل معنى هذا الفعل، بشرط أن يوصله به حرف الجر الأصلى[٣] — ، أو ما ألحق به — .

= يناسبه، وسياق يقتضيه. (وسيجىء فى ص ٤٥٥ تفصيل هذا). لكن أيكون الحرف الواحد معنى واحداً أم يكون له معان متعددة ؟ وهل ينوب بعض حروف الجر عن بعض ؟ الإجابة عن هذا فى ص ٤٥٥ .

(١) وقد أسهبنا القول فى إيضاح معنى الحرف مطلقاً، وأن معناه لا يعرف من لفظه فقط ؛ وإنما يعرف بعد وضعه فى جملة . وأن هذا المعنى يظهر على ما بعده . . . و . . كل هذا فى ج ١ ص ٦٢م٥.

(٢) وهذا التعلق مقصور على حرف الجر الأصلى وشبهه ، دون الزائد وشبهه — كما أسلفنا ، وكما يجىء فى ص ٤٥٢ .

(٣) إلا الحرف « على » الذى للإضراب فى مثل قول الشاعر :

فتى تمّ فيه ما يسرّ صديقه ... على أن فيه ما يسوء الأعاديا

— كما سيجىء فى ص ٥١٢ و١ من هامش ص ٤٥١ — أما التفصيل والأمثلة ففى رقم ٨ ص ٥١٠ .

وهناك « اللام » الجارة الأصلية والزائدة ففى النوعين من ناحية تعلق كل منهما وعدم تعلقه تفصيلات تترتب عليها أحكام اكتفينا بالإشارة إليها فى رقم ١ من هامش ص ٤٧٢ ورقم ٤ من هامش ص ٤٣٩ — اعتماداً على بسطها فى بابها الأنسب ، وهو باب : « الاستغاثة » ، (ج ٤ م ١٣٣ ص ٧٨) .

والنحاة يسمون هذا الفعل[١] «عاملاً».

ويقولون أيضًا: إن حرف الجر الأصلى — وما ألحق به — بمثابة قنطرة تُوصّل المعنى من العامل إلى الاسم المجرور، أو بمثابة رابطة تربْط بينهما؛ ولا يستطيع العامل أن يوصل أثره إلى ذلك الاسم إلا بمعونة حرف الجر الأصلى — أوما ألحق به —؛ فهو وسيط، أو وسيلة للاتصال بينهما[٢]. ومن أجل هذا كان حرف الجر الأصلى — وملحقه — مؤديًا معنى فرعيًا، وهو فى الوقت نفسه أداة من أدوات تعدية الفعل اللازم لمفعول به معنى (أى: حكما). وهذه الأداة تتغير وتتنوع طبقًا للمعنى الذى يراد منها أن تؤديه.

مثال آخر: «قعد الرجل» . . . فهذه جملة مفيدة؛ لكنْ أقعد فى البيت، أم فى السفينة، أم فى الحقل . . .؟ فمعنى الفعل: «قعد» فى الجملة السالفة محتاج إلى تكملة فرعية تدعو للإتيان بالجار الأصلى مع مجروره؛ فإذا قلنا: قعد الرجل فى السفينة . . . انكشف المعنى الكامل للفعل: «قعد» بسبب اتصاله بالسفينة، وكان هذا الاتصال بمساعدة حرف الجر الأصلىّ، إذ ليس من الممكن أن نقول: قعد الرجل السفينةَ؛ بإيقاع المعنى على السفينة مباشرة بغير حرف الجر؛ لأن الاستعمال العربى الصحيح يأبى ذلك؛ برغم شدة احتياج العامل — وهو هنا الفعل: «قعد» — إلى كلمة: «السفينة» ليوقع عليها أثره المعنوى. لكنه عاجز عن أن يوصله إليها بنفسه؛ فجاء حرف الجر الأصلى وسيطًا للجمع بينهما، ومُعينًا على تذليل تلك الصعوبة، ووصّل بين معنى الفعل

---

(١) وكذا ما يشبهه من العوامل الأخرى الآتية فى ص ٤٣٩

(٢) ولهذا يسميها بعض النحاة: «حروف الإضافة» — كما أشرنا فى رقم ١ من هامش ص ٤٣١ — لأنها إذا كانت أصلية (كما جاء فى بعض المطولات، ومنها «المفصل» ج ٢ ص ١١٧) تضيف — أى تحمل وتنقل — إلى الأسماء المجرورة بها معانى الأفعال وشبهها، من كل ما يقع عليه التعلق بشبه الجملة. ولو لم يوجد الحرف الأصلى ما تحققت الفائدة الفرعية التكميلية ولا صح الأسلوب بعد حذف الجار وحده وإبقاء مجروره السابق — وهذا فى غير المواضع القليلة التى يصح فيها حذفه، ويظل ملحوظاً بالرغم من حذفه، ومعتبراً كالمذكور — بخلاف غير الأصلى، فإن حذفه وحده لا يفسد الأسلوب، وفائدته إمّا جديدة مستقلة —، لا يُقصد منها أن تتمم نقصًا فى غيرها؛ وهذا هو: «الشبيه بالزائد»، وإما مؤكدة لمعناه؛ وهذا هو «الزائد» — كما سيجىء فى ص ٤٥٠ و٤٥٢.

لهذا كان ما يسمونه «التعلق بالعامل» مقصورا على حرف الجر الأصلى مع مجروره، وكذلك ما ألحق به.

والاسم المجرور بعده . فهو — بحق — أداة اتصال بينهما ؛ ولذا يُعدّ وسيلة من وسائل تعدية الفعل اللازمَ إلى مفعول به تقديراً ، زيادة على ما يجلبه معه من معنى فرعىّ .

وكما سبق لا بد أن يتنوع هذا الحرف ويتغير على حسب الغرض المعنوىّ المقصود[1].

مثال ثالث : نام الوليد . فمعنى الفعل : «نامَ» معروف ، ولكنه معنى يشوبه بعض النقص الفرعىّ ؛ إذ لا يدل — مثلا — على المكان الذى وقع فيه النوم . فالعامل ؛ (وهو هنا الفعل : نام) بحاجة إلى إتمام المعنى بذكر المكان الذى وقع فيه أثره . فهل نقول : نام الوليدُ السريرَ ؟ لا نستطيع ذلك ؛ لأن الأساليب العربية السليمة تأباه ، فالفعل عاجز عن إيصال معناه المباشر إلى تلك الكلمة ، فنلجأ إلى الوسيط المساعد ؛ وهو حرف الجر الأصيل ، — وشبهه — ليوصّل بين الاثنين ؛ ويُعَدّى الفعل اللازم إلى مفعول به معنى ، (حُكْمًا) ؛ فنقول : نام الوليد فى السرير . ومثل هذا يقال فى الفعلين : «دعا» ، و «ذم» من قول الشاعر :

ومنْ دعا الناس إلى ذمّه[2] ذَمُّوه بالحق وبالباطل . . .

وهكذا . . .

من كل ما سبق نفهم أن حرف الجر الأصلى[3] مع مجروره إنما يقومان بمهمة مشتركة ومزدوجة ، كانت السبب القوىّ فى مجيئهما ؛ وهى : إتمام معنى عاملهما ، واستكمال بعض نقصه[4] بما يجلبانه معهما من معنى فرعىّ جديد ؛ وأحدهما — وهو حرف الجر الأصلى[3] — يقوم بمنزلة الوسيط الذى يصل بين العامل والاسم المجرور ،

---

(١) فيجب اختيار حرف الجر الذى يؤدى المعنى المراد ، ولا يصح اختيار حرف لا يؤديه (راجع البيان الهام فى ص ١٦١ وفى رقم ٤ من هامشها ثم ما يتصل بهذا فى ص ٥٣٧) ومن ثم تنوعت حروف الجر بتنوع المعانى فى قول الشاعر :

انتخبْ للقريض لفظاً رقيقا كنسيم الرياض فى الأسحارِ
فإذا اللفظ رقّ شفّ عن المع نى فأبداه مثل ضوء النهارِ .
مثل ما شفت الزجاجة جسما فاختفى لونها بلون العُقَارِ

(٢) بأن يفعل ما يستدعى أن يذموه بسببه . (٣ ، ٣) وكذا ما ألحق به

(٤) لتجلية هذه المسألة أيضاً والسبب فى وجوب التعلق — ولو بالمحذوف — تراجع ص ٢٤٥ ومابعدها ففيها ما يتصل بموضوعنا ويفيد .

فيحمل معنى الأول إلى الثانى ويجعل عامله اللازم متعديًا حكمًا وتقديرًا . ويعبر النحاة عن كل هذا تعبيرًا اصطلاحيًّا ؛ هو : «أن الجار الأصلىّ – وشبهه – مع مجروره متعلّقان بالعامل ، حتمًا[1]» . فالمراد من تعلقهما – حتمًا – به هو: وجوب اتصالهما وارتباطهما به ؛ لتكملة معناه الفرعىّ على الوجه الذى سلف .

كما نفهم أيضًا ما يقولونه من : أن الاسم المجرور بالحرف الأصلى – وشبهه – هو بمنزلة «المفعول به» لذلك العامل ؛ لوقوع معنى العامل عليه ؛ كما يقع على «المفعول به» الحقيقى ؛ فكلا الاسمين يقع عليه معنى عامله ، وكلاهما يتمم معنى العامل، (المتعلَّق به) . إلا أن المفعول به الحقيقى منصوب، ويصل إليه معنى ذلك العامل مباشرة ، – أى : بغير وسيط – أما الاسم الآخر فمجرور بحرف الجر الأصلى ، ولا يصل إليه معنى عامله «وهو المتعلَّق به» إلا بوسيط ، ولا يصح تسميته مفعولاً به حقيقيًّا ، بالرغم من أنه بمنزلته[2]، كما لا يصح إعرابه فاعلا ، ولا مفعولا به ، ولا مبتدأ ، ولا بدلا[3] ولا غير ذلك . . . ، وإنما يقتصر فى إعرابه على أنه «اسم مجرور بالحرف» ، وكفى[4]. . .

أنواع العامل (أى : المتعلق به) ومواضع ذكره وحذفه :

ليس من اللازم أن يكون العامل (أى : المتعلَّق به) فعلاً ؛ فقد يكون فعلا – مطلقًا[5]– وقد يكون شيئًا آخر يشبهه ؛ كاسم الفعل فى مثل : نَزَالِ فى

---

(١) إلا الحرف الأصلى : «على» إذا كان معناه الإضراب فإنه يصح ألا يتعلق ، وكذلك اللام الجارة الأصلية فى بعض الآراء – كما أشرنا فى رقم ٣ من هامش ص ٤٣٦ و ٢ من هامش ص ٤٤٤ ويجىء البيان والتفصيل والأمثلة فى رقم ٨ من ص ٥١٠ .

(٢) إذا كان بمنزلة المفعول به حكمًا ومعنى ، فهل يجوز فى توابعه النصب ؟
الإجابة الصحيحة : لا . (راجع «ب» من ص ١٢٥ ثم رقم ٣ من هامش ص ١٥١ ثم ص ١٦١)

(٣) يستثنى من هذا الحكم صورة خاصة يصح فيها عند فريق من النحاة إعراب الاسم المجرور بالحرف «بدلا» ؛ طبقًا للبيان التفصيل فى باب «البدل» – ج ٣ ص ٥٣٨ م ١٢٣ .

(٤) «ملاحظة» : ما المراد الدقيق مما نقرؤه فى بعض المراجع اللغوية ، وغيرها ، أن فعلا معينًا لازمًا ، يردفونه تصريحًا أو تمثيلا ؛ بأنه يتعدى بحرف جر معين ؟ الجواب فى رقم ٤ من هامش ص ١٦١ .

(٥) أى : بغير تقيد بنوع الفعل ، فيشمل الفعل الجامد ، والمتصرف ، والتام ، والناقص ، وغير ذلك . . . إلا الفعل : «ليس» فنى التعلق به خلاف

الباخرة ، بمعنى : انزلْ فى الباخرة ، وحَيَّهَلْ على داعى المروءة ، بمعنى : أقبلْ على داعى المروءة ، وكالمصدر الصريح(١) فى قولهم : السكوت عن السفيه جواب ، والإعراض عنه عقاب . . . ومثل : الأمرُ بالمعروف والنهى عن المنكر دِعامةٌ من أقوى الدعائم لإصلاح المجتمع ، وكالمشتق الذى يعمل عمل الفعل ؛ نحو : أنا محِبٌّ لعملى ، فرِحٌ به ، مرتاح لرفاقى فيه . وقول الشاعر :

يموت المداوى للنفوس ولا يُرَى ... لما فيه من داء النفوس مداويا

. . . .

وكذلك(٢) المشتق الذى لا يعمل(٣)؛ كاسم الزمان ، واسم المكان . . . و . . . نحو : انقضى مسعاك لتأييد الحق ، وعرفنا مدخلك إلى أعوانه .

وقد يكون العامل لفظًا غير مشتق ، ولكنه فى حكم المؤول به (أى : يؤدى معنى المشتق) ؛ مثل :(أنت عمرُ فى قضائك)، فالجار مع مجروره متعلّقان بكلمة : « عُمر » الجامدة ، لأنها مؤولة بالمشتق ؛ فهى هنا بمعنى : عادل . ومثل قولهم : (قراءة كلام السفهاء علقم على ألسنتنا) . فالجار والمجرور متعلقان « بعلقم » الجامدة ؛ لأنها هنا بمعنى : صعب ، أو شاق ، أو مؤلم ، أو : مُرّ . . .

والمشهور: أن حرف الجر الأصلى مع مجروره لا يتعلقان بأحرف المعانى ، ولكن

---

(١) وهو يشمل المصدر الدال على المرة ، أو الهيئة ، كما يشمل المصدر الميمى ، والصناعى .

(٢) ومن أمثلة الفعل والمشتق الذى يشبهه قول الشاعر :

انظر إلى ورق الغصون فإنها ... مشحونة بأدلة التوحيد

وقول الآخر :

ترفَّقْ – أيها المولى – عليهم ... فإن الرفق بالجانى عتاب

(٣) هذا هو الراجح ؛ لأن المشتق غير العامل لا يخلو من رائحة الفعل .
راجع حاشيتى : الخضرى، والصبان ، أول باب : « إعمال اسم الفاعل » عند قول ابن مالك :

. . . . إنْ كانَ عنْ مُضيِّه بمعْزِل

حيث علق الجار والمجرور : « عن مضيه » بكلمة : « معزل » التى هى اسم مكان. (وستجىء الإشارة لهذا فى ج ٣ ص ٢٤٣ م ٢ – ١ باب : اسم الفاعل ، وفى ص ٣٢١ م ١٠٧ .

هذا المشهور مخالف لما نقلناه عن بعض المحققين [١].

وقد يخلو الكلام من ذكر العامل [٢]؛ لأنه :

(ا) إما محذوف جوازاً لوضوحه ، بسبب اشتهاره فى الاستعمال قبل الحذف وأمن اللبس بعد الحذف ، أو بسبب وجود دليل يدل عليه ؛ فمثال الأول : « بأبى » فى قول المتنبى :

بأبِى من ودِدتُه فافترقْنَا ... وقَضَى الله بعد ذاك اجتماعا

وقول الآخر :

بنفسِيَ تلك الأرض ، ما أطيب الرُّبا!! ... وما أحسن المُصْطاف [٣] والمتربعا [٤]!!

يريد : أفدِى بأبى ، ــ أفدى بنفسى . ومثال الثانى : أزورك فى مساء الخميس أما أخوك فى مساء الجمعة ، أى : فأزوره فى مساء الجمعة .

(ب) وإما محذوف وجوبًا إذا كان هذا العامل [٢] دالا على مجرد الكون العام ، أى : الوجود المطلق ؛ وذلك فى مسائل ؛ أشهرها سبعة :

١ ــ أن يقع صفة ، نحو ؛ هذه رسالة فى يد صديق عزيز .

٢ ــ أو : حالا ؛ نحو : نظرات الرسالة فى يد صديق عزيز .

٣ ــ أو : صلة ، نحو : استمتعت بالأزهار التى فى الحديقة .

٤ ــ أو : خبراً لمبتدأ أو لناسخ ، كقول الشاعر :

جسمى معى ، غير أن الروح عندكمو ... فالجسم فى غربة ، والروح فى وطن

فليعجب الناس منى ؛ أنَّ لى بدنًا ... لا روح فيه ، ولى روح بلا بدن

---

(١) راجع إيضاح هذا وتفصيله الكامل فى باب : « الظرف » ــ رقم ٤ من هامش ص ٢٤٥ م٧٨ ــ .

(٢ و ٢) وهو : المتعلَّق به . وقد يكون تعلق شبه الجملة بالإسناد (أى : بالنسبة الواقعة بين ركنى الجملة ، وهذا إذا لم نتوصل إلى فعل أو شبهه مما يصح التعلق به ؛ كقول ابن مالك فى باب الاستثناء خاصًّا بالأداتين « خلا وعدا » : « وحيث جرا فهما حرفان . . . » فالظرف « حيث » متعلق بالنسبة المأخوذة من قوله : « فهما حرفان » أى : تثبت حرفيّتهما حيث جرا . (وقد سبق تفصيل وإيضاح لهذا فى هامش ص ٣٥٧ ، وتسمية الإسناد بالعامل المعنوى ص ٢٤٥) .

(٣) المكان المختار لقضاء فصل الصيف فيه .

(٤) المكان المختار لقضاء فصل الربيع فيه .

٥ ـ أو : أن يلتزم العرب حذفه فى أسلوب معين ؛ كقولهم لمن تزوج : « بالرِّفاء[1] والبنين» ، أى : تزوجت . . . فلا يجوز فى مثل هذا الأسلوب ذكر العامل ؛ لأنه أسلوب جرى مجْرى الأمثال ، والأمثال لا تغير .

٦ ـ أو يكون حرف الجر هو « الواو » أو « التاء » المستعملتين فى القسَم ، نحو : والله لا أبتدئُ بالأذى ، وقول الشاعر :

فوالله لا يبــدى لسانىَ حاجةً إلى أحد حتى أغَيَّب فى القبر

تالله لأصنعن المعروف . التقدير : أقسم والله ، أقسم بالله .

٧ ـ أو : أن يَرفع الجار مع مجروره الاسم الظاهر عند من يقول بذلك[2]؛ بشرط اعتمادهما على استفهام ، أو نفى ؛ نحو : أفى الله شك؟ . : ما فى الله شك .

وإذا كان العامل محذوفًا جاز تقديره فعلاً ، (مثل : استقر ـ حصل ـ وُجد ـ كان بمعنى : وُجِد . . . ـ و . . .) وجاز تقديره وصفًا يشبهه ؛ (مثل : مستقر ـ حاصل ـ كائن . .) . إلا فى القسم والصلة لغير « أل » الموصولة ؛ فيجب تقديره فيهما فعلاً ، لأن جملتى القسم والصلة لغير « أل » ، لا تكونان هنا إلا جملتين فعليتين[3] ، ولن يتحقق هذا إلا بتعلق شبه الجملة بفعل محذوف ، لا بغيره .

وقد سبق أن أوضحنا جواز القول ـ تيسيراً ـ بأن الجار والمجرور إذا وقعا صفة ، أو صلة ، أو خبراً ، أو حالاً ، هما الصفة ، أو الصلة ، أو الخبر ، أو الحال ، من غير نظر للعامل ، ولا اعتباره واحداً من تلك الأشياء[4] .

ولما كانت العلاقة بين العامل (المتعلَّق به)، والجار مع مجروره على ما ذكرنا من من الارتباط المعنوى الوثيق ـ وجب أن نتنبه عند التعليق ؛ فنميز العامل الذى يحتاج إلى الجار مع المجرور لتكملة معناه ، من غيره الذى لا يحتاج ؛ فنخص الأول بتعلقهما به ، ونعطيه ما يناسبه ، دون سواه من العوامل التى لا يصح التَّعلق بها ؛ إما

---

(١) الرفاء (بكسر الراء المشددة) هو : التوافق ، والالتئام ، وعدم الشقاق .

(٢) وهو رأى يحسن اليوم إغفاله قدر الاستطاعة . لما يقع فيه من بلبلة .

(٣) كما فى هامش ص ٤٤٧ وما بعدها .

(٤) سبق هذا فى ص ٢٤٨ وفى جـ ١ ص ٢٧٢ ، ٣٤٦ وسيجىء فى رقم ٣ من هامش ص ٤٤٥ و ٤٤٧ كلام هام فى هذا .

بسبب الاكتفاء بمعنى العامل دون احتياج إلى الجار مع مجروره ، وإما بسبب فساد المعنى المراد من العامل إذا تعلقا به .

بيان ذلك : أن الكلام قد يشتمل على عدة أفعال أو غيرها مما يشبهها ؛ فيتوهم من لا فطنة له أن التعلق بكل واحد منها جائز ؛ فيسارع إلى التعليق غير متثبت من حاجة العامل لهذا التعليق ، فى استكمال المعنى أو عدم حاجته ، وغير ملتفت إلى ما يترتب عليه من فساد المعنى أو عدم فساده ؛ كما يتضح من الأمثلة التالية :

« جلست أقرأ فى كتاب تاريخى » . . . فلو تعلق الجار والمجرور : « فى كتاب » بالفعل : « جلس » لكان المعنى : جلست فى كتاب . . . ، وهذا واضح الفساد . لكن يستقيم المعنى لو تعلقا بالفعل : «أقرأ» .فيكون: أقرأ فى كتاب تاريخى ..

« قاسَ الطبيب حرارة المريض ، وكتبها ، بمقياس الحرارة » . فلو تعلق الجار والمجرور بالفعل : «كتب» لكان المعنى : كتب الطبيب حرارة المريض بمقياس الحرارة . وهذا غير صحيح ؛ لأنه لا يحْصل ، وإنما يصح المعنى بتعلقهما بالفعل : « قاس » ؛ إذ يكون الأصل : قاس الطبيب بمقياس الحرارة — حرارة المريض . وهذا معنى سليم .

ويقول الرّصافى :

جهلتُ كجهلِ الناسِ حكمةَ خالق على الخلْقِ طرًّا بالتعاسةِ حاكمِ
وغاية جهدى أننى قد علِمتُـه حكيمًا ، تعالى عن ركوبِ المظالمِ

فلو تعلق الجار والمجرور : (على الخلق) بالفعل : « جَهِل » لأدى هذا التعلق إلى فساد شنيع فى المعنى ؛ إذ يكون التركيب : جهلت على الخلق جميعًا أى : تكبرت عليهم ، وأسأت إليهم . وهذا غير المراد ، وكذلك لو تعلقا بالمصدر : « جَهْل » أو : « حكمة » . . . ، أما لو تعلقا بالوصف المشتق : « حاكم» فإن المعنى يستقيم ، ويتحقق به المراد ، إذ يكون التركيب . . . حاكم على الخلق طرًّا بالتعاسة ...، ومثل هذا يقال فى الجار والمجرور: « بالتعاسة » .

ويقول الشاعر :

عُداتك منك فى وجَل وخوف يريدون المعاقل والحصونا . . .

فلو تعلق الجار ومجروره (منك) بكلمة : « عُداة »[1] لفسد المعنى ، بخلاف

---

(١) جمع : عادٍ ، بمعنى ظالم . (فهو عامل مشتق) .

تعلقهما بكلمة : «وجِل» فإن المعنى معه يكون : عداتك فى وجِل منك . . . وهو معنى مستقيم .

ومن الأمثلة السالفة يتبين أن متعلّقهما قد يكون متأخراً عنهما ، أو متقدماً عليهما ؛ فليس من اللازم أن يتقدم عليهما العامل الذى يتعلقان به . وقد اجتمع الأمران فى قول الشاعر :

بالعلم والمال يبنى الناسُ ملكهُمُو   لم يُبْنَ مُلك على جهل وإقلال

وفى قول الآخر :

لئن لم أقُمْ فيكم خطيبًا فإننى   بسيفى إذا جدّ الوغَى لخَطيبُ . . .

فالمراد : يبنى الناس ملكهم بالعلم والمال . . . — لم يبن الناس ملكهم على جهل وإقلال — لئن لم أقم فيكم خطيباً فإنى لخطيب بسيفى[1] . . .

فالواجب يقتضى — فى كل الأحوال — أن نبحث لحرف الجر الأصلى[2] مع مجروره عن «العامل» المناسب لهما — ولا سيما إذا تعددت حروف الجر ومجروراتها، وتعددت معها الأفعال وأشباهها[3] — وأن نميزه ونستخلصه من غير المناسب ؛ ولا نتأثر فى اختياره بقربه من الجار والمجرور، أو بعده عنهما ، أو تقدمه عليهما أو تأخره ، أو ذكره ، أو حذفه[4] . وإنما نتأثر بشىء واحد ؛ هو

---

(١) وكذلك فى قول الشاعر :

الغنى فى يد اللئيم قبيح   مثل قُبح الكريم فى الإملاق

وقوله الآخر :

عن المرء لا تسأل وسل عن قرينه   فكل قرين بالمقارن يقتدى

(٢) وشبهه، إلا الحرف الأصلى اللام، وكذا : «على» الذى للإضراب فكلاهما يصح ألا يتعلق، (كما سبق فى رقم ٣ من هامش ٤٣٦؛ ورقم ١ من هامش ٤٣٩ طبقاً للبيان الآتى فى رقم ٨ من ص ٥١٠) .

(٣) الكثير ألا يتعلق حرفان للجر بعامل واحد إذا كانا بمعنى واحد كالذى فى مثل : مررت بالوالد بالإخ ؛ حتى لقد منع بعض النحاة هذا التعليق : منعاً باتاً .

أما عند اختلاف معنى الحرفين فيجوز تعلقهما بعامل واحد ؛ نحو : كتبت بالقلم بالصحيفة . والحق أن المنع القاطع المطلق مخالف لظاهر كلام الزمخشرى فى قوله تعالى : «كلما رزقوا منها من ثمرة رزقاً قالوا هذا الذى رزقنا من قبل) » فإنه يفيد الجواز مع كون معنى الحرفين : (من » الأولى والثانية) واحداً ؛ ذلك لأن الحرف الثانى إنما يتعلق بالفعل بعد تقييده بالأول ، والأول إنما تعلق به فى حال الإطلاق (راجع شرح التصريح وحاشية ياسين جـ ١ باب الحال عند الكلام على الحال مع صاحبها) .

(٤) وقد اجتمع الذكر والحذف فى قولهم : «من أشار على أخيه بشىء يعلم أن الرشد فى غيره فقد خانه» أى : موجودة فى غيره .

ما يكون بين العامل وبينهما من ارتباط معنوى يحتّم اتصالهما به بطريقة تعلقهما به مع ملاحظة الرأى المشهور ؛ وهو : أن شبه الجملة بنوعيه لا يتقدم على عامله المؤكد بالنون(1).

وفى هذه الحالة التى يتمم فيها الجار والمجرور المعنى مع عاملهما يسميان «شبه الجملة(2) التام» فإن لم يَكْمُل بهما المعنى (وقد يكون ذلك لعدم اختيار «المتعلَّق به» المناسب) سُمِّيا : «شبه الجملة الناقص» ، نحو : محمد عنك — الشمس حتى اليوم — النهر بك . . . و . . . فهذه تراكيب فاسدة ، بخلاف : محمد فى البيت — الشمس على خط الاستواء — النهر لنا(3).

---

(١) انظر البيان فى ٣ من هامش ص ١٠١ .

(٢) شبه الجملة قسمان : الظرف ، والجار مع مجروره . وفى باب الصلة . خاصة — يعتبر الوصف الواقع صلة «أل» بمنزلة شبه الجملة . (وقد تقدم إيضاح هذا فى الجزء الأول عند الكلام على أنواع الصلة . وسيجىء فى الهامش بعد هذا مباشرة بيان العلامة التى تميز شبه الجملة التام المفيد مما ليس تاماً ولا مفيداً) .

(٣) من المستحسن أن نلخص ما سبق متناثراً (هنا فى ص٤٤٥ ٢ ومابعدها ، وجاء فى بابى «الموصول» ، و«المبتدأ والخبر») خاصاً بشبه الجملة ؛ من ناحية التعلق ، ووجوب حذف العامل أو جوازه ، وشبه الجملة اللغو والمستقر . . . و . . . وما يصحب كل هذا من أحكام هامة . وإنما نعيده بمناسبة الكلام على حروف الجر ، لأن الجار مع مجروره أحد الشطرين اللذين يسميان : «بشبه الجملة» ، والشطر الآخر هو : «الظرف» — ويطلقه بعض القدماء على الشطرين — ويزاد عليهما صلة «أل» خاصة (كما سبق فى رقم ٢) فأنسب مكان لتسجيل كل ما يختص بشبه الجملة هو : «باب الظرف» ، و«باب حروف الجر» . وإلى هذين البابين — قبل غيرهما — يتجه نظر الباحث فى «شبه الجملة» : حيث يجب أن يتجمع ويتركز فى كل باب ما يناسبه من أحوال شبه الجملة ، وأحكامه ، دون الاعتماد على المتفرق فى الأبواب الأخرى ، لمناسبات طارئة .

الأصل المتفق عليه بين النحاة أن العامل فى الظرف ، وفى الجار مع مجروره يقع بنفسه فى مواقع إعرابية مختلفة ؛ منها : الصلة، والصفة ، والخبر ، والحال . . و . . . ، فهل يقع شبه الجملة نفسه فى تلك المواقع الإعرابية بدلا من عامله، ويحل محله ؟

لا مانع من هذا فى رأى حسن لفريق من قدامى النحاة ، بشرط أن يكون العامل فى شبه الجملة بنوعيه محذوفاً ، وبشرط أن يكون كل منهما مفيداً بعد حذف العامل الذى يتعلقان به — مع ملاحظة أن الذى يتعلق من أنواع الجار مع مجروره هو حرف الجر الأصلى مع مجروره وشبه الأصلى ، دون حرف الجر الزائد وشبهه مع مجرورهما ، وأوضح علامة تدل على وجود الفائدة المطلوبة من الظرف ومن الجار مع مجروره هو أن يُفهَم متعلقهما المحذوف بمجرد ذكرهما ، ويتحقق هذا فى صورتين :

الأولى : أن يكون هذا المتعلق المحذوف شيئاً يدل على مجرد الوجود العام ، أى : الوجود المطلق دون زيادة معنى آخر . وهذا يسمى : «الاستقرار العام» أو : «الكون العام» ومعناهما : مجرد الوجود ؛ =

ملاحظة :

المشهور أن شبه الجملة التام بنوعيه (الظرف ، والجار مع مجروره) إذا وقع

= فى نحو : (تكلم الذى عندك) – أى : الموجود عندك – لا يفيد الظرف : « عند » شيئاً أكثر من الدلالة على وجود الشخص وجوداً مطلقاً من غير زيادة شىء آخر على هذا الوجود ؛ كالأكل ، أو الشرب ، أو القراءة ، أو سواها . . .وهذا هو « الوجود العام » ، أو : « الاستقرار العام » أو : « الكون العام » كما قلنا ، ولا يحتاج فى فهمه إلى قرينة ، أو غيرها . وكذلك نحو : (سكت الذى فى الحجرة) أى : الموجود فى الحجرة وجوداً مطلقاً غير مقيد بزيادة شىء آخر ؛ كالنوم ، أو الضحك ، أو المشى . وكذلك غيرهما من الأمثلة .

ولأن هذا الكون العام واضح « ومفهوم » بداهة – طبقاً للبيان الهام الذى سبق فى ص ٢٤٦ – وجب حذفه فى مسائل ؛ منها ما ذكرناه ، وهو : أن يقع صلة ، أو صفة ، أو خبراً ، أو حالا . . ؛ إذ لا داعى للإطالة بذكره من غير حاجة إليه .

الثانية : أن يكون متعلقهما أمراً خاصاً محذوفاً جوازاً لوجود ما يدل عليه . ويظهر المتعلق الخاص فى المثالين السابقين بأن نقول : تكلم الذى وقف عندك ، وسكت الذى نام فى الحجرة . فكلمة : « وقف » أو : « نام » تؤدى معنى خاصاً هو : الوقوف ، أو : النوم . ولا يمكن فهمه إلا بذكر كلمته فى الجملة ، والتصريح بها . فليس هو مجرد حضور الشخص ، ووجود المطلقين ؛ وإنما هو الوجود والحضور المقيدين بالوقوف أو بالنوم. ولهذا لا يصح حذف المتعلق الخاص إلا بدليل يدل عليه وعندئذ يجوز حذفه؛ مثل : قعد صالح فى البيت ومحمود فى الحديقة ؛ فتقول: بل صالح الذى فى الحديقة . تريد : بل صالح الذى قعد فى الحديقة : فإن حذف المتعلق الخاص بغير دليل كان الظرف والجار مع مجروره غير تامين ؛ فلا يصلحان للصلة ، ولا لغيرها مما سبق ؛ مثل : هذا الذى أمامك ، أو : منك. تريد هذا الذى غضب أمامك ، أو : غضب منك . ومثل : غاب الذى اليوم . . . أو : الذى بك . تريد : غاب الذى حضر اليوم ، والذى استهان بك . فالمتعلق العام المطلق قد زيد عليه هنا ما جعله خاصاً مقيداً ، فلا يصح حذفه إلا بقرينة .

وظرف المكان هو الذى يكون متعلقه فى الصلة كوناً عاماً واجب الحذف ، أو كوناً خاصاً واجب الذكر إلا عند وجود قرينة ؛ فيجوز معها حذفه أو ذكره . أما ظرف الزمان فلا يكون متعلقه إلا خاصاً ؛ فلا يجوز حذفه إلا بقرينة ، وبشرط أن يكون الزمن قريباً من زمن الكلام ، نحو : نزلنا المنزل الذى البارحة ، أو : أمس ، أو آنفاً ، (أى : فى أقرب ساعة ووقت منا) . تريد : الذى نزلناه البارحة ، أو أمس ، أو آنفاً . فإن كان زمن الظرف بعيداً من زمن الإخبار بمقدار أسبوع مثلا ، لم يحذف العامل ؛ فلا تقول يوم الأربعاء : نزلنا المنزل الذى يوم الخميس أو يوم الجمعة .

ولم أطلع على تحديد النحاة للزمن القريب أو البعيد ؛ ولكن قد يفهم من أمثلتهم أن القريب هو ما يتجاوز يومين ، وأن البعيد ما زاد عليهما . وربما كان عدم التحديد مقصوداً منه ترك الأمر للمتكلم والسامع.

وشبه الجملة بنوعيه يسمى : « مستقَراً » (بفتح القاف ، والمراد : مستقر فيه) حين يقع متعلَّقه « كوناً عاماً » يفهم بدون ذكره . ويسمى : « لغواً » حين يقع متعلقه « كوناً » مذكوراً أو محذوفاً لقرينة تدل عليه . وإنما سمى« مستقراً» لأمرين – سبقت الإشارة إليهما فى ص٢٤٦ و ٢٥٠ ؛ لاستقرار معنى عامله فيه ؛ أى : فهمه منه ، ولأنه حين يصير خبراً – مثلا – ينتقل إليه الضمير من عامله المحذوف ، ويستقر فيه ، وبسبب هذين الأمرين استحق عامله الحذف وجوباً . وسمى « اللغو » لغواً لأن وجوده ضئيل=

بعد نكرة محضة وجب إعراب متعلَّقه (عامله) نعتاً . وإذا وقع بعد معرفة محضة

=الأثر مع وجود عامله : إذ لا يستقر فيه معنى عامله ، ولا يتحمل ضميره . وفى هذه الحالة يكون العامل الملفوظ به فى الجملة هو الخبر ، أو الصفة ، أو الصلة ، أو الحال . . أو . . . ، ويجب ذكره ، ولا يجوز حذفه إلا لقرينة . ولو حذف لوجودها لكان — مع حذفه أيضاً — هو الخبر أو الصفة ، أو الصلة ، أو الحال . . . فلا يصح — فى رأى الكثرة — فى حالتى ذكر الكون الخاص أو حذفه أن يكون الظرف أو الجار مع مجروره خبراً ، أو نعتاً ، أو واحداً مما سبق . وهذا نوع من التشدد لا داعى له ؛ إذ لا مانع هنا أن نعرب شبه الجملة بنوعيه هو الخبر ، أو الصفة ، أو الصلة ، أو الحال ، أو غيرها . وذلك عندما يحذف جوازاً عامله المعروف ، لأن هذا الإعراب جائز فى شبه الجملة الذى حذف عامله العام وجوباً — كما سيجىء — فلم لا يجوز هنا ؟

ويتضح مما سبق أن شبه الجملة بنوعيه لا بد أن يدل فى أصله على : « الوجود المطلق » ، ثم يمتاز اللغو بدلالته — فوق هذا — على معنى خاص ؛ كالمشى ، أوالحركة ... وغيرهما مما يزاد عليه فيجعله خاصاً مقيداً ، بعد أن كان عاماً مطلقاً . ويتضح أيضاً أن الكون العام واجب الحذف مع شبه الجملة ؛ إذ لا فائدة من ذكره ؛ ولا خفاء ، ولا لبس بحذفه ، ولانتقال الضمير منه إلى شبه الجملة . وأن الكون الخاص يجب ذكره حتماً ؛ لعدم وجود ما يدل عليه عند حذفه — فإن وجدت قرينة تدل عليه وتعينه صح حذفه— مثل : الفارس فوق الحصان ، أى : راكب فوق الحصان ، ومن لى بفلان ؟ أى : من يتكفل لى بفلان ؟ والبحترى من الشعراء ؛ أى : معدود منهم . ومثل قوله تعالى فى القصاص : (الحرّ بالحرّ) على تقدير : الحرّ مقتول بالحرّ ؛ لأن تقدير الكون العام فى الأمثلة السابقة لا يؤدى المعنى المراد . والمتعلق الخاص المحذوف لوجود قرينة تدل عليه هو الذى يعرب عندهم — كما سبق — خبراً ، أو صفة ، أو صلة ، أو حالا . . . لا شبه الجملة . وبالرغم من حذفه فإنه لا يخرج شبه الجملة — فى رأيهم — عن اعتباره : « لغواً » . ولا يتنافى مع ما هو ثابت له من أنه : « كون خاص » . فالمعول عليه عندهم فى الحكم باللغو راجع إلى خصوص الكون ، وأنه ليس بعامّ ؛ سواء أذكر الكون الخاص أم حذف لقرينة ، وفى الحكم بالاستقرار إلى عموم الكون ، وأنه ليس بخاص .

وينتقلون بعد هذا إلى تقسيمات وتفريعات شاقة ، وأدلة جدلية مرهقة فى إثبات تلك الأقسام والفروع وفى المفاضلة بين أن يكون المتعلق المحذوف فعلا أو اسماً ؛ وغير هذا مما لا حاجة إليه اليوم ، ولا ضرر من إهماله ، بل الخير فى إهماله ، وفى الاقتصار — عند حذف العامل — على إعراب الظرف ، والجار مع مجروره هو : الخبر ، أو الصفة ، أو الصلة ، أو الحال . . . وهو رأى لبعض السابقين ، ولا داعى للتشدد فى البحث عن نوع العامل المحذوف مع عدم الحاجة إليه ، ولا للتمسك بأنه هو الخبر ، أو الصفة . . . أو . . . ، ولا خير فى ركوب الشطط لإظهار آثاره ، لأن المعنى جلىّ كامل بدونه . إن ذلك التشدد هو صورة من الجانب المعيب فى نظرية العامل النافعة الجميلة . ولم الإعنات وفى استطاعتنا التخفيف والتيسير بغير إفساد ؟

وقد دعا لهذا بعض القدامى — كما أشرنا — ، وكما ورد فى كثير من المراجع الكبيرة ، كالمفصل وغيره. يقول صاحب المفصل (ج١ ص ٩٠) عند الكلام على أقسام الخبر ما نصه :

(اعلم أنك لما حذفت الخبر الذى هو : « استقر » أو : « مستقر » ، وأقمت الظرف مقامه .=

وجب إعرابه حالا . أما إذا وقع بعد نكرة غير محضة ، أو معرفة غير محضة فيجوز

= على ما ذكرنا – صار الظرف هو الخبر ، والمعاملة معه [يريد أن الآثار اللفظية والمعنوية في الجملة قد انتقلت إليه) وهو مغاير المبتدأ في المعنى . ونقلت الضمير الذى كان فى الاستقرار إلى الظرف ، وصار مرتفعاً به ؛ كما كان مرتفعاً بالاستقرار ؛ ثم حذفت الاستقرار ، وصار أصلا مرفوضاً لا يجوز إظهاره ؛ للاستغناء عنه بالظرف . وقد صرح ابن جنى بجواز إظهاره . والقول عندى أنه بعد حذف الخبر الذى هو الاستقرار ، ونقل الضمير إلى الظرف – لا يجوز إظهار ذلك المحذوف لأنه قد صار أصلا مرفوضاً فإن ذكرته أولا وقلت زيد استقر عندك – لم يمنع منه مانع .

واعلم أنك إذا قلت : « زيد عندك » . فعندك ظرف منصوب بالاستقرار المحذوف ؛ سواء أكان فعلا : أم اسماً ، وفيه ضمير مرفوع ، والظرف وذلك الضمير فى موضع رفع بأنه خبر المبتدأ . وإذا قلت : زيد فى الدار ، أو : من الكرام ، فالجار والمجرور فى موضع نصب بالاستقرار على حد انتصاب . « عندك » إذا قلت : زيد عندك . ثم الجار والمجرور والضمير المنتقل فى موضع رفع بأنه خبر المبتدأ . . .) اهـ .

وهو يشير بقوله : « الجار والمجرور فى موضع نصب بالاستقرار . . . » إلى ما هو معروف فى الاصطلاح النحوى من أن المجرور بحرف جر أصلى وشبهه هو « مفعول به » فى المعنى ، وحرف الجر أداة لتوصيل أثر الفعل إليه – (كما شرحنا أول الباب ، ص ٤٣٩ وفيما سبقه من ص ١٥١ و ١٥٩ و . . .) .

وعلى هذا يكون ما يدور على الألسنة اليوم عند الإعراب من أن الظرف ، أو الجار مع مجروره هو الصلة ، أو الصفة ، أو الخبر ، أو الحال . . . أمراً سائغاً مقبولا ، ورأياً لبعض القدامى يحمل طابع التيسير والاختصار .

فإن وقع أحدهما فى تلك المواضع فقد يتعلق بشىء مذكور يصلح للتعلق ، كالفعل ونحوه . . . وقد يتعلق بفعل محذوف أو بمشتق، أو غيره مما يصح التعلق به . ولا يتحتم أن يكون المحذوف فعلا إلا حين يقع صلة ، – لغير « أل » – لأن الصلة لا تكون إلا جملة (والوصف المشتق مع مرفوعه ليس جملة ، ولا يكون صلة لغير « أل » ، كما عرفنا فى باب الموصول) ، وكذلك يتحتم أن يكون فعلا فى حالة القسم الذى حذف عامله ؛ لأن جملة القسم أيضاً لا بد أن تكون فعلية – كما سبق فى ص ٤٤٢ – .

ومما تجب ملاحظته أن شبه الجملة بنوعيه (الظرف ، والجار الأصلى مع مجروره) إذا تعلق بفعل مؤكد بالنون لم يجز أن يتقدم على هذا الفعل فى الرأى المشهور دون الرأى الآخر – طبقاً للبيان الذى سبق فى رقم ٣ هامش ص ١٠١ ، وأشرنا إليه فى أول ص ٤٤٥ – .

وإذا أخذنا بهذا الرأى السهل اليسير كانت تسمية الظرف والجار مع مجروره « شبه جملة » إنما هى من قبيل الإبقاء على التسمية القديمة ، ومراعاة أصلها السابق ، أو : لأن كلا من الظرف والجار مع مجروره ليس مفرداً فى الحقيقة ، بل هو مركب ؛ إذ يحمل معه الضمير المستتر الذى انتقل إليه من العامل المحذوف على الوجه الذى بسطناه .

أما التسمية القديمة وأصلها السابق فقد أوضحناهما من قبل بما ملخصه :

أن الظرف أو الجار مع المجرور ليس هو الخبر ، ولا الصفة ، ولا الصلة ، ولا الحال ، و . . . =

إعرابه فى كلّ صورة من الصورتين ، حالا ، أو نعتًا . لكن يقول بعض المحققين إن متعلَّق شبه الجملة يصلح أن يكون حالا أو نعتًا فى جميع الصوّر ؛ سواء أكانت النكرة والمعرفة محضتين أم غير محضتين ، ما عدا صورة واحدة يتعين أن يكون شبه الجملة فيها نعتًا ، هى : أن تكون النكرة محضة . ورأيه حسن . وقد سبق إيضاحه التام وتفصيله[1].

وحروف الجر السابقة كلها أصلية خالصة ، إلاّ أربعة؛ هى : «من»،و «الباء» و «اللام» و «الكاف» فهذه الأربعة تستعمل أصلية حينًا ، وزائدة حينًا آخر ، وإلا «لعل» و «رُبَّ» ؛ فإنهما حرفا جرّ شبيهان بالزائد، وكذا : «لوْلا» فى رأى أشرنا إليه من قبل[2]. ومن النحاة من يجعل : خلا ، وعدا ،

= و . . . فى رأى جمهرتهم . وإنما الخبر وغيره فى الحقيقة لفظ آخر محذوف يتعلق به الظرف والجار الأصلى مع مجروره؛ إذ لا مهمة لشبه الجملة إلا إتمام المعنى فى غيره ، لهذا لا بد لتوجيه أن يتعلقا بفعل أو بما يشبهه ؛ ليتم بهما المعنى — للأسباب الموضحة فى أول هذا الباب ، وفى باب الظرف — ، والمحذوف قد يكون فعلا فقط (أما فاعله الضمير فقد تركه واستقر فى شبه الجملة) وقد يكون — فى غير الصلة والقسم — شيئاً آخر ، فإن لم يوجد فى الكلام ما يصلح أن يقع عاملا يتعلق به الظرف أو الجار الأصلى مع مجروره كما فى مثل : الغزال فى الحديقة ، فأين العامل ؟ فلما كان التعلق واجباً وكان شبه الجملة غير صالح لأن يكون هو المبتدأ فى المعنى — كالشأن فى الخبر — ، وكان العامل غير موجود ؛ وجب تقديره محذوفاً ؛ إما فعلا مع فاعله (أى : جملة فعلية ، مثل : استقر ، أو : ثبت ، أو : حصل ، أو كان ، بمعنى : وُجد ، (وهى التامة) . . . وإما اسماً مشتقاً ؛ مثل : «مستقر» ، أو : «كائن» المشتقة من «كان» التامة ، وإما اسماً آخر يصلح عاملا . وإما النسبة (أى : الإسناد طبقاً لما هو مشروح فى رقم ٢ من هامش ص ٤٤١) . فليس الخبر — أو غيره . . . — عندهم هو الظرف نفسه ، أو الجار مع مجروره مباشرة ؛ إنما الخبر هو المحذوف ، ويتعلق به كل واحد من هذين . ولما كان كل منهما صالحاً لأن يتعلق بالفعل المحذوف ، ويدل عليه وعلى فاعله بغير خفاء ولا لبس — كان شبه الجملة بمنزلة النائب عنهما، والقائم مقامهما ، والفعل مع فاعله جملة ، فما ناب عنها وقام مقامها — شبه بها ، لذلك أسموه : «شبه الجملة» .

وأصحاب هذا الرأى يقولون إن الضمير الذى كان فاعلا للعامل المحذوف قد انتقل بعد ذلك كله إلى شبه الجملة ، أى : بعد أن تمت المشابهة . وبسبب انتقال الضمير إلى شبه الجملة ، وصحة تعلقه بالمشتق سموه : «شبه الوصف» أيضاً — كما سبق فى رقم ٣ من هامش ص ٣٧٣ وفى رقم ١ من هامش ص ٣٨٢ —

وقد أوضحنا سبب تعلق الظرف ، وطريقته وما يتصل بهذا فى بابه من هذا الجزء — ص ٢٤٥ وما بعدها وكذا فى ج ١ م ٣٥ ص ٤٣١ — كما أوضحنا هنا فى هذا الباب أمرها مع الجار والمجرور.

(١) فى ج ١ ص ١٩٢ و ١٩٤ حيث البيان الكامل .

(٢) رقم ٢ من هامش ص٤٣١ م ٨٩ وتفصيل هذا فى الجزء الأول عند الكلام على : «الحرف» ص٤٢ وما بعدها م ٥ .

وحاشا ، من حروف الجر الشبيهة بالزائدة . لكن لا داعى للعدول عن اعتبارها حروفًا أصلية ؛ — كما سبق[1] فى باب الاستثناء — . وسيجىء تفصيل الكلام عن معانى حروف الجر وعملها فى الموضع الخاص بهذا من الباب[2] .

* * *

القسم الثانى : حرف الجر الزائد[3] زيادة محضة[4] وهو الذى لا يجلب معنى جديداً ، وإنما يؤكدويقوى المعنى العامّ فى الجملة كلها ، فشأنه شأن كل الحروف الزائدة ؛ يفيد الواحد منها توكيد المعنى العام للجملة كالذى يفيده تكرار تلك الجملة كلها . سواء أكان المعنى العام إيجابًا أم سلبًا ، ولهذا لا يحتاج إلى شىء يتعلق به ، ولا يتأثر المعنى الأصلى بحذفه ، نحو : كفى بالله شهيداً ، بمعنى : يكفى الله شهيداً ؛ فقد جاءت « الباء » الزائدة لتفيد تقوية المعنى الموجب وتأكيده ؛ فكأنما تكررت الجملة كلها لتوكيد إثباته وإيجابه . ومثل : ليس من خالق إلا الله أى : ليس خالق إلا الله ، فأتينا بالحرف الزائد : « منْ » : لتأكيد ما تدل عليه الجملة كلها من المعنى المنفى ، وتقوية ما تتضمنه من السلْب . ولو حذفنا الحرف الزائد فى المثالين ما تأثر المعنى بحذفه[5] .

ولا فرق فى إفادة التأكيد بين أن يكون الحرف الزائد فى أول الجملة ، أو فى وسطها ، أو فى آخرها ؛ نحو : بحسبك الأدبُ — كفى بالله شهيداً — الأدب بحسبك . . .

وقد تكون زيادةُ الحرف واجبة لا غنى عنها كزيادة « باء الجر » بعد صيغة « أفعِلْ » للتعجب القياسىّ ؛ نحو : أكرِمْ بالعرب[6] .

---

(١) فى رقم ٤ من هامش ص ٣٥٥ . (٢) ص ٤٥٥ وما بعدها.

(٣) أشرنا فى رقم ٣ من هامش ص ٤٣٤ إلى الموضع الذى يشتمل على بيان المراد من « اللفظ الزائد » — سواء أكان اللفظ حرفاً أم غير حرف — وأن ذلك الموضع هو : ج ١ م ٥ ص ٦٦ و ٧٠ .

(٤) هناك « اللام الجارة » قد تكون زيادتها لتقوية عاملها فتكون زيادتها شبيهة بالمحضة — (كما سبق فى رقم ٢ من هامش ص ٤٣٥ ، ويجىء البيان فى ص ٤٧٥)

(٥) ومن أمثلة زيادتها لتقوية المعنى المنفىّ قول الشاعر :

ولست براضٍ عن حياة ذليلة ... ولا بدّ للأحرار من موطن حرّ

(٦) بشرط دخولها على اسم صريح ، لا مؤول من أنّ وأنْ وصلتهما — كما سيجىء عند الكلام على « الباء » فى حروف الجر — رقم ١٤ من ص ٤٩٤ — . وانظر رقم ١ هامش ص ١٦٣ ، ثم رقم ٤ من هامش ص ٥٣٢ للأهمية .

وإنما لم يتعلق الجار الزائد مع مجروره بعامل لأن التعلّق والزيادة متعارضان ؛ إذ الداعي للتعلق هو الارتباط المعنوى بين عامل عاجز ، ناقص المعنى ، واسمٍ يكمّل هذا النقص ، ولا يصل إليه أثر ذلك العامل إلا بمساعدة حرف جرّ أصلى — وشبهه — ، أما الزائد فلا يدخل الكلام ليعين على الإكمال، وإيصال الأثر من العامل العاجز إلى الاسم المجرور، وإنما يدخل الكلام لتأكيد معناه القائم ، وتقويته كله ، لا للربط .

طريقة إعراب المجرور بالحرف الزائد :

لا بد من أمرين معا فى الاسم المجرور بالحرف الزائد؛ أن يكون مجروراً فى اللفظ ، وأن يكون — مع ذلك — فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر ؛ على حسب مقتضيات العوامل . فله إعرابٌ لفظىّ ، معه آخر مَحلّىّ . فنى مثل . « كفى بالله شهيداً » تعرب « الباء » حرف جر زائداً — « اللهِ » مجرور بها ، فى محل رفع ، لأنه فاعل ، إذ الأصل : كفى اللهُ . . .

وفى مثل : « بحسبك الأدب » . « الباء » : حرف جرّ زائد ، « حسب » مجرورة بها ، فى محل رفع ؛ لأنها تصلح مبتدأ ؛ إذ الأصل : حسبك الأدب ... وهكذا.

فحرف الجر الأصلى والزائد يشتركان فى أمر واحد ، هو : أن كل منهما لا بد أن يجر الاسم بعده . ويختلفان فى ثلاثة أمور :

١ — فى أن الحرف الأصلى لا بد أن يأتى بمعنى فرعىّ جديد لم يكن فى الجملة قبل مجيئه ، أما الحرف الزائد فلا يأتى بمعنى جديد ، وإنما يؤكد ويقوى المعنى العامَّ الذى تتضمنه الجملة كلها قبل مجيئه .

٢ — والحرف الأصلى مع مجروره لا بد أنْ يتعلقا[1] بعامل محتاج إليهما فى تكملة معناه وإيصال أثره إلى الاسم المجرور . أما الحرف الزائد ومجروره فلا يتعلقان .

٣ — والحرف الأصلى يجر الاسم بعده لفظًا دون أن يكون لهذا الاسم محل آخر من الإعراب[2] ، وتوابعه مجرورة اللفظ مثله ، ولا محل لها . أما الزائد فلا بد

---

(١) إلا الحرف : « على » الذى للإضراب . وكذا اللام الأصلية فى بعض الآراء (انظر البيان فى ص ٤٣٦ ورقم ٣ من هامشها) .

(٢) أى : أنه ليس له إعراب محل .

أن يجر الاسم لفظًا ، وأن يكون له مع ذلك محل من الإعراب . وإذا جاء تابع لهذا الاسم المجرور جاز فيه أمران ؛ إما الجر مراعاة للفظ المتبوع ، وإما حركة أخرى يراعى فيها محل المتبوع لا لفظه ؛ فى مثل : (كفى بالله القادرِ شهيداً) . يصح فى كلمة : « القادر » الجر تبعًا للفظ « الله » المجرور لفظًا ، ويجوز الرفع تبعًا لمحله باعتباره فاعلا . ومثل هذا يجرى فى سائر التوابع ؛ حيث يجتمع فى التابع الإعراب اللفظى مع الإعراب المحلى .

وأشهر حروف الجر الزائدة هو الأربعة السالفة (مِنْ — الباء — اللام — الكاف . . .) وسيأتى معنى كل وعمله فى المكان الخاص بذلك[1] .

* * *

القسم الثالث : حرف الجر الشبيه بالزائد ، وهو الذى يجر الاسم بعده لفظًا فقط ، ويكون له مع ذلك محل من الإعراب[2] — فهو كالزائد فى هذا — ويفيد الجملة معنى جديداً مستقلا ، لا معنى فرعيًّا مكملا لمعنى موجود ، ولهذا لا يصح حذفه ؛ إذ لو حذفناه لفقدت الجملة المعنى الجديد المستقل الذى جلبه معه ؛ لكنه لا يحتاج — مع مجروره — لشىء يتعلق به ، لأنّ هذا الحرف الشبيه بالزائد لا يُستخدم وسيلة للربط بين عامل عاجز ناقص المعنى ، واسم آخر يتمم معناه . ومن أمثلته : رُبّ — لعلّ — (وكذا « لولا » ، عند فريق من النحاة) . نحو : ربّ غريبٍ شهمٍ كان أنفعَ من قريب — رب صديقٍ أمينٍ كانَ أوفى من شقيق . فقد جر الحرف : رُبّ ، الاسم بعده فى اللفظ . وأفاد الجملة معنى جديداً مستقلا هو : التقليل . ولم يكن هذا المعنى موجوداً .

(وسيجىء تفصيل الكلام على هذا الحرف من ناحية معناه وعمله وكل ما يتصل به فى موضعه الخاص[3]) .

---

(١) ص ٤٥٥ وما بعدها .

(٢) سبقت الإشارة (فى هامش ص ٣٥٠ و ٤٥٢) إلى أن الأفضل إهمال الرأى الذى يدخل : « خلا وعدا وحاشا » فى حروف الجر الشبيهة بالزائدة ، لما فيه من تضييق وتعقيد لا داعى لهما . فاعتبارها حروف جر أصلية أيسر وأوضح .

(٣) انظر الكلام على : « رب » ص ٥٢٢ وما بعدها . وفى ص ٥٢٤ رأى آخر يجعل الحرف « رب » من حروف الجر التى تتعلق بعامل .

طريقة إعراب الاسم المجرور بحرف الجر الشبيه بالزائد :

حرف الجر الشبيه بالزائد يجر الاسم بعده لفظاً فقط ، ويكون لهذا الاسم محل من الإعراب ؛ فهو فى هذا شبيه بالحرف الزائد — كما أسلفنا — فى المثالين السابقين : تُعرب « رُبّ » حرف جر شبيه بالزائد . وكلمة : « غريبٍ » أو : « صديقٍ » — مجرورة بها فى محل رفع ، لأنها مبتدأ . وإذا جاء تابع لهذا الاسم المجرور جاز الجرّ مراعاة للفظ المتبوع . وجاز ضبطه بحركة تناسب محله . فى المثالين السابقين نقول : رُبّ غريبٍ شهمٍ كان أنفعَ من قريب — رُبّ صديقٍ مهذبٍ كان أوفى من شقيق ؛ بجر كلمتى : « شهمٍ » و « مهذبٍ » مراعاة للفظ المنعوت ، أو رفعهما مراعاة لمحله .

مما سبق نعلم أن الشبيه بالزائد يشبه الأصلى فى أمرين ؛ هما : جر الاسم بعده ، وإفادة الجملة معنى جديداً مستقلاً ؛ فلم يجئ ليتمم معنى عامله .

ويخالفه فى أمرين ؛ هما : عدم تعلقه هو ومجروره بعامل ، وأن لمجروره محلا من الإعراب فوق إعرابه اللفظى بالجر .

وأن الشبيه بالزائد يشارك الزائد فى أمور ثلاثة : هى ، جر الاسم لفظاً واستحقاق هذا الاسم للإعراب المحلى فوق إعرابه اللفظى بالجر ، وعدم حاجة الجار مع مجروره إلى متعلَّق .

ويخالفه فى أمر واحد ؛ هو : إتيانه بمعنى جديد مستقل — كما أسلفنا — أما الزائد فلا جديد فى المعنى معه ، وإنما يستخدم لتأكيد معنى الجملة كلها .

تلك هي الأنواع الثلاثة من حروف الجر . وتتلخص أوجه المشابهة والمخالفة بين هذه الأنواع الثلاثة فيما يأتي :

نوع الحرف	الأحكام الخاصة بكل نوع			
حرف الجر الأصلي وشبهه.	يأتي بمعنى جديد يكمل معنى عامله.	يجر الاسم بعده لفظاً فقط	لا يكون، للمجرور محل إعرابي آخر	يحتاج مع مجروره لمتعلّق . (أيْ : لعامل يتعلق به)
حرف الجر الزائد زيادة محضة[1].	لا يأتي بمعنى جديد ، إنما يؤكد معنى الجملة .	يجر الاسم بعده لفظاً.	يكون للمجرور محل إعرابي آخر مع ذلك الجر اللفظي .	لا يحتاج مع مجروره لمتعلّق.
حرف الجر الشبيه بالزائد.	يأتي بمعنى جديد مستقل.	يجر الاسم بعده لفظاً.	يكون للمجرور محل إعرابيّ آخر مع ذلك الجر اللفظي .	لا يحتاج مع مجروره لمتعلّق .

---

(١) أما التي زيادته غير محضة فإيضاحه في رقم ٢ من هامش ص ٤٣٥ ، وكذلك في رقم ١٠ من ص ٤٧٥ حيث الكلام على « لام الجر » الزائدة للتوكيد ، أي : للتقوية .

المسألة ٩٠ :

د – معانى[1] حروف الجر ، ووجوه استعمالها

المشهور من حروف الجر – عشرون ، سردنا ألفاظها[2]، وأنواعها الثلاثة . ونشير إلى أمرين :

أولهما : أن كل حرف من هذه العشرين ، قد يتعدد معناه ، وقد يشاركه غيره فى بعض هذه المعانى ، أى : أن المعنى الواحد قد يؤديه حرفان أو أكثر . وللمتكلم أن يختار من الحروف المشتركة فى تأدية المعنى الواحد أو غير المشتركة ، ما يشاء مما يناسب السياق . غير أن الحروف المشتركة فى تأدية المعنى الواحد قد تتفاوت فى هذه المهمة ، فبعضها أقوى على إظهاره من غيرها ، لكثرة استعمالها فيه ، وشهرتها به . وهذه الكثرة والشهرة ، تختلف باختلاف العصور والطبقات ومن ثَمّ كان من المستحسن – بلاغةً – اختيار الحرف الأوضح والأشهر وقت الاستعمال ، دون الحرف الغريب ، أو غير المألوف ، برغم صحة استعمال كل منهما استعمالا قياسيًّا فى المعنى الواحد . أما إذا اختلفت الحروف فى أداء المعانى فيجب الاقتصار على ما يؤدى المعنى المراد ، واختياره وحده ؛ ولهذا يجب تنويع حروف الجر وتغييرها على حسب المعانى المقصودة .

ثانيهما : أن بعض حروف الجر يكثر استعماله فى الجر حتى يكاد يقتصر عليه ، مثل : من ، إلى ، عن ، عَلَى ، رُبَّ ، فى ، . وبعضًا آخر يقل استعماله فيه ، وهذا ستة أحرف[3] هى : خلا – عدا – حاشا – كى – لعلّ – متى .

غير أن الذى يكثر استعماله فى الجر والذى لا يكثر – سيان ، من ناحية أن

---

(١) سبقت إشارة إلى معنى الحرف ، (فى رقم٣ من هامش ص٤٣٥ ورقم١ من هامش ص٤٣٦) وسألنا هناك : أيكون لحرف الجر معنى واحد يقتصر عليه ، أم له أكثر ؟

وهل ينوب بعض حروف الجر عن بعض ؟ وقلنا إن الإجابة عن هذا فى ص٤٥٥ .

(٢) فى ص ٤٣١ م ٨٩ .

(٣) ولا يصح قصر عامل على حرف منها ، ولا حبس حرف منها على عامل – انظر البيان الخاص فى رقم ٤ من هامش ص ١٦١ –

استخدامهما قياسىٌّ فى الموطن المناسب للمعنى، لا يمنع منه مانع ؛ حتى القلة المشار إليها ؛ فإنها ليست من النوع الذى يمنع القياس والمحاكاة ، إذ هى قلةٌ نسبية لا ذاتية[1](أى : أنها تعتبر قليلة إذا قيست بالنوع الآخر الكثير ، وليست قليلة فى ذاتها ، بل كثيرة بغير تلك الموازنة) .

فأما الثلاثة الأولى من القسم القليل القياسى فقد سبق إيفاؤها حقها من الإبانة والتفصيل فى باب الاستثناء[2].

وأما « كىْ » فحرف جر أصلىّ للتعليل لا يجر إلا أحد ثلاثة أشياء :

الأول : « ما » الاستفهامية التى يُسْأل بها عن سبب الشىء وعلته ؛ كأن يقول شخص : قد لازمتُ البيت أسبوعًا . فيسأله آخر : كيْمَهْ[3]؟ بمعنى : لِمَهْ ؟ أى : لماذا ؟ . ومثل : أقصدُ الريف كل أسبوع . فيقال : كيمه ؟ أى : لِمَهْ ؟ .

و « كى » هذه تسمى : « كى التعليلية » ، لأنها تدخل على استفهام يُسأل به عن العلة والسبب — كما سبق — فهى بمنزلة اللام الجارة التى تسمى : « لام التعليل » فى معناها وعملها .

الثانى : « ما » المصدرية مع صلتها[4] ؛ فتجر المصدر المنسبك منهما معًا ؛ مثل : أحسنْ معاملة الناس كى ما تسلمُ من أذاهم ، أى : لسلامتك من أذاهم . وتسمى : « كى المصدرية » : لجرها المصدر المنسبك من الحرف المصدرى مع صلته ؛ فهى مثل « لام التعليل » معنى وعملا .

الثالث : « أنْ المصدرية » مع صلتها[4] ؛ فتجر المصدر المنسبك منهما

---

(١) انظر الأشمونى جـ ٣ أول باب الإضافة عند بيت ابن مالك : « وربما أكسب ثان أولا . . » وقد أشرنا إلى هذا المعنى فى مواضع مختلفة من أجزاء الكتاب ، (ومنها رقم ٢ من هامش ص ٣٨٦ ، ومنها مع الإيضاح جـ ٣ رقم ١ من هامش ص ٦٤ م ٩٣ ورقم ٤ من هامش ص ٧٨ م ٩٤) .

(٢) ص ٣٥٧ م ٨٣ وأن الأفضل اعتبارها حروف جر أصلية ، لاشبيهة بالزائدة (كما أشرنا قريبًا فى رقم ٢ من هامش ص ٤٥٢) .

(٣) أصل الكلام : كيما ؟ أى : لما ؟ . . ومن المعروف أن « ما » الاستفهامية إذا جرّت تحذف ألفها ويحل محل الألف « هاء السكت » الساكنة ، بشرط أن تكون هذه الزيادة فى حالة الوقف على « ما » دون حالة اتصالها بما بعدها من الكلام .

(٤ و ٤) سبق تفصيل الكلام على « ما المصدرية بنوعيها ، ومعناها ، وطريقة استعمالها ، وصوغ المصدر منها ، وكذا أن ، فى جـ ١ باب الموصول ص ٢٦٩ م ٢٧ .

معًا ؛ والغالب فى هذه الصورة إضمار «أنْ» بعد «كىْ» ؛ مثل : أحسنْ السكوت كى تحسنَ الفهم ، والأصل : كى أن تحسن الفهم ، فالمصدر المنسبك من «أنْ» المضمرة وصلتها فى محل جر بالحرف : «كى»[1]، وهى أيضًا مثل «لام التعليل» ، معنى وعملا .

أى : أنها فى المواضع الثلاثة السابقة تؤدى معنى واحداً وعملا واحداً[2]. . .

ومما تقدم نعلم أن : «كىْ» الجارّة لا تجر اسمًا معربًا ، ولا اسمًا صريحًا .

وأما لعل[3]. فحرف جر شبيه بالزائد ، ومعناه الكثير هو : الترجى والتوقع[4] ؛

---

(١) هناك مذهب ؛ يجعل «كى» هى الناصبة المصدرية ، وقبلها لام التعليل مقدرة فى هذا المثال وغيره مما لا يظهر فيه «أن» الناصبة ، (كما سيجىء فى رقم ٢ هنا) ولا مانع من الأخذ به . وهو ملخص لما فى ح ٤ باب إعراب الفعل : (قسم النواصب) .

(٢) يكثر فى الأساليب الفصيحة القياسية إما وقوع لام الجر قبل : «كى» مباشرة ؛ مثل : تنقلت فى البلاد ؛ لكى أستفيد خبرة . وإما وقوع «أن» المصدرية بعدها ، دون أن تسبقها لام الجر ، مثل : أتجنب السهر الطويل ؛ كى أن أحتفظ بقوتى ونشاطى ، وإما أن تقع قبلها لام الجر وبعدها «أن» المصدرية (وهذه الصورة قليلة بالنسبة للسابقتين) مثل : أواظب على نوع من الرياضة البدنية ؛ لكى أن أفيد جسمى . فإن وجدت «لام» الجر وحدها قبل : «كى» وجب اعتبار «كى» حرفاً مصدرياً ناصباً بنفسه : فيكون مثل «أن» المصدرية ؛ معنى وعملا ؛ لأن حرف الجر لا يدخل — فى الغالب — على مثله إلا لتوكيد لفظى . وإن وقعت بعدها : «أن» المصدرية ولم تسبقها «لام» الجر وجب اعتبارها حرف جر كـ «لام» التعليل معنى وعملا — لأن الحرف المصدرى — لا يدخل على نظيره إلا لتوكيد لفظى — فى الغالب — وإن توسطت بينهما — وهذا قليل قياسى كما سبق — فالأحسن اعتبارها جارة للمصدر المنسبك بعدها مع تأكيدها للام الجر قبلها . ويجوز أن تكون مصدرية مؤكدة «بأن» بعدها، والمصدر المنسبك مجرور باللام التى قبلها .

فإن لم توجد «لام» الجر قبلها ، ولا «أن» بعدها جاز اعتبارها مصدرية بتقدير «اللام» قبلها ، أو حرف جر بتقدير : «أن» بعدها . — راجع أحكامها فى ج ٤ باب النواصب — .

(٣) تكثر فيها لغات أربع : إثبات اللام الأولى مفتوحة ، مع تشديد الثانية مفتوحة أو مكسورة ، وحذف الأولى مع تشديد الثانية مفتوحة أو مكسورة ؛ فهذه اللغات الأربع هى التى تستعمل بكثرة فى الجر دون غيرها من باقى اللهجات . واستعمالها حرف جر مقصور على قليل من العرب . وهو — مع جوازه وقياسيته — غير خفيف على الأسماع ، ولا سائغ اليوم ، لغرابته .

(٤) سبق (فى الجزء الأول ، باب : «إن» — أن الترجى أو التوقع ، هو : انتظار حصول شىء مرغوب فيه ، ميسور التحقق ، ولا يكون إلا فى الأمر الممكن . «ولعل» قد تكون أحياناً للتعليل ، أو : الظن . . .

نحو : لعل الغائبِ قادمٌ غدا ، فكلمة : « لعل » حرف جر شبيه بالزائد « الغائب » مجرور بها لفظاً فى محل رفع مبتدأ ، « قادم » خبره . غداً ظرف زمان منصوب على الظرفية .

وأما « متى » فحرف جرّ أصلى(١) ومعناه : الابتداء — غالبًا — نحو : قرأت الكتاب متَى الصفحة الأولى حتى نهاية العشرين . أى : من ابتداء الصفحة الأولى . . . فهى فى تأدية هذا المعنى مثل « مِنْ الابتدائية » .

إلى هنا انتهى الكلام على الحروف التى تستعمل قليلا فى الجر ، مع قياس استعمالها .

* * *

وننتقل إلى الكلام على الحروف الكثيرة الاستعمال فيه فنوضح المعانى القياسية لكل واحد ، وما قد يتصل بعمله .

ويلاحَظُ ما سبق(٢)، وهو أن حرف الجر الأصلى حين يؤدى معنى فرعيًّا من المعانى التى ستذكر لا بد أن يقوم فى الوقت نفسه بتعدية عامله اللازم إلى مفعول به معنى(٣) ، وهذا المفعول المعنوى هو الاسم المجرور بالحرف الأصلى .

منْ : حرف يجر الظاهر والمضمر ، ويقع أصليًّا وزائداً . . . ويتردد بين أحد عشر معنى :

١ — التبعيض ، أى : الدلالة على البعضية ، وعلامتُها : أن يكون ما قبلها

---

(١) يستعمله قليل من العرب دون كثرتهم ومن هذا القليل قبيلة : « هُذَيْل » . ومن كلامهم : « أخرجها متى كمّه : أى : من كمّه . وقول شاعرهم أبى ذؤيب الهذلىّ فى وصف السحب المتراكة فوق لجج البحر

شربْن بماءِ البحرِ ثم ترَفَّعتْ   متى لُجَجٍ خُضْرٍ لهن نَئيجُ

— يريد : من لجج ... النئيج : الصوت العالى — وجاء فى الهمع ج ٢ ص ٣٤ — ما نصه : (إنها تأتى بمعنى : « وسط » حكى : « وضعها متى كمّه » أى : وسطه . وإذا كانت بمعنى " وسط " فهى اسم أو « منْ » فحرف ، جزم به ابن هشام وغيره) اهـ .

ويرى بعض النحاة — كالفرّاء — أنها عند « هذيل » مقصورة على الاسمية الخالصة ، بمعنى : « وسط » . فإذا اقتصرنا على هذا الرأى فهى معربة ، وإن جرينا على الرأى الذى يجعلها صالحة للاسمية والحرفية فهى مبنية. ومع جواز استعماله اسماً أو حرفاً وقياسيته فيهما، لا ترتاح له الأذن اليوم ، لغرابته

(٢) فى ص ٤٣٨ .   (٣) انظر رقم ٢ من هامش ص ٤٧٣ .

– فى الغالب – جزءاً من المجرور بها ، مع صحة حذفها ووضع كلمة : « بعض » مكانها ؛ نحو : خذ من الدراهم . وكقولهم : ادّخِرْ من غناك لفقرك ، ومن قوّتك لضعفك ؛ فالمأخوذ بعض الدراهم ، والمدّخر بعض الغنى والقوة . ويصح وضع كلمة : « بعض » مكان كلمة : « من » . ومثل هذا قول الشاعر :

وإنك ممن زيّن الله وجهه   وليس لوجه زانه الله شائنُ

فالمخاطب جزء من الاسم المجرور بها ؛ وهو : « مَن » الموصولة التى بمعنى « الّذين » . وقد يكون ذلك الجزء متأخراً عنها وعن الاسم المجرور بها ، فى اللفظ دون الرتبة ؛ كقولهم : « إنّ من آفة المنطق الكذبَ ، ومن لؤم الأخلاق الملقَ » فالكذب والملق متأخران فى الترتيب اللفظى وحده ، ولكنهما متقدمان فى درجتهما ؛ لأن كلا منهما هو : « اسم إنّ » ، والأصل فى « اسم إنّ » تقدمه فى الرتبة على خبرها[1] . . .

٢ – بيان الجنس[2] ، وعلامتها : أن يصح الإخبار بما بعدها عما[3] قبلها ؛ كقولهم ؛ اجتنب المستهتَرين من الزملاء . فالزملاء فئة من جنس عام هو : المستهتَرون ؛ فهى نوع يدخل تحت جنس « المستهتَرين » الشامل للزملاء وغير الزملاء . وكقولهم ؛ تخير الأصدقاء من الأوفياء . . . أى : الأصدقاء الذين هم جنس ينطبق على فئة منهم لفظ : « الأوفياء » . وهذا الجنس عامّ ، يشمل بعمومه الأوفياء وغيرهم .

٣ – ابتداء الغاية[4] فى الأمكنة كثيراً ، وفى الأزمنة أحياناً – وهى فى الحالتين

---

(١) ومثل هذا المتأخر فى اللفظ ما ورد فى الأثر : (إنما يرحم الله من عباده الرحماء) والأصل: إنما يرحم الله الرحماء من عباده

(٢) أى : بيان أن ما قبلها – فى الغالب – جنس عام يشمل ما بعدها . فما قبلها أكثر وأكبر ؛ كالمثال الأول الآتى ، وقد يكون العكس ، نحو : هذا السوار من ذهب ، وهذا الباب من خشب . (وانظر رقم ٥ من هامش ص ٤١٦)

(٣) له علامة أخرى : أن يصح حذف . « من » ووضع اسم موصول مكانها مع ضمير يعود على ما قبلها . هذا إن كان ما قبلها معرفة ، فإن كان نكرة فعلامتها أن يخلفها الضمير وحده ؛ نحو : أساور من ذهب ، أى : هى ذهب .

(٤) معنى الغاية هنا – رقم كما سيجىء فى ٢ من هامش ص ٤٦٨ – : المسافة المكانية حينا ، =

قياسيَّة — وهذا المعنى أكثر معانيها استعمالا[1]؛ فمثال الأولى قوله تعالى : (سبحان الذى أسرَى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصَى الذى باركنا حوْله . . .) ؛ فابتداء مكان الإسراء هو المسجد الحرام ، ونحو : جاءتنى رسالة من فلان . فابتداء مكان المجىء هو فلان .

ومثال الثانية قولهم : فلان ميمون الطالع من يوم ولادته ، راجح العقل من أول نشأته . . . فابتداء زمان اليُمن هو يوم ولادته ، وابتداء زمان رجاحة العقل هو أول نشأته .

٤ — التوكيد ، (ولا تكون معه إلا زائدة) وزيادتها إما للنص على عموم المعنى وشموله كلَّ فرد من أفراد الجنس ، وإما لتأكيد ذلك العموم والشمول إذا كانا مفهومين من الكلام قبل دخولها . فالأول مثل : «ما غاب من رجل». وأصل الجملة : ما غاب رجلٌ . وهى جملة قد يفهم منها أن نفى المعنى منصَبٌّ على رجل واحد دون ما زاد عليه . أى : أن رجلا واحداً هو الذى لم يغِبْ ، وأنَّ من الجائز غيابَ رجلين أو رجال .

والسبب فى اختلاف الفهم أن كلمة : «رجل» النكرة ، ليست من النكرات الملازمة للوقوع بعد النفى ، (وهى النكرات القاطعة فى الدلالة على العموم والشمول بعد ذلك النفى ، ويتحتم أن ينصَبَّ النفى الذى قبلها على كل فرد من أفراد مدلولها ؛ وأن يمتنع معه الخلاف فى الفهم ؛ مثل : كلمة : أحد ، وديَّار ، وعَرِيب) . وإنما كلمة «رجل» من النكرات التى قد تقع بعد النفى ، أو لا تقع ، وإذا وقعت بعده لم تفد العموم والشمول الإفادة القاطعة التى تشمل كل فرد من الرجال — إلا بقرينة . وإنما تفيدهما مع احتمال خروج بعض الأفراد من دائرة المعنى المنفى كما

= والمقدار الزمنى حيناً آخر ، على حسب السياق. بيان هذا : أن الفعل — وشبهه — المتعدى بمن الجارة له معنى يستمر قليلا أو طويلا ، وابتداء هذا المعنى هو الاسم المجرور بمن ، وهذا الاسم هو الدال على زمان أو مكان كما فى الأمثلة التالية . وليس المراد معناها الحقيقى الذى هو آخر الشىء ، فالتسمية هنا من تسمية الكل باسم الجزء .

ومعناها هنا قد يختلف عنه فى الظروف على حسب ما هو مبين فى رقم ٢ من هامش ص٢٩٢ م ٧٩.

(١) ما معنى الحرف : «منْ» الداخل على المفضَّل عليه بعد أفعل التفضيل ؟ أمعناه : الابتداء أم المجاوزة ؟ الجواب فى رقم ١ من هامش ص ٤٦٤ .

أوضحنا . فإذا أردنا إزالة هذا الاحتمال ، وجعْل المعنى نصاً فى العموم والشمول على سبيل اليقين ــ أتينا بالحرف الزائد : « مِنْ » ووضعناه قبل هذه النكرة مباشرة، وقلنا : « ما غاب من رجل »، وعندئذ لا يصح أن يختلف الفهم ، ولا أن يتنوع ؛ إذ يتعين أن يكون المراد النص على عدم غياب فرد واحد ، وما زاد عليه من أفراد الرجال ، ومنْ ثَمّ لا يصح أن يقال : (ما غاب من رجل، وإنما غاب رجلان أو أكثر)، منعاً للتناقض والتخالف ، فى حين يصح هذا قبل مجىء «من» الزائدة، لأن الأسلوب قبل مجيئها قد يحتمل أمرين ؛ نفى الواحد دون ما زاد عليه ؛ ونفيه مع ما زاد عليه معاً ــ كما أسلفنا ــ وهذا معنى قولهم : (« منْ الزائدة » تفيد النص على عموم الحكم وشموله كلّ فرد من أفراد الجنس إذا دخلت على نكرة منفية لا تقتضى وجود النفى الدائم الشامل قبلها اقتضاء محتوماً).

وعلى ضوء ما سبق تتبين فائدة « مِنْ » فى قول الشاعر :

مامِنْ غريبٍ وإن أبدَى تجلّده ... إلا تذكَّر عند الغربة الوطنا

وأما الثانى وهو : « تأكيدمعنى العموم »... فمثل: (ما غاب من دَيّار) ؛ من كل كلام مشتمل على نكرة لا تستعمل ــ غالباً ــ إلا بعد النفى أو شبهه (مثل: أحد ــ عريب ــ دَيّار . . . و . . .)، فإنها بعده تدل دلالة قاطعة على العموم والشمول ، أى : أنّ كل نكرة من هذه النكرات ونظائرها لا يراد منها فرد واحد من أفراد الجنس ينتفى عنه المعنى ، وإنما يراد أن ينتفى المعنى عن الواحد وما زاد عليه . فنى المثال السابق قَطْعٌ ويقين بأمر واحد؛ هو : عدم غياب فرد أو أكثر من الأفراد ؛ فكل الأفراد حاضر لم يغب أحد ، ولا مجال لاحتمال معنى آخر ،

فإذا أتينا بحرف الجر الزائد « منْ » وقلنا : ما غاب من ديّار ــ لم يفد الحرف الزائد معنى جديداً ، ولم يُحدِث دلالة طارئة لم تكن قبل مجيئه، وإنما أفاد تقوية المعنى القائم وتأكيده، وهو النص على شمول المعنى المنفى وتعميمه ؛ بحيث ينطبق على الأفراد كلها فرداً فرداً .

والفصيح الذى لا يحسن مخالفته عند استعمال «مِنْ» الزائدة أن يتحقق شرطان(١) :

---

(١) هذا رأى البصريين ومن سايرهم من كثرة النحاة التى اقتصرت فى الحكم على أغلب الوارد وخالفهم الكوفيون ومن سايرهم فلم يشترطوا الشرطين .

وقوعها بعد نفى[1] أو شبهه (وهو هنا : النهى[2] وبعض أدوات الاستفهام) ، وأن يكون الاسم المجرور بها نكرة . وهـذا الاسم يكون مجروراً فى اللفظ لكنه مرفوع المحل - إما لأنه مبتدأ ، أو أصله مبتدأ ؛ فى مثل قولهم : هل من صديق للواشى ؟ وما من صاحب للنمَّام[3]، وإما لأنه فاعل ؛ فى مثل قولهم : ما سعَى من أحد فى الشرّ إلا ارتد إليه سعيه - وقد يكون مجروراً فى اللفظ منصوب المحل (إما لأنه مفعول به ، كقولهم : تأمل هذا الكون العجيب هل ترى من نقص أو قصور ؟ وهل تظن من أحد يقدر على هذا الإبداع إلا الله ؟ وإما لأنه مفعول مطلق ، نحو قوله تعالى: [ما فَرَّطنا فى الكتاب من شىء] ، أى : من تفريط) .

ومن النادر الذى لا يقاس عليه ، زيادتها فى غير هذه المواضع الأربعة التى يكون الاسم فيها مجروراً لفظاً كما سبق ، لكنه فى محل رفعَ مبتدأ ، (الآن أو بحسب أصله) ، أو : فاعل ، أو فى محل نصب ؛ لأنه مفعول به ، أو مفعول مطلق . . . و . . .

وإذا جاء تابع لهذا الاسم المجرور جاز فى التابع أمران[4]؛ الجر مراعاة للفظ

---

(١) فلا تزاد فى الإثبات إلا فى تمييز «كم» الخبرية إذا كان مفصولا منها بفعل متعد لم يستوف مفعوله، فتجىء «من» وجوبا ؛ لكيلا يلتبس التمييز بمفعول الفعل المتعدى . وهى فى هذه الصورة الواجبة زائدة . (كما يقول الصبان فى هذا الموضع ، أخذاً برأى فريق من النحاة - وكما سيجىء فى ج ٤ م ١٦٤ ص ٥٢٨ ، باب : كنايات العدد . . «كمْ وأخواتها») نحو قوله تعالى : (وكم قصمنا من قرية كانت ظالمة وأنشأنا . بعدها قوما آخرين ، ...) ونحو قوله تعالى : (كم تركوا من جنات وعيون) . وقد وردت زيادتها فى قول زهير :

ومَهْما تَكنْ عند امرئٍ مِن خَلِيقةٍ ... وإن خالَها تخفَى على الناسِ - تُعلَمِ

فقد أجاز النحاة أن تكون : «من» زائدة بعد : «مهما» - (وسيجىء هذا فى ج ٤ ص ٣٢٦ م ١٥٥ باب الجوازم وص ٣٨١ ل م ١٦١ باب «أما») .

ومما تصلح فيه للزيادة مع وقوعها فى الاثبات قوله عليه السلام : (رحم الله امرأ أصلح من لسانه) .

(٢) مثال النهى : لا تظلم من أحد . ومثال الاستفهام (ولا يكون هنا إلا «بالهمزة» أو : هل») هل جاءك . . . ، أو : أجاءك ، . . من بشير ؟

(٣) ومثل قوله تعالى : (وما من دابة فى الأرض ، ولا طائر يطير بجناحيه ، إلا أمم أمثالكم) .

(٤) فى هذا الحكم تفصيل هام سبق بيانه فى رقم ١ من هامش ص ٦٩ . واستيفاء الحكم يقتضى الرجوع إليه .

المتبوع ، والرفع أو النصب مراعاة لمحله ؛ نحو : ما للواشي من صديقٍ مخلصٌ ، بجر كلمة : « مخلص » ، أو برفعها ؛ باعتبارها نعتًا لكلمة : « صديق » ، وكذا بقية التوابع ، وباقي الأمثلة المختلفة ، وأشباهها .

٥ – أن تكون بمعنى كلمة : « بدَل » بحيث يصح أن تحل هذه الكلمة محلها . كقوله تعالى : (أرَضيتُمْ بالحياة الدُّنيا مِنَ الآخرة) ، أى : بدل الآخرة .

٦ – أن تكون دالة على الظرفية[1]. (أى : على أن شيئًا يحويه آخر ، كما يحوى الإناءُ ما فى داخله ، أو : كما يحوى الظرف – وهو الغلاف – المظروفَ. وهو الشيء الذى يوضع فيه) ، نحو : ماذا أصلحت من حقلك ، وغرست من جوانبه ؟ أى : فى حقلك . . . فى جوانبه .

٧ – إفادة التعليل . فتدخل على اسم يكون سببًا وعلة فى إيجاد شيء آخر ، نحو : لا تقوَى العين على مواجهة قرص الشمس ، من شدة ضوئها ، ونحو : مِنْ كدِّك ودأبك أدركت غايتك . أى : بسبب شدة ضوئها . . . وبسبب كدِّك[2] . . .

٨ – إفادة المجاوزة[3]، فتدخل على الاسم للدلالة على البعد الحسى أو المعنوى

---

(١) فتكون : « من » بمعنى : « فى » التى للظرفية . ويدخل فى هذا النوع « من » الداخلة على : « قبل وبعد . . . والغالب فى الداخله على الظروف غير المتصرفة أن تكون للسببية ، أى : بمعنى : « فى » الدالة على السببية . أما مجيئها لابتداء الغاية فقليل ؛ نحو : جئت من عندك – هب لى من لدنك وليا – (راجع حاشية الألوسى على القطر ص ٣٤) وقد شرحنا معنى الغاية فى رقم ٢٩٢ وفى رقم ٤ من هامش ص ٤٥٩

(٢) ومثل قول الشاعر :

يموت الفتى من عثرة بلسانه وليس يموت المرء من عثرة الرِّجل

أعنى : بسبب عثرة . . .

(٣) المجاوزة – كما قالوا – ابتعاد شيء مذكور ، أو غير مذكور ، عما بعد حرف الجر ؛ بسبب شيء قبله ؛ فالأول ، نحو : رميت السهم عن القوس . أى : جاوز السهم القوس بسبب الرمى . والثانى نحو : رضى الله عنك : جاوزتك المؤاخذة ؛ بسبب الرضا . ثم المجاوزة قد تكون حقيقية كهذين المثالين ، وقد تكون مجازية ؛ نحو أخذت العلم عن العالم . كأنه – لما علمت ما يعلمه – قد جاوزه العلم بسبب الأخذ . (الصبان فى باب حروف الجر – عند الكلام على الحرف : « عن » وهو الحرف الذى =

بينه وبين ما قبله . . . نحو قوله تعالى : (قد كُنَّا فى غفلة من هذا) ، أى : عن هذا ، بمعنى بعيدين عنه ، وقوله تعالى : (فويلٌ للقاسيةِ قلوبهُم منْ ذِكْرِ الله) . . . أى : عن ذكر الله .

ومثل : كلام الحمقى بمعزل من الصواب ، أى : عن الصواب[1] . . .

٩ – إفادة الاستعانة[2] فتدخل على الاسم الدلالة على أنه الأداة التى استُخْدِمتْ فى تنفيذ أمر من الأمور ؛ نحو : ينظر العدو إلى عدوه من عين ترمى بالشرر ، أى : بعين . . .

١٠ – إفادة الاستعلاء . فتدخل على الاسم للدلالة على أن شيئًا حسيًّا أو معنويًّا وقع فوقه ؛ نحو : قوله تعالى : (ونصرناه من القومِ الذين كَذَّبوا بآياتِنا) . أى : على القوم[3] . . .

– يكثر استعماله فى المجاوزة . وأما غيره فلا يبلغ درجته) وقد يراد بالمجاوزة الابتعاد عن الشىء بسبب العجز عن الوصول إليه كقول أحد الشعراء .

هديتى تقصُر عن همتى ... وهمتى تقصُر عن حالى

وخالص الود ومحض الثنا ... أحسن ما يُهديه أمثالى

(راجع معجم الشعراء ، للمرزبانى – حرف الميم – ص ٣٧٢) .

(١) سبق سؤال (فى رقم ١ من هامش ص ٤٦٠) عن معنى الحرف : « منْ » الداخل على المفضَّل عليه بعد أفعل التفضيل ، أهو للابتداء أم للمجاوزة ؟ والجواب : أنه صالح لكل منهما – كما سيجىء فى ج ٣ باب : أفعل التفضيل – م ١١٢ ص ٣٨٨ عند الكلام على أقسامه – فإذا كان للابتداء فهو لابتداء الارتفاع إذا كان السياق للمدح نحو : النشيط أفضل من الخامل ، ولابتداء الانحطاط إذا كان السياق للذم ، نحو : المنافق أضر من العدو . وإذا كان للمجاوزة فمناه أن المفضل جاوز المفضول فى الأمر المحمود أو المذموم .

(٢) فتشبه « الباء » فى هذا .

(٣) وقد اقتصر ابن مالك على خمسة من المعانى السابقة : حيث يقول :

بَعِّضْ ، وبَيِّنْ ، وَابتدِئْ فِى الأَمْكِنَهْ ... بِمِنْ ، وَقَدْ تَأْتِى لِبَدْءِ الأَزْمِنَهْ...

وزِيدَ فى نَفْيٍ وشِبْهِهِ ، فَجَرْ ... نَكِرَةً كَمَا لِبَاغٍ مِنْ مَفَرْ

فقد ضمن البيتين : البعضية ، وبيان الجنس ، وابتداء الغاية الزمانية أو المكانية ، والزيادة بعد نفى أو شبهه مع جر النكرة. وهذه المعانى أربعة . أما الخامس – وهو البدلية – فإنه سيذكره (فى هامش ص ٤٨٧) بقوله : « ومِنْ » و « باءٌ » يفهمان بَدلًا .

١١ — إفادة معنى القسَم . ذلك أن بعض العرب يستعملها (مضمومة الميم أو مكسورتها) حرف قسَم ، ولا يكاد يجرّ إلا كلمة : « الله » ؛ نحو ؛ مُن الله لأقاومنّ الباطل[1] ، ويجب معه حذف الجملة القسمية ، (فعلها وفاعلها) .

(وسيجيء[2] الكلام على بقية أدوات القسَم بنوعيه وأحكامه) .

* * *

هذا ، وقد تتصل « ما » الزائدة بالحرف : « مِنْ » فلا تخرجه عن معناه ولا عن عمله ، بل يبقى له كل اختصاصه كما كان قبل مجيء هذا الحرف الزائد[3] ؛ نحو : مما أعمالِ المسيء يلاقى جزاءه . أى : من أعمال المسيء ؛ وبسببها[4] . . .

---

(١) ويجوز حذفها مع بقاء الاسم المجرور بها على حاله من الجر ، كالشأن فى جميع حروف القسم حين تجر لفظ الجلالة — انظر رقم ٤ من ص ٥٣٢ . —

(٢) فى رقم ١ من هامش ص ٤٧٧ و ٤٩٧ وما بعدها :

(٣) انظر « ا » من الزيادة الآتية وقواعد رسم الحروف تقتضى وصلهما كتابة .

(٤) وسيشير ابن مالك إلى زيادة « ما » بعد « من » و « عن » و « الباء » ببيت سيجيء آخر الباب نصه : فى هامش ص ٤٩٤ و ٥١٥ و ٥٢٩ .

وبَعْدَ «مِنْ» و «عَنْ» و «بَاءٍ» زِيدَ «مَا» فَلَمْ يَعُقْ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عُلِمَا

أى : لم يمنع .

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

(ا) من الأساليب الواردة المأثورة : « مِمَّا » كالتى فى حديث لابن عباس نصه :

« كان رسول الله يعالج من التنزيل شدة إذا نزل عليه الوحى ، وكان مما يُحَرِّك لسانه وشفتيه » .

وكقول الشاعر :

وإنا لمِما يضربُ الكبشَ ضربةً على رأسه تُلقِى اللسانَ من الفم

و . . . و . . .

وقد قيل إن معنى « مما » هنا هو : « ربما » ، طبقًا لما بينه سيبويه فى كتابه (ج١ ص٤٧٦) ، وملخصه : أن « مِنْ » الجارّة المكفوفة بالحرف « ما »[1] — قد تكون بمعنى « ربما » ، واستشهد بالبيت السالف .

وقال ابن هشام فى « المغنى » عند الكلام على : « مِنْ » وعلى معناها العاشر : إنها تكون بمعنى « ربما » وذلك إذا اتصلت بما ؛ كالبيت السالف . ثم أردف هذا بقوله : (والظاهر : أن « من » فى البيت ابتدائية و « ما » مصدرية ، وأنهم جعلوا كأنهم خلقوا من الضرب[2] . . .)

(ب) إذا كان الاسم المجرور بالحرف : « مِنْ » مبدوءاً بالأداة : « ألْ » التى ليست معدودة فى حروفه الأصلية ، فالأشهر فتح النون ؛ مثل : قد نَعرف

---

(١) الفرق كبير فى المعنى والعمل أو عدمه بين « ما » هذه والتى فى الصفحة السابقة .

(٢) تفصيل هذا البحث مدون فى المجلد التاسع من مجلة المجمع اللغوى القاهرى ص ١١٦ وهو بحث مفيد . وقد اكتفينا بتقديم ملخص مهم له فى الجزء الأول م ٤٢ ص ٥٥١ عند الكلام على : « كان » ومن تمام الاستفادة الرجوع إلى ذلك البحث المفيد ، أو إلى ملخصه ، وما فيهما من أمثلة وأساليب تتصل بما نحن فيه . وكذلك ما نقلناه عن «القاموس» من آخر جزئه الرابع — باب : الألف اللينة ، عند الكلام على أنواع « ما » ، واستعمالاتها — حيث يقول ما نصه : (« إذا أرادوا والمبالغة فى الإخبار عن أحد بالإكثار من فعل كالكتابة ، قالوا : إن زيدا مما أنْ يكتب. أى : أنه مخلوق من أمر ؛ ذلك الأمر هو الكتابة .) » ا هـ .

ولهذا البحث إشارة موجزة فى ص ١ بمناسبة الكلام على الحرف : « رُبَّ » .

. . . .

منَ الإذاعة ما لا نعرفه منَ الصحف ، وغيرها[1].

والأحسن ألا تُحذف النون إنْ وقع حرف مشدد بعد « أل » السالفة ؛ نحو : لا تعجب من الشعوب إذا انتقمت من الظالم .

وإن وقع بعد : « من » حرف ساكن آخر تحركت النون بالكسر — غالبًا — نحو : عجبت منِ استهانة الإنسان بحقوق أخيه ومنِ استبداده به .

* * *

(١) بعض القبائل يحذف النون فى هذه الصورة ، وبها جاء قول النابغة الجعدى :

ولقد شَهدتُ عُكَاظَ قَبْل مَحَلِّها فِيها وكنت أُعَدّ مِلْفِتْيان

أى : من الفتيان . وقول عبد الرحمن بن حسان فى مدح آل سعيد بن العاص :

أعفَّــاءُ تحسبهم مِلْحَيَا * مَرْضى تَطاولَ أسقامها

أى : من الحياء . وكذلك المتنبى حيث يقول :

نحنُ ركبٌ مِلْجِنٍّ فى زىِّ ناسٍ فوقَ طيرٍ لها شخوصُ الجمال

أى : من الجن ، وقول أبى القاسم بن هانئ :

إذا لم تنل بالعلم مالاً ولا عُلاً ولا جانباً مِلأَجْر فالعلم كالجهل

يريد : من الأجر

إلى : حرف جرّ أصلىّ[1] يجر الظاهر والمضمر ، ويتنقل بين معان أشهرها ستة :

١ - انتهاء الغاية[2] مطلقًا ، (أى : سواء أكانت نهايةُ الغاية فى زمان أم مكان ؛ وسواء أكانت » هى الآخِر الحقيقىّ لما قبل « إلى » أم ليست الآخر الحقيقى ، ولكنها متصلة به اتصالا قريبًا أو بعيداً) . وهذا المعنى أكثر استعمالات الحرف إلى ؛ فمثال انتهاء الغاية الحقيقية الزمانية : نمْت الليلة إلى طلوع النهار . ومثال انتهاء الغاية الزمانية المتصلة بالآخِر اتصالا قريبًا : نمْت الليلة إلى سَحَرِها[3] ومثال انتهاء الغاية الزمانية البعيدة من الآخِر نمت الليلة إلى نصفها أو ثلثها و . . . . و . . . .

ومثال انتهاء الغاية المكانية الحقيقية : عبرت الطريق إلى الجانب الآخَر محترسًا . ومثال انتهاء الغاية المكانية المتصلة بالآخر : قرأت الكتاب إلى خاتمته . ومثال انتهاء الغاية المكانية البعيدة من الآخر : قرأت الكتاب إلى ثلثه .

والغالب أن نهاية الغاية نفسها لا تَدخل فى الحكم الذى قبل « إلى » ما لم توجد قرينة تدل على دخوله . فإذا قلت : قرأت الكتاب إلى الصفحة العاشرة ، فالمقصود - غالبًا - فى مثل هذا الاستعمال أن الصفحة العاشرة لم تُقْرَأ ، فهى خارجة من الحكم الذى ثبت لما قبل « إلى » . وكذلك لو قلت : صمت الأسبوع الماضى إلى يوم الخميس ؛ فإن يوم الخميس لايدخل - غالبا - فى أيام الصيام . فإذا وُجِدت قرينة تدل على دخولها كانت داخلة ؛ مثل : صمت الشهر المفروض من أوله إلى اليوم الأخير ، ومثل : أكملت قراءة الكتاب كله من أوله إلى الصفحة الأخيرة . . . لأن صيام الشهر المفروض يقتضى صوم اليوم الأخير منه ، وإكمال الكتاب كله

---

(١) سيجىء فى الزيادة - ص ٤٧١ - أن بعض النحاة يجيز زيادته ، وأن رأيه مردود .

(٢) سبق فى رقم ٤ من هامش ص ٤٥٩ - أن الغاية فى هذا الباب ، هى : المسافة المكانية حينا والمقدار الزمنى حينا آخر - على حسب السياق - وأنها تختلف عن الغاية فى الظروف (وقد سبق بيانها فى رقم ٢ من هامش ص ٢٩٢) . والمراد بانتهاء الغاية هنا أن المعنى قبل : « إلى » ينقطع بوصوله إلى الاسم المجرور بعدها ، واتصاله به .

وبين حروف الجر ثلاثة تشترك فى انتهاء الغاية ؛ (هى : إلى - اللام فى ص ٤٧٢ - حتى ، فى من ص ٤٨٢) وسيجىء البيان الخاص بكل حرف .

(٣) السحر : الثلث الأخير من الليل .

يقتضى قراءة الصفحة الأخيرة منه[1]. . .

٢ ــ المصاحبة[2] ، كقولهم : من قعد عن طلب الرزق أساء أهله إلى نفسه ، وعذّبهم إلى عذابه ، أى : مع نفسه . . . ومع عذابه . . . وكقوله تعالى : (مَن أنصارى إلى الله) ، أى : مع الله .

٣ ــ التبيين ، (فتبين أن الاسم المجرور بها فاعل فى المعنى لا فى الصناعة النحوية ، وما قبلها مفعول به فى المعنى لا فى الصناعة كذلك . وذلك بشرط أن تقع بعد اسم التفضيل ، أو : فعل التعجب ، المشتقين من لفظ يدل على الحب أو : البغض ، وما بمعناهما ، كالود والكُره . . .) ، كقولهم : « احتمال المشقة أحبّ إلى النفس الكريمة من الاستعانة بلئيم الطبع . فما أبغضَ الاستعانة به إلى نفوس الأحرار !! » . فكلمة : « نفس » ، هى الفاعل المعنوى ــ لا النحوىّ ــ لاسم التفضيل (أحَب) لأنها ــ فى الواقع ــ هى فاعلة الحب ، أو : هى التى قام بها الحب . وكذلك كلمة « نفوس » . فإنها الفاعل المعنوى (لا النحوى) لفعل التعجب : (أبغَض) ؛ إذ هى فاعلة البغض حقيقة ، أو : هى التى قام بها البغض ، والذى قطع فى الحكم بفاعليتهما المعنوية ومنع كل احتمال آخر هو وقوعهما بعد حرف الجر : « إلى » الذى من وظيفته القطع فى مثل هذا الأسلوب الذى يحتاج إلى تيقظ ، لدقته[3] ، ولأنه قد يلتبس بما يقع فيه حرف « اللام »

---

(١) انظر الفرق بين « إلى » و « حتى » فى هذا وفى غيره (رقم ٤ من هامش ص ٤٨٢) .

(٢) انضمام شىء لآخر انضماماً يقتضى تلازمهما فى أمر يقع عليهما معاً ، أو يقع منهما معاً على غيرهما ، أو يتصل بهما بنوع من أنواع الاتصال . وعلامة المصاحبة : أن يصح حذف حرف الجر ووضع كلمة : « مع » مكانه ؛ فلا يتغير المعنى . وقد يعبر عن « المصاحبة » بكلمة : « المعية » كما ورد فى الخضرى ــ جـ١ باب : المفعول معه ــ حيث قال : « المعية » ومثل لها بقوله : « بعت العبد بثيابه » اهـ أى . مع ثيابه .

(٣) ضابط ذلك : أن نجعل مكان اسم التفضيل أو فعل التعجب فعلا من مادتهما ومعناهما ، يكون فاعله النحوى هو الاسم المجرور بالحرف « إلى » ، ومفعوله هو الكلام السابق على التفضيل أو اللاحق لفعل التعجب . فإن صح المعنى واستقام كان مجىء « إلى » ملائماً ، وإلا وجب العدول عنها . فى المثال المذكور نقول : تحب النفس الكريمة احتمال المشقة . . . تبغض نفوس الأحرار الاستعانة . . .

وما سبق من معنى « التبيين » فى « إلى » يختلف عن معناه فى « اللام » الجارة » ــ وسيجىء فى رقم ١٥ من ص ٤٧٨ ــ وكلاهما يوضح المراد من الآخر .

مكان « إلى » ، (وسيأتى الكلام عليه فى اللام)[1].

٤ — الاختصاص (أى : قصْر شىء على آخر ، وتخصيصه به) كقولهم : الأبُ راعى الأسرة ؛ وأمرها إليه ، والحاكم راعى المحكومين ؛ وأمرهم إليه . . . فليتق اللهَ كل راع فى رعيته .

٥ — الظرفية[2] : كقولهم : سيجمع الله الولاة إلى يوم تشيب من هوله الولدان . . . أى : فى يوم.

٦ — البعضية ، (وهذا قليل فى المسموع)[3]، نحو : شرب العاطش فلم يرتو إلى الماء ، أى : من الماء .

---

(١) ص ٤٧٨ .

(٢) سبق شرحها فى رقم ٦ من ص ٤٦٥ وهى من المعانى الدقيقة التى يؤديها الحرف « إلى » . ومما يحتمل هذا المعنى قول النابغة الذبيانى .

فلا تتركَنّى بالوعيد كأنّنى ... إلى النّاس مَطْلِىٌّ به القَارُ، أجرب

وقول طرفة :

وإن يَلْتَقِ الحىّ الجميع تُلاقِنِى ... إلى ذروة البيت الكريم المُصَمّد

يريد : فى الناس — — . . فى ذروة . . .

(٣) فلا يحسن القياس عليه .

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

(ا) جعل بعض النحاة من معانى : « إلى » أن تكون بمعنى : « عند[1] » مستدلا بمثل قول القائل :

أم لا سبيلَ إلى الشباب ، وذكرُه   أشهى إلىّ من الرحيق السلسلِ

وأن تكون زائدة ؛ مستدلا بقراءة من قرأ قوله تعالى : (فاجعلْ أفئدةً من الناس تَهْوَى إليهم) ، ـ بفتح الواو ـ ، أى : تهواهم . . .

وقد دُفع ذلك الرأى بأن الشاهد الأول وقعت فيه « إلى » للتبيين ؛ لأن ما بعدها ـ وهو ياء المتكلم ـ فاعل معنوى على الوجه المشروح فى الحالة الثالثة السالفة ، وأن الشاهد الثانى : (الآية) وقع فيه الفعل ، « تَهْوَى » مضمَّنًا ، معنى : « تميل » فلا تكون « إلى » زائدة . وهذا رأى حسن يقتضينا أن نأخذ به ؛ فرارا من الحكم بالزيادة من غير ضرورة .

(ب) يجب قلب ألفها[2] ياء إذا كان المجرور بها ضميراً . نحو : تقصد الوفود إلينا من بلاد بعيدة ، فنقدم إليهم ضروب المجاملة الكريمة .

فإن كان الضمير ياء المتكلم أدْغمت الياءان ؛ نحو : إلىّ يتجه الخائف .

* * *

---

(١) سبق الكلام على « عند » فى باب الظرف مع نظائرها من الظروف ـ ص ٢٩١ من هذا الجزء.
(٢) وهى المكتوبة ياء ؛ تبعاً لقواعد رسم الحروف .

اللام : حرف يجر الظاهر والمضمر ،ويقع أصليا وزائداً[١]. . .، ويؤدى عدة معانٍ قد تُجاوز العشرين .

١ — انتهاء الغاية[٢](أى : الدلالة على أن المعنى قبل اللام ينتهى وينقطع بوصوله إلى الاسم المجرور بها ، الداخل فى ذلك المعنى) . نحو : صمْتُ شهر رمضان لآخره ، وقرأت الكتاب لخاتمته . . .

واستعمالها فى هذا المعنى قليل بالنسبة لباقى معانيها ، ولكنه — مثل كل معانيها المختلفة — قياسىّ (كما سبق)[٣] .

٢ — المِلْك ؛ وتقع بين ذاتين ، الثانية منهما هى التى تملك حقيقة ، نحو : المنزل لمحمود ، وهذا المعنى أكثر استعمالاتها .

٣ — شبه الملك ؛ وتقع : إما بين ذاتين ،الثانية منهما لا تملك مِلكًا حقيقيًّا ؛ وإنما تختص بالأولى ، وتقتصر الأولى عليها، دون تَملُّك حقيقىّ من إحداهما للأخرى؛ نحو : (السرج للحصان — المفتاح للباب— الباب للبيت)، وإما قبلهما نحو : للصديق ولد نبيه ، حيث تقدمت « اللام » على الذاتين ...، وإما بين معنى وذات ؛ نحو الحمد للأمهات ، والشكر للوالدِين . . .

وتسمى هذه اللام بصورها الثلاثة : لام الاستحقاق ، أو: لام الاختصاص .

٤ — الدلالة على التمليك ؛ نحو : جعلت للمحتاج عطاء ثابتًا . فالعطاء الذى يأخذه المحتاج يصير ملكًا له ، يتصرف فيه تصرف المالك الحر كما يشاء .

٥ — الدلالة على شبه التمليك ؛ نحو : جعلت لك أعوانًا من أبنائك البررة ، فالأعوان هنا بمنزلة الشىء المملوك ، ولكنه ليس ملكًا حقيقيًّا تقع عليه التصرفات

---

(١) من أى النوعين لام الاستغاثة — (الداخلة على المستغاث) ؟ وهل تحتاج مع مجرورها إلى تعليق؟ الإجابة تحتاج إلى تفصيل ، وسرد بعض أحكام مختلفة وقد عرضنا لكلّ هذا فى الباب المناسب ، وهو: باب : « الاستغاثة » . (ج ٤ م ١٣٣ ص ٨٧)

(٢) فهذا الحرف مثل : « إلى » فى هذا المعنى الذى سبق إيضاحه فى رقم ٤ من هامش ٤٥٩ وفى رقم ٢ من هامش ص ٤٦٨ ، ومثل « حتى فيه » ، وسيجىء الكلام عليها . فى ص ٤٨٢ والثلاثة مشتركة فى هذا المعنى دون بقية حروف الجر ، — كما قلنا — .

(٣) فى ص ٤٥٥ .

المختلفة ، وإنما يشبهه من بعض الوجوه دون بعض[١].

٦ – الدلالة على النسب ؛ نحو : لفلان أب يقول الحق ، ويفعل الخير . أى : ينتسب فلان لأب[١]. . .

٧ – التعدية[٢] المجردة ؛ نحو : ما أحَبَّ العقلاءَ للصمت المحمود ، وما أبغضَهم للثرثرة .

٨ – التعليل ؛ بأن يكون ما بعدها علة وسبباً فيما قبلها . نحو : الاكتساب ضرورى ، لدفع الفاقة وذل الحاجة[٣].

٩ – التوكيد المحض ، وتكون فى هذه الحالة زائدة زيادة محضة لتأكيد معنى الجملة كلها ، لا معنى العامل وحده – كما شرحنا[٤]– ، ويجرى عليها ما يجرى على حرف الجر الزائد[٤]. وأكثر ما تكون زيادتها بين الفعل ومفعوله ؛ نحو قول الشاعر :

ومَلَكْتَ ما بين العراقِ ويثربٍ[٥] ... ملكاً أجار[٦] لمسلم ومُعاهد

أى : أجار مسلماً ومعاهداً[٧]. وقول الشاعر فى الغزل :

(١ ، ١) الحق أن المعانى الثلاثة (التمليك – شبهه – النسب) متقاربة ، ويمكن الاستغناء عنها بعد إلحاقها بحروف أخرى . ولكنها مع اللام أوضح ؛ فنسبت إليها . ولقد قيل : إن كل معنى من المعانى الثلاثة يستفاد من الجملة كلها ، لا من اللام وحدها وهذا صحيح . وقد أجابوا بأن فهم هذا المعنى من التركيب متوقف على « اللام » فنسب إليها .

(٢) إذا كانت لمجرد التعدية فما بعدها فى حكم المفعول به معنى ، وإن كان مجروراً – كما سبق فى أول هذا الباب ، ص ٤٣٧ و ٤٣٩ ، وفى باب : « التعدى واللزوم » ، ص ١٥١ –

وكونها هنا للتعدية المجردة لا ينافى أنها فى بقية مواضعها للتعدية أيضاً مع إفادتها شيئاً آخر فى الوقت نفسه ، – كما جاء فى حاشية الصبان – .

(٣) ما بعدها هو السبب هنا ؛ لأن السبب لا بد أن يظهر فى الوجود قبل المسبب . والرغبة فى دفع الفاقة سابقة على وجود الاكتساب .

(٤ ، ٤) فى ص ٤٥٠ ، ومنه يعلم : أن حرف الجر الزائد زيادة محضة لا يفيد إلا توكيد المعنى العام فى الجملة كلها ، وأنه لا يتعلق بعامل ، وأنه يمكن الاستغناء عنه ، دون أن يتأثر الكلام بحذفه . و....و....

(٥) اسم المدينة المنورة . (٦) أجاره : نصره وحماه .

(٧) يستدل النحاة بالبيت السالف على زيادة « اللام » – كما قلنا – لكن البيت للشاعر « ابن ميّادة » من أبيات يمدح بها أمير المدينة ، وبعده :

مالَيْهما ودمَيْهما من بَعْدما ... غَشِىَ الضعيفَ شعاعُ سـ[illegible] المارد =

أريد لأنسى ذِكرها فكأنمـــا   تـَمثَّلُ لى ليلَى بكل سبيل...[1]

فالفعل : «أريد» متعد يحتاج للمفعول به ، ومفعوله الذى يكمل المعنى هو المصدر المؤول بعد «لام التعليل» الجارة . والأصل : أريد أن أنسى . واللام زائدة بينهما . أو بين المتضايفين ؛ كقولهم : لا أبا لفلان ، على الرأى الذى يعتبرها زائدة[2].

وقد أجازوا زيادتها[3] للضرورة الشعرية بين المنادى المضاف والمضاف إليه ، كقول الشاعر[4] فى فتاة :

لو تموت لراعتنى ، وقلت ألاَ   يا بُؤسَ للموتِ . ليت الموت أبقاها

وقول الآخر[5] :

يا بؤسَ للجهلِ ضَرّاراً لأقوام . . .

ومن المستحسن اليوم الاقتصار فى الزائدة على المسموع[6] ؛ مبالغة فى الاحتياط .

= وهذا يجعل الحكم بزيادة اللام غير مقطوع به ، إذ يصح أن يكون «المفعول به» هو «ماليهما».. إلا إن أعربنا هذه الكلمة «بدلا» من «مسلم» . . فالاستشهاد بالبيت السالف استشهاد بما يقبل الاحتمال من غير داع ، ولا يصلح للقطع .

(١) سيذكر البيت لمناسبة أخرى فى هامش ص ٤٧٦

(٢) وهو أحد الأوجه التى أوضحناها ، وشرحنا معها الأسلوب، والمراد منه ، فى ج ١ باب : «الأسماء الستة» م ٨ ص ٩٩ .

(٣) كما سيجىء فى ج ٣ باب : «الإضافة» وفى ج ٤ باب : «النداء» .

(٤) هو أبو جنادة العذرى من الشعراء الذين أدركوا الدولة الأموية .

(٥) هو النابغة الذبيانى ، وصدر البيت :

قالت بنو عامر خالُوا بنى أسد . . إلخ : خالى فلان قبيلته : تركها ، والمراد: اتركوا بنى أسد ...

(٦) ومن المسموع زيادتها بعد الفعل : «أعطى» وهو من الأفعال التى تنصب مفعولين فى الأصل، قالت ليلى الأخيلية تمدح الحجاج :

أحجّاج لا تُعطِ العصاة مناهمُ   ولا الله يعطى للعصاة مناها

وقال آخر من أصحاب المبرّد :

ولكننى أعطى صفاء مودتى   لمن لا يرى يوماً علىّ له فضلا

وانظر ما يتصل بهذا – فى آخر رقم ٤ من هامش ص ٢٠ – حيث المنقول عن : «المغنى» و «الصبان» . . .

١٠ – التقوية . وهى التى تجىء لتقوية عاملٍ ضعيف ؛ إما بسبب تأخره عن معموله . نحو ، قوله تعالى : (. . . إنْ كنتم للرُّؤْيا تَعْبُرُون)[1] وقوله تعالى : (. . . للَّذِينَ هُمْ لربهم يرْهَبُونَ) ، وإما بسبب أنه فرع مأخوذ من غيره : كالفروع المشتقة ؛ مثل قوله تعالى : (فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ) . وقوله : (. . . مصَدِّقًا لِمَا مَعَهُم) وقول علىٍّ رضى الله عنه : « لعن الله الآمرين بالمعروف التاركين له ، والناهين عن المنكر العاملين به » ، فأصل الكلام فى الآيتين الأوليَيْن : إن كنتم تَعْبرون الرؤيا – يرهبون ربَّهم . . . فلما تقدم كل من المفعولين على فعله ضَعُفَ الفعل بسبب تأخيره عن معموله (مفعوله) ؛ فجاءت اللام لتقويته[2] . وأصل الكلام فى الآيتين الأخيرتين وفى كلام علىٍّ : فَعَّال

---

(١) الرؤيا هنا : الحُلْم المنامى . وتعبيره : تفسيره .

(٢) تخصيص اللام بمعنى « التقوية » على الوجه الذى يقوله كثير من النحاة ، تخصيص لا مسوغ له ، فليست « لام التقوية » نوعاً مستقلا يخالف « اللام الزائدة » فى قليل أو كثير كما سيبين مما يلى هنا وفى هامش الصفحة الآتية مباشرة . وقد سبق أن أشرنا باختصار – فى رقم ٢ من هامش ص ٤٣٥ – إلى أن اللام التى تفيد التقوية زائدة زيادة غير محضة ، (أى : أنها زائدة شبيهة بالأصلية) لأنها تفيد عاملها – لا الجملة – معنى جديداً : هو : « التقوية » ومن أجل هذا المعنى تتعلق بعاملها فأشبهت حرف الجر الأصلى فى جلب معنى جديد يكمل العامل ، وفى التعلق بهذا العامل . ولكنها من ناحية أخرى يمكن حذفها فلا يتأثر المعنى بحذفها . لكل ما سبق لم تكن زيادتها محضة (راجع الصبان والتصريح عند كلامهما على « لام الجر » ثم « المغنى ») .

ومما تجب ملاحظته أن لام التقوية لا تدخل على مفعولى عامل ينصب مفعولين مذكورين بشرط أن يتقدما عليه معاً ، أو يتأخرا عنه معاً ، فمتى وجد المفعولان كذلك فلن يصح دخولها عليهما معاً ، ولا على أحدهما ، وإذا حذف أحدهما أو تقدم ، صح دخولها على الذى لم يحذف ، وكذا على المتقدم منهما ، كما فى الصبان ، ومقدمة الجزء الأول من « المغنى » التى جاء فيها على لسان ابن هشام ما نصه :

(وها أنا بائح بما أسررته ، مفيد لما قررته وحررته .) فقال العلامة الأمير تعقيباً عليه ما نصه :

(اللام فى قوله : « لما » مقوية ؛ إذ مادة الإفادة تتعدى بنفسها . لا يقال : إنها تتعدى لمفعولين ؛ تقول أفدت محتاجاً مالا ؛ وما يتعدى لمفعولين لا يقوى باللام . . لأنا نقول محل ذلك إذا كان المفعولان مذكورين ، مقدمين ، أو مؤخرين عن العامل ، كما يفيده كلام ابن مالك فى تعليل منع ذلك ؛ لأن اللام إما أن تزاد فيهما ؛ فيلزم تعدى عامل واحد بحرف جر متحدين – وهذا ممنوع فى الأغلب – وإما أن تزاد فى أحدهما ؛ فيلزم الترجيح بلا مرجح . فإن كان أحدهما محذوفاً كما هنا .. (فإنه حَذَفَ مَن يُفاد – وهو الشخص المستفيد ، لعدم تعلق غرض به وذكر ما يُفادُ – وهو الشىء المفيد . . .) فإن « اللام » تدخل على المذكور ، لأن المحذوف حينئذ قطع النظر عنه ، سواء نُزلت العامل بالنظر للمحذوف منزلة اللازم أوْ لا . وكذلك إذا تقدم أحدهما دخلت عليه اللام ؛ لأن العامل عن المقدم أضعف . أو ناب أحدهما –

ما يريد — مصدقًا ما معهم ، التاركينه . . . فكلمة : « فعّال » صيغة مبالغة متعدية ، تعمل عمل فعلها ، ولكنها أضعف منه ، فجاءت اللام لتقويتها .

وكذلك كلمة : « مصدّقًا » ، وكلمة « التاركين » وكلاهما اسم فاعل(1) . . .

= عن الفاعل ، نحو : محمود مفاد مالا ، دخلت على المنصوب . لأن طلبه المرفوع أقوى) ا هـ .

هذا ، ومما يصلح — عندهم — أن تكون اللام فيه للتقوية قولهم فى الدعاء :

« سقيا للمحسن ، ورعياً له » ، وفى هذا الأسلوب — وأمثاله ، تفصيلات ممنوية ، وأحكام إعرابية مختلفة ، أوضحناها كاملة فى ج ١ م ٣٩ ص ٤٦٨ .

(١) هذا كلام كثير من النحاة . ويزيدون أن حرف الجر أصلى هنا ؛ فهو مع مجروره متعلقان بالعامل الضعيف . . .

وكلامهم مردود بما سردناه فى رقم ٢ من هامش ص ١٨٤ وبما نسرده هنا : فما معنى التقوية إذا كان من الممكن الصحيح حذف هذه اللام ، وتعدية الفعل أو المشتق إلى المفعول به مباشرة من غير حاجة إليها ، ما دام العامل معدوداً فى اللغة من العوامل المتعدية بنفسها ؛ فنقول ؛ (إن كنتم الرؤيا تعبرون — ربهم يرهبون — مصدقاً ما معهم — فعال ما يريد) . . . فيصل بنفسه الفعل أو المشتق إلى المفعول به بغير حاجة إلى هذه الواسطة ؛ سواء أكان هذا العامل متقدماً أم متأخراً ؟ وكيف تكون اللام للتقوية مع أن الاسم قبل مجيئها كان مفعولا به منصوباً . فلما جاءت جرته ؛ فصار مفعولا به فى المعنى دون اللفظ . ولا شك أن العامل الذى يؤثر فى مفعوله لفظاً ومعنى أقوى من العامل الذى يؤثر فيه معنى فقط ... ، وكان الأولى بالنحاة أن يقولوا إن هذه اللام تزاد جوازاً فى المفعول به إذا تقدم على عامله الفعل ، كما تزاد فى المفعول به إذا كان عامله وصفاً ينصب المفعول به متقدماً أو متأخراً . وأن الجار والمجرور لا يتعلقان — لأن حرف الجر زائد وأن المجرور لفظاً منصوب محلا .

على أن الرأى الأقرب للسداد هو ما سجله « المبرد » فى كتابه : « الكامل » (ج ٣ ص ٣٦ الطبعة القديمة بمطبعة الفتوح) ونصه عند شرحه لقول أبى النجم الشاعر : (سبىّ الحماة وابهتى عليها . . .) أن الأصل هو : « وابهتيها » . فوضع « ابهتى » فى موضع : « اكذبى » ، فمن ثمّ وصلها بعلى ، والذى يستعمل فى صلة الفعل « اللام » ؛ لأنها لام الإضافة ؛ تقول : لزيد ضربت ، ولعمرو أكرمت . والمعنى : عمراً أكرمت ، وزيداً ضربت . فإنما تقديره : إكرامى لعمرو ، وضربى لزيد : فأجرى الفعل مجرى المصدر . وأحسن ما يكون ذلك إذا تقدم المفعول ، لأن الفعل إنما يجىء وقد عملت اللام : كما قال الله عز وجل : « إن كنتم للرؤيا تعبرون » . وإن أخر المفعول فعربىّ حسن ، والقرآن محيط بكل اللغات الفصيحة . قال الله عز وجل : « وأمرت لأن أكون أول المسلمين » . والنحويون يقولون فى قوله تعالى : « وأنْ عسى أنْ يكون رَدِفَ لكم » . . إنما هو : ردفكم . وقال كثيّر عزة :

أريد لأنسى ذكرها ، فكأنما   تمثل لى ليلى بكل سبيل . .

ا هـ كلام المبرد فى الكامل ، وسيذكر البيت : « سبى الحماة ... » لمناسبة أخرى فى هامش ص ٥٤٠ .

وشىء آخر : جاء فى مجلة المجمع اللغوى بدمشق (ج ٤ ص ١٨٢) بقلم الأب أنستاس الكرملى ، العضو السابق بمجمع اللغة العربية بالقاهرة ، والعراق ، وغيرها ، ما نصه : (وزعموا أنه لا يقال : « يمكن لأحدكم . . » وعندى أنه يجوز . والنحاة تسمى هذه اللام : « اللام المعترضة بين الفعل المتعدى ومفعوله ، وهى كثيرة الورود فى كلامهم ، وإن أنكرها المرحوم « إبراهيم اليازجى » ا هـ .

١١ – الدلالة على القسَم[١] والتعجب معًا ، بشرط أن تكون جملة القسَم محذوفة ، وأن يكون المقسَم به هو لفظ الجلالة ؛ كقولهم : «للهِ !! لا ينجو من الزمان حَذِرٌ». يقال هذا فى مَعْرِض الحديث عن رجل حريص يتوقى أسباب الضرر جهد استطاعته ، ولكنه بالرغم من ذلك يصاب .

وقولهم : «للهِ !! انتصرت الفئة القليلة المؤمنة بحقها على الفئة الكبيرة المختلفة». وهذا يقال فى معرِض الكلام عن قلة متوحدة ، مؤتلفة ، لم يكن أحد ينتظر لها الفوز والغلبة ، على كثْرةٍ تَفوقها عُدّة وعَديداً . فلا بد من قرينة تدل على معنى القسم والتعجب المجتمعين فى «اللام» . وبغير القرينة لا يتضح هذا المدلول .

ومن الجائز أن تحذف هذه اللام ويبقى المقسم به على حاله من الجر بشرط أن يكون لفظ الجلالة .

١٢ – الدلالة على التعجب بغير قسم ، بشرط القرينة أيضًا ؛ ويكون بعد النداء كثيراً ؛ نحو : يا لَلأصيلِ[٢] وما به من روعة – يا لَلكشف العلمى وما انتهى إليه . ويكون بعد غيره ، نحو : لله درُّ فلان شجاعًا فى الحق – لله أنت مِعْوانًا فى الخير[٣] . . .

---

(١) حروف القسم المشهورة هى : (الباء – التاء – الواو – اللام) . إلا أن اللام تنفرد بأنها تدل على التعجب مع القسم . أما غيرها فمعناه مقصور على القسم وحده . وسيأتى تفصيل الكلام على كل واحد من الأربعة ، وأوجه الشبه والمخالفة بينه وبين إخوته . وهناك حرف خامس سبقت الإشارة إليه فى ص ٤٦٥ هو : «من» ، فقليل من العرب يستخدم هذا الحرف (بكسر ميمه أو ضمها) أداة قسم ، قد حذف فعل القسم وفاعله وجوباً ، فيقول : من الله لأناصرن النزيه . أى : والله . ولا يكاد يكون القسم معه بغير الله .

وأندر من هذا الحرف استعمال القدماء الحرف «ها» للقسم بعد «إى» التى بمعنى : «نعم» وبدونها . . . . جاء فى الأمالى (ج ١ ص ١٧٢) أن أعرابياً قال لآخر : أنشدنا – رحمك الله ، وتصدق على هذا الغريب بأبيات . . . فقال : إى : ها اللهِ إذاً . . .

(انظر البيان الخاص بها فى ص ٥٠٦ رقم ٣ من هامشها) .

(٢) الوقت بعد العصر إلى المغرب . ويجوز فى اللام هنا الفتح أو الكسر إذا كان المنادى مقصوداً به التعجب (انظر ج ٤ ص ٦٦ م ١٣٤) .

(٣) ويصح أن يكون من هذا ما يرد فى بعض النصوص القديمة ، من مثل قول الشاعر :

لاهِ ابنُ عَمك لا أَفْضَلتَ فى حَسَبٍ   عَنِّى ، ولا أنت ديّانى فتخْزونى

والأصل : اللهِ ابن عمك ، بحذف لام الجر قبل لفظ الجلالة .

١٣ – الدلالة على العاقبة المنتظرة ، (أى : على النتيجة المرتقبة . او : الصيرورة) . نحو : (سأتعلم للحياة السعيدة ، وأتنقلُ فى جنبات المعمورة لتحصيل أنفع التجارب) . ونحو : (ربّيت النمر للهجوم علىّ) . يقول هذا من صادف نمراً صغيراً فأشفق عليه وتعهده ، وخُدع فيه ، ثم غدر به النمر ، فكأنه يقول ساخطًا متألمًا متهكمًا : ربيته ، فكانت عاقبة التربية ونتيجتها الهجوم علىّ . ونحو : (أربّى هذا الولد الضال ليسرقنى ، ويفر كأخيه) . يقول هذا من يؤوى إليه شريداً ، ويُحْسن إليه ، وهو يتوقع أن يغافله ، ويسرقه ، ويهرب ، كما فعل أخوه من قبل . وتسمى اللام فى الأمثلة السابقة وأشباهها : لام « الصيرورة » أو : « العاقبة » لأنها تبين ما صار إليه الأمر ، وتوضح عاقبته[1] . . .

١٤ – الدلالة على التبليغ ؛ وهى الدالة على إيصال المعنى إلى الاسم المجرور بها ؛ نحو : قابلت صديقك ، ونقلت له ما تريد أن أنقله[2] . . . (وقد يسميها لذلك بعض النحاة « لام التعدية » يريد : إيصال المعنى وتبليغه) .

١٥ – الدلالة على التبيين ؛ أى : إظهار أن الاسم المجرور بها هو فى حكم المفعُول به معنى ، وما قبلها هو الفاعل فى المعنى كذلك ، بشرط أن تقع بعد اسم تفضيل أو فعل تعجب ، مشتقين من لفظ يدل على الحب ، أو البغض ، وما بمعناهما ؛ كالوُدّ ، والكره ، ونظائرهما ... ، نحو : (السكون فى المستشفى أحبُّ للمرضى ، وإطالة زمن الزيارة أبغضُ لنفوسهم) . فالمجرور باللام فى المثالين – وأشباههما – فى حكم المفعول به من جهة المعنى (لوقوع أثر الكلام السابق عليه) لا من جهة الإعراب . فكلمة «السكون» هى الفاعل المعنوى – لا النحوى – الذى أوجد الحب ، وكان سببًا فيه . وكلمة : « المرضى » هى المفعول به المعنوى – لا النحوى – الذى وقع عليه الحب ، وانصبّ عليه أثره . ومثل هذا يقال فى

---

(١) ومنها قوله تعالى فى موسى : (فالتقطه آلُ فرعونَ ؛ ليكون لهم عدُوًّا وحزَنًا) .

(٢) ومثلها التى فى صدر البيت الآتى لشوقى :

« قل للمشير إلى أبيه وجدّه أعلمتَ للقمرين من أسلاف » ؟

والتى فى صدر البيت الآخر :

« وليس عتاب المرء للمرء نافعاً إذا لم يكن للمرء لبٌّ يعاتبهْ »

كلمتى : « إطالة ، ونفوس » فالأولى هي الفاعل المعنوى — لا النحوى ، والأخرى هي المفعول به المعنوى كذلك .

ومثل : البدوى الصميم أحبُّ للصحراء ، وأبغضُ للحضر ، وما أكرهه للاستقرار ، ودوام الإقامة فى مكان واحد(١) .

ومن هنا يتبين الفرق الدقيق بين : « إلى » التى تفيد التبيين ، و « اللام » التى تفيده أيضًا(٢) . ويتركز فى أن ما بعد « إلى » التبيينية « فاعل » فى المعنى لا فى اللفظ ؛ وما قبلها مفعول به فى المعنى كذلك . أما « اللام التبيينية » فبعكسها ؛ فما بعدها مفعول به معنوى لا لفظى ؛ وما قبلها فاعل معنوى كذلك ، فإذا قلت : الوالد أحب إلى ابنه . كان الابن هو المحِب ، والوالد هو المحبوب ، أى : أن الابن هو فاعل الحب معنى ، والوالد هو الذى وقع عليه الحب ؛ فهو بمنزلة المفعول به معنى . أما إذا قلت : الوالد أحب لابنه ، فإن المعنى ينعكس ؛ فيصير الابن هو المحبوب ؛ فهو بمنزلة المفعول به معنى ، والأب هو المحِب ، فهو بمنزلة الفاعل معنى . وقد سبق(٢) القول بأن مثل هذا الأسلوب دقيق يتطلب يقظة فى استعماله وفهمه(٣) .

١٦ — أن تكون بمعنى : بَعْد(٤) ، كقولهم : (كان الخليفة يقصد المسجد لأذان الفجر مباشرة ، ويصلى الصبح بالناس إمامًا ، ثم ينظر قضاياهم ، ولا يغادر المسجد إلا للعصر ، وقد فرغ من صلاته ، ونظر شئون رعيته) . أى : بعد أذان الفجر مباشرة ، وبعد العصر . ومن هذا النوع ما كان يؤرخ به الأدباء رسائلهم ؛ فيقولون : (كتبت هذه الرسالة لخمس خلَوْن من «شوّال») يريدون : بعد خمس ليال مررن

---

(١) فالمراد : يحب البدوى الصحراء . . — يُبغض البدوى الحضر — يكره البدوى الاستقرار .

(٢ و ٢) راجع ماسبق فى ص٤٦٩ . حيث الإيضاح والضابط الذى يبين الفاعل والمفعول به المعنويين .

(٣) من أمثلة اللام التبيينية : سقيا لك — رعيا لك — تبًّا للخائن — .. وفى هذه الأمثلة وأشباهها تفصيلات لغوية دقيقة ، لها آثار معنوية هامة تتصل باعتبارها جملة واحدة حينًا ، وجملتين حينًا آخر . وقد وفيناها حقها من الإبانة ، والإيضاح ، وعرض أقوم الطرائق لاستعمالها الصحيح — فى الجزء الأول ص ٣٨٠ ، م ٣٩ فى قسم الزيادة والتفصيل الخاص بمواضع حذف المبتدأ ، ولا مناص للباحث المستقصى من الرجوع إليها .

(٤) بعد ، من الظروف التى سبق الكلام عليها فى باب : الظروف بهذا الجزء ص ٢٨٣ .

من شوال . ومثل قول الشاعر[١] :

توهمتُ آيات لهـــا فعرفتُها لستة أعوام ، وذا العامُ سابع

أى : بعد ستة أعوام . . . ، وقول الآخر :

فلمـــا تفرقنـــا كأنى ومالكا لطول[٢] اجتماع لم نَبِتْ ليلة معًا

١٧ — أن تكون بمعنى : « قَبْل » ، كقولهم فى التاريخ : كتبتُ رسالتى لليلة بقيت من رمضان . أى : قبل ليلة .

١٨ — أن تفيد الظرفية[٣] نحو : قوله تعالى : (ونَضَعُ الموازينَ القِسْطَ ليوم القيامة) . وقوله تعالى فى أمر الساعة : (لا يُجَلِّيها لوقتها إلا هُوَ)[٤] . وقولهم فى التاريخ : كتبت هذه الرسالة لغُرة شهر رجب ، وقولهم : مضى فلان لسبيله . . ، (أى : فى يوم القيامة — فى وقتها — فى غرة شهر رجب — فى سبيله —) .

١٩ — أن تكون بمعنى : « مِنْ البيانية »[٥] كقول الشاعر يخاطب عدوّه :

لنا الفضل فى الدنيا وأنفُك راغمٌ ونحن لكمْ يومَ القيامة أفضلُ

أى : نحن أفضل منكم يوم القيامة .

٢٠ — أن تكون للمجاوزة[٦] . (مثل : عن) كقول الشاعر :

كضرائر الحسناء قلن لوجههـــا حســـداً وبُغضًا إنه لذميمُ

أى : عن وجهها . . . ويرى بعض النحاة أنها هنا بمعنى الظرفية (أىْ مثل : «فى» . وأنها لا تكون بمعنى : « عنْ » ولا بمعنى : « على » ، المفيدة للاستعلاء)[٧] .

---

(١) النابغة الذبيانى .

(٢) جعلها بعضهم هنا بمعنى : مع — كما أشرنا فى ج ٣ — باب الإضافة م ٩٥ ص ١٠٩ — والأول أنسب .

(٣) الظرفية — احتواء الشىء فى داخله شيئاً آخر ، كما يحتوى الظرف المظروف ، و . . . و . فتكون بمعنى : « فى » . (انظر ما يتصل بهذا فى رقم ٦ ص ٤٦٣ وهامشه .

(٤) وقيل : إن اللام فى الآية الكريمة بمعنى : « عند » ، أى عند وقتها — (كما جاء فى « المحتسب » لابن جنى ، ج ٢ ص ٣٢٣) .

(٥) سبق الكلام عليها (فى ص ٤٥٨) .

(٦) سبق فى رقم ٣ من هامش ٤٦٣ تعريفها وبيان أقسامها .

(٧) جعلها بعضهم للاستعلاء الحسى فى مثل قوله تعالى : « ويخرون للأذقان . . . » وقول الشاعر :=

والرأى السديد أنها إنْ دلت فى السياق على المجاوزة ، أو : الاستعلاء دلالة واضحة كالتى فى الأمثلة الواردة ــ جاز أن تكون من حروفهما ، وإلا طلبنا لها معنى آخر يظهر فيه الوضوح والإبانة .

٢١ ــ أن تكون لتوكيد النفى ، وهى الداخلة فى ظاهر الأمر ــ دون حقيقته ــ على المضارع المسبوق بكون منفىّ ؛ وتسمى : « لام الجحود »[1] ؛ لسبقها بالنفى دائمًا . نحو : ما كان الحق لينهزم ، ولم يكن الباطل لينتصر .

٢٢ ــ أن تكون بمعنى : « مع » كقوله تعالى فى اليتامى : (ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم) ، أى : مع أموالكم .

٢٣ ــ أن تكون بمعنى « عند » المفيدة للتوقيت ، كقوله تعالى : (هو الذى أخرجَ الذينَ كفروا من أهل الكتاب من ديارهم لأول الحشر . . .) ، أى : عند أول الحشر[2] . . .

حركة لام الجر :

تتحرك لام الجر بالكسرة إن دخلت على اسم ظاهر غير المستغاث[3] فى نحو : يا لَلْقادر لِلضعيف ؛ وتتحرك بالفتحة إن دخلت على ضمير ، إلا على ياء المتكلم ، فتكسر فى نحو : رب اغفر لى ، و . . .

* * *

= (فخر صريعاً لليدين وللفم) . . . وللاستعلاء المعنوى (وهو المجازى) فى مثل قوله تعالى : (إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم ، وإن أسأتم فلها) أى : إن أسأتم فعليها . والأمر متوقف على موضوع معناها فى السياق.

(١) تفصيل الكلام عليها فى باب : « النواصب » من الجزء الرابع .

(٢) جاء فى تفسير : « صفوة البيان ، لمعانى القرآن » ما نصه : (المعنى : عند أول الحشر . واللام للتوقيت : كالتى فى قوله تعالى : « أقم الصلاة لدلوك الشمس ») اهـ .

أى : لتحولها وميلها عن وسط السماء إلى ما يليه .

ويقول المفسرون فى قوله تعالى : (إذا وقعت الواقعة ليس لوقعتها كاذبة . .) إن لام الجر هنا للتوقيت . أى : لوقت وقوعها ، كالتوقيت الذى فى قولهم كتبت الرسالة لسبع خلون من رمضان مثلا . . .

(٣) وغير المنادى المقصود به التعجب ؛ كالذى سبق فى رقم ١٢ من ص ٤٧٧ فإن اللام فيه صالحة للفتح والكسر .

حتى [1]: حرف جرّ أصلى ، وهو نوعان :

(ا) نوع لا يجر إلا الاسم الظاهر الصريح [2]. ومعنى : « حتّى » فى هذا النوع الدلالة على انتهاء الغاية [3]؛ ولهذا تسمى فيه : « حتّى الغائية » ، نحو : تمتعت بأيام الراحة حتّى آخرِها . والأكثر أن يكون الوصول إلى نهاية الغاية تدرجًا وتمهلا ، أى : دفعات لا دفعة واحدة . والغالب كذلك أن يَجُرَّ الآخِر من الأشياء ، أو ما يتصل بالآخر مما يكون قبله مباشرة . نحو : (شربتُ الكوب كله حتّى الصُّبَابةِ ، وأتممتُ الصفحة حتّى السطرِ الأخير) .

ونحو : (سهرت الليلة حتّى السَّحَرِ ، وتنقلت فى الحديقة حتّى البابِ الخارجىّ). والغالب أيضًا أن تدخل نهاية الغاية فى الحكمِ [4] الذى قبل « حتّى » . إلاّ إذا قامت قرينة تدلّ على عدم الدخول ؛ نحو : قرأت الكتاب كله حتّى الفصل الأخير ؛ فنهاية الغاية داخلة بقرينة تدل على الشمول والعموم؛ هى كلمة :«كل» ، بخلاف : كدت أفرغ من الكتاب ؛ فقد قرأته حتّى الفصلِ الأخير ؛ لأن كلمة : « كدْت » التى معناها : « قاربت » تدل على أنّ بعضه الأخير لم يُقرأ . . . وعلى هذا لا يستحسن الإتيان « بحتّى » فى مثل : قرأت الكتاب حتّى ثلثهِ أو نصفهِ ، وإنما يجيء مكانها « إلى » .

(ب) نوع لا يجر إلا المصدر المنسبك من « أنْ » المضمرة وجوبًا وما دخلت عليه من الجملة المضارعية . وأشهر معانى هذا النوع ثلاثة : الدلالة على انتهاء

---

(١) سيجيء فى ج ٤ م ١٤٩ ص ٣١٤ تلخيص مفيد لجميع أنواع « حتّى » وتفصيل هام عن نوعها الجار .

(٢) المراد بالظاهر ما ليس ضميراً ، وبالصريح ما ليس مصدراً مؤولا من « أنْ المصدرية » والجملة المضارعية بعدها .

(٣) أى : على أن المعنى قبله ينتهى وينقطع بوصوله إلى الاسم المجرور به — كما سبق — وعلامته . صحة وقوع : « إلى » الدالة على انتهاء الغاية مكانه .

« وحتّى » أحد حروف ثلاثة تدل على انتهاء الغاية — وقد سبق الحرفان الآخران : « إلى » فى ص ٤٦٨ و « اللام » فى ص ٤٧٢ — وإذا كانت « حتّى » لانتهاء الغاية اقتضت أن ينقضى ما قبلها شيئاً فشيئاً ، لا دفعة واحدة ، ولا سريعاً ؛ فلا بد فى انقضائه من التدرج والتمهل — كما سيجىء — .

(٤) وهذا أحد الأوجه التى تخالف فيها : « إلى » . ومنها أيضاً ؛ أنه يجوز أن نقول : كتبت إلى الأخ رسالة ، ولا يصح : كتبت حتّى الأخ رسالة، لأن « حتّى » الغائية تتطلب — كما سبق — أن —

الغاية ، كالنوع السابق ، أو الدلالة على التعليل (١) أو الدلالة على الاستثناء (٢) إن لم يصلح أحد المعنيين السابقين .

وهذا النوع – كما قلنا – لا يجر إلا المصدر المنسبك من « أنْ » الناصبة للمضارع ، المقدرة وجوبًا ، ومن صلتها الفعلية المضارعية (٣) ؛ نحو : أتْقِنْ عملك حتّى تشتهرَ – اجتنب الكسب الخبيث حتّى تسلمَ ثروتك – التاجر الحصيف يحرص على الأمانة حتّى يزدادَ ربحه . . . ، ولا يصح أن تكون في هذه الأمثلة لانتهاء الغاية ؛ لأن انتهاء الغاية يقتضي انقطاع ما قبل : « حتّى » وانتهاءه بمجرد وقوع ما بعدها وحصوله ، ولا يتحقق هذا في الأمثلة السالفة إلا بفساد المعنى ؛ إذ ليس المراد أن يتقن المرء عمله حتّى يشتهر ؛ فإذا اشتهر ترك الإتقان . . . – ولا أن

= ينقضي المعنى قبلها شيئاً فشيئاً ، وعلى عدة دفعات حتى يصل إلى نهاية الغاية ؛ بخلاف « إلى » والكتابة لاتحتاج إلى هذا ، فناسبها « إلى » – كما يجوز أن تقول : انتقلت من البادية إلى الحاضرة ، ولا يحسن أن تقول : « حتى » الحاضرة ؛ لأن الأساليب الصحيحة المأثورة التزمت – أو كادت – مجيء : « إلى » الدالة على النهاية بعد : « من » الدالة على البداية .

ومنها : أن « حتى » قد تجر المصدر المنسبك من : (أن المضمرة وجوباً ، والفعل المضارع وفاعله ،) نحو : أسرعت حتى أدرك القطار ، أى : أن أدرك ، ولا يصح أسرعت إلى أدرك القطار ؛ إذ لا تدخل « إلى » على الفعل مطلقاً إلا مع « أنْ » الظاهرة .

فلخص الفروق خمسة :

أن : « إلى » تجر الظاهر والمضمر ، أما : « حتى » فلا تجر إلا الظاهر في أصح الآراء ، ويجب الاقتصار عليه .

وأن : « نهاية الغاية » لا تدخل مع « إلى » إلا بقرينة ، والأمر بالعكس مع « حتى » فالغاية النهائية معها داخلة ، ولا تخرج إلا بقرينة .

وأن « إلى » تقتضي انقضاء ما قبلها – غالباً – بغير تمهل أو انقطاع . بخلاف « حتى » . ولهذا آثار في التعبير .

وأن « إلى » لا تدخل على المضارع بدون « أن » الظاهرة التى تنصبه ، بخلاف « حتى » فإنها تدخل عليه إذا كان منصوباً بأن المقدرة بعدها فتجر المصدر المنسبك .

وأن : « إلى » تجيء للدلالة على النهاية حين توجد : « من » الدالة على البداية ولا يصح مجيء : « حتى » .

(١) الدلالة على أن ما قبلها علة وسبب فيما بعدها . فهى مخالفة للام التعليل وأمثالها مما يكون ما بعده هو العلة (انظر رقم ٨ من ص ٤٧٥) .

(٢) يجيء بيان هذه الدلالة على الاستثناء – في ص ٤٨٥ –

(٣) للأداة : « حتى » الجارة للمصدر المنسبك من « أن » الناصبة للمضارع وصلتها ، عدة أحكام أخرى مكانها المناسب الذى ستذكر فيه تفصيلا هو الجزء الرابع ، باب : « إعراب الفعل » حيث الكلام على : « النواصب » . . .

يجتنب الكسب الخبيث حتّى تسلم ثروته ، فإذا سلمت لا يجتنبه . . . — ، ولا أن يحرص على الأمانة حتّى يزداد ربحه ، فإذا ازداد تركها ، ليس المقصود شيئًا من هذا لفساده ؛ فهى فى تلك الأمثلة للتعليل .

ومثال الدلالة على انتهاء الغاية : أقرأُ الكتاب النافع حتّى تنتهى صفحاته — يمتدّ الليل حتّى يطلع الفجر . . .

أما دلالتها على الاستثناء فقليلة [1].

(١) تفصيل الكلام عليها فى الصفحة التالية مباشرة — كما أشرنا فى رقم٢ من هامش الصفحة السابقة —

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

(ا) قلنا فيما سبق[١] : إن «حتى» الجارة نوعان ؛ نوع : يجر الاسم الصريح ، ومعنى هذا النوع الدلالة على الغائية ، أى : على نهاية الغاية ، فيجر الآخِر ، أو ما يتصل بالآخِر . ونوع يجر المصدر المنسبك من «أنْ» المضمرة وجوبًا وما دخلت عليه من الجملة المضارعية . ومعنى هذا النوع ، إما نهاية الغاية[٢] وإما التعليل ، وإما الاستثناء .

فمن معانى «حتّى» : الدلالة على الاستثناء وهذا أقل ــ استعمالاتها ، ولا يُلجأ إليه إلا بعد القطع بعدم صحة واحد من المعنيين السابقين ــ ولا تَجُر فيه إلا المصدر المنسبك من «أنْ» الناصبة المستترة وجوبًا ومن صلتها الفعلية المضارعية . وتكون «حتّى»[٣] فى هذه الحالة بمعنى «إلا» الاستثنائية . والغالب أن يكون الاستثناء منقطعًا ، فتكون «إلا» فيه بمعنى «لكنْ» أى : يصح أن يحل محلها : «لكنْ»

---

(١) فى ص ٤٨٢ .

(٢) يفهم من هذا أن «حتّى» لا بد أن تكون لنهاية الغاية إذا كان المجرور بها اسمًا صريحًا ، ولا عكس ؛ فلا يلزم من كونها للغاية أن يكون المجرور بها اسمًا صريحًا . لا يلزم هذا ؛ لجواز أن يكون مصدرًا مؤولا من أن المصدرية وصلتها الجملة المضارعية .

(٣) قد تكون : «حتّى» مع «أنْ» المستترة بمعنى : (إلا أنْ) ؛ فيكون الاستثناء منقطعًا ، مع ملاحظة أن أداة الاستثناء ، هنا مقصورة على : «إلا» وحدها . أما الحرف : «أنْ» الذى يليها فلا شأن له بالاستثناء ، وإنما جىء به لمجرد التفسير والإيضاح .

وقد يكون الاستثناء ــ أحيانًا ــ متصلا كما فى بعض الأمثلة التى عرضت ، وكما فى نحو : لا أجيب الصديق حتّى يدعونى لمزاملته ؛ أى : لا أجيبه وقتًا إلا وقت دعوتى . ببقاء النفى الذى قبل «حتّى» على حاله بعد تأويلها ــ كما هو الأغلب ــ فالاستثناء متصل مفرّغ للظرف ، ولا تصلح «حتّى» غائية ، لأن عدم الإجابة لا يقع تدريجًا على دفعات ؛ إذ الإجابة لا تمتد ولا تتطاول إلى زمن الدعوة ، بل إنها لا تكون قبل الدعوة ، ولا تصلح أن تكون «تعليلية» ؛ لأن عدم الإجابة ليس سبب الدعوة . فلم يبق إلا أن تكون بمعنى الاستثناء ، وهو صالح هنا أن يكون متصلا ؛ فلا يعدل إلى الانقطاع . ومثله قوله تعالى : (وما يُعلّمان من أحد حتّى يقولا إنما نحن فتنة . . .) ، أى : ما يعلمان من أحد وقتًا (أى : فى وقت) إلا وقت أن يقولا . . ولهذه المسألة بيان أشمل ، يستوعب جوانبها الهامة المختلفة ، وهو فى ج ٤ م ١٤٩ باب : «النواصب» ص ٣١٤ وما بعدها : حيث الكلام المفصل عن «حتّى» وأنواعها ، وكثير من الأمثلة الأخرى .

. . . .
. . . .

التى تفيد الابتداء والاستدراك معًا ؛ (فيكون الاستثناء منقطعًا) ؛ نحو : لا يذهب دم القتيل هدراً حتى تَثْأر[1] له الحكومة . أى : إلاّ أن تثأر له الحكومة ، بمعنى : لكن تثأر له الحكومة ؛ فلا يذهب هدَراً . والغالب فى هذا المثال — وأشباهه — أن يبقى النفى الذى قبل « حتى » على حاله بعد تأويلها بالحرف « إلا » .

ولا يصح فى المثال السالف أن تكون : « حتى» للغاية ؛ لأن « حتى » الغائية — كما عرفنا — إذا وقع ما بعدها وتحقق معناه توقف المعنى الذى قبلها ، وانقطع .

يترتب على هذا أن الحكومة حين تثأر للقتيل ، ينقطع عدم ذهاب دمه هدراً ؛ وانقطاعه وتوقفه يؤدى — حتمًا — إلى وقوع ضده وحصوله ؛ أى : إلى أن دمه يذهب هدراً . وهذا فاسد .

وشىء آخر يمنع أن تكون « حتى » غائية فى المثال ؛ هو : أن ما قبلها لا ينقضى شيئًا فشيئًا .

وكذلك لا تصح أن تكون : « حتى » « تعْليلية » ، لأن ما قبلها — هنا — ليس علة وسببًا فيما بعدها ؛ إذ عدم ذهاب دمه هدراً بالفعل ليس هو السبب فى انتقام الحكومة له ؛ لأنّ هذا يناقض المراد ، وإنما الانتقام له فعلا وواقعًا هو السبب فى عدم ذهاب دمه هدراً ، إذ السبب لا بد أن يسبق المسبَّب ، ويوجد قبله ؛ ليجىء بعده ما ينشأ عنه ، ويترتب عليه ، وهو : المسبب ، فأخذ الثأر لا بد أن يتحقق بطريقة عملية توجد أوّلا . ليوجد بعدها عدم ذهاب الدم هدراً ، لا العكس.

وإذا كانت « حتى » فى المثال السابق وأشباهه لا تصلح أن تكون غائية ولا تعليلية فلا مفرّ بعدهما من أن تكون بمعنى : « إلا » الاستثنائية ، فى استثناء منقطع ؛ أى: أنها بمعنى : « لكنْ » التى تفيد الابتداء والاستدراك معًا — كما أسلفنا — ومن الأمثلة :

١ — كل مولود يولد جاهلا بالشرّ حتى يتعلّمه من أسرته وبيئته . بمعنى

---

(١) تثأر ؛ أى : تأخذ بثأره ، وتقتص له من الجانى .

. . . .

إلا أن يتعلمه . أى : لكنْ يتعلمه . فلا تصلح أن تكون « غائية » ؛ لأن ما قبلها هنا لا يقع متدرجًا متطاولا بحيث يمتد إلى ما بعدها . بل يقع دفعة واحدة . ولا تصلح أن تكون « تعليلية » ، لأن ولادة الجاهل بالشر ليست هى العلة المؤثرة فى أمر التعلم ، ولا السبب المباشر فيه ؛ إذ العلة لا يتخلف أثرها ؛ فلا بد أن يتحقق بتحققها المعلول ، ويوجد بوجودها : لأن العلة لا يتأخر عنها المعلول ، فلم يبق إلا أن تكون « حتى » ، بمعنى : « إلا » فى استثناء منقطع ، أى : بمعنى : « لكنْ » المشار إليها .

٢ – ناديتك حتى نحصد القمح بعد ساعات ؛ فالنداء ليس فيه تمهل وتدرج يمتدان إلى وقت الحصد ، وليس سببًا مباشرًا فى الحصْد .

٣ – افتح نوافذ الحجرة حتى يشتد البرْد ليلا . . . ويقال فيه ما سبق[1] . . .

(ب) من الأمثال : « ما سلَّمَ القادمُ العزيزُ حتى[2] ودّع » . (وهو مثلٌ

---

(١) وفى معانى الحروف الثلاثة : (حتى – اللام – إلى) يقول ابن مالك :

لِلانْتِهَا : «حَتَّى» ،وَ«لَامٌ» ، وَ«إِلَى» و «مِنْ» ، و «بَاءٌ» يُفْهِمَانِ بَدَلَا

واللَّام لِلْمِلْكِ وَشِبْهِهِ ، وَفِى تَعْدِيَةٍ أَيْضًا ، وَتَعْلِيلٍ ، قُفِى

[وَزِيدَ . . . .]

(قفى ، أى : نُسب وعرف) .

سرد ابن مالك فى هذين البيتين وكلمة من أول الثالث – عدة معان لعدد من الحروف ؛ فبين أن : « حتى » و « اللام » و « إلى » تشترك فى تأدية معنى واحد ؛ هو : الانتهاء . وأن « من » و « الباء » يشتركان فى معنى واحد ؛ هو : البدلية . وأن اللام – بعد ذلك – تفيد معنى الملك وشبهه ، والتعدية ، والتعليل ، وقد تقع زائدة . واكتفى بهذه المعانى القليلة التى سردها لعدد من حروف الجر سردًا مختلطًا مبتورًا ومن أسبابه ضيق الأوزان الشعرية وقيودها التى لا تتسع لما يتسع له النثر . وقد تداركنا الأمر بالشرح والترتيب المناسبين .

(٢) ويلاحظ أن « حتى » فى هذا المثال حرف ابتداء : لوقوع الماضى بعدها ؛ فليست حرف جر ؛ إذ الجارة لا بد من دخولها – كما عرفنا – على اسم صريح أو على مصدر منسبك من « أن » وصلتها الجملة المضارعية .

. . . .

. . . .

يقال فيمن قصُرَت مدّة زيارته) . أي : ما سلّم فى زمن ؛ لكن ودّع فيه ، أو : ما سلّم فى زمن إلاّ زمنًا ودّع فيه[1].

ومن المستحسن التخفف من استعمال « حتّى » التى بمعنى « إلاّ » قدر الاستطاعة ؛ لأن فهم المراد منها ، والتمييز بينها وبين نوعيها الآخريْن — لا يخلو من صعوبة ، ولأن كثيراً من النحاة لا يوافق على أنها تكون بمعنى « إلا » ويتأول الوارد منها .

(حـ) وضح مما تقدم أن « حتّى » الجارّة بنوعيها لا تدخل على جملة ، لأن التى تدخل على الجملة (الاسمية أو الفعلية) نوع آخر ، يسمى : « حتّى الابتدائية»[2] وسيجىء تفصيل الكلام عليها فى موضعها المناسب[3]. . .

• • •

---

(١) ففيه نوع شبه بما مر فى رقم ٣ من هامش ص ٤٨٥ برغم الاختلاف فى نوع : « حتّى » .

(٢) وهى الداخلة على جملة مضمونها غاية (أى : نهاية) لشىء قبلها (كما جاء فى الخضرى — جـ ٢ باب « العطف » عند الكلام على « حتّى) » .

(٣) باب النواصب ، جـ ٤ ص ٢٥٢ م ١٤٩ .

الواو ، والتاء : حرفان أصليان للجر ، ومعناهما القسَم[1] — غير الاستعطافيّ[2] — ولا يصح أن يذكر معهما جملة القسَم ، وهما لا يجران إلا الاسم الظاهر . والتاء تفيد مع القسم التعجب[3]. ولا تجر من الأسماء الظاهرة إلا ثلاثة : (الله — رب — الرحمن) ومن الشذوذ أن تجر غير هذه الثلاثة .

فمن أمثلة واو القسم قول الشاعر :

فلا وأبيك ما فى العيش خير ولا الدنيا إذا ذهب الحياء

ومن أمثلة تاء القسم قوله تعالى : (وتالله لأكيدنّ أصنامكم . . .)[3] .

ويجرى على الحرفين السابقين ما يجرى على كل حروف القسم من جواز الحذف[4] مع بقاء المقسَم به مجروراً بشرط أن يكون هو لفظ الجلالة (أى : الله) .

* * *

---

(١) أشرنا فى رقم ١ من هامش ص ٤٧٧ إلى أن أحرف القسَم المشهورة أربعة : « اللام » وقد سبق الكلام عليها هناك ، وكذلك « الواو والتاء والباء » ، وسيجىء الكلام على الثلاثة هنا ، والصحيح أن « الواو » و « التاء » أصيلان فى القسم ، وليسا نائبين فيه عن « الباء » وليست الباء بعدهما مقدرة تجر الاسم ؛ لأن هذا تعقيد لا داعى له . وقد أشرنا أيضاً فى تلك الصفحة إلى أن بعض العرب يستعمل الحرف « من » (بكسر الميم أو ضمها) حرف قسم ، ولا يكاد يجر به إلا كلمة : « الله » . نحو : من الله لأصاحبنك . وأندر من هذا استعمال كلمة : « ها » حرف قسم بعد كلمة : « إى » : ، بمعنى : نعم أو بدونها . ولا داعى اليوم لاستعمال هذه اللغات النادرة ، بالرغم من جواز استعمالها .

(٢) إيضاحه فى ص٤٩٧ و ٤٩٨ .

(٣و٣) جاء فى « المغنى » ج ١ حرف التاء المفردة ما نصه : (والتاء حرف جرّ ، معناه : « القسم » ويختص بالتعجب ، وباسم الله تعالى ، وربما قالوا : ترَبِّى وترَبِّ الكعبة ، وتالرحمن . قال الزمخشرى فى قوله تعالى : « وتالله لأكيدنّ أصنامكم » . . . — الباء أصل حروف القسم ، والواو بدل منها — يريدُ أنها تحل محلها — والتاء بدل من الواو ، وفيها زيادة معنى التعجب ؛ كأنه تعجب من تسهيل الكيد على يده وتأتيه ، مع عتوّ نمروذ وقهره) . » ا ﻫ

وجاء فى حاشية الامير التى على هامشه ما نصه : (« قوله : ويختص بالتعجب » أى : أن المقسم عليه بها لا بدّ أن يكون غريباً) ا ﻫ كلام المغنى .

وجاء فى القاموس المحيط (آخر الجزء الرابع ، باب الألف اللينة) ما نصّه تحت عنوان « التاء » : (. . . حرف جر للقسم ، ويختص بالتعجب ، وباسم الله تعالى ، وربما قالوا : ترَبِّى — وترَبِّ الكعبة — وتا الرحمن)» ا ﻫ

(٤) لحذف حروف الجر — ومنها حروف القسم — موضوع مستقل يجىء فى ص ٥٠٢

ملاحظة :

حرف « الواو » أنواع متعددة ، لكل نوع استعمال خاص يؤدى إلى معنى معين . ومن أنواعه « واو : ربَّ » حيث ينوب عن « ربَّ » جوازاً بعد حذفها فى مواضع محددة يأتى بيانها[1] — ولا يتحتم أن تكون هذه الواو نائبة عن « رب المحذوفة — كما سنعرف — .

• • •

الباء : حرف يجر الظاهر والمضمر ، ويقع أصليًّا وزائداً[2]، ويؤدى عدة معان ، أشهرها خمسة عشر :

١ — الإلصاق حقيقة أو مجازاً ؛ نحو : أمسكت باللِّص ، ومررت بالشرطيّ . فمعنى أمسكت به : قبضت على شيء من جسمه ، أو مما يتصل به اتصالا مباشراً ؛ كالثوب ونحْوِه . وهو — عند كثير من النحاة — أبلغ من : أمْسكت اللص ؛ لأن معناه مع « الباء » ، المنع من الانصراف منعاً تامًّا .

ومن الإلصاق الحقيقى قول الشاعر :

سقى الله أرضا لو ظفِرتُ بتربها كحَلْتُ بها من شدة الشوق أجفانى

ومعنى مررت بالشرطى : ألصقت مرورى بمكان يتصل به . . .

٢ — السببية أو التعليل (بأن يكون ما بعدها سببًا وعلة فيما قبلها) . نحو : كل امرئ يكافأ بعمله ، ويعاقب بتقصيره . أى : بسبب عمله ، وبسبب تقصيره[3] . . . وقول الشاعر :

إنمـا ينكر الدياناتِ قـومٌ هم — بما[4] ينكرونه — أشقياء

وقول الآخر :

جزى الله الشـدائد كل خير عرفت بها عدوى من صديقى...

والمراد : هم أشقياء بسبب ما ينكرونه — وعرفت بسببها[5]. . .

٣ — الاستعانة ، (بأن يكون ما بعد الباء هو الآلة لحصول المعنى الذى قبلها)[5]

---

(١) فى ص ٥٢٨ .

(٢) وأحسن لغاته أن يتحرك بالكسر فى جميع أحواله .

(٣) وقوله تعالى فى بعض الأمم البائدة : (فأخذهم الله بذنوبهم . .) أى : أهلكهم بسبب ذنوبهم)

(٤) الجار والمجرور متقدم لفظا فقط ولكنه متأخر فى إعرابه .

(٥ ، ٥) الفرق بين باء الاستعانة وباء السبب ، أن « با السببية » داخلة على السبب الذى أدى إلى =

نحو : سافرت بالطيارة — رصدت الكوكب بالمنظار ، وهذا المعنى هو والإلصاق أكثر معانيها استعمالا .

٤ — الظرفية ، نحو قوله تعالى : (ولقد نَصركم الله ببدْر . . .) . أى : فى بدر .

٥ — التعدية ، أو : النقل (وهى التى يستعان بها — غالبًا — فى تعدية الفعل اللازم إلى مفعول به ، كما تُعديه همزة النقل) ، نحو : ذهبت بالمريض إلى الطبيب ، بمعنى : أذهبتُهُ . وقعدتْ بفلان همته عن الطموح ، بمعنى : أقعدَتْهُ . . .

٦ — أن تكون بمعنى كلمة : «بَدَل»[1] ، (بحيث يصح إحلال هذه الكلمة محلّ «الباء» من غير أن يتغير المعنى) ، مثل : ما يرضينى بعملى عملٌ آخر — أرتضى بالملائكة رياضة أخرى . أىْ : ما يرضينى بدل عملى عملٌ آخر ، — أرتضى بدل الملائكة[2] رياضة أخرى .

= حصول المعنى الذى قبلها ، وتحققه سلباً ، وإيجاباً ؛ نحو : مات الرجل بالمرض ، أى : بسبب المرض ، وأن «باء الاستعانة» داخلة على أداة الفعل وآلته التى هى الواسطة بين الفاعل ومفعوله ؛ نحو : فتحت الباب بالمفتاح — قطعت اللحم بالسكين — كتبت الرسالة بالقلم .

(١) هل هناك فرق بين : «البدل ، والعوض» ؟ الجواب فى هامش الصفحة الآتية .

(٢) إذا كانت الباء بمعنى : «بدل» فالأكثر دخولها على المتروك ؛ (أى : على الشىء الذى لم يؤخذ للاستغناء عنه بأخذ غيره ، بدلا منه) كالأمثلة المعروضة ، وكقوله تعالى فى الكفار : «(أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهُدَى . فما ربحت تجارتهم ، وما كانوا مهتدين) ويصح دخول «الباء» على المأخوذ لا المتروك ، فقد جاء فى المصباح مادة : «بدل» ما نصه : «(أبدلته بكذا إبدالا ، نحيت الأول ، وجعلت الثانى مكانه)» . اهـ

وفى مختار الصحاح ، مادة : «بدل» ما نصه : «(الأبدال قوم من الصالحين لا تخلو الدنيا منهم ، إذا مات واحد منهم أبدل الله مكانه بآخر)» اهـ

وجاء فى تاج العروس — مادة : «بدل» — ما نصه :

(«قال ثعلب ، يقال : أبدلت الخاتم بالحلْقة ، إذا نحيت هذا وجعلت هذه مكانه ، وبدلت الخاتم بالحلْقة إذا أذبته ، وسويته حلْقة ، وبدلت الحلقة بالخاتم إذا أذبتها وجعلتها خاتماً . قال: وحقيقته أن التبديل تغيير الصورة إلى صورة أخرى والجوهرة بعينها . والإبدال : تنحية الجوهرة واستئناف جوهرة أخرى . وقال أبو عمرو : فعرضت هذا على المبرد فاستحسنه ، وزاد فيه فقال : وقد جعلَت العرب أبدلتُ مكان بدّلْتُ . . .») اهـ .

وجاء فى تفسير الألوسى لقوله تعالى : «ولا تتبدلوا الخبيث بالطيب» مثل ما سبق من كلام ثعلب ، =

ومنه قول الشاعر :

إن الذين اشتروا دنيا بآخرةٍ   وشقوةً بنعيمٍ ، ساء ما فعلوا

٧ – العِوض[1] (أو : المقابلة) ؛ نحو : اشتريت الكتاب بعشرة دراهم واشتراه أخى بأحدَ عشرَ . . .

٨ – المصاحبة[2] ؛ نحو قوله تعالى : (اهبطْ بسلاَم) ، ونحو : سافرْ برعاية الله ، وارجع بعنايته . أى : مع سلام – مع رعاية الله – مع عنايته .

٩ – التبعيض ، أو : البعضيَّة ، (بأن يكون الاسم المجرور بالباء بعضاً من شىء قبلها) . نحو قوله تعالى : (عيناً يشرب بها المقرَّبون) ، أى : منها ، وقولهم : حفَلت المائدة ؛ فتناولت بها شهى الطعام ، ولذيذ الفواكه . أى : تناولت منها[3] . . .

= وزاد شاهداً آخر لدخول الباء على المأخوذ ، هو قول الطفيل لما أسلم :

«وبدّل طالعىْ نحسى بسعد» ا هـ

ولا فرق فى هذا بين أن يكون ما تعلق به الجار والمجرور هو الفعل : «بدل» وفروعه ، وما تصرف منه ، أم غيره – بقرينة – كبعض الأمثلة التى عرضناها . ومن الأمثلة الأخرى قول عُروة بن الورْد :

فلو أنى شهدت أبا سعادٍ   غداة غدا بمهجته يفوق

فديت بنفسه نفسى ومالى   ولا آلوك إلا مـــا أطيق

(يفوق : يجود بها ويلفظها ساعة الاحتضار) ، يريد : فديت بنفسى ومالى نفسه. أى : قدمتهما فداء له ، وبدلا منه .

(١) المراد بالعوض : دفع شىء من جانب ، فى نظير أخذ شىء يقابله من جانب آخر . والفرق بين العوض والبدل ، أن العوض هو دفع شىء فى مقابلة آخر . أما البدل فهو اختيار أحد الشيئين وتفضيله على الآخر من غير مقابلة من الجانبين كأن يكون أمامك شيئان لتختار أحدهما ؛ فتقول آخذ هذا بدل الآخر من غير أن يكون هناك تعويض . وهذا هو الشائع ، وقيل : البدل أعمّ مطلقاً ؛ فهو الدال على اختيار شىء وتفضيله على آخر ؛ سواء أكان هناك مقابلة وعوض أم لا . والحكم فى هذا للقرينة ؛ فهى التى تعين المراد وتوجه الذهن إليه .

(٢) سبق توضيحها فى رقم ٢ من ها مش ص٤٦٩ ؟ عند الكلام على : «إلى» . وقد يعبّر عنها أحياناً ، «بالمعية» –

(٣) ومثل قول المتنبى يمدح :

فإن نلت ما أمّلْت منك فربما   شربت بماءٍ يُعجِزُ الطيرَ وِردُهُ

١١ – المجاوزة[1] ؛ نحو قوله تعالى : (فاسأل به خبيراً) . أى : عنه . وقوله تعالى فى وصف المؤمنين يوم القيامة : (يسعى نورُهم بين أيديهم ، وبأيمانهم) ، أى : عن أيمانهم ، وقوله تعالى : (ويومَ تَشَقَّقُ السماء بالغمام) ، أى : عن الغمام . . .

١٢ – الاستعلاء – فترادف : علَى –؛ كقولهم : من الناس من تأمَنهُ بدينار فيخون الأمانة ، ومنهم من تأمنه بقنطار من الذهب فيصونه ويؤديه كاملاً ، أى : على دينار ، وعلى قنطار .

١٣ – أن تكون بمعنى : « إلى » ، نحو قوله تعالى: (وقد أحسنَ بى إذ أخرجنى من السجن . . .) . بمعنى أحسنَ إلىّ .

١٤ – التوكيد[2] ؛ (وهى الزائدة) جوازاً فى مواضع معينة ؛

منها : الفاعل ؛ نحو قوله تعالى : (وكَفى بالله شهيداً) والمفعول به نحو قوله تعالى: (ولا تُلْقوا بأيديكم إلى التَّهْلُكةِ . . .) والمبتدأ نحو : بحسبك البراعة الفنية ، وخبر الناسخ ؛ مثل : ليس المال بمغنٍ عن التعلّم[3]. . . . والتقدير : كفى الله – ولا تلقوا أيديَكم – حسبُك البراعة – ليس المال مغنيا . . . –

كما يجوز زيادتها فى المبتدأ الواقع بعد « إذا الفجائية » ؛ نحو : نزلت البحر فإذا بالماء بارد[4]. وكذلك يجوز زيادتها فى لفظين من ألفاظ التوكيد المعنوى ، هما : « نفس ، وعين » ؛ مثل : خرج الوالى نفسُه ، أو بنفسه – يتفقد أحوال الناس – كلمت الوالىَ نفسَه ، أو بنفسه وهو يراقب عماله – سلّمت على الوالى

---

(١) سبق إيضاح معناها وأقسامها فى رقم ٣ من هامش ص ٤٦٣ .

(٢) سبق معنى التوكيد المستفاد من الحرف "زائد ، فى أول هذا الباب ص٤٥٠ ، وكذلك فى الجزء الأول (م ٥ ص ٦٥) . أما مواضع زيادة الباء . فتوضحها الأمثلة الآتية هنا ، وفى ص ٤٩٥ حيث بيان الحكم على زيادتها من ناحية القياس والسماع

(٣) ومثل قوله تعالى : (« أليس الله بأحكم الحاكمين » وفى قول الشاعر :

ليس التديّن بالكلام ، وإنما صدق الفعال أمارة المتدين

ومثل آخر البيت الآتى :

أفسدتَ بالمنِّ ما أسديتَ من حَسَنٍ ليس الكريم – إذا أعطى – بمنّانِ

(٤) سبقت الإشارة لهذا فى ص ٢٨١ .

نفسه ، أو بنفسه وهو مقبل – ومن الممكن وضع كلمة : « عين » مكان كلمة : « نفس » فى الأمثلة السَّالفة ونظائرها ، حيث تعرب « الباء » زائدة ، وما بعدها مجرور اللفظ فى محل رفع أو نصب ، أوجر – على حسب حاجة الجملة فى تلك الاستعمالات الصحيحة الفصيحة(١) .

وتزاد وجوباً فى الاسم بعد صيغة : « أفْعِلْ » المستعملة فى التعجب القياسى ؛ نحو : أعْظِمْ بالمحسن(٢) – بشرط ألا يكون الاسم مصدراً مؤولا من « أنّ أو أنْ » والصلة(٢) – فإنْ كان المصدر مؤولا من إحداهما ومعها صلتها جاز حذف « الباء » وذكرها ، إلا فى الرأى الذى يوجب هنا ذكرها قبل «أنّ» المشددة ومعموليها ، وهو رأى يُفرق بينهما فى هذه الصورة وحدها من غير داع – كما أشرنا (٣) – .

وكذلك تزاد وجوبًا فى مثل : « جاء القوم بأجْمَعُهم » – بفتح الميم أو ضمها – فكلمة : « أجمع » هذه من ألفاظ التوكيد القليلة ، ولا بد أن تضاف إلى ضمير المؤكَّد ، وأن تسبقها « الباء » الزائدة الجارة . وهى زائدة لازمة لا تفارقها . وتعرب كلمة : « أجمع » توكيداً مجرور اللفظ وله محل إعرابى على حسب الجملة .

* * *

اتصال ما « الزائدة بالباء » :

يصح زيادة الحرف : « ما » بعد « باء » الجر ؛ فلا يؤثر هذا الحرف الزائد فى معناها ، ولا فى عملها ؛ بل يبقى لها كل اختصاصها الذى كان قبل اتصالها بالحرف الزائد ؛ نحو قوله تعالى : (فَبِمَا رحْمة من اللهِ لنتَ لَهُمْ) ، أى : من الله ، وبسببها (٤) . . .

---

(١) كما سيجىء فى ص ٤٩٦ – أما البيان ففى الجزء الثالث ، باب : التوكيد ، م ١١٦ ص ٤٩٠ و ٥٠٤ .

(٢ ، ٢) لهذا إشارة فى ص ٥٣٢ ؛ وانظر – للأهمية – رقم ٤ من هامش ص ٥٣٢ و ج ٣ ص ٢٧٩ م ١٠٨ باب : « التعجب » .

(٣) فى رقم ٤ من هامش ص ٥٣٢ .

(٤) وسيشير إلى هذا ابن مالك – آخر الباب – فى هامش ص ٥١٥ حيث يقول :

وبعْدَ «مِنْ» و«عَنْ» ، و«باءٍ»زيد «مَا» ... فَلَمْ يعُقْ عَنْ عملٍ قَدْ عُلِما

أى : زيدت « ما » بعد كل واحد من هذه الثلاثة فلم تعقه (لم تمنعه) عن العمل الذى عرفناه له .

. . . .

زيادة وتفصيل :

تعددت هنا الأمثلة للباء الزائدة كي تدل على أنها تزاد فى الفاعل ، والمفعول به ، والمبتدأ ، وخبره ، وخبر الناسخ . وقد تزاد فى غير ذلك قليلا .

بقى أن نسأل : أزيادتها قياسية أم سماعية[1] ؟ الأحسن الأخذ بالرأى القائل : إن الزائدة فى الفاعل تكون واجبة فى فاعل فعل التعجب الذى صيغته القياسية : « أفعِلْ » ، مثل : أصْلِحْ بنفْسِك ، وأحسنْ بعملِك ؛ بمعنى : ما أصلحَ نفسَكَ ! ! وما أحسنَ عملَكَ ! !

وتكون جائزة ، فى فاعل : « كَفَى » . مثل : كفى بالله شهيداً .

أما الزائدة فى المفعُول به فغير مقيسة . ولو كان مفعولا به للفعل : « كفى » نحو : كفى بالمرء عيبًا أن يكون نمـّامًا .

وقول الشاعر :

كفى بالمرء عيبـًا أن تـَـراه ... له وجه وليس له لسان

ويستثنى من هذا زيادتها فى مفعول الأفعال الآتية : (عرف — علم بمعنى : عرف — جهد — سمع — أحْسَن) . فإن هذه الزيادة جائزة .

والزائدة فى المبتدأ والخبر غير قياسية ؛ إلا فى مثل الأنواع المسموعة[2] كثيراً منها

---

(١) راجع فيما يأتى : المغنى ، حرف الباء ، وحاشية الصبان — ج ٢ — باب : «حروف الجر» عند الكلام على : « الباء الجارة » .

(٢) ما المراد هنا من المسموع ؟ أهوعام بعد كلمة : « كيف » يشمل إدخال الباء على المبتدأ الاسم الظاهر ، وعلى الضمير مطلقاً ؛ (لمتكلم أو لمخاطب ، أو لغائب ، من غير تقيد بنوع الضمير المسموع ولا بلفظه) ، وكذلك إدخالها على المبتدأ الذى يلى « إذا » الفجائية بغير تقيد ؟ — أم أن المراد هو الاقتصار على نص الضمير المسموع لفظاً ونوعاً بعد « كيف » وعلى الاسم الظاهر ، وكذلك على نص المبتدأ المسموع لفظاً ونوعاً بعد « إذا » الفجائية ؟

الأحسن الأخذ بالرأى الأول الذى يفيد العموم فى هذين الموضعين ؛ فيبيح زيادة الباء فى صدر المبتدأ التالى : « كيف » و « إذا » الفجائية مطلقاً من غير تقيد باسم ظاهر ، ولا ضمير ، ولا نوع من=

. . . .
. . . .

— كالتى بعد : «كيْف» و« إذًا »وقبل كلمة : « حَسْب» —كقول الشاعر :

وقفنا ، فقلنا إيهِ عن أمّ سالمٍ وكيف بتكليم الديار البلاقع ؟

ونحو : كيف[1] بك إذا اشتد الأمر — أصغيت فإذا بالطيور[2] مغردة — بحسبك علم نافع ،

أما زيادتها فى خبر : (« ليس » ، وخبر : « ما » النافية ، وخبر : « كان » المنفية) ، فقياسية فى الثلاثة — بالشروط الهامة ، والتفصيلات المعروضة فى مكانها الأنسب[3] —

وزيادتها جائزة[4] — فى كلمتَى : النفس ، والعين ، عند استعمال لفظهما فى[5] التوكيد، مثل : اخترقت الطائرات السحاب نفسه أو بنفسه، واجتازت الغلاف الهوائى عينَه أو بعينه . قطعت السيارات نفسها أو بنفسها ، الصحراء . وقول علىّ — رضى الله عنه — : « من نظر فى عيوب الناس فأنكرها ، ثم رضيها لنفسه ؛ فذاك الأحمق بعينه » .

= أحدهما . وهذا الرأى هو الأقوى الذى تؤيده الشواهد الكثيرة الفصيحة . أما زيادتها قبل «حسب» فمقصور على لفظها ذاته .

(١) وكذلك قول النابغة — كما نقله الأساس ، جـ ١ ص ١٣٧ مادة : « جنح » — ونصّه :

يقولون حصْن ثم تأبى نفوسهمْ فكيف بحصن والجبال جُنوح

وأصل الجملة فى : «كيف بكِ » —كما سبقت الإشارة لهذا جـ١ — هامش رقم ٢ من ص٣٠٥ م ٣٣ . هو : — كيف أنت ؟ فلما زيدت الباء الجارة وجب تغيير الضمير : « أنت » ؛ لأنه ضمير المخاطب مقصور على الرفع ؛ فأتينا بضمير يؤدى معناه ، ويصلح لدخول حرف الجر وهو « كاف الخطاب » فالكاف مجرورة لفظاً فى محل رفع مبتدأ . ومثلها : « الباء » فى نحو : خرجت فإذا بالشمس طالعة . وكذلك فى بيت النابغة — زائدة فى المبتدأ المجرور لفظاً المرفوع محلا، (كما سيأتى فى رقم ٢) .

(٢) مثال للمبتدأ الواقع بعد « إذا » الفجائية وقد دخلته الباء الزائدة . ومثله ما سبق فى رقم ١

(٣) جـ ١ م ٤٧ ص ٥٨٩ موضوع : « نفى الأخبار فى باب : «كان » مع زيادة باء الجر . »

(٤) كما سبق فى ص ٤٩٣

(٥) إيضاح هذا فى باب التوكيد جـ ٣ ص ٤٩ م ١١٦ .

١٥ ـ الدلالة على القسم ؛ وهذا من أكثر استعمالاتها ، وهي الأصيلة فيه دون حروفه السابقة (اللام ، الواو ، التاء ، مِن . . .) وتشاركها فى جواز حذفها مع بقاء الاسم المجرور بها على حاله ؛ بشرط أن يكون هذا الاسم هو لفظ الجلالة (الله) ولكنها تخالف تلك الحروف فى ثلاثة أمور تنفرد بها ، ولا يوجد واحد منها فى حرف آخر من حروف القسَم ، غير الباء ؛ هى :

ا ـ جواز إثبات فعل القسم وفاعله مع الباء أو حذفهما ؛ نحو : أقسم بالله لأعاونن الضعيف ، أو بالله لأعاونَن الضعيف . أما مع غير الباء فيجب حذف فعل القسم وفاعله .

ب ـ وجواز أن يكون المقْسَم بالباء اسمًا ظاهراً ، أو ضميراً بارزاً ؛ نحو : بربِّ الكون لأعملنّ على نشر السلام ـ بك لأنزلن عنْد رغبتك الكريمة . أما غير الباء فلا يجر إلا الظاهر .

جـ ـ وجواز أن يكون القسم بالباء « استعطافيًّا »[1] (وهو الذى يكون جوابه إنشائيًّا) ؛ نحو : بالله ، هل ترحم الطائر الضعيف ، والحيوان الأعجم ؟ بربك ، أموافق أنت على تأييد الضعفاء ؟ وقول الشاعر[2] :

بعيشك هل أبصرت أحسن منظراً ... على ما رأت عيناك من هَرَمَىْ مصر؟

أما القسم بغير الباء فمقصور ـ فى الرأى الغالب ـ على القسم غير الاستعطافى .

* * *

---

(١) سيجىء فى : « الزيادة والتفصيل » أن القسم نوعان : « استعطافى » ، و « غير استعطافى ، أو خبرى » . وإيضاح كل . وما يطلبه . . . مع بسط الكلام على جواب القسم . ولهذا البحث مناسبة أخرى هامة فى جـ ٤ م ١٥٨ ص ٤٧٢ ؛ ومن المفيد الاطلاع عليه ، توفية للموضوع .

(٢) سيعاد هذا البيت فى ص ٥١٠ لمناسبة أخرى .

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

(ا) كل حرف من أحرف القسم الأربعة[1] هو ومجروره يتعلقان معاً بالعامل : « أحلف » ، أو : « أقسم » ، أو : نحوهما من كل فعل يستعمل فى القسم ، ومن فعل القسم وفاعله تتكون الجملة الفعلية الإنشائية : التى هى : « جملة القسم » . ولا بد أن تكون فعلية؛ سواء أذكر الفعل أم حذف . لكن ليس من اللازم أن يكون الفعل « صريحاً » فى دلالته على القسم كالأفعال السابقة؛ فهناك ألفاظ أخرى يسمونها : « ألفاظ القسم غير الصريح » وهو الذى لا يُعرف منه بمجرد سماعه أن الناطق به حالف؛ بل لا بد معه من قرينة ؛ ومن أمثلته الأفعال : شَهِد — عَلِمَ[2] — آلَى . . . ؛ نحو : أشهد لقد رأيت الغلبة للحقّ آخر الأمر — علمتُ لقد فاز بالسبق من أحسن الوسيلة إليه — والقرينة هنا : « اللام ، وقد » الداخلان على الجواب — غيْر أنّ الجملة القسمية التى من هذا النوع خبرية لفظاً .

ولا بد لجملة القسم من جملة بعدها تسمى : « جواب القسَم[3] » . بيان ذلك : أن الغرض من « جملة القسم » إما تأكيد المراد من جملة تجىء بعدها ، وإزالة الشك عن معناها ؛ بشرط أن تكون هذه الجملة الثانية خبرية[4] ، وغير تعجبية[5] ، نحو : أقسم بالله (لا أنقاد لرأى يُجافى العدالة) . فهذه الجملة الثانية هى « جواب القسم » ولا محل لها من الإعراب فى الأغلب[6] . ويسمى القسم فى هذه الحالة :

---

(١) سبق فى ص ٤٧٧ وفى رقم ١ من هامش ص ٤٨٩ — الإشارة إلى حرف خامس هو : « من » ومن المستحسن اليوم عدم استعماله لغرابته . وأغرب منه وأندر استعمال : « ها » حرف قسم ، بعد كلمة : « إى » — فى الغالب — التى معناها : نعم (طبقاً لما سبق فى ص ٤٧٧ ...)

(٢) انظر ما يتصل بهذا الفعل فى رقم ٧و٨ من هامش ص ٥

(٣) هل يكون جواب القسم غير جملة ؟ الإجابة فى « ح » من ص ٥٠٥ .

(٤) فلا تصلح الجملة الشرطية ، ولا أنوع الإنشائية ، ومنها القسمية — كما سيجىء فى : « و » من ص ٥٠٣ .

(٥) يرى كثير من النحاة أن جملة التعجب خبرية ، ولكنهم يوافقون غيرهم فى أنها لا تصلح جواباً للقسم .

(٦) الأغلب أن الجملة الواقعة جواباً للقسم لا محل لها ، وقد يكون لها محل — (كما سبق بيانه فى رقم ١ من هامش ص ٣١ وكما يأتى فى رقم ٢ من ص ٥٠٤) .

. . . .
. . . .

« قسماً خبريًّا » أو : « غير استعطافىّ » . وإما تحريك النفس ، وإثارة شعورها بجملة إنشائية تجىء بعد جملة القسم . والفصيح أن تكون الأداة هى الباء ؛ نحو : بربك ، هل رحمت الثَّكْلَى ؟ . بحياتك ، أعطفْت على البائس ؟. وقول الشاعر :

بعينيكِ ياسَلْمى ارحمى ذا صبابةٍ ... أبَى غير ما يرضيك فى السرّ والجهر

فالجملة الثانية هى جواب القسم ، ولا محل لها من الإعراب هنا ، ويسمى القسَم فى هذه الحالة : « استعطافيًّا » ، أو : « غير إنشائى » . ولا بد أن يكون جوابه جملة إنشائية ، (كما أوضحنا)[1] وهى لا تحتاج لزيادة شىء عليها . بخلاف : القسَم « غير الاستعطافى » ، فإن جوابه يتطلب إدخال بعض الزيادة على جملته ، بالتفصيل الآتى[2] :

١ ــ إن كان الجواب جملة فعلية . . . فعلها ماض ، متصرّف ، مثْبت ــ فالكثير الفصيح اقترانها « باللام » و« قد » ، معًا ، نحو : (والله لقد أفاد الاعتدال فى ممارسة الأمور). ويجوز ــ بقلة ــ الاقتصار على أحدهما ، أو التجرد منهما ، مع ما فى الأمرين من ترك الكثير الفصيح . وتسمى هذه اللام المفتوحة : « لام جواب القسم ، أو : الداخلة على جوابه » .

وإن كان الماضى غير متصرف فالكثير الفصيح اقترانه باللام فقط ؛ نحو : (والله لَنِعْم المرء يبتعد عن الشُّبهات). إلا الفعل « ليس» فلا يقترن بشىء ؛ مثل : (والله ليست قيمة المرء بالأقوال ، ولكن بالأفعال) .

وإن كان الماضى غير مثبت لم يزد عليه شىء إلا حرف من حروف النفى الثلاثة التى يكثر دخولها على الجواب المنفىّ ؛ وهى : ما ــ لا ــ إنْ ــ ؛ نحو : (والله ما مدحتُ أثيمًا)ــ(بالله لا رفَضْت عتاب الصديق ، ولا غضبت منه).(تالله إن امتنَعْت عن مزاملتك فيما يرفع الشأن، أى : بالله ما امتنعْت) . وغير هذا شاذ .

٢ ــ إن كان الجواب جملة مضارعية مثبتة فالأغلب الأقوَى اقتران مضارعها

---

(١) مما سبق نفهم قول النحاة : القسم جملة إنشائية جاءت لتأكيد جملة خبرية بعدها . وهذا هو القسم غير الاستعطافى . فإن كانت الثانية إنشائية أيضاً فالقسم استعطافى .

(٢) سيذكر هذا البيان فى ج ٤ م ١٥٨ ص ٣٦٢ عند اجتماع الشرط والقسم، ومن المفيد الرجوع إليه أيضاً .

. . . .
. . . .

باللام ونون التوكيد معًا[١]؛ نحو ؛ والله لأحبسن يدى ولسانى عن الأذى . ومن القليل الجائز الاقتصار على أحدهما .

فإن كانت الجملة مضارعية منفيةً . . . لم يزد عليها شيء إلا أحد حروف النفى الثلاثة[٢] التى يكثر دخولها على الجواب المنفى[٣] (وقد سبقت لها الإشارة) مثل : والله ما أحبس يدى ولسانى عن محاربة المنكر ــ والله إنْ أحبسُ يدى ولسانى . . . ــ والله لا أحبس يدى ولسانى . ومن هذا قول الشاعر :

رُقَىَّ[٤]، بعَمْرِكم لاتهجرينا ... ومَنِّينا الـمُنَى ، ثم امطُلينا

٣ ــ إن كان الجواب جملة اسمية مثبتة فالأحسن اقترانه بحرفين معًا ، هما : « إنَّ » ولام الابتداء فى خبرها[٥]، نحو : والله إن الغَدْرَ لأقبحُ الطّباع .

---

(١) راجع ماله صلة بهذا فى ص ٣١ و ٣٢ وهامشهما .

(٢) ويزاد عليها هنا : «لن» فى رأى مقبول من آراء تعارضه ــ وله إشارة فى رقم ٢ من هامش ص ٥٠١ ومن أمثلته قول أبى طالب يعلن حمايته للرسول عليه السلام من أعدائه المشركين القرشيين :

والله لن يصلوا إليك بجمعهم ... حتى أُوَسَّد فى التراب دفينا

(٣) قد يكون وجود حرف النفى قبل هذه الجملة المضارعية مقدراً غير ظاهر اللفظ : (بأن يكون ملحوظاً غير ملفوظ) ومن أمثلته قوله تعالى : (تالله تفتأ تذكر يوسف ...) وقول ليلى الأخيلية فى رثاء توبة :

فأَقسمت أبكى بعد توبة هالكاً ... وأحفِل من دارت عليه الدوائر

أى : لا أبكى ولا أحفل . ومثل قول الآخر :

فقلت يمين الله أبرح قاعــدا ... ولو قطعوا رأسى لديك وأوصالى

أى : لا أبرح . جاء فى أمالى أبى القاسم الزجاجى ص ٥٠ . ما معناه : أن العرب تحذف النفى من جواب القسم فى مثل الصور السالفة لأمن اللبس فيها ، حيث لا يلتبس الجواب المنفى بالمثبت لوضوح المعنى ، ولأن الجواب لو كان مثبتاً لوجب تأكيده باللام والنون معاً . أو بأحدهما ، طبقاً للقاعدة السالفة . فعدم اقترانه دليل على أنه منفى بأداة مقدرة .

(٤) منادى . والأصل : يارقَىّ . يريد : يارقية

(٥) اللام الداخلة على جواب القسم لا تدخل على « إنّ » المشددة ولا على شىء من أخواتها، إلا : « كأنّ » . نحو : والله لكأن صدقة البخيل اقتطاع من جسده . أما اللام الداخلة على خبر « إنّ » فهى لام ابتداء سواء أكانت « إنّ » مسبوقة بقسم هى فى صدر جوابه ، أم غير مسبوقة به .

(وقد تقدم فى الجزء الأول فى ش ٥٩٧ م ٥٣ تفصيل الكلام على لام الابتداء، وفائدتها، ومواضعها ...).

. . . .
. . . .

ويجوز الاقتصار على أحدهما ؛ نحو : والله إن عُنوانَ المرء عمله ، أو : والله لعنوان المرء عمله . ولا يستحسن التجرّد من أحدهما إلا إذا طال القسم ، بأن ذُكر معه تابع له ، أو : شيء آخر يتصل به ؛ نحو : بالله الذى لا إله سواه ، الرجوع إلى الحق خير من التمادى فى الباطل . وقول الشاعر :

وربِّ السموات العلا وبروجها والأرض وما فيها ــ المقدرُ كائنُ

ولا يصح اقتران الجملة الاسمية الجوابية بالحرف : « إنَّ » إذا كانت هذه الجملة مصدرة بحرف ناسخ من أخوات « إن » : كقولهم فى وجه جميل : والله لكأن جماله يقتاد العيون قسراً إليه ، فما تستطيع عنه تحولا .

فإن كان الجواب جملة اسمية منفية لم يزد عليه إلا أداة النفى فى أوله وهى إحدى الحروف الثلاثة السالفة (ما ــ لا ــ إنْ) ، نحو : والله ما هذه الدنيا بدار قرار[1] ــ بالله لا المال ولا الجاه بنافع إلا بسياج من الفضيلة . . . ــ والله إنْ هذه الدنيا بدار قرار . . .

مما سبق يتبين أن الجواب المنفى ، فى جميع أحواله لا يتطلب زيادة شىء إلا أداة النفى قبله ، مع اشتراط أن تكون إحدى الأدوات الثلاث[2] ، سواء أكان الجواب جملة فعلية ماضوية ، أم مضارعية ، أم جملة اسمية .

« ملاحظة » :

قد يكون الكلام مشتملا على جملة قسمية ، ظاهرها مثبت ، ولكن معناها منفىّ ، وجواب القسم جملة فعليّة ماضوية لفظاً ، مستقبلة معنى ، مصدرة « بإلا » أو : « لَمَّا » التى بمعناها ، نحو : سألتك بالله إلا نصرتَ المظلوم ــ بالله ربِّك لما قلت الحق . . . وأمثال هذا مما يُعَدّ نوعاً خاصاً من « الاستثناء المفرغ . . . » (وقد سبق بيان هذا النوع ، وتفصيل الكلام ــ بإسهاب ــ على معناه ، وحكمه ، وطريقة إعرابه)[3] .

---

(١) وقول الشاعر :

فلا والله ما فى العيش خير ولا الدنيا إذا ذهب الحياءُ

(٢) ويزاد عليها : «لن» فى الجملة المضارعية فى رأى أشرنا إليه فى رقم ٢ من هامش ص ٥٠٠ .

(٣) له إشارة فى أول هامش ص ٣٢٤ وبيان فى : « ا » من الزيادة والتفصيل ، ص ٣٢٦ .

. . . .

. . . .

(ب) قد يقع القسم بين أداتي نفي. بقصد تأكيد النفي في المحلوف عليه؛ كقول الشاعر:

أخلاّي؛ لا تَنْسَوْا مواثيقَ بيننـــا فإنيَ لا — والله — ما زلت ذاكرا

(حـ) قد تتكرر أداة القَسَم — ومعها مجرورها —، مبالغة في التأكيد. غير أن المستحسن ألاّ يتكرر حرف من حروف القسم إلا بعد استيفاء الأول جملة جوابه؛ نحو: بالله لأطيعن الوالدين، بالله لأطيعنهما، والله لأطيعنهما[1]...

(د) تحذف جملة القَسَم وجوباً إن كان حرف القسم «الواو»، أو: «التاء»، أو: «اللام[2]». وجوازاً إن كان حرف القسم الباء — كما سبق عند الكلام على الحروف الأربعة[3] — ومن أوضح الدلائل المرشدة إلى جملة قسمية محذوفة، (ومعها أداة القسم) وجود واحد من الألفاظ الآتية بعدها؛ وهي: (لقدْ — لئنْ[4] — المضارع المبدوء باللام المفتوحة المختوم بنون التوكيد). فإن وجد أحد هذه الألفاظ الثلاثة بغير أن يسبقه جملة قسم فهي — مع القسم وأداته — مقدرة قبله؛ ومن الأمثلة قوله تعالى: (ولَقَدْ صَدَقَكُمُ اللهُ وعْدَه ...)، أي: أقسم بالله لقد صدقكم الله وعده[5]. ومثله قوله تعالى: (لئنْ أخْرِجُوا لا يَخْرُجُون معهمْ) وقوله تعالى: (لأعذّبنَّهُ عذَابًا شَدِيداً...) وهذه اللام المفتوحة في المواضع السالفة هي الداخلة على الجواب بعد حذف جملة القسم، وأداته ولا يصح فيها، وفي أمثالها أن تكون لام ابتداء أو غيره؛ لأن أنواع اللام الأخرى لها مواضع محدودة معينة، ليس منها هذه.

(هـ) يجوز أنْ تحذف أداة القسم وحدها مع بقاء الاسم المجرور بها على حاله، بشرط أن يكون الاسم لفظ الجلالة: (الله) طبقاً للرأي الأرجح[6]؛ مثل الله

---

(١) يصح ذكر الجملة الواقعة بعد القسم المقصود به التوكيد اللفظي. على اعتبارها توكيداً أيضاً للجملة الجوابية الأولى، ويصح حذفها لعدم الحاجة إلى استخدامها توكيداً لفظياً؛ فهي مختلفة عن الجمل الجوابية الأخرى التي يجب حذفها. — وستأتي —

(٢) وكذا: «من» عند من يعتبر ونها أداة قسم، كما في ص ٤٦٥.

(٣) في ص ٤٦٥ و ٤٧٧ و ٤٨٩

(٤) انظر «و» الآتية.

(٥) ومن هذا قول الشاعر:

إذا اغرورقت عيناي قال صحابتي لقد أُولعتْ عَيناه بالهَمَلان

(٦) وهو رأي سيبويه ومن وافقه. (وسيأتي في رقم ٣ من ص ٥٢٣ وهامشه).

. . . .

. . . .

لأساعدنّ الضعيف ، أى : والله . ويجوز حذف أداة القسم والمقسَم به معًا لوضوحهما بكثرة الاستعمال ؛ نحو أقسمُ إن الحرية لغالية — أشهدُ إنّ الوطن لعزيز . أى : أقسم بالله — أشهد بالله — ومنه قول الشاعر :

فأقسمُ ما تَركِي عِتابَكَ عن قِلًى ولكنْ لعلمى أنه غير نافع

(و) ما نوع « اللام » فى مثل : والله لئن أخلصت لى لأخلصَنّ لك ؟ وهى « اللام » التى قبلها قسَم ، وبعدها أداة شرط ؛ كالمثال السابق وأشباهه ، والتى سبقت فى : « د » ؟ .

يسميها بعض النحاة « لام الشرط » ، ويسميها آخرون : « اللام الموطِّئة » للقسم ؛ أى : الممهدة له ، لأنها التى تهيئ الذهن لمعرفته . وتدل على أن الجملة المتأخرة المصدّرة بلام أخرى ، هى جواب للقسم وليست جوابًا للشرط . فاللام الأولى « الموطِّئة » هى التى أعلمت بذلك ، وبينت أن اللام الثانية هى « اللام » الداخلة على جواب القسم ، وأن الجملة بعد هذه اللام الثانية هى جملة جواب القسَم . ولا يصح أن تكون « اللام » الأولى وما دخلت عليه جوابًا للقسم ؛ لأن القسم — كما أسلفنا[1] — لا يكون جوابه جملة شرطية ، ولا جملة قسَمية . ويجب التنبه إلى الفرق بين « لام القسم » ، و « لام الابتداء » ، وقد أوضحناه فى مكانه المناسب من الجزء الأول عند الكلام على : « لام الابتداء[2] » .

وحين يجتمع أداتا قسم وشرط فالجواب يكون — فى الأغلب — للمتقدم منهما[3] . أما المتأخر فيحذف جوابه ؛ لوجود الجواب السابق الذى يدل عليه . وبسبب أن الجواب — فى الأغلب — للمتقدم لم تُحذف النونان فى المضارع من قوله تعالى : (لَئِن أُخْرِجُوا لا يَخْرُجُونَ مَعَهُم ، ولَئِن قُوتِلُوا لا ينصرونهم) . وهو السبب — أيضًا — فى عدم مجىء الفاء قبل « إنّ » فى قول الشاعر :

لَئِن كنت محتاجًا إلى الحِلم إننى إلى الجهل[4] فى بعض الأحايين أحوج

---

(١) فى رقم ٤ من هامش ص ٤٩٨ .

(٢) ص ٥٩٨ وهامشها م ٥٣ .

(٣) هذا هو الأغلب . والتفصيل المناسب لهذه المسألة مدون فى البحث الخاص بها ؛ وهو : بحث اجتماع الشرط والقسم — ج ٤ باب الجوازم — ص ٣٦٢ م ١٥٨ .

(٤) الغضب والانتقام . وسيعاد البيت فى الجزء الرابع فى الموضع السالف من الجوازم .

. . . .

. . . .

(ز) تحذف جملة جواب القسم وجوبًا فى إحدى حالات ثلاث :

١ – أن يتأخر القسَم ويتقدم عليه جملة تُغنى عن جوابه – لدلالتها عليه – نحو : (تسعد الأمة وتشقى بأبنائها ، والله) . ويلاحظ أن جملة الجواب نفسها لا يصح تقديمها على القسم .

٢ – أو أن يحيط بالقسَم جملة تغنى عن الجواب كذلك ؛ نحو : (سعادة الأمة – والله – رَهْن بعمل أبنائها) . فجواب القسم فى هذه الحالة – كالتى قبلها – جملة محذوفة لا يصح ذكرها ؛ لوجود ما يغنى عنها ؛ فلا داعى للتكرار فيهما بقولنا : « تسعد الأمة وتشقى بأبنائها ، والله تسعد الأمة وتشقى بأبنائها » وقولنا : « سعادة الأمة رهن بعمل أبنائها ، والله سعادة الأمة رهن بعمل أبنائها » .

أما فى مثل : (الغَضَب والله إنه وخيم) – أو : (الغَضَب والله إنه لَوَخيم) – حيث يكون المتأخر عن القسم جملة فيصح فى هذه الجملة – المتأخرة أن تكون جوابًا للقسم ، وجملة القسم جوابه فى محل رفع خبر السابق [1] (وهذا من المواضع التى يكون فيها لجملة القسم مع جملة جوابه محل من الإعراب) [2] كما يصح أن تكون الجملة المتأخرة خبراً للمتقدم فى محل رفع وجواب القسم محذوف لوجود ما يغنى عنه ويدل عليه .

٣ – أو أن يجتمع أداتا شرط وقسم ويتأخر القسم عن الشرط والحكم فى هذه الحالة هو الأغلب كما سبق فى : « و » .

وتحذف جملة الجواب جوازاً فى غير الحالات السالفة ، لدليل أيضًا ؛ نحو قوله تعالى : (ق ، والقُرآن المَجيد) ، فجواب القسم محذوف تقديره : « إنك لَمُنْذِرٌ » ، أو : نحو : هذا ، بدليل قوله تعالى بعد ذلك : (بل عَجِبُوا أن جاءهُمْ مُنْذِرٌ منهم) . ومثله قوله تعالى : (ص ، والقُرآن ذِى الذِّكْرِ) .

---

(١) يراجع الجزء الثانى من « المغنى » فى موضوع حذف جواب القسم ، وفى موضوع الجمل التى لا محل لها من الإعراب . والملخص : أن جملة القسم مع جملة جوابه قد يكون لهما – أحيانًا – معاً موضع من الإعراب ؛ لأنهما متماسكتان بمنزلة جملة واحدة ولا محل لإحداهما بدون الأخرى – فى الرأى المشهور – . وقد سبق لمناسبة أخرى بيان هام يختص بهذا الحكم (فى رقم ١ من هامش ص ٣١) .

(٢) سبقت الإشارة لهذا فى رقم ١ هامش ص ٣١ – كما قلنا – وفى رقم ٦ من هامش ص ٤٩٨ .

. . . .
. . . .
فجملة الجواب محذوفة، تقديرها كالسابقة : « إنَّكَ لمنْذِرٌ »؛ بدليل قوله تعالى بعد ذلك : (وعَجِبُوا أنْ جاءهُم مُنْذِرٌ منْهُم ...) ، أو : نحو هذا مما يكون فيه دلالة على المحذوف .

ومن الأمثلة أن يقال : أتُقْسِم على أنَّك أديت الشهادة الصادقة ؟ فتقول : أقسم والله .

ومن مواضع الحذف الجائز لدليل أنْ يكون القسم مسبوقًا بحرف جواب عن سؤال سابق ؛ كقوله تعالى : (أليس هذا بالحق ؟ قالوا بَلَى وربِّنا) . فالأصل : بَلَى وربِّنا ، إنَّ هذا هو الحق ، ومثله أن يسألك سائل : أتعاهد على تأييد الملهوف ؟ فتقول : إى ، والله ، أو : نَعَم ، والله ، أو : أجَلْ ، والله . . . أو غير هذا من أحرف الجواب التي تسبق القسم مباشرة .

(ح) جواب القسم لا يكون إلا جملة ؛ فلا يكون مفردًا ، ولا شبه جملة ، غير أن النحاة عرضوا حالة وقع فيها الجار والمجرور سادًّا مسدّ جواب القسم ، ومغنيًا عنه — وليس جوابًا أصيلا —، وهى التى سبقت[1] عند الكلام على جواز فتح همزة « إن » وكسرها ؛ حيث قالوا يجوز فتح همزة « إن » وكسرها إذا وقعت فى صدر جواب القسم ، وفعلُ القسم مذكور قبلها ، وليس فى خبرها اللام ؛ نحو : أقسم بالله أَن الإحسان نافع ، فقد جوزوا عند فتح الهمزة أن يكون التقدير ؛ أقسم بالله نفعَ الإحسان ، أى : أقسم بالله على نفع الإحسان ؛ فيصح فى المصدر المؤول الجر بحرف الجر المحذوف مع بقاء جرّه[2] ، والجار مع مجروره يسدّ مسد الجواب مباشرة. أو : أن المصدر المؤول منصوب على نزع الخافض[3] ؛ فهو مفعول به تأويلا . وهذا المفعول به سادّ مسدّ الجواب[4] .

وهناك إعرابات أخرى لا تتصل بموضوعنا الحالى .

(ط) من الألفاظ التى قد تستعمل — أحيانًا — فى القسم — : « جَيْرِ » ، كقول الشاعر :

---

(١) فى ج ١ م ٥٢ ص ٥٩٢ من الطبعة الثالثة .

(٢) فن المواضع التى يحذف فيها الجار ويبقى الجر أن يكون الجار داخلا على أنّ ومعموليها (انظر ص ٥٣٢ م ٩١ هـ) .

(٣) سبق إيضاح معنى « النصب » على نزع الخافض فى ح ١ م ٥٢ ص ٥٩٢ .

(٤) راجع الأشمونى والصبان فى الموضع السالف من باب « إن وأخواتها » عند بيت ابن مالك : « بعد إذا فجاءة أو قسم . . . »

. . . .

. . . .

قالوا قُهرتَ.فقلت:جَيْرِ ؛لَيُعْلَمَنْ عَمَّا قليــل أينـــا المقهورُ

والأحسن فى إعرابها : أن تكون حرف قسم مبنيًّا على الكسر لا محل له من الإعراب [1] .

ومنها : « لا جرَم » فى مثل : لا جرَم إن الله يُمْهل الظالم ، حتى إذا أخذه لم يتركه بعد ذلك . وقد سبق أن قلنا [2] : إذا كسرت همزة « إن » فالسبب إجراء : « لا جرم » مجرى اليمين عند بعض العرب ؛ بدليل وجود اللام بعدها فى مثل : لا جرم لأنا مكرمك . فالحرف « لا » . ناف للجنس – « جرَم » اسمه مع تضمنه القسم ، والجملة بعده من « إن ومعموليها » جواب القسم ، أغنت عن خبر « لا » .

أما مع فتح همزة « أن » فكلمة : « جرَم » فعل ماض . بمعنى : « وَجَبَ » و « لا » زائدة ، والمصدر المؤول فاعل .

ومنها : « ها » التى للتنبيه فى مثل : ها اللهِ ما فعلت كذا . . . أى : والله ما فعلت كذا . . . وقد سبقت الإشارة إليها [3] . . .

* * *

---

(١) وتصلح فى بعض الأساليب الأخرى أن تكون حرف جواب فقط .

(٢) حـ ١ ص ٥٩٠ ، م ٥١ مواضع فتح همزة « إن » وكسرها .

(٣) فى رقم ١ من هامش ص ٤٧٧ – وقد ورد فى الأحاديث النبوية ، وفى نصوص فصيحة أخرى استعمال هذا الحرف فى القسم ؛ قال الجوهرى : « ها » للتنبيه ، وقد يقسم بها ؛ يقال : لا ها الله ما فعلت كذا . قال ابن مالك : فى هذا شاهد على جواز الاستغناء عن واو القسم بحرف التنبيه ، ولا يكون ذلك إلا مع كلمة : « الله » ، أى لم يسمع : لا ها الرحمن ، كما سمع والرحمن – ثم قال : وفى النطق بها أربعة أوجه (كما جاء فى ص ٢٦٣ من كتاب نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار ، فى الحديث – حـ ٧ – باب السلب ، تأليف الشوكانى) .

أولها : ها الله ، باللام بعد الهاء فى النطق من غير إظهار شىء من الألفين .

ثانيها : ظهور الألفين نطقاً وكتابة مع قطع الهمزة ، فيقال : ها ألله .

ثالثها : إظهار ألف واحدة من غير همزة ، فيقال : ها لله .

رابعها : حذف ألف « ها » وإظهار همزة القطع فى أول كلمة : « الله » فيقال . هألله . والمشهور من هذه الآراء هو الأول والثانى . اهـ . وقد تسبقها كلمة : « إى » التى بمعنى : نعم .

في : حرف يجرّ الظاهر والمضمر ، والغالب فيه ان يكون أصلياً ، وأشهر معانيه تسعة :

١ – الظرفية[1] حقيقة أو مجازاً ؛ نحو :(المعادن متراكمة فى جوف الأرض ، والنفط حبيس فى طبقاتها). ونحو : (السعادة فى راحة النفس ، والغنى فى التعفف عما لا يملكه المرء[2]) ، وهذا المعنى أكثر استعمالاته .

٢ – السببية ، نحو : كان المحامى الشاب مغموراً ؛ فاشتهر فى قضية خطيرة تجرد لها ، وذاع اسمه فيها ، أى : اشتهر بسبب قضية . . . وذاع اسمه بسببها[3] . . .

٣ – المصاحبة ؛ كقول أحد المؤرخين : « كان الخليفة العباسىّ يتخير يوماً للراحة ، ولقاء بطانته ، ويدعو فيهم الشاعر الذى يؤنسهم ، فيستجيب فرحاً ، ويسرع فى الداخلين ، فيستقبله الخليفة ، قائلا إلىّ فى بطانتى ؛ فلن يتم سرورنا إلا بك » . . . أى : يدعو معهم – يسرع مع الداخلين – مع بطانتى . . .

ومن هذا قوله تعالى : (قال ادخلوا فى أمم . . .) أى : مع أمم .

٤ – الاستعلاء ؛ نحو : (غرد الطائر فى الغصن ، أى : على الغصن) – (يصيح الغراب فى المئذنة ، أى: عليها). وقولهم : (بطل كأن ثيابهُ فى سَرْحة[4] أى : على سرحة ، لأنه ضخم طويل) .

٥ – المقايسة ، أو : الموازنة[5] ؛ نحو : قوله تعالى : (فما متاع الحياة الدنيا فى

---

(١) سبق إيضاح معنى « الظرفية » فى رقمى ١ و ٣ من هامشى ص ٤٦٣ و ٤٨٠

(٢) وكقول الشاعر :

ولا خير فى فرع إذا طاب أصله ... ولم يك ذا طيب يدل على الأصل

(٣) ومما تصلح فيه للسببية ، ولأن تكون بمعنى « إلى » الثانية قوله عليه السلام : (من مشى فى حاجة أخيه ساعة من ليل أو نهار ، قضاها أو لم يقضها ، كان خيراً له من اعتكاف شهرين) . أى : بسبب حاجة أخيه . . . ، أو إلى حاجة أخيه .

(٤) شجرة عظيمة .

(٥) معناها : ملاحظة شىء بالقياس إلى شىء آخر ، والحكم عليه بعد هذا القياس بأمر ما ، كالحسن ، أو القبح ، والزيادة ، أو النقص . . . و . . .

ويغلب هنا أن تكون الموازنة بين شىء سابق على الحرف : « فى » وشىء لاحق بعده . وهذا اللاحق أفضل أو أكثر من السابق . ولا مانع من العكس أحياناً .

الآخرة إلا قليل) . أى : بالنسبة للآخرة ، وموازنته بمتاعها .

٦ ــ أن تكون بمعنى : « إلى » الغائية ؛ نحو : دعوت الأحمق للسداد؛ فرد يده فى أذنيه ، ــ أى : إلى أذنيه ، كى لا يسمع النصح ــ . ومنه قوله تعالى : (فردّوا أيديَهم فى أفواههم) ، كناية عن عدم الردّ ، وعن ترك الكلام . وقوله تعالى : (ولو شئنا لبعثنا فى كلّ قرية نذيراً) .

٧ ــ أن تكون بمعنى « منْ » التبعيضية ــ غالباً ــ ؛ نحو : أخذت فى الأكل قدْرَ ما أشار الطبيب ، أى : من الأكل . (بعض الأكل) .

٨ ــ أن تكون بمعنى « الباء » التى للإلصاق[1]؛ نحو : وقف الحارس فى الباب ، أى : ملاصقاً له .

ومثل قولهم : من لم يكن بصيراً فى ضرب المقاتل لم يكن آمناً على حياته . أى : بضرب المقاتل .

٩ ــ التوكيد (بسبب زيادتها) ، والرأى الراجح أن زيادتها غير قياسية ، فيقتصر فيها على المسموع ؛ مثل قول الشاعر :

أنا أبو سعد إذا الليلُ دَجَا ... يُخَال فى سوادِهِ يرَنْدَجا[2]

أى : يُظَنّ سواده يرَنْدَجا[3]

* * *

(١) حقيقة أو مجازاً . (ويوضح معنى الإلصاق ما سبق فى « الباء » ، رقم ١ ص ٤٩٠) .

(٢) اليرندج : الجلد الأسود ، أو الطلاء الأسود .

(٣) فيما سبق من معانى « الباء » و « فى » يقول ابن مالك مقتصراً على بعض المعانى :

... والظَّرْفِيَّةَ اسْتَبِنْ « بِبَا » و « فِى » . وقد يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا

أول البيت كلمة لم نذكرها ، هى : « وزِيدَ » ؛ لأنها مختصة بمعنى حرف سبق ؛ هو اللام التى من معانيها التوكيد ؛ فتكون معه زائدة . ومعنى استبن : « ببا » الظرفية ، أى : صير الظرفية واضحة بها؛ لأنها معنى من معانيها ، ومعانى « فى » . فكلا الحرفين يدل على الظرفية ، كما يدل على السببية . ثم بين معانى الباء فقال :

« بِالْبَا » اسْتَعِنْ ، عَدِّ . عَوِّضْ ، أَلْصِقِ ... وَمِثْلَ مَعْ ، وَمِنْ ، وَعَنْ ، بها انْطِقِ

أى : أنها تكون للاستعانة ؛ وللتعدية ، وللعوض ، وللإلصاق ، و بمعنى « مع » (أى : المصاحبة) ، وبمعنى : « من » (أى : التبعيض) وبمعنى : « عن » (أى : المجاوزة) وقد شرحنا هذا كله فيما سبق .

على : حرف جرّ أصلي يجر الظاهر والمضمر ، وأشهر معانيه ثمانية[1] :

١ ـ الاستعلاء ، وهو أكثر معانيه استعمالا . ويدل على أن الاسم المجرور به قد وقع فوقه المعنى الذى قبل «علَى» وقوعًا حقيقيًّا مباشراً[2] أو مجازيًّا . فالحقيقى نحو : يعود السائحون إما على القُطُر ، وإما على السيارات ، أو على الطائرات ، أو على البواخر . والمجازىّ ، نحو قوله تعالى : (تلك الرسلُ فضَّلْنا بعضَهم على بعض). وقولهم : إن الدموع على الأحزان أعوانُ .

وليس من الاستعلاء المجازى قولهم : توكلت على الله ، واعتمدت عليه ؛ لأن الله لا يعلو عليه شىء حقيقة أو مجازاً ، وإنما هى بمعنى الاستناد له ، والإضافة إليه (أى : النسبة إليه) ؛ تريد : أسندت توكلى واعتمادى إلى الله، وأضفتهما (أى : نسبتهما) إليه .

٢ ـ الظرفية ؛ نحو قوله تعالى: (ودخلَ المدينةَ علَى حينِ[3] غفلة من أهلِها)، أى : فى حين غفلة . وقول الشاعر :

يا حبَّذا النيل على ضوء القمرْ ... وحبــذا المساء فيه والسَّحرْ

أى : فى ضوء القمر . . .

---

(١) زاد بعضهم معنى تاسعاً ، هو : أن تكون زائدة للتعويض من أخرى محذوفة وساق مثلا لها قول الشاعر :

إن الكريم وأبيك يعتملْ ... إن لم يجد يوما على من يتكلْ

(يعتمل : يعمل بالأجرة) جاء فى «القاموس المحيط» مادة : «على» ما نصه : (أى : من يتكل عليه ، فحذف «عليه» وزادَ «على» قبل الموصول ؛ عوضا) . ا هـ

وفى هذا زيادة لا داعى لها وتكلف بغيض ؛ إذ يستقيم المعنى بدونهما ، على الوجه التالى الذى سجله الصبان هنا ، ـ ونسبه المغنى لابن جنى ـ ونصّه : («قيل : إن مفعول يجد» محذوف ، أى : إن لم يجد شيئاً . ثم استأنف مستفهماً استفهاماً إنكاريا ، فقال : على من يتكل ؟) ا هـ كلام الصبان . فالكلام على زيادتها عوضاً ، مردود وكذلك القول بزيادتها وهى غير عوض

(٢) وقد يكون الوقوع غير مباشر بأن يقع فوق شىء قريب منه كقوله تعالى : (أو أجد على النار هدًى) أى فوق مكان قريب من النار .

(٣) إذا جرّت : «على» الظرف كانت بمعنى : «فى» وقد نص «الخضرى» على هذا فى باب الإضافة عند بيت ابن مالك :

وابْنِ أوِ اعْرِب مَا كَإذْ قد أُجْرِيا

(حبذا : جملة فعليّة للمدح العام وقبلها الحرف : «يا») [1] . . .

٣ – المجاوزة [2] ؛ نحو : إذا رضى علىّ الأبرار غضب الأشرار ، أى : رضى عنى .

٤ – التعليل ؛ نحو : اشكر المحسن على إحسانه ، وكافئه على صنيعه ، أى : لإحسانه ، ولصنيعه [3] . . .

٥ – المصاحبة ؛ نحو : البِرّ الحق أن تبذل المال على حبك له ، وحاجتك إليه ، أى: مع حبك له [4] ... ومثل قوله تعالى : (وإنّ ربّك لذو مغفرة للناسِ على ظلمهم) . أى: مع ظلمهم [5] . . . ، وقول الشاعر [6] :

بعيشك ، هل أبصرت أحسن منظرا ـــ على ما رأت عيناك ـــ من هَرَمَىْ مصر .

أى : مع ما رأت . . . .

٦ – أن تكون بمعنى مِنْ ، نحو قوله تعالى : (وَيلٌ للمُطَفِّفِين ؛ الذين إذا اكتالُوا على الناس يَسْتَوْفُون) . أى : من الناس . ونحو قوله عليه السلام : (بنى الإسْلام على خَمْس) . . . أى : من خمس موادّ .

٧ – أن تكون بمعنى «الباء» ؛ نحو : سمعت من الوالد نصحًا ، وحقيق عليه أن يقول ما ينفع ، أى : حقيق به ، بمعنى جدير به .

٨ – الإضراب . والمراد به هنا : إبعاد المعانى الفرعية التى تخطر على البال من

---

(١) تفصيل الكلام على حبذا فى الباب الأنسب ، وهو باب : «ألفاظ المدح والذم» — ج ٣ م ١١٠ ص ٣٦٦ أما الكلام على الحرف : «يا» فى باب «النداء» — ج ٤ م ١٢٧ ص ٥ —

(٢) سبق فى رقم ٣ من هامش ص ٤٦٣ تعريفها ، وبيان أقسامها .

(٣) ومما يصلح للتعليل (أى : بيان العلة والسبب) قول شوقى فى الشرق العربىّ :

إنما الشرق منزل لم يُفرَّق ... أهله إن تفرقت أصقاعُهْ

وطن واحد على الشمس والفـ ... ـصحى ، وفى الدمع والجراح اجتماعُهْ

(٤) ومن أمثال العرب : «لا قرار على زأر من الأسد» – أى : مع زأر – يريدون : لا أمان ولا استقرار فى مكان يسمع فيه زئير الأسد .

(٥) ومما تصلح فيه المصاحبة قول الشاعر :

إذا أبقت الدنيا على المرء دينه ... فما فاته منها فليس بضائر

(٦) سبق البيت التالى لمناسبة أخرى فى ص ٤٩٧ .

كلام سابق ، وإبطال ما يرد على النفس منها ؛ (فهو كالاستدراك المستفاد من كلمة : « لكنْ ») . ومن أمثلته قولهم : « هَفَا الصديقُ فاحتملت هفوتَه ؛ على أنّ احتمالها مُرٌّ أليم ، وجَفَا ؛ فقبلتُ جَفوته .على أن الرضا بها كالرضا بالطعنة المسدّدة ؛ كل نفس لها كارهة . . . »فقد بين المتكلم أنه احتمل الهفوة ، وقد يوحي هذاإلى النفس أناحتمالها سهل، وأنه راض به الاحتمال ،فأزال هذا الاحتمال بما ذكره من أنّ احتمالها مرّ وأليم ، كذلك بَيَّنَ أنه قَبِل جفوة صديقه. وهذا قد يُشعِر بأن قبولها كانعن رضا وارتياح ؛ فأزال هذا الوهم، نافيًا له،مبينًا أن الرضا به بغيض إلى النفس بغض الطعنة القاتلة . . . وكانت وسيلته للإبانة هى كلمة : « علَى » التى بمنزلة : « لكنْ » .

ومن ذلك قولهم : « الإسراف كالشحّ ؛ كلاهما داء وَبِيل ، يَخشَى عواقبَهُ اللبيبُ ، على أن داءَ الشُّح أخفُّ ضرراً ، وأهون خطراً من داء الإسراف . . . » فقد بين أن كلاهما داء سيّئ العاقبة ،وهذا يوحى إلى النفس أنهما فى الشر سواء، ومنزلتهما من الضرر واحدة ، فأزال هذا المعنى الفرعى المتوهمّ بكلمة : « على » ، وما بعدها ؛ فهى بمنزلة : « لكنْ » ، التى تجيء أول الجملة لإبطال المعانى الفرعية الناشئة مما قبلها .

ومن الأمثلة أيضًا ما قاله الشاعر فى أمر قربه أو بُعده عن ديار أخلائه، وأنه يفيد أو لا يفيد :

بكلّ تداوَينا ؛ فلم يَشْفِ ما بنا   على أنّ قربَ الدار خيرٌ من البعْد
على أنّ قربَ الدار ليس بنافع   إذاكان مَنْ تَهواه ليس بِذِى ودّ

فقد بيَّن أولاً أنه تَداوى بالقرب وبالبعد فلم يفده واحد منهما . وعدم الإفادة بعد التجربة يوقع فى الوهم أنهما سيان من كل الوجوه: لكنه أبطل هذا التَّوَهم بتصريحه بعد ذلك حيث يقول : « على أن قرب الدار خير من البعد » . فهذه الجملة تبطل ما سبق ، وتوحى بمعنى جديد ؛ هو : أن القرب مطلقًا خير من البعد . ثم عاد فأبطل هذا المعنى الذى أوحى به الوهم بجملة جديدة ؛ هى : قرب الدار ليس بنافع» . . . وكانت أداة الإضراب والإبطال هى كلمة : « على » .

والأحسن فى كلمة : « علَى » الجارّة الأصلية إذا كانت للإضراب (١) والإبطال عدم تعلقها هى ومجرورها بشيء ؛ (لأنها فى هذا الاستعمال بمنزلة: « لكنْ » التى تفيد الاستدراك) مع اعتبارها كحرف ابتداء لوقوعها فى أول الجملة . وعلى هذا تكون « على » التى للإضراب والإبطال حرف جر واستدراك معاً(٢) . . .

وقد تستعمل : « على » اسما بمعنى : « فوق » ويكثر هذا بعد وقوعها مجرورة بالحرف « مِنْ » فإنه لا يدخل إلا على الأسماء ، نحو : تمرّ من على بلدنا الطائرات . أى : من فوق بلدنا (٣)، فقد خرجت من حرفيتها ، وصارت اسمًا بمعنى « فوق » ، كما نرى . وهذا قياسى كباقى استعمالاتها .

وإذا كان المجرور بها ضميراً وجب قلب ألفها ياء(٤) ؛ نحو : تقبل علينا وفود السائحين شتاء . وقول الشاعر :

إذا طلعت شمس النهار فإنها أمارة تسليمى عليك ، فسلّمى

فإن كان الضمير ياء المتكلم ، وجب إدغام الياءين ؛ نحو : علىّ أن أسعى للخير جاهداً(٥) . . .

* * *

(١) انظر ما يتصل بمعنى التعلق وبالإضراب فى ص ٤٣٧ و ٤٣٩ وهامشها .

(٢) ولا داعى للأخذ بالرأى الذى يقول : إنهما متعلقان بمحذوف هو خبر لمبتدأ محذوف والتقدير : (التحقيق كائن على أن كذا وكذا . .) ؛ لأن هذا الرأى – مع صحته – يحوى التعقيد ، والتكلف ، وكثرة المحذوف من غير داع ، وقد كررنا – وأوضحنا الأسباب – أنه لا يصح الالتجاء إلى الحذف والتقدير والتيسير بغير ضرورة قاسية ، لا سبيل للتغلب عليها إلا من هذه الناحية . والرأيان فى حاشية الأمير على الشذور ص ١٠ عند الكلام على « ذى » إحدى الأسماء الستة . وكذلك فى « المغنى » – جـ ١ عند الكلام على الحرف : « على . ونصّ كلام المغنى : (« وتعلق « على » هذه بما قبلها عند من قال به كتعلق « حاشا » بما قبلها عند من قال به ، لأنها أوصلت معناه إلى ما بعدها على وجه الإضراب والإخراج . أو : هى خبر لمبتدأ محذوف : أى : « والتحقيق على كذا » . وهذا الوجه اختاره ابن الحاجب ، قال : ودلّ على ذلك أن الجملة الأولى وقعت على غير التحقيق ، ثم جىء بما هو التحقيق فيها .) . اهـ كلام المغنى

(٣) وقد أشار إلى هذا ابن مالك فى بيت سيجىء فى هامش ص ٥١٧ عند كلامه على « الكاف » التى قد تقع اسماً .

(٤) وهى المكتوبة ياء ، تبعاً لقواعد رسم الحروف .

(٥) « ملاحظة » : جاء فى « الكامل » للمبرد – جـ ١ ص ٢٧٠ – أن بعض العرب يحذف من=

عن[1]: حرف جر أصلي ؛ يجر الظاهر والمضمر . وأشهر معانيه تسعة :

١ ــ المجاوزة[2]، وهى أظهر معانيه ، وأكثرها استعمالا ؛ نحو : جلوت عن بلد المظالم ، ورغبت عن الإقامة فيه . أى : ابتعدت وتركت .

٢ ــ أن تكون بمعنى : « بَعْد »[3]، كقولهم : دَعِ المتكبر ؛ فعن قليل يؤدبه زمانه ، والمغرورَ ؛ فعن قريب تكشفه أيامه . أى : بعد قليل . وبعد قريب . . .

٣ ــ الاستعلاء . (فتكون بمعنى : « على ») . نحو : من يبخل بخدمة وطنه فإنما يسيء لنفسه بما يبخل عنها ، ويمنع من إفادتها . . . أى : بما يبخل عليها[4] وكقولهم : العظيم من زادت خيراته عن المحتاج لها ، وفضلتْ عنه . . . أى : على المحتاج لها ــ وفضلت عليه ، وقول الشاعر :

إذا رضيت عنى كرام عشيرتى ... فما زال غضبانًا علىّ لئامها

٤ ــ التعليل . (أن يكون ما بعدها علة وسببًا فيما قبلها) ، نحو : لم أحضُر إليك إلا عن طلب منك ، ولم أفارقك إلا عن ميعاد ينتظرُنى ، أى : بسبب طلب ، وبسبب ميعاد .

٥ ــ الظرفية ؛ كقولهم : الزعيم لا يكون عن حمل الأعباء الثِّقال وانيًا ، ولا عن

= آخرها اللام والياء إذا كان المجرور بها مبدوءاً « بأل » ، ويحذف معهما همزة « أل » كقول قطرى بن الفجاءة :

غَدَاة طفتْ عَلْماء بكر بن وائل ... وعُجْنا صدور الخيل نحو تميم

يريد طفت على الماء القتلى من بكر . . وجاء على هامش الموضع السالف أن أولئك العرب تفعل ذلك كثيراً فى النثر والشعر ا هـ ، لكن الأنسب اليوم عدم مجاراتهم ، لما فيه من لبس .

(١) الغالب أن تتحرك النون بالكسر إذا وقع بعدها ساكن مطلقاً ؛ (أل ، أو غيرها) ، نحو : انصرف عن الأذى انصرافك عن استقبال البلايا .

(٢) سبق معناها ــ فى رقم ٣ من هامش ص٤٦٢ ، عند الكلام على : « من » تعريفها ، وبيان أقسامها ، مع التمثيل والإيضاح .

(٣) « بعد » ظرف سبق الكلام عليه تفصيلا فى باب الظرف ، ص ٢٨٣ .

(٤) ومن هذا قوله تعالى : (ومن يبخَلْ فإنَّما يبخلُ عن نفسه)

بذل التضحيات متردداً . أى : فى حمل . . . وفى بذل .

٦ ــ الاستعانة[1]، نحو : رميت عن القوس ، أى : بالقوس ، إذا كانت القوس أداة الرمى[2] . . .

٧ ــ أن تكون بمعنى : بَدَل ، نحو قوله تعالى : (واتقوا يومًا لا تَجْزِى نفسٌ عن نفس شيئًا) . ومثل : أديت العمل عن صديقِى المريض ، أى : بَدَل نفْس ، وبدل صديقِى . وقول الشاعر يمدح محسنًا :

وتكفَّلَ الأيتامَ عن آبائهم ... حتى وَدِدْنا أننــا أيتــام

٨ ــ أن تكون بمعنى : « مِنْ » نحو قوله تعالى : (وهو الذى يَقبلُ التوبةَ عنْ عباده ...)، أى : من عباده[3] . (وهذا أوضَحُ من اعتبارها للمجاوزة ؛ ــ على معنى : الصادرة عن عباده ــ ولا تقدير فيه) . . .

٩ ــ أن تكون بمعنى الباء ، نحو قوله تعالى : (وما ينطق عن الهوى) ؛ أى : بالهوى .

وقد ذُكر لها بعض معان أخرى، تركناها متابعة للمعترضين ــ بحق ــ عليها[4] .

---

(١) سبق فى ص ٤٩٠ شرح معناها وما يتصل بها .

(٢) ومثل : ضربت الخائن عن السيف . أى : بالسيف إذا كان السيف أداة الضرب

(٣) وكقوله تعالى : (أُولئك الذين يَتقبَّل الله عنهم أحسَن ما عمِلوا)

(٤) منها أن تكون زائدة سماعاً – ويجب الاقتصار فى زيادتها على المسموع وحده – ؛ نحو : (يسألونك عن الأنفال) . . وهذه تصلح أصلية إذا كان السؤال لمعرفة شأن الأنفال ، وطلب الاستخبار عنها ، لا لطلب الاستعطاء وأخذ شىء منها . ومن زيادتها المسموعة ما نص عليه ابن هشام فى المغنى – ج ١ عند الكلام عليها – قائلا : (إنها تكون زائدة للتعويض من أخرى محذوفة ؛ كقول الشاعر :

أتجزعُ إنْ نفسٌ أتَاها حِمامها ... فَهَلاَّ التى عن بين جنبيك تدفع

قال ابن جنى : أراد ؛ فهلا تدفع عن التى بين جنبيك ، فحذفت « عن » من : أول الموصول ، وزيدت بعده) . . . اهـ . . والبيت مذكور أيضاً فى ذيل الأمالى ص١٠٧ .

وفيما سبق من معانى « على » ، و « عن » يقول ابن مالك باختصار :

« عَلَى » لِلاسْتِعْلَا، وَمَعْنَى : « فى » وَ « عَنْ » ... بِعَنْ تَجَاوُزًا ، عَنَى مَنْ قَدْ فَطَنْ

وَقَدْ تَجِىءُ مَوْضِعَ « بَعْد » و « عَلَى » ... كَمَا « عَلَى » ، موضعَ « عن » قدْ جُعِلَا =

وتستعمل « عن » اسمًا بمعنى : « جانب » . ويغلب أن يكون هذا بعد وقوعها مجرورة بالحرف : « مِنْ » ، نحو : يجلس القاضى : ومنْ عن يمينه مساعدُه ، ومنْ عن يساره كاتبه . أى : من جانب يمينه ، ومن جانب يساره[1]... ، وهذا الاستعمال قياسىّ كباقى استعمالاتها السابقة .

اتصال « ما » الزائدة بالحرف : عن

إذا كانت « عن » جارّة جازَ وقوع « ما » الزّائدة بعدها ، فلا تغير شيئًا من عملها أو معناها ؛ وإنما يبقى لها كل اختصاصها السابق قبل مجىء الحرف الزائد ، نحو : عما قريب يتحقق المأمول[2] .

* * *

الكاف : حرف يجر الظاهر ، ويقع أصليًّا وزائداً . وأظهر معانيه أربعة :

١ - التشبيه : وهو - بنوعيه الحسّى والمعنوى - أكثر معانيه تداوُلاً ، والأغلب دخول « الكاف » على المشَبَّه به ؛ نحو : الأرض كرة كالكواكب الأخرى . تستمد ضوءها من الشمس كبقية المجموعة الشمسية . ونحو : الذكاء كالكهربا ، كلاهما لا يُدْرَك إلا بآثاره . ويقولون فى المدح : فلان كهْرَبىّ الذكاء . يريدون : أنه فى سرعة فهمه واستنباطه كالكهربا ؛ فى سرعة تأثرها وتأثيرها[3] . . .

= يريد : أن « على » تكون للاستعلاء وتكون للظرفية ؛ مثل : « فى » ، وللمجاوزة مثل : « عن » التى تؤدى هذا المعنى إذا قصده من فطن ؛ لأنها تؤديه . ثم بين أن : « عن » قد تكون بمعنى : « بعد » ، وبمعنى : « على » المفيدة للاستعلاء . كما أن : « على » تكون بمعنى : « عن » المفيدة للمجاوزة .

(١) وسيشير إلى هذا ابن مالك فى بيت يجىء - رقم ٤ من هامش ص ٥١٧ - عند الكلام على : « الكاف » .

(٢) ومثل قول الشاعر - فى الحث على الإجادة والإتقان عند ممارسة الأمور والأعمال ؛ حرصاً على الذكرى الطيبة بعد الممات :

إذا كنت فى أمر فكن فيه محْسِناً ... فعمّا قليلٍ أنت ماضٍ وتاركُهْ

وتقضى قواعد الكتابة باتصال الحرفين خطًّا . وسيشير ابن مالك آخر الباب - ص ٥٢٩ - إلى مسألة زيادة الحرف : « ما » ؛ بعد : « من » و « عن » و « الباء » ، وأن هذه الزيادة لا تعوق تلك الحروف عن عملها ؛ فيقول :

وبعدَ «مِنْ» «وعَنْ» «و«بَاءٍ» »زِيدَ «ما» ... فَلَمْ يَعُقْ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عُلِمَا

(٣) ومن الأمثلة قول الشاعر : =

٢ – التعليل والسببيَّة ؛ كقوله تعالى : (واذكُرُوهُ كما هداكم) . أى : بسبب هدايته لكم . وقوله تعالى عن الوالدين : (وقل رَبِّ ارحمهما كما ربَّيانى صَغيراً . . .) . أى : بسبب تربيتهما إياى فى صغرى .

٣ – التوكيد[١] ويختص بالزائدة ؛ نحو قوله تعالى : (ليس كمثله شىء) . أى : ليس شىءٌ مثلَه . . . (وهذا فى رأى من يرون زيادة الكاف هنا)[٢] .

٤ – الاستعلاء ؛ كقولهم : كن كما أنت . أى : على الحال التى أنت عليها . واستعمالها فى هذا المعنى ، والذى قبله قليل ، ولكنه قياسىٌّ .

ومن الاستعمالات القياسية أن تخرج « الكاف » عن الحرفية – لداعٍ يوجب ذلك – فتصير اسماً مَبنيًّا بمعنى : « مِثل » ، يجرى عليه ما يجرى على نظائره من الأسماء المبنية[٣] ؛ كقولهم :

لن ينفع فى منع الإجرام كالعقوبات الرادعة . وقولهم :

= ابنوا كما بَنَت الأجيال قبلكمو　　　لا تتركوا بعدكم فخرًا لإنسان

أى : كبناية الأجيال .

(١) سبق فى أول هذا الباب ص ٤٥٠ إيضاح للتوكيد الذى ينشأ من الحرف الزائد . كما سبق فى الجزء الأول ص ٧٠ م ٥ .

(٢) وحجتهم أنها لو لم تكن زائدة لترتب على أصالتها الاعتراف بوجود مثل للمولى تعالى ؛ وهذا محال . والأسهل الموافقة على زيادتها فى هذا الموضع ونظائره – ومنها قوله تعالى : (مثلهم كمثل الذى استوقد ناراً . .) ؛ لتجنب التأويلات الأخرى ، والآراء التى يشوبها التعقيد ،

أما من يمنعون زيادتها فحجتهم : أن « مثل » بمعنى : ذات ، وأن القرآن ليس فيه زائد ، لكن فاتهم أن الزائد هنا وفى فصيح الكلام العربى يؤدى توكيد معنى الجملة (طبقا لما فصلناه عند الكلام على الحرف فى ج ١ م ٥ ص ٧٠) فلا عيب فى زيادته مع أدائه هذا الغرض ، إنما المعيب المنزه عنه القرآن ، هو الزائد الذى لا فائدة معه ، فيكون وجوده كعدمه . ومن أمثلة زيادتها ما نقلوه عن أعرابىٍّ سئل : كيف تصنعون الأَقِط ؟ فأجاب : كَهَيِّنٍ . يريد ؛ هو هين . فالكاف زائدة – كما قالوا – على أنى لا أرى مانعاً أن تكون اسماً مبنياً بمعنى : « مثل » ؛ فكأنه يقول : « مثل هين » أى : مثل شىء هين . . .

(٣) فيكون اسماً مبنياً فى محل رفع ، أو : نصب ، أو : جر ، على حسب موقعه من الجملة التى لا تستغنى فى تركيبها عنه اسما ، لا حرفاً .

ما عاتب الحرَّ الكريمَ كنَفْسِه[1] . . . وقولهم :

وما قتل الأحرارَ كالعفو عنهمو ومن لك بالحر الذى يحفظ اليدا ؟

أى : مثلُ العقوبات — مثلُ نفسه — مثلُ العفو ؛ فالكاف فى الأمثلة السالفة اسم ، لحاجة الجملة إلى فاعل ، فالكاف فاعل[1]، مبنى على الفتح فى محل رفع .

وقد تكون — أحيانًا — خبراً لمبتدأ[2] ؛ كقولهم : من حذّرك كمن بشّرك . . .

وقد تكون مفعولا به فى نحو قول الشاعر :

ولم أرَ كالمعروفِ ؛ أمّا مذاقُه فحلْوٌ،وأما وجهُهُ فجميلُ[3]...[4]

وقد تكون فى محل جر فى نحو : يبتسم فلان عن كاللؤلؤ المكنون . وهكذا . . .

فهى بمعنى : « مثْل » فى كل ذلك ، وفى كل موضع آخر يستوجب المعنى والإعراب أن تكون فيه اسمًا مبنيًّا[5]

(١ ، ١) فى قول الشاعر :

ما عاتب الحرَّ الكريم كنفسه والمرء يصلحه القرين الصالح

(٢) أو لما أصله المبتدأ ، كوقوعها خبرا للناسخ (ليس) فى قول الشاعر

ليس من قال بالصواب كمن قا ل بجهل ؛ والجهل داء عَياء

(٣) وبعده هذا البيت :

ولا خيرَ فى حُسْن الجسوم وطولها إذا لم يَزِن حسْنَ الجسوم عقول

(٤) وفى الكلام على معانى « الكاف » ، وعلى أنها تستعمل اسماً بمعنى : « مثل » ، وكذلك : « عن » و « على » بدليل دخول « من » عليهما . وهى لا تدخل إلا على الأسماء — يقول ابن مالك أولا :

« شَبِّهْ » بكَاف ، وَبِهَا « التَّعْلِيلُ » قَدْ يُعْنَى ، وزائدًا لِتوكيد وَرَدْ

يريد : أن كلمة : « الكاف » تستعمل فى التشبيه ، وأن « التعليل » بها قد يعنى (أى : يُقصد) وورد هذا الحرف زائداً للتوكيد . ثم قال :

واسْتُعْمِلَ اسْمًا ، وَكَذَا : «عَنْ » و«عَلَى » مِنْ أَجْلِ ذا عَلَيْهِمَا «مِنْ » دَخَلَا

يريد : أن حرف « الكاف » استعمل اسماً ، وكذلك « عن » و « على » . ومن أجل استعمالهما اسمين دخل عليهما الحرف الجار : « من » وهو لا يدخل إلا على الأسماء — كما سبق . فى ص ٥١٥ — .

(٥) انظر هامش رقم ٣ فى الصفحة السابقة .

وإذا كانت « الكاف » أداة جر فقد تتصل بها « ما » الزائدة فتكفها عن العمل – غالبًا – وتزيل اختصاصها (وهو: الدخول على الاسم بجرّه). فتدخل على الجمل الاسمية والفعلية ، نحو : (الصحةُ خيرُ النعم ؛ كما المرضُ شرُّ المصائب). ونحو : (الفقرُ يخفى مزايا المرْء، كما يُزيل ثقة الناس بصاحبه[1]...) وهذه هي « ما » الزائدة الكافة عن العمل ، ومن القليل ؛ الذى لا يقاس عليه أن يبقى لها اختصاصها الأول ، فتدخل على الاسم فتجره بالرغم من اقترانها بكلمة « ما » الزائدة ؛ نحو : قول القائل .

وننصرُ مولانا ونعلَمُ أنــهُ كما الناسِ مظلومٌ عليه وظالمُ

أى : كالناس ، وهذه هى « ما » الزائدة فقط ، وليست بكافة .

* * *

مُذْ ومُنذ[2] : يكثر استعمالهما اسمين ظرفين ، أو اسمين غير ظرفين ، كما يكثر استعمالهما حرفين أصليين للجر .

(ا) فيصلحان للاسمية المجردة من الظرفية إذا لم تقع بعدهما جملة ، وإنما وقع بعدهما اسم مرفوع ؛ نحو : ما سافرت مذ الشهرُ الماضى ، أو منذ . . . فمذ ومنذ مبتدأ خبره الاسم المرفوع بعده[3] .

---

(١) وسيشير إلى هذا ابن مالك آخر الباب – ص ٥٢٩ – حيث يعيد البيت التالى فى زيادتها بعد « الكاف » و « رب » ، وأنها تكفهما عن العمل أو لا تكفهما :

وَزِيدَ بَعْدَ «رُبَّ» والكَافِ فكَفْ وقَدْ يَلِيهِما وَجَرٌّ لَمْ يُكَفْ

أى : لم يمنع . يريد بقوله : « وزيد » الحرف : « ما » وأن هذا الحرف كفهما عن العمل ، وقد يليهما فلا يكفهما .

(٢) سبق كلام عليهما – فى باب الظرف ، ص ٢٩٩ – ولأهميتهما وتشعب أحكامها سيجىء لهما بحث شامل مستقل ، آخر هذا الجزء – ص ٥٤٤ – « وكذلك سبق الكلام عليهما فى ج ١ لمناسبات مختلفة فى ص ٣٥٧ م ٣٦ و ٣٦٦ م ٣٧ و ٣٧٠ م ٣٨) .

(٣) هذا هو الأحسن . ويجوز إعراب كل منهما ظرفاً مقدماً (أى : لتعلقه بالخبر المحذوف – كما فى رقم ٣ من هامش ص ٣٠٠) بمعنى : « بين ، وبين » مضافين فمعنى ما سافرت مذ أو منذ الشهر الماضى : الشهر الماضى بينى وبين عدم السفر – راجع الصبان – و « الشهر » هو المبتدأ المؤخر .

ولا بد من تقدم « مذ ومنذ » عند إعرابهما مبتدأ أو خبراً . وشروط أخرى هى المشار لها فى رقم ٣ من هامش الصفحة الآتية .

ويصلحان للظرفية إذا وقع بعدهما جملة اسمية ، أو فعلية ماضوية ، ولا يصح أن تقع بعدهما المضارعية المستقبلة[١] ؛ فمثال الجملة الاسمية : ما سافرت مُذْ الجو مضطربٌ ، أو منذُ . . . فكلاهما ظرف زمان للفعل « سافر » ، مبنيّ على السكون والضم ، فى محل نصب ، وهو مضاف ، والجملة الاسمية بعدهما فى محل جر مضاف إليه . ومثال الجملة الفعلية الماضوية : أسرعت إليك مذ أو منذ دعوتنى ، وكلاهما ظرف زمان للفعل : « أسْرع » مبنى على السكون والضم فى محل نصب . والظرف مضاف والجملة الماضوية بعده مضاف إليه فى محل جر . ومن هذا قول الشاعر :

بَدا الصبح فيها[٢] منذ فارقت مظلما   فإنْ أُبْتَ صار الليل أبيض ناصعا

« فمنذ » ظرف زمان للفعل : « بَدَا » .

(ب) ويكونان حرفين أصليين للجر ، وهذا يوجب شروطًا ؛ أهمها[٣] : أن يكون المجرور اسمًا ظاهراً ، لا ضميراً ، وأن يكون وقتًا[٤] ، وأن يكون هذا الوقت متصرفًا ، معينًا لا مبهمًا ، ماضيًا أو حاضراً لا مستقبلا . نحو : ما رأيته مذ يومِ السبت الأخير ، أو مذ ساعتنا ، فلا يصح : مذه ، ولا مذ البيتِ ، ولا : مذ سَحَرَ ، (تريد : سحر يوم معين) ولا مذ زمن ، ولا مذْ غد ، وكذلك « منذ » فى كل ما سبق .

---

(١) فلا يصح : « مذ ، أو منذ » يفهم ؛ لأن عاملهما لا يكون إلا ماضياً ، فلا يجتمع مع المستقبل – كما سيجىء فى البحث الآتى (ص ٥٤٥) منقولا عن الصبان .

(٢) فى الدار ، أو البلدة .

(٣) والراجح أن هذه الشروط تجرى على الاسم المنفرد المرفوع بعدهما أيضاً إذا لم يكونا حرفى جر .

(٤) ومثل الوقت ما يسأل به عن الوقت ، بشرط أن يكون ظرف زمان ؛ نحو : منذ كم يوماً سافرت ؟ أو منذ متى سافرت ؟ أو منذ أى وقت سافرت ؟ ومثلها : مذ .

ويقول النحاة – كما جاء فى الهمع – (« يجوز وقوع المصدر بعدهما ، نحو : ما رأيته مذ قدومُ علىّ ، بالرفع والجر ، وهو على تقدير حذف زمان ؛ أى : مذ زمن قدوم على . ويجوز وقوع « أنّ وصلتها » ، بعدهما ؛ نحو : ما رأيته مذ أنّ الله خلقنى ، فيحكم على موضعها بما حكم به للفظ المصدر من رفع أو جر وهو على تقدير زمان أيضا) اهـ .

ويشترط فى عاملهما أن يكون ماضياً ، إما منفياً يصح أن يتكرر معناه ؛ نحو : ما رأيته مذ أو منذ يومِ الجمعة ، وإمّا مثبتًا ، معناه ممتدّ متطاول[١] ؛ نحو : سرت مذ ، أو منذ يوم الخميس .

فإن كان الاسم المجرور بهما معرفة ومدلول زمنه ماضياً ، كان معناهما الابتداء مثل : « مِنْ » الابتدائية ، نحو : ما رأيته مذ ، أو : منذ يوم الجمعة الماضى ، أى : من يوم الجمعة ؛ فابتداء عدم الرؤية هو يوم الجمعة . وإن كان معرفة ومدلول زمنه حاضراً كان معناهما — لا إعرابهما — الظرفية ، مثل« فى ». نحو : ما رأيته مذ ساعتنا ، أو منذ يومنا . أى : فى ساعتنا وفى يومنا .

أما إن كان المجرور بهما نكرة معدودة[٢] فمعناهما الابتداء والانتهاء معًا ؛ فهما مثل « منْ » و « إلى » مجتمعَيْنِ ؛ نحو : ما رأيته مذ أو منذ يومين . أى : ما رأيته من ابتداء هذه المدة إلى نهايتها .

ومما يجب التنويه به أن الاسم بعد « مذ » ، و « منذ » مع جواز جره على اعتبارهما حرفى جر ، وجواز رفعه على اعتبارهما اسمين محضين — قد يترجح فيه أحد الضبطين على الآخر ، وقد يقوى حتى يقترب من الوجوب كما يتبين مما يأتى :

إذا كان الزمن بعدهما للحاضر فالراجح أن يكونا حرفى جر ، والاسم بعدهما مجروراً بهما ، نحو : ما تركت الكتابة مذ أو منذ ساعتنا . وعلى هذا تجرى أكثر القبائل العربية ، وتكاد تلتزمه وتوجبه .

وإذا كان الزمن بعدهما للماضى فالأرجح اعتبار « منذ » حرف جر ، والاسم بعدها مجرور ، نحو : ما زرت الصديق منذ يومين . والعكس فى « مذ » ، نحو ما زرت الصديق مذ يومان[٣] .

---

(١) فى ص ٤٩٠ بيان « المتطاول » وما يتصل بهذا .

(٢) لتكون معينة ؛ لأن المبهمة — أى : غير المعدودة ، مثل : برهة ، وحين . . . — لا تصلح بعدها ، كما سبق . ولا فرق فى المعدود بين أن يكون معدوداً لفظاً ومعنى ؛ نحو : يومين ، أو معنى فقط : نحو : شهر .

(٣) وفى الكلام على مذ ومنذ واسميتهما وحرفيتهما وأحكامهما يقول ابن مالك :

و « مُذْ » و« مُنذُ » ، اسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا ... أَوْ أُولِيا الفِعْلَ ، كَجِئْتُ مُذْ دَعَا

يريد : أنهما يكونان اسمين حين يرفعان اسماً بعدهما ؛ باعتبارهما مبتدأين ، وهو الخبر المرفوع بالمبتدأ ، =

. . . .

. . . .

زيادة وتفصيل :

فى مثل : « ما رأيته مذ أو منذ أن الله خلقه » – بفتح همزة أنّ ، (أى : من زمن أن الله خلقه) يجوز اعتبارهما اسمين ، مبتدأين ، والمصدر المؤول خبرهما ، كما يجوز اعتبارهما حرفى جر والمصدر المؤول هو المجرور بهما . أما عند كسر همزة « إن » فيتعين اعتبارهما اسمين مبتدأين لوقوع جملة اسمية بعدهما هى الخبر[1] .

* * *

– أو حين يليهما ويجىء بعدهما الفعل وفاعله ؛ مثل : جئت مذ دعا . واكتفى بأن ذكر الجملة الفعلية وترك الاسمية لفهم القارئ ، أو لأنها ستعرب خبراً والخبر مرفوع – عندهم – بالمبتدأ فتدخل فى ضمن الحالة الأولى . ثم قال فى معناهما :

وإنْ يَجُرَّا فِى مُضِىٍّ « فكمِنْ » هما ، وَفى الحُضورِ مَعْنَى : « فى » ، اسْتَبِنْ

أى : اطلب . بيان معنى « فى » وهو : الظرفية .

(١) لهذا إشارة فى رقم ٤ من هامش ص ٥١٩ وبيان فى رقم ٣ من هامش ص ٥٤٦ .

«رُبَّ» : ليس بين حروف الجر ما يشبه هذا الحرف فى تعدد الآراء فيه، واضطراب المذاهب النحوية واللغوية فى أحكامه ونواحيه المختلفة. (التى منها ناحية معناه، وناحية حرفيته، وناحية زيادته أو شبهها، وتعلقه بعامل أو عدم تعلقه، ونوع الفعل الذى يقع بعده، والجملة التى يوصف بها مجروره . . . و . . .)، وكان من أثر هذا الاضطراب قديمًا وحديثًا الحكم على بعض الأساليب بالخطأ عند فريق، وبالصحة عند آخر، وبالقبول بعد التأول والتقدير عند ثالث. وكل هذا يقتضينا أن نستخلص أفضل الآراء، بأناة، وحسن تقدير.

وخير ما نستصفيه من معناه، ومن أحكامه النحوية هو ما يأتى :

(ا) أن معناه قد يكون التكثير وقد يكون التقليل، وكلاهما لا بد فيه من القرينة التى توجه الذهن إليه. ولهذا كان الاستعمال الصحيح للحرف «رُبَّ» وما دخل عليه أن يجىء بعد حالة خالية من اليقين [1] تقتضى النص على الكثرة أو القلة، (كأن يقول قائل[2]: أظنك لم تمارس الصناعة. فتجيب : رب صناعة نافعة مارستها. فقد جاءت الأداة «ربَّ» وجملتها لإزالة أمر مظنون قبل مجيئها).
فمثال دلالتها على الكثرة : رُبَّ محسود على جاهه احتمل البلاء بسببه، ورُبَّ مغمور فى قومه سَعِد بغفلة العيون عنه . . . وقولهم : رُبَّ أمل فى صفاء الزمان قد خاب، ورُبَّ أمنية فى مسالمة الليالى قد بددتها المفاجئات.

ومثال القلة قولهم : رُبَّ مَنِيَّة فى أمنيَّةٍ تحققتْ . . . ؛ ورُبَّ غُصَّة فى انتهاز فرصة تهيأتْ. وقولهم : رُبَّ غاية مأمولة دنتْ بغير سعى، وربَّ حظ سعيد أقبل بغير انتظار . . . والقرينة على القلة والكثرة فى الأمثلة السالفة هى : التجارب الشائعة التى يعرفها السامع، ويسلّم بها.

(ب) وأن أحكامه النحوية أهمها :

١ — أنه حرف جر شبيه[3] بالزائد. وله الصدارة فى جملته ؛ فلا يجوز

---

(١) كحالة الظن، أو الشك . . .

(٢) ومن هو فى حكم القائل ؛ بأن تدل هيئته على أنه فى حالة ظن أو شك، فليس من اللازم أن ينطق فعلا، وإنما يكفى أن يقدر فيه ذلك (شرح المفصل ج ٨ ص ٢٧).

(٣) سبق الكلام فى ص ٤٥٢ على حرف الجر الشبيه بالزائد، وأوجه الاتفاق والمخالفة بينه وبين الأصل والزائد.

أن يتقدم عليه شيء منها[1] . لكن يجوز أن يسبقه الواو ، أو أحد الحرفين : « ألاَ » الذى للاستفتاح[2] و « يا » ، نحو : ألاَ رُبَّ مَظهر جميل حجب وراءه مَخبراً مرذولا . — يا رُبَّ عظيم متواضع زاده تواضعه عظمة وإكباراً . وقول الشاعر :

فيارُبَّ وجهٍ كصافى النميرِ   تشابه حاملُه والنميرْ

٢ — وأنه لا يجر — غالبًا — إلا الاسم الظاهر النكرة[3]. وقد وردت أمثلة قليلة — لا يحسن القياس عليها — كان مجروره فيها ضميراً للغائب ، يفسره اسم منصوب ، متأخر عنه وجوبًا ، يعرب تمييزاً ، نحو : رُبَّه شابًّا نبيلا صادفته ، وفى تلك الأمثلة القليلة كان الضمير مفرداً غائبًا فى جميع أحواله ، يعود على التمييز الواجب التأخير . ويجب مطابقة هذا التمييز لمدلول هذا الضمير المسمى : « الضمير المجهول[4] » ، لعدم عودته على متقدم . نحو : ربه شابين نبيلين صادفتهما — ربه شبابًا نبلاء صادفتهم — ربه فتاةً نبيلة صادفتها . . . و . . . وهكذا .

٣ — وأن النكرة التى يجرها تحتاج فى أشهر الآراء — لنعت مفرد ، أو جملة ، أو شبه جملة . غير أن الأكثر الأفصح حين يكون النعت جملة أن تكون فعلية ، ماضوية لفظًا ومعنى ، أو : معنى فقط — كالمضارع المسبوق بالحرف « لم » —

---

(١) ومن المسموع الذى لا يقاس عليه — لندرته — قول الشاعر :

وقبْلك رُبَّ خصم قد تمالَوْا   علىّ فما هَلِعْتُ ولا دُعِرتُ

— تمالوا : أى : تمالئوا ، بمعنى : اجتمعوا واتفقوا — . الخصم : المخاصم . وقد يكون للاثنين ، والجمع . والمؤنث . . . .

(٢) ويجوز مثله — مع قلته — الحرف : « لكنْ » — بسكون النون — الذى يفيد الاستفتاح والاستدراك معاً ، كقول أحد الشعراء — من أهل القرن الثالث الهجرى كما سجله صاحب كتاب : « المفوات النادرة » لغرس النعمة الصابى ص ٢٧٢

نعمة الله لا تعاب ، ولكنْ   ربما استُقْبحتْ على أقوام

وسيذكر البيت لمناسبة أخرى فى ص ٥٢٦

(٣) سيجيء إعراب هذا الاسم تفصيلا فى ص ٥٣٢ .

(٤) وله أسماء متعددة ، منها : ضمير الشأن ، وضمير القصة . . . (وقد سبق شرحه وتفصيل الكلام عليه فى باب « الضمير » — ج ١ م ١٩ ص ٢٢٦) .

(نحو : رب صديق وفىّ عرفته — رب صديق لازَمَكَ عرفته — رب صديق عندك عرفته — رب صديق فى الشدة عرفته — رب صديق لم يتغير عرفته) . ومثال النعت بجملة اسمية ، ربّ ملوم لا ذنب له ، وقول الشاعر :

ذَلَّ من يَغبِط الذليلَ بعيش ... ربّ عيش أخَفُّ منه الحِمامُ[1]

٤ — وأن «رب» مع مجرورها لا بد أن يكون لها فى أغلب الأحوال اتصال معنوىّ بفعل ماض يقع بعدها ، أو : بما يعمل عمله ويدل دلالته الزمنية ، (وهذا الفعل مع فاعله غير الجملة الماضوية التى قد تقع — أحيانًا — صفة لمجرورها) ، ويكون الفعل — أو ما يعمل عمله — بمنزلة العامل الذى تتعلق به «رب» ومجرورها[2] بالرغم مما هو مقرر من أن حرف الجر الزائد وشبه الزائد لا يتعلق مع مجروره بعامل — كما سبق — نحو : رب كلمة طيبة جلبت خيراً ، ودفعت شرًّا . وقول الشاعر :

فيا رُبَّ وجــه كصافى النمير ... تَشابهَ حاملُه والنَّمِر . . .[3]

والأغلب فى هذا الفعل وما فى معناه أن يكون محذوفًا مع فاعله ؛ لأنهما معلومان تدلّ عليهما قرينة لفظية أو معنوية ، (لما قدمنا من أن الاستعمال الصحيح للحرف «رُب» وما دخل عليه أن يكون بعد حالة ظن أو شك تستدعى النص على القلة أو الكثرة ، فيكون جوابًا عن قول لقائل ، أو : من هو فى حكمه) ؛ فاللفظية نحو : ما أطيب العمل ، وما أبغض البَطالة : فرُبَّ عمل نافعٍ ، ورُبَّ بطالة

---

(١) الموت .

(٢) راجع شرح المفصل (ج ٨ ص ٢٧ و ٢٩ ثم الصبان فى أول باب الإضافة عند الكلام على الإضافة اللفظية ، ومناقشته مثال ابن مالك : (ربَّ راجينا عظيم الأمل . . .)

ونص ما نقله الصبان : (إن الأكثرين يقولون بوجوب مضى ما تتعلق به «رب» ، بناء على أنها تتعلق ، لأنهم يقولون بوجوب مضى مجرورها ؛ وأن ابن السراج يجوز كونه حالا — أى : فى الزمن الحالىّ — ، وابن مالك يجوز كونه حالا أو مستقبلا . وقد قال فى التسهيل «ولا يلزم وصف مجرورها خلافًا للمبرد ومن وافقه ، ولا مضى ما تتعلق به») . اهـ ،

هذا ، ولا يحسن الأخذ بالآراء الضعيفة إلا فى فهم ما ورد بها . أما المحاكاة والقياس فيجريان على الأعم الأشهر الذى لخصناه .

(٣) ومثل هذا قول الآخر :

رب ليل كأنه الدهر طولا ... قد تناهى فليس فيه مزيد

ضارة . التقدير : فرب عمل نافع أحببته ، ورب بطالة ضارة كرهتها . والمعنوية كأن تمرّ على قوم منهمكين فى العمل ، مشغولين به ، فتبتسم ابتسامة الرضا والانشراح ، ثم تنصرف عنهم قائلا : رب عمل نافع ، ورب بطالة ضارة ، فالتقدير رب عمل نافع أحببته ، أو احترمت صاحبه ، أو أكبرته . . . أو . . . ، ورب بطالة ضارة كرهتها ، أو أنكرت أمرها . . . أو . . . ومن الجائز ذكر هذا الفعل وفاعله .

ويقول النحاة إن « رُبّ » تُوَصل معنى هذا الفعل وما فى حكمه إلى الاسم المجرور بها ؛ ففى مثل : « رب رجل عالم أدركت» أوْصَلتْ معنى الإدْراك إلى الرجل[1] ، وكذلك فى الأمثلة السابقة . ومن ثَمّ كان الأحسن عندهم فى مثل : « رُبّ عالم لقيته » ، وقول الشاعر :

رُبّ حِلمٍ[2] أضاعه عدم الما ... لِ ، وجهل غطّى عليه النعيم

أن تكون الجملة الفعلية الماضوية المذكورة هى صفة للنكرة المجرورة بالحرف : « رُبّ » . وأن تكون هناك جملة أخرى ماضوية محذوفة ، تتصل بها « رُبّ » ومجرورها اتصالا معنويًّا . ولا يرتاحون أن تكون الجملة الماضوية المذكورة هى المرتبطة ارتباطًا معنويًّا بهما ؛ لأنها صفة للنكرة المجرورة « برُبّ » وهذه النكرة قد تستغنى عن كل شىء أساسىّ أو غير أساسى بعدها إلا عن الصفة . ومثل هذا الفعل الداخل فى جملة الصفة – لا يصلح أن يكون هو الذى بمنزلة العامل فى : « رُبّ » ومجرورها ؛ لأن الصفة لا تعمل فى الموصوف ؛ منعًا للفساد المعنوى .

٥ – وأنه يجوز أن يتصل بآخرها « ما » الزائدة . والشائع فى هذه الحالة

---

(١) هذا المثال بنصه وبالكلام الخاص به ، منقول من الجزء الثامن ص ٢٧ من كتاب : « المفصل » عند البحث الخاص بالحرف : « ربّ» وهو كلام يجعل حرف الجر الزائد والشبيه بالزائد مُعدّيا للعامل . مع أن كثرة النحاة تجعل التعدية مقصورة على حرف الجر الأصلى ، دون الزائد وشبهه – كما سبق فى ص٤٥١ و ٤٥٢ ويجىء فى رقم ١ من هامش ص ٥٣٠– . إلا أن كان المقصود الاتصال المعنوى المجرد – كما قلنا – وليس فى كلامه دليل عليه .

(٢) عقل . وفى بعض الروايات : رب علم

أن تمنعها من الدخول على الأسماء المفردة ، ومن الجرّ ، فتجعلها مختصة بالدخول على الجمل الفعلية والاسمية[١] ، ولذا تسمى : « ما » الزائدة الكافة ؛ (لأنها كفّتها — أى : منعتها — من عملها ؛ وهو : الجر ؛ ومن اختصاصها ؛ وهو : الدخول على الاسم وحده ؛ بجره) ؛ نحو : ربما رأيت فى الطريق مستجديًا وهو من الأغنياء . ونحو : ربما كان السائل أغنى من المسئول ، أو ربما السائل أغنى من المسئول . ولكن دخولها على الماضى[٢] هو الكثير . أما دخولها على المضارع الصريح[٣] وعلى الجملة الاسمية فنادر لا يقاس عليه ، إلا إن كان معنى المضارع محقق الوقوع قطعًا — كما سيجىء — ومن العرب من يبقيها على حالها من الدخول على الأسماء المفردة . وجرها مع وجود « ما » الزائدة ؛ فيقول : رُبَّ ماسائلٍ فى الطريق أزعجنى ، ولا تسمى « ما » فى هذه الحالة « كافة » ، وإنما تسمى : « زائدة » فقط . والأفضل الاقتصار على الرأى الأول الشائع[٤] .

٦ — والشائع أيضًا أن « رُبَّ » بحالتيها العاملة والمكفوفة عن العمل ، لا تدخل إلا على كلام يدل على الزمن الماضى ، سواء أكان مشتملا على فعل ماض أم على غيره مما يدل على الزمن الماضى ، كالمضارع المقرون بالحرف : « لم » ، أو : الوصف الدال على الماضى . . . أو . . . نحو : رب معروف قدمته سعدْت بفعله — رب علم لم ينفعْ صاحبه أحزنه — رب بئر متفجرة أمس نفعت بما فى داخلها .

وقد أشرنا إلى أنها تدخل على المضارع الصريح إذا كان معناه محقق الوقوع لا شك فى حصوله ؛ فكأنه من حيث التحقق بمنزلة الماضى الذى وقع معناه[٥] ،

---

(١) أما معناها فيبقى على الوجه الذى سيجىء مشروحاً فى الزيادة والتفصيل (ب — ص ٥٣١) .

(٢) ولو كان مبنياً للمجهول ؛ كقول الشاعر : — وقد سبق لمناسبة أخرى فى هامش ص ٥٢٣ —:

نعمة الله لا تعاب ، ولكنْ ... ربّما استُقْبِحتْ على أقوام

(٣) وهو الذى يكون لفظه مضارعاً وزمنه مستقبلا خالصاً .

(٤) وإذا كانت « ما » كافة ، و « رب » غير عاملة ، فالواجب وصلهما كتابة . أما إذا كانت « رب » عاملة فالواجب فصلهما .

(٥) وقد تدخل على مضارع فى لفظه ، ولكنه ماض فى زمنه ، بقرينة تدل على المضى الزمنى ، كقول الشاعر لهارب من حاكم توعده بالقتل فجاءه الخبر بموت ذلك الحاكم :

ربما تجزع النفوس من الأمـ ... ـرِ له فرجة كحَلِّ العِقَال —

وصار أمراً مقطوعًا به ، كقوله تعالى ، فى وصف الكفار يوم القيامة ، — ووصفُه صِدقٌ لا شك فيه — : (رُبَمَا[1] يَوَدّ الذين كفروا لو كانوا مسلمين) ، أما فى غير ذلك فشاذ لا يقاس عليه[2].

وإنما كان الأكثر دخولها على الزمن الماضى لأن معناها التكثير والتقليل ، ولا يمكن الحكم بأحدهما إلا على شىء قد عُرِف[3] . . .

٧ — أنه يجوز فى ضبطها لغات تقارب العشرين ، أشهرها ضم الراء أو فتحها مع تشديد الباء فى الحالتين ، أومع تخفيفها بالفتح بغير تشديد . كما يجوز أن تلحقها تاء التأنيث المتسعة — فى المشهور — لتدل على تأنيث مجرورها ؛ نحو : ربَّتْ

= فهو يريد : ربما جزعت . . . ولا يصلح زمن المضارع هنا إلا للمضى ، لأن الجزع لن يقع فى المستقبل بعد موت الحاكم الظالم ، وزوال سبب الخوف . ومثل هذا قول الشاعر :

وحديثٍ أَلَذُّهُ هو مما ... يشتهى السامعون يوزن وزنا
منطقٌ صائب ، وتَلْحَنُ أحيا ... نًا وخير الكلام ما كان لحنا

أى : رب حديث ألذه ، فقد دخلت « رب » المحذوفة ، والتى تدل عليها الواو ، على أمر حصل محقق عند المتكلم ، ولا شك فى وقوع زمنه وانتهائه قبل الكلام ؛ فالمضارع ماضى الزمن .

(تلحن : تشير إلى ما تريد بغير كلام) .

(١) « رُبَمَا »(بتخفيف الباء) ، مثل : « ربّما » بتشديدها . كما سيجىء .

(٢) ومن أمثلة الشاذ ما جاء فى تفسير القرطبى لقوله تعالى فى سورة البقرة : (وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم) ، وهو قول بعض السلف : لا تكرهوا الملمات الواقعة : فلرب أمر تكرهه فيه نجاتك ، ولرب أمر تحبه فيه عطبك ، قال الشاعر :

رب أمر تتقيه ... جــرّ أمرًا ترتضيه
خفى المحبوب منه ... وبدا المكروه فيه

والدليل على أن المضارع بعد « رب » فى المثال المنثور مستقبل الزمن وجود « لا » الناهية فى المضارع الذى قبله ؛ وهى تجعل زمنه مستقبلا خالصاً .

وهناك قرينة أخرى عقلية فى المثال المنثور ، وفى البيتين — تدل على استقبال المضارع ؛ هى الحث والحض والترغيب ، وهذه الأمور لا تكون إلا فى شىء لم يقع .

(٣) من كل ما تقدم يتبين نوع المضارع الذى يقصده النحاة بقولهم : إن المضارع يكون ماضى الزمن إذا وقع بعد « رب » (كما جاء فى الهمع ج ١ ص ٨) .

عبارة موجزة أغنت عن كلام كثير . وتكون التاء إما ساكنة ويوقف عليها بالسكون ، وإما مفتوحة ويوقف عليها بالهاء .

حذف رُبَّ :

يجوز حذف « رُبَّ » لفظًا ، مع إبقاء عملها ومعناها كما كانت . وهذا الحذف قياسي بعد « الواو » ، و « الفاء » ، و « بل » . ولكنه بعد الأول أكثر ، وبعد الثاني كثير ، وبعد الثالث قليل بالنسبة للحرفين الآخَرَين . نحو :

وجانبٍ[1] من الثَّرى يُدعَى الوَطنْ ملءِ العيونِ ، والقلوبِ ، والفِطَنْ*[2]

ونحو : أن تسمع من يقول : (ما أعجبَ ما قرأته على صفحات الوجوه اليوم!) فتقول : (فحزينٍ قَضَى الليلَ هَمًّا طلع النهار عليه بما بدَّدَ أحزانَه ، ومبتهجٍ نام ليله قريراً ، ثم أفاق على هَمٍّ وبلاء). ونحو : (بل حزينٍ قد تأسى[3] بحَزين)

(١) «ملاحظة» : هذا البيت أول قصيدة للشوق ، موضوعها : الوطن . والشائع في مثل هذه الصورة إعراب « الواو «نائبة» عن «رب» ، أو : يقال : «واو رُبّ» ويفرّ المعربون من اعتبارها : «عاطفة» . .أو شيئاً آخر . لكن جاء في كتاب : (تفسير أرجوزة أبي نواس) في تقريظ الفضل بن الربيع ، تأليف : أبي الفتح عثمان بن جني اللغوي المشهور ، وإخراج الأستاذ بهجة الأثرى : ص ٩ — عند بيت أبي نواس :

وبلدةٍ فيها زَوَرْ صعْراءُ تُخْطَى في صَعَرْ

ما نصه الحرفيّ . قوله : (« وبلدة » قيل في هذه الواو قولان . أحدهما : أنها للعطف . والآخر : أنها عوض من « رُبّ » . فكأنهم إنما هربوا من أن يجعلوها عاطفة لأنها في أول القصيدة وأول الكلام لا يُعطف . ولا يمتنع العطف على ما تقدم من الحديث والقصص ؛ فكأنه كان في حديث ثم قال : وبلدةٌ ؛ « فكأنه وكل الكلام إلى الدلالة في الحال . ونظير هذا قوله تعالى : « (إنا أنزلناه في ليلة القدْر)» وإن لم يجر للقرآن ذكر ، وكذلك قوله تعالى : « حتى توارتْ بالحجاب » يعني : الشمس . — فأضمرها وإن لم يجر لها ذكر . وهذا في كلام العرب واسع فاش) . ا هـ كلام ابن جني

ويوضحه بل يؤيده ويقويه ما جاء في « المغني ج — ٢ » عند كلامه على « الواو المفردة » الجارة . — وقد أشرنا لكل ما سبق في ج ٣ باب : العطف (م ١٢٠) عند الكلام على حذف المعطوف عليه — بقي السؤال : هل هناك مانع أن تكون الواو في مثل ما سبق للاستئناف ؟ لا أرى مانعاً .

(٢) ومن هذا قول الشاعر :

ومستعبِدٍ إخوانَه بثرائه لبست له كِبْرًا أبَرَّ على الكِبْرِ

(أبر = زاد وتغلب) .

(٣) تسلَّى .

أى : رب جانب . . . - رب حزين قضى الليل . . . - رب مبتهج . . . - رُبَّ حزين قد تأسى . . .

وكل حرف من هذه الثلاثة يسمى : « العوض» عن : « رب »[1]، أو : «النائب عنها » ؛ لأنه يدل عليها ، وهو مبنى لا محل له من الإعراب ؛ والاسم المجرور بعده ، مجرور برُبَّ المحذوفة[2] . وليس مجروراً فى الصحيح بالعوض عنها أو النائب[3]

* * *

(١) فعند الإعراب يقال : (الواو : واو رب) - (الفاء : فاء رب) - (بل : بل رب) . أو يقال فى كل واحد إنه : نائب عن : رب .

(٢) ويقول ابن مالك فى زيادة كلمة : « ما » بعد : «من» ، و « عن » ، و « الباء » ، وأن هذه الزيادة لا تعوق الأحرف السالفه عن العمل - كما شرحنا عند الكلام على كل :

وبعْدَ «مِنْ » ،وَ «عَنْ » ،وَ «باءٍ»زِيدَ : «مَا » فَلَمْ يَعُقْ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عُلِمَـا

وقد تقدم هذا البيت - فى ص ٥١٥ عند الكلام على « مِن » و « عن » و « الباء » للمناسبة الخاصة بكل . ويقول فى زيادتها بعد « رب » و « الكاف » ، وأنها قد تكفهما أو لا تكفهما :

وزِيدَ بعْدَ « رُبَّ » و « الكافِ »فكَفّْ وقدْ يَلِيهِمَا ، وجَرٌّ لمْ يُكفّْ

- وقد سبق البيت فى هامش ص ٥١٨ - ثم يقول فى حذف : « رب » بعد الحروف الثلاثة :

وحُذِفَتْ «رُبَّ » ، فَجرَّتْ بَعْدَ : «بَلْ » و«الْفَا »وبعدَ : « الْوَاوِ »شَاعَ ذَا الْعمَلْ

(٣) يرى سيبويه أن الجر هوبكلمة : « رب » المحذوفة . أما الواو ، والفاء ، وبل ، فحروف عطف مهملة هنا لا تعمل شيئاً ، مع أنها نائبة عن : « رب » ودالة عليها . وكثير من النحاة يقول : إن العمل هو للحرف النائب وليس للمحذوف (راجع المفصل ج ٢ ص ١١٧ باب الإضافة) وهذا الخلاف شكلى محض لا أثر له .

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

(ا) إذا كان الحرف : « رُبَّ » شبيهًا بالزائد[1] فمن الواجب أن يكون للاسم النكرة المجرور به ناحيتان ، ناحية الجر لفظًا ، وناحية الإعراب محلا ؛ فيكون مجروراً فى محل رفع ، أو محل نصب على حسب حاجة الجملة ، ويعامل بما يعامل به عند عدم وجودها . ففى مثل : ربَّ زائر كريم أقبلَ — تعرب كلمة : « زائر » مجرورة برُبَّ لفظًا ، فى محل رفع : لأنها مبتدأ . وفى مثل : رب زميل وديع صاحبت ، تعرب كلمة : « زميل » مجرورة لفظًا فى محل نصب ، لأنها مفعول به للفعل : « صاحبت » . وفى مثل : رب مساعدة خفية ساعدت ، تعرب كلمة : « مساعدة » مجرورة لفظًا فى محل نصْب ؛ لأنها مفعول مطلق . وفى مثل : رب ليلة مقمرة سهرت مع رفاق ، تعرب كلمة : « ليلة » مجرورة لفظًا فى محل نصب ؛ لأنها ظرف زمان . . . و . . . وهكذا . . .

وخير مرشد لمعرفة المحل الإعرابى للاسم المجرور بها هو ما قلناه من تخيل عدم وجود « رُبَّ » ، وإعراب المجرور بها بما يستحقه عند فقدها . . .

ويترتب على ما سبق من جر النكرة لفظًا بها واعتبارها فى محل رفع أو نصب أن التابع لهذه النكرة (من نعت ، أو : عطف ، أو : توكيد ، أو : بدل) يجوز فيه الأمران ، مراعاة لفظ النكرة ، أو مراعاة المحل ، ففى مثل : رب زائر كريم أقبلَ ، يجوز فى كلمة : « كريم الجر والرفع . وفى مثل : رب زميل وديع صاحبت ،

---

(١) هذا رأى أكثرية النحاة من أهل التحقيق . وخالف فيه غيرهم – كما أشرنا فى رقم ١ من هامش ص ٥٢٥ – ومن هذه الأكثرية المحققة « الخضرى» أحد نحاة القرن الثانى عشر الهجرى ، وصاحب الحاشية المشهورة على ابن عقيل ، وآخر أصحاب الحواشى على شرح : « ألفية ابن مالك » وغيرها حتى عصرنا هذا . وقد اطلع – بلا شك – على الآراء المخالفة ، ولم يعتدّ بها حين رأى شرح ابن عقيل فى أول باب حروف الجر ينص على أن الحرف : « لعل » حرف جر زائد : فاستدرك الخضرى مصححاً ومصرحاً بما نصه :

(صوابه : شبيه بالزائد . ومثلها « لولا » و « رب » ؛ لأن الزائد لا يفيد شيئاً غير التوكيد ؛ وهذه – الحروف – تفيد الترجى ، والامتناع ، والتقليل . وإنما أشبهت الزائد فى أنها لا تتعلق بشىء . . اهـ)

وهذا نص واضح المرمى . وله صلة أيضاً بما سيجىء فى هذه الزيادة والتفصيل . . .

. . . .

. . . .

يجوز فى كلمة : « وديع » الجر والنصب . . . وهكذا .

ولا يتغير الحكم لو جاء تابع آخر – كالعطف – فقلنا : رب زائر كريم وسائح هنا ، فيجوز فى كلمة : « سائح » المعطوفة ، الأمران الجائزان فى المعطوف عليه . . . ويجوز أن يكون المعطوف هنا معرفة ، نحو : رب زائر كريم وأخيه أقبلا ، مع أن المعطوف فى حكم المعطوف عليه ، فهو بمنزلة الاسم الذى دخلت عليه « رب » فحقه أن يكون نكرة كمجرورها ، إلا أن الأساليب العربية الفصحى تدل على أنه قد يجوز فى التابع ما لا يجوز فى المتبوع ، وهذا معنى قول النحاه : قد يغتفر فى الثوانى ما لا يغتفر فى الأوائل [1] .

(ب) إذا دخل الحرف : « رب » على الجمل بنوعيها [2] ، وهو مكفوف – بسبب اتصاله « بما » الكافة – فإن معناه يبقى على حاله من إفادة التكثير أو التقليل على حسب القرائن (كما أشرنا من قبل) [3] ، ولكن التكثير أو التقليل فى هذه الحالة يكون منصباً على النسبة التى فى الجملة ، وهى النسبة الدائرة بين طرفيها ؛ ففى مثل : ربما أتى الغائب ، أو ربما الغائب آت . . . ، يكون التقليل والتكثير واقعاً على نسبة الإتيان للغائب . وقيل : إن معنى « رب » المكفوفة ، هو : التحقيق .

(ح) قد تحل : « مِمَّا » . . . ، محل : « ربَّما » فتؤدى معناها ؛ طبقاً للبيان الموجز الذى سبق فى ص ٤٦٦ وللتفصيل الشامل الذى تقدم فى ج ١ م ٤٢ ، ص ٥٤٩ عند الكلام على النواسخ ، و« كان » الناسخة .

* * *

---

(١) تكررت الإشارة لهذا المعنى فى أبواب مختلفة ، ولا سيما باب الاستثناء ، عند الكلام على حكم المستثنى الذى أداته : « إلا » إذا كان تاماً غير موجب – ص ٣٣٦ وله إشارة فى رقم ١ من هامش ٦٩ .

(٢) انظر حكم دخولها على الجملة الاسمية والمضارعية فى رقم ٥ من ص ٥٢٥ .

(٣) فى رقم ١ من هامش ص ٥٢٦ .

المسألة ٩١ :

هـ ـ حذف حرف الجر وحده، مع إبقاء عمله[1]، وحذفه مع مجروره

يجوز أن يحذف حرف الجر ، ويبقى عمله كما كان قبل الحذف . ويطّرد هذا فى مواضع قياسية ، أشهرها أربعةَ عشرَ نذكرها كاملة هنا ـ وقد مرّ بعضها فى مواضع متفرقة[2] ـ .

١ ـ أن يكون حرف الجر هو : « رُبَّ » بشرط أن تكون مسبوقة « بالواو » ، أو : « الفاء » ، أو « بل » ـ كما سبق قريبًا عند الكلام عليها[3] ـ نحو :

وعاملٍ بالحرامِ ، يأمرُ بالـ ـبِرّ ؛ كهادٍ يخوض فى الظُّلَمِ

٢ ـ أن يكون الاسم المجرور بالحرف مصدراً مؤولا من « أنّ » مع معموليها ، أو من « أنْ » والفعل والفاعل ؛ نحو : فرحت أنّ الصانع بارعٌ ، أو : أفرحُ أن يبرع الصانع . والأصل : فرحت بأنّ الصانع بارع ـ أو : أفرحُ بأن يبرعَ الصانع . والتقدير فيهما : فرحت ببراعة الصانع ، أو : أفرح . . .

ولا بد من أمن اللبس قبل حذف حرف الجر على الوجه الذى شرحناه فى مكانه من باب : « تعدية الفعل ولزومه »[4] .

---

(١) أما حذفه ونصب ما بعده على ما يسمى : « النصب على نزع الخافض » ـ وهو نوع مما يسمى « الحذف والإيصال » ـ فمقصور على السماع فى غير الضرورة الشعرية ؛ طبقاً للبيان الذى سلف فى رقم ٥ من ص ١٥٩ ورقم ٨ من ص ١٧١ وهامشها .

(٢) بعضها فى ص ١٦١ وفى هامش تلك الصفحة تفصيلات هامة . أما الداعى إلى ملاحظة حرف الجر المحذوف ، واعتباره كالموجود فهو المحافظة على سلامة المعنى ، أو على صحة التركيب .

(٣) ص ٥٢٨ .

(٤) ص ١٦٣ . وقلنا هناك إن الباء الجارة التى بعد صيغة « أفعل » فى التعجب يجوز حذفها إن كان المجرور بها مصدراً مؤولا من « أنْ والجملة الفعلية بعدها » .

لكن النحاة لا يجيزون حذفها بعد تلك الصيغة إن كان المصدر مؤولا من « أنّ » ومعموليها . ولا داعى لهذه التفرقة فى مسألة التعجب لأن حذف الجار مطرد قبل أنّ وأنْ .

وإذا حذفت الباء فى التعجب أتقدّر أم لا تقدّر ؟ رأيان كما أشرنا فى جـ ٣ باب التعجب م ١٠٩ ص ٢٧٢ .

٣ – أن يكون حرف الجر حرفًا من حروف القسم ، والاسم المجرور به هو لفظ الجلالة (الله) ؛ نحو : اللهِ لأكثرَنّ من العمل النافع ، أى : باللهِ[1]. . .

٤ – أن يكون حرف الجر داخلا على تمييز « كم » الاستفهامية ، بشرط أن تكون مجرورة بحرف جر مذكور قبلها؛ نحو : بكم درهم اشتريت كتابك ؟ أى : بكم من درهم[2]؟ . . .

٥ – أن يكون حرف الجر مع مجروره واقعين فى جواب سؤال ، وهذا السؤال مشتمل على نظير لحرف الجر المحذوف ؛ كأن يقال : فى أى بلد قضيت الأمس ؟ فيجاب : القاهرةِ . أى : فى القاهرة .

٦ – أن يكون حرف الجر واقعًا هو والاسم المجرور به بعد حرف عطف ، بغير فاصل بين الحرفين ، والمعطوف عليه مشتمل على حرف جر مماثل للمحذوف؛ كقولهم :(ألاَ تفكر فى تركيب جسمك لترى قدرة الله العجيبة ، والسمواتِ ؛ لترى ما يُحيِّر العقول ، وخواصِّ المادة ؛ لترى الإبداع والإعجاز . . .) أى : فى السموات – وفى خواص المادة ؛ . . . وقد حذف الحرف : « فى » ؛ لأنه مع مجروره معطوف بالواو بغير فاصل بينهما . والمعطوف عليه وهو : « تركيب » مشتمل على حرف جر قبله ؛ مماثل للمحذوف[3] .

---

(١) طبقاً للرأى الأرجح ، وهو رأى سيبويه ، ومن معه ، (كما سبقت الإشارة لهذا فى رقم ١٥ من ص ١٩٧) وفى : « هـ » من ص ٥٠٢ .

(٢) هذا هو الراجح ، وهناك رأى آخر يقول إن « كم » الاستفهامية مضافة إلى تمييزها . أما تمييز « كم » الخبرية فالمشهور أنه المضاف إليه وهى المضاف ، وقيل إنه مجرور بـ « من » محذوفة كما سيأتى فى جـ ٤ باب : « كم » .

(٣) وليس من هذا النوع بيت ابن مالك فى باب : « المُعرَب والمبنى » وهو؛

فارفعْ بضَمٍ ، وانصبنْ فَتحاً ، وجُرْ   كسْرًا : كذكْرُ اللهِ عبدَه يَسُرْ

فأصل الكلام : ارفع بضم ، وانصبن بفتح ، وجر بكسر ؛ فحذف حرف الجر وهو الباء ونصب الاسم المجرور به على ما يسمى : « نزع الخافض – وقد أوضحناه ، لوجود فاصل ممنوع (وقد سبق الكلام عليه فى هذا الجزء، فى باب : تعدية الفعل ولزومه ، ص١٥٩ وهامش ص ١٧١ ، كما سبق الكلام على البيت السابق ، وفى جـ١ ص٦٨ م ٧). وليس من الجائز فى البيت أن يبقى الاسمان – فتح ، وكسر – مجرورين بعد حذف حرف الجر كما كانا قبل حذفه .

٧ ــ أن يكون حرف الجر واقعًا هو والاسم المجرور به بعد حرف عطف ، والمعطوف عليه مشتمل على حرف جر مماثل للمحذوف مع وجود « لا » فاصلةً بين حرف العطف وحرف الجر المحذوف ؛ نحو : ما للفتى سلاح إلا علمه النافع ، ولا الفتاة إلا فنها العمليّ الملائم . أى : ولا للفتاة .

٨ ــ أن يكون حرف الجر كالسابق ولكن الحرف الفاصل هو : « لوْ » ؛ كقولهم : من تعوّد الاعتماد على غيره ، ولو أهله ؛ فقد استحق الخيبة والإخفاق . أى : ولو على أهله[1] . . .

٩ ــ أن يكون حرف الجر واقعًا هو ومجروره فى سؤال بالهمزة ، وهذا السؤال ناشئٌ من كلام مشتمل على نظير للحرف المحذوف ؛ كأن يقال : أعجبْتُ بمحمود . فيُسأل القائل : أمحمودِ النجار ؟ أى : أبمحمودِ النجار ؟ .

١٠ ــ أن يكون حرف الجر ومجروره واقعين بعد « هلاّ » التى للتحضيض بشرط أن يكون التحضيض واردًا بعد كلام مشتمل على مثيل لحرف الجر المحذوف ؛ كأنْ يقال: سأتصدق بدِرْهم، فيقال : هلاّ دينارٍ ، أى : بدينارٍ ، والمراد : هلا تتصدق بدينارٍ .

١١ ــ أن يكون حرف الجر هو : « لام التعليل » الداخلة على : « كى » المصدرية ؛ نحو : يجيد الصانع صناعته كى يقبِلَ الناس عليه . أى : لكى يقبِلَ الناس عليه ، بمعنى : لإقبالهم عليه .

١٢ ــ أن يكون حرف الجر داخلا على المعطوف على خبر « ليس » أو خبر « ما » الحجازية ، بشرط أن يكون كل منهما صالحًا لدخول حرف الجر عليه[2] ؛ نحو : لست مُرْجعًا فرصة ضاعت ، ولا قادرٍ على رَدّها . فكلمة « قادر » مجرورة لأنها معطوفة على خبر ليس : (مُرجعًا) وهذا الخبر يجوز جره بالباء فيقال : لست بمرجعٍ . فكأنها موجودة توهمًا وتخيلا . وعلى أساس هذا الجواز الموهوم عطفنا عليه بالجر ؛ وهذا هو العطف الذى يسميه النحاة ؛ « العطف على

---

(١) والذى يوجب تقدير حرف الجر هنا اختصاص « لو » بالدخول على الجمل ، لا على المفردات . والأصل : ولو كان الاعتماد على أهله .

(٢) بأن يكون خبرهما اسمًا ، وأن يكون النفى المنصب عليه باقيًا ، لم ينتقض بإلا . . . على الوجه الذى سبق فى بابهما ، جـ ١ ص ٤٥٢ المسألة : ٤٩ وما بعدها .

التوهم » . وقد سبق[١] إبداء الرأى فيه تفصيلا ، وأنه لا يصح الالتجاء إليه ، ولا القياس على ما ورد منه .

١٣ — أن يكون حرف الجر مسبوقًا « بإنْ » الشرطية ، وقبلهما كلام يشتمل على مُثيل للحرف المحذوف ، نحو : سلم على من تختاره ، إنْ محمدٍ ، وإنْ علىٍّ ، وإنْ حامدٍ . التقدير : إن شئت فسلم على محمد ، وإن شئت فسلم على علىّ ، وإن شئت فسلم على حامد . وبالرغم من جواز هذا فالمحذوف فيه كثير ، والمراد قد يخفى . فمن المستحسن عدم محاكاته قدر الاستطاعة .

١٤ — أن يكون حرف الجر مسبوقًا بفاء الجزاء الواقعة فى جواب شرط ، قبله نظير لحرف الجر المحذوف ؛ نحو : اعتزمت على رحلة طويلة ؛ إن لم تكن طويلة فقصيرةٍ ، أى : فعلى رحلة قصيرة . ويقال فى هذا الموضع ما قيل فى سابقه من ترك القياس عليه قدر الاستطاعة . — بالرغم من صحة القياس — .

هذا ، وجميع التأويلات والتقديرات السابقة جائزة وليست محتومة ؛ بل إنّ الكثير منها يجوز فيه أوجه إعرابية أخرى ؛ قد تكون أيسر ، والمعنى عليها أوضح . واختيار هذه أو تلك متروك لمقدرة المتكلم والسّامع ، وخبرتهما بدرجات الكلام قوة ، وضعفًا ، وحسنًا ، وقبحًا . مع التزام الصحة التزامًا دقيقًا ، والبعد عن الخطأ فى كل حالة . ومن الخير أن نترك ما فيه غموض وإلباس إلى ما لا خفاء فيه ولا إبهام ، لأن اللغة ليست تعمية وإلغازاً ، وإلا فقدت خاصتها ، وعجزت عن أداء مهمتها . وهذا أساس يتحتم مراعاته عند استخدامها ، وفى كل شأن من شئونها .

تلك مواضع حذف حرف الجر حذفًا قياسيًّا مطرداً مع إبقاء عمله . وهناك أمثلة مسموعة وقع الحذف فيها مخالفًا ما سبق ، ولا شأن لنا بها ؛ فهى مقصورة على السماع ، لا يجوز محاكاتها ؛ لعدم اطرادها[٢] .

---

(١) فى ص ٣٤٨ عند الكلام على « غير » الاستثنائية ، وفى رقم ٣ من هامش ص ٣٣٦ ج ١ ص ٤٥٤ م ٤٩ .

(٢) وفيما سبق من حذف الجار ، وإبقاء عمله ومشابهته « رب » فى هذا ، وفى أن حذفه قد يكون مطرداً أو غير مطرد — يقول ابن مالك . —

أما حذف الجار والمجرور معًا[1] فجائز إذا لم يتعلق الغرض بذكرهما ، بشرط وجود قرينة تعينهما ، وتعين مكانهما ، وتمنع اللبس . ومن الأمثلة قوله تعالى : (واتّقوا يومًا لا تَجزِى نفسٌ عن نفس شيئًا) ، أى : لا تجزى فيه[2] . . .

* * *

=وقدْ يُجرُّ بِسِوَى : «رُبَّ» لَدَى حَذْف ، وَبَعْضُه يُرى مُطَّرِدا

أى : أن حروفاً غير «رب» قد تجر الاسم بعدها مع حذفها. وأن بعض حالات الحذف والجر قد يكون مطرداً .

(١) أما حذف الجار وحده وإبقاء مجروره وما يترتب على ذلك من أحكام فقد سبق تفصيل الكلام عليه فى ص ١٥٩

(٢) وفى المصباح المنير ، مادة : «حجر» ما نصّه .

(«حَجَرَ عليه حَجْرا — من باب : قتل — منعه التصرّف ؛ فهو محجور عليه . والفقهاء «يحذفون الصلة (أى : الجار مع مجروره) تخفيفا ؛ لكثرة الاستعمال ، ويقولون : «محجور» وهو سائغ) ا.هـ

ويقول فى مادة : «ندب» ما نصه :

(«ندبته إلى الأمر ندْباً — من باب : قتل — دعوته . والفاعل : نادب ، والمفعول : مندوب ، و«الأمر» مندوب إليه ، والاسم : الندبة ، مثل غرْفة ، ومنه : «المندوب» فى الشرع ، والأصل: المندوب إليه . لكن حذفت الصلة منه (يريد الجار مع مجروره) لفهم المعنى اهـ ومثل ما سبق قول النحاة «الجملة المعترضة» — حين يفتحون الراء — يريدون كما نصّوا على هذا : «المعترض بها» .

المسألة ٩٢ :

و- نيابة حرف جر عن آخر..(١)

يتردد بين النحاة : « أن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض(١) . . . » فيتوهم من لا دراية له أن المراد هو : (جواز وضع حرف جرّ مكان آخر بغير ضابط ، ولا توقفٍ على اشتراك بينهما في تأدية معنى معين ، ولا تشابه مقيّد في الدلالة) . وهذا ضرب من الفهم المتغلغل في الخطأ(٢) ؛ إذ يؤدى إلى إفساد المعانى ، والقضاء على الغرض من اللغة .

أما حقيقة الأمر في نيابة حروف الجر بعضها عن بعض فتتلخص في مذهبين :

الأول(٣) : أنه ليس لحرف الجر إلا معنى واحدٌ أصلىٌّ يؤديه على سبيل الحقيقة لا المجاز ؛ فالحرف : « في » يؤدى معنى واحداً حقيقيًّا هو : « الظرفية » . والحرف : « على » يؤدى معنى واحداً حقيقيًّا هو : « الاستعلاء » . والحرف : « منْ » يؤدى : «الابتداء» ، والحرف : « إلى » يؤدى : « الانتهاء » . . . و . . . وهكذا(٣) . . . فإنْ أدّى الحرف معنى آخر غير المعنى الواحد الأصلىّ الخاص به

(١و١) وقد يعبرون عنها أحياناً بقولهم : « بدّل حرف جر من آخر » كما في عبارة المبرد التى في رقم ١ من هامش ص ٥٤٠ . والمراد من العبارتين وأشباههما هو : وضع حرف جرّ مكان آخر . أى : استبدال واحد بغيره من تلك الحروف .

(٢) جاء في « المغنى » – ج ٢ الباب : السادس ، في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين ، والصواب خلافها – ما نصّه في الأمر الثالث عشر :

(« قولهم : ينوب بعض حروف الجر عن بعض ، وهذا أيضاً مما يتداولونه ويستدلون به . . . ، وتصحيحه يكون بإدخال : « قد » على قولهم : « ينوب » ؛ وحينئذ يتعذر استدلالهم به ؛ إذ كل موضع ادّعوا فيه ذلك يقال لهم فيه : « لا نسلم أن هذا مما وقعت فيه النيابة » . ولو صح قولهم لجاز أن يقال : مررت في زيد ، ودخلت من عمرو ، وكتبت إلى القلم . على أن البصريين ومن تابعهم يرون في الأماكن التى ادّعيت فيها النيابة أن الحرف باق على معناه ، وأن العامل ضُمّن معنى عامل يتعدى بذلك الحرف : لأن التجوز في الفعل أسهل منه في الحرف ») اهـ وسيجيء الرأى البصرى كاملا مع غيره هنا .

(٣ ، ٣) وهو مذهب البصريين . وفيه يقول الهمع – ج ٢ الكتاب الثالث ؛ باب حروف الجر ، عند الكلام على الحرف « من » – ما نصه : (تنبيه . علم مما حكى عن البصريين في هذه الأحرف من الاقتصار على معنى واحد لكل حرف أن مذهبهم أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس ؛ كما أن أحرف الجزم كذلك .. و..) » اهـ وأما الثانى فمذهب الكوفيين ، والكلام عليه في ص ٥٤٠ و ٥٤٢ .

وجب القول : بأنه يؤدى المعنى الآخر الجديد إما تأدية «مجازية» (أى : من طريق المجاز[1] ، لا الحقيقة) ، وإما تأدية « تضمينية »[2] (أى : بتضمين الفعل ، أو : العامل الذى يتعلق به حرف الجر الأصلى[3] ومجروره ، معنى فعل أو عامل آخر يتعدّى بهذا الحرف) فحرف الجر مقصور على تأدية معنى حقيقىّ واحد يختص به ، ولا يؤدى غيرَه إلا من طريق « المجاز » فى هذا الحرف ، أو من طريق « التضمين » فى العامل الذى يتعلق به الجار الأصلى[3] مع مجروره .

فمن الأمثلة للمجاز : الحرف الأصلى « فى » ؛ فمعناه الحقيقى : « الظرفية » (أى : الدّلالة على أن شيئاً يحوى بين جوانبه شيئاً آخر ... و ... كما سبق[4]) ، فإذا قلنا : « الماء فى الكوب » ، فهمنا أن الكوب يحوى بين جوانبه الماء ؛ فيكون الحرف « فى » مستعملاً فى تأدية معناه الحقيقى الأصيل . ولكن إذا قلنا : (غرّد الطائر فى الغصن ...) ، لم نفهم أن الغصن يحوى فى داخله وبين جوانبه الطائر المغرد ؛ لاستحالة هذا . وإنما نفهم أنه كان على الغصن وفوقه ، لا بين ثناياه . فالحرف : « فى » قد أدى معنى ليس بمعناه الحقيقى الأصيل ، فالمعنى الجديد ؛ وهو : « الفوقية » ، أو « الاستعلاء » إنما يؤديه حرف آخر مختص بتأديته ؛ هو : « علَى » فلو راعينا الاختصاص وحده لقلنا : غرد الطائر على الغصن ، فالحرف : « فى » قد أدّى معنى ليس من اختصاصه ؛ بل هو من اختصاص غيره . وهذه التأدية ليست على سبيل الحقيقة ، وإنما هى على سبيل المجاز . واجتمع للحرف : « فى » الشرطان اللذان لا بدّ من تحقّقهما لصحة استعمال المجاز[5] ، فالظرفيّة بما تقتضيه من تمكنّ وثبات شبيهة بالاستعلاء الذى يقتضى التمكن والثبات أيضاً ؛ فاستعملنا « الظرفية » ؛ مكان « الاستعلاء » ؛ بسبب التشابه المعنوىّ الذى بينهما ، واستعملنا الحرف الدال على «الظرفية» مكان الحرف الدال على «الاستعلاء» ؛

---

(١) وفى هذه الحالة يجب أن يتحقق للمجاز ركناه الأساسيان ؛ وهما ؛ العلاقة ، والقرينة » . – انظر معناهما فى رقم ٥ من هذا الهامش –

(٢) سبق شرح « التضمين » فى هذا الجزء ص ١٦٨ من باب : تعدية الفعل ولزومه) . ولأهميته جعلنا له بحثاً خاصاً مستقلا آخر هذا الجزء – ص ٥٦٤ ، وبعدها رأيى الخاص فى : « التضمين » وملحقه .

(٣ ، ٣) وملحقه .

(٤) الكلام عليه فى ص ٥٠٧

(٥) هما : (العلاقة – أى : الصلة – بين المعنى المنقول منه والمعنى المنقول إليه) ، (والقرينة التى تصرف الذهن عن المعنى الأصلى إلى المعنى المجازى الجديد) .

تبعًا لذلك . وكل هذا على سبيل« الاستعارة » ؛ وهى نوع من المجاز . والقرينة الدالة على أنه مجاز (أى : على أن الحرف : « فى» مستعمل فى غير معناه الأصلى) وجود الفعل : « غرّد » ؛ إذ لا يقع التغريد فى داخل الغصن ، وإنما يكون فوقه ، فهذه القرينة هى المانعة من إرادة المعنى الأصلى .

ومن الأمثلة : للمجاز أيضًا : « علَى » : فهو حرف جر يقتصر عند أصحاب هذا الرأى على معنى حقيقى واحد ؛ هو : « الاستعلاء » . فإذا قلنا :(الكتاب على المكتب) ، فهمنا هذا المعنى الحقيقى الدال على أن شيئًا مُعيَّنا فوق آخر . فالحرف مستعمل فى معناه الأصيل . لكن إذا قلنا : (اشكر المحسنَ على إحسانه) ، لم نفهم الاستعلاء الحقيقى ، ولم يَرِد على خاطرنا أن الشكر قد حلّ واستقرّ فوق الإحسان ؛ لاستحالة هذا ، وإنما الذى يخطر ببالنا هو أن المراد : « اشكر المحسن لإحسانه » ؛ فالحرف : « علَى » قد جاء فى مكان : « اللام » التى معناها : « السببية » ، أو « التعليل » . فأفاد ما تفيده اللام ، ولكن إفادته على سبيل «الاستعارة» وهى نوع من المجاز ؛ ذلك أن لام التعليل تفيد التمكن والاتصال القوى بين السبب والمسبب ، أو بين العلة والمعلول ؛ والاستعلاء يشبهها فى أنه يفيد التمكن والاتصال بين الشيئين ؛ فلهذا التشابه صح استعمال الاستعلاء مجازاً ، مكان السببية والتعليل . وتَبِع ذلك استعمال الحرف الدال على الاستعلاء مكان الحرف الدال على السببية . والقرينة الدالة على أن الحرف : « على » مستعمل فى غير حقيقته وجود الفعل : « اشكرْ » إذ لا يستقر الشكر فوق الإحسان ، ولا يوضع فوقه وضعًا حقيقيًا — لاستحالة هذا ، كما سبق — .

ومثل ما سبق يقال فى بقية حروف الجر حين يؤدى الواحد منها معنيين أو أكثر .

أما أمثلة التضمين[1] فى العامل فنها قول بعض الأدباء : « نأيت من صحبة فلان بعد أن سقانى بمرّ فعاله » . والأصل : (نأيت عن صحبة فلان ، بعد أن

(١) بعض الأمثلة السابقة صالح « للتضمين فى الفعل مع بقاء حرف الجر على معناه الحقيقى » وكذا نظائرها .

سقانى من مرّ فعاله) . ولكنه ضمّن الفعل : « نأى » الذى لا يتعدى هنا بالحرف « من » معنى فعل آخر يتعدى بها ؛ هو : « بَعُد ، أو : ضجِر » ؛ فالمراد : بعُدْتُ ، أو : ضجرتُ من صحبة فلان . كما ضمّن الفعل : « سقَى » الذى لا يتعدى هنا « بالباء » معنى فعل آخر يتعدى بها ، هو : « آذَى » ، أو « تناول » فالمراد : « آذانى» أو : « تناولنى » بِمُرِّ فعاله ، وكذلك : (شربتُ بماء عذب) ؛ فإن الفعل « شرب » قد ضُمّن معنى الفعل : « رَوِيَ » فالأصل : رَوِيتُ . وهكذا بقية حروف الجر .

* * *

والمذهب الثانى[1] : أن قصْر حرف الجر على معنى حقيق واحد ، تعسّفٌ وتحكمٌ لا مسوّغ له ، فما الحرف إلا كلمة ، كسائر الكلمات الاسمية والفعلية ، وهذه الكلمات الاسمية والفعلية تؤدى الواحدة منها عدة معان حقيقية[2] ، لا مجازية ، ولا يتوقف العقل فى فهم دلالتها الحقيقية فهمًا سريعًا . فما الداعى لإخراج الحرف من أمر يدخل فيه غيره من الكلمات الأخرى ، ولإبعاده عما يجرى على نظائره من باق الأقسام ؟

إنه نظيرها ؛ فإذا اشتهر معناه اللغوى الحقيق ، وشاعت دلالته ، بحيث يفهمها السامع بغير غموض ، كان المعنى حقيقيًّا لا مجازيًّا ، وكانت هذه الدلالة أصيلة لاعلاقة لها بالمجاز ، ولا بالتضمين ولا بغيرهما . فالأساس الذى يعتمدعليه هذا المذهب فى الحكم على معنى الحرف بالحقيقة هو شهرة المعنى اللغوى الأصلى المراد وشيوعه ،

---

(١) وهو مذهب الكوفيين ، كما يصرح كثير من النحاة والحق أنه ليس مقصورا عليهم ؛ بل يشاركهم فيه بعض أئمة النحاة من غيرهم ؛ كالمبرد – وهو بصرىّ – فقد جاء فى كتابه الكامل (ج ٣ ص٤٦ طبعة مطبعة الفتوح ، عند شرحه لبيت أبى النجم الذى صدره : « سُرى الحماة ، وابهق عليها » . . . (وقد سبق البيت لمناسبة أخرى فى هامش ص ٤٧٦) ما نصّه :

(حروف الخفض – يريد : حروف الجر – يُبدل بعضها من بعض إذا وقع الحرفان فى معنى ، فى بعض المواضع؛ قال الله عز وجل : « ولأصلبنّكُمْ فى جُذُوع النخل » أى : علىَ . وقال تعالى : « له مُعقبات من بين يديه ومن خلفه ، يحفظونه من أمر الله » أى : بأمر الله . . . ، وقال العامرى : « إذا رضيتْ علىّ بنُو قُشَيْر . . . » أى : عنى . وهذا كثير جداً) » اهـ

فنى تلك الأمثلة ونظائرها أبدل حرف جر من آخر بمعناه ، أى حل فى مكانه .

(٢) والمراد هنا ما يشمل : « الحقيقة . اللغوية الأصلية ، والحقيقة العرفية » .

بحيث يتبادر ويتضح سريعًا عند السامع ؛ لأن هذه المبادرة علامة الحقيقة . وإن من يسمع قول القائل : (كنت فى الصحراء ، ونَفِدَ ما معى من الماء ، وكدت أموت من الظمأ ، حتى صادفت بئرًا شربت من مائها العذب ما حفظ حياتى التى تعرضت للخطر من يومين . . .) ، سيدرك سريعًا معنى الحرف : « مِن » وقد تكرر فى هذا الكلام بمعان لغوية مختلفة : أولها : بيان الجنس . وثانيها : السببية ، وثالثها : البعضية . ورابعها : الابتداء . . . و . . .

كذلك من يسمع قول القائل : (إنى بصير فى الغناء : يستهوينى ، ويملك مشاعرى إذا كان لحنه شجيًّا ، وعبارته رصينة ؛ كالأبيات التى مطلعها :

رُبَّ ورقاءَ هَتُوف فى الضُّحا ذاتِ شجْو صَدَحتْ فى فَنَن

. . . .

فإن المعانى اللغوية المقصودة من الحرف : « فى » ستبتدر إلى ذهنه . فالأول : للإلصاق . والثانى : للظرفية . والثالث : للاستعلاء . وكل واحد من المعانى السالفة يقفز إلى الذهن سريعا بمجرد سماع حرف الجر خلال جملته . وهذا علامة الحقيقية [1] — كما سبق — .

فإذا كان المعنى المراد هو من الشيوع ، والوضوح وسرعة الورود على الخاطر — بالصورة التى ذكرناها ، ففيم المجاز أو التضمين أو غيرهما ؟ إن المجاز أو التضمين أو نحوهما يُقْبَلان ، بل يتحتمان حين لا يبتدر المعنى المراد إلى الذهن ، ولا يسارع الذهن إلى التقاطه ؛ بسبب عدم شيوعه شيوعًا يجعله واضحًا جليًّا ، وبسبب عدم اشتهاره شهرة تكفى لكشف دلالته فى يسر وجلاء . أما إذا شاع واشتهر وتكشف للذهن سريعًا فإن هذا يكون علامة الحقيقة [1] — كما قلنا — فلا داعى للعدول عنها ، ولا عن قبولها براحة واطمئنان [2] .

وهذا رأى نفيس أشار بالأخذ به والاقتصار عليه كثير من المحققين [3] .

* * *

(١ و ١) سواء أكانت حقيقة لغوية أصيلة أم عرفية — كما سبق — فى رقم ٢ من هامش الصفحة المتقدمة.

(٢) انظر الزيادة والتفصيل فى الصفحة التالية .

(٣) كصاحبى : المغنى ، والتصريح ، وكالصبان ، والخضرى فى باب : « حروف الجر » عند الكلام على الحرف : « من » وشرح بيت ابن مالك الذى أوله :

« بَعِّض ، وبيِّن ، ، وَابْتَدِئْ فى الأمْكِنَهْ . . . »

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

لا شك أن المذهب الثانى[1] نفيس كما سبق ؛ فمن الأنسب الاكتفاء به ؛ لأنه عملى سهل ، بغير إساءة لغوية ، وبعيدٌ من الالتجاء إلى المجاز ، والتأويل ، ونحوهما من غير داع ؛ فلا غرابة فى أن يؤدى الحرف الواحد عدة معان مختلفة . وكلها حقيقى[2] — كما قلنا — ولا غرابة أيضاً فى اشتراك عدد من الحروف فى تأدية معنى واحد ، لأن هذا كثير فى اللغة ، ويسمى : المشترك اللفظى[3] .

— فقد وصفوا المذهب الثانى وهو المذهب (الكوفىّ) بأنه أقل تكلفاً وتعسفاً . — ويشاركهم فيه صاحب « الهمع طبقاً للبيان الذى سبق فى رقم ٣ من هامش ص ٥٣٧ — وكما فى ص ٥٤٠ .

وفى الأخذ به تيسير ، ووضوح ، وابتعاد عما يكون فى المجاز — ومنه الاستعارة — أحياناً من تعقيد والتواء .

(١) وهو الذى اشتهر بنسبته للكوفيين مع أن لهم فيه شركاء آخرين — كما أسلفنا — فى رقم ١ من هامش ص ٥٤٠ .

(٢) سواء أكانت الحقيقة لغوية أم عرفية — كما سبق فى رقم ٢ من هامش ص ٥٤٠ .

(٣) الحق أنه لا سبيل للحكم على معنى من معانى المشترك اللفظى بأنه « مجازى » أو أن فى عامله « تضمينا » ؛ لأن هذا يقتضينا أن نعرف المعنى الأصلى الذى وضع له اللفظ أولا ، واستعمل فيه ، ثم انتقل منه بعد ذلك إلى غيره من طريق « المجاز أو التضمين » ، أى : أنه لا بد من معرفة أقدم المعنيين فى الاستعمال ؛ ليكون هذا الأقدم هو الأصل ، ويكون المتأخر عنه — وهو الحادث — مجازاً أو تضميناً . وهذا أمر لم يتحقق حتى اليوم فى أكثر المعانى التى يؤديها كل حرف من حروف الجر ، وهى معان مرددة فى أفصح الكلام العربى — قرآناً وغير قرآن — ولا سبيل للحكم القاطع بأن معنى معيناً منها أسبق فى الاستعمال من معنى آخر ، وإذاً لا سبيل للحكم الوثيق بأن واحداً من تلك المعانى هو وحده الحقيقى ، وأن ما عداه هو « المجازى أو التضمينى » . بل إن هذا يلاحظ فى كل معنى مجازى آخر يجرى فى غير الحرف . ولا يقال إن المعنى الحسى أسبق — فى الغالب — وجوداً من العقلى المحض ؛ لا يقال هذا ؛ لأنه لا يصدق على حالات متعددة . وفوق هذا أيضاً يكاد يكون الحكم بالأسبقية مستحيلا إذا كان المدلولان عقليين معاً (أى : غير حسيين) .

وقد رأى أحد المستشرقين ضرورة وضع معجم خاص يوضح أقدمية الكلمات فى استعمالها ، وتاريخ ميلادها ؛ ليمكن القطع بعد هذا بالمعانى الحقيقية والمجازية وتجرد لهذه المهمة ، ولكن منيته عاجلته فى أول مراحل العمل .

. . . .
. . . .

وهناك سبب آخر يؤيد أصحاب هذا المذهب الثانى : هو أن الباحثين متفقون على أنّ المجاز إذا اشتهر معناه فى زمن مّا ، وشاع بين الناطقين به ، انتقل هذا المجاز إلى نوع جديد آخر يسمى : «الحقيقة العرفية» (ولها بحث مستفيض فى مكانها بين أبواب علم البلاغة) ومن أشهر أحكامها : أنها فى أصلها مجاز قائم على ركنين أساسيين : علاقة بين «المشبه والمشبه به» ، و «قرينة» ، تمنع من إرادة المعنى الأصلى . فإذا اشتهر المجاز فى عصرٍ أىّ عصر[1] ، وشاع استعماله مع وضوح المراد منه ، تناسَى الناس أصله ، واختفى ركناه ، واستُغْنِى عنهما وعن اسمه ، ودخل فى عداد نوع جديد يخالفه ، يسمى : «الحقيقة العرفية» فلو سلّمنا أن حرف الجر لا يؤدى إلا معنى واحداً أصليًّا ، وأن ما زاد عليه ليس بأصلى ، لكان بعد اشتهاره وشيوعه فى المعنى الجديد داخلا فى الحقيقة العرفية ، وهى ليست بمجاز فى صورتها الحاليّة الواقعة ، لا فى الصورة السابقة ، المتروكة نهائيًّا ، المنسية كأن لم تكن .

---

(١) ولو كان من غير عصور الاحتجاج .

بحث مستقل

فى :

(مذ) و (منذ) من الوجهتين اللفظية ، والمعنوية[1]

قال الباحث :

طالما أنعمت النظر فى هاتين الكلمتين ، ورجعت إلى ما دوّنه فيهما النحاة واللغويون . فكنت أجد أحيانًا عنتًا ومشقة فى استخلاص حُكم ، أو تلخيص خلاف ، أو دفع إشكال . ذلك بأن هذه المادة مبعثرة فى الكتب قديمها وحديثها ؛ فما فى هذا ليس فى ذاك ، مع كثرة الآراء ، واشتداد الخلاف ، وتباين التفسيرات والشروح .

فما زلت فى مراجعة وبحث ، حتى اجتمع لى من ذلك فصل صالح ، حاولت أن أذلل فيه ما استصعب ، وأن أشرح ما خفى ، بالموازنة والترجيح .

ولا أدعى أنى أحطت بالموضوع جميعه ؛ فهذا ما لا سبيل إليه فى وجيز كهذا . ولكننى أرجو أن أكون قد عبّدت الطريق ، ومهدت السبيل للباحثين والمستفيدين . فأقول :

(أ) يقع مذ ومنذ[2] اسمين :

---

(١) هذا بحث واف ، سبق — فى ص ٢٩٩ و ٥٢٠ — أن وعدنا بتسجيله آخر هذا الجزء ؛ لعظيم أثره لدى المتخصصين ، وليكون لكبار الطلاب تدريباً على البحث ، والتحقيق ، والتمحيص . وقد جمع أكثر المفرق من مسائل «مذ ومنذ» ، وأحكامهما ، وتميز بآراء صائبة استقل بها صاحبه ، وإن كان بعضها مختلطاً ، أو مفتقراً لمزيد تحقيق ، أو قوة استدلال تحمل على الإقناع . وقد نقلناه كاملا بشروحه وهوامشه — وربما أبدينا تعليقاً على بعضها — عن الجزء الثالث من مجلة المجمع اللغوى القاهرى ، (ص ٣٥٤ وما بعدها) حيث سجلته لعضو جليل من أعضاء المجمع السابقين ، هو : الأستاذ أحمد العوامرى ، رحمة الله عليه .

(٢) قال فى الهمع : وكسر ميمهما لغة ا هـ ، وفى الخضرى ؛ والراجح أن أصل (مذ) : (منذ) ؛ حذفت النون تخفيفاً ؛ بدليل ضمها لملاقاة ساكن ، كذُ اليوم . ولولا هذا لكسرت فى أصل التخلص . وبعضهم يضمها بلا ساكن أصلا . ا هـ .

١ – إن كان ما بعدهما اسمًا مرفوعًا ، معرفة ، أو نكرة معدودة لفظًا أو معنى كما سيأتى .

٢ – أو كان ما بعدهما فعلا ماضيًا[1] .

٣ – أو كان ما بعدهما جملة اسمية .

فالحالة الأولى (وفيها الأسماء المرفوعة نكرة معدودة) ، نحو : ما رأيته مذْ أو منذ يومان ، أو عشرةُ أيام ، أو خمسةَ عشرَ يومًا ، أو عشرون يومًا ، أو مائةُ يوم ، أو ألفُ يوم ، أو ألفا يوم ، أو سنةٌ ، أو شهرٌ أو يومٌ[2] .

ومثال المعرفة ما رأيته مذ أو منذ يومُ الجمعة .

فمذ أو منذ اسم مبتدأ[3] . والخبر واجب التأخير معهما . وجوّز بعضهم أن يكونا خبرين لما بعدهما .

---

(١) فلا يجوز : مذ يقوم، لأن عاملهما لايكون إلا ماضياً، فلا يجتمع مع المستقبل ا ﻫ ، صبان .

(٢) على أن يكون اليوم هو الفلكي المقسم ساعات ، لا الوقت من طلوع الشمس إلى غروبها ، كما سنفصله .

(٣) قال الخضرى عند قول ابن عقيل : (فمذ اسم مبتدأ إلخ) ما يأتى : وسوغه كونها معرفة فى المعنى . لأنها إن كان الزمان ماضياً، كما فى المثال الأول (وهو قول ابن عقيل : ما رأيته مذ يوم الجمعة)، فمعناها : أول مدة عدم الرؤية كذا . وإن كان حاضراً ، كما فى المثال الثانى (وهو قول ابن عقيل : ما رأيته مذ شهرنا » وهو ما خالف فيه أكثر العرب ، كما سيمر بك ») ، أو كان معدوداً كما رأيته : « مذ يومان » ، فمعناه فى المدة ، أى : مدة عدم الرؤية شهرنا ، أو يومان ا ﻫ ،

وفى تأويل خبريتهما كلام كثير وتكلف لا يعنينا – وفى الصحاح : ويصلح أن يكونا اسمين ، فترفع ما بعدها على التاريخ ، أو على التوقيت. فتقول فى التاريخ : ما رأيته مذ يومُ الجمعة . أى : أول انقطاع الرؤية يوم الجمعة. وتقول فى التوقيت : ما رأيته مذ سنةٌ. أى : أمد ذلك سنة . ولا تقع ها هنا إلا نكرة، لأنك لا تقول : مذ سنةُ كذا . ا ﻫ .

وقوله : « ولا تقع ها هنا إلا نكرة » ، يريد بقوله : (ها هنا) حالة إرادة التوقيت ، لإنك لو قلت مثلا : « مذ أو منذ عشرين للهجرة » فمعناه على ما قرر الجوهرى : أمد ذلك سنة عشرين الهجرة ، وهو لغو .

أقول : ولا أرى ما يمنع أن ندخل نحو هذا المثال فى باب (التاريخ) . فيكون معنى (ما حصل كذا مذ أو منذ سنة عشرين للهجرة ، مثلا) : أول انقطاع الحصول سنة عشرين الهجرة .

ولم يفرق (القاموس) بين التاريخ والتوقيت ، فقال : أرّخ الكتاب ، وأرّخه ، وآرخه : وقّته ا ﻫ.

وفى شرحه الزبيدى : وقال الصولى : تاريخ كل شيء غايته ووقته الذى ينتهى إليه. ومنه قيل . فلان تاريخ=

والحالة الثانية ، نحو : ركب أخى مذ أو منذ حضرت السيارة . فذ أو منذ اسم منصوب المحل على الظرفية . والعامل فيه (ركب) . وهو مضاف إلى الجملة بعده . وهذا هو المشهور . وقيل : هما مبتدآن[1].

والحالة الثالثة نحو :

فما زلت أبغى الخير مذ أنا يافعٌ وليداً وكهلاً حيث شبتُ ، وأمردا

فمذ هنا ظرف لمضمون ما قبله ، ومضاف إلى الجملة بعده ، على المشهور .

(ب) وتقعان حرفين[2].

١ – بمعنى : (مِن) الابتدائية ، إن كان المجرور ماضياً معرفة ؛ نحو : ما قابلت صديقى مذ أو منذ يومِ الأربعاء ، أى : من يوم الأربعاء[3] .

٢ – بمعنى : (فى) ، إن كان المجرور حاضراً معرفة ، نحو ما قرأت مذ أو منذ اليومِ ، أوعامِنا ، أوشهرِنا ، أوأسبوعِنا – أو منذ هذا الأسبوع – أو هذا الشهر ، أوهذه السنة ، مثلا . ولا يجوز فى الحاضر بعدهما إلا الجر عند أكثر العرب .

= قومه ، أى : إليه ينتهى شرفهم ، ورياستهم . ا هـ .

وقال فى المصباح : (الوقت مقدار من الزمان مفروض لأمر ما . وكل شىء قدرت له حيناً فقد وقّتّه توقيتاً . ا هـ .

فعل تعريف الصولى للتاريخ ، وتعريف المصباح للتوقيت يتضح المقام فى التفرقة بينهما .

(١) وكذا قيل فى الحالة الثالثة الآتية أيضاً : قال الخضرى : والجملة بعدها خبر ، بتقدير زمن مضاف إليها (أى : إلى الجملة) . والتقدير فى : (جئت مذ دعا) وقت المجىء هو زمن دعائه . وفى البيت المار ، (فما زلت أبغى الخير إلخ) : أول وقت طلبى الخير هو وقت كونى يافعاً : فجملة مذ إلخ مستأنفة كما مر . ا هـ .

(٢) قال فى الهمع : ومذ ومنذ لا يجران إلا الظاهر من اسم الزمان أو المصدر . . . وأجاز المبرد أن يجرا مضمر الزمان ؛ نحو : يوم الخميس ما رأيته منذُهُ ، أو مذْهُ . ورد بأن العرب لم تقله . ا هـ .

وكونهما حرفين فى هذه الأحوال الثلاثة هو مذهب الجمهور . وقيل : هما ظرفان فى موضع نصب بالفعل – قبلهما – ورد هذا المذهب بما لا محل له هنا .

(٣) قال فى الهمع : ويجوز وقوع المصدر بعدها ، نحو : ما رأيته مذ قدومُ زيد ، بالرفع والجر ، وهو على تقدير حذف زمان ، أى : مذ زمن قدوم زيد . ويجوز وقوع (أنّ) وصلتها بعدها ، نحو : ما رأيته مذ أن الله خلقنى . فيحكم على موضعها بما حكم به للفظ المصدر ، من رفع أو جر . وهو على تقدير زمان أيضاً . ا هـ ، قال الشاطبى : أما إن كسرت (أى : إنّ) فالاسمية متعينة . ا هـ .

(وقد سبقت الإشارة لهذا فى رقم ٤ من هامش ص ٥١٩ وفى ص ٥٢١) .

٣ – بمعنى : (من وإلى) معًا ، فيدخلان على الزمان الذى وقع فيه ابتداء الفعل وانتهاؤه . ويشترط حينئذ .

أولا : أن يكون الزمان نكرة ، معدوداً لفظًا ؛ كمذ يومين .

ثانيًا : أو أن يكون معدوداً معنى ، كمُذْ شَهْر .

لأنهما لا يجران المبهم . أى : ما عملتُ كذا من ابتداء هذه المدة إلى انتهائها ، وما عملت كذا من ابتداء شهر إلى انتهائه .

والمراد بالمبهم هنا : الوقت النكرة غير المعدودة لفظًا أو معنى ، نحو : (بُرْهة) ولا ينافيه قول زهير بن أبى سُلْمَى :

لمن الديار بقُنَّـة الحِجْر أقوين مذ حِجَج ومذ دهرِ[1]

لأن الدهر متعدد فى المعنى[2] .

ويأتون بهذا البيت أيضًا شاهداً على قلة الجر بعد (مذ) فى الماضى . أما (منذ) فما بعده يترجح جره فى الماضى[3].

(١) المراد بالحجر : حِجر ثمود ، وقوله : أقوين ، أى : خلون .

(٢) نقلنا هذا التعليل عن الصبان ؛ وهو أيضاً فى غيره من كتب المتقدمين .

(٣) ما قاله الباحث هنا فى تعريف : «الظرف المبهم» لا يشمل أنواعاً كثيرة نص عليها النحاة فى تعريفهم الدقيق ، الذى عرضناه فى رقم ٢ من هامش ص ٢٥٢ ، وبه تزول بعض الشبهات التى اعترضت الباحث.

تنبهات وإيضاحات

(ا) قد رأيت فى الأحوال الثلاث التى يقع فيها مذ ومنذ حرفين .

١ – أن المجرور وقت [1].

٢ – وأن هذا الوقت متصرف [2] .

---

(١) ما يسأل به عن الوقت كالوقت ، بشرط أن يكون مما يستعمل ظرفاً . فتقول : مذ كم ؟ ومنذ متى ؟ ومنذ أى وقت ؟ ولا تقول : منذ ما ، لأن (ما) لا تكون ظرفاً . ا هـ ، صبان –

أى : فتقول مثلا [١] منذ كم يوماً ركبت البحر ؟ كما يجوز أن تقول : منذ كم ركبت البحر ، بحذف التمييز للعلم به . وفى حالة ذكر التمييز هنا يجوز نصبه وجره بمن مضمرة – وقال فى الهمع عند الكلام على وقوع الاسم مجروراً بعدهما ما يلى : « والجمهور على أنهما حينئذ حرفا جر ، لإيصالهما الفعل إلى (كم) كما يوصل حرف الجر . تقول : منذ كم سرت ، كما تقول : بكم اشتريت» . ا هـ .

وتقول : [٢] منذ متى نمت ؟ – [٣] وتقول : منذ أى وقت طار أخوك ؟

وتقول فى الإجابة عن [١] : ركبت منذ أو مذ ليلتين – وعن [٢] : نمت منذ أو مذ مساء اليوم الماضى – وعن [٣] : طار أخى منذ أو مذ طلوع الفجر ، مثلا .

ومعنى الإجابة الأولى : ركبت من ابتداء الليلتين إلى انتهائهما – ومعنى الإجابة الثانية : نمت من مساء اليوم الماضى ، بوضع (من) الابتدائية فى مكان مذ أو منذ – ومعنى الإجابة الثالثة : طار أخى منذ زمن طلوع الفجر ، على تقدير (زمن) مضاف إلى المصدر . فمنذ أو مذ ، بمعنى (من) الابتدائية هنا أيضاً – ويجوز فى هذا المثال رفع (طلوع) ، ويكون المعنى حينئذ : أول طيرانه وقت طلوع الفجر .

وقد جازت هذه الإجابات الثلاث فى الإثبات ، لأن العامل متطاول فيها جميعاً ، وسيمر بك معنى (التطاول) والتمثيل له .

(٢) فلا تقول : ما رأيته منذ سَحَرَ ، تريد سحرَ يوم بعينه . وقال ابن عقيل : . . نحو : سحرَ إذا أردته من يوم بعينه . فإن لم ترده من يوم بعينه فهو متصرف ، كقوله تعالى : (إلا آل لوط نجيناهم بسحرٍ) . ا هـ ، فقال الخضرى : « قوله نحو سحر» : ، مثال لما لزم الظرفية فقط فلا يخرج عنها أصلا ، إذا كان معيناً . واعتراضه (يقصد العلامة الصبان) بأنه متصرف ، بدليل : « نجيناهم بسحرٍ » فيه نظر ظاهر ؛ لأن هذا غير معين ، كما هو صريح الشرح ، والكلام فى المعين . ا هـ .

وفى اللسان : . . ولقيته سحراً ، وسحَر ، بلا تنوين . ولقيته بالسحر الأعلى (أى : فى أعلى السحرين ، وهما سحرٌ مع الصبح وسحر قبله . ا هـ ، من الأساس) . . . ولقيته سحرَ يا هذا ، إذا أردت به سحر ليلتك لم تصرفه ، لأنه معدول عن الألف واللام ، وهو معرفة . وقد غلب عليه التعريف بغير إضافة ولا ألف ولام . . . وإذا نكر « سحر » صرفته كما قال تعالى : (إلا آل لوط نجيناهم بسحرٍ) . أجراه ، (أى : صرفه) لأنه نكرة ، كقولك : نجيناهم بليل . قال فإذا ألقت العرب منه الباء لم يجروه ، فقالوا : فعلت هذا سَحَرَ يا فتى ... وقال الزجاج ، وهو قول سيبويه : سحر : إذا كان نكرة ؛ يراد =

٣ — وأنه معين لا مُبهم . وقد فسرنا معنى الإبهام آنفًا .

٤ — وأنه ماض أو حاضر ، لا مستقبل ، لما تقدم .

(ب) وقد رأيت فى عاملهما فى هذه الأحوال الثلاث :

١ — أنه فعل ماض . ٢ — وأنه منفى يصح تكرره .

وقد يأتى مثبتًا بشرط أن يكون متطاولا ، نحو : سرت منذ يوم الخميس . والمراد بالتطاول : أن يكون فى طبيعة الحدث معنى الاستمرار كالسير ، فإن من شأنه التطاول . وكالنوم ، والمشى ، والكلام ، وهكذا . . . وتوفية للمقام ، نذكر عبارة الخضرى فى هذا الموضوع ، قال :

« شرط عاملهما كونه ماضيًا ، إما منفيًّا يصح تكرره ، كما رأيته منذ يوم الجمعة ، أومثبتاً متطاولا ، كسرت منذ يوم الخميس . بخلاف : قتلته، أو ما قتلته منذ كذا، فإن قلت : ما قتلت منذ كذا، بلا هاء، صح . لأن القتل المتعلق بمعين لا يكرر، بخلاف غيره . ما لم يُتجوز بالقتل عن الضرب . فتدبر » . اهـ .

فقوله : (بخلاف : قتلته . . . إلخ) ، كأن تقول مثلا : قتلته ، أو ما قتلته مذ أو منذ يوم الجمعة ، مما تكون فيه مذ أو منذ بمعنى (من) الابتدائية — وكأن تقول : مثلا : قتلته ، أو ما قتلته مذ أو منذ سنتين ، مثلا . مما تكون فيه مذ أو منذ بمعنى من وإلى معًا . فكل هذا غير جائز .

أقول : فهبنا قلنا مثلا : قتلته مذ أو منذ يومنا ، مما تكون فيه مذ أو منذ بمعنى (فى) — فعلى مقتضى إطلاق كلامهم لا يجوز مثل هذا ، لبقاء السبب ، وهو : عدم تطاول العامل فى حالات الإثبات . ولكنى أرى أنه سائغ . إذ ما الذى يمنعنا أن نقول مثلا : قتلته اليوم ، أو فى هذا اليوم الحاضر ؟

وواضح أنه يجوز لك أن تقول أيضًا : ما قتلت مذ أو منذ يومنا ، وما قتلته

— سحرٌ من الأسحار ، انصرف . تقول ... أتيت زيداً سحراً من الأسحار . فإذا أردت سحر يومك قلت : أتيته سحرَ يا هذا . . . وتقول : سر على فرسك سحرَ يا فتى . اهـ .

بقى (سحر) المنصرف . فهل يجوز أن تقول : ما رأيته مذ أو منذ سحرٍ ؟ والجواب : لا . لأنهما لا يجران المبهم ، كما مر بك .

مذ أو منذ يومنا ــ فكلامهم فى (التطاول) و (صحة التكرر) مجمل يفتقر إلى تفصيل وتوضيح[1].

هذا ، ولم أجد فيما لدىّ من المراجع مثالاً للحدث غير المتطاول إلا (القتل) .

وإنى مورد أمثلة له فيما يلى للإيضاح ، لا للحصر فأقول :

أولا : أومض ، أو ــ وَمض َ ــ وفسر الزمخشرى الإيماض بأنه لمع خفى ، قال : وشِمتُ وَمْضَة برق كنبْضة عِرْق . اهـ .

فالإيماض غير متطاول كالقتل ، لأنه عبارة عن لمع خاطف كرجع البصر ، أو نبضة العرق ــ فلا يصح أن نقول مثلا : ومض البرق مذ أو منذ يوم الخميس ، أى : من يوم الخميس . كما لا يجوز أن نقول مثلا : أومض البرق مذ أو منذ ليلتين : من ابتدائهما إلى انتهائهما[2] .

ولكن يصح أن تقول مثلا : أومض البرق مذ أو منذ ليلتِنا ، أى : فى ليلتِنا ــ كما صح أن تقول مثلا : قتلته مذ أو منذ يومِنا ، كما قررته آنفًا ــ كما يصح أن تقول مثلا: ما أومض البرق مذ أو منذ يومِ الجمعة ، أى : من يوم الجمعة ، وما أومض البرق منذ أو مذ ليلتِنا ، أى : فى ليلتنا ، وما أومض البرق مذ أو منذ ليلتين ، لأن الحدث هنا يصح تكَرره .

ثانيًا : شَرَقَ ، أى: بدا وظهر ، فيقال : شرقت الشمس، إذا بدت من المشرق . وكذا القمر ، أو النجم . فالشروق غير متطاول ، لأنه مجرد الظهور ، وهو ملامسة الأفق . وهو لا يستغرق من الوقت إلا ما لا يكاد يذكر . فلا يقال مثلا فى الإثبات : شرقت الشمس مذ أو منذ ساعتين ، أى : من ابتدائهما إلى انتهائهما . كما أوضحنا مثل هذا من قبل . كما لا يصح أن يقال فى النفى مثلا :

---

(١) رداً على الباحث أقول : إن التطاول متحقق فى المثال الأخير المنفى ؛ فكلامهم واضح ، وهو الصحيح ، وتؤيده النصوص المسموعة الدالة على أنهما بمعنى : « فى » . بشرط التكرر ، أو التطاول ، لا مجرد « فى » .

(٢) قد فسر ابن الأعرابى الوميض بأن يومض إيماضة ضعيفة ، ثم يختفى ، ثم يومض . . فهذا التكرر المتعاقب قد ينزل منزلة الفعل المتطاول فيما يظهر لى . فيصح أن تقول مثلا : أومض البرق مذ أو منذ يوم الخميس ، أى استمر هذا منه ، على هذا التفسير .

ما شرقت الشمس مذ أو منذ دقيقتين[1]، لأن شروق الشمس لا يمكن تكرره فى أثناء دقيقتين بالنسبة لأفق واحد. وكذا يقال فى سائر الكواكب ؛ لأنها كلها بحُسبان. فهب نجماً بعينه يُتم دورته فى ثلاث سنين مثلا، فإنه لا يجوز أن يقال : ما شرق هذا النجم منذ أو منذ ثلاث سنين. لأنه لا يمكن أن يتكرر شروقه فى هذه المدة — ويجوز أن يقال : ما شرق نجم مذ أو منذ ساعتنا. وذلك لأنه شروق متعلق بغير معين، فيجوز تكرره.

ولا تقول : شرق هذا النجم، أو نجم مذ أو منذ السبت — ولكنك تقول فى الإثبات، على ما استظهرت آنفاً : شرق هذا النجم، أو نجم، مذ أو منذ ساعتنا أو ليلتنا، مثلا.

ثالثاً: سَنَحَ — قال فى الأساس: من المجاز : سنح له رأى، أى عرض له. اهـ، وفى المصباح: وسنح لى رأى فى كذا: ظهر. وسنح الخاطر به: جاد. اهـ.

فأنت ترى أن عُروض الرأى حَدَثٌ غير متطاول، لأنه طروء فاجئ. فإذا حصلت الفكرة فقد انقطع السنوح. وذلك لا يستغرق إلا وقتاً يسيراً ؛ لا يمكن أن يوصف بالتطاول. فلا تقول مثلا : سنحت لى فكرة كذا مذ أو منذ يوم الخميس، أى : من يوم الخميس، ولا : سنحت لى فكرة كذا منذ ساعتين. ولكنك تقول، على ما استظهرت آنفاً : سنحت لى فكرة كذا منذ يومنا، أو مذ هذه الساعة، أو الدقيقة، مثلا.

وتقول أيضاً، مثلا : ما سنحت لى هذه الفكرة مذ أو منذ ساعتين لأن سنوح فكرة بعينها يمكن تكرره فى أثناء ساعتين — ولكن لا يمكن أن تقول : ما سنحت لى فكرة مذ أو منذ ساعتين، مثلا : أو مذ أو منذ يومنا. لاستحالة مثل هذا عادة، فى حال الإنسان الطبيعية.

فقد رأيت فى الأفعال الثلاثة المتقدمة، وما فرّعنا عليها من الأمثلة أنها ليست كلها سواء[2]. فقد يجوز فى استعمال أحدها مع مذ أو منذ ما لا يجوز فى الآخر. فالمسألة إذاً راجعة لمعنى الفعل الخاص عند استعماله مع مذ أو منذ، فى الإثبات

---

(١) هذا وما حمل عليه — مما ينفرد به الباحث — ، مفتقر لتأييد.

(٢) فى كلام الباحث ما يحتاج إلى التمحيص.

أو النفى ، وما قد يلابسه من تطاول أو تكرر أو عدمهما .

(ج) ما اشترط فى مجرور مذ ومنذ وفى عاملهما ، يشترط فى حالة رفع ما بعدهما .

(د) لا تدخل (من) على مذ أو منذ ، ولا يصح العكس أيضًا .

وقد وقعت (إلى) بعدهما ، حيث لا مانع من وقوعها[1] . فقد جاء فى اللسان : (قال سيبويه : أما (مذ) فيكون ابتداء غاية الأيام والأحيان . كما كانت (مِنْ) فيما ذكرت لك . ولا تدخل واحدة منهما على صاحبتها . وذلك قولك : ما لقيته مذ يوم الجمعة إلى اليوم ، ومذ غُدْوةَ إلى الساعة . وما لقيته مذ اليوم إلى ساعتك هذه . فجعلت اليوم أول غايتك ، وأجريتْ فى بابها كما جرت (من) حيث قلت : من مكان كذا إلى مكان كذا — وتقول : ما رأيته مذ يومين ، فجعلته[2] غاية ، كما قلت أخذته من ذلك المكان ، فجعلته[2] غاية : ولم ترد منتهى . هذا كله كلام سيبويه .) اهـ . عبارة اللسان .

فقد وضع سيبويه (إلى) بعد (مذ) . ولم أر ذلك فى أمثلة غيره من النحويين فيما بين يدى من المراجع . أما فى كلام البلغاء فكثير . فى كتاب « الأوراق » للصولى ، فى أخبار الراضى بالله : وكان (الراضى) يقول : أنا مذ[3] حبسنى القاهر عليل إلى وقتى هذا . اهـ ، وفى البخلاء للجاحظ : أعلم أنى منذ يوم ولدتها إلى أن زوجتها . . . اهـ ، إلى غير ذلك .

وقول سيبويه : (ما رأيته مذ يوم الجمعة إلى اليوم) مذ فيه بمعنى (من) . وقوله : (ما لقيته مذ اليوم إلى ساعتك هذه) ، مذ فيه بمعنى (من) الابتدائية أيضًا . لأن عدم اللقاء وقع فى الماضى واتصل بالحال . كما يجوز أن تقول، فيما أرى :

---

(١) احترازاً من نحو : ما علمت كذا مذ أو منذ لحظتنا ، فإنه لا يجوز أن تقع (إلى) هنا بعدها ، كما هو ظاهر . (٢) انظر المراد من الغاية فى ص ٥٥٣ وأنه ابتداء الغاية . . .

(٣) يلاحظ أن « مذ » فى هذا المثال الذى أورده الباحث . ليست حرف جر ، أى : ليست مما نحن فيه . ولم يوضح الباحث المراد الدقيق من « الغاية » وقد سبق أن عرضنا لمعناها وأنه يختلف — كما فى رقم ١ من هامش ص ٤٦٠ وفى رقم ٢ من هامش ص ٤٦٨ . . . و . . . —

ما حدث كذا من اليوم إلى هذه الساعة[١] .

وقوله : (وتقول : ما رأيته مذ يومين . . . إلخ) ، يريد قوله : (فجعلته غاية) ، أى جعلت معنى : (مذ يومين) ابتداء الغاية لانقطاع الرؤية . وقوله : (ولم ترد منتهى) ، يريد أنك أردت ابتداء الغاية وحدها ، ولم تتعرض للمنتهى — ولكنا رأينا فيما سقناه آنفاً لمعنى هذا المثال أنه يتضمن ابتداء الغاية ومنتهاها .

وقوله : (ومذ غدوةَ إلى الساعة) ، « مذ » فيه بمعنى (من) ، فيجب أن يكون ما بعدها معرفة . فيتعين أن تكون « غدوةَ » هنا من يوم بعينه . ولإيضاح المقام نورد ما جاء فى اللسان ، قال :

الغُدوة : — بالضم — البُكْرة ، ما بين صلاة الغداة وطلوع الشمس . وغُدْوَةُ من يوم بعينه غير مُجراة[٢] ، علم للوقت . . . وفى التهذيب : وغُدْوَةُ — معرفة — لا تصرف . قال النحويون : إنها لا تنون ، ولا يدخل فيها الألف واللام . . . ويقال : أتيته غُدْوَةَ ، غير مصروفة ، لأنها معرفة ، مثل : سَحَرَ . إلا أنها من الظروف المتمكنة . تقول : سير على فرسك غُدْوَةَ وغُدوةً وغدوةُ وغدوةٌ ، فما نُوِّن من هذه فهو نكرة ، وما لم يُنوَّن فهو معرفة . والجمع غُدًا[٣] . ا هـ . ونحوه فى الصحاح .

وإذا رجعنا إلى عبارة اللسان هذه نجده يقول : (. . . لأنها « أى : غدوة » معرفةَ ، مثل سَحَر ، إلا أنها من الظروف المتمكنة)[٤] . . .

---

(١) سبق أن (مذ ومنذ) يقعان حرفين بمعنى (فى) إن كان المجرور (معرفة) حاضراً . وقد مثل النحاة بنحو : ما رأيته مذ أو منذ يومنا ، أو اليوم . فقد يتوهم من مثال سيبويه هذا أن (منذ) فيه بمعنى : (فى) لأن (أل) فيه تفيد الحضور . ولكن سيبويه لما أتى (بإلى) بعد (مذ) صار المعنى عليه : انقطع لقائى له من ابتداء هذا اليوم ، واستمر هذا الانقطاع إلى وقت التكلم . فالمضى فى المثال واقع — أما إذا قلت : ما لقيته مذ اليوم ، أو يومنا ، أو هذا اليوم ، مثلا ، ولم تزد ، فقد اعتبرت اليوم بأجمعه وقتاً حاضراً . فتكون (مذ) بمعنى (فى) . هذا ما ظهر لى . ا هـ ، تعليق الباحث .

(٢) يعنى أنها ممنوعة من الصرف ، وهو تعبير قديم للنحويين . ولهذا الكلام صلة وثيقة بما قيل عنها فى ص ٢٦٠ .

(٣) قال فى اللسان . والغَداة كالغُدْوة . وجمعها غَدَوات . . ويقال : آتيك غَداة غد . والجمع الغَدَوات ، مثل قطاة وقَطَوات . ا هـ .

(٤) راجع ما يتصل بالكلام على : « سحر » فى ص ٢٦٢ .

فيلخص مما مر من الكلام على « غدوة وسَحَر » أنهما يجتمعان فى الامتناع من الصرف ، إذا أريدا من يوم بعينه . فأما (سحر) فلأنه معدول عن الألف واللام . وأما غُدْوة فللعلمية والتأنيث . كما يجتمعان فى أنهما كليهما من الظروف المتصرفة إذا لم يرادا من يوم بعينه .

ويفترقان فى أن (سحر) غير متصرف إذا أريد من يوم بعينه . فلا يرفع على الابتداء أو الخبر مثلا ، كأن تقول : سَحَرُ جميلٌ ، أو هذا سَحَرُ — ولكنك تقول مثلا : بين أسحار الأسبوع الماضى سحرٌ جميلٌ . بخلاف : غُدْوة ، فإنها متصرفة ، ولو أريدت من يوم بعينه . فتقول مثلا : غُدْوةُ جميلةٌ . كما تقول : كان بين غُدًا هذا الأسبوع غُدْوةٌ جميلةٌ .

وقال الأشمونى : (الظرف المتصرف منه منصرف نحو . . . ومنه غير منصرف ، وهو غدوةُ وبُكْرَة ، علَمين لهذين الوقتين) فقال الصبان : « قوله علمين لهذين الوقتين » ، أى : علمين جنسيين ، بمعنى أن الواضع وضعهما علمين جنسيين لهذين الوقتين ، أعمّ من أن يكونا من يوم بعينه أولا . ا هـ .

وإنما أطلنا القول فى (غُدْوة) و (سَحَر) ، وأكثرنا من الأمثلة فيهما ، لما يغشاهما من الإجمال والإبهام فى كلام اللغويين والنحويين ، حتى إن العلامة الصبان على جلال قدره أشكل عليه الأمر فى (سحر) . وإليك البيان .

فقد قال الأشمونى : والظرف غير المتصرف ، منه منصرف وغير منصرف . فالمنصرف نحو : سحر ، وليل ، و . . . غير مقصود بها كلها التعيين . اهـ

فقال الصبان : فيه أن سحراً . . . متصرفة ، ومن خروج سحر عن الظرفية وشبهها قوله تعالى : (نَجيناهم بسَحَر) . فكيف جعلها من غير المتصرف . ا هـ .

وقد مر بك ردّ العلامة الخضرى عليه ، (فراجعه فى رقم٢ من هامش ص٥٤٨) .

(هـ) قد تقدم[1] أنهم جوزوا أن يقال مثلا : ما قابلته مذ أو منذ دهر ، أو شهر ، على أن يكون مذ أو منذ بمعنى من وإلى معًا . لأن الدهر والشهر فى حكم المعدود .

---

(١) فى ص ٥٤٧ .

فيظهر على هذا أنه يجوز أن يقال أيضًا : ما قابلته مذ أو منذ زمن ، لأن الدهر من معانيه الزمن ، فقد جاء فى المصباح : الدهر يطلق على الأبد . وقيل : هو الزمان قل أو كثر . وقال الأزهرى : والدهر عند العرب يطلق على الزمان ، وعلى الفصل من فصول السنة ، وأقل من ذلك . ا هـ .

ولكن بعض العلماء يعدون (الزمن) أو (الزمان) من المبهم . فقد جاء فى حاشية العلامة الخضرى على ابن عقيل ما يأتى ؛ وشرط الزمان المجرور بهما كونه متعينًا لا مبهمًا ، كمنذ زمن . ا هـ . ولكن جاء فى الأشمونى أن (بعضهم يقول : مُذُ[1] زمن طويل) ، فلعله يعتبر الوصف نوعًا من التعيين .

وكما يقال: مذ أومنذ دهر ، يقال أيضًا: مذ أو منذ أدهر ، أو دهور[2]، ومذ أومنذ أزمُن، أوأزمان ، أوأزمنة — قال: (وربع عفَت آياته منذ أزمان)[3] .

وكذا يقال : مذ أومنذ حِقَب ،أوحُقوب ،أوحُقْب ،أوحُقُب[4] أوحِقاب ، أوأحْقاب — إلى غير ذلك من كل متعدد لفظاً ، أوما هو فى حكم المتعدد .

وليت شعرى هل قال العرب مثلا : مذ أو منذ دهرين ، أو زمنين ، أو حقبين كما جمعوا ، فقالوا : أحقاب وأزمان ، مثلا ؟ الظاهر أنهم لم يقولوا ذلك ، اكتفاء بالجمع عند المبالغة . على أن تثنيته لا مانع منها صناعة .

(و) يظهر أن ابن هشام لا يشترط التعريف فى مجرور(مذ) و(منذ)، إذا كانا بمعنى (من) . فيقول فى التوضيح : (ومعنى مذ ومنذ ابتداء الغاية ، إن كان الزمان ماضياً ، كقوله : « أقوينَ مذ حِجج ومذ دهر» ، وقوله :

« وربع عفت آياته منذ أزمان » . فأقره شارحه الشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى . فقال بعد « أقوين إلخ»: من حِجج . وقال بعد : « وربع إلخ » : أى: من أزمان) .

---

(١) بضم « مُذُ » فى بعض اللغات ، وإن لم يقع ساكن بعدها .

(٢) قال فى اللسان : وجمع الدهر أدهر ، ودهور .

(٣) قال الصبان : وقوله (منذ أزمان) . قال قاسم : لعل هذا من المدد فيكون بمعنى (من) و (إلى) معاً . ا هـ .

(٤) قال فى اللسان : والحُقُب الدهر . والأحقاب الدهور .. وقوله تعالى : (أو أمضى حُقُبًا) : معناه سنة . وقيل : معناه سنين ا هـ .

وقد رأيت فيما ذكرناه آنفاً أن مذ ومنذ ، إذا كانا بمعنى (من) ، كان مجرورهما معرفة . فقد قال ابن عقيل : (وإن وقع ما بعدهما مجروراً فهما حرفا جرّ بمعنى «من» ، إن كان المجرور ماضياً) ، فقال العلامة الخضرى : «قوله بمعنى من» ، أى : البيانية[1] هذا إذا كان المجرور معرفة كمثاله ، فإن كان نكرة فهما بمعنى (من) و(إلى) معاً . ولا تكون النكرة إلا معدودة لفظاً ، كمذ يومين ، أو معنى ، كمذ شهر ، لما مر من أنهما لا يجران المبهم . ا هـ - ونحو ذلك فى الأشمونى ، قال : . . . ثم إن كان ذلك (فى مُضِيٍّ فكَمِنْ هما) فى المعنى ، نحو : ما رأيته مذ يوم الجمعة . ا هـ .

ويتضح من ذلك أن فى الموضوع مذهبين : أحدهما يشترط تعريف مجرور مذ ومنذ إذا كانا بمعنى (من) ، مع مضىّ الزمن . والثانى لا يشترط غير مضى الزمن[2] .

(ز) قال العلامة الشيخ ياسين بن زين الدين العليمى الحمصى فى حاشيته على شرح التوضيح ، عند قول المتن : (أحدهما أن يدخلا على اسم مرفوع ، نحو : ما رأيته مذ يومان) ، ما يأتى :

«قوله مذ يومان» ، قال الزرقانى : قال الرضى : قال الأخفش: لا تقول : ما رأيته مذ يومان وقد رأيته أمس - ويجوز أن يقال : ما رأيته مذ يومان ، وقد رأيته أوّل من أمس - أما إذا كان وقت التكلم آخر اليوم فلا شك فيه ، لأنه يكون قد تكَمَّل لانتفاء الرؤية يومان ... قال : ويجوز أن يقال فى يوم الاثنين مثلا : ما رأيته منذ يومان : وقد رأيته يوم الجمعة ولا تَعْتَدّ بيوم الإخبار ولا يوم الانقطاع . قال : ويجوز أن تقول : ما رأيته منذ يومان ، وأنت لم تره منذ عشرة أيام . قال : لأنك تكون قد أخبرت عن بعض ما مضى - أقول : وعلى ما بينا ، وهو أن منذ لا بد فيه من معنى الابتداء فى جميع مواقعه ، لا يجوز ذلك[3] » :

---

(١) قال العلامة الصبان عند قول ابن مالك : (وإن يجرا فى مضى فكمن) ما يأتى : «قوله فكمن» ، أى : الابتدائية ا هـ ، وهو أولى وأظهر من تسمية الخضرى إياها بالبيانية .

(٢) اللهم إلا إذا كان ابن هشام يريد النص على ابتداء الغاية عند مضى الزمن ، فسكت عن (إلى) فلا منافاة على هذا بين قوله هذا وقول سائر النحاة .

(٣) يظهر أن اسم الإشارة راجع إلى ما مثل به ، ابتداء من قوله : (ويجوز أن تقول فى يوم =

وقال : « إنهم يقولون : منذ اليوم ولا يقولون : منذ الشهر ، ولا : منذ السنة . ويقولون : منذ العام . قال : وهو على غير القياس — قال : ولا يقال : منذ يوم ، استغناء بقولهم : منذ أمس — ولا يقولون : منذ الساعة ، لقِصَرها — فإن كان جميع ما قاله مستنداً إلى السماع فبها ونعمت . وإلا فالقياس جواز الجميع . والقِصَر ليس بمانع . لأنه جوز : (منذ أقل من ساعة)» . ا هـ . المراد من كلام الشيخ ياسين .

أقول : قد أسلفنا القول فى امتناع أن يقال مثلا : ما رأيته مذ أو منذ يوم ، لا لتلك العلة التى نقلها يا سين عن الأخفش ، بل لأن منذ ومذ لا يجران إلا النكرة المعدودة ، أو التى فى حكم المعدودة ، إذا كانا بمعنى من وإلى معًا .

وقوله : (ولا يقولون : منذ الساعة ، لقصرها) ، هذا هو أحد معانيها ، وهو الوقت القليل . فقد جاء فى اللسان : والساعة الوقت الحاضر . . . والساعة فى الأصل تطلق بمعنيين : أحدهما أن تكون عبارة عن جزء من أربعة وعشرين جزءاً ، هى مجموع اليوم والليلة . والثانى أن تكون عبارة عن جزء قليل من النهار أو الليل . يقال : جلست عندك ساعة من النهار ، أى وقتًا قليلا منه . ا هـ .

فإذا قلت مثلا ، على القول بالجواز : طار العصفور مذ أو منذ الساعة ، فمعنى مذ أو منذ هنا : (فى) ، أى : طار فى هذا الوقت الحاضر . وهذا واضح ، كما قال يس . والقصر ليس بمانع .

وأما ما قاله ياسين من أنه جوّز أن يقال : منذ أقل من ساعة ، فمعناه : منذ وقت أقل من ساعة . فمنذ فيه بمعنى (من) (على رَأى ابن هشام ومن تابعه ، كما قررنا فى « و ») . فتقول مثلا : حضر فلان مذ أو منذ أقل من ساعة ، أى : من زمن وجيز .

بقى المعنى الثانى للساعة ، وهى أنها جزء من أربعة وعشرين جزءاً هى مجموع اليوم والليلة . فهذه الساعة محدودة ، لأنها مقسمة أيضًا أقسامًا متساوية ؛ هى الدقائق الفلكية . والقِصَر الذى هو علة المنع فيما قال الأخفش ، منتف فيها :

= الاثنين مثلا ...) إلى قوله : (ما مضى) . وذلك لأن عدم الاعتداد بيوم الانقطاع ، ينافى معنى الابتداء الذى يفيده مذ ومنذ . وكذا يقال فى المثال الثانى .

فتقول مثلا : ما كتبت مذ أو منذ الساعة ، أى : فى هذا الوقت المقدّر بستين دقيقة . كما تقول مثلا : كتبت مذ أو منذ الساعة ، فى الإثبات لأن الفعل متطاول — هذا ما نستظهره .

(ح) وهناك موضوع له شبه واتصال بما قررنا فى الفقرة السابقة . ذلك أنا قلنا آنفًا : إن (يومًا) من المبهم ؛ فلا يجوز : مذ أو منذ يوم . فهذا ما مثل به النحاة . فى الصبان عند قول الأشمونى : (فإن كان المجرور بهما نكرة . . . إلخ ما يأتى : « قوله نكرة » ، أى معدودة ، إذ لا يجوز : منذ يوم) . ا هـ . والظاهر أن النحاة لم يدخلوا (اليوم) فى باب ما هو فى حكم المعدود ، وألحقوه بالمبهم ، لاختلاف اللغويين فى معناه . فنها أنه من طلوع الشمس إلى غروبها ، ومنها أنه مطلق الزمان ، إلى غير ذلك .

وأما المعنى الآخر الذى نقلناه عن اللسان فيا تقدم ، فقد حدث فى الحضارة الإسلامية . وهو فى حكم المعدود . ذلك أن تقول مثلا : ما كلمته مذ أو منذ يوم ، كما لك أن تقول : مذ أو منذ ليلة ، لهذا الاعتبار ، كما قالوا : مذ أو منذ شهر ، أو سنة .

وكذلك يقال فى الساعة والدقيقة الفلكيتين . فنقول مثلا : قرأ القارئ مذ أو منذ ساعة ، ما قرأ منذ أو مذ ساعة . وكلمنى صديق مذ أو منذ دقيقة ، قياسًا سائغًا لا غبار عليه .

وقد خطر لى وأنا أكتب هذا ، لفظُ : هُنَيْهَةَ أو هُنَيَّة . فى المصباح : الهَنُ — خفيف النون — كناية عن كل اسم جنس . والأنثى : هَنَةٌ ؛ ولامها محذوفة . فى لغة هى هاء ؛ فيصغر على : هُنَيْهَة . ومنه يقال : سكت هُنَيْهَةً أى : ساعة لطيفة . وفى لغة هى : واو ، فيصغر فى المؤنث على : هُنَيَّة . وجمعها [أى : هَنَة] هَنَوات . وربما جمعت على هَنَات ، على لفظها ، مثل : عِدَات — وفى المذكر : هُنَىّ . ا هـ .

وإنما تعرضت لهذه الكلمة ، لكثرة دورانها على الألسن والأقلام فى مختلف شئون الحياة . فهى ليست من المعدود لفظًا أو حكمًا . ولا يمكن ضبطها بقياس .

ومثل هُنَيْهَة أو هُنَيَّة : « لَحْظَة » ، للزمان اليسير — فى الأساس : وفَعَل ذلك فى لحظَة . اهـ . وفى شرح القاموس : ومما يستدرك عليه : اللَّحْظَة المرة من اللَّحْظ ويقولون : جلست عنده لَحْظة ، أى : كَلَحْظَة العين[1]، ويصغرونه لُحَيْظة . والجمع لحَظَات . اهـ .

وهذه الكلمة أيضًا شائعة جدًّا . وحكمها حكم الهُنَيْهَة أو الهُنَيَّة ، لما قررنا من انبهامها ، وأنها ليست من المعدود ولا ما هو فى حكمه . وهل ثَنَّوا هُنَيْهَة أو هُنَيَّة (للوقت اليسير) ، ولحظة ، فقالوا مثلا : جلس هنيهتين أو هنيتين ؟ لعلهم لم يفعلوا . لأنه لا معنى لقولك مثلا : جلست وقتين لطيفين[2]. ولو أنهم فعلوا لجاز ، نحو قولك : جلست مذ أو منذ لحظتين أو هنيهتين ، كما تقرر آنفًا .

وهل جمعوا هُنَيْهَة أو هُنَيَّة (للوقت اليسير) ، فقالوا مثلا : جلس هُنَيْهَات ، أو هُنَيَّات ؟ الغالب أنهم لم يفعلوا ، على ما وصل إليه اطلاعى . ولوأنهم فعلوا لجاز أن تقول مثلا : جلست أوما جلست عنده مذ أومنذ هُنَيْهَات .

أما اللحظة فلعلهم لم يثنوها . والغالب أنهم جمعوها .

على أن تثنية كل أولئك وجمعه جائز صناعة فلا كلام فى هذا[3] .

(ط) وقد كنت أرجع فى أثناء كتابة هذه العُجَالة إلى شرح الإمام موفق الدين أبى البقاء يعيش بن على بن يعيش النحوى المتوفى سنة ٦٤٣ هـ ، لمفصل الزمخشرى — ورجعت أيضًا إلى شرح كتاب سيبويه للإمام أبى سعيد الحسن

---

(١) أى : فهو من باب نيابة المصدر عن الزمن . والأصل : جلست عنده مقدار لحظة عين .

(٢) إلا إذا قلت مثلا : جلست هنيهتين ، عند محمد هنيهة ، وعند على هنيهة — وكذا يقال فى الجمع ، وفى لحظة إذا استعملنا مثناها وجمعها هذا الاستعمال .

(٣) هناك أسماء أخرى كثيرة مبهمة تدل على الزمان بذاتها ، أو بالنيابة عن المصدر : فحكمها ما قررنا .

ومن ذلك — وهو شائع — وقت ، وبرهة ، وعهد ، فيغلط الناس ويقولون : مذ أو منذ برهة ، أو عهد أو وقت . اللهم إلا إذا قالوا : مذ أو منذ عهد طويل . أو برهة طويلة مثلا . فقد يجوز أن يلحق ذلك بما هو فى حكم المعدود . (راجع تعليقنا على كلام الأشمونى فى ص ٥٥٥ آخر « هـ ») وليس لى فى ذلك جزم . فليحرر .

ابن عبد الله بن المرزبان السيرافى المتوفى سنة ٣٦٨ هـ ، فوجدت فيهما تعليقات طريفة تتصل بموضوع هذا البحث . آثرت أن أتحف القارئ بنتف منهما ، ليرى كيف كان يكتب هذا الإمامان ، ولتكمل بها الفائدة .

قال الإمام ابن يعيش :

(١)

وأما الفرق بينهما (أى : « مذ ومنذ » الحرفيتين والاسميتين) من جهة المعنى ، فإن « مذ » إذا كانت حرفًا دلَّت على أن المعنى ــ الكائن فيما دخلت عليه ، لا فيها نفسها ، نحو قولك : زيد عندنا مذ شهر ؛ على اعتقاد أنها حرف ، وخفض ما بعدها . فالشهر هو الذى حصل فيه الاستقرار فى ذلك المكان ، بدلالة مذ على ذلك .

وأما إذا كانت اسمًا ورفعت ما بعدها ، دلت على المعنى الكائن فى نفسها . نحو قولك : ما رأيته مذ يوم الجمعة . فالرؤية متضمنة « مذ » وهو الوقت الذى حصلت فيه الرؤية ، وهو يوم الجمعة . كأنك قلت : الوقت الذى حصلت[1] فيه الرؤية يوم الجمعة . ا هـ .

وقال :

(٢)

والصواب ما ذهب إليه البصريون من أن ارتفاعه بأنه خبر . والمبتدأ منذ ومذ . فإذا قلت : ما رأيته منذ يومان ، كأنك قلت : ما رأيته مذ ذلك يومان . فهما جملتان ، على ما تقدم . وإنما قلنا : إن « مذ » فى موضع مرفوع بالابتداء ، لأنه مقدّر بالأمد . والأمد لو ظهر لم يكن إلا مرفوعًا بالابتداء . فكذلك ما كان فى معناه . ا هـ .

وقال :

(٣)

وله [أى : مذ أو منذ] فى الرفع معنيان : تعريف ابتداء المدة ، من غير تعرض إلى الانتهاء . والآخر تعريف المدة كلها .

---

(١) هذا نقل الباحث . فهل حصلت الرؤية ؟

فإذا وقع الاسم بعدهما معرفة ، نحو قولك ، ما رأيته مذ يوم الجمعة.. ، ونحوه ، كان المقصود به ابتداء غاية الزمان الذى انقطعت فيه الرؤية وتعريفه . والانتهاء مسكوت عنه . كأنك قلت : وإلى الآن . ويكون فى تقدير جواب (متى) .

وإذا وقع بعده نكرة ، نحو : ما رأيته منذ يومان ، ونحو ذلك ، كان المراد منه انتظام المدة كلها ، من أولها إلى آخرها ، وانقطاع الرؤية فيها كلها .

فإن خفضت ما بعدهما ، معرفة كان أو نكرة ، كان المراد الزمان الحاضر ، ولم تكن الرؤية قد وقعت فى شىء منه . ا هـ .

ويظهر أن أبا البقاء أراد بالمعرفة فى قوله : (فإن خفضت ما بعدها . . . إلخ) نحو يومنا أو اليوم ، فى قولك مثلاً : ما رأيته مذ أو منذ يومنا ، أو اليوم .

ولم يرد نحو قولك : ما رأيته مذ أو منذ يوم الأربعاء[1] ، أى : من يوم الأربعاء ، كما تقدم . وذلك لأن أبا البقاء يرفع (يوم) فيه وجوبًا . بدليل قوله آنفًا فى فقرة (٣) : (فإذا وقع الاسم بعدها معرفة ، نحو قولك : ما رأيته مذ يوم الجمعة . . . إلخ) .

أما الدلالة على الزمن الحاضر فى حال جر مذ ومنذ للنكرة ، فقد سلف لك أنك إذا قلت مثلا : ما كلمته مذ أو منذ شهرين (مما هو معدود) ، أو شهر (مما هو فى حكم المعدود) ، كان المعنى أن الحدث انتفى من ابتداء هذه المدة إلى انتهائها . فأنت إذ تقول مثلا : ما كلمته مذ أو منذ شهر ، تتكلم فى نهاية الشهر . أى : ما وقع الكلام فى هذا الشهر الحاضر ، من أوله إلى آخره .

هذا شرح الفقرة الأخيرة من كلام أبى البقاء ، كما قدرت أن أوجهها .

وقال الإمام السيرافى :

(١)

اعلم أن منذ ومذ جميعًا فى معنى واحد . وهما يكونان اسمين وحرفين ، غير أن الغالب على منذ أن تكون حرفًا ، وعلى مذ أن تكون اسمًا . ا هـ .

---

(١) قد سبق أن نحو هذا المثال يجوز فيما بعد مذ أو منذ فيه الرفع أو الجر .

(٢)

. . . تقول : ما رأيته منذ يوم الجمعة ، وما رأيته منذ اليوم . وإذا قلت : ما رأيته منذ يوم الجمعة : كان معناه : انقطعت رؤيتى له من يوم الجمعة . فكان يوم الجمعة لابتداء غاية انقطاع الرؤية . فحل ذلك من الزمان كمحل (من) فى المكان ، إذا قلت : ما سرت من بغداد ، أى : ما ابتدأت السير من هذا المكان . فكذلك : ما وقعت رؤيتى عليه من هذا الزمان . اهـ .

(٣)

. . . وتقول : ما رأيته مذ يومُ الجمعة ، وما رأيته مذ السبت . . . فإن قال قائل : فما حكم « مذ » فى هذا الوجه ، وتقديرها ؟ قيل له : حكمها أن تكون اسمًا ، وتقديرها أن تكون مبتدأة ، ويكون ما بعدها خبرها . كأنك قلت : ما رأيته ، مدة ذلك يوم السبت . فيكون على كلامين . . . وذلك أنك إذا قلت : ما رأيته مذ يوم الجمعة فإنما معناه : انقطاع رؤيتى له ابتداؤه يوم الجمعة ، وانتهاؤه الساعة . فتضمنت (من) معنى الابتداء والانتهاء .

وإذا قلت ما رأيته مذ اليوم ، فليس فيه إلا معنى ابتداء الغاية وانقطاعها . وهو (فى) معنى ، وانخفض ما بعدها . اهـ .

(٤)

. . . وذلك أنك إذا قلت : لم أره مذ يومان ، أو مذ شهران ، أو نحو ذلك ، مما يكون جوابًا لِكَمْ ، فتقديره : لم أره وقتًا مًا . ثم فسرت ذلك فقلت : أمد ذلك شهران ، أو مدة ذلك شهران . فقولك مذ شهران جملة ثانية هى تفسير للوقت المبهم فى الجملة الأولى . فهذا أحد تقديرى مذ إذا رفعت ما بعدها .

والتقدير الآخر أن تقول : ما رأيته مذ يوم الجمعة فيكون تقديره : فقدت رؤيته وقتًا ما ، أوله يوم الجمعة فمذ فى هذين الوجهين بمنزلة اسم مضاف : إما على تقدير : أمد ذلك ، أو أول ذلك . اهـ .

(٥)
تكميل

وفى المخصص : قال سيبويه : سألت الخليل رحمه الله عن قولهم ؛ مذ عامٌ أوّلُ[1] ، ومذ عامُ أوّلَ . فقال : أولٌ : ها هنا صفة . وهو أول من عامك . ولكن ألزموه ها هنا الحذف استخفافاً . فجعلوا هذا الحرف بمنزلة (أفضل منك) قال : وسألته رحمه الله عن قول العرب ، وهو قليل : مذ عامٌ أوّلَ . فقال : جعلوه ظرفاً فى هذا الموضع ، وكأنه قال : مذ عامٌ قبل عامك . اﻫ .

* * *

قال الباحث :

إلى هنا وقف القلم ، وفى النفس شوق إلى المزيد ، وتطلع إلى الاستيفاء . ولعلى أكون قد وفقت إلى ما أردت من توضيح وتسهيل . والله تعالى المستعان .

---

(١) انظر ما يتصل بكلمة : « أول » فى ص ٢٨٦ وكذا فى ج ٣ م ٩٥ ص ١٣٠ حيث الإيضاح المفيد .

بحث التضمين (1)

أقوال العلماء فى التضمين

قال أبو البقاء فى كتابه « الكليات » : التضمين : هو إشراب معنى فعل لفعل ، ليعامل معاملته . وبعبارة أخرى : هو أن يحمل اللفظ معنى غير الذى يستحقه بغير آلة ظاهرة .

ثم قال : قال بعضهم : التضمين هو أن يستعمل اللفظ فى معناه الأصلى ، وهو المقصود أصالة ، لكن قصد تبعية معنى آخر يناسبه من غير أن يستعمل فيه ذلك اللفظ ، أو يقدر له لفظ آخر ، فلا يكون التضمين من باب الكناية ، ولا من باب الإضمار ، بل من قبيل الحقيقة التى [فيها] قصد بمعناه الحقيقى معنى آخر يناسبه ويتبعه فى الإرادة .

وقال بعضهم : التضمين إيقاع لفظ موقع غيره لتضمنه لمعناه ، وهو نوع من المجاز . ولا اختصاص للتضمين بالفعل ، بل يجرى فى الاسم أيضًا . قال التفتازانى فى تفسير قوله تعالى : (وهو الله فى السموات وفى الأرض) : لا يجوز تعلقه بلفظة : الله ، لكونه اسمًا لا صفة . بل هو متعلق بالمعنى الوصفى الذى

---

(١) هذا هو البحث الثانى الذى سبق أن وعدنا — فى رقم ١ من هامش ص ١٧٠ — بتسجيله هنا ، لعظيم أثره عند المتخصصين ، وليكون صورة مرشدة من مسالك البحث العقلى الدقيق أمام كبار الطلاب ، بالرغم من تشعبه الخيالى بغير سداد ، وكثرة الخلاف الجامح فيه والوهم ، كثرة معيبة تكشف عن نوع عنيف مرهق من البحوث الجدلية القديمة العقيمة .وقد نقلناه كاملا من محاضر جلسات المجمع اللغوى القاهرى فى دور انعقاده الأول (ص ٢٠٩ ، وما بعدها) حيث سجلته تلك المحاضر . بقلم عضو جليل من أعضاء المجمع ، هو الأستاذ حسين والى ، رحمة الله عليه . وقد ألقاه على الأعضاء قبل تسجيله ، ونقلنا معه بعض مناقشات قصيرة دارت بشأنه بين الأعضاء ساعة عرضه على المجمع اللغوى ؛ لأهمية ذلك كله . وأردفناه ببحث لعضو مجمعى آخر ، ألقاه فى الجلسة نفسها ثم ختمنا برأى لنا خاص موجز ، — فى هامش الصفحة الأخيرة ص ٥٩٤ — يتضمن التعليق على البحثين .

ويلاحظ ما سبقت الإشارة إليه — (فى رقم ١ من هامش ص ١٧٠ — باختصار فى باب : « تعدى الفعل ، ولزومه ») وهو أن « الصبان » عرض التضمين — جـ ٢ — كما عرض له « ياسين » فى الجزء الثانى من حاشيته على التصريح ، باب : « حروف الجر » عرضاً محموداً ، فى نحو : أربع صفحات .

ضمنه اسم الله ، كما فى قولك : هو حاتم من طيئ ، على تضمين معنى : الجواد .

وجريانه فى الحرف ظاهر فى قوله تعالى : (ما ننسخ من آية) ، فإن « ما » تتضمن معنى « إن » الشرطية . ولذلك جزم الفعل .

وكل من المعنيين مقصود لذاته فى التضمين ، إلا أن القصد إلى أحدهما – وهو المذكور بذكر متعلقه – يكون تبعاً للآخر وهو المذكور بلفظه ، وهذه التبعية فى الإرادة من الكلام ، فلا ينافى كونه مقصوداً لذاته فى المقام . وبه يفارق التضمين الجمع بين الحقيقة والمجاز ، فإن كلاً من المعنيين فى صورة الجمع مراد من الكلام لذاته ، مقصود فى المقام أصالة ، ولذلك اختلف فى صحته مع الاتفاق فى صحة التضمين .

والتضمين سماعى لا قياسى [1]، وإنما يذهب إليه عند الضرورة . أما إذا أمكن إجراء اللفظ على مدلوله فإنه يكون أولى . وكذا الحذف والإيصال ، لكنهما لشيوعهما صارا كالقياس ، حتى كثر للعلماء التصرف والقول بهما فيما لا سماع فيه . ونظيره ما ذكره الفقهاء من أن ما ثبت على خلاف القياس إذا ما كان مشهوراً يكون كالثابت بالقياس فى جواز القياس عليه .

وجاز تضمين اللازم المتعدى ، مثل : « سَفِهَ نَفْسَه » فإنه متضمن لأهلَك .

وفائدة التضمين هى أن تؤدى كلمة مؤدى كلمتين ، فالكلمتان مقصودتان معًا قصداً وتبعًا ، فتارة يجعل المذكور أصلا والمحذوف حالا ، كما قيل فى قوله تعالى : (ولِتُكَبِّروا الله على ما هداكم) كأنه قيل : ولتكبروا الله حامدين على ما هداكم ، وتارة بالعكس ، كما فى قوله تعالى : (والذين يؤمنون بما أنزل إليك) ، أى : يعترفون به مؤمنين .

ومن تضمين لفظ معنى آخر قوله تعالى : (ولا تَعْدُ عيناك عنهم) ، أى : لا تَقْتَحِمهم عيناك مجاوزتين إلى غيرهم . (ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم) ، أى :

---

(١) هذا رأى من عدة آراء متعارضة يجيء تفصيلها ، واستخلاص حكم نهائى بعدها .

لا تضُموها آكلين . (مَنْ أنصارى إلى الله) ، أى : من ينضاف فى نصرتى إلى الله . (هل لك إلى أن تزكى) ، أى : أدعوك وأرشدك إلى أن تزكى : (وما تفعلوا من خير فلن تكفروه) ، أى : فلن تحرموه ، فعُدّى إلى اثنين . (ولا تعزموا عقدة النكاح) ، أى : لا تنووه ، فعدّى بنفسه لا بعلى . (لا يَسَّمّعون إلى الملأ الأعلى) ، أى : لا يُصغون ، فعدى بإلى ، وأصله يتعدى بنفسه . ونحو : « سمع الله لمن حمده » ، أى : استجاب ، فعدى باللام . (والله يعلم المفسد من المصلح) أى : يميز .

ومن هذا الفن فى اللغة شىء كثير لا يكاد يحاط به .

ومن تضمين لفظ لفظاً آخر قوله تعالى : (هل أنبئكم على من تَنَزَّلُ الشياطين) إذ الأصل : أمَنْ ؟ حذف حرف الاستفهام واستمر الاستعمال على حذفه كما فى « هل » فإن الأصل أهل[1] ؟ فإذا أدخلت حرف الجر فقدر الهمزة قبل حرف الجر فى ضميرك ، كأنك تقول : أعلى من تنزل الشياطين ؟ كقولك : أعلى زيد مررت . وهذا تضمين لفظ لفظاً آخر[1] .

لقد ذكر أبو البقاء عن بعض العلماء أن التضمين ليس من باب الكناية ، ولا من باب الإضمار ، بل من باب الحقيقة ، إذ قصد بمعناه الحقيقى معنى آخر يناسبه ويتبعه فى الإرادة .

ويؤخذ من هذا أنه لا بد من المناسبة ، وإنما يعرف المناسبة أهل العربية الذين لم دراية بالعربية وأسرارها .

وذكر عن بعضهم أن التضمين إيقاع لفظ موقع غيره . لتضمنه معناه . وهو نوع من المجاز .

وقال : التضمين سماعى لا قياسى ، وإنما يذهب إليه عند الضرورة . أما إذا أمكن إجراء اللفظ على مدلوله ، فإنه يكون أولى .

وذكر أمثلة لتضمين لفظ معنى لفظ آخر . ثم قال : « ومن هذا الفن فى اللغة شىء كثير لا يكاد يحاط به » .

(١ و ١) هنا غموض فى العبارة التى سجلها البحث .

ويؤخذ من هذا أن التضمين قياسي .

* * *

وقال ابن هشام فى المغنى : قد يشربون لفظاً معنى لفظ فيعطونه حكمه ، ويسمى ذلك : « تضميناً » . وفائدته : أن تؤدى كلمة مؤدى كلمتين. قال الزمخشرى ألا ترى كيف رجع معنى (ولا تعد عيناك عنهم) إلى قولك : ولا تقتحمهم عيناك ، مجاوزتين إلى غيرهم . و (ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم) ، أى : ولا تضموها آكلين لها ؟

قال الدسوقى : قوله يشربون لفظاً معنى لفظ ، هذا ظاهر فى تغاير المعنيين ، فلا يشمل نحو : (وقد أحسن بى) ، أى : لطف ، فإن اللطف والإحسان واحد .

فالأولى أن التضمين إلحاق مادة بأخرى لتضمنها معناها ولو فى الجملة ، أعنى باتحاد أو تناسب ، قوله : « أن تؤدى كلمة مؤدى كلمتين» : ظاهر فى أن الكلمة تستعمل فى حقيقتها ومجازها . ألا ترى أن الفعل من قوله تعالى : (للذين يُؤْلون من نسائهم) ضمن معنى : يمتنعون من نسائهم بالحلِف ، وليس حقيقة الإيلاء إلا الحلف ، فاستعماله فى الامتناع من وطء المرأة إنما هو بطريق المجاز ، من باب إطلاق السبب على المسبب ؛ فقد أطلق فعل الإيلاء مراداً به ذانك المعنيان جميعاً ، وذلك جمع بين الحقيقة والمجاز بلا شك . وهو ، أى : الجمع المذكور إنما يتأتى على قول الأصوليين : إن قرينة المجاز لا يشترط أن تكون مانعة . أما على طريقة البيانيين من اشتراط كونها مانعة من إرادة المعنى الحقيقى ، فقيل إن التضمين حقيقة ملوحة لغيرها .

وقدر (السعد) العامل مع بقاء الفعل مستعملا فى معناه الحقيقى ، فالفعل المذكور مستعمل فى معناه الحقيقى ، مع حذف حال مأخوذة من الفعل الآخر بمعونة القرينة اللفظية . فقولنا أحمد إليك فلانا ، معناه : أحمده منهياً إليك حمده . ويقلب كفيه على كذا : أى نادماً على كذا . فمعنى الفعل المتروك — وهو المضمن — معتبر على أنه قيد لمعنى الفعل المذكور .

وزعم بعضهم أن التضمين بالمعنى الذى ذكره (السعد) — وهو جعل وصف الفعل المتروك حالا من فاعل المذكور — يسمى تضمينًا بيانيًّا ، وأنه مقابل للنحوى[1] .

وقيل إن التضمين من باب المجاز ، ويعتبر المعنى الحقيقى قيداً ، وهذا هو الذى اعتبره الزمخشرى . فعلى مذهب السعد يقال : ولا تأكلوا أموالهم ضامّيها إلى أموالكم . وعلى مذهب الزمخشرى نقول ولا تضموها إليها آكلين . .

وقيل التضمين من الكناية ، أى لفظ أريد به لازم معناه .

فالأقوال خمسة ، وانظر ما بيان صحة الأخير منها . تأمل . ا هـ . تقرير الدردير .

وقال الأمير : قوله : « وفائدته إلخ » ظاهر فى الجمع بين الحقيقة والمجاز ، وقيل مجاز فقط ، وقيل حقيقة ملوحة بغيرها .

وقدر « السعد » العامل ، فزعم بعضهم أنه تضمين بيانى مقابل للنحوى .

قول ابن هشام « قد يشربون لفظاً معنى لفظ » لا يخفى أن « قد » فى عرف المصنفين للتقليل كما سيأتى . وعلى ذلك يكون التضمين قليلا . ولكنه سيذكر فى آخر الموضوع عن ابن جنى أنه كثير ، حتى قال الدسوقى : هذا ربما يؤيد القول بأن التضمين قياسى :

وقد أشار الدسوقى إلى أن قول ابن هشام : « وفائدته أن تؤدى كلمة مؤدى كلمتين » ظاهر فى أن الكلمة تستعمل فى حقيقتها ومجازها . والجمع بين الحقيقة والمجاز إنما يتأتى على قول الأصوليين إن قرينة المجاز لا يشترط أن تكون مانعة ، أما على قول البيانيين يشترط أن تكون القرينة مانعة ، فقيل التضمين حقيقة ملوحة لغيرها . وقدر السعد العامل مع بقاء الفعل مستعملا فى معناه الحقيقى إلخ ما تقدم .

وقيل : التضمين من باب المجاز ، وقيل من باب الكناية ، وسيأتى شرح المذاهب فى ذلك .

---

(١) فى ص ٥٨٢ وما بعدها بيان النوعين .

وذكر ياسين على التصريح أن التضمين سماعى كما هو المختار[١].

ثم قال : واعلم أن كلام المصنف فى المغنى فى تقريره التضمين فى مواضع يقتضى أن أحد اللفظين مستعمل فى معنى الآخر ، لأنه قال فى (وما تفعلوا من خير فلن تُكفَرُوه) ، أى : فلن تحرموه. وفى (ولا تعزموا عقدة النكاح) أى : لا تنووا. وحينئذ فمعنى قوله : «إنه إشراب لفظ معنى آخر»... ، أن اللفظ مستعمل فى معنى الآخر فقط . فإن هذا هو الموافق لذلك التقرير ، وإن احتمل أنه مستعمل فى معناه ومعنى الآخر .

وقول ابن جنى فى الخصائص : (إن العرب قد تتوسع فتوقع أحد الحرفين[٢] موقع الآخر ، إيذاناً بأن هذا الفعل فى معنى ذلك الآخر ، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد ، مع ما هو بمعناه)ـ صريح فى أنه مستعمل فى معنى الآخر فقط .

وعلى هذا فالتضمين مجاز مرسل ، لأنه استعمال اللفظ فى غير معناه لعلاقة بينهما وقرينة ، كما سيتضح ذلك . وهذا أحد أقوال فيه .

وقيل إن فيه جمعاً بين الحقيقة والمجاز ، لدلالة المذكور على معناه بنفسه ، وعلى معنى المحذوف بالقرينة .

وهذا إنما يقول به من يرى جواز الجمع بين الحقيقة والمجاز . وهو ظاهر قول المغنى « إن فائدته أن تؤدى كلمة مؤدى كلمتين » . فظاهر تعريفه مخالف لما ذكره من فائدته . فليتنبه لذلك .

وعلى هذا القول جرى سلطان العلماء العز بن عبد السلام ، فقال فى كتاب « مجاز القرآن » :

« الفصل الثانى والأربعون فى مجاز التضمين ، وهو أن يضمن اسم معنى اسم لإفادة معنى اسمين ، فتعديه تعديته فى بعض المواضع ، كقوله : (حقيق على ألا أقول على الله إلا الحق) فيضمن : "حقيق" معنى : "حريص" ، ليفيد أنه محقوق

---

(١) ورد هذا النص فى أول الجزء الثانى ، باب « حروف الجر » فى الفصل الذى عنوانه : ذكر معانى الحروف الجارة .

(٢) المراد : اللفظين مطلقاً ، وليس المراد الحرف المقابل للاسم والفعل .

بقول الحق ، وحريص عليه . ويضمن فعل معنى فعل ، فتعديه أيضًا تعديته فى بعض المواضع كقول الشاعر : " قد قتل الله زياداً عنى " ، ضمن : قتل ، معنى : صرف ، لإفادة أنه صرفه حكمًا بالقتل ، دون ما عداه من الأسباب ، فأفاد معنى القتل والصرف جميعًا » . ا هـ ، المقصود منه .

وفيه تصريح بأن التضمين يجرى فى الأسماء بل صدر به .

وقول المغنى « إشراب لفظ » يشملها .

فاقتصار (السعد) و (السيد) على بيانه فى الأفعال ، جار مجرى التمثيل لا التقييد . ودعوى أصالته فى الأفعال مجردة عن الدليل .

وقيل إن المذكور مستعمل فى حقيقته ، لم يشرب معنى غيره ، وعليه جرى صاحب الكشاف . وعجيب للمصنف فى المغنى حيث نقل كلامه بعد تعريف التضمين بما مر ، فأوهم أنه يرى بما يقتضيه ذلك التعريف فتفطن له . وقال السعد فى تقرير كلام الكشاف ، وبيان أنه لا يرى أن فى التضمين مجازاً ، ولا الجمع بين الحقيقة والمجاز ، وأنه مع استعماله فى المذكور يدل على المحذوف ما نصه :

حقيقة التضمين أن يقصد بالفعل معناه الحقيقى مع فعل آخر يناسبه . ثم قال : إن الفعل المذكور مستعمل فى معناه الحقيقى مع حذف حال مأخوذة من الفعل الآخر بمعونة القرينة اللفظية ، نحو : أحمد إليك فلانًا ، معناه أحمده منهيًا إليك حمده .

وقد يعكس ، كما يقال فى (يؤمنون بالغيب) يعترفون به مؤمنين .

وفى قوله « مع فعل آخر » حذف مضاف أى مع حذف فعل .

فإن قلت : المناسبة إنما هى بين الفعل المحذوف ومتعلقه المذكور لا بين الفعلين ، قلتُ : لا بد من المناسبة بينهما ، فلا يقال : ضربت إليك زيداً ، أى : منهيًا إليك ضربه ؛ ولا تكفى القرينة .

واعترض عليه بأن فى كلامه تناقضًا ، لأن قوله : « مع فعل آخر يناسبه » غير ملائم لقوله : « مع حذف حال » ، فإن الثانى يدل على أن المحذوف اسم هو حال ، لا فعل ، بخلاف الأول .

وأجيب بأن فى كلامه تغليباً وإطلاقاً للفعل عليه وعلى الاسم ، أو أراد بالفعل معناه اللغوى ، وكذا فى قوله : « أن يقصد بالفعل » ولا يخفى سقوطه على هذا الكلام وبعده عن المرام .

وذلك أن الداعى للسعد على ماقاله ، الفرار من الجمع بين الحقيقة والمجاز . والأصل تضمين الفعل لمثله ، فالملاحظة فى تضمين المذكور مثله ، وأشير بالحال عند بيان المعنى إلى ذلك التضمن ولو قدر نفس الفعل ، كان من الحذف المجرد ، ولم يكن المحذوف فى تضمن المذكور . وأيضاً فى تقديره تكثير للحذف .

وبهذا يظهر أن من قال لا تنحصر طرق التضمين فيما قال ،وأن منها العطف ، نحو : (الرَّفَثُ إلى نسائكم) ، أى : الرفث والإفضاء إلى نسائكم ، فقد غفل عن الباعث على هذا القول ، على أنه لم يدع أحد الحصر . وقال السيد : ذهب بعضهم إلى أن اللفظ مستعمل فى معناه الحقيقى فقط ، والمعنى الآخر مراد بلفظ محذوف يدل عليه ما هو من متعلقاته ، فتارة يجعل المذكور أصلاً فى الكلام والمحذوف قيداً فيه ، على أنه حال ، كما فى قوله : (ولِتُكَبِّروا الله على ما هداكم) كأنه قال : « لتكبروا الله حامدين على ما هداكم) . وتارة يعكس ، فيجعل المحذوف أصلاً والمذكور مفعولاً ، كقوله : « أحمد إليك فلاناً » كأنك قلت أنهى إليك حمده ، أو حالا كما يدل عليه قوله ، (يعنى الكشاف) ، عند الكلام على قوله تعالى : (يؤمنون بالغيب) ، أى : يعترفون به ، فإنه لا بد من تقدير الحال ، أى : يعترفون به مؤمنين ، إذ لو لم يقدر لكان مجازاً عن الاعتراف لا تضميناً ، وقوله على « أنه حال » ، وقوله : « والمذكور مفعولا » بمعنى أن المذكور يدل على ذلك كما يفيده قول السعد مع حذف حال مأخوذة من الفعل الآخر .

والظاهر أن السيد يوافقه على ذلك ، لأنه لم يشر للرد عليه ، كما هو دأبه عند مخالفته .

فاندفع قول بعضهم : إن فى جعله المذكور مفعولا للمحذوف نظراً ظاهراً ، لأن الفعل والجملة لا يقع واحد منهما مفعولا لغير القول والفعل المعلق .

فالصواب كون جملة : « أحمد » حالا من فاعل : أنهى ، والمعنى أنهى حمده إليك حال كونى حامداً له . ويرد عليه أنه إن أراد أن جملة : « أحمد »

حال فى التركيب ففاسد أوفى المعنى ، فالذى وقع فيه حالاً إنما هو اسم الفاعل المحذوف بدلالة الفعل المذكور عليه ، كما يشهد به قوله حال كونى حامداً . وقد ذكر السعد أن هذا التركيب مما حذف فيه الحال ، والظاهر أن السيد لم يقصد الرد عليه ، وإنما أراد بيان وجه آخر ، ليفيد أن ذلك أمر اعتبارى لا ينحصر فيما قاله السعد .

ومن العجيب أن بعضهم بعد ذكر كلام السعد والسيد قال إنه لا ينحصر فيما قال السيد بل له طرق أخرى ، منها : أن يكون مفعولا ، كما فى قولهم : أحمد إليك الله ، أى : أنهى حمده إليك .

ومن العجب أيضًا قوله فى الجواب عن كلام البعض المتقدم ، إن هذا من السبك بلا سابك كباب التسوية ، وأنت قد عرفت أن هذا حذف كما نص عليه السعد لا سبك .

هذا ، وقد اتفق هذان المحققان السعد والسيد ، على أن فى « أحمد إليك زيداً » تضميناً .

ووقع للمولى أبى السعود فى أول تفسيره الفرق بين الحمد والمدح ، بأن الحمد يشعر بتوجيه النعت بالجميل إلى المنعوت بخلاف المدح ، وأنه يرشد إلى ذلك اختلافهما فى كيفية التعلق بالمفعول فى حمدته ومدحته فإن تعلق الثانى تعلق عامة الأفعال بمفعولاتها ، والأول مبنى على معنى الإنهاء كما فى قولك كلمته ، فإنه معرب عما تفيده لام التبليغ فى قولك قلت له .

ولا يخفى أن هذا مخالف لكلام القوم، ولم يثبت بشهادة من معقول أو منقول .

فمن العجائب نقل شيخنا الدنوشرى له فى رسالة التضمين ، وقوله : وهو كلام حسن ربما يؤخذ منه أن الإنهاء من مفهوم الحمد فتعلق إلى به بالنظر لذلك ، فلا حاجة إلى ادعاء التضمين فيه ، فليتأمل ذلك . اهـ .

فإن أراد بكونه حسناً حسن تراكيبه ، فلا شك فى ذلك ، وإن أراد حسنه من جهة المعنى فلم يظهر ، فإنه وإن أطال الكلام كما يعلم بالوقوف عليه ، لم يأت فيه ببيان المرام .

بقى هنا أمران ؛ الأول: ما أشار إليه السعد والسيد من أخذ الحال من المحذوف أو المذكور ، لا شك أنهما وجهان متغايران عند من له فى التحقيق يدان ، وإنما الكلام فى أنهما : هل يستويان دائمًا أو يترجح أحدهما فى بعض الأحيان ؟

والذى يقتضيه النظر وإليه يشير كلامهم ، رجحان أحدهما على الآخر بحسب المقام . بل تعيينه كما لا يخفى على من له بالقواعد إلمام . فيترجح أخذها من المحذوف فى : (ولِتُكَبِّروا الله على ما هداكم) ، وإن جرى السيد على خلافه كما مر ، فقد قال صاحب الكشاف : المعنى لتكبروا الله حامدين ، ولم يقل لتحمدوا الله مكبرين . قال بعضهم : لأن الحمد إنما يستحق ويطلب لما فيه من التعظيم . وكما فى حديث : (أن تؤمن بالقضاء. . .) ، فالمعنى : أن تؤمن معترضًا بالقضاء ، لا أن تعترف بالقضاء مؤمنًا ، لأن « أن » والفعل يسبك بمصدر معرف ، وهو لا يقع حالا كما قاله الرضى فى الكلام على أن (إنّ) تكسر وجوبًا إذا وقعت حالاً ، وإن كان لا يخلو عن نظر ؛ لعدم وجوب كون المصدر المسبوك معرفة كما يأتى ، ولما يدلان عليه من اسم الفاعل حكمهما . وفى بعضها يترجح أخذها من المذكور كما إذا ضمن العِلم معنى القسم ، نحو : علِم الله لأفعلن ، فالمعنى : أقسم بالله عالمًا لأفعلن لا عكسه ، لأن « أقسم » جملة إنشائية لا تقع حالا إلا بتأويل . واسم الفاعل الواقع حالاً قائم مقامها فيعطى حكمها ، ونحو : (فأماته اللهُ مائةَ عام) ، لأن التقدير : ألبثه الله مائة عام مماتًا ، لا أماته الله مائة عام ملبثًا ، لأنه يلزم منه ألاّ تكون الحال مقارنة بل مقدرة، والأصل كونها مقارنة .

وأما ما توهمه بعضهم من أن صلة المتروك تدل على أنه المقصود أصالة ، فمردود بأنها إنما تدل على كونه مراداً فى الجملة ؛ إذ لولاها لم يكن مراداً أصلاً . بل إن الصلة لا يلزم أن تكون للمتروك كما دل عليه كلام البيضاوى فى تفسير : (إذِ انتبذتْ من أهلها مكانًا شرقيًّا) فإنه فسر « انتبذتْ » باعتزلت . وذكر أنه متضمن معنى : أتت ، و « مكانًا » ظرف أو مفعول . ولا شك أن قوله « من أهلها » ، حينئذ متعلق « بانتبذت » الذى بمعنى : اعتزلت ، لا بأتت .

ومما يتفطن له أن المراد بالصلة ما له دلالة على التضمن ؛ لارتباطه بالمحذوف

الذى فى ضمن المذكور ، فيشمل ما إذا ضمن اللازم معنى المتعدى ، فإن التعدية حينئذ قرينة التضمين لا ذكر الصلة .

وأما إذا ضمن فعل متعد لواحد معنى متعد لاثنين وبالعكس ، كتضمن العلم معنى القسم كما مر ، فإن القرينة إنما هو الجواب .

الثانى : هل الخلاف فى كون التضمين سماعياً أو قياسياً ، مبنى على الخلاف فى أنه حقيقة أو مجاز إلى غير ذلك مما فيه من المذاهب ؟ وهل ذلك فى المجاز مبنى على كون المجاز سماعياً أولا ؟

والذى يخطر بالبال أنه على القول بأنه حقيقة لا تتوقف على سماع . واشتراط المناسبة بين اللفظين لا يقتضى ذلك كما لا يخفى . وأنه يلزم من كون مطلق المجاز قياسياً قياسية هذا المجاز الخاص ، خلافاً لبعضهم .

قال فى التلويح : المعتبر فى المجاز وجود العلاقة المعلوم اعتبار نوعها فى استعمال العرب ، فلا يشترط اعتبارها بشخصها ، حتى يلزم فى آحاد المجاز أن ينقل بأعيانها عن أهل اللغة . وذلك لإجماعهم على اختراع الاستعارات العربية البديعة التى لم تسمع بأعيانها من أهل اللغة ، وهى من طرق البلاغة وشُعَبِها التى بها ترتفع طبقة الكلام . فلو لم يصح لما كان كذلك ، ولهذا لم يدونوا المجاز تدوينهم الحقائق . وتمسك المخالف بأنه لو جاز التجوز بمجرد وجود العلاقة لجاز : « نخلة » لطويل ، غير إنسان ، للمشابهة . و « شبكة » للصيد ، للمجاورة ، و « أب » ، لابن ، للسببية ، واللازم باطل اتفاقاً .

وأجيب بمنع الملازمة ، فإن العلاقة مقتضية للصحة ، والتخلف عن المقتضى ليس بقادح ، لجواز أن يكون لمانع مخصوص ، فإن عدم المانع ليس جزءاً من المقتضى .

وذهب المصنف — رحمه الله — إلى أنه لم يجز نحو « نخلة » لطويل غير إنسان ، لانتفاء شرط الاستعارة . وهو المشابهة فى أخص الأوصاف ، أى : فيما له مزيد اختصاص بالمشبه به ، كالشجاعة للأسد .

فإن قيل : الطول للنخلة كذلك ، قلنا : لعل الجامع ليس مجرد الطول ، بل مع فروع وأغصان فى أعاليها ، وطراوة وتمايل فيها .

ولا شك أنه على القول بأن التضمين مجاز فهو لغوى علاقته تدور على المناسبة ، وهى — مع أنها ليست مما نصوا عليه فى العلاقات — أمر مشترك بين أفراده ، لكن الذكي يرجعها فى كل موضع إلى ما يليق به ، مما هو من العلاقات المعتبرة ، وبذلك يمتاز بعض الأفراد عن بعض آخر ، والتخلف فى بعض الأفراد — إن فرض — لا يضر ، كما علمت .

هكذا ينبغى أن يحقق المقام ، وقل من حققه مع إطالته الكلام .

فنتمم الكلام على بقية الأقوال . تقدم ثلاثة .

والرابع : وهو الذى ارتضاه السيد ، أن اللفظ مستعمل فى معناه الأصلى ، فيكون هو المقصود أصالة ، لكن قصد بتبعيته معنى آخر يناسبه من غير أن يستعمل فيه ذلك اللفظ ويقدر له لفظ آخر . فلا يكون من الكناية ولا الإضمار ، بل من الحقيقة التى قصد منها معنى آخر يناسبها ويتبعها فى الإرادة ، وحينئذ يكون واضحاً بلا تكلف .

وهذا مبنى على أن اللفظ يدل على المعنى ، ولا يكون حقيقة ، ولا مجازاً ، ولا كناية . والسيد جوزه ومثله بمستتبعات التراكيب ، وذلك أن الكلام قد يستفاد من عرضه معنى ليس دالا عليه بأحد الوجوه الثلاثة المذكورة ، كما يفيد قولك « آذيتنى فستعرف » التهديد ، « وإن زيداً قائم » إنكار المخاطب .

و (السعد) وغيره جعلوا ذلك كناية .

والمراد من التبعية فى قوله : (لكن قصد بتبعيته) التبعية فى اللفظ ، كما يصرح به قوله فى حواشى المطول فى بحث الاستعارة عند الكلام فى قوله :

« أسدٌ علىّ وفى الحروب نَعامة » — لا ينافى تعلق الجار به إذا لوحظ مع ذلك المعنى ما هو لازم له ، ومفهوم منه ، من الجراءة والصولة .

والفرق بين هذا الوجه والتضمين ، أن فى التضمين لا بد أن يكون المعنى المقصود من اللفظ تبعاً مقصوداً فى المقام أصالة . وبه يفارق التضمين الكناية ، وفى هذا الوجه لا يكون المعنى الملحوظ تبعاً مقصوداً فى المقام أصلاً . كيف والمقام مقام التشبيه بالأسد على وجه المبالغة . وذلك يغنى عن القصد إلى وصف الجراءة والصولة مرة أخرى :

وبذلك يندفع قول ابن كمال باشا فى رسالة التضمين : إن قيد : « يتبعه فى الإرادة » يخرج المعنى الآخر عن حد الأصالة فى القصد ، والأمر فى التضمين ليس كذلك ، بل قد تكون العناية إليه أوفر ، ومن العجب أنه نقل كلام حاشية المطول فى تلك الرسالة .

وأما الاعتراض على ما قاله (السيد) بأنه : كيف يعمل اللفظ باعتبار معنى لا يدل عليه ، فلا يرد ؛ لأن اللفظ دال عليه ، لكنه لم يستعمل فيه .

والخامس : أن المعنيين مرادان على طريق الكناية ، فيراد المعنى الأصلى توصلا إلى المقصود ، ولا حاجة إلى التقدير إلا لتصوير المعنى .

قال السيد : وفيه ضعف ، لأن المعنى المكنى به قد لا يقصد ، وفى التضمين يجب القصد إلى كل من المضمَّن والمضمن فيه . ا هـ .

ولا يخفى أن «قد» علم القلة فى عرف المصنفين . وجعلها المناطقة سُور الجزئية . فمن الغريب قول بعضهم : إن أراد أنه لا يقصد أصلا فممنوع ؛ لتصريحهم بخلافه ، وإن أراد التقليل أو التكثير لم يثبت المطلوب ، لأن عدم إرادته فى بعض المواضع لا ينافى إرادته فى بعض آخر »

وحاصل ما أشار إليه السيد : أن الكناية فى بعض الأحيان لا يقصد منها المعنى الأصلى . ولو كان التضمين منها لا ستعمل استعمالها فى وقت ما .

ويجاب – كما قال العصام – : بأنه قد يجب فى بعض الكناية شىء لا يجب فى جنسها ، ولذلك سمى باسم خاص . ا هـ .

فإن قيل : إذا شرط فى التضمين وجوب إرادة المعنيين ، نافى الكناية ، لأن المشروط فيها جواز إرادته .

أجيب : بأن المراد بالجواز الإمكان العام المقيد بجانب الوجود ، لإخراج المجاز ، لا الجواز بمعنى الإمكان الخاص ؛ لظهور أن عدم إرادة الموضوع له لا مدخل له فى خروج المجاز ، حتى لو وجب إرادته خرج أيضًا . وأورد بعضهم على قول السيد : إن التضمين يجب فيه القصد إلى المعنيين ، أنه ممنوع ، وادعى أنه وارد على طريق الكناية . قال : ألا ترى أن معنى الإيمان جعلته فى الأمان ، وبعد

تضمينه بمعنى التصديق لا يقصد معناه الأصلى . وأرأيتك بمعنى أخبرنى . (ا هـ) وهو باطل ، لما أنه مفوت فائدة التضمين من أداء كلمة مؤدى كلمتين ، وجعل : « أرأيتك » بمعنى : أخبرنى من التضمين : غير ظاهر .

والسادس : أن المعنيين مرادان على طريق عموم المجاز كما بيناه فى رسالتنا .

وذكر بعضهم فى التضمين قولاً آخر لو صح كان (سابعاً) وهو : أن دلالته غير حقيقية ، ولا تَجَوّز فى اللفظ ، وإنما التجوز فى إفضائه إلى المعمول ، وفى النسبة غير التامة . ونقل ذلك عن ابن جنى وقال ألا ترى أنهم حملوا : النقيض على نقيضه ، فعدوه بما يتعدى به ، كما عدوا : « أسرّ » بالباء ، حملا : على « جهر» و « فضّل » بعن حملا على « نقص » ، ولا مجاز فيه قطعاً بمجرد تغيير صلته ، وإنما هو تصرف فى النسبة الناقصة . ا هـ .

وهذا القول مخالف لما نص عليه ابن جنى فى الخصائص ، وقد تقدم كلامه فيها . ومن العجب أن هذا الناقل نقل كلامه فى الخصائص ، واستدل به المذهب فى التضمين جعله مغايراً لهذا ، وحمل النقيض على النقيض ليس من التضمين ولا قريب منه ليقرب به ، ولهذا قابله بعضهم به ، فإنه قال فى المغنى فى بحث « على » وقد تكلم على قوله : « إذا رضيتْ علىّ بنو قشير » يحتمل أن يكون « رضى » ضمن معنى : « عطف » . وقال الكسائى : حمل على نقيضه وهو سخط . ا هـ . نسأل الله تعالى الرضا بغير سخط ، بفضله وكرمه .

وبقى قول آخر ، إن ثبت كان (ثامناً) واختاره المولى ابن كمال باشا حيث قال : وبالجملة لا بد فى التضمين من إرادة معنيين من لفظ واحد على وجه يكون كل منهما بعض المراد ، وبه يفارق الكناية ، فإن أحد المعنيين تمام المراد ، والآخر وسيلة إليه ، لا يكون مقصوداً أصالة . وبما قررناه اندفع ما قيل . والفعل المذكور إن كان فى معناه الحقيقى ، فلا دلالة له على الفعل الآخر ، وإن كان فى معنى الفعل الآخر ، فلا دلالة له على المعنى الحقيقى . وإن كان فيهما لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز ، ولا يمكن أن يقال ها هنا ما يقال فى الجمع بين المعنيين فى صورة التغليب ، لأن كلا من المعنيين ها هنا مراد بخصوصه . ا هـ . المقصود منه .

ولا يخفى أنه لم يظهر الدفاع الجمع بين الحقيقة والمجاز فى التضمين ، لما

اعترف به من أن كلا من المعنيين مراد بخصوصه . ثم قال : إن التضمين على المعنى الذى قررناه ، لا اشتباه بينه وبين المجاز المرسل ، لأنه مشروط بتعذر المعنى الحقيقى ، وهو فيه متعذر ، نعم يلزم اندراجه تحت مطلق المجاز ، وبين أن الحق أنه ركن مستقل من أركان البيان ، كالكناية والمجاز المرسل ، وأنه فيه مندوحة عن تكلف الجمع بين الحقيقة والمجاز . وفى قوله : « إن المعنى الحقيقى فى التضمين غير متعذر » ، نظر ؛ لأنه متعذر بواسطة القرينة كما عرف مما مر ، ولا بد من المصير إلى المجاز ، أو الجمع بين الحقيقة والمجاز ؛ لأن القرينة فى المجاز إنما تمنع من إرادة الحقيقة فقط ، فاحفظ، فإنه مما يقع فيه الغلط .

ثم إنه علم من كلامه أن فى المذهب الذى اختاره السلامة من الجمع بين الحقيقة والمجاز اللازم على بعض الأقوال ، وهو القول الثانى المتقدم ، كما عرفت تحقيقه مما مر . فدعوى أن شبهة الجمع فى التضمين مطلقًا واهية ، دعوى باطلة ، ولم يرد بذلك على السيد ، كما لا يخفى على من راجع كلامه . وإن كلام السيد لا يُتوهم فيه ذلك الجمع . فمن قال إنه اعترض عليه بذلك فقد افترى .

فى كلام ياسين ثمانية أقوال فى التضمين :

الأول : أنه مجاز مرسل ، لأن اللفظ استعمل فى غير معناه لعلاقة وقرينة .

الثانى : أن فيه جمعًا بين الحقيقة والمجاز لدلالة المذكور على معناه بنفسه ، وعلى معنى المحذوف بالقرينة .

الثالث : أن الفعل المذكور مستعمل فى حقيقته لم يشرب معنى غيره ، « كما جرى عليه صاحب الكشاف » ، ولكن مع حذف حال مأخوذة من الفعل الآخر المناسب ، بمعونة القرينة اللفظية ، كما ذكر السعد .

وقال السيد : « ذهب بعضهم إلى أن اللفظ مستعمل فى معناه الحقيقى ، فقط ، والمعنى الآخر مراد بلفظ محذوف يدل عليه ما هو من متعلقاته » . وفيما مثل به جعل المحذوف أصلا ، والمذكور مفعولا « كأحمد إليك فلانًا » ، أى : أنهى إليك حمده . يعنى أن المذكور يدل على ذلك كما يدل على الحال . وقد أراد السيد بيان وجه آخر ، ليفيد أن ذلك أمر اعتبارى لا ينحصر فيما قاله السعد .

الرابع : أن اللفظ مستعمل فى معناه الأصلى ، فيكون هو المقصود أصالة ، ولكن قصد بتبعيته معنى آخر . فلا يكون من الكناية ولا الإضمار .

الخامس : أن المعنيين مرادان على طريق الكناية ، فيراد المعنى الأصلى ، توصلاً إلى المقصود ، ولا حاجة إلى التقدير إلا لتصوير المعنى .

السادس : أن المعنيين مرادان على طريق عموم المجاز .

السابع : أن دلالته غير حقيقية ، ولا تَجَوّز فى اللفظ ، وإنما التجوز فى إفضائه إلى المعمول ، وفى النسبة غير التامة . ونقل ذلك عن ابن جنى . وقال : ألا ترى أنهم حملوا النقيض على نقيضه ، فعدوه بما يتعدى به ، كما عدوا : « أسر» بالباء حملا على : « جهر » . « وفضل » بعن حملاً على : « نقص » .

وقد علق هذا القول على الصحة .

الثامن : أنه لا بد فى التضمين من إرادة معنيين فى لفظ واحد على وجه يكون كل منهما بعض المراد . وبذلك يفارق الكناية ، فإن أحد المعنيين تمام المراد ، والآخر وسيلة إليه لا يكون مقصوداً أصالة » « وهذا اختيار ابن كمال باشا » وقد علق هذا القول على الثبوت .

وقال السيوطى فى الأشباه والنظائر : قال الزمخشرى فى شأنهم : يضمنون الفعل معنى فعل آخر ، فيجرونه مجراه ، ويستعملونه استعماله ، مع إرادة معنى المتضمن . قال : والغرض فى التضمين إعطاء مجموع معنيين . وذلك أقوى من إعطاء معنى . ألا ترى كيف رجع معنى (ولا تَعْدُ عيناك عنهم) ، إلى قولك ولا تقتحمهم عيناك مجاوزتين إلى غيرهم ــ (ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم) ، أى : ولا تضموها إليها آكلين . ا هـ .

قال الشيخ سعد الدين التفتازانى فى حاشية الكشاف : فإن قيل الفعل المذكور إن كان مستعملا فى معناه الحقيقى فلا دلالة على الفعل الآخر ، وإن كان فى معنى الفعل الآخر فلا دلالة على معناه الحقيقى . وإن كان فيهما جميعاً لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز :

قلنا : هو فى معناه الحقيقى مع حذف حال مأخوذة من الفعل الآخر بمعونة

القرينة اللفظية ؛ فمعنى يقلب كفيه على كذا : نادمًا على كذا ، ولا بد من اعتبار الحال ، وإلا كان مجازاً لا تضميناً . وكذا قوله (يؤمنون بالغيب) تقديره : معترفين بالغيب (انتهى) .

وقال ابن يعيش : الظرف منتصب على تقدير « فى » وليس متضمناً معناها حتى يجب بناؤه لذلك ، كما وجب بناء نحو : « مَن وكَمْ » فى الاستفهام . وإنما « فى » محذوفة من اللفظ لضرب من التخفيف ، فهى فى حكم المنطوق به . ألا ترى أنه يجوز ظهور « فى » معه . نحو قمت اليوم وقمت فى اليوم . ولا يجوز ظهور الهمزة مع «مَنْ وكم» فى الاستفهام، فلا يقال أمنْ ؟ ولا أكم ؟ وذلك من قبل أن « مَنْ وكَم » لما تضمنا معنى الهمزة صارا كالمشتملين عليها . فظهور الهمزة حينئذ كالتكرار . وليس كذلك الظرف ، فإن الظرفية فيه مفهومة من تقدير « فى » ولذلك يصح ظهورها .

ثم ذكر أن ابن جنى قال فى التضمين : « ووجدت فى اللغة من هذا الفن شيئاً كثيراً لا يكاد يحاط به ، ولعله لو جمع أكثره لا جميعه لجاء كتاباً ضخماً . وقد عرفت طريقه ، فإذا مر بك شىء منه فتقبله وأنَسْ به ، فإنه فصل من العربية لطيف حسن » .

وقال ابن هشام فى تذكرته : زعم قوم من المتأخرين — منهم خطاب الماردى — أنه قد يجوز تضمين الفعل المتعدى لواحد معنى : « صير » ويكون من باب : « ظن » فأجاز : حفرت وسَط الدار بئراً ؛ أى : صيرت ، قال : وليس « بئراً » تمييزاً ، إذ لا يصلح لِمنْ . وكذا أجاز : بنيت الدار مسجداً . وقطعت الثوب قميصاً . وقطعت الجلد نعلا — . وصبغت الثوب أبيض إلخ . . .

قال : والحق أن التضمين لا ينقاس . وقال ابن هشام فى المغنى : قد يشربون لفظاً معنى لفظ فيعطونه حكمه ، ويسمى ذلك : تضميناً . وفائدته أن تؤدى كلمة مؤدى كلمتين ، ثم ذكر لذلك عدة أمثلة منها قوله تعالى : (وما تفعلوا من خير فلن تُكْفَرُوه) ضُمن معنى تُحْرَمُوه . فعُدِّىَ إلى اثنين لا إلى واحد ، ومنها : (ولا تعزموا عقدةَ النكاح) ضُمن معنى : تنووه . فعدِّىَ بنفسه لا بعلى . وقوله : (لا يَسَّمَّعون إلى الملأ الأعلى) ضُمن معنى « يُصْغون » . فعدى بإلى ، وأصله أن

يتعدى بنفسه . ومثل : سمع الله لمن حمده . ضمن معنى : استجاب ، فعُدِّي باللام ، ومثل : « والله يعلم المفسد من المصلح » . ضمن معنى : يميز ، فجيء بمن .

وذكر ابن هشام فى موضع آخر : من المغنى : أن التضمين لا ينقاس . وكذا ذكر أبو حيان . ثم قال السيوطى :

« قاعدة » : المتضمن معنى شيء لا يلزم أن يجرى مجراه فى كل شيء . ومن ثم جاز دخول الفاء فى خبر المبتدأ المتضمن معنى الشرط ، نحو الذى يأتينى فله درهم . وكل رجل يأتينى فله درهم . وامتنع فى الاختيار جزمه عند البصريين . لم يجيزوا : الذى يأتينى أحسنْ إليه ، أو : كل من يأتينى أحسنْ إليه ، بالجزم ، إلا فى الضرورة . وأجاز الكوفيون جزمه فى الكلام تشبيها بجواب الشرط ، ووافقهم ابن مالك . قال أبو حيان : لم يسمع من كلام العرب الجزم فى ذلك إلا فى الشعر . ا هـ .

قال ابن هشام فى المغنى : وهو كثير . قال أبو الفتح فى كتاب التمام : أحسب لو جمع ما جاء منه ، لجاء منه كتاب يكوّن مئين أوراقًا . ا هـ .

قال الدسوقى : قوله : وهو — أى التضمين — كثير ، وقوله : قال أبو الفتح ، دليل لقوله وهو كثير . « قوله قال أبو الفتح إلخ » هذا ربما يؤيد القول بأن التضمين قياسى ، وقيل البيانى فقط . وظاهر أنه ليس كل حذف مقيسًا ، وكذا المجاز إذا ترتب عليه حكم زائد . ا هـ .

وقال ابن هشام فى أوائل الباب الخامس من المغنى : وفائدة التضمين أن يدل بكلمة واحدة على معنى كلمتين ، يدلك على ذلك أسماء الشروط والاستفهام .

قال الأمير : قوله « على معنى كلمتين » ظاهره الجمع بين الحقيقة والمجاز ، وسبق الخلاف فى ذلك . قال ابن جنى : لو جمعت تضمينات العرب ملأت مجلدات ، فظاهره القول بأنه قياسى . قوله أسماء الشروط مثلا « مَنْ » معناها العاقل ، وتدل مع ذلك على معنى إنْ ، والهمزة . ا هـ .

وقال ابن هشام فى معانى الباء من المغنى : (الثالث عشر) الغاية ، نحو : (وقد أحسن بى) ، أى : إلىّ . وقيل ضمن أحسن معنى : لطف . ا هـ .

قال الأمير : ظاهره كقولهم التضمين إشراب الكلمة معنى آخر ، وأنه مجاز ،

أو حقيقة ملوحة ، أو جمع بينهما ؛ يقتضى مغايرة المعنيين ، ولا يظهر فى الإنسان واللطف . فالأولى أن التضمين إلحاق كلمة بأخرى لاتحاد المعنى أو تناسبه، ويأتى الكلام فيه ، وهل هو قياسى أو البيانى[1] لأنه مجرد حذف لدليل إن قلنا بمغايرته للنحوى . ا هـ .

وقال الملوى على السلم : « وذللت فيه صعاب المشكلات على طرف الثمام » .

فقال : الصبان : « الثمام » بضم المثلثة : نبت ضعيف يشد به فرج السقوف ، والجار والمجرور متعلق بفعل محذوف : أى : ووضعتها ، فهو من باب حذف الواو مع ما عطفته لعدم اللبس ، أو : « بذللت » ، على تضمينه معنى « وضعت » تضمينًا نحويًّا . وقد نقل أبو حيان فى ارتشافه عن الأكثرين أنه ينقاس ، فهو من باب الجمع بين الحقيقة والمجاز .

أو بحال محذوفة من فاعل ذللت ، أى : واضعًا لها ، أو من مفعوله : أى : موضوعة ، فعلى هذين التضمين بيانى ، وهو مقيس . ا هـ .

وقال الصبان على الأشمونى : إن التضمين النحوى إشراب كلمة معنى أخرى ، بحيث تؤدى المعنيين ، والتضمين البيانى تقدير حال تناسب الحرف . وتمنع كون التضمين النحوى ظاهراً عن البيانى ، للخلاف فى كون النحوى قياسياً ؛ وإن كان الأكثرون على أنه قياسى ، ــ كما فى ارتشاف أبى حيان ــ دون البيانى فاعرفه . ا هـ . أى : فلا خلاف فى كونه قياسيًّا ، كما أشار إليه قبل بقوله : « وهو مقيس » .

وقال صاحب التصريح فى آخر الكلام فى المفعول معه : « واختلف فى التضمين : أهو قياسى أم سماعى ، والأكثرون على أنه قياسى . وضابطه أن يكون الأول والثانى يجتمعان فى معنى عام . قاله المرادى فى تلخيصه . ا هـ . » وكلامه فى النحوى . وقال ياسين على القطر فى أن « التضمين إشراب لفظ معنى لفظ آخر » هو أحد أقوال خمسة فى التضمين . والمختار منها عند المحققين أن اللفظ مستعمل فى معناه الحقيقى ، مع حذف حال مأخوذ من اللفظ الآخر ، بمعونة القرينة اللفظية . فمعنى « يقلب كفيه على كذا » : أى : نادمًا على كذا . وقد

(١) سبق المراد من البيانى فى ص ٥٦٨ .

يعكس كما فى (يؤمنون بالغيب) ، أى : يعترفون به مؤمنين ، وبهذا يتوقع أن اللفظ المذكور إن كان فى معناه الحقيقى فلا دلالة على الآخر ، وإن كان فى معنى الآخر فلا دلالة على المعنى الحقيقى ، وإن كان فيهما لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز .

* * *

لقد ذكرنا طائفة من أقوال العلماء فى التضمين ، وذكرنا القول بأنه سماعى ، والقول بأنه قياسى ، ورأيناه قوة فى القول بأنه قياسى . ونقلنا فيما تقدم أن التضمين ركن من أركان البيان . فإن ذهبنا إلى القول بأنه قياسى ، قلنا إنما يستعمله العارف بدقائق العربية وأسرارها على نحو ما ورد . وإنك لتجد كثيراً فى عبارات المؤلفين فيها التضمين . فمن ذلك عبارة الملوى السابقة ، ومن ذلك قول ابن مالك « وأستعين الله فى ألفية » . فقد جوز الأشمونى أنه ضمن أستعين معنى : أستخير ، ونحوه مما يتعدى بفى .

ذكرنا القول بأن التضمين سماعى . ومعناه أنه يحفظ ولا يقاس عليه . وذكرنا قول القائلين إن التضمين النحوى قياسى عند الأكثرين . وأن التضمين البيانى قياسى بإجماع النحويين . وقد ذكر ابن جنى فى الخصائص أنه لو نقل ما جمع من التضمين عن العرب لبلغ مئين أوراقاً .

والتضمين مبحث ذو شأن فى اللغة العربية . وللعلماء فى تخريجه طرق مختلفة فقال بعضهم : إنه حقيقة . قال بعضهم : إنه مجاز . وقال آخرون : إنه كناية ، وقال بعضهم : إنه جمع بين الحقيقة والمجاز على طريقة الأصوليين ، لأن العلاقة عندهم لا يشترط فيها أن تمنع من إرادة المعنى الأصلى . . .

فإذا قررنا التضمين قياسى ، فقد جرينا على قول له قوة . وإذا قلنا إنه سماعى ، فقد يعترض علينا من يقول إن من علماء اللغة من يرى أنه قياسى . فلماذا تضيقون على الناس . وما جئتم إلا لتسهلوا اللغة عليهم ؟

فنحن نثبت القولين بالقياس وبالسماع . ولكنا نرجح قياسيته ، والقول بجواز استعماله للعارفين بدقائق العربية وأسرارها . ولا يصح أن نحظره عليهم . لأنه داخل فى الحقيقة ، أو : المجاز ، أو : الكناية . والبلغاء يستعملونه فى كلامهم بلا حرج ،

.فكيف نسد باب التضمين فى اللغة ، وهو يرجع إلى أصول ثابتة فيها ؟

وأقول بعد هذا : لا بد من قيود نضبط بها استعمال التضمين . وقد رأى بعض الزملاء أن يقصر التضمين على الشعر . وفى هذا قصر للحقيقة ، أو للمجاز ، أو للكناية ؛ — وهى الأصول التى يخرج عليها التضمين — على فن من الكلام دون آخر . وهذه الأمور الثلاثة تقع فى الشعر والنثر بلا قيد ولا شرط .

على أن الشعر من أكثر فنون القول ذيوعاً . والناس يحفظون الشعر ويجرون على أساليبه فى الكتابة والخطابة . فإذا أجزنا التضمين فى الشعر وحده ، وقعنا فى الأمر الذى نفر منه . ونحن هنا نقرر الحقائق العلمية . ونرجح منها ما يستحق الترجيح تحقيقاً لأغراضنا .

انتهى البحث

* * *

حضرة رئيس الجلسة : يتفضل الأستاذ الشيخ محمد الخضر حسين بتلاوة بحثه فى التضمين [1] :

حضر العضو المحترم الأستاذ الخضر حسين : للتضمين غرض هو الإيجاز . وللتضمين قرينة ، هى تعدية الفعل بالحرف وهو يتعدى بنفسه ، أو تعديته بنفسه وهو يتعدى بالحرف . وللتضمين شرط هو وجود مناسبة بين الفعلين . وكثرة وروده فى الكلام المنثور والمنظوم تدل على أنه أصبح من الطرق المفتوحة فى وجه كل ناطق بالعربية ، متى حافظ على شرطه ؛ وهو ؛ مراعاة المناسبة .

فإذا لم توجد بين الفعلين العلاقة المعتبرة فى صحة المجاز كان التضمين باطلا . فإذا وجدت العلاقة بين الفعلين ولم يلاحظها المتكلم ، بل استعمل فعل : « أذاع » مثلا — متعدياً بحرف الباء على ظن أنه يتعدى بهذا الحرف لم يكن كلامه من قبيل التضمين ، بل كان كلامه غير صحيح عربية .

فالكلام الذى يشتمل على فعل عدى بحرف وهو يتعدى بنفسه ، أو عدى بحرف وهو يتعدى بغيره ، يأتى على وجهين :

---

(١) وهو البحث الثانى فى الموضوع نفسه قد استمع له الأعضاء فى الجلسة ذاتها بعد الأول — كما أشرنا فى هامش ص ٥٦٤ — .

الوجه الأول : ألا يكون هناك فعل يناسب الفعل المنطوق به ، حتى تخرج الجملة على طريقة التضمين. ومثل هذا نَصِفُهُ بالخطأ ، والخروج عن العربية ، ولو صدر من العارف بفنون البيان.

الوجه الثانى : أن يكون هناك فعل يصح أن يقصد المتكلم لمعناه مع معنى الفعل الملفوظ ، وبه يستقيم النظم ، وهذا إن صدر ممن شأنه العلم بوضع الألفاظ العربية ومعرفة طرق استعمالها حمل على وجه التضمين الصحيح ، كما قال سعد الدين التفتازانى . « فشمرت عن ساق الجد إلى اقتناء ذخائر العلوم » والتشمير لا يتعدى بإلى ، فيحمل على أنه قد ضمن شمر معنى : « الميل » الذى هو سبب التشمير عن ساق الجد .

فإن صدر مثل هذا من عامى أو شبيه بعامى[1]، أى : ممن يدلك حاله على أنه لم يبن كلامه على مراعاة فعل آخر مناسب للفعل الملفوظ ، كان لك أن تحكم عليه بالخطأ . فلا جناح عليك أن تحكم على قول العامة مثلا — أرجو الله قضاء حاجتى ، باللحن والخروج عن قانون اللغة الفصحى . لأن فعل الرجاء لا يتعدى إلى مفعولين . وليس لك أن تخرجه على باب التضمين . كأن تجعل « أرجو » مشرباً معنى « أسأل » بناء على أن بين الرجاء والسؤال علاقة السببية والمسببية ، فإن هذا الوجه لم ينظر إليه أولئك الذين استعملوا فعل « أرجو » متعدياً إلى المفعولين .

ومن هنا نعلم أن من يخطئ العامة فى أفعال متعدية بنفسها ، وهم يُعدُّونها بالحروف ، مصيب فى تخطئته ، إذ لم يقصدوا لإشراب هذه الأفعال معانى أفعال أخرى تناسبها ، حتى يخرج كلامهم على باب التضمين .

وليس معنى هذا أن التضمين سائغ للعارف بطرق البيان دون غيره ، وإنما أريد أن العارف بوجوه استعمال الألفاظ ، لا نبادر إلى تخطئته ، متى وجدنا لكلامه مخرجاً من التضمين الصحيح . أما غيره كالتلاميذ ، ومن يتعاطى الكتابة من غير

---

(١) تكرر هذا الكلام من الباحث وغيره . والنفس لاترتاح إليه : لجواز أن يكون العامى — بل غير اللغوى ، مطلقاً — مقلداً اللغوى ، بقصد ، أو بغير قصد فى هذا الاستعمال ، كالشأن فى كثير من أمور اللغة . وإنما الذى ترتاح له النفس ويجب أن يتجه إليه الحكم ويقتصر عليه دائماً هو أن هذا التعبير أو ذاك صحيح لغوياً أو غير صحيح .

أن يستوفى وسائلها ، فإن قام الشاهد على أنه نحا نحو التضمين ، كما إذا اعترضت عليه فى استعمال الفعل المتعدى بنفسه متعدياً بحرف ، فأجاب بأنه قصد التضمين وبين الوجه ، فوجدته قد أصاب الرمية ؛ فقد اعتصم منك بهذا الجواب المقبول ، ولم يبق لاعتراضك عليه من سبيل .

وإن قام شاهد على أن المتكلم لم يقصد التضمين ، وإنما تكلم على جهالة بوجه استعمال الفعل ، كان قضاؤك عليه بالخطأ قضاء لا مردّ له . فمصحح ما يكتبه التلاميذ ونحوهم ، يجب عليه أن يرد الأفعال إلى أصولها ، ولا يتخذ من التضمين وجهاً لترك العبارة بحالها ، والكاتب لا يعرف هذا الوجه، أو لم يلاحظه عند الاستعمال(١) .

فللتضمين صلة بقواعد الإعراب من جهة تعدى الفعل بنفسه أو تعديه بالحرف ، وصلة بعلم البيان من جهة التصريف فى معنى الفعل ، وعدم الوقوف به عند حد ما وضع له ، ومن هذه الناحية لم يكن كبقية قواعد علم النحو ، قد يستوى فى العمل بها خاصة الناس وعامتهم .

حضرة العضو المحترم الأستاذ الشيخ أحمد على الإسكندرى : رجعت إلى أقوال العلماء بعد المناقشة التى دارت أمس ، فوجدت أن القائلين بسماعية التضمين إنما يخشون أن يحدث فى اللغة فساد واضطراب فى معانى الأفعال إذا أباحوه للناس ، مع أنهم يسلمون أن ما ورد من التضمين كثير يجمع فى مئين أوراقاً .

وقد شرط القائلون بقياسية التضمين شرطين وهما :

١ ــ وجود المناسبة .　　　　٢ ــ وجود القرينة .

ثم تأملت فى وظيفة علوم البلاغة وخاصة علم المعانى ، فوجدت أن موضوعه إن هو إلا بيان الذوق المعبر عنه عندهم « بمقتضى الحال » . وكذلك رأيت الشرطين اللذين اشترطهما العلماء قديماً للتضمين غير كافيين . فرأيت أن نضيف إليهما قيداً ثالثاً ، هو « موافقة العبارة التى فيها التضمين للذوق العربى » وذلك ما تنشده علوم البلاغة .

---

(١) هذا الرأى يحتاج إلى قوة تأييد وإقناع ، فهو على حاله غير مقبول ــ انظر هامش الصفحة السالفة .

ثم قلت : هل للذوق حد ؟ ففطنت إلى وجوب تقييد الذوق بالبلاغى ، وهو الذى وضعت علوم البلاغة العربية لتحديد ضوابطه .

وبعد ذلك رأيت أن ألخص مناقشات اللجنة والمجمع ومذكرتى[1] التى قدمتها فى القرار الآتى :

« التضمين : أن يؤدى فعل أو ما فى معناه فى التعبير ، مؤدى فعل آخر أو ما فى معناه ، فيعطى حكمه فى التعدية واللزوم . ومجمع اللغة العربية يرى أنه قياسى لا سماعى بشروط ثلاثة .

الأول : تحقق المناسبة بين الفعلين .

الثانى : وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر ، ويؤمن معها اللبس .

الثالث : ملاءمة التضمين للذوق البلاغى العربى » .

حضرة العضو المحترم الشيخ حسين والى : التضمين سواء أخرج على الحقيقة أم على المجاز أم على الجمع بين الحقيقة والمجاز ، لا يستعمله إلا البلغاء العارفون بأسرار اللغة ، وإذاً لا يستعمله العامة إلا إذا جارينا من يقول إن العامة لا يزال عندهم بقية من الذوق العربى والبلاغة .

وأرى أن نأخذ الرأى أولا على أن التضمين قياسى ، ثم نأخذ الرأى على الشروط التى نشترطها لإباحته .

حضرة العضو المحترم الدكتور منصور فهمى : أريد أن أعرف ما فائدة « التضمين » الذى نبحث فيه هذا البحث الطويل . إن كل ما فهمته من كلام فضيلة الشيخ محمد الخضر حسين أن فائدته الإيجاز ، أى : أن تؤدى الكلمة معنى كلمتين . وفى اللائحة التى وضعناها نص يوجهنا إلى العمل لتيسير اللغة على الناس . والذى يريد أن ييسر اللغة على الناس لا يكلفهم العمل الشاق الطويل لمعرفة كلمات تؤدى الواحدة منها معنى كلمتين . ولعل هذه الكلمات لا تزيد على مائتى كلمة ، فلا أجدُ الفائدة كبيرة بتقسيم الناس إلى خاصة وعامة ، وطفل وبالغ ، وبليغ له

---

(١) طبعت مذكرة حضرة العضو المحترم الشيخ أحمد الإسكندرى فى التضمين ملحقة بمحضر هذه الجلسة .

ذوق العرب البلاغي ، وآخر ليس له هذا الذوق ، لأنه لم يدرس العربية العلوم التي تفيد الذوق على رأى الأستاذ الإسكندرى . قالوا إن القانون الرياضى والقانون الطبيعى أولى القوانين بالاحترام ، لأنه لا يتخلف . والعلوم المختلفة الآن تتجه اتجاه الرياضيات والطبيعيات ، فيحاول أصحابها أن يجعلوا قوانينها كقوانين الرياضيات فى الدقة والضبط وعدم الاستثناء .

وأريد أن نرقى باللغة العربية إلى مصاف العلوم ذات القوانين الثابتة التى يقل فيها الشذوذ والاستثناء .

الغرض من عملنا المحافظة على اللغة وتيسيرها . فهل نتحكم فى « تطور » اللغة وذوقها من أجل مائتى كلمة لطبقة خاصة . هذا عمل — على ما أرى — ليس من خدمة اللغة التى نسعى لخدمتها . نحن الآن نقرر الواقع الذى تقرر منذ أزمان طويلة. فنقول : إن التضمين قياسى أو سماعى . وكنت أظن أن المجمع يدرس الواقع ، ويسمو فوقه ، فيقرر ما من شأنه أن يحقق حاجات الرقى الحاضر .

قد يكون المثل الأعلى للبلاغة العربية ما يراه بعض الأعضاء فى علوم البلاغة وبعض نماذج معروفة ، والذى يخيل إلىّ أن التقدم لا ينبغى أن يقيد بمثل أعلى واحد . فإذا كان تقدم اللغة ينتهى عند معرفة ما قررته علوم البلاغة ، فليس هذا عندى تقدماً . واللغة تتطور مع العصور . وكل هذا يبيح لى ألا ألتزم أمراً إلا بمقدار ، وأرى أن هذا القرار لا يوصلنى إلى غايتى .

كل اللغات « تتطور » . فلماذا نريد أن نقف بلغتنا ؟ ولو أن كاتباً فرنسياً أو إيطالياً اليوم أراد أن يرجع إلى أساليب القرن الخامس عشر مثلا ، تشبهاً بكاتب قديم ، لقيل إنه متحذلق . ونحن كأولئك . فلماذا نتعمل ونجهد أنفسنا ونقول بالتضمين ؟

والذى أراه أن نقر الماضى على أنه تاريخ ، ونتقدم نحن خطوة أخرى ، فنقرر أشياء جديدة لا تنافى تاريخ اللغة ، وهى مع ذلك تفى بحاجات العصر الحاضر .

وأنا لا أزال على رأيى . فلا أقبل التضمين إلا إذا اضطرنى إليه الشعر أو السجع ؛ وفى غير ذلك نجرى الأفعال فى معانيها الأصلية .

حضرة العضو المحترم الدكتور فارس نمر : أرى أن كل واحد منا ينظر إلى المسألة من « زاوية » غير التي ينظر منها الآخر ، على حد تعبير الرياضيين ، وأرجو أن تسمحوا لى أن أورد بعض أمثلة خبرتها بنفسى .

فعند ما كنت أدرس الحروف واستعمالها ، عرفت أن « متى » تكون بمعنى « من » كما فى قول الشاعر :

شربن بماء البحر ثم ترفّعتْ   متى لجج ٍ خُضْرٍ لهن نئيج

فأردت أن أبين لأستاذى أنى حفظت هذا الشاهد وأريد القياس عليه فى كتابتى ، فكتبت له هذه العبارة : « إن صديقى ينتظرنى فخرجت متى منزلى إلى السوق » فأنكر علىّ قولى . فقلت : إنه على حد قول القائل : أخرجها متى كُمِّه ، أى : من كمه ، فحار أستاذى ، ولم يدر أيمنعنى من استعمال الحرف أم يوافقنى عليه ؟

والذى أريده من الأستاذ الشيخ الخضر حسين أن يجيبنى : هل يوافق على أن نستعمل مثل هذه العبارات فى العصر الحاضر ؟ .

أنا أجل علماء اللغة ، وأحترم ما قالوه ، ولا أنازع فى قياسية التضمين أو سماعيته ، وإنما أريد أن نسهل اللغة على الناس عامة ، فنتخير اللغة السهلة الصريحة ، ونضع أساساً ، ونحكم حكماً يلائم هذا العصر ، ونسهل على علمائنا وكتابنا الكتابة والتأليف ، ليكون المجمع ثقة ومرجعاً للناس .

حضرة العضو المحترم الأب أنستاس الكرملى : أوافق على ما قال الدكتور منصور فهمى ، والدكتور نمر ، وفى ذكر الشواهد وغيرها تطويل ، وقد اختصرت قرار المجمع ووضعته فى الصيغة الآتية :

« يعمل بالتضمين بنوع عام لوروده فى كثير من الآيات القرآنية ، وفى الشعر القديم والمخضرم والإسلامى ، بشرط ألا يقع فى التضمين لبس فى التعبير ، ولا إخلال بالمعنى » .

حضرة العضو المحترم الشيخ أحمد على الإسكندرى : كلام الأب المحترم يفيد قياسية التضمين ، وشرط عدم اللبس هو ما ذكرناه ، ونحن ما اخترنا البحث فى التضمين إلا لنسهل على الناس الكتابة والكلام ، لأنه إذا اتسع مجال القول ،

كان فى ذلك رخصة وتيسير . وما قصدنا إلى هذا البحث إلا لأن بعض المتحذلقين من النقاد يأخذون على بعض الشعراء والكتاب مآخذ ترجع إلى تعدية الأفعال بحروف لا تتعدى بها . ويردون استدلالهم إلى المعاجم دون القواعد اللغوية والنحوية . فإذا قلنا بترجيح قياسية التضمين ، فإنما نقصد بهذا توجيه مثل هؤلاء النقاد إلى أشياء غابت عنهم ، ونيسر فى الوقت ذاته على الكتاب والشعراء مجال القول والكتابة ، فنزيد الثروة اللغوية بتعدد أساليب التعبير وصوره . وإنى أقرر أن عمل المجمع لا يقف عند ذكر الآراء المختلفة ونصوص العلماء ، وإنما يذكرها ليوازن بينها ويرجح رأياً على رأى ، إذا رأى أن فى هذا الترجيح فائدة . والمجمع يقرر الجديد ، متى كان موافقاً للذوق البلاغى والقواعد الصحيحة . ولا ينبغى أن يكون ذوق العامة حجة على أهل اللغة ، وقياس لغتنا على اللغات الأوربية قياس مع الفارق ، وفائدة التضمين لا تقتصر على مائة كلمة أو مائتين ، وإنما هو باب واسع يتعلق بجميع الأفعال فى اللغة العربية ، ولكننا لا نبيح التضمين على إطلاقه ، لأن هذا يجر إلى الفوضى والفساد فى اللغة . ولهذا نشترط له شروطاً خاصة .

* * *

حضرة العضو المحترم الشيخ إبراهيم حمروش : إذا قلنا إن التضمين قياسى ، فقد وافقنا القدماء . وإذا قلنا إنه سماعى فقد وافقناهم فى ذلك أيضاً . أما إذا قلنا إنه قياسى بشرط أن يسيغه الذوق ، فهذا تلفيق بين المذهبين . ونحن كمجمع ينبغى ألا نرجع المسألة إلى الذوق ، لأن ذلك رد إلى مجهول ، فلا بد إذاً أن نضع ضوابط وأمثلة نقدمها للجمهور ليحتذيها .

حضرة العضو المحترم الأستاذ نلينو : استفدت كثيراً من المناقشة فى هذا الباب . وعلى الرغم من أنى أستحسن قرار الإسكندرى بقيوده التى وضعها ، فإنى أرى أن فتح باب التضمين فى عصرنا يجر إلى كثير من الخطأ ، لأننا لا نستطيع أن نميز الخاصة من العامة .

حضرة العضو المحترم الأستاذ عيسى إسكندر المعلوف : (قدم اقتراحاً مكتوباً طلب فيه أن توضع أمثلة للتضمين ليحتذيها الناس) .

حضرة العضو المحترم الشيخ حسين والى : قال بعض حضرات الأعضاء :

ما أتت به اللجنة من الكلام فى التضمين معروف . والمجمع ألف لجنته للبحث فى التضمين ، وكتابة تقرير فيه . فبحثت اللجنة ، وكتبت التقرير ، وذكرت آراء العلماء ، ووجدت أن القول بقياسيته أقوى من القول بسماعيته ، ثم رفعت عملها إلى المجمع وهو صاحب الرأى فيه . فلا لوم علينا فى نقل كلام القدماء .

أما ما قاله حضرة الدكتور منصور فهمى من أن فائدة التضمين الإيجاز . وهو فائدة يسيرة . فلا نقره عليه ، لأن الإيجاز مقصد من مقاصد البلغاء : وأصل من أصول الأساليب اللغوية .

وأما القول بأن التضمين يفتح باب الخطأ والفساد فى اللغة ، فهذا صحيح ، ولكن علاج هذا أن يتعلم الناس قواعد لغتهم التى تعصمهم من الوقوع فى الخطأ . فكما أن إغفال الاشتقاق والتصريف يجر إلى الخطأ فيهما ، كذلك يجر إهمال قواعد التضمين وضوابطه إلى الخطأ فى الأسلوب . فإذا ثابرنا على تعليم قواعد اللغة فى المدارس مثلا ، انتشرت الأساليب الصحيحة وذاعت ، وفتحُ باب التضمين يسهل اللغة على الناس . أما القول بسماعيته فهو التضييق والحجر . وإذا قلنا بهذا فربما جاء زمان يقول فيه الناس كان باب التضمين مفتوحًا بالقياس ، فسده مجمع اللغة العربية ، وأنه لا بد من سبب اضطره إلى هذا . فإذا قرأ الناس ما جاء فى القرآن الكريم والأحاديث النبوية من التضمين ، توهموا أو ظنوا أن فيها شيئًا حمل المجمع على حظر التضمين على الناس .

وأما قول حضرة الدكتور منصور إن فائدة التضمين محصورة فى مائتى كلمة ، فهذه مبالغة ، لأننا على أى وجه خرجناه فقد خرجنا على ما هو قياسى : من حقيقة أو مجاز ، أو كناية ، وهذه أمور مقيسة لا تحصر .

والقول بقصره على الشعر والسجع — مع أن شأنهما الشيوع — يوقعنا فيما نريد الفرار منه .

واللجنة قد أدّت عملها ، وهو البحث فى مسألة التضمين ، وبقى الكلام فى اتقاء الخطأ الذى يقع فيه العامة ، فإذا رأى المجمع أن اتقاء ذلك يكون بقصر استعمال التضمين على العارفين باللغة ودقائقها ، فإنى أوافق عليه . وإذا رأى المجمع أن يرجئ بتّ الكلام فى التضمين ، فله ما يرى .

حضرة رئيس الجلسة : لا بد أن نقر فيه اليوم قراراً .

حضرة العضو المحترم الأستاذ فيشر : أنا موافق على ما قال الدكتور منصور فهمى والأب الكرملى . وقولهما بالتقريب هو قول فقهاء اللغة الأوربيين العصريين فى حياة اللسان وتقدّمه وترقيه . حسن عندهم ما يرد فى الأشعار المشهورة وفى كتب الأدب الحسنة وما يسمع من ناس كثيرين . والسماع عندهم أولى من القياس .

حضرة العضو المحترم الشيخ أحمد على الإسكندرى : أرى أن أضيف فى آخر القرار الذى اقترحته العبارة الآتية : « ويوصى المجمع ألا تستعمل هذه الرخصة فى كتابة المبتدئين ، ولا فى الكتابة العلمية » .

حضرة العضو المحترم محمد كرد على (بك) : لا أرى ، وقد ضبطت اللغة وقررت قواعدها وأصول بلاغتها ، أن نقر شيئاً جديداً فى التضمين ، لأنى أخشى أن يفتح الباب لكل كاتب أو شاعر أن يخترع أموراً وتعابير تزيدنا اضطراباً ولا يقرها القدماء الذين عرفوا ضوابط اللغة برمتها ، وعللوا فى هذه المسألة مسألة التضمين التى نحن بصددها ، فقال قوم بقياسيتها وآخرون بسماعيتها إلخ . وإذا كان لا بد من التعرض لهذه المسألة التى قتلها زملائى بحثاً كاد يخرجنا عن الغرض الذى نتوخاه — إذا كان لا بد من التعرض لهذه المسألة ، فأرى إجراء تعديل خفيف فى صورة القرار الذى اقترحه الأستاذ الإسكندرى ، أو نسكت الآن عن هذه المسألة وهو الأولى ، ونصرف جهدنا إلى العمليات لنخرج أولا للأمة ألفاظاً وتعابير تشتد الحاجة إليها من ألفاظ العلوم والفنون ، وبذلك نكون قد قمنا بالجزء العملى من واجب المجمع .

حضرة العضو المحترم الشيخ حسين والى : قال بعض حضرات الأعضاء إن التضمين لا يقبل منه إلا ما يستسيغه الذوق البلاغى ، فبماذا تحدون الذوق البلاغى ؟

حضرة العضو المحترم الشيخ أحمد على الإسكندرى : وضعت كلمة الذوق البلاغى العربى ، اتقاء لحذلقة بعض الناس ، مثل كتاب : « البرازيل » وغيرها ممن خرجوا على قواعد اللغة وأساليبها ، حتى صار كلامهم يشبه الرطانة ، فإذا جاءنا واحد من هؤلاء وقال إن هذا ذوقى الخاص ، قلنا له إنك تخالف الذوق العربى الذى لا يزال ثابتاً بحكم الفطرة والسليقة فى البلاد العربية ، والذى يجرى على قواعد اللغة والبلاغة ولا ينفر منها .

حضرة العضو المحترم الشيخ حسين والى : أنكتفى بعبارة الذوق البلاغى ، ويكون هذا مرجعنا عند الاختلاف ، أم نأتى بأمثلة ضوابط ؟

حضرة العضو المحترم الشيخ إبراهيم حمروش : نريد ألا يرد الأمر إلى الذوق ، بل نستخرج ضوابط بعد درس أمثلة ؛

حضرة العضو المحترم الشيخ أحمد على الإسكندرى : المتقدّمون لم يدوّنوا قواعدهم إلا بعد الاستقصاء ، ولا نريد أن نبحث فى أصول القواعد من جديد ، فكل هذا قد فرغ منه العلماء قبلنا بأكثر من ألف سنة .

حضرة العضو المحترم الشيخ إبراهيم حمروش : المجمع مكلف تقديم تراكيب صحيحة لتتبع ، وتراكيب فاسدة لتجتنب ، ورجع الناس إلى الذوق لا معنى له وكأننا لم نعمل شيئًا ، وابن جنى وغيره لم يكلفوا تقديم تراكيب للأمة .

حضرة العضو المحترم الأستاذ على الجارم : هل ترى أن يقال « الذوق العربى .

حضرة العضو المحترم الشيخ إبراهيم حمروش : الذوق العربى يختلف .

حضرة رئيس الجلسة : أتريد أن نحذف كلمة « الذوق » ؟

حضرة العضو المحترم الشيخ إبراهيم حمروش : لا ، ولكننى أريد أن نضع ضوابط لنحدد ما الذوق ؟ .

حضرة العضو المحترم الدكتور فارس نمر : التضمين صحيح ، وموضوعه عربى ، ولكن المجمع يجب أن يقدّم الحقيقة على اتباع التضمين إلا حيث تكون ضرورة .

حضرة العضو المحترم الدكتور منصور فهمى : نقول : « ويوصى المجمع ألا يستعمل التضمين فى الكتابة العامة » .

حضرة العضو المحترم الشيخ أحمد على الإسكندرى : أوافق على هذا ، والأصل ألا تخرج عن الحقيقة إلا لنكتة بلاغية .

حضرة العضو المحترم الأستاذ أحمد العوامرى (بك) أقترح أن يقال : « ويوصى المجمع ألا يلجأ إلى التضمين إلا لغرض بلاغى » .

فوافق أكثر الأعضاء على هذا .

وأمر رئيس الجلسة أن يقرأ نص القرار النهائى ، وهو :

القرار

« التضمين أن يؤدى فعل أو ما فى معناه فى التعبير مؤدى فعل آخر أو ما فى معناه ، فيعطى حكمه فى التعدية واللزوم » .

ومجمع اللغة العربية يرى أنه قياسى لا سماعى ، بشروط ثلاثة .

الأول : تحقق المناسبة بين الفعلين .

الثانى : وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر ، ويؤمن معها اللبس .

الثالث : ملاءمة التضمين للذوق العربى .

ويوصى المجمع ألا يلجأ إلى التضمين إلا لغرض بلاغى » .

فوافق أكثر حضرات الأعضاء على هذا النص [1] .

---

(١) الذى ألاحظه فى هذا القرار أن شروط « التضمين » المذكورة هى الشروط البلاغية المعروفة فى المجاز ، حتى الشرط الثالث ، فقد نص عليه القدامى لإبعاد المجاز عن القبح . وإلى المجاز ترتاح النفس أكثر من غيره ، وهو رأى كثير من أئمة القدماء ، فلِمَ العناء ، والكد ، والجدل المنيف بين المذاهب المتعددة التى تضمنها البحثان المجمعيان ؟

وشىء آخر أهم من اعتباره مجازاً ، هو أن تلك المذاهب – على تشعبها وعنفها – لم تستطع أن تثبت فى جلاء ويقين ، أن اللفظ الوارد قديماً الذى جرى فيه « التضمين » ليس حقيقة لغوية أصيلة ، وأنه تضمن حقاً معنى لفظ آخر ، فأدى « التضمين » إلى تعدية الأول أو لزومه من طريق العدوى الناشئة من الاتصال والمناسبة بينهما ، نعم لم تستطع نفى الحقيقة الأصيلة عنه ، وإثبات ما يسمونه : « التضمين » لأن تلك التعدية أو ذاك اللزوم الحادثين من العدوى لا يصلحان دليلا مقنعاً على وقوع « التضمين » : لأنها عدوى وهمية ، إذ قد يكون اللفظ الذى دخله التضمين فى وهمهم – هو فى أصله لازم أو متعد من غير علاقة له بلفظ آخر تؤثر فيه .

لقد ورد إلينا اللفظ لازماً أو متعدياً فى كلام قديم كثير يحتج به ، فما الدليل القوىّ على أن تعديته أو لزومه ليست أصيلة من أول أمرها ، وليست مجازاً ، وإنما جاءت من الطريق الذى يسمونه : « التضمين »؟ ليس فى كلامهم مقنع فيما أرى . بل إن اللفظ اللازم أو المتعدى إذا ورد مسموعاً بإحدى هاتين الحالتين فى كلام قليل ولكنه صحيح فصيح كان وروده هذا أصيلا فى الحقيقة اللغوية ، ولا يخرجه عن أنه معنى حقيقى كثرة وروده فى كلام آخر مسموع يشيع فيه معنى مغاير ؛ لأن الحكم على اللفظ بالخروج عن معناه الحقيقى ليس راجعاً إلى قلة استعماله فى صورة ، وكثرة استعماله فى صورة أخرى ، وإنما يرجع إلى وجود دليل على أن أحد الاستعمالين أسبق وجوداً عند العرب وأقدم ميلاداً ، فالأسبق – وحده – هو الحقيقى ، وأنهم يريدون منه معنى محدوداً دون غيره . ولا اعتبار لغير « الأسبقية » هنا . =

— ثم ما هذا الذوق العربي الذي يريده المجمع ؟ وكيف يحدد ؟ ولم يقتصر « التضمين » على الفعل دون ما يشبهه ، كما جاء في الشرط الأول الذي أقره المجمع وارتضاه ؟ اللهم إلا إذا كان يريد الفعل وما يشبهه ، كما يفهم من سياق البحث .

وبعد : فما زالت أدلة « التضمين » واهية . منهارة — إن صح تسميتها أدلة ! ! — ولم أجد في الآراء السالفة كلها ، ولا في أمهات المراجع التي صادفتها ما يزيل الضعف . والرأى الأقوى في جانب الذين يمنعونه ممن عرضنا أسماءهم فيما سبق ، أو لم نعرض . ومن هؤلاء الشهاب الخفاجي في « طراز المجالس » — ص ٢١٩ — حيث يصرح بأنه سماعي . وكالدماميني في كتابه : « نزول الغيث » — ص ٥٦ — حيث يقرر أن تضمين فعل معنى آخر يأباه كثير من النحاة . وكأبي حيان فيما نقله السيوطي في « الهمع » — ج ١ ص ١٤٩ — مصرحاً بقوله : « التضمين لا ينقاس » وغير هؤلاء كثير . بل إن الذين يقصرونه على السماع لم يستطيعوا إثبات أنه ليس بحقيقة، وليس بمجاز ، ولا بشيء مركب منهما ، وإنما هو نوع جديد اسمه : « التضمين » لم يستطيعوا ذلك ، لأن العرب الفصحاء نطقوا بالفعل — أو بما يشبهه — متعدياً بنفسه مباشرة ، أو غير متعد إلا بمعونة حرف جر معين ، فكيف يسوغ لقائل بعد هذا أن يقول : إن هذا الفعل لم يتعد إلى معموله إلا من طريق التضمين ، بحجة أن هذا الفعل لا يُعرف فيه التعدى إلا بهذه الوسيلة !؟ كيف يقول هذا محتجاً به مع أن الناطق بالفعل المتعدى — وشبهه — هو القرآن الكريم أو العربي الفصيح الذي يحتج بكلامه من غير خلاف في الاحتجاج ؟

ما الدليل على أن الفعل وشبهه متعد أو غير متعد من طريق « التضمين » وحده ، ونحن نراه متعدياً بواسطة حرف الجر ، أو بغير واسطة ، ولا دليلَ معنا على أسبقية أحد الفعلين في الوجود والتعدى وعدمه؟

الحق أن إثبات التضمين أمر لا تطمئن له نفس المتحرى المتحرر ، ولا سيما إذا عرفنا أن كل فعل — أو شبهه — لا يكاد يؤدى معناه مع « التعدية » دون أن يكون هناك فعل آخر أو شبهه — له معنى يؤديه مع « اللزوم » وبين هذين المعنيين ما يسمونه : « المناسبة ، أو الإشراب » والعكس صحيح كذلك ؛ إذ لا يكاد فعل — أو : شبهه — يؤدى معناه مع « اللزوم » دون أن يكون هناك فعل آخر — أو شبهه — له معنى يؤديه مع «التعدية» . وبين المعنيين « المناسبة أو الإشراب » . والنتيجة الحتمية لكل ذلك أنه لا يوجد فعل — أو شبهه — مقصور على « التعدية » ، ولا آخر مقصور على « اللزوم » ، وهذه غاية الفوضى والإساءة اللغوية التي تحمل في ثناياها فساد المعاني .

وبالرغم من تلك المعارك الجدلية لا أرى الأمر في التضمين يخرج عن إحدى حالتين ، وفي غيرهما الفساد اللغوى ، والاضطراب الهدام :

الأولى : أن الألفاظ التي وصفت بالتضمين إن كانت قديمة في استعمالها منذ عصور الاستشهاد والاحتجاج اللغوى فإن استعمالها دليل على أصالة معناها الحقيقي ، ما دمنا لم نعرف — يقينا — لها معنى سابقاً تركته إلى المعنى الجديد .

الثانية : أن العصور المتأخرة عن عصور الاستشهاد والاحتجاج غير محتاجة إلى « التضمين » لاستغنائها عنه بالمجاز والكناية وغيرهما من أنواع البيان المختلفة التي تتسع لكثير من الأغراض والمعاني الدقيقة البليغة .

بحث نفيس لابن جنى [١]، عنوانه :
« باب فى اللغة المأخوذة قياساً »

هذا موضع كأن فى ظاهره تعجرُفًا ، وهو مع ذلك تحت أرجل الأحداث ممن تعلق بهذه الصناعة فضلاً عن صدور الأشياخ ، وهو أكثر من أن أحصيه فى هذا الموضع لك ، لكنى أنبهك على كثير من ذلك ، لتكثر التعجب ممن تعجب منه ، أو يستبعد الأخذ به .

وذلك أنك لا تجد مختصراً من العربية إلا وهذا المعنى منه فى عدة مواضع ، ألا ترى أنهم يقولون فى وصايا الجمع : إن ما كان من الكلام على فَعْل فتكسيره على : أفعُل ؛ ككلب وأكلُب ، وكعْب وأكعُب ، وفرخ وأفرُخ . . . ، وما كان على غير ذلك من أبنية الثلاثى فتكسيره فى القلة على أفعال : نحو جبل وأجبال ، وعنق وأعناق ، وإبل وآبال ، وعجُز وأعجاز ، ورُبع وأرباع ، وضِلَع وأضلاع ، وكبد وأكباد ، وقفل وأقفال ، وحمِل وأحمال و . . . ؛ فليت شعرى هل قالوا هذا ليعرف وحده ، أو ليعرف هو ويقاس عليه غيره ؟ ألا تراك لو لم تسمع تكسير واحد من هذه الأمثلة ، بل سمعته منفرداً أكنت تحتشم من تكسيره على ما كُسر عليه نظيره ؟ لا . بل كنت تحمله عليه للوصية التى تقدمت لك فى بابه ، وذلك كأن يُحتاج إلى تكسير : « الرِّجز » الذى هو العذاب ، فكنت قائلا — لا محالة — « أرجاز » ؛ قياسًا على : « أحمال » . وإن لم تسمع « أرجازا » فى هذا المعنى . وكذلك لو احتجتَ إلى تكسير عَجُر ، من قولهم : « وظيف عَجُر » [٢] لقلت : « أعجار » ؛ قياسًا على يَقُظ [٣] وأيقاظ ، وإن لم تسمع « أعجارًا » . وكذلك لو احتجت إلى تكسير : « شيِّع » ، بأن توقعه على

---

(١) من كتابه : « الخصائص » — جـ ١ ص ٣٩٤ .

(٢) الوظيف : الجزء الدقيق من ساق الإبل والخيل ، وغيرها . والعجر هنا : الصلب .

(٣) جاء فى القاموس : اليقظة — محركة — نقيض النوم . وقد يقُظ — مثل : كرُم ، وفرِح — يقاظة ، ويقَظاً محركة . وقد استيقظ . . . ورجل يَقُظ — على وزن : ندُس ، وكَتِف — والندُس : بفتح النون ، مع سكون الدال ، أوضمها ، أو كسرها — الرجل السريع الاستماع للصوت الخفى .

النوع ، لقلت « أشباع » ، وإن لم تسمع ذلك ، لكنك سمعت : « نِطَع وأنطاع » و « ضِلَع وأضلاع » ، وكذلك لو احتجت إلى تكسير : « دِمَثْر »[١] لقلت : « دماثر » ؛ قياساً على : « سِبَطْر وسباطر » .

وكذلك قولهم : إن كان الماضى على « فَعُل » فالمضارع منه على يفعُل : فلو أنك على هذا سمعت ماضياً على فعُل ، لقلت فى مضارعه يفعُل ، وإن لم تسمع ذلك ، كأن يسمع سامع ضَؤُل ، ولا يسمع مضارعه ؛ فإنه يقول فيه يضؤُل ، وإن لم يسمع ذلك ، ولا يحتاج أن يتوقف إلى أن يسمعه ، لأنه لو كان محتاجاً إلى ذلك لما كان لهذه الحدود والقوانين التى وضعها المتقدمون وعمل بها المتأخرون معنى يفاد ، ولا غرض ينتحيه الاعتماد ، ولكان القوم قد جاءوا بجميع المواضى والمضارعات ، وأسماء الفاعلين ، والمفعولين ، والمصادر ، وأسماء الأزمنة ، والأمكنة ، والأحادىّ والثنائى ، والجموع والتكابير ، والتصاغير[٢] ، ولما أقنعهم أن يقولوا : إذا كان الماضى كذا وجب أن يكون المضارع كذا ، واسم فاعله كذا ، واسم مفعوله كذا ، واسم مكانه كذا ، واسم زمانه كذا ؛ ولا قالوا : إذا كان المكبر كذا فتصغيره كذا ، وإذا كان الواحد كذا فتكسيره كذا — دون أن يستوفوا كل شىء من ذلك ، فيوردوه لفظاً منصوصاً معيناً ، لا مقيساً ولا مستنبطاً كغيره من اللغة ؛ التى لا تؤخذ قياساً ولا تنبيها ؛ نحو : دار ، وباب ، وبستان ، وحجر ، وضَبُع ، وثعلب ، وخُزَز ، لكن القوم بحكمتهم وزنوا كلام العرب فوجدوه ضربين : أحدهما : ما لا بد من تقبله كهيئته لا بوصية فيه ، ولا تنبيه عليه ، نحو : حجر ، ودار ، وما تقدم .

ومنه : ما وجدوه يُتدارك بالقياس ، ونخف الكلْفة فى علمه على الناس ، فقننوه وفصلوه ، إذ قدروا على تداركه من هذا الوجه القريب ، المغنى عن المذهب الحَزْن[٣] البعيد . وعلى ذلك قدم الناس فى أول المقصور والممدود ما يُتدارك بالقياس والأمارات ، ثم أتبعوه ما لا بد له من السماع والروايات ، فقالوا : المقصور من حاله كذا ، ومن صفته كذا ؛ والممدود من أمره كذا ، ومن سببه كذا . وقالوا :

---

(١) الجمل الكثير اللحم .

(٢) أى : كان واجباً عليهم أن ينصوا على كل كلمة من هذه الجزئيات إذا كانت القواعد لا تغنى — كما قد يتوهم بعض الغافلين — .

(٣) الصلب الصعب من الأرض ؛ كالحجارة والصخور .

ومن المؤنث الذى فيه علامات التأنيث كذا ، وأوصافه كذا ، ثم لما أنجزوا ذلك قالوا : ومن المؤنث الذى روى رواية كذا وكذا ، فهذا من الوضوح على ما لا خفاء به .

فلما رأى القوم كثيراً من اللغة مقيساً منقاداً وسَمّوه بمواسمه ، وغَنُوا بذلك عن الإطالة والإسهاب فيما ينوب عنه الاختصار والإيجاز ، ثم لما تجاوزوا ذلك إلى ما لا بد من إيراده ، ونص ألفاظه التزموا وألزموا كلفته ؛ إذ لم يجدوا منها بدًّا ، ولا عنها مصرفًا .

ومعاذ الله أن ندعى أن جميع اللغة تستدرك بالأدلة وقياسًا ، لكن ما أمكن ذلك فيه قلنا به ، ونبهنا عليه ، كما فعله من قبلنا ، ممن نحن له متبعون ، وعلى مثله وأوضاعه حاذون . فأما هُجنة الطبع ، وكُدورة الفكر ، وجمود النفس وخَيْس[1] الخاطر ، وضيق المضطرب ، فنحمد الله على أن حماناه ، ونسأله سبحانه أن يبارك لنا فيما آتاناه ، ويستعملنا به فيما يدنى منه ، ويوجب الزلفة لديه ، بمنه) . ا هـ .

* * *

هذا البحث النفيس لابن جنىّ يذكرنا بماله من آراء جليلة أخرى ، تتصل منها بموضوعنا قوله[2] :

(حكى لنا أبو على عن ابن الأعرابى، أظنه قال : يقال : دَرْهَمَتْ الخُبَّازَى ، أى : صارت كالدّرهم ، فاشتق من الدرهم ، وهو اسم أعجمى .

وحكى أبو زيد : رجل مُدَرْهَم ، ولم يقولوا منه « دَرْهَم » إلا أنه إذا جاء اسم المفعول فالفعل نفسه حاصل فى الكفّ[3] ، ولهذا أشباه . . . » . ا هـ .

---

(١) الخيس : الخطأ ، أو الضلال .

(٢) فى كتابة : « الخصائص » — ج ١ ص ٣٦٢ — باب : « أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب » .

(٣) يريد : أنه ميسور ، كأنه فى يد من يريده ، لا يتعب فى البحث عنه ، ولا فى معرفة أنه مسموع ، أو غير مسموع ، بل يستعمله من غير تردد ولا رجوع إلى مراجع لغوية .

ثم قال بعد ذلك[1] :

« ليس كل ما يجوز فى القياس يخرج به سماع ؛ فإذا حذا إنسان على مثلهم ، وأمّ مذهبهم ، لم يجب أن يورد فى ذلك سماعا ، ولاأن يرويه رواية . . . » .

وكذلك قوله[2] : « إذا ثبت أمر المصدر الذى هو الأصل لم يتخالج شك فى الفعل الذى هو الفرع . قال لى أبو علىّ بالشام : إذا صحت الصفة فالفعل فى الكف . وإذا كان هذا حكم الصفة كان فى المصدر أجدر ؛ لأن المصدر أشد ملابسة للفعل من الصفة ؛ ألا ترى أن فى الصفة نحو : مررت بإبل مائة ، وبرجل أبى عشرة أهلة . . . » . اهـ .

* * *

صحة الاشتقاق من الجامد .

جاء فى ص ٦٩ من الكتاب المجمعى الصادر فى سنة ١٩٦٩ مشتملا على القرارات المجمعية الصادرة من الدورة التاسعة والعشرين إلى الدورة الرابعة والثلاثين ، ما نصه تحت عنوان : (الاشتقاق من أسماء الأعيان ، دون تقيد بالضرورة) بناء على رأى لجنة الأصول بمجمع اللغة العربية — وهو :

(قرر المجمع من قبل إجازة الاشتقاق من أسماء الأعيان للضرورة فى لغة العلوم كما أقر قواعد الاشتقاق من الجامد .

واللجنة تأسيسا على أن ما اشتقه العرب من أسماء الأعيان كثير كثرة ظاهرة ، وأن ماورد من أمثلته فى البحث الذى احتج به المجمع لإجازة الاشتقاق يربى على المائتين — ترى التوسع فى هذه الإجازة ؛ بجعل الاشتقاق من أسماء الأعيان جائزا من غير تقييد بالضرورة .) اهـ.

وقد وافق المجمع ومؤتمره العام على رأى اللجنة ، وصدر قرار موافقتهما فى الجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة الرابعة والثلاثين سنة ١٩٦٨

أما قواعد الاشتقاق المشار إليها ، فى القرار السالف فقد ورد بيانها فى الكتاب المجمعى الذى تقدم ذكره . ففى ص ٦٤ النص الآتى تحت عنوان :

---

(١) فى ص ٣٦٧ من الفصل نفسه .

(٢) جـ ١ — ص ١٢٧ باب : « تعارض السماع والقياس » . . .

(١) إذا أريد اشتقاق فعل لازم من الاسم العربي الجامد ، الثلاثي مجردة ومزيدة ، فالباب فيه : « نصر » ويُعَدّى إذا أريد تعديته بإحدى وسائل التعدية ؛ كالهمزة ، والتضعيف . (مثل : قطَنَت الأرضُ تقطُن، كثر قطنها . وقطّنها : زرعها قطنا).

(٢) أما إذا أريد اشتقاق فعل ثلاثي متعدٍّ فالباب فيه : « ضرَب » : (مثل قطنتُ الأرضَ، أقطِنها ، زرعتها قطنا) .

(٣) وفي كلتا الحالتين يُستأنس بما ورد في المعجمات من مشتقات للأسماء العربية الجامدة ، لتحديد صيغة الفعل

(٤) ويشتق الفعل من الاسم العربي الجامد غير الثلاثي على وزن: « فَعْلَل » متعديا ، وعلى وزن « تَفَعْلَل » لازما .

(٥) وإذا كان الاسم رباعي الأصول أو رباعيا مزيدا فيه؛ مثل : دِرهم وكِبريت – اشتق منه على وزن : « فَعْلَل » بعد حذف الزائد من المزيد؛ فيقال : درهمَ الزهرُ وكبْرتَ ، أى صار كالدِّرهم والكِبريت .

(٦) وإذا كان الاسم خماسياً مثل : « سفرجل » اشتق منه على وزن «فَعْلَل» بعد حذف خامسه ، فيقال : « سَفْرجَ النبت » بمعنى : صار كالسفرجل .

(٧) تؤخذ المشتقات الأخرى من هذه الأفعال على حسب القياس الصرفي

* * *

ثانياً – في الاسم الجامد المُعَرَّب :

(٨) يشتق الفعل من الاسم الجامد المعرب الثلاثي على وزن : فَعَّل» بالتشديد متعديا . ولازمه : « تَفَعَّلَ » .

(٩) ويشتق الفعل من الاسم الجامد المعَرّب غير الثلاثي على وزن : « فَعْلَل» ولازمه : تَفَعْلل ..)

تم إيداع هذا المصنف بدار الكتب والوثائق القومية تحت رقم ٥٦٢٢ /١٩٧٣

مطابع دار المعارف بمصر سنة ١٩٧٣

النحو الوافي

مع ربطه بالأساليب الرفيعة، والحياة اللغوية المتجددة

القسم الموجز لطلبة الدراسات النحوية والصرفية بالجامعات

والمفصل للأساتذة والمتخصصين

مشتملا على الضوابط والأحكام التى قررتها المجامع اللغوية ومؤتمراتها الرسمية

الجزء الثانى

تأليف

عباس حسن

الأستاذ السابق بكلية دار العلوم – جامعة القاهرة

ورئيس قسم النحو، والصرف، والعروض

* * *

عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة

* * *

الطبعة الرابعة



دار المعارف بمصر

الفهرس

ا ـ بيان الأبواب العامة التى يشتمل عليها هذا الجزء :

* * *

ب ـ تفصيل المسائل والموضوعات التى يشتمل عليها كل باب من الأبواب العامة السابقة ، مع ملاحظة أن العناوين المكتوبة فى الفهرس بخط صغير هى بعض الموضوعات الواردة فى : « الزيادة والتفصيل » ، والهوامش .

باب : ظنّ وأخواتها .

المرضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : «الزيادة والتفصيل» والهامش

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : «الزيادة والتفصيل» والهامش

* * *

أعلَم وأرى ، ونظائرهما مما ينصب ثلاثة مفاعيل .

* * *

الفاعل ، وتعريفه ، وأحكامه

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : «الزيادة والتفصيل» والهامش

• • •

النائب عن الفاعل

• • •

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : «الزيادة والتفصيل» والهامش .

اشتغال العامل عن المعمول ؛ معناه ، وطريقته

• • •

تعدية الفعل ولزومه .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هى بعض موضوعات : «الزيادة والتفصيل» والهامش

* * *

التنازع فى العمل

* * *

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : «الزيادة والتفصيل» والهامش

المفعول المطلق ، ومعناه

* * *

المفعول له ، أو : لأجله

* * *

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : «الزيادة والتفصيل» والهامش

ظرف الزمان والمكان

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : «الزيادة والتفصيل» والهامش .

• • •

المفعول معه

• • •

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : «الزيادة والتفصيل» والهامش

الاستثناء

* * *

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : «الزيادة والتفصيل» والهامش

الحال

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : «الزيادة والتفصيل» والهامش

* * *

التمييز

* * *

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هى بعض موضوعات : «الزيادة والتفصيل» والهامش

حروف الجر .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : «الزيادة والتفصيل» والهامش.

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : «الزيادة والتفصيل» والهامش ؛

• • •

المسألة ٩٣ :

الإضافة [1]

تقسيمها :

تنقسم قسمين ؛ محضة ، (وتسمى : معنوية ، أوحقيقية) وغير محضة ،

---

(١) فيما يلي إيضاح لمدلولها النحوي الدقيق ، ولبعض المصطلحات الهامة التي تتصل بها :

أ – في جملة مثل : « الوالد مُنصف » ، أو : « أنْصَفَ الوالد » يكون المراد هو : الحكم على الوالد بالإنصاف . أي : إسناد الإنصاف إليه . وإن شئت فقل : نسبة الإنصاف إليه .

وفي جملة أخرى مثل : « الصفحُ حَسَن » أو : « يحسُن الصفح » يكون المراد أيضاً هو : الحكم على الصفح بالحُسن ، أي : إسناد الحسن إليه ، أو : نسبته له . وكذلك لو قلنا : « الحقود غير مستريح » أو : « الحقود لا يستريح » ، فإن المراد هو : الحكم بعدم الراحة على الحقود ، أي : إسناد عدم الراحة إليه ، أو : نسبة عدم الراحة له ، ونفيها عنه . وهكذا الشأن في كل جملة اسمية أو فعلية ، مثبتة ، أو منفية ؛ فالمراد من الجملة لا بد أن يكون هو : « الحكم » ، أي : « الإسناد » ، أي : « النسبة » . وهذه الألفاظ الثلاثة متحدة في مدلولها الذي هو : (المعنى المفهوم من الجملة ؛ إثباتاً أو نفياً) . ويعبر عنه النحاة بأنه : (الربط المعنوي بين طرفي الجملة ربطاً يقتضي أن يقع على أحدهما معنى الآخر ، أو ينفَى عنه) .

ويجري على ألسنتهم كثيراً ذكر : « النسبة الأساسية » أو : « النسبة الكلية » ؛ يريدون بها ذلك المعنى ، أو : الربط المعنوي الذي لا يمكن أن تخلو منه جملة مستقلة بمعناها – كالجملة غير الشرطية – ، ولا أن تسمى جملة إلا به . وقد يختصرون فيقولون : « النسبة » . دون وصفها بصفة « الأساسية » أو بـ « الكلية » ؛ لاصطلاحهم على أنها المقصودة عند الإطلاق ؛ أي : عند حذف الوصف والتحديد .

ب – على ضوء ما سبق نفهم أن المراد الأصيل من الجملة الحقيقية المستقلة هو : « النسبة الأساسية » أو : « الكلية » .

لكن الملحوظ عند سماع جملة مثل : « أقبل ضيف » أن تتعدد الاحتمالات الذهنية في أمر هذا الضيف : ما اسمه ؟ ما بلده ؟ ما صلته بنا ؟ ما غرضه ؟ ما شأنه ؟ . . . و . . . و . . . كل هذا وأكثر منه لا يفهم من هذه الجملة وحدها ، ولا تدل عليه النسبة الأصلية فيها . ومن ثَمّ كانت الجملة في حاجة إلى زيادة لفظية تؤدي إلى زيادة معنوية ؛ كأن نقول : أقبل ضيف عظيم ؛ فننسب العظمة للضيف . فهذه نسبة أيضاً ، ولكنها نسبة جزئية أو فرعية ، ليست أصيلة كالسابقة ؛ إذ لا يتوقف – في الغالب – =

. . . .

. . . .

= على هذه النسبة الجزئية أو : الفرعية، المعنى الأساسي للجملة ، ولا يختل بحذفها ؛ فن الممكن — غالباً — الاستغناء عنها بالاستغناء عن الزيادة اللفظية التي جلبتها .

وكذلك لو قلنا : أقبل الضيف مبتسماً ، أو فرحت بالضيف يوماً ... أو غير هذا من الزيادات اللفظية الفرعية التي منها : الحال ، والتمييز ، والمفعولات ، والتوابع ، وغيرها من سائر « المكمّلات » التي تزاد على طرفي الجملة الأصلية ؛ فتكسبها معنى جزئياً جديداً ، قد يمكن الاستغناء عنه .

والنحاة يسمون هذه النسبة الجزئية ، أو الفرعية : « القيد » ، أو : « النسبة التقييدية » يريدون بها : « النسبة التي جاءت لإفادة التقييد » ، أي : لإفادة نوع من الحصر ، والتحديد ، ذلك أن اللفظ قبل مجيئها كان عاماً مطلقاً يحتمل أنواعاً وأفراداً كثيرة ؛ فجاءت التكلة (أي : القيد) فنعت التعميم والإطلاق الشاملين ، وجعلت المراد محدداً محصوراً في مجال أضيق من الأول ، ولم تترك المجال يتسع لكثرة الاحتمالات الذهنية التي كانت تتوارد من قبل .

جـ — من أمثلة التكلات كلمة : « الغرفة » في نحو : « أضاء مصباح الغرفة » فلو لم نذكر هذه الكلمة لكانت الجملة في حاجة إلى زيادة لفظية تتبعها زيادة معنوية جزئية ، تزيل التعميم والإطلاق عن المراد من كلمة : « مصباح » ؛ إذ لا ندرى : أهو مصباح للغرفة ، أم للطريق ، أم للمصنع ، أم للنادى . . . ؟ فلما جاء القيد — وهو كلمة : « الغرفة » — أزال تلك الاحتمالات ، وقصر الفهم على واحد منها ؛ فأفاد التقييد ؛ بأن جعل العام المطلق محدوداً محصوراً . ومثل هذا : قرأت أدب العرب — تمتعت بأدب العرب . . . و . . . فقد تبع الزيادة اللفظية الجزئية زيادة معنوية جزئية .

ومما يلاحظ أن التكلة (أي : القيد) مجرورة في أمثلة هذا القسم : « جـ » لا تفارق الجر مطلقاً . أما في غيرها فقد تكون التكلة مرفوعة ، أو منصوبة ، أو مجرورة ، أو مجزومة . . . على حسب حاجة الجملة . وتسمى التكلة الجزئية التي تلازم الجر دائماً : « المضاف إليه » ويسمى اللفظ الذى قبلها والذى جاءت لتقييده ، وتحديد مدلوله : « المضاف » ويطلق عليهما معاً : « المتضايفان » ، و « الإضافة » هي : الصلة المعنوية الجزئية التي بين المتضايفين، (وهما : المضاف ، والمضاف إليه) : ويقول النحاة في تعريفها :

« إنها نسبة تقييدية بين اسمين ، تقتضى أن يكون ثانيهما مجروراً دائماً » . نعم ، قد يكون المضاف إليه جملة — كما سيجيء البيان في ص ٢٨ وله إشارة في ص ٧٨ و ٨٣ — و ٨٤ — ولكن الجملة في هذه الحالة بمنزلة المفرد ، أي : الاسم الواحد ؛ فحلها الجر ، أما المضاف فلا بد أن يكون في جميع حالاته اسماً يعرب على حسب الحاجة ، ولا يصح أن يكون فعلا ، أو حرفاً ، أو جملة . (انظر ص ٧جـ) .

مما تقدم نعلم ؛ أن التكلة تسمى : « القيد » ، أو : النسبة « التقييدية » وليست مقصورة على الإضافة، بل تشمل جميع المكمّلات . وأن التكلة في الإضافة تسمى: « المضاف إليه » ولا بد أن يسبقه : « المضاف » وكلاهما لا بد أن يكون اسماً واحداً ، وقد يكون « المضاف إليه » جملة بمنزلة =

(وتسمى : لفظيّة ، أو : مجازية[1] ـ ولها ملحقات[2] ـ .)

فالأولى : ما كان فيها الاتصال بين الطرفين قويًّا ، وليست على نية الانفصال[3] ؛ لأصالتها ، ولأنّ المضاف ـ فى الغالب ـ خال من ضمير مستتر يفصل بينهما .

والأكثر أن يكون المضاف فى الإضافة المحضة واحداً مما يأتى :

١ ـ اسم من الأسماء الجامدة الباقية على جمودها[4] ، كالمصادر[5] ، وأسماء

= الاسم الواحد أى : المفرد ـ كما سبق ـ وكذلك نعلم أن المضاف إليه مجرور دائماً ، أما المضاف فلا يلازم حالة إعرابية واحدة ؛ بل يعرب على حسب حالة الجملة التى يكون فيها .

والأغلب فى المضاف أن يكون معرباً . وقد يكون اسماً مبنياً ؛ مثل : « حيث » ، و « إذا » الشرطية ، و « كم » الخبرية ، (كما سنعرف فى هذا الباب) . ومثل بعض أنواع مبنية على فتح الجزأين من المركب المزجى العددى فى نحو : هذه خمسةَ عشرَ محمدٍ ؛ ـ

طبقاً لما هو مذكور فى باب العدد ـ ج ٤ م ١٦٤ ص ٤٠٠ .

« ملاحظة » : يتردد فى النحو اسم : « الشبيه بالمضاف » وهو يختلف اختلافاً واسعاً عن « المضاف » . وتفصيل الكلام على هذا الشبيه ، وعلى أحكامه ، مدون فى ج ١ م ٥٦ باب : « لا » النافية للجنس ، عند الكلام على حكم اسمها ، ص ٦٩١ .

(١) يريدون « بالمحضة » : التى بين طرفيها قوة اتصال وارتباط ، وليست على نية الانفصال ؛ لأصالتها ، ولأنها لا يفصل بين طرفيها (وهما : المضاف والمضاف إليه) ضمير مستتر كالضمير الذى يفصل فى الإضافة غير المحضة ؛ فيجعلها كأنها غير موجودة ؛ بسبب وجود هذا الفاصل الملحوظ ، وإن كان مستتراً ـ كما سيجىء ـ فى ص ٣٤ ـ عند الكلام عليها . . . .

ويريدون « بالمعنوية » : أنها تحقق الغرض المعنوى الذى يراد منها تحقيقه ؛ وهو استفادة المضاف من المضاف إليه التعريف ، أو التخصيص ـ كما سيأتى فى ص ٢٣ ـ ، ولأنها تتضمن معنى حرف من حروف الجر سنعرفه بعد فى ص ١٦ .

ويريدون بالحقيقية : أنها تؤدى الغرض المعنوى السابق حقيقة ، لا مجازاً ـ والمجاز الممنوع هنا هو الآتى فى ص ٣٣ وليس هو المعروف فى البلاغة ـ ، ولا حكماً أو تقديراً . (وهذا خير ما يفسر به وصفها بالحقيقية) . . .

وستجىء إشارة لكل هذا بمناسبة أخرى فى (ص ٢٢ و ٣٣) .

(٢) ستجىء الملحقات فى ص ٤٠ ـ د ـ

(٣) يتضح المراد من « نية الانفصال » ومن خلو الكلام من الضمير المستتر بما يجىء فى ص ٣٤ .

(٤) أى : غير المؤولة بالمشتق .

(٥) وسيجىء فى باب النعت عند الكلام على وقوع المصدر نعتاً ، أن هناك مصادر مسموعة أضيفت إلى معرفة ، فلم تكتسب منها التعريف بسبب أنها مصادر مؤولة بالمشتق ؛ فإضافتها غير محضة . (انظر ص ٤٦٤) .

المصادر[1]، وكثير من الظروف، والجوامد الأخرى، نحو: لا يتم حُسْن الكلامِ إلا بحسنِ العملِ — لو استعان الناس كعونِ النمل ما وُجِد بينهم شقىّ، ولا محروم — عند الشدائدِ تُعْرَف الإخوان — لسان العاقلِ وراء قلبِه، وقلب الأحمقِ وراء لسانِه —

ومن الأمثلة للجوامد المضافة، الباقية على جمودها، الكلمات: أرض—بعض—جسم — فؤاد — فى قول الشاعر:

أيها الراكب المُيَمِّمُ[2] أرضِي ... اقْرَ[3] من بعضِي السلام لبعضِي

إنّ جسمي—كما علمت—بأرضٍ ... وفؤادى ومالكيه بأرضِ

ب — المشتقات الشبيهة بالجوامد؛ (وهى المشتقات التى لا تعمل مطلقاً[4]، ولا تدل على زمن معين) كصيغ أسماء الزمان، والمكان، والآلة؛ مثل الكلمات: مَسكَن، مَزرعة، مِحراث، مِنْجل، مِذْراة، مَغْرِب . . . فى نحو: (الفلاح كالنحلة الدءوب النافعة؛ يغادر مسكنه قبل الشروق، قاصداً مزرعته؛ يعمل فيها ويكُدّ؛ فلا تراه إلا قابضاً على محراثه، أو منحنياً على فأسه، أو حاصداً بمنجله، أو مُذَرِّيا بمِذراته، أو متعهداً زروعه. و . . . ويظل على هذا الحال حتى المغرب؛ فيرجع من حيث أتى، دون أن يُعَرِّج على مَلْعَب، أو مَلْهًى، أو مُقْهًى يسهر فيه، ثم يقضى الليل هادئاً نائماً حتى يوافيه الصباح الجديد).

ويدخل فى هذا النوع: المشتقات التى صارت أعلاماً؛ وفقدت خواص الاشتقاق، بسبب استعمالها الجديد فى التسمية[5]؛ مثل الأعلام: محمود — حامد — حسن . . .

---

(١) سبق الكلام على اسم المصدر وإيضاح خصائصه فى ج ٢ ص ١٧٤ م ٧٥ . وسيجىء الكلام عليه وعلى المصدر فى باب خاص بهما. (ص ١٨١ و ٢٠٧). (٢) القاصد.

(٣) المراد: اقرأ، سهلت الهمزة؛ — بأن صارت ألفاً؛ أى: اقرا. — ثم بنى فعل الأمر على حذف هذه الألف، كالشأن فى كل فعل أمر معتل الآخر، فإنه يبنى على حذف حرف العلة.

(٤) سيجىء لها إشارة أخرى فى ص ٣٠ من هذا الجزء عند الكلام على المشتقات (اسم الفاعل و . . . و . . . .).

(٥) كما سيجىء فى هامش ص ١٨٢ .

حـ ــ المشتقات التي لا دليل معها على نوع الزمن الذي تحقّق فيه معناها[1] ؛ نحو : قائدُ الطيارة مأمونُ القيادةِ ؛ فإن كلمة : « قائد » اسم فاعل مضاف ، وليس في الجملة دليل على نوع زمن القيادة ؛ أهو الماضي ، أم الحال ، أم الاستقبال ؟ وكذلك كلمة : « مأمون » التي هي اسم مفعول . . . (وتسمى هذه المشتقات الخالية من الدلالة الزمنية : بـ « المشتقات المطلقة الزمن[2] ») .

د ــ المشتقات الدالة على زمن ماض[3] فقط ؛ نحو : عابر الصحراءِ أمسِ كان مملوءَ النفسِ أمنًا واطمئنانًا .

هـ ــ أفعل التفضيل ــ على الرأى المشهور[4] ــ وهو من المشتقات التي لها بعض[5] عمل ــ مثل : أُعجبت بشوقي ؛ أشهر الشعراء في عصره ، وقولهم : أكملُ المؤمنين إيمانًا أحسنهم أخلاقًا .

و ــ إضافة الوصف إلى الظرف مع وجود القرينة الدّالة على المضيّ أو على الدوام ؛ مثل : أزال ساطع الصباح البهيج حالكَ الليل البهيم . وكقوله تعالى عن نفسه : (مالكِ يومِ الدين) .

* * *

---

(١) كما سيجيء في « ب » من ص ٤٠ .

(٢) سيجيء الكلام عليها في أبوابها الخاصة ، من هذا الجزء ، ولها إشارة في ص ٣٠ .

(٣) لا يكفي دلالتها على الزمن الماضي وحده ، بل لا بد مع ذلك أن تفقد العمل ؛ لفقد بعض شروطه . (وستجيء في ص ٢٣٨) .

(٤) راجع الصبان والتصريح ــ وغيرهما ــ في هذا الموضع . ثم حاشية ياسين على التصريح ج ٢ باب : « أفعل التفضيل » ، عند الكلام على إضافته النكرة . ويرى شارح المفصل (ج ٣ ص ٤) ومن معه أن إضافته غير محضة ، ويطيل الإيضاح لهذا ، ويؤكده .

(٥) كعمله الجر في المضاف إليه ، والنصب في تمييزه ، ولأنه يرفع الفاعل ، ولا ينصب المفعول به ؛ ففي مثل : « مررت برجل أفضل القوم » مما سمع فيه أفعل التفضيل مضافاً إلى المعرفة مع أن المفضل نكرة ــ يعرب أفعل التفضيل بدلا من المفضل ، لا صفة له ، بناء على الرأى الأشهر السالف ؛ لكيلا تقع المعرفة نعتاً النكرة. نعم إن البدل المشتق قليل ؛ ــ كما يقول الصبان عند كلامه على الإضافة غير المحضة ــ، ولكنه جائز مع قلته ومخالفته للأكثر ، (كما في ص ٣٨) ويعرب نعتاً بناء على الرأى الآخر . لأنه لم يكتسب التعريف من المضاف إليه ... وإذا أضيف : « أفعل » المراد به التفضيل ، وجب أن يكون بعضاً من المضاف إليه وفرداً من جنسه ؛ نحو : محمد أفضل الناس ، أو : أفضل القوم ، فلا يصح : الحصان أفضل الطيور ، ولا الطائر أفضل الخيول ، ــ كما سيجيء تفصيل هذا في ص ٤٠٢ من بابه ــ .

والثانية : ما يغلب أن يكون فيها المضاف وصفاً[1] ، عاملا، دالاًّ على الحال، أو الاستقبال ، أو الدوام . (ويسمى هذا الوصف : « المشْبه الفعل المضارع فى العمل والدلالة الزمنية») ، وينحصر فى اسم الفاعل ، واسم المفعول ، بشرط أن يكونا عاملين ، دالَّين على الحال ، أو الاستقبال . وفى الصفة المشبَّهة — فى الرأى الراجح بين آراء أخرى قوية[2] — ولا تكون إلا للدوام غالبًا ؛ نحو : (استَجبْ لطالبِ الحقِّ اليومَ ، قبل أن ينتزعه بعامل القوةِ غداً) — (إذا شاهدت غلاماً مشرَّد النظرات ، موزَّع الفِكَرِ، مسلوب الهدوءِ ، فاعلم أنه بائس يستحق العطف، أو جانٍ يستحق الزراية) — (عظيم القومِ من يهوِّن عظيماتِ الأمور) .

ويلحق بالإضافة غير المحضة بعض إضافات أخرى سيجىء الكلام عنها فى موضعه المناسب[3] عند تناول ما سبق بالإيضاح.

ولا بد فى جميع حالات الإضافة المحضة وغير المحضة من أن يكون المضاف اسمًا[4] وكذا المضاف إليه . وقد يقع المضاف إليه — أحيانًا — جملة ؛ فيكون فى حكم المفرد — كماسنعرف —[5] :

• • •

الأحكام المترتبة على الإضافة[6] :

يترتب على الإضافة بنوعيها أحكام ؛ بعضها واجب ، وبعضها جائز . وأشهرالأحكام الواجبة أحدَعشرَ[7] :

---

(١) ومن غير الغالب أن يكون المضاف غير وصف ؛ كبعض الصور المتعددة الآتية فى : « د »ص ٤٠ وما بعدها ، ومنها الصورة التى تستعمل فى مدح شخص ، أو ؛ ذمه ، أو ؛ الدعاء عليه وهى (فى ص ٤٦) : « لا أبا لفلان » — على اعتبار زيادة اللام بين المتضايفين — وتفصيل الكلام عليها فى ج ١ م ٨ فى الأسماء الستة .

(٢) انظر ص ٣٧ و ٢٩ و ٣٠٧ .

(٣) فى « د » من ص ٤٠ . مما يسمى بالأنواع الشبيهة بالإضافة غير المحضة .

(٤) كما أشرنا فى هامش ص ٢ ويجىء فى ص ٧ .

(٥) فى ص ٢٨ و ٨٤ .

(٦) للأحكام التفصيلية الآتية ملخص مناسب فى ص ٧٠ .

(٧) هذه الأحكام حتمية (أى : واجبة للمراعاة والتطبيق) أما الأحكام الأخرى الجائزة فأشهرها أربعة ، ستذكر بعدها مباشـ ... ص ٦٣ .

الأول : أن يكون « المضاف إليه » مجروراً دائماً [1] ، لا فرق بين أن يكون مجروراً فى اللفظ ؛ (نحو قول الشاعر :

على قَدْرِ أهلِ العزمِ تأتى العزائمُ ... وتأتى على قدرِ الكرامِ المكارمُ

ونحو : من وثِق بأعوان السوءِ لقِىَ منهم شرَّ المصائبِ . . .) ، ومجرور المحل [2] ؛ نحو : مَن التَمس َتقويم ما لا يستقيم كان عابثاً ، وإخفاقُه محققاً . ونحو : نِعمَ العربىّ ؛ يُسرِع للنجدة حين يدعوه الداعي . . . و . . . فكلمة : « ما » مضاف إليه مبنية على السكون فى محل جر . والضمير « الهاء » — فى إخفاقه — مضاف إليه مبنى على الضم فى محل جر . والجملة المضارعية : « يدعو » مضاف إليه فى محل جرّ .

وإذا كان المضاف إليه هو : « ياء المتكلم » [3] فإنه يستوجب أحكاماً أخرى غير الكسر ، ستجىء فى باب خاص به [4] .

أما المضاف فلا بد أن يكون اسماً — كما سبق — ويعرب على حسب حالة الجملة ؛ فيكون مبتدأ ، أو خبراً ، أو فاعلاً ، أو غير ذلك . . . والكثير أن يكون معرباً . ومنه ما يكون مبنياً ، ولا يمنعه البناء من أن يكون مضافاً ؛ مثل : حين — حيث — إذ — إذا — لَدُنْ . . . و . . . [5] وغيرها مما سيمر بعضه فى هذا الباب . . .

والمضاف هو عامل الجر فى المضاف إليه [6] — تبعاً للرأى المشهور — . . .

---

(١) ومعناه يخالف معنى المضاف ؛ لأن الإضافة — ولا سيما المحضة — تقتضى مغايرة المتضايفين فى مدلولهما ؛ (كما سيجىء ، فى رقم ٦ من هامش ص ٤٠) إلا بعض حالات هناك ، ولا بد أن يكون المضاف إليه اسماً ، ولو تأويلا ؛ كما فى هامش ص ٢ وفى ص ٦ .

(٢) يكون مجروراً فى اللفظ إذا كان معرباً ، ويكون مجرور المحل إذا كان مبنياً ؛ كالضمائر ، والموصولات و . . . أو كان جملة ؛ فالمبنى والجملة كلاهما فى محل جر .

(٣) الإضافة لياء المتكلم المحذوفة أو المنقلبة ألفا تسمى : « الإضافة المقدرة » .
أما الإضافة للياء المذكورة فنوع من « الإضافة الظاهرة » . — كما سيجىء فى « ب » من ص ١٧٣ — . وهذا تقسيم آخر للإضافة . . .

(٤) ص ١٦٩ .

(٥) لما تقدم إشارة فى آخر : « جـ » من هامش ص ٢ .

(٦) قلنا فى الجزء الثانى (باب حروف الجر ، هامش ص ٣٣٨ م ٨٩) إن جر الاسم بالإضافة هو سبب من أسباب ثلاثة أصيلة ، كل واحد منها يوجب جره ، أولها : جره بحرف الجر ؛ =

الثانى : وجوب حذف نون المثنى ، ونون جمع المذكر السالم ، وملحقاتهما — إن وقع أحدها مضافًا مختومًا بتلك النون . فمثال حذفها من آخر المثنى المضافٌ قول الشاعر :

العينُ تَعرفُ مِنْ عَيْنَيْ مُحَدِّثِهَا ... إنْ كان من حزبِها أوْ مِنْ أعاديها

ومثال حذفها من آخر الملحق بالمثنى[1] قول الشاعر :

بَدت الحقيقةُ غيرَ خافٍ أمـرُها ... واثْنَا[2] علىَّ يَشْهدان بما بَدَا

ومثال حذفها من جمع المذكر : الجنود حارسو الوطنِ ، باذلو أرواحِهم

—وثانيها : جره بالإضافة ، وثالثها : جره بالتبعية لمتبوع مجرور ، كأن يكون التابع نعتاً ، أو : معطوفاً ، أو : توكيداً ، أو بدلا ، والمتبوع فى كل تلك الحالات مجرور ؛ فيجب جر التابع محاكاة له .

وهناك سببان آخران للجر ؛ أحدهما الجر على : « التوهم » ؛ ومن صواب الرأى إهماله ، وعدم الاعتداد به (كما قلنا فى ج ١ ص ٦٠٩ م ٤٩ حيث توضيحه ، وتفصيل الكلام عليه) .

والآخر الجر على : « المجاورة » ؛ والواجب التشدد فى إغفاله ، وعدم الأخذ به مطلقاً . (كما أشرنا فى الموضع السابق وفى ج ٢ م ٨٢ ص ٣٢٣ وص ٤٠١ م ٨٩) . أما الداعى لاتخاذه سبباً للجر فورود أمثلة قليلة جداً ، وبعضها مشكوك فيه — ، قد اشتملت على جر الاسم من غير سبب ظاهر لجره ، إلا مجاورته لاسم مجرور قبله مباشرة ؛ منها : (هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ) ، بجر كلمة : « خرب » ، مع أنها صفة « لجحر » ولا تصلح صفة « لضب » ؛ لأن الضب لا يوصف بأنه خرب ، ومنها :

« يا صاح بلغ ذوى الزوجات كلِّهم . . . » بجر كلمة : « كل » ، مع أنها توكيد لكلمة : « ذوى » المنصوبة ؛ إذ لو كانت توكيداً لكلمة : « الزوجات » لقال كلهن . وقد تأول النحاة المثال الأول بأن أصله : هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ الجحرُ منه ، أو خرب جحرُه ، ثم حذف ما حذف ، وبقى ما بقى ، واشتد الجدل فى نوع المحذوف وصحة الحذف وعدم صحته ، على الوجه المبين فى المطولات (ومنها همع الهوامع ج ٢ ص ٥٥) وقالوا فى المثال الثانى إنه خطأ أو ضرورة .

واتفق كثير من أئمة النحاة على أن الجر بالمجاورة ضعيف ، أو ضعيف جداً . وجاء فى « المحتسب » لابن جنى — ج ٢ ص ٢٩٧ — ما نصه : (إن الخفض بالجوار — أى : بالمجاورة — فى غاية الشذوذ) اهـ بل جاء فى كتاب « مجمع البيان ، لعلوم القرآن » — ج ٣ ص ٣٣٥ — ما نصه : (إن المحققين من النحويين نفوا أن يكون الإعراب بالمجاورة جائزاً فى كلامهم . . .) . اهـ ، أى : فى كلام العرب ؛ وعلى هذا لا يصح القياس عليه ، ولا يستعمل إلا فى المسموع (كما جاء فى خزانة الأدب ، للبغدادى ، ج ٢ ص ٣٢٤) .

(١) من الملحق بالمثنى : « اثنان » و « اثنتان » وقد سبق تفصيل الكلام على المثنى وملحقاته فى ج ١ ص ٧٦ م ٩ .

(٢) أى : عيناه ، أو : صاحباه .

فى حمايته . ومثال حذفها من الملحق[1] به قولهم : أحَبُّ الناس للمرء أهلوه ؛ فلا يقْض ِ سِنِى حياتِه فى معاداتهم ، أو مقاطعتهم . وقول بعضهم يصف شهراً من شهور الصيف : لقد اشتدت وَقْدته ، وتأجّج سعيره ، وأحرقتنا ثلاثُوه . وكان الأصل[2] قبل الإضافة : عينين — اثنان — حارسون — باذلون — أهلون — سنين — ثلاثون .

فإن كانت النون الأخيرة ليست للتثنية ولا لجمع المذكر السالم ، ولا لملحقاتهما لم يجز حذفها من المضاف ؛ كالنون التى فى آخر المفرد ، مثل : سلطان — حنان — ، وكالتى فى آخر جمع التكسير ، مثل : بساتين — رياحين ؛ تقول : سلطان الضمير ِ أقوى من سلطان القانون ِ — حنان الآباء ِ والأمهات لا يسمو إليه حنان أحد ٍ — كان العرب القُدَامَى مفتونين ببساتين الشام ِ ورياحينها ، يكثرون القول فى وصفها ، والتغنى بمباهجها .

---

(١) ومن الملحق بجمع المذكر السالم : أرضون — سِنون — عالَمون — أهلون . . . و . . . (وقد سبق الكلام على هذا الجمع وملحقاته فى ج ١ ص ٨١ م ١١) .

(٢) يجب أن يحذف مع نون المثنى وجمع المذكر حرف اللام التى يقع فاصلا بينها وبين ياء المتكلم الواقعة مضافاً إليه ، فى مثل : هذان أستاذاى ، وهؤلاء أستاذِىّ .

ومثل قول الشاعر :

خليلىّ إن المال ليس بنافع   إذا لم ينَلْ منه أخ وصديق

وقولهم : إن مكرِمِىّ أهل تفضل لا أنساه .

والأصل : أستاذان لى ، أستاذون لى ، خليلَيْن ِ لى ، مكرِمِينَ لى ، ثم حذفت اللام مع النون . وقيل إنها حذفت للتخفيف . وسواء أكان هذا أم ذاك فلا بد من حذف اللام مع النون ، فلا قيمة للخلاف . . . و . . . كما سيأتى فى باب : « المضاف لياء » . (رقم ١ من هامش ص ١٧٨) .

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

ا — هناك حالة يجوز فيها حذف النّون وعدم حذفها من آخر المثنى وجمع المذكر السالم ، مع عدم إضافة كل منهما . وتتحقق هذه الحالة فى الإضافة غير المحضة حين يكون المضاف وصفًا عاملا بعده معموله . والغالب[١] فى هذا الوصف أن يكون صلة « أل » ؛ نحو : اشتهر المتْقنان العملَ — اشتهر المتقنون العملَ . . . فعند إثبات النون فى الوصف — كما فى المثال — يتحتّم إعراب كلمة : « العملَ » مفعولا به للوصف . وعند حذفها — مثل : اشتهر المتقنا العملِ ، اشتهر المتقنو العمِلِ — يجوز فى كلمة : « العملِ » أمران ؛

أحدهما : الجرّ على اعتبارها مضافًا إليه ، والوصف قبلها هو المضاف ، حذفت من آخره نون التثنية ، أو الجمع ؛ بسبب إضافته .

والثانى : النصب على اعتبارها مفعولا به للوصف ، حذفت النون من آخره للتخفيف ، لا للإضافة ؛ إذ الوصف فى هذه الصورة ليس مضافًا ، وإنما حذفت من آخره « النون » — بالرغم من عدم إضافته — ؛ متابعة لبعض القبائل التى تجيز حذفها من آخر المثنى ، وجمع المذكر السالم ، بشرط أن يكون كل منهما وصفًا عاملاً — يغلب[١] أن يكون صلة « أل » وبعده مفعوله غير مجرور ؛ كما شرحنا .

(١ و ١) لأنها قد تحذف فى حالات أخرى (سبق بيانها فى ج ١ م ٥٦ ص ٦٩١ باب : لا النافية للجنس) .

وإنما قلنا : الغالب فى الوصف أن يكون صلة « أل » اعتمادًا على ما قاله الصبان هنا وفى الجزء الأول (فى باب : الإعراب؛ عند الكلام على حركة نون المثنى والجمع) حيث صرح فيهما بأن الوصف صلة. ومعلوم أن الوصف لا يكون صلة إلا لأل . أما غير الغالب فعدم وقوعه صلة لها ، وهذا يفهم من كلامه فى باب الإعراب السالف فى الموضع المشار له ، كما يفهم من ج ٢ آخر باب الإضافة عند كلامه على مواضع الفصل بين المتضايفين بشبه الجملة .

. . . .

. . . .

لكن من الخير إهمال هذه الصورة اليوم ، وعدم محاكاتها — وإن كانت محاكاتها جائزة — لما قد تحدثه من لَبْس وإبهام ينافيان الغرض الصحيح من اللغة ، وما يجب أن توصف به . وإنما عرضناها ، كما نعرض نظائر لها فى بعض الأحيان ؛ للسبب الذى نردده كثيراً ، وهو : الاستعانة بها على فهم الوارد منها فى النصوص القديمة ، دون الموافقة على محاكاتها .

* * *

الثالث : وجوب حذف التنوين إن وجد فى آخر المضاف قبل إضافته ؛ كقولهم : بناءُ الظلمِ إلى خرابٍ عاجل ، وكلُّ بنيانِ عدلٍ فغيرُ منهدمٍ . فقد حذف التنوين من الكلمات المعْربة : (بناء — كل — بنيان — غير . . .) ، بسبب الإضافة . ولو زالت الإضافة لعاد التنوين .

الرابع : وجوب حذف « أل » من صدر المضاف ، بشرط أن تكون زائدة [1] فى أوله للتعريف ، أو لغيره ، وأن تكون الإضافة محضة ، نحو : بلادنا تاجُ الفخارِ للشرق ، وهى درّة عِقدِه . والأصل : البلاد — التاج — الدرة — العقد . فحذفت « أل » من أول كل مضاف .

فإن كانت « أل » غير زائدة ؛ (نحو : ألْنف ، وألبَاب) [2] لم تحذف .

أما إن كانت الإضافة غير محضة فيجب حذف « أل » أيضًا — إلا فى الحالات الأربع التالية [3] .

ا — أن توجد فى المتضايفين معًا (أى : فى المضاف والمضاف إليه ، معًا) ؛ نحو : الوالدان هما الرحيما القلبِ — العلماء هم المؤسسو الحضارةِ .

ب — أن توجد فى المضاف دون المضاف إليه ، ويكون المضاف إليه مضافًا إلى اسمٍ مبدوء بها ؛ نحو : أعاونُ المؤسسى نهضةِ البلادِ ، وأعتقد أنهم الرائدو خيرِ الوطنِ .

حـ — أن توجد فى المضاف دون المضاف إليه ويكون المضاف إليه مضافاً

---

(١) أى : بشرط أن تكون غير لازمة ، واللازمة — هنا — هى المعدودة من بنية اللفظ ، أى : من حروفه التى لا بد من وجودها ليؤدى المراد الأصيل منه ، كالتى لا تفارق الأعلام مطلقاً ؛ مثل : (ألكن ، ألْنفِيّ — وألطاف — ، وإلهام ، وألوان ، وألحان) — أعلاما . . .

(٢) جمع : لُب ، بمعنى : عقل .

(٣) مما تجب ملاحظته : أن « الإضافة » تعتبر محضة لا يجوز فيها وجود « أل » فى « المضاف » إذا كان هذا المضاف « المشتق » دالا على الزمن الماضى فقط مع عدم استيفائه لبقية الشروط اللازمة للإعمال ، (والتى يجىء بيانها فى ص ٢٤٦ ؛ — كما سبق فى ص ٥ و ٦) — فلا يصح : جاء العابر النهر أمس . فلا بد لصحة الجمع بين « أل » و « الإضافة » فى المشتق العامل (كاسم الفاعل و . . .) أن يكون عاملا زمنه للحال أو الاستقبال أو الاستمرار الذى يشمل الأزمنة الثلاثة ؛ نحو : انظر العابرَ النهرِ الآن — انظر العابرَ النهرِ غداً ، إن الله المدبر الأمورِ .

إلى ضمير يعود على لفظ مشتمل عليها ، نحو : المجد أنتم المدركو قيمتِهِ ، والفضل أنتم الباذلو غايتِهِ .

د — أن توجد فى المضاف دون المضاف إليه بشرط أن يكون المضاف مثنى أو جمع مذكر سالمًا ، نحو : أنتما الصانعا معروفٍ — أنتم الصانعو معروفٍ . ومنه قول الشاعر :

وما لِكلامِ الناسِ فيما يَرِيبُنى أصول ، ولا لِلقائِليه أصولُ

وفى غير هذه الحالات الأربع الخاصة بالإضافة غير المحضة يجب حذف « أل » كما قلنا . ففى كلمات مثل : العزيز — الشاهد — السارق — الأفضل . . . و . . . وأشباهها نقول فيها عند إضافتها : عزيزُ قومِه مطاع فيهم — شاهد زُورٍ أكبر ضررًا من سارقِ مالٍ — أفضلُ مواهبِ المرءِ عقلُه . . . و . . .

. . . .

. . . .

زيادة وتفصيل :

ا — الكوفيون يجيزون فى الإضافة المحضة دخول « أل » على المضاف ، بشرط أن يكون اسم عدد ، وأن يكون المضاف إليه هو المعدود ، وفى أوله « أل » أيضًا ؛ فلا بد من وجودها فيهما معًا ، نحو : قرأت الثلاثة الكتبِ فى السبعة الأيامِ . وحجتهم فى هذه الإجازة السماع عن العرب ، وورود عدّة أمثلة صحيحة تكفى عندهم للقياس عليها . والبصريون لا يجيزون هذا ، مستندين فى المنع إلى أن العدد مع المعدود هو ضرب من المقادير ، والمقادير لا يجوز فيها ما سبق؛ فكما لا يصح أن يقال : اشتريت الرطل الفضةِ ، — بالإضافة — لا يصح كذلك أن يقال : الثلاثة الكتبِ ، بالإضافة ؛ حملا للنّظير على نظيره ، وقياسًا للشىء على ما هو من بابه . فعِلّة المنع عندهم : « التنظير » .

والحق أن حجة الكوفيين هى الأقوى ؛ لاعتمادها على السماع الثابت ، وهو الأصل والأساس الذى له الأولوية والتفضيل ؛ فلا مانع من الأخذ به لمن شاء غير أن المذهب البصرى أكثر شهرة ، وأوسع شيوعًا ؛ فمن الخير الاكتفاء بمحاكاته ؛ لتماثل أساليب البيان اللغوى ، وتتوحد ، حيث يحسن التماثل والتوحد[1] .

ب — فى مثل : « جاء المكْرِمك » . — من كل وصف عامل مبدوء : « بأل » ومفعوله ضمير بعده[2] — يعرب هذا الضمير (وهو هنا : الكاف)

---

(١) وهذا ما دعانا إلى استحسان الرأى البصرى ، والاقتصار عليه عند الكلام على المعرف « بأل » إذا أريد إضافته . (البيان ، والصور المتعددة ، جـ ١ ص ٣٢٠ م ٣٢) .

(٢) ومنه قول الشاعر :

ألا أيهذا الزاجرى احضُرَ الوغى وأن أشهد اللذات ، هل أنت مخلدى؟

ومثل البيت الأخير من أبيات « شوقى » التالية ، يخاطب أبا البنات ، الذى لم يرزق بنين :

إن البنات ذخائرٌ من رحمة وكنوزُ حبٍّ صادق ، ووفاء

السّاهرات لعِلّة ، أو كَبْرةٍ والصابرات لشدة وبلاء . . . —

والباكياتك حين ينقطع البكا والزائراتك فى العراء النّائى

(الكبرة : الشيخوخة — العراء النائى : الخلاء والفضاء البعيدان . والمراد بهما : المقابر) .

. . . .

. . . .

مفعولا به فى محل نصب ، ولا تصح الإضافة ؛ لوجود : « أل » فى صدر المضاف ، إذ هذه الصورة ليست من الصور السالفة [1] التى تباح فيها الإضافة مع وجود : « أل » فى المضاف .

ويتعين فى الضمير (الكاف) الجر المحلىّ بالإضافة إن كان الوصف مجرداً من : « أل » فى مثل : « جاء مكرمك » ، لفقد التنوين ؛ إذ لم نقل : جاء مكرمٌ إيّاك . أما إن كان مفعول الوصف ظاهراً بعده فإن آثار الإضافة ستظهر عليه جليّةً ؛ وتتبين بجرّه ، مع حذف التنوين من الوصف المضاف ، وإلا فلا إضافة ، فينصب المفعول به بعد الوصف . . .

ومثل الضمير (الكاف) فى وجوب النصب : الضمير « الهاء » فى : « أوضَعَه » من قولهم المأثور : « لا عهد لى بألأمَ قفًا منه ، ولا أوضَعَه » . بفتح العين — كما وردت سماعًا — فـ « الهاء » هنا مثل « الكاف » فى المثال السابق . إلا أن « الكاف » مفعول به ، و « الهاء » مشبه بالمفعول به هنا ، لأن اسم التفضيل لا ينصب مفعولا به . وليست كلمة « أوضَع » مضافة ، و « الهاء » مضافة إليها ؛ لأنها لو كانت مضافة لوجب جرها بالكسرة لا بالفتحة التى سُمِعَتْ بها . على أنه لا مانع من جرّها فى استعمالنا الآن على الإضافة [2] .

وفى مثل : « مررت برجلٍ أبيضِ الوجه لا أحمَرِه » ، يجوز جر : « أحمر » بالفتحة ؛ على اعتباره معطوفًا على كلمة « أبيض » ، و « الهاء » بعده فى محل نصب ، على « التشبيه بالمفعول به » للصفة المشبهة : (وهى أحمر) ويجوز جر : « أحمر » بالكسرة : على اعتباره معطوفًا على أبيض أيضًا ، مضافًا ، و « الهاء » مضاف إليه ، مبنية على الضم فى محل جر [3] .

• • •

---

(١) فى ص ١٢ وما بعدها .

(٢) لهذه المسألة اتصال وثيق بالحكم الهام الذى يجىء فى ص ٤٢٢ ، باب : « أفعل التفضيل » خاصاً به إذا كان معطوفاً على « أفعل » آخر .

(٣) وقد نص على هذا صاحب المغنى ونقله عنه الصبان فى هذا الموضع من الباب .

الخامس : وجوب اشتمال الإضافة المحضة على حرف جر أصلى [1] ، مناسب، اشتمالا أساســه التخيل والافتراض ، لا الحقيقة والواقع ؛ فيلاحظ وجوده ، مع أنه غير موجود إلا فى التخيل ، أو : فى النية [2] ـ كما يقولون ـ .

والغرض من هذا التخيل : الاستعانة بحرف الجر على توصيل معنى ما قبله إلى ما بعده ؛ كالشأن فى حرف الجر الأصلى [3] ، وأيضاً الاستعانة على كشف الصلة المعنوية بين المتضايفين ، (وهما : المضاف والمضاف إليه) ، وإبانة ما بينهما من ارتباط مُحْكَم ، وملابسة (أى : مناسبة) قوية لا تتكشف ولا تَبِين إلا من معنى حرف الجر المشار إليه [4] . بشرط أن يكون هذا الحرف خفياً متخيَّلا ، مكانه بين المضاف والمضاف إليه ، وأن يكون أحد ثلاثة أحرف أصلية ؛ هى : « من » ـ « فى » ـ « اللام » [5] .

---

(١) أما غير المحضة فالصحيح أنها لا تشتمل على حرف جر (خفىّ ملحوظ) . وقيل : إنها تشتمل على « اللام » والأول هو الأرجح الذى يجب الاقتصار عليه .

(٢) هذا تعبير النحاة .

(٣) أوضحنا هذا فى باب حروف الجر ، ج ٢ م ٨٩ ص ٣٤٠ .

(٤) يرى بعض النحاة أن الإضافة المحضة ليست على تقدير حرف خفى ، ولا على ملاحظة وجوده مع اختفائه . وحجته : أنه لو كان هناك حرف خفى ملحوظ ما وقع فرق فى المعنى بين : كتاب محمد ، وكتاب لمحمد ؛ فيتساوى المعنيان ، مع أنهما غير متساويين فى الواقع ، لأن كلمة : « كتاب » الأولى معرفة ، والثانية نكرة ؛ وفرق كبير فى المعنى بين المعرفة والنكرة .

وقد دفعوا حجته بمنع المساواة ؛ قائلين : إن المراد من كون الإضافة على معنى حرف ـ كاللام ـ مثلا ـ مجرد ملاحظة معنى : « اللام » . وهذه الملاحظة المجردة لا تمنع من تعريف المضاف ، ولا من تخصيصه ، على الوجه الآتى فى الحكم السادس ـ ص ٢٣ ـ ما دام حرف الجر مختفياً لا يظهر فى الجملة بين المتضايفين . أما إذا ظهر بينهما فإن الأمر يتغير ؛ فتخلو الجملة عندئذ من اسم المضاف والمضاف إليه؛ لأن كلا منهما يفقد اسمه هذا بسبب ظهور حرف الجر ، ويزول ما كان يكتسبه المضاف من المضاف إليه من تعريف أو تخصيص ؛ حيث لا يوجد الآن إضافة مطلقاً .

فمجرد الملاحظة لا يستلزم المساواة التامة بين « كتاب محمد » و « كتاب لمحمد » من كل وجه إذ المراد من « كتاب محمد » ، بمعنى : « كتاب لمحمد » ملاحظة معنى « اللام » فقط دون التصريح بها ، ودون منع تعريف أو غيره مما يستفيده المضاف من المضاف إليه . فالأمر مقصور على مجرد تفسير جهة الإضافة فى المثال المذكور وأشباهه ؛ من ناحية الملك ، أو : الاختصاص ، ونحوه ، ليس غير .

(٥) وبسبب هذا الأثر المعنوى، مزيداً عليه الأثر الموضح فى الحكم السادس التالى ـ ص ٢٣ ـ سميت « إضافة معنوية » ـ كما سبق فى رقم ١ من هامش صفحة ٣ ، وكما سيجىء فى صفحة ٢٤ .

وإنما انحصر الاختيار فى هذه الثلاثة لأنها — دون غيرها — أقدر على تحقيق الغاية المعنوية؛ فالحرف: « من » يدل على أن المضاف بعض المضاف إليه . . .، والحرف: « فى » يدل على أن المضاف إليه يحوى المضاف كما يحوى الظرفُ المظروفَ . . . والحرف: « اللام » يدل على ملكية المضاف إليه للمضاف، أو اختصاصه به بنوع من الاختصاص . . . فمثال: « مِن » قول أعرابية لابنها الخارج إلى القتال، وقد رأته متزينًا:

حرامٌ على من يرومُ انتصاراً ثيابُ الحرير، وحَلْى الذهبْ

أى: ثيابٌ من الحرير، وحلىٌ من الذهب. ومثال « فى » قول الشاعر:

ولقد ظفرتُ بما أردت من الغنى بكفاحِ صبحٍ، واجتهادِ مَساءِ

أى: بكفاح فى صبح، واجتهاد فى مَساء. ومثال « اللام » قول الشاعر فى وصف الصحف:

لسانُ البلادِ، ونَبْضُ العبادِ وكهفُ الحقوقِ، وحربُ الجَنَفْ(١)

أى: للبلاد — للعباد — للحقوق — للجنف.

ومن الواجب التنبه لما قلناه من أن الحرف الجارّ — فى الأمثلة السالفة وأشباهها — لا وجود له فى الحقيقة الواقعة، ولا فى التقدير الذى يقوم مقامها، وإنما وجوده مقصور على التخيل، ومجرد النية. ولهذا لم يعمل الجر فى المضاف إليه، — فى الرأى المشهور — ولم يحتاجا معًا إلى عامل يتعلقان به؛ إذ التعلق لا يكون إلا للجار والمجرور الحقيقيين الأصليين. وبالرغم من أن هذا الحرف خيالى محض فإن التصريح به جائز فى أكثر الإضافات المحضة(٢) . . .

لكن أيصلح كل حرف من تلك الأحرف الثلاثة لكل إضافة محضة، بحيث يصح أن يحل هذا الحرف محل ذاك، والعكس، بغير ضابط ولا اشتراط شىء، أم أن الأمر فى الاختيار مقيد بشرط خاص، وخاضع لضابط معين؟.

وبعبارة أخرى: أيباح استعمال كل واحد من الأحرف الثلاثة فى كل إضافة

(١) الميل عن الحق — الظلم.

(٢) سيجىء فى قسم « ا » ص ٢١ بعض الصور التى لا يصح فيها التصريح بحرف الجر.

محضة ، أم أن لكل إضافة محضة حرفًا واحداً يناسبها ، ولا يصلح لها سواه ؟ .

نعم لكل واحدة منها حرف يناسبها ، ولا يجوز اختيار غيره ، وإلا فسد المعنى المراد . ولهذا قالوا إذا صلح لواحدة أكثر من حرف جر وجب أن يختلف المعنى باختلاف الأحرف الجارة الصالحة ؛ لأن لكل حرف من الثلاثة معنى خاصًّا به ، لا يؤديه غيره ، فلا يمكن أن تتفق المعانى فى إضافة واحدة مع اختلاف هذه الأحرف .

وفيما يلى بيان الضابط الذى يراعى عند اختيار أحد الأحرف الثلاثة : (وقد جرى الاصطلاح النحوى عند اختيار حرف منها أن يذكر اسم الحرف ؛ فيقال : الإضافة على معنى « من »[1] — أو : الإضافة على معنى : « فى » — أو الإضافة على معنى : « اللام ») .

• • •

١ — تكون الإضافة على معنى : « من » ، إن كان المضاف إليه جنسًا عامًّا يشمل المضاف ، ويصح إطلاق اسمه على المضاف . وإن شئت فقل : أن يكون المضاف بعض المضاف إليه ، مع صلاحية المضاف لأن يكون مبتدأ خبرُهُ المضاف إليه[2] ، من غير فساد للمعنى ، مثل : ثياب حرير ، حلْى ذهب . . . فالحرير : مضاف إليه ، وهو جنس عامّ ، يشمل أشياء كثيرة ؛ منها الثياب ، وغيرها . والذهب جنس عام يشمل أشياء متعددة ، منها الحلى وغيره ، فالمضاف فى الحالتين — ونظائرهما — بعض مما يشمله المضاف إليه ، ولو سمى باسم المضاف إليه لكانت التسمية صحيحة ، ولو وقع المضاف مبتدأ خبره المضاف إليه ما فسد المعنى ، فيصح ؛ الثيابُ حريرٌ — الحليُ ذهبٌ . . .

---

(١) هى « من البيانية » التى سبق بيانها وبيان أحكامها الأخرى فى باب حروف الجر — ٢ ص ٣٣٨ م ٩٠ .

(٢) إلا فى المسألة التى فى هامش الصفحة الآتية .

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

من الإضافة التي على معنى : « من » إضافة الأعداد إلى المعدودات ؛ نحو : اشتريت أربعة كتب . ويدخل فى هذا النوع إضافة العدد إلى عدد آخر ؛ نحو : عندى من الكتب ثلاثمائة [1] .

ومنها : إضافة المقادير إلى الأشياء المقدّرة ؛ نحو : بعت فدان قطن .

وإذا كانت الإضافة على معنى : « من » جاز فى المضاف إليه أوجه إعرابية أخرى ، فيجوز أن يعرب بدلا ، أو عطف بيان ، وتزول بوجودهما الإضافة وتكون حركة آخره تابعة لحركة المتبوع الذى كان مضافاً فى الأصل . كما يجوز أيضًا — إن كان نكرة — نصبه على الحال أو التمييز بعد الاستغناء عن الإضافة ؛ فى مثل : هذه ساعةُ فضة ، يصح إعراب : « فضة » مضافاً إليه مجروراً ، والمضاف هو كلمة : « ساعة » — خبر مرفوع ، مجرد من التنوين . ويصح فى كلمة : « فضة » إعرابها بدلا ، أو عطف بيان ، فتكون مرفوعة ، تبعاً لكلمة « ساعة » المرفوعة ، والتى يجب أن يرجع إليها التنوين فى هذه الصورة بعد زوال الإضافة . ويصح أيضًا إعراب كلمة : « فضة » حالاً أو تمييزاً ؛ فيجب نصبها كما يجب تنوين كلمة : « ساعة » فى هذه الصورة أيضًا ، بعد زوال الإضافة.

ولكل صورة إعرابية من الصور الصحيحة السالفة معنى يختلف عن الآخر ؛ لأن المعنى الذى يؤديه البدل أو عطف البيان يغاير ما يؤديه الحال أو التمييز ، وكذا ما يؤديه هذان . . .

* * *

---

(١) عرفنا أنهم اشترطوا فى الإضافة التى على معنى : « من » أن يكون المضاف إليه جنساً للمضاف . . . ، وأن يصح وقوع المضاف إليه خبراً عن المضاف . لكن هذا لا يتحقق فى إضافة العدد للعدد ؛ إذ لا يصح أن يقال : « الثلاثُ مائةٌ . . . » غير أنهم قالوا إن إضافة العدد للعدد هى على معنى « من » ولا يضر عدم صحة الإخبار فى الظاهر ؛ لأن المراد بالمضاف إليه هنا الجمع فيشمل المضاف . فالمقصود من المائة (وهى المفرد المضاف إليه) المئات ؛ فكأنك تقول : الثلاث مئات . . . وبهذا التأويل يتحقق الشرط السالف .
وقد يقال : لا داعى للتأويل والتقدير ما دامت العرب قد نطقت بهذا . . .

ب ـ تكون الإضافة على معنى: «فى» إن كان المضاف إليه ظرف زمان أومكان واقعًا فيه المضاف [1]: نحو: يحرص كثير من الناس على رحلة الشتاء إلى المشاتى، ورحلة الصيف إلى السواحل البحريه. أى: رحلة فى الشتاء، ورحلة فى الصيف. ونحو: قول شوقى فى وصف الظبى:

«عروسُ البيدِ، الفاتن كالغيد... إذا شرع فى السماء رَوْقَيْهِ [2]، خلتَه دُميَة محرابٍ، أو شجيرةً عليها ترابٌ». يريد: عروس فى البيد ـ دمية فى محراب...

حـ ـ تكون الإضافة على معنى «اللام» إن كان معناها هو الذى يحقق القصد، دون معنَى: «من» أو «فى»؛ كالإضافة التى يراد منها بيان المِلك، أو الاختصاص، فى مثل: يضع العربى يده فى يد أخيه، ويعاهده على النصر والتأييد والفِداء. أىْ: يدٌ له فى يد لأخيه. وقول شوقى يخاطب أبا الهول [3]:

أبا الهولِ، أنت نديم الزّمانِ نَجِيُّ الأوانِ [4]، سمير العصُرْ [5]

أى: نديم للزمان ـ نجِيٌّ للأوان ـ سمير للعصر، فالإضافة فى هذه الصور وأشباهها على معنى: «اللام» ولا تصلح أن تكون على معنى «من» أو: «فى».

والغالب فى اللام الملحوظة أن تكون لبيان المِلك أو الاختصاص [6]. فإن صلح فى مكانها ملاحظة حرف آخر وجب أن يقوم المعنى على ملاحظة الحرف الذى يحقّق القصد؛ لأن لكل حرف ـ كما أشرنا [7] ـ معنى يؤديه؛ فالحرف الذى يؤدى المعنى الذى يريده المتكلم يكون هو الحرف المطلوب.

---

(١) ليس من اللازم أن يكون المضاف إليه ظرفاً حقيقياً للزمان أو المكان تنطبق عليه شروطهما، وإنما الغرض أن يكون وعاء للمضاف، وغلافاً يحتويه. ويكفى أن تكون الظرفية مجازية.

(٢) قرنيه. ـ تثنية: قَرْن ـ

(٣) تمثال فرعونى من أقدم آثار الفراعين، وأروعها صورة، وأكلها إتقاناً، رأسه رأس إنسان وجسمه جسم أسد.

(٤) الزمن الحديث.

(٥) بمعنَى: الدهر. أو: جمع عَصْر.

(٦) انظر رقم (١) فى الصفحة التالية ـ وقد سبق شرح هذا فى الجزء الثانى، باب: «حروف الجر» ـ ص ٣٦٤ م ٩٠.

(٧) فى ص ١٨.

. . . .

. . . .

زيادة وتفصيل :

(١) قدْ تكون الإضافة على معنى : «اللام» ولكن لا يصح التصريح[1] بهذا الحرف ، مثل : يوم السبت – يوم الأحد . . . و . . . ومثل : علم الحساب – علم الهندسة . . . و . . . وفى هذه الحالة يكتفى من اللام بتحقيق الغرض من مجيئها ؛ وهو : إفادة الاختصاص .

وهناك صور أخرى لا يصح التصريح فيها باللام إلا إذا تغير لفظ المضاف وحل محله لفظ آخر يرادفه أو يقاربه ؛ ومن هذه الصور : ذو مال – عند علىّ – مع الوالد – كل رجل . . . فتصير بعد التغيير الذى لا يفسد المعنى : صاحب مال – مكان علىّ – مصاحب الوالد – أفراد الرجل .

(٢) الأصل أن تكون النسبة الإضافية قوية ، أى : أن تكون الصلة المعنوية بين المضاف والمضاف إليه وثيقة ، والربط بينهما محكماً بحيث يظهر ويتحقق جلياً معنى الحرف : «من» أو : «فى» أو : «اللام» على حسب القصد . وهذه الإضافة تسمى : «الإضافة قوية الملابسة» (أى : قوية المناسبة) .

وقد تقوم دواع بلاغية تقتضى أن تكون الصلة بين المضاف والمضاف إليه ضعيفة ، لكنها واضحة مفهومة ، ويعبرون عنها بأنها «الإضافة لأدنى ملابسة»[2] ومن أمثلتها : «قمر القاهرة ساحر ، وشمس حُلْوان[3] رائعة» . فقد أضيف القمر إلى القاهرة ، ونسب إليها ؛ إضافة على معنى «اللام» . فأين ما تفيده الإضافة التى على معنى «اللام» من المِلْك أو الاختصاص ؟ . . . إن صلة القمر بمدينة القاهرة ضعيفة لا تستحق تلك الإضافة ، ولا هذه النسبة ؛ إذ يشاركها فيها آلاف من البلاد الأخرى ؛ فلا داعى لاستئثارها بالقمر . غير أن

---

(١) أشرنا لما يأتى فى رقم ٢ من هامش ص ١٧ .

(٢) وهى جائزة فى السعة والضرورة . (أى : فى النثر والشعر ، وملحقاته . . .) .

(٣) إحدى ضواحى القاهرة ، جنوباً .

. . . .
. . . .

هناك داعياً بلاغياً اقتضى هذه النسبة وتخصيص القمر بالقاهرة ؛ هو : إفادة أنه يمنحها مالا يمنح سواها ، ويضفى عليها جمالا قلّ أن تفوز به مدينة أخرى . فكأنه خاص بها ، مقصور عليها . ومثل هذا يقال فى المثال الثانى وأشباهه[1] . . .

• • •

(١) كقوله تعالى : «كأنهم لم يَلْبثُوا إلا عَشِيّةً أو ضُحاها» . فقد أضيف الضحا إلى : «ها» التى هى ضمير العشية ، فالتقدير : كأنهم لم يلبثوا إلا عشية ، أو ضحا العشية . ولا صلة هنا تربط المضاف بالمضاف إليه ربطاً معنوياً قوياً يحقق معنى الحرف إلا صلة واهية؛ هى : أن الضحا أول النهار والعشية آخره ؛ فبينهما أزمنة أخرى ، لكل زمان منها اسمه الخاص . ولكن البلاغة اقتضت إغفال هذه الأزمنة، وإجراء إضافة لأدنى ملابسة بين المضاف والمضاف إليه. وكقولهم : (نجم الأحمق) ؛ وهو نجم كان إذا أشرق ورآه بعض الحمق ، هدأ واستراح ، وخفت حدة حمقه . وكذلك ما جاء فى «الكامل» للمبرد (جـ ١ ص ٢٤٣) ، من قول الشاعر :

أَهَابُوا به؛ فازداد بُعْدًا ، وصدّه ... عن القُرب منهم ضوءُ برقٍ ووابلُه

فقد أضاف الشاعر كلمة : «وابل» إلى ضمير «البرق» ؛ فكأنه أضافها إلى البرق نفسه ؛ قائلا «وابل البرق» مع أن «الوابل» ليس للبرق . قال المبرد : قد يضاف ما كان كذلك على السعة كقول الشاعر :

حتى أَنَخْتُ قَلوصى فى دياركمو ... بخير من يحتذِى نعلا وحافيها

فأضاف «الحافى» إلى «النعل» وهو يريد : حافٍ منها

السادس : استفادة المضاف من المضاف إليه تعريفًا أو تخصيصاً ؛ بشرط أن تكون الإضافة محضة ؛ فيستفيد الأول من الثانى ، ويبقى الثانى على حاله [١] لم يفقد شيئًا بسبب الاستفادة منه .

وإيضاح هذا : أنه — فى الإضافة المحضة — إذا كان المضاف نكرة : وأضيف إلى معرفة — فإنه يكتسب منها التعريف مع بقائها معرفة ؛ كقولهم : كلامُ المرءِ عنوان لعقله ، وعقله ثمرةٌ لتجاربه . فالكلمات : (كلام — عقل — تجارب) — هى فى أصلها نكرات ، لا تدل كلمة منها على معيَّن ، ثم صارت معرفة بعد إضافتها إلى المعرفة ، واكتسبت منها التعيين الذى يزيل عن كل واحدة منها إبهامها وشيوعها . ومثل كلمة : « يد » المضافة للمعرفة فى قول الشاعر :

الغِنَى فى يد اللئيمِ قبيحٌ   قدرَ قبح الكريم فى الإملاقِ

فإن كان المضاف معرفة باقية على التعريف لم يصح — فى الأغلب — إضافته إلى المعرفة [٢] ؛ لأنه لا يستفيد منها شيئًا ، ولهذا السبب لا يصح — أيضًا — إضافة المعرفة الباقية على تعريفها إلى النكرة.

أما إذا كان المضاف نكرة وأضيف إلى نكرة فإنه يكتسب منها — مع بقائها على حالها — « تخصيصًا » يجعله من ناحية التعيين والتحديد فى درجة بين المعرفة والنكرة ؛ فلا يرْقَى فى تعيين مدلوله إلى درجة المعرفة الخالصة الخالية من الإبهام والشيوع ، ولا ينزل فى الإبهام والشيوع إلى درجة النكرة المحضة الخالية من كل تعيين وتحديد . ومن أمثلته قولهم : (فلانٌ رجلُ مروءةٍ ، وكعبةُ أملٍ ، وغايةُ فضلٍ) . . . فالكلمات : (رجل — كعبة — غاية) . . . نكرات محضة قبل إضافتها . فلما أضيفت إلى النكرة قلَّتْ أفراد كل مضاف بعد الإضافة ؛

---

(١) إذا توالت الإضافات — نحو : هذا بيت والدِ محمودٍ ، وقرأت أكثر قصائدِ ديوانِ شعرِ المتنبى . . . ، — انتقل التعريف أو التخصيص من المضاف إليه الأخير إلى الذى قبله ، فالذى قبله حتى يصل إلى المضاف الأول .

(راجع الصبان ج ١ آخر باب أداة التعريف . وكذا المفصل ج ٦ ص ٣٤) .

(٢) قد يصح إضافة العلم بعد تنكيره ، وإزالة علميته ، لداع من الدواعى التى تقتضى إضافته . وفى ج ١ ص ٢٠٤ م ٢٣ بيان هذا وتفصيله .

فكلمة : « رجل » تدل على أفراد لا حصر لها ؛ منها رجل مروءة ، رجل علم ، رجل حرب . . . إلى غير هذا من رجال لا عداد لهم ، فإذا قلنا : « رجل مروءة » انحصر الأمر فى نوع معين من أفراد الرجل ، ولم يبق مجال لدخول أفراد أخرى ؛ كرجل علم ، أو حرب ، أو زراعة ، أو . . . وكذا كلمة : « كعبة » و « غاية » وأشباهها ؛ فكل كلمة من هذه الكلمات قد اكتسبت نوعًا من « التخصيص » أفادها بعض التّحديد الذى خفف من درجة إبهامها وشيوعها ، وإن كانت لم تستفد التعريف الكامل ، ولم تبلغ فى التعيين درجة المعرفة الأصلية . . .

واستفادة المضاف من المضاف إليه التعريف[1] أو التخصيص على الوجه المشروح — هى الأثر المعنوى الثانى الذى ينضم إلى الأثر المعنوى الناشئ من الحكم الخامس[2] ، فيحدث من انضمامهما معًا إدراك السبب الحقيقى فى تسمية هذا النوع من الإضافة المحضة : « بالإضافة المعنوية » كما أشرنا من قبل[3] .

وهناك ألفاظ مسموعة ملازمة للتنكير فى الأغلب ؛ لا تفيدها الإضافة المحضة تعريفًا ، ولا تخصيصًا — فى أكثر الاستعمالات — ؛ ولذا تسمى : « بالألفاظ المتوغلة[4] فى الإبهام » ؛ ومنها : (غيْر — حَسْب — مِثْل —

---

(١) سبق شرح النكرة والمعرفة فى ج ١ ص ١٤٤ م ١٧ ومن ذلك الشرح السابق نعلم أن المعارف مختلفة فى درجة التعريف وقوتها ، متفاوتة من هذه الناحية ، وأن المضاف إلى معرفة هو فى درجة المضاف إليه ، إلا المضاف للضمير ؛ فإنه فى درجة العَلَم على الصحيح . . .

(٢) انظر ص ١٦ .

(٣) فى رقم ١ من هامش ص ٣ وفى رقم ٥ من هامش ص ١٦ .

(٤) سبقت الإشارة للألفاظ المتوغلة فى الإبهام (أى : المتعمقة المتغلغلة فى داخله) فى رقم ٣ من هامش ص ١٩٠ من الجزء الأول (م ١٧) ثم الجزء الثانى فى باب : « الظرف والاستثناء م٧٩ و٨٢ ص ٢٨٠ و ٣٢١ » . وقلنا فى باب الظرف ، ص ٢٣٨ م ٧٩ ما ملخصه : (إن اللفظ المتوغل فى الإبهام هو : الذى لا يتضح معناه إلا بما يضاف إليه ، وإنه فى أكثر أحواله لا يستفيد من المضاف إليه تعريفاً ، إلا بأمر خارج عن الإضافة ؛ كوقوع كلمة : « غير » بين ضدين معرفتين (كما نص على هذا « العكبرى » فى أول كتابه : (إملاء ما من به الرحمن . . . — أول سورة الفاتحة — ج ١ ص ٥) فى مثل : رأيت العلم غير الجهل ، وعرفت العالم غير الجاهل ، وقوله تعالى : « صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ») فوقوع كلمة « غير » بين ضدين معرفتين أزال إبهامها ؛ لأن جهة المغايرة تتعين ، بخلاف خلوها من ذلك فى مثل : أبصرت رجلا غيرك. فكل رجل سواك هو غيرك؛ فلا تعيين ولا تخصيص . . .

وبهذه المناسبة نعرض لكلمة « غير » من ناحية دخول « أل » عليها أو عدم دخولها فننقل ما جاء فى المصباح المنير ، فى مادة « غير » ، ونصه : (تكون وصفاً للنكرة ، تقول : جاءنى رجل غَيْرُك . وقوله تعالى : « غيرِ المغضوب عليهم » إنما وصف بها المعرفة لأنها أشبهت المعرفة بإضافتها إلى المعرفة —

. . . .

. . . .

= فمومات معاملتها ، ووصف بها المعرفة . ومن هنا اجترأ بعضهم فأدخل عليها الألف واللام ، لأنها لما شابهت المعرفة بإضافتها إلى المعرفة جاز أن يدخلها ما يعاقب الإضافة وهو الألف واللام . ولك أن تمنع الاستدلال، وتقول : الإضافة هنا ليست للتعريف ، بل للتخصيص . والألف واللام لا تفيد تخصيصاً فلا تعاقب إضافة التخصيص ولا تدخله الألف واللام . . .) . ا هـ .

وجاء فى الصبان- عند الكلام على ما يسميه بعض النحاة : « الإضافة شبه المحضة » ، وما كان منها شديد الإبهام لا يقبل التعريف ، كغير ، ومثل ، وشبه . . . - ما نصه وقد نقله عن غيره : « ينبغى أن هذه الكلمات كما لا تتعرف بالإضافة إلا فيما استثنى لا تتعرف « بأل » أيضاً ؛ لأن المانع من تعريفها بالإضافة مانع من تعريفها « بأل » . ونقل الشنوانى عن السيد أنه صرح فى حواشى الكشاف بأن « غير » لا تدخل عليها « أل » إلا فى كلام المولدين) » ا هـ . وسيجىء الكلام عليها بمناسبة أخرى فى ص ١٣١ .

وكذلك الشأن فى كلمة : « مثل » إذا أضيفت لمعرفة بغير وجود قرينة تشعر بمماثلة خاصة ؛ فإن قولنا : « مثل محمد » يشمل أفراداً لا عداد لها ؛ منها واحد فى طوله ، وآخر فى عمله ، وثالث فى علمه ، ورابع فى حسنه ، و . . . و . . . وهكذا مما لا آخر له » . فالإضافة للمعرفة لا تعرفها ، ولا تزيل إبهامها ؛ ولهذا وقعت نعتا للنكرة فى قوله تعالى : (وجزاء سيئةٍ سيئةٌ مثلُها ؛ فمن عفا وأصلح فأجره على الله ؛ إن الله لا يحب الظالمين . . .) أما إن أضيفت إلى معرفة ، وقارنها ما يشعر بمماثلة خاصة فإنها تتعرف ، نحو : راقنى هذا الخط ، وسأكتب مثله . وهذا معنى قولهم : إذا أريد بكلمة « غير » و « مثل » مغايرة خاصة ، ومماثلة خاصة - حكم بتعريفهما ، وأكثر ما يكون ذلك فى كلمة : « غير » إذا وقعت بين متضادين . وأما قوله تعالى : « . . . صالحاً غيرَ الذى كنا نعمل » حيث وقعت كلمة . « غير المتوسطة بين المتضادين » المضافة للمعرفة صفة لنكرة - فتعرب هنا بدلا ، وإن كانت جامدة ، ولا داعى لإعرابها صفة (راجع العكبرى ، فى أول الفاتحة ، ثم الأشمونى والصبان ، أول باب الإضافة ، عند الكلام على الإضافة غير المحضة) .

« ملاحظة » : تصدى لبحث هذه المسألة مؤتمر المجمع اللغوى المنعقد بالقاهرة فى دورته الخامسة والثلاثين (شهر فبراير سنة ١٩٦٩) وارتضى الرأى القائل : إن كلمة « غير » الواقعة بين متضادين تكتسب التعريف من المضاف إليه المعرفة : ويصح فى هذه الصورة التى تقع فيها بين متضادين وليست مضافة أن تقترن بأل فتستفيد التعريف . وفيما يلى النص الحرفى لقرار المجمع منقولا من مجلته (الجزء الخامس والعشرين الصادر فى نوفمبر سنة ١٩٦٩ ص ٢٠٢) بناء على اقتراح لجنة الأصول بالمجلس التى تقول : « (تختار اللجنة- وفاقا لجماعة من العلماء - أن كلمة : « غير » إذا وقعت بين ضدين لا قسيم لهما ، تتعرف بإضافتها إلى الثانى منهما إذا كان معرفة . وإذا كانت « أل » تقع فى الكلام معاقبة للإضافة فإنه يجوز دخول « أل » على « غير » فتفيدها التعريف فى مثل الحالة التى تعرفت فيها بالإضافة إذا قامت قرينة من التعيين . . . ») . ا هـ .

واللفظ المتوغل فى الإبهام لا يصلح - فى أكثر حالاته - لأن يكون نعتاً ، أو منعوتاً ، ومنه : « قبل » و « بعد » ، ما عدا بعض ألفاظ منها « غير » و « سوى » فيصلحان للنعت - كما سيجىء فى باب : النعت ، ص ٤٦٦ .

بقى أن نذكر ما قرره النحاة بشأن الألفاظ المبهمة التى لم تستفد التعريف من المضاف إليه المعرفة . فسيبويه والمبرد يقولان إن الإضافة فى هذه الحالة غير محضة ، فائدتها التخفيف ، وما يتصل به مما عرفناه ، وما يجىء مفصلا فى ص ٣٠ . وغيرهما يقول : إنها محضة ومعنوية تفيد التخصيص ، وإن كانت لا تفيد التعيين .

=

ناهيك[1]) . . . فإنها نكرات (فى أغلب حالاتها) وإن أضيفت لمعرفة ؛ نحو: غيرك – حسبك – مثلك . . .

ومنها : المعطوف على مجرور «رُبَّ» ، والمعطوف على التمييز المجرور بعد «كَمْ» ، نحو : رُبَّ ضيفٍ وأخيه هنا – كمْ رجلٍ وكُتُبِه رأيت – . وسبب ذلك أن المجرور بعد «رُبَّ» و «كمْ» ، لا يكون إلا نكرة ؛ فما عطف عليها فهو نكرة كذلك ؛ لأنه فى حكم «المعطوف عليه» من ناحية أن عامل الجر فيه هو العامل فى المعطوف عليه ، فكِلاَ «المعطوف والمعطوف عليه» لا بد أن يكون نكرة ، أو فى حكم النكرة ليصلح معمولا للعامل المشترك .

وقيل إن المعطوف فى الحالتين السالفتين يكتسب التعريف من المضاف إليه المعرفة ، ولا داعى للتمسك بتنكيره بسبب العامل: «رُبَّ» أو «كَمْ» ؛ لما تقرر[2] من أن التابع قد يُغْتَفَر فيه ما لا يغتفر فى المتبوع . وسبق[3] أنَّ الأخذ بهذا الرأى أولى .

ومنها: كلمة : «وَحْدَ» و «جَهْد» ، و «طاقة» ، فى مثل قولهم : (يحترق الحاسد وحده، ويتمنى جَهْدَه أن تزول نعمة المحسود، ويجتهد طاقَتَه أن يُلحق به النقائص والعيوب) . وهى – فى أكثر استعمالاتها – أحوال مؤولة . والحال فى أصله لا يكون إلا نكرة ، وتأويل تلك الكلمات : «منفرداً» – «جاهداً» – «مُطيقًا»[4] .

وإلى هنا انتهى الكلام على «الإضافة المحضة» ، من ناحية ما يكتسبه المضاف

= هذا ، ومن الألفاظ السماعية المتوغلة فى الإبهام : شِبهك (بكسر فسكون أو بفتح الأول والثانى) – ضَرْبك – تِرْبُك – نَحْوك – نِدُّك ؛ وكلها بمعنى : نظيرك فى علم أو سن ، أو نحوهما – عِدْنك، بمعنى: صاحبك – (شَرْعك – قَدْك – قَطْك) – والثلاثة، بمعنى حَسْبُك. ولا يقاس على هذه الألفاظ غيرها مما لم يرد به السماع . وهناك أمور خاصة تتعلق بالظروف المبهمة وأحكامها سبقت فى ج ٢ ص ٢٠٣ و ٧٨ ص ٢٣٨ م ٧٩ وسيجيء هنا بعض أحكام مناسبة تختص بالمبهم ص ٦٦ و ٨٠ و ٨٧.

(١) معناها فى مثل : ناهيك السفر . . . – ، السفر ناهيك عن التطلع لغيره؛ لكفايته . وقد سبق بيان معناها وإعرابها فى ج ١ ص ٣٢٦ م ٣٣ .

(٢) انظر ج ١ ص ٤٤٤ م ٤٨ و ج ٢ ص ٢٦٢ م ٨١ .

(٣) هناوفى ج ١ م ٩٠ ص ٤٠٥ .

(٤) سبقت لها الإشارة فى ج ٢ ص ٢٩٧ م ٨٤ .

من التعريف أو التخصيص ، وننتقل إلى « غير المحضة » للكلام عليها من هذه الناحية (١) :

(١) فيما سبق يقول ابن مالك مختصراً :

نُونًا تلِي الإعْرَاب ، أو تَنْوِينَا ... مِما تُضِيفُ ، احْذِفْ ، كَطُورِسِينَا

أي : احذف مما تضيفه : « نونا » تلي الإعراب (وهي نون المثنى ، ونون جمع المذكر السالم ، وملحقاتهما. وتقع بعد علامة الإعراب ؛ لأنها تقع بعد ألف المثنى ، ويائه ، وبعد واو جمع المذكر السالم ، ويائه . وهذه الحروف هي علامة إعرابهما) .

وكذلك احذف : « التنوين » الذي في آخر الاسم الذي تريد إضافته . ومثّل لحذف التنوين من المضاف بكلمة : « طور » عند إضافتها إلى كلمة : « سينا » . و « الطور » اسم جبل في صحراء « سينا » أو : « سيناء » ، وهي من الحدود المصرية في الشمال الشرقي ، ثم قال :

والثَّانِيَ اجْرُرْ ، وانْوِ : « مِنْ » ، أوْ : « فِي » إذَا ... لَمْ يَصْلُحِ الَّا ذَاكَ . و : « اللَّامَ » خُذَا :

لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ . واخْصُصْ أوَّلَا ... أوْ أعْطِهِ التَّعْرِيفَ بالَّذِي تَلَا

يريد : اجرر الثاني دائماً ، وهو المضاف إليه . وعند جره وإتمام الإضافة انو وتخيل وجود الحرف : « من » أو « في » إذا لم يتحقق المعنى المراد إلا على نية أحدهما . فإن لم يصلح أحدهما فخذ — بعد ذلك — اللام ، وانوها في كل موضع سوى الموضع الصالح لأحد ذينك الحرفين . أي : أن اللام لا تنوَى في الموضع الذي يصلح له الحرف « من » أو « في » . وقد عرفنا أن هذه الحروف لا تجر المضاف إليه ، ولا تحتاج معه إلى عامل يتعلقان به . وإنما الذي يجره هو المضاف .

ثم قال : اخصص الأول (وهو المضاف) أو : عرفه بالذي تلاه ، (وهو المضاف إليه) . يريد : أن المضاف يتخصص أو يتعرف بالمضاف إليه . وهذا كله في الإضافة المحضة ؛ فيتخصص المضاف النكرة ،المضاف إليه النكرة ، ويتعرف المضاف النكرة بالمضاف إليه المعرفة . أما المعرفة الباقية على تعريفها فلا تضاف لمعرفة ولا لنكرة . وقد سبق شرح هذا مفصلا .

. . . .

. . . .

زيادة وتفصيل :

إذا كانت الإضافة « محضة » والمضاف إليه جملة ، فإن هذه الجملة فى حكم المفرد المضاف إليه ، لأنها تُؤَوّل بمصدر لفعلها ، مضاف إلى فاعله إن كانت الجملة فعلية ، وبمصدرِ خبرِها مع إضافته إلى مبتدئه إن كانت اسمية . ولا يحتاج هذا المصدر المؤول إلى أداة سبك ، فالأولى : مثل : أزورك حين يوافق الوالد . وتأويلها : أزورك حين موافقةِ الوالدِ . والثانية : أزورك حين الوالدُ موافقٌ ، وتأويلها : أزورك حين موافقةِ الوالد .

ويترتب على ما سبق أن المصدر الناشئ من التأويل يكون معرفة إن أضيف لمعرفة ، ونكرة متخصصة إن أضيف لنكرة [1] . نعم إن الجمل نكرات فى حكمها [2] ولكن لا ينظر لهذا هنا . ووقوع الجملة صفة للنكرة المحضة فى كل الأحوال لا يقدح فى هذا ؛ لأنها تكون صفة باعتبار ظاهرِها ، وقطع النظر عن تأويلها بمصدر مضاف لمعرفة أو نكرة .

* * *

(١) وسيجىء إشارة لهذا ولفائدة الإضافة للجملة – وشروط هذه الجملة – فى ص ٨٤ وفى رقم ٢ من هامش ص ٧٨ وقد سبقت أيضاً فى آخر باب الموصول ج ١ ص ٢٩٥ م ٢٩ .

(٢) إيضاح هذا فى باب النعت عند الكلام على وقوع الجملة نعتاً (فى ص ٤٨٠) أما الحكم على الجملة نفسها بأنها نكرة أو معرفة ففى « و » من ص ٤٨٠ – ولهذا إشارة فى ج ٢ هامش ص ٣١١ م ٨٤ ، وفى باب : « النكرة والمعرفة » ج ١ ص ١٤٢ م ١٧ .

عودة إلى الإضافة غير المحضة :

عرفنا(١) أن الإضافة غير المحضة : هى التى يَغلب أن يكون المضاف فيها (وصفًا(٢) عاملاً) ، (وزمنه للحال ، أو : الاستقبال ، أو : الدوام) . ومتى اجتمع الأمران – الوصفية العاملة ، والزمنية المعيّنة – كان المضاف مشتقًّا يشبه مضارعه فى نوع الحروف الأصلية التى تتكون منها صيغتهما ، وفى المعنى ، والعمل ، وكذلك فى نوع الزمن – غالبًا – وهذا كله يتحقق فى المضاف إذا كان اسم فاعل يعمل عمل فعله ، أو اسم مفعول كذلك ، فكلاهما وصف عامل ، زمنه للحال أو للاستقبال على حسب المناسبات . كما يتحقق فى الصفة المشبهة(٣) الأصيلة أيضًا ؛ لأنها تعمل عمل فعلها اللازم ، وتفيد فى أكثر حالاتها الدوام والاستمرار ، وهذان يقتضيان أن تشتمل دلالتها على الأزمنة الثلاثة : (الماضى ، والحال ، والمستقبل) ، إذ لا يتحقق معنى الدوام والاستمرار بغير عناصره الأساسية الثلاثة . فلا يمكن أن تكون للماضى وحده – وإلا كانت إضافتها محضة – ولا للمستقبل وحده . وكذلك لا يمكن أن تخلو من الدلالة على زمن الحال ؛ فلا بدّ أنْ تشتمل الدلالة على الثلاثة ؛ المضى والحال والاستقبال ، إلا أن دلالتها على الحال أقوى تحققًا ووجودًا من دلالتها على غيره ، وبسبب هذا كانت إضافتها غير محضة فى رأى كثير من النحاة(٤) . . .

أما باقى المشتقات غير ما ذكرناه هنا بقيوده ؛ من اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة – فإضافته محضة ، لانطباق شروطها عليه ، دون شروط الأخرى . فمثال اسم الفاعل : يشكو راكب الباخرةِ اليومَ بطئَها بالنسبة للطائرة . وغداً يشكو راكب الطائرةِ بطئَها بالنسبة «للصاروخ» ؛ فكلمة : «راكب» فى الجملتين مضافة . وهى فى الأولى اسم فاعل للزمن الحالى ، وفى الثانية اسم

---

(١) فى ص ٦ .

(٢) أى : اسما مشتقاً . . .

(٣) فى هذا الجزء – ص ٢٨١ – باب خاص بها ؛ يبين خصائصها وأحكامها التى منها : أنها لازمة كفعلها ، وأنها تدل على الحال دائماً وتدل معه على غيره – كما سيجىء – لأنها تفيد الدوام فى أكثر أحوالها ، والدوام يستلزم الحال ، مزيداً عليه زمن آخر .

(٤) بيان الرأى الحق فى هذه المسألة فى ص ٣٧ .

فاعل للزمن المستقبل . وكقولهم : من تراه جاحدَ النعمةِ الساعةَ تراه فاقدَها غداً . ويدخل فى اسم الفاعل صيغ[1] المبالغة العاملة أيضًا ؛ كقولهم : فى هذا الشهر يتفرغ فلان للعبادة ؛ فتراه صَوَّام الفمِ نهاراً عن الطعام ، حذِرَ اللسانِ من اللغو ، حبيس النفسِ عن الهوى . ومثال اسم المفعول : مجهول القَدْرِ اليومَ قد يصير معروف المكانةِ غداً . . ومثال الصفة المشبهة قولهم :

— عزيز النفسِ من يأبَى الدنايا —

فإن فَقَد المضاف أحد الشرطين كانت الإضافة محضة ؛ كأن يفقد الوصفية لكونه اسمًا جامداً ، غير مؤول بالمشتق ؛ كالمصدر فى نحو : بذلُ الوّدِ والنصيحة لمن لا يستحقهما كبذر الحبِّ فى الصخر الأصمّ . أو يفقد العمل دون الوصفية بسبب أنه من المشتقات التى لا تعمل مطلقًا ؛ (كأسماء الزمان . والمكان والآلة) . أو يكون فى أصله من المشتقات العاملة ، ولكنه فقد شرطًا من شروط العمل ؛ فلا يعمل؛ كاسم الفاعل ، واسم المفعول إذا كانا للماضى[2] الخالص دون دلالة على الحال أو الاستقبال ؛ نحو : باذل الخيرِ أمسِ يسعد اليوم بما قدّم وماضى أعماله عنوان صفحته التى كان بها مسروراً أو محزونًا .

• • •

أثر الإضافة غير المحضة :

لا تأثير لها فى المعنى — فى أغلب الحالات — لأنها ليست على نية حرف من حروف الجر الثلاثة التى يفيد كل منها الفائدة التى أوضحناها فيما سلف،[3] ولأنها لا تكسب المضاف تعريفًا ولا تخصيصًا ، والتعريف والتخصيص

---

(١) لها بحث خاص يجىء . فى ص ٢٥٧ .

(٢) وكذلك إن لم يدلا على زمن مطلقاً . فعند عدم دلالتهما على الزمن وخلو الأسلوب مما يدل عليه تكون إضافتهما محضة ، كما تقدم فى ص ٥ .

(٣) فى ص ١٦ ، والذى يدل على أنها ليست على نية حرف الجر إمكان الاستغناء عنها فى كل أسلوب من أساليبها من غير أن يتأثر معناه ، — فى الأغلب — ومن غير أن تزاد عليه كلمة ، أو تنقص منه ، أو يتغير ترتيب كلماته . ويتلخص هذا الاستغناء . بألا نطلق على الوصف اسم : « المضاف » ولا نطلق على معموله اسم المضاف إليه ؛ وإنما نعرب الوصف على حسب حاجة الجملة ، من غير تسميته مضافاً ، ونجعل المضاف إليه المجرور معمولا للوصف ؛ إما فاعلا للامرفوعاً ، وإما مفعولا به ؛ على حسب حاجة الوصف ، ويزول الجر السابق . فهذه الإضافة غير لازمة ، ولا دائمة ، ولا يتأثر — فى الأغلب — المعنى المبين بوجودها أو بالعدول عنها ؛ بل إن العدول عنها هو الأصل (كما فى ص ٣٤)—

أثران معنويان لا صلة للإضافة غير المحضة بجلبهما للمضاف ، وعلى هذا لا نصيب لها من التأثير المعنوى الذى « للمحضة » .

والدليل على أنها لا تفيد « المضاف » تعريفاً — دخول « رُبَّ » عليه مع إضافته للمعرفة[1] . مثل : (رُبَّ مخرج الزكاةِ ، مسرورٍ بإخراجها — قد أبطل ثوابها بالمنّ والأذى) . فلو أن المضاف — وهو : مُخرج — اكتسب التعريف من المضاف إليه ما دخلت عليه « رُبَّ » ؛ لأنها لا تدخل إلا على النكرات[2] .

وشىء آخر ؛ هو أن هذا المضاف إلى المعرفة يصح أن يقع نعتًا للنكرة ، فكيف يقع نعتًا للنكرة إذا صحَّ أنه يكتسب من المضاف إليه التعريف ويصير معرفة ، والمعرفة لا تكون نعتًا للنكرة[3] ؟ ومن الأمثلة لوقوعه نعتاً للنكرة : أتخير للصداقة زميلاً مخلصَ المودةِ ، مأمونَ العثراتِ . باذلَ الجهدِ فى الإخاء[4] .

كما أن الدليل على أنها لا تفيد المضاف تخصيصًا هو أن الأصل قبل

= لأن الوصف شبيه بالفعل ؛ يعمل عمله، من الرفع أو النصب ، والفعل لا يعمل الجر . فكذا ما يشبهه؛ بخلاف المحضة فهى لازمة لأداء المعنى المراد ، ولا سبيل للمحافظة عليه إلا بتغيير يتناول الأسلوب فى كلماته ، أو فى ترتيبها ، أو فيهما معاً .

(١) ومن الأدلة أيضاً وقوع المضاف لمعرفة حالا فى الإضافة غير المحضة — مع أن الحال المطردة لا تكون إلا نكرة — كقول المتنبى بلسان عجوز وَفِىّ :

خُلقت أَلُوفًا ؛ لو رجعت إلى الصِّبا لفارقت شيبى موجع القلب باكيا

(٢) سبق تفصيل الكلام عليها فى ج ٢ ص ٣٨١ م ٩٠ . وبعض الأمثلة المأثورة يجىء هنا فى هامش ص ٣٥ .

(٣) ومثلها الاسم النكرة الذى دخله التخصيص فإنه لا يقع نعتاً للمعرفة فى الصحيح .

إلا مسألة يصح أن يقع فيها المشتق الذى إضافته غير محضة ، وكذلك غيره من النكرات ، نعتاً للمعرفة ، هى أن يكون المنعوت منادى ، نكرة مقصودة ، ونعتها نكرة (كالوصف المضاف إضافة غير محضة . . .) نحو : يا ساكت مستمع الخطيب الآن ، أو المستمع الخطيب الآن . فالمشتق نعت ونكرة ؛ مع أن المنعوت نكرة مقصودة معرفة بالقصد والنداء . فاختلف النعت والمنعوت تعريفاً وتنكيراً ، وقد قالوا ؛ إن هذا الاختلاف فى المسألة السالفة مقبول ، لأن تعريف النكرة المقصودة تعريف غير أصيل ، فهو طارئ ، والتعريف الطارئ الذى كتعريفها يتسامح فيه ، فتوصف بالمعرفة أو بالنكرة ، ولا يصح هذا فى غيرها من المعارف — (راجع التصريح ج ٢ باب النداء عند الكلام على القسم الثانى ، وكذا الخضرى والصبان ، باب : تابع المنادى . ويجىء لهذا إشارة فى باب النعت هنا . — ص ٥٥٠ — وفى ج ٤ باب حكم تابع المنادى م ١٣٠ رقم ٨ من هامش ص ٤٢)

(٤) فى باب النعت — أمثلة مأثورة . عند الكلام على النعت بالمشتق — ب ص ٤٦٥ —

الإضافة فى مثل : (أتخير زميلا مخلصَ المودة ، باذلَ الجهدِ ، . . .) هو : مخلصًا المودةَ — . . . باذلاً الجهْدَ . . . بنصب كلمتى « المودةَ » و « الجهدَ » مفعولين للوصف ، والمفعول به يخصص الوصف ؛ فتخصيص الوصف ثابت، ومتحقق قبل أن يصير مضافًا ويصير معموله مضافًا إليه مجروراً .

ا — وإنما فائدتها : « التخفيف اللفظى » ؛ بحذف نون المثنى ، وجمع المذكر السالم وملحقاتهما من آخر المضاف إذا كان وصفًا عاملا . وكذلك حذف التنوين من آخره ؛ فكل من النون والتنوين يُحْدث ثقلا على اللسان عند النطق بالوصف مع معموله من غير إضافتهما . فإذا جاءت الإضافة زال الثقل ، وخف النطق . يتضح هذا الثقل فى مثل : (أنتما خطيبانِ الحفلَ غداً ، وساحران الألبابَ فيه . ولا أشك أن سامعينَ الخطابَ ، وعارفينَ الفضلَ — سيُعجَبون بكم أشد الإعجاب) وفى مثل : (تخيرت زميلا ، مخلصًا المودةَ ، باذلاً الجهْدَ . . .) .

ويختفى الثقل حين نضيف الوصف إلى معموله ، ونحذف النون والتنوين من آخر الوصف المضاف ؛ فتقول : (أنتما خطيبَا الحفلِ غداً ، وساحرَا الألبابِ فيه ، ولا أشك أن سامعِي الخطابِ ، وعارفِي الفضلِ — سيُعجبون بكم أشد الإعجاب) . كما نقول : (تخيرت زميلا مخلصَ المودةِ ، باذلَ الجهدِ . . .)

ب — وقد تكون فائدتها الفِرار من القبح الذى يلازم بعض الصور الإعرابية الجائزة مع قلتها وضعفها . فمن الجائز الضعيف فى أساليب الصفة المشبهة أن تقول : الصديق سمحٌ الطبعُ ، عفٌّ اللسانُ ، مخلصٌ المودةُ ، بإعراب كلمة : « الطبع » المرفوعة فاعلاً للصفة المشبهة قبلها . وكلمة : « اللسانُ » فاعلا مرفوعًا للصفة المشبهة قبلها . وكذلك كلمة : « المودّة » وأشباهها . فى هذا الإعراب الجائز نوع من القبح جعله ضعيفًا ؛ هو : خلو أسلوب الصفة المشبهة من ضمير يعود على الاسم الذى يقع عليه معناها ومدلولها [1] . ومن الجائز نصب تلك الكلمات الثلاث المرفوعة ، وإعرابُها : « شبيهة بالمفعول به » وليست مفعولا به ؛

---

(١) لأن أسلوب الصفة المشبهة فى أكثر الاستعمالات الفصيحة لا يكاد يخلو من هذا الضمير الذى يعد بمنزلة الرابط بين الصفة المشبهة وما تجرى عليه . (أى بين الصفة المشبهة وما ينطبق عليه مدلولها ومعناها) . كما سيجىء فى بابها — ص ٣٠٩ و ٣١٠ — م ١٠٥ .

لأن الصفة المشبهة تصاغ من الفعل اللازم ؛ فهى كفعلها لا تنصب المفعول به . فإذا وقع بعدها معمولها وكان نكرة منصوبًا أعرب « تمييزاً »، أو : « شبيهًا بالمفعول به » ، وإن كان معرفة أعرب شبيهًا بالمفعول به ؛ كالكلمات الثلاث السالفة ؛ فإنها لا تصلح تمييزاً ؛ لعدم تنكيرها . فضبطها بالنصب — مع جوازه — يؤدى إلى ما يسمى : « الشبيه بالمفعول به » . وهذا النوع قد يختلط أمره على كثير ؛ فيقع فى وهمهم أنه مفعول به ، مع أنه ليس بالمفعول به الصريح .

وإذا كان الرفع والنصب قبيحين فى تلك الكلمات — ونظائرها — فإن الجر بالإضافة خال من ذلك القبح ، وفيه ابتعاد عما يُستكرَه[1] كقول الشاعر :

وإذا جميلُ الوجهِ لم يأت الجميل فما جماله ؟

ولما كانت فائدة هذه الإضافة مقصورة على التخفيف بحذف التنوين ونونى المثنى، وجمع المذكر السالم ، من آخر المضاف ، وعلى التحسين المترتب على إزالة القبح ، وهما أمران لفظيان — سميت : « إضافة لفظية » ؛ لوقوع أثرها المباشر على الألفاظ دون المعانى ؛ إذ أنها — فى الأغلب — لا تؤثر فى المعانى ؛ كما سبق (فلا تفيد المضاف تعريفًا ، ولا تخصيصًا ؛ ولا تتضمن معنى حرف من حروف الجر الثلاثة المعروفة . . .) وقد يسمونها — لهذا — : « الإضافة المجازية »[2] ؛ لأنها لغير الغرض الحقيقى من الإضافة ، وهو الغرض المعنوى الذى أوضحناه .

أما تسميتها : « بغير المحضة » فلأن المضاف فيها لا بد أن يكون فى

---

(١) هذا تعليل نحوى . وهو — على حسنه المصنوع — ليس مقنعاً . والتعليل الحق هو الاستعمال العربى المأثور ، الذى يتغلب فيه الجر على الرفع والنصب فى تلك الأمثلة ونظائرها . أما العرب أهل اللغة الأصيلة فلا علم لهم بشىء مما نحن بصدده ، (من مفعول ، وشبهه ، وعائد ، ورابط ، وصفة مشبهة ،. و . . .) ولو أنهم نطقوا بالمعمول مرفوعاً أو منصوباً أكثر من نطقهم به مجروراً لكان التعليل الحق — لاستحسان الرفع والنصب — هو محاكاة العرب ، ليس غير .

(٢) كما أشرنا فى رقم ١ من هامش ص ٣ وفى ص ٢٣ — ويقولون : ليس المراد « بالمجازية » أنها بمعنى « المجاز » المعروف فى البلاغة ، الذى يحتاج إلى علاقة وقرينة ... وإنما المراد أنها إضافة فى الظاهر والصورة ، لا فى الحقيقة والمعنى .

الأغلب [١] وصفًا عاملاً — كما سبق — وأكثر الأوصاف العاملة يرفع ضميراً مستتراً عند الإضافة. وهذا الضمير المستتر — برغم استتاره — يفصل بين الوصف المضاف، ومعموله المضاف إليه، ويجعل الإضافة غير خالصة الاتصال، وغير متمكنة من أداء مهمتها بسبب الفاصل؛ إذ الأصل الغالب فى الإضافة الأصيلة ألا يقع بين طرفيها فاصل يضعف قوة الارتباط والاتصال بينهما.

وشىء آخر؛ هو أنه يمكن العدول عن الإضافة اللفظية، بالرجوع إلى الأصل الذى كان قبلها من غير أن يتأثر المعنى — فى الأكثر —؛ وذلك بجعل المضاف إليه معمولا مرفوعًا، أو منصوبًا، على حسب حاجة الوصف بعد إزالة تلك الإضافة؛ ولهذا يصفونها بأنها على: «نية الانفصال»، يريدون: أنها فى النية والتقدير ليست موجودة، وليست ملحوظة؛ لأن الذى يُلحَظ ويُعتبر موجوداً تتجه إليه النفس هو الأصل الأصيل؛ ففى مثل: (الصديق خالصُ النصحِ) — بالإضافة — يكون التقدير الملحوظ فى النفس هو: (الصديق خالصٌ النصحَ)، والمعنيان متَّحدان. ولكن الأسلوب الثانى الخالى من الإضافة هو الأصل الذى يُنْوى ويلاحَظ؛ بسبب اعتبار الوصف شبيهًا بالفعل فى بعض نواحيه التى منها العمل. والفعل يَرفع دائمًا، وقد يَرفع ويَنصب، وهو فى كل حالاته لا يعمل الجرّ، فالأنسب فيما يشبهه أن يكون كذلك، والمخالفة — لداع أقوى — هى مخالفة للأصل، والداعى لها أمر طارئٌ له اعتباره، ولكنه لا ينسينا الأصل الأول المكين، ومن ثَمّ كان هو الملحوظ مع وجود الإضافة غير المحضة، وكانت معه على نية الانفصال [٢].

مما تقدم يتَّضح — مرة أخرى — السبب فى تسمية النوع الأول: «بالإضافة المحضة»، أو: «المعنوية»، أو: «الحقيقية» [٣] وما يترتب على هذا من آثار مختلفة، منها: عدم زيادة «أل» فى أول المضاف، فى حين يجوز — أحيانًا —

---

(١) انظر رقم ١ من هامش ص ٦.
(٢) ينطبق على هذا التعليل ما سبق فى رقم ١ من هامش الصفحة الماضية.
(٣) سبق إيضاح آخر لهذا فى رقم ١ من هامش ص ٣ وفى ص ٢٤. وص ٣٠.

زيادتها فى المضاف إذا كانت الإضافة غير محضة ؛ كما شرحنا[1] .

---

(١) فى ص ١٢ . وفيما سبق من الأحكام يشير ابن مالك إلى بعضها تاركاً بعضاً آخر ؛ فيقول :

وإنْ يُشَابِهِ الْمُضَافُ « يَفْعَلُ » وَصْفاً ـ فَعَنْ تَنْكِيره لا يُعْزَلُ
كَرُبَّ رَاجِينَا عَظِيمِ الأَمَـلِ مُرَوَّعِ الْقَلْبِ ، قَلِيلِ الْحِيَل

يريد : أن المضاف إذا كان وصفاً مشبهاً : « يفعل » (أى : مشبهاً الفعل المضارع فى العمل والدلالة على الحال والاستقبال ...) ، فإنه لا يعزل عن التنكير ؛ أى : لا يفارق التنكير مطلقاً ؛ سواء أكان مضافاً إلى معرفة أم إلى نكرة ؛ لأن هذه الإضافة لا تفيده تعريفاً ولا تخصيصاً . وضرب لهذا أمثلة تؤيد ما يقول : هى : « رب راجينا » فالمضاف – وهو كلمة « راج » – . اسم فاعل لم يكتسب التعريف بإضافته إلى الضمير : « نا » بدليل ، دخول «رب» على هذا المضاف ؛ وهى لا تدخل إلا على النكرات . ومن الأمثلة الواردة قول شاعرهم :

يا رُبَّ غابِطِنا لو كان يطلبكم لاقَى مبـاعدةً منكم وحـرمانا

وكذلك المضاف : « عظيم » ؛ فإنه صفة مشبهة ، أضيفت إلى المعرفة بعدها ؛ فلم تكتسب منها التعريف ، بدليل أن كلمة : « عظيم » هذه تعرب نعتاً لكلمة : « راج » النكرة ، ولا يمكن أن تكون المعرفة نعتاً للنكرة – إلا فى مسألة سبقت فى رقم ٣ من هامش ص ٣١ – ، وكذلك : « مروع » فإنها اسم مفعول مضاف للمعرفة بعده ، ولم يكتسب منها التعريف ؛ بدليل إعرابه صفة لكلمة : « راج » النكرة ، كما سبق . ومثله كلمة : « قليل » فإنها صفة مشبهة مضافة للمعرفة بعدها ، ولم تكتسب منها التعريف ؛ بدليل إعرابها نعتاً لكلمة : « راج » . ومثلها : « هدياً » فى قوله تعالى : (هدياً بالغَ الكعبةِ) . ثم بين أن الإضافة التى من هذا النوع تسمى : « لفظية » وأما التى من النوع الآخر فتسمى : « محضة » و « معنوية » فاللفظية : لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً ، بخلاف الأولى حيث يقول :

وذِى الإِضافَةُ اسْمُهَا : « لَفْظِيَّةْ » وتِلْكَ « مَحْضَـةٌ » ومَعْنَـوِيَّةْ

وأوضح بعد هذا أن زيادة : « أل » جائزة فى أول المضاف الذى إضافته لفظية – ، بشرط أن تزاد أيضاً فى الثانى (أى : فى المضاف إليه) أو فى الذى أضيف إليه الثانى . . . يقول :

ووَصْلُ « أَلْ » بِذَا الْمضَافِ مُغْتَفَرْ إنْ وُصِلَتْ بالثَّانِ ؛ كَالْجَعْدِ الشَّعَرْ
أَوْ بالَّذِى لَهُ أُضِيفَ الثَّـانِى كَزَيْدٌ الضَّـارِبُ رَأْسِ الْجَـانِى

ساق مثالين ؛ أحدهما مثل : (: راقنى عناية الجعدِ الشعرِ بتصفيفه ،) للمضاف المبدوء « بأل » (وهو : الجعد) ؛ وللمضاف إليه : المبدوء بها أيضا (وهو: الشعر) ؛ فهى داخلة عليهما معاً .

والآخر ؛ وهو : « زيد الضارب رأس الجانى » للمضاف المبدوء « بأل » (وهو : الضارب) ، والمضاف إليه ، الخالى منها مباشرة (وهو : رأس) ولكنه مضاف ، وبعده المضاف إليه : (الجانى) المبدوء بها . . .

=

. . . .

= ثم ذكر بعد هذا حالة أخرى يصح أن يكون فيها المضاف وحده مبدوءاً بـ « أل » ؛ وهي الحالة التى يكون فيها المضاف وصفاً مثنى ، أو جمعاً اتبع سبيل المثنى (أى : تحققت فيه الشروط الواجبة فى المثنى) ؛ وهو جمع المذكر السالم ؛ يقول :

وكَوْنُهَا فى الْوَصْفِ كَافٍ إنْ وَقَعْ   مُثَنًّى اَوْ جَمْعاً ، سَبِيلَهُ اتَّبَعْ

يريد : يكفى وقوع « أل » فى صدر المضاف الذى إضافته غير محضة بدون اشتراط شىء آخر سوى اشتراط أن يكون ذلك المضاف وصفاً مثنى ، أو جمعاً تحققت فيه شروط التثنية (وهو جمع المذكر السالم) .
وقد ترك بقية الحالات الأخرى التى تدخل فيها « أل » على المضاف إذا كانت الإضافة غير محضة وما يتبع هذا من شروط وتفصيلات أوضحناها فى الصفحات السابقة .

. . . .

. . . .

زيادة وتفصيل :

١ - فى هذا الجزء أبواب خاصة بالمشتقات ، لكل منها باب مستقل شامل ، وسنكتفى هنا بلمحة موجزة تناسب ما نحن فيه ، ولا تغنى عن الرجوع إلى تلك الأبواب .

اسم الفاعل : اسم مشتق ، يدل على أمرين معًا : (معنى مجرد ، وصاحب هذا المعنى) . ولا بد فى اسم الفاعل أن يشتمل على حروف مضارعه الأصلية ، وأن يماثله فى ترتيبها ، وترتيب حركاتها ، وسكناتها ؛ مثل : قاعد ويقعد - ذاهب ويذهب - مُنصت وأُنصتُ - متعلم ويتعلم ... وهو يفيد حدوث معناه ، ولا يفيد الدوام أو الثبوت ، إلا إذا تخلى عن دلالته الخاصة ، وانتقل إلى اختصاص آخر ؛ هو : اختصاص « الصفة المشبهة » . وهى : اسم مشتق ؛ يدل على أمرين معًا : (معنى مجرد ، ولكنه ثابت دائم ، أو كالدائم ، وصاحب هذا المعنى) . فدلالتها على الزمن شاملة أنواعه الثلاثة ، بسبب ذلك الدوام[1] ، ولا بد أن تشتمل على الحروف الأصلية لمضارعها ، ولكنها - فى الغالب - لا تماثله فى ترتيب الحركات والسكنات إلا إذا كانت فى الأصل اسم فاعل أريد به الدوام[2] . فمثال الصفة المشبهة الأصيلة : فرِحٌ ويفرَح - حَسَنٌ ويحسُن - بليغ ويبلُغ ... ومثال الصفة المشبهة التى كانت فى أصلها اسم فاعل يفيد الحدوث ، ثم أريد بها الدوام والثبوت بعد ذلك ، كلمة : باسِم - مشرق - محارب ؛ فى مثل : فلان باسمُ الثغرِ - مشرق الوجهِ - محاربُ الطغيانِ .

وإذا كانت الصفة المشبهة دالة على ثبوت معناها ودوامه ، - غالبًا - ، فإن زمنها بمقتضى هذه الدلالة لا بد أن يشمل - كما سبق[3] - الماضى ، والحال ، والمستقبل . فكيف تكون إضافتها « غير محضة » ، مع أننا اشترطنا فى « غير المحضة » : أن يكون الزمن فيها الحال ، أو الاستقبال ؟ .

الحق : أن إضافتها قد تكون محضة فى بعض الصور ، وغير محضة فى

(١) كما سبق، فى ص ٢٩ .

(٢) كما سيجىء فى هامش ص ٢٣٨ ثم فى ص ٢٤٢ و ٣٠٨ .

(٣) فى هذه الصفحة وكذا فى ص ٢٩ حيث الإيضاح .

. . . .

. . . .

أخرى[1] ؛ فقد قالوا : إن الاستمرار (أو : الدوام) يحتوى على الأزمنة الثلاثة دائمًا . لكن قد توجد قرينة تُقَوِّى جانب الزمن الماضى على غيره – وللقرينة المقام والاعتبار الأول دائمًا – فتضاف الصفة وتعمل الجر مع تلك القرينة ؛ إذ تتغلب الإضافة ، وتكتسب الصفة التعريف من المضاف إليه ؛ ككلمة : « مالك » فى قوله تعالى : « الحمد لله رب العالمين ، الرحمن الرحيم ، مالك يوم الدين » . . . فكلمة : « مالك » وصف مشتق ؛ زمنه يشمل الماضى ، والحال ، والمستقبل ؛ لأن الله متصف بصفة التملك فى جميع الأزمان . وقد وجدت قرينة تدل على تغليب الزمن الماضى ؛ فصارت الإضافة بسببها محضة[2] ؛ وهذه القرينة هى : أن كلمة : « مالك » نعت للفظ الجلالة : (الله) وهو أعرف المعارف ، فلا يمكن أن يكون نعته نكرة ؛ فلا بد أن تكون كلمة : « مالك » ، معرفة . فمن أين جاءها التعريف ؟ لا سبيل لاكتسابها التعريف إلا من المضاف إليه ، وقد اكتسبه أيضًا من الإضافة إلى ما بعده . وكل هذا يقتضى أن تكون إضافة الصفة هنا محضة .

ولو أعربنا كلمة : « مالك » بدلا ، أو : عطف بيان ؛ لكان فى هذا الإعراب – مع جوازه – عدول عن الظاهر الشائع ؛ وهو : إعراب المشتق نعتًا ، لا بدلا ، ولا عطف بيان ، إذ يغلب على الأول الاشتقاق ، وعلى الأخيرين الجمود – كما تقدم[3] – هذا إلى أن إضافة الوصف إلى الظرف الدال بالقرينة على المضى أو على الدوام محضة[4] ، عند جمهور النحاة .

أما إذا تغلب جانب الحال أو الاستقبال ، بأن قامت قرينة تؤيد أحدهما – فالإضافة غير محضة ؛ فلا يتعرف بها الوصف ، ولا يتخصص . ويجوز إزالتها ، وإعمال الوصف فى معموله عملا آخر غير الجر ؛ كقراءة من قرأ قوله تعالى :

---

(1) انظر ص ٦ و ٣٠٧ .

(2) لما سبق فى : « د » من ص ٥ من أن إضافة المشتق الماضى الزمن محضة .

(3) فى رقم ٥ من هامش ص ٥ ويجىء فى ص ٦٦٥ .

(4) وقد سبقت الإشارة لهذا فى « و » ص ٥ .

. . . .

. . . .

« فالقُ الإصباح ، وجاعلُ الليلِ سكناً[1] » ؛ فجعلُ الليل سكناً أمر لا يقتصر على زمان دون آخر ؛ فقد وقع فى الماضى ، وهو يقع الآن ، وسيقع بعد ذلك . غير أن الكلام فيه ما يقوى جانب الحال والمستقبل على الماضى ، ويجعل الإضافة غير محضة ؛ هو أنّ المحضة تقتضى — غالبًا — أن يكون المضاف اسمًا جامداً ، أو فى حكم الجامد ، فلا يعمل ؛ وهذا يؤدى إلى اعتبار كلة : « جاعل » فى حكم الجامد ؛ فلا تنصب مفعولا به ، ولا مفعولين ، وإلى إعراب كلمة : « سكَنًا » المنصوبة ، مفعولا به لعامل محذوف ، تقديره « يجعل » ، أو ما يماثله ، وكأن الأصل : جاعلُ الليل يجعله سكنًا . وفى كل هذا عدول عن النسق الظاهر ، والإعراب الواضح الذى يُدخل الوصف « جاعل » هو وفعله فى سلك الألفاظ العاملة التى تنصب مفعولين . وقد أضيف الوصف إلى أحدهما ، ونصب الثانى مباشرة ، فلا حاجة إلى تأول وتقدير يبعدان عن هذا السنن الواضح .

وشىء آخر ؛ هو : أن زمن الوصف فى الآية دائم مستمر ؛ يشمل الماضى والحال ، والمستقبل . ولكن هذا الدوام الزمنى ليس متصل الأجزاء بغير انقطاع ، وإنما يتخلله انقطاع يزول ، ثم يعود مرة ، فأخرى ؛ فحين يجعل الله الليل سكنًا يكون الليل موجوداً ، وحين لا يجعله سكنًا يختفى . ثم يجعله مرة أخرى ؛ ثم يزيله ، ثم يعيده ؛ وهكذا ، دَوَالَيْكَ ؛ . . . فالاستمرار موجود حقًّا ؛ ولكنه على ما وصفنا ؛ من توالى الإيجاد والإزالة بغير توقف ، ومن تجدد الظهور والاختفاء بغير انقطاع[2] أما الدوام المتصل على حالة واحدة ، — هى : جعل الليل سكنًا فى جميع لحظات الزمان وأوقاته — فلا وجود له .

ولما كان الانقطاع والتجدد هما من خصائص الفعل المضارع ، وزمن المضارع هو الحال أو الاستقبال ؟ — كان الوصف (المشتق) الذى يشاركه فيهما شبيهًا به من الناحية المعنوية ، ومحمولا عليه فى ناحية أخرى ، هى

---

(١) شيئاً يستريح إليه المتعب بالنهار ، ويسكن للراحة والاطمئنان فيه . (انظر « ج » ص « ٤٠ »)

(٢) وهذا يسمى : الاستمرار المتجدد ، أو الاستمرار التجددى . وله إشارة أخرى فى رقم ٤ من هامش ص ٢٤٧ ، وفى رقم ٢ من هامش ص ٢٨٢ .

. . . .

. . . .

الدلالة الزمنية أيضًا . أى : أنه شبيه به فى الدلالة على التجدد والحدوث ، وفى الدلالة الزمنية المعيَّنة . وإذا كانت دلالة الوصف الزمنية على هذه الشاكلة فإن إضافته غير محضة [1] .

ب — إذا كان الوصف المضاف مطلق الزمن ؛ أى : لا دليل معه يبين نوعًا من أنواع الزمن الثلاثة — كانت إضافته محضة ؛ نحو : « صاحبُ السلطان كراكب السفينة » [2] . . . ؛ فلا قرينة فى المثال تدل على ربط المعنى المقصود بزمن مُعين ؛ ماض ، أوحال ، أومستقبل ، أو ما يشمل الثلاثة . . . (وقد سبقت الإشارة لهذا) [3] .

حـ — أشرنا [4] إلى أن إضافة الوصف إلى الظرف نوع من الإضافة المحضة وأوضحنا شرط ذلك ؛ كالمثال السابق : « مالك يوم الدين » أى : مالك الأمر والنهى فى يوم الدين . بخلاف : « جاعل الليل سكنًا » لأن الليل مفعول به ، فى الأصل قبل الإضافة ، وليس ظرفًا ، وإلا فسد المعنى [5] .

* * *

د — من الإضافة غير المحضة ما يأتى من الأنواع الملحقة بها [6] ؛ وهى :

(١) إضافة الاسم إلى اسم آخر كان قبل الإضافة نعتًا للمضاف ؛

---

(١) كل ما سبق تعليل خيالى — مقبول هنا — للأمر الواقع المستمد من الكلام العربى . والعلة الأولى هى الكلام العربى نفسه ، وأنه يسير على النظام الذى سبق تعليله ، برغم أن العرب لا تعرف اصطلاح الإضافة المحضة ، ولا غير المحضة .

(٢) يريدون بذلك : أن راكبها لو سلم من الغرق لم يسلم من الفَرَق . أى : من الخوف .

(٣) فى « حـ » من ص ٥ .

(٤) فى « و » ص ٥ . وفى ص ٣٨ .

(٥) إذ المراد — عند أصحاب هذا الرأى — : جعل الليل نفسه بظلامه وانقطاع الحركة والعمل فيه ، وبخصائصه الأخرى — هو السكن ، لا أن السكن واقع فيه . (وسبقت إشارة للآية فى آخر ص ٣٨) .

(٦) وبعض صوره لا يختلف فيه معنى المتضايفين ، مع أن الأصل فى الإضافة بنوعيها ، ولا سيما المحضة . — كما سبق فى رقم ١ من هامش ص٧ — أن يختلف فيها معنى المتضايفين ، ومدلولهما . ويدور الجدل فى الأنواع التى سنذكرها — وهى التى أشرنا إليها إشارة عابرة فى تلك الصفحة وسنفصلها هنا ، وبعد الفراغ من تفصيلها نعرض — فى ص ٤٧ وما بعدها — الجدل وموضوعه ، ونبدى الرأى فيه ، وفى كل ما تناوله .

. . . .

. . . .

(وهذا ما يعبرون عنه بأنه إضافة الاسم المنعوت إلى نعته) . كقولهم : « صلاةُ الأولى » تُذهِبُ الحول – كان الخلفاء السابقون يقصدون « مسجدَ الجامعِ » ليذيعوا على الناس ما يريدون إذاعته – إنى أحرص على « ديانة القيِّمة » ، لأسعد .

والأصل : الصلاة الأولى ، أو : صلاة الساعة الأولى – المسجد الجامع أو : مسجد الوقت الجامع – الديانة القيمة ، أو : ديانة الملة القيمة [1] .

(٢) إضافة الاسم إلى اسم آخر كان قبل الإضافة منعوتًا للمضاف . فصار بعدها هو : المضاف إليه . (أى : إضافة النعت إلى منعوته) كقوله تعالى: « إن هذا لَهُوَ حقّ اليقين » . وقوله تعالى: « وإنه لَحقُّ اليقين » والأصل فى الآيتين : اليقينُ الحقُّ ، فتقدمت الصفة على الموصوف . وصارت مضافًا ، وصار الموصوف مضافاً إليه مجروراً . ومثله ما جاء فى خطبة قائد بين جنوده: « إن العدو لن يعبأ بكم إلا إذا أحس منكم صادق الجهادِ ، وعظيم البلاء ، وملأتم قلبه فزعًا ، وضربتموه كما تُضربُ عوادِى الوحوشِ ، وطردتموه كما تُطرَد غرائبُ الإبل ، وتركتم جنوده بين صريع وأسير . . . » أى: الجهاد الصادق – البلاء العظيم – الوحوش العوادى – الإبل الغرائب – . . .

(٣) إضافة المسمى إلى الاسم [2] ؛ نحو : شهر [3] رَجَب معظَّم فى

---

(١) فى الأمثلة السالفة حذف المضاف إليه المنعوت ، وأقيم النعت مقامه ، فصار مضافاً إليه . (انظر ما يتصل بهذا فى ص ٥٠) .

(٢) وعكسه (وهو إضافة الاسم إلى المسمى) مثل إضافة : « لا ت وعند » طبقاً لما سيجىء فى ص ١١٩ .

(٣) جاء فى التصريح – ج ٢ باب التوكيد عند الشاهد : « يا ليت عدةَ حولٍ كله رجب . » ما نصه : (قال الدنوشرى : هل « رجب » منصرف ، وكذلك « صفر » أو لا ؟ قال سعد الدين فى حاشيته على الكشاف : إن أريد بهما معين فهما غير منصرفين وإلا فنصرفان . قال ناصر الدين اللقانى : وكأن وجه ذلك أن المعين معدول عن الرجب وعن الصفر ، كما قالوا فى « سحر » إنه معدول عن السحر فيما أريد به « سحر » بعينه ؛ ففيهما العلمية والعدل . وقد يقال إن المانع هو العلمية والتأنيث باعتبار المدة .) . ا هـ ؛ وستجىء إشارة لهذا فى باب الممنوع من الصرف ج ٤ ص ١٩٦ م ١٤٧ .

. . . .

. . . .

الجاهلية والإسلام — شجر التفاح كثير فى الشام. وهذه هى إضافة : « البيان أو : « الإضافة البيانية » التى يقصد منها إيضاح الأول وبيانه بالثانى [1] وهى كثيرة فى استعمالنا ؛ كإضافة الأيام والعلوم إلى أسمائها ؛ مثل: يوم الخميسِ — يوم الجمعةِ — علم الحسابِ — علم الهندسة . . . ولها أمثلة أخرى وردت فى المطولاتَ ، منها قولهم: لقيتَه ذاتَ مرةٍ ، أو ذاتَ ليلة — مررت به ذاتَ يومٍ — دارُه ذاتَ اليمينِ ، أو ؛ ذات الشمالِ — مشينَا ذا صباحٍ [2] . . .

ومن المفيد المهم أن ننقل هنا ما دوّنه ابن يعيش شارح المفصل [3] خاصًّا بهذا . قال ما نصه (مع حذف بعض الأمثلة ، اكتفاء ببعض) :

« اعلم أنهم قد أضافوا المسمى إلى الاسم مبالغة فى البيان؛لأن الجمع بينهما آكَدُ (أقوَى) من إفراد أحدهما بالذكر . وفى ذلك دليل من جهة النحو على أن الاسم عندهم غير المسمى . إذلوكان إياه لما جاز إضافته إليه ، وكان من إضافة الشىء إلى نفسه . فالاسم هو اللفظ المعلَّق على الحقيقة؛ عيناً كانت تلك الحقيقة، أومعنى ؛ تمييزاً لها باللقب مِمَّا يشاركها فى النوع ،

---

(١) فرق بعض النحاة بين الإضافة التى « للبيان » ، والإضافة البيانية ؛ بأن التى للبيان يكون بين جزأيها عموم وخصوص مطلق ، وأن « البيانية » يكون بين جزأيها عموم وخصوص من وجه . وهذا الخلاف شكلى ؛ لا أثر له ؛ لأنه محصور فى المراد من اصطلاح معين عند كل فريق . هذا وقد سبق (فى جـ١ ص ١٩ م ٢) معنى العموم والخصوص المطلق والوجهى .

(٢) « ذا » و « ذات » — ولهما بيان آخر خاص بإضافتهما ، فى ص ٧٤ — من الظروف غير المتصرفة بشرط إضافتهما للزمان ، دون غيره ؛ فيلتزمان النصب على الظرفية الزمانية إلا على لغة ضعيفة رفضها جمهور النحاة . ومن الأمثلة العالية ما يساير هذه اللغة . كما أن « ذات » قد تضاف إلى كلمة : « اليمين » أو « الشمال » وهما من الظروف المكانية ، فتصير ظرفاً مكانيًّا متصرفاً ومنصرفاً . وقد تكون اسماً محضاً مستقلا ، معناه حقيقة الشىء وماهيته والنسب إليها : « ذَوَوِىّ » باعتبار أصلها ، أو : « ذاتى » باعتبار لفظها الحالى . — (طبقاً لما سبق فى جـ ١ م ٢٦ ص ٣٥٨ ، أما البيان التفصيلى ففى باب النسب جـ ٤ م ١٧٨ ص ٥٥٤) .

(٣) فى جـ ٣ ص ١٢ .

. . . .

. . . .

والمسمى تلك الحقيقة ؛ وهى ذات ذلك اللقب ،أى : صاحبته[1] . فن ذلك قولهم : «لقيته ذات مرة » والمراد: الزمن المسمى بهذا الاسم الذى هو : مرة . ومثله : (ذات ليلة — ومررت به ذات يوم — وداره ذاتُ الشمال — وسرنا ذا صباح) كل هذا معناه وتقديره : داره شمالا ، وسرنا صباحًا . . . بالطريق التى ذكرناها . إلا أن فى قولنا : ذا صباح ، وذات مرة — تفخيمًا للأمر .

« ومن ذلك قول الشاعر :

عزمت على إقامةِ ذى صباحٍ لأمر ما يُسَوَّدُ من يَسُودُ

المراد : على إقامة صاحب هذا الاسم ، وصاحبه هو : صباح ؛ فكأنه قال : على إقامة : صباح . . .

« ومثله قول الكميت :

إليكم ذَوِى آلِ النبىّ تطلعتْ نوازعُ من قلبى ظِماءٌ وألْبُبُ[2]

فالمراد : يا آل النبى ، أى : يا أصحاب هذا الاسم الذى هو آل النبى ، ولو قال : « ، آل النبىّ» لم يكن فيه ما فى قوله : «يا ذوى آل النبىّ» من المدح والتعظيم . - ئدة هذا الأسلوب ظاهرة ؛ لأنه لما قال يا ذوى آل النبى — جعلهم أصحاب لذا الاسم ؛ وهو آل النبى . ومن كان صاحب هذا الاسم كان ممدوحًا معظمًا ، محالة . . . .

(ثله قول الأعشى :

فكذَّبوها بما قالت : فصَبَّحهم ذوآلِ حَسَّانَ يُزْجِى الموتَ والشّرَعا[3]

أى : صبحهم الجيش الذى يقال له : آل حسان .

« ومثله قول الآخر :

---

(١) بمعنى أنها الذات المختصة به ، المرادة منه .

(٢) الألبب جمع : لُبّ ، والقياس : ألُبّ بالإدغام الذى منع منه ضرورة الشعر) .

(٣) (يزجى = يسوق . الشّرع : كعِنب ، جمع شِرْع ؛ بكسر فسكون — وهو الثأر والوتر) .

. . . .
. . . .

إذا ما كنتُ مِثْلَ ذَوَيْ عَدِيٍّ ودينـارٍ ، فقـامَ علَيَّ ناعِي

أي : مثل كل واحد من الرجلين المسميين « عديًّا » و « ديناراً » . . . « وحكي عن العرب : هذا ذو زيد، ومعناه : هذا صاحب هذا الاسم ، وقد كثر ذلك عندهم . وربما لَطُف[1] هذا المعنى على قوم ؛ فحملوه على زيادة . « ذي » ، و« ذات » . والصواب ما ذكرناه) اهـ .

وهذا كلام جليل فى إيضاح تلك الأساليب التى أضيف فيها المسمى إلى الاسم ؛ لتحقيق غرض بلاغيّ هامّ ، كالإيضاح مع التوكيد . . .

ومن أمثلتها الواردة أيضًا قولهم : « اذهب بذى تسلمُ ـ اذهبا بذى تسلمان ـ اذهبوا بذى تسلمون. . » . أى : اذهب بسلامتك التى تلازمك ولا تفارقك اذهبا بسلامتكما ـ اذهبوا بسلامتكم »[2] . . .

(٤) إضافة الموصوف إلى اسم قائم مقام الصفة ؛ كقول الشاعر :

عَلاَ زَيدُنَا يومَ النَّقَا رأسَ زيدِكُم بأبيضَ ، ماضِي الشَّفرتين يَمَانِى . . .[3]

« أى : علا زيدٌ صاحبُنا رأس زيد صاحبِكم ؛ فحذف الصفتين ، وجعل الموصوف خلفًا عنهما فى الإضافة . ويرى بعض النحاة أن البيت ونحوه هو من إضافة الشيء إلى مُلابسه[4] بعد تنكير العلم ، وإضافته إضافة محضة من غير حاجة لتأويل بما ذكر[5] . والرأيان صحيحان .

---

(١) خَفِيَ ودَقّ .

(٢) وسيجيء الإيضاح الأوفى لهذا ، والإعراب ، فى المكان المناسب ، ص ٩٥ .

وكذلك سبقت الإشارة لكلمة : « ذا » و « ذات » وما يتصل بهما لمناسبة فى باب الظرف (جـ ٢ ص ٢١٠ ، ٢٤٥ ، ٢٢٩ م ٧٩) ولمناسبة أخرى فى جـ ١ (بابى الأسماء الستة ، والموصول) وفى باب الموصول الكلام على جمع « ذو » وإفرادها وعلى « ذو » الطائية التى بمعنى « الذى » وفروعه ، وحكمها .

(٣) سبق هذا البيت فى الجزء الأول (م ٢٣ ص ٢٦٥) لمناسبة أخرى هناك ؛ هى بيان السبب فى إضافة العلم أحياناً ، أو فى تعريفه بإحدى وسائل التعريف ، مع أن الأصل فى العلم أن يكون معرفة .

(٤) أى : ما له به نوع اتصال لأدنى ملابسه . وقد سبق بيان هذا النوع فى رقم ٢ من ص ٢١ .

(٥) إيضاح هذا فى باب العلم جـ ١ ص ٢٠٧ م ٢٢ .

. . . .

. . . .

(٥) إضافة المؤكِّد إلى المؤكَّد ، وأكثر ما يكون ذلك فى أسماء الزمان المبهمة (أى : التى لا تُحدَّد ببدء وانتهاء معروفين ؛ مثل كلمة : حين — وقت ... — زمن — أيام . . . ونحوها مما سبق الكلام عليه فى الجزء الثانى ، باب : « الظروف ») ، نحو : إذا اشتدت وقدة الصيف أسرع الناس إلى سواحل البحار ؛ ليقيموا بها ما وسعهم الأمر ، وحينئذ ينعمون بجو معتدل ، وهواء رطب منعش ... أى : حين إذ يقيمون . . . ينعمون ؛ فحذفت الجملة المضارعية الأولى ، وهى المضاف إليه ، وعُوِّض عنها التنوين . فالمؤكَّد هو : « الحين » وهو زمن مبهم . والمؤكِّد هو : « إذْ » الظرفية المضافة إلى الجملة المضارعية المحذوفة[1] . والمراد من لفظ : « الحين » المبهم هو المراد من لفظ : « إذ » المخصصة بالجملة التى أضيفت إليها ، فالظرف الزمنى الثانى مؤكد للأول ؛ لاتفاق معناهما ، والمراد منهما ، مع مجيئه بعده[2] . . .

ويرى بعض النحاة — بحق — أن مثل هذا يُعَدّ من إضافة العامّ إلى الخاصّ ، لا المؤكِّد إلى المؤكَّد ، لتخصيص الظرف الثانى — كما قلنا — بالجملة التى أعربت مضافًا إليه ، وهى الجملة المضارعية التى حذفت وقام مقامها التنوين عوضًا عنها . . .

ومن النادر أن تكون إضافة المؤكِّد إلى المؤكَّد فى غير أسماء الزمان المبهمة ؛ كقول الشاعر :

فقلتُ انْجُوَا عنها نَجَا الجلدِ ، إنّه سيرضيكما منها سَنَامٌ وغاربُهْ[3]

---

(١) مع ملاحظة أن الظرف لا يسمى ظرفاً — اصطلاحاً — إلا إذا كان منصوباً (لفظاً أو محلا) على الظرفية . فإذا صار مضافاً إليه ، أو مبتدأ ، أو شيئاً آخر غير النصب على الظرفية ، فإنه لا يسمى فى الاصطلاح ولا يعرب ظرفاً .

(٢) ومن الأمثلة أيضاً البيت الآتى فى صفحة ٥٦ وهو :

أَنجبَ أيامَ والـداه به إذ نَجَـلاه ؛ فنعْم ما نَجَلا

وشرح البيت وموضع الشاهد فيه موضحان هناك . . .

(٣) قاله أعرابى نزل عنده ضيفان ، فذبح لهما ناقة . فقالا : إنها مهزولة . فقال لهما البيت ... ومعنى : انجوا : اسلخا . . . يقال : نجوت الجلد ، بمعنى : سلخته و « السنام » : الجزء المنحنى المرتفع فى ظهر البعير والناقة ، وهو مقر الدهن . و « الغارب » أعلى الظهر بين السنام والعنق .

. . . .

. . . .

يريد : اسلُخا عن الناقة نَجَا الجلد — والنجا ، بالقصر — هو : الجلد .

(٦) إضافة الاسم المُلْغَى[١] إلى الاسم المُعْتَبَر[٢] ؛ كقوله تعالى : « مَثَلُ الجنَّةِ التي وُعِد المتقون . فيها أنهار. . . » ، ومثل : مررت بكم فألقيت اسمَ السَّلامِ عليكم . والأصل: الجنة التي وعد المتقون . . . — ألقيت السلام عليكم[٣] . . .

(٧) إضافة الاسم المعتَبَر إلى الاسم المُلْغَى كقول الشاعر :

أقام ببَغدادِ العِراقِ وشوقُه لأهل دِمَشقِ الشامِ شوقٌ مُبَرِّحُ[٤]

(٨) ومن الإضافة غير المحضة قولهم : «لا أبا لفلان»؛ لوجود الفاصل بين المتضايفين . وقد سبق[٥] — في مناسبة أخرى — الكلام على هذا الأسلوب من ناحية الإضافة ، ومن ناحية إعرابه ومعناه .

(٩) ومن الإضافة غير المحضة إضافة صدر المركب المزجي إلى عجزه — مسايرة لبعض اللغات الجائزة فيه — نحو : قامت الطائرة من « أفغانِ ستانٍ » فوصلت إلى « بُورِ سعيدٍ » في بضع ساعات .

---

(١) الزائد الذي يمكن حذفه فلا يتأثر المعنى الأصلي بحذفه .

(٢) الأصل الذي لا يمكن حذفه إلا بفساد المعنى .

(٣) ومن هذا قول لَبيد بن ربيعة لبنتيه ، حين حضرته الوفاة ، ينصح لهما بعدم اللطم ، إن هو مات ، وبترك الجزع . وحسبهما البكاء المجرد حولا كاملا . ثم هو يسلم عليهما ... ؛ يقول :

إلى الحول ، ثم اسمُ السلامِ عليكما ومن يَبكِ حولًا كاملًا فقد اعتذرْ

وكذلك : « فنن الغصون » في شعر نقله القرطبي في مقدمة تفسيره (ج ١ ص ٢١) جاء فيه :

ما هاج شوقَك من هَديلِ حمامةٍ تدعو على فَنَنِ الغصونِ حماما

(٤) وهذه الزيادة على اعتبار ألا توجد بلدة اسمها : « بغداد » ؛ ولا أخرى اسمها : « دمشق » ، غير هاتين . أما عند علم المتكلم بوجود غيرها فالإضافة محضة ، من نوع إضافة العلم إلى ما يخصصه بعد أن فقد علميته ؛ بسبب اشتراكه بين أفراد متعددة —

(كما سبق في باب العلم ج ١ م ٢٣ رقم ٢ من هامش ص ٢٦٤ . —)

(٥) في ج ١ ص ٧٥ م ٨ عند الكلام على الأسماء الستة وفي ج ١ ص ٦٢٨ م ٥٦ باب « لا » .

. . . .

. . . .

وإنما كانت الإضافة هنا لفظية لأن كلاً من الجزأين يكمل الآخر كما يكمل الحرف الواحد فى الكلمة الواحدة نظائره فيها ، كالخاء ، أو الشين ، أو الباء . . . فى كلمة : « خشب » – مثلا – .

وفائدة هذه الإضافة التخفيف الناشئ من التركيب ، مع التنبيه إلى شدة الامتزاج (1) .

(١٠) ومن الإضافة غير المحضة : « الكُنية » على الوجه الذى سبق تفصيله وإيضاحه فى الجزء الأول (2) . . .

* * *

إلى هنا انتهت تلك الإضافات الملحقة « بغير المحضة » . ونعود إلى ما أشرنا إليه (3) من الجدل الدائر حولها . ويتركز فيما يأتى :

أمحضة هى أم غير محضة ؟ أهى نوع ثالث مستقل بنفسه ، ولكن إضافته « شبيهة بالمحضة » ، ويجب أن يسمى بهذا الاسم ؟ .

ثم لهذا النوع – عندهم – اعتباران ؛ أحدهما الاتصال ؛ لأن المضاف غير مفصول من المضاف إليه بالضمير الذى يلاحَظ ويُنوَى فى الإضافة غير المحضة ، كما سلف بيانه . والآخر : الانفصال ، لأن المعنى لا يصح إلا بتأول

---

(١) كما يجىء فى ج ٤ باب الممنوع من الصرف . . – م ١٤٨ ص ٢١٧ .

(٢) فى الجزء الأول (م ٢٣ ص ٢٧٧ عند الكلام على « العلم » ونقلنا بعضه فى « ا » من ص ٤٢٩ ؛ فقلنا ما نصه فى الجزء الأول : « أما الكنية فهى علم مركب تركيباً إضافياً بشرط أن يكون صدره (وهو المضاف) كلمة من الكلمات الآتية : (أب، أم) ، (ابن ، بنت) ، (أخ ، أخت) ، (عم ، عمة) ، (خال ، خالة) . . . وليس منه أب لمحمد ، وأم لهند ، وغيرها من كل ما لا إضافة فيه على الوجه السابق . . . » .

ثم قلنا فى رقم « ا » من ص ٤٢٩ ما نصه : (والكنية – مع تركيبها الإضافى – معدودة من قسم العلم الذى معناه إفرادى ؛ فكل واحد من جزأيها لا يدل بمفرده على معنى يتصل بالعلمية ؛ فإذا وقع بعدها تابع – كالنعت مثلا فى قولنا : جاء أبو على الشجاع – فإن النعت (وهو هنا كلمة : « الشجاع ») يعتبر فى المعنى نعتاً للاثنين معا ، أى : للمضاف والمضاف إليه ، ولا يصح أن يكون نعتاً لأحدهما فقط ، وإلا فسد المعنى ، لكنه يتبع فى الإعراب المضاف وحده ... و ...) اهـ راجع النص كاملا .

(٣) فى رقم ٦ من هامش ص ٤٠ .

. . . .

. . . .

وتكلّف يخرجان الإضافة عن ظاهرها[1]. فأيهما الصحيح ؟. وبعد كل ما سبق أقياسية هي أم سماعية ؟ .

لكل رأى أدلته التى يقويها أصحابه بتأويل الأسلوب تأويلا يبعده عن ظاهره، وبتخريجه إلى حيث يريدون من إثبات رأيهم ودعمه . . .

والأمر لا يحتاج إلى هذا العناء الجدلى الذى له أسبابه التاريخية النحوية التى لا تعنينا اليوم ؛ فحسبنا أن نترك فضول التأويل والتخريج ، ونُعَوِّل على ظاهر الأسلوب الإضافى تعويلا لا يعارض المراد منه — فنجد تلك الإضافات المتعددة قد انحصرت فى قسمين :

أولهما : يكون فيه المضاف والمضاف إليه بمعنى واحد ، مع اختلاف لفظهما . أى : أن اللفظين مختلفان ، ولكن مدلولهما متحد ، كإضافة المسمّى إلى الاسم (فى مثل : شهر رمضان — شجر البرتقال — علم الهندسة . . .) ، ومثل هذه الإضافة لا تفيد المضاف تعريفًا ولا تخصيصًا ؛ لأن المضاف من حيث المعنى هو نفس المضاف إليه ، أو بمنزلته ؛ والشيء لا يتعرف ولا يتخصص بنفسه ، أو بما هو بمنزلة نفسه ؛ فلا يمكن أن تكون الإضافة فى هذا القسم « محضة » ؛ إذ « المحضة » لا بد أن تفيد المضاف تعريفاً أو تخصيصًا إذا كان غير متوغل فى الإبهام ، وأن تتضمن معنى حرف من أحرف الجر الثلاثة المعروفة[2] ، و « الإفادة والتضمين » ، يقتضيان أن يكون معنى المضاف غير معنى المضاف إليه .

ثانيهما : يكون فيه أحد الاسمين المتضايفين أصليًّا والآخر زائداً (يمكن الاستغناء عنه من غير أن يتأثر المعنى المراد بحذفه) نحو : مررت بكم فألقيت اسم السلام عليكم . . . فكلمة : « اسم » زائدة؛ لا فائدة منها مستجدة ، وإذا كانت كذلك فكيف تعتبر إضافتها محضة ؟ .

إن الإضافة المحضة تؤثر فى الأسلوب تأثيراً معنويًّا ؛ لا غنى عنه — كما قلنا — فحيث يمكن الاستغناء عن أحد طرفى الإضافة لا تكون الإضافة محضة .

---

(١) راجع الهمع والصبان .

(٢) بيانها فى : (ا و ب و جـ) ص ١٨ و ١٩ و ٢٠ .

. . . .

. . . .

أما قياسية تلك الإضافات الملحقة بغير المحضة ، أو عدم قياسيتها ، فكثرة النحاة تقصرها على المسموع ، ولا تبيح فيها القياس . إلا الكوفيين فيبيحون القياس على المسموع ، بشرط اختلاف لفظى المضاف والمضاف إليه ، بحجة أن الوارد من تلك الإضافات كثير كثرة تكفى للقياس عليه ، وأن الحاجة قد تدعو لاستخدام القياس ؛ للانتفاع بفائدة تلك الإضافات المتعددة الأنواع ، فإنها لا تخلو من فائدة معنوية – كالإيضاح مع التوكيد – ، برغم أن هذه الفائدة المعنوية تختلف – نوعاً ومقداراً – عن الفائدة المعنوية التى للإضافة المحضة [1] . . .

ورأى الكوفيين سديد مفيد . وفى الأخذ به هنا تيسير محمود تتطلبه حياة الناس كما طلبته قديماً . لكن من المستحسن – وبخاصة القسم الثانى – أن نأخذ به فى أضيق الحدود ؛ حين تشتد إليه الحاجة ، وتقوم قرينة على بيان المراد منه ، بحيث لا يشوبه لبس أو غموض .

وقد صرح بعض كبار النحاة باستحسان الرأى الكوفى ، فى شرح شواهد العينى للبيت المرقوم (٤٤٨) وهو الذى سبق هنا فى الإضافة الخامسة (ص ٤٥) وصدره (فقلت : انجوَا عنها نَجَا الجلدِ إنه . . .) ما نصه :

(الشاهد فى : «نجا الجلد» حيث أضاف المؤكَّد إلى المؤكِّد ؛ لأن «النجا» – بالقصر – هو الجلد . والأحسن ما قاله الفراء : إن العرب تضيف الشىء إلى نفسه عند اختلاف اللفظين كقوله تعالى . . . «حق اليقينِ» [2] . . .) اهـ

وقال الأشمونى عند الكلام على بيت ابن مالك [3] :

وَلاَ يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدْ مَعْنًى ، وَأَوِّلْ مُوهِمًا إذَا وَرَدْ

ما نصه : «لاَ يضاف اسم لما اتحد به معنى ؛ كالمرادف مع مرادفه ؛

---

(١) ومع أن السماع يؤيدهم يزيدون فيستخدمون «قياس التنظير» فيقولون : إن العرب أجازت عطف الشىء على نفسه إذا اختلف اللفظان : كقول قائلهم : «وألفى قولها كَذِباً ومَيْناً» . . . والمين هو الكذب . والأصل فى عطف النسق المغايرة . والمضاف والمضاف إليه كالمعطوف والمعطوف عليه ؛ لهذا قال «ياسين» فى هذا الموضع من حاشيته على «التصريح» : (إنهم استدلوا بالسماع والقياس ، ووافقهم فى التسهيل) . اهـ .

ولها تقدم إشارة فى رقم ٨ من ص ٦٦٠ .

(٢) انظر رقم ٤ من هامش ص ٥١ :

(٣) ستجىء له إشارة أخرى فى هامش ص ٦٥ .

. . . .

. . . .

والموصوف مع صفته ، لأن المضاف يتخصص أو يتعرف بالمضاف إليه ؛ فلا بد أن يكون غيره فى المعنى ؛ فلا يقال ، قمحُ بُرٍّ ، ولا رجلُ فاضلٍ ، ولا فاضلُ رجلٍ . وإذا جاء من كلام العرب ما يوهم جواز ذلك وجب تأويله ؛ فما أوهم إضافة الشىء إلى مرادفه قولهم : « جاءنى سعيدُ كُرْزٍ » . وتأويله : أن يراد بالأول المسمى ، وبالثانى الاسم ؛ أى : جاءنى مسمى هذا الاسم[1] . ومما أوهم

---

(١) للاسم مع المسمى حالات مختلفة ؛ فقد يكون الاسم هو المسمى نفسه وذاته ، وقد يكون غير المسمى ، و ... ، عرض لتفصيل الكلام على هذا الموضوع تفصيلا وافيا ابن السيد البَطَلْيَوْسى الأندلسى فى رسالة خاصة نقلتها : « مجلة المجمع اللغوى بدمشق » ، فى الجزء الثانى من مجلدها السابع والأربعين ص ٣٣٣ وعنها نقلنا النص التالى : « (الباب الأول : فى تبيين كيف يكون الاسم غير المسمى . . . ، إن الاسم الذى يقال إنه غير المسمى هو الاسم الذى يراد به التسمية ، والعبارة عن المعنى الذى يروم المتكلم تقريره فى نفس من يخاطبه . وهذا الاسم هو المراد بقولهم للرجل : « ما اسمك ؟ وعرفنى باسمك . » ؛ لأنه ليس يسأله أن يعلمه بذاته ما هى ؟ وإنما يسأله أن يعلمه بالعبارة المعبر بها عنه ، المشار بها إلى ذاته. وكذلك قولهم. « محوت اسم علىّ من الكتاب ، وأثبت اسمه فى الديوان» فالاسم فى هذا كله غير المسمى اضطرارا ؛ لأن اللفظة ليست الشخص الواقع تحتها . والاسم والتسمية فى هذا الباب لفظان مترادفان على معنى واحد ؛ كما يقال : سيف ، وصَمْصام ، وحُسام . والاسم ها هنا وإن كان يفيد ما تفيده التسمية فبينهما فرق؛ وذلك أن التسمية مصدر ، من قولك : سميتُ الشىء أسميه تسمية ، فأنا : مُسَمٍّ ، وهو : مُسَمًّى ؛ كقولك : سوّيته ، أسوّيه ، تسوية ؛ فأنا : مُسَوٍّ ، وهو : مُسَوًّى. والاسم ليس بمصدر ؛ إنما يراد به الألفاظ المعبر بها عن الأشياء ، كمحمد ، وعلى ، وجوهر ، وعَرَض . ويدلك على الفرق بينهما أن التسمية تعمل عمل الفعل ، والاسم لا يعمل عمل الفعل ؛ ألا ترى أنك تقول : عجبتُ من تسمية زيدٍ ابنَه كلباً ؛ كما تقول عجبت من تسويةِ زيدٍ الثوبَ . ولا تقول : عجبت من اسم زيد ابنه كلباً . وهذا كما تقول : « عجبت من قَوْتِ زيدٍ عيالَه » - بفتح القاف - فإن ضممت القاف لم يجز ؛ لأن « القَوت - بفتح القاف - مصدر قاته ، يقوته ، قَوتاً . و « القُوت » - بضم القاف - الطعام نفسه ؛ فجرى مجرى الاسم فى الامتناع من العمل ، لأنه نوع من أنواع الاسم .

وما جاء من هذا الباب قوله تبارك وتعالى : (ولله الأسماءُ الحسنَى ، فادعُوهُ بها) يريد : التسميات . ومن ذلك قوله عليه السلام : « إن لله تسعة وتسعين اسماً من أحصاها دخل الجنة » . ولو كان الاسم هنا هو المسمى بعينه لكان الله تسعة وتسعين شيئاً . وهذا كفر بإجماع ...و ... و ...

ومن ذلك قول الشاعر :

وسميته يحيى ليحيا ، ولم يكن ... لرد قضاء الله فيه سبيل

ولو كان الاسم هنا هو المسمى لوجب أن يموت من سمى : « يموت » . ويحيا من سمى « يحيى » . . .

وهذا النوع كثير فى القرآن والحديث وكلام العرب يغنى ما ذكرناه منه عن الإكثار منه) ا هـ . ثم عرض بعد ذلك لأنواع أخرى ؛ منها ما يكون فيه الاسم هو المسمى ، كلاهما ملازم الآخر لا يفارقه مطلقاً ، مثل كلمة : « حى » ، أو « متحرك » . فمن المستحيل أن توجد الحياة بغير الجسد الذى تحل فيه ، ومن المستحيل أن توجد الحركة مستقلة بنفسها بغير جسم تظهر فيه . إلى غير ذلك مما عرضه .

. . . .

. . . .

إضافة الموصوف إلى صفته قولهم : «حبةُ الحمقاءِ» ، و «صلاةُ الأولى» ، و «مسجدُ الجامعِ» ، وتأويله أن يقدر موصوف ، أى : حبة البقلةِ الحمقاءِ ، وصلاة الساعةِ الأولى ، ومسجد المكان الجامع(1). ومما أوهم إضافة الصفة إلى الموصوف قولهم : جَرْد قطيفة (2) » وسَحْق عمامة (3) ، وتأويله : أن يُقَدَّر موصوف أيضًا ، وإضافة الصفة إلى جنسها ؛ أى : شيء جَرْدٌ من جنس القطيفة ، وشيء سَحْق من جنس العمامة . » اهـ كلام الأشمونى .

ثم قال ما نصه :

« أجاز الفراء إضافة الشيء إلى ما بمعناه لاختلاف اللفظين . ووافقه ابن الطَّرَاوة، وغيره ، ونقله فى « النهاية » عن الكوفيين ، وجعلوا من ذلك ما ورد فى الآيات القرآنية من نحو : « ولَدَارُ الآخرةِ » — « حَقُّ اليقينِ » — « حَبْلُ الوريدِ » — « جنات وحبَّ الحصيدِ » وظاهر التسهيل وشرحه موافقته (4)) اهـ. الأشمونى .

ويقول الرضى فى شرح الكافية (5) — بعد أن شرح مذهب الكوفيين وغيرهم وعرض أمثلة مما سبق — ما نصه : « والإنصاف أن مثله كثير لا يمكن دفعه » (6) .

---

(1) انظر ما سبق متصلا بهذا فى رقم 1 من ص 40 .

(2) بمعنى : قطيفة مجردة .

(3) بمعنى : عمامة مجردة .

(4) ومن الأمثلة القرآنية أيضاً قوله تعالى : « (فأرسلْنا عليهم سَيلَ العَرِمِ ...) » قال « المصباح المنير » فى مادة : «عرم» ما نصه « (العرم قيل : جمع «عَرِمة» مثل : كَلِم وكلِمة ، وهو : السد ، وقيل : السيل الذى لا يطاق دفعه . وعلى هذا فقوله تعالى : « فأرسلْنا عليهم سَيلَ العَرِمِ بإضافة الشيء إلى نفسه ؛ لاختلاف اللفظين) » اهـ وجاء فى المصباح المنير أيضاً ما نصه فى مادة : « ظهر »

« (أفضل الصدقة ما كان عن ظَهر غِنى . المراد : نفس الغنى . ولكن أضيف للإيضاح والبيان ؛ كما قيل : ظهر الغيب ، وظهر القلب » . والمراد : نفس الغيب ، ونفس القلب . ومثله : « نسيم الصَّبا » ، وهى نفس الصَّبا . قاله الأخفش ، وحكاه الجوهرى عن الفَرَّاء أيضاً . والعرب تضيف الشيء إلى نفسه ، لاختلاف اللفظين ؛ طلباً للتأكيد . قال بعضهم : ومن هذا الباب : حقُّ اليقين ، ولدار الآخرةِ ...) » اهـ

(5) جـ 1 ص 288 .

(6) وزاد على هذا قوله : « ولو قلنا إن بين الاسمين فى كل موضع فرقاً لاحتجنا إلى تعسفات كثيرة » ...

. . . .

. . . .

وقد أطلنا الكلام فى أمر الإضافات السالفة لنفصل فى أمرها بحكم قاطع – وهو إباحتها – فيُحْسَمَ النزاع ، ويوقف الجدل الذى امتد حتى وصل إلينا عنيفاً ، واستخدمه اليوم – بغير حق – بعض الباحثين فى إصدار أحكام بالفساد والخطأ على بعض الإضافات الشائعة ، مثل : « استرحنا من عناء التعبِ » ، – و « نعِمْنا برغد الرخاءِ » .

* * *

السابع : عدم الفصل بين المضاف والمضاف إليه باسم ظاهر، أو بضمير بارز[١]، أو بغيرهما، لأن المتضايفين بمنزلة الكلمة الواحدة ذات الجزأين، لا يصح أن يتوسط بينهما فاصل. غير أن هناك مواضع يجوز فيها الفصل فى السعة[٢] — فإباحتها فى الشعر، وملحقاته، أقْوَى —. ومواضع أخرى يجوز فيها الفصل للضرورة[٣].

أ — فأمَّا مواضع الفصل فى السَّعة فمنها :

(١) أن يكون المضاف مصدراً والمضاف إليه هو فاعله فى الأصل قبل الإضافة، والفاصل بينهما إما مفعول به للمصدر[٤]؛ كقول الشاعر :

حملتُ إليه من ثنائى حـديقة سقاها الحِجا سَقْىَ الرياضَ السحائبِ

والأصل : سقىَ السحائبِ الرياضَ. وقول الآخر :

عتَوْا إذْ أجبناهُم إلى السِّلم رأفةً فسُقْناهُم سَوْقَ البُغَاثَ الأجادلِ[٥]

يريد : سوقَ الأجادلِ البغاثَ، فوقَع الفصل فى المثالين بين المصدر وفاعله بمفعوله المنصوب.

وإما ظرف للمصدر؛ كقولهم : تركُ يوماً نفسِك وهواها، سعىٌ لها فى

---

(١) أما المستتر فقد يفصل فى الإضافة غير المحضة — كما عرفنا فى ص ٣٤.

(٢) أى : فى النثر المرسل؛ حيث يجد الناثر من فسحة القول، وحرية التعبير، والتصرف — ما لا يجده الشاعر — ونحوه — المقيد بقيود الشعر، وضوابطه؛ من وزن، وقافية، وخصائص شعرية ترهقه، وتضيق بها حريته فى التعبير، ولهذا منحوه أنواعاً من التيسير لم يمنحوها الناثر، وأباحوا أن يقع فى الشعر — وملحقاته — بعض أمور معينة لا تباح فى النثر المرسل؛ تخفيفاً على الشاعر، ونزولا على حكم الضرورة. وسموا تلك الأمور المحددة: «الضرورات الشعرية، ونظائرها». ولا شك أن ما يباح فى النثر مباح فى النظم بالأولوية. هذا، وفريق من البصريين يمنع الفصل بين المتضايفين فى السعة، وسيجىء فى ص ٥٨.

(٣) أى : الضرورة الشعرية، وما يلحق بها، مما أوضحناه فى ج ٤ م ١٤٨ ص ٢٠٦ باب : «مالا ينصرف». حيث البيان الكامل للضرورة، وملحقاتها.

(٤) بشرط أن يكون المفعول غير جملة؛ فلا يجوز : سرنى قولُ :— الدينُ حقٌّ — الملحدِ، أى : قول الملحدِ : الدينُ حقٌّ.

(٥) معنى البيت : إن الأعداء عتوا، (أى : أفسدوا) بعد أن وصلناهم، وأجبناهم إلى السلم رأفة بهم. فلم نجد بداً أن نطاردهم ونسوقهم أمامنا كما تسوق الأجادل البغاث. (الأجادل. جمع أجْدَل، ويسمى : الصقر؛ وهو من جوارح الطيور القوية التى تحسن اصطياد الطيور الضعيفة. والبغاث : طائر ضعيف، يصاد، ولا يصيد، ولا ينتفع صائده بشىء منه).

رَدّاها . فقد فصل الظرف : (يومًا) بين المصدر وفاعله ، وهما : تَرْك نفسك . . . [1]

(٢) أن يكون المضاف اسم فاعل للحال أو الاستقبال ، والمضاف إليه هو مفعوله ، والفاصل بينهما ؛ إما : مفعوله الثانى ، وإما الظرف ، وإما الجار والمجرور المتعلقان بهذا المضاف ، فثال الفصل بالمفعول الثانى قول الشاعر :

ما زالَ يوقنُ من يَؤُمُّك بالغنى وسواك مانعُ — فَضلَه — المحتاجِ

أى : مانعُ المحتاجِ فضلَه . والأصل قبل الإضافة مانعٌ المحتاجَ فضلَهُ ؛ فاسم الفاعل هنا ناصب مفعولين ، ثم أضيف إلى أولهما ، وبقى الثانى منصوبًا ، ولكنه تقدم وفصَل بين المتضايفين . ومثال الظرف قول الشاعر :

وداعٍ إلى الهيجـا وليس كِفاءها كجالبِ — يومًا — حتفِه بسلاحه

والأصل : كجالبِ حتْفِه يومًا . . . ، ومثال الجار والمجرور المتعلقين به قوله عليه السلام : هل أنتم تاركو — لى — صاحبى . والأصل : تاركو صاحبى لى .

(٣) الفصل بالقسم ، أو : بإمّا ، أو : بالجملة الشرطية ؛ سواء أكان المضاف شبه فعل [2] أم غيره ؛ فثال القسم : شرُّ — والله — البلادِ بلادٌ لا عدل فيها ولا أمن . ومثال « إما » قول الشاعر :

هُما خُطَّتا [3] — إمَّا إسَارٍ [4] ومِنَّةٍ [5] وإمَّا دم ، والقتْلُ بالحرِّ أجْدَرُ

أى : هما خُطَّتا إسَار . . . وقد حذفت نون المثنى المضاف وفصلت بينه وبين المضاف إليه كلمة : « إما » . ومثال الشرط ما نقل من نحو : هذا غلامُ — إن شاء الله — أخيك » . والأصل : هذا غلام أخيك إن شاء الله .

(٤) الفصل بـ « ما » الزائدة حين يكون المضاف منادى ، وحرف النداء هو : « يا » ؛ كقول الشاعر :

---

(١) والأصل : تركك نفسك شأنها ، وحذف المفعول أو : مضاف لمفعوله وفاعله محذوف ، أى : تركك نفسك .

(٢) المراد به هنا : نوعان — فقط — من الأسماء التى تشبه الفعل فى معناه وعمله، هما : المصدر ، واسم الفاعل للحال أو الاستقبال .

(٣) أصل الكلام : خطتان ؛ تثنية خطة ، بمعنى : حالة وطريقة .

(٤) أى : أسر ، وهو : وقوع المحارب مغلوبًا فى يد عدوه المنتصر .

(٥) امتنان بإطلاق السراح ، ومنح الحرية .

باشاةَ – مَا – قَنَصٍ لمن حلّت له   حَرُمَتْ عليَّ وليتها لم تَحْرُمِ

(٥) الفصل بالتوكيد اللفظيّ بشرط أن يكون المضاف منادى قد تكرر لفظه للتوكيد اللفظي، من غير أن يضاف اللفظ الذى جاء للتوكيد، نحو: (يا صلاحَ – صلاحَ – الدينِ الأيوبيِّ، ما أطيبَ سيرتَك)؛ على اعتبار أن كلمة: «صلاح»، الأولى منادى، منصوب، مضاف، وكلمة: «الدين» مضاف إليه، وكلمة: «صلاح» الثانية هى التوكيد اللفظى للأولى، وقد فصَلت بين المتضايفين[1].

* * *

ب – وأما مواضع الفصل المباح فى الضرورة فمنها:

(١) وقوع المضاف اسما – مُشْبِهًا الفعل فى العمل، رافعًا بعده فاعله الذى يفصل بينه وبين المضاف إليه؛ كقول الشاعر:

نَرَى أَسْهُمًا لِلْمَوْتِ تُصْمِي[2] ولا تُنْمِي[3]
ولا نَرْعَوِي[4] عَنْ نَقْضِ – أهواؤُنا العَزْمِ

فقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بكلمة: «أهواؤُنا» وهى فاعل المصدر المضاف. والأصل: عن نقض العزم أهواؤُنا. أى: عن أن تنقض أهواؤُنا العزمَ.

(٢) أن يكون الفاصل بين المضاف والمضاف إليه أجنبيًّا من المضاف، (أى: أن يكون الفاصل معمولا لعامل آخر غير هذا المضاف)؛ كالفصل بالفاعل الأجنبي فى قول الشاعر:

---

(١) وكان من الجائز أن تنون، ولكن حذف تنوينها بقصد المشاكلة بين الاسمين. ولهذا المثال، وأشباهه – طرق مختلفة فى ضبطه وإعرابه. وبيانها المفصل فى موضعها الأنسب من باب المنادى (جـ ٤ ص ٤٠ و ٤١ م ١٣٠)، ومن تلك الطرق اعتبار الاسم المكرر زائداً زيادة محضة بين المتضايفين لا يوصف فيها بإعراب ولا بناء. عند من يجيز زيادة الأسماء.

(٢) تصيب فتقتل الصيد، والصائد يراه.

(٣) أنْمَى الصيادُ الصيد، رماه فأصابه، فذهب الصيد بعيداً عنه ومات. فمعنى لا تنمى: لا تخطئ الإصابة القاتلة.

(٤) لا نرعوى: لا نرجع عن الغى، ولا نرتدع.

أنْجَبَ(١) أيّامَ — والِداهُ بِهِ — إذ نَجَلاهُ(٢) ؛ فَنِعْمَ ما نَجَلا

والأصل : أنجب والداه به أيام إذ(٣) نجلاه . . . فقد فصل الفاعل(٤) وهو (والداه) بين المضاف : — أيام — وبين المضاف إليه وهو : «إذ نجلاه» ، والفاصل هنا ليس معمولا للمضاف .

(٣) الفصل بالمفعول الأجنبي ؛ كالذى فى قول الشاعر يصف فتاة :

تَسْقِي امْتِياحًا(٥) نَدَى — المِسْواكَ — رِيقَتِها
كَمَا تَضَمَّنَ مَاءَ المُزْنَةِ الرَّصَفُ(٦)

يريد : أنها تسقى المسواك ندَى رِيقتِها . فقد توسط المفعول به الأجنبى ، (وهو : المسواك) بين المضاف والمضاف إليه ، وفصل بينهما ، مع أنه معمول للفعل : «تسقى» وليس معمولا للمضاف .

(٤) الفصل بالظرف الأجنبى(٧) ؛ كالذى فى قول الشاعر يصف رسوم الدار بأنها :

كَمَا خُطَّ(٨) الكِتابُ بِكَفِّ — يَوْمًا — يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ(٩) أو يُزِيلُ(١٠)

---

(١) أنجب الرجل : ولد له ولد نجيب .

(٢) ولداه ، ورزقا به .

(٣) «أيام» ، مضاف ، و «إذ» مضاف إليه ، من إضافة العام للخاص ، أو المؤكَّد للمؤكِّد . (وقد سبق الكلام عليها مع الإشارة لهذا البيت فى النوع الخامس ص ٤٥) و «إذ» مضاف ، والجملة بعدها مضاف إليه .

(٤) الفاصل فى البيت هو الفاعل ومعه الجار والمجرور ، فيؤخذ من هذا البيت الذى استشهد به النحاة على الفصل بالفاعل ، جواز الفصل بالفاعل فقط ، أو به ومعه الجار والمجرور .

(٥) الامتياح : استخدام السواك لتنظيف الأسنان ، ويعرب هنا : حالا مؤولة ، أى : متاحة . وهذا الإعراب أحسن من غيره .

(٦) الحجارة المتراصة المتلاصق بعضها إلى بعض . والماء المتراكم فوقها ، أو النافذ منها . ، يكون أنقى وأصفى من غيره ، المفرد : رَصَفَة .

(٧) أى : الذى ليس معمولا للمضاف .

(٨) كُتِب .

(٩) أى : يقرب الكلمات والحروف بعضها من بعض .

(١٠) يُزِيل (بفتح الياء) يباعد ويفرق .

والأصل : كما خُطَّ الكتاب يومًا بكفِّ يهوديّ ؛ فوقع الظرف الأجنبي فاصلا بين المضاف وهو : « كف » ، والمضاف إليه ، وهو : « يهودى » .

(٥) الفصل بالجار مع مجروره الأجنبيين ، كما فى قول الشاعرة [١] :

هما أخوا ــ فى الحرب ــ من لا أخَا لَه ُ   إذا خاف يوما نَبْوةً ، ودعاهما

تريد : هما أخوَا من لا أخَا لَه فى الحرب . وقول الآخر [٢] :

كأن أصواتَ ــ من إيغالهن [٣] ، بنا ــ   أواخرِ الميْس [٤] أصواتُ الفراريجِ [٥]

يريد : كأن أصوات أواخرِ الميْس . . .

(٦) الفصل بنعت المضاف ؛ مثل :

ولئِن حلَفْتُ على يديْكَ لأحْلِفَنْ   بيمينِ أصدقَ من يمينِك ــ مُقْسِمِ

أى : بيمينِ مُقْسِمٍ ، أصدقَ من يمينك .

(٧) الفصل بالنداء ، كالذى فى قول الشاعر :

وِفاقُ [٦] ــ كَعْبُ [٧] ــ بُجَيْرٍ مُنْقِذٌ لَكَ مِنْ   تعجيــل تَهْلُكَةٍ [٨] ، والخُلْدِ فى سَقَرا [٩]

أى : وِفاق بُجير يا كعب . . .

* * *

(١) هو لامرأة من بنى قيس . كما جاء فى الجزء الأول من كتاب : « الموشح » للمرزبانى ، عند الكلام على الشاعر : أبو حية النميرى .

(٢) هو : ذو الرُّمة .

(٣) مبالغتهن فى السير .

(٤) الميس : شجر تصنع منه الرحال . والمراد هنا : الرحال .

(٥) جمع فَرُّوج ، وهو فرخ الدجاج . والشاعر يشبه أصوات الرحال وقت سير الإبل المسرعة بأصوات الفراريج ــ

(راجع مجمع البيان ، لعلوم القرآن ، جـ ٣ ص ٤) .

(٦) موافقة .

(٧) يا كعب .

(٨) هلاك .

(٩) سقر : جهنم .

وأصل القصة : أن « كعبا » و « بجيرا » أخوان ، أبوهما : « زُهير بن أبى سُلْمَى » الشاعر الجاهلى المشهور . وقد أسلم « بجير » قبل أخيه ، فأراد أن يسلم أخوه ، فقال شعراً يحبب إليه الإسلام ، ويحذره سوء العاقبة إن خالف ، ومنه هذا البيت . ومعناه : موافقة بجير ــ يا كعب ــ تنقذك من الهلاك ، ومن الخلود فى سقر .

تلك أشهر مواضع : « الفصل » — بنوعيه — بين المضاف والمضاف إليه كما رآها كثرة النحاة .

لكن فريقًا من نحاة البصرة لا يبيحون الفصل فى السَّعة ، ويَقْصرونه على الضرورات . والأخذ برأيهم أفضل ؛ حرصًا على وضوح المعانى ، وجريًا على مراعاة النسق الأصيل فى تركيب الأساليب . فما لا شك فيه أن الفصل بين المتضايفين لا يخلو من إسدال ستارٍ مَّا على المعنى لا يرتفع ولا يزول إلا بعد عناء فكرىّ يقصُر أو يطول ، وأن الأسلوب المشتمل على : « الفصل » غريب على اللسان والآذان ، ولا سيما اليوم .

سواء أخذنا بهذا الرأى الأفضل أم بذاك — وكلاهما جائز — فلا مناص لمن يبيحَ الفصل أن يبيحه حين تقوم القرينة عليه ، ويتضح المعنى معه ، فى غير إبهام ولا غموض[1] .

---

(١) وفى الفصل ومواضعه يقول ابن مالك فى آخر باب : « الإضافة » أبياته التالية . المختصرة المنثورة (وقدمناها من موضعها الذى فى ص ؟ لتساير الترتيب المعنوى الأنسب للمسائل المترابطة التى يتمم بعضها بعضاً ، على أنا وضعنا هنا على يسار كل بيت رقمه الذى يدل على ترتيبه فى الباب ؛ كما رتبه الناظم) .

فصْلَ مُضَافٍ ، شِبْهِ فعْلٍ مَا نَصَبْ
مفْعُولًا ، أوْ : ظَرْفاً : أجزْ . وَلَمْ يُعبْ : ٣٤
فَصْلُ يَمِينٍ . واضْطِرَارًا وُجِدَا
بِأَجْنَبِىٍّ ، أَوْ : بِنَعْت ، أو : نِدا — ٣٥

التقدير : أجز فصل ما نصبه المضاف الذى يشبه الفعل ، حالة كون المنصوب مفعولا به ، أو ظرفاً . (يريد : إذا كان ذلك المنصوب مفعولا به ، أو ظرفاً) فكلمة : « فصل » مفعول الفعل : « أجز » . و « فصل » مضاف ، وكلمة : « مضاف » ، التى بعدها هى المضاف إليه . « شبه » نعت لكلمة : مضاف . و « فعل » مضاف إليه مجرور . « ما » اسم موصول مبنى على السكون فى محل رفع فاعل للمصدر الذى هو كلمة : « فصل » . و « نصب » جملة فعلية ، لا محل لها ، صلة الموصول . والمفعول ضمير محذوف ، والتقدير : نصبه . و « مفعولا » ، حال من الضمير المحذوف ، و « أو » حرف عطف . « ظرفاً » معطوف على « مفعولا » .

ثم يقول : واضطراراً وجد الفصل بأجنبى . والمعنى : يجوز الفصل بين المضاف المشبه للفعل ،=

. . . .

. . . .

زيادة وتفصيل :

من مواضع الفصل للضرورة : الفصل بين المتضايفين بالفعل الزائد (أى : الذى يمكن حذفه مع فاعله[1] بغير أن يفسد المعنى) ومنه قول العربى يسأل عن أهله :

بأىِّ – ترَاهمُ – الأرَضين حَلُّوا ؟ أبِالدَّبَرانِ ، أم عَسَفُوا الكِفَارَا

يريد : بأى الأرَضين ؟ فجملة : « تراهم »[2] زائدة ، فاصلة بين المتضايفين ، ثم يسأل : أحلوا المكان الذى يسمى : الدبَران – بفتح الباء – أم قصدوا المكان الآخر المسمى : الكِفَار ؟ .

وأيضًا الفصل بالمفعول لأجله ؛ كقول الشاعر :

أشَمّ كأنَّه رجُلٌ عبوسٌ معاودُ – جرْأَةً – وقتِ الهوادى

والأصل : مُعَاودُ وقتِ الهوادى ؛ جرأةً . أى : يعاود الحرب وقتَ ظهور أعناق الخيل ، بجرأته فى الحرب[3] .

وكذلك الفصل بلام الجر الزائدة بين المضاف المنادى والمضاف إليه[4] كقول الشاعر :

* يا بؤسَ للحربِ ضَرَّارًا لأقوامِ *

* * *

= والمضاف إليه بشىء نصبه ذلك المضاف ، لكن بشرط أن يكون هذا الفاصل المنصوب مفعولا به ، أو ظرفاً . وقد أوضحنا هذه القاعدة بالشرح والتمثيل ، وبالتفصيل المناسب

ثم بين بعد ذلك أن الفصل بين المتضايفين جائز باليمين . أما فى حالة الضرورة فقد وجد الفصل بالأجنبى (وهو الذى ليس معمولا للمضاف) أو بالنعت ، أو بالنداء . هذا والنعت والنداء يدخلان فى الفصل بالأجنبى ؛ ولكنه خصهما بالذكر مبالغة فى إيضاحهما . ثم إن تخصيص هذه المسائل بحالة الضرورة يدل على أن ما سرده قبلها يكون فى السعة .

(١) إن كان له فاعل ، لأن بعض الأفعال الزائدة لا فاعل له ، وإذا حذف الفعل مع فاعله كان المحذوف جملة .

(٢) ليس من اللازم ما يقولونه من أنها زائدة هنا .

(٣) أشار الصبان إلى أن صدر البيت ورد مكان العجز فى بعض المراجع

(٤) سبقت إشارة لهذا عند الكلام على لام الجر ج٢ م ٩٠ ص ٣٦٧ وهناك تكملة هذا الشطر ، وتفصيل الكلام على البيت ، وعلى لام الجر .

الثامن : استفادة المضاف من المضاف إليه وجوب التصدير[1] ، وانتقال هذا الوجوب من الثانى للأول . فإذا كان المضاف إليه لفظًا من الألفاظ التى يجب تصديرها فى جملتها — كألفاظ الاستفهام . . . و . . . . — فإنه يفقد التصدير حين يصير مضافًا إليه ، وينتقل وجوب التصدير إلى المضاف الذى ليس من ألفاظ الصدارة الحتمية ؛ ولهذا وجب تقديم المبتدأ فى مثل : كتابُ مَنْ معك ؟ والخبر فى مثل : صباحَ أىِّ يومٍ السفرُ ؟ والمفعول به فى مثل : دعوةَ أيِّهم تُجيب ؟ والجار والمجرور فى مثل : مِنْ بلادِ أىِّ الأنصار أقبلت ؟ وهكذا . . . وأصل الكلام : معك كتاب مَنْ ؟ — السَّفرُ صباحَ أىِّ يوم ؟ — تجيب دعوةَ أيهم ؟ — أقبلت من بلاد أىِّ الأنصار ؟ . فنى الأمثلة السابقة تقدّم وجوبًا كل من المبتدأ ، والخبر ، والمفعول به ، والجار مع مجروره . . . و . . . مع أن كل واحد من هذه الألفاظ ليس من الألفاظ الواجبة التصدير لذاتها ؛ ولكنه استفاد حق التصدير الواجب من المضاف إليه ، وسلبه هذا الحق ، إذ المضاف إليه هنا أداة استفهام ، وأدوات الاستفهام واجبة التصدير بنفسها قبل أن تصير : « مضافًا إليه » فحين صارت مضافًا إليه فقدت هذا التصدير الواجب ، وانتقل منها إلى المضاف .

التاسع : وجوب تقديم المضاف ، على المضاف إليه ، وكذلك على معمولات المضاف إليه، إنْ وُجدتْ . فلا يجوز أن يتقدم المضاف إليه، ولا شيء من معمولاته (سواء أكانت هذه المعمولات مفردة ، أم جملة ، أم شبه جملة) ، إلا حالة واحدة يجوز فيها تقديم المعمول ؛ هى : أن يكون المضاف كلمة : « غير » التى يقصد بها النفى[2] ؛ فنى نحو : (أنا مرشدُ الغرباء ...) لا يصح : (أنا الغرباءِ مرشدُ . . .) وفى نحو : « أنا مثلُ كاتبِ سطوراً » ، لا يصح أن يقال : (أنا — سطوراً — مثلُ كاتبٍ) أما فى نحو : (أنا غيرُ منكر فضلا —) فيجوز : (أنا — فضلا — غيرُ منكرٍ) ؛ لأنه يجوز : (أنا فضلا لا أنكر) .

ومنه قول الشاعر :

---

(١) بشرط أن يكون المضاف إليه واجب الصدارة .

(٢) علامتها : أن يصح إحلال حرف نفى وفعل مضارع محل كلمة : « غير » والمضاف إليها ، مع استقامة المعنى .

إنّ امرأً خصّني عَمْداً مَودّتهُ   على التنائى لعندى غيرُ مكفور

والأصل : لغير مكفور عندى ؛ فقدّم : « عندى » وهو معمول المضاف إليه ، على المضاف وهو : « مكفور» ، لِتحقُّق الشرط ؛ فكأنه قال : لعندى لا يكفر . فإن لم يقصد بكلمة : « غير » النفى لم يتقدم عليها معمول المضاف إليه . كما فى مثل : « فاز المتسابقون غير راكب فرساً » فلا يصح : فاز المتسابقون فرساً غير راكب ؛ لعدم قصد النفى بكلمة : « غير » ، لأنه لا يصلح وضع حرف النفى والمضارع موضعها مع مجرورها ؛ فلا يقال : فاز المتسابقون لا يركب فرساً ، لعدم الرابط المناسب فى الجملة الحالية .

ومما تقدم نفهم المراد من قول النحاة : « إن المضاف إليه لا يعمل شيئاً فى المضاف ، ولا فيما قبل المضاف ، إلا فى صورة واحدة [1] » .

العاشر : وجوب استفادة المضاف الذى ليس مصدراً ، من المضاف إليه المصدرية ، فى بعض الصور ، (كأن يكون المضاف فى أصله اسم استفهام ، أو صفة لمصدر محذوف) [2] ، مثل قوله تعالى : « وسيعلمُ الذين ظلموا أىَّ مُنْقَلَبٍ [3] يَنقلبون » ، والأصل : وسيعلم الذين ظلموا ينقلبون أىَّ منقلب ؟ أو : سيُعلم الذين ظلموا ينقلبون مُنْقَلَباً أىَّ منقلب . فكلمة : « أى » مفعول مطلق [4] فهو — هنا — نائب عن المصدر ، وقد اكتسب المصدرية من المضاف إليه .

الحادى عشر : وجوب استفادة المضاف من المضاف إليه الظرفية بشرط أن يكون المضاف هو لفظ : « كل » ، أو : « بعض » أو ما يدل على الكلية أو الجزئية ؛ وأن يكون المضاف إليه ظرفاً فى أصله [5] ؛ كقولهم : قد تخفى خديعةُ

---

(١) أما تقديم معمول المضاف إليه على عامله فقط ؛ (أى : على هذا « المضاف إليه » وحده) فنوع من الفصل بين المتضايفين ، سبق حكمه فى ص ٥٣ .

(٢) وقد تقدمت فى باب : « المفعول المطلق » — ج ٢ م ؟

(٣) منقلب : مصدر ميمى ، بمعنى : انقلاب .

(٤) ناصبه هو الفعل المضارع : « ينقلبون » .

(٥) إذا خرج الظرف عن نصبه على الظرفية إلى غيرها ولو إلى جره بالإضافة أو بغيرها، لم يصح تسميته ظرفاً فى حالته الجديدة — كما فصلناه فى باب الظرف ، ج ٢ —

الثيم بعض الأحيان ، ولكنها لا تخفى كل الأحيان [1] .

• • •

إلى هنا انتهت الأحكام الحتمية المطّردة . وبقيت الأحكام الأربعة الأخرى التي أشرنا إليها من قبل [2] ، وهي التي يجوز مراعاتها وعدم مراعاتها ؛ وتدخل تحت العنوان الآتي مباشرة [3] .

---

(١) (وقد تقدم هذا الحكم مفصلا في باب الظرف ص ج ٢ ٢٠٨ م ٧٩) .

(٢) في رقم ٧ من هامش ص ٦ .

(٣) وهو عنوان : « زيادة وتفصيل » ص ٦٣ - . وترتيب تلك الأحكام . : الثاني عشر ، والثالث عشر ، والرابع عشر ، والخامس عشر .

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

الثانى عشر : جواز استفادة المضاف المذكر من المضاف إليه التأنيث وذلك بشرطين :

أولهما : أن يكون المضاف جزءاً من المضاف إليه ، أو مثل جزئه[1] ، أو كُلاًّ له .

وثانيهما : أن يكون المضاف صالحًا للحذف ، وإقامة المضاف إليه مقامه من غير أن يتغير المعنى . فمتى تحقق الشرطان كان اكتساب المضاف التأنيث قياسيًّا ، مع قلّته وضعف درجته البلاغية بالنسبة لعدم التأنيث ، ولكنها « قلة نسبية »[2] لا تمنع القياس ، فمثال المضاف الذى هو جزء من المضاف إليه : أسرعتْ بعض السحائب حين ساقتها بعض الرياح . فقد لحقت تاء التأنيث آخر الفعلين : « أسرع » و « ساق » ؛ لتدل على تأنيث فاعلهما ؛ وهو كلمة ؛ « بعض » مع أن كلمة : « بعض » مذكَّرة فى ذاتها ، لكنها اكتسبت التأنيث من المضاف إليه بعدها ؛ وهو كلمة : « السحائب » و « الرياح » فصحّ تأنيث الفعل مراعاة لتأنيث فاعله المضاف المستوفى الشرطين ؛ لأنّ الفاعل المضاف هنا بعض من المضاف إليه ، ومن الممكن حذف المضاف ، والاستغناء عنه بالمضاف إليه من غير أن يفسد المعنى ؛ فيقال : أسرعت السحائب حين ساقتها الرياح .

ومثل هذا قول الشاعر :

وتَشْرَقُ بالقول الذى قد أذعْتَــهُ ... كما شَرِقَتْ صدْرُ القناةِ من الدم

---

(١) جزء الشىء هو ما يدخل فى تركيب ذلك الشىء ، بحيث لا يتم التركيب الكامل إلا به ؛ كالرأس ، أو : الرجل ، أو اليد ؛ بالنسبة للإنسان . أى : أن « الكل » لا يتحقق وجوده كاملا إلا بذلك الجزء . وقد يراد به : الفرد الداخل فى تكوين الجماعة . أما الشبيه بالجزء فهو ما تجمعه « بالكل » صلة قوية عارضة — غير صلة الجزئية — من كل ما يدل على الاتصال العرضى ، والارتباط السبق الطارئ (أى : على الارتباط غير الأصيل) مثل اللون ، أو : الخلُق ، أو : الحب ، أو : الثياب ، أو نحوها ، مما له صلة بالكل من غير أن يدخل فى تركيبه الأساسى .

(٢) شرحنا القلة بنوعيها فى رقم ٣ من هامش ص ٧٩ .

. . . .

. . . .

فقد أنث الفعل الماضى : « شَرِق » لتأنيث فاعله المضاف المستوفى الشرطين — وهو : « صدْر » — تأنيثًا مكتسبًا من المضاف إليه الذى هو كلٌّ للمضاف .

ومثال المضاف الذى يشبه جزء المضاف إليه قول الشاعر :

وما حُبّ الديار شَغَفْنَ[1] قلبى ... ولكنْ حبُّ من سكن الديارا

فكلمة : « حُب » — الأولى — مبتدأ مذكر ، خبره الجملة الفعلية : « شغفن » والرابط بين المبتدأ وخبره : ضمير النسوة : « النون » وصح أن يكون العائد على المبتدأ المذكر ضميراً مؤنثًا لأن المبتدأ المذكر مضاف ، وكلمة : « الديار » مضاف إليه مؤنثة ؛ فاكتسب منها التأنيث . والمضاف هنا وهو كلمة : « حُبّ » ليس جزءاً من المضاف إليه ، ولكنه يشبهه فى أن له اتصالا عرضيًّا ، وارتباطًا سببيًّا به ؛ فالصلة بين الحب وديار الأهل والأصدقاء معروفة ، والشرط الثانى متحقق هنا ؛ فمن الممكن حذف المضاف ، والاكتفاء بالمضاف إليه من غير فساد للمعنى ؛ فيقال : الديار شغفن قلبى .

ومثال المضاف الذى هو « كُلٌّ » للمضاف إليه قول الشاعر يصف نباتًا ناضراً :

جادتْ عليه كلُّ عَينٍ ثَرَّةٍ[2] ... فتَركْن كلَّ حديقة كالدِّرهمِ

فقد لحقت تاء التأنيث آخر الفعل : « جادَ » للدلالة على تأنيث فاعله ؛ وهو : « كل » ، مع ان هذا الفاعل مذكر فى ذاته . ولكنه مضاف ، اكتسب تأنيثه من المضاف إليه . أى : من : كلمة « عين » المؤنثة . فصح لذلك تأنيث فعله. وقد تحقق الشرطان ، لأن المضاف كلٌّ عامٌّ يشمل المضاف إليه ، ولا يفسد المعنى بحذف المضاف هنا وإقامة المضاف إليه ؛ فيقال : جادت عليه عين ثرّة[3] ومثل هذا قوله تعالى : « يوم تَجِدُ كلُّ نفسٍ ما عمِلتْ من خيْر مُحْضَراً » . . .

---

(١) أصبن شَغاف قلبى . (والشَّغاف بفتح الشين المشددة ، وفتح الغين) غشاء يلف القلب .

(٢) عين ثرة ؛ أى : بئر منهمرة ؛ فياضة الماء .

(٣) يتصل بهذا الحكم شىء آخر ؛ هو وقوع لفظ « كل » مضافاً ، يليه « المضاف إليه » ، ثم « نعت » بعدهما . فلأيهما يكون هذا النعت ؟

الجواب فى « ج » من ص ١٦٧ .

. . . .

. . . .

فقَد أنّث المضارع : (تجد) لتأنيث فاعله المضاف- المستوفى الشرطين - تأنيثًا مكتسبًا من المضا ف إليه ، لا تأنيثًا ذاتيا [1] .

فإن فقَد المضاف أحد الشرطين لم يكتسب التأنيث من المضاف إليه ، فمثال ما فقد الشرط الأول : قولهم : «أعجبنى يوم العروبة» ، فلا يصح : أعجبتنى يوم العروبة ، لأن المضاف ليس كلا ، ولا بعضًا ، ولا كالبعض ، مع أنه صالح الحذف ، فيقال : أعجبتنى العروبة [2] . ومثال ما فقد الشرط الثانى : سرّنى ربّان الباخرة ، فلا يصح سرّتنى ربّان الباخرة ، إذ لا يمكن حذف المضاف وإقامة

---

(١) وفى هذا التأنيث المكتسب يقول ابن مالك :

وَرُبّمَــا أكْسَبَ ثَانٍ أوّلَا تَأنِيثًا انْ كَانَ لِحَذْفٍ مُوهَلَا

(موهل - بفتح الهاء - بمعنى : مؤهَّل ، أى : صالح . أوهلت الرجل للعمل ؛ جعلته صالحًا له ، وأهلا لمزاولته) . يريد : أن الثانى - وهو المضاف إليه - قد يفيد الأول التأنيث ؛ إن كان الأول صالحًا للحذف والاستغناء عنه بالثانى ؛ كما شرحنا . وقد أهمل الشرط الأول .

وكلمة : «ربما» قد تفيد التكثير فالقياس عليه صحيح . وقد يكون معناها التقليل ، وأن استفادة التأنيث السالفة قليلة . وهذا صحيح ، ولكنها قلة لاتمنع القياس عليها ؛ إذ هى «قلة نسبية» ،لا ذاتية (وقد شرحناها فى رقم ٣ من هامش ص ٧٩ وأشرنا هناك إلى المرجع ، وإلى ص ٥٨٠ من الجزء الرابع ، باب جميع التكسير» م ١٧٢ حيث البيان المقيد عن المطرد ، والقياس ، والأكثر ، و...و. وما يصح أن يقاس عليه وما لا يصح .) - فليست قليلة فى ذاتها لايصح القياس عليها ، ولكنها قلة بالنسبة للكثرة التى لايكتسب فيها المضاف التأنيث من المضاف إليه ، ومع أنها قلة نسبية تكفى للقياس عليها ، نرى الأحسن العدول عن محاكاتها قدر الاستطاعة .

ويلى هذا البيت فى الترتيب بيت سبق شرحه فى المكان الأنسب من ص ٤٩ . . . - وهو :

وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لِمَــا بِهِ اتَّحَدْ مَعْنًى ، وَأَوِّلْ مُوهِمًا إذَا وَرَدْ

(٢) هذا نص كلام «الخضرى» والمثال منقول عنه . وهو مثال لايخلو من «شبه الجزء» ولكن هذه المشابهة ضئيلة لا يلتفت إليها ؛ إذ تعذر الوصول إلى إضافة خالية من تلك المشابهة خلوًّا تامًّا ، لا ارتباط فيه بين المتضايفين ولو كانت الإضافة غير محضة ؛ فالمقصود : المشابهة القوية كما أشرنا قبلا .

. . . .

. . . .

المضاف إليه مكانه مع المحافظة على المعنى الأول[1] . . .

الثالث عشر : استفادة المضاف المؤنث من المضاف إليه التذكير بالشرطين المذكورين فى الحكم الثانى عشر . ولكن هذه الاستفادة قليلة فى النصوص المأثورة قلة لا تبيح القياس عليها ؛ فمثال المضاف المؤنث الذى هو جزء من المضاف إليه المذكر قولهم : مُضْغَةَ اللسان جالبٌ للبلاء ، ودافعٌ للنقَم ، ومثال المضاف الذى يشبه جزء المضاف إليه المذكر قول الشاعر :

رُؤْيَة الفِكْر ما يئُول له الأمْـ ... ـرُ مُعِينٌ على اجْتِنَاب التَّوانى

وقول الآخر :

إنارَةُ العَقْل مَكْسُوفٌ بِطَوْعِ هَوًى ... وعَقْلُ عاصِي الهَوَى يزْدادُ تَنْوِيرا

ومثال المضاف الذى هو « كلّ » للمضاف إليه : عامة الإقليم منْصرف إلى الإصلاح والتعمير ، فكلمة : « عامَّة » مبتدأ مؤنث ، لكنه اكتسب التذكير من المضاف إليه ، فجاء الخبر (وهو : منصرف) مذكراً لذلك[2] . .

الرابع عشر : جواز استفادة المضاف المعْرب من المضاف إليه البناء ، وذلك فى ثلاثة مواضع :

أولها : أن يكون المضاف اسمًا معربًا متوغلا فى الإبهام[3] غير زمان ؛ (ككلمة : غير — شبه — مثل . . .) والمضاف إليه مبنيًا ، كالضمير —

(١) بمناسبة الحكم « الثانى عشر » والحكم « الثالث عشر » الذى يليه مباشرة نشير إلى « الملاحظة » المدونة فى رقم ٢ التالى -تضمنة حكم كلمتى : « أحد ، وإحدى » » المضافتين من جواز تذكيرهما وتأنيثهما فى بعض استعمالاتها . . .

(٢) « ملاحظة » : أشرنا فى الجزء الأول (م ٣٤ ص ٤٥٨ موضوع . « المطابقة بين المبتدأ والخبر » إلى تأنيث كلمتى : « أحد ، وإحدى» المضافتين ، وتذكيرها . وقلنا ما نصه بين الأحكام العامة المعروضة هناك : « من الخبر الذى يجوز فيه التذكير والتأنيث كلمتا : « أحد وإحدى » المضافتين إذا كان المضاف إليه لفظا يخالف المبتدأ فى التذكير أو التأنيث ؛ فيجوز فى الكلمتين موافقة المبتدأ أو الخبر ؛ مثل : المال أحد السعادتين، أو إحدى السعادتين ؛ بتذكير : « أحد » مراعاة المبتدأ : « المال» وهو مذكر ، وبالتأنيث مراعاة للمضاف إليه المؤنث ، وهو كلمة : « السعادتين : ومثل : الكتابة أحد اللسانين ، أو إحدى اللسانين ؛ بالتأنيث أو بالتذكير ، طبقاً لما سلف هناك . اهـ

(٣) تقدم الكلام فى هذا الباب- ص ٢٤ — على الأسماء المتوغلة فى الإبهام، وسنعود لها بمناسبات أخرى تأتى فى ص ٨٠ — وهـ من ٨٧ —و ٩١ —و ١٣١ —و ١٤١ وما بينها .

. . . .

. . . .

واسم الإشارة ، و . . . و . . . [1] فيجوز فى المضاف إبقاؤه على إعرابه كما كان ، أو بناؤه على الفتح ؛ نحو : أجيبُ داعىَ المروءة ، ولو دعانى غيرُهُ ما أجبت . فكلمة « غير » فاعل ؛ إما معرب مرفوع مباشرة ، وإما مبنى على الفتح — لإضافته إلى المبنى وهو الضمير — فى محل رفع ، فالأمران جائزان — (عند غير ابن مالك فإنه لا يبيح بناء المضاف بسبب إضافته لمبنى ، كما سبق فى باب : « الظرف») . ونحو ؛ مِثْلَكَ لا ينام على ضيم يراد به . فكلمة : «مثل » مبتدأ ، إما معرب مرفوع مباشرة ، وإما مبنى على الفتح فى محل رفع ؛ فالأمران جائزان ، (عند غير ابن مالك) ، ومثل هذا قول الشاعر :

وما لامَ نفسى مِثْلُها لىَ لائم ولا سدَّ فقرى مثلُ ما ملكتْ يدِى

فكلمة : « مثل » فى الشطرين فاعل ، وهى إما معربة مرفوعة بالضمة مباشرة ، وإما مبنية على الفتح فى محل رفع . وسبب بنائها على الفتح إضافتها للمبنى ، وهو الضمير « ها » فى الشطر الأول ، واسم الموصول « ما » فى الشطر الثانى .

ثانيها : أن يكون المضاف زمانًا مبهمًا [2] معربًا فى أصله ، والمضاف إليه مفرداً [3] مبنيًّا ؛ مثل : « إذ » ؛ كقوله تعالى : « فلما جاء أمرنا نجّينا صالحًا والذين آمنوا معه برحمة منا ، ومن خزى يومئذ . . . » وقوله تعالى عن هول يوم القيامة : «يَوَدُّ المجرمُ لو يفتدِى مِنْ عذابِ يومئذٍ ببنيه . . . » . فكلمة : « يوم » فى الآيتين ؛ يجوز فيها الأمران ؛ الجر مباشرة مع الإعراب ، أو البناء على الفتح فى محل جرّ . وهى فى الحالتين اسم زمان مبهم مضاف [4] وبعدها المضاف إليه : « إذ » . وإنما كان « اليوم » هنا مبهما لأن المراد منه

---

(١) ويشترط بعض النحاة ، لانتقال البناء من المضاف إليه المضاف أن يكون المضاف إليه مذكوراً — لا محذوفاً . والصحيح أن هذا الشرط مرفوض ؛ (طبقاً للبيان الآتى فى رقم ٢ من هامش ص ١٣٢)

(٢) المراد بالزمان هنا : ما يشمل ظرف الزمان ، وما يدل على الزمان من غير ظرفية . — كما أشرنا فى رقم ١ من هامش ص ٨٦ —

(٣) أى : غير ضمير وإشارة ، وغير جملة ، وهما الموضعان : السابق والآتى . ويشترط فى اسم الزمان ألا يكون مثنى ؛ وإلا وجب إعرابه — (كما فى رقم ٤ من هامش ص ٨٩) .

(٤) وهو فى الوقت نفسه مضاف إليه أيضاً ، وقبله المضاف : (خزى — عذاب) .

. . . .

. . . .

مجرد الزمن من غير تعيين «يوم خاص» ، ولا تحديده بعدد معدود من الساعات .

ثالثها : أن يكون المضاف زمانًا مبهمًا معربًا فى أصله ، والمضاف إليه جملة فعلية فعلها مبنى ، بناء أصليًّا [1] ، أو عارضًا [2] ؛ فمثال الأصلى قول الشاعر :

على حينَ عاتبتُ المشيبَ على الصِّبَا وقلتُ : ألَمَّا أصْحُ [3] والشيبُ وازعُ ؟

ومثال العارض قول الشاعر :

لأجْتَذِبَنْ منهُنَّ قلْبِى تَحلمًا على حينِ يستَصبينَ كُلَّ حليمِ

فيجوز فى كلمة : «حين» فى البيتين إما الإعراب والجر المباشر «بعلَى» وإما البناء على الفتح فى محل جر . والبناء أحسن .

فإن كان المضاف المعرب زمانًا مبهمًا والمضاف إليه جملة اسمية ، أو جملة مضارعية ، مضارعها معرب — جاز فى المضاف الأمران أيضًا : ؛ (الإعراب أو البناء على الفتح) . ولكن الإعراب أفضل [4] . فمثال الجملة الاسمية قول الشاعر :

ألَمْ تَعْلَمِى — يا عَمْرَكِ الله [5] — أنِّى كريمٌ علَى حينَ الكرامُ قليلُ

وقول الآخر :

تذكَّرَ ما تذكَّر ، من سُلَيمَى على حينَ التواصلُ غيرُ دانِ

ومثال الجملة المضارعية التى مضارعها معرب قوله تعالى : «هذا يومٌ ينفع الصادقين صدقُهم» فيجوز فى كلمة «حين» الإعراب والبناء لوقوع المضاف إليه جملة اسمية ، وكذلك يجوز فى كلمة : «يوم» الأمران : لوقوع المضاف

---

(١) هو بناء الماضى .

(٢) هو البناء الطارئ على المضارع ؛ بسبب اتصاله بنون التوكيد ، أو نون النسوة .

(٣) بمعنى : ألم أتيقظ من الغفلة ؟

(٤) انظر ما يختص بهذا الحكم فى : «هـ» من ص ٨٧ .

(٥) «يا» حرف تنبيه . أو حرف نداء ، والمنادى محذوف . و «عمرك الله» تحتمل أمورًا كثيرة فى معناها وإعرابها . من أوضحها : إعراب كلمة «عمر» مفعولا مطلقًا لفعل محذوف ، والتقدير أعَمِّرُ عمرك بالله ؛ أى : أعمر قلبك بتذكير الله ، و «والله» منصوب على نزع الخافض .

. . . .
. . . .

إليه جملة مضارعية مضارعها معرب . والإعراب فى الحالين أعلى — كما سبق ، وكما سيجىء فى مكان آخر من هذا الباب [1] .

الخامس عشر : جواز حذف تاء التأنيث من آخر المضاف ، بشرط أمْنِ اللبس عند حذفها ، وعدم خفاء المعنى . ومن هذا قوله تعالى : « . . . وأوْحَيْنَا إليهم فعْلَ الخيرات ، وإقامَ الصَّلاةِ ، وإيتاءَ الزكاةِ . . . » . وقول الشاعر :

إنّ الخليط[2] أجَدُّوا[3] البَيْنَ إذ رَحَلوا   وأخلفُوك « عِدَ » الأمرِ الذى وَعَدوا

والأصل : إقامةَ الصلاة — وعدةَ[4] الأمر ؛ فحذفت تاء التأنيث ، من المضاف ؛ تخفيفًا فى النطق ، ولم يترتب عليه لَبْس ولا خفاء فى المعنى . أما إذا ترتب على الحذف شىء من هذا فإنه يمتنع ؛ فلا يجوز الحذف فى مثل : ثمرة — خمسة ، ونحوهما .

والأفضل الأخذ بالرأى السديد الذى يمنع القياس على هذا الحذف ، منعًا باتًّا ، ويحصره فى دائرة السماع وحدها .

* * *

---

(١) ص ٧٨ وفى رقم ٤ من ص ٨٩ .

(٢) الأسرة ، أو الشركاء ، أو : الرفاق ، أو : غيرهم من كل جماعة متشابهة فى أمرها .

(٣) جددوا .

(٤) مصدر : « وعد — يعد » وسيجىء فى الجزء الرابع (م ١٨٤ — باب . الإعلال بالحذف) وجوب حذف « الواو » التى هى فاء الفعل الثلاثى ، المفتوح العين فى الماضى ، مكسورها فى المضارع فيجب حذف هذه الواو من المضارع والأمر ؛ مثل : وعد يعد — وصف يصف . .. وكذلك يجب حذفها من مصدره بشرط أن يكون هذا المصدر على وزن «فِعْلَة» (بكسر أوله وسكون ثانيه) وأن تكون التاء التى فى آخره هى تاء العوض عن الواو المحذوفة ، فيقال : عِدة — صِفة . . فى : وعد — وصف . . .

الملخص

ما تقدم هو أشهر أحكام الإضافة ، جمعنا شتيته[1] فى مكان واحد ، ليسهل الرجوع إليه ، والانتفاع به[2] .

فإن أردنا تركيزه فى خمسة عشر حكماً — منها أحد عشر حتمية ، وأربعة جائزة — وهى كما يلى مرتبة ترتيبها فى الشرح السالف :

هذه الأحكام الأحد عشر واجبة

(١) وجوب جر المضاف إليه فى جميع أحواله .

(٢) وجوب حذف نون المثنى وجمع المذكر السالم إن وقع أحدهما مضافاً . ويسرى هذا الحكم على ملحقاتهما .

(٣) وجوب حذف التنوين من آخر المضاف .

(٤) وجوب حذف « أل » الزائدة من صدر المضاف ، إلا فى بعض حالات معدودة .

(٥) وجوب اشتمال الإضافة المحضة على حرف جر أصلى متخيّل .

(٦) وجوب استفادة المضاف من المضاف إليه تعريفاً أو تخصيصاً ، بشرط أن تكون الإضافة محضة .

(٧) وجوب الاتصال وعدم الفصل بين المتضايفين إلا فى حالات معينة . . .

(٨) وجوب استفادة المضاف من المضاف إليه التصدير الحتمى

(٩) وجوب تقديم المضاف على المضاف إليه ؛ وعلى معمولاته ، إلا فى حالة واحدة .

(١٠) وجوب استفادة المضاف الذى ليس مصدراً من المضاف إليه المصدرية

(١١) وجوب استفادة المضاف من المضاف إليه الظرفية بشرطين .

• • •

هذه الأحكام الأربعة جائزة

(١٢) جواز استفادة المضاف المذكر من المضاف إليه التأنيث ، بشرطين .

(١٣) جواز استفادة المضاف المؤنث من المضاف إليه التذكير بالشرطين

(١٤) جواز استفادة المضاف المعرب من المضاف إليه البناء .

(١٥) جواز حذف تاء التأنيث من آخر المضاف بشرط أمن اللبس .

---

(١) ما تفرق منه .

(٢) وقد جمع أكثرها من غير إيضاح واف صاحب « المغنى » فى الباب الرابع من الجزء الثانى .

المسألة ٩٤ :

تقسيم الاسم من ناحية وقوعه مضافاً ، وعدم وقوعه .

الاسم نوعان : نوع يمتنع أن يكون مضافًا ، ومنه أغلب المبنيات ، كالمضمرات ، وأسماء الإشارة ، وأسماء الموصول . وأسماء الشرط . وأسماء الاستفهام ، . . . ويستثنى من الثلاثة الأخيرة : « أيّ » الموصولة ، والشرطية ، والاستفهامية ؛ فإنها تقع مضافًا – كما سيجيء فى حكمها [1] – :

ونوع آخر لا تمتنع إضافته ؛ فيضاف جوازاً ، أو وجوبًا . ومن المضاف جوازاً أكثر الأسماء المضافة إلى المفرد [2] الظاهر ، أو إلى الضمير ؛ كالتى فى قولهم : مِن خيرِ ضروبِ الشجاعةِ كلمةُ حقٍّ تقال فى مجلسِ حاكمٍ جائرٍ ، هواهُ متسلط ، وسيفُه طائش . . . و . . .

أما الذى يضاف وجوبًا فأقسام أربعة ؛ ملخصها : (ما تجب إضافته لمفرد [2] مع جواز قطعه عن الإضافة لفظًا [3] دون معنى ؛ سواء أكان المفرد اسمًا ظاهراً أم ضميراً) . (وما تجب إضافته للمفرد أيضًا ، ولكن مع امتناع قطعه عن الإضافة اللفظية) . (وما تجب إضافته للجملة – الاسمية أو : الفعلية – وبعضه قد يصح قطعه فى اللفظ عن الإضافة) – . (وما تجب إضافته للفعلية وحدها مع جواز قطعه عن الإضافة) . . . – وفيما يلى التفصيل :

فأولها : ما يضاف وجوبًا إلى الاسم المفرد الظاهر أو إلى الضمير ، مع جواز قطع المضاف عن الإضافة لفظًا – فقط – دون معنًى [3] (وذلك

---

(١) فى ص ١٠٤ وما بعدها .

(٢ و ٢) المفرد هنا ؛ ماليس جملة .

(٣ و ٣) المضاف لفظاً ومعنى هو : ماله « مضاف إليه » مذكور صراحة فى الكلام ، متمم للمعنى المقصود من المضاف . أما المضاف معنى فقط فهو : ماله مضاف إليه ، ولكنه محذوف لداع ، مع قيام قرينة تدل عليه . وهو مع حذفه ملاحظ فى إتمام معنى المضاف وإكماله له كما يلاحظ وهو موجود ، – وستأتى إشارة لهذا فى رقم ٤ من هامش ص ١٠٤ – .

بحذف المضاف إليه ، والاستغناء عنه بالتنوين الذى يجىء عوضًا عنه ، ودالاً عليه ، مع إرادة ذلك المحذوف وتقديره ، لحاجة المعنى إليه ؛ فيكون المضاف فى هذه الحالة مضافًا فى المعنى دون اللفظ ، ويبقى له حكمه فى التعريف أو التنكير كما كان)[1] . مثل الكلمات : (كلٌّ[2] – بعض –

---

(١) وقد ارتضى بعض النحاة أن يسمى هذا النوع من التنوين فى آخر الأسماء المعربة : « تنوين العوض والأمكنية معاً » لأنه عوض عن المحذوف ، ولأن الاسم الذى يحويه اسم معرب منصرف – راجع حاشية الخضرى ، أول باب الممنوع من الصرف – .

وهذا الرأى أوضح وأدق من الرأى الآخر القائل : إنه للأمكنية فقط ؛ بحجة وقوعه فى اسم معرب منصرف لا بد من وجوده فى آخره ، إلا إذا جاء بعده مضاف إليه ؛ فيحذف التنوين لوجوب حذفه عند وجود المضاف إليه ؛ فإذا حذف المضاف إليه عاد ذلك التنوين فظهور مرة أخرى بعد اختفائه ؛ فهو ليس تنويناً جديد النوع ، وإنما هو تنوين الأمكنية الذى يلحق آخر الأسماء المعربة المنصرفة كالتى هنا ؛ اختفى بسبب الإضافة ، فلما زال السبب رجع إلى مكانه ظاهراً كما كان –

وقد سبق فى جـ ١ ص ٣٢ م ٣ . الكلام على أنواع التنوين المختلفة ، وأشرنا إلى هذا النوع من التنوين وأبدينا الرأى فيه .

(٢) بشرط ألا تكون كلمة : « كُلّ » ، للتوكيد ؛ مثل : أجامل الأصدقاء كلهم ، ولا النعت . مثل : شجاع الرأى هو الرجل كلُّ الرجل . فإن كانت للتوكيد أو النعت وجب إضافتها لفظاً ومعنى – (كما سيجىء هنا ، وفى بابهما ص ٤٦٦ و ٥٠٠) ولا يجوز قطعها عن الإضافة

هذا ، وكلمة : « كُلّ » فى لفظها مفردة دائماً ومذكرة . وقد يطابقها ما بعدها فى هذين الأمرين أو لا يطابق ، على حسب البيان الذى فى رقم ١ من هامش ص ٤٥١ و ٤٩٦ والذى يتممه ما فى ص ٦٢ وما فى « جـ » من ص ١٦٧ .

أما حكم « كُلّ » و « بعض » من ناحية تعريفهما أو تنكيرهما إذا انقطعا عن الإضافة بأن حذف المضاف إليه – فقد سبق له بيان مفيد ، فى جـ ١ م ٣ ص ٣٨ عند الكلام على تنوين العوض ، وفى التصريح كلام عن ذلك (وقد نقله الصبان) ونصه : « ذهب سيبويه والجمهور إلى أنهما معرفتان بنية الإضافة ؛ ولذلك يأتى الحال منهما ؛ فتقول : مررت بكلٍ قائماً ، وببعض جالساً . والأصل فى صاحب الحال التعريف . وذهب الفارسى إلى أنهما نكرتان ، وألزم من قال بتعريفهما أن يقول : إن نصفاً ، وسدساً ، وثلثاً ، وربعاً ، ونحوها . . . ، . . . معارف ؛ لأنها فى المعنى مضافات ، وهى إذ تعرب حالا – نكرات بالإجماع ؛ لوقوعها أحوالا . ورد بأن العرب تحذف المضاف إليه وتريده ، وأحياناً لاتريده . ودل مجىء الحال بعد : « كل وبعض » على إرادته » . اهـ .

والمفهوم أن هذا الخلاف حين يكون المضاف إليه معرفة – كما صرح بعضهم – فإن كان نكرة (وهذا جائز ؛ كما سيجىء فى « ب » ص ١١٥) – فلا خلاف ؛ فى تنكيرهما ؛ إذ المضاف إليه حين يكون نكرة لايفيد المضاف تعريفاً .

وبناء على رأى سيبويه والجمهور لا يصح إدخال : « أل » التى للتعريف على « كل ، وبعض » المعرفتين فى تلك الصورة ، ويصح عند الفارسى ، ومن معه . وفى رأيه تيسير ، وله أنصار من قدامى النحاة والمحدثين . يقول الخضرى – جـ ٢ أول باب « البدل » : (جوزه بعضهم ، ؛ لعدم ملاحظة إضافته) اهـ .

– راجع ماله صلة بهذا الحكم فى البيان السابق بالجزء الأول فى الموضع المشار إليه –

أىّ[1]) . ومثل ؛ (غير – مع – الجهات الست) ، ونحوها . لكن لكلمة : « غير » وأشباهها أحكام خاصة تختلف عما سبق ، وسيجىء ذكرها[2] .

نقول مع الإضافة : كلُّ امرئٍ بما كَسَبَ رَهينٌ . ومثل :

قد كنتُ أُشفقُ مِن دَمْعِي على بصري ... فاليومَ كلُّ عزيزٍ بعدكم هانا

بعضُ العتابِ دواء ، وبعضُه بلاء – أىُّ نبيلٍ تُصاحبْه يُخلصْ لك – الأعمال قيَمُ الرجال ؛ فأيَّها تُمارسْه ينبئْ عنك . . . و . . . .

ويجوز فى الكلمات المضافة السابقة – وأشباهها – القطع عن الإضافة ؛ نحو : (قلْ كلٌّ يَعملُ على شاكلتِه) – (حَنَانَيْك !! بعضُ الشرّ أهونُ من بعضٍ) (أيًّا تعملْ تلقَ الجزاء) . . . . و . . . . والأصل : (كل إنسانٍ . . . .) (مِن بعضِه) . . . (أىَّ عملٍ تعمل . . .) فحذف المضاف إليه مع إرادته ، وجىء بالتنوين عوضًا عنه .

ويشترط فى قطع كلمة : «كلّ» عن الإضافة ألا تكون توكيداً ، ولا نعتًا فإن كانت كذلك وجب إضافتها لفظًا ، وعدم قطعها ؛ نحو : فاز المخلصون كلُّهم – أنت الأمين كلُّ[3] الأمينِ[4] .

(وهناك شروط وأحكام خاصة لإضافة « أىّ » ، وكذا : « غير ، ومع ، والجهات الست » – كما قلنا – سيجىء إيضاحها ، وبسط الكلام عليها فى الموضع المناسب من هذا الباب[5]) .

وثانيها : ما يضاف وجوبًا للمفرد أيضًا – دون الجملة – ولكن لا يجوز

---

(١) الشرطية ، أو : الموصولة ، أو الاستفهامية . أما التى تكون نعتاً أو حالا فواجبة الإضافة لفظاً ومعنى ، – كما يجىء ، فى ص ١٠٤ – .

(٢) فى ص ١٢٤ و ١٣١ وما بعدها .

(٣) « كل » هنا ، نعت للأمين قبلها . وسيجىء تفصيل الكلام عليها فى النعت (ص ٤٥١ وفى التوكيد (ص ٤٩٢) وفى هذه الصفحة بيان كثير من مواقعها الإعرابية ومطابقة الضمير العائد عليها .

(٤) لهذا إشارة فى رقم ٢ من هامش الصفحة السابقة .

(٥) ص ١٠٤ و ١٣٠ وما بعدها ؟ وفيما سبق يقول ابن مالك :

وَبَعْضُ الأَسْماءِ يُضَافُ أَبَدَا ... وَبَعْضُ ذَا قَدْ يَأْتِ لَفْظًا مُفْرَدَا ،

أى : بعض الأسماء لا بد من إضافته حتما . ومع أن إضافته حتمية قد يكون منه مايقع لفظاً –

قطعه عن الإضافة لفظًا ، فيجب أن يظل مضافًا فى اللفظ ، وله أربع صور :

ا — أن يضاف إلى اسم ظاهر مفرد [1] ، مع امتناع القطع ؛ مثل الكلمات : (أُولُو [2] — أُولاَت [3]) . — (ذو [4] — ذات [5] . . . ، وفروع هذَين ؛ وهى : ذَوَا — ذَوُو — ذواتا — ذوات) . . . نحو : الآباء أولُو فضلٍ — الأمهات أولاتُ نعمةٍ — ذو النصيحة أخٌ بارٌّ — العُروبة رابطة ذاتُ قوة . . . و . . . و . . .

ب — أن يضاف إلى ضمير المخاطب — فى الغالب — دون غيره من الضمائر ، مع امتناع القطع ، كالمصادر المثناة فى لفظها ، دون معناها : وهى المصادر التى يراد منها التكرار الذى يزيد على اثنين [6] . مثل : لَبَّيْكَ [7] ، وسَعْدَيْكَ

—مفرداً ؛ لانقطاعه عن الإضافة ، لفظاً ، لا معنى ؛ فهو فى أصله واجب الإضافة لفظاً ومعنى ، ولكنه قد ينقطع عن الإضافة لفظاً دون معنى ؛ بأن يحذف المضاف إليه مع إرادته فى المعنى . مثل كلمة ؛ كل — بعض — أىّ . . . إلى غير هذا مما شرحناه .

(١) أى : ليس جملة . كما أشرنا فى رقم ٢ من هامش ص ٧١ .

(٢) بمعنى : أصحاب . . . (٣) بمعنى : صاحبات . . .

(٤) بمعنى : صاحب كذا . . . ولها إيضاح سيجىء فى ص ٩٥ وآخر سبق فى ص ٤٢ وفى الجزء الأول فى باب الأسماء الستة .

(٥) بمعنى صاحبة . . . ولهذا إيضاح سبق فى ص ٤٢ ، وفى ج ١ فى باب : الموصول .

(٦) جاء فى الصبان — ونقله عنه الخضرى باختصار قليل — ما نصه الحرفى عن المصدر « لبيك » :

(أصله ؛ أُلِبُّ لك إلبابين . أى : أقيم لطاعتك إلباباً كثيراً ؛ لأن التثنية للتكرير — نحو قوله تعالى : « ثم ارجعْ البَصرَ كَرَّتَين » ، أى : كَرّات — فحذف الفعل « ألب » وأقيم المصدر مقامه ، وحذفت زوائده ، وحذف الجار من المفعول « الكاف » وأضيف المصدر إليه ، كل ذلك ليسرع المجيب إلى التفرغ لاستماع الأمر والنهى . ويجوز أن يكون من « لَبَّ » بمعنى : « أَلَبَّ » فلا يكون محذوف الزوائد . قاله الرضى . ومثله فى حذف الزوائد الباقى) . إ هـ كلام الصبان .

وإذا كان من الصحيح اعتباره — مباشرة — مصدراً للفعل : « لَبَّ » أى : لبّ لباء بمعنى : « ألب إلباباً » ، كما يدل عليه الكلام ، وكما صرحت به كتب اللغة ، فما الداعى للعدول عن هذا الرأى الصحيح الذى لا يستدعى حذفاً ولا بعداً ؟ لا داعى . . .

(٧) سبق بيان آخر لهذه المصادر — وغيرها — فى ج ٢ م ٧٦ ص ١٩١ فى آخر باب : « المفعول المطلق » .

وحَنَانَيْك ، ودَوَالَيْك ، وهَذَاذَيْك . . . و . . . نحو : (لبَّيك أيها الداعي للخير ؛ بمعنى : أقيمُ على إجابتك إقامة بعد إقامة) — (سَعْدَيْك أيها المستعين ؛ بمعنى : أسْعدُ إسعاداً[1] لك بعد إسعاد . والأكثر في استعمال ؛ : « سَعْدَيْك » أن تكون بعد « لبَّيك ») — (حَنَانَيْك أيها الحزين بمعنى : أتحننُ تحننًا عليك بعد تحنن) ، ومثل :

حَنَانَيْك[2] مسئولا ، ولبَّيْك داعيًا وحسبيَ موهوباً ، وحسبُكَ واهبا

ومثل :

فأكل الأرضَ ثم تأكلُنا الأرْ ضُ ، دَوَالَيْك ، أفرعا وأصولا

بمعنى تداولا بعد تداول ؛ أى : تواليًا بعد توال ، — (وهَذَاذَيْك أيها الصارخ ، بمعنى : أسْرعُ إسراعًا بعد إسراع) . . . و . . .[3]

ولما كانت هذه الألفاظ مثناة فى ظاهرها دون معناها — إذ المراد منها الكثرة والتكرار الذى يزيد على اثنين ، كما قلنا — اعتبروها ملحقة بالمثنى فى إعرابه ، مراعاة لمظهرها وأصلها ، وليست مثنى حقيقيًا من ناحية معناها . ويُعربونها مفعولا مطلقًا[4] لفعل من لفظها ، إلا : « هَذَاذَيْك » فإنه من معناه وهو : أسْرِعُ ؛ إذ لا فعل له من لفظه[5] . . .

ومن الشاذ الذى لا يقاس عليه إضافة إحدى الكلمات السالفة — وأشباهها —

---

(١) أى ، أساعد مساعدة . . .

(٢) هى فى البيت كلمة : استعطاف للمخاطب ، بمعنى: تحنّن حنانًا بعد حنان . وكقولهم : حنانيك ، بعض الشر أهون من بعض .

(٣) ومن الأمثلة : حجَازَيْك ، أى : محاجزة بعد محاجزة . وحذَارَيْك ، أى : حذراً بعد حذر .

(٤) وهذا الإعراب أفضل من إعرابها حالا مؤولة ؛ لأن هذه الألفاظ معارف ؛ بسبب إضافتها للضمير ، والأصل فى الحال أن تكون نكرة بغير تأويل ، لا معرفة ، قدر الاستطاعة . وتفضيل إعرابها مفعولا مطلقاً إنما يكون حيث يقتضيه المعنى ، فإذا اقتضى المعنى بيان الهيئة — وهذا من خصائص الحال — وجب النزول على ما يقتضيه .

(٥) نقل بعضهم — والأخذ بهذا أحسن — أن لها فعلا من لفظها هو : هَذّ ، يَهُذُّ — هذًّا — بمعنى — : أسرعَ ، يسرع — إسراعاً . ومن معانيها : كفّ — يكفّ .

إلى ضمير غير ضمير المخاطب ، أو إلى اسم ظاهر ، كالقليل الوارد فى « لبيْك » ، فقد سمع فيها : « لبيْه لمَنْ يدعونى » بالإضافة لضمير الغائب . كما سمع فيها الإضافة إلى اسم ظاهر فى قول أعرابى استعان بآخر اسمُه : « مِسْوَر » فى دفع غرامة مالية فادحة ، فأعانه ، فأراد الأعرابى المستعين أن يجزيه خيراً على صنيعه ؛ فوعد بتلبية يَدَىْ مِسْوَر إذا دعاه لأمر هامّ :

دعوتُ ـ لِمَا نابنى ـ مِسْورًا فلبَّى[1] فَلَبَّىْ يَدَىْ مِسْوَرِ[2]

فالمضاف هنا هو كلمة : « لبَّىْ » ، والمضاف إليه اسم ظاهر ، هو كلمة : « يَدَىْ . . . » المثنَّاة . (وأصلها : « يَدَيْن » ، حذفت النون للإضافة . وخص «اليدين» بالذّكر لأنهما اللتان قدّمتا المال والمعونة للمستعين، وبهما يكون إنجاز الأمور) .

وقول الآخر :

لبَّىْ نَدَاكَ. لقد نادى فأَسْمَعَنِى يَفديكَ ـ من رجُلٍ ـ صَحْبِى وَأَفدِيكا

حـ ـ أن يضاف إلى الضمير مطلقًا : (سواءٌ أكان للمتكلم أم لغيره ، وللمفرد أم لغيره ، وللمذكر أم لغيره . . .) مع امتناع القطع أيضًا ؛ مثل كلمة « وحْد »[3] وكلمة : « كلّ » المستعملة فى التوكيد؛ كدعاء بعضهم :(ربّاه .

---

(١) مفعول هذا الفعل محذوف ، والتقدير : فلبانى ، أو : فلبى ندائى .

(٢) فتلبية بعد تلبية ليدى مسور ، أبادر إليه إذا نادانى كما بادر إلىَّ . فكلمة : « لَبَّىْ » مفعول مطلق ، مضاف لاسم ظاهر .

(٣) ما إعراب كلمة : « وحْد » ؟ وما نوع المضاف إليه بعدها ؟ جواب هذا فى « الهمع » ـ ج ٢ ص ٥٠ باب : « الإضافة » ـ حيث يفهم منه أن : « وحد » منصوب لزوماً . . . ، إما لأنه مفعول مطلق لفعل من لفظه ، يقال : وحَد الرجل ـ بفتح الحاء ـ يحِد ـ بكسرها ـ إذا انفرد ، وإما لأنه حال ، وإما على نزع الخافض . . . وقيل غير هذا . ولكن الآراء كلها تتفق على النصب ، مع اختلافها فى سببه ، وفى عامله . ثم جاء فى « الهمع » بعد ذلك مباشرة ما نصه ـ مع زيادة بضع كلمات للإيضاح ـ : (هو لازم الإفراد والتنكير ؛ لأنه مصدر ، وقد يثنّى شذوذاً ، أو يجر بعلى ، فقد سمع : جلسا على وحدَيهما ، وقلنا ذلك وحدَيْنا ، واقتضيت كل درهم على وحده ، وجلس على وحده . وقد يجر بإضافة ، والمضاف هو كلمة : نَسيج ، أو قَريع ـ بوزن « كَرِيم » فيهما ـ أو جُحَيْش ، أو عُيَيْر ، مصغرين ، مع إلحاق علامات التثنية ، والجمع بهذه الكلمات على الأصح ، يقال : هو نسيج وحده ، وقريع وحده ، إذا قصد قلة نظيره فى الخير ـ وأصله فى الثوب ، لأنه إذا كان رفيعاً لم ينسج على منواله غيره . و « القريع » السيد .)

(وهو جُحَيش وحده ، وعُيَيْر وحده إذا قصد قلة نظيره فى الشر ، وهما مصغر « جحش » و « عير » بمعنى : =

عليك وحدَكَ أعتمد ، ومن اعتمد عليك فلن يكون وحدَه فى معركة الحياة الطاحنة ؛ فلا تتركنى وحدى يا خير ناصر ومجيب) . . . ومثل قوله تعالى : « قل إنَّ الأمرَ كلَّه لله » ، وقوله تعالى : « وعلَّم آدمَ الأسماء كلَّها . . . » ، وقوله : « فسجدَ الملائكةُ كلُّهم أجمعون . . . »[1] و . . .

د — أن يضاف إلى اسم ظاهر ، أو ضمير ، مع امتناع القطع فيهما أيضاً ؛ كالكلمات : كِلاَ — كِلْتا — عند — لدَى — سِوَى — قُصَارَى الشىءِ — حُمَادَى الشىءِ ؛ (ومعنى كل من هذين : غايته) . . . نحو : قول الشاعر :

كلا أخِى وخلِيلى واجِدِى عَضُدًا[2] فى النائبات ، وإلمام[3] الملمَّاتِ[4]

وقول الآخر :

كِلَانا غَنِىٌّ عن أخيه حياتَهُ ونحنُ — إذا متْنا — أشدُّ تَغَانِيَا

ونحو : (كلتا الجنَّتَيْن آتتْ أُكُلَهَا . . . — كلتا هما ناضرة يانعة . . .) — (عند الشدائد تُعرَف الإخوان . وعنده مفاتحُ الغيبِ لا يعلمُها إلا هُو) — (لدَى الأمينِ تُصان الودائعُ ؛ ولديه تُحفظ الأسرار) — (قُصَارَى جهدِ المنافقِ

= حمار ، و « جحش » وهو ولده ، (يذم بهما المنفرد باتباع رأيه) ويقال : هما نسيجا وحدهما ، وهم نسجاء وحدِهِم ، وهي نسيجة وحدها ، وهكذا . . . وقيل ، لا يتصل بكلمة ؛ « نسيج » . وأخواتها العلامات الدالة على التثنية والجمع ؛ فيقال : هما نسيج وحدهما . وهكذا .

وكلمة : « قَرِيع » لم يذكرها فى التسهيل ، وذكرها أبو حيان ، وشيخه الشاطبى ، وزاد الشاطبى : رُجَيْل وحدِه) » اهـ كلام الهمع ، ونقله عنه الصبان مختصراً .

(١) يقول ابن مالك فيما سبق خاصاً بإضافة بعض الأسماء إلى ضمير المخاطب وحده ، أو إليه وإلى غيره من الضمائر :

وَبَعْضُ ما يُضَافُ حَتْمًا امْتَنَعْ إيلَاؤُهُ اسْمًا ظَاهِرًا حَيْثُ وَقَعْ
كَوَحْدَ .. لَبَّىْ .. وَدَوَالَىْ .. سَعْدَىْ .. وَشَذَّ إيلَاءُ « يدَىْ » . لِـ « لَبَّىْ »

أى : أن بعض الأسماء التى يتحتم إضافتها حيث وقعت من الأسلوب قد يمتنع أن يليه الاسم الظاهر . يريد : أن المضاف إليه بعد تلك الأسماء لا يكون اسماً ظاهراً ، وإنما يجب أن يكون ضميراً . وسرد بعض تلك الأسماء التى لا تضاف لاسم ظاهر ؛ ومنها : « وحد — لبى » ، وحكم بالشذوذ على وقوع المضاف إليه اسماً ظاهراً ، وهو : « يد » بعد كلمة : « لبى » .

(٢) مُعيناً ، وسنداً ناصراً . (٣) نزول . (٤) الشدائد .

كسبٌ مؤقت، وخسارة دائمة. وقُصاراك ألاّ تنخدع بظاهره) — (حُمّاداى المنافقِ كسبٌ سريع، وبلاء مقيم. وإن شئت فقل: حُمّاداه ربح عاجل، وضياع آجل) — (لا أبتغى سوى مرضاة الله؛ فكل شيءٍ سواها تافه رخيص).

مما تقدم يتضح أن كل حالات القسم الثانى الأربعة، لا يجوز فيها قطع المضاف عن الإضافة مطلقاً.

(هذا، وسيجىء[1] إيضاح الكلام على إضافة: «كلا، وكلتا» وما يتصل بموضوعهما. ثم على كلماتٍ أخرى ملازمة للإضافة).

• • •

وثالثها: ما يضاف وجوباً إلى جملة[2] اسمية، أوفعلية، ومنه «حيث» و«إذ»[3]. و«إذا»

ا — فأما: «حيث» فأشهر استعمالاتها أن تكون ظرف مكان[4]... يضاف للجملة[5] الاسمية، أو الفعلية، — والفعلية أكثر — سواء أكانت مثبتة أم منفية؛

---

(١) فى ص ٩٨ وما بعدها.

(٢) سيجىء فى «ب» من الزيادة (ص ٨٤) فائدة الإضافة للجملة دون المفرد، وأن المضاف فى هذه الحالة واجب البناء إن كانت إضافته للجملة واجبة.

ويشترط فى الجملة الواقعة مضافاً إليه أن تكون خبرية؛ فلا تصح أن تكون إنشائية، ولا أن تكون شرطية مبدوءة بإنْ الشرطية، أو ما يشبه «إنْ» فى التعليق — طبقاً لما جاء فى «الهمع» و«الصبان» فى باب الجوازم، عند الكلام على ما يجزم فعلين —، كما يشترط أن تكون غير مشتملة على ضمير يعود على المضاف؛ لأن المضاف إلى الجملة مضاف فى التقدير إلى مفرد هو مصدر منها (على الوجه المبين فى ص ٨٤) فكما لا يعود ضمير من المصدر المضاف إليه، إلى المضاف كذلك لا يعود منها إليه.

هذا إلى أن اشتمالها على ضمير يعود على المضاف قد يوهم — فى بعض الحالات — أنها نعت أو شيء آخر غير المضاف إليه؛ فيتغير المعنى المقصود تبعاً لذلك؛ لأن معنى المضاف إليه يختلف عن معنى النعت وغيره.

(٣) فى اللغة أسماء تشبه «إذ» فى دلالتها، وبعض أحكامها، سيجىء الكلام عليها فى «هـ» من ص ٨٧.

(٤) من النادر الذى لا يحسن القياس عليه أن تقع شيئاً آخر؛ كظرف زمان، أو غيره. وليس بين الظروف المكانية — على الأرجح — ما يضاف لجملة إلا «حيث» (كما سيجىء فى صفحة ١٢٢) وإذا أضيفت إلى جملة اسمية وجب — وقيل: لا يجب، وإنما يستحسن — ألا يكون الخبر فيها جملة فعلية. والأشهر بناؤها على الضم).

وقد سبق الكلام عليها من ناحية الظرفية فى ج ٢ ص ٢٣١ باب الظرف.

(٥) مع ملاحظة الشروط التى تقدمت فى رقم ٢ و ٤ من هذا الهامش، وملاحظة شرط آخر نص عليه المبرد فى كتابه: «المقتضب» — ج ٢ ص ٥٤ — هو ألا تكون مختومة بما الزائدة.

ومن الأمثلة قوله تعالى لأهل الجنة : « فكُلُوا منها — حيثُ شئتم — رغَداً » :

وقول الشاعر :

وقد يَهلِكُ الإنسان من باب أمنه ... وينجو بإذن الله من حيث يحذَرُ[1]

وقول بعض الأدباء : « هنا تطيب الحياة ، حيثُ الشملُ ملتئمٌ ، وفيْضُ الود غامرٌ ، وحيث الجمعُ مؤتلفٌ ، وإخوان الصفاء كثير » .

وهى فى كل أحوالها مبنية على الضم ؛ لما تَقَرّر من أن الاسم الذى يُضاف للجملة وجوباً يبنى وجوباً كذلك[2] ، ولا يجوز قطعها عن الإضافة لفظاً .

ويبيح فريق من النحاة إضافتها للمفرد مع بقائها مبنية على الضم ؛ نحو : أنا مقيم حيثُ الهدوء ، وحيثُ الاطمئنان . وحجته أن الأمثلة المسموعة الدالة على إضافتها للمفرد أمثلة فصيحة ، وأنها على قلتها كافية للقياس عليها لأنها قلة نسبية ، وليست قلة ذاتية .[3] ولا داعى عنده لتأويل تلك الأمثلة[4] . أو الحكم

---

(١) ومثل هذا قول الآخر يصف حبه ووفاءه :

تَغلغلَ حيث لم يبلغ شرابٌ ... ولا حزن ، ولم يبلغ سرور

(٢) لهذا الحكم بيان خاص بالظرف : « إذ » يجىء فى ص ٨٣ .

(٣) أشرنا (فى رقم ١ من الهامش ص ٦٥) وفى ص ٥٨٥ ج ٤ م ١٧٢ إلى : « القلة النسبية والقلة الذاتية » ، — (وكذا فى مواطن متفرقة من أجزاء الكتاب ومنها ص ٤٢٢ م ٩٠ ج ٢) . — وقلنا عن الأولى : إنها قلة من الأساليب الصحيحة تواجه كثرة من تلك الأساليب تخالفها فى حكم . وكلا النوعين فى ذاته كثير العدد ، يصح محاكاته والقياس عليه ، ولكن أحدهما أكثر عدداً من الآخر ؛ فالآخر قليل بالنسبة للأكثر . فالموازنة العددية بينهما تدل على زيادة أحدهما ونقص الآخر عنه ، ولكنه نقص لا يمنع من القياس عليه أو محاكاته ؛ وهذا هو المراد من قولهم : « (إن التخريج على القليل إذا كان قياسيا فصيحاً ، سائغ) » ا هـ — راجع حاشية الصبان ، ج ٢ باب : « الحال » عند الكلام على تقدم الحال على صاحبه المجرور . . .

أما « القلة الذاتية » فقلة عددية أيضاً ؛ ولكنها بارزة واضحة فى ذاتها ، لا تحتاج إلى موازنة بينها وبين غيرها ؛ لضآلتها العددية ؛ بحيث يمكن الحكم سريعاً بعدم صلاحيتها للقياس عليها أو لمحاكاتها . — انظر ص ٢٢٥ — والحق أن تحديد هذه القلة الذاتية موضع خلاف شديد حتى اليوم . — وسيجىء فى ج ٤ ص ٥٨٥ باب جمع التكسير ، م ١٧٢ بيان مفيد عن معنى المطرد ، والكثير ، والأكثر ، والقياس ، والقليل ، والنادر ، والشاذ ، وما يقاس عليه وما لا يقاس .

(٤) ومن الأمثلة المسموعة . قول الشاعر :

أما ترى حيث سُهيلٍ طالعاً ... نجم يضىء كالشهاب لامعا

وقول الآخر :

ويطعنهمْ تحت الحُبَا بعد ضربهمْ ... ببيض المواضى حيثُ لىِّ العمائمِ

عليها بالشذوذ ، ويؤيده أن بعض النحاة — بناء على هذا المسموع — يجيز فتح همزة « أنّ » بعدها ، فتكون « حيث » فى هذه الحالة مضافة ، داخلة على المفرد ؛ وهو : « المصدر المنسبك من « أنّ » مع معموليها » . كما يجيز كسر همزة « إنّ » ؛ فتكون داخلة على جملة ؛ هى : « المضاف إليه » .

وهذا رأى سديد ، فيه تسمح وتيسير ؛ إذ يجرى اليوم على مقتضاه كثرة المثقفين ، وإن كان الأولى والأفضل محاكاة الأسلوب الأفصح والأقوى .

* * *

ب — وأما : « إذْ »[1] فهى فى أكثر أحوالها ظرف للزمان الماضى المبهم[2] ، ومعناها : زمن ، أو : وقت ، أو : حين ؛ وتضاف للجملة بنوعيها[3] وجوباً كقول المادح :

فرِحْنا إذ قَدِمتَ قدوم سعدٍ وإذ رؤياك[4] فى الأيام عيدُ

فقد أضيفت فى أول البيت لجملة فعلية ماضوية ، وأضيفت فى آخره لجملة اسمية . وإذا أضيفت لجملة فعلية وجب أن يكون الفعل ماضياً لفظاً ومعنى معاً ؛ كالمثال السابق ، أو معنى فقط (بأن يكون الفعل مضارعاً فى لفظه دون زمنه ؛ فيصح أن يوضع مكانه ماضيه الحقيقى الزمن فلا يتغير المعنى[5]) ؛

---

(١) سبق الكلام عليها بمناسبات أخرى فى ج ١ ص ٢٦ م ٣ — وفى ج ٢ ص ٢٥٨ م ٧٩ باب : « الظرف » ، وفيه أحكام هامة لم تذكر هنا . ومن تمام الاستفادة الرجوع إليه ، وربط المسائل المشتركة المعروضة هنا وهناك . . .

(٢) سبق الكلام عليه — فى ج ٢ ص ٢٠٣ م ٧٨ وص ٢٢٥ م ٧٩ — بما ملخصه : أنه نكرة لا تدل على عدد محصور ، ولا على زمن محدود بأول معين ، وآخر مضبوط ؛ كالأمثلة المعروضة هنا (وقت — زمن — حين . . .) ويدخل فى المبهم ما يدل على وجه من الزمان دون وجه ، مثل : عشية — صبح — غداة — .

وأيضاً سبقت الإشارة للمبهم فى هذا الجزء ص ٢٤ و ٦٦ وله إشارة فى ص ٩١ وهامش ص١٣٢ .

(٣) مع ملاحظة ما تقدم من الشروط والإيضاحات فى رقم ٢ من هامش ص ٧٨ وملاحظة شرط آخر — نص عليه المبرد فى كتابه المقتضب ، ج ٢ ص ٥٤ — هو : ألا يتصل بآخرها « ما » الزائدة ؛ فهى فى هذا مثل : « حيث » — كما تقدم فى رقم ٥ من هامش ص ٧٨ .

(٤) الرؤيا هنا ، بمعنى : الرؤية الحسية التى هى المشاهدة البصرية فى اليقظة ، فليست الرؤيا مقصورة على المنام ، كما يتوهم بعض الأدباء ، وقد نص بعض اللغويين على صحة استعمالها حسّاً ومناماً ، (أى : فى الحالتين .)

(٥) وقد اجتمعت الحالات الثلاث السالفة فى قوله تعالى عن رسوله الكريم : « (إلاَّ تَنْصُرُوه فقد نَصَره اللهُ ؛ إذْ أخرجه الذين كفروا ثانىَ اثنينِ ، إذْ هُما فى الغارِ ؛ إذ يقُول لصاحبه لا تحزَنْ ..) » فقد أضيفت لجملة ماضوية ، ثم لجملة اسمية ، ثم لجملة مضارعية فى اللفظ دون المعنى . — وستأتى الآية لمناسبة أخرى فى رقم ٣ من هامش ص ٨٦ —

كالذى فى قوله تعالى : « وإذ يرفعُ إبراهيمُ القواعدَ من البيتِ وإسماعيلُ »، لأن الزمن الذى رُفعت فيه القواعد كان سابقًا على نزول الآية بما اشتملت عليه من مضارع وغيره . فلو وضع الماضى الحقيقى الزمن هنا مكان المضارع ما تغير المعنى [١] . . .

وسبب هذا الوجوب أن « إذ » – فى الأغلب – ظرف للزمن الماضى المبهم ؛ فيجب أن يماثلها المضاف إليه فى نوع الزمن : كى لا يقع بينهما تعارض ، وأن يماثلها عاملها أيضًا ؛ ولهذا قالوا : (إن الجملة المضارعية لا تقع « مضافًا إليه » بعدها ، إلا حين يكون المضارع ماضى المعنى ، فيكون فى ظاهره مضارعًا وفى معناه ماضيًا [٢] ؛ . . . كالآية ، وأن عاملها لا بد أن يكون دالا على الماضى ؛ إذ لا يعمل فيما يدل على الماضى إلا مثله) .

هذا إن أضيفت لجملة فعلية ، أما إن أضيفت لجملة اسمية فيجب – وقيل : لا يجب ، وإنما يستحسن – أن يكون معنى هذه الجملة الاسمية قد تحقق قبل النطق بها ، أو أنه سيتحقق فى المستقبل على وجه لا شك فيه [١] . ومن المستقبح – وقيل : من الممنوع – أن يكون خبر المبتدأ فى هذه الجملة الاسمية –

(١ و ١) الأغلب أن « إذ » ظرف للماضى المبهم، وقد تكون – على الأصح – هى ونظيراتها ، ظرفاً للزمن المستقبل بمعنى: « إذا » حين تقوم القرينة الدالة عليه ؛ كالتى فى قوله تعالى : « الذين كذّبوا بالكتاب، وبما أرسلْنا به رُسُلَنا، فسوف يعلمون؛ إذِ الأغلالُ فى أعناقهم والسلاسلُ، يُسْحَبُون فى الحَميمِ ثم فى النار... » فكلمة « إذ » فى الآية ظرف للمستقبل بمعنى : « إذا » التى للظرف المستقبل ، بقرينة أن الوصف ليوم القيامة ، وبقرينة المضارع قبلها . أو يقال فى الآية ونظائرها : لما كان المعنى بعدها محقق الوقوع . – اعتبروا زمنه بمنزلة الماضى تأويلا ، فهو من تنزيل المستقبل المضمون تحققه منزلة الماضى ، ويلجئون إليه لسبب بلاغى ؛ هو : القطع بأنه آت لا محالة . وغاية الرأيين واحدة . وعلى هذا تكون « إذ » الظرفية للزمن الماضى إما حقيقة لفظاً ومعنى ، أو معنى فقط ، وإما تأويلا حين يكون المضاف إليه جملة مضارعية زمنها مستقبل ، ومعناها مضمون الوقوع ، أو جملة اسمية مضمونة التحقق . أو نقول: إنها بمعنى : « إذا » فى هاتين الحالتين . (انظر « ج » ص ٨٥ و « هـ » من ص ٨٧) .

(٢) ولو تأويلا ، بأن يكون معناه محقق الوقوع ، لا شك فى أنه سيتحقق حتماً – طبقاً لما سبق فى رقم ١ – كآية الروم ، (وهى مذكورة بتمامها فى رقم ٣ من هامش الصفحة الآتية) وتتضمن أنهم غُلبوا، ولكنهم سيَغلبون بعد ذلك فى بضع سنين. ثم قال: « ويومئذٍ يفرحُ المؤمنون بنصرِ اللهِ »، أى : ويوم إذ يَغلبون . والمضارع هنا سيتحقق معناه فى المستقبل ، لأن خبر الله عن شىء مستقبل لا بد أن يتحقق .

جملة ماضوية؛ كالتى فى قولنا : حضرت إذا الجو اعتدل — كما سنعرف — [1].

ويجوز قطعها عن الإضافة لفظًا لا معنى ؛ فيحذف المضاف إليه (وهو ؛ الجملة، ويجيء التنوين عوضًا عن هذه الجملة المحذوفة ، كقوله تعالى: « ويومئذٍ يفرحُ المؤمنون بنصر الله ...» [2] والأصل قبل الحذف : ويومَ إذْ يَغلبون [3] يفرح المؤمنون بنصر الله [4] . . .

وقطْع « إذ » عن الإضافة لفظًا إنما يقع — فى الغالب — حين تقع « مضافًا إليه » والمضاف اسم زمان؛ نحو: يومئذٍ... — حينئذٍ...— ساعتئذٍ ... ومن النادر الذى لا يقاس عليه غير هذا ؛ كما فى قول الشاعر :

نهيتك عن طلابَِك أمّ عمرو ... بعافية وأنت إذٍ [5] . . . صحيحُ

والأشهر فى « الذال » عند التنوين تحريكها بالكسر للتخلص من التقاء الساكنَيْنِ .

---

(١) فى « جـ » ص ٨٥ . حيث بيان السبب .

(٢) وقد يحذف شطر الجملة الواقعة مضافًا إليه ، مع ملاحظة هذا المحذوف ، وتخيل وجوده ، إذ لا يتم المعنى إلا به ؛ كقول الشاعر :

كَانَتْ مَنَازِلَ أُلَّافٍ عَهِدْتُهُمُو ... إذْ نَحْنُ–إذْ ذَاكَ–دُون النَّاسِ إخْوَانَا

فالتقدير : عهدتهم إخوانًا دون الناس إذ نحن إذ ذاك متحابون. فكلمة : « إذ » الأولى ظرف للفعل : « عهد » ، و « إخوانًا » : مفعوله . و « نحن » مبتدأ ، خبره محذوف ، تقديره : متآلفون . والجملة من المبتدأ والخبر فى محل جر هى المضاف إليه . أما المضاف فكلمة : « إذ » الأولى أما كلمة : « إذ » الثانية فظرف للخبر المحذوف ، وهى مضاف ، و « ذا » مبتدأ ، خبره محذوف ، والتقدير : « كذلك » ، والجملة من المبتدأ وخبره المحذوف هى المضاف إليه ؛ فالأصل ؛ إذ ذاك واقع ، أو : كائن . . . ومثله : « والعيش منقلب إذ ذاك أفنانًا » ، أى : إذ ذاك كذلك ؛ فليست مضافة لمفرد وإلا لم يتم المعنى الأساسى .

(٣) راجع الآية كاملة أول سورة الروم ونصها :

(الم . غُلِبَتِ الرُّومُ فى أَدْنَى الأَرْضِ ، وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ، فى بِضْعِ سِنِينَ ، لِلهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ، وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ المُؤْمِنُونَ بِنَصْرِ اللهِ) .

(٤) انظر رقم ١ و ٢ من هامش ص ٨١ .

(٥) التقدير : وأنت إذ نهيتك . . .

ولما كانت « إذ » واجبة الإضافة للجملة ، كانت واجبة البناء؛ تبعًا لذلك[1] ، لما تقدم[2] من أن كل اسم واجب الإضافة للجملة ؛ يجب بناؤه ؛ سواء أكان المضاف إليه (وهو : الجملة) مذكوراً، أم محذوفًا قد عوض عنه التنوين[3] . ولاشأن لهذا التنوين بالإعراب أو البناء : فقد يوجد فى آخر الأسماء المعربة وفى آخر المبنية ؛ لأن أمره مقصور على التعويض؛ كما عرفنا[4] .

* * *

(١) — والبيان فى ص٧٨ ، وهو مع الشروط فى رقم٢ من هامش ص٧٨ وفى « ب » من ص ٨٤— ويقولون إن السبب فى بنائها هو مشابهتها الحرف فى الافتقار اللازم . وقد ناقشنا موضوع المشابهة (فى ج١ ص ٥٥ م ٦) وانتهينا فيه إلى أن السبب الحق هو استعمال العرب ؛ ليس غير .

(٢) فى رقم ٢ من هامش ص ٧٨ وفى ص ٧٩ .

(٣) وفيما يضاف وجوباً إلى الجملة الاسمية والفعلية يقول ابن مالك :

وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً إِلَى الْجُمَلْ : « حَيْثُ » و « إِذْ » . وَإِنْ يُنَوَّنْ يُحْتَمَلْ
إِفْرَادُ « إِذْ » . . . و . . .

والمعنى : ألزم النحاة : « حيث » — و « إذ » الإضافة إلى الجمل ؛ محاكاة للكلام العربى الصحيح — بالشروط التى سبق إيضاحها فى رقم ٢ و ٤ و ٥ من هامش ص ٧٨ .

ثم قال : وإن ينون « إذ » (وذلك بعد حذف المضاف إليه ، ومجىء التنوين عوضاً عن المحذوف) كان من المحتمل الجائز إفرادها ، أى : قطعها عن الإضافة لفظاً ، لا معنى — كما شرحنا — وقد أكمل البيت الثانى بأحكام سنعرفها فيما يأتى مباشرة .

(٤) سبق إيضاحه — ١ ص ٢٧ م ٣ .

. . . .

. . . .

زيادة وتفصيل :

ا ـ إذا أضيفت أسماء الزمان إلى جملة وجب أن تكون هذه الجملة غير شرطية [1] ، وأن تكون مستوفية بقية الشروط التى سلفت [2] .

ب ـ قلنا [3] إن الجملة الواقعة : « مضافًا إليه » هى فى حكم « المضاف إليه » المفرد ، (أى : الذى ليس جملة) وأنها فى تأويله من غير وجود أداة سابكة ، وذكرنا شروطها . ومن الممكن الوصول إلى هذا المضاف إليه الحُكمى أو المؤول بغير حرف مصدرى سابك ، إما بالإتيان بمصدر الفعل فى الجملة الفعلية مضافًا إلى فاعله ، وإما بمصدر الخبر مضافًا إلى المبتدأ فى الجملة الاسمية ، فى مثل : (وقفت حين أقبلَ الوالدُ ـ أسارع وقت يدعو الداعى للخير ـ أتكلم زمن الكلامُ مطلوبٌ ، وأستمع زمن الاستماعُ محمودٌ) . . . ـ يكون التقدير : (وقفت حين إقبالِ الوالدِ ـ أسارع وقت دعاء الداعى ـ أتكلم زمن طلبِ الكلامِ ، وأستمع زمن حَمْدِ الاستماعِ) . وقد تقدّم [2] أن الذى يضاف للجملة وجوبًا ـ لا جوازًا ـ يبنى وجوبًا أيضًا .

وإذا كان الشأن فى الجملة الواقعة « مضافًا إليه » ما عرفنا ، فهل تفيد المضاف تعريفًا أو تخصيصًا ؟ .

الأحسن الأخذ بالرأى القائل [4] إن الحكم فى هذا متوقف على حالة المصدر الناشئ من التأويل (أى : على حالة المضاف إليه الحُكمى ، أو : المؤول) فإن أضيف هذا المصدر إلى (فاعل أو مبتدأ) معرف اكتسب من المضاف إليه التعريف ، وانتقل منه للمضاف ، وإن أضيف إلى واحد منهما منكر ، اكتسب منه التخصيص وانتقل منه أيضًا للمضاف ؛ فشأنه شأن كل مصدر مضاف إلى المعرفة أو النكرة . .

---

(١) راجع الهمع والصبان فى باب « الجوازم » عند الكلام على الأدوات التى تجزم فعلين

(٢ و ٢) فى رقم ٢ من هامش ص ٧٨ وفى ص ٧٩ .

(٣) فى « ج » من ص ٢ ـ وفى ص ٢٨ ـ

(٤) قد سبق فى ص ٢٨ .

. . . .

. . . .

بقى سؤال هام : لِمَ الالتجاء إلى « المضاف إليه » الجملة ، دون الالتجاء المباشر إلى « المضاف إليه » المفرد الذى تؤوّل به ، ومعلوم أن الجملة إذا وقعت « مضافًا إليه » صارت فى حكم المفرد وتأويله — كما تقدم ؟ — .

السبب : أن الجملة حين تقع « مضافًا إليه » — مباشرة — تفيد ما يفيده المفرد الذى تكون فى حكمه ، تقديراً ، ويحل محلها بعد أن تؤوّل به ، ولكنها تزيد فائدة أخرى لا يؤديها هذا المفرد ، هى : أنها تدل على مضىّ الزمن إن كانت ماضوية ، وعلى حاليّته أو استقباله وتجدده أو عدم تجدده إن كانت مضارعية ، وتدلّ على مجرد الثبوت وما يتصل به إن كانت اسمية ، فالمضاف إليه — وهو هنا المفرد الناشئ عن الجملة بعد تأويلها — مصدر يفيد مجرد الحدث ؛ (أى : المعنى الخالى من الدلالة على الزمن وما يلابسه ، ومن الدلالة على الثبوت وما يلازمه) ، بخلاف المضاف إليه إذا كان جملة فعلية ؛ فإنها تدل على الحدث مزيداً عليه الزمن بملابساته ، وإذا كان جملة اسمية ؛ فإنها تدل على المعنى مع افادة الثبوت . . . و . . . .

حـ — عند إضافة « إذ » لجملة اسمية ، الخبرُ فيها جملة فعلية ، يجب — وقيل : لا يجب ، وإنما يستحسن — ألا يكون الفعل ماضيًا ؛ وعلى هذا يمتنع عندهم — أو يقبح — : جئت إذ الغائب جاء ، كما سبقت الإشارة [1] ؛ وحجتهم : أن « إذ » للزمان الماضى فى أغلب استعمالاتها ، والفعل الماضى مناسب لها فى الزمان ، فلا يسوغ الفصل بينهما وهما فى جملة واحدة . أما إذا كان الفعل بعدها مضارعًا (ولا بد أن يكون بمعنى الماضى ، ولو تأويلا — كما سلف [1] —) ففصله عنها وعدم فصله سواء ؛ كلاهما حسن ، نحو : سعدنا بنزهة الأمس بين الجداول والبساتين ؛ إذ المياه تنعشنا بتدفقها وجريانها ، والأزاهر بطيبها وأريجها . وإذ تداعبنا النسمات بلمساتها الندية المترفقة . . .

د — « إذ » ظرف ملازم للبناء ، فى محل نصب على الظرفية ، ولا يخرج عن النصب المحلّى على الظرفية إلا حين يقع « مضافًا إليه » والمضاف لفظ دال

(١ و ١) فى ص ٨١ .

. . . .

. . . .

على الزمان[1] ، كحينئذ ، ويومئذ . . . ففي هذه الحالة لا يكون ظرفًا[2] ، ولا يكون فى محل نصب ؛ وإنما يكون مبنيًا فى محل جرّ ؛ مضافًا إليه . فأمره مقصور إما على البناء فى محل نصب على الظرفية ، وإما على البناء فى محل جر بالإضافة ، ولا محل له — عند كثرة النحاة — إلا أحد هذين ؛ فلا يكون مفعولا به ، ولا بدَلاً ، ولا غيرهما . وأما قوله تعالى : « واذكروا إذ أنتم قليل . . . » وقوله تعالى : « واذكرْ فى الكتاب مَريمَ إذِ انْتَبَذَتْ من أهلها مكانًا شرقيًا » فإن « إذ » ظرف لمفعول به ، محذوف ، وليست مفعولا به فى الآية الأولى ولا بدلاً فى الآية الثانية . فالتقدير : واذكروا نعمة الله عليكم إذ أنتم قليل . . . — واذكر قصة مريم إذ انتبذت . . . (أى : ابتعدت واعتزلت الناس . . .) لأن المعنى على ظرفية المفعول به المحذوف ، لا على مجرد المفعولية الأخرى ؛ أو : البدلية . . . فالمراد : اذكروا النعمة التى نالتكم فى زمن معين ، هوزمن قلّتكم — واذكروا قصة مريم فى زمن انتباذها ، وليس المراد هنا اذكروا مجرد زمن القلة ، أو : مجرد زمن الانتباذ ؛ لأن تذكر الزمن المجرد لا يفيد فى تحقيق الغرض المعنوىّ المراد هنا[3] .

---

(١) أوضحنا — فى رقم ٢ من هامش ص ٦٧ — أن الاسم الدال على الزمان يشمل ظرف الزمان ؛ (وهذا ينصب على الظرفية ، ولا يخرج عنها إلا إلى شبه الظرفية ، وهو — فى الغالب — : الجر بالحرف « من ») كما يشمل كل : اسم آخر يدل على الزمان من غير ظرفية ، مثل : حين ، ولحظة ...

(٢) السبب الذى تقدم فى رقم ٥ من هامش ص ٦١ .

(٣) لا يوافق على هذا صاحب : «المغنى» ، وآخرون . فضربوا مثلا لكلمة «إذ» الظرفية بقوله تعالى عن النبى عليه السلام : « إلاّ تَنْصُروه فقد نَصَرَه اللهُ إذ أخرجَه الذين كفروا ... » — وقد سبقت هذه الآية لمناسبة هامة أخرى فى رقم ٥ من هامش ص ٨٠ — ول « إذ » الواقعة مفعولا به بقوله تعالى : « واذكروا إذ كنتم قليلا فكثَّركم ... » ومثل هذا يقع كثيراً فى أوائل القصص فى القرآن ؛ فتكون — فى رأيهم — «مفعولا به» لفعل محذوف تقديره : « اذكر » ، أو نحوه ... كقوله تعالى : « وإذ قال ربك للملائكة ... » « وإذ قلنا للملائكة ... » — « وإذ فَرَقْنا بكم البحرَ ... » ول « إذ » الواقعة « بدلا » بقوله تعالى « واذكر فى الكتاب مريم . إذ انْتَبَذَتْ من أهلها مكاناً شرقياً » وحجتهم فى عدم إعرابها ظرفاً فى الآيات السابقة أن إعرابها يقتضى الأمر بالتذكر فى ذلك الزمن الماضى ، مع أن الأمر للاستقبال ، وذلك الوقت قد مضى قبل توجيه الخطاب المكلفين منا ؛ فيتعارضان ؛ وإنما المراد : تذكّر الوقت نفسه ، لا التذكر فيه . وخالفتهم الكثرة بأن وقوع « إذ » الزمانية « مفعولا » أو « بدلا » أو شيئاً آخر غير الظرف والمضاف إليه — ليس مسموعاً عن العرب . وطال الجدل بين الفريقين .

والحق أن « إذ » قد تكون « مفعولا به » إذا كان المراد وقوع أثر العامل عليها ، لا فيها . وقد يكون =

. . . .

. . . .

وقد تجيء : « إذ » لإفادة التعليل ؛ كقوله تعالى : « ولن ينفعَكم اليومَ — إذ ظلمتُم — أنكم فى العذاب مشتركون » ، أى : لأجل ظلمكم ، وبسببه . ولا تصلح هنا للظرفية ، لأن الظلم لا يكون يوم القيامة ، وإنما كان فى الدنيا . وتعتبر فى هذه الحالة : إمَّا حرفًا زائدًا للتعليل — وهو الأيسر — ، وإما ظرف زمان ، والتعليل مستفاد من قوة الكلام ، لا من اللفظ [1] .

وقد تجيء لإفادة المفاجأة [2] ، بعد : « بينَما [3] » ، أو : « بينَا [3] » ، نحو قول الشاعر :

استَقدِرِ [4] اللهَ خيرًا ، وارضَيَنَّ به ... فبينما العسرُ إذ دارت مياسيرُ

وبينما المرءُ فى الأحياء مغتبطٌ ... إذ صار فى الرَّمْس ، تَعْفوه الأعاصير

ونحو : بينا نحن جلوس إذ أقبل غريب فأكرمناه . .

والأحسن فى هذا — وأشباهه — اعتبارها حرفًا معناه المفاجأة ، أو : حرفًا زائدًا لتأكيد معنى الجملة كلها ؛ لا ظرف زمان ولا مكان .

هـ — سبق [5] أن : « إذ » تكون فى أغلب استعمالاتها — ظرفًا للزمان الماضى المبهم [6] ، ومعناها : وقت ، أو : زمن ، أو : حين . . . أو . . . وأنها فى هذه

= « بدلا » أو غيره إذا اقتضى المعنى خروجها عن الظرفية لشيء آخر . فلا داعى للتأويل من غير حاجة .

(١) يتضح هذا فى مثل قولنا : « عوقب اللص إذ سرق » . باعتبار « إذ » للزمان ، فيؤدى ظاهر العبارة — إلى أن السرقة هى سبب العقاب ، وعلته .

(٢) أى : مفاجأة ما بعدها لما قبلها وقت تحقق معنى السابق . بمعنى : هجومه عليه بغتة عند وقوع معنى المتقدم .

(٣ و ٣) إذا اتصلت « ما » الزائدة ، أو « الألف » الزائدة بآخر الظرف : « بين » وجب أن يكون له الصدارة فى جملته مع إضافته لهذه الجملة : (راجع الأحكام المتعددة فى البيان الخاص . بهذا فى ج ٢ باب : « الظرف» م ٧٩ ص ٢٦٨) ومنه قولهم فى وصف أحد العظماء : « بينا هو حليم أوّاب ، إذا هو أسد وثّاب » . وجاء فى القاموس ما نصه : (وبينا وبينما من حروف الابتداء) اهـ أى من كلمات الصدارة .

(٤) اسأله أن يقدره لك .

(٥) فى ص ٨٠ .

(٦) وردت إشارة للزمان المبهم وبعض أحكامه ، فى رقم ٤ من هامش ص ٢٤ وفى ص ٦٦ و ٦٧ و ٩١ و ١٣٠ و ١٤٠ .

. . . .

. . . .

الحالة تضاف وجوباً للجملة بنوعيها ، ولا بد فى هذه الجملة أن يكون معناها ماضياً [1] ولو تأويلا ، أى : أنه قد تحقق فعلا ، أو بمنزلة المتحقق . . . . ويتساوى فى هذا الجملة الاسمية والفعلية . . .

ونذكر هنا أن فى اللغة كثيراً من الأسماء التى قد تشابه « إذ » فى دلالتها السابقة ؛ (وهى : الدلالة على الزمن الماضى المبهم بصوره التى شرحناها) وقد تخالفها ، ومن هذه الأسماء التى قد تشابه حيناً وقد تخالف حيناً آخر : وقت - زمن - عصر - لحظة - برهة - حين . . . وكذلك : يوم ، وساعة ، بشرط ألاّ يراد بواحد منهما مدة زمنية محدودة بساعات محصورة ودقائق معدودة ؛ وإنما يراد بكل واحد منهما ومما سبق ، مدة زمنية محضة ، لا تتقيد بعدد مضبوط من الساعات والدقائق ونحوها مما يفيد الحصر والتحديد .

وحكم هذه الأسماء - ونظائرها - أنها حين تكون بمعنى : « إذ » يجوز [2] أن تضاف إلى ما تضاف إليه « إذ » من الجملة بنوعيها ، كما يجوز أن تضاف للمفرد ، أو لا تضاف مطلقاً . ولكنها إن أضيفت إلى الجملة يجب أن يتحقق فى هذه الجملة بنوعيها كل ما يجب تحققه حين يكون المضاف هو « إذ » وذلك بأن يكون معنى الجملة قد وقع فعلا أو سيقع حتماً [1] . . . و . . . و - كما شرحنا - وأن تكون الجملة مستوفية الشروط التى تجعلها صالحة للوقوع مضافاً إليه [3] .

ومما تقدم نعلم أن بعض أسماء الزمان قد يشبه « إذ » فى الدلالة المعنوية وفى الإضافة ، وآثارها ، مع مراعاة الفروق الأربعة الآتية :

(١) أن « إذ » لا تكون إلا فى محل نصب على الظرفية ، أو فى محل جر على الإضافة (تبعاً لرأى الكثرة ، وقد أبدينا ما فيه) [4] . أما « شبيهاتها » فتصلح للأمرين السالفين ، ولغيرهما مما يقتضيه الأسلوب ، فتقع مبتدأ ، وخبراً وفاعلا ومفعولا به . . . و . . . وهذا شأن كل اسم من أسماء الزمان المختلفة ، ليس ظرفاً .

(١ و ١) طبقاً للبيان الذى سبق فى ص ٨٠ ، والتفصيل الذى فى هامش ص ٨١ .

(٢) فليس بالواجب .

(٣) وقد سبقت الشروط فى رقم ٢ من هامش ص ٧٨ .

(٤) فى ص ٨٦ وفى رقم ٣ من هامشها .

. . . .

. . . .

(٢) أن إضافة : « إذ » الظرفية للجملة واجبة محتومة ، لفظًا ومعنى معًا ، أو معنى فقط — كما سبق[1] — . . . أما إضافة « شبيهاتها» فجائزة للجملة ، وللمفرد ، ويجوز عدم إضافتها مطلقًا . . .

(٣) أن إضافة « إذ » للجملة الفعلية ، توجب أن تكون هذه الجملة الفعلية إمَّا ماضوية لفظًا ومعنى ، أو معنى فقط (بأن تكون الجملة الفعلية فعلها مضارع فى الظاهر ، ولكن معناه ماض ، ومن الممكن أن يحل الماضى محله ، كالآية السالفة ، وهى « وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل ») — وإما ماضوية تأويلا ، بأن يكون معنى المضارع مضمون التحقق فى المستقبل.

وأما إضافتها للجملة الاسمية فلا تصح إلا حين يكون مدلولها قد وقع فى الزمن الماضى وتحقق ؛ فإن كان سيقع فى المستقبل وجب أن يكون وقوعه محققًا قاطعًا ؛ ليكون بمنزلة ما وقع فى الماضى من ناحية التحقق واليقين ؛ و بهذا تكون « إذ » الأصيلة فى الظرفية هى للماضى حقيقة أو تأويلا ، كما أشرنا[2] .

أما « شبيهاتها » فقد تكون للزمن الماضى وقد تكون لغيره . وقد تضاف للجملة جوازًا ، لا وجوبًا . فإذا كانت « الشبيهات » للزمن الماضى وأضيفت لجملة فعلية أو اسمية كان حكم الجملة هنا كحكمها هناك من الناحية الزمنية ، أى : أن شأن الجملة (وهى : المضاف إليه) واحد مع « إذ » ومع الشبيهات بها الدالة على الزمن الماضى ؛ فإذا كانت الجملة فعلية وجب أن تكون ماضوية ، ولو تأويلا وإن كانت اسمية وجب أن يكون مدلولها قد وقع فعلا ، أو تأويلا بأنه سيقع على وجه محتوم : كشأنها مع « إذ ».

(٤) بناء « إذ » واجب فى جميع أحوالها بسبب إضافتها إلى الجملة[3] ... أما شبيهاتها فيجوز فيها — عند إضافتها للجملة — البناء على الفتح[4]، أو

(١) فى ص ٨٠ و ٨١ وهامشها .

(٢) فى رقمى ١ و ٢ من هامش ص ٨١ .

(٣) طبقاً لما سلف فى ص ٨٣ .

(٤) انظر الحكم الرابع عشر فى ص ٦٦ . ولا يصح البناء على غير الفتح . ويشترط لبنائها أن تكون غير مثناة ، فإن كانت مثناة وجب إعرابها ، — طبقاً للمبين هناك — .

. . . .

. . . .

الإعراب على حسب ما يقتضيه الأسلوب . غير أن البناء على الفتح أحسن عند إضافتها إلى جملة فعلية ، فعلها مبنى أصالة ، كالماضى ، أو مبنى عرضًا ؛ كالمضارع المبنى لاتصاله بإحدى النونين ، والإعراب أحسن عندما يكون المضاف إليه جملة مضارعية مضارعها معرب ، أو جملة اسمية [1] . . .

ويلاحظ أن جواز البناء والإعراب ليس مقصوراً فى الشبيهات على الحالة التى تكون فيها دالة على الزمن الماضى ، وإنما هو عامٌ ينطبق عليها فى حالتى دلالتها على الماضى أو غيره . إلا أنها فى حالة الدلالة على الماضى الحقيقى ، أو التأويلى — وقد شرحناهما [2] — تكون بمعنى : « إذ » وفى حالة الدلالة على المستقبل تكون بمعنى : « إذا » الخاصة به . ومن الأمثلة :

ا — انقضى حينٌ عجيب على الإنسانية ؛ حينَ ساد الجهل ، وشاع الظلم ، وانتشرت الأوهام . وقد اختفى اليوم كثير من تلك البلايا ، « وسيقبل حينٌ آخر ؛ يكون الناس فيه أقرب إلى السعادة ، وأدنى إلى الاطمئنان ، حينَ تخضع الأمم والأفراد لدواعى المساواة ، وأحكام العدالة ، حينَ لا قوىٌّ مُسيطرٌ ، ولا ضعيف مستذَلّ . ومثل قول الشاعر :

ألم تعلمى — يا عَمْرَكِ [3] الله — أننى ... كريم على حينَ الكرامُ قليـلُ

وقول الآخر :

ولستُ أبالى حينَ أقْتَلُ مسلمًا ... على أىّ حال كان فى الله مَصْرَعِى

ب — مضى وقتٌ وجاء آخر ؛ وقتَ أكرَم الناس فلانًا لماله ، ووقتَ أكرم الناس فلانًا لأعماله — سيُقبل الوقت المأمول بعجائبه ؛ وقتَ يصل الناس إلى كشف الفضاء المجهول ، وغزو الكواكب ، وقتَ لا أرضٌ ممهدة وحدها ، ولا أجرام سماوية محتفظة بأسرارها

حـ — أين نحن من الأمس ؛ زمنِ كان العلمُ أملا بعيداً ، وغاية لا تدرك ؟ وما شأنه فى حاضرنا ، زمنِ ينالهُ من يريده ، ويدركه من يرغب فيه ، زمنِ الأسبابُ ميسرةٌ ، والوسائلُ مبذولة . . . و . . . و . . . وهكذا

---

(١) سبقت الإشارة المفيدة لهذا فى ص ٦٨ . (٢) فى ص ٨١ وهامشها .
(٣) سبق إعراب هذا الأسلوب فى رقم ٥ من هامش ص ٦٨ ، حيث ذكر البيت لمناسبة هناك .

. . . .

. . . .

فإن فقدت هذه الأسماء دلالتها على الماضي — ولو تأويلا — أو إبهامها ، لم تكن محتومة الشبه « بإذ » ، فى الإضافة التى أوضحناها ونوعها ، ولم تجر مجراها وجوبًا . فعند فقدها الدلالة على المضىّ تضاف — جوازاً — إلى الجملة الفعلية فقط ، وتكون بمعنى : « إذا » — كما تقدم — ، نحو : أجيئك حين يجيء الصديق الغائب ، وأزورك زمن يزورنا . ويجرى عليها فى هذه الحالة من ناحية إعرابها و بنائها ما كان يجرى عليها من قبل مما شرحناه . ولا يصح — عند الأكثرين أن تضاف فى هذه الحالة إلى الجملة الاسمية ؛ لأنها تكون بمعنى « إذا » الدالة على المستقبل الخالص ، والتى لا تضاف للاسمية [1] — .

وعند فقدها الإبهام يصح أن تضاف للمفرد ، أو لا تضاف إليه ، على حسب المعنى ؛ ولا يصح أن تضاف لجملة ، مثل شهر — حول — سنة — عام . . . و . . . . وغيرها من المعدودات المحددة ، نحو : شهر رمضان مبارك ، وحولنا الحالى طيب .

وهذه المناسبة تذكرنا بالمسائل الثلاث التى سبقت قريبًا [2] ، والتى يجوز أن يستفيد فيها المضاف المعرب من المضاف إليه البناء (بالشروط والتفصيلات الخاصة بكل مسألة) ، وهى إضافة اسم الزمان المبهم ، المعرب فى أصله . . . إلى جملة

---

(١) — كما سيجيء فى ص ٩٣ — وهذا رأى جمهرة النحاة . لكن وردت أمثلة مسموعة وقع فيها المضاف إليه جملة اسمية ؛ منها قوله تعالى : (يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ) .

وقول الشاعر المسمى بسواد .

فَكُنْ لِي شَفِيعاً يَوْمَ لا ذُو شَفَاعَةٍ بِمُغْنٍ فَتِيلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبِ

ولا مانع من الأخذ بالرأى الذى يبيح القياس على هذا ؛ بشرط أن يكون فى الكلام ما يدل على أن معناه سيقع فى المستقبل ، وأنه محقق الوقوع ؛ فيكون المستقبل فيه بمنزلة الماضى ، لتحقق وقوعه ؛ كما فى الآية والبيت ؛ فإن فتنة النار مستقبلة محققة ، وكذلك الشفاعة يوم القيامة ؛ سواء أكانت تغنى أم لا تغنى ، ولا داعى للتأويل . (وانظر رقم ١ و ٢ من هامش ص ٨١) .

(٢) فى ص ٦٦ ، . . . .

وهناك أحكام خاصة بالمبهم فى رقم ٤ من هامش ص ٢٤ وفى ص ٦٦ و ٦٧ و ٩٠ و ١٣٠ و ١٣٩ .

. . . .

. . . .

فعلية، وإضافته إلى مفرد مبنى ، مثل : حينئذ ويومئذ ، وإضافة الاسم المعرب المتوغل فى الإبهام والذى لا يدل على زمان — إلى مفرد مبنى ، كإضافة : غير — مثل — شبه . . . و . . . ، إلى الضمائر أو غيرها من المبنيات[1] .

* * *

(١) يقول ابن مالك فى أسماء الزمان الشبيهات بكلمة : «إذ» .

... ومَا «كَإِذْ» مَعْنًى ، كَإِذْ أَضِفْ جَوَازًا؛ نَحْوُ : حِينَ جَا ، نُبِذْ

يريد : ما كان مثل «إذ» فى كونه اسم زمان ماض مبهم ، فإنه يضاف جوازاً — لا وجوباً — إلى مثل ما تضاف إليه «إذ» من الجمل الفعلية والاسمية ؛ مع ملاحظة ما قد يكون بين الإضافتين من فوارق أوضحناها فى ص ٨٨ وما بعدها . وضرب مثلا لما يشبه «إذ» هو : حين جاء الخائن نبذ شأنه . . . أى : ما كان مثل «إذ» فى المعنى فإنه يضاف مثلها للجمل ، ولكن إضافته جائزة ، لا واجبة .

وَٱبْنِ ، أَوِ اعْرِبْ مَا كَإِذْ قَدْ أُجْرِيَا وَٱخْتَرْ بِنَا مَتْلُوِّ فِعْلٍ بُنِيَا

وَقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَا أَعْرِبْ . وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفَنَّدَا

(يفند = يُغَلَّط) أى: ابن أو أعرب ما جرى عليه شبه «إذ» ولكن المختار بناء ما يتلوه فعل مبنى ، وإعراب ما بعده مبتدأ أو فعل معرب . ومن بنى فى جميع الحالات فلن يُغَلَّط .

ورابعها — ما يضاف وجوبًا إلى الجملة الفعلية دون غيرها . ومنه : إذا »(1) الشرطية الدالة على الزمان المستقبل ، نحو قول الشاعر :

وإذا تباعُ كريمةٌ أو تُشتَرَى فسِواكَ بائعها وأنت المشتِرِى

ووقوع الماضى فى جملة شرطها أوجزائها لايخرجها عن الدلالة على الزمن المستقبل ؛ (لأنها تجعل زمن الماضى للمستقبل ، شأنُها فى هذا شأن جميع أدوات الشرط غير الامتناعى) ، نحو : إذا غدر المرء بصاحبه كان بسواه أغدر . وقولهم : إذا عثَر الكريم أخذ بيده الكرام . . . و . . . (2)

ومنه : « لـمَّا (3) » الظرفية ؛ كقوله تعالى : « فلمَّا جاء أمْرُنا نجَّيْنا صالحًا والذين آمَنوا معه برحمةٍ منَّا » ، وقول الشاعر :

عتبتُ على عمْرٍو ، فلما فقَدتُهُ وجرّبتُ أقوامًا بكيْتُ على عمْرِو

ومنه ألفاظ أخرى منثورة فى المراجع اللغوية والأدبية (4) » .

---

(1) وهى مبنية دائمًا — .

وقد سبق الكلام على : « إذا » بتفصيل مناسب (فى ج ٢ ص ٢٦٠ م ٧٩ باب : الظرف) يشمل سرد معانيها ، وأحوالها ، وأحكامها المختلفة . وسيجىء الكلام عليها بمناسبة أخرى ، ولغرض آخر ؛ هو : « الشرطية » فى ج ٤ ص ٣٣٣ م ١٥٦ باب : « الجوازم » — .

واكتفى ابن مالك ببيت واحد سجل فيه أنها من الأسماء التى تضاف إلى الأفعال لزومًا ، ولم يزد شيئًا ؛ حيث يقول :

وألزَمُوا « إذَا » إضَافَةً إلَى جُمَلِ الأفْعَالِ ؛ كَهُنْ إذَا اعْتَلَى

(هن إذا اعتلى : تواضعْ وتساهل إذا أظهر رفيقك أو غيره الاعتلاء ؛ أى : التكبر) .

(2) ويجوز أن يحذف المضاف إليه (أى : الجملة) ويجىء التنوين عوضًا عنه ؛ كقولهم : من يجحد الفضل فليس إذًا يُعَدّ من أهله. التقدير : فليس إذا (يجحدُه) يعدُّ من أهله . فحذفت الجملة الواقعة مضافًا إليه ، وجاء التنوين عوضًا عنها .

(راجع ج ١ من التصريح والصبان فى مبحث تنوين العوض) .

(3) تسمى : « لما الحينية » ؛ لأنها بمعنى كلمة : « حين » عند من يجعلون « لما » اسما . وقد سبق — فى ج ٢ ص ٢٧٥ م ٧٩ باب « الظرف » — إيضاح الكلام عليها بتفصيل لاغنى عنه ، ولاسيما البيان الخاص بشرطها ، وجوابها ، ونوعهما ، وتقدم هذا الجواب. وسيجىء لها إشارة مفيدة — بمناسبة الكلام على أنواع « أنْ » ح ٤ ص ٢٢١ م ١٤٨ باب : إعراب الفعل .

وهى غير « لـمَّا » الحرفية الجازمة التى سيجىء الكلام عليها فى ج ٤ م ١٥٣ ص ٣٠٥ — وغير « لما » الحرفية التى بمعنى « إلا » المفيدة للاستثناء والتى سبق إيضاحها فى بابه (ح ٢ م ٨١ ص ٢٥٤ . .)

(4) سنذكر بعضها فى « ب » من الزيادة والتفصيل .

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

ا — أشرنا [1] إلى أسماء الزمان التى تشبه « إذْ » فى الدلالة على الزمان ، الماضى ، المبهم ، ومنها : حين — وقت — زمن — لحظة — ...، ونعيد ما قلناه هناك من أنها تضاف جوازاً إلى ما تضاف إليه : « إذْ » ؛ من الجمل الاسمية ، والفعلية ، بشرط دلالة هذه الجمل على المضى والإبهام معاً ، بالتفصيل والإيضاح السالفين . فإن فقدت المضىّ المقصود لم تكن بمعنى « إذ » وإنما تصير بمعنى « إذا » الدالة على الزمن المستقبل الخالص ، فعند إضافتها تضاف — مثلها — إلى الجمل الفعلية ، دون الاسمية [2] . نحو : أسافر غداً حين تبدأ العطلة ، وسأركب الطائرة زمن أجدُها مهيأة . . .

وتحتفظ هذه الأسماء الزمانية لنفسها بجواز البناء والإعراب عند إضافتها للجملة ؛ سواء أكانت بمعنى : « إذْ » أم بمعنى « إذا » ؛ فهى جائزة البناء والإعراب فى حالتى دلالتها على المضى ، أو على الاستقبال ، إلا أن البناء أحسن حين يكون المضاف إليه جملة فعلية فعلها مبنى . والإعراب أحسن حين يكون فعلها معرباً ، وحين يكون المضاف إليه جملة اسمية — كما سبق تفصيله هناك —. أما إذا فقدت الإبهام فيجوز إضافتها للمفرد ، أو عدم إضافتها إليه على حسب المعنى ، ولا يصح إضافتها لجملة [2] . . .

ب — قد أضيف إلى الجملة الفعلية جوازاً ألفاظ مسموعة غير زمانية ، ولكنها تشبه الزمانية فى أنها بمنزلة الزمن والوقت لارتباطها به . ومنها كلمة : « آية » ؛ بمعنى : « علامة » . والوقت علامة لمعرفة الحوادث وترتيبها ، كما أن العلامة تتصل بالوقت ، فصحّ إضافة : « آية » إلى الجملة الفعلية كما يضاف الوقت إليها : لأنهما فى النتيجة ينتهيان إلى شىء واحد [3] . . . قال قائلهم :

---

(١) فى « ه » من ص ٨٧ .

(٢ و ٢) يلاحظ التفصيل الذى فى ص ٨٠ وهامش ص ٨١ .

(٣) هذا تعليلهم الصناعى . والتعليل الحق هو استعمال العرب .

. . . .

. . . .

ألاَ مَنْ مبلغٌ عنى تميمــا   بآية مــا يُحِبون[١] الطعاما

بآيةِ يقدِمون[١] الخيل شُعْثاً   كأنَّ على سنابكها مُداما

وكلمة : « آية » المسموعة بهذا القصد لا تُضاف جوازاً إلا للجملة الفعلية ، بشرط أنْ يكون فعلها متصرفـًا ، سواء أكان مقرونـًا « بما » النافية[٢] ، أو المصدرية ، أم غير مقرون . إلا أن بعض النحاة يوجب تقدير « ما » المصدرية الظرفية عند عدم وجودها ، أو تقدير كلمة : « وقت » قبل الجملة الفعلية ؛ لتكون الإضافة من نوع إضافة أسماء الزمان التى شرحناها . وهذا خلاف شكلى ؛ لا أثر له .

لكن كلمة : « آية » لا يسرى عليها ما يسرى على أسماء الزمان السالفة من جواز الإعراب والبناء عند إضافتها للجملة ، وإنما يبقى لها حكمها الذى كانت تستحقه قبل إضافتها . وعلى هذا تكون كلمة : « آية » فى البيت الثانى معربة مضافة إلى الجملة المضارعية ، والمراد : أبلغْهم كذا ، بعلامة إقدامهم الخيل شُعْثـًا متغيرة من التعب . . . وهى معربة مضافة فى البيت الأول إلى المصدر المؤول من « ما » المصدرية[٣] والجملة المضارعية . والمراد ؛ إذا رأيت تميمـًا فبلغهم عنى الرسالة . فكأن قائلا قال : بأى علامة تُعْرَف تميم ؟ فأجاب : بعلامة ما يحبون الطعام .

ومن تلك الألفاظ السماعية كلمة : « ذى » فى قولهم : (اذهبْ بذى تَسْلَمُ[٤] واذهبـا بذى تسلمان ، واذهبوا بذى تسلَمون) ، والمسموع فى كلمة : « ذى » الجر « بالباء » فى هذا الأسلوب . والمعنى : اذهب بأمر هو سلامتك التى تلازمك،

(١ و ١) ورواية أخرى يبتدئ المضارع فيها بتاء الخطاب ، بدلا من ياء الغائب .

(٢) مثل قولهم : بآية ما كانوا ضعافاً ولا عُزْلاً .

(٣) يصح أن تكون « ما » زائدة . والجملة المضارعية بعدها هى المضاف إليه . ويجرى تأويل المضاف إليه على الطريقة التى سبق شرحها فى تأويل الجملة الواقعة مضافاً إليه ، ص ٨٤ .

(٤) هذا الأسلوب هو الذى وعدنا (فى رقم ٢ من هامش ص ٤٤) أن يكون إيضاحه هنا .

. . . .

. . . .

ولا تفارقك ؛ فكأن القائل يريد : اذهب ومعك أمر ؛ وهذا الأمر هو ؛ سلامتك الملازمة لك . ولما كانت الإضافة للجملة الفعلية هي فى تقدير الإضافة للمفرد (وذلك بالإتيان بمصدر الفعل مضافًا إلى فاعله ؛ — كما سبق[1] —) كان التأويل : اذهب بأمر سلامتك ، أى : اذهب ومعك أمر هو سلامتك المصاحبة لك — اذهبا بأمر سلامتكما — اذهبوا بأمر سلامتكم . . .

ويرى بعض اللغويين أن « ذى » فى الأساليب المسموعة السابقة معناها : « الذى » فالمراد : اذهب بالذى تسلم به ، أى : بسلامتك ؛ مصحوبًا بها ، أو أنّ معناها : الوقت .

والمعانى الثلاثة متقاربة ، وفيها تكون الإضافة من نوع إضافة « المسمى إلى الاسم » سماعًا[2] . فالمسمى هو : « ذى » ، بمعنى : الأمر ، وهذا الأمر المعين وذاته ... اسمه : « السلامة »[3] ، أو : بمعنى « الذى » أوالوقت . والمراد منهما : السلامة أيضًا[4] .

* * *

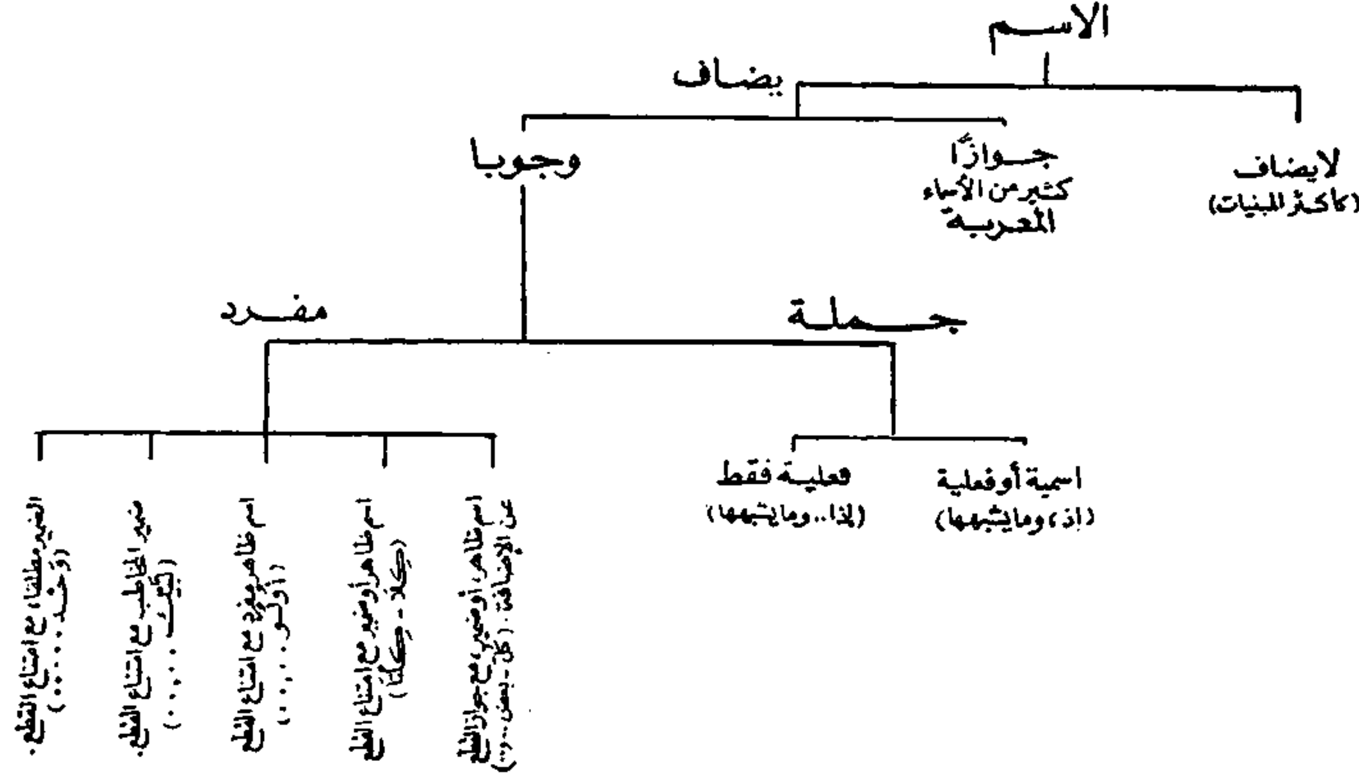
(١) فى آخر هامش ص ٢ — والبيان فى : ص ٢٨ رقم « ب » من ص ٨٤ ...

(٢) سبقت لها الإشارة بمناسبة أخرى فى ص ٤٢ .

(٣) راجع فيما سبق ج ٣ ص ١٨ من شرح المفصل ، والهمع ج ٢ ص ٥١ (باب الإضافة) .

(٤) فالباء للمصاحبة ، أو : بمعنى « فى . . . »

وفيما يلي حَصْرٌ مُرَكَّز (١) لكل ما تقدم من أقسام المضاف ، وأنواع المضاف إليه .



(١) وفي ص ١٣٤ تلخيص آخر لبعض النحاة .

المسألة ٩٥ :

أسماءٌ أخرى واجبة الإضافة :

(كِلاَ ، وكِلْتا[١]ـ أيّ ـ لَدُنْ ، وعند ـ غَيْر ، ونظائرها ـ . . .) .

« كِلاَ » : اسم مفرد فى اللفظ ، مثنى فى المعنى ؛ لأنه يدل بصيغته على اثنين مذكرين ؛ نحو : كِلاَ طَرَفَيِ الأمورِ ذميم ، ونحو :

إنّ المعــلمَ والطبيب كلاهمــا لا يَنْصَحانِ ؛ إذا هما لم يُكرَمَا

و « كلتا » : اسم مفرد فى اللفظ ، مثنى فى المعنى ؛ لأنه يدل بصيغته على اثنتين مؤنثتين ؛ نحو : كلتا الخَصلتين رذيلة ؛ الضَّعَةُ والكِبر . ونحو : الثروة والشهرة ، كلتاهما من أسباب الجاه .

ولأن « كِلاَ وكلتا » مفردين لفظًا ، مُثَنَّيينِ معنى[٢] ، جاز فى خبرهما ، ـ وفى كل ما يحتاج إلى المطابقة بينه وبينهما ـ مراعاة لفظهما ، وهو الأفصح ، ومراعاة معناهما وهو فصيح ؛ كقولهم : (كلا الرجلين عظيم ؛ من دعا للخير ، ومن استجاب له) ـ (كلا القائدَيْنِ بَطَلانِ ؛ هذا يقود جيوشه فى غمرات الحروب وهذا يقود أعوانه فى ميادين الإصلاح) ـ (كلتا الزعيمتين وهبت نفسها لأعمال البر ، ولم تدّخر وُسْعًا) ـ (كلتا المدينتين وقفتا فى وجه العدو المُغير حتى ارتد خاسراً . . .) .

و « كلا » و « كلتا » من الألفاظ الملازمة للإضافة لفظًا ومعنًى معًا ، ولا بد فى المضاف إليه بعدهما أن يجمع ثلاثة شروط .

---

(١) سبق الكلام عليهما بمناسبة أخرى(هى : بيان حكمهما الإعرابى . . .) فى جـ١ ص ١١١ م ٩ ـ المثنى وملحقاته . وهما فى لفظهما المفردمع إفادتهما معنى : التثنية » شبيهتان بلفظة « كل » ؛ فى أن لفظها مفرد ، لكنها تدل على معنى غير مفرد ، هو ؛ معنى الجمع .

(٢) تتضح هذه الدلالة فى مثل : الرجلان كلاهما مسافران . فالمعنى الرجلان الاثنان مسافران . وفى مثل : الرجلان كلاهما مسافر ، يكون المعنى : الرجلان كل واحد منهما مسافر ؛ أى : أنه يصح أن يحل محلها إما كلمة : (الاثنين) ، وإما : (كل واحد منهما) . وهذا على حسب الأساليب ؛ كما فى المثالين السالفين . والنتيجة فى الحالتين واحدة ؛ وهى دلالتها على اثنين ـ ومثلها : « كلتا » .

الأول : أن يكون دالاً على اثنين أو اثنتين ؛ سواء أكان اسمًا ظاهراً ، أم ضميراً[1] بارزاً ، كقوله تعالى : « كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا . . . » . وقوله تعالى : « وَقَضَى رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلا إِيَّاهُ ، وبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ، إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلاَهُمَا ، فَلاَ تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ . . . » . . . وإنما كانت دلالته على التثنية شرطًا لأن الغرض من « كِلا » و « كلتا » هو تقوية التثنية فى هذا المضاف إليه ، وتأكيدها ، فإذا لم يكن مثنى وقع التعارض بين المضاف والمضاف إليه .

الثانى : أن يكون كلمة واحدة . (وهذه الكلمة الواحدة هى التى تقوم بالدلالة على المثنى ؛ من غير سرد أفراده متعددة ، ولا ذكرها متفرقة) فلا يجوز قرأت كلتا المجلةِ والرسالةِ ، ولا عاونت كلا الأخ والصديق . وقد وردت أمثلة قليلة مسموعة لم يتحقق فيها هذا الشرط ، فلمْ توافق كثرة النحاة على القياس عليها ، منها :

كِلا أخِي وخَلِيلِي وَاجِدِى عضُدًا ... فى النائبات، وإلمامِ المُلِمَّاتِ

والثالث : أن يكون معرفة كالأمثلة السالفة ، فلا يجوز أن يكون نكرة عامة ؛ كالتى فى مثل : حضر كلا رجلين ، وانصرفت كلتا امرأتين ؛ فإن كانت النكرة مختصة فالأحسن الأخذ برأى من يجيز وقوعها مضافًا إليه بعد « كلا وكلتا » ؛ فيصح المثالان السابقان — وأشباههما — بعد التخصيص ؛ فيقال : حضر كلا رجلين عالمين ، وانصرفت كلتا امرأتين أديبتين[2] .

---

(١) إذا كان المضاف إليه اسماً ظاهراً دالا على اثنين سمى : « مثنى لفظاً ومعنى » أما إن كان ضميراً بارزاً دالا على اثنين ، أو : اسم إشارة للمفرد ولكنه يدل على اثنين بقرينة خارجة عن لفظه : فإنه يسمى : « مثنى معنى » فقط . ومتى كانت دلالته على التثنية بقرينة خارجية ؛ كاسم الإشارة — سميت « دلالة مجازية » (كما سيأتى فى الزيادة . وكما سبق البيان فى ج ١ م٩ ص ١٠٨ وهامشها رقم ١ وفى ص ١١١)

(٢) وإلى الشروط الثلاثة أشار ابن مالك باختصار حيث يقول :

لِمُفْهِمِ اثْنَيْنِ مُعَرَّفٍ بِلاَ ... تَفَرُّقٍ أُضِيفَ « كِلْتَا » وَ « كِلاَ »

يريد : أضيفت « كلتا وكلا » لمفهم اثنين (أى : لما يدل على اثنين) مع تعريفه ، وعدم تفرق أفراده .

. . . .

. . . .

زيادة وتفصيل :

ا — اشترطنا هنا (١) أن يكون « المضاف إليه » دالاً على اثنين ، أو اثنتين ، سواء أكان اسماً ظاهراً أم ضميراً بارزاً . هذه الدلالة قد تكون بلفظه الصريح في التثنية ، الحقيقيّ فيها (لا المجازيّ) نحو قوله تعالى : « كِلْتَا الجنتين آتَتْ أُكُلَهَا » ، وقوله : « إمَّا يَبْلُغَنَّ عندك الكِبَرَ أحدُهما أو كلاهُمَا » . فالمضاف إليه وهو كلمة : « الجنتين » ، وكلمة : « هما » — من الألفاظ الصريحة في التثنية ، التي تؤدى معناها على وجه الحقيقة لا المجاز . وقد تكون الدلالة بلفظه الحقيقيّ ، ولكنه مشترك اشتراكًا معنويًا بين المثنى والجمع ، كالضمير : « نا » فإنه صالح من جهة المعنى للأمرين ؛ كقول الشاعر :

كِلانا غَنِيٌّ عن أخيه حياتَه ... ونحنُ إذا مِتْنا أشد تغانيَا

وقول الآخر :

كُونُوا كَمَنْ وَاسَى أخَاهُ بِنَفْسِه ... نَعِيشُ جَمِيعًا، أوْ نَمُوتُ كِلانا

وقد تكون بلفظه الذى دخله التوسع والمجاز ؛ فصار يدل على اثنين دلالة أساسُها التوسع والمجاز ، لا الحقيقة اللغوية ، كقول الشاعر :

إنَّ للخيرِ وللشرِّ مَدًى (٢) ... وكِلا ذلك وَجْهٌ (٣) وقَبَلٌ (٤)

فكلمة : « ذا » تدُلّ في حقيقتها اللغوية على المفرد المذكر ، ولكنها تدل هنا بمعناها على المثنى ؛ لأنها إشارة إلى ما ذكر ؛ وهو : الخير والشر ؛ فالمراد : « كلا » ما ذكر من الخير والشرّ . . . وهذه الدلالة مجازية (٥) ؛ لأن دلالة « ذا » على غير الواحد مجازية ؛ كالتثنية ؛ في هذا البيت ، وكالجمع في قول لبيد :

---

(١) في ص ٩٩ . (٢) غاية ينتهى عندها . (٣) ما يستقبلك من الشىء .

(٤) طريق واضح . أو : جهة. والمعنى: إن كلاً من الخير والشر له نهاية، وكلاهما أمر واضح يستقبل الناس، وهو معروف لهم؛ كالطريق الواضح المطروق . أو : كلا الخير والشر ذو نهاية ، وله وجهة ينصرف إليها .

(٥) انظر رقم ١ من هامش الصفحة السابقة .

. . . .

. . . .

ولقد سئمتُ من الحياة وطولِهـا وسؤالِ هذا الناسِ كيف لَبيدُ ؟

ب ــ لا تضاف « كلا وكلتا » لشيء من الضمائر إلا لواحد من ثلاثة ؛ هي : « نا » ، و « الكاف » المتصلة بالميم والألف ، و « الهاء » المتصلة بالميم والألف . (أي : كلانا ــ كلاكما ــ كلاهما ــ كلتانا ــ كلتاكما ــ كلتاهما) .

حـ ــ حكم « كلا » و « كلتا » من الناحية الإعرابية موضح في مكانه المناسب من الجزء الأول (1) عند الكلام على المثنى ، وملحقاته . ومضمونه : أن لهما حالتين ؛ إحداهما : إعرابهما إعراب المثنى ، والأخرى إعرابهما إعراب الاسم المقصور :

(١) فيعربان إعراب المثنى بشرط إضافتهما إلى ضمير دالّ على التثنية ؛ سواء أكانتا للتوكيد أم لغيره . فمتى أضيفت إحداهما للضمير الدال على التثنية وجب إعرابهما إعراب المثنى . فمن أمثلة استعمالهما للتوكيد : (أعجبني النابغان كلاهما ــ أكرمت النابغَيْن كليهما ــ أثنيت على النـابغَيْن كليهما) ــ (فازت الطبيبتان كلتاهما ــ مدحت الطبيبتين كلتيهما ــ أصغيت إلى الطبيبتين كلتيهما) . ومن أمثلة استعمالهما في غير التوكيد مع إعرابهما كالمثنى : جاء كلاهما أو كلتاهما ــ رأيت كليهما ، أو : كلتيهما ، استمعت إلى كليهما ، أو : كلتيهما .

ولا بد عند استعمالهما للتوكيد أن يكون الضمير المضاف إليه مطابقًا للاسم المؤكَّد قبلهما (2) (أي : أنه لا بد من وجود الضمير المضاف إليه ، ومن وجود المؤكَّد قبلهما ، وتطابق المؤكِّد والمؤكَّد في التثنية ، والإعراب ، والتذكير ، والتأنيث) ؛ كقولهم في الدعاء ؛ « لازمتْكَ الحُسْنَيَان (3) كلتاهما ، . . . وأمِنْتَ البَلِيتين (4) كلتيهما » . . . وقولهم في الدعاء للمسافر : صاحبَكَ الأحمدانِ (5)

---

(١) ص ١١٢ م ٩ . وهناك تفصيلات هامة تقتضى الرجوع إليها .

(٢) كما سيجيء في باب التوكيد (ص ٥٠٨) عند الكلام على استعمالها .

(٣) الصحة والثروة .

(٤) المرض والفقر .

(٥) الأمن والسلامة .

. . . .

. . . .

كَلاهما – وسلمت من الأرذلَيْن كليهما [1] .

وبما تجب ملاحظته أن استعمالهما فى التوكيد يوجب إضافتهما إلى الضمير المطابق للمؤكَّد السابق ، لكن لا يلزم من إضافتهما للضمير المطابق أن يكونا للتوكيد ؛ فقد يتعيّنان للتوكيد كما فى الأمثلة السابقة ، وقد يتعين إعرابهما شيئاً آخر غير التوكيد ؛ كما فى قولنا : الوالدان كلاهما نافع ، والأختان كلتاهما مثقفة ؛ فيتعين إعرابهما فى هذين المثالين – وأشباههما – مبتدأ ، ولا يصح التوكيد ، كى لا يترتب عليه إهمال المطابقة بين المبتدأ والخبر ، بقولنا : (الوالدان نافع – الأختان مثقفة) ؛ فيقع الخبر مفرداً مع أن مبتدأه مثنى ، وهذا غير جائز فى مثل ما نحن فيه .

وقد يجوز إعرابهما توكيداً أو غير توكيد فى مثل : الوالدان كلاهما نافعان – الأختان كلتاهما مثقفتان ؛ فيصح إعرابهما توكيداً ؛ لإضافتهما للضمير المطابق للمؤكَّد السابق ، والاسم الظاهر بعدهما خبر للمبتدأ ، مطابق له . كما يصح إعراب «كلا وكلتا» فى المثالين مبتدأ ثانياً ، مضافاً للضمير ، والاسم الظاهر بعدهما هو الخبر لهما . والجملة الاسمية منهما ومن خبرهما خبر المبتدأ الأول . فالإعرابان جائزان ، وتفضيل أحدهما متوقف على وجود قرينة ترجحه على الآخر .

فالأحوال ثلاثة عند إضافتهما للضمير مع وجود لفظ سابق يصلح أن يكون مؤكَّداً يرجع إليه الضمير عند إضافتهما ويطابقه ؛ هى : وجوب إعرابهما توكيداً فقط ، وامتناع إعرابهما توكيداً ، وجواز الأمرين .

(٢) فإن لم يضافا للضمير مطلقاً (بأن أضيفا إلى اسم ظاهر) – لم يكونا للتوكيد ، ولم يصح إعرابهما كالمثنى ، بل يجب إعرابهما إعراب المقصور (وهو الإعراب بحركات مقدرة على الألف الثابتة ، الملازمة لآخرهما فى جميع الحالات) ؛ نحو : كلا القطبين ثلجىّ مقفر – إن كلاَ القطبين ثلجىّ مقفر – ذاع عن كلا القطبين أنه ثلجى مقفر – كلتا المنطقَتينِ القطبيتين غير مأهولة – إن كلتا المنطقتين غير مأهولة – سمعت عن كلتا المنطقَتين» . . .

---

(١) الخوف والضرر .

. . . .
. . . .

كل ما سبق هو الأشهر الذى يحسن الاقتصار عليه . وهناك آراء أخرى فى إعرابهما ؛ فبعض العرب يعربهما إعراب المثنّى فى كل الحالات من غير تفرقة بين توكيد وغيره . وبعضهم يعربهما إعراب المقصور فى كل الحالات من غير تفرقة كذلك ... و ...

* * *

أىّ – أنواعها الملازمة للإضافة خمسة[1] ؛ كل نوع منها مبهَم ؛ (لأنه صالح لكل شيء من الأمور الحسيّة والمعنوية . ولا تعيين له إلا بالمضاف إليه) ؛

وهى : « أىّ » الاستفهامية ؛ مثل : أىُّ عملٍ تختاره ؟– أى الرجالِ المهذب ؟ – أىّ الناسِ تصفو مشاربه ؟.

و « أىّ » الشرطية ؛ مثل : أىُّ نفعٍ يلتمسْه المرء بضرر غيره ينقلبْ وَبالاً عليه .

و « أىّ » الموصولة ، مثل : يعجبنى السباقون ، وسأصافح أيُّهم هو أسبق (بمعنى : الذى هو أسبق) .

و « أىّ » التى للنعت[2] ؛ مثل إنّ الصادقَ عظيمٌ أىُّ عظيم .

و « أىّ » التى للحال ، مثل : قبلْتُ كلام الناصح الأمين : أىَّ ناصح أمين .

ومن الخمسة السابقة نوعان ملازمان للإضافة ، لفظًا ومعنى معًا ؛ هما : النعتية والحالية[3] ، أما الثلاثة الأخرى فلازمة للإضافة إمّا لفظًا ومعنى معًا كأمثلتها السابقة ، وإمّا : معنى[4] فقط ؛ مثل (الأعمال كثيرة ؛ فأىٌّ تختاره ؟)– (من ألوان النفع ما يؤذى ؛ فأىٌّ يلتمسْه المرء بضرر غيره ينقلبْ وبالاً عليه)– (يعجبنى السباقون ، وسأصافح أيًّا هو أسبق) . . . و . . . وفيما يلى بيان أوفى :

* * *

١ – « أىّ » الاستفهامية[5] : وهى معربة ، واجبة الإضافة لفظًا ومعنى ،

---

(١) هناك نوع سادس لا يضاف أبداً ؛ هو : « أىّ » : التى تكون وصلة لنداء ما فيه « أل » (وتفصيل الكلام عليها فى باب « النداء » ، أول الجزء الرابع) . وقد سبق الكلام على الستة ملخصاً لمناسبة أخرى فى باب الموصول جـ ١ ص ٢٦٠ ، ٢٦٢ م ٢٦ .

(٢) تفصيل الكلام عليها فى ص ١١١ ، ولها إشارة فى باب النعت ص ٤٦٨ .

(٣) كما سبقت الإشارة فى رقم ١ من هامش ص ٧٣ وفى الجزء الأول ص ٢٦٠م٢٦ .

(٤) تقدم (فى رقم ٣ من هامش ص ٧١) أن « المضاف لفظاً ومعنى » هو : ما له مضاف إليه مذكور صراحة فى الكلام ، متمم للمعنى المقصود من المضاف . وأن « المضاف معنى » فقط هو : ما له مضاف إليه ، ولكنه محذوف لداع مع قيام قرينة تدل عليه ، وهو مع حذفه ملاحظ فى إتمام معنى المضاف وإكماله ، كما يلاحظ عند وجوده . وقد يجىء التنوين عوضا عن المحذوف .

(٥) « ملاحظة » : الأحكام الآتية مقصورة على « أى الاستفهامية » غير المستعملة فى : « الحكاية » أما المستعملة فى « الحكاية » فقد تخالف هذه فى بعض الأحكام ، طبقاً للمذكور فى باب : « الحكاية » .

أو معنى فقط . وتضاف إلى ما يأتى ليزيل إبهامَها :

(١) النكرة مطلقًا (أى : لمتعدد أو غير متعدد) ؛ فتشمل النكرةَ الدالة على الإفراد ، والدالّة على التثنية ، أوعلى الجمع ، بنوعيهما ؛ نحو : أىُّ رجلٍ فاز بالسبق ؟ أى رجلين فازا بالسبق ؟ أىّ رجال فازوا بالسبق ؟ أى فتاة فازت ؟ . . . أىّ فتاتين ؟ . . . أىّ فتيات ؟ . . . ومن المفرد قول الشاعر :

أتجزعُ مما يُحدثُ الدهرُ للفتى ؟ وأىُّ كريمٍ لم تُصبْهُ القوارعُ ؟

وقد اجتمعت إضافتها للنكرة المفردة والنكرة المجموعة فى قول الشاعر يتحنن لبعض لياليه الخالية :

آهًا لها من ليال !! هل تعود كما كانت ؟ وأىُّ ليال عاد ماضيها
لم أنْسَها مذ نأت عنى ببهجتها وأىُّ أنسٍ من الأيام ينسيها ؟

فهى فى الأساليبِ السابقة — ونظائرها — اسم استفهام يُسأل به عن المضاف إليه النكرة كله [١] . وهى فى الوقت نفسه مطابقة لمعناه تمام المطابقة . ولهذا كانت بمعنى : «كُلّ» الذى يقصد به المضاف إليه جميعه ، على حسب المراد من العموم فى المفرد ، أو : المثنى ، أو : الجمع . فالمراد من «أىّ» هنا هو المراد من المضاف إليه النكرة كاملا ، ومدلولهما واحد [٢] . والمعنى فى الأمثلة السّابقة : أىّ واحد من الرجال فاز ؟ أىّ اثنين منهم فازا ؟ أىّ جماعة منهم فازوا . . و . . . وهكذا [١] .

(٢) المعْرفة [٢] بشرط أن تكون دالّة على متعدد ، ولا فرق فى التعدد بين أن يكون حقيقيًّا ، أو : تقديريًّا ، أو : بالعطفَ بالواو .

١ — فالمتعدد الحقيقى ما يدل بلفظه الصريح المذكور فى الجملة ، على تثنية ،

(١ و ١) المراد : إن كان «المضاف إليه» النكرة واحداً فالمراد منها عموم ذلك الواحد ؛ لا بعضه ، ولا جزء منه . وإن كان «المضاف إليه» مثنى فالمراد منها الاثنان كاملين ؛ لا بعضهما ولا فرد منهما ، وكذلك إن كان جمعاً ؛ فإن المراد منها الجمع كله . . . وسبب ذلك ما عرفناه من إبهام «أى» والذى يزيل إبهامها هو «المضاف إليه» فلا بد أن يتساويا فى المعنى ؛ لكيلا تختلف الدلالة نوعاً ، أو مقدارا بين المفسَّر والمفسِّر ، والمبيَّن والمبيِّن .

(٢ و ٢) يترتب على إضافتها للنكرة أو المعرفة أحكام تختلف فى الحالتين . وسيجىء البيان فى ص ١٠٨

أو : جمع ، نحو : أىُّ الفريقين أحق بالإعجاب ؟ ... و ... أيكم أحسنُ عملا ؟ أى الرجال المهذب ؟ .

ب — والمتعدد التقديرى : هو ما يدل بلفظه على مفرد له أجزاء متعددة (١) ، بعضها هو المقصود بالاستفهام عنه عند الإضافة ؛ فيكون « المضاف إليه » مفرداً فى ظاهره ؛ ولكنه متعدد فى التقدير ؛ بسبب تلك الأجزاء التى يتكون منها ؛ ويقوم المعنى على أساس ملاحظتها وتقدير وجودها ، برغم أنها غير موجودة فى الكلام ؛ فكأنّ : « أىّ» ليست مضافة إلى معرفة مُفردة ، وإنما هى مضافة — تقديراً — إلى معرفة متعدّدة . وإن شئت فقل : إنّها ليست مضافة إلى المعْرفة المفردة مباشرة ، وإنما هى مضافة إلى كلمة محذوفة ، هى كلمة : « أجزاء » ، أو ما يشابهها ؛ مثل : أىُّ الشجرة أنفع ؟ أى الوجه أجمل ؟ أىُّ التّمثال أدقّ ؟ نريد : أىّ أجزاء الشجرة أنفع ؟ أى أجزاء الوجه أجمل ؟ أىّ أجزاء التمثال أدق ؟ فكلمة : « أىّ » فى الأمثلة السّابقة — ونظائرها — مضافة إلى معرفة مفردة ، لها أجزاء هى الملحوظة عند الإضافة ، وعند السؤال بكلمة : « أىّ » التى معناها والمراد منها هو معنى المضاف إليه ؛ لما سبق من أنّها مبهمة ، والذى يزيل إبهامها هو المضاف إليه ، فلا بد أن يتساويا معنى ؛ إذ لا يصح أن يختلف الموضِّح والموضَّح فى المعنى أو فى مقداره .

ولما كان المراد من المضاف إليه — فى الاستفهام — هو جزؤه (٢) لا كلّه ، وجب أن يكون المراد منها هو ذلك الجزء أيضًا . ولهذا يقال عنها إنها بمعنى : « بعض من كلّ » ، (يريدون : بعض المضاف إليه ...) ويجيبون عنها بالأجزاء أيضاً ؛ فيجاب عما سبق بأنه : (جذعها ، أو : ثمرها ...) — أو : (العين ، أو : الأنف ...) — أو : (الرأس ، أو : الظهر ...) فكأن المضاف إليه متعدد ، أو أن « أىّ » مضافة ، والمضاف إليه كلمة محذوفة ملحوظة فى النيّة ، تدل على متعددٍ ، والتقدير : أىّ أجزاء كذا . والأمران سيّان .

---

(١) قد يدل المتعدد التقديرى على أنه مفرد له أنواع متعددة ، لا أجزاء متعددة ؛ فتكون الأنواع هى المقصودة عند الإضافة ، ويجرى عليها حكم الأجزاء ؛ نحو : أى الدينار دينارك ؟ أى الكسب أطيب ؟

(٢) أو نوعه ، طبقاً للمبين هنا ، وفى هامش الصفحة الآتية .

حـ ـ والتعدد بالعطف يتحقق هنا بأن يُعطف على المعرفة المفردة معرفة مفردة أخرى بحرف العطف « الواو » دون غيره من حروف العطف ــ فينشأ من العطف التعدد المطلوب (أىْ : الذى يجعل المضاف إليه فى حكم المتعدد) ، مثل : أىّ زراعة الفاكهة وزراعة القطن أربح ؟ تريد : أيُّهما . ؟ بمعنى : أىّ واحدة من زراعة الفاكهة والقطن أربح ؟ ومثل قول الشاعر :

ألاَ تسألون الناس ، أيِّى وأيُّكُمُ غَداةَ التَقَيْنَا ـ كانَ خيراً وأكرَمَا ؟

فإنه يريد : أينا[1] . . . و . . . .

و « أىّ » فى جميع هذه الصور التى تضاف فيها لمعرفة ، هى اسم استفهام ، يُسأل به عن المضاف إليه المراد منه بعضه ــ كما تقدم ــ ، ومعناها فى الوقت نفسه ينصبّ على بعضه هذا ، أىْ : جزئه ، لا على كله ؛ فليس يراد منها معناه كاملا .

* * *

(١) ليس من اللازم فى حالة التعدد بالعطف . تكرار : « أى » بإعادتها بعد الواو ؛ فيصح تكرارها وعدمه فى مثل : أى زراعة الفاكهة والقطن أربح ؟ أو : أى زراعة الفاكهة وأى زراعة القطن أربح . وإنما يجب تكرار . « أى » وإعادتها بعد الواو إذا كان المعطوف عليه الأول ضميراً للمتكلم نحو :

فلئِنْ لقِيتُك خَالِيَيْن لتَعْلَمَنْ أيِّى وأيُّكَ فارِسُ الأَحـزاب ؟

وقال بعض المحققين : لا داعى للتقييد بهذا الشرط ، ورأيه حسَن .

. . . .

. . . .

زيادة وتفصيل :

« أىّ الاستفهامية » لفظها مفرد مذكر دائمًا ، أما معناها فيختلف بحسب ما تضاف إليه [1] .

ا – فإن أضيفت إلى مُنكر كانت بمعنى المضاف إليه كاملا ، ولذا تعتبر بمعنى : « كُلّ » – كما سبق [2] – وفى هذه الحالة يجوز فى خبر : « أىّ » وفى الضمير العائد إليها ، وفى كل ما يحتاج للمطابقة معها : إما مراعاة لفظها فى الإفراد والتذكير فى كل الحالات ، وإما مراعاة معناها الذى يوافق المضاف إليه فى إفراده ، وتثنيته ، وجمعه ، وتذكيره ، وتأنيثه ، وهذا هو الأكثر والأفصح ؛ نحو : أىُّ زميل أقبل ؟ أىّ زميلين أقبلَ ، أو : أقبلا ؟ – أىّ زملاء أقبلَ ، أو : أقبلوا ؟ – أى زميلة أقبلَ أو أقبلتْ ؟ . . . – أى زميلتين أقبل ، أو أقبلتا . . . ؟ أى زميلات أقبل ، أو : أقبلْن ، أو : . . . وهكذا . . .

ب – وإن أضيفت إلى مُعرّف كان المراد منها بعضه ، ولذا تعتبر بمنزلة كلمة : « بعض » ، أو تعتبر كأنها مضافة لكلمة محذوفة ، تقديرها : « أجزاء » ، مثلا . كما شرحنا [2] ، فيجب – فى الأفصح الأغلب – مراعاة لفظ : « أى » فى إفراده وتذكيره عند الإخبار عنها ، وعود الضمير إليها ، وكل ما يحتاج للمطابقة. ولا عبرة بتثنية المضاف إليه أو جمعه أو تأنيثه [3] .

* * *

---

(١) ومثلها الشرطية . – كما سيجىء عند الكلام عليها فى ص ١٠٩ .

(٢ و ٢) فى ص ١٠٥ – حيث بيان المراد من كلمة : « كُلّ »

(٣) لمناسبة أخرى ذكرنا ما سبق فى جـ ١ ص ٢٦٣ م ٢٦ باب الموصول .

ب — أىّ الشرطية : اسم شرط جازم ، معْرب ، يجزم فعلَ الشرط والجوابَ معًا ؛ كقولهم : (أىُّ صاحب يصحبْك لغاية يرجوها، يهجرْك بعد إدراكها) . وهو يفيد تعليق الجواب على الشرط ؛ فإذا وقع الشرط وتحقق ، وقع الجواب — غالبًا — وتحقق تبعًا لذلك ؛ وإلا فلا يقع [1] . . .

وهذا الاسم فى دلالته عام مبهم ؛ فهو صالح لأن يراد منه كل أمر من الأمور الحسيّة والمعنوية . ولكن هذا التّعميم والإبهـــام يزول بالمضاف إليه؛ فإنه يحدد المراد ويعيّنه ؛ (كالشأن فى جميع أنواع « أىّ » المضافة) .

ومن الواجب إضافة « أىّ » لفظًا ومعنى معًا ، كالمثال السابق،أو معنى فقط ؛ نحو : (أىٌّ . . . يصحبْك لغاية يهجرْك بعد إدراكها) .

(١) ويجوز إضافتها لنكرة مطلقًا (دالَّة على إفراد ، أو : على تثنية ، أو : جمع) ؛ نحو : أىُّ ضعيف يستعنْ بى أعاونْه — أى ضعيفين يستعينا بى أعاونْهما — أىّ ضِعاف يستعينوا بى أعاونْهم — أىّ ضعيفة تستعنْ بى أعاونْها — أىّ ضعيفتين تسْتَعينا بى أعاونْهما — أىّ ضعيفات يستعِنّ بى أعاونْهن . . . و . . .

وإذا أضيفت « أىّ » إلى النكرة كان معناها ، ومدلولها المراد هو : المضاف إليه جميعه ، وهو النكرة كاملة ، ولهذا تكون « أىّ » بمنزلة كلمة : « كُلّ » ؛ مثل قول الشاعر :

أىّ حين تُلِمّ بى تلْقَ ما شئـ ـت من الخير ؛ فاتخذنى خليلا

(٢) وكذلك يجوز إضافتها إلى معرفة بشرط أن تكون هذه المعرفة دالة على متعدد حقيقى ، أو : « تقديرى » ، أو « بالعطف بالواو » ، (والمراد به : عطف معرفة مفردة [2] على الأولى بالواو خاصة . . .) ، وقد شرحنا أنواع التعدد الثلاثة ، ومعنى كل [3] . فمن أمثلة المتعدد الحقيقى : أى الرجال يكثُرْ مزحه تَضِعْ هيبته . ومن أمثلة التعدد التقديرى : أىّ الوجه يعجبْك يعجبْنى ؛ بمعنى :

---

(١) كما سيجىء البيان فى الباب الخاص : (عوامل الجزم : جـ ٤) .

(٢) وهى التى لا تدل على متعدد .

(٣) فى رقم ٢ من ص ١٠٥ .

أى أجزاء الوجه . ومن أمثلة العطف — ولا يكون ، إلا بالواو خاصة — ، أبى وأيك يتكلمْ يحسِنْ اختيار كلامه ؛ بمعنى : أينا... ، ونحو : أىّ الزراعة وأى الصناعة يخلصْ له صاحبه يدركْ أبعد الغايات ، بمعنى : أيهما . . .

وإذا أضيفت إلى معرفة كان معناها والمراد منها هو بعض المضاف إليه لا كلّه ، ولذا تكون « أىّ » ، بمعنى : بعض .

« فأىّ » الشرطية كالاستفهامية فى وجوب الإضافة لفظًا ومعنى معًا ، أو معنى فقط ، وفى إضافتها إلى النكرة مطلقًا وإلى المعرفة بشرط التعدد ، وفى أنها فى الحالة الأولى تكون بمعنى : « كل » ، وفى الثانية بمعنى : « بعض » .

والشرطية — كالاستفهامية — لفظها مفرد مذكر دائمًا . ومعناها يختلف بحسب ما تضاف إليه ؛ فإن أضيفت لنكرة جاز فى خبرها ، وفى الضمير العائد إليها ، وفى كل ما يحتاج إلى المطابقة معها — مراعاة لفظها ، أو : مراعاة المضاف إليه (وهو الأحسن) على الوجه الذى وفيناه من قبل فى « أىّ الاستفهامية »[1] وإن أضيفت لمعرفة وجب (فى الرأى الأحسن) مراعاة لفظها دون المضاف إليه .

هذا ، ومراعاة اللفظ أو المعنى مقصور على الاستفهامية والشرطية . كما أسلفنا .

* * *

حـ — « أىّ » الموصولة : اسم مبهم ، بمعنى : « الذى » ؛ نحو : أصاحب من الإخوان أيّهم هو أكرمُ خُلقًا ؛ بمعنى : الذى هو أكرم خلقًا فيهم ، وهى معربة فى كل حالاتها ، إلا فى حالة واحدة[2] . ولا بد من إضافتها لفظًا ومعنى معًا — كالمثال السابق — أو معنى فقط ؛ نحو : أحمد من الرجال أيًّا هو أشدُّ عزمًا . وأصدقُ قيلا . والأصل : أيّهم هو أشدّ . . . ويزيل إبهامها المضاف إليه والصلة معًا ، وأحدهما لا يكفى . ولا تضاف إلى النكرة — فى

---

(١) فى ص ١٠٨ .

(٢) هى التى تكون فيها مضافة وصدر صلتها ضمير محذوف — وتفصيل الكلام على إعرابها وبنائها مدون فى ج ١ باب الموصول م ٢٦ .

الرأى المعوّل عليه(١) ـ وإنما تضاف إلى المعرفة ، بشرط أن تدل المعرفة على متعدد حقيقى ، أو تقديرىّ ، أو بالعطف بالواو ــ على الوجه المشروح فيما سلف(٢) ـ ؛ فمثال التّعدد الحقيقى ؛ يعجبنى أيكم هو حريص على رفعة وطنه ــ ومثال التعدد التقديرى : أصلح أىَّ التمثال هو معيبٌ ، بمعنى : أىّ أجزاء التمثال . . . ومثال التعدد بالعَطْف بالواو : اقتَنِ أىَّ القَلَمِ وأىَّ الثوبِ هو أبدع . ولا بدّ فى المطابقة من مراعاة لفظها .

* * *

د ــ « أىّ » التى تقع نعتًا للنكرة : اسم معرب ، مبهم ، يزيل « المضافُ إليه » إبهامَه . والغرض منها : الدلالة على بلوغ المنعوت الغاية الكبرى؛ مدحًا أو ذمًّا ؛ نحو : أُعْجِبْتُ برجلين من أعظم رجالات التاريخ ؛ هما العادلان : عمرُ بنُ الخطاب ، وعمرُ بنُ عبد العزيز ، وأولهما صحابى جَليلٌ أىُّ صحابىّ ، والآخر خليفةٌ أموىّ أىُّ خليفة ، وكقول الشاعر :

دعوتُ امرَأً أىَّ امرِئٍ فأجابنى ... وكنت وإياهُ مَلاَذاً ومَوْئِلا

ونحو قولهم : أوْدَى الظلم بكثير من الدول ، وقضى على أهلها ما انغمسوا فيه من تَرَف ، وما انتشر بينهم من فساد . فلقد كان ظلمًا أىَّ ظلمٍ ، وتَرفًا أىَّ تَرف ، وفساداً أىّ فساد .

وتختصُ « أىّ » النعتية بأحكام ثلاثة مجتمعة هى : وجوب إضافتها لفظًا ومعنى معًا ، وأن يكون المضاف إليه نكرة ــ فى الأغلب ــ ؛ مفردة أو غير مفردة ، وأن تكون هذه النكرة مماثلة للمنعوت فى التنكير(٣) ، وفى اللفظ والمعنى

---

(١) لأن معنى « أىّ » هو معنى « الذى » المراد منها واحد معين ؛ فلا بد أن يكون المضاف إليه واحداً معيناً : (معرفة) ذلك أن « أى » مبهمة ، يزيل إبهامها المضاف إليه مع صلتها ، كما عرفنا . . . فهو مع الصّلة المفسّر والموضّح لها . ولما كان معناها معنى « الذى » المعرفة وجب أن يكون المضاف إليه معرفة أيضاً ؛ لكيلا تختلف الدلالة بين المفسّر والمفسَّر ، وهذا لا يجوز . ويجب عند المطابقة مراعاة لفظها فقط .

(٢) فى رقم ٢ من ص ١٠٥ .

(٣) هذا يقتضى أن يكون المنعوت نكرة كذلك . وسيأتى فى « الزيادة » ص ١١٥ وما بعدها رأى آخر هام ، حاسم ؛ لا يشترط التنكير فيه ، ولا فى المضاف إليه ــ ولهذا الرأى إشارة فى باب النعت ، ص ٤٥٢ ــ ثم انظر «ب» ص ١١٥ .

معًا ، أو فى المعنى فقط ، نحو : استمعت إلى شاعرة أىّ شاعرة ، وإلى فتاة أىِّ شابّة . ونحو : مررت بشابّ أىِّ فتى ، وطبيب أىّ نِطاسىٍّ . ولا يجوز استمعت إلى شاعرة أىّ مهندسة ، ولا إلى فتاة أىِّ عالمة ، ولا إلى رجل أىّ طبيب . . .

* * *

. . . .

. . . .

زيادة وتفصيل :

١ — سبق القول[1] أن كلمة : «أىّ» هذه ، إنْ أضيفت إلى نكرة ، وكانت النكرة اسمًا مشتقًّا — كان المقصود من المدح أو الذم أمراً واحداً ، هو المعنى المجرد المفهوم من الاسم المشتق . (أى الأمر المعنوى الذى يدل عليه هذا المشتق ، بغير نظر إلى ذات أو غيرها) ، فإذا قلنا : رأينا فارسًا أىَّ فارس . . . فالمقصود هو المدح بالفروسية وحدها ، المفهومة من المشتق : « فارس » . وإذا قلنا : احترسنا من خائن أىِّ خائن ، فالمعنى المراد من الذم هو مجرد الوصف بالخيانة المفهومة من المشتق : خائن .

أما إذا أضيفت « أىّ » إلى نكرة غير مشتقة فإن المدح أو الذم يشمل جميع الأوصاف التى يصح أن توصف بها هذه النكرة ؛ فمن يقول لآخر : « إنى مسرور بك ، فقد رأيتك رجلا أىَّ رجل . . . » فكأنما يقول : رأيتك رجلا جمع كل الصفات الطيبة التى يُمدح بها الرجل . ومن يقول عن امرأة بغيضة : «إنها امرأة أىّ امرأة . . . » فإنما يقصد أنها جمعت كل الصفات الرديئة التى تذم بها المرأة .

والأغلب فى هذه النكرة (التى هى الموصوف[2]) أن تكون مذكورة فى الكلام ، ومن الشاذ الذى لا يقاس عليه — فى رأى كثير من النحاة — ورود السماع بها محذوفة فى قول الشاعر :

إذا حارب الحجاج أىّ منافق علاه بسيف كلما هُزَّ يقطع

ويقول السيوطى : « إن هذا فى غاية الندور »[3] فلا يصح — عندهم —

---

(١) فى جـ ١ باب الموصول ، م ٢٦ ص ٣٣٠ .

(٢) والتى ليست مصدراً ؛ لأن المصدر قد يحذف ، وتنوب عنه صفته .

(٣) عبارة السيوطى فى شرحه الهمع (جـ ١ ص ٩٣ — باب : الموصول عند الكلام على النكرة الموصوفة « بأى ») هى :

(الغالب ذكر هذه النكرة، وقد تحذف ؛ كقوله : « إذا حارب الحجاج أى منافق . . . » أى : منافقاً أى منافق ، وهذا فى غاية الندور) اهـ . مع أنه قال فى المتن قبل ذلك مباشرة فى حذف هذه النكرة الموصوفة بكلمة : « أىّ » النعتية التى نحن بصددها ما نصه : (حذفها نادر ، وقيل : سائغ)» اهـ . ثم انظر ص ١١٥ وهامشها حيث الرأى الحاسم .

. . . .
. . . .

محاكاته . ثم يزيدون التعليل بما نصه[1] : (فارقتْ « أىّ » سائر الصفات فى أنه لا يجوز حذف موصوفها وإقامتها مقامه ؛ لا تقول : مررت بأى رجل ؛ لأن المقصود بالوصف بأىّ هو المبالغة وتقوية المدح أو الذم . والحذف يناقض هذا) اهـ .

فمن المحتم عندهم إضافتها لفظًا ومعنى ، وأن يكون الموصوف بها مذكورًا . لكنا رأينا موصوفها محذوفًا سماعًا فى البيت السالف ، ورأيناه محذوفًا كذلك فى كلام لعلى بن أبى طالب ، نصه[2] - .

(« اصحبْ الناس بأىّ خلق شئت يصحبوك بمثله . ») اهـ . يريد : بخلق أىّ خلق . وهى لا تصلح هنا أن تكون موصولة . لأن الموصولة لا تضاف عند الجمهور إلى نكرة . كما لا تصلح نوعًا آخر . فورود موصوفها محذوفًا فى الشعر وفى نثر الإمام علىّ أفصح البلغاء ، يبيح استعمالها مع حذفه ولو كان هذا الاستعمال قليلا بالنسبة للرأى الآخر . وفوق هذا كله نجد الضوابط النحوية العامة لا تمنع حذفه ؛ فمن الجائز - طبقًا لتلك الضوابط - اعتبار « أىّ » فى مثل الأساليب السالفة صفة لموصوف محذوف ، ولا ضعف فى هذا مطلقًا ، ولا شىء يمنع من الأخذ به ؛ قياسًا على ما جاء فى « أىّ » منْ قوله تعالى فى سورة الانفطار : (يأيها الإنسان ما غرَّكَ بربك الكريم الذى خلقَكَ فسوّاكَ فعدَلَكَ فى أىّ صورة ما شاء ركّبَكَ . . .) ، فقد قال المفسرون فى إعرابها أقوالا مختلفة ، ومنها ما جاء فى تفسير الألوسى لتلك الآية ، ونصه :

(« فى أى صورة ما شاء ركبك » - أى : ركبك ، ووضعك فى أى صورة اقتضتها مشيئته تعالى وحكمته جلّ وعلا من الصور المختلفة ؛ فى الطول ، والقصر ، ومراتب الحسن ، ونحوها . فالجار والمجرور متعلق : « برَكّبَكَ » . و « أىّ » للصفة ، مثلها فى قوله :

أرأيت أىَّ سوالفٍ وخـدودٍ برزتْ لنا بين اللّوى وزَرُودِ

ولما أريد التعميم لم يذكروا موصوفها . وجملة : « ما شاء » صفة لها ، والعائد

(١) كما جاء فى : « الدرر اللوامع » ج ١ ص ٧١ .

(٢) نقلا عن ص ٧٨ من كتاب : « سجع الحمام فى حكم الإمام » إخراج وتحقيق على الجندى ، وزميليه .

. . . .
. . . .

محذوف . . . و « ما » مزيدة . . . وجاز . . .

وقيل : « أىّ » موصولة صلتها : « ما شاء » كأنه قيل : « ركبك فى الصورة التى شاءها ». وفيه : أنه صرح أبو علىّ فى التذكرة بأن « أيًّا» الموصولة لا تضاف إلى نكرة ، وقال ابن مالك فى باب الإضافة ، من الألفية :

. . . . . . واخصُصَنْ بالمعرفهْ   موصولةً . وبالعكس الصفهْ

ثم . . . إلى أن قال الألوسى :

« ويجوز أن يكون الجار متعلقًا « بعدلك » وحينئذ يتعين فى « أىّ » الصفة ؛ كأنه قيل : فعدلك فى صورة أىّ صورة ، أىْ : فى صورة عجيبة ، ثم حذف الموصوف ؛ زيادة للتفخيم . و « أىّ » هذه منقولة من الاستفهامية ، لكنها لانسلاخ معناها عنها بالكلية عمل فيها ما قبلها . ويكون « ما شاء ركبك » كلامًا مستأنفًا ، و « ما » موصولة ، أو موصوفة ، مبتدأ ، أو مفعولا مطلقًا « لركبك » . أى : ما شاء من التركيب ركبك فيه ، أو : تركيبًا شاء ركّبك) » اهـ. كلام الألوسى .

وحسبنا أن ينطبق على كلامنا ما ينطبق على القرآن الكريم أفصح كلام عربىّ ، وأن نجد بين النحاة من يقول إن حذف الموصوف « بأىّ الوصفية » سائغ [1] . . .

ب — اشترطت كثرة النحاة فى « أىّ » النعتيّة تنكير المضاف إليه والمنعوت . ولكنّ آخرين لم يشترطوه فيهما ؛ كما فى بعض المطولات ، ومنها : « شرح

---

(١) انظر رقم (٣) من هامش ص ١١٣ . وقد أخذ بهذا الرأى مؤتمر « مجمع اللغة العربية » فى دورته الخامسة والثلاثين بالقاهرة (فى شهر فبراير سنة ١٩٦٩) . وفيما يلى النص الحرفى لرأيه منقولا من مجلته (العدد الخامس والعشرين الصادر فى فبراير سنة ١٩٦٩ ص ١٩٦) :

(شاع بين الكتاب مثل قولهم : « اشتر أى كتاب » باستعمال « أى » مضافة إلى اسم نكرة . ومثل قولهم : « اشتر أى الكتب » بإضافتها إلى معرفة . ومثل قولهم : « لا تبال أى تهديد » بإضافتها إلى مصدر . والمقصود فى كل هذه الاستعمالات هو : الإبهام ، والتعميم ، والإطلاق . ولا بأس بتجويز ذلك كله : استنادًا إلى أن « أىّ » تحمل فى مختلف دلالاتها — ومنها الوصفية — معنى « الإبهام » ، وأن حذف موصوفها مما قيل بجوازه . ويجوز أن تضاف إلى معرفة ، وحينئذ يكون موصوفها معرفة ، ذكر أو حذف ، وأنها تدل على التبعيض فى استعمالها نائبة عن المصدر ، ويمكن أن يقاس عليه أحوالها الأخرى » اهـ .

. . . .

. . . .

التصريح » ، فقد جاء فى الجزء الثانى منه فى : باب ــ الإضافة عند الكلام على «أىّ» النعتية ــ ما نصه : (قال المصنف فى الحواشى : لا أجد مانعًا أن يقال مررت بالرجلِ أىّ الرجل ، وبالغلام أىّ الغلام ، كما جاز أطعمنا شاة كلَّ شاةٍ ، وهم القوم كلُّ القومِ ، فأضيفت ــ كُلّ ــ إلى النكرة والمعرفة) اهـ .

يريد أن كلمة : « كُلّ » هنا للدلالة على الغاية الكبرى فى المنعوت ، وقد أضيفت للنكرة والمعرفة ؛ فهى فى تأدية المعنى مثل : « أىّ » ؛ فحق « أىّ » أن تكون مثلها فى الإضافة للنكرة والمعرفة[1] . وهو رأى حسن فيه تيسير . ولكن الأول أحسن وأعلى ؛ لأنه المساير للمسموع الأفصح . فليست إجازته قائمة على مجرد حمله على نوع آخر جائز ، كالذى اعتمد عليه الرأى الآخر ، ولم يؤيده بأمثلة مسموعة .

ومن أمثلة وقوعها نعتًا : أن يكون المنعوت مصدراً مُبَيِّنًا قد حذف ونابت عنه صفته[2] نحو : ــ تعلمت أىَّ تَعلّمٍ[3] . والأصل : تعلمت : تعلّما أى تعلُّم .

* * *

---

(١) سبق الكلام ــ فى ص ٧٢ ــ على إضافة «كل » و « بعض » ، ونوع هذه الإضافة ، وما يترتب عليها من صحة دخول « أل » عليهما أو عدم صحتها . . .

(٢) لأنها من الأشياء التى تصلح للنيابة عنه . وقد سبق فى الجزء الثانى ص ١٧٣ م ٧٥ من باب المفعول المطلق ــ سرد تلك الأشياء ، ويجىء فى ص٤٦٨ و ٤٩٤ إشارة لهذا .

(٣) هذا التعبير صحيح فصيح ، وبيان الكلام عليه وعلى ما يصلح للنيابة عن المصدر المؤكد والمبين ــ مدون فى موضعه من الجزء الثانى ص ١٧٢ م ٧٥ .

هـ — « أىّ » التى تقع حالا : اسم معرب ، مبهم ، يدل على ما تدلّ عليه الحال من بيان هيئة صاحبها المعْرفة فى الغالب .

ويزول الإبهام عنْ « أىّ » بالمضاف إليه — كباقى أنواع « أىّ » المضافة — ويشترط فى هذا « المضاف إليه » أن يكون نكرة مذكورة فى الكلام — فلا يجوز فى « أىّ » الحالية قطعها عن الإضافة — ؛ نحو : لله أبو بكر أىَّ خليفةٍ ، وخالدُ بنُ الوليد أىَّ قائد[1] .

* * *

وفيما يلى تلخيص ما سبق[2] من أنواع : « أىّ » المضافة ، وحكم إضافة كلّ ، والغرض منه ، و بيان المضاف إليه :

---

(١) لم أصادف نصاً يعرض للفظ : « أى » الحالية من ناحية تذكيره ، ولا الضمير العائد عليه ، وقد يكون السبب أن الضمير يعود على صاحب الحال ، فلا حاجة لعودته إلى « أى » .

(٢) وقد أشار إليه ابن مالك إشارة بجملة موجزة ، حيث يقول :

وَلَا تُضِفْ لِمُفْـرَدٍ مُعَـرَّفِ أَيًّا . وإنْ كَرَّرْتَهَـا فأَضِفِ

أَوْ تَنْوِ الَاجْزا ، واخْصُصَنْ بالمعْرِفَهْ مَوْصُولَةً أَيًّا . وَبالعَكسِ الصِّفَهْ

يريد : لا يجوز إضافة « أى » المفرد المعرفة إلا مع تكرارها ، أو مع نية الأجزاء (بتقدير مضاف إليه محذوف ، يدل على الأجزاء ، أو : مع ملاحظة ما فى المضاف إليه من أجزاء ، إن كان ذا أجزاء) وهو يقصد بالحكم السالف « أى » الاستفهامية ، والشرطية ، والموصولة ، لأن هذه الثلاثة هى التى تضاف لمعرفة . أما « أى » التى تقع وصفاً (ويريد بها : التى تقع حالا ، أو نعتاً) فلا تضاف إلا للنكرة ، — فى الأغلب — « فهى عكس الموصولة كما يقول . وكما يفهم من كلامه أن الثلاثة الأولى تضاف للمعرفة ، وأن الأخيرتين لا يضافان إليها — يفهم كذلك أن الاستفهامية والشرطية يضافان النكرة أيضاً ، بدليل أنه صرح بعد ذلك بتخصيص الموصولة بالمعرفة ؛ والموصوفة (بنوعيها النعتية ، والحالية) بالنكرة . فهذا التخصيص يدل على أن الاثنتين الأولين غير مخصصتين بمعرفة ولا بنكرة . ويؤيد هذا بيته التالى :

وَإِنْ تكنْ شَرْطًا أَوِ اسْتفهَامَـا فَمُطْلَقاً كَمِّل بِهَـا الكَلَاما

يريد : كمّل الكلام بها و بما أضيفت إليه مطلقاً ، سوا أكان المضاف إليه نكرة أم معرفة . وقد شرحنا المعرفة التى تقع مضافاً إليه الثلاثة الأولى ، وشرطها .

أما قوله : « موصولة » « أيا » فكلمة « موصولة » حال مقدمة من كلمة « أيا » والأصل . واخصص بالمعرفة « أيا » — موصولة .

بيان المضاف إليه	الغرض من « أىّ »	حكم إضافتها	نوع « أىّ »
النكرة مطلقًا ، والمعرفة بشرط تعددها. وتكون أىّ مع النكرة بمعنى : « كل » ومع المعرفة بمعنى : «بعض» . وللمعنى المراد أثره المختلف فى المطابقة	السؤال عن المضاف إليه ، مع تضمنها معناه كاملا أو مجزأ ، على حسب حاله من التنكير أو التعريف ، ــ طبقًا للتفصيل الذى عرضناه ــ	واجبةُ الإضافة لفظا ومعنى معًا ، أو : معنى فقط ؛ ليزيل المضاف إليه فى الحالتين إبهامها	الاستفهامية
كالسابقة .	تعليق جوابها على شرطها . مع أدائها معنى المضاف إليه ضمنًا	كالسابقة .	الشرطية
المعرفة ــ فى الرأى المعتمد ــ بشرط تعددها . ويجب عند المطابقة مراعاة لفظها .	بمعنى « الذى » الدالة على واحد معيَّن .	كالسابقة . ولكن إبهام الموصولة لا يزول إلا بالمضاف إليه و بالصلة معًا ؛ وأحدهما لا يكفى.	الموصولة
النكرة ، بشرط مماثلتها المنعوت فى لفظه ، ومعناه ، (وتنكيره ــ فى الأكثر ــ وهناك رأى آخر . .	وصف منعوتها النكرة ــ وهذا هو الأكثر ــ بالغاية الكبرى ، مدحًا أو ذمًّا .	واجبة الإضافة لفظا ومعنى معًا ؛ ليزيل المضاف إليه فى الحالتين إبهامها .	النعتية
النكرة . .	بيان هيئة صاحب الحال المعرفة .	كالنعتية .	الحاليّة .

«ملاحظة» : من هذا الجدول ومما سبقه من شرح ، يتبين أنّ : لكلمة «أىّ» المضافة ثلاث حالات ــ فى أشهر اللغات ، وأفصحها ــ هى الإضافة للنكرة والمعرفة ؛ وذلك فى الشرطيّة والاستفهامية ، والإضافة للمعرفة فقط ــ تبعًا للرأى الأقوى ــ ؛ وذلك فى الموصولة ، والإضافة للنكرة فقط ، وذلك فى التى تقعُ

نعتاً(١) ، أو حالاً .

* * *

لَدُنْ(٢) ، وعِنْدَ(٣) ـ ظرفان مبهمان ، ملازمان فى أكثر حالاتهما للإضافة لفظاً ومعنى معاً .

وفائدتهما : الدلالة على مبدأ الغاية(٤) الزمانية أو المكانيّة ؛ نحو :

---

(١) فى الرأى الشائع فيه ، دون رأى آخر .

(٢) فيه لغات كثيرة ، فيكون على وزن : عَضُد – جَيْئَر – وبَيْنَد – وقلت . . . و . . . وقد تحذف نونه ويصير على وزن : هَلْ – أو قل – أو : هَلْ . . . و . . . ويحسن – اليوم – الاقتصار على الأكثر شيوعاً ؛ كالأولى ، وما عداها نستعين به على فهم ما ورد منه فى النصوص العربية القديمة .

وإذا أضيف بعد حذف نونه وجب إرجاع النون .

(٣) سبقت الإشارة لهذين الظرفين بمناسبة أخرى فى باب الظروف (ج ٢ ص ٢٣١ م ٨٩) وتركنا هنا بعض ما سجلناه هناك ؛ اكتفاء بما سبق .

(٤) لإيضاح معنى «الغاية الزمانية والمكانية» نسوق بعض الأمثلة التى توضحها ، منبهين إلى أن الغاية لها معان أخرى تختلف باختلاف الموضوعات ، وتذكر فى مناسباتها (كما سجلنا هذا فى ج ٢ ص ٢٣١ م ٧٩ من الطبعة الأخيرة ، وكما سيجىء فى هامش ص ١٤١ حيث أوضحنا معنى «الغاية» هناك بما يناسب الموضوع) .

ا – فى مثل : سافرت من لدن بيتنا إلى الضاحية ، تشتمل الجملة على الفعل : «سافر» ، والسفر يقتضى الانتقال من مكان إلى آخر . فلا بد لتحققه من نقطة مكانية معينة يبتدئ منها السفر ، وأخرى ينتهى إليها . أى : لا بد له من مكان ابتداء ، ومكان انتهاء ، محددين ، مضبوطين كالمذكورين هنا ، وهما : البيت والضاحية ، وبين نقطتى الابتداء والانتهاء مسافة محصورة بينهما ، لا محالة . ويطلق على مجموع الثلاثة اسم اصطلاحى ، هو : «الغاية المكانية» أى : «المسافة المكانية» أو «المقدار المكانى» ، وهى تشمل كما نرى مكاناً محدوداً ، محصوراً ، له بداية ونهاية معينتان ، ومسافة تصل هذه بتلك . وقد دخل لفظ «لدن» على كلمة هى بداية الغاية ؛ فدخوله على هذه الكلمة – وعلى نظائرها – يرشد إلى أنها أول جزء من أجزاء الغاية ، أو أنها نقطة البداية .

ولو قلت : سافرت من لدن الصبح إلى العصر ، لدل الفعل : «سافر» على أن السفر استغرق زمناً محدداً معيناً ، له بداية معروفة ، ونهاية زمنية معروفة كذلك ؛ فله نقطتان – إحداهما للابتداء ، والأخرى للانتهاء – زمنيتان مضبوطتان ، وينحصر بينهما مقدار زمنى يصلهما . ويتكون من مجموع الثلاثة (أى : من نقطة البداية ، ونقطة النهاية ، وما بينهما) ما يسمى فى الاصطلاح : «الغاية الزمانية» بمعنى : «المقدار الزمانى» . ودخول لفظ : «لدن» على الكلمة التى بعده يرشد إلى أن هذه الكلمة نفسها هى نقطة البداية ؛ أى : أول جزء من أجزاء الغاية .

لكن قد يخطر على البال السؤال الآتى : إذا كان لفظ «لدن» للدلالة على بداية الغاية فما الداعى–

مشيت من لَدُن الجبل إلى النهر ، وقضيت فى المشى من لَدُن صباحنا إلى

لمجىء الحرف . « من » قبله ومعناه الابتداء أيضاً ؟ أجاب النحاة عن هذا إجابة غير مقنعة ؛ فقالوا : إن دلالة : « لدن» على بداية الغاية ليست مألوفة فى الأسماء؛ فجاء الحرف « من » ليكون بمنزلة الدال على ذلك ، ولهذا يكون فى الأعم الأغلب مذكوراً (راجع حاشية ياسين على شرح التصريح فى هذا الموضع) .

والسبب الحق هو استعمال العرب القدامى ، دون تعليل آخر .

(ب) ما سبق يقال فى الظرف : « عند »؛ فلو وُضعناه مكان « لدن » فى الأمثلة السالفة — وأشباهها — لم يتغير الأمر ؛ ففى مثل : «قرأت الكتاب من عند المقدمة إلى الخاتمة » ، نجد الفعل : « قرأ » لا يتحقق معناه كاملا إلا بنقطة مكانية معينة تبتدئ منها القراءة؛ هى المقدمة ،ونقطة أخرى تنتهى إليها ؛هى الخاتمة ، و بين النقطتين المكانيتين مسافة مكانية تصل بينهما هى المسافة الأخرى المحددة المكتوبة ، ومن اجتماع الثلاثة : (أى من نقطة البداية المكانية ، ونقطة النهاية المكانية ، وما بينهما) يتكون ما يسمونه : . « الغاية المكانية » التى يجىء الظرف « عند » ليدل على أن المضاف إليه هو نقطة البداية فيها .

و إذا قلت : «قرأت الكتاب من عند العصر إلى المغرب» نشأت الغاية الزمانية التى تتكون من اجتماع تلك الثلاثة ، ويدخل الظرف . « عند » على أول جزء منها فيكون وجوده دليلا على أن ما بعده (وهو المضاف إليه) نقطة البداية الزمانية . . .

ويفهم مما سبق أن « لدن » ، و « عند » اسمان يدلان على ما بعدهما . . . فسمى كل منهما : نقطة البداية نفسها ، وليس « الابتداء » الذى هو أمر معنوى . ولهذا كانا اسمين — عند النحاة — دون « من» و « منذ » الحرفين اللذين معناهما الابتداء المعنوى . فإضافة « لدن » ، وعند » إنما هى من إضافة الاسم إلى مسماه .

(هذا ، وقد أطلنا الكلام — فى ج ١ ص ٥٦ م ٦ — عن سبب تفرقتهم بين كلمة : « ابتداء » واعتبارها اسماً ، وكلمة : « من » الجارة المفيدة للابتداء واعتبارها حرفاً) .

كذلك يتضح الفرق بين « الغاية » ومبدأ الغاية ، الذى يدل عليه « لدن » أو « عند »؛ فالغاية تشمل الأجزاء الثلاثة ، أما مبدأ الغاية فهو الجزء الأول منها دون الجزأين الآخرين . وكذلك يتضح المراد من قولهم : (إن : معنى « لدن » و « عند » هو الدلالة على مبدأ الغايات الزمانية أو المكانية) .

ويصح وضع أحدهما مكان الآخر ؛ فيقال : جئت من عند الصديق ، أو : من لدن الصديق. وفى القرآن الكريم : « آتيناهُ رحمةً من عندنا ، وعلَّمناه من لَدُنَّا علماً » فلو وضع أحد الظرفين مكان الآخر لجاز ، ولم يمنع منه مانع إلا كره التكرار اللفظى بغير داع بلاغى .

(حـ) إذا دخل « لدن » ، أو : « عند » على بداية الغاية فليس من اللازم أن يذكر معها اللفظ الدال على النهاية ، إذ يكفى أن يشتمل الكلام على البداية وحدها ما دام المقام يكتفى به .

(د) ليس الأمر فى كل ما سبق مقصوراً على الأفعال التى تعمل فى الظرف وتحتاج فى تحقيق معناها إلى غاية زمانية أو مكانية ، وإنما الأمر يشمل كل عامل آخر لا يتحقق معناه كاملا إلا بملاحظة الغاية ، يتساوى فى هذا أن يكون العامل فعلا ، أو شبه فعل ، أو اسم فاعل ، أو اسم مفعول ، أو غير ذلك مما يعمل . . .

الضّحا . ويصح فى المثالين وضع الظرف : «عند» مكان «لَدُنْ» . ولكن استعمال «عند» فى بدء الغاية الزمنية قليل ، وهو — مع قلته — قياسى ؛ كالحديث الشريف : الصبر عند الصدمة الأولى . وقولنا : السفر عند الساعة الثامنة .

و «لَدُنْ» ، و «عند» يختلفان — بعد هذا — فى أمور ، أشهرها ستة :

الأول : أن «لدن» ظرف يكاد يلازم الدلالة على بدء الغايات . وقد يستعمل أحياناً للدلالة على مجرد الحضور . أما «عند» فيستعمل كثيراً فى الدلالة على بدء الغايات ، وفى الدلالة على الحضور المجرد ، مثل : جلست عندك . فإنّ تحقُّق معنى الجلوس لا يقتضى ابتـداءً مكانيًّا معينًا ، أىْ : لا يستلزم تعيين نقطة البدء المكانى ؛ إذ لو كان له ابتداء مكانىّ لوجب أن يكون له انتهاء مكانى أيضًا ؛ لعدم وجود ابتداء بغير انتهاء . فأين مكان انتهاء الجلوس فى المثال السابق وأشباهه ؟ لا وجود له . وعلى هذا لا ابتداء له أيضًا . فمن القليل أن يقال : جلست من لدنك . وتشدّد بعض النحاة فمنعه ، وليس بممنوع ؛ ولكنه قليل جائز .

الثانى : أن «لَدُنْ» مبنى على السكون فى أكثر لغات العرب . أما «عند» فمعرب عندهم .

الثالث : أن «لدن» قد يتجرد للظرفية المباشرة [1] ، ولكن الأغلب أن يخرج منها إلى «شبه الظرفية» ؛ بالجر «بمن» (فيكون ، مبنيًّا على السكون فى محل جر «بِمن») [2]. أمّا «عند» فينصب كثيراً على الظرفية المباشرة ، أو يجر «بِمنْ» . والغالب أنه لا يدل على بدء الغايات إلا إذا كان مسبوقًا بهذا الحرف الجار ، فإن لم يكن مسبوقًا به كان — فى الغالب — للدلالة على مجرد الحضور ، لا لبدء الغاية . وجرّه «بمن» على كثرته قليل بالنسبة لجر «لَدُنْ» به .

الرابع : أن «لدُن» يضاف [3] للمفرد — كالأمثلة السالفة — ويضاف

---

(١) فيكون مبنياً على السكون فى محل نصب .

(٢) ومن الأمثلة لهذا قوله تعالى : (إن اللهَ لا يظلمُ مِثْقالَ ذَرّةٍ ، وإنْ تكُ حسنةً يُضاعِفْها ، ويؤتِ مِنْ لدُنْهُ أجراً عظيما) .

(٣) وهومضاف مع بنائه .

للجملة بنوعيها أيضًا . وإذا أضيف للجملة كان مقصوراً على بداية الغاية الزمانية دون المكانية ؛ إذ الأرجح أن الظروف المكانية لا يضاف منها شيء للجملة إلا : «حيث» — كما سبق[1] — . فمن أمثلة إضافته للجملة الفعلية قول الشاعر :

صريعُ غَوَانٍ راقَهُنّ ورُقْنَهُ   لَدُنْ[2] شَبَّ، حتّى شابَ سُودُ الذوائبِ

ومثال الاسمية : وتَذْكُرُ نُعْمَاهُ لَدُنْ أنْتَ يافعُ . . .

وعلى هذا يكون المضاف إليه بعد «لدُنْ» مجروراً لفظًا إن كان اسمًا معربًا ، ومجروراً محلا إن كان اسمًا مبنيًا أو جملة .

أما «عند» فلا يضاف للجملة ، فالمضاف إليه بعده مجرور لفظًا إن كان اسما معربًا ، ومحلا إن كان مبنيًا .

الخامس : أن «لدن» قد يستعمل مفردا[3] مع ظرفيته ؛ بشرط أن يقع بعده كلمة ؛ «غُدْوة» — من غير فاصل بينهما — منصوبة ، أو مرفوعة نحو : مكثت هنا لدن غدوة حتى الغروب . فالنصب على اعتبارها خبراً لكان المحذوفة مع اسمها ، والتقدير : لدن كان الوقتُ غدوةً . . . والرفع على أنها فاعل لكان التامة المحذوفة التي معناها : ظهرَ «ووُجد» ، والتقدير : لَدُن كانت غُدوةٌ ، أي : ظهرت غدوةٌ ووُجدتْ . وعلى هذين الإعرابين يكون الظرف «لَدُنْ» مضافًا للجملة تقديراً . وليس مفرداً . أما على إعراب : «غُدْوةً» المنصوبة تمييزاً ، سماعيًا ، صاحبُه «لَدُنْ» المفرد ، أو منصوبة على «التشبيه بالمفعول به»[4] فلا يكون «لَدُنْ» مضافًا على الصحيح . والأخذ

---

(١) في رقم ٤ من هامش ص ٧٨ .

(٢) الظرف «لدن» تنازعه ثلاثة عوامل : هي : صريع — الفعل : «راق» الأول — الفعل : راق ، الثاني .

(٣) أي : غير مضاف لفظاً ولا معنى .

(٤) يقولون في هذا الإعراب كلاماً يجدر بنا إهماله ، وعدم التعويل عليه ، هو : أن «لدن» في آخرها نون ساكنة ، قبلها دال تفتح ، أو تضم ، أو تكسر ، وقد تحذف نونها ؛ فحرف الدال في ضبطه المتعدد شابه الحركات الإعرابية في التبدل . وكذلك شابهت النون التنوين ؛ من جهة جواز حذفها ؛ فصارت : «لدن غدوة» في اللفظ مثل : راقود خلا ؛ فنصب «غدوة» على التمييز المفرد و«لدن» مثل نصب كلمة : «خَلاً» براقود . أما نصبه على التشبيه بالمفعول به فلأنه عندهم مثل : أنا —

بالإعرابين الأولَيْنِ ، أفضل ، لبعدهما عن التكلف ، والتعقيد ، والضعف .

ويصح فى كلمة : « غدْوة » الجر على اعتبار « لدن » مضافًا أيضًا و« غدوة » هى المضاف إليه المجرور .

أما « عند » فلا ينقطع عن الإضافة إلا إذا ترك الظرفية وصار اسمًا محضًا ؛ كأن يقول شخص : « عندى مال » . فيقول له آخر : « وهل لك عندٌ » ؟ فكلمة « عند » هنا مبتدأ مرفوع . ومثل : « الكتابُ عندى » . فيقال : « هل يصونه عندُك » ؟ فكلمة : « عند » فاعل مرفوع . وهى فى المثالين — وأشباههما — اسم خالص الاسمية ، لا علاقة له بالظرفية .

السادس : أن « لدن » لا يكون إلا فضلة ؛ لأنه ظرف غير متصرف (فهو مقصور على النّصب على الظرفية ، أو الخروج منها إلى الجر بمنْ) بخلاف « عند » فإنه قد يكون عمدة فى مثل : « السفر من عند البيت » . فالجار والمجرور هما — أو متعلقهما — الخبر . ولما كان الخبر عمدة ، وكلمة : « عند » جزء منه وقد اشتركت فى تكوينه ، صارت مشتركة — تبعًا لذلك — فى وصفه بأنه عمدة . ولا يصح أن يقال : « السفر من لدن البيت » ، لأن هذا يخرج « لدن » من نوع الفضلة إلى العمدة [1] .

* * *

= مكرم عليا . فإن «نون لدن» تثبت تارة وتحذف أخرى ، كنون التنوين فى اسم الفاعل فصلت عمله . . . و . . . (راجع المطولات ومنها شرح التصريح فى هذا الباب والموضع .) وهو كلام جدلى محض ، بعيد عن الواقع الحق . وقد ذكرناه ليطلع عليه المتخصصون ، ثم يهملوه إن شاءوا . لأن السبب الحق هو كلام العرب.

(١) وفى « لدن » يقول ابن مالك :

وَألزَمُوا إضَافَةً «لَدُنْ» فَجرْ ... ونصْبُ «غُدْوَة» بِهَا عنهمْ نَدَرْ

يريد : أن العرب ألزموا لفظ « لدن » الإضافة ، فجر المضاف إليه . (يشير بهذا إلى أن عامل الجر فى الإضافة هو المضاف نفسه) ثم استدرك فقال : إنه قد يتجرد من الإضافة وينصب فى النادر كلمة معينة ، هى : « غدوة » دون غيرها .

. . . .

زيادة وتفصيل :

يقول بعض النحاة : لو عطف على : « غدْوةً » المنصوبة — (نحو : أختار السباحة لدنْ غُدوةً وعشيةً) — أو جاء لها تابع آخر ، جاز نصب التابع مطلقاً[1] ، مراعاة للفظ المتبوع الآن ؛ وجاز جره مراعاة لأصل المتبوع ؛ إذ الأصل فى كلمة : « غدوة » أن تكون « مضافاً » إليه مجروراً . فلا مانع عندهم من جرّ التابع على « توهّم » أنّ المتبوع مجرور ، ولم يوافق على هذا الرأى آخرون بحجة جدلية .

والحق أن الالتجاء إلى الإعراب « التوهمى » كالالتجاء إلى الإعراب « للمجاورة » كلاهما التجاء إلى ما لا يصح الاستناد إليه . (وقد كررنا هذا فى مواضع مختلفة ، ومنها رقم ٦ من هامش ص ٧ السابقة[2] ، وص ٦٠٩ ج ١ م ٤٩) وبخاصة إذا عرفنا أن أصحابه لا يؤيدونه بالأمثلة الواردة التى تكفى للإقناع بقياسيته .

* * *

---

(١) معطوفاً أو نوعاً آخر من التوابع .

(٢) وفيها بيان مناسب عنه ، ورأى بعض الأقدمين فيه .

مع [1]– لهذه الكلمة أحوال ثلاثة ؛ تضاف فى اثنتين ، وتفرد فى واحدة ،

الأولى : الظرفية ؛ بأن تكون ظرف مكان يدل على اجتماع اثنين واصطحابهما ، أو ظرف زمانٍ يدل على ذلك ، أو ظرفًا محتملا للأمرين ، عند عدم القرينة التى تُعيّنه لأحدهما [2] فقط . فمثال دلالته على المكان وحده قولهم : (التواضع مع التّكلُّف زهر مُصْطنَع ؛ لا فى العيون نَضِر ، ولا فى الأنوف عَطِر) وقولهم : (لا راحة لراضٍ مع ساخط ، ولا لكريم مع دنىء) . ومثال دلالته على الزمان وحده : يغادر الطير عشه مع الصباح الباكر ، ويعود إليه مع إقبال الليل [2] . . .

وليس من من اللازم عند استعماله فى الزمان أن يكون الاجتماع والتلاقى متصلين فعلا ؛ وإنما يكفى أن يكونا متقاربين غاية التقارب ، حتى كأنهما متصلان من

---

(١) سبقت لها إشارة موجزة لمناسبة أخرى فى باب : « الظرف » ج ٢ م ٧٩ ص ٢٧٨ .

(٢ و ٢) لبيان ما سبق نقول : إن كل اجتماع والتقاء بين اثنين لا بد أن يكون فى زمان واحد ، ومكان واحد ؛ ومحال أن يتم الاجتماع والتلاقى بغير الأمرين مقترنين حتماً . ففى مثل : قعد الزميل مع زميله فى الغرفة – لا يمكن أن يتحقق قعودهما مجتمعين إلا فى زمان واحد يطويهما ، ومكان واحد يحويهما . ومن المستحيل أن يوجد الزمان بغير المكان ، أو العكس .

فإذا أردنا أن ندل على وقوع اصطحاب واجتماع بين اثنين فى أمر – كالجلوس ، مثلا – كان أمامنا أساليب متعددة لأداء هذا المعنى . ولكن أبلغها وأدقها هو اختيار اللفظة الواحدة المختصة بتأدية هذه الدلالة؛ وهى لفظة: « مع » فنقول : جلس الأخ مع أخيه فى بيتهما ؛ بدلا من أن نقول: ظهر الأخ وأخوه فى مكان واحد هو البيت ، جلسا فيه فى وقت واحد . . . أو : نحو هذا ، من الأساليب التى قد يصيبها التفكك والضعف ؛ بسبب إهمال الكلمات الخاصة التى هى نص فى معان معينة . ونقول : أكل الصديق مع صديقه ، بدلا من أكل الصديقان فى مكان واحد ، وزمان واحد . . . أو : مصطحبين زماناً ومكاناً فى أثنائه . فالاجتماع – كما أسلفنا – لا بد أن يشمل الأمرين ؛ الزمان والمكان حتماً . غير أن المقام يقتضى – أحياناً – الاهتمام بأحدهما وتوجيه المعنى إليه دون الآخر ؛ لوجود قرينة لفظية أو غير لفظية توجب الاقتصار على واحد ، كما فى المثالين السالفين ؛ فالفعل فى كل منهما قرينة تدل فى السياق الخاص على أن القصد متجه للمكان ، مقصور عليه وحده ، من غير اعتبار للزمان الملازم للمكان . أما فى مثل استيقظت من النوم مع الفجر ، وقصدت لعمل مع الشروق – فإن القرينة اللفظية فى السياق تدل على أن الغرض المقصود هو الزمان وحده ؛ إذ لا أهمية للمكان هنا كعدم أهمية الزمان هناك ، فالقرائن اللفظية أو غير اللفظية هى وحدها – كشأنها دائماً – التى تتحكم فى تخصيص كلمة : « مع » بالمكان أو الزمان . وهذا هو المراد من قولهم : « إنها ظرف زمان أو مكان » . ولكنه قول مختصر يراد منه ما شرحناه . فإن لم توجد تلك القرينة كانت « مع » محتملة للأمرين ، صالحة لكل منهما من غير ترجيح .

شدة التقارب الزمنىّ ، مع أنهما غير متقاربين فى الواقع ؛ كقولهم فى وصف حركات الحصان السريع : (إنها كَرّ مع فَرّ ، وإقبال مع إدبار[1] . . .) فاجتماع الكر والفر فى زمان واحد محال ، وكذلك اجتماع الإقبال والإدبار ؛ فالمراد من الاجتماع الزمنىّ فى مثل هذا هو : شدة التقارب . وكقولهم للحزين الضائق : « لا تحزنْ ؛ فإن مع العسر يسراً ، وإن مع اليوم أخاه الغد ، يقبل بالخير والإسعاد » . فالعسر واليسر لا يجتمعان فى زمان واحد لإنسان . وكذلك اليوم والغد ... و... وإذاً المراد من الاصطحاب الزمنىّ والاجتماع قد يكون حقيقيًّا ، وقد يكون بمعنى التقارب الشديد .

ومثال صلاحه للأمرين قولهم : (احتفينا بالعلماء الأجانب مع علمائنا ، وكرّمناهم مع النابغين من رجالاتنا) .

وكلمة : « مع » بدلالتها السالفة ، ظرف غيْر متصرف ، ملازم — فى الأغلب — للإضافة لفظًا ومعنى ؛ وللإعراب ؛ فهو منصوب على الظرفية بالفتحة . وقليل منهم يبنيه على السكون فى كل حالاته ، إلا إذا وقع بعده حرف ساكن فيبنيه على الكسر ؛ للتخلص من التقاء الساكنين ، أو على الفتح للخفة[2] فيقول مع البناء على السكون : (لا أمْن معْ ظلم الوالى ، ولا عُمران معْ طغيانه) . ويقول عند التقاء الساكنين :

قد يدرك المتأنى بعض حاجته ... وقد يكون معَ ِ المُستعجل الزّللُ

ببناء كلمة : « معَ ِ » على الفتح أو الكسر .

الثانية : أن تكون ظرفًا بمعنى : « عند »[3] ، ومرادفة لها ، فى إفادة معنى الحضور المجرد ، فتكون ظرفًا لا دلالة فيه على اجتماع ومصاحبة ، وتكون معربة ، مضافة ، واجبة الجر « بـمن » الابتدائية ؛ نحو : (الكفيل على اليتيم يرعاه ،

---

(١) الكر : الهجوم ، والفرّ : الفرار . ومنهما قول امرئ القيس يصف حصانه : — وله إشارة فى ص ١٢٩ —

مِكَرّ ، مِفَرّ ، مقبل ، مُدْبِر ، معا ... كجُلمود صخرٍ حَطّه السيلُ من علِ

(٢) إذا بنى على الفتح عند هؤلاء وهو مضاف ، فكيف نعلم أن الفتحة فى آخره فتحة إعراب أو فتحة بناء ؟ يكون التمييز بالقرائن ؛ كأن نعلم أن الناطق به فرد من تلك القبائل القليلة التى تبنيه ، أو من يحاكيهم .

(٣) سبق الكلام عليها فى ص ١٢١ وفى جـ ١ ص ٢٢٢ م ٨٩ .

ويصون ماله. وإذا أراد البذل والعطاء فلينفق من مَعَه ، لا من مع اليتيم) .

الثالثة : أن تكون اسمًا لا ظرفية معه ، ومعناها : «جميع» أى : «كلّ» وتدل على مجرد اصطحاب اثنين — أو أكثر — واجتماعهما فى وقت واحد ، أو وقت متعدد ، وفى هذه الحالة تكون معربة ، منصوبة ، منونة على أنها حال ، أو : خبر ، وهى فى الصورتين مؤولة بالمشتق ، ومفردة : (أى : لاحَظّ لها من الإضافة مطلقًا[١]) وكذلك لاحَظّ لها من الدلالة على اتحاد فى الزمان أو المكان بعد أن تجردت للاسمية المحضة ، إلا بقرينة[٢] ؛ فمثالها حالا للمثنى : أقبل الزعيمان معًا ؛ وقول الشاعر :

فلما تفرقنا كأنى ومالكًا — لطول اجتماع[٣] — لم نَبِتْ ليلةً معا

ومثالها حالا لجماعة الذكور :

وأفنَى رجالى فبادوا معًا فأصبح قلبى بهم مُسْتَفَزّ[٤]

ومثالها حالا لجماعة الإناث : إذا حَنَّت[٥] الأولى سَجَعْنَ[٦] لها معا[٧] ...

---

(١) تلزم إضافة الظرف : (مع) حين يذكر قبله أحد المصطحبين ، نحو : كنت مع الأخ أقرأ . فإن سبقه المصطحبان لم يبق ما يضاف إليه ؛ فينصب منونًا . نحو : سار القائد والجيش معاً .

(٢) انظر «ا» من الزيادة .

(٣) اللام هنا بمعنى : «مع» أو : «بعد» . — كما سبقت الإشارة فى ج ٢ باب : «حروف الجر» ، م ٩٠ ص ٣٧١ —

(٤) استفزه الأمر : أزعجه .

(٥) الكلام عن الحمام . حنت الحمامة ، أى : ترنمت بصوت فيه رقة وحنان .

(٦) اشتركن فى الترنيم بقوة وتوالٍ .

(٧) ومن أمثلتها حالا لجماعة الإناث قول الشاعر فى وصف إبل :

لا ترتجى حين تلاقى الذائدا أسبعةً لاقت معا ، أم واحدا

فكلمة : «معاً» حال من فاعل الفعل «لاقى» وهو ضمير مستتر تقديره : «هى» يعود على «الإبل» التى تدل على جماعة . فالضمير عائد على جماعة مؤنثة . ومعنى «لا ترتجى» : لا تخاف . فالرجا بمعناه الخوف بشرط أن يسبقه نفى ، كما جاء فى كتاب معانى القرآن للفراء ص ٢٨ .

ومثالها خبراً : المجاهدان ، أو : المجاهدون معًا ، أى : موجودان معًا[1] .. أو : موجودون معًا . والمراد : مجتمعان ، ومجتمعون . . . ونحو قول القائل :

أفيقوا بنى حرب ، وَأهوَاؤُنا مَعًا   وأرحامُنا موصولة لم تَقضَّبِ

أى : وأهواؤنا مجتمعة ، وأرحامنا لم تنقطع .

وقوله : أوَفَّى صِحابى حين حاجَاتُنَا مَعًا . .[2]

---

(١) ومما يصلح للحال والخبر — ولكنه أوضح فى الحال — قول الأفوه الأودىّ من شعراء الجاهلية، يصف أهل الفساد من قومه :

فينا معاشرُ لم يَبنُوا لِقومِهمُو   وإن بنَى قومُهمْ ما أفسدوا عادُوا

لا يرشُــدون ، ولن يَرعَوْا لمرشدهم   فالجهلُ منهم معاً والغىّ معتادُ

— انظر الإعراب فى : « ب » من الزيادة والتفصيل . —

(٢) يقول ابن مالك فى الكلام على « مع » :

وَ« مَعَ » : « مَعْ » فِيهَا قَلِيلٌ ، ونُقِلْ   فَتحٌ وَكَسْرٌ لِسُكُونٍ يَتَّصِــلْ

يريد : أن كلمة « مع » فيها لغة أخرى قليلة هى : « معْ » — بسكون العين ، بدلا من فتحها — ، وأنه نقل عن العرب فى هذه الساكنة العين ، فتحها وكسرها إذا جاء بعدها ساكن متصل بها ، أى : غير مفصول منها بفاصل بينهما .

(وتقدير الشطر الأول : « معَ » — قليل فيها : معْ) .

. . . .

. . . .

زيادة وتفصيل :

ا ـ قد تكون « مع » بمعنى : « جميع » ، أى : « كل » ـ كما عرفنا ـ فهل يتساويان فى المعنى تماماً ؟ .

قال اللغويون : إن الأساس فى كلمة : « مع » هو أن تدل على اتحاد الوقت بين الشيئين ، أو الأشياء ، ما لم تقم قرينة على عدم الاتحاد ؛ كالقرينة التى فى قول امرئ القيس يصف حصانه :

« مِكَرّ ، مِفَرّ ، مُقْبِل، مُدْبِر، معاً » . . . ، لاستحالة الكرّ والفرّ، والإقبال والإدبار فى وقت واحد[1] . أما كلمة « جميع » فقد تقوم معها القرينة التى توجب الاتحاد الزمنى ، أو تمنعه ، أو تجيزه . ففى مثل : (تتحرك كواكب المجموعة الشمسية جميعاً) . . . يكونُ التحرك واقعاً لا محالة فى وقت واحد ؛ بخلاف : تزور الشمس والقمر جميعاً غرفتى ظهراً، فإن اتحاد الوقت محال . أما فى مثل : زرنى عمى وخالى جميعاً ؛ فيجوز الاتحاد وعدمه . فالفرق بين أكلنا معاً وأكلنا جميعاً . . . ، أن : « معاً » يفيد الاجتماع فى حال الفعل وزمنه . وأن « جميعاً » هو بمعنى : « كلنا » سواء اجتمعنا فى زمن الفعل أم لا .

ب ـ لا طائل فيما يدور بين النحاة من جدل حول الأصل الأول لكلمة : « مع » الباقية على ظرفيتها ؛ أهى ثنائية الوضع منذ جرت على ألسنة العرب الأوائل ؟ أم ثلاثية الوضع ، قد حذف حرفها الأخير « الثالث » ، وأن أصلها : مَعَىٌ ، فلما نقصت بحذف حرفها الأخير (الياء) سميت منقوصة[2] لذلك ؟ أم أن بعض أنواعها ثنائى ، وبعضاً ثلاثى ؟ .

آراء متعددة خيرها الرأى القائل : إن الباقية على ظرفيتها ثنائية الأصل ، معربة ، منونة ، ويحذف التنوين عند الإضافة ، فإذا لم تضف ـ أحياناً ـ وكانت منونة منصوبة فهى ظرف باق على ظرفيته ـ فى بعض الآراء ـ ، متعلق

---

(١) انظر ما يتصل بهذا معنى وضبطا ، فى ص ١٢٦ وهامشها .

(٢) المراد بالمنقوص هنا ما حذف منه الحرف الأخير ، لعلة صرفية أو لغير علة وهو غير المنقوص الذى مر فى باب الإعراب والبناء ج ١ ص ١٢٤ م ١٥ .

. . . .

. . . .

بمحذوف ، إما حال ، وإمّا خبر على حسب السياق . . . ، ولن يترتب على الاقتصار على هذا الرأى وإهمال غيره إساءة تلحق الأسلوب فى معناه ، أو فى ضبط كلماته ؛ بل يترتب عليه راحة من تعليلات شاقة مصنوعة ، لا تقوم على أســاس قوىّ ، أو دليل يساير العقل والواقع . فوق ما فيــه من تيسير وراحة[1] .

هذا ، إن بقيت على ظرفيتها ــ تبعًا لذلك الرأى . أما إن خرجت عنها ، وتجردت للاسمية المحضة وظلت منونة منصوبة ــ كما هو المسموع فيها ــ فقد تعرب حالا ، أو خبراً على حسب مقتضى السياق ، فإن كانت « حالا » فهى معربة . إما بالفتحة الظاهرة فى آخرها ، على اعتبارها اسمًا ثنائيًّا ليس محذوف الآخر ، وإما بفتحة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقائها ساكنة مع التنوين ، على اعتبارها اسمًا ثلاثيًّا آخره ياء ، وأصله « مَعَىٌ » : فهى مثل : فتًى ؛ أصلها : « فَتَىٌ » . تقلب الياء ألفًا وتحذف هذه الألف فى النطق لا فى الكتابة عند تنوين الكلمة ؛ تقول : هذا فتًى ــ رأيت فتًى ــ أصغيت إلى فتًى .

هذا إن كانت « حالا » . أما إن كانت خبراً فلا بدّ من اعتبارها ثلاثية الأصل مرفوعة بضمة مقدرة على الألف المحذوفة لفظًا ،لا خطًّا[2]ولا يمكن إعرابها خبراً وفى آخرها الفتحة والتنوين إلا على تقديرها ثلاثية الحروف . أما من يعربونها خبراً مع ثنائيتها فيحتمون بقاءها على الظرفية ، وتعليقها بمحذوف هو الخبر ، ويمنعون خروجها عن الظرفية إلى الاسمية .

* * *

---

(١) لم نذكر هذه الآراء ــ كما نفعل أحياناً ــ لأن هذه واضحة الضعف ، ليس لها أثر على فذكرها والرد عليها يخلق رأياً جديداً يزيد عددها ، ويوسع الجدل فيها . وهذا أحد الأسباب التى تثير الشكوى ــ بحق ــ من المطولات القديمة . أما تعدد الآراء واتساع الجدل فيما يجدى ؛ (كتيسير ، أو تحديد حكم ، أو استنباط آخر . . . أو . . .) فرغوب فيه ؛ ــ بل هو هدف أساسى من أهداف المتخصص المتجرد لمهمته ، يصل منه إلى كشف غايات حميدة ، واستنباط نتائج نافعة .

(٢) لأنها مذكورة خطًّا ، مكتوبة ياء ؛ طبقاً لقواعد رسم الحروف .

غير – اسم محض (1)، يدل على مخالفة ما قبله لما بعده فى ذاته، وحقيقة تكوينه، أو فى وصف من الأوصاف العرَضية التى تطرأ على الذات. فمثال الأول: (الحيوان غير النبات،) أى: ذات الحيوان وحقيقته الأصلية مخالفة لذات النبات ولحقيقته الأصلية. ومثال الثانى: (خرج الفائز بوجه غير الذى دخل به، ونظر للأمر بعين غير التى كان ينظر بها.) فليس المراد أن ذات الوجه وحقيقته قد تغيرت، ولا أن ذات العين وحقيقتها استحالت فصارت شيئًا مغايرًا للأولى مغايرة تامة، وإنما المراد أن الوجه طرأ على ظاهره أمر عَرَضىّ؛ كالسرور، والانشراح والإشراق... و... وأن العين طرأ عليها صفة جديدة عَرَضية؛ كالثبات، والصفاء، وعدم الحركة الزائغة المضطربة...

و «غير» فى أكثر أحوالها (2) – ملازمة للإضافة؛ إمَّا لفظًا ومعنى معًا؛ كالأمثلة السابقة، وكقول القائل: (غيرى على السُّلْوان قادرْ...) وإما معنى فقط؛ ولهذه الحالة صورتان:

الأولى: أن يحذف المضاف إليه بشرط أن يكون معلومًا، ملحوظًا لفظُه فى النية والتقدير، كأنه مذكور، وأن تكون كلمة: «غير» مسبوقة بإحدى أداتَى النفى: «ليس» أو: «لا» (3) دون غيرهما من ألفاظ النفى؛ نحو: (شبح الفقر غادٍ ورائحٌ على ثلاثة ليس غيرُ؛ مسرف، ومقامر، وعاطل،) أى: ليس غير الثلاثة. ونحو: (الصبر صبران لا غيرُ؛ صبرُ تَجَلُّدٍ يكون من القوىِّ المرهوب،

---

(1) اسم محض، أى: لا ظرفية فيه. وتدخل فى عداد الأسماء غير التامة (وهى: الأسماء الدالة على الذوات بالمعنى المشروح فى هامش ١٤١؛ مثل: قبل، وبعد، وأشباههما – ولتلك الأسماء غير التامة إشارة عابرة فى رقم ٢ من هامش ص ١٤٢ ورقم ٤ من هامش ص ١٦٥ وقد سبقت الإشارة إلى: «غير» وإلى أحكام أخرى تختص بالأسماء المبهمة؛ كتعرفها بالإضافة وعدم تعرفها وعدم دخول «أل» عليها مع تفصيل الكلام على «غير» من هذه الناحية. (فى ص٢٤ و ٦٦ و ٨٠ و١٣٢. وإلى أشهر وجوه استعمالها بمناسبة أخرى فى ج ٢ باب الاستثناء ص ٢٦٨ م ٨٢، وص ٢٧٣، وما بعدها).

(2) لأنها قد تنقطع عن الإضافة لفظاً ومعنى فى إحدى حالاتها، كما سيجىء فى الصورة الثالثة ص ١٣٣.

(3) يعارض بعض النحاة فى: «لا» النافية، ويرى الاقتصار على: «ليس» دون سواها من أدوات النفى. ولكن الثقات يبيحون تقديم «لا» النافية، ويدفعون معارضته بالمنقول الصحيح من كلام العرب. ويجيزون القياس عليه؛ سواء أكانت: «لا» نافية للجنس أم نافية لغيره؛ فالشرط أن تكون نافية مطلقاً.

وصبرٌ تَبَلُّد يكون من العاجز المغلوب) ؛ أى : لا غير الصبْرين .

الثانية : أن يحذف المضاف إليه المعلوم ، مع ملاحظة معناه دون لفظه . وفيما يلى إيضاح وتفصيل للصورتين :

لكلمة : « غير » من ناحية الإعراب والبناء أربع [1] حالات ، تعرب فى ثلاث منها ، وتبنى فى واحدة .

(١) فتعرب عند إضافتها لفظًا ومعنى معًا ، كما فى الصورة الأولى ، وأمثلتها . وتضبط فى حالة إعرابها بالرفع ، أو بالنصب ، أو بالجر على حسب حالة الجملة ، ولا يدخلها التنوين .

(٢) وتعرب كذلك إذا حذف المضاف إليه لدليل يدل عليه ، ونُوِى لفظه [2] للحاجة إليه ، أى : لوحظ نَصّ لفظه حرْفا حرفا ، دون غيره من الألفاظ ؛ فكأنه مذكور [3] ، مع أنه غير مذكور فى الكلام . ولا يجوز حذفه فى هذه الحالة إلا بعد تحقق الشرطين السالفين ؛ (وهما : ملاحظته فى التقدير ، ووقوع كلمة : « غير » بعد : « ليس » أوْ بعد : « لا » النافيتين ، كما سبق إيضاح هذا والتمثيل له) . وملاحظته هنا لا بدّ أن تتجه إلى لفظه نصًّا ؛ فيكون هذا اللفظ نفسه ، وبحروفه معلومًا ، وهو الذى تتجه إليه النية والتقدير .

وتضبط « غير » هنا بالرفع أو النصب أو الجر على حسب جملتها . ولا يدخُلها التنوين ؛ لأنها كالمضافة لفظًا لا يطرأ عليها تغير مطلقاً بعد حذفه ، وإنما تظل على حالتها الأولى قبل حذفه .

---

(١) بل الأنسب أن تكون ثلاثة ؛ لما سيجىء فى الزيادة والتفصيل « ب » ص ١٣٥ .

(٢) كل هذا بشرط ألا يكون « المضاف إليه » مبنياً ، وإلا جاز بناؤها على الفتح ؛ تطبيقاً لما شرحناه فى مواضع مختلفة ، (منها : الحكم الرابع عشر ص ٦٦) إذ لو كان مبنياً لجاز أن ينتقل منه البناء إلى : « غير » فيجوز فيها بعد هذا السريان الإعراب أو البناء ، ولا يكون الإعراب واجباً (كما سنذكره فى « ا » من ص ١٣٥) . ولا التفات هنا – وفيما يأتى – للرأى القائل : « البناء لا يسرى للمضاف المبهم – وشبهه – من المضاف إليه المبنى المحذوف ، بحجة أن الحذف يضعفه ، فلا يقوى على التأثير فى المضاف » . . . فإن هذا رأى تخيل محض ؛ مخالف لقاعدة عامة مستمدة من نصوص كثيرة واردة . ولذا أهمله كثير من النحاة .

(٣) وتبقى أحكام الإضافة بعد حذفه على حالها ، ومنها : عدم تنوين المضاف .

(٣) وتعرب أيضًا على حسب حاجة الجملة إذا قُطعتْ عن الإضافة نهائيًّا ؛ (بأن حذف المضاف إليه ، ولم يُنْوَ لفظه ولا معناه[١] ؛ فكأنه غير موجود من الأصل ، وهذا حين يستغنى عنه المعنى المطلوب ، ولا يتجه الغرض إلى ذكره ؛ (لأنه معلوم ، أو لسبب بلاغىّ آخر) ، نحو : من زرعَ الإساءة حصدَ الشقاء ليس غيراً . أى : ليس الحصْد مغايراً[٢] . وفى هذه الحالة تكون معربة ، منونة ، نكرة .

---

(١) لم ينو لفظه ولا معناه ، أى : لم يلاحظ وجوده مطلقاً من هاتين الناحيتين . فحكمه كحكم الذى لم يوجد من الأصل .

(٢) إذا لم يلاحظ لفظاً ولا معنى كان بمنزلة الذى لم يوجد من الأصل – كما سبق فى رقم (١) – . ويكون المراد من كلمة «غير» هو : المعنى الاشتقاقى العام ، أى : مجرد المغايرة المطلقة» التى لا تتجه إلى شىء معين ، ولا تقع على أمر محدد غير مختلط بغيره ، ولا مبهم ، وتكون «غير» فى هذه الحالة متضمنة معنى المشتق . يوضح هذا ما يأتى من الأمثلة التى لا بد منها لبيان ما فيه من دقة وخفاء .

ا – إذا قلت : (اقتصرت اليوم على أكل الفاكهة ، ليس غير الفاكهة) – كان النفى واقعاً على غير الفاكهة ، أى : واقعاً على كل شىء مغاير للفاكهة . فالفاكهة لا تدخل فى نطاق الأشياء المنفية ؛ فكأنك تقول : ليس المأكول شيئاً مغايراً أو مخالفاً الفاكهة ؛ فهى المأكولة وحدها .

ب – أما إذا قلت : اقتصرت اليوم على أكل الفاكهة ، ليس غيرٌ ، أو : ليس غيراً . بالتنوين فيهما ، مع حذف المضاف إليه ، واعتباره كأن لم يوجد من الأصل ، فيكون المراد من كلمة : «غير» المعنى الاشتقاقى العام الذى تتضمنه ، وهو : «المغاير والمخالف» ؛ فكأنك تقول : ليس المأكول مغايراً». هذا المغاير» عام مبهم، يشمل المغاير للفاكهة ، والمغاير للأكل، والمغاير لأصول الصحة،والمغاير للزمن ... والمغاير للقدرة المالية . . . فليس فى الجملة ما يقيد النص على مغايرة معينة محددة؛ وإنما فيها عموم وإبهام يريدها المتكلم لحكمة بلاغية يرمى إلى تحقيقها .

حـ – يشابه ما سبق ويزيده وضوحاً قولنا : حضر القطار قبل الميعاد ، وسافر بعد الميعاد ، بإضافة «قبل» و«بعد» إلى المضاف إليه مذكور؛ فالقبْلية والبعْدية إنما هما بالنسبة للمضاف إليه، فهما مقيدان به حتماً ، وليسا بمطلقين ولا مبهمين لكن إذا قلنا : حضر القطار قبْلاً وبعْداً بالتنوين والتنكير ، فإن الأمر يتغير ؛ فتزول تلك «النسبة الجزئية» أو «الفرعية» الناشئة من الإضافة ، ويرتفع القيد الذى يقيد المضاف ؛ فيصير عاماً مبهماً ، بعد أن كان خاصاً مقيداً ؛ ويكون اسماً متضمناً معنى المشتق ؛ فى أصح الآراء – فمعنى قولنا «حضر القطار قبلا» ، هو : «حضر القطار متقدماً» فهذا التقدم عام مبهم يشمل أن يكون متقدماً على ميعاده، أو : على نظيره من القُطُر الأخرى ، أو : على مكان وقوفه ، أو . . . أو . . . وكذلك يكون معنى قولنا : «حضر القطار بعداً» هو «حضر القطار متأخراً» . وهذا التأخر عام مبهم ؛ يشمل التأخر عن ميعاده ، أو عن نظيره ، أو : عن مكان وقوفه . . . فالقبْلية والبعْدية إنما يراد بهما معناهما الاشتقاقى المجرد الذى يتضمنه الاسم . فالأمر فيهما وفى «غير» سواء من هذه

(٤) أما الحالة الواحدة التى تُبْنَى فيها وجوباً فحين تكون مضافة ، والمضاف إليه محذوف قد لُحِظ ونُوِى معناه[1] دون لفظه ، وفى هذه الحالة تبنى على الضم ، نحو : (شرُّ الأصدقاءِ المعتدِى ليس غيرُ) ؛ أى : ليس غير المعتدى ، أو ليس غير الآثم ، أو : ليس غير الجانى[2] . . .

ومما سبق ندرك الفرق بين المحذوف الذى يُنْوَى لفظه ، والمحذوف الذى يُنْوَى معناه ؛ فالأول : لا بد فيه من ملاحظة لفظ المحذوف ، ونصه الحرفىّ . والثانى : لا بد فيه من ملاحظة معناه فقط ؛ بتخير كلمة أخرى تؤدى معناه، وتخالف لفظه . فالغرض من أنها بمعناه : أن تتمم مثله المعنى الجزئى الذى كان يتممه مع المضاف الموجود ؛ وأن يحقق النسبة الجزئية[3] التى كان يحققها من غير اختلاف بينهما فى الأداء المعنوى . أما اللفظ فيجب أن يكون مختلفاً .

هذا ، ومن الممكن إدماج الحالات الأربع السابقة فى حالتين :

الأولى : البناء إذا حذف المضاف إليه ونوى معناه . دون لفظه .

والأخرى : الإعراب فيما عداها .

* * *

= الناحية التى لا وجود فيها للمضاف إليه لا لفظاً ولا معنى، بالرغم من أن كلمة : «غير» ليست ظرفاً ، وهما فى أصلهما من الظروف التى تسمى : «ظروف الغاية» وتحمل عليها : «غير» فى هذه الغاية ، كما تحمل هذه الظروف على «غير» فتشابهها فى حالات الإعراب والبناء . وسيجىء الكلام عليها فى ص ١٤١ .

(١) أى : نوى ولوحظ وجود لفظ آخر ، أىّ لفظ ، يؤدى معناه – (كما سنذكره ، وكما سيجىء الكلام عنه فى الزيادة والتفصيل ص ١٣٥) – وإنما ينوى معناه إذا دعت إليه الحاجة .

(٢) سبق فى رقم ٢ من هامش ص١٣٢ بيان حالة أخرى تبنى فيها جوازاً – لا وجوباً – ويكون بناؤها على الفتح .

(٣) سبق – فى ص ١ – إيضاح معنى النسبة الجزئية . . .

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

ا – يترتب على التفرقة بين ملاحظة المحذوف بلفظه السابق نصًّا ، أو عدم ملاحظة ذلك – آثار متعددة ؛ منها : أن ملاحظة لفظه السابق تقتضي التمسك بمعناه . إذ لو وضع فى مكانه لفظ آخر لجاز أن يكون اللفظ الآخر مخالفًا له فى المعنى – ولو قليلا – ؛ فيفسد الغرض المقصود من الأداء .

ومنها : أن المحذوف قد يكون معرفة أو نكرة ؛ فينتقل أثر هذا إلى المضاف قطعًا ما دام لفظ المضاف إليه معينًا ملحوظًا ؛ والإضافة محضة . فلو لم يُلحَظ لجاز أن يحل محله ما يخالفه فى التعريف والتنكير ؛ فيتأثر المعنى بنتيجة هذه المخالفة .

ومنها : أن المضاف إليه المحذوف قد يكون مبنيًّا ؛ فيجوز – عند ملاحظة لفظه نصًّا أن ينتقل منه البناء إلى المضاف المبهم ، – ونحوه – . وقد أشرنا[1] قريبًا إلى وجوب إهمال الرأى الذى يمنع انتقال البناء إلى المضاف من المضاف إليه المبنى المحذوف ؛ بزعم أنه ضعيف ؛ بسبب حذفه ؛ فلا ينتقل منه البناء للمضاف . . . وهو زعم مردود .

ب – أوضحنا المراد من « المضاف إليه » المحذوف الذى نُوِىَ لفظه نصًّا ؛ والذى نُوِى معناه دون لفظه . وما قلناه هو ما ارتضاه « الصبان » و « الخضرى » – وغيرهما – ، وانتهينا إلى استخلاصه من الجدل الكثير الذى يغشيه . والحق أن النفس غير مطمئنة لما ارتضياه ، بل إن « الخضرى » – وغيره – لا يزال قلق النفس ؛ فقد فرغ من الكلام عن « المضاف إليه » الذى ذكر ولم يحذف . . . وعن « المضاف إليه » الذى حذف ولم يُنْوَ لفظه ولا معناه » ؛ . . ثم انتقل إلى الكلام عن المضاف إليه » الذى حذف لفظه ،» وهذا المحذوف قد يُنْوَى لفظه نصًّا ، وقد يُنْوَى معناه فقط ، فما حكم المضاف – من ناحية إعرابه وبنائه – مع هذا « المضاف إليه » المحذوف . . . ، الذى يُنْوَى لفظه نصًّا ، أو يُنْوَى معناه فقط ؟ أيكون من هذا المضاف نوع معرب فقط ، ونوع

(١) فى رقم ٢ من هامش ص ١٣٢ .

. . . .

. . . .

مبنى فقط ، أم الإعراب والبناء جائزان عند حذف المضاف إليه ونية لفظه نَصًّا ، أو معناه دون لفظه ؟ يجيب بما نصه :

(الاقتصار على حالة واحدة يجوز فيها الإعراب والبناء هو — وإن كان خاليًا من التكلف — مخالف لإجماعهم «فيما نعلم» على تعدد الحالتين، وأن حالة البناء لا يجوز فيها الإعراب وبالعكس)[1] . ا هـ .

وهذه حجة بادية الوهن ، إن صح أن تسمى هذه حجة . لعدم اعتمادها على الدليل الحاسم ، وهو المسموع الكثير من كلام العرب . ولا شك أن الرأى الذى يجيز إعراب المضاف وبناءه عند حذف المضاف إليه مطلقًا (أى : سواء نوى لفظه ، أم نوى معناه) رأى سديد ، فوق أنه خال من التكلف والتعقيد ، وقاض على القسم الغامض الملتوى ؛ قسم المضاف إليه الذى حذف ونوى معناه فقط ، وبذا تكون الأقسام ثلاثة ، لا أربعة ، وهذا أحسن ، ولا سيما إذا عرفنا أن بعض أئمة النحاة قد صرح بأن المعنى لا يختلف فى حالتى بناء المضاف ، وإعرابه ، ووصف الرضىّ هذا التصريح بأنه : «هو الحق[2]» .

حـ — تطبيقًا على ما سلف فى : «ا» وما قبلها من أحوال : «غير» — يجوز فى مثل : قرأت من الكتب سبعة ليس غير — اتباع ما يأتى، فى ضبط كلمة : «غير» ، وفى إعرابها :

(١) أن نقول : «ليس غيرُ» على اعتبارها اسم : «ليس» مرفوعة بالضمة من غير تنوين ، لأنها مضافة معربة ، والمضاف إليه محذوف ، قد نوى لفظه نَصًّا ، والخبر محذوف ؛ فالتقدير : ليس غيرُ السبعة مقروءاً .

(٢) أن نقول : «ليس غيرَ» ، على اعتبارها خبر : «ليس» منصوبًا

---

(١) راجع الخضرى فى هذا الموضع من باب «الإضافة» عند بيت ابن مالك :
واضمم بناء غير . . . » إلخ .
(٢) راجع حاشية «ياسين» على شرح «التصريح» ، فى هذا الموضع .
(٣) بشرط ألا يكون لفظه مبنياً ؛ إذ لو كان مبنياً لجاز أن يسرى منه البناء للمضاف المبهم —ونحوه— كما عرفنا فى رقم ٢ هامش ص ١٣٢ — تطبيقاً للحكم الرابع عشر الذى سبق فى ص ٦٥ .

. . . .

. . . .

مضافًا والاسم محذوف ، وكذلك المضاف إليه مع نيَّة اللفظ ، فيكون التقدير : ليس المقروءُ غيرَ السبعة .

(٣) أن نقول : « ليس غيراً » ، بالتنوين ، على اعتبارها : نكرة معربة ، خبر : « ليس » . فالاسم محذوف ، وكذلك المضاف إليه مع عدم ملاحظة لفظه ولا معناه . والتقدير : ليس المقروءُ غيْراً ».

(٤) « ليس غيرٌ » بالتنوين أيضًا على اعتبارها اسمها معربًا ، والخبر محذوف ، والمضاف إليه محذوف كذلك ، لم ينو لفظه ولا معناه . والتقدير : ليس غيرٌ مقروءاً .

(٥) « ليس غيرُ » بلا تنوين باعتبارها اسم : « ليس » ، مبنى على الضم فى محل رفع ، والمضاف إليه محذوف ، قد نوى معناه فقط . والخبر محذوف أيضًا . والتقدير : ليس غيرُ المذكور مقروءاً .

(٦) « ليس غيرَ » ، باعتبارها اسم « ليس » ، مبنى على الفتح فى محل رفع ، بشرط أن يكون المضاف إليه محذوفًا مع ملاحظة لفظه نصا ، ومبنيًّا (لينتقل منه البناء إلى كلمة : « غير » — كما عرفنا —) والخبر محذوف أيضًا . والتقدير : ليس غيرَها مقروءاً .

(٧) « ليس غيرَ » ، باعتبارها خبر « ليس » مبنية على الفتح فى محل نصب ، والمضاف إليه محذوف ، مبنى حتمًا ، قد لوحظ لفظه السالف نصًّا ، والاسم محذوف . والتقدير : ليس المقروءُ غيرَها . . .

وفى الجدول الآتى تركيز — بشكل آخر — للصور السالفة .

. . . .

. . . .

الصورة	حكم : « غير »
ليس غيرُ ...	اسم « ليس » معربًا ، مرفوعًا بالضمة من غير تنوين ، والمضاف إليه محذوف نوى لفظه فقط . والخبر محذوف .
ليس غيرُ ...	اسم « ليس » مبنيًا على الضم فى محل رفع ، والمضاف إليه محذوف نوى معناه فقط . والخبر محذوف .
ليس غيرٌ . . .	اسم « ليس » معربًا ، مرفوعًا ، مع التنوين ، والمضافُ إليه محذوف ، ولم ينو لفظه ولا معناه . والخبر محذوف
ليس غيرَ . . .	خبر « ليس » ، مضافًا معربًا ، منصوبًا بغير تنوين ، والمضاف إليه محذوف قد نُوِى لفظه . والاسم محذوف .
ليس غيرَ . . .	خبر « ليس » مبنيًا على الفتح فى محل نصب ، والمضاف إليه محذوف مبنى حتمًا ، وقد نوى لفظه المبنىّ . والاسم محذوف .
ليس غيرَ . . .	اسم « ليس » مبنيًّا على الفتح فى محل رفع ، والمضاف إليه محذوف مبنى ، وقد نوى لفظه المبنىّ . والخبر محذوف .
ليس غيراً . . .	خبر « ليس » معربًا منصوبًا منوناً ، والمضاف إليه محذوف ، ولم ينو لفظه ولا معناه . والاسم محذوف .

د — إذا حلّت : « لا » النافية للجنس محل : « ليس » جاز فى « غير » البناء على الضم فى محل نصب على اعتبارها مضافة ، اسم « لا » والمضاف إليه محذوف قد نوى معناه ، والخبر محذوف أيضًا . ويجوز بناؤها على الفتح فى محل نصب على اعتبارها اسم : « لا » والمضاف إليه محذوف ، ولم ينو لفظه ولا معناه ؛ فكأنها غير مضافة ، ففتحتها فى هذه الحالة[1] كفتحة اسم : « لا » فى قولنا : لا مطرَ . والخبر محذوف فيهما .

ويجوز نصبها مباشرة إن كانت مضافة لغير مبنى والمضاف إليه مذكور ،

---

(١) وتبنى أيضاً على الفتح جوازاً إذا كانت مضافة لمبنى ؛ تطبيقاً للقاعدة التى تجيز بناء الأسماء المبهمة . ومنها : « غير » ، وأسماء الزمان المبهمة إذا أضيفت لمبنى . وقد سبق الكلام عليها فى هذا الباب ص ٦٦ . وأشرنا إليها ، فى ص ١٣٢ و ١٣٥ و ١٣٦ و . . .

. . . .

. . . .

أو محذوف نوى لفظه نصاً . وهى فى الحالتين معربة منصوبة. ونكتفى بالحالات السالفة . . .

هـ — إذا كانت « لا » لنفى الوَحدة (وهى التى تعمل عمل « ليس » بشروط خاصة سبق الكلام عليها فى بابها)[1] جاز فى « غير » البناء على الضم فى محل رفع على اعتبارها اسم « لا » . والمضاف إليه محذوف قد نوى معناه ، والخبر محذوف وجاز أن تكون معربة مرفوعة بغير تنوين باعتبارها اسم « لا » إن كان المضاف إليه مذكوراً ، أو محذوفاً قد نوى لفظه . ويجوز تنوينها إذا حذف المضاف إليه ولم ينو لفظه ولا معناه .

وفى الصور السَّالفة ما يغنى عما لم نذكره ، أو يصلح أن يكون مرشداً إليه .

« ملاحظة » : الصور السالفة كلها فى : « حـ » — ص ١٣٦ — والآتية بعدها فى : « د ، هـ » إنما تتحقق على أساس التقسيم الشائع الرباعىّ . أما على أساس التقسيم الثلاثى — وهو الأحسن — حيث يصير المحذوف الذى نُوِى قسماً واحداً فإن الإعراب والبناء يصلحان له .

و — إذا كانت « لا » للنفى المطلق[2] أفادت هنا مع النفى العطف ، فكلمة : « غير » بعدها منفية ومعطوفة تسرى عليها جميع الأحكام التى تسرى على المعطوف ؛ ففى مثل : « أنفقت عشرةً لا غير » : يجوز اعتبار « غير » معربة منصوبة بغير تنوين ؛ لأنها معطوفة على عشرة ، ومضافة . والمضاف إليه محذوف قد نُوِى لفظه ؛ ويجوز اعتبارها معطوفة مبنية على الفتح فى محل نصب لأنها مضافة والمضاف إليه محذوف مبنى ، أو غير مبنى لكن نوى معناه . ويجوز إعرابها ونصبها منونة والمضاف إليه محذوف لم يُنْو لفظه ولا معناه .

وفى نحو : زارنى ثلاثةٌ لا غير » ، يجوز فى كلمة « غير » أن تكون معربة مرفوعة بغير تنوين ، على اعتبارها معطوفة مضافة . والمضاف إليه محذوف نوى لفظه . ويجوز أن تكون مبنية على الضم فى محل رفع على اعتبارها معطوفة مضافة ، والمضافُ إليه محذوف نوى معناه .

---

(١) جـ ١ ص ٤٤٠ م ٤٨ .

(٢) وهى التى تنفى ولكن لا تعمل شيئاً .

. . . .

. . . .

ويجوز أن تكون معربة مرفوعة منونة على اعتبارها معطوفة مضافة ، والمضافُ إليه محذوف لم ينو لفظه ولا معناه .

ويجوز أن تكون مبنية على الفتح فى محل رفع مضافة ، والمضاف إليه محذوف مبنى .

ز — إذا كانت : « غير » ليست مسبوقة بكلمة : « ليس » ، أو: « لا » النافيتيْن ؛ فأشهر وجوه استعمالها أن تكون للنعت ، أو الاستثناء ؛ على التفصيل المبين فى ج ٢ ص ٣١٨ م ٨٢ .

ح — إذا كانت كلمة : « غير » مسبوقة « بليس » أو « لا » النافيتين على الوجه السابق ؛ فإنها تصير من الأسماء الدالة على « الغاية » وتدخل فى عِداذها ، فتُشبه الظروف الخاصة « بالغاية »[1] والتى سنوضحها فيما يلى .

• • •

---

(١) سبقت الإشارة إلى « غير » وبعض الأمور الخاصة بالأسماء المبهمة ، فى صفحة ٢٤ و ٦٦ و ٧٠ و ٨٠ و ٨٧ .

« نظائر غير »

يراد بهذه النظائر : الأسماء الملازمة — فى أكثر حالاتها — للإضافة ، وتنطبق عليها أحكام الإعراب والبناء التى تنطبق على كلمة : « غير » وقد شرحناها .

وهذه الأسماء نوعان ، نوع خالص الاسمية ؛ فلا يفيد معها ظرفية زمانية ولا مكانية ، شأنه فى هذا شأن : « غير » فإنها متجردة للاسمية المحضة ، وهذا النوع قليل ، مثل كلمة : « حسْب » .

ونوع آخر يفيد مع الاسمية ظرفية زمانية أو مكانية ويدل على ما يسمى : « الغاية »[1] ، ومنه الظروف التى تسمى : « ظروف الغايات »[2] مثل : قبل —

---

(١) الغاية هنا معنى غير الذى سبق فى مواضع أخرى (كما أشرنا فى هذا الباب فى رقم ٤ من هامش ص ١١٩) قال شارح المفصل جـ ٤ ص ٨٥ فى معناها ما نصه — وقد نقلناه فى جـ٢ ص ٢٣١ م ٧٩ لمناسبة هنالك — : « (قيل لهذا الضرب من الظروف : " غايات " ؛ لأن غاية كل شىء ما ينتهى به ذلك الشىء . وهذه الظروف إذا أضيفت كانت غايتها " أى : نهايتها " آخر المضاف إليه ؛ لأنه الذى يتم به الكلام ، وهو نهايته . فإذا قطعت عن الإضافة وأريد معنى الإضافة صارت هى غايات ذلك الكلام ، — أى : نهايته — فلذلك من المعنى قيل لها : " غايات) » . . ثم قال : (وحكم : أول — وحسب — وليس غير — ولا غير — . . . حكم قبل وبعد . . .) اهـ .

وقد ساق هذا الكلام شرحاً لكلام الزمخشرى فى المرجع السالف ، ونصه الحرفى :

(الظروف منها : « الغايات » ، وهى : قبل ، وبعد ، وفوق ، وتحت ، وأمام، وقُدّام ، ووراء : وخلف ، وأسفل ، ودون ، وأول ، وعل — ومن النادر ألا تكون مجرورة بالحرف : « من » — وقد جاء ما ليس بظرف غاية ؛ نحو : حسب — ولا غير — وليس غير . . . والذى هو حد الكلام وأصله أن ينطق بهن مضافات . فلما اقتطع عنهن ما يضفن إليه وسكت عليهن — صرن حدوداً ينتهى عندها . فلذلك سمين غايات) . . . اهـ .

وملخص ما يريده المتن وشرحه هو :

ا — أن غاية الشىء هى آخره ونهايته ؛

ب — وأن غاية الظرف المضاف ليست هى المقصودة ، إنما الغاية المقصودة هى آخر المضاف إليه ؛ إذ به يتم المعنى الفرعى ، وتتحقق « النسبة الجزئية » المرادة من الإضافة .

جـ — وقد يحذف المضاف إليه ، ولكنه يظل ملاحظاً فى النية والتقدير ، بالرغم من حذفه ، وفى هذه الحالة يصير آخر الظرف المضاف هو النهاية التى تغنى عن نهاية المضاف إليه المحذوف . أى : أن الظرف المضاف يصير هو الغاية والخاتمة والنهاية بدلا من ذلك المحذوف الملحوظ . .

(ومثل هذا فى التصريح أيضاً .) وما تقدم يوضح تعريفاً آخر لظروف الغايات ، نصه : (هى الظروف المبنية على الضم لحذف المضاف إليه ؛ فتصير غاية وظرفاً بعد حذفه) اهـ .

— وقد ورد هذا التعريف فى « المغنى » أول الجزء الثانى فى الفصل المعقود للتدريب على « ما » حيث جاء بالهامش النص السابق للعلامة الأمير .

(٢) وكثير من ظروف الغايات (مثل : قبل وبعد) يدخل فى عداد الأسماء المبهمة التى لا تقع —

بعد — دون — الجهات الست (وهى : فوق — تحت — يمين — شمال — أمام — خلْف . . .) وما بمعنى هذه الجهات ، مما هو وارد مسموع [١] ، (مثل : قدّام — وراء — أسفل — علُ ؛ بمعنى : فوق) .

فهذه الأسماء بنوعيها [٢] — المحض وغير المحض — يجوز فى كل منها فى أغلب استعمالاته ، ما يجوز فى كلمة : « غير » من الإعراب فى حالات ثلاث ، والبناء فى واحدة [٣] ، أخرى . وإن شئت فقل : من البناء فى حالة واحدة ، والإعراب فيما عداها . فهى شبيهة بكلمة : « غير » فى تلك الحالات ، كما أن كلمة : « غير » شبيهة بها فى الغاية [٤] — .

ومن هذه الظروف التى سردناها : المتصرف (أى : الذى يكون ظرفًا وغير ظرف ؛ كمبتدأ ، وخبر ، وفاعل . . . و . . . .) . ومنْها غير المتصرف [٥] (الذى لا يترك النصب على الظرفية إلا إلى الجر « بمن ») [٦] .

= نعتاً ولا منعوتاً ، (كما أشرنا فى هامش ص ٢٥ ، وكما سيأتى فى النعت ص ٤٦٦ رقم ٢ وسبق إيضاح آخر لها فى باب الظرف جـ ٢ ص ٢٢٠ م ٧٩) .

(١) قال الرضى : (المسموع من الظروف المقطوعة عن الإضافة هو : قبل — بعد — تحت — فوق — أمام — قدام — وراء — خلف — أسفل — دون — أول — علُ — علْو . ولا يقاس عليها ما هو بمعناها ؛ نحو : يمين — شمال — آخر ، ونحو ذلك) فقول ابن مالك : يمين — شمال — . . . هو عند بعضهم غير مقبول ، لأنه غير مسموع . وقد دافع عن ابن مالك آخرون ، ووصفوه بأنه الإمام النحوى الثقة (راجع حاشية « ياسين » على التصريح فى هذا الموضع) .

والذى ترتاح له النفس هو رأى ابن مالك .

(٢) وتسمى أيضاً : « الأسماء غير التامة » وهى هنا التى لا تدخل فى عداد الأسماء الدالة على الغاية (انظر رقم ١ من هامش ص ١٣١ ورقم ٤ من هامش ص ١٦٥) .

(٣) راجع « ب » من ص ١٣٥ حيث الاعتراض على بعض هذه الحالات .

(٤) سبقت الإشارة لهذا فى هامش ص ١٣٢ .

(٥) فوق وتحت ، لا يتصرفان فى رأى كثير من النحاة . ورأى أنهما يتصرفان أحياناً إذا صار كل منهما اسماً متجرداً من الظرفية . ومن هذا فى « تحت » قوله عليه السلام : (لا تقوم الساعة حتى يهلك الوُعُول وتظهر التحوت .) الوُعُول : السادة الأشراف ، المفرد : وَعْل . قال فى كتاب : « الغريبين — الهروى » ما نصه فى مادة : « تَحت » (أراد بالتحوت : أرذال الناس ، ومن كانوا تحت أقدامهم .) وجاء فى هامشه : (قال ابن الأثير فى النهاية ص ١٨٢ ، جعل « تحت » الذى هو ظرف نقيض « فوق » اسما ؛ فأدخل عليه لام التعريف ، وجمعه . أ هـ . . . ويعرب هنا فاعلا . . .) —

(يمين وشمال) كثيرا التصرف — (قبل ، وبعد ، وباقى الظروف) ، متوسطة التصرف .

(٦) الغالب فى : « من » الداخلة على « قبل » ، و « بعد » وعلى أكثر الظروف غير المتصرفة ، أن تكون « للظرفية » (أى : بمعنى : فى) كقوله تعالى : « ومن بيننا وبينك حجاب » . . . ومجيئها لابتداء الغاية قليل ، كجئت من عندك — وهب لى من لدنك — وهو مع قلته قياسى .

وقد سبق هذا فى جـ ٢ باب حروف الجر عند الكلام على : « من » . (راجع الألوسى على القطر ص ٣٤) .

والظرف بنوعيه — المتصرف وغير المتصرف — حين يكون ظرفًا معربًا، يكون منصوبًا على الظرفية، أو مجروراً «بمِنْ» إن وجدت قبله، وحين يكون مبنيًّا على الضم يكون في محل نصب، أو في محل جرّ «بمِنْ» إن وجدت قبله (١).

— خذ مثلا الظرف: «قبل»، فمعناه الدلالة على سبق شيء على آخر، وتقدمه عليه في الزمان، أو المكان الحسي، أو المعنوى؛ فهو من الظروف الزمانية أو المكانية الملازمة — في أغلب استعمالاتها — للإضافة؛ نحو قوله تعالى: «وسَبِّحْ بحمدِ ربِّك قبلَ طلوعِ الشمس وقَبْلَ غُروبِها»، ونحو: قَدِّرْ لرِجْلِكَ قبلَ الخطْوِ موْضِعَها، ونحو: بيتى قبل النهر بخطوات. ونحو: الخلُق الكريم قبل المال... وتنطبق عليه تلك الأحوال الخاصة بالإعراب والبناء، وهي التي تقدمت في «غير».

(١) فيكون معربًا منصوبًا على الظرفية أو مجروراً «بمن» إذا أضيف في الصورتين وذكر المضاف إليه؛ كالأمثلة السابقة.

(٢) وكذلك يكون منصوبًا على الظرفية أو مجروراً «بمنْ» إن حذف المضاف إليه، ونُوِى لفظه نصًّا لحاجة تدعو إليه؛ نحو: أهْدِىَ إلىّ كتاب أدب، وكتاب تاريخ؛ فبدأت القراءة بكتاب الأدب قَبْلَ...، أو: من قَبْلِ...، أى: قبلَ كتاب التاريخ... أو من قبلِ... كتابِ التاريخ. وفي هاتين الصورتين لا يُنون المضاف، ولا يتغير منه شيء، لأنه لا يزال مضافًا كما كان، والمضاف إليه محذوف بمنزلة الموجود.

(٣) ويكون معربًا منصوبًا على الظرفية أو مجروراً بمنْ، ومنونًا في الصورتين —، إذا حذف المضاف إليه، ولم يُنْوَ لفظه ولا معناه؛ لحكمة بلاغية يريدها المتكلم؛ فهو بمنزلة الذى لم يوجد من الأصل؛ نحو: (داويت الملل بنزهة بحرية في ليلة قمرية فاتنة؛ وكنت قَبْلاً هامد الجسم، كليل

---

(١) الأسماء المجردة (التي لا تدل على ظرفية)، لا تنصب على الظرفية مباشرة. وإنما تقع مواقع إعرابية أخرى. كما سيتضح عند الكلام عليها قريبًا. ويلاحظ أيضاً ما رأيناه (في ب من ص ١٢٥) من اعتبار الحالات ثلاثًا، بدلا من أربع؛ للأسباب الموضحة هناك.

الذهن . . .) وفى هذه الحالة يكون معنى : «قبل» هو معنى المشتق ؛ فيفيد سبْقًا مطلقًا ، وتقدمًا عامًّا غير مقيد بشيء ، ولا منسوباً لآخر ؛ ذلك أن من يقول : حضرت قبل مجيء القطار يريد : كان حضورى سابقًا على مجيء القطار ، متقدمًا بالنسبة لهذا المجيء المعيّن ؛ فسبْقُ الحضور هنا ليس سبقًا مطلقًا عامًّا يشمل كل الأحوال ، ولكنه سبْق مقيد مقصور على حالة واحدة ؛ هى حالة مجيء القطار ؛ فالحضور سابق بالنسبة لهذه الحالة وحدها دون غيرها . أما حين يقول : حضرت «قبلا» فإن الظرف يفيد السبق المطلق ، والتقدم العام ؛ فكأنّه يقول : «حضرت متقدمًا» ؛ أو : «سابقًا» ، وهذا يشمل السبق والتقدم على مجيء القطار ، وعلى مجيء المسافرين ، وعلى مجيء الوقت المناسب ، وعلى كل مجيء آخر من غير تقيد بحالة خاصة معينة كالحالة الأولى التى توجب التّقيد بالمضاف إليه[1] . (ومثل هذا يقال فى باقى الأسماء

---

(١) إذا كان معنى «قبل» هو معنى المشتق فهل تكون متخلية عن الظرفية نهائياً ، وتصير اسماً محضاً يفيد السبق والتقدم ؛ فمعناها هو : «سابق» : أو : «متقدم» ؟ أتكون كذلك أم تظل باقية على ظرفيّتها مع تضمنها معنى المشتق ؛ فتنصب على الظرفية ، أو تجر بمن إن وجدت ؟ .

يرى بعض المحققين الرأى الأول ، ويرى غيرهم أنها تتضمن معنى المشتق مع بقائها على ظرفيتها . والرأى الأول أدق وأحكم ، والاقتصار عليه أفضل ، لأنه يساير القواعد العامة فى تنوين هذه الظروف (أى : عند تنكيرها) ولا تتجه إليه الاعتراضات التى تتجه الثانى. وعلى هذا إذا نصب : «قبل» فلن يكون منصوباً على الظرفية ، وإنما يكون منصوب اللفظ على الحال المؤولة ، أو على غيرها مما يقتضى النصب ، إلا إن سبقته «من» الجارة فإنها تعرب حرف جر زائد ، وتعرب كلمة : «قبل» مجرورة اللفظ بها ، منصوبة المحل ، باعتبارها حالا مؤولة ، أو شيئاً آخر — غير الظرفية- يحتاج إليه الكلام منصوباً ؛ فتكون «قبل» منصوبة محلا. ومثلها بقية الظروف الدالة على الغاية ، وستجىء . ومن الخير أن ننقل ما سجله الرضى فى هذا ، ونصه :

(قال بعضهم : إنما أعربت — يريد : «قبل» وأخواتها — إذا حذف المضاف إليه ، ولم ينو لفظه ولا معناه — لعدم تضمن معنى الإضافة؛ فمعنى : كنت قبلا ، أى : قديماً ، ومعنى : أبدأ به أولا ، أى : متقدماً ، ومعنى : من قبلٍ ومن بعدٍ ، أى : متقدماً ومتأخراً ؛ لأن من زائدة) .

وجاء فى تقرير ياسين تعليقاً على هذا ما نصه : «يعنى أن القائل بالتنكير لعدم تضمن الإضافة يرى أنهما غير واقعين على الزمان بل معناها اسم مشتق نكرة واقع على ذات أو معنى — غير زمان — منصوب على الحال أو غيرها») .

وقد أشرنا إلى أن هذا — وكل ما سبق — يقال فى أخوات : «قبل» من سائر الظروف الآتية .

والظروف التى تناظر : « غير »[1] .

(٤) أما الحالة التى يُبْنَى فيها على الضم فحين يضاف ، ويحذف المضاف إليه ويُنْوَى معناه ، لحاجة تدعو إليه ؛ فيكون الظرف مبنيًّا على الضم فى محل نصب على الظرفية ، أو محل جرّ إن سبقته « من »[2] . . .

• • •

للأسماء المحضة (التى لا تدل على ظرفية ، مثل : « حسْب » وشبيهاتها من الأسماء الخالصة من الظرفية ، الملازمة للإضافة — فى الأغلب — . . .) أحكام خاصة سيجىء بيانها . وما عدا تلك الأسماء فجميع الأحكام التى تنطبق على الظرف : « قبل » ، تنطبق أيضًا — كما قلنا — على باقى الظروف التى يقول عنها النحاة حينًا إنها نظائر : « قبل » ، وحينًا إنها نظائر : « غير » وقد سردناها[3] ، ولا خلاف بين أكثرها — فى شىء من تلك الأحكام الإعرابية ، والأحوال الأربعة التى شرحناها : وإنما تختلف فى معانيها فلكل واحد منها معنى يؤديه ، ودلالة معينة يحققها على الوجه الذى سنوضحه .

فأما « غير » و « قبل » فقد عرفنا معناهما .

• • •

وأما : « بَعْد » فظرف معناه — الغالب — الدلالة على تأخر شىء عن آخر فى زمانه أو مكانه[4] ؛ . . . سواء أكان التأخر حسيًّا أم معنويًّا ؛ فهو من

---

(١) فالمراد من الظرف : « قبل » فى هذه الحالة — كما يقول النحاة — هو : « المعنى الاشتقاقى العام » أى : مجرد التقدم والسبق المبهمين العامين على الوجه الذى أوضحناه هنا وفى (رقم ٢) من هامش ص ١٣٣ لمناسبة أخرى هى : أن الظرف فى هذه الحالة يتضمن معنى المشتق .

(٢) هنالك حالة أخرى تبنى فيها جميع الأسماء المبهمة وأسماء الزمان المبهمة على الفتح فقط ، قد ترددت كثيراً فى هذا الباب (كما فى ص ٢٤ و ٦٦) وغيره . وهى الحالة التى تضاف فيها تلك الأسماء والظروف إلى مبنى ، فيجوز عندئذ أن يتسرب البناء من المضاف إليه إلى المضاف فيبنى جوازاً على الفتح.

(٣) فى آخر ص ١٤١ وأول ص ١٤٢ .

(٤) تكلمنا فى الجزء الثانى — باب : الظرف — عن « بعد » وقلنا إن اعتباره للزمان أو المكان هو الرأى السديد الذى يجب الاقتصار عليه دون الرأى الذى يجعله مقصوراً على أحدهما وحده فقد جاء فى الهمع — (ج ١ ص ٢٠٩ ، باب : الظرف) ما نصه : (« بعد » ظرف زمان ، لازم الإضافة . . اهـ)=

ظروف الزمان أو المكان الملازمة فى أغلب أحوالها– للإضافة ، ومن أمثلته قوله تعالى : « اعلَموا أن الله يُحْيِى الأرض بعدَ موتِها » . وقوله تعالى: « سيجعلُ اللهُ بعدَ عُسْرٍ يُسْراً » وتطبق عليه الحالات الأربع السالفة [١] . . .

وأما « فوق » فمعناه : الدلالة على أن شيئاً أعلى من الآخر حساً أو معنى : فهو ظرف مكان ملازم للإضافة فى أكثر الحالات ، ومن أمثلته قوله تعالى : « أفلمْ يَنظُروا إلى السماءِ فوقَهم كيفَ بَنَيْناها وزيّناها . . . » ، وقوله تعالى : « يأيها الذين آمنوا لا تَرفَعُوا أصواتَكُم فوقَ صوتِ النبى . . . » ، وقوله تعالى : « وهو القاهرُ فَوْقَ عِبَادِه ، وهو الحكيمُ الخبيرُ [٢] . . . » ، وتنطبق عليه الحالات الأربع السالفة . . .

* * *

= ولم يذكر شيئاً يدل على أنه قد يكون للمكان . وكذلك صاحب « المصباح المنير » يقول فى مادة : « بعد » ما نصه : (بعد : ظرف مبهم ، لا يفهم معناه إلا بالإضافة لغيره . وهو زمان متراخ عن السابق. فإن قرب منه قيل : « بُعَيْدَه » بالتصغير ، كما يقال قبل العصر ؛ فإذا قرب منه قيل : « قُبَيْل العصر » بالتصغير ، أى: قريباً منه . ويسمى هذا : « تصغير التقريب ») ا ﻫ وجاء فى حاشية ياسين على التصريح – ﺣ ٢ ص ٨ ، باب: حروف الجر – عند الكلام على الحرف « من» منقولا عن بعضهم : أن الأولى فى استعماله أن يكون للمكان . وبعد كل ما تقدم من الآراء يبدو الحق فى جانب الرأى الذى يراه صالحاً للحالتين ، ولا داعى لتكلف التأويل الذى يجعله مقصورا على أحدهما .

(١) تكلمنا على الظرف « بعد » وحكمه وبعض استعمالاته الأدبية بإيضاح مناسب فى الجزء الثانى م ٧٩ ص ٢٦٥ باب الظرف ، وكان مما ذكرناه : من أى الصور والحالات ما يكثر فى افتتاح الخطب والرسائل الأدبية ونحوها ؛ من مثل : تحية الله وسلامه عليكم . وبعد ، فإن إدراك الغايات رهن باتخاذ الوسائل الناجعة . . . ، وقول صاحب القاموس فى ديباجة قاموسه ما نصه : (الحمد لله منطق البلغاء . . . وبعد ، فإن العلم رياضاً . . .) ا ﻫ . قال شارح الديباجة حين عرض لهذه العبارة قبل ذلك فى تقييداته الأولى التى سماها « شرح ديباجة القاموس » الهورينى – قال ما نصه : « (بعد ، كلمة يفصل بها بين الكلامين عند إرادة الانتقال من كلام إلى غيره ، وهى من الظروف ؛ قيل زمانية ، وقيل مكانية ، وعامله محذوف . قاله الدماميني . والتقدير : أقول بعد ما تقدم من الحمد والصلاة والتسليم على نبيه العظيم (فإن) بالفاء ، إما على توهم: « أمّا » أو على تقديرها فى نظم الكلام ، وقيل : إنها لإجراء الظرف مجرى الشرط ، وقيل إنها عاطفة . وقيل زائدة . . .) » ا ﻫ .

(٢) وقوله عليه السلام : خصلتان ليس فوقهما شيء من الشر ؛ الشرك بالله ، والإضرار لعباد الله . وخصلتان ليس فوقهما شيء من البر ؛ الإيمان بالله ، والنفع لعباد الله » .

وأما : « دون » فظرف مكان ملازم للإضافة فى أكثر حالاته . ومعناه الغالب الدلالة على المكان الأقرب إلى مكان المضاف إليه ؛ نحو : جلست دون الضيف : أى : فى أقرب مكان إليه . وقد يستعمل فى المكان المعنوى المفضول [1] نحو : الحسَن دون الأحسن ، واللاحق دون السابق . . . وقد يستعمل فى عدم مجاوزة الشئ السابق عليه فى الكلام، وعدم تركه إلى غيره ؛ نحو : قدمت للقريب كامل العون دون تقصير ، وأوليْتُه صادق الرعاية دون إهمال . . . وينطبق عليه ما سبق على نظائره .

• • •

وأما الجهات الست فمعناها معروف ، هى والألفاظ الأخرى التى تشاركها فى المعنى والدلالة ، وفى ملازمة الإضافة فى أكثر حالاتها ، وفى الأحكام. إلا أنّ : « عَلُ » [2] يَحْتاج لمزيد بيان .

• • •

عَلُ : ظرف مكان يفيد الدلالة على العلو ، أى : الدلالة على أن شيئاً أعلى من آخر . فهو يوافق الظَّرْف « فوق » فى معناه ؛ وهو : « العلو » كما يوافقه فى البناء على الضمّ حيناً ، وفى الإعراب حيناً آخر ، ولكن بالتفصيل التالى : الذى يوضح أوجه التخالف بينهما .

ا — يبنى « عَلُ » على الضم إذا كان معرفة ، (أى : دالا على علوّ خاص معين) ، وحُذف المضاف إليه ، ونُوِىَ معناه ؛ فلا بد للبناء على الضم من اجتماع الشرطين ؛ نحو : تمتعت بالأزهار من أسفلِ دارى ومن علُ . (أى : ومن فوقُ) . فكلمة : « عَلُ » مبنية على الضم فى محل جرّ ، لأنها معرفة ، بسبب دلالتها على شىء محدد ، جاء تحديده وتخصيصه من قرينة كلامية ؛ هى : أسفل الدار ، ولأن المضاف إليه محذوف قد نُوِى معناه : والأصل : من علِ الدار

---

(١) أى : الذى يوجد مكان آخر يفوقه ويفضله فى الدرجة والمنزلة .

(٢) فيه لغات ؛ أشهرها: عَلُ — عالٍ — عَلا : كعصا — وسيجىء لهذا إشارة فى رقم ٢ من هامش الصفحة التالية وفى رقم ٤ من هامش ص ١٧٧ وفيهما بيان لنوع من التغيير يلحقه عند إضافته لياء المتكلم .

المعينة ، ولا يشترط التعيين فى بناء « فوق » على الضم .

ويُعرب : « علُ » وينون إذا كان نكرة ؛ (أى : إذا كان دالا على علو مجهول ، غير معين ، وليس مضافًا لفظًا ولا معنى . . .) ، نحو ، سقط الطائرُ من علٍ ، وقول امرئ القيس يصف حصانه :

مِكَرّ مِفَرّ مُقبل مُدْبر معًا   كجُلمود صخر حطّه السيلُ من علِ[1]

فكلمة : علٍ ، معربة منونة مجرورة « بمن » . ومعناها فى المثالين - وأشباههما - شىء عال مرتفع بالنسبة لآخر ، ولا تخصيص ولا تعيين فى هذا الشىء المرتفع ؛ فقد يكون المراد : من فوق جبل ، أو من فوق بيت . أو شجرة . . .

ب - أن « عل » لا يستعمل فى حالتى بنائه وإعرابه إلا مجروراً « بمن » دائما ، كالأمثلة السالفة . وأنه لا يستعمل مضافاً[2] لفظاً فى أفصح الأساليب شيوعاً ، وليس الشأن كذلك فى « فوق » فإنه يستعمل كثيراً مضافاً وغير مضاف ، مجروراً « بمن » وغير مجرور بها .

* * *

---

(١) أصلها : « علٍ » - بالتنوين - وحذف من البيت مراعاة الشعر.

(٢) وعلى هذا لا داعى لوضعه فى الظروف الملازمة للإضافة فى أكثر الحالات . إلا على الرأى الذى يجيز إضافته أحياناً ؛ كقولهم أخذت الكرسى من على الدار ، وهو رأى يرفضه جمهور النحويين ؛ بحجة أن المسموع من الكلام الفصيح لا يؤيد استعماله . فالأولى هنا : اتباع الجمهور .

وفى لفظه لغات مختلفة ، أشرنا إليها فى رقم ٢ من هامش الصفحة السالفة ، منها علا - على وزان : عصا - والذين يجيزون إضافته يوجبون فى هذه اللغة قلب ألفه ياء عند إضافته لياء المتكلم ، فيقولون : « علىّ » .

طبقاً للبيان والإعراب المذكورين فى رقم ٤ من هامش ص ١٧٧ .

ومثله فى وجوب قلب ألفه ياء الظرف : « لدى » عند إضافته لياء المتكلم ، أو لغيرها من الضمائر طبقاً للبيان الذى سيجىء فى رقم ٣ و ٤ من هامش ص ١٧٧ . أما طريقة إعرابه فقد سبقت مفصلة فى ج ١ م ١٦ « ب » من ص ١٧٨ آخر الكلام على الاسم المعتل الآخر .

وأما : « حسْب » فاسم لا يدل على ظرفية زمانية ولا مكانية(١) . وأصحّ استعمالاته استعمالان :

أولهما : أن يكون مضافًا لفظًا ومعنى ؛ نحو : أعرفُ كتابًا حَسْبَ القارئ . وفى هذا الاستعمال يكون لفظه جامداً مؤولا بالمشتق ، بمعنى : « كاف » (اسم فاعل من الفعل : كَفَى) . فالمراد من المثال السابق : أعرف كتابًا كافىَ القارئ : أى : يكفيه ويغنيه عن غيره . وفى هذه الصورة يكون معربًا ، مفرداً نكرة ، ولا يفارق التنكير ، ولو أضيف إلى معرفة كالمثال السابق ، وكقول الشاعر :

وما أبْغى سوى وطنى بديلا ... فحسبي ذاك من وطن شريف

لأنه بمنزلة اسم الفاعل العامل : « كاف » واسم الفاعل العامل(٢) لا يكتسب التعريف بالإضافة لمعرفة . كما أوضحنا من قبل(٣) .

ولما كان لفظ : « حسب » جامداً ، ولكنه هنا مؤول بالمشتق من ناحية المعنى — جاز عند استعماله مراعاة لفظه ، ومراعاة معناه .

فأمّا مراعاة لفظه فتجيز معاملته معاملة الأسماء الجامدة ؛ فيقع فى كثير من مواقعها الإعرابية المختلفة . والصحيح الفصيح أن يقتصر من تلك المواقع الإعرابية على المبتدأ ، أو : الخبر ، أو : اسم الناسخ ، أو : الجر بحرف الجر الزائد : « الباء » . ومن أمثلته مبتدأ البيت السالف ، وكذلك قوله تعالى فى المنافق الذى يضمر الكفر ويظهرُ الإيمان : « وإذا قيل له اتَّقِ اللهَ أخذَتْهُ العزّةُ بالإثم ؛ فحسبُه جهنّمُ » ، ومن أمثلته خبراً قوله تعالى : « ومن يتَّقِ اللهَ فَهُوَ حَسْبُهُ »(٤) . . . ومن أمثلته اسما للناسخ قوله تعالى : « وإنْ يُرِيدوا أنْ يَخْدَعُوكَ فإنّ حسْبَكَ اللهُ » ومن أمثلته مجروراً بحرف جرّ زائد :

---

(١) ولكنه ذكر هنا مع ظروف الغايات لأنه يشبهها (طبقاً لما أوردنا فى هامش ص ١٤١ وفى غيرها وفى بعض حالات إعرابية أخرى تجيء) .

(٢) إذا كان لغير الماضى — كما عرفنا فى ص ٦ .

(٣) فى ص ٦ و ٢٣ .

(٤) وقد يصلح مبتدأ أو خبراً عند عدم المانع ؛ كقول الشاعر :

فلا تَحسدَنْ قوماً على فضل نعمة ... فحسبُك عارًا أن يقال حسود

بحسْبك(١) العلمُ ؛ فإنه قوةُ من لا قوة له . ولا يحسن وقوع « حسب » فى موقع إعرابى غير ما سبق ، حتى لقد منعه بعض النحاة منعًا باتًا ، مجاراة للكثير المسموع .

وأما مراعاة معناه فتجيز معاملته معاملة اسم الفاعل العامل النكرة الذى بمعناه (وهو : كاف (٢)) ، مع الاقتصار من مواقعه الإعرابية على وقوعه نعتًا لنكرة ، أو حالا من معرفة ، نحو : استمعت إلى خطيب حسبك من خطيب ؛ وإلى « شوقى » حسبك من شاعر .

وموجز القول : أنّ : « حسب » إذا أضيف لفظًا ومعنى جاز وقوعه مبتدأ ، وخبراً ، واسمًا للناسخ ، ومجروراً بالباء الزائدة ، وصفة للنكرة ، وحالا من المعرفة . . .

ثانيهما : أن يكون : « حَسْب » مضافًا معنى لا لفظًا (وذلك بأن يحذف المضاف إليه ويُنْوَى معناه فقط) . وفى هذا الاستعمال يكون لفظه جامداً مؤولا بالمشتق ، ومفرداً مُنَكَّراً مبنيًّا على الضم ، ويتضمن النفى فيصير المراد منه : « ليس غيرُ » أو : « لا غير » ، ويقع صفة لنكرة ، أو : حالا من معرفة أو : مبتدأ بشرط اقترانه بالفاء ، أو : خبراً . وليس له — فى الفصيح — موقع آخر ؛ نحو : إن لكل إقليم حاضرةً حسبُ ، بمعنى : لا غير(٣) . وهى صفة « لحاضرة » . مبنية على الضم فى محل نصب . ونحو : اتسعت الحديقة حسبُ(٤) أى : لا غير . وهى حال مبنية على الضم فى محل نصب . . . ونحو : قرأت ثلاثة كتب ، فحسبُ . أى : ليس غير . ويقولون فى هذه « الفاء » إنها زائدة :

---

(١) انظر ما يتصل بهذا من ناحية التعريف والتخصيص فى رقم ٤ من هامش ص ٢٤ عند الكلام على « غير » .

(٢) دخول « إنّ » وغيرها من العوامل اللفظية ؛ كالباء فى مثل : « بحسبك » المانية ، دليل استند إليه القائلون بأن « حسب » ليس اسم فعل بمعنى : يكفى ؛ لأن العوامل اللفظية لا تدخل على اسم الفعل . والحق أن هذه حجة تصلح الترجيح لا التحتيم ؛ لأن العرب الأوائل حين يتكلمون لا يعرفون هذه الحجج ، فلا يخضع كلامهم لها .

(٣) والأصل : حسبه ، أى : كافيته .

(٤) والأصل : حسب الغرض ، أى : كافية الغرض .

لتزيين اللفظ[١] و «حسب» مبتدأ مبنى على الضم فى محل رفع ، حذف خبره . والأصل : فحسب الثلاثة مقروءٌ ؛ بمعنى : لا غير الثلاثة مقروء . ويجوز العكس بشرط حذف الفاء فيكون المبتدأ هو المحذوف ، والتقدير : المقروءُ حسبُ . . . ، أى : المقروء حسبى مثلا .

وبسبب الاستعمال الأول دخل : «حسب» فى عداد الأسماء الملازمة للإضافة فى أغلب استعمالاتها . وبسبب الاستعمال الثانى — وهو : البناء — دخل فى عداد النظائر التى تشبه «غير» و «قبل» ، لأنه قطع عن الإضافة لفظاً لا معنى .

* * *

وأما : «أوّل» — فله استعمالات أشهرها ثلاثة :

(١) أن يكون اسمًا لا ظرفية فيه ، معناه : إمّا مبدأ الشىء الذى يقابل آخره ، نحو : أوّل الغَيْث قطرٌ ثم ينْهَمِر ، أى : بدايته التى هى ضد نهايته . ومن هذا قول الشاعر :

عرف الناس أنّ حاتمَ طىٍّ ... أوّلٌ فى الندى ، وأنت الثانى

وإما معنى كلمة : «قديم» الذى يقابل معنى حديث ؛ نحو : بيت المقامر خِلْو[٢] ؛ ليس فيه أول ولا آخِر . أى : ليس فيه قديم ولا حديث . وإما متضمنًا معنى كلمة : «سابق» أى : «متقدم» الدالة على الوصف ، نحو : تنقلت فى البلاد عامًا أولا[٣] ، أى : عامًا سابقًا أو متقدمًا من غير

---

(١) وزيادتها لازمة بنص صريح فى ص ٢١ من حاشية الألوسى على : «القطر» . وقد نقلنا النص فى ج ١ ص ٣٠٥ م ٣٠ باب : «المعرف بأل» . عند قول ابن مالك

(«أل» حرف تعريف أو اللام فقط ...) ، وأيضاً قد يفهم هذا اللزوم من حاشية الأمير على : «المغنى» ج ١ عند الكلام على : «قط» فى باب : «القاف» . ولكنه ليس فى صراحة النص السابق .

(٢) خال .

(٣) بالتنوين ، وبه يتحقق أحد الفروق بين هذه الصورة والأخرى الآتية فى رقم ٢ من الصفحة التالية . ويقولون فى سبب تنوينه ، إنه قد يؤنث بالتاء ، فيقال : سنة أولة ، وسنوات أوّلات ، ووزن «أفعل» لا يمنع من الصرف إلا بشرط ألا تلحقه تاء التأنيث إذا أريد به مؤنث . كما سيجىء فى باب : «الممنوع من الصرف : ج ٤» .

وقد سبقت الإشارة لبعض استعمالاته فى ج ٢ ص ٢٢٥ و ٢٢٧ م ٧٩ .

تعين ولا تخصيص للعام السابق . وفى هذه الصورة يكون مؤولا بالمشتق ، وهو اسم الفاعل هنا .

ولفظ « أول » فى كل ما سبق معرب منصرف .

(٢) أن يكون اسمًا جامداً لا ظرفية فيه ، ولكنه مؤول بالمشتق[1] ، يتضمن معنى كلمة : « أسْبَق » الدالة على التفضيل . وهو فى هذا الاستعمال مُعْرب ، تطبَّق عليه أحكام « أفعل التفضيل » ؛ كمنع الصرف للوصفية ووزن الفعل . وكدُخول « مِن » جارة للمفضَّل عليه ، وكعدم تأنيثه بالتاء « . . . و . . . . وغير هذا مما يجىء فى باب « التفضيل »[2] ؛ نحو : أنت فى الإحسان أولُ من هذين الزميلين ، أى : أسبق منهما .

(٣) أن يكون ظرفاً للزمان بمعنى : « قَبْل » الزمانية ؛ كقولك لمن يدعى أنه رأى النجم قبل غيره : أنا رأيت النجم أولَ الراصدين ، ثم رأوه بعدى . أى : قبلهم .

وفى هذا الاستعمال يجرى على لفظ « أول » الأحكام الأربعة السابقة التى تجرى على « غير » و « قبل » ونظائرهما .

ا ــ فيعرب : « أول » إذا كان مضافًا لفظًا ومعنى ؛ نحو أسرعت للصارخ أول المستمعين ، ثم توالوا بعدى .

ب ــ ويعرب أيضًا إذا كان مضافًا ، وحذف المضاف إليه ، ونوى لفظه نصًّا ، نحو : أسرعت للصارخ أولَ . . .

حـ ــ ويعرب أيضًا إذا حذف المضاف ولم ينو لفظه ولا معناه ؛ نحو : أسرعت للصارخ أولاً . (ويكون المراد هنا : المعنى الاشتقاقى المجرد ، على الوجه الذى أوسعنا الكلام فيه[3] . أى : سابقًا ، متقدمًا) .

---

(١) انظر رقم ١ من هامش ص ١٤١ مع ملاحظة الفرق بين هذه الصورة والتى سبقتها فى رقم ١ .

(٢) وهل هو فى هذه الحالة « أفعل للتفضيل » لا فعل له من لفظه ؟

قيل : نعم ، وقيل : إنه جار مجراه فى الوزن ، وفى تجرده من التاء ، ودخول « من » على المفضل عليه . هذا خلاف شكلى لا أثر له فى صحة الاستعمال .

(٣) انظر رقم ٢ من هامش ص ١٣٢ ورقم ١ من هامش ص ١٤٤ .

د – ويبنى على الضم إذا حذف المضاف ونوى معناه ، نحو : أسرعت للصارخ أولُ[1] . . .

• • •

---

(١) وفيما سبق من الأحكام الخاصة بكلمة : « غير » ونظائرها يقول ابن مالك باختصار :

واضْمُمْ بناءً : «غَيْرًا» انْ عَدِمْتَ مَا   لَهُ أُضِيفَ ، نَاوِياً مَا عُدِمَا

يقول : اضمم لفظ « غير » ضمة بناء إن فقدت ما أضيف له « غير » . أى : إن فقدت المضاف إليه ، بمعنى : لم تجده فى الكلام ، لأنه محذوف ، وقد نويت معنى هذا المحذوف ، – بالرغم من أنه لم يصرح بأن الذى تنويه هو معنى المحذوف ، لا لفظه . – يريد : ابن « غير » على الضم إن حذف المضاف إليه ونوى معناه .

أما الحالات الأخرى غير الضم فيفهم بعضها من البيتين اللذين بعده ، وهما :

قَبْلُ ، كَغَيْرُ ،بَعْدُ ، حَسْبُ ، أَوَّلُ   وَدُونُ ، وَالجِهَاتُ أيضاً ، وَعَلُ

وَأَعْرَبُوا نَصْباً ، إِذَا مَا نُكِّرَا   قَبْلًا ، وَما مِنْ بَعدِهِ قَدْ ذُكِرَا

يريد : أن اللفظ : « قبل » يشبه : « غير » فى الحكم السابق وهو البناء إذا حذف المضاف إليه ونوى معناه . وهناك ألفاظ تشترك مع « قبل » فى هذا أيضاً . وقد عطفها عليه بالواو المحذوفة أو المذكورة ؛ والأصل : قبل ، وبعد ، وحسب ، وأول ، ودون ، والجهات ، وعل – كغير ، فكلمة : قبل مبتدأ ، والجار والمجرور : « كغير » خبره . وباقى الألفاظ معطوفة على : « قبل » بالواو المحذوفة أو المذكورة .

ثم بين فى البيت الأخير أن النحاة أعربوا لفظ « قبل » وبقية الأسماء التى بعده بالنصب مع التنكير. وهذا لا يكون إلا إن حذف المضاف إليه ولم ينو لفظه ولا معناه ، فهذا حكم ثالث بجمله عاماً على كل تلك الألفاظ ، مع أنه ينطبق على بعضها مثل « قبل » و « غير » ولا ينطبق على بعض آخر ؛ مثل : حسب – عل – كما أنه ذكر بعض الأحكام ، وترك بعضاً آخر هاماً، وتفصيلات ضرورية . وقد تداركنا ذلك كله .

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

– تتصدى المراجع اللغوية والنحوية لبعض الأساليب المشتملة على لفظ « أول » وتوضح معناه، وموقعه الإعرابى فى كل أسلوب . ومع تنوع تلك الصور ، وكثرة الآراء والاضطراب فيها ، نستصفى منها ما يأتى ، ليكون معيناً على فهم غيره فى ضوء القواعد النحوية العامة ، والأصول اللغوية المختلفة ، ومن الجائز توجيه الصور الآتية توجيهات معنوية وإعرابية أخرى .

(١) « ودعت الغائب منذ عامٌ أولُ » ، يجوز فى كلمة : « عام » أن تكون خبراً مرفوعاً عن « منذ » – وكلمة : « أول » صفة لها ، فكأن الكلام : ودعت الغائب منذ عامٌ أولُ من عامنا الحاضر ، أى : منذ عام سابق على عامنا الحالىّ .

(٢) ودعت الغائب منذ عامٌ أولَ . . . فكلمة : « أول » ظرف زمان بمعنى : « قبل » . والمراد : ودعت الغائب منذ عامٌ قبل العام الحالىّ ، فحذف المضاف إليه ، ونوى لفظه ، فبقى المضاف ؛ وهو كلمة : « أول » على حاله من الضبط الذى كان عليه قبل الحذف . (تطبيقاً لما مر من أحكام « قبل ، وبعد » ونظائرهما . . .) ، فهو ظرف زمان منصوب على الظرفية مباشرة .

(٣) ابدأ يومك بالصلاة أولُ . فكلمة : « أول » ظرف زمان بمعنى : « قبلُ » مبنية على الضم فى محل نصب على الظرفية . والأصل : ابدأ يومك بالصلاة أولَ الأعمال ، أى : قبلَ الأعمال الأخرى ، فحذف المضاف إليه ، ونوى معناه، فبنى على الضم وجوباً ، تطبيقاً لأحكام « قبل وبعد » المشار إليها ... فإن ظهر المحذوف وجب النصب على الظرفية الزمانية ، نحو : ابدأ يومك بالصلاة أولَ الأعمال ، أى : قبلَ الأعمال . . . كما سبق . . .

(٤) ما رأيت الأخ مذ أمسِ [1] . أى : مذ ابتداء اليوم الذى قبل يومنا الحاضر ، فإن لم أره يوماً آخر قبل الأمس قلت : ما رأيت الأخ مذ أولُ من أمس. فكلمة : « أول » خبر المبتدأ « مذ » والمعنى : ما رأيت الأخ مذ الأول من أمس،

---

(١) فى جـ ٢ م ٧٩ ص ٢٦٤ الكلام على : « أمس » والإشارة لبعض الاستعمالات التالية ، ومنها استعمالات أخرى هامة .

. . . .

. . . .

أى : مذ اليوم الأسبق من أمس ، وهو اليوم المعين المعروف ، الذى يسبق أمس مباشرة .

فإن لم أره يومين قبل الأمس قلت : لم أره مذ أولُ من أولَ من أمس . (ولا يصح أن أزيد على اليومين قبل الأمس) . فكلمة : « أول » الأولى خبر ومعناها : الأسبق أيضاً . وكلمة : « أوّل » الثانية مجرورة بالفتحة ، ممنوعة من الصرف ؛ ومعناها : أسبَق . والمراد : لم أره منذ يوم أسبق من يوم آخر أسبق من امس [1] .

ونعود فنشير مرة أخرى إلى جواز أوجه معنوية وإعرابية غير ما عرضناه .

• • •

ب ــ أشرنا من قبل (فى ج ٢ م ٧٩ ص ٢٦٧ ــ باب الظرف) إلى ما تسجله المراجع النحوية من الكلام على أصل لفظ « أوّل » وأن أصله : « أوْءَل » بهمزة بعد الواو ، بدليل جمعه على « أوائل » . فقلبت الهمزة الثانية واواً ، وأدغمت هذه الواو فى الأولى . وقيل : أصله : « ووْأل » ، قلبت الهمزة واواً ، وأدغمت فى الواو قبلها . وقلبت الواو الأولى همزة ، ولم يجمع على « ووائل » فراراً من ثقل اجتماع الواوين فى أول اللفظ .

ولا شك أن هذه كلها فروض خيالية ، لا يعرفها العرب . ولكن النحاة ابتكروها للوصول إلى أغراض نافعة ؛ كمعرفة أصول الكلمة وزوائدها ، وتطبيق أحكام الإعلال والإبدال عليها ، والاهتداء إلى الكشف عن معناها فى المراجع اللغوية . . . و . . . وهذا حسَن .

• • •

حـ ــ وهلْ يستلزم ذكر الأول وجود ثان ؟ الصحيح أنه لا يستلزم . إلا إن وجدت قرينة تدل على وجود ثان بعد الأول [2] . . .

• • •

---

(١) راجع لسان العرب فى مادة « أمس » ومادة : « وأل » وكذلك : « التاج » ثم حاشية : « ياسين » على التصريح « طبعة الحلبى » بعد تدارك ما فيها من خطأ مطبعى .

(٢) مما يتصل بكلمة : « أول » ما جاء فى ج ٢ م ٧٩ ص ٢٢٨ وكذا فى ص ٤٣٣ مبحث « مذ ومنذ » .

. . . .

. . . .

د — « ملاحظة » : رأى بعض النحاة[١] تقسيم الاسم من ناحية إضافته وعدم إضافته ، تقسيماً موجزاً ، ولكنه شامل ، وملخصه :

(١) ما تجب إضافته للمفرد الظاهر أو المضمر إضافة لفظية ، ويصح قطعه عن الإضافة لفظاً ، وهو : غير ، ومع ، والجهات ، ونحوها ؛ كلفظة « كلّ » التي ليست للتوكيد ولا للنعت .

(٢) ما تجب إضافته للمفرد الظاهر أو المضمر إضافة لفظية ، ولا يصح قطعه ؛ مثل : كلا ، وكلتا ، عند .

(٣) ما تجب إضافته للمفرد الظاهر ولا يصح قطعه ؛ وهو : أولو — أولات — ذو ، ذات وفروعهما ؛ كذوَا ، وذوات ... — « كلّ » التي تعرب نعتاً .

(٤) ما تجب إضافته لفظاً للضمير مطلقاً — مخاطباً أو غير مخاطب — مثل : وحْد ، وكلّ ، التي للتوكيد .

(٥) ما يجب إضافته لضمير المخاطب ؛ مثل : لبيك ، وأخواتها . . . ولا يجوز القطع .

(٦) ما تجب إضافته للجملة مطلقاً (أى : اسْمية أو فعلية) ولا يقطع عنها ، وهو : حيث . فإنها لا تضاف في الأعم الأغلب إلا للجملة ، ولا يصح قطعها عن الإضافة .

(٧) ما تجب إضافته للجملة مطلقاً مع صحة جواز قطعه عن الإضافة لفظاً ؛ وهو « إذ » .

(٨) ما تجب إضافته لفظاً للجملة الفعلية — دون غيرها — وهو : « إذا » وأيضاً « لـمَّا » الحينية عند من يقول باسميتها .

(٩) ما تمتنع إضافته ، كالضمائر ، وأسماء الإشارة ، وكذلك غير « أىّ » من أسماء الشرط ، والاستفهام ، والموصول .

(١٠) ما يجوز إضافته وعدم إضافته ، وهو بقية الأسماء الأخرى التي لا تدخل تحت قسم مما سلف ، وهى الأكثر .

---

(١) هو الخضرى — جـ ٢ عند بيت ابن مالك :

وبعضُ الأسْماء يضاف أبدًا . . . .

المسألة ٩٦ :

حذف المضاف . حذف المضاف إليه .

نعت أحدهما .

١ — يجوز حذف المضاف حذفاً قياسيًّا ، بثلاثة شروط :

أولها : وجود قرينة تدل على لفظه نصًّا ، أو لفظ آخر بمعناه ، بحيث لا يؤدى حذفه إلى لبس أو تغيير فى المعنى ؛ نحو : حدثتنى التجارب أن من يَبْغِى بسلاح الباطل يُقتَل بسلاح الحق . والأصل : حدثنى أهل التجارب . . . والقرينة الدالة على المضاف المحذوف قرينة عقلية ، هى أن التجارب لا تتحدث ، وإنما الذى يتحدث : أصحابُها والمتصلون بها . . . فلا بد لصحة المعنى الحقيقى — لا المجازىّ — من تقدير مضاف محذوف ، وهو مع حذفه ملحوظ . ومن الأمثلة قوله تعالى : (وجاء ربُّك . . .) ، وقوله : (واسألِ القريةَ . . .) ، وقوله : (ليس البرَّ أن تُوَلُّوا وجوهكم قِبَلَ المشرقِ والمغربِ ، ولكنَّ البرَّ من آمَنَ بالله . . .) ، والأصل : وجاء رسولُ ربِّك — واسأل أهلَ القريةِ — ولكن البرَّ برُّ مَنْ آمنَ بالله [1] — . . .

فإن أوقع حذفه فى لَبْس أو تغيير فى المعنى لم يَجُز . كقول شوقى : « ذَكَرُوا للبخل مِائةَ عِلةٍ ، لا أعرف منها غيرَ الجِبِلَّةِ . . . » فلا يجوز حذف المضاف ؛ وهو كلمة : « مائة » ، أو كلمة : « غير » ؛ لأن حذف الأولى يوقع فى لَبس وغموض ؛ إذ لا دليل على المحذوف بنصه أو بمعناه . فلا ندرى أهو كلمة : مائة ، أم ألف ، . . . ، أم غير ذلك ؟ وحذف الثانية يفسد المعنى فساداً كاملا ، لأنه يؤدى إلى نقيض المطلوب ، فمثل هذا الحذف لا يجوز قياسًا ، ويجب الاقتصار فيه على المسموع من العرب الأوائل وحدهم . ومنه

---

(١) والقرينة العقلية الحاسمة فى هذه الأمثلة هى أنا لا نرى الله يجىء أمامنا ، وأن القرية من حيث هى طوب ، وحجارة ، ومواد بناء ، لا يتجه إليها سؤال حقيقى ، لا مجازى — ويستحيل أن يكون منها جواب ، وأن البر أمر معنوى لا يكون الخبر عنه هنا أمراً حسيا مجسما (أى : ذاتاً ، وجثة) .

حذف كلمة « ابن » فى قول الشاعر :

لا تَلُمْنِي – عَتِيقُ – حَسْبِي الَّذِي بِي
إنَّ بِي – يا عَتِيقُ – مَا قَدْ كَفَانِي

يريد : يا بن أبى عتيق[1] .

ثانيها : أن يقوم المضاف إليه مقام المضاف المحذوف ، ويحل محله فى الإعراب – وهذا هو الغالب[2] – فيكون فاعلا مكانه فى مثل قوله تعالى : « وجاء ربُّك » . والأصل كما قلنا : وجاء رسول ربك ؛ فحذف الفاعل المضاف ، وحلّ فى مكانه المضاف إليه ، وصار فاعلامرفوعًا .

وقد يكون مفعولا به ، كقوله تعالى : « وأُشْرِبُوا فى قلوبهم العِجلَ » ، والأصل : حبَّ العجلِ ، فحذف المضاف المفعول به ، وحل محله المضاف إليه ، وصار مفعولا به منصوبًا ، وقد يكون مفعولا مطلقًا ؛ نحو قول الشاعر :

ألَمْ تَغْتَمِضْ عيناكَ ليلةَ أرْمَدَا[3] وبتَّ كَمَا بَاتَ السَّلِيمُ[4] مُسَهَّدَا

والأصل : ألم تغتمض عيناك اغتماضَ ليلةِ أرمد ، فحذف المضاف وهو المفعول المطلق ، وحل محله المضاف إليه ؛ وهو كلمة : « ليلة » ؛ فصارت مفعولا مطلقًا[5] بدله .

وقد يكون مبتدأ ، نحو قوله تعالى : « الحجُّ أشهرٌ معلوماتٌ » . . . أى : زمن الحج ، أو موسم الحج . . .

وقد يكون خبراً للمبتدأ ؛ كقولهم : شرّ المنايا ميِّتٌ بين أهلِه ، أى : مَنِيةُ ميتٍ بين أهله[6] .

---

(١) وهذا ثابت من التاريخ ، فقد أخبرنا أن القائل هو : عمر بن أبى ربيعة ، وأن المخاطب هو : ابن أبى عتيق . وكلمة : « ابنة » مثل كلمة : « ابن » لا يصح حذفها وهى مضافة إلا سماعا .

(٢) كان هذا غالباً فقط للسبب الذى فى رقم ٥ من هامش الصفحة التالية .

(٣) الأرمد : المريض مطلقاً . أو : المريض بمرض فى عينيه .

(٤) من لدغته أفعى . وهى من تسمية الأضداد ، رجاء أن ينجو ويسلم من عاقبة ما أصابه .

(٥) تتوقف صحة المعنى على هذا التقدير ، ولا يستقيم المعنى بجعل « ليلة » ظرف زمان ؛ فليس المراد : ألم تغمض عيناك ليلة الأرمد . أى : فى ليلة الأرمد ؟

(٦) يريدون : من لم يشترك فى الحرب ، وقتال الأعداء .

وقولهم فى وصف الدنيا : « هى إقبال وإدبار » . والأصل : هى ذاتُ إقبال . . . ، أو خبراً للناسخ ، كقوله تعالى فى الآية السالفة : (ولكنَّ البرَّ من آمَنَ بالله . . .) .

وقد يكون ظرفًا ؛ نحو : وصلت إلى عملى طلوعَ الشمس . أى : وقت طلوعِ الشمس . أو مفعولا لأجله ؛ نحو : أطعتُ الوالدَ إرضاءَه ، أى : قصْدَ إرضائهِ . أو : مفعولا معه ، نحو : رجعتُ للبيت والليلَ ، أى : ومجىءَ الليلِ . أوحالا ، نحو : تفرق الأعداءُ أيادِىَ سبأ ، والأصل : مثلَ أيادِى[1] سبأ . . . أو : صفة ؛ نحو : سخرت من قومٍ أيادِى سبأ . أى : مثلِ أيادى . . . أو مجروراً ؛ كقوله تعالى : (ومن يفعلْ ذلك فليس من الله فى شىء) أى : من مرضاة الله . . . وقول الشاعر[2] :

وكيف تواصل من أصبحتْ خلالته[3] كأبى مَرْحَبِ[4]

أى : كخلالة أبى مرحَب . . . ، فحذف المضاف فى كل هذا — وأشباهه — وحل المضاف إليه محله فى اسمه الإعرابى ، وحركته الإعرابية . . .

ر — ومن الجائز أن يحذف المضاف ، ويبقى المضاف إليه على حاله من الجر من غير أن يقوم مقام المحذوف فى موقعه الإعرابى وحركته . ولكن هذا قليل بالنسبة للأول[5] . و يشترط لصحته ، والقياس عليه شرطان :

---

(١) لا تعرب كلمة : « أيادى » هى الحال مباشرة ؛ لأنها معرفة بالإضافة للمعرفة ، والغالب فى الحال الأصلية أن تكون نكرة ، لذا كانت حالا مؤولة ؛ بمعنى : متبددين . أو : حالا من طريق قيامها مقام المضاف . المحذوف الذى هو كلمة : « مثل » المتوغلة فى أغلب حالاتها فى الإبهام ؛ كما عرفنا فى باب الحال ، جـ ٢ م ٨٤ ص ٢٩٧ — وكذلك حين تكون نعتاً لنكرة .

(٢) هو النابغة الجعدى .

(٣) الخلالة — مثلثة الخاء — الصداقة .

(٤) أبومرحب : كناية عربية قديمة عن الظل ؛ ومن شأن الظل التنقل وعدم الثبات .

(٥) كيف يجوز أن يبقى المضاف إليه على حاله من الجر مع أننا اشترطنا — فى الصفحة السالفة — لحذف المضاف إقامة المضاف إليه مقامه فى إعرابه ؟

أجابوا : إن هذا الشرط مستمد من الأمر الأغلب الوارد فى الكلام الفصيح ؛ فاشتراطه إنما هو لتحقيق الأمر الأغلب ، لا لتحقيق جميع الحالات التى يجوز فيها حذف المضاف . ونتيجة هذا أنه يجوز حذف المضاف مع بقاء المضاف إليه مجروراً بالشرطين المذكورين بعدُ لقياسيته — مع اعتبار هذا مخالفاً للأمر الأغلب ، برغم صحته ، وقياسيته .

أحدهما : أن يكون المضاف المحذوف معطوفاً على كلمة مضافة مذكورة ، تُماثله (لفظاً ومعنى ، أو معنى فقط) ، أو تقابله [1] ، لتكون دليلا عليه بعد حذفه ،

والآخر : أن يكون حرف العطف متصلا بالمضاف إليه ، — الذى حذف قبله المضاف — أو منفصلا منه « بلا » النافية ؛ إن اقتضاها المعنى ؛ نحو : كل فتًى محاسبٌ على عمله ، وفتاةٍ على عملها . والأصل : وكل فتاة . فحذفت كلمة : « كل » الثانية : وهى المضاف ؛ بعد أن تحقق شَرْطَا [2] الحذف (وهما : الاتصال ، وعطفها على نظيرتها فى اللفظ والمعنى) ؛ وهى : « كل » الأولى [3] . ونحو قول الشاعر :

أكلَّ امرئٍ تَحسبِين امرَأً ؟ ونارٍ [4] تَوَقَّدُ [5] بالليلِ نَارا ؟

أى : وكلَّ نارٍ . . . ومثال الفصل بينهما « بلا » النافية قول الشاعر :

ولَمْ أرَ مثلَ الخيرِ يتركه الفتى ولاالشَّرِّ يأتيهِ امرؤٌ وهْوَ طائعُ

---

(١) المراد بالمقابلة ما يشمل الضدين والنقيضين .

(٢) هذان هما الشرطان لقياسية الجر بعد حذف المضاف ، ولا داعى لاشتراط تقدم النفى أو الاستفهام أو غيرهما مما زاده بعض النحاة .

(٣) فالعطف عطف جملة على جملة ، ولا يصح أن يكون عطف مفردات ؛ باعتبار أن : « فتاة » معطوفة ، مباشرة ، على « فتى » لأنه يؤدى إلى فساد التركيب ؛ إذ يصير : كل فتى وفتاة محاسب على عمله . . . و . . . فتختل المطابقة بين المبتدأ والخبر

(٤) قالوا فى إعراب كلمة : « نار » الأولى : إنها مضاف إليه مجرور بالمضاف المحذوف ؛ وهو : « كل » . ولم تكن مجرورة بالعطف على كلمة : « امرئ » المجرورة بالمضاف لئلا يلزم العطف على معمولى عاملين مختلفين ، لأن كلمة : « امرئ » المجرورة ، معمولة للفظ : « كل » المضاف المذكور ، وكلمة : « امرأً » المنصوبة مفعول ثان : « لتحسبين » فهى معمولة للفعل ، ومفعوله الأول هو : « كل » امرئ المقدم عليه ، فلو عطفنا بالواو كلمة : « نار » المجرورة على « امرئ » المجرورة بالمضاف : « كل » ، وعطفنا بهذه الواو أيضاً « ناراً » المنصوبة على : « امرأً » المنصوبة — لترتب على هذا أن نعطف بحرف واحد شيئين على معمولين مختلفين ضبطاً وهما لعاملين مختلفين ، وهذا ممتنع عند كثرة النحاة : لأن العاطف عندهم نائب عن العامل ، والعامل الواحد لا يعمل جراً ونصباً معاً ، ولا ينوب عن عاملين . فالالتجاء إلى تقدير مضاف محذوف أولى ؛ إذ لا خلاف بينهم على صحته . أما الالتجاء إلى العطف على معمولى عاملين مختلفين ففيه خلاف ، والكثرة لا ترضاه ، وما لا خلاف فيه أحق بالاتباع مما فيه خلاف . . . (راجع التصريح — وغيره — فى هذا الموضع) .

(٥) أصلها : تتوقد ؛ حذفت إحدى التاءين : للتخفيف .

أى : ولا مثلَ الشرِّ . وقولهم : ماكُلُّ سوداءَ فَحمةٌ ، ولا بيضاءَ شحمةٌ . أى : ولاكل بيضاءَ شحمةٌ[1] ، ويرى بعض النحاة عدم اشتراط الاتصال . وهو رأى فيه تيسير وتوسعة ، لا مانع من الأخذ به ، برغم أنه ليس الأفصح الأعلى .

ومثال المحذوف المعطوف على مذكور لا يماثله وإنما يقابله . قراءة من قرأ قوله تعالى : (تريدونَ عرَضَ الدنيا ، والله يريدُ الآخرةِ)[2] .

ثالثها : أن يكون المضاف إليه من الأشياء التى تصلح لأن تحل محل المضاف المحذوف فى إعرابه ؛ كالأمثلة السالفة ، فلا يصح حذف المضاف إذا كان المضاف إليه جملة ؛ (لأنها لا تصلح فاعلا ، ولا مفعولا ، ولا مبتدأ . . . و . . . و . . .) كالتى فى قوله تعالى : (فسبحان الله حين تُمْسون وحين تُصْبِحون . . .) ، فالمضاف إليه هو الجملة الفعلية . والمضاف هو : كلمة «حين» ولايجوز الحذف[3] .

فإذا لم يتحقق شرط أو أكثر ، من الشروط الثلاثة لم يصح الحذف القياسىّ[4] .

• • •

---

(١) ستجىء مناسبة لهذا المثال فى ص ٥٦٥ وله إيضاح فى ٦٣٨ .

(٢) «الآخرة» – بالجر ، فى قراءة من قرأها كذلك – مضاف إليه . والتقدير : تريدون عرض الدنيا ؛ (أى : الطارئ عليها ، الذى لا يدوم ، ولا يبق) . والله يريد دائم الآخرة ، أو خالد الآخرة ، فالمضاف إليه المحذوف ، وهو : دائم ، أو : خالد – مقابل المذكور ، وهو : «عرض» ، وليس مماثلا له .

(٣) كذلك لا يجوز الحذف إذا كان المضاف إليه مبدوءاً «بأل» والمضاف منادى . فلا يصح : يا العالم . تريد : يا مثل العالم .

(٤) فيما سبق يقول ابن مالك :

وَمَا يَلِى المضَافَ يأْتِى خَلَفَا ... عنْهُ فِى الاعْرَابِ إذا مَا حُذِفَا

ما يلى المضاف ، (أى : ما يأتى بعد المضاف ، والمراد به : المضاف إليه) يكون خلفاً عنه فى الإعراب ، وقائماً مقامه عند حذفه ؛ فيعرب بما كان يعرب به المضاف المحذوف ؛ فيصير فاعلا بدله ، أو : مفعولا ، أو : مبتدأ ، أو خبراً . . . و . . . واكتفى بهذا ، دون أن يذكر شيئاً من الشروط . وقد أوضحناها : ثم قال :

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

١ ـ إذا حذف المضاف ، بعد تحقق الشروط الثلاثة المطلوبة جاز ـ وهو الأكثر ـ عدم الالتفات عليه عند عودة الضمائر ، ونحوها مما يقتضى المطابقة ؛ (كالتعريف والتنكير ، والإفراد ، وغيره . . .) فكأنه لم يوجد ، ويجرى الكلام على هذا الاعتبار . وجاز مراعاته كأنه موجود مع حذفه . وقد اجتمع الأمران فى قوله تعالى: (وكَمْ مِن قرية أهلكناها فجاءها بأسُنا [1] بَيَاتًا [2] ، أو هُم قَائِلُون) [3] . والأصل : وكم من أهل قرية . . . فرجع الضمير : « ها » : مؤنثًا إلى القرية . و رجع الضمير : « هم » مذكراً لاعتبار المحذوف وملاحظته . ولا تناقض بين الاثنين لاختلاف الوقت .

ومن ملاحظة المحذوف قول حسَّان فى مدح الغَسَّانيين :

يَسْقُون مَن وَرَدَ البَرِيصَ [4] عليهمو
بَرَدَى [5] يُصَفَّقُ [6] بالرَّحيقِ [7] السَّلْسَلِ [8]

= وَرُبَّمَا جَرُّوا الَّذِى أَبْقَوْا كَمَا ... قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ ما تَقَدَّمَا

(الذى أبقوا) أى : الذى أبقوه بعد حذف المضاف . والمراد : المضاف إليه . (قبل حذف ما تقدم) أى : قبل حذف المتقدم ، وهو : المضاف .

يريد : أن العرب قد يحذفون المضاف ويتركون المضاف إليه على حاله من الجر كما كان قبل حذف المضاف .

لَكِن بِشَرْطِ أَنْ يَكُون مَا حُذِفْ ... مُمَاثِلًا لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفْ

أى : بشرط أن يكون المضاف المحذوف معطوفاً على كلمة مذكورة مماثلة فى لفظها ومعناها للمعطوف المضاف ، وقد شرحنا هذا ، وفصلناه .

(١) عذابنا . (٢) ليلا .
(٣) نائمون فى القيلولة ، وهى وسط النهار . (٤) واد قرب دمشق .
(٥) نهر يخترق دمشق . ولفظه مؤنث ؛ لوجود ألف التأنيث فى آخره .
(٦) يُمزَج . (٧) الخمر . (٨) العذب .

. . . .

. . . .

يريد : ماء بردى . والضمير فى : « يُصَفَّق » مذكر ، إذ لوحظ فى مرجعه المحذوف أنه مذكر .

ومن ملاحظة المحذوف المؤنث وعود الضمير عليه مؤنثًا دون اعتبار للمذكور قول الشاعر :

مَرَّت بِنا فى نسوة خَفِصَةٌ ... والمِسك من أردانها[1] نافِحَةْ

أى : رائحة المسك فائحة من أكمامها[2] . . . .

(٢) قد يحذف مضافان أو أكثر فيقوم الأخير مقام الأول . فمثال حذف مضافين قوله تعالى : (. . . وتَجعلون رِزْقَكُم أنَّكم تُكَذِّبون . . .) الأصل : وتجعلون بدلَ شكرِ رزقِكم تكذيبَكم ؛ فحذف كلمتى : « بدل — وشكر » ، وكلاهما مضاف ، وأقام المضاف إليه الأخير وهو ؛ « رزق » — مقام الأول ؛ وهو : « بدل » .

ومثال حذف ثلاثة قوله تعالى عن الرسول الكريم وأن جبريل اقترب منه : « ثُمَّ دَنَا[3] فَتَدَلَّى[4] ؛ فكان قَابَ[5] قَوْسَيْن أو أدْنَى»[6] ،

---

(١) جمع : رُدْن ، بمعنى : كمّ .

(٢) ما سبق هو حكم الضمير العائد على المضاف المحذوف ، المستوفى لشروط الحذف . أما حكم عودة الضمير على المضاف المذكور فهو حكم هام سبق تفصيله ، وبيانه ؛ سواء أكان المضاف هو لفظ « كل » و « بعض » أم غيرهما من صوره المختلفة التى فى مكانه الأنسب ، (وهو : « هـ » — مبحث : مرجع الضمير) فى الجزء الأول ، (فى آخر المسألة ١٩ ص ٢٣٠ — و « ز » من ص ٢٣٦ ، مبحث تعدد المرجع) .

(٣) أى : اقترب جبريل من النبى .

(٤) فزاد من القرب .

(٥) قدر . والمراد : قدر مسافة قوسين متلاصقين ، فقد كان من عادة أهل الجاهلية عند تحالفهم أن يحضروا قوسين ، ويلصقوا إحداهما بالأخرى ؛ حتى كأنهما قوس واحد ؛ رمزاً للاتفاق واتحاد الكلمة ، وتقارب النفوس والقلوب .

(٦) أقرب .

. . . .

. . . .

والأصل : فكان الرسول قدرَ مسافة قُرْبِ قابِ قوسين . فكلمة : « الرسول » المحذوفة اسم كان ، والضمير حلَّ محلها ، وصار هو الاسم . وحذفت المضافات الثلاثة : (قدر – مسافة – قرب –) وحلَّ المضافُ إليه الأخير ؛ (وهو كلمة : قاب) ، محل المضاف إليه الأول ، (وهو : قدْر) وصار خبراً مكانه .

ب – يجوز حذف المضاف إليه ، ولهذا صُوَرٌ ثلاث[١] :

الأولى : أن يحذف المضاف إليه ، ويُنْوَى معناه ؛ فيُبْنَى المضاف على الضم (ولا يصح أن يكون معربًا ، و منونًا) . وهذه الصورة تتحقق حين يكون المضاف كلمة : « غير » أو ظرفًا من الظروف الدالة على الغاية مثل : قبل – بعد ، . . . أو اسمًا آخر يشبهها ؛ مثل : حسب . . . وسواها مما سردناه وشرحناه قريبًا[٢] ؛ نحو : استشار المريضُ الطبيبَ ليس غيرُ ، ولم يستمع لأحد قبلُ . والأصل – مثلا – : ليس أحدٌ غيرَ الطبيب ، ولم يستمع لأحد قبلَ الطبيب . فلما حُذف المضاف إليه ونوى معناه بُنِيَتْ « غير » ، و« قبل » على الضم . . .

الثانية : أن يحذف المضاف إليه ولا يُنْوَى لفظه ولا معناه ، فيرجع المضاف إلى حالته الإعرابية قبل الإضافة ، ويردّ إليه ما حذف للإضافة ؛ كالتنوين . . . و . . . فكأنّ الكلام فى أصله خال من الإضافة ؛ نحو قوله تعالى : (وكُلاًّ وعدَ اللهُ الحُسْنَى) ، أى : وكلَّ فريق . وقوله تعالى : (أيًّا مَا تَدْعُوا[٣] فلهُ الأسماءُ الحسنَى) ، ونحو : تشعبت فروع التخصص فبعضٌ زراعى ، وبعضٌ طبىٌّ ، وبعضٌ هندسىٌّ . . . أى : فبعضُ الفروع . . .

ويتحقق هنا فى الأسماء بنوعيها : التامة[٤] وغير التامة (ولا سيما ما كان منها دالاًّ على الإحاطة والشمول ، أو البعضية ؛ كما فى الأمثلة) .

الثالثة : أن يحذف المضاف إليه ويُنْوَى ثبوت لفظه ؛ فيبقى المضاف على حاله التى كان عليها قبل الحذف ؛ فلا يتغير إعرابه ، ولا يُرَد إليه ما حذف

(١) إذا كان المضاف إليه هو « ياء المتكلم » تميز بأحكام خاصة ، هامة تجىء فى ص ١٦٩ وما بعدها – م ٩٧ –

(٢) فى ص ١٣١ و ١٤١ وما بعدها .

(٣) « أيا » أداة شرط ؛ للعموم والإبهام . « تدعوا » فعل شرط ، مضارع ، مجزوم بحذف النون ، وواو الجماعة فاعل « وما » زائدة .

(٤) فى رقم ١ من هامش ص ١٣١ أن المراد بالأسماء التامة هنا ما لا تدل على الغايات ، المشروحة فى هامش ص ١٤١ .

أما غير التامة فهى قبل وبعد وأشباههما و ... مما شرحناه فى هذا الباب فى ص ١٣١ وما يليها .

للإضافة - كالتنوين . . . وإنما تظل أحكام الإضافة سارية بعد الحذف كما كانت قبله .

ويشترط فى المضاف المذكور إن كان اسمًا تامًّا[1] أن يُعْطَف عليه اسم عامل فى لفظ مشابه للمضاف إليه المحذوف فى صيغته ومعناه ؛ ليَدل على المحذوف نصًّا ؛ فيكون فى قوةِ المذكور ، نحو : أنفقت ربعَ ونصفَ المال ، أى : أنفقت ربع المال ونصف المال . فحذف المضاف إليه الأول بعد تحقق الشرط المطلوب ، وهو وجود اسم معطوف : (نصف) وهذا المعطوف عامل فى لفظ آخر (نعنى به : المال) وهو مشابه للمحذوف فى صيغته ومعناه ؛ فاستغنينا بالمذكور عن المحذوف ؛ أى : أن المضاف إليه الثانى دل على الأول المحذوف[2] ، ومثل قول الشاعر :

سَقَى الأَرَضِينَ الغَيْثُ سَهْلَ وحَزْنَها[3]
فنِيطتْ[4] عُرَى[5] الآمالِ بالزرع والضَّرْعِ[6]

أى : سهلها وحَزنها . وقول الفَرزدق :

يا من رأى عارضًا يُسَرّ به بين ذراعَىْ وجبهة الأسد

---

(١) أما ظروف الغايات ؛ (مثل : قبل ، بعد ، ونظائرها) فلا يشترط فيها هذا ، كما تقدم عند الكلام عليها . (وقد سبق شرح الأسماء التامة ، والغايات فى هوامش ص ١٣١ و ١٤١ و ١٦٥ . . .) .

(٢) هناك تقدير آخر فيه تكلف . . . وملخصه ، أن الأصل : أنفقت ربع المال ونصفه . ثم تأخر المضاف إليه ، فصارت الجملة : أنفقت ربعَ - ونصفَه - المالِ - ثم حذفت الهاء تحسيناً للفظ . ولا داعى لهذا التكلف والالتواء الذى لا فائدة منه .

ويقول الفراء : إذا كان الاسمان المضافان متصاحبين فى الاستعمال الكلامى الكثير كاليد والرجل ، و « قبل وبعد » أضيفا معاً للمضاف إليه المذكور ، ولا شىء محذوف ، ولا متقدم أو متأخر عن مكانه . وفى هذا راحة وتيسير ، ولكن الأول أدق . برغم أن نتيجة الآراء الثلاثة واحدة .

(٣) الحزن : الأرض الغليظة ، الصلبة . (ضد السهلة) .

(٤) فتعلقت .

(٥) جمع : عُرْوَة ، وهى الجزء البارز من الإناء وغيره ، كى يمكن إمساك الإناء منه ، وكأنه حلقة مستديرة - أو نحوها - مما يكون متصلا بظاهر الإناء ، كى تمسكه اليد فى سهولة .

(٦) الضرع : المكان الذى يتجمع به لبن الحيوانات اللبنية فى آخر بطنها ، والمراد ، هنا تلك الحيوانات نفسها .

أى : بين ذراعى الأسد ، وجبهة الأسد . ولا فرق فى المعطوف العامل بين أن يكون مضافًا يعمل الجر فى المضاف إليه ــ كالمثالين السالفين ، ــ وأن يكون عاملا آخر غير مضاف ؛ نحْو ، قول الشاعر

عَلَّقْتُ آمَالِى فَعَمَّتِ النِّعَمْ ... بمثل أوأنفعَ من وَبْلِ (١) الدِّيَمْ (٢)

أى : بمثل ، أو : بأنفع (٣) . . .

وقد يحذف المضاف إليه (٤) ويبقى المضاف على حاله إذا كان هذا المضاف معطوفًا على مضاف إلى مثل المحذوف ، ــ وهذه الصورة عكس السابقة ــ ومنها الحديث الذى رواه البخارىّ عن أحد الصحابة ونصه : غزونا مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) سبع غزوات وثمانىَ ، بفتح الياء بغير تنوين . والأحسن الاقتصار فى هذ النوع على المسموع .

• • •

حـ ــ إذا وقع بعد المركب الإضافى (كعبد العزيز ــ وشمس الدين ــ وسيف الله . . . وأنواع العلم الكنية ...) نعت (٥) ، فهو للمضاف ؛ لأن المضاف

---

(١) الوبل : المطر الشديد .

(٢) جمع : ديمة ، وهى المطر الذى يطول زمنه بغير رعد ولا برق .

(٣) اكتفى ابن مالك فى الإشارة إلى الأحوال السابقة بقوله الموجز :

وَيُحْذَفُ الثَّانِى فَيَبْقَى الأَوَّلُ ... كَحَالِهِ إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ

بِشَرْطِ عَطْفٍ وإِضَافَةٍ إِلَى ... مِثْلِ الَّذِى لَهُ أَضَفْتَ الأَوَّلَا

يقول : إن الثانى ، (وهو : المضاف إليه) يحذف ولا يتأثر الأول (وهو المضاف) بالحذف ، بل يبقى على حاله الأول حين اتصاله بالمضاف إليه المحذوف . وهذا بشرط أن يكون المضاف الباقى على حاله معطوفاً عليه ، والمعطوف مضاف إلى لفظ مثل المحذوف الذى أضيف إليه الأول الباقى بعد الحذف .

ثم انتقل بعد هذا إلى الكلام على الفصل بين المتضايفين فقال بيتين سبق شرحهما فى موضعهما الأنسب من ص ٥٨ وهما :

فَصْلَ مضافٍ شِبْهِ فِعْلٍ ما نَصَبْ ... مَفْعُولًا اَوْ ظَرْفًا أَجِزْ ، وَلَمْ يُعَبْ :

فَصْلُ يمينٍ . واضْطرارًا وُجِدَا ... بِأَجْنَبِيٍّ ، أَوْ : بِنَعْتٍ ، أَوْ : نِدَا

(٤) إذا كان غير ياء المتكلم . فإن كان ياء المتكلم فله الأحكام الخاصة الآتية فى ص ١٦٩ و ١٧٢ .

(٥) انظر فى ص ٤٤٤ ما يتصل بحكم النعت وغيره من التوابع إذا كان المتبوع كنية .

هو المقصود الأساسيّ بالحكم ، أما المضاف إليه فهو قيدٌ له – كما تقدم[1] – ويستثنى من هذا الحكم حالتان :

الأولى : أن يقوم دليل على أن المقصود بالنعت هو المضاف إليه ؛ نحو : أسرعْ إلى معاونة الصارخ الملهوفِ ، ولا تتوانَ فى بذل الجهود الصادقة لإنقاذه .

الثانية : أن يكون المضاف هو لفظة : « كُلّ »[2] : فالأحسن فى هذه الحالة مراعاة المضاف إليه ؛ لأنه المقصود الأساسيّ . أما المضاف : « كُلّ » فجيء به لإفادة الشمول والتعميم ؛ نحو : كل فتاة مهذبة هى دِعامة ارقىّ وطنها ، وإسعاد أهلها . . . ومراعاة المضاف : « كلّ » ضعيفة هنا .

وتطبيقًا على ما سلف يعرض النحاة[3] لإعراب بعض النعوت ؛ فيجيزون فى كلمة : « الأعلى» من قوله تعالى : (سَبِّح اسمَ ربِّك الأعلَى) أن تكون نعتًا لكلمة : « اسم » ، أو لكلمة : « رب » لأن الغرض هو تنزيه المسمى (أى : المولى جل شأنه) . ولا مانع أن يكون الغرض تنزيه اسمه عن الأوصاف والتأويلات التى لا تليق بهذا الاسم المعظَّم ، وعن إطلاقه على غيره سبحانه . . .

وأما نحو : جاءنى رسولُ علىٍّ الظريف . . . فالنعت للمضاف ، ولا يكون للمضاف إليه . إلا بدليل ؛ لأن المضاف إليه جاء لغرض التخصيص ، ولم يجيء لذاته . بخلاف النعت فى مثل : و «كلُّ فتًى يتَّقِي فائزٌ» . . . فإن النعت للمضاف إليه ؛ لأن المضاف جاء لإفادة التعميم ، لا للحكم عليه . وغير هذا ضعيف ، ما لم تقم قرينة توجِّه إليه بغير لبس ولا خفاء – كما أسلفنا – .

« ملاحظة » – إذا كان العلمُ كُنية – والكنية لا تكون إلا مركبًا إضافيًّا – وجاء تابع له من نعت ، أو غيره ، وجب مراعاة ما يأتى فى « ا » من ص ٤٤٤ .

---

(١) فى الصفحة الثانية من هذا الجزء .

(٢) الكلام على إضافة « كل » إشارة فى ص ٦٣ و ٧٢ و ١١٦ و ٥١٣ ولوقوعها نعتاً فى ص ٤٦٣ و ٤٦٧ و ٥١٣ .

(٣) راجع فيما يأتى الجزء الثانى من « المغنى » باب : « التوابع » .

المسألة ٩٧ :

المضاف إلى ياء المتكلم[1] .

تقتضى الإضافة أحكامًا عامة عرفناها فى بابها[2] . وفى مقدمة تلك الأحكام : إعراب المضاف على حسب حاجة الجملة التى يكون فيها ، وجرّ المضاف إليه دائمًا . . . و . . .

لكن الإضافة لياء المتكلم تستلزم أحكامًا أخرى فى ضبط ياء المتكلم ؛ وضبط الحرف الذى قبلها من آخر المضاف[3] . وفيما يلى البيان :

أولا[4] - : يجب كسر آخر المضاف ، وبناء ياء المتكلم على السكون أو الفتح فى محل جرّ ، فى أربع حالات :

(١) أن يكون المضاف اسمًا مفردًا صحيح[5] الآخر ؛ ككلمة : « نفس » ، و« وطن » و« روح » ، و« مال » فى نحو : وقفت نفسى على خدمة وطنى ، وسأبذل روحى ومالى فى حمايته ، وقول الشاعر :

أأكذبُ عامدًا من أجل مالٍ ؟ فليس بنافعى - ماعشت - مالى[6]

وإعراب المضاف فى هذا النوع كالذى يليه ؛ وسيأتى البيان .

---

(١) لهذا الباب صلة وثيقة بباب : « المنادى المضاف لياء المتكلم » ج ٤ ص ٤٣ م ١٣١ - ويعتبر كل منهما متممًا الآخر .

(٢) فى ص ٦ وما بعدها .

(٣) سبق تلخيص مفيد لها فى ج ١ رقم ٨ من ص ١٨١ م ١٦ .

(٤) سيجىء الحكم الثانى فى أول ص ١٧٧ .

(٥) وكذلك ما يدخل فى حكمه . وسيأتى فى « ح » ص ١٧٣ - وصحيح الآخر هو : ما ليس فى آخره حرف من أحرف العلة الثلاثة ؛ (وهى : الألف - والواو - والياء) ، ومعتل الآخر ؛ هو : ما فى آخره حرف من أحرف العلة الثلاثة . - كما فى ج ٤ هامش ص ٤٣ و ٧٩ - .

(٦) وزن الشعر يمنع تحريك الياء هنا . - أى : أن الحركة ممنوعة للضرورة - .

(٢) أن يكون المضاف اسماً مفرداً معتلاً شبيهاً بالصحيح[1] ككلمة «صفو» و«بغي» في مثل: لايؤلمني ويكدّر صفوي كبغْيي على الناس، ولاسيما الضعفاء.

ونقول في إعراب المضاف في هذا النوع وما قبله في حالة الرفع: إنه مرفوع بضمة مقدرة[2]، منع ظهورها الكسرة العارضة لمناسبة الياء، نحو: علمي وحده أنفع لي من مالي وحده – صفوي يكدره بغيي..

ونقول في حالة النصب: إنه منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها الكسرة العارضة لمناسبة الياء؛ نحو: إنّ أخي الحقّ من يزيد صفوي! ويمنع بغيي.

أما في حالة الجرّ – نحو: (أتعلمُ من تجاربي مالا أتعلمه من كتبي – الصوت العذب يخفف من شجوي..) فقد نقول: إنه مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع ظهورها الكسرة العارضة لمناسبة الياء، أو نقول: إنه مجرور بالكسرة الظاهرة

---

(١) المعتل الشبيه بالصحيح ما في آخره حرف متحرك من حرفي العلة: (الواو أو الياء) مع سكون ما قبله؛ نحو: (سَعْي–ظَبْي) –.(شجْو – صفْو) – ونحو: (حواريّ – عشيّ – خفيّ – وكل ما هو مختوم بياء مشددة للنسب؛ كعبقريّ، أو غير النسب؛ مثل: كُرسيّ، ونحوها من كل مختوم بياء مشددة، ليس تشديدها نتيجة إدغام ياءين.

ولهذا المعتل الشبيه بالصحيح المشتمل على ياء مشددة؛ وتشديدها ليس نتيجة إدغام ياءين – حكم يتلخص فيما يأتي:

إذا كان المضاف – مختوماً قبل إضافته بياء مشددة، مثل: كرسيّ – حواريّ –... فإنه بعد إضافته تتجمع في آخره ياءات ثلاث متوالية وهذا ممنوع – غالباً – وللفرار منه يجب الالتجاء إلى واحدة مما يأتي:

إما حذف ياء المتكلم (وهي المضاف إليه) مع بقاء ما قبلها مكسوراً في كل الحالات؛ لتكون الكسرة دليلا على الياء المحذوفة، نحو جلست على كرسيٍّ... بغير تنوين، والأصل كرسيِّي....

وإما قلب ياء المتكلم ألفاً، وحذف الألف مع فتح ما قبلها؛ لتكون الفتحة دليلا على الألف المحذوفة المنقلبة عن ياء المتكلم؛ نحو؛ جلست على. كرسيَّ...، والأصل: على كرسيًّا...

وإما حذف إحدى الياءين الأوليين وإدغام الثانية في ياء المتكلم فتنشأ ياء مشددة مكونة من ياءين؛ السابقة منهما ساكنة، والمتأخرة (وهي ياء المتكلم) مفتوحة. ولا فرق في الصورة الظاهرة – لا في الحقيقة – بين هذه الحالة والتي قبلها. والأفضل الاقتصار على الحالة الأولى. مع صحة استعمال الأخريين.

(٢) للإعراب المقدر (أي: التقديري) وكذا الإعراب المحلي، مواضع خاصة بكل منهما، ولا يمكن الاستغناء عن أحدهما في موضعه الخاص، وقد سبق بيان تلك المواضع تفصيلا، وتوضيح أثرها في الباب الخاص بهما، (وهو: باب «المعرب والمبني» ج ١ ص ٥٢ م ٦ وفي ص ١٢٩ م ١٦).

مباشرة ، ولا داعى لتقدير كسرة مع وجود أخرى ظاهرة . وهذا أنسب[1] ، لبعده من التكلف والتعقيد . والأخذ به أولَى فى هذه الصورة وأشباهها ؛ لأنه يغنينا عن التقدير قدر الاستطاعة .

(٣) أن يكون المضاف جمع تكسير صحيح الآخر ؛ مثل كلمة : «رِفَاق» فى نحو : تخيرت رِفاقى ممن طابت سريرتهم ، وحسنت سيرتهم . وإعرابه — رفعًا، ونصبًا ، وجرًا — كسابقه .

(٤) أن يكون المضاف جمع مؤنث سالمًا ؛ نحو : تسابقتْ زميلاتى فى ميادين العمل النافع — أكْبرتُ زميلاتِي — أعرف لزميلاتى حقهن فى الإكبار . . .

وحكمه : الرفع بضمة مقدرة منع من ظهورها الكسرة العارضة . والنصب والجر بالكسرة الظاهرة ؛ طبقًا للرأى الأسهل ، أو بالكسرة المقدرة التى منع من ظهورها الكسرة العارضة ، طبقًا للرأى الآخر .

---

(١) وقد اختاره صاحب التسهيل .

. . . .

. . . .

زيادة وتفصيل :

ا – إذا كانت الإضافة محضة جاز فى الحالات السابقة واحد من أمور أربعة أخرى:

إما حذف ياء المتكلم ، مع بقاء الكسرة التى قبلها لتدل عليها ، وإما قلب الكسرة التى قبل الياء فتحة ، وقلب ياء المتكلم ألفًا ؛ فى نحو : « نفسي ووطنى » من المثال السابق[1] تقول : وقفتُ نفسِ على خدمة وطنِ ،[2] أو : وقفت نفسًا على خدمة وطنًا ...

وإما حذف هذه الألف مع بقاء الفتحة التى قبلها دليلا عليها ؛ نحو وقفت نفسَ على خدمة وطنَ .

وإما حذفها ومجىء تاء التأنيث[3] عوضًا عنها : بشرط أن يكون المضاف منادى ، ولفظه : « أب» ، أو : « أم » – نحو : يا أبت ، يا أمَّت[4] . . .

ولا يجوز الجمع بين التاء والياء .

وكل ما تقدم بشرط أن يكون أمر الياء المنقلبة ألفًا أو المحذوفة – واضحًا ، فلا يحدث لبس أو فساد للمعنى بسببه . وبالرغم من جواز هذه الأمور الأربعة وصحتها عند تحقق هذا الشرط فالأفضل – اليوم – التخفف منها ومن محاكاتها ؛ لأنها – مع صحتها وجوازها – لاتخلو من غموض وخفاء يتنافيان مع الغرض الصحيح من اللغة، واستخدامها أداة بيان وإيضاح .وحسبنا فهم ماورد بها من الكلام القديم ؛ ولهذا نعرضها .

---

(١) فى ص ١٦٩ وهو : وقفت نفسي على خدمة وطنى . . .

(٢) وكقوله تعالى : « (ذلك لمن خاف مقامِ ، وخاف وعيدِ) » أى : وعيدى. ولولا أن ياء المتكلم محذوفة لوجب نصب كلمة : « وعيد » كما يقضى سياق الآية فى سورة « إبراهيم » . وفى هذه السورة تكرر حذف ياء المتكلم مع بقاء الكسرة قبلها .

(٣) مبنية على الفتح ، أو على الكسر ، وكلاهما قوى كثير . أو على الضم ، وهو قليل ، (كما سيجىء فى ج ٤ ، باب « النداء » م ١٣١ ص ٤٦ ، حيث الكلام على طريقة كتابتها .)

(٤) المنادى فى هاتين الصورتين منصوب بفتحة ظاهرة دائماً – على الرغم من أن تاء التأنيث توجب فتح ما قبلها حتماً – ؛ إذ لا داعى للإطالة بأنه منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها الفتحة التى جاءت لمناسبة التاء . وهذا المنادى مضاف ، وياء المتكلم المحذوفة مضاف إليه وجاءت تاء التأنيث – وهى حرف – عوضاً عنها ، مع بقائها حرفاً للتأنيث كما كانت ، وليست بالمضاف إليه – كما سيجىء فى ج ٤ فى باب المنادى المضاف لياء المتكلم م ١٣١ ص ٤٦ .

. . . .

. . . .

فإن كانت الإضافة غير محضة مثل : « مصاحب » ؛ فى نحو : الوالد مصاحبي غداً فى الرحلة ، — لم يجز شىء من هذه الأمور الأربعة . ووجب إثبات ياء المتكلم مع بنائها على السكون — وهو الأكثر — أو على الفتح ، وكسر ما قبلها فى الحالتين ؛ لأن الكسرة هى التى تناسبها .

* * *

ب — النحاة يعتبرون الإضافة لياء المتكلم المذكورة فى الجملة نصاً، نوعاً من « الإضافة الظاهرة » . ويسمون الإضافة إلى ياء المتكلم المنقلبة ألفاً ، أو المحذوفة بعوض أو بغير عوض — « الإضافة المقدرة » [1] .

* * *

حـ — يدخل فى حكم الصحيح عند إضافته لياء المتكلم الأسماء الخمسة الآتية : (أب — أخ — حَم — فَم — هَن) ، ودخولها قائم على الرأى الشائع الذى يحسن الاقتصار عليه عند إضافتها ، وهو يقضى بعدم إرجاع الحرف الأخير المحذوف من تلك الأسماء ، وباعتباره عند إضافتها كأن لم يكن ؛ فهى أسماء معربة بحركات مقدرة على ماقبل ياء المتكلم منع من ظهورها كسرة المناسبة . فبالرغم من أن أصلها : (أَبَوٌ — أَخَوٌ — حَمَوٌ — هَنَوٌ — فَوَهٌ . . . — بالرغم من ذلك الأصل نقول — فى الرأى الشائع — عند إضافتها : أبِى — أخِى — حمِى — هنِى — فِى . . . بزيادة ياء المتكلم ، مبنية على السكون ، مع كسر ماقبلها .

أما « ذو » التى تعرب إعراب الأسماء الخمسة السابقة فلا يصح إضافتها لياء المتكلم — كما سبق فى بابها ، جـ ١ ص ٧٠ م ٨ —

وهناك رأى آخر ؛ لايحسن الأخذ به ، وإنما نذكره — كالمعتاد فى أمثاله — لنفهم به ما ورد مما ينطبق عليه فى الكلام المأثور ، دون محاكاة ، وهو رأى مستنبط من بضعة أمثلة قليلة مسموعة عن بعض قبائل . ومقتضاه : وجوب إرجاع الحرف المحذوف من تلك الأسماء الخمسة عند إضافتها ، وتسكينه ، واعتبار الاسم المضاف بعد إرجاع المحذوف وتسكينه ، نوعاً من المعتل الآخر يجب معه بناء ياء المتكلم على

---

(١) سبقت الإشارة لهذا فى رقم ٣ من هامش ص ٧ .

. . . .

. . . .

الفتح ، وقلب حرف العلة الذى قبلها ياء ساكنة تدغم فى ياء المتكلم المبنية على الفتح [١] وعلى هذا تكون الأسماء السالفة المضافة معربة بحركات مقدرة ، منع من ظهورها السكون الذى فوق الياء الأولى ، وهو السكون الآتى للإدغام ، ولا يصح أن تكون فى حالة الرفع مرفوعة بالواو — كالشأن فى الأسماء الخمسة ، لأن شرط إعراب الأسماء الخمسة بالحروف ألاتكون مضافة لياء المتكلم . والذين يقولون إن المحذوف من كلمة : «فم» ياء ، لاواو ، يرجعون هذه الياء ويدغمونها فى ياء المتكلم [٢] ، ولايختلف الإعراب هنا عن سابقه .

(وستجىء إشارة لبعض ما سبق فى باب المنادى المضاف لياء المتكلم — ج ٤ ص ٤٣ م ١٣١).

• • •

د — بمناسبة ماسبق من الكلام على إضافة الاسم المعتل الآخر بالواو المحذوفة . . . لم أر فيما بين يدى من المراجع حكماً للاسم المعرب المعتل الآخر بالواو الثابتة عند إضافته لياء المتكلم [٣] . ولعل السبب أن هذا النوع من الأسماء المعتلة لايعرفه العرب الأقدمون ؛ إذ لم يرد منه إلا بضع كلمات مُعربة ؛ تكاد لاتزيد على ثلاثة ؛ لهذا لم يدخله النحاة فى اعتبارهم عند تقسيم الاسم المعتل الآخر وأحكامه ؛ فقسموه إلى المعتل بالألف، وإلى المعتل بالياء ، وتركوا الاسم المعتل الآخر بالواو [٤] .

لكنا اليوم لانستطيع إهماله ؛ لشيوعه بيننا ، وكثرة التسمية به ، فمن أسماء الناس المتداولة : حميدو — زندو — زوغو — روميو — غاليليو — كاسترو — . . .

---

(١) وهل يكسر ما قبل هذه الياء المشددة تشديد إدغام ؟ لعل الأنسب هو الكسر ، مراعاة للضوابط العامة ، وإن كنت لا أعرف فيه نصاً خاصاً بهذه المسألة .

(٢) راجع الصبان ج ١ عند الكلام على الأسماء الخمسة ، وبيت ابن مالك :
« وشرط ذا الإعراب أن يضفن لا . . . . » و ج ٢ فى آخر باب « المضاف إلى ياء المتكلم » . ويكملهما ما جاء فى الهمع ج ٢ ص ٥٤ .

(٣) أما معتل الآخر بالألف أو بالياء فيجىء حكمه فى ص ١٧٧ .

(٤) لنا فى هذا رأى (سجلناه فى ج ١ ص ١٢٢ ، ١٢٥ م ١٥) مقتضاه أنه لا يمكننا إغفال هذا القسم اليوم . ووضعنا له الحكم المناسب . وأوضحنا هناك ما يؤيد هذا الحكم ، كما تكلمنا على حكم تثنيته وجمعه فى الجزء الرابع (م ١٧١ بهامش ص ٤٥٧) .

. . . .

. . . .

ومن أسماء البلاد المشهورة : أُدكو – أُدفو – وهما بلدان مصريان – أركنو (اسم واحة مصرية) – كزمو – طوكيو – بُرْنيو – كنغُو – إكوادورو . . . ولاشك أن الحاجة . قد تدعو إلى إضافة اسم من هذه الأسماء وأشباهها – إلى ياء المتكلم ، فما الحكم الذى يختار للتطبيق هنا ؟

قد يكون بإضافة ياء المتكلم إلى آخر الاسم مباشرة مع إبقاء الواو ساكنة ، مراعاة لأصلها ، ودلالة عليه ؛ (لأن تحريكها بالكسر يبعد الذهن عن إدراك هذا الأصل ، ويوقع فى اللبس) ؛ فنقول حميدُوىَ – زِنْدُوىَ . . . و . . ولكن فى هذا الرأى – مع توضيحه المراد – مخالفة لقاعدة الإعلال التالية هنا .

وقد يكون بقلب الواو ياء ساكنة ، وإدغامها فى ياء المتكلم المبنية على الفتح فتنشأ ياء مشددة مفتوحة (تتكون من الياء الأولى الساكنة ، والثانية المبنية على الفتح) مع كسر ما قبل الياء المشددة . ولن يقع لَبْس بين هذه الياء وياء النسب، لأن الأولى لازمة التشديد مع الفتح دائمًا ، أما ياء النسب ، فلازمة التشديد أيضًا ، ولكنها ترفع أو تنصب أو تجر على حسب الجملة . . .

ولعل الأخذ بهذا أولى ؛ لما فيه من مراعاة الأصول العربية الوثيقة ، والقواعد العامة فى «الإعلال» ، وتطبيقها على الكلمات الدخيلة التى تقضى الضرورة باستعمالها . ومن تلك الأصول : (أنه إذا اجتمعت الواو والياء وسَبَقَت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء فى الياء ، وكسر ماقبلهما ، إلا لمانع – كما سنعرف قريبًا [1]) . على أن الأخذ بهذا الرأى أو بسابقه – أو بغيرهما – يحتاج إلى إقرار وشيوع بين المتخصصين فى شئون اللغة .

هـ – من الألفاظ المستعملة : «ابنُم» المبدوء بهمزة الوصل ، والمختوم بالميم الزائدة ؛ فيجوز عند إضافته لياء المتكلم إبقاء الميم الزائدة ، وحذفها ، مع إسكان الياء ، وكسر ما قبلها فى الحالتين ؛ فتقول : ابنمِى ، أو: ابنِى .

و – عند الوقوف على ياء المتكلم يجوز زيادة هاء السكت [2] بعدها مع بناء الياء على الفتح ، كقوله تعالى : «وأمّا مَنْ أُوتِىَ كتابَهُ بِشِمالِه فيقولُ ياليتنى

---

(١) فى رقم ٢ من هامش ص ١٧٨ . أما التفصيل ففى باب : «الإعلال والإبدال» من الجزء الرابع .

(٢) وهى ساكنة فى الأغلب .

. . . .

. . . .

لم أوتَ كتابِيَهْ ، ولم أدْرِ ما حِسَابِيَهْ ، يا ليتها كانتَ القاضيةَ ، ما أغْنَى عني ما ليَهْ ، هلَكَ عني سُلْطَانِيَهْ » ، ومنه قول عائشة في وصف أبيها : « أبِيَهْ ، وما أبِيَهْ . . . » .

ثانياً[1] : يجب تسكين آخر المضاف ، وبناء المضاف إليه (وهو : ياء المتكلم) على الفتح — فقط — فى محل جر فى الأحوال الأربعة الآتية[2] :

(١) أن يكون المضاف اسمًا مقصوراً[3] ؛ مثل كلمة : «هُدًى» فى نحو : هُدايَ خير الوسائل للسعادة . ومن العرب من يقلب ألف المقصور ياء ، ويُدغمها فى ياء المتكلم ؛ فيقول : هُدَىَّ خير الوسائل للسعادة. ولكن هذا الرأى — مع جواز محاكاته — لا يحسن اليوم الأخذ به ؛ منعًا لفوضى التعبير[4] . . .

(٢) أن يكون المضاف اسمًا منقوصًا[5] ؛ مثل كلمة : « هاد » ؛ فى نحو : العقل هاديَّ إلى الرشاد ... (والمنقوص: اسم معرّب ، آخره ياء لازمة ، مكسور ما قبلها ، غير مشددة؛ مثل: الهادى — الداعى — الوالى ...[6]) فهذه الياء عند الإضافة وحذف « أل » تَسكن ، وتُدغم فى ياء المتكلم التى يجب بناؤها على الفتح فى محل جرّ : فيحدث من إدغامهما ياء مشددة) .

(٣) أن يكون المضاف مثنى — أو شبهه ؛ كاثنين — مرفوعًا أو غير

---

(١) أما الحكم الأول فقد سبق فى ص ١٦٩ .

(٢) مع ملاحظة ما سبق فى « ب » من الزيادة والتفصيل ص ١٧٣ .

(٣) هو الاسم المعرب الذى آخره ألف لازمة ، مثل : الهدَى : الرضا . . . وتفصيل الكلام عليه فى ج ١ ص ١٢٢ م ١٥ .

(٤) وفى هذه الحالة يكون معرباً بالياء التى أصلها الألف ، بدل حركات الإعراب التى كانت مقدرة على الألف . فهو مما ناب فيه حرف عن حركة — طبقاً للبيان السابق فى موضعه الأنسب — ج ١ ص ١٠٦ م ٧ « ب » — لكن يكاد يقع الاتفاق على قلب الألف ياء فى الظرف. « عَلا » (كعصا) (وهو لغة فى : « علُ » بمعنى : « فوق » وقد سبق الكلام عليه فى الظروف ص ١٤٧ — كما سبق بيان إعرابه مفصلا فى ج ١ م ١٦ ص ١٧٨ فى آخر الكلام على الاسم المعرب المعتل الآخر) . عند إضافته لياء المتكلم فى لغة من يجيز إضافته ؛ نحو: أحجب الشمس من علَىَّ. وكذلك الظرف « لَدَى » ؛ ومن الواجب أن تقلب ألف « لدى » ياء عند إضافته لياء المتكلم ، أو لغيرها من الضمائر : نحو : لدىَّ العون لمن يستعيننى ، ولديك الإكرام لمن يقصدك كما سبقت الإشارة. أما «علَى» و « إلَى » . الحرفان الجاران فيجب قلب ألفهما ياء عند جرهما الضمير مطلقاً .

(٥) من الحالتين الأولى والثانية يتضح حكم الاسم المعرب المعتل الآخر بالألف أو بالياء عند إضافته لياء المتكلم . أما حكم الاسم المعرب المعتل الآخر بالواو فقد سبق فى « د » من ص ١٧٤ .

(٦) تفصيل الكلام عليه فى ج ١ ص ١٢٤ م ١٥ .

مرفوع [1] مثل كلمة : « يدان » فى نحو : لاأتطلع إلا لما كسبت يداىَ . ولا أعتمد فى رزقى إلا على يدىَّ . وكقول الشاعر :

أَيَا أَخَوَىَّ المُلْزِمِىَّ مَلَامَةً أُعِيذُكُمَا بِاللهِ مِنْ مِثْلِ ما بِيَا

(ويلاحظ أن ياء المثنى – وشبهه – فى حالة نصبه وجره تدغم فى الياء الواقعة مضافًا إليه ، فتظل الأولى ساكنة ، وتبنى الثانية على الفتح فى محل جر . ومن إدغامهما تنشأ الياء المشددة – كالتى فى البيت السالف – أما فى حالة رفع المثنى – وشبهه – فتبقى ألفه على حالها ، وبعدها ياء المتكلم – وهى المضاف إليه – مبنية على الفتح فى محل جر ، ولابد من حذف نون المثنى المضاف مهما اختلفت استعمالاته .

(٤) أن يكون المضاف جمع مذكر سالمًا – أو شبهه ؛ كعشرين – مرفوعًا أو غير مرفوع ؛ مثل كلمتى : « مشاركونَ » و « معاونِينَ » فى خطبة قائد فى جنوده وقد انتصر : « أنتم اليوم مشارِكِيَّ فى لذة الانتصار وفخره ، كما كنتم معاونِيَّ فى صد العدو ، والفتك به ، فرحتى بمشارِكِيَّ ، ومرحبا بهم) .

والأصل : أنتم مشاركون لى ؛ ثم حذفت النون – وجوبًا للإضافة ، وكذا اللام [1] . فصارت : مشاركُوىَ ، ثم قلبت الواو ياء [2] ، ساكنة وأدغمت هذه الياء الساكنة فى الياء المفتوحة (المضاف إليه) وكُسِر ما قبلها ؛ لأن الكسرة هى التى تناسب الياء ، فصارت مشارِكِيَّ . . .

(١ و ١) تحذف مع النون اللام التى تفصل بينهما وبين ياء المتكلم التى تليها ، طبقاً للبيان الذى سبق (فى رقم ٢ من هامش ص ٩) ويرى بعض النحاة أن اللام محذوفة هنا للتخفيف . وهذا خلاف لا قيمة له . والأفضل والأيسر أن يقال : إنها حذفت للإضافة ؛ لأنها لا تحذف إلا عند وجود الإضافة .

(٢) تطبيقاً لقاعدة صرفية لها شروط وتفصيلات موضحة فى مكانها من باب : « الإعلال والإبدال » – ج ٤ – وموجز القاعدة :

أنه : إذا اجتمعت الواو والياء وسُبِقَت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء فى الياء ، وكسر ما قبلهما ، إن لم يوجد مانع آخر . يمنع من الكسر . كبعض أمثلة هنا ؛ وهى الآتية مباشرة : (مرتَجَىَّ – مرتَضَوْ – مصطفَىَّ . . .) .

أما « معاونىَّ » ، المنصوبة فى المثال ، فأصلها : « معاونِينَ لى » ، حذفت النون واللام للإضافة ، ثم أدغمت هذه الياء الساكنة فى الياء المفتوحة ، التى هى المضاف إليه : فصارت معاونِيَّ ... ومثل هذا يقال فى « مشارِكِيَّ » المجرورة ، حيث الحذف والإدغام كذلك .

ومما سبق نعلم أيضًا أن « الياء » المشددة التى تنشأ من إضافة جمع المذكر السالم — وشبهه — يجب كسر ما قبلها إن كان مضمومًا قبل الإضافة لياء المتكلم .. وإن شئت فقل : يجب كسر ما قبلها إن كان جمع المذكر السالم — وشبهه — مرفوعًا بالواو ، وقبل هذه الواو ضمة .

فإن لم يكن قبل الياء المشددة ضمة ، بل قبلها كسرة بقى اللفظ على حاله ، كما فى كلمتى : « معاونِيَّ ، ومشارِكِيَّ » السالفتين . وإن كان فتحة ، بقى على فتحه ؛ أيضًا ؛ منعًا للإلباس [1] ؛ مثل الكلمات : (المرتضَوْن — المرتَجَوْن — المصطفَوْن — المُنتقَوْن . . . . تقول [1] عند إضافتها : هؤلاء مرتَضَيَّ — كان مرتَجَيَّ من خياركم — وإن السابقين فى الحلْبة مصطفَيَّ ومُنْتَقَيَّ [2] .

(١ و ١) فألف المقصور الزائدة على ثلاثة تحذف وتبقى الفتحة؛ قبلها دليلا عليها . ثم تقلب واو جمع المذكر السالم ياء ساكنة ، وتدغم الياء فى الياء .

(٢) يقول ابن مالك فى باب : « المضاف لياء المتكلم » ما نصه :

آخِرَ مَا أُضِيفَ لِلْيَا اكْسِرْ ، إذا ... لَمْ يَكُ مُعْتَلاً ، كَرَامٍ ، وَقَذَى
أَوْ يَكُ كَابْنَيْنِ وَزَيْدِينَ ، فَذِى ... جَمِيعُهَا الْيَا بَعْدُ فَتْحُهَا احْتُذِى

(« القذى » : الأجسام الصغيرة التى تقع فى العين فتؤلمها . « فذى » : فهذه . «واحتذى» : اتبع .)

يريد : اكسر آخر الاسم الذى أضيف للياء — وهى : ياء المتكلم — بشرط ألايكون هذا الاسم معتل الآخر ؛ كرامٍ (اسم فاعل من : رمى) وقذى . والتمثيل « برام » فيه إشارة للمنقوص ، والتمثيل « بقذى » فيه إشارة المقصور . فالمراد بالمعتل هنا : المقصور والمنقوص . وكذلك لا يكون كابنينِ ، « وزيدينَ » يشير إلى المثنى ، وجمع المذكر ، وشبههما . فهذه الأربعة جميعها تكون بعدها « ياء المتكلم » — وهى المضاف إليه — مفتوحة — كما شرحنا — ثم قال :

وَتُدْغَمُ الْيَا فِيهِ وَالْوَاوُ ، وَإِنْ ... مَا قَبْلَ وَاوٍ ضُمَّ فَاكْسِرْهُ يَهُنْ —

أى : الياء التى فى آخر المضاف . تدغم فى ياء المتكلم فى جميع ما سبق . وكذلك تدغم الواو أيضاً . والمراد أن ياء المتكلم تدغم فى ياء المثنى المنصوب ، وفى ياء جمع المذكر المنصوب . وكذلك تدغم فى واو —

. . . .

— جمع المذكر المرفوع بعد انقلاب واوه ياء . فإن وجدت ضمة بعد انقلاب واو الجمع ياء وإدغامها في ياء المتكلم — وجب قلب هذه الضمة كسرة ، ليهون النطق ؛ (أى : يسهل) بالكسرة قبل الياء المشددة ، بدلا من الضمة .

ويلاحظ أن مراده من « الياء » في قوله : « تدغم الياء » الياء التي في المضاف ، وأن مراده من الضمير في كلمة « فيه » عائد على الياء التي هي مضاف إليه

المسألة ٩٨ :

أبنية المصادر [1]

المصادر الصريحة ثلاثة أنواع قياسية :

أولها : « المصدر الأصلى » ، وهو ما يدل على معنى مجرد ، وليس مبدوءاً « بميم » زائدة ، ولا مختوماً بياء مشدّدة زائدة ، بعدها تاء تأنيث مربوطة ؛ ومن

---

(١) إذا أطلق المصدر كان المراد النوع الأول من الثلاثة الآتية، وهو: «الصريح الأصلى» دون المؤول ، ودون النوعين الآخرين . — كما سيجىء فى ص ١٨٥ و ١٨٨ و ٢٠٧ —

وهنا موضع الكلام على المصادر الثلاثة الصريحة، وكل واحد منها يصح أن يتعلق به شبه الجملة. مع ملاحظة ما سبق فى باب : « المفعول المطلق » (ج ٢ م ٧٤ ص ١٦٦) من أمور هامة تختص بالمصدر من ناحية تقسيمه إلى : مؤكِّد لعامله ، ومبين للنوع ، ومبين العدد ... ، ومن ناحية ذكر عامله أو حذفه . . . إلخ . . .

أما المصدر المؤول فقد سبق تفصيل الكلام عليه (فى ج ١ م ٢٩ ص ٢٩٥ آخر باب: الموصول) حيث سردنا الحروف المصدرية ، ومهمة كل منها ؛ وصلته ، وطريقة السبك ، وما يمتاز به المصدر المؤول دون الصريح ، وسائر أحكامه المختلفة . . .

وقد وضع ابن مالك فى « ألفيته » هذا الباب بعد بابى « إعمال المصدر » و « إعمال اسم الفاعل » واسم المفعول » ولعل حجته ما ردده بعض النحاة من أن الإعمال أمر نحوى وثيق الصلة بالأبواب التى سبقت ، وأن الأبنية والصيغ أمر صرفى يجىء فى المنزلة التالية لمسائل النحو وأبوابه . وهذه حجة واهية — فيما نرى — إذ الترتيب المنطقى يقتضى تقديم الأبنية والصيغ ليكون إعمالها وأحكامها وكل ما يختص بها منصباً على شىء معلوم مفهوم . ولا يعقل سرد الأحكام الخاصة بشىء دون أن يكون معلوماً من قبل . لهذا لم نأخذ بترتيب ابن مالك هنا ، وقدمنا باب أبنية المصادر . .

كلمة عن الجمود والاشتقاق ، ومكان المصدر منها :

الاسم قسمان : (أ) جامد ؛ وهو : مالم يؤخذ من غيره . (أى : أنه وضع على صورته الحالية ابتداء . فليس له أصل يرجع إليه ، وينسب له .) مثل : شجرة — قلم — أسد — حجر — . . . . ومثل : فهْم — نبوغ — ذكاء — سماحة . . . والجامد قسمان : « اسم ذات » ؛ وهو : ما يدل على شىء جسم محسوس ، كالأمثلة الأربعة الأو[illegible] ، وما شابهها من أسماء الأجناس الحسية (وهى التى لها كيان جسم يُدخلها فى دائرة الحس) ، « واسم [illegible]نى » ؛ وهو : ما يدل على شىء عقلى محض (أى : شىء معنوى يدرك بالعقل ، ولا يقع فى دائرة الح[illegible]) كالأمثلة الأربعة الأخيرة وأشباهها مما ليس جسماً ولا مشخصاً ؛ كسائر أسماء الأجناس الم[illegible] —

أمثلته : عِلْم – فَهْم – تقدُّم – استضاءة – إبانة . ومثل : بَلاء – نِضال –

= (ب) مشتق : وهو ما أخذ من غيره ؛ بأن يكون له أصل ينسب له ، ويتفرع منه ، ويتردد ذِكْر المشتق أحياناً باسم : «الوصف أو الصفة» وهذان غير الوصف أو الصفة المراد منهما النعت الآتى فى ص ٤٣٤ – ولا بد فى المشتق أن يقارب أصله فى المعنى ، وأن يشاركه فى الحروف الأصلية . وأن يدل – مع المعنى – على ذات أو على شىء آخر يتصل به ذلك المعنى بوجه من الوجوه ، كأن تكون الذات هى التى فعلته (كما فى اسم الفاعل) أو هى التى وقع عليها ؛ (كاسم المفعول) أو غير ذلك من زمان ، أو مكان ، أو آلة . . . مما سيجىء تفصيله فى أبواب المشتقات . . . .

والمشتقات الأصلية التى تدل على معنى وذات أو شىء آخر ، سبعة ؛ هى : اسم الفاعل – اسم المفعول – الصفة المشبهة – أفعل التفضيل – اسم الزمان – اسم المكان – اسم الآلة . أما المصدر الميمى فالصحيح أنه ليس من المشتقات – كما سيجىء فى ص ١٨٦ وفى الباب الخاص به ص ٢٣١ – وأما المصدر الصناعى فجامد مؤول بالمشتق – كما سيأتى فى ص ١٨٧ – ويتوسع كثيراً فى المراد من المشتق حتى يشمل ثلاثة أشياء أخرى تدل على معنى وزمن مجردين من الذات وغيرها ، وهى : الفعل الماضى ، والمضارع ، والأمر ، والقرائن هى التى تحدد المراد من نوع المشتق ، أهو مما يدل على المعنى والذات معاً ؟ أم على المعنى والزمان معاً ؟ أم المعنى وشىء آخر ؟

وإذا استعمل المشتق علماً فإنه يصير بمنزلة الجامد ، فيفقد خواص المشتق وأحكامه : وتطبق عليه أحكام الجامد التى منها : أنه إذا أضيف كانت إضافته محضة، بالتفصيل والشروط السابقة فى ص ٤ (راجع هامش ص ٨٨ ج ١ م ١٠) .

وهنالك بعض أسماء جامدة قد تلحق – أحياناً – بالمشتق الدال على الذات والمعنى ؛ وتسمى : «الأسماء الجامدة الملحقة بالمشتق» ، أو : «الأسماء المشتقة تأويلا» ، ومنها : اسم الإشارة ، ومنها : الاسم الجامد المنسوب ، والاسم الجامد المصغر ، وأكثر ألفاظ «الموصول» ؛ كالموصولات المبدوءة بهمزة وصل . وسيجىء البيان فى باب النعت – ص ٤٥٨ – فكل هذه أسماء جامدة ، ملحقة بالمشتق . ويلاحظ أن هذه الأسماء : «الملحقة بالمشتق» ، أو «المشتقة تأويلا» إنما تكون كذلك فى بعض الحالات دون بعض ؛ فليست ملحقة بالمشتق فى جميع حالاتها : وإنما تلحق به حيث تكون فى موضع لا يصلح فيه إلا المشتق ، كالنعت مثلا ؛ إذ الأصل فى النعت أن يكون مشتقاً ، ولا مانع أن يكون لفظاً ملحقاً بالمشتق كالألفاظ السابقة . . .

(وفى مجلة المجمع اللغوى ج ١ ص ٢٨١ بحث مستقل فى الاشتقاق . وفى الجزء الثانى منها بحث آخر ، فى ص ١٩٥ ، ٢٤٥) .

أصل المشتقات :

١ – المصدر الصريح – فى الرأى الشائع المختار – هو أصل المشتقات العشرة ، ومنه تتفرع . ولا يعنينا اليوم سرد كل الأدلة التى قام عليها اختياره وتفضيله [illegible] بنا أقواها . وهو قولهم : إنه «بسيط» ؛ لدلالته على المعنى المجرد ، «والبسيط» أصل المركب [illegible] «الفعل الماضى» الذى يعده آخرون – كالكوفيين – الأصل؛ بحجة أنه يدل على المعنى ا [illegible] ن؛ فهو يدل على ما يدل عليه المصدر =

ـــوزيادة ، وبتغيير يسير يدخل على بنيته يجيء المضارع أو الأمر . . . ؛ فالمصدر لهذا أحق عندهم بأن يكون الأصل . . .، ولا يعنينا هذا ولا غيره بعد اشتهار الرأى الأول وشيوعه من غير ضرر لغوى فى الأخذ به . فالخلاف لا قيمة له ؛ – كما سيجيء البيان فى هامش ص ٢١٠ . – ولا سيما أن المشتقات الواردة عن العرب – وهى كثيرة – لا دليل معها ، على الأصل الذى تفرعت منه .

ب – وإذا كان المصدر الصريح هو أصل المشتقات العشرة ، فهل الاشتقاق من غيره ممنوع ؟ بعبارة أخرى : هذا المصدر يدل على المعنى المجرد ؛ فلا دلالة له على ذات، أو زمان ، أو مكان ، أو تذكير ، أو تأنيث ، أو عدد ...، – وهذا هو الغالب: لأنه قد يدل على المرة أو الهيئة ، كما سيجيء فى ص ٢٢٥ – أما المصدر المؤول فيدل على زمن ، وغيره (كما سبق فى ج ١ ص ٣٠٢ م ٢٩ ... و ...) فهل يترتب على هذا أن يكون الاشتقاق مأخوذاً من أسماء المعانى المصدرية وحدها دون الاشتقاق من أسماء « الذوات » التى يسمونها أسماء : « الأعيان » (يريدون : الأشياء الجسمة المحسوسة) ودون الاشتقاق من أسماء المعانى التى ليست بمصادر ، كالاشتقاق من أسماء الأعداد وغيرها مما سيأتى ؟ . (مع ملاحظة أن بعض القدماء كان يطلق كلمة : « الأخذ » على الاشتقاق من غير المصادر الصريحة . – كما فى كتاب « أصول اللغة الذى أصدره المجمع فى القاهرة سنة ١٩٦٩ ص ٢٢) .

الجواب عن هذا : أن الاشتقاق من أسماء الأجناس الخاصة بالمعانى المصدرية جائز لايكاد يعنه مانع . أما الاشتقاق من أسماء الأجناس الحسية ؛ فنوعان :

ا – نوع جرى الترجيح قديماً وحديثاً – على قبوله، وهو اشتقاق صيغة « مَفْعَلة »– بفتح الميم والعين – من الجامد الثلاثى الحسى للدلالة على مكان يكثر فيه ذلك الشىء الحسى الجسم ؛ « كَمَنْبَة »؛ لمكان يكثر فيه المنب ،و « مَخْشَبة » لمكان يكثر فيه الخشب ... (وهكذا مما سيجيء تفصيله وإيضاح حكمه فى مكانه المناسب من باب: « اسم الزمان والمكان » ص ٣١٨ و « ح » ص ٣٢٦) ولا بد فى هذا النوع من أن تكون الصيغة مقصورة على « مَفْعَلة » ؛ دون غيرها . وأن تكون من ثلاثى حسى جامد ؛ لتحقيق الدلالة على المكان والشىء الحسى الذى يكثر به ، كما سنبنيه فى الموضع المشار إليه .

ب – ونوع يخالف ما سبق . واتجه رأى الأغلبية من القدماء إلى منعه ، والتشدد فى حظر القياس عليه. وقد عرض المجمع اللغوى القاهرى لهذا النوع ، وأطال البحث فيه، وعقد بشأنه فصلا طويلا تربى صفحاته على ست وثلاثين (فى الجزء الأول من مجلته ، فى ص ٢٣٢ وما بعدها) بعنوان : « الاشتقاق من أسماء الأعيان » وقد وفَّى البحث حقه ، وأولاه من العناية ما هو به جدير ، وعرض مئات من الكلمات المسموعة من العرب الفصحاء ، مشتقة من أسماء الأجناس الجامدة العينية ، غير الثلاثية واستخلص منها قراراً نصه الحرف – كما جاء فى المرجع السابق : – (اشتق العرب كثيراً من أسماء الأعيان، والمجمع يجيز هذا الاشتقاق للضرورة فى لغة العلوم) . ا هـ .

ومن هذا النص يتبين أنه غير مقصور على صيغة معينة ، ولا نوع خاص من المشتقات العينية بالرغم من مخالفته لنص آخر سنذكره بعد ، وبالرغم من أنه مقصور على لغة العلوم. وقد سجل المجمع فى بحثه عدم حاجة الفن والأدب إلى استخدامه ؛ لكثرة الوسائل اللغوية الأخرى التى تغنى عنه . وكان =

حمِدْنا بلاءكمو فى النضالِ   وأمسِ حَمِدنا بلاءَ السَّلفْ
ومنْ نَسِيَ الفضلَ للسابقينَ   فما عَرَفَ الفضلَ فيما عَرَفْ
أليس إليهمْ صلاحُ البناء   إذا ما الأَساسُ سَمَا بالغُرَفْ ؟

= الأولى أن يجعله عاماً بعد أن عرض مئات من الكلمات المنقولة عن العرب، والتى استند إليها فى قراره . . وكثير منها ليس مقصوراً على ما يستخدم فى لغة العلوم وحدها؛ فالاستناد إلى تلك الكثرة الوافرة يجعل القياس عليها صحيحاً قويًّا ، ويقتضى أن يكون ذلك القياس عاماً شاملا لغة العلم وغيره. هذا إلى أن قصره على لغة العلم وحده وفصلها من لغة الأدب عسير أشد العسر فى معاهد التعليم ، وفى الخطابة ، وفى غيرها من كل ما يقوم على اللغة الصحيحة ، وتتشابك فيه لغة العلم ولغة الأدب . وها نحن أولاء نرى الاشتقاق من أسماء الأعيان قد شاع بين طوائف المثقفين فى الشئون المختلفة ، غير مقصور على نوع معين ، واشتهر حتى صار بمنزلة : «الاصطلاح» ومن الخير قبوله ما دام لا يؤدى إلى خفاء أو لبس .

وقد أصلح المجمع قراره السابق وجعله مطلقاً غير مقيد بشىء مما سبق ؛ فقد جاء فى ص ٦٩ من كتابه المجمعى الصادر فى سنة ١٩٦٩ مشتملا على القرارات المجمعية الصادرة من الدورة التاسعة والعشرين إلى الدورة الرابعة والثلاثين ما نصه تحت عنوان : (الاشتقاق من أسماء الأعيان دون قيد الضرورة) بناء على رأى لجنة الأصول ، وهو :

(قرر المجمع من قبل إجازة الاشتقاق من أسماء الأعيان للضرورة فى لغة العلوم ، كما أقر قواعد الاشتقاق من الجامد . واللجنة تأسيساً على أن ما اشتقه العرب من أسماء الأعيان كثير كثرة ظاهرة ، وأن ما ورد من أمثلته فى البحث الذى احتج به المجمع لإجازة الاشتقاق، يربى على المائتين — ترى التوسع فى هذه الإجازة بجعل الاشتقاق من أسماء الأعيان جائزاً من غير تقييد بالضرورة) » اهـ .

وقد وافق المجمع ومؤتمره على رأى اللجنة، وصدر قرارها فى الجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة الرابعة والثلاثين سنة ١٩٦٨. أما قواعد الاشتقاق المشار إليها فى القرار السالف فقد ورد بيانها فى الكتاب المجمعى الذى تقدم ذكره ؛ فى ص ٦٢ منه النص الآتى تحت عنوان : «قواعد الاشتقاق من الجامد العربى والمعرب» ومعها البحوث الخاصة بها .

أولا — فى الاسم الجامد العربى :

(١) إذا أريد اشتقاق فعل ثلاثى لازم من الاسم العربى الجامد الثلاثى مجرده ومزيده فالباب فيه «نَصَرَ» ويعدى إذا أريدت تعديته بإحدى وسائل التعدية ، كالهمزة والتضعيف . . . ؛ مثل : قطَنَتْ الأرضُ تقطُن ، كثر قطنها . وقطّنتها زرعتها قطناً) .

(٢) أما إذا أريد اشتقاق فعل ثلاثى متعد فالباب فيه «ضرب» مثل : قطنتُ الأرضَ أقطِنها زرعتها قطناً .

(٣) وفى كلتا الحالتين يستأنس بما ورد فى المعجمات من مشتقات للأسماء العربية الجامدة ؛ لتحديد صيغة الفعل ؛ تبعا لما ورد من هذه المشتقات .

(٤) ويشتق الفعل من الاسم العربى الجامد غير الثلاثى على وزن «فَعْلَل» متعديا ، وعلى وزن «تَفَعْلَل» لازماً. وإذا كان الاسم رباعى الأصول، أو رباعيا مزيداً فيه، مثل: درهم وكبريت ، اشتق منه على وزن «فَعْلَل» بعد حذف الزائد من المزيد ؛ فيقال دَرْهمَ الزهر وكَبْرَتَ ، أى : صار كالدرهم والكبريت =

. . . ومئات أخرى . وهذا النوع – وحده – هو المقصود من كلمة : « مصدر » حين تذكر مطلقة بغير قيد يبين نوعًا معينًا . أما غيره فلا بد أن يذكر معه ما يبين نوعه .

= وإذا كان خماسياً ؛ مثل سَفَرْجَل ، اشتق منه على وزن « فَعْلَل » بعد حذف خامسه ، فيقال سفرج النبت ، بمعنى : صار كالسفرجل .

(٥) وتؤخذ المشتقات الأخرى من هذه الأفعال على حسب القياس الصرفى .

ثانياً – فى الاسم الجامد المعرّب :

(٦) ويشتق الفعل من الاسم الجامد المعرب الثلاثى على وزن « فَعَّل » بالتشديد متعديا ، ولازمه « تَفَعَّل » .

(٧) ويشتق الفعل من الاسم الجامد المعرب غير الثلاثى على وزن « فَعْلَل » ولازمه « تَفَعْلَل » ...) » ا هـ المنقول من كتاب المجمع

هذا ، ولعل قرار المجمع يشمل – فيما يشمل – الاشتقاق من أسماء المعانى التى ليست مصادر ؛ كالاشتقاق من أسماء العدد ؛ فإن هذه أسماء معان جامدة وليست بحسية ، ولا بمصادر ، وكالاشتقاق من أسماء الأزمنة وأسماء الصوت ، وهما من أسماء المعانى الجامدة أيضاً . وفى مجلة المجمع (جـ ١ ص ٣٨١) بحث مفيد فى هذا ، وفى الاشتقاق وأنواعه عامة . وقد سبقت الإشارة إليه وإلى أن بعض القدماء كان يسمى الاشتقاق من غير المصادر الصريحة : « الأخذ » .

بناء على ما سبق من جواز الاشتقاق من أسماء الأعيان يقال (كما جاء فى مجلة المجمع اللغوى القاهرى ، ص ٨ من العدد الخاص بالبحوث والمحاضرات التى ألقيت فى مؤتمر الدورة الثلاثين لسنة ١٩٦٣ – ١٩٦٤) « مُمَغْنَطٌ من المغناطيس ، وقَصْدَر من القصدير ، كما قيل قديماً ذَهَّب من الذهب ، وكَبْرَتَ من الكِبْرِيت . . .) . ا هـ .

وجاء فى العدد الخاص بمؤتمر الدورة التاسعة والعشرين – ص ٥ – ما نصه فى الاشتقاق السالف من الاسم الجامد : (أن يكون الثلاثى اللازم من باب : « نصر » والمتعدى من باب : « ضرب » وغير الثلاثى من باب : « فَعْلَلَ » فى المتعدى : و « تفعلل » فى اللازم) . ا هـ . وقد سبقت الأمثلة .

« ملاحظة » : يتصل اتصالا وثيقا بما سبق ما قرره المجمع من صحة اشتقاق « فَعَل » من العضو للدلالة على إصابته . ونص القرار – (كما جاء فى ص ٣٩ من كتابه الذى أخرجه سنة ١٩٦٩ باسم : « كتاب فى أصول اللغة » مشتملا على مجموعة القرارات التى أصدرها المجمع من الدورة التاسعة والعشرين إلى الدورة الرابعة والثلاثين) بعنوان : (اشتقاق « فَعَل » من العضو للدلالة على إصابته) قال بعد العنوان : « (كثيراً ما اشتق العرب من اسم العضو « فعلا » للدلالة على إصابته . وقد نص أبو عبيد على أن ذلك عام فى كل ما يشكى منه فى الجسد ، وكذلك نص ابن مالك فى التسهيل على أنه مطرد) » ا هـ . لهذا ترى لجنة الأصول بالمجمع قياسيته. ووافقها المجلس والمؤتمر على رأيها ، وصدر قرارها بالموافقة فى جلسة المؤتمر الثامنة من دورة ٢٩ سنة ١٩٦٣ هذا وفى الكتاب المجمعى السالف البحوث المفيدة التى اعتمد عليها المجمع ومؤتمره فى إصدار القرار السالف ، مدعومة بعشرات من الكلمات المسموعة التى تؤيده ، من مثل : جَلَدَه – رَأَسه – بَطَنَه . . . ، أى : أصاب جلده – ورأسه – وبطنه . . . و . . .

ويدخل فى نوع المصدر الأصلى المصدر الدال على « المرة[1] والهيئة » فوق دلالته على المعنى المجرد ، ولكنه لا يذكر إلا مقيداً بذكر المرة أو الهيئة[2].

ثانيها : المصدر الميمى[3] ، وهو : (ما يدل على معنى مجرد ، وفى أوله « ميم » زائدة ، وليس فى آخره ياء مشددة زائدة بعدها تاء تأنيث مربوطة[4]) ، ومن أمثلته : مَطْلَب ـ مَضْيَعَة ـ مَجْلَبة ـ مَعْدَل . . (بمعنى : طلب ـ ضَياع ـ جَلْب ـ عُدول) فى قول بعض الحكماء : «ينبغى للعاقل إذا عجز عن إدراك مَطْلَبه ألاَّ يسرف فى الهمّ ؛ فإن الإسراف فيه مَضْيَعة للحزم ؛ مَجلبَة لليأس ، مَعدَل عن السَّداد . وإذا ضاع الحزم ، وأقبل اليأس ، واختفى السداد ـ فرّت فرص النجاح ، وساءت الحياة » .

وهو قياسىّ ، ويلازم الإفراد ، والراجح أنه لا يُعمَل من المشتقات[5]. وسيجئ تفصيل الكلام على طريقة صياغته ، وفائدته ، وبقية أحكامه الأخرى[6] :

ثالثها : المصدر الصناعى ؛ ـ وهو قياسى ـ ويطلق على : كل لفظ (جامد أو مشتق ، اسم أو غير اسم) زِيدَ فى آخره حرفان ، هما : ياء مشددة ، بعدها تاء تأنيث مربوطة ؛ ليصير بعد زيادة الحرفين اسمًا دالاً على معنى مجرد لم يكن يدل عليه قبل الزيادة . وهذا المعنى المجرد الجديد هو مجموعة الصفات الخاصة بذلك اللفظ ، مثل كلمة : إنسان ، فإنها اسم ، معناه الأصلى : « الحيوان الناطق »

---

(١) سيجىء الكلام عليه فى ص ٢٢٥ .

(٢) فى ص ٢٠٧ تعريف مفيد آخر المصدر .

(٣) له بحث مستقل فى ص ٢٣١ .

(٤) يسميها بعضهم : « تاء التأنيث » ، ويسميها غيرهم : « تاء النقل » من حالة إلى أخرى ؛ كالنقل من المذكر للمؤنث ، أو من الوصفية (الاشتقاق) إلى الاسمية المحضة ... (كما فى مجلة المجمع اللغوى ، ج١ ص ١٤ ، وانظر رقم (١) من هامش الصفحة الآتية) والأمران سيان. ولكن التسمية الأولى أشهر وأوضح . وهى بكل أسمائها علامة قاطعة على التأنيث اللفظى (وقد فصلنا هذا فى ج ٤ م ١٦٩ ص ٥٤٢ باب : التأنيث ، وفى هامش ص ٥٤٦ و ٥٤٧ .)

(٥) كما سبق فى « ب » هامش ص ١٨٢ ، وكما سيجىء فى ص ٢٣٤ و ٢٣٥ لكن يصح أن يتعلق به شبه الجملة ؛ كالشأن فى المصادر الأصلية الصريحة .

(٦) فى ص ٢٣١ .

فإذا زيد فى آخره الياء المشددة، وبعدها تاء التأنيث المربوطة[1]، صارت الكلمة: «إنسانية» وتغيرت دلالتها تغيراً كبيراً؛ إذ يراد منها فى وضعها الجديد معنى مجرد، يشمل مجموعة الصفات المختلفة التى يختص بها الإنسان؛ كالشفقة، والحِلم، والرحمة، والمعاونة، والعمل النافع.. و.. ولا يراد الاقتصار على معناها الأول وحده، ومثلها: الاشتراك والاشتراكية — الأسد والأسدية — الوطن والوطنية — التقدّم والتقدّمية — الحزْب والحزبية — الوحْش والوحشية — الرَّجْع والرجعية — و.... وهكذا

وليس لهذا النوع من المصدر القياسىّ صيغ أخرى، ولادلالة غير التى شرحناها. ولا أحكام نحوية تخالف الأحكام العامة التى لكل اسم من سائر الأسماء، إلاأنه اسم جامد، مؤول بالمشتق، يصح أن يتعلق به شبه الجملة، — كما سبق[2]— ويصح أن يكون نعتاً، وحالا... و.....[3] بخلاف النوعين السابقين، فهما اسمان جامدان، ولكل منهما أحكام خاصة به، وأوزان وطرق لصياغته[4] على حسب البيان التالى:

---

(١) وتسمى «تاء النقل»؛ لأن الاسم قبل مجيئها كان مختوماً بياء النسب التى تجعله فى حكم المشتق. فلما جاءت هذه التاء نقلته إلى الاسمية المحضة، وخلصته للدلالة على الحدث، أى: على المعنى المجرد.

(٢) فى «ب» من هامش ص ١٨٢...

(٣) عرضت المراجع القديمة لهذا المصدر الصناعى القياسى بما لا يخرج عما قدمناه. وكذلك عرض له مجمع اللغة القاهرى عرضاً موجزاً فى دور انعقاده الأول، وفيما يلى النص الحرفى — كما ورد فى محضر الجلسة الثانية والثلاثين من محاضر جلسات دور الانعقاد الأول ص ٤٢٦ — على لسان أحد الأعضاء قال:

(حاجتنا إلى المصدر الصناعى ماسة فى علم الكيمياء وغيره من العلوم. وقد قال العلماء إنه من المولد المقيس على كلام العرب. وتخريجه سهل، لأن هذا المصدر مكون من اللفظ المزيد عليه ياء النسب، وتاء النقل، على رأى أبى البقاء فى: «الكليات»). اهـ — وتقدم المراد من تاء النقل فى رقم ٤ من هامش الصفحة السالفة —.

ثم جاء فى المحضر بعد ذلك ما نصه: (أن عضواً آخر قرأ نصوصاً من شرح القاموس فى مادة: «كيف»، ونصوصاً أخرى من «كليات أبى البقاء» وأن مناقشة الأعضاء فى هذه النصوص انتهت إلى القرار الآتى وهو: «إذا أريد صنع مصدر من كلمة يزاد عليها ياء النسب والتاء») اهـ. وقد وافق عليه المجلس نهائياً طبقاً لهذا، ولما فى ص ٢١ من كتاب المجمع المشتمل على القرارات العلمية من الدورة الأولى إلى الدورة الثامنة والعشرين.

(٤) الأصل فى المصدر الصريح بأنواعه الثلاثة السالفة الخالية من الدلالة على المرة أو الهيئة أن يدل على المعنى المجرد ....(وهو — كما فى ص ١٨١ وب من ص ١٨٣ — المعنى العقلى المحض الذى لا وجود له فى غير الذهن)، فلا يدل — بصيغته — على ذات، ولا على زمن، ولا إفراد، ولا تثنية، ولا جمع =

. . . .

—ولا تأنيث ، ولا تذكير ، ولا علمية، ولاشيء أكثر من ذلك المعنى المجرد. والمعانى المجردة كثيرة، لا تكاد تحصر ، والحاجة إلى استعمالها شديدة. ومن العسير على غير العرب الأوائل معرفة المصدر الصحيح الفعل ؛ والاهتداء إليه بين غيره من المصادر الأخرى الكثيرة المتنوعة. بل إن العرب الأوائل – وهذا أمر يجب التنبه له – نطقوا المصادر بفطرتهم ارتجالاً ، دون أن يعرفوا أسماءها الاصطلاحية ، وأحكامها المختلفة ، ونحو هذا مما وضع عند تدوين العلوم العربية ، ولا سيما النحو .

فلوضع ضوابط الكشف عن هذا المصدر ، والاهتداء إليه فى يسر وسهولة وتوفيق، عكف اللغويون والنحويون – منذ عصور بعيدة – على فصيح الكلام العربى المأثور ، وعرضوا المصادر الواردة بأكثره خلال ما عرضوا له من المسائل، ودرسوها دراسة وافية من نواحيها المختلفة، وبذلوا فيها الجهد –كعادتهم – مصممين أن يصلوا من وراء هذه الدراسة الصادقة المضنية إلى تجميع أكثر المصادر الواردة ، واستخلاص ظواهرها وخواصها، ثم تصنيفها أصنافاً متماثلة ، لكل صنف أوصافه وخصائصه التى ينفرد بها ، وتشترك فيها أفراده واحداً واحداً، دون غيرها ، بحيث يصح أن ينطبق على كل صنف عنوان خاص به ، تندرج تحته أفراده ، ولا يشاركها فيه أفراد صنف آخر ، له عنوانه الخاص ، وله أوصافه وخصائصه التى تغاير ذلك . كما هو الشأن فى كل القواعد والضوابط العلمية .

وقد نجحوا فيما أرادوا . فجمعوا المصادر المأثورة جمعاً حميداً – قدر استطاعتهم – ثم صنفوها ، ونوعوها ، وجعلوا لكل صنف وفوع قواعد وضوابط مركزة ؛ تضم تحتها أفراده الكثيرة ، الميسّرة ، وتنطبق عليها وعلى نظائرها مما نطق به العرب، وما ستنطق به – قياساً على ما نطقت به العرب – أجيال قادة لاعداد لها من خلفائهم؛ فهذا صنف لمصدر الثلاثى المتعدى ، وهذا صنف آخر لمصدر الثلاثى اللازم . وكلاهما قد يكون دالا على حركة ، أو صوت ، أو غيرها . . . – وصنف ثالث لمصدر الرباعى أو الخماسى . . . و . . . والعارف بتلك الضوابط والقواعد يستطيع أن يهتدى إلى صيغة « المصدر الأصلى » الذى يريده فى سرعة وتوفيق .

ونخلص من هذا إلى أمرين هامين :

أولهما : أن تلك الضوابط والقواعد التى وضعوها ، وحصروا بها أنواع المصادر، وأوزانها ، ونسقوا صنوفها، ونظموا استعمالها – مستنبطة من أكثر الكلام العربى فصاحة ، وصحة ، وشيوعاً ؛ فتطبيقها مباح لكل عارف بها ، محسن لاستخدامها ، من غير أن يلزمه أحد الرجوع إلى أصولها الأولى التى استنبطت منها، (وهى ؛ المصادر الواردة فى الكلام العربى الأصيل) ؛ فإن هذا الرجوع عبث واضح ، وجهد ضائع بعد أن استنفد الأئمة والعلماء جهدهم فى استنباط قواعدهم وضوابطهم من ذلك الكلام الفصيح ، وانتزعوا أحكامهم من أصيله الغالب، فى دقة وحيطة ، وبالغ أمانة . فالعمل بما استنبطوه إنما هو تطبيق صحيح على ذلك الكثير المسموع، أو مجاراة سليمة للشائع الوارد عن العرب ، ومحاكاة سائغة لا مكان معها لإيجاب الرجوع إلى « الأصل » الأول ، وتحتيم المعاودة إليه قبل استعمال الضوابط والقواعد؛ ففى هذا الرجوع إضاعة الجهد والوقت ، فلنتأتى المعاودة بجديد . وقد يكون فى هذا الإيجاب والتحتيم – فوق ما فيه من إضاعة الجهد، والوقت ،والمال – تعجيز لغير المتفرغين المشتغلين « باللغويات » عامة، و « النحويات»—

. . . .

=خاصة. فليس بد من الأخذ الحر بما استنبطه ثقات العلماء الحاذقين، والاستناد إلى ما قالوه؛ فإذا قرّروا – مثلا – أن مصدر الفعل الماضي الرباعي الذي على وزان : « فَعَّل » هو : « التفعيل » وجب الإيمان بما قرروا ؛ فنقول في مصادر : قوَّم – علَّم – كسَّر – كرَّم – . . . وأمثالها : تقويم – تعليم – تكسير – تكريم ... و . . . وهكذا من غير بحث عنه في كلام عربي قديم . أو في مرجع لغوى ، أو غيره ... فلا داعي لهذا البحث مع وجود القاعدة وانطباقها . وإذا قالوا : إن مصدر الفعل الثلاثي المتعدى هو : « فَعْل » وجب الاطمئنان لقولهم ، والأخذ به ، وتطبيقه – في غير تردد – على كل فعل ثلاثي متعد ، نريد الوصول إلى مصدره ، نحو : سمع سمعاً – فهم فهماً – كتب كتباً – ونظائر هذا من مئات – بغير رجوع إلى مرجع لغوى أو غير لغوى ، ولو كان الرجوع إليه لا يكلفنا جهداً ، أو وقتاً ، أو مالا . وبهذه الطريقة المُثْلَى نجنب أنفسنا الشطط ، ونوقيها مساءة العاقبة التي تترتب على إهمال رأى الثقات البارعين من العلماء المتخصصين المتفرغين إهمالا يستحيل معه أن تستقيم أمور اللغة ، أو يستقر لها وضع صالح ، وحياة قوية ناهضة . فالواجب أن نعتمد على القاعدة في الوصول إلى المصدر القياسي للفعل ، ولا نبالي بعد ذلك أله مصدر سماعي آخر أم لا ؟

ومما سبق مستمد من أقوال أئمة كبار يقررون : « أن استعمال المصدر القياسي جائز وإن سمع غيره » وفي مقدمتهم : « الفراء » الذي وصفه الإمام اللغوى النحوى : « ثعلب » – كما جاء في مقدمة كتاب معاني القرآن ، الفراء – أحد أئمة الكوفة – بقوله : (لولا الفراء لما كانت عربية : لأنه خلصها وضبطها . ولولا الفراء ما كانت عربية ؛ لأنها كانت تتنازع ، ويدعيها كل من أراد ، ويتكلم الناس فيها على قدر عقولهم وقرائحهم فتذهب . . .) والذى وصفه عالم آخر (كما جاء في معجم الأدباء – ج ٢٠ ص ١١٠) بقوله : « لو لم يكن لأهل بغداد من علماء العربية إلا الكسائى والفراء لكان بهما الافتخار على جميع الناس » . ا هـ . وقيل عنه أيضاً – كما جاء في تهذيب التهذيب ، ج ١١ ص ٢١٢ – « الفراء أمير المؤمنين في النحو » . ا هـ ، وفي تاريخ بغداد : « (كان يقال : النحو الفراء ، والفراء أمير المؤمنين في النحو .) » . وقد وصفه بحق أحد أعضاء المجمع اللغوى القاهرى . بأنه « إمام الكوفيين ، ووارث علم الكسائى ، ولا تثريب علينا إذا أخذنا بمذهبه » – راجع ص ١٠٨ من محاضر جلسات الدور الرابع – .

ومنهم العبقرى : « ابن جنى » . في كتابه الخصائص (ج ١ ص ٣٦٢ و ٣٦٧ و ٤٣٩ ،) ومن أوضح النصوص في هذه الصفحات ما جاء في ص ٣٦٧ من الباب الذى عنوانه : (باب في اللغة تؤخذ قياساً) » وقد سجلته مجلة المجمع اللغوى في أحد أعدادها وسجلته محاضر جلساته في دور الانعقاد الرابع ص ٤٥ . وسجلناه في آخر الجزء الثاني من كتابنا . ثم هو صاحب المذهب الذى أخذه عن المازنى ، ونصه – كما ورد في ص ٤٤ من تلك المحاضر ، وفي ج ١ ص ٣٦٧ من كتابه – : « ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب » . وهو القائل : « (ليس كل ما يجوز في القياس يخرج به سماع ، فإذا حذا إنسان على مثالهم ، وأمَّ مذهبهم ، لم يجب عليه أن يورد في ذلك سماعاً ، ولا أن يرويه رواية .) » . ومثل هذا ما جاءت

. . . .

ـــ في « المصباح المنير »، مادة : « خلف » — ونصه : « (عدم السماع لا يقتضي عدم الاطراد مع وجود القياس .) » ا هـ . وأقوى من هذا كله ما دونه أبو البركات بن الأنباري — المتوفى سنة ٥٧٧ هـ — في كتابه : « لمع الأدلة » في أصول النحو » (الفصل الحادي عشر ص ٩٥) وفي مطلعه يقول ما نصه : « (اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق ، لأن النحو كله قياس ؛ ولهذا قيل في حده : «النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ؛ فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو . ولا نعلم أحدا من العلماء أنكره ؛ لثبوته بالدلائل القاطعة ، والبراهين الساطعة . . .) » ا هـ . وقد رأى المجمع اللغوي الاعتماد على ما قاله ابن جني وعلى أدلته في كثير من المسائل الأخرى — كما في (جـ١ ص ٢٢٦) من مجلته . ومن القائلين بقياسية المصدر : الزمخشري ، ومكانته في العلوم العربية والشرعية معروفة (راجع كلامه ص ١٣ من كتاب « القياس والسماع » لأحمد تيمور) .

لكن هذا لم يكن مقبولا رأى « سيبويه » ومن انضم إليه قديماً وحديثاً ، مخالفين رأى « الفراء » ومن وقف إلى جانبه ؛ إذ يرى سيبويه أن الضوابط التي تحدد وتضبط مصادر الفعل الثلاثي لا يصح استخدامها قياساً مطرداً قبل الرجوع إلى السماع ، ويجب الاقتصار على المسموع وحده بعد البحث عنه والعثور عليه . وإنما تستخدم الضوابط والأقيسة للوصول إلى المصدر حين لا يكون الفعل مصدر مسموع من العرب ، فإذا ورد فعل لم يعرف عن العرب كيف نطقوا بمصدره جاز استخدام القياس بتطبيق الضابط والقاعدة . أما مع ورود المصدر المسموع المعروف فلا يجوز ؛ لأننا مقيدون «بالمصدر» الذي نطقت به العرب الخُلّص ، وعرفناه عنهم ، ولا داعي معه لخلق مصدر جديد لم ينطقوا به نصاً .

وهذا رأى غريب يعوق الانتفاع باللغة ، ويسلمها إلى الجمود والتخلف . وأعجب من هذا ، وأوغل في الغرابة أن يكون هناك رأى آخر يحرم استخدام الصيغ القياسية مطلقاً (أي مع وجود أخرى سماعية أو عدم وجودها ، وسيجيء في ص٢٩١) . والفراء وأنصار رأيه يخالفون . ولعل أظهر حججهم أن في رأى سيبويه إعناتاً من غير داع ؛ لأن القاعدة — أي قاعدة — إنما هي حكم عام مستنبط ، كما شرحنا — من الكثير الوارد عن فصحاء العرب ، وضابط منتزع من الغالب الذي استعملوه . فكيف يراد منا أن نمتنع عن القياس على ذلك الكثير حين يوجد ما يخالفه ولو كان شاذاً ، وأن نقتصر على هذا المخالف وحده ، دون استخدام القياس الذي يجرى على نهج الكثير الفصيح المخالف له ؟ كيف يتحتم علينا استعماله ولو كان شاذاً ، ويحرم علينا صوغ ألفاظنا وعباراتنا على النهج الغالب في كلام العرب الخُلَّص مع علمنا أن الشاذ هو القليل النادر في كلامهم ؟ ومع علمنا — كما تقدم — أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب ؛ كما سجله ابن جني في المراجع السابقة ، وكما يقرره جمهرة النحاة في مراجعهم ، ومنه ما نقله الهمع — في باب الحال جـ ١ ص ٢٤٧ — عن أبي حيان ونصه : (إنما نبني المقاييس العربية على وجود الكثرة .) — كما سيأتي هنا — وما نقله أيضاً — في باب التصريف جـ٢ ص ٢١٧ — من مذاهب القياس وفيها يقول ما نصه : (المذهب الثالث : التفصيل بين ما تكون العرب قد فعلت مثله في كلامها كثيراً واطرد فيجوز لنا إحداث نظيره ، وإلا فلا . . .) . ا هـ .

ـــ

. . . .

— فليس استخدامنا المصدر القياسي مع وجود السماعي إلا كاستخدامنا الألفاظ والكلمات التي تجري عليها الرفع ، أو النصب ، أو الجر ، أو الجزم في أساليبنا الخاصة التي ننشئها إنشاء يختاره كل منا على حسب هواه ، ونؤلفها تأليفاً مبتكراً لم تنطق به العرب نصاً ، ولم تعلم عنه شيئاً ، وإن كان لا يخرج في هيئة تكوينه، ومادة كلماته ، وترتيبها ، وضبط حروفها — على النسق الوارد عنهم ، ولا يتعدى حدودهم العامة ؛ فهي أساليبنا، ومن صنعنا ، وهي في الوقت نفسه أساليب عربية صميمة، وتسمى بهذا الاسم ؛ لجريانها على النظام العربي الأصيل في مفرداتها ، وطرائق تركيبها، وضبط حروفها ؛ فلا مسوغ عند هؤلاء لمنع استخدام المصدر القياسي مع وجود السماعي المعروف .

وشيء آخر : هو أن قصر القياس في هذا الباب على الأفعال التي لم يرد لها مصادر مسموعة، يقتضينا أن نرجع لكل المظان المختلفة، ونطيل البحث ؛ حتى نطمئن إلى عدم وجود مصدر سماعي للفعل ؛ كي نستبيح استعمال المصدر القياسي. وفي هذا من الجهد المضني والوقت مالا يقدر عليه خاصة الناس، بلْهَ عامتهم. ولو أخذنا به قبل استعمال كل مصدر لحملنا أنفسنا مالا تطيق ، ودفعناها إلى اليأس ، والانصراف عن لغتنا ، وأنكرنا واقع الحياة الذي قضى باستقلال العلوم والفنون ، وتفرغ طوائف العلماء للفروع المستقلة ، والاعتماد على رأيهم الخاص فيما تفرغوا له ، واستحالة أن يتخصصوا معه في « اللغويات » .

ثم ما هو المراد الدقيق من عدم معرفة المصدر الوارد للفعل ؟ ما حدود هذا ؟ وما ضبطه ؟ وكيف يتحقق مع تفاوت الناس علماً ، وعملا ، واقتداراً على استحضار المراجع وغيرها ؟ . . .

إن رأى الفراء وأنصاره رأى سديد ؛ فيه رفق ، وحكمة ، ومسايرة واضحة لطبائع الأشياء . وليس فيه ما يسيء إلى اللغة ، أو يسد المسالك أمام الراغبين فيها ، المقبلين على اصطناعها وإعلاء شأنها . ولهذا يجب الأخذ به وحده ، والاقتصار عليه ، حفاظاً على حياة اللغة ، وإبقائها — على الأيام — فتية متجددة الشباب والنفع . وقد يكون المصدر الذي نصنعه ولم ينطق بلفظه العرب نصاً — غريباً على الأسماع ، ولكن هذه الغرابة والوحشة يزولان بالاستعمال .

ثانيهما : أن الراجع إلى الكلام العربي الأصيل ، أو المطولات اللغوية . قد يجد مصادر أخرى مسموعة لا تساير تلك الضوابط والقواعد برغم دقتها وإحكامها . وهذه المصادر الأخرى هي التي يسمونها : « مصادر سماعية » ، أو : « مصادر شاذة » أو : « مصادر قليلة الاستعمال » ، أو ما شاكل هذا من الأسماء الدالة على قلتها وعدم صحة القياس عليها . . .

والحكم الصحيح على مثل هذه المصادر السماعية أنه يجوز استعمال كل واحد منها — بذاته — مصدراً سماعياً مقصوراً على فعله الخاص ؛ فلا يجوز استخدام وزنه في إيجاد صيغة كصيغته لفعل آخر غير فعله المعين، ويجوز — أيضاً — استعمال المصدر القياسي لفعله ، فاستعمال المصدر السماعي لفعل معين لا يمنع استعمال المصدر القياسي لهذا الفعل ؛ فمن شاء أن يصطنع المسموع أو القياسي فله ما شاء ، ويجري هذا على كل فعل له مصدران مقيس ومسموع ، فإن استعمال أحدهما مباح . وإلا كلفنا جمهرة الناس مالا تطيق — كما تقدم — ؛ إذ نطالبها بمعرفة المسموع لكل قياسي ، والاقتصار على هذا المسموع وحده . وفي هذا من التعجيز وتعطيل القياس أفدح الضرر .

—

. . . .

وما يؤيد استعمال القياس مع ورود السماع — وما أكثر ما يؤيده — ماجاء فى « القاموس المحيط » ، — الفيروزابادى — جـ ١ مادة : « سجد » من كلمات وردت فى صيغة اسم الزمان أو المكان بالكسر ، وكان قياسها الفتح ، ومنها : مسجِد — مشرِق — مفرِق و ... مطلِع — مسقِط — مجزِر — مسكِن — منبِت — منسِك — مرفِق . . . (ولهذا الحكم الخاص بالكلمات السالفة بيان وتحقيق مفيدان — فى ص —) .

وبعد أن سردها قال ما نصه : « (ألزموها كسر العين ، والفتح جائز ، وإن لم نسمعه .) » ا هـ . . وكذلك ما جاء فى « تاج العروس ، شرح القاموس ، مادة : « حج » حيث نقل عن السابقين أن المصدر السماعى الدال على المرة للفعل : « حَجّ » هو : « حِجّة » — على وزان : « فِعْلة » . ، بكسر ، فسكون ، ففتح — بالرغم من أن هذه الصيغة خاصة بالمصدر الدال على « الهيئة » فقط فى غير هذا . ولكنها استعملت مصدراً لهذا الفعل يدل على « المرة » فقط ، ولا يدل على الهيئة مطلقاً . ثم قال بعد ذلك ما نصه الحرف خاصاً بصيغة « المرة » : قال الكسائى : كلام العرب كله على فعلت فَعْلة — بفتح ، فسكون ، ففتح — فى المرة ، إلا حججت حِجّة ، ورأيت رِئْية) . ا هـ ثم أردف صاحب التاج هذا بقوله مباشرة ما نصه : « (فتبين أن « الفعلة » للمرة تقال بالوجهين ؛ الكسر على الشذوذ ، ولا نظير له فى كلامهم ، والفتح على القياس) » . ا هـ فهو يبيح القياس وتطبيق القاعدة مع وجود السماع المخالف لها ، الوارد عن العرب . ومعنى هذا أن ورود السماع لا يلغى القياس ، ولا يمنع استخدام القاعدة المخالفة .

وكذلك جاء فى القاموس مادة : «فسد » ما نصه : (لم يسمع انفسد) ا هـ ، فقال شارحه : (والقياس لا يأباه) .

هذا ، وكما ينطبق حكم السماع والقياس على المصادر المختلفة ينطبق على غيرها مما له سماع وقياس ... كجموع التكسير ، وسيجىء فى بابها بالجزء الرابع — وكالمشتقات ، وسواها . . . ولا معنى لقصر هذا الحكم على نوع دون نوع يماثله ، أو مسألة دون أخرى تشابهها . قال الصبان (جـ ٤) فى باب « جمع التكسير » تعليقاً على بيت ابن مالك الذى صدره : « ر والزمه فى نحو طويل . . .) » وعلى كلام أبى حيان ، ... ، ما نصه : « ر إذا سمع فى جمع التكسير غير قياسه امتنع النطق بقياسه ، وهذا أحد قولين فى المصدر الوارد على خلاف قياسه ، وهو نظير ما نحن فيه .) » ا هـ . . . ويقول صاحب كتاب « القياس فى اللغة العربية المنضر ، ص ٤١ — ما نصه : « (أما الألفاظ التى لم ترد إلا على الوجه المخالف القياس؛ نحو : « عُيَيْد » — تصغير عيد — فيقتصر فيها على ما ورد عن العرب ، إلا أن يبدو لك أن تتعلق بمذهب من يجيز إجراء الألفاظ على مقتضى القياس زيادة على الوجه الثابت من طريق السماع.) » اهـ.

وسيجىء — فى جـ ٤ أول باب : « جمع التكسير » — أن فريقا من أئمة النحاة — فى مقدمتهم الكسائى زعيم المدرسة الكوفية — الذى أوضحنا منزلته فى هامش ص ١٨٩ — ، يجيز استعمال السماع والقياس فى الجموع ، والمصادر ، وغيرها . فقد جاء فى مقدمة : « القاموس المحيط » ، فى الأمر الخامس

١ — أوزان المصدر الأصلى ؛ (وهو المصدر الحقيقى الذى يراد عند الإطلاق ؛ أى : عند عدم التقييد ببيان نوع معين من أنواعه [١] :

المصدر الأصلى إما أن يكون لفعل ماض ثلاثى ، أو غير ثلاثى ؛ علماً بأن الفعل — ماضياً وغير ماض — لا تتجاوز صيغته ستة أحرف . وأن الثلاثى لابد أن يكون مفتوح الأول [٢] . أما ثانية فقد يكون مفتوحاً ، أو مضموماً ، أومكسوراً ؛ فأوزانه ثلاثة [٢] فقط ؛ هى : فَعَل — فَعِل — فَعُل .

والأساس الأول فى معرفة مصادر الثلاثى ، وإدراك صيغها المختلفة إنما هو الاطلاع على النصوص اللغوية الفصيحة ، وكثرة قراءتها ، حتى يستطيع القارئ بالدُّربة والمَرانة أن يهتدى إلى المصدر السماعىّ الصحيح الذى يريد الاهتداء إليه . أما الأوزان والصيغ القياسية الآتية فضوابط أغلبية صحيحة تفيد كثيراً فى الوصول إلى المصدر القياسىّ ؛ فيكتفى به من شاء ، ولكن الاطلاع والقراءة أقوى إفادة ، وأهدَى سبيلا . وفيما يلى أوزان المصادر القياسية للفعل الثلاثى المتعدى واللازم :

(١) إن كان الماضى ثلاثياً متعدياً غير دال على صناعة ؛ فمصدره

= من الأمور التى اختص بها «القاموس» ما نصه عند الكلام على ضبط المضارع : « (السماع مقدم على القياس عند غير الكسائى . وأجاز الكسائى القياس مع السماع أيضاً — على ما قرر فى الدواوين الصرفية .) » اهـ .

ويجب التنبيه إلى ما أوضحناه ؛ وهو أن استعمال المصدر « المسموع » مقصور على فعله ، دون باقى الأفعال ؛ فلا يجوز صوغ مصدر قياسى لفعل آخر على وزان هذا المصدر المسموع ، بخلاف المصدر القياسى فإن صياغته غير مقصورة على فعل واحد ، بل هى عامة شاملة لكل فعل توافرت فيه الشروط ، وأدخلته تحت العنوان العام الذى ينطبق عليه وعلى نظائره المصدر القياسى ، وهذا الحكم عام فى كل مسموع مخالف القياس وليس مقصوراً على المصادر المسموعة . فيجب قصر المسموع على نفسه وحده دون استنباط حكم عام منه يمتد إلى غيره .

« ملاحظة » : من الألفاظ التى تتردد فى النحو : المطرد ، القياس ، الأغلب ، الكثير ، القليل ، النادر ... وبعض ألفاظ اصطلاحية أخرى ؛ منها ما يفيد القياس، ومنها ما يمنعه . وتوضيح هذا كله مدون فى الجزء الرابع ، باب « جمع التكسير » ص ٥٨٥ م ١٧٢ .

(١) إيضاح هذا فى ص ١٨١ وما بعدها .

(٢ و ٢) من النادر أن يكون غير ذلك ؛ ومنه ساكن الوسط فى مثل : نِعْم ، بِئْس . . .

القياسي : « فَعْل » ، نحو : أخَذ أخْذاً — فتَح فَتْحاً — حَمِد حَمْداً
سمع سَمْعاً[1] . . . .

فإن دل على صناعة فمصدره الغالب : « فِعَالة » ، نحو : صاغ الخبير المعادن صِياغة دقيقة — حاك العامل الثوب حِيَاكة مُتقنة ، ثم خاطه الصانع خِيَاطة جميلة[2] .

ويلاحظ أن الثلاثي المتعدي لايكون إلا مفتوح العين أومكسورها . أما مضمومها فلا يكون إلاّ لازماً ، نحو : حَسُنَ — ظَرُفَ — شَرُفَ . . .

* * *

(٢) وإن كان الماضي ثلاثيًّا ، لازمًا ، مكسور العين ، غير دال على لون ، أو على معالجة[3] ، أو على معنى ثابت ، فمصدره القياسي : « فَعَل » ؛ نحو : تعِب تعَبا — جَزِع جزَعًا — وجِع وجَعًا — أسِف أسَفًا .

فإن دل على لون ، فالغالب في مصدره : « فُعْلة » ، نحو : سَمِر الفتى سُمْرةً — خَضِر الزرع خُضْرَة .

---

(١) سيجيء (في ج ٤ م ١٨٤ ص ٦٠٧) أن الواو التي هي « فاء » الفعل الثلاثي ، مفتوح العين في الماضي ، مكسورها في المضارع؛ (مثل : وعَد — يعِد) يجب حذفها في المضارع والأمر ، وكذا في المصدر ، بشرط أن يصير هذا المصدر على وزن : « فِعْلَة » (بكسر ، فسكون ، ففتح) لغير الهيئة ، ومختوماً بالتاء في آخره عوضاً عن هذه الواو المحذوفة؛ فيقال : وعَد — يعِد — عِدْ — عِدَةٌ . . . ولا تحذف الواو من المضارع إلا بشرط أن يكون حرف المضارعة (وهو الحرف الذي يبتدئ به المضارع) مفتوحاً ، وأن تكون عين المضارع مكسورة . ومن الأمثلة قول الشاعر :

متى وعدتك في ترك الهوى عِدَةً ... فاشهد على عِدَتي بالزور والكذب

وقول الناصح : لا تعِد عِدة لا تثق من نفسك بإنجازها ، ولا يغرنك المرتقى — وإن كان سهلا — إذا كان المنحدر وعراً . ولهذه المسألة تفصيلات وأحكام موضحة هناك .

(٢) وفيما سبق يقول ابن مالك :

« فَعْلٌ » قِيَاسُ مَصْدَرِ الْمُعَدَّى ... مِنْ ذِي ثَلاَثَةٍ ، كَرَدَّ رَدًّا

(٣) وهي المحاولة الحسية ، وبذل الجهد العمل الجسمي للوصول إلى غاية ما ، واتخاذ الوسيلة للتغلب على صعوبتها .

وإن دلّ على معالجة فمصدره : « فُعُول » ، نحو : قدِم قُدومًا — صَعِد صُعوداً — لصِق لُصوقًا — .

وإن دل على معنى ثابت فقياسه : « فُعُولة » ، نحو : يبِس يُبُوسة[1] . . .

* * *

(٣) وإن كان الماضي الثلاثي لازماً ، مفتوح العين ، صحيحها ، غير دال على إباء وامتناع ، ولا على اهتزاز وتنقل وحركة متقلبة ، ولا على مرض ، ولا سير ، أو صوت ، ولا على حرفة أو ولاية — فإن مصدره القياسي : « فُعُول » نحو : قَعد قعوداً — سَجَد سجوداً — رَكَع ركوعًا — خضَع خضوعًا . . . .

فإن كان معتل العين فالغالب في مصدره أن يكون على : « فَعْل » ، مثل : نام نومًا — صام صومًا . أو على « فِعَال » ، نحو : صام صيامًا قام قيامًا . . . و . . . فإن دل على إباء وامتناع فمصدره : « فِعَال » نحو : أبَى إباء — نفَر نِفاراً — شَرَد شِراداً — جمَح جِماحًا — .

وإن دل على تنقل وحركة متقلبة فيها اهتزاز فمصدره : « فَعَلان » ؛ نحو : طاف طَوَفانا — جال جَوَلانا[2] — غَلَى غَلَيانا .

وإن دلّ على مرض فمصدره : « فُعَال » ، نحو : سَعَل سُعالا — رَعَف[3] الأنف رُعافًا .

وإن دلّ على نوع من السَّير فمصدره : « فَعِيل » ، نحو : رحَل رحيلا — ذَمل[4] ذميلا .

---

(١) وفي هذا النوع يقول ابن مالك :

و « فَعِلَ اللازمُ بابُهُ » : « فَعَلْ » كَفَرَحٍ ، وكَجَوًى ، وكَشَلَلْ

تقول : فرح المنتصر فَرَحاً عظيماً — وجَوِيَ المحب جَوًى ، بمعنى اشتدت به حرقة الحب (وأصل جَوًى : «جَوَيٌ» ، على وزن : فَعَل ... تحركت الياء ، وانفتح ما قبلها . قلبت ألفا ، فالتقى ساكنان ؛ الألف والتنوين ؛ حذفت الألف لالتقاء الساكنين ؛ فصارت : جَوًى ...) وشَلِلَ المريض شَلَلاً ، أصابه مرض الشلل . وهو المرض الذي يمنع الأعضاء من الحركة .

(٢) أما المصدر «تَجْوال» — بفتح التاء — فيجيء الكلام عليه في رقم ١ من هامش ص ٢٠٠ وبيان أن فعله هو : « جال » أو « تجوّل » ...

(٣) سال منه الدم . (٤) مشى مشياً فيه رفق ولين .

وإن دل على نوع من الصوت فمصدره : « فَعِيل » و « فُعَال » ؛ نحو : صرخ الطفلُ صريخًا وصُرَاخًا ، ونَعَب (١) الغراب نعيبًا ونُعَابًا. وقد اشتهر « فَعِيل » مصدراً لبعض الأفعال أكثر من « فُعَال » ؛ مثل صهلت الخيل صهيلا — أزَّت (٢) القِدْور أزيزا .

(ويؤخذ مما سبق أن وزن : « فُعَال » يكون مصدراً لما يدل على مرض أو صوت ، وأن وزن « فَعِيل » يكون مصدراً لما دل على سير أو صوت أيضًا) .

وإن كان دالاًّ على حرفة أو ولاية فمصدره : « فِعَالة » : نحو : تَجَرَ تِجارة — سفَر سِفَارة — أمَر إمارة — نَقَب نِقَابة (٣) .

* * *

(٤) إن كان الماضى ثلاثيًّا ، لازمًا ، مضموم العين (٤) فمصدره : إما : « فَعَالة » ، وإما : « فُعُولَة » . فيكون « فَعَالة » إذا جاءت الصفة المشبهة منه على وزن « فَعِيل » : نحو : مَلُحَ فهو مَلِيح — ظَرُف فهو ظَرِيف — شجُع فهو شَجِيع . . . فالمصدر : مَلاَحة — ظَرَافة — شجاعة. ويكون : « فُعُولة » إذا جاءت الصفة المشبهة منه على : « فَعْل » ، نحو : سهُلَ فهو سَهْل — عذُب فهو عذْب — صعُب فهو صعْب . . . فالمصدر : سهُولة — عُذُوبة (٥) — صُعُوبة . . . وهذا الضابط فى الحالتين أغلبىٌّ منقوض بأمثلة أخرى ، مثل : ضخُم فهو ضخْم ، مع أن المصدر الشائع هو ضخامة . وملُح الطعام — أى : صار مِلحًا — ، ومصدره : الملُوحة . مع أن الصفة المشبهة منه ليست على فَعْل ولا فَعِيل (٥) . . . .

تلك هى الأوزان القياسيَّة للفعل الثلاثى بنوعيه ؛ المتعدى واللازم ؛ وهى أوزان أغلبية . وقد يرد فى الكلام المأثور ما يخالفها ، فيجب قبوله على اعتباره مسموعًا يصح استعماله — بنصه — مصدراً لفعله الخاص به ، دون استخدام

---

(١) صاح .
(٢) ارتفع لها صوت من شدة الغليان .
(٣) بمعنى : رأس رياسة ، أى : صار رئيساً .
(٤) أشرنا فى ص ١٩٤ إلى أن الثلاثى ، مضموم العين ، لا بد أن يكون لازماً .
(٥ و ٥) راجع الخضرى فى هذا الموضع .

صيغته ووزنها فى أفعال أخرى ، أو القياس عليها فى فعل غير فعله . وهذا الوزن السماعىّ لا يمنع استعمال الصيغة القياسية ؛ كما أوضحنا أول الباب [1] ومن أمثلة السماعىّ : سخِط سُخْطاً ، ذهَب ذَهابًا – شكر شُكْراً – عظُم عظَمة . . . وغير هذا كثير ؛ جعل النحاة يقررون ما سبق من أن أوزان المصادر القياسية للماضى الثلاثى ؛ أوزان جارية على الأغلب ، ولا تفيد الحصر ، لوجود كثير سماعىّ غيرها [2] ؛ حتى قيل إنها لاتكاد تنضبط [3] ، واقتصر بعض النحاة على سرد تسعٍ وتسعين صيغة تخالف كل واحدة منها القياس

---

(١) فى ص ١٩١ عند الكلام على : « ثانيهما » .

(٢) انظر « الملاحظة » التى فى هامش ص ١٩٣ .

(٣) وفى مصادر الثلاثى اللازم مفتوح العين يقول ابن مالك :

وَ « فَعَلَ » اللَّازِمُ مِثْلُ : قَعَدَا ... لَهُ « فُعُــولٌ » باطِّرَادٍ كَغَدَا

مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوجِباً « فِعالًا » ... أَوْ : « فَعَلَانَ » فَادْرِ ، أَوْ « فُعَالًا »

أى : أن مصدر « فعَل » اللازم ، مفتوح العين ، هو : « فُعول » باطراد ؛ كغدا غُدُوًّا ؛ (بمعنى ذهب فى وقت الغُدوة ، وهى أول النهار) وهذا يكون فى الحالة التى لا يستوجب فيها الفعل مصدراً آخر على وزن : « فِعَال » أو : « فَعَلان » أو « فُعَال » وقد بين فى البيتين التاليين هذه الحالة بقوله :

فَأَوَّلٌ لِذِي امْتِنَــاعٍ كَأَبَى ... والثَّــانِ لِلَّذِى اقْتَضَى تَقَلُّبَــا

يريد : أن الوزن الأول وهو « فِعَال » يكون مصدراً لكل فعل دل على امتناع ، نحو : أبَى إباء ، وأن الوزن الثانى ؛ « فَعَلان» يكون مصدراً لكل فعل دل على حركة وتقلب واضطراب . مثل جال جَوَلاناً - طاف طَوَفاناً – أما الوزن الثالث وهو : « فُعَال » فقد بين فعله بقوله :

للدَّا « فُعَالٌ » ، أو : لِصوْتٍ .وشَمِلْ ... صوْتاً وسَيْرًا : « الفَعِيلُ » ، كَصَهَلْ

(الدا : أى : الداء والمرض) ففعله يدل على داء ومرض ؛ نحو : سعَل سُعَالا ، أو يدل على صوت ، نحو : نعَب ، نعيباً ، وقد يستعمل « الفعيل » مصدراً للفعل الدال على الصوت أو على السير ، نحو صهَل الحصان صهيلا – رحَل الغريب رحيلا . ثم بين أن ما جاء مخالفاً لأنواع المصادر القياسية فأمره مقصور على النقل ، أى : على السماع . يقول :

وما أَتَى مُخَالِفاً لِما مضَى ... فَبابهُ النَّقْلُ ؛ كَسُخْطٍ ، ورِضَا

لأن فعلهما ثلاثى مكسور العين ، فإن كان متعدياً فقياس مصدره : « فَعْل » كما عرفنا . فيقال فيهما سَخْط – ورَضْى ، وإن كان لازماً فقياس مصدره ، فَعَل ، كفَرَح ، وغضَب . . . فجاء السماع فيهما مخالفاً القياس فى الحالتين . ثم أشار إلى مصدر الثلاثى مضموم العين (وهو لازم حتماً ، كما سبق ، فى =

الخاص بمصدر فعلها » . . .(1) أما المصادر القياسية لغير الثلاثى فضبوطة محصورة — غالبًا — وقلّ أن تخرج على الضوابط والحدود الموضوعة لها . كما سنرى .

« ملاحظة » : وردت ألفاظ سماعية ، كل واحد منها يؤدى معنى المصدر ولكن بصيغة اسم المفعول من الثلاثى ، فهى فى حقيقة أمرها مصادر سماعية من جهة المعنى ، جاءت ألفاظها على وزن : « مفعول » ، منها : معقول — مَجلود (فى قولهم : فلان لا معقول له ولا مجلود له ؛ أى : لا عقل له ولا جلَد . .) مفتون(2) — ميسور(3) — معسور(4) . وكل ما سبق مقصور على السماع . ويرى سيبويه : أن تلك الألفاظ — ونظائرها — ليست مصادر فى المعنى ، وأن كل واحد منها هو اسم مفعول فى صيغته وفى معناه ؛ فيجب عنده تأويل الكلام الذى يحويه تأويلا يساير اسم المفعول فى المبنى والمعنى ، دون التفات إلى المصدر(5) .

* * *

مصادر الماضى غير الثلاثى :

(١) إن كان رباعيًّا على وزن : « فعَّل »(6) مضاعَف العين ، صحيح اللام (أى : صحيح الآخر) غير مهموزها — ، فمصدره القياسىّ : « تفعيل » مثل : قوّم تقويمًا ، وقصَّر تقصيراً ؛ فى قولهم : من قوّم نفسَه بنفسه أدرك بالتقويم ما يبتغى ، ومن قصَّر فى إصلاح عيبه قعد به تقصيره عن بلوغ الغاية .

وقد يكون على وزن : « فِعَّال » كقوله تعالى : « وكذّبوا بآياتنا كِذّابا » ،

= ص ١٩٤ وفى رقم ٤ من هامش ص ١٩٦)

« فُعُولَةٌ » « فَعالَةٌ » لِفَعُلَا كَسَهُلَ الأَمْرُ وزَيْدٌ جزُلَا

يريد : أن لهذا الفعل اللازم، مضموم العين ، مصدران ، هما « فُعُولة » ؛ مثل : سهُل الأمر سُهُولة . . . و « فَعَالة » نحو : جزُل جزالة ؛ بمعنى جاد وأعطى ، أو بمعنى : عظم . . .

(١) راجع شرح التصريح فى هذا المكان .

(٢) فتنة ، (خبرة) . (٣) يُسْر (سهل) . (٤) عُسْر .

(٥) لما سبق إشارة فى « » ص ٢٧٢ من باب : اسم المفعول .

(٦) الأكثر فى هذه الصيغة أن تكون للتكثير والمبالغة — قياساً — كما سيجىء فى الصفحة التالية ، وكما سجله المجمع اللغوى القاهرى فيها — وفى « التَّفعال » القياسية أيضاً على الوجه المبين بعد .

وقد يكون على «فِعَال» بتخفيف العين؛ كقراءة من قرأ: «وكذّبوا بآياتنا كِذَابا»

فإن كان معتل اللام فمصدره «التفعيل» أيضا، ويجب حذف ياء «التفعيل» والاستغناء عنها بزيادة تاء التأنيث فى آخر المصدر — وزيادتها فى هذه الصورة لازمة — فيصير: «تفعِلَة»؛ نحو: رضَّى ترضِيَة، وزكَّى تزكِيَة، ووَرَّى تورِيَة، مثل: (رَضَّى الأخ البارّ أخاه ترضِيَة كريمة، وزكَّاه تزكِيَةً صادقة؛ وحين رأى منه بادرة إساءة، ورَّى [1] تَوْرِيَة تمنعه من التمادى).

وأصل الأفعال: من غير التضعيف: رضِيَ — زكَا — ورَى — فهى معتلة اللام ومصادرها مع التضعيف من غير حذف وتعويض هى: ترضِيًّا — تزكِيًّا — تورِيًّا. حذفت الياء الأولى التى هى «ياء التفعيل» وعُوِّض عنها — وجوبا — تاء التأنيث فى آخر المصدر، فصار: ترضِيَة — تزكِيَة — تورِيَة... كما عرفنا. ومن الشاذ عدم الحذف. أو عدم التعويض.

وإن كان مهموز اللام [2] فمصدره «التفعيل»، أو: «التفعِلة» — وهذه هى الأكثر — نحو: برّأ تبرِيئًا وتبرِئة، وجزّأ تجزِيئًا وتجزِئة، وهنّأ تهنِيئًا وتهنِئة، وخطّأ تخطِيئًا وتخطِئة [3].

«ملاحظة»: مذهب البصريين أن «التَّفْعَال» — بفتح التاء وإسكان الفاء — مثل [4]: تَذْكار، بمعنى: التذكّر؛ هو مصدر: «فَعَل» (المفتوح

---

(١) دفع، أو أشار.

(٢) أى: أن الحرف الأخير من أصول الكلمة همزة؛ نحو: برأ — خبأ — هنىء.

(٣) يجوز فى الكلمات: تبريئاً — تجزيئاً — تهنيئاً — تخطيئاً — وما شابهها — أن يقال فيها تبريًّا — تجزيًّا — تهنيًّا — تخطيًّا... فقد جاء على هامش القاموس فى مادة: «خطأ» عند الكلام على «خطية» ما نصه الحرفى.

«(عبارة الجوهرى: «خطيئة» هى «فعيلة»، ولك أن تشدد الياء، — يريد أنك تقول: «خطيّة» بقلب الهمزة ياء ثم تدغم الياءين —؛ لأن كل ياء ساكنة قبلها كسرة، أو واو ساكنة قبلها ضمة، وهما زائدتان للمد لا للإلحاق، ولا هما من نفس الكلمة — فإنك تقلب الهمزة بعد الواو واواً، وبعد الياء ياء، وتدغم. فتقول فى مقروء: مقرُوّ، وفى خبىء: خبِىّ.)» ١. هـ.

(٤) ومن الأمثلة أيضاً: «تَطْيار» مصدر بمعنى: «طيران» فى قول عمرو السدوسى:

فأصبحتُ مِثلَ النَّسْرِ طارتْ فِراخُهُ ... إذا رامَ تَطْيارًا يُقالُ لَهُ قَعِ

و «تَعْداد» مصدر بمعنى: «العَدّ» فى قول المرقش السدوسى:

الأول والثانى بغير تشديد الثانى) — وجىء بالمصدر على ذلك الوزن للتكثير . وقال الفراء وجماعة من الكوفيين : إنه مصدر : « فعَّل » — مفتوح العين المشددة — ورجحه ابن مالك وغيره ؛ لكون هذا المصدر للتكثير ، و « فَعَّل » المضعف العين للتكثير أيضاً ، ولكونه نظير « التفعيل » فى الحركات ، والسكنات ، والزوائد ؛ ومواقعها [1] . . . .

وأسماعىّ هو أم قياسى ؟ قولان ، أظْهَرُهما أنه قياسىّ [2] . أما « التِّفعال » بكسر التاء ، كالتِّبيان والتِّلقاء فليس بمصدر ، بل بمنزلة اسم المصدر [3] .

وإن كان الماضى رباعيًّا على وزن : « أفعلَ » صحيح العين فمصدره على : « إفعال » نحو : أجمل الخطيب القول إجمالا محموداً ، وأحسن الإلقاء إحسانًا بارعًا . فإن كان معتل العين نقلت فى المصدر حركة عينه إلى فاء الكلمة ، وحذفت العين ، وعوض عنها — غالبًا — تاء التأنيث فى آخره ، نحو : أقام إقامة — أبان إبانة — أعان إعانة . . . . والأصل : إقوام — إبْيان— إعْوان. فعَيْنُ المصدر حرف علة متحرك بالفتح وقبله حرف صحيح ساكن ؛ فنقلت حركة حرف العلة — العين — إلى الساكن الصحيح قبله ؛ (تطبيقًا للأساليب العربية وضوابطها) . وحُذِف حرف العلة الأول للتخلص من التقاء الساكنين ؛ فصار

لا يمنعنك من بُغَا ء الخير تَعقاد التمائمْ

جاء فى كتاب الامتناع والمؤانسة (لأبى حيان التوحيدى — ج ٢ ص ٢ الليلة السابعة عشرة) بيان لكلمة « تذكار » وأنها مصدر له نظائر على وزنه .

(١) من الأمثلة أيضاً : تَجْوال وتَطواف — بفتح التاء فيهما — وقد عرض لهما الصبان (ج ٣ باب : « ما لا ينصرف » فى آخر الكلام على صيغة منتهى الجموع) وسجل ما نصه « (إنهما مصدران لجال وطاف . وقيل : لتجوّل وتطوّف .) » ا هـ .

(٢) أخذ مجمع اللغة العربية القاهرى بهذا الأظهر بعد دراسة وافية ، ورجوع لآراء المتقدمين ومنها : « (ما قاله صاحب التسهيل ، ونصه : « قد يغنى فى التكثير عن « التفعيل » ، « تَفعال » فقال شارحه ابن أم قاسم ما نصه : (ظاهر كلام النحويين أنه مقيس ، وقد نص بعضهم على أنه مقيس) » ا هـ . راجع ص ٢٥٧ الجلسة السابعة من محاضر الدورة العاشرة .

(٣) ما سبق منقول عن الصبان فى هذا الموضع . لكن ما المراد بما هو بمنزلة اسم المصدر ؟ لعله يريد : أنه اسم مصدر (وسيجىء الكلام عليه فى ص ٢٠٧) والمراجع اللغوية — كالقاموس وشرحه — مختلفة فى الحكم على هاتين الكلمتين ؛ فقيل : إنهما مصدران على الشذوذ — بسبب كسر التاء — وقيل : اسما مصدر ، وقيل . . . غير ذلك . . .

اللفظ إقام — إبَان — إعان ، ثم زيدت تاء التأنيث فى آخره ؛ عوضًا عن المحذوف ؛ فصار المصدر : إقامة — إبانة — إعانة . . . ومن الجائز ألاّ تزاد هذه التاء . ولكن الغالب زيادتها ، كما سبق .

وإن كان رباعيًّا مجرداً على وزن « فَعْلَل » فمصدره الغالب : « فَعْلَلة » . وقد يكون على « فِعْلال »(1) مع قلّته ، نحو : دحرجت الكرة دحرجة ودِحراجًا — سَرْهفت(2) الصبىّ ، سَرْهفةً وسِرْهافًا — بهرج(3) المنافق حديثه بهرجة ، وبِهراجًا(1) .

ومثله الماضى الرباعى الذى على وزان : « فَوْعَل » و « فَيْعَلَ » فإن مصدرهما القياسىّ الغالب : « فَعْللة » — وهذه أكثر — ، و « فِعْلال » ؛ نحو : حوقَل(4) حوقلة وحيقالا — وبَيْطر(5) بَيْطَرَة وبيطاراً .

وإن كان رباعيًّا على وزن : « فاعَل » غير معتل الفاء بالياء — فمصدره « فِعَال » و « مُفَاعَلة » ، نحو : خاصمت الباغىَ مخاصمة ، أو : خِصَاما . صارعت الطاغية مصارعة ، أو : صِراعا . . . فارقت أهل السوء مفارقة ، أو : فِراقا . . . و « المفاعلة » أكثر وأعم اطّراداً(6) . .

فإن كان رباعيًّا معتَل الفاء بالياء فمصدره « المفاعلة » ، نحو : يامَنْت ميامنة ، وياسرت مياسرة ، (أى : ذهبت جهة اليمين ، وجهة اليسار) .

* * *

(1 و 1) إذا كان « فعلال » مصدراً مضاعفاً ؛ كالزِلزال، والوِسْواس ، ونحوهما — جاز فتح أوله وكسره . وقد يراد — كثيراً — بالمفتوح اسم الفاعل فى المعنى ؛ نحو : أعوذ بالله من شر الوَسواس . يكره الناس الصَّلصال المزعج برنينه، والوَعواع الصاخب بنباحه . . والمراد : الموسوِس — المصلصِل ؛ بمعنى : للرنان — الموعوِع ، بمعنى النابح . (وعوع الكلب ، نبح) . وكل هذا قياسى .

(2) أحسنت غذاءه .

(3) أتى فيه بالزائف والباطل .

(4) قال : لا حول ولا قوة إلا بالله .

(5) عالج الخيل والدواب ، وما ليس بإنسان من أنواع الحيوان .

(6) ومن أمثلتها المسموعة أيضاً : « متاركة » فى قول شاعرهم :

متاركة اللئيم بلا جواب أشد على اللئيم من الجواب

(٢) وإن كان خماسيًّا ، على وزن : « تَفَعَّل » فصدره « تَفَعُّل » نحو: تعلَّم الراغب تعلُّمًا – ثم تخرَّج تخرُّجًا – وتَدَرَّب تدرُّبًا . . .

وإن كان خماسيًّا مبدُوءاً بهمزة وصل على وزن : « انْفَعَل » فصدره « انفِعال » (والوصول إليه يكون بكسر ثالث الفعل ، وزيادة « ألف » قبل الحرف الأخير) نحو : انشرح صدرى انشراحًا عظيمًا حين رأيت عدوَّنا ينهزم انهزامًا ساحقًا .

وإن كان خماسيًّا مبدوءاً بهمزة وصل ، على وزن : «افتعل» فصدره : افتعال ؛ (والوصول إليه يكون بكسر الثالث من الفعل ، وزيادة «ألف» قبل حرفه الأخير) نحو : إذا اقتصد الفقير بلغ باقتصاده الغنى – من اعتمد على نفسه كان خليقًا أن يدرك باعتماده ما يريد .

وإن كان خماسيًّا على وزن « تَفَعْلَل » فإن مصدره يكون على وزن : « تَفَعْلُل » ، بضم الحرف الرابع ؛ نحو : تدحْرَجَ الحجر تَدَحْرُجًا .

* * *

(٣) وإن كان سداسيًّا مبدوءاً بهمزة وصل ، على وزن : « استفعَل » وليس معتل العين – فصدره : « استِفعال » (والوصول إليه يكون بكسر الحرف الثالث من الفعل ، وزيادة « ألف » قبل حرفه الأخير) ؛ نحْو : استِحسان ، واستِقباح – وأشباههما – مثل : إنى أستحسن قراءة الأدب الرفيع استحسانًا لايعادله إلا سماع الأغانى العالية الشجيَّة ، وأستقبح تافه الكتب استِقباحًا لايعادله إلا الأغانى الماجنة الخليعة . . .

فإن كان على وزن « استفعل » مع اعتلال عينه ، نقلت فى المصدر حركة عينه إلى الساكن الصحيح قبلها ، وحذفت العين ، وجاءت تاء التأنيث فى آخره عوضًا عنها ، وهو عوض لازم ، نحو : استعاد المريض قوته استعادة ، والأصل : استعواداً ، جرى فيها ما أسلفنا .

. . . .

. . . .

زيادة وتفصيل :

ضم الحرف الرابع فى الفعل الخماسى المبدوء بتاء زائدة للوصول إلى مصدره ، ليس مقصوراً على « تَفَعْلَل » وإنما يجرى عليه وعلى ما يماثله ، من كل فعل مبدوء بتاء زائدة ، وعددُ حروفه ، وحركاتُها ، وسكناتها — يماثل « تَفعْلَل » من غير تقيد بنوع الحركات والسكنات ؛ فليس من اللازم أن يكونا على وزن صرفىّ واحد ؛ إنما اللازم أن يقابل المتحرك متحركًا ، والساكن ساكنًا ، وهذا الضابط يشمل عشرة أوزان غالبة :

(١) تفعَّل ؛ مثل : تجمَّل تجمُّلا .
(٢) تفاعَل ؛ مثل : تغافَل تغافُلا .
(٣) تفعلَل ؛ مثل : تلملَم تلملُمًا .
(٤) تفيْعَل ؛ مثل : تَبَيْطَر تَبَيْطُرًا .
(٥) تمفعَل ؛ مثل : تمسْكن تمسْكُنا .
(٦) تفوعل ؛ مثل : تجوْربَ تَجوْرُبا .
(٧) تفعنَل ؛ مثل : تقلْنَس تقَلْنُساً
(٨) تَفَعْوَل ؛ مثل : تَرَهْوَك تَرَهْوُكا(١) .
(٩) تَفَعْلَت ؛ مثل : تعَفْرت تعفرُتا .
(١٠) تفَعْلى ؛ مثل : تَسَلْقَى تَسَلْقِيا(٢) . لكن تقلب الضمة هنا قبل الياء كسرة .

* * *

---

(١) ماج واضطراب فى مشيه .

(٢) أى : استلق على ظهره .

تلك هي أشهر المصادر القياسية للفعل الماضي الرباعي، والخماسي، والسداسي [1]. وهي على ضبطها واطرادها لم تَسْلَم من مصادر مسموعة تخالفها؛ نحو:

(١) لبعض المعاصرين تلخيص موجز للمصادر المختلفة، سلك فيه مسلكاً غير الذي جرت عليه المطولات. ومسلكه حميد، وتلخيصه - على إيجازه - نافع مفيد؛ قال ما نصه في مصادر الثلاثي الكثيرة، إن الغالب:

ا - فيما دل على حرفة أن يكون على وزن؛ «فِعَالة»؛ كزِراعة، وتِجارة، وحِياكة.
ب - وفيما دل على امتناع أن يكون على وزن: «فِعَال»؛ كإباء، وشِراد، وجِماح.
ح - وفيما دل على اضطراب أن يكون على وزن: «فَعَلان»؛ كغَلَيان، وجَوَلان.
د - وفيما دل على داء أن يكون على وزن: «فُعَال»؛ كصُداع، وزُكام - ودُوار.
ه - وفيما دل على سَيْر أن يكون على وزن: «فَعِيل»، كرحيل، وذَمِيل، ورَسِيم (والأخيران نوعان من السير).
و - وفيما دل على صوت أن يكون على وزن: «فُعَال» أو: «فَعِيل»؛ كصُراخ، وزئير.
ز - وفيما دل على لون أن يكون على وزن «فُعْلة»؛ كحُمْرة، وزُرْقة، وخُضْرة.

فإن لم يدل على شيء مما سبق فالغالب:

ا - في: «فَعُل» أن يكون مصدره على: «فُعُولة» أو «فَعَالة»؛ كسُهُولة؛ ونَباهة.
ب - وفي: فَعِل اللازم أن يكون مصدره على: «فَعَل» كفَرَح - وعَطَش.
ح - وفي فَعَل اللازم أن يكون مصدره على: «فُعُول» كقُعود، وخروج، ونهوض.
د - وفي المتعدى من «فَعِل» و «فَعَل» أن يكون مصدره على: «فَعْل»؛ كفَهْم، ونَصْر.

وأما الفعل الرباعي:

ا - فإن كان على وزن: «أفْعَل» فمصدره على «إفْعال»، كأكرم إكراماً.
ب - وإن كان على وزن: «فعَّل» فمصدره على «تفعيل»؛ كقدَّم تقديماً.
ح - وإن كان على وزن «فاعَل» فمصدره على «فِعَال» أو: «مُفاعَلة»، كقاتل قتالا ومقاتلة.
د - وإن كان على وزن «فَعْلَل» فمصدره على «فَعْلَلة» كدحرج دحرجة. ويجيء على وزن «فِعْلال» أيضاً إن كان مضاعفاً؛ كوسوس وسوسة، ووِسواساً.

وأما الخماسي والسداسي فالمصدر منهما يكون على وزن ماضيه، مع كسر ثالثه، وزيادة ألف قبل آخره إن كان مبدوءاً بهمزة وصل؛ كانطلق انطلاقاً، واستخرج استخراجاً. ومع ضم ما قبل آخره فقط إن كان مبدوءاً بتاء زائدة؛ كتقدَّم تقدُّماً - وتدحرج تدحرُجاً. ثم قال:

«تنبيه» الفعل إذا كانت عينه ألفاً تحذف منه ألف الإفعال والاستفعال، ويعوض عنها تاء في الآخر؛ كأقام إقامة، واستقام استقامة. وإذا كانت لامه «ألفاً» في: «فعَّل» تحذف ياء التفعيل، ويُعَوّض عنها تاء أيضاً؛ كزكَّى تزكِيَة. وفي «تفعل»، و «تفاعل» تقلب الألف ياء، ويكسر ما قبلها؛ كتأنَّى تأنِّياً، وتغاضى تغاضِياً. وفي غير ذلك تقلب همزة إن سبقتها «ألف»، كألقى إلقاء، ووالى وِلاء، وانطوى انطواء، واقتدى اقتداء، وارعوى ارعواء، واستولى استيلاء، واحلولى احليلاء. اهـ.

حَوْقَل الطائع حِيقالا (١) ـ تَنَزَّى (٢) سرير الطفل تَنْزِيًّا ـ تَمَلَّق المنافق تِمِلاَّقا . . . . . و . . . . والقياس : حوقلة ـ تَنَزِّيَة ـ تملقا (٣) . . .

* * *

(١) سبق فى ص ٢٠١ الحكم بقلة المصدر : «حيقال» دون المصدر : «حَوْقلة» ـ وكلاهما قياسى ـ

(٢) تحرك .

(٣) وفى بيان المصادر القياسية لغير الثلاثى يقول ابن مالك فى مصدر الرباعى الذى على وزن «فَعَّل» ، والرباعى الذى على وزن : «أفعَلَ» والخماسى الذى على وزن : «تَفَعَّل» .

وغَيْرُ ذِى ثَلَاثَةٍ مقِيسُ مصْدرِه كَقُدِّس التَّقْدِيسُ
وزكِّهِ تَزْكِيَــةً ، وأَجْمِلَا إِجْمال مَنْ تَجمُّلًا تَجمَّلَا

يريد : أن «فعَّل» صحيح اللام مصدره «التفعيل» ، مثل : قُدِّس التقديس . ومعتل اللام مصدره : «تَفْعِلة» ، نحو : زكَّى تزكِيَة ، أما : «أفْعَل» فصدره : «إفْعَال» ؛ نحو : أجْمِل إجمالا . . وأما «تفعَّل» فصدره : «التفعُّل» نحو : التجمُّل . وإليها أشار بقوله : إجمال من «تجمُّلا تجمَّلا» أى : أجْمِلا إجمال من تَجمَّل تجمُّلا . ثم أشار إلى الرباعى المعتل العين والسداسى المعتل العين كذلك فبيّن أن عينهما تحذف ، ويعوض عنها ـ غالباً ـ التاء ، قال :

واسْتَعِــذِ اسْتِعَاذَةً ، ثُمَّ أَقِمْ إِقَامَةً ، وَغَالِبًا ـ ذَا ـ التَّا لَزِمْ :

أى : وغالباً أن هذا النوع يكون مختوماً بالتاء . والمراد من «استعاذ» السداسى معتل العين ، ومن «أقام» : الرباعى كذلك . وذكر مصدر الخماسى والسداسى المبدوء بهمزة وصل ، وأنه يكون بفتح الحرف الذى قبل آخره ومده ، فينشأ من مده ألف زائدة مع كسر الحرف الذى يلى الحرف الثانى . يريد : مع كسر الحرف الثالث :

وَمَــا يَلِى الآخِــرُ مُدَّ وَافْتَحَــا مَعْ كَسْرِ تِلْوِ الثَّانِ مِمَّا افْتُتِحَا :
بِهَمْزِ وَصْلٍ ، كَاصْطَفَى . وَضُمَّ مَا يَرْبَعُ فِى أَمْثَالِ قَدْ تَلَمْلَمَا

أى : ما يليه الآخر (ويقع بعده الحرف الأخير) مده ، وافتحه ، واكسر الحرف الذى يتلو الثانى من فعل خماسى أو سداسى ، مبدوء بهمزة وصل ، فينشأ من هذا كله المصدر القياسى ، نحو اصطفى العاقل إخوانه اصطفاء ، واستهوى أفئدتهم بكريم خلقه استهواء .

وأشار إلى أن مصدر الخماسى الذى على وزن : «تَفَعْلَل» مثل : «تلَمْلَم» يكون بضم ما يربع فعله ، أى : بضم ما يكون رابعاً ، فينشأ المصدر المطلوب وهو : «تَلَمْلُم» . ثم بين أن «فَعْلَلَة» هى المصدر القياسىّ للفعل : «فَعْلَل» ، وقد يكون مصدره قليلا «فِعْلال» : يقول :

«فِعْلَالٌ» أَوْ «فَعْلَلَةٌ» لِـ «فَعْلَلَا» وَاجْعَلْ مَقِيسًا ثَانِياً ، لَا أَوَّلَا

ثم عرض لمصدر «فاعل» فقال إنه : «الفِعَال» و «المفاعلة» ، وصرح بأن ما جاء مخالفاً المقيس =

. . . .

= من المصادر السالفة كلها ، مقصور على السماع ، لا يقاس عليه ، ونص تصريحه :

لِفَاعَلَ الفِعَـالُ والمُفَاعَلَهْ   وَغَيْرُ مَا مَرَّ السَّمَاعُ عَادَلَهْ

أى : ساواه .

ثم ختم ابن مالك الباب ببيتين فى بيان الوزن الذى يصاغ عليه المصدر الدال على « المرة والهيئة » – وسيجىء شرحهما فى مكانهما المناسب من ص ٢٣٠ – هما :

وَ « فَعْلَةٌ » لِمَـرَّةٍ كَجَلْسَـهْ   وَ « فِعْلَةٌ » لِهَيْئَـةٍ كَجِلْسَـهْ

فى غَيْرِ ذِى الثَّلَاثِ بِـ « التَّا » المَرَّهْ   وَشَـذَّ فيه هَيْئَةٌ ؛ كَالْخِمْرَهْ

المسألة ٩٩ :

إعمال المصدر ، واسمه [1] .

(١) عرفنا – فى ص ١٨١ و ١٩٣ – أن المصدر إذا أطلق كان المراد المصدر الصريح الأصلى دون المؤول وغيره من المصادر الميمية والصناعية ، وأوجزنا القول عن المصدر واسمه فى (ج ٢ ص ١٧٤ م ٧٥) لمناسبة جنالك تتصل بالمفعول المطلق ؛ ووعدنا أن نوفيهما فى هذا الجزء .

فأما صيغ المصدر القياسية والسماعية ، وطريقة صياغة القياسى منها ، وأوزانها وكل ما يتصل بذلك – فله باب خاص أعده النحاة لذلك ، بعنوان : « باب أبنية المصادر » – وقد سبق فى ص ١٨١ م ٩٨ – وأما تعريفه و إعماله وأحكامه فنعود الآن لبسط الكلام عليها . (و يلاحظ أن « اسم المصدر » مقصور على السماع) .

ا – فالمصدر الصريح الأصلى : (أى : غير المؤول ، وغير الميمى ، والصناعى ، كما قدمنا فى ص ١٨١ ، وأشرنا إليه هنا) هو : (الاسم الذى يدل – فى الغالب – على الحدث المجرد ، ويشتمل على كل الحروف الأصلية والزائدة التى يشتمل عليها الفعل الماضى المأخوذ منه . وقد يشتمل هذا المصدر على أكثر منها دون أن يشتمل على الميم الزائدة فى أوله ، وهى التى يبتدئ بها « المصدر الميمى » ، ودون أن يختم بالياء المشددة تليها تاء التأنيث ، وهما اللذان يختم بهما المصدر الصناعى » .

وهذا التعريف – وهو بمعنى التعريف الذى سبق فى ص ١٨١ – يتضمن أمرين معاً ؛ أحدهما : يتعلق بدلالته المعنوية ، والآخر : يتعلق بصيغته اللفظية . فأما من ناحية دلالته المعنوية فإنه يدل فى الغالب على مجرد الحدث . أى : يدل على أمر معنوى محض ، لا صلة له بزمان ، ولا بمكان ، ولا بذات ، ولا بعلمية ، ولا بتذكير ، أو تأنيث ، ولا بإفراد ، أو تثنية ، أو جمع أو غيره – إلا إن كان دالا على « مرة ، أو هيئة» كما سيجىء فى ص ٢٢٥ – .

وأما من ناحية تكوينه اللفظى فلا بد أن يكون جامداً مشتملا على جميع حروف فعله الماضى ، أو على أكثر منها – كما سبق ، وكما تجىء أمثلته – ولا يمكن أن ينقص عنه فى الحروف . خذ مثلا المصدر : « تحسُّن » فإنه يدل على أمر عقلى محض ، ندركه بعقولنا ، ولا نستطيع أن نحسه بحاسة من حواسنا ؛ إذ لا وجود لشىء فى خارج عقولنا يقال له : « تحسُّن » يمكننا أن نراه ، أو نلمسه ، أو نسمعه ، أو نتذوقه ، أو نشمه . فليس له وجود مادى تقع عليه إحدى الحواس ؛ وإنما وجوده محصور فى الذهن وحده ، وهذا معنى كونه حدثاً مجرداً ، أو أمراً معنوياً محضاً ، أو نحو هذا من الأسماء . ثم إن هذا اللفظ الجامد (وهو : تحسُّن) لا يدل على زمن مطلقاً (ماض ، أو حال ، أو مستقبل) ، ولا يدل كذلك على مكان ، ولا ذات (وهى : الجسم ، أو : المادة المجسدة .) وليس علماً على شىء خاص معين ، يدل عليه كما يدل العلم على صاحبه . فكل أمره مقصور على الدلالة المعنوية السابقة . وهو إلى ذلك مشتمل على جميع حروف فعله الماضى : تَحَسَّنَ » ومن أجل هذا كله يسمى : « مصدراً » لانطباق التعريف عليه . –

. . . .

بخلاف المصدر المؤول به فإنه يدل على زمن ، وغيره – كما سبق فى ج ١ ص ٣٠٢ م ٢٩ – ومما يزيد الأمر وضوحاً : ما يأتى :

(١) حين نقول : «تَحسَّنَ» أو : «يتحسنُ» أو : «تَحسَّنْ» نجد كل كلمة مستقلة من هذه الكلمات لا بد أن تدل على أمرين معاً ؛ هما : المعنى المحض السالف (أى : الحدث المجرد) والزمان (ماضياً – أو حالا – أو مستقبلا . . . و . . .) ولا يمكن أن تؤدى أمراً واحداً دون الآخر ؛ ولذلك لا تسمى : «مصدراً» ، وإنما تسمى : «فعلا» . فالمصدر الصريح – غير الدال على المرة أو الهيئة – يؤدى شيئاً واحداً من شيئين يؤديهما الفعل ، وهذا الشىء الواحد هو ما سوى الزمان . وفيه يقول ابن مالك فى بيت سبق شرحه (فى باب المفعول المطلق ج ٢ ص ١٥٥ م ٧٤) .

المَصْدرُ اسْمُ ما سِوى الزَّمانِ مِنْ مَدْلُولَىِ الفِعْلِ ؛ كَأَمْنٍ مِنْ أَمِنْ

(٢) وأننا حين نقول : «متحسِّن» تفهم من هذه الكلمة – دون الاستعانة بغيرها – أمرين معاً ؛ وهما : المعنى المحض (أى : الحدث المجرد) الذى أوضحناه ، و «الذات» أى : المادة المجسدة المجسمة ، أو : «الجسم» الذى يتصف بالتحسن ، فلابد من المعنى والذات معاً . ولهذا لا تصلح كلمة «متحسن» لأن تسمى : «مصدراً» ولا فعلا ، وإنما تسمى : اسم فاعل ... – وسيجىء الكلام عليه فى ص ٢٣٨ –.

(٣) وفى مثل : أعطيت المحتاج عطاء يكفيه ، نجد كلمة : «عطاء» تدل على معنى مجرد محض ، ولا تدل معه على شىء آخر . ولكنها لا تشتمل على جميع الحروف التى فى فعلها المذكور فى جملتها ؛ إذ الهمزة الأولى غير موجودة لفظاً ولا تقديراً . ومن هنا لا نستطيع أن نسمى كلمة : «عطاء» مصدراً للفعل الماضى : «أعطى» وإنما نسميها : «اسم مصدر» ؛ وسنعرفه هنا . ومثلها : كلمة «سلام» و «عون» فى نحو : سلمت على اللاجىء سلام الأخ ، وعاونته عون الشقيق ؛ فإن كل واحدة منهما لا تصلح مصدراً للفعل المذكور معها (برغم أنها تصلح لغيره) لأن حروفها خالية لفظاً وتقديراً من بعض حروف فعلها ، فكلمة : «سلام» تشتمل على «لام» واحدة مع أن فعلها المذكور فى جملتها مشتمل على لام مشددة تعد لامين . وكلمة : «عون» خالية من الألف التى فى فعلها المذكور معها ، فكلاهما ليس مصدراً ، وإنما يسمى : «اسم مصدر» – وسيجىء فى الصفحة الآتية إيضاحه ، وأنه سماعى – .

(٤) وفى مثل : دُهْن وكُحْل – بضم أولهما – من كل ما يشتمل على حروف فعله ولكنه ذات لا نسميه مصدراً .

(٥) وفى مثل : بَرَّةُ؛ بمعنى : البِرّ ، وسُبْحان بمعنى : التسبيح ، وحَمَادِ ، بمعنى : الحمد – نجد هذه الكلمات وأشباهها ، تدل على الحدث المجرد ، ولا تدل معه على ذات ، ولا زمان ، ولا غيره ولكننا لا نستطيع أن نسميها «مصادر» ؛ لأن كل واحدة منها صارت علم جنس» يدل على المعنى الخاص به ؛ فكلمة : «برة» علم جنس على «البرة» بمعنى : البر ، و «سبحان» علم جنس على : التسبيح ، و «حَمَادِ» علم جنس على : الحمد ؛ فهى ونظائرها أسماء مصادر (سبق الكلام عليها –

. . . .

= فى الجزء الأول ص ٢٠٩ م ٢٢ فى علم الجنس . . . ،

وقد قلنا إن المصدر لا بد أن يشتمل على كل حروف فعله الماضى ، أو على أكثر منها . والمراد اشتماله عليها لفظاً أو تقديراً . فاللفظى أن تكون جميع الحروف موجودة منطوقاً بها ؛ نحو : أخذت أخذاً – تعلم الصبى تعلماً – والتقديرى : أن يكون الحرف محذوفاً قد عوض عنه حرف آخر ، كمجىء تاء التأنيث فى آخر المصدر عوضاً عن واو الفعل ، فى مثل وعَد ، عِدَة ، وكالتاء أيضاً حين تكون فى أوله عوضاً ، مثل سلم تسليماً ، وعلّم تعليماً ؛ فإن إحدى اللامين حذفت من المصدر وجاءت فى أوله التاء عوضاً . أو يكون الحرف محذوفاً للتخفيف وكثرة الاستعمال ، مع ظهوره أحياناً فى بعض اللهجات واللغات ؛ مثل : ضارب ضِراباً – قاتل قِتالا . . . والأصل : ضيراباً وقيتالا ؛ فقلبت الألف ياء لوقوعها بعد الكسرة ، ثم حذفت تخفيفاً ، ومن العرب من كان يظهرها .

ومثال اشتمال المصدر على حروف أكثر من حروف فعله الماضى : إكرام ، وإجمال – وأشباههما فإنهما مصدران للفعلين : « أكرمَ وأجمل » وقد زيد فى وسط كل مصدر منهما الألف . ومثل : « فُرقان » مصدر « فَرَق » فقد زيد فى وسطه الألف . ومثل الألف التاء فى كلمة : « معاونة » مصدر : عاون .

ب – وأما اسم المصدر (وهو مقصور على السماع) فقالوا فى تعريفه : « إنه ما ساوى المصدر فى الدلالة على معناه ، وخالفه بخلوه لفظاً وتقديراً من بعض حروف عامله– الفعل ، أو غيره – دون تعويض». وذلك كعطاء؛ فإنه مساو لإعطاء فى المعنى، ومخالف له بنقص الهمزة الأولى لفظاً وتقديراً من غير أن يعوض عنها شىء . فإن خلا منه لفظاً ولم يخل تقديراً فليس اسم مصدر ؛ وإنما هو مصدر – كما تقدم – مثل كلمة قتال ؛ فإن أصلها : قيتال، على الوجه الذى شرحناه فى هذه الصفحة ، وإن خلا منه لفظاً ولكن مع تعويض عنه فليس باسم مصدر ، وإنما هو مصدر أصيل ؛ نحو : عدة ، مصدر الفعل « وعد » فقد حذفت الواو ، وجاءت التاء فى آخر الاسم عوضاً عنها ؛ كما قلنا آنفاً . فلا بدّ فى اسم المصدر من نقص بعض حروفه الأصلية أو الزائدة ، وأن يكون النقص بغير تعويض عنه ، وبغير وجود المحذوف مقدراً .

إن الفرق اللفظى بين المصدر الأصلى واسم المصدر واضح مما سبق (ولا سيما قصر « اسم المصدر » على السماع ، أما المصدر الأصلى فمنه القياسى ومنه السماعى ..) ولكن الفرق المعنوى بينهما فى حاجة إلى تجلية وإبانة . فما معنى : « أن اسم المصدر يساوى المصدر فى الدلالة على معناه » ؟

ذهب النحاة فى الإيضاح مذاهب لا تخلو من غموض أو نقص . ولعل خيرها ما جاء فى كتاب : « الأشباه والنظائر » للسيوطى ، منسوباً لابن النحاس ؛ قال ما نصه : (الفرق بينهما أن المصدر فى الحقيقة هو الفعل الصادر عن الإنسان وغيره ؛ كقولنا : إن كلمة : « ضَرْب » هى مصدر فى قولنا « يعجبنى ضرب زيد عمراً . فيكون مدلوله : « معنى » (يقصد : أن مدلول كلمة « المصدر » ومفهومها ومسماها ، هو أمر معنوى محض ، وأنه هو المصدر حقيقة ، لا مجازاً . أما اللفظ المذكور فى الجملة ، المركب من حروف هجائية معينة ، فليس بالمصدر الحقيقى) وسَمَّوْا ما يعبر به عنه مصدراً ، « مجازا » ، (أى : تسمية مجازية ، لا حقيقية) – نحو : « ضرْب » فى قولنا : إن : « ضرْباً » مصدر منصوب ، إذا قلت : ضربت ضرباً ؛ فيكون مسماه لفظاً) . اهـ . =

. . . .

= فهو يريد : أن كلمة « ضرباً » هي المسمى اللفظى المجازى لكلمة : « مصدر . ومقتضى هذا أن كلمة . « مصدر » اسم له مدلولان أو مفهومان ، وإن شئت فقل : له مسميان ، أحدهما : معنوى مجرد؛ هو الحدث المجرد ، وهذا الحدث هو المسمى الحقيقى – لا المجازى – لكلمة : مصدر . والمسمى الآخر لفظى ؛ هو اللفظ الذى ننطق به ، أو نكتبه ، والذى نقول فى إعرابه : إنه مصدر منصوب ، وهو المصدر المجازى المراد منه المصدر الحقيقى المعنوى – ثم قال بعد ذلك :

(واسم المصدر اسم للمعنى الصادر عن الإنسان وغيره ؛ كسُبْحان ؛ المسمى به : « التسبيح » الصادر عن الشخص المسبِّح – مثلا – لا لفظ التاء ، والسين ، والباء ، والياء ، والحاء ، بل المعنى المعبر عنه بهذه الحروف ، ومعناه البراءة والتنزيه) اهـ – راجع ياسين على التصريح –

ويفهم مما سبق أن اسم المصدر كالمصدر المجازى السالف ؛ كلاهما يدل مباشرة على الحدث المجرد من غير واسطة . ولكن كثيراً من المحققين يقولون إن اسم المصدر يدل مباشرة على لفظ المصدر لا على الحدث المجرد ، وأن دلالته على لفظ المصدر تؤدى – تبعاً – إلى الدلالة على معنى المصدر ، وبذا تكون دلالته على الحدث المجرد دلالة غير مباشرة ، وإنما هى بالواسطة ؛ إذ هى من طريق المصدر .

(راجع الخضرى والصبان فى هذا الموضع من الباب) .

ومن أوضح أسماء المصادر كل اسم يدل على معنى مجرد ، وليس له فعل من لفظه يجرى عليه ؛ كالقَهْقَرَى ؛ فإنه لنوع من الرجوع ، ولا فعل له – فى المشهور – يجرى عليه من لفظه . وكذلك كل اسم يدل على معنى مجرد ، ويجرى على وزن مصدر الثلاثى ، مع أن الفعل المذكور معه فى الجملة غير ثلاثى ؛ مثل : توضأ وضوءاً ، وأعان عوناً ، وما شابههما من الوارد المسموع – كالشأن فى جميع أسماء المصادر فإنها مقيدة بالسماع – .

بقيت مسألة هامّة ، تتلخص فى : أن بعض الباحثين المحققين ينكر وجود قسم مستقل يطلق عليه : « اسم المصدر » . وحجته : ما سبق هنا ، وأن تعريف المصدر الأصيل ينطبق عليه . وهذا رأى قوىّ ودفعه عسير . ومسألة أخيرة : (أشرنا إليها فى ص١٨٣) ، نوردها بمناسبة دلالة المصدر – فى الغالب – على شىء واحد من شيئين يدل عليهما الفعل ؛ فإن هذه الدلالة تثير سؤالا : أيهما أصل للآخر ؟ فالبصريون يقولون : المصدر . ويحتجون بأدلة ، أقواها : أنه يدل على شىء واحد ؛ هو : المعنى المجرد ؛ فهو « بسيط » . والفعل الماضى يدل على شيئين ؛ المعنى والزمن ؛ فهو مركب . و « البسيط » أصل المركب . والكوفيون يقولون : الفعل الماضى هو الأصل الذى يدخله بعض التغيير . فتتفرع منه المشتقات ؛ لأنه يدل على ما يدل عليه المصدر وزيادة ؛ والذى يتضمن غيره والزيادة عليه يعد أصلا له .

وهذا – وغيره مما ذكره الفريقان – لا يعدو أن يكون أدلة جدلية دفاعية ، لها طلاوة الجدل القوى ، وليس لها قوة الحجة المنطقية ، ولا صحة البرهان . إذ ليس لدينا فى المشتقات الكثيرة المسموعة عن العرب ما يدل من قرب أو بعد على الأصل الذى تفرعَ منه هذا المشتق . أما المسألة فى واقعها فليست إلا مجرد اصطلاح محض . غير أن كلمة : « المصدر » فى أصلها اللغوى معناها : « الأصل » وقد شاعت بهذا المعنى بين أكثر النحاة . وأطلقوها اصطلاحاً على أنها أصل الفعل والمشتقات كلها . فلا ضرر من الأخذ بهذا . والاقتصار عليه .

يعمل المصدر عمل الفعل[١] فى حالتين :

الأولى : أن يُحذَف الفعل ، وينوب عنه مصدره فى تأدية معناه ، وفى التعدّى واللزوم ، وكثير من أنواع العمل ، نحو قول الشاعر :

يَا قَابلَ التَوْبِ. غُفْراناً مَآثمَ ،قَدْ أَسْلَفْتُها ،أَنا مِنْها خائفٌ وَجِلُ

وقول الآخر :

شكرًا لربك يوم الحرب نعمتَه فقد حمَاك بعز النصر والظَّفَرِ

ونحو : تَعظيمًا والديْك ، وتكريمًا أهلَك ، وإشفاقًا على ضعيفهم المحتاج . والأصل : اغفرْ مآثم[٢] . . . – اشكر لربك – عظِّمْ والديك – كَرِّمْ أهلك ،وأشفِقْ على ضعيفهم . فحذف فعل الأمر وجوبًا ، وناب عنه مصدره ، فعمل عمله فى رفع الفاعل المستتر هنا ، وفى نصب المفعول به ، إن كان الفعل المحذوف ينصب مفعولا به ؛ كالفعلين : عَظِّمْ ، وكَرِّمْ ، وفى أكثر الأعمال الأخرى التى يعملها الفعل ؛ كالعمل فى النعت ، وكتعلق الجار والمجرور به فى المثال الأخير ، وكغيرهما من باقى المعمولات ؛ فكل هذا يعمله المصدر النائب عن فعله المحذوف وجوبًا . (وقد سبق[٣] تفصيل الكلام على هذا الموضع ، وبيان الحذف الجائز فيه والواجب ، والقياسىّ وغير القياسى ، وكيفية إعراب هذا المصدر وباقى معمولاته ، وكل ما يتصل به من هذه النواحى المختلفة . .)

---

(١) يخالف المصدر فعله فى أمور ؛ أهمها : أن المصدر لا يعمل إلا بالشروط التى سنذكرها ، وأن فاعله يكثر حذفه جوازاً ، وإذا حذف لا يتحمل المصدر ضمير المحذوف ؛ إلا إذا كان المصدر نائباً عن فعله (على الوجه المشروح فى باب المفعول المطلق جـ ٢ ص ١٧٨ م ٧٦) .

أما رفع المصدر لنائب الفاعل فالمختار جوازه عند أمن اللبس ، نحو : عجبت من قياسٍ بالطيارة الصحراءُ ، ومن إقامةٍ فيها معاملُ النفط . أى : من أن تقاس الصحراء بالطيارة ، وأن تقام معامل النفط فيها . بخلاف الفعل ، فإنه يعمل وجوباً بغير شرط ، ويتحمل وجوباً ضمير مرفوعه المحذوف ؛ فاعلا كان أو نائب فاعل .

(٢) أى : ذنوباً ؛ (المفرد : مأْثَم ؛ بمعنى : إثم ؛ وهو : الذنب) .

(٣) فى جـ ٢ ص ١٧٨ م ٧٦ موضوع : «حذف عامل المصدر ، وإقامة المصدر نائباً عنه» .

الثانية :

أن يكون المصدر صالحًا — فى الغالب[1] — للاستغناء عنه ، بأن يحل محله فعل من معناه ، مسبوق « بأن » المصدرية[2] ، أو : « ما » المصدرية ، فيُسبَق الفعل « بأن » المصدرية حين يكون الزمن ماضياً ، أو مستقبلا . ويُسبق « بما » المصدرية حين يكون ماضيًا ، أوحالاً ، أومستقبلا ، ولكنها أوضح وأقوى فى الزمن الحالى ، حيث لا تصلح له « أنْ » ، (لأنها لا تصلح إلا للماضى والمستقبل[3] ؛ بخلاف « ما » فإنها صالحة للثلاثة) . فن أمثلة الماضى : ساءَنا بالأمس مدحُ المتكلم نفسَه . التقدير : ساءنا بالأمس أنْ مَدَحَ المتكلمُ نفسه . أو : ما مدحَ . . . ومن أمثلة المستقبل : سنسَرُّ غداً باجتياز الاختراع مرحلةَ الاختبار . وقولهم :

تأنَّ ، ولاَ تَعْجَلْ بِلَوْمِكَ صاحِبًا   لَعَلَّ لَهُ عُذْرًا وأنْتَ تَلُومُ[4]

والتقدير : (. . . بأن يجتاز الاختراع مرحلة الاختبار ، أو : بما يجتاز . . . — بأن تلوم صاحبًا أو : بما تلوم صاحبًا . . . .) ومثل : لا شىءَ أنقصُ للأحرار من إفشائهم الأسرارَ ، أى : من أن يُفْشوا الأسرار ، أو : مما يُفْشُون ؛ ومن أمثلة الزمن الحالى : ينعشنا الآن إشاعةُ الشمسِ الدفءَ . والتقدير : ينعشنا الآن ما تُشيع الشمسُ الدفءَ .

ومن هنا يتبين أن المصدر يصلح للعمل فى الأزمنة الثلاثة بالطريقة المفصَّلة السالفة ؛ دون غيرها . والذى يعينه لنوع خاص منها هو : القرينة .

* * *

---

(١) انظر « أ » فى الزيادة الآتية .

(٢) « أن » المصدرية تشمل الناصبة للمضارع ، والمخففة من الثقيلة . مع ملاحظة أن الناصبة لا تقع فى مواضع ، منها : عدم وقوعها بعد ما يدل على اليقين . أما الناسخة فتقع .

(وقد سبقت الإشارة فى الجزء الأول ص ٤٨٤ م ٥٣ إلى علامة كل واحدة ، وموضع استعمالها ، وسيجىء فى الجزء الرابع فى باب : « إعراب الفعل . . . ونواصبه ») .

(٣) وهى تدخل على الماضى فيبقى زمنه على حاله . وعلى المضارع فيصير خالصاً للاستقبال .

(٤) الذى يعين المصدر للمستقبل هنا ما فى البيت من صيغة الأمر والنهى ، وهما للمستقبل المحض فيجب مسايرة المصدر لهما فى نوع الزمن .

. . . .

زيادة وتفصيل :

ا – قلنا : إن الحالة الثانية هى التى يصلحُ فيها المصدر للاستغناء عنه « بأنْ والفعل » الذى بمعناه ، أو : « ما والفعل » . . . هذا الاستغناء أمر غالبىّ – فقط – كما نصوا على ذلك . وذكروا أمثلة لغير الغالب ؛ منها قول بعض العرب : « سَمْعُ أذنى أخاك يقول ذلك » فكلمة : « سَمْع » مصدر، مبتدأ مضاف إلى فاعله : « أذُن » – وكلمة « أخا » مفعول للمصدر . . . والجملة المضارعية من الفعل : « يقول » وفاعله فى محل نصب « حال » سدّت مسدّ الخبر [1] وأغنتْ عنه . ومثل قولنا : (كان استقبالُك الضيوفَ حسنًا – إن إكرامك الوفودَ حميدٌ لاإعراضَ عن أحد) . . فهذه المصادر – وأشباهها – عاملة فى بعض كلام العرب ، مع أنه يمتنع تأويلها بالفعل الذى قبله الحرف المصدرى « أنْ » ، أو « ما » ، لا لتزام أغلب العرب عدم وقوع الفعل المسبوق بأحد الحرفين فى هذه المواضع ؛ فلم يعرف عنهم وقوعه مبتدأ خبره حال سدت مسد الخبر ، مثل : أنْ تسمعَ أذنى أخاك يقول ذلك ، ولم يعرف عنهم أيضًا وقوع « أن » المصدرية – بنوعيها المخففة من الثقيلة ، والناصبة للمضارع – مع صلتها بعد « كان » و « إنّ » ، إلا مفصولة بالخبر ، كقوله تعالى : « إنّ لك ألاّ تجوع فيها ولا تعْرَى » ، ولا وقوع الحرف المصدرىّ وصلته بعد « لا » ، غير المكررة . أىْ : أنه لا يتحقق فى هذه المواضع الاستغناء عن المصدر بالفعل المسبوق « بأن ، أوما » المصدريتين [2] . .

وليس من اللازم كذلك أن يتحقق هذا لعمل المصدر فى شبه الجملة بنوعيه ، فقد يعمل فيهما من غير إحلال ما ذكر محله . أما عمله القياسىّ فى غير شبه الجملة فيستلزم صحة الإحلال بالتفصيل السّالف .

ب – من المصادر التى لا تعمل مطلقًا المصدر المؤكِّد لعامله المذكور

---

(١) سبق بيان الحال التى تسد مسد الخبر ، بأنواعها ، وإعرابها ، وشرح أحكامها فى ج ١ ص ٥٢٢ م ٣٩ – مواضع حذف الخبر وجوبًا .

(٢) سبق هذا الحكم فى ج١ م ٢٩ – باب الموصولات الحرفية رقم ٤ من هامش ص ٤١٠ بعنوان : « ملاحظة » .

. . . .

. . . .

فى الجملة ؛ مثل : (خرج الإنسان من نطاق الكرة الأرْضية خروجًا) ؛ لأن إعْماله يقتضى – مراعاة للغالب – أن يصلح فى مكانه إحلال الفعل مع «أنْ» المصدرية ، أو «ما» المصدرية ؛ فيكون التقدير ؛ خرج الإنسان أنْ خَرَج ، أى : خروجه ، فيصير المصدر المنسبك مضافًا إلى ضمير كان فى الأصل فاعلا له . وهذه الإضافة تخرجه من المصدر المؤكد : – وهو مصدر مبهم – ، إلى مصدر مضاف لفاعله ، والمصدر المضاف نوعىّ ، لا توكيدىّ ؛ كما عرفنا فى باب : «المفعول المطلق» . . .

ولكن هناك نوعًا من المصدر يؤكّد عامله المحذوف وجوبًا ، ويعمل عمله – . وقد سبق إيضاح هذا النوع ، وسرد فروعه وأحكامه [1] – .

كذلك المصدر العددىّ ؛ فإنه لا يعمل – فى الغالب الراجح – ؛ لأن مجىء «أن» أو «ما» وصلتهما يزيل العدد حتمًا [2] ، ويُضيعه ؛ ليحُلاّ محله ، فلا يوجد فى التركيب الجديد ما يدل على العدد .

أما المصدر النوعىّ فيعمل فى بعض حالات قليلة – ولكنها قياسية – منها : أن يكون مضافًا لفاعله [3] ولو كان هذا المصدر مفعولا مطلقًا – نحو : زرعتُ حقلى زراعةَ الفلاّحِ حقلَه . . أى : مثل زراعة الفلاح حقله ، فقد عمل فى فاعله المضاف إليه ، وعمل النصب فى مفعوله . وقد تكلمنا ، بمناسبة أخرى [4] – على أقسام المصدر ما يعمل منها ، وما لا يعمل .

---

(١) فى جـ ٢ ص ١٧٨ م ٧٦ .

(٢) أكثر هذه التعليلات مصنوع ، ومن السهل نقضه . والتعليل الحق هو : استعمال العرب .

(٣) وقد ينصب المفعول به أولا ينصبه ، كما سبقت الإشارة لهذا (فى جـ ٢ – رقم ٤ من هامش ص ١٧٢ م ٧٤ باب : المفعول المطلق) .

(٤) جـ ٢ ص ١٧١ م ٧٤ باب : المفعول المطلق .

. . . .

. . . .

حـ – شروط أخرى :

الشرط السابق لإعمال المصدر هو شرط « وجودىّ » ، أو « إيجابىّ » كما نقول اليوم ، (أى : لا بد من تحققه ووجوده) وهناك شروط أخرى يسميها النحاة شروطًا عدَمية (أو : سلبية ، بمعنى : أنه لابد من عدم وجودها) ، وأهمها :

(١) ألا يكون مصغَّراً ؛ فلايجوز : فُتَيْحك الباب بعنف أمر لا يَسُوغ . تريد : فتحك الباب[1] .

(٢) ألا يكون ضميراً ، فلا يجوز : حبى الأوطانَ عظيمٌ ، وهو بلاداً أجنبيةً أقلُّ . تريد : وحبى بلاداً أجنبية أقل ؛ فناب الضمير عن المصدر المحذوف . وهذا غير جائز إلا عند الكوفيين ، ورأيهم – هنا – ضعيف ؛ لأن الضمير النائب عن المصدر المحذوف لا ينوب عنه فى العمل – ، طبقًا للرأى الأصح ، الأغلب الذى يؤيده الوارد الكثير – .

(٣) ألا يكون مختومًا بالتاء الدالة على الوحدة[2] ؛ فلا يصح : ابتهجت بضرْبتك العدوَّ الغادرَ ، لأن ضَرْبة ، مصدر مختوم بالتاء الزائدة الدالة على المرة الواحدة[3] . فإن كانت التاء من صيغة الكلمة وليست للوَحدة ، نحو : « رحمة » و« رهبة » – جاز أن يعمل ؛ نحو : رحمتُك الضعفاءَ دَليل نبلك . . .

(٤) ألا يتأخر عن معموله الذى ليس شبه جملة ؛ فلا يصح : أعجبنى

---

(١) ورد فى السماع إعماله مصغراً فى مثل : رُوَيْدَ المستفهم ، بمعنى : أمهلْ المستفهم . « فرويد » ، اسم فعل أمر . ويصح اعتباره مصدر نائبًا عن فعل الأمر ، وأصله « إرواد » وفعله : « أرودْ » ثم صغر المصدر : « إرواد » تصغير ترخيم بحذف زوائده فانتهى إلى : « رويد » .
– كما سيجىء فى باب اسم الفعل ، جـ ٤ ص ١٠٨ م ١٤١ – .

(٢) أى : على المرة الواحدة – وسيجىء الكلام عليه فى ص ٢٢٥ م ١٠٠ – .

(٣) لأن الدلالة على العدد تعارض الدلالة الأصلية للمصدر ؛ وهى الحدث المجرد من كل شىء آخر ؛ كعدد ، ونحوه – كما سبق عند الكلام عليه فى « ب » من هامش ص ١٨٣ – .

. . . .
. . . .

ـ المريضَ ـ مساعدتُك) . والأصل : أعجبتنى مساعدتُك المريض .
أما المعمول شبه الجملة فالأحسن الأخذ بالرأى الذى يبيح تقديمه ؛ لوروده فى القرآن الكريم[1] ، فى قوله تعالى : (فلما بلغَ ـ معه ـ السعىَ . . .) وقوله تعالى : (لا يَبغُون ـ عنها ـ حِوَلا) ، وقوله تعالى : (ولا تأخذْكُمْ بهما ـ رأفةٌ فى دين الله) ، وقولهم : « اللهم اجعل ـ لنا من أمرنا ـ فَرَجًا » وقول الشاعر :

وبعض الحِلم عند الجهـ ... ـل للذِّلـة إذعـان

والأصل : السعى معه ـ حِوَلاً عنها ـ رأفة بهما ـ فرجًا لنا من أمرنا ـ إذعان للذلة . . . و . . . . ولا داعى للتكلف والتأويل للمنع ، من غير داع ، وبخاصة فى القرآن .

(٥) ألاّ يكون مفصولا من معمُوله ـ المفعول ، وغير المفعول ـ بفاصل أجنبىّ[2] ، ولا بتابع[3] ، ولو كان هذا التابع نعتًا أو غيره من التوابع الأربعة ، فلابدّ أن تقع بعده ـ مباشرة ـ كل معمولاته من غير فاصل أجنبى بينها ؛ لأن الفصل بالأجنبى ممنوع مطلقًا . . . فلا يجوز : إنى أقوى على تأدية فى الصباح أعمالاً مختلفة؛ أى : على تأدية أعمالاً مختلفة فى الصباح . كما[5] لا يجوز : إنى أبادر إلى تلبيةٍ صارخًا المستغيثَ . أى : إلى تلبيةِ المستغيثَ صارخًا . . . . و . . . .

---

(١) ولأن شبه الجملة يقع فيه التوسع والتساهل فى كلام العرب؛ هذا إلى وروده متقدماً فى الآيات والأمثلة التالية ـ ولهذا إشارة فى رقم ١ من هامش ص ٢٦٣ ـ .

(٢) أى : بفاصل ليس معمولا لهذا المصدر .

(٣) وإذا كان للمصدر معمولات لم يجز العطف عليه إلا بعد استيفائه جميع معمولاته .
وفى رقم ١ من هامش ص ٤٣٦ حكم الفصل بين التابع ومتبوعه ، ثم (انظر الحالة الثانية التى فى ص ٦١٠) .

(٤) لهذا تأخر النعت عن المعمول شبه الجملة فى قول الشاعر :

إنَّ وجدى بكِ الشديد أرانى ... عاذرا من عهدت فيكِ عذولا

(٥) وهذا يستلزم عدم الفصل بالأجنبى بين المعمولات .

. . . .

. . . .

(٦) ألا يكون مثنى أو جمعًا (فيجب أن يكون مفرداً) ومن الشاذ إعمال غير المفرد ؛ كقول الشاعر :

قَدْ جرّبوه فما زادتْ تجاربُهم أبا قُدَامة إلا المجدَ والفَنَعَا[1]

فكلمة : «أبا» (من أبا قدامة) مفعول به للمصدر المجموع جمع تكسير ، وهو : «تجارب»[2] . وأجاز بعض النحاة إعمال الجمع . ورأيه حسن ، لورود السماع به في بضعة أمثلة ، ولما فيه من تيسير يفيد ولا يضر .

(٧) ألا يكون محذوفًا والمعمول غير شبه جملة ؛ فإن كان شبه جملة جاز إعمال المصدر المحذوف ؛ ولهذا أجازوا أن يكون الجار والمجرور في : (بسم الله الرحمن الرحيم) . متعلقًا بمصدر محذوف ، والتقدير : ابتدائي باسم الله .

* * *

(١) الفنع : الكرم والخير .
(٢) راجع الهامش .

أقسام المصدر العامل المقدَّر بالحرف المصدريّ وصلته :

ثلاثة أقسام قياسية :

(١) مضاف ، وهو أكثرها عملا ، وأعلاها فصاحة ؛ نحو قوله تعالى : (فإذا قضيتُم مَنَاسِكَكُمْ فاذكُرُوا الله كذِكركم آباءَكم ، أوأشَدَّ ذِكْراً) ، المصدر الأول : « ذِكْر » مضاف للضمير : « الكاف » ، ومعها الميم[1] .

وإذ أضيف المصدر فقد يضاف لفاعله وينصب المفعول به[2] إنْ وُجِد ؛ فيكون الفاعل مجروراً فى اللفظ ، مرفوعًا فى المحل ، كقولهم ؛ (مصاحبةُ المرءِ العقلاءَ ألْزَمُ ، ومجانبةُ المرءِ السفهاءَ أسْلَمُ .) فقد أضيف كل من المصدرين : « مصاحبة » ، و « مجانبة » لفاعله : « المرءِ » وجرّه لفظًا فقط ؛ لأنه مرفوع مَحَلا ، ونَصَب المفعول بعد ذلك ؛ وهو : « العقلاء » و « السفهاء » ، ومثل قول الشاعر :

وأقتلُ داءٍ رؤيةُ العينِ ظالما يسىءُ ، ويُتْلى فى المحافل حَمْدُهُ

فالمصدر — وهو ؛ رؤية — أضيف لفاعله — « العين » المجرور لفظًا ، المرفوع محلاً ، ونصب المفعول به (ظالمًا) . ومثل :

يا مَنْ يَعِزُّ علينا أن نُفارِقَهُم وِجْدَانُنَا كلَّ شىءٍ بَعدكُمْ عَدَمُ

فالمصدر : « وِجدان » أضيف لفاعله : « نا » — على الوجه السالف — ونصب المفعول به : « كل » .

فإذا جاءَ تابعٌ للفاعل — كالنعت ، أو : التوكيد ، أو : العطف ، أو : البدل — جاز فى التابع الجرّ ؛ مراعاة للفظ الفاعل المتبوع ، وجاز الرفع مراعاة لمحل هذا الفاعل ؛ فى المثال الأول : نقول : مصاحبة المرءِ العاقلِ العقلاءَ ألزمُ ، ومجانبة المرءِ المهذّبِ السفهاءَ أسلَم ، بجر كلمتى : « العاقل »

---

(١) ومن الأمثلة : « رعاية » — توقّى . . . — منّة ، فى قول شاعرهم :

رعايةُ اللهِ خير من تَوقِينا ومنّة اللهِ بالإحسان تغنينا .

(٢) وهذا إن كان فعله متعدياً لواحد ، أو كان متعدياً لأكثر على الوجه المبين فى رقم ٣ من هامش الصفحة الآتية . فإن كان الفعل لازماً جاز إضافته لفاعله ، أو للظرف .

والمهذّب ؛ أو برفعهما ، على الاعتبارين السالفين [1] .

وقد يضاف المصدر للظرف [2] ؛ فيجره ، ويرفع الفاعل وينصب المفعول به إن وُجِد ؛ نحو : إهمالُ اليومِ المريضُ الدواءَ مُعَوِّق للشفاء .

وقد يضاف المصدر لمفعوله ؛ فيصير المفعول به مجروراً فى اللفظ منصُوبًا فى المحل [3] ، ويجىء الفاعل بعدهما مرفوعًا إن وُجِدَ ؛ كقولهم : (صيانة [4] الحواسِّ الشابُّ ، وديعةٌ تنفعه فى شيخوخته [5]) . والأصل : صيانة الشابِّ الحواسَّ — ؛ فأضيف المصدر : « صيانة » إلى مفعوله : « الحواس » فصار المفعول به مجروراً لفظًا ، منصوبًا محلا . وتلاهما الفاعل مرفوعًا [6] . فإذا جاء للمفعول به تابع — من التوابع الأربعة — جاز فى التابع الجرّ مراعاة للفظ المفعول به ، أو النصب مراعاة لمحله . فنقول فى المثال السالف : صيانةُ الحواسِّ الخمسِ الشابُّ ، دينٌ عليها . . . . . بجر كلمة : « الخمس » أو نصبها . . .

« ملاحظة » : إنما يُضاف المصدر لفاعله وينصب المفعول به ، أو : العكس ، حين يقتضى المقام ذكرهما ، وإلاّ فقد يحذف أحدهما ، أو :

---

(١) ومن ذلك قول العرب — كما جاء فى كتاب : « معانى القرآن » للفراء جـ ١ ص ١٦ — : عجبت من تساقط البيوت بعضُها على بعض ، (بالرفع) ، أو بعضِها على بعض (بالكسر) . فرفع كلمة : « بعض » على اعتبارها بدلا من البيوت المرفوعة المحل . لأنها مجرورة لفظاً فى محل رفع فاعل المصدر . و . . .

(٢) إذا صار الظرف « مضافاً إليه » ، زال عنه اسم الظرف ؛ إذ لا يصح تسميته ظرفاً — كما كررنا فى مناسبات مختلفة — إلا فى حالة واحدة ؛ هى نصبه على الظرفية .

(٣) فإن كان المصدر متعدياً لمفعولين أو ثلاثة جاز إضافته لأحدها ونصب ما عداه ، ثم يرفع الفاعل ، ويجوز إضافته الفاعل ، ونصب المفعول به الواحد أو الأكثر ، كما يجوز إضافته الظرف ، مع بقاء الفاعل مرفوعاً — إن وجد — وترك ما يوجد من مفعول به أو أكثر منصوباً (إن وجد) .

(٤) أى : محافظته على سلامتها .

(٥) المراد : أن من صان حواسه فى شبابه تصونه فى شيبه وكهولته ؛ فلا يشكو الأمراض وضعف هذه الحواس ؛ لأنه لم يهملها ، ولم يسرف فى الانتفاع بها زمن شبابه ؛ فظلت سليمة حتى وصل إلى زمن الهرم والكبر .

(٦) ومن الأمثلة الواردة التى أضيف فيها المفعول به ، ورفع الفاعل قول الشاعر :

تَجُذّ رقاب الأَوس من كل جانب ... كجذِّ عقاقيلِ الكروم خبيرُها

فقد أضيف المصدر : « جذّ » إلى مفعوله : « عقاقيل » ، وجاء فاعله — وهو : خبير — مرفوعاً بعدها .
(عقاقيل الكروم : ما زرع من فروع العنب) .

يحذفان معًا . فمن إضافة المصدر لفاعله مع حذف المفعول به الذى لا يتعلق الغرض بذكره ؛ قوله تعالى : (وما كان استغفارُ إبراهيمَ لأبيه . . .) والأصل : استغفار إبراهيمَ ربَّه لأبيه . كما يجوز العكس بحذف الفاعل مع ذكر المفعول به : كقوله تعالى : « لايسأمُ الإنسانُ من دعاءِ الخيرِ » ، أى : من دعائه الخير .

(٢) مُنوَّن ، ويلى السابق فى كثرته وفصاحته ، نحو قوله تعالى : (. . . أو إطعامٍ فى يوم ذِى مَسْغَبَةٍ[١] ، يتيماً . . .) ، فكلمة : « يتيمًا » ، مفعول به للمصدر : « إطعام » ومنه قول الشاعر :

بِضَرْبٍ بِالسيوفِ رُءُوسَ قَوْمٍ أَزَلْنَا هَامَهُنَّ[٢] عن الْمَقِيلِ[٣]

فكلمة : رءوسَ » ، مفعول به للمصدر : « ضَرْب » .

(٣) مبدوء « بأل » وهو — مع قياسيته كسابقَيه — أقل منهما استعمالاً وبلاغة . ومن أمثلته قول الشاعر يذُم :

ضعيفُ النِّكايَةِ[٤] أعداءَه يَخَال الفِرَارَ يُرَاخِى الأَجَلْ[٥]

فكلمة : « أعداء » مفعول به للمصدر : « النكاية » .

• • •

إعمال اسم المصدر[٦] :

اسم المصدر نوعان : ؛ علَم ، وغيرُ علم ، فالأول لا يعمل[٧] ؛ ومن أمثلته : « بَرَّة » علم جنس على : « البِرّ » ، و « فجَارِ » علم جنس على : الفَجْرة » بمعنى : « الفجور » ، بشرط أن يكون فعلهما : « أفجرَ » و « أبرَّ » فى

---

(١) ذى مسغبة : صاحب مجاعة . (أى : أنه جائع) .

(٢) الهام : الرءوس . المفرد : هامة .

(٣) المقيل : مكان الاستقرار والثبات . والمراد هنا : العنق ، إذ يستقر الرأس فوقه .

(٤) التنكيل والتعذيب .

(٥) معنى البيت : هذا الشخص قليل التنكيل والتعذيب لأعدائه ؛ خوفاً على حياته منهم ، لظنه أن الفرار من ميدان القتال يطيل الأجل ويؤخر الموت .

(٦) سبق تعريفه مفصلا ، وبيان الفرق بينه وبين المصدر فى هامش ص ٢٠٧ و ٢٠٨ .

(٧) لأن العَلَم — فى جميع صوره ومواقعه الإعرابية المختلفة — لا يعمل مطلقاً ، ولو كان فى أصله مشتقاً .

مثل : أفجرَ فلان فلانًا ، وأبره ؛ بمعنى : صيَّره ذا فجور ، وبِرّ . فإن كان فعلهما « فَجَرَ » و« بَرَّ » فهما مصدران مباشرة[1] .

أما غير العَلَم فيعمل بالشرط الذى يعمل به المصدر الذى ليس نائبًا عن فعله ؛ (وهو : إحلال الحرف المصدرى « أنْ » أو : « ما » وصلتهما محله[2]) .

وإعمال اسم المصدر — مع قياسيته — قليل . والأفضل العدول عنه إلى المصدر قدر الاستطاعة ، ومن أمثلة إعماله قول الشاعر :

بِعِشْرَتِكَ الكِرَامَ تُعَدُّ مِنْهم فَلَا تُرَيَنْ لِغَيْرِهِمُو أَلُوفَا

وقول الآخر :

إذا صَحَّ عونُ الخالقِ المرءَ لم يَجِدْ عَسِيرًا من الآمَالِ إلا مُيَسَّرا

فكلمة : « الكرام » مفعول به لاسم المصدر : « عِشْرة » ، وفعله هنا : « عاشَر » . وكلمة : « المرءَ » مفعول به لاسم المصدر : « عَوْن » وفعله هنا : عاوَن . . .[3] .

---

(١) انظر رقم ٣ و ٥ من هامش ص ٢٠٨ .

(٢) وبيان هذا فى ص ٢١٢ .

(٣) اقتصر ابن مالك على أربعة أبيات فى تدوين كل الأحكام السالفة ؛ أولها :

بِفِعْلِهِ المَصْدَرَ أَلْحِقْ فِى العملْ مضافاً ، أَوْ مُجَرَّدًا ، أَوْ مَعَ « أَلْ »

إنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ « أَنْ » أَوْ : « ما » يحُلْ محلَّهُ ، ولِاسْمِ مَصْدرٍ عملْ

يريد : ألحق المصدر بفعله فى العمل ، فاجعله مثله فى التعدى واللزوم وغيرهما مما أوضحناه . وهذا الإلحاق بفعله يشمل الأحوال الثلاثة للمصدر ؛ إذ يكون مضافاً ، أو مبدوءاً بأل ، أو مجرداً من أل والإضافة ؛ فيكون منوناً .

ثم بين أنه يعمل عمل فعله بشرط أن يمكن إحلال فعل مسبوق « بأن » أو « ما » المصدريتين محله . فإن لم يمكن إحلال أحد الحرفين المذكورين مع صلته محل المصدر لم يعمل شيئاً . وهذا كلام مبهم مجمل أوضحناه وفصلناه فى الشرح . ثم قال :

وبَعْدَ جرِّهِ الَّذِى أُضِيفَ لَهْ كَمِّلْ بِنَصْبٍ أَوْ بِرَفْعٍ عَمَلَهْ

عرفنا أن المصدر العامل يجوز أن يضاف إلى فاعله وينصب المفعول ، أو العكس ، وهو هنا يقول :=

. . . .

=بعد إضافة المصدر إلى ما أضيف له، وبعد جره للمضاف إليه – كل عمله بعد ذلك بالنصب أو بالرفع ، وذلك بأن تأتى باللفظ منصوباً مفعولا به إن كان المصدر قبله مضافاً للفاعل المجرور فى اللفظ ، المرفوع فى المحل . أو أن تأتى بكلمة مرفوعه فاعلا، إن كان المصدر قبلها مضافاً للمفعول به وصير هذا المفعول مجروراً فى اللفظ منصوب المحل . وختم الباب بقوله :

وجُــرَّ مَا يَتْبَعُ مَا جُرَّ ، وَمَنْ رَاعَى فى الإتْبَاعِ المحَلَّ فَحَسَنْ

يريد : إن جاء تابع للمضاف إليه المجرور فجُرَّ (فاجْرُرْ . . .) هذا التابع ؛ مراعياً لفظ المجرور ، سواء أكان مرفوعاً محلا ؛ لأنه فاعل ، أو منصوباً محلا ؛ لأنه مفعول به . وبين أن هذا الجر لمراعاة اللفظ ليس محتوماً ؛ فمن يراعى المحل المرفوع أو المنصوب فعمله حسن ، ورأيه سديد .

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

ا – بعض النحاة يجعل لاسم المصدر قسمًا ثالثًا يسميه : « المبدوء بميم زائدة لغير المفاعلة » . ومن أمثلته : المَحْمَدَة ، أي : الحمْد ، والمَضْرَب ، أي : الضرْب ، ومُصَاب ، (بمعنى : إصابة) فى قول الشاعر :

أظلومُ[1] إن مُصابَكم رجلا ... أهدَى السلامَ ، تحيةً – ظلمُ

لكن يرى المحققون أن المبدوء بالميم كالأمثلة السابقة – ونظائرها – هو نوع من المصدر يسمى : « المصدر الميمىّ » (وله أحكام خاصة ستجىء فى بابه)[2] وليس باسم مصدر . وهذا الرأى هو الشائع اليوم ، والأخذ به واجب ، وإعماله عمل فعله كثير بالطريقة التى سنشرحها هناك[2] . . .

أما المبدوء بميم زائدة للمفاعلة فمصدر أصيل نحو : قاومت الباطل مقاومة عنيفة ، وناصرت أهل الحق مناصرة لا توانىَ فيها ولا قصور .

ب – اسم المصدر العامل ثلاثة أقسام ، كالمصدر العامل :

(١) مضاف ، وهو الأكثر ؛ نحو : ناصَرت الوطنَ نصْرَ الحرِّ وطنَه – وهدَّمت الباطل هدْم الخيمةِ صاحبُها .

وإضافته – كما رأينا – قد تكون لفاعله مع نصب المفعول به ، وقد تكون للمفعول به مع رفع الفاعل . ويجوز فى تابع المضاف إليه الجر مراعاة للفظه ، كما

---

(١) المعنى : يا ظلوم . إن إصابتكم رجلا أهدى إليكم السلام للتحية، ظلم منكم . فكلمة « رجلا » مفعول به للمصدر الميمى : « مصاب » على الرأى الأحسن . وكلمة : « ظلم » خبر « إن » . – وسيعاد ذكر البيت فى هامش ص ٢٣٦ بمناسبة هنالك .

و« ظلوم » اسم امرأة . قال الشنقيطى – صاحب الدرر اللوامع على همع الهوامع – ج ٢ ص ١٩٦ ما نصه : (أكثر الرواة على أن الرواية : « أظلوم » كما جاء فى الأصل ، وبعضهم قال : إن الصحيح « أظُلَيم » بالياء المثناة التحتية) ثم نقل الخلاف فى قائل البيت وارتضى أن الصحيح نسبته إلى الحارث بن خالد ابن العاص من قصيدة مطلعها :

أقوَى من آلِ ظليمة الحزْمُ ... فالعَيَّران ، فأَوحش الحطْمُ

(٢ ، ٢) ص ٢٣١ م ١٠١ .

. . . .

. . . .

يجوز مراعاة محله فى الرفع والنصب على الوجه الذى سبق فى المصدر [1] .

(٢) منوّن ؛ نحو : طربت لنصرٍ حرٌّ وطنَه انتصاراً باهراً .

(٣) ومحلّى بألْ ؛ مثل : عاونت الصديقَ كالعون الأهلَ . .

حـ ـ من أحكام اسم المصدر العَلَم أنه لا يضاف ، ولا تدخل عليه « أل » التى للتعريف ، ولا يقع موقع الفعل ، ولا يوصف ، ولا يقصد به الشيوع ... [2]

---

(١) فى ص ٢١٨ .

(٢) راجع ما نقله الصبان فى هذا الموضع عن « الهمع » .

المسألة ١٠٠ :

المصدر الدّال على المَرّة ، والدّال على الهيئة

عرفنا[1] أن المصدر الأصلي لا يدل بذاته إلا على : « المعنى المجرد » فلا علاقة له — في الغالب — بزمان ، ولا مكان ، ولا تأنيث ، ولا تذكير ، ولا علَمية ولا عدد ، ولا هيئة ، ولا شيء آخر غير ذلك المعنى المجرد.

لكن من الممكن تناوله ببعض التغيير اليسير والزيادة اللفظية القليلة ، فلا يقتصر — بعدهما — على المعنى المجرد ، وإنما يدل عليه وعلى شيء آخر معه هو : « المرّة الواحدة » ، أو : الهيئة »[2] ، بمعنى : أن المصدر الأصليّ يدل بعد هذا التغيير ، والزيادة اللفظية — إمّا على المعنى المجرد مزيداً عليه الدلالة العددية التي تبين الوَحدة ، (أي : أنه واحد ، لا اثنان ، ولا أكثر . .) . وإمّا على المعنى المجرد مزيداً عليه وصْفه بصفة من الصفات ؛ كالحسن ، أو : القبح ؛ أو : الطول ، أو : القِصَر . . . أو غير ذلك مما يتصل بهيئته ، وشكله ، وأوصافه ، لا بعدد مراته[3] .

فالمصدر الأصلي في دلالته الأساسية الأولى خال من التقييد ، بخلافه إذا دل على المرة أو الهيئة فإنه يكون في « المرّة » مقيَّداً — مع الحدث — بالدلالة على أن هذا الحدث مرة واحدة ، وفي « الهيئة » يكون مع الحدث مقيَّداً بوصف خاص[4]

---

(١) في رقم ٤ من هامش ص ١٨٧ — أما الكلام المفصل عن أصل المشتقات ففي ص ١٨٢ —

(٢) أي : هيئة الحدث وكيفيته وشكله . وفسر بعضهم الهيئة بأنها : « النوع » .

(٣) فائدة المصدر الدال على « المرة » ، أو على « الهيئة » أنه يدل على شيئين معاً بأوجز لفظ ، وأقل كلمات . ومن الممكن الوصول إلى هذه الدلالة بتعبير آخر ، ولكنه سيكون تعبيراً أكثر ألفاظاً وكلمات . أما المصدر الأصل فلا يدل إلا على شيء واحد — في الغالب — هو المعنى المجرد الخالي من كل تقييد وتحديد .

(٤) ومتى دل المصدر الأصل على المرة بالطريقة التي شرحناها — فإنه يصير من قسم المصدر الأصل الذي يدل معناه على المرة ، مع توكيد معنى عامله أيضاً ؛ أي : أنه يدل على الأمرين معاً . —

وإذا دل المصدر الأصلى – بعد التغيير – على المعنى المجرد مزيداً عليه الدلالة على الوَحْدة – وهى «المرّة» – أو على «الهيئة» فإنه يظل محتفظاً باسمه كما كان. ولكنه يشتهر باسم: المصدر الدال على «المرة»، أو لى «الهيئة» فهو فى الحالتين مصدر أصلى[1] له اسمه، وكل أحكام المصدر الأصلى[2]. إلا أنّ الدال على «المرّة» لا يعمل – كما سبق[3] –.

ا – فإذا أردنا الدلالة على «المَرّة» الواحدة من المصدر الأصلى لفعل ثلاثى فوق دلالته على المعنى المجرد: (أتينا بمصدره المشهور، مهما كانت صيغته، ومهما كان وزنه) – (وجعلناه على وزن: «فَعْل»، ولو بحذف أحرفه الزائدة إن اقتضى الأمر هذا) – (وزدنا فى آخره تاء التأنيث): فيصير الوزن: «فَعْلة»، وهى صيغة المصدر المطلوب الدال على «المرّة» فوق دلالته على المعنى المجرد؛ ولا تتحقق هذا الصيغة إلا بتحقق الأمور الثلاثة السالفة. فللوصول إلى الصيغة الدالة على «المرّة» من المصادر: أخْذ – قعود – فَرَح – جَوَلان وأشباهها . . .، يجب: (تجريد كل مصدر أصلىّ من حروفه الزائدة، إن وُجدت)، ثم (تحويل صيغته بعد ذلك إلى: «فَعْل»)، ثم (زيادة تاء التأنيث فى آخرها)؛ فتصير: أخْذة – قَعْدَة – فَرْحة – جَوْلة؛ وهذه المصادر الأصلية تدل هنا على

= ويكون بيان المرة هو الأهم – طبقاً لما سبق فى باب: «المفعول المطلق»، ج ٢ م ٧٤ ص ١٦٩ – وكذلك حين يدل على الهيئة، فإنه يصير من قسم المصدر الذى يدل معناه على الهيئة مع توكيد معنى عامله، ويكون بيان الهيئة هو الأهم؛ طبقاً للبيان المشار إليه آنفاً.

(١) كما سبقت الإشارة لهذا (فى رقم ٤ من الهامش السابق وفى رقم ٤ من هامش ص ١٨٧) قال الصبان فى هذا الموضع ما نصه: «(مقتضى ما سبق أن «فَعْلة» التى للمرة كَجَلْسة، هى من المصادر؛ فيكون للفعل: جلس – مثلا – مصدران؛ أحدهما دال على «المرة»؛ وهو «جَلْسة»؛ والثانى لا دلالة عليها وهو: «جلوس») » اهـ.

وأين المصدر الميمى؟ الحق أن لكل فعل ثلاثة أنواع من المصادر – (كما أوضحنا فى ص ١٨١) – أولها: المصدر الأصلى الصريح الذى لا يدل إلا على المعنى المجرد. وثانيهما: المصدر الأصلى الذى يدل على المعنى المجرد مزيداً عليه «المرة» أو «الهيئة». وثالثها المصدر الميمى. أما المصدر الصناعى فليس مصدراً للفعل، ودلالته تختلف عن دلالة غيره. ولا يكون هو، ولا الميمى دالين على المرة أو الهيئة.

(٢) ومنها: أن يتعلق به شبه الجملة.

(٣) فى رقم ٣ من ص ٢١٥. حيث بيان السبب (وسيجىء – فى رقم ٢ من هامش ص ٢٣٠ – أن المصدر المبين للنوع قد يعمل . . .).

المعنى المجرد ، وعلى المرّة معًا ؛ نحو : أخذت من المال أخْذة — قعدت على الأريكة قَعْدة — تجددت لنا فَرْحة بالنصر ، قمت بجَوْلة حول المدينة . والمعنى : أخْذة واحدة — قَعْدة واحدة — فَرْحة واحدة — جَوْلة واحدة (١) — .

فإن كانت صيغة المصدر الأصلى موضوعة فى أصلها على وزن : « فَعْلة » : نحو : نظْرة — هَفْوَة — رَأفة — صيْحة ... لم تدُلّ بنفسها فى هذه الصورة على المرّة ، ووجب زيادة لفظ آخر معها ليدل على « المرة » أو قيام قرينة أخرى تدل عليها . والغالب فى اللفظ الآخر أن يكون نعتًا . فنقول مثلا : ربما تنفع النظْرة الواحدة فى ردْع المسىء — قد تعقب الهفْوة الواحدة عواقب خطيرة — إن رأفة واحدة بضعيف قد تضمه إلى أعوانك المخلصين — أهلك الله بعض الغابرين بصَيْحة لم تتكرر (٢) ...

ولا بد فى صياغة « فَعْلة » الدالة على « المرّة » من تحقق شرطين : أن تكون لشىء حسّىّ ، صادر من الجوارح الظاهرة والأعضاء الجسمية ، وأن يكون ذلك الشىء المحسوس غير ثابت ؛ فلا تصح صياغة « فَعْلة » للدلالة على أمر معنوى عقلىّ محض ، كالذكاء ، أو : العلم ، أو : الجهل ، أو : النبوغ ... ولا تصح صياغتها من الأوصاف الثابتة ، كالظَّرْف ، والحسن ، والملاحة ، والقبح ، والطول ، والقصر ...

وإن كان الفعل الماضى غير ثلاثى فالوسيلة للدلالة على المرة من مصدره الأصلى هى : زيادة تاء التأنيث فى آخر هذا المصدر مباشرة ، دون زيادة ، أو حذف ، أو تغيير آخر . مثل : « إنعام » مصدر الفعل الرباعى : « أنعَم »

---

(١) ومن الشاذ المسموع قول العرب : حجّ فلان حِجّة (بكسر الحاء)— ومنه شهر ذى الحِجّة فجاءوا بالمصدر الدال على المرة مصوغاً على وزن : « فِعْلة » (بكسر ، فسكون) وهذه الصيغة هى الخاصة بالهيئة . وبالرغم من هذا السماع الوارد عنهم لامانع أن نقول فى المرة : « حَجّة » بفتح أول الكلمة تطبيقاً لصيغة : « فَعْلة » الخاصة بالمرة ؛ عملا بالبيان المفيد الذى عرضناه فى ص ١٩١ .

ومن المسموع أيضاً رأيته رُؤْية (بوزن فُعْلة) مراداً بها المرة، ولامانع من استعمال القياس فيهما أيضاً — راجع « تاج العروس » ، مادة : «حج» . هذا ، وقد نقل ابن خالويه فى كتابه المسمى : «ليس فى كلام العرب » أن فتح الراء مسموع أيضاً .

(٢) انظر آخر الملاحظة الآتية فى ص ٢٢٩ .

و « تَبَيُّن » مصدر الفعل الخماسى : « تَبَيَّنَ » ، و « استفهام » مصدر الفعل السداسى : « استفهم » فإن صيغها الدالة على « المرة » هى : « إنعامة » - تَبَيُّنَة[1] - استفهامة . . . نحو ، إن إنعامة الله تملأ النفس انشراحًا - تَبَيُّنَةُ الحق جلبت الخير ، ودفعت البلاء - استفهامة وهداية[2] ، خير من صمت وضلالة .

فإن كان مصدر الفعل غير الثلاثى مشتملا فى أصله على تاء التأنيث فإنه لا يصلح للدلالة المباشرة على المرة ، ويجب زيادة لفظ آخر معه ، أو قيام قرينة تدل عليها . نحو : « استعانة » تقول : استعانة واحدة بأريَحِىّ قد تمنع خطراً داهمًا . والغالب فى اللفظ الآخر أن يكون نعتًا ؛ كالمثال السالف .

* * *

ب - وإذ أردنا أن ندل على « الهيئة » بمصدر الثلاثى - فوق دلالته على المعنى المجرد - صغناه بالطريقة السالفة على وزن : « فِعْلة » ، (بأن نجئ بمصدر الفعل الثلاثى ، دون غيره من الأفعال التى ليست ثلاثية ونحذف ما فيه من الحروف الزائدة إن وجدت ،) ثم (نزيد فى آخره تاء التأنيث) ، ثم (نجعله على صورة : «فِعْلة») فهذه أمور ثلاثة لابد من تحققها ؛ فنقول فى مصادر الثلاثى السالفة : إخذة - قِعْدة - فِرْحة - جيلة[3] . . . ؛ نحو : إخْذَةُ القطِّ فريستَه مزعجة - قِعْدة الوقور جميلة - فِرْحة العاقل يزينها الاعتدال - جيلة[3] الرّحالة شاهدة برغبته فى كشف المجهول . والمعنى : هيئة أخذ القط ، وطريقته فى الأخذ . . . - هيئة قعود الوقور ، وطريقته ، وشكل قعوده . . . - هيئة فرح العاقل وصورته فى أثناء فرحه . . . - هيئة جوَلان الرحّالة ، وشكل جوَلانه ، ومنظره . . .

فإن كانت صيغة المصدر الأصلى موضوعة فى أصلها على وزن : « فِعْلة » الخاص « بالهيئة » ، نحو : عِزّة - نِشْدَة[4] - رِخْوة[5] . . . وجب

---

(١) يجب فتح ماقبل تاء التأنيث هنا وفى كل موضع آخر .
(٢) أى : مع هداية ؛ بمعنى أنها تؤدى إليها .
(٣ و ٣) أصلها : « جِوْلة » ، (قلبت الواو الساكنة ياء بعد الكسرة . . .) .
(٤) نشد الرجل مأربه نَشْدا ، ونِشْدَة : طلبه وسعى وراءه .
(٥) استرخاه .

التصرف بإيجاد ما يضمن الدلالة على « الهيئة » ؛ كزيادة بعض الألفاظ للدلالة عليها ؛ أو إقامة قرينة ، — أىّ قرينة — ترشد إليها ، وإلى ما يراد منها من حسن ، أو قبح ، أو : زيادة ، أو نقص . . . أو غير هذا من الأوصاف التى يراد وصف المصدر بها ، مثل : العِزة الجاهلية تحمل صاحبها على الطغيان — نِشْدة المآربِ بالحكمة كفيلة بإدراكها .

ويلاحظ أن الدلالة على « الهيئة » بالصيغة المباشرة السالفة ، إنما تقتصر على مصدر الفعل الثلاثى ؛ مع زيادة التاء فى آخر هذا المصدر إن لم تكن موجودة؛ فمنهما تتكون الصيغة الدالة بنفسها على المعنى المجرد وعلى « الهيئة » معًا . أما الأفعال التى ليست ثلاثية فلا تصاغ — قياسا — من مصادرها الأصلية صيغة تدل على « الهيئة » ، وإنما يزاد على المصدر الأصلى قرينة ، أو لفظ يدل على الوصف المراد ، من غير التزام قرينة معينة ، أو لفظ معين . فعند إرادة الدلالة على الهيئة من المصادر : تكلُّم — استماع — اندفاع — وأشباهها . . . نقول : التكلم الكثير مدعاةٌ للملَل — الاستماع الحَسَن أمارة العقل الراجح — الاندفاع الطائش مقدمة البلاء العاجل .

ومجمل القول : إذا كان المصدر الأصلى موضوعًا فى أصله على وزن : « فِعْلة » كعِزّة — وأردنا أن يدل على « المرة » وجب تحويله إلى صيغة « فَعْلة » فنقول : ثارت فى رأس الجاهلىّ عَزّة أبْعدتْه عما يحسن بالعاقل .

وكذلك إن كان موضوعًا فى أصله على وزن — : « فَعْلة » ؛ كرَحْمَة ، وأردنا أن يدل على « الهيئة » فإننا نحوله إلى صيغة : « فِعْلة » ؛ فنقول : رِحْمَة ، مثل : (رِحْمَةٌ تداوى ، ورِحمَة تَجْرَح[1]) .

* * *

وخلاصة ما سبق :

(١) أن الفعل الثلاثى يصاغ — بشرطين — مصدرُهُ الأصلى الشائع على وزن : « فَعْلة » للدلالة على أمرين معًا ؛ هما : المعنى المجرد ، و« المَرّة » .

---

(١) هذه حكمة قديمة ، معناها أن هيئة الرحمة ، والطريقة التى تظهر بها ، وتقدم لمستحقها — قد تكون طريقة كريمة تفيده ، وتزيل أو تخفف آلامه ومتاعبه. وقد تكون طريقة جافة خشنة تؤلمه، وتجرح شعوره .

ويتوصل إليهما من مصدر غير الثلاثى بزيادة تاء التأنيث على هذا المصدر.

(٢) ويصاغ مصدر الثلاثى على وزن «فِعْلة» للدلالة على أمرين معًا؛ هما : المعنى المجرد ، والهيئة . ولا يصاغ المصدر للهيئة مباشرة من غير الثلاثى.

(٣) مصدر المرة والهيئة هو مصدر أصلىّ يحتفظ باسمه ، وبخصائصه[1] التى عرفناها ، وبعمله . إلا أن المصدر الدال على المرة لا يعمل[2] .

(٤) إذا كانت صيغة المصدر الأصلىّ موضوعة فى أصلها على صورة المصدر الذى نريد أن يدل على المرة أو على الهيئة ، وجب إدخال تغيير أو زيادة عليها أو المجىء بقرينة تدل على المراد ، وتُرشد إلى المرة أو الهيئة ، طبقًا للتفصيل الذى سبق . . .[3]

---

(١) ومنها أن يتعلق به شبه الجملة ، وأنه مع دلالته على المرة أو الهيئة هو مؤكِّد لعامله أيضاً — طبقاً لما سبق فى رقم ٤ من هامش ص ٢٢٥ — والتفصيل فى باب : (المفعول المطلق) ج ٢ م ٧٤ ص ١٩٩ .

(٢) راجع إيضاح هذا فى رقم ٣ من هامش ص ٢١٥ ، وفى ص ٢٢٦ . . . من هذا الجزء . وكذلك فى ص ٢٠٠ م ٧٤ ج ٢ (باب المفعول المطلق.) حيث قلنا هناك ما نصه : (قد يعمل المبين النوع أحيانا ، كأن يكون مضافا لفاعله ، ناصباً مفعوله أو غير ناصب ؛ نحو : تألمت من إيذاء القوى الضعيفَ — حزنت حزن المريض. وهذا العمل على قلته قياسى) .

(٣) وفى اسم المرة واسم الهيئة وصياغتهما من مصدر الثلاثى يقول ابن مالك فى ختام باب : «أبنية المصادر» بيتين سجلناهما هناك فى ص ٢٠٠ .

وَ «فَعْلَةٌ» لِمَرَّةٍ كَجَلْسَهْ وَ «فِعْلَةٌ» لِهَيْئَةٍ كَجِلْسَهْ

ويقول فى صياغتهما من مصدر غير الثلاثى :

فِى غَيْرِ ذِى الثلاثِ بِـ «التَّا» المَرَّهْ وَشَذَّ فيه هَيْئَةٌ ؛ كالْخِمْرَهْ

أى : الدلالة على «المرة» من مصدر غير الثلاثى — تكون بزيادة التاء فى آخر المصدر . أما «الهيئة» فلا تجىء منه مباشرة ، وشذ مجيئها منه ، كقولهم فلان حسن الخِمْرة ، وهى حسنة النِّقْبة ؛ والفعل منهما خماسى ، هو : اختمر ، بمعنى : لف الرأس بثوب ونحوه . وانتقب بمعنى لبس النقاب ، وهو البرقع .

المسألة ١٠١ :

ب[1] – المصدر الميمى

يصاغ من المصدر الأصلى للفعل الثلاثى وغير الثلاثى صيغة قياسية ، تلازم الإفراد[2] والتذكير[3] ، وتؤدى ما يؤديه هذا المصدر الأصلى من الدلالة على المعنى المجرد ومن العمل – كما سيأتى – لكنها تفوقه فى قوة الدلالة وتأكيدها[4] .

---

(١) سبق الكلام على : « ا » فى ص ١٩٣ ، وهو وزن المصدر الأصلى ، كما سبق الكلام على النوع الثالث ؛ وهو : « المصدر الصناعى » فى ص ١٨٦ .

(٢) يدل على هذا ما سجله النحاة فى باب البدل – كما سيجىء فى رقم ٢ من ص ٦٧٦ – .

(٣ و ٤) وقد وردت هذه الصيغة لبيان السبب ، وقال الرضى فى شرح الشافية ، آخر باب المصدر ما نصه : (يجىء « المَفْعلة » ، لسبب الفعل؛ كقوله عليه السلام : « الولد مَبْخَلة ، مَجْبَنة ، مَحْزَنة » .) اهـ . وقول عنترة العبسى :

نُبِّئت عمْرًا غيرَ شاكرِ نعمتى ... والكفر مَخبثَةٌ لنفس المنعم

وقولهم أيضاً : الشكر مَبْعَثَة لنفس المفضل

والمفهوم أن هذا المعنى مقصور على السماع . وكذلك صيغته المختومة بالتاء؛ حيث يتشدد غالب النحاة (بغير داع قوى) فيجعلها سماعية ، على الرغم من الأمثلة الكثيرة الواردة بالتاء – وأتى رآها مؤتمر المجمع اللغوى كافية للقياس عليها ، كما سيجىء فى ٣ ص ٢٣٥ – مثل : مقالة – مسرة – مهلكة – منصبة – مخافة – و . . . كقول الشاعر :

مقالة السّوء إلى أهلها ... أسرع من منحدِرٍ سائل

وقول الآخر :

لا تنم واغتنم مَسَرَّة يوم ... إن تحت التراب نوماً طويلا

وقول دِعْبِل :

ألَمْ أقلْ لك : إنالبغى مهلَكةٌ ... والبغى والعُجْبُ إفساد لأقوامِ ؟

وقول على رضى الله عنه فيما ورد منسوباً له : ليس لواضع المعروف فى غير حقه ، وعند غير أهله ، من الحظ إلا مَحْمَدَة اللئام ، وثناء الأشرار ، ومقال الجهال .

وقوله أيضاً : الحمد لله المعروف من غير رؤية ، الخالق من غير مَنْصَبَة . وقول الأحنف بن قيس: رب حلم قد تجرعته ؛ مخافة ما هو أشد منه .

وتسمى هذه الصيغة : المصدر الميمى[1] » . وتعرب – فى الأغلب[2] – على حسب حاجة الجملة .

(١) وللوصول إليها من الفعل الثلاثى غير المضعف[3] نأتى بمصدره القياسى المشهور – مهما كانت صيغته – وندخل عليه من التغيير اللفظى ما يجعله على وزن « مَفْعَل » – بفتح الميم والعين – وهذه هى الصيغة القياسية للمصدر الميمىّ فى جميع حالات[4] الفعل الماضى الثلاثى غير المضعف . ما عدا حالة واحدة[5] ؛ وهى التى يكون فيها الفعل الماضى الثلاثى صحيح الآخر ، معتل الفاء[6] بالواو التى تحذف[7] فى مضارعه ؛ (لوقوعها بين الفتحة والكسرة؛ مثل : وصل – وصف – وعد – وثب – وجد – . . . فإنها أفعال واوية الفاء ، ومضارعها مكسور العين ، محذوف الواو ، وهو : يصل – يصف – يعد يثب – يجد ...) – وفى هذه الحالة الواحدة تكون على وزن : « مَفْعِل » بكسر العين . . . .[8]

---

(١) انظر ما يتصل بهذه التسمية فى « أ » من ص ٢٢٣ – وسبق فى ص ١٨١ – الكلام المفصل عن المصدر الأصيل ، وعن أصل المشتقات .

(٢) البيان فى رقم ٦ من هامش ص ٢٣٥ .

(٣) مضعف الثلاثى : ما كانت عينه ولامه من جنس واحد ، مثل الفعل : مدّ – فرّ – سرّ ...

(٤) أى : سواء أكان الفعل الثلاثى غير المضعف متعدياً ، أم لازماً – صحيحاً ، أم معتلا – مضموم العين أم مفتوحها أم مكسورها . (إلا حالة واحدة ستذكر) .

(٥) وهناك حالة أخرى يجوز فيها فتح العين وكسرها ، وسيجىء الكلام عليها فى ملاحظة خاصة – ص ٢٣٦

(٦) هو : معتل الأول ، ويسمى : « مثالا » . وسيجىء فى رقم ٤ من هامش الصفحة الآتية أن بعض القبائل يجعل المثال هنا كغيره .

(٧) بأن يكون مضارعه مكسور العين ؛ فتقع الواو فيه بين الفتحة والكسرة ، وهذا يؤدى – فى الغالب – إلى حذفها كالأمثلة المعروضة. فلا بد فى صيغة : « مَفْعِل » – بكسر العين – من تحقق – ثلاثة شروط ، أن يكون الثلاثى معتل « الفاء » بالواو – وأن يكون مضارعه مكسور العين – وأن يكون حرف العلة (الواو) محذوفاً فيه. فإن خلا شرط من الثلاثة فالقياس : « مَفْعَل » ؛ كأن يكون صحيح « الفاء » ، مثل : كتب ، أو يكون معتل الفاء بالياء ؛ مثل : ييبس – يقين – يقظ – . أو يكون معتل الفاء بالواو ولكن مضارعه غير مكسور العين ؛ فلا تحذف فيه الواو ، قياساً ؛ مثل : وجِع يوجَعُ – وحِل يوْحَل – وله – يولَه ، بمعنى : فقد عقله لحزن أو فرح أو نحوهما . . .

وإن كان معتل الفاء واللام فصيغته : « مَفْعَل » بفتح العين .

(٨) مع ملاحظة حالة المضعَّف التى يجوز فيها فتح العين وكسرها وستأتى.

فمن أمثلة « مَفْعَل » – بفتح الميم والعين– : مَلْعَب ، بمعنى ؛ لَعِب – مَسْقَط ، بمعنى : سقوط – مَصْعَد ، بمعنى : صعود – مأكَل ، بمعنى : أكْل – مَغنم ، بمعنى : غُنْم – مأثَم ، بمعنى : إثْم – مَخبثة ، بمعنى : خُبْث– منطِق ، بمعنى : نطْق – مَقْدَم : بمعنى قدوم – مَعاب [1] ، بمعنى : عيب. وأفعالها الماضية : لعِب– سقَط– صعِد– أكَل– غنِم– أثِم –خبُث– قدِم – عاب . يقال : : فلان رياضي يحسن مَلْعَب الكرة – سقط البَرَدُ ، وكان مَسقَطه عَنيفًا – صعدت إلى قمة الجبل مسترشداً فى مَصْعَدِى بخبير – أهلَك فلانا مأكَلُه الحرام . . . ومثل قولهم : ليس فى الشر مَغنَم، ولا لوم على امرئٍ إلا فى مأثَم ، والكفر مَخبَثة لنفس المُنْعِم. وقول الشاعر :

لا يملأُ الهول صدرى قبل مَقدَمه   ولا أضيق به ذَرْعاً [2] إذا وقعا .

وقول الآخر :

أنا الرجلُ الذى قد عبتموه   وما فيه لعَيَّاب مَعَاب [3]

ومن أمثلة : « مَفْعِل » – بكسر العين – مَوْصِل ، بمعنى : وصول – مَوْصِف ، بمعنى ؛ وصْف – مَوعِد ، بمعنى : وعْد . . . . و . . . . و . . .
فيقال : كان مَوْصِلِي للصديق تنفيذاً للموعِد الذى بيننا ، وكان مَوْصِفه لمكان التلاقى واضحاً ؛ فلم أخطئه . . . أى : كان وصولى للصديق تنفيذاً للوعد الذى بيننا ، وكان وصفه [4] . . .

فإن كان الثلاثى مضعف العين جاز فى مصدره الميمى أن يكون مفتوح العين

---

(١) أصلها : « مَعْيَب » – على وزن : مَفْعَل– ثم تناولها التغيير الصرفى الذى انتهى بها إلى : « معاب » . (بأن نقلت فتحة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها ، فهى متحركة بحسب الأصل ، وما قبلها متحرك أخيراً ، فتقلب الياء ألفاً .) .

(٢) الذرع : الطاقة والاحتمال . وضاق . بالأمر ذرعاً : ضعفت طاقته عن احتماله ، ولم يجد منه خلاصاً .

(٣) سيعاد البيت لمناسبة أخرى فى ص ٢٣٦ .

(٤) بعض القبائل العربية الفصيحة لا يفرق بين معتل الفاء وصحيحها وإنما يجعل صيغة المصدر الميمى واحدة لجميع أنواع الثلاثى ، هى : «مَفْعَل» بفتح الميم والعين. ورأيه – على صحة مما كانت– مخالف لأكثر القبائل التى يشيع العمل برأيها اليوم وقبل اليوم . ومن المستحسن الاكتفاء بمتابعة الأكثرية .

أو مكسورها[1] كالمَفَرّ – بفتح الفاء وكسرها – فى قولهم : لا ينفع الجانى المفَرّ من قصاص الدنيا ، فقصاص الآخرة أشد . . .

أما ما ورد من الألفاظ المسموعة خارجًا فى صياغته على الضابط الموضّح فى الحالتين السابقتين ؛ مخالفًا له – فحكمه : جواز استعماله بالصيغة الواردة ، أو إخضاعه للضابط ، وتطبيق القاعدة عليه ؛ فيصاغ صياغة جديدة على حسب مقتضاها ...

(٢) وإن كان الماضى غير ثلاثى فمصدره الميمىّ يصاغ على صورة مضارعه ، مع إبدال أول المضارع ميمًا مضمومة ، وفتح الحرف الذى قبل آخره إن لم يكن مفتوحًا[2] . . . ففى مثل الأفعال : عَرَّفَ ، تَعاوَن – استفهم . . . يكون المضارع : يُعَرِّف – يتعاوَن – يستفهِم . وتكون صيغة المصدر الميمى : مُعَرَّف – مُتَعاوَن – مُستَفْهَم .... يقال : (كان مُعَرَّفك للنظرية العلمية واضحًا ، والمتعاوَن بيننا فى فهمها خير وسيلة لتحقيق الغرض ، والإجابة على كل مستفهَم أثارت غوامض البحث) . تريد : (كان تعريفك – والتعاون بيننا – . . . والإجابة عن كل استفهام . .) ومثل قول الشاعر :

أَلَا إنما النُّعْمَى تجازَى بمثلها ... إذا كان مُسْداها إلى ماجِدٍ حُرّ

أى : إسداؤها .

* * *

وملخص ما سبق من حيث : الصياغة القياسية ، والحكم ، والدلالة :

(١) أن المصدر الميمى للماضى الثلاثى غير المضعَّف يصاغ دائمًا على وزن « مَفْعَل » – بفتح الميم والعين – إلا إن كان الماضى صحيح الآخر معتل

---

(١) صرح بجواز الأمرين صاحب « المصباح المنير » فى فصول آخر كتابه – ص ٩٦٢ : عند الكلام على صوغ المصدر الميمى واسم الزمان والمكان – وساق مثالا نصه : (فر مَفَرًّا ومَفِرًّا) .

(٢) وقد يستتبع هذا تغييراً صرفيًّا فى بعض الحالات ؛ كالذى فى كلمة : مُقَام – بضم الميم – فى قول الشاعر :

وإن مُقام الحر فى دار ذلة ... لِيَدفع عنه الفقر شر من الفقر

فعلها : « أقام » ، والمصدر الميمى منه هو : « مُقْوَم » على وزن : مُفْعَل . ثم ينقلب حرف العلة – الواو – أيضاً . . (انظر رقم ١ من الهامش السابق) .

الأول بالواو التي تحذف عند كسر عين مضارعه ، فيجيء مصدره الميمى على « مَفْعِل » بكسر العين [1] .

أما المصدر الميمي للثلاثي المضعف فيجوز فيه فتح العين وكسرها .

(٢) وأن المصدر الميمي لغير الثلاثي يصاغ على صورة مضارعه ، مع إبدال الحرف الأول ميماً مضمومة ، مع فتح الحرف الذى قبل آخره [2] .

(٣) وأن المصدر الميميّ يلازم الإفراد [3] والتذكير ، ولاتلحقه تاء التأنيث إلا سماعاً فى رأى كثير من النحاة . ويخالفهم – بحق – آخرون [4] .

والراجح أنه لا يعد من المشتقات ، ولكن يصح أن يتعلق به شبه الجملة – كما سبق [5] – .

(٤) أنه يعرب على حسب حاجة الجملة إليه إلا ما كان منه مسموعاً بالنصب [6]

---

(١) هذا هو القياس فى الحالتين. أما السماع فقد يجيء بغيرها ؛ كصيغة : « مَفْعَلة » فى الحديث الذى سبق فى رقم ٣ من هامش ص ٢٣١ ونصه : (الولد مَبْخَلة ، مَجْبَنَة ، مَحْزَنة) وفى غيره مما ذكرناه .

(٢) فهو من مصدر غير الثلاثى كاسم المفعول من غير الثلاثى ، وكاسم الزمان والمكان كذلك . والتمييز بينها يكون بالقرائن التى تعين أحدها .

(٣) كما سيجيء فى رقم ٢ من ص ٦٧٦ ، لمناسبة هناك .

(٤) فى الاقتصار على السماع تشدد بغير حجة قوية ؛ إذ الأمثلة الفصيحة الواردة بالتاء كثيرة كثرة تبيح القياس عليها . وقد عرض مؤتمر المجمع اللغوى (المنعقد بالقاهرة فى فبراير سنة ١٩٧١) لهذه المسألة واطلع على عشرات من الكلمات المسموعة بالتاء ، سجلها فى محاضر جلساته ، وأصدر قراراً حاسماً فى جواز إلحاق تاء التأنيث بالمصدر الميمى عامة . انظر ما يتصل بهذا فى « ا » من ص ٢٢٣ . وفى رقم (٣ و ٤) من هامش ص ٢٣١ بعض الأمثلة المختومة بالتاء .

(٥) فى رقم « ب » من هامش ص ١٨٢ . ومع أنه لا يعد من المشتقات يجوز أن يتعلق به شبه الجملة : لما فى المصدر الميمى من رائحة الفعل التى تكفى مسوغاً للتعلق . (راجع رقم ١ و ٢ من هامشى ص ٢٥١ و ٣٢١) .

(٦) يقع المصدر الميمى فى جميع المواقع الإعرابية المختلفة (فيكون مبتدأ ، وخبراً ، وفاعلا ، و... إلخ) .

وهناك ألفاظ مسموعة بالنصب فى أكثر أحوالها باعتبارها مفعولا مطلقاً لفعل محذوف ، أو مفعولا به لفعل محذوف كذلك . ومن الأول قولهم لمن يريد أن يؤدى عملا : « افعل ، وكرامةً ، ومسرة » ، أى : =

(٥) ومن حيث العمل فإنه يعمل عمل مصدره[1].

(٦) أما من حيث الدلالة فيدل على المعنى المجرد – كالمصدر الأصلى – ويمتاز الميمى بقوة دلالته وتأكيدها. ولا يدل على بيان السبب إلا سماعا.

* * *

«ملاحظة»: جاء فى بعض المراجع اللغوية ما نصه[2]:

(إن كان الماضى الثلاثى معتّل العين بالياء فالمصدر الميمى مفتوح العين، واسم الزمان والمكان مكسور كالصحيح؛ نحو: مال مَمَالاً، وهذا مَمِيله.. هذا هو الأكثر. وقد يوضع كل واحد موضع الآخر؛ نحو المَعاش والمَعِيش، والمَسَار والمَسِير. قال ابن السِّكِّيت: لو فُتِحا جميعًا فى اسم الزمان والمكان، وفى المصدر الميمى، أو كسرا معًا فيهما – أى: فى الاسم والمصدر – لجاز؛ لقول العرب: المَعاش والمَعِيش؛ يريدون بكل واحد: المصدر واسم الزمان والمكان، وكذا المَعاب والمَعِيب، قال الشاعر:

أنا الرجل الذى قد عبتموه ... وما فيه لعيَّاب مَعاب ...[3]

–وأكرمك كرامة وأسرك .. مسرة ... ومن الثانى كلمة: «مرحباً» تقال للترحيب بالشىء، أى: أنه صادف مكاناً رحباً، ولقى موطناً واسعاً. ومنه قول القائل:

مرحباً بالخطْب يَبْلونى إذا ... كانت العلياءُ فيه السببا

–وقد سبق تفصيل هذا النوع فى ج ٢ باب المفعول المطلق «م ٧٦ ص ١٩٢»–.

(١) ومن أمثلة إعماله قول الشاعر يخاطب امرأة اسمها: «ظلوم»:

أظلومُ، إن مُصابكم رجلا ... أهدى السّلام تحيةً – ظُلْمُ

يريد: إن إصابتكم رجلا أهدى السلام تحية – ظلم. وكلمة: «ظلم» خبر «إن» وقد سبق – فى ص ٢٢٣ – رواية أخرى فى البيت، وفى بيان قائله، وشرحه.

وقول الآخر:

وأمر تشتهيه النفس حُلْو ... تركت مخافةً سوءَ السّماع

أى: خوفاً سوء السماع.

(٢) المصباح المنير – ص ٩٦٢ – من الفصول الأخيرة.

(٣) سبق هذا البيت لمناسبة أخرى فى ص ٢٢٣.

وقول الآخر :

أزمان قوْمى والجماعة كالذى　　منع الرُّحالة أن تَميل مَمِيلا

أى : أن تميل ميلا . والرُّحالة : الرحْل ، والسرج أيضًا . وقال ابن القوطية أيضًا : من العلماء من يجيز الفتح والكسر فيهما ؛ مصادر كنّ أو أسماء زمان ومكان ؛ نحو : المَمَال والمَميل ، والمَبَات والمَبيت .) » اهـ .

المسألة ١٠٢ :

اسم الفاعل ، اسم المفعول ، الصفة المشبهة .
تعريف كلٍّ ، وصوغه ، وإعماله .

اسم الفاعل . تعريفه :

(اسم مشتق ، يدل على معنًى مجردٍ ، حادثٍ[1] ، وعلى فاعله) . فلابد أن يشتمل على أمرين معًا ؛ هما : المعنى المجرد الحادث ، وفاعله ، مثل كلمة : « زاهد » ، وكلمة : عادل » فى قول القائل : (جئْنى بالنَّمِر الزاهد ، أجئْك

---

(١) أى : عارض ، يطرأ ويزول ؛ فليس له صفة الثبوت والدوام ، ولا ما يشابههما . ويستغنى بعض النحاة فى التعريف عن كلمتى : « اسم ، مشتق » بحجة أنه لا يوجد : (لفظ يدل على معنى مجرد غير دائم ، وعلى فاعله) إلا وهو اسم مشتق . وهذا صحيح . ولكنا ذكرناهما مبالغة فى الإيضاح .

أما المعنى المجرد ، أو الحدث المحض . . . فقد بسطنا الكلام فيه فى هامش ص ١٨١ و ٢٠٧ — ودلالة اسم الفاعل على هذا المعنى المجرد هى دلالة مطلقة ؛ أى : صالحة للقلة والكثرة ، إلا إذا وجدت قرينة توجه المعنى لأحدهما وحده — كما سيجىء فى الصفحة الآتية — .

وأما المقصود من المشتق فهو : المأخوذ من كلمة أخرى مع تقاربهما لفظًا ومعنى . كما سبق . — وفى ص ١٨٢ بيان مفصل عن أصل المشتقات وعددها . . . و . . . — وأما المعنى الحادث ، (أو : غير الدائم ، وغير الشبيه بالدائم) فهو الأمر الطارئ الذى يحدث ويزول من غير أن يدوم ، أو يطول ثباته وبقاؤه حتى يقارب الدائم ، ومن غير أن يشمل الماضى .

وقد ارتضى صاحب « التسهيل » تعريفًا آخر لاسم الفاعل لا يخرج — مع طوله — عن التعريف السابق ، ولكنه يزيده إيضاحًا . فمن زيادة الفائدة أن نذكره . نقلا عن حاشية الخضرى — قال :

« إنه الصفة الدالة على فاعل الحدث ، الجارية فى مطلق الحركات والسكنات على المضارع من أفعالها فى حالتى التذكير والتأنيث — كما سيجىء فى ص ٣٠٨ — المفيدة لمعنى المضارع أو الماضى . فخرج بالدالة على الفاعل ، اسم المفعول ، وما بمعناه ؛ كمحمود ، وقتيل . وبالجارية على المضارع الجارية على الماضى ؛ كفَرَحٍ ، وغير الجارية على فِعْل ؛ ككريم ، وبالتأنيث نحو : « أهْيَف » ؛ فإنه لا يجرى على المضارع إلا فى التذكير ؛ لأن مؤنثه هيفاء . ولمعناه أو معنى الماضى لإخراج نحو : ضامر الكشح ، مما يدل على الاستمرار . ويخرج به أيضًا : أفعل التفضيل ؛ لأنه للدوام ، كما خرج بما قبله . « فهذه المخرَجات ، ما عدا الأول والأخير — وهما اسم المفعول ، واسم التفضيل — صفات مشبهة ، =

بالمستبد العادل .) فكلمة : « زاهد » تدل على أمرين معًا ؛ هما : الزهد مطلقا، والذات التي فعلته أو ينسب إليها ، وكذا كلمة : « عادل » تدل على أمرين معًا ؛ هما العدل مطلقا والذات ، التي فعلته أو ينسب إليها ، ومثلهما كلمتي : « واش » وسائل » في قول المعرّى :

أعندى وقد مارست كل خفيـة يُصَدق واش[١] ، أو يُخَيَّبُ سائلُ

ودلالة اسم الفاعل على المعنى المجرد الحادث ، أغلبية ؛ لأنه قد يدل[٢] . — قليلا — عن المعنى الدائم ، أو شبه الدائم ، نحو : دائم — خالد — مستمر — مستديم...و...[٣]

ودلالته على ذلك المعنى المجرد مطلقة (أى : لا تفيد النص على أن المعنى قليل أو كثير . .) فصيغته الأساسية محتملة لكل واحد منهما[٤] ، إلا إن وجدت قرينة تُعين أحدهما دون الآخر .

= لا اسم فاعل . هذا هو الاصطلاح المشهور . وأما مايأتى فى : « أبنية أسماء الفاعلين » من أنه يطلق عليها اسم الفاعل فباعتبار اصطلاح آخر ، وهو مجاز — كما سيأتى —

« و إن شئت فقل : اسم الفاعل ما دل على فاعل الحدث ، وجرى مجرى الفعل فى إفادة الحدوث . فخرج بالأول اسم المفعول ، وبالثانى الصفة بجميع أوزانها ، وأفعل التفضيل » اه .

واستعمال ذلك الاصلاح شائع قبل « ابن مالك » ، ومنه ما جاء فى « أمالى القالى » — ح ٢ ص ١٨٤ ونصه : (قال أبوعلى ؛ غمَض وغمُض — بفتح الميم وضمها — فن قال غمُض ؛ بضم الميم ، قال فى الفاعل : غميض . ومن قال : غمَض . بفتح الميم ، قال فى الفاعل غامض) اه فالمراد بالفاعل فى الأول : الصفة المشبهة ، وفى الثانى : اسم الفاعل .

(١) أصلها : واشىٌ ، على وزن : فاعل ، حذفت الضمة لثقلها على الياء . ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين ، طبقاً للبيان الذى سبق عند الكلام على المنقوص ج ١ م ١٦ ص ١٧٣ .

(٢) شرط هذه الدلالة أن تكون هى المعنى الصريح لصيغته اللفظية ، أو أن توجد قرينة أخرى توجه المعنى إلى الدوام وشبهه ، مع بقاء اسم الفاعل فى الحالتين على صيغته وصورته الخاصة به ، وأحكامه النحوية التى تنفرد بها (انظر الزيادة الآتية فى ص ٢٤٢) .

(٣) وكذلك فى الحالة التى يصير فيها : « صفة مشبهة » وستأتى فى الزيادة — ص ٢٤٢ .

(٤) جاء فى ص ١٣٠ من شرح درة الغواص ، ما نصه : « (قال ابن برى : . . . إن باب « فاعل » كضارب ، وقاتل . . . ، عام لكل من صدر منه الفعل ، قليلا كان أو كثيراً ؛ فلا يمنع أن يقع « فاعل » موقع « فعّال » المختص بالكثير ؛ لعمومه. ألا ترى أن قوله تعالى : (والذين فى أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم . .) لا يقتضى أن يكون السائل هنا من قل سؤاله ؟ — ومثله فى صفات البارى: الخالق والخلاق ، والرازق والرزاق . . والمراد بأحدهما ما يراد بالآخر .)) » اهـ وفى حاشية ياسين على شرح الفاكهى لقطر الندى (ج ٢ ص ٢١٧ ما نصه : « (قال الشاطبى فى شرح الألفية : اسم الفاعل دال=

صوغه[1] :

ا – يصاغ من مصدر الماضي الثلاثي ، المتصرف ، على وزن : « فاعِل » ؛ بأن نأتي بهذا المصدر – مهما كان وزنه – وندخل عليه من التغيير ما يجعله على وزن : « فاعِل » . ولا فرق في الماضي بين المتعدى واللازم ، ولا بين مفتوح العين ، ومكسورها ، ومضمومها[2] ؛ نحو : (فتح ، يفتَح ، فتحًا ؛ فهو : : فاتح – قعَد ، يقعُد ، قعوداً ؛ فهو : قاعد) – (حسِب ، يحسِب ، حُسبانًا ؛ فهو : حاسب – نَعِم ينعَم ، نَعَمًا ؛ فهو : ناعم) – (كرُم ، يكرُم ، كرَمًا ؛ فهو كارِم – حَسُن ، يحسُن ، حُسْنًا ؛ فهو : حاسن) ؛ بشرط أن يكون الكرم والحُسْن أمرين طارئين ، لا دائمين[3]

= على الفعل ، كثيراً كان أو قليلا : فيقال «فاعل» لمن تكرر منه الفعل وكثر ، ولمن وقع منه فعل ما ... فإذا أرادوا أن يشعروا بالكثرة وضعوا لها مثالا دالاً عليها ؛ مثل : فَعُول) » اهـ . . . ولهذا إشارة في ص ٢٥٧ وهامشها .

(١) عقد ابن مالك باباً مستقلا لإعمال اسم الفاعل ، وضمنه إعمال اسم المفعول (وسيجيء شرحه في هامش ص ٢٥٠) . ثم عقد باباً آخر (سيجيء شرحه أيضاً في هامش ص ٢٨٩) لأبنيتهما وصيغتهما ، وأبنية الصفة المشبهة ، فاصلا بينهما بباب آخر ؛ هو : « باب أبنية المصادر » . وهذا ترتيب ارتضاه لسبب ذكرناه في أول باب « أبنية المصادر » ص ١٨١ ولم نقبله هناك ، ولا نستحسنه هنا ؛ إذ الكلام على أحكام الشيء وإعماله لا بد أن يجيء بعد معرفة ذلك الشيء وإدراك كنهه ، وهذا يقتضى تقديم الكلام على صيغه وأبنيته أولا . كذلك لا نستحسن عقد بابين مستقلين ؛ أحدهما للصيغ والأبنية . والآخر للإعمال والأحكام : لما في هذا من التشعيب والتشتيت من غير مسوغ

(٢) مضموم العين لا يكون إلا لازماً . (انظر البيان الخاص باللازم في هامش ص ٢٨٩) .

(٣) نص على هذا كثيرون – في باب « أبنية أسماء الفاعلين . . – ؛ منهم « الخضرى » و « الصبان » ، وصاحب حاشية « التصريح » ؛ ومنهم : « صاحب المصباح المنير » في فصل الفعل ودلالته ، ودلالة المشتقات ، بآخر كتابه ، ص ٩٤٧ وما بعدها ، وكذلك محمد الرازي في كتابه : « غرائب آي التنزيل » المطبوع على هامش كتاب : « إملاء ما من به الرحمن . . . » للعكبرى ، ص١٣٣ حيث عرض للآية الكريمة : (وضائق به صدرك) وأوضح السبب في التعبير بكلمة : « ضائق » دون « ضيق » بما نصه :

(إن ضيق صدر الرسول عارض غير ثابت ، لأن النبي عليه السلام كان أفسح الناس صدراً . ونظيره قولك : فلان سائد وجائد . فإذا أردت وصفه بالسيادة والجود الثابتين المستقرين ، قلت : سيد وجواد . كذا قال الزمخشري .) اهـ .

ويقول ابن يعيش في الآية السالفة : (ضائق به صدرك) إنه عدل عن « ضيِّق » إلى : « ضائق » =

وكذلك بقية المعانى السابقة ، حين يكون المراد النصّ على حدوث المعنى .

ويجب أن يتحقق فى صيغة : « فاعل » المذكورة أمران ، أن يكون ماضيها الثلاثى متصرفًا ، وأن يكون معنى مصدره غير دائم . لأن الماضى الجامد (مثل : نِعْم ، وعسى ، وليس . . .) لا يكون له مصدر ، ولا اسم فاعل ، ولا شىء من المشتقات الأخرى . ولأن المصدر الدال على معنى دائم ، أو شبه دائم – لا يُشتق منه ما يدل نصًّا على الحدوث ، وعدم الدوام ، وهو : اسم الفاعل . إنما يشتق من ذلك المصدر شىء آخر يدل على الدوام أو شبهه ، « كالصفة المشبهة »[1] ، ولها صيغٌ متعددة بتعدد الاعتبارات المختلفة ، وأحكام خاصة بها ، سنعرفها فى بابها[2] .

= ليدل على أن هذا الضيق عارض فى الحال ، غير ثابت ... » ومثل هذا يقال فى كلمة : « فارح » من قول أشجع السلمى يرثى عمرو بن سعيد الباهلى :

(وما أنا من رزء – وإن جل – جازع ولا بسرور بعد موتك فارح

وراجع ما يأتى فى ص ٢٩٢ حيث البيان والإيضاح .

(١) لها باب خاص يجىء فى ص ٢٨١ .

ومثلها اسم التفضيل ، فإنه يدل على الدوام ، طبقاً للبيان الذى فى رقم ١ من هامش ص ٢٨٢ ، ولها سيجىء فى بابه ص ٣٩٤ .

(٢) ص ٢٨١ .

زيادة وتفصيل :

١ — قلنا : إن صيغة « فاعل » المراد بها : « اسم الفاعل » لا تُشتق إلا من مصدر فعل ماض . ثلاثى . متصرف . ويتساوى فى هذا كل أنواع الماضى (الثلاثى المتصرف . المتعدى واللازم . مفتوح العين . ومضمومها ، ومكسورها) . فلا مكان للتوهم بأن بعض أنواع الماضى الثلاثى المتصرف اللازم لا يصاغ من مصدره اسم الفاعل على صيغة « فاعل » للدلالة على الحدوث نصًّا . إذ من أين يجيء التوهم بعد أن قطع الأئمة بالحكم العام السابق ، وبقياسية : كرُم الرجل ؛ فهو : كارم — بخِل فهو : باخل — شرُف فهو : شارف ؛ (أى : صار صاحب شرَف) — وحسُن فهو : حاسن — وغنِىَ فهو : غان . . . و . . . وأمثال هذا مما فعله ثلاثى متصرف . لازم . يدل على معنى طارئٍ غير ثابت ، ولا شبيه بالثابت . أمَّا إن كان المعنى ليس طارئًا حادثًا وإنما هو دائم أو شبه دائم — فيجب التصرف ؛ إمَّا بتغيير صيغة « فاعل » الدالة على الحدوث إلى أخرى دالة على الثبوت أو شبهه ، كأن تقول : كريم — بخيل — شريف — حسن — غنىّ — (كما سيجيء فى باب الصفة المشبهة) وإما بإيجاد قرينة — لفظية أو معنوية — تدل على أن صيغة : « فاعل » لا يراد منها الحدوث ، وإنما يراد منها الثبوت . ومن القرائن اللفظية : إضافة اسم الفاعل من الثلاثى اللازم إلى فاعله[1] ، نحو : لى صديق ، راجح العقلِ ، رابط الجأش ، حاضر البديهة . . . والأصل : راجحٌ عقلُه ،

---

(١) إضافة اسم الفاعل إلى فاعله تخرجه — حتماً — من بابه من غير تغيير فى صيغته التى هو عليها عند إضافته لفاعله ، وتدخله فى باب : « الصفة المشبهة » ؛ فتسرى عليه كل أحكامها المعروضة فى بابها (وستجيء الإشارة لهذا فى ص ٢٥٦ و ٢٦٥ و ٢٩٢ والبيان الوافى فى « د » ص ٢٦٥) نلخصه فيما يأتى :

ا — إن كان فعله لازماً ثلاثياً أو غير ثلاثى فلا يكاد يوجد خلاف فى جواز إضافته إلى فاعله عند الرغبة فى إبعاده عن باب اسم الفاعل وإدخاله فى باب الصفة المشبهة على الوجه السابق لتحقيق الغرض المعنوى الذى تحققه تلك الصفة : ومتى تم إدخاله فى باب الصفة المشبهة زال عنه اسمه القديم ، وصار اسمه عند فريق من النحاة « الصفة المشبهة » وعند فريق آخر « الملحق بها » وهذا الخلاف فى التسمية لا أثر له فى المعنى ولا فى الإعراب .

=

. . . .

. . . .

رابطٌ[1] جأشُه، حاضرةٌ بديهتُه. ومنها: أن تكون صيغته اللفظية صريحة الدلالة على الدوام أو شبهه[2].

ومثال القرينة المعنوية قوله تعالى: «مالك يوم الدين»، وقول المؤمن: رباه، آمنت بك، خالقَ الأكوان، لا شريك لك، وخفتك قاهرَ الطغاة لا يعجزك شيء... وقول شوقى:

= والفريقان متفقان على أن صورته الأولى لا تتغير، بالرغم من تغير اسمه.

ب - وإن كان فعله متعدياً لأكثر من مفعول به لم يجز إضافته لفاعله. (راجع ما يتمم هذا فى رقم ٣ من هامش ص ٢٥٦).

حـ - وإن كان فعله متعدياً لمفعول به واحد فالصحيح جواز إضافة اسم الفاعل إلى فاعله للغرض السالف، وهو إدخاله فى باب: «الصفة المشبهة» ليؤدى ما تؤديه، مع بقائه على صورته الأولى. أما المفعول به الذى ينصبه هذا الفعل فالغالب الفصيح حذفه والاستغناء عنه متى وجد اسم الفاعل المضاف لفاعله، والذى انتقل نهائياً إلى باب: «الصفة المشبهة». ويجوز على قلة يباح الأخذ بها أن ينصبه اسم الفاعل الذى صار صفة مشبهة. وإنما ينصبه بشرط: أمن اللبس عند ذكره فلا يختلط بغيره، وبشرط تغيير اسمه فلا يسمى «مفعولا به»، وإنما يسمى: «الشبيه بالمفعول به» كما يقال فى إعرابه إنه منصوب لاعتباره «شبيهاً بالمفعول به»؛ كالشأن فى إعرابه مع الصفة المشبهة الأصيلة. وسبب الاشتراط أن اسم الفاعل فى هذه الصورة الجديدة ليس اسم فاعل إلا فى الصورة الشكلية والصيغة الظاهرة دون الحقيقة الواقعة، وهى المعنى الذى انتهى إليه، وصار بسببه صفة مشبهة أو ملحقاً بها، والصفة المشبهة وما ألحق بها - كاسم الفاعل فى حالته التى نتكلم عنها - لا تنصب المفعول به الأصلى.

ولما كان كثير من الأساليب الفصيحة المأثورة، قد ظهر فيها بعد هذه الصفة وملحقاتها مفعول فعلها منصوباً وهو لا يصلح أن يكون حالا، ولا تمييزاً، ولا شيئاً آخر من المنصوبات غير المفعول به - لجأ النحاة إلى التوفيق بين الدواعى المختلفة، لمنع التعارض بينها؛ فأجازوا وقوع المفعول به بعد هذه الصفة المشبهة، بشرط أن يتغير اسمه؛ فيسمى: «الشبيه بالمفعول به» لا «مفعولا به» واشترطوا لوقوعه بعد ملحقاتها أن يسمى أيضاً: «الشبيه بالمفعول به» لا مفعولا به، وألا يؤدى إلى لبس فى الحالتين. وقالوا: إن الأفصح بعد ملحقات الصفة المشبهة حذفه؛ مبالغة فى أمن اللبس، بالرغم من صحة ذكره - وسيجىء إيضاح آخر لهذا فى هامش ص ٢٦٤ و ٢٦٥ -.

(١) ربط جأشُه رباطة - بالكسر - اشتد قلبه - كما فى القاموس - اهـ فالفعل هنا لازم.

(٢) طبقاً للبيان السابق فى ص ٢٣٩.

. . . .

. . . .

قف «بروما»[1] وشاهد الأمر، واشهدْ أن للمُلْك مالكًا، سبحانَهْ

فهذه الأوصاف المتصلة بالله، من المُلك[2] والخلْق، والقهر — ليست طارئة، ولا عارضة، ولا مؤقتة بزمن محدود تنقضى بانقضائه؛ لأن هذا لا يناسب المولى جل شأنه. ومن ثم كانت تلك الصيغ فى معناها ودلالتها: «صفات مشبهة» وليست «اسم فاعل»، إلا فى الصورة اللفظية، والأحكام النحوية الخاصة به برغم أنهما على صيغة: «فاعل»؛ فهذا الوزن وحده ليس كافيًا فى الدلالة على الحدوث أو على الثبوت والدوام؛ فلابد معه من القرينة التى تعين أحدهما، وتزيل عنه اللّبس والاحتمال؛ كى يمكن القطع بعد ذلك بأنه فى دلالته المعنوية — لا الشكلية — اسم فاعل، أو صفة مشبهة.

* * *

---

(١) يسميها العرب القدماء: رُومِيَة.

(٢) بمعنى الملك.

ب– ويصاغ اسم الفاعل من مصدر الماضي غير الثلاثي بالإتيان بمضارعه ، وقلْب أول هذا المضارع ميما مضمومة، مع كسر الحرف الذى قبل آخره ، إن لم يكن مكسوراً من الأصل . فإذا أردنا الوصول إلى اسم الفاعل من الفعل: «قاوَم» أتينا بمضارعه ، وهو : «يقاوِم» ، وأجريْنا عليه ما سبق ؛ فيكون اسم الفاعل هو : «مُقاوِم» ، وفى مثل : يتَبَيَّن – وهو مضارع للماضى : «تَبَيَّن» – نقول : مُتَبَيِّن . . . نحو : الفريسة مقاومةٌ المفترسَ ، والغالِبُ مُتَبَيِّنٌ للقوىّ . وفى مثل : أذلّ وأعزّ ؛ ومضارعهما يُذِلّ ويُعِزّ . . . نقول : «مُذِل» و «مُعِز» كقول عائشة – رضى الله عنها – فى رثاء أبيها : «نضّر اللهُ وجهَك يا أبَتِ ؛ فقد كنتَ للدنيا مُذِلاً بإدبارك عنها ، وللآخرة مُعِزًّا بإقبالك عليها» . . . .

حـ– مَجىء الصيغة من مصدر الفعل غير الثلاثى بالطريقة السالفة لا يكفى – من غير قرينة – للقطع بأنها صيغة «اسم فاعل» ؛ فقد يوهمنا مظهرها أنها كذلك، مع أنها فى حقيقتها «صفة مشبهة» ، بسبب دلالتها على معنى ثابت . ومن هذا: الصيغة المضافة إلى فاعلها[1] فى مثل: (النجم مستديرُ الشكلِ ،متوقّدُ الجِرْمِ ؛ مستضىءُ الوجهِ . والكوكب مستدير الشكلِ ، منطفىءُ الجسمِ ، مظلم السطحِ) . والأصل: مستديرٌ شكلُه ، متوقدٌ جِرمُه ، مستضىءٌ وجهُه ، منطفىءٌ جسمُه ، مظلم سطحُه . وأفعالها هى : (استدار – توقّدَ – استضاء – انطفأ – أظلم . . . و . . .). فقد قامت فى الأمثلة السابقة قرينة لفظيّة ، (هى إضافة الصيغة إلى فاعلها على الوجه المشروح) وقرينة معنوية ، (هى اليقين الشائع بدوام تلك الأوصاف) وتدل كل منهما وحدها على أن الصيغة ليست اسم فاعل ؛ بالرغم من صورتها الظاهرة . وإذاً لا بد من قرينة تقوم بجانب الصيغة هنا – كما قامت فى صيغة «فاعل» المشتق من مصدر الثلاثى – ؛ لتبعد الوهم ، وتحدد النوع ، أهو اسم فاعل نصًّا ، أم صفة مشبهة قطعًا . .

د– لا بد من زيادة تاء التأنيث فى آخر «اسم الفاعل» للدلالة على

---

(١) إيضاح هذا فى هامش ص ٢٤٢ وما تشير إليه من صفحات أخرى ، ولا سيما ص ٢٦٥ .

تأنيثه ، سواء أكان فعله ثلاثيًّا أم غير ثلاثى ؛ إلا فى المواضع التى يحسن ويكثر ألا تزاد فيها[1] ، ومنها : اسم الفاعل الخاص بالمؤنث ؛ كالمرأة مثلا - أى : الخاص بأمر مقصور عليها ، يناسب طبيعتها وتكوينها الجسمى ؛ - فلا يحتاج لعلامة تدل على التأنيث ، وتمنع اللبس ؛ مثل : الحامل ، والمرضع ، فى نحو : « ولدت الحامل ، وصارت مرضعًا »[2] .

هـ - كسر الحرف الذى قبل الآخر فى اسم الفاعل من مصدر الفعل غير الثلاثى - قد يكون كسراً ظاهراً كما فى مثل : (متوقِّد - منطفِئ - مظلِم ...) وقد يكون مقدراً كما فى مثل : (مستضىء ، - مستدير - مختار ؛ .) فأصلها : مسْتضْوِئ ، مُسْتَدْوِر - مُخْتَيِر ...و ... فقلبت الواو فى الكلمتين الأوليين ياء بعد نقل كسرتها إلى الساكن الصحيح قبلها ؛ تطبيقاً لقواعد صرْفية فى « الإعلال » . وكذلك قلبت الياء فى « مختيِر » ألفاً : لوقوعها متحركة بعد فتحة ...

* * *

إعماله :

يجرى اسم الفاعل مجرى فعله فى العمل ، وفى التعدى واللزوم ، ولكن بتفصيلات وشروط تختلف باختلاف حالتى تجرده من : « أل » الموصولة[3] أو اقترانه بها[4] .

---

(١) هى مدونة فى باب : « التأنيث » ج ٤ ص ٥٤٢ م ١٦٩ .

(٢) إنما يكون الأحسن والأبلغ حذف تاء التأنيث من كلمة : حامل إذا كانت بمعنى : « حُبْلَى » فيكون الشأن فى « حامل » كالشأن فى « لابن ، وتامر » أى : صاحب لبن وتمر . أى : منسوب لهما . أما إن كانت بمعنى التى تحمل شيئاً فوق رأسها أو ظهرها أو نحوهما فلا تحذف التاء .

وكذلك تحذف استحساناً من كلمة : « مرضع » إن أريد بها التى من شأنها وبمقتضى طبيعتها الجسمية أن تكون صالحة للإرضاع ، ولو لم تزاوله فعلا ، وكذا المرأة المنسوبة للإرضاع ؛ كالتى تتخذه حرفة ، أو تشتهر به . أما التى ترضع الطفل فعلاً ، بأن تلقمه ثديها فيتناوله بفمه ، فهى مرضعة .

وسيجىء الإيضاح الكامل لهذا فى موضعه المشار إليه من الجزء الرابع .

(٣) لأن « أل » الداخلة على المشتقات العاملة هى : الموصولة - غالباً - كما سيجىء فى رقم ١ من هامش ص ٢٥٤ ، وكما سبق عند الكلام على « أل » فى باب « الموصول » ج ١ . وهل هى فى الوقت نفسه تفيد التعريف ؟ رأيان .

(٤) فى الصفحة التالية تفصيل الكلام على حالة التجرد « ا » أما حالة الاقتران ففى : « ب » ص ٢٥٤

ا – فإن كان مجرداً منها رفع فاعلَه بغير شرط إن كان الفاعل ضميراً مستتراً[1] أو ضميراً بارزاً[2] ، وعمل كذلك فى باقى المعمولات التى ليست فاعلا ظاهراً ، ولا مفعولا به .

أما الفاعل الظاهر فلا يرفعه إلا إذا كان اسم الفاعل مستوفياً للشروط الآتية[3] ، وفى مقدمتها اعتماده على أحد الأشياء المذكورة هناك . نحو : أقادمٌ صديقُنا الآن ؟

وأما نصبه المفعول به فلا يجوز إلا بعد استيفائه تلك الشروط ، ومنها الاعتماد أيضاً ، وأن يكون : بمعنى الحال أو الاستقبال ، أو الاستمرار المتجدد[4] الذى يشمل الأزمنة الثلاثة ، مثل : (من يكن اليوم مهملا عملَه يجدْ نفسه غداً فاقداً رزقَه) . ومثل : (ما أعجب الصانع الماهر ، مديراً مصنعَه فى حزم ، مُدبّراً أمرَه فى يقظة) .

ويقولون فى سبب إعماله : إنه جريانه – غالباً – على مضارعه الذى بمعناه[5] ، وإن هذه الشروط تُقرّبه من الفعل ، وتبعده من الاسمية المحضة . . .

---

(١) إذا كان فاعله ضميراً مستتراً وجب أن يكون ضمير غائب ، طبقاً للبيان الذى فى « ﻫ » من الزيادة ص ٢٥٢ .

(٢) إلا إن كان اسم الفاعل مبتدأ مستغنياً بمرفوعه عن الخبر فالأكثر اعتماده على نفى أو استفهام كالشأن فى جميع المشتقات العاملة (وسيجىء هذا فى « أ » من ص ٢٥٢) .

(٣) فى ص ٢٤٩ . والاعتماد هنا يختلف عنه فى باب : « المبتدأ والخبر » – طبقاً للبيان الآتى فى « أ » ص ٢٥٢ – .

(٤) الاستمرار التجددى معناه : أن الأمر يحدث ثم ينقطع ، ثم يعود ثم ينقطع ، وهكذا دواليك ، كاستمرار الليل والنهار . وهناك الاستمرار الدوامى ؛ وهو الذى لا انقطاع فيه ؛ نحو : مرتفع القامة ، واسع الفم (وقد سبقت الإشارة الموضحة لهذا فى ص ٣٩ ، وله إشارة أخرى فى رقم ٢ من هامش ص ٢٨٢) .

(٥) يريدون : أن اسم الفاعل فى هذه الصورة يوافق مضارعه فى المعنى ، وفى الحدث – والتجدد ، وفى عدد الحروف ، وفى هيئتها (بأن يكون الساكن فى أحدهما مقابلا فى ترتيبه لساكن فى الآخر ، وكذلك المتحرك فيهما) هذا إلى الاشتراك فى الحروف الأصلية . خذ مثلا لذلك اسم الفاعل : « مُخْبِر » فإنه موافق لمضارعه : « يُخْبِر » فى كل ما سبق ؛ فمعناهما واحد ، وكلاهما أربعة أحرف ، ثانيها ساكن وما عداه متحرك ؛ فكل حرف ساكن أو متحرك يماثله فى الحركة والسكون نظيره فى الترتيب . وكلاهما يشابه الآخر فى الحروف الأصلية . ومثله اسم الفاعل : «فاقد » فإنه جار على مضارعه فيما سبق . وهكذا . مسافر ويسافر – ومتدحرج ويتدحرج – ومتعلم ويتعلم ، والسبب السالف مستنبط من الاستعمال العربى الذى هو السبب الأول الأصيل .

ولهذا يمكن أن يحل محله المضارع الذى بمعناه .

فإن لم يكن اسم الفاعل المجرد من « أل » الموصولة مستوفيًا الشروط الآتية — ومنها الاعتماد — لم يرفع فاعلا ظاهراً ولم ينصب مفعولا به . وإن لم يكن بمعنى الحال ، أو الاستقبال ، أو الاستمرار المتجدد ؛ بأن كان بمعنى الماضى المحض، لم ينصب المفعول به إلا بشرطين :

أولهما : تحقق الشروط الآتية ، ولا سيما الاعتماد .

وثانيهما : صحة وقوع مضارعه موقعه من غير فساد المعنى . نحو : (كانت الأمطار أمسِ غاسلةً الأشجارَ ، منقيةً مياهُها الهواءَ) ، إذ يصح : كانت الأمطار أمس تغسل الأشجار وتنقى مياهُها الهواء . ولا يصح : هذا حاصد قمحًا أمسِ ، إذ لا يقال : هذا يحصد قمحًا أمس .

وأما عمله فى شبه الجملة بنوعيه وفى باقى المعمولات الأخرى التى ليست بفاعل ظاهر ، ولا بمفعول به منصوب — فلا يشترط فيها شىء ، لأن الشروط مطلوبة لإعماله فى الفاعل الظاهر ، والمفعول به المنصوب ، — كما أسلفنا — وهذا أمر يجب التنبه له .

وإنما أُهمِل اسم الفاعل الذى بمعنى الماضى ، فلم ينصِب المفعول به مباشرة من غير اشتراط شىء — كما نصَب فعله المتعدى — لأنه لا يجْرى على لفظ الفعل الماضى الذى بمعناه ، فهو يشبهه معنى ، لا لفظًا ؛ ولهذا لا يجوز أن ينصب المفعول به مباشرة عند عدم تحقق الشروط ؛ فيجب فى هذه الصورة الإضافة ، بأن يكون اسم الفاعل مضافًا ، ومعموله مضافًا إليه مجروراً[1] ، ولا يصح تسمية هذا المعمول مفعولا به ، ولا إعرابه كذلك . والإضافة فى

---

(١) انظر رقم ٣ من هامش ص ٢٥٥ .

• • •

وملخص ما تقدم : أن اسم الفاعل المجرد من « أل » الموصولة فى حالتى مضيه وعدم مضيه يرفع الفاعل الضمير ؛ مستتراً وبارزاً . لكنه لا يرفع الفاعل الظاهر فى الحالتين إلا بتحقق الشروط ؛ ومنها : الاعتماد ، ولا ينصب المفعول به مباشرة — كما ينصبه فعله — إلا إذا كان لغير الماضى ، مع استيفائه بقية الشروط الأخرى التالية . فإن كان بمعنى الماضى لم ينصب المفعول به إلا بعد استيفاء تلك الشروط مزيداً عليها صحة وقوع مضارعه موقعه . أما العمل فى بقية المعمولات الأخرى فلا يحتاج لاشتراط شىء، فهو كالفاعل الضمير ، سواء أكان اسم الفاعل بمعنى الماضى أم غيره .

هذه الصُّورة إضافة محضة ، لا يجوز فيها وجود « أل » فى اسم الفاعل ما دام بمعنى الماضى فقط — كما تقدم فى باب الإضافة[1] —

وفيما يلى تلك الشروط التى أشرنا إليها :

(١) أن يسبقه شىء يَعتمد عليه ؛ كالاستفهام المذكور نصًّا ، مثل قول الشاعر :

أمنجزٌ أنتمو وعْدًا وثِقْتُ به ... أم اقتَفَيتُم جميعاً نَهجَ عُرْقُوبِ ؟

أو الاستفهام المقدر فى مثل : غافرٌ أخوك الإساءةَ أمْ مُحاسِبٌ عليها ؟ فإن الأصل : أغافر أخوك . . . ؟ بدليل وجود « أم » المعادلة[2] . . .

أو النداء فى مثل : يابانيًا[3] مستقبلَك بيمينك ستدرك غايتك . أو النفى[4] فى مثل : ما مخلفٌ عهدَه شريف ، وقول الشاعر :

سليمُ دواعى الصدرِ[5] ، لا باسطًا أذًى ... ولا مانعاً خيرًا ، ولا قائلا هُجْرًا[6]

أو : أن يقع نعتًا لمنعوت مذكور ؛ فى مثل : الحسد نارٌ قاتلةٌ صاحبَها . أو لمنعوت محذوف لقرينة ؛ مثل : كم معذّبٍ نفسَه فى طلب الحرية لبلاده يرى العذاب من أجلها نعيمًا ، وكم مُبَدّدٍ ثروتَه فى سبيلها يرى التبديد ذُخْراً . أو يقع حالا فى مثل : سُحْقًا وبُعْداً للمال جالبًا الذلّ والشقاء لصاحبه . أو يقع خبراً لمبتدأ ، أو لناسخ ، أو مفعولا لناسخ ؛ مثل : هذا منفقٌ مالاً فى وجوه البر — اشتهر العربىّ بأنه حامٍ عشيرتَه ، أحسب الحرّ مُوَطِّنا نفسَه على احتمال المشقات فى سبيل حريته ، وكنت أزعم المشقةَ مُوهِنةً عزيمتَه ، فإذا هى

---

(١) راجع « د » من ص ٥ ورقم ٣ من هامش ص ١٢ .

(٢) فى ص ٥٨٥ — باب العطف — إيضاح الكلام على : « أمْ » وبيان أحكامها .

(٣) يرى النحاة فى مثل هذه الصورة أن اسم الفاعل المنادى بمنزلة نعت لمنعوت محذوف ؛ والتقدير : يا شخصاً بانياً . فالمسوغ عندهم هو وقوعه نعتاً لا منادى . والخلاف شكلى لا يلتفت إليه؛ لأنه لا يغير الحكم ، ولا أثر له مطلقاً .

(٤) ويشمل النفى التقديرى الذى فى مثل : إنما محسن علىٌّ صنيعه ؛ لأن معناه : ما محسن على إلا صنيعه ، وفى مثل : غير مهمل واجبه عاقل .

(٥) دواعى الصدر : الأمور والدوافع التى تحرك القلب .

(٦) قولا رديئاً سيئاً .

أكبر حافز – أعلمتُ الجنودَ القائدَ مضاعِفًا الثناءَ عليهم . . .

(٢) ألاّ يكون مُصَغَّراً ، فلا يصح : يقف حوَيْرِسٌ زرعًا ؛ أى : يقف حارس زرعًا .

(٣) ألا يكون له نعت يفصل بينه وبين مفعوله ؛ فلا يصح : يُقبل راكب مسرعٌ سيارةً . فإن تأخر النعت عن مفعول اسم الفاعل جاز ؛ نحو ؛ يُقبل راكبٌ سيارةً مسرعٌ . ويجوز الفصل بالنعت إن كان معمول اسم الفاعل شبه جملة ، لا مفعولا به ؛ نحو : (لا تستشر إلا قادراً – ناصحًا – على حلّ المشكلات ، ولا تركن إلى صداقة ساعٍ – طامعٍ – وراء مآربه) . والأصل : قادراً على حل المشكلات ، ناصحًا – ساعٍ وراء مآربه ، طامع .

(٤) ألاّ يفصل بينه وبين مفعوله فاصل أجنبي (وهو الذى ليس معمولا لاسم الفاعل ، وإنما يكون معمولا لغيره) ، فلا يجوز ؛ هذا مكَرِّمٌ – واجبَها – مؤديةً . والأصل : هذا مكَرِّمٌ مؤديةً واجبَها ؛ ففَصلت كلمة : « واجب » بين اسم الفاعل ومفْعوله ، مع أنها ليست معمولا لاسم الفاعل : « مكرِّم » ، وهذا لا يصح .

وهناك حالة يصح فيها الفصل بالأجنبي ، هى : أن يكون الفاصل الأجنبي شبه جملة ، أو أن يكون معمول اسم الفاعل شبه جملة ، لا مفعولا به ؛ نحو : الرحيم مساعِدٌ – عن النهوض – عاجزاً . ونحو : إن هذا الشاهد ناطق – نافعٌ – بالحقّ – والأصل : الرحيم مساعدٌ عاجزاً عن النهوض – إن هذا الشاهد ناطق بالحق نافع [1] .

* * *

(١) فيما سبق يقول ابن مالك فى الباب الذى عنوانه : « إعمال اسم الفاعل » ؛ . وضمنه إعمال اسم المفعول أيضاً :

كَفِعْلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِى العَمَـلِ ... إنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْزِلِ
وَوَلِىَ استِفْهَامًا ، أَوْ : حَرفَ نِدَا ... أو : نَفْياً ،أَوْ: جا صِفَةً ،أو: مُسْنَدا

يقول : اسم الفاعل فى العمل – من ناحية التعدى واللزوم – كفعله ، بشرط أن يكون بمعزل عن الزمن الماضى ، أى : بمكان بعيد عنه . والمراد : أنه لا يكون للزمان الماضى . ويشترط أن يلى =

. . . .
. . . .

= استفهاماً (أى : يقع بعد استفهام) أو : بعد حرف نداء ، أو : بعد نفى ، أو : أن يكون اسم الفاعل صفة. (والمراد بها هنا : النعت، والحال) . أو مسنداً. والإسناد المقصود يتحقق بكونه خبراً للمبتدأ أو الناسخ ، كما يتحقق بكونه مفعولا لناسخ من النواسخ التى تنصب مفعولين أو أكثر . (والجار والمجرور : « من مضيه » متعلقان بكلمة : « معزل » : فإن اسم المكان فيه رائحة الفعل ، برغم أنه مشتق لا يعمل ؛ فيجوز أن يتعلق به شبه الجملة ، كما فى رقم ٥ من هامش ص ٢٣٥ وفى رقم ٢ من هامش ص ٣٢١ ، وكما سبق فى ج ٢ ص ٢٤٣ م ٨٩ عند الكلام على تعلق شبه الجملة . - وراجع الخضرى عند كلامه على البيت السالف -) . هذا ما تضمنه البيتان . وفيهما قصور واضح تداركناه فى الشرح .

أو يقع نعتاً فى المعنى لمنعوت محذوف معروف . وهذا الذى يشير إليه ابن مالك بقوله بعد البيتين السابقين :

وَقَد يكُونُ نَعت محذُوفٍ عُرِفْ ... فَيستَحِقُّ العمل الَّذِى وُصِفْ

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

ا – يختلف الاعتماد هنا عنه فى باب : المبتدأ والخبر ؛ فهو هناك مقصور على النفي والاستفهام دون غيرهما – كما أشرنا[1] – ؛ فوجود أحدهما شرط « أغلبيّ » لكى يرفع الوصف فاعلا يغنى عن الخبر . وقد يمكن الاستغناء عن هذا الشرط هناك . فيرفع الوصف فاعله الذى يستغنى به عن الخبر بدون اعتماد على نفى أو استفهام ، كما أوضحنا الحكم وتفصيله فى موضعه المناسب من باب : المبتدأ والخبر[2] .

ب – إذا وقع الوصف (ومنه اسم الفاعل . .) مبتدأ مستغنيًا بمرفوعه عن الخبر فإنه يحتاج إلى شروط أغلبية[3] أخرى ؛ أهمها : ألاّ يكون مُعرّفا ، ولا مثنى ، ولا مجموعًا ؛ لأن الوصف – فيما يقولون – بمنزلة الفعل ، والفعل لا يُعرّف ، ولا يثنى ، ولا يجمع . وتفصيل هذا فى مكانه من الباب المشار إليه . . .[4] .

حـ – إذا رفع اسم الفاعل ضميرًا مستترًا وجب أن يكون مرجع هذا الضمير غائبًا[5] ؛ لأنّ اسم الفاعل لايعود ضميره إلا على الغائب ؛ ففى مثل : أنا ظان محمداً قائمًا – يكون التقدير : أنا رجل ظان . . . ؛ فالضمير فى : « ظان » تقديره : « هو » ، يعود على ذلك المحذوف ، ولا يصح تقديره : أنا[6] . . . فقد قال النحاة إن الضمير قد يختلف مع مرجعه فى مثل : أنا عالم فائدة التعاون ، وأنا مؤمن بحميد آثاره ، فالضمير فى كلمتى : « عالم ومؤمن » مستتر يتحتم أن يكون تقديره : « هو » كما عرفنا . لكنْ ما مرجعه ؟

يجيبون : إن أصل الجملة : أنا رجل عالم فائدة التعاون ، وأنا رجل مؤمن بحميد آثاره . فالضمير للغائب ، تقديره ؛ « هو » عائد هنا على محذوف حتمًا ،

---

(١) فى رقم ٢ من هامش ص ٢٤٧ .
(٢) جـ ١ ص ٤٢٤ م ٣٢ .
(٣) أى : مراعى فيها أنها الأغلب .
(٤) باب : المبتدأ والخبر – ج ١ م ٣٤ .
(٥) أى : يجب أن يكون ما يعود عليه هذا الضمير غائباً .
(٦) راجع الخضرى جـ ١ باب « ظن » عند بيت ابن مالك : وخص بالتعليق والإلغاء ما . . .

. . . .
. . . .

ولا يصح عودته على الضمير : « أنا » المتقدم ، كما لا يصح أن يكون الضمير المستتر تقديره : « أنا » ، بدلا من : « هو » لأن اسم الفاعل لا يعود ضميره إلا على الغائب ، وهذا يقتضي أن يكون الضمير المستتر للغائب أيضًا .

الظاهر أن هذا الحكم ليس مقصوراً على اسم الفاعل ، بل يسري على غيره من المشتقات المتحملة ضميراً مستتراً ؛ فيجب إرجاعه للغائب كذلك .

* * *

ب — وإن كان اسم الفاعل مقترنًا « بأل » الموصولة[1] فإنه يعمل مطلقًا بغير تقيد بزمنٍ معيّن[2] ، ولا بشرط من الشروط السالفة التي منها : الاعتماد، وعدم التصغير . . . و. . . . نحو : ما أعجب رائدَنا هذا ، فهو النَّاظمُ أمسِ قصيدةً رائعةً ، وهو الناطق — الآن — الحكمةَ والبيان ، وهو المواجه خَصمَه — غداً — بالحجة والبرهان[3] . . . وكقول المتنبي :

القاتل السيفَ فى جسم القتيل به ... وللسيوف — كما للناس — آجالُ

• • •

بعض أحكام اسم الفاعل العامل :

(١) إذا كان اسم الفاعل مستوفياً شروط إعماله لنصب المفعول به جاز نصب هذا المفعول مباشرة — بشرط أن يكون اسمًا ظاهراً — وجاز جرّه باعتباره « مضافًا إليه » واسم الفاعل هو « المضاف » ؛ ففى نحو : ما أنت اليوم مصاحبَ الغادرَ — يصح نصب كلمة : « الغادرَ » باعتبارها مفعولا به لاسم الفاعل ، ويجوز جرها باعتبارها مضافًا إليه . فإذا جاء تابع للمفعول به المنصوب مباشرة وجب فى هذا التابع النصب ، مراعاةً للفظ المتبوع المنصوب ، ولا يصحّ إلا النصب . أما عند جر المتبوع بالإضافة فيجوز فى تابعه الأمران ، إما مراعاة الأصل السابق وهو النصب ، لأن المضاف إليه كان مفعولا به فى أصله — وإما مراعاة الأمر الواقع الآن ، وهو : الجر . ففى مثل : ما أنت مصاحبُ الغادر

---

(١) لأن : « أل » الداخلة على المشتقات العاملة هى الموصولة ، غالباً ، — (كما أشرنا فى رقم٣ من هامش ص ٢٤٦) — وهل هى فى الوقت نفسه مُعَرِّفة ؟ رأيان .

(راجع الكلام عليها فى ج ١ باب الموصول ص ٣٢٠ م ٢٦) .

(٢) لأنه مع فاعله سيكون صلة « لأل » الموصولة ، فهو بمنزلة الفعل ، والفعل ، يعمل ماضياً وغير ماض ، وكذلك ما كان بمنزلته ، وحل محله . والتعليل الصحيح هو : استعمال العرب .

(٣) وفى المقترن « بأل » يقول ابن مالك :

وإنْ يكُنْ صِلَةَ « ألْ » فَفِى الْمُضِى ... وغَيرِهِ إعمالُهُ قَــدِ ارتُضِى

يريد : أن اسم الفاعل إذا كان مبدوءاً « بأل » الموصولة فإنه يعمل فى حالتى التعدى واللزوم عمل فعله ، من غير تقيد بنوع زمن أو بغيره ، فيعمل بغير شرط سواء أكان الزمن ماضياً أم غير ماض .

والمنافق – يتعين نصب المعطوف ، وهو كلمة : « المنافق » تبعًا للمعطوف عليه المنصوب ؛ وهو كلمة : « الغادر » . وفى مثل : ما أنت مصاحبُ الغادرِ والمنافقِ ، بجرّ المعطوف عليه – يجوز فى المعطوف النصب ، ويذكر فى إعرابه : أنه منصوب ، تبعًا لأصل المعطوف عليه ، كما يجوز فيه الجرّ تبعًا لحالة المعطوف اللفظية .

ويجوز فى مفعول اسم الفاعل أن تدخل عليه لام التقوية[1] ، فتجره ؛ نحو : أنت متقنٌ « العملَ » ، أو للعمل . . . ، ونحو قوله تعالى : (فَعَّالٌ[2] لِمَا يُرِيد) ، والأصل : فعّال[2] ما يريد .

فإن كان لاسم الفاعل المستوفى الشروط مفعولان أو ثلاثة ، وأضيف إلى واحد منها – وجب ترك الباقى مفعولا به منصوبًا كما كان . نحو : أنا ظانُّ الجوِّ معتدلاً – أأنت مُخْبِرُ الصّديقِ الزيارةَ قريبةً ؟ وفعلهما : « ظَنَّ » الناصب لمفعولين ، و « أخبر » الناصب لثلاثة ؛ فاسم الفاعل المستوفى لشروط نصب المفعول به مماثل لفعله فى نصب المفعول به ، أو : المفعولين ، أو : الثلاثة وعند إضافته لمفعول به منها يظل الباقى على حاله منصوبًا[3] .

وقد يضاف اسم الفاعل للخبر ؛ لشبهه بالمفعول به ؛ مثل : أنا كائنُ

---

(١) سبق إيضاحها فى ج ٢ ص ٣٤٨ م ٩٠ باب : حروف الجر .

(٢ و ٢) صيغة : « فَعَّال » هذه إحدى صيغ المبالغة التى هى نوع من اسم الفاعل . وستأتى فى ص ٢٥٧ .

(٣) وإذا كان اسم الفاعل غير مستوف لشروط نصب المفعول به – كأن يكون بمعنى الماضى مع خلوه من : « أل » – وكان فعله ناصبًا مفعولين أو ثلاثة وجب فى هذه الحالة أن يضاف اسم الفاعل إلى ما يليه مما هو فى أصله مفعول به للفعل ، ويترك الباقى منصوبًا على حاله . وإن وجد فاعل ظاهر وجب تركه مرفوعًا (ولا يجوز إضافة اسم الفاعل إلى فاعله إذا بقى اسم الفاعل محتفظًا باسمه و بمعناه سواء أكان فعله لازمًا أم متعديًا ؛ (كما سيجىء فى الحكم الثانى بالصفحة التالية ، والبيان فى ص٢٦٥) نحو : هذا مُعطِى محتاجٍ أمس درهمًا – ومُعْلِمُ حامدٍ أمس محمودًا قادمًا . والناصب لهذه المفعولات الباقية على حالها من النصب فعل محذوف يرشد إليه اسم الفاعل الخالىّ الذى لا يعمل . وأجاز بعض النحاة أن يكون الناصب هو اسم الفاعل المذكور ؛ لأنه اكتسب بالإضافة شبهًا بالمقرون « بأل » الموصولة ، والمقرون « بأل » هذه يعمل ، ولو لم يستوف الشروط – طبقًا لما تقدم – ؛ كما إذا كان بمعنى الماضى . وهذا رأى فيه تيسير ، يحسن الاقتصار عليه ؛ لبعده من التكلف . (وللحكم السابق تكملة هامة فى هامش ص ٢٤٢) .

أخيك . فإن كان مفعول اسم الفاعل ضميراً متصلاً ، وجب جره بالإضافة[1] نحو ؛ والدك مكرمُك ، ولا يجوز إعرابه مفعولا به إلا فى رأى مرجوح .

(٢) عرفنا[2] أنه : لا يجوز إضافة اسم الفاعل إلى مرفوعه مع احتفاظه باسمه وبقائه اسم فاعل . لكن إن دل على الثبوت وقامت قرينة تدل على هذا من غير أن تتغير صيغته وصورته اللفظية الظاهرة ، صار صفة مشبهة يجرى عليه كل أحكامها — ومنها : أن يكون لازماً لا ينصب مفعولا به أصيلا ، وأن تجوز إضافته إلى فاعله[3] ، وهذا أحد الأحكام التى يختلف فيها اسم الفاعل العامل، والمصدر العامل[4] .

---

(١) تطبيقاً لقاعدة وصل الضمير التى مرت تفصيلاتها فى (ج ١ ص ١٨١ م ٢٠) . فإن كان الضمير معمولا لوصف يعرب — غالباً — صلة «أل» وهذا الوصف المثنى أو لجمع المذكر السالم وملحقاتهما ؛ نحو : والداك المكرماك — أهلُك المكرموك . . . و . . . فالأحسن — عند حذف نون التثنية والجمع — اعتبار الضمير «مضافاً إليه» (كما سبق البيان فى باب الإضافة ، ص ١٠) ونقلنا : أن بعض النحاة يجيز اعتبار الضمير مفعولا به للوصف ، (وهو هناك اسم فاعل) ، والنون محذوفة للتخفيف لا للإضافة . وقلنا إن الخير فى الاقتصار على الإعراب الأول ؛ منعاً للإلباس والغموض المنافيان للغرض الأصيل من اللغة . كما قلنا إن هذه النون قد تحذف فى حالات أخرى ، (عرضناها فى ج ١ م ١١ ص ١٤٢ وتشمل حالة فى باب «لا» النافية للجنس — ج ١ م ٥٦ هامش ص ٦٢٩ — .)

(٢) فى هامش ص ٢٤٢ . والتفصيل فى «د» من ص ٢٦٥ .

(٣) لهذا إيضاح وتفصيل هامان ، سجلناهما فى هامش ص ٢٤٢ وفى ص ٢٦٥ .

(٤) قال شارح المفصل (ج ٦ ص ٦١) — بتصرف — الفرق بين المصدر العامل واسم الفاعل العامل من وجوه أشهرها خمسة :

«أولها» : أن «أل» فى المصدر مقصورة على التعريف غالباً، ولكنها فى اسم الفاعل للتعريف وهى اسم موصول فى الوقت نفسه. — وهذا رأى شارح المفصل ويخالفه آخرون (راجع ج ١ ص ٢٥١ م ٢٦ باب الموصول) .

«ثانيها» : أن المصدر العامل يضاف إلى فاعله حيناً ، وإلى مفعوله حيناً آخر، ولكن اسم الفاعل لا يضاف لفاعله ، إلا إذا ترك اسمه ، وصار نوعاً من الصفة المشبهة — كما سبق ، فى هامش ص ٢٤٢ .

«ثالثها» : أن المصدر يعمل فى الأزمنة الثلاثة . أما اسم الفاعل فلا يعمل إلا فى الحال أو فى المستقبل بشروط ، وقد يعمل فى غيرهما ، ولكن بشروط أيضاً .

— طبقاً للتفصيل الذى سبق فى إعماله ، ص ٢٤٦

«رابعها» : أن المصدر لا يتقدم عليه شىء من معمولاته . . . (إلا شبه الجملة ، بالإيضاح الذى =

(٣) جميع ما تقدم من الأحكام ، والشروط ، والتفصيلات الخاصة باسم الفاعل المفرد تسرى باطراد عليه إذا صار مثنى [١] لمذكر أو مؤنث ، أو جمعاً لمذكر أو مؤنث سالمين ، أو جمع تكسير . فلا فرق بين مفرده ومثناه وجمعه فى شىء مما سبق [١] خاصاً بإعماله ، أو عدم إعماله ، مقترناً « بأل » أو غير مقترن بها.

• • •

صيغة المبالغة : (تكوينها ، والغرض منها) .

(٤) يجوز تحويل صيغة : « فاعل » — وهى صيغة : « اسم الفاعل » الأصلىّ من مصدر الفعل الثلاثى المتصرف — إلى صيغة أخرى تفيد من الكثرة والمبالغة الصريحة فى معنى فعلها الثلاثى الأصلى ما لا تفيده إفادة صريحة صيغة : « فاعل [٢] » السالفة ، مثال هذا أن نتحدث عن شخص يزرع الفاكهة ، فنقول : فلان زارعٌ فاكهةً . فإذا أردنا أن نبين فى صراحة لا احتمال معها ، كثرة زراعته الفاكهة ، ونبالغ فى وصفه بهذا المعنى — نقول : فلان زَرّاعٌ فاكهةً — مثلا — . فكلمة : « زَرّاع » تفيد من كثرة زراعته ، ومن المبالغة فى مزاولة الزراعة مالا تفيده كلمة : « زارع » مع أن الكلمتين من فعل ثلاثى واحد ؛ هو : « زرَع » وكلتاهما تدلّ على أمرين ؛ معنى مجرد ؛ هو : « الزرع » وذاتٌ فعلته . ولكنهما تختلفان بعد ذلك فى درجة الدلالة على المعنى المجرد ، (أى : فى

= تقدم فى رقم ٤ من ص ٢١٥) أما اسم الفاعل المقرون « بأل » فلا يتقدم عليه إلا شبه الجملة وأما غير المقرون بها فيجوز أن يتقدم عليه الجملة وغيره . (إلا فى بعض حالات تجىء فى ص ٢٦٣ — ١ —) .

« خامسها » : أن اسم الفاعل يتحمل الضمير ؛ لأنه جار على فعله ، والفعل يتحمل الضمير ، أما المصدر الذى لا ينوب عن فعله فلا يتحمل الضمير ، والفاعل معه يكون ملاحَظاً فى النية ، مقدراً غير مستتر فيه . . . (ويرى بعض النحاة أنه مستتر فيه) .

هذا ملخص ما جاء فى المرجع السالف بتصرف قليل يقتضيه التحقيق .

(أ و ١) وهذا إذا صح تثنيته وجمعه ؛ فهنالك حالات يغلب عليه فيها أن يلتزم الإفراد والتنكير ، وقد أشرنا إلى بعضها فى : « ب » من ص ٢٥٢ . (ومنها : أن يكون مبتدأ مستغنياً بمرفوعه عن الخبر ، على الوجه المشروح فى ج ١ ص ٣٢٤ م ٢٣) .

(٢) لأن صيغة اسم الفاعل الأساسية مطلقة . (أى : لا تدل بذاتها على قلة أو كثرة) فهى صالحة للأمرين ، ما لم تقم قرينة تعين أحدهما دون الآخر — وقد سبق البيان الكامل فى ص ٢٣٩ وفى هامشها — رقم ٤ — .

مقدار قلته ، وكثرته ، وضعفه ، وقوته) ؛ فصيغة : « فاعل » التى هى وزن « اسم الفاعل » من الثلاثى ، لا تدل وحدها على شىء من ذلك إلا من طريق الاحتمال ، ولا تدل دلالة صريحة خالية من هذا الاحتمال ، على قوة ، ولا ضعف ، ولا كثرة ، ولا قلّة فى المعنى المجرد ؛ فكلمة « زارع » لا تدل بلفظها - بغير قرينة أخرى - على أكثر من ذات متصفة بأنها تفعل الزراعة . وليس فى صيغة الكلمة دليل صريح على أن تلك الذات تفعل الزراعة قليلا أو كثيراً ...و...، بخلاف صيغة « فَعَّال » - مثلا - فإنها تدل بنصها وصيغتها الصريحة على الكثرة والمبالغة فى ذلك الفعل ؛ أى: فى المعنى المجرد . ولهذا تسمى : « صيغة مبالغة » ومن ثَمّ كان الذى يستخدم صيغة « فاعل » يرمى إلى بيان أمرين : « المعنى المجرد مطلقاً، وصاحبه » ، دون اهتمام ببيان درجة المعنى ؛ قوة وضعفاً ، وكثرة وقلة . بخلاف الذى يستخدم « صيغة المبالغة » . فإنه يقصد إلى الأمرين مزيداً عليهما بيان الدرجة[1] ، كثرة وقوة .

وما قيل فى : « زارعٌ فاكهةً وزرّاعٌ فاكهةً » . . . يقال فى : ناظمٌ شعراً، ونظّامٌ شعراً - صانعٌ خيراً ، وصنّاعٌ خيراً - قائلٌ الصدقَ ، وقوّالٌ الصدقَ . . . و . . . ، وهكذا يمكن تحويل صيغة « فاعل » الدالة على اسم الفاعل من الثلاثى المتصرف إلى صيغة : « فَعَّال » أو غيرها من الصِّيَغ المعروفة باسم : « صِيَغ المبالغة »

وأشهر أوزانها خمسة قياسيّة ؛ هى :

« فَعَّال[2] » ؛ نحو: ما أعظمَ الصديقَ إذا كان غير قوّالٍ سوءاً، ولا فَعّالٍ إساءةً ، وقول الشاعر :

وإنى لقوّال لِذِى البَثِّ[3] مرحباً   وأهلا إذا ماجاء من غير مَرْصَد[4]

و « مِفعال »[5] ؛ نحو : الطائر مِحْذارٌ صائدَه ، مِخْوافٌ أعداءَه .

---

(١) ولهذا لا تصاغ من مصدر فعل لا يقبل الزيادة والتفاوت ، طبقاً للبيان الذى فى : « هـ » من ص ٢٦٩ وانظر الملاحظة الآتية فى ص ٢٦٢ .

(٢) قد تكون صيغة : « فعّال » للنسب أحياناً ، طبقاً للبيان الآتى فى « و » من ص ٢٦٩ .

(٣) الحزن .   (٤) ميعاد .

(٥) هذه الصيغة مشتركة بين صيغ المبالغة واسم الآلة الذى سيجىء الكلام عليه فى باب خاص ص ٣٣٣ م ١٠٧ فهى صيغة مشتركة فى البابين . والتفريق بينهما يكون خاضعاً للقرائن .

و « فَعُول » ؛ نحو: البارُّ وَصُولٌ أهلَه . وقول الشاعر يخاطب سيداً كريماً :

ضَرُوبٌ بنصْلِ السيفِ سُوقَ سِمَانها[1] إذا عَدِمُوا زاداً فإنك عاقِرُ

وقول الآخر يفتخر :

إذا مات منّا سيّدٌ قام سيّدٌ قَئُولٌ[2] بما قال الكرامُ فَعولُ[3]

ومثل :

ذَرِيني ؛ فإن البخل – يا أم مالك – لصالحِ أخلاقِ الرجالِ سَرُوقُ

و « فَعِيل » ؛ نحو : أقْدَرُ[4] من يكون سميعًا خبيراً، نصيراً عدلاً[5]

وقول الشاعر :

فتاتانِ : أمّا منهما فشبيهةٌ هلالاً ، وأخرى منْهما تُشبهُ البدرا

و « فَعِل » ؛ نحو : يسُوءنا أن نَرى جاهلا مَزِقًا أوراقَه ، راميًا بها فى الطريق . وقول الشاعر :

حَذِرٌ أموراً لا تَضِيرُ ، وآمِنٌ ما ليْسَ يُنْجِيهِ من الأقدارِ

هذه هى الصيغ الخمس القياسية . وهناك بعض صيغ قليلة مقصورة على السماع عند أكثر القدماء ، أشهرها من الفعل الماضى الثلاثى : « فِعِّيل[6] » ،

---

(١) الضمير عائد على الإبل ونحوها مما يُعْقَر ليشوى، أو يطبخ فيؤكل.

(٢) كثير القول . (٣) كثير الفعل . (٤) أعظم .

(٥) متى تزاد تاء التأنيث على صيغة « فعيل » ومتى لا تزاد ؟ لهذا بيان مفيد يجىء فى ج ٤ – باب « التأنيث » م ١٦٩ .

(٦) يخالف هذه الأكثرية فى رأيها فريق آخر، منهم : « ابن قتيبة » فى كتابه : (أدب الكاتب، باب : اختلاف الأبنية فى الحرف الواحد ؛ لاختلاف المعانى) حيث يقول ما نصه : « (ما كان على « فِعِّيل » فهو مكسور الأول، لا يفتح منه شىء، وهو لمن دام منه الفعل ؛ نحو : رجل سِكِّير ، كثير السُّكر – وخِمِّير ، كثير الشرب للخمر ، وفِخِّير كثير الفخر – وعِشِّيق ، كثير العشق – وسِكِّيت ، دائم السكوت – وضِلِّيل وصِرِّيع وظِلِّيم، ومثل ذلك كثير . ولا يقال ذلك لمن فعل الشىء مرة أو مرّتين حتى يكثر منه ، ويكون له عادة ...) اهـ فهو يقرر أن صيغة : « فِعِّيل » كثيرة فى المبالغة ، وإذا ثبتت كثرتها كان القياس عليها جائزاً . وقد جعل المجمع اللغوى القاهرى هذه الصيغة قياسية، وليست مقصورة على السماع ، كما يرى النحاة الأقدمون . ونص قراره (كما جاء فى الصفحة التاسعة ، من تقرير لجنة الأصول المرفوع إلى المؤتمر اللغوى الذى انعقد فى آخر يناير سنة ١٩٦٧ فوافق عليه) هو: « (فى اللغة ألفاظ على صيغة « فِعِّيل » من مصدر الفعل الثلاثى اللازم والمتعدى للدلالة على المبالغة . وكثرتها تسمح بالقول بقياسيتها ؛ ومن ثم يجوز أن يصاغ من مصدر الفعل الثلاثى – لازماً أو متعدياً – لفظ على صيغة « فِعِّيل » – بكسر الفاء وتشديد العين – لإفادة المبالغة) » . اهـ . وقد ذكر هذا القرار مرة أخرى ومعه بعض البحوث والمذكرات العلمية التى اعتمد عليها المجمع ومؤتمره فى ص ٣٤ من الكتاب الذى أصدره المجمع سنة ١٩٦٩ باسم : « كتاب فى أصول اللغة » مشتملا على القرارات من دورة ٢٩ إلى ٣٤ .

و « مِفْعَل » ؛ نحو : إنه شِرِّيب أهوال ، ومِسْعَر[1] حروب . وفعلهما الثلاثى ؛ شرِب ، وسعَر . ومن غير الثلاثى : دَرَّاك — سآَّر — مِعوان[2] — مِهوان — نذير — سميع — زَهُوق . وأفعالها الشائعة : أدْرَك — أسأرَ (بمعنى : ترك فى الكأس بقية) أعان — أهان — أنذَر — أسمَع — أزهَق .

• • •

أحكامها : لصيغ المبالغة القياسية أحكام ، أهمّها :

١ — أنها لا تصاغ إلا من مصدر فعل ثلاثى ، متصرف ، متعد ، ما عدا صيغة : « فَعَّال » فإنها تصاغ من مصدر الفعل الثلاثى اللازم[3] والمتعدى ؛ كقوله تعالى : (وَلاَ تُطِعْ كُلَّ حَلاَّف[4] مَهِين[5] ، هَمَّاز[6] ، مَشَّاء[7] بِنَمِيم[8] ، مَنَّاع[9] لِلْخَيْرِ ، مُعْتَدٍ أَثِيمٍ . . .) وقولهم : فلان بسَّام الثغر ، ضحَّاك السنّ ، وقول الشاعر :

---

(١) مسعر الحرب : من يكثر إشعالها ، وإيقاد نيرانها .

(٢) ومنه قول شاعرهم :

وكنْ على الخير مِعوانًا لذى أمَلٍ ... يرجو نداك ؛ فإن الحرّ مِعْوان

ومثله « مِتلاف » (من أتلف) فى قول أبى فِرَاس الحَمْدانى :

وللوفْر مِتلاف ، وللحمد جامع ... وللشر ترّاك . وللخير فاعل

(٣) يرى بعض النحويين أن المسموع كثير من صيغة « فَعَّال » المشتقة من مصدر الفعل الثلاثى اللازم للدلالة على المبالغة ؛ ولذا يجيز — لشدة الحاجة إليها — اشتقاقها من مصدر الثلاثى اللازم أيضاً ، ومنه الآية التالية . وهو رأى حسن ارتضاه المجمع اللغوى ، وسجله فى مجلته ج ٣ ص ١٤ ، ١٥ .

وفى المراجع اللغوية صيغ متنوعة مسموعة — غير صيغة « فَعَّال » — لم تستوف شروط الصياغة ، فيجب الوقوف فيها عند حد السماع . ومن أمثلتها « ضَحُوك وعَبُوس » فى قول شاعرهم :

ضحوك السنّ إن نطقُوا بخير ... وعند الشَّر مِطراق عَبُوس

فقد صاغ من الثلاثى اللازم كلمتى : « ضحوك وعبوس » مع أن فعلهما لازم ، كما صاغ كلمة « مطراق » مع أن فعلها الشائع رباعى ؛ هو : أطرَق ، بمعنى : سكت ، ونظر إلى الأرض .

— وسيعاد البيت فى ص ٢٦٦ لمناسبة هناك — . ومثل : « بَشُوش » فى قول عنترة :

ألقَى صدور الخيل وهى عوابس ... وأنا ضَحوكٌ نحوها وبَشُوش

(٤) كثير الحلف . (٥) حقير دنىء .

(٦) كثير الهمز (أى : كثير الطعن والضرب ، والإيذاء . . .)

(٧ و ٨) كثير المشى بالنميمة (وهى : السعى بين الناس بالإفساد) .

(٩) كثير المنع . . .

وإنى لَصَبَّارٌ على ما ينوبنى   وحسبك أن الله أثنى على الصبرِ
ولست بنظّار إلى جانب الغنى   إذا كانت العلياءفى جانب الفقرِ

ب ــ وأنها لا تجرى على حركات مضارعها وسكناته ، بالرغم من اشتمالها على حروفه الأصلية ، ولهذا كانت محمولة فى عملها على اسم الفاعل لا على فعله . . .

حـ ــ وأنها ــ فى غير الأمرين السالفين ــ خاضعة لجميع الأحكام التى يخضع لها اسم الفاعل بنوعيه المجرد من : « أل » ، والمقرون بها ، فلااختلاف بينهما إلا فى الأمرين المتقدمين ، وكذلك فى شكل الصيغة ، وفى أن صيغة المبالغة بنصها الصريح أكثر مبالغة ، وأقوى دلالة فى معنى الفعل[1] من صيغة اسم الفاعل المطلقة، وما عدا هذا فلا اختلاف بينهما فى سريان الأحكام والشروط وسائر التفصيلات التى سبق الكلام عليها فى اسم الفاعل[2] ...

---

(١) وهو المعنى المجرد .

(٢) فى الأحكام المتعددة السابقة يقول ابن مالك أبياتاً نذكرها بترتيبها فى « ألفيته »، وإن لم نلتزم ترتيبه فى عرض مسائلها ، وشرحها ؛ إذ اخترنا ترتيباً آخر يصل المسائل المرتبطة بعضها ببعض . قال فى صيغ المبالغة :

فَعّالٌ ، أوْ مِفْعالٌ ، أوْ فَعُولُ   فى كَثْرةٍ عن « فاعِلٍ » بديلُ
فَيسْتَحِقُّ مالَهُ مِـن عملِ   وفى « فَعِيل » قَلَّ ذَا ، و « فَعِلِ »

يريد: أن . صيغة فَعَّال، ومِفعال ، وفَعُول ،تغنى ــ عند إرادة الكثرة ــ عن صيغة « فاعل » وأنها تذكر من أجل ذلك بدلا من صيغة فاعل ، وكل واحد من هذه الألفاظ يستحق ما يستحقه « فاعل » من العمل عند استيفاء الشروط . ثم بين أن استعمال صيغتى : « فَعِيل » و « فَعِل » قليل فى المبالغة .

ثم انتقل إلى تسجيل قاعدة أخرى ؛ هى : أن اسم الفاعل ــ ومثله صيغ المبالغة ــ لا تتغير أحكامه إن كان غير مفرد ؛ فالأحكام السابقة كلها مطردة فى المفرد وغير المفرد، إلا ببعض حالات وكلاهما سواء فى الخضوع لتلك الأحكام والتفصيلات التى سبق بيانها عند الكلام على اسم الفاعل المفرد، وشروط إعماله مقترناً وغير مقترن . . . إلى غير ذلك من سائر القواعد التى سلفت . قال فى هذا :

وما سِوى المفرد مثلَهُ جُعِــل   فى الحُكْمِ والشروطِ حيثما عمِلْ

ثم تعرّض لاسم الفاعل العامل النصب مصرحاً بجواز نصب مفعوله، أو جره مضافاً إليه. فإن ــ

ملاحظة : ورد فى المسموع الذى لا يقاس عليه بعض صيغ المبالغة خالياً من معنى : « المبالغة » ، مقتصراً فى دلالته المعنوية على المعنى المجرد الذى لا مبالغة فيه ؛ فهو يدل على ما يدل عليه اسم فاعله الخالى من تلك المبالغة المعنوية : مثل كلمة : « ظلوم » فى قول الشاعر :

وكل جَمال ٍ للزوال مآلُه   وكل ظَلُوم ٍ سوف يُبلَى بظالم

فإنها ليست للمبالغة ؛ إذ المقام هنا يقتضى أن يكون المراد من لفظ : « ظلوم » هو : « ظالم » ؛ وليس كثير الظلم ؛ لأن كلاّ من الاثنين سيلاقى ظالماً . من غير أن يتوقف هذا اللقاء إلا على مجرد وقوع الظلم من أحدهما ، دون نظر لقلة الظلم أو كثرته(١) .

=نصب أكثر من مفعول جاز جر واحد ووجب نصب الباقى . قال :

وانصِب بِذِى الإعمالِ تِلْوًا ، واخفِضِ   وهْو لِنَصبِ ما سِواه مُقتضِى

(« ذى الإعمال » : صاحب الإعمال ، أى : المستوفى شروط العمل ، وهو اسم الفاعل . « تلوا » تالياً — أى : المفعول به الذى يتلوه) .

وبيّن بعد ذلك أن تابع الاسم المجرور على الوجه السالف يجوز فيه الجر ، ويجوز فيه النصب :

واجرُر أوانصِب تَابع الذى انخفَضْ   كمبتغى جاهٍ ومالاً من نَهَضْ

والأصل : من نهض مبتغى جاه ومالا . فعطف كلمة : « مالا » على كلمة : « جاه » المجرورة بالإضافة ، ولكنها منصوبة باعتبارها مفعولا به لاسم الفاعل فى الأصل قبل الإضافة .

(١) ينطبق هذا على كلمة : « فخور » فى قوله تعالى : (إن الله لا يحب من كان مختالا فخوراً .) » فليس المراد هنا كثرة الفخر لأن الله يكره صاحب الفخر مطلقاً ؛ بغير نظر إلى كثرة فخره أو قلته .

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

ا – إذا كان اسم الفاعل – ومثله صيغ المبالغة – مقرونًا « بأل » لم يجز تقديم شيء من معمولاته عليه ، إلا شبه الجملة . لأن « أل » الداخلة عليه موصولة ، واسم الفاعل مع فاعله بمنزلة الصلة لها ؛ والصلة لا تتقدم هي ولا شيء منها ولا من معمولاتها على الموصول . إلا شبه الجملة[1] ؛ لأنه محل التساهل ؛ فيصح أن يقال : أنا لك المُرافق ، ومعك الدائب ، أى : أنا المرافق لك – الدائب معك . . .

أما إن كان مجرداً منها فيجوز تقديم المعمول : مفعولا كان أو غير مفعول[2] إلا فى بعض حالات ، فمثال التقديم الجائز : الحديقةُ – عطْراً – فوّاحةٌ . والأصل : الحديقةُ فواحةٌ عطراً .

ومن الحالات التى لا يجوز فيها التقديم أن يكون اسم الفاعل مجروراً بالإضافة ، أو بحرف جر أصلىّ ، نحو : يروقنى رسمُ مصورٍ طيوراً – ألا تغضب من معذّبِ الحيوانَ ؟ فلا يجوز : يروقنى – طيوراً – رسمُ مصورٍ . ألا تغضبُ – الحيوانَ – من معذّبٍ ، بخلاف المجرور بحرف جر زائد . فيجوز أن يتقدم عليه معموله ؛ نحو : ما العزيزُ – الهوانَ – بقابلٍ . والأصل : ما العزيز بقابلٍ الهوانَ .

وأجاز قوم تقديم المَعمول إن كان اسم الفاعل : « مضافًا إليه » ، و « المضاف » كلمة : غَيْر » أو : « حقّ » ، أو : « جِدّ » ، أو : مِثل ، أو : أوّل ، نحو : (المنافقُ – الوعدَ – غيرُ منْجزٍ) . (هذا – الأعداءَ – حقُّ قاهرٍ ، أو : جِدّ قاهرٍ) ، والأصل : المنافق غيرُ منْجزِ الوعد . هذا حقّ قاهرِ الأعداءَ ، أو : جِدّ قاهر الأعداء . (شاعرنا دُرًّا مثلُ ناظم) ، (العرب ضَيفًا أولُ ناصر) . وهذا الرأى حسن ؛ لما فيه من تيسير وأحسن منه براعة استخدامه فى أنسب الأساليب له ، وأليَق المواقف .

---

(١) راجع ج ١ ص ٢٧٦ م ٢٧ وسبقت الاشارة للسبب فى رقم ١ من هامش ٢١٦ .

(٢) راجع هامش ص ٢٥٦ الوجه الرابع .

. . . .

. . . .

ويجوز أيضًا تقديم معموله على مبتدأ يكون اسم الفاعل خبراً له ، نحو : الضيوفَ أنت مصافحٌ . والأصل : أنت مصافحٌ الضيوفَ .

ب – يجوز إعمال اسم الفاعل – أحيانًا – وهو محذوف ؛ مثل : أعليًّا أنتَ مساعِدُه ؟ فقد اشتغل اسم الفاعل المذكور بضمير الاسم السابق، واستغنى بنصبه عن نصب الاسم السابق : فلم يبق إلا أن يكون الناصب للاسم السابق عاملا آخر ، محذوفًا ، يفسره المذكور على الوجه المعروف فى باب : « الاشتغال »[1] والتقدير : أمساعدٌ عليًّا أنت مساعده ؟ . ومثله أيضًا : أعليًّا أنت مساعدٌ أخاه ، والتقدير : أمساعدٌ عليًّا أنت مساعد أخاه . ومثله فى كل ما سبق صيغ المبالغة .

حـ – عرفنا أن اسم الفاعل يدل – غالبًا – هو وصيغ المبالغة ، على الحدوث وعدم الدوام، وعرفنا طريقة صوغه . . .

لكنْ قد يراد منه النصُّ على الثبوت والدوام مع قيام قرينة تدل على هذا ، فيصير صفة مشبهة[2] ؛ ويسمى باسمها – بالرغم من بقائه على صورته الأصلية[3] ؛ ويجرى عليه أحكام الصفة المشبهة ؛ فيجوز فى السببىّ[4] بعده إن كان معرفة:

---

(١) فى هذا المثال – وأشباهه – نجد الاسم السابق منصوباً مع أن الضمير الراجع إليه مجرور. لكنه مجرور فى حكم المنصوب . لأن كلمة: « مساعد » فى حكم الفعل ، وتنوينها ملحوظ وإن لم يكن ملفوظاً ؛ فالضمير هنا كالضمير فى مثل : أعليا مررت به – مجرور وهو فى الحكم منصوب . كما سبق فى باب الاشتغال جـ ١ . (راجع شرح المفصل جـ ٦ ص ٦٩) .

(٢) سيجىء فى ص ٢٨١ م ١٠٤ باب خاص بها يتضمن تعريفها ، وتفصيل أحكامها ، والتغير فى دلالة اسم الفاعل والصفة المشبهة .

(٣) كما سبق فى ص ٢٤٣ و ٢٥٦ ويجىء فى ص ٢٩٢ .

(٤) لا بد لكل اسم مشتق عامل ، من صاحب يقوم به معنى المشتق ، مثل : محمد عالم – على محسن ، الجو معتدل – فالكلمات : محمد – على – الجو – هى الصاحب الأصيل الذى قام به معنى المشتق قياماً مباشراً متصلا بذاته ، وقد يقوم المعنى بشىء آخر يتصل بالصاحب الأصيل بنوع اتصال ، ويرتبط به من بعض النواحى ، كأن نقول : محمد عالم أبوه – على محسن أخوه – الجو معتدل حرارته ، فالأب والأخ والحرارة . . . و . . . ليست الصاحب الأصيل للوصف المشتق ؛ وإنما ترتبط معه برابط يجمع بينهما ؛ كالأبوة ، والأخوة ، والتبعية فى أمر ما . هذا الرابط يسمى : « السببى » . ولا بد فيه من ضمير يعود على الأصل . وقد تقوم « أل » خلفاً من الضمير فى مذهب =

. . . .

. . . .

الرفع والنصب والجر ، نحو : هذا عابد طائع ، مرتفع الجبهة ، طاهر القلب ، ناصعُ صفحة ؛ فيجوز فى السبىّ هنا ، (وهو : الجبهة – القلب – صفحة) الرفع على أنه فاعل للصفة المشبهة . والجرّ على اعتباره مضافًا إليه ، والنصب على أنه شبيه بالمفعول به وليس مفعولا به[1] . . .

فإن كان السبى نكرة – جاز نصبه على أنه تمييز ، أو على أنه شبيه بالمفعول به . ومقتضى ما سبق أن السبىّ المعرفة والنكرة يجوز فيه دائماً الرفع على الفاعلية ، والجر على الإضافة[2] ؛ كما يجوز فيه النصب أيضًا ؛ ولكن المنصوب فى حالة التعريف يعرب شبيهًا بالمفعول به ، وفى حالة التنكير يعرب شبيهًا بالمفعول به ، أو : تمييزاً .

د – لا يجوز إضافة اسم الفاعل إلى مرفوعه (سواء أكان فعله ثلاثيًّا أم غير ثلاثى ، لازمًا أم متعديًا) . إلا إذا أريد منه الثبوت والدوام ، وقامت القرينة على هذا ؛ فيصير صفة مشبهة ، تجرى عليه كل أحكامها ، ومنها : أن يحكم عليه باللزوم فلا ينصب المفعول به الأصيل ولو كان فعله متعديًا ، وهذا على حسب البيان المشروح فيما سبق[3] وفيما يلى :

=الكوفيين–كما سيجىء فى ص ٢٦٨ وفى رقم ٤ من هامش ص ٢٧٧ وفى رقم ٢ من هامش ص ٣١٠ – وقد اشترطوا وجوب السببية فى مرفوع اسم الفاعل إذا جرى اسم الفاعل على موصوف ؛ نحو : الرجل صادق أبوه ، – كما سيجىء فى هامش ص ٣١٠ . –

(١) لأن «الصفة المشبهة» الأصيلة – كما سبق البيان فى هامش ص ٢٤٢ – كفعلها لا تنصب المفعول به ، لأنها تصاغ من مصدر فعل ثلاثى لازم . فلما كان السبى بعدها منصوباً ، ولا يصلح لإدخاله تحت نوع آخر من المنصوبات – أعربوه «شبيهاً بالمفعول به» إن كان معرفة ، ولم يعربوه مفعولا به ؛ لأن المفعول به لا بد أن يقع عليه أثر فعل الفاعل ، وهذا لا يقع عليه أثر الصفة المشبهة ، وهى بمنزلة الفعل فى هذه الحالة . ومن ثم لم يحملوه فى التسمية على المفعول به الذى ينصبه اسم الفاعل مع أن الصفة المشبهة إنما سميت باسمها لشبهها اسم الفاعل فى كثير من الأمور ، (وسيجىء بيان واف عن هذا كله فى بابها) . أما إن كان نكرة فيجوز نصبه على التشبيه بالمفعول به ، أو على التمييز .

(٢) بشرط خلو المضاف مما يعارض الإضافة ؛ كالتنوين . . ؟ .

(٣) فى هامش ص ٢٤٢ .

. . . .

. . . .

اسم الفاعل المضاف لفاعله بقصد النص على الثبوت والدوام بقرينة ، فيترك الحدوث ، وينتقل إلى معنى الصفة المشبهة — ثلاثة أنواع (وكذا صيغة المبالغة ، وهذه لا تصاغ إلا من الثلاثى) .

أولها : نوع مأخوذ من الفعل اللازم — الثلاثى وغير الثلاثى — مثل : عالٍ وشامخ . . فى نحو : هذا عالى القامةِ ، شامخ الأنف (وفعلهما : عَلاَ — شَمَخ) . ومثل « تائب » فى قول الشاعر :

تباركتَ ؛ إنى من عذابك خائفٌ وإنى إليكم تائبُ النفسِ باخع[1]

(والفعل : تاب) وقول الآخر يمدح :

ضحوك السّنّ إن نطقوا بخير وعند الشرّ مِطراق عَبوس . . .[2]

ولا يكاد يوجد خلاف فى جواز انتقال هذا النوع من حالة الحدوث إلى معنى الصفة المشبهة .

ثانيها : نوع مأخوذ من فعل متعد لمفعول به واحد ؛ والراجح فى هذا النوع جواز انتقاله إلى معنى الصفة المشبهة ، بشرط أن يكون اللبس مأمونًا ؛ (وهو : التباس الإضافة للفاعل بالإضافة للمفعول به) . فإذا لم يؤمَن اللبس لم تجز الإضافة ؛ كقولهم : فلانٌ راحمُ الأبناءِ ، نافع الأعوانِ ، يريدون : أن أبناءه راحمون وأعوانه نافعون . فإذا كان المقامُ مقام مدح الأبناء والأعوان — جاز ؛ لدلالة المقام على أن الإضافة للفاعل ؛ كصدورها ممن يَرُدُّ على قول القائل : (ليس أبناء فلان بمفطورين على الرحمة ، ولا أعوانه بمطبوعين على النفع ،) أو من يَرُدّ على قول القائل : (أبناء فلان قساة ، وأعوانه ضارّون ، بسجيتهم . . .) فى هذا المثال وأشباهه مما يحذف فيه المفعول به ويؤمن فيه اللبس لقرينة لفظية ، أو : معنوية ، يجوز فى السببى — ككلمة : « الأبناء » وكلمة : « الأعوان » — إما الرفع ؛ على أنه فاعل للصفة المشبهة (وهى : راحم — نافع) ، وإما النصب

---

(١) قاتل لها حزناً .

(٢) والفعل : (أطرق — عبّس) وقد سبق هذا البيت فى رقم ٣ من هامش ص ٢٦٠ لمناسبة أخرى .

. . . .

. . . .

على أنه شبيه بالمفعول به ، ولا يصلح تمييزاً إن كان معرفة ، كما فى المثال . وإما الجر ، على أنه مضاف إليه . وهذه الأوجه الإعرابية الثلاثة هى التى تجرى على معمول الصفة المشبهة الأصلية[1] ، كالتى فى مثل : (فلان جميل الوجه ، حسن الهيئة ، حلو الحديث) ومن أمثلة هذا النوع :

ما الراحمُ القلبِ ظَلاَّمًا وإن ظُلما ... ولا الكريمُ بمَنّاع وإن حُرِما

وفى هذا النوع من الإضافة إلى المرفوع يكثر حذف المفعول به ، الذى كان معمولا لاسم الفاعل قبل إضافته لفاعله ، وقبل أن يصير بهذه الإضافة صفة مشبهة. ويصح ذكر هذا المفعول به فى الرأى الراجح — مع إعرابه « شبيهاً بالمفعول به » ، لا مفعولا به أصيلا ، مثل : « (فلان راحمُ الأبناء الناسَ ، ونافعُ الأعوانِ أفراداً كثيرة) . فكلمتا : « الناس » و « أفراداً » شبيهتان بالمفعول به . ولاداعىَ لمنع هذا الشبيه المنصوب من ذكره وظهوره فى الجملة ، بزعم أن منصوب الصفة المشبهة — إذا كان شبيهاً بالمفعول به — لايزيد على واحد كما قرره النحاة . وقرارهم حقٌّ ؛ فمنصوبها الشبيه بالمفعول به لا يزيد على واحد . والذى فى المثال السابق — ونظائره — لم يزد على واحد . ولكنَّ المانعين يتوهمون أن الواحد يشمل « المضاف إليه » بعد الصفة المشبهة ؛ لأن هذا « المضاف إليه » يجوز نصبه على التشبيه بالمفعول به قبل إضافته[2] ، فاعتبروه بمنزلة « الشبيه بالمفعول به » . برغم أنه : « مضاف إليه » مجرور ، وبنَوْا على هذا عدم صحة المنصوب

(١) لا يقال فى هذا النوع : إن فعله متعد فى أصله ؛ فكيف يصح تحويله إلى صفة مشبهة ، وهى لا تصاغ إلا من الثلاثى اللازم كما سبق ؟

فقد أجابوا أن المراد باللزوم إما اللزوم : « الأصلى » (بأن يكون الفعل موضوعاً فى أصله لازماً) وإما اللزوم : « التنزيلى » ، أو : الحكمى » (بأن يحذف مفعول الفعل المتعدى حذفاً غالباً فى بعض حالاته كالتى هنا) وإما اللزوم : « التحويلى » (بأن يكون الفعل متعدياً ولكنه يحول إلى صيغة « فَعُل » — بضم العين ، وهى صيغة لازمة — ؛ لغرض معين ، كالمدح ، أو الذم) ونتيجة الثلاثة واحدة ؛ هى أن التعدى غير معتبر هنا . فلا تنصب الصفة المشبهة المفعول به الأصيل كما ينصبه فعلها حين تكون منقولة عن اسم الفاعل ، ولكنها قد تنصب على « أنه شبيه بالمفعول به » ، وليس مفعولا به — (كما سبق الإيضاح فى هامش ص ٢٤٢ ، وستجىء إشارة هنا ، وفى رقم ٤ من هامش ص ٣٠٦)

(٢) انظر رقم ٣ و ٤ من ص ٣١٤ .

. . . .

. . . .

الآخَر معه ؛ لئلا يزيد منصوب الصفة المشبهة على واحد إذا كان شبيهًا بالمفعول به .

قال « الصبان » فى هذا الموضع[1] : لا داعى للأخذ بالوهم السابق ، ولا بما يترتب عليه ، فالصحيح عنده فى هذه الصورة وأشباهها جواز الإضافة إلى المرفوع مع ذكر المنصوب الواحد بعده ، والذى يعرَب « شبيها بالمفعول به »

وفى رأيه تيسير ، واستبعاد لشرط أن يكون الفعل محذوف المفعول به — كما اشترطه بعضهم — .

ثالثها : نوع مأخوذ من فعل متعد لمفعولين ، أو ثلاثة : نحو : (أنا ظانٌّ رفيقًا قادمًا ، ومُخَبِّرٌ الأصدقاءَ السرورَ شاملا بقدومه) . ولايكاد يوجد كبير خلاف فى منع انتقال هذا النوع إلى معنى الصفة المشبهة من طريق إضافته لفاعله ؛ لأن الوصف ينصب مفعولين أو أكثر كفعله ، ومنصوب الصفة المشبهة لايزيد على واحد على الوجه الذى أوضحناه فى النوع السالف . . .

هذا ، ولأكثر النحاة فلسفة خيالية فيما تقدم ؛ فهم يقولون[2] : إن إضافة اسم الفاعل إلى مرفوعه تتم على الصورة السابقة فى ثلاث مراحل مرتبة[3] :

أولها : تحويل الإسناد عن المرفوع إلى ضمير الموصوف .

وثانيها : نصب المرفوع بعد ذلك على التشبيه بالمفعول به .

وثالثها : جره على الإضافة .

فى مثل : الطبيب رائفُ القلب ، يكون الأصل : الطبيب رائفٌ قلبُه ؛ — برفع كلمة : « قلب » — ثم يتحول الإسناد عن المرفوع السببى ، وينتقل إلى الضمير المضاف إليه ، وهو : « الهاء » ويستتر هذا الضمير فى الوصف : « رائف» ، ويُعَوَّض منه « أل » فى رأى الكوفيين[4] ، ويُنْصب المرفوع الذى تحول عنه الإسناد ، لأنه صار بعد تحويل الإسناد عنه أشبه بالفضلة ؛

---

(١) آخر باب : إعمال اسم الفاعل .

(٢) كما سيجىء فى « ب » ص ٣١٥ فى الصفة المشبهة .

(٣) والضمير فى هذه المراحل قد يشابه الصورة الآتية فى ص ٣١٠ ، وقد يمتنع بعض هذه المراحل ، طبقاً لما سيجىء فى ص ٣٠٥ .

(٤) كما سلف فى رقم ٤ من هامش ص ٢٦٤ وكما يجىء ، فى رقم ٤ من هامش ص ٢٧٧ .

. . . .

. . . .

بسبب استغناء الوصف عنه بضمير الموصوف ؛ فينصب مثلها، ويصير : « الطبيب رائفٌ القلبَ » . ثم يجر بالإضافة ؛ فراراً من القبح البادى فى إجراء الوصف اللازم أو ما يشبهه مجرى المتعدى . (والمراد بما يشبهه[1] : الوصف المتعدى لمفعول واحد، ومفعوله محذوف) . فيصير : « الطبيب رائفُ القلبِ » .

ويقولون فى تعليل هذه المراحل الثلاث[2] المُتخيلة : إنه لا يصح إضافة الوصف لمرفوعه مباشرة :؛ لأنه عينه فى المعنى ؛ فيلزم إضافة الشىء إلى نفسه[3]، ولا يصح حذفه لعدم الاستغناء عنه ، فلم يبق طريق إلى إضافته لمرفوعه إلا ذلك الطريق الذى وضحنا مراحله . ويستدلون على الإضافة بكثير من الأمثلة المأثورة تؤيد[4] رأيهم .

وكل هذا كلام افتراضى ؛ لا تعرفه طوائف العرب ؛ أصحاب اللغة ، ومرجعها الأولُ الصحيح . فإغفاله خير . ولن يترتب عليه ضرر .

هـ — لا تجىء « صيغ المبالغة » إلا من مصدر فعْل قابل للزيادة ، فلا يقال : مَوّات ولا قَتّال ، فى شخص مات أو قُتِل ، إذ لا تفاوت فى الموت والقتل .

و — سيجىء[5] أنه كثُر فى الأساليب الفصيحة المسموعة استعمال صيغة : «فَعّال» للدلالة على «النسب» — بدلاً من يائه — وكثُر هذا فى الحِرَف ؛ فقالوا : حدّاد لمن حرفته « الحدادة » ، ونجّار لمن حرفته « النجارة » . . وكذا : لبّان، وبقّال، وعطّار . ونحوها من كل منسوب إلى صناعة . والأحسن الأخذ بالرأى القائل بقياس هذا فى النسب إلى الحِرَف ، لأن الكثرة الواردة منه تكفى للقياس عليه .

---

(١) انظر هامش ص ٢٦٧ .

(٢) أشرنا فى آخر الهامش السالف إلى أن بعض هذه المراحل قد يمتنع ؛ طبقاً لما سيجىء فى ص ٣٠٥ .

(٣) وهذه حجة ضعيفة بعد ما تقدم فى ص ٤٠ وما بعدها من جواز هذه الإضافة .

(٤) سنعرض بعضها فى ص ٢٨٥ ونزيد الأمر وضوحاً عند الكلام عليه فى الصفة المشبهة ص ٢٩٤ .

(٥) فى ج ٤ باب : « النسب » م ١٧٩ « هـ » من ص ٦٨٤ .

. . . .

. . . .

وجعلوا من استعمالها فى النسب قوله تعالى : (وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ) أى : بمنسوب إلى الظلم ، وحجتهم أن صيغة « فعّال » هنا لو كانت للمبالغة وليست للنسب لكان النفى منصبّا على المبالغة وحدها ؛ فيكون المعنى : وما ربك بكثير الظلم ؛ فالمنفى هو الكثرة وحدها دون الظلم الذى ليس كثيراً . وهذا معنى فاسد ؛ لأن الله لا يظلم مطلقاً ، لا كثيراً ولا قليلا .

المسألة ١٠٣ :

اسم المفعول .

تعريفه :

اسم مشتق[١] ، يدل على معنًى مجرد ، غير دائم[٢] ، وعلى الذى وقع عليه هذا المعنى . فلا بد أن يدل على الأمرين معاً[٣] ، (وهما : المعنى المجرد ، وصاحبه الذى وقع عليه) . مثل كلمة : « محفوظ » ، و : « مصروع » فى قولهم : العادل محفوظ برعاية ربه ، والباغى مصروع بجناية بغيه . « فمحفوظ » تدُل على الأمرين ؛ المعنى المجرد ، (أى : الحفظ) والذات التى وقع عليها الحفظ وكذلك « مصروع » تدُل على الأمرين أيضًا ؛ المعنى المجرد ؛ (أى : الصَّرْع) ، والذات التى وقع عليها . ومثل هذا يقال فى كلمة : « منسوب » من قول الشاعر :

لا تَلُم المرء على فعلِه ... وأنت منسوب إلى مثله[٤] ...

وهكذا . . .

ودلالته على الأمرين السالفين مقصورة على الحدوث — أى على : الحال — فهى لا تمتد إلى الماضى ، ولا إلى المستقبل ، ولا تفيد الدوام إلا بقرينة فى كل صورة .

صوغه[٥] :

ا — يصاغ قياساً على وزن : « مفعول » من مصدر الماضى الثلاثى

---

(١) فى ص ١٨٢ بيان مفصل عن أصل المشتقات .

(٢) أى : لا يلازم صاحبه . وسيجىء أيضاً أن هذا المعنى المجرد يفيد الحدوث ، فلا يمتد إلى الماضى ولا إلى المستقبل إلا بقرينة .

(٣) يمكن استجلاء المراد من بعض ألفاظ التعريف على ضوء ما سبق فى تعريف اسم الفاعل ص ٢٣٨ .

(٤) وبعد هذا البيت :

من ذمّ شيئًا وأتى مثلَهُ ... فإنما يُزرِى على عقلِهِ

(٥) أشرنا فى رقم ٣ من هامش ص ٢٣٩ إلى أن ابن مالك وضع فى « ألفيته » بابين ؛ أحدهما

المتصرف[1]،مثل : « محفوظ» من « حَفِظ » و« مصروع» من « صَرَعَ » و« منسوب» من « نسَب» ، و« معلوم » من « عَلِم » ، و« مجهول » من جَهِل و « معروف » ، من عَرَف . ومثل « محمود » ، من حمِد فى قول الشاعر :

لعلّ عَتْبك محمودٌ عواقبُهُ   وربما صَحَّت الأجسامُ بالعلَلِ

ب –ويصاغ قياسًا من مصدر الماضى غير الثلاثى بالإتيان بمضارعه وقلب أوله ميمًا مضمومة مع فتح ما قبل الآخر .

فللوصول إلى اسم المفعول من : « سارَع » نجيء بمضارعه : « يسارع » ، ثم ندخل عليه التغيير السالف ، فيكون اسم المفعول : « مُسارَع » ، نحو : الخير مسارَعٌ إليك . واسم المفعول من : « هَدَّم » هو : مهدَّم ؛ نحو : صرحُ البغى مهدَّم، واسم المفعول من : « أوجَعَ » هو : مُوجَع ؛ كما فى قول الشاعر[2] الكهل الوفىّ :

خُلقتُ أَلُوفا ؛ لو رجعتَ إلى الصِّبا   لفارقتُ شيبى موجَع القلب ، باكيا

وهكذا : استخرج – يستخرج – مستخرَج ، نحو :المستخرَج من النِّفْط فى بلادنا يكفى حاجاتنا. ومثل : « منزَّهة ، ومكرَّمة » فى قول أبى تمام فى وصف قصائده :

مُنَزَّهة عن السَّرَقِ المُوَرَّى[3]   مُكَرَّمةٌ عن المعنى المُعَاد

* * *

= عنوانه : « إعمال اسم الفاعل » ولكنه ضمنه إعمال اسم الفاعل واسم المفعول معاً، فهو باب ينطوى على إعمالهما . وقد مر شرح أبياته فى مناسباتها الخاصة ابتداء من ص ٢٤٩ ، وثانيهما عنوانه : « أبنية أسماء الفاعلين ، والمفعولين ، والصفات المشبهة بها » وسيجىء شرح أبياته فى مناسباتها ابتداء من هامش ص ٢٨٩. وفصل بين البابين بآخر عنوانه : « أبنية المصادر » وقد ارتضى هذا الترتيب لحكمة رآها ، قد تكون – كما يقول بعض النحاة – الرغبة فى موالاة مواضع الإعمال للمصدر والمشتقات ، حتى إذا فرغ من الكلام على شئون الإعمال لهذه العوامل الاسمية التى بينها كثير من الترابط والتشابه – انتقل إلى الكلام على أبنيتها وصيغها. وقد سبق أن أشرنا أننا لا نرتضى هذا الترتيب ؛ لما فيه من توزيع الأحكام والصيغ على بابين مستقلين ومنفصلين عن الإعمال ؛ إذ الأنسب تعريف كل عامل مع ذكر صيغه وأحكامه فى باب واحد .

(١) أما الماضى الجامد فليس له مصدر ، ولا اسم مفعول ، ولا اسم فاعل ، ولا صفة مشبهة ، ولا غيرها من المشتقات . . .

(٢) هو : المتنبى .

(٣) السرق المورى : السرقة التى يخفيها السارق .

. . . .

. . . .

زيادة وتفصيل :

ا – فتح الحرف الذى قبل الآخر قد يكون ظاهراً كالأمثلة السالفة ، وقد يكون مقدراً؛ مثل : مُسْتَعان– مُنْقاد . . أصلهما : مُسْتَعْوَن – مُنْقَوَد . . قلبت الواو ألفًا بعد فتح ما قبلها بنقل حركتها إليه ؛ تطبيقًا لقاعدة صرفية[1] .

ب – إذا كان اسم المفْعول مؤنثًا وجب زيادة تاء التأنيث فى آخره ؛ كما فى آخر : (مُنَزَّهة ، ومُكَرَّمة) من بيت أبى تمام السابق .

حـ – قد وردت صيغ سماعية تؤدى ما يؤديه اسم المفعول المَصُوغ من مصدر الثلاثى وليست على وزنه ؛ فهى نائبة عن صيغة « مفعول » فى الدلالة على الذات والمعنى . ومن تلك الصيغ : « فَعِيل » ، بمعنى : مفعول ؛ نحو : كحيل : بمعنى : مكحول . و « فِعْل » ، كذِبْح ؛ بمعنى مذبوح . و« فَعَل » ، كقَنَص، بمعنى : مقنوص . و « فُعْلة » ؛ كغُرْفة ، ومُضْغة ، وأُكلة ، بمعنى : مغروفة ، وممضوغة ومأكولة . . . وهذه الصيغ وأمثالها غير مقيسة . لكن هل تعمل عمل اسم المفعول كما تؤدى معناه ؟ الأحسن الأخذ بالرأى القائل : إنها تعمل عمله – بشروطه – فترفع نائب فاعل حتمًا ، وقد تنصب مفعولا به – أو أكثر – إن كان فعلها المبنى للمجهول كذلك ؛ فحكمها حكم المبنى للمجهول . وفى هذا الرأى توسعة لمن شاء اتباعه[2] .

غير أن حُكمًا سيجىء[3] لا يسْرى عليها ؛ هو أن اسم المفعول يجوز أن يضاف لمرفوعه بشرط أن تكون صيغته أصلية[4] ، فإن كانت نائبة عن

---

(١) فى باب : « الإعلال والإبدال » – جـ ٤ – .

(٢) سيجىء كلام ابن مالك على صياغة : « اسم المفعول » ، وعلى صيغة : « فَعِيل » فى الباب الذى خصه بأبنية المشتقات – هامش ص ٢٨٩ وما بعدها – .

(٣) فى ص ٢٧٥ .

(٤) هى التى تكون من الثلاثى على وزن : « مفعول » ، ومن غير الثلاثى على وزن المضارع بعد إبدال أوله ميماً مضمومة مع فتح الحرف الذى قبل الآخر . أما غير الأصلية . فقد أوضحناها فى « حـ » هنا .

. . . .

. . . .

الأصلية – كقَتيل ؛ بمعنى : مفعول ، وغيرها مما سبق – فلا تضاف لمرفوعها .

د – سبقت الإشارة[1] إلى أنه وردَت صيغ مسموعة على وزن : « مفعول » ، ولكن معناها هو معنى المصدر ؛ فهى فى حقيقة أمرها مصادر سماعية على وزن المفعول ، منها : معقول – مجلود – مفتون – ميسور – معسور. أى : عقل – جَلد – فِتنة ؛ بمعنى : خِبْرة – يُسر (سُهل) – عُسْر (ضد : سهْل) ومن كلامهم « فلان لا معقول له ولا مجلود » . وقد سبق شرح هذا وشرح بقية الكلمات الأخرى فى ص ١٩٨ وأوضحنا رأى سيبويه هناك .

---

(١) فى ص ١٩٨ تحت عنوان : ملاحظة .

إعماله :

يجرى على اسم المفعول كل ما يجرى على اسم الفاعل من الاقتران « بأل » وعدم الاقتران بها ، ومن الشروط اللازمة لعمله . . . و . . .

فإن كان مقرونًا « بأل » عمِل مطلقًا ، (بغير اشتراط شىء) . وإن لم يكن مقترنًا بها وجب تحقق كل الشروط التى سبقت لإعمال اسم الفاعل[1] ؛ وفى مقدمتها : الاعتماد ، وعدم التصغير ، وأن يكون بمعنى الحال ، أو الاستقبال أو الاستمرار التجددى . . . و . . . فإذا استوفى شروط الإعمال كلها عَمِل مايعمله مضارعه المبنى للمجهول ؛ فيحتاج — وجوبًا — لنائب فاعل مثله : ويكتفى بنائب فاعله إن كان مضارعه مكتفياً بنائب الفاعل[2] . نحو : يُساعِدُ القوىُّ زميله — يُسَاعَدُ الزميلُ — هل القوىّ مساعَدٌ زميلُه ؟ ولما سبق يمكن أن يحلّ محلّ اسم المفعول مضارع بمعناه مبنى للمجهول .

وإذا كان مضارعه ناصبًا مفعولينِ ثم حذف فاعله فإن أحد المفعولين ينوب عنه ، ويصير مرفوعًا مثله ، ويبقى المفعول الآخر على حاله منصوبًا ، وكذلك اسم المفعول ؛ نحو : يَظُنُّ الرجلُ العومَ نافعًا — يُظَنُّ العومُ نافعًا — هل المظنونُ العومُ نافعًا ؟ . . .

وإن كان فعله متعديًا لثلاثة ثم حذف فاعله وناب أحد المفعولات عنه صار مرفوعًا مثله . ووجب نصب ما عداه ؛ وكذلك الشأن فى اسم المفعول ؛ نحو : تُخَبِّرُ المراصدُ الطيارين الجوَّ هادئًا — يُخَبَّرُ الطيارون الجوَّ هادئًا — هل المخبَّرُ الطيارون الجوَّ هادئًا ؟ .

ويجوز — بِقِلَّة فى الأحوال السابقة كلها أن يضاف اسم المفعول إلى نائب فاعله الظاهر ؛ بشرط أن تكون صيغة اسم المفعول أصلية[3] فيصير نائب الفاعل مضافًا إليه ، مجرور اللفظ ، ولكنه مرفوع المحل ؛ مراعاة

---

(١) ص ٢٤٦ وما بعدها ، وفى « ب » من ص ٢٥٤ .

(٢) وهذا يتحقق حين يكون المضارع من الأفعال التى تنصب مفعولا به واحداً قبل بنائه للمجهول ، وقد حذف فاعله ، وقام المفعول به الواحد مقامه ، وناب عنه ؛ وصار مرفوعاً ، ولم يبق ، فى الكلام مفعول به آخر .

(٣) شرحنا الأصلية فى رقم ٤ من هامش ص ٢٧٣ ، وغير الأصلية فى « ﺣ » من تلك الصفحة .

لأصله [1] ؛ نحو : إن القوىَّ مُسَاعَدُ الزميلِ ، هل يَشيع مظنونُ العومِ نافعًا ؟ أمختَبَرُ الطيارين الجوُّ هادئًا ؟ . فإن لم تكن صيغته أصلية امتنع أنَ يضاف لمرفوعه . وإذا جاء تابع لهذا المضاف إليه جاز جره مراعاة للفظ المضاف إليه ، أو رفعه ؛ مراعاة لأصله ؛ نحو : إن القوى مساعَدُ الزميلِ والزميلةِ — هل يشيع مظنونُ العومِ البارعِ نافعاً ؟ — أمُخْتَبَرُ الطيارين المسافرين — أوالمسافرون — الجو هادئًا ؟ بجر التابع أو رفعه فى كل ذلك وأشباهه .

ما سبق حين يكون مضارعه متعديًا . فإن كان لازمًا قد حذف فاعله وناب عنه شيء آخر غير المفعول به ؛ كالظرف ، أو الجار مع مجروره أو المصدر ... فإن اسم المفعول يكون لازمًا أيضًا ، ويحتاج لنائب فاعل من هذه الأشياء الصالحة للنيابة عند عدم وجود المفعول به ، نحو : (اعتكف المريض فى الغرفة ، يُعتَكَف فى الغرفة ، هل الغرفة مُعتَكَفٌ فيها ؟) — (اتسع المجالُ أمام المخلص — يُتَّسَعُ أمامَ المخلص — هل المُتَّسَعُ أمامَ المخلص) [2]

هذا ، واسم المفعول حين يضاف بقلة إلى مرفوعه — نحو : الغرفة مفتوحةُ النوافذِ ، وقول المتنبى — وقد سبق — :

خُلِقتَ ألُوفاً ، لو رجعت إلى الصِّبا لفارقت شيبى مُوجَع القلبِ ، باكيا

والأصل : مفتوحةٌ نوافذُها — موجَعٌ قلبى) — يظل مع إضافته لمرفوعه دالاً

---

(1) هذا الحكم مأخوذ من كلام ابن مالك الآتى : حيث يقول :

وكلُّ ما قُرِّر لِاسمِ فاعِلِ يُعطَى اسْمَ مفعُولِ بِلَا تَفاضُل

(2) فيما سبق من الكلام على اسم المفعول ، وأنه يجرى عليه ما يجرى على اسم الفاعل ، وأنه كالمضارع المبنى للمجهول فى أنه يرفع نائب فاعل ، لا فاعلا — يقول ابن مالك فى الباب الذى عنوانه : « إعمال اسم الفاعل » وضمنه إعمال اسم المفعول —

وكلُّ ما قُرِّر لِاسمِ فاعِـلِ يُعطَى اسم مفعولِ بِلَا تفاضُلِ

فهْوَ كفِعلٍ صِيغَ لِلْمَفْعُولِ فى معناهُ ؛ كالْمُعطَى كفَافاً يَكْتَفِى

(بلا تفاضل ، أى : بلا زيادة فى أحدهما على الآخر) . وإعراب المعطى كفافا يكتفى : « المعطى » : مبتدأ ، و« أل » فيه موصولة يعود عليها الضمير الذى فى كلمة : « معطى » ، وهذا الضمير نائب الفاعل ، وأصله المفعول الأول لكلمة : « معطى » ، « كفافا » : المفعول الثانى . « يكتفى » هذه الجملة المضارعية خبر المبتدأ .

على الحدوث ، كما كان قبل الإضافة إليه[1] . إلا إن قامت قرينة تدل على أن المراد منه الثبوت والملازَمة الدائمة ، فيصير صفة مُشبهة ؛ لما أوضحناه[2] من أن الأصل فى اسم المفعول أن يدل على معنًى حادث غير دائم الملازَمة لصاحبه (فهو — عند عدم القرينة — يدل على مجرد الحدوث الذى لا يشمل الماضى ولا المستقبل ولا يفيد الاستمرار .) فإن قُصِد به النَّص على الثبوت والدوام — وقامت قرينة تدل على هذا — صار صفة مشبهة[3] ؛ فيسمى باسمها ، ويخضع لأحكامها؛ بالرغم من بقائه على صورته الأصلية ؛ إذ لا يصح تغيير صورته بسبب انتقال معناه من الحدوث إلى الدوام والاستمرار .

والكثير الغالب فى اسم المفعول عدم إضافته إلى مرفوعه إلا إذا أُريد تحويله إلى الصفة المشبهة ، ليدل مثلها على معنى ثابت دائم ، لاحادث ؛ وبشرط وجود القرينة التى تدل على ثبوته ودوامه. وإذا صار صفة مشبهة جاز فى السببى[4] الواقع بعده الرفع ، على اعتباره « فاعلا » ولا يصح اعتباره نائب فاعل للصفة المشبهة[5] التى جاءت على صورة اسم المفعول . ويجوز فيه النصب على اعتباره « شبيهًا بالمفعول به » إن كان معرفة ، و« تمييزاً » أو : « شبيهًا بالمفعول به » إن كان نكرة ، ويجوز فيه الجر على اعتباره مضافًا إليه ، فى مثل : أنت مرْموق المكانة دائمًا ، مسموع الكلمة ، مُحَصَّنٌ خلقًا ، مكمَّلٌ علمًا — يجوز فى الكلمات : [5] (المكانة — الكلمة — خلقًا — علمًا) الرفع على اعتبارها فاعلا

---

(١) وهذه الإضافة مع الدلالة على الحدوث قليلة — كما سيجىء — وهى مع قلتها جائزة . لكنها لا تساير الكثير من الأساليب الفصيحة المأثورة .

(٢) فى ص ٢٧١ .

(٣) يحسن الاستئناس فيما يأتى بنظيره السابق فى اسم الفاعل فى «ب» من ص ٢٦٤ فكلاهما موضح للآخر .

(٤) أوضحنا السببى تفصيلا فى رقم ٤ من هامش ص ٢٦٤ ثم فى ص ٣١٠ وملخصه : أنه الذى ليس أجنبياً من الموصوف : فيشمل ما يحوى ضمير الموصوف لفظاً ؛ نحو : الوالد مسموعة كلمته . أو تقديراً ، نحو : الوالد مسموع الكلمة ، أى : مسموع الكلمة منه . وقيل إن « أل » خلف من الضمير ؛ تبعاً لرأى الكوفيين الذى سبقت الإشارة إليه فى رقم ٤ من هامش ص ٢٦٤ وفى ص ٢٦٨ .

(٥) لأن الصفة المشبهة لا ترفع نائب فاعل مطلقاً .

للصفة المشبهة ، ويجوز فيها الجرّ؛ لاعتبارها مضافًا إليه ، ويجوز فيها النصب؛ إما على التشبيه بالمفعول به إن كانت معرفة ، وإما على التمييز أو على التشبيه بالمفعول به إن كانت نكرة. ولا مَنَاصَ من قيام قرينة تدل على أن المراد من الصيغة هو الصفة المشبهة ، وليس اسم المفعول .

أما إذا أضيف اسم المفعول لمرفوعه بغير إرادة تحويله إلى الصفة المشبهة وبغير القرينة الدالة على إفادة الدوام — وهذه الإضافة قليلة جائزة ، كما سبق — فإنه يظل محتفظًا باسمه وبكل الأحكام الخاصة به ، وقد عرفناها .

ولابد فى اسم المفعول الذى يصير صفة مشبهة من أن يظل على صيغته الأصيلة التى أوضحناها ، لا الصيغة التى تنوب عنها ، وأن يكون فعله — فى أصله — متعديًا لمفعول واحد ؛ ليكون هذا المفعول الواحد هو السببى الذى يصح فى إعرابه الأوجه الثلاثة السالفة ؛ كالمثال السابق ؛ وكقولهم : لا ينقضى يوم لا أراك فيه إلا علمت أنه مبتورُ القدْرِ ، منْحوسُ الحظ [1] .

فإن كان فعله لازمًا لم يصلح أن يصاغ منه اسم المفعول الصالح للانتقال إلى الصفة المشبهة . وكذلك إن كان فعله متعديًا لأكثر من واحد ؛ فإنه — فى الرأى الشائع — لايصلح [2] ؛ سواء أذكر مع السببىّ مفعول آخر أم لم يذكر.

ومن الأمثلة لاسم المفعول المراد منه الصفة المشبهة [3] ماورد عنهم فى رفع السببى على الفاعلية ، وهو :

بثوبٍ ، ودينارٍ ، وشاةٍ ، ودرهمٍ فهل أنت مرفوعٌ بما هاهنا راسُ [4]؟

---

(١) تَحَسَّنَ السعد الحظ . جفاه وتركه .

(٢) حجة المانعين هو ما سبق مفصلا فى ص ٢٦٧ وفيها الرد عليهم ، ومنه يفهم أنه لا مانع أن يكون الفعل متعدياً لاثنين فقط ، يكون أحدهما السببى المجرور ، ويبقى الآخر منصوباً ؛ على اعتباره شبيهاً بالمفعول به ، لا مفعولا به أصيلا .

(٣) إذ المقصود إفادة الثبوت .

(٤) ورد البيت بهذا النص فى باب صوغ : « اسم المفعول ، والصفة المشبهة » ببعض المراجع النحوية ؛ (كالتصريح والهمع . . .) ولكنه ورد بنص آخر فى الجزء الأول من كتاب : « معانى القرآن » للفراء — سورة البقرة ص ٩٢ ، قال : —

فكلمة : « رأس » فاعل للصفة المشبهة التي هي كلمة : مرفوع .

وفى نصبه على التشبيه بالمفعول به :

لو صُنتَ طرْفك لم تُرَع بصفاتِها   لما بدتْ مَجْلُوّةً وجَنَاتِها[1]

وفى جرّه :

تَمَنّى لقائى الجونُ[2] مغرورُ نفسِه   فلما رآنى ارْتَاع ثُمّتَ[3] عَرّدا[4]

وهكذا . . . و . . .[5] .

• • •

- فأبلغْ أبا يحيى إذا ما لقيتــه   على العِيس فى آباطها عَرَق يَبْسُ

بأنّ السُّلَامِىّ الذى بضَــرِيّةٍ   أمير الحمى قد باع حقّ بنى عبسِ

بثوب ، ودينارٍ ، وشــاةٍ ، ودرهمٍ   فهل هو مرفوع بما ها هنا رأسُ ؟

العرق اليبس : الجفاف – السلامى : رجل منسوب إلى موضع بنجد ، يقال له : سُلَام – ضرية : قرية نجدية فى طريق القادمين من البصرة إلى مكة . – وكلمة : « عبس » مجرورة ، مع أن السين فى آخر أبيات القصيدة كلها مرفوعة . وهذه المخالفة فى الشعر تسمى – الإقواء .

(١) الدليل على النصب أن الأنسب أن تكون منصوبة بالكسرة لتساير آخر الشطر الأول الذى وقعت فيه كلمة : « صفاتها » مجرورة بالكسرة .

(٢) من معانى « الجون » فى اللغة : الأبيض أو الأسود ، وهو هنا : اسم رجل .

(٣) بمعنى : « ثم » حرف عطف ، والتاء للتأنيث .

(٤) فر هربا .

(٥) فيما سبق من إضافة اسم المفعول لمرفوعه يقول ابن مالك من غير تفصيل :

وقد يضافُ ذَاإلَى اسْمٍ مُرتفعْ   مَعْنًى ؛ كَمحْمُودُ المَقاصِدِ الوَرِعْ

يشير بكلمة « ذا » إلى اسم المفعول لاتجاه الكلام السابق إليه . وأصل مثال الناظم الورعُ محمودٌ مقاصدُه ، لحقه ما ذكرناه فى الزيادة التالية .

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

يضاف اسم المفعول إلى مرفوعه بالشروط والتفصيلات التي سلفت[1] ولكن بالطريقة التي ارتضوها ، وقدشرحناها[2] وافية في إضافة اسم الفاعل لمرفوعه ؛أي: بعد تحويل الإسناد عن السببي إلى ضمير الموصوف ، ثم نصب السببي على التشبيه بالمفعول به ، ثم جره على الإضافة بعد ذلك ، كمثال الناظم ، وهو : محمود المقاصد الورعُ . فأصله : الورعُ محمودة مقاصده . فكلمة : « مقاصده » مرفوعةٌ على النيابة « لمحمودة » ثم صار : الورعُ محمودٌ « المقاصدَ » بالنصب ؛ ثم صار : . . . محمود المقاصد ، بالجر.

والسبب عندهم: ما تقدم[2] من أن الوصف هو عين مرفوعه في المعنى ؛ فلوأضيف إليه من غير تحويل للزم إضافة الشيء إلى نفسه من غير مسوغ — وهي — في الأغلب — غير صحيحة . ولايصح حذفه ؛ لعدم الاستغناء عنه . فلا طريق إلى إضافته إلا بتحويل الإسناد عنه إلى ضمير يعود إلى الموصوف ثم يُنصب السببي لصيرورته فضلة حينئذ ، بسبب استغناء الوصف بالضمير ، ثم يجر السببي ، فراراً من قبح إجراء وصف المتعدى لواحد مجرى وصف المتعدى لاثنين[3] . . .

وقد قلنا[4] إن هذه الأمور الثلاثة بترتيبها السابق فلسفة خيالية يرددها كثير من النحاة ؛ (كصاحب التصريح ، وعنه أخذ الصبان) . ولاشيء منها يعرفه العربي الأصيل ، فليس في إهمالها إساءة .

* * *

---

(١) في ص ٢٧٥ وما بعدها .

(٢، ٢) ص ٢٦٨ وما يليها .

(٣) من المفيد الرجوع إلى ص ٢٦٧ وما يليها .

(٤) في ص ٢٦٩ .

المسألة ١٠٤ :

الصفة المشبّهة باسم الفاعل المتعدّى لواحد[1]

تعريفها :

نسوق الأمثلة التّالية لكشف دلالتها ، وإيضاح مافى معناها من دقّة :
سئل أحد الأدباء القُدامَى أن يصف : «أبا نُوَاس» ، فكان مما قال :
«عرفته جميلَ الصورةِ ، أبيضَ اللونِ ، حسَنَ العينين والمَضْحَكِ ، حُلوَ الابتسامة ، مَسْنُونَ الوجه[2] ، ملتفَّ الأعضاء ، بين الطويل والقصير ، جَيّدَ البيان ، عذبَ الألفاظ . . . و . . .» .

] فى هذا الوصف كثير مما يسمى : «صفة مشبّهة» ؛ مثل : جميل — أبيض — حسَن — حُلو . . . و . . . فما الذى تدل عليه كل كلمة من هذه الكلمات ، ونظائرها ؟

لنأخذْ مثلا كلمَة : «جميل» فإنها اسم مشتق ، يَدُل على أربعة أمور مجتمعة :

أولها — المعنى المجرد الذى يُسَمَّى : «الوصف» ، أو : «الصفة» . وهو هنا : الجَمال .

ثانيها — الشخص ، أوغيره من الأشياء التى لايقوم المعنَى المجرد إلا بها ، ولا يتحقق وجوده إلا فيها . وإن شئت فقل : هو الموصوف الذى يتصف بهذا الوصف ، (الصفة) . . . ، ولا يمكن أن يوجد الوصف مستقلا بنفسه بغير موصوفه .

والمراد به فى المثال : الشخص الذى تنسب له الجمال ، ونصفه به .

---

(١) فى ص ٢٩٤ و ٣٠٠ وهامشهما ، سبب هذه التسمية . — وفى ص ١٨٢ بيان مفصّل عن أصل المشتقات — .

(٢) وجه مسنون : أملس جميل .

ثالثها — ثبوت هذا المعنى المجرد (الوصف ، أو : الصفة) لصاحبه فى كل الأزمنة ثبوتًا عامًّا ، أى : الاعتراف بتحققه ووقوعه شاملا الأزمنة الثلاثة المختلفة ؛ فلا يختص ببعض منها دون آخر ، بمعنى أنه لا يقتصر على الماضى وحده ، ولا على الحال وحده ، ولا على المستقبل كذلك ، ولا يقتصر على زمنَيْنِ دون انضمام الثالث إليهما ، فلابد أن يشمل الأزمنة الثلاثة ؛ بأن يصاحب موصوفهُ فيها . فوصف شخص بالجمال ، على الوجه الوارد فى العبارة السابقة ، معناه الاعتراف بالجمال له ، وأن هذا الجمال ثابت متحقق فى ماضيه ، وفى حاضره ، وفى مستقبله ، غير مقتصر على بعض منها (ولهذا نتيجة حتمية تجىء فى الأمر الرابع التالى :) .

رابعها — ملازمة ذلك الثبوت المعنوى العام ، للموصوف ودوامه ؛ لأنه — كما أوضحناه — يقتضى أن يكون المعنى المجرد ، الثابت وقوعه وتحققه ، ليس أمراً حادثًا الآن ، ولا طارئًا ينقضى بعد زمن قصير . وإنما هو أمر دائم مُلازمٌ صاحبه (الموصوف) طول حياته ، أو أطول مدة فيها حتى يكاد يكون بمنزلة الدائم[1] ، إذ ليس بمعقول أن يصحبه فى ماضيه وحاضره ومستقبله من غير أن يكون ملازمًا له ، أو كالمُلازم[2] ؛ فالجمال — مثلا — لا يفارق صاحبه ، وإن فارقهُ[3] فزمن المفارقة أقصر من زمن الملازمة الطويلة التى هى بالدوام أشبه . ومن ثَمّ كان هذا الأمر الرابع نتيجة للثالث[4] .

---

(١) ويشبهها فى هذا الدوام والاستمرار « أفعل التفضيل » — كما فى رقم ٢ من هامش ص ٢٥١ وكما سيجىء فى بابه . ص ٣٩٥ — .

(٢) يدخل فى حكم الملازمة بعض الأوصاف التى لا تفارق صاحبها ، ولكن آثارها لا تظهر إلا فى مناسبات خاصة بها ؛ فتلها يطرأ ، ويزول ، ثم يتجدد . . . وهكذا ، مما يسمى : « الاستمرار المتجدد ، أو : الاستمرار التجددى » . ومن هذا النوع كثير من العادات والسجايا ؛ كالفرح ، والغضب ، والشبع ، نحو : فلان فرحٌ ، أو : غضوب ، أو شبعان ... فهذه صفات تظهر فى مناسباتها — كما سيجىء فى الأمر الأول من ص ٢٨٥ وفى الثالث من ص ٣٠٧ .

(٣) تكون هذه المفارقة لسبب طارئ مؤقت — فى الغالب — كرض ، أو خوف ، أو شيخوخة ...

(٤) ولا بد من النص على هذا الأمر الرابع ؛ إذ لا يلزم من حصول الأمر الثالث وتحققه أنه يلازم صاحبه ملازمة دائمة ؛ فن الممكن حصول الأمر فى الماضى وفى الحال وفى المستقبل من غير أن يلازم صاحبه الملازمة المستمرة — أو شبهها — فى كل حالة : ومن الممكن أن يقع فيها كلها مجتمعة من غير أن يستمر فى المستقبل كذلك .

فكلمة : « جميل » ، فى الكلام السالف — وأشباهه — تدلّ على :
(١) معنى مجرد (أى : على وصف ، أو : صفة) ؛ هو : الجمال
(٢) وعلى صاحبه الموصوف به .
(٣) وعلى ثبوت ذلك المعنى له وتحققه ثبوتًا زمنيًّا عامًّا . (يشمل الماضى والحاضر ، والمستقبل) .
(٤) وعلى دوام الملازمة ، أو ما يشبه الدوام[1] .

والناطق بتلك الكلمة إنما يُريد الأمور الأربعة مجتمعة ، إن كان خبيراً باللغة ، وبدلالة الألفاظ فيها .

ومثل هذا يقال فى كلمة : « أبيض » ؛ فهى اسم مشتق يَدُل على ما يأتى :
(١) معنى مجرد (أى : وصف ، أو : صفة) ، هو : البياض .
(٢) الشىء الذى لا يقوم ولا يتحقق المعنى المجرد إلا بوجوده فيه (أى : الموصوف الذى يراد وصفه بصفة : « البياض ») وهو هنا الشخص الذى نريد أن ننسب له تلك الصفة ؛ ونَصِفه بها .
(٣) أن ذلك المعنى المجرد (الوصف ، أو : الصفة) ، ثابت له متحقِّق فى كل الأزمنة ثبوتًا عامًّا ؛ فليس خاصًّا بزمن من الثلاثة دون غيره ، أو بزمنين فالبياض ، يصاحب المتصف به فى ماضيه ، وحاضره ، ومستقبله .
(٤) أن هذا الثبوت العام يلازم صاحبه ، ولا يكاد يفارقه ، لأن مصاحبته إياه فى الأزمنة الثلاثة تقتضى أن يكون ملازمًا له أو فى حكم الملازم ، برغم أنه قد يفارقه حينًا .

فالناطق بكلمة : « أبيض » فى التركيب السابق — ونظائره — إنما يريد بها الدلالة على تلك الأمور الأربعة مجتمعة ، إن كان يفهم أسرار العربية ، ويجيد اختيار الألفاظ التى توضح تلك الأسرار .

وما يقال فى كلمتى : « جميل » ، و« أبيض » — يقال فى : « حَسَن » و « حُلو » . . . و . . . وأمثالهما . . .

من كل ما تقدم يتبين المراد من قول النحاة فى تعريف الصفة المشبَّهة

---

(١) إلا إن وجدت قرينة تمنع الدوام وشبهه ، كما سيجىء فى ص ٣٠٧ . — وانظر رقم ١ من هامش ص ٢٩٣ —

الأصيلة إنها : (اسم مشتق ؛ يدل على ثبوت صفة لصاحبها [١] ثبوتًا عامًّا) [٢]

أنواعها ، وطريقة صوغ كل نوع :

الصفة المشبهة ثلاثة أنواع قياسية [٣] ؛

أولها وأكثرها : « الأصيل » ، وهو المشتق الذى يصاغ أول أمره من مصدر الفعل الثلاثىّ ، اللازم ، المتصرف ؛ ليدل على ثبوت صفة لصاحبها ثبوتًا عامًّا – وقد شرحناه بالأمثلة – ولهذا النوع أوزان وصيغ كثيرة خاصة به ، وسنذكر أشهر القياسىّ منها . . . .

ثانيها : الملحق بالأصيل من غير تأويل ، – ويلى الأول فى الكثرة – وهو : « المشتق الذى يكون على الوزن الخاص باسم الفاعل أو باسم المفعول [٤] ، من غير أن يدل دلالتهما على المعنى الحادث وصاحبه ، وإنما يدل – بقرينة – على أن المعنى ثابت لصاحبه ثبوتًا عامًّا » . وقد عرفنا طريقة صياغته فى الباب الخاص بكل منهما [٥] .

وحكم هذا النوع أنه قياسىّ ، وأنه بمنزلة الصفة المشبهة ؛ فله اسمها ، ودلالتها ، وأحكامها المختلفة ، دون أوزانها ؛ لأنه يظل على صيغته الخاصة باسم الفاعل أو اسم المفعول ، ويلازم وزنه السابق ، على الوجه الذى شرحناه فى باب كل منهما [٥] .

ثالثها وأقلها : الجامد المؤول بالمشتق ، وهو : « الاسم الجامد الذى يدل دلالة الصفة المشبهة مع قبوله التأول بالمشتق [٦] » .

وحكمه : أنه قياسى يظل على لفظه الجامد القابل للتأويل ، ويؤدى معناها ، ويعمل عملها دون أن تتغير صيغته .

---

(١) وقد يقتصرون فى التعريف على : أنها اسم مشتق يدل على ثبوت صفة لصاحبها . أو : اسم مشتق يدل على الثبوت ولا بأس بالإيجاز إن كان المراد معه واضحًا – موافقًا ما شرحناه – .

(٢) أى : شاملا الأزمنة الثلاثة شمولا مستمرًا ثابتًا – كما شرحنا – .

(٣) بيان قياسيتها فى رقم ٢ من هامش ص ٢٩١ .

(٤) سواء أكان فعلهما ثلاثيًا أم غير ثلاثى .

(٥ و ٥) فى هامش ص ٢٤٢ وفى « ﻫ » من ص ٢٦٤ وفى « د » من ص ٢٦٥ ، ثم فى ص ٢٧٧ .

(٦) ولذا يصح وقوعه نعتًا كما سيجىء فى ص ٤٦٣ « باب النعت » .

وبالرغم من قياسيته يحسن الإقلال منه قدر الاستطاعة ، وقد يزاد على آخره ياء مشددة للنّسب ، فتقرّبه . من المشتقات ، نحو : تناولنا شرابًا عسلاً طعمُه ، أو : تناولنا شرابًا عسليًّا طعمُه . ويجوز فى معموله (وهو هنا كلمة : طعم) ما يجوز فى معمول الصفة المشبهة من الرفع ، أو : النصب ، أو : الجر ، على التفصيل المذكور فى إعمالها — وسيأتى[1] — ، فنقول : تناولنا شرابًا عسلا طعمُه ؛ بالرفع — عسلا طعمًا ، بالنصب — عسلَ الطعمِ ، بالجر بالإضافة . مع جواز زيادة الياء المشددة فى كل حالة ، وعليها تقع علامات الإعراب .

ومن أمثلته قول الشاعر يهجو :

فَراشةُ الحِلمِ ، فرعونُ العذاب ، وإن   تطلبْ نداه فكلْبٌ دونه كلْبُ

والمراد بفراشة . . . . . طائش ، وبفرعون . . . . أليم ، أو : شديد . والمعانى الثلاثة على التأويل بالمشتق ، وقول الآخر :

فلولا اللهُ والمهرُ المفَــدّى   لأُبْتَ وأنت غِرْبال الإهاب

والمراد : مُثَقَّب الجلْد . وهذا على التأويل بالمشتق أيضًا .

* * *

والآن نعود إلى صياغة النوع الأول الأصيل ، وأوزانه :

لما كانت الصفة المشبهة الأصلية لا تصاغ قياسًا إلا من مصدر الفعل الماضى الثلاثى ، اللازم ، المتصرف . . . . تحتّمَ أن يكون فعلها كسائر الأفعال الثلاثية . إما مكسور العين (أى : على وزن : « فَعِل») ، وهو أكثر أفعالها المتصرفة التى يقع الاشتقاق من مصدرها ، وإما مضموم العين ، (أى : على وزن « فَعُل ») ويلى الأول فى كثرة الصياغة من مصدره ، وإما مفتوح العين ، (أى : على وزن : « فَعَل ») ، وهو أقل أفعالها ، بل أندرها . وأوزانها القياسية من هذه الأنواع الثلاثة كثيرة نعرض أشهرها ، وضوابطه فيما يلى:

(١) فإن كان الماضى الثلاثى اللازم على وزن « فَعِلَ » — بكسر العين — وكان دالا على فرح ، أو حزن ، أو أمر من الأمور التى تطرأ وتزول سريعًا ،

---

(١) فى ص ٢٩٤ .

ولكنها تتجدد[1] ، وتتردد على صاحبها كثيراً ، لأنه اعتادها — فالصفة المشبهة على وزن : « فَعِل » للمذكر ، و« فَعِلة » للمؤنث — ويلاحظ أن هذين الوزنين ليسا مقصورين على الصفة المشبهة من مصدر الفعل « فَعِلَ » فقد يكونان من مصدر « فعُل » أيضًا ، كما سنعرف — نحو : فرِحَ فهو فرِحٌ — طرِبَ فهو طَرِبٌ — بَطِرَ فهو بَطِرٌ — حذِرَ فهو حَذِرٌ — تعِب فهو تَعِبٌ . ومن هذا قولهم : الحذِرُ آمن ، والضَّجِر مكروب ، والبَطِر مهددٌ بزوال النعم . وقول الشاعر :

وبلٌ لِلشَّجِيِّ[2] من الخَلِيِّ[3] فإنه   نَصِبُ الفؤاد ، بحزنه مهموم

وإن كان دالاً على خلو ، أو امتلاء ، ونحو هذا مما يطرأ ويتكرر ولكنه يزول ببطء — فالصفة المشبهة على وزن : « فَعْلان » ، ومؤنثها — في الغالب — على وزن : « فَعْلَى » — نحو : عطِش فهو عطشان — ظمِئَ فهو ظَمآن — صدِي فهو صَدْيان — شبع فهو شَبعان — رَوِى فهو رَيَّان — يَقِظَ فهو يقْظان — عرِقَ فهو عرْقان — ومن هذا قولهم في الهجاء : فلان شبعانُ البطن ، صَديانُ الروح ، نائمُ العقل ، يقظانُ الهوى . . .

---

(١) ويسمى استمرارها : متجدداً ، أو : تجدديا — كما أوضحنا في ص ٣٩ وفي رقم ٤ من هامش ص ٢٤٧ وفي رقم ٢ من هامش ص ٢٨٢ — .

(٢) الحزين المهموم .

« ملاحظة » : في كلمة : « شَجِيّ » ونظائرها بيان لغوي مفيد ، نعرضه فيما يأتي :

جاء في القاموس المحيط (ج ٤ مادة : شجاه) ما نصه : « (شجاه : حزَّنه وطرَّبه ؛ كأشجاه فيهما . ضد ... و ... شَجِيَ به ، كرضِيَ شَجىً . والشَّجِي المشغول. وشدد ياؤه في الشعر ...) » اهـ كلام القاموس .

لكن قوله : « شدد ياؤه في الشعر » تقييد غير صحيح ؛ فقد جاء في : « الاقتضاب » في شرح أدب الكتاب» تأليف ابن السيد البَطَلْيَوْسِي» في باب : ما يشدد، والعامة تخففه —ص ١٩٧— ما نصه :

« (أكثر اللغويون من إنكار التشديد في لفظة : « الشَّجِيّ » وذلك عجيب منهم ؛ لأنه لا خلاف بينهم أنه يقال : شجوت الرجل أشجوه إذا أحزنته ، وشَجِيَ يشجَى شجًى إذا حزن . فإذا قيل : « شَجٍ » بالتخفيف كان اسم الفاعل من «شَجِيَ» يشجَى ؛ فهو شجٍ » ؛ كقولك : (« عمِي يعمَى فهو عمٍ » . وإذا قيل : « شَجِيّ » بالتشديد ، كان اسم المفعول من : «شجوته» أشجوه ؛ فهو مشجوّ وشَجِيّ » . كذلك مقتول وقتيل ، ومجروح وجريح . . .

ثم انبرى بعد ذلك يسرد أمثلة مسموعة للمشدد تؤيد رأيه .) » ا هـ .

وقريب من هذا المثل في معناه قولهم أيضاً : « ما أهْوَنَ على النائم القرير سهر المسَهَّد المكروب . »

(٣) الخالي من الهم والحزن .

فإن كان دالا على أمر خِلْقى يبقى ويدوم ، (مثل : لون ، أو عيب ، أو حلية ، وكل هذا خِلْقِىّ يبقى ويثبت) فالصفة فى الغالب — على وزن : « أفْعَل » للمذكر ، و « فعْلاء » للمؤنث ؛ نحو : حمِر فهو أحمر — خضِر فهو أخضر — عرِج فهو أعرج — عوِر فهو أعور — حوِر[1] فهو أحْور — كحِل فهو أكحل . . . ومنه قولهم : اشتهرت الخيول العربية برشاقة الجسم ، وضمور البطن ، وأنها دَعْجاء[2] المقلة ، كحلاء العين ، وطْفاء الأهداب[3] . . .

فالصفات المشبهة التى ماضيها مكسور العين — تدور معانيها الغالبة حول ثلاثة أشياء ، أمور تطرأ وتزول سريعاً ولكنها تتردد كثيراً ، أو أمور تطرأ وتتكرر ، وتزول ببطء . أو : أمور تثبت وتبقى — فى الغالب — .

(٢) إن كان الثلاثى اللازم على وزن : « فَعُل » — بضم العين — فالصفة المشبهة كثيرة الأوزان ؛ فقد تكون على وزن : « فَعِيل » ؛ مثل : شرُف فهو شريف — نبُل فهو نبيل — قبُح فهو قبيح .

أو : على وزن : « فَعْل » ؛ مثل : ضَخُمَ فهو ضَخْم — شَهُمَ فهو شَهْم — صَعُب ، فهو صَعْب .

أو على وزن : « فَعَل » ، مثل : حَسُن فهو حَسَن — بَطُل[4] فهو — بَطَلٌ — .

أو على وزن : « فَعَال » ؛ مثل: جَبُن فهوجَبَان — رَزُنت المرأة فهى رَزَان[5] — حَصُنت فهى حَصَان ، أى : عفيفة .

أو على وزن : « فُعَال » ؛ مثل شجُع فهو شُجاع — فرُت الماءُ (بمعنى : عَذُب) ، فهو فُرَات .

---

(١) الحَوَر : شدة بياض العين مع شدة سوادها .

(٢) الدَّعَج : سعة العين مع شدة سوادها . (دَعِجَ ، دَعَجاً ؛ فهوأدعج ، وهى : دعجاء) .

(٣) غزيرة شعر الجفون (وطِف وطَفاً ؛ فهو : أوطف ؛ وهى : وطفاء) .

(٤) صار بطلا .

(٥) بمعنى: متوقرة ، غير طائشة . والكثير قصر هذا الوزن على المؤنث .

أو على وزن : « فُعْل » : مثل : صَلُبَ فهو صُلْب – أو على وزن : « فِعْل » ؛ نحو مَلُح الماء فهو مِلْح .
أو على وزن : فَعِل ، مثل : نَجُس الصديد فهو نَجِس .
أوعلى وزن : « فاعِل » ؛ مثل : طَهُر فهو طاهر .

وليست الأوزان السابقة مقصورة على الصفة المشبهة المصوغة من مصدر : « فَعُل » بضم العين ، بل بعضها مقصور عليها ؛ وهو : « فَعَل » كحَسَن ، و« فَعَال » : كجَبَان ، و « فُعَال » : كشجاع . . . وبعضها غير مقصور ولا مختص ؛ لأنه مشترك بين فَعُل – بضم العين – وفَعِل، بكسرها ؛ ومن هذا :

« فَعِيل » ، مثل : بخِل الوضيع فهو بَخيل . كرُم الماجد فهو كريم – .
ومنه : « فَعْل » ، مثل : سَبِطَ فهو سَبْط[1] ، ضَخُم فهو ضَخْم ؛
ومنه : « فِعْل » مثل ؛ صَفِر جيبُ المسرف ؛ فهو صِفْر ، – مَلُح ماء البحر فهو مِلْح .
ومنه : « فُعْل » ؛ مثل : حَرّ القويُّ فهو حُرّ ، (والأصل : حَرِرَ) – صَلُب الحديد ، فهو صُلْب .
ومنه : « فعِلٌ » ، كفرح المنتصر فهو فَرِحٌ – نجُس الطعام الحرام فهو نَجِس .
ومنه : « فاعِلٌ » ، مثل : صحِب الضوء الشمس فهو صاحب – طَهُر ثوب المصلى فهو طاهر .

(٣) وإن كان الثلاثى اللازم على وزن « فَعَل » بفتح العين وهو أندر أفعالها – كما أسلفنا – فالصفة المشبهة على وزن فَيْعِل ؛ نحو : مات يموت فهو ميت[2] .

---

(١) طويل .

(٢) ومثله : ساد يسود ؛ فهو : سَيِّد . وإنما كان ساد ومات على وزن «فعل» بفتح العين ، لأن مضارعهما بضم العين ، وهذا لا يجىء إلا من ماض مفتوح العين أو مضموم العين ، ومضمومها لا يصلح هنا ، لأنه – فى الغالب – للمدح أو الذم ، على غير ما هنا .

تلك أشهر الصيغ والأوزان القياسية للصفة المشبهة (١) .

وهناك صيغ أخرى سماعية ، متناثرة فى الكلام العربى الفصيح ومراجعه ؛

---

(١) وقد عرض ابن مالك - كما أشرنا فى رقم ٣ من هامش ص ٢٣٩ ورقم ٥ من هامش ص ٢٧١ - لصياغة الصفة المشبهة فى باب مختلط ، عقده لصياغتها وصياغة اسم الفاعل واسم المفعول ، عنوانه :

« أَبْنِيةُ أَسْماءِ الفاعِلينَ ، والمفْعُولِينَ ، والصِّفاتِ المُشَبَّهةِ بِها » .

ونص ما جاء على حسب ترتيب أبياته :

كَفاعِلٍ صُغ اسْمَ فاعلٍ إذا مِنْ ذى ثلاثة يكونُ ؛ كَغَذَا

(غذا الماء : سال - غذوت الوليد أطعمته ، أو ربيته . فالفعل لازم ، ومتعد) .

يقول : صغ اسم الفاعل من الفعل الثلاثى المتصرف على مثال « فاعل » أى : على وزن فاعل . وضرب مثلا للفعل الثلاثى هو : « غذا » ويصلح مثالا للثلاثى المتعدى واللازم ، إشارة إلى أن اسم الفاعل لا يختلف وزنه باختلاف تعدى الثلاثى أو لزومه . فالمهم أن يكون ثلاثياً ، أو على وزن « فَعَل » - بفتح العين - كما يفهم من المثال ، ومن الكلام الآتى بعد . ثم قال :

وهْوَ قَليلٌ فى : «فَعُلْتَ» ، و «فَعِلْ» غيرَ معدًّى ، بل قِياسُهُ «فَعِلْ»

أى : أن صيغة « فاعل » قليلة إذا جاءت من مصدر الفعل «فعُل» أو « فَعِل » اللازمين ؛ نحو : حمُض فهو حامض ، وطعم فهو طاعم . وبين أن اسم الفاعل من مصدرهما يجىء على وزن «فَعِل» ؛ نحو : نجُس فهو نجِس ، -فَرِح فهو فرِح ، وبطِر فهو بطِر . والحق أن هذه الصيغة ليست باسم فاعل حقيقى ، وإنما هى صفة مشبهة - وقد سبق البيان فى هامش ص ٢٣٨ - وكذلك الصيغ الآتية التى عرضها فى البيت التالى وفعلها هو « فَعِل » مكسور العين أيضاً . يقول :

« وأفعَلٌ » « فَعْلانٌ » نحو : أَشِر ونحو : صَدْيان ، ونحو : الأَجْهر

يريد : أن « أفعَل » و « فَعْلان » شأنهما كشأن : « فَعِل » فكل من الثلاثة عنده هو اسم الفاعل من مصدر « فَعِل » الثلاثى اللازم مكسور العين ، وضرب لها أمثلة هى أشِرَ الأحمق فهو أشِر ، وصَدِى الضال فى الصحراء فهو صَدْيان ، (كعطش فهو عطشان ؛ وزناً ، ومعنى ، وحكماً) . وجهِر الرجل (لم يقدر على الإبصار فى الشمس) فهو أجهر . وكل هذه صفات مشبهة ، وليست باسم فاعل حقيقى ، كما قد يفهم من ظاهر كلام ابن مالك (انظر هامش ص ٢٣٨) ، ولعل قصده - كما قال بعض الشراح - أن تلك الأفعال تدل فى الغالب على معان لازمة أو ما يشبهها ، فيناسبها أن يصاغ منها صفات مشبهة بتلك الأوزان ، لا أسماء فاعلين . ثم قال :

« وفَعْلٌ » أَوْلَى و « فَعيلٌ » بِفَعُلْ كالضَّخْمِ ، والجَميلِ ، والفِعْلُ جَمُلْ

أى : أن الماضى الثلاثى إذا كان على «فعُل»-بضم العين- فالأولى أن يكون اسم فاعله على وزن « فَعْل » أو « فَعيل » ؛ مثل : ضخُم الفيل فهو ضخْم ، وجمُل الغزال فهو جميل . . . =

فإذا عرف المتكلم صيغة مسموعة مخالفة للصيغة القياسية جاز له استعمال ما يشاء منهما ، ولكن الأفضل الاقتصار على المسموعة ، ولا سيما الصيغة المشهورة .

— ثم بين فى البيت الآتى أن مجىء اسم الفاعل من مصدر ذلك الفعل على وزان : « أفعَل » ، أو : «فَعَل» قليل ، نحو : غضب فهو أغضب. وبطُل المرئ فهو بطَل، وكذلك بيّن أن اسم الفاعل — أحياناً قليلة — لا يجىء من مصدر : « فعَل » على صيغة « فاعل » التى هى الغالبة فيه ؛ نحو : شاب الرجل فهو أشْيَب ، وشاخ الشاب فهو شَيْخ ، فقد استغنى عن صيغة فاعل بأخرى . وفى هذا كله يقول :

« وأَفْعَلٌ » فيه قَلِيلٌ ، و « فَعَلْ » وبِسِوَى الفَاعِلِ قد يغْنَى « فَعَلْ »

(غَنِى يغنى ؛ بمعنى : استغنى .) ونكرر ماسبق أن كل الصيغ التى من مصدر الثلاثى وليست على وزن : « فاعِل » ، هى — على غير ما يفهم من ظاهر كلام ابن مالك — « صفات مشبهة » ، وليست « اسم فاعل » إلا من طريق التسمية المجازية التى شاعت قديماً حتى صارت اصطلاحاً عندهم — طبقاً البيان السالف فى هامش ص ٢٣٨ .

ثم انتقل بعد ذلك إلى بيان صيغة اسم الفاعل من غير الثلاثى ، فقال إنها : على وزن مضارعه ، مع كسر متلو الأخير (أى : كسر الحرف الذى يتلوه الأخير ، ويجىء بعده) وضم ميم زائدة تجىء أول المضارع بدلا من حرف المضارعة، نحو : (ساعَد ، يساعد ، مُساعِد) — (تكرم ، يتكرمَّ ، متُكرِّم) — (واصل ، يواصِل ، مواصِل . . .) يقول :

وزِنَةُ المُضَارِعِ اسْمُ فَاعِلِ مِنْ غَيْرِ ذى الثَّلاثِ ؛ كالمُواصِلِ
مَعْ كَسْرِ مَتْلُوِّ الأخير مُطْلَقَا وضَمِّ مِيمٍ زائدٍ قد سَبَقَا

يريد : زنة اسم الفاعل من مصدر الفعل غير الثلاثى هى زنة مضارعه ، بشرط كسر الحرف الذى قبل الأخير فى المضارع ، وضم حرف الميم الزائد الذى يسبق بقية حروف المضارع ؛ (لأنه يتصدر الفعل، ويحل محل حرف المضارعة) . نحو : المُواصل ، والفعل رباعى ؛ هو ؛ واصَل ، ومضارعه يواصل ، واسم الفاعل : مُواصِل . وقد تحقق المطلوب ؛ بكسر الحرف الذى قبل الأخير ، وحذف حرف المضارعة من الأول ، وإحلال الميم المضمومة الزائدة محله (وقد تكلمنا على كل ما سبق فى ص ٢٣٦) .

ثم انتقل بعد ذلك إلى الكلام على صيغة « اسم المفعول » من مصدر الفعل غير الثلاثى ؛ فأوضح أنها هى صيغة اسم الفاعل من مصدر غير الثلاثى ، ولكن بعد أن يفتح الحرف الذى قبل الآخر . فلا فرق بين صيغتيهما ، وطريقة الوصول إليهما إلا فى أمر واحد : هو أن الحرف الذى قبل الآخر مكسور فى صيغة اسم الفاعل ، مفتوح فى صيغة اسم المفعول ، نحو : مُساعِد ، ومُساعَد ، — مُتكرِّم، متُكرَّم — ومواصِل ، ومواصَل — منتظِر . ومنتظَر ... أما صيغة اسم المفعول من مصدر الفعل الثلاثى فهى على وزن : « مفعول » باطراد ؛ كالوزن الذى نأتى به من : « قَصَد » فنقول : مقصود . أو من « كتب » فنقول : مكتوب . وفيما سبق يقول : —

أما إذا لم توجد صيغة مسموعة ، أو وُجدتْ ولكنه لا يعرفها[1] فليس أمامه إلا استخدام الصيغة القياسية[2] .

* * *

- وَإنْ فَتَحْتَ مِنْهُ ما كان انكَسَرْ صارَ اسمَ مفعولٍ : كمثلِ : المُنْتَظَرْ

وفى اسمِ مَفْعول الثلاثىِّ اطَّرَدْ زِنَةُ مفعول ، كآتٍ مِنْ : قَصَدْ

أى : كالوزن الآتى من الفعل : قَصَد ، وأشار بعد هذا إلى أن اسم المفعول من الثلاثى قد يكون على وزن « فَعيل » ، لا مفعول ؛ فيعمل عمله - بشروطه - وأن هذا نقلٌ عن العرب ، وسماع منهم ؛ فهو مقصور على النقل والسماع ، ولا يجوز القياس عليه ، بل يجب الوقوف عند ماورد منه ، لا نزيد عليه شيئاً . وقد مثل له : بفتاة كحيل ؛ بمعنى مكحولة العينين ، وفتى كحيل ؛ بمعنى : مكحولهما. (ويلاحظ أن صيغة : « فعيل » التى بمعنى : « مفعول » يستوى فيها المذكر والمؤنث - غالباً - ، فتستعمل بلفظ واحد لهما من غير زيادة تاء تدل على التأنيث ، بشروط وتفصيلات يجىء الكلام عنها فى الجزء الرابع ، « الباب الخاص بالتأنيث » وأهم هذه الشروط ألا يذكر قبلها الشىء الذى نتحدث عنه أو نصفه ، أى : الموصوف الذى يقوم به معناها ويتحقق فيه مدلولها) يقول :

وَنَابَ نَقْلًا عنهُ ذو فَعِيلِ نحوُ : فَتاةٍ أو فَتًى كَحِيل

وقد تكلمنا على كل ما سبق خاصاً باسم المفعول فى ص ٢٧١ . ذو فعيل : أى صاحب هذا الوزن . موازنه -)

(١) لخفائها عن العلماء ، لا لقصور وجهل من المتكلم .

(٢) الصفة المشبهة قياسية (كما صرح بهذا فى أول بابها الأشمونى - وغيره - كالتصريح فى أول باب : « كيفية أبنية أسماء الفاعلين ، . . . وفى أول باب : الصفة المشبهة » -) فيجوز صياغتها على وزن إحدى الصيغ التى عرضناها ، بشرط أن تتحقق الشروط والأوصاف الخاصة بهذه الصيغة. ولا التفات إلى الرأى القائل بوجوب الاقتصار على الصيغ السماعية إن وجدت ؛ لأن الأخذ بهذا الرأى معطل للقياس ؛ مناف لمعناه الحقيقى ، والغرض منه. فوق ما فيه من إعنات ومشقة لا يحتملها جمهرة الخاصة ، بله العامة ؛ إذ يطالب بالرجوع إلى المراجع اللغوية ، وجميع المظان الحاوية لمفرداتها ، ليبحث عن الصيغة السماعية قبل استعمال القياسية . فإذا ثبت عدم وجود صيغة سماعية جاز استعمال القياسية . . . وليس هذا بمعقول ولا سائغ ، بل ليس من صالح اللغة تضييقها على هذا الوجه المعوق لها ، الحائل دون استعمالها ، من غير فائدة مرجوة فى هذا التحجير والإرهاق .

وأعجب من هذا رأى آخر يحرم استخدام الصيغ القياسية مطلقاً (مع وجود أخرى سماعية أو عدم وجودها ، كالذى قيل فى صوغ المصدر ص ١٨٨ وما بعدها) . زاعماً أن إيجاد الصيغة القياسية ، إنما هو إيجاد وخلق للفظ لم ينطق به العرب أصحاب هذه اللغة ، المستأثرون بخلق مفرداتها وكلماتها . وهو زعم خاطىء دفعناه مراراً فى أجزاء هذا الكتاب ، وأوضحنا أسباب خطئه ، قاصدين أن نكشف خطره وضرره ، كى لا يجد له فى أيامنا واهماً يأخذ به .

وهذه المناسبة تحملنا إلى أن نعود فنردد هنا أيضاً ما سبق أن عرضناه - فى رقم ٣ من هامش ص ١٨٨ - من إباحة استخدام المصدر - وغيره - استخداماً قياسياً مطرداً . ونشير بوجه خاص إلى كلام ابن جنى المدون هناك ، وهو كلام هام مفيد .

. . . .

. . . .

زيادة وتفصيل :

وبهذه المناسبة نشير إلى حكم سبق[١] فنردده لأهميته ؛ وهو : أن الصفة المشبهة قد يراد منها النص على الحدوث ، — لحكمة بلاغية ، مع قيام قرينة تدل على هذا المراد — فتصير اسم فاعل ؛ لها اسمه ، ومعناه ، وحكمه ، وتنتقل إلى صيغته الخاصة به ، (وهى صيغة « فاعل » من مصدر الثلاثى) ، فلابد أن تترك اسمها ، وصيغتها ، ومعناها ، وحكمها ، وتصير إليه فى كل شأن من شئونه بغير إبقاء على حالها السابق . فإذا أردنا النص على وصف رجل بالفصاحة ، وبيان أنها صفة ثابتة ملازمة له ، ردًّا على من قال إنها طارئة عليه ، مؤقتة — أتينا بالصفة المشبهة ، (دون اسم الفاعل الحادث) ؛ لأنها المختصة بهذه الدلالة ، وتخيَّرنا من صيغها وأوزانها الصيغة الملائمة للمراد . فقلنا : « فصيح » وأجرينا على هذه الصيغة اسم «الصفة المشبهة وكل أحكامها، بشرط إرادة النص، ووجود القرينة الدالة عليه .

لكن إذا أردنا الدلالة على الحدوث نصًّا ، وأن الفصاحة طارئة غير ملازمة — أتينا باسم الفاعل الحادث ، دون الصفة المشبهة ؛ لأنه المختص بهذه الدلالة نصًّا . وجئنا بصيغته الخاصة من مصدر الثلاثى ، وهى صيغة « فاعل » ، فقلنا : « فاصح » غداً ، مثلا ، وأجرينا عليها اسمه ، وكل أحكامه وحده — كما أسلفنا[١] — .

وربَّما تترك الصفة المشبهة دلالتها على الدوام ، وتدل على المضى وحده — وهذا نادر[٢] — . أو تدل على الحال وحده ، أو المستقبل كذلك ، من غير أن تترك صيغتها ، وإنما تظل عليها مع تغيُّر الدلالة ، وكل هذا حين توجد قرينة تدل على

(١ و ١) فى ص ٢٤١ و ٢٤٢ حيث البيان والدليل .

(٢) لتحقيق هذه المسألة يمكن الرجوع إلى : «الخضرى» فى أول باب : «الإضافة» عند قول ابن مالك : (وإن يشابه المضاف يفعل . . .) حيث صرح أنها لا تكون للماضى وحده مطلقاً . . . كما يمكن الرجوع للصبان أول باب : « الصفة المشبهة » حيث صرح بأنها مع القرينة قد تكون للماضى وحده ، أو للحال وحده ، أو للمستقبل كذلك . وساق مثالا هو « كان زيد حسناً فقُبح ، أو سيصير حسناً ، أو هو الآن فقط حسن » فى الحكم خلاف ، والمختار ما قررناه من الندرة . — ثم انظر رقم ١ فى هامش الصفحة التالية ؛ لأهميته .

. . . .

. . . .

أن المراد هو الاقتصار على : المضى ، أو على الحال ، أو على الاستقبال ، وليس المراد الدوام[1] ؛ بالرغم من بقاء الصيغة على صورتها ؛ نحو : (هذا المتسابق سريع العدْو فى الساعة الماضية ، بطىء الحركة الآن ، وسيبدو بعد قليل فسيح الخطو ، بعيدَ القفز ، عظيمَ الأمل فى الفوز) . ولكن بقاءها على صيغتها مع تغير دلالتها بسبب اقتصارها على زمن معين خاص ، — ولا سيما الماضى — رأى ضعيف[2] ؛ . لا يحسن اتباعه ولا القياس عليه ؛ بالرغم من وجود القرينة الدالة على تغير الدلالة . أما إذا لم توجد القرينة فيجب تغيير الصيغة بتحويلها إلى صيغة : « فاعِل »[3] .

واسم الفاعل من الثلاثى إذا أريد به — الدلالة على الثبوت — بشرط وجود قرينة — ، فإنه يصير صفة مشبهة يحمل اسمها دون اسمه ، ويدل دلالتها ، ويخضع لأحكامها وحدها . وتتغير صياغته ؛ فتصير من الثلاثى على وزن من أوزانها القياسية ، وقد يظل محتفظاً بصيغته التى كان عليها قبل الانتقال[4] ، إلى الدلالة الجديدة ، بشرط وجود القرينة ؛ كما فى مثل : أهذا الطبيب رحيب الصدر ؟ فيجاب : نعم ؛ راحب[5] الصدر . وقد بسطنا القول فى كل هذا فى موضعه من البابين .

* * *

---

(١) جاء فى «التصريح ، شرح التوضيح» — ج٢ باب : «أبنية أسماء الفاعلين ..» أمثلة متعددة لها ، قال بعد سردها ما نصه : « (جميع هذه الصفات المتقدمة الدالة على الثبوت ، صفات مشبهة باسم الفاعل إلا إذا قصد بها الحدوث ؛ فهى أسماء فاعلين .) » ا هـ .

وجاء فى الحاشية تعليقاً على هذا نصه : « (— قوله : إلا إذا قصد بها الحدوث — قضيته : إن تلك الصيغ تستعمل للحدوث ، وإن لم تحول إلى فاعل . فقولهم : « اذا قصدوا الحدوث حولت إلى فاعل » . . . ليس بواجب إلا إن أريد النص على الحدوث كما يدل عليه قول الرضى ؛ استدلالا لشىء ذكره . ولهذا اطرد تحويل الصفة المشبهة إلى : « فاعل » كحاسن وضائق عند قصد النص على الحدوث) » ا هـ .

(٢) وسيجىء فى ص ٣٠٧ .

(٣) كما سيجىء فى رقم ٢ من ص ٣٠٧ . وانظر رقم ١ هنا .

(٤) كما سبق فى هامش ص ٢٤٢ ، و « ج » من صفحتى ٢٤٥ و ٢٦٤ .

(٥) بإضافة اسم الفاعل إلى فاعله لتكون هذه الإضافة هى القرينة المطلوبة .

إعمالها :

الصفة المُشَبهة الأصيلة[1] مشتقة من مصدر الفعل الثلاثى اللازم ؛ فحقها أن تكون كفعلها ؛ ترفع فاعلاً حتماً ، ولا تنصب مفعولا به . لكنها خالفت هذا الأصل ، وشابهت اسم الفاعل المتعدى لواحد ؛ (فإنه — كفعله المتعدى — يرفع فاعلا حتماً ، وقد ينصب مفعولا به) ، وصارت مثله ترفع فاعلها حتماً ، وقد تنصب معمولا[2] لا يصلح إلا مفعولا به ، ولكن هذا المعمول حين تنصبه لا يسمى مفعولا به ، وإنما يسمى : « الشبيه بالمفعول به »[3] ؛ إذ كيف يعتبَر مفعولا به وفعلها لازم، لا ينصب المفعول به ؟ لهذا يقولون فى إعرابه حين يكون منصوباً ، إنه : « منصوب على التشبيه[4] بالمفعول به » .

ولا تنصب هذا الشبيه إلا بشرط : « اعتمادها »[5] ؛ سواء أكانت مقرونة ؛ « بأل » أم غير مقرونة . مثل الكلمات : القول — الطبع — القلب . . . فى قولهم : (إنما يفوز برضا الناس الحُلوُ القولَ ، الكريم الطبعَ ، الشجاعُ القلبَ .) . . ولا يشترط هذا الشرط لعملها فى معمول آخر (غير الشبيه بالمفعول به) : كالحال ، والتمييز ، وشبه الجملة . . .

---

(١) سبق فى ص ٢٨٤ أن الصفة المشبهة ثلاثة أنواع : أصيل ، وملحق به ، ومؤول .

(٢) وهذا من أسباب تسميتها بالصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدى لواحد . وسيجيء التفصيل فى ص ٢٨٨ وما بعدها وفيها أنواع المعمولات التى تنصبها .

(٣) كما سيجيء فى رقم ٣ ص ٣٠٠ .

(٤) أشرنا إلى هذا فى مناسبة سابقة (هامش ص ٢٤٢ و ٢٦٥) فقلنا إن السبب هو : صوغ الصفة المشبهة من مصدر فعل ثلاثى لازم ، وقد ورد السبى بعدها منصوباً لا يصلح أن يعرب نوعاً آخر من المنصوبات غير المفعول به ، فأعربوه « شبيهاً بالمفعول به » ولم يعربوه مفعولا به ؛ لئلا تخالف فعلها . وأيضاً فالمفعول به يقع عليه أثر فعل الفاعل . أما معمول الصفة المشبهة هذا فلا يقع عليه الأثر ، فلم يجعلوا اسمه « مفعولا به » كاسم المنصوب الذى نصبه اسم الفاعل، مع أن الصفة المشبهة سميت باسمها لشبهها باسم الفاعل فى كثير من أحواله ، ومنها عمل النصب . فى مثل : الحاكم ضاربٌ المذنبَ ، يعرب « المذنب » مفعولاً به مباشرة؛ لأنه وقع عليه الضرب . لكن إذا قلنا : الحاكم سمحٌ الطبعَ ، لا يعرب «الطبع» إلا شبيهاً بالمفعول به ؛ لأن السماحة لم تقع عليه وإنما قامت به ، وفرق كبير بين الاثنين أوضحناه من قبل (فى ج ٢ ص ٥٣ م ٦٥) . ومثل هذا حسنٌ الرأىَ ، جميلٌ المظهرَ . . . (راجع شرح المفصل ج ٦ ص ٨١) .

(٥) سبق بيان الاعتماد فى ص ٢٤٩ .

لأن كلمة « معمول » ليست مقصورة الدلالة على هذا الشبيه ، ولا على النوع المنصوب منه . بل إن معمولها الشبيه البارز — ويسمى أيضًا ، السببىّ[1] » — يجوز فيه ثلاثة أوجه[2] ؛ أن يكون مرفوعًا على اعتباره فاعلاً لها ، ويجوز أن يكون منصوبًا على التشبيه بالمفعول به إن كان هذا المعمول (أى : السببىّ) نكرة ، أو معرفة : كالأمثلة السابقة ، أو منصوبًا على التمييز بشرط أن يكون نكرة[3] ؛ (نحو . . . الحلوُ قولاً — الكريم طبعًا — الشجاع قلبًا) . ويجوز أن يكون مجروراً بالإضافة : (نحو : . . . الحلوُ القولِ — الكريمُ الطبعِ — الشجاع القلبِ) ، أى : أن هذا المعمول السببىّ يجوز فيه — دائمًا — ثلاثة أوجه إعرابية ؛ (إمَّا الرفعُ على الفاعلية[4]) ، (وإما النصب على التشبيه بالمفعول به ، إن كان المعمول — أى : السببى — معرفة أونكرة ، ويصح فى المعمول النكرة دون المعرفة ، نصبه تمييزاً) (وإما الجر على الإضافة) ولا فرق فى هذه الأوجه الثلاثة بين أن تكون الصفة المشبهة مقرونة « بأل » أو مجردة منها ،) كما تقدم ، ولا بين أن يكون هذا المعمول مقرونًا بها أو مجرداً منها . إلا أن المعمول المقرون بها لا يعرَب تمييزاً — كما عرفنا —

وفى جميع حالاتها لا يشترط لإعمالها : « الاعتماد » ، إلا فى الحالة الواحدة التى سبقت ، وهى التى تنصب فيها « الشبيه بالمفعول به »[5] .

---

(١) تكرر فى مناسبات مختلفة إيضاح معنى « السببى » والمراد منه ؛ كالذى فى رقم ٤ من هامش ص ٢٦٤ .

(٢) هناك معمولات يمتنع فيها الرفع ، وأخرى يجب . وسيجىء ذكرها فى ص ٣٠٤ وما بعدها . وهناك معمولات مجرورة وأخرى منصوبة ، غير الشبيه بالمفعول به ، منها : الحال ، والتمييز ، والظروف وغيرها مما سيجىء فى ص ٣٠٩ والمعمولات كلها بحالاتها الإعرابية المختلفة لا تقتضى اعتماد الصفة المشبهة إلا الشبيه بالمفعول به — كما سبق ، وكما سيجىء فى رقم ٣ من ص ٣٠٠ .

(٣) لأن التمييز فى الأغلب لا يكون إلا نكرة .

(٤) فى حاشية ياسين أول هذا الباب عند تعريف الصفة المشبهة : « أن نحو : زيد حسنٌ ليس صفة مشبهة ، ثم جاء بعد ذلك مباشرة ما نصه : (إن النحاة لا يسمونها صفة مشبهة إلا إذا خفضت أو نصبت .)» ا هـ .

ويفهم من هذا أنها لا تسمى صفة مشبهة فى مثل : « فلان حسن وجههُ » ونحوه من كل ما وقع فيه فاعلها اسماً ظاهراً أو مستتراً . وهذا رأى مرفوض — بحق — إلا عند ابن هشام .

(٥) راجع ص ٢٩٤ ورقم ٣ من ص ٣٠٠ .

وينشأ من هذا التفريع صور متعددة أكثرها صحيح ، وأقلها غير صحيح . ومن المشقة والإرهاق أن نتصدى لحصر صورهما ، ونحدد عددهما على الوجه الذى فعله بعض الخياليين ؛ فأوصلهما إلى مئات ، بل ألوف[1] ، وانتهى به التحديد إلى ما لا خير فيه .

وإذا كان التحديد على الوجه السالف خياليًّا مرهقًا ، فإن الحرص على سلامة الأداء ، وصحة التعبير — يقتضينا أن نعرف الصور الممنوعة ؛ كى نتجنبها ، ونصون أنفسنا من الخطأ . وقد وضع لها النحاة ضابطًا نافعًا ، يسهل فهمه واستيعابه ، فقالوا[2] :

يمتنع جر المعمول فى كل صورة جمعت ما يأتى كاملا ؛ حيث لا يصح إضافة الصفة المشبهة إلى معمولها :

(١) إفراد الصّفة المشبهة (بأن تكون غير مثناة ، وغير جمع مذكر سالم) .

(٢) اقترانها « بأل » .

(٣) تجرد معمولها من « أل » ، ومن الإضافة إلى ما فيه أل ، ومن الإضافة إلى المختوم بضمير يعود على ما فيه « أل » .

(٤) تجرد الموصوف من « أل » .

فيمتنع الجر فى : غرّد محمود الرخيمُ[3] صوتِه ، ولا يمتنع فى : غرد الطائرُ الرخيمُ صوتِه . فإذا كانت الصفة « بأل » ، وكذلك معمولها صح الجر بالإضافة مثل : لا تجادل إلا السمحَ الخلقِ ، العفّ القولِ ، الأمينَ الزَّللِ .

ويجوز الجر بالإضافة أيضًا إذا كانت الصفة مقرونة « بأل » والمعمول مجرداً ، لكنه مضاف إلى المقترن بها : مثل : هذا الحكيم إعداد الخططِ ، الحسنُ تدبيرِ الأمورِ . كما يجوز الجر إن كانت الصفة مقرونة بأل ومعمولها مجرد من : « أل » ، ولكنه مضاف لمضاف إلى ضمير يعود على المقرون بها ،

---

(١) كما جاء فى حاشية الصبان وغيره من المطولات .

(٢) راجع حاشية الخضرى .

(٣) الضمير عائد على : « محمود » : وهو خال من : « أل » .

مثل : راقنى الطاووس البديعُ لونِ ريشِه ؛ فإن الضمير الذى فى آخر كلمة : « ريش » عائد على الطاووس وفيه « أل » . وهكذا . .

هذا هو الضابطِ العامّ الذى يرشدنا إلى المعمول الذى يمتنع جره بالإضافة ، ويُوضح الصور الكثيرة التى لا يجوز فيها إضافة الصفة المشبهة إلى معمولها . وأقرب هذه الصور للخاطر : الأربعة الآتية[1] ، وهى حالات جرّ ممنوع حين يكون فيها الموصوف مجرداً من : « أل » .

(١) أن تكون الصفة مقرونة « بأل » والمعمول مجرد منها ، مضاف إلى ضمير الموصوف الخالى منها ؛ نحو : إبراهيم النبيلُ خلقِه .

(٢) أن تكون الصفة مقرونة « بأل » والمعمول مجرد منها ، مضاف إلى مضاف لضمير الموصوف الخالى منها ؛ نحو : إبراهيم النبيلُ خلقِ والدِه .

(٣) أن تكون الصفة مقرونة « بأل » والمعمول مجرد منها ، مضاف إلى الخالى من « أل » والإضافة ؛ نحو : هذا النبيل خلقِ والدٍ .

(٤) أن تكون الصفة مقرونة « بأل » والمعمول مجرد منها ، خالٍ من « أل » والإضافة ؛ نحو : هذا النبيل خلقٍ .

* * *

(١) عدها الأشمونى تسعاً نكتفى بالإشارة إليها . وفى الصفحة التالية تقسيم آخر حسن .

. . . .

. . . .

زيادة وتفصيل :

ا - سالك بعض النحاة مسلكًا حَسَنًا آخر ، لبيان أكثر الصور الصحيحة والممنوعة التي تتردد على الخواطر ؛ فقال :

الصفة المشبهة إما أن تكون مقرونة « بأل » ، وإما أن تكون مجردة منها . فإذا كانت مقرونة « بأل » فلمعمولها ستة أحوال يمتنع الجر فى بعضها :

(١) أنْ يكون مقرونًا « بأل » أيضًا مثل : أحبُّ الكتابَ العظيمَ الفائدة .

(٢) أنْ يكون مجرداً من « أل » ولكنه مضاف للمقرون بها : مثل : أحب الكتابَ العظيمَ فائدة البحوث .

(٣) أنْ يكون مجرداً من « أل » ولكنه مضاف لضمير يعود على الموصوف مثل : أحب الكتاب العظيمَ فائدته .

(٤) أنْ يكون مجرداً من « أل » ولكنه مضاف لمضاف للمقرون بضمير يعود على الموصوف ؛ مثل : أحب الكتاب العظيمَ فائدة بحوثه .

(٥) أنْ يكون مجرداً من « أل » ولكنه مضاف إلى الخالى من « أل » والإضافة ؛ مثل : أحب الكتاب العظيمَ فائدة بحوث .

(٦) أن يكون مجرداً من « أل » ومن الإضافة معًا ؛ نحو : أحب الكتاب العظيمَ فائدةً .

وهذه الحالات الستّ قد يكون المعمول فى كل واحدة منها مرفوعًا ، أو منصوبًا ، أو مجروراً ، فمجموع الصور ثمانىَ عشرةَ صورةً . وبعضها يمتنع فيه جر المعمول .

هذه أحوال المعمول وصوره حين تكون الصفة مقرونة « بأل » . فإن كانت مجردة منها فله ست حالات هى الحالات السالفة نفسها مع تجريد الصفة من « أل » وبعد هذا التجريد يكون المعمول فى كل حالة مرفوعًا أو منصوبًا ، أومجروراً ، فله ثمانىَ عشْرةَ صورة أيضًا ، يعضها يمتنع جره كذلك . فمجموع صوره

. . . .

. . . .

فى حالتى اقتران الصفة « بأل » وعدم اقترانها هو : ست وثلاثون صورة بعضها يمتنع جره .

وأظهرُ الممنوع منها هو الأربعة التى سبق إيضاحها قبل هذه الزيادة مباشرة[1] . (وهناك غيرها ممنوع ولكن لا حاجة للإثقال بسرده ، لقلة وروده على الأذهان ، وندرته فى الأساليب الناصعة) .

ب – ما ليس ممنوعًا من الصور يجوز استعماله . ولكنه – مع جواز استعماله – متفاوت فى درجته ، حسنًا وقبحاً ، وقوة وضعفاً :

(١) فمن القبيح أن ترفع الصفة المقرونة « بأل » أو المجردة منها ، فاعلا نكرة ؛ نحو : صلاحٌ الحسن وجهٌ ، أو الحسن وجهُ أبٍ . . . أو : صلاحٌ حسنٌ وجهٌ ، و . . .

ومن القبيح أيضًا أن تكون الصفة مقترنة بأل ، أو مجردة ، ومرفوعها مقرونًا « بأل » ، أو مجرداً منها . ولهذا صور أربع .

(٢) ومن الضعيف : أن تكون الصفة المشبهة نكرة ومعمولها معرفة منصوبة أو مجرورة ، إلا إذا كان المعمول « بأل » ، أو مضافًا لما فيه « أل » .

ومن الضعيف أيضًا : أن تكون الصفة « بأل » مضافة إلى معمولها الخالى منها . ولكنه مضاف لضمير يعود على المقرون بها .

وما عدا حالتى القبح والضعف . – مما ليس ممنوعًا – حسنٌ قوى .

* * *

(١) فى ص ٢٩٧ .

المسألة ١٠٥ :

أوجه التشابه والتخالف بينها وبين اسم الفاعل المتعدى لواحد(١)

يجدربنا الآن — وقد عرفنا أحوال كل منهما ، وقياسيته، وفرغنا من شرح أحكامهما — أن نعرض لموازنة نافعة بينهما .

ا — إنها تشبهه فى أمور ، ومن أجل هذه الأمور مجتمعة(٢) سميت : « الصفة المشبّهة باسم الفاعل المتعدى لواحد » . وأهم هذه الأمور المشتركة بينهما :

(١) الاشتقاق . فإن لم تكن مشتقة — كما فى بعض أنواعها(٣) القليلة — فليست بصفة أصيلة مُشبّهة باسم الفاعل ، وإنما هى صفة مشبهة على وجه من التأويل، نحو : عرفت رجلا أسداً أبوه، أو نَمِراً خادمه، أو ثعلبًا حارسه... ونحو : هذه قمرٌ وجهُها ، حريرٌ شعرها ، (ويجوز فى كل هذا النوع زيادة ياء النسب فى آخره) والمعنى التأويلى شجاع أبوه — غادر خادمُه — ماكرٌ حارسُه — مضىء أو جميل وجهُها ، ناعمٌ شعرها . . . و . . . .

وهذا النوع المؤول(٣) قياسىٌّ — على قلته — ولكن يحسن التخفف منه قدر الاستطاعة .

(٢) الدلالة على المعنى وصاحبه .

(٣) عملها النصب فى « الشبيه بالمفعول به » بشرط اعتمادها . ولكن هذا الاعتماد عامٌّ فى المقرونة « بأل » والمجردة منها . (وقد سبق بيان هذا عند الكلام

---

(١) أما غير المتعدى فلا تشبهه ؛ لأنها تعمل النصب فيما يسمى : الشبيه بالمفعول به . وأما الفعل اللازم فلا ينصب المفعول به ، ولا ما يشبهه . أما المتعدى لأكثر من واحد فلا تشبهه ؛ لأن الصفة المشبهة الأصيلة مشتقة من فعل لازم .

(٢) مجموعها كاملا هو السبب فى التسمية ؛ لا بعضها .

(٣ و ٣) راجع الكلام عليه فى ص ٢٨٤ .

على إعمالها ، كما سبق[1] تفصيل الاعتماد وما يتصل به فى موضعه المناسب من باب اسم الفاعل[2] ، ومنه يعلم أن الاعتماد ضرورى لعمل اسم الفاعل النصبَ إذا كان غير مقترن « بأل » . . . أما هى فالاعتماد ضرورى لها فى الحالتين[3] ، إذا أريد أن تنصب الشبيه . . .) .

ومما تجب ملاحظته أن الاعتماد شرط فى نصب الصفة المشبهة لما يسمى : « الشبيه بالمفعول به » ، أما غيره فتعمل عملها فيه بدون شرط ؛ كالرفع فى فاعلها ، والجر فيما أضيف إليها ، والنصب فى كل المنصوبات الأخرى ؛ ومنها : الحال ، والتمييز ، والمفعول لأجله ، والظرف ، والمفعول المطلق[4] ، وكل معمول مرفوع ، أو مجرور ، أو منصوب . إلا المنصوب على « التشبيه بالمفعول به » فلابد فيه من الاعتماد .

(٤) قبول التثنية . والجمع ، والتذكير ، والتأنيث ، مثل : (جميل ، جميلة — (جميلان ، جميلتان) — (جميلون ، جميلات) ، ومثل : (حسَن ، حسَنة) — (حسَنان ، حسَنتان) — (حسَنون — حسنات) ، وهكذا . . . و . . .

فإن لم تصلح للتثنية ، والجمع ، والتذكير ، والتأنيث — فليست صالحة لأن تكون صفة مشبهة ؛ مثل كلمتى : « قُنْعَان[5] » ، و « دِلاَص[6] » فكلتاهما تستعمل بلفظ واحد للمفرد وفروعه ، وللمذكر والمؤنث ، تقول : (رجل . . . ، أو رجلان . . . ، أو رجال . . . ، أو امرأة . . . ، أو امرأتان ، أو نسوة) — قُنْعان ، فى كل حالة مما سبق . (وهذه درع . . . أو هاتان درعان

---

(١) فى ص ٢٩٤ و ٢٩٥ .

(٢) فى ص ٢٩٤ .

(٣) فاقترانها بأل — أيضاً — يقتضى الاعتماد ؛ بناء على الرأى القوىّ الذى يجعل « أل » فيها للتعريف . (انظر رقم ٢ ص ٣١٣) .

(٤) تنصب المفعول المطلق فى مذهب يحسن الأخذ به .

(٥) القُنْعان (بضم القاف ، وسكون النون) من يستطيع إقناع غيره بكلامه ، ويحمله على الرضا برأيه .

(٦) درع دِلاَص : براقة لينة .

. . . . أو هؤلاء دروع . . .) ــ دلاَص ، فى كل حالة أيضًا . ومثل كلمة : « مُرضع » فى نحو : ما أعظم حنان ، مرضع الأولاد . فإن هذه الكلمة لا تلحقها علامة التأنيث ــ غالباً ــ(١) ، لأنها خاصة بالمؤنث ، ولا تستعمل بهذا المعنى فى المذكر .

• • •

(١) لإلحاق التاء بهذه الكلمة أو عدم إلحاقها بيان جليل فى رقم ٢ من هامش ص ٢٤٦ .

. . . .

. . . .

زيادة وتفصيل :

بمناسبة الإشارة إلى تأنيث «الصفة المشبهة» وتذكيرها نعرض للحالات التي يجب أن تطابق فيها الموصوف وحده، أو السببي وحده، والحالات التي يجوز فيها مطابقة هذا، أو ذاك. ويشترط أن تكون الحالات السالفة وأحكامها مقصورة على تأنيث الصفة المشبهة وتذكيرها حين ترفع السببي للمنعوت :

(١) إذا رفعت الصفة المشبهة سببياً للمنعوت، وكانت صالحة[1] في لفظها ومعناها للمذكر والمؤنث جاز أن تطابق هذا أو ذاك، سواء أكانا مذكرين معاً. أم مؤنثين معاً، أم مختلفين تذكيراً وتأنيثاً، فمثال المذكرين معاً. هذا عالم عظيمٌ نفعُه. ومثال المؤنثين معاً: هذه عالمةٌ عظيمةٌ والدتها. ومثال المنعوت المذكر والسببي المؤنث: هذا عالمٌ عظيمةٌ تلميذاتُه، أو عظيمٌ تلميذاتُه. ومثال المنعوت المؤنث والسببي المذكر: هذه عالمةٌ عظيمٌ اختراعها، أو عظيمةٌ اختراعُها.

وسبب الإباحة في هذه الحالة أن الكلمة صالحة[1] للأمرين — مع زيادة تاء التأنيث في المؤنث — وانتفاء القبح اللفظي والمعنوي[2] منها. بخلاف الصور الآتية، فإن فيها قبحاً؛ ولذا تمتنع المطابقة.

(٢) إذا كان لفظها — دون معناها — مختصاً بأحدهما وجب — في الأغلب — أن يكون المنعوت مثلها في التذكير، أو في التأنيث، ولا يصح — في الرأي الأغلب — أن تقع نعتاً لما يخالف لفظها في التذكير، أو التأنيث؛ مثل كلمة :

---

(١) صلاحها بأن تكون صيغتها مما يستعمل لنعت المذكر حيناً، ولنعت المؤنث حيناً آخر؛ فلا يكون وزنها أو معناها مختصاً بأحدهما، لا يستعمل في الآخر.

(٢) «ملاحظة» : بالرغم من جواز الأمرين في الصور السالفة يحسن مراعاة السببي تذكيراً وتأنيثاً. وذلك بوضع فعل مكان الصفة المشبهة وتطبيق ما يجري على هذا الفعل من ناحية التذكير والتأنيث على الصفة المشبهة؛ فإذا وجب تأنيث الفعل أو جاز أو امتنع كان الشأن في حكم الصفة المشبهة مثله. وبهذا يتوحد الحكم هنا وفي باقي أنواع النعت السببي الذي يجيء في ص ٤٥٢.

. . . .

. . . .

عجزاء[1] . . . و . . . ، نحو ، تلك فتاة عجزاء أختُها. فلا يصح : ذلك فتى عجزاء أختُه .

(٣) وكذلك إنْ كان معناها — دون لفظها — مختصًّا بأحدهما ، فلا يصح — فى الأغلب — أن تقع نعتًا لما يخالف معناها فى التذكير أو التأنيث ، مثل : كلمتى : خَصِىّ ، ومُرضِع[2] . . . و . . . فى قول بعض المؤرخين: يصف بيت أحد المماليك . . . وشاهدت مملوكًا خَصِيًّا خادمه ، وأميرة مرضعًا جاريتها . . . و . . . . فلا يصح : مملوكة خَصِيًّا خادمها ، ولا أميراً مرضعًا جاريته .

(٤) وكذلك إن كان لفظها ومعناها مختصين بأحدهما ؛ كأكْمَرَ (وهو خاص بالذكور) ، ورَتقاء (وهو خاص بالنساء) ؛ نحو : انصرف رجل أكْمَرُ وليدُه — وعجبتْ أمٌّ رتقاء وليدتها . فلا يصح — فى الأغلب — انصرفت امرأة أكمرُ ابنها — ولا : عجب والدٌ رَتقاءُ بنتُه . .

ومن النحاة من يجعل الحالات الثلاث الأخيرة كالحالة الأولى ، فيجيز أن تقع الصفة بعد موصوف يخالفها لفظًا فقط ، أو معنى فقط ، أو لفظًا ومعنى معًا ، فلا فرق عنده فى جميع الأحوال الأربعة السابقة من حيث التذكير والتأنيث ، فيجيز أن تكون الصفة مطابقة فيهما للموصوف أو للسببى . وهذا الرأى — على قلة أنصاره — سائغ لما فيه من التيسير ، ومنع التشعيب ، مع موافقته لبعض النصوص العربية الفصيحة . ولكن الرأى الأول أكثر شيوعًا فى النصوص العالية المأثورة التى تمتاز بسمو عبارتها ، وقوة بلاغتها ، وبُعدها من القبح اللفظىّ .

كل ما سبق مقصور على الحالات التى ترفع فيها الصفة المشبهة سببى المنعوت . لكن هناك بعض حالات خاصة تحتاج إلى إيضاح[3] ؛ فى مثل : « مررت

---

(١) امرأة عجزاء : أى : كبيرة العجيزة ؛ (وهى : المَقعدَة .) ولا يقال فى الفصيح رجل : أعجز .

(٢) لكلمة « مرضع » بيان خاص بمعناها وبإلحاق تاء التأنيث بآخرها ، أو عدم إلحاقها — فى رقم ٢ من هامش ص ٢٤٦ .

(٣) ما يأتى هو ما أشرنا إليه فى رقم ١ من هامش ص ٢٦٨ .

. . . .

. . . .

بفتاة حسنِ الوجهُ » يكون السببى (وهو : الوجه) واجب الرفع -، لا يجوز فيه الجر بالإضافة ؛ لأن الجر بالإضافة يقتضى إزالة الإسناد عنه (بالطريقة التى سبق شرحها فى ص ٢٦٨ ، . . . والتى ستأتى فى « ب» ص ٣١٠) ، وتحويله إلى ضمير الموصوف وهو الضمير المستتر فى الصفة ، ومتى تحملت الصفة المشبهة هذا الضمير المستتر وجب - فى المثال السالف وأشباهه - تأنيثها بالتاء ؛ مراعاة للمنعوت ؛ فعدم التأنيث فى المثال السابق وأشباهه دليل على أن المعمول ليس « مضافًا إليه » مجروراً ؛ وإنما هو فاعل واجب الرفع .

وقد يتعين عدم الرفع ، كما فى : « امرأة حسنة الوجه » ؛ لأن « الوجه » لو كان فاعلاً لوجب تذكير الوصف للسبب السالف . وقد يجوز الأمران - الرفع والجر - كما فى : « مررت برجل حسن الوجهُ » .

فالصفة المشبهة إذا تحملت ضميراً مستتراً للموصوف وجب مطابقتها فى التأنيث والتذكير لذلك الموصوف ، ووجب أن يكون معمولها غير فاعل[1] . . .

• • •

---

(١) - ملاحظة - : راجع كل الحالات السابقة وتوابعها فى حاشية الصبان ، آخر الباب عند قول ابن مالك : « فارفع بها » . . .

ب ــ وتخالفه فى أمور وأحكام هامة ، تُوضّح حقيقة كل منهما ، وتميزه من الآخر . منها :

(١) اشتقاقها من الفعل اللازم حقيقة ، أو من المتعدى الذى هو فى حكم اللازم وفى منزلته ــ فمثال الأول : حَسَنٌ ، وجميل ؛ فى نحو : « الغزال حَسَنُ الصورةِ ، جميل العينين» ، وفعلهما : حَسُن وجمُل (بضم عينهما) وهما فعلان لازمان . وكذلك سمْح ، وجامد ، فى قول الشاعر :

السمْح فى الناس محبوب خلائقه ... والجامدُ[1] الكفِّ ما ينفكّ ممقوتا

وفعلهما : « سَمَح ، وجَمَد » وهما لازمان .

ومثال الثانى : « هذا فارع[2] القامةِ ، عالى الرأسِ ؛ إذا أريد بكل من : « فارع » و « عال » الثبوت والدوام[3] ، لا التجدد والحدوث . وفعلهما : « فرَع » وعَلا ؛ وكلاهما متعد . ولكن مجىء الصفة المشبهة من مصدره ــ عند إرادة الثبوت نصًّا ــ جعله بمنزلة اللازم ، إذ أنها لا تصاغ أصالة إلا منه ، ولا تصاغ من المتعدى إلا على هذا الاعتبار الذى يجعله بمنزلة اللازم[4] . أما اسم الفاعل فيصاغ من اللازم والمتعدى بغير تقيد بأحدهما .

(٢) تعدد صيغها القياسية وكثرة الأوزان المسموعة ، بخلاف اسم الفاعل فإن له صيغة قياسية واحدة إذا كان فعله ثلاثيًّا ؛ هى صيغة : « فاعل » . وأخرى على وزن مضارعه مع إبدال أوله ميمًا مضمومة وكسر الحرف الذى قبل الآخر ــ كما عرفنا ــ إن كان فعله غير ثلاثى . والصيغتان محدودتان مضبوطتان .

---

(١) جامد الكف هو : البخيل . وكلمة : « جامد » فى أصلها اسم فاعل ، ولكنها هنا صفة مشبهة ، بقرينة لفظية ؛ هى إضافتها إلى الفاعل ، (واسم الفاعل إذا أضيف لمرفوعه صار صفة مشبهة ؛ طبقاً لما تقرر فى بابه . .) وأخرى معنوية ، هى : أن الجمود ــ بمعنى : البخل ــ صفة من الصفات الثابتة التى تلازم صاحبها غالباً .

(٢) طويل مرتفع . . .

(٣) يدل على هذا هنا إضافة اسم الفاعل إلى فاعله ؛ لأن إضافته لمرفوعه تصيره صفة مشبهة .

(٤) راجع إيضاح هذا وبيان أنواع اللزوم فى هامش ص ٢٦٧ ومن تلك الأنواع : أن يحوَّل الثلاثى المتعدى ، إلى صيغة « فعُل » (بضم العين) بقصد المدح أو الذم أو غيرهما ، فيصير لازماً بالتحويل (لأن هذه الصيغة لا تكون إلا لازمة) . وعندئذ تجىء الصفة المشبهة من مصدره قياساً ، ومن ثم كان « الرحمن » ، و « الرحيم » ، و « العليم » . . . و ــ ونظائرها من صفات المولى ــ معدوداً ــ من الصفات المشبهة ، . . . مع أن فعلها الأصل : هو : « رحِم ، « علِم » وهما فعلان متعديان .

(٣) دلالتها على معنى دائم الملازمة لصاحبه ، أو كالدائم ؛ فلا يقتصر على ماض وحده ، أو حال وحده ، أو مستقبل كذلك ، أو على اثنين دون الثالث ، فلا بد أن يشمل معناها الأزمنة الثلاثة مجتمعة مع دوامه أو ما يشبه الدوام — ، كما شرحنا — . وهذا يعبر عنه بعض النحاة بأنه : « دلالتها على معنى فى الزمن الماضى المتصل بالحاضر[1] الممتد ، مع الدوام » ، لأن اتصال الماضى بالحاضر ، ودوام هذا الحاضر ، وامتداده — يستلزم اتصال الأزمنة الثلاثة حتماً . فغاية العبارتين واحدة . وعلى هذا لا يصح أن يقال فى الرأى الأقوى الذى يجب الاقتصار عليه : الوجه حسنٌ أمس — أو الآن — أو غداً . أما على الرأى الضعيف الذى سبق أن أشرنا بإهماله[2] ، فيجوز (بشرط وجود قرينة) بناءُ الصفة المشبهة على صيغتها مع تغير دلالتها إلى الماضى ، أو الحال ، أو المستقبل . وأما على الرأى القوى فنقول فى هذه الصور وأمثالها مما يقتصر فيه المعنى على نوع من الزمن دون اكتمال الأنواع كلها : الوجه حاسنٌ أمس — أو : الوجه حاسنٌ الآن — أو : الوجه حاسنٌ غداً : وذلك بتحويل صيغة الصفة المشبهة إلى صيغة اسم الفاعل ، وإخضاعها لأحكامه كلها . وهذا الرأى وحده أحقّ بالأخذ . وقد سبق أن أوضحنا[3] أن من يريد الدلالة على ثبوت الوصف ودوامه نصًّا فعليه أن يجىء بالصفة المشبهة ، ومن يريد الدلالة نصًّا على حدوثه وتقييده بزمن معين دون باقى الأزمنة فعليه أن يجىء باسم الفاعل . وأنه لا بد مع الإرادة من قرينة تبين نوع الدلالة ؛ أهى الثبوت والدوام ، أم الحدوث .

ولا فرق فى دلالتها على دوام الملازمة بين أن يكون الدوام مستمراً لا يتخلله انقطاع ؛ (كطويل القامة — حلو العينين) ، وأن يتخلله انقطاع أحيانًا ، (نحو : سريع الحركة ، بطىء الغضب ،) فيمن طبعه هذا ، فإن الانقطاع الطارئ — ولو تكرر — لا يُخرج الصفة عن أنها فى حكم الملازِمة لصاحبها ، إذ أنها من عاداته الغالبة عليه[4] .

---

(١) أى : بالزمن الحالى .
(٢) فى ص ٢٩٣ . مع الرجوع إلى رقم ١ من هامش ص ٢٩٣ .
(٣) فى ص ٢٤٢ عند الكلام على اسم الفاعل ، وأحكامه . ثم فى ص ٢٩٣ .
(٤) على الوجه الذى سبق فى هامش ص ٢٨٢ .

(٤) مجاراتها لمضارعها فى حركاته وسكناته حيناً، وعدم مجاراته أحياناً إن كان فعلها فى الحالتين ثلاثيًّا . (والمراد بالمجاراة أمران : أن يتساوى عدد الحروف المتحركة والساكنة فى كل منهما ، وأن يكون ترتيب المتحرك والساكن فيهما متماثلا ، فإن كان الثانى ، أو الثالث أو : الرابع – أو غيره – فى أحدهما متحركًا كان فى الآخَر كذلك . أو كان ساكنًا فهو ساكن فى الآخَر . وليس من اللازم أن يتفق نوع الحركة فى كل منهما ؛ فقد يكون الأول مفتوحًا فى أحدهما ، مضمومًا فى الآخر – مثلا –) .

فمن أمثلة المجاراة بينهما قولهم فى الذم : فلان ساكن الريح[1] ، أشأمُ الطالع، والمضارع من الثلاثى هو : يَسْكُن – يَشْؤُم . ومن الأمثلة المخالفة – رخيص – ثمين – نجيب – هجين – لطيف ، وغيرها مما فى قول شوقى :
« الوطن كالبنيان ؛ فقير إلى الرأس العاقل ، والساعد العامل ، وإلى العَتب الوضيعة ، والسقوف الرفيعة . وكالروض محتاج إلى رخيص الشجر وثمينه ، ونجيب النبات وهجينه ؛ إذ كان ائتلافها فى اختلاف رياحينه ؛ فكل ما كان منها لطيفًا موقعُه ، غيرَ ناب موضعُه – فهو من نوابغ الزهر قريب ، وإن لم يكن فى البديع ولا الغريب . . . » . وأفعالها المضارعة التى لا تجاريها (وهى من الثلاثى) : يرخُص – يثمُن – ينْجُب – يهجُن – يلْطُف . . . .

أما الصفة المشَبهة من مصدر غير الثلاثى[2] فلابد من مُجاراتها لمضارعها ؛ إذ هى فى الأصل اسم فاعل أو اسم مفعول من غير الثلاثى وهما من غير الثلاثى يجاريان المضارع حتمًا ، ثم أريد من كلّ منهما الثبوت ؛ فصار صفة مشبهة على هذا الاعتبار – كما عرفنا – لأن الصفة المشبهة لا تصاغ أصالة إلا من ثلاثى ؛ فوجَب أن تكون من غيْر الثلاثى مجارية لمضارعها . ومن الأمثلة : فلان مستقيم الخُطَّةِ – معتدل النهجِ – مسدَّد الرأيِ . ومضارعها : – يستقيم – يعتدل – يسدد . . . و . . .

---

(١) أى : ثقيل الظل .
(٢) وهذا إن كانت فى أصلها اسم فاعل ، أو اسم مفعول ، وقد تحول كل منهما إليها فى الدلالة .

أما اسم الفاعل فلابد أن يجارى مضارعه دائمًا[1] — نحو : ذاهب ، ويذهب — فاهم ويفهم — سامع ويسمع . ونحو : مكافح ويكافح — مرتفع ويرتفع — متمهل ويتمهل .

(٥) امتناع تقديم معمولها عليها إن كان « شبيها بالمفعول به »[2] ، أما غيره فيصح ، كشبه الجملة ، والمنصوبات الأخرى التى ينصبها الفعل القاصر والمتعدى والتى يجوز تقديمها ؛ كالمفعول لأجله ، والحال ، و . . . و . . . فلا يصح الغزالُ العينَ جميلٌ ؛ بنصب كلمة : « العين » على التشبيه بالمفعول به للصفة المشبهة بعدها .

أما اسم الفاعل فيجوز تقديم معموله عليه فى حالات كثيرة إذا كان[3] غير مقرون « بأل » مثل : العواصفُ شجراً مقتلعةٌ ، والسحب الكثيفة نورَ الشمس حاجبةٌ . والأصل : مقتلعةٌ شجراً — حاجبةٌ نور الشمس .

وكذلك يجوز فى الصفة المشبهة تقديم معمولها عليها إن كان شبه جملة أو فضلة ينصبها العامل المتعدى واللازم ولا يمنع من تقديمها مانع آخر كما قلنا . ومن أمثلة هذا قوله تعالى : « . . . وإن يمسسْك بخير فهو على كل شىء قدير » فشبه الجملة : « على كل شىء » متعلق بالصفة المشبهة : « قدير » وكذلك ما ورد فى وصفهم عمرَ رضى الله عنه : « كان بالضعفاء رحيمَ القلب ، ليِّنَ الجانب ، وعلى الطغاة شديدَ البأس ، قاسىَ الفؤاد . وأمام الشدائد — ثقةً بالله — ثبْتَ الجنان ، قوىَّ الإيمان . . . » . والأصل : كان رحيم القلب بالضعفاء — شديد البأس على الطغاة — ثبْت الجنان أمامُ الشدائد ، ثقةً بالله .

(٦) وجوب سببية معمولها المجرور ، أو المنصوب على التشبيه بالمفعول به . فلا بدّ أنْ يكون معمولها سببيًّا فى الحالتين ، وكذلك إذا كان معمولها

---

(١) كما أشرنا فى ص ٣٧ وفى هامش ص ٢٣٨ .

(٢) وبمقتضى القواعد العامة لا يجوز تقديم معمولها المرفوع ، ولا المضاف إليه .

(٣) وقد عرضنا لتلك الحالات فى بابه ص ٢٦٣ .

مرفوعاً ، والصفة جارية على موصوف . والمراد بالسببي [١] : الاسم الظاهر المتصل بضمير يعود على صاحبها [٢] ، اتصالا لفظيًّا أو معنويًّا . فثال اللفظيّ : لنا صاحب سمحٌ خليقتُه ، حلوٌ شمائلُه ، كريم طبعُه ، تهفو القلوب إليه كأنما بينه وبينها نسب ، وقول الشاعر :

لقد كنتُ جلْدًا قبل أن تُوقد النوى ... على كبدى نارًا بطيئًا خمودُها

فكل كلمة من الكلمات : خليقة ، شمائل ، طبْع ، خمود — . . . معمول للصفة المشبهة التى قبله ، وهو معمول سببيّ ، لأنه اسم ظاهر ، متصل بضمير يعود — مباشرة — على المتصف بمعنى تلك الصفة .

ومثال المعنوى قول الفَرَزْدَق فى مدح زين العابدين بن الحسين :

سهلُ الخليقةِ — لا تُخشى بوادرُهُ ... تَزينه الخَصلتان : الحلمُ ، والكرمُ

لا يُخلف الوعدَ ، ميمونٌ بغــرته ... رحبُ الفِناء ، أريبٌ حين يعتزم

والأصل : سهلُ الخليقةِ منه — رحبُ الفناءِ منه ، أى : من زين العابدين فى المثالين . فالضمير محذوف مع حرف الجر ، وهو مع حذفه ملحوظ كأنه موجود [٤] . أو أنه لا حذف فى الكلام . وأن « أل » الداخلةِ على السببي تغنى عن الضمير [٥] .

أما اسم الفاعل فيعمل فى السببي والأجنبي ، مثل : مُكرِم — مكرِّمة — مُنكِرة — عاطفة . . . فى قولهم : (تكريم العظيم تأييد له ، ونصرٌ للفضيلة ، وتكريم الحقير إغراء له ، ومشاركة فى جرائمه ؛ فشتانَ بين مُكَرِّم عظيمًا

---

(١) سبق إيضاح السببى مرة أخرى بتمثيل جلى فى رقم ٤ من هامش ص ٢٦٤ . واشتراط سببية المعمول مقصور على حالتى نصبه على التشبيه بالمفعول به ، أو جره بالإضافة . أما المعمول المرفوع أو المنصوب على اعتبار ووجه آخر ؛ كباقى المكملات المنصوبة — فلا يشترط فيه السببية ؛ فيجوز أن يكون أجنبياً فى الحالتين ؛ نحو : أجميل النجمان ؟ وما مظلم "فرقدان : (وهما ، نجمان متقاربان) والوالد بك فرح . ولكن تجب السببية فى مرفوعها — كما قلنا — إذا جرت الصفة على موصوف أى على شيء يجرى عليه معناها ؛ نحو : البابل جميل تغريده ، وكذلك اسم الفاعل ؛ نحو : الرجل قادم أبوه .

(٢) هو الموصوف ، أى الذى يتصف بمعناها . وقد يغنى عن الضمير « أل » على الوجه الكوفى المبين فى رقم ٤ من هامش ص ٢٦٤ . وفى رقم ٤ التالى .

(٣) واسع العقل .

(٤) لاحظ الشبه بين الضمير فى هذه الصورة وبينه فى المراحل الثلاث التى سلفت فى ص ٢٦٨ .

(٥) كما سبق فى رقم ٤ من هامش ص٢٦٤ وص ٢٦٩ ورقم ٤ من هامش ص ٢٧٧ — وهذا

يستحق التكريم ومُكرَّم صغيراً هو أولى بالزراية والتحقير . وما الجماعة الناهضة إلا المكرِّمةُ عظماءَها ، المنكِرةُ أراذلَها ، العاطفة أقوياؤُها على ضعفائها) .

(٧) استحسان إضافتها إلى فاعلها المعنوى[1] وجرّه بالإضافة[2] ؛ سواء أكانت الصفة المشبهة من الصفات التى تلازم صاحبها ولا تفارقهُ ، مثل : البدوىّ طويلُ القامةِ ، عريضُ الجبهةِ ، أسمر اللونِ — أم كانت من الصفات التى تلازمه طويلا وقد تفارقه نحو : العربىّ قوىُّ السمعِ ، حديدُ[3] البصرِ خفيفُ الحركة . . . والأصل : البدوى طويلة قامتُه ، عريضةٌ جبهته ، أسمرُ لونُه ، قوىٌّ سمعُه ، حديدٌ بصرُه . . . و . . .

أما اسم الفاعل فإضافته إلى مرفوعه ممنوعة فى أكثر أحواله التى يدل فيها على الحدوث ، لا على الدوام . وقد سبق تفصيل هذا[4] حيث أوضحنا أن اسم الفاعل الدال على الحدوث ، وفعله لازم أو متعد لأكثر من مفعول ، لا يجوز إضافته لفاعله إلا إذا أريد منه الدلالة على الثبوت ، كدلالة الصفة المشبهة ، وأن الذى فعله متعد لمفعول واحد — قد يجوز إضافته لفاعله عند أمن اللبس . . . للدلالة على الثبوت . . . و . . . إلى آخر ما سردناه هناك ، وأن اسم الفاعل إذا ترك الدلالة على الحدوث إلى الدلالة على الثبوت والدوام لا يبقى له اسمه ، ولا أحكامه ، وإنما ينتقل إلى الصفة المشبهة ؛ فيسمى باسمها ، ويخضع لأحكامها دون أن تتغير صيغته .

* * *

= الرأى الكوفى أحسن ؛ لخلوه من الحذف والتقدير . وكل ما يقال النقض منه مردود ، إذ ليس فيه ضعف . وعلى هذا يكون السببى هو الاسم الظاهر المتصل بضمير صاحب الصفة ، أو بما يغنى عن الضمير . وقد اجتمع الأمران فى قول الشاعر (سويد بن أبى كاهل) يصف ثغر فتاة :

أبيضُ اللونِ ، لذيذ طعمُه ... طيّب الريقِ إذا الريق خَدَع

(خدع : فسَد) .

(١) المراد بالفاعل المعنوى الاسم الواقع بعدها ، المتصف بمعناها ، الذى يعرب فاعلا حقيقيًّا لها لو جعلناها فعلا .

(٢) سيجىء سبب الاستحسان فى ص ٣١٦ .

(٣) قوىّ .

(٤) فى ص ٢٤٢ و ٢٦٥ .

. . . .

. . . .

زيادة وتفصيل :

ا – بقيت أمور وأحكام أخرى تنفرد بها الصفة المشبهة[1] ، ولا يشاركها فيها اسم الفاعل ، منها :

---

(١) فيما سبق من الأحكام الخاصة بإعمال الصفة المشبهة يقول ابن مالك فى باب عقده لها ؛ عنوانه : «الصفة المشبهة باسم الفاعل» . ولكنه باب مختصر ؛ لم يستوف تلك الأحكام . قال فى تعريفها .

صِفَةٌ اسْتُحْسِنَ جَرُّ فاعِلِ مَعْنًى بِها المُشْبِهَةُ اسم الفاعِلِ

يريد : الصفة التى يستحسن أن يجر بها فاعلها فى المعنى ، هى : «الصفة المشبهة باسم الفاعل» ، وهى تجره باعتبارها مضافاً . وفاعلها المعنوى هو المضاف إليه . وقد شرحنا هذا الاستحسان (فى رقم ٧ من ص ٣١١ وفى «ب» من ص ٣١٥ الآتية) وقال بعد ذلك :

وصَوْغُهَا مِنْ لَازِمٍ لِحاضِرِ كطاهر القَلْبِ جميل الظَّاهِرِ

أى : أنها تصاغ من مصدر الثلاثى اللازم للدلالة على معنى متصل بالزمن الحاضر ، (أى – الحال) اتصال دوام وملازمة؛ فيشمل الأزمنة الثلاثة (على الوجه المشروح فى: «ثالثاً، ورابعاً» من ص ٢٨٢) ومثل لها بمثالين ؛ أحدهما : صفة مشبهة ، كانت فى أصلها اسم فاعل ، ثم أريد منه الثبوت والدوام ؛ فصار صفة مشبهة ، فى معناه وأحكامه . وبقى على وزنه وصيغته الأولى الخاصة باسم الفاعل ؛ هو : طاهر القلب ، والثانى : صفة مشبهة أصيلة فى صيغتها ، وفى معناها ؛ هو : جميل الظاهر . ثم قال :

وعملُ اسم فاعل المُعدَّى لها على الحد الَّذى قد حدَّا

(قد حُدَّا : أصله : قد حد ، زيدت ألف فى آخر الفعل لأجل الوزن الشعرى . والمراد : على الرسم والضبط والتحديد الذى قد حدد لكل منهما ، ووضعت له الشروط الخاصة به) .

يقول : ما ثبت لاسم الفاعل المتعدى – والمراد : المتعدى لواحد فقط – يثبت لها ؛ بشرط مراعاة الحدود والضوابط التى وضعت لكليهما ، والتى منها : أن منصوبها لا يسمى مفعولا به . وإنما يسمى : «المنصوب على التشبيه بالمفعول به» . وهذا إن كان المنصوب معرفة ؛ فإن كان نكرة ، فهو تمييز=

. . . .

. . . .

(١) عدم تعرفها بالإضافة (في الرأي الراجح بين آراء قوية أيضًا أشرنا إليها من قبل[1]) أما هو فيتعرف بها إذا كان بمعنى الماضي فقط، أو أريد به الاستمرار فيلحظ في هذا الاستمرار جانب المضي وحده.

(٢) «أل» الداخلة عليها قد تعتبر للتعريف وموصولة معاً — في رأي — وأداة تعريف فقط في رأي أقوى.

أما الداخلة عليه فمُعرّفة واسم موصول معًا (كما سبق في بابه. وفي ج ١ ص ٢٧٨ م ٢٧).

=أو منصوب على التشبيه أيضاً، ومنصوب اسم الفاعل المتعدى لواحد يسمى: «مفعولا به» وكذا بقية الفوارق بينهما، فيجب مراعاتها. ثم بين شرطين من شروط إعمالها؛ هما عدم سبق معمولها عليها. وكونه سببياً؛ يقول:

وسَبْقُ ما تَعْملُ فِيهِ مُجْتَنَبْ وكَوْنُهُ ذا سببيةٍ وجبْ

(أى: مجتنب أن يسبقها ما تعمل فيه، ووجب كون معمولها ذا سببية). ولم يذكر التفصيلات اللازمة. وانتقل بعد ذلك إلى كيفية ضبط هذا المعمول. فأدمجه في ثلاثة أبيات حرمت كثيراً من الوضوح والتوفية؛ هي:

فَارْفَع بها، وانصِبْ، وجُرّمع «أَلْ» ودُونَ «أَلْ» — مصحوب «أَلْ» وما اتَّصل:

يعنى: ارفع بالصفة المشبهة، أو: انصب، أو جر ...، وكل هذا جائز مع وجود «أل» في الصفة المشبهة، ودون وجودها. لكن ما الذى سترفعه الصفة أو تنصبه أو تجره؟ بينه بأنه المعمول المصحوب «أل» (أى: المقترن بها)، وأنه أيضاً هو المعمول الذى اتصل

بهَا، مُضَافاً، أو مُجرَّدا، ولا تَجْرُرْ بِها معْ «أل» سُمًا من «أل» خَلَا:

ومنْ إضافةٍ لِتَالِيهـا، ومـا لم يخْلُ فَهْو بالجواز وسـما

يريد: أنه المعمول الذى اتصل بالصفة مع إضافته، أو مع تجريده من «أل» والإضافة — كما أوضحنا كل هذا بالأمثلة الكثيرة (في ص ٢٩٤) — وانتقل بعد ذلك إلى بيان حالات لا يجوز فيها الجر. فقال: لا تجر بالصفة المشبهة المقرونة «بأل» سما (اسما) خلا من «أل» أو خلا من الإضافة إلى تالى «أل» فمنده أن معمول الصفة المشبهة لا يصح أن يكون مجروراً بها وهى مقترنة «بأل» مع خلوه من «أل»، أو عدم إضافته لما فيه «أل». فإن لم يخل جاز الجر. وفي هذا الكلام نقص كبير.

(١) انظر ص ٦ و ٢٩.

. . . .

. . . .

(٣) مخالفتها فعلها اللازم أصالة ، فتنصب معمولها على التشبيه بالمفعول به دون فعلها ؛ فإنه قاصر لا ينصب المفعول به[1] ، ولا شبهه . أما اسم الفاعل فلا يخالف فعله فى التعدى واللزوم .

(٤) إعراب معمولها المنصوب مُشَبَّهًا بالمفعول به — وليس مفعولا به — سواء أكان المعمول معرفة أم نكرة ، وتمييزاً فقط إن كان نكرة[1] . . .
أما معموله فمفعول به مباشرة ، ما دام منصوبًا قد وقع عليه فعل الفاعل .

(٥) تأنيثها يكون أحياناً بألف التأنيث ؛ نحو : هذه بيضاء الصفحة . أما هو فلا تدخله ألف التأنيث .

(٦) عدم مراعاة محل معمولها المجرور بإضافته إليها ، المتبوع بعطف ؛ أو بغيره من التوابع . بخلاف اسم الفاعل .

(٧) عدم إعمالها محذوفة ؛ فلا يصح هذا حسنُ القولِ والفعلَ ، بنصب « الفعل » ، على تقدير : وحسنٌ الفعل ؟ أما هو فيجوز : أنتَ ضاربُ اللصِ والخائنَ ، بنصب الخائن . كما يجوز فى باب : « الاشتغال » أن يقال : أضعيفًا أنت مساعده ، أى : أمساعداً ضعيفًا... ؟) بتقدير اسم فاعل محذوف بعد الهمزة ، ولا يصح : أوَجْهًا هذه المرأة جميلته[2] .

(٨) عدم الفصل بينها وبين معمولها المرفوع أو المنصوب[3] بظرف أو جار ومجرور — فى الرأى الأرجح — إلا عند الضرورة ، بخلافه .

(٩) وجوب تغيير صيغتها إلى صيغة اسم الفاعل إن تركت الدلالة على الثبوت — بقرينة — إلى الدلالة على الحدوث . أما هو فقد يبقى على صيغته إن ترك الدلالة على الحدوث — بقرينة — إلى الدلالة على الثبوت .

(١٠) جواز إتباع معموله بالنعت أو غيره من باقى التوابع . أما معمولها فلا يُتْبَع بنعت ، أى : لا يصح نعته .

• • •

(١ و ١) انظر ما يتصل بهذا فى ص ٢٦٦ و ٢٦٧ وفى رقم ٤ من هامش ص ٢٩٤ .
(٢) يوضح هذا ما سبق فى : « ب » ٢٦٤ .
(٣) أما الفصل بينها وبين معمولها المجرور فحكمه حكم الفصل بين المتضايفين ، وقد سبق فى ص ٥٣ .

. . . .

ب - يذكر النحاة تعليلا جدليًّا[1] لاستحسان إضافة الصفة المشبهة لفاعلها دون إضافة اسم الفاعل لفاعله ، ونلخصه هنا (بالرغم من أنه جدل منقوض بجدل مثله ، ومعارض بأمثلة كثيرة ، أوردها المعترضون ، وضمنوها بطون المطولات ، وأن التعليل الحق هو استعمال العرب ليس غير) :

إن إضافة اسم الفاعل إلى فاعله ممنوعة - على وجه يكاد يقع عليه الاتفاق - إذا بقى على دلالة الحدوث نصًّا ، وكان فعله لازمًا ، أو متعديًا لأكثر من مفعول به ؛ لأن إضافته فى هاتين الصورتين توقع فى اللبس . فتُوهم أنه أضيف ليجارى الصفة المشبهة - حيث تضاف لفاعلها كثيراً - وأنه ترك دلالته على الحدوث والتجدد ليصير دالا على الثبوت والدوام مثلها ؛ فأضيف إضافتها ليؤدى دلالتها .

أما إن كان فعله متعديًا لواحد ؛ فقد يمتنع إضافته إذا أوقعت فى لبس . كما فى مثل : البارّ مكرمٌ أبوه فلو قلنا : البارّ مكرمُ الأبِ - لجاز أن يقع فى الوهم أن الإضافة هى للمفعول ، لا للفاعل ، وأن الأصل : البارّ مكرمٌ أباه ، بل إن إضافته قليلة حين يكون فعله متعدياً لواحد ، ومعناه من المعانى التى لا تقع على الذوات ، (أى : على الأجسام) ؛ حيث اللبس مأمون ، والإبهام غير واقع . مثل : محمد كاتبٌ أبوه ، فلا يصح : محمد كاتبُ الأب - إلا على قلة كما سبق - مع أنه لا لبس ولا إبهام فى الإضافة ؛ إذ الكتابة لا تقع على الذوات .

أما السبب فى عدم صحة هذا - إلا على قلة - فلأن الصفة الدالة على الثبوت لا تضاف إلى فاعلها إلا بعد تحويل إسنادها عنه إلى ضمير موصوفها ، واستتار الضمير فيها (كما أشرنا فى ص ٢٦٨) ، إذ لو لم يتحول الإسناد بالطريقة السالفة للزم إضافة الشىء إلى نفسه ، لأن الصفة هى نفس مرفوعها فى المعنى ، وهو أمر غير جائز ، إلا فى مواضع[2] ليس منها الموضع الحالىّ . ويؤيد هذا - عندهم - تأنيث الصفة المشبهة بالتاء فى مثل : مررت بالفتاة

---

(١) أشرنا إليه فى ص ٢٦٨ .

(٢) سبقت فى باب الإضافة « د » ص ٤٠ .

. . . .

. . . .

الحسنة الوجه[1] ؛ فلو لم تكن الصفة مسندة إلى ضمير الفتاة لوجب تذكيرها كما تذكر مع فاعلها المرفوع ؛ لهذا كان من المستحسن — وقيل : من الواجب — فى مثل : أقبلت الفتاة الجميلُ وجهُها — أن تضاف الصفة إلى فاعلها ؛ فيقال : أقبلت الفتاة الجميلةُ الوجه ، لأن فى الإضافة تخفيفًا وتقليلا من عدة أمور تتشابه فى أن كل اثنين منها بمنزلة شىء واحد ، ففى المثال السابق قبل الإضافة (وهو : مررت بالفتاة الحسن وجهُها) — الجار والمجرور بمنزلة الشىء الواحد ، وكذلك الصفة مع الموصوف ، والفعل مع فاعله ، والمضاف مع المضاف إليه . وكل هذه الأمور المتشابهة المجتمعة تقتضى التخفيف ولم يمكنهم أن يزيلوا منها شيئًا إلا الضمير حيث تصرفوا فى شأنه ؛ فنقلوه ، وجعلوه فاعلا بالصفة ، فاستتر فيها : لأن الصفة فى هذه الصورة تعد بمنزلة الجارية على من هى له[2] ، حيث رفعت ضميره ، ومن ثَمّ استحسنت الإضافة فى المثال السالف ، وفى نحو : أقبلت الفتاة الجميلةُ وجهها ، فيصير : أقبلت الفتاة الجميلةُ الوجهِ ، ولم تستحسن ، أولم تصح فى : محمد كاتبُ الأب (وأصله قبل الإضافة . محمد كاتبٌ أبوه) . لقلة الأشياء المتشابهة التى تقتضى التخفيف .

وسبب آخر — عندهم — هو : أن الإسناد فى مثل ؛ الفتاة الجميلةُ الوجهِ — بإضافة الصفة إلى فاعلها — قد تغير ؛ فصار الجمال مسنداً إلى الضمير العائد إلى الفتاة كلها بعد أن كان الإسناد متجهًا إلى وجهها فقط ، وهو جزء منها ، أى : أن الإسناد فى ظاهره هو للكل ، ولكن المراد منه الجزء على سبيل المجاز ؛ لأن من جمُل وحسُن بعضه ساغ أن يسند الجمال والحسن إلى كله ، مجازاً ، لحكمة بلاغية ، قد تكون المبالغة أونحوها . . . وهذا لا يستساغ فى مثل : محمد كاتبُ الأبِ (والأصل : محمدٌ كاتبٌ أبوه) : لأن من كتب أبوه لا يحسن أن تسند الكتابة إليه إلا بمجاز بعيد غير مقبول ، سرى من المضاف ، وهو « الأب » إلى المضاف إليه ؛ وهو : « الهاء » . فهو

---

(١) إيضاح هذا فى ص ٣٠٢ .

(٢) سبق إيضاح الكلام على الضمير العائد على من هوله أوغير من هو له فى ج ١ ص٣٣٥م٣٥ .

. . . .

. . . .

من الإسناد إلى المضاف إليه ، مع إرادة المضاف . وشتان بين الإسنادَيْن والمجازين ؛ فالإسناد فى الأول واقع بين الكل والجزء الذى هو بعضه ، فيصح إطلاق كل منهما وإرادة الآخر ، بخلاف الثانى فهو بين الأبوة والنبوة .

هكذا يقولون[1] ، وهو تعليل جدلى محض كما قلنا . وفيه مخالفة لما أجازوه من قبل ، من إضافة الشىء إلى نفسه أحياناً . . .[2]

(١) راجع حاشية التصريح فى هذا المكان .

(٢) كالذى فى ص ٤١ و ٥١ وما بينهما .

المسألة ١٠٦ :

اسم الزمان ، واسم المكان[1]

تعريفهما :

اسمان يصاغان من المصدر الأصلي[1] للفعل بقصد الدلالة على أمرين معًا ؛ هما : المعنى المجرد الذى يدل عليه ذلك المصدر ، مزيداً عليه الدلالة على زمان وقوعه ، أو مكان وقوعه .

أو يقال : اسم الزمان ما يدل — بكلمة واحدة — على المعنى المجرد وزمانه[2] ، واسم المكان ما يدل — بكلمة واحدة — على المعنى المجرد ومكانه[3] .

ومن الميسور الوصول إلى هذه الدلالة بتعبيرات أخرى خالية من الاسمين السالفين . ولكنها تعبيرات لن تبلغ فى الإيجاز مبلغ اسم الزمان واسم المكان ، فزية كل منهما أنه يؤدى بكلمة واحدة مالا يؤديه غيره إلا بكلمات متعددة .

صوغهما :

ا — طريقة صياغتهما ، والوصول إليهما من الماضى الثلاثى ، غير معتل العين بالياء[4] ، تتحقق بالإتيان بمصدره القياسى — مهما كانت صيغته — ثم

(١ و ١) لم يعرض لهما ابن مالك فى : « ألفيته » . وعرضنا لهما هنا استيفاء المشتقات . وقد سبق فى ص ١٨٢ بيان مفصل عن المشتقات ، وعن أصلها ؛ أهو المصدر الصريح ، أم الفعل الماضى ؟ وأن بعض القدامى يطلق كلمة : « الأخذ » على الاشتقاق من غير المصدر الصريح .

(٢) وفى حالة نصبه التى يكون مشتركاً فيها مع حروف عامله يعرب ظرف زمان ؛ كقولهم : قعدت مَقْعدَ الضيف ، أى : زمن قعوده . فكلمة : « مقعد » ظرف زمان منصوب . (راجع الخضرى والصبان جـ ١ أول باب الظرف) .

(٣) وإذا كان منصوباً مشتركاً مع عامله فى حروفه فإنه يعرب ظرف مكان — كما تقدم فى باب الظرف فى الجزء الثانى — ؛ نحو : قعدت مَقْعدَ الغائب ، أى : مكان قعوده .

(٤) أما صوغهما من الثلاثى معتل العين بالياء فقد سبق حكمه فى ص ٢٢٩ تحت عنوان : « ملاحظة » — كما أشرنا فى ص ٣٠٨ — .

جعلها على وزن : « مَفْعَل »(١) — بفتح الميم والعين — فى جميع الحالات ، ما عدا حالتين ، تكون الصيغة فيهما على وزن « مَفْعِل »(١) — بكسر العين — :

الأولى : الماضى الثلاثى صحيح الأحرف الثلاثة ، مكسور العين فى المضارع ؛ مثل : جلس يجلِس — رجَع يرجِع — قَصَد يقصِد — حسِب يحسِب...و ...

الثانية : الماضى معتل الفاء بالواو (٢) ، صحيح اللام(٣) ، بشرط أن يكون مضارعه مكسور العين(٤) ، تحذف فيه الواو لوقوعها بين الفتحة والكسرة ، مثل : وألَ يئِلُ(٥) — وثِق يثِق — وجَم يجِمُ(٦) — وخزَ يخِزُ(٧) — وَعَدَ يَعِدُ —

فن أمثلة « مَفْعَل » — بفتح العين — للزمان : مطلع الفجر خير وقت للقراءة والاطلاع النافع — لكثير من الطيور هجرة سنوية ؛ فراراً من البرد . فإذا أقبل المشتَى ، وحَلّ المهجَر ، رَحَلتْ إلى بلد أكثر دفئا ، وأنسب

(١ و ١) سيجىء فى « ب » من ص ٣٢٥ حكم زيادة تاء التأنيث فى آخر هذه الصيغة .

(٢) بعض النحاة قد صرح بأن يكون حرف العلة الذى فى أول الفعل الثلاثى هو « الواو » وبعضهم أطلق ولم يعين نوع الحرف ، مكتفياً بأن يذكر أن الفعل معتل الأول. لكن السيوطى قد نص على أن الماضى المعتل الفاء بالياء ، الصحيح اللام — مثل : يقِظَ — يمَنَ — يسَر ، تكون الصيغة منه على وزن : « مَفْعَل » بفتح العين . (الهمع ج ٢ ص ١٦٨) .

(٣) لأن معتل الفاء واللام معاً يجب فيه فتح « العين » تطبيقاً للقاعدة العامة ؛ وهى : أن الثلاثى معتل اللام يجب أن تكون صيغة مصدره الميمى واسم زمانه واسم مكانه على وزن «مَفْعَل »— بفتح العين — دائماً ؛ سواء أكان بعض أصوله الأخرى حرف علة أم حرفاً صحيحاً : فاعتلال « لامه » — ولو انفردت بالاعتلال — كاف لتطبيق القاعدة السالفة وجوباً .

(٤) بعض النحاة لا يشترط فى معتل الفاء بالواو أن يكون مضارعه مكسور العين ، ولا ما يترتب على كسرها من حذف الواو فى المضارع أحياناً كثيرة . فيقولون « الموجِل والموحِل » . بالكسر فيهما ، على اعتبار أن عين الفعل المضارع فيهما مفتوحة (أى : وَجِل يوجَل وحِل يوحَلُ) وأمثالهما . وبناء على هذا يجوز فى اسم الزمان واسم المكان من الثلاثى المعتل الأول بالواو أن تكون صيغته على وزن « مفعِل » — بفتح العين وكسرها — . (وقد قال شارح المفصل — ج ٦ ص ١٠٨ — إن الفتح أقيس ، والكسر أفصح) . فالأمران صحيحان قويان.

(٥) وأل يئل ، بمعنى : التجأ يلتجىء .

(٦) وجَم من الأمر وجوماً ، كرهه ، أو : تركه مضطراً . أو : سكت على غيظ .

(٧) طعن برمح ونحوه .

جوًّا . والمراد : زمن طلوع الفجر – زمن الشّتو (بمعنى : الشتاء) ، زمن الهجْر ؛ (بمعنى الهجرة) . وأفعالها الثلاثية هى : طلَع – شتا – هجر .

ومن أمثلة « مفْعِل » – بكسر العين – للزمان : كلمتا مغرِس ، وموعِد فى قولهم : لِغرْس الشجر مواسم معينة ؛ فإذا حان المغرِس ، وحلّ موعِده ، أسرع الزرّاع إلى غرس ما يريدون .

ومن أمثلة « مَفْعَل » – بفتح العين – للمكان : (مَدخَل – مطعَم – مطبَخ – مكتَب – ملعَب – مشرَب – منأى – مسرَح – مأوًى . . .) فى قول القائل : « زرت بيتًا لأحد الرفاق ؛ فراقنى جماله ؛ وتمام نظافته ، وبراعة تنسيقه ، ووفاؤه بمطالب الحياة السعيدة ؛ فهذا مَدْخَل للأضياف ، يُسْلمهم إلى غرفة استقبال أنيقة . وهذا مَطعَم واسع ، حسن الترتيب ، يُحمل إليه شهىّ الطعام من مَطبَخ آية فى النظافة . وفى جانب هادئ غرفة واسعة جعلها رب البيت مَكتَبًا له ، تُطل على حديقة عامرة بعيون الأزاهير . وفى أحد الأطراف مَلْعَبٌ فسيح ، مُهدت طرقُه ، وفرشت أرضه بالكلأ الناعم الأخضر . وفى ركن منه مَشرَبٌ للدافئ والبارد . وفى مَنْأى عنه مَسْرَح ومأوى للطيور الأليفة ، وبعض الحيوانات المستأنِسة . . . »

والمراد ؛ مكان الدخول – مكان الطعام – مكان الطبخ – مكان الكتابة – – مكان اللعب – مكان الشرب – مكان النَّأى ، أى : البعد – مكان السَّرْح أى : الرعى – مكان الإيواء . . .

ومن أمثلة « مَفْعِل » – بكسر العين – للمكان ؛ مجْلِس – مرجِع – مقصِد – موثِق – موئِل – مَورِث ؛ كقولهم ، فى وصف أمير المؤمنين علىّ بن أبى طالب : كان واضحَ الجلال ، عظيمَ الهيبة . مجلِسه مجلِس علم ووقار ؛ لا تسمع فيه لغواً ، ولا تأثيماً ، والإمام فيه مرجِعُ الفتوى ، ومَقصِد المستفهم ، ومَوثِق الشاكّ ، ومَوئِل اللائذ . . .

أى : مكان الجلوس – مكان الرجوع – مكان القصد – مكان الوثوق – مكان الوأل ، (أى : الالتجاء) .

أما صياغتهما والوصول إليهما من الماضى الثلاثى المعتل العين بالياء فقد سبق بيانها[١] .

ب — فإن كان الماضى غير ثلاثى فطريقة صوغهما تتحقق بالإتيان بمضارعه ؛ ثم قلب أوله ميمًا مضمومة ، وفتح الحرف الذى قبل الآخر ، فتنشأ صيغة صالحة لأن تكون اسم زمان واسم مكان[٢] ، ويكون توجيهها لأحدهما خاضعًا للقرائن اللفظية أو غير اللفظية ، فالقرينة وحدها هى التى تتحكم فى هذه الصيغة ؛ فتجعلها لأحدهما دون الآخر .

فمن الأمثلة : مُمْسًى ومُصْبَح — (أمسَى ، يُمسى ، مُمْسًى — أصبح ، يصبح ، مُصْبَحا) ، نحو : الحمد لله مُمْسَانا ومُصْبَحُنا ، ونحو قول التاجر : متجرى مُصْبَحى ومُمْسَاى . والمراد : الحمد لله فى وقت إمسائنا وإصباحنا — متجرى مكان إصباحى وإمسائى .
ونحو : الفلك دوّار فى حركة دائبة ، فليس له مُنقطَع يتوقف عنده إذا حانَ ، ولا مُتَوَقَّف يستريح ساعته إذا حلَّتْ . والمراد ؛: ليس له زمان انقطاع ، ولا زمان توقّف .

ومن الأمثلة : كوخ تملؤه السكينة والطمأنينة والوئام ، خيرُ مُستقرًا وأعظم مُقامًا من قصر فخم يسوده القلق ، والفزع ، ودواعى الشقاق . والمراد : خير مكان للاستقرار ، وأعظم مكان للإقامة .

حكمهما :

اسم الزمان والمكان مشتقان يصح أن يتعلق بهما شبه الجملة[٣] .

---

(١) فى ص ٢٣٦ بعنوان : « ملاحظة » .

(٢) وصالحة أيضاً لأن تكون مصدراً ميمياً ، وأن تكون اسم مفعول — لأن هذه المشتقات الأربعة مشتركة فى صيغتها التى تصاغ من مصدر غير الثلاثى ، متحدة فى طريقة الوصول إلى إيجاد هذه الصيغة . وعلى هذا يكون التفريق والتمييز المعنوى بينها موكولا للقرائن ، خاضعاً لوحيها .

(٣) يجوز أن يتعلق بهما شبه الجملة ؛ لأن فيهما رائحة الفعل ، وهى تكفى مسوغاً للتعليق ؛ (كما سبق فى هامش ص ٢٥١) .

ولكنهما لا يعملان شيئاً من عمل فعلهما ؛ فلا يرفعان الفاعل — أو نائبه ، ولا ينصبان المفعول به ، ولا غيره .

ويصح — عند الحاجة — زيادة تاء التأنيث فى آخر صيغة « مَفْعَل » — بفتح العين ، وكسرها — بشرط أن تكون الصيغة للمكان ، مراداً تأنيث معناه ؛ وسيجىء البيان الخاص بهذا[1] .

---

(١) فى « ب » من ص ٣٢٥ مشتملا على قرار المجمع اللغوى فى ذلك .

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

ا - يقول فريق من النحاة : إن فى اللغة أسماء للزمان أو للمكان على وزن « مَفْعِل » - بكسر العين - سماعًا عن العرب . وكان القياس الفتح ؛ ومنها : المشرِق - المغرِب - المطلِع - المسجِد - المَرْفِق[1] - المنسِك[2] - المفرِق[3] - المجزِر[4] - المسقِط[5] - المنبِت - المسكِن - المحشِر - الموضِع - مجمِع الناس - المظِن - المركِز - المرسِن[6] - المنفِذ[7] المعدِن - المأوِي ، إذا كان خاصًّا بالإبل تأوى إليه

والملاحظ أن النحاة - كثير من مراجعهم حين يسردون الكلمات السابقة يصفونها بأنها وردت عن العرب بالكسر ، وأن قياسها الفتح ، ويكتفون بهذا ، دون أن يعرضوا ببيان شاف لأمرين هامين .

أولهما : ما تنصّ عليه المراجع اللغوية من ورود السماع الصحيح بالكسر وبالفتح فى أغلب تلك الكلمات (دون الاقتصار على أحد الضبطين)[8] مثل : مسجد - موضع - منبت - مطلع - مسقط - مظنة ، مشرق ، مغرب ، مسكن مجمع الناس - مغرب - مرفق - منسك[9] - محشر ... فورود السماع بالفتح أيضًا أدخل تلك الكلمات فى مجال الضابط العام ، وجعله منطبقًا عليها . وإذًا لا معنى لإبرازها ووصفها بأنها : « وردت مكسورة ، وكان قياسها الفتح » . فقد ثبت أنها وردت بالفتح أيضًا ، فاجتمع فى الفتح السماع وانطباق الضابط

---

(١) مكان الرفق (والرفق : ضد العنف والقسوة) . ويطلق اليوم على المكان الذى يكون مقر المنفعة العامة ، كرفق الكهرباء ، أو مرفق السكك الحديدية .

(٢) المعبد .
(٣) مكان الفرق فى وسط الرأس . . .
(٤) مكان الذبح .
(٥) مكان السقوط .
(٦) لموضع الرسن ، وهو الحبل الذى تقاد به الدابة . . .
(٧) موضع النفوذ .

(٨) ومن هذه المراجع التى نصت على مجيئها بالفتح والكسر نصاً صريحاً : « المصباح المنير » آخر ج ٢ ص ٩٦٤ الفصل الخاص بصيغة مفعل للزمان والمكان والمصدر الميمى .

(٩) ومن الكلمات الواردة بالفتح والكسر غير ما سبق ، ما سجله السيوطى فى كتابه : المزهر - ج ٢ ص ٦٣ فى باب : ضوابط واستثناءات فى الأبنية وغيرها - وهى : (المطلع ، المفرق ، المحشر ، المنبت ، المَظِنّة ، المحلّ . . .) .

. . . .
. . . .

العام عليه ، (أى : اجتمع فيه السماع والقياس) كما أن ورود السماع بالكسر يجيز فيها استخدام الكسر أيضًا ؛ مراعاة للمسموع ، دون أن يوجب الاقتصار عليه . بل إن ورود السماع بالكسر وحده لا يوجب الاقتصار عليه وإهمال القياس[١] . فكيف وقد اجتمع لها السماع والقياس معاً ؟

ثانيهما : أن كثيراً من أفعال تلك الألفاظ يصح فى مضارعه كسر العين طبقًا للوارد عن العرب ؛ كمضارع الأفعال الصحيحة : (رفَق – فرَق – جزَر – حشَر . . .) فليست عين المضارع فيها مقصورة فى اللغة على الفتح أو على الضم ؛ بل يجوز فيها الكسر أيضًا ، طبقًا للوارد . وإذا جاز فيها الكسر كانت صيغة الزمان والمكان بكسر العين قياسية مطّردة ؛ وتكون كنظائرها الكثيرة المكسورة التى تخضع للضابط العام ، وتنطبق عليها القاعدة الخاصة بطريقة الصوغ المطرد ، ولا يكون ثمة معنى لإبرازها من بين نظائرها ، وتخصيصها بأنها : « وردت مسموعة بالكسر ، وكان قياسها الفتح » . ذلك أن الفتح والكسر سماعيان وقياسيان معًا فيها . .

وخلاصة ما تقدم أن تلك الكلمات التى تمالأ فريق من النحاة على أنها مسموعة بالكسر ، وأن قياسها الفتح ، ليست مخالفة للقياس الأصيل ، ولا خارجة عن نطاق القاعدة العامة المتعلقة بالصياغة المطردة ، إما لأنها مسموعة بالفتح أيضًا كورودها مسموعة بالكسر ، وإما لأن عين مضارعها مسموعة بالكسر وغير الكسر ، ومتى ورد فيها الكسر صح مجىء الصيغة مكسورة العين ، وفاقًا للقاعدة العامة ، والقياس المطرد . . .[٢]

---

(١) طبقاً للبيان الشامل الذى سبق – فى هامش ص ١٩١ وما بعدها – وهو عام فى كل ما ينطبق عليه سماع وقياس من المصادر ، والجموع ، وغيرها . . . وفيه نص خاص بالكلمات التى وردت هنا ؛ والتى وصفوها بأنها : « وردت مسموعة بالكسر ، وكان قياسها الفتح . . . » ، فقد قال عنها « القاموس المحيط » فى مادة : « سجد » ما نصه : (ألزموها كسر العين والفتح جائز ، وإن لم نسمعه) ، أما بقية الأدلة على الموضوع العام فهناك بيانها الأكمل .

(٢) هذا إلى ما نقلناه عن القاموس – فى رقم ١ السابق من الحكم عليها بحكم عام شامل ؛ هو قوله : « الفتح جائز ، وإن لم نسمعه » .

. . . .

. . . .

ب – وردت صيغ – كثيرة لاسم المكان ، قليلة لاسم الزمان ، – من مصدر الثلاثى على وفاق القاعدة ، ولكنها مختومة بتاء التأنيث للدلالة على تأنيث المعنى المراد من الكلمة .. (إذ يقصد منها : البقعة ، بمعنى المكان) . فما ورد فى الكلام العربى الفصيح : المنزِلة (بكسر الزاى) لموضع النزول – المَظَنَة بفتح الظاء[1]) لمكان الظن – المشرَقَة (بفتح الراء) لموضع شروق الشمس والقعود فيها – موقَعة الطائر (بفتح القاف) ، للمكان الذى يقع فيه – المشرَبة للغرفة – المدبَغة – المزرَعة – المزلَقة – المنامة . . . وكثير مثل هذا يزيد على المائة ولكنه يكاد يقتصر على المكان . فهل يجوز القياس على هذا الوارد من المكان ، مراداً منه : « البقعة » ، بزيادة تاء التأنيث على صيغة « مَفْعَل » التى هى بفتح العين أو التى بكسرها ، لتصير « « مَفْعَلة » – بفتح العين أو كسرها[2] – مع بقاء الدلالة على ما كانت عليه ؟

اختلف قدماء النحاة فى الرأى ؛ فقليلهم يجيز القياس ، وأكثرهم يميل – بغير داع قوىّ – إلى المنع ؛ لتوهمه أن هذا الكثير – المسموع المختوم بالتاء فى صيغة اسم المكان – قليل لا يكفى للقياس عليه .

والحق أن الرأى الذى يبيح القياس عليه سديد موفّق ، إذ كيف يوصف الوارد من تلك الأمثلة المكانية بالقلة مع أنه يبلغ العشرات[3] ؟ نعم إنها قلة ، ولكنها : « نسبية » ، (أى : بالنسبة للصيغ الواردة من غير تاء التأنيث) ، والقلة النسبية » على هذا الوجه تبيح القياس العام ، وتجيز المحاكاة من غير تقييد[4] ، وإن كانت لا تبلغ فى درجة القوة والفصاحة مبلغ الأولى[5] ، فاختلاف الدرجة فى القوة والفصاحة لا يمنع من صحة القياس والمحاكاة . ولا داعى للتضييق الذى لا يدفع عن اللغة أذى ، ولا يجلب لها نفعاً . فالأنسب إباحة القياس فى صيغة « مَفْعَلَة »

---

(١) وقد سمع فيها الكسر أيضاً .

(٢) دالة على المؤنث ، المراد به البقعة ، بمعنى المكان .

(٣) قال شارح « القاموس المحيط » فى مادة « أسد » إن بعضهم جعله مقيساً ؛ لكثرة أمثاله.

(٤) انظر البيان الخاص بهذا فى رقم ٤ من هامش ص ٧٩ .

(٥) هذا رأى بعض أئمة العربية ممن يفسرون القياس (كما جاء فى مجلة المجمع اللغوى ج ١ ص ٢٣٢) بأنه الجرى على مقتضى الكثرة فى جنسها ، لا الأغلبية المامة . وبه أخذ المجمع اللغوى فى كثير من أحكامه وقراراته ، بعد أن بين قوته ، ورجاحة أدلته ، وشدة الحاجة للأخذ به .

. . . .

. . . .

– بفتح العين أو كسرها – تبعًا للقواعد السابقة الخاصة بصياغتها ، مع الاقتصار في القياس على اسم المكان ، لأن أمثلته الواردة هي التي بلغت في الكثرة حدًّا يبيح القياس عليها ، دون اسم الزمان ، حتى لقد علل النحاة واللغويون التأنيث بأنه إرادة البقعة لا المكان[1] – وهي غير «مفْعَلة» الآتية هنا في «حـ» .

وأهم مما سبق وأقوى في إباحة القياس أن النحاة يقررون أن إلحاق تاء التأنيث بالمشتقات قياسيّ لتأنيث معناها ،وأن هذا الإلحاق قياسي مطرّد في جميع أنواعها ، إلا بعض صيغ معينة ، ليس منها صيغة اسم الزمان والمكان – كما سيجيء في باب التأنيث ، حـ ٤ م ١٦٩ ص ٤٤٠ .

هذا ، وقد أباح مؤتمر المجمع اللغوي القاهري (في دورته الثالثة والثلاثين التي بدأت في آخر يناير سنة ١٩٦٧ زيادة التاء للتأنيث في «مَفْعَلة» (صيغة اسم المكان) مطلقاً ، (أي: سواء كثُر في المكان الشيء أو لم يكثُر) وعرض عليه من المسموع الصحيح الوارد لها نحو : ستة وعشرين ومائة(١٢٦) كلمة ختمت فيها صيغة المكان بتاء التأنيث[2] . . .

* حـ – قد يصاغ من الاسم الجامد الثلاثي[3] الحسي[4] صيغة على وزن :

---

(١) جاء هذا التعليل في بعض المراجع الكبيرة ، (ومنها : شرح المفصل جـ ٦ ص ١٠٩ موضوع : اسم الزمان والمكان) . وسيبويه أحد الأئمة الذين يجيزون في الكلمة ملاحظة لفظها أو ملاحظة معناها ؛ فيعود عليها الضمير ، وأسماء الإشارة ، ونحوها ما تقع فيه المطابقة – بالتذكير أو التأنيث ؛ مراعاة لأحد الاعتبارين السابقين مع وجود قرينة تمنع اللبس والاشتباه . نحو : (أتتني كلام أسرّ بها) ، مراعياً المعنى ، أي : أتتني رسالة، أو عبارة . أو مقالة . ويصح : أتاني كلام أسر به ، مراعياً اللفظ ؛ وهو : الكلام. ومثل : («حاشا» يكون حرف جر ، ويكون فعلا ماضياً . وإذا كانت فعلا ماضياً فالكثير الفصيح ألا تقع بعد «ما» المصدرية . . .) فالتأنيث ملحوظ فيه : الكلمة ، والتذكير ملحوظ فيه اللفظ ، أو الحرف . والأفضل اليوم – بل الواجب – عدم الأخذ برأي سيبويه هنا إلا في «مفعلة» التي نحن بصددها . أما غيرها فيقتصر فيه على ما سمع أو ورد فيه نص خاص باستعماله ، دون إطلاق هذا الحكم وتعميمه . فالواجب تقييده بما سلف، منعاً لإفساد البيان اللغوي ، وحرصاً على سلامة اللغة .

(٢) راجع القرار وما يتصل به في ص ٤٣ من الكتاب الذي أخرجه المجمع سنة ١٩٦٩ باسم : «كتاب في أصول اللغة ، مشتملا على مجموعة القرارات التي أصدرها المجمع – ومؤتمره من الدورة التاسعة والعشرين إلى الدورة الرابعة والثلاثين .) .

(٣) الثلاثي أصالة أو تحويلا – بالتفصيل المبين في الصفحة الآتية –

(٤) – سواء أكان حيواناً ، أم نباتاً ، أم جماداً – وقد أشرنا لهذا في «ب» من هامش =

. . . .

. . . .

« مَفْعَلة » – بفتح الميم والعين دائمًا – بقصد الدلالة على مكان يكثر فيه ذلك الشيء[1] الحسي المجسم ، (أى : الذى ليس معنويًّا)[2]. فإذا وُجِد مكان يكثر فيه : « ورَق » – مثلا – صُغنا « مَفْعَلة » من : « ورَق » فقلنا : « مَوْرَقة » ؛ للدلالة على مكان يكثر فيه ذلك الشيء الحسيّ المسمى : « بالورق » . وإذا وجد مكان يكثر فيه : « عنَب » ، صغنا من كلمة : « عنب » « مَعْنَبة » ، للدلالة على مكان يكثر فيه ذلك الشيء المجسم المسمى : « بالعنب » . وإذا وجد مكان يكثر فيه : « البلَح » ، صغنا من كلمة : « بلح » ؛ « مَبْلحة » للدلالة على المكان الذى يكثر به البلَح . وهكذا تصاغ « مَفْعَلة » – من الاسم الثلاثي الجامد للدلالة على أمرين معًا ، هما : المكان وما يكثر فيه من شيء حسيّ معيّن ، (كما سبقت الإشارة لهذا[3]) .

فالمراد : هو وصف بقعة ، أو قطعة من الأرض بكثرة ما فيها من شيء خاص مجسّم . ومن الأمثلة أيضًا : مأسَدَة ، لأرض يكثر فيها الأسد – مَذْأبة ؛ لأرض يكثر فيها الذئب – مَذْهبة ؛ لأرض يكثر فيها الذهب – مقْمحة ؛ لأرض يكثر فيها القمح – مَرْملة ؛ لأرض يكثر فيها الرمل . إلى غير ذلك من الأسماء الثلاثية الجامدة الحسيَّة . ويسمى الاشتقاق بالطريقة السالفة : الاشتقاق من أسماء الأعيان[4] الثلاثية » . أما غير الثلاثية فلا يصاغ منها « مَفْعَلة » لهذا القصد . إلا إن كان الاسم مشتملا على بعض الحروف الزائدة التى يمكن حذفها ، وتجريده منها ، وإبقاؤه على ثلاثة أحرف أصلية تُشتق منها تلك الصيغة بغير لبس ؛ مثل : « مَبْطَخة » لأرض يكثر فيها : « البطيخ » و « مَغْزلة » لأرض يكثر فيها الغزال ، و « مَحْصَنة » لأرض يكثر فيها الحصان . فالأمر فى هذه الصيغة مقصور على الثلاثى ؛ إمّا أصالة ، وإما

= ص ١٨٠ . حيث الكلام على أصل « المشتقات » بتفصيل مفيد ، وأن بعض القدماء كان يطلق كلمة : « الأخذ » على الاشتقاق من غير المصدر الصريح كالجامد الحسى و . . . و . . .

(١) هذه الكثرة شرط لا بد من تحققه قبل الصياغة المطلوبة .

(٢) أما المعنوى (كالمصدر) فهو أصل الاشتقاق .

(٣) سبقت الإشارة لهذا فى « ب » من هامش ص ١٨٣ .

(٤) الأعيان ، أو : الذوات : جمع عين وذات ، وهى الشيء الجسم المشخص . وهذا النوع من الاشتقاق مخالف للنوع الآخر المأخوذ من المصادر ؛ إذ المصدر أمر معنوى محض .

. . . .

. . . .

تحويلا ؛ بأن يتجرد المزيد من أحرف زيادته ويصير ثلاثيًّا ؛ اتباعًا للمأثور الغالب عن العرب .

أما المجرد من غير الثلاثى فيُسلك معه مسالك أخرى فى التعبير عن هذه الدلالة على حسب اختيار المتكلم وقدرته البلاغية ، دون استخدام لتلك الصيغة ، إذ لا يكاد يوجد خلاف فى منع صياغة : « مَفْعَلَة » من المجرد الذى تزيد حروفه الأصلية على ثلاثة[1] .

بقى أن نشير إلى مسألتين هامتين :

الأولى : أقياسية تلك الصيغة أم مقصورة على السماع ؟ لقد ارتضى المجمع اللغوى القاهرى قياسيتها ، ونص قراره[2] :

"(جاءت أمثلة من تلك الصيغة عن العرب : ولنا أن نتكلم بما جاء عنهم . وهل لنا أن نقيس عليه ، فنقول مثلا : « مَغْزَلة » للأرض التى يكثر فيها الغزال ، وقد جرد لفظ : « الغزال » من زيادته ، ومَخَسَّة للأرض التى يكثر فيها : الخَسّ ، و « مَتْبَرَة » للأرض التى يكثر فيها : التبر — إذا كان العرب لم يقولوا هذا ؟

---

(١) قال الرضى فى شرحه للكافية فى الباب الذى عنوانه :(ما كثر بالمكان يبنى على مَفْعَلَة). ما نصه : « لم يأتوا بمثل هذا — يقصد أنهم لم يأتوا بمفْعَلة — فى الرباعى فما فوقه ؛ نحو : الضفدع ، والثعلب ، بل استغنوا بقولهم : كثير الثعالب . أو تقول : مكان مُثَعْلِب ومُعَقْرِب ومُضَفْدِع ومُطَحْلِب بكسر اللام الأولى — (يريد : اللام الأولى فى الوزن الصرفى للكلمات الرباعية) — على أنها اسم فاعل — قال لبيد :

يمَّمْن أعدادًا « بلُبْنَى ، أو « أَجَا » مضفْدِعات كلها مطَحْلِبَهْ)

اهـ . ص ١٨٨ من الطبعة التى أخرجها : الزفزاف وزميله .

وقد جاء فى شرحها البيت السالف أن معنى : « يممن » هو : قصدْن — ومعنى الأعداد : (بفتح الهمزة) هو : الماء الذى لا ينقطع . المفرد : عِدّ ؛ بكسر أوله — ولُبْنَى وأجا : جبلان — مضفدعات : كثيرة الضفادع — مطحلبة : كثيرة الطحالب . . .

(٢) ورد قراره مسجلا فى ص١٢ من محاضر جلسات الدورة الثالثة المطبوعة بالمطبعة الأميرية سنة ١٩٣٨ . وله إشارة عابرة فى ص ٤٣ من الكتاب الذى أخرجه المجمع سنة١٩٦٩ مشتملا على القرارات المجمعية من الدورة التاسعة والعشرين إلى الدورة الرابعة والثلاثين .

. . . .

. . . .

« فى المسألة رأيان مبنيان على الاختلاف فى التقدير :

« أحدهما : أن هذا البناء – مع كثرته – من قبيل المسموع . ومعنى هذا أن الكثرة لم تصل إلى حد أن يقاس عليها .

« والآخر : أن الكثرة وصلت إلى حدّ أن يقاس عليها . وله من كلام بعض[1] الأئمة الكبار ما يعضدُه .

« وقد أخذ المجمع بالرأى الثانى ؛ لأنه قوىّ ، والحاجة داعية إلى القياس على ما قال العرب) » اهـ[2] .

---

(١) ومن هؤلاء صاحب : « المكل ، شرح المفصل » حيث يقول ما نصه : (« اعلم أنهم إذا أرادوا أن يذكروا كثرة حصول شىء بمكان وضعوا لها « مَفْعَلَة » وهذا قياس مطرد فى كل اسم ثلاثى، كقولك أرض مَسْبَعَة ، أى : يكثر فيها . . .) اهـ . وسرد بعد هذا أمثلة كثيرة .

(٢) للقرار المجمعى السابق ما يشبه التتمة المستقلة ، صدرت بعده بأمد طويل ؛ ففى الجلسة التالية للمؤتمر المجمعى بتاريخ ١٧/١٢/١٩٥٩ عرض استفسار لأحد الأعضاء ، نصه :

« (كان المجمع الموقر قد اتخذ القرار الآتى : (تصاغ : « مَفْعَلَة » – بفتح العين – قياساً من أسماء الأعيان الثلاثية الأصول للمكان الذى تكثر فيه الأعيان ؛ سواء أكانت من الحيوان ، أم من النبات ، أم ن الجماد . . .) . وقد يسر هذا القرار لواضعى المصطلحات العلمية وضع كثير من الألفاظ العربية على هذا الوزن أمام أشباهها من الألفاظ الأعجمية ؛ مثال ذلك : مَلْبَنَة – مَزْبَدَة – مَقْطَنَة – مَوْرَدَة – مَقْصَبَة . . .

« وفى أثناء معالجتى لهذه الألفاظ – وما يشابهها – برزت عقبة لم أستطع تذليلها ، ولذلك رأيت عرضها على مؤتمر المجمع الموقر ؛ وهى تلخص بالسؤال الآتى :

إذا لم يكن لاسم العين الثلاثى فعل وكانت عين الاسم حرف علة ، (كما فى كلمات : تُوت – خَوْخ ، جَوْز ، وأشباهها) فما هو حرف العلة فى اسم المكان الذى يصاغ من اسم العين على وزن مَفْعَلة ؟

« وبعد . أرجو المذاكرة فى هذا الموضوع ، أو إحالته على اللجنة المختصة ؛ بغية اتخاذ قرار ينير السبيل أمام الباحثين فى المصطلحات العلمية .) اهـ .

وقد أحيل الاستفسار إلى لجنة الأصول ؛ فدرسته واتخذت فيه قراراً قدمته للمؤتمر فوافق عليه ، ونص القرار : (القاعدة فى صوغ : « مَفْعَلَة » مما وسطه حرف علة هى : «الإعلال» فيقال فى مثل: « تُوت » ، و « خَوْخ » ، و « تين » : متاتة ، ومخاخة ، ومتانة . لكن وردت فى اللغة ألفاظ كثيرة بالتصحيح لا الإعلال ؛ مثل : مَثْوَبَة – مَشْوَرة – مَصْيَدَة – مَقْوَدَة – مَبْوَلة. ويرى النحاة أن الاحتفاظ بالأصل يلجأ إليه أحياناً . ولا شك أن بقاء الكلمة من غير إعلال أبين فى الدلالة على المعنى . والإعلال فى هذا الباب غير مستحكم . وقد نقل عن أبى زيد النحوى إجازة التصحيح فى « أفعل » ، و «استفعل» ؛ كأغيم ، وأغيل ، واستحوذ ، واستقوم ، واستجوب ، =

. . . .

. . . .

الثانية : أن هذه الصيغة تختلف فى مدلولها وفى المراد منها عن صيغتى :

=واستصوب . . . . . . وإذا أجيز التصحيح فى الأفعال فالإجازة فى الأسماء مقبولة ؛ لأن الأسماء فى هذا الباب محمولة على الأفعال ، فى الإعلال) أ هـ .

هذا نص الاستفسار ، وقرار اللجنة والمؤتمر بشأنه ، (كما وردت نصوصها الحرفية فى ص ٥٠ من مجموعة البحوث، والمحاضرات لمؤتمر المجمع ، فى دورته السادسة والعشرين ، سنة ١٩٥٩ – ١٩٦٠) .

وإنى ألحظ فى هذا القرار غموضاً وتعارضاً يتطلبان التجلية والتوفيق . فالقرار ينص على أن القاعدة هى : الإعلال . وهذا حكم يقتضينا التمسك بالقاعدة ، وعدم الخروج عليها ، ما دامت قد استحقت اسمها : وما خالفها فشاذ يحفظ ولا يقاس عليه – كما يقولون – .

لكن القرار يعود بعد ذلك فيقول : وردت ألفاظ كثيرة فى اللغة بالتصحيح لا بالإعلال . . . فما مراده بالكثرة ؟ إن كانت قد بلغت الحد الذى يصح القياس عليه لم تكن القاعدة السالفة (وهى قاعدة : « الإعلال ») فريدة يجب الاقتصار عليها ؛ وإنما تكون إحدى قاعدتين ، يجوز القياس على كل منهما ؛ هما : « التصحيح والإعلال » . وإن كانت لم تبلغ حد الكثرة المطلوبة وجب الاقتصار على الأولى عند التطبيق ، واعتبار ما ورد من الثانية شاذاً.

ثم ما المراد من أن الأصل يُلجأ إليه أحياناً ؟ أهذا الالتجاء واجب أم جائز ؟ وما تحديد هذه الأحيان ؟ ومن الذى له الحق فى تحديدها ؟ . . . و . . .

وإذا كان بقاء الكلمة من غير إعلال أبين من غير شك (كما يقول القرار) فى الدلالة على المعنى من الإعلال – فلماذا نترك الأبين إلى غيره ؟ وكيف يختار أئمة النحو ضابطاً عاماً يؤدى إلى غير الأبين مع ترك ما يؤدى إلى الأبين ؟ وإذا كان الإعلال فى هذا الباب غير مستحكم (كما يقول القرار) فلم التمسك به ، وبناء القاعدة عليه ؟ وإذا كان المنقول عن أبى زيد – كما يشير القرار – جواز التصحيح فى « أفْعَلَ » و « استفعل » ، فهل يجوز التعميم بحيث يشمل التصحيح غيرهما أيضاً ، بالرغم من أن أبا زيد قصر الأمر عليهما دون غيرهما ؟ وبالرغم أيضاً مما قاله ابن جنى فى كتابه الخصائص (جـ ١ ص ٩٩) ونقله السيوطى – وغيره – فى كتابه : « الأشباه والنظائر » وفى كتابه المزهر (جـ ١ ص ١٣٦) عند الكلام على المطرد فى الاستعمال مع شذوذه فى القياس ؛ مثل : استحوذ واستصوب ؟ فقد قال ما نصه ؛ (اعلم أن الشيء إذا اطرد فى الاستعمال وشذ عن القياس فلا بد من اتباع السماع الوارد فيه نفسه ، لكنه لا يتخذ أصلا يقاس عليه غيره ، ألا ترى أنك إذا سمعت استحوذ ، واستصوب . . . أديتهما بحالهما ، ولم تتجاوز ما ورد به السماع فيهما إلى غيرهما ؛ ألا تراك لا تقول فى استقام استقوم ، ولا فى استساغ استسوغ، ولا فى استباع استبيع، ولا فى أعاد أعْوَد . . . لو لم نسمع شيئاً من ذلك . قياساً على قولهم أخْوَص الرِّمْث . . . – (الرمث : نبت حامض . وأخوص : صار كالخوص–) . . . فهل يجوز التعميم برغم كل ما سبق مما نقلناه . ؟

وما المراد من قول التقرير : إذا أجيز التصحيح فى الأفعال فالإجازة فى الأسماء مقبولة . . . ؟ فهل اطرد التصحيح فى الأفعال حتى تحمل عليه الأسماء فيه ؟ وإذا كان مطرداً أو كثيراً إلى الحد الذى يبيح قياس الأسماء عليه فلم منعه القدماء إلا فى المسائل المحدودة التى نصوا عليها ؟ . . . تلك هى بعض=

. . . .

. . . .

« مَفْعَل » ، و « مفعلة » الخاصتين « باسم المكان » فهاتان الصيغتان مشتقتان من المصدر ، وتدلان على المكان وعلى المعنى المجرد الذى يحدث به . أما تلك فتصاغ من الثلاثى المحسوس للدلالة على المكان وعلى شىء حسى معين يكثر به ، لا على شىء معنوى ، فالفرق كبير بين الدلالتين . والفرق أكبر وأوسع فى الأصل الذى يشتقان منه ، وفى طريقة الصياغة ، ووزن الصيغة ، كما يتبين هذا جليًّا فى الشرح الخاص بكل .

* * *

د – ملخص ما سبق من أوزان المصدر الميمى[1] واسمى الزمان والمكان إذا كانت أفعالها الماضية ثلاثية ، وماضى المصدر الميمى غير مضعف – هو :

(١) إذا كان الماضى الثلاثى معتل اللام ، (مثل : دعا – سعى . . .) فالصيغة للمشتقات الثلاث هى وزن : « مَفْعَل » – بفتح ، فسكون ، ففتح – تقول : مَدْعَى – مَسْعَى . . .

(٢) إذا كان الماضى الثلاثى صحيح الأحرف ومضارعه مضموم العين أو مفتوحها : (مثل : نظر ينظُر – فتح يفتَح . . .) فالصيغة للثلاثة على وزن : « مَفْعَل » أيضًا ، كالسابقة .

(٣) إذا كان الماضى الثلاثى صحيح الأحرف ، ومضارعه مكسور العين ؛ (مثل : جلس يجلس – عرَف يعرِف . . .) فالميمى على وزن : « مَفْعَل » أيضًا ، واسما الزمان والمكان على وزن : « مَفْعِل » بكسر العين .

= الجوانب التى تحتاج إلى التجلية والبيان ، مع ترك جوانب أخرى من ذلك القرار يغشيها الغموض أيضاً . ولا سيما إذا عرضنا لرأى سيبويه فى مثل تلك الكلمات التى لم يجر عليها الإعلال بالنقل من مثل : استحوذ – استصوب . . . فهو يقول ما ملخصه : سمعنا جميع الشواذ المذكورة معلة أيضاً على القياس إلا استحوذ ، واستروح الريح ، وأغيلت . . . ثم قال : ولا مانع من إعلالها وإن لم يسمع ؛ لأن الإعلال هو الكثير المطرد . – راجع ص ٤٧ من كتاب : ليس من كلام العرب لابن خالويه.

ويدور بخلدى أن القرار لو اقتصر على سرد القاعدة التى جاءت فى صدره ، وزاد عليها إباحة التصحيح فى حالة واحدة هى : أن يخفى معنى الكلمة بالإعلال أو يلتبس بغيره ، ولا منجاة من الخفاء واللبس إلا بالتصحيح – لو فعل هذا – لكان سليماً من الغموض ، بعيداً من التعارض ، مسايراً بعض المذاهب اللغوية العامة .

(١) سبق تفصيل الكلام عليه فى ص ٢٣١ .

. . . .

. . . .

(٤) إذا كان الماضى الثلاثى معتل الفاء بالواو . صحيح اللام ، ومضارعه مكسور العين تحذف فيه الواو ؛ (مثل : وعَد يَعد . .) فالصيغة للثلاثة هى : « مفعِل » بكسر العين .

ويتبين مما سبق أن صيغة الثلاثة لا تختلف إلا فى صورة واحدة هى التى يكون فيها الماضى الثلاثى صحيح الأحرف مكسور العين فى المضارع ، فيصاغ المصدر الميمى على وزن « مفعَل » — بفتح العين — ويصاغ اسما الزمان والمكان على وزن « مفعِل » . بكسر العين . ويجوز فى المصدر الميمى أيضًا أن يكون على وزن : « مفعَل » — بفتح العين أو كسرها — إن كان ماضيه مضعفًا[1] .

كل ما سبق حين يكون الماضى ثلاثيًا فإن كان غير ثلاثى فيصاغ الثلاثة — وكذا اسم المفعول — على وزن المضارع مع إبدال أوله ميمًا مضمومة وفتح الحرف الذى قبل آخره ، وتكون القرائن هى المُميزة بين الأنواع الثلاثة والدالة على النوع المناسب للسياق دون غيره من الثلاثة الأخرى .

---

(١) طبقاً لما سلف فى ص ٢٢٧ .

المسألة ١٠٧ :

اسم الآلة

تعريفه :

اسم يصاغ – قياسًا – من المصدر الأصلي[1] للفعل الثلاثي المتصرف – لازماً، أو متعدياً–بقصد الدلالة على الأداة التي تستخدم في إيجاد معنى ذلك المصدر، وتحقيق مدلوله .

وليس الوصول إلى تلك الدلالة المعنوية مقصوراً على صيغة اسم الآلة القياسيّ ، فمن الممكن الوصول إلى تلك الدلالة بأساليب مختلفة ، ليس في واحد منها الصيغة القياسية التي تخص « اسم الآلة » ولكن هذا الوصول يتطلب ألفاظًا ، وكلمات متعددة لا يتطلبها صوغ اسم الآلة القياسيّ ؛ فإنه يقوم بهذه الدلالة المعنوية بكلمة واحدة ، فمزيته أنه يؤدي باللفظة المنفردة ما لا يؤديه غيره إلا بالكلمات المتعددة .

صوغه :

صياغته القياسية لا تكون إلا من مصدر الفعل الثلاثي المتصرف– مطلقاً[2] – يصاغ من غيره .

وأوزان اسم الآلة ثلاثة قياسيّة ؛ هي : مِفْعَل – مِفْعال – مِفْعلة ، وطريقة صوغها أن نجيء بذلك المصدر مهما كان وزنه – وندخل عليه من التغيير ما يجعله على وزن إحدى الصيغ الثلاث[3] . مثال ذلك :

(١) نشَر النّجار الخشب نشراً ، فآلة النشر هي : مِنشَر ، أو : مِنشار ، أو : مِنشَرة .

---

(١) في ص ١٨٢ تفصيل الكلام على أصل المشتقات ؛ مصدراً وغير مصدر . . . ولم يعرض ابن مالك في « ألفيته » ، لاسم الآلة . وقد عرضنا له استيفاء المشتقات .

(٢) أي : سواء أكان الفعل متعدياً أم لازماً ، كما تقدم . وانظر : « ب » – ص ٢٣٦ – حيث البيان الخاص بصوغه من اللازم .

(٣) زاد عليها مجمع اللغة العربية أوزاناً أخرى تجيء في ص ٢٣٧ .

(٢) بَرد الصانع الحديد برْدًا ، فآلة البرْد هى : مِبرَد ، أو : مِبْراد ، أو : مِبْردة .

(٣) ثقبْت سِدَادَ القارورة ثَقْبًا — فآلة الثقب هى : مِثْقب ، أو : مِثقاب ، أو مِثقبة .

(٤) سخُنَ الماء سَخانة وسُخُونة — فالآلة التى تتحقق بها السخونة ، هى : مِسخن ، أو : مِسْخان ، أو : مِسْخَنَة .

(٥) سلكت الطريق سلوكًا ، أى : ذهبت فيه ونفذت منه . فالآلة التى يتحقق بها الذهاب والنفاذ ، هى : مِسْلك ، أو : مِسْلاك ، أو : مِسْلكة .

(٦) سمحت للمحتاج ببعض الغلة سُموحًا ، وسَمَاحًا ، وسَماحة ، فالآلة التى يتحقق بها السّماح وتستخدم فى الإعطاء والتناول ، هى : مِسْمَح أو : مِسماح ، أو : مِسْمحة . . . و . . . وهكذا .

حكمه :

اسم الآلة لا يعمل عمل فعله ، فلا يرفع فاعلا أو نائب فاعل ، ولا ينصب مفعولا به ، ولا غيره ، فهو واسم المكان واسم الزمان المشتقات الثلاث التى لا تعمل عمل فعلها[1] .

ويلاحظ أن صيغة « مِفْعَال » مشتركة بين « اسم الآلة » ، و « صيغة المبالغة » ؛ فهى من الأوزان الصالحة لهذه ولتلك — كما سبق[2] — والتفرقة بينهما فى الدلالة تكون بإحدى القرائن اللفظية أو المعنوية ؛ كالشأن فى كل صيغة مشتركة ، أو لفظ يصلح لمعنيين أو أكثر ؛ فالقرينة وحدها هى التى تتحكم فى التوجيه هنا أو هناك ، ففى مثل : (تخيرت للخشب الجزْل مِنشاراً قويًّا يمزقه) — تكون صيغة « مِفْعال » اسم آلة : بخلافها فى مثل : (ما أعجب فلانًا فى التحدث عن

(١) وكذلك المصدر المصوغ للدلالة على المرة —كما سبق فى رقم ١ من هامش ٢٢٤ — ومع أن هذه الأربعة لا تعمل ، يجوز أن يتعلق بها شبه الجملة لما فيها من رائحة الفعل (راجع هامش ص ٢٢١) .

(٢) فى رقم ٤ من هامش ص ٢٥٨ .

نفسه ، ونشر أخباره ، وانتهاز الفرص للإعلان عن شئونه ! ! إنه جدير بأن يسمى : مِنشاراً) — فإنها صيغة مبالغة فى النشر . ومثل : كلمة : « مِذياع » ؛ فقد يراد منها الآلة الصمَّاء التى تستخدم فى نقل الأخبار المذاعة . وقد يُرَاد منها الشخص المتكلم فى تلك الآلة[1] . فمثال الحالة الأولى تدل عليها القرينة : توقف المِذياع لخلل فى أسلاكه . ومثال الثانية التى تدل عليها القرينة أيضًا : ما أفصح المِذياع ، وما أعذب صوته ، لم يتلجلج ، ولم يتردد ، ولم يشوه كلامه بلحْن أو خطأ ، مع أنه كان يرتجل بغير إعداد .

---

(١) هذا من الوجهة اللغوية . وقد جرى العرف اليوم على تسمية الآلة « بالمذياع » ، وتسمية الشخص : بالمُذِيع .

. . . .

. . . .

زيادة وتفصيل :

ا ــ وردت ألفاظٌ مسموعة شذت صيغتها عن القياس ؛ منها : «المُنخُل» ؛ للأداة التي يُنخل بها الدقيق . « والمُدُقّ » ؛ للأداة التي تدق بها الأشياء الصلبة، « والمُدْهُن » ؛ للأداة التي تستخدم فى الدهان . « والمُكحُلة » ؛ للأداة التي تستخدم فى الكحل ، أو للوعاء الذى يوضع فيه . و « المُسعُط » ؛ للأداة التى يُسْعَط بها العليل ، أو الصبى ، أى : يوضع بها الدواء فى أنفه (وكل ما سبق بضم أوله وثالثه إلا « المُدُق » فبضم أوله وثانيه) ، « وإرَاث » للأداة التى تُوقد النار . . .

ولما كانت تلك الأوزان ــ وأشباهها ــ خارجة عن الصيغ القياسية ، جاز استعمالها كما وردت مسموعة عن العرب ، وجاز ــ كما سيتبين بعد[1] ــ اشتقاق صيغة قياسية من مصدر أفعالها الثلاثية المتصرفة تؤدى معناها ومهمتها ، بحيث تجىء الصيغة الجديدة على وزن « مِفْعَل » أو : « مِفْعَلة » ، أو : مِفعال » وهى الأوزان الثلاثة القياسية لاسم الآلة .

ب ــ فى محاضر جلسات المجمع اللغوى القاهرىّ ، فى دور انعقاده الأول (ص ٣٧١) ، بحث واف على اسم الآلة ، ونصوص متعددة من المراجع المطولة الأصيلة التى تصدت لبيان أحكامه . ومن ذلك البحث وما تبعه من بحوث فرعية، وما أثاره من جدل عنيف . ومناقشات مستفيضة مسجلة هناك ــ يتبين أن بين العلماء خلافًا شديداً يكاد يتركز فى ثلاث مسائل :

أولها : أيكون اشتقاق اسم الآلة من مصدر الثلاثى المتصرف ، المتعدى واللازم ، أم من مصدر المتعدى فقط ، كما يميل إليه أكثر السابقين ؟ وهل يشتق من أسماء الأعيان ؟

ثانيها : أيجوز اشتقاق من مصدر الأفعال غير الثلاثية ، أم أمره مقصور على الثلاثية وحدها ؟

ثالثها : أيجوز القياس مع وجود صيغة مسموعة تخالفه ، أم يجب الاقتصار عليها؟

---

(١) فى « ب » . . . التالية .

. . . .

. . . .

وخير إجابة عن تلك الأسئلة — وهى إجابة مُستمدة فى أكثرها من البحوث والمناقشات التى دارت بالمجمع ، ثم من مراجع واعتبارات أخرى — هى :

(١) جواز الاشتقاق من مصدر الفعل الثلاثى المتصرف اللازم والمتعدى ، دون مصدر الأفعال غير الثلاثية ، ودون أسماء الأعيان . فيجب الاقتصار فى هذين على المسموع وحده .

(٢) ويجوز القياس بصوغ اسم الآلة من مصدر الفعل الثلاثى المتصرف مع ورود صيغة مسموعة تخالفه . لكن الأحسن الاقتصار على هذه الصيغة المسموعة ، وبخاصة إذا كانت شائعة .

* * *

« ملاحظة » : جاء فى مجلة المجمع اللغوى ، القرار الآتى نصه[1] :

" (يضاف إلى الصيغ الثلاث المشهورة فى اسم الآلة ، (وهى . مِفْعَل — مِفْعَلة — مِفْعال ، وكذا : « فَعَّالة » التى أقر مجلس المجمع قياسيتها من قبل) . . . صيغٌ أخرى ؛ هى :

ا — فِعَال ؛ مثل : إرَاث (لما تُؤَرَّث به النار ، أى : توقد) .

ب — فَاعِلة ؛ مثل : ساقِيَة .

ج — فاعول ؛ مثل : ساطور .

وبهذا تصبح الصيغ القياسية لاسم الآلة سبع) " اهـ .

وفى الصيغ الأربع الجديدة التى اشتمل عليها هذا القرار ما يقتضى التأمل والتلبث . فصيغة : « فَعَّالة » المقترحة ؛ (اعتماداً على كثرتها فى الاستعمال القديم والحديث ؛ ومن الحديث : ثلاَّجة — خرَّامة — خرَّاطة — كسَّارة : لآلة الثلج ، والخرْم ، والخرط ، والكسر ، إنما تصاغ على أصل عربى فصيح ؛ هو صيغة : « فَعَّال » المؤنثة، المشتقة للدلالة على المبالغة ، أو على النَّسب لأمر من

---

(١) راجع ص ٢٥٠ من مجلة المجمع اللغوى ، العدد الخاص بالبحوث والمحاضرات التى ألقيت فى مؤتمر الدورة التاسعة والعشرين ، سنة ١٩٦٢ — ١٩٦٣ . وكذلك ص ١٩ من كتابه الذى أخرجه سنة ١٩٦٩ باسم « كتاب فى أصول اللغة » مشتملا على مجموعة القرارات التى أصدرها من الدورة التاسعة والعشرين إلى الدورة الرابعة والثلاثين وفى هذا المرجع القرار متبوعاً بالأدلة والبحوث العلمية التى تؤيده .

. . . .

. . . .

الأمور — طبقًا لما سيجيء فى باب: «النسب[1]» — ثم تستعمل بعد ذلك مجازاً (لغرض بلاغى) فى الدلالة على الآلية أو السببية. وهذا الاستعمال المجازى مباح فصيح فى كل عصر، بشرط توافر ركنى المجاز (وهما: العلاقة، والقرينة) ومن المعروف بلاغة أن المجاز إذا اشتهر صار حقيقة عرفية فصيحة؛ يُنسَى معها «العلاقة والقرينة»، طبقًا لما قرره البلاغيون، فلا حاجة — إذاً — لقرار بزيادة تلك الصيغة على صيغ اسم الآلة. هذا إلى أنها لا تكون نصًّا فى دلالتها على الآلية — أحيانًا — وبذا تختلف عن الصيغ المسموعة.

أما الصيغ الثلاث الجديدة التى زيدت أيضًا (ا — ب — ج) فأمر قياسيتها غير واضح؛ فهل المراد أن يصاغ على وزنها أسماء آلات من كل ما يصاغ منه اسم الآلة؟

إن كان هذا هو المراد — وهو ما يقتضيه حكم القياس — كان غريبًا؛ لأن الاستعمال العربى القديم لتلك الكلمات كان متجهًا فى بعضها إما للمجاز على الوجه الذى شرحناه؛ كاستعمالهم كلمة: «الساقية»، وإما للأداة الخاصة فى بعض كلمات أخرى معينة دون غيرها كما فى كلمة «إرآث» و«ساطور»، ونحوهما من عشرات الكلمات المتباينة التى استعملوا — بقلة — كل واحدة منها أداة دون أن تخضع تلك الكلمات كلها لكثرة استعمالهم أو لصيغة واحدة تجمعها، أو وزن واحد تندرج تحته؛ فالحكم بالقياس على تلك الصيغ الثلاث واستعمالها من غير طريق المجاز مخالف للمراد من القياس اللغوى، ومؤدٍّ للاضطراب. هذا إلى أنه يمكن الاستغناء عن الصور الجديدة كلها باختيار صيغة من الصيغ القديمة تستعمل أداة موصلة للمعنى المراد من كل صيغة من هذه الصيغ المستحدثة.

---

(1) فى الجزء الرابع.

المسألة ١٠٨ :

التَّعَجُّب

معناه :

إذا رأينا فى أحد الكواكب أشباحًا تحاول الاتصال بنا ، أو : شاهدنا بئراً تَغيض[١] فجأة ، أو : مطراً ينهمر فى يوم صحْو[٢] ، أو : سيارة جديدة تتوقف عن المسير بغير سبب معروف ـ كان هذا أمراً باعثًا للدَّهَش، وانفعال[٣] النفس به ؛ واستعظامها إياه ؛ لخفاء سرّه عليها ، وعدم وجود نظير له ، أو قلة نظائره . وقد يعبر عنه الناس بأنه ؛ أمرعجيب ، أو : غريب ، أو : مُثير . . . ، أو نحو هذا من العبارات التى يريدون منها ما يسميه اللغويون : « التعجب » ، ويعرفونه بأنه :

« شعور داخلى[٤] تنفعل به النفس حين تَستعظم أمراً نادراً، أو لا مثيل له ؛ مجهولَ الحقيقة[٥] ، أو خفىَّ السبب »[٦]. ولا يتحقق التعجب إلا باجتماع هذه الأشياء كلها .

أسلوبه :

له أساليب كثيرة[٧] تنحصر فى نوعين :

---

(١) يجف ماؤها .

(٢) لا غيم فيه ، ولا مطر ، ولا برد .

(٣) تأثُّر .

(٤) وقد يترتب عليه ظهور آثار خارجية ؛ كالتى تبدو على الوجه ، أو غيره .

(٥) أى : الذات . بأجزائها التى تتركب منها .

(٦) لهذا يقال : إذا ظهر السبب بطل العجب ؛ ولهذا أيضاً لا يوصف المولى جل شأنه بأنه متعجب ؛ إذ لا يخفى عليه شىء ، وإذا ورد فى كلامه ، أو فى الحديث الشريف ،أو غيرهما ما يدل على أنه يتعجب ، فالمراد : إما توجيه السامعين إلى إظهار العجب والدهشة ، وإما المراد : اللازم ؛ وهو الرضا والتعظيم ، أو : نحو ذلك من الأغراض البلاغية .

(٧) والغرض الأساسى من كل منها هو : « التعجب » . لكن بعضها قد يتضمن أحياناً كثيرة التعجب وغرضاً آخر معه ؛ هو : « المدح ، أو الذم » : كما سيتبين فى هذا الباب ، وفى باب « نعم وبئس » عند الكلام على الأفعال التى تجرى مجراهما – ص ٣٧٠ –.

أحدهما : مطلق ؛ لا تحديد له ولا ضابط ؛ وإنما يُتْرَكُ لمقدرة المتكلم ، ومنزلته البلاغية ، ويُفهَم بالقرينة .

والآخر : «اصطلاحيّ» ، أو : «قياسيّ» مضبوط بضوابط وقواعد محددة ، ولا تكاد تختلف فى استعماله أقدار المتكلمين .

ومن أمثلة الأول : «للهِ دَرّ [1] فلان» ، فى قول القائل :

لِلهِ دَرُّكَ ! ! أىُّ جُنَّةِ[2] خائفٍ   ومتاعِ دنيا . أنتَ للحِدْثانِ[3]

ومنها : «يا لك ، أو يا له ، أو : يالى» . . . كقول الشاعر :

فيالكَ بحرًا لم أجدْ فيه مَشرباً   وإن كان غيرى واجداً فيه مَسْبَحا

ومنها : «شَدّ [4]» فى نحو : شَدّ ما يفخر اللئيم بأصوله إن كانت له أصول ، ويتمدح بفعاله إن كان له فعل محمود .

ومنها كلمة : «عَجَب» ، مصدراً ، ومشتقاته ، مثل : عَجِبَ ، و : «عجيب» فى نحو : قولهم : عجبت لمن يشترى المماليك بمالِهِ ، ولا يشترى الأحرار بكريم فعاله . وقول الشاعر :

أقاطنٌ[5] قومُ سَلْمَى أم نَوَوْا ظَعَنا[6] ؟
إنْ يَظْعَنوا فعجيبٌ عيْشُ مَنْ قَطَنا

ومنها : الاستفهام المقصود منه التعجب ؛ كقوله تعالى : «كيفَ تَكفُرونَ باللهِ وكنتم أمواتًا فأحيَاكُم ؟» ؛ وكقول شوقى يخاطب تمثال أبى الهول [7] :

إلامَ ركوبُكَ مَتْنَ الرمالِ . لِطَىِّ الأصيلِ ، وجَوْبِ السَّحَرْ ؟

---

(١) أصل هذا الأسلوب ومعناه مدون فى ج ٢ م ٦٠ ص ٢١ .

(٢) وقاية .

(٣) حوادث الدهر ومصائبه .

(٤) فعل ماض . يفيد التعجب من شدة الأمر وكثرته .

(٥) أمقيم ؟

(٦) ارتحالا وسفراً .

(٧) تمثال رأسه كرأس إنسان ، وجسمه على هيئة جسم الأسد . أقامه أحد الفراعين فى صحرا الأهرام ، بالجيزة . (قرب القاهرة) .

ومنها : « سبحان الله » التى تصاحبها قرينة تدل على أن المقصود منها التعجب ؛ كقول رجل سئل عن اسمه : (سبحان الله ! تجهلنى ، والخيل والليل والبيداء تعرفنى . . .)

إلى غير ذلك من كل لفظ يدل على التعجب[1] وتُفهَم منه هذه الدلالة بقرينة ، من غير أن يكون من النوع « الاصطلاحىّ » . (القياسىّ)

أما النوع « الاصطلاحى » ، أو القياسى ، فصيغتان[2] . « ما أفعَلَهُ » و « أَفعِلْ به » . وهذان وزنان يستعملان عند إرادة التعجب من شىء تنفعل به النفس على الوجه الذى شرحناه ؛ فعند التعجب من الجمال الباهر — مثلا — ، أو الضخامة البالغة ، أو : القِصَر المتناهى . . . أو غيره . . . نأتى بأحد أسلوبين قياسيين .

أولهما[3] : فعل ماض ، ثلاثى[4] ، يشتمل على المعنى الذى يراد التعجب منه ، ثم نجعل هذا الماضى على وزان : « أفعَلَ » . وقبله : « ما » الاسمية التى هى مبتدأ ، وعلامة التعجب ؛ ولذا تسمى : « ما التعجبية » — وتقديمها على هذا الماضى واجب — ، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا ، تقديره : « هو » يعود على : «ما» ، وبعده اسم منصوب هو فى ظاهره وفى إعرابه مفعول به[5] . ولكنه فى المعنى فاعل[6] ؛ إذ كان فى الجملة — وفى الحقيقة — قبل التعجب فاعلا ؛ نحو ؛ ما أجمل الوردةَ الناضرةَ ! — ما أضخمَ هرمَ الجيزةِ ! ما أقصر

---

(١) مثل كلمة : « واهاً » فى نحو : واهاً لسلمى ثم واهاً واهاً ! ! ومثل حرف النداء فى : يا جارتَا ما أنت جارة ! !

(٢) هناك صيغة ثالثة قياسية يأتى الكلام عليها فى (ج) من ص ٣٤٧ .

(٣) الثانى فى ص ٣٤٤ . وكلاهما يجب تصحيح عينه المعتلة إن كانت مستحقة للإعلال بالنقل — طبقاً للبيان الآتى فى : « ا » ص ٣٤٧ .

(٤) وقد يصاغ من الرباعى الذى على وزن : أَفْعَلَ ، على الوجه الآتى فى ص ٣٤٨ .

(٥ و ٦) لهذا لا يصلح التعجب إن كان المفعول به حقيقيًا فى أصله (قد وقع عليه فعل الفاعل) فى مثل : سقى المطر الزرع ؛ لا يصح أن يقال : ما أسقى الزرع ؛ بقصد التعجب الواقع على الزرع؛ لأن المفعول به هنا حقيقى ، وليس فاعلا فى المعنى — انظر « ا » من ص ٣٤٧ .

سكانَ المناطقِ القطبية ! فكلمة : «ما» فى هذه الأمثلة وأشباهها — مبتدأ[1] ، والجملة الفعلية بعدها خبرها ، ثم المفعول به الذى هو فاعل فى المعنى : فالأصل جَمُلَت الوردةُ — ضَخُم الهرمُ — قصُر سكانُ المناطق القطبية —

وعند إرادة التعجب من كِبَر قارة آسيا ، وسَعتها ، وغزارة سكانها ، وعلو جبالها . . . و . . . نقول ماأكبرَها !! وما أوسعَ رُقعتَها !!وما أغزرَ سكانَها ! ! وما أعلى جبالها ! ! . . . والإعراب كما سبق تماماً ، وكذلك المفعول به .

و « ما » التعجبية فى هذه التراكيب — ونظائرها — هى نوع من « النكرة التامة »[2] ، وتتضمن — بذاتها[3] — معنيين معاً ، أو : أنها ترمز إليهما معاً؛ هما : (توجيه الذهن إلى أن ما بعدها عجيب ، وأن الذى أوجده أمر عظيم) ويصفها النحاة بأنها « نكرة تامة » . والماضى بعدها جامد لا محالة[4] ، مع أنه فى أصله ثلاثى متصرف ، ولكنه يفقد التصرف باستعماله فى التعجب رباعياً على وزن « أفعَلَ » كما يفقد — فى الأرجح — الدلالة على الزمن إن لم توجد قرينة تدل على الزمن[5]

(١) انظر « ا » من الزيادة التالية — فى ص ٣٤٣ — .

(٢) يريدون بالتنكير ، أنها بمعنى : « شىء » أىّ شىء . وبالتمام : أنها لا تحتاج إلا للخبر ، فلا تحتاج بعدها إلى نعت أو غيره من القيود . وتنكيرها أفادها إبهاماً جعلها فى أسلوب التعجب بمعنى : « شىء عظيم » . وعلى هذا تكون « النكرة التامة » هى النكرة المحضة الخالصة من كل قيد ، أما المقيدة بنعت أو غيره من القيود فتسمى : « نكرة ناقصة » — وبيان هذا فى ج ٤ م ١٧ — .

(٣) أى : بلفظها وتكوينها ، لا بلفظ أو شىء آخر غيرها .

(٤) ولايدل — عند المحققين — على زمن ؛ لأن الجملة التعجبية متجردة لمحض « الإنشاء » المقصود منه « التعجب » ، فلا دلالة فيها على زمن عندهم (كما سيجىء فى رقم ٢ من هامش ص ٣٤٤ وفى رقم ١ من هامش ص ٣٤٩ وفى رقم ٤ من هامش ص ٣٦١) — وعدم دلالتها على الزمن مشروط بألا تشتمل على لفظة : « كان » أو « يكون » أو غيرهما من الألفاظ أو القرائن التى أُريد منها أن تدل على زمن محدد معين ، طبقاً للبيان الخاص بهذا فى الصفحات السالفة ، وفى صدر الجزء الأول عند الكلام على الأفعال — م ٤ — .

(٥) كما سيجىء فى ص ٣٤٧ و ٣٤٩ و ٣٥٧ .

. . . .

. . . .

زيادة وتفصيل :

ا ــ لسنا بحاجة إلى الأخذ برأى من يقول : إن «ما» التعجبية اسم موصول ، مبتدأ ، والجملة بعدها صلتها ، والخبر محذوف . ولا برأى آخر يقول : إنها نكرة ناقصة (تحتاج إلى نعت بعدها) والجملة بعدها نعت لها ، والخبر محذوف ، ولا استفهامية ... ولا . . . ولا ... ، فكل هذه الآراء تحمل فى طياتها كثيراً من التعسف ، وتقوم على الحذف والتأويل من غير داع ، ومن غير أن تمتاز بمزية تصرفنا عن الإعراب الأول الذى يتضمن كل مزاياها ، ويخلو من عيوبها . فعلينا التمسك به وحده ، وأن نختصر فى الإعراب ، فنقول : « ما » تعجبية ، قاصدين مع هذا الاختصار أنها نكرة تامة مبتدأ ــ من غير حاجة للتصريح بما اصطلحنا عليه . . .

ب ــ ورد عن العرب قولهم : (ما أُمَيْلِحَ فلانًا وما أُحَيْسِنه ،) بتصغير الفعلين الماضيين : « أملحَ وأحسنَ » عند استخدامهما فى التعجّب ، مع أن الأفعال لا تُصَغَّر . . . فهل يصح تصغير غيرهما من الأفعال الماضية المستخدمة فى التعجب ، والتى على وزن « أفْعَل » ، قياساً على هذين الفعلين الماضيين ؟ الرأى الشائع عدم الجواز ، ولكن سيبويه وبعض البصريين وفريق من غيرهم يبيحه . وفى الأخذ بهذا الرأى ــ أحيانًا ــ تيسير وتوسعة لا ضرر منهما[1] . . .

• • •

---

(١) تفصيل هذا ــ كاملا ــ فى باب : « التصغير » من الجزء الرابع م ١٧٥ . ص ٦٣١ .

ثانيهما[1] : فِعل ثلاثى لازم مشتمل على المعنى الذى يراد التعجب منه، ونجعل هذا الفعل على وزن : « أفْعِلْ » ، وبعده باء الجر ، تجرّ اسمًا ظاهراً ، أو : ضميراً متصلا بها ، وكلاهما هو الذى يختصّ بمعنى الفعل . فى الأمثلة السابقة يقال : أجْمِلْ بالوردة النَّاضرة ! أضْخِمِ بهرم الجيزة ! أقْصِرْ بسكان المناطق القطبية ! . أكْبِرْ بقارة آسيا ! وأوْسِعْ برقعتها! وأغزِرْ بسكانها ! وأعْلِ بجبالها ! أو : أكبِرْ بقارة آسيا ! وأوسِعْ بها ! وأغزِرْ بسكانها ! وأكْثِرْبهم ! !

أما إعراب : « أجملْ بالوردة الناضرة » ففيه وفى نظائره إعرابان :

ا ــ أن تقول « أجْمِلْ » ، فعل ماض على صورة الأمر ، (أى على شكله الظاهر فقط[2] ، دون الحقيقة المعنوية) . . « بالوردة » الباء ، حرف جر زائد[3] . « الوردة » فاعل مجرور بالباء لفظًا ، ولكنه فى محل رفع على الفاعلية . « الناضرة » نعت ،إمَّا مجرور بالكسرة تبعًا للفظ الفاعل المنعوت ،وإما مرفوع بالضمة تبعًا لمحل المنعوت ، ويكون المراد هو : جَمُلَت الوردةُ ، أى : صارت ذات جمال عجيب ، وضخم الهرمُ ، أى : صار ذا ضخامة عجيبة . وقَصُرَ سكان المناطق القطبية . أيضًا . . . ، وهكذا باقى صيغ « أفْعِلْ » التى جاءت فى ظاهرها على صورة الأمر ، وهى فى الحقيقة فعل ماض ، يراد منه فى ظاهره وفى حقيقته التعجب . ومِثْل النعت هنا غيره من التوابع ؛ فكل منها يجوز فيه الجر والرفع .

هذا إعراب الفاعل المجرور بالباء حين يكون اسمًا ظاهراً معربًا ، أما حين يكون اسمًا مبنيًّا ، كالضمير البارز ، أو غيره من المبنيات (ومن الأمثلة

---

(١) أما أولها فى ص ٣٤١ وكلاهما يجب تصحيح عينه المعتلة كما أشرنا هناك – طبقاً للبيان الآتى فى : « ا » ص ٣٤٧ .

(٢) جاء على صورة الأمر لإنشاء « التعجب » ؛ فالجملة كلها إنشائية محضة ، ولا دلالة فيها – عند المحققين – على زمن ، إلا إن وجد تقييد يدل على الزمن (كما أشرنا فى رقم ٤ من هامش ص ٣٤٢ وكما سيجىء فى رقم ١ من هامش ص ٣٤٩ و ٣٥٣ و ٣٦٢) – وهو مبنى على السكون حيناً ، وعلى حذف آخره حيناً آخر على حسب أحكام بناء الأمر . . .

(٣) وزيادته فى هذا الموضع لازمة ؛ فلا يمكن الاستغناء عنه بشرط أن يكون المجرور به اسماً صريحاً ، لا مصدراً ،ولا من « أن أو أنّ » وصلتهما ؛ إذ فى هذه الصورة المصدرية يجوز – إلا مع « أنْ » الناصبة فى رأى – حذف حرف الجر – انظر رقم ٢ من هامش الصفحة الآتية – .

كما سبق عند الكلام على « باء الجر » جـ ٢ هامش رقم ١ من ص ١٥٣ م ٧١ و ٣٥١ م ٨٩– وكما سيجىء البيان فى رقم ١ من هامش ص ٣٦٢ .

الآية الكريمة : « أَسْمِعْ بهم وأبْصِرْ » . . . وبعض الأمثلة التي سلفت) فإنه يكون مبنيًّا ويذكرُ في إعرابه : « أنَّه مجرور بكسرة مقدرة على آخره ، منع من ظهورها علامة البناء الأصلي في محل رفع »[1] فهو — كسابقه — في أنه مجرور اللفظ ، مرفوع المحلّ ، وفي أنه يجوز في تابعه الأمران : الرفع والجرّ .

ب — أو تقول : « أجْمِلْ » فعل أمر حقيقي ، وفاعله ضمير مستتر تقديره : أنت ، يعود على مصدر الفعل المذكور (وهو : الجمال) و « بالوردة » الباء حرف جر أصليّ ، وهي ومجرورها أصليان متعلقان[2] بالفعل . والمراد الملحوظ : يا جمالُ أجمِلْ بالوردة ؛ أي : لازمْها ، ولا تفارقها . فالخطاب الملحوظ مُوَجَّه لمصدر الفعل المذكور ، بقصد طلب استمراره ، ودوام بقائه معه[3] . ومثل هذا يقال في الأمثلة الأخرى ، والفاعل مفرد مذكر للمخاطب دائمًا لأنه ضمير مستتر للمصدر المخاطب في كل الأحوال .

والإعرابان صحيحان[4] . والمعنى عليهما صحيح أيضًا ؛ فلا خلاف بينهما

---

(١) يلاحظ أن الضمير الواقع فاعلا في آية : (أسمع بهم وأبصر) إنما جاء خلفاً من « واو الجماعة » الغائبين؛ إذ الأصل بناء على التقدير السالف : « سمعوا » ولما كانت واو الجماعة لا تكون في محل جر امتنع وقوعها بعد « باء الجر » الزائدة لزوماً . ولم يكن بد من التوفيق بين الأمرين بالاستغناء من واو الجماعة والإتيان بالضمير « هم » مكانه ؛ لأنه الضمير الذي يصلح الرفع والجر مع دلالته على جماعة الغائبين .

(٢) لازمان لا يمكن الاستغناء عنهما ، إلا في حالة واحدة يمكن فيها حذف الباء « في الرأي الأغلب — حين تجر مصدراً مؤولا . . . (وسيجيء تفصيل الكلام عليها عند بيان الحكم التاسع من أحكام التعجب ص ٣٦٢ م ١٠٩ وسبقت الإشارة لهذا في رقم ٢ من هامش الصفحة السالفة ، وفي ج ٢ ص ١٣٥ م ٧١) .

(٣) ويصح أن يكون موجهاً للمخاطب الذي يراد منه أن يتعجب. مع وجوب إبقاء الضمير على حاله من الإفراد والتذكير . وهذا التوجيه هو الذي ينطبق في يسر وغير تكلف على مثل قول الشاعر :

إذا عُمِّرَ الإنسان تسعين حِجَّةً   فأَبْلِغْ بها عُمْرًا ، وأَجْدِرْ بها شُكرًا

(٤) وبهما قال الأقدمون ، ولكل رأي أنصاره وأدلته المقبولة؛ فلا معنى لتجريح أحدهما كما يفعل بعض المتسرعين . ومن الإنصاف القول بأن المذهبين مقبولان ولكن كثيراً من أدلتهما وتعليلاتهما مصنوع ، لا يثبت على التمحيص ؛ ولا يعرفه العربي صاحب هذه اللغة ولا يدور بخلده ، فوق أنه لا يساير القواعد النحوية الأصلية المنتزعة من كلامه. فمن الخير إهمال الجدليات والتعليلات الزائفة التي تتردد في نواح كثيرة من هذا الباب وغيره .

فى تأدية الغرض . إلا أن الإعراب الثانى أيْسَر ، وأوضح ، وهو إلى عقول ناشئة المتعلمين أقرب . ويزداد يُسْراً ووضوحاً حين يكون الفاعل المجرور بالباء اسماً مبنيًّا كالضمير ، وغيره من المبنيات التى نحتاج فى إعرابها إلى تطويل .

ويلاحظ أن صيغة : « أفْعِلْ » هذه جامدة ـ كأختها الأولى ـ مع أن فعلهما الأصلى ثلاثى متصرف ، ولكنه يفقد التصرف بسبب استعماله فى التعجب ـ كما أوضَحْنا(1) ـ .

---

(١) فى ص ٣٤٢ ، وما يجىء فى ص ٣٤٩ ، ٣٥٧ وفى الأحكام السابقة يقول ابن مالك فى باب عنوانه : « التعجب » .

بِـ « أفْعَلَ » انْطِقْ بعْدَ « ما » تعجُّبا   أوْ جِئْ بِـ « أفْعِلْ » قَبْلَ مجْرُورٍ بِبَا

أى : انطق بصيغة : « أفعلَ » لأجل التعجب ، بشرط أن تكون هذه الصيغة واقعة بعد كلمة « ما » (وهى : «ما» التعجبية) وإن شئت فجىء بصيغة أخرى هى : « أفْعِلْ » وبعدها المتعجب منه (أى من شىء فيه) ـ مجرور بالباء . ثم قال :

وَتِلْوَ « أفْعَلَ » انْصِبَنَّهُ ، كَمَا   أوْفَى خَلِيلَيْنَا ! وأَصْدِقْ بِهِما !

أى : (انصب ما يجىء بعد « أفعلَ » . والذى يجىء بعد « أفعل » هو المفعول به المتعجَّب منه ، (أى : من شىء فيه) ثم ساق فى آخر البيت مثالين ؛ أحدهما : للمتعجب منه (أى : من شىء فيه) المنصوب بعد «أفْعَلَ» ؛ وهو : «خليلينا» . والثانى المتعجب منه المجرور بالباء بعد « أَفْعِلْ » وهو « أَصْدِقْ بهما» . ثم ساق بيتاً ثالثاً ضمنه حكماً سنذكره فى مكانه من الأحكام بصفحة ٣٦٠ ؛ هو جواز حذف المتعجب منه إذا دل عليه دليل ، ولم يتأثر المعنى بحذفه ؛ يقول :

وحَذْفَ ما مِنْه تَعَجَّبْتَ اسْتَبِحْ   إنْ كَانَ عِنْدَ الحَذْفِ معناهُ يَضِحْ

يضح . أى : يتضح . والفعل : « وضَح يضِح » ، والأصل : يَوْضِح ، ثم حذفت الواو خضوعاً لقاعدة صرفية تقضى بحذفها إذا وقعت ساكنة فى المضارع وقبلها فتحة وبعدها كسرة ـ وسيذكر البيت لمناسبة أخرى فى ص ٣٦٠ .

ثم ذكر بعد هذا بيتاً يقرر فيه أن هذين الفعلين ممنوعان من التصرف ؛ فهما جامدان بحكم قديم محتوم قرره النحاة : ونص البيت :

وفى كِلَا الفِعْلَيْنِ قِدْماً لَزِمَا   مَنْعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمٍ حُتِمَا

(فى ترتيب البيت التواء ، والأصل : ولزم منع تصرف فى كلا الفعلين بحكم حتم قدماً ؛ أى : قديماً . وسيجىء إيضاح لهذا البيت فى مكانه الأنسب عند الكلام على أحكام التعجب (ص ٣٥٧) .

. . . .

. . . .

زيادة وتفصيل :

ا – همزة الماضى : « أَفْعَلَ » فى التعجب هى لتعدية الصيغة التى يكون فعلها الثلاثى إمّا لازمًا فى الأصل، وإمّا متعديًا، ولكنه يفقد التعدية عند أخذ الصيغة منه؛ فتحل محلها تعدية جديدة تغايرها. فمثال الأول : ما أظرفَ الأديبَ!! فإن الفعل : «ظَرُفَ» لازم أصالة؛ فصار متعدياً. ومثال الثانى : ما أنفعَ الحذَرَ!! فإن الفعل : «نفع» متعد فى أصله. وتزول عند أخذ الصيغة منه، فتنصب مفعولا به جديداً كان فى الأصل فاعلا، إذ الأصل : نفع الحذَرُ. فكلمة «الحذَر» فاعل يصير مفعولا به بعد التعجب [1].

أما همزة «أفْعِلْ»، فللصيرورة على اعتباره ماضياً على صورة الأمر . . .

ويجب تصحيح العين فى الصيغتين إن كانت فى غير التعجب تستحق الإعلال بالنقل؛ مثل : ما أطوَلَ النخلةَ، وأطْوِلْ بها [2]. ومن هذا قولهم : «ما أحوجَ الجبانَ إلى أن يرى ويسمع عجائب الشجعان» وكذلك يجب فكّ «أفْعِلْ» المضعف، نحو : أشْدِدْ بحمرة الورد. وقول الشاعر :

أعْزِزْ علَىّ بأن تكون عليــلا ... أو أن يكون لك السَّقام نزيلا

ب – يشيع فى هذا الباب ذكر : «المتعجَّب منه» (وهو المعمول المنصوب أو المجرور بالباء) والتعبير الأنسب : هو : «المعمول المتعَجَّب من شىء يتصل به» لأن التعجب فى مثل : ما أنفع العلم!!، إنما هو من نفع العلم، لا من العلم ذاته. ولا بأس بالتعبير الشائع على اختصاره المقبول؛ لأن المراد منه مفهوم.

حـ – هناك صيغ أخرى للتعجب [3]، وأشهرها : «فَعُلَ» [4] – بضم

---

(١) كما سبق فى ص ٣٤١.

(٢) عملا بالضابط العام فى الإعلال بالنقل – وسيجىء تفصيل الكلام على هذا الضابط فى موضعه المناسب (جـ ٤ م ١٨٣ – ص ٧٣٢).

(٣) سيجىء تفصيل الكلام عليها فى ص ٣٨٤ م ١١١ من باب : «نعم وبئس».

(٤) جاء فى الأشمونى – جـ ٢ آخر باب «تعدى الفعل ولزومه» – ما نصه عند الكلام على–

. . . .

العين — وهو فعل لازم ؛ نحو : كَبُرَتْ كلمةٌ تَخرُج من فم الجاحد ، وخَبُثَ لفظًا يجرى على لسانه .

ومنها : « أفعِلْ » بغير « ما » التعجبية ، وأصله فعل ثلاثى زيد فى أوله همزة التصيير ؛ نحو : أحسنتَ قولا ، وأبرعتَ عملا . أى : ما أحسن قولَك ، وما أبرع عملَك . . . وفعلها الثلاثى حَسُن وبرَع .

والمشهور أن الصيغة الأولى قياسية ، والثانية سماعية ذكرناها لندرك أمثلتها المسموعة .

* * *

=السبب الثانى الذى يجعل الفعل المتعدى لازماً :

(التحويل إلى « فَعُل » — بضم العين — لقصد المبالغة والتعجب ، نحو : ضَرُب الرجل ، وفَهُم ... بمعنى : ما أضربَه وأفهمه !) . اهـ ، فلم يأت فى كلامه ولا فى حاشية الصبان ما يدل صراحة على أن المبالغة والتعجب يلازمان مدحاً أو ذماً ، مع أن النحاة صرحوا بأن تحويل الفعل الثلاثى إلى « فَعُل » — بضم العين ... بقصد المدح أو الذم يستلزم التعجب حتماً — كما سيجىء فى ص ٣٨٤.

شروط الفعل الذى يبنى منه الصيغتان القياسيتان بناء مباشراً :

يشترط فيه ثمانية شروط :

(١) أن يكون ماضيًا [١] .

(٢) ثلاثيًّا ؛ فلا يصاغان من فعل زادت حروفه على ثلاثة ؛ مثل : دحرجَ – تعاوَن – استفهمَ . . . – إلا إن كان الرباعىّ قبل التعجب على وزن : « أفعَلَ » فيجوز – فى الرأى الأنسب [٢] – صياغتهما منه بشرط أمن اللبس ؛ كالأفعال (أعطَى – أقفَرَ – أظلَم – أولَى . . .) فيقال : ما أعطَى التقىّ – ما أقفر الصحراء – ما أظلمَ عقولَ الجهلاء – ما أولَى الناصحَ بردع نفسه . ومن الشاذ قولهم : ما أخصرَ كلام الحكماء ، فبنوه من « اختُصِر » الخماسىّ المبنى للمجهول أيضًا [٣] .

(٣) متصرفًا فى الأصل تصرفًا كاملا ، قبل أن يدخل فى الجملة التعجبية . (أما بعد دخوله فيها فيصير جامداً [٤]) . فلا يصاغان من : ليس – عسى – نعم – بئس . . . ونحوها من الأفعال الجامدة تمامًا ، ولا من نحو : « كاد » التى هى من أفعال المقاربة ؛ لأن « كاد » هذه ناقصة التصرف ليس لها إلا المضارع – فى الأغلب – .

(٤) أن يكون معناه قابلا للتفاضل والزيادة ؛ ليتحقق معنى « التعجب » ؛ فلا يصاغان مما لا تفاوت فيه ، نحو : فَنِيَ – مات – غرِق – عَمِيَ ؛ إذ لا تفاوت فى الفَناء ، ولا فى الموت ، ولا الغرق ، ولا العمى ، وحيث يمتنع التفاوت والزيادة فى معنى الفعل يمتنع الداعى للعجب ، إذ يكون المعنى مألوفًا .

---

(١) مع ملاحظة أن الفعل الذى يدخل فى صيغة التعجب يفقد – غالباً – الدلالة على الزمن عند عدم القرينة – فى رأى المحققين – ويتجرد منها إلا فى صورة واحدة تقدمت .

(طبقاً لما أشرنا إليه فى هامش ص ٣٤٢ ، نقلا عن الجزء الأول حيث البيان وذكر المراجع فى صدره عند الكلام على الأفعال . وسيجىء الإيضاح فى هامش ص ٣٥٣ وص ٣٦١) .

(٢) وبه أخذ المجمع اللغوى – طبقاً لما جاء فى ص ١٢١ من كتابه الذى أخرجه سنة ١٩٦٩ – باسم : « كتاب فى أصول اللغة » . . .

(٣) ففيه شذوذان ؛ أنه غير ثلاثى ، وأنه مبنى للمجهول . وسيجىء أنهما لا يصاغان من المبنى للمجهول .

(٤) كما سبق فى هامش ص ٣٤٢ ويجىء فى ص ٣٥٧ .

(٥) ألا يكون عند الصياغة مبنيًّا للمجهول بناء يطرأ ويزول، كالأفعال: عُرِف – عُلِمَ – فُهِم . . . وغيرها مما يبنى للمجهول حينًا، وللمعلوم حينًا آخر، دون أن يلازم البناء للمجهول فى كل الأحوال.

أما الأفعال المسموعة التى يقال إنها تلازم البناء للمجهول. (مثل: زُهِىَ – هُزِلَ . . .)[1] فالأنسب الأخذ بالرأى الذى يجيز الصياغة منها بشرط أمن اللبس[2]؛ فيقال: ما أزْهىَ الطاووسَ! وما أهْزَل المريض! ...

(٦) أن يكون تامًّا، (أى: ليس ناسخًا)؛ فلا يصاغان – فى الرأى الأقوى – من «كان، وكاد»، وأخواتهما . . .

(٧) أن يكون مثْبتًا، فلا يصاغان من فعل منفى؛ سواء أكان النفى ملازمًا له، أم غير ملازم؛ مثل: ما عاج الدواء، بمعنى: ما نفع، ومثل ما حضر الغائب، فالفعل الأول، وهو: «عاج» الذى مضارعه: «يَعِيج» – ملازم للنفى فى أغلب أحواله، لا يفارقه إلا نادراً، والفعل: «حضر» فى هذا التركيب وأشباهه مسبوق بالنفى، ويستعمل بغير النفى كثيراً، وكذلك أفعال أخرى متعددة.

---

(١) تقدم بيانها، وحكمها، وتحقيق هام خاص بها، (فى ج ٢ ص ١٠٢ م ٦٧ باب: النائب عن الفاعل) ومن هذا التحقيق الخاص يتبين خطأ القول بوجود أفعال ملازمة للبناء للمجهول دائماً (بعدها مرفوعها فاعل بها؛ كما يزعمون)، وأن الأفعال المعروفة ببنائها للمجهول دائماً ليست إلا كغيرها من سائر الأفعال الأخرى؛ تبنى حيناً للمعلوم، وحيناً للمجهول، على حسب مقتضيات المعنى، ودواعى الاستعمال الصحيح. أما قصر عدد معين من الأفعال على البناء للمجهول دائماً دون استعماله للمعلوم فغلط شائع. وبناء على هذا التحقيق الهام والتصحيح المفيد يجوز أن يصاغ من مصادر تلك الأفعال مباشرة – من غير وسيط. – «صيغتا التعجب» القياسى، وأن يصاغ من مصدرها مباشرة: «أفعل التفضيل». وفوق هذا يؤيد فريق من النحاة – ومنهم ابن مالك – صياغة التعجب من مصدر تلك الأفعال بفرض أنها ملازمة البناء للمجهول. أما الأفعال الأخرى التى ليست ملازمة للمجهول فلا يصح التعجب المباشر منها – اتفاقاً – إذا كانت مبنية للمجهول عند الصياغة للتعجب بناء عارضاً، لا ملازماً فى رأى من يقول بهذه الملازمة التى قرر المحققون خطأها.

(٢) وهذا رأى المجمع اللغوى أيضاً – كما جاء فى ص ١٢١ من كتابه المجمعى الذى أصدره سنة ١٩٦٩ باسم: «كتاب فى أصول اللغة».

(٨) ألا تكون الصفة المشبهة[1] منه على وزن : « أفعَل » الذى مؤنثه : « فَعْلاء » ، نحو (عَرِجَ ، فهو : أعرج ، وهى : عَرْجاء) — (خَضِر ، فهو : أخضر ، والحديقة خضراء) . (حَمِر الجلد ؛ فهو : أحمر ، والوردة حمراء) — (حَوِرَ فهو : أحور ، وهى : حوراء) . . . وهكذا من كل صفة مشبهة تدل على لون ، أو : عيب ، أو : حِلية ، أو ؛ شىء فِطرى[2] . . .

* * *

(١) سبق الكلام عليها وعلى أوزانها فى ص ٢٨١ م ١٠٤ .

(٢) لا ترتاح النفس للتعليلات التى ذكروها لمنع الصياغة من هذا القسم بأنواعه المختلفة ، التى لا ينطبق عليها الشرط الثامن ، ولا سيما التعليل بخوف اللبس بين صيغتى : « أفعَلَ » التى تستعمل إحداهما فى التعجب ، والأخرى فى الصفة المشبهة فإن هذا اللبس وَهْم لا يتحقق ؛ إذ كيف يتحقق وإحداهما فِعْل ، والأخرى اسم ، ولكل منهما أحكام تغاير الأخرى . فالقرائن قوية تمنعه . ولا علة إلا علة الاستعمال العربى المجرد . وهو — فيما يبدو لنا — لا يمنع من صياغة التعجب من تلك الأشياء ، وكذا « التفضيل » — كما سيجىء فى رقم ١ من هامش ص ٣٩٨ — وذلك لسببين :

أولهما : ورود السماع بقدر من تلك الأشياء يكفى للقياس عليه .

وثانيهما : شدة الحاجة إلى التعجب منها فى عصرنا ؛ بسبب ما كشفه العلم الحديث من التفاوت الواسع فى معنى كل منها ، والاختلاف البعيد بين أنواعه ودرجاته . وليس من الممكن إغفال هذا التفاوت والاختلاف فى استعمالاتنا التى تساير الحياة . ومثل هذا يقال فى صوغ «التفضيل» من الأفعال الدالة على تلك المعانى ، بالرغم من أن للنحاة ما يشبه العذر فى بعض أنواع « التفضيل » ، ولكنه عذر يمكن دفعه — كما سيجىء البيان المفيد فى رقم ١ من هامش ص ٣٩٨ .

ويصرح بعض أئمة الكوفيين: كالكسائى، وهشام الضرير وغيرهما ، برأى حسن يوافق ما سبق ؛ هو صحة مجىء التعجب مما يدل على الألوان والعاهات ، ووافقهم الأخفش من البصريين فى العاهات ، دون الألوان . وبرأى الكوفيين أخذ المجمع اللغوى — كما جاء فى ص ١٢١ من كتابه السالف — .

وفى الشروط السابقة يقول ابن مالك (ساردًا سبعة ، أما الثامن وهو : « الفعل الماضى » فمفهوم من السياق) :

وَصُغْهُمَا مِنْ ذِى ثَلَاثٍ ، صُرِّفَا ... قَابِلَ فَضْلٍ ، تَمَّ ، غَيْرِ ذِى انْتِفَا

وَغَيْرِ ذِى وَصْفٍ يُضَاهِى أَشْهَلَا ... وَغَيْرِ سَالِكٍ سَبِيلَ فُعِلَا

يريد : صغهما من صاحب الحروف الثلاثة (وهو الماضى الثلاثى) — المتصرف — القابل للتفاوت — التام — غير المنفى — والذى صفته المشبهة ليست مثل : « أشهل » (شَهِلَ الرجل ، فهو : أشهل ، الأنثى شهلاء ، أى : قلّ سواد عينه ، وخالطتها حمرة) ، وغير مبنى على صيغة : « فُعِل » ؛ وهى صيغة بناء الماضى الثلاثى المجهول ، فهذه سبعة شروط لم يذكر بينها أنهما يصاغان من فعل ، لا من اسم ولا من حرف ؛ لأن هذا الذى تركه مفهوم مما سرده ، كما قلنا .

. . . .

. . . .

زيادة وتفصيل :

زاد بعض النحاة شرطًا آخر خالف به الأكثرين ؛ هو : ألا يُستغنَى عن الصياغة منه بصيغة أخرى مسموعة ؛ فلا يصح : ما أقْيله ! ! فى التعجب من قيلولته [1] لأنهم استغنوا عنها بقولهم : ما أكثر قائلته . ولا يصح ما أسكره ، ولا ما أقعده ، ولا ما أجلسه ، لأنهم استغنوا عنها بقولهم : ما أشد سكره — ما أكثر قعوده — ما أحسنَ جلوسه ؛

والحق أن هذا شرط غير مقبول [2] ؛ إذ يقتضينا أن نرهق أنفسنا بالبحث المضنى فى جميع المظان لمعرفة ما استغنوا به عن الصيغة القياسية ؛ وهذا تكايف لايطاق ، ولا يمكن تحقيقه ، وفيه تعويق للتعبير ، وتعطيل للقاعدة ، وتحويل للقياس عن معناه السديد .

• • •

(١) وهى وقت اشتداد الحر ظهراً . والفعل الماضى : قال .

(٢) ولم يأخذ المجمع اللغوى بهذا الشرط .

كيفية التعجب إذا كان الفعل غير مُستَوْفٍ للشروط الثمانية :

(١) إن كان الفعل جامداً ؛ مثل : نِعم ، وبئس ... ، أو غير قابل للتفاوت ؛ مثل : مات – فَنِيَ ... و... ، فلا يصاغ منه صيغة تعجب .

(٢) إن كان الفعل زائداً على ثلاثة (مثل : انتصرَ وتَغَلَّب) أو : كان الوصف منه على « أفعَل فَعْلاء » (مثل : حَوِرَ وخَضِر) لم تجئْ منه الصيغة مباشرة. وإنما تجيء من فعل آخر مستوف للشروط ؛ صالح لما نريده ؛ (نحو : قوِيَ – ضَعُفَ – حَسُنَ – قَبُح – عظُمَ – حقَر ...) فنقول : (ما أقوى – ما أضعفَ – ما أحسنَ – ما أقبحَ – ما أعظمَ – ما أحقرَ – ما أشد – ما أكبرَ – ما أصغرَ) . . . ونحو ذلك مما يناسب ؛ أو نقول : (أقْوِ – أضعِفْ – أحْسِنْ – أقبِحْ – أعظِمْ – أحقِرْ . . .)

ثم نجيء بعد هذه الصيغة بمصدر الفعل الذي لم يستوف الشروط بسبب زيادته على ثلاثة أحرف ، أو بسبب أن الوصف منه على : « أفعَل فَعْلاء » ونضعه بعد صياغة الفعل الجديد المناسب ، المستوفِي . وننصب هذا المصدر بعد « ما أفعَلَ » ونجرّه بالباء بعد « أفعِل » ؛ نحو : ما أقوى انتصارَ الحقّ ! وما أضعَفَ تغلبَ الباطل ! – أقْوِ بانتصار الحق ! ، وأضْعِفْ بتغلّب الباطل ! ... ونحو : ما أجمَل حَوَر العيون ! ، أجْمِل بحَوَرِ العيون ! – ما أنْضرَ خضرة الزرع ! . أنْضِرْ بخضْرة الزرع ! . والأفعال غير المستوفية هي : (انتصرَ – تغَلّب – حَوِرَ – خضِرَ) . أما الأفعال التي تخيرناها للصياغة مكانها فهي : (قَوِيَ ، ضعُفَ ، جَمُل ، نضِر . . .)

(٣) إن كان الفعل منفيًّا أخذنا الصيغة من الفعل المناسب الذي نختاره بالطريقة السالفة ، ووضعنا بعدها مضارع الفعل المنفي مسبوقًا « بأنْ » المصدرية ، والنفي ؛ ففي نحو : ما فاز الرأي الضعيف ، نقول : ما أجمل ألاّ يفوز الرأي الضعيف[1] ! . وفي نحو : ما حضر خطيب الحفل ، نقول مثلا : ما أقبحَ ألاّ

(١) كان الفعل ماضياً منفياً قبل التعجب ، فصار بعده مضارعاً ، مسبوقاً « بأن المصدرية » ؛ وهي تخلصه للاستقبال . فهل بين الصورتين اختلاف في الزمن ؟ أجابوا : إن الصيغة مع التعجب=

يحضر خطيبُ الحفل . والمصدر المؤول من « أنْ والفعل » فى هذه الأمثلة وأشباهها فى موضع نصب مفعول به .

وإنما أتينا « بأنْ والفعل » لنستطيع المحافظة على بقاء الفعل الأصلى منفيًّا ، إذ لو أخذنا منه صيغة التعجب مباشرة لزال نفيه ، ولم يظهر الشأن فى التعجب أهو منفى أم غير منفى ؟

ويجوز أن نقول فى الصور السابقة : أجْمِلْ بألاّ يفوز الرأى الضعيف ! – أقبِحْ بألا يحضر خطيب الحفل ! ؛ فيكون المصدر المؤول مجروراً بالباء . فالمصدر المؤول من : « أنْ والفعل » المنفى وفاعله إما أن يكون فى محل نصب بعد : « ما أفعَلَ » وإما أن يكون فى محل جر بالباء بعد : « أفعِلْ » .

ويجوز فى الفعل المنفى أن نجىء بمصدره الصريح – بدلا من المصدر المؤول – مسبوقًا بكلمة : « عَدَم » الصريحة فى معنى النفى (أو بما يشبهها) ومجروراً بالإضافة إليها ؛ ففى مثل : ما صرخ المتكلم وما همس ، نقول : ما أحسنَ عدَمَ صُراخِ المتكلم ، وما أجملَ عدمَ همسِه – أحسِنْ بعدم صراخِ المتكلمِ ! ، وأجمِلْ بعدمِ همسِه ! .

(٤) إن كان الفعل مبنيًّا للمجهول بناء عارضًا يطرأ ويزول أخذنا الصيغة من الفعل الذى نختاره بالطريقة التى شرحناها ، ووضعنا بعدها الفعل المبنى للمجهول ، مسبوقًا « بما المصدرية »[1] ، ففى نحو : عُرِفَ الحقّ ، وهُدِىَ إليه الضالّ : نقول : ما أحسن ما عُرِف الحق ! وما أنفع ما هُدِىَ إليه الضّالّ – أو : أحسِنْ بما عُرِف الحق ! – وأنفعْ بما هُدِىَ إلَيه الضالّ ! ، فالمصدر المؤول من « ما » وصلتها مفعول به بعد الصيغة الأولى ، ومجرور بالباء بعد الصيغة الثانية .

= صارت خالصة لإنشاء التعجب المحض إنشاء غير طلبى ، وتركت الدلالة على الزمان : كالشأن الغالب فى التعجب عند عدم وجود ما يدل على تقييد زمنى مقصود – .

(وقد أشرنا لهذا فى هامش ص ٣٤٢ ، ويجىء إيضاح لما فى رقم ٤ من هامش ص ٣٦١ وفى هذا الهامش صورة مستثناة لا تتجرد من الزمن) .

(١) وهى الغالبة فى هذا الموضوع دون غيرها .

وإنما أتينا « بما » المصدرية محافظة على بقاء الفعل مبنيًّا للمجهول ، ولولاها لزال بناؤه للمجهول فلا يتبين أسلوب التعجب أللمجهول هو أم للمعلوم ؟

أما الفعل الملازم للبناء للمجهول سماعًا عند من يقول بهذه الملازمة[1] فقد سبق[2] أن الأنسب الأخذ بالرأى الذى يجيز الصياغة من مصدره مباشرة .

(٥) وإن كان الفعل ناسخًا ، (أى : غير تام) فإن كان له مصدر وجب أن نضع مصدره بعد صيغة التعجب التى نأخذها من الفعل الآخر الذى نختاره على الوجه المشروح فيما سلف ، فنى مثل : كان العربىّ رحّالا بطبعه ، نقول : ما أكثرَ كونَ العربىّ رَحّالا بطبعه ! — أو : أكثِرْ بكون العربىّ رحّالا بطبعه ! . . . وإن لم يكن له مصدر أخذنا الصيغة من الفعل الآخر الذى نختاره ، ووضعنا بعدها الفعل الأصلى الذى ليس له مصدر ، وقبله « ما » المصدرية فينشأ منها ومن الفعل والفاعل بعدها مصدر مؤول هو مفعول به منصوب بعد : « ما أفعَل » ومجرور بـ « الباء » بعد : « أفعِل » . فنى مثل : كاد الكذب يُهلك صاحبه ، نقول : ما أسرعَ ما كاد الكذب يُهلك صاحبه . . . وهكذا . . .

هذه هى الطرائق الموَصلة للتّعجب إذا كان الفعل غير مستوف للشروط . أما إذا كان مستوفياً للشروط كلها فإن الصيغتين القياسيتين[3] تؤخذان منه مباشرة . ولا مانع من التعجب منه بالطريق غير المباشر أيضاً ؛ وذلك بالإتيان بفعل آخر مناسب . (نحو : حَسُن — قبُح — قوى — وغيرها من الأفعال الثلاثية التى تناسب المراد) ، ثم نأخذ منه الصيغة التعجبية ، ونجعل بعدها مصدر الفعل المستوفى للشروط ، إمّا منصوبًا بعد « ما أفعَل » وإمّا مجروراً بالباء بعد « أفعِل » ، فنى مثل : بَرَع الذكى ، وسَبَق أندادَه ، نقول : ما أعظم براعة الذكى ! ، وما أوضح سبقَه أندادَه ! أو أعظمْ ببراعة الذكىّ ! وأوضح بسبقه أندادَه . . . فليس من اللازم — والفعل مستوف للشروط — أن نأخذ

(١) انظر تخطئة هذا الرأى فى رقم ١ من هامش ص ٣٥٠ .
(٢) فى ص ٣٥٠ .
(٣) وهناك الصيغ المشار إليها فى « جـ » من ص ٣٤٧ .

منه صيغة التعجب مباشرة ، وإنما يجوز أن نأخذها منه أو من طريق فعل مختار آخر كما أوضحنا[1] . . . .

---

(١) وفى طريقة التعجب إذا كان الفعل غير مستوف للشروط يقول ابن مالك :

وَأَشْدِدَ أَوْ أَشَدَّ أَوْ شِبْهُهُمَا   يَخْلُفُ مَا - بَعْضَ - الشُّرُوطِ-عَدِمَا

يريد : أن صيغة : « أشْدِدْ » (على وزن : أفْعِل) وصيغة : « أشَدَّ » (على وزن : « أفْعَل » ؛ لأن أصلها قبل الإدغام : « أشْدَد ») أو شبه هاتين الصيغتين مما يؤخذ من فعل آخر مستوف الشروط ، تخلف الصيغة التى لا يمكن صوغها مباشرة من الفعل الذى عدم بعض الشروط ، أى : فقد بعض الشروط ؛ فهى تحل محلها . (وكلمة : « أو » فى البيت : حذفت همزتها ونقلت حركتها للواو الساكنة قبلها ؛ محافظة على وزن الشعر) .

ثم بين أن مصدر الفعل العادم للشروط ينصب بعد الصيغة الجديدة التى جئنا بها إن كانت على وزن : « أفعَلَ » ، ويجر هذا المصدر بالباء إن كانت على وزن : « أفعِلْ » يقول :

وَمَصْدَرُ العَادِمِ بَعْدُ ، يَنْتَصِبْ   وَبَعْدَ : « أَفْعِلْ » جَرُّهُ بِـ « الْبَا » يَجِبْ

بعد ، أى : بعد الصيغة الجديدة ... ثم قرر أن ما جاء مخالفاً لما سبق فهو محكوم عليه بالندور (القلة القليلة جداً) ، وأنه لا يقاس على المأثور منه (أى : المسموع منه عن العرب) :

وَبِالنُّدُورِ احْكُمْ لِغَيْرِ مَا ذُكِرْ   وَلَا تَقِسْ عَلَى الَّذِى مِنْهُ أُثِرْ

المسألة ١٠٩ :

الأحكام الخاصة بالتعجّب .

أشهر أحكامه ما يأتى :

(١) وجوب اعتبار فعليه جامدين بعد صياغتهما للتعجب[1] . (مع أنهما فى أصلهما الثلاثى قبل التعجب مشتقان حتماً) ولهذا لا يجوز أن يتقدم عليهما «المتعجَّب منه»[2] ، فلا يصح : العلمَ ما أنفعَ !! والجهالةَ ما أضرَّ !! بتقديم المعمولين : «العلم والجهالة» . كما لا يصح بالعلم أنفِعْ !! وبالجهالة أضْرِرْ !!

ولا يصح أن تلحقهما علامة تذكير ، أو تأنيث ، أو إفراد ، أو تثنية ، أو جمع ؛ فلا بدّ من بقائهما على صيغتهما فى كل الأحوال من غير زيادة . ولا نقص ، ولا تغيير فى ضبط الحروف . ولكن إذا اتصل بآخرهما ضمير بارز يعود على المتعجَّب منه وجب أن يكون هذا الضمير مطابقاً لمرجعه ، نحو : الزارع ما أنفعه ! ، والزارعة ما أنفعها ! والجنديان ما أشجعهما ! والوالدات ما أشفقَهُنّ ! و . . . و . . .

(٢) وجوب إفراد فاعلهما المستتر[3] ، وتذكيره ، فلا يكون لغير المفرد المذكر . وإذا كان ضميراً مستتراً فهو واجب الاستتار .

(٣) امتناع الفصل بين فعل التعجب ومعموله إلا بشبه الجملة ، أو

---

(١) كما سبق فى ص ٣٤٢ و ٣٤٦ و ٣٤٩ وفى عدم تصرفهما يقول ابن مالك :

وَفِى كِلَا الفِعْلَيْنِ قِدْماً لَزِمَا ... مَنْعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمٍ حُتِمَا

وقد سبقت الإشارة لهذا البيت بمناسبة أخرى فى ص ٣٤٦ .

(٢) لأن الجامد لا يتقدم عليه معموله ، فى الأغلب — كما سيجىء البيان فى رقم ٢ من هامش ص ٤٠٠ .

(٣) أما غير المستتر فلا يسرى عليه هذا الحكم كالذى فى قوله تعالى (أسمِعْ بهم وأبصِرْ) — وقد سبق إعراب هذه الآية فى ص ٣٤٤ وسنذكر لمناسبة أخرى فى ص ٣٦٠ وفى رقم ٤ من هامش ص ٣٦١ —

بالنداء ؛ — أو «كان» الزائدة بالإيضاح الآتى بعد[1] . فلا يجوز : (ما أضيع — حتمًا — المودةَ عندَ من لا وفاء له ، وما أبعَدَ — يقينًا — المجاملةَ ممن لاحياء عنده) . ويجوز : (ما أضيع — فى بلدنا — المودّة عند من ولا فاء له ! وما أبعدَ — بيننا — المجاملة ممن لاحياء له !) . كما يجوز : السماحةُ تَدْفع إلى أداء الحقوق ، والشح يصُدّ عنها ؛ فأكرِمْ — يا أخى — بها ! وأقبِحْ يا زميلى به !) . . .

ومن أمثلتهم فى الفصل بالجار والمجرور قولهم : (ما أهونَ على النائم القرير سَهرَ المسَهَّدالمكروب . . . [2]) وقول الشاعر :

بنى تَغْلبٍ ، أعْزِزْ علىَّ بأن أرى ديارَكمُو أمْسَتْ وليس بها أهْلُ

وبالظرف قول الشاعر :

أقيمُ بدارِ الحزمِ ما دام حزمُها وَأحْرِ — إذا حالتْ — بأن أتحوّلا

ويشترط فى شبه الجملة الذى يجوز الفصل به أن يكون متعلقًا بفعل التعجب[3] — كالأمثلة السالفة — ، فلو كان متعلقًا بمعمول فعل التعجب أو بغير فعل التعجب لم يصح الفصل به — ففى مثل : (ما أحسَنَ الحليمَ عند دواعى الغضب ! . وما أشجعَ الصابرَ على الكفاح !) — لا يجوز : (ما أحسنَ عند دواعى الغضب الحليمَ ، ولا : ما أشجع على الكفاح الصابرَ .) لأن الظرف متعلق بكلمة : «الحليم» ، والجار والمجرور متعلقان بكلمة : «الصابر» .

وقد يجب الفصل بالجار ومجروره المتعلقين بفعل التعجب ، إذا كان معمول فعل التعجب مشتملا على ضمير يعود على المجرور ، نحو : ما أليقَ بالطبيب أن يترفق! ، وما أحَقّ بالمريض أن يصبر ! ، . . . فالمصدر المؤول من «أنْ والفعل» هو معمول لفعل التعجب ، ومشتمل على ضمير يعود على المجرور . . .[4] ومنه قول الشاعر :

---

(١) فى الحكم الثامن ، ص ٣٦١ .

(٢) سبق هذا المثل فى آخر رقم ٢ من هامش ص ٢٨٦ .

(٣) قد يتعدى فعل التعجب إلى مفعوله بحرف جر معين تبعاً لفعله الأصلى قبل التعجب . . وسيأتى بيان هذا فى الزيادة ص ٣٦٣ .

(٤) فى الحكمين السابقين يقول ابن مالك باختصار فى ختام الباب : —

خليلَّ ما أحْرَى بذى اللُّبِّ أنْ يُرى   صَبوراً. ولكنْ لا سبيلَ إلى الصبْرِ

(٤) عدم جواز العطف – مطلقًا – على فاعل « أفعَلَ » فى التعجب وكذلك لا يجوز إتباعه ، فالتوابع كلها ممنوعة إذا كان هو المتبوع وحده . أما إن كان المتبوع هو الجملة التعجبية كلها (فعلها وفاعلها) فلا يمتنع ؛ فيصح عطف جملة جديدة على الجملة التعجبية ؛ كقول الشاعر :

أولئك قومى بارك الله فيهمـو   على كل حال ما أعفَّ وأكرَما...

فقد عطفت الجملة الثانية (المكونة من الفعل الماضى : « أكرَم » وفاعله) على الجملة التعجبية التى تسبقها (والتى تتكون من الماضى « أعفَّ » وفاعله) . وكما يجوز الإتباع بالعطف بجملة يجوز الإتباع بالتوكيد اللفظى بجملة تؤكد الجملة التعجبية كلها توكيداً لفظيًّا . ويجوز الإبدال منها كذلك (بدل جملة من جملة) . أما الإتباع بالنعت فلا يصح ؛ لأن المتبوع (وهو : المنعوت) لا يكون جملة .

(٥) وجوب أن يكون المعمول (أى : المتعجَّب منه) معرفة ، أو نكرة مختصة ، فمثال المعرفة ما تقدم من الأمثلة الكثيرة ، وقول الشاعر :

ما أصعبَ الفعلَ لمن رامَـهُ !   وأسهلَ القَوْلَ على من أراد !

ومثال النكرة المختصة بوصف أو إضافة أو غيرهما مما يفيد الاختصاص : ما أسعد رجلا عرف طريق الهدى فسار فيه ! وما أشقى إنسانًا تبين الرشد من الغَىّ ، فانصرف عن الرشد ، واتَّبع الضلال !

- وفِعْلُ هَذَا البَـابِ لَنْ يُقَدَّمَـا   مَعْمُـولُهُ ، وَوَصْـلَهُ به الْزَمَا

أى : معمول الفعل فى هذا الباب لا يتقدم على فعله . والزم وصل المعمول بفعله ، بحيث لا يفصل بينهما فاصل إلا ما أشار إليه فى البيت الأخير التالى :

وَفَصْلُهُ بظَرْفٍ أوْ بِحَرْفِ جَـرْ   مُسْتَعْمَلٌ ، والْخُلْفُ فِى ذَاكَ اسْتَقَرْ

أى : أن الفصل بشبه الجملة مستعمل فى الكلام المأثور ، والخلاف بين النحاة ثابت فى أمر القياس عليه . ولكن الرأى الرشيد جواز القياس عليه . وكذا الفصل بالنداء فيه خلاف ، والصواب جوازه . وهل يجوز الفصل بالظرف ومعه الجار والمجرور ؟ فى هذا خلاف : والأرجح المنع .

ولولا هذا الشرط لكان التعجب لغواً ؛ إذ لا فائدة من قولنا : ما أسعد رجلا . . . ما أشقى إنسانًا . . . ويتساوى فى هذا الحُكْم معمول « أفْعَلَ وأفْعِلْ » .

(٦) جواز حذف المعمول المتعجَّب[1] منه فى إحدى حالتين ؛ (سواء أكان منصوبًا بأفْعَلَ ، أم مجروراً بالباء بعد أفْعِلْ » .

أولاهما : أن يكون ضميراً يدل عليه دليل بعد الحذف ؛ كقول الشاعر :

جزى اللهُ عنى – والجزاءُ بفضلهِ – ربيعةَ ، خيرًا . ما أَعَفَّ ! وأَكْرَمَا !

أى : ما أعَفَّها وأكرَمها . وقول الآخر :

أرى أمّ عمْرٍو دَمْعُها قَدْ تَحَدَّرَا بكاءً على عَمْرٍو . وما كانَ أصبَرَا !

أى : أصبرها .

ثانيتهما : أن تكون صيغة التعجب هى : « أفْعِلْ » وقد حذف معمولها المجرور وحذف معه حرف الجر ، وقبلها صيغة للتعجب على وزن : « أفْعِلْ » أيضًا ، ولهذه الصيغة الأولى معمول مذكور ، مماثل للمعمول المحذوف مع حرف الجرّ . . . وقد عطفت الصيغة الثانية مع فاعلها على الأولى مع فاعلها ؛ عطف جملة على جملة[2] ؛ كقوله تعالى : « أَسْمِعْ بهم وأبْصِرْ »[3] ، أى : وأبْصِرْ بِهم . ونحو : أحسِنْ بصاحب المروءة وأكرِمْ ! ؛ أى : وأكرِمْ بصاحب المروءة؛ وقول الشاعر :

أعْزِزْ بنَا ! ، وأكْفِ ! إنْ دُعِينَا يَوْماً إلى نَصْرَةِ مَنْ يَلِينَا[4] . . .

---

(١) سبقت الإشارة – فى « ب » من ص ٣٤٧ – إلى ما يتردد فى هذا الباب من قولهم : « المتعجَّب منه » وأنهم يريدون : المعمول الذى له صلة بالأمر الذى يدعو للتعجب .

(٢) لم يشترط بعض النحاة شيئاً من هذا كله ، واكتفى باشتراط وجود قرينة تدل على المحذوف ، وقالوا هذا الرأى أحسن وأوجه .

(٣) سبق هذا المثال لمناسبة أخرى فى ص ٣٤٤ وفى رقم ٣ من هامش ص ٣٥٧ .

(٤) وإلى هذا أشار ابن مالك ببيت سبق شرحه فى ص ٣٤٦ ، هو :

وحذْفَ ما مِنه تَعجَّبْتَ اسْتَبِحْ إنْ كَانَ عِنْد الحذفِ معناه يَضِحْ

(٧) تجرد فعل التعجب — فى الأغلب [١] — من الدلالة على زمن ؛ لأن الجملة التعجبية كلَّها إنشائيةٌ محضةٌ ، الغرض منها إنشاء التعجب ، فتركت الدلالة الزمنية ، وانسلخت منها ، واقتصرت على تحقيق الغرض الذى أنشئت من أجله ، وهو « الإنشاء غير الطلبى » ، المقصود منه إعلان التعجب ، كما أسلفنا [٢]

(٨) جواز الفصل بين « ما » التعجبية وفعل التعجب « بكان » الزائدة [٣] كقول الشاعر يحنّ إلى أهله ورفاقه :

ما كان أجملَ عهدَهم وفعالَهم ! من لى بعهد فى الهناء تَصَرّما ؟

وقول الآخر :

ما كان أحْوجَ ذا الجمالَ إلى عَيْب يُوَقِّيهِ من العَيْنِ

وقد تقع « كان » التامة المسبوقة بما المصدرية بعد صيغة التعجب ؛ نحو : ما أحسن ما كان الإنصافُ [٤] .

---

(١) قلنا : « فى الأغلب » لوجود حالة قد يدل فيها على الزمن هى المشار إليها فى رقم ٣ من هامش ص ٣٤٢ . . .

(٢) انظر رقم ٣ من هامش ص ٣٤٢ حيث الحالة التى يدل فيها على الزمن — وهامش ص٣٥٣ ، ورقم ٤ الآتى هنا .

(٣) سبق تفصيل الكلام على زيادتها ، وما يستتبعه من أحكام فى ج ١ ص ٤١٨ م ٤٤ وفى هامش ص ٣٩ منه .

(٤) « ما » مصدرية ، « كان » فعل ماض تام ، بمعنى : وُجد وظهر ، « الإنصاف » فاعلها . والمصدر المؤول مفعول فعل التعجب . والتقدير : ما أحسن وجود الإنصاف فى الماضى : فإن قصد الاستقبال جىء بالفعل التام : « يكون » بدلا من الفعل : « كان » . ووجود الفعل الماضى « كان » . والمضارع : « يكون » يقيد التعجب بزمن معين ، وهذا — وإن كان قليلا — جائز ؛ فمن الجائز تقييد فعل التعجب بزمن ماض والمجىء بالفعل « كان » ، أو : « أمسى » للنص على هذا التقييد بالمضى ، وبكلمة : « الآن » ، أو ما بمعناها للنصّ على التقييد بالزمن الحالى ، وبالفعل : « يكون » ونحوه — كالظروف المستقبلة للدلالة — على الاستقبال ، ومنه قوله تعالى « أسمع بهم وأبصر يوم يأتوننا » والمهم وجود قرينة تدل على التقييد المقصود . وبغير التقييد تتجرد الجملة التعجبية من الدلالة الزمنيه (كما رددنا فى هامش ص ٣٤٢ و ٣٤٩ و ٣٥٣ و . . .

— (راجع الأشمونى والصبان آخر هذا الباب) .

(٩) جواز حذف الباء الداخلة على معمول « أفْعِلْ » بشرط أن يكون ما تجره مصدراً مؤولا من : « أنْ المصدرية » . و « الفعل » ، أو : « أنّ » مع معموليها [1] ، نحو : أحببْ أن تكون المقدَّم ! ، وقول الشاعر :

أَهْوِنْ عليَّ إذا امتلأْتَ من الكَرَى ... أنى أبيتُ بليلةِ الملسوع

والأصل : بأن تكون . . . وبأنى . . .

• • •

— وقد تقع « كان » بلفظ الماضى زائدة بين « ما » التعجبية وفعل التعجب . والأحسن فى هذه الصورة أن تكون مهملة لا عمل لها مطلقاً ، ولا فائدة منها إلا الدلالة على أن زمن التعجب ماض (طبقاً للبيان والتفصيل السابقين فى ج ١ م ٤٤ « زيادة كان » وكذلك م ٤ عند الكلام على الأفعال .

(١) يرى بعض النحاة (كما أشرنا فى رقم ٣ من هامش ص ٣٤٤ وكما سبق فى ج ٢ ص ١٣٥ م ٧١) أن حذف « الباء » ممنوع هنا قبل المصدر المؤول من « أنّ » ومعموليها ؛ بحجة أنه غير مسموع بخلاف حذفها قبل المصدر المؤول من « أن والفعل والفاعل » فهو مسموع إلى الحد الذى يبيح القياس عليه . وهذا رأى رفضه آخرون — ورأيهم حق — لأن حذف حرف الجر مطرد قبل : « أنْ وأنّ » المصدريتين ؛ فلا معنى لإخراج « أنّ » هنا ، وبخاصة مع وجود أمثلة مسموعة ، ولو قليلة ، لأن قلتها فى موضع بعينه لا تقدح فى الاطراد المستمد من أغلب الحالات .

لكن إذا حذفت « باء الجر » أتلاحظ وتُقَدَّر بعد الحذف ، فيعرب ما بعدها على اعتبارها كالمذكورة ، أم لا تلاحظ ولا تقدر ؛ فيعرب ما بعدها على اعتبار عدم وجودها وعدم ملاحظتها ؟ قولان . ولعل الأول هو الأنسب ، لمسايرته الحالات الأخرى التى ليست للتعجب ، فيكون الأمر مطرداً فى التعجب وغيره .

ومن الضرورات الشعرية المستقبحة التى لا يرتضيها كثير من النحاة — حذف « باء الجر » من المتعجب منه إذا لم يقع بعدها « أنْ » ، أو « أنّ » وإذا حذفت — مع الاستقباح — فما حكم الاسم الظاهر بعدها ؟ قيل يرفع ؛ لأنه فى الأصل بمنزلة الفاعل ، وقيل ينصب ؛ لأنه بمنزلة المفعول به .

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

ا ــ عرفنا[1] أن صيغة : « أفْعَلَ » تحتاج إلى معمول بعدها منصوب ، يعرب مفعولا به ، وأن صيغة : « أفْعِلْ » تحتاج إلى معمول بعدها مجرور بالباء ، وأنهما يحتاجان ــ أحيانًا ــ إلى شبه جملة بعدهما ، وقد يفصل شبه الجملة بينهما وبين معمولهما . . . و . . .

وقد تحتاج صيغة التعجب إلى معمولات أخرى غير التى سبقت ؛ كالحال والتمييز ، والاستثناء . . .

وقد تحتاج إلى معمول مجرور بحرف جر معيَّن[2] ، مجاراة لفعلها الأصلى قبل التعجب ، ويصير الجار والمجرور متعلقين بها . (أى : بصيغة فعل التعجب) [3] . لكن ما هو هذا الحرف المعيَّن من حروف الجرّ؟[4] .

إن كان فعل التعجب دالا على حب ، أو كره ، أو ما بمعناهما ؛ ــ كالود ، والبغض ــ فحرف الجر المناسب : هو : « إلى » بشرط أن يكون ما بعد « إلى » فاعلا فى المعنى لا فى اللفظ ، وما قبلها مفعولاً فى المعنى لا فى اللفظ ؛ نحو : ما أحبَّ العلمَ إلى النابغين !! ، وما أبغض النقص إلى القادرين !! . ففعل التعجب : « أحبَّ » قد نصب مفعوله . واحتاج إلى جار ومجرور تبعًا لأصله ، فجيء بهما . وحرف الجر هو : « إلى » لأن فعل التعجب دال على « الحب » ، وما بعد « إلى » مجرور بها . لكنه فاعل معنوى ، لا نحوىّ ، لأنّ النابغين ــ

---

(١) فى ص ٣٤١ .

(٢) كما أشرنا فى رقم ٣ من هامش ص ٣٥٨ .

(٣) إذا كان المفعول به لصيغة الماضى « أفعَلَ » ضميراً بعده تمييز ، فما نوع هذا التمييز ؟ أتمييز مفرد أم تمييز جملة ؟ وكذلك ما نوع التمييز بعد الضمير المجرور بالباء فى صيغة : « أفْعِلْ به » ؟

الإجابة فى : « باب التمييز » ــ ج ٢ م ٨٨ ص ٣٤٣ .

(٤) انظر ــ أ ــ من ص ٤٣٢ حيث الكلام على تعدية « أفعل التفضيل » بحرف الجر ، فيتبين التشابه والتخالف بين « التعجب والتفضيل » فى هذه التعدية .

. . . .

. . . .

والقادرين هم الفاعلون لحب العلم ؛ وبغض النقص . وما قبْل إلى : (العِلم - النقْص) هو المفعول المعنوى ـ لا النحوىّ ؛ لأنه الذى وقع عليه الحب ـ والبغض .

ولهذا ضابط سبق بيانه[1] ؛ هو : أن يُحذف فعل التعجب ومعه « ما » التعجبية » إن وجدت ، ويوضع مكانهما فعل آخر من مادته ومعناه ، يكون فاعله النحوى هو الاسم المجرور بإلى ، ومفعوله هو الاسم الواقع بينها وبين فعل التعجب . فإن استقام المعنى على هذا صح مجىء « إلى » ، وإلاّ وجب تغييرها . فى المثال السابق نقول : أحَب ، أو : يحب النابغون العلم ، ويكره القادرون النقص . وقد استقام المعنى فدلت استقامته على صحة مجىء « إلى » .

فإن كان ما بعدها ليس فاعلا فى المعنى ، وإنما هو مفعول معنوى وما قبلها هو الفاعل المعنوى وجب الإتيان « بلام الجر » ، بدلا من : « إلى » ؛ نحو : ما أحبَّ الوالدة لمولودها ! ، فالوالدة هى الفاعل المعنوى ـ لا النحوىّ ـ الذى فعَل الحب أو قام به الحب . والمولود هو المفعول المعنوى ـ لا النحوىّ ـ الذى وقع عليه الحبّ ؛ لصحة قولنا : أحبتْ ، أو تحب الوالدة مولودها ... فمعنى : « إلى » ، و « اللام » ، فى مثل هذا الموضع هو : « التبيين » ، أى : بيانُ الفاعل المعنوى والمفعول المعنوى ، وتمييز كل منهما من الآخر .

ب ـ إن كان أصل فعل التعجب فعلا متعدياً بنفسه لواحد فإنه يصير لازماً يتعدى بحرف جر خاص هو : « اللام » كذلك ، مثل : ما أضرَبَ الناس للجاسوس !!

وإن كان أصل فعل التعجب فعلا لازمًا يتعدى إلى معموله بحرف جر معين وجب أن يجارى أصله فى التعدى بهذا الحرف إلى معموله ؛ نحو : ما أغضب الناس على الخائن . وقول شوقى :

ما أجمل الهجرة بالأحرار إنْ ضنّت الأوطان بالقرار

لأنه يقال : غضب الله على الكافر ... ـ جَمُل المرء بخُلقه ...

---

(١) جـ ٢ ص ٣٤٥ م ٩ .

. . . .

. . . .

جـ ـ قد يصاغ فعل التعجب من فعل ينصب بنفسه مفعولين[1] مثل « كَسَا » ، و « ظن » فى نحو : كَسَا الغنىُّ فقيراً ثياباً ـ ظنَّ البخيلُ الجودَ تبذيراً .

ولفعل التعجب الذى يصاغ من المتعدى لمفعولين أربع حالات[2] .

الأولى : أن يكتفى بفاعل المتعدى فينصبه مفعولا به ؛ نحو : ما أكسى الغَنِىَّ ! ! ، ما أظنَّ البخيلَ ! ! فكلمتا : « الغنى والبخيل » كانتا فى الأصل قبل التعجب فاعلا ؛ فصارتا بعده مفعولا به لفعل التعجب الذى اكتفى بهذا المفعول به ، واقتصر عليه .

الثانية : أن يزيد على الفاعل السابق الذى صار مفعولا به ـ أحد المفعولين الأصليين مجروراً باللام ؛ فتقول : ما أكسى الغنىَّ للفقير ! ! ـ ما أظنَّ البخيلَ للجود ! ! فكلمتا : « البخيل » ، و « الجود » كانتا قبل التعجب مفعولين للفعل المتعدى لاثنين ، ثم صارتا بعد التعجب مجرورين باللام ، ومتعلقين مع مجرورهما بفعل التعجب .

الثالثة : أن يزيد على الحالة السابقة المفعول الأصلى الثانى ؛ فتقول ما أكسى الغنىَّ للفقير ثيابًا ! ـ ما أظنَّ البخيلَ للجودِ تبذيراً ! .

الرابعة : حذف لام الجر السابقة ونصب الثلاثة مباشرة بشرط أمن اللبس ، نحو : ما أكسى الغنىَّ الفقيرَ الثيابَ ! ! وما أظَنَّ البخيلَ الجودَ تبذيراً . فإن خيف اللبس أدخلت لام الجر على المفعولين الأصليين ؛ نحو : ما أظَنَّ الرجلَ لأخيك ، لأبيك ، والأصل : ظَنَّ الرجل أخاك أباك . . .

لكن « أفْعَلَ » فى التعجب لا ينصب إلا مفعولا به واحداً ، وفى الأمثلة السابقة استوفى حقه بنصبه المفعول به الذى كان فى الأصل فاعلا . فما الذى

---

(١) سواء أكان أصلهما المبتدأ والخبر كالفعل : « ظن » أم لم يكن أصلهما ذلك ، كالفعل : « كَسَا » .

(٢) كثر الخلاف والاضطراب بين المراجع المطولة بشأن هذه الحالات . وأصفاها ـ مع إيجازه ـ ما جاء فى شرح : « التصريح » . وقد نقلنا هنا صفوة ما تضمنته المطولات .

. . . .

. . . .

نصب المفعول الثانى ، إن وجد ، وكذلك الثالث ؟

إن البصريين يقدرون فعلا — أو ما يشبهه — ينصب المفعول الثانى إن وجد ، وكذلك الثالث ؛ ويسترشدون فى تقديره بفعل التعجب المذكور قبله ؛ فيقولون فى تأويلهم : (ما أكسَى الغنىَّ يكسو الفقير !! — أو : ما أكسى الغنىَّ يكسو الفقير ثيابًا ! !) — (ما أظنَّ الغنىَّ ! . . يظن الجود . . . — أو ما أظنَّ الغنىَّ يظن الجود تبذيراً ! !) . . .

والكوفيون لا يقدرون محذوفًا ولا يتأولون ، ويقولون : حقًّا أنَّ « أفعَلَ » فى التعجب لا ينصب إلا مفعولا به واحداً ، لكنه فى هذه الصور وأمثالها ينصب أكثر من مفعول به واحد .

ولا أثر للخلاف فى المعنى ، ولكن فى رأى الكوفيين يسْر وقبول — لبعده من التكلف ، والحذف ، والتقدير .

• • •

المسألة ١١٠ :

ألفاظ المدح والذم . . .

(ومنها : «نِعْم» ، و«بِئْس»[1] ، وما جرىَ مجراهما) .

فى اللغة ألفاظ وأساليب كثيرة ، تدل على المدح ، أو الذم . بعضها يؤدى هذه الدلالة صريحة ؛ لأنه وُضع لها من أول الأمر نَصًّا ، وبعضها لا يؤديها إلا بقرينة[2] . فمن الأول الذى يؤديها صريحة قولك : (أمدحُ ـ أُثنى ـ أستحسن . . . ـ أذم ، أهجو ، أستقبحُ) . . . وأشباهها ، وما يشاركها فى الاشتقاق ، نحو : أمدح فى الرجل تجلُّدَه ، وحسنَ بلائه ، وأذم فيه يأسه ، وفتور عزيمته ـ أثنى عليك بما أحسنت ، وأهجو من قبض يده عن الإحسان . . .
ومنها : الجميل ـ العظيم ـ الفاضل ـ الماجد ـ البخيل ـ الحقود ـ الخائن . . .
وغيرها من ألفاظ المدح والذم الصريحين .

ومن الثانى الذى يحتاج لقرينة : وَفْرة لا تكاد تعَدّ ؛ فى مقدمتها : أساليب النفى ، والاستفهام ، والتعجب[3] ، والتفْضيل ، ونحوها ؛ فإنها أساليب قد تضم ـ أحياناً ـ إلى معناها الخاص دلالتها على المدح أو الذم ، بقرينة ؛ كقولك فى إنسان يتحدث الناس بفضائله ومزاياه ، أو : بنقائصه وعيوبه : «ما هذا بشراً» . تريد فى حالة المدح : أنه مَلَك ، مثلا ، وفى حالة الذم : أنه شيطان . ومثل قول شوقى :

هل المُلْكُ إلا الجيشُ شأناً ومظهراً؟ ولا الجيشُ إلا ربُّه حين يُنْسَبُ ؟

---

(١) فيهما لغات ؛ أشهرها : (كسر الأول مع سكون الثانى) ، (وفتح الأول مع كسر الثانى) ، (وفتح الأول مع سكون الثانى) ، (وكسر الأول والثانى معا) .
والأفصح والأشهر عند استعمالها فى المدح والذم الاقتصارَ على اللغة الأولى .

(٢) حالية ، أو كلامية .

(٣) انظر رقم ٦ من هامش ص ٣٣٩ .

وقوله :

إلامَ[1] الْخُلْفُ بينَكُمُ ؟ إلامَا ؟ وهَذِى الضَّجةُ الكُبرَى عَلامَا[2] ؟
وفيمَ يَكيدُ بعضكمو لبعض ؟ وتُبْـدُون العـداوةَ والخِصاما ؟

وقول المتنبى : « ما أبعدَ العيبَ والنقصانَ من شَرَفى ! ! »

وقوله فى ذم قائد الجيش الرومى :

فأَخْبِثْ به طالبًا قَهْرَهُمْ ! ! وأخيِبْ به تاركًا مـا طلبْ !

وقول أعرابى سئل عن حاكمين : أمَّا هذا فأحْرَصُ الناس على الموت فى سبيلِ الله ، وأما ذاك فأحرصُ الناس على الحياة فى سبيل الشيطان . . .

ومن النوع الأول الصريح : « نِعْم » ، و « بئس » وما جرى مجراهما من الألفاظ التى تدلّ نصًّا على المدح العام[3] أو : الذمّ العامّ[3] ، وتمتاز « نِعم وبئس » من باقى نوعهما الصريح بأحوال وأحكام خاصة بهما ، دون نظائرهما من النوع الصريح ، وأشهر هذه الأحوال والأحكام ما يأتى :

(١) دلالة « نِعْم » على المدح العامّ ، و « بئس » على الذم العام . . .[3]

---

(١) إلى أى شىء ؟ فكلمة : « م » أصلها : « ما » الاستفهامية التى تحذف ألفها عند الجر وعدم الوقف عليها . أما عند الوقف فتحذف الألف ، وتحل محلها « هاء » السكت . ولكنها لم تحذف فى آخر الشطرتين ؛ مراعاة لقواعد القافية ، كى تماثل آخر الأبيات التالية لها . والخطاب موجه للمصريين .

(٢) على أى شىء ؟ ويقصد بالضجة الخلاف الحزبى الطاغى فى عصره ، والخصومات العنيفة بين الأحزاب المصرية بسبب بعض المشروعات السياسية ، ومنها : المشروع الذى كان سبباً فى احتدام النزاع ؛ وهو : الذى اشتهر باسم : « تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ » . اعترفت فيه إنجلترا – وكانت تحتل مصر إذ ذاك – باستقلال البلاد المصرية ولكن بقيود وشروط .

(٣ و٣ و٣) المراد بالعموم هنا فى المدح وفى الذم أنه ليس مقصوراً على شىء معين ، ولا على صفة خاصة ، ولا يتجه إلى أمر ، دون آخر ، ولا يتضمن معنى التعجب – كما نص على هذا « الخضرى » فى آخر الباب – ؛ بل يتجه بغير تعجب إلى كل أمور الممدوح أو المذموم ؛ فالمدح العام يشمل الفضائل كلها ؛ مبالغة ، ولا يقتصر على بعض منها ؛ كالعلم ، أو الكرم ، أو الشجاعة . . . والذم العام يشمل العيوب كلها مبالغة ، ولا يقتصر على بعض منها ؛ كالكذب ، أو الجهل ، أو السفه . . . ومن الأمثلة قوله تعالى : (واعْتَصِمُوا بالله هو مولاكم ، فنعم المولَى ، ونعم النصير) وقوله تعالى : (أَفَمَنِ اتَّبعَ رِضوانَ الله كمن باء بسَخط من الله ومَأواه جهنَّم ، وبئس المصير) فالمدح والذم هنا مختلفان بسبب –

واعتبار كل لفظ منهما فى هذه الحالة وحدها فعلا ماضيًا ، لازمًا [1] جامداً ، لا بد له من فاعل . ومع أن كُلاًّ منهما يعرب فعلا ماضيًا فإنه متجرد من دلالته الزمنية ، ومنسلخ عنها بعد أن تكوّنت منه ومن فاعله جملة « إنشائية غير طلبية» ؛ يُقصَد منها إنشاء المدح العام ، أو الذم العام ، من غير إرادة زمن ماض أو غير ماض ... فكلاهما انتقل إلى نوع خاص من « الإنشاء المحض غير الطلبى » لا دلالة فيه على زمن [2] مطلقًا ، نحو : نعم أجر المخلصين — بئس مصير المتجبرين .

ولجمودهما فى هذه الحالة وحدها لا يكون لهما مضارع ، ولا أمر ، ولا شىء من المشتقات . . . وتلحقهما تاء التأنيث — جوازاً — إذا كان فاعلهما اسمًا ظاهراً مؤنثًا [3] ، ويصح حذفها بكثرة ، ولو كان الفاعل مؤنثًا حقيقيًّا ؛ نحو : نِعْم . . أو : نِعمتْ فتاة العمل والنشاط ، وبئس ... ، أو : بئست فتاة البَطالة والخمول . أما فى غير هذه الحالة الخاصة بالمدح والذم فهما فعلان ماضيان ، متصرفان ، دالاّن على زمن مضَى : نحو : نَعِم العيش ينعَم ، فهو ناعم ؛ أى : لانَ واتسع . وبَئِسَ المريض يَبْأَس ؛ فهو : بائس . . .

(٢) قَصْر فاعلهما على أنواع معينة ، أشهرها ما يأتى :

ا — المعرَّف « بأل » الجنسية [4] ، أو : « العهْدية » [5] ، نحو : نِعْم الوالد

= « العموم » عنهما فى الأفعال الأخرى التى تجرى مجرى « نعم وبئس » حيث يكون المدح والذم فى تلك الأفعال الأخرى خاصين ومتضمنين التعجب ، (طبقاً لما سيجىء فى ص ٣٨٤) .

وإنما يستفاد العموم مع « نعم ، وبئس » عند الإطلاق وعدم التقييد ؛ فإن وجد تقييد زال التعميم ؛ نحو : نعم الفتى محسناً . (١) انظر ما يختص بهذا فى رقم ٣ من ص ٣٧٣ .

(٢) انظر الصبان فى هذا الموضع ، أما البيان الكامل وذكر المراجع الأخرى ففى صدر الجزء الأول — م ٤ — عند الكلام على أقسام الفعل .

(٣) وكذلك إذا كان « المخصوص » مؤنثاً فإنه يجوز تذكير الفعل وتأنيثه وإن كان الفاعل مذكراً ؛ طبقاً لما سيجىء بيانه فى ص ٣٧٨ . وقد سبق فى باب الفاعل (ح ٢ م ٦٦ ص ٦٧ و ٧٠) بيان الحالتين السالفتين ، وحكم تاء التأنيث من جهة ذكرها وحذفها .

(٤) هى الداخلة على نكرة لإفادة العموم والشمول مع التعريف ، ويغلب أن يصلح فى مكانها كلمة : « كل » فلا تدخل على ما لا يقبل التعريف فى أغلب استعمالاته ؛ مثل « غير » — مع ملاحظة ما سبق فى رقم ٤ من هامش ص ٢٤ — ، ولا على المعرفة مثل : « الله » .

(٥) (وانظر المراد من الجنس والعهد فى هذا الباب فى « ا » من ص ٣٧٤ ، ثم ما يتصل بالمسألة فى ص ٣٧٥ و ٣٧٦) .

وقد سبق تفصيل الكلام على أنواع « أل » وأحكامها فى باب المعارف بالجزء الأول ، م ٣١ .

الشفيق ، وبئس الولد العاقّ . وقول الشاعر :

حياةٌ على الضيْم بئس الحياةُ ونعم المماتُ إذا لم نَعِزْ(١)

ب — المضاف إلى المعرّف « بأل » السابقة ، نحو : نِعم رجلُ الحربِ خالدٌ ، وبئس رجلُ الجبنِ والكذبِ مُسَيْلِمةُ . . .

حـ — المضاف إلى المضاف إلى المعرَّف بها ؛ نحو : نِعم قارئُ كتبِ الأدبِ ، وبئس مهملُ أمرِ اللغةِ .

د — الضمير المستتر وجوبًا بشرط أن يكون ملتزمًا الإفراد والتذكير(٢) ، وعائداً على تمييز بعده(٣) ، يفسر ما فى هذا الضمير من الغموض والإبهام ؛ نحو : نِعم قومًا العربُ ، وبِئس قومًا أعداؤُهم . فى كل من : « نِعم » و « بئس » ضمير مستتر وجوبًا(٤) تقديره : « هو » مراداً منه الممدوح ، أو المذموم ، ويعود على التمييز (قوماً) أى : نعْمَ القومُ قوماً ... — وبئس القومُ قوماً ...

ولا بد من مطابقة هذا التمييز لمعناهما ، (أى : لا بد من مطابقته لما يسمى : « المخصوص » بالمدح أو الذم ، بحيث يتطابقان تذكيراً ، وتأنيثًا ، وإفراداً ، وغير إفراد) ، نحو : نِعم رجلين : القائدُ والجندىُّ — نِعم رجالا : الحليمُ ، والصبورُ ، والمتواضعُ — نِعْمَ ، أو : نِعمتْ ، فتاةً : المجاهدةُ — نِعْمَ ، أو : نِعمتْ ، فتاتين : المجاهدتان — نعْمَ ، أو : نِعمت فتياتٍ المجاهداتُ .

---

(١) إذا لم نَعِزْ (مع تخفيف الزاى ، للقافية — والأصل : التشديد —) اذا لم نكن أصحاب عزة ، أى : قوة ، وكرامة ، وهيبة .

(٢) اشتراط التذكير ليس متفقاً عليه ؛ وإنما هو رأى الأكثرية القائلة بأن الفاعل الاسم الظاهر يراد به الجنس فى ضمن جميع الأفراد ، وكذلك الفاعل الضمير يراد به الجنس فى ضمن جميع الأفراد ؛ بأن يجعل راجعاً إلى التمييز المراد به الجنس ؛ لكونه على نية « أل الجنسية » ؛ إذ الأصل — مثلا — نعم الرجل .

(٣) فلا يصح تقديم التمييز هنا على الفعل . وهذا أحد المواضع التى يجوز أن يعود الضمير فيها على متأخر لفظاً ورتبة . (وقد تقدم تفصيل الكلام عليها فى الجزء الأول ص ١٨٤ م ٢٠) ثم انظر رقم ٤ من هامش هذه الصفحة .

(٤) ومن النادر الذى لا يقاس عليه إبرازه مجروراً بالباء الزائدة فى مثل قولهم : نعم بهم قوماً . وقد ذكرنا هذا الرأى للاستعانة به على فهم الوارد المسموع دون محاكاته .

ولا بد أن يكون التمييز صالحًا لقبول « أل » المعرّفة[1] ، فلا يصلح أن يكون من الكلمات المتوغلة – غالبًا – فى الإبهام ؛ ككلمة : غير ، ومثل : وشبه[2] ...

ويجوز – فى الرأى الراجح – أن يجتمع فى أساليب المدح أو الذم الفاعل الظاهر والتمييز[3] ؛ نحو : نِعم الشجاعُ رجلا يقول الحقَّ غيرَ هيَّاب ، وقول الشاعر :

---

(١) والأحسن اعتبار هذا التمييز من نوع : تمييز « الذات » ؛ (أى : تمييز « المفرد » ؛ لا تمييز « النسبة » ، (طبقاً للبيان التفصيلى الذى سبق فى باب : « التمييز » ، ج٢ م ٨٨ عند الكلام على أقسام التمييز ص ٣٨٩ و ٣٩١ وما بعدهما) .

ومن أحكام هذا التمييز أنه – على الصحيح – لا يجوز حذفه مع استتار الضمير الفاعل العائد عليه ؛ لكيلا يبقى الفاعل الضمير مبهماً ، ليس له ما يفسره ؛ فالتمييز يفسر الفاعل المستتر . فإن وجدت قرينة تدل على التمييز بعد حذفه ، وتكون عوضاً عنه صح الحذف ؛ كالتاء فى قولهم : إن زرت الصديق فبها ونِعمتْ ؛ أى : نعمت زيارة زيارتُك ، ومنه قوله عليه السلام : (من توضأ يوم الجمعة فبها ونِعمتْ ، ومن اغتسل فالغسل أفضل) أى : فبالرخصة أخذ ، ونعمت رخصة الوضوء .

ولا يصح تقديمه على « نعم وبئس » – كما أسلفنا – ، ولا تأخيره عن « المخصوص » بالمدح والذم ؛ ولهذا حكموا بالشذوذ على مثل : نعم محمد رجلا ، باعتبار « محمد » هو « المخصوص » . أما باعتباره فاعلا فلا يصح ؛ لأنه ليس من الأنواع السالفة التى تصلح فاعلا فى هذا الباب .

ويصح أن يكون لهذا التمييز نعت أو غيره من التوابع ، ومن أمثلة النعت قولهم :
« إن الكذوب لبئس خلاً يُصْحَب » ....

كما يصح أن يفصل بينه وبين الفاعل فاصل ، كقوله تعالى : (بئس للظالمين بدلا) ، ويجوز تثنيته وجمعه – كما أشرنا – وبسبب هذا الجواز امتنع إبراز الفاعل المستتر ، وتثنيته وجمعه ، اكتفاء بتثنية التمييز وجمعه ؛ فلا يصح : نِعْمَا – ونِعْمُوا .. – فى الرأى الراجح .

(٢) فيما سبق يقول ابن مالك بإيجاز :

فِعْلَانِ غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ ... « نِعْمَ » و « بِئْسَ » رافِعانِ اسْمَيْنِ
مُقَارِنَىْ « أَلْ » أَو مُضَافَيْنِ لِمَا ... قَارَنَهَا ؛ كَنِعْمَ عُقْبَى الكُرَمَا
وَيَرْفَعَان مُضْمَراً يُفَسِّرُهْ ... مُمَيِّزٌ ، كَنِعْمَ قَوْماً مَعْشَرُهْ

تضمنت الأبيات الثلاثة أن « نعم وبئس » فعلان جامدان ، وأنهما يرفعان فاعلين مقترنين بـ « أل » أو مضافين للمقترن بـ « أل » أو ضميراً يفسره مميز (تمييز ، كنعم قوماً معشره) ، وترك الناظم بقية أنواع الفاعل التى فى الصفحات التالية .

(٣) وفى هذا يقول ابن مالك :

وَجَمْعُ تَمْيِيزٍ وفَاعِلٍ ظَهَرْ ... فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمُو قَدِ اشْتَهَرْ

نِعْمَ الفتاةُ فتاةً هندُ لو بَذلتْ ... رَدَّ التحية نطقًا أو بإيماء(١) ...

هـ — كلمة : « ما »(٢) أو : « مَنْ »(٣) ، نحو : (نِعم ما يقول الحكيم المجرِّب ، وبئس ما يقول الغِرّ الأحمق) ، ونحو : (نعم من تصحبه عزيزاً . وبئس من ترافقه منافقًا) . . . وقيلَ : إن « ما » تمييز ، والفاعل ضمير مستتر تفسره « ما » وكذلك : « مَنْ » .

---

(١) عند الجمع بينهما قد يكون التمييز غير دال على معنى زائد على الفاعل ؛ نحو : نعم الرجل رجلا عمر ؛ فيكون من نوع التمييز الذى يفيد مجرد التوكيد ؛ كالذى فى قول أبى طالب عم الرسول عليه السلام .

ولقــد علمت بأن دِين محمدٍ ... من خير أديان البرية دينا ...

(كما سبق فى باب التمييز جـ ٢ م ٨٧ ص ٣٢٧) . ويجوز أن يكون دالاً بنفسه على معنى زائد على معنى الفاعل ؛ نحو : « نعم الفتى فتًى صلاحٌ » ، إذا كان المراد أنه فتى حقاً ، أى من ناحية الفتوة ، يظهر عليه أماراتها . ويجوز أن تكون زيادة المعنى ليست ناشئة منه مباشرة ، وإنما هى من أحد توابعه أو معمولاته ، نحو نعم الرجل رجلا مجاهداً صلاح . . . و . . .

(٢) وفيها يقول ابن مالك :

وَ « مَا » مُمَيِّزٌ ، وَقِيلَ : فَاعِلُ ... فى نَحْوِ : نِعْمَ مَا يَقُولُ الفَاضِلُ

فى « ب » من ص ٣٧٤ أشهر إعرابات « ما » بعد نعم وبئس .

ويقول علماء رسم الحروف إن « ما » إذا كانت معرفة تامة فقد تكون : « تامة عامة » ومعناها : « الشىء » ، ولفظ : « الشىء » يلاحظ عند التقدير . وعلامتها ألا يكون قبلها اسم تكون هى وعاملها صفة له فى المعنى ، كقوله تعالى : (إنْ تُبْدُوا الصدَقات فَنِعِمَّا هى) التقدير : نعم الشىء هى ... وقد تكون معرفة « تامة خاصة » ، وعلامتها : أن يسبقها اسم تكون هى وعاملها صفة له فى المعنى ، وتقدر من لفظ ذلك الاسم ؛ نحو : أصلحت الخط إصلاحاً نِعِمّا ، التقدير : نعم الإصلاح . هذا كلامهم . ويقول أكثرهم إن : « ما » فى الصورتين توصل خطاً بآخر الفعل : « نعم وبئس » وتدغم هى « ميم » نعم ، وتكسر عندئذ « العين » للتخلص من السكون الناشئ من الإدغام .

غير أن الحكمة فى هذا الاتصال الكتابى غير سائغة عند فريق آخر ؛ إذ هى : مجرد المحاكاة السابقين ممن كتبوها فى الطور الأول وقت استحداث الخط . فالخير فى فصلها ، (بالرغم من أننا فصلناها مرة فى أعلى هذه الصفحة ، ووصلناها فى هامشها) إلى أن يستقر الاصطلاح على وضع جديد موحد .

ومثلها عندهم فى الاتصال « بِئْسَ » كلمة « ما » النكرة الناقصة وهى النكرة الموصوفة التى معناها الذى تقدر به : « شىء » ؛ مثل : إن قراءة الكتب الأدبية نصاً يقوّم الألسنة . . والحكمة والرأى هنا مثلهما فيما سبق .

(٣) وتكون : « من » موصولة ، أو نكرة تامة ، أو نكرة موصوفة ، ولا تكون معرفة تامة .

و — « الذى » (اسم موصول) ؛ نحو : نعم الذى يصون لسانه عما لا يَحْسن ، وبئس الذى يغتاب الناس .

ز — النكرة المضافة لنكرة ، أو غير المضافة ؛ كقول الشاعر :

فنِعم صاحبُ قومٍ لا سلاحَ لهم   وصاحبُ الركبِ عثمانُ بنُ عفَّانا

ومثل : نعم قائدٌ أنت . . .

والنوعان الأخيران (وهما : الذى ، والنكرة) ، أقل الأنواع استعمالا ، وسُمُوًّا بلاغيًّا ، مع جوازهما .

(٣) عدم نصبهما المفعول به ؛ لأن كلاًّ منهما فى هذا الاستعمال فعل ماض — جامد — لازم — كما تقدم[1] — . . . ولكن يصح زيادة « كاف الخطاب » الحرْفية فى آخرهما ، نحو : نِعْمك الرجل عثمان ، وبئْسك الرجل زياد . وهذه الكاف حرف محض لمجرد الخطاب ؛ فلا يعرب شيئاً ، ولكنه يتصرف على حسب نوع المخاطب[2] . وزيادتُه — مع جوازها — قليلة فى الأساليب البليغة[3] .

---

(١) فى رقم ١ من ص ٣٦٨ .

(٢) تذكيراً ، وتأنيثاً ، وإفراداً ، وتثنية ، وجمعاً . . .

(٣) سبق بيان هذا مفصلا فى ج ١ ص ٢٣٨ م ١٩ — باب : الضمير ، بمناسبة الكلام على « كاف الخطاب » الحرفية .

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

ا — إذا كانت : « أل » جنسية في مثل : (نعم الوالد عليّ) — ونظائره طبقًا لما أوضحناه[1] ، فقد يراد منها الدلالة على الجنس حقيقة ؛ فكأنك تمدح كل والد . ويدخل في هذا التعميم عليّ ، ثم تذكره بعد ذلك خاصةً ؛ فكأنك مدحته مرتين ؛ إحداهما مع غيره ، والأخرى وحده .

وقد يكون المراد الجنس مجازاً ؛ فكأنك جعلت الممدوح بمنزلة الجنس كله للمبالغة في المدح .

أمّا إذا كانت «أل» للعهد[1] ، فقد تكون لشيء معهود في الذهن لم يذكر خلال الكلام ؛ فتكون للعهد الذهني . فإن ورد في الكلام فهي للعهد الذِّكْرِيّ . كالذي في قولهم:

خيرُ أيامِ الفتَى يومٌ نَفَعْ فاتْبَعِ الحقّ ، فنِعْمَ المُتَّبَعْ

و« أل » الجنسية أقوى وأبلغ في تأدية الغرض ، والعهدية أوضح وأظهر .

ب — إذا وقعت كلمة : « ما »[2] بعد : «نعم وبئس» جاز فيها إعرابات كثيرة ، وأشهرها ما يأتي :

(١) إعرابها حين يليها اسم منفرد (مثل : الزراعة نِعْمَ ما الحِرْفةُ) — إما نكرة تامة فاعلا ، وإما نكرة تامة : تمييزاً ، وفاعل « نعم » ، و « بئس » في هذه الصورة ضمير مستتر يعود على هذا التمييز ، وتعرب الكلمة المنفردة التي بعدها (وهي : الاسم المنفرد) خبراً لمبتدأ محذوف ، أو مبتدأ والجملة قبلها خبر عنها — كما سنعرف في إعراب المخصوص — .

(٢) إعرابها حين يليها جملة فعلية ، (مثل : نِعْمَ ما يقول العقلاء ، وبئس ما يقول السفهاء ...) ، إما نكرة ناقصة ، تمييزاً ، والفاعل ضمير مستتر يعود عليها . والجملة بعدها صفة لها . وإمّا معرفة[3] ناقصة ، فاعلا ، والجملة بعدها صلتها .

---

(١) راجع : «أ» ص ٣٦٩ .

(٢) انظر بعض أنواع « ما » في رقم ١ من هامش ص ٣٧٢ ثم ما يجيء في الصفحة التالية .

(٣) اسم موصول .

. . . .

. . . .

(٣) إعرابها حين تنفرد فلا يليها شيء ؛ (نحو : الرياضة نعما ، والإسراف فيها بئسما) إمَّا أن تكون نكرة تامة فاعلا ، وإمَّا تمييزاً ، والفاعل ضمير مستتر يعود عليها .

ففي كل الأحوال السابقة يجوز أن يكون الفاعل ضميراً مستتراً يعود على « ما » ؛ لا فرق بين أن تكون نكرة تامة ، وناقصة ، ومعرفة تامة . كما يجوز أن تكون « ما » باعتباراتها المختلفة فاعلا .

فإذا اعتبرناها نكرة ناقصة فالجملة بعدها صفتها ، وإذا اعتبرناها معرفة ناقصة فالجملة بعدها صلتها ، وإذا وقع بعدها كلمة منفردة ، أو لم يقع بعدها شيء ، فهي تامة ، تعرب فاعلا ، أو تعرب تمييزاً والفاعل ضمير .

ولما كان كل نوع من أنواع « ما » مختلفاً في دلالته اللغوية عن النوع الآخر ، كان تعدد هذه الأوجه الإعرابية جائزاً حين لا توجد قرينة توجه المعنى إلى أحدها دون الآخر ؛ فإذا وجدت القرينة وجب الاقتصار على ما تقتضيه ، فليس الأمر على إطلاقه — كما قد يتوهم بعض المتسرعين — ؛ ففي مثل : (لا أجد ما أتصدق به إلا اليسير ؛ فيجيب السامع : نعِمّ ما تجود به) . تكون « ما » هنا نكرة موصوفة ؛ فكأنه يقول : نعم شيئاً أيّ شيء تجود به ، وفي مثل ؛ أعطيتك الكتاب الذي طلبته ؛ فتقول : نعم ما أعطيتني ، فكلمة « ما » موصولة ، وهكذا . . . وإلا كانت الألفاظ ودلالتها فوضى . والقرائن والأسرار اللغوية لا قيمة لها ، ومثل هنا يقال في « أل » السابقة ، — من ناحية أنها للعهد أو الجنس . . . — وفي غيرها من كل ما يجوز فيه أمران ، أو أكثر وتقوم بجانبه قرينة توجه إلى واحد دون غيره .

* * *

(٤) امتناع توكيد فاعلهما المفرد الظاهر توكيداً معنويًا ، فلا يصح نعم الرجل كلهم[1] محمد ، ولا بئس الرجل أنفسهم علىّ . كما لا يصح : نعم الرجل كله محمد، ولا بئس الرجل نفسه على[2] ... فإن كان فاعلهما مثنى أو جمعاً جاز ، نحو : نعم الصديقان كلاهما ، محمد وعلى – نعم الأصدقاء كلهم محمد وعلى وحامد . . . ومثلهما المثنى والجمع للمؤنث . . .

أما التوكيد اللفظى فلا يمتنع ، وكذلك : (البدل ، والعطف[3]) . وأما النعت فيجوز إذا أريد به الإيضاح والكشف ، لا التخصيص[4] ، كقول الشاعر :

لَعَمْرِى – وما عَمْرِى علىَّ بِهَيِّنٍ   لَبِئْسَ الفتَى المدعُوُّ باللَّيْلِ حاتِمُ

---

(١) «كلهم» بالجمع – مراعاة لمعنى الفاعل – لا لفظه – لأنه بمعنى الجنس المشتمل على أفراد كثيرة ، كما سبق فى «ا» من ص ٣٦٩ . (انظر رقم ٢ التالى) .

(٢) لايصح التوكيد المعنوى إذا كان لفظه للجمع كالمثالين الأولين لأن فيه تناقضاً بين ظاهره اللفظى الدال على الجمع، وظاهر الفاعل الدال لفظه على الإفراد . كما لا يصح أيضاً إذا كان لفظه للمفرد ، منعاً لتناقض بين ظاهره اللفظى ومعنى الفاعل الملحوظ فيه الجنس كله ، أو أنه بمنزلة الجنس كله .

هذا على اعتبار «أل» جنسية ؛ أما على اعتبارها للعهد فلم يقطعوا فيه برأى ، وإنما قالوا لا يستبعد جوازه (راجع الصبان – وغيره – فى هذا الموضع) ، وهذه فتوى مضطربة . والأحسن الأخذ بالرأى الذى لا يبيح التوكيد المعنوى مطلقاً ؛ لأن الغرض منه لا يتحقق هنا مع «أل» ؛ العهدية ؛ إذ مقام المدح والذم لا يتطلب الإحاطة والشمول فنأتى له بلفظ : «كل أو جميع ، أو عامة ، » . .. أو نحوها من ألفاظ التوكيد الدالة على الشمول ، وليس المقام بمقام رفع احتمال الشك عن ذات الفاعل فنأتى له بلفظ التوكيد الذى يزيل الشك عنها ؛ مثل كلمة : «نفس» ، أو مايشبهها . . .

(٣) اشترط بعض النحاة فى (البدل والعطف) أن يكون كل منهما صالحاً لمباشرة «نعم» (بأن يكون معرفاً «بأل» . أو مضافاً إلى المعرف بها ، ولو بواسطة .. و .) وبعض آخر لم يشترط هذا ؛ محتجاً بأنه يغتفر فى التابع مالا يغتفر فى المتبوع. ولم يوضح لنا أحد الفريقين موقفه من السماع الكثير الوارد عن العرب ؛ لتكون الحجة قاطعة . لهذا كان من التيسير المقبول الأخذ برأى من لا يشترط ماسبق .

(٤) لأن تخصيصه مناف للشمول والتعميم عند من يجعل «أل» جنسية ، فإذا أريد به الكشف والإيضاح على تأويل أنه الجامع لكل الصفات، صح النعت به. وأما القائلون بأنها للعهد فلا يشترطون هذا ، ويبيحون النعت. فهنا صورتان ؛ يجوز النعت مع التأول فى إحداها ، وعدم التأول فى الأخرى . ومن الخير ترك هذا العناء كله ، والاقتصار على النتيجة النافعة التى ينتهى إليها الرأيان وهى : النعت ، وإهمال ما يحف به من جدل .

وقال الآخر :

نعمَ الفتَى المُرِّيُّ[١] أنتَ ، إذا همو حضَروا لدَى الحَجَرَات[٢] نارَ المُوقِد

فإن كان الفاعل ضميراً مستتراً فلا يجوز أن يكون له تابع من نعت ، أو عطف ، أو توكيد ، أو بدل .

(٥) حاجتهما — فى الغالب — إلى اسم مرفوع بعدهما هو المقصود بالمدح أو الذم ، ويسمى : «المخصوص بالمدح والذم» . وعلامته : أن يصلح وقوعه مبتدأ ، خبره الجملة الفعلية التى قبله مع استقامة المعنى ، نحو : (نِعْمَ المغرد البلبلُ — بئس الناعب الغرابُ) ؛ فالبلبل هو : المخصوص بالمدح ، والغراب هو : المخصوص بالذم ، وكلاهما يصلح أن يكون مبتدأ ، والجملة الفعلية قبله خبره ؛ فنقول : البلبلُ نعم المغرد — الغرابُ بئس النّاعب .

ويشترَط فى هذا المخصوص أن يكون معرفة ، أو نكرة مختصة بوصف ، أو إضافة ، أو غيرهما من وسائل التخصيص[٣] . . . وأن يكون أخص من الفاعل[٤] ، لا مساويًا له ، ولا أعم منه[٥] ؛ وأن يكون مطابقًا له فى المعنى ؛ (فيكون مثله فى مدلوله تذكيراً ، وتأنيثًا ، وإفراداً ، وتثنية ، وجمعًا) . . . وأن يكون متأخراً عن الفاعل ؛ فلا يتوسط بينه وبين فعله[٦] ، — ويجوز تقدمه على الفعل والفاعل معًا — كما يجب تأخره عن التمييز إذا كان الفاعل ضميراً مستتراً له تمييز ؛

---

(١) المنسوب لقبيلة مُرّة — والمقصود به : سِنان بن أبى حارثة المرى .

(٢) الحجرات ، جمع : حَجَرَة (بفتح الحاء والجيم) وهى شدة برد الشتاء . وقد تقرأ : حُجُرات جمع : حُجْرة : بضم فسكون .

(٣) أو يصلح أن يكون خبراً إذا جعلنا الفاعل مبتدأ موصوفاً بكلمة : «الممدوح» أو كلمة : «المذموم» على حسب المعنى ؛ (لأن مفسر الفاعل كالفاعل) ، نحو : نعم الصانع خليل ، وبئس المصنوع النسيج ، أى : (الصانع ، الممدوح خليل) (المصنوع ، المذموم النسيج) وسيجىء الكلام على إعراب المخصوص فى ص ٣٧٨ .

(٤) لأن المراد من الفاعل هو الجنس كله — طبقاً للرأى الأغلب — .

(٥) حجتهم فى أن يكون أخص : أن يحصل التفصيل بعد الإجمال ؛ ليكون أوقع فى النفس . . . والحجة الحقيقية وحدها هى استعمال العرب ، كالشأن فى باقى الحجج التالية .

(٦) بزعم أن هذا أدعى للتشويق ، لكن يجوز أن يتقدم على الفعل والفاعل وفى هذه الصورة لا يسمى : مخصوصاً . والسبب فى المنع هو استعمال العرب — ليس غير — ويجب إهمال مثل هذه التعليلات .

نحو : نعم رجلا المخترعُ .

أما إذا كان الفاعل اسمًا ظاهراً فيجوز تقديم « المخصوص » على التمييز وتأخيره ، فنقول : نِعم العالِمُ رجلا إبراهيم ، أو : نِعم العالِمُ إبراهيمُ رجلا .

وإذا كان المخصوص مؤنثًا جاز تذكير الفعل وتأنيثه ، وإن كان الفاعل مذكراً ؛ نحو : نعم الجزاء الهدية ، ونعم الشريك الزوجة ، أو نعمتْ ، فيهما والتذكير فى هذه الحالة أحسن ليطابق الفاعل (١) .

* * *

حذف المخصوص :

يجوز حذف : « المخصوص » ، إن تقدم على جملته لفظ يدل عليه بعد حذفه ، ويغنى عن ذكره متأخراً ، ويمنع اللبس والخفاء فى المعنى ؛ ويُسمَّى هذا اللفظ ؛ بـ « المُشْعِر بالمخصوص » ؛ سواء أكانَ صالحًا لأنْ يكون هو « المخصوص » أم غير صالح (٢) ؛ ويعرب على حسب الحالة ؛ مثل : سمعت شعراً عذباً لم أتعرَّف صاحبه ، ثم تبينتُ أنه البُحتُرِىّ ؛ فنعم الشاعر . أى : فنعم الشاعر البُحتُرِىّ. وقوله تعالى فى نبيِّه أيوب : « إنَّا وجدناه صابراً ، نعم العبد ... » ، أى : نعم العبد الصابرُ ، ويصح : نعم العبد أيوب . وعلى التقدير الأول يكون « المشعر » — وهو كلمة : « صابراً » — من النوع الذى لا يصلح أن يكون « مخصوصًا » : لأنه نكرة غير مختصة ، بخلافه على « التقدير الثانى » .

* * *

إعراب المخصوص :

المشهور إعرابان ؛ أحدهما : أن يكون مبتدأ مؤخراً ، والجملة الفعلية التى قبله خبر عنه ، كما فى المثالين السالفين (٣) ...

وثانيهما : اعتباره خبراً لمبتدأ محذوف وجوبًا ، تقديره : « هو » ، أو : هى أو غيرهما مما يناسب المعنى ، ويقتضيه السياق ، فيكون فى المثالين السابقين (٣)

---

(١) لهذا إشارة فى رقم ٣ من هامش ص ٣٦٩ .

(٢) وهذه الصورة قليلة .

(٣ و ٣) فى رقم ٥ من ص ٣٧٧ .

مثلا : نعم المغرد هو البلبل ، وبئس الناعب هو الغراب . أى : الممدوح البلبل ، والمذموم الغراب . فالمراد من الضمير هنا : « الممدوح » أو : « المذموم » .

وهناك إعراب ثالث ، هو : أن يكون مبتدأ وخبره محذوف ؛ تقديره : « الممدوح » أو : « المذموم » .

تلك هي الأوجه الثلاثة المشهورة ، ويلاحظ أن كُلاًّ منها قائم على الحذف والتقدير ، أو التقديم والتأخير ، مع الركاكة والضعف ، مع أن هناك رأيًا قديمًا آخر ، أولى بالاعتبار ؛ لخلوه من تلك العيوب وغيرها ؛ هو : إعراب المخصوص « بدلا »[1] من الفاعل ؛ فيكون : « البلبل » بدلا من : « المغرد » ، ويكون : « الغراب » بدلا من : « الناعب » . . . هكذا . . .

وحبذا الأخذ بهذا الرأى السهل الواضح فى تقديرنا .

يجوز فى هذا المخصوص أن تعمل فيه النواسخ ؛ نحو ؛ نعم مداويًا كان الطبيب ؛ فهو اسم « كان » والجملة قبلها خبرها[2] . . .

* * *

(١) الأحسن أن يكون بدل كل من كل على جميع الاعتبارات ، لأن المراد من البدل هو المراد من المبدل منه . ومن العجيب أن يكون هذا رأى قلة من النحاة ، مع وضوحه ، وقوة انطباق قواعد البدل عليه ، وعدم تناقضه مع قاعدة أخرى . وأما ماوجه إليه من عيب فقد دفعه العائبون أنفسهم ، وانتهوا إلى خلوه من العيوب (كما يدل على هذا ماورد فى المطولات ، ومنها حاشية الصبان فى هذا الموضع ، وقد نقل عن بعض المحققين جواز البدلية ، وسجله فى آخر باب عطف البيان) فلماذا لم يجعلوه فى قوة غيره ؟ بل لماذا لم يقدموه على غيره ؟ ولانريد أن نسجل هنا تلك العيوب وطرق دفعها ؛ كى لانسجل مالا طائل وراءه . ومن شاء أن يطلع عليها فليرجع إليها فى مظانها التى ذكرناها والتى لم نذكرها .

(٢) وفى المخصوص وإعرابه يقول ابن مالك :

وَيُذْكَرُ « الْمَخْصُوصُ » بَعْدُ مبتَدَا أَوْ خَبَرَ اسْمٍ لَيْس يَبْدُو أَبَدَا

أى : يذكر المخصوص بعد الفاعل ، ويعرب مبتدأ ، أو خبراً لمبتدأ محذوف وجوبًا ، لا يجوز أن يظهر . ويقول فى حذفه :

وَإِنْ يُقَدَّمْ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى كَالْعِلْمُ نِعْمَ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَفَى

يريد : إن تقدم على المخصوص مايشعر بمعناه ويدل عليه من غير لبس ، أو فساد — كفى وأغنى عنه وجاز حذفه ، كالأمثلة التى سبقت فى الشرح . أما مثال : العلم نعم المقتنى والمقتفى فالمخصوص قد تقدم فصار فى الظاهر هو المشعر ، والأصل : « نعم المقتنى والمقتفى العلم » ، فأغنى عن المخصوص ، منعاً للتكرار الذى لا فائدة منه هنا ، و« المقتنى » : الشىء الذى يُتَّخَذ قِنْيَة ، أى : الشىء الغالى ، الذى يحرص الناس على ادخاره والاحتفاظ به . و« المقتفى » الذى يُقْتَفَى ؛ أى : يتبع وتراعى أحكامه ....

ومن النوع الأول الصريح[1] : الفعل : «حَبَّ» يكون للمدح العام مع الإشعار بالحُبّ ، ويكثر أن يكون فاعله كلمة : «ذا» التى هى اسم إشارة[2] نحو ؛ حبذا الموسيقىّ إسحاق ، وقول الشاعر :

يا حبذا النيل على ضوء القمرْ وحبذا المساء فيه والسَّحرْ

فإن جاء بعده الفاعل «ذا» ، وقبله : «لا» النافية كان للذم العام ، نحو : لا حبذا البخيلُ مادرٌ[3] .

وإنما كان معنى الفعل : «حَبَّ» هو : المدح مع الإشعار بالحب والقرب من القلب ، لأنه فعل مشتق من مادة : «الحبّ» وفاعله اسمْ إشارة للقريب . وهو ينفرد بهذه المزية دون «نِعْم» .

ومما يدل على الذم العامّ الصريح أيضاً الفعل : «ساء» تقول : ساء البخيل مادرٌ . كما تقول : بئس البخيل مادِرٌ وقول الشاعر :

أألوم من بخلتْ يداه وأغتــدى للبخل تِرْباً[4]؟ ساء ذاك صنيعا !

فمعناهما واحد ، هو : الذم العام[5] ، وكذلك أحكامهما

ومما تقدم نعلم أنّ «حبذا» جملة فعلية — على الرأى الأرجح — الفعل : فيها : «حَبَّ» ، وهو هنا ماض جامد[6] ، وفاعله هو كلمة : «ذا» اسم الإشارة ، مبنية

---

(١) أى : الذى يدل على المدح أو الذم دلالة صريحة بغير قرينة . . . (انظر ص ٣٦٧) .

(٢) وعندئذ تتصل بآخره فى الكتابة وجوباً ؛ طبقاً لقواعد رسم الحروف . ومن الأمثلة أيضاً قول الشاعر :

حبذا ليلة تَغَفَّلْت عنهــا زمنى فانتزعْتها من يديه

تغفلته : خدعته وهو غافل . أما الحرف «يا» فيجىء تفصيل الكلام عليه فى مكانه الأنسب ، وهو باب : «النداء» — ج ٤ م ١٢٧ ص — ه — ومنه يتبين أن الحرف : «يا» هنا : حرف تنبيه، أوحرف نداء ...

(٣) اسم رجل يضرب به المثل قديماً فى البخل .

(٤) صديقاً وصاحبا .

(٥) إلا إن لوحظ فى الفعل «ساء» أنه محول من أصله إلى صيغة «فَعُل» بقصد الذم الخاص مع التعجب ، كما سيجىء الكلام على تحويل الأفعال الثلاثة إلى هذه الصيغة ص ٣٨٤ و ٣٨٥ .

(٦) هو فى الأصل مشتق . ولكنه صار جامداً ، كامل الجمود بعد انتقاله إلى حالته الجديدة التى قصد بها إنشاء المدح فصار مع فاعله جملة إنشائية خالية من الدلالة الزمنية على الوجه الذى شرحناه فى رقم ١ من ص ٣٦٨ .

على السكون فى محل رفع . « الموسيقىّ » هو المخصوص بالمدح ، ويعرب مبتدأ خبره الجملة التى قبله ، أو خبر لمبتدأ محذوف ، أو غير هذا مما فصّلناه[1] فى إعراب « مخصوص : نعم وبئس » إلا البدل فلا يصح هنا .

ومن أحكام هذا المخصوص أيضًا أنه لا يصح تقدمه على الفاعل وحده ، دون الفعل ، ولا على الفعل والفاعل معًا ، فلا يصح : حبَّ علىٌّ ذا ، ولا علىٌّ حبّذا ، لأن تقدمه غير مسموع فى الكثير الفصيح من كلام العرب ؛ فصارت : « حبذا » معه ثابتة الموضع والصورة كالمثَل ؛ والأمثال لا تتغيَّر مطلقًا . هذا إلى أن تقدمه قد يوهم (فى مثل الصورة الثانية التى يكون فيها المخصوص مفرداً مذكراً) — أن الفاعل ضمير مستتر ، وأن « ذا » مفعول لا فاعل . وفى هذا إفساد للمعنى . لكن يصح أنْ يتقدم على التمييز أو يتأخر عنه ؛ نحو : حبذا رجلا العصامىُّ ، أو : حبذا العصامىُّ رجلا . ويصح الفصل بالنداء بينه وبين « حبذا » كما يصح حذفه إن دلّت عليه قرينة لفظية أو حالية .[2] كقول الشاعر :

ألا — حبّذا . لولا الحياءُ ، وربما مَنحتُ الهوَى ما ليسَ بالمتقارب

---

(١) فى آخر ص ٣٧٨ .

(٢) كثير من النحاة يمنع أن يكون الفاعل « ذا » تابع من التوابع الأربعة شأنه فى هذا شأن فاعل « نعم » و بئس » إذا كان ضميراً مستتراً . فإذا وقع بعد « ذا » اسم فهو « المخصوص » وهذا الرأى سديد حسنا ؛ لأن حاجة اسم الإشارة للمخصوص الذى يوضحه ويزيده جلاء أشد من حاجته إلى البدل ، أو غيره من التوابع . ويجب الأخذ بهذا الرأى فى صورتى « حب » ؛ المنفية وغير المنفية ، ما دام الأسلوب لإنشاء المدح أو الذم . لهذا يقولون فى كلمة : « المجاهد » فى مثل : حبذا المجاهد — إنها المخصوص ، ويعربونها إعرابه ، ولا يعربونها بدلا . لكن يجوز توكيد جملة : حبذا « توكيداً لفظيًّا ، ومنه قول الشاعر :

ألا حبذا ، حبذا ، حبذا حبيبٌ تحملتُ منه الأذى

ومما يقوى منع إعرابه عطف بيان أن عطف البيان لا بد أن يكون كمتبوعه — فى الرأى الأصح — تعريفاً وتنكيراً — كما سيجىء فى ص ٥٥٥ — وقد وردت أمثلة كثيرة فصيحة وقع فيها مخصوص حبذا نكرة ، منها قول جرير :

وحبذا نفحات من يَمَانِيَةٍ تأتيك من قبَل الرّيان أحيانا

فلو أعربنا كلمة : « نفحات » عطف بيان لخالفت متبوعها — وهو اسم الإشارة — فى تعريفه .

والأصل مثلا : ألا حبذا أخبار الحبِّ ، أو النساء . . . لولا الحياء ، ولا يصح أن تعمل فيه النواسخ ، بخلاف مخصوص « نعم » — كما سبق[1] . —

ومثل الإعراب السابق يقال فى : لا حبذا البخيلُ مادِرٌ ، مع إعراب « لا » حرف نفى ، فليس ثَمَّة خلاف بين الصيغتين فى شىء إلا فى وجود « لا » النافية قبل : « حبذا » مباشرة (أى بغير فاصل مطلقاً)[2] . . . وبسببها تصير الجملة لإنشاء الذم لا المدح . ولا يصح أن يحل حرف نفى آخر محل : « لا » فى هذا الموضع . ومن الأمثلة الجامعة للصورتين قول الشاعر :

ألا حبـــذا عاذِرِى فى الهوى ولا حبذا الجاهلُ العاذلُ

وقول الآخر :

أَلَا حَبَّذا أهلُ المَلَا ، غيرَ أنه إذا ذُكِرَتْ مىٌّ فلا حَبّذا هِيَا

وإذا كان فاعل ؛ « حَبَّ » — فى حالتى النفى وعدمه — هو كلمة : « ذا » وجب أمران ؛ فتح الحاء فى « حَبّ[3] » . . . وأن يبقى الفاعل : « ذا » على صورة واحدة لا تتغير فى الحالتين ؛ هى صورة الإفراد والتذكير مهما كان أمر المخصوص من الإفراد ، أو : التثنية ، أو : الجمع ، أو : التذكير ، أو : التأنيث . . . نحو : حبذا الطبيبة فاطمة — حبذا الطبيبتان الفاطمتان — حبذا الطبيبات الفاطمات — حبذا الطبيب محمد — حبذا الطبيبان المحمدان — حبَّذا الطبيبون — أو الأطباء — المحمَّدون ، فلا يصح إخراج « ذا » عن الإفراد

---

(١) فى ص ٣٧٩ .

(٢) ويصح وقوع الحرف « يا » قبل « حبذا » المثبتة . وفيما سبق خاصاً بالفعلين : « ساء وحب » يقول ابن مالك :

وَاجْعَلْ كَبِئْسَ سَاءَ. واجْعَلْ : «فَعُلَا» مِنْ ذِى ثَلَاثَةٍ — كَنِعْمَ ، مُسْجَلَا

وسيجىء شرح هذا البيت فى هامش ص ٣٩١ ، ثم يقول بعده :

وَمِثْلُ «نِعمَ » ، «حَبَّذا » ،الفَاعِلُ «ذا » وإِنْ تُرِدْ ذمًّا فَقل : « لا حبَّـــذا »

أى : مثل : « نعم » مع فاعلها فى إنشاء المدح ، جملة ، « حبذا » : وهى جملة فعلية، الفاعل فيها هو كلمة : « ذا » . أما عند إرادة الذم فقل : « لا حبذا » بزيادة « لا » النافية .

(٣) يشترط وصلها : بـ « ذا » كتابة — كما سبق فى رقم ٢ من هامش ص ٣٨٠ .

والتذكير ، لأنها دخلت فى أسلوب يشبه المثَل ، والأمثال لا تتغير مطلقًا ، ولا تخالف الصورة الأولى التى وردت بها عن العرب [1] . . .

فإن كان فاعل : « حَبَّ » اسمًا آخر غير كلمة : « ذا » فإنه لا يلتزم صورة واحدة ، وإنما يساير المعنى ، فيكون مفرداً أو غير مفرد ، مذكراً ، أو غير مذكر ، كل هذا على حسب ما يقتضيه المعنى . وعندئذ يجوز رفعه أو جره بباء زائدة فى محل رفع ، كما يجوز فى « حاء » الفعل : « حبَّ » أن تضبط بالفتحة أو الضمة ، مثل : حَبُّ المضىءُ القمرُ — حَبُّ المضيئان القمران — حَبُّتْ المضيئات الأقمار . . . وهكذا [2] . . . ؛ (لأنه يجرى على « حبَّ » من ناحية ضبط فائها وعينها ما يجرى على مثلهما من الفعل الذى يُحوَّل إلى « فَعُل » وسيجىء الكلام عليه [3]) .

---

(١) يقول ابن مالك :

وأوْلِ : «ذا» المخْصُوصَ ، أيًّا كانَ ، لا تعْدِلْ بـ «ذَا» ؛ فَهْو يُضاهِي المَثَلا

(أول ذا . . . : أتبع كلمة « ذا » . . . وجئ بعدها بالمخصوص ، أيًّا كان . فى أى مكان وصورة وجد من الأسلوب الخاص بالمدح والذم ، أى : سواء أوجد للمفرد وفروعه أم المذكر وفروعه — لا تعدل بذا : لا تمل بلفظ « ذا » إلى غيره ، ولا تنصرف عنه إلى سواه . والمراد لا تدخل عليه تغييراً مطلقاً — يضاهى : يشابه) .

(٢) يقول ابن مالك فى الفاعل إذا كان غير كلمة « ذا » ؛ وفى رفعه أو جره بالباء الزائدة ، وفى ضبط « حاء » الفعل معه ومع « ذا » :

وماسِوى «ذَا» ارْفَعْ بحَبَّ ، أوْ : فَجُرْ بالْبا ، ودُونَ «ذا» انْضِمامُ الْحَا كَثُرْ

(الفاء فى : « فجر » زائدة ، أو فى جواب شرط مقدر ، أى إن شئت فجر ، لأن حرف العطف لا يدخل على مثله) : يقول : ارفع الفاعل إذا كان اسماً غير كلمة « ذا » ، أو : جره بالباء الزائدة . ودون « ذا » أى : فى غير الفاعل : « ذا » ، كثر انضمام الحاء فى فعله « حب » ويفهم من هذا أن ضم الحاء لا يصح إذا كان الفاعل هو كلمة : « ذا » كما شرحنا .

(٣) فى ص ٣٩٠ .

المسألة ١١١ :

الأفعال(١) التي تجري مجرى : « نِعم » وبئس »

الأصل العامّ : أن يقتصر كل فعل تحتويه الجملة المفيدة على تأدية معنى واحد مناسب ؛ يُكتفَى به ، ولا ينضم إليه معنى آخر . وينطبق هذا الأصل العام على أكثر الأفعال الثلاثية ، حيث يقتصر كل فعل منها على تأدية معناه الخاص الواحد من غير دلالة معه على مدح ، أو : ذمّ . أو : تعجب . . . كالأفعال : فرح — قعد — فَهِم . . . و . . . ومئات غيرها — فإن كل فعل منها يؤدى معناه المعيّن ؛ (وهو : الفرح ، القعود ، الفهم . . .) تأدية مجردة من الإشعار بمدح ، أو ذم ، أو تعجب ؛ فلا صلة لها بشيء من هذه المعاني الثلاثة .

لكن من الممكن أن يدخل شيء من التغيير على صيغة كل فعل من الأفعال السابقة — ونظائرها — ليصير على وزن معيّن ، فيؤدى معناه الأصلي الخاص مع زيادة في الدلالة ؛ تتضمن المدح بهذا المعنى اللغويّ الخاص ، أو الذم به ، كما تتضمن — في الوقت نفسه — الإشعار بالتعجب في الحالتين . فالزيادة الطارئة على المعنى اللغويّ الأصلي للفعل بعد تغيير صيغته — تتضمن الأمرين معاً . وإن شئت فقلْ : إن الفعل الثلاثي في صيغته الجديدة ، الناشئة من التغيير يؤدى ثلاثة أمور مجتمعة ؛ هي : معناه اللغويّ الخاص ، مزيداً عليه المدح بهذا المعنى الخاصّ ، أو الذمّ به على حسب دلالته الأصلية ، وأيضاً إفادة التعجب في حالتي المدح والذم(٢) .

والمدح والذم هنا خاصّان ؛ لأنهما يقتصران على المعنى اللغويّ للفعل ، وهذا المعنى معيّن محدود ، ولهذا يكون المدح به أو الذم خاصاً ، مع إفادة التعجب

---

(١) قد نضيق بهذه الأفعال وأحكامها ، وننفر — أحياناً — من جريها بعد تحويلها للمدح أو للذم وما يصحبهما ، بالرغم من أن هذا التحويل قياسي . فحبذا الاقتصار على فهم الوارد منها ، والاستغناء عن محاكاته ؛ — مع صحة محاكاته — نزولا على الدواعي البلاغية العالية . — كما سنشير في رقم ١ من هامش ص ٣٨٧ وكذلك في ص ٣٩٣ .

(٢) سبقت الإشارة لهذا .

« ملاحظة » : انظر حكماً آخر يتصل بهذا التحويل — سيجيء في « ج » ص ٣٨٩ — .

فى كل حالة ، فلا إهمال للمعنى الخاصّ الأساسى للفعل ، ولا تعميم فيه ولا شمول ، ولا خُلُوَّ من التعجب ، فالأسلوب هنا باشتماله على الأمور الثلاثة السالفة مختلف عنه مع « نعم وبئس » ؛ لأن معناهما : المدح والذمّ العامَّيْن الشاملَيْن ، الخاليين من إفادة التعجب [1]

وإنما يقوم الفعل الثلاثى [2] بتأدية معناه الخاص مع تلك الزيادة فى الدلالة إذا تحقق فى صوغه أمران :

أولهما : أن يكون مستوفيًا كل الشروط التى يجب اجتماعها فى الفعل الذى يصلح أن تصاغ منه — مباشرة — صيغتا التعجب [3] ، وفى مقدمتها : أن يكون ثلاثيًّا .

ثانيهما : أن يكون على وزن : « فَعُلَ » — بضم العين — ؛ سواء أكان مَصُوغًا على هذا الوزن من أول الأمر نقلاً عن العرب ؛ مثل : شَرُفَ ، وكَرُمَ ، وحَسُنَ . . . و . . . ، أم لم يكن ؛ كفهِم [4] ، وجَهِل ، وبَرَع . . . ؛ فيصير : فَهُمَ — جَهُلَ [4] — بَرُع . . .

(ومعلوم أن الفعل الثلاثى لا يخرج — فى الأغلب [5] — عن ثلاثة أوزان ؛ تنشأ من تحريك عينه بالفتح ؛ (نحو : ذهَب) ، أو بالكسر ؛ (نحو : علِم) أو بالضم ؛ (نحو : ظرُف) . أمَّا أوله فمفتوح فى أغلب الحالات [6] والأوزان التى

---

(١) انظر رقم ٣ من هامش ص ٣٦٨ ففيها إشارة وافية ، موضحة لهذا . أما بيان الفروق المختلفة كلها فتأتى فى : « ا و ب » من ص ٣٨٨ .

(٢) إلا الفعل : « ساء » فحكمه فى ص ٣٩٢ .

(٣) سبق بيانها وشرحها فى ص ٣٤٩ و ٣٨٥ من باب : التعجب ؛ — وليس من اللازم لتحقيق الشرط الأول (وهو أن يكون الفعل ماضياً) أن يكون هذا الماضى المراد تحويله حلق الفاء ؛ — كما يرى بعض النحاة — فقد يكون ، أو : لا يكون (وحروف الحلق ستة ؛ هى : الهمزة — العين — الغين — الحاء — الخاء — الهاء) .

(٤ و ٤) يرى بعض النحاة : أنه لا يجوز تحويل (علم ، وجهل ، وسمع) إلى : « فَعُلَ » وحجته : أن هذا التحويل غير مسموع . وفى رأيه تعسير لا داعى له ، لمعارضته حكمة القياس ، والغرض منه ، ولأنه سمع تحويلها — كغيرها — عن بعض القبائل العربية .

(٥) هناك أفعال صحيحة العين ، ساكنها أصالة وهى قليلة العدد ، ومنها : « نعْم وبئْس » وليس منها الأفعال المعتلة العين ؛ مثل : غاب — قام — نام — . . . ؛ فإن سكونها طارئ لأن عينها فى الأصل متحركة .

(٦) قلنا : « فى أغلب الحالات » لأن قليلا من الأفعال الماضية . مكسور الأول ؛ مثل : نِعْم — بِئْس . . .

يكون فيها مبنيًّا للمعلوم . والثلاثى مضموم العين لا يكون إلا لازمًا ؛ ولهذا يصير الفعل المتعدى لازمًا إذا تحول من صيغته الأصلية إلى صيغة : فَعُلَ) .

وصوغه على وزن : « فَعُل » — (بقصد تأديته لمعناه اللغوىّ المعين ؛ مع المدح الخاص به ، أو الذم الخاص ، ومع الإشعار بالتعجب[1] فيهما) — يقتضى الأحكام والتفصيلات الآتية :

ا — اعتبار الفعل بعد تلك الصياغة لازمًا ؛ مجرداً من الدلالة الزمنية ، وجامداً كامل الجمود (فلا مضارع له ؛ ولا أمر ، ولا غيرهما من بقية المشتقات) .

ب — صحة تحويل الفعل الثلاثى الصحيح[2] ، غير المضعف[3] ، تحويلا مباشراً — إلى صيغة : « فَعُلَ » بضم العين ؛ فيفيد بعد التحويل معناه اللغوىّ مقرونًا بالمدح أو الذم الخاصين بمعناه ، مع التعجب فى كل حالة ؛ تبعًا لمعناه اللغوىّ الأصلى قبل التحويل ؛ ففى مثل : (فَهِمَ المتعلم — عدَلَ الحاكم ، نقول : فَهُمَ المتعلم — عَدُلَ الحاكم ؛ فيفيد التركيب الجديد معنى الفعل فى اللغة ، مزيداً عليه مدح المتعلم بالفهم فقط ، ومدح الحاكم بالعدْل فقط ، مع التعجب فى الحالتين) . وفى مثل : (جَهِلَ[4] المهملُ — حَسَدَ الأحمقُ . . . نقول جَهُلَ المهملُ ؛ حَسُدَ الأحمقُ ؛ فيفيد الأساوب معنى الفعل ، مزيداً عايه ذم المهمل بسبب جهله فقط ، وذم الأحمق بسبب حسده فقط . مع التعجب فى الصورتين) . . . ولا فرق فى هذا التحويل وآثاره بين الثلاثى مفتوح العين ، أو مكسورها ، أو : مضمومها .

ويجوز فى الفعل بعد تحويله إمَّا إبقاؤه على صورته الجديدة ، وإمَّا تسكين

---

(١) وهو بدلالته على معناه مزيداً عليه التعجب مع المدح أو الذم الخاصّين ، يختلف من : « نعم و بئس » — كما شرحنا — .

(٢) ما ليس فى أصوله حرف علة . أما المعتل فتجىء أحكامه فى ص ٣٩٢ .

(٣) مضعف الثلاثى ما كانت عينه ولامه من جنس واحد . (وسيجىء الكلام على تحويل المضعف فى ص ٣٩٠) .

(٤) انظر ما يختص بتحويل الأفعال : (عَلِم — جَهِل — سَمِع) إلى : « فَعُل » — فى رقم ٤ من هامش الصفحة السالفة .

عينه المضمومة ، كما يجوز تسكين عينه بعد نقل حركتها (وهى الضمة) ، إلى أوله ؛ فنقول فى الصورتين الأخيرتين : (فَهْمَ المُتَعلمُ - عَدْلَ الحاكمُ - جَهْلَ المهملُ - حَسْدَ الأحمقُ) ... أو : (فُهْمَ ... - عُدْلَ ... - جُهْلَ ... - حُسْدَ[1] ...) .

وإذا تمّ تحويل الفعل على الوجه السالف صار بمنزلة : «نِعْم ، وبئس» فى الجمود ، وفى أصل دلالتهما وهى مجرد المدح أو الذم - مع مراعاة الفوارق بينهما[2] - ، ويجرى عليه من الأحكام النحوية المختلفة ما يجرى عليهما ؛ فيحتاج إلى فاعل من نوع فاعلهما الذى سبق بيانه ، وقد يحتاج إلى تمييز ، وإلى «مخصوص» كما يحتاجان . ويسرى على فاعله وتمييزه ومخصوصه كل الأحكام التى تسرى حين يكون الفعل : «نعم أو بئس» . فإذا قلت فى المدح : فَهُمَ المتعلمُ حامدٌ ، وفى الذم : خَبُثَ الماكرُ سعيد ، فكأنك قلت : نعم الفاهم حامد ، وبئس الماكر سعيد - مع ملاحظة الفرق المعنوى الذى أوضحناه - .

وهكذا يُطبَّق على الفعل الصحيح الثلاثى غير المضعف[3] ، بعد تحويله إلى : «فَعُل» جميع ما يطبَّق على : «نعم وبئس» ، ويخضع النوعان لأحكام واحدة ما عدا بعض الفروق المعنوية السالفة وبعض فوارق فى فاعله[4] ستأتى .

* * *

(١) بالرغم من جواز الأمرين - تسكين العين على الوجه السالف ، أو نقل حركتها إلى أول الفعلين - يحسن تركهما اليوم فى استعمالاتنا ، وعدم الالتجاء إلى استخدامهما قدر الاستطاعة ، وحسبنا الاستعانة بهما على فهم الوارد المسموع ، دون محاكاته ؛ فراراً من الغموض الشديد ، واللبس القوى . . . كما سبقت الإشارة فى رقم ١ من هامش ص ٣٨٤ -

(٢) من الفوارق ما يأتى فى الزيادة ص ٣٨٨ وهى مختصة بالفاعل ، وأن المدح والذم بصيغة الفعل الذى تم تحويله خاصان ، وليسا عامين ، وأنهما يتضمنان التعجب ، بخلافهما مع : «نعم وبئس» حيث يقتصر معناهما على المدح العام ، والذم العام ، فلا يتضمنان تعجبا .

(٣) سيجىء الكلام على المضعف فى ص ٣٩٠ .

(٤) فى الزيادة ص ٣٨٨ .

. . . .

. . . .

زيادة وتفصيل :

ا — تبين مما تقدم[1] أن الفعل الذى يتم تحويله إلى « فَعُل » على الوجه المشروح إنما يدل — فوق معناه اللغوى الأصيل — على مدح خاص أو ذم خاص ، وأنه لا بد من إشرابه معنى « التعجب » فى الحالتين . وبالتخصيص فيهما والتعجب يخالف« نعم وبئس » ، لأن معناهما المدح العام والذم العام ولا يتضمنان تعجباً .

ب — وينفرد « فاعل » الفعل الذى تم تحويله بأمور لا تكون فى فاعل : « نعم وبئس » .

منها : صحة وقوعه اسمًا ظاهراً خاليًا من « أل » ومما يشترط فى فاعل نعم، ...[2] نحو: قوله تعالى : « وحَسُنَ أولئك رفيقًا » ، ومثل عَدُلَ عُمَرُ .

ومنها : كثرة جره بالباء الزائدة إن كان اسمًا ظاهراً ، فيُجَر لفظًا ويُرفع محَلا ، نحو : حَمُدَ بالجار معاشَرةً ، وسعُد بالرفيق مزاملةً . أى : حَمُدَ الجارُ معاشرةً ، وسعُد الرفيق مزاملةً .

ومنها : صحة رجوعه — إن كان ضميراً — إلى شىء سابق عليه ؛ فيطابقه حتمًا ، أو إلى التمييز المتأخر عنه فلا يطابقه . تقول : الأمين وَثُق رجلا ؛ فى الفعل : « وثُق » ضمير يجوز عودته على : « الأمين » المتقدم ، أو : على التمييز : « رجلا » المتأخر عنه ، ولهذا الرجوع إلى أحدهما أثره فى المطابقة بين الفاعل الضمير ومرجعه ؛ إذ عند رجوعه للسابق تجب مطابقته فنقول : الأمينان وثُقا رجلين — الأمناء وثُقُوا رجالا — الأمينة وثُقت فتاةً — الأمينتان وثُقتَا فتاتين — الأمينات وثُقْن فتيات . أما عند عودته إلى التمييز المتأخر فلا تصحّ المطابقة ؛ بل يلتزم الإفراد والتذكير ؛ شأنه فى هذا شأن فاعل «نعم وبئس» إذا كان ضميراً مستتراً، فنقول فى كل الصور السالفة : « وثُق »، بغير إدخال تغيير عليه يدل على تأنيث، أو تثنية ، أو جمع .

وفيما سبق يقول : « ابن عقيل والأشمونى » وحاشيتاهما ، عند شرحهما لكلمة: « مسجلا » فى آخر بيت ابن مالك الذى نصه :— كما سبق فى ص ٣٨٢ — .

---

(١) فى ص ٣٨٤ وما بعدها .

(٢) راجع رقم ٢ ص ٣٦٩ .

. . . .

. . . .

(واجعل كبئس سَاء . واجْعَلْ «فَعُلا» من ذى ثلاثةٍ كنِعم مُسْجَلا)

إن معناها هو: مطلقًا عن التقييد بحكم دون آخر . . ثم قال الخضرى مانصه[1] :

«(لكنّ « فَعُلَ » يخالف « نعم وبئس » فى ستة أمور :

اثنان فى معناه : إشرابه التعجب ، وكونه للمدح الخاص – أو للذم الخاص[2] –

« واثنان فى فاعله الظاهر ؛ جواز خلوه من « أل » نحو : وحسُن أولئك رفيقًا ، وكثرة جره بالباء الزائدة ، تشبيهًا بأسْمِـعْ بهم ؛ كقولهم :

حبّ بالزَّوْرِ[3] الذى لا يُرَى منه إلا صفحةٌ أو لِمَـامُ[3]

« واثنان فى فاعله المضمر ؛ جواز عوده ومطابقته لما قبله ؛ فى : « محمد كرُم رجلا » يحتمل عود الضمير إلى : « رجلا » كما فى نِعْمَ ، . . . وإلى « محمد » كما فى فعل التعجب ، لتضمنه معناه . وتقول : المحمدون كرُمَ رجالا – . . . على الأول[4] وكرُموا رجالا على الثانى[5] فقول المصنف : «كنعم مسجلا » ليس على سبيل الوجوب فى كل الأحكام . والكلام فى غير « ساء » . أما « ساء » فيلازم أحكام « بئس » . . .)» ا هـ كلام الخضرى .

حـ – بمناسبة ما تقدم يقول الصرفيون إن أبواب الفعل الثلاثى المستعملة أصالة – بحسب حركة العين فى الماضى والمضارع – ستة ، الخامس منها هو باب : « فعُل يفعُل » بضم العين فيهما معًا ؛ كحسُن يحسُن ، وشرُف يشرُف أو كرُم يكرُم . . . و . . . ويردفون كلامهم بتقرير أمرين[6] :

أولهما : أن هذا الباب « الخامس » مقصور فى أصله على الأوصاف الفطرية والسجايا الخِلقية الدائمة ، أو التى تلازم صاحبها زمنًا طويلا .

ثانيهما : صحة تحويل كل فعل ثلاثى من الأبواب الأخرى إلى هذا الباب ليدل الفعل بعد هذا التحويل على أن معناه صار كالغريزة والسجية فى صاحبه .

* * *

(١) وهو المفهوم أيضاً من كلام الأشمونى والصبان . (٢) انظر الصبان فى هذا أيضاً .

(٣ ، ٣) سيعاد البيت مشروحاً فى ص ٣٩١ لمناسبة هناك .

(٤) أى : على التقدير الأول الذى يعود فيه الضمير المستتر على التمييز بعده بغير أن يطابقه ؛ فيظل الضمير مفرداً ، مذكراً .

(٥) أى : على التقدير الثانى الذى يرجع فيه الضمير المستتر إلى مرجع قبله فيطابقه .

(٦) سجلهما صاحب شذا العرف فى أول كتابه ص ١٨ عند كلامه على : الباب الخامس من « التقسيم الثالث للفعل بحسب التجرد والزيادة . . . » .

ج – فك الإدغام إن كان الفعل : « مضعفًا » ، مثل : فرَّ – لَجَّ . . . ويرد إلى أصله قبل الإدغام ، فيصير : فَرَرَ[1] – لَجِجَ[2] ، ثم يُحوَّل إلى : « فَعُل » : فيصير : فرُرَ – لَجُجَ . . . ثم يعود إلى الإدغام ، فيصير كما كان[3] : « فَرَّ » – لَجَّ ، تقول فى الذم – مثلاً – فَرَّ الرجلُ جبانًا – لَجَّ القِطُّ مُواءً ، أو : فَرَّ بالرجل جبانًا – لَجَّ بالقط مُوَاء .

و يجوز حَذف الفتحة من أول الفعل لتحل مكانها الضمة التى فى عين الفعل عند تحويله إلى : « فَعُل » ، وتسكن عين الفعل[4] ؛ فتصير الجملة : فُرَّ الرجلُ جبانًا ، لُجَّ القطُّ مُواءً – أو : فُرَّ بالرجل جبانًا ، لُجَّ بالقط مُوَاءً .

ومن المضعف الذى تجرى عليه هذه القواعد – الفعل ؛ « حَبَّ »[5] عند تحويله إلى : « فَعُل » بقصد المدح ، بشرط ألا يكون فاعله كلمة : « ذا » فى مثل : « حَبَّذا » لأنّ « حَبَّ » فى هذه الصورة المركبة مع « ذا » يجب فتح الحاء فيها ، وبقاء « ذا » على حالها من الإفراد والتذكير فى كل الأساليب ، مهما كان حال الممدوح من ناحية إفراده ، وعدم إفراده ، وتذكيره أو تأنيثه ، كما يجب فى هذه الصورة أيضًا وصل الفعل : « حب » بفاعله : « ذا » كتابة ، وتركيبهما معًا تركيبًا خطيًّا كما سبق[6] .

أما إن كان الفاعل اسمًا ظاهراً غير كلمة « ذا » فإن الفعل « حَبَّ » يخضع لما أشرنا إليه ؛ من فتح الحاء أو ضمها ، كما يجرى على فاعله الأحكام الخاصة بالمحوّل ، والتى أوضحناها . تقول حَبَّ الجندى رجلا ، أو : حُبَّ بالجندى رجلا . ومنه قول الشاعر :

---

(١) من باب : ضرب .

(٢) من باب : تعب .

(٣) ويكون التمييز بين دلالتى الفعل بالقرائن الأخرى ؛ فهى التى تدل على أنه باقٍ يؤدى معناه الأصلى ، أو أنه انتقل إلى « فَعُل » ليؤدى معنى المدح أو الذم .

(٤) كما سبق فى ص ٣٨٧ .

(٥) تفصيل الكلام عليها فى ص ٣٨٠ .

(٦) فى رقم ٢ من هامش ص ٣٨٠ وفى رقم ٣ من هامش ص ٣٨٢ .

حبٌّ(1) بالزَّوْر(2) الذى لا يُرَى ... منه إلا صفحةٌ(3) أو لِمَامٌ(4)

وهكذا(5) . . .

• • •

(١) بضم الحاء أو فتحها ؛ طبقاً لما شرحناه . — وقد سبق البيت لمناسبة أخرى فى ص ٣٨٩ —

(٢) الزَّوْر : (يستوى فيه المفرد وغيره) ، ومعناه الزائر .

(٣) صفحة الشىء : جانبه .

(٤) جمع لِمَّة (بكسر اللام وتشديد الميم) ، وهى شعر الرأس الذى يصل إلى شحمة الأذن .

(٥) وإلى ما سبق من الكلام على تحويل الفعل إلى «فَعُل» على الوجه الذى شرحناه يقول ابن مالك بيتاً مختصراً — سبقت الإشارة إليه (فى هامش ص ٣٨٢) ؛ هو :

واجْعَلْ كَبِئْس «ساء» واجْعَلْ «فَعُلا» ... مِنْ ذِى ثَلَاثَة كَنِعْمَ ، مُسْجَلَا

(مسجلا : حراً لا يعوقه ولا يقيده قيد) .

يطلب أن تكون : «ساء» مثل : «بئس» فى معناها وأحكامها . وأن يكون «فَعُل» (وقد زاد فى آخره ألفاً لوزن الشعر ،) من كل فعل ثلاثى ، مثل : «نعم» فى معناها ، وفى أحكامها ، من غير تقييد يجعل بينهما فرقاً فيما سبق . هذا رأيه وليس فرضه «نعم» وحدها ، وإنما مثلها : «بئس» أيضاً . والحق أن هناك فروقاً ، بين «نعم» وهذا الفعل المحول وقد سردناها فى ص ٣٨٩ .

أما «ساء» فالخلاف شديد فيه ؛ أهو مثل : «بئس» تماماً فى المعنى والأحكام ، أم هو مثلها فى المعنى ، ولكنه فى الأحكام كالأفعال المحولة ؟

وقد أوضحنا كل ذلك فى الشرح .

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

إن كان الفعل المراد تحويله معتل «الفاء» مثل : وَثِق – وفَد . . . فحكمه حكم الصحيح . وإن كان معتل العين بالألف ، مثل صام – هام – نام – بقى على حاله ، وقدّر فيه التحويل تقديراً عقليًّا محضًا عند وجود قرينة تدل على قصد المدح أو الذم ؛ ليكون لهذا التقدير أثره الواقعى فى الفاعل ، وفى المخصوص . . . ، وإن شئت فقل : إن حكمه هو حكم الصحيح أيضًا مع نية التحويل الذى ترشد إليه القرينة . ويدخل فى هذا النوع الفعل : «ساء» فيصح أن يلاحظ فيه التحويل عند قيام قرينة ؛ فيستعمل استعمال الأفعال التى تحولت ؛ ويصح ألا يلاحظ فيه ذلك ؛ لأنه موضوع فى أصله للذم العامّ الصريح[1] مثل : «بئس» ؛ فتجرى عليه أحكام «بئس» من نواحيها المختلفة .

وإن كان الفعل معتل اللام – فقط – بالواو ، أو بالألف التى أصلها الواو : مثل : سَرُوَ[2] – غزَا . . . ظهرت الواو فى الكلام مفتوحة وقبلها الضمة ، ولو لم تكن الواو موجودة من الأصل – ويجوز تسكين ما قبل الواو مباشرة[3] ؛ فنقول : سَرُوَ – غَزُوَ ، أو : سَرْوَ – غَزْوَ .

وإن كان الفعل معتل اللام بالياء ؛ نحو : خَشِيَ ، ورَمَى[4] ، قلبت الياء واواً قبلها ضمة ، ويجوز تسكين ما قبلها[3] ؛ فتصير : خَشُوَ ، أو خَشْوَ ، رمُوَ ، أو رَمْوَ .

وإن كان الفعل معتل العين واللام معًا ، وحرف العلة فيهما هو «الواو» ؛ مثل : قَوِيَ (من القوة ، أصله : قوِوَ) ، فإن الواو الأولى تتحرك بالكسرة ؛ لتقلب بعدها الواو الثانية ياء ؛ فتصير ؛ «قَوِيَ» فكأن الفعل بقى على حاله .

وإن كان معتل العين واللام معًا بالواو فالياء ، نحو : شَوَى : قلبت الياء

---

(١) كما سبق فى ص ٣٨٠ .

(٢) سَرُوَ الرجل : صار سَرِيًا ، أى : غنياً شريفاً .

(٣ و ٣) راجع التصريح (عند الكلام على : «حبذا» آخر هذا الباب) وكذا الخضرى .

(٤) لأن الألف التى فى آخر الفعل أصلها ياء .

. . . .

عند التحويل واواً ، لوقوعها متطرفة بعد ضمة ، ثم أدغمت الواو فى الواو ، فتصير : « شَوَّ » . ويجوز عدم القلب واواً فتبقى الياء مع تسكين ما قبلها فتقول : شَوْيَ . وكذلك نقول فى قَوِيَ : قَوْيَ ، ولا يجوز القلب والإدغام فى هذه الحالة لأن السكون ليس أصلياً .

وإن كان معتل العين واللام معاً بالياء ؛ نحو : حَيَّ ، وعَيَّ . . . لم يصح تحويله[1] . . .

هذا ملخص ما جاء فى المطولات المتداولة خاصاً بتحويل الفعل المعتل مع تعدد الآراء ، وشدة الخلاف فيه . ولا أعرف أن النحاة نقلوا لأكثر هذه الصور أمثلة مسموعة تؤيد كلامهم . فهل هى صور خياليَّة تدريبية . ؟

لا يحسن اليوم استعمال شىء منها ؛ سواء أكانت خيالية محضة أم لها مسموع يؤيدها ؛ لأنها ثقيلة ، مجافية للأسلوب الأدبى الرفيع ، والذوق البلاغى السائغ . وفى الميادين اللغوية الأخرى ما يغنى عنها تماماً — كما أشرنا من قبل[2] — .

* * *

(١) راجع الهمع ، وشرح التصريح فى باب : « نعم وبئس » عند الكلام على تحويل الثلاثى إلى : « فَعُل » . وكذلك الصبان فى هذا الموضع ، ثم حاشية ياسين على شرح التصريح فى أول باب التعجب .

(٢) فى رقم ١ من هامش ص ٣٨٤ وفى رقم ١ من هامش ص ٣٨٧ .

المسألة ١١٢ :

أفْعَلُ التفضيل [1] .

يتضح معناه من الأمثلة الآتية :

الشمس أكْبَرُ من الأرض.
أهرام [2] الجيزة أقْدَمُ من مدينة القاهرة .
المحيطات أوْسَعُ من اليابسة .
الطائرات أسرعُ [3] وسائل الانتقال .
المنافق أخطرُ من العدُوّ الظاهر .

في هذه الأمثلة كلمات مشتقة على وزن : « أفْعَل » ؛ (هي : أكْبَر — أقْدَم — أوْسَع — أسْرَع — أخْطر . . .) فما المعنى الذى تؤديه كل واحدة في جملتها ؟ .

إن كلمة : « أكبر » — في المثال الأول — تدل على أمرين مَعًا ؛ هما : اشتراك الشمس والأرض في معنًى مُعين ؛ هو : « الكِبَر » ، وأن الشمس تزيد على الأرض في هذا المعنى .

وكلمة : « أقْدَم » — في المثال الثانى — تدل على أمرين مَعًا ؛ هما : اشتراك الأهرام والقاهرة في معنى معين ؛ هو : « القِدَمُ » وأن الأهرام تزيد عليها في هذا المعنى .

وكلمة : « أوسَع » — في المثال الثالث — تدل على اشتراك المحيطات واليابسة في معنًى معين ؛ هو : السَّعة ، والمحيطات تزيد عليها فيه . . .

ومثل هذا يقال في الباقى . . . وفى نظائره .

فكل كلمة من هذه الكلمات المشتقة — ونظائرها — تسمى : « أفْعَل

---

(١) ربما كان الأنسب أن يذكر مع المشتقات . ولكننا وضعناه هنا اتباعاً لترتيب ابن مالك في : « ألفيته » .

(٢) جمع : هَرَم ؛ بناء فرعونى قديم ، له شكل هندسىّ ؛ خاص .

(٣) الماضى : سَرُعَ ، مثل : صَغُر .

التفضيل[1] » وتعريفه : (أنه اسم ، مشتق ، على وزن : « أفْعَل » يدُل — فى الأغلب[2] — على أن شيئين اشتركا فى معنى ، وزاد أحدهما على الآخر فيه). فالدعائم أو الأركان التى يقوم عليها التفضيل الاصطلاحى — فى أغلب حالاته — ثلاثة :

(١) صيغة : « أفْعَل » ، وهى اسم ، مشتق .

(٢) شيئان يشتركان فى معنى خاص .

(٣) زيادة أحدهما على الآخر فى هذا المعنى الخاص .

والذى زاد يسمى : « المُفَضَّل » ، والآخر يُسَمَّى : « المفَضَّل عليه » ، أو : « المفضول » . ولا فرق فى المعنى والزيادة فيه بين أن يكون أمراً حميداً ، أو ذميماً[2] .

ويدل أفعل التفضيل — فى أغلب صوره — على الاستمرار والدوام[3] ، ما لم توجد قرينة تعارض هذا ، فشأنه فى الدوام والاستمرار شأن الصفة المشبهة على الوجه المشروح فى بابها[4] .

* * *

طريقة صياغته :

يُصاغ « أفْعَل التفضيل » من مصدر الفعل الذى يراد التفضيل فى معناه ، بشرط أن يكون هذا الفعل مستوفياً كل شروط « التعجب » التى عرفناها[5] فى

---

(١) هذه التسمية اصطلاحية ، أى : الصيغة التى على وزان : « أفعل » ؛ لتدل على التفضيل أو المفاضلة ؛ (وهى : الزيادة فى أمر حسن أو قبيح ؛ كما سيجىء عند تعريفه) . أما « التفضيل » غير الاصطلاحى فليس له ضوابط معينة ، وإنما هو متروك لبراعة المتكلم ، ومقدرته البلاغية التى تمكنه من اختيار الألفاظ والأساليب الدالة على المفاضلة بين شيئين فى أمر ، وزيادة أحدهما على الآخر فى هذا الأمر ، من غير استخدام الطريقة الاصطلاحية .

(٢ و ٢) فى الزيادة والتفضيل — ص ٤٠٦ — بيان مفيد عن المقصود بالاشتراك ، وعن الزيادة ، وأن « أفعل » التفضيل قد يفيد البعد لا الاشتراك ، ثم أمور أخرى هامة .

(٣) نص على هذا صاحب التسهيل (راجع هامش ص ٢٣٨) .

(٤) فى ص ٢٨١ م ١٠٤ .

(٥) ص ٣٤٩ .

بابه . . . (بأن يكون فعلا ثلاثيًّا[1] ، متصرفاً ، تامًّا ، مبنيًّا للمعلوم[2] . . . و . . . و . . . و . . .) . فالشروط التي يجب توافرها لصياغة « أفعل التفضيل » هي — نفسها — الشروط التي لا بد من توافرها لصوغ « فعلَى التعجب » ؛ مثل الأفعال : سمع — عدَل — فهِم — بعُد — بقِيَ — خبُث . . . و . . . ومن الأخيرين جاء : « أبقَى — وأخبث » في قول الشاعر :

الخيرُ أبقَى[3] ، وإنْ طال الزمانُ به   والشرُّ أخبثُ ما أوعيتَ من زادِ

فإن كان الفعل غير مستكمل الشروط ، وكان السبب هو جموده أو عدم قبول معناه للمفاضلة (كالفعل : مات — فَنِيَ — عَدِم . . .) لم يجز التفضيل منه مطلقًا ؛ (بطريق مباشر ، أو غير مباشر) ؛ لأنه بجموده لا مصدر له[4] ، ولأنه بعدم قبوله المفاضلة يفقد الأساس الذي يقوم عليه التفضيل في أغلب حالاته .

أما إن كان السبب فقْدَ شرط آخر غير الشرطين السابقين فإن[4] صياغة « أفعَل » تمتنع من مصدره مباشرة[5] ، وتصاغ — كالتعجب — من مصدر

---

(١) إن كان الفعل رباعياً على وزن : « أفْعَل » ففيه الخلاف السابق في التعجب ص ٣٤٩ . ومن المسموع الذي فعله رباعي قولهم : «(هو أعطاهم للدراهم ، وأولاهم بالمعروف) . وهذان شاذان عند من يمنع ذلك مطلقاً ، وعند من يمنعه إذا كانت الهمزة للنقل . أما قولهم : هذا المكان أقفر من غيره فشاذ عند من يمنعه مطلقاً ، لأن همزته ليست للنقل .

(٢) مع ملاحظة الخلاف في أمر المبني للمجهول ، ونتيجته ، وأثر ذلك في الحكم ؛ على الوجه الذي سبق تمحيصه في ص ٣٥٠ — مع الرجوع إلى البحث الهام الذي يعارض أن يكون في اللغة العربية أفعال ملازمة للبناء للمجهول دائماً   (وقد تقدم في ج ٢ م ٦٧ ص ١٠٢ —) .

(٣) أصل الكلام : أبقَى من غيره ، فالمفضل عليه محذوف ؛ طبقاً لما سيجيء ، في ص ٤٣٠ .

(٤ و ٤) يرى بعض النحاة أن الفعل المنفي كالجامد لا يجيء منه التفضيل مطلقاً — بطريقة مباشرة أو غير مباشرة — لأن المصدر المؤول يكون في حالة النفي معرفة ؛ فلا يصح أن يكون تمييزاً . لكن التحقيق صحة مجيء التفضيل فيه بالطريقة غير المباشرة ؛ إما لصحة مجيء كلمة : « عدم » قبله وإما لصحة تنكيره ، فليس من اللازم أن يكون معرفة في كل الأحوال .

(٥) ومن الشاذ استعمال كلمتي : « خير » و« شر » — في التفضيل ؛ لأن صيغتهما الحالية الظاهرة تخالف صيغته ، نحو : الكسب القليل خير من البطالة ، والبطالة شر من المرض . وقولهم : (خير الناس أنفعهم للناس ، وشرهم أقربهم إلى الإساءة والعدوان) وقول الشاعر :

إذا كان وجه العذر ليس ببيّن   فإن اطراح العذر خير من العذر

وقول الآخر :

فعل آخر مناسب للمعنى ، مستوف للشروط ، ويوضع بعد صيغة « أفعَل » مصدر الفعل الأول — الذى لم يكن مستوفيًا للشروط ، — منصوبًا على التمييز . فمثلا الفعل : تعاوَنَ ، لا . . يُصاغ من مصدره « أفعل » التفضيل مباشرة ؛ لأنه فعل خماسى ؛ فنصوغه بطريقة غير مباشرة ؛ بأن نأخذه من مصدر فعل آخر مناسب (مثل : كَبِر — كَثُر — نَفَع . . .) ونجعل بعده مصدر الفعل

= وشـــر العالمين ذوو خمول إذا فاخرتهم ذكروا الجدودا
وخير الناس ذو حسب قديم أقام لنفسه حسباً جديدا

أى : أخيَر وأشَرّ ؛ حذفت همزتهما لكثرة الاستعمال حذفاً شاذاً . ومن الجائز إرجاعها عند استعمالهما ، فقد ورد الكلام الفصيح مشتملا عليها . وفعلهما المسموع «خار يَخير ، وشَرَّ يَشِر» ويرى بعض اللغويين أنهما اسمان جامدان لا فعل لواحد منهما فمجىء التفضيل منهما شاذ عنده . ففيهما على هذا الرأى شذوذان ؛ صوغهما من الجامد ، وسقوط همزتهما . أما على الرأى الأول — وهو الصحيح — ففيهما شذوذ واحد ؛ هو سقوط همزتهما ، لأن لكل منهما فعلا وقد اجتمع فى آية قرآنية استعمال كلمة « خير » لغير التفضيل ، ثم للتفضيل ، فى قوله تعالى : (. . . إنْ يَعلَمِ الله فى قلوبكم خيراً يُؤْتِكم خيراً مما أُخِذ منكم . . .) .

ومثلهما فى حذف الهمزة شذوذاً : «حَبّ» فى قول القائل : (وحَبّ شىء إلى الإنسان ما مُنِعا) ، أى : أحب شىء . وجاء فى ص ٦٠ من مجلة المجمع اللغوى القاهرى : (عدد البحوث والمحاضرات التى ألقيت فى مؤتمر الدورة الثلاثين ، لسنة ١٩٦٣–١٩٦٤) ما نصه على لسان أحد الأعضاء : (قالوا إن الهمزة حذفت فى التفضيل من كلمتى : « خير وشر » لكثرة الاستعمال ، وذلك ادعاء لا دليل عليه ، ولا يتناسب مع معانى لفظى : « خير وشر » لأنهما يفيدان التفضيل أو الزيادة بمادتهما ، كما تفيد ذلك ألفاظ كثيرة بوضعها اللغوى : مثل زائد ، وناقص ، وعال ، وسافل . . . وإن استعمال هاتين الكلمتين فى معنى « أفعل » إنما كان على معنى الاستغناء بهما عن بناء وزن « أفعل » من مادتهما ؛ لأن قصد المفاضلة الذى يصاغ له « أفعل » قد حصل من أصل المادة بحيث لو بنى منها وزن « أفعل » لكان تحصيلا للحاصل ، أو تفضيلا على تفضيل ، وهذا هو ظاهر كلام ابن مالك فى الكافية) . اهـ .

ولا أثر لهذا الرأى يترتب عليه حكماً خاصاً . سوى الحكم بمنع استعمال : « أخيَر ، وأشَرّ » بغير حجة قوية ؛ إذ كيف يمتنع استعمالهما ولكل منهما فعل ثلاثى يصح صوغ التفضيل من مصدره قياساً كسائر الأفعال الثلاثية الصالحة لذلك ؟ وأيضاً فاللفظان مسموعان بصيغة التفضيل ولا اعتراض على استعمال الكلمة المسموعة بنصها الوارد . وفوق هذا فالكلمات التى سبقت هنا لتأييد المنع (ومنها : زائد ناقص — عال — سافل . . .) كلمات يصح صوغ التفضيل من مصادرها قطعاً . فلا دليل فيها على المنع . . .

وشذ كذلك صوغ « أفعَل » من اسم العين ، (أى : من الاسم الدال على ذات ، وشىء مجسم) فقد ورد : « هو أحنَك البعيرين » أى : أكثرهما أكلا ؛ فبنوا « أفعل » من شىء مجسم : هو ، الحنك . كما شذ قولهم : هذا الكلام أخصر من ذاك فبنوه من الفعل : « اختُصِر » المبنى للمجهول ، الزائد على ثلاثة ؛ فاجتمع فيه شذوذان . . . وهكذا ، . . . وكل ما جاء مخالفاً للشروط فإنه يحكم عليه بالشذوذ ؛ فيستعمل كما ورد من غير أن يقاس عليه غيره .

الأول (وهو التعاون) تمييزاً منصوبًا ؛ فنقول : فلان أكبر تعاونًا من أخيه ، أو : أكثر تعاونًا ، أو : أنفع تعاونًا ، أو : أقل . أو : أضعف ، . . . أو ما شاكل هذا مما يساير المعنى .

والفعل : «خَضِر» لا يصاغ من مصدره مباشرةً «أفعَل» للتفضيل ؛ لأنه يدل على لون ظاهر ؛ فنصوغه — بالطريقة السالفة ، «غير المباشرة» — من مصدر فعل آخر مناسب ، ونجعل بعد «أفعَل» مصدر الفعل الأول ، وهو : «الخُضْرة» منصوبًا على التمييز . فنقول: ورقُ الليمونِ أشد خُضرةً من ورق القصب . . . (١)

---

(١) ومن المسموع فى الألوان : «أسْوَدُ من حَلَكَك الغراب» — «أبيضُ من اللبن» ، وكل هذا من الشاذ عندهم ؛ يحفظ ولا يقاس عليه . وحكم الشذوذ هنا غير مفهوم ما دامت الكلمة نفسها قد استعملت صيغتها نصًّا فى المفاضلة اللونية ؛ فهل يراد عدم التوسع فى استعمالها فى سواد شىء أو بياض شىء غير الشىء الذى وردت فيه نصًّا ؟ نعم ، وهذا تضييق لا داعى له . بل إن منع التفضيل من كل ما يدل على لون تضييق لا داعى له أيضاً ، ولا سيما بعد ورود السماع به واشتداد الحاجة إلى القياس على ذلك الوارد ، بسبب ما كشف عنه العلم فى عصرنا ، ودلت عليه التجربة الصادقة من تعدد الدرجات فى اللون الواحد ، وفى العاهة الواحدة ، وتفاوتها تفاوتاً واسع المدى كالمعروف اليوم فى البياض ، والحمرة ، والخضرة ، والسواد . . . وسائر الألوان . وكذلك المعروف عند الأطباء فى العاهات ، كعاهة العمى — مثلا — فمنه عمى الألوان ، وعمى الضوء . . . و . . . وكذا أكثر العاهات . وكل ما سبق يقتضى التفضيل بين درجات اللون الواحد — أحياناً — والعاهة الواحدة أو العيب الواحد أيضاً . ومثل هذا يقال فى التعجب— كما سبق فى بابه . —

والحجة التى يحتجون بها لمنعه — (وهى : أن صيغة «أفعَل» هى أيضاً صيغة الصفة المشبهة القياسية للألوان؛ فيلتبس الأمر بين المعنيين) — حجة واهية يمكن دفعها بالقرائن ، ومنها : «مِنْ» الداخلة على المفضل عليه فى مثل: فلان أبيض من فلان ، وهذا الزرع أخضر من ذلك» ؛ فيكاد يمتنع اللبس فى هذا النوع من التفضيل الذى يشتمل أسلوبه على كلمة : «مِنْ» هذه. نعم قد تشتبه أحياناً بكلمة : «مِن البيانية» ، ولكن هذا الاشتباه يمكن دفعه أيضاً ، والتغلب عليه بالقرينة التى تزيله .

وكذلك الشأن فى النوعين الآخرين من أنواع «أفعل التفضيل» وهما : «المقرون بأل» ، و«المضاف» فإن احتمال اللبس فيهما قليل ، وهو على قلته مما يمكن دفعه بالقرينة التى تحدد الغرض ، وتوجه — فى كل ما سبق — إلى أحد المعنيين دون الآخر ؛ كما يحصل فى غير هذا الباب ، وبخاصة بعد موافقتهم على قياسية المعنوى (الذى سيجىء الكلام عليه بعد هذا مباشرة) ، ومن ثَمَّ كان المذهب الكوفى الذى يبيح الصياغة من الألوان والعيوب والعاهات أقرب للسداد واليسر . وعليه قول المتنبى : — وهو كوفى — فى الشيب :

إبْعَدْ ، بعِدْت بياضًا لا بياضَ له ... لأنت أسود فى عينى من الظُّلَم —

والفعل : عَرِجَ ، لا يصاغ — مباشرة — من مصدره « أفعل » ، لأنه فِعْل يدل على عيب ظاهر ، وإنما نصوغ « أفْعَل » بالطريقة السالفة « غير المباشرة » ؛ فنقول : هذا الفتى أوضح عَرَجًا من غيره .

وبهذه المناسبة نذكر أن الأفعال الدالة على الألوان والعيوب لا يصاغ من مصدرها « أفعل التفضيل » مباشرة إذا كانت الألوان والعيوب حسية ظاهرة . أما إن كانت معنوية داخلية فيصح أن يصاغ منها مباشرة ؛ مثل : فلان أبْلَهُ من فلان ، أو : أحمق من فلان ، أو : أرعن منه ، أو : أهوج منه ، أو : أخرق منه ، أو : أعجم منه ، أو : أبيض سريرة منه ، أو : أسود ضميراً منه و . . . و . . . (1)

يتبين من كل ما تقدم أننا نتوصل بالطريقة « غير المباشرة » ، إلى التفضيل إذا فَقَد الفعلُ المتصرف القابل للمفاضلة ، بعض الشروط الأخرى . — ولا مانع من استخدام هذه الطريقة أيضًا مع الفعل المستوفى — وهى نفسها التى أوصلتنا إلى التعجب مما لم يستوف فعله بعض الشروط . وقد سبق شرحها فى بابه — فنستعين بها هنا على الوجه السالف لتوصلنا إلى التفضيل كذلك .

= جاء فى شرح العكبرى لديوان المتنبى (ج ٤ ص ٣٥) عند شرح البيت السالف ما نصه : (« وأما قول أصحابنا الكوفيين فى جواز « ما أفعله » ، فى التعجب من البياض والسواد خاصة من دون سائر الألوان فالحجة لهم فى مجيئه ؛ نقلا وقياساً . فأما النقل فقول طرفة ، وهو إمام يستشهد بقوله :

إذا الرجال شتَوْا واشتد أكْلهمو ... فأنت أبيضهم سربال طباخ

فإذا كان يرتضى قوله فالأولى أن يرتضى قوله فى كل ما يصدر منه ، ولا ينسب هذا إلى شذوذ وقول الآخر :

جارية فى درعها الفضفاض ... أبيض من أخت بنى إباض

وأما القياس فإنما جوزناه فى السواد والبياض لكونهما أصل الألوان ومنهما يتركب سائر الألوان . إذا كانا هما الأصلين للألوان كلها جاز أن يثبت لهما ما لم يثبت لسائر الألوان) » . اهـ .

والحق أن الاقتصار على هذين اللونين لا معنى له بعد ما قدمنا . (انظر رقم ٢ من هامش ص ٣٥١) .

(١) راجع حاشية « ياسين » على شرح التصريح ، أول باب : « أفعل التفضيل» .

ومما تجب ملاحظته: أن صيغة «أفعَل التفضيل» ، ومعناها ، وأحكامها ، تختلف اختلافاً كثيراً عن صيغتي «التعجب» ومعناهما ، وأحكامهما في أمور عرضنا لها هنا وهناك . ومنها : أن المصدر هنا ينصب على اعتباره ، تمييزاً ، ويُنصَب هناك على اعتباره مفعولا به[1] . . .

ومتى تمت صيغة ؛ «أفعَل» على الوجه السالف صارت اسمًا جامداً ؛ ويترتب على جموده أمران :

أولهما : ألاّ توجد له صيغة أخرى تدل على التفضيل الاصطلاحيّ ؛ فليس له بعد هذه الصياغة — ماض ، ولا مضارع ، ولا مصدر ، ولا اسم فاعل ولا اسم مفعول . . . ولا شيء آخر من المشتقات أو غير المشتقات ؛ لأن التفضيل الاصطلاحي مقصورٌ على صيغة : «أفعَل» وحدها ، وهي جامدة ؛ كما أوضحنا ، ولا يتقدم عليها شيء من معمولاتها — طبقًا لما يلي[2] —

---

(١) وفي صياغة «أفعل» يقول ابن مالك في باب خاص عقده باسمه :

صُغْ مِنْ مَصُوغٍ مِنْهُ للتَّعجُّبِ: «أفْعَلَ» للتفضِيلِ، وأْبَ اللَّذْ أُبِي

أي : صغ «أفعل» للدلالة على التفضيل — من مصدر الفعل الذي يصاغ منه التعجب . وامنع هنا الصياغة من مصدر الفعل الذي منع الصوغ منه هناك (فمعنى : ائب الذأبي : امنع الذي مُنِع) ثم قال :

وَمَا بِهِ إلَى تعجُّبٍ وُصِلْ لِمَانعٍ بِهِ إلى التفضِيل صلْ

يريد : ما يتوصل به — من طريق غير مباشر بسبب مانع يمنع التعجب المباشر — صِلْ به إلى التفضيل عند وجود مانع .

(٢) وهذا حكم عام في كل العوامل الجامدة — كما سبق في ص ٣٥٧ ، وفي رقم٢ من هامشها— إلا بعض حالات معدودة— نصوا عليها في مواضعها الخاصة بمناسباتها، ومنها الحالة الآتية في ص٤٠١ وأخرى في هامش ص ٤٠٤ توجب التقدم .

ومنها : جواز التقدم على «أفعل التفضيل» للضرورات الشعرية — ونحوها مما يدخل في حكم الضرورة — إذا كان معموله شبه جملة ، كالذي في قول القائل :

وللحلم أوقات وللجهل مثلها ولكن أوقاتي إلى الحلم أقرب

والأصل : أقرب إلى الحلم . . . (والجهل هنا : الغضب والانتقام) .

ثانيهما : ألا يتقدم عليه — فى حالة الاختيار — شىء من معمولاته ، إلا حالة واحدة[1] سيجىء الكلام عليها فى القسم الأول الآتى .

* * *

أقسامه ، وحكم كل قسم :

هو ثلاثة أقسام :

(١) مجرد من « أل » والإضافة . (٢) مقترن « بأل » .

(٣) مضاف .

فأما القسم الأول المجرد من « أل والإضافة » فمثل : « أفضل » ، و « أنفع » فى قول بعضهم لظريف : لا أدرى ! أجِدُّك أفضلُ من مزحك ، أم مزحُك أنفعُ من جِدك . ومثل : « أحسَن » فى قول الشاعر :

وإنى رأيت الضُّرَّ أحسنَ مَنْظَرًا من مَرْأى صغيرٍ به كِبْرُ

. . . . [2]

وحكم هذا القسم أمران :

(١) وجوب إفراده وتذكيره فى جميع حالاته .

(٢) ووجوب دخول « من » جارة للمفَضَّل عليه (أى : للمفضول) .

ا — فأما الأمر الأول (وهو : وجوب إفراده وتذكيره) ، فيقتضى أن تكون صيغته واحدة فى كل استعمالاته ولو كان مسندًا لمؤنث ، أو لمثنى ، أو لجمع ، فلا بد أن تلازم هذه الحالة دائمًا ؛ نحو : الجَمَل أصبر من غيره على العطش — الجَمَلان أصبر من غيرهما — . . . الجِمال أصبر من غيرها . . .

---

(١) فى ص ٤٠٣ — رقم ٢ — وهناك حالة أخرى سبق عرضها موضحة مفصلة (فى باب « الحال » ج ٢ م ٨٤ ص ٣٠٣ « د » . وكذلك فى رقم ٣ من هامش ص ٣٠٠ من ذلك الجزء والباب) وملخصها : — وهذا الملخص لا يغنى عن الأصل السابق — أن أفعل التفضيل قد يقتضى حالين ؛ إحداهما تدل على أن صاحبها فى طور من أطواره أفضل من نفسه أو غيره فى الحال الأخرى . فالأحسن أن تتقدم إحداهما على عاملها (وهو أفعل التفضيل) وتتأخر الثانية عنه ؛ نحو : الحقل قُطنا أنفعُ منه قمحا — الفدان عنبا أحسنُ منه قطنا — المتعلم تاجراً أقدرُ منه زارعا . وأجاز بعض النحاة تأخير الحالين معا عن أفعل التفضيل بشرط أن تقع بعده الأولى مفصولة من الثانية بالمفضل عليه ... راجع ج ٢)

(٢) ومثل قول الشاعر :

الموت أحسن بالنفس التى أَلِفَتْ عزَّ القناعة ، من أن تسأل القوتا

— الناقة أصبر من غيرها . . . — الناقتان أصبر من غيرهما . . . — النُّوق أصبر من غيرهن . . .

ب — وأما الأمر الثاني وهو : دخول : «مِنْ»[1] جارة للمفضَّل عليه (أي : للمفضول) فأمر واجب أيضاً ؛ بشرط أن يكون قصد التفضيل باقيًا . ولهذا كان وجودها دليلا على إرادة التفضيل ، وعدم انسلاخ «أفْعَل» عنه . وهي مختصة بهذا القسم وحده ، وبدخولها على المفضول دون غيره ، ولا وجود لها في القسمين الآخرين . — كما سيجيء عند الكلام عليهما — ولا يجرُّ المفضولَ غيرُها من حروف الجر . ومن الأمثلة — غير ما سبق — قول المتنبي :

وما ليلٌ بأطولَ من نهارٍ ... يَظَلّ بلحْظ حُسَّادى مَشُوبا

وما موتٌ بأبغضَ من حياةٍ ... أرى لهمو معى فيها نصيبا

ودخول «مِنْ» جارة للمفضل عليه يستلزم أحكامًا لهما ؛ منها :

ا — جواز حذفهما معًا ، بشرط وجود دليل يدل عليهما ؛ كقوله تعالى : (والآخِرَةُ خيرٌ وأبْقَى) ، أي : والآخرة خير من الدنيا ، وأبقى منها . وقد اجتمع الحذف والإثبات في قوله تعالى : (أنا أكثرُ منك مالاً ، وأعزّ نفراً) ، أي : أعز نفراً منك . وقول الشاعر :

ومن يصبرْ يجدْ غِبّ صبرِه ... ألذّ وأحْلى من جَنَى النحل في الفم

أي : ألذّ من جنى النحل . . .

وإذا حذفا من اللفظ كانا ملحوظين في النية والتقدير ؛ وصارا بمنزلة المذكورَين[2] .

---

(١) ومعناها هنا : الابتداء أو المجاوزة ، فإذا كانت للابتداء فهي لابتداء الارتفاع إذا كان السياق للمدح ؛ نحو : النشيط أفضل من الخامل ، ولابتداء الانحطاط إذا كان السياق للذم ؛ نحو : المنافق أضر من العدو . وإذا كانت للمجاوزة فمعناها أن المفضل جاوز المفضول في الأمر المحمود أو المذموم ... و «مِنْ» هذه غير «مِنْ» التي تجيء للتعدية المجردة (أي : التعدية التي لا دلالة معها على التفضيل مطلقاً ؛ لأنه غير مراد) ومن صورها ما يجيء في «الملاحظة» الخاصة : ص ٤٠٥ .

(٢) يقول ابن مالك في (أفعل التفضيل المجرد ، ووصله بالحرف : «من» لفظاً أو : تقديراً) :

وأكثر مواضع حذفهما حين يكون «أفعلُ» خبر مبتدأ، أو خبر ناسخ، أو مفعولا ثانيًا لفعل ناسخ (مثل ظن وأخواتها...) أو مفعولا ثالثًا لفعل ينصب ثلاثة (كالفعل: وأرى ...)؛ نحو: قَرْعُ الحجة بالحجة أنفع ... وهو بالعالم ألْيَقُ ... — ربَّما كان ازدراء السفيه أنجعَ فى إصلاحه ... —

فلو طالعْتَ أحداثَ الليالى وجدتَ الفقرَ أقربَها انْتيابا[1]

وأنَّ البرَّ خيرٌ فى حياة وأبْقَى بعد صاحبه ثوابا

— أعلمتُ الجازعَ احتمالَ المشقةِ أجدرَ بأصحاب العزائم والهمم ...

ويقل حذفهما إذا كان «أفعل» حالا. نحو: توالت النغماتُ أنعشَ للقلب وأندى للفؤاد، وأذهبَ للأسَى ... ومثل قول الشاعر:

دَنَوْتِ — وقد خِلْنَاكِ كالبدْرِ — أجْمَلا فظَلَّ فؤادى فى هواكِ مضلَّلا

يريد: دَنوتِ أجملَ من البدر، وقد خلناكِ كالبدر، فكلمة «أجْمل» حال من الفاعل: «التاء». وهذا النوع من الحذف — على قلته — قياسىّ تجوز محاكاته. وكذلك يقل حذفهما إن كان «أفعل» نعتًا لمنعوت محذوف مع عامله لقرينة، نحو: اتجهْ... أوسعَ مساحةً، وأكثرَ خصبًا، وأرحبَ للغريب صدراً. والأصل: اتجه، واقصد بلداً أوسع مساحة ... و ... و ... والأحسن عدم جواز القياس على هذا النوع؛ لكثرة الحذف فيه، وتوَقع اللبس فى فهمه ...

(٢) ومن الأحكام: وجوب تقديمهما أحيانًا على عاملهما وحده، وهو: «أفعَل» دون تقديمهما على الجملة كلها. وإنما يجب التقديم على عاملهما إذا كان المجرور اسم استفهام؛ كهذا السؤال: فلان ممّن أفضلُ؟ والأصل: فلان أفضل ممّنْ؟ أو كان المجرور مضافًا إلى اسم استفهام، نحو: فلان من ابن مَنْ أفضل؟.

= وأفْعَلُ التفْضيلِ صلْه أبَدَا تَقْدِيرًا، أوْ لفظًا بِـ«مِنْ» إنْ جُرِّدا

ثم يقول فى بيت سيعاد ذكره لمناسبة أخرى فى ص ٤١٦:

وَإنْ لمَنْكُورٍ يُضَفْ أوْ جُرِّدا أُلزِمَ تَذْكِيرًا وَأن يُوَحَّدَا

(١) ترددا على الناس، ذهابًا ومجيئًا إليهم.

والأصل فلان أفضلُ مِن ابن مَن؟ ولا يجوز التقديم فى غير حالتى الاستفهام السالفتين[1] إلا للضرورة الشعرية كقول القائل:

وإنَّ عناءً أنْ تُناظِر جاهلا فيحسب - جهلًا - أنه منك أعلمُ

وقول الآخر:

إذا سايرت أسماءُ يومًا ظعينةً[2] فأسماءُ - من تلك الظعينة أملحُ

والأصل: (أعلم منك) - وأيضًا (فأسماء أملح من تلك الظعينة). فقد تقدم الحرف «مِن» مع مجروره، مع أن الكلام خبرى، وليس إنشائيًّا استفهاميًّا[3] ...

٣ - ومنها: امتناع الفصل بينهما وبين «أفعل» إلا بمعموله، أو: «لو» وما يتبعها، أو: النداء - فمثال الفصل بالمعمول قوله تعالى: (النَّبِيّ أَوْلَى بالمؤمنين من أنفسهم)، وقول الشاعر:

وظُلْم ذوى القُرْبَى أشدُّ مضاضةً على المرء من وقْع الحُسَام المهند

وقول الآخر:

لولا العقول لكان أدنى[4] ضيغمٍ أدنى[5] إلى شرف من الإنسان[6]

---

(١) هناك حالة أخرى يتقدم فيها معمول «أفعل التفضيل» على عامله أفعل التفضيل. وقد سردنا ملخصها فى رقم ١ من هامش ص ٤٠١، وقلنا إن هذا الملخص لا يغنى عن البيان والتفصيل المذكورين فى باب الحال، (ج ٢ م ٨٤ ص ٣٠٣ «د» ورقم ٣ من هامش ص ٣٠٠ هناك).

(٢) المرأة فى هودجها، (تكريماً وصيانة لها)

(٣) وفى تقديم «من» مع مجرورها فى حالتى الاستفهام يقول ابن مالك فى بيتيه السابع والثامن - وسيذكران لمناسبة أخرى فى ص ٤١٩ -:

وَإِنْ تَكُنْ بِتِلْوِ «مِنْ» مُسْتَفْهِمَا فَلَهُمَا كُنْ أَبَدًا مُقَدِّمَا - ٧

كَمِثْلِ: مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ؟ وَلَدَى إِخْبَارٍ التَّقْدِيمُ نَزْرًا وَرَدَا - ٨

أى: إن تكن مستفهماً بالاسم التالى: «مِنْ»، وهو مجرورها، فقدمهما وجوباً فى كل الحالات. ثم قال: ورد التقديم نزراً (أى نادراً) فى حالة الإخبار. أى فى حالة الكلام الخبرى، لا الإنشائى الذى شرحناه.

ومما يلاحظ أن المثال الذى فى البيت الثانى معيب؛ للسبب الموضح فى الصفحة الآتية:

(٤) أقل. (٥) أقرب.

(٦) سيذكر هذا البيت لمناسبة أخرى فى ص ٤٣٣.

ومثال الفصل بكلمة : « لو » وما يتبعها قول الشاعر :

ولفُوكِ أطيبُ ـ لو بذَلتِ لنا ـ من ماء مَوْهِبَةٍ[1] على خَمْرِ

ومثال النداء : أنت على أداء المَهام الجِسَام أقدرُ ـ يا صديقى ـ من صفوة الأخلاء .

وقول الشاعر :

لم ألقَ أخبثَ ـ يا فرزدقُ ـ منكمو ليلا ، وأخبثَ بالنهار نهارا

فلا يجوز الفصل بينهما بأجنبي (وهو الذى ليس معمولا لأفعَل) ولا بشيء غير ما سبق ؛ ولهذا حكموا بالخطأ أو الشذوذ على مثل : ممن أنت أفضل ؛ لأن الجار والمجرور : (ممَّن) متعلقان « بأفضل »[2] ، و « أنت » مبتدأ خبره : « أفضل » وقد فصَل المبتدأ بين « أفضل » والجار مع مجروره ، مع أن المبتدأ أجنبي من أفضل ، (أى : ليس معمولا له) .

« ملاحظة » : قد يصاغ « أفعل التفضيل » من مصدر فعل يتعدى بحرف الجرّ « مِنْ » ؛ كالفعل : قَرُبَ ، بَعُد . . فعند التفضيل يجيء هذا الحرف مع مجروره ، إمَّا متقدمين على « مِنْ » الجارة للمفضول ومتوسطين بينها وبين « أفعل » ؛ نحو : المجرَّب أقرب من الصواب من الناشئ ، وإمَّا متأخرين عنهما ؛ نحو : المجرب أقرب من الناشئ من الصواب[3] . . .

* * *

(١) نقرة فى جوف الصخر يخزن فيها الماء ليبرد .

(٢) ويجب تقديمها عليه وحده فى هذه الصورة .

(٣) وهذا النوع الخاص بالتعدى يخالف النوع الذى سبق فى ص ٤٠٢ وهو الخاص بدخول « من » على المفضل عليه ـ كما ستجيء الإشارة لهذا فى ص ٤١٢ .

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

ا ــ عرفنا[1] أن : « أفعل التفضيل » يدل ــ فى الأغلب ــ على اشتراك شيئين فى معنى خاص، وزيادة أحدهما على الآخر فيه . . . ، و . . . فما ضابط الاشتراك ؟! .

ليس للاشتراك ضابط معين يحدد أنواعه ، وإنما يكفى أن يتم على وجه من الوجوه يكون به واضحًا ومفهومًا للمتخاطبين ، ولو كان اشتراكًا ضديًّا ، أو تقديريًّا ، كقول إنسان فى عدوّين له : هذا أحبّ إلى من ذلك . وفى نوعين من الشر : هذا أحسن من هذا . يريد فى المثال الأول : هذا أقل بغضًا عندى، ويريد فى المثال الثانى : هذا أقل شرًّا من الآخر ؛ فليس فى نفس المتكلم قدر مشترك من الحب والحسن لهذا ، أو لذاك . وإنما القدر المشترك هو الكره والقبح اللذان يضادان الحب والحسن . فالاشتراك إنما هو فى أمر مضادّ فى معناه لمعنى : « أفعَل » المذكور فى الجملة ، مع تفاوت النصيب بينهما ، ووجود الزيادة فى أحدهما وحده ؛ فأحدهما عدوّ خفيف العداوة أو القبح ، والآخر : شديدهما ، فالزيادة موجودة ولكنها فى أحد الأمرين المشتركين فى معنى مضاد لمعنى : أفعَل .

ومن غير الغالب ألا يكون بينهما اشتراك مطلقًا إلا على نوع جائز من التأول توضحه القرائن ؛ كقولهم : ــ الثلج أشد بياضًا من المسك ــ الصيف أحرّ من الشتاء ــ السكر أحلى من الملح ــ العسل أحلى من الخل . يريدون : أن بياض الثلج أشد فى ذاته من سواد المسك فى ذاته ــ والصيف فى حرارته أشد من الشتاء فى برده ــ والسكّر فى حلاوته أقوى من الملح فى ملوحته ــ والعسل فى حلاوته أشد من الخل فى حموضته ، وهكذا . . . ؛ فليس بين كل اثنين مما سبق اشتراك فى المعنى إلا فى مطلق الزيادة المجردة ، ودرجتها الذاتية المقصورة على صاحبها . . . ؛ فالصلة بين كل اثنين مقصورة على هذه الزيادة المجردة ، وبينهما بعد ذلك تباين تام يختلف عن التضاد السابق الذى يقوم بجانبه

---

(١) فى ص ٣٩٥ وأشرنا فى رقم ٢ من هامشها إلى أهمية ما يأتى هنا فى الزيادة والتفصيل .

. . . .

. . . .

نوع من الاشتراك فى أمر يتصف به الاثنان ، وإن كان هذا الأمر مخالفًا معنى « أفعل » .

ب — من الأساليب الصحيحة : فلان أعقل من أن يكذب — وأمثال هذا — فهل معناه تفضيل فلان فى العقل على الكذب ؟ وهذا معنى فاسد ؛ .

خير ما يقال فى هذا وأمثاله : أن « أفعل التفضيل » يفيد هنا أمرين معًا ؛ هما إفادة البُعد عما بَعده ، وأن سبب هذه الإفادة هو المعنى اللغوى الأساسىّ المفهوم من مادة « أفعل » المعروض فى الجملة الأصلية ، فالمراد : فلان أبعد الناس من الكذب ؛ بسبب عقله . وفى مثل : فلان أجلّ من الرياء ، وأعظم من الخيانة . . يكون المقصود : فلان أبعد الناس من الرياء ؛ بسبب جلاله ، وأبعد من الخيانة بسبب عظمته . . . ومثل هذا يقال فى بيت الشاعر :

الحق أكبر من أن تستبدّ به يد ، وإن طال فى ظلم تماديها

فالغرض إعلان البعد عن تلك الأشياء مع بيان سبب البعد . وأفعل التفضيل فى تلك الأساليب ونظائرها يفيد ابتعاد الفاضل من المفضول ، ولا تكون « مِن » تفضيلية جارة للمفضول ، وإنما هى مع مجرورها متعلقان « بأفعل » الذى هو بمعنى : متباعد ؛ لأنها حرف الجر الذى يتعدى به الفعل « بعُد » وباقى المشتقات التى من مادته ؛ ومنها هنا : « أفعل » لتضمنه معنى « أبْعَد » بمعنى : « بعُدَ » فهى متعلقة به من غير أنْ يدل على تفضيل ؛ كنظيرتها فى قولنا : أنا بعيد من الظالمين ، بمعنى : متباعد .

وقيل إنه مستعمل فى بعض مدلوله دون بعض ؛ فهُو يدل على زيادة البعد ، دون أن يكون هناك مفضول حقيقى ، ولا « مِن » الداخلة عليه . . .

ومضمون الرأيين واحد [1] . . .

حـ — يجب تصحيح عين أفعل التفضيل إذا كانت قبل التفضيل مستحقة للإعلال ، ونحو : الأديب أقوَمُ لسانًا ، وأبيَنُ قولاً من غيره ، فيجب أن تسلَم الواو والياء .

---

(١) وهناك بعض آراء أخرى عرض لها « المغنى » فى « الباب الخامس » من الجزء الثانى ، عند كلامه على الجهة الرابعة من جهات الاعتراض . . .

. . . .

. . . .

د — إذا كان أفعل التفضيل المجرد [1] واجب الإفراد والتذكير فما بالُ العرب تقول : مرّ بنا سِربٌ من الظباء ، بعده أسراب أُخَرُ ؛ فيأتون بكلمة : « أُخَر » مجموعة ومؤنثة ؛ (إذ هى جمعٌ ، مفرده : « أُخرى » ، « وأخرى » مؤنث لكلمة « آخَر » الذى أصله « أأخر » على وزن : « أفْعَل » المذكر الدالّ على التفضيل ؛ فهو من القسم المجرد). فلم كانت « أُخَر » مجموعة ومؤنثة فى المثال السالف — وأشباهه — مع أن القاعدة تقتضى الإفراد والتذكير ، وأنْ يقال : أسرابٌ « آخَر » (التى أصلها : « أأخَر » كما أسلفنا) [2].

أجاب النحاة : إن كلمة : « أُخَر » ليست مما نحن فيه ؛ لأسباب ثلاثة مجتمعة :

أولها : أنها فى استعمالاتها الصحيحة المختلفة — ومنها المثال السالف وأشباهه — لا تدل على التفضيل ؛ (أى : لا تدل على المشاركة والزيادة) وإنما تدل على المغايرة المحضة ، والمخالفة المجردة من كل معنى زائد عليها ، فالكلام الذى تكون فيه يقتضى معنى المغايرة وحدها ، لا معنى المفاضلة ، أو نحوها . وهذا شأنها فى الاستعمالات الواردة ، فمعنى سرب آخَر وأسراب أُخَر هو : سرب مغايرٌ ، وأسراب مغايرات ، بدون تفضيل فيهما .

وثانيها : أنها — فى كلام العرب — لا يقع بعدها : « مِنْ » الجارة للمفضول ، لا لفظًا ولا تقديراً .

وثالثها : أنها — فى كلامهم الفصيح تطابق وهى نكرة [3] ٥

---

(١) سبق الكلام عليه ، فى ص ٤٠١ .

(٢) أى : أن الأصل أن يقال مثلا : هذا ظبى آخَر (وأصلها : أأْخر) وهذه ظبية آخَر (أأْخر) لكنهم تركوا الأصل ، وقالوا : ظبية أُخرى ؛ فأتوا بكلمة : « أخرى » التى هى المفردة المؤنثة لكلمة : آخَر .

والأصل أيضاً أن يقال : هذان ظبيان آخَر (وأصلها : أأْخر ، وهاتان ظبيتان آخر) ولكنهم تركوا الأصل ، وقالوا : آخران ، فى تثنية المذكر ، وأُخْرَيَان فى تثنية المؤنث .

وكذلك الأصل أن يقال : هؤلاء ظباء آخَر (أأْخر) وهؤلاء ظبيات آخَر (أأخر) .

لكنهم تركوا الأصل أيضاً ، وقالوا : أُخَر ، التى هى جمع مؤنث ، مفرده : أُخرى .

(٣) أى : أنها لو كانت للتفضيل وهى نكرة ، لوجب عدم مطابقتها ؛ كى تساير المسموع الكثير .

. . . .

. . . .

فلهذه الأمور الثلاثة لا تكون من القسم الأول الذى يدور فيه الكلام ؛ بل إنها ليست للتفضيل مطلقًا [1] - كما تقدم - ؛ وإنما هى كلمة معدولة ، (أى : محوّلة) عن كلمة : «آخَر» التى أصلها «أأخَر» جاءت لتؤدى معنى ليس فيه تفضيل ، ذلك أن العرب حين أرادوا استخدام كلمة : «آخَر» فى معناها الأصلى - وهو المغايرة المحضة الخالية من معنى التفضيل - عدلوا بها عن وزنها الأول ؛ بأن أدخلوا عليها شيئًا من التغيير ، وحولوها إلى هذا الوزن الجديد ؛ وهو : «أُخَر» ، لتؤدى معنى خاليًا من التفضيل لا يمكن أن تؤديه إذا بقيت على الصيغة الأولى . ويقول السيوطى [1] ، قولا أشبه بهذا ؛ نصه :

(كان مقتضى جعْل «أُخَر» من باب «أفعل التفضيل» أن يلازمه فى التنكير لفظ الإفراد والتذكير ، وألا يؤنث، ولا يثنى ، ولا يجمع ، إلا معرفًا ، كما كان أفعل التفضيل ؛ فمُنِع هذا المقتضى ، وكان بذلك معدولا عما هو به أولى ؛ فلذلك منع من الصرف) [2] . . .

فالذى دعا النحاة لهذا التحليل والتعليل هو ما رأوه من جمعها وتأنيثها مع انطباق أوصاف القسم الأول عليها - فى الظاهر - فلجئوا إلى مسألة العدول والتحويل ليتغلبوا على هذه العقبة ويجعلوا قاعدة : «أفعل التفضيل المجرد» مطردة .

قد يكون كلامهم سائغًا من الوجهة الجدلية المحضة ، لكنه من الوجهة الحقيقية مردود ، ذلك أن العرب لا تعرف شيئًا مما قالوه ، ولم يدُر بخلدها قليل أو كثير منه حين نطقوا بالتعبير السابق وأشباهه . فإبعاداً لهذا التكلف ومسايرة للأمر الواقع ، يحسن الأخذ ببعض مما قاله النحاة - بحق - وهو : أنها ليست للتفضيل فلا تنطبق عليها أحكامه ، أو أنها خالفت القاعدة ؛ فهى من الشاذ

(١ و ١) الهمع ج ٢ ص ١٠٤ .

(٢) يقول العكبرى - فى كتابه : «إملاء ما منّ به الرحمن» ج ١ ص ٤٥٦ ، سورة البقرة - ما نصه فى كلمة : «أخر» (لا تنصرف للوصف والعدل عن الألف واللام ؛ لأن الأصل فى «فعل» صفة أن تستعمل فى الجمع بالألف واللام ؛ كالكُبْرى والكُبَر ، والصغرى والصُّغَر) . اهـ . وهذا التعليل مردود كغيره بما ذكرناه هنا .

. . . .

. . . .

الذى يحفظ ، ولا يقاس عليه . ولا عبرة بما عرضوه من أسباب أخرى ؛ فهى أسباب ضعيفة لا تثبت على التمحيص ، ومن السهل دفعها ؛ وقد دفعها بعض النحاة فعلا بما يُرْهِقُ سرْده من غير نفع عملىّ ، فخير لنا أن نقر الواقع ، من غير تكلف ولا جدل زائف .

هـ — ونزولاً على قاعدة الإفراد والتذكير السالفة عاب بعض النحاة على أبى نُوَاس ذكر كلمتى : «صُغْرَى» و «كُبْرَى» مؤنثتين للتفضيل ، مع أنهما مجردتان فى قوله (1) :

كأَنَّ صُغْرَى وكُبْرَى من فَقَاقِعِها حَصْبَاءُ دُرّ على أرض من الذهب

والقياس : أصغر وأكبر . . لأنهما صيغتان للتفضيل ، مجردتان . والقاعدة تقضى بالتزام التذكير والإفراد فى هذه الحالة . . .

ومما قيل فى دفع هذا العيب : إن الشاعر لم يقصد التفضيل مطلقا ، ولا الحديث عن شىء أصغر من شىء آخر ، أو أكبر منه ؛ وإنما قصد صُغرى أو كبرى من حيث هى : لا باعتبار موازنتها بغيرها ؛ كمن يُشاهد طفلة تُحاول الركوب فيُساعدها ويقول : ساعدتها لأنها : «صُغرى» ، أى صغيرة ، وكمن يُشاهد سيدة عجوزاً ؛ فيُعاونها على النزول من السيارة ، ويقول : عاونتها لأنها كُبْرى ؛ أى : كبيرة السنّ ؛ فليس فى كلامه هذا ، ولا فى المقام ما يدل على تفضيل أو موازنة بين اثنين يزيد أحدهما على الآخر فى هذا المعنى .

وإذا كان الأمر على ما وصفنا فليس التأنيث لحنًا ، لأن «أفعل» إذا كان مجرداً غير مقصود منه التفضيل («فالأكثر فيه عدم المطابقة ؛ حملا على أغلب أحواله ، وقد يطابق ، لعدم مجىء «من» لفظًا ومعنى . واعتماداً على هذا السبب فى المطابقة يُخَرَّج بيت أبى نُوَاس السالف ، ومثله قول العلماء العَرُوضيين : «فاصلة صُغرى وكُبرى» ، خلافًا لمن جعله لحنًا (2) ») .

---

(1) يصف كأساً مملوءة بشراب ذهبىّ اللون ، تعلوه الفقاقيع .

(2) حاشية الخضرى مع توضيح بعض كلماتها — (فى هذا الباب عند الكلام على أفعل التفضيل المضاف والمقرون بأل) . ومثل هذا فى شرح التوضيح . وقال الأشمونى فى هذا الموضع ما نصه :
« (. . . وإذا صح جمع «أفعل التفضيل» ؛ لتجرده من معنى التفضيل جاز أن يؤنث ؛ فيكون قول ابن هانىء : «كأن صغرى وكبرى من فقاقعها . . .» صحيحاً ا هـ .

. . . .

. . . .

وهذا دفع حق ، وهو خير من القول بأن فى الكلام حذفًا وزيادة يؤديان إلى إخراج الكلمتين من هذا القسم ، وإدخالهما فى قسم آخر من أقسام « أفعل » التفضيل ؛ كقسم المضاف [1] إلى المعرفة ؛ بحيث يؤدى إلى الحكم بصحتهما ، وأن الأصل : « كأنّ » صغرى فقاقعها وكُبرى من فقاقعها » . . فكلمة : « من » زائدة (مع أنها — فى الغالب — لا تزاد إلا بعد نفى بشرط أن يكون مجرورها نكرة) ، و « فقاقعها » الأولى محذوفة لدلالة الثانية عليها ، ففى الكلام حذف من جهة ، وزيادة من جهة أخرى . . . وما أشد حاجتنا إلى إهمال مثل هذا مما لا داعى له .

وأعجب منه قولهم فى الدفاع عن الشاعر : « إن أفعل التفضيل المجرد يصح تأويله بما لا تفضيل فيه ؛ فيطابق حينئذ كما فى المضاف إلى المعرفة » ، وقد جاء هذا الكلام فى التسهيل » . [2] ولا أدرى : أيغيب عن أحد وجه ضرره وأثره السيئ فى اللغة ؟ إذ كيف تؤدى اللغة مهامها — وما أجلّها — إذا كان من الجائز دون قيد ولا شرط . تأويل اللفظ الذى يشوبه خطأ لغوىّ تأويلا يُصاحح عيبه من غير داع معنوىّ لذلك ؟ .

* * *

(١) سيجىء الكلام على المضاف بنوعيه فى ص ٤١٦ و ٤١٨ .

(٢) ونقله : الهمع ، وياسين فى حاشيته على التصريح ، وكذا الصبان .

القسم الثانى :

أن يكون أفعل التفضيل مقرونًا « بأل » . وهذا يوجب أمرين :

أحدهما : أن يكون مطابقًا لصاحبه فى التذكير ، والتأنيث ، والإفراد ، وفروعه ؛ نحو : قوله تعالى : « سَبِّح اسمَ ربِّكَ الأعلَى » ــ اليد العُلْيَا خير من اليد السفلى [1] . الشقيقان هما الأفضلان ــ الشقيقتان هما الفُضْلَيان [2] ــ الأشقاء هم الأفضلون ، أو الأفاضل [3] ــ الشقيقات هن الفُضْلَيات . . .

والآخر : عدم مجىء « مِنْ » الجارة « للمفضَّل عليه » ؛ لأن « المفضَّل عليه » لا يُذْكَر فى هذا القسم [4] . أما الجارة لغيره فتجىء ؛ كالتى فى قول الشاعر :

فهمُ الأقربون من كل خير ... وهمُ الأبعدون من كل ذمِّ

فالجار والمجرور ــ فى الشطرين ــ لا شأن له بالتفضيل : لأنَّ : « مِنْ » المذكورة هى التى تدخل على المجرور للتعدية [5] ، إذ : « الأقرب » و « الأبعد » يحتاجان إلى معمول مجرور « بِمِنْ » كفعلهما : « قَرُب و بَعُد » فليست : « مِنْ » بعدهما هى التى تدخل على المفضول ، وتجره ؛ إنما هى ومجرورها نوع آخر .

* * *

---

(١) العليا : مؤنث الأعلى ، والسفلى : مؤنث الأسفل . والألفاظ الأربعة صيغ تفضيل .

(٢) تثنية : فُضْلَى ، مؤنث : أفضل .

(٣) انظر رقم ٢ من هامش ص ٤١٤ ؛ ففيه البيان .

(٤) إذ تغنى عنه « أل » ؛ لأنها للعهد (وليست موصولة كالداخلة على اسم الفاعل ، واسم المفعول) والتى للعهد تشير إلى شىء معين تقدم ذكره لفظاً أو حكماً . وتعيينه يشعر بالمفضول ؛ ولهذا قالوا : (لا تكون « أل » فى « أفعل التفضيل » إلا العهد؛ لئلا يعرى عن المفضول) – راجع الصبان ، جـ ٣ أول باب أفعل التفضيل – وإذاً لا يصلح أن يقال : علىٌّ الأفضل من أمين . وأما قول الأعشى :

ولستَ بالأكثَر منهم حَصًى ... وإنما العــزَّة للكَاثِرِ

فمؤول عندهم بتأويلات مختلفة ؛ منها : زيادة « أل » فى لفظ : « الأكثر » ، ومنها : أن الجار والمجرور متعلق بكلمة محذوفة تماثل المذكورة، والأصل : «بالأكثر أكثر منهم» ... ومنها أن «من» بمعنى « فى » وكل هذه التأويلات مرفوضة لا يعرف عنها الشاعر (الأعشى) شيئاً ؛ فهى إما لغة ، وإما شاذة . . .

(٥) وهى التى سبقت الإشارة إليها فى ص ٤٠٧ ، وتخالف الداخلة على المفضل عليه ، والتى سبق بيانها فى ص ٤٠٢ .

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

قال صاحب التصريح[1] : إن « أفعل التفضيل » المقترن بأل يطابق موصوفه لزومًا . . . ومع ذلك لا بد من ملاحظة السماع ، وأردف هذا بالنص الآتى :

(« قال أبو سعيد على بن سعيد فى : كفاية المستوفى ، ما ملخصه : ولا يستغنى فى الجمع[2] والتأنيث عن السّماع ؛ فإن الأشرف والأظرف لم يُقَل فيهما : الأشارف، والشُّرْفَى ، والأظارف ، والظُّرْفَى ، كما قيل ذلك فى الأفضل والأطول . وكذلك الأكرم والأمجد ، قيل فيهما : الأكارم والأماجد ، ولم يسمع فيهما : الكُرْمَى والمُجْدَى » .) اهـ .

هذا ما قاله وما نقله صاحب « التصريح » وقد يكون من السداد إهماله ، وترك الأخذ به ؛ لما فيه من تضييق وتعسير بغير حق ؛ إذ يفرض على المتكلم أن يبحث جهد طاقته عن الصيغة المسموعة ؛ فإن اهتدى إليها بعد العناء استعملها ، وإن لم يجدها لم يستعمل القياس مع شدة حاجته إلى استخدامه للوصول إليها .

على أن بذل الطاقة واحتمال العناء لا يوصلان أحيانًا إلى الصيغة المسموعة ، لا لعدم وجودها ، ولكن لتعذر الاهتداء إلى مكانها ، برغم العناء المرهق المبذول فى سبيلها . وهل أدل على هذا من أن صاحب الرأى السالف يقرر عدم ورود السماع بكلمات معينة منها : « الكُرْمَى » ، مؤنث : « أكرم » ، وأن غيره يقرر عدم ورود كلمات أخرى ، منها : « الرُّذْلَى ، والجُمْلَى » ، (مؤنث : الأرذل والأجمل) على حين يسجل أبو علِى القالى فى الجزء الأول من كتابه : « الأمالى »[3] ما نصّه : (« قال بعض بنى عُقَيل وبنى كلاب : هو الأكرم ، والأفضل ، والأحسن ، والأرذل ، والأنذل ، والأسفل ، والألأم . وهى : الكُرْمَى والفُضْلَى ، والحسنَى ،

---

(١) جـ ٢ – باب : « أفعل التفضيل » عند الكلام على النوع المقرون بأل .

(٢) المفهوم من سياق الكلام فى : « التصريح » أن مراده بالجمع السماعى مقصور على « جمع التكسير » دون غيره ؛ إذ لا خلاف فى قياسية جمعى التصحيح بالشروط الخاصة بكل منهما . – وقد سبقت عند الكلام عليهما فى الجزء الأول . – هذا ، ولم يتعرض النص السالف للمثنى . فهل يريد بالجمع ما يشمل المثنى أيضاً كالشأن فى عبارات بعض اللغويين ؟

(٣) ص ١٥٢ .

. . . .

. . . .

والرُّذْلَى ، واللؤمَى ، وهنّ الرُّذَل ، والنُّذَل واللُّؤَم . .) » اهـ ؟ . فقد سجل أنها مسموعة هي ونظائر لها . ومن تلك النظائر الأخرى المسموعة : العُظْمى – الصغرى – الكبرى – الوُثْقى – الفُضلى – القُصْوَى – الأولى – الجُلَّى – الدنيا – الوسْطَى – الأخرى – العليا – السفلى – الكُوسَى (كثيرة الكياسة) الطولَى (أنثى الأطول) – الضِّيقى (شديدة الضيق) . . . . و . . . . ولكل صيغة مما سبق مقابل على وزن « أفعل » لمذكرها . ولو حصرنا ما نقله صاحب الأمالي ، وما نقله غيره في مواطن مختلفة ، وما رأيناه بأنفسنا في المراجع اللغوية . . . لكان من هذه الكلمات المبعثرة مجموعة كثيرة العدد ، تبيح القياس عليها ؛ لكثرتها التي تتجاوز المائة . ولا حاجة بنا إلى تأويلها ، أو التمحل لإبعادها عن « التفضيل » وعن نوعه الذي نحن فيه ؛ فإن تأويل النحاة – كما بسطوه هنا – يقوم على الجدل المحض الذي لا يعضده الحق .

وشيء آخر : أنه لو صح الأخذ برأي المانعين وحدهم ما كان للقياس حكمة ولا فائدة ؛ لأن القياس مستمد من الكثير المسموع ، وقد تحقق هذا الكثير هنا . فكيف نمنع القياس في بعض الصور التي ينطبق عليها ؟ وكيف نحرّم تطبيقه والانتفاع به ، زاعمين واهمين أن صيغة الكلمة ذاتها – بحروفها وتكوينها المادىّ – غير مسموعة ؟ فلم الاستنباط ، ووضع القواعد والضوابط العامة ؟ . وكيف يتحقق القياس ؟ . . .(1)

لهذا كان مجمع اللغة العربية » سديد الرأي حين قرر قياسية جمع « الأفعل » الذي للتفضيل المقرون بأل على « الأفاعل » ، كما قرر صياغة مؤنثه على « الفُعْلَى » قياسًا كذلك(2) . . .

---

(1) يؤيد هذا ما سبق أن قلناه في قياسية مصدر الفعل الثلاثي ص ١٨٤ وما بعدها ابن جني – وغيره – في الجزء الأول من كتابه : « الخصائص » في الفصل الرشيد المحكم الذي نشير إليه كثيراً ، وعنوانه : « اللغة تؤخذ قياساً » وقد نشرناه كاملا في آخر الجزء الثاني .

(2) طبقاً لما في ص ١٥١ من الكتاب الذي أصدره المجمع سنة ١٩٦٩ ؛ ففي تلك الصفحة تحت عنوان : (في أفعل التفضيل – جمع : « الأفعَل » على الأفاعِل ، وصوغ مؤنثه على : « الفُعْلَى ») ما نصه منسوباً إلى لجنة الأصول بالمجمع ، ومصحوباً بالأسانيد والبحوث المؤيدة له :

« (يختلف النحاة في جمع التفضيل المقترن بالألف واللام على : « الأفاعل » ، وفي تأنيثه على « الفُعْلَى » . فنهم من ذهب إلى أن جمعه على « الأفاعل » وتأنيثه على « الفُعْلَى » مقصوران على –

. . . .

. . . .

طالما رددنا – فى هذا الكتاب – أن الحرص على سلامة اللغة أمر محمود ، بل مفروض ، ولكن بشرط ألا يكون بوسائل تعوق الانتفاع بها ، وتزهد فيها ، من غير فائدة ترجى ، ولا ضرر يدفع .

نعم قد يقع جرس هذه الصيغ الجديدة القياسية غريبًا أول الأمر على الأسماع ؛ كتلك الصيغ التى نقلها صاحب الأمالى عن بنى عُقَيل ، وبنى كلاب ولكن لا يصح أن تحول غرابة الجرس بين الكلمة والانتفاع الضرورىّ بها، فما أكثر الكلمات اللغوية الغريبة فى جرسها على الأسماع ، وقد تكون غريبة عند قوم مقبولة عند آخرين . على أن تداول الكلمة الغريبة كفيل بصقلها وإزالة غرابتها ، ولكن يطول الزمن على تداولها ، فما أسرع دورانها وشهرتها، بسبب الحاجة إلى استخدامها ، وترديد الألسنة لها . . .

* *

= السماع . ومنهم من ذهب إلى أن ذلك قياسى؛ مستندين إلى أن اقترانه «بأل» يبعده عن الفعلية من حيث إن الأفعال لا تدخلها الألف واللام ، وذلك يدنيه من الاسمية . ولما كان هذا الرأى أقرب إلى التيسير قررت اللجنة أنه يجوز جمع «أفعل التفضيل» المقترن بالألف واللام على «الأفاعِل» ، ويلحق به فى ذلك المضاف إلى المعرفة ، وأنه يجوز تأنيثها على «الفعْلَى» .) » اهـ .

وقد وافق المجمع ومؤتمره على قرار اللجنة فى الجلسة السادسة من المؤتمر الثالث والثلاثين بدورة سنة ١٩٦٧ .

القسم الثالث :

أن يكون مضافًا(١) ، ويشترط فى هذا القسم شرطان عامّان لا بد منهما فى « أفعل التفضيل » المضاف مطلقًا (أىْ : سواء أكانت إضافته للمعرفة أم للنكرة) .

أحدهما : ألاّ يقع بعد أفعل التفضيل « مِنْ » الجارة للمفضول ، فلا بد أن يخلو الكلام منها ومن مجرورها ؛ فلا يصح : محمود أفضل الطيارين من حامد . أما الجارة لغيره فتوجد : نحو : أبى أقرَبُ الناس مِنى .

ثانيهما : أن يكون المضاف بعضًا(٢) من المضاف إليه ، بشرط إرادة التفضيل وبقاء معناه(٣) ووجوده ؛ فلا يصح : الطيار أفضل امرأة .

فمتى تحقق الشرطان العامّان ، وكانت إضافته لنكرة ، وجب حكمان :

أولهما : إفراده وتذكيره — كالمجرد(٤) — .

والآخر : مطابقة المضاف إليه لصاحب(٥) أفعل التفضيل ، (أى : للموصوف(٦) الذى يتجه إليه معنى : « أفعل » ويتصف به) ؛ فى التذكير . والتأنيث ، وفى الإفراد وفروعه ، وفى جنسه أيضًا . .

---

(١) إذا أضيف كانت إضافته غير محضة ، وقيل : محضة على الوجه المبين فى ص ٥ . وقد سبق بيانهما وتفصيل أحكامهما أول هذا الجزء .

(٢) وسيجىء فى الزيادة (ص ٤٢١) اشتراط أن يكون « أفعل » بعض المضاف إليه ، مع بيان المراد من هذه البعضية .

(وقد سبق لهذه المسألة المهمة توضيح آخر يتممها فى ج٢ باب : التمييز ص ٣٣٢ « ب » م ٨٨ .)

(٣) وهو المفاضلة الدالة على زيادة شىء على آخر ؛ وبهذا تكون المفاضلة قائمة وموجودة .

(٤) وفى حكم أفعل التفضيل المجرد من « أل » والإضافة ، أو المضاف إلى نكرة — وأن هذا الحكم هو الإفراد والتذكير — يقول ابن مالك فى بيت سبق ذكره فى هامش ص ٤٠٣ :

وَإنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفْ أَوْ جُرِّدَا ... أُلْزِمَ تَذْكِيراً ، وأن يُوَحَّدَا

(٥) المضاف هو : « أفعل » والذى يتجه إليه معناه هو صاحبه الذى يتصف به ؛ فكلاهما واحد من جهة المدلول والمعنى .

(٦) أى للشىء الذى يقوم به معنى « أفعل » ، فليس المراد بالموصوف والصفة هنا المنعوت والنعت الاصطلاحيين .

ومن أمثلته قول المتنبي :

وأحسنُ وجهٍ فى الورى وجهُ مُحسنٍ وأيْمَنُ كَفٍّ فيهمو كفُّ منعمِ

وتقول : هذان الوجهان أحسن وجهين . . وهاتان الكفان أيْمَنُ كفَّيْن — وجوه الشرفاء أحسن وجوه ، وأكفُّهم أيْمنُ أكفٍّ[1] .

فالأمور التى يجب اجتماعها كاملة عند إضافته للنكرة[2] — أربعة ؛ هى :

(١) امتناع « مِنْ » الجارة للمفضول .

(٢) كون المضاف بعض المضاف إليه عند إرادة التفضيل .

(٣) إفراد « أفعل » وتذكيره .

(٤) مطابقة المضاف إليه لصاحب « أفعل » فى الجنس ، وفى الإفراد والتذكير ، وفروعهما .

---

(١) جاءت المطابقة السابقة — فى أغلب صورها التى منها التذكير والتأنيث — نتيجة لاشتراط أن يكون المضاف بعض المضاف إليه ، (فلا يقال : سعيد أفضل امرأة) ؛ لما تقرر : أن أفعل التفضيل المضاف لنكرة لا بد أن يكون بعضاً من المضاف إليه — فى الأصح — بشرط أن يكون معنى المفاضلة قائماً . وقد اشترط بعضهم لوجوب هذه المطابقة أن يكون المضاف إليه جامداً ؛ ليخرج مثل قوله تعالى : « أسفل سافلين » ، لعدم وجود صاحب « أفعل » والأحسن إهمال هذا الشرط أما كلمة « أسفل » فى الآية فصفة لجمع محذوف .

هذا ، ومن المهم فهم الأساليب التى يكون فيها « أفعل التفضيل » مضافاً لنكرة مطابقه للموصوف الذى يتصف بمعنى أفعل التفضيل ، (أى : مطابقة لصاحب أفعل التفضيل) ؛ فإن المراد يكون إثبات المزية المفضل على جنس المضاف إليه واحداً واحداً إن كان المضاف إليه مفرداً ، واثنين اثنين إن كان المضاف إليه مثنى ، وجماعة جماعة إن كان جمعاً . ومما يزيد الأمر وضوحاً الأمثلة الآتية :

المصلح أفضل رجل — المصلحان أفضل رجلين — المصلحون أفضل رجال — المُصلحة أفضل امرأة — المصلحتان أفضل امرأتين — المصلحات أفضل نساء . . . فالمراد : المصلح أفضل من جميع الرجال إذا فُضِّلوا رجلا رجلا — والمصلحان أفضل من جميع الرجال إذا فضلوا رجلين رجلين — والمصلحون أفضل من جميع الرجال إذا فضلوا رجالا رجالا — والمصلحة أفضل من جميع النساء إذا فضلن امرأة امرأة ، والمصلحتان أفضل من جميع النساء إذا فضلن امرأتين امرأتين ، والمصلحات أفضل من جميع النساء إذا فضلن نساء ، نساء ، مجتمعات . . . وهكذا الأمثلة الأخرى ونظائرها . (انظر ص ٤٢١ الآتية لإدراك الفرق بين ما هنا ، وما هناك) .

(٢) انظر حكم العطف على هذه النكرة فى ص ٤٢٢ .

وإن كانت إضافته لمعرفة وجب تحقيق الشرطين العامين المشار إليهما آنفاً. وتجوز فيه بعد ذلك من ناحية التذكير والإفراد وفروعهما — المطابقة وعدمها، بشرط أن يكون الغرض من «أفعل التفضيل» باقياً — وقد شرحنا هذا الغرض — ولكن ترك المطابقة فى التثنية والجمع هو الأكثر، إذ الأفصح أن يكونَ مفرداً مذكراً فى جميع استعمالاته. فمثال المطابقة: عمر أعْدَلُ الأمراء — العمران[1] أعدلا الأمراء — الخلفاء الراشدون أعدَلُو الأمراء — فاطمة فُضْلَى الزميلات — الفاطمتان فُضْلَيَا الزميلات — الفاطمات فضليات الزميلات...

ومثال عدم المطابقة: عمر أعدل الأمراء — العمران أعدل الأمراء — الخلفاء الراشدون أعدل الأمراء... فاطمة فضْلَى الزميلات — الفاطمتان فُضْلَى الزميلات — الفاطمات فضلَى الزميلات...

أما إن كان الغرض الأصلى هو عدم المفاضلة مطلقاً[2] أو: كان الغرض هو بيان المفاضلة المجردة[3] فتجب المطابقة للموصوف فى الصورتين[4] فى الإفراد والتذكير وفروعهما، مع جواز أن يكون أفعل التفضيل المضاف بعضاً من المضاف إليه، أو غير بعض. فمثال مالا يراد منه المفاضلة مطلقاً قول أحد الرحالين يصف الأقزام فى المناطق الشمالية:

(" ... رأيت أهلها صغار الأجسام، قصاراً، لا يكاد أحدهم يزيد على خمسة أشْبار، وليس لهم حكومة، ولكن عندهم قاض واحد يرجعون إليه، ويحترمون رأيه. وقد قابلته مرة فقال لى المترجم: هذا أفضل القضاة عندنا، وأوسع الرجال خبرة قضائية فى بلدنا، وأرجحهم عقلا ...)". فالمراد: فاضل — واسع — راجح...

---

(١) عمر بن الخطاب، وعمر بن عبد العزيز.

(٢) أى: عدم إرادة الزيادة، وأن «أفعل» بمعنى الفاعل، أو الصفة المشبهة. وهذا يقتضى ألا يوجد المفضول، ولا «من» الجارة له. فقد سبق — فى «ب» من ص ٤٠٢ — أن «أفعل» لا يمكن تجريده من معنى المفاضلة مع وجود «من» الجارة المفضول.

(٣) أى: إثبات الزيادة المحضة التى لا يقصد منها زيادة شىء على المضاف إليه وحده، وإنما يقصد منها مجرد الزيادة عليه وعلى غيره.

(٤) والأحسن الأخذ بالرأى القائل بقياسيتهما (بشرط وجود القرينة الموضحة للمراد منهما؛ لكثرة مجيئهما، فى أفصح الكلام، وأخذاً بالأيسر الذى لا ضرر فيه).

ولا يراد التفضيل : إذ لا وجود لقاض آخر يكون هو المفضول . . .

وفي غير المفرد تقول : هذان أفضلا القضاة ـ هؤلاء أفضلو القضاة . أو : أفاضلهم . . . هذه فُضْلَى القاضيات ـ هاتان فُضْلَيا القاضيات ـ هؤلاء فضليَات القاضيات ـ . . . بالمطابقة في كل ذلك . ومثلها عند إرادة المفاضلة المطلقة ؛ نحو : الحق أحقّ الأقوال بالاتباع . والدين أوْلَى الأصول بالتمسك به. فليس المراد في هذا المثال وأشباهه المفاضلة بين الأقوال بعضها وبعض ، أو بينها وبين الأفعال ، ولا بين الحق والباطل ، وأن كلا منهما جدير بالاتباع ، ولكن الحق أجدر ، ولا بين أصول الدين والكفر وفروعهما ، وأن كلا منها يستحق التمسّك به ولكن الدين أولى . . . ليس هذا هو المراد ، وإلا فسد الغَرض ، وإنما المراد أن الحق في ذاته ، والدين في ذاته ، من غير نظر لشيء آخر غيرهما ـ هما الأحقّان والأولَيَان .

ومثل هذا يقال : الوالد أحسن الناس منزلة ـ الوالدان أحسَنا الناس منزلة ـ الوالدون أحاسن الناس منزلة ، أو : أحسنو الناس منزلة ـ الوالدة حُسْنَى النساء منزلة ـ الوالدتان حُسنيَا النساء منزلة ـ الوالدات حُسنيات النساء منزلة [1] . . .

---

(١) يقول ابن مالك في بيان أن المقرون « بأل » يطابق وجوباً ، وأن ما أضيف إلى معرفة يجوز فيه وجهان ؛ هما المطابقة وعدمها بشرط أن تنوى من ، أى : بشرط إرادة التفضيل ، (أما عند عدم إرادة التفضيل فالواجب المطابقة ـ كما شرحنا ـ) :

وتِلْوُ « أَلْ » طِبْقٌ ، وَمَا لِمَعْرِفَهْ أُضِيفَ ـ ذُو وجْهَيْن عَنْ ذِى مَعْرِفَهْ

أى : أن « أفعل » الذى يتلو « أل » ويقع بعدها تجب مطابقته لصاحبه ، وأن ما أضيف لمعرفة فيه وجهان منقولان عن صاحب رأى ومعرفة بلغة العرب وأحكامها . ثم قال :

هذَا إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَى : « مِنْ » ، وإن لَمْ تَنْوِ فَهْوَ طِبْقُ مَا بِهِ قُرِنْ

(فهو طبق : مطابق الذى قرن التفضيل به ، أى : للموصوف الذى يقصد به التفضيل ، وبعد ذلك ذكر بيتين سبق شرحهما والإشارة لهما (في ص ٤٠٤) ؛ وهما :

وإِنْ تَكنْ بِتِلْو « مِنْ » مُسْتَفْهِمَا فلَهُمَا كُنْ أَبَدًا مُقَـدِّمَا
كَمِثْلِ : ممَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ ؟ وَلَدَى إِخْبَـارٍ التَّقْدِيمُ نَزْرًا وَرَدَا

وفى الصورتين المذكورتين لا يلزم — كما سبق — أن يكون المضاف بعض المضاف إليه [1] .

* * *

(١) لهذه المسألة إيضاح واف سيجىء فى الزيادة والتفصيل (آخر ص ٤٢٣) ، فمثال دخوله فى جنس المضاف إليه وأنه بعضه : محمد عليه السلام أفضل قريش : تريد أفضل رجالهم واحداً واحداً ، وأفضل الناس من بينهم . ومثال عدم دخوله فى المضاف إليه ، وأنه ليس بعضاً منه : يوسف أفضل إخوته (بوجود الضمير فى إخوته ، يعود عليه) ، أى : أنه أفضلهم واحداً واحداً ، لأننا إذا قلنا : من أخوة يوسف ؟ لا يدخل فيهم يوسف ، ولا يعد من بينهم ؛ فلا يكون أفضلهم ؛ لأن إضافة الإخوة للضمير تمنع أن يراد بهم ما يشمل يوسف . بخلاف ما لو قلنا : يوسف أفضل الأخوة ، أو أفضل أبناء يعقوب (راجع ص ٤٢٣ من الزيادة والتفصيل) .

. . . .

. . . .

زيادة وتفصيل :

لا يضافُ «أفعل» الدال على التفضيل إلا إذا كان بعضًا من المضاف إليه المفضول (كما سبق)[1] . وهذه «البعضية» تتحقق بإحدى صورتين :

(١) أن يكون «أفعل» جزءاً[2] والمضاف إليه كُلاًّ ، نحْو : الرأس أنفعُ الجسم — والمخ أعظم الرأس . . .

(٢) أن يكون «أفْعَل» فرداً من بين أفراد كثيرة يشملها المضاف إليه . ولا بد في هذه الصورة أن يكون المضاف إليه جنساً يندرج تحته أفراد متعددة ، منها المضاف ؛ نحو: الهرم المدَرّج أقدم الأهرام[3] — أبو الهول أجمل التماثيل . يكاد النيل يكون أكبر الأنهار العالمية — أضرّ التَّرِكات ما كان مالاً لا علْم معه ، ولا خُلُق .

وأحَبّ أوطان البلاد إلى الفتى أرض ينال بها كريم المطلب

فكل من : (الأهرام — التماثيل — الأنهار — التَّرِكات — أوطان البلاد . .) جنس يشمل أفراداً كثيرة .

وليس من اللازم لتحقيق «البعضية» أن يكون المضاف إليه معرفة ؛ فقد يكون نكرة ، نحو: الهرم المدَرّج أقدم هرم — أبو الهول أجمل تِمثال — القلب أعظم عضو . وإذا كان المضاف إليه مفرداً نكرة — كهذه الأمثلة — كان معناه معنى الجمع ، ومنزلته منزلة الجنس متعدد الأفراد ، فيتحقق الشرط الأساسي السالف الذي يقتضي أن يكون «أفعل» بعضًا من المضاف إليه ، أي : أنه بمنزلة قولك : الهرم المدَرّج أقدم الأهرام هرماً هرماً — أبو الهول أجمل التماثيل واحداً واحداً — القلب أعظم الأعضاء عضواً عضواً . فالمراد بالمضاف إليه المفرد النكرة إنما هو جنسها ؛ ولهذا قطعوا بأن المراد من : فلان أفضل رجل هو أنه أفضل الناس إذا عُدّوا رجلا رجلا . أي : أفضل من كل رجل[4] . . .

---

(١) في ص ٤١٦ وما بعدها .

(٢) الجزء ما يتركب منه ومن أمثاله «كُلّ» ، ولا وجود للكل الحقيقي إلا بجميع أجزائه .

(٣) جمع : هَرَم .

(٤) راجع ص ٤١٧ وهامشها رقم : ١ لإدراك الفرق بين الحالتين .

. . . .
. . . .

ويقول الصبان عند الكلام على إضافة « أفعَل » للنكرة ما نصه :

(زيدٌ أفضلُ رجل ، أصله : زيد أفضل من كل رجل ؛ فحذف : « من كل » اختصاراً ، وأضيف : « أفعل » إلى : « رجل » . وجاز كونه مفرداً مع كون « أفعل » بعض ما يضاف إليه — فالأصل أن يكون جمعًا — لفهم المعنى ، وعدم التباس المراد . ووجب تنكيره ؛ لأن القاعدة أن كل مفرد وقع موقع الجمع لا يكون إلا نكرة ؛ فإن جئت بأل رجعت إلى الجمع ، وإن جمعت أدخلت « أل ») . . . اهـ .

ثم انتقل إلى مسألة هامة ؛ هي العطف على « أفعل » فقال ما نصه » :

« إن عطفت على المضاف إلى النكرة مضافًا آخر إلى ضميرها قلت : هذا أفضل رجل وأعقله ، وهذه أكرم امرأة وأعقله ، بتذكير الضمير وإفراده فى المفرد وضده ، والمذكر وضده ؛ على التوهم ؛ كأنك قلته من أول الكلام[1] . فإن أضفت « أفعل » إلى معرفة ثنيت ، وجمعت ، وأنثت ؛ وهو القياس . وأجاز سيبويه الإفراد تمسكًا بقوله :

وميَّـة أحسن الثَّقَلين جِيدًا   وسـالفةً وأحسنَه قَذَالا[2]

أى : أحسن مَنْ ذُكر[3] . . . وظاهره وجوب تذكير الضمير وإفراده فى نحو : هذه أكرم امرأة وأعقله ، وهذان أكرم رجلين وأعقله .. وهكذا ..) اهـ . ثم قال بعد هذا مباشرة : « والوجه عندى جواز المطابقة إن لم تكن واجبة ، أو أولى » اهـ. قال ياسين فى حاشيته على التصريح تعليقاً على رأى سيبويه: « وحاصله : أن إفراد الضمير مع عوده على غير مفرد إنما هو على تأويله باسم الموصول . وعليه يتخرج ما يقع فى عبارات المصنفين » اهـ .

ورأى الصبان أقرب إلى السَّداد؛ لموافقته القواعد العامة الخاصة بالمطابقة ،

---

(١) يريد : كأن المعطوف ليس معطوفاً ، وكأنك نطقت به ابتداء كما تنطق بأفعل المضاف للنكرة .

(٢) مؤخر الرأس .

(٣) وما قاله « الصبان » نقل مثله « ياسين » . وعلى هذا يكون الضمير المفرد العائد على غير المفرد هو بمعنى اسم الموصول — كما سيجيء — .

. . . .

. . . .

وبُعده عن اللبس ، ولأن الآراء الأخرى لم تدْعَمها النصوص المتعددة التى تكفى لتأييدها فيما اطلعْنا عليه من مراجع .

ويتصل بتلك المسألة الهامة أمر آخر هو حكم أفعل التفضيل المعطوف فى الصورة السالفة – من ناحية ضبطه ، والأوجه الإعرابية الجائزة فيه ، وقد سبق بيان بعض الصور[1] .

ومما يجب التنبه له أن هذه البعْضية لا تكون حتمية إلا إذا كان « أفعل » باقياً على دلالة التفضيل الخاص – كما قدمنا[2] – وعندئذ يكون المضاف إليه هو : « المفضول » ويتعين أن يكون « أفعَل » . بعضًا منه . أما إذا لم تكن الدلالة على التفضيل باقية ، أو كانت عامة يقصد منها الزيادة على المضاف إليه وعلى غيره فإن المضاف إليه لا يكون مُفضولا ، ولا يشترط فى المضاف حينئذ أن يكون بعضًا منه ؛ فقد يكون بعضًا أو لا يكون ؛ ومثال ما ليس بعضًا : « يوسف أفضل إخوته » . تريد : أنه فاضل فيهم ، ولا تريد التفضيل ، ولا أنه يزيد عليهم فى الفضل[3] . قال شارح المفصل ما نصه[4] :

(" . . . قد علم أن « أفعل » إنما يضاف إلى ما هو بعضه ، فليعلم أنه لا يجوز أن تقول : « يوسف أحسن إخوته » ، وذلك أنك إذا أضفت الإخوة إلى ضميره خرج من جملتهم ، وإذا كان خارجاً منهم صار غيرهم ، وإذا صار غيرهم لم يجز أن تقول : « يوسف أحسن إخوته » كما لا يجوز أن تقول : « الياقوت أفضل الزجاج » ؛ لأنه ليس من الزجاج. فحينئذ يلزم من المسألة أحد أمرين كل واحد منهما ممتنع ؛ أحدهما : ما ذكرناه من إضافة « أفعل » إلى غيره ، إذ إخوة زيد غير زيد . والثانى : إضافة الشىء إلى نفسه ؛ وذلك أنا إذا قلنا إن زيداً من جملة الإخوة – نظراً إلى مقتضى إضافة « أفعل» – ثم أضفت الإخوة إلى ضمير زيد ، وهو من جملتهم – كنت قد أضفته إلى نفسه ؛ بإضافتك إياه ؛ إلى ضميره

---

(١) فى : « ب » ص ١٤ – باب الإضافة .

(٢) فى ص ٤١٦ ، الشرط الثانى .

(٣) سبقت إشارة لهذا فى ص ٤١٩ .

(٤) ج ٣ ص ٨ لابن يعيش .

. . . .

. . . .

وذلك فاسد[1] ، فأما على النوع الثانى[2] وهو أن يكون « أفعل » فيه للذات بمعنى : « فاعل » فإنه يجوز أن تقول : « يوسف أحسن إخوته » ولا يمتنع فيه كامتناعه من القسم الأول ؛ إذ المراد أنه فاضل فيهم ؛لأنه لا يلزم فى هذا النوع أن يكون «أفعل» بعض ما أضيف إليه . وعليه جاء قولهم لنُصَيْب الشاعر : « أنت أشعر أهل جِلْدتكَ » لأن أهل جِلْدته غيره ، وإذا كانوا غيره لم تَسُغْ إضافة « أفعَلَ » — إليهم ؛ لما ذكرته ، ويجوز على الوجه الثانى ؛ لأنه بمعنى الشاعر فيهم ، أو : شاعرهم . .)" اهـ .

• • •

---

(١) لإضافة الشىء إلى نفسه حكم آخر سبق بيانه وتوضيحه فى « د » ص ٤٠ وما بعدها.

(٢) « أفعل » على قسمين :

أولهما : ما يدل على التفضيل. والثانى ما لا دلالة فيه على تفضيل ، وإنما يدل على وصف قائم بالذات، خال من المفاضلة خلوًّا تامًّا . كالذى سبقت الإشارة إليه فى : « هـ » من ص ٤١٠ وفى ص ٤١٨ .

وفيما يلى بيان الأقسام السالفة ، وملخص أحكامها :

القسم	حكم : « أفعل » وما يتصل به .
الأول : المجرد من «أل» والإضافة	(١) إفراده وتذكيره . (٢) وجوب دخول « مِن » جارة للمفضول . (٣) جواز حذف « من » مع مجرورها ، بشرط وجود دليل يدل عليهما بعد الحذف . (٤) وجوب تقديمهما فى صورتين . (٥) عدم الفصل بينهما وبين « أفعل » إلا ببعض أشياء معدودة ؛ هى : (معمول « أفعل ») ، أو : (« لو ») مع ما دخلت عليه ، أو : (النداء) .
الثانى : المقترن «بأل»	(١) وجوب مطابقته . (٢) عدم مجىء «من» والمفضول معًا . ولا مانع من مجىء « من » التى للتعدية .
الثالث : المضاف	(١) عدم إدخال « من » على المفضول . (٢) أن يكون المضاف بعض المضاف إليه إن كانت المفاضلة باقية على حقيقتها . (٣) وجوب إفراد « أفعل » وتذكيره إن كانَ مضافًا لنكرة، وأن تكون هذه النكرة من جنس [1] موصوفه — (أى : من جنس صاحب أفعل التفضيل) — ، بشرط وجود المفاضلة . وأن تكون مطابقة لموصوفه (وهو : صاحب أفعل التفضيل) . فى الإفراد والتذكير ، وفروعهما . فإن كانت إضافته لمعرفة مع دلالته على التفضيل كان الحكم كما يأتى : (١) وجوب تحقق الشرطين السالفين (١ و ٢) . (٢) جواز المطابقة وعدمها فى التذكير والإفراد ، وفروعهما . لكن الأفصح التزام الإفراد والتذكير فى كل حالاته . (٣) وجوب المطابقة فى الإفراد والتذكير وفروعهما إن كانت المفاضلة مجردة [2] ، أو لم تقصد المفاضلة مطلقاً . وجواز تطابق المضاف إليه والموصوف فى الجنس وعدم تطابقهما .

---

(١) انظر المراد من الموصوف هنا فى رقم ٦ من هامش ص ٤١٦ .

(٢) سبق شرحها فى رقم ٣ من هامش ص ٤١٨ .

من هذا الملخص وما سبقه يتبين ما يأتى فيما يختص « بأفعل » .

(١) وجوب إفراده وتذكيره إن كان مجرداً ، أو مضافاً لنكرة .

(٢) جواز مُطابقته وعدمها فى الإفراد وفروعه والتذكير والتأنيث إن كان مضافاً لمعرفة ، والمفاضلة باقية . لكن التزام الإفراد والتذكير أفصح . وتجب البعضية فى هذه الصورة .

(٣) وجوب مطابقته فى باقى الأحوال . أى : حين يقترن « بأل » ، أو يضاف لمعرفة والمفاضلة الحقيقية الخاصة غير قائمة . وفى هذه الإضافة الخالية من المفاضلة يجوز أن يكون بعضاً من المضاف إليه ، وغير بعض .

• • •

المسألة ١١٣ :

عَمَل « أفعل » التفضيل .

« أفعَل » التفضيل أحد المشتقات التى يصح أن يتعلق بها شبه الجملة ، والتى يصح أن تعمل ؛ فيكون معمولها مرفوعًا ، أو منصوبًا ، أو مجروراً .

فمثال تعلق شبه الجملة به ما قاله أحد الوصافين فى الإمام علىّ : « سمعته قُبَيْل المعركة يخطب فى جنوده ، فكان أفصح فى القول لسانًا ، وأعلى فى الكلام بيانًا ، ورأيته يخوض الوغَى ؛ فكان أجرأ عند الإقدام قلباً ، وأقوَى لدى شدّاتها عزمًا » ... ؛ فالجار والمجرور : (فى القول) ، متعلقان بأفصح . والجار والمجرور : (فى الكلام) ، متعلقان بأعلى . والظرف : « عند » متعلق : « بأجرأ ». والظرف : « لدى » متعلق : « بأقوى » .

أما عمله الرفعَ أو النصبَ أو الجرّ ، ففيه البيان التالى :

أولاً : عمله الرفع :

(١) يرفع الضمير المستتر باتفاق ، نحو : العظيم أنبل نفسًا ، وأشرف قصداً ، وأكثر تعلقًا بجلائل الأمور ، ففى كل من « أنبل » و « أشرف » ، و « أكثر » ضمير مستتر وجوبًا تقديره : « هو » ، يعود على : العظيم .

(٢) ويرفع الضمير البارز أحيانًا — وهذا قياسى — نحو : مررت بزميل أفضلَ منه أنت ، بجر كلمة : « أفضل »[1] ، على اعتبارها نعتًا لزميل ، و « منه » : جار ومجرور متعلق بأفضل . و « أنت » : فاعل[1] أفعل التفضيل .

(٣) وقد يرفع الاسم الظاهر — قياسًا — إذا صح أن يحل محل « أفعل » التفضيل فعلٌ بمعناه من غير فساد فى المعنى أو فى تركيب الأسلوب . فإن لم يصح كان رفعه الظاهر نادراً لا يحسن القياس عليه .

(١ و ١) ويجوز رفع « أفضل » على اعتباره خبراً مقدماً ، و « أنت » مبتدؤه . والجملة من المبتدأ والخبر فى محل جر صفة لزميل . وعلى هذا الإعراب لا يكون « أفعل » قد رفع ضميراً بارزاً .

وقد وضعوا للحالة الأولى ضابطاً مُطَّرداً، هو: أن يكون «أفعل التفضيل» — فى الأغلب — نعتاً والمنعوت اسم جنس، قبله نفى أو شبهه[1]. وأن يكون الاسم الظاهر المرفوع بأفعل التفضيل أجنبياً[2] منه، ومفضَّلا على نفسه ومفضولا أيضاً — باعتبارين مختلفين — نحو: ما رأيت رجلا أكملَ فى وجهه الإشراقُ منه[3] فى وجه العابد الصادق. فكلمة: «أكمل» أفعل تفضيل، نعت. والمنعوت قبلها اسم جنس منفىّ فى جملته، وهو: «رجل» — و «الإشراقُ» فاعل لأفعل التفضيل، وهذا الفاعل مفَضَّل ومفضول معاً؛ فهو مفضَّل باعتباره فى وجه العابد، ومفضول باعتباره فى وجه غير وجه العابد. وهذا معنى قولهم: مفضل على نفسه ومفضول باعتبارين. وقد تحقق الضابط فى المثال السالف؛ ومن ثَمَّ رفع أفعل التفضيل الاسم الظاهر. ومن الأمثلة: ما شاهدت عيونًا أجملَ فيها الحَوَرُ منه فى عيون الظباء... فأفعل التفضيل هو: «أجمل»، ومنعوته: «عيونًا» اسم جنس منفى فى جملته، وفاعله الظاهر هو: «الحوَر»، ولهذا الفاعل اعتباران، فهو مفضَّل إن كان فى عيون الظباء، ومفضول إن كان فى عيون غيرها. فقد تحقق فى هذه الصورة الضابط الخاص كما تحقق فى سالفتها.

وفى الصورتين يمكن أن يحل محل «أفعل» فعلٌ بمعناه من غير أن يترتب على هذا فساد، نحو: ما رأيت رجلاً يكمل فى وجهه الإشراق... وما شاهدت عيوناً يجمل فيها الحوَر...

فإن لم يصلح أن يحل هذا الفعل محله لم يرفع اسماً ظاهراً، إلا نادراً لا يقاس عليه، — كما سبق — وإنما يرفع ضميراً مستتراً وجوبًا؛ نحو: المشى أنفع من السباحة، فى «أنفع» ضمير مستتر وجوباً يعود على المشى، ولا يجوزُ فى الرأى الراجح أن يرفع اسماً ظاهراً؛ لأنه لا يصح أن يحل محله فعل بمعناه؛ كما لا يصح أن يقال — فى الرأى الراجح أيضًا — استمعت إلى فتى أعلمُ منه أبوه برفع كلمة «أبوه» على أنها فاعل لأفعل التفضيل[4]: «أعلم» إلا على لغة ضعيفة مرجوحة.

---

(١) كالنهى، والاستفهام الذى بمعنى النفى، وسيجىء التمثيل لهما فى «ا» ص ٤٣٠.

(٢) بأن يكون خالياً من الضمير الذى يعود على الموصوف ويدل على صلة بين «أفعل»، ومنعوته.

(٣) أى: من الإشراق (انظر «ب» فى الزيادة، ص ٤٣٠).

(٤) لا يصح هذا: لأن أفعل التفضيل — فى المثال وأشباهه — ليس مفضلا على نفسه، وإنما هو مفضل على غيره.

ومن الأمثلة التى يرفع فيها الظاهر وينطبق عليها الضابط : (ما سمعت ببلاد أكثرَ فيها الثَّراءُ المدفون منه فى البلاد العربية) . ومنها مثالهم المرَدَّد منذ عهود بعيدة حتى سَمَّوا مسألة الرفع باسمه ، وهو : (ما رأيت رجلا أحسنَ فى عينه الكُحلُ منه فى عين فلان) . . . ويرمزون لكل ما سبق بقولهم: (إن أفعل التفضيل لا يرفع الظاهر إلا فى مسألة : « الكُحل ») . يريدون المثال السالف المشتمل على كلمة : « الكُحل » وغيره مما يشابهه من الأمثلة التى ينطبق عليها الضابط العام كما ينطبق على مثال الكحل[1] . . .

* * *

(١) يقول ابن مالك فيما سبق من رفع أفعل التفضيل الظاهر كثيراً إذا صح أن يحل محله فعل بمعناه ، وقليلا لا يقاس عليه إذا لم يصح :

وَرَفْعُهُ الظَّاهِرَ نَزْرٌ . وَمَتَى عَاقَبَ فِعْلًا فَكَثِيراً ثَبَتَا

يريد : أن رفع « أفعل » التفضيل للاسم الظاهر نزر (قليل) فلا يصح القياس عليه . لكن متى عاقب أفعلُ التفضيل فعلا ، (أى : وليه « أفعلُ » وأتى بعده فحل مكان الفعل) ، فإن رفعه الظاهر فى هذه الصورة قد ثبت نقله كثيراً عن العرب . وضرب لهذا الكثير مثلا :

كَلَنْ ترى فِى النَّاسِ مِن رَفِيقِ أَوْلَى بِهِ الفَضْلُ مِنَ الصِّدِّيقِ

والأصل : لن ترى فى الناس من رفيق أولى به الفضل من الفضل بالصديق ، ثم دخله الحذف الذى شرحناه والذى سيجىء فى الزيادة . ومن الممكن أن يحل محله فعلٌ معناه هو : يحق .

. . . .

. . . .

زيادة وتفصيل :

ا — من أمثلة النهى : لا تخالفْ شريفاً أحبَّ إليه الخير منه إليك . ومن الاستفهام الذى بمعنى النفى : هل امرأة أحق بها الحمدُ منه بالأمّ ؟ .

ب — من كل الأمثلة السالفة يتبين أيضًا أن الاسم الظاهر الذى هو فاعل لأفعل التفضيل يقع بين ضميرين ؛ أولهما : يعود للمنعوت . وثانيهما : يعود للفاعل الظاهر .

ويجوز حذف أولهما فقط ، أو ثانيهما فقط ، أو : هما معًا . فيجوز حذف الأول العائد على الموصوف — إن دل دليل على حذفه[1] ؛ مثل ما رأيت رجلا أكملَ — ... الإشراقُ منه فى وجه العابد — ما شاهدت عيونًا أجملَ ... الحَورُ منه فى عيون الظباء . والتقدير : أكملَ فى وجهه الإشراق ... — وعيونًا أجملَ فيها الحورُ ... والمحذوف هنا ملحوظ كأنه مذكور[1] .

ومن الأمثلة الدقيقة الواردة عن القدماء : ما رأيت قوماً أشبهَ بعضٌ ببعض منه فى قومك . التقدير : ما رأيت قومًا أبيَنَ فيهم شبه بعض ببعض منه فى قومك .

ويجوز حذف الضمير الثانى العائد على فاعل اسم التفضيل بشرط أن تدخل « مِنْ » الجارة على واحد مما يأتى :

(١) إما على اسم ظاهر مماثل للفاعل فى لفظه ومعناه ، فتقول : ما رأيت رجلا أكمل فى وجهه الإشراق من إشراق وجه العابد — ما شاهدت عيونًا أجمل فيها الحَورُ من حورَ عيون الظباء . والأصل ؛ ما رأيت رجلا أكمل فى وجهه الإشراق منه فى وجه العابد وما شاهدت عيوناً أجمل فيها الحور منه فى عيون الظباء .

(٢) وإما على المحلّ — أى : المكان — الذى يقوم به الفاعل ؛ ويحل فيه ، كالوجه فى المثال السابق ؛ فإنه المحل الذى يقوم به الإشراق ، ويحل فيه . وكالعيون ؛ فإنها محل الحوَر ومكانه ... و ... تقول ما رأيت رجلا أكمل فى وجهه الإشراق

(١ و ١) لأن المحذوف لدليل يدل عليه يُعَدّ بمنزلة المقدر ، (الملحوظ) ، والمقدر كالملفوظ .

. . . .

. . . .

من وجه العابد – ما شاهدت عيونًا أجمل فيها الحوَرُ من عيون الظباء . . . و . . .
في هذه الصورة حُذِف مضاف واحد ؛ إذ الأصل : من إشراق وجه العابد – ومن حور عيون الظباء .

(٣) وإما : على صاحب ذلك المحل الذى يقوم به الفاعل ، ويحل فيه . (أى : على شيء كلي له أجزاء متعددة، منها المحل الذى يحل فيه الفاعل) كالوجه في المثال الأول ، والظباء في المثال الثانى . . . و . . . تقول ما رأيت رجلا أكمل في وجهه الإشراق من العابد – ما شاهدت عيونًا أجمل فيها الحوَر من الظباء . وفي هذه الصورة حذِفَ مضافان ؛ إذ الأصل ؛ من إشراق وجه العابد . . . – ومن حور عيون الظباءَ .

ويجوز حذف الضميرين معًا إذا حذف من الجملة كل ما يجيء بعد الفاعل الظاهر ؛ فلا يذكر بعده شيء منها . وهذا بشرط أن يتقدم المفضّل نفسُه على «أفْعل» التفضيل ؛ فيستغنى «أفْعَلُ» بفاعله عما يكون بعده ؛ نحو : ما شيء كالغزال أحسن به الحوَرُ[1] . أو يتقدم محل المفضل على «أفعل» ؛ نحو : ما شيء كعين الغزال أحسنَ بها الحورُ .

وربما دخلت «من» في اللفظ على المفَضَّل (لا المفضول) ، نحو : ما أحد أحسن به الصبر من المتعلم .

وحبذا التخفف من استعمال هذه الأساليب الأخيرة ، بل تركها قدر الاستطاعة .

* * *

(١) ويقولون إن الأصل : ما شيء أحسن به الحور من حسن حور الغزال ، حذف المضاف وهو : «حسن» ، وحل المضاف إليه : (حوَر) محله ، فصار الكلام : من حور الغزال . ولما كان الحور منسوباً للغزال ، ومتصلا به ملابساً له صح حذفه استغناء عنه بالمضاف إليه الذى سيحل محله أيضاً ؛ فصار الكلام : ما شيء أحسن به الحور من الغزال .

ثانياً : عمله النصب :

ينصب أفعل التفضيل المفعول لأجله ، والظرف ، والحال[1] ، . . . وبقية المنصوبات ؛ فتكون معمولة له ، إلا المفعول به ، والمفعول المطلق ، والمفعول معه . أما التمييز الذى هو فاعل فى المعنى فيصح أن يكون منصوباً بأفعل التفضيل نحو : المتعلم أكثر إفادةً وأعظم نفعاً . فإن لم يكن فاعلا فى المعنى وكان « أفعل » التفضيل مضافاً صح أن ينصبه ، نحو : المتنبى أوفر الشعراء حكمةً (وقد سبق ضابط كلٍّ[2]) .

* * *

ثالثاً : عمله الجر :

يعمل الجر فى المفضول إذا كان مضافاً إليه ، نكرة كان أم معرفة. نحو : الجندى أسرعُ رجلٍ للدفاع عن وطنه — القائد أقدرُ الجنودِ على إدارة رحَى الحرب . . .

* * *

تعدية أفعل التفضيل بحروف الجر :

ا — إذا كان أفعل التفضيل[3] من مصدر فعل متعد بنفسه ، دال على الحبّ أو البغض أو ما بمعناهما . كانت تعديته باللام بشرط أن يكون مجرورها مفعولا به فى المعنى[4] ، وما قبل : « أفعل » هو الفاعل المعنوى ؛ نحو : الشرقّ أحَبُّ للدينِ من الغربى ، وأبغضُ للخروج على أحكامه . إذ التقدير : يحب الشرقّ الدينَ ، ويُبغض الخروجَ على أحكامه .

وتجىء « إلى » بدل اللام إن كان المجرور هو الفاعل المعنوى وما قبل « أفعل »

---

(١) وقد ينصب حالين معاً ؛ (طبقاً للبيان السابق فى رقم ١ من هامش ص ٤٠١) ولا مانع من وقوع الحال — هنا — جامدة غير مؤولة بالمشتق ، كما هو مدون بباب الحال ، ج ٢ — .

(٢) ج ٢ م ٨٨ باب التمييز .

(٣) التعجب والتفضيل سيان فى أكثر ما يأتى . (راجع ص ٤٠٦) .

(٤) وذلك بإحلال فعل مناسب مكان أفعل التفضيل ، يكون بمعناه .

وقد سبق شرح هذا ، وما يجىء بعده فى ج ٢ باب حروف الجر ، عند الكلام على معنى : اللام وإلى . ص ٣٤٤ وما بعدها ، و ٣٤٧ م ٩٠) .

هو المفعول المعنوى ؛ نحو : المال أحب إلى الشحيح من مُتَع الحياة . والتقدير : يحب الشحيحُ المال أكثر من متع الحياة[1] . . .

ب — وإن كان فعله متعدياً بنفسه ، دالاً على : « علم » كانت تعديته بالباء ؛ نحو : صديقى أعلم بى ، وأنا أعرف به وأدرى بأحواله . فإن كان دالا على معنى آخر كانت تعديته باللام ، نحو : الحُر أطلبُ للثأر وأدفعُ للإهانة ، إلا إن كان الفعل يتعدى بحرف جر معيَّن فإن « أفعل » يتعدى به كذلك ، نحو : كان أبو بكر أزهد الناس فى الدنيا ، وأبعدهم من التعلق بها : وأشفقهم على الرعية ، وأنحاهم عن الظلم ، وأظلم لنفسه فى طاعة ربه . وقول الشاعر :

أجدَرُ الناس بحُبٌّ صادق باذلُ المعروف من غير ثمنْ

ومثل البيت الذى سبق لمناسبة أخرى[2] وهو :

لولا العقول لكان أدنى[3] ضيغمٍ أدنى[4] إلى شرف من الإنسان

وإن كان فعله متعدياً لاثنين عُدّى لأحدهما باللام ونصب الآخر مفعولا به ؛ لعامل محذوف يفسره المذكور ؛ (لأن « أفعل » التفضيل لاينصب المفعول به كما سبق) . نحو : فلان أكسَى للفقراء الثيابَ . التقدير : أكسَى للفقراء يكسوهم الثياب[5] .

---

(١) ومن هذا قول الشاعر :

وأحبُّ أقطار البلاد إلى الفتى أرض ينال بها كريم المطلب

(٢) فى آخر ص ٤٠٤ . (٣) أقل . (٤) أقرب .

(٥) لم لا يكون منصوباً هنا «بأفعل» استثناء من عدم نصبه المفعول به مباشرة ، قياساً على الرأى الكوفى الذى سبق فى ص ٣٦٦ فى صيغة : أفعل « التى للتعجب ، وهى صيغة لازمة أيضاً . ونستريح من التقدير ؟

الحق أن كلا الإعرابين معيب ؛ إما لتعدية « أفعل » وهو لازم ، وإما لتقدير شىء محذوف . ولكن الأول أخف نوعاً ؛ لسرعة اتجاه الخاطر إلى العامل الظاهر ، وأنه صاحب العمل لا المقدر .

المسألة ١١٤ :

التوابع الأربعة الأصيلة(١).

١ ــ النعت . (ويسمى أيضًا : الصفة ، أو : الوصف)

(١) « التابع » الأصيل هنا : لفظ متأخر دائماً ، يتقيد فى نوع إعرابه ، بنوع الإعراب فى لفظ معين متقدم عليه ، يسمى : « المتبوع » ــ كما سيأتى ــ بحيث لا يختلف اللاحق عن السابق فى ذلك النوع. فإذا كان النوع الإعرابى فى اللفظ المعين السابق ، هو : الرفع ، أو النصب ، أو الجر ، أو الجزم ، وجب أن يكون الثانى مسايراً له فى هذا ؛ سواء أكان النوع الإعرابى فى الأول لفظيًّا ، نحو : أقبل الأخُ الوفىُّ . أم : تقديريًّا ؛ نحو : أقبل الفتى الوفىُّ ، أم محلياً ؛ نحو : أقبل سيبويهِ الوفىُّ . فلفظ : « الوفى » متقيد بالرفع (فى الأمثلة الثلاثة) بحالة لفظ خاص قبله . وتقول : أكبرت الأخَ الوفىَّ ــ أكبرت الفتى الوفىَّ ــ أكبرت سيبويهِ الوفىَّ بنصب : « الوفى » فى الأمثلة الثلاثة ؛ مسايرة لذلك اللفظ الخاص . كما نقول قدرت فى الأخِ الوفىِّ مروءته ــ قدرت فى الفتى الوفىِّ مروءته ــ قدرت فى سيبويهِ الوفىِّ مروءته . . . ، بجر : « الوفى » فى الأمثلة الثلاثة أيضاً ؛ مجاراة لذلك اللفظ السابق .

وتقول : أفرحُ وأطربُ برؤية الأوفياء ، ولن أفرحَ وأطربَ برؤية الأعداء ، ولم أفرحْ وأطربْ بسماع السوء ؛ فالفعل : « أطرب » ، قد رفع مرة ، ونصب أخرى ، وجزم ثالثة ؛ تبعاً لفعل سابق ، وتقيداً به . . .

وهكذا يتقيد اللاحق بالسابق فى نوع الإعراب ، فيكونان معاً مرفوعين ، أو : منصوبين ، أو : مجرورين ، أو مجزومين . ثم هما بعد ذلك يشتركان فى الاسمية ، أو الفعلية ، أو الحرفية (كالتوكيد اللفظى للحرف) . وقد يختلفان أحياناً ، (كما فى بعض حالات العطف وستجىء فى ص ٦٤٢) . ومما يجب الالتفات إليه أن التابع لا يتقيد بالمتبوع فى : « البناء » ، ولا فى ضده : « الإعراب » ولا يسايره فيهما ؛ ذلك لأن « البناء » ، أو : الإعراب » لا ينتقل مطلقاً من المتبوع إلى التابع ؛ فلكل واحد من هذه الناحية استقلاله التام عن الآخر ، بحيث لا يحكم على أحدهما بأنه « مبنى أو : معرب » إلا لوجود سبب خاص به ؛ قائم بذاته يقضى بهذا أو بذاك ، دون نظر للآخر . وقد أسلفنا أن المتقدم يسمى : « المتبوع » ، والمتأخر يسمى : « التابع » . ولا بد من تأخره عن متبوعه دائماً .

والتوابع الأصيلة أربعة ؛ « النعت » ، ــ (ويسمى أيضاً : « الوصف ، أو : الصفة » ، فمعنى الكلمتين هنا غير معناهما السابق فى « ب » ، من هامش ص ١٨٢ ، مراداً منه هناك : المشتق) ــ « والتوكيد » ، « والعطف بقسميه » ، و « البدل » . (وسيجىء هنا تفصيل الكلام على كل واحد منها فى باب خاص) .

ويلاحظ أن كل تابع من هذه التوابع الأربعة الأصيلة يختلف اختلافاً كليًّا عن التابع العارض الذى سيجىء فى ص ٤٦٩ . كما يختلف عن التابع العارض الذى سبق (فى الجزء الأول م ١٦ ص ١٨١ رقم ٦ موضوع : « الاسم المعرب ، المعتل الآخر ») بإهمال حركة الحرف الأخير من الكلمة وجعلها مماثلة لحركة الحرف الذى يجىء بعده كقراءة من قرأ : الحمدِ للهِ رب العالمين ، بكسر الدال تبعاً لحركة اللام . ــ

. . . .

= بعض أحكام التوابع :
إذا كان من الواجب اتفاق التابع والمتبوع في نوع الإعراب فمن الواجب اختلافهما – حتماً – في سببه ؛ فسببه في المتبوع قد يكون الفاعلية ؛ أو : الابتدائية ؛ أو : الخبرية ؛ أو : المفعولية أو : الجر بالإضافة ، أو : بالحرف ، أو : الجزم بالحرف . .. أو غير ذلك من الأسباب المؤدية إلى الرفع ، أو النصب ، أو الجر ، أو الجزم ، أما في التابع فسببه واحد ، هو : « التبعية » (لأنه نعت ، أو عطف ، أو توكيد ، أو بدل) ، ويتبين مما سبق أن التابع لا يجوز تقديمه على المتبوع مطلقاً . لكن قد يجوز تقدم معمول التابع في بعض الحالات التي ستجيء في أبوابها ، بالرغم من أن البصريين يمنعون تقدم هذا المعمول ، دون الكوفيين – كما سيجيء في ص ٤٣٦ – .
ومن أحكام التوابع : صحة القطع في ثلاثة منها ، هي : « النعت » – (إلا كلمة : كُلّ – انظر ص ٤٦٧ و ٥١٣ –) ، « وعطف البيان » ، وكذا : « البدل » (على الوجه الموضح في « هـ » من ص ٦٧٧) . والصحيح أن القطع يدخل كذلك « عطف النسق » ؛ طبقاً للرأي الآتي في رقم ١٠ من ص ٦٦١ ، هذا ، وفي ص ٤٨٦ وهامشها إيضاح القطع ، وبيان المراد منه .
ومن أحكامها أيضاً : أنها إذا اجتمعت ، أو اجتمع عدد منها ، وجب مراعاة الوجه الأفضل في ترتيبها ؛ وذلك بتقديم النعت ، يليه عطف البيان ، فالتوكيد ، فالبدل ، فعطف النسق ؛ كما في البيت التالي :

قدِّم النعت ، فالبيان ، فأكِّدْ ثم أبدِلْ ، واختمْ بعطف الحروف

ومن أحكامها أيضاً : ما نصوا عليه من أن التابع لا يفصل بين الموصول وصلته – طبقاً لما تقدم في ج ١ م ٢٧ ص ٣٥١ – وأنه يصح الفصل بين التابع والمتبوع بفاصل غير أجنبي محض ؛ كمعمول الوصف في قوله تعالى : (ذلك حشرٌ – علينا – يسيرٌ) ومعمول الموصوف في نحو : تعجبني معاونتك ضعيفاً الكبيرةُ . وعامله ؛ نحو : المريضَ أكرمت الجريحَ . ومفسر عامله ؛ كقوله تعالى : (إنْ امرؤٌ هلك ليس له ولد ...) والتقدير : إنْ هلك امرؤ هلك ، ومعمول عامل الموصوف ؛ كقوله تعالى : (سبحانَ الله عما يصفون عالمِ الغيب) ، والمبتدأ الذي يشتمل خبره على الموصوف ؛ كقوله تعالى : (أفي الله شكٌّ فاطرِ السموات والأرض) ، والخبر ؛ نحو : الصانع ناجحٌ المخلصُ . والقسم ؛ نحو : الولد – والله – البارُّ محبوب ، وجواب القسم ؛ كقوله تعالى : (بلى ، وربي لتأتينَّكم ، عالمِ الغيب والشهادة) ، والاعتراض كقوله تعالى : (وإنه لقسَمٌ – لو تعلمون – عظيمٌ) والاستثناء ؛ نحو : ما عرفت أحداً إلا الوالدين كاملَ الشفقة . والمضاف إليه ؛ نحو : أبو بكرٍ الصديقُ أول الخلفاء (ويلاحظ أن المنعوت المضاف – ومنه « الكنية » – له حكم خاص لفظي ومعنوي ، يجيء في ص ٤٤٤) .
ولا يجوز فصل المنعوت المبهم – كاسم الإشارة ونحوه – من نعته الذي لا يستغنى عنه ؛ فلا يقال : أكرمت هذا علياً النابغَ . والأصل : أكرمتُ هذا النابغ علياً ، ومثله : الشمَّرىّ المَبْرور . . . ؛ فلا يصح الفصل بين « المبرور » ومنعوتها . واسم الموصول – وهو من الأسماء المبهمة – لا يصح الفصل بالنعت بينه وبين صلته ، (كما سبق هنا وفي باب : « الموصول » ، ج ١ م ٢٧) فيصح : أبصرت الذي في الحديقة المسرور ، ولا يصح : أبصرت الذي المسرور في الحديقة .
=

. . . .

— وكذلك لا يجوز الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه إذا كان المعطوف متمماً للمعطوف عليه النعت ، ولا يستغنى المنعوت عنهما معاً ، (أى : عن النعت ومعه ما يكمله) ، فى مثل : إنّ امرأً يتعلم ولا يعمل بعمله خاسر . . . لا يصح أن يقال : إن امرأ يتعلم خاسر ولا يعمل بعمله ، لأن المعطوف والمعطوف عليه هما جزءان لنعت واحد فى المعنى .

وكذلك لا يجوز الفصل بين المصدر ومعموله بتابع مطلقاً ؛ نعتاً أو غير نعت — (طبقاً لما سبق فى رقم ٤ من ص ٢١٦) — وكذلك لا يجوز الفصل بين النعت ومنعوته إذا كان النعت له معنى ، و يلازم التبعية فى الأغلب ، فلا يستقل بنفسه فى الاستعمال بغير منعوته : مثل كلمة : « يَقَقٌ » فى مثل : « هذا الورق أبيض يَقَقٌ » أى : خالص البياض ، وكذا غيره مما يلازم التبعية ... ،

وليس من اللازم فى التابع ولا فى المتبوع أن يكون لفظاً مفرداً ؛ فقد يكون مفرداً ؛ وقد يكون جملة ، أو شبه جملة ، على حسب التقييد والتفصيل الموضح فى أبواب التوابع الأربعة .

ويصح الفصل بين النعت ومنعوته بكلمة : « كان » الزائدة بلفظ الماضى ؛ مثل : سعيت لزيارة صديقٍ كان مريضٍ — كما سبق فى باب كان ، ج ١ — . ومن أمثلة الفصل بين التوكيد والمؤكَّد (بفتح الكاف المشددة) قوله تعالى : (. . . ولا يَحزنَّ ويَرضَيْنَ بما آتيتَهن كلُّهن) ، فكلمة : « كل » مرفوعة ؛ لأنها توكيد لنون النسوة (الفاعل) وليست توكيداً للضمير المنصوب المتصل بالفعل : « آتيت » والصحيح عدم جواز الفصل بين التوكيد والمؤكد إذا كان لفظ التوكيد هو كلمة : « كُلّ » التى تليها كلمة : « أجمع » لتقويتها فى التوكيد ، وما يقع بعد « أجمع » من ألفاظ التوكيد الملحقة التى تساق لتقوية التأكيد — وستجىء فى ص ٥١٧ — .

كذلك يصح الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بكلمة : « كان » الزائدة بلفظ الماضى ، مثل : الصديق الحق مخلص فى الشدة كان والرخاء . ويصح الفصل بينهما بالنداء ؛ كما فى قوله تعالى : « (وإذ يرفع إبراهيمُ القواعدَ من البيت وإسماعيلُ . ربَّنا تَقَبَّلْ منا ؛ إنك أنت السميعُ العليمُ — ربَّنا — واجعَلْنا مُسلمينِ لك ، ومن ذُريتنا أمةً مسلمةً لك ، وأرِنا مَناسِكَنا ، وتُبْ علينا ؛ إنك أنت التواب الرحيم — ربَّنا — وابعثْ فيهم رسولا منهم ....») والأصل من غير الفصل بالنداء : (إنك أنت السميع العليم ، واجعلْنا مسلمينِ لك . . .) — (إنك أنت التواب الرحيم ، وابعث فيهم رسولا منهم) فجاء النداء — وهو « ربنا » — وفصل بين المتعاطفين مرتين فى آخر الآيات . ومن أمثلة الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه قوله تعالى : (يأيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق ، وامسحوا برءوسكم وأرجلكم إلى الكعبين ...) بنصب كلمة : « أرجل » ؛ عطفاً على : « وجوه » .

وهناك حالتان يجب فيهما — طبقاً للأرجح — الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه ، ستذكران فى ص ٦٣١ وما بعدها (من باب العطف) ومعهما حالتان أخريان يستحسن فيهما الفصل . وأن ما عدا الحالات السالفة يجوز فيه الفصل بشرط ألا يكون الفاصل طويلا — وفى ص ٦٣١ البيان — .

ومن أمثلة الفصل بين البدل والمبدل منه قوله تعالى : (قمِ الليلَ إلا قليلا ، نِصفَه . . .) .

وقد أشرنا — فى ص ٤٣٥ — إلى أن البصريين لا يجيزون أن يتقدم معمول التابع على المتبوع ، وخالفهم الكوفيون ؛ فيجيزون أن يقال : حضر طعامَكَ رجل يأكل ؛ بنصب كلمة : « طعام» المعمولة=

تعريفه :

تابع يُكمل متبوعَه(١) ، أو سببيّ(٢) المتبوع ، بمعنى جديد يناسب السياق ، ويحقق الغرض . وأشهر الأغراض الأساسية التي يفيدها النعت ما يأتي (٣) .

(١) الإيضاح(٤) إن كان المتبوع معرفة ، كقول شوقى فى الرسول عليه السلام :

=الفعل : « يأكل » وقد وافقهم الزمخشرى فى قوله تعالى : (وقل لهم فى أنفسهم قولا بليغاً) فجعل الجار ومجروره متعلقين بكلمة « بليغاً » . وهذا رأى حسن ، لما فيه من تيسير .

من كل ما تقدم يتضح جواز الفصل بين التابع ومتبوعه بغير الأجنبى المحض . أما الأجنبى المحض فلا يصح الفصل به ؛ ففى مثل : مررت برجل عاقلٍ على فرس أبلقَ ... لا يصح أن يقال : مررت برجل على فرس عاقل أبلق . . . وهكذا :

والصحيح أن العامل فى التابع هو العامل فى المتبوع ، ولا تختلف التوابع فى هذا . . .

ويتحتّم أن يكون المتبوع اسماً إذا كان التابع نعتاً ، أو توكيداً معنوياً ، أو عطف بيان . أما إن كان التابع توكيداً لفظيًّا ، أو عطف نسق ، أو بدلا ، فقد يكون المتبوع اسماً أو غير اسم .

وكل ما تقدم إنما هو خاص بالتابع والمتبوع من ناحيتهما اللفظية . أما حكمهما من ناحيتهما المعنوية فقد يتفقان تماماً فى معناهما ؛ كبدل الكل من الكل ، وقد يختلفان تماماً ، كما فى حالة العطف بالحرف : « لا » وقد يتفقان مع تفاوت كبير ؛ كالنعت الذى للتوضيح . . . وفيما سبق يقول ابن مالك :

يَتْبَعُ فى الْإعرابِ الَاسْماءَ الأُوَلْ نعتٌ ، وتوكيدٌ ، وعطفٌ ، وبَدَلْ

يريد : أن هذه الأربعة تتبع فى إعرابها الأسماء الأول ، أى : الأسماء التى سبقتها وتقدمت عليها ، وهى الأسماء المتبوعة . واقتصر على الأسماء دون غيرها لأن هذه هى الأكثر .

والتوابع الأربعة فضلات يصح الاستغناء عنها ؛ إذ ليس واحد منها يؤدى فى جملته معنى أساسياً تتوقف عليه فائدتها الأصيلة ، إلا النعت ؛ فإنه قد يتمم — أحياناً — الفائدة الأساسية على الوجه الذى سيجىء فى ص ٤٤٠ .

ونكرر ما سبقت الإشارة إليه (فى آخر هامش ص ٤٣٤ وتفصيله فى ص ٤٦٩) وهو أن كل تابع من هذه التوابع الأربعة مغاير كل المغايرة لنوع التابع الآتى فى ص ٤٦٩ .

(١) لا بد فى المتبوع هنا — وهو المنعوت — أن يكون اسماً ، كما أشرنا . وقد يكون هذا الاسم مضافاً ؛ كالكنية ولها حكمها الخاص الذى يجىء بيانه فى ص ٤٤٤ .

(٢) السببى هو : الاسم الظاهر المتأخر عن النعت ، المشتمل على ضمير يعود على المتبوع المتقدم ، ويدل على ارتباطه به بنوع من الارتباط ؛ كالبنوة ، أو الأخوة ، أو الصداقة .... (انظر ص ٤٥٢) .

(٣) وما عداها من الأغراض الأخرى — كالتفصيل ، والإبهام . . . قليل لا أهمية له ؛ بل إنه داخل فيما سيأتى .

(٤) الإيضاح : إزالة الاشتراك اللفظى الذى يكون فى المعرفة ، ورفع الاحتمال الذى يتجه إلى مدلولها ومعناها ؛ فكلمة مثل : « أحمد أو : محمود » أو : غيرهما من المعارف . . . قد يشترك فى=

أشرَق النورُ فى العوالِمِ لَمّا بشَّرتْها بأحمدَ الأنباءُ
اليتيمِ، الأُمِّىّ، والبشر المو حَى إليه العلومُ والأسماءُ
أشرفِ المرسلين، آيتُه النط قُ مبينًا، وقومُه الفصحاءُ

ونحو: فتح مصرَ عَمْرُو بنُ العاص، الصائبُ رأيُه، المحكمُ تدبيرُه ....
فالكلمات التى تحتها خط (فيما سبق) نعوت توضح منعوتها المعرفة.

(٢) التخصيص[1] إن كان المتبوع نكرة؛ كقول الشاعر:

بُنىّ، إن البِرَّ شىءٌ هيِّنُ وجهٌ طليقٌ، وكلامٌ ليِّنُ

ونحو: كَم من كلمةٍ خفيفٍ وزنُها، أودت بجماعة وفيرٍ عددُها!!.

=التسمية بها أكثر من شخص، فهى- مع أنها معرفة تدل على مُعين -قد تحمل أحياناً نوعاً من الإبهام، أو الإجمال، يحتاج إلى مزيد بيان وإيضاح؛ فيجىء النعت لتحقيق هذا الغرض؛ فنقول: أحمد العالم محترم، ومحمود الحسن محبوب.

ملاحظة هامة: النعت إنما يوضح متبوعه - ويخصصه كذلك - بأمور عرضية يدل عليها معنى النعت، وتكون مما يطرأ على الذات، كالعلم، والفهم، والذكاء... أما توضيح الذات نفسها بلفظ يدل عليها وتكون هى المرادة منه مباشرة، لا أن المراد أمر عرضى يطرأ عليها - فمن اختصاص عطف البيان، والتوكيد اللفظى، وكذا التوكيد المعنوى بالنفس والعين، فإن كل واحد من هذه التوابع الثلاثة هو عين الأول«المتبوع» - كما سيجىء فى أبوابها ص ٥٢٥ و ٥٣٨ و ٥٤٢ و ٥٠١ و ٥٠٣ - أما التوكيد المعنوى بلفظ: «كل» أو: «جميع» أو: «عامة» فإن المراد منه هو: «إفادة الشمول»، وليس الدلالة على الذات نفسها - والبيان فى ص ٥٠٩ -.

- راجع الصبان أول باب النعت. -

(١) مدلول النكرة (كرجل، وشجرة، وكوكب...) يشمل أفراداً كثيرة قد يصعب حصرها؛ فإذا وصفت أمكن تقليل أفرادها، وتضييق عدد ما تشمل عليه تضييقاً نسبياً، (أى: بالنسبة لحالتها قبل النعت)؛ فكلمة: رجل، تشمل مالا يعد من الرجال، عالمهم، وجاهلهم، غنيهم، وفقيرهم، صحيحهم ومريضهم... و... و...، لكن إذا قلنا هذا رجل عالم، تخصصت الكلمة بنوع معين من الرجال دون غيره، بعد أن كانت تشمله، وتشمل أنواعاً كثيرة معه. (راجع ص ٢٣) والنعت يخصص متبوعه - كما يوضحه - بأمور عرضية مما يطرأ على الذات، طبقاً للملاحظة السابقة فى آخر رقم ٤ من هامش الصفحة السابقة.

(٣) مجرد المدح[1] ؛ كقولهم : من أراد من الملوك والولاة ، أن يُسعِد أمته، ويقوى دولته — فليسلكْ مسالك الخليفة العادلِ عمرَ بنِ الخطاب .

ونحو : رضى الله عن هذا الخليفةِ الشاملِ عدلُه ، الرحيمِ قلبُه . . .

(٤) مجرد الذم[1] ؛ كقولهم : من أراد من الولاة أن يملأ النفوس حنَقًا ، والقلوب بُغضا — فلينْهج نهج والى الأمويين الحجّاجِ بنِ يوسفَ ، الطاغيةِ .

ونحو : كان الحجاج الوالىَ القاسِىَ قلبُه ، الطائشَ سيفُه ، الجامحَ هواه . . .

(٥) الترحُّم[2] ؛ نحو : ما ذنب البائسِ الجريحِ قلبُه يقسو عليه الزَّنيمُ[3] ، والطائرِ المَهيضِ[4] جناحُه يعذبه الشرِّير ؟ . . .

(٦) التوكيد ؛ نحو : كان خالدُ بنُ الوليدِ يضرب خصمه الضَّربة[5] الواحدةَ[5] فتقضى عليه .

ونحو : أعجبتُ بخالد الواحدةِ[5] ضَربتُه ، الفريدةِ[6] طعنتُه[7] . . .

(١ و ١) يتجرد النعت للمدح الخالص أو الذم الخالص ، حين يكون معناه اللغوى أو المراد الأصلى منه غير مقصود ، وتقوم القرينة الدالة على أن المقصود أمر آخر ؛ هو : المدح أو الذم ؛ فشهرة عمر بالعدل ، والحجّاج بالطغيان ؛ شهرة لا تكاد تخفى على أحد ، جعلت القصد من كلمتى : «العادل» و «الطاغية» فى المثالين ، إنما هو أمر آخر غير معناها اللغوى الأصيل ؛ ذلك الأمر هو : المدح فى الأول ، والذم فى الثانى ، ولولا هذا لكان مشتملا على لفظ لا يفيد معنى جديداً ، وهذا معيب بلاغة .

(٢) إظهار الرحمة والحنان لغيرك .

(٣) اللئيم المعروف بلؤمه وشره .

(٤) المكسور .

(٥ و ٥ و ٥) إنما كان النعت فى هذا المثال—وأشباهه— للتوكيد، لأن صيغة «فَعْلة» التى فيه تدل على المرة الواحدة من غير حاجة إلى كلمة أخرى . فإذا جاء بعدها كلمة : «الواحدة» لم تفد معنىجديداً، وإنما تؤكد المعنى القائم . ومثلها كلمة : الفريدة ؛ لأنها بمعنى : المنفردة ، أى : الواحدة . وكذلك ما أشبهها من الكلمات الأخرى .

ومن أمثلة النعت الدال على التوكيد قولهم : أمسِ الدابرُ لا يعود، وغدٌ القادمُ لن يتوقف. «فالدابر» و «القادم» نعتان للتوكيد ؛ لأن «أمس» لا بد أن يكون دابراً ، (أى : منقضياً) ، والغد لا بد أن يكون قادماً . . .

(٦) الوحيدة .

(٧) وفى تعريف النعت بنوعيه يقول ابن مالك : —

(٧) وقد يتمم النعتُ الفائدةَ الأساسية بالاشتراك مع الخبر. مع أن الأصل في الخبر[1] أن يتمم هذه الفائدة وحده. لكنه في بعض الأحيان لا يتممها إلا بمساعدة لفظ آخر كالنعت، كقوله تعالى يخاطب المعارضين: (بل أنتم قومٌ عادُون ...)، أي: ظالمون. وقوله تعالى: (بل أنتم قوم تجهلون ...)[2] وقول الشاعر:

ونحن أناسٌ لا توسّطَ عندنا ... لنا الصدر دون العالمين أو القبر

وقول الآخر:

ونحن أناسٌ نحبّ الحديث ... ونكرهُ ما يوجب المأثمـا

إذ لا تتحقق الفائدة بأن يقال: أنتم قوم — نحن أناس ...؛ لأن هذا معلوم

= فالنَّعتُ تابعٌ مُتِمٌّ مَـا سَبَقْ ... بوَسْمِهِ، أوْ وَسْمِ مَا بِهِ اعْتَلَقْ

(بوسمه: أي: بزيادة سمة عليه، وهي الزيادة المعنوية الناشئة من النعت، والمنصبة على المنعوت. «اعتلق»: بمعنى اتصل به بعلاقة، والذي يتصل بالنعت بعلاقة هو: سببيه. فالمراد: أن النعت تابع يتمم المنعوت الذي سبقه، أو: يتمم ما اتصل بالمنعوت.

(١) سواء أكان خبر مبتدأ أم خبر ناسخ.

(٢) إيضاح هذا في باب المبتدأ والخبر (ج ١ ص ٣١٩ م ٣٢). وقلنا هناك لا فرق في الحكم بين خبر المبتدأ؛ كالأمثلة المذكورة، وخبر الناسخ كقول الشاعر:

ولا خير في رأيٍ بغير رَوِيّةٍ ... ولا خير في رأي تعاب به غدا

إذ لا فائدة من قولنا: لا خير في رأي ... بل لا يصح أن يقال هذا إلا مع التكملة، وهي هنا النعت؛ (وهو: شبه الجملة في الشطر الأول، والجملة الفعلية في الشطر الثاني).

ومن شبه الجملة الواقع خبراً مفتقراً إلى النعت بعده ليتمم به المعنى الأساسي قوله تعالى: (فويل للمُصَلّين؛ الذين هم عن صلاتهم ساهون، الذين هم يُراءُون، ويمنعون الماعون ...) فلا يمكن أن يصح المعنى الأساسي هنا بغير النعت وما يتصل به.

بداهة من القرائن العامّة المحيطة بالمتكلم[1] . . .

* * *

تقسيم النعت ، وحكم كل قسم :

(١) ينقسم النعت باعتبار معناه إلى : نعت حقيق ، وإلى نعت سببى[2] .

ا — فالحقيقىّ هو : ما يدل على معنى فى نفس منعوته الأصلى[3] ، أو فيما هو بمنزلته وحكمه المعنوى .

وعلامته : أن يشتمل على ضمير مستتر — أصالة ، أو تحويلا — يعود على ذلك المنعوت .

ولبيان هذا نسوق الأمثلة التالية :

يقول بعض الشعراء فى وصف نوع من حكم الملوك إنه :

نكَدٌ خالدٌ ، وبؤْسٌ مقيمٌ — وشـقاء يجِدّ منـه شقاءُ

فكلمة : « خالد » نعت حقيق ، منعوته الأصلى هو : « نكَد » . وهذا النعت يؤدى معناه فى نفس منعوته الأصلى مباشرة ، ويشتمل على ضمير مستتر يعود إليه .

وكلمة : « مقيمٌ » نعت حقيق ، ومنعوته الأصـلى هو : بُؤْس » وهذا النعت يؤدى معناه فى نفس منعوته الأصلى مباشرة ، ويشتمل على ضمير مستتر يعود إليه . . .

---

(١) ومثل كلمة : « خُلَّباً » فى قول الشاعر :

لا يكنْ وعدُك برْقًا خُلَّباً — إن خير القول ما الفعلُ مَعَهْ

والبرق الخلب : الذى لا مطر معه . ومثل جملتى : « يفاد » ، ويصان » فى قول الشاعر :

ليس الغنى مالًا يفاد ويُقتنَى — إن الغنى خُلقٌ يصان عن الدنَسْ

(٢) تفصيل الكلام على السببى فى ص ٤٥٢ — وسيجىء فى الزيادة ص ٤٥٦ تقسيم معنوى آخر .

(٣) المراد بنفس المنعوت ما ليس سببياً له . ويلاحظ ما سبق (فى رقم ١ من هامش ص ٤٣٨) من أن النعت لا يتعرض للذات فى صميمها ، وكيانها الأساسى ، وإنما يختص بالأمور العرضية التى تطرأ عليها .

وتقول : استمعت إلى خطيب فصيحِ اللسانِ ، عذبِ البيان ، قويِّ الحجة .
أو : استمعت إلى خطيب فصيحٍ لساناً ، عذبٍ بياناً ، قويٍّ حجةً .

فكلمة : « فصيح » نعت حقيقى ، والمنعوت هو : خطيب ، وليس منعوتاً أصلياً ؛ ولكنه بمنزلة الأصلى وفى حكمه ، لأن الجملة كانت فى أساسها الأول : استمعت إلى خطيب فصيحٍ لسانُه[1] ... فالفصيح هو اللسانُ لا الخطيب . لكن جرى على الجملة تغيير اقتضى أن يترك الضمير البارز مكانه ، وينتقل إلى النعت ، ويستتر فيه ، ويصير مسنداً إليه[2] ، فاعلا ، ويعرب الاسم الظاهر بعد النعت مضافاً إليه مجروراً ، ويصحّ أن يعرب تمييزاً منصوباً ، إن كان نكرة . أو منصوباً على التشبيه بالمفعول به إن كان نكرة أو معرفة . وصارت كلمة : « فصيح » — وهى النعت — مشتملة على ضمير مستتر محوّل[3] ، إليها من مكان آخر ، وبسبب انتقال هذا الضمير إلى مكانه الجديد صار النعت يدل على معنى فى المنعوت بعد أن كان يدل على معنى فى شىء آخر له صلة بالمنعوت . فالمنعوت فى الحالة الجديدة صار منعوتاً بعد تحويل وإسناد جديدين ، حين تمّما اتجه المعنى إليه ، مع أنه ليس المقصود فى الحقيقة بالنعت . لكن الصلة بين هذا النعت والاسم الظاهر بعده قوية ، ومن أجلها كان النعت بمنزلة الاسم الظاهر ، وفى حكمه المعنوى . ومثل هذا يقال : فى عذب البيان ، وقوى الحجة ...

* * *

(١) لأن الأصل أن ترفع الصفة المشبهة فاعلها ... فهى محتاجة إليه كالفعل أشد من احتياجها إلى غيره .

(٢) مجازاً ؛ وذلك للسبب الذى تكرر إيضاحه فى إضافة اسم الفاعل لفاعله (ص ٢٤٢ و ٢٦٧ و ٢٩٢ وفى إضافة اسم المفعول ص ٢٧٥ و ٢٨٠ والصفة المشبهة ص ٣١٢) ومن ثم كانت تسمية النعت فى هذه الحالة نعتاً حقيقياً هى تسمية « مجازية » للسبب الذى شرحناه فى الأبواب المذكورة ، وهو جريانه على غير من هو له ؛ إذ حول فيه الإسناد عن الظاهر إلى ضمير الموصوف ، وصار الظاهر مجروراً بالإضافة. ويجوز نصبه تمييزاً إن كان نكرة . كما يجوز نصبه على التشبيه بالمفعول به إن كان نكرة أو معرفة . أما النعت الحقيق الأصلى فيجرى فيه الضمير على الموصوف الذى هو له مباشرة ، فليس فيه رائحة مجاز ، أى : أن النعت يرفعه أصالة . أما فى الأخرى فيرفعه بعد التحويل .

(٣) أى : منقول ...

حكم النعت الحقيقى :

الأغلب مطابقته للمنعوت[1] وجوبًا فى : التذكير والتأنيث ، وفى التعريف والتنكير ، وفى الإفراد وفروعه ، وفى حركات الإعراب الثلاث . نحو : هذا خطيبٌ فصيحٌ — هذان خطيبان فصيحان — هؤلاء خطباء فصحاء —هذه خطيبة فصيحة — هاتان خطيبتان فصيحتان. . . هؤلاء خطيبات فصيحات. . . وكذا الباقى .

وبناء على هذا الأغلب لا بد أن يطابق النعت الحقيقى بمنعوته فى أربعة[2] أمور تجتمع فيه من العشرة السالفة[3] ، وأن يكون رافعًا ضمير الموصوف ، أصالة أو تحويلا . بالطريقة التى شرحناها

• • •

(١) إلا فى المسائل الآتية فى الزيادة والتفصيل . (ب — ص ٤٤٤ و حـ — ص ٤٤٥) .

(٢) واحد من حركات الإعراب الثلاث ، وواحد من التعريف والتنكير ، وواحد من التذكير والتأنيث ، وواحد من الإفراد وفروعه .

(٣) ما عدا المسائل الآتية فى « ب » و « جـ » من الزيادة والتفصيل .

. . . .

. . . .

زيادة وتفصيل :

ا – قد يكون المنعوت كُنية . وقد أوضحنا – فيما تقدم(1)– أن تركيبها إضافى ولكنها معدودة من قسم العَلَم الذى معناه إفرادىّ ؛ فكل واحد من جزأيها لا يدل بمفرده على معنى يتصل بالعَلَمية . فإذا وقع بعدها تابع – كالنعت فى قولنا : جاء أبو علىٍّ الشجاعُ – فإن النعت وهو هنا كلمة : « الشجاع » يعتبر فى المعنى نعتاً للاثنين معاً ؛ (أى : للمضاف والمضاف إليه) . ولا يصح أن يكون نعتاً لأحدهما دون الثانى ، وإلا فسد المعنى . لكنه يتبع فى الإعراب المضاف وحده ؛ فلفظه تابع فى حركة إعرابه للمضاف ، وأما معناه فواقع على المضاف والمضاف إليه(1) معاً . وهذا الحكم يسرى على النعت بنوعيه ؛ الحقيقى والسببى – وستجىء له إشارة فى السببى ، فى رقم ٢ من هامش ص ٤٥٢ .

وكذلك يسرى على العطف ؛ (طبقاً لما سيجىء فى بابه ، رقم ٩ من ص ٦٦١) .

وعلى التوكيد (كما فى ب ص ٥٠٧) .

وعلى البدل (كما فى رقم ٣ من هامش ص ٦٦٦) . .

ب – هناك منعوتات معارف تقتضى أن يكون نعتها معرفة أيضًا ، ولكن من نوع معين من المعارف لا يصلح لها غيره ، مثل كلمة : « أىّ ، وأيّة » عند ندائهما ؛ فإنهما يتعرفان بالنداء ، ولا يوصفان إلا باسم معرف « بأل » أو باسم موصول ، أو باسم إشارة مجرد من كاف الخطاب ؛ نحو : يأيها الوفىّ ما أنبلك – يأيتها التى أحسنت ... – يأيهذا الوفىّ ...

ومثل اسم الإشارة ، فإنه لا يوصف مطلقاً – منادى وغير منادى – إلا بمعرفة ، مبدوءة « بأل » ؛ نحو : يا هذا الناقد تَلَطفْ .

– وسيجىء تفصيل الحكم فى باب النداء ج ٤ ص ٣٦ و ٣٧ م ١٣١ (2) ... – .

(1 و 1) انظر الكلام على الكنية ونعتها – ج ١ م ٢٣ ص ٢٧٧ باب : « العلم » . وقد سلف هنا فى « ج » من ص ١٩٧ حكم النعت بعد المركب الإضافى ، ومنه العلم الكنية .

(2) بهذه المناسبة ننقل بعض ما جاء فى الموضع المذكور خاصاً بكلمة : « أىّ وأيّة » عند ندائهما من وجوب إفرادها ؛ سواء أكانت صفتهما مفردة أم غير مفردة ؛ نحو : يأيها الناصح اعمل بنصحك أولا – يأيها المتنافسان ترفّعا عن الحقد – يأيها الطلاب أنتم ذخيرة البلاد . . . و . . . و . . . =

. . . .

. . . .

حـ — يستثنى من المطابقة الحتمية أمور :

منها : بعض ألفاظ مسموعة[1] لا مطابقة فيها فى الجمع ،فالنعتُ جمع ، والمنعوت مفرد ؛ منها قولهم: هذا ثوبٌ أخلاقٌ — وبُرْمةٌ أعشارٌ — ونطفةٌ أمْشاجٌ[2] ... و ...

ومنها : الألفاظ التى تلزم — فى الأغلب — صيغة واحدة فى التذكير والتأنيث ،

— «أما من جهة التأنيث والتذكير فالأفضل الذى يحسن الاقتصار عليه عند النداء — وإن كان ليس بواجب — هو أن تماثل كل منهما صفتها . فمثال التذكير ما سبق . ومثال التأنيث : يأيتها الفتاة أنت عنوان الأسْرة — يأيتها الفتاتان أنتما عنوان الأسْرة — يأيتها الفتيات أنتن عنوان الأسرة. ويجوز فى رأى» عدم المماثلة لنعتها المؤنث ؛ فيصح أن تستعمل معه ومع نعتها المذكر بصورة واحدة خالية من تاء التأنيث ، ولا يصح هذا فى « أية » المختومة بالتاء ؛ فلا بد من تأنيث صفتها المؤنثة .

« ولا بد من وصف «أىّ وأية » عند ندائهما ، إما باسم تابع فى ضبطه لحركتها اللفظية الظاهرة وحدها ، — (ويجيز بعض النحاة النصب مراعاة للمحل . ورأيه مردود) — معرف « بأل » الجنسية فى أصلها ، وتصير بعد النداء للعهد الحضورى . وإما باسم موصول مبدوء بـ « أل » . وإما باسم إشارة مجرد من كاف الخطاب. ويتحتم فى الرأى الأشهر والأوْلى أن يكون اسم الموصول واسم الإشارة تابعين فى حركتهما لحركة المنادى الشكلية الظاهرة ، (أو المحلية ؛ طبقاً للرأى السالف المردود) ؛ فيكون كل منهما فى محل رفع فقط ؛ تبعاً لصورة المنعوت المنادى ؛ نحو : يأيها العَلَمُ الخفاقُ تحيةٌ ، ويأيتها الراية العزيزة سلمت على الأيام ، أو : يأيها الذى يخفق فوق الرءوس تحية ، ويأيتها التى ترفرفين سلمت . . . ونحو:

أيها ذا الشاكى وما بك داءٌ   كن جَميلا تر الوجود جميلا

« فإن كانت : « أل » غير جنسية ؛ بأن كانت زائدة فى أصلها ولكنها صارت بعد النداء للعهد ، أو للمح الأصل ، أو للغلبة ، أو ... ، لم يصح النعت بما دخلت عليه ، فلا يقال : يأيها السيف ، ولا يأيها الحرب . . . لرجلين اسمهما سيف ، وحرب . ولا : يأيها المحمدان . . . أو المحمدون . . . وكذلك لا يقال : يأيها ذاك العالم ؛ لاشتمال الإشارة على كاف الخطاب ؛ إذ لا يصح اشتمال الجملة الواحدة — فى غير الندبة — على خطابين لشخصين مختلفين (طبقاً لما فى حـ ؛ رقم ٦ من هامش ص ٣١ عند الكلام على القسم الرابع : « المضاف ») .

« وإذا وصفت « أى وأية » باسم الإشارة السالف فالأغلب وصفه أيضاً باسم مقرون « بأل » كالبيت المتقدم . . . » اهـ ، المنقول الموجز .

(١) أى : مقصورة على السماع ؛ فلا يزاد عليها .

(٢) الأخلاق: جمع خَلَق، وهو: البالى . والأعشار جمع : عُشْر — بضم فسكون — والأمشاج ، جمع : مشيج ، أو : مَشَج — بفتح الأول والثانى — . . . ، وهو المختلط .

. . . .

. . . .

كصيغة : «فَعُول» بمعنى : «فاعل» ؛ مثل صَبور ؛ بمعنى : صابر : فهذه الصيغة — فى الأغلب — لا تلحقها علامة تأنيث، وإنما تلازم التذكير ؛ إفراداً ، وتثنية ، وجمعاً — بالشروط والتفصيلات الآتية فى باب «التأنيث[1]» — تقول : هذا رجل صبور — هذه فتاة صبور — هذان رجلان صبوران — هاتان فتاتان صبوران ، هؤلاء رجال صُبُرٌ — وفتيات صُبُرٌ .

ومن تلك الألفاظ : المصادرُ التى تقع نعتًا ، ويغلب عليها الإفراد والتذكير ؛ طبقًا للبيان الخاص بها ، وسيجىء[2] . . .

ومنها : أن يكون المنعوت جمع مذكر غير عاقل[3] ؛ فيجوز فى نعته

---

(١) ج ٤ ص ٤٤١ م ١٦٩ . وفى ذلك الموضع نص قرار أصدره مجمع اللغة العربية بالقاهرة يبيح زيادة تاء التأنيث فى آخر صيغة «فَعُول» بمعنى «فاعل» . وقد سجلناه هناك .

(٢) فى رقم ٧ من ص ٤٦٠ و «ا» من ص ٤٦٤ .

(٣) المراد هنا بجمع المذكر لغير العاقل ما يشمل : «جمع التكسير للمذكر غير العاقل» ، (أى : جمع التكسير الذى يكون مفرده مذكراً غير عاقل ؛ مثل : كُتب — أقلام — مياه . . .) وما يشمل أيضاً : «الملحق بجمع المذكر السالم» مما يكون مفرده مذكراً غير عاقل أيضاً . . . مثل : أرَضُون جمع أرض ، ووابلون ، جمع وابل ؛ بمعنى : مطر غزير ، وعِلِّيُّون ، جمع : عِلِّىّ المكان العالى ... فلا يدخل فيما سبق جمع المذكر السالم الأصيل ؛ لأن مفرده عاقل — فى الأغلب — .

وقد اشترطنا أن يكون المنعوت جمع مذكر غير عاقل، لأن هذا هو المفهوم من النص الصريح الوارد فى حاشية ياسين أول باب : «النعت» — ج ٢ — وهو أيضاً المفهوم من أمثلته ، حيث قال ما نصه :

(بقى أشياء مستثناة من المطابقة — أى : من مطابقة النعت وجوباً للمنعوت فى الجمع — كما بيناه فى حواشى الألفية. ومن ذلك صفة مذكر مالا يعقل ؛ قال ابن الحاجب فى أمالى القرآن: «وأنت فيها بالخيار ؛ إن شئت عاملتها معاملة الجمع المؤنث ؛ وإن شئت عاملتها معاملة المفرد المؤنث ؛ فتقول : هذه الكتب الأفاضل ، والفُضْلَيات ، والفُضَل ، والفُضْلى . فالأفاضل على لفظه فى التذكير . «والفُضْليات والفُضَل» : إجراء له مجرى جمع المؤنث؛ لكونه لا يعقل . و «الفُضْلَى» إجراء له مجرى الجماعة . وهذا جار فى الصفات والأخبار ، والأحوال ؛ ولذلك جاء : «أُخر» نعتاً للأيام — يعنى فى قوله تعالى : (فَعِدَّةٌ من أيامٍ أُخَر) جمع : أخرى — ولولا ذلك لم يستقم . ولذلك لو قلت : «جاءنى رجال ورجال أُخَر» لم يجز حتى تقول : أواخر ، أو آخَرون ؛ لأنه ممن يعقل . — يريد : أن مفرده هو «آخَر» العاقل — . . .) اهـ كلام ابن الحاجب .

=

. . . .

. . . .

الحقيقى أن يكون مفرداً مؤنثاً ، وجمع مؤنث سالماً ، وجمع تكسير للمؤنث ، كما يجوز أن يكون جمع تكسير للمذكر، إن لاحظنا فى المنعوت مفرده المذكر

= ومن معاملة جمع مالا يعقل من المذكر معاملة المفرد المؤنث قوله تعالى : (ولا تُؤتُوا السفهاءَ أموالكم التى جعل اللهُ . . .) فى قراءة الجمهور ، وقراءة : « اللواتى » شذوذاً هى من معاملته معاملة جمع المؤنث ... » ا هـ كلام ياسين .

ذلك هو نص كلامه، ومفهومه واضح . لكن المفهوم الواضح – من بعض المراجع الأخرى أن الحكم السالف يسرى كذلك على الجموع الدالة على المؤنث إذا كان مفردها مؤنثاً لا يعقل ؛ سواء أكانت تلك الجموع للتكسير أم كانت مختومة بالألف والتاء المزيدتين ؛ نحو : السفن جارية ، أو : جاريات ، أو : جَوارٍ . والسفينات جارية ، أو جاريات ، أوجوار . . . وهكذا ورد الحكم السالف فى تلك المراجع خالياً من التقييد بالمذكر ، مقتصراً على أنه جمع لما لايعقل ؛ فيشمل الجموع المختلفة لغير العاقل؛ تكسيراً كانت أم غير تكسير .

ومما تقدم يتبين خطأ الرأى الذى يوجب الجمع فى « فَعْلاء » مؤنث « أفعل » إذا كانت نعتاً لجمع مالا يعقل فى مثل: عندى ثلاثة أثواب بيض ، وأربعة حُمْر ، فمن الخطأ – طبقاً لذلك الرأى – أن يقال : بيضاء، حمراء . وقد تصدى لهذه المسألة بعض المحققين القدامى وانتهى فى تحقيقه إلى أن الإفراد ليس خطأ، وأيد رأيه بالأمثلة الواردة المسموعة ، وبكلام فريق آخر من النحاة السابقين . وإن كان الأفصح عند هؤلاء المحققين هو الجمع كقوله تعالى : (وغَرَابِيب سُود) ولكن الأفصح لايمنع استعمال الفصيح وغيره مما هو جائز . وقد بحث المجمع اللغوى القاهرى هذه المسألة ، وأبدى فيها رأياً حاسماً ؛ هو الأخذ بما قال المحققون من الجواز ، وتصحيح النعت بصيغة « فعلاء » مؤنث « أفعل » إذا كان منعوتها جمعاً لما لا يعقل. (وقراره هذا مسجل فى ص ٥٣٧ من مجموعة محاضر جلساته فى الدورة الرابعة عشرة – ومثل هذا يقال فى وقوع تلك الصيغة خبراً وحالا ، ونحوهما . . .

أما الجموع التى يكون مفردها مذكراً عاقلا فحكمها ما يأتى :

ا – إن كانت جموع تكسير لمذكر عاقل جاز فى نعتها أمران ؛ أحدهما : أن يكون النعت جمع تكسير مناسباً ، أو جمع مذكر سالماً ، نحو : ما أنفعَ العلماء الأعلام ، أو : ما أنفعَ العلماء العاملين . والآخر : أن يكون مفرداً مؤنثاً مناسباً ؛ نحو : ما أعظمَ الرجال المكافحة فى ميادين الإصلاح .

ب – إن كانت جمع مذكر سالماً أصلياً فنعته جمع مذكر سالم ، أو جمع تكسير للمذكر ؛ نحو إن المصلحين الجديرين بالإكبار هم الذين يرفعون شأن بلادهم ، ويبتغون بالإصلاح رضا الله . أو إن المصلحين العظماء هم الذين . . .

جـ – إن كانت جمع مؤنث سالماً – وسيجىء المراد من هذا المجموع المؤنث – العقلاء فالتحقيق أنه=

. . . .

. . . .

غير العاقل ، نحو : اقتنيت الكتب الغالية ، أو : اقتنيت الكتب الغاليات ، أو الغوالى . ومثل : اقتنيت الكتب الأحاسن ، جمع الأحسن[1] . . .

ومنها : أن يكون المنعوت « اسم جنس جمعياً » يفرق بينه وبين واحده بالتاء المربوطة الدالة على الوَحدة ؛ مثل : تفّاح وتفاحة ؛ فيجوز فى صفته — كما سبق عند تفصيل الكلام عليه[2] — إما الإفراد مع التذكير على اعتبار

= يجوز فى نعته — وكذا فى خبره وحاله . . . و . . . . و . . . — أن يكون مفرداً مؤنثاً ، أو جمعاً التكسير مؤنثاً ، أو جمعاً مختوماً بالألف والتاء المزيدتين للتأنيث ؛ فقد جاء فى تفسير البيضاوى لقوله تعالى : (لهم فيها أزواج مطهرة) ما نصه :

« مطهرة » ، وقرئ : « مطهرات » وهما لغتان ، فصيحتان ، ويقال : النساء فعلت ، وفعلن ، وهن فاعلة ، وفواعل ، قال الشاعر :

وإذا العذارى بالدخان تلفعت   واستعجلت نصب القدور فلّت . . .)اهـ البيضاوى

وتعليقاً على هذا جاء فى حاشية الشهاب على البيضاوى ما نصه : (« قوله : هما لغتان فصيحتان » ، يعنى أن صفة جمع المؤنث السالم والضمير العائد إليه مع الفعل يجوز أن يكون مفرداً مؤنثاً ، ومجموعاً مؤنثاً ؛ فتقول : النساء فعلت والنساء فعلن ، ونساء قانتات ، ونساء قانتة ») . اهـ الشهاب على البيضاوى .

وجاء فى تفسير النسفى بعد تلك الآية ما نصه : (لم تجمع الصفة كالموصوف لأنهما لغتان فصيحتان) اهـ النسفى .

والمجموع المؤنث يشمل جمع التكسير المؤنث ، كما يشمل المجموع بالألف والتاء المزيدتين . والبيت السابق منسوب فى ديوان الحماسة (جـ١ ص ٢١٣) الشاعر : سلمى بن ربيعة . وجاء فى تفسير «أبو السعود» للآية مثل ما فى البيضاوى ، وزاد عليه بعد قوله : « وهما لغتان فصيحتان » ما نصه : « الجمع على اللفظ ، والإفراد على تأويل الجماعة . . » اهـ

هذا حكم نعت الجمع المؤنث العقلاء ، وينطبق على غيرهم انطباقاً أتم وأقوى . أى : أن هذا الحكم ينطبق على الجمع الذى مفرده مؤنث مطلقاً ، — عاقلا وغير عاقل — بالرغم من أن الشائع بين كثير من النحاة أن المطابقة واجبة بين النعت ومنعوته ، إذا كان جمعاً مفرده مؤنث عاقل ، ولا قوة لرأيهم أمام النص الصريح السالف . وأمام نص قوى آخر ؛ فقد قرأ بعض القراء آية سورة « النساء » وهى قوله تعالى : « وأمهاتكم التى أرْضَعْنَكُمْ » . . . مكان : « اللاتى » . (راجع التفصيل فى جـ ١ م ٢٦ ص ٣٤٣ باب : الموصول) .

(١) وهذا الحكم — بصوره المختلفة السالفة — ليس مقصوراً على النعت وإنما يشاركه فيه الخبر والحال — كما سلف — ؛ بشرط أن يكون المبتدأ وصاحب الحال جمعين لمذكر غير عاقل كما فى المنعوت . (راجع حاشية ياسين فى هذا الموضع) .

(٢) جـ ١ م ١ ص ٢١ .

. . . .

. . . .

اللفظ ؛ لأنه جنس ، أو الإفراد مع التأنيث على تأويل معنى الجماعة ؛ نحو قوله تعالى : (أعجاز نَخلٍ مُنْقَعِر . . .) ، وقوله تعالى : (أعجاز نخل خاوية) وإما جمع الصفة جمعَ تكسير ، أو جمع مؤنث سالمًا ؛ نحو قوله تعالى : (السَّحاب الثِّقَال ..) ، وقوله تعالى : (والنخلَ باسقات لها طَلْعٌ نَضِيد) ... ومثل النعت فيما تقدم : الخبر ، والإشارة إليه ، والضمير العائدُ عليه . . .

هذا ، ولا يصح أن يفرق بين مذكره ومؤنثه بالتاء المربوطة للتأنيث ؛ فلا يقال — فى الغالب — للمفردة المؤنثة: حمامة — بطة — شاة. . . ولا يقال للمفرد المذكر : حمام — بط — شاه . . . منعًا للالتباس فى كل ذلك ، وإنما يلزم مفرده صورة واحدة فى التأنيث والتذكير يجيء بعدها النعت الدال على النوع ؛ فيقال: حمامة أنثى وحمامة ذَكَر . . . و . . .

ومنها : أن يكون المنعوت معرفًا بأل « الجنسية »[1]؛ فيجوز نعته بالنكرة المختصة[2] ؛ (لتقارب درجتهما) أو بما يقوم مقامها ؛ وهو الجملة[3]. . ومن الأمثلة قولهم : ما ينبغى للرجل مثلك أن يفعل كذا ؛ . . . لأن كلمة: « مثل» لا تتعرف إلا بالطريقة الموضحة فيما سلف[4]. وكقوله تعالى: (وآيةٌ لهم الليل نَسلخ منه النهار) ، فجملة : نسلخ المكونة من المضارع وفاعله — تصلُح صفة[5] والموصوف هو : « الليل » المعرف « بأل » الجنسية . ومثل جملة « يسبّ[5] » فى قول الشاعر :

ولقد أمُرُّ على اللئيم يسبنى فأعِفُّ ، ثم أقول لا يعنينى

ومنها : النعت إذا كان اسم عدد، وكان منعوته فى الأصل[6] معدوداً محذوفًا

---

(١) فى ص ٣٠٨ ج ١ م ٣٠ تفصيل الكلام عليها .

(٢) هى التى قل شيوعها و إبهامها ؛ بسبب إضافتها ، أو : إعمالها ، أو : نعتها ، أو : شىء آخر يقلل إبهامها وشيوعها .

(٣) السبب فى ص ٢٨ و ٤٧٩ . (٤) فى رقم ٤ من هامش ص ٢٤ .

(٥ و ٥) وكذلك تصلح حالا — طبقاً لما مر فى باب : « أل » ج ١ وفى باب الحال وصاحبه .

(٦) انظر الكلام على حذف المنعوت فى ص ٤٩٣ .

. . . .

. . . .

أو مذكوراً ؛ فالمحذوف نحو : اشتريت عدة كتب ، قرأت منها فى هذا الأسبوع ثلاثًا أو ثلاثة ؛ فيجوز فى النعت أن تلحقه تاء تأنيث وأن يتجرد منها ؛ أى: كتباً ثلاثًا ، أو ثلاثة[1] ، ومثال المذكور : قرأت كتباً ثلاثًا أو ثلاثة .

ومنها : النعت إذا كان منعوته تمييزاً منصوبًا مفرداً لأحد الأعداد المركبة ، أو : العقود ، أو : المعطوفة ؛ فيجوز فى النعت الإفراد ، مراعاة للفظ المنعوت (التمييز) كما يجوز فيه الجمع ؛ مراعاة لمعنى المنعوت فإنه يتضمن اسم العدد ؛ تقول : هنا خمسةَ عَشَرَ رجلا عالمًا ، أو علماء ، وعشرون طالبًا ذكيًّا ، أو أذكياء ، وثلاثة وعشرون كاتبًا ، أو كتبة[2] .

ومنها : أفعل التفضيل إذا كان مجرداً من « أل » والإضافة ، أو كان مضافًا لنكرة ؛ فإنه فى هاتين الصورتين يلتزم الإفراد والتذكير — بالإيضاح الذى سبق فى بابه[3] — : تقول : استمعت لخطيب أفصحَ من غيره — لِخطيبين أفصحَ من غيرهما — لِخطباء أفصحَ من غيرهم — لِخطيبة أفصح من غيرها . لِخطيبتين أفصح من غيرهما — لخطيبات أفصحَ من غيرهن ؛ كما تقول : استمعتَ لخطيب أفصحِ خطيبٍ — لخطيبة أفصحِ خطيبة . . . . وكذلك باقى الصور من غير تغيير فى كلمة « أفصح » التى هى نعت واجب الإفراد والتذكير مهما كان المنعوت ، — بشرط مراعاة الإيضاح المشار إليه[4] . . .

ومنها : أن يكون المنعوت منادى نكرة مقصودة ؛ فيجوز فى نعته أن يكون معرفة أو نكرة ؛ بالتفصيل الذى سبق فى مكانه[5] .

د — قد يكون النعت مجروراً لمجاورته لفظًا مجروراً ، لا لمتابعة المنعوت . ويذكرون لهذا مثالا كثر ترديده حتى ابْتُذِلَ ، وهو : (هذا جحرُ ضبٍّ

---

(١) انظر رقم ٩ من ص ٤٦٢ .

(٢) راجع باب العدد جـ ٤ ص ٣٩٧ م ١٦٤ وص ٤٠٥ م ١٦٥ . حيث البيان والتفصيل .

(٣) ص ٤٠١ .

(٤) ومما يستثنى من وجوب المطابقة أيضاً بعض صور الصفة المشبهة سبقت الإشارة إليها فى ص ٣٠٣ .

(٥) سبق بيان هذا وإيضاحه فى رقم ٢ من هامش ص ٣١ . ويجىء فى جـ ٤ باب حكم تابع المنادى رقم ٢ من هامش ص ٣٣ م ١٢٠ .

. . . .

خَرِب) . يعربون كلمة : «خَرِب» صفة «لَجُحْر» ، لا لضب ؛ كي لا يفسدَ المعنى ، ويجرّون النعت تبعًا للفظ : «ضبٍّ» الذى يجاوره . وقد أوّلوه تأويلات أشهرها : أن الأصل : هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ جحرُهُ ، ثم طرأ حذف وغير حذف . . . ، ويطيلون الكلام والجدل .

والحق أن هذا النوع الغريب من الضبط بسبب «المجاورة» والنوع الآخر الذى سببه : «التوهم» جديران بالإهمال ، وعدم القياس عليهما ، بل عدم الالتفات إليهما مطلقًا — كما قال بعض المحققين ممن سجّلنا رأيهم — . وقد أشرنا إلى هذا مواضع مختلفة من أجزاء الكتاب[1] .

هـ — تقدم أن المطابقة الواجبة بين «النعت الحقيقى» ومنعوته تشمل الإفراد وفروعه التى هى : «التثنية والجمع» . والمراد هنا : التثنية والجمع الاصطلاحيان عند النحاة ؛ بأن يكون المثنى مختومًا «بالألف والنون» ؛ أو : بالياء والنون ، ويسمى «المثنى غير المفرّق» . وأن يكون جَمع المذكر السالم — مثلا — مختومًا «بالواو والنون» ، أو الياء والنون ، ويسمى «جمع المذكر غير المفرق» أيضًا . أما المثنى المفرّق ، مثل : محمد ومحمد — العاقل والعاقل ، وجمع المذكر المفرق ؛ مثل : محمد ومحمد ومحمد ، العاقل والعاقل والعاقل — فلهما حكم آخر ؛ يجىء الكلام عليه عند تعدد النعت[2] . . .

ويدخل فى حكم المفرد كل اسم دالّ على مفرد حقيقة ، ولفظه على صورة المثنى ، أو الجمع ، مثل الأعلام : حمدان — محمدَيْن — خلدون — سعادات — مكارم . . . فيجب فى النعت أن يطابقه فى الإفراد . أى : أنه إذا سمى بالمثنى أو بالجمع فالمسمى مفرد فى معناه ، ويجب أن يكون نعته الحقيقى مفردًا مثله .

* * *

---

(١) منها : (جـ ١ ص ٤٥٤ م ٤٩) (وجـ ٢ ص ٣٢٠ م ٨٩) (وجـ ٣ باب الإضافة ص ٨).
(٢) ص ٤٨١ .

ب – والنعت السببيّ :

هو الذى يدل على معنى فى شىء بعده ، له صلة وارتباط بالمنعوت ؛ نحو : هذا بيت متسعٌ أرجاؤُه ، نظيفةٌ غرفُه ، بديعةٌ فُرُشُهُ .

وعلامته : أن يذكَر بعده اسم ظاهر – غالبًا[1] – مرفوع به ، مشتمل على ضمير يعود على المنعوت مباشرة ، ويَربِط بينه وبين هذا الاسم الظاهر الذى ينصَبّ عليه معنى النعت . كما فى الأمثلة السالفة ...(متَّسع .. – نظيفة .. – بديعة .. –) .

وحكمهُ : أنه يطابق المنعوت فى أمرين معًا :

(١) حركة الإعراب ، – وما ينوب عنها – .

(٢) التعريف والتنكير .

ويطابق سببَيَّه فى أمر واحد ؛ هو : التذكير ؛ والتأنيث . وحكم النعت فى هذا التذكير والتأنيث حُكم الفعل الذى يصح أن يحل محله ويكون بمعناه ؛ فإذا أمكن أن يوضع مكان النعت فعل بمعناه مسنَد للسببى ، وصحّ فى هذا الفعل التأنيث والتذكير ، أو وجب أحدهما – كان حكم النعت كذلك[2] .

أما من جهة إفراد النعت السببيّ ، وتثنيته ، وجمعه :

ا – فيجب إفراده إن كان السببى غير جمع ، بأن كان مفرداً ، أو مثنى ؛ إذ لا تتصل بالنعت السببى علامة تثنية ؛ فحكمه فى هذا أيضًا كحكم الفعل الذى يصلح لأن يحل محله .

ففى مثل : (يعجبنى الحقل الناضر زرعُه) ؛ . . . يجب فى كلمة «الناضر»

---

(١) والاسم الظاهر هو : «السببيّ» . ومن غير الغالب أن يرفع ضميراً بارزاً ؛ نحو : جاءنى خادم امرأة مكرمته هى – جاءتنى خادمة رجل مكرمها هو – فكرمة – فى المثال الأول – بالرفع صفة المضاف (خادم) وقد جرى الضمير المنفصل المرفوع على غير من هو له ؛ لأن الخادم ليس هو المكرم فى الحقيقة، وإنما المكرم هو : المرأة . لذلك وجب إبراز الضمير المرفوع ؛ لعودته على غير من هو له ؛ إذ لو لم يبرز لحصل اللبس فى صور كثيرة بسبب أن الوصف فى ظاهره للمضاف إليه ، والغرض كونه للمضاف . (وقد سبق إيضاح الكلام على الضمير الجارى على غير صاحبه فى ج ١ ص ٣٣٥ م ٣٥ عند الكلام على أقسام الخبر) . ومثل هذا يقال فى المثال الثانى .

(٢) يجب عند تطبيق هذه القاعدة ملاحظة أمرين ؛ أولهما : الحكم الخاص بالنعت الذى منعوته كنية . وقد أوضحنا هذا الحكم فى : «ا» من ص ٤٤٤ ، وثانيهما : الحكم الخاص بالنعت . إذا كان صفة مشبهة . وقد سبق إيضاحه فى ص ٣٠٢ .

الرفع ؛ تبعاً للمنعوت[1] وهو : (الحقل) ؛ كما يجب فيها التعريف تبعاً له أيضاً . ولو كان المثال : (يعجبنى حقلٌ . . .) ؛ لوجب أن يقال فى النعت : ناضرٌ زرعُهُ ؛ بالرفع ، وبالتنكير ؛ تبعاً للمنعوت .

وفى مثل : (هذا رجل عاقلة أخته ، وهذه فتاة محسنة أختها) – يجب[1] الإفراد والتأنيث فيهما ؛ مراعاة للسببى[2] ؛ بالرغم من أن كلمة : «عاقلة» هى نعت لرجل ؛ المذكر . إذ لو حل مكان النعت فعل لوجب تأنيثه[3] ؛ فنقول : هذا رجل عقلَتْ أخته – هذه فتاة أحسنت أختها .

ويجب التذكير والإفراد فى مثل : هذا رجلٌ محسن أخوه – وهذه فتاة محسنٌ أخوها ، بالرغم من أن كلمة : «محسن» الثانية . هى نعت ، للفتاة – لأنه لو حل الفعل محل النعْت لوجب تذكيره ، فنقول: هذا رجل أحسن أخوه – هذه فتاة أحسَن أخوها .

أمّا فى مثل : هذا حقل ناضر زروعه . . . ، فيصح ناضر ، أو ناضرة ؛ لأنه لو حل مكان النعت فعلٌ لقلنا : هذا حقل نَضَرتْ زروعُه ، أو نضَر زروعُه ؛ بوجود علامة التأنيث أو بعدمها .

ونقول عند إفراد السببى وتثنيته : هذا زميل مجاهد أبوه – هذان زميلان مجاهدٌ أبواهما – هذه زميلة مجاهدٌ أبوها – هاتان زميلتان مجاهدٌ أبواهما . . . فلا يتصل بالنعت علامة تثنية ؛ إذ الفعل الصالح لأن يحل محله لايصح أن يتصل به – فى الأغلب – علامة تثنية .

وهكذا يكون إحلال الفعل محل النعت السببى ، وإسناده للسببى – مرشداً إلى الطريقة التى تراعى فى النعت من جهة تذكيره ، وتأنيثه ، وإفراده ؛ تبعاً للسببى المذكر أو المؤنث ، المفرد أو المثنى .

ب – فإن كان السببى مجموعاً جمع تكسير جاز فى النعت أمران ؛ إما إفراده ، وإمّا مطابقته للسببى ، نحو : هؤلاءِ زملاءُ كرامٌ آباؤهم ، أو : هؤلاءِ

(١ و ١) فى الرأى الأحسن .

(٢) مع وجوب مطابقة النعت للمنعوت فى الأمرين الآخرين اللذين فيهما المطابقة الحتمية .

(٣) المراد : لوجب أن تتصل بالفعل علامة التأنيث ؛ لأن فاعله سيكون هو «السببى» ، المؤنث تأنيثاً حقيقياً يوجب تأنيث فعله .

زملاءُ كريمٌ آباؤهم . فإن كان مجموعًا جمع مذكر سالمًا ، أو : جمع مؤنث سالمًا فالأفصح إفراد النعت وعدم جمعه[1] ، نحو : هؤلاء زملاءُ كريم والدوهم — هؤلاء زميلات كريمة والداتهن . . .

أما تعريف النعت أو تنكيره ، وحركة إعرابه وما ينوب عنها — فيتّبع فى هذا كله المنعوت من غير تردد ، — كما أسلفنا — .

* * *

وملخص ما سبق :

ا — انقسام النعت باعتبار معناه إلى قسمين : حقيقى وسببى .

ب — النعت الحقيقى هو : ما يدل على معنى فى نفس متبوعه الأصلى ، أو فيما هو فى حكمه . وإن شئت فقل: هو ما أسند إلى ضمير مستتر أصالة أو تحويلا ، يعود إلى المنعوت .

وحكمه : أن يتّبع المنعوت فى أربعة أشياء :

(١) حركات الإعراب ، — وما ينوب عنها — .

(٢) الإفراد وفروعه .

(٣) التعريف والتنكير .

(٤) التذكير والتأنيث . . .

حـ — النعت السببى : ما رفع اسماً ظاهراً — فى الغالب — يقع عليه معنى النعت ، وبه ضمير يعود على المنعوت مباشرة .

وحكمه : أن يتّبع المنعوت فى أمرين محتومين ؛ هما :

حركات الإعراب — وما ينوب عنها — ، والتعريف والتنكير . . .

أما التذكير والتأنيث فيتّبع فيهما السببى ؛ وجوبًا فى بعض حالات ، وجوازاً فى غيرها[1] .

وأما التثنية فلا يثنى .

وأما الجمع فيجوز جمعه وإفراده فى كل الحالات تبعًا للسببى ، ومطابقةً له .

(١ و ١) إلا إذا راعينا اللغة التى تجيز أن يتصل بالفعل علامة تثنية أو جمع ، تبعاً للفاعل المسند إليه أو لنائب الفاعل . فبمقتضى هذه اللغة يجوز أن يكون النعت مثنى ، أو مجموعاً ؛ مطابقاً سببيه فيهما . ومن الخير العدول عن هذه اللغة ؛ لما أبديناه عند الكلام عليها (فى باب الفاعل جـ ٢ م ٦٦ ص ٧٠).

إلا أن الإفراد أفصح وأقوى[1] حين يكون السببي جمع مؤنث سالماً، أو جمع مذكر سالمًا.

د — فحكم النعت بنوعيه من جهة المطابقة وعدمها هو : المطابقة الحتمية فى أمرين :

أحدهما : حركات الإعراب — وما ينوب عنها — ، والآخر: التعريف والتنكير. أما التذكير والتأنيث فحكمه فيهما حكم الفعل الذى يصلح أن يحل محله. وأما الإفراد وفروعه، فالحقيقى يطابق فيها جميعًا. والسببى يطابق — حتمًا — فى الإفراد، ولا يصح أن يطابق فى التثنية. ويجوز فى جمع التكسير المطابقة وعدمها، وأما فى غيره فالأحسن الإفراد[2]. . . . . . .

---

(١) والاقتصار عليه أفضل.

(٢) وهذا ما يريده ابن مالك بقوله :

وَلْيُعْطَ فِى التَّعْرِيفِ والتَّنْكِيرِ مَا ... لِمَا تلا : كَامْرُرْ بقَوْمٍ كُرَمَا
وهْوَ لَدَى التَّوْحِيدِ وَالتَّذْكِيرِ أَو ... سِوَاهُمَا كالفِعْلِ : فاقْفُ مَا قَفَوْا

(ما لما تلا ؛ أى : ما ثبت للذى تلاه النعت. والذى تلاه النعت هو المنعوت. «اقفُ» : اتبع. «ما قفوا» : ما اتبعوه. أى : اتبع ما اتبعه العرب فى ذلك).

يريد : أن النعت يعطى فى التعريف والتنكير حكم ما تلاه : فهو فيهما كالمنعوت، وضرب لهذا مثلا : هو امرر بقوم كرماء، فكرماء نعتاً ؛ لأن المنعوت وهو «قوم»، نكرة أيضاً.

أما حكم النعت لدى التوحيد، (أى : عند الإفراد). وعند التذكير وسواهما من فروعهما — فهو حكم الفعل ؛ فاتبع فى ذلك ما اتبعه العرب فى أمر النعت المذكور، أو فى أمر الفعل مع تطبيقه على النعت. وكلامه هذا يحتاج لتفصيل ضرورى . . . وقد عرضناه فى الشرح.

. . . .

. . . .

زيادة وتفصيل :

ينقسم النعت باعتبار معناه أيضًا إلى ما يأتى :

(١) نعت تأسيسى ، (أو : مؤسِّس) وهو الذى يدل على معنى جديد لا يفهم من الجملة بغير وجوده ، نحو ؛ راقنى الخطيب الشاعر . فكلمة : «الشاعر» نعت أفاد معنى جديداً لا يستفاد إلا من ذكرها .

(٢) نعت تأكيد : (أو : مؤكِّد) ؛ وهو الذى يدل على معنى يفهم من الجملة بدون وجوده ، نحو : تخيرت من الأطباء النِّطاسىَّ البارعَ . فالبارع نعت مفهوم المعنى من كلمة : «النطاسىّ» التى بمعناه ، ومن الجملة قبله أيضاً ؛ لأن التخير ، لا يكون — فى الأغلب — إلا للبارع .

(٣) نعت التوطئة ، أو التمهيد ، بأن يكون النعت جامداً ، وغير مقصود لذاته ، والمقصود هو ما بعده ، وإنما ذكر السابق ليكون توطئة وتمهيداً لنعت مشتق بعده يتجه القصد له ، نحو : استعنت بأخ أخٍ مخلصٍ . فكلمة : «أخٍ» الثانية نعت غير مقصود لذاته ، وإنما المقصود هو المشتق الذى يليه ، ولذا يسمى النعت الجامد هذا بالنعت المُوَطِّئ[1] — كما سلف هنا . وسبقت له الإشارة

(١) فى مثل هذا التركيب يختلف النحاة فى إعراب الكلمة الثانية (وهى : «أخ» ونظائرها الواقعة موقعها من مثل هذا الأسلوب) . فكثرتهم لا تجيز إعرابها توكيداً لفظياً ، ولا بدلا مطابقاً ، بحجة أن إعرابها توكيداً لفظياً سيجعلها مقيدة بالنعت، مع أن الكلمة الأولى المتبوعة مطلقة خالية من التقييد ، وإذاً لا تصلح الثانية توكيداً لفظياً للأولى ، لأنها ليست مرادفة لها ، وكذلك لا تصلح بدلا مطابقاً ، لأنها ليست مساوية للأولى ، ولأن النعت — لأهميته — مقدم فى الترتيب على البدل — كما سبق فى ص ٤٣٥ —

وصحح فريق آخر أن تكون بدلا مطابقاً، مستدلا بقوله تعالى: (لَنَسْفَعَنْ بالنَّاصية، ناصيةٍ كاذبة خاطئة) ، فالثانية عنده بدل كل (انظر ص ٦٧٦ و ٦٧٧)

وصحح آخرون أن تكون توكيداً لفظياً (طبقاً للبيان الذى فى رقم ٢ من هامش ص ٥٢٥) أو : عطف بيان ، أو بدل بعض . . . و . . . و . . . ولكل أدلته الجدلية العنيفة ، وردوده القوية التى

. . . .

. . . .

فى حـ ١ باب : « لا » وستجىء فى رقم ٦ من ص ٤٤٥ .

* * *

— يحتج بها على غيره . . . نشهد هذه الجدليات ملخصة فى آخر باب : «لا» النافية للجنس (جـ ١ من كتابى : التصريح ، والصبان ، ومختصرة فى حاشية : الخضرى) .

وصفوة ما نستخلصه من تلك المناقشات الدقيقة : جواز تلك الإعرابات كلها ، وأن الأحسن إعراب الثانية نعتاً موطئاً ؛ لخلوه من شوائب الضعف التى تشوب سواه ... (انظر ما يتصل اتصالا قوياً بهذا فى رقم ٢ و ٤ و ٠٠٠ من هامش ص ٩٤٣ — حيث الكلام على عطف البيان . . .) .

(٢) تقسيم النعت باعتبار لفظه :

ينقسم النعت باعتبار لفظه إلى مفرد ، وجملة ، وشبه جملة .

ا — الأشياء القياسية التى تصلح أن تكون نعتًا مفرداً[١] هى :

الأسماء المشتقة[١] العاملة ، أو ما فى معناها[٢] . (والمقصود بالعاملة : اسم الفاعل — صيغ المبالغة — الصفة المشبهة — اسم المفعول[٣] — أفعل التفضيل . أما غير العاملة — كاسم الزمان ، واسم المكان ، واسم الآلة — فلا تقع نعتًا) .

والمقصود بما فى معناها : كل الأسماء الجامدة التى تشبه المشتق فى دلالتها على معناه ، والتى تسمى : الأسماء المشتقة تأويلا . فإنّها تقع نعتًا أيضًا . وأشهرها :

(١) أسماء الإشارة غير المكانية ؛ مثل : «هذا» وفروعه ، وهى معارف فلا تقع نعتًا إلا للمعرفة ؛ نحو : استمعت إلى الناصح هذا . أى: إلى الناصح المشار إليه ؛ فهى تؤدى المعنى الذى يؤديه المشتق[٤] .

أما أسماء الإشارة المكانية (مثل : هُنا — ثَمّ) . . . فظروف مكان ، لا تقع بنفسها نعتًا ؛ لأن مهمتها تختلف عن مهمة النعت : ولكنها تتعلق بمحذوف يكون هو النعت : مثل : أسرع العطاش إلى ماء هنا ، أى : موجود هنا — أو نحو هذا التقدير — ومن التيسير المقبول أن يقال للاختصار: «الظرف نعت» ...

كما سبق إيضاح هذا فى مواضع مختلفة[٥] . . .

(٢) ذو ، المضافة[٦] ، بمعنى : صاحب كذا — فهى تؤدى ما يؤديه المشتق

(١ و ١) أما النعت بغير المفرد فيأتى فى : «ب و ج» ص ٤٧٢ و ٤٧٦ — هذا والمشتقات هى: ما أخذت من المصدر للدلالة على معنى وصاحبه . وقد سبق تفصيل الكلام عليها وعلى أنواعها وأحكامها ... فى هذا الجزء ص ٣٧ و ١٨٢ وما بعدها.

(٢) قال الدماميني : (المتبادر من هذا أنه يشترط فى النعت كونه مشتقاً ، أو مؤولا به ، وهو رأى الأكثرين . وذهب جمع محققون — كابن الحاجب — إلى عدم الاشتراط ،وأن الضابط هو دلالته على معنى فى متبوعه ؛ كالرجل الدال على الرجولية ...) ا هـ . راجع حاشيتى الصبان والخضرى، لكن المثال المعروض بالدلالة التى ذكروها هو نوع من المؤول بالمشتق ؛ فلا جديد فى رأيهم.

(٣) وما بمعناه ؛ كفعيل فى مثل : أمين ؛ بمعنى : مأمون ، وجريح «مجروح» .

(٤) انظر «ج» من ص ٤٦٥ — وانظر ص ٤٤٩ ج ١ .

(٥) فى ج ١ ص ٣٤٦ م ٣٥ وفى ج ٢ ص ٢٠١ م ٧٨ وص ٣٢٨ م ٨٩ .

(٦) والأغلب أن تكون إضافتها لاسم جنس ظاهر غير مشتق. أما إضافتها لغيره فشاذة (مقصورة—

من المعنى . «وتكون نعتاً للنكرة»[1] ؛ نحو : أنِست بصحبة عالم ذى خلق كريم، ومثل «ذو» فروعها : (ذوَا . . . — ذوَىْ . . . — ذوُو . . . — ذوِى . . . — ذات — ذاتا — ذوات . . .) .

(٣) الموصولات الاسمية المبدوءة بهمزة وصْل ؛ مثل : الذى — التى — اللائى . . . و . . . ، بخلاف : «أىّ» الموصولة[2] .

أما «مَنْ» ، و«ما» ففى النعت بهما خلاف، والصحيح جوازه — كما سيجىء[3] — ولما كانت الموصولات مَعْرِفة وجب أن يكون منعوتها معرفة . ومن الأمثلة : الضعيف الذى يحترس من عدوه ، أقرب إلى السلامة من القوىّ الذى ينخدع ، أو يستهين . والتأويل : الضعيف المحترس من عدوه ، أقرب إلى السلامة من القوى المنخدع ... فمعناها معنى المشتق . . .

(٤) الاسم الجامد الدالّ على النسب قَصْداً[4] . وأشهر صُوَره أن يكون فى آخره ياء النسب ، أو : أن يكون على صيغة : «فَعَّال ، أو غيرها من الصيغ[5] الدالة على الانتساب قصداً كما تدل ياء النسب ، فهو يؤدى المعنى الذى يؤديه لفظ : «المنسوب لكذا» ، نحو : ألْمحُ فى وجه الرجل العربىّ كثيراً من أمارات الصراحة ، والشجاعة ، والكفاح . أى : المنسوب إلى العرب . ومثل : اشتهر الرجل اليونانى بالنشاط والهجرة إلى حيث يتسع الرزق أمامه ، وفى بلادنا

= على السماع) كأن تضاف للعلم أو للضمير العائد على اسم الجنس ، أو للجملة ... (راجع الصبان عند الكلام عليها فى الأسماء الستة — ج ١) .

(١) هذه عبارة التصريح على التوضيح ، ولم أرها لغيره . لكن فى بعض المراجع الأخرى ما يفيد وقوعها نعتاً للمعرفة أيضاً .

(٢) «أىّ» : الموصولة معرفة ، وهى لا تقع نعتاً ، أما «أىّ» التى تقع نعتاً فهى نكرة ، ومنعوتها نكرة بالتفصيل الذى سبق عند الكلام عليها فى باب الإضافة ص ١١١ و ١١٣ وما بعدها ، والذى يجىء أيضاً فى ص ٤٦٨ .

(٣) فى ص ٤٦٦ .

(٤) إذا لم يكن النسب مقصوداً لم يكن الاسم بمعنى المشتق ، ويظل على جموده الكامل، فلا يصلح نعتاً ، كن اسمه ؛ بدوىّ ، أو مكىّ . . .

(٥) ومنها صيغة : «فاعل» للمنسوب إلى شىء معين . مثل : «سائس» ، الذى ينسب اليوم لمن يسوس الخيل ، ويتولى شئونها . ومثل : لابِن ، وتامِر ، لمن يشتغل باللبن والتمر ، ويتولى شئونهما ... — كما سيجىء فى باب النسب — ج ٤ —

جماعة منهم تمارس الحِرَف والصناعات المختلفة . فتجد بينهم التاجر ، والبقَّال ، واللَّبان ، والنجار ، والحداد . . . و . . . أى : المنسوب للتجارة ، والبقل ، واللبن ، والنَّجْر (النِّجارة) ، والحديد . . . وإنما ينسب إليها لأنه يلازم العمل فيها والتفرغ لها[1] . . .

وهذا النوع من الأسماء الجامدة يصلح نعتًا للنكرة والمعرفة ؛ ولا بد أن يطابقهما تنكيراً ، وتعريفًا . تقول : ألمحُ فى وجه الرجلِ العربىِّ النبلَ ... أو : ألمح فى وجه رجل عربى النبلَ —.

(٥) المصغر : لأنه يتضمن وصفًا فى المعنى ؛ فهو فى هذا كالنسب ، ومن ثَمَّ يلحقان بالمشتق ، نحو : هذا طفلٌ رُجَيْلٌ ، فى المدح ، وهذا رَجلٌ طُفَيْلٌ ، فى الذم .

(٦) الاسم الجامد المنعوت بالمشتق : نحو : اقتديت برجلٍ رجلٍ شريفٍ وهذا النوع من النعت هو المسمى « بالنعت الموطِّئ » — ، وقد سبق إيضاحه[2] — ومنه قولهم الوارد عنهم : ألا ماءَ ماءً بارداً . . .

(٧) المصدر : بشرط أن يكون منكراً[3] ، صريحًا[4] ، غير ميمىّ ، وغير دال على الطلَب[5] ، وأن يكون فعله ثلاثيًّا ، وأن يلتزم صيغته الأصلية من ناحية

---

(١) وفى النعت بالمشتق وشبهه يقول ابن مالك :

وانْعَتْ بِمُشْتَقٍّ ؛ كَصَعْبٍ : وَذَرِبْ .. وَشِبْهِهِ : كَذَا ، وَذِى ، والمُنْتَسِبْ

(رجل ذرب : حادّ اللسان فى الخير والشر . أو الحاد مطلقاً فيما يتناوله من الأمور . « المنتسب » هنا : المنسوب الذى يفيد النسبة إلى غيره) .

(٢) فى رقم ٣ من ص ٤٥٦ وفى جـ ١ باب « لا » النافية للجنس .

(٣) انظر « ا » من الزيادة الآتية فى ص ٤٦٤ لأهميتها ، ولم يذكر كثرة النحاة هذا النص الذى صرح به بعضهم « كالخضرى » . والأمثلة الكثيرة المسموعة عن العرب تؤيد أصحاب النص .

(٤) أى : غير مؤول . وقد يمكن الاستغناء عن هذا الشرط وعن الذى يليه (وهو : كونه : غير ميمىّ) ، بذكر كلمة : « المصدر » مطلقة من كل قيد ، والاكتفاء بها ؛ اعتماداً على ما سبق (فى هامش ص ١٨١) وهو أن المصدر إذا أطلق لفظه (أى خلا من التقييد) كان المراد منه « المصدر الأصلى الصريح » وحده ، دون المبين للنوع ، أو العدد ، ودون المؤول ، والميمى . لكن التقييد هنا أدق وأنفع .

(٥) إذا كان دالا على الطلب (نحو : قياماً للضيف ؛ بمعنى : قم للضيف) لم يصح النعت به كما سيجىء فى رقم ٢ من ص ٤٦٦ — .

الإفراد والتذكير وفروعهما ؛ (والأغلب أن تكون صيغته ملازمة الإفراد والتذكير ؛ فإن كانت كذلك فى أصلها لم يجز تثنيتها ، ولا جمعها ، ولا تأنيثها ، ولا إخراجها عن وزنها الأول)[1] هـ . . . تقول : رأيت فى المحكمة قاضياً عدْلا ، وشهوداً صدْقًا ، ونظاماً رِضًا ، وجموعًا زَوْراً[2] بين المتقاضين . . . تريد : قاضياً عادلا — وشهوداً صادقين ، ونظاماً مرضيًّا ، وجموعًا زائرة بين المتقاضين . . .

فالمعنى على تأويل المصدر باسم مشتق كالسابق ، ويصح أن يكون على تقدير مضاف محذوف هو النعت ، ثم حُذف وحلّ المصدر محله ، وأعرب نعتًا مكانه . والأصل : قاضياً صاحبَ عدل — شهوداً أصحابَ صدق — نظاماً داعيَ رضا — جموعًا أصحاب زَوْر ، (أى : أصحاب زيارة) ، والداعى للنعت بالمصدر مباشرة وترك المشتق ، أو المضاف المحذوف على الوجه السالف — أن النعت بالمصدر أبلغ وأقوى ؛ لما فيه من جعل المنعوت هو النعت . أى : هو نفس المعنى ؛ مبالغة .

وقد اختلف رأى النحاة فى وقوع المصدر نعتًا ؛ أقياسىّ هو أم مقصُور على السماع ؟ وأكثرهم يميل إلى قصره على السماع ، مع اعترافهم بكثرته فى الكلام العربى الفصيح[3] ، وأنه أبلغ فى أداء الغرض من المشتق[4] . وهذا الاعتراف

---

(١) إلا فى حالات أشهرها أن يكون المصدر مسموعاً بالتأنيث أصلا ؛ نحو : رحمة — شفقة — فإن تاء التأنيث ملازمة لهما . أو أن يشيع الوصف بالمصدر ، ويشتهر استعماله نعتاً ، فيجوز تثنيته وجمعه قياساً ؛ لغلبة الوصف عليه كقول الشاعر :

وبايعتُ ليلَى فى الخلاء ولم يكنْ ... شهودٌ على ليلَى : عدولٌ مَقَانعُ

المفرد : عَدْل ، بمعنى : عادل .

(٢) الزور هنا : الزيارة .

(٣) وفى مقدمته القرآن الكريم — ولا سيما سورة الجن — ومما ورد فى غيرها كلمة : « بُور » ، بمعنى « هلاك » فى قوله تعالى : (وكنتم قوماً بوراً) أى : هلاكاً ، بمعنى : هالكين وهو فى أصله مصدر يوصف به المفرد ، والمثنى والجمع ، والمؤنث ، والمذكر مع تأويله فى كل ذلك بالمشتق (اسم الفاعل . . .) وقيل إنه جمع : « بائر » ؛ مثل : « حائل وحُول » فيكون على هذا مشتقاً لا مصدراً مؤولا بالمشتق . أما فى سورة الجن فقد جاء النعت بالمصدر فى قوله تعالى : (إنا سمعنا قرآناً عَجَبًا ...) أى عجيباً — وكلمة ؛ « عجب » مصدر — وفى قوله تعالى : (ماء غَدَقًا ..) أى كثيراً وفى كلمة : « صُعُداً » بمعنى صعود فى قوله تعالى : (ومن يُعْرِضْ عن ذِكرِ ربِّه يَسْلُكْه عذاباً صُعُداً .) والصُّعُدُ : هو الصعود بمعنى : المشقة ، وجاء كذلك فى قوله تعالى : فى إخوة يوسف : « وجاءوا على قميصه بدم كَذِبٍ ... » .

(٤) فقد قرر علماء البلاغة أن النعت بالمصدر يكون من باب : المبالغة ، أو : من مجاز =

بالكثرة[1] يناقض أنه مقصور على السماع . فالأحسن الأخذ بالرأى الصائب الذى يجعله قياسيًّا[2] — بشروطه — ولا خوف من اللبس المعنوى أو خفاء المراد؛ لأن القرائن والسياق يزيلان هذا كله ، ويبقى للنعت بالمصدر مزيته السالفة التى انفرد بها دون المشتق .

(٨) اسم المصدر إذا كان على وزن من أوزان مصدر الثلاثى ؛ ككلمة «فِطْر» اسم مصدر للفعل : «أفطر» ، وهى بمعنى : مُفْطِر ، أو صاحب إفطار : تقول : هذا رجلٌ فِطْرٌ ، ورجلان فِطْرٌ ، ورجالٌ فِطْرٌ . . .

(٩) العدد ، نحو : قرأت كتبًا سبعةً ، وكتبت صحفًا خمسة[3] .

(١٠) بعض ألفاظ أخرى جامدة مؤولة بالمشتق ، معناها بلوغ الغاية فى

= الحذف ، أو المجاز المرسل ، وأن الثلاثة قياسية . فهل يتناقض علماء لغة واحدة ؟ وهل يقول البلاغيون إن النعت بالمصدر أبلغ من النعت بالمشتق فى الوقت الذى يقول فيه بعض النحاة إن النعت بالمصدر — مع كثرته لا يصح قياساً ؟ وكيف يقولون ذلك والقرآن الكريم أفصح الكلام مشتمل عليه عدة مرات ؟ . . . إنه تناقض لا يدفعه إلا القول بقياسية النعت بالمصدر بشروطه السالفة . ويقول ابن جنى — فى كتابه المحتسب ، ج ٢ ص ٤٦ — إن النعت بالمصدر مباشرة من غير تقدير شىء محذوف أبلغ وألطف من النعت بغير المصدر ، ويؤيد كلامه بالأدلة ، ويعرض الشواهد الكثيرة عليه ؛ ولأنك تجعل المنعوت هو المصدر نفسه مبالغة — وأطال الكلام فى هذا .

وفى النعت بالمصدر يقول ابن مالك بيتا سنعيده فى ص ٤٧٥ (بعد أن تكلم ، على النعت بالجملة ، وسيأتى النعت بها فى ص ٤٧٢) .

وَنَعَتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرَا ... فَالْتَزَمُوا الإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَا

أى : نعت العرب بالمصدر كثيراً فى أساليبهم ، ولم يخرجوا المصدر عن صيغته الملازمة للإفراد والتذكير ، فهو يلازمها دائماً ، ولو كان المنعوت غير مفرد وغير مذكر ، تقول : هذا أمر رِضاً — هذان أمران رِضاً — هذه أمور رضا — هذه حالة رضا ، هاتان حالتان رضا — أولئك حالات رضا ...

(١) ولا سيما التى تؤيدها البلاغة . . .

(٢) وبهذا الرأى أخذ مؤتمر المجمع اللغوى الذى انعقد بالقاهرة فى فبراير سنة ١٩٧١ ، وسجل قراره بين ما اتخذه من قرارات حاسمة محررة .

(٣) يكون العدد هنا صفة إذا أريد تحقيق غرض من أغراض النعت . ويصح أن يكون بدلا إذا أريد به تحقيق غرض من أغراض البدل المذكورة فى بابه الآتى — ص ٦٦٦ وص ٦٦٧ وإذا ذكر المنعوت المعدود جاز فى النعت مطابقته فى التأنيث والتذكير وعدم مطابقته . وكذلك لو حذف المعدود المنعوت — كما أشرنا فى ص ٤٤٩ ، وكما يجىء فى ج ٤ باب العدد — م ١٦٥ ص ٥٠١ .

ملاحظة : — بمناسبة إعراب العدد — أحياناً — نعتاً كالوارد هنا نذكر بعض مواقعه الإعرابية الأخرى =

الكمال أو النقص ، كلفظة : «كُلّ»[1] مثل : عرفت العالِمَ كُلَّ العالِمِ .

و . . .

(١١) الجامد الذى يدل دلالة الصفة المشبهة مع قبوله التأويل بالمشتق.[2] ومن أمثلته : فلانٌ رجلٌ فَراشةُ الحِلم ، فِرْعَونُ العذابِ ، غِربالُ الإِهاب . فكلمة : فراشة ، وفرْعون ، وغربال ... تعرب نعتاً بالمشتق ، لأنها بمعنى : أحمق ، وقاسٍ ، وحقير .

• • •

= فقد ذكرنا فى الجزء الثانى – باب : الحال ، آخر المسألة ٨٤ – الحكم الثالث ، ونصه : من الألفاظ التى =وقعت حالا : « (العدد من ثلاثة إلى عشرة ، مضافاً إلى ضمير المعدود ؛ نحو : مررت بالإخوان ثلاثتَهم أو : خمستَهم ، أو : سبعتَهم ... ، على تأويل : مُثلّثا إياهم ، أو : مُخمِّساً ، أو : مسبعاً . . . ، ويجوز إتباعه لما قبله فلا يعرب حالا ، وإنما يعرب توكيداً معنوياً بمعنى : جميعهم ، ويضبط لفظ العدد بما يضبط به لفظ التوكيد . والصحيح أن هذا ليس مقصوراً على العدد المفرد ، بل يجرى على المركب نحو : جاء القوم خمسةَ عشرَهُم ، بالبناء على الفتح فى محل نصب ، أو محل غيره على حسب حالة الجملة – وبالرغم من أن العدد المركب مبنى هنا فهو مضاف إلى الضمير ») ا هـ . وجاء فى حاشية « ياسين » على التصريح ، أول باب : التوكيد خاصًّا بهذه المسألة ما نصه : « (إذا قيل : جاءنى القوم ثلاثتَهم بنصب « ثلاثتَهم » فهو حال ، وإن رفع فهو توكيد ، قاله الرضى. ولا يؤكد بثلاثة وأخواتها إلا بعد أن يعرف المخاطب كمية العدد قبل ذكر لفظ التوكيد وإلا كان مبتدأ) ا هـ وانظر البيان الذى فى ص ٥١١ .

(١) سبق الكلام فى ص ٧٢ على حكمها إذا أضيفت : ويجىء تفصيل الكلام على حكمها فى النعت ص ٤٦٧ و ٥١٣ وفى التوكيد ص ٥٠٩ ولا يجوز فيها القطع إذا كانت نعتاً أو توكيداً .

(٢) سبق بيان هذا فى مكانه ص ٢٨٤ .

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

١ – سبق[١] أن المصدر يقع نعتاً بشرط أن يكون منكراً ... و ... و ...

لكن ورد فى الأساليب المسموعة وقوع المصدر نعتاً مع أنه مبدوء بأل المعرّفة، أو مضاف لمعرفة . ومن الأول كلمة : «الحق»[٢] فى مثل قول الشاعر :

إن أخاك الحقَّ من يسعى معكْ ... ومن يضرّ نفسه لينفعكْ

ومن الثانى قولهم : مررت برجل حسبِك[٣] من رجل ، أو شَرْعِك من رجل ، (وهما مصدران بمعنى : كافيك . . .) أو : همِّك من رجل ، (بمعنى : مُهمك) ، أو : نحوِك من رجل (بمعنى : مماثلك ومشابهك) فهذه المصادر كان حقها أن تتعرف بأل ، وأن تكتسب التعريف من المضاف إليه ، ولكنها لم تتعرف[٤] ؛ بسبب أنها بمعنى المشتق الذى لا يستفيد التعريف – وقد سبق التفصيل فى أول باب الإضافة[٥] – .

ومن الأمثلة لهذا المشتق الذى لا يكتسب التعريف قوله تعالى : (هذا عارضٌ مُمْطِرُنا) ، فقد وصف «عارض» ، بكلمة : «ممطر» المضافة إلى الضمير ؛ فلم تكتسب منه التعريف ؛ إذ لو اكتسبت منه التعريف لم يصح وقوعها نعتًا للنكرة : (عارض) وكقول الشاعر :

يا رُبَّ غابطنا لو كان يطلبكمْ ... لاقَى مباعدةً منكم وحرمانا

فقد دخلت «رب» على اسم الفاعل المضاف إلى الضمير ، ودخولها عليه دليل على أنه لم يكتسب التعريف من المضاف إليه ؛ لأن «رب» لا تدخل – فى الأغلب –

---

(١) فى ص ٤٦٠ .

(٢) انظر ما يتصل بوقوع هذه الكلمة نعتاً – فى رقم ١ من هامش ص ٤٦٨ .

(٣) سبق الكلام مفصلا على «حسب» فى ص ١٤٩ .

(٤) بدليل أن منعوتها نكرة ، فلو كانت معرفة ما صح وقوعها نعتاً للنكرة .

(٥) ص ٢٤ .

. . . .

. . . .

إلا على النكرات ، ومثل قول امرئ القيس فى وصف حصانه :

وقد أغتدى والطيرُ فى وكُناتها ... بِمُنْجَرِدٍ، قَيْدِ الأوابدِ، هَيْكل

« فقَيْد » مضاف لمعرفة ، ولم يكتسب منها التعريف ؛ بدليل وصف النكرة (منجرد) به[1] . . .

ب — كذلك ورد فى الأساليب المسموعة بعض أمثلة وقع النعت فيها من أنواع غير التى سلفت ، كأنْ يكون مصدراً لغير الثلاثى ؛ نحو : الحازم لا يعالج الأمر عِلاجًا ارتجالا ، أو دالاً على المقدار ، نحو : اشتريت من الفاكهة الخمس الأقّةَ ، أو دالاً على جنس الشىء المصنوع ، نحو : لبست الثوبَ الحريرَ ، أو دالاً على بعض الأعيان التى يمكن تأويلها ، نحو : حصدتُ الحقل القمح ، أى : المزروع قمحًا ، والأحسن الأخذ بالرأى السديد الذى يمنع القياس على هذه الأشياء ؛ ضبطًا للأمور ؛ ومنعًا للخلط بينها وبين غيرها مما ليس نعتًا.

ج — (١) من الأسماء ما يصلح أن يكون : « نعتًا » فى بعض الأساليب ؛ لاستيفائه شروط النعت ، و « منعوتًا » فى أخرى ؛ لاستيفائه شروط المنعوت كذلك ، فحكمه مختلف على حسب الدواعى الإعرابية : كأسماء الإشارة ؛ نحو : احتفيت بالمصلح هذا ، أو : بهذا المصلح . غير أنّ اسم الإشارة ... — المنادى أو غير المنادى — لا يصح وصفه باسم إشارة[2] .

واسم الإشارة معرفة ، فلا يكون نعتًا إلا للمعرفة ؛ وإذا وقع منعوتًا وجب أن يكون نعته مقرونًا بأل ، (والأحسن أن يكون هذا المقرون مشتقًا ؛ فإن كان جامداً فالأفضل اعتباره بدلا[3] أو عطف بيان) . ووجب أيضًا أن يطابق منعوته فى الإفراد والتذكير وفروعهما مع عــدم تفريق النعوت[4] ، وألاّ يُفصَل منه

---

(١) راجع شرح المفصل ج ٣ ص ٥٠ .

(٢) انظر ما يتصل بهذا ويوضحه فى ص ٤٨٣ .

(٣) لهذا صلة بما فى ص ٦٦٥ .

(٤) لهذا تفصيل مناسب مكانه ج ٤ م ١٣٠ ص ٣٦ حيث الكلام على أحكام : « تابع المنادى » ، والشروط الخاصة بكل حالة وحكم .

. . . .

مطلقاً[١] ، وألا يُقطع[٢] منه فى إعرابه[٣] .

ومن هذه الأسماء الصالحة للأمرين أسماء الموصولات . . . حتى (« مَنْ » و « ما ») فى الرأى الصحيح[٤] ، نحو : وقف مَنْ خَطَب الفصيحُ ، واستمع الحاضرون إلى ما قيل الرائع . أو : وقف الفصيح من خطب ، واستمع الحاضرون إلى الرائع ما قيل) .

(٢) ومن الأسماء ما لا يصلح أن يكون نعتًا ، ولا منعوتًا ؛ كالضمير ، والمصدر الدال على الطلب[٥] ؛ (نحو : سعياً فى الخير ، بمعنى : اسْع فى الخير) ، وكثير من الأسماء المتوغلة فى الإبهام[٦] ، كأسماء الشرط ، وأسماء الاستفهام ، و « كم » الخبرية ، و « ما » التعجبية ، وكلمة : الآن الظرفية ، وكثير من الظروف المبهمة ، مثل : قبل ، وبعد . . . ، ويستثنى من الأسماء المتوغلة فى الإبهام بعض ألفاظ تقع نعتاً ؛ منها : غير ، وسوى ... و« من » و « ما » النكرتان التامتان .

(٣) ومنها : ما يصلح أن يكون منعوتًا ، ولا يصلح أن يكون نعتًا ، كالعَلَم ، مثل : إبراهيم ، علىّ ، فاطمة . . . وكالأجناس الباقية على دلالتها الأصلية ، كرجل[٧] ، ونمر ، وفيل .

---

(١) كما سبق فى ص ٤٣٥ وكما سيجىء فى رقم ١ من هامش ص ٤٨٧ .

(٢) سيجىء القطع وبيان أحكامه فى ص ٤٨٦ و ٤٨٨ .

(٣) أما كونه جنساً لا وصفاً فأمر غالب لا لازم .

(٤) كما سبق فى رقم ٣ ص ٤٥٩ (راجع الهمع ج ٢ ص ١١٨ . باب النعت .) وفى هذا الرأى بعض تيسير .

(٥) لهذا إشارة فى رقم ٥ من هامش ص ٤٦٠ .

(٦) سبق شرحها فى هذا الجزء ص ٢٤ و ٩٦ ، وفى ج ٢ ص ٢٢٤ م ٧٩ .

(٧) يجوز أن يكون العَلَم نعتاً وكذلك اسم الجنس إذا خرجا عن دلالتهما الأصلية ، وأريد بهما معنى اشتهرا به ؛ كدلالة حاتم على : الكرم ، والرجل على : الكامل ، والنمر على : القادر ... و ... فعلى هذا القصد مع ما يؤيده من قرينة يصح تأويلهما بالمشتق ، ووقوعهما نعتين .

وقد تضاف كلمة : « رجل » إلى كلمة : « صدق » . أو : « سوء » ؛ فتكون بمعنى ؛ المشتق ؛ مثل : إنى أحرص أن أعرف رجلا رجلَ صدق ، (أى : صالحاً) ، وأتحاشى رجلا رجلَ سوء ، (أى : فاسداً) ، وليس المراد بالصدق هنا : صدق اللسان ، ولا بالسوء الشر ، إنما المراد بالأول : الكمال والصلاح وبالثانى : الفساد ، ويكون النعت هنا من نوع نعت : « التوطئة » (انظر رقم ٣ من ص ٤٥٦) .

. . . .

. . . .

(٤) ومنها ما يصلح أن يكون نعتًا، ولا يصلح أن يكون منعوتاً؛ وهى ألفاظ مضافة، معناها الدلالة على بلوغ الغاية فى معنى المضاف إليه. ومن أشهرها: «كُلّ»[1]، نحو: أنت الأمين كلُّ الأمين، وذاك هو الخائن كلُّ الخائن، بمعنى: المتناهى فى الأمانة، أو الخيانة، ومثل قول الشاعر:

ليس الفتى كلُّ الفتى إلا الفتى فى أدبهْ

وقول الآخر:

إن ابتداء العُرْف[2] مجد سابق والمجد كلُّ المجد فى استتمامِهِ

والفصيح الذى يحسن الاقتصار عليه أن يكون المضاف إليه اسماً ظاهراً، نكرة أو معرفة، على حسب المنعوت، وأن يكون هذا الاسم الظاهر مماثلاً للمنعوت فى لفظه ومعناه معاً — وهذا هو الأغلب — أو مماثلاً لشىء له صلة معنوية قوية به، فمثال الأول قول الشاعر:

كم قد ذكرتك لو أُجْزَى بذكركمو يا أشبه الناس كلَّ الناس بالقمر

فكلمة: «كل» نعت للناس. ومثال الثانى قول الآخر:

وإن كان ذنبي كل ذنب فإنه محا الذنب كلَّ المحو من جاء تائبا

فكلمة «كلّ» الثانية نعت للذنب.

وإذا وقعت كلمة: «كل» نعتاً صارت من الجامد المؤول بالمشتق، وصار معناها: «الكامل» فى كذا، وهو معنى يختلف عن معناها الآتى فى التوكيد[3] —.

---

(١) سبقت الإشارة إلى إضافتها فى ص ٧٢ و ١١٦ ولوقوعها نعتاً فى ص ٤٦٣، وأيضاً؛ سيجىء بيان عن وقوعها نعتاً ومنعوتة فى ص ٥١٣، ومنه يعلم أنه لا يجوز فيها القطع؛ سواء أكانت نعتاً أم توكيداً.

هذا، ولفظ «كل» مفرد مذكر دائماً — كما قلنا فى رقم ٢ من هامش ص ٧٢ — ولكن ما بعده من خبر، أو ضمير، أو غيرهما مما يحتاج إلى مطابقة أحياناً — قد يطابق لفظه، أو لا يطابقه، تبعاً البيان الآتى فى ص ٥١٣ والذى يتممه ما فى ص ٦٣ وما فى «ج» من ص ١٦٧.

(٢) المعروف والجميل. (٣) ص ٥٠٩ و ٥١٢.

. . . .

. . . .

ومنها : جِدّ ، وحَقّ ؛ نحو : سمعنا من الخطباء كلامًا بليغًا جدَّ بليغ ، وأصغينا لهم إصغاءً حقَّ إصغاءٍ[1] .

ومنها : « أيّ »[2] بشرط أن يكون المنعوت بها نكرة ، وكذلك المضاف إليه ، نحو : الذى بنى الهرمَ الأكبر عظيمٌ أىُّ عظيم . وقد سبق[3] بيان رأى آخر حاسم لا يشترط هذا ، وأوضحنا هناك بإسهاب ما يشترط لوقوعها نعتًا ، وما تؤديه حينئذ من المعنى الدقيق ، ورأى النحاة فى عدم حذف منعوتها ، أو فى صحة حذفه .

ومما يصلح نعتاً ولا يصلح منعوتاً الاسم المعرَّف « بأل العهدية »[4] لأنه يشبه الضمير ، ويقع موقعه ؛ نحو : أكرمت عالما تقيًّا فنفعنى العالِم . التقدير : فنفعنى... ، والفاعل ضمير مستتر ، فكلمة « العالِم » الثانية حلّت محل الضمير الفاعل المستتر[5] . . .

* * *

---

(١) سبق أن قلنا — فى : « ا » من ص ٤٦٤ — أن كلمة : « الحق » من المصادر المسموعة التى وقعت نعتاً وهى معرفة ؛ فلم يتحقق التنكير الذى هو شرط النعت بالمصدر (طبقاً لما تقدم فى رقم ٣ من هامش ص ٤٦٠) وعلى هذا يجوز النعت بها وهى معرفة أو نكرة .

(٢) انظر ص ١١١ و ١١٢ وما بعدها ، خاصًّا بكلمة : « أىّ النعتية » ؛ لأهميته من ناحية الاستيفاء ، وقوة الاستدلال الحاسم . وقد سبق الكلام عليها أيضاً فى ج ١ م ٢٦ ص ٢٦٣ باب : « الموصول » عند الكلام على : « أى الموصولة » ؛ كما سبق فى ج ٢ م ٧٥ ص ١٧٣ عند الكلام على : « حذف المصدر الصريح » .

(٣) فى ص ١١١ وما يليها .

(٤) فى ج ١ م ٣٠ ص ٣٠٤ تفصيل الكلام على : « أل » وأنواعها التى منها : « أل العهدية » . والمعرف بالعهدية لا ينعت . (طبقاً لما جاء فى التصريح وحاشيته عند الكلام عليها — ج ١ باب : المعرف بالأداة — بحجة أنه يشبه الضمير ويقع موقعه . .) كما يعللون .

(٥) ومما يصلح نعتاً ولا يصلح منعوتاً : « المشتق العامل » ؛ فيمتنع (على الصحيح) أن يتقدم نعته على المعمول ؛ أى : لا يصح أن يفصل النعت — باعتباره نعتاً — بين العامل المشتق ومعموله . أما باعتباره شيئاً آخر — كالحال ، مثلا — فلا مانع . وكذلك لا مانع من اعتباره نعتاً للمشتق إذا تقدم هذا المعمول فاصلا بين المشتق ونعته — راجع التصريح ، باب : الحال — ومجىء الكلام من النكرة — .

. . . .

. . . .

«ملاحظة» : الأَتباع – بفتح الهمزة –[1] :

نرى فى بعض الأساليب الواردة عن العرب كلمة زائدة ، لا تنفرد بنفسها فى جملة ، دون أن تسبقها – مباشرة – فى هذه الجملة كلمة أخرى مسموعة[2] تماثلها فى وزنها ، وفى أكثر حروفها الهجائية (أى : أنه ليس لهذه الكلمة المتأخرة الزائدة ، المسموعة فى الأسلوب الوارد استقلالٌ بنفسها فى جملة ما ، ولا استغناءٌ عن كلمة سابقة توافقها فى وزنها وفى أكثر حروفها) . وأيضًا ليسٌ لهذه الكلمة الزائدة المسموعة[2] معنًى تَجلبه ، ولا حُكم إعرابىّ خاصٌ بها[3] تُوصف معه بأنها مبتدأ ، أو فاعل ، أو نعت ، أومفعول ، أوغير ذلك . . . ، أو أنها معربة أو مبنية ؛ فهى – لكل ما تقدمَ – خارجة عن نطاق الاستقلال بنفسها ، وصوغها ، خالية من معنى لغوىّ تؤديه ، وبعيدة من الاتّصاف بالإعراب أوالبناء ، أو التأثربالعوامل . وإنما تزاد لمجرد التمليح ، أو السخرية ، أوالمدح ، أو محض التّصويت والتنغيم . وتسمّى هذه الكلمة الزائدة الواردة فى الأسلوب السّماعىّ هى ونظائرها : «الأَتباع» – بفتح الهمزة – جمع : «تَبَع» – بمعنى التابع[4] – ويراد به: كل لفظ مسموع ، لا يستقل بنفسه فى جملة ، وإنما يجىء بعد كلمة تسبقه مباشرة (بغير فاصل) فيسايرها فى وزنها ، وفى ضبط آخرها ، ويماثلها فى أكثر حروفها ، دون أنْ يكون له معنى خاص ينفرد به فى هذه الجملة ، ولا نصيبٌ فى الإعراب أو البناء ؛ مثل «بَسَن» فى قولهم : «محمد

---

(١) ولا مانع من كسرها ، فتكون الكلمة مصدراً ، لا جمعاً (وانظر رقم ٢ من هامش الصفحة الآتية).

(٢و٢) يشترط – فى الرأى الصحيح – أن تكون هذه الكلمة الزائدة مسموعة فى أسلوب وارد عن العرب ؛ فليست زيادتها مباحة فى غيره . كما أن زيادة غيرها من الكلمات الأخرى غير الواردة عن العرب ممنوعة . فالأمر مقصور على زيادة كلمة معينة مسموعة فى تركيب معين مسموع كذلك . ولا يباح القياس هنا ؛ منعاً لخلق كلمات لم يعرفها العرب ، وإبعادا للآثار اللغوية السيئة المترتبة على وضع ألفاظ جديدة من غير الطريق السديد المعد لذلك الوضع الجديد كطريق التعريب ، ونحوه . . .

(٣) إلا فى بعض المركبات التى تعرب حالا مبنية ؛ كقولهم : تفرق الأعداء «شَغَرَ بَغَرَ» ... و...
(طبقاً للبيان المفصل الذى سبق فى ج ٢ باب : الحال ، م ٨٤ ص ٣٦٦) .

(٤) التَّبَع – محركة – : (التابع) – والتَّبيع – يكون واحد أو جمعاً . ويجمع على أتباع . اهـ قاموس.
ثم قال : «(والإتباع فى الكلام مثل: حَسَن بَسَن)» . اهـ ؛ فلا مانع من كسر الهمزة ؛ فتكون الكلمة مصدراً فى حالة الكسر ، لا جمعاً .

. . . .

. . . .

حسَنٌ بَسَنٌ » . ومثل : « نَيْطان ، ونِفْريت » فى قولهم : اللصّ شيطانٌ نَيْطانٌ ، أو : اللصّ عِفريتٌ نِفريتٌ . . . وعند إعراب هذا اللفظ الزائد نقول : إنه تابع للكلمة التى قبله مباشرة ، أى : من أتباعها فى الوزن ، وضبط الآخر ، والمشاركة فى معظم الحروف الهجائية ، دون أن يكون لهذه التبعية العارضة بوصفها السالف علاقة بالتوابع الأصيلة الأربعة المعروفة (وهى : النعت ـ التوكيد ـ العطف بنوعيه ـ البدل) كما سبقت الإشارة[1] ؛ إذ لا يجرى شىء من أوصاف هذه التوابع الأربعة الأصيلة وأحكامها على التابع العارض المذكور فيما سبق؛ حيث يقتصر حكمه على أمر واحد ، هو : أنه مثل الكلمة التى قبله مباشرة فى وزنها ، وأكثر حروفها ، وضبط آخرها ، دون بقية أحكامها النحوية ، أو غير النحوية[2] . . .

* * *

(١) فى آخر هامش ص ٤٣٤ .

(٢) ما تقدم فى تعريف هذا « التابع » وحكمه هو ما تخيرناه من عدة آراء مضطربة فى تعريفه وأحكامه . فلقد كثر الكلام فى كل ذلك قديماً ، ووضعت كتب خاصة فى « الإتباع » تتقارب أحياناً وتتباعد أخرى . ومن أشهر الكتب المؤلفة فيه وأحسنها : كتاب : « الإتباع» للإمام أبى الطيب عبد الواحد ابن على اللغوى الحلبى المتوفى سنة ٣٥١ هـ وعليه اعتمدنا فى أكثر ما نقلناه .

وقد ظهر هذا الكتاب سنة ١٩٦١ مطبوعاً، وحققه وشرحه الأستاذ عز الدين التنوخى عضو مجمع اللغة العربية بدمشق . وكتب فى صدره مقدمة نافعة تتضمن أظهر آراء المؤلف ، يعنينا منها ، ويتصل بموضوعنا قوله حرفياً ـ فى ص ٧ ـ :

" (الظاهر من بحث المصنف فيما بقى من خطبة كتابه ، وفيما جرى عليه فى الأبواب ، أن المعول عنده فى التفريق بين « الإتباع والتوكيد » إنما هو على معنى التابع مع إمكان إفراده فى الكلام ؛ ذلك أن التابع ـ أو اللفظة الثانية ـ إن لم يكن له معنى فى نفسه ، أو كان له معنى المتبوع، ولم يجئ إلا ليتّئِد (أى: يقوى) ما قبله ويقويه ، ثم لا يتكلم به منفرداً ـ كان « إتباعاً » . وإن كان يشارك اللفظة الأولى ـ أو المتبوع ـ فى المعنى فأفاد فى تقويتها ، وأمكن إفراد التابع فى الكلام كان : «توكيداً» . وبذلك يتبين لنا أن المعول عليه عند المصنف إنما هو التابع من حيث المعنى أو عدمه مع إمكان إفراده ، وليس المعول على الواو ، كما ذهب إليه الكسائى. وأبو عُبَيد فى غريب الحديث. فإن قولهم مثلا « قسيم وسيم » ليس من « الإتباع » عند أبى الطيب ، بل هو فى باب « التوكيد » ؛ فإن التابع : « وسيم » يمكن إفراده، ومجيئه على حدة ؛ لقولهم رجل وسيم . وقولهم : « شَرٌّ بَرٌّ » من التوكيد عند أبى الطيب مع أنه بلا واو. و «حَظيت المرأة

. . . .

. . . .

وبَنْطِيتُ » من « الإتباع » عند المصنف مع وجود الواو ؛ لأن « بَنْطِيتُ » لا معنى لها وحدها ، ولا تجيء فى الكلام وحدها وإنما تجيء أبداً تابعة لفعل : « حَنْطِيتُ » ؛ ولاتباعها كانت من « الإتباع ». ومنه : « أقبل الحاجّ والداجّ » فهو من الإتباع عند شيخنا الحلبى – المصنف – مع وجود الواو : لأن « الداج » مع وجود الواو من الإتباع ؛ إذ لا صلة بين الحج والدّج ، ولا يفرد عند التكلم فلا يقال : « أقبل الداجّ » وإنما يقال : « أقبل الحاجّ والداجّ » فهى تابعة أبداً .

"(ومن أقوال المصنف تعليقاً على أمثلة « الإتباع والتوكيد » ونذكره للاستدلال ، وعلى سبيل المثال ، قولهم : « لا باركَ الله فيه ولا تاركَ » – فى باب الإتباع الذى أوله التاء ، وعلق عليه بقوله : فهو وإن كان (تارك) مأخوذاً من التَّركْ ، لا معنى له فى هذا الموضع إلا الإتباع ... أى : لا صلة فى المعنى بين باركَ وتاركَ ، ولا يجيء (لا تاركَ الله فيه) ولو أمكن إفراد هذا التابع لكان من باب التوكيد . . .)" . اهـ . من المقدمة .

وكل ما سبق حسن ، لكن كيف يكون الكلمة التابعة معنى المتبوعة – كما جاء فى أول هذا الكلام – وتسمى تابعة على الوجه المراد من التابع هنا لا التابع الأصيل الذى يدخل فى التوابع الأربعة الأصيلة التى سبقت فى ص ٤٣٤ ؟ هذا غير مفهوم ولا مقبول بناء على الضوابط العامة .

ب[1] — النعت بالجملة :

الجملة التى تصلح نعتاً[1] لا بد أن تجمع الشروط الأربعة الآتية :

(١) أن يكون منعوتها نكرة محضة ، مثل كلمتى « فارس وشجاع » فى قولهم : «أقبلَ فارس يبتسم ، وانتصر شجاعٌ لا يخاف ، ويتحقق هذا بخلُوها من «أل الجنسية» ، ومن كل شىء آخر يُخَصِّص ويُقَلِّل الشيوع ؛ كالإضافة ، والنعت ، وسائر القيود التى تفيد التخصيص[2] .

والنكرة غير المحضة : هى التى لم تتخلص مما سبق ؛ بأن يكون المنعوت إمَّا : مشتملا على « أل الجنسية » التى تجعل لفظه معرفة ، ومعناه نكرة ، كقول الشاعر :

ولقد أَمُرّ على اللئيم يَسبنى فأَعِفُّ ، ثُمّ أقول : لا يَعنينى

فجملة : « يسُبّ » ، يصح إعرابها نعتاً فى محل جر ؛ مراعاة للناحية المعنوية ، والمنعوت هو كلمة : «اللئيم» ، ويصح أن يكون حالا فى محل نصب ؛ مراعاة ؛ لوجود «أل الجنسية»[3] . وإما : مقيداً بقيد يفيد التخصيص ؛ نحو : استمعت لمحاضرةٍ نفيسةٍ ألقاها عالم كبير زار بلادنا . فالنكرة هنا : (محاضرة — عالم) غير محضة ؛ لأنها مقيدة بالنعت بعدها (وهو : نفيسة — كبير) ولذلك يصح إعراب الجملة الفعلية : (ألقَى ×) (زار×) نعتاً بعد كل واحدة منهما[4] . . .

ومما يلاحظ أن المنعوت إذا كان نكرة غير محضة ، فإن الجملة بعده — وكذا

(١و١) سبقت « ا » فى ص ٤٥٨ حيث الكلام على النعت المفرد ، ويجىء النعت بشبه الجملة فى « ج » ص ٤٧٦ — وفى ص ٤٨٠ « و » الرأى فى الجملة من ناحية أنها نكرة ، أو معرفة .

وقد سبق (فى ج ١ — م ١ هامش ص ١٥ وهامش ص ٣٣٨ م ٢٧) أن الجملة الواقعة نعتاً ، أو صلة أو خبراً ، أو غير ذلك . . . تسمى جملة باعتبار أصلها الأول حين كانت تؤدى معنى مفيداً مستقلا . أما بعد أن صار لها محل فلا تؤدى معنى مستقلا ، ولا تسمى جملة . . .

(٢ و٢) فى هامش الصفحة الأولى بيان واف للمراد من القيد .

(٣) الحكم السابق بيان فى ج ١ ص ١٩٥ م ١٤ وفى ج ٢ باب الحال م ٨٤ ص ٣١١ .

(٤) وينطبق هذا على قوله تعالى لنبيه فى شأن الكافرين : (ولاَ تُصَلِّ عَلَى أحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أبَداً ...) فكلمة : « أحد » نكرة غير محضة ؛ لأنها موصوفة بالجار مع مجروره بعدها . ويليهما جملة فعلية تصلح أن تكون نعتاً أيضاً .

شبهها[1] — لا تتعين نعتًا . وإنما يجوز أن تكون نعتًا ، وأن تكون حالا والمنعوت يصير صاحب الحال ، (وقد سبق[2] بيان هذا بإسهاب . . .) .

(٢) أن يكون المنعوت مذكوراً ؛ نحو : إن رجلا يصاحب الأشرار لا بد أن يحترق بأذاهم ، وقول الشاعر :

إن فى أضلاعنا أفئــدةً تَعشق المجد ، وتأبى أن تضاما

ويجوز حذف المنعوت بشرط أن يكون مرفوعًا ، وبعض اسم متقــدم عليه مجرور بالحرف : «من» ، أو : «فى» ، والنعت جملة أو شبهها ؛ مثل : (نحن — الشرقيين — أصحابُ مجدٍ تليدٍ ؛ منَّا[3] سَبَقَ إلى كشف نظريات العلوم الكونية ، ومنا استخدمها فى الاختراع والابتكار ، ومنا اهتدى قبل غيره إلى مَجاهل كوكبه ، ومنا هَدَى البشرية إلى أقوم السبل لإسعادها ؛ فليس فينا إلا كَشَفَ ، أو : اخترع ، أو : اهتدى ، أو : هدى ...) تريد : منَّا فريق سبق ، — منا فريق استخدم ، — منا فريق اهتدى — منا فريق هدى ، — ليس فينا إلا فريق كشف ... (وسيجيء الكلام مفصلا على مواضع حذفه ، قريبًا)[4] .

(٣) أن تكون الجملة النعتية خبرية ، كبعض ما سبق ، وكالتى فى قول الشاعر :

ولا خيرَ فى قوم تُذَلُّ كرامُهم ويعظُم فيهم نَذْلُهم ، ويَسود

فلا تصلح الإنشائية (بنوعيها الطلبي وغير الطلبي) ، فلا يصح : رأيتَ مسكينًا عاونْه ، وشاهدت محتاجًا هل تساعدُه ؟ أو : لا تهنْه ... ، ولا يصح هذا كتاب بِعتكَهُ ، تريد : إنشاء البيع الآن (وقت النطق) ، والموافقة عليه ، لا أنك تخبر بأن البيع حصل قبل النطق[5] .

---

(١) كما سيجيء فى ص ٤٧٦ — وانظر «ا» فى ص ٤٧٧ . حيث البيان الخاص بهذا .

(٢) فى مواطن متفرقة ، والأصيل منها فى باب المعارف (جـ ١ ص ١٤٥ م ١٧) .

(٣) مع إعراب الجار والمجرور فى هذه الأمثلة وأشباهها — هو الخبر ؛ لتكون الجملة الفعلية نعتاً — وكذا شبهها — .

(٤) ص ٤٩٣ .

(٥) هذا الشرط هام ، لأن النعت يفيد منعوته إيضاحاً ، أو تخصيصاً ، أو . . . أو . . — كما سبق أول الباب — فلا بد أن يكون حاصلا من قبل . والمعنى الإنشائى غير حاصل ، ولا معلوم من قبل ، إذ لا وجود له فى الخارج الواقعى قبل النطق . فكيف يفيد الإيضاح ، أو التخصيص ، أو غيرهما؟ وما ورد مخالفاً لهذا الشرط فهو سماعى لا يقاس عليه . وبعضهم يؤوله بحذف مشتق من القول ؛ مثل كلمة : «مقول» تكون الجملة الإنشائية مفعولا له . وسيجيء بيان هذا فى هامش ص ٤٧٥ .

(٤) اشتمال الجملة الخبرية على ضمير يربطها بالمنعوت(١)، ويطابقه فى الإفراد والتذكير وفروعهما(٢)، ويجعل الكلام والمعنى متماسكَيْن متصلين؛ ولذا يسمَّى: «الرابط»، والأغلب أن يكون مذكوراً — سواء أكان بارزاً؛ أم مستتراً(٣) — فالمذكور البارز كالأمثلة السالفة؛ وقوله تعالى: (واتَّقُوا يوماً تُرْجَعون فيه إلى الله)، ومثل: نصيحة يتبعها عاقل قد تجلب خيراً غامراً، وتدفع بلاءً قاتلا. وقول الشاعر:

كلُّ بيتٍ أنت ساكنه ... غير محتاج إلى السُّرُج(٤)

والمستتر كقول الشاعر:

وكلّ امرئٍ يُولِي الجميل مُحَبّب ... وكل مكان ينبت العز طيّب

وقول الآخر:

وإذا أراد الله نشر فضيلة ... طُوِيت(٥) أتاح لها لسان حسود

وقد يكون محذوفاً(٦) إذا كان معروفاً بقرينة من السياق، أو غيره، ولا لَبس فى حذفه، كقول القائل:

وما أدرى أغَيَّرهمْ تَنَاءٍ ... وطولُ الدّهر، أم مالٌ أصابوا

---

(١) سواء أكان اشتمالها عليه مباشراً أم كان فى شىء من مكملاتها وتوابعها؛ كالذى فى قول الشاعر:

لا أذود الطير عن شجرٍ ... قد جنيت المرّ من ثمرهْ

وفى الأمثلة الآتية صور النوعين.

(٢) إذا كان المبتدأ ضميراً للمتكلم والخبر منعوتاً بجملة فعلية، جاز فى الضمير الرابط أن يكون للمتكلم أو للغائب؛ نحو: أنا صادق أحب الإنصاف، أو يحب الإنصاف. وكذلك إن كان المبتدأ ضميراً للمخاطب؛ نحو: أنت صادق تحب الإنصاف، أو يحب الإنصاف. ومراعاة التكلم أو الخطاب أحسن — كما سبقت الإشارة فى ج ١ م ٣٥ ص ٤٢٥ باب المبتدأ والخبر —.

(٣) لأن المستتر مذكور، ولكنه غير ظاهر فى الكلام. بخلاف المحذوف؛ فإنه غير موجود مطلقاً. وبين المستتر والمحذوف جملة فوارق وآثار أوضحناها فى باب: الضمير — ج ١ م ١٨ ص ١٤٦.

(٤) جمع: سراج، وهو المصباح المضىء.

(٥) الرابط ضمير مستتر تقديره: هى، نائب الفاعل.

(٦) سيجىء تفصيل لحذفه فى «ج» من ص ٤٧٨.

التقدير: أصابوه . ومثل : «وما شىء حميتَ بمستباح»[1]. أى : حميته .

وقول الآخر :

قال لى : كيف أنت ؟ قلتُ : عليلٌ (سهرٌ دائمٌ) (وليلٌ طويلُ)

أى : أنا عليل ؛ سهره دائم ، وليله طويل[2] . . .

---

(١) صدر هذا البيت المنسوب لجرير : * حَمَيْتَ حِمى تِهامة بعد نجدٍ *

(٢) وفى النعت بالجملة يقول ابن مالك :

ونَعتُوا بِجُمْلَةٍ مُنكّرًا فَأُعْطِيَتْ ما أُعْطِيَتْهُ خبرًا

يريد : أن العرب نطقوا بالجملة نعتاً للمُنكّر ، (أى : أن المنعوت بها منكر ، لا بد من تنكيره) ، وإذا وقعت نعتاً فإنها تعطى من الحكم ما أعطيته وهى خبر . يشير إلى ضرورة الرابط الذى يربطها بالمنعوت. وليس المقصود أنها تأخذ ، وهى نعت — جميع الأحكام التى تستحقها إذا وقعت خبراً . ذلك أن الجملة التى تعرب خبراً تصلح أن تكون إنشاء طلبياً وغير طلبى ، (على الصحيح فيهما) ، مع أن جملة النعت لا تصلح أن تكون إنشاء طلبيًّا أو غير طلبى ، ولذا تدارك الأمر فقال :

وامْنَعْ هُنا إيقاعَ ذاتِ الطلَبِ وَإنْ أتَتْ فالقَوْلَ أضْمِرْ تُصِبِ

أى : امنع هنا (فى باب النعت ، لا فى باب الخبر) ، وقوع الجملة الطلبية ، وهذا تقييد قد يؤدى إلى غير المراد ؛ إذ قد يفهم منه أن الجملة الإنشائية غير الطلبية تقع نعتاً ، مع أنها كالطلبية لا تصلح نعتاً ؛ إذ الجملة الإنشائية بنوعيها الطلبى وغير الطلبى لا تصلح هنا — كما أشرنا — أما الذى يصلح فهو ما عداها . ولم يبق من الجمل بعدها إلا الجمل الخبرية . ثم هو يقول : إن ورد فى الكلام القديم جمل إنشائية وقعت نعتاً — وهذه لا يصح محاكاتها ، ولا القياس عليها ؛ لندورها ، ومخالفتها الغرض من النعت — فأوِّلْها. والتأويلات مختلفة ، أشهرها إضمار «قول» محذوف هو النعت ، تكون الجملة الإنشائية مَقُولا له . فى مثل : أكلت فاكهة ؛ هل ذقت السكر ؟ (وليس هذا من الكلام القديم المسموع) يقدرون أن الأصل : أكلت فاكهة مَقُولا فيها : هل ذقت السكر ؟ فكلمة : «مَقُولا» المحذوفة هى النعت . والجملة الإنشائية بعدها فى محل نصب مفعول به للقول . ومثل : لمست ماء هل لمست الثلج ؟ أى : لمست ماء مقولا فيه : هل لمست الثلج ؟ . . . أما الأمثلة المسموعة فمنها البيت الذى يرددونه ؛ وهو :

حتى إذا جَنَّ الظلامُ واختلطْ جاءُوا بِمَذْقٍ . هَلْ رأيتَ الذِّئبَ قطْ ؟

(قاله رجل استضافه قوم ، وطال انتظاره للطعام حتى دخل الليل ؛ فقدموا له المذق «وهو اللبن المختلط بالمياه التى تغير لونه» . وهو يصف هذا التغيير فى اللون بأنه صار فى لون الذئب) .

ثم قال ابن مالك بعد ذلك بيتاً سبق شرحه فى مكانه المناسب (ص ٤٦٢) هو :

ونَعتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرًا فالْتَزَمُوا الإفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَا

وقد يغنى عنه وجوده فى جملة معطوفة[١] بالفاء ، أو : بالواو ، أو : ثم — على الجملة النعتية الخالية منه ؛ نحو : مررت برجل تقصف الرعود ، فيرتجف ؛ أو : ويرتجف — أو : ثم يرتجف . التقدير : «هو» فى كل ذلك .

* * *

ج — النعت بشبه الجملة[٢] :

وشبه الجملة (الظرف ، والجار مع مجروره) ، يصلح أن يكون نعتاً بشرطين :

أولهما : أن يكون تامًّا ، أى : مفيداً . وإفادته[٣] تكون بالإضافة ، أو بتقييده بعدد ، أو غيره من القيود التى تجعله يحقق غرضًا معنويًّا جديداً ؛ فلا يصح أقبل رجل عنك — ولا أقبل رجل عوضُ . . .

ثانيها : أن يكون المنعوت نكرة محضة[٤] ، مثل : أقبل رجل فى سيارة — أقبل رجلٌ فوق الجبل.. وقول الشاعر :

وإذا امرؤ أهدَى[٥] إليك صنيعة من جاهه[٦] فكأنها من ماله

فإن كانت النكرة غير محضة ؛ (بسبب اختصاصها بإضافة ، أو غيرها مما يخصصها) ؛ فشبه الجملة يصلح نعتاً وحالا[٧] . نحو : هذا رجل وقور فى سيَّارة — أو : هذا رجل وقور أمامك ... ، فهو كالجملة فى هذا الحكم[٨] .

---

(١) راجع الصبان ج ١ باب المبتدأ عند الكلام على الخبر الجملة ، ورابطه) .

(٢) سبقت : «ا» فى ص ٤٥٨ حيث الكلام على النعت المفرد . وكذلك سبقت : «ب» فى ص ٤٧٢ حيث الكلام على النعت بالجملة .

(٣) تكرر معنى الإفادة فى عدة مواضع من الكتاب (فى ج ١ باب الموصول ص ٢٧٢ م ٢٧ ؛ باب المبتدأ والخبر ص ٣٤٦ م ٣٥ ج ٢ ، باب الحال ص ٢٩٤) .

(٤) انظر «ا» من الزيادة والتفصيل ، حيث البيان الخاص بعدم اشتراط المحضة .

(٥) الجملة الفعلية نعت ، ومنعوتها نكرة .

(٦) الجار ومجروره نعت ، والمنعوت : صنيعة .

(٧) كما سبق فى ص ٤٧٣ .

(٨) تكرر بيان هذا ، أما تفصيله ففى مكانه المناسب ج ١ ص ١٤٥ م ١٧ .

. . . .

. . . .

زيادة وتفصيل :

(ا) يجوز – عند عدم المانع – اعتبار شبه الجملة بنوعيه (الظرف ، والجار مع مجروره) صفة بعد المعرفة المحضة ؛ على تقدير متعلّقه معرفة . وقد نص «الصبان» على هذا في – ج ١ أول باب: «النكرة والمعرفة» حيث قال : "(أسلفنا عن الدماميني جواز كون الظرف – ويراد به هنا شبه الجملة بنوعيه – بعد المعرفة المحضة صفة ، بتقدير متعلّقه معرفة) " ا هـ .

أي : أن المتعلّق المعرفة سيكون هو الصفة لمطابقته الموصوف في التعريف. هذا ولا مانع أن يكون شبه الجملة نفسه – بنوعيه – هو الصفة إذا استغنينا عن ذكر المتعلّق اختصاراً وتيسيراً أو تسهيلا ، (طبقاً لما سبق[1]) بالإيضاح والشرط المسجلين هناك .

وإذا كان شبه الجملة – بنوعيه – بعد المعرفة المحضة صالحاً لأن يُعرَب صفة على الوجه السالف ، وهو صالح أيضاً لأن يكون حالا بعدها ، كصلاحه للحالية والوصفية بعد النكرة غير المحضة ، – أمكن وضع قاعدة عامّة أساسية هي : «شبه الجملة – بنوعيه – يصلح دائماً أن يكون حالا أو صفة بعد المعرفة المحضة وغير المحضة[2] ، وكذلك بعد النكرة ، بشرط أن تكون غير محضة[3]» ؛ أو يقال :

«إذا وقع شبه الجملة بعد معرفة أو نكرة ، فإنه يصلح أن يكون حالا أو صفة إلا في صورة واحدة ، هي : أن تكون النكرة محضة فيتعين أن يكون صفة ، ليس غير» .

وجدير بالملاحظة أن جواز الأمرين فيما سبق مشروط بعدم وجود قرينة توجب أحدهما دون الآخر أو توجب غيرهما ، حرصاً على سلامة المعنى ، فإن وجدت القرينة وجب الخضوع لما تقتضيه ، كالشأن معها في سائر المسائل الأخرى .

---

(١) في ج ١ (ص ١٩٤ م ١٧ ، وفي رقم ١ من هامش ص ٣٤٧ م ٢٧ ، وهامش ص ٤٣١ م ٣٥) وفي ج ٢ (م ٨٩ رقم ٥ من هامش ص ٣٥٦) .

(٢) كالمعرف بأل الجنسية .

(٣) فإن كانت محضة تعين أن يكون نعتاً – كما سيجيء هنا – .

. . . .

. . . .

(ب) من أدوات الاستثناء ما يكون فعلا فقط ؛ وهو : «ليس ، ولا يكون» ومنها ما يصلح[1] أن يكون فعلا تارة ، وحرف جر تارة أخرى ؛ وهو «خلا ، وعدا ، وحاشا» . والنوع الأول — وهو الذى يكون فعلا فقط — يصح وقوع جملته الفعلية نعتًا ؛ بالتفصيل الذى سبق بيانه (فى ج ٢ م ٨٣ ص ٣٣٣ باب : الاستثناء) أما النوع الثانى الذى يصلح للفعلية والحرفية فلا يكون نعتًا .

(ح) يحذف الرابط فى الجملة النعتية بشرط أمن اللَّبس — كما سبق — والمحذوف قد يكون مرفوعًا مثل : بسم الله الرحمنُ الرحيمُ ، أى : هو الرحمن هو الرحيم . . .[3] أو منصوبًا كالأمثلة السالفة[1] . وقد يكون مجروراً «بفِى» إذا كان المنعوت بالجملة اسم زمان ؛ كقوله تعالى : «واتقوا يومًا لا تَجزِى نَفْسٌ عن نفس شيئًا» ، أى لا تَجزى فيه . . . فلا يصح الحذف فى مثل : زرت حديقة رغبتُ فيها ؛ إذ المنعوت ليس اسم زمان ؛ فلا يتضح المحذوف ؛ أهو : رغبت فى هوائها — أم فى رياحينها — أم فى فواكهها ، أم فى جداولها ؟ ولا يتضح أهو : رغبت فيها ، أم رغبت عنها ؟ .

وقد يكون مجروراً «بِمِنْ» بشرط أن يكون فى أسلوب تتعين فيه ؛ سواء أكان الضمير عائداً على ظرف زمان أم على غيره ؛ نحو : مرّ صيف قضيت شهراً على السواحل ، وشهراً فى الريف . أى : قضيت شهراً منه على السواحل ، وشهراً منه فى الريف . . . ومثل : اشتريت فاكهةً ، نوع بعشرين ، ونوع بثلاثين ، أى : نوع بعشرين منها ، ونوع بثلاثين منها . . .

فإن لم يكن الحرف «مِنْ» متَعيِّناً فى الأسلوب لم يجز حذفه ؛ لئلا يحدُث لَبس ؛ نحو : نفعنى شهر صمت منه ، فلو حذف الجار والمجرور لورد على الذهن احتمالات متعددة ؛ منها : صمته ، وهو معنى غير المقصود .

(د) يرى بعض النحاة أن : «أل» قد تغنى عن الضمير الرابط إذا دخلت

(١ و ١) بشرط ألا تسبقه «ما» المصدرية . وفى ص ٤٧٤ بعض أمثلة المحذوف المنصوب .

(٢) فى ص ٤٧٤ .

(٣) على اعتبار النعت مقطوعاً . وسيجىء بيان القطع فى ص ٤٨٦ .

. . . .

. . . .

على الجملة الاسمية الواقعة نعتًا ؛ نحو : رأيت كتابًا ؛ الورقُ ناعمٌ مصقول ، والطباعة جيدة نظيفة[1] ؛ والغلاف متين جذاب ، فكأنك قلت : رأيت كتابًا ورقه ناعم مصقول ، وطباعته . . . وغلافه . . . وهذا رأى حسن ، مستمد من أمثلة كثيرة مسموعة تبيح القياس عليها بشرط أمن اللبس .

(هـ) لا تُربَط الجملة الواقعة نعتًا إلا بالضمير أو بما يقوم مقامه فى الربط، ويغنى عنه ، وهو «أل» كما مرّ فى : «د» ولا تصلح الواو التى تسبق — أحيانًا — الجملة الواقعة نعتًا أن تكون للربط ، فإنها واو زائدة تلتصق بهذه الجملة ؛ لتُقَوِّى دلالتها على النعت ، وتزيد التصاقها بالمنعوت دون أن تصلح وحدها للربط، ويسمونها لذلك : «واو اللصوق» ، ومن أمثلتها ، فى القرآن الكريم قوله تعالى : «وما أهلكْنا من قرية إلا ولها كتابٌ معلومٌ» ، والأصل : «إلا لها كتاب معلوم» زيدت الواو للغرض السالف، ولا تفيد شيئاً أكثر منه[2]. وكذلك قوله تعالى: «وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم» . فقد زيدت الواو قبل الجملة الاسمية الواقعة نعتًا . ومن الأمثلة قول عُروة بن الورْد :

فيا للناس كيف غلبت نفسى   على شىءٍ ويكرهه ضميرى

فالواو زائدة قبل الجملة المضارعية النَّعتية . وهى فى كل صورها التى تتعين فيها للإلصاق لا تصلح وحدها أن تكون رابطًا — كما أسلفنا — .

وقد اختلف النحاة : أزيادتها قياسية[3] أم سماعية ؟ والأرجح عندهم — برغم مجيئها فى القرآن — أنها سماعية ، وهذا عجيب منهم ؛ لأن معناه أن بعض التراكيب القرآنية لا يصح محاكاته ، ولا صوغ أساليبنا على نهجه ، مع اعترافهم جميعًا بأن القرآن أسمى لغة بيانية ، وأعلى كلام بليغ. نعم قد يكون الأنسب اليوم الوقوف بزيادة هذه الواو عند حدّ السماع ؛ تجنبًا لإساءة فهمها ، والخلط بينها وبين الأنواع الأخرى، ولا ضرر ولا تضييق فى الأخذ بهذا الرأى[3] . ولكن الأنسب لا يحرّم غيره مما هو صحيح مباح .

---

(١) هذه الجملة الاسمية — والتى تليها — معطوفة على الأولى ، فهى فى حكم النعت ، كالمعطوف عليه . إلا إن قامت قرينة تقضى بأنها ليست معطوفة ، وأنها شىء آخر : كأن تكون حالية ، أو مستأنفة.

(٢) راجع التصريح وحاشية ياسين جـ ١ باب الحال — عند الكلام على صاحب الحال النكرة .

(٣) ومن القائلين بقياسيتها : «الزمخشرى» .

. . . .

. . . .

وقد يكون الأنسب فى عصر ليس بالأنسب فى آخر ؛ وكلاهما صحيح مباح .

(و) الجملة لا تقع نعتًا إلا للنكرة . فما حكم الجملة نفسها من حيث التعريف والتنكير ؟ .

أجابوا: « يجرى على الألسنة كثيراً أنها نكرة . ولكنها تؤول بالنكرة ، قال الرضىّ ؛ لأن التعريف والتنكير من خواص الأسماء . والجملة من حيث هى جملة ليست اسماً ، وإن كانت تؤول به ، فنحو : جاء رجل قام أبوه ، أو أبوه قائم ... - فى تأويل: جاء رجل قائم أبوه . ونحو: جاء رجل أبوه محمد ، فى تأويل : كائن ذات أبيه ذات محمد[1] .

ويقول شارح المفصل[2] ما ملخصه : (إن وقوع الجملة نعتًا للنكرة دليل على أن الجملة نفسها نكرة ، إذ لا يصح أن توصف النكرة بالمعرفة[3] . . .) اهـ .

سواء أكانت نكرة أم مؤولة بالنكرة وفى حكمها، فالخلاف شكلى لا أثر له . والمهم المتفق عليه أنها لا تكون نعتًا إلا للنكرة .

(ز) يقول الكوفيون : إذا وقع بعد الجملة الواقعة نعتًا لنكرة ، جملة أخرى مضارعية ، مترتبة على الجملة النعتية كترتب جواب الشرط على الجملة الشرطية - إذا وقع هذا صح فى المضارع الجزم جوابًا للنعت مع جملته ؛ حملا له على المضارع المجزوم فى الجملة الواقعة جوابًا للشرط . فى مثل : كل رجل يعملُ الخير يرتفع شأنه . . . يجيزون جزم المضارع : « يرتفع[4] » .

لكن رأيهم فى هذا الجزم ضعيف ؛ إذ لا تؤيده الشواهد القوية الكثيرة ، التى تسوّغ القياس عليه . فالأحسن إهماله والاقتصار فيه على المسموع . . .[5] .

---

(١) راجع الصبان . (٢) جـ ٣ ص ١٤١ .

(٣) سبقت إشارة لبعض ما ذكر (فى رقم ٢ من هامش ص ٢٨ وفى رقم ١ من هامش ٤٧٢) وأيضاً (فى جـ ٢ ص ٢٩٤ م ؟ باب النكرة والمعرفة) وكذا (فى جـ ١ ص ١٤٢ م ١٧) .

(٤) وفاعله ضمير مستتر تقديره : هو . والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر المبتدإ : (كل) .

(٥) سبقت الإشارة لهذا فى باب : « الموصول » (جـ ١ م ٢٧ ص ٣٨٣ عند الكلام على صلة الموصول والرابط) وله هناك قصة طريفة تؤيده . وسيجيء البيان فى جـ ٤ ص ٤٣٧ م ١٥٧ عند الكلام على جواب الشرط) .

المسألة ١١٥ :

تعدد النعت ، وقطعه .

ا — تَعَدُّدُ النعت فى الحالات التى يكون فيها عامله واحداً :

(١) إذا تعدد النعت ، والمنعوت غير متعدد — لأنه واحد — وجب تفريق النعُوت[1] ، مسبوقة بواو العطف[2] أو غير مسبوقة ، إلا الأول ، فلا يُسبَق بها . نحو : لا شىء يقبُح فى العين كرؤية عالم مختال ، مغرُورٍ ، أو : عالمٍ زَرِىٍّ وضيعٍ ، ويصح : كرؤية عالم مختال ومغرُور، أو : عالم زرىّ ووضيع[3] . . .

وتمتنع واو العطف إذا كان المعنى المراد لا يتحقق بنعت واحد ، ولا يستفاد إلا من انضمام نعت إلى آخر فينشأ من مجموعهما المعنى المقصود؛ نحو : الفصول أربعة : أطيبها الربيع البارد الحارّ ، أى : المعتدل فى درجة حرارته وبرودته ، ولا يجوز البارد والحارّ ؛ لأن المعنى المراد — وهو: الاعتدال — لا يؤخذ إلا من اشتراك الاثنين فى تأديته ، وانضمام كل منهما إلى الآخر ؛ فكلاهما جزء يتمم نظيره ،

---

(١) أى : ذكرها واحداً واحداً ؛ على غير صورة المثنى والجمع ؛ إذ يمتنع أن يكون النعت مثنى ، أو جمعاً ، والمنعوت واحداً . وسيتكرر هنا لفظ « المفرّق » ، و « التفريق » مراداً به هذا التعدد على صورة فردية ، ليس فيها علامة التثنية أو الجمع الاصطلاحيين . فإن كانت الكلمة دالة على التثنية أو على الجمع بدون تفريق الأفراد أو بتفريق فهى المتعدده . فعندنا كلمتان اصطلاحيتان ؛ هما : « تفريق ، وتعدد » . فالتفريق خاص بذكر الأفراد واحداً فواحداً ، والتعدد يكون مثله أو بذكرها على هيئة التثنية أو الجمع . (وانظر ما يختص بالنعت المتعدد لواحد لأهميته ، ص ٤٨٨) .

(٢) ويجوز اختيار حرف عطف غير « الواو » ، يناسب السياق ، إلا : « حتى » ، و« أم » . — كما سيجىء فى ص ٤٩٧ ؛ وفيها بيان مفيد يختص بعطف النعوت ،

وإذا وقع النعت بعد الواو أو غيرها من حروف العطف المناسبة ، فإنه يترك اسم النعت وأحكامه ويصير معطوفاً يجرى عليه اسم المعطوف وكل أحكامه — كما سيجىء فى ص ٤٩٨ — .

(٣) ومن التعدد بغير عطف ، النعت بكلمتى : « فطن » و« فعّال » فى قول المتنبى :

لا يدركُ المجدَ إلا سيدٌ فَطِنٌ ... لما يَشُقّ على السادات ، فعّال

ويلازمه فى تكوين المعنى الكامل المقصود منهما معاً . والكلمتان هنا بمنزلة كلمة واحدة ذات شَطرين ؛ لا يصح أن يَفْصِل بين شطريها حرف عطف أو غيره. ومثل : شرب المريض الدواء الحلو المرّ ، أى : المتوسط فى حلاوته ومرارته . ومثل : اشتريت صُوفاً ناعماً خشناً ، ومثل : هذا زجاج صُلب هَشّ ...

(٢) وإذا تعدد النعت والمنعوت متعددٌ بغير تفريق ، وبغير أن يكون اسم إشارة ، فإن كانت النعُوت متحدة فى لفظها ومعناها معًا وجب عدم تفريقها ، وأن تكون مثناة أو جمعًا على حسب منعوتها . نحو : ما أعجب الهرمينِ القديمينِ ! . ولا يصح : ما أعجب الهرمين القديم والقديم . ونحو : ما أجمل الزهرات اليانعات ، ولا يصح : اليانعةَ ، واليانعةَ ، واليانعةَ . . .

فإن كانت النعوت مختلفة فى لفظها ومعناها معًا أو فى أحدهما وجب التفريق بالواو العاطفة ؛ فمثال الاختلاف فى اللفظ والمعنى قول الشاعر :

بكَيْتُ ، وما بُكَا رجلٍ حزينٍ على رَبْعين ؛ مسلوبٍ[1] ، وبالِ

وقول أحد المؤرخين . . . ولما انتهت الموقعــة بهزيمة الأعداء بحثنا عن قادة جيشهم ، فعرفنا القادة ؛ القتيلَ ، والجريحَ ، والأسيرَ ، والمذهولَ من هول ما رأى وسمع . . .

ومثال الاختلاف فى اللفظ دون المعنى : أبصرت سيارتين : ذاهبةً ومنطلقةً — قاومت طوائفَ ؛ باغيةً ، ومعتديةً ، وظالمةً .

ومثال المختلفة فى المعنى دون اللفظ: نصحت رجلين هاوياً وهاوياً[2]

---

(١) مسلوب : مأخوذ من صاحبه . والكلمة نعت . وتصلح أن تكون عطف بيان ، لكن الأفضل فى المشتق أن يكون نعتاً ، وفى الجامد أن يكون عطف بيان — .

كما فى صفحة ٤٦٥ ، وفى رقم ١ من هامش ص ٤٨٣ ، وكما سيأتى فى بابه — ص ٥٥١ و ٥٥٢ .

(٢) وفى هذا النعت المتعدد المختلف وفى منعوته المتعدد يقول ابن مالك :

وَنَعْتُ غَيْرِ وَاحِدٍ إِذَا اخْتَلَفْ فعاطِفًا فَرِّقْهُ لَا إِذا ائتَلَفْ

أى : أن النعت المتعدد المختلف فى لفظه ومعناه معا ، أو : فى أحدها ، يجب أن تفرقه بالعطف إذا كان المنعوت متعدداً . أما إذا ائتلف النعت (اتفق معناه ولفظه) فلاتفرقه. (فرقه عاطفاً : أى ؛ =

فإحدى الكلمتين فعلها : « هَوِىَ » بمعنى : « أحَبَّ » والأخرى فعلها : « هَوَى» بمعنى سقط على الأرض . ولا بد من قرينة تدل على هذا الاختلاف المعنوى . ومثل : عرفت رجالا ، كاسية ، وكاسية ، وكاسية ، بمعنى : كاسية غيرها ، وبمعنى : مكسوة ، وبمعنى : غنية .

وإذا كان المنعوت المتعدد اسم إشارة لم يجز فى نعته المتعدد التفريق لأن نعت أسماء الإشارة لا يكون مختلفاً عنها فى المطابقة اللفظية ، فلا يصح مررت بهذين الطويل والقصير على اعتبارهما نعتين[1] .

(٣) إذا تعدد النعت والمنعوت متعدد متفرق فإن كانت النعوت متحدة فى ألفاظها ومعانيها وجب عدم تفريقها ، مثل : سافر محمود ، وعلى ، وحامد ، المهندسون . وإن كانت مختلفة وجب أحد أمرين :

إمّا تقديم المنعوتات المتفرقة كلها متوالية ، يليها النعوت كلها متوالية متفرقة أيضًا ومرتبة ، بحيث يكون النعت الأول للمنعوت الأخير ، والنعت الثانى للمنعوت الذى قبل الأخير ، وهكذا ، حتى ينتهى الترتيب بأن يكون النعت الأخير للمنعوت الأول (فملخص هذه الطريقة : أن يكون كل نعت مقصوراً على أقرب منعوت إليه) .

وإما : وضع كل نعت عقب منعوته مباشرة .

فعلى الطريقة الأولى تقول : ما أعظمَ الثمار التى نجنيها من الكتب، والصحف ، والمجلات ، والإذاعة ، والمؤلفين . . . البارعين ، المختارة ، الرفيعة ، الصادقة ، النافعة ، . . . فكلمة « البارعين » نعت للمؤلفين ، وكلمة « المختارة » : نعت للإذاعة ، و « الرفيعة » نعت للمجلات ، و « الصادقة » : نعت للصحف ، و « النافعة » : نعت للكتب .

= حالة كونك عاطفاً ، مستعملا فى التفريق حرف العطف ، وهو هنا : الواو ، ليس غير – كما شرحنا ، وكما يأتى فى ص ٤٩٧) .

(١) أما على اعتبارهما بدلا ، أو عطف بيان فقد يصح ، لما أشرنا إليه – فى رقم ١ من هامش ص ٤٨٢ – من أن الأفضل فى النعت الاشتقاق ، بخلاف البدل والبيان . مع ملاحظة أن المعنى يختلف فى كل اعتبار ، إذ فائدة النعت غير فائدة البدل ، أو العطف . . .

وعلى الطريقة الثانية نقول : ما أعظم الثمار التى نجنيها من الكتب النافعة. والصحف الصادقة ، والمجلات الرفيعة ، والإذاعة المختارة ، والمؤلفين البارعين . وللمتكلم أن يختار من الطريقتين ما يراه أنسب للمقام بشرط أمن اللبس ، بحيث يتعين كل نعت لمنعوته ، دون اشتباه .

• • •

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

مما يتصل بهذه الحالة : نعت معمولين عاملهما واحد ... والحكم – كما سطروه – هو : أنه إذا اتحد عمله ونسبته المعنوية إليهما في المعنى جاز الإتباع والقطع بشرطه[1] ؛ كقام محمود وعليّ العاقلان ، أو العاقلَين . وإن اختلف العمل والنسبة ؛ – كأكرم محمود عليًّا العاقلين – وجب القطع . وكذا إن اختلفت النسبة المعنوية دون العمل ؛ كأعطيت الولدَ أباه العاقلان[2] .

وإن اختلف العمل دون النسبة ؛ – نحو : مخاصمةُ الأخ أخاه النبيلان مؤلمة – وجب القطع على الرأى الأغلب .

فلخص الرأى أنه يجب القطع فى جميع الصور إلا واحدة يجوز فيها القطع وعدمه ؛ هى : التى يتحد فيها عمل العامل ، ونسبته المعنوية إليها .

ومن أمثلة القطع الجائز ما ورد فى كلام فصحاء العرب[3] ، ومنه قول حاتم الطائى :

إنْ كنت كارهة معيشتنا ... هاتا[4] فحُلّى فى بنى بدرِ

الضاربون لَدَى أعنتهم ... والطاعنون وخيلهم تجرى

وقول الخِرْنِق القيسية :

لا يَبْعَدَنْ[5] قومى الذين همُو ... سمّ العُداة ، وآفة الجُزُرِ

النازلين بكل معترك ... والطيبين معاقد الأُزُرِ

* * *

(١) شرط القطع (وتفصيل الكلام على : « القطع » معروض فى الصفحة التالية ، ومابعدها) هو أن يكون المنعوت متعيناً بدون النعت ، كما سيجىء فى ص ٤٨٨ .

(٢) إن المعمولين مفعولان ، ولكن أحدهما بمنزلة الفاعل فى المعنى لأنه الآخذ ، والآخر بمنزلة المفعول ؛ لأنه المأخوذ .

(٣) راجع الكامل للمبرد (ج ٣ ص ٨) .

(٤) هذه .

(٥) لا يبعدن : لا يهلكن . وهذا دعاء لهم بالسلامة وطول العمر .

ب – تعدد النعت، والمنعوت، والعامل، وما يترتب على هذا من الإتباع[1] والقطع :

(١) المراد بالإتباع هنا : أن يكون النعت مماثلا للمنعوت فى رفعه، ونصبه، وجره. أما القطع فنمهد لتوضيحه بالأمثلة الآتية – وأما أحكامه الخاصة بالنعت فستجىء فى ص ٤٨٨ :

ا – فى مثل : جاء محمد العالمُ، – بالرفع – يصح إعراب كلمة : «العالم» نعتاً مرفوعاً؛ كالمنعوت، وعلامة رفعه الضمة. ويصح لسبب بلاغى (سنعرفه فى آخر هذا الهامش، وفى ص ٤٩٢) – أن يقال : جاء محمد العالمَ. بالنصب – ولا يجوز الجر – وفى هذه الحالة نعرب كلمة : «العالم» : مفعولا به لفعل محذوف تقديره : أمدح، أو : أخص، أو ما شاكل ذلك مما يناسب الغرض. وبهذا الإعراب الجديد تنتقل الكلمة من حالة النعت التى كانت عليها إلى حالة أخرى مخالفة لها، ولا تسمى فيها نعتاً، فقد انقطعت صلتها بالنعت؛ ولهذا يسمونها «نعتاً مقطوعاً» أو «منقطعاً». يريدون أنها كانت فى أصلها الأول نعتاً، ثم انقطعت منه، وانصرفت عنه إلى شىء آخر؛ فتسميتها الآن : «نعتاً» فقط تسمية غير حقيقية. وكذلك المنعوت. وإنما يصح تسميتها : «نعتاً منقطعاً» باعتبار الماضى؛ إذ كانت نعتاً فى أول أمرها، ثم انقطعت عنه الآن. وضبطها الجديد وتغيير إعرابها السابق هما دليلان على القطع الذى قصد منه تحقيق الغرض البلاغى المشار إليه – فلا بد فى القطع من ضبط جديد، وإعراب جديد كذلك؛ بحيث يختلفان عن الضبط والإعراب السابقين قبل إحداثه.

ب – وفى مثل : رأيت محمداً العالمَ – بالنصب –، نعرب كلمة : «العالم» نعتاً منصوباً؛ تبعاً لنصب المنعوت، ويجوز : رأيت محمداً العالمُ – بالرفع، وفى هذه الصورة الجديدة التى يدعو لها داع بلاغى، نعرب كلمة : «العالم» خبراً، لمبتدأ محذوف، والتقدير – مثلا – : هو العالم. ولا يصح إعراب «العالمُ» المرفوعة نعتاً مطلقاً. لكن يصح تسميتها : «نعتاً مقطوعاً»، أو : «منقطعاً»، لما بيناه، ولا يصح القطع إلى الجر.

ح – وفى مثل : انتفعت من محمد العالمِ، – بالجر – نعرب «العالم» نعتاً مجروراً. ولكن يجوز – لسبب بلاغى – إبعاده عن النعت؛ بأن نرفعه، أو ننصبه –؛ فنقول : انتفعت من محمد العالمُ، أو : العالمَ، على اعتباره فى حالة رفعه خبراً لمبتدأ محذوف، وفى حالة نصبه مفعولا به لفعل محذوف؛ فيكون الضبط والإعراب الجديدان دليلين على القطع – كما تقدم – ولا يجوز القطع إلى الجر مطلقاً.

فوجيز القول :

١ – أن النعت يتبع منعوته فى نوع إعرابه.

٢ – ويجوز – لسبب بلاغى – أن يتخلى النعت عن مهمته ليعرب شيئاً آخر تشتد الحاجة إليه، ويخالف نوع إعراب المنعوت.

٣ – فى هذه الحالة التى يتخلى فيها ينصب باعتباره مفعولا به لفعل محذوف، بشرط أن يكون المنعوت السابق مرفوعاً، أو مجروراً. وقد يرفع باعتباره خبراً لمبتدأ محذوف، بشرط أن يكون المنعوت السابق منصوباً أو مجروراً، أى : أن المنعوت السابق إن كان مرفوعاً فالواجب نصب النعت المقطوع، وإن كان منصوباً فالواجب رفع النعت المقطوع، وإن كان مجروراً جاز فى النعت المقطوع الرفع أو النصب. فلا بد عند القطع من اختلاف نوع حركة النعت المنقطع عن نوع حركة المنعوت السابق؛ =

(١) إذا تعدد النعت بغير تفريق، وتعدد المنعوت، والعامل، وكانت المنعوتات المتعددة، متفرقة، متحدة فى تعريفها وتنكيرها[1] والعوامل المتعددة متحدة فى معناها، وعملها، — جاز فى النعوت الإتباع والقطع؛ نحو حضر الصديق، وحضر الضيف الطبيبان. أو: الطبيبين. ونحو: نظرتُ القمرَ وأبصرت المرّيخ المستديرين، أو المستديران. ولا فرق فى هذه العوامل بين المتحدة فى ألفاظها والمختلفة — كما فى المثالين — لأن المهم أن يتفقا معنى وعملا.

ويجب القطع إن اختلفت العوامل معنى، أو عملا، أو هما معًا. فمثال الاختلاف المعنوى فقط: أقبل الضيفُ، وانصرف الزائرُ السائحَيْنِ، ونحو: جَمَدت عينُ الحزين وجمدت عينُ القاسى المشاهدتين المأساة. (إذا كانت «جمدت» الأولى بمعنى: جفت دموعها بسبب البكاء الكثير. والثانية بمعنى: لم تبك؛ من القسوة).

ومثال اختلافهما فى العمل فقط: مررت بالضيف ولاقيت الزائر الغريبان.

= منعاً للبس بين الغرض القديم والجديد، واسترشاداً بالضبط والإعراب الجديدين على القطع.

أما السبب البلاغى للقطع فيكاد ينحصر فى توجيه الذهن إلى النعت المنقطع، وتركيزه فيه؛ وإبراز معناه لأهمية خاصة تستدعى هذا التوجيه. ولا سيما إذا تعددت النعوت وطالت الجملة. (راجع مجمع البيان لعلوم القرآن، ج ١ ص ٦). بل إن القطع بحكمه وحكمته يظل باقياً إذا تعددت النعوت ونصل بينها بحرف عطف فصارت بعد هذا الفصل بالعاطف معطوفات لا نعوتاً — كما سيجىء فى رقم ١٠ من ص ٦٦١ —

وإذا كان النعت المنقطع فى أصله مسوقاً لغرض المدح، أو الذم، أو الترحم، فإن عامله المحذوف بعد القطع لا يصح ذكره؛ لأنه من العوامل الواجبة الحذف، سواء أكان مبتدأ، أم فعلا — كما سيجىء فى ص ٤٩٠ — أما إن كان النعت المنقطع مسوقاً لغرض آخر غير ما سبق فإن عامله يجوز حذفه وذكره. ومن الأغراض الأخرى: أن يكون القصد من القطع تقوية التخصيص إذا كان وقوعه بعد نكرة؛ نحو: مررت بعصفور فى عشه مفردٌ، أو مفرداً. أو تقوية الإيضاح إذا كان وقوعه بعد معرفة؛ نحو: طربت البحترى الشاعرُ أو الشاعرَ...

وقد تقدم فى ص٤٣٧ بيان الغرض الأساسى الأصيل من النعت. وكذلك سبق بيان لكل هذا بمناسبة أخرى فى باب المبتدأ والخبر ج ١ ص ٢٧٥ وسيجىء له مناسبة أخرى فى هذا الباب).

(١) لامتناع أن تكون النكرة نعتاً للمعرفة أو المعرفة نعتاً للنكرة. ويشترط كذلك ألا يكون أول المنعوتات اسم إشارة، نحو: جاء هذا وجاء على. فلا يصح العاقلان: لأن، نعت اسم الإشارة لا يفصل منه — كما سبق فى هامش ص ٤٣٢ وفى «ج» من ص ٤٦٥ —.

ومثال اختلافهما فى المعنى والعمل ؛ قابلت الرسول وسلمت على الزميل الظريفان[1] .

* * *

أحكام خاصة بالقطع فى هذا الباب :

لا يصح القطع مطلقًا ، إلا بعد تحقق شرط أساسى ، هو : أن يكون المنعوت متعيناً بدون النعت ؛ سواء أكان النعت واحداً أم أكثر . وعلى هذا الأساس تقوم الأحكام الآتية :

(١) لا يجوز القطع[2] إذا كان النعت وحيداً[3] . والمنعوت نكرة محضة ؛ لشدة حاجتها إليه ، لتتخصص به . نحو : كرَّمت جنوداً أبطالا .

(٢) إذا تَعَدَّدَ النعت لواحد ، وكان المنعوت نكرة محضة وجب إتْباع النعت الأول لها ؛ لتستفيد به تخصيصًا هى فى شدة الحاجة إليه ، ولا يجوز قطعه . أما ما عداه فيجوز فيه الإتباع والقطع ؛ نحو : أقبل رجلٌ شجاعٌ ، أمينٌ تَقِىٌّ ؛ فيجب رفع كلمة : « شجاع » إتْباعًا للمنعوت : (رجل) لأنه نكرة محضة . ويجوز فى كلمتى : « أمين » و « تَقِىّ » الرفع إتباعًا للمنعوت ، أو : النصب على القطع باعتبار كل منصوب منهما مفعولا به لفعل محذوف .

والإتباع هنا واجب فى النعت الأول وحده ؛ ليقع به التخصيص — كما قلنا — ويجوز فى الباقى الأمران ، سواء أكان المنعوت قد تعين مسماه أم لم يتعين ؛ لأن المقصود من نعت النكرة هو تخصيصها ، — لا تعينها — وقد تحقق التخصيص بإتْباع النعت الأول لها .

---

(١) وفى نعت معمولين لعاملين متحدين فى المعنى والعمل يقول ابن مالك مشيراً بالإتْباع ، تاركاً الحكم الثانى وهو القطع :

وَنَعْتَ مَعْمُولَىْ وَحِيدَىْ مَعْنَى ... وَعَمَلٍ — أَتْبِعْ بِغَيْرِ اسْتِثْنَا

يريد : أتبع بغير استثناء نعت معمول عاملين وحيدين فى معنى وفى عمل معاً ، أى : متحدين فيهما .

(٢) إلا فى ضرورة الشعر .

(٣) أىْ : منفرداً غير متعدد .

(٣) إذا تعددّت النعُوت لواحد معرَف فإن تعين مسماه بدونها كلها جاز إتباعها جميعًا، وقطعها جميعًا ، وإتباع بعضها وقطع بعض آخر[1] ، بشرط تقديم النعت التابع على النعت المقطوع ؛ نحو : عرفت الإمام أبا حنيفة ، المجتهدَ ، الذكيَّ ، العبقريَّ . . . فيصح فى النعوت الثلاثة النصب على الإتباع ، والرفع على القطع ، ويجوز النصب على الإتباع فى بعض منها، والرفع على القطع فى غيره ، وفى هذه الحالة الأخيرة يجب تقديم النعت التابع على المقطوع .

وإن لم يتعين مسماه إلا بالنعوت كلها مجتمعة وجب إتباعها، وامتنع القطع ؛ نحو : غاب المصريّ حافظ ، الضابط ، الشاعرُ ، النّاثرُ ، بالرفع ؛ تبعًا للمنعوت : « حافظ » إذا كان هناك ثلاثة[2] غيره كل منهم اسمه : « حافظ » ، وأحدهم ضابط فقط ، والآخر شاعر فقط ، والثالث ناثر فقط، فلا يتعين الأول تعيينًا يميزه من هؤلاء الثلاثة إلا بالنعوت المتعددة مجتمعة ، وإتباعها له .

وإن تعيَّن ببعضها دون بعض وجب إتْباع الذى يتعين به، وجاز فى غيره الإتباع والقطع ، مع وجوب تقديم التابع على المقطوع[3] . . .

---

(١) يجوز فى بعضها المقطوع أن يكون منه ما ينقطع إلى الرفع ، ومنه ما ينقطع إلى النصب ؛ طبقاً للبيان الآتى فى رقم ٥ من ص ٤٩٠ .

(٢) أو أكثر .

(٣) وفى النعوت المتعددة التى تتلو منعوتاً يفتقر إلى ذكرهن فى تعيين مسماه فيجب إتباعها له، يقول ابن مالك :

وَإنْ نُعوتٌ كَثُرَتْ وقَدْ تَلَتْ مفتَقِرًا لِذِكْرِهِنَّ أُتبِعتْ

أى : إن كثرت وتعددت النعوت التى تجىء بعد منعوت – غير معين ، لأنه غير معرفة – محتاج إليهن فى تعيين مسماه ، أتبعت له ، أى : وجب إتباعها فى نوع حركته الإعرابية :

ثم قال :

واقطَعْ أَو اتبِعْ إنْ يَكُنْ معيَّنَا بِدونِها ــ أَوْ بعْضِهَا ، اقْطَعْ مُعْلِنَا

أى : إن كان المنعوت معيناً بدونها كلها فاقطع أو اتبع النعوت كلها . وكذلك إن كان معيناً ببعضها فقط فأتبع أو اقطع هذا الجزء فقط ، وأتبع ما عداه .

ثم انتقل بعد ذلك إلى بيان حركة النعت المقطوع وعامله فقال :

وارْفَعْ أَوِ انْصِبْ إنْ قَطَعْتَ ، مضْمِرا مُبتَدأً أَوْ ناصِبًا لَنْ يظْهَرا

يعنى أن المقطوع يرفع أو ينصب ؛ فالرفع ، على إضمار مبتدأ ، خبره المقطوع . والأكثر أن يكون=

(٤) إذا لم يتعدد النعت وكان المنعوت معرَّفًا معلومًا بدونه جاز فى النعت الإتباع والقطع ، نحو : أنت الشريك الوديع ، برفع كلمة : «الوديع» ؛ إتباعًا ، أو نصبها على القطع . — والمنعوت هنا متعين ؛ بسبب الخطاب —

ولا يجوز القطع إن كان النعت للتوكيد[1] ، أو : كان من الألفاظ التى أكثرت العرب من استعمالها نعتًا بعد كلمات معينة[2] ، . . . أو كان نعتًا لاسم إشارة ؛ نحو: أهلكَ الله بعض الأمم بالرجفة الواحدةِ — جاء القوم الجَمَّاءَ الغفيرَ[3] — امتلحت هذا الوفىَّ .

ومن الأمثلة لهذه الثلاثة أيضًا: «وقال الله لا تتَّخذوا إلهَيْنِ اثنَيْنِ»[4] — يسرنى رؤية الشِّعْرَى العَبُورِ[5] — ما أكبر تقديرنا لهذا النابغِ .

(٥) قلنا[6] إن النعت المقطوع لا بد أن يخالف فى حركته حركة المنعوت السابق ؛ فإن كان المنعوت مرفوعًا وأردنا قطع النعت لداع بلاغى قطعناه إلى النصب

= هذا المبتدأ المحذوف ضميراً ، والنصب على تقدير عامل محذوف ينصبه (كالفعل مثلا) والنعت المقطوع يُعرَب مفعولا به لهذا العامل. والعامل فى الحالتين (مبتدأ كان أو فعلا) لن يظهر ، لأنه محذوف وجوباً ؛ واقتصر على هذا من غير أن يذكر التفصيل الذى سردناه .

(١) وقد شرحناه — فى رقم ٦ من ص ٤٣٩ — ؛ لأن القطع ينافى التوكيد .

(٢) المراد : أن هناك كلمات يشيع استعمالها نعتاً لمنعوتات خاصة معينة فى الغالب ؛ ككلمتى «العَبُور» و «الغَفير» فى الأساليب الفصيحة الشائعة ؛ حيث يقول العرب : «جاء» القوم الجَمَّاءَ الغَفيرَ ، وسرنى الشِّعْرَى العَبُور» فقد وقعت الكلمتان — وما أكثر وقوعهما — نعتين لمنعوتين معينين ، قل أن يستعملا نعتاً لغيرهما . فليس المراد أن تلك المنعوتات لا تستعمل إلا منعوتة ، ولا أن نعتها لا يكون إلا من بين تلك الكلمات ، وإنما المراد أن تلك الألفاظ إذا وقع بعدها وصف أو ما يشبهه فهو نعت لها ، لا أنها يلزم لها النعت دائماً .

(٣) الجماء ، مؤنث الأجم ، بمعنى الكثير. الغفير : الذى يستر الأرض ويغطى وجهها بكثرته . وهذا تعبير قديم سبق أن شرحناه . وتناولنا نواحى التأنيث والتذكير والإعراب وغيره فى ج ٢ ص ٢٧٨ م ٨٤ (باب الحال) .

(٤) النعت هنا للتوكيد ؛ لأنه يدل على التثنية ، وهى مفهومة من المنعوت ، فهو يؤكدها .

(٥) لأن العرب تكاد تقتصر فى استعمال «العبور» نعتاً ع الحالة التى يكون المنعوت فيها هو كلمة : الشعرى .

(٦) ص ٤٨٦ و ٤٨٨ وفيهما الشروط والتفاصيل لذلك .

مفعولا به لفعل محذوف ، تقديره : أمدح أو أذم ، أو . . . على حسب السياق ، وإن كان المنعوت منصوبًا وأردنا قطع النعت قطعناه إلى الرفع على اعتباره خبراً لمبتدأ محذوف ، تقديره — مثلا — : هو . ولا يجوز القطع إلى الجر مطلقاً فيهما . وإذا . كان المنعوت مجروراً واقتضى المقام القطع قطعناه إلى الرفع أو النصب على الإعرابين سابقين . ولا بد فى جميع حالات القطع أن يكون المنعوت متعيِّناً . — كما قلنا — .

وإذا تعددت النعوت ، وكان المنعوت المتعيِّن مرفوعًا ، أو منصوبًا ، أو مجروراً — جاز فيها عند قطعها أن يكون بعضها منقطعًا إلى الرفع ، وبعض آخر إلى النصب ، إذ ليس من اللازم أن تنقطع النعوت كلها إلى الرفع فقط ، أو إلى النصب فقط ؛ وإنما اللازم ألا تنقطع إلى الجر ، وألا يتفق نوع حركتها مع نوع حركة المنعوت[1] السابق ، نحو : ما أسفت لشيء قدر أسفى للزميلِ المتعلمِ ، المتكاسلِ ، الخاملِ ، المستهينِ . . . فيجوز فى هذه النعوت قطعها إما إلى الرفع فقط ، وإما إلى النصب فقط . وإما توزيعها بين هذا وذاك .

وإذا كان النعت المقطوع مرفوعًا لأنه خبر مبتدأ ، أو منصوبًا لأنه مفعول به لفعل محذوف — فإن هذا المحذوف واجب الحذف لا يصح ذكره بشرط أن يكون النعت فى أصله لإفادة المدح ، أو : الذم ، أو : الترحم ، فإن كان فى أصله لغرض آخر جاز حذف العامل وذكره[2] . وقد سردنا أول الباب[3] الأغراض المختلفة التى يؤديها النعت .

(٦) مما تجب ملاحظته أن جملة النعت المقطوع (وهى : الجملة المكونة من المبتدأ المحذوف وخبره الذى كان فى أصله نعتًا ، أو من الفعل المحذوف وفاعله) — جملة مستقلة مستأنفة . وقد تسبقها « الواو » أحياناً ، وهذه « الواو » زائدة للاعتراض قبل النعت المقطوع ؛ سواء أكان مقطوعًا إلى الرفع ، أم إلى النصب .

---

(١) لأن تغيير الضبط وما يؤدى إليه من تغيير الإعراب هو الدال على القطع — كما عرفنا — فيمتنع اللبس بين الغرض السابق ، والغرض البلاغى الجديد — والبيان فى هامش ص ٤٨٦ وما بعدها .

(٢) كما أشرنا لكل ما ذكر فى رقم ٣ من هامش ص ٤٨٦ وعرضنا هناك الأمثلة الموضحة .

(٣) ص ٤٣٨ .

ويرى بعض النحاة أن هذه الجملة المشتملة على النعت المقطوع ليست مستقلة ولامستأنفة ، وإنما هى «حال» إذا وقعت بعد معرفة محضة ، و «نَعْت» إذا وقعت بعد نكرة محْضة ، وتصلح للأمرين إذا وقعت بعد نكرة مختصة ، فشأنها كغيرها من الجمل التى تعرب «حالا» بعد المعارف المحضة ، و «نعتاً» بعد النكرات المحضة ، وتصلح للأمرين بعد النكرة المختصة . والرأى الأول[1] أقْوَم وأحْسنُ .

(٧) سبب القطع بلاغىّ محض – كما قلنا[2] – هو التشويق ، وتوجيه الأذهان بدفع قوىّ إلى النعت المقطوع ؛ لأهمية فيه تستدعى مزيداً من الانتباه إليه ، وتعَلّق الفكر به ، وأنّه حقيق بالتنويه وإبراز مكانته . وجعلوا الأمارة على هذا كله إضمار العامل ، وتكوين جملة جديدة ، الغرض منها : إنشاء المدح أو الذم أو الترحم ، . . أو . . . فهى جملة إنشائية من نوع الجمل الإنشائية غير الطلبية[3] .

وإذا كان سبب القطع بلاغيًّا – ولا بدّ من قيام هذا السبب – فمن البلاغة أيضًا ألا نلجأ إلى استخدام القطع مع من يجهله ؛ فيحكم بالخطأ على الضبط الحادث بسببه .

* * *

حذف النعت ، أو المنعوت ، أو هما معاً :

أ – قد يحذف النعت – أحيانًا حذفًا قياسيًّا – إن كان معلومًا بقرينة تدل عليه بعد حذفه ؛ كقوله تعالى : (أما السفينةُ فكانت لمساكينَ يَعملونَ فى البحر ؛ فأردتُ أن أعيبَها ، وكان وراءَهم ملكٌ يأخُذُ كلَّ سفينة غَصْبا) ، والأصل : «كل سفينة صالحة» ؛ بقرينة قوله : (أن أعيبها ؛ فهى تدل على أنها قبل هذا خالية من العيب ، أى : صالحة للانتفاع بها ، وبقرينة أخرى ؛ هى : أن الملك الغاصب لا يغتصب ما لا نفع فيه .

---

(١) لأن هذه الجملة الجديدة إنشائية للمدح أو الذم أو غيرهما – كما سيجىء بعد هذا مباشرة – والجملة الإنشائية لا تكون نعتاً – إلا مع التأويل الذى سبق فى هامش ص ٤٧٤ – ولا تكون حالا .

(٢) تقدم البيان فى رقم ٣ من هامش ص ٤٨٧ .

(٣) وقد سبقت الإشارة لهذا فى جـ ١ ص ٤٦٤ م ٣٩ .

ومثل قول شاعر أخذَ نصيبه من غنائم الحرب فلم يرض به :

وقد كنتُ فى الحرب ذا تُدْرَإٍ[1] فلمْ أُعْطَ شيئًا ولم أُمْنَعِ

والتقدير : فلم أعطَ شيئًا نافعًا ؛ بدليل قوله : ولم أُمْنع ، وبدليل الأمر التاريخىّ المعروف ، وهو أنه أخذ — فعلا — نصيبًا ، ولكنه لم يقنع به .

ومثل قول الشاعر يصف فتاة بالجمال :

وربَّ أسيلةِ[2] الخدَّيْنِ بِكْرٍ مهَفْهفة[3] ، لها فرعٌ ، وجيدُ

المراد : لها فرع فاحم[4] ، وجيد طويل ، والقرينة : أن مدح الفتاة بالجمال لا يكون بأمر عامّ يشاركها فى مثله آلاف من نظيراتها ، فليس من المدح وصفها بمجرد فرع لها ، وجيد ، فهذان أمران ملازمان كل فتاة ، وإنما يكون المدح بأوصاف وبمزايا خاصة تتحقق فى كل منهما ؛ كشدة سواد الشعر ، أو نعومته ، أو طوله . . . أو . . . وكطول الجيد باعتدال ، أو استدارته ، وعدم غلظه كذلك[5] . . .

* * *

ب — حذف المنعوت[6] :

يجب حذف المنعوت فى كل موضع اشتهر فيه النعت اشتهاراً يغنى عن المنعوت غَنَاءً تامًّا ؛ بحيث لا يتجه الذهن إليه ؛ نحو : جاء الفارس . والأصل : جاء الرجل الفارس ؛ أى : راكب الفرس . ومثل: جاء الصاحب ، أى : الرجل الصاحب . فلا يجوز فيهما وفى أشباههما أن يقال : جاء الرجل الفارس ، ولا جاء الرجل الصاحب . والنعت فى الحالة السالفة لا يسمَّى نعتاً ، وإنما يحل محل المحذوف فى إعرابه فاعلا ، أو مفعولا ، أو غيرهما . . . مما كان عليه المحذوف قبل حذفه .

---

(١) قوة ، وعدة حربية . (٢) مصقولة ناعمة . . .

(٣) رشيقة ، ضامرة البطن ، دقيقة الخصر . (٤) أى : شديد السواد ، كلون الفحم .

(٥) ومن أمثلة حذف النعت قوله عليه السلام : « (لا صلاة لجار المسجد إلا فى المسجد .) » أى : لا صلاة كاملة ، وقول بعض العرب عن عمر : (كان والله رجلا . . .) يريد : رجلا عظيما . . . وعن على : (سمعته يخطب فكان الخطيب . .) يريد : الخطيب البارع . أو ما شاكل هذا .

(٦) أشرنا فى ص ٤٧٣ إلى حذف المنعوت ، وقلنا إن بسط الكلام عليه هنا .

ويجوز حذفه أيضًا — كما أوضحنا(١) — إن كان مصدراً مبيَّناً نابت عنه صفته ؛ نحو : جلست أحسنَ الجلوس ، وأصغيت أيّ(٢) إصغاء ؛ بمعنى : جلست جلوساً أحسن الجلوس ، وأصغيت إصغاء أيّ إصغاء ، والأكثر أن تضاف هذه الصفة لمصدر كالمصدر المنعوت المحذوف .

ويجوز بكثرة حذف المنعوت — (سواء أكان النعت مفرداً ، أم جملة ، أم شبه جملة) — بشرط أن يصلح النعت لأن يحل محل المنعوت المحذوف ؛ فيعرب إعرابه ؛ فلا يصح حذف المنعوت إن كان فاعلا ، أو مفعولا ، أو مجروراً ، أو مبتدأ . — وكان النعت جملة أو شبهها ؛ لأن الجملة وشبهها لا تقع شيئاً مما سبق ، فلو حذف المنعوت وهو أحد الأشياء السالفة لم يوجد فى الكلام ما يصلح أن يحل محله فى إعرابه ، ولهذا لا يصح حذفه إذا كان الأمر على ما وصفنا(٣) .

أمّا إن كان المنعوت واحداً مما سبق والنعت مفرداً ، فيجوز حذف المنعوت ، لوجود ما يصلح أن يحل محله فى إعرابه ، وهو : المفرد . ويشترط لحذفه أيضًا أن يكون معلومًا . ومن وسائل العلم به اختصاص معنى النعت به وقصره عليه ، مثل : أعجبتُ براكب صاهلا ، أى : براكب فرساً صاهلا ؛ لأن الصهيل مختص — فى اللغة — بالخيل . وبسبب هذا الاختصاص الصريح يكون الحذف واجباً عند بعض النحاة — لا جائزاً ، ورأيهم سديد .

ومن وسائل العلم به أيضًا أن يتقدم على النعت ما يدل على المنعوت المحذوف

---

(١) فى ص (١١٠ و ١١١ حيث البيان والتفصيل المفيد) و ٤٦٨ .

(٢) هذا التعبير صحيح حيث وقعت فيه « أىّ » نعتاً مضافاً لمصدر . فيجوز حذف المنعوت . وقد سبق الكلام عليه وعلى ما يصلح للنيابة عند حذف المصدر المؤكد والمبين (وهو مسجل فى موضعه من الجزء الثانى ص ١٧٣ م ٧٥ عند الكلام على حذف المصدر الصريح . وفى ج ١ ص ٢٦٢ م ٢٦ باب الموصول ، عند الكلام على : « أى » .) أما إن كان المضاف إليه غير مصدر فقد سبق حكمه فى ص ١١١ وما بعدها .

(٣) يعبرون عن هذا : بأن النعت يكون صالحاً لمباشرة العامل ، فيكون مفرداً إن كان المنعوت فاعلا ، أو مفعولا به ، مثلا . . . ، وجملة مشتملة على الرابط إن كان المنعوت خبراً .

الذى يحقق المعنى المراد ؛ نحو : ألاَ ماءَ ، ألا بارداً(1) ؟ .

أو : وجود عامل نحوى يحتاج إلى المنعوت المحذوف ليكون معموله الذى يتمّ به المعنى الأنسب ، حيث لا يستطيع العمل المباشر فى النعت ، ولا يجد النعت عاملا آخر ؛ كقوله تعالى : (فليَضْحَكُوا قَليلا ، وليَبْكُوا كثيراً ؛ جزاءً بما كانوا يكسِبُون) ، والتقدير : فليضحكوا ضحكًا قليلا ، وليبكوا بكاءً كثيراً . . . فالفعلان فى جملتى : (يضحكوا — يبكوا) محتاجان لمعمولين يتممان هذا المعنى الأنسب ، ولا يستطيع فعل منهما أن يؤثر فى النعت الذى بعده مباشرة إلا من طريق منعوت محذوف يستقيم به المعنى . ولا يجد كل من النعتين (قليلا— وكثيراً) عاملا له إلا الفعل اللازم قبله ، ولكن اتصاله به مباشرة غير سائغ لغويًّا ؛ فلم يكن بد من تقدير المنعوت المحذوف على الوجه السالف . . .

وأيضًا : يحذف جوازاً إن كانَ النعت جملة أو شبهها وكان المنعوت مرفوعًا وبعضًا من اسم متقدم عليه ، وهذا الاسم المتقدم مجرور « بمن » أو « فى » نحو : الأحرار الوطنيون لا ينكر فضلهم أحدٌ ؛ فمنهم أنفق ماله فى سبيل وطنه ، ومنهم أفنَى عمره مناضلا فى الحِفَاظ على حريته ، ومنهم قضى نَحْبه دفاعاً عنه . والأصل ؛ فنهم فريق أنفَق . . . ومنهم فريق أفْنَى عمره . . . ومنهم فريق قضى نحبه . . . ومثل قولهم : لما مات عُمَرُ بنُ عبدِ العزيز لم يكن فى الناس إلا بكَى أو صرخَ ، أو صُرِعَ حزنًا ، أو انعقد لسانه ، أو زاغ بصره . . . والتقدير : لم يك فى الناس إلا إنسان بكى ، أو إنسان صرخ ، أو إنسان صُرِعَ ، أو إنسانٌ انعقد لسانه ، أو إنسان زاغ بصره . . .

فالمنعوت فى الأمثلة السابقة كلها محذوف ، وهو مرفوع ، وبعض من كل مجرور بالحرف « مِنْ » أو: « فى » ؛ ذلك لأن الضمير : « هم » المجرور بِمِنْ

---

(1) من هذا النوع قوله تعالى فى نبيه داود : (وأَلَنَّا لَهُ الحدِيدَ أنِ اعْمَلْ سَابِغاتٍ) أى : دروعاً واسعات طويلات تصل إلى الأرض . فالسابغات فى أصلها ليست نعتاً مختصاً بشىء معين دون غيره ، وإنما تصلح لوصفِ كل واسع طويل . غير أن تقدم كلمة : « الحديد » قبلها جعل المراد منها فى هذا السياق مختصاً بموصوف معين هو : الدروع .

فى الأمثلة الأولى «كُل» والمنعوت (فريق) بعض منه ، والناس المجرور «بنى» فى الأمثلة الأخيرة «كل» والمنعوت المحذوف «إنسان» ، بعض منه[١] . . .

* * *

جـ — حذف النعت والمنعوت معاً :

قد يحذفان معاً — وهذا قليل[٢] — إذا قامت القرينة الدالة عليهما ؛ كقوله تعالى : فى الأشقَى الذى يدخل النار : (ثم لا يموتُ فيها ولا يَحْيَا) ، أى: لا يحيا حياة نافعة[٣] . وكقولك للمتعلم الذى لا ينتفع بعلمه : هذا غير متعلم ، أى: غير متعلم تعلماً مثمراً . . .

* * *

التّرتيب بين النعوت المتعددة :

إن كانت النعوت المتعددة مفردة جاز تقديم بعضها على بعض من غير ترتيب محتوم ، فالأمر فيها للمتكلم ؛ يقدم ما يشاء ويؤخر ، على حسب ما يرى من أهمية ؛ وكذلك إن كانت جُمَلاً ، أو أشباه جُمَل ؛ نحو : (راقنى الورد النَّاضرُ ، العطِرُ ، البهىُّ — أقبل رجل (وجهُهُ متهللٌ) (ثغرهُ باسمٌ) . — أبصرت رجلا فى سيارةٍ ، على أريكة — .

أما إذا اختلفت أنواعها فالأغلب تقديم المفرد على شبه الجملة ، وشبه الجملة على الجملة ؛ نحو : هذا عصفور حزين ، على شجرة ، يشكو ما أصابه ... وقوله تعالى : (وقال رجلٌ مؤمنٌ منْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إيمانَهُ . . .) ،

---

(١) سبقت الإشارة لهذا فى ٤٧٣ وفى حذف النعت والمنعوت يقول ابن مالك مصرحاً بقلة حذف النعت :

وما — مِنَ المنعُوتِ والنَّعْتِ — عُقِلْ يجُوزُ حذْفُهُ ، وفى النَّعْت يقِلْ

يريد : ما عقل (أى: علم بدليل) ، من النعت أو المنعوت يجوز حذفه . وليست درجة حذفهما متساوية فى الكثرة ، فإن حذف المنعوت أكثر من حذف النعت .

(٢) وهذه القلة نسبية ، لا تمنع من القياس عليها .

(٣) لأنه لا واسطة بين الحياة والموت . ويصح أن يكون المراد : لا يموت فيها موتاً دائماً ، ولا يحيا حياة نافعة .

وقد تتقدّم الجملة أيضًا على غيرها كقوله تعالى : (وهذا كتابٌ أنزلناه مبارك . . .)[1] وهذا النوع من التقدم فصيح يجوز القياس عليه؛ لوروده فى أبلغ الكلام — وهو القرآن — ولكن الأول أكثر .

* * *

عطف النعوت المختلفة المعانى بعضها على بعض :

يجوز عطف النعوت بعضها على بعض مع ملاحظة ما يأتى :

(١) أن تكون النعوت المتعددة مختلفة المعانى وليست جُملاً[2] ؛ فلا يصح العطف فى مثل : هذا رجل غنىّ ثرىّ ؛ لأن الثرىّ بمعنى الغنىّ ، ولو عطف عليه لَعُطِفَ الشىء على آخَر بمعناه ، والعطف يقتضى المغايرة المعنوية ، غالبًا[3] . ولا فرق فى منع العطف فى النعوت المتفقة المعانى بين أن تكون كلها تابعة فى إعرابها للمنعوت ، وأن تكون مقطوعة ، وأن يكون بعضها تابعًا وبعضها مقطوعًا .

أما إذا كانت النعوت المتعددة جُملا[2] فالأفضل عطفها ؛ ولا يشترط اتفاقها فى المعنى أو اختلافها ؛ نحو : أحترمُ رجلا يترفع عن الصغائر ، ويتوقى مواطن السوء ، ويُجَنِّب نفسه الهوان .

(٢) ألاّ يكون حرف العطف هو : «أم» ، أو: «حتى» ؛ إذ لا تُعْطف النعوت بواحد منهما[4] .

(٣) وإذا كانت النعوت مختلفة المعانى والمنعوت مُثنى أو جمعًا ، وجب — فى الأكثر — العطف بحرف الواو دون غيره — كما سبق[5] — نحو : تحدث الفائزان ؛

---

(١) وقول الشاعر فى ظالم :

بغىٌ والبغى سهامٌ تُنْتَظــرْ أَنْفَذُ فى الأكباد من وخز الإبَرْ

(٢ و ٢) أما شبه الجملة فى حكم المفرد إذا كان متعلقه مفرداً .

(٣) إلا إذا كان العطف للتفسير الذى يراد به إيضاح الغامض ، أو المجهول ، كما قد يحصل — أحياناً — ولا غامض ولا مجهول هنا .

ويحسن العطف عند تباعد المعانى المختلفة ، كقوله تعالى : (هو الأول ، والآخر ، والظاهر ، والباطن) بخلافها إذا تقاربت ؛ كقوله تعالى : (هو الله ، الخالق ، البارئ ، المصور) .

(٤) سبقت الإشارة لهذا فى رقم ٢ من هامش ص ٤٨١ .

(٥) فى ص ٤٨٢ .

العالم والمخترع — احترمت المتعلمات ، الناثرة ، والشاعرة ، والخطيبة ، والماهرة فى عملها ، والمتفننة فى نظامها . فإن كان المنعوت واحداً لم تجب « الواو » وصح أن يجىء الحرف المناسب أو لا يجىء .

وحرف العطف الذى يستخدم هنا يؤدّى — مع العطف — معنى من المعانى التى اختص بتأديتها على الوجه المشروح فى باب : « العطف » من أن الواو تفيد كذا ، والفاء كذا ، وثم . . . . و . . .

وعندما يتم عطف النعوت تصير « معطوفات » ، يَجرى عليها اسم « المعطوف » وأحكامه الآتية فى بابه ، وتتخلى عن اسم : « النعت » وأحكامه الخاصة به[1] .

* * *

تقدم النعت على المنعوت :

لا يجوز تقدم النعت على المنعوت مع بقاء إعرابه نعتًا كما كان قبل التقدم[2] . فإذا تقدم زال عن كل منهما اسمه ؛ فإن كانا معرفتين، وكان النعت صالحًا لمباشرة العامل وجب عند تقدمه إعرابه على حسب حاجة الجملة ، ويصير — فى الغالب — : « مُبدَلا منه » ، ويعرب المنعوت بدلا . فى مثل : (استعنت بمحمد الماهر فى تذليل العقبات ؛ فأعانى ، وشاركه فى هذا علىّ الصديق) — نجد كلمتى : « الماهر » و « الصديق » نعتين ، وهما متأخرتان ، فإذا تقدمتا وقلنا : بالماهر محمد ، والصديق علىّ — صارتا بدلين ، وصار المنعوتان السابقان مبُدَلاً منهما .

فإذا كانا نكرتين فالغالب — إن لم يوجد مانع آخر — نصب النعت على الحال عند تقدمه ، ويزول عنه اسم النعت ؛ كما يزول عن المنعوت اسمه ، ويصير

---

(١) سبقت الإشارة لهذا فى رقم ٢ من هامش ص ٤٨١ .

(٢) بل لا يجوز — فى الصحيح — تقدم النعت « معمول المنعوت إذا كان المنعوت وصفاً عاملا ؛ نحو : ظهر بيننا مبتكرٌ نظريةً علميةً عبقرىٌّ . (راجع حاشية ياسين فى باب الحال عند الكلام على صاحبها) .

اسمه الجديد : « صاحب الحال » ؛ ففى مثل : (أينع زهرٌ رائعٌ . وفاح عطرٌ جميل . . .) نقول : أينع رائعًا زهر ، وفاح جميلا عطرٌ[1] . . .

---

(١) سبقت الإشارة (فى ج ٢ م ٨٥ – هامش ص ٣٧٤ – باب : « الحال ») إلى أن نعت النكرة إذا تقدم عليها يعرب حالا – فى الغالب – أى : مالم يمنع مانع ؛ ذلك أن المنعوت النكرة قد يكون – أحياناً – كالمنعوت المعرفة فى إعراب نعته المتقدم بحسب العوامل مع إعراب المنعوت بدلا أو عطف بيان ؛ نحو : مررت بصارخٍ طفلٍ ، واستمعت إلى خطيبٍ غلامٍ . . . والأصل قبل تقديم النعت : مررت بطفل صارخ ، واستمعت إلى غلام خطيب. فنعت النكرة المتقدم عليها إنما يعرب حالا فى الغالب وليس بالواجب المطرد فى جميع الاستعمالات – على الأصح – وبهذا تخرج بعض الصور الممنوعة ؛ كالتى ذكرناها . وكالتى فى قولنا : جاء رجلٌ أحمرُ ، ونحوه مما ليس منتقلا ؛ لأنه من الصفات الثابتة . . . – راجع الصبان آخر باب النعت – .

. . . .

. . . .

زيادة وتفصيل :

متفرقات :

أ – قد يقتضي المعنى أن يقع قبل النعت المفرد : « لا » النافية ، أو : « إمّا » . وعندئذ يجب تكرار هذين الحرفين ، مع اقترانهما بالواو العاطفة التي تعطف ما بعدهما على النعت الذي قبلهما ؛ نحو : زاملت أخًا لا غادراً ، ولا خائنًا . . . – تخيّر مَصيفًا ؛ إما ساحليًّا ، وإما جبليًّا[1] . . .

ب – يجوز نعت النعت عند سيبويه ، ويمنعه آخرون . والحق أن النعت قد يحتاج إلى نعت أحيانًا ، مثل : هذا ورقٌ أبيضُ ناصعٌ ، (أى: شديد البياض) ، فالورق يشتمل مدلوله على جسم ولون مطلق ، والنصاعة إنما هى تحديد للونه . . . ونحو: هذا وجه مُشرقٌ أىّ إشراق ! ! ناضرة وجنتاه كاملة النَّضرة .

بل إن من النعت ما لا يسمى نعتًا إلا إذا كان موصوفًا ؛ وهذا هو: النعت « المُوَطِّئ » – وقد سبق الكلام عليه[2]– ومن أمثلته الواردة : ألا ماءً ماءً بارداً .

حـ – إذا وقع النعت بعد المركب الإضافى (نحو : أقبل رسول الصديق العالم – هذا نجم الدين المضىء . . .) ، فأين المنعوت ؟ أهو المضاف إليه ، أم المضاف ؟ .

سبقت الإجابة مفصلة فى مكانها الأنسب ، (وهو « جـ » ص ١٦٧ من باب : « الإضافة ») .

د – سبق الكلام[3] على أحكام جليلة خاصة بالتوابع ، ومنها : حكم الفصل بين التوابع ومتبوعاتها ، كالفصل بين النعت والمنعوت .

* * *

(١) سبق تفصيل الكلام على مواضع تكرار : « لا » فى بابها الخاص ، آخر الجزء الأول .

(٢) ص ٤٥٦ رقم ٣ .

(٣) فى هامش ص ٤٣٥ .

المسألة ١١٦ :

ب ـ التوكيد [1]

التوكيد قسمان : معنوى ، ولفظى [2] .

القسم الأول؛ المعنوى [3] :

إذا سمعنا من يقول : «وصل أحد العلماء إلى القمر» ، خطر بالبال عدة احتمالات ؛ منها : أنه وصل إلى قرب القمر ، دون الوصول إلى جِرْمه وذاته الحقيقية ، أو : أنه وصل إلى مَداره ، أو إلى أسراره العلمية والفلكية . . . ونتوهم أن المتكلم أراد أن يقول : ـ مثلا ـ وصل أحد العلماء إلى قرب القمر ، أو إلى مدار القمر . أو إلى أسرار القمر ... فحذف المضاف سهْواً ، أو خطأً ، أو لأن حذفه هنا يؤدى إلى المبالغة أو المجاز [4] ، وكلاهما أبلغ وأقوى فى تأدية المعنى من الحقيقة . هذا بعض ما يخطر بالبال عند سماع تلك العبارة . . .

فلو أنه قال : وصل أحد العلماء إلى القمر نفسه ، لزالت ـ فى الأغلب [5] ـ تلك الاحتمالات وغيرها ، ولم يبق مجال لتوهم المبالغة ، أو المجاز بالحذف ، أو السّهو

---

(١) ويسمى أيضاً : التأكيد . والأول أشهر فى استعمال النحاة . (كما سيجىء فى ص ٥٠٤) ، وسنعرض هنا للتوكيد «الاصطلاحى» الذى يقتصر عليه النحاة ، دون الأنواع الأخرى التى قد تفيد التوكيد ؛ (مثل إنّ ، وأنّ ، والحرف الزائد ، وكالقسم وغيره .) ولكنها لا تسمى توكيداً نحوياً اصطلاحياً .

(٢) مدلول التوكيد اللفظى ، وكذا مدلول التوكيد المعنوى بالنفس والعين ، هو ذات المؤكَّد أى : أن التابع هو عين المتبوع وذاته ، وليس أمراً عرضياً مما يطرأ على المتبوع . أما التوكيد المعنوى بلفظ : «كل وجميع» فإن المراد منهما هو إفادة الشمول . . . و . . . (وراجع الإشارة الخاصة بهذا فى هامش ص ٤٣٨ ، بعنوان : «ملاحظة هامة» .) .

(٣) سيجىء القسم الثانى اللفظى فى ص ٥٢٥ .

(٤) مجاز بالحذف ، أو : مجاز مرسل .

(٥) قلنا : فى «الأغلب» ... لأن الأمر قد يحتاج فى إزالة كل الاحتمال إلى تعدد التوكيد المعنوى .

أو غيره ؛ ولِتَرَكَّزَ الفهم فى معنى حقيقى واحد : هو الوصول إلى جِرْم القمر ذاته ، بسبب كلمة : « نفس » التى منعت أن يكون هناك لفظ محذوف كالمضاف — مثلا — تنشأ عن ملاحظته وتخيله احتمالات مختلفة .

كذلك إذا سمعنا من يقول : « حفِظتُ ديوان المتَنبىّ » فقد يخطر على البال سريعًا أنه حَفِظ أكثَرَهُ ، أو أحسنه ، أو حِكَمه . . . وأنه لم يقصد الشمول الحقيقى حين قال : « حفِظت ديوان المتَنبىّ » ؛ وإنما قصد : حفظت أكثر ديوان المتنَبىّ ، أو أحسن ديوان المتنبىّ ، أو أحكم ديوان المتنبىّ . . . فحذف المضاف سهواً ، أو : خطأ ، أولما فى حذفه هنا من مبالغة ، أو مجاز ، وكل منهما فى تأدية المعنى أبلَغُ وأقدرُ . فلو أنه قال : « حفِظت ديوان المتنبىّ كلّه » ما ترك — فى الأغلب — حول الشمول الكامل مجالاً لشىء من تلك الاحتمالات ، ولا لِتَخَيّلِ شىء محذوف ؛ كالمضاف ، ولا لمبالغة ، أو مجاز ، أو نسيان ، ونحوه ؛ بل يتَّجه الفهم إلى معنى واحد ؛ هو : حفظ الديوان كاملا غير منقوص . وقد نشأ هذا التركيز والاقتصار فى الفهم على المعنى الواحد من كلمة : « كلّ » .

فكلمة : « نفس » فى المثال الأول وما شابهه ، وكلمة : « كلّ » فى الثانى وما شابهه ، — تسمى : « توكيداً معنويًّا » ؛ فهو :

« تابع [1] يزيل عن متبوعه ما لا يراد من احتمالات معنوية تتجه إلى ذاته [2]

---

(١) سبق — فى ص ٤٣٤ — بيان معنى التابع . وأحكامه العامة ، وترتيبه مع نظرائه ، وكل ما يتصل به . ومن أهم أحكامه : أنه مثل متبوعه فى حركات الإعراب ، وجواز الفصل بينه وبين المتبوع على النحو المشروح هناك ، بشرط ألا يكون المتبوع موصولا ؛ فإنه لا يصح الفصل بتابع بين الموصول وصلته مطلقاً . . . (طبقاً لبيان التفصيل . فى ج ١ م ٢٧ ص ٢٤٢ باب : الموصول) وأن النعت يجوز قطعه (كما تقدم فى بابه — ص٤٨٦ —) كذا عطف البيان ؛ كما سيجىء عند الكلام عليه فى بابه ص ٥٤٢ وكذلك عطف النسق فى الرأى الصحيح — وسيجىء فى ص ٥٥٥ — أما التوكيد بنوعيه فلا يجوز القطع فيه مطلقاً ؛ حتى كلمة : « كل » حين تصير نعتاً فى بعض حالاتها التى تجىء فى ص ٥١٤ وقد أشار الصبان فى آخر « باب البدل » إلى رأى يجيز فى التوكيد القطع وهو رأى جدير بالإهمال . وأما البدل فيصح فيه القطع على الوجه الذى يأتى فى بابه (ص ٦٧٧ « ٥ ») .

(٢) المراد بالذات هنا : حقيقة الشىء الأصلية ، وجملته كاملة ؛ فتشمل الذات الحسية ؛ =

مباشرة ، أو إلى إفادته العموم والشمول المناسبين لمدلوله »[1] . . .

وإن شئت فقل : تابع يدلّ على أن معنى متبوعه حقيقى ؛ لا دخل للمبالغة فيه ، ولا للمجاز ، ولا للسهو ، أو النسيان ، ونحوهما . . .

فالغرض من التوكيد المعنوىّ هو إبعاد ذلك الاحتمال وإزالته ؛ إما عن ذات المتبوع ، وإما عن إفادته التعميم الشامل المناسب[1] لمدلوله ، فإن لم يوجد الاحتمال لم يكن من البلاغة التوكيد .

• • •

ألفاظ التوكيد المعنوى :

ألفاظه الأصلية سبعة ، وقد تلحق بها — أحيانًا — ألفاظ فرعية أخرى سنعرفها[2] .

والسبعة الأصلية ثلاثة أنواع :

الأول :

نوع يراد منه إزالة الاحتمال عن الذات فى صميمها[3] ، وإبعاد الشك المعنوى عنها . وأشهر ألفاظه الأصلية : نفْس[4] ، وعيْن[4] . ومن الأمثلة قول أحد الرّحالين : (. . . رأيت الساحرَ الهندىّ نفسَه — وهو المعروف بألاعيبه وحِيَله — يقبض على الجمرة عينِها بأصابعه العاريَة ، ويظل كذلك دقائق كثيرة . . .) ، فكلمة : « نفس » أزالت — فى الأغلب — الشك والمجاز عن ذات الساحر ، فلم

= كالجسم ، وباقى المحسوسات ، كما تشمل الحقائق المعنوية المحضة ؛ كذات العلم ، وذات الفهم ، وذات الأدب . . . — انظر ما يتصل بهذا فى رقم ٤ من هذا الهامش — .

(١ و ١) المراد من العموم المناسب للمدلول هنا : يشمل إزالة الاحتمال عن التثنية المقصودة حقيقة ، لا مجازاً ، كما يشمل إزالة الاحتمال عن الجمع المقصود حقيقة ، لا مجازاً . (ثم انظر « ب » من ص ٥٠٧) .

(٢) فى ص ٥١٧ .

(٣) أى : فى حقيقتها المادية (وهى المحسوسة — غالباً —) لا فى أمر عرضى ما يطرأ عليها .

(٤ و ٤) ليس المقصود هنا من « نفس » الشىء أو : « عين » الشىء مقصوراً على حقيقته المادية المحسوسة (أى : التى ندركها بإحدى الحواس) وإنما المقصود عام يشمل تكوينه المادى المحسوس كما يشمل تكوينه الذاتى الأصيل غير المحسوس بإحدى الحواس ، مثل : العلم — الفهم — الصدق .

ويزيد بعض النحاة توضيح هذا — كما جاء فى الخضرى عند الكلام على التوكيد بالنفس أو العين — بقوله : « (مراداً بهما جملة الشىء وحقيقته ، وإن لم يكن له نفس ولا عين حقيقة . فإن أريد بالنفس : « الدم » ، وبالعين : « الجارحة » ، كسفكت زيداً نفسه ، وفقأت زيداً عينه ، لم يكونا توكيداً ؛ فهما فى المثال بدل بعض . .) » ا هـ .

— انظر ما يتصل بهذا فى رقم ٢ من هامش الصفحة السابقة — .

تترك مجالا لتوهم أن المقصود شيء آخر غيرها ؛ كخادمه ، أو صبيه ، أو : أداته . أوشبيهه ... وإنما المقصود هو ذاته ، دون مبالغة ، أومجاز ، ودون إرادة شيء سواها . وكذلك كلمة : « عين » فإنها أفادت النص على الذات ، وأبعدت عنها — فى الأغلب — كل احتمال يقوم على تلك المبالغة ، أو المجاز ، أو إرادة معنى لا يتصل بصميمها مباشرة . وهذا معنى قولهم : إن التوكيد بالنفس أو بالعين يقصر المعنى الحقيقى على الذات وحدها ، ويركزه فيها ، ويزيل — فى الأغلب — كل احتمال عنها آخر .

وإذا وقعت كلمة : « عين ، أو نفس » ، تابعة على هذا الوجه ، سميت فى اصطلاح النحاة « توكيداً » . أو : تأكيداً : أو « مؤكِّدة » — بكسر الكاف — والأول هو الأشهر ، وسمى متبوعها : مؤكَّداً — بفتح الكاف — وهذا هو الشأن فى جميع ألفاظ التوكيد .

حكمهما :

إذا كانتا للتوكيد وجب أن يسبقهما المؤكَّد ، وأن تكونا مثله فى الضبط الإعرابى ، وأن تضاف كل واحدة منهما إلى ضمير مذكور — حتماً — يطابق هذا المؤكَّد فى التذكير والإفراد وفروعهما ؛ ليربط بين التابع والمتبوع . تقول : صافحت الوالىَ نفسه — صافحت الواليين أنفسَهما — صافحت الولاة أنفسَهم — صافحت الواليةَ عينَها — صافحت الواليتين أعينَهما — صافحت الواليات أعينَهن . وهذا الضمير لا يجوز حذفه ولا تقديره[1] . . .

فإن لم يتقدم المتبوع ، أو لم يوجد الضمير المضاف إليه ، المطابق — لم يصح إعرابهما توكيداً ، بل يجب إعرابهما شيئاً آخر على حسب الجملة ، (مبتدأ ، أو خبراً ، أو بدلا ، أو عطف بيان ، أو مفعولا به ، أو غيره[2] . .) . ومن أمثلة المفعول به :

من عاتبَ الجهال أتعبَ نفسه ومن لام من لا يعرفُ اللومَ أفسدا

---

(١) فى توكيد الاسم بالنفس أو بالعين مع اشتمالهما على ضمير مطابق للمؤكَّد — يقول ابن مالك :

بالنَّفْسِ ، أَوْ بِالعيْنِ الاِسْمُ أُكِّدا مع ضَمِيرٍ طَابقَ المؤكَّدا

وهذا الضمير لا بد من ذكره هنا وفى كل نوع من أنواع التوكيد المعنوى الآتية . ولا يصح حذفه مطلقاً فى حالة هذا التوكيد .

(٢) انظر ما يتصل بحكم « النفس والعين » عند فقد المؤكَّد — فى ص ٥١٥ — .

ومما يلاحظ أن المطابقة ، حين يكونُ المؤكَّد بهما جمعًا تقتضى أن يُجمعا جمع تكسير للقلة على وزن : « أفْعُل » ، فقط ، ومنع أكثر النحاة الجموع الأخرى التي للقلة والكثرة ، فلا يصح : جاء الولاة نفوسهم ، ولا عيونهم . . . . وبناء على هذا الرأى لا بد أن تكون صيغتهما على وزن « أفْعُل » مع إضافتهما لضمير الجمع[1].

أما إذا كان المؤكَّد مثنى فالأفصح جمعهما على وزن القلة السابق وهو : « أفْعُل » فيقال أنفسُهما — أعيُنهما . لكن يصح إفرادهما وتثنيتهما ؛ فيقال : نفسُهما — عينُهما — أو: نفساهما — عيناهما[2]. ومهما كان وزن الصيغة فى التثنية فلا بد من إضافتهما إلى ضمير المثنى ؛ ليطابق المؤكَّد[3] . . .

---

(١) وفريق من النحاة يجيز فى كلمة : « عين » المستعملة فى التوكيد جمعها للقلة على « أعيان » لكن الكثير الفصيح هو وزن : « أفعُل » ويحسن الاقتصار عليه ؛ متابعة للمطرد فى كلام العرب .

(٢) يفهم مما سبق صحة الإفراد ، والتثنية ، والجمع ، فى كلمتَى : « النفس والعين » إذا وقعت إحداهما توكيداً للمثنى . ولا بد من إضافتهما للضمير . . .

وبهذه المناسبة نذكر ضابطاً لغوياً مفيداً — (سبق تسجيله فى ج ١ م ٩ بهامش ص ١١٠) — مضمونه : أن كل مثنى فى المعنى ، مضاف إلى مُتَضَمِّنه (بكسر الميم الثانية المشددة ، وصيغة اسم الفاعل ، أى : إلى ما اشتمل على المضاف) يجوز فيه الإفراد ، والتثنية ، والجمع ؛ نحو : قوله تعالى : (إن تَتُوبا إلى الله فقد صَغَتْ قلوبكما) . ونقول : تصدقت برأس الكبشين — أو : رأسى الكبشين — أو رءوسهما . وإنما فضل الجمع على التثنية لأن المتضايفين كالشىء الواحد ؛ فكرهوا الجمع بين تثنيتهما ، ولأن المثنى جمع فى المعنى . وفضل الجمع على الإفراد لأن المثنى جمع فى المعنى ، والإفراد ليس كذلك ، فهو أقل منه دلالة على المثنى .

هذا ما نقله بعض النحاة — كالصبان ، ج ٣ والخضرى ج ٣ ، فى أول باب التوكيد منهما — وينطبق ما تقدم على : « النفس والعين » المستعملتين فى التوكيد ؛ خضوعاً للسماع الوارد فيهما ، لا تطبيقاً للضابط السالف ؛ فقد قال الصبان فى الموضع المشار إليه : إن إضافتهما ليست لمتضمِّنهما ، بل إلى ما هو بمعناهما ؛ لأن المراد منهما « الذات » . وفى ص ١٤٥ م ١١ من الجزء الأول أيضاً ضابط آخر لشارح المفصل فيه بعض المخالفة لما هنا .

(٣) وفى هذا يقول ابن مالك :

واجْمَعْهُما « بِأَفْعُلٍ » إنْ تَبِعا ... ما لَيْسَ واحِدًا تَكُنْ مُتَّبِعا

أى : إن كانا تابعين (مؤكِّدين) لغير الواحد ؛ وهو المثنى والجمع — فجىء بهما مجموعين على صيغة : « أفعل » لتكون متبعاً للنهج الصحيح .

هنا ، ويصح التوكيد بالنفس والعين معًا ، ولكن بغير حرف عطف[1] ، ويجرى عليهما مجتمعَيْنِ من حكم الإضافة للضمير المطابق ، وتقدم المتبوع ، ومسايرته فى الضبط الإعرابى ، وباقى أحكام التابع — ما يجرى على إحداهما منفردة ؛ نحو : قابلت الوالىَ نفسَه عينَه — قبض الساحر على الجمرة نفسِها عينِها . ويجب — فى الرأى الأقوى — عند اجتماعهما تقديم النفس على العين[2] . . .

• • •

(١) لا يصح وجود حرف عطف قبل التوكيد المعنوى . لأن وجوده يستلزم معنى غير المقصود من التوكيد ، ويزيل عما بعده اسم التوكيد . (كما سيجىء فى رقم ٣ من ص ٥٢٠) .

(٢) وقيل إن تقديم النفس على العين ليس بلازم ولكنه حسن .

. . . .

زيادة وتفصيل :

ا ــ تنفرد كلمتا : «نفس» ، و «عين» دون بقية ألفاظ التوكيد المعنوى[1] ، بجواز جرهما بالباء الزائدة ؛ تقول : (ذهب الوالى نفسُه ، أو بنفسه ، لمحاربة الخوارج) ـ (أبصرت الوالىَ نفسَه ، أو بنفسه ، يحارب الخوارج) ـ (نظرت إلى الوالى نفسه ، أو بنفسه ، وهو فى الميدان) . . . فكلمة ؛ «نفس» توكيد مجرور بالباء الزائدة فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب حالة المتبوع . ويصح فى الأمثلة السالفة ــ وضع كلمة : «عين» مكان: «نفس» فلا يتغير الحكم ، وتعرب مع حرف الجر مثلها ؛ توكيداً مجروراً فى لفظه ، ولكنه فى المحل تابع للمؤكَّد (أى : للمتبوع)[2] .

ب ــ إذا كان المتبوع (المؤكَّد) كنية لوحظ فى معنى التوكيد وإعرابه ما سبقت الإشارة إليه (فى : «ا» من ص ٤٤٤) سواء أكان بلفظ : «نفس» أو عين أو غيرهما ، مما يصلح من ألفاظ التوكيد المعنوى .

* * *

(١) سبقت الإشارة لهذا ــ فى ج ٢ م ٩٠ ص ٤٥٦ ، باب : «حروف الجر» ــ وسيجىء (فى ص ٥٢١) عند الكلام على ألفاظ الشمول دخول هذه الباء على «أجمع» ولكنها هناك الباء الزائدة وجوباً ، اللازمة ؛ كالداخلة على «أفْعِل» فى التعجب من جهة وجوب زيادتها ، وعدم مفارقتها . أما «الباء» الزائدة هنا فدخولها جائز ، وبقاؤها غير لازم .

وفى ص ٥١٢ بعض أحكام عامة تنطبق على النفس والعين .

(٢) سبقت الإشارة لهذا عند الكلام على زيادة «الباء» الجارة (ج ٢ ص ٤٥٨ م ٩٠ باب حروف الجر) . كما سبق بيان بعض المراجع لهذا ، ومنها : «المغنى» (ــ ج ١ عند الكلام على «الباء» المفردة) و «الصبان» عند الكلام عليها فى باب : «حروف الجر» .

الثانى :

نوع يراد به إزالة الاحتمال والمجاز عن التثنية، وإثبات أنها هى — وحدها — المقصودة حقيقة. وله لفظان : «كِلاَ» للمثنى المذكر، و «كلتا» للمثنى المؤنث، نحو : أفاد الخبيران كلاهما، ونفعتْ الخبيرتان كلتاهما. فلو لم تُذْكَر «كلا و «كلتا» لكان من المحتمل اعتبار التثنية غير حقيقية، وأن المقصود بالخبيرين أحدهما، وبالخبيرتين إحداهما . . . فمجىء «كِلاَ» بعد المثنى المذكر، و «كلتا» بعد المثنى المؤنث — يكاد يقطع فى أصالة التثنية بفهم لا شك فيه ولا احتمال، ويدل — فى الأغلب — على أن المراد هو الدلالة على التثنية الحقيقية التى تنصَبّ على اثنين معًا، أو اثنتين معًا[1].

حكمهما :

لا بد عند استعمالهما فى التوكيد أن يسبقهما «المؤكَّد»، وأن يكون ضبطهما كضبطه، وأن تُضاف كل واحدة منهما إلى ضمير مذكور يطابقه فى التثنية — ليربط بينهما — كما فى الأمثلة السالفة. وهذا الضمير لا يصح حذفه ولا تقديره. فإذا تحققت الشروط، وصارتا للتوكيد وجب إعرابهما إعراب المثنى[2]، فيرفعان بالألف، ويُنصبان ويجران بالياء المفتوح ما قبلها، المكسور ما بعدها؛ نحو : أفادنى الوالدان كلاهما — أحببت الوالدَيْنِ كليهما — دعوتُ الله للوالدَيْنِ كليهما. نفعتنى الجدّتان كلتاهما — أطعت الجدّتينِ كلتيهما — استمعت إلى نصح الجدّتينِ كلتيهما.

ولما كان الغرض من التوكيد بكلا وكلتا هو ما سلف، كان من المستقبح بلاغة[3] أن يقال : تخاصم الرجلان كلاهما، والمرأتان كلتاهما، حيث لا مجال

---

(١) ولا فرق بين أن تكون التثنية على سبيل التفريق — وهذه لا تسمى تثنية اصطلاحاً — أو على غير سبيله؛ نحو : فاز الأول والثانى كلاهما، وفازت الأولى والثانية كلتاهما — وفاز السابقان كلاهما وفازت السابقتان كلتاهما.

(٢) هما من الألفاظ الملازمة للإضافة، الملحقة فى إعرابها بالمثنى. وقد سبق تفصيل شامل فى إعرابهما. ومن المفيد الرجوع إليه (فى ص ٩٨ وما بعدها، وفى الجزء الأول ص ٧٩ م ٩ عند الكلام على المثنى وملحقاته). من ذلك التفصيل تتبين أمور هامة؛ فى مقدمتها : أنه لا يصح إعرابهما توكيداً إلا بعد تحقق الشروط الخاصة بهما. لكن لا يلزم من تحقق الشروط إعرابهما توكيداً؛ فقد يعربان توكيداً أو لا يعربان على حسب ما تقضى به الدواعى الأخرى.

(٣) يقابل بعض النحاة فلا يجيزه مطلقاً.

لاحتمال التخاصم من أحدهما دون الآخر ؛ لأن التخاصم لا يتحقق معناه إلا بوقوعه من اثنين حتماً ؛ فلا فائدة من صيغة التوكيد هنا ، ومثله : تقاتل اللصان، وتحارَب العدوان ، وأشباه هذا من كل ما يخلو من الاحتمال ، ويدل على « المفاعلة » الحقيقية ، أى : المشاركة الحتمية بين شيئين . . .

* * *

الثالث :

نوع يراد منه إفادة التعميم الحقيقى المناسب لمدلوله المقصود ، وإزالة الاحتمال عن الشمول الكامل . وأشهر ألفاظه ثلاثة : (كُلّ – جميع – عامَّة) . وأقواها فى التوكيد ، وأكثرها أصالة ، هو : كُلّ ، ثم جميع ، ثم عامة – نحو : قرأت ديوانَ المتنبى كلَّه ، واستوعبت قصائدَه كلَّها . فلو لم نأت بكلمة : « كُلّ » لكان من المحتمل أن المراد من المقروء ومن المستوعَب ، هو : الأكثر ، أو الأقل ، أو النصف ، أو غير ذلك ؛ إذ ليس فى الكلام ما يدل على الإحاطة الكاملة ، والشمول الوافى . فمجىء لفظ : « كل »[1] منع – فى الأغلب – الاحتمالات ، وأفاد الإحاطة والشمول بغير مبالغة ولا مجاز[2] . . .

ومثل هذا : غردت العصافير جميعُها لاستقبال الصبح . فلو لم تُذكَر كلمة : « جميع » لكان من المحتمل أن المراد هو تغريد أكثرها ، أو بعض منها . . . إذ ليس فى الكلام ما يقطع بالدلالة على الإحاطة والشمول ، فلما جاءت كلمة : « جميع » أزالت – فى الأغلب – الاحتمال ، وأفادت العموم القاطع .

ومثلها كلمة : « عامة » (والتاء فى آخرها زائدة لازمة لا تفارقها فى إفراد ، ولا فى تذكير . ولا فى فروعهما . وهى للمبالغة ، وليست للتأنيث) ، تقول : حضر الجيش عامَّتُه – حضر الجيشان عامَّتُهما – حضر الجيوش عامَّتُهم – حضرت الفرقة عامَّتُها – حضرت الفرقتان عامَّتُهما – حضرت الفرَق عامَّتُهن . . .

حكمها :

لا بد فى استعمال كل لفظ من هذه الثلاثة فى التوكيد أن يسبقه المؤكَّد ، وأن

---

(١) « كل » المستعملة فى التوكيد قد تفيد الدلالة على « الكل المجموعى » أو : « الكل الجميعى » طبقاً للبيان الآتى فى رقم ٦ من هامش ص ٥١٢ وهى فى الحالتين تختلف فى معناها وحكمها عن كلمة : « كل » المستعملة نعتاً . والتى سبق الكلام عليها فى رقم ٤ من ص ٤٦٦ .

(٢) انظر « الملاحظة » التى فى ص ٥١٥ بشأن المراد من « الشمول » وأحواله فى الألفاظ الدالة عليه ؛ مثل : كل – جميع – عامة . . .

يكون المؤكَّد مماثلا له فى ضبطه ، ومضافًا إلى ضمير مذكور حتمًا ، يطابقه فى الإفراد والتذكير وفروعهما ؛ ليربط بينهما ، وأن يكون المؤكَّد ، إما جَمْعًا له أفراد[1] ، وإما مفرداً يتجزأ بنفسه ، أو بعامله[2]. فثال الجمع المؤكَّد : حضر الزملاءُ كلهم ، أو : جميعُهم ، أو عامتُهم — كرّمت الزميلات كلَّهن — أو جميعَهن ، أو عامتَهن ، ومنه قول الشاعر :

لولا المشقَّةُ سادَ الناسُ كُلُّهُمُ ... الجود يُفقر ، والإقدامُ قتّـالُ

ومثال المفرد الذى يتجزأ بنفسه : قرأت الكتاب كلَّه ، أو : جميعَه ، أو : عامَّتَه . ومثال المفرد الذى يتجزأ بعامله اشتريت الحصان كله ، أو : جميعه ، أو : عامته .

لما سبق كان من المستقبح أن يقال : جاء الأخ كله — مثلا — لعدم الفائدة من التوكيد ؛ إذ يستحيل نسبة المجىء إلى جزء منه دون آخر[3] . . . ومال أكثر النحاة إلى منع هذا وأمثاله ، ولم يكتفوا باستقباحه .

---

(١) ما الحكم فى فاعل « نعم وبئس » ونظائرهما إذا كان مقترناً بالأداة التى تفيده « العموم » ، وهى : « أل الجنسية ، أو العهدية » ؟ أيجوز توكيده بأحد تلك الألفاظ الدالة على الشمول الكامل والعموم الحقيقى ؟ الإجابة عن هذا السؤال الهام مفصلة فى « ١ » ص ٣٦٩ ثم ص ٣٧٤ وهامشيهما .

(٢) المراد بما يتجزأ بنفسه : ما يتكون من جملة أجزاء يمكن أن يستقل كل جزء منها وحده بتحقيق الفائدة منه من غير توقف على انضمامه إلى المجموع ؛ كالفضة — مثلا — فإنها تتكون من أجزاء كل جزء منها ينفع — بنفسه — فى شىء مطلوب ، وكذلك المال ، فإنه يتكون من دراهم ودنانير ، كل درهم أو دينار يؤدى منفعته من غير حاجة إلى انضمامه لنظير له . أما الذى يتجزأ بعامله فهو الذى له أجزاء لا ينفع الواحد فى أداء مهمته الأساسية إلا باتصاله بجزء آخر ؛ لأن أجزاءه متماسكة متصلة ، لا يصلح واحد منها لتحقيق الفائدة الأصيلة إلا حين يكون متصلا بباقى نظرائه . لكنه يتجزأ باعتبار آخر خارج عن ذاته الأصلية ، وذلك الاعتبار حين يقع عليه أثر عامل نحوى ومعناه ، ويكون هذا المعنى مما يتجزأ . خذ — مثلا — الحصان ؛ فإنه لا يمكن أن يتجزأ أجزاء يؤدى كل منها عمله الأصلى بعد التجزىء ، فإذا قلت : اشتريت الحصان ، أو بعت الحصان . . . فإن الحصان معمول للفعل : اشترى ، أو : باع ، وكل من الشراء والبيع يتجزأ ؛ إذ يمكن شراء نصف الحصان ، أو ربعه ، أو ثلثه . . . و . . . وكذلك بيعه ، فالعامل — كما نرى — يتجزأ ؛ لهذا يصح أن يقال : اشتريت الحصان كله ، واستأجرت الخادم كله . والساقية كلها ، والسيارة كلها . . .

(٣) وفى ألفاظ الشمول الخمسة الأصلية يقول ابن مالك :

وَ « كُلًّا » اذْكُرْ فى الشُّمُولِ وَ « كِلَا » ... « كِلْتَا » ، « جميعاً » بالضَّميرِ مُوصَلا

واسْتَعْمَلُوا أيْضًا كَكُلٍّ : « فاعِلَهْ » ... مِنْ : « عمَّ » فى التوكيد ، مثلُ : النَّافِلَهْ

يريد : اذكر عند إرادة الشمول لفظة للتوكيد الدالة على الشمول ، وهى « كل » و « كلا » و « كلتا » —

وكل واحد من الألفاظ الثلاثة لا يفيد اتحاد الوقت عند وقوع المعنى على أفراده[1]؛ ففي مثل : حضرت الوفود كلها — يصح أن يكون حضورها فى وقت واحد ، أوفى أوقات متباينة، ومثل: غاب الجنود كلهم ... ، يصح أن يكون الغياب فى وقت واحد ، أوفى أوقات متعددة . وهكذا ، فهى فى معناها تفيد العموم المطلق من غير زيادة محتومة عليه ، أما ما زاد عليه فلا يفهم إلا بقرينة أخرى .

ويلحق بهذا النوع : ألفاظ العدد التى تفيد العموم[2] تأويلا ، لا صراحة ؛ وهى الأعداد المفردة (وتتركز فى ٣ و ١٠ وما بينهما) فهذه الأعداد قد تضاف أحيانًا إلى ضمير المعدود ، نحو : مررت بالإخوان ثلاثَتَهم ، أو خمستَهم أو سبعتَهم ، أو . . . ، بالنصب فى كل ذلك على الحال[3] ، بتأويل : مثلّثًا إياهم ، أو : مخمّسًا ، أو مسبعًا . . .

ويصح إتباع اسم العدد لما قبله فلا يعرب حالا ، وإنما يعرب توكيداً معنويًّا ؛ بمعنى : جميعهم ، ويضبط لفظ العدد بما يضبط به التوكيد المعنوى ، والصحيح أن هذا ليس مقصوراً على العدد المفرد (كما يقول كثير من النحاة) ، بل يسرى على العدد المركب أيضًا ؛ نحو : جاء القوم خمسةَ عشرَهم[3] بالبناء على فتح الجزأين فى محل نصب . على الحال ، أو فى محل آخر يطابق فيه المتبوع[4] .

• • •

= (وهذان لإفادة الشمول فى المثنى) و «جميعاً» ، ولا بد من وصل لفظ التوكيد بالضمير المطابق . ثم قال بعد ذلك إن العرب استعملت فى الدلالة على الشمول لفظاً آخر يفيد ما يفيده لفظ «كل» ؛ وهذا اللفظ الآخر على وزن : «فاعلة» من الفعل : عَمّ ، وهو : عامة (لأنها من غير ملاحظة الإدغام — على وزن : فاعلة) ، وأراد بقوله : «مثل النافلة» ، أنها على مثال : «نافلة» فى الوزن ، وفى ثبات التاء فى جميع الأحوال ، تذكيراً ، وتأنيثاً ، وإفراداً ، وغير إفراد . فهذه التاء لازمة لا تتغير بحال .

(١) وله فى هذا نظائر ستجىء فى ص ٥١٧ .

(٢) ما سنذكره سبق تدوينه فى باب الحال ج٢ ص ٢٩٧ م ٨٤ — عند الكلام على الحال المعرفة — ويجىء كذلك فى ج٤ ص ٣٩٧ .

(٣,٣) وهى من المواضع التى تقع فيها الحال معرفة .

(٤) انظر ما يتصل بهذا ويوضحه ويبين مواقعه فى رقم ٦ من هامش ص ٥١٢ بعنوان «ملاحظة» .

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

ا – فى مثل قوله تعالى : (خلَقَ لكمْ ما فى الأرضِ جميعًا) ، تعرب كلمة : «جميعًا» حالا ، ولا يصح إعرابها توكيداً ؛ لعدم وجود الضمير الرابط .

وفى قراءة من قرأ قوله تعالى : (إنّا كُلاًّ فيها) ، لا يصح إعراب : «كُلاًّ» توكيداً ، لعدم وجود الضمير ، وإنما تعرب بدَلا من الضمير «نا» اسم : «إنّ» بدل كل من كل . وهذا هو الإعراب الأحسن ؛ إذ لا ضعف فيه ، ولا مانع يمنع من إبدال الاسم الظاهر من الضمير الحاضر[1] بدل كل من كل . . . – (كما سيجىء فى باب البدل[2] ومنه : قمتُم ثلاثتَكُمْ) . وبدل الكل من الكل لا يحتاج لرابط من ضمير أو غيره .

ب – إذا اجتمع أكثر من مؤكد معنوىّ – بشرط وجود داع بلاغىّ[3] ، يقتضى هذا الاجتماع – تقدمت[4] النفس على العين ، ويستحسن تأخير كلمة : «كل» عنهما ، ويليها كلمة : «جميع» ثم كلمة : «عامة» وإذا تعددت ألفاظ التوكيد فهى للمتبوع وحده[5] ، ولا يصح – فى الرأى الأنسب – اعتبار واحد منها توكيداً للتوكيد . وهذا حكم عامّ فى جميع ألفاظ التوكيد الأصلية والملحقة بها .

حـ – قد تقع ألفاظ التوكيد المعنوى السبعة (وهى : نفس – عين – كِلاَ – كلتا – كل[6] – جميع – عامة) معمولة لبعض العوامل ، ولا تعرب توكيداً – لعدم وجود المؤكَّد – ؛ فتعرب على حسب حاجة ذلك العامل ، فاعلا ، أو مفعولا ، أو مبتدأ ، أو خبراً . . . و . . . وبالرغم من امتناع إعرابها توكيداً –

---

(١) أى : ضمير المتكلم أو المخاطب .

(٢) ص ٦٨٢ .

(٣) هذا الداعى هو إزالة الاحتمالات إزالة لاتتم إلا بهذه الكثرة. فإن كانت تتم بغيرها فلا داعى لتعدد التوكيد .

(٤) وجوباً أو استحساناً : تبعاً للخلاف الذى سبق فى رقم ٢ من هامش ص ٥٠٦ .

(٥) كما سيجىء فى رقم ٤ من ص ٥٠٣ وماقبلها مباشرة. ومنها نعلم أيضاً عدم صحة مجىء حرف عطف قبل التوكيد مادام توكيداً ، وإلا صار معطوفاً .

(٦) «ملاحظة» : قد تكون كلمة «كل» للتوكيد من غير أن تفيد الشمول والعموم –

. . . .

. . . .

تظل فى حالتها الجديدة تؤدى معنى التوكيد كما كانت تؤديه من قبل ، مع أنها فى حالتها الجديدة لا تسمى فى اصطلاح النحاة توكيداً ، ولا تعرب توكيداً . وهذا كثير فى : «جميع» ، و «عامة» ؛ نحو : الزائرون انصرف جميعهم ، أو : عامتهم ـ الزائرون رأيت جميعَهم، أو : عامّتَهم ـ الزائرون مررت بجميعهم ، أو بعامّتهم . . .

أما : «كُلّ» فيكثر وقوعها ـ عند فقد المؤكَّد ـ بعد عامل الابتداء ، فتكون مبتدأ ، ويقل وقوعها بعد غيره ؛ فمثال الأول : الحاضرون كلُّهم نابه . ومثال الثانى قول الشاعر :

يَميدُ[1] إذا والت عليه دِلاؤهم ... فيصدُرُ عنه كلُّها ، وهْوَ ناهلُ

وهذا من القليل الذى لا يحسن محاكاته ، لوقوعها فاعلا مع إضافتها للضمير[2] . ومن الأمثلة للثانى : الحاضرون تكلمَ كلُّهم ـ الحاضرون سمعتُ كلَّهم، وأعجبتُ بكلهم . . .

وكلمة : «كُلّ» فى لفظها مفردة مذكرة دائمًا[3] ، وإذا وقعت مبتدأ ، وأضيفت إلى نكرة ـ وجب فى الأغلب عند المطابقة مراعاة معنى النكرة فى خبر المبتدأ : «كُلّ» ؛ كقوله تعالى : (كل نفس ذائقةُ الموت)، وقوله تعالى : (كل حزب بما لديهم فَرِحُون) وقول جرير :

وكل قوم لهم رأىٌ ومختبرٌ ... وليس فى تغلبٍ رأىٌ ولا خبرُ

= الحقيق ، كما فى قوله تعالى (ولقد آتيناه آياتنا كلَّها) ، فإن الله لم يطلعه على جميع آياته . وهذا لأن كلمة «كل» ـ كما يذكرون ـ قد يراد منها الكل المجموعى كالآية ، وقد يراد منها الكل الجميعى الذى يشمل الأفراد ، فرداً فرداً (كما سيجىء فى رقم ٢ من هامش ٥١٧) .

(١) يميد ، أى يضطرب : والضمير عائد على ماء البئر .

(٢) وهناك سبب آخر ؛ هو أنه قد يحدث لبساً فى بعض الصور التى يحذف فيها المؤكَّد الضمير (وسيأتى فى ص ٥٢٢) مثل : الأسرة أكرمت كلها : أى : أكرمتها .

(٣) ولهذا إشارة فى رقم ٢ من هامش ص ٧١ حيث تفصيل الكلام على إضافة «كل وما يترتب على هذا من تعريفها أو عدم تعريفها ، وحالة النعت بعد المضاف إليه ، أيكون للمضاف أم للمضاف إليه؟

. . . .

. . . .

فإن أضيفت لمعرفة لم يلزم اعتبار المعنى ، وإنما يصح اعتباره أو اعتبار لفظ «كلّ» المفرد المذكر ، كقوله تعالى: «وكلهم آتيه يوم القيامة فرْداً». وقوله عليه السلام: «كلكُم راعٍ ، وكلكُم مسئول عن رعيته» ونحو: كلكُم هداةٌ للخير ، وكلكم داعون إليه . وقول الشاعر:

كلّ العداوات قد تُرجَى إزالتُها إلا عداوة مَن عاداك من حَسَدِ

وقول الآخر:

كل المصائب قد تمر على الفتى وتهون غير شماتة الحساد

وقد تقع بدلا كالتي في الآية السابقة — ، في ص ٥١٢ — على قراءة من قرأها (إنا كلاً فيها) . وقد سبق أن قلنا[1] ما نصّه:

«إنها تقع نعتًا بشرط إضافتها إلى اسم ظاهر ، مماثل للمنعوت في لفظه ، وفي معناه معًا — وهو الأغلب — أو مماثل لشيء له صلة معنوية قوية به ، فمثال الأول قول الشاعر:

كم قد ذكَرتكِ لو أُجزَى بذكركُمُو يا أشبهَ الناسِ كلَّ الناس بالقمرِ

فكلمة: «كل» نعت للناس . ومثال الثاني قول الآخر:

وإن كان ذنْبِي كلَّ ذنب فإنه محا الذنبَ كلَّ المحوِ من جاء تائبا

فكلمة: «كلّ» — في الشطر الثاني — نعت للذنب ، وهي مضافة إلى ما له صلة معنوية بالمنعوت .

«وإذا وقعت كلمة: «كل» نعتًا صارت من الجامد المؤول بالمشتق ، وصار معناها: «الكامل» في كذا[2] . . . وهو معنى يختلف عن معناها في التوكيد» . اهـ .

ولا يجوز فيها القطع في حالتي استعمالها نعتًا أو توكيداً — كما سبقت الإشارة

(١) في ص ٤٦٧ .

(٢) راجع ما له صلة بهذا في ص ٤٦٤ و٤٦٧ .

. . . .

. . . .

لهذا[1] ـ ولا داعى للأخذ بالرأى الذى يبيح استعمالها توكيداً فى الصورة السالفة التى تضاف فيها لاسم ظاهر مماثل لما قبلها على الوجه الذى شرحناه[2] ، لأن فى الأخذ به خروجاً على الكثير الفصيح من كلام العرب الذى يضيفها عند التوكيد إلى ضمير مطابق للمؤكَّد (المتبوع) ـ أما المضافة للظاهر فلها معنى آخر ، وتأويل مغاير ، كما رأينا .

« ملاحظة » : يقول الصبان فى هذا الموضع من باب : « التوكيد » ما نصّه :

(« اعلم أنّ « كُلاًّ » وشبهها فى إفادة شمول كل فرد ، إن كانت داخلة فى حيِّز النفى ـ بأن أُخِّرتْ عن أداته لفظاً ؛ (نحو : « ما كلّ ما يتمنى المرء يدركه . . . » ، وما جاء كل القوم ، وما جاء القوم كلّهم ، ولم آخُذْ كلّ الدراهم ، ولم آخذ الدراهم كلَّها . . .) أو رتبة ؛ (نحو : كلّ الدراهم لم آخذ ، والدراهم كلها لم آخُذ . . .) توجّهَ النفى إلى الشمول خاصة ، وأفاد سلب العموم . وإلا بأن قُدّمتْ على أداته لفظاً ورتبة توجّه النفى إلى كل فرد ، وأفاد عموم السّلب ؛ كقوله عليه الصلاة والسلام : « . . . كل ذلك لم يكن . . . » . وكالنفى النهى . قال التفتازانى : « والحقّ أن الشق الأول أكثرىّ لا كلىّ » ؛ بدليل قوله تعالى : « واللهُ لا يُحب كلّ مُختال فخور » . وقوله : « واللهُ لا يُحب كلّ كفَّار أثيم » . ـ وقوله : « ولا تُطعْ كلّ حلاّف مَهِين ») . ا هـ . كلام الصبان .

وأما « كلا » و « كلتا » فيكثُر ـ عند فقد المؤكَّد ـ وقوعهما بعد عامل الابتداء ، ويقل بعد غيره (فهما من هذه الناحية مثل : « كُلّ ») ؛ فمثال الأول : الحاضران كلاهما[3] نابه ـ الحاضرتان كلتاهما نابهة ... ومثال الثانى ما قاله بعض الأعراب وقد خُيِّر بين شيئين : « كليْهما وتَمْرا » . يريد : أعطنى كليهما وتمرا[4] . وفى هذه الصور وأشباهها يفيدان معنى التوكيد ، لكن لا يصح إعرابهما توكيداً .

وأما « نفس » و « عين » فالصحيح ـ عند فقد المؤكَّد وقوعهما معمولين

---

(١) فى رقم ١ من هامش ص ٤٦٣ وقد تقدم فى باب النعت (ص ٤٨٦ و ٤٨٧) شرح القطع بيان أحكامه .

(٢) فى هامش ص ٥٠٢ .

(٣) كلا : مبتدأ ، مضاف ...

(٤) كما جاء فى معجم : « لسان العرب » .

. . . .

. . . .

ـ أحيانًا ـ لبعض العوامل[١]، وإفادتهما التوكيد المعنوى مع امتناع إعرابهما توكيداً[٢]، ومن الأمثلة قوله تعالى: (كتب ربكم على نفسه الرحمة)[٣]، ونحو: جاءنى عين الكتاب . . . والعرب تقول: نزلت بنفس الجبل، ونفس الجبل مقابلى[٤].

د ـ فى جميع أنواع التوكيد المعنوى لا يصح اتحاد توكيد المتعاطفين إلا إذا اتحد عاملاهما معنى، فلا يقال غاب المسافر، وحضر الغائب كلاهما. فإن اتحد معنى العاملين صح اتحاد توكيد المتعاطفين، ولو كان لفظ العاملين مختلفاً؛ نحو: ذهب المسافر، وانطلق الصانع كلاهما.

هـ ـ يجوز الفصل بين المؤكَّد والمؤكِّد بغير أجنبي محض من العامل؛ طبقًا للبيان الشامل الذى سلف[٥] ـ ومنه قوله تعالى: (ولا يَحْزَنَّ، ويَرْضَيْنَ بما آتَيْتَهن، كُلُّهن . . .)، وقد اختلف النحاة فى الفصل بالحرف: «إمَّا»، والأحسن الأخذ بالرأى الذى يبيحه فيقول: سأسعَد بالقوم إمَّا كلِّهم، وإما بعضِهم . . .

و ـ سبقت الإشارة[٦] إلى أنه لا يجوز ـ فى أصح الآراء ـ قطع التوكيد مطلقًا[٧] حتى كلمة: «كل» إذا صارت نعتًا وجب إتباعها، وعدم قطعها.

* * *

(١) كما جاء فى معجم: «لسان العرب».
(٢) انظر ماسبق ـ فى ص ٥٠٤ ـ متصلا بهذا الحكم الخاص بفقد المؤكَّد.
(٣) وكذلك باقى السبعة، كما أسلفنا فى ص ٥١٢.
(٤) انظر الزيادة «ا» فى ص ٥٠٧ ـ لنوع من المناسبة . . .
(٥) فى ص ٤٣٥.
(٦) فى رقم ١ من هامش ص ٥٠٢.
(٧) المعنوى وغير المعنوى؛

ألفاظ التوكيد الملحقة[١] بالثلاثة :

هناك ألفاظ ملحقة بالثلاثة السالفة الدالة على الإحاطة والشمول ، وهذه الملحقة هى : أجمع — جمعاء — أجمعون — جُمَع — .

وإنما سميت ملحقة لأن الكثير الفصيح فى استعمالها أن تقع مسبوقة بلفظة : « كُلّ » التى للتوكيد أيضًا ، ومطابقة لها ، ومقوّية لمعناها[٢] ؛ وذلك بأن تقع : « أجمع » بعد : « كُلّ » ، و« جمعاء » بعد : « كلها » ، و « أجمعون » بعد : « كلهم » ، و « جُمَع » بعد : « كلهن » ، مثل : حصدت الحقل كلَّه أجمعَ — — سافرت الأسرةُ كلها جمعاءُ — أقبل الضيوف كلهم أجمعون — أقبلت الفتياتُ كلُّهن جُمَعُ[٣] . . .

ومن الجائز — مع قلته[٤] وفصاحته — أن تستقل كل واحدة من هذه الألفاظ الملحقة ، فتقع توكيداً غير مسبوقة بكلمة : « كل » التى أوضحناها . نحو : استوعبت النصحَ أجمعَ — استظهرت القصيدةَ جمعاءَ — صافحت الزائرين أجمعين[٥] — أكرمت الزائراتِ جُمَعَ .

ولاتدل كلمة : « أجمعين » وأخواتها على اتحاد الوقت عند وقوع

---

(١) وهى التى أشير لها فى ص ٥٠٣ — والثلاثة السالفة موضحة فى ص ٥٠٩ .

(٢) وقد تزيل عنها احتمال عدم الشمول الكامل، لأن لفظة: «كل» قد يراد منها : « الكل المجموعى » وليس « الكل الجميعى » على الوجه السابق الموضح لهما ، فى رقم ٦ من هامش ص ٥١٢ .

(٣) وفيما سبق يقول ابن مالك :

وبَعْدَ كُلٍّ أكَّدُوا بِأَجْمَعَا ... جَمْعَاءَ ، أَجْمَعِينَ ، ثُمَّ جُمَعَا

أى : بعد لفظة : « كل » التى للتوكيد استعمل العرب الألفاظ التى تجىء بعدها لتقوية التوكيد بها ، وسرد تلك الألفاظ . . علماً بأن كل واحد منها يستعمل مع مؤكَّد (متبوع) يخالف ما يستعمل مع الآخر . . .

(٤) قلة نسبية ،وليست قلة ذاتية تمنع القياس، فهى قلة بالنسبة للصورة الأخرى التى لا استقلال فيها . (راجع رقم ٢ من هامش ص ٧٩ حيث إيضاح القلة بنوعيها) .

(٥) من الجائز إعراب : « أجمعين » حالا ، ولكن المعنى يختلف عن إعرابها توكيداً ، فعلى إعرابها حالا يكون المعنى « مجتمعين » أى : فى حالة اجتماعهم ، وعدم تفرقهم . وعلى إعرابها توكيداً يكون المعنى على الشمول والإحاطة ، وأن الإكرام شملهم فرداً فرداً. فبين المعنيين فرق واضح ، ومن الواجب عند الإعراب ملاحظة المعنى المراد دائماً ، لأن الإعراب لا بد أن يجارى المعنى المقصود .

المعنى على الأفراد ؛ فهى مثل : « كل » وأخواتها ، فى إفادة العموم المطلق دون زيادة عليه[1] . فإذا قلنا : قابلت الزائرين أجمعين فقد تكون المقابلة فى وقت واحد أو فى أوقات مختلفة .

والفصيح الذى يحسن الاقتصار عليه عدم تثنية : « أجمع » و « جمعاء » ، فلا يقال : أفادنى الكتابان أجمعان ، ولا أنشدت القصيدتين جمعاوين ، لأن أكثر العرب استغنوا « بكلا » و « كلتا » عن تثنية أجمع وجمعاء[2] . . .

وهناك ألفاظ أخرى للتوكيد ، تجىء — مجتمعة أو غير مجتمعة — مرتبة وجوبًا بعد « أجمع » وفروعها ، وهى بمعناها ، وتُعد من الملحقات أيضًا مثلها ، وتفيد فائدتها فى تقوية معنى : « كلّ » — إن وُجد فى الكلام لفظ : « كل »[3] — وإزالة الاحتمال عن شمولها ؛ فيجىء بعد « أجمع » لفظ بمعناه وفائدته ، هو : « أكْتَع » ، وإن شئنا الزيادة جئنا بعد « أكْتَع » ، بلفظ : « أبْصع » ، ثم إن شئنا الزيادة جئنا بلفظ : « أبْتع » أخيراً . ونأتى بعد : « جمعاء» ، بلفظ : كتْعاء ، ثم بصْعاء ، ثم بتْعاء . ونأتى بعد : أجمعين ، بلفظ : (أكتعين ، ثم أبصعين ، ثم أبتعين) — مجموعة جمع مذكر سالماً — . وبعد : « جُمعَ » بلفظ : (كُتَع — بُتَع — بُصَع . . .) مجموعة على وزن : « فُعَل »[4] فالمثال الذى يجمع لفظ التوكيد الأصلى هو : « كُلّ » ويليه ملحقاته المختلفة — كاملة أو غير كاملة — مرتبة على الترتيب السالف وجوبًا ، وهو : سافر الوفد كله ، أجمعُ ، أكتعُ ، أبصعُ ، أبتع — سافرت

---

(١) على الوجه المشروح فى ص ٥١٠ .

(٢) وفى هذا يقول ابن مالك مبيناً أن ألفاظ التوكيد الفرعية قد تستقل بنفسها ، فلا تجىء بعد لفظة : « كل » :

وَدُونَ كُلٍّ قدْ يَجِىءُ أَجْمَعُ جَمْعَاءُ ، أَجْمَعُونَ ، ثمَّ جُمَعُ

ثم يذكر — بعد بيت آخر — الحكم بمنع تثنية «أجمع» ، وجمعاء ، استغناء عن تثنيتهما بكلا وكلتا :

وَاغْنَ بكِلْتَا فى مُثَنًّى ، وكِلَا عَنْ وزْنِ « فَعْلَاءَ » ووَزْنِ « أَفْعَلا »

(اغن بمعنى : استغن) . وسيجىء هذا البيت لمناسبة أخرى فى ص ٥٢٢ .

(٣) لصحة التوكيد بهذه الألفاظ ، وإن لم توجد كلمة : « كل » ، طبقاً لما تقدم .

(٤) وهذا هو الحكم الغالب — كما سيجىء فى باب الممنوع من الصرف ج ٤ ص ١٩٤ م ١٤٧ — .

الكتيبة كلها جمعاء ، كتعاء ، بصعاء ، بتعاء — حضر المدعون كلهم ، أجمعون ، أكتعون ، أبصعون ، أبتعون، وحضرت المدعوات كلهن جُمَعُ — كُتَعُ — بُصَعُ — بُتَعُ . ويقاس على هذا غيرها من الصور التي تستعمل فى الإفراد والتذكير وفروعهما .

ويجب ملاحظة ما يأتى :

(١) أن جميع ألفاظ التوكيد الملحقة بالثلاثة الأصلية لا تضاف مطلقاً (لضمير ولا لغير ضمير [1]) بخلاف ألفاظ التوكيد المعنوى الأصلية مثل : « كُلّ » وسواها ، فلابد من إضافتها لضمير مطابق للمؤكَّد ، كما عرفنا .

(٢) أنّ جميع ألفاظ التوكيد المعنوى الأصلية والملحقة — معارف ، فأما الأصلية فإنها معارف بسبب إضافتهما إلى الضمير الرابط ؛ فهى تكتسب منه التعريف . وأما الملحقة فإنها معارف بالعلمية ، لأن كل لفظ منها هو «علَم جنس» يدل على الإحاطة والشمول ؛ ولهذا لا يجوز نصبه على الحال — فى الرأى الصحيح [2] — ويجب منع الصرف فى : « أجمع » و « جمعاء » و « جُمَع » ، وكل ما كان من تلك الملحقات على وزن : فُعَل [3] .

(٣) أن ألفاظ التوكيد الملحقة إذا اجتمعت وجب ترتيبها على الوجه السابق ، وقبلها — فى الغالب — لفظة : « كلّ » ، ويجب إعراب لفظة : « كلّ » توكيداً للمؤكَّد الذى قبلها — وكذلك بقية مابعدها من الملحقات التى تجىء لتقويتها ، وإزالة الاحتمال عن شمولها ؛ فتُعرب كل واحدة منها توكيداً معنوياً للمؤكَّد (المتبوع) وليس التالى توكيداً للتوكيد الذى سبقه — فى الرأى الأنسب [4] —

---

(١) إلا كلمة : « أجمع » المسبوقة بالباء الجارة الزائدة لزوماً (فى مثل : حضر الضيوف بأجمعهم) كما سيجىء فى ص ٥٢١ .

(٢) إلا على رأى يجيز تأويله بالمشتق ، وليس بين الأعلام الجنسية ما يصح جمعه جمع مذكر سالما إلا ما كان منها دالا على الشمول التوكيدى ، نحو : « أجمع » وملحقاته ، فيقال : « أجمعون وأجمعين » . . . لأنه فى أصله مشتق (صفة) فهو فى أصله أفعل تفضيل أصالة (كما جاء فى الصبان ، ج ١ باب المعرب والمبنى عند الكلام على جمع المذكر) .

(٣) كما سيجىء فى باب الممنوع من الصرف ج ٤ ص ١٩٤ م ١٤٧ .

(٤) راجع الأشمونى ، وانظر ما يتصل بهذا فى « ب » من ص ٥١٢
وهناك رأى يجعل لفظ التوكيد بعد كلمة : « كل » تأكيداً لها ، وتقوية لإفادتها الإحاطة والشمول . وقد أشار إليه بعض الباحثين (ومنهم صاحب مجمع البيان فى علوم القرآن ج ١ ص ٣٩٩) لكن الرأى الأول أحسن وأنسب .

ولا يصح عطف هذه الملحقات بعضها على بعض . أو على شىء قبلها مادامت مستعملة فى التوكيد ؛ لأن جميع ألفاظ التوكيد المعنوى ـ الأصلية والملحقة ـ لا يصح أن يسبقها عاطف ؛ ـ كما سلف[1] ـ .

وكذلك لا يصح ـ فى الرأى الأصح ـ الفصل بين كلمة : « كل » وما يليها من هذه الألفاظ الملحقة المستعملة فى التوكيد ـ كما تقدم[2] ـ

(٤) عرفنا[3] أن جميع ألفاظ التوكيد الأصلية والملحقة إذا تعددت كانت توكيداً للمتبوع وحده ولا يصح أن يكون أحدها توكيداً للتوكيد ـ .

• • •

(١) فى ص ٥٠٦ .

(٢) فى هامش ص ٤٣٦ .

(٣) فى «ب» من ص ٥١٢ وفى رقم ٣ من الصفحة السابقة .

. . . .

. . . .

زيادة وتفصيل :

ا ــ من الأساليب الصحيحة ــ كما سبقت الإشارة[1] ــ جاء القوم بأجمَعهم (بفتح الميم ، أو ضمها) . فكلمة : « أجمع » هذه من ألفاظ التوكيد القليلة ، ولا بد أن تضاف إلى ضمير المؤكَّد ، وأن تسبقها الباء الزائدة الجارة . وهى زائدة لازمة لاتفارقها . وتعرب كلمة : « أجمع » توكيداً مجرور اللفظ بالباء الزائدة اللازمة ، فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب حالة المؤكَّد (المتبوع) . وهذا الإعراب أوضح وأيْسر من إعرابها بدلاً من المتبوع ، مجرورة اللفظ بالباء فى محل رفع ، أو : نصب ، أو : جر ؛ لأن صاحب هذا الإعراب لايجعل « أجمع » هنا من ألفاظ التوكيد، برغم أنها ــ عنده ــ تؤدى معناه وتضاف إلى ضمير مطابق للمؤكَّد .

* * *

ب ــ تتلخص أهم الأحكام السابقة الخاصة بألفاظ التوكيد المعنوى فيما يأتى :

(١) وجوب تقدم المؤكَّد (المتبوع) . ومماثلة التوكيد له فى الضبط

(٢) وجوب إضافة لفظ التوكيد إلى ضمير مطابق للمؤكَّد إذا كان لفظ التوكيد أساسيًّا ، لا ملحقًا . وهذا الضمير لايصح حذفه ولا تقديره .

(٣) وجوب تطبيق أحكام التابع التى سبق بيانها ، (فى ص ٤٣٥) . على ألفاظ التوكيد .

(٤) امتناع وجود عاطف يدخل على لفظ التوكيد إذا أريد بقاؤه للتوكيد.

(٥) عدم قطعه .

(٦) إذا تعددت ألفاظ التوكيد كانت لتوكيد المتبوع وحده وروعى فى تقديم بعضها عن بعض ترتيب خاصّ .

(٧) جميع ألفاظ التوكيد الأصلية والملحقة معارف .

---

(١) فى هامش ، ص ٥٠٧ ورقم ١ من هامش ص ٥١٩ وفى الجزء الثانى ــ باب «حروف الجر» م ٩٠ ص ٤٥٦ ــ

توكيد النكرة :

ألفاظ التوكيد المعنوى معارف[1] بذاتها ، أو بإضافتها إلى الضمير المطابق للمؤكَّد . (المتبوع) . والنكرة تدل على الإبهام والشيوع ؛ فهما متعارضان تعريفاً وتنكيراً .

لكن يجوز – فى الرأى الأصح – توكيد النكرة إذا أفادها التوكيد شيئاً من التحديد والتخصيص ؛ يقربها من التعريف نوعاً . وإلا لا يجوز ، لأنه لا فائدة منه .

وتتحقق استفادتها من التوكيد إذا اجتمع فيها أمران :

أولهما : دلالتها على زمن محدود بابتداء وانتهاء معينين معروفين ، كيوم وأسبوع ، وشهر . . . ، أو على شىء معلوم المقدار ؛ كدرهم ، ودينار . . .

وثانيهما : أن يكون لفظ التوكيد من ألفاظ الإحاطة والشمول التى عرفناها ؛ تقول عملت يوماً كلَّه – وسافرت أسبوعاً جميعَه – وتنقلت شهراً عامَّتَهُ . . . وتبرعت بدينار كلّه . . . وكقول الشاعر[2] :

لكنهُ شاقهُ أنْ قيل ذا رجَبُ   يا ليتَ عِدَّةَ حَوْل كُلِّهِ رجَبُ

وعلى أساس ما تقدم لا يصح : عملت زمناً كله – ولا أنفقت مالا كله ؛ لأن النكرة غير محدودة الوقت ، ولا معلومة المقدار . كما لا يصح ؛ عملت يوماً نفسِه ، أو عينه ؛ لأن لفظ التوكيد ليس من ألفاظ الإحاطة والشمول[3] . . . .

* * *

حذف المؤكَّد (المتبوع) توكيداً معنوياً :

منعت جمهـــرة النحاة حذف المؤكَّد (المتبوع) بحجة أن الحذف مناف

---

(١) سبق البيان فى رقم ٢ من ص ٥١٩ .

(٢) فى بعض الروايات .

(٣) وفى جواز توكيد النكرة التى يفيدها التوكيد يقول ابن مالك مبيناً أنه جائز إن أفاد، وأن البصريين لا يبيحونه مطلقاً .

وَإنْ يُفِدْ تَوْكِيدُ مَنْكور قُبِلْ   وَعَنْ نُحَاةِ البَصْرَةِ المَنْعُ شَمِلْ

ثم سرد بعد هذا بيتاً سبق تسجيله وشرحه فى مكانه الأنسب (ص ٥١٨) هو :

واغْنَ بِكِلْتَا فى مثَنًّى ، وكِلا   عَنْ وزْنِ : «فَعْلَاء» ووزْنِ : «أفْعَلَا»

للغرض من توكيده توكيداً معنويًّا . وأجاز آخرون الحذف ، بشرط أن يكون المؤكَّد (المتبوع) ضميراً رابطًا فى جملة الصلة ، أو : الصفة ، أو : الخبر؛ نحو : جاء الذى أكرمتُ نفسَه، أى:أكرمتُه نفسَه — جاء قوم أكرمتُ كلَّهم، أجمعين ، أى : أكرمتهم كلَّهم أجمعين — الأسْرَةُ أكرمتُ[1] كلَّها أجمعين ، أى : أكرمتها كلها أجمعين ، وحذفه — عند هؤلاء — فى الصلة أكثر من الصفة ، وفى الصفة أكثر من الخبر .

والأحسن الاقتصار على الرأى الذى يمنع الحذف جهد الاستطاعة ، لأن حجتهم أقرب إلى العقل والسّماع ، ورأيهم أبعد من اللبس والشك ، ولم يستند الموافقون على الحذف — إلى الأدلة والأمثلة المأثورة التى تكفى لتأييد رأيهم .

* * *

توكيد الضمير المرفوع المتصل والمنفصل توكيداً معنويًّا . . .

١—إذا أريد توكيد الضمير المتصل ، المرفوع ، (المستتر أو البارز) توكيداً معنويًّا يزيل الاحتمال عن الذات ، جىء بلفظ التوكيد الذى يحقق هذا الغرض ؛ وهو : « نفس » أو « عين » ، بشرط أن يَفْصِل بينه وبين المؤكَّد إما ضمير منفصل مرفوع يُعربُ توكيداً[2] لفظيًّا مناسبًا للضمير السّالف ، (أى : للمؤكَّد) ، وإما فاصل آخر ليس ضميراً ، نحو : أسرعْ أنت نفسُك للصارخ . ونحو : رغبتَ أنت نفسُك فى الخير — رغبتما أنتما أنفسُكما فى الخير — رغبتم أنتم أنفسُكم فى الخير — رغبتن أنتن أنفسُكن فى الخير . ويجوز: (رغبتَ — حتمًّا — نفسُك فى الخير) — (رغبتَ يوم الجمعة نفسُك أن تسافر) — (رغبتما — حتمًّا — أنفسكما فى الخير) . . وهكذا . فالفصل واجب ، ولكن الفصل بالضمير المنفصل أحسن وأفصح[3] . . .

---

(١) راجع ماسبق خاصًّا بهذا المثال فى رقم ٢ من هامش ص ٥١٣ ومن المراجعة يتبين أن هذا الأسلوب صحيح ، ولكن إعراب كلمة : «كل» مختلف باختلاف الرأيين ؛ فهو هنا لا يحتمل إلا التوكيد المفيد للشمول ، بسبب وجود كلمة « أجمعين » بعده الدالة على الكل « الجميعى » لا المجموعى ، وقد أوضحنا نوعى « الكل » فى رقم ٦ من هامش ص ٥١٢ .

(٢) انظر إعرابه فى ص ٥٣٠ .

(٣) وقد يكون من فائدة الفصل على الوجه السالف منع احتمالات معنوية غير مقبولة فى بعض=

وعلى أساس ما سبق لا يصح : " تكلم المحمدون هم أنفسهم " على اعتبار الضمير : (هم) توكيداً ، لأن المؤكَّد (المحمدون) ليس ضميراً متصلا مرفوعًا ، وإنما هو اسم ظاهر لا يؤكده الضمير توكيداً معنويًّا[1] والاسم الظاهر أقوى فى الدلالة من الضمير ؛ إذ لا يحتاج إلى مرجع يفسره ، بخلاف الضمير .

أما فى نحو : " المحمدون أكرمتهم هم أنفسَهم " فالفصل جائز لا واجب ؛ لأن المؤكَّد ضمير متصل ، ولكنه ليس مرفوعًا ؛ فيؤكَّد الضمير بالضمير ، ويجوز : المحمدون أكرمتهم أنفسَهم بغير توكيد بالضمير . وأما فى نحو : المحمدون قاموا كلَّهم ، فالفصل جائز أيضًا لا واجب ؛ لأن لفظ التوكيد وهو : « كل » ليس : « النفس » أو « العين »[2] . . .

ب — وإذا أريد توكيد الضمير المرفوع المنفصل ، بالنفس » أو : « بالعَيْن » ، فحكمه حكم توكيد الاسم الظاهر بهما ؛ كلاهما لا يحتاج إلى

= الصور ، فى مثل : خرجت البقرة ، عينها ، أو نفسها — قد يخطر بالبال أن المراد هو : روح عينها التى تبصر بها ، وخروج نفسها التى بها حياتها ، وهى : الروح ، فإذا جاء الفاصل منع هذا الاحتمال ، أو أضعف شأنه — وهذا صحيح — ويقولون : حملت الصور الأخرى التى لا احتمال فيها — على هذه ! ! والحق أن السبب هو استعمال العرب ليس غير .

(١) فى ص ٥٢٨ صورة تدل على صحة التوكيد اللفظى — لا المعنوى — بالضمير .

(٢) فيما سبق يقول ابن مالك .

وإنْ تُؤكِّدِ الضَّميرَ المتَّصِلْ ... بِالنَّفْسِ والعَينِ فَبَعْدَ المنْفَصِلْ
عَنَيْتُ ذا الرَّفْعِ ، وَأَكَّدُوا بمَا ... سِوَاهُمَا ، والقَيْدُ لَنْ يُلْتَزَما

يقول : إذا أردت أن تؤكد الضمير المتصل بواحد من لفظى التوكيد : « النفس » أو « العين » صح التوكيد بأحدهما بعد أن يسبقه التوكيد اللفظى بضمير منفصل يفصل بين التابع والمتبوع . ولما كان البيت السابق لا يبين نوع الضمير المتصل الذى يراد توكيده ، أهو مرفوع ، أم غير مرفوع — تدارك الأمر فى البيت الذى يليه فقال : « عنيت ذا الرفع » ، أى : قصدت بالضمير المتصل صاحب الرفع ، أى الضمير المتصل المرفوع .

وأوضح بعد ذلك جواز التوكيد المعنوى بلفظ آخر مناسب ، غير لفظى « نفس » و « عين » ، وبفاصل غير ذلك الضمير المنفصل . . . و . . . أو بلا فاصل ، فالتقييد بالنفس والعين لازم عند توكيد الضمير ، وكذا التقييد بالفاصل غير لازم ما دام المتبوع ليس ضمير رفع متصل

فاصل ؛ تقول : أنت نفسك سافرت — أنتما أنفسكما سافرتما — أنتم أنفسكم سافرتم . . . وهكذا . . .

* * *

القسم الثانى التوكيد اللفظى[1] :

هو تكرار اللفظ السابق بنَصّه[2] ، أو بلفظ آخر مرادف[3] له .

والمؤكَّد (المتبوع) ، قد يكون اسمًا ، نحو : الشمسُ الشمسُ أمُّ الأرض . وقد يكون فعلا ؛ نحو : تتحرك تتحرك الأجرام السماوية ، وقد يكون حرفًا ؛ نحو : نَعَمْ نَعَمْ أيها الداعى إلى الهدى . وقد يكون جملة فعلية ، أو : اسمية ؛ نحو : (الخير محمودُ المَغَبّةِ — تواتيك عواقبُه) . (الخير محمود المَغَبّة — تواتيك عواقبه) . وقد يكون اسم فعل ؛ نحو :

---

(١) تقدم القسم الأول (المعنوى) فى ص ٥٠١ . وفى رقم ٢ من هامش تلك الصفحة بيان المدلول الحقيق للتوكيد اللفظى .

(٢) ولا يضر أن يدخل على نصه بعض تغيير يسير ، كقوله تعالى : «فَمَهِّلْ » الكافرين أمْهِلهم رُوَيْداً » . فكلمة : « أمهلْ » توكيد لفظى للفعل السابق . والضمير : « هم » عائد على : « الكافرين » لا محل له من الإعراب (انظر أ » من الأحكام التى فى ص ٥٢٧) ومن هذه الآية يفهم أيضاً أنه يجوز فى التوكيد اللفظى الفصل بين المؤكِّد والمؤكَّد .

وشىء آخر قاله النحاة فى ج ٤ : « باب تابع المنادى » عند بيت ابن مالك :

فى نحو : سعْدُ سعْدَ الأوْسِ ينتَصِبْ ثانٍ وضُمَّ وافتح أوّلا تُصِبْ

إن ضُمَّت . كلمة : « سعد » الأولى كانت الثانية منصوبة ، على اعتبارها توكيداً لفظياً ، أو مفعولا به لفعل محذوف ، أو بدلا ، أو عطف بيان ، أو منادى . . .

ثم قالوا : كيف تعرب توكيداً لفظياً مع اتصالها بما لم يتصل به المتبوع (وتقدم مثل هذا الاعتراض فى رقم ١ من هامش ص ٤٥٦) ومع اختلاف جهتى التعريف بينهما ؟ إذ تعريف المتبوع هنا بالعلمية ، أو بالنداء — على الخلاف فى ذلك — وتعريف التابع بالإضافة ، لأنه لا يضاف حتى يجرد من العلمية . . ؟

أجابوا : قد يكتفى فى التوكيد اللفظى بظاهر التعريف ، وإن اختلفت جهته ، وتباين المعرف ، أو اتصل به شىء (راجع حاشية الخضرى عند البيت السالف . وستجىء الإشارة لهذا أيضاً فى ج ٤ رقم ٢ من هامش ص ٤٠) وللبحث صلة بما سيجىء فى القسم الأول من أحكام البدل — ص ٦٧٦ وبالقاعدة الهامة التى فى ص ٦٧٩ وتختص بعدم اتصال البدل بعامله .

(٣) المرادف هو : لفظ يؤدى معنى لفظ آخر تماماً ، ويخالفه فى حروفه ، فمن الأسماء الفضة واللجين — الذهب والتبر — . . . ومن الأفعال قعد وجلس .... ، ومن الحروف : نعم وجير . . . ، ومن المرادف قولهم : أنت حقيق قَمِنٌ .. ومعنى كل من الكلمتين : جدير .

ومن هذا النوع — عند الفراء — الحرفان : ما ، وأنّ المصدريتان ؛ فى قوله تعالى : « وإنه لحقٌّ مثلَ ما أنكم تنطقون . .) .

هي الدنيا تقول بِمِلْءِ فيها ... حَذَارِ حَذارِ منْ بطشى وفَتْكى

ومثال التوكد اللفظى بالمرادف : الذهبُ التبرُ مختبئٌ فى صحارينا . . . هذا ، وفى جميع صوَرِ التوكيد اللفظى وحالاته لايصح تكرار اللفظ السابق (وهو : المؤكَّد)، أكثر من ثلاث مرات ؛ كقول الشاعر :

أَلَا حَبَّذَا ، حَبَّذا ، حَبَّذا ... صديق تحملْتُ منه الأذى

وقول الآخر :

أَلَا ، يا اسْلَمِي ، ثُمَّ(1) اسْلَمِي ، ثُمَّتَ(1) اسْلَمِي
ثلاثَ تَحيَّات ، وإنْ لَمْ تَكَلَّمي(2) ...

الغرض منه : الغرض من التوكيد اللفظى(3) ؛ أمور ؛ أهمها : تمكين السامع من تدارك لفظ لم يسمعْه، أو سمعه ولكن لم يتبينه . وقد يكون الغرض التهديد ؛ كقوله تعالى فى خطاب المعاندين بالباطل : (كلاّ سوف تعلمون ، ثم كلاّ ، سوف تعلمون) .

وقد يكون التهويل : كقوله تعالى : (وما أدْراكَ(4) ما يومُ الدّين (5) ؟ ثُمّ ما أدراكَ ما يومُ الدّينِ ؟ » .

وقد يكون التلذّذ بترديد لفظ مدلولُه محبوب مرغوب فيه ، نحو : (الصحة ، الصحة !! ، هى السعادة الحقّة الحقّة)-(الجنة الجنة !! ما أسعدَ من يفوز بها.) - (الأمّ ، الأمّ !! أعذب لفظ ينطق به الفم(6) .) . .

(1 ، 1) إذا كان التوكيد اللفظى جملة مكررة جاز أن تكون مسبوقة بحرف العطف « ثم » أو « الفاء » وعندئذ لا يكونان حرف عطف ، وإنما يخضعان للحكم الخاص بهذه الصورة ، وهو مدون فى « ه » من ص ٥٣٦ وبهامشها هذا البيت لمناسبة هناك .

(2) أى : وإن لم تتكلمى .

(3) الفرق بينه وبين النعت موضح فى الملاحظة الهامة (رقم ٢ من هامش ص ٤٣٨) .

(4) ما أعلمك ؟ما أخبرك ؟ - أدرى : فعل ماض ، فى هذا البيت وهى فى الآيتين بعده توكيد لفظى لبعض الحروف والأسماء والأفعال والجمل ، فراجع الحكم فى ص ٥٢٧ وص ٥٣٧ وما بعدها .

(5) يوم الجزاء والحساب ، وهويوم القيامة .

(6) وقد اقتصر ابن مالك فيما سبق على تعريف التوكيد بقوله :

وَمَا مِنَ التَّوْكِيدِ لَفْظِيٌّ يَجِي ... مُكَرَّرًا : كَقَوْلِكَ : ادْرُجِي ادْرُجِي

أى : والذى هو لفظى من التوكيد يجىء مكرراً . . . فالتوكيد اللفظى عنده هو ما يجىء مكرراً سواء أكان تكراره باللفظ والمعنى معاً أم بالمعنى مع اختلاف اللفظ .

هذا ، والأغراض السالفة هى أهم ما يميز التوكيد اللفظى بالمرادف من عطف البيان – كما سيجىء فى بابه[1] . . .

* * *

أحكامه :

للتوكيد اللفظى أحكام تختلف باختلاف نوع المؤكَّد (المتبوع) من ناحية أنه اسم ، أو فعل ، أو حرف ، أو جملة ، أواسم فعل ، وتتلخص هذه الأحكام فيما يأتى ، (والأول منها عام ينطبق على جميع أنواع التوكيد اللفظى ، ولا يختلف فيه نوع عن نوع) :

ا – اللفظ الذى يقع توكيداً لفظيًّا ، ممنوع من التأثر والتأثير ، (أى : لا تؤثر فيه العوامل ؛ – فلا يكون مبتدأ ، ولا خبراً ، ولا فاعلا ، ولا مفعولا به ، ولا غيره . . . ؛ فليس له موضع ، ولا محل من الإعراب ،مطلقًا – وكذلك ليس له تأثير فى غيره مطلقًا ؛ فلا يحتاج لفاعل ، أو مفعول ، أو مجرور ، أو غيره[2] . . .) وإنما يقال فى إعرابه : « إنه توكيد لفظى لكذا . » ؛ فهو تابع له فى ضبطه الإعرابىّ ، من غير أن يكون كالمتبوع فاعلا ، أو مفعولا ، أومبتدأ ، أو غير ذلك . . ومن غير أن يكون له محلّ من الإعراب ، أو معمول . . . ولا فرق فى هذا الحكم بين أن يكون لفظ التوكيد اسمًا ، أو فعلاً ، أو حرفًا ، أو جملة ، أو اسم فعل ؛ ففى مثل: إن الشمس إن الشمس قاتلة للجراثيم ، تُعْرب : « إنّ » الثانية « توكيداً لفظيًّا » ، وليس لها عمل ولا محلّ . كما تعرب « الشمس » الثانية « توكيداً لفظيًّا » وليس لها عمل ولا محلّ ، وليست معمولة . و « قاتلة » خبر « إن » الأولى ، التى لها العمل وحدها ، وهى التى تحتاج إلى الاسم والخبر ، دون الثانية .

---

(١) إيضاح الفرق بينهما فى ص ٥٤٢ . وسيجىء فى رقم ١ , ٢ من هامش ص ٦٦٧ ما يفيد التشابه الظاهرى – أحياناً – بين ألفاظ بدل الكل ، وعطف البيان ، والتوكيد اللفظى ، وطريقة التفريق بين كل منها .

(٢) سبق هذا الحكم لمناسبة أخرى فى باب : « التنازع » (جـ ٢ ص ١٧٩ «د» م ٧٣) و يعارضه رأى آخر مدون هناك ، ثم بيان الفيصل فى الأمر – وله إشارة أيضاً فى جـ ٢ م ٦٦ ص ٧٠ – .

ويصح أن يقال — كما سيجىء[1] — : إن الشمس إنها قاتلة للجراثيم . فكلمة « إن » الثانية توكيد لفظى لا عمل لها ولا محلّ ، و « ها » ضمير عائد على الشمس ، مبنى على السكون ، لا محل له من الإعراب ؛ فليس اسمًا لـ « إنّ » ، ولا لغيرها ، ولا عاملا ، ولا معمولا لشيء مطلقًا ؛ وإنما هو مجرد رمز يحاكى[2] اسم « إن » الأولى ، ويعرب توكيداً لفظيًّا له[3] ... وهكذا كل رمز آخر يشبهه .

ومن الواجب مراعاة ما سبقت[4] الإشارة إليه ، وهو : أن المؤكَّد (المتبوع) لا يصح تكراره أكثر من ثلاث مرات .

ب — إن كان المؤكد (وهو : المتبوع) اسمًا :

(١) فإن كان اسمًا ظاهراً (ومثله : اسم الفعل) . فتوكيده اللفظىّ يكون بمجرد التكرار ، نحو : النجومُ النجومُ معلقة فى الفضاء ، والشمسُ واحدة منها ، والأرض الأرضُ كالحصاة الصغيرة بين آلاف من الكواكب الأخرى . فكلمة : « النجوم » الثانية، وكذلك كلمة: « الأرض » الثانية — توكيد لفظىّ ، وكلتاهما تضبط كالأولى، لأنها تابعة لها فى الضبط فقط،من غير أن يقال عن الثانية إنها مبتدأ ، أو خبر ، أو فاعل، أو غيره مما له موقع إعرابى....

ويستثنى من هذا الحكم الأسماء الموصولة ، فإنها لا تؤكَّد توكيداً لفظيًّا إلا بإعادة لفظها وصلته معه ، فلا يجوز تكرار اسم الموصول وحده دون تكرار صلته . نحو : الذى سَمَك السماء . الذى سمك السماء — قادر على دكّ عروش الظالمين . . .

هذا ، والأغلب أن الاسم الظاهر لا يكون توكيده اللفظى ضميراً — لما سبق بيانه[5] — .

---

(١) فى رقم ٣ من ص ٥٣٢ .

(٢) يقولون فى إعراب هذا إنه جاء بقصد محاكاة الاسم السابق ، فما المراد بالمحاكاة من الناحية الإعرابية ؟ أهى التوكيد اللفظى أم شيء غيره ؟ فإن كانت هى التوكيد اللفظى فكيف نوفق بينها وبين ما نصوا عليه (فى هذا الباب — وغيره — ص ٥٢٤) من أن الضمير لا يؤكد الاسم الظاهر ، إذ الاسم الظاهر أوضح منه ، لعدم حاجته إلى مرجع يفسره ؟ أهذه الحالة مستثناة ، والقاعدة السالفة أغلبية ؟ نعم هذا الذى يفهم من كلام فى حاشية ياسين على شرح التصريح فى أول بحث : « التوكيد اللفظى » .

(٣) ومثله الضمير : « هم » فى قوله تعالى : (فهل الكافرين أمهلهم رويداً) — انظر رقم ٢ من هامش ص ٥٢٥ — .

(٤) فى ص ٥٢٦ .

(٥) فى ص ٥٢٤ وانظر رقم ٢ من هذا الهامش .

(٢) وإن كان المؤكَّد (وهو المتبوع) ضميراً متصلا — مرفوعًا ، أو غير مرفوع — فمن الممكن توكيده توكيداً لفظيًّا بضمير يماثله فى معناه لا فى لفظه ؛ فيكون توكيده بالضمير المنفصل المرفوع المناسب له فى الإفراد والتذكير وفروعهما ؛ نحو : أرأيت أنت[1] الخير وافى خاملا — يُفْرِحك أنت وصول الحق إلى صاحبه — هل لك أنت فى عمل الخير فتؤجرَ؟ . ونحو : أرأيتما أنتما . . . أرأيتم أنتم . . أرأيتن أنتن . . . .[2] ففى الأمثلة السالفة وقع الضمير المنفصل المرفوع (أنت وفروعه) ، توكيداً لفظيًّا لضمير قبله متصل ، مرفوع ، أو : منصوب ، أو مجرور ؛ وفى كل حالة من الثلاث يعرب الضمير «أنت» ، وفروعه — توكيداً لفظيًّا مبنيًّا على الفتح أو غيره ، ولا يقال فيه إنه مبنى فى محلّ رفع ، أو: نصب ، أو : جر ، إذ ليس للتوكيد اللفظىّ محل إعرابىّ ، لأن المحل الإعرابى لايكون إلا للمبتدأ ، أو الخبر ، أوْ الفاعل ، أو غيرها مما له موضع إعرابى لا يقوم على التوكيد اللفظىّ .

ومن الضمير المرفوع المتصل ما هو بارز كالأمثلة السابقة ، وما هو مستتر كالفاعل لكل من الأفعال الآتية فى قوله عليه السلام : «كُلْ واشربْ ، والْبَسْ فى غير مَخيلة[3] ولا كِبْر» . . . فكل فعل من هذه الأفعال له فاعل ضمير مستتر مرفوع ، تقديره : أنت . فإذا أريد توكيد هذا الفاعل المستتر توكيداً لفظيًّا فتوكيده بالضمير المرفوع البارز «أنت» ، وهو غير الفاعل المستتر . فنقول : كُلْ أنت ، واشربْ أنت ، والبسْ أنت ، «فأنت» الضمير الظاهر هو توكيد لفظى للمستتر ، ومثله قول الشاعر :

إذا ما بدتْ من صاحب لك زَلَّةٌ ... فكنْ أنتَ محتالًا لزَلَّته عُذْرا

فالضمير: «أنت» البارز توكيد لاسم: «كان» المستتر، وتقديره : أنت ،أيضاً . والضمير : «أنت» المؤكَّد ، هو فى أصله أحد ضمائر الرفع البارزة فحقه أن يؤكِّد الضمير المرفوع فقط ، لكنه — على الرغم من هذا — يكون أحيانًا

---

(١) وهذا كقوله تعالى(وماتُقَدِّموا لأنفسكم من خير تجدُوه عند اللهِ هو خيراً، وأعظمَ أجراً) حيث وقع الضمير المنفصل المرفوع : «هو» توكيداًلفظياً للضمير المتصل المنصوب ، وهو الهاء فى آخر الفعل «تجدوه»

(٢) ومثل «هم» المؤكدة لواو الجماعة فى قوله تعالى : (وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمين) .

(٣) اختيال — كبر .

كثيرة توكيداً لفظيًّا لضمير غير مرفوع كما علمنا ، فيخالف بهذا ما يناسب أصله الأول ، ولكن هذه المخالفة مقبولة ، وقياسية قوية .

(٣) وإن كان المؤكَّد (وهو: المتبوع) ضميراً متَّصلا — مرفوعًا ، أوغير مرفوع — وأريد توكيده بضمير يماثله فى اللفظ والمعنى معًا ، وفى الاتصال ، وفى النوع الإعرابىّ[1] — فلا بد أن يعاد مع التوكيد اللفظُ الذى يتصل — مباشرة — بالمؤكَّد (المتبوع) ، أى : أنه لا بد من تماثل الضميرين (التابع والمتبوع) فى اللفظ ، وفى المعنى ، وفى الاتصال ، وفى أن يسبق كل ضمير منهما — مباشرة — لفظ يماثل الذى يسبق الآخر فى نصّه ومعناه ، نحو : (انساب حولى صوت غنائى ساحر؛ فجعلت جعلت ، أسمعه أسمعه ، وأصغِى إليه إليه ؛ فامتلأت النفس سروراً) . ولا يصح إعادة المؤكَّد (المتبوع) وحده لأن هذا يخرجه عن الاتصال .

ففى الأمثلة المذكورة أريد توكيد الضمير المتصل المرفوع ، وهو : « التاء » التى فى آخر الفعل الأول: « جعَل » فأكدنا هذا الضمير بمثله فى كل ما أوضحناه ، وهو « التاء » الثانية التى هى كالأولى فى لفظها ، وفى أنها ضمير ، متصل، للرفع ،مسبوق بفعل كالفعل الذى سبق المؤكَّد (المتبوع). وكذلك أريد توكيد الضمير المتصل المنصوب ؛ وهو : « الهاء » فى آخر الفعل الأول: « أسمع » فأكدناه « بالهاء » الثانية التى تماثله فى لفظه ، ومعناه ، واتصاله ، ووقوعه بعد فعل كالفعل الذى سبق المؤكَّد (المتبوع) . وكذلك أريدَ توكيد الضمير المجرور ، وهو: « الهاء » التى بعد « إلى » الأولى ، فأكّدناه بالهاء الثانية التى تماثله فى لفظه ومعناه ، واتصاله ، ووقوعه بعد حرف جر يماثل الحرف الذى قبل المؤكَّد (المتبوع) تمام المماثلة . . . (هذا ، وكل لفظ تكرر — بعد الأول — لا يكون له محل إعرابى كما سبق)[2] . . . .

---

(١) المراد : أن يكونا معا من نوع واحد ، كأن يكونا من ضمائر الرفع التى للمتكلم ، أو التى للمخاطب ، أو الغائب ، مع ملاحظة أن الضمير الذى للتوكيد اللفظى لا يعرب شيئاً ، ولا محل له ، — كما شرحنا — .

(٢) فى « ا » ، ص ٥٢٧ وما بعدها ، وفى توكيد الضمير المتصل توكيداً لفظياً ، ووجوب أن يعاد معه عند توكيده الاسم الظاهر المتصل به — يقول ابن مالك :

وَلَا تُعِدْ لَفْظَ ضَمِيرٍ مُتَّصِلْ إِلَّا مَعَ اللَّفْظِ الَّذِى بِهِ وُصِلْ

ثم يقول فى آخر الباب :

— وَمُضْمَرُ الرَّفْعِ الَّذِى قَدِ انْفَصَلْ أَكِّدْ بِهِ كُلَّ ضَمِيرٍ اتَّصَلْ

ولم يذكر ابن مالك بقية التفاصيل .

(٤) وإن كان المؤكَّد (المتبوع) ضميراً منفصلا مرفوعًا أو منصوبًا[1] فتوكيده اللفظى يكون بتكراره بغير شرط. (أى: أن توكيده يكون بضمير يماثله لفظًا ومعنى) فمثال المرفوع : أنت أنت مفطور على حب الخير . ومثال المنصوب قول الشاعر :

وإيَّاكَ إيَّاكَ المِرَاءَ[2] ، فإنه ... إلى الشَّرِّ دعَّاء ، وللشَّرِّ جالبُ

ويتضح من هذا أن المنفصل المنصوب لا يصح توكيده بالمنفصل المرفوع ، فلا يقال إياك أنت أكرمت ، ولا ما أكرمت إلا إياك أنت ، على اعتبار كلمة : « أنت » للتوكيد فى الصورتين .

حـ ــ إن كان المؤكَّدُ فعلاً ــ ماضيًا أو مضارعًا[3] ــ فإن توكيده اللفظى يكون بتكراره وحده دون تكرار فاعله[4] ولا يكون للفعل المؤكِّد (التابع) فاعل ؛ إنما الفاعل للأول (المتبوع) كقول أعرابى ، وقد سئل : أتقول الحق ؟ فأجاب :(وهل يقول يقول غيرى الحق؟ وأنا من معشر وُلِد وُلِد الحق معهم ، ولم يفارقهم) . فلفظة: « يقول » الثانية، ومثلها: « وُلِد » الثانية ــ لا محل لها من الإعراب.

د ــ وإن كان المؤكَّد حرفًا :

(١) فإن كان حرف جواب[5] ــ يفيد الإثبات أو النفى ــ فتوكيده اللفظى يكون بتكراره فقط ؛ كقول أعرابى لأخيه الحزين : (فيم الأسف على مافات

---

(١) ولا وجود لضمير منفصل مختص بالجر.

(٢) المجادلة بالباطل .

(٣) أما فعل الأمر فلا يمكن توكيده وحده بغير فاعله ــ فى الأصح ــ

(٤) إذ لو تكرر الفاعل مع فعله لخرج الأمر من توكيد الفعل وحده توكيداً لفظياً إلى توكيده مع فاعله ، فتدخل المسألة فى توكيد الجملة الفعلية كلها بجملة فعلية كاملة . ومن آثار هذا الفرق أن المضارع المنصوب أو المجزوم إذا أريد توكيده وحده توكيداً لفظياً وجب أن يكون المضارع الذى يؤكده منصوباً أو مجزوماً مثله ، فى مثل : لم يتهاونْ الحازم ، ولن يهملَ ... نقول : لم يتهاون يتهاون الحازم ، ولن يهمل يهمل ، بجزم المضارع : « يتهاون » الثانى ، تبعاً للأول ، وينصب المضارع الثانى : « يهمل » تبعاً للأول أيضاً . أما عند اعتبار الثانى مع فاعله هما جملة مؤكِّدة فلا يصح متابعته للأول فى الجزم ولا النصب ، ومما يوضح هذا ماسيجىء (فى ص ٦٤٥) من بيان الفرق بين عطف الفعل على الفعل وعطف الجملة الفعلية على الفعلية .

(٥) سيجىء فى الزيادة والتفصيل (ص ٥٣٥) بيان يفيد أن هذا الحكم ليس مقصوراً على =

وليس على الأرض باق ؟ نَعَم نعم. ليس فى طول الحزن إلا إطالة الشقاء، واستدامة العذاب) . . . وقول آخر ، وقد سئل : لمَ تُحاذر فلانًا وهو يصادقك ؟ فأجاب : (لا . لا ؛ فليس المنافق بالصديق . ورب صداقة ظاهرة، باطنُها عداوة كامنة ، وهى أشد ضرراً ، وأعمق خطراً من العداوة السافرة) . . .

(٢) وإن كان المؤكَّد حرفًا غير جوابىّ وقد اتصل به ضمير — فتوكيد هذا الحرف لا يكون بتكراره وحده ، وإنما يكون بتكراره ومعه الضمير المتصل به . ويجب الفصل بين المؤكَّد والمؤكِّد بفاصل مَّا ؛ نحو: لك[1] لكَ منزلة الشقيق البارّ ؛ وبك بعْد الله بك أستعين. . . وكقول الشاعر :

أَيَا مَنْ لَسْتُ أَقْلاهُ[2] . ولا فى البُعْد أنساهُ
لكَ اللهُ عَلَى ذاكا لكَ اللهُ لكَ اللهُ

(٣) وإن كان المؤكَّد حرفًا غير جوابىّ — أيضًا — وقد اتصل باسم ظاهر فتوكيده اللفظى يكون بتكراره ومعه الاسم الظاهر ، أو ضمير هذا الاسم الظاهر، — وإعادة الضمير أفصح — ، وفى الحالتين يجب الفصل بين الحرفين ؛ المؤكَّد والمؤكِّد. ويصح فى الفصل الاكتفاء بذلك الاسم الظاهر ، نحو : (إن العاقل الكريم، إن العاقل الكريم، أحرص على إماتة الحقد من تنمية أسبابه) أو: (إن العاقل ، إن العاقل أحرص على إماتة الحقد. . .) ، أو: (إن العاقل إنه أحرص على إماتة الحقد . . .) ومثل: (آفة النصح أن يكون جهاراً ، فليت الناصح الحكيم ليت الناصح الحكيم لا يعلنه) ، أو : (ليت الناصح لا يعلنه)، أو: (ليت الناصح ليته لا يعلنه) ومن أمثلة الفصل بالاسم الظاهر وحده قول الشاعر :

فتلك ولاةُ السوءِ قَدْ طالَ ملكُهُم فحتَّام[3] حَتَّامَ العناءُ الْمُطَوَّل ؟

= حروف الجواب وحدها ، وإنما يشمل بعض حروف أخرى .

وحروف الجواب نوعان : مايجاب به الموافقة على الشىء المسئول عنه وأنه ثابت واقع محقق ، مثل نعم — أجل — جَيْرِ — إى ... ، ومايجاب به لبيان عدم الموافقة عليه، وأنه غير واقع ، مثل : لا — بل .

(١) قد فصلت الكاف الأولى بين اللامين . والأحسن أن يكون الفاصل لفظاً غير داخل فيما تكرر.

(٢) أكرهه وأبغضه (قَلَى ، يَقْلِى — كرى يرى — وقَلِى يَقْلَى كتَعِبَ يَتْعَبُ ، لغة ، بمعنى : كره يكره) .

(٣) أى: إلى متى. . ؟ والفاصل هو : « ما » الاستفهامية المجرورة، التى حذفت « ألفها » وصلا .

ولو كان الحرف المؤكَّد داخلا على مضاف فالحكم السابق أيضًا فيتكرر المؤكَّد (المتبوع) ومعه الاسم المضاف والمضاف إليه أو ضمير المضاف إليه : والأحسن إعادة الضمير مع الفصل بينهما فى الحالتين .. نحو : الكريم يود الكريم ، واللئيم يودّ الناس على رجاء الفائدة . على رجاء الفائدة ، أو : على رجاء الفائدة على رجائها[١] . . .

(٤) وإن كان المؤكَّد حرفًا غير جوابى — أيضًا — وقد دخل على حرف آخر فالتوكيد اللفظى يكون بتكرار الأول مع ما دخل[٢] عليه . ومن أمثلة هذا دخول « يا » على « ليت » فى قول الشاعر[٣] :

فيا ليتنى ثم[٤] يا ليتنى ... شهدتُ وإن كنت لم أشهدِ

هذا ، وتوكيد الحروف توكيداً لفظيًّا على غير الوجه السالف ضعيف ، بل شاذ ، لا يصح القياس عليه ، كقول القائل :

إنَّ إنّ الكريم يحلُمُ ما لم ... يَرَيَنْ من أجاره قد أُضيمَا

فقد تكرر الحرف : « إنّ » بغير فصل ولا إعادة شىء . ومثل قول الآخر :

حتى تراها[٥] وكأنَّ وكأَنْ[٦] ... أعناقَها مشــددات بقَرنْ[٧]

---

(١) فى توكيد الحروف يقول ابن مالك :

كَذَا الحُرُوفُ غَيْرَ مَا تَحَصَّلا ... بِهِ جَوَابٌ ، كَنَعَمْ ، وَكَبَلَى

يشير بقوله : « كذا » إلى ماسبق فى بيت قبل هذا من أن توكيد الضمير المتصل لايكون إلا بإعادته وإعادة الاسم الذى اتصل به . وكذا الحروف لايعاد لفظها — إن كانت لغير الجواب — إلا بإعادة الاسم الظاهر المتصل بها — أو الضمير — ، أما حروف الجواب فتعاد وحدها . ثم ختم الباب ببيت سبق تسجيله وشرحه فى مكانه الأنسب (ص ٥٢٠) وهو قوله :

وَمُضْمَرُ الرَّفعِ الَّذِى قَدِانْفَصَلْ ... أَكِّدْ بِهِ كُلَّ ضَمِيرٍ اتَّصَلْ

(٢) إلا فى مسألة يجىء بيانها فى باب « البدل » — ص ٦٧٩ — حيث يصح إعادة حرف الجر ، وعدم إعادته ؛ طبقاً للتفصيل المدون هناك .

(٣) هو مالك بن أعين الحجازى ، المتوفى سنة ٢٤٨ هـ — كما فى معجم الشعراء المرزبانى حرف العين ، ص ٢٦٨ . —

(٤) انظر ما يختص بالعطف فى (هـ) ص ٥٣٦ .

(٥) الضمير : للمطايا .

(٦) أصلها : « كأن » المشددة النون ، ثم خففت نونها .

(٧) بحبل .

فقد تكرر الحرف « كأنّ » من غير إعادة شيء معه ، ولكن وجد فاصل بين الحرفين .وهو : « واو » العطف ، فكان الضعف هنا أخف منه فى البيت السابق[1] . ومثل قول الآخر يشكو حاله وحال أتباعه :

فلا واللهِ لا يُلْفَى[2] لما بى ... ولا لِلِمَـا بهم أبدًا دواءُ

فقد تكرر الحرف اللام (لِلِمَا) بغير فصل ولا إعادة شيء . والتوكيد هنا واضح الثقل ، لأن الحرفَ فَرْدِىّ ، فتكراره مباشرة يزيد ثقله ويوضحه[3] .

وأخف منه فى الثقل لاختلاف الحرفين مع منعهم إياه إلا فى المسموع ، قول الشاعر :

فأَصبحْنَ لا يسأَلْنَهُ عن بِمَابِهِ ... أَصَعَّدَ فى عُلْوِ الهوى أم تَصَوَّبا

فقد أتى « بالباء » بعد « عَن » وهما يستعملان فى معنى واحد ؛ إذ يقال سألت به ، وسألت عنه[4] .

والحق أن هذه الأمثلة ثقيلة، فوق أن الدافع إلى أكثرها قد يكون الضرورة الشعرية . فاستبعادها أفضل .

---

(١) سيجىء فى الزيادة — ص٥٣٥ — أن حرف العطف يعتبر من الفواصل المبيحة التكرار مباشرة . لكن حرف العطف الفردى — كالواو والفاء — يعتبر مسوغاً مشوباً بالضعف . وإذا وقع حرف العطف فاصلا فى التوكيد صار مهملا لايعطف ، ولا أثر لوجوده غير الفصل — طبقاً للبيان الآتى فى « هـ » من ص ٥٣٦ .

(٢) لايلفَى : لايوجَد .

(٣) فى كتاب معانى القرآن للفراء أمثلة متعددة لتكرار الحرف الفردى وغير الفردى جـ ١ ص ٦٧

(٤) ومن المسموع اجتماع : « كى » و « أنْ » المصدرية وقبلهما « اللام » فى مثل : عاونت الضعيف لكى أن تشيع المودة بين الناس، فقد أجازوا أن تكون اللام جارة و« كى » جارة، توكيداً لها . كما أجازوا أن تكون « كى » مصدرية ، و « أن » مصدرية توكيداً لها . وماسبق بالرغم من إباحته — غير مستحسن . وسيجىء التفصيل فى جـ ٤ باب إعراب الفعل .

. . . .

. . . .

زيادة وتفصيل :

عرفنا أن توكيد الحروف الجوابية توكيداً لفظيًّا لا يتطلب أكثر من تكرار الحرف ، وأشرنا[1] إلى أن هذا الحكم ينطبق على بعض حروف أخرى ؛ فقد قالوا[2] : لا يشترط شيء عند توكيد الحرف توكيداً لفظيًّا إن كان الحرف الجواب كقول الشاعر :

لا ـ لا ـ أَبوحُ بحُبِّ بَثْنَةَ إنها ... أخذت عليَّ مواثقًا وعهودا

وكذلك إنْ كان مفصولا من المؤكَّد بسكتة[3] ؛ كقول الشاعر :

لَا يُنْسِكَ الأَسَى تـأَسِّيًا ؛ فَمَـا ... ما مِنْ حِمَامٍ أَحدٌ مُعْتَصِما[4]

أو : كان مفصولا بجملة اعتراضية ؛ نحو : إنّ ـ وأنت تعرف ما أقول ـ إن شر الإخوان من يخذل أخاه عند الشدائد .

أو : كان مفصولا بعاطف[5] كقول الشاعر :

لَيتَ شعرى !! هل ، ثُم هَلْ آتِيَنْهُمْ ... أم يَحولَنْ دُون ذَاكَ حِمَـامُ ؟

---

(١) فى رقم ٥ من هامش ص ٥٣١ .

(٢) راجع حاشية ياسين على شرح التصريح فى هذا الموضع .

(٣) ترك الكلام .

(٤) تحققت السكتة فى هذا البيت بالسكوت المؤقت الذى حصل بعد قراءة الشطر الأول ، وقبل البدء فى قراءة الشطر الثانى .

(٥) انظر رقم ١ من هامش ص ٥٣٤ .

هـ – وإن كان المؤكَّدُ جملة اسمية أوفعلية جاز تكرارها بعطف صُورِىّ أو بغير عطف. والأكثر أن يكون بالعطف الصّورِىّ، وأن يكون العاطف المهمل هو الحرف «ثمَّ»[1] – غالبًا –. ومن الأمثلة قوله تعالى: (كَلاًّ سوف تعلمون، ثُمَّ كلاًّ سوف تعلمون)، وقوله تعالى: (وما أدْراكَ ما يومُ الدّينِ، ثم ما أدراك ما يومُ الدين)[2]... وقولهم للتّقِىّ: (الثواب عظيم، الثواب عظيم). وللشقى: (الحساب عسير، الحساب عسير).

ومما تجب ملاحظته أن العاطف هنا مهمل – لا يعطف مطلقًا، فهو صورىّ، أىْ: فى صورة العاطف وشكله الظاهر، دون حقيقته[3]..

ويجب ترك العطف بين الجملتين إذا أوقع فى لبس، نحو: عاقب الحاكم اللصوص، عاقب الحاكم اللصوص، فلو قلنا: عاقب الحاكم اللصوص ثم عاقب الحاكمُ اللصوص – لوقع فى الوهم أن العقاب تكرر، وأنه مرتان، إحداهما بعد الأخرى. مع أن المراد: مرة واحدة.

و – نعيد هنا ما قلناه فى مناسبة سابقة[4]، وهو أن توكيد المصدر لعامله نوع من التوكيد اللفظىّ، فيؤكد نفس عامله إن كان مصدرًا مثله، ويؤكد مصدر عامله الذى ليس بمصدر، ليتحد المؤكّد والمؤكَّد معًا فى نوع الصيغة؛ تطبيقًا لشرط التوكيد اللفظى – ومنه التوكيد بالمصدر الذى نحن فيه – فعنى

---

(١) الأكثر أن العاطف هو «ثم» وليس بالواجب المتعين فى رأى «الرضى» الذى يبيح مجىء «الفاء» مكان «ثم»؛ مستدلا بقوله تعالى: (أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى ...) إذ التقدير عنده: (أولى لك فأولى لك)؛ فكلمة: «أولى» الثانية مبتدأ حذف خبره، والجملة الاسمية من هذا المبتدإ وخبره المحذوف توكيد لفظى للجملة الاسمية التى قبل الفاء المهملة. أما غير الرضى فيوجب الاقتصار على الحرف: «ثم» ويقول إن الآية السابقة كاملة هى: (أَوْلَى لك فأولى، ثم أولى لك فأولى) فما بعد الفاء جملة اسمية معطوفة عطفًا حقيقيًا على الجملة الاسمية قبلها، والجملة بعد الحرف «ثم» المهمل توكيد لفظى للجملة قبلها. ورأى الرضى أحسن.

(٢) ومثل قول الشاعر – وقد سبق فى ص ٥٢٦ –:

ألا ياسلمى، ثم اسلمى، ثمت اسلمى...

(٣) كما سيجىء فى بابه، عند الكلام على: «الفاء»، وكذا فى ص ٥٧٨ و ... عند الكلام على: «ثم».

(٤) فى باب (المفعول المطلق ج٢ ص ١٦٩ م ٧٤) عند الكلام على تقسيم المصدر بحسب فائدته المعنوية.

قولك : عبرت النهر عبرا . . . هو : عبرت النهر ، أوجدت عبرا عبرا . وهذا رأى كثرة النحاة[1] .

* * *

حذف المؤكَّد (المتبوع) فى التوكيد اللفظى[2] .

لا يكاد يوجد خلاف فى منع حذف المؤكَّد توكيداً لفظيًّا ، لأن حذفه منافٍ — حقًّا — لتكراره .

---

(١) لكن سيترتب على الأخذ بقولهم هذا صحة حذف المؤكَّد فى التوكيد اللفظى ، وهذا الحذف ينافى الغرض من التوكيد اللفظى . وفوق هذا فعامله محذوف أيضاً ؛ فنى الكلام حذف كثير . فهل يجاب بأنه مع حذفه ملاحظ يدل عليه العامل المذكور الذى يشاركه فى الاشتقاق ، وهو : « عبرت » فهو محذوف كالمذكور — كما قالوا — ؟

(٢) هناك مسائل يحذف فيها عامل المصدر الذى يجىء المصدر لتوكيده . وقد انعقد للحذف بحث مستفيض ، عنوانه : حذف عامل المصدر . . . فى المكان المناسب له ، وهو باب : « المفعول المطلق » ج ٢ ص ١٧٨ م ٧٦ .

المسألة ١١٧ :

جـ ـ العطف بنوعيه .

العطف نوعان : عطف بيان ، وعطف نسق[1] ، وفيما يلى بيانهما :

(ا) عطف البيان .

نسوق بعض الأمثلة لإيضاحه :

(١) قال أحد المؤرخين : (طَرَقَ الحسينُ بنُ علىّ ـ رضى الله عنهما ـ باب سيد كريم فى قومه ؛ هو : « امرؤ القيسِ الكلبىّ » ، وخطب بنته : « الرَّبَاب » فرحب به أبوها ، وملأت الفرحة جوانب نفسه ؛ لعلمه أن هذه المصاهرة سترتبطه ببيت الرسول : « محمد » عليه السلام ، وتسجل له شرفًا خالداً على الأيام . . . وتمّ الزواج ، وأنجبت الرَّبَاب ، فكان من ذريتها : الأديبةُ المتفقهة « سُكَيْنَةُ » إحدى شهيرات النساء فى الصدر الأول ، والتى قيل فيها[2] :

كانت « سكَيْنَةُ » تملأُ الـدُّ نيا ، وتهـزأُ بالـرواةِ
رَوَتِ الحديثَ ، وفسَّرتْ آىَ الكتـابِ البينـاتِ
. . . . . .)

فلو أن المؤرخ قال : طرق « الحسين » باب سيد كريم لتساءلنا: من هو « الحسين » ؟ ولشعرنا أن هذا الاسم ـ برغم أنه معرفة بالعَلَمية ـ يحتاج إلى مزيد من الإيضاح والتبيين يزيل عن حقيقة صاحبه ، وعن ذاته[3] شائبة الإبهام ،

---

(١) سيجىء فى ص ٥٥٥ .

(٢) القائل هو الشاعر : أحمد شوق .

(٣) المقصود بصاحبه ، أو بذاته المستقلة ، أو بحقيقته ، شىء واحد ؛ هو : ذاته الأصلية بكيانها الحسى ، أو المعنوى ، لا الأوصاف العارضة التى تطرأ على تلك الذات ، ولا يمكن أن تستقل بنفسها منفصلة عن تلك الذات . (راجع إيضاح هذا فى ص ٥٤٢ و ٥٤٣ وهامشهما ، وكذلك رقم ٢ من هامش ص ٤٣٨) .

إذ لا ندرى أهو الحسين بن على ، أم غيره ؛ لاشتراك هذا الاسم بين أفراد متعددة ، كل منها يسمى : « الحسين » . لكن حين قيل : « الحسين بن علىّ » زالت تلك الشائبة بسبب كلمة : « ابن » الجامدة[1] التى وضحت المقصود ، وعينت المراد ، والتى معناها هنا معنى : « الحسين » ؛ لأن « الحسين » المقصود هو « ابن على » ، « وابن علىّ » المقصود هو : « الحسين » فالمراد من الكلمتين ذات واحدة ، ولكن الثانية أوضحت الأولى — كما قلنا — مع أنها تخالفها لفظاً ، لا معنى وذاتاً .

وكذلك خطب : « بنته » فإن كلمة : « بنت » هنا معرفة ؛ بإضافتها إلى الضمير ، لكنها — بالرغم من تعريفها — مُغَشَّاة بشىء من الشيوع والإبهام يجعلنا لاندرى حين نسمعها : أىُّ بنات الرجل هى؟ أتكون ذات « الرَّبَاب » أم ذات غيرها ؟ . . . فلما قال : « الرباب » — تحدد الغرض ، وتعينت ذات واحدة دون غيرها ؛ بسبب كلمة : « الرباب » الجامدة التى أزالت الإبهام ، وأوضحت المراد ، وبينته بمعناها الذى هو معنى : « البنت » ؛ لأن حقيقة البنت المقصودة هنا فى الكلام هى حقيقة « الرباب » وذات « الرباب » المقصودة هى ذات البنت التى يدور بشأنها الكلام . فهما مختلفتان لفظاً ، مع اتفاقهما معنًى وذاتا .

ومثل هذا يقال فى كلمة « الرسول » السالفة. فما حقيقة الرسول المراد؟ وماذاته ؟ إنّ كلمة : « الرسول » — برغم تعريفها هنا « بأل » تحتاج إلى تعيين أكمل وإيضاح أشمل ؛ لانطباقها على عدد من الأفراد . فلما جاء اسم : « محمد »[2] تم به التعيين الذاتى ، وزال ما قد يحوم حول مدلول « الرسول » من شيوع وإبهام ؛ بفضل كلمة : « محمد » التى عينت ذاته ؛ لأنها بمعناها تماماً ، والمراد منهما ذات واحدة .

ومثل هذا كلمة : « الأديبة » . فهذه الكلمة — برغم تعريفها هنا « بأل » — لا تدل دلالة دقيقة على ذات واحدة معيَّنة دون غيرها ، وإنما تصدق على أديبات متعددات ، فلما جاء بعدها كلمة بمعناها ، هى : « سُكَيْنَة » الجامدة تركز المراد : فى ذات أديبة واحدة معينة ، لا ينصرف الذهن إلى سواها ، وهى الذات

---

(١) غير المشتقة .

(٢) رددنا فى مناسبات مختلفة أن المشتق إذا صار علماً دخل فى عداد الأسماء الجامدة ، وخضع لأحكامها وحدها .

المقصودة التي تدل عليها كل واحدة من الكلمتين .

فنلحظ مما سبق أن كل كلمة من الكلمات التي عرضناها (وهى : « ابن » ـ الرباب ـ محمد ـ سُكَيْنَة . . .) جامدة ، قد أزالت عن المعرفة التي قبلها ما يشوبها من غموض ، وشيوع ، وأوضحت المقصود منها إيضاحاً لا يكاد يترك أثراً لإبهام أو اشتراك ، وهى فى الوقت نفسه بمعنى تلك المعرفة دون لفظها فدلولهما ذات واحدة ، بالرغم من اختلاف لفظهما .

(٢) كتب أحد الأدباء إلى خطيب :

(عرفتك قبل اليوم عذبَ الكلام ، حُلوَ الحديث ، وسمعتك الليلة خطيباً بارعاً عبقريًّا ... ولقد أصغيتُ إلى ما قلتَ ؛ فإذا كلمةٌ ، « خطبةٌ » استهوت الأفئدةَ ، وأداءٌ ، « تمثيل » خلَبَ الألبابَ ، وجرْسٌ ، « نغَمٌ » جسَّم المعانىَ ، وكشف للعيون دلالاتِ الألفاظ ؛ حتى كدنا نراها بيننا تروح وتغدو ..) .

فلو أن الكاتب كتب : « أصغيت إلى ما قلت فإذا « كلمة » . . . » لذهبت بنا الظنون ، مذاهب عدة فى الذات المرادة من هذه الكلمة المصوغة بصيغة النكرة . أهى ذات كلمة واحدة ؟ أهى شعر أم نثر ؟ أخطبة أم مقالة . . . ولكن الكاتب أزال كثيراً من الظنون حين قال بعد ذلك : « خطبة » ومعناها هنا ، والمراد من ذاتها هو معنى : «كلمة » وذاتها ؛ فتحدّد المراد من : كلمة » بعض التحديد ، وحُصِرَتْ النكرة فى دائرة أضيق من الدائرة الأولى الواسعة الإبهام والشيوع ، وصارت النكرة مختَصّة بعد أن كانت مطلقة كاملة الإبهام والشيوع . وكذلك كلمة : « أداء » ؛ فإنها نكرة مطلقة ، قد يرادمنها ذات الأداء البلاغىّ فى تكوين الأسلوب ، أو : ذات الأداء فى الثبات، وعدم الاضطراب ، أو : ذات الأداء فى استيفاء المعانى . . . أو . . ؛ فجاءت بعدها كلمة : « تمثيل » التى هى بمعناها هنا ، فحددت ـ بعض التحديد ـ المراد من حقيقة الأداء وذاته ، وقللت الاحتمالات فى فهم المراد من تلك النكرة ، أو : بعبارة أخرى : خصّصتْها ، وقيدت شمولها بعض التقييد . ومثلها كلمة : «نَغَم » بعد النكرة : « جرْس » .

فكل كلمة من الثلاث : (خطْبة ـ تمثيل ـ نغَم)ـ وأمثالها ـ هى كلمة

جامدة ، وقد خَصَّصَت النكرة التي قبلها بعض التخصيص ، وحددت شيوعها وإبهامها بعض التحديد . وهي في الوقت نفسه بمعناها ، دون لفظها ؛ فالمراد منهما ذات واحدة .

وكل واحدة من هذه الثلاث ، ومن الأربعة التي سبقتها في المثال الأول — ونظائرها — تسمى : عطف بيان ، ويقولون في تعريفه :

إنه تابع(١) جامد — غالباً — يخالف متبوعه(٢) في لفظه(٣) ، ويوافقه في معناه المراد منه الذات(٤) ، مع توضيح الذات إن كان المتبوع معرفة ، وتخصيصها(٥) إن كان نكرة(٦) . . .

* * *

---

(١) ولابد في هذا التابع : (عطف البيان) أن يكون اسما ظاهراً ؛ — كما يأتي في رقم ٢ ، وطبقاً للبيان الآتي في ص ٥٥٠ . وقد سبق شرح معنى « التابع » وبيان أحكامه العامة وترتيبه مع نظرائه . . . أول باب النعت ، (ص ٤٣٤) . ومن أحكامه المدونة هنالك جواز الفصل بين التابع والمتبوع بشيء مما أوردناه مفصلا ، بشرط — ألا يكون المتبوع أحد الموصولات ؛ إذ لا يجوز الفصل بين الموصول وصلته بتابع مطلقاً — كما أشرنا هناك ، وكما هو مبين تفصيلا في موضعه الخاص ج ١ م ٢٧ ، ص ٣٤١ — .

(٢) والصحيح أن متبوعه لايكون ضميراً ؛ فإن جاء ضميراً وجب إعراب التابع بدلا . وليس عطف بيان — كما سبق في رقم ١ ، وكما سيجيء في رقم ٥ من هامش ص ٥٤٣ ، وفي ص ٥٥٠ — .

(٣) لابد من المخالفة اللفظية ؛ فلو اتحدا لفظاً ومعنى لم يصلح أن يكون عطف بيان ؛ لأن الشيء لايوضح نفسه ، ولايبينها .

(راجع حاشية الصبان ج ٣ عند آخر بيت في باب : « تابع المنادى » . وستجيء إشارة لهذا في ج ٤ ص ٤١ م ١٣٠) .

(٤) لأن معناه ومدلوله هو الذات نفسها لا أمر عرضي طارئٌ عليها — كما أوضحنا في ص ٥٢١ و ٤٢٣ —

(٥) سبق في أول باب النعت — ص ٤٣٨ — وفي غيره معنى إيضاح المعرفة ، وتخصيص النكرة ، بما ملخصه أن المعرفة تدل على معين . ولكنها — بالرغم من ذلك — قد يصيبها شيء من الشيوع بسبب تعدد مدلولها . فأحمد ، ومحمد ، وعلي ، والنابغة . . . معارف ، لكن مدلول كل منها متعدد يحتاج أحياناً — إلى مايزيل عنه الإبهام والشيوع ، ويوضح المراد دون غيره . وهذا هو : « الإيضاح والموضح » . أما النكرة فدلولها شائع كامل الشيوع . نحو رجل ، طائر ، حيوان . . . فما يجيء لتحديد شيوعها وتقليله يسمى : « المخصص » إلا أن الإيضاح والتخصيص يكونان في النعت بأمور معنوية عرضية طارئة على الذات ، دون الذات نفسها ، بخلافهما في عطف البيان ؛ فينصبان على الذات نفسها — كما شرحنا ، وكما سيجيء هنا ، ثم في رقم ٢ من هامش ص ٥٤٤ —

(٦) وقد يكون للمدح مثل : « البيت » في قوله تعالى : (جعل الله الكعبة البيت الحرام قياماً للناس . . .) .

أوجه التشابه والتخالف بين عطف البيان[1] والتوابع الأخرى :

من التعريف السابق يتبين أن عطف البيان يشبه بعض أنواع النعت الحقيقىّ فى إيضاح المتبوع أو تخصيصه ، على الوجه المشروح فى باب النعت (وقد يشبهه فى القطع) — كما أسلفنا — والفارق بينهما أن النعت الحقيقىّ لابد من اشتماله على ضمير مستتر يعود على المنعوت ، وأن الغالب على النعت الحقيقىّ : « الاشتقاق » . وأنه لا يوضح ولا يخصص الذات الأصلية لمنعوته بلفظ يدل عليها مباشرة ، وتكون هى المرادة منه ، وإنما يوضح منعوته بصفة عرضية وأمر طارئ على الذات ، كالفهم ، والحسن ، والطول ، والقصر . . .

أما عطف البيان فإنه يوضح أو يخصص الذات نفسها ، لا بأمر عرضى طارئ عليها[2] : وإنما بلفظ يدل عليها مباشرة وهو عين معناها ، فهو بمنزلة التفسير للأول باسم آخر مرادف له يكون أشهر منه فى العرف والاستعمال من غير أن يتضمن حالة من الحالات العرضية التى تطرأ على الذات وتوصف بها . ولهذا يغلب أن يكون عطف البيان جامداً — أى : غير مشتق — فيكون كالعلَم المجرد ، والكنية . فلا ضمير فيه ؛ لأن الغالب عليه الجمود — كما سبق — ومن الجائز ألا يتحقق فيهما هذا الفارق الأغلبى إذ يصح — بقلة — وقوع النعت جامداً مؤولا بالمشتق ، ووقوع عطف البيان مشتقاً ، ولكن الأولى مراعاة الأغلب الأفصح .

كما يتبين أن عطف البيان قد يشابه التوكيد اللفظىّ بالمرادف فى بعض الصور مثل : (تبْرٌ ذَهَبٌ) فى أن كلا منهما كمتبوعه فى معناه ، دون لفظه . إلاّ أن الغرض من عطف البيان هو : الإيضاح أو التخصيص[3] . أما الغرض من التوكيد اللفظىّ — بتكرار اللفظ أو مرادفه — فأمر آخر ، أوضحناه فى بابه[4] ، وعلى

---

(١) إذا كان المتبوع كنية لوحظ فى عطف البيان ما سبقت الإشارة إليه فى « ا » من ص ٤٢٩ .

(٢) سبقت الإشارة الموضحة لهذا فى النعت فى رقم ٢ من هامش ص ٤٣٨ — .

(٣) بمعناها السالف فى رقم ٥ من هامش الصفحة الماضية ، والذى سيجىء أيضاً فى رقم ٢ من هامش ص ٥٤٤ (وراجع ص ٧١ ج ٣ من شرح المفصل) .

(٤) ص ٥٢٥ ، وبينهما فروق أخرى ستجىء فى ص ٥٥٠ منها أن عطف البيان لا يكون فعلا ولا جملة . . . وغير هذين مما سنذكره . . .

ملاحظة هذا الغرض الذى تدل عليه القرائن يتعين أحدهما فى موضع لا يصلح له الآخر.

أما المشابهة بين عطف البيان وبدل الكل من الكل[1] (من ناحية معناهما، وإعرابهما، وقطعهما[2] وجمودهما، دون لفظهما). فغالبة[3]، ويصح فى أكثر حالاتهما أن يحل أحدهما محل الآخر من غير أن يتأثر الكلام بهذا التغيير – كما سيجىء فى باب البدل – نحو: ما أعجبَ ملكةَ النحل؛ (اليعسوبَ). تدير مملكتها بحزم ومهارة، وتراقب رعيتها بيقظة واهتمام، ولا تستقر فى قصرها (خَلِيَّتِها)، إلا فترات قصيرة للراحة والهدوء.

فكلمة: «اليَعسوب»، عطف بيان، أو بدل كل من كل، من النحلة، وكلمة: «خلية» عطف بيان، أو بدل كل من كل، من: قصْر[4]....

حكم عطف البيان:

عطف البيان تابع يطابق متبوعه[5] فى أربعة أمور محتومة[6]، ولابدّ أن يكون اسما ظاهراً[7] فى جميع أحواله:

أولها: فى ضبطه الإعرابىّ (من ناحية الرفع، والنصب، والجر). ويجوز فيه القطع[8]؛ كالنعت.

وثانيها: فى تعريفه وتنكيره[9].

---

(١) وهو الذى يكون فيه التابع مطابقاً فى المعنى لمتبوعه تمام المطابقة... مع اختلافهما لفظاً – فى الغالب – كما سيجىء فى بابه. وتفصيل الكلام عليه فى ص ٥٤٦.

(٢) مع مراعاة مايختص بقطع البدل، وسيجىء فى «هـ» من ص ٦٧٧.

(٣) راجع التحقيق فى ص ٥٤٩، ٥٥٠.

(٤) نعيد هنا ما سبقت الإشارة إليه (فى رقم ١ من هامش ص ٥٢٧) وهو أن التشابه الظاهرى قد يقع – أحيانا – بين ألفاظ بدل الكل، وعطف البيان، والتوكيد اللفظى طبقا للبيان الآتى فى رقمى ١، ٢ من هامش ص ٦٤٣ وفيهما طريقة التفريق.

(٥) ويلاحظ ماسبق فى رقم ٢ من هامش ص ٥٤١ وماسيجىء فى ص ٥٥٠ وهو أن متبوعه لايكون ضميراً – فى الرأى الأصح – فإن جاء ضميراً وجب إعراب التابع بدلا – وسيجىء هنا أيضاً –.

(٦) وتجرى عليه فوق ذلك جميع الأحكام العامة المشتركة التى تجرى على التوابع الأربعة والتى سبقت الإشارة لها فى هامش ص ٤٣٤ م ١١٤.

(٧) راجع الملحوظة الخاصة ببيان هذا فى ص ٥٥٠.

(٨) سبقت الإشارة لهذا فى هامش ص ٥٠٢ أما بيان القطع وأحكامه ففى ص ٤٨٦ و ٤٨٨.

(٩) الصحيح أن هذا هو الأغلب، إذ عطف البيان قد يكون نكرة كالمتبوع، ومن أمثلته قوله=

وثالثها : فى تذكيره وتأنيثه .

ورابعها : فى إفراده ، وتثنيته ، وجمعه .

أى : أنه لابد أن يطابقه فى أربعة أمور من عشرة[1] ... كما فى الأمثلة التى سلفت[2] ... وقد يقع عطف البيان بعد أىْ (بفتح الهمزة

=تعالى : (يوقَدُ من شجرةٍ مُباركةٍ زَيْتونةٍ ...) ؛ وقوله تعالى : (ويُسْقَى من ماءٍ صديدٍ) ويصح تخالفهما تعريفاً وتنكيراً بشرط أن يكون التابع هو المعرفة ، ليتحقق الغرض من « عطف البيان » وقد نص على صحة التخالف بعض النحاة – ومنهم الرضى ، كما جاء فى « الصبان » آخر هذا الباب – ولكنهم لم يقيدوا المخالفة بتعريف التابع أو تخصيصه ، وهذا الإطلاق غير مفهوم ، إلا عند من يقول : « إن النكرة تخصص متبوعها » والتخصيص نوع من البيان والإيضاح – طبقاً للبيان الذى يجىء فى رقم ٢ من هامش الصفحة التالية . غير أن تمثيل الرضى ، هناك (فيما نقله عنه الصبان لجواز وقوع عطف البيان نكرة) قد يدل على أنه يقصد النكرة المختصة . وهذا هو الأحسن . ويؤيده ماورد فى حاشية « ياسين » فى باب « البدل » عند الكلام على منع بدل الاسم الظاهر من الضمير بدل كل من كل ؛ بحجة نقصان الاسم الظاهر فى تعريفه عن الأول (المتبوع) حيث قال مانصه : (أما نقصان تعريف الثانى عن تعريف الأول فلا يضر ؛ كما فى إبدال النكرة الموصوفة من المعرفة ؛ نحو : مررت بمحمد رجل عاقل ، إذ رب نكرة تفيد مالاتفيده المعرفة ، وإن اشتملت المعرفة على فائدة التعريف التى خلت عنها النكرة) اهـ . ويلاحظ أن التمثيل جاء بنكرة مختصة ، وأن الكلام خلا من النص على اشتراط اختصاصها ، كما يلاحظ أن الرأى السالف أحد آراء متعددة أشرنا إليها فى هامش ص ٤٥٦ حيث يصح فى المثال الذى عرضه « ياسين » أن يكون عطف بيان ، وأن يكون غير ذلك ؛ طبقاً لما هو مدون هناك .

(١) العشرة هى : علامات الإعراب الثلاث – التعريف والتنكير – التذكير والتأنيث – الإفراد والتثنية والجمع .

(٢) فيما سبق من تقسيم العطف إلى نوعين يقول ابن مالك فى أول باب خاص عقده بعنوان : العطف .

العَطْفُ . إمَّا ذو بيان ، أو نَسَقْ والغَرَضُ الآنَ – بَيَانُ مَا سَبَقْ

انظر الكلام على معنى « أو » المراد منها « إما » فى ص ٦١٥ – .

والذى سبق فى التقسيم هو « ذو البيان » أى : صاحب البيان ويقول فى تعريفه :

فذُو البَيَان تابعٌ شِبْهُ الصِّفهْ حقِيقَةُ القَصْدِ به مُنْكَشِفَهْ

يريد : أن عطف البيان تابع ، يشبه الصفة (النعت) فليس هو الصفة ؛ لأن بينهما فوارق متعددة ، منها : أن عطف البيان يبين حقيقة متبوعه ، ويكشف ذاته المقصودة . أما النعت فيبين معنى عارضاً فى متبوعه ، أو فى سببيه ، ففى مثل « كلمت الرجل العالم » – تبين كلمة : « العالم » ، (وهى : النعت) معنى من المعانى العارضة التى تتصف بها ذات العالم ، فقد تتصف بالعلم ، أو : بالأدب ، أو : بالاختراع ... أو ... أو ... أما عطف البيان فلا يبين صفة من الصفات التى تطرأ على الذات ، وإنما يبين الذات نفسها . سواء أكانت ذاتا حسية . أم معنوية ؛ أى : يبين مايسمى :=

وسكون الياء) ، التي هي حرف تفسير[1] ، فلا يتغير من حكمه شيء ؛ نحو : هذا الخاتم لُجَيْنٌ ، أيْ : فضةٌ . وفي هذه الصورة يتعين عطف البيان أو بدل الكل ؛ إذ لا يقع سواهما بعد : « أيْ » التفسيرية .

• • •

= حقيقة الشيء ، ومادته الأصيلة – كما شرحناها من قبل – في ص٥٤٢ – فنقول كلمت الرجل، إبراهيم فكلمة : « إبراهيم » بينت ذات الرجل ، وحقيقته الأصيلة ، لا وصفاً طارئاً من أوصافه ، ولذا تسمى « عطف بيان » ، لأنها بينت الحقيقة المقصودة ، أو ذات الحقيقة ، ثم قال في حكمه :

فَأَوْلِيَنْهُ مِنْ وِفَاقِ الأَوَّلِ ... مَا مِنْ وِفَاقِ الأَوَّلِ النَّعْتُ وَلِي

أي : أعطه منْ موافقة الأول (المتبوع) مثل ماتولاه النعت من موافقة منعوته ، وهو الأمور السابقة . (فمعنى : أولينه : أعطه ، ومعنى : ولي : تولى وأخذ) ، ثم نص على أن عطف البيان ومتبوعه يتماثلان تعريفاً وتنكيراً ، وأنهما يكونان من هذا النوع ، أو ذاك ، ولا يقتصران على أحدهما :

فَقَــدْ يَكُونَانِ مُنَكَّرَيْنِ ... كَمَا يَكُونَانِ مُعَــرَّفَيْنِ

وهو بهذا النص الصريح يرد على من يقول : إن عطف البيان لا يكون إلا معرفة ؛ بحجة أن الغرض منه البيان والإيضاح ، وهما من شأن المعرفة لا النكرة ؛ إذ النكرة مجهولة ، والمجهول لايبين المجهول وأن ماتتوهمه من النكرات عطف بيان فليس به ؛ ولكنه بدل كل من كل . . . و . . . والرأي الراجح المقبول أنه يكون نكرة أيضاً ، لأن النكرة تخصص متبوعها ، والتخصص نوع من البيان والإيضاح . كما سبق في رقم ٤ من الهامش السابق ؛ فمندهم أن الأخص قد يبينه ويوضحه ماليس بأخص . هكذا يقولون . وهو مقبول أحياناً لانطباقه على بعض الصور الواردة والأساليب الصحيحة ؛ مثل : « يا إحسانُ رجلٌ» إذا كان « إحسان » – أو ما ماثله علم من الأعلام المشتركة بين الذكور والإناث، فلو لم يذكر بعده كلمة: « رجل » التي توضح ذاته لوقع لبس في حقيقته ؛ أهو رجل أم امرأة ... أو ...

(١) انظر رقم ١ من هامش ص ٥٥٦ ورقم ٤ من هامش ٥٤٧ – ويصح إعراب ما يقع بعد « أي » التفسيرية « بدل كل » إلا في المسائل التي يفترقان فيها (وسيجيء في باب البدل) .

وقد يتعين أن يكون مابعد « أي » بدلا وليس عطف بيان ، ذلك أن عطف البيان لا يكون متبوعه ضميراً – (كما سبق في رقم ٢ من هامش ص ٥٤٢ وفي رقم ١ من هامش ص ٥٤٣ وكما سيجيء في ص ٥٣٣ –) فإذا وقع المتبوع ضميراً وجب إعراب التابع بدلا ، لاعطف بيان . (راجع حاشية ياسين في باب النسب عند الكلام على النسب إلى ماحذفت فاؤه ، أو عينه . . .) .

« ويقول صاحب المغني » عند الكلام عليها مانصه الذي نقلناه – في رقم ١ من هامش ص ٥٥٦ – وهو : (وتقع تفسيراً للجمل أيضاً ؛ كقول الشاعر : :

وترمينني بالطرف ، أي :أنت مذنب .. اهـ: والجملة التفسيرية بعدها لا محل لها من الإعراب .

الارتباط بين عطف البيان وبدل الكل من الكل[1] :

أشرنا[2] إلى أن المشابهة غالبة بين عطف البيان وبدل الكل من الكل ، فى ناحية معناهما ، وإعرابهما ، وقطعهما[3] ، وجمودهما ، دون حروفهما ، والأحسن القول بأن المشابهة بينهما كاملة فيما سبق ، لا غالبة ؛ إذ التفرقة بينهما قائمة على غير أساس سليم ، فمن الخير توحيدهما ، لما فى هذا من التيسير ، ومجاراة الأصول اللغوية العامة . أما الرأى الذى يفرّق بينهما فى بعض حالات فرأى قام على التخيل ، والحذف ، والتقدير ، من غير داع ، ومن غير فائدة ترتجَى . ومن السداد إهماله وإغفاله[4] . . .

على أنا نشير هنا إلى بعض الصور التى يتحتّم فيها العطف البيانى بناء على ذلك الرأى ؛ ويمتنع بدل الكل ، ، مُرَدّدين بعد ذلك عدم الالتفات إلى الرأى السالف . منها[5] :

(١) أن يكون التابع مفرداً ، معرفة ، منصوبّاً ؛ والمتبوع منادى ، مبنيًّا على الضم مثل : يا صَديقُ عليًّا[6] . فيجب عندهم إعراب : « عليا » عطف بيان ، ولا يصح إعرابه بدل كل ؛ لأن البدل لا بد أن يلاحَظ معه فى التقدير تكرار العامل الذى عمل فى المتبوع ، بحيث يصح أن يوجد هذا العامل قبل التابع وقبل المتبوع معًا ، من غير أن يترتب على هذا التكرار فساد فى المعنى ، أو مخالفة لضابط نحوىّ . فإن ترتب عليه فساد لم يصح إعراب الكلمة « بدل

---

(١) قد يكون من المستحسن تأخير مبحث الارتباط بين عطف البيان وبدل الكل إلى ما بعد الانتهاء من البدل ، ولكننا فى التقديم سايرنا ابن مالك حيث تعرض لهذا الارتباط والموازنة فى باب عطف البيان .

(٢) فى ص ٥٤٣ . وانظر ص ٥٤٩ و ٥٥٠ .

(٣) انظر ما يختص بقطع البدل فى « هـ » ص ٦٧٧ .

(٤) انظر رقم ١ من هامش ص ٥٣٣ حيث الرأى السديد لبعض الثقات .

(٥) انظر الزيادة والتفصيل – ص ٥٤٩ – حيث بيان الضابط العام الذى يشمل كل الصور الممنوعة عندهم .

(٦) وهذا الإعراب بالنصب جائز فى النداء – بشروط تذكر فى بابه ، ج ٤ – على اعتبار « عليًا » – المنصوبة عند استيفاء الشروط – تصلح « بدلا » من كلمة « صديق » المبنية لفظاً ، المنصوبة محلا ؛ لأنها منادى مبنى على الضم فى محل نصب .

كل » ووجب الاقتصار على إعرابها « عطف بيان » فقط . وهذا معنى قولهم : « إن البدل على نية تكرار العامل » . فتقدير الكلام فى المثال السالف : يا صديق يا عليا ؛ بتكرار العامل ، وهو « يا » ووجوده قبل المتبوع حقيقة ، وقبل التابع تخيلا . وهذا التكرار يؤدى إلى خطأ النصب فى كلمة « عليًّا » المذكورة ، لأنها فى التخيل: منادى مفرد علم ؛ فيجب بناؤها على الضم ؛ طبقًا لأحكام المنادى، ولا يجوز نصبها . إلا على اعتبارها عطف بيان[1] ؛ لأن عطف البيان لا يلاحظ فيه تكرار العامل ، ولا أنه مقدّر قبل التابع ، وإنما يكتفى بوجوده قبل المتبوع فقط . فإعراب الكلمة المذكورة : (عليًّا) بدلا ، يؤدى عندهم إلى فساد نحوىّ يجب توقيه ، بالعدول عن البدل إلى عطف البيان ، أو غيره إن أمكن .

(٢) أن يكون التابع خاليًا من « أل » ، والمتبوع مقترنًا بها مع إعرابه مضافًا إليه ، والمضاف اسم مشتقّ ، إضافتُه غير محضة[2] ؛ نحو : نحن المكرمُو النابغةِ هند ؛ فيجب — عندهم — إعراب « هند » عطف بيان ، لا بدلا ؛ لأن البدل على نية تكرار العامل ، وملاحظة وجوده قبل التابع كوجوده قبل المتبوع ، — كما أسلفنا — وعلى هذا يكون الأصل المتخيَّل للمثال هو : نحن المكرمو النابغة ، المكرمو هند ، فلو أعربنا كلمة : « هند » التى فى المثال الأصلى بدلاً لأدى الإعراب إلى فساد ؛ هو : أن يكون المضاف مشتقًّا مقترنًا « بأل »، والمضاف إليه غير مقرون بها ؛ لأن الإضافة غير محضة ؛ يمتنع فيها مثل هذا ، إلا بوجود بعض المسوغات[3] التى تصححها . والجملة هنا خالية من كل مسوغ — فى رأيهم — .

ولا سبيل عندهم للفرار من الفساد إلا بإعراب « هند » عطف بيان ، لا بدلا؛ إذ عطف البيان لا يشترط فيه صحة تكرار العامل[4] . . .

---

(١) وهو منصوب مراعاة لمحل المنادى المتبوع ، لأن كلمة : « على » مبنية على الضم فى محل نصب — كما قلنا .

(٢) سبق شرحها وتفصيل الكلام عليها فى هذا الجزء (ص ١ و ٣ . وما بعدهما) .

(٣) سبق بيان هذه المسوغات فى ص ١٢ .

(٤) وفى صلاحية عطف البيان لأن يكون « بدل كل من كل » إلا فى الصورتين السالفتين — وأشباههما — يقول ابن مالك :

=

هذا رأى المانعين . وفيه ما فيه من إرهاق وتعسير بغير طائل ؛ لأن المعنى واضح على البدلية ؛ كوضوحه على عطف البيان ، وليس أحدهما أبلغ من الآخر ، ولا أكثر تداولا واستعمالا ، ولا مخالفًا لأصل لغوى واقعىّ . ففيم الحذف ، والتقدير ، والنية ، والملاحظة . . . ؟ وبخاصة مع ما سجله النحاة فى هذا الباب — وغيره — من أنه قد يغتفر فى الثوانى ما لا يغتفر فى الأوائل ؛ أى : قد يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع[1] . وذكروا لتأييد هذا أمثلة كثيرة فصيحة. فليس من ضرر مطلقاً ألا يصلح العامل فى بعض المواضع لوقوعه قبل التابع ، كهذا الموضع . إنما الضرر فى عدم صحة وقوعه قبل المتبوع وحده . فلم العناء ؟ وفيم التعسير ؟

= وَصَالِحًا لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى   فى غَيْرِ نَحْوِ : يا غُلَامُ يَعْمُرَا

وَنَحْوِ : بِشْرٍ تابعِ البَكْرِىِّ . وليْسَ أَن يُبْدَلَ بالمرضِىِّ

يريد : أن عطف البيان يصلح للبدلية فى غير الصورة التى تشبه فى تركيبها : ياغلامُ يعمر — علم شخص — والألف الأخيرة زائدة للشعر —) حيث وقعت « يعمر » منصوبة مراعاة لمحل المنادى المبنى على الضم فى محل نصب . فلو أعربت : « يعمر » بدلا — لكان التقدير : ياغلام يايعمر ؛ على نية تكرار العامل ؛ فتنصب الكلمة مع أن نصبها مع ندائها غير جائز ؛ فيتعين إعرابها عطف بيان ، فراراً من هذا الخطأ .

ويشير إلى المسألة الثانية بكلمة « بشر » التابعة لكلمة : « البكرى » فى قول الشاعر « المرار الفقعسى) :

أنا ابنُ التاركِ البَكْرِىِّ بِشْرٍ   عليه الطيرُ ترقُبــه وُقُوعا

فالتابع هو : « بشر » والمتبوع هو : « البكرى » المضاف إليه ، المقترن « بأل » والمضاف الذى إضافته غير محضة هو : التارك (من إضافة الوصف لمفعوله) فيتعين عندهم إعراب كلمة : « بشر » ، عطف بيان ، إذ لو أعربت « بدلا » لكان التقدير على نية تكرار العامل هو : « أنا ابن التارك البكرى ، التارك بشر » ، فيضاف الوصف المقرون بأل إلى غير المقرون بها وغير الصالح هنا ، وأن يكون مضافاً إليه . وهذا غير جائز فى الإضافة غير المحضة . والفرار من هذا تعرب عندهم : « بياناً » .

(١) راجع حاشية الأمير ج ١ فى الكلام على الحرف : « رب » ووجوب تنكير مجروره . وكذلك « الهمع » ج ١ ص ٢١٥ عند الكلام على : « لدن » ، والصبان : ح ٤ — باب عوامل الجزم — عند الكلام على نوع فعل الشرط والجواب ، بل إن الصبان (ج ٢ باب الإضافة ، عند الكلام على « أىّ ») ينقل النص التالى : « إنا نقول : يغتفر كثيراً فى الثوانى مالا يغتفر فى الأوائل » فيصرح بأن هذا الاغتفار كثير .

نعم قد تكون التفرقة بينهما سائغة فى بعض صور ، ولكن من ناحية أخرى دقيقة غير تلك التى تصدى لها المانعون ؛ هى أن لعطف البيان غرضًا معنويًّا هامًّا ؛ هو : إيضاح الذات نفسها ، أو تخصيصها على الوجه الذى شرحناه[1] أما بدل الكل فله غرض آخر يختلف عن هذا تمامًا ؛ هو الدلالة على ذات المتبوع بلفظ آخر يساويه فى المعنى ؛ بحيث يقع اللفظان على ذات واحدة ، وفرد معين واحد فى حقيقته — كما سيجىء فى بابه — ولا يضر أن يختلفا فى المفهوم بعض الاختلاف اليسير ما دامت حقيقة الذات المقصودة واحدة ، كالاختلاف الذى فى نحو عرفت سعيداً أخاك[2] . ولا شأن لبدل الكل بالإيضاح والتخصيص ، فحيث اقتضى المقام إيضاح حقيقة الذات أو تخصيصها — والإيضاح والتخصيص هنا ذاتيان ، (أى : يقعان وينصبّان على الذات) — فاللفظ عطف بيان ليس غير ، بشرط أن تجتمع فيه بقية الشروط الواجبة فى عطف البيان ، ومنها : مطابقته للمتبوع فى الأمور الأربعة السالفة ؛ ولهذا كانت كلمة : « سيد » الثانية عطف بيان فى قول الشاعر :

إذا سيد منَّا مَضى لسبِيلِه ... أقام عمودَ الدينِ آخَرُ سيدُ

وحيث اقتضى المقام الدلالة على ذات المتبوع نفسها بلفظ آخر يساويه تمامًا فى المدلول فاللفظ « بدل كل من كل » . وبخاصة إذا فقد اللفظ شرطًا من شروط عطف البيان .

هذه هى ناحية التفرقة الحقة التى يجب الاقتصار عليها ؛ نزولا على أحكام اللغة ، وتقديراً لخصائصها ، وكشفًا لأسرارها . بل إن هذه التفرقة نفسها قد يمكن رفضها[3] .

---

(١) فى ص ٥٤٢ وفى رقم ٢ من هامش ص ٥٤٤ . وانظر البيان كاملا فى ص ٦٧٩ .

(٢) فذات « الأخ » هى ذات « سعيد » ؛ إلا أن كلمة « أخ » تشعر فى الوقت نفسه بمعنى زائد ، هو : « الأخوة » التى لا تشعر بها كلمة « سعيد » ، ولكن هذا المعنى الزائد غير مقصود مطلقاً فى عطف البيان ، إذ لو قصد لصارت الكلمة نعتاً مؤولا بالمشتق . والفرق كبير فى المعنى والحكم بين النعت وعطف البيان .

(٣) وهى تفرقة دقيقة لا تكاد تدرك ، وغير مقصودة — كما أوضحنا فى هامش الصفحة السالفة .=

ملحوظة : مما يمتاز به عطف البيان من بدل الكل أن عطف البيان لا يكون ضميراً[1] ، ولا تابعاً لضمير ، ولا مخالفاً لمتبوعه فى تعريف وتنكير[2] — على الرأى الصحيح — ولا يقع جملة ، ولا تابعاً لجملة[3] ، ولا فعلا ، ولا تابعاً لفعل ، ولا يكون ملحوظاً فى النية إحلاله محل الأول — كما شرحنا — ، ولا يـُعـَد متبوعه فى حكم الطـَّرح . ولا يـُعـَدّ فى جملة أخرى مستقلة عن جملة متبوعه[4] . بخلاف بدل الكل فى جميع هذا .

= ومن الممكن الاكتفاء بجعل عطف البيان وبدل الكل قسما واحداً . ويكفى أن علماً محققاً كالرضى يقول مانصه : « أنا إلى الآن لم يظهر لى فرق جلى بين بدل الكل من الكل وعطف البيان ، بل ما أرى عطف البيان إلا البدل ؛ كما هو ظاهر كلام سيبويه . . . و . . . » .

(راجع الصبان آخر باب عطف البيان) .

(١) سبقت الإشارة لهذا فى رقم ٥ من هامش ص ٥٤١ وفى رقم ٥ من هامش ص ٥٤٣ .

(٢) ولما كان الأغلب فى عطف البيان — كما فى ص ٥٤٣ — موافقته لمتبوعه فى التعريف والتنكير امتنع إعراب مخصوص « حبذا » عطف بيان ؛ لورود أمثلة كثيرة منه نكرة وقد ذكرنا بعضها فى رقم ٢ من هامش ص ٣٨١ .

(٣) أى : لا يصح أن يكون متبوعه جملة مع أن البدل يصح أن يكون بدل جملة من جملة كما سيجىء فى ص ٦٧٧ .

(٤) انظر أمثلة الحالة الأولى الآتية فى الزيادة .

. . . .

. . . .

زيادة وتفصيل :

الذين يمنعون البدل فى المسألتين السالفتين ، وفى بعض مسائل أخرى ، ويحتمون أن تكون عطف بيان — يضعون لهذه المسائل كلها ضابطاً عاماً ينطبق عليها جميعاً . وسنعرضه فيما يلى ؛ ليتبين ما فيه من إرهاق وإعنات لا داعى لهما .

يقولون : يصح فى عطف البيان — إذا قصد به ما يقصد ببدل الكل — أن يعرب « بدل كل » ، إلا فى حالتين :

أولاهما : ألاّ يمكن الاستغناء عن عطف البيان لمانع يَحُول دون صحة بدل الكل .

وثانيتهما : ألاّ يمكن إحلال عطف البيان — لو صار بدلا — محل متبوعه لمانع يحول دون البدلية ، ودون وضع البدل مكان المبدل منه . . .

(١) ومن أمثلة الحالة الأولى أن يكون الاسم (التابع) ؛ واقعاً بعد جملة تعرب خبراً ، أو : صلة ، أو : نعتاً ، وليس فيها رابط يربطها بالمبتدأ ، إنما الرابط ضمير — أو نحوه — فى ذلك الاسم التابع ؛ فمثاله بعد الجملة الواقعة خبراً : هند حضر صالح ولدها . فلو أعربْنا كلمة : « ولد » . بدلا — والبدل عندهم على نية تكرار العامل — لكان التقدير : هند حضر صالح ، حضر ولدها ؛ فتخلو جملة الخبر من الرابط ؛ لأن الضمير المتصل بالاسم صار فى جملة أخرى مستقلة عن الجملة الخبرية ؛ إذ الكلام جملتان : الأولى هى الخبر ، ولا رابط فيها ، والثانية مستقلة عن الأولى ، استئنافية ، والضمير الذى بها لا يربط الأولى بمبتدئها .

ومثال الجملة الواقعة صلة : أجاد الذى تكلم علىٌّ خاله . فلو أعربنا كلمة : خال « بدلا » لكان التقدير : أجاد الذى تكلم علىٌّ تكلم خاله ؛ فتكون الجملة الثانية مستقلة عن الجملة الأولى ، وتصير الصلة خالية من الرابط ؛ فلا تصلح أن تكون صلة .

ومثال الجملة الواقعة نعتاً : أجاد رجل تكلم علىٌّ خاله ؛ فإعراب كلمة « خال » بدلا يقتضى تكرار العامل ، وأن الأصل : أجاد رجل تكلم علىٌّ

. . . .
. . . .

تكلم خاله ؛ فتكون الجملة الأولى الواقعة نعتًا (وهى تكلم علىّ) خالية من الرابط الذى يربطها بالمنعوت ؛ وهذا غير جائز . أما الضمير المتأخر فإنه فى جملة مستقلة بنفسها لا يصلح رابطاً فى الأولى ... لاستقلال كل جملة بكيانها .

وفى الحق أن المعنى وسلامة الأسلوب لن يتغيرا بإعراب الاسم بدل كل أو عطف بيان فى صورة من الصور السابقة الممنوعة عندهم .

(٢) ومن أمثلة الحالة الثانية التى لا يصح فيها إحلال البدل محل المبدل منه ما تقدم من أن يكون التّابع مفرداً معرفة منصوبًا والمتبوع منادى ، مبنى على الضم . أو : أن يكون التابع خاليًا من « أل » والمتبوع مقترنًا بها . . . بالصورة التى شرحناها — وهذان هما الأمران المعروضان أولا فى ص ٥٤٦ وما بعدها — .

ومن أمثلة الأمر الثانى أيضًا : أن يكون المتبوع منادى والتابع اسم إشارة ، أو مقرونًا « بأل » : نحو : يا إبراهيم هذا ، أو يا إبراهيم الحسين ، إذ يترتب على إحلال البدل محل المبدل منه فى المثال الأول صحة : « يا إبراهيم يا هذا » ، مع أن الفصيح أن يكون لاسم الإشارة تابع مقرون « بأل » . ويترتب على إحلاله فى المثال الثانى صحة : « يا إبراهيم يا الحسين »، مع أن دخول « أل » على المنادى ممنوع .

وكل هذا، وكل ما يأتى مما هو ممنوع عندهم ، إنما يقوم على أساس توهمهم أن البدل لابد أن يكون على نية تكرار العامل . أى على أساس أن يصح وقوع البدل مكان المبدل منه .

ومنها : أن يكون التابع مثنى أو جمعًا ، مع التفريق فيهما بالعاطف ، والمتبوع غير مفرق ؛ كقول الشاعر :

أيا أخويْنا عَبْدَ شمس ونَوْفلًا أعيذُكما بالله أن تُحدِثَا حرْبا

فيتعين كونهما عطف بيان ؛ لأن التقدير على البدلية : يا عبد شمس ونوفلا ، بنصب كلمة « نوفلا » مع أن المعطوف المفرد فى النداء لا يجوز نصبه ، وإنما يجرى عليه حكم المنادى المستقل[1] .

---

(١) لقد صرحوا أن كل عطف بيان يصلح « بدل كل من كل » ، واستثنوا من هذا الحكم مسائل ، منها المسألة التى جاء هذا البيت شاهداً لها . لكنى ألاحظ أن كلمة : « عبد » من : « عبد شمس » =

. . . .

. . . .

ومنها : أن يكون المنادى « أىّ » الموصوفة بما فيه « أل » بعدها ، وتابعه خال من « أل » ، نحو : يأيها القائد سعيد. فلو أعربت كلمة : « سعيد » بدلا لكان التقدير : يأيها القائد يأيها سعيد ، وهذا خطأ ؛ لأن تابع « أىّ » فى النداء لابد أن يكون مقرونًا « بأل » أو اسم إشارة له تابع مقرون بها . . . .

ومنها: أن يكون اسم الإشارة المنادى – أو غير المنادى – متبوعاً بما فيه « أل » والتابع خال منها ، ولا يوجد ما يغنى عنها ؛ نحو : يا ذا الرجل غلام حامد ، أو جاء هذا الرجل حامد . فلو أعرب : « غلام » أو « حامد » بدلا لكان التقدير : يا ذا الرجل يا ذا غلام حامد – وجاء هذا الرجل جاء هذا حامد ، وتابع اسم الإشارة لا يكون مجرداً من « أل » .

ومنها : أن يكون المتبوع مضافًا إليه والمضاف هو : « كِلاَ » أو « كِلْتا » والتابع مثنى مفَرق ؛ نحو : أسرع كلا المتنافسينِ محمود وحامد – أسرعت كلتا المتنافستين فاطمة وزينب – فلو أعربت التابع : (وهو : محمود وفاطمة) بدلا لكان تقدير الكلام: (أسرع كلا المتنافسينِ ، أسرع كلا محمود وحامد) – (أسرعت كلتا المتنافستين ، أسرعت كلتا فاطمة وزينب) ، فيترّتب على نية تكرار العامل إضافة كلا وكلتا للمثنى المفرق ؛ وهما لا يضافان إليه إلا شذوذاً .

ومنها : أن يكون التابع مثنى مِفرقًا ، أو جمعاً مفرقًا كذلك ، والمتبوع مثنى أو جمعًا غير مفرق فى الصورتين ، وهو مضاف إليه والمضاف هو : « أىّ » . نحو : (بأى الزميلين جعفر وحسن مررت) ، فلو أعرب « جعفر » وما عطف عليه بدلا من الزميلين لكان التقدير : بأى الزميلين ، بأى جعفر وحسن

= هى بدل بعض من : « أخوينا » فلا يقع فيها اللبس بين عطف البيان وبدل الكل ؛ لأنها لا تصلح بدل كل . فما المراد من بدل الكل ؟ أيكون اللفظ وحده هو البدل الكل أم هو مع ما عطف عليه ، ويؤيد هذا خلوه من الضمير ؛ كالشأن فى بدل الكل ؟ لو صح هذا الاعتبار فلم يعربونه بدل بعض ، ويدخلونه فى حكمه ؟

لم أهتد إلى من تعرض لهذا . ويبدو أنهم يعتبرونه « كُلاّ » إذا نظروا له من جهة المعطوفات عليه التى تشمل كل أنواع المبدل منه كاملة . و « بعضا » إذا نظروا إليه من غير اعتبار المعطوفات التى تحصر تلك الأنواع . ومثل هذا يقال فى بعض الحالات الآتية المستثناة (انظر ص ٦٦٧ و ٦٧٧) . . .

. . . .

. . . .

مررت ؛ وهذا ممنوع ؛ لما فيه من إضافة : « أىّ » للمفرد المعرفة ، وهى لاتضاف إليه إلا بالشروط التى عرفناها عند الكلام عليها فى باب « الإضافة[1] » ، وهى غير متحققة هنا. ولا يتغير الحكم بإحلال الجمع محل المثنى فى مواقعه السالفة ...

ومنها : أن يضاف « اسمُ التفضيل » إلى عامّ ، وبعده تابعه ذو قسمين ؛ أحدهما لا يكون المفضل بعضًا منه ؛ نحو : الرسل أفضل الناس الرجال والنساء ، فلو أعرب التابع بدلا لكان التقدير : الرسل أفضل النساء ؛ لأن اسم التفضيل إذا بقىَ على دلالته من التفضيل والزيادة على المضاف إليه وجب أن يكون بعضًا من هذا المضاف إليه — كما سبق فى بابه — ولهذا أخطأ من قال : أنا أشعر الإنس والجن ، إذا أراد التفضيل على الوجه السالف .

إلى هنا انتهت صُوَر من أشهر الأمثلة للنوع الثانى ، وهى — كنظيرتها من صور النوع الأول — خيالية ، مصنوعة ، أساسها توهم أن البدل لا بد أن يكون على نية تكرار العامل ، وهذه دعوى لا تستند إلى أساس قوى . والعرب — أصحاب اللغة — لا تدرى من أمرها شيئًا ؛ ولن يترتب على إهمالها ، وعدم التمسك بها فساد فى المعنى ولا فى التركيب[2] ؛ فالجهد فيها ضائع لا محالة .

---

(١) ص ١٠٥ .

(٢) بل إن كثيراً من النحاة يقول : (قد يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع) كما سلف هنا — ص ٥٤٨ — وفى نواح متعددة من أجزاء الكتاب .
وراجع ماسبق فى ص ٥٤٦ ، ثم الرأى الحاسم الذى فى رقم ٣ من هامش ص ٥٤٩ .

المسألة ١١٨ :

(٢) عطف النسق(١)

هو : تابع(٢) يتوسط بينه وبين متبوعه حرف من حروف

---

(١) النسق – بفتح السين وسكونها – مصدر نَسَقْت الكلام أنسُقُه (بفتح السين فى الماضى، وضمها فى المضارع) بمعنى : واليت أجزاءه ، وربطت بعضها ببعض ، ربطاً يجعل المتأخر متصلا بالمتقدم . وكان الأفضل الاقتصار على كلمة : « النسق » بمعنى : « المنسوق » من إطلاق المصدر على المفعول . أى : الكلام المنسوق بعضه على بعض .

والنسق : اصطلاح كوفى ، وقد اشتهر حتى لا يكاد غيره يذكر . وسيبويه وكثير من البصريين يعبرون عنه فى كلامهم : « بالشركة » ، وعلينا اليوم أن نساير المشهور ؛ توحيداً للاصطلاح ، وانتفاعاً بمزايا هذا التوحيد .

(٢) سبق – فى أول باب : النعت ، م ١١٤ ص ٤٣٤ – معنى التابع ، وترتيبه مع تابع آخر ، وسرد أحكامه العامة الجليلة – ومنها جواز الفصل أو امتناعه بينه وبين المتبوع ، وأن البناء لا ينتقل من المتبوع إلى التابع مطلقاً .

« ملاحظة » : التابع هنا – وهو المعطوف ، مفرداً أو غير مفرد – قد يتعدد ، ويتعدد معه حرف عطف لا يفيد الترتيب ، نحو : قرأت الكتاب ، والرسالة ، والمجلة ، والخطاب ، ... فيكون – (فى غير الحالة التى يفيد فيها حرف العطف الترتيب ، وستأتى) – المعطوف عليه واحداً فقط ، هو الأول دائماً ؛ مهما تعددت المعطوفات وقبل كل منها حرف عطف غير مُرَتِّب ، كالمثال السالف ؛ فإن المعطوفات المتعددة هى : الرسالة – المجلة – الخطاب... وقبل كل واحد حرف عطف لا يفيد الترتيب ، والمعطوف عليه واحد ، هو : الكتاب .

ومثل قول المتنبى يفتخر :

الخيل والليْلُ والبَيداءُ تعْرِفنى ... والسَّيْف والرُّمْحُ والقِرطَاسُ وَالْقَلَمُ

فالمعطوف عليه هو الأول (أى : الخيل) وماجاء بعده هو المعطوفات : (الليل – البيداء – السيف – الرمح – القرطاس – القلم) وقبل كل معطوف هنا حرف العطف : الواو – ومن الجائز أن يكون حرف العطف غير الواو أيضاً بالشروط الخاصة بكل حرف . ولا يجوز أن يتعدد حرف العطف لمعطوف واحد ، لأن حرف العطف لايدخل مباشرة على حرف عطف آخر . ومن أمثلة المعطوفات المتعددة – وكل منها جملة – والمعطوف عليه هو الأول قوله تعالى (رَبِّ اشرحْ لى صَدْرى ، ويَسِّرْ لى أمرى ، واحْلُلْ عُقْدةً من لسانى يَفْقَهُوا قَوْلى » .

=

عشرة[1] ، كل منها يسمى : « حرف العطف » ، ويؤدى معنى خاصًّا .

= وهناك حالة لا يكون فيها عطف المعطوفات المتعددة على الأول ، وهى الحالة التى يقع فيها أحد هذه المعطوفات بعد حرف عطف يفيد الترتيب (مثل : الفاء ، وثم) فيكون المعطوف عليه هو الذى قبل العاطف مباشرة ؛ مثل ؛ (أقبل صالح ، وحامد ، وخليل ، فمحمد ، ثم إبراهيم .) فحامد وخليل معطوفان على الأول : « صالح » ، أما محمد فمعطوف على : « خليل » ، وأما إبراهيم فمعطوف على : « محمد » . ومن الأمثلة قول على رضى الله عنه : (من نظر فى عيوب الناس فأنكرها ، ثم رضيها لنفسه فذاك الأحمق بعينه) . فالجملة من الفعل : « أنكر » وفاعله ، معطوفة على الجملة الفعلية قبلها . أما الجملة الفعلية الثانية – المكونة من الفعل : « رضى » ، وفاعله – فمعطوفة على الجملة الفعلية المكونة من الفعل : « أنكر » وفاعله . ومثل هذا يقال فى الجمل الفعلية المعطوفة بالفاء فى قوله تعالى : (وإذا أردْنا أن نُهلِكَ قريةً أمَرْنا مُتْرَفِيها ففَسَقُوا فيها ، فحَقَّ عليها القولُ ، فدَمَّرْناها تدميرا) . وفى الشطر الأول من قول الشاعر :

نرى الشىء مما نَتَّقِى فنَهابُه وما لا نرى – مما يَقِى اللهُ – أكبرُ

وجدير بالملاحظة : أنه إذا جاء بعد العاطف المرتِّب ومعطوفه عاطف آخر لا يفيد الترتيب – كالواو – فإن معطوفه يكون معطوفاً على المعطوف بحرف العطف المرتِّب الذى قبله مباشرة . (وبعبارة أخرى : يجب أن يكون المعطوف بالعاطف المفيد الترتيب هو المعطوف عليه للمعطوف بعاطف يليه مباشرة . ولا يصح العطف مطلقاً على معطوف عليه قبل العاطف المفيد للترتيب) ؛ فى مثل : أقبل سالم ، وصالح ، ومحمود ، وحامد ، ثم حسين ، وأمين . . . ، يتعين أن يكون « أمين » معطوفا على « حسين » ولا يصح عطفه على غيره . أما « حسين » فمعطوف على « حامد » حتما . وأما كل ما قبله فمعطوف بالواو على « سالم » . وما سبق هو المراد من قول الصبان فى آخر باب : العطف : (إن المعطوفات إذا تكررت تكون على الأول على الأصح ، وذلك مقيد بما إذا لم يكن العاطف مرتِّباً ؛ فإن كان مرتِّبا فالعطف على ما يليه ؛ كما نقل عن الكمال ابن الهمام : أنه إذا عطف بمرتب أشياء ثم عطف بغير مرتب شىء فهو على ما يليه ، كما يؤخذ من كلام المغنى فى أول الجملة الرابعة من الجمل التى لا محل لها . .) ا هـ كلام الصبان ، ومثله فى التصريح ، وغيره. ومن الأمثلة لهذا قول الشاعر القديم (عُروة بن أُذَينة) :

بيضاء باكَرَها النعيم فصاغها بلباقة ؛ فأدَقَّها ، وأجلَّها
منعتْ تحيتَها ؛ فقلت لصاحبي ما كان أكثرها لنا ، وأقلَّها

(١) وبعضها قد يكون حرف عطف فى الصورة لا فى الحقيقة وهو الحرف : « الفاء » والحرف : « ثم » طبقاً للبيان الآتى فى صفحتى (٥٧٦ و ٥٧٨) .

وليس من حروف عطف النسق – عند أكثر النحاة – الحرف : « أىْ » – بفتح الهمزة ، وسكون الياء – الذى هو حرف تفسير ، يعرب مابعده بدل كل ، أو عطف بيان – كما سبق الإيضاح فى بابه – وليس هناك حرف يدخل على عطف البيان – أو البدل ، ويتركه على اسمه وحكمه الإعرابى إلا « أىْ » ؛ فكلاهما يظل على اسمه وحكمه الإعرابى ، كما كان قبل دخول « أى » عليه . =

وفيما يلى هذه الحروف ، ومعانيها ، وأحكامها [1] :

١ - الواو :

معناها : إفادة « مطلق الاشتراك والجمع » فى المعنى بين المتعاطفين [2] إن كانا مفردين [3] .

= والكوفيون يعدون هذا الحرف من حروف عطف النسق ، ومعناه : « التفسير » ؛ كمعنى واو العطف أحياناً ؛ فيزاد عددها واحدا . ورأيهم حسن وواضح ، لا ضرر فى الأخذ به ، بل إنه يبعدنا أحياناً عن مشكلات نحوية لاسبيل للتغلب عليها إلا بالتأويل والتكلف ؛ منها : أن عطف البيان - كما سبق فى رقم ١ من هامش ص ٥٤١ وفى ص ٥٥٠ - لايكون متبوعه ضميراً ؛ فإذا جاءت أمثلة فيها المتبوع ضميراً وجب اعتبار التابع بعد « أىْ » بدلا وليس عطف بيان .

(راجع حاشية ياسين على التصريح فى باب : « النسب » عند الكلام على النسب إلى ماحذفت فاؤه أوعينه) .

وجاء فى « المغنى » عند الكلام عليها ما نصه : « وتقع تفسيراً للجمل أيضاً ؛ كقول الشاعر : « وترميننى بالطرف ، أىْ : أنت مذنب ... » ا ه والجملة التفسيرية بعدها لا محل لها من الإعراب .

(١) فى ص ٦٥٦ بعض أحكام أخرى عامة ومهمة - غير التى سنبدأ بها هنا - ومنها الحكم الثالث ، حكم الضمير العائد على المتعاطفين معاً ، من ناحية مطابقته لهما ، أو لأحدهما . وكذلك حكم القطع فى « عطف النسق » .

(٢) هما المعطوف (وهو الذى بعد حرف العطف مباشرة) والمعطوف عليه ، وهو المتبوع ، ولابد أن يسبق حرف العطف ؛ وقد يكون المعطوف عليه محذوفاً - ولاسيما إذا كان العاطف هو : الواو - طبقاً لما يأتى فى ص ٦٣٩ .

(٣) المفرد فى باب العطف هو : ماليس جملة ولاشبه جملة ؛ فهو كالمفرد فى باب الخبر والنعت والحال . . ، ويدخل فى عطف المفرد هنا عطف الفعل وحده بغير مرفوعه على فعل آخر وحده . . بخلاف عطف الفعل مع مرفوعه على فعل آخر مع مرفوعه فهو عطف جمل . وسيجىء البيان الخاص بهذا فى ص ٦٤٢ م ١٢١ .

والعطف بالواو إذا كان المعطوف غير مفرد ، قد يفيد مطلق التشريك ، نحو : نبت الورد ونبت القصب . . . ، أو لايفيد ؛ نحو : حضرت الطيارة ، ولم تحضر السيارة . أما نحو : ماقام على ولكن محمود . . . فليس من عطف المفردات ؛ وإنما هو من عطف الجمل ، وقد حذف الفعل ، - كما سيجىء فى ص ٦١٦ - .

وقد تكون الواو للعطف والمعية معاً فتفيد الأمرين مجتمعين ؛ وهى « الواو » التى ينصب المضارع بعدها بأن المصدرية المضمرة وجوباً ؛ فإنها تجمع الأمرين : العطف والدلالة على المصاحبة والاجتماع ، أى : الدلالة على أن المعنى بعدها مصاحب فى تحققه وحصوله للمعنى قبلها ؛ فزمن تحققهما واحد (وسيجىء بيان هذا فى مكانه الأنسب ج ٤ باب النواصب -) .

والمراد من « الاشتراك المُطْلق والجمع المطلق » أنها لاتدل على أكثر من التشريك فى المعنى العام ؛ فلا تفيد الدلالة على ترتيب زمنى بين المتعاطفيْن[1] وقت وقوع المعنى ، ولا على مصاحبة ، ولا على تعقيب[1] ، أو مُهْلة ، ولا على خسَّة ، أو شرف[2] . . .

وهى إنما تتجرد للاشتراك المطلق حيث لا توجد قرينة تدل على غيره ، وحيث لا تقع بعدها « إمّا » الثانية . فإن وجدت قرينة وجب الأخذ بما تقتضيه ، وإن وقعت بعدها « إمّا » الثانية كانت الواو لمعنى آخر غير التشريك والجمع — وسيجىء التفصيل[3] — .

فى مثل : وصل القطار والسيارة — تفيد الواو مجرد اشتراك المعطوف (وهو : السيارة) مع المعطوف عليه ؛ (وهو : القطار) فى المعنى المراد ، وهو : « الوصول » من غير أن تزيد على هذا شيئًا آخر ؛ فلا تدل على : « ترتيب » زمنىّ بينهما يفيد أن أحدهما سابق فى وقته ، وأن الآخَر لاحق به ، ولا على : « مصاحبة » تفيد اشتراكهما فى الزمن الذى وقع فيه اشتراكهما فى المعنى[4] ، ولا على « تعقيب » يدل على أن المعنى تَحقَّق فى المعطوف بعد تحققه فى المعطوف عليه مباشرة ، من غير انقضاء وقت طويل بينهما ، ولا على : « مهلة » تدل على أن تحققه كان بعد سَعَة من الوقت ، وفسْحة فيه[5] . . .

(١ و ١) الترتيب الزمنى : تقدُّم أحدهما على الآخر وقت وقوع المعنى . والمصاحبة : تقتضى اشتراكهما فى المعنى فى وقت واحد . (أى : انطباق المعنى عليهما معاً فى زمن واحد) . والتعقيب : وقوع المعنى على المعطوف بعد وقوعه على المعطوف عليه مباشرة ، (أى بغير مهلة ، ولا انقضاء وقت طويل عرفاً) . . .

(٢) فالمتأخر — وهو المعطوف — قد يكون أشرف أحياناً من المتقدم (وهو المعطوف عليه) كقوله تعالى : (لايَستوى أصحابُ النارِ وأصحابُ الجنةِ ، أصحابُ الجنةِ هم الفائزون) .

(٣) فى ص ٦١٢ .

(٤) أى : أنها لا تفيد اشتراكهما فى الزمن والمعنى معاً ، وإنما تقتصر على الاشتراك فى المعنى وحده .

(٥) ومن الأمثلة أيضاً قول الشاعر :

زادَ الوشاة ، ولا واللهِ ما تركوا قولا ، وفعلا ، وبأْساءً ، وتهجينا
فلم نزد نحن فى سرّ وفى علن على مقالتنا : « الله يكفينا » =

فى المثال السابق قد يكون وصول القطار أولًا وبعده السيارة ، وقد يكون العكس ، وقد يكون الزمن بين وصول السابق واللاحق طويلا أو قصيراً ، وقد يكون وصولهما اصطحاباً معاً (أى : فى وقت واحد) ، فلا سبق لأحدهما ولا زمن بين وصولهما . فكل هذه احتمالات صحيحة ، لا يزيلها إلا وجود قرينة تدل على واحد منها دون غيره . كأن يقال : وصل القطار والسيارة قبله ، أو بعده ، أو معه . . .

فمن أمثلة الترتيب والمهلة — بقرينة — قوله تعالى : (ولقدْ أرْسلْنا نوحًا وإبراهيمَ . . .) ، فقد أفادت الواو الاشتراك ، والترتيب الزمنى ، والمهلة ؛ فعطفت المتأخر كثيراً فى زمنه (وهو : إبراهيم) على المتقدم فى زمنه ، (وهو : نوح) ، وكانت إفادتها الترتيب والإمهال مستفادة من قرينة خارجية يجب احترامها ، هى التاريخ الثابت الذى يقطع بأن زمن إبراهيم متأخر كثيراً عن زمن نوح ، ولولا هذه القرينة ما أفادت الواو الترتيب الزمنى ، وفسحة الوقت . وهذه الفسحة — أو المهلة — يُقدّرها العُرْف بين الناس ، فهو — وحده — الذى يحكم على مدة زمنية بالطول ، وعلى أخرى بالقِصَر ، تبعًا لما يجرى فى العرف الشائع .

ومن الأمثلة أيضًا قوله تعالى مخاطبًا النبى محمداً عليه السلام : (كذلك يُوحِى إليك وإلى الذين من قبلك اللهُ العزيزُ الحكيمُ) ، فالواو قد أفادت الاشتراك والجمع فى المعنى المراد ؛ وهو : الإيحاء ، وأفادت — أيضًا — الترتيب الزمنى والمهلة بعطف المتقدم فى زمنه على المتأخر كثيراً فى زمنه بقرينة خارجة عنهما ، هى : « من قبلك » فهذا النص صريح فى أن « المعطوف » سابق فى زمنه على « المعطوف عليه » ولولا هذه القرينة لاقتصرت الواو على إفادة الجمع المطلق فى المعنى ، والاشتراك المجرد فيه ، دون إفادة ترتيب زمنىّ ، وأما المهلة فقد دلّ عليها التاريخ .

وكقوله تعالى فى نوح عليه السلام حين ركب السفينة هو وأصحابه المؤمنون ، فراراً من الغرق بالطوفان : (فأنجيْناه وأصحابَ السفينةِ . . .) فالواو تفيدالجمع

=ومن أوضح الأمثلة للدلالة على مجرد الاشتراك المطلق فى معنىالواوقوله تعالى : (وسَارِعُوا إلى مَغْفِرة من ربكم ، وجنةٍ عرْضُها السمواتُ والأرضُ ، أُعِدّتْ للمتقين . الذين يُنفقون فى السّرّاء والضرّاء ، والكاظمينَ الغيظَ ، والعافينَ عن الناس . والله يحب المحسنين) .

والاشتراك فى المعنى ؛ وتفيد معه الاتحاد فى الزمن بين المعطوف ؛ (أصحاب . . .) والمعطوف عليه : (الماء) فقد نجا نوح وأصحابه فى وقت واحد — معًا — بدليل النصوص القرآنية الأخرى[1] وروايات التاريخ القاطع ؛ فلا ترتيب ولا مهلة . ومن أمثلة الترتيب والتعقيب ؛ جرى الماء وأروَى الزروع .

وإذا فُقِدت القرينة الدالة على الترتيب الزمنى أو على المصاحبة فالأكثر اعتبارها للمصاحبة ، ويلى هذا اعتبارها للترتيب ؛ فيكون المعطوف متأخراً فى زمنه عن المعطوف عليه . ومن النادر العكس ، — ويراعى فى هاتين الحالتين عدم التعقيب إلا بقرينة .

وإن وقعت « واو » العطف قبل : « إمّا » الثانية لم تفد معنى الجمع والتشريك ، وإنما تفيد معنى آخر يقتضيه المقام الذى لا يسايره معنى الجمع ؛ كالتخيير[2] ؛ مثل : استَرِضْ إما مشياً وإما ركوبًا . . . ، وقد تكون للتخيير مباشرة بغير « إما »؛ نحو: سافِر الآن بالقطار والطائرة. وقد يكون معناها التقسيم ؛ نحو : الكلمة اسم ، وفعل ، وحرف .

أحكامها :

أ — من أحكام « واو » العطف ، التى تشارك فيها بعض أخواتها[3] ، أنها تعطف المفردات — كبعض الأمثلة السابقة — والجمل[4] ،

---

(١) القصة كاملة فى سورة هود ، وفيها النص على نجاة نوح ومعه ركاب السفينة ، حيث قال تعالى :

(وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ ، وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءُ ، وَقُضِيَ الْأَمْرُ ، وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ) .

أى : استقرت السفينة بمن فيها بعد كل ماسبق على جبل معروف : يسمى : « الجودى » .

(٢) معناه فى ص ٦٠٤ — وسيجىء الكلام على « إما » ومعانيها فى ص ٦١٢ — .

(٣) أنها قد تتجرد للاستئناف المحض ، ولاتصلح لغيره — وكذلك « الفاء » و« ثم » .

(٤) بنوعيها . فمثال الجملة الاسمية قولهم : (لا فقرَ أشدُّ من الجهل ، ولا مالَ أنفعُ من العقل ، ولا حسَبَ كحُسن الخلُق . . .) وقوله تعالى : (من عَمِل صالحاً فلنفسه ، ومن أساء فعليها) ، وقول الشاعر المسهد :

فلا الصبح يأتينا ، ولا الليل ينقضى ولا الريح مأذون لها بسكون =

وأشباهها(١) . وأنها يجوز حذفها مع معطوفها بشرط أمن اللبس(٢) ، مثل قول الشاعر :

إنى مُقَسِّمٌ ما ملكتُ ، فجاعلٌ　　قسماً لآخرةٍ ودنيا تَنفعُ

أى : وقسمَ دنيا . يريد : وقسماً لدنيا . . ومن هذا قولهم : راكبُ الناقة طَلِيحانِ(٣) . والأصل : راكبُ الناقةِ والناقةُ طليحان . (أى :

=ومثال الفعلية قوله تعالى : (قُلِ اللهمَّ مالكَ المُلْكِ تُؤْتِى المُلْكَ من تشاءُ ، وتَنْزِعُ المُلكَ مِمَّنْ تشاءُ وتُعِزُّ مَنْ تَشَاء ، وتُذِلُّ مَنْ تَشَاء ...) . وقول الشاعر :

إذا صار الهلال إلى كمالٍ　　وتمّ بهاؤه فارقُبْ مَحَاقَهْ

(١) فمثال عطف الجار مع مجروره على مثلهما قول الشاعر :

لأنتَ أحلَى من لذيذ الكَرَى　　ومن أمانٍ ناله خائفُ

ومثل الآية التى فى ص ٥٥٩ ؛ وهى (كذلك يُوحِى إليك وإلى الذين من قَبْلِكَ اللهُ العزيزُ الحكيمُ . . .)

ومثال عطف الظرف على ظرف آخر قوله تعالى : (ربَّنا افتحْ بينَنا وبين قومِنا بالحق ؛ وأنت خيرُ الفاتحين) .

(٢) كما سيجىء فى ص ٦٣٦ . وكذلك يصح حذفها وحدها دون معطوفها طبقاً لما فى ص ٦٤١ . كما يصح حذف المعطوف عليه قبلها بالطريقة الموضحة فى ص ٦٣٩ — والتى أشرنا إليها فى رقم ٢ من هامش الصفحة الآتية —

(٣) ومثل هذا كل مبتدأ مضاف أخبر عنه بخبر مطابق فى التثنية ، أو الجمع ، للمضاف مع المضاف إليه من غير عطف . (وقد سبق إيضاح هذا لمناسبة أخرى فى الجزء الأول ص ٤٩٧ م ٣٧ باب المبتدأ والخبر) .

وحذف حرف العطف مع معطوفه ليس مقصوراً على الواو مع معطوفها ، وإنما يشاركها فيه « أم » (كما سيجىء فى « ب » ص ٥٩٦ ، وفى ص ٦٣٦) وكذا « الفاء » مع معطوفها كقوله تعالى فى أحكام الصوم :

(فَمَنْ كَانَ مِنكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ) .

الأصل : فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فأفطرَ فعدة من أيام أخر — كما يجىء فى رقم ٥ من هامش ص ٥٧٥ — .

وإلى هذا يشير ابن مالك فى آخر الباب بقوله :

وَالْفَاءُ قَدْ تُحْذَفُ مَعْ مَا عَطَفَتْ　　وَالْوَاوُ إِذْ لَا لَبْسَ ، وَهْىَ انْفَرَدَتْ :

بِعَطْفِ عامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِى　　مَعْمُولُهُ ؛ دَفْعًا لِوَهْمٍ اتُّقِى

مزال : قد حذف من موضعه وأزيل منه . (راجع ص ٦٣٦) .

=

مُتْعَبَان)[1] . .

ب – وتنفرد الواو بأحكام نحوية تكاد تستأثرُ بها[2] :

منها : أنها الحرف المختص بعطف اسم على آخر حين لا يكتفى العامل فى أداء معناه بالمعطوف عليه ؛ نحو : تقاتلَ النمرُ والفيلُ ؛ فإن العامل : (تقاتلَ) لا يتحقق معناه المراد بالمعطوف وحده ؛ فلو قلنا : « تقاتل النمر » ، ما تمّ المعنى ؛ لأن المقاتلة لا تكون من طرَف واحد ؛ وإنما تقتضى معه وجود طرَف آخر – حتمًا – كى يتحقق معناها . وكذلك : تنازع الظالمُ والمظلوم ، فإن المنازعة لا تقع إلا من طرفين . . ، وكذلك تصالح الغالب والمغلوب .

= يقول : إن الفاء قد تحذف مع معطوفها ، وكذلك الواو مع معطوفها ، بشرط ألا يترتب على الحذف فى الحالتين لبس . وتنفرد الواو بأنها تعطف عاملا محذوفاً قد بقى معموله على الوجه الذى سنشرحه فى ص ٥٦٣ التالية . ويريد بقوله : « دفعا لوهم . . . » بيان العلة فى الحذف والتقدير ؛ وأنها دفع لوهم يقودنا للوقوع فى خطأ .

(١) ومن تلك الأحكام : أن الضمير – ونحوه مما يحتاج للمطابقة – بعدها تجب مطابقته – فى الأصح – للمعطوف والمعطوف عليه معاً ؛ ولا يراعى فيه حالة المعطوف وحده ؛ يقال : جاء السائل والغريب فعاونتهما . وفازت فاطمة وسعاد وعائشة فهنأتهن . . . وهكذا . . . (انظر رقم ٤ من هامش ص ٦٠٥ حيث الإيضاح ، وبيان المرجع ، ثم رقم ٣ من ص ٦٥٧ .

وليس مما نحن فيه مثل قوله تعالى : (واللهُ ورسولُه أحقّ أنْ يُرْضُوه . . .) ، وقول حسان بن ثابت :

إنَّ شَرْخَ الشباب والشعَر الأسْـ ... ـود ما لم يعاصَ كان جنونا

لأن الكلام قائم هنا على حذف الخبر ، إذ المراد : والله أحق أن يرضوه ، ورسوله كذلك – إن شرخ الشباب مالم يعاص كان جنوناً والشعر الأسود كذلك . فهو نظير قول الشاعر :

نحن بما عندنا وأنت بما ... عندك راضٍ . والرأىُ مختلفُ

أى : نحن راضون بما عندنا ، وأنت راض بما عندك . . . (راجع كتاب مجمع البيان لعلوم القرآن ج ١ ص ١٧٥ و ١٩٧) .

(٢) ومنها : أنها يجوز حذفها وحدها ، كما يجوز حذف المعطوف عليه وحده دون حذفها فتصلح فى هذه الصورة لأن تكون عاطفة أو غير عاطفة (بمعنى : رُبَّ) كما سبقت الإشارة فى رقم ٢ من هامش الصفحة السابقة وسيأتى الإيضاح فى مكانه المناسب ص ٦٣٩ و ٦٤١ . وله بيان فى ج ٢ – باب حروف الجر عند الكلام على : رب »

ومثل : (سكنت بين النهر والحدائق[1] — ومثل : تضيع الكرامة بين الطمع والبخل) ، لأن معنى « بيْن » لا يتحقق بفرد واحد تضاف إليه[2] ، وهكذا غيرها من الكلمات التى تؤدى معنى نِسْبيًّا[3] ؛ مثل : تشارك — تعاون — اختصم — اصطفّ — [4] . . .

ومنها : اختصاصها بعطف عامل قد حُذف وبقى معموله . نحو : (قضينا فى الحديقة يومًا سعيداً ؛ أكلنا فيه أشهىَ الطعامِ ، وأطيبَ الفاكهةِ ، وأعذبَ الماء) فكلمة : « أطيب » معطوفة على: « أشهىَ » ، أى : أكلنا أشهىَ

---

(١) يصح أن يقال : سكنت بين النهر وبين الحدائق ، بتكرار « بين » إذا كان المتعاطفان اسمين ظاهرين كما فى المثال ، والغرض من التكرار هو تأكيد المعنى وتقويته . وهذا التكرار جائز مع العطف ، بشرط أن تكون الأولى مضافة لاسم ظاهر مفرد (أى : لا يدل على تعدد) فإن أضيفت لضمير دال على الإفراد وجب التكرار مع عطف المكررة بالواو ؛ طبقاً لما فصلناه فى ج ٢ ص ٢٦٨ م ٧٩ حيث جاء فيه ما نصه :

(يجوز أن يقال المال بين محمود وبين على ؛ بزيادة « بين » الثانية للتأكيد ، كما قاله ابن برىّ وغيره ، وبذلك يرد على منع الحريرى تكرارها — راجع حاشية « ياسين » على التصريح ، ج ٢ أول باب العطف وكذلك حاشية الصبان ج ٢ فى ذلك الباب عند الكلام على واو العطف —) .

ومن المسموع فى هذا قول على بن أبى طالب — كما جاء فى كتاب « سجع الحمام ، فى حكم الإمام » ونصه : « للمؤمن ثلاث ساعات . . . وساعة يخلى فيها بين نفسه وبين لذاتها) اهـ . ويؤيد ماسبق أيضاً ، ماورد من نصوص فصيحة ، نثرية وشعرية ، وأدلة أخرى سجلناها هناك .

(٢) لهذا قالوا فى بيت امرئ القيس :

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ ومنْزِلِ بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

إن التقدير : بين أماكن الدخول وحومل (الدخول وحومل : موضعان) وقيل إن الرواية هى : بين الدخول وحومل . فلا تقدير .

(٣) هو المعنى الذى لايتحقق إلا بنسبته إلى اثنين (أو أكثر) يشتركان فيه ؛ ويقع عليهما .

(٤) ومثل « استوى » فى قول الشاعر يصف حاله مع أحد أقاربه :

صَبرت على ما كان بينى وبينه وما تستوى حربُ الأقارب والسِّلْمُ

ومثلها : « تَسَاوَى » بشرط أن يكون معناها — كسابقتها — إفادة التساوى بين شىء وآخر .

هذا ، وقد تقع الواو بعد كلمة : « سواء » التى تفيد التسوية ولكن بشرط أن تقع بين اسمين ، وألا توجد همزة التسوية ، نحو : سواء علىَّ الأخ والصديق الوفى . وهذا رأى سيبويه ، أما الكلام على التسوية والمراد منها ففى ص ٥٨٥ .

الطعام ، وأكلنا أطيبَ الفاكهة . أما كلمة : « أعذب » فلا يصح — فى الرأى الأغلب — عطفها على أشهىَ ، إذ لا يصح أن يقال : أكلنا أعذب الماء ؛ لأن أعذب الماء لا يؤكل ، وإنما يُشرب ، ولهذا كانت كلمة : « أعذب » معمولة لعامل محذوف ، تقديره : شَرِب ، أى : وشربنا أعذب الماء ، والجملة بعد الواو معطوفة على الجملة التى قبلها وهى : أكلْنا — ؛ فالعطف عطف جملة على جملة .

ومثل : (اشتد البرد القارس فى ليلة شاتية ، فأغلقتُ الأبوابَ والنوافذَ ، وأوقدتُ ناراً للدفء، والملابسَ الصوفية) ؛ فلا يصح عطف كلمة : « الملابس » على « الأبواب » ولا على « ناراً » لفساد المعنى على هذا العطف ؛ إذ لا يقال : أغلقتُ الملابس الصوفية ، ولا أوقدتُ الملابس ، وإنما هى معمول لعامل محذوف تقديره : ولبِستُ الملابسَ الصوفيةَ ، أو أكثرتُ الملابسَ الصوفية ، أو نحو هذا مما يناسب الملابس ، والجملة بعد الواو معطوفة على جملة : أغلقتُ . فالعطف عطف جملة على جملة ، لا عطف مفرد على مفرد — كما سبقت الإشارة[1] — .

ولا فرق فى المعمول الباقى بين المرفوع ؛ نحو : قوله تعالى : (اسكُنْ أنتَ وزوْجُك الجنة) ، والمنصوب ؛ نحو : قوله تعالى : (والَّذين تبَوَّءُوا[2] الدَّارَ والإيمانَ من قبلهمْ يُحبون مَنْ هَاجرَ إليهِمْ . . .) ، والمجرور نحو قولهم : « ما كلُّ سوداءَ فَحْمةٌ ، ولا بيضاءَ شحمةٌ » ، والأصل فى المثال المرفوع : (اسكنْ أنت ولْيَسكنْ زوجُك الجنة) ؛ إذ لا يصح عطف « زوج » على الضمير المستتر الفاعل ؛ وإلا كان فاعلا مثله حكماً ؛ فيترتب على هذا أن يقال : اسكن زوجُك ، بوقوع الاسم الظاهر فاعلا للأمر ؛ وهذا لا يصح[3] . كما أن الأصل فى المنصوب : (تَبوَّءُوا الدار ، وألِفُوا الإيمان) ؛ لأن الإيمان لا يُسكن — والأصل فى المجرور : (ما كلُّ سوداءَ فحمةٌ ولا كلُّ

---

(١) فى الجزء الثانى ، باب المفعول معه ص ٢٣٢ م ٨٠ .

(٢) سكنوا .

(٣) يبيحه فريق من النحاة بحجة : (أنه قد يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع). وفيه تيسير . ولا يجوز إعرابه بدلا من الفاعل المستتر ؛ لأن الضمير لا يبدل من الضمير — كما فى « ب » ص ٦٨٣ .

بيضاءَ شحمةً) لئلا يترتب على العطف المباشر من غير تقدير المحذوف ، عطف شيئين على معمولى عاملين مختلفين بحرف عطف واحد ، وهذا ممنوع . والعاملان هما : (ما [1] — وكلّ) والمعمولان هما : (بيضاء ، وشحمة) [2] .

هذا ما يقوله كثير من النحاة . ولكن الصحيح أن الواو العاطفة لا تختص بهذا الحكم وحدها ، وإنما تشاركها فيه «فاء» العطف — كما سيجىء عند الكلام عليها [3] — مثل : أحسِن بدينار فصاعداً . . . أى فاذهب صاعداً بالعدد [4] . . .

ومنها جواز حذفها عند أمن اللبس [5] ؛ نحو : زرت أقاربى فى الصعيد ، وقابلت منهم : العم ، العمة ، الخال ، الخالة ، أبناءَهم ... أى : العم والعمة ، والخال والخالة ، وأبناءهم . ومثل : قرأت اليومَ : الصحف اليومية — المجلاتِ — الرسائلَ — المحاضراتِ . . أى : الصحفَ اليومية — والمجلاتِ ، والرسائلَ ، والمحاضرات ...

ومثل هذا يقال فى سرد الأعداد ، نحو : من الأعداد عشر ، — عشرون — ثلاثون — أربعون . . .

ومنها : عطف الشىء على مرادفه لتقوية معناه وتأكيده [6] كقولهم : الصمت والسكوت عن غير السداد سداد . وقولهم : يعود البغى والطغيان وبالا على صاحبه ، فالمعطوف وهو : « السكوت » بمعنى المعطوف عليه : « الصمت » وكذلك الطغيان والبغى . . . ومن هذا قوله تعالى : (إنَّما أشكُو بَثِّى وحُزْنِى إلى اللهِ) ، فكلمة : « بثّ » معطوف عليه ، وكلمة : « حُزن » معطوف مرادف له فى المعنى .

---

(١) على اعتبار « ما » حجازية تعمل عمل : « ليس » .

(٢) سبق هذا المثال فى آخر باب الإضافة ص ١٦١ لمناسبة هناك ، وسيعاد موضحاً فى آخر هذا الباب ص ٦٣٨ .

(٣) فى ص ٥٧٥ .

(٤) سبق إيضاح هذا فى مكانه الأنسب ج ٢ ص ٣٠٤ م ٨٦ باب الحال وحذف عامله .

(٥) الصحيح أن « الفاء » تشاركها فى هذا الحكم . وكذا : « أو » ، (كما سيجىء فى ص ٥٧٥ و ٦١١ و ٦٤١ . غير أن حذف الواو هو الأكثر .

(٦) قد تشاركها : « أو » فى هذا أحياناً ؛ كقوله تعالى : (وَمَن يكْسِبْ خَطِيئةً أو إثْماً . . .) فالخطيئة هى الإثم — ولهذا إشارة تجىء فى « د » من ص ٦١١ — .

ومثل النَّأى والبُعد[1] فى قول الحطيئة :

ألا حبذا هندٌ وأرض بها هندُ ... وهندٌ أتى من دونها النَّأى والبعدُ[2]

---

(١) ومثل الجملتين الفعليتين : (أقوى ×) و (أقفر×) فى قول عنترة :

حُيِّيت من طَلَلٍ تقادمَ عهدُه ... أقْوَى وأقفرَ بعد أم الهَيْثَمِ ...

(٢) فيما سبق من تعريف عطف النسق يقول ابن مالك :

تَالٍ بحرْفٍ مُتْبِع عطفُ النَّسقْ ... كَاخْصُصْ بِوُدٍّ وثَنَاءٍ منْ صَدَقْ

يقول : إنه هو التالى لحرف مُتْبِعٍ ما بعده لما قبله ، أى : مشرك الثانى مع الأول فى الحكم الإعرابى . وساق مثلا للتشريك فى الحكم هو : اخصص من صدق بود وثناء ، فحرف العطف هو : الواو ، والتالى المشارك فى الحكم هو : « الثناء » . ومعنى : « تال بحرف مُتْبِع » : أنه تال (تابع) بسبب حرف يُتبع مابعده لما قبله : فليس منه « أىْ » المفسرة ، لأنها لاتتبع مابعدها لما قبلها - إلا على الرأى الذى يعتبرها حرف عطف كالواو ، وهو الرأى الكوفى الحسن الذى أشرنا إليه (مفصلا فى رقم ١ من هامش ص ٥٥٦) . ثم ساق بيتين ضمنهما أكثر حروف العطف التى سنشرحها فى المكان الأنسب ؛ هما :

فالْعطفُ مُطْلَقاً بِواوٍ - ثمَّ - فا - ... حتَّى - أَم - أو؛ كَفِيكَ صِدْق ووفَا

وأَتْبَعَتْ لَفْظًا فَحسْبُ : بلْ - ولا ... لكِنْ ؛ . . . .

ثم عاد للكلام على أحكام الواو فقال :

فاعْطِفْ بِواو سابقاً ، أو لَاحِقَا ... فى الحُكْم ، أوْ مُصاحِباً مُوافِقَا

واخْصُصْ بِها عطف الَّذِى لا يُغْنِى ... متبُوعُه ، كاصْطَفَّ هذَا وابْنِى

واقتصر على ماسبق ، ولم يذكر بقية أحكام الواو .

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

ا – ومما انفردت به الواو غير ما سبق :

(١) عطف العام على الخاص[1] ؛ نحو : زرت القاهرة ، والحواضر الكبرى . وقوله تعالى : (ربِّ اغفرْ لى ، ولوالدَيَّ ، ولِمَنْ دخَل بَيْتِىَ مُؤْمنًا ؛ وللمؤمنين ، والمؤمنات) .

(٢) وقوعها بعد كلام منفى ، عاطفة مفرداً . وبعدها « لا » النافية ؛ نحو : شجاع النفس لا يحب الجبن ، ولا الكذب ، ولا الرياء (أى : لا يحب كل واحدة من الصفات المذكورة) . فتكرار « لا » يفيد أن النفى واقع على كل واحدة وحدها من غير توقف على غيرها . ولو لم تتكرر[2] « لا » لتوهمنا أنه مقصور على حالة اجتماعها مع غيرها[2] . فإن لم يوجد نفى قبلها ، أو قصدت المعية لم يصح مجىء « لا »[3] .

(٣) وقوعها بعد نهى عاطفة لمفرد ، وبعدها : « لا » النافية ؛ التى تؤكد الغرض السالف ؛ نحو : لا تصدق الحلاّف ، ولا النمّام ، ولا الحاسد .

(٤) جواز الفصل بينها وبين معطوفها بظرف ، أو جار مع مجروره[4] ؛ نحو : أينعتْ حديقتان ؛ حديقةٌ أمام البيت ، وخلفَه حديقةٌ[5] ، ومثل قوله

---

(١) وأما عكسه وهو : « عطف الخاص على العام » فتشاركها فيه « حتى » – كما سيجىء فى « ب » ص ٥٨٤ – نحو قوله تعالى : (حافِظوا على الصلواتِ والصلاةِ الوُسْطَى) . ونحو : لا يأمن الناس الأيام حتى الملوك . (والصلاة الوسطى : هى صلاة وسط النهار . والمراد بها : الظهر والعصر) . وكل ما سبق مشروط بألا يتطلب المعنى حرفاً آخر يفيد الترتيب أو غيره . . . – انظر ما يتصل بهذا فى آخر رقم ٨ من ص ٦٦٠ .

(٢) راجع « التصريح » عند الكلام على : « لكنْ » العاطفة ، ثم « المغنى » عند الكلام على « الواو » .

(٣) لهذا بيان هام (فى ج ١ م ٥ هامش ص ٦٢ أول الكلام على موضوع : « الحرف ») . ويتضمن – فيما يتضمن – النص على زيادة « لا » النافية ، والغرض من زيادتها ، ومعناها ، وإعرابها . . .

(٤) صرح بهذا « الصبان » ولم يذكر خلافاً . لكن سيجىء فى رقم ٥ ما يعارضه .

(٥) والأخذ بهذا الرأى فى « الواو » أنسب من الأخذ برأى آخر يمنع الفصل مطلقاً فى غير –

. . . .

تعالى : (وجَعَلْنا من بين أيديهم سَدًّا ، ومن خلْفِهم سَدًّا) . . .

(٥) عطف العقد[1] على النَّيِّف ، نحو : واحد وعشرون . . . — سبعة وثلاثون . . . — خمسة وأربعون . . . و . . .

(٦) اقترانها بالحرف : « لكنْ » ؛ كقوله تعالى : (ما كان محمدٌ أبَا أحَدٍ من رجالِكم ، ولكنْ رسولَ[2] اللهِ وخاتَمَ النَّبيينَ) .

(٧) وقوعها قبل الحرف « إما » المسبوق بمثله فى كلام قبله ؛ نحو : المنّ بالمعروف إما جهالةٌ ، وإما سوءُ أدب .

(٨) العطف بها فى أسلوب الإغراء والتحذير ، نحو : الرفقَ والملاينةَ جهدَ طاقتك ، وإياك والعنفَ ما وجدت سبيلاً للفرار منه .

(٩) عطف النعوت المتعددة المفرّقة التى منعوتها متعدد غير مفرّق : نحو : تنقلت فى بلاد زراعية وصناعية وتجارية . . . والواقع بعد هذه « الواو » يسمى معطوفًا ، ولا يصح تسميته — الآن — نعتًا .

(١٠) عطف المفردات التى حقها التثنية أو الجمع ، نحو قول الحجاج وقد مات

= الضرورة الشعرية بين المعطوف وحرف العطف : « الواو » أو : « الفاء » ؛ أما غير هذين الحرفين من أدوات العطف فالرأيان متفقان على جواز الفصل بالظرف أو بالجار مع مجروره . (راجع الهمع جـ ٢ آخر باب العطف ، ص ١٤١) .

(١) العقد هو : العدد الذى يجىء ترتيبه عاشراً بين الأرقام المتسلسلة المرتبة قبله . وتنحصر العقود فى لفظ : عشرة — عشرين — ثلاثين — أربعين — خمسين — ستين — سبعين — ثمانين — تسعين — والصحيح تسمية : « مائة » و « ألف » ومركباتهما « عقداً » أيضاً . . .

أما « النَّيِّف » فكل عدد يكون ترتيبه المتسلسل بين عقدين ؛ ومنه : أحد عشر — اثنان وعشرون — ثلاثة وثلاثون — ، خمسة وأربعون . . . و . . . .

(٢) الواو هى العاطفة ، أما : « لكنْ » فحرف استدراك محض ، — ومعناه وأحكامه فى صفحة ٦١٦ — وكلمة : « رسولَ » بالنصب ، خبر « كان » المحذوفة ، والجملة من « كان » ومعموليها معطوفة بالواو على الجملة الفعلية قبلها . وهذا على الرأى الأشهر القائل إن كلمة : « لكنْ » الاستدراكية المحضة ، المسبوقة بالواو — لايقع بعدها إلا الجملة دائماً ، ولا تكون عاطفة ؛ وإنما العاطف الواو . أما على رأى من يجيز وقوع المفرد بعدها فالواو حرف عطف وكلمة : « رسول » معطوفة على كلمة : « أبا » (انظر ص ٦١٦) .

. . . .
. . . .

محمد ابنه ، ومحمد أخوه : « محمد ومحمد فى يوم واحد » . وقول الشاعر الفرزدق :

إن الرزية لا رزيةَ بعدها   فِقدانُ مثـل محمد ومحمدِ

وقول الآخر :

أَقمنا بها يوماً ، ويوماً ، وثالثاً   ويوماً له يوم التَّرحُّلِ خامسُ

يريد : أياماً ثمانية . . .

(١١) عطف السببى على الأجنبى فى : « الاشتغال » ؛ نحو : محمداً أكرمت عمراً وأخاه[1] . ومثل : محمد مررت بأخيك وأخيه[1] .

(١٢) عطف كلمة : « أىّ » على مثلها[2] ، كقول الشاعر :

فلئنْ لقيتُك خاليَيْن لَتَعْلَمَنْ   أَيِّى وأَيُّكَ فارسُ الأَحْـزابِ

(١٣) عطف الظرف : « بين » على نظيره ، مثل : المال بينى وبين أهلى[3] .

(١٤) عطف السابق فى زمنه على اللاحق ، نحو قوله تعالى : (كذلك يُوحِى إليكَ ، وإلى الذين من قبلكَ اللهُ العزيز الحكيم) .

(١٦) المتعاطفان بالواو لا يختلفان بالسلب والإيجاب إذا كانا مفردين فلا يصح : لا الشمس طالعة والقمر .

(١٧) وجوب الفصل بها مع إهمالها بين كلمتين مُعَيَّنتين ينشأ منهما مسموع من التركيب المزجىّ (من أمثلته : كَيْت وكَيْت ــ ذَيْت وذيت . .) بالتفصيل والبيان الآتيين فى الموضع الأنسب ــ ج ٤ باب : «كم» م ١٦٨ ص ٥٤٠ ــ

(١٨) جواز عطفها عاملا قد حذف وبقى معموله على الوجه المشروح فى ص ٦١٥ .

ب ــ يرى الكوفيون من خصائص الواو وقوعها زائدة ؛ كالتى فى قوله تعالى : (وسِيقَ الذينَ اتقوْا ربَّهم إلى الجنة زُمَراً . حتَّى إذا جاءُوها ،

(١ و ١) الضمير راجع إلى « محمد » فى المثالين .

(٢) بالتفصيل الذى سبق فى « ج » من ص ١٠٧ .

(٣) راجع ما يختص بتكرار الظرف : « بين » فى رقم ١ من هامش ص ٥٦٣ .

. . . .

. . . .

وفُتِحتْ أبوابُها ، ، وقال لهم خزنَتُها : سلامٌ عليكم . .) فالواو التي قبل : « فُتحت » زائدة عندهم[1] . ومثل قوله تعالى : فلما أسْلَما وتَلَّهُ . لِلْجَبين . .) أي : تَلَّهُ للجبين [2] .

والبصريون يؤولون الآيتين وشبههما — بتأويلات منها : أن الواو عاطفة أصلية وجواب « إذا » و « لما » محذوف ... لكن التأويل عسير في قول الشاعر :

ولقد رمقْتك في المجالِسِ كلها فإذا وأنت تعينُ من يبغيني

والمراد : فإذا أنت . وقول الآخر :

فما بالُ من أسعى لِأجْبُرَ عظمهُ حِفَاظًا ، وينْوى من سفاهته كسْرِى

أى : ينوى من سفاهته .

وإنما كان التأويل هنا عسيراً لأن ما بعد إذا « الفجائية » لا يقترن بالواو . ولأن جملة (ينوى) على تأويلها بأنها حالية هي جملة مضارعية مثبتة ، وصاحب الحال هو « مَنْ » والجملة المضارعية المثبتة لا تقع حالا مقترنة بالواو إلا على تقديرها خبراً لمبتدأ محذوف ، والجملة من المبتدأ المحذوف وخبره هي الحال . . فهي محتاجة للتأويل والحذف . ولا داعي لهذا أو لغيره من التأويلات . فمذهب الكوفيين أوضح وأقل تعسفاً ، والأخذ به هنا أيسر[3] ، لكن الأفضل التخفف من الزائدة قدر الاستطاعة ، والبعد عن استعمالها ؛ فراراً من اللبس ، ومن التأويل بغير داع .

حـ — هل « الواو » الواقعة بعد « بل » نوع من الزائدة ؟ مثل : الصالح أمين،

---

(١) مستدلين بالآية الأخرى الخالية من الواو — وكلتاهما في سورة : « الزمر » — ، ونصها : (. . . وسِيقَ الذين كفَروا إلى جَهنَّمَ زُمَراً ، حتى إذا جاءُوها فُتِحتْ أبوابُها . . .)

(٢) بمعنى صرعه وألقاه على الأرض حتى لمسها جبينه . والقصة عن إبراهيم حين أراد أن يحقق رؤيا منامية ؛ مضمونها أنه يذبح ابنه . ففهم منها أن هذا إيحاء من الله يجب تنفيذه ؛ فهمَّ به ، ورضى الولد بقضاء الله . ولكن الله أوحى إلى نبيه تركه ، والتضحية بدله بشيء آخر .

(٣) علماً بأن اللفظ الزائد (حرفاً أو غير حرف) إنما يزاد لغرض مقصود — طبقاً لما شرحناه في ج ١ م ٥ — الزيادة والتفصيل — عند الكلام على الحرف .

. . . .

. . . .

بل ومحسن .. الجواب فى « حـ » من ص ٦٢٨ .

د ــ تختص همزة الاستفهام دون باقى أخواتها بالدخول على أحد ثلاثة من حروف العطف ولا تدخل على غير هذه الثلاثة ، هى : (الواو ــ الفاء ــ ثُمّ) فثالها قبل الواو قوله تعالى : (أَوَ لَمْ يتفكَّروا ؟ مَا بِصاحِبِهِم من جِنَّة؛ إنْ هُوَ إلاَّ نَذِيرٌ مبينٌ. أَوَ لَمْ يَنْظُرُوا فى مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ والأَرْضِ وما خلقَ اللهُ من شيء . . .؟) ، وقبل « الفاء »[1] قوله تعالى فى المشركين : (أَفَلَمْ يَسِيرُوا فى الأَرْضِ فينظُرُوا كيف كان عاقِبَةُ الَّذِينَ من قَبْلِهِمْ ؟ ولدارُ الآخِرةِ خير لِلَّذِينَ اتقَوْا ، أَفَلاَ تَعْقِلُون ...) ، وقبل « ثُمّ »[2] قوله تعالى : (قُلْ أَرَأَيْتُم إنْ أَتَاكُمْ عَذَابُهُ بَيَاتًا أو نَهَاراً ماذا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ المجْرِمونَ ؟ أَثُمَّ إذا ما وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ . . .؟) . . .
ولا بد أن يكون المعطوف بعد الثلاثة جملة .

وقد اشتهر للنحاة فى هذا رأيان[3] .

أولهما : وهو رأى جمهورهم ــ أن الهمزة تركت مكانها بعد حرف العطف ، وتقدمت عليه ؛ تنبيهاً على أصالتها فى التصدير ــ كما يقولون ــ فالجملة بعد العاطف معطوفة على الجملة التى قبله وقبل الهمزة . ما لم يمنع من هذا العطف مانع (كأن تكون إحدى الجملتين إنشائية والأخرى خبرية ؛ عند من يمنع العطف بين الجملتين المختلفتين خبراً وإنشاء ؛ مثل هذه الصورة . فتكون الجملة عنده بعد حرف العطف معطوفة على أخرى محذوفة مماثلة لها فى الخبرية أو الإنشائية . . .) .

ثانيهما : وهو رأى الزمخشرى ــ أن الجملة بعد العاطف معطوفة على جملة محذوفة موقعها بين الهمزة والعاطف . والأصل مثلا ، أنسُوا ولم يتفكَّروا ؟ ــ أأغمضوا عيونهم ولم ينظروا ؟ ــ أقعدوا ولم يسيروا . . . ؟ ــ أكفرتم ثم إذا وقع

---

(١) انظر رقم ٣ من هامش ص ٥٧٥ .

(٢) انظر « ب » من ص ٥٧٩ .

(٣) كما ستجىء الإشارة فى ص ٦٣٩ .

. . . .

. . . .

آمنتم به . . ؟ والرأى الأول أشهر . وبالرغم من ذلك فإن كلا الرأيين معيب ؛ لقيامه على الحذف والتقدير ، أو التقديم والتأخير ، ولعدم انطباق كل منهما على بعض الصور الأخرى التى يدور حولها وحول ما سبق جدل طويل واعتراضات مختلفة [١] .

فما السبب فى هذا التكلف ، والالتجاء إلى الحذف ، والتقدير ، والتقديم ، والتأخير — وعندنا ما هو أوضح وأيسر ، وأبعد من التأويل ؟ ؛ وذلك باعتبار الهمزة للاستفهام ، وبعدها « الواو » و « الفاء » ، و « ثم » حروف استئناف داخلة على جملة مستأنفة . وقد نص النحاة على أن كل واحد من هذه الثلاثة يصلح أن يكون حرف استئناف .

ولا مانع أيضًا أن تدخل الهمزة — هنا — على حرف العطف مباشرة ؛ مسايرة للنصوص الكثيرة الواردة فى القرآن وغيره ، ولن يترتب على أحد هذين الرأيين إخلال بمعنى ، أو تعارض مع ضابط لغوى .

« ملاحظة » فى غير الهمزة من أدوات الاستفهام يجب تقديم حرف العطف وتأخير أداة الاستفهام عنه ، لأن هذا هو قياس جميع الأجزاء فى الجملة المعطوفة ، نحو : قوله تعالى : (وكيف تَكْفرون وأنتم تُتْلَى عليكم آياتُ اللهِ وفيكم رسولُه) — وقوله تعالى : (فهل يُهْلَكُ إلا القومُ الفاسِقُون) . . .

• • •

(١) تراها فى بعض المراجع ، كالمغنى وحواشيه ، باب الهمزة .

٢ — الفاء :

معناها الغالب هو الترتيب بنوعيه " المعنوىّ والذِّكْرِىّ " مع التعقيب فيهما وإفادة التشريك . والمراد بالترتيب المعنوى : أن يكون زمن تحقق المعنى فى المعطوف متأخراً عن زمن تحققه فى المعطوف عليه ؛ نحو : (نفعَنا بذرُ القمح للزراعة ، فإنباتُه ، فنضجُه ، فحصادُه ،) . . . و . . . فزمن البذر سابق على زمن الإنبات ، والنضج ، وما بعده .

والمراد : بالترتيب الذِّكْرِى : أن يكون وقوع المعطوف بها بعد المعطوف عليه بحسب التحدث عنهما فى كلام سابق ، وترتيبهما فيه ، لا بحسب زمان وقوع المعنى على أحدهما ، كأن يقال لمؤرخ : حدثنا عن بعض الأنبياء ؛ كآدم ، ومحمد ، وعيسى ، ونوح ، وموسى — عليهم السّلام — فيقول : أكتفى اليوم بالحديث عن محمد ، فعيسى . فوقوع « عيسى » بعد الفاء لم يقصد به هنا الترتيب الزمنى التاريخى ؛ لأن زمن عيسى أسبق فى التاريخ الحقيقى من زمن محمد ، وإنما قصد مراعاة الترتيب الذِّكْرى (أى : اللفظىّ) الذى ورد أولاً فى كلام السائل، ونضمن ذكر « محمد » قبل « عيسى »[1] .

والمراد بالتعقيب : عدم المهلة — ويتحقق بقِصَر المدة الزمنية التى تنقضى بين وقوع المعنى على المعطوف عليه ووقوعه على المعطوف — ؛ نحو : وصلت الطيارة فخرج المسافرون . وأول من خرج النساءُ فالرجال . . فخروج المسافرين —

---

(١) ويدخل فى الترتيب الذكرى « عطف المفصّل على المجمل »؛ كقوله تعالى : (ونَادى نوحٌ ربَّه ، فقال ربِّ إنَّ ابنى منْ أهلى ، وإنَّ وعْدكَ الحقُّ ، وأنت أحْكَم الحاكِمين). وقوله تعالى : (فَقَدْ سَأَلُوا مُوسى أكْبرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أرِنَا اللهَ جَهْرَةً) . وقوله تعالى : (فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عنْهَا : فَأَخْرجهُما مِمَّا كَانَا فِيهِ) .

ومن الترتيب الذكرى : « الترتيب الإخبارى » ؛ وهو الذى يقصد به مجرد الإخبار وسرد المعطوفات بغير ملاحظة ترتيب كلامى سابق ، ولا ترتيب زمنى حقيقى ، وإنما يقصد منه — بشرط وجود قرينة — ذكر المعلومات واحدة بعد واحدة، فالفاء — فى هذا — كالواو التى لمطلق الجمع ؛ نحو : تغير الجو ، واشتدت الرعود ، فالبروق ، فتراكُم المياه فى المنحنيات ، فالأمطار . . . ونحو : هذا عالم فأبوه فجده . . .

– فى المثال – يجىء سريعاً بعد وصول الطيارة ، وخروجُ الرجال يكون بعد خروج النساء مباشرة من غير انقضاء وقت طويل فى الصورتين . . .

وقِصَر الوقت متروك تقديره للعُرف الشائع ؛ إذ لا يمكن تحديد الوقت القصير أو الطويل تحديداً عامًّا يشمل كل الحالات . فقد يكون الوقت قصيراً فى حالة معينة ، ولكنه يُعَدّ طويلا فى أخرى .

وبمناسبة إفادتها الترتيب نشير إلى قاعدة عامة سبقت[1] ؛ هى : أن « المعطوفات » المتعددة تقتضى أن يكون لها جميعاً « معطوف عليه » واحد، هو : الأول الذى يسبقها كلها ، وقبل كل معطوف حرف عطف خاص به . لكن إذا كان حرف العطف يفيد الترتيب ؛ (مثل : « الفاء » و « ثم » وجب أن يكون المعطوف عليه هو السابق عليهما مباشرة ، ولو لم يكن هو الأول : نحو: تكلم فى النادى الرئيس والوكيل والمُحاضر، فالناثر ثم الشاعر . فالوكيل والمحاضر معطوفان على الرئيس ، أمّا كلمة: « الناثر » فمعطوفة على: « المحاضر» وأمَّا كلمة: « الشاعر » فمعطوفة على « الناثر»[2] ...

وتفيد – كثيراً – مع الترتيب والتعقيب، « التسبب » ؛ أى الدلالة على السببيّة[3] ؛ (بأن يكون المعطوف متسبباً عن المعطوف عليه) ويغلب هذا فى شيئين ؛ عطف الجمل، نحو: رمى الصياد الطائر فقتله[4] ، وفى المعطوف المشتق ، نحو: أنتم – أيها الجنود – واثقون بأنفسكم ، فهاجمون على عدوكم ، ففاتكون به . فمنتصرون عليه . . .

ومن أحكام الفاء[5] :

---

(١) فى أول الباب فى رقم ٢ من هامش ص ٥٥٥ حيث البيان المفيد .

(٢) فإن جاء بعد ذلك عاطف لا يفيد الترتيب كان مابعده معطوفا على الذى قبل العاطف مباشرة ، طبقاً للبيان الهام الذى فى هامش ص ٥٥٥ .

(٣) ولكنها لا تسمى اصطلاحا فى هذه الحالة « فاء السببية » إلا إذا دخلت على مضارع منصوب « بأن المصدرية » المضمرة التى تنصبه بشروط معينة مدونة فى موضعها الأنسب (وهو : باب : « إعراب الفعل » ، أول الجزء الرابع ، ص ٦٥ ، م ١٤٩) .

(٤) ومثل قول الشاعر :

وربّما استحال السّعد نحساً فذاق المعتدى مما أذاقه

(٥) أنها قد تتجرد أحياناً للاستئناف المحض ولا تصلح لغيره – وكذلك : « الواو » ، وثم –

أنها لا تنفصل من معطوفها بفاصل[1] اختياراً ، فلا بد من اتصالهما فى غير الضرورة الشعرية . وأنها تعطف المفردات[2] والجمل كما فى الأمثلة السالفة[3] ، وأنه يجوز حذفها بقرينة — كما أن « الواو » و « أو »[4] كذلك — نحو : قطعت سنوات التعلم ؛ الأولى ، الثانية ، الثالثة ، الرابعة . . . ونحو : أنفقت المال درهماً — درهمين — ثلاثة — وأنها قد تحذف مع معطوفها ؛ كالآية التى سلفت[5] .

وتختص الفاء[6] : بأنها تعطف جملة لا تصلح صلة ، ولا خبراً ، ولا نعتاً ؛ ولا حالا — على جملة تصلح لذلك ، والعكس ، بأن تعطف جملة تصلح لتلك الأشياء على جملة لا تصلح . (وسبب عدم الصلاحية فى الصور السالفة كلها : خلو الجملة من الرابط ، ووجوده فى الجملة الصالحة)[7] . . فمثال عطفها جملة لا تصلح صلة على جملة أخرى تصلح : (الذى عاونته ففرح الوالد — مريض) ومثال العكس : (التى وقف القطار فساعدتها على النزول — عجوز ضعيفة) .

---

(١) كما سيجىء فى رقم ٤ من ص ٦٥٨ . وقد سبق — فى رقم ٥ من هامش ص ٥٦٧ — رأى يجيز الفصل بالظرف أو الجار مع مجروره بين الفاء ومعطوفها . ولكن الرأى الذى يمنع الفصل — فى غير الضرورة الشعرية — هو الصحيح إذا كانت أداة العطف هى « الفاء » ، والاقتصار عليه واجب .

(٢) المراد من المفرد فى باب العطف مدون فى رقم ٣ من هامش ص ٥٥٧ وله تكملة مفيدة فى ص ٦٤٢ .

(٣) فى ص ٥٧٣ وهامشها . . . ، ويجوز عند عطفها الجمل أن تسبقها همزة الاستفهام — إن اقتضى المعنى ذلك — على الوجه المشروح فى « د » من ص ٥٧٠ فهى « كالواو » ، و « ثم » فى هذا ، ولا يقع من حروف العطف بعد همزة الاستفهام مباشرة غير أحد هذه الثلاثة .

(٤) انظر « ح » من ص ٦١١ ثم ص ٦٤١ .

(٥) فى رقم ٣ من هامش ص٥٦١ وهى قوله تعالى : (فَمَنْ كَانَ مِنكُم مريضاً أو علَى سفر فعِدَّةٌ من أيَّامٍ أخر ...) أى : فأفطر ، فعدة من أيام أخر ، وفى ص٦٣٦ أمثلة أخرى . وكذلك يصح حذف المعطوف عليه قبلها ، طبقاً للبيان الذى فى ص ٦٣٩ .

(٦) ومما تختص به الفاء : أنها حرف العطف الوحيد الذى يصلح للدخول على الفعل المطاوع لأصله ؛ نحو : فتحت الباب — فانفتح — علمت الراغب فتعلم ، ولا يصح مجىء غيره من حروف العطف — طبقاً للبيان الهام الخاص بأحكام المطاوعة — ج ٢ م ٦٦ ص ٩٨ .

(٧) وقد سبق هذا فى مكانه من الأبواب الخاصة بتلك الجمل .

ومثال عطفها جملة لا تصلح خبراً على أخرى تصلح : (الحديقة يرعاها البستانى فيكثُرُ الثَّمرُ) . ومثال (العكس : الحديقة أهمل البستانىّ فقلّ ثمرها) .

ومثال عطفها جملة لا تصلح نعتًا على أخرى تصلح : (هذا حاكم سَهِر على خدمة رعيته ؛ فسعدت الرعية) . ومثال العكس: (هذا حاكم شكا الناس فأزال أسباب الشكوى) .

ومثال عطفها جملة لا تصلح حالا على أخرى تصلح : (أقبل المنتصر يتهلل وجهه فتنشرح القلوب) ومثال العكس : (أقبل المنتصر تنشرح القلوبُ فيتهلل وجهه) .

هذا ، والفاء كالواو فى أنها تعطف عاملا قد حذف ، وبقى معموله ؛ نحو : اشتريت الكتاب بدينار فصاعداً[1] ، والأصل – مثلا – : فذهبَ الثمنُ صاعَداً .

« ملاحظة » : من الفاء العاطفة للمفرد: « فاء السببية » ، التى ينصب بعدها المضارع بأنْ المستترة وجوباً ، فالمصدر المؤول بعدها مفرد معطوف بها على مفرد قبلها – كما سيجىء فى مكانه[2] ....

وهناك نوع من الفاء يسمى : « فاء الفصيحة » ، سيجىء الكلام عليه[3] . ونوع آخر تكون الفاء فيه – فى بعض الآراء – حرف عطف صورةً لا حقيقة ؛ فشكلها وظاهرها أنها عطف ، مع أنها فى الحقيقة والواقع مهملة وليست عاطفة ، وقد سبق الكلام على هذا النوع[4] .

بقى حكم الضمير العائد على المتعاطفين بعد الفاء العاطفة من ناحية المطابقة وعدمها وسيجىء البيان[5] . . .

٣ – ثُمّ :

ومعناها الترتيب مع عدم التعقيب ، (أى : الترتيب مع التَّراخى) ؛ وهو : انقضاء مدة زمنية طويلة بين وقوع المعنى على المعطوف عليه ووقوعه على

---

(١) انظر ص ٥٦٣ ورقم ١ من هامش ص ٦٣٦ .
(٢) وهو عمل « فاء السببية » باب : نواصب المضارع – جـ ٤ م ١٤٩ ص ٣٢٣ .
(٣) فى ص ٦٣٧ وهامشها .
(٤) فى ص ٥٣٦ . (٥) فى رقم ٣ من ص ٦٥٧ .

المعطوف . وتقدير المدة الزمنية الطويلة متروك للعُرف الشائع — كما رددنا[1] — ؛ فهو وحده الذى يحكم عليها بالطول أو القِصر ، ولا يمكن وضع ضابط آخر يحددها ؛ لأن ما يعتبر طويلا فى حادثة معينة قد يكون قصيراً فى غيرها ؛ فرَدّ الأمر للعُرف . ومن الأمثلة : زرعت القطن ، ثم جنيته . . — دخل الطالب الجامعة ثم تخرّج ناجحاً — كان الشاب طفلا ثم صبيًّا ، ثم غلاماً ؛ ثم شابًّا فتيًّا.

ومن أحكامها :

أنها تعطف المفردات والجمل ، كما فى الأمثلة السالفة[2] . . وقد تدخل عليها تاء التأنيث[3] لتفيدها التأنيث اللفظىّ ؛ فتختص بعطف الجمل ، نحو : مَنْ ظَفِر بحاجته ثُمَّتَ قَصَّر فى رعايتها كان حزنه طويلا ، وغُصَّتُهُ شديدة.

ومنها : — وهذا قليل جائز — أنها قد تكون بمعنى واو العطف ، فتفيد مطلق الجمع والاشتراك من غير دلالة على ترتيب، بشرط وجود قرينة ؛ نحو : لما انقضى الليل ، واستنار الكون ، ثم طلعت الشمس ، واقترب ظهور الفجر سارع الناس إلى أعمالهم[4] . .

---

(١) فى ص ٥٧٤ .

(٢) اقتصر ابن مالك فى الكلام على « الفاء » ، و« ثم » على ما يأتى :

و « الفَاءُ » للتَّرْتِيبِ بِاتِّصَالِ   وَ « ثُمَّ » لِلتَّرتِيبِ بانْفِصَالِ

« اتصال » : أى : بغير مهلة زمنية . « بانفصال » : بمهلة زمنية ، (والمهلة هى ما يعبرون عنها بالتراخى . وعدم المهلة هو التعقيب) — وقد أوضحناها فى ص ٥٧٣ و ٥٧٤ — ثم قال فى الفاء :

واخْصُصْ بفَاءٍ عَطفَ ما لَيْسَ صِلَهْ   عَلَى الَّذِى اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصِّلَهْ

يريد : تختص الفاء بأنها تعطف جملة لا تصلح أن تكون صلة ؛ لخلوها من الرابط — على جملة أخرى تصلح صلة لاشتمالها على الرابط ، ولهذا الحكم أشباه وتفصيلات شرحناها (فى ص ٥٧٥) وسيذكر فى آخر الباب ص ٦٣٦ اختصاص آخر لها أشرنا إليه من قبل (فى رقم ٣ من هامش ص ٥٦١) هو أنها — كالواو — يجوز حذفها مع معطوفها .

(٣) وهذه التاء الداخلة على الحروف يجوز تسكينها أو تحريكها بالفتحة . أما كتابتها فمفتوحة (غير مربوطة) .

(٤) ومن هذا قول ابن مالك فى أول باب من ألفيته :

كلامُنا لفظٌ مفيدٌ ؛ كاستقمْ   واسمٌ ، وفعلٌ ، ثم حرفٌ ، الكَلِمْ

قال الأشمونى ما نصه : =

ويدخل فى هذا القليل الجائز أنْ تكون للترتيب الذِّكرى الإخبارىّ ، (وهو : الذى سبق إيضاحه[1] فى « الفاء ») نحو : بلغنى ماصنعت اليوم ، ثم ما صنعتَ أمسِ أعْجبُ . أى : ثم أخبرك أن الذى صنعته أمس أعجب .

ومنه قول الشاعر :

إن مَنْ سادَ ثم سادَ أبوه ثم قد سادَ قبل ذلك جدُّه . . .

ومنها : أنها تكون بمعنى « الفاء » أحيانًا فتفيد الترتيب مع التعقيب بقرينة ؛ نحو شرب العاطش ثم ارتوى .

ومنها : أن إفادتها الترتيب توجب ـ عند تعدد المعطوف عليه قبلها بتفريق ـ أن يكون معطوفها تابعاً لما قبلها مباشرة من المعطوفات ؛ طبقاً للبيان الذى تقدم[2] ؛ فى مثل : قرأت الآية ، والقصيدة ، والخطبة . والرسالة ثم النشيد . . . يتعين أن يكون النشيد معطوفًا بها على الرسالة ، كما يتعين أن يكون كل واحد من المعطوفات الأخرى التى قبلها معطوفًا على الآية .

ومنها : أنها قد تكون أحيانًا حرف عطف فى الصورة الظاهرة دون الحقيقة الواقعة ؛ فشكلها الظاهر هو شكل العاطفة ، ولكنها لا تعطف مطلقاً ، وقد سبق[3] الكلام على هذا النوع .

ـــــــــــ

= « ثم » فى قوله : « ثم حرف ... » بمعنى الواو ؛ إذ لا معنى للتراخى بين الأقسام . ويكفى فى الإشعار بانحطاط درجة الحرف عن قسيمية ترتيب الناظم لها فى الذكر على حسب ترتيبها فى الشرف ، ووقوعه طرفاً . ا هـ

(١) فى هامش ص ٥٧٣ .

(٢) فى ص ٥٧٤ والبيان المفيد الذى فى رقم ٢ من هامش ص ٥٥٥ .

(٣) فى : هـ ص ٥٣٦ .

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

ا – أشار النحاة إلى وهم يقع فيه من يعرب : « ثمّ » حرف عطف فى قوله تعالى : « أولَمْ يرَوا كيف يبدئُ اللهُ الخلقَ ثم يعيدُه . . . » لأن « ثم » لا تصلح عاطفة هنا ؛ إذ إعادةُ الخلق لم تقع ، وإذا لم تقع فكيف يُقِرون برؤيتها ؟ لهذا كانت « ثمّ » للاستئناف فى الآية . ويؤيد كونها للاستئناف فى الآية قوله تعالى بعد ذلك : « قل سيروا فى الأرض فانظروا كيف بدأ الخلقَ . ثم اللهُ ينشئ النشأة الآخرة » ؛ فمن المستحيل أن يسيروا فينظروا بدء الخلق ثم إنشاء النشأة الآخرة . والاستئناف أحد المعانى التى تؤديها ثلاثة من الأحرف ؛ هى : (الواو ، والفاء ، وثمّ) ، وحين يكون الحرف للاستئناف لا يكون للعطف . قال الفيروزبادى صاحب « القاموس المحيط » فى كتابه الآخر المسمى : « بصائر ذوى التمييز » عند الكلام على معانى « ثمّ »[1] – ما نصه : (تكون للابتداء كقوله تعالى فى سورة فاطر : « والذى أوحينا إليك من الكتاب هو الحق مصدقًا لما بين يديه ، إن الله بعباده لخبير بصير . ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا ») اهـ .

وسيجىء فى الجزء الرابع – عند الكلام على « واو المعية » ، باب إعراب الفعل ،[2] – ما يؤيد وقوع « ثم » للاستئناف ، ويزيد الحكم بيانًا ووضوحًا .

ب – « ثم » تصلح للوقوع بعد همزة الاستفهام مباشرة إذا كان المعطوف بها جملة ، واقتضى المعنى الاستفهام على الوجه المشروح فى « ى » من ص ٥٧٠ فهى كالواو والفاء[3] فى هذا . ولا يقع بعد الاستفهام مباشرة من حروف العطف غير هذه الثلاثة .

حـ – ما حكمُ الضمير بعد « ثم » إذا كان عائدًا على « المتعاطفين » أيطابقهما أم لا يطابق ؟ الجواب فى رقم ٣ من ص٥٧ ٦ .

• • •

---

(١) جـ ٢ ص ٣٤٤ . (٢) م ١٤٩ .

(٣) انظر رقم ٣ من هامش ص ٥٧٥ .

٤ – حتّى :

معناها الدلالة على أن المعطوف بلغ الغاية في الزيادة أو النقص بالنسبة للمعطوف عليه[١] ؛ سواء أكانت الغاية حسية أم معنوية ، محمودة أم مذمومة ؛ نحو : لم يبخل الغنىُّ الورعُ بالمال حتى الآلافِ ، ولم يُقَصِّرْ في العبادة حتى التهجُّدِ[٢] . ومثل : حبسَ البخيل أمواله حتى الدرهمَ ، وارتضى لنفسه المعايب حتى الاستجداءَ .

ولا تكون عاطفة إلا باجتماع شروط أربعة[٣] :

ا – أن يكون المعطوف بها اسمًا (فلا يصح أن يكون فعلا ، ولا حرفًا[٤] ، ولا جملة[٥]) ، نحو : استخدمت وسائل الانتقال حتى الطيارةَ ، فلا يجوز

---

(١) بمعنى أن المعطوف عليه لو استمر متجهاً في صعوده أو في انخفاضه لكان غاية مايصل وينتهي إليه – من شرف أو خسة ، أو قوة أو ضعف ، . . . أو نحو هذا من كل مايفيد زيادة ونقصاً – هي الدرجة التي وصل إليها المعطوف . (وكل هذا بحسب التخيل العقلي المحض ، لا الواقع ؛ لأن الواقع الخارجي قد يعارضه – انظر رقم ٢ من هامش ص ٥٨٢ – .

(٢) الصلاة بالليل .

(٣) زاد بعضهم شرطاً آخر ؛ هو : أن يكون المعطوف بها مشتركاً مع المعطوف عليه في معنى عاملها ؛ فلا يصح : صمت الأيام حتى يوم عيد الفطر : لأن يوم عيد الفطر لا يباح صومه شرعاً.

(٤) لأن الحرف – في الغالب – لا يدخل على نظيره في اللفظ والعمل إلا في التوكيد اللفظي، أو في الضرورة الشعرية .

(٥) إذا دخلت « حتى » على جملة فعلية فعلها ماض أو على جملة اسمية ، فهي حرف ابتداء ، وهي : – كما قال الخضري ج ٢ باب العطف عند الكلام على : « حتى » – الداخلة على جملة مضمونها غاية (أي : نهاية) لشيء قبلها ؛ مثل قول الشاعر :

ملأنا البر حتى ضاق عنا وبحرُ الأَرض نملؤه سفينا

– في بعض الروايات – ومثل : « المعروف يأسر القلوب ، حتى قلوبُ الأعداء مأسورةٌ به » . فإن دخلت على مضارع مرفوع فابتدائية، أو منصوب فجارة . ولا بد في الابتدائية – ألا تنقطع الصلة المعنوية بين ماقبلها وما بعدها، برغم أن ما بعدها لا بد أن يكون جملة مستقلة في إعرابها . أما قول الفرزدق يذم «كُلَيْبًا » قبيلة الشاعر جرير :

فواعجبا ! ! حتى كليب تسبني كأن أباها نهشَل أو مُجَاشِع

ونهشَل ومجاشع من آباء الفرزدق–فيقول المغني ،ج١ عند الكلام على «حتى» مانصه : (لابد من تقدير محذوف=

العطف فى نحو : صفحت عن المسىء حتى خَجِل ، وتركته لنفسه حتى نَدِم . ولا فى قول المعرّى :

وهوّنتُ الخطوب علىّ ، حتى   كأنى صرت أَمْنَحُها الودادا

ب — أن يكون الاسم المعطوف بها اسمًا ظاهراً لا ضميراً ، وصريحًا لا مؤولا ؛ فلا يجوز اعتبارها حرف عطف فى مثل : انصرف المدعوون حتّى أنا . وقد ارتضى بعض المحققين الاستغناء عن هذا الشرط ، وأجاز المثال السالف ، وأشباهه . وفى الأخذ برأيه توسعة وتيسير. كما لا يجوز اعتبارها عاطفة فى مثل : « أحب المقالات الأدبية حتّى أن أقرأ الصحف » ؛ لما يترتب على هذا من وقوع معطوفها مصدراً مؤولا . وهذا لا يصح .

حـ — أن يكون المعطوف بعضًا حقيقيًّا[1] من المعطوف عليه ، أو شبيهًا بالبعض[2] ، أو بعضًا بالتأويل[3] . فمثال البعض الحقيقى : بالرياضة تَقْوَى

= قبل «حتى» فى هذا البيت يكون ما بعد حتى غاية له ، أى : فواعجبا «يسبنى الناس حتى كليب تسبنى..) .اهـ.

(كما سيجىء فى باب إعراب الفعل . . . — جـ ٤ ص ٣١٤ م ١٤٩ حيث تفصيل الكلام على « حتى » الابتدائية — و « حتى » التى ينصب بعدها المضارع بأن مضمرة وجوباً ؛ أما (الجارة ففى جـ ٢ م ٩٠ — ص ٥٤٥) .

(١) البعض الحقيقى — هنا — إما أن يكون جزءاً من الكل بحيث لا يوجد الكل الكامل بغيره ؛ نحو : أفاد الدواء الجسم حتى الإصبع ، وإما أن يكون فرداً فى مجموع ؛ نحو : سهر الجيش حتى القائد ، وإما أن يكون نوعاً من جنس يشمل أنواعاً كثيرة ؛ نحو : النبات نافع حتى المتسلق .

(٢) هو العَرَض الملازم للكل من غير أن يدخل فى تكوين ذاته الأصلية؛ كالجمال والعلم ، واللون ، والخلق ، والصوت ، نحو : راقنى الخطيب حتى ابتسامته . . .

(٣) أى : بتقدير أنه كالبعض، وافتراض ذلك . والمراد به : ما يصاحب « الكل » ويرافقه فى أحيان كثيرة دون أن يكون جزءاً حقيقياً منه ، ولا ملازماً له ملازمة دائمة ... نحو : حضر القطار فنزل المسافرون ، حتى الحقائب . وهذا يقتضى أن يكون البعض التأويلى ملاحظاً فى نفس المتكلم عند النطق بالكل ، وداخلا فى نيته وتقديره أنه بمنزلة البعض ؛ لأهميته وشدة اتصاله . ومن أمثلته التى عرضها النحاة قول شاعر يصف هارباً من مَلِكه الذى أمر بقتله :

أَلقَى الصحيفةَ كى يُخَفِّفَ رَحْلَهُ   والزادَ حتّى نعلَه أَلقاها

برواية من نصب كلمة : « نعل » على اعتبار أن ما قبلها وهو (ألقى الصحيفة . . . والزاد) فى تأويل : ألقى عنه الحمل الثقيل . ونعله بعض ما يثقله ؛ فيكون معطوفاً على « الصحيفة » . وهناك روايات فى ضبط تلك الكلمة لا تعنينا هنا .

الأعضاءُ حتى الرِّجلُ ، ومثال الشبيه بالبعض : أعجبنى العصفور حتى لونُه[1] . ومثال البعض بالتأويل : تمتعت الأسرة بالعيد حتى طيورُها .

د ــ أن تكون الغاية الحسية أو المعنوية محققة لفائدة جديدة ، فلا يصح : قرأت الكتب حتى كتاباً ، ولا سافرت أياماً حتى يوماً . . .

أحكامها :

منها : أنها لمطلق الجمع ــ كواو العطف عند عدم القرينة ؛ فلا تفيد الترتيب الزمنى بين العاطف والمعطوف فى الحكم ــ نحو : أدّيت الفرائضَ الخمسَ حتى المغربَ ، ووفيت أركانَ كل صلاة حتى الركوعَ[2] ، وكقول الشاعر :

رجالىَ ــ حتى الأقدمونَ ــ تمالئوا على كل أمْرٍ يُورِثُ المجدَ والحمدَا

ومنها : إعادة حرف الجر وجوباً بعد « حتى » إذا عُطِفَ بها آخر شىء ؛ والمعطوف عليه مجرور بمثل ذلك الحرف ، ويلتبس المعنى بعدم إعادته ؛ نحو : سافرت فى الأسبوع الماضى حتى فى آخره ، إذا كان المراد السفر فى أوقات متقطعة من الأسبوع ، وبعضها فى آخره . فلو لم تذكر كلمة : « فى » مرة ثانية بعد : « حتى » لكان من المحتمل فهم المراد بأنه السفر المتصل من أول الأسبوع إلى آخر لحظة فيه . وهذا غير المقصود ، فن الواجب أن يعاد بعدها حرف الجرّ إذا كان « المعطوف عليه » مجروراً بمثيله ؛ لكيلا تلتبس بالجارة . فإن تعيَّن[3] العطف بحيث يمتنع اللبس المعنوى كانت الإعادة جائزة لا واجبة ، نحو : فرحت بالقادمين حتى أولادهم ، وقول الشاعر :

(١) ولا يصح : حتى : نظيره ، أو فرخه ، كما لا يصح أعجبتنى الأخت حتى جارها .

(٢) قالوا : لا يعتبر إلا الترتيب الذهنى من الأضعف إلى الأقوى ، أو بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجى ؛ لجواز أن تكون ملابسة الفعل لما بعدها سابقة على ملابسته للأجزاء الأخرى ، أو فى أثنائها ، أو معها فى زمان واحد ؛ نحو مات كل أب للناس حتى آدم ــ ومات الناس حتى الأنبياء ــ وجاءنى القوم حتى علىّ ، إذا جاءوا كلهم مجتمعين وعلى أقواهم أو أضعفهم . ويؤيد ما سبق قوله عليه السلام : « كل شىء بقضاء وقدر حتى العجز والكَيْس » . لأن تعلق القضاء والقدر بهذين لا يتأخر عن غيرهما ، فالمراد من كل ما سبق أنها تفيد ترتيب أجزاء ما قبلها فى الذهن حتما ، أى : تدريجها من الأضعف إلى الأقوى وعكسه ، ولو كان هذا مخالفاً لما فى خارج الذهن والواقع (راجع الخضرى والصبان ، ورقم ١ من هامش ص ٥٨٠) .

(٣) ضابط تعين العطف وعدم تعينه هو : أنه متى صح إحلال الحرف « إلى » محلها كانت محتملة للأمرين ، وإلا تعينت للعطف .

جودُ يُمناك فاضَ فى الخلْقِ حتّى   بائِسٍ دانَ بالإساءةِ دينـا

ومنها : أن استعمالها عاطفة أقل من استعمالها جارة ، فيراعىَ هذا فى كل موضع يصلح فيه الأمران ؛ نحو : قرأت الكتابَ حتى الخاتمة ، فيجوز نصب « الخاتمة » باعتبارها معطوفة « بحتى » على : « الكتاب » . ويجوز جرها باعتبار « حتى » حرف جر ، والأحسن الجرّ ، لأن العطف بالحرف : « حتَّى » أقل فى كلام العرب[1] من استعمالها جارة[2] .

---

(١) وفيما سبق خاصاً بالحرف : « حتى » يقول ابن مالك :

بعضًا بحَتّى اعْطِفْ عَلَى كُلٍّ ، وَلَا   يَكُونُ إلّا غَايَةَ الّذِى تَلَا

أى : اعطف بحتى بعضاً على كل (فالمعطوف جزء من المعطوف عليه) ولا يكون المعطوف إلا غاية الذى تلاه . (والذى تلاه المعطوف أى : جاء بعده المعطوف هو : المعطوف عليه) . يريد ؛ أن المعطوف لا بد أن يكون غاية للمعطوف عليه فى الزيادة أو النقص بحيث نتخيل المعطوف عليه يستمر فى زيادته أو نقصه حتى يصل فى درجته للمعطوف .

(كما أوضحنا فى رقم ١ من هامش ص ٥٨٠) .

(٢) وبسبب هذه القلة لا يوافق الكوفيون على استعمالها حرف عطف مطلقاً . . . ويستثنى من الحالة السابقة التى يكون فيها الجر أحسن ، صورة : « الاشتغال » فى مثل : صافحت القوم حتى طفلا صافحته ، من كل اسم وقع تالياً « حتى » وبعده فعل مشتغل بنصب ضمير ذلك الاسم ، كالمثال السالف . فكلمة : « طفلا » تعرب معطوفة بالحرف « حتى » والمعطوف عليه هو : القوم . والفعل : « صافح » الثانى ، توكيد للأول . فإن اشتغل برفع الضمير نحو : حضر القوم حتى طفل حضر ، امتنع النصب ، وصح الرفع فى هذا المثال . وإنما كان النصب أحسن فى الحالة الأولى لتكون بين الضمير ومرجعه مشابهة فى الإعراب .

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

أ ــ ومن أحكامها أنها لا تعطف نعتًا على نعت كما تقدم[1] . وأنها لا تقع فى صدر جملة تعرب خبراً[2] .

ب ــ أشرنا[3] إلى أن « حتى » العاطفة ــ كالواو ــ لمطلق الجمع عند عدم القرينة ، لا للترتيب الزمنى فى الحكم ، نحو : مات كل الأنبياء حتى نوح . واستدلوا على هذا بأمثلة مختلفة ؛ منها قوله عليه السلام : « كل شىء بقضاء وقدر حتى العجز ، والكيْس » إذ لا يتأخر تعلق القضاء والقدر بهما عن غيرهما . لكنها ــ فى مثل هذه الحالة ــ تفيد ترتيب أجزاء ما قبلها ذهنًا ؛ أى : تفيد تدريجها من الأضعف إلى الأقوى وعكسه طبقا للبيان والتفصيل السالفيْن[4] .

وتكون كالواو أيضًا فى عطفها الخاص على العامّ . وفى وجوب مطابقة الضمير العائد على المتعاطفين بعدها لهما[5] . . .

---

(١) فى رقم ٢ من هامش ص ٤٨١ .
(٢) طبقاً لما سبق إيضاحه وتكراره بالجزء الأول م ٣٥ هامش ص ٤٢٨ .
(٣) فى ص ٥٨٢ وهامشها .
(٤) كما فى رقم ١ من هامش ص ٥٨٥ .
(٥) طبقاً للبيان الذى فى رقم ٣ ص ٦٥٧ .

٥ – أمْ : نوعان[١] ؛ متصلة ، ومنقطعة ، (أو : منفصلة) .

النوع الأول : « المتصلة » ، هي المسبوقة بكلام مشتمل على همزة التسوية[٢] ، أو على همزة استفهام يراد منها ومن « أمْ » التعيين (ويكون معناهما فى هذه الحالة هو : « أىّ » الاستفهامية)[٣] . فالمتصلة قسمان[٤] ، ولكل منهما علامة تميزه من الآخر :

أ – علامة « أمْ » المتصلة بهمزة التسوية أن تكون متوسطة بين جملتين خبريتين ، قبلهما معًا همزة التسوية[٥] ، وكلتا الجملتين صالحة لأن يحل محلها هى والأداة التى تسبقها[٦] مصدر مؤول من هذه الجملة ؛ فهما جملتان فى تأويل مفردين – وبين هذين المفردين « واو » عاطفة تُغْنى عن « أمْ » ؛ كقولهم : على

---

(١) وكلاهما لا يعطف نعتاً على نعت . (طبقاً لما تقدم فى رقم ٢ من هامش ص ٤٨١) .

(٢) سميت همزة التسوية لوقوعها بعد لفظ : « سواء » ، أو « لا أبالى » .. ، أو ما يشبههما فى دلالته على أن الجملتين المذكورتين بعده متساويتان فى حكم المتكلم – أى : فى تقديره لأثرهما – لا فرق عنده بين أن يتحقق معنى هذه أو معنى تلك ؛ إذ لا تفضيل لأحدهما على الآخر ؛ فالأمران سيان عنده ؛ نحو : لن أتخلف عن عمل ؛ سواء علىّ أكان الجو معتدلا أم منحرفاً ، ونحو : لن يتخلى الشريف عن حريته ؛ سواء عليه أيلقَى الإعنات والشقاء أم يلقَ الإكبار والتقدير . ومثل قول الشاعر :

أَكُرُّ على الكَتِيبة لا أُبَالِى ... أَحَتْفِى كان فيها أم سواها

(وانظر رقم ٣ من هامش ص ٥٨٨ ورقم ٣ من هامش ص ٥٩٣) فكلمة : « أم » توسطت بين جملتين معناهما مختلف ، وقبلهما « همزة التسوية » التى تدل على أن المعنيين المختلفين منزلتهما واحدة عند المتكلم ، وفى تقديره ؛ فيتساوى عنده اعتدال الجو وانحرافه ، ويتساوى عنده الإعنات والشقاء ، والإكبار والتقدير . وكذلك الموت فى كتيبة يهجم عليها ، أو فى غيرها .

ومما تجب ملاحظته أنها لا تحتاج إلى جواب محتم ، ومن الجائز – لا الواجب – أن يكون لها جواب أحياناً – كما سيجىء فى ص ٥٩٤ – وأن التسوية مستفادة من كلمة « سواء » أو ما يدل دلالتها ؛ مثل : « لا أبالى » . وليست مستفادة من الهمزة ، وإنما فائدة الهمزة هى تقوية التسوية ، وتأكيدها . ويصح الاستغناء عن هذه الهمزة بقرينة تدل عليها – كما سيجىء فى ص ٥٩٦ – .

(٣) طبقاً للإيضاح الآتى فى « ب » من ص ٥٨٩ .

(٤) يجوز حذف « أم المتصلة » مع معطوفها ؛ طبقاً للبيان الآتى فى ص ٦٣٦ ، كما يجوز حذف المعطوف عليه قبلها ، بالإيضاح الذى فى ص ٦٣٩ .

(٥) إذا كانت إحدى الجملتين منفية وجب تأخيرها عن « أم » كما سيجىء فى رقم ١ من هامش ص ٥٩١ وفى ص ٥٩٤ – .

(٦) الأداة هنا هى : « الهمزة » فى الجملة الأولى ، و « أم » فى الجملة الثانية .

العقلاء أن يعملوا برأى الخبير الأمين ، فإن العمل برأيه غُنْم ؛ سواءٌ أيوافق الرأىُ هواهم أم يخالفه) . والتقدير: موافقةُ الرأى هواهم ومخالفتُه سواء . ومثل : (سؤال الناس مَذَلّة وهوان ؛ سواء أكان المسئول قريبًا أم كان غريبًا) . أى : سواءٌ كونُ المسئول قريبًا وكونه غريبًا . فقد حل محل الجملة الفعلية الأولى فى المثالين ومعها همزة التسوية ، مصدر مؤول من الهمزة والجملة معًا ؛ هو مصدر الفعل(1) المذكور فيها مع إضافته إلى مرفوعه (فاعلا كان ، أو اسماً لناسخ ...) وحل محل الجملة الفعلية الثانية فى المثالين ومعها « أمْ » مصدر مؤول هو مصدر الفعل المذكور فيها مع إضافته إلى مرفوعه كذلك ، وجاءت « الواو » بدلا من « أمْ » فى المثالين ؛ لتعطف المصدر الثانى المؤول على نظيره المصدر الأول . ويعرب المصدر الأول على حسب حاجة الجملة .. فيعرب فى المثالين السالفين خبراً ، مبتدؤه كلمة : « سواء » ، أو العكس . وقد يعرب فى غيرهما مفعولا به ، أو . . . أو . . . على حسب الموقع . . . ويعرب المصدر المؤول الثانى معطوفًا على الأول بالواو .

والجملتان إما فعليتان كما رأينا ــ وهو الأكثر ، ومنه قوله تعالى : « سواء عليهم أأنذرتَهُمْ أمْ لمْ تُنذرْهم) ، والتقدير : إنذارُك(2) وعدمُه سواء . وقوله تعالى : (سواء علينا أجَزِعنا أم صَبَرْنا) ، والتقدير : جزعُنا وصبرُنا سواءٌ(3) وإما اسميتان كقول الشاعر :

---

(1) فإن لم يكن فى الكلام فعل أغنى عنه مشتق آخر من المشتقات ؛ كاسم الفاعل ، واسم المفعول . . . ؛ فيصاغ المصدر المؤول عندئذ من المشتق مع مرفوعه . ويوضح هذا النوع من الإضافة والسبك ماسبق فى ص ٢٨ و ٨٤ وكذلك ماسبق فى ج ٢ ص ٥٥ م ٦٥ وفى ج ١ ص ٣٩٥ م ٢٩ آخر باب الموصول حيث الكلام فى كل ذلك على المصدر المؤول من غير سابك . (انظر رقم ٢ و ٣ التاليين) .

(2) من الممكن بعد همزة التسوية سبك المصدر المؤول بدون حرف سابك ؛ طبقاً للبيان الذى تقدم فى موضعه المناسب . (وهو حروف السبك ــ ج ١ م ٢٩ ص ٤٧٣ و ج ٢ م ٩١ ص ٢٥٦) .

(3) فى تأويل هذا المصدر وباقى الأمثلة المشابهة ، وإعراب الآية معه ؛ جدل طويل احتوته المطولات . وقد لخصه « الخضرى » فى حاشيته تلخيصاً نافعاً ، وإنا نسوقه هنا لفائدته النحوية واللغوية . قال :

(أعرب الجمهور لفظ « سواء » ــ فى الآية ــ خبراً مقدماً ، عن الجملة التى بعده لتأويلها بمصدر . أى : جزعُنا وصبرُنا سواء علينا ، أو عكسه ــ وهو إعراب « سواء » مبتدأ والمصدر المؤول خبره ؛ =

وَلَسْتُ أبالى بعد فقْدىَ مالكًا   أمَوْتِىَ ناءٍ أم هُوَ الآنَ واقعُ

= لأن الجار والمجرور والمتعلق بلفظ « سواء » يُسَوّغ الابتداء به — وجعلوه (أي: لفظ سواء) من مواضع سبك الجملة بلا سابك ؛ كهذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ، مما أضيف فيه الظرف إلى الجملة — وقد سبقت الإشارة إليه فى باب الإضافة ص٢٨ و٨٣ — وكقولهم : تسمع بِالْمُعَيْدِيّ خير من أن تراه ، مما أخبر فيه عن الفعل بدون تقدير : « أنْ » . ولا يرد أن : « سواء » لاقتضائها التعدد تنافى : « أم » التى لأحد الشيئين ، لانسلاخ « أم » عن ذلك ، وتجردها للعطف والتشريك كما انسلخت الهمزة — فى الآية ونظائرها — عن الاستفهام ، واستعيرت للإخبار باستواء الأمرين فى الحكم ، بجامع استواء المستفهم عنهما فى عدم التعيين ، فالكلام معها خبر لا يطلب جواباً ؛ ولذا لم يلزم تصدير ما بعدها . فجاز كونه مبتدأ مؤخراً . وعلى هذا يمتنع بعدها العطف « بأو » لعدم انسلاخها عن : الأحد ، (أى : عن أحد الشيئين) كـ « أم » . التى انسلخت عنه — ولذا لحن فى المغنى قول الفقهاء : « سواء كان كذا أو كذا » . ، وصوابه : « أم » . لكن نقل الدمامينى عن السِّيرافى ، أن « أو » لا تمتنع فى ذلك إلا مع ذكر الهمزة لا مع حذفها . قال وهذا نص صريح يصحح كلام الفقهاء — راجع أيضاً رأى سيبويه فى « ب » من ص ٦١١ ، فى نهاية الكلام على : « أو » العاطفة — أما التنافى المذكور فيتخلص منه بما اختاره الرضى من أن « سواء » خبر مبتدأ محذوف : أى : الأمران سواء ، والهمزة . بمعنى : « إنْ » الشرطية . لدخولها على أمر غير متيقن ، وحذف جوابها لوجود ما يدل عليه ، وجىء بها لبيان الأمرين ؛ أى : إن قمت أو قعدت فالأمران سواء ؛ « فأم » للأحد ، مثل : « أو » فى أن الأصل فيها أن تكون لأحد الشيئين ، أو الأشياء ، — كما سيذكر فى « ا » ص ٦١١ وفيها بعض حالات مستثناة هناك — والجملة غير مسبوكة ونقل عن السيرافى مثله) » اهـ .

وواصل الخضرى كلامه قائلا ؛ « (وإذا تأملت ذلك علمت أنه على إعراب الجمهور لا تصح « أو » مطلقاً ، لما فاتها من التسوية إلا أن يدعى انسلاخها عن « الأحد » مثل « أم » . أما على إعراب « الرضىّ » فتصح مطلقاً ؛ فلا وجه لقصر جوازها على عدم الهمزة ؛ إذ المقدر كالثابت . على أن التسوية كما قاله المصنف مستفادة من « سواء » لا من الهمزة . وإنما سميت همزة التسوية لوقوعها بعد ما يدل عليها ، وحينئذ فالإشكال فى اجتماع : « أو » مع « سواء » لا الهمزة .) » اهـ . بتصرف يسير فى بعض كلمات أزيل غموضها . . .

ومثل هذا فى حاشية الصبان مع اختلاف يسير فى القاعدة . والأفضل الأخذ بما جاء فى الخضرى لأنه يساير أكثر الكلام المأثور . ويدل دلالة واضحة على إباحة استعمال : « أو فى كل » الحالات .

وقد صحح اجتماع « أو » وهمزة التسوية بعض المحققين ، مخالفاً فى هذا رأى سيبويه المشار إليه — الآتى فى « ب » من ص ٦١١ — ومنهم صاحب حاشية الأمير على « المغنى » جـ ١ عند الكلام على « أم » المتصلة ، والعطف بالحرف : « أو » بعد الهمزة . هذا إلى قراءة بعضهم قوله تعالى : « وسَوَاءٌ عليهم أأنذرْتَهُم أوْ لم تُنْذِرْهُم ») . بدلا من : « أم لم تنذرهم » .. ولا يقال إن هذه القراءة — عند بعضهم — شاذة ؛ لأن ما يجوز فى القرآن الكريم يجوز فى غيره من باب أولى ، كما نص عليه الثقات ، أما إعراب « الرضى » فمع وضوحه ويسره حين تكون الجملتان فعليتين يحتاج إلى تأويل وتقدير محذوفات حين تكون الجملتان اسميتين أو مختلفتين .

=

والتقدير : لست أبالى نَأْىَ[1] مونى ووقوعَه الآن . وإما مختلفتان بأن تكون الأولى (وهى المعطوف عليها) فعلية : والثانية (وهى المعطوفة) اسمية كقوله تعالى عن الأصنام : (سواء عليكم ، أدَعَوْتُمُوهُمْ أمْ أنْتُم صَامِتُون) ، والتقدير: سواء عليكم دعاؤُكُم إياهم وصمتُكُم . أو العكس ، نحو : لا يبالى الحرّ فى إنجاز العمل أرئيسهُ حاضر أم يغيب . والتقدير : لا يبالى الحرُّ حضورَ رئيسه وغيابه[2] . والمصدر المؤول هنا مفعول به ... والجملة بمعنى : سواءٌ على الحرّ أرئيسه حاضر أم غائب .

وليس من اللازم أن تكون همزة التسوية مسبوقة بكلمة « سواء » فقد يغنى عنها ما يدل دلالتها فى التسوية ؛ نحو : « ما أبالى » . . . أو ما يشبهها من هذه الناحية[3] إنما اللازم أن تكون مسبوقة بكلمة : « سواء » أو بما يؤدى

= وهناك إعرابات أخرى ؛ منها : اعتبار كلمة : « سواء » متضمنة معنى المشتق ، فهى بمعنى : متساو — مثلا — وأنها على حسب هذا التضمن مبتدأ والمصدر المؤول بعدها فاعله ، أو أنها خبر مقدم . . . كما جاء فى كتاب : المكبرى، المسمى « إملاء ما مَنّ به الرحمن » . لكن فى كلام الخضرى السابق الكفاية .

وجاء مجمع اللغة العربية — بالقاهرة فأصدر قراراً حاسما فى الاستعمالات السالفة ، وسجل قراره فى ص ٢٢٧ من كتابه الذى أخرجه سنة ١٩٦٩ باسم : « كتاب فى أصول اللغة » ونص قراره تحت عنوان (« استعمال : « سواء » مع « أم » ومع « أو » بالهمزة وبغيرها ، —

يجوز استعمال « أم » مع الهمزة وبغيرها وفاقا لما قرره جمهرة النحاة ، واستعمال « أو » مع الهمزة وبغيرها كذلك على نحو التعبيرات الآتية : سواء علىّ أحضرت أم غبت — سواء علىّ حضرت أم غبت — سواء على أحضرت أو غبت — سواء على حضرت أو غبت . والأكثر فى الفصيح استعمال « الهمزة » و « أم » فى أسلوب « سواء » ا هـ .

(١) أى : بُعْد مجيئه ، وتأخر زمنه .

(٢) العطف فى الآية يؤيد الرأى الأرجح الذى يبيح عطف الجملة الاسمية على الفعلية والعكس . بالطريقة الموضحة هناك (انظر ص ٦٥٥) .

(٣) يرى بعض النحاة أن الهمزة بعد : (ليت شعرى — لا أعلم — ما أدرى . . .) لطلب التعيين فقط ، لأن تلك الألفاظ ليست فى حكم : « لا أبالى » التى تكون بعدها الهمزة للتسوية ؛ فكأن القائل يريد : لا أدرى جواب هذا الاستفهام . . . ويخالفهم آخرون ؛ فيرون الألفاظ السالفة كلها خاضعة لحكم واحد هو اعتبار الهمزة بعدها للتسوية . والحق أن المراد من هذه الألفاظ يتوقف على القرينة — وأهمها السياق — فهى التى تحدد الغرض ؛ فيتعين نوع الهمزة ، أهى للتسوية أم للتعيين. فإن لم توجد القرينة فالرأى الأول هو الأصح . هذا ، وسيبويه يجيز العطف « بأم » و « بأو » =

معناها ؛ كما فى بعض الأمثلة السابقة .

هذا ، ولا شأن لهمزة التسوية بالاستفهام فقد تركته نهائيًّا وتمحضت للتسوية .

حكم هذا القسم :

مما سبق يتبين أن « أم » المتصلة المسبوقة بهمزة التسوية لا تَعطف إلا جملة على جملة وكلتا الجملتين خبرية بمنزلة الفرد ، لأنها صالحة مع الأداة لأن يحل محلها مصدر مؤول . ولا شأن لها بعطف المفردات إلا نادراً ؛ لا يقاس عليه ، ومن صور هذا النادر القليل الذى لا يقاس عليه أن تتوسط بين مفرد وجملة[1] ؛ كقول القائل :

سواءٌ عليكَ النَّفْرُ[2] أم بتَّ ليلةً ... بـأهلِ القِبابِ من عُمَيْرٍ[3] بن عامرِ

* * *

ب – وعلامة : « أم » المسبوقة بهمزة التَّعيين أن تكون متوسطة بين شيئين ، ينسب لواحد غير معين منهما أمر يعلمه المتكلم . ولكنه لا يعلم – على وجه التعيين – صاحبه منهما ، وقبلهما معًا همزة استفهام ، يراد منها ومن « أم » تعيين أحد هذين الشيئين[4] ، وتحديد المختص منهما بالأمر الذى يعرفه المتكلم ، ويسأل

= بعد « ليت شعرى ، وما أدرى » إذا سبقتهما الهمزة . ولرأيه تكملة تجىء فى « ﺟ » من ٦٠٥ وفى « ب » من ص ٦١١ .

(١) راجع حكم عطف الجملة على المفرد فى مكانه (ص ٦٥٩) ويضعف أن يكون العطف فى البيت عطف ماض على مصدر (انظر ص ٦٥٠ وما بعدها) . وأحسن من هذين أن تكون الجملة بعد « أم » فى تأويل مصدر معطوف على المصدر السابق عطف مفردات ، وأن تكون « أم » العاطفة بمعنى الواو ؛ طبقاً لما سبق فى ص ٥٨٥ وما بعدها .

(٢) الرحيل .

(٣) فى رواية أخرى : « نمير » – بالنون – طبقاً للوارد فى كتاب : – « معانى القرآن » للفراء ، ﺟ ١ ص ٤٠١ .

(٤) يكون المراد من التعيين إما طلب تعيين أحد شيئين مجسمين ، وتخصيص الأمر المعلوم للمتكلم بأحد هذين الشيئين المجسمين ؛ كما فى مثال : أخوك مسافر أم أخوك ؟ فالحكم المعلوم هو : السفر ، والمجهول المراد تعيينه هو الشخص (أى : الذات) الذى ينسب له الحكم السالف . وإما طلب تعيين أحد أمرين معنويين وتخصيصه بذات معلومة ، نحو : أسَفَرُ أخيك أنفع أم إقامته ، فالحكم – أى : السفر – هو المجهول . والشخص (أى الذات) هو المعروف . هذا ، ويصح الاستغناء عن هذه الهمزة على الوجه المبين فى ص ٥٩٦ .

عن صاحبه الحقيقىّ ؛ ليعرفه على وجه اليقين ، لا التردد والشك ؛ نحو : أعمّك مسافر أم أخوك؟ فقد وقعت « أم » بين شيئين ، هما: « عم » و« أخ » وقبلهما همزة استفهام[1] يريد المتكلم بها و« بأمْ» أن يعين له المخاطب أحد الشخصين تعييناً قاطعاً يدل على المسافر منهما دون الآخر. فالمتكلم يعلم يقيناً أن أحدهما مسافر ؛ لكن مَن منهما؟ هذا هو ما يجهله المتكلم ، ويريد أن يعرفه بغير تشكك فيه ؛ إذ لا يدرى ؛ أهو: العم أم الأخ؟ ؛ ومن أجله يطلب من المخاطب أن يُعَيِّن له المسافر تعيينًا مضبوطًا ، ويحدده تحديداً يؤدى إلى كشف حقيقته وذاته ، فيمكن بعد هذا إسناد السَّفر إليه وحده ، ونسبته إليه ، دون غيره . فالسفر المجرد — ليس موضع السؤال ، لأنه غير مجهول للمتكلم ، إنما المجهول الذى يسأل عنه ويريد أن يعرفه — هو تعيين أحدهما ، وتخصيص فرد منهما بالأمر دون الآخر .

ومن الأمثلة أيضًا : أعادلٌ واليكم أم جائر ؟ فقد وقعت « أمْ » بين شيئين ؛ هما : عادل وجائر ، وقبلهما معًا همزة الاستفهام التى يريد المتكلم بها وبأمْ استبانة أحد هذين الشيئين ، وتحديده ، وتعيينه ، ليقتصر المعنى عليه ، وينسب إليه وحده . ذلك أن المتكلم يقطع بأن هناك واليًا ، ولا يشك فى وجوده ، ولكن الذى يجهله ويريد أن يعرفه من المخاطب هو : تعيين هذا الوالى، وتحديد أمره ؛ بحيث يكون واحداً محدداً من هذين الاثنين لا يتجه الفهم إلى غيره مطلقًا . وتسمى هذه الهمزة : « بالمغْنية عن كلمة: أىّ » — لأنها مع « أم » يغنيان عن كلمة : « أىّ » فى طلب التعيين، وليست الهمزة وحدها — فمعنى ؛ أعمك مسافر أمْ أخوك ؟ هو : أيّهما المسافر ؟ ومعنى أعادل واليكم أم جائر : أىّ الأمرين واقع ومحقق؟ .

حكم هذا القسم :

يشترط فى : « أمْ » هذه — كما سبق — أن تتوسط بين الشيئين اللذّين يراد

---

(١) قال الصبان — فى باب العطف عند آخر الكلام على همزة التسوية وما يتصل بها ما نصه : (« وقد تكون « هل » بمعنى « الهمزة » فيعطف « بأمْ » بعدها ؛ كحديث : « هل تزوجت بكراً أم ثيباً » ؟) . ا هـ كلام الصبان . هذا وفى شعر الحسن بن مطير (وهو أموى من شعراء الحماسة ، يحتج بكلامه) قوله :

هل الله عافٍ عن ذنوب كثيرة أم الله — إن لم يعفُ عنها — يعيدها ؟

تعيين أحدهما ؛ فيقع قبلها واحد منهما، ويقع بعدها الآخر[١] ؛ كما فى الأمثلة[٢] .

ولما كان التعيين والتحديد هما الغرض من الإتيان « بأمْ » هذه ومعها همزة الاستفهام التى قبلها — وجب أن يجىء الجواب مشتملا على ما يحقق الغرض ؛ فيتضمن النص الصريح بذكر أحد الشيئين وحده . فيقال فى المثال الأول : (العم . . .) مع الاقتصار على هذا . أو : (الأخ . . .) مع الاقتصار عليه . ويقال فى المثال الثانى : (عادل) كذلك ، أو : (جائر) .

ولا يصح أن يقال فى الإجابة عن السؤالين وأشباههما : نعَم ، أوْ : لا ، لأن الإجابة بأحد هذين الحرفين — أو بأخواتهما من أحرف الجواب — لا تفيد تعيينًا ، ولا تحديداً ، وإنما تفيد الموافقة على الشىء المسئول عنه أو المخالفة . وهذه الموافقة أو المخالفة لا تحقق الغرض المقصود من استعمال « أمْ » المتصلة المسبوقة بهمزة الاستفهام على الوجه الذى شرحناه[٣] .

ولهذا القسم من قسمى « أمْ » المتصلة صور مختلفة ؛ منها :

(١) أن تقع بين مفردين متعاطفين بها ، وبينهما فاصل لا يَسأل عنه المتكلم — وهذه الصورة هى الغالبة — كأن يقول قائل لآخر : شاهدتَ اليوم سباق السَّباحين ؛ أمحمد هو الذى فاز أم محمود ؟ فالمراد من السؤال تعيين واحد من الاثنين ، وقد توسط بينهما أمر ليس موضوع الاستفهام ، لأنه أمر معروف

---

(١) وإذا كان أحد الشيئين منفيًّا تعين تأخيره عن « أم » دون الآخر — كما سبق فى رقم ٥ من هامش ٥٨٥ وسيجىء هذا فى أول ص ٥٩٤ — .

(٢) وفى « أم » المتصلة بنوعيها يقول ابن مالك :

وَ « أمْ » بِهَا اعْطِفْ إثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَهْ ... أوْ هَمْزَةٍ عَنْ لَفْظِ « أىٍّ » مُغْنِيَهْ

(إثر : بعد) والهمزة المغنية من لفظ : « أىّ » هى الهمزة التى يقصد بها وبأم التعيين على الوجه الذى شرحناه . وهذه الهمزة لا تغنى وحدها عن « أىّ » ، وإنما تغنى بشرط انضمام « أم » إليها ؛ فهما معاً يغنيان عن « أى » التى تسد مسدها .

(٣) قد يجاب بالحرف : « لا » — أو غيره مما يفيد جواباً منفياً — إذا كان المقصود من « لا » نفى وقوع أحد الشيئين ، أو الأشياء . وإظهار خطأ السائل فى اعتقاده ثبوت أحد الشيئين ، أو الأشياء . وقياساً على حالة النفى السابقة ، يرى بعض النحاة أن يجاب بالحرف : « نعم » — أو غيره مما يفيد جواباً مثبتاً — إذا كان المقصود إثبات وقوع كل من الشيئين أو الأشياء ، وإظهار خطأ السائل فى اعتقاده ثبوت شىء واحد فقط .

للمتكلم ، وهو الفوز ، أما المجهول الذى يريد أن يعرفه فهو الفائز .

وقد تقع بين مفردين تعطفهما ، مع تأخر شىء عنهما لا يَسأل عنه المتكلم ؛ تقول فى المثال السالف : أمحمد أم محمود هو الذى فاز ؟ وكأن يقول قائل : كتاب « العِقد الفريد » كتاب أدبى نَفيس ، فتقول : نعم سمعت اسمه يتردد كثيراً . ولكنَ أغالٍ أم رخيص ٌ كتابُ « العِقد الفريد » ؟ فأنت تسأل عن غُلُوّه ورُخصه ، وتطلب بسؤالِك تعيين أحدهما ، ولست تسأل عن الكتاب ذاته ، فإنك تعرفه ...

ومن الأمثلة السالفة يتبين أن الذى يلى الهمزة مباشرة هو واحد مما يتجه إليه الاستفهام ، يراد معرفته وتعيينه ، أمّا الذى لا يتجه إليه الاستفهام فيتوسط أو يتأخر[1] . وهذا الحكم هو الأكثر والأوْلى ، ولكنه ليس بالواجب ؛ فليس من المحتم أن يلى الهمزة أحد الأمرين اللذين يتجه إليهما الاستفهام لطلب التعيين . بل يصح — عند أمن اللبس — أن يقال : أكتاب « العقد الفريد » غال أم رخيص ؟ وهذا — بالرغم من صحته — قليل ، ودرجته البلاغية ضئيلة ومراعاة الأكثر هى الأحسن ...

(٢) ومنها : أن تقع بين جملتين ليستا فى تأويل مصدر[2] ، وتعطف ثانيتهما على الأولى ، وهما ، إمّا فعليتان ، نحو : أزراعةً مارست ، أم زاولت التجارة ؟ وإما اسميتان ، نحو : أضيفك مقيمٌ غداً أم ضيفُك مسافرٌ ؟ وإما مختلفتان ، نحو : أأنت كتبت رسالة لأخيك الغائب أم أبوك كاتبها ؟

(٣) ومنها : أن تقع بين مفرد وجملة ؛ كقوله تعالى : (وإنْ[3] أدرِى

---

(١) لزيادة الإيضاح قالوا : إن الشرط الذى يغلب تحققه فى الهمزة المعادلة « أم » — كما سبق — هو أن يليها أحد الأمرين المطلوب تعيين واحد منهما ، وأن يلى الآخر « أم » ليفهم السامع من أول الأمر نوع الشىء الذى يطلب المتكلم تعيينه . تقول إذا استفهمت بالهمزة عن تعيين المبتدأ دون الخبر : أعلى قائم أم سعيد ، وإن شئت قلت : أعلى أم سعيد قائم . فقد توسط الخبر (وهو قائم) أو تأخر ؛ بسبب أنه غير المسئول عنه بالهمزة . وتقول إذا استفهمت عن تعيين الخبر دون المبتدأ : أقائم سعيد أم قاعد ، وإن شئت قلت : أقائم أم قاعد سعيد ؟ فقد توسط المبتدأ (وهو : سعيد) أو تأخر بسبب أنه غير المسئول عنه . والحكم على المتقدم أو المتأخر بأنه المبتدأ وعلى الآخر بأنه الخبر خاضع للقرينة ؛ كالتعريف أو التنكير هنا . . فما كان منهما معرفة فالأحسن اعتباره هو المبتدأ ولو كان متأخراً واعتبار النكرة هى الخبر ، فإن كانا معرفتين فأقواهما فى درجة التعريف هو المبتدأ . . . وماسبق هو الأغلب الأفصح . أما غيره — وهو جائز عند أمن اللبس . مع ضعف درجته البلاغية — فأن يقع بعد الهمزة مباشرة ما ليس من الأمرين المراد تعيين أحدهما .

(٢) لعدم وجود مايقتضى سبك الجملة ، وتأويلها بالمصدر .

(٣) إن حرف نفى ، بمعنى : « ما » .

أقريبٌ أمْ بعيد ما تُوعدون ، أمْ يجعل[1] له ربى أمَداً) .

* * *

فلخص ما يقال فى « أم المتصلة » أنها تنحصر فى قسمين ؛ قسم مسبوق بهمزة التسوية ، ولا تعطف فيه إلا الجمل التى هى فى حِكم المفرد ، (لأن كل جملة منها مؤولة بالمصدر المنسبك) ، وقسم مسبوق بهمزة استفهام يُطلب بها وبأمْ التعيين ، وتعطف فيه المفردات حيناً والجمل حيناً آخر ، أو المفرد والفعل[2] .

وإنما سميت « أم » فى القسمين : « متصلة » لوقوعها بين شيئين مرتبطين ارتباطاً كلامياً وثيقاً ، لا يستغنى أحدهما عن الآخر ، ولا يستقيم المعنى إلا بهما معاً . لأن التسوية فى النوع الأول وطلب التعيين فى النوع الثانى — لا يتحققان إلا بين متعدد ، وهذا التعدد لا يتحقق إلا بما قبلها وما بعدها مجتمعين .

وتسمى كذلك فى هذين القسمين: « أمْ المعادِلة » للهمزة ؛ لأنها فى القسم الأول تدخل على الجملة الثانية المعادلة للجملة الأولى فى إفادة التسوية ، وهذه الجملة الثانية هى التى تفيد المعادلة فى التَّسوية[3] ، وليست « أم » . غير أن « أمْ » تعتبر معادلة للهمزة بسبب الدخول على الجملة المعادلة للأولى التى دخلت عليها الهمزة — ولا دخل للهمزة ولا « أم » فى إفادة التسوية المباشرة .

ولأنها فى النوع الثانى تعادل الهمزة فى إفادة الاستفهام .

---

(١) الفعل : « يجعل » معطوف على الاسم المشتق الذى يشبهه ، وهو : « قريب » وكلمة : « أم » متوسطة بينهما ، فليس فى الكلام عطف جملة على مفرد — وسيجىء الكلام على مثل هذا العطف فى ص ٦٤٩ — ولا يصح أن تكون الجملة (من المضارع « يجعل » وفاعله) هى المعطوفة على زعم أنه يمكن تأويلها بمفرد يعطف على مفرد — كالذى سيجىء فى رقم ٦ من ص ٦٥٩ — لا يصح هذا ، لأن « أم » التى للتعيين لا يصح تأويل إحدى جملتيها بمفرد ؛ إذ لا يوجد سابك ، أو نحوه ، كما تقدم فى رقم ٢ من هامش الصفحة السابقة ، وكما سيجىء فى ص ٥٩٥ .

(٢) نقول : « الفعل » . مراعاة لما سبق فى رقم ١ من هذا الهامش .

(٣) أى : أن الكلام مشتمل على جملتين متعادلتين (متساويتين) من ناحية المراد من كل واحدة . فكأنهما كفتان متساويتان فى ميزان واحد ، لا ترجح إحداهما الأخرى . أو أنهما تصفان لشىء واحد ؛ فلا بد أن يكونا متساويين . — انظر رقم ٢ من هامش ص ٥٨٥ .

ويجب فى النوعين أن يتأخر عنها المنفىّ ؛ — كما أشرنا[1] — مثل : سواء علىّ أغضب الظالم أم لم يغضب . ولا يصح : سواء علىّ ألم يغضب الظالم أم غضب[1] . وفى مثل : أمطرٌ نزل أم لم ينزل؟ لا يصح : ألم ينزل مطر أم نزل؟

• • •

الفرق بين قسمى « أمْ » المتصلة :

تختلف « أمْ » التى بعد همزة التسوية عن « أمْ » التى يراد بها وبهمزة الاستفهام التعيين فى أربعة أمور :

أولها : أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جواباً حتمياً[2] ، لأن المعنى معها على الإخبار ؛ وليس على الاستفهام ؛ فقد تركت الاستفهام إلى الإخبار بالتسوية ؛ بخلاف الأخرى ، فإنها باقية على الاستفهام . فتحتاج للجواب .

ثانيها : أن الكلام مع الواقعة بعد همزة التسوية قابل للتصديق والتكذيب[3] إذ هو خبر — كما أسلفنا — بخلاف الأخرى ؛ فإن الكلام معها إنشائى ؛ لا دخل للتصديق والتكذيب فيه ؛ لبقاء الاستفهام على حقيقته فى الغالب .

ثالثها : أن الواقعة بعد همزة التسوية لا بد أن تقع بين جملتين — ومن النادر الذى لا يقاس عليه ألا تكون كذلك ، كما سبق[4] — أما الأخرى فقد تكون بين

(١ و ١) فى رقم ٥ من هامش ص ٥٨٥ وفى رقم ١ من هامش ص ٥٩١ .

(٢) المراد : أنها لا تستحق الجواب استحقاقاً لازماً ، ولا مانع أن يكون لها جواب ، لأن الخبر — وهو ما يحتمل الصدق والكذب لذاته ، بخلاف الإنشاء — يجوز أن يجاب ، « بنعم » تصديقاً له ، أو : « بلا » تكذيباً له ، لكن هذا جائز لا واجب — كما سبقت الإشارة فى رقم ٢ من هامش ص ٥٨٥ .

(٣) ذلك أن جملة مثل ، سواء علىّ أرضى أم سخط ، أو : لست أبالى أرضى الحقود أم سخط — وأشباهها — تقبل التصديق والتكذيب ؛ لأنها خبر بخلاف جملة مثل : أسعدٌ مقبل أم على؟ أو : ما أدرى أشاعر خطيبنا أم ناثر؟

ومما يلاحظ : أن مجموع : « ما أدرى أشاعر خطيبنا أم ناثر » ؟ هو كلام خبرى محتمل للتصديق والتكذيب ، ولكنه من غير الجملة التى فى صدره وهى : — « ما أدرى » — يكون إنشائياً . لأنه استفهام .

(٤) فى ص ٥٨٩ .

الجمل أو المفردات ، أو بين مفرد وجملة .

رابعها : أن الجملتين اللتين تتوسطهما « أم » الواقعة بعد همزة التسوية لا بد أن تكونا فى تأويل مفردين ؛ لأن كلا منهما فى تأويل مصدر منسبك . بخلاف اللتين تتوسطهما « أم » الأخرى ، فلا يصح تأويل واحدة منهما بمفرد ؛ لعدم وجود سبك ولا غيره مما يجعلها فى حكم المفرد[1] . . .

• • •

(١) انظر رقم ٦ من ص ٦٥٩ .

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

ا ـ يصح فى الأسلوب المشتمل على « أم » المتصلة الاستغناء عن الهمزة بنوعيها إن عُلم أمرها ، ولم يوقع حذفها فى لبس . فمثال حذف همزة التسوية : (سواء على الشريف راقَبه الناسُ أم لم يراقبوه ؛ فلن يرتكب إثمًا ، ولن يقع فى محظور) . والأصل : أراقبه الناس . . ، ومثال حذف الأخرى قول الشاعر :

لَعَمْرُك ماأدرى ـ وإنْ كنت دارياًـ بسبع رَمَيْنَ الجمرَ أمْ بثمانِ ؟

يريد : أبسبع أم بثمان ؟ وتظل حالات : « أم » وأحكامها بعد حذف الهمزة كما كانت قبل حذفها[1] .

ب ـ من النادر الذى لا يقاس عليه أن تحذف « أم » المتصلة مع معطوفها كقول الشاعر :

دعانى إليها القلب ، إنى لأمره سميع ؛ فما أدرى أرُشْدٌ طِلابُها ..؟

يريد : أم غىّ . وقول الآخر :

أراك فلا أدرى أهَمٌّ هممته ؟ وذو الهمّ قِدْماً خاشع متضائل ...

يريد : أهمٌ أم غيره[2] . . . ؟

وقيل: إن الهمزة للتصديق فلا تحتاج لمعادل . ـ وستجىء إشارة للحذف فى ص ٦٣٧ ـ

ويجوز حذف المعطوف عليه قبلها ـ كما سيجىء فى موضعه المناسب ص ٦٣٩ ـ

حـ ـ سبقت الإشارة (فى ص ٥٨٨ ورقم ٣ من هامشها) إلى أن الهمزة الواقعة بعد: « لا أبالى » هى للتسوية بخلاف الواقعة بعد: (لا أدرى، أو لا أعلم، أو ليت شعرى) فإنها للتعيين على الأرجح ، وأن سيبويه يجيز العطف بأوْ وأمْ بعد هذه الألفاظ إذا سبقتها الهمزة[3] .

* * *

(١) وفى حذفها يقول ابن مالك :

وربَّمَا أُسقِطَت الهَمْزَةُ إنْ كَانَ خَفَا المعْنَى بِحَذْفِهَا أُمِن

(أسقطت : حذفت.) يريد : قد تحذف الهمزة بشرط ألا يؤدى حذفها لخفاء المعنى، والوقوع فى اللبس.

(٢) لأن حالته فى التغير تنبئ أن الهم أو غيره هو سبب تغيره (كما جاء فى كتاب : مجمع البيان لعلوم القرآن ، للطبرسى ـ جـ ٢ ص ٤٤٤ ـ) .

(٣) وللرأيه تكملة تجىء ، فى « ب » ص ٦٩٢ .

النوع الثانى – «أم» المنقطعة ، (أو: المنفصلة) :

تعريفها : (هى التى تقع – فى الغالب – بين جملتين مستقلتين فى معناهما ، لكل منهما معنى خاص يخالف معنى الأخرى ، ولا يتوقف أداء أحدهما وتمامه على الآخر ؛ فليس بين المعنيين ما يجعل أحدهما جزءاً من الثانى . وهذا هو السبب فى تسمية : «أم» بالمنقطعة ، أو : بالمنفصلة ، وفى أن يكون معناها – فى غير النادر – الإضراب دائماً[1] فتكون فى هذا بمعنى : «بَلْ[2]» . وقد تفيد معه معنى آخر أحياناً[3] .

علامتها :

ألا تقع – مطلقاً[4] – بعد همزة التسوية ، ولا بعد همزة الاستفهام التى يطلب بها ، و «بأمْ» التعيين – وقد شرحناهما[5] – وإنما تقع بعد نوع مما يأتى :

(١) الخبر المحض ؛ كقوله تعالى فى الكفار : " (وإذا تُتْلَى عليهم آياتُنا بَيِّنَاتٍ قال الذين كفرُوا للحق لمَّا جاءَهم هذا سِحْرٌ مُبينٌ ، أم يقولون افتراه) " .... » أى : بل يقولون افتراه ، فقد وقعت «أمْ» بين جملتين هما : (هذا سحر مبين) ، و (يقولون افتراه) وكل واحدة منهما مستقلة بمعناها عن الأخرى ، ومن الممكن عند الاكتفاء بها أن تؤدى معنى كاملا . و «أمْ» هنا بمعنى : «بل» الدالة على الإضراب المحض الذى لا يشاركه معنى آخر.

---

(١) قد يكون المقصود به هنا : إبطال الحكم السابق ، ونفى مضمونه ، والقطع بأنه غير واقع ، والحكم على مدعيه بالكذب ، والانصراف عن ذلك الحكم إلى حكم آخر يجىء بعدها . وهذا هو : «الإضراب الإبطالى» ، نحو : سمعت ترجيع بلبل صداح ، أم أصغيت لإيقاع موسيقى بارع لبيتٌ الناس حوله مجتمعين .

وقد يكون المراد به : الانتقال من غرض باق على حاله إلى آخر يخالفه . ويسمى : «الإضراب الانتقالى» ؛ نحو : فاز من حاسب نفسه ، وتدارك عيبه ، أم حسب المرء أن المجد سهل إدراكه ، قريب مناله ... والأول هو الأكثر – وسيجىء تفصيل الكلام على الإضراب بنوعيه فى ص ٦٢٣ – .

(٢) «أم» مثل «بل» فى الإضراب المجرد . لكنهما يختلفان بعد ذلك فى أمور ؛ منها : أن الذى بعد «بل» يقين غالباً ، أما الذى بعد «أم» فظن وشك – على الوجه المشروح فى رقم ٣ من هامش ص٦٢٩ – (وسيجىء الكلام على «بل» فى ص٦٢٣) – وفى رقم ٢ من هامش ص٦٢٤.

(٣) كما سيجىء فى : «ب» ص ٦٠٠ .

(٤) أى : لا لفظاً ولا تقديراً .

(٥) فى ص ٥٨٥ وما بعدها .

(٢) وقد تقع بعد أداة استفهام غير الهمزة ، كقوله تعالى : (هل يَستوِى الأعمَى والبصيرُ ، أم هل تَستوِى الظلماتُ والنورُ . . .)[1] والشأن فى هذه الآية كسالفتها . فى الدلالة على الإضراب المحض .

(٣) وقد تقع بعد همزة ليست للتسوية ولا لطلب التعيين ، وإنما هى لنوع من الاستفهام غير الحقيقى ، معناه : الإنكار والنفى ؛ كقوله تعالى فى الأصنام ، (ألَهُم أرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا ، أمْ لَهُمْ أيْدٍ يبطِشُونَ بها ، أمْ لهم أعيُنٌ يُبْصِرون بِهَا ، أم لهم آذانٌ يسمعون بِهَا . . .) فالاستفهام هنا غير حقيقى[2] والمراد منه ما سبق .

(٤) وقد تقع بعد همزة استفهام غير حقيقى أيضاً ، ولكن يراد منه التقرير ، أى : الحكم على الشىء بأنه ثابت مقرر ، وأمر واقع ؛ كقوله تعالى فى المنافقين : (أفى قلوبهم مَرَضٌ ، أمْ ارتَابوا ، أم يخافُون أن يَحيفَ الله عليهم ورسولُه . . . .)[3] .

فكلمة « أم » فى جميع الأنواع السالفة منقطعة بمعنى : « بل » .

ومن الأمثلة للإضراب المحض[4] : (هذا صوت مغنيَة بارعة ، أم هذا صوت مغنٍّ مقتدر ، فقد تبينت لحيته وشاربه.) هنا وقعت « أمْ » بين جملتين تفيد الأولى منهما أن الصوت لمغنيَة ، وتدل الثانية على أن المتكلم أضرَبَ ، – أى : عدَل – عما قرره أوّلا ، وتركه إلى معنى آخر ، هو أن الغناء لرجل ، لا لمغنية . والذى يدل على إضرابه وعدوله عن المعنى الأول إلى الثانى ، هو ذكر

---

(١) قلنا : إن المنقطعة لا يفارقها الإضراب إلا فى النادر، ولكنها قد تفيد معه استفهاما حقيقيا أو غير حقيقى ؛ (طبقاً لما سيجىء فى : « ب » من ص ٦٠٠) و « أم » هنا فى الآية لا تفيد استفهاماً حقيقياً أو غير حقيقى . لأن أداة الاستفهام لا تدخل على أداة استفهام . – كما سيجىء فى ص ٦٠١ – .

(٢) الاستفهام الحقيقى : هو الذى يقصد به السؤال عن شىء مجهول المتكلم حقيقة ، ويريد أن يعرفه .

(٣) وكقوله تعالى فى المعارضين : " (أفَلا يَتَدبَّرُون القُرْآنَ أمْ علَى قُلُوبٍ أقفَالُها) " .

(٤) فى ص ٦٠٠ أمثلة أخرى غير الآتية .

اللحية والشارب ، فهما قرينة على الإضراب . وأداة الإضراب هى : « أم » .

ومن الأمثلة : (استيقظت فى الصباح الباكر فرأيت ورق الشجر مُبْتَلا فقد سقط المطر ليلا ، أم تكاثَرَ الندى عليه ؛ فإنى أجد الطرق والمسالك جافة ؛ لا أثر فيها للمطر) . فهنا وقعت « أم » بين جملتين ؛ الأولى منهما تفيد أن بلل الورق من سقوط المطر ، وتدل الثانية منهما على أن سبب البلل شىء آخر ؛ هو : النَّدى ، فعدَل المتكلم على المعنى الأول ، وانصرف عنه إلى الثانى ؛ بدليل يؤيده ؛ هو : جفاف الطرق والمسالك . والأداة المستعملة فى الإضراب هى : « أم »[1] . . . .

حكمها :

الرأى الراجح أن « أمْ » المنقطعة ليست عاطفة ، وإنما هى حرف ابتداء يفيد الإضراب ، فلا تدخل إلاّ على الجمل ، أما الرأى المرجوح فإنها حرف عطف لا يعطف إلا الجمل . والأخذ بالرأى الأول أنسب وأيسَر .

* * *

---

(١) وفى « أم » المنقطعة يقول ابن مالك :

وَبِانْقِطَاعٍ ، وبِمَعْنَى : « بَلْ » وفَتْ ... إنْ تَكُ مِمَّا قُيِّدَتْ بِهِ خَلَتْ

يريد : أن « أمْ » تكون منقطعة إذا خلت مما قيدت به فى النوع السابق ، إذ قيدت فيه بأن يسبقها همزة التسوية : أو همزة مغنية عن لفظ « أىّ » فإذا خلت من هذا التقييد وفَتْ بالانقطاع . بمعنى وفَّت به ، وكانت كافية فيه ، مفيدة له . وإذا أفادت الانقطاع كانت بمعنى « بل » ؛ أى : لزم ، وترتب على ذلك أن تكون بمعنى : « بل » (وهذا معنى قولهم : العطف فى قول ابن مالك : « وبمعنى بل » هو عطف شىء لازم على ملزومه) .

. . . .

. . . .

زيادة وتفصيل :

ا – من نوع المنقطعة « أم » الواقعة بعد همزة الاستفهام الحقيقى ، بشرط أن يكون ما بعدها نقيض ما قبلها: نحو: أفاكهة عندك أم لا ؟ لأن المتكلم لو اقتصر على الجملة الأولى لكان المعنى المستقل كافياً مستغنياً عن معنى الجملة الثانية – كالشأن فى : « أم » المنقطعة – ، ولكان الجواب : نعَم ، أو : لا ، ونحوهما ، على حسب المراد من غير حاجة إلى المعنى الثانى . وإنما ذُكر ما بعدها لبيان أن المتكلم عرض له ظن الانتفاء فاستفهم عنه ، ضاربًا عن الثبوت ، ولولا ذلك لضاع قوله : « أم لا » بغير فائدة[1] فإن لم يكن الثانى نقيض الأول ، نحو : أفاكهة أكلت أم خبزاً ، كانت « أم » محتملة للاتصال والانقطاع ، فإن كان السؤال عن تعيين المأكول مع تيقن وقوع الأكل على أحدهما فمتصلة – طبقاً لما شرحناه[2] عند الكلام عليها – . وإن كان السائل قد عرض له الظن بأن المأكول هو الخبز بعد ظنه أن المأكول هو الفاكهة ، فاستفهم عن الثانى مُضرباً عن الأول فهى منقطعة . فالاحتمال إنما يقع عند عدم القرينة الدالة على أحدهما ، وهى القرينة التى تعين الاتصال وحده ، أو الإضراب وحده، فإذا وجدت وجب الأخذ بها ، وامتنع الاحتمال[3] .

ب – قلنا[4] إن : « أم » المنقطعة لايفارقها معنى الإضراب ، إلا نادراً . . . لكنها قد تفيد معه استفهامًا حقيقيًّا ، وفى هذه الصورة تفيد الإضراب والاستفهام الحقيقى معًا من غير وجود همزة استفهام معها . كأن ترى كوكبًا يضطرب ويهتز فتقول : هذا كوكب المريخ . ثم تعدل عن هذا الرأى لسبب بداخلك ، فتقول: « هذا كوكب المريخ . أم هو كوكب سهَيْل ؛ فإن هذه أمارات سهيل التى تعرفها أنت » ؟ فقد قررت أولا أن هذا هو المريخ ، ثم عدلت عنه إلى كوكب آخر أردت أن تستوثق من اسمه ؛ فكأنك قلت : بل أهو كوكب سهيل ؟ ومثل هذا قول العربى حين رأى أشباحًا بعيدة حسبها إبلا ، ثم عدل عن رأيه إلى رأى آخر ،

---

(١) نص على هذا سيبويه . (٢) فى ص ٥٨٥ .

(٣) راجع الخضرى . ومثل هذه الأساليب لا يخلو من لبس أحياناً ، فالأحسن العدول عنه قدر الاستطاعة .

(٤) فى ص ٥٩٧ .

. . . .

. . . .

هو : أنها شاء[1] ، وأراد أن يستوثق من رأيه الجديد ، فقال : (إنها لإبل ، أم شاء) ؟ يريد : إنها لإبل ، بل أهي شاء ؟ والهمزة داخلة على مبتدأ محذوف، لأن «أم» المنقطعة لا تدخل — فى الغالب — إلا على جملة — كما أسلفنا[2] — .

وقد تفيد مع الإضراب استفهاماً إنكارياً[3] بغير أن تسبقها أداة استفهام ؛ كقوله تعالى : (أم له البناتُ ولكم البنون) ، أى : بل أله البنات ولكم البنون ؟ لأنها لو كانت للإضراب المحض الذى لا يتضمن الاستفهام الإنكارى لكان المعنى محالا ، إذ يترتب عليه الإخبار بنسبة البنات إلى المولى جل شأنه .

وقد تتجرد للإضراب المحض الذى لا يتضمن استفهاماً مطلقاً ؛ لا حقيقياً ولا إنكارياً ؛ كالأمثلة الأولى[4] التى منها قوله تعالى : (هل يستوِى الأعمى والبصيرُ ؟ أم هل تستوِى الظلماتُ والنورُ) ، أى : بل هل تستوى الظلمات ؛ ولا يصح أن يكون التقدير : بل أهل تستوى الظلمات ، لأن أداة الاستفهام لا تدخل على أداة استفهام — كما أسلفنا[5] . —

ومثل الآية فى الإضراب المحض قول الشاعر :

فليتَ سُليمَى فى المَمَاتِ ضجيعتى ... هنالك أم فى جنة[6] أم جهنمِ

---

(١) جمع شاة ، وهى الواحدة من الغنم ، تقال للمذكر والمؤنث . ويرى بعض النحاة : أن كلمة : «شاء» جمع لا واحد له من لفظه . ولا داعى للعدول عن الرأى الأول . (٢) فى ص ٥٩٧ .

(٣) الاستفهام الإنكارى ويسمى : «الإبطالى» هو : ما كان مضمونه غير واقع، ولا يمكن أن يحصل ، ومدعيه كاذب ، وهو بمعنى النفى ، فأداته بمنزلة أداة النفى ، والكلام الذى دخلت عليه منفى ، كقوله تعالى: (ومَنْ أصْدَقُ منَ الله قِيلاً) — وقد سبقت الإشارة إليه فى ج ٢ ص ٢٣٤ م ٨١ .

(٤) وبعضها فى صفحتى ٥٩٨ و ٥٩٩ .

(٥) فى رقم ١ من هامش ص ٥٩٨ . . ومثل هذا يقال فى بيت قُتَيلة بنت النضر ترثى أباها المقتول :

فَلْيَسْمَعَنَّ النضرُ إنْ ناديته ... أمْ كيف يسمع ميّت لا يَنطقُ

(٦) لما كانت «أم» المنقطعة غير عاطفة فى الرأى الأرجح ، وأنها حرف ابتداء للإضراب — لا يدخل إلا على جملة ، وجب إعراب «فى جنة» متعلقة بمحذوف ، والتقدير : ليتها ضجيعتى فى جنة ، ووجب لهذا أيضاً تقدير الحرف : «فى» قبل «جهنم» . هذا ، وفى بعض الروايات : «فى المنام» بدلا «من الممات» التى هى أكثر مسايرة لمعنى البيت وما فى آخره من جنة وجهنم .

. . . .

. . . .

أى : بل فى جهنم ، ولا يصح التقدير : بل أفى جهنم ، إذ لا معنى للاستفهام هنا ؛ لأن الغرض من الكلام التمنى .

وقد تتجرد — نادراً — للاستفهام الخالى من الإضراب كقول الشاعر :

كَذبتْكَ عينُك ، أَمْ رأيتَ بواسِطٍ[1] غَلَسَ الظّلام من الرَّبَاب خيالا ؟

إذ المراد : هل رأيت ؟ وهذا أقلُّ استعمالاتها . ومن المستحسن عدم القياس عليه ؛ لغموض المراد معه .

حـ — يجوز أن تجاب « أمْ » المنقطعة . وجوابها يكون بحرف من أحرف الجواب ؛ مثل : نعَم ، أوْ : لا ، أو : أخواتهما ... فى نحو قوله تعالى فى الأصنام : « ألَهُم أرْجُلٌ يمشُون بها ، أم لهم أيْدٍ يَبطشون بها ...) يكون الجواب عند عدم الموافقة وعدم التصديق « لا » ، أو ما يدلّ دلالتها . وفى مثل : قوله تعالى : (أم له البنات ولكم البنون) يكون الجواب عند المخالفة : « لا » أو ما يدل دلالتها .

وإذا تكررت « أم » المنقطعة متضمنة فى كل مرة استفهامًا ، بحيث تتوالى بها الاستفهامات — كان الجواب للأخير ؛ مراعاة للانصراف إليه ، لأن المتكلم أضرب عما سبقه ، وانصرف إليه تاركًا ما قبله .

د — تقسيم « أم » إلى المتصلة والمنقطعة هو المشهور[2] . وزاد بعضهم نوعًا ثالثًا ، هو الزائدة ؛ كقول الشاعر :

يا ليت شعرى ولا مَنْجَى من الهرمِ أم هل على العيش بعد الشَّيْب من نَدمِ

وهذا نوع لا يقاس عليه .

هـ — حكم الضمير الواقع بعد « أم » العائد على المتعاطفين — من ناحية المطابقة وعدمها — موضح فى رقم ٣ من ص ٦٥٦

* * *

---

(١) بلد فى العراق .

(٢) وكلاهما لا يصح أن يعطف نعتاً على نعت — كما أسلفنا فى رقم ٢ من ص ٤٩٧ و ا من ص ٥٨٤ .

٦ – أو :

حرف يكون فى أغلب استعمالاته عاطفًا ؛ فيعطف المفردات والجمل. فمن عطفه المفردات قول أحد الأدباء : طلعَ علينا فلان طلوع الصبح المنير ، أو الشمسِ المشرقة ، وأقبلَ كالدنيا المواتية ، أو السعادةِ المرتجاة .

فقد عَطف الحرفُ « أو » كلمةَ : الشمس ، على كلمة : الصبح ، كما عطف كلمة : السعادة ، على كلمة : الدنيا ، وكل هذه المعطوفات وما عُطِفَتْ عليه مفردات[1] ، وأداة العطف هى : « أو » .

ومثال عطفه الجملَ قول الشاعر :

أعوذُ باللهِ من أمرٍ يُزَيِّنُ لى ... شَتْمَ العشيرةِ ، أو يُدنى مِنَ العَار

فالجملة المضارعية المكونة من الفعل : « يُدْنِى » وفاعله ، معطوفة على نظيرتها السابقة : (المكونة من المضارع : يُزَيِّنُ وفاعله) والعاطف هو : «أو»[2] ...

معناه :

لهذا الحرْف معان واردة قياسية ، يحددها السياق وحده ، فيعين المعنى المناسب لكل موضع ، ومن ثَمَّ اختلفت المعانى القياسية للحرف : « أو» باختلاف التراكيب والقرائن ، وبما يكون قبله من جملة طلبية أمْرِيَّة[3] ، أو غير أمْرية ، أوجملة خبريَّة على الوَجه الَّذِى يجىء[4] :

ا – فمن معانيه : « الإباحة » ، و « التخيير » ، بشرط أن يكون الأسلوب قبلهما مشتملا على صيغة دالة على الأمر[3] . فمثال الإباحة : تمتعْ بمشاهدة

---

(١) ومن عطف المفردات عطف الفعل وحده – دون فاعله – على الفعل وحده كذلك ؛ نحو : إن تنصرْ ضعيفاً فعمل مشكور ، أو تتركْه فإساءة منكرة. فالمضارع «تترك» معطوف وحده على المضارع «تنصر». ولهذا جزم مثله . ولو كان العطف عطف جمل ما صح جزم المعطوف – وسيجىء البيان فى ص ٦٤٥ – .

ومن عطف المفردات دخول « أو » على المضارع المنصوب بأن مضمرة ، أو ظاهرة فيكون المصدر المؤول من «أن وما دخلت عليه » معطوفاً على شىء قبلها .

(وسيجىء تفصيل الكلام على « أو » التى ينصب بعدها المضارع بأن فى باب : « النواصب » ج ٤ م ١٤٩ ص ٣٠٧) .

(٢) ومن الأمثلة أيضاً قول الشاعر :

لعل انحدار الدمع يُعقِب راحةً ... من الوَجد ، أو يَشفِى نجىَّ البلابل

(النجىّ : الحديث الخفىّ سرًّا – البلابل : الهموم) .

(٣ و ٣) سبب الاقتصار على « الأمر » أن الإباحة والتخيير لا يتأتيان فى الاستفهام ولا فى باقى الأنواع الطلبية – على الرأى الراجح – وفى كثير من المراجع : « الطلب » . بدلا من « الأمر » ، لكن فى حاشية ياسين ما يمنع هذا . ولا فرق بين معنى الأمر الذى تدل عليه صيغة فعل الأمر، والذى تدل عليه أداة أخرى ؛ مثل : لام الأمر الداخلة على المضارع. ولا فرق كذلك بين الأمر الملفوظ والملحوظ – كما سيجىء فى رقم ١ من هامش ص ٦٠٥ –

(٤) ومنه ما فى الزيادة ص ٦١١ .

آثار الفراعين فى « الصعيد الأعلى[1] » ، أو : « الجيزة »[2] ، وانعمْ بشتاء « أسوان »[3] ، أو : « حُلوان »[2] .

ومعنى الإباحة : ترك المخاطب حرًّا فى اختيار أحد المتعاطفين[4] فقط ، أو اختيارهما معًا ، والجمع بينهما إذا أراد . . .

فى المثال السالف يصح أن يختار زيارة آثار « الصعيد الأعلى » فقط ، أو آثار « الجيزة » فقط ، أو يجمع بين زيارتهما من غير أن يقتصر على واحدة . وكذلك أن يَنْعَم بشتاء « أسوان » وحدها ، أو « حُلوان » وحدها ، أو ينعم بالشتاء فى هذه وفى تلك . فالإباحة تترك للمخاطب كامل الحرية فى أن يختار أحد المتعاطفين ، ويقتصر عليه ، وفى أن يجمع بينهما .

ومثال التخيير : من أتم دراسته الثانوية العلمية فليدخل كلية الطب أو الهندسة ، لإتمام تعلمه بالجامعة .

ومعنى التخيير : ترك المخاطب حرًّا يختار أحد المتعاطفين[4] فقط ، ويقتصر عليه ، دون أن يجمع بينهما ؛ لوجود سبب يمنع الجمع[5] ، فى المثال السالف يدخل الطالب ليتعلم فى إحدى الكليتين المذكورتين دون الأخرى . وليس له أن يدخلهما معا للتعلم ؛ لوجود ما يمنع الجمع ؛ وهو أن القوانين الجامعية الحالية تُحَرِّمُ هذا ، وتَمْنعه .

ومن أمثلة التخيير أن يقول الوالد لابنه : هاتان أختان نبيلتان ؛ فتزوج هذه أو تلك . فمعنى « أو » هنا : الترخيص له بزواج إحداهما فقط ، ولا يجوز التزوج بالاثنتين ، لوجود سبب يمنع الجمع بينهما ؛ هو أن الدين يُحَرِّم الجمع بين الأختين فى الحياة الزوجية القائمة[6] .

وقد سبق أن الواو العاطفة تكون أحيانا مثل « أو » فى إفادة التخيير ؛ كالذى فى قول الشاعر :

---

(١) الأقاليم الجنوبية من البلاد المصرية (٢ و ٢) بلد من ضواحى القاهرة إلى الجنوب منها.

(٣) بلد مصرى على الحدود المصرية الجنوبية. (٤ و ٤) هما : المعطوف والمعطوف عليه .

(٥) لا فرق فى هذا بين المانع العقلى ، أو العرفى المأخوذ به ، أو الشرعى . . .

(٦) بل إنه يحرم — عند أبى حنيفة — مجرد العقد على الأخت الثانية إذا سبقتها الأولى إلى عقد الزواج مع هذا الرجل ولم يطلقها .

وقالوا :نَـأَتْ ،فاخترْ لهاالصبر والبكا فقلت : البكا أشفَى – إذًا – لغليلى

والدليل على الاختيار المجرد ، وعدم الجمع . . . : هو إجابة السامع ، وأن البكا والصبر لا يجتمعان فى وقت واحد ، ولا يتلاقيان معًا .

ومما تقدم يتبين أن الإباحة والتخيير لا يكونان إلا بعد صيغة دالة على الأمر[1] دون غيره ، كما يتبين وجه الشبه والتخالف بين الإباحة والتخيير ؛ فهما يتشابهان فى أن كلا منهما يجيز للمخاطب أن يختار أحد المتعاطفين. ويختلفان فى أن التخيير يمنع الجمع بين المتعاطفيْنِ ، أما الإباحة فلا تمنع .

ب –ومن معانيه : الشك من المتكلم فى الحُكم ، بشرط أن يكون قبل « أو » جملة خبرية[2] ؛ نحو : قضيت فى السباحة ثلاثين دقيقة ، أو أربعين .

حـ –ومن معانيه : الإبهام[3] من المتكلم على المخاطب ، بشرط أن يكون قبله جملة خبرية أيضاً : كمن يسأل : متى تسافر لأشاركك ؟ فإذا كنت لا ترغب فى مصاحبته أجبتَ : قد أسافر يوم الخميس أو الجمعة ، أو السبت . . . ، وإذا سألك : أين كنت يوم الأحد – مثلا – ؟ أجبتَ : كنت فى البيت ، أو المتجَر ، أو الضَّيْعة ، تقول هذا عند الرغبة فى إخفاء المكان عنه . فالشك والإبهام إنما يقعان لغرض مقصود ، حيث تكون « أو » بعد جملة خبرية[4] .

د –وهناك معان أخرى غير التى سبقت فى : (ا ، ب ، حـ) ولا يشترط

---

(١) قلنا فى رقم ٣ من هامش ص ٦٠٣ : إنه لا فرق بين الأمر بصيغته الخاصة الصريحة ، وهى صيغة « فعل الأمر » وأداة أخرى تؤدى معناه ؛ كلام الأمر الداخلة على المضارع . ولا فرق كذلك فى الأمر بين أن يكون ملفوظاً ، ومقدراً ملحوظاً . ومثال المقدر قوله تعالى الحجاج : (فَمَنْ كان منكم مريضاً ، أو به أذًى من رأسه ففِدْيَةٌ مِن صيامٍ ، أو صَدَقةٍ ، أو نُسُكٍ) أى : فلْتُقَدَّمْ فدية من صيام ، أو صدقة ، أو نسك ...

(٢) الخبر : هو الذى يحتمل الصدق والكذب لذاته – كما سبق فى رقم ٢ من هامش ص ٥٩٤ – .

(٣) المراد به : أن يخفى المتكلم الحقيقة المعروفة له ، ويكتمها عن المخاطب بطريقة خاصة . قد يكون القصد منها عدم إثارته ، أو إقلاقه ، أو الكذب عليه . . . فالحكم عند الإبهام معلوم للمتكلم دون المخاطب ؛ بخلاف الشك ؛ فإن المتكلم والمخاطب مستويان فى شأن الأمر المشكوك فيه . (والشك : هو ماينشأ فى النفس من تعارض دليلين فى أمر واحد ، بغير ترجيح لأحدهما . وقد سبق إيضاحه فى ج ٢ ص ٥ م ٦٠) .

(٤) « ملاحظة » : الغالب الفصيح – بل قيل: الواجب – فى الضمير ونحوه مما يحتاج المطابقة =

لتحقق هذه المعانى الأخرى أن تكون : «أو» مسبوقة بنوع معين من الجمل ، فقد يتحقق المعنى والجملة السابقة طلبية مطلقًا ، أو خبرية .

ومن هذه المعانى : التفصيل[1] بعد الإجمال (أى : التقسيم ، وبيان الأنواع) ؛ نحو : الكلمة : اسم ، أو فعل ، أو حرف . والاسم : مشتق، أو جامد . والفعل : ماض ، أو مضارع ، أو أمر . . . ؛ ومن هذا النوع قول القائل : اجتمع فى النادى ثلاث طوائف ممن يمارسون أعمالا حرة مختلفة يحبونها . فسألتهم

= بعد «أو» التى للشك أو الإبهام ، أن يكون مفرداً ؛ مثل : أبصرت ثعلباً أو ذئباً يجرى ، ونحو : محمد أو على أو محمود لم أقابله . فإن كانت «أو» للتنويع (أى : لبيان الأنواع والأقسام كالتى ستجىء فى : «د») فالغالب – وقيل : الواجب – فى الضمير بعدها المطابقة ؛ كالضمير بعد واو العطف ؛ –وقد سبق فى رقم ١ من هامش ص٥٦٢ – كقوله تعالى : (إنْ يكنْ غَنِيًّا أو فقيراً فاللهُ أَوْلَى بهما).

(راجع : شرح التصريح ، وحاشية ياسين فى الجزء الأول ، «باب : ظن» عند الكلام على : «زعم» حيث نص على وجوب المطابقة وأن هذا الوجوب هو الحق – وكذا فى حاشية ياسين فى «باب النسب» إلى ماحذفت فاؤه أو عينه ، والمغنى ح ٢ فى مبحث الجملة الثانية وهى المعترضة – إحدى الجمل التى لامحل لها من الإعراب – فى الموضع الرابع من مواضعها) .

لكن جاء فى الجزء الأول من كتاب : «معانى القرآن» للفراء – طبعة دار الكتب سنة ١٩٥٥ م فى أول سورة النساء ، عند قوله تعالى : (وإنْ كان رجلٌ يورَثُ كَلَالَةً ، أو امرأةٌ ، وله أخٌ أو أختٌ ، فلكلِّ واحدٍ منهما السُّدُسُ . . .) مانصه :

(لم يقل : «ولهما» وهذا جائز إذا جاء الحرفان فى معنًى (أىْ : حُكْمٍ) واحد «بأوْ» أسندت التفسير إلى أيهما شئت . وإن شئت ذكرتهما فيه جميعاً ، تقول فى الكلام : من كان له أخ أو أخت فليصله ، تذهب إلى : «الأخ» ، و«فليصلها» تذهب إلى : «الأخت» وإن قلت : «فليصلهما» فذلك جائز . وفى قراءتنا : «إن يكن غنياً أو فقيرا فاللهُ أَوْلَى بهما» وفى إحدى القراءتين (فالله أولَى بهم) ذهب إلى الجمع؛ لأنهما اثنان غير موقتين . وفى قراءة عبد الله (والذين يفعلون منكم فآذوهما . .) فذهب إلى الجمع لأنهما اثنان غير موقتين ، وكذلك فى قراءته (والسارقون والسارقات فاقطعوا أيمانهما) اهـ.

ولعل الأخذ بهذا الرأى أنسب لقوته وتيسيره. هذا، وللمسألة السالفة اتصال بما سيجىء فى رقم٣ ص٦٥٨ .

(١) وهى فى هذا المعنى مثل «إما» التى يأتى الكلام عليها فى ص ٦١٢ وقد طال الجدل بين بعض النحاة فى معنى : «التقسيم والتفصيل» ؛ أهما مترادفان ، معناهما واحد ، أم لكل منهما معنى خاص ؟ وكذلك بين : «التقسيم والتفريق» . . . ولا داعى اليوم للرجوع إلى هذا الجدل ، ولا إلى مايذكرونه من أن التفصيل تبيين للأمور المجملة بلفظ واحد ؛ كواو الجماعة فى المثال الثانى ، وفى قوله تعالى : (وقالوا كونوا هوداً أو نصارى تهتدوا) أى : قالت اليهود : كونوا هوداً ، وقالت النصارى كونوا نصارى ، ولا مايذكرونه من أن التقسيم تبيين لما دخل تحت حقيقة واحدة ، فى الآية جمعت اليهود والنصارى فى لفظ واحد ؛ وهو الضمير (واو الجماعة) الذى هو فاعل الفعل : «قال» وهو الفعل الذى جمع فى لفظه مانطق به اليهود والنصارى . . . إلى غير هذا مما أثاروه من جدل عنيف يغنينا عنه الرأى القوى الذى لا يفرق بينهما ، ويرى أن المسألة هنا اصطلاحية محضة ؛ فلا ضرر فى توحيد معناها وجعلهما مترادفين .

ما أفضل الأعمال الحرة للشباب ؟ قالوا : أفضلها الزراعة ، أو التجارة ، أو الصيدلة ، فالجملة الفعلية : (قالوا) جملة خبرية ، مكونة من الفعل : « قال » الدال على القول ، من غير تفصيل للكلام الذى قيل ، ومن الضمير : (واو الجماعة) العائد على الطوائف المعدودة بالثلاث[1] ، وهو ضمير مجْمل يدل على مرجعه دلالة خالية من التفصيل . وبسبب الإجمال فى دلالة الفعل وفى الضمير جاء بعدهما التفصيل الذى يعدّد طوائفهم ، وأنهم زراعيون . وتجاريون ، وصيادلة ، كما يبيِّن كلام كل طائفة ؛ أى : قال الزراعيون : أفضلها الزراعة ، وقال التجاريون : أفضلها التجارة ، وقال الصيادلة ؛ أفضلها الصيدلة .

ومن هذه المعانى أيضًا : الإضراب[2] ، ومن أمثلته : أن يتهيأ المرء للخروج ، وتبدو عليه أماراته ، ثم يعدل عنه ، قائلا : (أنا أخرج . أو أقيم) . فينطق بالجملة الأولى ، ولا يلبث أن يغيّر رأيه ، وينصرف عما قرره ، فيسارع إلى إردافها بقوله : أو : « أقيم » ويجلس جِلسة المقيم ، فيكون جلوسه قرينة على أن معنى « أو » هو : الإضراب . فكأنه قال : (أخرج ، لا ، بل أقيم) . ومثله قول القائل: (أقيم فى البيت ، أو أخرج ؛ فإن ورائى عملا لا مَناص من إنجازه الآن فى الخارج) . فقد أخبر بالإقامة فى البيت، ثم بدا له أن ينصرف عن هذا الرأى ويخرج ، فكأنه قال : « لا . بل أخرج الآن » ومثل قول الشاعر يتغزل :

بَدَتْ مثلَ قَرْنِ الشمسِ فى رَوْنَقِ الضحا   وصورتِها . أو أنتِ فى العين أملح

يريد : بل أنت أملح .

ويحسن فى الأسلوب المشتمل على : « أو » التى تفيد الإضراب أن يحتوى أمرين معًا ؛ أولهما : أن يسبقها نفى أو نهى[3] . وثانيهما : تكرار العامل ، نحو :

---

(١) يعود على الطوائف باعتبار المعنى ، إذ المراد من الطوائف هنا : أفرادها من الرجال .

(٢) سبق شرحه فى رقم ١ من هامش ص ٥٩٧ .

(٣) ويترتب على هذا مايأتى فى : « ا » من الزيادة والتفصيل ص ٦١١ . ويرى بعض النحاة أن وجود النفى أو النهى قبلها شرط أساسى فى إفادتها الإضراب . ويرى آخرون أنه ليس بشرط . ومن هؤلاء: الفراء، مؤيداً رأيه بقوله تعالى: « (« وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون ») . أى : بل يزيدون ، لأن « أو » هنا للإضراب ، فلا تصلح لمعنى آخر كالشك . لأن الشك ونحوه محال على الله ، والحق : أن تقدم النفى والنهى مستحسن فقط .

(ما زارنى عمى ، أو : ما زارنى أخى) . (ولا يخرجْ حامد ، أو : لا يخرجْ إبراهيم) . والمراد : بل ما زارنى أخى – بل لا يخرج إبراهيم . ونحو : (لا ترجئْ عملك الناجز ، أو : لا تهملْ عملك) . ونحو : (ليس المنافق صاحبًا، أو: ليس مأمونًا على شىء .) . والمراد : بل لا تهمل – بل ليس مأمونًا . . .

وإذا كانت « أو » للإضراب فالأحسن اتباع الرأى الذى يعتبرها حرفًا لمجرد الإضراب لا للعطف ، فما بعدها جملة مستقلة عما قبلها . شأنها فى هذا شأن « أم » المتجردة للإضراب وحده ؛ فليست عاطفة – فى الرأى الراجح ، كما أسلفنا[1] –

ويرى فريق آخر أنهما مع الإضراب يعربان حرفى عطف ، فما بعدهما معطوف على ما قبلهما ... والخلاف شكلى ، ولكنّ الأول أوضح وأنسب .

وقد يكون معنى الحرف : « أو » الدلالة على الاشتراك ومطلق الجمع[2] بين المتعاطفيْن ؛ فكأنه الواو العاطفة فى هذا ، ويصح أن يحل محله الواو[3] ، كقول الشاعر :

وقالوا لنا : ثنتانِ لا بدَّ منهما صدورُ رِمَاحٍ أُشرِعت[4] ، أوسلاسلُ[5]

ونحو : جلس الضيف بين صاحب الدار أو ابنه . أى : جلس بين صاحب الدار وابنه : لأن كلمة : « بيْن » إذا أضيفت لاسم ظاهر اقتضت – فى الغالب –

---

(١) فى ص ٥٩٩ .

(٢) سبق شرحه فى ص ٥٥٨ . وانظر رقم ٣ من هامش الصفحة الآتية .

(٣) ومما يصلح لهذا قول شوقى فى قصيدة يخاطب ويصف فيها الرسول عليه السلام :

وإذا رحمْتَ فأنت أمٌّ أو أبٌ هذان فى الدنيا هما الرحَماءُ

– راجع : « الملاحظة » التى فى رقم ٤ من هامش ص ٦٠٥ ؛ لصلتها القوية بما نحن فيه – ...

(٤) وجِّهت وصوِّبت نحو العدو ، يقصد الطعن بها فى صدور الأعداء .

(٥) يريد السلاسل التى تقيد الأسرى . وهذا كناية عن هزيمة الأعداء ، ووقوعهم فى الأسر ، وتقييدهم بهذه السلاسل .

ويرى المرزوقى (شارح ديوان الحماسة – ج ١ ص ٤٦ من طبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، بالقاهرة) أن : « أو » هنا للتخيير ، وأن المراد من قول الشاعر فى صدر البيت :

« لابد منهما » أنه لابد منهما على طريق التعاقب ، لا على طريق الجمع بينهما . وهذا المعنى مقبول ، ولكن الأول أقوى منه ، وأنسب ، إذ لا معنى للتخيير بين القتال والأسر ، لأن الأسر نتيجة من نتائج القتال ، ومسبب عنه . هذا إلى أن صدر البيت يؤيد هذا فى صراحة حيث يقول « لا بد منهما » .

أن يكون ما بعدها متعدد الأفراد ، وهذا التعدد لا يتحقق « بأو » إلا إذا كانت بمعنى الواو الدالة على الجمع والمشاركة . . . .

ومثل قول الشاعر :

وقد زَعَمت ليلى بأَنّىَ فاجرٌ لنفسى تُقاها ،أو عليها فجورُها

وقول الآخر يمدح أحد الخلفاء :

نال الخلافة أو كانت له قَدَرًا كما أتى ربَّه موسى على قَدَرِ

فلا بد من محاسبة النفس على التقَى والفجور معًا ، دون الاقتصار على أحدهما ولا تتحقق الخلافة إلا مع قضاء الله وقدره[1] . .

* * *

وملخص ما سبق[2] من معانى « أو » ، أن هذه المعانى المتعددة القياسية خاضعة فى إدراكها للسياق والقرائن خضوعًا تامًّا ؛ كى يتميز ويتحدد كل نوع منها ؛ وأن التخيير والإباحة[3] لا يكونان إلا بعد أمر ، وأن الشك والإبهام لا يكونان إلا بعد جملة خبريَّة. أما المعانى الأخرى التى تخالف ما سبق (كالتفصيل، والإضراب ، ومعنى الواو . . .) فتكون بعد الجمل الخبَرية ، والطلبية ، و . . . . والأفضل فى الإضراب أن يسبقه نفى أو نهى . وأن يتكرر العامل معه[4] . . .

(١) ورد « قليلا فى المسموع وقوع « أو » بعد « هل » – ولقلته لا يقاس عليه – ومنه ما جاء فى صحيح مسلم (ج ١٢ ص ١٠٦ كتاب : الجهاد .) وهو حديث يتضمن ما دار من كلام بين هرقل وأبى سفيان ، جاء فيه ما نصه عن المسلمين : « هل يزيدون أو ينقصون . . . » .

(٢) انظر ما يزيد عليه فى ص ٦١١ وفيها إشارة إلى أن الصلة والارتباط بين حرفى العطف . « أو – وأم » معروض فى ص ٥٨٨ .

(٣) إذا كانت « أو » للإباحة جاز للمخاطب أن يختار أحد المتعاطفين ويقتصر عليه . وجاز له أن يجمع بينهما ، ويختارهما معاً – كما شرحنا فى ص ٦٠٤ – وإذا جاز الجمع فى حالة « أو » التى للإباحة فما الفرق بينه وبين الجمع فى حالة « أو » التى بمعنى « واو » العطف ؟

الفرق أن « أو » التى بمعنى واو العطف لا بد فيها من الجمع كالواو ، ولا يصح الاقتصار على واحد، بخلاف الجمع فى حالة الإباحة فإنه جائز .

(٤) وفى معانى : « أو » يقول ابن مالك :

خَيِّرْ ، أَبِحْ ، قَسِّمْ بِأَوْ ، وَأَبْهِمِ واشْكُكْ ، وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضًا نُمِى

. . . .

.

— (نمى ، أى : نسب إليها ، بمعنى أنها تؤديه) وقد تضمن البيت ستة معان ؛ هى : (التخيير – الإباحة – التقسيم – الإبهام – الشك – الإضراب) . وسيجىء فى البيت التالى معنى سابع ؛ هو : أنها تكون بمعنى الواو.

وَرُبَّمَـا عَاقَبَتِ الـوَاوَ إذا ... لَمْ يُلْفِ ذُو النُّطْقِ لِلَبْس مَنْفَذَا

(يلف : يجد . ذو النطق : المتكلم) . يقول : « أو » تعاقب الواو (أى : يصح أن تحل محلها وتؤدى معناها – وهو مطلق الجمع والاشتراك) بشرط ألا يجد المتكلم منفذاً للالتباس ، أى : بشرط ألا يكون استعمالها موقعاً فى اللبس ؛ بسبب خفاء معناها المراد ، وعدم إدراك السامع أنها بمعنى الواو.

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

ا ــ الأصل فى «أو» أن تكون لأحد الشيئين أو الأشياء[1] لكنها إذا وقعت بعد نفى أو نهى كانت للنفى العام الذى يشمل كل فرد مما فى حَيِّز النفى قبلها وبعدها ، وللنهى العام الذى ينصَبّ على كل فرد كذلك : فمثالها بعد النفى : (لا أحب منافقاً أو كاذباً) . ومثالها بعد النهى قوله تعالى : (ولا تطعْ منهُمْ آثماً أو كَفُوراً)[2] ...

ب ــ يقول سيبويه : إذا ذكرت همزة التسوية بعد كلمة : «سواء» فلابد من مجىء «أم» العاطفة ، لا فرق فى هذا الحُكم بين أن يكون بعد الهمزة اسمان أو فعلان ؛ نحو : (سواء علَىّ أمقيم ضيفى أم هو مرتحل ــ سواء علىّ أبَقِىَ الضيف أم ارتحل) ، فإن كان بعد : «سواء» فعلان بغير همزة التسوية عُطف الثانى منهما على الأول بالحرف : «أو» . نحو : (سواء علينا رَضِىَ العدو أو سَخِط .) ورأيه هذا مخالف لما نقلناه ــ فى رقم ٣ من هامش ص٥٨٨ وما يتصل بها ــ عن بعض المحققين الذين يجيزون مجىء «أم» والصواب معهم . وفى تلك الصفحة أيضا بيان الصلة والارتباط بين الحرفين : «أو» و «أمْ» .

وإن كان بعدها اسمان بغير همزة التسوية عطف الثانى على الأول بالواو ، ولو كان الاسمان مصدرين ؛ نحو سواء علىّ حمزةُ وعامرٌ ، ونحو : سواءٌ علينا اعتدالُ الجو وانحرافُه[3] ....

حـ ــ يصح حذف «أو» عند أمْن اللَّبس[4] ؛ نحو : وسائل السفر متنوعة ؛ يتخير منها كل امرئْ ما يناسبه ؛ فسافرْ بالطيارة ــ القطار ــ الباخرة ــ السيارة ...

د ــ وقد تعطف الشىء على مرادفه[5] كقوله تعالى : (ومَنْ يَكسِبْ خَطيئَةً أوْإثمًا . . .) فالإثم هو : الخطيئة . . . .

---

(١) سبقت الإشارة لهذا الرأى مع تفصيلات أخرى فى رقم ٣ من هامش ص ٥٨٦ لمناسبة هناك .

(٢) ومن أمثلة وقوعها فى حَيِّز النهى قول الشاعر ــ فى البيت الأول ــ :

لا تُظهرنّ لعاذل أو عاذر ... حاليْك فى السّرّاء والضّرّاء

فلرحمة المتوجعين حَزازة ... فى القلب مثل شماتة الأعداء

(٣) راجع الجزء الثانى من الهمع باب العطف ؛ عند الكلام على «أو» .) وقد سبقت الإشارة لرأيه فى جـ من ص ٥٩٦ .

(٤) كما سبقت الإشارة فى ص ٥٧٥ وكما سيجىء فى ص٦٤١ .

(٥) وقد سبقت الإشارة لهذا فى رقم ٦ من هامش ص ٥٦٥ .

٧ – إمَّا :

يرى بعض النحاة أن كلمة : « إمَّا » الثانية فى مثل « امنح السائل إمَّا دِرْهمًا وإمَّا دِرْهمين » – حرف عطف بمعنى : « أو »، وأنها تشارك « أو » فى خمسة من معانيها[1] . هى :

التخيير والإباحة » ، بشرط أن تكون «إمَّا» الثانية مسبوقة بكلام يشتمل على أمر.

« والشكُّ والإبهامُ » ، بشرط أن تكون مسبوقة بجملة خبرية .

« والتفصيل[2] » بعد الخبرِ أو الطلبِ .)

ولا تكون « إمَّا الثانية » عند هؤلاء – للإضراب ، ولا بمعنى « واو » العطف ؛ فبهذين المعنيين تختص : «أو» دونها .

والمعانى الخمسة السابقة هى لكلمة : « إمَّا » الثانية ، وتشاركها الأولى فيها وتسايرها ؛ لأنهما حرفان[3] متلازمان – فى الأغلب – معنى واستعمالا[4] ، غير أن الأولى لا تكون للعطف مطلقًا – كما سنعرف –

فمن أمثلة الشك : احتجبت الشمس وراء الغمام إمَّا ساعتين ، وإمَّا ثلاثًا . ومن الإبهام قوله تعالى : (وآخَرونَ مُرْجَوْنَ لأمرِ الله . إمَّا يُعَذِّبُهُمْ وإمَّا يَتُوبُ عليهم)[5] . والتخيير كقوله تعالى : (إمَّا أَنْ تُعَذِّبَ ، وإمَّا أنْ تَتَّخِذَ فيهِمْ حُسْنًا) ؛ والإباحة ، نحو : إمَّا أن تزرع فاكهةً وإمَّا قَصَبًا . والتفصيل ، كقوله تعالى فى الإنسان : (إنَّا هَدَيْنَاه السَّبِيلَ ؛ إمَّا شاكراً وإمَّا كَفُوراً) .

وإذا كانت « إمَّا » الثانية عندهم حرف عطف « فالواو » التى قبلها زائدة لازمة لها . والأولى لا عمل لها فى عطف أو غيره .

ويرى آخرون : أنَّ « إما » الثانية والأولى متشابهتان فى الحرفية ، وفى تأدية

---

(١) سبق شرح المراد من كل معنى من الخمسة عند الكلام على : « أو » ص ٦٠٣ – وما بعدها – .

(٢) انظر معنى « التفصيل » فى رقم ١ من هامش ص ٦٠٦ .

(٣) راجع حاشية الأمير على المغنى – ج ١ – عند الكلام على الحرف : « إما » .

(٤) راجع البيان والتفصيل فى « ا » من ص ٦١٤.

(٥) يتعين الإبهام فى الآية ؛ مراعاة لما سبق فى تحديد معناه – رقم ٣ من هامش ص ٦٠٥ – .

معنى من تلك المعانى الخمسة ، وأن كلا منهما ليس حرف عطف ، لأن الأولى لا يسبقها معطوف مطلقًا ، ولأن الثانية تقع دائمًا بعد الواو العاطفة بغير فاصل بينهما . ومن المقرر أن حرف العطف لا يدخل على حرف العطف مباشرة [1] ، إذ لا يصح أن يتوالى حرفان للعطف من غير فاصل . والفريقان متفقان على أن الأولى ليست عاطفة [2] وأنها حرف — لا خلاف فى حرفيته — يفصل بين عامل قبله ومعمول يليه [3] . ولكن الخلاف فى الثانية .

والرأى الأرجح الذى يجدُر الأخذ به هو : أن الثانية كالأولى فى المعنى والحرفية ، وفى أنها ليست حرف عطف لأن العاطف هو الواو [4] .

• • •

(١) كما ستجىء الإشارة فى ص ٦٢٠

(٢) للسبب السالف ؛ وهو أنها لا يسبقها عاطف مطلقاً .

(٣) لهذا يعرب مابعد « إما » ، الأولى على حسب حاجة العوامل التى قبلها ؛ فقد يكون فاعلا فى مثل : غاب إما حامد وإما محمود . وقد يكون مفعولا به فى مثل : يركب المسافر إما قطارا وإما سيارة ، وقد يكون حالا فى مثل قوله تعالى : « إنا هديناه السبيلَ إمّا شاكرا وإما كفورا » . وقد يكون بدلا كما فى قوله تعالى : « حتى إذا رأوا ما يُوعَدون إما العذاب وإما الساعة .... » وهكذا .

(٤) انظر ما يتصل بهذه « الواو » التى قبل « إما » الثانية فى ص ٦٦٠ .

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

ا – ليس من اللازم أن تتكرر « إمّا » ، ولكن الأغلب تكرارها ، فقد تحذف الثانية ؛ لوجودما يغنى عنها . ويغلب أن يكون أحد شيئين : (وإلاّ) – (أوْ) . فمثال الأول : إما أن يتكلم المرء ليُحْمَد وإلا فليسكت . ومنه قول الشاعر :

فإمَّا أن تكون أخِي بصدقٍ ... فأعْرِفَ منكَ غَثِّي من سَمِينِى
وإلاّ فاطَّرِحْنِى واتَّخِذْنِى ... عَدُوًّا أتَّقِيكَ وتَتَّقِينِى

ومثال الثانى قول الشاعر :

وقد شَفَّنِى ألاَّ يَزالُ يَروعُنِى ... خيالُك إمَّا طارقاً أو[1] مُعاديَا

وقد يستغنى عن الأولى اكتفاء بالثانية كقول الشاعر :

تُلِمُّ بدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عهدُها ... وإمَّا بأمواتٍ ألَمَّ خَيالُهَا

أى : إمّا بدار . . . والفراء يقيس هذا الاستغناء ، فيجيز : فيضَان النَّهْر معتدل وإمّا خطير .

و « إمّا » السالفة تختلف عن « إمّا » المركبة من : « إن » الشرطية التى تجزم فعلين ، ومن : « ما » الزائدة ، فى مثل : إمّا يَعْدِلْ الوالى تجتمعْ حوله القلوب . أى : إنْ يعدل ... كما تختلف اختلافاً واسعاً عن « أمّا » الشرطية التى سيجىء الكلام عليها[2] فى باب خاص بها .

ب – من اللهجات النّادرة أن يقال « أيْمَا » بدلا من « أمّا » ، وكذلك

---

(١) ومن هذا جاء بيت ابن مالك فى أول باب العطف من الألفية – رقم ٢ من هامش ص ٥٤٤ ونصه : « العطف إما ذو بيان أو نسق . . . » وكذلك وردت فى كلام من يحتج بكلامهم ؛ ومنهم خالدبن صفوان (أموى ، توفى حول سنة ١٣٣ هـ.) فقد جاء على لسانه فى قصة أحد الملوك مانصه : (إما أن تقيم فى ملكك فتعمل بطاعة ربك . . . أوتضع تاجك وتلبس أمساحك وتعبد ربك فى هذا الجبل . .) والقصة كاملة فى كتاب «الجمان فى تشبيهات القرآن» لابن ناقيا البغدادى . – ص ٣٠٦ –

(٢) فى ج ٤ ص ٤٧٠ م ١٦١ .

. . . .
. . . .

حذف واو العطف قبل «إمّا» الثانية[1] ، وقد اجتمع النّادران فى قول الشاعر :

يا ليتما أُمّنا شالتْ[2] نعامتها أيْما إلى جَنّة ، أيْمَا إلى نار

ومن المستحسن اليوم عدم محاكاة هذه اللغات القليلة .

حـ ــ الفرق بين « إمّا » و «أو» فى المعانى الخمسة السالفة أن « إمّا » مكررة ؛ فيدل الكلام معها من أول النطق بها على الغرض الذى جاءت من أجله ؛ أهو شك ، أم تخيير ، أم غيرهما . بخلاف « أو » فإن الكلام معها يدل أوّلا على الجزم واليقين ، ثم تجىء « أو » فتدل على المعنى الذى جاءت من أجله .

د ــ حكم الضمير بعدها إذا كان عائداً على المتعاطفين من ناحية المطابقة وعدمها مدون فى رقم ٣ من ص ٦٥٧

* * *

---

(١) وفيما سبق يقول ابن مالك :

ومِثْلُ «أَوْ» فى القَصْدِ «إمَّا» الثانِيَهْ فى نَحْوِ : إمَّا ذِى ، وإمَّا النَّائِيهْ

أى : اقصد ــ مثلا ــ إما هذه البلدة وإما النائية . أى . البعيدة .

(٢) شالت : بمعنى ارتفعت ــ النعامة : باطن القدم . وارتفاع النعامة كناية عندهم عن الموت ؛ لأن من يموت ترتفع ــ فى الغالب ــ قدماه ، وينخفض رأسه ، فتظهر نعامته .

٨ – لكنْ :

حرف عطف معناه الاستدراك[1] ؛ نحو : ما صاحبت الخائنَ لكنْ الأمينَ ؛ « فالأمين » معطوف على « الخائن » .

ولا يكون عاطفًا إلا باجتماع شروط ثلاثة :

أولها : أن يكون المعطوف به مفرداً[2] ، لا جملة ، مثل : ما قطفت الزهرَ لكنْ الثمرَ . فإن لم يكن مفرداً وجب اعتبار « لكن » حرف ابتداء واستدراك معًا ، وليس عاطفا ، ووجب أن تكون الجملة بعده مستقلة فى إعرابها عن الجملة التى قبله ، نحو : ما قطفت الزهر لكنْ قطفت الثمر . . . فكلمة : « لكن » حرف ابتداء واستدراك معًا ، ولا يفيد عطفا ، والجملة بعدها مستقلة فى إعرابها ؛ لأن «لكنْ» الابتدائية لا تدخل إلا على جملة جديدة مستقلة من الناحية الإعرابية[3] .

ثانيها : ألا يكون مسبوقًا بالواو مباشرة ؛ نحو : ما صافحت المسىء لكن المحسنَ . فإن سبقته الواو مباشرة لم يكن حرف عطف واقتصر على أن يكون حرف استدراك وابتداء كلام ، ووجب أن تقع بعده جملة (فعلية أو اسمية) تُعْطَف بالواو على الجملة التى قبلها ؛ فمثال الفعلية : ما صافحت المسىء ولكنْ صافحت المحسن ، وقول الشاعر :

إذا ما قضيت الدَّيْن بالدَّيْن لم يكن ... قضاءً ؛ ولكنْ كان غُرْماً على غُرم...

---

(١) الاستدراك : « تعقيب الكلام بإزالة بعض الخواطر والأوهام التى ترد على الذهن بسببه » . وهو يقتضى أن يكون مابعد أداة الاستدراك مخالفاً لما قبلها فى الحكم المعنوى ؛ نحو : ماقطفت الزهر . فمعنى هذه الجملة نفى القطف عن الزهر . فقد يتسرب إلى الذهن من هذا المعنى أن الثمر لم يقطف أيضاً ، فلإزالة هذا الوهم واستبعاده نأتى بأداة تبعده ، مثل : « لكن » ؛ فنقول : ماقطفت الزهر ، لكن الثمر . فكلمة : « لكن » أداة من أدوات الاستدراك . أزالت ذلك الوهم ، وأثبتت أن الثمر قطف (وقد سبق إيضاحه وتفصيل الكلام عليه فى ج ١ ص ٤٧٢ م ٥١ . وفى رقم ٢ من هامش ص ٤٢٨ م ٣٥ –) كما سبق هناك أن الحرف الدال على « الاستدراك » (وهو : « لكن » بنوعيها ، مشددة النون وساكنها) لاتقع فى صدر جملة تعرب خبراً . . .

(٢) طبقاً للرأى الأقوى والأشهر .

(٣) ومن أمثلة الجملة الفعلية بعدها قول الشاعر :

وما نيل المطالب بالتمنى ... ولكن تُؤْخَذ الدنيا غِلابا

وقول الآخر يصف حياته :

حياة مشقات . ولكنْ – لبُعْدها ... عن الذلّ – تصفو للأبىّ وتَعْذُب

ومثال الاسمية :

وليس أخى من ودّنى رَأىَ عينه ... ولكنْ أخى من ودنى وهو غائب

« فالواو » حرف عطف . « لكن » ، حرف استدراك وابتداء كلام . والجملة بعدها معطوفة بالواو على الجملة التى قبلها[1] .

ثالثها : أن تكون مسبوقة[2] بنفى، أو نهى ؛ كما فى الأمثلة السابقة . ونحو: لا تأكل الفاكهةَ الفجّةَ لكن الناضجةَ . فإن لم تُسبَق بذلك كانت حرف ابتداء واستدراك لا عاطفة ، ووجب أن يقع بعدها جملة مستقلة فى إعرابها، نحو : تكثُر الفواكه شتاء ، لكنْ يكثُر العنب صيفاً .

ويؤخذ مما سبق أن الحرف « لكنْ » حرف استدراك دائماً ؛ سواء أكان عاطفاً أم غير عاطف . وأنه لا يعطِف إلا بشروط ثلاثة مجتمعة ، فإن فُقِدَ منها شرط أو أكثر لم يكن عاطفاً ، ووجب دخوله على الجُمل ، واعتباره حرف استدراك وابتداء معاً .

والاستدراك يقتضى أن يكون ما بعد أداته مخالفاً لما قبلها فى حكمه المعنوى ؛ كما فى الأمثلة السالفة ، وكما فى نحو : (لا أصاحب المنافق لكن الشهم . — لا تجالس الأشرار لكن الأخيار) . فمعنى الجملة التى قبل « لكن » منفى ، أو منهى عنه ، وهذا المعنى فى الجملة التى بعدها مثبت وغير منهى عنه ؛ فهما مختلفان فيه نفياً وإيجاباً ، ونهياً وغير نهى .

ولما كان الكلام قبل « لكن » العاطفة منفيًّا دائماً ، أو منهيًّا عنه ، وجب أن يكون ما بعدها مثبتاً دائماً ، وغير منهى عنه[3] ، فالمعنى بعدها مناقض للمعنى قبلها[1]...

---

(١) لهذا إشارة فى رقم ٢ من هامش ص ٥٦٨ .

(٢) وهذا الشرط هو الأرجح والأقوى .

(٣) أما غير العاطفة، أو « لكنّ » المشددة فقد يكون الأول فيهما هو المثبت ، والمتأخر هو المنفى ، أو العكس — كما سبق فى ج ١ من ص ٥٧١ — فالذى تجب مراعاته مع أداة الاستدراك (« لكنّ » — ولكنْ) هو مخالفة ما قبلها لما بعدها فى الحكم نفياً وإيجاباً ، وغيرهما .

وفيما سبق يقول ابن مالك بيتاً يشتمل بإيجاز على حكم : « لكنْ » و « لا » العاطفتين (وسيجىء الكلام على « لا ») .

وأَوْلِ « لكِنْ » نَفياً ، أو نهياً . «وَلَا» ... نِدَاءً ، أو أَمْرًا ، أوِ اثباتاً تَلَا=

٩ - لا :

حرف عطف يفيد نفي الحكم عن المعطوف بعد ثبوته للمعطوف عليه ؛ نحو : يفوزُ الشجاعُ لا الجبانُ . فكلمة : « لا » حرف عطف ونفي . و « الجبان » معطوف على الشجاع ، والحكم الثابت للمعطوف عليه هو : فوز الشجاع ، وقد نُفِيَ الفوز عن المعطوف (الجبان) بسبب أداة النفي : « لا » . ومثل هذا يقال في « لا » التي في الشطر الثاني من قول الشاعر :

القلبُ يدركُ ما لا عينَ تدركه والحسْنُ ما استحسنتْه النفسُ لا البصرُ

فهي حرفُ عطف ونفي ، و « البصر » معطوف على النفس ، والحكم الثابت للمعطوف عليه هو نسبة الاستحسان إلى النفس (أي : إسناده إليها) مع نفي هذا الاستحسان عن البصر .

ولا يكون هذا الحرف عاطفًا إلا باجتماع خمسة شروط :

أولها : أن يكون المعطوف مفرداً - لا جملة [1]- كالأمثلة السالفة ، وكقول الشاعر :

قلْ لِبانٍ بقولٍ رُكنَ مملكةٍ على الكتائبِ يُبْنَى المُلكُ ، لا الكُتُبِ

« فالكتب » معطوفة على : « الكتائب » ، وهذا المعطوف ليس جملة . فإن لم

= « أول لكن نفياً » : اجعلها والية نفياً وواقعة بعده ، وذلك بأن يتقدم النفي وتليه لكنْ ، أي تجيء بعده . هذا كل ما تعرض له البيت . وهو تعرض مبتور ، أما باقيه فليس خاصاً بلكن .

حكم الضمير بعدها إذا كان عائداً على المتعاطفين من ناحية المطابقة وعدمها ، موضح في رقم ٣ ص ٦٥٧ .

(١) الجملة الممنوعة هنا هي التي ليس لها محل من الإعراب . قال الصبان (يشترط في « لا » العاطفة إفراد معطوفها ، ولو تأويلا ؛ فيجوز : قلت علىٌّ قائم ، لا علىٌّ « قاعد » ؛ أخذاً من قول الهمع : ولا يعطف بها جملة لا محل لها على الأصح . . .) ا هـ . يريد أن المعنى : على قائم لا قاعد ، فالجملة المعطوفة بمنزلة خبر مفرد . ومما يلحق بالمفرد : شبه الجملة إذا اعتبرنا متعلقه مفرداً ، نحو : حساب العمر بالأعمال لا بالأعوام ، وعند الله حسن الجزاء ، لا عند الناس . وقولهم : « سمُوُّه المرء بالعمل لا بمجرد الأمل » .

يكن المعطوف مفرداً لم يصح اعتبار « لا » عاطفة ؛ وعندئذ يجب اعتبارها حرف نفى فقط ، والجملة بعدها مستقلة فى إعرابها ، ليست معطوفة ؛ نحو: تصان الممالك بالجيوش والأعمال ، لا تصان بالخطب والآمال .

ثانيها : أن يكون الكلام قبله موجَبًا لا منفيًّا ويدخل فى الموجَب – هنا – الأمرُ والنداء ؛ كقول بعضهم : (الملَقُ وَضاعة لا وداعة ، وخِسَّةٌ لا كِيَاسة . فكُن أبيًّا لا ذليلا ، مَصُونًا لا مُتَبَذِّلا . يابن الغُرِّ البَهَاليلِ[1] لا السِّفْلَةِ[2] الأوغادِ[3] : إن الكرامة فى الإباء ، والعزة فى التَّصَوّنِ ، ولا سعادةَ بغير عزة وكرامة . . .)

ثالثها : ألا يكون أحد المتعاطفين داخلا فى مدلول الآخر ، ومعدوداً من أفراده التى يصدق عليها لفظه (اسمه)؛ فلا يصح :مدحت رجلا لا قائداً؛ لأن الرجل (وهو المعطوف عليه) ينطبق على أفراد كثيرة تشمل المعطوف (وهو القائد) وتشمل غيره ، ولا يصح أكلت تفاحًا لا فاكهة ، لأن الفاكهة (وهى المعطوف) تشمل المعطوف عليه (وهو : التفاح) ويصدق اسمها عليه . . . وهكذا . لكن يصح : مدحت رجلا لا فتاة وأكلت فاكهة لا خُبزاً ؛ إذ لا يصدق أحد المتعاطفين على الآخر[4] . . .

---

(١) جمع : بُهْلُول ، وهو : السيد الجامع لكل خير .

(٢) أراذل الناس وأسافلهم .

(٣) جمع : وَغْد ، وهو الرجل الدنىء الحقير .

(٤) وقد أشار ابن مالك إلى حكم « لا » فى جزء من بيت سبق فى هامش ص ٦١٧ يتضمن حكمها وحكم « لكن » ، هو :

وأَوْلِ « لكنْ » نَفْيًا ، أَوْنَهْيًا . وَ « لاَ » نِدَاءً ، أَوْأَمْراً أو اثْبَاتًا تَلاَ

وقد سبق شرح الجزء الخاص بالحرف : « لكن » . أما الخاص بالحرف « لا » فتقدير كلامه « لا » ، تلا نداء ، أوأمراً ، أو إثباتاً : فكلمة : « لا » مبتدأ – ولا يصح أن يكون معطوفاً على : لكن ، منعاً لفساد المعنى – خبره الجملة الفعلية المكونة من الفعل « تلا » وفاعله . يريد : أن حرف « لا » العاطف يتلو النداء ، أو الأمر ، أو الإثبات. ويجىء بعد واحد من هذه الأشياء ، ولا يكون عاطفاً إلا إذا وقع بعد أحدها . وفى البيت قصور ونقص .

رابعها : ألا تقترن كلمة «لا» بعاطف — لأن حرف العطف لا يدخل على حرف العطف[1] مباشرة — فإن اقترنت به كان العطف به وحده وتمحضت هي للنفي الخالص[2] ، نحو : أسابيع الشهر ثلاثة ، لا بل أربعة ، فالعاطف هو «بَلْ»[3] ، وقد عطف أربعة على ثلاثة . أما «لا» فليست هنا عاطفة ، وإنما هي مجرد حرف نفي لإبطال المعنى السابق وردّه . ومثل هذا : (سبقتْ السيارة لا بل القطار) فليست «لا» هنا بعاطفة وإنما هي حرف نفي يسلب الحكم السابق ويزيله ويرده ، و «بل» هي العاطفة[4] . . . .

خامسها : ألا يكون ما يدخل عليه مفرداً صالحاً لأن يكون صفة لموصوف

---

(١) طبقاً لما تردد من قبل ، ومنه البيان الذي في ص ٦١٣ .

(٢) ونفيها الخالص قد يكون تأسيساً ؛ كالذي في نحو : جاءني علي ، لا بل محمود . وقد يكون تأكيداً كالذي في نحو : ماجاء عليّ ولا محمود . فالعاطف هو «بل» و «الواو» في الصورتين ، والمعطوف فيهما هو محمود . والمعطوف عليه هو عليّ . أما كلمة «لا» فيهما فلمجرد النفي المحض ، تأسيساً في المثال الأول ، وتأكيداً في الثاني .

«ملاحظة» : النفي التأسيسي هو الذي تجلبه الأداة الخاصة بالنفي ، ولا يكون في الكلام ما يدل على هذا النفي ويشعر به سواها ؛ كالمثال الأول : (جاء عليٌّ لا محمود) . فلولا الحرف النافي : «لا» ما وجد في الجملة مايدل على معنى النفي. أما النفي التأكيدي فلا تجلبه معها أداة النفي ؛ وإنما يكون موجوداً قبل مجيئها ؛ فتجيء هي لتوكيده وتقويته ؛ كالمثال الثاني : (ماجاء علي ولا محمود) فنفي المجيء عن محمود مفهوم بغير مجيء حرف النفي «لا» وبدون ذكره ، فلما جاء الحرف أكده وقواه .

(٣) في مثل : سافر الأخ بل الوالد — ونحوه من كل كلام موجب ، والمعطوف مفرد . . . — تفيد كلمة : «بل» الإضراب عن الحكم السابق ، كأنه لم يكن ، والسكوت من غير حكم على صاحبه مع إثبات هذا الحكم السابق لما بعدها ؛ فالذي سافر في المثال السالف هو الوالد ، أما الأخ فسكوت عنه لا يتحدث عنه بشيء من سفر أو غيره — كما سيجيء تفصيل هذا عند الكلام على «بل» (ص ٦٢٣ و . . .) — وقياساً على هذا يكون المراد في المثال : أسابيع الشهر أربعة . . ؛ إلا أن وجود : «لا» يجعل الحكم منفياً صراحة لا مسكوتاً عنه . وفي هذا يقول الصبان مانصه :

(اعلم أن «لا» بعد الإيجاب هي لنفي الإيجاب ، وصيرورته نصاً في النفي ، بعد صيرورته بحرف الإضراب — لولاها — كالمسكوت عنه يحتمل النفي وغيره . . .) اهـ .

(٤) ومن صور اقترانها بالعاطف : ماجاءني محمد ولا علي . وهي في هذه الصورة زائدة ، توافق نوعاً من الزيادة الموضحة في البيان الهام الذي سبق في ج ١ م ٥ ص ٩٢ أول الكلام على الحرف ، وسبقت الإشارة إليه في رقم ٣ من هامش ص ٥٦٧ ؛ متضمنة أنه يحوي الكلام على زيادة «لا» النافية ، والغرض من زيادتها ، ومعناها ، وإعرابها . . . .

مذكور ، أو لأن يكون خبراً[1] ، أو حالا . فإن صَلَح لشيء من هذا كانت للنفى المحض ، وليست عاطفة ، ووجب تكرارها ؛ فمثال المفرد الصفة : هذا بيتٌ لا قديمٌ ولا جديدٌ . فكلمة : « لا » نافية — « وقديم » نعت لبيت . ومثال الخبر : الغلامُ لا صبيٌّ ولا شابٌّ ، والشابُّ لا غلامٌ ولا كهل . . .[1]
ومثال الحال . عرفت العاطل لا نافعًا ولا منتفعًا . . .

• • •

(١ و ١) لا فرق فى الحكم بين خبر المبتدأ — كالأمثلة المعروضة هنا — وخبر غيره من النواسخ كالذى فى قول الشاعر :

فإن أنتمو لم تحفظوا لمودتى ... ذِمَاماً فكونوا لا عليها ولا لها

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

ا ــ اختلف النحاة فى وقوع « لا » العاطفة بعد الدعاء والتحضيض ، نحو : (أطال الله عمرَكَ لا عُمْرَ الأعداء ، وحرسَتْك عنايته لا عناية الناس) . . . ونحو : (ألاَ تُكرِّم النابِهَ لا الخاملَ ، وهلّا تُقدِّر الذكيّ لا الغبيّ .) . . والأحسن الأخذ بالرأى الذى يبيح هذا ؛ تيسيراً وموافقة للمأثور .

ويزيد بعضهم فيبدى اطمئنانه لصحة وقوع « لا » العاطفة بعد الاستفهام أيضًا ، نحو : أفرغْتَ من كتابة الرسالة لا الخطبة ؟ ولا بأس بهذا الاطمئنان .

ب ــ إذا كانت « لا » عاطفة فقد يجوز حذف المعطوف عليه ، نحو : عودت نفسى أن أتكلم . . . لا شرًّا ، وأن أنفع . . . لا قليلا[1] . . . والأصل : أن أتكلم خيراً لا شرًّا ــ وأن أنفع كثيراً لا قليلا .

حـ ــ لا يجوز تكرار « لا » العاطفة ؛ فلا يقال : حضر هاشم ، لا محمود ــ لا أمين ــ لا حامد ــ ، بل يجب الإتيان بالواو العاطفة قبل المكرر ، ليكون العطف بهذه الواو وحدها ، وتقتصر « لا » على توكيد النفى ، دون أن تكون عاطفة .

د ــ حكم الضمير بعدها إذا كان عائداً على المتعاطفين ، من ناحية المطابقة وعدمها مدون فى رقم ٣ من ص ٦٥٧

• • •

(١) لهذا إشارة فى ص ٦٣٩ .

١٠ – بل :

حرف يختلف معناه وحكمه باختلاف ما يجيء بعده من جملة أو مفرد.

أ – فإن دخل على جُملة فهو حرف ابتداء فقط ، ومعناه إما : « الإضراب الإبطالى » ، وإما : « الإضراب الانتقالى » . فالإبطالى[1] : هو الذى يقتضى نفى الحكم السابق ، فى الكلام قبل « بل » ، والقطع بأنه غير واقع ، وقدعيه كاذب ، والانصراف عنه واجب إلى حكم آخر يجيء بعدها. نحو: الأجرام السَّماوية ثابتة ، بل الأجرام السماوية متحركة . فالحرف « بل » (بمعنى « لا » النافية) أفاد الإضراب الإبطالى الذى يقتضى نفى الثبات ونفى عدمِ الحركة عن الأجرام السماوية ؛ لأن هذا الثبات أمر غير حاصل ، ومن يدعيه كاذب ، فكأن المتكلم قال : (الأجرام السماوية ثابتة . لا ، فالأجرام السماوية متحركة وليست ثابتة) ؛ فأبطل الحكم الأول ونفاه ، وعرض بعده حكمًا جديداً . ومن الأمثلة قوله تعالى فى المشركين : (وقالُوا اتخَذَ الرحمنُ ولداً – سُبْحَانَهُ – بل عِبادٌ مُكْرَمون) ، أى : بل هم[2] عبادٌ مُكْرَمون . فقد أبطل الحكم السابق ، ونفاه ، وأثبت حكماً آخر بعده ؛ فكأن الأصل : (وقالوا اتخذ الرحمنُ ولداً . لا ؛ فإن الذين اتخذهم هم عباد مُكْرَمون) . ومثل قوله أيضًا ترديداً لما يقوله الكفار عن الرسول عليه السلام : (أمْ يقولون به جِنَّةٌ[3] . بل جاءهم بالحق) .

والانتقالىّ هو : الذى يقتضى الانتقال من غرض قبل الحرف : « بلْ » إلى غرض جديد بعده ، مع إبقاء الحكم السابق على حاله ، وعدم إلغاء ما يقتضيه. كقوله تعالى : (قد أفلَحَ من تَزَكَّى[4] وذكَرَ اسمَ رَبِّه فَصلَّى ، بَلْ تُؤْثِرُون[5] الحياةَ الدُّنْيا ، والآخِرَةُ خيْرٌ وأبْقَى ...)

فالغرض الذى يدور حوله الكلام قبل: « بل » هو : الطاعة ، (بالطهارة من الذنوب ، وبعبادة الله ، وبالصلاة . .) ، والغرض الجديد بعدها هو حب

---

(١) سبقت الإشارة إلى معناه فى رقم ١ من هامش ص ٥٩٧ .

(٢) الدليل على أن الحرف : « بل » داخل على جملة اسمية ، المبتدأ فيها محذوف – ١و : رفع كلمة : « عباد » إذ لا وجه لإعرابها وهى مرفوعة غير ماسلف ، وهو الذى يقتضيه المعنى أيضاً . ومثل هذا يقال فى كلمة : « أحياءٌ » المرفوعة فى قوله تعالى : (ولا تَحْسَبَنَّ الذينَ قُتِلُوا فى سبيلِ الله أمْوَاتاً . بل أحياءٌ عند ربهم يُرْزَقُونَ ....) ، أى : بل هم أحياء .

(٣) جنون . (٤) تَتَطَهَّر . (٥) تفضلون وتختارون .

الدنيا ، وتفضيل الآخرة عليها . . . وكلا الغرضين مقصود باقٍ على حاله . وكقوله تعالى : (ولَدَيْنَا كتابٌ ينطِقُ بالحقِّ ، وهُمْ لاَ يُظْلَمُونَ . بل قُلُوبُهُمْ فى غَمْرَةٍ[1] ...)

وكقولهم : (ليس من المروءة أن يتخلّى الشريف عن أصدقائه ساعة الشدّة : بل يقيهم بماله ، ويدفع عنهم بنفسه) .

وحكم الحرف : «بل» الداخل على الجملة أنه حرف ابتداء محض يفيد الإضراب[2] — كما أسلفنا — ولا يصح اعتباره حرف عطف ولا شيئاً آخر غير الابتداء ، فالجملة بعده مستقلة فى إعرابها عما قبلها ، ولا يصح إعرابها خبراً ولا غير خبر عن شىء سابق عليه[3] ...

---

(١) غفلة ، أو انهماك فى الباطل ، ووُصِفَتْ القلوب بهذا مسايرة لاعتقاد العرب أن القلب هو مقر العقل والغرائز ، ومصدر الخير والشر .

(٢) سبقت إشارة — فى رقم ٢ من هامش ص ٥٩٧ — إلى فروق بين « أم » المنقطعة حين تكون للإضراب ، و « بل » — منها : أن الذى بعد « بل » يقين غالباً ، أما الذى بعد « أم » فظنّ . . ، جاء فى كتاب : « المحتسب » لابن جنّى — جـ ٢ ص ٢٩١ — فى الآية الكريمة من سورة الطور : (أم هم قوم طاغون .) وقراءة من قرأها : (بل هم قوم طاغون) مانصه : (« قال أبو الفتح : هذا هو الموضع الذى يقول أصحابنا فيه : إن « أم » المنقطعة بمعنى : « بل » ، للترك والتحول ، إلا أن مابعد « بل » متيقن ، وما بعد « أم » مشكوك فيه ، مسئول عنه ، كقول علْقمة بن عَبَدَة :

هل ما علمتَ وما استُودِعْتَ مكتومُ؟ أم حبلُها إذ نأتْك اليوم مصرومُ ؟

كأنه قال : بل أحبلها إذ نأتك اليوم مصروم ؟ ويؤكده قوله بعده :

أم هل كبير بكى لم يقض عَبْرته إثْرَ الأحبة يوم البين مشكوم

— مشكوم : مُجازَى ...

ألا ترى إلى ظهور حرف الاستفهام وهو : « هل » فى قوله : أم هل كبير بكى . . . . حتى كأنه قال : بل هو كبير ... ترك الكلام الأول وأخذ فى استئناف مستأنف .

وقد توالت « أم » هذه فى هذا الموضع من هذه السورة ؛ وقال تعالى : (أم يقولون شاعرٌ نتربّصُ به رَيْبَ المَنُون) أى : بل أيقولون ذلك . وقوله تعالى : (أم تأمرُهُم أحلامُهم بهذا ، أمْ هم قومٌ طاغون؟) أى : بل أهم قوم طاغون ؟.. أخرجه مُخْرَجَ الاستفهام ، وإن كانوا عنده تعالى قوما طاغين ؛ تَكَلُّماً بهم وتهكما عليهم . وهذا كقول الرجل لصاحبه الذى لا يشك فى جهله : أجاهل أنت؟ توبيخاً له ، وتقبيحاً عليه . ومعناه : إنى قد نبهتك على حالك فانتبه لها ، واحتط لنفسك منها ، قال صخر :

أرائح أنت يوم البين أم غادى ولم تُسلّم على ريحانة الوادى

ليس يستفهم نفسه عما هو أعلم به ؛ ولكنه يقبح هذا الرأى لها ، وينعاه عليها ، ») اهـ .

(٣) يقول السيوطى فى الهمع — جـ ١ ص ٩٦ — ما نصه خاصا بالخبر : « ولا يسوغ الإخبار بجملة ندائية ؛ نحو : زيد ياأخاه ، ولا مصدرة بلكن ، أو : بل ، أو : حتى .. — بالإجماع فى كل ذلك » .

ب — وإن دخل على مفرد فحكمه أنه : حرف عطف ؛ يختص بعطف المفردات وحدها . أما معناه هنا فيختلف باختلاف ما قبله من كلام مُثْبت ، أو مشتمل على صيغة أمر ، أو كلام منفى ، أو مشتمل على صيغة نهْى .

(١) فإن تقدم على : « بل » كلام موجب أو صيغة أمر[1] — نحو : (أعددتُ الرسالة بل القصيدة — لبست المِعْطف بل الثيابَ) — (عاون المحتاج بل الضعيفَ — ساعِف الصديق بل الصارخ) . — كان معنى « بل » أمرين معًا ، أساسيين :

أولهما : الإضراب عن الحكم السابق ؛ بنفى المرادِ منه نفيًا تامًّا ، وإبطال أثره كأن لم يكن، وسلْبه عن صاحبه ، وترك صاحبه مسكوتًا عنه مهمَلاً ؛ أى غير محكوم عليه بشىء مطلقًا بمقتضى هذا الكلام الذى أزال عنه الحكم السالف ، وتركه بغير حُكْم جديد يقَع عليه . وإن شِئت فقل : إنّ الكلام السابق على « بل » صار كأنه لم يُذْكر[2] .

ثانيهما : نقل الحكم الذى قبل « بل » نقلا تامًّا إلى ما بعدها من غير تغيير شىء فى هذا الحكم الذى أزيل عما قبلها ، واستْقر لما بعدها ، ففى الأمثلة السابقة يقع الإضراب على إعداد الرسائل ، فينفى الإعداد لها ، ولكنه يثبت للقصيدة بعدها . ويقع الإضراب على لُبس المِعْطف ، فلا يُلْبَس ، وإنما ينتقل اللُّبس إلى الثياب . وكذلك ينصَبّ الإضراب على معاونة المحتاج ؛ فلا يحصل؛ وإنما تنتقل المعاونة إلى الضعيف وتثبت له . وأيضًا تُلْغَى المساعفة للصديق ولكنها تثبت للصارخ ، وهكذا .

(٢) وإن تقدم على « بل » كلام منفى، أو مشتمل على صيغة نهى، نحو:

---

(١) يراد بها ما يدل على الأمر صراحة ، كفعل الأمر ، ولام الأمر الداخلة على المضارع . لكن أيلحق بالأمر هنا التمنى ، والترجى ، والعرْض ، والتحضيض ، أم لا يلحق ؟

رأيان بينهما خلاف واسع . والأحسن التيسير بقبول الرأى الذى يلحقها — كما سيجىء فى هامش ص ٦٢٧ — .

(٢) فى الأمثلة السابقة ماذا جرى للرسالة ، والمعطف ، والمحتاج ، والصديق ، بعد أن سلبنا الحكم الواقع على كل منها ؟

ليس فى الكلام ما يدل على حكم جديد بعد الحكم المسلوب الذى نفيناه. فكل واحد منها بمنزلة كلمة مفردة نطقنا بها وحدها من غير أن نسند إليها شيئاً .

(ما زرعت القمح بل القطن — ما أسأت مظلوماً بل ظالما) — (لا يتصدرْ مجلسنا جاهلٌ بل عالم — لا تصاحب الأحمق بل العاقل) — لم يكن معنى « بل » الإضراب ، وإنما المعنى أمران معًا .

أولهما : إقرار الحكم السابق ، وتركه على حاله من غير تغْيير فيه .

ثانيهما : إثبات ضدّه لما بعد « بل » . .

فى المثال الأول : حكم منفىّ ، قبل كلمة « بل » هو نفى زراعتى القمح ، وأقررنا هذا الحكم المنفىّ ، وتركناه على حاله ، وفى الوقت نفسه أثبتنا بعدها حكماً آخر ، هو ، زرع القطن . . . ، وأيضًا نفينا قبلها حكمًا ؛ هو وقوع الإساءة على المظلوم ، وأثبتنا بعدها وقوعها على الظالم . وكذلك نهينا قبلها عن تصدر الجاهل لمجلسنا ، وأمرنا بعدها بهذا التصدر للعالم . ونهينا عن مصاحبة الأحمق ، وأمَرْنا بها للعاقل ، وهكذا . . .

فالحكم الأول فى كل الأمثلة السالفة — ونظائرها — باقٍ على حاله ، لم يقع عليه إضراب ، أو تغيير ، والحكم بعد « بل » مضاد لما قبلها ، فالحكْمان متضادان ؛ ما يُنْفَى أو يُنهَى عنه قبل « بل » يثبُت أو يؤمر به بعدها[1] . . .

* * *

(١) فى حكم « بل » يقول ابن مالك :

وَ « بَلْ » كَ « لَكِنْ » بَعْدَ مَصْحُوبَيْها ... كَلَمْ أَكُنْ فِى مَرْبَعٍ ، بَلْ تَيْهَا

(المراد بالمصحوبين : النفى والنهى ، « والمَرْبَع » : المكان الذى ينزل فيه القوم زمن الربيع . والتيها : هى التيهاء ؛ (أى : الصحراء) يقول : إن « بل » بعد النفى مثل « لكن » فى أنها تقرر ما قبلها ، وتتركه على حاله ، وتثبت ضده لما بعده ، فلا تفيد معهما إضراباً . لكنها بعد الكلام الموجب وبعد صيغة الأمر تفيد الإضراب عن الأول ، وتنقل حكمه إلى الثانى ، حتى يصير الأول مسكوتاً عنه مهملا . وفى حالتى للإيجاب والأمر يقول ابن مالك متمما كلامه السالف عن « بل » :

وَانْقُلْ بِهَا لِلثَّانِ حُكْمَ الأَوَلِ ... فِى الخَبَرِ المُثْبَتِ وَالأَمْرِ الجَلِى

أي : الصريح فى دلالته على الأمر ؛ كفعل الأمر ، والمضارع المسبوق بلام الأمر . وهذا عند ابن مالك ومن وافقه . وهناك من يلحق التمنى ، والترجى ، والعرض ، والتحضيض .. — بالصريح كما قلنا فى رقم ٢ من هامش ص ٦٢٥ وقد سبق الكلام على « لكن » فى ص ٦١٦ .

. . . .

. . . .

زيادة وتفصيل :

ا – لا يجوز العطف بالحرف « بل » ، بعد كلام فيه استفهام ؛ فلا يصح أحفظت قصيدة بل خطبة ؟

ب – تقع « لا » النافية قبل « بل »[1] بنوعيها ؛ العاطفة (وهى المستوفية للشروط[2] ؛ وفى مقدمتها الدخول على المفرد) وغير العاطفة (وهى غير المستوفية للشروط ؛ كالداخلة على الجملة) فإذا دخلت على العاطفة المسبوقة بكلام مثبت، أو بصيغة أمر – كان معنى « لا » النافية : تقوية الإضراب المستفاد من « بل » ، وتوكيده . وإن دخلت على العاطفة المسبوقة بنفى أو نهى كان معنى « لا » تقوية النفى والنهى المستفادين من « بل » .

فمثالها بعد كلام مثبت قول الشاعر :

وجهُك البدرُ ، لا ، بل الشَّمس لولم   يُقْضَ للشمس كسْفةٌ وأُفولُ

ومثال وقوعها بعد النفى : ما عاقنى البرد ، لا بل المطر .

ومثالها بعد النهى : لا تُغْفِلِ الرياضة ، لا بلْ طول القعود .

وإن دخلت على غيْر العاطفة كان معناها تقوية الإضراب المستفاد من : « بل » وتوكيده ؛ كقول الشاعر :

وما هجرْتُكِ ، لا ، بل زَادَنِى شغفًا   هجْرٌ ، وبُعْدُ تَرَاخ لَا إلى أجلِ

حـ – ورد قليلا فى المسموع الفصيح[3] زيادة « الواو » بعد « بل » كالتى فى قول علىّ رضى الله عنه : « إنما يحزن الحسدة أبداً ؛ لأنهم لا يحزنون لما ينزل بهم من الشر فقط ، بل ولما ينال الناس من الخير » اهـ[4] .

والأحسن عدم القياس على هذا ، لندرته البالغة .

د – حكم الضمير بعدها إذا كان عائداً على المتعاطفين من ناحية المطابقة وعدمها مدون فى رقم ٣ ص ٦٥٧ .

---

(١) كما أشرنا فى ص ٦٢٩ .   (٢) بيان هذه الشروط فى ص ٦٢٥ .

(٣) أما فى غيره من كلام المولدين الذين يستأنس بكلامهم ولا يستشهد به ، فكثيرة الورود فيه كثرة لا تغير الحكم السالف .

(٤) ورد هذا النص فى ص ١٢٨ من كتاب : « سجع الحمام ، فى حكم الإمام » – إخراج وتحقيق على الجندى و زميليه – .

ملخص حروف العطف، وبيان ما يقتضِى التشريك، وما لا يقتضيه.

من كل ما تقدم من الكلام على أدوات العطف يتبين :

(١) أنها حروف .

(٢) وأنها فى أغلب الحالات — تشْرِك المعطوف مع المعطوف عليه فى الضبط الإعرابىّ[1] (رفعاً، ونصباً، وجرًّا، وجزماً) وهذا هو التشريك اللفظى.

أما من جهة التشريك المعنوى فبعضها يشركه أيضًا فى معنى المعطوف عليه؛ وينحصر هذا فى أربعة حروف : (الواو — الفاء — ثمّ — حتى)؛ فهذه الأربعة تشرك المعطوف مع المعطوف عليه فى المعنى، كما تشركه فى اللفظ إشراكًا إعرابيًّا — فى الغالب — كما أسلفنا .

وبعضها يشركه فى اللفظ دون المعنى، فيُثبت للمعطوف ما انتفى عن المعطوف عليه، وهو : (بل — لكنْ)، أو العكس، فيثبت للمعطوف عليه ما انتفى عن المعطوف، وهو : (لا) .

وبعض ثالث هو (أو[2] — أم) يشركان فى اللفظ كما يشركان فى المعنى ولكن بشرط ألاّ يقتضيا إضراباً[3] .

---

(١) وهناك حالات لا تشريك فيها فى الضبط الإعرابى، كعطف الماضى على المضارع وعكسه. وعطف أحدهما على المشتق والعكس — كما سيجىء فى ص ٦٤٢ و ٦٤٩ و ....

(٢) وتشبهها «إما» من وجوه أوضحناها عند الكلام عليها — فى ص ٦١٢ — . لكن الصحيح اعتبارها غير عاطفة .

(٣) قالوا فى بيان هذا التشريك المعنوى. (إن القائل : أحمد فى الدار أم محمود — يعرفه أن الذى فى الدار هو أحد المذكورين، ولكنه لايعلم — على وجه التعيين — من هو. فالذى بعد «أم» مساوٍ للذى قبلها فى صلاحه لثبوت الاستقرار فى الدار وانتفائه. وحصول المساواة إنما هو بواسطة «أم». فقد أشركتهما فى المعنى كما أشركتهما فى اللفظ. وكذلك : «أو» تشرك مابعدها لما قبلها فيما جاءت لأجله من شك، أو تخيير، أو غيرهما. فإن اقتضيا إضراباً كانا مفيدين التشريك فى اللفظ لا فى المعنى . . .) — راجع : «شرح التصريح»، أول باب : «العطف» — .

(٣) وأن المتعاطفين إذا تكررا كان « المعطوف عليه » واحداً هو الأول ؛ إلا إذا كان حرف العطف يفيد الترتيب (مثل : الفاء ، وثم) ، فإن « المعطوف عليه » واحد ، هو ما قبل حرف العطف مباشرة[1] .

---

(١) ويترتب على هذا أنه لو جاء بعد العاطف المفيد للترتيب وبعد معطوفه عاطف آخر لايفيد الترتيب – كالواو – لوجب أن يكون المعطوف عليه لهذا العاطف الذى لا يفيد الترتيب هو المعطوف الذى قبله مباشرة والذى أداة عطفه مفيدة الترتيب . (طبقاً للبيان الذى فى رقم ٢ من هامش ص ٥٥٥ ورقم ٣ من هامش ص ٦٤٩ .

المسألة ١١٩ :

الفصل بين المتعاطفين

يجوز عطف الاسم الظاهر على مثله أو على الضمير ، ويجوز عطف الضمير على مثله أو على اسم ظاهر . لكنْ بعضُ هذه الصور يكون فيه الفصل بين المتعاطفين واجباً ، وبعض آخر يكون الفصل فيه مستحسناً راجحاً ، وفى غير ما سبق يكون جائزاً[1] . . . .

فأما الفصل الواجب فنى حالتين ، سبقت إحداهما[2]. وملخصها : أنه إذا عطف على المبتدأ الذى خبره نوع من الأنواع المقرونة بالفاء — وقد ذكرت هناك — أو على ما يتصل به من صلة ، أو صفة ، أو نحوهما . . . وجب تأخير المعطوف عن الخبر ، إذ لا يجوز الفصل بين هذا الخبر ومبتدئه بالمعطوف ؛ فنى مثل : الذى عندك فمؤدب — لا يصح أن يقال : الذى عندك والخادم فمؤدب ، أو فمؤدبان ، وهكذا . . .

• والحالة الثانية التى يجب فيها الفصل — تبعاً لأرجح الآراء — هى التى يكون فيها المعطوف عليه مصْدراً له معمولات ؛ فلا يجوز العطف عليه إلا بعد استيفائه كل معمولاته ، نحو : ما أحسن تقدير الأمة العاملين المخلصين لها ، وإكبارهم .

---

(١) ملاحظة : من الحالات الجائزة بعض صور بلينة تقدمت فى ص ٤٣٥ ويشترط فى الفصل الجائز ألاّ يكون بفاصل طويل ، ولم يحدد النحاة هذا الطول الذى يسترشد فيه بما جاء فى كتاب : « المحتسب » ، لابن جنى — جـ٢ ص ٢٩٧ — حيث الكلام على معطوف مفصول من المعطوف عليه بثلاث جمل ، ونص كلامه فى هذا العطف : (« قال أبو حيان : هذا بعيد ؛ لطول الفصل بجمل ثلاث ؛ وبعيد أن يوجد مثل هذا التركيب فى كلام العرب ، نحو : أكلت خبزا ، وضربت فلانا ، وإن يجىء فلان أكرمه ، ورحل إلى بنى فلان — و « لحما » ؛ . فيكون « ولحما » معطوفا على « خبزا » ، بل لا يوجد مثله فى كلام العرب » . ا هـ .

(٢) تفصيلها الذى لا غنى عن الرجوع إليه ، وبيان فروعها المختلفة — فى جـ ١ م ٤١ ص ٣٩١ (باب المبتدأ والخبر) .

وأما الحالتان اللتان يستحسن فيهما الفصل ويرجّح[1].

• فالأولى : أن يكون المعطوف عليه ضميراً مرفوعاً متصلا ، سواء أكان مستتراً أم بارزاً ؛ فيستحسن عند العطف عليه فصلُه بالتوكيد[2] اللفظى أو المعنوىّ أوبغيرهما أحياناً . فالفصل بالتوكيد اللفظى يتحقق بضمير مرفوع منفصل مناسب[3] نحو : (لقد كنت أنت ورفاقُك طلائع الإصلاح ، وكنتم أنتم والسباقون إليه موضع الإعجاب والتقدير) . فكلمة : « رفاق » معطوفة على: « التاء » وهى الضمير المتصل المرفوع البارز بعد توكيد لفظه بالضمير المرفوع المنفصل : « أنت » . وكذلك كلمة : « السباقون » معطوفة على الضمير البارز (التاء والميم)، فى « كنتم » بعد توكيده توكيداً لفظيًّا بالضمير المرفوع المنفصل : « أنتم » .

ومثال العطف على الضمير المتصل المرفوع المستتر مع الفصل : انتفعْ أنت وإخوانُك[4] بتجارِب السابقين .

والفصل بالتوكيد المعنوى يتحقق بوجود لفظ من ألفاظه بين المتعاطفين ؛ ومن الأمثلة قول الشاعر :

ذُعِرْتُم أجمعونَ ومَنْ يلِيكُم ... برؤيتنـــا ، وكنا الظافِرينا

ويُغْنِى عن التوكيد بنوعيه — كما أسلفنا — وجود فاصل آخر أىّ فاصل بيْن المتعاطفين ؛ كالضمير « ها » فى قوله تعالى فى المؤمنين الصالحين : (جنَّاتُ عدْن يدْخُلُونَها ومَنْ صَلَحَ مِنْ آبائِهِمْ . . .) . . . ومثل «لا» النافية

---

(١) عند البصريين . أما الكوفيون . فلا يتمسكون بالفصل ولا يرون فى خلُوّ الكلام منه عيناً ولا ضعفاً .

(٢) راجع حاشية التصريح ج ٣ باب : العطف ، عند الكلام على عود الخافض ...

(٣) لا فرق فى هذا بين أن يكون المعطوف اسماً ظاهراً أو ضميراً .

(٤) كلمة : « إخوان » ، معطوفة على الفاعل المستتر وتقديره : « أنت » . أما كلمة « أنت » ضمير المخاطب المذكورة فتوكيد لفظى للفاعل المستتر ؛ ولايصح إعرابها فاعلا : لأن فعل الأمر للواحد لا يرفع ضميراً بارزاً . ولا يصح إعرابها بدلا من الفاعل المستتر : لأن الضمير لا يبدل من الضمير — كما فى ب من ص ٦٨٣ —

وهناك إعراب آخر يفضله النحاة على هذا ، وقد سبق فى ص ٥٦٤ حيث البيان والإيضاح ، ويجىء أيضاً فى ص ٦٣٨ .

فى قوله تعالى : (سيقولُ الذينَ أشركوا لو شاءَ اللهُ ما أشركنا ولا آباؤُنا » ، وقد اجتمع الفصل بالتوكيد اللفظى وبحرف النفى « لا » فى قوله تعالى : (وعُلِّمْتُمْ ما لَمْ تَعْلَمُوا أنْتُمْ ولا آباؤكم . . .) ،

ومن غير المستحسن فى النثر — مع جوازه — العطف على الضمير المستتر المرفوع بغير فاصل على الوجه السالف ، نحو : (قاوِم ونظراؤُك أعوانَ السوءِ) ، فقد عُطِفت كلمة : « نظراء » على الفاعل الضمير المستتر : (أنت) بغير فاصل ؛ ومنه العبارة المأثورة[1] : « مررت برجل سواء والعدمُ » . أى : متساو هو والعدمُ ، فكلمة ، « سواء » اسم بمعنى المشتق ، وهى متحملة للضمير المرفوع . والعدمُ (بالرفع) معطوفة على الضمير المستتر بغير فاصل بينهما[2] . أما الشعر فقد يجوز فيه عدم الفصل ، اضطراراً ؛ مراعاة لقيوده الكثيرة التى قد تَقهَر الشاعر على ترك الفصل . . ومن الأمثلة قول جَرير يهجو الأخطل :

ورَجَا الأُخَيْطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رأيهِ ... ما لم يكُنْ وَأب له لينـــالا

فقد عطف كلمة « أب » على اسم « يكن » المرفوع المستتر بغير فاصل بينهما[3] . ومثله قول الآخر :

مضَى وبنوه ، وانفردتُ بمدحهم ... وألفٌ إذا ما جُمِّعَت واحد فرْدُ

فقد عطف كلمة : « بنوه » على الضمير المرفوع المستتر فى : « مضى » بغير فاصل .

---

(١) وقد رواها سيبويه .

(٢) وهى مما استشهد به سيبويه على صحة ترك الفصل فى النثر .

(٣) وفيما سبق من العطف على الضمير المرفوع المتصل مع الفصل بين المتعاطفين يقول ابن مالك :

وَإنْ عَلَى ضميرِ رَفْعٍ مُتَّصِلْ ... عَطفْتَ فَافْصِلْ بالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلْ

أو فَاصِلٍ مَّا . وَبِلَا فَصْلٍ يَرِدْ ... فى النَّظْم فَاشِياً . وَضَعْفَهُ اعْتَقِدْ

وملخص البيتين : افصل بالضمير المنفصل بين المتعاطفين إذا كان المعطوف عليه ضميراً مرفوعاً متصلا . ولا يتعين أن يكون الفصل بالضمير وإنما يكون بالضمير أو غيره . ثم بين أن عدم الفصل فاش (أى : كثير) فى الشعر ، وأنه مع كثرته ضعيف لا يقاس عليه .

لكن كيف يكون كثيراً وفاشياً والقياس عليه ضعيف ؟ إن الكثرة تعارض الضعف ؛ ولذا كان القياس هنا سائغاً فى الشعر بغير ضعف ، خلافاً لابن مالك .

والثانية : أن يكون المعطوف عليه ضميراً مجروراً بحرف أو بإضافة ؛ فيستحسن عند أمن اللبس إعادة عامل الجر مع المعطوف ، ليفصل بين المتعاطفين ، فمثال المعطوف المجرور بحرف جر[1] مُعَاد : ما عليك وعلى أضرابك من سبيل إن أديتم الواجب . فكلمة : « أضراب » معطوفة على الضمير الكاف المجرور بالحرف : « عَلَى » . وقد أعيد هذا الحرف مع المعطوف . والأصل ما عليك وأضرابك ، ومثل هذا قوله تعالى عن نفسه : (ثُم استَوَى إلى السماء وهى دخَانٌ فقال لَهَا ولِلأرض[1] ائْتيَا طَوْعاً أو كَرْهاً : قَالَتا أتَيْنَا طَائعِين) . فكلمة : « الأرض » معطوفة على الضمير : « ها » المجرور باللام ، وقد أعيدت اللام مع المعطوف : والأصل: فقال لها والأرضِ . ومثله إعادة اللام فى قول الشاعر :

فما لى وللأيام ــ لا دَرَّ دَرُّها ــ تشرِّق بى طوْراً ، وطوراً[2] تُغَرِّبُ

ومثال إعادة عامل الجر وهو اسم مضاف[3] قوله تعالى : (قالوا نعْبُدُ إلَهَكَ وإلَهَ آبائكَ . . .) . فكلمة : « آباء » معطوفة فى الأصل على الضمير المضاف إليه ، وهو : « الكاف الأولى » ، فأعيد المضاف وهو : « إله » وذكر قبل المعطوف . وأصل الكلام : نعبدُ إلَهَكَ وآبائك . . .

هذا هو الكثير . وترك الفصل جائز أيضًا ، ولكنه لا يبلغ فى قوته وحُسْنه البلاغىّ درجة الكثير . ومن هذا قراءة قوله تعالى : (واتقُوا اللهَ الذى تَسَاءَلُون بهِ والأرحَامِ) . والتقدير : الذى تساءلون به وبالأرحام . أى : تَستعطفون به وباسمه ، وبالأرحام ؛ بعطف كلمة : « الأرحام » على الضّمير المجرور بالباء ؛ وكقول الشاعر :

(١ و ١) الرأى المختار أنه إذا أعيد عامل الجر فالمعطوف هو الجار والمجرور معاً ، وليس المجرور على المجرور ، لئلا يلزم إلغاء عامل ، أى : تركه زائداً مهملا ، لا أثر له إلا مجرد الفصل. ومن الأمثلة ــ أيضاً ــ لإعادة الجار فى المعطوف ، اللام فى قوله تعالى : (ربِّ اغفِرْ لى ولوالدىَّ ، ولمَنْ دخَلَ بيتِىَ مؤمِناً ، وللمؤمنين والمؤمنات) .

(٢) سبق هذا البيت لمناسبة السالفة فى ج ٢ م ٨٠ ص ٢٤٦ .

(٣) إنما يعاد العامل الاسمى (وهو المضاف) بشرط ألا توقع إعادته فى لبس ، فإن أوقعت فى لبس لم يجز إعادته ، نحو : جاءتنى سيارتك وسيارة محمود ، وأنت تريد سيارة واحدة مشتركة بينهما . وهذا المنع إذا لم توجد قرينة تزيل اللبس .

اليومَ قدْ بِتَّ[١] تهجونا وتَشتُمنا   فاذهبْ ، فمابِكَ والأيامِ من عَجَبِ

أى : وبالأيام . وقول بعض العرب : ما فى الدار غيرُه وفرسِه ، بجر كلمة : « فرس » المعطوفة على الهاء من غير إعادة الجار وهو الاسم المضاف[٢] .

(١) فى رواية أخرى : اليوم قربت . . .

(٢) يقول ابن مالك فى تكرار الخافض مع المعطوف إذا كان المعطوف عليه ضميراً مجروراً :

وعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى   ضَمِيرِ خَفْضٍ لَازِمًا قَدْ جُعِلَا

ولَيْسَ عِنْدِى لَازِماً : إذْ قَدْ أَتَى   فى النَّثْرِ وَالنَّظْمِ الصَّحِيحِ مُثْبَتَا

يقول : جُعِل عود الخافض على المعطوف الذى وصفناه — أمراً لازماً عند النحاة ، ولكنه ليس بلازم فى رأيى وحكمى ؛ لأن عدم إعادته أمر ثابت تحقق فى النظم والنثر الواردين عن العرب . أى : أمر تؤيده الأمثلة الصحيحة نظماً ونثراً ، وتثبت أن إعادته ليست باللازمة .

المسألة ١٢٠ :

صور من الحذف فى أسلوب العطف.

حذف بعض حروف العطف مع معطوفها :

من حروف العطف ثلاثة يختص كل منها بجواز حذفه مع معطوفه بشرط أمن اللبس . — كما سبق عند الكلام عليها[1]— وهذه الثلاثة هى: الواو ، والفاء، وأم المتصلة . فمثال حذف الواو مع معطوفها لدليل: أنقذت الغريق ولم يكن بين الموت إلا لحظات . أى : لم يكن بين الموت وبينه . . . .

وقول الشاعر :

إنى مقسِّمُ ما ملكتُ ، فجاعلٌ قِسْما لآخرةٍ ، ودنْيا تنفع . . .

يريد : وقسمَ — دنيا ، أى : وقسمًا لدنيا . ومثل قول الآخر :

فما كان بين الخير لو جاء سالماً أبو حُجُرٍ[2] إلاّ ليالٍ قلائلُ

أى : بين الخير وبينى . ومما يصلح لهذا أيضًا قول بعض العرب : (راكبُ الناقةِ طَليحان[3]) ، والتقدير : راكبُ الناقة والنّاقةُ طليحان .

ومثال حذف الفاء مع معطوفها لدليل قوله تعالى : (وَأَوحيْنَا إلى موسَى إذ استسْقاه قومُه[4] — أن اضربْ بعصَاك الحَجَر فانْبَجسَتْ[5] منهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا) ، الأصْل : فضرب فانْبَجسَتْ[6] . وقوله تعالى :

(١) ص ٥٥٧ و ٥٧٤ و ٥٨٦ — مع ملاحظة أن المحذوف قد يترك معمولا مذكوراً فى الكلام أحياناً (كبعض الأمثلة التى فى ص ٥٦٣ « أ » و ٥٧٦ وغيرها من الأمثلة المعروضة عند الكلام على أحكام تلك الأحرف) أو لايترك معمولا له ؛ كالأمثلة المعروضة هنا .

(٢) كنية رجل اسمه : النعمان بن الحارث .

(٣) أصابهما التعب والإعياء . (وقد سبقت الإشارة هذا فى ص ٥٦٢) .

(٤) طلبوا منه الماء السَّقْ . (٥) تفجرت .

(٦) هذه الجملة الفعلية المكونة من الفعل : « انبجس » وفاعله ، معطوفة على الجملة الفعلية المكونة من الفعل : « ضرب » المحذوف . وإنما لم يكن العطف على الأول (أوحينا) لما سبق =

(وإذ استَسْقَى مُوسَى لِقَوْمِهِ ، فقُلْنا اضْرِبْ بعَصَاك الحَجَرَ فانفجرتْ منه اثنَتا عَشْرَةَ عيْنا . .) ، أى : فضرب فانفجرتْ ، وتسمى هذه الفاء المذكورة فى الكلام ، والتى تعْطِفُ ما بعدها على الفاء المحذوفة مع معطوفها : « فاء الفصيحة[1] » .

ومثال حذف « أمْ » المتصلة ومعها معطوفها بدليل — وحذفهما ، قليل — قول الشاعر :

وقالَ ، صِحَابى : قدْ غُبِنتَ ، وخِلْتُنِى
غُبِنْتُ . فما أدْرى أَشَكْلُكُمُ[2] شَكْلِى ؟ . . .

والأصل : أشكلكم شكلى أم غيرُه ، ؟ وكقول الآخر :

دعَانى إليها القَلْبُ ، إنى لأَمْرِه سميعٌ ؛ فما أدْرى : أرُشْدٌ طِلابُها ؟

والتقدير : أرُشْدٌ طِلابُها أم غَىٌّ[3] ؟

* * *

حذف المعطوف :

تنفرد الواو بجواز عطفها عاملا قد حذف وبقى معموله المرفوع أو المنصوب أو المجرور ، فمثال المعمول المرفوع قوله تعالى لآدم : « اسْكُنْ أنت وزَوْجُكَ الْجنَّة » فكلمة : « زوج » فاعل بفعل محذوف ، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله المذكور معطوفة على الجملة الأمْرية المكونة من فعل الأمر : « اسكنْ »

= تقريره رقم ٢ من هامش ص ٥٥٥ وفى رقم ٣ من هامش ص ٦٤٩) من أن المعطوفات المتعددة يكون معطوفها واحداً هو الأول . إلا إذا كان حرف العطف يقتضى الترتيب ، فيكون المعطوف عليه هو ما قبله مباشرة .

(١) وهذا النوع هو الذى سبقت (فى ص ٥٧٦) الإشارة والإحالة على ماجاء خاصاً به هنا . وسميت « فاء الفصيحة » لأنها أفصحت ، (أى : بينت) وكشفت عن المحذوف ، ودلت عليه وعلى مانشأ عنه . ولأنها — أحياناً — تفصح عن جواب شرط مقدر ؛ ففى الآية الأولى دلت الفاء على المحذوف وعلى أن الضرب كان سبباً فى الانبجاس . أو يقال : إن كان موسى قد أطاع الأمر وضرب الحجر فماذا تم بعد ذلك ؟ فالجواب : انبجست منه اثنتا عشرة عيناً .

(٢) طريقكم .

(٣) وقيل إن الهمزة للتصديق ، فلا تحتاج إلى معادل .

وفاعله . والتقدير : اسكُنْ أنت ، وليَسْكُن زَوْجُك[1] . والسبب فى هذا أننا لو أعربنا كلمة : « زوج » معطوفة بالواو على الفاعل المستتر لفعل الأمر لكان العامل فى المعطوف (زوج) هو العامل فى المعطوف عليه ، أى : فى الفاعل المستتر . فيكون الفعل : « اسكنْ » عاملا فى فاعله ، وفى كلمة : « زوج » ، فهو الذى رفع كلمة « زوج » وهى بمنزلة الفاعل بسبب عطفها على الفاعل ويترتب على هذا أن يكون فاعل الأمر اسمًا ظاهراً مع أن فعل الأمر لا يرفع الظاهر .

هذا تعليلهم . وهو تعليل مرفوض ، يعارضه ما يرددونه كثيراً من أنه : « قد يُغتفَر فى التابع مالا يُغتفَر فى المتبوع » ، أو : « قد يغتفر فى الثوانى مالا يغتفر فى الأوائل » . فإذا امتنع أن يقع الاسم الظاهر فاعلا لفعل الأمر مباشرة فلن يمتنع أن يكون المعطوف على هذا الفاعل اسمًا ظاهراً ، لأنه تابع أو ثان ينطبق عليه ما سبق من التوسع والتيسير ؛ فلا داعى للتكلف والتقدير . . .

ومثال المعمول المنصوب قوله تعالى فى أنصار الدّين (والذين تَبَوَّءُوا الدارَ والإيمانَ من قبلهم يُحِبونَ مَنْ هَاجَرَ إليْهِمْ . . .) ، ومعنى تبَوَّءُوا الدار أعدّوها للسكنى . وهذا المعنى مناسب للدار ؛ لكنه غير مناسب للإيمان ، إذ لا يقال على سبيل الحقيقة: هيئوا الإيمان للسكنى ، ومن ثَم أعربت كلمة : « الإيمان » مفعول لفعل محذوف تقديره : « ألِفوا » وهذه الجملة الفعلية المحذوفة معطوفة بالواو على الجملة الفعلية التى قبلها . ومنه قول الشاعر :

إذا ما الغانياتُ بَرَزْنَ يوماً   وزَجّجْنَ الْحواجِبَ والعيونا

أى : وكحلْن العيونَ ؛ لأن التزجيج (وهو ترقيق الحاجب بأخذ بعض الشعر منه كى يصير منحنيًا كالقوس) لا يصلح للعيون .

ومثال المعمول المجرور قولهم: ما كلُّ سوداء فحمةٌ ، ولا بيضاءَ شحمةٌ . فكلمة : « بيضاء » مجرورة بمضاف محذوف معطوف على « كلّ » ، والأصل « ولا كلُّ بيضاء شحمة » . والداعى للتقدير هنا هو الفرار من العطف على معمولى عاملين مختلفين .

---

(١) قد سبق (فى رقم ٣ من هامش ص ٥٦٤) إعراب آخر لبعض النحاة ، بمقتضاه تكون . . . « زوجك » معطوفة على الضمير المستتر الفاعل . وأنه لا يصح إعرابه بدلا من الفاعل المستتر ، وتجىء له مناسبة فى ص ٦٥٧ .

وإيضاح[1] هذا أن كلمة : « سوداء » مضاف إليه فهي معمول ، عامله هو المضاف ؛ (لفظة : « كلّ » المذكورة) وأن « فحمة » خبر « ما » الحجازية فهي معمولٌ ، عامله : « ما » ، فالعاملان مختلفان ، وكذلك المعمولان . فلو عطفنا « بيضاء » على « سوداء » ، و « شحمة » على « فحمة » لزم العطف بعاطف واحد (هو : الواو) على معمولين مختلفين لعاملين مختلفين — كما يقولون — وهذا لا يبيحه كثرة النحاة ... إذ يجب أن يكون العامل فى المتعاطفين واحداً ، لا أكثر . وهذا الرأى أحق بالاتباع[2] ...

ملاحظة : من موضوعات الحذف الهامّة : « حذف الموصول » وقد سبق تفصيل الكلام عليه[3] .

• • •

حذف المعطوف عليه ، (أى : المتبوع) :

يصح عند أمن اللبس — حذف المعطوف عليه وحده إذا كانت أداة العطف هى : [الواو ، أو : الفاء ، أو : أمْ المتصلة ، أو : « لا » العاطفة[4] ..]

فمثال حذفه مع بقاء الواو[5] أن يقول قائل : مرحبًا بك . فتجيب : وبك وأهلا وسهلاً ؛ أى : ومرحبًا بك وأهلا وسهلاً . فالجار والمجرور : (بك) متعلقان بكلمة : مرحبًا » المحذوفة . « وأهلا » : الواو حرف عطف ، « أهلا » ، معطوفة على : « مرحبًا » المحذوفة ، فالمعطوف عليه محذوف . و « سهلا » « الواو » حرف عطف . « سهلا » معطوفة على « مرحباً » المحذوفة فالمعطوف عليه هو المحذوف[6] .

---

(١) سبق — فى ص ١٥٩ — بيان شاف لهذا فى باب الإضافة ، عند الكلام على حذف المضاف ، وله مناسبة أخرى فى ص ٥٦٤ . (٢) وفى مواضع الحذف السالفة يقول ابن مالك مقتصراً على بعضها :

« والفَاءُ » قَدْ تُحْذَفُ مَعْ ما عَطَفَتْ ... «والوَاوُ » ،إذْ لَا لَبْسَ. وَهْيَ انْفَرَدَتْ :

بِعَطْفِ عَامِلٍ مُزَالٍ قَد بَقِى ... مَعْمُولُه ؛ دَفْعًا لِوَهْمٍ اتُّقِي

(عامل مزال ، أى : أزيل عن مكانه ، والمراد حُذف) وقد بين فى البيت الثانى أن الداعى لتقدير المحذوف دفع وهم لا يستقيم الأمر إلا بدفعه وإزالته .

(٣) فى الجزء الأول م ؟ بعنوان : حذف الموصول الأسمى (٤) انظر : « ب » من ص ٦٢٢ .

(٥) انظر « الملحوظة » التى فى الصفحة الآتية متعلقة بصورة من صور حذف المعطوف « بالواو » ، مع بقاء ، واو .

(٦) ومن الأمثلة أيضاً لحذف المعطوف عليه مع بقاء حرف العطف (الواو) قوله تعالى : « أوَلاَ يذْكُرُ الإنسانُ أنَّا خلقْنَاه من قبلُ ، ولم يكُ شيئاً .. ؟) أى أنسى ولا يذكر ... ؟ فالمعطوف عليه المحذوف هو الفعل : نَسِيَ .

ومثال الحذف مع بقاء الفاء قوله تعالى (أفَلَمْ يَسِيرُوا فى الأرض فيَنْظُرُوا كيف كان عاقبةُ الذين من قبلِهم. . . .) . والتقدير: أمكَثُوا فلم يسيروا[1]... ومثال الحذف مع بقاء « أم » المتصلة قوله تعالى : (أم حَسِبتم أن تدخلُوا الجنَّة ولَمَّا يَعْلَم اللهُ الَّذينَ جاهدوا مِنْكُم . . .) . والتقدير : أعَلِمْتُمْ أن دخول الجنة يسير أم حَسِبتم أن تدخلوا الجنة .

ومثال الحذف قبل « لا » العاطفة : (عاهدت نفسى أن أعمل الخير . . . لا قليلا ، وأن أقول الحق . . لا بعض الأوقات) والأصل : أن أعمل الخير كثيراً لا قليلا ، وأن أقول الحق كل الأوقات لا بعض الأوقات .

« ملحوظة » — من أمثلة حذف المعطوف عليه مع بقاء حرف العطف : « الواو » ، ما سجله ابن جنى فى كتابه المسمى : « تفسير أرجوزة أبى نُواس فى تقريظ الفضل بن الربيع[2] » . قال عند شرحه بيت أبى نُواس :

(وبلدة فيها زَوَرْ صَعراء تحظى فى صَعَرْ)

ما نصه الحرفى : « (قوله : وبلدة) » .. قيل فى هذه الواو قولان ، أحدهما : أنها للعطف ، والآخر : أنها عوض من « رُبَّ » ؛ فكأنهم إنما هربوا من أن يجعلوها عاطفة لأنها فى أول القصيدة ، وأولُ الكلام لا يُعطَف . ولا يمتنع العطف على ما تقدم من الحديث والقصص ؛ فكأنه كان فى حديث ، ثم قال : وبلدةٌ . فكأنه وكَل الكلام إلى الدلالة فى الحال . ونظير هذا قوله تعالى : (إنا أنزلناه فى ليلة القدر . . .) فالضمير (الهاء) يراد به القرآن ، وإن لم يجر للقرآن ذِكر .

---

(١) قد سبق إيضاح الكلام على الحذف فى هذه الآية وأشباهها (من هامش ص ٥٧١) وأن فيها رأيين ؛ أحدهما : يرى الفاء قد عطفت جملة فعلية مذكورة على أخرى محذوفة بعد الهمزة فى مكانها الأصلى . والثانى : يرى أن الهمزة تقدمت من تأخير ؛ التنبيه على أصالتها فى التصدير ، ومحلها الأصلى بعد الفاء . والتقدير : فألم يسيروا . . . والجملة بعد العاطف معطوفة على أخرى مماثلة لها خبراً وإنشاء ، محذوفة ، ومكانها قبل الهمزة والعاطف . وفى الحذف المذكور يقول ابن مالك بيتاً نصفه الأول هو الذى يتصل بالحذف ، ونصفه الثانى يتعلق بقاعدة أخرى سيذكر معها فى ص ٦٤٤ .

وَحَذْفَ مَتْبُوعٍ بَدَا هُنَا اسْتَبِحْ وعَطْفُكَ الفِعْلَ عَلَى الفِعْلِ يَصِحّْ

(٢) ص ٩ من الطبعة التى أخرجها وحققها الأستاذ بهجة الأثرى .

وكذلك قوله تعالى : « (حتى توارتْ بالحجاب) » يعنى الشمس، فأضمرها وإن لم يجر لها ذكر . وهذا فى كلام العرب واسع فاش) » اهـ كلام ابن جنى[1] . . .

* * *

حذف حرْف العطف وحده :

أشرنا من قبل[2] إلى أنه يجوز حذف العاطف وحْده ولا يكون هذا إلا فى الواو ، والفاء ، وأوْ . فمثال الواو قوله عليه السلام : « تصدقَ رجل، من ديناره، من دِرْهمه ، من صاع بُرِّه ، من صاعِ تَمْرِه . . . » ، وما نقل من قول بعض العرب : أكلتُ خبزاً ، لحماً ، تمراً ، وقول الشاعر :

كيف أصبحتَ؟ كيف أمسيت ؟ مِمَّا يَغْرِسُ الْوُدَّ فِى فُؤَادِ الكريمِ

ومثال الفاء : قرأت الكتاب باباً باباً ، وادخلوا الغرفة واحداً واحداً .

والتقدير باباً فباباً ، وواحداً فواحداً .

ومثال « أو » قولهم : أعْطِ الرجلَ دِرهماً ، دِرْهَمَيْن ، ثلاثة . . .

* * *

تقديم المعطوف على المعطوف عليه :

ورد فى المسموع تقديم « المعطوف » بالواو — دون غيرها — على المعطوف عليه ، وهو تقديم شاذ — لا يجوز القياس عليه[3] — ومنه قول الشاعر :

وأنت غريم لا أظن قضــاءه (ولا العَنَزِىَّ القارظَ - الدهرَ -)جائيا

أى : جائيًا هو ، ولا العنزى . وقول الآخر[4] :

أيا نخلةً من ذات عِرْق عليك ورحمة الله السَّلام

---

(١) ويوضحه بل يؤيده ويقويه ماجاء فى « المغنى » — جـ ٢ — عند كلامه فى الباب الأول على : « حرف الواو المفردة » ، ومنها : الواو الجارة .

بقى أن نسأل : هل هناك ما يمنع من صحة اعتبار « الواو » للاستئناف فى بيت أبى نواس ؟ لا أرى مانعاً .

(٢) فى ص ٥٧٥ .

(٣) لهذا إشارة فى رقم ٢ من هامش ص ٥٥٧ وفى رقم ٥ من ص ٦٥٨ .

(٤) هو : الأحوص .

المسألة ١٢١ :

عطف الفعل على الفعل أو على ما يشبهه ، والعكس ، وعطف الجملة على الجملة[1].

ا ــ عطف الفعل وحده على الفعل كذلك :

عرفنا فيما سبق أن عطف الاسم وحده على الاسم يُعَدّ من عطف المفردات[2] بعضها على بعض ، كقول الشاعر :

وكلُّ زادٍ عُرضةٌ للنفــادِ   غيرِ التقَى ، والْبِرِّ ، والرشادِ

وكما يجوز عطف الاسم وحده على نظيره فى الاسمية عطف مفردات — يجوز عطف الفعل — وحده من غير مرفوعه[3] — على الفعل وحده عطف مفردات أيضًا ؛ نحو : « إذا تعرضَ وتصدّى المرءُ لكشف معايب الناسِ مزّقُوه بسهام أقوالهم وأعمالهم . وهى سهام لن يستطيعَ أو يقدرَ أحد على احتمالها[4] » . فالفعل : « تصدّى » معطوف وحده على الفعل : « تعرّض » وكذا الفعل : « يقدر » معطوف وحده على الفعل « يستطيع[5] » وكل هذا من عطف المفردات ؛ إذ لم يشترك الفاعل — هنا — مع فعله فى العطف . فلو اشترك معه لكان العطف عطف جملة فعلية على جملة فعلية[6] . . .

ويشترط لعطف الفعل على الفعل أمران :

---

(١) أما عطف الاسم المفرد على الجملة والعكس ، فيجىء فى رقم ٦ من ص ٦٥٩ .

(٢) سبقت (الإشارة فى رقم ٣ من هامش ص ٥٥٧) إلى أن المفرد هنا : ما ليس جملة ، ولا شبه جملة .

(٣) لأن الفعل مع مرفوعه جملة ، سواء أكان مرفوعه فاعلا أم نائب فاعل . . .

(٤) راجع ما يتصل بهذا فى الزيادة ص ٦٤٥ . وبيان نوع العطف فيه .

(٥) بدليل نصب المضارع المعطوف (وهو : يقدر) إذ لو كان العطف جملة على أخرى لوجب رفع هذا المضارع — وسيجىء الإيضاح فى ص ٦٤٥ — .

(٦) والفرق كبير — لفظيا ومعنويًّا — بين عطف الفعل وحده على الفعل وحده وعطف الجملة الفعلية على الفعلية — كما سيجىء هنا —

أولهما : اتحادهما فى الزمن[1] ؛ بأن يكون زمنهما معًا ماضيًا ، أو حالاً ، أو مستقبلا ؛ سواء أكانا متحدين فى النوع (أى : ماضيين ، أو : مضارعين[2]) أم مختلفين ؛ فلا يمنع من عطف أحدهما على الآخر تخالفُهما فى النوع[3] . إذا اتَّحدا زمانًا . فمثال اتحادها زمانًا ونوعًا ، قوله تعالى : (وإنْ تُؤمِنُوا وتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أجُورَكُمْ . . .)[4] . وقول الشاعر فى مدح عالم :

سَعَى وجَرَى[5] للعلم شَوْطًا يروقُهُ فأدركَ حظًّا لم يَنَلْهُ أوائلُهْ

ومثال اتحادهما زمانًا مع اختلافهما نوعًا : عطف الماضى على المضارع فى قوله تعالى بشأن فرعون : (يَقْدُمُ[6] قَوْمَهُ يومَ القيامةِ فأوْرَدَهُمُ النارَ) ، فالفعل : « أوردَ » ماض ، معطوف بالفاء على الفعل المضارع : « يقدُم » وهما مختلفان نوعًا ، لكنهما متحدان زمانًا ؛ لأن مدلولهما لا يتحقق إلا فى المستقبل (يوم القيامة)[7] . . .

ومثال عطف المضارع على الماضى قوله تعالى : (تَبَارَكَ الَّذِى إنْ

---

(١) كما سبق فى الجزء الأول عند الكلام على زمن المضارع – أما اختلافهما فى الزمن فقد يجعل العطف عطف جملة على جملة ، بشرط الاتحاد خبراً وإنشاء ، كما سيجىء فى عطف الجملة الفعلية ص٦٣٠ .

(٢) أما فعل الأمر بدون فاعله فلا يكون معطوفاً ، ولا معطوفاً عليه ؛ لأنه لا يفارق فاعله ، ولا ينفصل أحدهما عن الآخر ، لا لفظاً ولا تقديراً ؛ كأفعال الأمر التى فاعلها ضمير ظاهر أو مستتر فى الآية الكريمة الآتية ، وهى : (« ربنا إننا سمعنا مُنادياً ينادى للإيمان أن آمنوا بربكم فآمَنَّا . ربنا فاغْفِرْ لنا ذنوبَنا وكَفِّرْ عنا سيئاتنا وتَوَفَّنا مع الأبرار . ربَّنا وآتِنا ما وعدْتَنا على رُسُلِك ، ولا تُخْزِنا يومَ القيامة ، إنك لا تُخْلِف الميعاد ») – كما سيجىء الإشارة فى رقم ١ من هامش ص ٦٤٩ – ويفهم من كلام « الصبان » جواز عطف فعل الأمر وحده ، وهذا بعيد . والرأى الأول هو السديد .

(٣) راجع ما يتصل بهذه المسألة الهامة فى ج ١ ص ٣٩ م ٤ .

(٤) انظر الزيادة ص٦٤٥ كى يتضح منها أن العطف هنا عطف فعل وحده على فعل وحده ، لا جملة فعلية على جملة فعلية .

(٥) يصلح العطف هنا أن يكون عطف فعل ماض وحده على نظيره ، وأن يكون عطف جملة ماضوية على نظيرتها (انظر البيان فى ص ٦٤٥) .

(٦) يتقدم .

(٧) ومثل هذا قوله تعالى : (« ويومَ يُنفَخُ فى الصُّورِ فَفَزِعَ مَنْ فى السمواتِ ومَنْ فى الأرض إلا مَنْ شاء اللهُ ») ...

شَاءَ جَعَلَ لكَ خيراً مِنْ ذَلكَ ، جنَّاتٍ تَجْرِى من تحتها الأنهارُ ، ويَجْعَلْ لك قُصوراً . . .) فالفعل : « يجعلْ » مضارع مجزوم ؛ لأنه معطوف على الفعل الماضى : « جَعَلَ » المبنى فى محل جزم[1] ؛ لأنه جواب الشرط . وصحَّ العطف لاتحاد زمانيهما الذى يتحقق فيه المعنى[2] ، وهو الزمن المستقبل . . .

ثانيهما : اتحادهما إن كانا مضارعين فى العلامة الدالة على الإعراب — (من حركة أوسكون ، أو غيرهما) — ويتبع هذا اتحاد معنيهما فى النفى والإثبات ؛ فإذا كان « المعطوف عليه » مضارعاً مرفوعاً ، أو منصوباً ، أو مجزوماً ، وجب أن يكون المضارع « المعطوف » ، كذلك . وأن يكون معنى المعطوف كالمعطوف عليه فى النفى والإثبات ؛ فكما يتبعه فى علامات الإعراب يتبعه فيهما معنى . فمثال المرفوعين : يفيضُ فيغدقُ نهرُنا الخير على الوادى .

ومثال المنصوبين : لن يفيضَ النهر فيغرقَ الساحل . ومثال المجزومين : لم يفضْ نهرنا فيُغْرِقْ ساحله[3] . . . .

---

(١) طبقاً للقاعدة الخاصة بهذا (فى باب الجوازم — ج ٤ م ١٥٧ ص ٣٤٧) وتقضى بأن الماضى الواقع فى جواب الشرط يكون مبنياً فى محل جزم، وأنه وحده الجواب ، لا الجملة الفعلية المركبة منه ومن فاعله معاً .

(٢) كان الزمن مستقبلا مع أن المعطوف عليه فعل ماض — وهو فعل الشرط — لأن أداة الشرط الجازمة تقتضى حتماً أن يكون زمن فعل الشرط والجواب مستقبلا ؛ فإذا كان أحدهما فعلا ماضياً فى لفظه وجب أن يكون زمنه مستقبلا .

(٣) وقد اكتفى ابن مالك فى الكلام على عطف الفعل على الفعل بالشطر الثانى من البيت الذى سبق عرضه فى ص ٦٤٠ لمناسبة أخرى تضمنها صدره ؛ يقول :

وَحَذْفَ متْبُوعٍ بدَا هُنَا اسْتَبِحْ وعطفُكَ الفِعْلَ عَلَى الفعْلِ يَصِحْ

(بدا = ظهر ، والمراد أنه مذكور فى الكلام) (استبح = اجعله مباحاً) . (يصِحْ : أصلها : يصحّ ، — بالتشديد مع التسكين — وخففت الحاء الساكنة لوزن الشعر) .

. . . .

. . . .

زيادة وتفصيل :

نصب المضارعين معًا ، أو جزمهما معًا بغير تكرار الناصب والجازم قبل الفعل المضارع المعطوف ، دليل قاطع على أن العطف عطف فعل وحده بغير مرفوعه على فعل وحده كذلك ، وليس عطف جملة على جملة ؛ لأن عطف الجملة الفعلية على الفعلية بغير تكرار أداة النصب أو الجزم يستلزم — حتمًا — أن يكون المضارع المعطوف غير منصوب ولا مجزوم ؛ إذ نصبه أو جزمه يوجب أن يكون عطف فعل وحده على فعل كذلك .

أما رفع المضارعَين معًا — فى مثل : يشتدُّ البرد فتُهاجرُ طيور كثيرة إلى بلاد دافئة — فلا دليل معه على أن العطف عطف مضارع مفرد على نظيره المفرد ، أو عطف جملة مضارعية على جملة مضارعية (أى : عطف مضارع مع فاعله ، على مضارع مع فاعله) ، فمثل هذا الكلام صالح للأمرين عند عدم القرينة التى تعينه لأحدهما[1] . . . وكذلك العطف فى قول الشاعر :

قد يُنعِم الله بالبلْوَى — وإن عظُمتْ — وَيبتَلِى اللهُ بعضَ القوم بالنعم

فيصح أن يكون المعطوف هنا جملة مضارعية هى : « يبتلى الله » ، والمعطوف عليه جملة مضارعية كذلك ، هى : « ينعم الله » ؛ ويصح أن يكون المتعاطفان مفردين هما المضارعان ، ومثل هذا يقال فى الماضى فى نحو : (إذا تعرضَ وتصدَّى المرء لكشف معايب الناس مزّقوه بسهام أقوالهم وأفعالهم . . .[2]) . حيث يجوز الأمران ، لعدم وجود قرينة تعين نوع العطف ؛ أهو عطف فعل ماض وحده على ماض وحده أم عطف جملة

---

(١) ومنه قول الشاعر :

وإنى لمشتاق إلى ظل صاحبٍ يرِقُّ ويصفو إنْ كَدِرْتُ عليه

(٢) وكذلك قول الشاعر :

قد هوّنَ الصبرُ عندى كلَّ نازلة وليّن العزمُ حدَّ المركَب الخشِن

. . . .

. . . .

ماضوية على جملة مثلها ؟ بخلاف العطف فى قوله تعالى عن الكافرين : (وكذَّبوا واتبعوا أهواءهم . . .) حيث يتعين أن يكون عطف جملة ماضوية على جملة ماضوية ، لوجود فاعل غير مستقل هو الضمير المتصل — لكل فعل ماض منهما[1] . . .

ومما سبق يتبين الفرق اللفظى بين عطف الفعل على الفعل وعطف الجملة الفعلية على الفعلية[2] ، وهو فرق دقيق خفى على بعض العلماء المشتغلين بالنحو قديمًا ، فقد نُقل عن أحدهم قوله : إنى لا أتصور لعطف الفعل على الفعل مثالا ؛ لأن نحو : قام علىّ وقعد حامد[3] — يكون فيه المعطوف جملة لا فعلا ، وكذا : قام وقعد علىّ ، لأن فى أحد الفعلين ضميراً ؛ فيكون فاعلا له ، ويكون الاسم الظاهر فاعلا للآخر ؛ ففى الكلام جملتان معطوفتان . فقيل له : ماذا ترى فى مثل : يعجبنى أن تقومَ وتخرجَ ؛ بنصب المضارِعيْن ، وفى مثل : لم تقمْ وتخرجْ ؛ بجزمهما . وفى مثل : يعجبنى أن يقومَ محمود ويخرجَ حليم ، وفى مثل : لم يقُمْ محمود ويخرجْ حليم . . . ؟ فالفعل فى الأمثلة

---

(١) ولهذا السبب نفسه يتعين أن يكون العطف عطف جملة مضارعيه على جملة مضارعيه فى قوله تعالى : (الذين يُنفقون أموالَهم فى سبيل الله ثم لا يُتْبِعون ما أنفقوا مَنًّا ولا أذًى ؛ لهم أجرُهم عند ربهم ، ولا خوفٌ عليهم ولا هم يَحزنون ..) — لوجود فاعل غير مستقل هو ضمير متصل لكل من المضارعين : ينفقون ويتبعون . وفى الآية أنواع أخرى من العطف .

(٢) ستجىء لهذا إشارة فى « البدل » أيضاً ، ص ٦٦١ .

(٣) وقد اجتمع عطف الفعل وحده على الفعل وحده ، وعطف الجملة المضارعية على المضارعية فى قوله تعالى يخاطب المؤمنين الأولين فى أمر أهل النفاق والغدر ونقض العهود ؛ فيقول : « (قاتِلوهم يعذبْهم اللهُ بأيديكم ، ويُخزِهم ، وينصرْكم عليهم ، ويَشفِ صدورَ قومٍ مؤمنين ، ويُذهبْ غيظَ قلوبِهم . ويتوبُ اللهُ على من يشاء ...) » فقد جزمت الأفعال : (يُخز — ينصر — يشف — يذهب) لأنها معطوفة على المضارع « يعذب » المجزوم فى جواب الأمر . أما المضارع « يتوبُ » فرفوع ؛ لأنه مع فاعله معطوف على المضارع « يعذبُ » مع فاعله ، فهو عطف جملة مضارعية على مضارعية ، ولا يصح أن يكون عطف مضارع وحده على مضارع وحده ؛ وإلا وجب أن يكون المعطوف مجزوم اللفظ كالمعطوف عليه . هذا ، ويصح أن تكون الواو للاستئناف ، لا للعطف .

. . . .

. . . .

السالفة منصوب أو مجزوم ؛ فما الذى نصبه أو جزمه ؟ فلولا أن العطف للفعل وحده لم يمكن نصبه أو جزمه . . .

ومما هو جدير بالملاحظة أن الفرق اللفظى فى عطف الفعل على الفعل ، يترتب عليه فرق معنوى كبير من ناحية النفى والإثبات . فالفعل إذا كان هو « المعطوف » وحده فإنه يتبع الفعل « المعطوف عليه » فيهما ؛ كما يتبعه فى الإعراب ؛ طبقًا لما سبق[1] وهذه التبعية فى النفى قد تفسد المعنى المراد - أحيانًا - لو جعلنا الكلام عطف جُمَل ؛ فعطفنا كل فعل مع فاعله على الآخر مع فاعله ، أى : أن المعنى قد يختلف كثيراً باختلاف نوعى العطف ، أهو عطف فعل وحده على آخر ، أم جملة فعلية على مثيلتها الجملة الفعلية ؟ يتضح هذا من المثال التالى : لم يَحضُرْ قطارٌ ويسافرْ يوسف : بعطف « يسافرْ » على « يحضرْ » عطف فعل مفرد على نظيره المفرد ، فيكون « يسافرْ » مجزوماً . والمعنى نفى حضور القطار ، ونفى سفر يوسف أيضًا ، فالحضور لم يتحقق ، وكذلك السفر ، فالأمران لم يتحققا قطعاً .

أما إن كان الفعل : « يسافرُ » مرفوعًا فيتعين أن يكون العطف عطف جملة فعلية على جملة فعلية؛ تحقيقًا لنوع من الربط والاتصال بينهما . ويتعين أن يكون المعنى عدم حضور القطار . أما يوسف فسفره يحتمل أمرين باعتبارين مختلفين ، فعند اعتبار الجملة الثانية مثبتة لم يتسرب إليها النفى من الأولى يكون يوسف قد سافر . وعند اعتبارها منفية لتسرب النفى إليها من الأولى يكون مقيمًا لم يسافر : والقرينة هى التى تعين سريان النفى من الأولى إلى الثانية ، أو عدم سريانه[2] :

ومن أمثلة فساد المعنى الذى يترتب على عطف الفعل وحده على الفعل وحده

---

(١) فى ص ٦٤٢ .

(٢) ويصح أن تكون الواو للاستئناف ؛ فالجملة بعدها مستقلة ، لا علاقة لها بما قبلها فى الإعراب . . . ولا فى النفى والإثبات . ويصح أن تكون الواو للحال والمضارع بعدها مرفوع عند من يجيز الربط بها وحدها - كما تقدم فى باب الحال ، حـ ٢ - فالجملة بعدها فى محل نصب ، ولا يسرى إليها النفى من الأولى . ولا يصح الالتجاء إلى أحد هذه الأوجه - أو غيرها - إلا إذا وافق المعنى ، وساير ...

. . . .

. . . .

– لا عطف جملة فعلية على جملة فعلية – قولك : (الطالب النابغة لا يتأخر مكانه عن المقام الأول ، أو يكونُ فى المقام الثانى . . .) إذا كان المراد أنه فى المقام الأول أو الثانى . فلو عطفنا المضارع « يكون » على المضارع « يتأخر » صار منفياً حتماً مثل المعطوف عليه قطعاً ، ولصار المعنى : لا يتأخر عن المقام الأول ، أو لا يكون فى المقام الثانى ، وهذا غير المراد ، أما عطف الجملة الثانية كاملة على الأولى كاملة فلا يستلزم نفى الثانية فيجوز أن تبقى مثبتة المعنى إن اقتضى الأمر الثبوت برغم أن الأولى منفية – كما فى هذا المثال – .

ومما سبق يتبين أن عطف الفعل على الفعل يوجب سريان النفى من المتبوع إلى التابع ، فهما يشتركان فى النفى كما يشتركان فى الإثبات ؛ وفى علامات الإعراب . بخلاف عطف الجملة على الجملة ؛ فإن النفى فيه لا يسرى من المتبوع إلى التابع إلا بقرينة .

ب – عطف الفعل وحده[1] على ما يشبهه ، والعكس :

يجوز عطف الفعل الماضى بغير مرفوعه ، وكذا المضارع بغير مرفوعه[1] — على اسم يشبههما فى المعنى ، كما يجوز العكس . والاسم الذى يشبههما هو اسم الفعل — فى بعض حالاته[2] — والمشتقات العامة ، (ومنها : اسم الفاعل ، واسم المفعول . . . ،) وكذلك يجوز عطفهما على المصدر الصريح أيضًا . فمثال عطف الماضى على اسم الفعل الماضى : هيهاتَ وابتعدت الغايةُ أمام العاجز . والعكس نحو : افترق وشتان ما بين الكمال والنقص .

ومثال عطف الماضى على اسم الفاعل : هذا مصاحبنا بالأمس وأعاننا على تحقيق بُغْيتنا[3] . والعكس نحو : هذا أعاننا بالأمس ومصاحبنا فى احتمال المشقات . ومثال عطف المضارع على اسم الفاعل أنت مشاركنا فى الخير ، وتستجيب لندائنا[4] ، والعكس : أنت تستجيب لندائنا ومشاركنا فى الخير ؛

(١ و ١) ولا يجوز عطف فعل الأمر وحده عطف مفردات – كما أوضحناه فى رقم ٢ من هامش ص ٦٤٣ – ؛ إذ لا يترك أحدهما الآخر ، ولا ينفصل منه مطلقاً .

(٢) لأنه لا يشبههما فى بعض آخر من حالاته ؛ كجموده الدائم الذى يعم جميع أنواعه ، وكقبوله بعض علامات الأسماء (مثل : التنوين) وكمخالفته أحياناً – الفعل الذى بمعناه فى التعدى واللزوم . . . إلى غير هذا مما هو مدون فى الباب الخاص به بالجزء الرابع (باب أسماء الأفعال ١٤١ ص ١٠٨) .

(٣) ومنه قوله تعالى فى الخيل وعدوها : (فَالْمُغِيرَاتِ صُبحًا ، فأَثَرْنَ بِهِ نَقْعاً) فالفعل : « أثار » معطوف على : « المغيرات » وليس معطوفاً على كلمة : « العاديات » التى فى أول الكلام – لما تقرر من أن المعطوفات المتعددة تكون على «المعطوف عليه» الأول ، مالم تكن المعطوفات المتعددة واقعة بعد حرف عطف يقتضى الترتيب ؛ فعندئذ يكون العطف على « المعطوف » الذى قبل هذا الحرف مباشرة (كما سبق البيان فى رقم ٢ من هامش ص ٥٥٥ – والكلام الذى قبل الآية ، هو :

(والْعَادِيَاتِ ضَبْحاً ، فَالْمُورِيَاتِ قَدْحاً ، فَالْمُغِيراتِ صُبحاً . . .) .

وكقوله تعالى فى آية أخرى :

(إنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللهَ قَرْضاً حَسَناً . . .) .

(٤) ومنه قوله تعالى : —

ومنهُ قوله تعالى : (يُخْرِجُ الحيَّ من الميتِ ، ومُخْرِجُ الميتِ من الحيّ . . .)[1]

ومثال عطف الماضى على المصدر الصريح : إنى سعيد بإنقاذ الغريق ، وقدّمت له الإسعاف المناسب .

= (أولَمْ يَرَوْا إلى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صافَّاتٍ ، ويَقْبِضْنَ ، ما يُمْسِكُهُنَّ إلاَّ الرَّحْمَنُ) .

فالفعل المضارع « يقبض » معطوف على اسم الفاعل : « صافات » . (ومعنى صافات : ناشرات أجنحتهن فى الجو – ومعنى يقبضن : يضممن الأجنحة إلى الأجسام ، ولا ينشرنها) .
فكأنه قال : وقابضات . . . ، وقول المعرى :

كتابكِ جاء بالنُّعْمَى بشيراً ويعرض فيه عن خبرى سؤالُ . . .

فالفعل : « يعرض » معطوف على « بشيراً » (بمعنى « مبشر) فكأنه قال : جاء بشيراً وعارضاً ، ومثله : عطف المضارع على الصفة المشبهة فى قوله تعالى لمريم :

(إن الله يُبَشِّرُكِ بكَلِمةٍ منْهُ اسمهُ المسيحُ عيسَى بنُ مَرْيمَ ، وَجِيهاً فى الدُّنيا والآخرَة ومنَ المقَرَّبِينَ ، ويُكَلِّمُ النَّاسَ فى المهْدِ ، وكهْلاً . . .) .

حيث عطف المضارع : « يكلم » على : « وجيها » ، فكأنه قال : وجيهاً ، ومكلما . . .

(١) ومنه قول الشاعر :

بَات يُغَشِّيها بعَضْبٍ باتِرِ يقصِد فى أسْوُقها وجائِرِ

أى : بات يغشى إبله – لا زوجته ، كما قال الصبان والخضرى – يضربها بالعضب (وهو : السيف البتار) يوجهه إلى سيقانها ، لينحرها للآكلين ، بدلا من أن يغشيها بالعلف .

(والأسوق ، جمع : ساق – ويقصد أى : يعدل بينها بالضرب ، وهو من القصد ، بمعنى : الاعتدال – وجائر ، أى : ظالم) .

وقد عطف كلمة : « جائر » على المضارع : « يقصد » وهو عطف الاسم المشتق على الفعل . ويقول « الصبان والعينى » : إن الذى سهل العطف كون « جائر » بمعنى : يجور . ويقول الخضرى : إن كلمة : « جائر » معطوفة على : « يقصد » الواقعة هنا فى محل جر ، صفة ثانية لعضب ، فى تأويل « قاصد » ؛ لأن الأصل فى الوصف الإفراد ، وليست حالا بدليل جر المعطوف عليه . . .

هذا كلامه . وفيه بعض تساهل ؛ لأن النعت هنا هو جملة فعلية مركبة من المضارع : « يقصد » وفاعله معاً . فكيف تكون كلمة : « جائر » معطوفة على الجملة الفعلية مع أن المطلوب هو عطف الاسم المشتق وحده على الفعل وحده ؟ فلعل غرضه أن المعطوف عليه هو الفعل « يقصد » وحده .

ومثال عطف المضارع على المصدر الصريح . الكدحُ وأُدركَ غايتى خير من الراحة مع الإخفاق[1] . . .

(١) عطف المضارع على المصدر الصريح يقتضى نصب هذا المضارع بأن مضمرة أو مظهرة على التفصيل الذى سيجىء فى مكانه من آخر باب إعراب الفعل . جـ ٤

وفيما سبق يقول ابن مالك فى عطف الفعل على الفعل ، وعلى اسم يشبهه ، أو العكس :

وَاعْطِفْ عَلَى اسْمٍ شِبْهِ فِعْلٍ فِعْلَا ... وَعكْسًا اسْتَعْمِلْ تَجِدْهُ سَهْلَا

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

ما إعراب الفعل إذا عطف على اسم يشبهه ؟ كالفعل : «أثار» المعطوف على «المغيرات» فى: الآية السابقة ، وهى قوله تعالى: (فالمغيرات صبْحاً ، فأثَرْنَ به نقْعاً)، وكالفعل : أقرضَ فى قوله تعالى فى الآية الأخرى : (إنّ المُصَّدِّقين والمُصَّدِّقات ، وأقرضُوا الله ...) فإنه معطوف على المُصَّدِّقين .

وكذلك ما إعرابَ الاسم الذى يشبه الفعل إذا كان معطوفًا على الفعل كالأمثلة التى عرضناها هناك[1] ؟

لم أجد رأياً صريحاً شافياً فى هذا، ورأيت اعتراضات كثيرة ، ودفاعاً لم تنته إلى حكم حاسم. ومن هذه الاعتراضات: كيف يُعْطف الفعل «أثار» على: «المغيرات» والمعطوف عليه مجرور مع أن المعطوف فعل، والفعل لا يدخله الجر ؟ وقد سبق[2] أن أول الآيات هو: «(والعاديَاتِ ضَبْحاً ، فالمورِيَاتِ قَدْحاً ، فالمغيراتِ صُبْحًا ...)» .

قال الفخر الرازى فى تفسيره : إن الفعل هنا معطوف على فعل محذوف حلّ محله فى معناه الاسم المشتق من مصدره ، والأصل: فأغَرْنَ صبحًا فأثَرْنَ نقعًا ....

وهذه الإجابة تخرج المسألة من وضعها الأصلى وتنقلها إلى وضع آخر لا علاقة لنا به ؛ إذ تجعلها عطف فعل على فعل أو مشتق على مشتق . وهذا غير موضوع البحث ... ولو أخذنا به لكان حسنًا ، وناجحًا فى التغلب على كل اعتراض، وخاليًا من العيب . ورأيت مثله فى تفسير الزمخشرى ، وفى بعض الحواشى الأخرى .

أما إذا لم نأخذ به ، وتمسكْنا بذلك النوع من العطف الذى لم أجد لحكمه نصًّا واضحاً صريحاً يتناول المتعاطفين تفصيلاً ... — فإن الغموض يظل باقياً والاعتراضات قائمة ،ما لم نجعل المعطوف غير تابع للمعطوف عليه فى الإعراب، وتكون فائدة العطف هى الربط المجرد بين معنى الجملتين؛ كالذى سبق فى عطف الماضى على المضارع وعكسه — بالإيضاح الذى سلف[3] .

---

(١) فى ص ٦٤٩ و ٦٥٠ وهامشهما .

(٢) فى رقم ٢ هامش ص ٦٤٩ وهناك بيان السبب فى العطف على : «المغيرات» .

(٣) فى ص ٦٤٢ و ٦٤٣ .

حـ - عطف الجملة على الجملة .

يجوز عطف الجملة الاسمية على نظيرتها الاسمية ؛ نحو : الرياضة نافعة ، والمداومة المحمودة عليها لازمة . وقولهم : « الرأى الصادق أمانة ، وكتمانه عند الحاجة إليه خيانة : » وقول الشاعر :

الصدق يألفه الكريمُ المرتَجَى والكذْب يألفه الدَّنِىّ الأخيبُ[1]

كما يجوز عطف الفعلية على الفعلية[2] - بشرط اتفاقهما خبراً أو إنشاء - ولو اختلف زمان الفعلين فيهما[3] ؛ فمثال اتحاد الزمن فيهما : وصلت الطائرةُ وفرح المسافرون بالوصول سالمين[4] - يفرح المنتصر ويفرح أهله وأعوانه[5] . . . .

---

(١) فالجملة الاسمية المكونة من المبتدأ : (الكذب) ومن خبره الجملة المضارعية بعده، معطوفة على الجملة الاسمية التى فى صدر البيت وقد تكون الجملة الاسمية مصدرة بحرف ناسخ فى المتعاطفين ، أو فى أحدهما ؛ كقوله تعالى فى المرسلين : (« إنهم لهم المنصورون ، وإنّ جندَنا لهمُ الغالبون ... ») وقول قيس بن زهير :

وإنَّ سبيل الحرب وعْرٌ مُضِلةٌ وإن سبيل السِّلْم آمنة سهل

فالشطر الثانى من البيت معطوف على الشطر الأول ، والآية الثانية معطوفة على الأولى .

(٢) سبق فى ص ٦٤٣ بيان الفرق الهام اللفظى والمعنوى بين عطف الفعل وحده على الفعل وحده وعطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية - وكما فى آخر رقم ٣ من هامش الصفحة التالية - وقد اجتمع عطف الجملة الفعلية الماضوية على نظيرتها الفعلية الماضوية وكذلك الجملة الاسمية على نظيرتها الاسمية فى قول الشاعر يصف روضته :

رقَّتْ حواشيها ، ورَقَّ نسيمُها وبدتْ محاسنها ، وطاب زمانُها

وكأنّ أيام الصِّبا أيامها وكأن أزمان الهوَى أزمانُها

كما اجتمع عطف الماضوية على الماضوية ، والمضارعية على المضارعية فى قوله تعالى : (إن الذين كذَّبوا بآياتنا ، واستكْبَرُوا عنها ، لا تُفتَّحُ لهم أبوابُ السماء ، ولا يدخلون الجنة ....)

(٣) ولا يمنع من عطفهما كذلك أن تكون إحداهما موجبة (مُثبتَة) ، والأخرى منفية ؛ كالتى فى رقم ٣ من هامش الصفحة الآتية .

(٤) وقوله تعالى : (الذين آمَنُوا ، وهاجَرُوا ، وجاهَدوا فى سبيل الله بأموالهم وأنفسهم ، أعظمُ درجةً عندَ اللهِ . وأولئك هم الفائزون) .

(٥) وقوله تعالى : (.... تُؤمِنون بالله ورسولِه ، وتجاهدُون فى سبيل اللهِ بأموالِكم وأنفسِكم ؛ ذلكم خيرٌ لكم إنْ كنتم تَعلمون) .

كلْ واشربْ ، والبَسْ ، فى غير مَخيلة[1] ولا كبْر[2] . . .

ومثال اختلاف الزمن : وصل اليوم الغائب ويسافر غداً — يحاسَب المرء على عمله يوم الحساب ، ورأى المسىء عاقبة ما كان منه .

أما الجملة الفعلية الأمْريّة[3] — أو غيرها من الجُمل الإنشائية الأخرى — فلا تُعْطف إلاّ على جملة فعلية متّحِدَة معها فى الزمن ، نحو قوله تعالى للصائمين : (وكلوا واشْرَبُوا حتّى يَتَبَيَّنَ لكُمُ الخيْطُ الأَبْيَضُ من الخيْطِ الأسوَدِ من الفَجْر) ، وقوله تعالى : (قُلْ سيروا فى الأرْضِ ثُمّ انظروا كَيْفَ كانَ عاقِبَةُ المُكَذّبينَ) . . .

وبهذه المناسبة نذكر أن النحاة اختلفوا فى جواز عطف الجملتين المختلفتين إنشاء وخبراً ، وعطف الجملة الاسمية على الفعلية والعكس .

فأما عطف المختلفتين إنشاء وخبراً فالأحسن اتباع الرأى الذى يمنعه[4] : لوضوح هذا الرأى ، وبعده من التكلف ، وخلوه من الحذف والتقدير :

---

(١) اختيال ، وكبر .

(٢) وقول الشاعر :

إذا ما فعلتَ الخير فاجعلْه خالصاً لربك ، وازجُرْ عن مديحك ألْسُنا

وقوله تعالى : (يأيها الذين آمنُوا اتقُوا الله ، وابْتَغُوا إليه الوَسِيلةَ ، وجَاهِدُوا فى سبيله ؛ لعلكم تُفلحون .) ومثل قول الشاعر : — وهذا من عطف الجملة — الأمرية على المضارعية التى توافقها زمنا — :

لا تَنظرنَّ لملْبَسٍ، وانظر إلى ما تحته من فِطنةٍ وبيان

(٣) لا بد فى فاعل فعل الأمر أن يكون ضميراً متصلا — مستتراً ، أو بارزاً — ، فلا يمكن فى الرأى الأصح —أن يستقل بنفسه عن فعله . لهذا لا يصح عطف فعل الأمر وحده بغير فاعله ، على فعل الأمر وحده بغير فاعله؛ بل يتعين أن يكون العطف بينهما عطف جملة فعلية أمرية على جملة فعلية أمرية ؛ ومنه قوله تعالى : (ربّنا اغفرْ لنا ذنوبنَا ، وكَفِّرْ عنا سيئاتِنا ، وتَوَفّنا مع الأبرار) وقوله تعالى : (كُلُوا واشربُوا هنيئاً بِما أسْلفتُم فى الأيامِ الخالية) . . وقوله تعالى : « يأيها الذين آمنُوا اتّقُوا الله وقولُوا قولاً سديداً ، يصلِحْ لكم أعمالكم ، ويَغفرْ لكم ذنوبكم . . » طبقاً للبيان السابق فى رقم ٢ من هامش ص ٦٤٣ ورقم ١ من هامش من ص ٦٤٩ —

(٤) وهو رأى البلاغيين وكثير من النحاة .

فلا يصح عطف الثانية على الأولى فى مثل : داومْ على الطاعات ، وداوَمَ أهلك . ولا فى مثل : هدأ البحر وانزلْ للعوم فيه .

وأما عطف الاسمية على الفعلية والعكس فجائز[1] — فى أرجح الآراء — إن لم يختلفا خبراً وإنشاء ، فيصح عطف الثانية على الأولى فى مثل : أحب الزراعة ، والصناعةُ تفيدُنى[2] . ومثل : الصناعة مفيدة لنا وأحبّ الزراعة . ومن الأمثال المأثورة :(للباطل جولة ، ثم يضمحلّ)؛ فالجملة المضارعية معطوفة على الجملة الاسمية قبلها. و . . و . . .

أما عطف الجملة على المفرد ، والعكس فسيجىء[3] . . .

---

(١) انظر رقم ٢ من هامش ص ٥٨٦ .

(٢) ومن هذا قوله تعالى :(ويوم نَبعثُ من كلّ أُمةٍ شهيداً، ثم لا يُؤذَنُ للذين كفروا ولا هم يُسْتَعْتَبون) حيث عطف الجملة الاسمية (لاهم يستعتبون) على الجملة الفعلية (لايؤذن لهم) ولا يصح عطفها على الجملة الفعلية الأولى (وهى : نبعث من كل أمة . . .) مراعاة القاعدة التى سبقت (فى ص ٥٥٥ و ٦٢٨ وفى رقم ٣ من هامش ص ٦٤٩) والتى تقضى عند تعدد المعطوفات عليها . . . أن يكون المعطوف عليه هو الذى قبل العاطف مباشرة إذا كان العاطف مما يفيد الترتيب مثل : « ثم » .

وفى الآية شاهد آخر هو عطف الجملة الفعلية المنفية (لا يُؤذَنُ لهم ...) على الجملة الفعلية الموجَبة (نبعث ×) كما سبقت الإشارة .

ومما يصلح شاهداً لعطف الجملة الاسمية المنفية على الفعلية المنفية قوله تعالى فى سورة السجدة : (. . . قل يومَ الفتحِ لا يَنفَع الذين كفروا إيمانُهم ، ولا هم يُنْظَرونَ . . .) فالجملة الاسمية المنفية : « لا هُم يُنْظَرون » معطوفة على الفعلية المنفية : « لا ينفع » . .

(٣) فى ص ٦٥٩ .

المسألة ١٢٢ :

بعض أحكام – فى العطف – عامة متفرقة[1].

(منها : – شرط صحة العطف – تقدير العامل بعد العاطف – الضمير العائد على المتعاطفين – الفصل بين الفاء والواو ومعطوفهما – تقدم المعطوف – عطف الجملة على المفرد والعكس ، وقد سبق[2] بيان المراد من المفرد – العطف على التوهم – المغايرة بين المتعاطفين – معنى المعطوف وحكمه إذا كان المعطوف عليه كنية – جواز القطع فى عطف النسق – عطف الزمان على المكان ، وعكسه) .

(١) يشترط لصحة العطف أن يكون المعطوف صالحًا بنفسه ، أو بما هو بمعناه لمباشرة العامل المذكور – أى : للوقوع بعده مباشرة ، من غير أن يمنع من ذلك مانع نحوىّ[3] – فمثال الأول : دخل سعيد وسليم ؛ إذ يصح دخل سليم . والثانى قام سعيد وأنا ، فالضمير « أنا » لا يصلح فاعلا للفعل : « قام »[4] ولكن « تاء » المتكلم التى هى ضمير بمعناه تصلح ؛ فتقول : قمت .

فإن لم يصلح المعطوف ولا شىء بمعناه لمباشرة العامل المذكور أضْمر له عامل مُقَدَّر يناسبه ، وصار مع عامله المقدر جملة معطوفة على الجملة السابقة ، (أى : صار الكلام عطف جمل .) وذلك كالمعطوف على الضمير المرفوع الذى يعرب فاعلا لمضارع مبدوء بالهمزة أو بالنون أو بتاء المخاطب ، أو بتاء التأنيث ، وكالمعطوف على الفاعل المستتر لفعل الأمر ، ومن الأمثلة لكل ما سبق : أتعاوَن أنا والجارُ – نتعاون نحن والجيرانُ – تتعاون أنت والجارُ – تتعاون فاطمةُ والجارُ – اسكنْ أنت وزوجُك الجنةَ . فكل معطوف من هذه المعطوفات لا يصلح لمباشرة العامل (إذ لا يقال : أتعاون الجارُ – نتعاون الجيرانُ – تتعاون

---

(١) راجع الأشمونى وحاشيته ج ٣ آخر باب العطف ، والصبان ج ٢ آخر باب الظرف .

(٢) فى رقم ٤ من هامش ص ٥٥٦ وفى رقم ٢ من هامش ص ٦٤٢ .

(٣) بهذا التقييد تختلف هذه الحالة عن الآتية بعدها فى رقم ٢ .

(٤) إذ لا يقال : قام أنا .

الجارُ —: تتعاون الجارُ — اسكنْ زوجُكَ ...) فلما كان المعطوف غير صالح لمباشرة العامل المذكور فى الكلام وجب أن يُقَدَّر له عامل آخر يناسبه ؛ كأن يقال : أتعاون أنا ويتعاون الجار ...... اسكن أنت وليسكن زوجك الجنة ....

هذا كلام كثير من النحاة ، وفيه تعقيد وتكلف لا داعى له ، ولا يتفق مع قولهم : « قد يغتفر فى الثوانى ما لا يغتفر فى الأوائل » ... (وردّدوا هذه القاعدة هنا وفى أبواب أخرى)[1] فمن الخير الأخذ بها والعطف المباشر على الفاعل المستتر ، وعدم الالتفات هنا إلى التقدير ، والحذف والتضييق بغير فائدة أو دفع ضرر إلا مجاراة الخيال[2] .

(٢) لا يشترط من الوجهة المعنوية[3] صحة تقدير العامل بعد العاطف ، فمن الصحيح أن تقول : تخاصم المأمون والأمين ، مع أنه لا يصح من الوجهة[3] المعنوية أن يقال تخاصم المأمون وتخاصم الأمين ، إذ الفعل : « تخاصم » لا يقع إلا من متعدد ؛ فلا يكتفى بأن يقع بعده واحد . ولا تعدد هنا بعد كل فعل من الفعلين .

(٣) كل ضمير يعود على المعطوف والمعطوف عليه معًا يجب مطابقته لهما ؛ بشرط أن تكون أداة العطف هى : « الواو » ، أو « حتى » ؛ نحو العم والأخ حضرا — الجسم حتى الأظافر اعتنيت بنظافتهما[4] ...

فإن كان حرف العطف هو : « الفاء » ، أو « ثم » وكان الضمير فى الخبر عائداً على المعطوف والمعطوف عليه جاز حذف الخبر من أحدهما ؛ نحو : محمود فحامد قام ، ويجوز تقديم الخبر على الحذف من الثانى ؛ نحو : محمودٌ قام فحامد ، ويجوز مطابقة الضمير بغير حذف ، نحو : محمود فحامد قاما .... و « ثم » كالفاء فيما سبق .

---

(١) وكذلك لا يتفق مع قولهم الآتى — فى رقم ٢ — إنه لا يشترط صحة تقدير العامل بعد العاطف ...

(٢) سبقت إشارة لهذا فى ص ٦٣٨ .

(٣ و ٣) بهذا التقييد تختلف هذه الحالة عن سابقتها التى فى رقم ١ — كما أشرنا هناك — .

(٤) لما تقدم إشارة فى « ب » ص ٥٨٤ .

فإن لم يكن الضمير فى الخبر وجبت المطابقة ، نحو : جاءنى الوالد والعم فقمت لهما ، وأقبل علىّ وسليم وهما صديقان . . . .

وأما : «لا» ، و «بل» ، و «أو»[1] ، و «أم» ، و «لكن» ، و «إما» (عند من يعتبرها عاطفة) ، فمطابقة الضمير معها وعدم المطابقة راجعة إلى قصد المتكلم،فإن قصد أحد المتعاطفين – وذلك واجب فى الإخبار – وجب إفراد الضمير ؛ نحو : الأخ لا الصديق جاءنى – الأخ بل الصديق خرج – أمسعود أم منصور زارك ؟ إسماعيل أو فاطمة حيّانى ، إذ المعنى : حيّانى أحدهما . ويراعى تغليب المذكر . أما فى غير الإخبار فتقول : زارنى إما العم وإما الخال فأكرمته – أصديقًا قابلت أم عدوًا فتركته – ما جاءنى أحمدُ لكن سليمٌ فاستقبلته خير استقبال .

وإن قصدتهما معًا وجبت المطابقة ؛ نحو : حَسَن لاحُسَين جاءنى مع أنى دعوتهما – وعاصم أو سليم دعانى حين ذهبت إليهما . . . (وقد سبقت الإشارة لهذا) .

(٤) لا يجوز الفصل بين الفاء ومعطوفها إلا فى الضرورة الشعرية[2] ، فلا يقال : فلان ورّثه أبوه مالا فى القوم جاهًا . وإنما يقال : فلان ورّثه أبوه مالاً فجاهًا فى القوم . ويصح الفصل بين غيرها ومعطوفه بالظرف أو الجار والمجرور (ويدخل القَسَم فى هذا) ، نحو : تعبت ثم عندك جلست – نزل المطر ثم والله طلعت الشمس – ما أهنت أحداً لكن فى البيت المسىءَ . . .

أما الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه فقد سبق[3] بيانه .

(٥) لا يتقدم المعطوف على المعطوف عليه إلا شذوذاً فيقتصر فيه على المسموع ، وقيل يجوز فى الضرورة الشعرية . والأولى إهمال هذا الرأى ؛ ومنه قول القائل :

أَيا نخلةً من ذات عِرقٍ ... عليك – ورحمةُ الله – السلامُ

---

(١) الحكم الخاص بها المعروض هنا ما يتممه فى رقم ١ من هامش ص ٥٠٦ و ...

(٢) كما سبق فى ص ٥٧٤ .

(٣) فى هامش ص ٤٣٥ .

يريد : عليك السلام ورحمة الله . . . وقد سبقت الإشارة لهذا[1] .

(٦) قد تُعْطَف الجملة على المفرد ـ أحيانًا ـ أو العكس ، إذا كانت الجملة فى الحالتين بمنزلة المفرد ؛ لأنها مؤولة به ، كأن تكون : نعتًا،أو : حالا ، أو : خبراً ، أو : مفعولا لظن وما فى حكمها . . .

فمن عطف المفرد على الجملة ما ورد من مثل : ألفيت الشجاع يهزم خصمه وفاتكًا به . فكلمة : « فاتكًا » منصوبة ؛ لأنها معطوفة على الجملة الفعلية (المركبة من المضارع « يهزم » وفاعله) وهذه الجملة بمنزلة المفرد المنصوب ، لأنها المفعول الثانى للفعل : « ألفَى » . ومن هذا كلمة : « مصدقًا » الثانية فى قوله تعالى : (وقَفَّيْنَا على آثارهم بعيسى بنِ مريمَ مُصَدِّقًا لِمَا بين يديه من التوراة ، وآتيناه الإنجيل فيه هُدًى ونورٌ ، ومصدقًا لما بين يديه من التوراة . . .) فالجملة الاسمية : (فيه هدى) فى محل نصب ، حال من الإنجيل ، وكلمة : « مصدقًا » التى بعدها معطوفة عليها ، منصوبة ؛ مراعاة لمحل المعطُوف عليه . . .[2] ومثل هذا قول الشاعر :

وجـدنا الصالحين لهم جزاءٌ وجنـاتٍ وعينًا سـلسبيلا

فالجملة الاسمية (لهم جزاء) فى محل نصب ، لأنها المفعولُ الثانى للفعل : « وجد » وقد روعى هذا المحل فجاء المعطوفان (جنات وعينًا) منصوبين تبعًا لذلك المحل[2] .

ومن عطف الجملة على المفرد قوله تعالى : (وكَم مِنْ قرية أهلكْناها فجاءها بأسُنا بَيَاتًا[3]أو هم قائلون) ، أى : قائلين[4] .

ومن عطف المفرد على شبه الجملة قوله تعالى (وإذا مسَّ الإنسانَ الضرُّ دعَانَا لِجنْبِه أو قاعِداً ، أو قائِمًا) فقاعداً عطف على « لجَنْبِه » ؛ لتأويل شبه الجملة بمفرد ، هو : مجنوب .

---

(١) فى رقم ٣ من هامشى ص ٥٥٦ و ٦٤١
أما عطف الفعل على الفعل أو على ما يشبهه ، والعكس ، وعطف الجملة على الجملة ـ فقد تقدم فى ص ٦٤٢

(٢ و ٢) راجع مجمع البيان ، لعلوم القرآن (ج ٣ ص ٣٤٠ و ٤٠٢) . وقد عرض « الصبان » لبعض هذه الأحكام فى آخر باب : عطف النسق (ج ٢ ص ١٤٠)

(٣) ليلا .

(٤) مستريحون وقت القيلولة : وهى وسط النهار عند اشتداد الحر.

ومن عطف شبه الجملة على المفرد قولهم : لا يصح مخالفة القاعدة المطردة إلا شذوذاً أو فى ضرورة[١] .

(٧) هناك نوع من العطف ، يرتضيه بعض النحاة ، ويسميه : « العطف على التوهم » . ومن أوضح أمثلته عندهم — العطف « بفاء السببية » على معطوف مأخوذ من مضمون الجملة التى قبلها . ذلك أن « فاء السببية » تقتضى عطف المصدر المؤول بعدها على مصدر صريح قبلها ، وهذا المصدر الصريح قد يكون مذكوراً صراحة قبلها ؛ نحو : ما الشجاعة تهوراً فتهملَ الحذر ، وقد يكون غير مذكور فيُتَصيد ؛ نحو : ما أنت مسىء فنسىءَ إليك . أى : ما تكون منك إساءة يترتب عليها أن نسىء لك .

فإن لم يوجد قبل فاء السببية مصدر صريح ولا ما يصلح أن يُتصَيد منه المصدر — (كالجملة الاسمية التى يكون فيها الخبر جامداً ؛ نحو : ما أنت عُمَرُ فنهابَكَ) — فبعض النحاة يمنع نصب المضارع ، وبعض آخر يجيز تصيد مصدر من مضمون الجملة السابقة التى فيها الخبر جامداً ؛ ويكون الكلام عطف جملة على جملة ، ومن لازم معناها ؛ كأن يقال فى المثال السالف : ما يثبت كونك عُمَرُ ، فهيبتنا إياك[٢] . . .

(٨) يقول النحاة : إن « المغايرة » هى الأصل الغالب فى عطف النسق بين المتعاطفين . يريدون : أن يكون المعطوف مغايراً المعطوف عليه فى لفظه وفى معناه معاً ؛ فلا يعطف الشىء على نفسه . هذا هو الأصل الغالب ، لكن العرب قد

---

(١) جاء فى التوضيح (لابن هشام ، آخر باب : « الإدغام » ، نهاية الجزء الثانى) ما نصه : (قد يُفك الإدغام فى ذلك شذوذاً . . . أو فى ضرورة . .) اهـ وهنا جاء فى الحاشية على التصريح ما نصه : (يمكن أن يكون قوله : « فى ضرورة » معطوفاً على : « شذوذاً » على تقدير الحالية أيضاً ، والتقدير : وقد يفك الإدغام فى غير ذلك ، حالة كون ذلك شاذا ، أوكائناً فى ضرورة . وقال الدنوشرى : (قوله : « فى ضرورة » — معطوف على قوله : « شذوذا » . وينظر أهذا العطف صحيح أولا ؟ اهـ والظاهر الصحة وهو عطف على المعنى ؛ لأن قوله : « شذوذا » فى معنى : «فى شذوذ » اهـ المنقول من الحاشية

(٢) لهذا إشارة فى جـ ١ ص ٥٥٢ م ٤٩ أما الإيضاح الكامل فى مكانه الأنسب وهو الكلام على : « فاء السببية » من باب : « إعراب الفعل » ونواصب المضارع — جـ ٤ ص ٣٣٧ م ١٤٩ — .

تعطف – لغرض بلاغيّ – الشيء على نفسه إذا اختلف اللفظان ؛ كقولهم . . . « وألفَى قولها كذِباً وميْناً » فقد عطفوا المين على الكذب (ومعناهما واحد ، واللفظان مختلفان) لغرض بلاغيّ هو تقوية معنى المعطوف عليه وتأكيده . وهذا النوع من العطف – على قلته – قياسى[1] . . . .

وقد يعطفون الخاص على العامّ وعكسه لغرض بلاغى كذلك ؛ فمن الأول قوله تعالى فى سورة البقرة : (« حافظوا على الصلواتِ ، والصلاة الوسْطىَ . . . ») فقد عطف «الصلاة الوسطى» – ومن معانيها : صلاة العصر ... – على «الصلوات»، والمعطوف خاص ؛ لأنه نوع بعض المعطوف عليه العام الذى يشمله مع غيره من الأنواع الأخرى .

ومن الثانى قوله تعالى : (« والذين إذا فَعَلُوا فاحشةً ، أو ظَلَموا أنفسَهم ذكَروا اللهَ فاستغفرُوا لذنوبهم ... ») . فقد عطف الجملة الفعلية : « ظلموا » على الجملة الفعلية : « فَعَلُوا » والمعطوف هنا عام ، والمعطوف عليه خاص ؛ لأنه داخل فى مضمون المعطوف الذى يشمله وغيره ...[2]

(٩) إذا كان المعطوف عليه كنية لوحظ فيه وفى المعطوف ما سبقت الإشارة إليه فى « ا » من ص ٤٤٤ .

(١٠) الصحيح جواز « القطع[3] » فى المعطوف عطف نسق ؛ كما أشرنا من قبل[4] – وهو كثير فى المعطوفات المتعددة التى كانت فى أصلها نعوتًا ، ثم فُصِل بينها بحرف العطف ؛ فصارت معطوفات بعد أن كانت نعوتًا . وحجة القائلين بصحته وقوعُه فى أفصح الكلام . ومن الأمثلة كلمة : « الصابرين » من قوله تعالى فى سورة البقرة : (ليس البرَّ أن تُوَلُّوا وجوهكم قِبَلَ المشرق والمغرب . ولكن البِرّ من آمَنَ بالله واليوم الآخرِ والملائكةِ والكتاب والنبيين ،

---

(١) راجع حاشية ياسين على التصريح – ج ٢ باب الإضافة عند الكلام على « الإضافة غير المحضة » وإضافة الاسم إلى ما يتحد معه فى المعنى – وسبقت لهذا إشارة فى ص ٤٩ .

(٢) انظر ما يتصل بهذا فى رقم ١ من ص ٥٦٧ .

(٣) فى هامش ص ٤٨٦ تفصيل الكلام على القطع ، ومعناه ، وحكمه ، وكل ما يتصل به .

(٤) فى هامش ص ٤٣٥ .

وآتَى المالَ على حُبِّه ذوى القربَى ، واليتامى ، والمساكينَ ، وابنَ السبيل والسائلينَ وفى الرقاب وأقامَ الصلاة وآتى الزكاة والمُوفُون بعهدهم إذا عاهدوا ، والصابرين فى البأساء والضراء وحين البأس . . .) فقد نصبت كلمة : « الصابرين » بسبب « القطع » ولو كانت معطوفة لرفعت كسائر المعطوفات المرفوعة التى قبلها ، ومثل كلمة : « المقيمين » من قوله : فى سورة النساء :

(لكن الراسخون فى العلمِ منهم ، والمؤمنون ، يؤمنون بما أنزل إليك ، وما أنزل من قبلك ، والمقيمين الصلاة ، والمؤتون الزكاة ، والمؤمنون بالله ، واليوم الآخر ، أولئك سنؤتيهم أجراً عظيماً) ، ومثل كلمة : « القائلون » فيما أنشده الكسائى لبعض فصحاء العرب :

وكلُّ قومٍ أطاعوا أمرَ مرشدهم إلا نُمَيرًا أطاعت أمر غاويها
الظاعنين ، ولما يُظعِنوا أحدًا والقائلون لمن دارٌ نُخَليها ؟

ومثل : ما أنشده الفراء لبعضهم كذلك :

إلى الملِك القَرْم[1] وابن الهُمَامِ وليثَ الكتيبة فى المزدحَمْ
وذا الرأى حين تَغُمُّ الأمُورُ بذات الصليل[2] ، وذات اللجُمْ[3]

فقد نصبَ كلمتَى : « ليث » و « ذا » على الاعتبار السابق[4] . . . .

(١١) هل يصح عطف الزمان على المكان وعكسه ؟ الأحسن الأخذ بالرأى الذى يجيزه عند أمن اللبس ؛ نحو قابلتك أمام بيتك هذا ويوم الخميس أو : قابلتك يوم الخميس وأمام بيتك[5] .

---

(١) السيد العظيم .
(٢) ذات الصليل : السيوف .
(٣) ذات اللجم : الخيول .
(٤) راجع تفسير القرطبى فى آيتى « البقرة والنساء » ، وكتاب : « مجمع البيان لعلوم القرآن » للطبرسى — ج ١ ص ٦ — حيث الأمثلة السابقة وغيرها ، وإيضاح لحكم القطع فى عطف النسق .
(٥) عرض لهذه المسألة « الصبان » فى الجزء الثانى من حاشيته ، آخر باب : « الظرف » قائلا ما نصه الحرفى :
—

. . . .

— « (هل يجوز عطف الزمان على المكان وعكسه ؟ قال فى المغنى : أجاز الفارسى فى قوله تعالى: «وأُتْبِعوا فى هذه الدنيا لعنةً ، ويوم القيامة» . — أن يكون « يوم القيامة » معطوفاً على محل هذه . ا هـ. قال الدماميني : إن أريد بالدنيا الأزمنة السابقة ليوم القيامة فلا إشكال فى عطفه عليها ؛لأن كلا منهما زمان. وإن أريد بها هذه الدار من حيث هى مكان ، ففيه عطف زمان على مكان ، وفى الكشاف ما يقتضى منعه؛ فإنه لما تكلم فى تفسير قوله تعالى : — (لقد نصركم الله فى مواطن كثيرة ، ويوم حنين . . .) — قال : فإن قلت : كيف عطف الزمان على المكان ، وهو يوم حنين على المواطن ؟ قلت معناه : وموطن يوم حنين ، أو : فى أيام كثيرة ، ويجوز أن يراد بالمواطن : «الوقت» ؛ كمقتل الحسين ، ا هـ .

ووجهه بعض الأفاضل بأن الفعل مقتض لظرف الزمان اقتضاءه لظرف المكان ؛ فلا يجوز جعل أحدهما تابعاً للآخر ؛ فلا يعطف عليه كما لا يعطف المفعول فيه على المفعول به ، ولا المفعول على الفاعل ، ولا المصدر على شىء من ذلك ، وبأن ظرف الزمان ينتصب على الظرفية مطلقاً ، بخلاف ظرف المكان ؛ فإنه يشترط فيه الإبهام . فلما اختلفا من هذه الجهة لم يجز عطف أحدهما على الآخر . ولعدم سماع عطف أحدهما على الآخر .

« لكن جوزه بعضهم ؛ لاشتراكهما فى الظرفية ؛ تقول ضربت زيداً يوم الجمعة وفى المسجد ، أو : فى المسجد ويوم الجمعة ؛ . . . وعليه جرى ابن المنير فى الانتصاف مناقشاً به صاحب الكشاف) » ، انتهى كل ماقاله الصبان فيما سبق حرفياً ، وأردفه بأنه نقله باختصار .

وهذا الرأى الأخير هو الأنسب . إلا أن المثال الذى ساقه خال من بيان الطريقة فى إعرابه . ثم هو لا يخلو من لبس ؛ إذ لا دلالة معه على أن الضرب الذى وقع يوم الجمعة ، أهو الذى وقع فى المسجد أم هو ضرب آخر . فلا بد من قرينة .

— وقد سبق للمسألة السالفة إشارة موجزة فى باب : « الظرف » ، ج ٢ م ٧٨ فى آخر الكلام على أحكام الظرف بنوعيه —

المسألة ١٢٣ :

د ـ البدل[1]

تعريفه : يتضح تعريفه مما يأتى :

لو سمعنا من يقول : « عَدَل الخليفة » ــ لفهمنا المراد، وكادت الفائدة المعنوية تتمّ، لولا ما يشوبها من بعض النقص الواضح ؛ إذ تتطلع النفس إلى معرفة هذا الخليفة ، واسمه، وتتعدد الخواطر بشأنه ؛ أأبو بكر هو، أم عُمَر، أم عثمان ، أم علىّ ... و .... ؟ .

فلو أن المتكلم قال : عدل الخليفة « عُمر » ــ مثلاً ــ ما شعرنا بذلك النقص المعنوى ؛ لأن « عمر » هو المقصود الأساسى بالحُكم الذى فى هذه الجملة ، (أى : هو الذى ينسبُ العدل إليه) ، فليس لفظ « الخليفة » هو المقصود الأصيل بهذا الحكم ، وبهذه النسبة .

وكذلك لو قلنا : اتسع مجال الحضارة فى زمن : « ابن الرشيد » ، لكانت الجملة مفيدة . لكن السامع ــ بالرغم من هذه الإفادة ــ يشعر بنقص معنوى كبير تدور بسببه أسئلة متعددة : مَن ابن الرشيد هذا ؟ ما اسمه ؟ ما زمنه ؟. . . أهو الأمين ، أم المأمون ، أم غيرهما ...؟

فإذا قلنا : اتسع مجال الحضارة فى زمن ابن الرشيد المأمون ــ اكتملت الإفادة من هذه الناحية المعينة ، وزال النقص بسبب ذكْر : « المأمون » ، الذى هو المقصود الأصيل من الحكم السابق ، ومن نسبة اتساع المجال إليه .

فكلمة : « عُمَر » تسمى : « بدَلا » ، وكذلك كلمة : « المأمون » ، وأشباههما من كل كلمة تكون هى المقصودة فى الجملة بالحُكْم بعد كلمة سبقتها ؛ لتُمَهد الذهن للمتأخرة عنها ، وتوجه الخاطر إليها ، وليس بين الكلمتين

---

(١) هذا هو الاسم المشهور. ويرد ــ أحياناً ــ فى بعض المراجع القديمة ، وعلى لسان بعض النحاة الأوائل باسم : « الترجمة ، أو : التبيين ، أو : التكرير » . ولا قيمة لهذا الاختلاف القائم على مجرد الاصطلاح المختلف ــ أحياناً ــ باختلاف العصور .

رابط لفظى يتوسط بالربط بينهما . ولهذا يقولون فى تعريف البدل :

« إنه التابع(١) المقصود وحده بالحكم المنسوب إلى تابعه ، من غير أن تتوسط — فى الأغلب(٢) — واسطة لفظية بين التابع والمتبوع » .

ومن هذا التعريف يتضح الفرق بين البدل والتوابع الأخرى : فالنعت والتوكيد وعطف(٣) البيان ، ليست مقصودة بالحكم ، وإنما هى مكملة له بوجه من الوجوه التى سبقت فى أبوابها . وعطف النسق لا بد فيه من الواسطة ، وهى أداة العطف . هذا إلى أن ما بعد هذه الأداة قد يكون مخالفاً فى الحكم لما قبلها فلا يكون مقصوداً به ، وقد يشاركه فى الحكم ولكنه لا ينفرد به . فلا يكون هو المقصود وحده(٤) ...

والأغلب فى «البدل» أن يكون جامداً ، ومن القليل الجائز أن يكون مشتقًّا(٥) . فإذا أمكن إعراب المشتق شيئاً آخر يصلح له ، كان أولى(٦) .

* * *

(١) سبق فى أول باب النعت ص ٤٣٤ بيان معنى التابع والمتبوع ، والأحكام المهمة الخاصة بالتابع ، ومنها ؛ الفصل بينه وبين المتبوع إلا إن كان المتبوع أحد الموصولات ؛ إذ لا يفصل بين الموصول وصلته بتابع مطلقاً — طبقاً للبيان الذى سبق فى ج ١ م ٢٧، ص ٣٤٨ باب الموصول — ومنها : عدم انتقال البناء من المتبوع إلى التابع مطلقاً .

(٢) يلاحظ أن عدم الواسطة اللفظية فى البدل هو الأغلب ، لأن البدل من المجرور يجوز أن يكون بواسطة إعادة العامل وهو حرف الجر الداخل على البدل منه ، كاللام الجارة فى قوله تعالى :

(لقد كان لكم فى رسولِ اللهِ أُسوةٌ حسَنةٌ لمن كان يرجُو الله ...) . وقوله تعالى (ربَّنا أَنزِلْ علينا مائدة من السماء تكون لنا عيدًا لأوّلِنا وآخرِنا . . .) .

فقد أعيدت اللام مع كلمتى : «مَنْ» و«أوّلِنا» وهذه الإعادة فى البدل أمر جائز ، لا واجب ، وهى مختصة بحروف الجر وحدها . وسيجىء لها بيان مناسب فى ص ٦٥٥ .

(٣) الموازنة بين البدل وعطف البيان مدونة فى ص ٥٤٦ .

(٤) ويتضح من التعريف السابق أيضاً : أن الحرف وحده لا يقع بدلا ؛ لأنه لا يصلح للحكم . فالبدل والمبدل منه إما اسمان معاً ، وإما فعلان معا ، وإما اسم وفعل ، وإما جملتان معاً ، وإما أحدهما جملة والآخر غير جملة . . . كل ذلك على حسب البيان الذى سيجىء ،

ويقول ابن مالك فى تعريف البدل :

التَّـابِعُ المقْصُودُ بِالْحكْمِ بِلَا   وَاسِطةٍ هُوَ المُسَمَّى : «بَدَلَا»

(٥) راجع الصبان — ج ٢ أول باب : الإضافة ، عند الكلام على : «الإضافة غير المحضة» .

(٦) يتصل بهذا ويوضحه ماسبق فى : «ج» من ص ٤٦٤ وما سيجىء فى ج ٤ م ١٣٠ أحكام تابع المنادى ، ووصف اسم الإشارة : .

الغرض من البدل :

الغرض الأصيل هو — فى الغالب — تقرير الحكم السابق وتقويته بتعيين المراد ، وإيضاحه ، ورفع الاحتمال عنه . لأن هذا الحكم يُنسب أولاً للمتبوع فيكون ذكر المتبوع تمهيداً للتابع الذى سيجىء ، وتوجيهاً للنفس لاستقباله بشوق ولهفة . فإذا استقبلته وعرفته استقبلت معه الحكم وعرفته أيضاً ، فكأن الحكم قد ذكر مرتين ؛ وفى هذا تقوية للحكم وتوكيد[1] . ولأجل تحقيق هذا الغرض لا يصح أن يتحد لفظ البدل والمبدَل منه إلا إذا أفاد الثانى زيادة بيان وإيضاح ؛ فلا يصح فى مثل : يا سعد سعد أنت زعيم موفق — إعراب : كلمة « سعد » الثانية بدلا[2] .

* * *

أقسام البدل الأربعة المشهورة — وكل منها هو المقصود وحده بالحكم — :

أولها : بدل كلٍّ من كل[3] ، ويسمى « بدل المطابَقة » ، أو : « بدل المطابِق من مطابقه » . وضابطه : أن يكون الثانى مطابقاً — أىْ : مساوياً —

---

(١) لهذا يقولون إن البدل فى حكم تكرير العامل . أما قولهم : إن المبدل منه فى حكم المطروح (أى : المهمل الذى يمكن الاستغناء عنه) فالمراد منه أن هذا شأنه — الغالب — من جهة المعنى لا من جهة اللفظ — بدليل صحة : ضربت الرجل يده ، إذ لو لم يعتد بالرجل أصلا ما كان للضمير مرجع (راجع شرح التصريح) .

وقال الزمخشرى فى المفصل : « مرادهم بكون البدل فى نية طرح الأول — أى : فى نية طرح المبدل منه — هو أنه مستقل بنفسه ، لا متمم لمتبوعه ؛ (فليس كالتأكيد ، والصفة ، والبيان) . لا إهدار الأول. ألا ترى أنك لو أهدرت الأول فى نحو : محمد رأيت غلامه رجلا صالحاً — لم يستقم كلاماً » ا هـ . كلام صاحب المفصل نقلا عن حاشية الصبان آخر عطف البيان . — ثم قال الصبان بعد المثال السالف : بخلافه فى البيان . ا هـ .

ويؤيد هذا ماسيجىء فى رقم « و » من ص ٦٧٨ .

(٢) (راجع حاشية الصبان فى آخر باب تابع المنادى. وسيجىء إشارة لهذا فى وجه من ص ٦٧٧ وفى جـ ٤ ص ٤١ م ١٣٠) وكذلك لا يصح أن يكون البدل أو المبدل منه حرفاً — كما تقدم — .

(٣) من بدل الكل نوع اسمه : « بدل التفصيل » سيجىء فى ص ٦٨٤ وله بعض أحكام فى « هـ » من ص ٦٧٧ .

وإذا كان « المبدل منه » كنية لوحظ فيه وفى « البدل » ما سبق فى « ا » من ص ٤٤٤ .

للأول فى المعنى تمام المطابقة مع اختلاف لفظيهما فى الأغلب(١) فهما واقعان على ذات واحدة ؛ وأمر واحد — نحو : (أشرقت الغزالة ، الشمس ؛ فأنارت الدنيا) ، فالشمس بدل كل من كل ، والمبدل منه : هو الغزالة ، ومعنى الثانى — هنا — معنى الأول تماماً . ومثله : (الدينار من تبر ؛ ذهب ، والدرهم من لجَيْن فضة) ، فكلمة : « ذهب » بدل مطابق من « تبر » ، وكلمة : « فضة » بدل مطابق من : «لجَيْن» . وهذا النوع من البدل لا يحتاج لرابط يربطه بالمتبوع(٢) ..

ومن الأمثلة أيضاً : قوله تعالى : (اهْدنا الصراطَ المستقيمَ ، صراطَ الذين أنعمت عليهم . . .) ، فكلمة : «صراط » الثانية بدل كل من كل من الأولى لأن صراط الذين أنعمَ الله عليهم هو عينه الصراط المستقيم ؛ فالكلمتان بمعنى واحد تماماً . وقول الشاعر :

---

(١) الأغلب اختلافهما فى اللفظ . وقد يتفقان بشرط أن يفيد الثانى زيادة بيان وإيضاح — كما تقدم فى الصفحة السالفة ، وكما يجىء فى : « ج » ص ٦٧٧ — ومن أمثلة اتفاقهما قوله تعالى :

(اهْدِنا الصراطَ المستقيمَ صراطَ الذين أنعمتَ عليهم ......) .

وقوله تعالى : فى سورة الشورى : (وإنك لتَهْدِى إلى صراطٍ مستقيم ، صراطِ الله الذى له ما فى السمواتِ وما فى الأرض ...) وبسبب توافق اللفظين يتشابه بدل الكل والتوكيد اللفظى فى الصورة اللفظية الظاهرة ، وقد يصعب التفريق بينهما أحياناً فى الصورة اللفظية الظاهرة . غير أن الصعوبة تزول ويتيسر تمييز أحدهما من الآخر بأمرين مجتمعين معاً :

أولهما : الغرض المعنوى الذى ينفرد بتأديته كل منهما ، وهذا الغرض ترشد إليه وتعينه القرائن وتحدده .

وثانيهما : الأحكام الأخرى التى يختص بها كل منهما دون صاحبه . . .

وقد يكون « البدل » عاماً فى ظاهره ولكنه خاص فى المراد منه ؛ كما فى الاستثناء التام غير الموجب حيث يجوز فى المستثنى النصب والبدل ، نحو : ما تخلف السابقون إلا واحداً ، أو واحدٌ . فإذا تقدم المستثنى « البدل » فإن الحكم يتغير ؛ فيزول عنه اسمه ، ويعرب على حسب حاجة الجملة ؛ ويفقد المستثنى منه الذى تأخر اسمه ، ويعرب «بدلا» من الاسم السابق ، ويصير الكلام : ما تخلف إلا واحد السابقون . فالسابقون : « بدل » من واحد ، وهو بدل « كل من كل » ؛ لأن المتأخر عام أريد به خاص — كما أسلفنا — وبيان هذه المسألة وتفصيل الكلام عليها مدون فى مكانها المناسب ؛ وهو باب الاستثناء ج ٢ — رقم ٤ من هامش ص ٢٩٨ م ٨١ ، عند الكلام على المستثنى بإلا . —

(٢) الأمثلة الثلاثة السالفة صالحة لبدل الكل ، ولعطف البيان ، والتوكيد اللفظى بالمرادف ، وإنما تكون التفرقة بينها بالغرض المراد تحقيقه من كل ، طبقاً لما سلف من الأغراض المدونة فى أبوابها وبملاحظة الفوارق والأحكام التى تميز كل نوع ، وتختص به — كما سبقت الإشارة هنا فى رقم ١ —

إن النجومَ نجومَ الأفقِ أصغرُها ... فى العين أذهبُها فى الجو إصعادا

فكلمة : « نجوم » الثانية بدل كل من كل ، من الأولى ، لأن المراد من نجوم الأفق هو عين المراد من كلمة : « نجوم » الأولى . ومثل هذا قول الآخر :

إن الأسود أسودَ الغابِ همتُها ... يوم الكريهة فى المسْلوب لا السَّلَبِ[1]

وقد تقدم الارتباط بين بدل الكل وعطف البيان[2] . . . .

ثانيها : بدل بعض من كل ، (أو : بدل جزء من كل) . وضابطه : أن يكون البدل جزءاً حقيقيًّا[3] من المبدَل منه (سواء أكان هذا الجزء أكبر من باقى الأجزاء ، أم أصغر منها ، أم مساويًا) وأن يصح الاستغناء عنه بالمبدل منه ؛ فلا يفسد المعنى بحذفه ....[4] نحو : أكلت البطيخة ثلثَها ، والبرتقالة ثلثيها . ونحو : اعتنيت بوجه الطفل ، عينيه . ونظفت فمه ، أسنانَه .

والأعمّ الأكثر أن يشتمل هذا البدل على رابط يربطه بالمتبوع ، وأهم الروابط هو « الضمير »[5] فإن كان الرابط الضميرَ وجب أن يطابق المتبوع فى الإفراد والتذكير وفروعهما[6] . . . . ومن الجائز — مع قلته — الاستغناء عن هذا الضمير فى إحدى حالات ثلاث .

---

(١) الغنيمة التى يأخذها الغالب من المغلوب . (٢) فى ص ٥٤٦ .

(٣) جزء الشىء هو الذى يدخل فى تكوين هذا الشىء دخولا أساسيًّا ، لا عرضيًّا ، بحيث لا يوجد الكل كاملا بغير جزئه ، كالرأس ، أو العنق ، أو : القلب ، ... بالنسبة للإنسان ، وكالعين ، أو : الفم أو : الجبهة . . بالنسبة للوجه ، وكالشفتين ، أو : الأسنان . . . بالنسبة للفم . . . و ... أما الأمور العرضية والأوصاف الطارئة ... فكالعلم ، أو الفهم ، أو : البياض ، أو : الحمرة . وبسبب الجزئية الأصيلة اختلف بدل « البعض » عن «بدل» الاشتمال — كما سيجىء فى ص ٦٧٠ .

(٤) يشترط لصحة بدل البعض — كما يقول الصبان — صحة الاستغناء عنه بالمبدل منه فيصح جدع السارق أنفه ، ولا يصح : قطع السارق أنفه ؛ لأنه لا يقال : قطع السارق . على معنى قطع أنفه ، وإرادة هذا المعنى . فلا بد فى البدل الجزئى من دلالة ماقبله دلالة إجمالية . يوضح هذا صاحب « الهمع » بأنه لو حذف البدل لأمكن الاهتداء إليه مما قبله من غير أن يختل الكلام بحذفه — وقد أشرنا لهذا فى : « و » من ص ٦٧٨ — .

(٥) لأنه أقوى فى الإيضاح ، وكشف المراد ، وإبعاد اللبس ، وهذه أسمى خصائص اللغة .

(٦) ولا فرق بين أن يتصل الضمير بالبدل مباشرة — كالأمثلة المتقدمة — وأن يتصل بلفظ آخر له صلة بالبدل ؛ نحو : احتفيت بالفائزين ؛ ثلاثة منهم .

ا ـ وجود « أل » التي تغنى عنه فى إفادة الربط ، وتقوم مقامه عند أمن اللبس ، نحو: إذا رأيت الوالد فقبّله ، اليد، أى : فقبّله يده، أو اليد منه[1]...

ب ـ أنْ يكون البدل بعضًا والمبدل منه هو المستثنى منه فى كلام تام غير موجب ، (حيث يصح فى المستثنى : إمَّا النصب على الاستثناء ، وإما الإتباع على البدلية من المستثنى منه ـ كما تقدم فى باب المستثنى ـ[2]) ؛ نحو : ما تعب السباحون إلا واحداً أو واحدٌ ؛ فوجود « إلا » يغنى عن الرابط ؛ لدلالتها على أن المستثنى بعض من المستثنى منه[3] .

حـ ـ أن يجيء بعد البدل سرد بقية أجزاء المبدل منه ، بحيث يكون سردها وافيًا يشملها جميعًا ، ويستوفى كل أجزاء المتبوع ؛ مثل : الكلمة أقسام ثلاثة ؛ اسم ، وفعل ، وحرف ، فلفظة : « اسم » بدل بعض من ثلاثة ، أو من أقسام . وهذا البدل خال من الرابط ؛ لأن البدل وما بعده قد جمع كل أجزاء المبدل منه ، وذكرت فى الكلام مستوفاة[4] . ومن الأمثلة قول الشاعر :

أُداوى جحود القلب بالبر والتقَى ... ولا يستوى القلبان : قاسٍ وراحمُ

فكلمة : « قاس » بدل خال من الرابط ؛ لأنه مع ما بعده يشتمل على كل ما للمبدل منه . وليس للمبدل منه هنا سوى هذين النوعين .

ثالثها : بدل الاشتمال ، ولتوضيحه نسوق المثال التالى :

إذا قلتُ : أعجبتْنى الوردة ، جاز للسامع أن ينسب الإعجاب إلى لونها أو رائحتها ، أو تنسيق أوراقها ـ أو . . . لأن الإعجاب يحتمل هذه المعانى العرَضية مفردة ، ومجتمعة ، ويشتمل عليها ضمنًا . فإذا قلت : أعجبتنى الوردة رائحتها ... تعيَّن معنى واحد من تلك المعانى العرَضية التى يتضمنها العامل:

---

(١) انظر ما يتصل بهذا فى رقم ٢ من هامش ص ٦٧٦ . (٢) فى جـ ٢ م ٨١ ص ٢٩٧ .

(٣) راجع حاشية الصبان ، أول باب الاستثناء .

(٤) وقيل : إن الضمير مقدر ، والتقدير : اسم منها ، وفعل منها ، وحرف منها . ولا أثر للخلاف بين الرأيين . لأن نتيجتهما واحدة : هى خلو التابع من رابط ظاهر فى الكلام .

« ملاحظة » إذا كان المبدل منه متعدداً والبدل غير واف بالعدد تعين قطع البدل بالتفصيل الذى سنذكره فى « هـ » من ص ٦٧٧ . (راجع الصبان فى أول باب عطف البيان) .

(أعْجَبَ) ، واتجه القصد إلى هذا المعنى دون باقى المعانى التى يشتمل عليها العامل إجمالا ، والتى تنطبق على الوردة وتتصل بها ، من غير أن يدخل واحد منها فى ذات الوردة ، وفى تكوينها المادىّ (الجسمى) ، أى : من غير أن يكون واحد منها جزءاً حقيقيًّا أساسيًّا لا توجد الوردة إلا به ، فليست رائحة الوردة جزءاً أصيلاً فى تكوينها المادىّ يتوقف عليه وجود الوردة ، وليس لونها ، أو تنسيق ورقها جزءاً أساسيًّا كذلك ، وإنما هى أمور عَرَضية طارئة على ذاتها المادية ، قد تلازم الذات أولا تلازمها . وبقاءُ الذات أو فناؤها ليس متوقفاً عليها ؛ فمن الممكن أن توجد الوردة وأن تبقى من غير أن يكون لها رائحتها ، أو لونها ، أو تنسيق ورقها ، أو غير هذا من المعانى والأوصاف الطارئة التى تندمج تحت لفظ العامل : « أعْجَبَ » .

فالرائحة فى الأسلوب السابق هى التى تسمى : « بدل اشتمال » و « المبدَل منه » هو : « الوردة » ، والعامل هو : « أعْجَبَ » . ويقولون فى بدل الاشتمال :

« إنه تابع يُعَيِّن أمراً عَرَضِيًّا ، ووصفاً طارئًا من الأمور والأوصاف المتعددة التى تتصل بالمتبوع ، ويشتمل عليها معنى عامله إجمالا بغير تفصيل[1] » .

ومن هذا التعريف يتبين أن بدل الاشتمال مقصود لتعيين أمر فى متبوعه ، وأن هذا الأمر عَرَضِىّ طارئ ، وليس جزءاً أصيلا من المتبوع[2] . وأن أساس الاشتمال وموضعه الحق هو « العامل » بمعناه ، لا التابع ولا المتبوع .

ومن الأمثلة لهذا البدل : بهرنى عمرُ عَدْله — راقنى معاويةُ حلمُهُ — سرتنى عائشةُ علمُها ودينُها . فالكلمات : عدل : حلم — علم .... بدل اشتمال كل واحدة منها تُعَيِّن أمراً خاصًّا فى المتبوع . وهو أمر عرَضىّ لا يدخل فى تكوين الذات تكوينًا ماديًّا أصيلاً . وهذا الأمر العرَضىّ الطارئْ يندرج

---

(١) وهذا الاشتمال قد يكون فى أمر مكتسب ؛ كالعلم ، أو غير مكتسب مع ملازمته لصاحبه زمناً ، كالحسن ، أوعدم ملازمته : كالكلام . وأيضاً قد يكون الاشتمال تارة اشتمال الظرف على المظروف ؛ كالثوب ، وتارة لا يكون ، كالفرس .

(٢) وبسبب هذا يختلف بدل الاشتمال عن بدل البعض اختلافاً واسعاً .

مع أمور عَرَضية أخرى تحت العامل ، ويشتمل عليها معنى هذا العامل إجمالا .

ولا بد فى بدل الاشتمال من ضمير يطابق المتبوع فى الإفراد والتذكير وفروعهما ، وهذا الضمير قد يكون مذكوراً كما فى الأمثلة السالفة ، وقد يكون مقدراً ؛ كقوله تعالى : (قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ[1] ، النار ذات الْوَقُود) ، والتقدير : « النار فيه » . فحذف الجار والمجرور ، والمجرورُ هو الضمير الرابط ، ويصح أن يكون التقدير : ناره ذاتِ الوقود . ثم حذف الضمير ، ونابت عنه « أل » فى الربط[2] .

وبدل الاشتمال — كبدل البعض — لا بد لصحته من صحة الاستغناء عنه بالمبدل منه وعدم فساد المعنى بحذفه[3] .

رابعها : البدَل المباين للمبدَل منه — ويسمى : « بدل المباينة » — وهو ثلاثة أنواع لابد فى كل منها أن يكون هو المقصود بالحكْم[4] ، وأن يقوم دليل (أى : قرينة) يوضح المراد منه ، ويمنع اللبس[5] . وهذا القسم بأنواعه الثلاثة لا يحتاج إلى ضمير — أو غيره — يربطه بالمتبوع .

أ — بدل الغَلَط : وهو الذى يذكر فيه المبْدَلُ منه غلَطاً لِسانيًّا ، ويجىء البدل بعده لتصحيح الغلط . وذلك بأن يجرى اللسان بالمتبوع من غير قصد ،

---

(١) أصل الأخدود : الشق أو الحفرة فى الأرض . ويراد به هنا : شق أحدثه قبل الإسلام بعض الملوك الطغاة فى الفرس واليمن والشام ليحرقوا فيه من يخالفهم ، ويخرج من دينهم إلى النصرانية ، أو غيرها من الأديان السماوية .

(٢) ما الداعى لأن يقال : حذف الضمير ، ونابت عنه « أل » فى الربط ؟ أليس الأفضل أن تتبع الرأى الذى يجعل الرابط هو الضمير ؛ وأنه قد يصح الاستغناء « بأل » أو غيرها ، كما سبق البيان فى ص ٦٦٩ ؟ على أن هذا الاختلاف شكلى يسير .

(٣) لهذا بيان فى حاشية : « ياسين » على التصريح » ، مضمونه : أنه يشترط فى بدل الاشتمال تحقق أمرين ، أحدهما : إمكان فهم معناه عند حذفه ؛ ومن ثم كان « أعجبنى علىّ أخوه » ، بدل إضراب ، لا بدل اشتمال ، إذ لا يصح الاستغناء عنه بالأول .

وثانيهما : حسن الكلام واستقامته على تقدير حذفه ، وافتراض أن البدل غير مذكور ، ولهذا امتنع : « أسرجت عليا فرسه » لأنه — بالرغم من فهم معناه فى الحذف — لا يستمل مثله ، ولا يحسن . فلو ورد مثل هذا الكلام لكان بدل غلط ؛ فبدل الاشتمال كبدل الجزء فى هذا ، — كما أشرنا فى ص ٦٧٨ — .

(٤) وهذا هو الشأن فى كل نوع من أنواع البدل .

(٥) انظر ما يختص بمنع اللبس فى الصفحة الآتية .

ثم ينكشف هذا الغلط والخطأ للمتكلم سريعاً ؛ فيذكر البدل ، ليتدارك به الخطأ اللسانيّ ويصححه . فالغلط إنما هو فى ذكر المبدل منه ، لا فى البدل ، نحو : (أعظم الخلفاء العباسيين : « المأمون » بن « المنصور» ، « الرشيد » .) فالحقيقة : أن « المأمون » هو ابن « الرشيد » ، ولكن المتكلم جرى لسانه بالخطأ ، فذكر أنه ابْن المنصور ؛ فأسرع وأصلح الخطأ بذكر الصواب ، قائلا : « الرشيد » . فالرشيد ؛ بدل من المتبوع ، الذى ذُكر خطأ لسانيًّا . وليس « الرشيد » هو : الغلط ؛ وإنما هو تصحيح للغلط الكلامى السالف الذى ذكر بغير قصد ولا تنبّه . فكلمة : « الرشيد » بدل من « المنصور » بدل غلط ، أى :بدلا مقصوداً من شىء غير مقصود ُذكرَ غلطاً — كما أوضحنا — ولا يحتاج هذا البدل إلى ضمير يربطه بالمتبوع [1]ولا ورود لهذا النوع فى القرآن الكريم منسوباً إلى الله[2] . . .

ب — بدل النسيان : هو الذى يذكر فيه المبدل منه قَصداً ، ويتبين للمتكلم فساد قصده : فيعدل عنه ، ويذكر البدل الذى هو الصواب ؛ نحو : (صليت أمس العصر ، الظهر ، فى الحقل) ، فقد قصد المتكلم النص على صلاة العصر ، ثم تبين له أنه نسى حقيقة الوقت الذى صلاّه ، وأنه ليس العصر ؛ فبادر إلى ذكر الحقيقة التى تَذكَّرها ، وهى : « الظهر » فكلمة : « الظهر » بدل مقصود من كلمة ؛ « العصر » بدل نسيان . والفرق بين هذا البدل وسابقه أن الغلط يكون من اللسان ، أما النسيان فمن العقل .

وهذا النوع كسابقه لا يحتاج إلى ضمير يعود على المتبوع ، ولا إلى رابط آخر[2] . . . ولا ورود لهذا النوع فى القرآن الكريم منسوباً إلى الله[1] . . .

حـ — بدل الإضراب[3] : وهو الذى يذكر فيه المبدَل منه قصداً ، ولكن

(١ و ١) انظر الملاحظة التى فى ص ٦٧٢ .

(٢ و ٢) إذ يستحيل وقوع « الغلط والنسيان » من المولى — جل شأنه — ويستحيل نسبة أحدهما إليه ؛ لبطلان هذه النسبة بداهة .

(٣) يسمى أيضاً : بدل « البَدَاء » — بفتح الباء والدال — أى : الظهور . لأن المتكلم بعد أن ذكره أولا — بدا له (أى : ظهر له) أن يذكر الثانى . والإضراب المقصود هنا هو : الإضراب الانتقالى — وقد سبق شرحه فى ص ٦٢٣ — .

يُضْرِب عنه المتكلم (أى : ينصرف عنه ويتركه مسكوتًا عنه) من غير أن يتعرض له بنفى أو إثبات — كأنه لم يذكره — ويتجه إلى البدل . نحو : سافرْ فى قطارٍ ، سيارةٍ . فقد نصّ المتكلم على القطار أولا ، ثم أضْرَبَ عنه تاركًا أمره ، ونصّ على السيارة بعد ذلك ، فهى بدل مقصود من القطار . ولا يحتاج هذا البدل إلى ضمير يعود إلى المتبوع ، ولا إلى غيره من الروابط ... [1]

---

(١) وفى الأقسام الأربعة السابقة يقول ابن مالك :

مُطَابِقاً ، أَوْ : بعْضًا ، أَوْ مَا يَشْتَمِلْ عَلَيْهِ يُلْفَى ، أَوْ : كمعْطُوفٍ بِبَلْ

(تقدير البيت : يلفى البدل مطابقاً ، أو بعضاً ، أو ما يشتمل عليه ، أو كمعطوف ببل) وقد تضمن هذا البيت بدل المطابقة بالنص الصريح وهو : « مطابقاً» . وبدل البعض بالنص الصريح ، وهو : « بعضاً » كما تضمن بدل الاشتمال بقوله : « أو ما يشتمل عليه . » (وكلمة : مطابقاً مفعول ثان ليلفى) .

يريد : أو : شيئاً يشتمل على البدل اشتمالا معنوياً (وهو يريد : العامل والمتبوع على الوجه الذى شرحناه) . ويريد بالمعطوف بالحرف الذى يشبه « بل »: بدل المباينة ؛ لأنه بأنواعه الثلاثة لا يخلو من الإضراب الانتقالى لا الإبطالى . (وقد سبق شرح الاثنين عند الكلام على «بل» العاطفة — ص ٦٢٣— وأوضحنا أن الانتقالى هو الذى يفيد الانتقال من غرض إلى غرض آخر) ويبين ابن مالك المراد من شبيه « بل » فيقول :

وذا لِلاضْرَاب اعزُ إنْ قَصْدًا صَحِبْ ودُون قَصْدٍ غَلَطٌ به سُلبْ

(ذا ، أى : هذا الذى يشبه : « بل » — اعز : انسب) .

يريد : انسب الذى يشبه « بل » إلى الإضراب إن صحبه القصد ، وكان المتكلم مريداً له ، (والإضراب هنا هو : الإضراب الانتقالى) . وإن لم يقصده المتكلم فهو« بدل غلط » . وقد بين بعد هذا أن البدل نفسه ليس بموضع الغلط ، وإنما جاء ليسلب الغلط ويزيله . (والتقدير : وغلط دون قصد سلب بالبدل) . واقتصر ابن مالك على نوعين من البدل المباين : هما : « الغلط » ، والإضراب » ، وترك « النسيان » ولكن البيت التالى المشتمل على مثال لكل نوع — قد يتسع للنسيان ، قال :

كَزُرْهُ خَالِدًا ، وَقَبِّلْهُ اليدا واعْرِفْهُ حقَّهُ ، وخُذْ نَبْلًا مُدَى

(خالد : اسم رجل — النَّبل ، جمع : نبلة ، وهى : السهم الذى يصاد به الطيور وغيرها من الناس وسائر الحيوان . المدى ، جمع مدية ، وهى : السكين .) « فخالد » بدل كل من الهاء التى فى الفعل قبله مباشرة . و« اليد » : بدل جزء من الهاء التى قبله فى الفعل (أى : يده ، أو اليد منه) و« حق » بدل اشتمال من الهاء التى قبله مباشرة ، ومدى : بدل غلط ، أو نسيان ، أو إضراب ، من « نبلا » . فالبدل هنا يحتمل الثلاثة .

والأحسن عدم الالتجاء إلى هذا النوع من البدل قدر الاستطاعة ؛ لأن احتمال اللبس فيه كبير[1] . . . .

«ملاحظة» : سبق أن أنواع البدل المباين الثلاثة تحتاج إلى قرينة توضح وتمنع اللبس . وأحسن منها أن يتقدم على كل نوع — مباشرة — حرف العطف «بل» المفيد للإضراب . لأن وجود هذا الحرف يؤدى إلى إعراب ما بعده معطوفًا لابدلا . وبهذا يمتنع احتمال أنه نعت ، ذلك الاحتمال الذى قد يتسرب إلى الوهم قبل مجىء الحرف : «بل» وبمجيئه تنتقل المسألة من البدل إلى العطف .

---

(١) سبق تفصيل الكلام عليه فى ص ٦٢٣ من «باب العطف» .

. . . .

. . . .

زيادة وتفصيل :

ا ـ المشهور من أنواع البدل هو الأربعة التى شرحناها . وزاد بعض النحاة نوعًا خامسًا سماه : « بدل الكل من البعض » ، واستدل له بأمثلة متعددة تؤيده ، منها قوله تعالى فى التائبين الصالحين : « (... فأولَـئك يَدْخُلُون الجَنَّةَ ، وَلاَ يُظْلَمُونَ شَيْئًا ، جَنَّاتِ عَدْنٍ التى وَعَدَ الرحمنُ عبادَهُ بالْغَيب ..) » ، فجنات بدل كل من الجنةَ ، والأولى جمع ، والثانية مفرد ، ولهذا كان البدل كلاً والمبدل منه بعضًا . ومنه قول الشاعر :

رَحم اللهُ أَعظُماً دفَنُوها بسِجِسْتانَ طلحةَ الطلَحاتِ

فكلمة : طلحة « بدل كل » من « أعْظمُ » التى هى جزء من « طلحةَ » ، وكذلك قول الشاعر :

كأنى غداةَ[1] البيْنِ[2] يوم تَحَمَّلُوا[3] لدى سَمُرَات[4] الحىّ ناقفُ حَنْظَلِ[5]

فكلمة « يوم » بدل كل من « غداة » مع أنه يشملها ، وهى جزء منه[6] ...

ب ـ حكم البدل :

البدل أحد التوابع ؛ فلا بد أن يوافق متبوعه فى حركات الإعراب ، وفى بعض الأشياء المشتركة التى سبق النص عليها[7] . أما موافقته إياه فى غير ذلك فيجرى فيها التفصيل الآتى :

(١) فمن جهة التنكير والتعريف لا يلزم أن يوافق متبوعه فيهما ؛ فقد يكونان

---

(١) أول النهار . (٢) الفراق . (٣) سافروا وارتحلوا .

(٤) جمع « سَمُرَة » ـ بفتح فضم ، ففتح ـ وهى شجرة الطلح (نوع من شجر الموز) .

(٥) أى : جامع حنظل ، وجامعه تدمع عيناه .

(٦) قال صاحب الهمع ـ ج ٢ ص ١٢٧ ـ ما نصه : « والمختار ـ خلافاً للجمهور ـ إثبات بدل الكل من البعض ؛ لوروده فى الفصيح » اهـ . وسرد لتأييد رأيه الأمثلة السالفة .

(٧) فى ص ٤٣٤ .

. . . .

. . . .

– معًا – معرفتين ؛ كقراءة من قرأ قوله تعالى : (كتابٌ أنزلناهُ إليكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ من الظُّلُمَاتِ إلى النور بإذْن ربِّهم إلى صِرَاطِ العَزيزِ الحَمِيدِ ؛ اللهِ الَّذى له ما فى السموات وما فى الأرض ...) بجر كلمة . « الله » ؛ على اعتبارها بدلا من كلمة : « العزيز » . وقد يكونان نكرتين ؛ كقوله تعالى : (إنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازاً[1] ، حدائقَ وأعْنَابًا ...) . وقد تُبدَل المعرفة من النكرة كقولهَ تعالى : (وإنَّكَ لَتَهْدِى إلى صِرَاطٍ مُسْتَقِيم ؛ صِرَاطِ الله ...) .

وقد تُبدل النكرة من المعرفة ، كقوله تعالى : (لَنَسْفَعَنْ بالنَّاصِيَةِ ، نَاصِيَةٍ كاذبَةٍ[2] . . .) . والمفهوم من كلامهم أن تكون هذه النكرة مختصة – لا محضة – لأن النكرة المختصة الخالية من فائدة التعريف – نحو : مررت بمحمد رجل عاقل – قد تفيد ما لا تفيده المعرفة المشتملة على فائدة التعريف[3] . ومما يؤيد هذا أن الغرض من البدل – كما عرفناه فيما سبق – لا يتحقق بالنكرة المحضة .

(٢) ومن جهة الإفراد والتذكير وفروعهما ، فإن بدل الكل من الكل يطابق متبوعه فيها جميعًا ... ما لم يمنع مانع من التثنية أو الجمع ، كأن يكون أحدهما مصدراً لا يثنى ولا يجمع ؛ كالمصدر الميمى[4] ؛ مثل : قوله تعالى فى الآية السالفة : (مَفَازاً ، حدائقَ ...) وكقصد التفصيل ، فى قَوْل الشاعر :

وكُنْتُ كَذِى رِجْلَيْن رِجْلٍ صَحِيحَةٍ ورِجْلٍ رَمَى فيها الزَّمَانُ فَشَلَّتِ[5]

وأما غيره من أنواع البدل فلا يلزم موافقته فيها[6] .

والغالب أن البدل يرتبط به ما بعده ويعتمد عليه ؛ فيطابقه فى حالَى التذكير

---

(١) فوزاً ، أو : مكان فوز .

(٢) انظر رقم ١ من هامش ص ٤٥٦ .

(٣) راجع حاشية ياسين فى آخر باب البدل .

(٤) سبقت الإشارة لهذا فى ٢٣١ .

(٥) بطلت حركتها ، ووقفت .

(٦) انظر ص ٥٤٦ وما بعدها ، وص ٦٦٨ ، عند الكلام على : « ثانيا » .

. . . .

. . . .

والتأنيث وغيرهما ؛ نحو: إن الغزال عينَه جميلة ، وإن الفتاة جفنَها فاتر ، بتأنيث خبر « إن » فى المثال الأول ، وتذكيره فى الثانى ، ولولا أن الملاحظ هو البدل لوجب التذكير فى الأول والتأنيث فى الثانى . ولابد فى مراعاة ذلك الغالب من عدم وجود قرينة تمنع منه ، وتدل على غيره[1] . ومن غير الغالب قول الشاعر :

إنّ السيوفَ غدوَّها ورواحَها تركتْ هَوَازِنَ مثل قرنِ الأعضَب[2]

فقد جاء الفعل « ترك » مؤنثاً مراعاة للمبدَل منه ، (وهو اسم « إن » لا للبدل .

حـ ــ قلنا[3] ــ إنه قد يتحد[4] لفظ البدل والمبدل منه إذا كان فى لفظ البدل زيادة بيان وإيضاح ؛ كقراءة من قرأ قوله تعالى : (وتَرَى كلَّ أمةٍ جاثيةً[5] كُلَّ أمة تُدْعى إلى كتابِهَا . . .) بنصب كلمة : « كلَّ » الثانية ؛ فقد اتصل بها معنى زائد ، ليس فى المبدل منه ؛ هو بيان سبب الجثْو ، وهو استدعاء كل أمة لتقرأ كتابها . ومن الأمثلة : شاهدنا الجنودَ ، فرحة ، الجنودَ التى انتصرت على أعدائها ، ورأينا الأمة تخرج لاستقبالهم ، الأمةَ التى أنجبتهم...

د ــ قد يحذف المبدل منه ويستغنى عنه بالبدل بشرط أن يكون المبدل منه فى جملة وقعت صلة موصول ؛ نحو: أحسنْ إلى الذى عرفت المحتاجَ ، أى : الذى عرفته المحتاجَ . فكلمة : « المحتاج » يصح أن تكون بدلاً من الضمير المحذوف[6] . . . .

هـ ــ يصح الإتباع والقطع فى البدل إذا كان المبدل منه مذكوراً مجملا ، مضمونه أفراد وأقسام متعددة ، تذكر بعده مفصّلة ــ بأن يشتمل الكلام بعده على جميع أقسامه كاملة ــ نحو : مررت برجال ، طويل ، وقصير ،

---

(١) والأحسن التعبير عن هذا المعنى بأسلوب آخر لا يوهم ولا يوقع فى لبس .

(٢) الحيوان المكسور قرنه .

(٣) فى ص ٦٦٧ وهامشها .

(٤) راجع فى الحكم الثالث : « جـ » وما بعده « الأشمونى » . آخر باب : « البدل » .

(٥) قاعدة معتمدة فى القعود على ركبتيها .

(٦) يصح فى كلمة : « المحتاج » النصب على البدلية من الضمير المحذوف ، والجر على البدلية من اسم الموصول ، والرفع على الخبرية لمبتدأ محذوف ، تقديره : هو.

. . . .

. . . .

ورَبْعة[1] . . . بالرفع ، أو النصب ؛ أو الجر فى هذا المثال .

فإن كان الكلام غير مستوف أقسام المبدل منه تعين فى البدل القطع[2] نحو : مررت برجال طويلا وقصيراً ، أو : طويلٌ وقصير ، بالرفع أو النصب فى الكلمتين . إلا عند نية معطوف محذوف ، فلا يتعين القطع وإنما يصح الأمران — كما صح فى الأول — وهما : البدل والقطع . ومن الأمثلة لهذا قوله عليه السلام: « اجتنبوا الموبقات ، الشركَ والسحرَ » بنصبهما . والتقدير : وأخواتهما . . . . بدليل ذكر هذا المعطوف فى حديث آخر .

فإن كان البدل خاليًا من التفصيل جازفيه الأمران أيضًا : الإتباع والقطع ؛ نحو : فرحت بعلىٌ أخوك أو أخاك على القطع فيهما . أو : أخيك على البدل . . . وسيجىء — فى ص ٦٨٤ وما بعدها — إيضاح آخر لبدل التفصيل، وأنه نوع من بدل الكل .

أما تفصيل الكلام على القطع وطريقته فقد سبق فى باب النعت . ومن المستحسن التخفف من استعماله قدر الاستطاعة .

و — يشترط[3] فى بدل البعض وبدل الاشتمال أن يصح فى كل منهما الاستغناء بالمبدل منه ، وعدم فساد المعنى أو اختلال التركيب لو حذف البدل ، أو اتصل به عامله اتصالا لفظيًّا ظاهراً ومباشراً ، فلا يجوز : (قطعت اللص أنفه ، ولا لقيت كل أصحابك أكثرهم ، ولا أسرجت القوم دابتهم ،) لعدم صحة الاستغناء بالمبدل منه عن البدل . وكذلك لا يصح مررت بمحمد أبيه ، إذ لا يصح أن يقال فى هذا المثال — وأشباهه — عند إظهار عامل

---

(١) متوسط بين الطويل والقصير .

(٢) لكيلا يكون بدل بعض من كل مع خلوه من الرابط ، وما يغنى عن الرابط — كما سبق فى ص ٦٤٤ وفى رقم ٤ من هامشها .

(٣) الشرط الآتى هو ما سبقت الإشارة إليه فى رقم ٤ من هامش ص ٦٦٨ عند الكلام على « بدل البعض » نقلا عن الصبان ، وكذا فى ص ٦٦٩ عند الكلام على « بدل الاشتمال » نقلا عن ياسين وقلنا فى الموضعين السالفين إن مجال الكلام عليه سيكون هنا . ويتصل بهذا ما فى رقم ١ من هامش ص ٦٦٦ .

. . . .

. . . .

البدل — وهو مررت ، أو الباء — وتسليطه على البدل مباشرة : مررت أبيه ، بتعدية الفعل اللازم ، كما لا يقال مررت بأبيه ، من غير مرجع للضمير .

ز — الأغلب أن البدل على نية تكرار العامل[1] ، وليس على تكراره حقيقة . بيان هذا : أن العامل فى « البدل منه » هو العامل فى « البدل » لكن هذا العامل المشترك بينهما واجب الإظهار والتلفظ به قبل المتبوع وحده . ولا يصح إعادته وتكراره ظاهراً صريحاً قبل التابع . وإنما يكفى تخيل وجوده قبل البدل مباشرة . وملاحظة أنه موجود قبله فى النية والتقدير ؛ لا فى الحقيقة والواقع . مع استقامة الأسلوب ، وسلامة المعنى بغير حاجة إلى إعادته وتكراره صريحاً ظاهراً فى الكلام .

والسبب فى منع التكرار الحقيقى — لا الخيالى — أنه يؤدى إلى تأثير العامل المتكرر فى « البدل » تأثيراً جديداً يزحزحه عن « البدلية » ويدخله فى عداد معمولات أخرى لا تصلح « بدلاً » ؛ فى مثل : نظف الرجلُ فمه أسنانَهُ ، يكون المبدل منه هو « الفم » ، والبدل هو : « أسنان » وعاملهما هو : « نَظَّفَ » المذكور صريحاً قبل المتبوع . وتخيلا وتقديراً — دون تكراره — قبل التابع ، وعلى أساس هذا التخيل المجرد ، والتقدير المحض يصح أن نفترض أن أصل الكلام هو : نظّف الرجل فمه — نظف الرجل أسنانه . وهذا الافتراض لم يفسد المعنى ولا التركيب ، وإنما أدّى إلى توضيح المراد : فلو اعتبرنا العامل الثانى ، الملاحَظ تخيلا وتقديراً — وهو هنا : « نظّف » — عاملا معاداً حقيقة ، وتكراراً للأول لأدى هذا إلى إيجاد تركيب جديد ، خال من البدل ، ولوجب إعراب كلمة : « أسنان » شيئاً آخر غير البدل ؛ فتكون هنا على الاعتبار الجديد « مفعولا به » ، ولا تصلح بدلا ، ويترتب على هذا التغيير الإعرابى تغيير معنوى معروف ينشأ من الفرق المعنوى بين البدل ، والمفعول به ، إذ لكل منهما مهمة تختلف عن مهمة الآخر .

ويستثنى من الحكم السالف صورة يصح فيها الأمران ؛ إما تكرار العامل تكراراً لفظيًّا ، وإعادة التلفظ به مرة ثانية ، وإما الاكتفاء بتخيل وجوده قبل البدل

---

(١) سبق إيضاح المراد من أن البدل فى حكم تكرار العامل ، وأن المبدل منه فى حكم المطروح (فى رقم ١ من هامش ص ٦٦٤ — وله إشارة موجزة فى ص ٥٤٧) .

. . . .
. . . .

والاقتصار على ملاحظته فى النية والتقدير[1] . وهذه الصورة الجائزة – لا الواجبة ، كما أسلفنا[2] – هى التى يكون فيها العامل حرفًا من حروف الجر ؛ كاللام الجارة فى قوله تعالى : (لقد كان لكم فى رسول الله أُسوةٌ حسنةٌ لِمنْ كان يرجو اللهَ واليوم الآخر . . .) ، وفى قوله تعالى : (ربنا أنزلْ علينا مائدةً من السماء ، تكون لنا عيداً ، لأولنا وآخرنا . . .) ومثل : « منْ » فى قوله تعالى : (ولا تكونوا من المشركين ، من الذين فرّقوا دينهم وكانوا شيَعًا . . .) ؛ فقد تكررت اللام وأعيدت صريحة فى الآية الأولى (. . . لكم – لِمَنْ . .) ، وكذلك فى الآية الثانية (. . لنا – لأولنا) كما تكررت « مِنْ » فى الآية الثالثة (من المشركين – من الذين . . .) وهكذا . . .

لكن ما إعراب حرف الجر المكرر ؟ وما إعراب الاسم المجرور بعده ؟ قيل : إن حرف الجر المكرر أصلىّ ، باق على عمله ، وإنه هو الذى جر الاسم الواقع « بدلاً » بعده . دون الحرف الأول المتقدم ، ودون حرف آخر مقدر ، أو ملحوظ متخيل . بحجة أنه لا داعى للتقدير فى هذه الصورة مع وجود عامل مذكور ، منطوق به صراحة ؛ فإن التخيل أو التقدير إنما يكون فى غير هذه الصورة التى ظهر فيها بالعامل المتكرر ، ووقع تحت الحسّ ؛ فلا يمكن إغفاله ، ولا إنكار وجوده . ولا المطالبة بأن يكون العامل فى المبدل منه هو العامل فى البدل، إذ لا داعى للتمسك بهذا الحكم حين يكون العامل المتكرر حرف جر ، بعده البدل مباشرة ..

بقى الاعتراض بشىء آخر ، هو أن حرف الجرّ الأصلىّ لا يجر البدل ؛ لأن عمله مقصور على شىء واحد ؛ هو جر الاسم جرًّا مجرداً ، لا يصح معه اعتبار ذلك الاسم المجرور بدلا أو غير بدل .

قد يندفع هذا الاعتراض بواحد من ثلاثة :

أولها : وهو أقواها وأحسنها – صحة اعتبار المجرور فى هذه الصورة وحدها « بدلا » ؛ بالرغم مما هو مقرر أن التوكيد اللفظىّ لا يؤثر فى غيره ، ولا

---

(١) راجع حاشية ياسين على التصريح ، باب البدل . عند الكلام على بدل الاشتمال .

(٢) فى رقم ٢ من هامش ص ٦٦٤ .

. . . .

. . . .

يتأثر به ، فلا يصلح عاملا ولا معمولا[1] .

ثانيها : اعتبار العامل المتكرر توكيداً لفظيًّا محضًا (أى : لا يؤثر ولا يتأثر ؛ طبقًا لما سبق تقريره) . وأن الاسم المجرور بعده مجرور بالعامل الأول الذى له التأثير فى المبدل منه ؛ فهو — أى : العامل الأول — وحده — مؤثر فى التابع والمتبوع معًا ، عملاً بالرأى الذى يقول : إن البدل ليس على نية تكرار العامل ، وإنما العامل فى المبدل منه وفى البدل واحد ، لا تكرار له ، ولا تخيل لإعادته .

ثالثها : اعتبار البدل على نية تكرار العامل ، وأن حرف الجر المتكرر هو توكيد لفظىّ محض ؛ وليس تكراراً للعامل المتقدم . وبالرغم من وجوده مكرراً واعتباره توكيداً لفظيًّا خالصًا يكون الجر بعده بعامل آخر غير ظاهر ولكنه ملحوظ فى النية والتقدير .

ولا شك أن الآراء الثلاثة يشوبها الضعف ؛ لمخالفة كل منهما للضوابط العامة ، ولاعتمادها على النية ، والتقدير ، والتأويل ، ولكن الأول أخفها ضعفًا ؛ ولذا كان أنسبها قبولا .

---

(١) بيان هذا فى « ا » ص ٥٢٧ حيث الكلام على أحكام التوكيد اللفظى .

المسألة ١٢٤ :

إبدال الظاهر من الظاهر أو من المضمر ، والعكس فى كل حالة...

ا- يجوز إبدال الظاهر من الظاهر ؛ كالأمثلة السابقة بأحكامها المختلفة . ويصح إبدال الظاهر من ضمير الغائب بدل كل ، أو بعض ، أو : اشتمال ، أو مباينة[1] . نحو : وقفت أمام الدار أترقب القادمينَ . فلما أقبلوا الضيوفُ صافحتهم فى بشر وابتهاج . فكلمة « الضيوف » بدل كل من كل : « هو الفاعل[2] ، واو الجماعة » . ونحو : وقفت أترقب الأضياف الخمسة فأقبلوا أربعةٌ منهم... فكلمة « أربعة » بدل بعض ، أى : من الفاعل[2] « واو الجماعة » . أو : فأقبلوا حقائبُهم . . « فحقائب » بدل اشتمال من الواو . . . أو : فأقبلوا حقائبُهم . على اعتبار أن « حقائب » بدل غلط ، أو نسيان ، أو إضراب — فالبدل بأنواعه المختلفة يقع صحيحًا من ضمير الغائب ، ولا مانع يمنع منه .

فإن لم يكن الضمير لغائب بأن كان لحاضر (أى : لمتكلم ، أو لمخاطب) جاز مجيء البدل منه بشرط أن يكون الاسم الظاهر إمّا بدل كلّ من كلّ يفيد الإحاطة والشمول والبيان كقوله تعالى: (رَبَّنَا أَنْزِلْ علينَا مائدةً من السماءِ تكونُ لنا عيداً لأوّلِنا وآخِرِنا ...)[3] ، فكلمة « أول » بدل « كل » من الضمير « نا » المجرور باللام ، ولذلك أعيد جوازاً مع البدل عامل الجر ، وهو هنا : « اللام » ، مجاراة للمبدل منه . ومثله : تسابقتم ثلاثتُكم . فكلمة : «ثلاثة» بدل كل من كل ، من التاء[4] . . . .

---

(١) فى ص ٦٧١ تفصيل الكلام على « البدل المباين » .

(٢ و ٢) وهذا على اعتبار واو الجماعة ضميراً فاعلا ، طبقاً للرأى الأغلب ، وليست مجرد حرف يعتبر علامة للجمع .

(٣) لأن معنى : (لأولنا وآخرنا . . .) هو : لجميعنا ، على عادة العرب من ذكرهم طرفى الشيء ، يريدون بهما : جميعه كاملا . ومن هذا قولهم : « سبحان الله بكرة وأصيلا » . . . أى : كل وقت : — وقد سبقت الآية لمناسبة أخرى فى هامش ص ٦٦٤ وفى ص ٦٨٠ .

(٤) سبقت الإشارة لهذا فى ص ٥١١ و ٦٨٠ .

وإما بدل بعض من كل ؛ كقول المريض بأذنه مثلا : عالجنى الطبيب أذُنى . فكلمة « أذُن » بدل بعض من كل ، (هو : ياء المتكلم) ونحو أعجَبْتَنِى أسنانُك . فكلمة : « أسنان » بدل بعض من ضمير المخاطب (التاء) .

وإما بدل اشتمال كقول الشاعر :

بلغْنا السماء مجدُنا وثناؤنا وإنا لنرجُو فوقَ ذلك مَظْهرا

فكلمة : « مجْدُنا » بدل اشتمال من ضمير المتكلمين : « نا » ؛ ونحو : أرضيتَنى كلامُك ، « فكلام » بدل اشتمال من ضمير المخاطب (التاء) .

ب — ولا يجوز إبدال ضمير من ضمير ، ولا ضمير من ظاهر [1] ، فالضمير : أنت فى مثل « قمت » أنت ، ورأيتك أنت ، ومررت بك أنت — يُعرب توكيداً لفظيًّا ، وكذلك يعرب الضمير « إياك » فى مثل : رأيتك إياك . ولا يصح فى مثل : رأيت محمداً إياه ، إعراب الضمير « إياه » بدلا من الاسم الظاهر ؛ لأن هذا التركيب فاسد فى رأى النحاة ؛ إذ لم يسمع له عن العرب نظير [2] . . . .

---

(١) فى بعض فروع هذه المسألة خلاف طويل ولا حاجة لنا به ؛ لأنه خلاف جدلى ، لا يقوم على الاستشهاد بالكلام العربى الفصيح .

(٢) هذا ما يقولون . وقد اقتصر ابن مالك فى الحالات السابقة (أ ، ب) على حالة إبدال الاسم الظاهر من ضمير الحاضر . قال :

وَمِن ضَمِيرِ الحَاضِرِ الظَّاهِرَ لَا تُبْدِلْهُ إِلَّا مَا إِحَاطَةً جَلَا

أَوِ اقْتَضَى بَعْضًا أَوِ اشْتِمَالَا كَإِنَّكَ ابْتِهَاجَكَ اسْتَمَالَا

(إحاطة جلا : أى : جلا وأظهر إحاطة) .

يقول : لاتبدل الظاهر من ضمير الحاضر إلا إذا أظهر البدل إحاطة (أى : دل عليها بأن كان بدل كل من كل) أو : اقتضى بعضاً . (أى : دل على البعضية) أو : دل على اشتمال ، وساق مثالا لبدل الاشتمال هو : إنك ابتهاجك استمال القلوب إليك ، وجذبها نحوك .

المسألة ١٢٥ :

البدل من المضمَّنِ الاستفهام ، أو الشرط ، وبيان : بدل التفصيل .

قد يكون « المبدَل منه » اسم استفهام ، (ويسمى : « المضمَّن معنى همزة الاستفهام»[1]) وقد يكون اسم شرط (ويسمى : المضمّن معنى حرف الشرط. « إنْ ») فإذا اقتضى الأمر بدلا يُفصّل ذلك المضمون المعنوى المجْمل ظهر فى الحالة الأولى مع البدل حرف الاستفهام : « الهمزة » ، وفى الحالة الثانية حرف الشرط : « إنْ » ليوافق البدلُ المبدَل منه فى تأدية المعنى . وهذا بشرط ألا يظهر حرف الاستفهام ولا حرف الشرط مع المبدَل منه . . .

والاستفهام الذى يتضمنه المتبوع قد يكون عن الكمية[2]، أو عن الذات ، أو عن معنى من المعانى . فمثال الاستفهام عن الكمية : كم كُتُبك ؟ أمِائةٌ أم مائتان ؟ « فمائة » بدل من « كم » بدل تفصيل للمعنى العددىّ .

ومثال الاستفهام عن الذات : مَن شاركت ؟ أكاملا أم منصوراً ؟ « فكاملا » بدل تفصيل مِنْ كلمة : « مَنْ » .

---

(١) معنى تضمنه همزة الاستفهام : أنه اسم استفهام يؤدى معنى همزة الاستفهام ، وأنه – وهو لفظ واحد – يشمل كثيراً من الأنواع والأفراد غير المذكورة فى الكلام صراحة ؛ فهو يحتويها إجمالا من غير أن تذكر بعده مفصلة صريحة . فإذا أريد بعد الإجمال الذى ينطوى عليه المبدل منه ، النص الصريح على بعض أنواع أو أفراد مما يدخل فى الإجمال، جيء بهذا المطلوب مذكوراً صريحاً فى « البدل » بعد الهمزة مباشرة من غير فاصل بينهما) وهذا المذكور بعد الهمزة ليس إلا نوعاً أو فرداً يدخل ضمناً لا صراحة فى اسم الاستفهام (المبدل منه) .

ومثل هذا يقال فى الغرض من « إن » الشرطية التفصيلية . وليس لهذه علاقة بهمزة الاستفهام فلا تسبقها هذه الهمزة . وسيجيء فى آخر ص ٦٨٥ أن البدل المضمن (بدل التفصيل) نوع من بدل الكل .

(٢) أى : عن عدد . وكذا ما يتصل بالعدد من المقادير .

ومثال الاستفهام عن المعنى : ما تقرأ ؟ أجيداً أم رديئًا ؟ فجيداً بدل تفصيل من : « ما » .

وإنما تضمَّن البدل همزة الاستفهام ليوافق متبوعه الذى هو اسم يتضمن معنى همزة الاستفهام من غير تصريح بأداة الاستفهام الحرفية — كما أسلفنا — ؛ فلا تجيء الهمزة فى مثل : هل أحد جاءك ؛ محمد أو على ، بسبب التصريح بحرف الاستفهام .

والشرط الذى يتضمنه المتبوع قد يكون للعاقل أو غيره ، وللزمان أو المكان . فمثال الشرط للعاقل : مَنْ يجاملْنى — إنْ صديقٌ وإنْ عدوٌّ — أجاملْه . فكلمة : « صديق » بدل تفصيل من كلمة « مَنْ » الشرطية. وإن « الشرطية الظاهرة فى الكلام ليس لها من الشرط إلا اسمه ؛ فلا تجزم ، ولا تعمل شيئًا ، وإنما تفيد مجرد التفصيل ؛ ولذا تسمى : « إنْ التفصيلية » .

ومثال الشرط لغير العاقل : ما تقرأ ، إنْ جيّداً وإنْ رديئًا ، تتأثرْ به نفسُك . فكلمة : « جيداً » بدل من كلمة : « ما » و « إنْ » المذكورة فى الجملة لا أثر لها إلا فى إفادة التفصيل ، كما سبق .

ومثال الشرط الدالّ على الزمان : متى تزرنى — إنْ غداً وإنْ بعد غد — أسعدْ بلقائك . فكلمة « غداً » بدل من « متى » ، وكلمة : « إنْ » للتفصيل .

ومثال الشرط الدال على المكان : حيثما تجلس — إنْ فوق الكرسىّ وإن فوق الأريكة — تجدْ راحة ... فكلمة : « فوق » بدل من : حيثما. وكلمة : « إنْ» للتفصيل .

وإنما قُرِن البدل فى كل ما سبق بالحرف : « إنْ » ليكون موافقًا لاسم الشرط المتبوع الذى يتضمن معنى هذا الحرف من غير أن يذكر صريحًا [1] . فلا يصح مجيء « إنْ » فى مثل : إن تساعد أحداً محمداً أو عليًّا أساعدْه . هذا وبدل التفصيل [2] نوع من بدل الكل من الكل لا يحتاج إلى رابط .

---

(١) ستجيء إشارة إلى « إن » التفصيلية (فى باب الجوازم ج ٤ ص ٣٢٨ م ٥٥) تبين حكمها ، وطريقة إعرابها . وقد اقتصر ابن مالك على الكلام على البدل ما ضمن همزة الاستفهام ، قال :

وبَدَلُ المُضَمَّنِ الهَمْزَ يلى هَمْزًا كَمَنْ ذا . أسعيدٌ أَمْ عَلى

أى : أن البدل من المضمن همزة الاستفهام لا بد أن تسبقه الهمزة ، كالمثال الذى ساقه .

(٢) فى « هـ » من ص ٦٧٨ بعض الأحكام الخاصة ببدل التفصيل .

المسألة ١٢٦ :

بدل الفعل من الفعل ، والجملة من الجملة .

ا ـ بدل الفعل من الفعل :

١ ـ يُبْدَل الفعل من الفعل بدل كل من كل بشرط اتحادهما فى الزمان ولو لم يتحدا فى النوع[1] ، وأن يستفيد المتبوع من ذلك زيادة بيان ؛ كقوله تعالى[2] : (ومَن يفعلْ ذلك يَلْقَ أثامًا ، يُضاعَفْ لَهُ العذابُ) . فالفعل : «يضاعفْ» بدل كلّ من الفعل : «يلق» لأن مضاعفة العذاب هى البيان الذى يزيد معنى الفعل : «يلق» وضوحًا ، ويكشف المراد منه .

وجزمُ الفعل : «يُضاعَفْ» دليل على أنه البدل وحده دون فاعله ، وأن البدل بدلُ مفردات ، لا جُمَل[3] .

٢ ـ ويُبدل الفعل من الفعل للدلالة على الجزئية : إن تُصَلِّ تَسجدْ لله يرحمْك . فالفعل : «تسجدْ» بدل من تُصَلِّ ، والسجود جزء من الصلاة لا تتحقق إلا به .

٣ ـ ويُبدل الفعل من الفعل بدل اشتمال ؛ مثل : إنى لن أسيءَ إلى الحيوان

---

(١) فيصح : إن جئتنى تزرنى أكرمْك . ويجرى عليهما فى البدل ما يجرى عليهما فى العطف مما سردناه فى ص ٦٤٢ وما يليها .

(٢) فى العاصى الذى أتى نوعاً من المحرمات والكبائر المذكورة قبل هذه الآية مباشرة .

(٣) لأن المضارع فى الجملة الفعلية إذا كانت هى التابعة بجزأيها معا، لا يصح نصبه ولا جزمه تبعاً لمضارع منصوب ، أو مجزوم فى الجملة المتبوعة ؛ فإذا كانت الجملة المضارعية كلها هى التابعة (أى : هى البدل ، أو المعطوفة بالحرف ، أو . . . .) وجب استقلال مضارعها بنفسه فى إعرابه ، فلا يتبع إعراب المضارع فى الجملة المتبوعة . ولا يصح نصبه أو جزمه تبعاً للمضارع الذى فى الجملة المتبوعة إلا حين يكون البدل بدل فعل مضارع وحده من مضارع وحده أيضاً .

وكذلك حين يكون العطف عطف مضارع وحده على مضارع وحده حيث يكون المعطوف تابعاً للمعطوف عليه فى رفعه ، ونصبه وجزمه . ـ . كما سبق الإيضاح فى ص ٦٤٢ وما يليها ، ولا سيما ص ٦٤٣ ـ

الأليف ، أُزعجَه . فالفعل « أزعج » بدل اشتمال من « أسيء » . ومثله :

إنّ عليّ اللهَ أن تُبايِعَا[1] تؤخذَ كَرْهًا أو تَجِيءَ طائعًا

فالفعل : « تؤخذ » بدل اشتمال من : «تُبايع» ، لأن الأخذ كرْهًا هو صفة من صفات كثيرة تشملها المبايعة .

٤ — ويُبدل الفعل من الفعل للإضراب ، أو الغلط ، أو النسيان ، فى مثل : إن تُطعِم المحتاج ، تكسُه ثوبًا ، يحرسْك .

والذى يدل فى كل ما سبق — وأشباهه — على أن البدل بدل مفردات لا بدل جمل ، هو مشاركة الفعل التابع لمتبوعه فى نصبه أو جزمه[2] .

ب — أما الجملة فتبدل من الجملة بدل كل من كل — على الصحيح — بشرط أن تكون الثانية أوفَى من الأولى فى بيان المراد ، وتأديته ... نحو : اقطعْ قمح الحقل ، احصُدْهُ .

وتُبْدَل بدل « جزء من كل » لإفادة البعضية ؛ كقوله تعالى : (أمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ ؛ أمَدَّكُمْ بأنعَام وبنِينَ وجنَّات وعُيُون) ، فجملة : « أمدّكم » الثانية أخص من الأولى ؛ لأن « ما تعلمون » يشمل الأنعام ، والبنين ، والجنات ، والعيون ، وغيرها .

وتبدل بدل اشتمال ؛ كقول الشاعر :

أَقولُ له ارْحَلْ . لا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا وإلا فكُنْ فى السِّرِّ والجهرِ مُسْلِمَا

فجملة : « لا تقيمن » بدل اشتمال من جملة « ارْحَلْ » ؛ لما بينهما من المناسبة ؛ إذْ يلزم من الرحيل عدم الإقامة .

وتبدل بدل غلط ؛ مثل : اجلسْ ، قفْ ... و ....

---

(١) أصل الفعل : تبايع ، والألف زائدة للشعر .

(٢) من الممكن الاستعانة على إيضاح هذا بما سبق فى العطف ص ٦٤٣ .

وفى بدل الفعل من الفعل يقول ابن مالك من غير تفصيل

وَيُبْدَلُ الفعلُ منَ الفعْلِ كَمَنْ يَصِلْ إلَيْنَا يَسْتَعِنْ بِنَا يُعَنْ

ولا يشترط فى بدل الجملة بأنواعه المختلفة ولا فى بدل الفعل من الفعل أن يشتمل على ضمير ؛ إذ من المتعذر أن يعود ضمير على جملة، كما يتعذر فى. بدل الفعل وحده من الفعل .

هذا وقد أشرنا إلى أن الفعل التابع يتْبع المبدَل منه فى إعرابه لفظاً وتقديراً : أما الجملة فتتبع المتبوعة فى محلها إن كان لها محل . فإن لم يكن للمتبوعة محل فتسمية الجملة الثانية بالتابعة هى تسمية مجازية ، أساسها التوسع فقط . . . .

وقد تبدل الجملة من المفرد ، والعكس ، بدل كلّ من كلّ — وهذان النوعان نادران — كقول الشاعر :

إلى الله أشكو بالمدينة حاجة ... وبالشام أُخرى كيف يلتقيان

فجملة : «كيف يلتقيان» بدل من : «حاجة» ؛ لأنّ كيفية الالتقاء هى الحاجة التى يشكو منها . وإنما صح البدل هنا لأن الجملة بمنزلة المفرد[1] إذ التقدير : إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تعذّر اجتماعهما ؛ فلا بد من تأويل الجملة بالمفرد ليمكن إعرابها بدلا . ومثال العكس : «الحمدُ لله الذى أنزل على عبده الكتابَ ، ولم يجعلْ له عِوَجًا قَيِّمًا) ، فكلمة : قَيِّمًا» بدل من جملة : «لم يجعل عوجًا» ، لأنها فى معنى المفرد ، أى : جعله مستقيمًا .

---

(١) من الممكن فهم هذا على ضوء مامر فى ص ٦٣٥ .

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

ا – يرى بعض النحاة أنه يجوز إبدال الفعل من اسم يشبهه ، والعكس ويمثل لهذا بنحو : مُحمدٌ متّقٍ ، يَخَاف ربه . أو محمد يخاف ربَّه متّقٍ ، لكن الأوضح اعتبار هذا خبراً بعد خبر[1] . ما لم يمنع مانع آخر .

ب – سبق الكلام على الفصل بين التوابع ومتبوعاتها — ومنها البدل والمبدل منه — فى أول النعت[2] .

---

(١) لكى نفر من الحذف والتقدير ؛ إذ يجوز أن يكون الاسم المتبوع مجروراً فكيف يكون الفعل تابعاً والفعل لا يكون مجروراً ؟ ويحسن الاستئناس فى هذا بما ورد فى نظيره من عطف الفعل على ما يشبهه ، والعكس (ص ٦٢٦) فما يقال فى تذليل الصعوبة هناك يقال هنا .

(٢) ص ٤٢٠ .

• * •

رقم الإيداع	١٩٧٦/٥١٦٥
الترقيم الدولى	ISBN ٩٧٧ – ٢٤٦ – ٥٥٧ – ٤

النَّحو الوافي

مع ربطه بالأساليب الرفيعة، والحياة اللغوية المتجددة

الجزء الثالث

القسم الموجز لطلبة الدراسات النحوية والصرفية بالجامعات

والمفصل للأساتذة والمتخصصين

مشتملا على الضوابط والأحكام التي قررتها المجامع اللغوية ومؤتمراتها الرسمية

تأليف

عباس حسن

الأستاذ السابق بكلية دار العلوم – جامعة القاهرة

ورئيس قسم النحو والصرف والعروض

• • •

عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة

• • •

الطبعة الرابعة



دار المعارف بمصر

النحو الوافى :

أربعة أجزاء ، تستوعب جميع الأبواب النحوية والصرفية . وفى صدر الجزء الأول : « مقدمة الكتاب » ، ودستور تأليفه .

ومن مواد هذا الدستور : إعداد كل مسألة إعداداً محكماً ، مستقلا ، يناسب طلبة الدراسات النحوية والصرفية ، ومناهجها بالجامعات ، ثم تعقيب كل مسألة بعد ذلك مباشرة — قبل الانتقال إلى مسألة جديدة — « بزيادة وتفصيل » يناسبان الأساتذة والمتخصصين ، مع العناية فى أكثر المسائل ، بتسجيل أرقام الصفحات التى تشتمل على ماله صلة بالمسألة المعروضة ، وتدوين تلك الأرقام فى الهوامش ؛ ليتيسر للراغب جمع ما تفرق من أحكامها فى مواضع متعددة ، لدواع ومناسبات مختلفة .

وتتبين صفحات «الزيادة والتفصيل» برمز فى أعلاها ؛ يدل عليها وحدها ، ويميزها من غيرها ؛ هو : سطر ، أو : سطران ، من النقط الأفقية المتقاربة .

* * *

الفهرس

أ — بيان الأبواب العامة التي يشتمل عليها هذا الجزء :

• • •

ب – تفصيل المسائل والموضوعات التى تشتمل عليها الأبواب العامة السابقة . مع ملاحظة أن العناوين المكتوبة فى الفهرس بخط صغير هى بعض موضوعات : « الزيادة ، والتفصيل ، والهوامش »

* * *

باب الإضافة .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : «الزيادة والتفصيل والهامش» .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : «الزيادة والتفصيل والهامش» .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : «الزيادة والتفصيل والهامش» .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : «الزيادة والتفصيل والهامش» .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : «الزيادة والتفصيل والهامش» .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : «الزيادة والتفصيل والهامش» .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : « الزيادة والتفصيل والهامش »

رقم الصفحة : الموضوع :

رقم الصفحة الموضوع :

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات « الزيادة والتفصيل والهامش »

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : «الزيادة والتفصيل والهامش» .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : « الزيادة والتفصيل والهامش ».

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : « الزيادة والتفصيل والهامش »

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : « الزيادة والتفصيل والهامش »

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : « الزيادة والتفصيل والهامش »

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات: «الزيادة والتفصيل والهامش»

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هى بعض موضوعات : «الزيادة والتفصيل والهامش»

• • •

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : «الزيادة والتفصيل والهامش».

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : «الزيادة والتفصيل بالهامش».

المسألة ١٢٧ :

النداء(١)

هو: توجيه الدعوة إلى المخاطَب، وتنبيهه للإصغاء، وسماع ما يريده المتكلم(٢).

وأشهر حروفه ثمانية : الهمزة المفتوحة ، مقصورةً أو ممدودة - يا - أيَا - هيَا - أيْ، مفتوحة الهمزة المقصورة أو الممدودة، مع سكون الياء في الحالتين- وا - ...(٣)

ولكل حرف منها موضع يُستعمل فيه :

(ا) فالهمزة المفتوحة المقصورة لاستدعاء المخاطب القريب(٤) في المكان الحسيّ أو المعنوي ؛ كالتي في قول الشاعر ينصح ابنه أُسَيْداً :

أأُسَيْدُ ، إنْ مَالاً مَلَكْ تَ فَسِرْ به سَيْراً جميلا

وكالتي في قول الآخر: أرَبَّ الكون : ما أعظمَ قدرتك ، وأجلَّ شأنك .

(ب) ستة أخرى ؛ (هي : آ - يا(٤)- أيَا - هيَا - آيْ ، بسكون الياء مع

(١) في هذه الكلمة لغات ؛ أشهرها : المدّ مع كسر النون . وهي مصدر قياسي الفعل : «نادى» ويجوز فيها القصر أيضاً . وقد ورد السماع بضم النون مع المد أو القصر . والهمزة التي في آخر كلمة : «نداء» أصلها الواو ؛ فهي منقلبة عن أصل .

(٢) ويقولون في تعريفه أيضا : «طلب الإقبال بالحرف : «يا» أو أحد إخوته» . والإقبال قد يكون حقيقياً ، وقد يكون مجازياً يراد به الاستجابة ، كما في نحو : «يا الله» . وقد يكون الغرض من النداء تقوية المعنى وتوكيده ، كقولك لمن هو مصغ إليك ، مقبل على حديثك : إن الأمر هو ما فصلته لك يا علي - مثلا - (كما سيجيء في ص ١٢٢) .

والأصل في المنادَى أن يكون اسماً لعاقل ، ولكن من الأسماء مالا يكون إلا منادى ، ومنها لا يصلح منادى - كما سيجيء في ص ٦٨ -

(٣) فالهمزة مقصورة وممدودة ؛ وكذا «أيْ» مقصورة الهمزة وممدودتها. وبقية الأحرف ممدودة، لأنها مختومة بالألف . والبعيد يحتاج إلى مد الصوت ليسمع ، ولهذا يرى بعض النحاة أن «أيْ» المقصورة هي لنداء القريب

(٤،٤) قد يقال : كيف تكون «يا» في أصل وضعها اللغوي الحقيق - لا المجازيّ - لنداء البعيد مع أنها قد استعملت لنداء «الله» في أفصح الكلام ، والله أقرب شيء للمتكلم - وغيره - في كل حين ؟ أجابوا : إن المتكلم الذي ينادي ربه يستصغر نفسه أمام المولى ويرى البعد الواسع بين المنزلتين ؛ منزلة الخالق ومنزلة المخلوق، والتفاوت العظيم بين الدرجتين ، فلهذا يستخدم الحرف «يا» وأجاب آخرون : إنها تستعمل في القريب والبعيد ، ودعوى المجاز في أحدهما والتأويل خلاف الأصل .

فتح الهمزة مقصورة وممدودة –) لاستدعاء المخاطَب البعيد(١) حسًا أو معنى ، والذى فى حكم البعيد ؛ كالنائم ، والغافل . . .

فمثال « يا »(١) قول الشاعر فى مدح الرسول عليه السلام :

كيف تَرْقى رُقِيَّكَ الأنبياءُ ! يا سمـاءً ما طاولتها سماءُ

ومثال « أيَا » قول بعضهم « أيَا متوانياً وأنت سليل العرب الأبطال ، لا تنس مجدهم علىَ الأيام » . ومن الممكن وضع حرف آخر من الأحرف الباقية موضع « أيَا » فى هذا المثال .

أما تحديد القرب والبعد فمتروك للعُرف الشائع : سواء أكانا حسيين أم معنويين . . .

(حـ) « وَا » ويُستعمل لنداء المندوب(٢) ؛ كقول الشاعر فى الرثاء :

وامُحسنًا ملكَ النفوسَ ببِرِّهِ وجرى إلى الخيرات سبّاقَ الخُطا

وقول الآخر : واحَرَّ قلباهُ مِمَّنْ قلبُه شَبِمُ(٣) . . . . . .

(د) وقد تستعمل : « يا » للندبة(٤) بشرط وضوح هذا المعنى فى السياق ، وعدم وقوع لَبس فيه ؛ كالآية الكريمة التى تَحكى قول العاصى يوم القيامة : (يا حَسْرتَا علَى ما فَرّطتُ فى جنْب الله) . وقول الشاعر فى رثاء الخليفة الأُمَوىَّ عمرَ بن عبد العزيز :

حُمِّلْتَ أمراً عظيمًا ، فاصْطبرتَ له وقمتَ فيه بأمرِ الله يا عُمَرَا

فإنشاء الشعر بعد موت « عُمَر » العادل دليل على أن « يا » للندبة .

فإن التبس الأمر بين أن تكون « يا » للندبة أوْ لا تكونَ ، وجب تركُ « يا » ، والاقتصار على : « وا » ؛ كأنْ تقول : فى ندبة « عمر » : واعُمَر ، ولا يصح مجىء « يا » إذا كان أحد الحاضرين يسمى : عُمَر(٥) . . .

* * *

(١ ، ١) انظر « ب » من ص ٥ .

(٢) هو : المتفجَّع عليه ، أو المتوجَّع منه . فالأول هو الذى يصاب الناس بفجيعة موته . (حقيقة أو حكماً) والثانى : هو بلاء أو داء يكون سبباً فى تألم المتكلم وتوجعه .

– انظر ص ٨٩ حيث الباب الخاص بالندبة –

(٣) بارد . .

(٤) نداء المندوب – كما سيجىء فى باب : « الندبة » ، ص ٨٩ –

(٥) فيما سبق من حصر أحرف النداء ومواضع استعمالها يقول ابن مالك فى باب عنوانه : النداء : =

حذف حرف النداء :

(ا) يصح حذف حرف النداء « يا » — دون غيره — حذفًا لفظيًّا فقط ، مع ملاحظة تقديره ؛ كقول الشاعر فى رثاء زعيم وطنى شاب[1] :

زينَ الشباب وزين طُلاَّبِ العـــلا   هَلْ أنتَ بالمُهَجِ الحزينةِ دارى ؟

وقول الآخر :

إنما الأرض والسماء كتـــاب   فاقرءوه ، معـــاشرَ الأذكياء

التَّقدير : يا زين الشباب — يا معاشر الأذكياء .

(ب) وهناك مواضع لا يصح فيها حذف الحرف « يا » ، أشهرها :

١ — المنادَى المندوب[2] ؛ كالأمثلة السالفة .

٢ — نداء لفظ الجلالة غير المختوم بالميم المشددة ، نحو : يا ألله .

٣ — المنادَى البعيد ؛ كقول الشاعر :

يا صادحًا يَشْدو على فَنَنٍ   رُحْماكَ ؛ قد هيجتَ لى شَجَنى

٤ — المنادى النكرة غير المقصودة[3] ، نحو : يا محسناً لا تكدر إحسانك بالمَنّ .

٥ — المنادى المُسْتَغاث[4] ؛ كقول الشاعر :

يا لَقَومى لِعـــزة وفخـــارٍ   وسِبَاق إلى المعـــالى وسَـــبْقِ

٦ — المنادى المتعجَّب منه ؛ نحو : يا لَفَضْلِ الوالدَينِ ؛ للتَّعجب من كثرة فضلهما .

=ولِلْمُنَادَى النَّاءِ ، أَوْ كالنَّاءِ : « يَا »   و : أَىْ — و : آ — كَذَا : أَيَا — ثُمَّ : هَيَا

وَالهَمْزُ لِلدَّانِى ، و : « وَا » لِمَنْ نُدِبْ   أَوْ : « يَا » وغَيْرُ « وا » لَدَى اللَّبْسِ اجْتُنِبْ

(الناء = النائى ، أى : البعيد . الدانى = القريب) سرد أحرف النداء ، وبين أن « يا » والأربعة التى بعدها تستعمل للبعيد وما يشبهه ، وأن الهمزة لنداء القريب . وأن « وا » للمندوب ، وكذا : « يا » بشرط أمن اللبس . أما عند اللبس فيجتنب استعمال « يا » فى الندبة . وهذا هو المراد من قوله :

(وغير « وا » لدى اللبس اجتنب) أى : اجتنب عند اللبس استعمال حرف فى الندبة غير « وا » .

(١) البيت من قصيدة لحافظ إبراهيم فى رثاء مصطفى كامل. الزعيم المصرى الوطنى المتوفى سنة ١٩٠٨

(٢) كما سيجىء فى ص ٩١ .

(٣) سيجىء شرحها فى ص ٣١ ومنه يعلم أن المنادى بها لا بد أن يكون غير معين ولا مقصود .

(٤) من ينادَى ليخلص من شدة ، أو يساعد فى دفعها (وسيجىء للاستغاثة باب خاص ، فى ص ٧٧).

٧ ــ المنادى ضمير المخاطب ، عند من يجيز نداءه ؛ كقول الشاعر :

يا أنت يا خير الدعاة للهدى   لبَّيْكَ داعيا لنا ، وهاديا

أمَّا ضمير غير المخاطب فلا ينادى مطلقاً[1] . . .

(ﺣ) ويقلّ الحذف ــ مع جوازه ــ إن كان المنادى اسم إشارة غير متصل بكاف الخطاب[2] ، أو كان اسم جنس لمعين[3] ، فمثال الأول قول أعرابى لابنه : « هذا ، استمع لقول الناصح ولو أغضبك قوله ؛ فمن أحبك نهاكَ ، ومن أبغضك أغواك » . وقول آخر لأولاده : « هؤلاءِ ، اعلموا أن أقوى الناس من قاوم هواه ، وأشجعَهم من حارب الباطل . . . » . أى : يا هذا ــ يا هؤلاء . . .

ومثال الثانى قول بعض الأدباء وقد برّح به السهر : « ليلُ ، أمَا لَكَ آخرٌ يدنو ؟ وهل للحزن آخر ؟ صبحُ ، أمَا لَكَ مقدَمٌ يُرْجَى ؟ وهل فى الفجر مَطمَع ؟ » . أى : يا ليل ، يا صبح ، لليلٍ وصبح مُعَيَّنين . . .

ومن هذا قول العرب : أطْرِق كرَا[4] ؛ إن النعام فى القرى . أى : يا كروان.

---

(١) من الأسماء ما لا يكون منادى ، ومنها ما لا يكون إلا منادى . والبيان فى ص ٦٨ .

(٢) يصح نداء اسم الإشارة ، بشرط ألا يتصل بآخره كاف الخطاب (طبقاً لما نقله الصبان فى هذا الموضع عن الشاطبى) إلا فى الندبة فيصح . (على حسب البيان الآتى فى رقم ٢ من هامش ص ٩١) وهذا الشرط لازم أيضاً عند حذف : « يا » . لأن مدلول كاف الخطاب يخالف مدلول المنادى اسم الإشارة ؛ إذ المنادى اسم الإشارة هو المقصود بتوجيه النداء ؛ لما هو مقرر أن المخاطب بالكاف غير المشار إليه فى الرأى الراجح ــ راجع الصبان ، جزء ٣ آخر باب النداء ــ . وخير من هذا أن يقال فى التعليل : هو استعمال العرب ، فحسب .

(٣) المراد باسم الجنس المعين النكرة المقصودة المبنية على الضم عند ندائها ؛ فيخرج اسم الجنس غير المعين ، والمراد منه هنا : النكرة غير المقصودة . وسيجىء تفصيل الكلام على هاتين النكرتين ، وحكمهما فى ص ٢٥ و ص ٣١ .

(٤) هذا مثل يضرب للمتكبر ، وقد تواضع من هو خير منه . وقد حذفت النون والألف من كلمة : « كروان » لترخيم النداء ، وقلبت الواو ألفا ، كما سيجىء بيانه فى باب الترخيم ــ ص ١٠٥ و ١١٤

وفى حذف حرف النداء لفظاً لا تقديراً ــ ومواضع الحذف ، يقول ابن مالك : ــ مع اقتصاره على بعض مواضع الحذف ــ :

وغيرُ مَندوبٍ ، ومَضْمَرٍ ، ومَا   جا مُستَغَاثًا ــ قَدْ يعَرَّى . فاعْلَمَا

(جا = جاء . يعرى = يجرد من حرف النداء ، فاعلما = فاعلم . والألف إما زائدة للشعر ، وإما =

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

(ا) يمتاز الحرف : «يا» بأنه أكثر أحرف النداء استعمالا ، وأعَمُّها ؛ لدخوله على أقسام المنادى الخمسة [1] ؛ ولهذا يتعين تقديره — دون غيره — عند الحذف كما يتعين فى نداء لفظ الجلالة (الله) [2] وفى المستغاث ، وفى نداء « أيّها ، وأيتها » ؛ إذ لم يُشتهر عن العرب أنهم استعملوا فى نداء هذه الأشياء حرفًا آخر .

(ب) يجوز مناداة القريب بما للبعيد ، والعكس ، وذلك لعلة بلاغية ، كتنزيل أحدهما منزلة الآخر ، وكالتأكيد [3] . . .

(ح) الأصل فى النداء أن يكون حقيقيًّا ، أى : يكون فيه المنادى اسمًا لعاقل ؛ كي يكون فى استدعائه وإسماعه فائدة .

وقد ينادى اسم غير عاقل ، لداع بلاغىّ ؛ فيكون النداء مجازيًّا ؛ كقوله تعالى [4] : (وقيل يا أرضُ ابلَعى ماءَكِ ، ويا سَمَاءُ أقلِعِى [5]) . .

= أصلها نون التوكيد الخفيفة قلبت ألفاً عند الوقف) .

يقول : قد يتجرد المنادى من حرف النداء إذا كان المنادى غير مندوب ، وغير مضمر ، وغير مستغاث وهذا التجرد ، —أى : الحذف اللفظى— ، ليس قليلا فى الكلام الفصيح. ثم بين أن هناك مواضع غيرها يكون الحذف فيها قليلا ، وهو مع قلته جائز ، ولا داعى لمنعه ، وطالب بتأييد مجوزيه، ونصر من يلومهم على المنع ، وعلى إباحة القياس عليه . قال :

وذاكَ فى اسمِ الجِنْسِ والمشَارِ لَهْ . قَلّ . وَمَنْ يَمْنَعْه فَانْصرْ عَاذِلَهْ

(المشار له : أى : اسم الإشارة ، وكان الأولى أن يقول : المشار به . عاذله = لائمه) يريد : أن حذف حرف النداء قليل فى اسم الجنس ، واسم الإشارة — وقد ترك شرط خلوه من ضمير المخاطب — — لضيق الشعر — وطالب بتأييد من يلوم المانع ؛ إذ لا حجة له فى المنع ؛ لورود أمثلة تكفى لإباحة القياس عليه .

(١) ستأتى فى ص ٩ .

(٢) فى نداء لفظ الجلالة (الله) جملة لغات ، ستجىء فى ص ٣٦ ورقم ٢ من هامشها (وانظر ما يتصل بهذا فى رقم ٤ من هامش ص ١) .

(٣) انظر ما يوضحه فى رقم ٢ من هامش ص ١ وفى ص ١٢٢ — الوجه الثالث —

(٤) فى قصة طوفان نوح — عليه السلام — الواردة بسورة : هود .

(٥) امتنعى وكفى عن إنزال المطر .

. . . .

وقول الشاعر :

يا ليل طلْ ، يا نومُ زُلْ   يا صبحُ قفْ ، لا تطلعِ

وقد يقتضى السبب البلاغى دخول حرف النداء على غير الاسم ، كأن يدخل على حرف ، أو جملة فعلية ، أو اسمية . فمثال دخوله على الحرف قوله تعالى : « يا ليتَ قومى يَعْلمون بما غَفَرَ لى رَبِّى . . .) ، وقول الشاعر :

فيا رُبَّما(١) باتَ الفتَى وهْوَ آمنٌ   وأصْبَحَ قَدْ سُدَّتْ عَلَيهِ الْمَطالعُ

ومثال دخوله على الجملة الفعلية :

قلْ لِمَنْ حصَّل مـالاً واقتَنَى   أقرِض اللهَ ، فيَا نِعْمَ المَدِينْ

وقول الشاعر :

يا حبذا النيلُ على ضوء القمـرْ   وحبـذا المَساء فيه والسَّحرْ

وقول الآخر يخاطب ليلَى :

فيا حبَّذَا(٢) الأحياءُ ما دمْتِ حيَّةً   ويا حبَّذَا الأمواتُ ما ضَمَّكِ القبرُ

ومثال دخوله على الجملة الاسمية قول شاعرهم(٣) :

يا – لعنةُ الله والأقوام كلهم   والصالحين على سِمعان من جارِ

وفى هذه الحالات يكونُ حرف النداء إما داخلا على منادى محذوف ، مناسب للمعنى ؛ فيقال فى الآية : يا رب ، أو يا أصحاب . . . أو نحوهما ، وهذا عند من يجيز حذف المنادى – وإما اعتباره حرف تنبيه عند من لا يجيز حذف المنادى . والرأيان مقبولان ؛ ولكن الثانى أولى ؛ لصلاحه لكل الحالات ، ولو لم تستوف الشرط الآتى الذى يتمسك به كثير من النحاة ، وهو : عدم حذف المنادى قبل

---

(١) وكقولهم : يارُبَّ مُتْعة ساعة ، أورثتْ حزن أيام .

(٢) حبذا : جملة فعلية للمدح العام . وتفصيل الكلام عليها فى الباب المناسب ؛ وهو باب : « ألفاظ المدح والذم – جـ ٣ م ١١٠ .

(٣) كما جاء فى « المغنى» جـ ٢ عند كلامه على الحرف : « يا » وهو داخل هنا على جملة اسمية دعائية ، وكما جاء فى الهمع أيضاً .

. . . .

. . . .

الفعل الذى دخل عليه حرف النداء إلا إذا كان الفعل للأمر ، أو للدعاء ، أو صيغة «حبذا» . فمثاله قبل الأمر قراءة من قرأ قوله تعالى : (ألا يا... اسْجُدُوا لله الَّذى يُخْرِجُ الْخَبْءَ فى السَّمَوَاتِ والأرض . . .) ، وقبل الدّعاء قول الشاعر[1] :

ألا يا...اسْلَمِي يا هندُ ، هندَ بنى بدْرِ إذا كانَ حَيٌّ قاعداً آخرَ الدهرِ

فإن لم يتحقق الشرط عند المتمسكين به فلا منادى محذوف ، ولا نداء ، ويكون الحرف المذكور هو للتنبيه .

(د) يعتبر النحاة حرف النداء مع المنادى جملة فعلية إنشائية للطلب ؛ برغم أنها قبل النداء خبرية ، فهى تتحول معه إلى إنشاء طلبى جملته فعلية . فالأصل فى مثل : يا صالح ، هو : أنادى أو أدعو صالحًا . . . حذف الفعل مع فاعله الضمير المستتر ، وناب عنهما حرفُ النداء[2] ، وبقى المفعول به ، وصار منادى واجب الذكر — غالبًا — وقيل : إن المحذوف هو الفعل وحده ، وناب عنه حرف النداء ، واستتر الفاعل فى حرف النداء . وقيل غير هذا . . .

ولا قيمة للخلاف فى أصل الجملة الندائية ؛ فالذى يعنينا هو أنها صارت فعلية تفيد الإنشاء الطلبى ، وأنها تركت حالتها الأولى الخبرية[3] .

---

(١) ومثله البيت السالف : (يا — لعنةُ الله ...) .

(٢) ولهذا يعتبر حرف النداء من حروف المعانى التى ينوب كل منها عن جملة محذوفة ، يذكر بدلا ؛ فحرف النداء ينوب عن جملة : (أنادى × أو : أدعو ×) وحرف الاستفهام ينوب عن جملة : (أستفهم ×) وحرف العطف ينوب عن جملة : (أعطف × ...) وهكذا .

ثم انظر رقم ٤ من هامش ص ٩ وقد سبق إيضاح لحروف المعانى . فى صدر الجزء الأول (م ٥) وفى باب : «الظرف وحروف الجر» من الجزء الثانى .

هذا ، ولا يصح فى الجملة الندائية أن تقع خبراً ، فقد قال السيوطى فى الهمع (ج ١ ص ٩٦) فى أقسام الخبر ما نصه : «لا يسوغ الإخبار بجملة ندائية ، نحو : زيد يا أخاه ؛ ولا مصدرة بلكن ، أو : بل ، أو : حتى . بالإجماع فى كل ذلك) اهـ .

(٣) ولهذا قيل إن السبب فى حذف الفعل مع فاعله على الوجه السالف هو قصد الإنشاء ؛ إذ ظهور الفعل قد يوهم الإخبار ، وأيضاً كثرة الاستعمال ، والتعويض عن الفعل بحرف النداء ، وظهور المعنى المراد بعد حذفهما — راجع الهمع ج١ ص ١٧١ فى المفعول به وناصبه —

. . . .
. . . .

(هـ) ولما كان حرف النداء نائبًا عن العامل الأصلى المحذوف صح أن يكون لهذا الحرف بعض المعمولات الخاصة التى يؤثر فيها ؛ نيابةً عن ذلك العامل المحذوف . وأشهرها شبه الجملة[1] ، كقول الشاعر :

يادارُ بينَ النَّقا والحَزْن،ماصنعت يدُ النوَى بالأُلَى كانوا أهاليك ؟

وقول الآخر :

يا لَلرِّجـال لِقوم عَزَّ جانبهمْ واسْتَلْهَمُوا المجدَ من أصْل وأعْرَاقِ

فليس فى المثالين – وأشباههما – ما يصلح لتعلق شبه الجملة إلا : « يا » . وجعلوا من المعمولات المصدر[2] فى مثل قول القائل :

« يا هندُ ، دعوةَ صبٍّ هائمٍ دَنِفٍ »[3] . . .

فالمصدر « دعوة » متعلق بالحرف : « يا » ، النائب : عن « أدعو» . والتقدير : أدعو هنداً دعوة صب .

---

(١) لهذا إشارة فى باب : الظرف ، ج ٢ م ٧٨ .

(٢) سبقت الإشارة لهذا فى ج ٢ باب المفعول المطلق م ٧٤ .

(٣) تكملة البيت : * مُنًّى بوصل ، وإلا مات أو كَرَبا *

(الدنف : شديد المرض – كرب : اقترب من الموت) .

المسألة ١٢٨ :

أقسام المنادى الخمسة* ، وحكم كل

القسم الأول : المفرد العلم ، ويراد بالمفرد هنا : ما ليس مضافًا ، ولا شبيهًا بالمضاف ؛ فيشمل المفرد الحقيقي[1] ؛ بنوعيه المذكر والمؤنث ، ويشمل مثناه ، وجمعه ، (نحو : فَضْل ، علَم رجل ــ الفضْلان ــ الفضْلون ــ الفضُول ــ عائدة ، علم امرأة ــ العائدتان ــ العائدات ــ العوائد . . .) ، ويشمل كذلك الأعلام المركبة قبل النداء ؛ سواء أكان تركيبها مَزْجيًّا ؛ كسيبويْهِ (علَم إمام النحاة المشهور) ــ أم إسناديًّا ، كنَصَرَ اللهُ ، أو : شاء اللهُ ، علَمين ، أم عدديًّا كخمسةَ عشرَ[2] . . .

فكل هذه الأعلام ــ وأشباهها ــ تُسَمَّى مفردة فى هذا الباب ، وتعْريفها بالعلمية قبل النداء يلازمها بعده ــ على الأصح ــ فلا يُزيله النداء ليفيدها تعريفًا جديداً أو تعيينًا . وإنما يُقَوِّى التعريف السابق ، ويزيدُ العلمية وضوحًا وبيانًا . ويلاحظ حذف «أل» وجوبًا من صدر المنادى ؛ ــ علمًا وغيره ــ إن لم يكن المنادى من المواضع المستثناه التى يصح تصديرها «بأل»[3] .

حكمه :

(ا) الأكثر بناؤه على الضمة ــ بغير تنْوين ــ أو على ما ينوب عنها . ويكون فى محل نصب دائماً ، لأن المنادى فى أصله مفعول به[4] ؛ نحو : يا فضْلُ ، كلُّ شىء

---

* هى : المفرد العلم ــ النكرة المقصودة ــ النكرة غير المقصودة ــ المضاف ــ الشبيه بالمضاف .

(١) وهو الذى يدل على واحد . ويلحق به فى حكمه هنا مثناه وجمعه . لكن أيعتبر هذان بعد النداء أعلاماً أم نكرات مقصودة ؟ الجواب فى رقم ٣ من ص ١٦ .

(٢) عند غير الكوفيين الذين يجعلون صدر المركب العددى بمنزلة المضاف ، منصوباً ، (كما سيجىء فى رقم ٤ من ص ١٦ وفى هامش ص ١٧ ورقم ١ من هامش ص ٣٢) . ورأيهم ضعيف . وأثر الخلاف يظهر فى توابع المنادى .

(٣) ستجىء فى ص ٣٦ .

(٤) المنادى بمنزلة المفعول به لفعل محذوف مع فاعله ــ فى أحد الآراء ــ نابت عنهما «يا» أو إحدى أخواتها . يقول النحاة فى مثل : يا على ... إن أصله ــ كما تقدم ، فى «د» من ص ٧ ــ : أدعو ، أو : أنادى عليا . . . حذف الفعل ، مع فاعله ونابت عنهما «يا» وصار المفعول به=

يحتاج إلى العقل ، والعقل يحتاج إلى التجربة — يا فضلان(١) . . . يا فضلون . . .(١)
يا فُضُولُ — يا أفاضلُ(٢) . . . — يا عائدةُ . . . — يا عائدتان . . . — يا عائداتُ
. . . — يا عوائدُ . . . —

فالمفرد العلم فى هذه الأمثلة — وما شابهها — مبنى على الضمة فى المفرد الحقيقى ، وفى جمع التكسير ، وجمع المؤنث السالم ، ومبنى على الألف فى المثنى ، وعلى الواو فى جمع المذكر السالم. وهو فى أكثر أحواله مبنى(٣) لفظاً على الضمة وفروعها ، منصوب محلا(٤) .

ولا فرق بين أن تكون الضمة ظاهرة ؛ كالتى فى بعض الأعلام السالفة ، أو مقدرة كالتى فى آخر الأعلام المختومة بحرف علة ؛ كموسى فى قوله تعالى : (يا موسى لا تخَفْ . إنى لا يخافُ لدىّ المرسَلون) . . . وكالتى فى آخر الأعلام المركبة التى ذكرناها ، ومنها : سيبويه . . . ، وكالتى فى آخر الأعلام المنقولة ، المبنية أصالة قبل علميتها وندائها ؛ مثل الكلمات : مُنذُ(٥) — كيفَ — قَطامِ . . . وغيرها من كل لفظ سُمّى به ، وصار علماً ، وكان مبنيًّا أصالة قبل أن يصير علماً منادى — فتبقى علامة البناء الأصلى السابق على حالها ، وتقدَّر على الآخِر علامة البناء الجديدة التى جلبها النداء ، ويكون المنادى فى كل ذلك ، فى محلّ نصب(٥) . . .

ويُلْحَقُ بالمفرد العلم المبنى أصالة قبل النداء — فى حكم البناء على الضمة المقدرة ، كلُّ ما ينادَى من المعارف الأخرى المبنية أصالة قبل النداء ؛ وليست

= منادى ، مبنيا على الضم فى محل نصب. ويستدلون على أنه فى محل نصب بورود كثير من توابعه منصوباً فى الكلام الصحيح المأثور . وليس فى الجملة ما يصلح سبباً لنصبه إلا مراعاة المحل .

(١ و ١) راجع — رقم ٣ ص ١٦ فى الزيادة والتفصيل — ما يختص بنداء العلم المثنى والجمع ؛ لأهميته.

(٢) جمع : أفضل .

(٣) إلا صورة يجوز فى بنائها أمران ، تجىء فى ص ١٨ و إلا ثلاث صور معربة (فى ص ١٣ و ٢٠ و ٣٤)

(٤) راجع « د » من ص ٧ ، ورقم ٤ من هامش الصفحة السابقة . ولا فرق فى هذا الحكم بين العلم الموصوف وغير الموصوف — انظر « الملاحظة » التى فى ص ٢٢ =

(٥ و ٥) ويقال فى كلمة مثل : « منذُ » — علما — عند ندائها ، إنها منادى ، مبنى على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره علامة البناء الأصلى ، فى محل نصب . وعلامة البناء الأصلى فى هذه الكلمة هى : الضمة . وهذه تختلف عن ضمة البناء التى يجلبها النداء .

(ثم انظر « جـ » ص ٢٣ — وص ١٢)

أعلامًا ؛ كأسماء الإشارة (نحو : هذا — هؤلاء . . .) وأسماء الموصولات غير المبْدوءة بأل[1] (نحو : مَنْ — ما . . .) وضمير المخاطب (نحو : أنت — إيَّاك . . .) أما غير المخاطب فلا ينادَى ، كما عرفنا[2] .

---

(١) أما اسم الموصول المبدوء « بأل » فله حكم خاص يجيء فى « الحالة الرابعة » من ص ٣٨ .

(٢) فى ص ٤ — هذا ، وإلحاق الأشياء المذكورة بالمفرد العلم ، هو رأى كثير من النحاة شاع اتباعه والاقتصار عليه ؛ ويعارضه رأى آخر أنسب . (كما سيذكر فى « الملاحظة التالية » ص ١٢) وقد يكون من السائغ أن نذكر — بإيجاز — للمتخصصين ما فى المطولات النحوية من خلاف جدلى شكلى حول حكم المعارف المبنية قبل النداء وليست أعلاما . يدور الخلاف حول نوع تعريفها بعد النداء ؛ أهو الذى كان لها قبله ، أم هو تعريف جديد بدل السابق ، حل محله ؟ فشارح المفصّل (جـ ١ ص ١٢٩) يعرض الرأيين ، ويرجح — فى وضوح وصراحة — الرأى القائل إن المعارف كلها — أعلاما وغير أعلام — تفقد تعريفها السابق ، وتصير نكرات ، ويجلب لها النداء بما فيه من القصد والإقبال على المخاطب تعريفاً جديداً يزيل تنكيرها الجديد . ويؤيد هذا بكلام طويل . أما غيره — كأبى بكر بن السراج ، ومن معه من القدامى ، وكالصبان من المتأخرين — فيؤيد الرأى الآخر ؛ بحجة أن أكثر المعارف لا يمكن أن يزول عنه تعريفه القديم مطلقاً ، ولا يمكن أن يتجرد منه ، ويصير نكرة تقبل التعريف المجلوب بالقصد والمخاطبة مع النداء ، (كلفظ الجلالة « الله » وكأسماء الإشارة ...) وقد وردت إشارة موجزة لهذه المسألة على هامش كتاب سيبويه (جـ١ ص ٣٠٣) اكتفى فيها المقرِّر بأن أحال إيضاحها وتفصيلها وتفريعها إلى ما جاء فى شرح السيرافى لها . كذلك أشار صاحب شرح التصريح (فى أول الفصل الثانى من أقسام المنادى) إلى المنادى المعرف ؛ ما كان منه مذكراً أو مؤنثاً ، علماً وغير علم ، معرفاً قبل النداء أو بعده . إلى غير هذا مما اشتملت عليه المطولات من تفريعات وتشعيبات لا خير فى سردها الآن . ومن الممكن أن نستخلص منها نتيجتين .

الأولى : أن العلم المفرد إذا نودى ، وجب بناؤه على الضمة ؛ وأنه — بعد النداء — معرفة لا شك فى تعرفه ، علَم لا خلاف فى علميته . ولا يعنينا بعد هذا أن يكون تعرفه وعلميته هما السابقان على النداء ، أو مجلوبان بعد النداء ، مجددان بسببه ؛ لأنه فى الحالتين علم ، بالرغم من وجود أعلام لا يفارقها التعريف مطلقاً ؛ كلفظ الجلالة « الله » .

وما سبق خاص بالعلم المفرد الذى ليس مثنى ولا مجموعاً . فإن كان مثنى أو مجموعاً فله حكم آخر يجىء — فى رقم ٣ من ص ١٦ —

الثانية : أن المعارف الأخرى التى ليست أعلاماً ، والتى يغلب أن تكون قبل النداء مبنية أصالة (كالضمير ، والإشارة ...) لا شك فى تعرفها ولا يعنينا أيضاً أن يكون هذا التعريف هو السابق على النداء ، وأنه استمر بعده ؛ (إذ لا يمكن تنكيرها — على الأصح) — أو هو تعريف جديد حل محل الأول الذى زال بالنداء ، وصارت المعرفة نكرة بعد زواله ، ثم زال تنكيرها بتعريف القصد والخطاب مع النداء... لا يعنينا ذلك ؛ لأن هذه المعارف التى ليست أعلاماً والتى هى مبنية أصالة قبل=

ملاحظة :

ما تقدم من حكم الضمة المقدرة فى آخر الأعلام المبنية أصالة قبل النداء ، وفى آخر ما ألحِق بها . . . هو الرأى الشائع عند أكثر النحاة — كما أشرنا[1] — وفيه مع صحته وشيوعه — نوع من التضييق والتعقيد ؛ لأن بعض المحققين يتوسع فيقول : (إذا نقلتَ الكلمة المبنية وجعلتها علماً لغير ذلك اللفظ ، فالواجب الإعراب)[2] . يريد : فالواجب اعتبارها معربة بعد النقل ، وقبل مناداتها ، وتناسِى البناء السابق ، ويراعى عند ندائها هذا الاعتبار الجديد ، الذى يجعلها فى حكم الأسماء المعربة ، الأصيلة الإعراب قبل مجىء النداء — .

وبناء على هذا الرأى — الشامل للضمير والإشارة ، وغيرهما صرح بعض النحاة بأنَّك (تقول فى : كيفَ ، وهؤلاءِ ، وكمْ ، ومنذُ . . . أعلاماً) — (يا كيفُ يا هؤلاءُ — يا كمُ — يا منذُ . . . بضمة ظاهرة ؛ فهى متجددة للنداء اهـ) .

= النداء — ستبنى بعده على الضمة المقدرة أو فروعها . وتُعتبر ملحقة بقسم المفرد العلم السالف ؛ ولا تلحق بقسم النكرة المقصودة — كما يرى بعض النحاة — لأنها معارف قبل النداء ، وليست نكرة تامة التنكير تصير بالنداء والخطاب نكرة مقصودة . لو فرضنا أن تعريفها السابق يزول بالنداء ، ويحل محله تعريف جديد — وهذا رأى [illegible] مردود — لوجب أن يكون التعريف المتجدد مماثلا لتعريفها السابق نوعاً ودرجة ، كما عاد للعلم نوع تعريفه السابق ودرجته وهو العلمية ، (على رأى من يقول : إنه يفقد علميته بالنداء ، ثمَّ تعود له بعده) فليس بمقبول أن يقال إنها معارف فى أصلها ، زال تعريفها السابق ، فصارت نكرة ، ثم نوديت فاكتسبت التعريف الجديد المخالف للسابق ، وصارت به نكرة مقصودة ، (مع أن أكثر تلك المعارف لا يفقد تعريفه مطلقاً فى الرأى الأقوى — كما سبق) .

وإنما ألحقت بالعلم لقرب درجة تعريفها منه ، ولم تدخل فى عداده لأنها ليست علماً . . . وهذا الخلاف شكلى ؛ بالرغم مما يرتبون عليه من وضع المعارف فى درجات متفاوتة القوة فى التعريف تفاوتاً يؤدى إلى تقديم بعضها فى ترتيب الكلام على بعض ، لكن لا أثر له فى ضبط الكلمة ، ولا معناها ، ولا إعرابها ؛ فهى على الرأيين معرفة بعد النداء ، ومبنية على الضمة . سواء أكانت من قسم المفرد العلم أم من قسم النكرة المقصودة . . . (وقد سبق تفصيل الكلام على العلم فى ج ١ ص ص ٢٠٠ م ٢٢) .

(١) فى رقم ٢ من هامش ص ١١ .

(٢) هذا كلام « الرضى » فى باب : « العلم » نقله « خالد » وعلق عليه فى شرحه : على « التصريح » (ج ٢ — أول الفصل الثانى ، فى أقسام المنادى) . وقال الرضى أيضاً ما نصه : (كل مفرد مبنى تسمى به شخصاً فالواجب فيه الإعراب مع الصرف — أى : مع التنوين — ...) اهـ . راجع حاشية « خالد » على التصريح ، آخر باب : « ما لا ينصرف » .

وفى هذا الرأى توسعة ، وتيسير محمودان ؛ لأنه يجعل حكم المنادى [1] « المفرد العلَم » مُطَّرداً ؛ يعم ويشمل صوراً كثيرة بغير تفرقة ولا تشتيت. ومن ثَمّ كان الأخذ به أفضل من الأخذ بالرأى الأول .

وإنما يبنى المفرد العلم — وملحقاته — إذا لم يكن معربًا مجروراً باللام فى « الاستغاثة والتعجب » مع ذكر « يا » فيهما ؛ كما فى نحو : « يا لَعَلىٍّ للضعيف » ؛ للاستغاثة بعلىّ فى نصر الضعيف . و : « يا لَعلى المحْسن » ؛ للتعجب من كثرة إحسانه . فالمنادَى فيهما ، معرب وجوبًا ، كما كان قبل النداء ، مجرور باللام فى محل نصب ، لأنه خرج بسبب الجار من قسم « المفرد العلم » ، ودخل فى قسم المضاف — [2] تأويلا — .

وكذلك يجب إعرابه (ولا يصح بناؤه) إذا كان هذا العلم المفرد منقولا من أحد الأعداد المتعاطفة ، بالتفصيل الموضح فى مكانه [3] .

وهناك صورة يجوز فيها الإعراب والبناء ، وستجىء [4] .

---

(١) وهو البناء على الضمة أو ما ينوب عنها ، من غير تفرقة بين ما أصله علم قبل النداء أو غير علم ، مبنى أو غير مبنى . لأن إدراك هذه التفرقة ، والوصول إلى معرفتها اليوم عسير كل العسر على جمهرة الناس ، ففى الاستغناء عنها راحة بغير ضرر . وهناك نص آخر يؤيد ما سبق ؛ ملخصه : وجوب الإعراب والتنوين معاً قبل النداء فى كل لفظ أصله مفرد حقيقى (أى : ليس مثنى ولا جمعاً ، ولا نوعاً من أنواع المركبات الثلاثة التى منها المركب الإضافى، وشبه الملحق به) ومبنى ثم ترك أصله، وصار علما منقولا من معناه وحكمه السابقين إلى معنى وحكم جديدين . مثل كلمة : « أمسِ ، وغاقٍ » إذا صارتا علمين ؛ فعند ندائهما يجرى عليهما حكم الأسماء المعربة قبل النداء .

(راجع التصريح أول الفصل الثانى فى « أقسام المنادى » ج ٢ ص ١٦٦ — وحاشيته آخر باب « الممنوع من الصرف » ص ٢٢٦) وسبق لهذا الحكم بيان مفيد فى ج ١ فى بابى المعرب والمبنى — والعلم ، م ٦ و ٢٣ ص ٧٤ و ٢٧٨) .

(٢) كما سيجىء هذا فى ص ٧٩ من باب الاستغاثة .

(٣) ص ٣٣ و ص ٣٤ — ا —

(٤) فى ص ٢٠ .

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

١ – ما كيفية بناء المفرد العلَم الذى كان فى أصله اسمًا منقوصًا ، منونًا ، ثم نقل إلى العلَمية ؛ مثل : هادٍ – راضٍ – مرتضٍ – مستكفٍ – وغيرها ؟ . . :

الأصل فى المنقوص أن يكون مختومًا بالياء[1] الظاهرة إلا فى بضع حالات قليلة ؛ أهمها : أن يكون منونًا مرفوعًا أو مجرورًا ؛ فيجب حذفها نطقًا وكتابة ؛ لأن الضمة والكسرة ثقيلتان على الياء ، فتحذفان ؛ طلبًا للخفة . فإذا حذفنا تلاقت الياء ساكنة مع التنوين فيجب حذفها ؛ تخلصًا من التقاء الساكنين ؛ فتصير الكلمة إلى الصور السالفة . (فأصل : « هاد » – مثلا – فى : « أنت هاد للخير » هو : هاديُنْ ؛ بكتابة التنوين نونًا ساكنةً تبعًا لأصله[2] . ثم حذفت الضمة ؛ منعًا للثقل ؛ فصارت الكلمة : « هادينْ » بياء ونون ساكنتين . ثم حذفت الياء[2] ؛ للتخلص من الساكنين ؛ فصارت الكلمة : « هادنْ » ؛ بإثبات التنوين على شكله الأول نونًا ساكنة . ثم جرى الاصطلاح على كتابة التنوين كسْرة مكررة لكسرة الحرف الأخير الذى قبل الياء المحذوفة ، فصار للحرف الأخير كسرتان ؛ إحداهما حركة أصلية هجائية ، والأخرى بدل التنوين . وانتهت الكلمة إلى صورتها الأخيرة : « هادٍ » . ومثلها استمعت لهادٍ ، وأصلها : هادِينْ ، حذفت كسرة الياء ، وجرى ما سبقَ . . .) .

فإذا نوديَتْ وجب حذف التنوين ، لأن المنادى هنا علَم مفرد ؛ فيجب بناؤه على الضم بغير تنوين . وهذا الضم مقدر على الياء ، لكن أتبقى الياء محذوفة كما كانت ، والضمّ مقدر عليها ، برغم حذْفها – لأنها ملحوظة كالمذكورة – أم تعود بعد النداء إلى مكانها ؛ فتظهر نطقًا وكتابة ، ويكون الضمّ مقدرًا عليها كذلك ؟ رأيان ؛ أحدهما : يوجب حذف التنوين واستمرار حذف الياء ؛ لأن الكلمة المناداة كانت منونة ومحذوفة الياء قبل المناداة ، فوجب حذف التنوين ؛ لأنه معارض لبناء المنادى ، كما يوجب ألّا ترجع الياء ؛ لعدم وجود ما يقتضى إثباتها وإرجاعها ؛ فقد

---

(١) يجوز حذفها بالتفصيل الخاص بحذف الياء – وقد سبق بيانه مفصلا فى ج ١ م ١٦ –

(٢و٢) أوضحنا هذا وسببه فى صدر الجزء الأول عند تفصيل الكلام على التنوين – م ٢ –

. . . .
. . . .

طرأ عليها النداء وهى محذوفة ، فتبقى على حالها من الحذف .

والآخر : يوجب حذف التنوين للسبب السالف ، ويوجب إرجاع الياء وإثباتها لأن سبب حذفها — وهو تلاقيها ساكنة مع التنوين — قد زال بزوال التنوين . وإذا زال السبب لا تبقى بعده آثاره التى توجد بوجوده . فالرأيان متفقان على حذف التنوين وسببه ، مختلفان فى إرجاع الياء وإثباتها ، أو عدم إرجاعها .

ويتفقان على إرجاعها إذا لم يكن فى العلَم المنقوص إلاّ حرف أصلى واحد ، مثل « مُرٍ » ، اسم فاعل من « أرَى » ، فتقول فى نداء المسمى به : يا مُرِى .

والحق أن هذه الأدلة جدلية محضة ليس فيها مقنع . والفيصل إنما هو السماع الوارد عن العرب ، ولم ينقل إلينا منه ما يكفى للترجيح ، فالرأيان متكافئان وقد يكون الأنسب هو الرأى الداعى إلى إثبات الياء ؛ لأنه أقرب إلى الوضوح ، وأبعد من اللبس والاختلاط .

وكل ما قيل فى كلمة : « هادٍ » — مما أسلفناه — يقال فى سائر الأعلام المنقوصة المنونة عند ندائها . . . — كما سيجىء البيان [1] — .

٢ — إذا كان المفرد العلَم فى أصله منقولا من اسم مقصور منون . (نحو : مرتضًى — مُصطفًى — رضًا . . . وأشباهها) — وجب عند ندائه حذف تنوينه ، لأنه مبنى على الضم ، وهذا البناء يقتضى حذف التنوين حتمًا . لكن أتعود بعد ذلك ألف المقصور التى حذفت من آخره نطقًا ؛ بسبب تلاقيها ساكنة مع التنوين الساكن ، أم لا تعود ؟ .

(ذلك أن الأصل فى كلمة مثل : مُرْتضًى ، هو مرْتَضَيٌ ؛ أى : مُرْتَضَيُنْ رفعًا — والنون الساكنة هى التنوين — تحركت الياء ، وانفتح ما قبلها ؛ فقلبت ألفًا ، وصارت الكلمة : مُرْتضَانْ ، تلاقى ساكنان : الألف وهذه النون ، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين ، وصارت الكلمة : مُرْتَضَنْ ، لكنها تكتب « مرتَضًى » طبقًا لقواعد رسم الحروف ؛ وهى تقضى بأن يوضع على الحرف الذى قبل النون حركة

---

(١) فى باب : تثنية المقصور ، والممدود ، وجمعهما (. . هامش ص ٦١٣) .

. . . .

. . . .

ثانية مماثلة لحركته الهجائية ، تغنى عن النون بعد حذفها ، وتكون هذه الحركة الهجائية الثانية هى الرمز الدال على التنوين ، بدلا من التنوين) .

ويجيب النحاة : أن الظاهر فى هذه المسألة هو تطبيق حكم المسألة السابقة فيجرى على ألف المقصور ما جرى على ياء المنقوص من وجود رأيين متفقين على حذف التنوين ، مختلفين فى رجوع الألف نطقًا أو عدم رجوعها ، بالحجة التى تساق لكل . وقد يكون الأنسب إرجاع الألف . . .

٣ـ سبق فى باب المثنى[1] أن العلَم المفرد إذا ثُنِّىَ أو جُمع ، زالت علميته ، وصار نكرة ، ولا يُحكَم له بالتعريف إلا بوسائل جديدة تزاد ؛ منها : إدخال «أل» المعرِّفة عليه ، أو نداؤه . . . أو . . . فإذا نودىَ العلَم بعد تثنيته وجمعه حكم له بالتعريف الناشئ من النداء ، لا من العلمية ؛ لأن النداءَ هنا دخل على منادى خال من العلمية ، فقد أزالها ما طرأ من التثنية أو الجمع ، مثل : يا محمدان ـ يا محمدون . . . وأشباههما ؛ فيصير بعد ندائه فى حكم النكرة المقصودة ـ عند كثير من النحاة ـ تجرى عليه أحكامها التى منها : صحة نعتها ـ أحيانًا ـ بالنكرة أو بالمعرفة ؛ فيراعى إما أصله الأول الذى زالت علميته قبل النداء ، وإما حالة تعريفه الطارئة بعد النداء ـ[2] . . . ـ بخلاف العلَم الذى ليس مثنى ، ولا جمعًا ، فإن علميته تبقى بعد النداء ويتعرف بها ، أو لا تبقى ؛ فيتعرف بالنداء الطارئ لا بتلك العلمية السابقة ـ على حسب الخلاف الذى سبق[3] ـ .

٤ـ إذا نُودى : «إثنا عشرَ» و «إثنتا عشْرَة» علمَيْن ، جاز أن يقال : يا إثنا عشرَ ، ويا إثنتا عشْرَة ، فإثنا وإثنتا مبنيان على الألف ، لأن المثنى وملحقاته فى هذا الباب فى حكم المفرد ؛ فيبنى على ما يرفع به . وكلمة : «عشر وعشرة» بعدهما مبنية على الفتح ، لا أهمية لها ، لأنها بمنزلة نون المثنى . وهمزتهما للقطع[4] ما داما علمين .

---

(١) جـ ١ ص ٨٣ م ٩ .

(٢) طبقاً لما سيجىء فى «د» من ص ٣٠ .

(٣) فى رقم ٢ من هامش ص ١١ .

(٤) انظر رقم ٣ من هامش ص ٣٨ و ٢ من هامش ص ٢٤٧

. . . .

. . . .

ويجوز أن يقال : يا إثنىْ عشَرَ ، ويا إثنتىْ عشْرة . . . بالنصب بالياء على اعتبار المثنى مع كلمة : « عشَر » أو « عشْرة » بمنزلة المضاف مع المضاف إليه فى الصورة ، والمنادى المضاف واجب النصب[1] .

---

(١) هذا رأى الكوفيين الذى أشرنا إليه (فى رقم ٢ من هامش ص ٩ و ١ من هامش ص٣٢) وبمقتضاه تكون الأعداد المركبة كلها داخلة فى قسم المنادى المضاف ، فصدر كل واحد منهاواجب النصب ، عند الكوفيين فى النداء ، ويظل العَجُزُ مبنياً على الفتح ، بمنزلة النون .

أما عند غيرهم فالأعداد المركبة كلها مبنية على فتح الجزأين — (ماعدا العلمين : إثنى عشر وإثنتى عشرة — ؛ والمنادى هو العدد المركب بجزأيه معاً إلا هذين . فإذا كان المنادى العلم هو : إثنا عشر ، وإثنتا عشرة ، فصدرها وحده ، فى حكم العلم ، المثنى ، المنادى، المبنى .

ويترتب على الخلاف بين الكوفيين وغيرهم الخلاف فى ضبط تابع المنادى .

(ب) من المفرد العلَم صورة يجوز فيها أمران(١) : البناء على الضم فى محل نصب ، أو البناء على الفتح فى محل نصب . وهذه الصورة الجائزة بحكميها لابد أن يكون فيها المنادى علماً مفرداً (أى : غير مثنى ، ولا مجموع) ، وأن يكون آخره مما يقبل الحركة (فلا يكون معتل الآخر : كعيسى ، ولا مبنياً على السكون لزوماً ، مثل : « مَنْ » إذا صارت علم شخص . . .) وأن يوصف مباشرة — أى : بغير فاصل — بكلمة : « ابن » أو : « ابنة »(٢) ، دون « بنت » ، وكلتاهما مفردة ، مضافة إلى علم آخر ، مفرد أو غير مفرد(٣) . . . مثل : يا حسنَ بن على ، مَن أثنى عليك بما فعلت فقد كافأك . ويا فاطمةَ بنة محمد ، أنت فخر النساء ، ببناء كلمتى :

---

(١) انظر الزيادة والتفصيل — ص ٢٠ — ففيها أمر ثالث حكمه الإعراب ، وتعليل الأوجه الثلاثة .

(٢) فلو كان لفظ : « ابن وابنة » غير نعت كأن يكون بدلا ، أو خبراً لمبتدأ أو لناسخ ، أو منصوباً بعامل محذوف — مثل : أعنى — لم يصح حذف التنوين وما يتبعه . — كما سيجىء هنا —

(٣) ولا يشترط فى العلمين ولا فى أحدهما التذكير — على الرأى الراجح — ولا مانع أن يكون العلم اسماً ، أو كنية ، أو لقباً . أو جنسياً للأعلام المجهولة ؛ نحو : يافلان بن فلان ، أو : يا حارث بن همام ، (الشخص الذى تخيله : « الحريرى » وجعله دعامة المحاورات فى مقاماته ، وأدار الحديث بلسانه فى كثير منها) . وكذلك : يا سيد بن سيد ؛ لكثرة استعماله كالأعلام ، وبضع كلمات ساغت كهذه .

ومتى اجتمعت الشروط فى نداء أو غيره وجب — فى ذلك الرأى الراجح — حذف همزة الوصل وألفها كتابة ونطقاً من : « ابن » ، و « ابنة » إلا لضرورة الشعر ، أو لوقوع إحداهما فى أول السطر ، فتثبت الألف كتابة . وكذلك يجب — فى غير الضرورة الشعرية — حذف التنوين كتابة ونطقاً من المستوفى للشروط ؛ ولو كان غير منادى . (وقد سبقت إشارة لهذا فى ج ١ م ٤ ص ٤٤) .

غير أن هنا مسألة وقع الخلاف فيها فى حذف التنوين من آخر العلم الموصوف المنادى وغير المنادى . وفى حذف همزة الوصل مع ألفها من الصفة (ابن وابنة) هى : أن يكون العلم الأول (الموصوف) كنية أو مضافاً آخر ، أو يكون العلم الثانى (وهو المضاف إليه) كنية أو مضافاً آخر كذلك ؛ مثل : أول الخلفاء الراشدين أبو بكر بن قحافة . ومثل محمد بن أبى بكر من أشهر الزهاد ... فيرى كثير من النحاة وجوب إثبات التنوين وألف الوصل فى الصورتين . ويرى آخرون جواز حذفهما ، وإثباتهما . وقد يكون الحذف — على قلته — هو الأنسب اليوم ؛ ليكون حكمه مطرداً شاملا الصور المختلفة .

ومسألة أخرى ، هى التى تكون فيها الصفة كلمة : « بنت » ويكون موصوفها علما لمؤنث يصح صرفه ، ومنعه من الصرف . فهل يجوز بقاء التنوين فى موصوفها المنادى وغير المنادى ؟ روى سيبويه الحذف والإثبات عن العرب الذين يصرفون كلمة : « هند » وأشباهها ؛ مما يجىء فى ص ٢٣٨ فيقولون : هذه هند بنت عاصم ؛ بتنوين « هند » ، وتركه لكثرة الاستعمال .

وقد يكون الأحسن هنا أيضاً حذف التنوين ، ليكون الحذف مطرداً فى كل المسائل ، وقاعدته عامة .

«حسن» ، و «فاطمة» ، على الضم أو على الفتح ، فى محل نصب فى الحالتين . ولا بد أن تكون البنوة حقيقية .

فإذا فقد شرط وجب الاقتصار على البناء على الضمّ ، كأن يكون المنادى غير علَم ، مثل : يا غلامُ ابنُ سعيد ، أو يكون علمًا مفصولا [1] من المنادى ، مثل : يا سليمانُ النبي ابنُ داوود ، أو تكونْ كلمة : «ابن» و «ابنة» ليست نعتًا وإنما هى بدل ، أو مفعول ، أو خبر : أو منادى جديد ، أو غير ذلك مما ليْس نعتًا [2] . . .

---

(١) مع الخلاف فى العلم إذا كان كنية ، على الوجه المبين فى هامش الصفحة السالفة .

(٢) مع ملاحظة ما نردده كثيراً ، وهو أن اختلاف الإعراب لا بد أن يتبعه اختلاف المعنى ، فالمراد من النعت مغاير كل المغايرة للمراد من البدل . . . وكذلك الشأن فى غيرها .

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

أولا : إذا اجتمعت الشروط السابقة جاز الوجهان المذكوران ، ووجه ثالث ، هو أن يكون المنعوت معربًا منصوبًا ، بغير تنوين .

والنحاة فى تعليل الأوجه الثلاثة آراء قائمة على التكلف ، والتأويل ، والحذف أو الزيادة ، بغير حاجة ماسّة إلا رغبتهم فى إلحاق كل وجه بحالة إعرابية ثابتة ، وإدخاله تحت قاعدة أخرى مطّردة ، ولا يعرف العرب شيئًا من هذه التعليلات ، ولا شأن لهم بها ، ولن يتأثر الأسلوب أو ضبط مفرداته بإغفالها ، وإهمال الوجه الثالث القائم على الإعراب مع النصب المباشر بغير تنوين .

وفيما يلى بعض تلك الآراء بإيجاز يحتاج إليه الخاصة :

(١) فى مثل : يا حسنُ بنَ علىّ — بضم المنادى — يكون بناؤه على الضمّ فى محل نصب ؛ مراعاة للقاعدة العامة ، لأنه مفرد علم . وتعرب كلمة : « ابن » صفة ، منصوبة ، تبعًا لمحل الموصوف . لا لفظه المبنىّ[1] . وهذا إعراب حسن لا مأخذ عليه .

(٢) وفى مثل : يا حسنَ بنَ علىّ . . .[2] — بفتح المنادَى — يكون مبنيًّا على الفتح فى محل نصب ؛ (فهو مبنى لفظاً ، منصوب محلا) . ويقولون : إن حقه البناء على الضم ؛ لأنه مفرد علم ، ولكن آخره تحرك بحركة تماثل الحركة التى على آخر الصفة ، على توهم وتخيل أن الكلمتين بمنزلة كلمة واحدة ؛ إذ الفاصل بين آخر المنادى ، وآخر صفته حرف واحد ساكن ، فالفصل به كلاَ فصل ؛ لأنه حاجز غير حصين — كما يقولون —

وفى هذه الحالة يذكرون فى إعراب المنادى : أنه مبنى على ضم مقدر ، منع من ظهوره فتحة الإتباع[3] ، فى محل نصب ، وكلمة : « ابن » صفة له ، منصوبة باعتبار محله .

---

(١) لأن البناء لا ينتقل من المتبوع إلى تابعه ، ولا من كلمة إلى أخرى ليست مبنية .

(٢) تجىء مناسبة أخرى لهذا النوع من المنادى ، فى « ﺟ » ، من ص ٥٣ .

(٣) أى : الفتحة التى جاءت فى آخر المنادى متابعة ومماثلة للفتحة التى فى آخر صفته .

. . . .

. . . .

فلم هذا التوهم ، واللف والالتواء فى إعراب المنادى ، وإتباع حركته — وهو السابق — لحركة صفته اللاحقة ، مع ما فى هذا من مخالفة المألوف الذى يجرى على أن يكون المتأخر هو التابع فى حركته للمتقدم ؟ .

لم لا نقول : إن المنادى إذا اجتمعت فيه الشروط السالفة جاز أن يكون مبنيًّا على الفتح مباشرة ، أو على الضم ، مراعاة للواقع المأثور من فصيح الكلام العربى ؟ ولا ضرر فى هذا ولا إساءة ، بل إنه السائغ المقبول ، وهو فى الصورتين فى محل نصب .

(٣) ويجيزون فى إعراب المنادى فى الصورة السالفة أنه مبنى مع صفته على فتح الجزأين ، على توهم وتخيل تركيبه مع صفته تركيباً لفظيًّا ، كالتركيب اللفظى الذى فى الأعداد : أحدَ عشرَ ، وثلاثة عشرَ ، وأربعةَ عشرَ ، وما بعدَ أربعةَ عشَرَ إلى آخر تسعةَ عشرَ ، فإن هذه الأعداد مبنية على فتح الجزأين دائمًا فى جميع الحالات الإعرابية ، بسبب تركيب الكلمتين تركيباً يلازمهما ، ويقتضى أن يلازمهما فتح آخرهما .

فما الداعى لهذا التكلف أيضًا ، وحمل المنادى مع صفته فى هذه الصورة على تلك الأعداد المركبة ، مع وجود الفارق الواضح بينهما ؟ ذلك أن العدد المركب لا يؤدى معناه الأساسى المطلوب إلا مع التركيب الحتمى ، فكل جزء من الجزأين [illegible] بنفسه ، وإنما هو بمثابة حرف من كلمة واحدة ، تؤدى معنى أصيلا ، لا يؤديه [illegible] حروفها ، وليس هذا شأن النعت والمنعوت كما هو معروف . ومن ثَمَّ كانت المشابهة بين الأسلوبين ضعيفة ، وكان الاعتماد عليها هنا غير قوىّ ، وإنما القوىّ أن نقول فى هذه [illegible] ما قلناه فى الحالة الثانية وهو أن المنادى مبنىّ على الفتح — مباشرة — فى محل نصب ، نزولا على حكم الواقع الذى لا ضرر فى اتباعه . أما كلمة : « ابن » فإعرابها هنا كإعرابها هناك .

(٤) ويجيزون أيضًا فى المنادى السالف ألاّ يكون مبنيًّا على الفتح فى محل نصب ؛ وإنما يكون معربًا منصوبًا ، مباشرة ، بغير تنوين ، غير أنهم لحظوا أن حالات المنادى المعرب المنصوب لا تنطبق عليه ؛ فتلمسوا الوسيلة لإدخاله تحت واحدة

. . . .

. . . .

منها فارتضوا أن تكون الصفة (ابن) فى حكم الزائدة التى لا وجود لها، وأن المنادى مضاف ، وأن المضاف إليه هو الكلمة التى بعد كلمة «ابن» وبذا يكون المنادى — فى تقديرهم داخلاً فى قسم المضاف الذى يجب إعرابه ونصبه !! ويترتب على هذا أن تكون كلمة : « ابن » مقحمة بين المضاف والمضاف إليه ، وأنها لا توصف بإعراب ولا بناء، وإنما هى موقوفة — كما يقولون — ولا محل لها من الإعراب فليست صفة ، ولا غيرها .

فما هذا ؟ وما الدافع له ؟ الخير فى إهماله ، وإنما ذكرناه لنعرض شيئاً يستحق الإعراض عنه. ثم نواجه الواقع بحكم أصيل يناسبه، لا إقحام فيه ، ولا وقف ، ولا بناء ؛ فنعتبر المنادى معرباً بغير تنوين، وكلمة : « ابن » صفة له ، منصوبة .

« ملاحظة » :

كل ما تقدم خاصًّا بكلمة : « ابن » يسرى على كلمة : « ابنة » الواقعة مثلها صفة لمنادى مؤنث ، مستوف للشروط ، ولا يسرى على غيرهما. فإذا وصف المفرد العلم بغيرهما بقى مفرداً علماً [1] ، له ولتوابعه أحكامهما الخاصة ، ولا ينتقل بسبب الوصف إلى قسم الشبيه بالمضاف ، إذ لو انتقل إليه لوجب نصبه فى جميع الأحوال ، كالشبيه بالمضاف ، ويصير هذا النصب العام مخالفًا للحكم الصحيح .

* * *

ثانياً [2] — المنادى النكرة المقصو[...] [...]وب بكلمة . « ابن » ، أو « ابنة » أو غيرهما ، له حكم خاص يختلف عن الحكم السابق ، فيتوقف على حال هذه النكرة ، أكانت موصوفة قبل النداء بإحدى الكلمتين السالفتين ، أو بغيرهما ، أم جاء الوصف بعد النداء ، وطرأ بعد تحققه ؟ وسيجىء الحكم مفصلا عند الكلام على النكرة المقصودة [3] .

---

(١) سيجىء هذا فى أول ص ٣٠ .

(٢) سبق الكلام على : « أولا » فى ص ٢٠ .

(٣) ص ٢٨ .

(حـ) وإذا كان المفرد العلم مبنيًّا قبل النداء بقى على بنائه القديم فى اللفظ ، لكن يطرأ عليه بناء جديد ، مقدر يجلبه النداء معه – طبقًا للرأى الشائع من رأيين كما أسلفنا(١) – فكلمة مثل : « سيبويهِ » – وهى علَمٌ على إمام النحاة المشهور – مبنية قبل النداء على الكسر لزومًا . فإذا نودى ، وقيل : يا سيبويهِ ، أحسن الله جزاءكَ . . . ، كانت كلمة « سيبويهِ » منادى مبنى على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره البناء الأصلى على الكسر ، فى محل نصب(١) . . .

ولهذا البناء الجديد المقدر أثره فى التوابع ، كالنعت وغيره – وستجىء الأحكام المفصلة الخاصة بتوابع المنادى(٢) – . فإذا جاء للمنادى تابع صح فى هذا التابع أن يكون فى مظهره الشكلى مرفوعًا(٣) ؛ مراعاةً صوريَّة – غير حقيقية – للضم المقدر فى المنادى ، وجاز أن يكون منصوبًا ؛ مراعاة لمحل هذا المنادى ؛ لأنه مبنى فى محل نصب – كما عرفنا – ولا يجوز مراعاة علامة البناء الأصلى التى ليست طارئة مع النداء . تقول : يا سيبويهِ النحوىُّ ؛ ببناء كلمة «النحوىُّ» على الضم – رفعًا صوريًّا غير(٣) حقيقى – أو بنصبها مباشرة : باعتبارها معربة . ومثل هذا يقال فى كل علم مفرد لازم البناء فى أصله قبل مناداته ؛ سواء أكان بناؤه الأصلى اللازم على الكسر (ومنه : حَذَامِ ، رَقَاشِ ... علمين على امرأتين عند من يبنيهما) أم على غير الكسر ، (مثل : حيثُ – كيْفَ – أربعةَ عشَرَ ، وأخواتها من الأعداد المركبة المبنية على فتح الجزأين ، – نَعَمْ . . . أعلام أشخاص) فيقال فى كل علمٍ من هذه الأعلام : إنه مبنى على الضم المقدر منع من ظهوره علامة البناء الأصلى (على الكسر ، أو على الضم ، أو على الفتح ، أو على فتح الجزأين ، أو على السكون) فى محل نصب فى كل ذلك . .

ومثل هذا يقال فى العلَم المعرب المنقول من جملة مَحْكية ، مثل : « صنعتَ خيراً » علم على شخص ، فيقال : يا صنعتَ خيراً الشجاعُ فالمنادى – وهو :

(١ و ١) فى رقم ٤ من هامش ص ١١ – وانظر « الملاحظة » التى فى ص ١٢ حيث تعرض الرأى الآخر المفيد . (٢) ص ٤٠

(٣ ، ٣) هل يقال لهذا اللفظ إنه مرفوع ، مع أن رفعه صورى ، وغير حقيقى؟ وما إعرابه ؟ الإجابة والبيان فى ص ٥٢ .

« صنعت خيراً » – مبنى على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره حركة الحكاية، فى محل نصب. ويجوز فى النعت: (الشجاع) الرفع الصورى[1] تبعًا للفظ المنادى والنصب تبعًا لمحله.

(د) المنادى المفرد العلَم مبنى – فى الأكثر كما عرفنا – فلا ينون إلا فى الضرورة الشعرية، فيباح تنوينه مع رفعه[2]، أو نصبه[3]. فمثال الأول قول الشاعر يهدّد خصمه حُمَيْداً:

لا تَهِجْنِي – يا حُمَيْدٌ – إنَّ لى   فتْكةَ الليثِ، إذا الليثُ غضِبْ

ومثال الثانى قول المادح:

حسْبُنا منك – يا عليًّا[4] – أيادٍ   يتغَنَّى بها الزمانُ نشيدَا

وإذا كان المنادى المفرد العلم مبنيًّا على الضم، لكنه منون للضرورة لزم التصريح بهذا عند إعرابه[2]، وجاز فى تابعه الرفع مراعاة للفظه – إن لم يوجد مانع آخر – والنصب مراعاة لمحله. أما إذا كان منصوباً منوّنًا فيقال فى إعرابه إنه منصوب منوّن للضرورة، ولا يجوز فى تابعه إلا النصب، لأن النصب هو الأصل المحلىّ فى المبنىّ، وقد ظهر النصب فى اللفظ، فلا داعى لإهماله، ومراعاة غيره...

---

(١) يقال هنا ما سبق فى رقم ٣ من هامش الصفحة السالفة.

(٢، ٢) ويقال عند إعرابه: إنه منادى مبنى على الضم، ولحقه التنوين للضرورة. وقد اجتمع التنوين وعدمه فى العلَم: «مطر» فى بيت يستشهد به قدماء النحاة؛ هو:

سلام الله يا «مطرٌ» عليها   وليس عليك يا «مطرُ» السلام

(٣) والنصب فى الضرورة – بالرغم من إباحته – أقل وأضعف من الرفع. ويقال فى إعرابه: إنه منصوب مراعاة لبعض اللهجات، ومنون لضرورة الشعر.

(٤) الضرورة فى هذا البيت مباحة للشاعر، ولكن تركها أفضل؛ إذ لا يختل الوزن بتركها. وبعض النحاة يستشهد ببيت مثله؛ هو قول الشاعر:

ضربتْ صدرها إلىّ وقالتْ   يا «عديًّا» لقد وقتْك الأواقى

وموضع الشاهد: هو: ياعديا.

القسم الثانى : النكرة[1] المقصودة : ويراد بها:

"النكرة التى يزول إبهامها وشيوعها بسبب ندائها، مع قصد فرد من أفرادها، والاتجاه إليه وحده بالخطاب" ؛ فتصير معرفة دالة على واحد معين[2] بعد أن كانت تدل على واحد غير معين، ولولا هذا النداء لبقيت على حالتها الأولى من غير تعريف. فكلمة مثل : «رجل» هى نكرة ، مبهمة ، لا تدل على فرد واحد بذاته ، وإنما تصدق على محمود ، وحامد ، وصالح ، و... ، وكل رجل آخر . فإذا قلنا : يا رجلُ سأساعدك على احتمال المشقة ، تغير شأنها، ودلت على فرد معروف الذات والصفات — دون غيره — هو الذى اتجه إليه النداء ، وخصه المتكلم بالاستدعاء ، وطلب الاستماع ؛ فصارت معرفة معينة بسبب الخطاب ، لا شيوع فيها ولا إبهام .

والنكرة المقصودة هى — فى الرأى الأنسب — القسم الوحيد الذى يستفيد التعريف من النداء ، دون بقية أقسام المنادى .

حكمها :

الأكثر البناء[3] على الضمَّة ، أو ما ينوب عنها — فى محل نصب ، فهى شبيهة بالمفرد العلَم فى هذا . ومن أمثلتها قول شوقى يخاطب بُلْبُله الحبيس :

يا طيرُ — والأمثالُ تُضْـرَبُ لِلَّبيب الأمثَلِ — :
دُنْيــاك من عاداتهـــا ألاّ تكونَ لأعــزلِ

---

(١) وتسمى — كما فى رقم ٣ من هامش ص ٤ — اسم الجنس المعين . وقد سبق الكلام على النكرة وتعريفها وما يتصل بها فى ج ١ ص ١٣١ م ٧ .

(٢) الفرق بين التعيين والتعريف فى النكرة المقصودة والمفرد العلم أن التعيين والتعريف فى الأولى عرضيان طارئان بسبب النداء ؛ فهما أثران من آثاره ؛ يجيئان معه ، ويزولان معه . ولكنهما أصيلان فى العلم ملازمان له ، ولو لم يوجد النداء ، فلا أثر للنداء فى إيجادهما ، أو زوالهما، أو بقائهما — على الرأى الأرجح الذى سبق فى رقم ٢ من هامش ص ١١ —

والمعارف متفاوتة فى درجة التعريف ، وقوته ، طبقاً لما سبق تفصيله فى الموضع الأنسب (وهو ج١ — م ١٧ رقم ٣ من هامش ص ١٩١) ومنه يعرف أن النكرة المقصودة فى درجة اسم الإشارة ؛ لأن التعريف بكل منهما يتم إما بالقصد الذى يعينه المشار إليه ، وإما بالتخاطب كما فى الموضع السالف ، وكما فى : «ب» من ج ١ م ٣٢ ، ص٣٩٩— وأن التعريف بالعلمية ذاتى ؛ فهو أقوى.

(٣) إلا فى الضرورة الشعرية — كما سنعرف — ، وفى صورة أخرى معربة ستجىء فى الزيادة والتفصيل : ص ٢٨ — «ا» . وثالثة معربة تجىء فى ص ٣٤ .

ولا يصح تنوينها إلا فى الضرورة الشعرية ، فتُنَوّن مرفوعةً أو منصوبة ، كقول الشاعر وهو ينظر للقمر :

يا قمراً ، لا تُفْشِ أسرارَ الورى   وارحمْ فؤادَ السَّاهرِ الولْهانِ

ويصح : يا قمرٌ . وفى الحالتين يكون إعرابها كالمفرد[1] العلم المنَوّن فيهما .

هذا حكم النكرة بشرط أن تكون مقصودة ، ومفردة (أى : غير مضافة ، ولا شبيهة بالمضاف) فإن كانت غير مقصودة فهى من القسم الثالث الآتى ، وإن كانت غير مفردة فهى من أحد القسمين التاليين : الرابع ، والخامس .

وإنما تبنى النكرة المقصودة المفردة على الوجه السالف بشرط ألا تكون موصوفة ، وألا تكون من الأعداد المتعاطفة[2] ، ولا معربة مجرورة باللام فى حالة الاستغاثة أو التعجب ؛ مع وجود حرف النداء : « يا »[3] ؛ لأن للأوليين حكما سيجىء[2] ، وأن الجار يجعلها من قسم المنادى المضاف — تأويلا — ، دون غيره ، وهو معرب واجب النصب ؛ نحو : يا لَقَوِىٍّ لضعيفٍ يستنصره ، ويا لَلمطر الهتّون !! فى نداء منكَّرَيْن معينين . فالمنادى مجرور باللام فى محل نصب ، وقد بقى معرباً كشأنه السابق على النداء . وسيجىء البيان فى باب الاستغاثة[4] . . .

---

(١) سبق فى « د » ص ٢٤ . ويجب التصريح باسمها عند الإعراب .

(٢،٢) انظر « ا » ص ٢٨ و ص ٣٤ .

(٣) دون غيره ، ولا يصح حذفه فى الحالتين ؛ — كما سبق فى رقم ٥ و ٦ من ص ٢ — .

(٤) ص ٧٧ — ويقول ابن مالك فى أحكام المنادى المبنى على الضم مطلقاً ؛ (أى : سواء أكان مفرداً علماً ، أم نكرة مقصودة) :

وابْنِ الْمُعَرَّفَ الْمُنَادَى الْمُفْرَدَا   عَلَى الَّذِى فِى رَفْعِهِ قَدْ عُهِدَا

فهو يطالب ببناء المنادى المفرد المعرف ، وأن يكون بناؤه على العلامة المعهودة فيه فى حالة رفعه قبل النداء ؛ لأن الضم — لا الرفع — هو علامة البناء فى الشائع ، فالذى علامته الضمة يبنى عليها ، والذى علامته الألف ؛ كالمثنى ، أو الواو كجمع المذكر ، يبنى عليهما ... وهذا الحكم ينطبق على القسمين : المفرد العلم والنكرة المقصودة ؛ فكلاهما مفرد ومعرف . غير أن تعريف المفرد العلم أصيل ، سببه العلمية ؛ فهو سابق على النداء ، وباق معها ولو زال النداء ؛ طبقاً لأحد الرأيين المعروضين فى ص ١١ . أما تعريف النكرة المقصودة فطارئ ؛ بسبب النداء ، ملازم له مدة وجوده ، زائل بزواله — كما سبق فى هامش الصفحة الماضية — وبناء المفرد العلم على الضم إنما يكون واجباً فى غير الضرورة وبعض الصور =

. . . .

= التي أشرنا إليها في رقم ٣ من هامش ص ١٠. كما أن النكرة الموصوفة لا تبنى – في غير الضرورة – على الضم وجوباً إلا عندنا عدم وصفها وعدم طولها . فإن وصفت أو طالت جرت عليها الأحكام الآتية في ص ٢٨ و ٣٤ . ثم بين ابن مالك أن المنادى الذي يستحق البناء إذا كان مبنياً قبل ندائه، يجب تقدير بنائه الجديد ، وملاحظته في النية ، وإجراؤه مجرى المعرب الذي زال إعرابه بسبب النداء ، وحل محله بناء جديد، أو مجرى اسم مبني في أصله، زال في التقدير بناؤه القديم وحل محله بناء طارئ جديد بسبب النداء – مع ملاحظة أن الجديد هو الذي يراعى وحده في توابعه – يقول : – ورأيه مدفوع برأي آخر سبق في ص ١١ – :

وَانْوِ انْضِمامَ مَا بَنَوا قَبلَ النِّدَا ۔۔۔ وَلْيُجْرَ مُجْرَى ذى بِنَاءٍ جدِّدَا

وقبل أن يتمم الكلام على هذا القسم أقحم بيتا يتعلق بأقسام أخرى سيجيء شرحها وشرحه في ص ٣٣ هو :

والمفْرَدَ المنْكُورَ ، والْمُضَافَا ۔۔۔ وشبْهَهُ انْصِبْ ، عادمًا خلافا

وعاد بعده إلى بيان حكم المنادى العلم المفرد الموصوف بكلمة « ابن » – أو ابنة – وأنه يجوز فيه البناء على الفتح أو الضم ، ولم يذكر الشروط ؛ وإنما اكتفى في البيت الأول بأن ساق مثالا مستكمل الشروط – وقد شرحناها مفصلة في ص ١٨ ، ٢٠ – واكتفى في البيت الذي يليه بالنص على أن الصفة (وهي كلمة : ابن ، وابنة) إن لم تقع مباشرة بين علمين لم يصح البناء على الفتح ، ووجب الاقتصار على البناء على الضم يقول في اختصار معيب :

وَنَحْوَ زَيْدٍ ضُمَّ ، وافْتَحَنَّ مِنْ ۔۔۔ نَحْوِ: أَزَيْدُ بْنَ سَعِيدٍ لا تَهِنْ

(– تهن : مضارع ، مجزوم ، معناه : تضعف . وماضيه : وهن ، بمعنى : ضعف) .

والضمُّ إنْ لَمْ يلِ الابْنُ عَلمَا ۔۔۔ أو يلِ الابنَ علَمٌ – قد حُتِمَا

(الألف التي في آخر كل شطرة زائدة لوزن الشعر)

يريد : أن البناء على الضم محتوم إن لم يقع الابن بعد علم (بشرط ألا يكون المنادى نكرة تقتضي حكماً خاصاً) أو لم يقع علم بعد الابن . أي : إذا لم يتوسط « الابن » بين علمين مباشرة – كما قلنا – ؛ فمثال الأول ياغلام ابن سعد – سليمان النبي ابن داود . ومثال الثاني : ياسليمان ابن النبي .

ثم عرض لحكم آخر من أحكام المنادى المستحق للبناء ؛ فأوضح أنه يجوز فيه الرفع والنصب مع التنوين في الحالتين عند الاضطرار الشعري :

واضْمُمْ أو انْصِبْ مَا اضْطرارًا نُوِّنَا ۔۔۔ مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ بُيِّنَا

أي : اضمم أو انصب مانون اضطراراً من كل ما له استحقاق ضم بيّن فيما سبق . والذي يستحق الضم فيما سبق هو المفرد العلم والنكرة المقصودة . . . والمنادى المبني على الضم إذا نون يبقى على بنائه ، وتنوينه طارئ للضرورة . أما في حالة تنوينه منصوباً فنقول – في الأحسن – إنه معرب منصوب ، تبعاً لبعض الجهات ، وأنه منوّن للضرورة ، – كما سبق في هامش ص ٢٤ –

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

(ا) تبنى النكرة المقصودة على الضم وجوباً إذا كانت غير موصوفة مطلقاً[1] (أى : لا قبل النداء ، ولا بعده.) فإن دلت قرينة واضحة – أىّ قرينة ؛ لفظية، أو غير لفظية – على أنها كانت قبْله موصوفة بنعت مفرد ، أو غير مفرد ؛ فالأغلب الحكم بوجوب نصبها مباشرة ؛ إذ قد اتصل بها شىء تـمّم معناها، ولم تقتصر على لفظها وحده ، فدخل عليها النداء وهى متصلة بما يتممها ؛ وبسببه تخرج من قسم النكرة المقصودة إلى قسم الشبيه بالمضاف ، وهو واجب النصْب . . . مثال هذا أن تخاطب : (شاهدتك من بعيد قادماً علينا ، ويبدو أنك رجل غريب. فيا رجلا غريباً ستكون بيننا عزيزاً) . فالنكرة المقصودة هنا منصوبة وجوباً ، على الرأى الأغلب ؛ لأنها كانت موصوفة قبل النداء ؛ بقرينة الكلام السابق عليها. ومن الأمثلة للنعت بالجملة أن تسمع : «سيزورنا اليوم وفد نُعزه ...» فتقول : يا وفداً نعزّه نحن فى شوق لرؤيتك . ويصحّ : يا وفْداً من بلاد عزيزة ... أو يا وفداً أمامنا – إذا كانت الصفة قبل النداء شبه جملة . ومن هذا أبيات الشاعر التى أنشأها حين قيل له: هذا شراع وراء دجلة تعبث به الرياح ؛ فقال أبياته التى مطلعها:

يا شراعا وراء دِجلة يجرى ... فى دموعى ، تجنبتك العوادى

ومن الأمثلة المسموعة التى لها قرائن معنوية تدل على أن النكرة وصفت قبل النداء ما حكاه الفراء عن العرب فى مشهور بالكرم: يارجلا كريماً أقبلْ . وقوله عليه السلام : يا عظيماً[2] .

---

(١) فى هذه الصورة يصح وصف المعرفة بالنكرة ، (طبقاً للبيان الآتى هنا فى «د – ص٣٠» وكذلك فى رقم ٢ من هامش ص ٤٤). ولا تبنى النكرة المقصودة التى من الأعداد المتعاطفة (انظر ص٣٣)

(٢) فى هذا المثال – وأشباهه – مما يقع فيه المنادى نكرة مشتقة متحملة الضمير وبعدها جملة – يرى ابن هشام إعراب هذه الجملة حالا من الضمير المستتر فى المنادى المشتق ، وليست نعتاً ؛ – لأن النعت لا يكون معمولا للمنعوت المشتق – ويكون المشتق هو العامل الذى نصب جملة الحال ؛ فهى من معمولاته التى تتمم معناه . ويترتب على هذا عنده أن يكون المنادى من نوع الشبيه بالمضاف ، وليس من قسم النكرة المقصودة التى تنصب . بشرط ألا يثبت أن الوصف متأخر عن النداء – كما سبق – .

ويخالفه ابن مالك فى تلك الصورة فيرى أن الجملة نعت – برغم تنكيرها حكماً – لا حال ، ولعل السبب عنده أن العامل فى النعت هو «يا» أو ما نابت عنه، ولا شأن للمنادى بالعمل ؛ فليست الجملة من معمولاته ولا مما يقتضى أن يكون من قسم الشبيه بالمضاف . ورأى ابن مالك أوضح وأيسر ، ورأى ابن هشام أدق . =

. . . .

. . . .

يُرْجَى لكلِ عظيم ، ويا حليمًا لا يَعْجَل . وقول الشاعر :

أداراً بحُزْوَى هِجْتَ للعين عَبْرةً فماءُ الْهَوَى يَرْفَضُّ أوْ يَتَرقرقُ

فالرجاء فى الله وحلمُه ثابتان قبل النداء ، وكذلك قيام الدار ووجودها قبل أن يناديها الشاعر . فالنكرات المقصودة فى الأمثلة السالفة وأشباهها منصوبة. وقيل اكتسبت هى وصفتها التعريف بسبب النداء؛ لأن النداء حين جاء كانت الصفة والموصوف مُتَلازمين مصطحبين ، فأفادهما التعريف معًا، وإن شئت فقل : إنه أكسَبَ المنادي التعريف ، وسرى هذا التعريف فوْراً من المنادى الموصوف إلى صفته ، فالصفة هنا تتمة للمنادى؛ فهى بمنزلة المعمول من العامل. ومن أجلها انتقلت النكرة المقصودة[1] إلى قسم الشبيه بالمضاف. وقيل إنها لا تنتقل للشبيه بالمضاف ، ولكن يحسن فيها النصب.

أما إذا دلتْ القرينة الواضحة على أن وصف النكرة المقصودة كان بعد النداء فإن المنادى يجب – فى الأغلب – بناؤه على الضم ، ولا يصح نصبه، بالرغم من وجود صفة له. ذلك أن النداء حين دخل على النكرة المقصودة لم تكن موصوفة ، فاستحقت البناء وجوبًا . فإذا جاءت الصفة بعد ذلك فإنما تجيء بعد أن تَتِمّ البناء على الضم وتحقق ، فلا تكون مكملة للنكرة المقصودة التكميل الأصليّ الذى يخرجها إلى قسم الشبيه بالمضاف ، الواجب النصب . والمنادى فى هذه الصورة معرّف بسبب النداء والقصد مع أن صفته الطارئة بعد النداء قد تكون نكرة جوازاً ؛ إذ لا مانع فى هذه الصورة من أن يوصف بالنكرة أو بما هو فى حكمها – كالجملة – لأن تعْريف الموصوف هنا طارئْ غيْر أصيل[2] . والتعريفُ الطارئْ على المنعوت لا يُوجب فى النعت المطابقة فيه . وإنما يجيزه ، فمخالفة المطابقة فى التعريف مغتفرة فى هذه الصورة ؛ (كما سيجيء)[3].

= فإن كان المنادى نكرة جامدة فهى خالية من الضمير ، ولا مكان – فى الغالب – لمجيء الجملة أو شبهها حالا منه ، ويتعين إعرابها صفة .

(١) وفى ص ٣٤ صورة أخرى تنتقل فيها النكرة الموصوفة إلى قسم الشبيه بالمضاف .

(٢) راجع الخضرى ، ثم التصريح وحاشيته – فى هذا الباب عند الكلام على النكرة المقصودة غيرها . وسبق إيضاح هذا لمناسبة أخرى فى باب « الإضافة » عند الكلام على أثر الإضافة غير المحضة (ج ٣ م ٩٣ ص ٢٩) ولها إشارة فى باب النعت أيضاً (ج ٣ م ١١٤ ص ٤٣٥) .

(٣) فى « د » . أما الصفة التى سبقت مجيء النداء فطابقة فى التعريف والتنكير للموصوف حتمًا ولا تتغير المطابقة بعد النداء .

. . . .
. . . .

فإن لم توجد قرينة ، تدل بوضوح على أنّ وصف النكرة المقصودة كان قبل النداء أو بعده جاز الأمران : النصب ، والبناء على الضم .

ويرى بعض النحاة أن النصب جائز مطلقاً فى النكرة الموصوفة ؛ سواء أكان وصفها قبل النداء أم بعده، ولا يرى حاجة للتقييد، بغير داع ،إذ يصعب –فى الأغلب – تحقيق القيد ؛ بمعرفة أن الوصف كان قبل النداء أو بعده ، ورأيه أيسر وأخف مؤنة ، لخلوه من العناء ، وإن كان أقل دقة فى أداء المعنى من الأول ؛ فالرأيان محمودان .

ولا يسرى ما سبق على العلَم الموصوف فإنه حين يُوصف يظل على حاله فى قسم المفرد العلم[1] ، ولا يتركه إلى قسم الشبيه بالمضاف ، لأن العلَم ليس شديد الحاجة إلى الوصف شدة النكرة إليه .

(ب) إذا كانت النكرة المقصودة اسمًا منقوصًا ، منونًا ، محذوف الياء للتنوين ؛ (مثل : داعٍ – مرتضٍ – مستهدٍ) – أو اسمًا مقصوراً منونًا محذوف الألف (مثل : فتًى – علاً – غنًى) – وبنيت على الضم ، كان الشأن فى وجوب حذف تنوينها ، وإعادة حرف العلة المحذوف أو عدم إعادته ، هو ما تقدم[2] فى المفرد العلم فى تلك الصيغتين . فكل ما قيل فيه من الأسباب والنتائج يقال هنا .

(ح) هل يُعَدّ من النكرة المقصودة نداء المعارف المبنية أصالة قبل النداء وليست أعلامًا (كالإشارة ، وضمير المخاطب . . .) فتبنى على الضم المقدر ؟ . . راجع الشرح والتفصيل الذى بسطناه[3] .

(د) تصير النكرة المقصودة التى لم توصف قبل النداء، معرفة بسبب النداء – كما شرحنا – فتعريفها به طارئ ؛ فتوصف بالمعرفة ؛ تبعًا لهذا التعريف الطارئ ، ويصح وصفها بالنكرة مراعاة لحالتها السابقة من التنكير ؛ فتقول لرجل معين : يا رجلاً المهذبَ ، أو مهذبًا . والأول أحسن[4] .

أمَّا النكرة التى توصف قبل أن تُنادى فإن صفتها واجبة المطابقة لها تعريفاً وتنكيراً ؛ فيجىء النداء وهى مطابقة قبل مجيئه فلا يغير المطابقة .

---

(١) راجع ما سبق فى ص٢١ خاصاً بهذا . (٢) فى رقم ٢ ص ١٥ .

(٣) فى رقم٢ من هامش ص٩١. (٤) سبق بيان المراجع فى هامش رقم ٢ من ص٢٨.

القسم الثالث : النكرة غير المقصُودة[1] ، وهى الباقية على إبهامها وشيوعها كما كانت قبل النداء ، ولا تدل معه على فرد معين مقصود بالمناداة؛ ولهذا لا تستفيد منها تعريفًا .

حكمها :

وجوب نصبها مباشرة . نحو : يا عاقلا تَذكَّر الآخرة ، ولا تنس نصيبك من الدنيا ، وقول الشاعر :

أيا راكبًا إمَّا[2] عَرَضْتَ[3] فَبَلِّغَنْ ... ندامَاىَ[4] من نَجْرَانَ[5] أَلَّا تلاقيا

القسم الرابع : المضاف ، بشرط أن تكون إضافته لغير ضمير المخاطب[6] ، سواء أكانت محضة ؛ كقول الشاعر :

فيا هَجْرَ ليلَى قد بلَغْتَ بِىَ المدَى ... وزدتَ على ما ليس يَبْلُغُه هَجْرُ

ويا حُبَّها زدْنى جَوًى كُلَّ ليلةٍ ... ويا سَلوةَ الأيّامِ مَوعدُكِ الحَشْرُ

ومثل قول القائل :

يا أخَا البدر سَنَاءً[7] وسَنَا[8] ... حفِظ الله زمانًا أطلعك

أم غير محضة كقول الآخر :

يا ناشِرَ العلْم بهذى البلادِ ... وُفِّقْتَ؛ نشْرُ العلْم مثلُ الجهادِ

حكمها :

وجوب النصب بالفتحة ، أو بما ينوب عنها .

---

(١) وتسمى اسم الجنس غير المعين – كما سبق فى رقم ٣ من هامش ص ٤ .

(٢) « إما » هذه مركبة من « إن » الشرطية المدغم فيها : « ما » الزائدة .

(٣) أتيت . . .

(٤) ندامى : جمع ، من مفرداته : نَدْمان ، وهو : المؤانس فى مجلس الشراب .

(٥) بلد فى اليمن .

(٦) مسايرة للأساليب العربية الصحيحة ؛ فإنها لا تجمع فى الجملة الواحدة الندائية التى ليست للندبة ، خطابين لشخصين مختلفين. على حين يجب أن يكون المضاف غير المضاف إليه فى المعنى، ومخالفاً له فى المدلول ؛ فبين مطلوب النداء ومطلوب الإضافة تعارض – وهذا فى غير الندبة – ، فلا يصح أن يقال : يا خادمك ؛ لأن النداء خطاب للمضاف ؛ مع أن المضاف إليه هنا ضمير لمخاطب آخر غير المضاف . – ولهذا إشارة فى ص ٥٠ – أما فى الندبة فيجىء الكلام عليها فى رقم ٢ من هامش ص ٩١ .

(٧) شرفا ورفعة . (٨) ضوءاً .

ويُلْحق بهذا القسم نداء : « اثنَيْ عَشَرَ ، واثنتَيْ عشْرة » فينصب صدرهما بالياء فى أحد الرأيين اللذَين سبق شرحهما(١) — وهو الرأى المرجوح الذى يجعل الأعداد المركبة كلها من قسم المنادى المضاف —

وقد تفصل لام الجرّ الزائدة بين المنادى والمضاف إليه ، بشرط أن تكون زيادتها لضرورة شعرية ، كقول القائل(٢) فى غادة :

لو تموت لراعتنى ، وقلت : ألا يا بؤْس للموت ، ليت الموت أبقاها

وقول الآخر(٣) :

* يا بؤْسَ للجَهل ضرَّاراً لأقوامِ *

القسم الخامس : الشبيه بالمضاف : ويراد به كل مُنادى جاء بعده معمول يتمم معناه ، سواء أكان هذا المعمول مرفوعًا بالمنادى ، أمْ منصوبا به ، أم مجروراً بالحرف — لا بالإضافة(٤) — والجار والمجرور متعلقان بالمنادى ، أم معطوفًا على المنادى قبل النداء ، أم نعتًا له قبل النداء أيضًا . . . (٥) .

حكمه :

كسابقه — وجوب نصبه بالفتحة ، أو بما ينوب عنها . فمثال المعمول المرفوع قولهم : يا واسعًا سلطانُه لا تظلمْ ، فإن الظلم بلاء على صاحبه ، ويا عظيمًا جاهُه لا تغتر ؛ فإن الغرور رائد الهلاك . ومثال المنصوب قولهم : يا غاصباً ما ليس لك كيف تسعد ؟ ويا آكِلاً مالَ غيرك ، كيف تنعَم ؟ وقول حافظ فى عمرَ بن الخطاب :

يا رافعاً رايةَ الشورى ، وحارسها جزاك ربك خيراً عن مُحِبيها

---

(١) فى رقم ٢ من هامش ص ٩ وهامش ص ١٧ وهو الرأى الكوفى المرجوح ، الذى يحتج بأن صورتهما كالمتضايفين . وكذلك صور بقية الأعداد المركبة ، ويوجب نصبَ صدورها .

(٢) هو جُنادة العذرى ، ممن أدركوا الدولة الأموية .

(٣) هو النابغة الذبيانى . وصدر البيت : قالت بنو عامر : خالُوا بنى أسد . . . (يقال : خالَى فلان قبيلته ، أى : تركها .) والمعنى : اتركوا بنى أسد ، ولا تجهلوا عليهم بالحرب — والبيت سبق فى ج ٢ باب « حروف الجر » عند الكلام على اللام .

(٤) لأن المعمول إذا كان مجروراً بالإضافة كان المنادى هو المضاف ؛ فيدخل فى قسم المضاف ، لا الشبيه به .

(٥) طبقاً للبيان الخاص بالنعت فى ص ٢٨ .

ومثال المجرور بالحرف وهما متعلقان بالمنادى قول شوقى :

يا طالِبًا لمعالِى المُلْكِ مُجتهداً ... خُذْها من العلمِ، أوخُذْهَا من المال

وكذلك المستغاث المجرور باللام الأصلية (كما سبق[1]، وكما يجىء) .

ومثال المنادى المعطوف عليه قبل النداء ما سُمى بمجموع المتعاطفين[2] من أسماء الأعداد المتعاطفة قبل مناداتها ، نحو : يا سبعةً وعشرين — يا تسعةً وأربعين . . . و . . . فى نداء المسَمَّى بهما معًا . وتظل الواو عاطفة، ومنه قول الشاعر فى نداء قصر يرثيه ، يسمى : خمساً وعشرين :

أخمسًا وعشرين[3] صِرت خرابًا ... فكيف ؟ وأنت الحصينُ المنيعُ

وقد سبقت أمثلة النعت قبل النداء[4] .

(ملاحظة عامة) من كل ما سبق يتبين أن قسمين من أقسام المنادى الخمسة — هما : المفرد العلَم، والنكرَة المقصودة — يبنيان فى أكثر حالاتهما على الضمة أو فروعها ، وأن الثلاثة الباقية — وهى النكرة غير المقصودة ، والمضاف ، وشبهه — منصوبة دائمًا .

---

(١) فى ص ١٣ و ٢٦ والبيان فى ص ٧٩ .

(٢) هما : المعطوف والمعطوف عليه .

(٣) علم على قصر فخم ، أشم ، أقامه أحد ملوك الطوائف الأندلسية ، واشتهر بهذا الرقم .

(٤) فى ص ٢٨ — وفى الأقسام الثلاثة الأخيرة يقول ابن مالك فى بيت سبقت الإشارة إليه فى ص ٢٧ :

والْمُفْرَدَ الْمَنْكورَ ، والْمُضَافَا ، ... وَشِبْهَهُ ، انصبْ . عَادِمًا خِلافَا

يقول : انصب المفرد المنكور (وهو النكرة الباقية على تنكيرها ، وليست مضافة ولا شبيهة بالمضاف) وانصب كذلك المضاف ، وشبه المضاف ، بغير خلاف فى نصب الثلاثة ؛ إذ أنك لا تجد فى نصبها خلافاً ذا قيمة . ثم انتقل بعد ذلك مباشرة إلى أبيات ثلاثة سبق شرحها وتفصيل الكلام عليها فى مناسباتها الخاصة (ص ٢٧ وما بعدها) وهى :

ونَحْوَ : زَيْد ضُمَّ وافْتَحَنَّ مِنْ ... نَحو : أَزَيْدُ بنَ سَعِيد لا تَهِنْ

والضَّمُّ إنْ لمْ يَلِ الاِبْنُ عَلَمَا ... أوْ يَلِ الابْنَ عَلَمٌ ، قد حُتِما

واضمُمْ أو انصِبْ ما اضطِرارًا نُوِّنَا ... مِمَّا لهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ بُيِّنَا

. . . .

. . . .

زيادة وتفصيل :

(ا) فى نداء الأعداد المتعاطفة[1] المسمَّى بها قبل النداء — كالتى فى الصفحة السالفة — يلاحظ أن المعطوف والمعطوف عليه يجب نصبهما معاً عند النداء ، بشرط أن يكونا — معاً — علماً على فرْد واحد ، سُمِّىَ بهما قبل النداء ؛ فنصب المعطوف عليه واجب ؛ لأنه شبيه بالمضاف فى الطول ، ونصب المعطوف واجب ؛ لأنه تابع للمعطوف عليه[2] . . . وفى هذه الصورة يمتنع إدخال حرف النداء على المعطوف ، لأنه جزء من العلم يشبه الجزء الأخير من العلَم : « عبد شمس » أو « عبد قيس » ، أو غيرهما من الأعلام المضافة والمركبة ؛ حيث لا يصح تكرار حرف النداء بين جزأى العلَم عند مناداته .

وكذلك لو ناديت جماعة واحدة ، معينة ، مقصودة ، عِدّتها هذه ، وأردت المجموع فيجب نصب الجزأين ؛ لأن المنادى نكرة مقصودة ، لكنها طالت ، بسبب العطف عليها ، فصارت من قسم الشبيه بالمضاف ، منصوبة ، وما بعد الواو معطوف منصوب مثلها .

أما إذا كان المنادى أحد الأعداد المعطوفة ، كخمسة وعشرين ، ونظائرها ، ولكنْ أردت بالأول وحده — وهو المعطوف عليه المنادَى — جماعة معينة عددها خمسة ، وأردت بالثانى — وهو المعطوف — جماعة معينة أخرى ، عددها عشرون ، وجب بناء الأول على الضم ، لأنه نكرة مقصودة ، ووجب نصب الثانى أو رفعه[3] ؛ مراعاة لمحل المتبوع ، أو لفظه ، من غير مراعاة لبنائه . والأرجح فى مثل هذه الصورة إدخال « أل » على الثانى ، لأنه اسم جنس أريد به معين ؛ فتدخل عليه « أل » لتفيده التعريف ، إذ لم يدخل عليه — مباشرة — حرف نداء يفيده ذلك ،

---

(١) أى : المشتملة على معطوف عليه ومعطوف .

(٢) والإعراب السابق هو المختار عندهم . على الرغم من أن التسمية وقعت بكلمتين معاً فإعراب كل واحدة منهما على حدة مشكل — كما جاء فى حاشية ياسين على التصريح فى هذا الموضع — ثم قالت ما نصه : « (إلا أن يقال : إن فى إعراب كل بالإعراب الذى استحقه المجموع دفعاً للتحكم ؛ كقولهم : الرمان حلو حامض) » .

(٣) هذا الرفع صورى ظاهرى فقط ؛ طبقاً للبيان الآتى فى رقم ٣ من ص ٥٢ .

. . . .
. . . .

أما الحرف الموجود فهو داخل على الأول ، مقصُور عليه . ولا مانع من الاستغناء عن «أل» هذه ، ومجيء حرف نداء مكانها ؛ ليفيد المعطوف تعريفاً مباشراً ، ويجب فى هذه الصورة بناؤه على الواو ؛ لأنه نكرة مقصودة ؛ ولا تذكر معه «أل» ؛ إذ لا تجتمع مع حرف النداء إلاّ على الوجه الذى سنشرحه فى الصفحة التالية .

(ب) وأيضًا تُعْتَبَر النكرة المقصودة الموصوفة قبل النداء داخلة فى قسم الشبيه بالمضاف وقد سبق شرحها وتفصيل الكلام عليها[1] . . .

(١) فى الزيادة والتفصيل ص ٢٨ – «أ» .

المسألة ١٢٩ :

الجمع بين حرف النداء ، و «أل»

من أحكام النداء حكم عام تخضع له أقسامه الخمسة ، هو : أنه لا يجوز نداء المبدوء «بأل» فلا يصح الجمع بينه وبين حرف[1] النداء ، إلا فى إحدى الحالات الآتية :

(الأولى) : لفظ الجلالة : «ألله» ؛ نحو : (يا ألله[2] ، سبحانك !! أنت القادر على كل شىء ، المنعم بفيض الخيرات) . والأكثر فى الأساليب العالية عند نداء لفظ الجلالة أن يقال : «اللهمّ» ، وهو من الألفاظ الملازمة للنداء[3] ، نحو قوله تعالى : (قلْ : اللَّهمّ ، مالكَ الملكِ ؛ تُؤْتِى الملكَ مَن تشاءُ ، وتَنْزِعُ المُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ . . .) . وكقول علىّ — رضى الله عنه — وقد مدحه قوم فى وجهه : (اللَّهمّ إنك أعْلم بى من نفسى ، وأنا أعلَم بنفسى منهم . اللَّهم اجعلنى خيراً مما يظنون ، واغفر لى ما لا يعلمون) .

ويقال فى إعرابه : «اللهُ» منادى مبنى على الضم فى محل نصب ، والميم المشددة المفتوحة عوض عن حرف النداء : «يا» . ومن الشاذ الجمع بينهما ، كما فى قول القائل :

إنى إذا ما حدثٌ ألَمَّا ... أقُول : يا اللَّهُمَّ يا اللَّهُمَّا

---

(١) لا فرق فى المنع بين «يا» أو أخواتها . وسبب امتناع الجمع — وهذا مذهب البصريين — مسايرة الكلام العربى الفصيح ، فإنه يكاد يخلو من اجتماع أداتين ظاهرتين للتعريف ، كيا ، و«أل» . أما دخول «يا» أو غيرها من أحرف النداء على العلم فلا مانع منه ، لأن العلمية ليست بأداة ظاهرة . والكوفيون يجيزون الجمع بين «يا وأل» مطلقاً — كما سيجىء فى هامش ص ٣٩ .

(٢) يجوز فى همزة «أل» عند نداء لفظ الجلالة — الله ، دون غيره — بالحرف «يا» أن تكون للقطع ، فتظهر وجوبا فى النطق وفى الكتابة ، وتثبت معها ألف «يا» فى النطق والكتابة . ويجوز اعتبارها همزة وصل ؛ فتحذف مع ألفها نطقاً وكتابة معاً ، وتحذف ألف «يا» نطقاً فقط ؛ لا كتابة — وقد تحذف الهمزة وألفها وتبقى ألف «يا» نطقاً وكتابة .

(٣) كما سيجىء فى ص ٦٨ .

ومن الجائز أن تحذف «أل» من أوله، ويكثر هذا فى الشعر، كقول القائل:

لا هُمَّ إنَّ العَبْدَ يَمْـ ... ـنَعُ رَحْلَه؛ فامنَعْ رِحالَكْ

وقول الآخر(١):

لاهُمَّ هبْ لى بيانًا أستعين به ... على قضاء حقوق نام قاضيها

فتكون كلمة: «لاهُ» هى المنادى المبنّى على الضم(٢)...

ولا مانع أن يجيء بعد: «اللهم» صفة له؛ كقوله تعالى: (قل اللَّهُمَّ فاطرَ السمواتِ والأرضِ، عالِمَ الغَيْبِ والشَّهادة، أنْتَ تَحْكُمُ بين عبادكَ فيما كانوا فيه يختلفون...) ويمنع هذا بعض النحاة؛ بحجة أن الأسماءَ الملازمة للنداء (ومنها: اللّهمّ) ليست فى حاجة إلى الفائدة التى يحققها النعت لغيرها، ويُعرِب الصفة إعرابًا آخر؛ كأن تكون نداء مستأنفًا فى الآية السالفة — والأنسب الأخذ بالإباحة(٣)...

---

(١) هو: حافظ إبراهيم، فى مطلع قصيدته المشهورة بالعُمَرية، فى سيرة عمر بن الخطاب، رضى الله عنه.

(٢) أما «لاه» التى تتردد فى النصوص القديمة كالتى فى قول الشاعر:

لاهِ ابْنُ عمك لا أفضلت فى حَسَبٍ ... عنى، ولا أنت ديّانى؛ فتخزونى...

فأصلها «لله» حذفت من أولها لام الجر.

(٣) هذا، وتستعمل صيغة: «اللهم» فى النداء الحقيقى على الوجه السالف. وقد تستعمل قبل حرف من حروف الجواب؛ لتفيد الجواب تقوية وتمكيناً فى نفس السامع، وتأكيداً لمضمونه؛ كأن يسأل سائل: أصحيح أن زكاة المال تقى صاحبها عوادى الأيام؟ فتجيب: اللهم، نعم. ومثل: أيخشى الحازم ركوب [illegible] نيل الأغراض؟ فتجيب؛ اللهم، لا. فكأنك تقول: والله، نعم، أو والله، لا، وقد تستعمل لإفادة الندرة، والدلالة على قلة الشيء أو بُعد وقوعه وتحققه، كأن يقال: سأسافر لزيارة أخى. اللهم إذا أبى أن يجيء، وسأحدثه فى شئوننا الهامة، اللهم إذا لم يغضب. فمن النادر أو المستبعد أن يأبى الأخ زيارة أخيه، أو الحديث معه.

وتعرب فى الصورتين الأخيرتين — فى الرأى الأنسب — كما تعرب فى النداء الحقيقى. ولكن يزاد عند إعرابها: أن النداء غير حقيقى، وأنه خرج عن معناه الأصلى إلى معنى آخر؛ هو: تقوية الجواب وتمكينه وتأكيد مضمونه. أو إفادة الندرة والبعد...

(الثانية) : المنادَى المشبَّه به ؛ بشرط أن يذكر معه وجه الشبه ؛ كقولك لمغنٍّ : يا البلبل ترنيمًا وتغريداً أطرِبْنا — يا الشافعى فقهًا وصلاحًا سرْ على نهْجه — يا المأمون ذكاء وبراعة أحسن محاكاتَه ، أى : يا مثل البلبل . . . يا مثل الشافعىّ ». . . ، يا مثل المأمون . . . فالمنادى فى الحقيقة محذوف ، قد حل محله المضاف إليه، فصار منادًى بعد حذفه . ولا يصح[1] يا « القرية » على إرادة : « يا أهل القرية » لأن الشرط هنا مفقود . . .

(الثالثة) : المنادى المستغاث[2] به ، المجرور باللام المذكورة ، نحو : يا لَلوالد لِلولد . فإن لم يكن مجروراً باللام المذكورة لم يصح الجمع بين « يا » و « أل » فلا يقال : يا الوالدا للولد .

(الرابعة) : اسم الموصول المبدوء « بأل » بشرط أن يكون مع صلته علَماً ؛ نحو : يا ألذى[3] كتب ؛ فى نداء مسمًّى بالموصول مع صلته . والأنسب هنا أن يقال فيه : « إنه مبنى على ضمّ مقدر على آخره منع من ظهوره الحكاية — فى محل نصب » . لأنه فى هذه الصورة داخل فى عداد الأشياء الملحقة بالمفرد العَلَم .

فإن لم توجد الصلة مع الموصول المبدوء بألْ ، وكانت التسمية بالموصول وحده لم يصح نداؤه ؛ فلا بد لصحة ندائه أن تكون الصلة جزءاً من العَلَم .

(الخامسة) : نداء العَلَم المنقول من جملة اسمية مبدوءة « بأل » ؛ نحو : الرّجل زارع ؛ تقول : يا ألرجل[3] زارع ، سر على بركة الله .

(السادسة) : العلَم المبدوءة « بأل » إذا كانت جزءاً منه[3]، يؤدى حذفها

---

(١) على سبيل الحقيقة ، لا المجاز .

(٢) سيجىء باب « الاستغاثة » وأحكامها فى ص ٧٧ . وأما الجمع فيها بين: « يا ، وأل » فنى رقم ٣ من ص ٨٢ .

(٣) الهمزة هنا للقطع بعد أن صارت فى أول علم ؛ فيجب إثباتها نطقاً وكتابة فى كل الأحوال ؛ لأن المبدوء بهمزة وصل إذا سُمى به يجب قطع همزته ؛ لا فرق بين الفعل وغيره ، ولا بين الجملة وسواها إلا لفظ الجلالة : (الله) فله عند النداء الأحكام الخاصة التى سبقت (فى رقم ٢ من هامش ص ٣٦) وقد نص « الخضرى والصبان » على ما تقدم — فى آخر باب النداء ، ج ٣ — ، وهو المفهوم أيضاً من كلام « التصريح » ج ٢ فى ذلك الموضع ، وكذلك « المغنى » ج٢ — الباب السابع .

ولهذا إشارة فى رقم ٣ من هامش ص ١٠٩ ويجىء له بيان أكمل فى رقم ٢ من هامش ص ٢٤٧ .

إلى لَبْس لا يمكن معه تَعيين العلَم المنادَى ،نحو : يا ألصاحب ــ يا ألقاضى ــ يا ألهادى ، فيمن اسمه : ألصاحب بن عبَّاد ، وألقاضى الفاضل ــ وألهادى الخليفة العباسى ، وأمثالها ، ولا التفات إلى الخلاف بين النحاة فى هذا [1] .

(السابعة) : الضرورات الشعرية كقول الشاعر :

فيا الغلامان اللذان فَرَّا إيَّاكما أن تُعْقِبانا شَرَّا

. . . .

---

(١) وهذا رأى البصريين . أما الكوفيون فيجيزون الجمع بين : « يا وأل » فى غير الضرورة ــ كما تقدم فى رقم ١ من هامش ص ٣٦ .

وفيما سبق من حكم اجتماع « أل » وحرف النداء يقول ابن مالك مقتصراً على بعض المواضع :

وَباضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعُ «يا» وَ« أَلْ» إلَّا مَعَ اللهِ ، وَمَحْكِيِّ الْجُمَلْ

والأَكْثَرُ : « اللَّهُمَّ » ، بالتَّعْوِيضِ وَشَذَّ : يا « اللَّهُمَّ » فى قَرِيضِ

(فى قريض : فى شعر). وقد نص الناظم على امتناع الجمع بين « يا » و « أل » وهذا النص للتمثيل المجرد وليس مقصوداً به التقييد بالحرف « يا » لما شرحنا من أن الجمع الممنوع يشمل يا مع «أل» كما يشمل أخوات « يا» مع « أل » أيضاً .

المسألة ١٣٠ :

أحكام تابع المنادى[1]

من المنادى ما يجب نصب لفظه ، ومنه ما يجب بناؤه على الضم ، ومنه ما يصلح للأمرين . وليس للمنادى حكم آخر فى حالة الاختيار ، إلا فى الاستغاثة — وما فى حكمها — عند جر المنادى باللام ، كما سنعرف فى بابها[2] .

(ا) فإن كان المنادى منصوب اللفظ وجوبًا وتابعُه نعت ، أو عطف بيان ، أو توكيد — وجب نصب التابع مطلقاً[3] ؛ مراعاة للفظ المتبوع ؛ نحو ، يا عربيًّا مخلصًا لا تُغْفل مآثرَ قومك ، وقول الشاعر :

أيا وطني العزيزَ رعاكَ ربى وجَنَّبَكَ المكارهَ والشرورَا

وقول الآخر :

ياساريًا فى دُجَى الأهواء مُعْتسفًا[4] مآلُ أمركَ للخُسْران والندم

ومثل : أجيبوا داعيَ الله يا عربًا أهلَ اللغة الواحدة ، والروابط الوثيقة . أو : يا عربًا كلَّكم أو كلَّهم[5] . . . و . . .

---

(١) أكثر النحاة من الخلاف المرهق، والتفريع الشاق فى هذا الباب. وقد صفّينا كل أحكامه وفروعه بجهد الاستطاعة ، مع البسط الذى لا غنى عنه أحياناً ، ثم ختمناه بملخص — فى ص ٥٧ — لا يتجاوز أسطراً ، فيه غنية الشادى ، ومن لا يريد بسطاً .

والتوابع أربعة معروفة ، (هى : النعت ، والعطف بنوعيه ، والتوكيد ، والبدل) وسبق إيضاحها وتفصيل الكلام عليها فى آخر الجزء الثالث .

(٢) ص ٧٧ .

(٣) أى : سواء أكان هذا التابع مقروناً بأل ، أم غير مقرون — على الراجح فيهما — مضافاً ، أم غير مضاف .

(٤) يصح إعراب « معتسفاً » نعتاً ، و يصح حالا ؛ لوقوعها بعد نكرة موصوفة ؛ هى : ساريا.

(٥) الضمير المصاحب لتابع المنادى يصح أن يكون للغائب أو للمخاطب . وهذه قاعدة عامة ، تسرى على توابعِ المنادى المنصوب اللفظ وغير المنصوب ، إلا إذا كان التابع اسم إشارة ، فلا يصح أن يتصل بآخره علامة خطاب . وكذلك إن كان اسم موصول بالتفصيل الهام الآتى فى رقم ٢ من هامش ص ٤٩ .

وتطبيقاً لهذه القاعدة العامة نقول : يا عرباً كلكم أو كلهم ، أجيبوا داعى الله — يا هارون نفسك أو نفسه خذ بيد أخيك — يا هذا الذى قمت أو قام ؛ أسرع للصارخ .

وإن كان التَّابع بدلاً أو عطف نسق مجرداً من « أل »(١) فالأحسن أن يكون منصوب اللفظ كالمتبوع ؛ مثل : بُورِكتَ يا أبا عُبَيدةَ عامراً ؛ فلقد كنت من أمهر قواد الفتح الأوّل . أو : بوركتُما يا أبا عُبَيْدة وخالداً . . . ولا داعى للتمسك بالرأى الذى يجعلهما فى حكم المنادى المستقل — وهو القسم الرابع الآتى(٢) — .

فالنصب هو الحكم العام لجميع توابع المنادى المنصوب اللفظ وجوبًا ، مع اشتراط التجرد من « أل » فى : « عطف النسق(٣) . غير أن نصب التوابع يكون واجبًا فى بعضها ، وجائزاً مستحسنًا فى بعض آخر ؛ طبقًا للبيان السَّالف(٤) . . .

---

(١) وكذا المبدوء « بأل » ؛ طبقاً لما يأتى فى نهاية البيان الذى فى رقم ٤ من هامش هذه الصفحة.

(٢) فى ص ٥٣ .

(٣) إلا على الرأى الآتى فى نهاية البيان الذى فى رقم ٤ من هامش هذه الصفحة .

(٤) يكاد النحاة يتفقون على الحالات الثلاث السالفة التى يجب فيها نصب توابع المنادى. أما التى يجوز فيها النصب — وهى حالة البدل . وعطف النسق المجرد من « أل » — فرأيهم مضطرب ، وخلافهم بعيد المدى . فجمهرتهم — وهذا غريب — توجب اعتبار كل منهما بمنزلة منادى مستقل ، يخضع لحكم المنادى المستقل — ا — فتقول فى البدل : بوركت يا أبا عبيدة عامرُ . . . ببناء كلمة : « عامر » على الضم ؛ لأنها مفرد علم . ويقولون : بوركت يا أمير الجيش أبا عبيدة ؛ بنصب كلمة : « أبا » لأنها فى حكم المنادى المضاف . وقد بنوا حكمهم هذا على أساس (أن البدل على نية تكرار العامل) ولما كان العامل هنا — فى رأيهم — هو حرف : « يا » أو أحد أخوته كان مقدراً وملحوظاً قبل البدل أيضاً ، فكأنها تقول : « يا عامر ، ويا أبا عبيدة » . فالبدل بمنزلة منادى جديد يخضع لحكم النداء ؛ كما قلنا .

وهذا الكلام مردود من ناحيتين — (وحبذا تركه ، وترك الرد عليه ، والاكتفاء بالحكم السالف الذى ارتضيناه) .

أولاهما : أن القاعدة التى يتمسكون بها ليست قاعدة مطردة ، ولا محل اتفاق ، فالذى لا يؤمن بها — لأسباب عنده قوية — لا يجد مسوغاً لإعراب التابع هنا منادى مبنياً على الضم ، إذ لا وجه لهذا الإعراب عنده .

ثانيتهما : أن اعتبار التابع منادى بحرف ملحوظ مقدر ، أو بالحرف المذكور فى صدر الجملة (عند من يرى هذا) سيخرج التابع من نطاق التبعية ويدخله فى نطاق آخر ليس موضوع البحث ؛ هو نطاق : « المنادى » . لهذا تساءل بعض المحققين : كيف نقول فى أمثال تلك الكلمة إنها مبنية على الضم لتبعيتها المنادى ، مع أن التبعية إما أن تكون لمراعاة اللفظ أو المحل ، والمنادى هنا منصوب مباشرة ، ليس له محل . فكيف نعتبرها تبعاً له ؟ . . . (راجع حاشية ياسين على شرح التوضيح فى هذا الموضوع) . . . . =

وهناك حالة يجب فيها جرّ التابع — فى رأى أكثر النحاة — هى التى يقع فيها المتبوع (المنادى) مجروراً باللام — وهذا لا يكون إلا فى الاستغاثة، وما فى حكمها — نحو: يالَلْوالد والوالدةِ للأولاد(١).

= وشىء آخر أهم من الجدل السالف؛ هو ما نص عليه سيبويه — فى الجزء الأول من كتابه ص ٣٠٤ — قال للخليل: (أرأيت قول العرب: «يا أخانا زيداً أقبلْ». قال: عطفوه (أى: هو عطف بيان) على هذا المنصوب؛ فصار نصباً مثله. وهو الأصل؛ لأنه منصوب فى موضع نصب. وقال قوم: يا أخانا زيدُ — بالبناء على الضم — وقد زعم يونس أن أبا عمرو كان يقوله، وهو قول أهل المدينة. قال هذا بمنزلة قولنا: يا زيدُ؛ كما كان قوله: يا زيد أخانا. بمنزلة: «يا أخانا» فيحمل وصف المضاف إذا كان مفرداً، (أى: الحكم على هيئته وحاله إذا كان غير مسبوق بحرف نداء مباشر) بمنزلته إذا كان منادى. ويا أخانا زيداً أكثر فى كلام العرب لأنهم يردونه إلى الأصل ...)». اهـ

ومن هذا النص الحرفى يتبين أن النصب هو الأصل، وأنه الأكثر فى المسموع، وهذا هو الأهم. فلم نعدل عنه إلى غيره مما ليس له قوته، ولا كثرته، ولا وضوحه، وإن قال به قوم، أو اعتبروه عطف بيان، برغم وضوح البدلية فى المثال؟

ب — أما عطف النسق المجرد من «أل» فيقولون: إن حرف العطف معه بمنزلة عامل النداء فكأن حرف العطف داخل على منادى مستقل تجرى عليه أحكام المستقل، فيبنى على الضم فى مثل: بوركت يا أبا عبيدة وخالدُ؛ لأنه مفرد علم، وينصب فى مثل: بوركتم يا جنودَ الفتح وأبا عبيدة، بنصب كلمة «أبا» معربة. فما معنى أن حرف العطف بمنزلة العامل؟ إن قلنا فى كلمة: «خالد» إنها منادى، فليست إذاً بمعطوفة؛ لأن العطف يقتضى نصبها. وإن قلنا إنها معطوفة على ما قبلها فما قبلها منصوب. فمن أين جاء البناء على الضم؟ قد يقال: إنه على تقدير حرف النداء المحذوف: «يا» وحرف النداء مع المنادى جملة معطوفة على الجملة الندائية الأولى، فلم يُعتبر التابع هنا منادى، مع أنه لو وصف بكلمة: «ابن» أو «ابنة» لم يعتبر ...؟. وفى هذا كله من الحذف والتقدير والضعف من بعض النواحى ما يقتضى تفضيل الرأى الذى يبيح النصب، وهو رأى يؤيده السماع أيضاً ...

هذا وإباحة النصب واستحسانه تشمل المبدوء بأل، والمجرد منها. غير أن الأفضل فى المبدوء بأل أن يكون نصبه راجعاً لاعتباره معطوفاً على المنادى، أو لاعتباره مفعولا به لفعل محذوف، أو منصوباً بعامل آخر يقتضى النصب. ولا يصح اعتباره منادى بحرف نداء محذوف؛ لما يترتب على هذا من الجمع بين «أل» وحرف النداء فى غير المواضع التى يباح فيها الجمع. (انظر ما يتصل بالحكم السابق، فى رقم ٤ من ص ٥٣).

(١) لا يجوز عند أصحاب هذا الرأى، إلا الجر فى التابع؛ لأن المتبوع — المنادى — مجرور اللفظ بحرف جر أصلى. وإذا كان المنادى المستغاث مختوماً بزيادة ألف الاستغاثة، نحو: ياعليا، ومحموداً) لم يجز فى توابعه الرفع عند فريق، فلا يصح: «ومحمودٌ» لأن المتبوع مبنى على الفتح، =

ويجيز فيه فريق من النحاة أمرين : الجر مراعاة للفظ المنادى ، والنصب مراعاة لمحله . وهذا الرأى أحسن — كما سيجىء[1] فى بابها[2] . . . —

* * *

(ب) وإن كان المنادى مبنيًّا وجوبًا على الضم — لفظًا أوتقديراً —فتوابعه إما واجبة النصب فقط ، وإما واجبة الرفع الشكلىّ فقط ، وإمَّا جائزة الرفع الشكلىّ والنصب . وإما بمنزلة المنادى المستقل . وفيما يلى بيان هذه الحالات الأربع :

١ — يجب — على الأشهر — نصب التَّابع ؛ مراعاة لمحل هذا المنادى ، (ولا يصح مراعاة لفظه) فى صورة واحدة ، هى : أن يكون التَّابع نعتًا[3] ، أوعطف بيان ، أو توكيداً . بشرط أن يضاف التابع فى الثلاثة إضافة محضة — وهذه تقتضى أن يكون المضاف مجرداً من « أل » — ؛ كقولهم : يا زيادُ أميرَ العراقِ بالأمس ، نشرت لواء الأمْن . وطَوَيْت بساط الدَّعة — يا أهرامُ أهرامَ الجيزةِ ، أنتنَّ من عجائب الآثار — شرّ الإخوان من يساير الزمان ؛ يُقْبل معه ويُدْبر معه ؛ فاحذروا هذا يا أصدقاءُ كُلكمْ[4] .

فإن لم يتحقق الشرط خرجت التَّوابع المذكورة من هذا القسم ودخلت فى الحالة الثالثة الآتية[5] (حيث يصح فيها الرفع الصُّورى ؛ مراعاة شكلية للفظ المنادى . والنصب مراعاة لمحله) ؛ كأن يقع التابع مفرداً مقرونًا بأل[6] ؛ مثل :

= ويجوز عند فريق آخر الرفع والنصب ؛ لاعتبار المنادى مبنيا على ضم مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة — فى محل نصب ؛ فيجوز فى توابعه الرفع الشكلى والنصب . وهذا الرأى أوضح وأنسب —

وسيجىء فى ص ٥٠ وفى باب الاستغاثة ، ص ٨١ .

(١) ص ٧٧ .

(٢) وإذا عملنا بهذا الرأى صار النصب حكماً عاماً يشمل جميع أنواع التابع للمنادى المنصوب بالتفصيل السالف .

(٣) بشرط ألا يكون منعوته (المنادى) اسم إشارة ، ولا كلمة : « أىّ » أو : أية . . . — وإلا وجب رفع النعت صورة . لدخوله فى حكم الحالة الآتية الخاصة به ، وهى الثانية .

(٤) انظر رقم ٥ من هامش ص ٤٠ .

(٥) انظر ص ٥٢ . ويتضح الرفع الصورى بما فى رقم ١ من هامش ص ٤٧ .

(٦) انظر رقم ١ من هامش ص ٥٢ .

يا زيادُ الأميرَ ، أو خاليًا من « أل » ومن الإضافة المحضة[1] ؛ مثل : يا رجلُ محمدٌ — بالتنوين — أو محمداً ، أو يكون مضافًا إضافة غير محضة[1] ؛ نحو : يا مسافرُ راكبَ[2] السيارة ؛ أو الراكبُ السيارةِ ، حاذر عواقب الإسراع . أو يكون عطف نسق ؛ أو بدلا . ولهذين حكمها الخاص . . . إلى غير هذا مما سيجيء بيانه مفصلا[3] . . .

(١ ، ١) سبق الكلام عليها مفصلا أول الجزء الثالث .

(٢) لا يقال فى هذا المثال وأشباهه إن النعت نكرة ، بسبب إضافته غير المحضة ، مع أن المنعوت نكرة مقصودة ؛ وهى معرفة بالقصد والإقبال مع النداء ، — لا يقال هذا ؛ لما سبق فى رقم ١ من هامش ص ٢٨ ؛ وفى ص ٢٩ وفى « د » ص ٣٠) من أنه يتسامح فى التعريف الطارئ كتعريفها . ولهذا لا يصح أن ينعت بالمضاف المذكور إلا النكرة المقصودة .

(راجع الصبان والخضرى فى هذا الموضع ؛ ولها بيان سابق فى ج ٣ « باب الإضافة » عند الكلام على أثر الإضافة — م ٩٣ رقم ٢ من هامش ص ٣١ وكذلك فى : « باب النعت » هناك عند الكلام على المطابقة م ١١٤ ص ٤٣٥) .

(٣) فى ص ٥٢ — وإلى وجوب النصب السالف أشار ابن مالك فى باب مستقل عنوانه : « فصل » قائلا :

تابعَ ذِى الضَّم المضافَ دونَ « ألْ » ألزِمْهُ نَصْبًا ؛ كأَزَيْدُ ذَا الْحِيَلْ

(المراد : « بذى الضم » ، هو المنادى المبنى على الضمة ، وما ينوب عنها ، من كل ما يكون فى آخر المنادى العلم ، والنكرة المقصودة . ويشمل المبنى قبل النداء) .

يقول : إن تابعه المضاف المجرد من « أل » يلتزم النصب ، ومثل بمثال هو : « أزيد » ذا الحيل ، أى : يا زيد ؛ صاحب الحيل . فالمنادى : زيد ، مبنى على الضم ، وتابعه هو « ذا » نعت منصوب بالألف وهو مضاف ، و « الحيل » مضاف إليه . وقد يفهم من ظاهر البيت أن جميع توابع المنادى المبنى على الضم لازمة النصب ، بشرط الإضافة والخلو من « أل » وكذلك توابع المنادى الذى ليس مبنياً على الضم ، وهو المنادى المنصوب اللفظ — لكن يمنع من هذا الفهم ويزيله قوله بعد ذلك مباشرة :

وَمَا سِوَاهُ ارفَعْ أو انْصِبْ ، واجْعَلَا كمُسْتَقِلٍّ نَسَقًا وبَدَلَا

فقد صرح فى هذا البيت بأن حكم عطف النسق والبدل كحكم المنادى المستقل (يعربان فى حالات ويبنيان فى حالات) وما عداهما مما لا يدخل فى نطاق البيت الأول واختصاصه يجوز رفعه ونصبه . ولما كان بيته الثانى يدل على أن عطف النسق مطلقاً (مجرداً من أل أو مقروناً بها) يجرى عليه حكم المنادى المستقل وهذا غير صحيح إلا فى المجرد — أسرع وتدارك الأمر فى البيت الثالث حيث يقول :

وَإنْ يَكُنْ مَصْحُوبَ « ألْ » مَا نُسِقَا فَفِيهِ وجْهَان ، وَرَفْعٌ ينْتَقَى =

(وتجب الإشارة إلى أن حركة التَّابع المرفوع على الوجه السالف ليست حركة إعراب ولا بناء ؛ ولذلك ينوَّنُ إذا خلا من ألْ والإضافة[1]و . . . فهى طارئة لتحقيق غرض معيَّن ، هو : المشاركة الصُّورية فى المظهر اللفظى بين التابع والمتبوع ؛ فلا تدل على شىء غير مجرد المماثلة الشكلية . ومن التساهل فى التعبير — أن يقال فى ذلك التابع إنه مرفوع . أما الإعراب الدقيق فهو : أنه منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها ضمة الإتباع الشكليَّة للفظ المنادى — كما سيجىء فى القسم الثالث —) .

ومن النحاة من يوجب النصب فى صورة ثانية[2] ؛ هى التى يكون فيها المنادى المبنى على الضم مختومًا بألف الاستغاثة ؛ نحو : يا جُنديًّا وضابطًا ، أدْرِكا المستغيث . فلا يجوز عنده فى التابع — مهما كان نوعه ، ومنه كلمة : (ضابطاً) فى المثال — إلا النصب مراعاة لمحل المنادى المبنىّ على الفتح الطارئْ بسبب الألف . لكن التحقيق والترجيح يقطعان بجواز النصب ، وبجواز الرفع المباح فى توابع المنادى المبنى على الضم[3] .

٢ — ويجب رفع التَّابع مراعاة شكلية للفظ ذلك المنادى فى صورتَين :

إحداهما : أن يكون التابع نعتًا ، ومنعوته — المنادى — هو كلمة : « أىّ » فى التذكير ، « وأيَّة » فى التأنيث ؛ كقوله تعالى : (يأيها الناسُ ضُرِبَ مثَلٌ

= (ينتق= يختار) كذلك يفهم من البيت الثانى أن الرفع والنصب جائزان فى تابع المنادى إذا كان المنادى « أى» أو « أية » . وهذا غير صحيح كما شرحناه فى القسم الثانى الواجب رفعه . ولمنع هذا الفهم صرح بأن النعت بعدهما يجب رفعه واقترانه «بأل » وأنهما لا يوصفان إلا بمرفوع مقترن بها. وكذلك اسم الإشارة المنادى لا يكون نعته إلا مرفوعاً مقترناً بها(وله تفصيلات أوضحناها فى الشرح الآتى) يقول :

وَ «أيُّهَا » مَصْحُوبَ « أل » بَعْدُ صِفَهْ ... يَلْزَمُ بالرفْعِ لَدَى ذى المَعْرِفَهْ
و «أىُّ هَذَا » « أيُّهَا الَّذِى » وَرَدْ ... وَوَصْفُ : « أىٍّ » بِسِوَى هَذَا يُرَدْ
وذُو إشارَةٍ كَأَىٍّ فى الصِّفَهْ ... إن كانَ ترْكُها يُفيتُ المَعْرِفَهْ

(١) — كما سيجىء فى ص ٥٢ — لأن المبنى لا ينون فى الغالب .

(٢) تقدمت الأولى فى ص ٤٣ .

(٣) راجع ما سبق فى رقم ١ من هامش ص ٤٢ وما يأتى فى ص ٨١ .

فاستمِعُوا له . . .) ، وقوله تعالى : (يأيتها النفسُ المطمئنةُ ارْجعى إلى ربِّك راضيةً مرْضيّةً . . .) ، « فأىّ وأيّة » مبنيتان على الضم فى محل نصب ، لأن كلا منهما منادى ، نكرة مقصودة . و « ها » حرف تنبيه زائد زيادة لازمة لاتفارقهما[1] وكلمتا : « الناس والنفس » . (وأشباههما) ، نعتان متحركان بحركة مماثلة وجوبًا لحركة المنادى ، مراعاة لمظهره الشكلى[2] فقط ، مع أنه مبنى ، وهما صفتان معربتان ، منصوبتان محلاًّ ، لا لفظًا[3] (أى : أنّهما منصوبتان تبعًا لمحل المنادى) بفتحة مقدرة على الآخر ، منع من ظهورها ضمة المماثلة للفظ المنادى فى صورته الشكلية[4] ؛ فالضمة التى على آخرهما هى الحركة الطارئة للمشاركة ، ولا توصف بإعراب ، ولا بناء — كما تقدم —[5] . . .

وكما يجب الإتباع بالرفع الشكلى الصورىّ فى صفة « أىّ وأيّة » يجب — فى

---

(١) ويجوز حذف ألفها وتحريكها بالضم إذا لم يقع بعدها اسم إشارة .

(٢) لهذا المظهر الشكلى بيان مفيد فى ج ١ م ٧ ص ٩٨ — موضوع : أنواع الإعراب .

(٣) والمازنى يجيز فى لفظهما النصب أيضاً — كما سيجىء فى رقم ١ من الهامش التالى — ، وكذا فى أشباههما مما يكون نعت : « أى أو أية » وله ما يؤيده من السماع ، ومن بعض القراءات القرآنية — وإن كانت تلك القراءة شاذة — كما صرح بهذا الصبان . وشذوذها لا يمنع محاكاتها بعد أن قرئ بها القرآن .

(٤) وقد تكون ضمة المماثلة مقدرة ؛ كقول المتنبى :

ترَفق أيها المولَى عليهم ... فإن الرِّفق بالجانى عتابُ

يريد : يأيها المولى . ويكون لهذه الضمة المقدرة من الآثار فى التوابع وغيرها مايكون للظاهرة . كما أشرنا —

(٥) انظر ص ٤٩ — وإلى هذه الصورة يشير ابن مالك بقوله السالف :

وَ « أيُّها » مَصْحُوبَ « ألْ » بعدُ صفهْ ... يلْزَمُ بالرَّفْعِ لَدَى ذِى المعْرِفَهْ

(بعد ، الأصل : بعد كلمة : « أيها ») يريد : ماكان نعتاً مبدوءاً بأل بعد كلمة : أيها — يلزم بالرفع ، ويقتصر عليه . ثم بين بعد ذلك ما يصلح نعتاً لأى وأية عند النداء ، مقتصراً على اسم الإشارة والموصول :

و « أىُّ هَذَا » « أيُّهَا الَّذِى » وَرَدْ ... وَوَصْفُ أىٍّ بِسِوَى هذا يُرَدْ

يريد : ورد عن العرب : « أى هذا ، وأيها الذى » ؛ فالنعت الوارد مقصور على اسم الإشارة واسم الموصول المبدوء بأل . ونعت « أىّ » بغيرهما يرد ، أى : يرفض ويستبعد .

الشائع — كذلك فى صفة صفتهما، وفى كل تابع آخر للصفة — ففى مثل: (بارك الله فيك يأيُّها الطبيبُ الرحيمُ) ، يتعين الرفع وحده فى كلمة : « الرحيم » التى هى صفة للصفة ، لعدم ورود السماع بغيره ، بالرغم من أن المنعوت — الطبيب — فى محل نصب ، فعدم ورود السماع بالنصب يقتضى امتناع نصب التابع ، وعدم إباحته مطلقاً ؛ لا لفظاً ولا محلا[1] . . .

---

(١) يحتاج هذا الحكم إلى نوع من التفصيل والإيضاح الذى يزيل أثر الخلاف النحوى ، واضطراب الآراء فيه ، ويبين ما سبقت الإشارة إليه (فى رقم ٣ من هامش ص ٤٦) —

نقل الأشمونى — وغيره — أن كلمة : « أىّ » إذا نوديت كانت نكرة مقصودة مبنية على الضم وتلزمها « ها » التنبيه ، وتؤنث أىّ « لفظاً » لتأنيث صفتها ؛ نحو : يأيها الإنسان — يأيتها النفس ... يلزم تابعها الرفع . وليس المراد بالرفع رفع الإعراب ، وإنما المراد به ضمة الإتباع التى يقصد بها مجرد المشاكلة والمماثلة لحركة المتبوع . وهذه الضمة لا توصف بإعراب ، ولا بناء ؛ — كما قرره الصبان ، وبسطناه من قبل — وأجاز المازنى (كما فى رقم ٣ من هامش الصفحة السابقة) فى هذا التابع نصبه ، قياساً على غيره من تابع أنواع المنادى المبنى على الضم . . . —

ثم قال الأشمونى :

إنما لزم رفع التابع لأنه المقصود بالنداء، وقد جاءت « أىّ » وُصلة و وسيلة لنداء ما فيه « أل » .

وهنا قال الصبان ما نصه الحرفى :

(« قوله : « إن المقصود بالنداء هو التابع » — ومع ذلك ينبغى ألا يكون محله نصباً ؛ لأنه بحسب الصناعة ليس مفعولا به ، بل تابع له . ويؤيد هذا قول ابن المصنف ، وسيذكره الشارح (الأشمونى) أيضاً : إنه لو وصفت صفة « أىّ » تعين الرفع) . اهـ

ومن الكلام السابق تبين صراحة أن التابع لا يكون هنا منصوباً مطلقاً ، لا لفظاً ، ولا محلا . لكن الصبان قال بعد ذلك كلاماً قوياً موافقاً للضوابط والأصول العامة يعترض على ماسبق ، ونصه :

(أنا أقول : يرد عليه أن تابع ذى محل ، له محل متبوعه . وحينئذ ينبغى أن يكون محل تابع « أى » نصبا ، وأن يصح نصب نعته . ويؤيده ما قدمناه — قريباً قبل ذلك بصفحتين — عن الدمامينى فى : « يا زيد الظريف صاحب عمرو » أنه إنْ قدر : « صاحب عمرو » نعتاً للظريف ، لفظ به كما يلفظ النعت ؛ إن رفعاً فرفع ، وإن نصباً فنصب ، على ما بيناه سابقاً . اللهم إلا أن يكون منع نصب نعت تابع « أىّ » لعدم سماعه أصلا .

« نعم يصح ما بحثه من أنه ليس لتابع « أىّ » محل نصب ، ولا يجوز نصب نعته على اعتبار أن رفع التابع هو رفع إعراب ، وأن عامله فعل مقدر مبنى للمجهول ، والتقدير : « يُدعَى العاقلُ » كامر لكن ما بعد « أىّ » على هذا التقدير ليس تابعاً لأى فى الحقيقة ، فلا يظهر حمل كلامه على هذا مع قوله : إنه تابع له . فتأمل) . اهـ

فالصبان يرى أن تابع « أىّ » لا بد أن يكون منصوباً محلا مثل المتبوع « أىّ » (لأن كلمة « أى » مبنية على الضم فى محل نصب) والشأن فى التابع — دائماً — أن يكون له محل كمحل المتبوع . وهذا كلام صحيح قوى لا يعترض الأخذ به إلا عدم ورود السماع به ، وللسماع الأهمية الأولى فى انتزاع =

ثانيتهما : أن يكون التابع نعتًا ، والمنعوت — المنادى — اسم إشارة للمذكر ، أو للمؤنث ؛ جيء به للتوصل إلى نداء المبدوء « بأل »[1] ؛ لأن المبدوء بها لا يجوز مناداته بغير واسطة ، — إلا فى بعض مواضع سبقت[2] — نحو : يا هذا السائحُ ، لا تتعجل فى حُكمك ، ويا هذه السائحةُ لا تتعجلى . . . فالمنادى مبنى على ضم مقدر فى محل نصب ؛ فيجب رفع النعت فى المثالين وأشباههما ، رفعا صُوريًّا ؛ لا يوصف بإعراب ، ولا بناء — كما سبق — وإنما هو رفع جيء به مراعاة شكلية للضم المقدر فى اسم الإشارة المنعوت — المنادى — ولا يصح النصب ؛ لأن النعت هنا بمنزلة المنادى المفرد المقْصود ، لا يصح نصب لفظه نصبًا مباشراً .

ووجود النعت على هذه الصورة ضرورىّ ؛ ليدل على المشار إليه ، ويكشفه . ويجب مطابقة اسم الإشارة للمشار إليه فى الإفراد والتذكير وفروعهما .

أما إن كان المراد نداء اسم الإشارة فيجوز فى التابع الأمران[3] — كما سيأتى فى القسم الرَّابع .

= حكم لا يعتوره عيب أو ضعف .. من أجل ذلك كان الاقتصار على رأى الأشمونى — ومن وافقه — أنسب ؛ مبالغة فى الاحتياط ؛ لأنه رأى متفق عليه ، إذ لا يعترض عليه الصبان — أو غيره — وإنما يرى الصبان أن يزيد عليه إباحة النصب المحلى ، وهذه الإباحة قد أضعفها عدم ورود السماع بها.

(١) وفى هذا يقول ابن مالك بيتاً ألحنا له فى ص ٤٥ :

وذُو إشَارَةٍ كأَىٍّ فى الصفهْ   إن كانْ تَرْكُها يُفِيت المَعْرِفَهْ

(ذو إشارة : المنادى الذى هو إشارة) . يريد : أن المنادى إذا كان اسم إشارة فإنه يحتاج — كأىّ — إلى نعت معرفة مرفوعة مقرونة « بأل » من اسم جنس ، أو اسم موصول . ولا يصح هنا أن يكون نعته اسم إشارة مثله — كما سيجىء فى رقم ٢ من ص ٥٠ — وبين أن حاجة اسم الإشارة للنعت واجبة إن أدى ترك النعت إلى عدم معرفة المشار إليه . أما إذا لم يؤدّ لذلك فالنعت ليس واجباً .

(٢) فى ص ٣٦ .

(٣) لأن التابع سيعرب فى هذه الحالة صفة ، أو عطف بيان ، وكلاهما مفرد ، فيدخل فى القسم الرابع الذى يجوز فيه الأمران .

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

١ – يجب إفراد «أيّ ، وأيّة» عند وقوعهما منادى ، فلا يصح أن تلحقهما علامة تثنية ، أو جمع ؛ سواء أكانت صفتهما مفردة أم غير مفردة ؛ نحو : يأيها الناصح اعمل بنصحك أوّلا – يأيها المتنافسان ترفّعا عن الحقد – يأيها الطلاب أنتم ذخيرة البلاد . يأيتها الناصحة اعملى ... – يأيتها المتنافستان – يأيتها الطالبات اعملْن . . .

أما من جهة التأنيث والتذكير فالأفضل الذى يحسن الاقتصار عليه عند النداء – وإن كان ليس بواجب – هو أن تماثل كل منهما صفتها ، فمثال التذكير ما سبق ، ومثال التأنيث أيضًا : يأيتها الفتاة أنت عنوان الأسْرة – يأيتها الفتاتان أنتما عنوان الأسرة – يأيتها الفتيات أنتن عنوان الأسْرة . ويجوز فى «أىّ» المجردة من التاء ، عدم المماثلة (ولكنه ليس الأحسن) فتظل بصورة واحدة للمذكر والمؤنث . ولا يصح هذا فى «أيّة» المختومة بالتاء ، فلا بد من تأنيث صفتها المؤنثة .

ولا بد من وصف «أىّ وأية» عند ندائهما ؛ إمّا باسم تابع فى ضبطه لحركتهما اللفظية الظاهرة وحدها[1] مُعرّف بأل الجنسية فى أصلها ، وتصير بعد النداء للعهد الحضورى ، وإما باسم موصول مبدوء بأل[2] ، وإما باسم إشارة مجرد من

---

(١) يجيز فيه بعض النحاة النصب – طبقاً لما سبق فى رقم ٣ من هامش ص ٤٦ – مراعاة للمحل كنظائره – أما الذين يمنعون النصب فحجتهم أن نصبه لم يرد فى المسموع .

(٢) اشترط «الهمع» (جـ ١ ص ١٧٥) أن يكون الموصول مصدراً بأل ، وصلته خالية من الخطاب ؛ فلا يقال : يأيها الذى قمت . فى حين نقل الصبان (جـ ٣ أول فصل : تابع المنادى) صحة ذلك قائلا ما نصه : (ويجوز : يأيها الذى قام ، ويأيها الذى قمت) . ا هـ. والظاهر أن الذى منعه «الهمع» ليس بالممنوع ، ولكنه غير الأفصح فى الكلام المأثور ؛ بدليل ما قرره أكثر النحاة ونصه : (كما نقله الصبان جـ ٣ أول تابع المنادى ؛ تعليقاً على المثال النحوى الذى عرضه الأشمونى ؛ وهو : يا تميم كلهم ، أو كلكم) :

«الضمير فى تابع المنادى يجوز أن يكون بلفظ الغيبة ؛ نظراً إلى كون لفظ المنادى اسماً ظاهراً ، والاسم الظاهر من قبيل الغيبة ، وبلفظ الخطاب ؛ نظراً إلى كون المنادى مخاطباً ؛ فعلمت أنه يجوز –

. . . .
. . . .

كاف الخطاب[١] ، ويتحتم – فى الرأى الأشهر والأوْلَى – أن يكون اسم الموصول واسم الإشارة تابعين فى ضبطهما لحركة المنادى الشكلية الظاهرة وحدها ؛ فيكون كل منهما مبنيًّا فى محل رفع فقط[٢] ؛ تبعًا لصورة المنعوت – المنادى – نحو : يأيها العلمُ الخفاقُ ، تحيةٌ ، ويأيتها الرايةُ العزيزةُ سلمْتِ على الأيام ، أو : يأيها الذى يخفق فوق الرءوس ، تحية ، ويأيتها التى ترفرفين سلمْت . . . ومن الأمثلة قوله تعالى : (يأيها الذين آمَنُوا لا تُبْطلوا صَدَقاتِكم بالمنّ والأذى . . .) وقوله تعالى :

(يأيها الذين آمَنوا اذكُروا الله ذكراً كثيراً ، وسَبحوهُ بُكرةً وأصيلا) ، وقول الشاعر :

أيها ذا الشاكى وما بك داءٌ　　كنْ جميلاً تَرَ الوجودَ جميلاَ

فإن كانت « ألْ » ليست جنسيّة ؛ – بأن كانت زائدة فى أصلها ولكنها صارت بعد النداء للعهد كالمحمدين ، أو : زائدة لازمة لأنها قارنت الوضع ؛ مثل : السَّموْءل والتسع ، أو غير لازمة ، مثل اليزيد ، أو للمح الأصل كالحارث ، أو للغلبة كالنجم ... – لم يصح النعت بما دخلت عليه ؛ فلا يقال : يأيها السيفُ ، ولا يأيها الحرب ، لرجلين اسمهما : سيف وحرب ، ولا يأيها المحمدان ... أو المحمدون. وكذلك لا يقال : يأيها ذاك العالم ؛ لاشتمال الإشارة على كاف الخطاب[١] .

وإذا وصفت « أىّ وأيّة » باسم الإشارة السالف فالأغلب وصفه أيضًا باسم مقرون بأل ، كالبيتَ المتقدم[٣] . . .

٢ – إذا اقتضى الأمر وصف اسم الإشارة المنادى أو غير المنادى فالأغلب أن يكون الوصف معرفة مبدوءة بأل الجنسية بحسب أصلها (وتصير بعد النداء

= أيضاً يا زيد نفسه ، أو نفسك . قاله الدماميني . . . » . ا هـ ثم قال الصبان بعد ذلك : (ويجوز يأيها الذى قام ويأيها الذى قمت) . ا هـ .

وقد أشرنا لما سبق فى جـ ١ م ١٩ ص ١٨٤ وفى ص ٣٤٣ أيضاً .

(١ ، ١) منعاً لاشتمال الجملة الواحدة – فى غير الندبة – على خطابين لشخصين مختلفين ، بالإيضاح الذى سبق (فى رقم ٦ من هامش ص ٣١) سواء أوجدت إضافة ؛ كالمثال الذى هناك ، أم لم توجد ؛ كالمثال الذى هنا .

(٢) وبعضهم يجيز النصب ، على المحل ؛ – طبقاً لما سلف فى رقم ١ من هامش ص ٩٤ .

(٣) وفى الجزء الثالث م ١١٤ ص ٣٣٧ إشارة لهذا .

. . . .
. . . .

للعهد الحضوري) . أو : باسم موصول مبدوء « بأل »[1] ، نحو : يا هذا المتعلم ، حصّن نفسك بالخلق الكريم ، والطبع النبيل ؛ فإن في هذا التحصين كمال الغاية ، وتمام المقصد – يا هؤلاء الذين آمنوا كونوا أنصار الله ... ، ولا يصح أن يكون النعت اسم إشارة[2] .

ومن الجائز إعراب هذا الاسم المبدوء « بأل » عطف بيان؛ سواء أكان مشتقًّا كالمثال السالف ، أم غير مشتق ؛ نحو : يا هذا الرجلُ ... لكن الأحسن إعراب المشتق نعتًا ، وإعراب الجامد عطف بيان .

ويقول النحاة : ليس من اللازم أن يوصف اسم الإشارة إلاّ إذا كان وُصْلة لنداء ما بعده ، ولم يكن هو المقصود بالنداء ؛ لدليل يدل على ذلك . أما إنْ قُصد نداء اسم الإشارة ، وقُدّر الوقف عليه (بأن عرفه المخاطب بدون نعت ، كوضع اليد عليه . . .) فلا يلزم نعته ، ولا رفْع نعت نعته[3] .

٣ – يتردد في هذا الباب لفظ : « المنادَى المبهم » يريدون به : (المنادى الذى لا يكفي في إزالة إبهامه النداء ، ومجرد القصد والإقبال ، وإنما يحتاج معه إلى شيء آخر يكمل تعريفه) . ويقصدون : « أيّ » ، و « أية » « واسم الإشارة » لشدة احتياج كل منها إلى الصفة بعده .

أما في غير النداء فيريدون بالاسم المبهم : الإشارة ، واسم الموصول[4] . . . ؛ وبعض الظروف وأسماء الزمان التي سبق الكلام عليها في بابها من الجزء الثاني .

* * *

---

(١) انظر رقم ١ من هامش ص ٤٧ – السابقة لأهميته .

(٢) سبق النص على هذا في رقم ١ من هامش ص ٤٨ – وهناك شروط أخرى يجب تحقيقها إذا كان المنعوت اسم إشارة . وقد سبق بيانها في باب النعت (ج ٣ م ١١٤ ص ٣٧٧) .

(٣) لأن حكم نعت النعت في هذه الحالة هو حكم النعت .

(٤) طبقاً لما سبق في أول الموصول ، ج ١ م ٢٦ .

٣ – ويجوز رفع التابع ونصبه فى المفرد من نعت ، أو عطف بيان ، أو توكيد، وكذلك فى النعت المضاف المقرون بأل[1] ، وفى عطف النسق المقرون « بأل » ؛ نحو: يا معاويةُ الحليمَ ؛ بلغت بالحلم المدى . أو الواسعَ الحلم ، بنصب كلمتى : الحليم ، و « الواسعَ » مراعاة لمحل المنادى ، وبضمهما مراعاة صورية شكلية للحركة اللفظية الظاهرة فى المنادى من غير أن يتأثر النعت ببناء المنادى ؛ فالمنادى مبنى على الضم ، أما النعت فمعربٌ شكلاً ، ولكن الحركة التى على آخره حركة عَرَضية ، لا تدل على إعراب أو بناء ؛ ولهذا يجب تنوين التابع إذا خلا مما يعارض التنوين كأل والإضافة ، « كما سبق[2] » فقد أريد منها أن تشابه حركةَ المنعوت فى الصورة اللفظية المحضة . ويقال فى إعراب النعت ما أشرنا به ، وهو : أنه منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها الضمة التى جاءت للإتباع والمشاركة بين حركة النعت ومتبوعه المنادى[3] . ومن التسامح فى التعبير أن يقال فى هذا التابع إنه مرفوع .

ومثل : يا أحمدُ المتنبئُ قتلَك غرُورك . برفع « المتنبئ » أو نصبه على التوجيه السالف . ومثل : أنتم ذخيرة الوطن يا طلابُ أجمعون ، أوأجمعين ، برفع كلمة : أجمعون ، أو نصبها ، ومثل : يا محزونُ والمكروبَ ، إن حمل الهموم جنون . . . وفى هذه الصورة الأخيرة . لا يصح اعتبار التابع كالمنادى المستقل عند من يرى ذلك ، ولا ملاحظة حرف نداء قبله ، إذ لا يجتمع – هنا حرف النداء و « أل »[4] . . .

---

(١) اقترانه « بأل » يقتضى أن تكون الإضافة غير محضة ؛ لأنها هى التى تجتمع و « أل » . وتكاد تنحصر هذه الإضافة فى تابع واحد هو النعت ؛ لأن الغالب عليه الاشتقاق حيث تشيع تلك الإضافة . أما عطف البيان فالأغلب أن يكون جامداً ؛ فلا تجتمع فيه الإضافة و « أل » . وأما التوكيد المعنوى فألفاظه معارف – كما سبق فى بابه – فلا تقترن « بأل » التى للتعريف . ومن المهم ملاحظة الفوارق بين هذا التابع الذى يجوز فيه الأمران ، والتابع الذى يجب نصبه ، وقد سبق فى (١) ص ٤٣ .

(٢) فى ص ٤٥ .

(٣) يتضح الرفع الصورىّ بما فى رقم ١ من هامش ص ٤٧ – ولا ينطبق الحكم السابق على النعت المنادى النكرة المقصودة إلا بشرط أن يكون طارئاً بعد ندائها . أما النعت السابق على ندائها فيجعلها شبيهاً بالمضاف واجب النصب (كما سبق فى ص ٢٨) فيتعين نصب النعت .

(٤) انظر ما سبق متصلا بعطف النسق ص ٣٤ .

٤ — ويعتبر التَّابع كالمنادى المستقل عند فريق من النحاة دون فريق[١] إذا كان بدلاً ، أو كان عطف نسق خاليًا من « أل »[٢] ؛ فيبنى كلٌّ منهما على الضم إنْ كان مفرداً معرفة — بالعلَمية أو بالقصد — وينصب إن كان مضافًا أو شبيهًا بالمضاف ؛ فمثال البناء على الضمّ : يا جيشُ قادةُ[٣] وجنداً أنت حمى البلاد ، ببناء كلمة : « قادةُ » على الضم ، كبنائها لو كانت منادى . وكذلك لو قلنا : يا قادةُ وجنودُ أنتم حمي البلاد ؛ فتبنى كلمة : « جنودُ » على الضم ما دام الخطاب لمعيَّن فى الصورتين .

ومثال النصب : يا جيشُ جيشَ الوطن تيقَّظ ، أو : يا شبابُ وغيرَ الشباب ، لا تُقصروا فى إنهاض البلاد . بنصب كلمتَى « جيش » و « غيرَ » ، لإضافتهما ، فهما فى حكم المسبوقتين بأداة النداء . . .

والأحسن عند مجاراة هذا الفريق الأخذ بالرأى القائل : إن عامل البناء على الضم وعامل النصب هو حرف النداء المذكور فى أول الجملة[٤] . . .

وأفضل من كل ما سبق الاقتصار على النصب ؛ مجاراة للفريق الآخر الذى لا يوافق على اعتبار البدل وعطف النسق المجرد من « أل » فى حكم المنادى المستقل للأسباب التى أسلفناها[٥] .

* * *

(حـ) وإن كان المنادى[٦] مما يصح نصبه وبناؤه على الضم فأمره محصور

---

(١) سبق عرض الرأيين فى رقم ٤ من هامش ص ٤١ .

(٢) لأن المبدوء بأل لا ينادى إلا فى مواضع سبقت فى ص ٣٦ .

(٣) على اعتبار كلمة : « قادة » بدل جزء من كل ، برغم خلوها من الضمير ؛ لأن المبدل منه قد استوفى كل أقسامه ، أو لأن الضمير الرابط محذوف ؛ أى : قادة منه وجند
(وقد سبق تفصيل هذا فى حـ ٣ ص ٤٨٧ م ٢٣ باب : البدل) .

(٤) لن يترتب على الأخذ بهذا الرأى فساد ، وهو خال من كل اعتراض ينشأ عن الرأى القائل إن العامل هو الحرف : « يا » المحذوف الملحوظ ، أو عامل آخر محذوف ؛ كفعل أو شبهه . وقد تقدم (فى رقم ٤ من هامش ص ٤١) تفصيل الرأيين ، وسبب الترجيح .

(٥) فى رقم ٤ من هامش ص ٤١ .

(٦) هذا هو القسم الأخير من الأقسام الثلاثة التى سبقت الإشارة إليها فى أول ص ٤٠ .

— غالبًا — فى نوعين ، لكل منهما حكمه وحكم تابعه :

أولهما : المنادى الموصوف بكلمة « ابن » أو « ابنة » ، وقد سبق تفصيل الكلام عليه[1].

ثانيهما : المنادى المفرد الذى تكرر لفظه بشرط إضافة اللفظ الثانى المكرر ؛ سواء أكان المنادى المفرد علماً ، أم اسم جنس ، أم اسماً مشتقًّا[2] فمثال المكرر العلم : يا صلاحُ صلاحَ الدين الأيوبىّ ، ما أطيبَ سيرتَك ! ! وقول الشاعر :

أيا سعدُ سعدَ الأوسِ كنْ أنت ناصراً ... ويا سعدُ سعدَ الخزرجين الغطارِفِ
أجيبا إلى داعى الهُدَى ، وتَمَنَّيَا ... على اللهِ فى الفردوسِ مُنْيَةَ عارِفِ

ومثال اسم الجنس المكرر : يا غلامُ غلامَ القومِ كنْ أميناً على أسرارهم . ومثال المشتق المكرر : يا راصدُ راصدَ النجومِ ، ماذا رأيتَ من عجائب الكون؟ . . .

وحكم المنادى فى مثل هذا الأسلوب جواز النصب ، والبناء على الضم ، وحكم التابع وجوب النصب فى الحالتين ، طبقًا للبيان التالى :

١ — فى حالة نصب الأول — أى : المنادى — يكون السبب راجعاً إما : لاعتبار هذا المنادى مضافًا للمضاف إليه المذكور فى الكلام ، والاسم الثانى المكرر مقحمًا[3] بين المتضايفين (ويُعرَب توكيداً لفظيًّا للأول ، أو مهملاً زائداً) . . .
وإما : لاعتبار المنادى ، مضافاً إلى محذوف يماثل المذكور ؛ وأصل الكلام : يا صلاحَ الدينِ صلاحَ الدينِ بإضافتين فى الأسلوب الواحد . ويكون الاسم الثانى منصوبًا على هذا الرأى — توكيداً لفظيًّا[4] أو : بدلاً ، أو : عطف

---

(١) فى ص ١٨ و ٢٠ و ٢١ بيان إعرابهما عند وقوعهما نعتاً للمنادى .

(٢) سبب النص على هذه الأنواع الثلاثة : أن بعض النحاة لا يوافق إلا على العلم .

(٣) أى : متوسطاً بين شيئين متلازمين ؛ وتوسطه بينهما — كما سيذكر — إما لأنه توكيد لفظى للأول ، أو : لأنه زائد فى رأى قوى يبيح زيادة الأسماء زيادة مطلقة لا توصف فيها بإعراب ولا بناء — تبعاً للبيان الذى فى رقم ٣ من هامش الصفحة التالية — والأول أحسن ؛ إذ لا خلاف فى صحته .

(٤) لا يقال : كيف يعرب توكيداً لفظياً مع اتصاله بما لم يتصل به الأول ، ومع اختلاف نوع التعريف بينهما ، إذ تعريف الأول بالعلمية أو بالنداء — على خلاف فى ذلك ؛ سبق تفصيله فى رقم ٢ من هامش ص ١١ — وتعريف الثانى بالإضافة ؛ لأنه لا يضاف إلا بعد تجرده من العلمية ؟

لا يقال ذلك ، لأنه يكفى فى التوكيد اللفظى ظاهر التعريف وإن اختلفت جهته ، أو اتصل به شىء (كما سبق فى باب التوكيد ج ٣ ص ٣٨٨ م ١١٦) .

بيان ، أو : مفعولا به لفعل محذوف ، أو : منادى بحرف « يا » المحذوف[1] . ومع جواز هذه الخمسة يحسن اختيار الأنسب منها للسياق ، والأوضح فى أداء الغرض .

وجدير بالتنويه أننا إذا اعتبرنا الثانى مقحماً بين المتضايفين ، وأعربناه توكيداً لفظيًّا ، (مسايرةً للأحسن) وجب اعتبار فتحته فتحة إعراب[2] كالمتبوع . أما إذا اعتبرناه زائداً[3] فهو مهمل لا يُعرب توكيداً ، ولا بدلا ، ولا غيرهما ، وفتحته هى فتحةُ مماثلة ومشابهة للأول ؛ فلا توصف بأنها فتحة بناء أو إعراب ، وإنما هى حركة صورية للمشاكلة المجردة . . .

٢ - وفى حالة بناء الأول على الضم - لأنه مفرد معرفة - يكون مبنيًّا على الضم فى محل نصب ؛ فينصب الثانى إما على اعتباره توكيداً لفظيًّا ، أو بدلا ، أو عطف بيان ، مراعًى فى الثلاثة محل المنادى ، وإما على اعتباره منادى مضافاً مستقلا ، أو على اعتباره مفعولا به لفعل محذوف[4] .

* * *

(١) ويجوز اعتبار الاسمين المذكورين بعد حرف النداء جزأين مركبين معاً كتركيب الأعداد : ثلاثةَ عشرَ - أربعةَ عشرَ ، وأخواتهما ؛ فيكون المنادى مجموعهما مضافاً إلى ما بعد الثانى ، وهذا المضاف منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها حركة البناء الأصلى (وهى حركة فتح الجزأين) فالفتحة التى على آخر الثانى هى فتحة البناء الأصلى ، وليست فتحة الإعراب الآتية للنداء . أما الفتحة التى على آخر الاسم الأول فلا شأن لها بإعراب أو بناء ، لأنها حركة هجائية لضبط بنية الحرف الهجائى التى هى فوقه .

(٢) على هذا الإعراب يصح الفصل بين المتضايفين بالتوكيد اللفظى ؛ لاتحاده بالأول لفظاً ومعنى ، وتكون فتحة التوكيد فتحة إعراب . وكان حقه أن ينون ولكن يغتفر عدم تنوينه بقصد المشاكلة بين الاسمين .

(٣) وإذا كان زائداً - عند من يجيز زيادة الأسماء - فالفصل به جائز بين المتضايفين ، ولا يعتبر فصلا ، لاتحاده بالأول لفظاً ومعنى - كما سبق - وكان حقه التنوين ، فترك للمشاكلة بين الاسمين ، وعلى هذا فتحته فتحة إتباع للأول ؛ لا توصف بإعراب ولا بناء .

(٤) وإلى هذا القسم « حـ » يشير ابن مالك فى بيت ختم به هذا الفصل :

فِى نَحْوِ : سَعْدُ سَعْدَ الْأَوْسِ يَنْتَصِبْ ثَانٍ ، وَضُمَّ ، وافْتَحَ أَوّلًا تُصِبْ

أى : فى مثل : يا سعدُ سعدَ الأوسِ - والمنادى وتابعه علمان فى المثال - يجب نصب الثانى منهما . أما أولهما فقد طالب بضمه ، أو فتحه ، وحكم بالإصابة فى الأخذ برأيه . والقاعدة - كما تضمنها البيت - كافية فى الإيجاز ، وتفصيلها وإيضاحها على الوجه الأنسب معروض فى الشرح .

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

إذا كان الاسم الثانى غير مضاف ؛ نحو : يا صلاحُ ، صلاح ، أو : يا سعدُ سعد . . . ، جاز بناؤه على الضمّ ؛ إما باعتباره (وهذا هو الأحسن) منادى حذف قبله حرف النداء «يا» ، وإمّا باعتباره توكيداً لفظيًّا يساير — هنا — لفظ المنادى فى البناء . ويجوز نصبه باعتباره توكيداً لفظيًّا تابعًا لمحل المنادى .

ولا يصح إعرابه بدلا ، لأن البدل والمبدل منه لا يتحدان فى اللفظ إلا بشرط أن يفيد البدل زيادة فى البيان والإيضاح ، وكذلك لا يصح أن يكون عطف بيان ، لأن الشىء لا يبين نفسه[1] . . .

---

(١) وإنما صح البدل والبيان فى الحالة السابقة التى يكون فيها الثانى مضافاً لتحقق شرطهما فيه .
— كما سبق فى ج ٣ ص ٤٠١ عند تعريف عطف البيان —

ملخص موجز يتضمن ماسبق من أحكام توابع المنادى

جميع توابع المنادى يصح نصبها[1] ، إلا فيما يأتى :

١ ـ أن يكون المتبوع ـ المنادى ـ هو لفظ « أىّ » أو « أيّة » أو اسم إشارة . فيجب فى حركة نعتها مشابهتها لحركة المتبوع مشابهة صورية فقط (أو تقول بالعبارة التى فيها التسمح : يجب رفع النعت فى المظهر الشكلى، بقصد مماثلة حركته لحركة المنادَى ـ بالتفصيل الذى سبق[2] ـ ، نحو : يأيتها الفتاةُ ، من كثُر كلامُه كثر خطؤه . ومثل : يا هذا الغلامُ لا تنس شكر من أحسن إليك .

٢ ـ أن يكون المتبوع ـ المنادى ـ مبنيًّا على الضمّ والتابع بدلا ، أو عطف نسق مجرداً من « أل » ؛ فحكمهما حكم المنادى المستقل ؛ عند فريق من النحاة . أما غيرهم فيجيز النصب ـ وهو الأنسب ؛ ليكون حكم النصب عامًّا شاملا ـ نحو : جُزيتِ خيراً يا عائشةُ زوج الرسولِ ، فلقد كنت مرجعًا وثيقًا فى شئون الدين ـ يا خديجةُ وعائشة كنتما خير عون للنبى عليه السلام .

٣ ـ أن يكون المنادى مجروراً باللام فى الاستغاثة وما يلحق بها ؛ فيجب جر التابع ـ وهذا هو المشهور ـ أو نصبه[3] ، نحو : يا لَلْغَنِىِّ المتلِىءِ لِلجائع ، ويا لَلقادرِ القوىِّ لِلعاجز .

---

(١) قد يكون هذا النصب واجباً فى مواضع ، وجائزاً فى أخرى . فهو فى الحالتين صحيح .

(٢) فى رقم ٢ ص ٤٥ .

(٣) كما سيجىء فى ص ٨٠ .

المسألة ١٣١

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم[1]

هذا المنادى قسمان: قسم صحيح الآخر، وما يشبهه[2]، وقسم معتل الآخر، وما يلحق به[3].

(أ) فحكم صحيح الآخر وما يشبهه إذا كانت إضافتهما لياء المتكلم محضة[4]

---

(١) لهذا الموضوع صلة قوية بموضوع : « المضاف إلى ياء المتكلم » الذى ليس منادى . — وقد سبق الكلام عليه فى الجزء الثالث ، م ٩٧ ص ١٢٧ — ولا يكاد أحدهما يستغنى عن الآخر . وستجىء إشارة فى آخر الباب ص ٦٧ إلى إضافة الأسماء الخمسة .

(٢) صحيح الآخر هو : ما ليس مختوماً بأحد أحرف العلة الثلاثة (الألف — الواو — الياء) . ومعتل الآخر ، هو : ما فى آخره حرف منها . فإن كان هذا الحرف ساكناً وقبله حركة تناسبه فهو حرف علة « ومد » ولين ، وإن لم تكن قبله حركة تناسبه مع سكونه فهو حرف علة « ولين . وإن كان متحركاً فهو حرف علة فقط . والمراد هنا : حرف المد — . ولهذا إشارة فى هامش ص ١٠٥ رقم ٢ —

أما الذى يشبه صحيح الآخر ، أو المعتل الآخر الذى يشبه الصحيح فهو ما فى آخره حرف متحرك من حرفى العلة (الواو — الياء) مع سكون ما قبله ، مثل : صفْو ، شجْو ، نهْى ، بغْى .. وقد يكون الحرفان مشددين ، أو مخففين ؛ نحو : مرِىّ — مغزوّ — ظبْى ، دلْو .. ، أما الألف فساكن مفتوح ما قبله دائماً . ومن الشبيه أيضاً : المختوم بياء مشددة للنسب ونحوه ؛ (مما لم يكن نتيجة إدغام ياءين إحداهما ياء المتكلم) نحو : عبقرىّ ، بهىّ ، شافعىّ ، كرسىّ .. فتخرج نحو : خليلىّ وصاحبىّ وبَنِىّ ، وكاتبِىّ .. فلهذا النوع — ويسمى : « الملحق بالمعتل الآخر » — كما سيجىء فى الرقم التالى ، وفى رقم ١ من ص ٧٢٢ — حكم خاص موضح فى باب المضاف إلى ياء المتكلم من الجزء الثالث ، وله موجز هنا آخر الباب — ص ٦٥

(٣) الملحق به هو : المثنى ، وجمع المذكر ، إذا أضيفا ، وحذفت نونهما للإضافة ، وختم آخرهما بالعلامة الخاصة بإعراب كل ؛ وهى : الألف والياء للمثنى ، والواو والياء لجمع المذكر السالم . فهذه العلامات ليست من بنية الكلمة ، ولا تعد من حروفها ، وإنما هى طارئة على آخرها لغرض الإعراب ؛ بخلاف حرف العلة فإنه معدود من حروف الكلمة الثلاثية وجزء من بنيتها ، وليس طارئاً لغرض الإعرابى ؛ لهذا لا يدخل فى عداد المعتل كل من المثنى وجمع المذكر السالم إذا أضيفا وحذفت نونهما للإضافة وإنما يسميان ملحقان بالمعتل ، لاشتراكهما معه فى المظهر الشكلى ، وفى بعض الأحكام التى سنعرفها فى « ب » ص ٦٥ .

(٤) أما حكم غير المحضة فيجىء فى ص ٦٣ .

ومباشرة[1] ما يأتى :

١ - وجوب النصب بفتحة مقدرة إن كان المنادى مفرداً[2]، أو جمع تكسير ، أو جمع مؤنث سالمًا . ومن الأمثلة قول الشاعر يعاتب :

يا أخيِ ، أين عهدُ ذاك الإخاءِ ؟ أين ما كان بيننا من صفاءِ ؟

وقولُ الآخر :

سألتْنى عن النهار جفونى رحم اللهُ - يا جفونِى - النهارا

ونحو : يا زميلاتِى لكُنّ تقديرى وإكبارى ، ونحو : يا سعْيِى قد بلغتَ بى المدَى ، ويا صفْوِى إنْ أطلْتَ الغياب فلن تهدأ نفسى ...

فكلمة : (أخ - جفون - زميلات) - (سعى - صفو) وأشباهها - منادى ، مضاف ، منصوب بفتحة مقدرة ، منع من ظهورها الكسرة التى جاءت لمناسبة الياء (لأن هذه الياء يناسبها كسر ما قبلها) والياء مضاف إليه ، مبنية على السكون فى محل جر[3] .

٢ - يصح فى هذه الياء ستّ لغات ؛ بعضها أقوى وأكثر استعمالا من بعض . هى[4] :

حذف الياء مع بقاء الكسرة قبلها دليلا عليها ، كالآية الكريمة : (وإذ قال إبراهيمُ رَبِّ اجعل هذا البلد آمنًا)[5] ... ونحو : استقبل العالِمُ المخترعُ أعوانه وهو يقول : أهلاً يا جنودِ ، أهلا يا رجالِ ، أنتم الفخر ، ومجد البلاد .

---

(١) أى : بغير فاصل بين المتضايفين ، وإلا تغير الحكم على الوجه الآتى فى ص ٦٤ حيث يعرض للفصل ، وللإضافة غير المحضة - .

(٢) أما المثنى وجمع المذكر السالم فلحقان بالمعتل - كما قلنا فى رقم ٣ من هامش الصفحة السالفة - ولهما حكمهما الخاص وسيأتى فى ص ٦٦ .

(٣) للإعراب المقدر (أو : التقديرى) وكذا الإعراب المحلى - أحكام وآثار لا يمكن إغفالها ، وقد أوضحناها فى بابهما الخاص ، وهو باب : « المعرب والمبنى » ج ١ م ٦ ص ٨٤ ، و م ١٦ ص ١٩٨ .

(٤) آثرنا الترتيب الآتى على غيره ، بمحاولة لكثير من النحاة اختياره ؛ بحجة أنه المطابق الوارد من كلام العرب ، كثرة وقلة . وواجب المتكلم أن يتخير من هذه اللغات المتعددة ما هو أنسب للمقام ، وأبعد من اللبس عند عدم القرينة ؛ كالصورة الثانية والثالثة ؛ حيث تثبت فى كل منهما الياء .

(٥) وقوله تعالى : (« يا عبادِ لا خوفٌ عليكم اليوم ، ولا أنتم تحزنون ») .

والإعراب كالسالف ، إلا أن الياء محذوفة هنا . . .

بقاؤها مع بنائها على السكون فى محل جر ، للإضافة ؛ نحو : يا جنودِى . . . يا رجالِى . . .

بقاؤها مع بنائها على الفتح فى محل جر ، للإضافة ؛ نحو : ياجنودىَ . . . يارجالىَ . . .

بناؤها على الفتح بعد فتح ما قبلها ، ثم قلبها ألفاً[1] ؛ نحو : يا فرَحًا بإنجاز ما فرض الله ، ويا حسرتَا على التقصير . . . (والأصل[2] : يا فَرَحِى ، يا حسْرتِى . . . ؛ فصار : يا فرحىَ . . . ، يا حَسرتىَ . . . ، ثم صار : يا فَرَحا . . . يا حسْرَتا . . .) والمنادى هنا منصوب — والأيسَر أن يكون منصوبًا بالفتحة الظاهرة — وهو مضاف ، وياء المتكلم المنقلبة ألفًا مضاف إليه ، مبنية على السكون فى محل جرّ[3] . . . ويجوز فى هذه الصورة أن تلحقه هاء السكت عنْد الوقف ؛ فتقول : يا فرحاهْ . . . — يا حسرتاهْ . . .

قلب الياء ألفاً على الوجه السالف ، وحذف الألف ، وترْك الفتحة قبلها دليلا عليها ؛ نحو : يا فَرَحَ . . . ، يا حسرةَ . . . وفى هذه الحالة يكون المنادى منصوباً مضافاً ، وياء المتكلم المنقلبة ألفاً ، المحذوفة ، هى المضاف إليه[4] . . .

---

(١) لتحركها وفتح ما قبلها ؛ تطبيقاً لقواعد الإعلال والإبدال .

(٢) هذا الأصل — كغيره من أمثاله الكثيرة — خيالى محض . ومجرد فرض لا يعرف عنه العرب الأوائل شيئاً . وإنما يراد منه ما يراد من أكثر الفروض المتخيلة ؛ تيسير الوصول إلى النتائج والحقائق من طريق واضح مألوف . ومعلوم أن هذه الأصول الخيالية والفروض — كما رددنا فى مناسبات متعددة — ليست مقصورة على الصناعة النحوية ، فالنحاة فى هذا كغيرهم من المشتغلين بسائر العلوم اللغوية وغير اللغوية . وقد أحسنوا وأفادوا ، إلا حين يسرفون أو يتعسفون .

(٣) وإنما كان الأيسر والأوضح إعرابه منصوباً بالفتحة الظاهرة للفرار ما يتكلفه بعض المعربين حين يقولون : إنه منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها الكسرة المنقلبة فتحة لمناسبة الياء المنقلبة ألفاً . وحجتهم : أنهم يريدون تسجيل الأطوار كلها ، ولو أدى الأمر إلى الإطالة .

(٤) يقول ابن مالك فى حكم الصحيح وشبهه، واللغات المتعددة التى فى ياء المتكلم إذاكانت هى المضاف إليه :

واجعلْ مُنادًى صَحّ إنْ يُضَفْ لِيا   كعَبْدِ ،عَبْدِى ـعَبْدَ ،عَبْدَا ،عَبْدِيَا

(صح = أى : صح آخره . عبديا = أصلها : عبدىَ ، وزيدت فى آخرها ألف لأجل الشعر) يريد : إذا أضيف المنادى صحيح الآخر فاجعله كعبدِ ، عبدى . . . أى : على مثال واحد مما يأتى — ولم يذكرها مرتبة على حسب كثرة استعمالها . =

بقيت اللغة السادسة ؛ (وهى أضعف نظائرها ، ولا تكاد تخلو من لبْس فى تَبيُّن نوعها ، ومن اضطراب فى إعرابها[1]؛ ولهذا يجب اليوم إهمالها ؛ تبعًا لرأى من أهملها مِن النحاة القُدامَى ، فلم يذكرها بين اللغات الجائزة .

وتتلخص فى حذف «الياء» ، - مع ملاحظتها فى النيَّة - وبناء المنادَى على الضم (كالاسم المفرد المعرفة) . ويقع هذا فى الكلمات التى تشيع إضافتها ، ليكون العلْم بشيوع إضافتها قرينة ودليلا على حذف المضاف إليه ، وأنه محذوف فى اللفظ لكنه ملاحظ[2] فى النية . . . كالكلمات : ربّ ، وقوم ، وأمّ ، وأب . . . وأشباهها مما يغلب استعماله مضافًا ؛ نحو : يا ربُّ ، وفقنى إلى ما يرضيك - يا قومُ ، لا تتوانَوْا فى العمل لما يرفع شأنكم - يا أمُّ ، أنت أكثر الناس عطفًا علىّ ، ويا أبُ ، أنت أشدهم عِناية بى . . .

ومما سبق يتبين أن ثلاثًا من اللغات الست تقتضى حذف الياء ، وثلاثًا أخرى تقتضى إثباتها .

= يا عبدِ : مثال لما حذفت فيه ياء المتكلم مع بقاء الكسرة قبلها دليلا عليها - يا عبدِى ؛ لثبوت ياء المتكلم الساكنة المكسور قبلها - يا عبدَ : المنادى الذى قلبت معه ياء المتكلم ألفاً مفتوحاً ما قبلها ، وحذفت الألف- يا عبدَا . . . كالسابق، ولكن من غير حذف ياء المتكلم المنقلبة ألفاً - يا عبدىَ : المنادى الذى أضيف لياء المتكلم المبنية على الفتح ؛ فهذه خمس لغات اكتفى بها . ولم يتعرض للسادسة التى يحذف فيها المضاف إليه ، ويبنى الاسم بعده على الضم ، وقد شرحناها . وساق بعد هذا بيتاً سيجىء شرحه فى مكانه المناسب من هامش ص ٦٥ - هو :

وَفَتْحٌ اوْكَسْرٌ،وَحَذْفُ الْيَا استمرّْ   فى : «يابْنَ أمّ» ، «يابْنَ عمّ» ، لا مَفَرّْ

(١) سبب الاضطراب فى إعرابها اختلافهم الشديد فى الحكم على نوع المنادى : أيراعى أصله من ناحية أنه مضاف ؛ فيكون منادى منصوباً بفتحة مقدرة ، منع من ظهورها الضمة التى جاءت لمشابهته بالنكرة المقصودة فى التعريف بالنداء وقصد الإقبال ، (لا بالعلَمية ، ولا بالإضافة ، ولا بأل) - أم يراعى حالته الحاضرة من ناحية بنائه على الضم

وهذا الخلاف ليس شكلياً ، وإنما له أثره فى التوابع ؛ أتكون واجبة النصب حتما ، نتيجة للرأى الأول ، أم يكون شأنها شأن توابع المنادى المبنى على الضم ، ولها أحكام مختلفة ، سبق شرحها فى ص ٤٠ وما بعدها ؟

(٢) لأنها - وهى المشهورة بالإضافة - تدل إذا لم تكن مضافة إلى اسم ظاهر ، أو إلى ضمير لغير المتكلم على أنها مضافة للمتكلم ، والمتكلم أولى بذلك ؛ لأن ضميره الياء يحذف أكثر من غيره .

٣ – إن كان المنادى الصحيح الآخر هو كلمة «آب»، أو «أم» جاز فيه اللغات الست السابقة، ولغات أربع أخرى؛ وهى:

حذف ياء المتكلم، والإتيان بتاء[1] التأنيث الحرفية عوضًا عنها، مع بناء هذه التاء الحرفية على الكسر، أو على الفتح – وكلاهما كثير قوى – أو على الضم، وهو قليل، ولكنه جائز، نحو: يا أبتِ أنت كافلنا، ويا أمتَ، أنت راعيتنا ...

والمنادى فى هذه الصور الثلاث منصوب بفتحة ظاهرة[2] دائمًا، وهو مضاف، وياء المتكلم المحذوفة مضاف إليه، وجاءت تاء التأنيث عوضًا عنها، مع بقائها حرفًا للتأنيث كما كانت، وليست المضاف إليه ...

والصورة الرابعة – وهى أقلها فى السماع الوارد، ولا يصح القياس عليها –: الجمع بين تاء التأنيث السالفة التى هى العوض، وألف بعدها أصلُها ياء المتكلم؛ نحو: يا أبتا ... يا أمتا.

وكقول الشاعر:

يا أمتا أبصرنى راكب   فى بلد مُسْحَنْفِرٍ[3] لاحِبٍ[4] ...

وقول الآخر:

يا أبتا علَّكَ أوْ عساكا

وفى هذه الصورة جمع بين العوض – وهو التاء – والمعوَّض عنه، وهو الياء المنقلبة ألفًا. ولذا قال بعض النحاة: إن هذه الألف ليست فى أصلها ياء المتكلم؛ وإنما هى حرف هجائى، وزائد لمدّ الصوت. وهذا الرأى أوضح وأيسر فى إعراب تلك الصيغ المسموعة.

---

(١) سبقت الإشارة لهذا (فى باب الإضافة لياء المتكلم ج ٣ م ٩٧ ص ١٤٦) والأكثر فى هذه التاء أن تظل تاء عند النطق بها وقفاً ووصلا، وأن تكتب تاء متسعة (أى: غير مربوطة) ويجوز كتابتها مربوطة، كما يجوز الوقف عليها بالهاء. لكن الأفضل الاقتصار على الرأى الأول الذى يقتضى باعتبارها تاء متسعة فى جميع أحوالها.

(٢) لأن تاء التأنيث توجب فتح ما قبلها دائماً. ولا داعى للإطالة بأنه منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها الفتحة التى جاءت لمناسبة التاء.

(٣) واسع.   (٤) معهود ممهد.

وهناك صورة أضعف من هذه ، وأندر استعمالا فى السماع الوارد ، حتى خصها كثير من النحاة بالضرورة الشعرية ، نذكرها لندركها إذا صادفتنا فى بعض الكلام القديم ، هى الجمع بين هذه التاء وياء المتكلم بعدها . أو الجمع بين ياء المتكلم المنقلبة ألفًا والتاء بعدها :

كقول الشاعر :

أيا أبتى [1] ، لا زلتَ فينا ، فإنما لنا أمل فى العيش ما دمت عائشا

وقول الآخر :

كأنك فينا يا أباتَ [2] غريبُ [3] . . . .

هذا ، ولا تكون تاء التأنيث عوضًا عن ياء المتكلم إلا فى أسلوب النداء على الوجه السالف ، دون غيره من الأساليب . ووجودها فى آخر كلمتى : « أب ، وأم » يحتم استعمال كل واحدة منهما منادى ، ويمنع استعمالها فى غيره [4] . . .

ونشير إلى أمرين هامين :

أولهما : أن الأحكام السابقة كلها مقصورة على المنادى صحيح الآخر ، وشبهه إذا كانت إضافتهما محضة — كما أسلفنا [5] — فإن كانت غير محضة فالمنادى واجب النصب بفتحة مقدرة قبل ياء المتكلم منع من ظهورها الكسرة التى لمناسبة الياء . وهذه الياء ثابتة دائمًا ومبنية على السكون أو الفتح ، كقولهم : (يا رائدِي للهدى وُقيتَ الردى ، ويامرشدِي للخير صانك الله من الزلل) . فالمنادى :

---

(١) والأيسر فى الإعراب أن تكون كلمة : « أبى » منادى منصوب مضاف والتاء عوض عن الياء المحذوفة . أما المذكورة فحرف هجائى ناشئ من بناء التاء على الكسرة مع إشباع هذه الكسرة . أو : أن التاء لتأنيث اللفظى ، والياء بعدها مضاف إليه ، وقد فصلت التاء بين المتضايفين .

(٢) ويقال فى الإعراب : « أب » منادى ، منصوب ، مضاف إلى ياء المتكلم المنقلبة ألفًا ، والتاء حرف لتأنيث اللفظى ، يضبط بالفتحة ، أو الكسرة ، أو الضمة — كما سلف .

(٣) وإلى بعض ما سبق — فى نداء « أب » و « أم » — يقول ابن مالك باختصار :

وفى النِّدَا : « أبتِ » ، « أمتِ » ، عَرَضْ واكْسِرْ أوافتَحْ ، ومنَ اليَا التَّا عِوَضْ

يريد : عرض فى النداء أسلوب خاص ، هو : يا أبتِ ، يا أمتِ بكسرة التاء أو فتحها ، وقد ترك الضم — ثم صرح أن التاء عوض من ياء المتكلم المضاف إليه ، واقتصر على هذا تاركًا التفصيلات التى عرضناها .

(٤) انظر رقم « ١ » من ص ٦٨ . (٥) فى ص ٥٨ .

(– رائد ، ومرشد –) منصوب وجوبًا بفتحة مقدّرة ، والياء معهما مبنية على السكون أو على الفتح ، ولا يصح حذفها . ولا بد معها أن يكون المنادى المضاف مفرداً[1] .

ثانيهما : أن تلك الأحكام مقصورة على النوع السالف من المنادى المضاف إضافة محضة ، بشرط أن يكون مضافاً للياء مباشرة ؛ كما تقدم[2] . فإن كان – هو – أو غيره من سائر أنواع المنادى – مضافًا إلى مضاف إلى ياء المتكلم وجب إثبات الياء وبناؤها على السكون ، أو على الفتح[3] . . . كقولهم : يا طالب إنصافى ، لا أعلم لك منصفًا إلا عملَك ؛ إذا أحْسنتَه جمَّلك ، وإذا أتقنته كمَّلك ، وقول الشاعر :

يا لهفَ نفسِيَ إن كانت أموركمو   شتّى، وأُحكِمَ أمرُ الناسِ فاجتمعا

فيجوز : (إنصافى ، أو : انصافىَ – نفسِى ، أو نفسِيَ ؛ بإسكان الياء أو فتحها) .

ويستثنى من هذا الحكم أن يكون المنادى المضاف إلى مضاف لياء المتكلم هو لفظ : (ابن أمّ ، أو : ابن عمّ ، أو : ابنة أمّ ، أو ابنة عمّ ، أو بنت أمّ ، أو بنت عمّ –) فالأفصح[4] فى هذه الصور حذف ياء المتكلم مع ترْك الكسرة قبلها دليلا عليها ؛ (نحو : يا بْنَ أمِّ كن على الخير معوانًا لى ، ويا بْنَ عمِّ لا تقْعد عن مناصرتى بالحق – يا بنةَ أمِّ . . . يا بنةَ عمِّ . . . يا بنت أمِّ . . .

---

(١) يفهم من كل ما سبق أن المنادى المضاف الذى إضافته غير محضة ، لا بد أن يكون – فى الغالب –وصفاً عاملا ، ولا بد أن يكون مفرداً أيضاً ؛ لأن المثنى وجمع المذكر السالم ملحقان بالمعتل فى حكمه– وسيجىء فى ص٦٦ – فإذا أضيفا عند النداء لياء المتكلم وجب بناؤها على الفتح وحده – فى الرأى الأصح .

(٢) فى ص ٥٨ . . .

(٣) ما لم تحتم الضرورة الشعرية الاقتصار على أحدها .

(٤) قلنا : الأفصح ؛ لأن هناك لغتين أخريين ؛ أولاها : إثبات الياء ساكنة ، كقول الشاعر القديم فى الرثاء :

يا بْنَ أُمّى، ويَا شُقَيِّقَ نفسِى   أنت خلَّفتَنى لدهرٍ شديدِ

وثانيتهما : قلبها ألفاً ؛ كقول الآخر :

يا بنةَ عمَّا لا تَلُومِى واهْجَعى   . . . .

يا بنت عمّ . . .) فالمنادى معرب منصوب . والمضاف إليه الأول مجرور بالكسرة الظاهرة قبل الياء المحذوفة .

ويجوز فى الألفاظ السالفة حذف الياء بعد قلبها ألفاً . وقلب الكسرة قبلها فتحة ، فنقول : (يا بنَ أمَّ ... يا بنَ عمَّ . . . يا بنةَ أمَّ . . . يا بنةَ عمَّ . . . يا بنتَ أمَّ . . . يا بنتَ عمَّ . . .) قلبت ياء المتكلم ألفًا بعد قلب الكسرة التى قبلها فتحة . ثم حذفت ياء المتكلم المنقلبة ألفا . وبقيت الفتحة قبلها دليلا عليها . فيقال عند الإعراب : إن المضاف إليه الأول مجرور بالكسرة المقدرة التى منع من ظهورها الفتحة التى جاءت للتوصل بها إلى قلب ياء المتكلم ألفًا . وحذفت هذه الألف للتخفيف .

ويصحّ أن يقال فى هذه الصورة : إن المنادى قد ركب مع ما أضيف إليه تركيبًا مزجيًّا وصارا معًا بمنزلة : «خمسةَ عشرَ» أو غيرها من الأعداد والألفاظ المركبة المبنية على فتح الجزأين . وعندئذ يقال فى الإعراب : (يا بنَ أمَّ . . . يا بنَ عمَّ – يا بنةَ أمَّ . . . يا بنةَ عمَّ . . . يا بنتَ أمَّ . . . يا بنتَ عمَّ . . .) «يا» حرف نداء . وما بعدها منادى مضاف . منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها حركة البناء الأصلية التى هى فتح الجزأين . وياء المتكلم المحذوفة هى المضاف إليه . وتكون الفتحة التى على حرفى النون والتاء (فى : ابن ، وابنة ، وبنت . . .) حركة هجائية . لا توصف بإعراب ولا بناء[1] . . .

* * *

(ب) إن كان المنادى المضاف إلى ياء المتكلم معتلّ الآخر ، أو ملحقًا[2] به

---

(١) ويجوز – فى الألفاظ السالفة – شىء آخر ؛ هو إهمال الياء المحذوفة ، واعتبارها كأن لم توجد ، مع اعتبار المنادى وما أضيف إليه بمنزلة الاسم المركب تركيباً مزجياً ، وإعرابه مبنياً على الضم المقدر ؛ كأنهما كلمة واحدة مفردة معرّفة . ولا يخلو هذا الوجه – على صحته – من لبس يدعو للفرار منه .

وقد أشار ابن مالك إلى بعض الآراء السالفة فى بيت سبقت الإشارة إليه فى هامش ص ٦١ ، وهو :

وفَتْحٌ اَوْ كَسْرٌ ، وحذفُ اليَا اسْتَمَرّْ   فى : «يا بْنَ أُمَّ» «يابْنَ عَمَّ» . لامَفَرّْ

يا بن أم ، يا بن عم ، أصلهما : يا بن أمى – يا بن عمى . ويريد بهما : المنادى المضاف إلى مضاف لياء المتكلم ، وأن حذف هذه الياء مستمر معهما – على الأرجح – وأن الحرف الذى قبل الياء المحذوفة يصح تحريكه بالفتحة أو بالكسرة ، ولم يذكر السبب ، واستغنى بما سبق عن غيره مما سردناه . . .

(٢) بيان هذا الملحق فى رقم ٣ من هامش ص ٥٨ .

فحكمه هو ما كان يجرى عليه قبل النداء، وقد سبق تفصيله[1]، ويتلخص فى قاعدة واحدة[2]؛ هى: سكون آخر المضاف دائمًا، وبناء المضاف إليه على الفتح فى الأفصح — وهذه القاعدة تنطبق على ما يأتى:

١ — المقصُور المضاف إلى ياء المتكلم؛ نحو: يا فتاىَ أنت عونى فى السرّاء والضرّاء.

٢ — المنقوص المضاف إلى ياء المتكلم، وتدغم الياءان، وأولاهما ساكنة، والأخرى مبنية على الفتح؛ نحو: يا داعىّ للخير، لبّيْكَ من داعٍ مطاعٍ.

٣ — المثنى وشبهه، وتدغم ياؤه ساكنة فى ياء المتكلم المبنية على الفتح[3]؛ كقول الشاعر فى حديقة:

خُذَا الزاد يا عيْنىَّ من حسن زهرها ... فما لكما دون الأزاهر مِن مُتَعْ

٤ — جَمع المذكر وشبهه، وتدغم ياؤه ساكنة فى ياء المتكلم المبنية على الفتح، كقول الشاعر:

يا سابِقِىَّ إلى الغفرانِ ـ مكرُمةً ... إنّ الكرام إلى الغفران تستبقُ

٥ — المختوم بياء مشددة، وليس تشديدها للإدغام؛ فى كلمة مثل: عبقرىّ، يقال: أفرحتنى يا عبقرىَّ. بحذف الياء الثانية من المشددة، وإدغام الأولى التى بقيت فى ياء المتكلم المفتوحة.

ويصح حذف ياء المتكلم مع بقاء الياء المشددة قبلها مكسورة[4]؛ نحو: يا عبقرِىِّ، لك إكبارى وتقديرى . . .

ويصحّ قلب ياء المتكلم ألفًا وحذفها، مع فتح الياء المشددة قبلها؛ نحو: يا عبقرِىَّ . . .

أما المعتل الآخر بالواو فشأنه ما فصّلناه هناك.

---

(١) حـ ٣ م ٩٧ ص ١٣٧.

(٢) هذا التلخيص لا يكاد يغنى عن الرجوع إلى ما سبق من تفصيل وإيضاح، وعرض صور هامة كثيرة.

(٣) طبقًا لما سلف فى رقم ١ من هامش ص ٦٤.

(٤) لتكون الكسرة دليلا على الياء المحذوفة.

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

(ا) يجرى على الأسماء الخمسة : (أب - أخ - حم - هن - فم) عند ندائها مع إضافتها لياء المتكلم ما يجرى عليها بغير ندائها . ذلك أن الرأى الفصيح الذى يحسن الاقتصار عليه هو إضافتها بحالتها الحاضرة ، دون إرجاع لامها المحذوفة (أى : دون إرجاع حرفها الأخير ، وهو : « الواو » المحذوفة . إذ الشائع أن أصلها أبوٌ - أخوٌ - حموٌ - هنوٌ - فوهٌ . والميم والهاء زائدتان فى : « فم » وفى « فوهٌ » . . .) .

فإذا أضيفت تلك الأسماء - وهى منادات ، أو غير منادات - أعربت على حسب حاجة الجملة ، وكسر حرفها الأخير الحالى لمناسبة الياء[1] ، فتقول : يا أبِى يا أخِى - يا حمِى - يا هنِى - يا فِى - ويصح فى هذه : يا فمِى .

وهناك رأى مستنبط من بضعة أمثلة مروية عن بعض القبائل ، مؤداه : إرجاع الحرف المحذوف من آخر تلك الأسماء مع تسكينه قبل ياء المتكلم . وهذه الياء يجب بناؤها على الفتح ، فتجتمع الواو والياء ، وتسبق إحداهما بالسكون ؛ فتقلب الواو ياء ، وتدغم الياء فى الياء[2] ، ويكسر ما قبلها لمناسبتها ؛ فتقول يا أبِيَّ - يا أخِيَّ . . . وفى هذه الصورة تكون الكلمة معربة بحركة مقدرة منع من ظهورها السكون الواقع على الياء الأولى لأجل الإدغام[3] .

أما « ذو » التى تعرب إعراب الأسماء الخمسة فلا تضاف لضمير المتكلم .

(ب) يجوز فى كلمة : « ابنُم » المبدوءة بهمزة الوصل ، والمختومة بالميم الزائدة - ومعناها : ابن - إثبات الميم عند الإضافة وحذفها ؛ نحو : يا بنمِى ، أو : يا بنِى ؛ بإسكان الياء فى الحالتين ، وكسر ما قبلها .

---

(1) فهى بهذا تشبه صحيح الآخر من ناحية أن آخرها الحالى صحيح ، وأنه يجب كسره لمناسبة ياء المتكلم (وقد سبقت إشارة لهذا فى مناسبة أخرى ، ج ٣ باب المضاف إلى ياء المتكلم ص ١٣٨ م ٩٧) .

(2) إن كان أصل : « فم » هو « فَيَة » بالياء المحذوفة رجعت الياء ساكنة ، وأدغمت فى ياء المتكلم المبنية على الفتح .

(3) وتكون الأسماء الخمسة كالمعتل ؛ فى إسكان آخرها وبناء الياء على الفتح .

المسألة ١٣٢ :

الأسماء التي لا تكون إلا منادى

من الألفاظ ما لا يستعمل إلا منادى ؛ فلا يكون مبتدأ ، ولا خبراً ، ولا اسمًا لناسخ أو خبراً له ، ولا شيئًا آخر غير المنادى[1]. وأشهر هذه الأسماء ما يأتى :

١ – « أبتَ ، وأمتَ» بشرط وجود تاء التأنيث فى آخرهما على الوجه الذى فصلناه[2]– ووجودها يحتم أن يكون كل منهما منادى ، ولا يصح استعمالهما فى شيء آخر معها – نحو : يا أبت ، إنى لك مطيع ، ويا أمتَ إنى بك بارٌّ . أى : يا أبى . . . يا أمى .

٢ – « اللّهم » ، المختومة بالميم المشددة[3]، نحو : اللّهم لا سعادة إلا فيما يرضيك ، ولا شقاء إلا فيما يغضبك .

٣ – « فُلُ » (بضم الفاء واللام معا) ؛ وهى عند النداء كناية عن مفرد معين من جنس الإنسان . و « فُلَة » ، (بضم الأول وفتح الثانى) وهى عند النداء كناية عن مفردة معينة من جنس الإنسان كذلك ؛ نحو : يا فُلُ ، عملُ المرء عنوان نفسه ، ودليل عقله – يا فُلَةُ ، القصدُ يُمنٌ ، وخير الكلام أصدقُه . فالمنادى (فُلُ ، وفُلَةُ) مبنى على الضم دائمًا فى محل نصب .

ولا يعنينا أن يكون سبب التعيين هنا فى الكناية ما يقوله بعض النحاة من أنها علم على إنسان ، كسائر الأعلام الشخصية (مثل : محمد . . . وفاطمة . . .) أو : ما يقوله بعض آخر : إن سببه طارئٌ بالمناداة والقصد ، وأنها نكرة مقصودة ،

---

(١) ومن الأسماء ما لا يصلح أن يكون منادى ؛ كالاسم المضاف لضمير المخاطب ؛ نحو : يا صديقك ، وكضمائر غير المخاطب . (أما ضمير المخاطب ففريق يجيز نداءه ؛ طبقاً لما سلف فى ص٤) وكاسم الإشارة المتصل بكاف الخطاب – للسبب الذى فى رقم ٢ من هامش ص ٤ – فلا يقال : يا ذاك . وكالاسم المبدوء « بأل » فى غير المواضع المستثناة التى سبق ذكرها فى ص ٣٥ ؛ فلا يقال : يا المكافح ستدرك مأربك . . .

(٢) فى ص ٦٢ وما بعدها .

(٣) فى ص ٣٦ وهامشها الكلام على معانيها المختلفة ، وطريقة إعرابها .

مثل : يا رجلُ ؛ لِمعُيَّن ، أو : يا فتاة ؛ لمعينة ، وقد عُرِّفت النَّكرة بالنداء والإقبال . . . — لا يعنينا شيء من هذا كله ؛ لأن نتيجة الرأيين واحدة ؛ هى بناء الكلمة بصورتها الحالية على الضم دائمًا ، فى محل نصب ، وعدم استعمالها فى غير النداء إلا لضرورة شعرية ، وكذلك عدم استعمالها منادى منصوبًا مباشرة ؛ لأنها لا تكون مضافة ، ولا شبه مضافة ، ولا نكرة غير مقصودة ؛ إذ السماع الوارد فى لفظها يقتضى قصرَها على المنادى المبنى على الضم[1] . . .

(١) كما يقتضى ألا ينقاس عليها غيرها .

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

يدور الجدل حول أصل هاتين الكلمتين ، ولولا ماله من أثر يساعد عند الرجوع إلى مادتهما اللغوية فى المعاجم ، وعند التصغير ، والمشتقات . . . — لأهملناه . وملخصه :

أن فريقًا من النحاة يرى أصل : « فُلُ » و « فُلَةُ » هو « فلان » و « فلانة » وأنهما فى النداء — كأصلهما — كنايتان عن علم شخص لرجل معيّن ، كعلىّ . . . وامرأة معينة ؛ كزينب . . . ، حذفت من آخرهما الألف والنون ، للترخيم[1] — برغم أن قواعده لا تسمح بهذا الحذف الكثير دفعة واحدة — وأن الألف والتاء زائدتان . وأما النون فأصلية ؛ لأن مادة فعلهما الماضى هى : « فَلَنَ » وعند التصغير — إذا سمى بهما — يقال فيهما « فُلَيْن » و « فُلَيْنَة » ، وأنهما يختلفان فى الاستعمال عن أصلهما الخالى من الحذف ، فلا يُستعملان إلا فى النداء ، أما أصلهما فيكون منادى وغير منادى .

ويوافق آخرون على هذا الرأى ، إلا أنهم يعتبرون حذف تلك الحروف للتخفيف ، لا للترخيم ، وإلا وجب أن يقال فى المذكر « فُلاَ » وفى المؤنث « فُلاَن » طبقًا لقواعده[2] .

ويخالفهما كثير من البصريين ؛ فيرى أنهما كلمتان مستقلتان ، وليستا اختصار « فلان » و « فلانة » — كما يرى أنهما مختومتان بياء أصليّة ، حذفت تخفيفًا ؛ كحذفها من كلمة « يد » ؛ فأصلهما : « فُلَىٌ » و « فُلَيَة »[3] وتصغيرهما

(١) سيأتى بابه فى ص ١٠١ .

(٢) وهذه القواعد تقضى بألا يحذف فى الترخيم مع الآخر ما قبله من حرف مد زائد إلا إذا كان المرخّم خماسياً فصاعداً . وكلمة : « فلان » أربعة أحرف فقط ، فترخيمها هو : « يا فلا » . كما تقضى تلك القواعد ألا يقال فى التأنيث : « يا فلة » ، وإنما يقال : يا فلان
— راجع الصبان فى هذا الموضع ، وكذلك ص ١٠٢ الآتية ، وما بعدها —

(٣) وإذا حذفت الياء وجب تحريك اللام التى قبلها بالفتحة ؛ لأن الفتحة هى التى تناسب تاء التأنيث .

. . . .

. . . .

«فُلَتّى وفُلَيّة» ومادة ماضيهما «فَلَيَ» وأن كلا منهما عند النداء نكرة مقصودة بالمناداة والإقبال؛ فتدل الأولى على رجل مقصود، وتدل الثانية على امرأة مقصودة، ولا يرجعان فى أصلهما إلى كلمتى: «فلان وفلانة» اللتين هما كنايتان عن علمين شخصيين أحدهما لرجل، والآخرة لامرأة — كما سبق —. وهذا الرأى أوضح، وأبعد من التعقيد.

فالآراء متفقة على بناء «فُلُ» و«فُلَةُ» على الضم[1]، مختلفة فى أصلهما، وفى نوع المنادى؛ أهو مفرد علم، أم نكرة مقصودة؟ متفقة كذلك على أنهما لا يستعملان بصورتهما هذه إلا منادى. وأن كلمتى: «فلان» و«فلانة» تستعملان فى النداء وغيره[2]، مع اعتبارهما، كنايتين عن علمين شخصيين لرجل معين، وامرأة معينة، ونونهما أصلية، ومادة فعلهما «فَلَنَ»[3]؛ تقول فى استعمالهما فى النداء: يا فلانُ، تضييع الغاية بين العجز والملل، ويا فلانةُ، من أُعجِب بنفسه ضاعت هيبته... كما تقول فى غيره: أسرع فلان إلى سماع محاضرة فلان... وبادرتْ فلانة للإصغاء إلى فلانة أو فلان.

---

(١) ويجرى على توابعهما حكم توابع المنادى المبنى على الضم.

(٢ و ٣) راجع الخضرى.

٤ – لُؤْمانُ ، ومَلأَمُ (وكلاهما وصف بمعنى : كثير اللؤم والدناءة) ، ونَوْمانُ (وصف بمعنى : كثير النوم) ؛ نحو : يا لُؤْمان أو : يا ملأمُ . من أساء إلى غيره حاقت به إساءته – يا نَوْمانُ ، الاعتدال فى كل الأمور حميد . ويجوز فى الثلاثة زيادة تاء التأنيث عند نداء المؤنث . ولا يقاس على هذه الثلاث المسموعة غيرها مما يشاركها فى الوزن إذا كان غير مسموع . فكل واحدة من هذه منادى مبنى على الضم فى محل نصب .

٥ – مَلأَمَانُ ، ومَخْبَثَانُ (وصفان بمعنى : لئيم ، وخبيث) . . . وغيرهما ؛ من كل وصف على وزن : « مَفْعَلان » ، وأصل مادته – فى الغالب – يدل على أمر مذموم . وقد يدل على أمر محمود ، مثل : مَكْرَمان ، ومَطْيَبَان ؛ (وهما وصفان بمعنى : عزيز مكرَّم ، وطيِّب) ومن الأمثلة : يا مَلأَمانُ ، من قَبُحتْ سيرته تقاسمته البلايا – يا مَخْبَثان ، من خَبُثَتْ نَفْسُه حُرِمَ صفوَ الحياة – يا مَكْرَمَانُ ، من كَشَف كُرْبَة غيره ، كشف اللهُ كربته – يا مطيَبانُ ، من طابت سريرته سالمته الليالى .

ويجوز زيادة تاء التأنيث فى : « مَفْعَلان » عند نداء المؤنث .

والأنسب الأخذ بالرأى الذى يبيح القياس فى هذه الصيغة ، لكثرة الوارد بها ، أما إعرابها فكالنوع السابق[1] . . .

٦ – ما كان وصفًا على وزن : « فُعَل » بمعنى : فاعل ؛ لذم المذكر وسبّه ، نحو : غُدَر ، بمعنى : غادر ، وسُفَه ؛ بمعنى : سافِه ، وشُتَم ، بمعنى : شاتم . . . ، وغيرها مما هو على وزنها مع دلالة مادته فى أصلها على السَّبّ والذم . ومن الأمثلة : يا غُدَرُ ، لا صداقة معك ، ولا أمانة لك . . . – يا سُفَهُ ، مَقْتَل الرجل بين فكّيه . . .

---

(١) اكتفى ابن مالك فى الكلام على : « فل » و « فلة » ولؤمان وملأم ، ونومان ، بقوله فى باب عنوانه : « أسماء لازمت النداء » .

و« فُلُ » بعضُ مَا يُخَصُّ بِالنِّدا «لُؤْمَانُ ،نَوْمَانُ » كَذَا.واطَّرَدَا...–١

وختم البيت بقوله : « واطردا » . وهذا الختام لا علاقة له بما سبقه ، وإنما يتصل معناه بما يليه من حكم جديد يختص بوزن : « فَعَالِ » وهذا الاتصال معيب فى الشعر عامة .

والأنسب الأخذ بالرّأى الذى يبيح القياس فى هذه الصيغة بشرط دلالة أصلها على السبّ ، كما يبيح استعمالها فى غير النداء . أما إعرابها عند النداء فكالنوع السابق .

٧ — ما كان وصفاً على وزن : « فَعَالِ » — (بمعنى فاعل ، أو : فَعِيلة) لسبّ الأنثى وذمها ، وهو مبنىّ على الكسر أصالة . وينقاس — فى الرأى الأنسب — فى كل ماله : فعل ، ثلاثى ، تام ، مجرد ، متصرف تصرفاً كاملا ، ومعناه السبّ والشتم ؛ نحو : غَدَارِ وسَرَاقِ ، بمعنى : غادرة ، وسارقة ، ونحو : خَبَاثِ ، ولَكَاعِ ؛ بمعنى : خبيثة ، ولكيعة ؛ أى : لئيمة وخسيسة . تقول : يا غَدَارِ ؛ لا راحة لحسود ، ولا عهد لغدّار — يا خَبَاثِ ، لا هدوءَ مع خُبْث ، ولا اطمئنان مع سوء نية(١) . . .

ومن الشروط السالفة يتضح أن وزن : « فَعَالِ » لا يصاغ من مصدر فعل غير مستوف لتلك الشروط ؛ كالفعل : « دحرج» لأنه غير ثلاثى . والفعل ؛ «كان » لأنه غير تام ، والفعل « لبس » ، لأنه جامد ، والفعل يذرُ ، أو : يدع لأن كلا منهما ناقص التصرف(٢) . . .

أما إعرابها : فمنادى مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره كسرة البناء الأصلى — فى محل نصب .

وبمناسبة الكلام على صيغة : « فَعَالِ » المبنية على الكسر أصالة ، وأنّها قياسية فى الموضع السالف بشروطها — يستطرد النحاة فيقولون : إنها قياسية أيضاً فى موضع آخر ، إذا تحققت تلك الشروط من غير اشتراط الدلالة على السب والشتم ، وذلك الموضع هو : أنها تقع اسم فعل أمر مبنى على الكسر دائماً ؛ مثل : تَرَاكِ ؛ بمعنى اترُكْ ما آمرك بتركه — نَزَالِ ، بمعنى : انزِلْ إلى الحرب أو غيرها — شَرَابِ ؛ بمعنى : اشرب ، ومن هذا قولهم : شرابِ من وِرد التجارب ؛ فإنه خير الموارد . وقول الشاعر :

---

(١) ومثل قول الشاعر :

عليكِ بأمر نفسك يالكاعِ   فما من كان مَرْعِيًّا كراعِ

(٢) فى المشهور .

تَرَاكِ ـ يا صاحبي ـ ما ليس يحمَدُهُ   سَرَاةُ[1] قومِكَ من أهل المروءاتِ

وقول الآخر :

نزَالِ إلى حيثُ المكارمُ تبتغِي   أليفًا يناغيها ، أمينًا يصونُها

وسيجيء[2] تفصيل الكلام على هذه الصيغة فى باب اسم الفعل . . .[3]

* * *

وملخص ما سبق فى هذا الباب :

أن فى اللغة ألفاظًا لا تُستعمَل إلا منادَى ؛ وهى أنواع ثلاثة :

---

(١) أشراف وعظماء ، المفرد : سَرِىّ .

(٢) فى ص ١٤٠ م ١٤١ وكذلك يجىء فى رقم ١ من هامش ص ٢٦٠ بيان أنواعها المختلفة ومعانيها وحكم كل نوع من ناحية الإعراب والبناء .

(٣) ويقول ابن مالك ـ بإيجاز ـ فى نداء ما هو على وزن : « فَعَالِ » الخاص بالأنثى ، و « فَعَالِ » الخاص باسم فعل الأمر ، و «فُعَل» الخاص بنداء المذكر :

. . . . وَاطَّرَدَا ـ ١

فى سبِّ الانثَى وَزْنُ : يَا خَبَاثِ   والأَمْرُ هكَذَا مِنَ الثُّلَاثِى ـ ٢

أى : اطرد فى سب الأنثى : « يا خباث » وما كان على وزنها . والأصل : « فَعَالِ » ، وما كان على وزنها . وهذا الوزن مطرد فى الأمر أيضاً ، ومقصده اسم فعل الأمر ، ثم قال :

وَشَاعَ فى سَبِّ الذُّكُورِ : «فُعَلُ»   وَلَا تَقِسْ . وجُرَّ فى الشِّعْرِ «فُلُ» ـ ٣

فهو يقرر أن نداء ما كان على وزن : « فُعَل » خاصاً بسب المذكر ، أمر شائع ، ومع شيوعه نهى عن القياس عليه . ومنع القياس عليه مناقض للحكم بأنه شائع ؛ إذ الشيوع فى الكلام الفصيح يبيح القياس ، كما بيناه من قبل . لهذا يكون الأخذ بالرأى المجيز أنسب ما دام المعنى المراد واضحاً .

وختم البيت بإباحة جر « فل » فى الشعر للضرورة ؛ لأن كلمة : « فل » ، و « فلة » ملازمتان للنداء ، كما عرفنا ؛ فلا يصح جرهما إلا فى تلك الضرورة ؛ كالبيت الذى يرددونه :

تضِلُّ منه إبِلِى بالهَوْجَلِ   فى لَجَّةٍ أَمْسِكْ فُلَانًا عَنْ فُلِ

(الهوجل هنا : الصحراء التى لا أعلام فيها . اللجة ـ بفتح اللام ـ : الأصوات المختلطة) .

والبيت متصل بما قبله فى وصف الإبل المتزاحمة فى الصحراء مثيرة للغبار ، يدفع بعضها بعضاً . وقد شبهها بقوم فى لجة ـ وهى اختلاط الأصوات فى الحرب . ـ يدفع بعضهم بعضاً ؛ فيقال : أمسك فلاناً عن فل ، أى : احجز بينهما . .

ويقول بعض النحاة إن « فل » الواردة فى البيت ليست المختصة بالنداء ، وإنما هى اختصار لكلمة « فلان » التى تكون منادى وغير منادى ؛ فلا شاهد فى البيت . ويرى غيرهم العكس ولا قيمة لهذا الجدل ، لوضوح الرأى القائل بأنها ليست منادى .

(ا) نوع مقصور على السماع الوارد ، لا يتجاوزُ الحكمُ لفظَه ونصَّه الوارد إلى لفظ آخر ، وأشهر ألفاظه : أبَت — أمَّت ، (الملازمتين لتاء التأنيث) — اللَّهم — فُلُ — فُلَةُ — لُؤْمانُ — مَلْأَم — نَوْمانُ .

وكل هذا النوع منادى ، مبنيّ على الضم إلا « أبَت وأمَّت» ، فلهما حكمهما التفصيلي في الباب السابق[1] .

(ب) نوع قياسيّ ، وهو ما كان على وزن : « فَعَالِ » لسبّ الأنثى وذمها . وله شروط . . . مثل : يا خَبَاثِ — يا غَدَارِ . . .

وهذا النوع منادى مبني على ضم مقدر منع من ظهوره كسرة البناء الأصلي — في محل نصب . وهو غير النوع الذى على هذا الوزن ، ويعرب اسم فعل أمر .

(حـ) نوع في قياسيته خلاف ، والأحسن الأخذ برأى القائلين بقياسيته ؛ لكثرة الوارد منه . ومن ألفاظه ما كان على وزن : « مَفْعَلان »[2] للذم (غالبًا) ، أو للمدح ، ومنه : مَلْأَمانُ ، مَخْبَثانُ — مَكْرَمانُ — مَطْيَبانُ .

ومن ألفاظه أيضًا ما كان على وزن : « فُعَل » لذمّ المذكر وسبِّه ، نحو : غُدَر ، وفُسَق . . .

وكل هذا النوع منادى مبني على الضم في محل نصب .

فالأنواع الثلاثة عند النداء تبنى على الضم الظاهر في محل نصب ، إلا وزن : « فَعَالِ » فيبنى على ضم مقدر ، وإلاّ أبَت وأمَّت ، ففي إعرابهما التفصيل الذى سبق خاصًا بهما .

* * *

---

(١) ص ٦٢ .

(٢) وتزاد التاء في المؤنث .

نداء المجهول ــ اسمه

إذا أردنا نداء المجهول الاسم وجدنا فى اللغة أساليب تختلفُ باختلاف ذاته ومكانته ؛ فقد نقول له : يا رجل ــ يا شابّ ــ يا فتى ــ يا غلام ــ يا هذا ــ أيها السيد ــ أيها الأخ ــ يا زميل ... كما نقول للأنثى : يا فتاة ــ يا شابة ، يا سيدة أيتها الأخت ــ يا زميلة ... ، إلى غير هذا من الكلمات الصالحة للنداء ، والتى يُترك اختيارها لذوق المتكلم ، وبراعته فى حسن الاختيار الملائم للمقام ، كما اختار العرب قديمًا ، وكما يختار المتعلمون اليوم ...

ومما اختاره العرب أحيانًا كلمة : « هَنُ » لنداء المذكر المجهول ، و « هَنْةُ » (بسكون[1] النون أو فتحها) للمؤنثة المجهولة ؛ تقول : يا هنُ . لا تستشعر الوحشةَ فى بلدنا ؛ فالغريب بيننا قريب ــ يا هَنَةُ ماذا تبتغين ؟ ... ويقولون فى التثنية : يا هَنَان ... ، ويا هَنتان ... وفى جمعىْ السلامة : يا هَنُون[2] يا هَنَاتُ .

وربما ختموا هذه الكلمات عند ندائها بالأحرف الزائدة التى قد تختتم بها فى الندبة[3] ؛ فيقولون فى الإفراد : يا هَناهْ ، ويا هَنتاهْ ، وفى التثنية : يا هَنانيهْ ويا هَنتانيهْ ، وفى الجمع : يا هَنُوناهْ ، ويا هَنَاتُوهْ ؛ بسكون الهاء الأخيرة فى كلّ ذلك عند الوقف ، وحذفها ، وصلا . وقد تثبت وصلا فى الشعر أو غيره ؛ فتتحرك بالضمّ أو بالكسر .

ولما كانت « هن » و « هنة » متعددة المعانى اللغوية ، ومن معانيها ما هو محمود وما هو مذموم ــ كان الأنسب اليوم أن نختار سواها عند نداء المجهول الاسم ، وأن نهجرها بصورها وفروعها المختلفة .

---

(١) قال الصبان : إنه بسكون النون . وجاء فى كثير من كتب اللغة بفتحها . ولعل الفتح أنسب لتاء التأنيث ، وليساير المذكر فى التحرك .

(٢) يجمعونه جمع مذكر ، مع أن شروط جمع المذكر لا تنطبق عليه .

(٣) سيجىء بابها فى ص ٨٩ .

المسألة ١٣٣ :

الاستغاثة

إذا وقع إنسان فى شدّة لا يستطيع – وحده – التغلب عليها ، أو توقّع أن يصيبه مكروه لا يقدر على دفعه ... ؛ فقد ينادي غيره لينقذه مما وقع فيه فعلا ، أو ليدفع عنه المكروه الذى يتوقعه ، ويخاف مجيئه ...

ومن الأمثلة : مناداة الغريق حين يشرف على الموت ؛ فيصرخ : « يا لَلنَّاس لِلغريق » . ومناداة الحارس زملاءه حين يرى جمعًا من الأعداء مقبلا فيرفع صوته : « يا لَلحُرّاس لِلأعداء » . فهذه المناداة لطلب العون والمساعدة هى التى تسمى : « الاستغاثة » ؛ ويقال فى تعريفها إنها :

« نداء موجّه إلى من يُخلِّص من شدة واقعة بالفعل، أو يُعين على دفعها قبل وقوعها » .

أسلوبها وأركانه :

أسلوب الاستغاثة – على الوجه السالف – أحد أساليب النداء . ولا يتحقق الغرض منه إلا بتحقق أركانه الثلاثة الأساسية ؛ وهى : حرف النداء « يا » ، وبعده – فى الأغلب – : « المستغاث به » ؛ وهو المنادَى الذى يُطْلَبُ منه العون والمساعدة . . . ويسمى أيضًا : « المستغاث»[1]، وهذا الاسم أكثر شيوعًا هنا ، ثم : « المستغاث له » وهو الذى يُطْلَب بسببه العون ؛ إمّا لنصره وتأييده ، وإما للتغلب عليه ، كالمثالين السَّالفين ؛ فهو الدّافع للاستغاثة ؛ لمعاونته ، أو لمقاومته.

من هذه الأركان الثلاثة مجتمعة ، يتألف الأسلوب الخاص بالاستغاثة الاصطلاحية[2]، مع مراعاة الأحكام الخاصة بكل ركن منها . وتتركز هذه الأحكام فيما يأتى :

---

(١) يقال : استغاث الصبى بوالده ، أو استغاث الصبى والدَه ؛ فالفعل يتعدى بنفسه تارة – وهذا هو الأكثر – وبالباء تارة أخرى ، وهذا صحيح أيضاً . فالوالد مستغاث ، أو : مستغاث به .

(٢) هناك أساليب غير اصطلاحية ، كأن يقول الخائف مثلا : إنى أستغيث بك يا والدى – أدركنى يا صديق وخلصنى – أيها النبيل ادفع عنى السوء الذى ينتظرنى – . . .

(ا) ما يختص بحرف النداء :

يتعين هنا أن يكون حرف النداء هو : « يا » دون غيره من إخوته ، وأن يكون مذكوراً[1] دائماً ؛ نحو : يا لَلأَحرار لِلْمستضعفين ... فإن تخلّف أحد هذين الشرطين لم يكن الأسلوب أسلوب استغاثة .

• • •

(ب) ما يختص بالمستغاث (وهو : المنادَى) :

١ – الغالب على المستغاث أن تسبقه لام الجرّ الأصلية . ومتى وجدت كانت مبنية على الفتح وجوبًا ؛ نحو : يا لَلطبيبِ لِلْمريض ، وقول الشاعر[2] :

يا لَلرِّجال لِحُرَّة موءودة[3] قُتلتْ بغير جريرة وجُناحِ[3]

ووُجود هذه اللام ليس واجباً ، إنما الواجب فتحها حين تذْكر ...[4] ويستثنى من بنائها على الفتح حالتان ، يجب فيهما بناؤها على الكسر .

الأولى : أن يكون المستغاث « ياء المتكلم » ، نحو : يالى لِلْملهوف .

والثانية : أن يكون المستغاث غير أصيل ؛ وذلك بأن يكون غير مسبوق « بيا » ، ولكنه « معطوف » على مستغاث آخر مسبوق بها ؛ فيكتسب من السابق معنى الاستغاثة ، والمراد منها . نحو : يا لَلْوالد ولِلأخ لِلْقريب المحتاج . فكلمة « الأخ » ليست مستغاثاً أصيلاً ، لعدم وجود حرف النداء « يا » معها ، ولكنها استفادت معنى

---

(١) سبقت الإشارة لهذا فى رقم ٥ من ص ٣ وفى « ا » من ص ٥ ويجىء فى ص ٨٢ .

(٢) البيت لشوقى من قصيدة يرثى فيها منصب « الخلافة » الإسلامية التى آلت إلى سلاطين الترك ، ثم ألغوها سنة ١٩٢٩ وكان لإلغائها ألم عميق إذ ذاك . ومن الأمثلة قول الآخر يعاتب :

أتتركنى، وأنت أخى وصنوى ؟ فيا لَلنّاس للأمر العجيب

(٣ ، ٣) الموءودة : هى البنت التى كانت تدفن حية عقب ولادتها ، كعادة بعض الأمم القديمة، ومنهم بعض القبائل العربية الجاهلية . والجريرة الإثم والذنب ، وكذلك : الجناح .

(٤) فيما سبق يقول ابن مالك فى باب عنوانه : الاستغاثة .

إذَا اسْتُغِيثَ اسْمٌ مُنَادًى خُفِضَا بالّلامِ مفتُوحًا ، كَيَا لَلمرتَضَى

(استغيث اسم : أى : استغيث به . وخفض ، أى : جر)

يريد : إذا نودى اسم مستغاث به وجب خفض المنادى ؛ (أى : جره) بلام مبنية على الفتح ، نحو : يا لَلْمرتضى .

الاستغاثة من « المعطوف عليه » المستغاث الأصيل الذى قبله « يا » وهو الوالد . فنى هذه الصورة — والتى قبلها — يجب كسر اللام الداخلة على المستغاث .

ويترتب على عدم ذكر « يا » مع المعطوف شىء آخر ، هو صحة ذِكر لام الجر معه ، وحذفها ؛ نحو : يا لَلطبيب ولِلْمُمَرِّض للجريح ، أو : والمُمَرِّض للجريح .

فإن ذكرت « يا » مع المعطوف كان مستغاثًا أصيلا كالمعطوف عليه ، ووجب فتح اللام معهما فى المواضع التى يجب فيها بناؤها على الفتح ! ؛ كقول الشاعر :

يا لَقَومِى، ويا لأمثالِ قَومِى لأُناسٍ عُتُوُّهُمْ فى ازْدِيادِ[1]

٢ — جميع أنواع المنادى المستغاث ، المجرور بهذه اللام الأصلية ، المسبوق بالحرف : « يا »، معرب — إذا تحققت شروط ثلاثة[2]— منصوب ؛ فهو مجرور لفظاً ، منصوب محلاً[3] . حتى المفرد العلم ، والنكرة المقصودة ، فإنهما يعتبران — حكماً ؛ بسبب هذه اللام — من قسم المنادى المضاف ، الواجب النصب[4]، ويلحقان به ، فكل ؛ منهما مجرور اللفظ ، منصوب المحل ، (كغيره من بقية أنواع المنادى المستغاث ، المسبوق بالحرف : « يا » ، والمجرور باللام الأصلية) . لهذا يقال فى إعراب المستغاث فى الأمثلة السابقة[5] (وهى : يا لَلطبيب . . . يا للرجال . . . وأشباهها —) اللام حرف جرّ أصلى ، والطبيب . . . أو الرجال . . . منادى منصوب بفتحة مقدرة ، منع من ظهورها الكسرة التى جلبها حرف الجرّ . والجر والمجرور متعلقان « بيا » : لأنها نائبة عن الفعل « أدعو»

---

(١) يقول ابن مالك فى هذا :

وافْتَحْ مَعَ المَعْطُوفِ إنْ كَرَّرْتَ «يا» وَفى سِوَى ذَلِكَ بِالْكَسْرِ ائْتِيَا

إذا تكررت « يا » بأن ذكرت مع المعطوف وجب فتح لام الجر الداخلة عليه . وفى غير هذه الصورة يجب كسر اللام معه . وهذا يشمل ألا تذكر « يا » مع المعطوف ، كما يشمل اللام الداخلة على المستغاث له إن كان اسماً ظاهراً ، أو ضميراً هو ياء المتكلم . ولم يتعرض لوجوب فتح اللام مع الضمائر الأخرى . كما سنعرف .

(٢) وهى الشروط الثلاثة المذكورة بعد .

(٣) كيف يكون له محل من الإعراب مع أصالة اللام الجارة ؟ — انظر الإجابة فى رقم ٣ من هامش الصفحة الآتية .

(٤) كما سبق فى ص ١٣ و ٢٦ .

(٥) فى ص ٧٨ .

أو ما بمعناه(١).

وإذا جاء لهذا المنادى تابع فإنه يجوز فيه الجر، مراعاة للفظ المنادى، والنصب مراعاة لمحله، — وهذا هو الرأى الأنسب الذى يحسن الأخذ به(٢) — تقول: يا لَلطبيبِ الرحيمِ... يا لَلرجال الشجعانِ، بجر كلمتى: الرحيم والشجعان، أو نصبهما.

أمَّا الشروط الثلاثة التى لا بدّ من اجتماعها ليكون المستغاث معربًا منصوبًا، فهى: أن يكون معربًا فى أصله قبل النداء، وأن تكون لام الجر مذكورة، وقبلها «يا» مذكورة أيضًا.

أما إن كان المستغاث مبنيًّا فى أصله؛ نحو: يا لَهذا لِلصالح... فالواجب إبقاؤه على حالة بنائه الأصلى، ويكون فى محل نصب. فكلمة: «هذا» فى المثال السالف منادى، مبنى على ضم مقدر، منع من ظهوره سكون البناء الأصلى، فى محل نصب(٣).

---

(١) كما عرفنا فى د و هـ من ص ٧.

(٢) كما سبق فى ص ٥٧... ليكون هذا الحكم عاماً يخضع له التابع فى الاستغاثة، كما يخضع فى غيرها من بقية أساليب النداء.

(٣) الرأى الأقوى — بين آراء متعددة — أن المستغاث المجرور باللام الأصلية، المعرب قبل النداء، معرب مجرور باللام فى محل نصب. وأن حرف الجر أصلى وهو مع مجروره متعلقان بحرف النداء «يا» لنيابته عن الفعل: أدعو، أو ما يشبهه — كما عرفنا أول الباب، فى د و هـ من ص ٧ و ٨

لكن كيف يكون معرباً مع أن له محلاّ؛ والإعراب المحلّ لا يكون للمعرب الأصيل — فى الصحيح —؟ وإذا صح أن له محلا فما محله؟ أهو الجر باللام الجارّة — وهى أصلية — أم النصب بالنداء؛ إذ لا يمكن أن يكون له محلان؟

ولا يفيد فى إزالة الاعتراض اعتبار اللام حرف جر زائد لا يحتاج مع مجروره إلى تعليق؛ لأن هذا الاعتبار لا قيمة له فى بعض الحالات؛ كأن يكون المستغاث المجرور باللام مبنياً فى أصله قبل النداء؛ (مثل: يا لهذا للصائح — أو: يا لك للداعى...) إذ المنادى هنا مبنى أصالة قبل النداء؛ فيتعين أن يقال فى إعرابه إنه مبنى على ضم مقدر. منع من ظهوره علامة البناء الأصلى، وأنه فى محل كذا؟ فما محله هنا؟ أهو الجر، أم النصب؟ ولا يمكن أن يكون له محلان. وإذا تخيرنا أحدهما هنا وهناك فما وجه الترجيح؟ ... و ...

وبالرغم من هذا التعارض لا مفر من الأخذ بأحد رأيين:

١ — إما الرأى السمْح الذى يعرب المستغاث المجرور باللام الأصلية الذى ليس مبنياً قبل النداء —

وأما إن كانت اللام محذوفة فيجوز أن تجيء ألف فى آخر المستغاث ؛ عوضاً عنها ، ولا يصح الجمع بين اللام والألف . ومع وجود هذه الألف يبقى المنادى دالا على الاستغاثة كما كان[١] ولكنه لا يعتبر فى هذه الصورة ملحقاً بالمنادى المضاف (بالرغم من وجود الألف التى هى عوض عن اللام) ، وإنما هو مبنى على الضم المقدر[٢] فى محل نصب ؛ لأن اعتباره ملحقاً بالمضاف واجبَ النصب متوقف على وجود اللام نفسها ، لا على وجود عوض عنها بعد حذفها[٣] .

ومن الأمثلة : يا عالِمَا لِلجاهل . وقول الشاعر :

يا يَزِيدَا لِآمِلٍ نَيْلَ عِزٍّ وغِنًى بَعْدَ فَاقَةٍ وهَوَانِ

فعند إعراب المنادى فى المثالين المذكورين : (عالِمَا . . . يزيدَا . . .) يقال : منادى ، مبنى على ضم مقدر على آخره (منع من ظهوره الفتحة التى

= منادى مجرور باللام فى محل نصب ، برغم أنه معرب ، والمعرب – فى غير هذا – لا يكون له محل ، وأن المبنى أصالة مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها سكون البناء الأصلى ، أو علامة البناء الأصلى – إن كانت علامته غير السكون – فى محل نصب أيضاً . ولا يخلو هذا الرأى بشطريه من ضعف ؛ بسبب مخالفته بعض قواعدهم العامة ، ولكنه أهون مخالفة من غيره .

ب – وإما الرأى الذى يعتبر اللام حرف جر زائد ، وما بعدها مجرور فى اللفظ ، وله محل إعرابى آخر ، وهما لا يتعلقان . فالمستغاث المعرب أصالة مجرور بها لفظاً فى محل نصب ، وهى مبنية على الفتح إلا فى الصورتين السالفتين (وهما : « المستغاث المعطوف » الذى لم تسبقه « يا » وكذا « المستغاث ياء المتكلم » فتبنى على الكسر) والمستغاث المبنى أصالة – أى قبل النداء ، – كاسم الإشارة ؛ مثل : يا لهذا – . يكون مجروراً بكسرة مقدرة منع من ظهورها علامة البناء الأصلى – فى محل نصب . فزيادة « اللام » – لا أصالتها – هى التى توجب للمنادى إعراباً لفظياً ، وآخر محلياً معاً . أما أصالتها فتقتضى اللفظى وحده ، فإذا اقتضت معه محلا كان هذا الاقتضاء عيباً .

(١) بشرط وجود قرينة تدل على الاستغاثة ، وعلى أن هذه الألف للعوض وحده ، وليست منقلبة عن ياء المتكلم التى سبق الكلام عليها فى ص ٥٨ ، ولا عن غيرها . . .

(٢) بسبب الفتحة الطارئة لمناسبة الألف .

(٣) يقول ابن مالك :

وَلَامُ مَا اسْتُغِيثَ عَاقَبَتْ أَلِفْ ومِثْلُهُ اسمٌ ذو تَعَجُّبٍ أُلِفْ

(أى : عاقبها ألف ، بمعنى : جاءت عقبها ، وحلت فى مكانها بعد حذفها) وبين لهذا التعاقب موضوعين ؛ هما : ما استغيث به (أى : المستغاث) والاسم المتعجب منه فى أسلوب التعجب الآتى، ص ٨٦.

جاءت لمناسبة الألف) ، فى محل نصب[1] ويجرى على توابعه – فى الرأى الأصح – ما يجرى على توابع المنادى المبنى على الضم[2] من أحكام إعرابية مختلفة ؛ ومنها : جواز الرفع والنصب فى بعض الحالات ؛ فالرفع مراعاة شكلية للفظ المنادى ، والنصب مراعاة لمحله . ولا يصح مراعاة الفتحة الطارئة لمناسبة الألف[3] .

وإذا وُقف على المستغاث المختوم بالألف فالأحسن مجىء هاء السكت الساكنة نحو : يا عالِمَاهْ . . . وتحذف عند الوصل .

فإن حذفت لام الجر بغير تعويض كان حكم المستغاث حكم غيره من أنواع المنادى التى ليست للاستغاثة ، كقول الشاعر :

ألا يا قومِ لِلعَجَبِ العجيبِ   ولِلغَفَلاتِ تَعرِضُ للأريبِ

فيصح فى كلمة : « قَومِ » أن تكون منادى منصوبًا ؛ لإضافته إلى ياء المتكلم المحذوفة ، وبقيت الكسرة المناسبة لها دليلا عليها . (ولا بد من قرينة تدل على أن النداء للاستغاثة) . ويصح أن تكون مبنية على الضم (باعتبارها نكرة مقصودة) فى محل نصب .

وأما إذا حذفت « يا » أو كان حرف النداء حرفًا آخر غيرها ، فإن الجملة لا تكون من باب : الاستغاثة – كما تقدم[4] – .

٣ – كل ما يصلح أن يكون منادى يصلح أن يكون مستغاثًا ؛ غير أنه يجوز – هنا – الجمع بين « يا » و « أل » التى فى صدر المستغاث ، بشرط أن

---

(١) فإن كان المستغاث مثنى أو جمع مذكر سالمًا وحذفت قبلهما لام الجر فإنهما يبنيان على ما يرفعان به من ألف أو واو . ويصح مجىء الألف بعد نونهما للتعويض ، فيقال : يا محمودانا – ويا محمودونا. وإذا كان المستغاث المجرور باللام مضافًا ؛ مثل : يا لَأعوان محمود لِمحمود – جاز حذف اللام من المضاف وزيادة الألف فى آخر المضاف إليه ؛ عوضًا عنها ؛ فيقال : يا أعوان محموداه ، فالمضاف منادى منصوب مباشرة ، والمضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها الفتحة التى جاءت لمناسبة الألف ، (وهى فتحة طارئة لا تلاحظ فى التوابع ولا غيرها) والهاء للسكت . – طبقًا لما سيجىء مباشرة –

(٢) سبق بيان أحكامها فى ص ٤٠ .

(٣) راجع رقم ١ من هامش ص ٤٢ ، ثم ص ٤٥ .

(٤) فى « ا » من ص ٧٨ .

يكون مجروراً باللام المذكورة ، لتفصل بينهما ؛ كما فى الأمثلة المتقدمة . فإن لم يتحقق الشرط لم يصح الجمع[1] .

٤ – قد يحذف المستغاث ، ويقع المستغاث له بعد « يا » فى موضعين .

أحدهما : أسلوب مسموع يُلتزَم فيه الحذف – على الرأى الصحيح – وهو « يالى » ، بشرط أن يكون مقتصراً على هذا الجملة المشتملة على « يا » وعلى « المستغاث له » وحده ، الخالية مما يصلح أن يكون « مستغاثًا به » ؛ نحو : (عرفت الأحمق فاكتويت بحمقه ؛ فيالى . وصاحبت العاقل فأمنت أذاه ؛ فيالى ؛ ما أنفعَ العقل الرجيح) . والأصل – مثلا – يا لَلأنصار لى ، ويا لَلأخوان لى .

ثانيهما : أسلوب قياسىّ – وهو قليل مع قياسيته وجوازه – ويشمل كل أسلوب يكون اللبس مأمونًا فيه عند الحذف ؛ كقول الشاعر :

يَا ... لِأُنَاس أبَوْا إلاّ مُثَابَرَةً على التَّوَغل فى بَغْيٍ وَعُدْوَانِ

والأصل : – مثلا – يا لَأَنصارِى لِأُنَاس أبَوْا . . . « فالأناسُ» هم المستغاثُ لهم . ولا لبس فى هذا ؛ لأن ضبط اللام بالكسر – نُطقا وكتابة – يمنعه ، وإذا لم تضبط فالمعنى يمنعه أيضًا ؛ إذا لا يعقل أن يكون الأناسُ مستغاثًا بهم ، مع اتهامهم بالتوغل الدائب فى البغى والعدوان ؛ فمَن شأنهم هذا التوغل لا يستغيث بهم أحد .

• • •

(حـ) ما يختص بالمستغاث له :

١ – يجب تأخيره عن المستغاث .

٢ – ويجب جره بلام أصلية مكسورة دائمًا . – كالأمثلة السابقة – إلا فى حالة واحدة ؛ هى : أن يكون المستغاث له ضميراً لغير ياء المتكلم فتفتح لام الجر[2] ؛ نحو : يا لَلناصح لَنا ، ويا لَلمخلص لَكم ... بخلاف :

---

(١) سبقت الإشارة لهذا ، فى ص ٣٨ الحالة الثالثة .

(٢) لوجوب فتحها دائمًا إذا دخلت على ضمير غير ياء المتكلم ؛ سواء أكان ما بعدها مستغاثًا أم غير مستغاث .

يا لَلرائد لى ؛ لأن الضمير ياء المتكلم .

وفى جميع الصور تتعلَّق اللام ومجرورها بحرف النداء « يا » .

٣ — يجوز حذفه إن كان معلومًا واللَّبس مأمونًا ؛ كقول الشاعر :

فهلْ من خالدٍ إمَّا[1] هلَكْنا وهلْ بالموت يا لَلناس عارُ

والأصل : يا لَلناس لِلشَّامتين ، أو نحو ذلك . وقول الآخر :

يالَقَوْمِى . . . مَن للعلا والمَساعِى يا لَقَوْمِى . . . مَنْ للنَّدَى والسَّماح ؟

٤ — يجوز — عند قيام قرينة — الاستغناء عن هذه اللام ، والإتْيان بكلمة « مِنْ » التعليلية[2] عوضًا عنها ؛ بشرط أن يكون المستغاث له مستنْصَرًا عليه ، (أى : أن يكون القصد من الاستغاثة التغلب عليه ، وإضعاف أمره . . .) نحو : يا لَلأحْرار من الخادعين المنافقين ، وقول الشاعر :

يَا لَلرجال ذوى الألباب من نَفَرٍ لا يَبْرحُ السَّفَهُ المُرْدِى[3] لهم دينا

فإن لم يكن مستنصرًا عليه بأن كان مستنصرًا له لم يصِح مجىء « مِنْ » وتعينت اللام .

* * *

بقيت بعض أحكام عامة أهمها :

١ — جواز وقوع المستغاث به والمستغاث له ضميرين ؛ نحو : يا لَكَ لى ؛ يقولها من يستغيث المخاطبَ لنفسه .

٢ — جواز أن يكون المستغاث هو المستغاث له فى المعنى ؛ كقولك فى النصْح الرقيق لمن يُهمل ، واسمه علىٌّ — مثلاً — : يا لَعَلِىّ ، لِعَلِىّ ، تريد : أدعوك لتنصف نفسك من نفسك .

---

(١) هى : « إنْ » الشرطية المدغمة فى : « ما » الزائدة .

(٢) أى : السببية . (وهى الدالة على التعليل ، وبيان السبب) وإنما يصح وقوع « من » التعليلية بعد « يالى » بشرط أن يكون ما بعدها غير مستغاث به ؛ كقول الشاعر :

فيا شوقُ ما أبقَى ! ويالى من النوى! ويادمع ما أجْرَى ! وياقلب ما أقْسَى!

(٣) المهلك .

٣ – إذا وقع بعد «يا» اسم مجرور باللام، لا يُنَادَى إلا مجازاً؛ – لأنه لا يعقل – وليس بعده ما يصلح أن يكون مستغاثًا، جاز فتح اللام وكسرها؛ نحو: يا لَلْعجب – يا لِلمروءة – يا لَلكارثة ... فالفتح على اعتبار الاسم مستغاثًا به، مجازاً، (لتشبيهه بمن يستغاث به حقيقة، أى: يا عجب، أو: يا مروءة ... أو: يا كارثة ... احضُر، أو: احضرى، فهذا وقتك). والكسر على اعتبار الاسم مستغاثًا له. والمستغاث محذوف. فكأنَّك دعوت غيره تنبهه على هذا الشىء، والأصل – مثلا: – يا لَقومى لِلعَجب، أو: لِلمروءة أو لِلكارثة[1]...

أما فى مثل: «يا لكَ»[2]– بكاف الخطاب: للعاقل وغيره – فاللام واجبة الفتح[3] ولكن الكاف تصلح أن تكون مستغاثاً به أو: مستغاثًا له، على الاعتبارين السالفين.

---

(١) وعلى هذين الاعتبارين يجوز فتح اللام وكسرها فى المنادى المقصود منه التعجب، وهو الموضوع الآتى بعد هذا مباشرة. – كما هو مبين فى الحكم الثانى، من ص ٨٧ – والمعنى لا يختلف على اعتبار الأسلوب للاستغاثة؛ تقديراً، أو اعتباره للنداء المقصود به التعجب؛ إذ المآل المعنوى فيهما واحد، برغم اختلاف التقدير.

(٢) يساعد على إعراب هذا الأسلوب ما سبق فى رقم ٣ من هامش ص ٨٠.

(٣) لما أوضحناه فى رقم ٢ من هامش ص ٨٣.

المسألة ١٣٤ :

النداء المقصود به التعجب

أسلوبه :

راقَب أحَدُ الشعراء البدر فى ليلة صافية ، فبهره جماله ، وتمام استدارته . ولُطْفُ حركته . . . فأعلن إعجابه وإكباره بقصيدة مطلعها :

يالَلْمبدور ، ويالَلْمحُسْن ، قدسَلَبا مِنى الفؤاد ؛ فأمسى أمرُه عَجَبَا

وراقب آخر الشمسَ ساعة غروبها ، وما ينتابها من صُفْرة ، وتغير ، واختفاء ؛ فامتلأت نفسه بفيض من الخواطر ، سجله فى قصيدة منها :

يا لَلْغرُوب ، وما به من عَبْرة للمستهام ، وعِبْرة لِلرّاءِى
أوَ ليس نزْعًا للنهار ، وصَرْعةً للشمس بين جنازة الأضواءِ ؟

وتكشَّف يوم من أيام الربيع الباسمة عن صباح عاصف ، متجهم ، قارس ، فقال أحد الشعراء أرجوزة مطلعها :

يا لَصَباحٍ أغبرِ الأديمِ قد طَعَن الربيعَ فى الصميمِ

فهذه الأساليب : (يا لَلَمبدور — يا لَلْمحسن — يا لَلْغروب — يا لَصباح ... وأشباهها) قد تُوهِم فى مظهرها اللفظى وهيئتها الشكلية أنها أساليب استغاثة ؛ — كالتى مرتْ فى الباب السَّالف[1] — لاشتمالها على حرف النداء : «يا» ، وعلى منادى مجرور باللام المفتوحة . ولكنها فى حقيقتها ليست باستغاثة ؛ لخلوها — فى الغالب — من المستغاث به الذى يوجَّه له النداء حقيقة[2] ، لا مجازاً ، ومما يصْلح أن يكون مستغاثاً حقيقيًّا ، (لا مجازيًّا) ، ولأنّ المتكلم بها على هذه الصورة لا يطلب التخلص من شدة واقعة ، ولا دفع مكروه متوقَّع . وإنما هى أساليب نداء ؛ أريد بها التعجب من ذات شىء ، أو كثرته ، أو شدته ، أو أمر

(١) ص ٧٧ .

(٢) الأصل فى النداء الحقيقى أن يكون موجهاً لعاقل ، وإلا فهو نداء مجازى لداع بلاغى . طبقاً للبيان الذى فى جـ ص ٥) .

غريب فيه ، أو غرض آخر مما سنبينه ؛ فهى نداء خرج عن معناه الأصلى إلى هذا الغرض الجديد ، وجاءت صورته الشكلية على صورة الاستغاثة ، دون أن يكون منها فى المعنى والمراد .

وقد ينادَى العَجبُ نفسه — مجازاً — للمبالغة فى التَّعجب ؛ فيقال : يا عجبُ — يا لَلْعجب — يا عجبًا للعاقّ — .

أحكامه :

١ — يجوز أن يشتمل المنادى المقصود به التعجب ، على لام الجر ، كما يجوز أن يخلو منها ؛ وقد مرّت الأمثلة للحالتين . والشائع عند حذف هذه اللّام أن تجيء الألف فى آخره عوضًا[1] عنها ؛ فيقال عند القرينة[2] ؛ يا بُدورَا ... يا حُسْنَا . . . يا عَجبًا . . . ، ولا يجوز اجتماعهما . ويجوز عند الوقف على المختوم بالألف مجيء هاء السّكت الساكنة : نحو : يا بدوراه — يا حسناهْ .

٢ — يجوز فى المنادى المقصود منه التعجب فتح اللام الداخلة عليه وكسرها ، على الاعتبارين اللذين سبق إيضاحهما فى الحكم الثالث من الأحكام العامة التى وردت فى آخر باب « الاستغاثة »[3] .

٣ — جميع الأحكام النحوية الأخرى التى ثبتتْ للمنادى المستغاث — ومنها : الإعراب ، والبناء ، ووجود الحرف : « يا » دون غيره — تثبت للمنادى المتعجب ، برغم اختلافهما غرضًا ودلالة .

• • •

---

(١) وإلى هذا أشار ابن مالك فى النصف الثانى من البيت الذى سبق فى ص ٨١ ، ونصه :

وَلَامُ مَا اسْتُغِيثَ عَاقَبَتْ أَلِفْ ... ومِثْلُهُ اسْمٌ ذو تَعَجُّبٍ أُلِفْ

(٢) لا بد أن تكون القرينة دالة على التعجب ، وعلى أن الألف التى فى آخر المنادى هى العوض وحده ، وليست منقلبة عن ياء المتكلم — كالتى سبق الكلام عليها فى ص ٥٨ — أو عن غيرها .

(٣) رقم ٣ من ص ٨٥ وقد أوضحنا فى رقم ١ من هامش تلك الصفحة أن المعنى لا يتغير باعتباره للاستغاثة ، أو النداء المقصود به التعجب ، لأن المآل المعنوى واحد فيهما ، برغم اختلاف التقدير .

الغرض منه :

الباعث إلى التعجب بأسلوب النداء أحد أمرين :

١ ـ أن يرى المرء شيئًا عظيمًا يتميز بذاته ، أو بكثرته ، أو شدته ، أو غرابة فيه . . . ؛ فينادى جنسه ؛ إعلانًا بإعجابه ، وإذاعة به ، كالأمثلة السالفة .

٢ ـ أنْ ينادى من له صلة وثيقة بذلك الشيء ، وتخصصٌ فيه ، وتمكنٌ منه ، حمداً له وتقديراً ، أو : طلبًا لكشف السرّ فيه ، ومواطن العجب ؛ كأن يسمع عن طيارات غزو الفضاء ، واختراق الغلاف الجوى ، أو الدوران حول الأرض كلها فى بضع ساعات ، أو إرسال رُوّادوأجهزة علمية إلى سطح القمر . . . ـ فيقول :

يا لَلعلماء ، أو : يا لَلعباقرة . وكقول شوقى : (فى قيصر الرومان الذى فتنته كليوباترة ، وقضت على ملكه ، وعليه . .) :

ضَيَّعت قيصرَ البرية أنثى يا لَرَبِّى مما تجرُّ النساء . . .

هذا ، والتعجب بكل أنواعه وصيغه ـ كما سبق فى بابه[1] ـ ليس مقصوراً على الأمر الحميد أو المحبوب ، وإنما يكون فيهما ، وفى الذميم أو البغيض .

---

(١) ج ٢ م ١٠٨ .

المسألة ١٣٥ :

النـدْبة

يتَّضح معناها مما يأتى :

١ – قيل لأعرابىّ : «مات عثمانُ بنُ عفان اليومَ ...» فصرخ : (وا عثمانُ ، وا عثمانُ . أثابك الله وأرضاك ؛ فلقد كنت عامر القلب بالإيمان ، شديد الحرص على دينك ، بارًّا بالفقراء ، مُقَنَّعًا بالحياء . . .) .

٢ – وقيل لعمرَ – رضى الله عنه – : أصابنا جَدْب شديد . . . فصاح : وا عُمَرَاه ، وا عمراه .

٣ – وقيل لفتى يتأوه : ما بك ؟ فأمسك رأسه ، وقال : وا رأسى .

وقيل لآخر : مالك تضع يدك على كبدك ؟ فردد قول الشاعر :

فواكَبِدَا من حبّ من لا يحبنى ومن عَبَرات ما لهن فناءُ

٤ – وسئل غنىّ افتقر : أين أعوانك وخدامك والمحيطون بك ؟ فقال فى أسف وحرارة : وا فقْراه .

فى الأمثلة السابقة أساليب نوع من النداء يُسمى : «النُّدْبة» ؛ ومنه : وا عثمان – وا عُمَرَاه – وا رأسى – واكبدَا – وا فقْراه . . . ويقولون فى تعريفها : (إنها نداء موجَّه للمتفجَّع عليه ، أو للمتوجَّع منه)[1] . يريدون بالمتفجع عليه : من أصابتهُ المنية ، فحملت الناس على إظهار الحزن ، وقلة الصبر ؛ سواء أكانت الفجيعة حقيقية كالتى فى المثال الأول : «وا عثمان» ، أم حكْمِيَّة كالتى فى المثال الثانى : «وا عمراه» فإن عُمَرَ حين قال ذلك كان حيًّا ، ولكنه بمنزلة مَن أصابه الموت ؛ لشدة الألم ، والهول الذى حلّ به[2] .

---

(١) سبقت إشارة لهذا فى رقم ٢ من هامش ص ٢ .

(٢) ومما يصلح للفجيعة الحُكْمية النداء المجازى فى مثل قول المعرى :

فواعجبًا ، كم يدّعى الفضلَ ناقصٌ وواأسفًا ، كم يُظهر النقصَ فاضلُ=

ويريدون بالمتوجَّع منه : الموضع الذى يستقر فيه الألم ، وينزل به ، (كالمثال الثالث : وا رَأسِى — وا كبدا) ، أو : السبب الذى أدّى للألم وأحدثه ؛ (كالمثال الرابع : وا فقراه) ؛ فالمتوجع منه هو مكان الألم ، أو سببه .

والمنادى فى هذه الأساليب — وأشباهها — يسمى : المندوب[1] ، فهو : المتفَجَّع عليه ، أو المتوجع منه .

والغرض من النُّدْبَة : الإعلام بعظمة المندوب ، وإظهار أهميته ، أو شدته ، أو العجز عن احتمال ما به ...

ومن المندوب وحرف النداء يتألف أسلوب « النّدْبة الاصطلاحية »[2] فهما ركناه . ولكل منهما أحكامه التى تتلخص فيما يأتى :

(ا) حرف النداء :

١ — لا يستخدم فى الندبة إلا أحد حرفين من أحرف النداء :

أحدهما : أصيل ، وهو : « وا » ؛ لأنه مختص بالندبة ، لا يدخل على غير المنادى المندوب ؛ كالذى فى الأمثلة السالفة .

والآخر غير أصيل ؛ وهو : « يا » لأنه غير مختص بالندبة ، وإنما يدخل على المنادى المندوب وعلى سواه . واستعمال « يا » قليل هنا ، وهو — على قِلّته — جائز ، بشرط أمن اللبس بوجود القرينة الدالة على أن الأسلوب للندبة ، لا لنوع آخر من أساليب النداء . ومن الأمثلة ما جاء فى خطبة أحد الأدباء يرثى زعيمًا[3] وطنيًّا فوق قبره :

= فهو يندب العجب والأسف ، وكأن كلا منهما قد مات فى وقت اشتداد الحاجة إليه . ويشترط فى هذه الصورة أن تكون الندبة للعجب نفسه ، وكذا للأسف من غير إضافتهما لياء المتكلم المنقلبة ألفاً ، وإلا كانت هذه الألف ليست للندبة — كما سيجىء فى رقم ١ من ص ٩٤ وفى رقم ١ من ص ٩٩ —

(١) هل المندوب منادى ؟ الجواب فى رقم ٢ من هامش الصفحة الآتية .

(٢) تعريف الندبة وأسلوبها الاصطلاحى ، هو ما ورد هنا . وهناك أساليب غير اصطلاحية لا شأن لها بالضوابط والأحكام الآتية ؛ كأن يقال : ما أشد الفجيعة فى فلان ، أو فقدنا فلاناً ، أو كانت المصيبة فيه فوق الاحتمال .. أو ..

(٣) هو محمد فريد رئيس الحزب الوطنى المصرى المتوفى سنة ١٩١٩ فى منفاه ببرلين ، ثم أحضره الوطنيون ، ودفن بالقاهرة خلال تلك السنة .

« لقد أفنيت عمرك فى الجهاد ، واستنزفت مالك — وما كان أكثره — فى طلب الحرية للبلاد ، واسترجاع الحق المغصوب ، والاستقلال المسلوب ، حتى ذاب جسمك ، وانطفأ مصباح حياتك ؛ فآه !! آه !! يا محمداه . . . » .

فلا مجال للالتباس هنا ؛ لأن المقام مقام رثاء ، والمنادَى الذى دخلت عليه « يا » ميت . . .

٢ — ولا بد فى أسلوب الندبة من أن يُذكَر أحد هذين الحرفين ؛ فلا يصح حذفه[1] ، ولا الاستغناء عنه بعوض أو بغير عوض . . .

(ب) المنادى ؛ وهو المندوب[2] هنا :

١ — كل اسم يصلح أن يكون مندوبًا ، إلا نوعين من الأسماء :

أحدهما ؛ النكرات العامة ؛ (وهى الباقية على أصلها من الإبهام والشيوع ، — وتشمل النكرة المقصودة — مثل : رجل — فتاة — عالم — طبيبة. . .) وهذه النكرات العامة لا تصلح أن تكون مندوبًا إذا كان متفجعًا عليه ، أما إن كان متوجعًا منه فتصلح ؛ نحو : وامصيبتاه. . . ، فى مصيبة غير معينة[3]. . .

والآخر : بعض المعارف[4]. وينحصر فى الضمير ، وفى اسم الإشارة الخالى

---

(١) سبقت الإشارة لهذا فى « ب » من ص ٣ .

(٢) يقول بعض النحاة : إن المندوب ليس منادى حقيقة ؛ وإنما هو على صورة المنادى . وحجته : أنك لا تريد منه أن يجيبك ، ويقبل عليك ، وأنهم منعوا فى النداء . « يا غلامك » ، ونحوه مما يكون فيه المنادى مضافًا إلى المخاطب ؛ لأن خطاب المضاف المنادى يناقض فى مدلوله المراد من المضاف إليه ، فلا يجمع بين خطابين فى جملة واحدة (كما سبق فى رقم ٢ من هامش ص ٤) مع أن هذا واقع فى أسلوب الندبة ؛ مثل : واغلامك . .

وقال آخرون : إنه منادى . وتصدى آخرون للتوفيق بين الرأيين بما صرح به الرضى من أنه منادى مجازًا لا حقيقة ، فإذا قلت فى الندبة : « وامحمداه » فكأنك تقول له : أقبل ؛ فإنى مشتاق إليك — مثلا — وإذا قلت : « واحزناه» فكأنك تقول : احضر حتى يعرفك الناس فيعذرونى فيك . ورأى الرضى هو الجدير بالأخذ به ، والاقتصار عليه .

(٣) كما سيجىء فى ص ٩٣ .

(٤) وحجتهم أنه لا يخلو من إبهام ، كما سبق فى أبوابه . والمندوب لا بد أن يكون معينًا لا إبهام فيه ، ليتحقق الغرض من الندبة .

من علامة خطاب فى آخره . وفى الموصُولات المبدوءة « بأل » ، وفى « أىّ » الموصولة وفى « أىّ » التى تكون منادى. فلا يصلح شيء من هذه المعارف لأن يكون مندوباً؛ فلا يقال — مثلا — : وا أنت ، ولا : وا إياك — ولا :وا هذا — وا الذى ابتكر دواء شافيًا — وا أيهم مخترع — وا أيها الرجُلاه .

أما الموصولات المجردة من « ألْ » فيرى فريق من النحاة صلاحها للندبة ؛ بشرط أن تكون صلتها شائعة الارتباط بالموصول ، معروفة بذلك بين المتخاطبين ؛ نحو : وا مَنْ[1] بنى هَرَم مصر — وا مَن[2]أنشأ مدينة القاهرة . لأن هذا الموصول بِمنزلة قولك : وا « خوفو» — وا « مُعِزُّ» ؛ بل أقوى . لما فيه من الإشادة بذكر شيء هامّ ينسب له .

ويرى آخرون المنع : بحجة أن شيوع الصلة . وإدراك المراد منها . عسير فى أغلب الأحيان.. وربما شاعت عند قوم وخفيت على غيرهم . والأخذ بالرأى الأول أنسب عند الحاجة .

واسم الموصول : « مَنْ » فى المثالين السالفين مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون البناء الأصلى — فى محل نصب . وهذا على اعتبار اسم الموصول — فى الرأى الأصح — من قسم المنادى المفرد . فإن جعل من قسم الشبيه بالمضاف — كما يرى بعض النحاة — فهو منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون البناء الأصلى . وأثر كل رَأى يَظهر فى توابعه ، فهى إما توابع منادى مبنى على الضم، لها أحكامها التى سبقت[3]وإما توابع منادى منصوب ؛ فتنصب على الوجه المشروح هناك . ومثل هذا يقال فى بقية الموصولات المبنية قبل النداء .

فليس بين المعارف كلها ما يصلح للندبة إلا العلَم ، وإلا المضافُ لمعرفة يكتسب منها التعريف ، وإلاّ الموصول — عند بعض النحاة — بشرط تجرده من

---

(١) بانى الهرم الأكبر بجيزة القاهرة هو فرعون مصرى قديم ، اسمه : « خوفو » كان البناء قبل الميلاد بنحو ثلاثة آلاف سنة تقريباً — ولا يزال قائماً شامخاً .

(٢) هو : المعز لدين الله الفاطمى ، وأنشأها حول سنة ٣٦٠ هـ .

(٣) فى ص ٤٠ .

« أل » . وبشرط اشتهار الصلة بين المتخاطبين ، وإلا بعض المقرون « بأل » مما يصلح للنداء[1] .

٢ ــ حكم المندوب من ناحيتي الإعراب والبناء حكم غيره من أنواع المنادى فيجب بناؤه على الضم إن كان علماً مفرداً ، أو نكرة مقصودة ، مع مراعاة التفصيل الخاص بكل ...[2] نحو : وا عمرُ ــ وا عثمانُ . وا رأسُ ــ وا كبدُ ... وأشباههما مما عرضناه فى الأمثلة الأولى وما لم نعرضه .

ويجب نصبه إن كان مضافاً أو شبيهاً بالمضاف[2] ؛ فمثال المضاف قول الشاعر فى قصيدة يرثى بها عالماً دينياً كبيراً[3] :

وا خادمَ الدين والفصحَى وأهلهما ... وحارسَ « الفقه » من زيغ و بهتان

ومثال الشبيه به ما قيل فى رثائه : واناشراً راية العرفان عالية .

ويلحق بالشبيه النكرة المقصودة الموصوفة ؛ كقولهم فى رثاء الإمام على :

وا إماماً خاض أرجاء الوغَى ... يَصرعُ الشركَ بسيفٍ لا يُفَلّ

أما النكرة غير المقصودة فلا تصلح مندوبة ، إذا كانت للمتفجع عليه لا للمتوجع منه ــ كما سبق[4] ــ فلا يقال : « وارجُلاه » لغير معين .

وإذا اضطر شاعر لتنوين المندوب المفرد جاز رفعه ونصبه كما جاز له هذا فى المنادى المفرد الذى سبق الكلام عليه[5] . . .

---

(١) وقد سبق بيانه فى ص ٣٦ .

(٢ و ٢) سبق إيضاح شامل للمفرد العلم ، والنكرة المقصودة، والنكرة غير المقصودة، والمضاف، وشبهه . فى أول باب « المنادى » ص ٩ ، ٢٥ ، ٣١ ، ٣٢ .

(٣) هو الأستاذ الشيخ محمد عبده المتوفى سنة ١٩٠٥ . (٤) فى ص ٩١ .

(٥) فى « د » من ص ٢٤ – ويقول ابن مالك فى باب مستقل : عنوانه : « الندبة » مبيناً ما سبق من أن حكم المندوب هو حكم المنادى المحض ، وبيان ما لا يندب ، وأن الموصول يندب بما اشتهر به :

ما لِلْمنادَى اجْعَلْ لمندوب . ومَا ... نُكِّرَ لم يُندَبْ ، ولا ما أُبْهِمَا

ويُنْدَبُ الموصولُ بالَّذِى اشْتَهَرْ ... كَبِئْرَ زَمْزَمَ ؛ يَلِى : وامَنْ حَفَرْ

(يلى وا من حفر ، أى يقع بعد قولك : وا من حفر . أى : وا من حفر بئر زمزم) .

يريد : أن الموصول يصح أن يكون مندوباً بسبب اشتهاره بصلته . وضرب لهذا مثلا هو : وا من=

٣ – الغالب فى المندوب أن يختم – جوازاً – بألف زائدة تتصل بآخره ، إمّا حقيقة ؛ نحو : وا عُمَرَاه ، وقول المتحسر :

فوا أسفَا[1] من مكرُمات أرومها فيُنْهضنى عزمى ، ويُقعدنى فقرى

وإما حكمًا ؛ كالتى تزاد فى آخر المضاف إليه لغير ياء المتكلم[2] إن كان المندوب مضافًا ؛ نحو : وا عبد الملكاه[3].

والغرض من زيادة الألف مدّ الصوت ليكون أقوى بنبراته على إعلان ما فى النفس . وزيادتها ليست واجبة ، وإنما هى غالبة – كما قلنا – لكنها إن زيدت وجب لها أمران .

فأما أحدهما : فحذف التنوين إن وُجد قبل مجيئها فى آخر المندوب المبنى ، أو فى آخر المضاف إليه ونحوه ؛ فمثال حذفه من المبنى نُدبة العلم المحكى حكاية إسناد[4] ؛ نحو: وازادَ محموداً ؛ فيمن اسمه : « زاد محمود » ومثال المضاف إليه :

= حفر بئر زمزم . والذى حفرها هو عبد المطلب ، وشاع بين الناس هذا ، فكأنك قلت : واعبد المطلب .

(١) مع مراعاة الشرط الذى سبق فى رقم ٢ من هامش ص ٨٩ والذى يقتضى أن تكون الندبة هنا للأسف نفسه من غير إضافة لياء المتكلم المنقلبة ألفاً . . . و . . . – أما المندوب المضاف لياء المتكلم فتفصيل الكلام عليه فى ص ٩٩ .

(٢) لأن المندوب المضاف للياء له حكم مستقل (سيجىء فى ص ٩٩) . ومن اتصالها حكمًا زيادتها فى آخر بعض التوابع ، وزيادتها فى صلة الموصول المجرد من « أل » عند من يبيح ندبته ، فيقول : وامن بنى هرم مصرا – وامن أنشأ مدينة القاهرتا . ويصح : مصراه ، والقاهرتاه ؛ بزيادة هاء السكت الساكنة ؛ كما سيجىء هنا . وإنما كانت الزيادة التى فى آخر المضاف إليه وفى آخر الصلة – وأشباههما ؛ كالتابع – حكمية ، لأنها لم تتصل بآخر المندوب مباشرة . وإنما اتصلت بآخر شىء وثيق الارتباط به ، إذ المضاف والمضاف إليه متلازمان لا يستغنى أحدهما عن الآخر ؛ فالزيادة المتصلة بآخر المضاف إليه تعتبر حكماً وتأويلا بمنزلة المتصلة بآخر المضاف . وكذلك الشأن فى الزيادة المتصلة بآخر الصلة ، والتابع . هذا تعليل النحاة . والعلة الحقة هى استعمال العرب .

(٣) الهاء السكت . والكلام عليها فى ص ٩٦ .

(٤) اشتمل المثال على ندبة العلم المحكى إسناداً ؛ لأنه الذى يوجد فيه التنوين مع النداء ؛ تحقيقاً للحكاية . ولا يحذف هذا التنوين إلا مع زيادة ألف الندبة – كما سيجىء هنا ، وفى « ب » من ص ٩٧ أما المنادى العلم المفرد فيبنى على الضم ؛ فلا تنوين فيه اختياراً – كما عرفنا فى – « د » من ص ٢٤ – وإنما يوجد التنوين أحياناً فيما يشمه ، كصلة الموصول عند من يعتبره مفرداً ، وأما المندوب =

وا حارس بيتاه . فى ندبة : « حارس بيتٍ » .

وأما الآخَر : فأن يتحرك ما قبلها بالفتحة — بشرط أمن اللبْس — إن كان غير مفتوح ، لأن الفتحة هى التى تناسبها ؛ كالأمثلة السالفة . فإن أوقعت الفتحة فى لَبس وجب تركها ، وإبقاء الحركة الموجودة على حالها مع زيادة حرف بعدها يناسبها : فتبقى الكسرة وتجىء بعدها ياء ، وتبقى الضمة وتجىء بعدها واو ؛ فى مثل: وا كتابكِ — بكسر الكاف — نقول : وا كتابكِى ، ولا يصحّ مجىء الألف ؛ فلا يقال : وا كتابكا ؛ إذ لا يتبين مع الألف حال المضاف إليه ؛ أهو خطاب لمذكر أم لمؤنث ؟ وكذلك لا يتبين فى « وا كتابه » لو جئنا بالألف ؛ فيجب الاستغناء عنها بالواو بعد الهاء .

وفى مثل : واكتابَهُمْ ، يقال : وا كتابَهُمُوه ، ولا يصح وا كتابَهُماه ، بزيادة الألف ، إذ لا يتضح معها نوع الضمير ؛ أهو لمثنى أم لجمع ؟ .

ويجب أن يحذف للألف الزائدة ما قد يكون فى آخر المندوب من ألف أخرى نحو : مصطفى ، فيقال : وامصْطفاه[1] . . .

هذا والأحرف الثلاثة السابقة (الألف — الواو — الياء) ، زائدة ،لا تعرب شيئًا ، ولا يقال فيها إلا أنها زائدة للندبة ، ولا تأثير لها فيما اتصلت بآخره إلا باحتياجها إلى حركة قبلها تناسبها ؛ فالفتحة قبل الألف ، والضمة قبل الواو ، والكسرة قبل الياء[2] . . .

= المضاف فلا يدخله تنوين مطلقاً، وقد يدخل فى المضاف إليه، وفى الجزء الثانى المتمم لشبه المضاف. أما الجزء الأول من شبه المضاف فلا يحذف تنوينه ، لأن ألف الندبة لا تتصل به ، وأما النكرة المقصودة فقد تنون إذا وصفت ؛ طبقاً لما سلف فى ٢٨ .

(١) وعند إعرابه يقال : « مصطفى » منادى مبنى على ضم مقدر للتعذر — كما كان قبل الندبة — على الألف المحذوفة لالتقاء الألفين الساكنين ، والألف الموجودة زائدة للندبة ، والهاء للسكت . وهذا هو الرأى الأقوى بالنسبة للرأى الآخر الذى يقول إن المندوب المختوم بالألف مبنى على الفتح .

وإذا حذفت الألف من آخر المندوب بسبب مجىء ألف الندبة وجب — فى الأرجح — مجىء هاء السكت معها لتدل على أن الألف المذكورة هى الزائدة للندبة ، وليست من حروف المندوب — كما أشرنا —

(٢) يقول ابن مالك فى زيادة ألف الندبة وحذف ما قد يكون فى آخر المندوب من ألف أو تنوين لأجلها : =

ويصح فى حالة الوقف زيادة هاء السكت[1] الساكنة بعد الثلاثة ، أو عدم زيادتها ، فيقال : وعُمراهْ ــ وا كبداهْ ــ وا إماماهْ ــ وا خادم وطناه ــ وا كتابكيه ــ وا كتابهوه . . . كما يقال : وا عُمَرا ــ وا كبِدَا ، وا إمامَا . . . ، ولا تزاد الهاء جوازاً ، إلا بعد حرف من أحرف المدّ الثلاثة . والأفصح حذف الهاء فى وصل الكلام إلا فى الضرورة الشعرية فتبقى وتتحرك بالكسر أو بالضم . ومن القليل الذى يحسن إهماله أن تبقى فى الاختيار ، وأن تتحرك فيه بالكسر أو بالضم[2] !! . .

= وَمُنْتَهَى الْمندُوبِ صِلْهُ بِالأَلِفْ مَتْلُوُّهَا إنْ كَانَ مثلَها حُذِفْ

(متلوها أى : الذى تليه وتقع بعده) يقصد : أن آخر المندوب يجىء بعده ألف الندبة ، فإن وقعت ألف الندبة بعد مثيل لها ، (أى : بعد ألف) وجب حذف المثيل ؛ لالتقاء الساكنين ، دون ألف الندبة لأنها جاءت لغرض . ثم قال :

كَذَاكَ تنوِينُ الَّذِى بِهِ كَمَلْ مِنْ صِلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا . نِلْتَ الأَمَلْ

يريد : كذلك يحذف التنوين من الشىء الذى أكمل المندوب ، وجاء بعد المندوب ليتمه ؛ كالصلة بعد اسم الموصول ، والمضاف إليه بعد المضاف ، وبعض التوابع بعد متبوعاتها . . . وبقية البيت دعاء للمخاطب ، سيق للتكملة الشعرية . . .

ثم قال بعد ذلك فيما يختص بشكل المندوب وضبطه بالفتحة عند مجىء الألف ، وهل يحدث لبس بسببها ؟ وكيف نتوقاه ؟

والشَّكْلَ حتمًا ، أَوْلِهِ مُجانِسَا إنْ يَكن الفتحُ بوهْمٍ لابسَا

(لابساً بوهم = خالطاً المقصود بغيره ، بسبب وهم . والوهم : ذهاب الظن لغير المراد) .

يقول : إن كان الفتح قبل ألف الندبة يحدث لبساً ، بسبب وهم فالواجب العدول عن الفتحة وعن الألف ، والمجىء بحرف مجانس للشكل الموجود ، بدل الألف ، فالكسرة يجانسها الياء ، فتجىء بعدها الياء ، والضمة يجانسها الواو فتجىء بعدها الواو . وهذا معنى : أولِ الشكل مجانساً له ، أى : اذكر بعد الشكل الحرف الذى يجانسه .

(١) وتسمى : ها الاستراحة .

(٢) وفى هاء السكت (هاء الاستراحة) يقول ابن مالك :

وواقفًا زِدْ « هاءَ » سَكْتٍ إنْ تُرِدْ وإنْ تُرِدْ فالمدَّ « والها » لا تَزِدْ

أى : إن شئت عند الوقف أن تزيد على المندوب بعد ألفه هاء السكت فزدها ، وإن شئت ألا تزيدها فأنت حر – إلا فى الصورة التى عرضناها عند الشرح فى رقم ١ من هامش الصفحة السابقة – . وإن شئت الاستغناء عنهما فلا تزد حرف المد ، ولا الهاء (وحرف المد هو الألف ، والواو ، والياء) ولا تزاد الهاء إلا بعد واحد منها .

. . . .

. . . .

زيادة وتفصيل :

(ا) إذا كان المندوب مثنى أو جمع مذكر سالمًا فإن نونهما لا تحذف عند مجيء ألف الندبة ، فيقال : وا إبراهيمانا — وا إبراهيمونا ، فيبنَيان على الألف والواو ؛ كالمنادى المجرد .

(ب) إذا ندب المفرد ولم تلحقه ألف الندبة ، كان كالمنادى المحض مبنيًّا على الضم فى محل نصب — كما سبق — نحو : واجَعْفَرُ . أما فى مثل : سيبويهِ ، و « قام محمودٌ » — علمين — فيقال : وا سيبويهِ — وا قام محمودٌ (فى ندبة من اسمه هذا) ، فالمنادى مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره علامة البناء الأصلى فى سيبويه ، وحركة الحكاية فى الثانى المنوّن . وهو فى الحالتين فى محل نصب فإذا جاءت ألف الندبة ، فقلنا : وا جعفرَا ، فهو منادى مبنى على ضم مقدر على آخره ، منع من ظهوره الفتحة التى جاءت لمناسبة الألف — فى محل نصب . وإذا قلنا : وا سيبويهَا ، فهو منادى مبنى على ضم مقدر ، منع من ظهوره علامة البناء الأصلى التى حذفت لأجل فتحة المناسبة ، فى محل نصب ، أو : أنه مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره فتحة المناسبة — مباشرة — فى محل نصب . وهذا أوضح ؛ لأن اعتبار الألف الظاهرة أولى من اعتبار المحذوف . وإذا قلنا : وا قام محمودَا[1] ، بزيادة ألف الندبة ، فالمنادى مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره حركة الحكاية التى حذفت لأجل فتحة المناسبة — فى محل نصب . أو مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره فتحة المناسبة — مباشرة — فى محل نصب . والأفضل أن يكون الضم مقدراً لفتحة المناسبة ، مراعاة للناحية اللفظية المذكورة .

أما المضاف وشبهه[2] ، نحو : وا كتابَ جعفراه — وا قارئًا كتاباه — فالجزء الأوّل منصوب دائمًا كالنداء المحض ، والجزء الثانى يقدر إعرابه ؛ وسبب التقدير مجيء الفتحة ، لمناسبة الألف .

(ح) إذا كان للمندوب تابع فإن كان بدلا ، أو عطف بيان ، أو توكيداً

---

(١) بغير تنوين ؛ طبقاً لما سبق فى ص ٩٤ .

(٢) سبق تعريفه وحكمه فى ص ٣٢ .

. . . .

. . . .

معنويًّا — فالأحسن ألاّ تدخل ألف الندبة على التابع . ويكتفى بدخولها على المتبوع .

وإن كان عطف نسق دخلت على المعطوف ، نحو : واعُمَرَ واعثماناه . ويجيز بعضهم دخولها على المعطوف والمعطوف عليه . وهذا حسن .

وإن كان توكيداً لفظيًّا دخلتْ عليهما ، نحو : واعُمَراه وا عُمَراه . . .

أما إن كان نعتًا لفظهُ كلمة : « ابن » المضافة لعَلَم فإن الألف تدخل على المضاف إليه ؛ نحو : وا حسين بن علياه . فإن كان النعت لفظًا آخر فالأحسن إدخالها على المنعوت وحده .

المسألة ١٣٦ :

المندوب المضاف لياء المتكلم

عرفنا(١) أن المنادى صحيح الآخر المضاف إضافة محضة، قد تكون إضافته إلى ياء المتكلم، كقول الشاعر وقد عاد إلى وطنه من منفاه(٢) :

فيا وطني لقيتُك بعد يأسٍ كأني قد لقيتُ بك الشبابا

وعرفنا ما يجوز فيه — اختياراً — من لغات أشهرها ست ، منها ثلاث تثبُت فيها الياء ، وثلاث تحذف فيها . فالثلاث الأولى هي : إثباتها ساكنة ؛ نحو : يا وطني — إثباتها متحركة بالفتحة ، نحو : يا وطنِيَ — قلبها ألفا بعد فتحة ؛ نحو : يا وطنَا .

والتي تحذف فيها هي : حذفها مع بقاء الكسرة قبلها دليلا عليها ؛ نحو : يا وطنِ . — قلبها ألفًا مفتوحًا ما قبلها ، وحذف الألف مع بقاء الفتحة قبلها ؛ نحو : يا وطنَ — حذفها ، وبناء المنادى قبلها على الضم ؛ نحو : يا وطنُ .

١ — فإذا ندب المضاف إضافة محضة لياء المتكلم الساكنة الثابتة جاز حذفها ومجيء ألف الندبة مفتوحًا ما قبلها ، وجاز تحريك الياء بالفتحة مع زيادة ألف الندبة بعدها ، ففي نحو: يا مَالِي ، يقال : وا مَالاَ ، أو : وا مَالِيَا(٣) .

---

(١) في ص ٥٨ .

(٢) لما اشتعلت الحرب العالمية الأولى في أغسطس سنة ١٩١٤ ، وكان الإنجليز يحتلون البلاد المصرية إذ ذاك — نفوا الشاعر إلى أسبانيا ، وظل بها حتى انتهت الحرب في آخر سنة ١٩١٨ فعاد إلى وطنه أول سنة ١٩١٩ .

(٣) ويقال في إعراب : « واماليا » « مال » ، منادى مضاف ، منصوب بفتحة مقدرة على اللام؛ منع من ظهورها الكسرة العارضة لمناسبة الياء — . والياء مضاف إليه ، مبني على سكون مقدر منع من ظهوره الفتحة التي جاءت لمناسبة الألف ، في محل جر . ويقال في إعراب : (وا مالا » ، « مال » منادى مضاف ، منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها الكسرة التي جاءت لمناسبة الياء المحذوفة — أو : منع من ظهورها الفتحة الحالية التي جاءت لمناسبة ألف الندبة . ومراعاة الفتحة الحالية أوضح .

وفي المندوب المضاف إلى ياء المتكلم الساكنة وجواز تحريكها بالفتح ، أو حذفها مع زيادة ألف الندبة في الحالتين وفتح ما قبلها — يقول ابن مالك :

=

ويصح عند الوقف زيادة هاء السكت الساكنة على الوجه الذى أوضحناه[1] .

٢ – وإذا ندب المضاف لياء المتكلم الثابتة المفتوحة لم يجز إلا زيادة ألف الندبة بعدها ، ففى مثل : يا مَالِىَ ، يقال : وا مَالِيَا . ويصح زيادة هاء السكت الساكنة وقفًا . . .

٣ – وإذا ندب المضاف لياء المتكلم المنقلبة ألفاً ، حذفت ، وحل محلها ألف أخرى للندبة ؛ فيقال فى : يَا مَالاَ – وا مَالاَ . ويصح وقفًا زيادة هاء السكت الساكنة . . .

٤و٥و٦ – أما إذا ندب المضاف لياء المتكلم المحذوفة فيزاد ألف الندبة مع فتح ما قبلها إن لم يكن مفتوحًا ، فى مثل : يا مَالِ – يا مَالَ – يا مالُ . . . يقال فيها جميعًا : وا مَالاَ . ويصح وقفًا زيادة هاء السكت الساكنة .

وقد يؤدى بعض الصور السالفة إلى اللبس ، فيجب العدول عنه إلى ما لا لبس فيه ، أو إقامة قرينة تزيله .

وإذا أضيف المنادى المندوب إلى اسم ظاهر مضاف لياء المتكلم ؛ نحو : وا مَالَ أهلى . . . وجب إثبات الياء ، لأن المندوب لم يُضَف إليها مباشرة ؛ فلا تسرى عليه أحكام المنادى المضاف لياء المتكلم . ومع إثباتها يجوز زيادة ألف الندبة بعدها وعدم زيادتها ؛ تقول وا مَالَ أهلى – وا مَالَ أهليا[2] .

= وقائلٌ وا عَبْدِيَا ، واعَبْدَا مَنْ فى النِّدَا ، اليَا ، ذا سُكونٍ أبْدَى

(تقدير البيت : ومن أبدى فى النداء حرف الياء ذا سكون – قائل واعبديا ، واعبدا) . يريد أن من لغته فى المنادى المضاف لياء المتكلم هو إسكانها ، مع بقائها ، فإنه يقول عند الندبة : واعبديا – أو واعبدا ، بتحريك الياء بالفتح ، ثم زيادة ألف الندبة ، أو بحذف الياء مع زيادة ألف الندبة وفتح ما قبلها .

(١) فى ص ٩٦ .

(٢) نص على هذا سيبويه (فى الجزء الثانى من كتابه ، باب الندبة ص ٣٢٢) . ويجيز غيره حذف الياء فى هذا النوع عند مجىء ألف الندبة ، وليس بشىء . . .

المسألة ١٣٧ :

الترخيم

الترخيم الاصطلاحىّ : « حذفُ آخر اللفظ بطريقة معينة ؛ لداع بلاغىّ »[١] .
وهو ثلاثة أقسام :

ترخيم اللفظ للنداء ، وترخيمه للضرورة الشعرية ، وترخيمه للتصغير . والباب الحالى معقود للكلام على القسمَيْنِ الأوليَيْنِ ، أما الثالث فموضع الكلام عليه : « باب التصغير »[٢] .

القسم الأول : ترخيم المنادى .

نصح أعرابى لابنه : « عامر » ، فكان مما قال : (يا عامِ ، صداقة اللئيم ندامة[٣] ، ومداراته سلامة . . .) فحذفَ الراء من آخر المفرد العلَم المنادى .

وسمع آخرُ أعرابيةً تتغنى بمزاياها ؛ فقال لها : (يا أعرابىّ ، دَعِى ما أنتِ فيه ؛ فمن حدّث الناس عن نفسه بما يَرضى ، تحدثوا عنه بما يكره) . فحذف التاء[٤] من آخر المنادى النكرة المقصودة . . .

فالحذف على الوجه السالف نوع مما يسمى : « ترخيم نداء » ، وهو : « حذف آخر المنادى المفرد العلَم ، أو النكرة المقصودة . وقد يقتصر الحذف على هذا أو لا يقتصر » — طبقًا لما سيجىء —[٥] .

---

(١) هو : التخفيف — غالباً — أو التمليح ، أو الاستهزاء . وقد يكون السبب هو الضعف [illegible] خوف ، أو هول ، ونحوهما مما يحدث العجز عن إتمام النطق بالكلمة ؛ فقد جاء فى « المحتسب » — ج [illegible] ص ٢٥٦ — ما نصه على لسان أهل النار فى الآية الكريمة : « ونادوا يا مالك » وقراءة من قرأها : « يا مال » ؛ : (قال أبو الفتح : هذا المذهب المألوف فى « الترخيم » ، إلا أن فيه فى هذا الموضع سرا جديداً ؛ وذلك لأنهم [illegible] عليه ضعفت قواهم ؛ وذلت أنفسهم ، وصغر كلامهم ، فكان هذا من مواضع الاختصار ؛ ضرورة عليه ، ووقوفاً دون تجاوزه إلى ما يستعمله المالك لقوله ، القادر على التصرف فى منطقه . . .) اهـ .

(٢) ص ٦٨٣ .

(٣) أى : مؤديه الندم ؛ بسبب نتائجها الضارة .

(٤) نداء الترخيم كثير عندهم فى المنادى المختوم بتاء التأنيث ، وفى بعض كلمات أخرى ؛ منها : [illegible] — عامر — حارث — صاحب —

(٥) فى ص ١٠٥ .

شروطه :

لا يصح إجراء هذا النوع من الترخيم الذى يقتضى حذف الآخر وحده أو مع شىء غيره ، إلا بعد أن تجتمع فى المنادى شروط عامة لا بد من تحققها فيه — سواء أكان مجرداً من تاء التأنيث أم مختوماً بها — وشروط خاصة بالمجرد منها ؛ فالعامة هى :

١ — أن يكون المنادى معرفة ، إمَّا بالعَلَمية ، وإما بالقصد والإقبال[١] ؛ (لأن المنادى الذى يراد ترخيمه قسمان ، مجرد من تاء التأنيث ، ومقترن بها ، فإن كان مجرداً من تاء التأنيث وجب أن يكون علماً ؛ فيتعرف بالعلمية ، وإن اقترن بالتَّاء وجب أن يكون علماً ، أو نكرة مقصودة ؛ فيتعرف بالعلمية ، أو بالنداء مع الإقبال ، ولا يصح ترخيم النكرة المحضة ؛ وهى النكرة غير المقصودة) .

٢ — ألا يكون مستغاثاً مجروراً ؛ فلا يصح الترخيم فى مثل : يا لَصالحِ لِمَحمود — يا لَفاطمة لِأخيها . فإن حذفت اللام الداخلة عليه جاز ترخيمه ؛ نحو : يا صالاَ[٢] لمحمود — يا فاطمَا[٢] لأخيها .

٣ — ألا يكون مندوباً ؛ فلا يصح الترخيم فى مثل : وا معتصِمُ ، أينَ أنت ؟ وا عبلةُ ما صنعت بك الأيام ؟ .

٤ — ألا يكون مضافاً ، ولا شبيهاً به[٣] ؛ كالمضاف فى قولهم : يا أهلَ العلم ، عالمٌ ذو همة يُحيى أمة . — يا فتاتى أنتِ عنوان بلادى . وشبهه فى مثل : « يا بخيلا بماله ، أنتَ تشقى ، وغيرُك يسعد » .

---

(١) فسبب تعريفه أنه مفرد علم ، أو نكرة مقصودة . أما بقية أقسام المنادى فلا ترخم — كما سيجىء التصريح هنا وفى الشرط الرابع —

(٢ و٢) الألف التى فى آخر المستغاث هى التى تجىء — جوازاً — عند حذف لام الجر ، وتفصيل الكلام عليها فى ص ٧٨ .

(٣) هذا الشرط مفهوم من مضمون الشرط الأول ، ولكن ذكرناه صريحاً هنا ليكون أوضح وأجلى .

٥ ـ ألا يكون مركبًا تركيب إسناد ـ على الأرجح[1] ـ فلا يصح الترخيم فى علَم كالذى فى قولهم : يا « فتَحَ اللهُ » . الجاه يفنَى . والمجد يبقَى ـ يا « زينبُ فاضلةٌ » ، لا تقابلى الإحسان بالجحود .

٦ ـ ألا يكون من الألفاظ المقصُورة على النداء[2] . فلا يصح الترخيم فى مثل : يا فُلُ ، ويا فُلَة . . .

٧ ـ ألا يكون من الألفاظ المبنية أصالة قبل النداء ، مثل : حَذَامِ ـ رَقَاشِ . . . علمين لمؤنثتين .

تلك هى الشروط العامة التى يجب تحققها فى المنادى المراد ترخيمه بقسميه ؛ (مختوم بتاء التأنيث ، والمجرد منها) .

أمَّا الشروط الخاصة التى لا بد من تحققها مع العامة فى القسم المجرد من تاء التأنيث ، دون المختوم بها . . . فأهمها :

١ ـ أن يكون تعريفه بالعلمية دون غيرها ، نحو : « سالم » علم رجل ؛ تقول : يا سالِ ، أذلَّ الحرصُ أعناق الرِّجال . فلا يصح فى المجرد من تاء التأنيث أن يكون نكرة مقصودة (لأن تعريفها بالقصد والإقبال ، لا بالعلمية ؛ نحو : يا صاحبُ لمعيَّن) أما المختوم بها فيصح أن يكون علمًا وأن يكون نكرة مقصودة ؛ كأنْ تقول فى نداء فتاة اسمُها عائشة : يا عائِشَ : آفة النصح أن يكون جهاراً . وفى نداء مسافرة معينة : يا مسافِرُ ، تيقَّظى فى رحلتك ؛ فإن السلامة فى اليقظة .

٢ ـ أن يكون العلَم المجرد منها أربعة أحرف أو أكثر ؛ فلا يصح ترْخيم العلَم الثلاثى الخالى من تاء التأنيث مطلقًا ؛ [3] مثل « سعد » و « رجب » فى قولهم : يا سعد ، من أحسن إلى لئيم أساء إلى نفسه ـ يا رجَب ، النفس الصغيرة مولعة بالصغائر .

---

(١) كما سيأتى فى ص ١٠٩ ، وفيها حكم ترخيم المركب المزجى .
(٢) وقد سبقت فى ص ٦٨ .
(٣) أى : سواء أكان ساكن الوسط أم متحركه ، ولا داعى للتفرقة بين الاثنين كما يرى بعض النحاة.

أما المختوم بتاء التأنيث فيصح ترخيمه ، سواء أكان علمًا أم نكرة مقصودة ، ثلاثيًّا أم أكثر . وتقول فى نداء فتاة اسمها « هِبة » نداء ترخيم : يا هِبَ ، إنّ الإمانىّ والأحلام كالأزْهار ؛ ما تراكم منها قتَل . وفى أخرى اسمها : « ماجدة » يا ماجِدَ ، إن الله لا ينظر إلى الصور ، وإنّما ينظر إلى الأعمال(١) ...

* * *

---

(١) فيما سبق يقول ابن مالك :

تَرْخِيمًا احْذِفْ آخِرَ المُنَادَى كَيَا «سُعَا» فِى مَنْ دَعَا «سُعَادا»

أى : احذف آخر المنادى حذف ترخيم ، كن يقول : يا سعا ، وهو ينادى فتاة اسمها : سعاد .

ثم قال :

وَجَوِّزَنْهُ مُطْلَقًا فِى كُلِّ مَا أُنِّثَ بالْهَا . والَّذِى قَدْ رُخِّمَا :

بِحَذْفِها وَفِّرْهُ بَعْدُ . واحْظُلَا تَرْخِيمَ مَا مِنْ هَذِهِ «الهَا» قَدْ خَلَا

إلَّا «الرُّبَاعِىَّ» فَمَا فَوْقُ . «العَلَمْ» دُونَ إضَافَةٍ ، وإسْنَادٍ مُتَمّ

يقول : جوز الترخيم فى المنادى المؤنث بالهاء ، (أى : بتاء التأنيث التى تصير « هاء » فى الوقف) إجازة مطلقة ؛ يتساوى فيها كل منادى مختوم بالتاء ؛ علماً او نكرة مقصودة ، ثلاثياً أو زائداً على الثلاثة . متحرك الوسط ، أو ساكنه . ثم قال : إن المنادى المرخم بحذفها يوفر بعد ذلك ، فلا يجوز حذف شىء من حروفه بعد حذف التاء . وعرض بعد هذا للترخيم الخالى منها ؛ فقال : احظل (أى : امنع) ترخيم المنادى الخالى منها إلا إذا كان علماً رباعياً فما فوقه ، غير مضاف ، وغير مركب تركيب إسناد متمّ ، (أى : تركيب إسناد تام ، كامل] .

ويلاحظ فى هذه العبارات القصور والخلط ، لأن بعض الأشياء المحظورة السابقة — كالمنادى المضاف ، والمركب تركيب إسناد — ليس محظوراً فى المنادى المختوم بالتاء وحده ، وإنما حظره عام يشمل المجرد منها أيضاً ، كما شرحنا .

ما يحذف جوازا من آخر المنادى عند ترخيمه

يجوز أن يحذف من آخر المنادى بسبب ترخيمه حرف واحد — وهو الأغلب — أو حرفان ، أو كلمة ، أو كلمة وحرف . وفيما يلى البيان :

أولا : يحذف منه الحرف الأخير وحده بغير شروط إلا التى سلفت .

ثانيًا : يحذف منه الحرفان الأخيران[١] معًا بعد تحقق الشروط التى سلفت ، مزيداً عليها أن يكون المنادى علمًا مجرداً من تاء التأنيث . وأن يكون الحرف الذى قبل الأخير حرف مدّ[٢] . وأن يكون زائداً لا أصليًا . وأن يكون رابعًا فصاعداً .

وبعبارة أخرى :

يجوز أن يحذف من المنادى العلم المرخَّم المجرد من تاء التأنيث الحرفان الأخيران ، بشرط أن يكون السابق منهما حرف مدّ . زائداً . رابعًا فأكثر ... مثل : عِمْران — خلدون — إسماعيل ... تقول : يا عِمْرُ ، من ساء قوله ساءت معاملة الناس له — يا خَلْدُ ، النصح أغلى ما يباع ويوهب — يا إسْمَاعِ ، من خاف الله حرسته عنايته .

أما الحرف الأخير فقد يكون أصليًّا ، كهمزة « أسماء » فى المنادى المرخم من قول الشاعر :

يا أسْمُ ، صبراً على ما كان من حَدَثٍ إنّ الحوادث مَلْقِيٌّ[٣] ومُنْتَظَرُ

---

(١) يدخل فى هذا من الأعلام ما كان على صورة : المثنى ، وجمع المذكر السالم ، وجمع المؤنث السالم (ويراعى فى الثلاثة التفصيل الهام الآتى فى : « ا » ص ١٠٨) .

(٢) لا يسمى حرف مد إلا إذا كان حرف علة ساكناً ، والحركة التى قبله تناسبه ، (وهى الفتحة قبل الألف ، والضمة قبل الواو ، والكسرة قبل الياء ، نحو : قام — يقوم — مقيم) . وهو فى هذه الحالة حرف علة ، ومد ، ولين . فإن كان ساكناً وقبله حركة لا تناسبه سمى : حرف علة ولين ، نحو : فرعون وخير . فإن كان متحركاً فهو حرف علة فقط ؛ نحو : حَوَر وهَيَف ...

(راجع ما سبق فى رقم ٢ من هامش ص ٥٨) .

(٣) يريد : اصبرى على ما يحدث ؛ لأن الحوادث محتومة ؛ بعضها ملقىّ (أى : واقع حاصل) ، وبعضها منتظر وقوعه .

فكلمة : « أسْم » : أصلها : أسماء ، وهمزتها الأخيرة بمنزلة الأصلية ، لأنها منقلبة عن واو أصلية [١] . وقد يكون زائداً كالنون فى « مَرْوان » من قول الشاعر :

يا مَرْوَ إنّ مطيَّتى محبوسةٌ ترْجو الحِباءَ [٢] . وربها لم ييْئَس

ولا يصح فى هذا القسم المستوفى للشروط الاقتصار على حذف الحرف الأخير وحده ، وإنما يجب أن يحذف معه الحرف الذى قبله أيضًا . إلا إن كان المنادى المرخم مختومًا بتاء التأنيث ؛ فتحذف وحدها دون الحرف الذى قبلها . فى مثل : « عَقَنْبَاة » [٣] وسُلَحفاة ، علمين ؛ يقال : يا عَقَنْبا . يا سُلَحفَا بالألف فيهما .

فالترخيم بحذف آخر المنادى أمر اختيارى . لا واجب . لكن إذا اخترنا الحذف فى هذا القسم المستوفى للشروط وجب أن يحذف مع الآخر الحرف الذى قبله ، لأنهما متلازمان وجوداً وحذفًا فى غير المختوم بتاء التأنيث حيث يقتصر الحذف عليها وحدها [٤] .

وبمراعاة الشروط السالفة يتبين أنه لا يصح فى الأمثلة الآتية وأشباهها ، حذف الحرفين الأخيرين معًا فى نداء الترخيم :

يا مرتجاة ، علمًا ، لا يقال : يا مرتَجَ ، لوجود تاء التأنيث [٤] .

يا جعفر ، يا ثمود — يا سعيد — يا عماد . . . أعلامًا ، لا يقال : يا جَعْ — يا ثَمُ — يا سعِ — يا عِمَ . . . لأن الحرف الذى قبل الأخير ليس حرف مدّ أو حرف مدّ ، لكنه ليس رابعًا فأكثر .

يا رُحَيِّم ، يا هَبَيَّخ [٥] — علمين — لا يقال : يا رُحَيْ — يا هَبَيْ . . .

---

(١) « أسماء » جمع ، مفرده : « اسم » — مع زيادة همزة الوصل — وأصله : « سِمْوٌ » ؛ فواوه أصلية ، تنقلب همزة عند جمعه على « أفعال » .

(٢) العطاء .

(٣) هى فى الأصل صفة للعُقاب (إحدى الطيور الجارحة) يقال : هذه عُقاب عَقَنْبَاة ، أى : ذات مخالب قوية .

(٤ و ٤) بخلاف التاء فى مثل : « هندات » — طبقاً للبيان الهام فى ص ١٠٨ ب —

(٥) أصل معناه : الغلام السمين ، الممتلئ .

لأن حرف العلة (الياء) قبل الآخر ليس ساكنًا ؛ فلا يصح حذف الياء ، لأنها ليست للمدّ .

يا قَنَوّر(١) — علمًا — ؛ لا يقال : يَا قَنَوْ ؛ لأن حرف العلة (الواو) قبل الآخر ليس ساكنًا ؛ فلا يصح حذفه . لأنه ليس حرف مد .

يا فرعَوْن — علمًا — لا يقال : يا فِرْعَ ؛ لأن الحركة التى قبل حرف العلة (الواو) لا تناسبه ؛ فلا بد من بقاء الواو . لأنها ليست للمد هنا .

يا غُرْنَيْق(٢) — علمًا — لا يقال : يا غُرْنَ ؛ لأن الحركة التى قبل حرف العلة (الياء) لا تناسبه ؛ فلا بد من بقاء الياء . لما سبق .

يا مختار — علمًا لا يقال : يا مُخْتَ ، لأن حرف العلة ليس زائداً ، فأصله الياء ؛ فلا بد من بقاء الألف .

يا منقاد — علمًا — لا يقال : يا مُنْقَ ، لأن حرف العلة ليس زائداً ، فأصله الواو ؛ فلا بدّ من بقاء الألف .

. . . .(١)

* * *

(١) أصل معناه : الصعب اليابس من كل شىء .

(٢) أصله : اسم لطائر طويل العنق من طيور الماء .

(١) وفى حذف الحرف الأخير ومعه الحرف الذى قبله (وهو الذى تلاه الأخير) يقول ابن مالك :

ومعَ الآخِرِ احذف الذى تَلَا ... إنْ زيدَ ، لَيْنًا ساكنًا ، مُكَمَّلَا ...

أَربعةً فصاعِدًا . والخُلفُ فى ... واوٍ وياءٍ بهما فَتحٌ قُفى

تلا : أى : تلاه الآخر .

ولينا ساكناً = يقصد به حرف المد ، وقد شرحناه .

الخلف = الخلاف بين النحاة .

قفى = تبع ، أى : جاء بعده حرف ، والجملة الفعلية : (قفى) خبر للمبتدأ : (فتح) والجملة من المبتدأ والخبر صفة لواو . . والجار مع مجروره (بهما) متعلقان بالفعل : (قفى) .

يريد : يحذف مع الحرف الأخير ما قبله من حرف مد رباعى . فإن كان قبل الواو والياء فتحة — نحو : فرعَوْن وغُرْنَيْق — فقد وقع خلاف فى جواز حذفهما .

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

(ا) يصح ترخيم ما سُمّىَ به من المثنى وجمعى التصحيح بحذف زيادتيهما من آخر العلَم ، بشرط أن يكون ترخيمهما على لغة من ينتظر [1]، لكيلا يقع فيهما اللبس بالمفرد ؛ فتقول فى نحو : محمدان ومحمدِينَ (علمين) : يا محمدَ — يا محمدِ ؛ بالفتح فى الأول والكسر فى الثانى. وكذا فى المنسوب . ويمتنع الضم فى كل ما سبق ؛ لكيلا يلتبس بالمفرد . وأما محمدون — ونظائره من كل علَم أصله جمع مذكر سالم مرفوع بالواو — فيمتنع ترخيمه مطلقًا ؛ للسبب السالف [2].

(ب) عرفنا ما يحذف منه حرفان عند الترخيم . وهو يشمل المثنى وجمعى التصحيح إذا كانت أعلامًا ؛ فترخم كلها بحذف الآخر ومعه ما قبله ، بالشروط التى سلفت . لكن يمتنع بقاء الألف فى مثل : « هندات » لأن التاء فيه ليست للتأنيث [3].

(حـ) الحركة المجانسة لحرف العلة فيصير حرف مدّ بسببها، قد تكون ظاهرة ؛ كالأعلام التى فى الأمثلة السالفة ؛ وقد تكون مقدّرة فى بعض الأعلام الأخرى ؛ كما فى جمع المقصور جمع مذكر سالمًا ؛ نحو : يا مصطفَوْن، ويا مصطفَيْن ، علَمَيْن . . . فنقول عند الترخيم : يا مصطف ، بحذف الواو والنون من الأول ، والياء والنون من الثانى ، لأن أصلهما ؛ مصطفَيُون ومصطفَيِينَ ، بضم الياء فى الأول ، وكسرها فى الثانى . تحركت هذه الياء فيهما ، وانفتح ما قبلها ؛ فقبلت ألفًا . وحذفت الألف لالتقاء الساكنين . فالحركة مجانسة ؛ لأنها الضمة قبل الواو فى اللفظ الأول ، والكسرة قبل الياء فى الثانى . فلا يضر أن تكون المجانسة تقديراً ؛ لأن المجانسة التقديرية كالمجانسة اللفظية الظاهرة ، ولهذا يجب حذف الواو والياء عند حذف الحرف الأخير من الكلمتين السالفتين وأشباههما ؛ بشرط أن تكون كل كلمة علَماً .

• • •

---

(١) الكلام عليها فى ص ١١١ .

(٢ و ٣) راجع الصبان والخضرى فى هذا الموضع .

ثالثًا : يحذف من آخر المنادى المستوفى شروط الترخيم ، كلمة كانت فى أصلها مستقلة ، ثم ركبت مع أخرى تركيب مزج[1] ، وصارتا بمنزلة الكلمة الواحدة ؛ نحو : (حَمْدَوَيْهِ — خالَوَيْهِ) — (رامَهُرْمُزَ) — (تسعةَ عشرَ . . .) إذا جُعلت هذه المركبات أعلامًا ؛ فتقول فى ندائها ترخيمًا : يا حمدَ — يا خالَ — يا رامَ — يا تسعةَ — ولا بد عند ترخيمها من وجود قرينة قوية تدل على أصلها ، إذ ترخيمها لا يخلو من لَبْس ، ولا سيما المركبات العددية المبنية على فتح الجزأين ؛ نحو : تسعةَ عشرَ .

وقد منعَ كثير من النحاة ترخيم المركب المزجىّ (وكذا الإسنادىّ كما تقدم[2]) بحجة أنه لم يسمع ، وأنه موضع إلباس . والأخذ برأيه أحسن .

* * *

رابعًا : يحذف من آخر المنادى المستوفى شروط الترخيم ، كلمة ، ومعها حرف قبلها . ويقع هذا فى لفظين من المركبات العددية ؛ (هما : إثنا عشَرَ ، وإثنتا عشرةَ) ، إذا جعلا علَمين[3] ؛ فيقال : يا إثنَ . . . يا إثنتَ . . . بحذف كلمة : «عشَر» أو «عشْرة» والألف التى قبلهما — كما يقال هذا فى ترخيمهما من غير تركيب — لأن كلمة : عشر ، وعشرة ، بمنزلة النون فى الاسم

(١) تفصيل الكلام على المركب المزجى فى ح ١ ص ٣٠٠ م ٢٣ . وفى حذف عجزه ؛ (أى آخره) ، يقول ابن مالك :

والعَجُزَ احْذِفْ مِنْ مركَّب ، وَقَلْ تَرْخِيمُ جُمْلَة ، وذَا عَمْرٌو نَقَلْ

يريد : حذف العجز من المركب المزجى جائز ، أما من مركب الجملة (وهو المركب الإسنادى) فقليل ، وقد نقله عن العرب عمرو ، (المشهور باسم : سيبويه) .

(٢) فى رقم ٥ من ص ١٠٣

(٣) هذا شرط حتمى ؛ لكيلا يلتبسا بنداء المثنى الذى ليس علماً ، وإنما هو عدد محض ، وهو : اثنان واثنتان ، ومثلهما فى نداء المرخم بقية الأعداد المركبة ، ثلاثة عشر ، وأربعة عشر ، وخمسة عشر . . . إلخ ، فلا يحذف عجزها للترخيم إلا إذا كانت علماً ، منعاً — فى ظنهم — للالتباس بثلاثة ، وأربعة ، وبقية الأعداد المفردة .

هذا . وإذا صار الاسم المبدوء بهمزة وصل — مثل : اثنى . . . واثنتى — علماً فإن همزته تصير همزة قطع ؛ يجب كتابتها والنطق بها . — كما سلف فى رقم ٣ من هامش ص ٣٨ وسيجىء لها بيان أتم فى رقم ٢ من هامش ص ٢٤٧ — .

المفرد ؛ (أى : الخالى من التركيب وهو : اثنان واثنتان)[1]. فصارت هى والألف بمنزلة الحرفين الزائدين فى آخر الأصل المثنى ؛ إذا كان علماً .

«ملاحظة» : اشتد الخلاف بين النحاة الأقدمين فى ترخيم الأعداد المركبة (أعلاماً وغير أعلام) من ناحية جوازه وطريقته، أو عدم جوازه . والحق أن ترخيمها لا يخلو من لبس وخفاء يحملان اليوم على اجتنابه .

---

(١) (أو المراد بالاسم المفرد : ما كان آخره نون قبلها حرف مدّ فى نحو : مسكين ، عَلَماً ؛ حيث تحذف النون فى الترخيم ومعها حرف المدّ — وتثبت الهمزتان نطقاً وكتابة إذا كانا علمين —

كيفية ضبط المنادى بعد ترخيمه

المنادى المرخم لا يكون إلا مفرداً علماً أو نكرة مقصودة – بتفصيلهما الذى عرضناه[١] – فحكمه الأساسىّ هو البناء على الضمّ وفروعه . ولضبطه طريقتان بعد ترخيمه .

الأولى : أن يُلاحَظ المحذوف ، ويعتبر كأنه باق ، ويظل ما قبله على حركته أو سكونه قبل الحذف[٢] ، ويستمرّ رمز البناء على الضم – وفروعه – مقصوراً على الحرْف الأخير المحذوف ، كما كان قبل حذفه ؛ من غير نظر لما طرأ عليه ؛ فى مثل : يا عامِرُ . . . يا سيدةُ . . . يكون المنادى قبل الترخيم (عامِرُ – سيدةُ) مبنيًّا على الضمّ فى محل نصب ، ويصير بعد الترخيم : يا عَامِ – يا سيِّدَ ، منادى مبنيًّا على الضم الذى على الحرف المحذوف ، فى محل نصب أيضًا ، بالرّغْم من كسر الميم ، وفتح الدّال ؛ لأن كلا منهما لا يُعَدّ – بحسب هذه الطريقة – حرفًا أخيراً فى كلمته ، يختصّ بعلامة البناء .

وكذلك فى مثل : يا سالِمُ – يا مسافرةُ ، يا إفْرِنْدُ[٣] ؛ فالمنادى من غير ترخيم مبنى على الضم فى محل نصب . فإذا رُخِّمَ قيل بهذه الطريقة : يا سالِ – يا مسافِرَ ، يا إفْرِنْ . . ، والمنادى مبنى على الضم فى محل نصب ، كما كان من غير

---

(١) فى ص ١٠١ ، وما بعدها .

(٢) يستثنى من هذا مسألتان يقع فيهما تغيير ؛ الأولى : ما كان مدغمًا فى المحذوف مع وقوعه بعد حرف مدّ هو – فى الغالب – ألف ، فإنه إن كان له حركة فى الأصل حركته بها ؛ نحو : مضارّ ، ومحاجّ ، علمين ؛ فيقال فيهما يا مضارِّ ويا محاجِّ ، بالكسر على اعتبارهما اسمى فاعل أصله : مضارِر – محاجِج ، أو بالفتح على اعتبارهما اسمى مفعولَ . أما إن كان أصل السكون فالأحسن تحريكه بالفتحة لقربها من السكون فى الخفة ؛ نحو : إسحارّ (بتشديد الراء ، اسم لبقلة) ، فيقال عند التسمية به وترخيمه : « يا إسحارَ » فتحذف الراء الثانية للترخيم ، وتفتح الأولى التى كانت مدغمة فيها وبقيت بعدها.

الثانية : ما حذف لواو الجمع ، كما إذا سُمى بنحو : قاضُون ومصطَفَوْن من جموع معتل اللام ، يقال فى ترخيمه : يا قاضِى ، ويا مصطفَى ؛ برد الياء فى الأول ، والألف فى الثانى ؛ لزوال سبب الحذف . (حاشية الصبان – وغيرها – فى هذا الوضع) .

ويلاحظ أن استثناء المسألتين السالفتين مقصور على الأخذ بالطريقة الأولى المعروضة دون الثانية .

(٣) الإفرند فى الأصل : السيف .

حذف . . . وهكذا يظل آخر اللفظ الحاليّ على ما كان عليه من حركة أو سكون قبل حذف الحرف الأخير .

وتسمَّى هذه الطريقة : « لغة من ينوي المحذوف » . وتشتهر باسم : «لغة من ينتظر » . ويجب الاقتصار عليها فى ترخيم المنادى المختوم بتاء التأنيث عند خوف اللبس — كما سيجيء — مثل : يا عليّ ، مرخم « عَليَّة » ، علم أنثى ؛ لوجوب فتح الحرف الذى قبل تاء التأنيث ؛ فتكون هذه الفتحة — فى الاسم المفرد الذى يجب بناء آخره على الضم — دليلا على أن هناك حرفًا محذوفًا ملحوظًا هو التاء ؛ إذ لو لم نلاحظه لقلنا : « يا عليُّ » فيلتبس نداء المؤنث بالمذكر[1].

الثانية : مراعاة الأمر الواقع ؛ وذلك باعتبار أن ما حذف من اللفظ قد انفصل عنه نهائيًّا ، وانقطعت الصلة بينهما ، وكأنها لم تكنْ ، وصار آخره الحالى — بعد حذف ما حذف — هو الذى يقع عليه العلامة . فى المثالين السالفين يقال فى نداء الترخيم : (يا سالُ — يا مسافُ) . فالمنادى مبنى على الضم فى محل نصب . وتُسمَّى هذه الطريقة : « لغة من لا ينوى المحذوف »[2] — أو : « من لا ينتظر » .

---

(١) والأفصح عند ترخيم المؤنث بالتاء وحذفها على لغة « من ينتظر » أن يزاد على آخره عند الوقف هاء السكت . بل جعلها سيبويه لازمة عند طوائف العرب التى ترخم هذا النوع . (راجع كتاب سيبويه ج ٢ ص ٢٣٠) .

بقى شيء هام ؛ هو أن أكثر النحاة يوجب طريقة « من ينتظر » فى المرخم المؤنث عند خوف اللبس . فلم يقصرونها على المؤنث وحده ؟ إن الفرار من اللبس مطلب أساسى ، يجب أن يعم كل الحالات ؛ ترخيماً وغير ترخيم . — كما سيجيء فى هامش ص ١١٣

(٢) وفى الطريقتين المذكورتين لضبط المنادى المرخم يقول ابن مالك فى الأولى التى يُنْوَى فيها المحذوف :

وإنْ نَوَيْتَ بعْدَ حَذْفَ ما حُـذِفْ ... فَالبَاقِيَ اسْتَعْمِلْ بمَا فِيهِ أُلِفْ

يريد : إن نويت ما حذف بعد حذفه ، فاستعمل الباقى بعد الحذف بما ألف فيه ، وعرف عنه قبل الحذف . أى : اترك الباقى على حاله المألوف فيه قبل الحذف . ويقول فى الثانية التى لا ينوى فيها المحذوف :

واجْعَلْهُ إنْ لَمْ تَنْوِ مَحْذُوفًا كَمَا ... لَوْ كَانَ بالآخِرِ وضْعًـا تمّمَا

أى : اجعل الباقى من المنادى المرخم بعد حذف ما حذف وعدم ملاحظته فى النية — اجعله كما لو كان قد تمم بالآخر فى الوضع ، فكلمة : « وضعاً » منصوبة على نزع الخافض . والمقصود من هذا كله : إن لم تنو المحذوف فاجعل الآخر الحالى بعد الحذف كأنه آخر وضعى، أى : أصلى ، من وضع العرب =

وتصلح الطريقتان فى مثل : « عنتر » و « عبل » فى قول الشاعر عنترة .

ولقــد شفَى نفسى وأبرأ سُقْمها قيلُ الفوارس: ويكَ — عنترُ أقدِمِ

وقوله :

يا عبلَ — لا أخشى الحِمام ؛ وإنما أخشى على عينيكِ وقتَ بُكَاكِ

فأصل الكلمتين قبل النداء: عنترة وعبلة ، ثم ناداهما نداء ترخيم ؛ فحذف آخرهما . فالواجب — على لغة من ينتظر — أن نترك آخرهما الحالى على ما كان عليه قبل الحذف فيظل مفتوحًا كما كان ؛ فنقول : عنترَ — عبلَ . . . ويقع البناء على الضم على الحرف المحذوف . أما على لغة من لا ينتظر فيجب بناء الباقى على الضم مباشرة ، وهكذا فى كل النظائر الأخرى المختومة بتاء التأنيث .

ويلاحَظ أن المرخم المختوم بتاء التأنيث لا تصلح له إلا طريقة : « من ينتظر » عند خوف اللبس ، كما أسلفنا . فإذا أُمِن اللَّبس — بسبب اشتهار الكلمة فى الاستعمال أو لسبب آخر — جاز اختيار هذه الطريقة أو تلك ؛ كما فى البيتين السابقين ، وكما فى نحو: يا فاطمَ — بضم الميم أو فتحها — وهى ترخيم: فاطمة ، ومثلهما : هُمَزَة ، (لمن يغتاب الناس) ومَسْلَمة ، علم رجل . . .

= وكأنه لم يحذف شىء يليه . وعلى الأول الذى ينتظر يقال فى : «ثَمُود» علماً «ياثمو» بحذف الدال وترك ما عداها على حاله . أما الثانى . الذى لا ينتظر فتقلب الواو ياء ويقال : يا ثمى ؛ للسبب المبين فى الشرح وفى هذا يقول ابن مالك :

فَقُلْ عَلَى الأَوَّلِ فِى ثَمُودَ : يا ثَمُو ، وَيَا ثَمِى ، عَلَى الثَّانِى بيَا

ويجب الاقتصار على الرأى الأول فى المرخم المختوم بالتاء إذا أوقع الأخذ بالرأى الثانى فى لبس كما فى ترخيم « مُسلمة » (بضم الميم) علم امرأة ؛ فيقال : يا مُسلمَ ؛ ليكون فتح الميم الأخيرة فى هذا المنادى الواجب بناؤه على الضم — دليلا على الحذف . أما لو قلنا : «يا مُسلمُ» بغير انتظار المحذوف فإن اللبس يقع بين نداء مُسلم ومُسلمة .

والحق أنه يجب الفرار من اللبس ، سواء أكان موضعه المنادى المختوم بتاء التأنيث ، أم المجرد منها ؛ أم غيرها . ولا معنى لقصره على المختوم بالتاء — كما أشرنا فى آخر هامش الصفحة السابقة — فإن لم يكن هناك احتمال لبس جاز اختيار إحدى الطريقتين كما فى مَسْلَمة (بفتح الميم، علم قائد مشهور) وفى هذا يقول ابن مالك :

والْتزمِ الأَوَّلَ فى كمُسْلِمَهْ وَجَوِّزِ الوَجْهَيْنِ فى كَمَسْلَمَهْ

. . . .

. . . .

زيادة وتفصيل :

(١) الأخذ بطريقة «من لا ينتظر» على الوجه المشروح يقتضى – كما عرفنا – إهمال الحرف المحذوف، واعتباره كأنه لم يوجد؛ فيجرى على الآخر الحالى كل الأحوال النحوية والصرفيّة المختصة بآخر الكلمة. ففى مثل: (ثمود – عِلاوة – كَرَوان . . . وأشباهها من الأعلام التى تنادَى ترخيماً فيختم آخرها بعد الحذف بحرف علة؛ فيقال: يا ثمو – يا علاوَ – يا كروَ . . .) فى مثل هذه الكلمات يبقى الآخر الحالىّ على ما هو عليه عند من ينتظر؛ فيبنى على الضم على الدال، والتاء، والنون المحذوفات – فى محل نصب ولا يقع تغيير على الأحرف الباقية بعد الحذف.

أما على لغة من لا ينتظر فيقع على الآخر الحالىّ تغييرات لا مناص منها؛ أهمها: أنه سيتغير ضبطه؛ فيصير مبنيًّا على الضم المقدر أو الظاهر؛ فيقال: يا ثَمُو – يا عِلاوُ – يا كَرَوُ. وأن توابعه ستخضع لحكم توابع المنادى المبنى على ضم آخره المذكور فى الكلام، وأنه سيتغير تغيراً صرفيًّا على حسب ما تقضى به الضوابط الصرفية من الإعلال، والصحة، والإبدال . . . وغير هذا، كرجوع حرف محذوف؛ فيقال يا ثَمِى، بقلب ضمة الميم كسرة، لتنقلب الواو ياء، كى لا يكون آخر الاسم واواً لازمة ساكنة قبلها ضمة، لأن هذا نادر فى العربية[1]، وكى لا وتنقلب الواو فى آخر الكلمتين الأخيرتين همزة وألفاً، لوقوعها متطرفة بعد ألف زائدة فى: «يا علاو»، ولتحركها وانفتاح ما قبلها: فى «يا كروَ»، فيقال: يا عِلاء – يا كَرَا[2] . . . ولا يقع شىء من هذا عند اتباع الطريقة الأخرى.

---

(١) كان هذا رأيا مقبولا فى العصور الخالية، قبل انتشار الأسماء والأعلام المختومة بواو لازمة ساكنة، قبلها ضمة. أما الآن فقد عاشت كثيرها من الألفاظ المعتلة الآخر، المقصورة والمنقوصة: فوجب اتخاذ حكم لها؛ كنظائر. ولعله هنا يكون بإبقائها وعدم ترخيم المنادى الذى يحويها. أما فى غير الترخيم فقد وضحناه فى الجزء الأول، فى المسألة الخامسة عشرة. كما وضحناه فى هذا الجزء (فى باب التثنية، والجمع، والنسب . . .).

(٢) أى: يا كروان، ومنه المثل العربى الذى يقال لمن يتكبر وحوله من هو أشرف منه يتواضع: «أطرق كرا، إن النعام فى القرى» – وقد أشرنا له فى ص ٤ –

. . . .
. . . .

(ب) مع أن الطريقتين صحيحتان . والأمر فى تقديم إحداهما على الأخرى متروك للمتكلم ، ومراعاته المقام ــ قد تكون (الأولى وهى : « لغة من ينتظر ») أنسب ؛ لبعدها عن اللبس . غالبًا ؛ إذ حركة آخرها الحالى فى أكثر الصور ، لا تكون ضمة ــ برغم استحقاق المنادى فى موضعه هذا للبناء على الضم وجوبًا ــ فعدم وجود الضمة يوحى أن فى اللفظ الحالىّ حذفًا ، ويرشد إلى أن الحرف الأخير الحالىّ ليس هو الأخير فى الأصل . وإلا فأين علامة البناء ؟

نعم يقع اللبس فى هذه الطريقة حين يكون الحرف ؛ الذى قبل المحذوف مباشرة مضمومًا هجائيًا . نحو : قنفُذ ــ علمًا ــ فعند ندائه نداء ترخيم على لغة من ينتظر يقول : يا « قُنْفُ » فالفاء مضمومة ضمًّا يختلط الأمر فيه ؛ أهو ضمةُ بناء ، أم ضمّة حرف هجائى ليس آخر الأحرف ؟ وللمتكلم أن يتخير ما يزيل به هذا اللبس ، أو يعدل عن هذه الطريقة إلى الأخرى ، أو يَعْدل عنهما معا إذا أوقعت كل واحدة منهما فى اللبس كالذى يحدث فى مثل : يا فتاة .

(حـ) يرد فى الفصيح كثيراً نداء لفظ « صاحِ » كقول الشاعر :

هَلُمَّ « يا صَاحِ » إلى روضة — يجلو بها العانى صَدَا[1] همِّه

فأصل الكلمة : « صاحبُ » نوديت نداء ترخيم بحذف الباء . وهذا الرأى يساير قواعد الترخيم عامة ؛ فهو أنسب من الرأى الذى يقول إن أصلها « صاحبى » ورخمت شذوذاً بحذف ياء المتكلم والباء ، إذ لا داعى للأخذ بالشاذ حين يكون المطرد ممكنًا .

أما حذف الباء فى غير حالة النداء فشاذ ، إلا للضرورة الشعرية[2] . . .

---

(١) يريد : صدأ .

(٢) انظر المسألة التالية ، ورقمها : (١٣٨) .

المسألة ١٣٨ :

القسم الثانى ترخيم الضرورة الشعرية [١]

هذا النوع مقصور على غير المنادى ؛ ولا يصح إجراؤه إلاّ بعد أن تتحقق شروط ثلاثة مجتمعة :

أولها : أن يكون فى شعر .

ثانيها : أن يكون المرخم غير منادى ، ولكنه صالح للنداء ؛ فلا يصح ترخيم لفظ : « الغلام » ؛ لأنه لا يصلح للنداء ؛ بسبب وجود « أل »[٢] . . .

ثالثها : أن يكون المرخّم إما زائداً على ثلاثة ، وإما مختوماً بتاء التأنيث .

فمثال الأول :

لنعم الفتى – تعشُو إلى ضوءِ نارِه – طريفُ بنُ مالٍ ليلةَ الجوعِ والخَصَرِ[٣]

أراد : ابن مالك ؛ فرخّمه ترخيم الضرورة .

ومثال الثانى :

وهذا ردائى عنـده يستعيره ليَسلُبَنى حقى ، أمالِ بن حنْظلِ

أراد : يا مالك بن حنظلة[٤] ؛ فحذف التاء من « حنظلة » للضرورة فى غير المنادى .

وإذا وقع ترخيم الضرورة فى لفظ جاز ضبط آخره بإحدى الطريقتين السالفتين : طريقة من لا ينتظر – كالبيتين السالفين[٥] أو من ينتظر ، – كقول الشاعر :

---

(١) انظر معنى الضرورة وتفصيلها الدقيق فى رقم ٢ من هامش ص ٢٧١ .

(٢) وقد سبق البيان فى ص ٣٦ .

(٣) الخصر : شدة البرد .

(٤) والبيت – على هذا التقدير – يصلح شاهداً للحالتين معاً .

(٥) بدليل وجود التنوين فى الأول ، وكسر اللام فى الثانى . فلو جرى على الانتظار لوجب أن يراعى الأصل بحذف التنوين فى الأول وبفتح اللام فى الثانى .

ألا أضحتْ حبالكمو رِمـاما[١] وأضحت منك شاسعةً[٢] أُمَامَا[٣]

وبمقتضى الأولى يضبط آخر اللفظ المرخَّم على حسب ما تقتضيه الجملة من ضبطه، ويجرى عليه ما تقتضيه الضوابط العامة، من إعلال، وصحة، وإبدال ..و.. وقد ينون أو لا ينون إن اقتضى الأمر شيئًا مما سبق مع عدم اختلال الوزن؛ ككلمة «مالٍ» المنونة فى البيت الأول والمجرورة بالإضافة، وكلمة: «حنظلِ» المجرورة بالإضافة فى البيت الثانى مع عدم التنوين.

وبمقتضى الثانية يبقى اللفظ المرَخَّم على حاله بعد حذف آخره، ككلمة: «أُمَامَ» فى البيت الأخير.

هذا، ولا يشترط فى المرخم للضرورة أن يكون معرفة (علما أو غير علم)، ولا شروطًا أخرى غير التى سبقت. ومن ترخيم النكرة قول الشاعر — فى بعض الروايات: —

* ليس حىٌّ على المنونِ بخالِ *

أى: بخالد[٤]...

---

(١) جمع رمة (بضم الراء غالباً. ويصح الكسر) قطعة حبل بالية.

(٢) بعيدة.

(٣) علم امرأة. والأصل قبل الترخيم: أُمامَة.

(٤) وقد اكتفى ابن مالك فى الكلام على ترخيم الضرورة ببيت واحد هو:

وَلاضطِرَارٍ رَخَّمُوا دُونَ نِدَا ما لِلنِّدَا يَصْلُحُ؛ نَحْوُ: أَحْمَدَا

فلم يتعرض لشىء إلا اشتراط أن يكون المرخم للضرورة صالحاً للنداء؛ نحو: أحمد. وقد أشرنا فى رقم ١ من هامش الصفحة السالفة إلى أن المراد الدقيق من: «الضرورة» موضح تفصيلا فى رقم ٢ من هامش ص ٢٧١.

المسألة ١٣٩ :

الاختصاص

نسوق الأمثلة الآتية لإيضاحه :

١ — قال أحد الشعراء :

قلْ للحوادثِ أقدِمِي، أوْ أحْجِمِي   إنَّا بنُو الإقدامِ والإحْجامِ
نحن النِّيامُ إذا اللَّيالِى سالَمَتْ   فإذا وَثَبْنَ فنحنُ غيرُ نِيامِ

من يسمع : «إنَّا» أو : «نحن» يتردد فى خاطره السؤال عن المقصود من هذا الضمير، الدال على التكلم، وعن مدلوله، وحقيقة المتكلم به، وجنسه ؛ أيكون مدلوله والمقصود منه : العربَ، أم : أهلَ العلم، أم : الأبطالَ، أم : أبناءَ الشرق . . . أم . . . أم ؟ . . . أم غير هؤلاء ممن لا يُحْصَوْن جنسًا، ولا نوعًا، ولا عدداً.

أيكون المرادُ — مثلا — : (إنَّا — العربَ . — بنُو الإقدامِ . . .) و (نحن — الأبطالَ، — النيامُ) . . . و . . . فالضمائر المذكورة يشوبها عيب واضح ؛ هو : عموم يخالطه إبهام تحتاج معهما إلى تخصيص وتوضيح . فإذا جاء بعد كل ضمير منها اسم ظاهر، معرفة، يتفق مع الضمير فى المدلول، ويختلف عنه بزيادة التحديد والوضوح — زال العيب، وتحقق الغرض، كالذى تحقق بزيادة كلمة : «العرب» وكلمة : «الأبطال» . فيما سبق ؛ إذ المراد منها هو المراد من الضمير قبلها ؛ ولكن بغير عموم ولا غموض كالذى فى تلك الضمائر، برغم أنها متجهة للمتكلم[1].

٢ — يقول الشاعر :

وأنا ابنُ الرِّياض، والظلِّ، والما   ءِ، ودادى ما زال خير ودادِ

فمن هذا المتكلم ؟ وما مدلول هذا الضمير الدال على التكلم ؟ أهو شاعر، أم ناثر، أم عالم، أم زاهد ؟ . . .، ما جنسه ؟ . . . . إن الضمير : «أنا»

---

(١) سبق — فى ج ١ ص ٢٥٥ م ١٩ (باب : الضمائر) — معنى : إبهام الضمير، وطريقة إيضاحه.

لا يَسلم من غموض يحتاج معه إلى اسم ظاهر من نوع خاصّ ؛ يزيل هذا العيب؛ كأن يقال : (أنا – الشاعرَ – ابنُ الرياض) ، أو : (أنا – الشرقيَّ – ابنُ الرياض) ... فمجيء هذا الاسم الظاهر، المعرفة ، المعيَّن ، الواضح ، الذى معناه معنى الضمير قبله – قد أزال عنه عيب العموم والإبهام .

٣ – وكذلك الضمير « أنت » فى قول الشاعر :

أنتَ فى القولِ كلِّهِ   أجملُ الناسِ مذهبَا

فما الذى يظنه سامع الضمير : « أنت » الدّال على الخطاب ؟ أيكون المراد : (أنت – الشاعرَ – أجملُ الناس مذهبا) ، أم: (أنتَ – الناثرَ – . . .) أم (أنت – الأديبَ . . .) أم محمداً – أم عليًّا ؟ . . . لا بد من اسم ظاهر كالأسماء التى وصفناها لإزالة العموم والإبهام عن الضمير .

٤ – نشهد فى عصرنا كثيراً من المتعاقدينَ يبدءون عقود البيع ، والشراء ، والمداينة ، وغيرها– بجملة شاعت بينهم حتى ابتُذِلت ؛ هى : « نحن – الموقعين – على هذا ، نقر ونعترف بكذا وكذا . . . » وكلمة : « الموقعين » هى الاسم الظاهر المعرفة الذى جاء لإزالة ما فى الضمير قبله من عموم وإبهام؛ مع اتفاق الاسم الظاهر والضمير فى المدلول ، وتَميّزِ الظاهر بما فيه من تحديد وإيضاح

بالتأمل فى الأمثلة السالفة – وأشباهها – نلحظ فى كل أسلوب منها بعد إزالة ما فى الضمير من عيب العموم والإبهام ، أربعة أمور مجتمعة ، تتصل بموضوعنا اتصالا أصيلا قويًّا .

أولها : ضمير لغير الغائب ؛ يشوبه عموم وإبهام .

ثانيها : اسم ظاهر معرفة ، مدلوله الضمير ، ولكنه يُحَدِّد المراد من ذلك الضمير ، ويخصصه ، ويوضحه ؛ فيزيل ما فيه من عموم وإبهام .

ثالثها : حُكم معنوى وقع على ذلك الضمير .

رابعها : امتداد ذلك الحكم إلى الاسم الظاهر المعرفة (لأنه شريك الضمير فى الدلالة ؛ فيقع عليه ما يقع على الضمير من حكم معنوى) واختصاصه به ، واقتصاره عليه ؛ فيكون هذا اختصاصًا واقتصاراً على بعضٍ مُعَيَّن مما يشمله الضمير

(ذلك : أن الضمير بعمومه يشمل أفراداً كثيرة، منها أفراد الاسم الظاهر المعرفة الذى يعتبر أقل أفراداً منه) ، وإن شئت فقل : إن هذا الاسم الظاهر أخص من الضمير الذى بمعناه . فى مثل : (نحن — العربَ — بنو الإقدام والإحجام)، نجد الضمير العامّ المبهم هو : «نحن» والاسم الظاهر المعرفة هو : «العرب» ، والحكم المعنوى الذى وقع على المبتدأ هو : «البنوّة» للإقدام والإحجام . وقد خُصص هذا الحكمُ ببعض أفراد الضمير ؛ وهم : «العرب» ، أى : صار خاصا بهم ، مقصوراً عليهم . وهكذا يقال فى سائر الأمثلة ، ونظائرها . . .

فالاسم الظاهر المعرفة هو الذى يسميه النحاة فى اصطلاحهم : «المختص» ، أو : «المخصوص» ؛ لاختصاص المعنى به ، ولأنه يُعرب «مفعولا به» لفعل واجب الحذف مع فاعله ، تقديره الشائع عندهم ، هو : «أخص[1]» ويعبرون عن هذه المسألة تعبيراً اصطلاحيًّا بالغرض منها : وهو : «الاختصاص» . ويشترطون فى أسلوب الاختصاص أن تتحقق فيه الأمور الأربعة السالفة .

ويقولون فى تعريفه : (إنه إصدار حكم على ضمير لغير الغائب ، بعده اسم ظاهر ، معرفة ، معناه معنى ذلك الضمير ، مع تخصيص هذا الحكْم بالمعرفة ، وقَصْره عليها) .

الغرض منه :

الغرض الأصلى من الاختصاص الاصطلاحى هو : التخصيص والقصر . على الوجه المشروح فيما سلف . وقد يكون الغرض الفخر ؛ نحو : (إنى — العربىَّ — لاأستكين لطاغية) . (إنى — الرّحّالةَ — أتعلم من الرحلة مالا أتعلمه من الكتاب) وقول الشاعر :

لنا — معشرَ الأنصار — مجدٌ مؤثّلٌ ... بإرضائنا خير البرية أحمدَا

أو : التواضع ؛ كقول أحد الخلفاء : (أنا — الضعيفَ العاجزَ — أحطّمُ البغىَ ، وأهدمُ قِلاعَ الظالمين . وأنا — البائسَ الفقيرَ — لا أستريح وبجانبى متأوه ، أو محتاج) . . .

---

(١) لا مانع أن يكون تقديره : أعنى ، أو : أقصد ، أو : أريد . . . . أو ما شاكل هذا — إلا أن الفعل : «أخص» هو المشهور ، ومن مادته جاء الاصطلاح الشائع نحويا : «الاختصاص» ولا بد من حذف هذا الفعل مع فاعله — كما أشرنا — ولهذا يعتبرون «المخصوص» هنا نوعاً من «المفعول به» الذى ينصب بعامل واجب الحذف .

أو : تفصيل ما يتضمنه الضمير من جنس ، أو نوع ، أو عدد . . . ، نحو : (نحن — الناسَ — نخطئُ ونصيب ؛ والعاقل من ينتزع من خطئه تجربة تعصمه من الزلل مرة أخرى) ، (نحن — المثقفين — قُدوةٌ لسوانا ، فإن ساءت القدوة فالبلاء فادحٌ) . (أنتم — الأربعةَ الأئمةَ — نجومُ الهداية ، ومصابيحُ العرفان) .

• • •

حكمه : الاسم(١) الواقع عليه الاختصاص ، (وهو : المختص ، أو المخصوص) : يجب نصبه دائمًا ، على التفصيل الآتى :

١ — إن كان الاسم هو لفظ «أىّ» فى التذكير أو «أيّة» فى التأنيث وجب بناؤهما على الضم فى محل نصب(٢) ؛ على المفعولية ، ووجب أن يتصل بآخرهما كلمة : «ها» التى للتنبيه ، وأن يلتزما هذه الصيغة التى لا تتغير إفراداً ، ولا تثنية ، ولا جمعًا ، ولا بد أن يكون لكل منهما نعت لازم الرفع بغير بناء ولا إعراب . (لأن حركةَ الرفع هذه هى مجرد حركة ظاهرية صورية(٣) . . . لمجاراة «أىّ ، وأية» ومماثلتهما فيها ، تجىء تبعًا للفظهما المبنى) ، وأن يكون هذا النعت مبدوءاً بأل التى للعهد الحضورىّ ؛ نحو : (أنا — أيُّها الجندىُّ — فداءُ وطنى) . (نحن — أيُّها الجنديان — نقضى الليلَ ساهرَيْنِ) . (نحن — أيُّها الجنودُ — حماةُ الأوطان) . (أنا — أيّتها الصانعةُ — حريصة على الإتقان) . (نحن — أيّتها الصانعتان — حريصتان على الإتقان) . . . (نحن — أيّتها الصانعات — حريصات على الإتقان . . .) .

فالضمير فى كل ما سبق ، مبتدأ . وكلمة «أىّ ، أو : أيّة» مفعول به لفعل واجب الحذف مع فاعله ، تقديره — مثلا — : «أخص» وهى مبنية على الضم فى محل نصب . و«ها» حرف تنبيه مبنى على السكون . والاسم المعرفة المقرون بأل ، نعت مرفوعٌ حتمًا ، رفعَ إتباع للناحية الشكلية اللفظية وحدها . وليس له محل(٣) إعرابىّ

---

(١) هذا الاسم أربعة أنواع ، يجىء بيانها فى الزيادة ص ١٢٥ .

(٢) يقول النحاة إنهما بُنيا هنا حملا لهما على النداء ، لأن أسباب البناء لاتنطبق عليهما . والحق أن علة بنائهما على الضم هنا وفى باب النداء هى الاستعمال العربى وحده .

(وفى صدر الجزء الأول بيان الأسباب التى ذكروها للبناء ، ثم تفنيدها) .

(٣،٣) التحقيق أن ضمته إتباع صورى لفظى (كما سبق فى باب النداء ص ٤٥ و ٤٩) ؛ إذ =

مطلقًا . مع أنه تابع للفظ كلمتى : « أىّ وأيّة » المبنيتين على الضم لفظًا ، وإن كانتا منصوبتين محلا — كما سبق .

ويصح تأخيرهما فى نهاية الجملة ؛ مثل : (نحن أنصارُ الحق أيُّها الطلابُ) (نحن أنصارُ الفضيلة أيَّتها الفتياتُ . . .) [1] .

٢ — إن كان الاسم المختص لفظًا آخر غير : « أىّ وأية » وجب نصبه ، سواءٌ أكان مضافًا أم غير مضاف . نحو (أنا — الطبيبَ — لا أتوانى فى إجابة الداعِى . . .) . : (أنا — طالبَ العلْم — لا تَفْتُرُ رغبتى فيه) [2] .

* * *

أوجه التشابه والتخالف بين الاختصاص والنداء :

بين الاختصاص والنداء تشابهٌ فى أمور ، وتَخالفٌ فى أخرى . فيتشابهان فى ثلاثة أمور [2] :

أولها : إفادة كلّ منهما الاختصاص وهو فى هذا الباب خاص بالمتكلم أو المخاطب ، وفى باب النداء خاص بالمخاطب .

ثانيها : أن كلا منهما للحاضر (أى المتكلم أو المخاطب) [3] ولا يكون ضمير غائب .

ثالثها : أن الاختصاص يؤدى — بسبب ما فيه من تحديد وإيضاح — إلى تقوية المعنى وتوكيده ، وقد يتحقق هذا فى النداء كذلك أحيانًا ؛ كقولك لمن هو مصغ إليك ، مقبل على حديثك : إن الأمر — يا فلان [4] — هو ما فصلته لك [5] . .

= لا مقتضى للرفع الإعرابى ، ولا البناء ، فهى محض حركة صورية — فيما يقال — . ولكن انظر تفصيل الكلام فى هذا الحكم الهامّ فى رقم ١ من هامش ص ٤٧ . .

(١) إعراب هذه الجملة الفعلية المحذوفة موضح فى « ب » ص ١٢٥ .

(٢ و ٢) يردد النحاة هذه الأوجه لإثبات المشابهة . والحق أن هذه المشابهة واهية ، ولا يكاد أمرها يقوى إلا فى « أى وأية » بسبب بنائهما على الضم فى محل نصب ، ووجود حرف التنبيه والنعت بعدهما ، وكل هذا مع الأمور الثلاثة السالفة .

(٣) يلاحظ أن النداء — كما سبق فى بابه ، ص ١ وفى هامش ص ٦٨ — لا يكون للمتكلم .

(٤) ويذكر اسمه الحقيق فى النداء .

(٥) سبقت الإشارة لهذا فى رقم ٢ من هامش ص ١ .

ويختلفان فى أمور : بعضها لفظى ، والآخر معنوى . فاللفظية أشهرها :

١ - أن الاسم المختص لا يذكر معه حرف نداء مطلقاً ، لا لفظاً ، ولا تقديراً . (لا « يا » ، ولا غيرها) .

٢ - أنه لا يكون فى صدر الجملة وإنما يكون بين طياتها - كالأمثلة السالفة - أو فى آخرها : نحو : اللهم ساعدنا على النَّصر - أيُّها الجنودُ ، أوأيَّتها الكتيبةُ .

٣ - أنه لا بد أن يسبقه ضمير بمعناه فى التكلم[1] أو الخطاب - . والغالب أن يكون ضمير تكلم . ولا يصح أن يكون السابق ضمير غَيْبة ، ولا اسمًا ظاهراً . ومن أمثلة ضمير الخطاب قولهم فى الدعاء : (سبحانك اللهَ العظيمَ) ، (وبك - اللهَ - نرجو الفضل) . بنصب كلمة : « الله » فيهما .

٤ - أن الاسم المختص منصوب دائمًا فى لفظه ، عَلَمًا كان أو غير عَلَم إلا « أىّ وأية » فإنهما مبنيتان على الضم لفظًا ، منصوبتان محلا . . . أما المنادى فإن العلم والنكرة المقصودة مبنيان فيه - فى الأغلب - على الضم فى محل نصب ، وكذا : أىّ ، وأية ؛ يبنيان فى النداء على الضم فى محل نصب .

٥ - أنَّه يقل أن يكون علَما - ومع قلته جائز - نحو : أنا - خالداً - حطَّمت أصنام الجاهلية .

٦ - أنه يكثر تصديره « بأل » بخلاف المنادي فلايجوز اقترانه بأل إلا فى بعض حالات سبق سردها[2] .

٧ - أنه لايكون نكرة ، ولااسم إشارة ، ولاضميراً ، ولااسم موصول .

٨ - أن « أيًّا وأيَّة » هنا لا توصفان باسم إشارة . بخلافهما فى النداء ، وأن صفتهما واجبة الرفع الصورىّ اتفاقًا ، بخلافهما فى النداء[3] .

٩ - أن « أيًّا » مختصة هنا بالمذكر مفرداً ، ومثنى ، وجمعًا ، ولا تُستعمل للمؤنث

---

(١) سواء أكان ضمير المتكلم خاصا به وحده ، أم شاركه فيه غيره ؛ فالخاص مثل : « أنا » والآخر مثل : « نحن » .

(٢) فى ص ٣٦ .

(٣) فى رقم ٢ من ص ٤٥ ورقم ٣ من هامش ص ٤٦ ما يوضح هذا الخلاف .

بخلافها فى النداء . كما أن « أية » مختصة هنا وفى النداء ، بالمؤنث مفرداً ومثنى ، وجمعًا ، ولاتكون للمذكر .

١٠ – أنه لايُرَخَّم اختياراً ، ولايستغاث به ، ولايندب . . .

١١ – أن العامل هنا محذوف وجوبًا مع فاعله بغير تعويض ، أما فى النداء فحرف النداء عوض عنهما . وأن الفعل المحذوف هنا تقديره – غالبًا – « أخُصُّ » أو : ما بمعناه . أما فى النداء فالفعل تقديره : أدعو : أو : أنادى ، أو : ما بمعناها

والمعنوية أشهرها :

١ – أن الكلام مع الاختصاص خبر ، ومع النداء إنشاء .

٢ – أن الغرض الأصلى من الاختصاص هو قصر المعنى على الاسم المعرفة ، وتخصيصه من بين أمثاله بما نسب إليه . وقد يكون الغرض هو : الفخر ، أو التواضع أو : زيادة البيان : – كما شرحنا – وأما الغرض من النداء الأصيل(١) فطلب الإقبال . بالتفصيل الذى سردناه(٢) فى بابه(٣) . . .

---

(١) دون النداء الذى خرج عن الغرض الأصل إلى غيره .

(٢) ص ١ وما بعدها و هـ من ص ٥ .

(٣) وقد اقتصر ابن مالك فى بيان ما سبق كله ، على بيتين دوّنهما فى باب مستقل عنوانه : الاختصاص ، قال :

الِاخْتِصَاصُ : كَنِدَاءٍ دُونَ « يَا » كَأَيُّهَا الْفَتَى ، بِإِثْرِ : ارْجُونِيَا

أى : كقولك ارجونى أيها الفتى ، بوقوع : « أيها الفتى » إثر : « ارجونى » ، أى : على إثرها ، وبعدها . ثم قال :

وَقَدْ يُرَى ذا دُونَ « أىٍّ » تِلْوَ « أَلْ » كَمِثْل : نَحْنُ الْعُرْبَ أَسْخَى مَنْ بَذَلْ

أى : قد يرى الاختصاص مستعملا من غير كلمة « أى ، وأية » فيه . يريد : من غير أن يكون الاسم المختص هو لفظ : « أى ، أو : أية » وإنما يكون اسما مشتملا على « أل » كالمثال الذى ساقه ، وهو : (نحن – العرب – أسخى من بذل) ، أى : أكرم من أعطى ماله . فكل ما يفهم من البيتين هو أن الاختصاص كالنداء ، لكن من غير حرف نداء مطلقاً ، وأن لفظه قد يكون : « أىّ وأيّة » ، وأن الاختصاص قد يستغنى عنهما باسم ظاهر فيه : « أل » وهذا الكلام مبتور .

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

(أ) يفهم مما سبق أن الاسم المختص (المخصوص) أربعة أنواع .

الأول منها مبنى على الضم وجوباً ، فى محل نصب وهو : «أى» للمذكر و «أيّة» للمؤنث ؛ مع التزام كل صيغة بصورتها فى جميع استعمالاتها ، ووقوع «ها» التى للتنبيه بعدهما ، ومجىء نعت لهما مقرون بأل التى للعهد الحضورى .

أما الثلاثة الباقية فواجبة النصب ، وهى : المقرون بأل ، نحو : (نحن — الشرفاءَ — نترفع عن الدنايا) . والمضاف ، نحو : (أنا — صانعَ المعروف — لا أرجو عليه جزاء) . والعَلَمَ — وهو أقل الأربعة استعمالا — نحو : (أنا — علياً — لا أهاب فى سبيل الحق شيئاً) .

(ب) الاسم المختص منصوب بفعل محذوف وجوباً مع فاعله ، والجملة — فى الغالب — تكون فى محل نصب ، حالا من الضمير الصالح قبلها لأنْ يكون صاحب حال[1] ؛ كالتى فى مثل : ارجونى[2] أيها الفتى . وفى مثل : ربنا اغفر لنا أيتها الجماعة[3] .

وقد تكون أحياناً معترضة : مثل : نحن — الحكامَ — خُدَّامُ الوطن ، أى : أخص الحكام . فهذه معترضة بين المبتدأ وخبره . ومثلها : إنا — معاشرَ الأنبياء — لا نورث[4] .

---

(١) فليس منه الضمير الذى يعرب مبتدأ فى رأى كثير من النحاة — وإن كان فى رأيهم تعسف كما سيجىء هنا فى رقم ٤ — .

(٢) التقدير : ارجونى حال كونى مخصوصاً من بين الفتيان — اغفر لنا حال كوننا مخصوصين بين الجماعات . وقد نص النحاة على إعراب واو الجماعة فاعلا لفعل الأمر ، وعلى إعراب جملتى الاختصاص فى المثالين حالين من الياء ، ونا .

(٣) فلا يكون لها محل من الإعراب ؛ كالشأن فى كل الجمل المعترضة .

(٤) كانت الجملة هنا معترضة لتوسطها بين شيئين متلازمين ؛ قبل أن يستوفى أولهما ما يلزم له . وقد نص النحاة على أنها معترضة ، ولم يعربوها هنا حالا من الضمير الذى قبلها — كما أعربوها فى المثالين السابقين — فراراً من مجىء الحال مما أصله المبتدأ ؛ إذ الشائع بين كثرتهم ألا يكون صاحب الحال مبتدأ ، ولا أصله مبتدأ ، وقد عرضنا — فى الجزء الثانى ، باب : الحال م ٨٤ ص ٣٢٩ وم ٨٥ ص ٣٧٧ — لهذا الشائع ، وانتهينا إلى تخطئته بالحجة القوية . وإذاً لا مانع أن تكون جملة الاختصاص الفعلية فى المثالين الأخيرين وأشباههما جملة حالية أو معترضة ، بل إنها فى الحالية أنسب للغرض ، وأوضح .

المسألة ١٤٠ :

التحذير والإغراء

(ا) التحذير : « تنبيه المخاطَب على أمر مكروه ؛ ليجتنبه »[١]. والأصل فى أسلوب التحذير أن يشتمل على ثلاثة أمور مجتمعة :

أولها : « المحذِّر » ، وهو المتكلم الذى يُوَجِّه التنبيه لغيره .

ثانيها : « المحذَّر » ، وهو الذى يتجه إليه التنبيه .

ثالثها : « المحذور » ، أو « المحذَّر منه » ، وهو : الأمر المكروه الذى يصدر بسببه التنبيه .

ولكن هذا الأصل قد يُعْدَل عنه أحيانًا كثيرة ، فيقتصر الأسلوب على بعض تلك الأمور الثلاثة ، — كما سنعرف — .

ولأسلوب التحذير — بمعناه اللغوىّ العامّ[٢] — صور مختلفة ؛ منها : صورة الأمر ؛ كالذى فى قول الشاعر :

اِحْذَرْ مصاحبة اللئيم ؛ فإنها ... تُعْدِى كما يُعْدِى السليمَ الأجربُ

ومنها : صورة النهى ؛ كقول الأعرابى فى لغته ، وقد فتنته :

لا تَلُمْنِى فى هواها ... ليس يرضِينى سواها ...

ومنها : الصورة المبدوءة بالضمير « إيَّاكَ[٣] » وفروعه الخاصة بالخطاب[٤]

---

(١) هذا تعريف لغوى يردده — بنصه — كثير من النحاة . ولكن يفضل بعضهم أن يقال : (إنه اسم منصوب ، معمول للفعل : « أُحَذِّرُ » المحذوف ، ونحوه .) لأن هذا يناسب مهمة النحو التى هى البحث فى أحوال الكلم إعرابًا و بناء . وأيضاً ليدخل فى التعريف نحو قول الشاعر :

بينى وبينك حُرمةٌ ... اللهَ فى تضييعها

بنصب كلمة : « اللهَ » ، بعامل محذوف تقديره : اِحذَرِ ، أو : اخشَ ، أو : اتقِ ، أو نحو ذلك . . فبناء على التعريف اللغوى يكون : « الله » هو الأمر المكروه ؛ وهذا لا يليق.

(٢) الذى يشمل « الاصطلاحى » الآتى ، وغير الاصطلاحى .

(٣) بكسر الهمزة ، مجاراة لأفصح اللغات ، وأشهرها ، ويجوز فتحها فى لغة ، كما يجوز قلبها « هاء مكسورة » فى لغة أخرى . . . .

(٤) هى : إياكَ ، وإياكما ، وإياكم ، وإياكن .

كالذى فى قول أعرابية لابنها : (إياكَ والنميمةَ[1] . فإنها تزرع الضَّغينةَ[2] ، وتُفرِّقُ بين المحبين . وإيَّاكَ والتَّعرُّضَ للعُيُوبِ ؛ فتُتَّخَذُ غرَضًا[3] ، وخليقٌ[4] ألاَّ يثبتَ الغرضُ على كثرة السِّهام ...) وقولهم : (إياكم وثورة الغضب فإنها تَجلب المرض وسوء العاقبة .) إلى غير هذا من العبارات والصور المتعددة التى تحقق « التحذير » بمعناه اللغوىّ العام .

غير أنّ الكثير من الصور السالفة لا يخضع لأحكام هذا الباب . ولا تنطبق عليه ضوابطه النحوية وقواعده ؛ لأن هذه الضوابط والقواعد والأحكام ، لا تنطبق إلا على خمسة أنواع « اصطلاحية » ؛ يسمونها : « صور التحذير الاصطلاحى » ؛ هى — وحدها — المقصودة من هذا الباب بكلّ ما يحْويه ، ولا سيما اشتمال كل منها على اسم منصوب يُعْرَب مفعولاً به لفعل محذوف مع مرفوعه . وفيما يلى بيان هذه الأنواع الخمسة الاصطلاحية :

النوع الأول : صورة تقتصر على ذكر « المحذَّر منه » (وهو : الأمر المكروه) اسمًا ظاهراً[5] ، دون تكرار ، ولا عطف مثيل له عليه — والمراد بالمثيل هنا ؛ محذرٌ منه ، آخر — ؛ كتحذير الطفل من النار ؛ بأن يقال له : النارَ ، وكتحذيره من سيارة ؛ بأن يقال له : السيَّارةَ .

وحكم هذا النوع : جواز نصبه بفعل محذوف جوازاً هو ومرفوعه . فكلمة : « النار » أو « السيارة » يجوز نصبها على اعتبارها مفعولا به لفعل محذوف جوازاً تقديره — مثلا — : احذَر النارَ — احذر السيارةَ . والفاعل ضمير محذوف معه أيضًا ؛ تقديره : أنت . ويجوز تقدير فعل آخر يناسب المعنى والسياق من غير تقيد بشىء فى اختياره إلا موافقة المعنى ، وصحة التركيب ، مثل : اجتنب النار — اجتنب السيارة . . . أو : حاذرْ ، أو : جانبْ . . .

وفى كل هذه الأمثلة يصح حذف الفعل وفاعله معـًا ، أو ذكرهما معـًا[6] ،

---

(١) السعى بين الناس بالإفساد .
(٢) الحقد والعداوة .
(٣) هدفاً تُصوب إليه السهام .
(٤) جدير ، أمر محقق . . .
(٥) أى : ليس ضميراً
(٦) مع ملاحظة أن الضمير المستتر نوع من الضمير المذكور — لا من المحذوف — طبقاً لما سبق إيضاحه فى باب الضمير — ج ١ .

فيقال : النارَ ، أو اجتنب النارَ . . . كما يصح ضبط « المحذَّر منه » ضبطًا آخر غير النصب ، كالرفع ؛ فيقال : النارُ ، على اعتباره — مثلا — مبتدأ خبرُه محذوف . لكنه فى حالة التصريح بفعله لا يدخل فى عِداد الأساليب الاصطلاحية الخمسة ، وكذلك فى حالة ضبطه بغير النصب . إذ الشرط الأساسى فى التحذير الاصطلاحىّ . أن يكون الاسم منصوبًا على أنه : « مفعول به » ، وناصبه عامل محذوف هو ومرفوعه[1] . معًا .

النوع الثانى : صورة تشتمل على ذكر« المحذَّر منه » اسمًا ظاهراً[2] ؛ إمَّا مكرراً ، وإما معطوفًا عليه مثلُه بالواو — دون غيرها — ، نحو : البردَ البردَ — البردَ والمطرَ .

وحكم هذا النوع : وجوب نصب الاسم فى الصورتين بعامل محذوف مع مرفوعه وجوبًا[2] . ويراعى فى تقديره موافقته للمعنى وصحة التركيب ؛ نحو : (احذر البردَ البردَ — احذر البردَ والمطرَ) . أو : تجنب . . . أو اتَّقِ . . . فحكم هذا النوع : وجوب النصب ، ووجوب حذف العامل ومرفوعه معًا . ويتعين فى صورة « التكرار » أن يكون الاسم الثانى توكيداً لفظيًّا ، وفى حالة « العطف » أن يكون حرف العطف هو : « الواو » — دون غيرها — وما بعدها معطوف على الاسم قبلها عطفَ مفردات ، لا عطف جُمَل .

النوع الثالث : صورة تشتمل على ذكر اسم ظاهر[3] مختوم بكاف خطاب للمحذَّر ، بحيث يكون هذا الاسم هو الموضع أو الشىء الذى يُخاف عليه ، سواء أكان مكرراً أم غير مكرر ، معطوفًا عليه بالواو مثيل له — أىْ : « مُحذَّر آخر » أم غير معطوف . ولا بد فى صورة العطف أن يكون المعطوف « مُحَذَّراً » أيضًا (كالمعطوف عليه) ، كأن يقال لمن يحاول لمس طِلاء سائل : يدَك — أو : يدَك يدَك — أو : يدَك وملابسَك . والتقدير : أبْعد يدك . . . — أبعدْ يدك وملابسك . . . ، أو : صُنْ يدك . . . ، صن يدك وملابسك . . . ويصح اختيار عامل محذوف آخر يناسب السياق والتركيب . . .

---

(١) والداعى البلاغى للحذف هو ضيق الوقت ، لأن أكثر حالات التحذير تتطلب الإسراع ؛ ليتنبه المخاطب قبل فوات الفرصة ، كى لا يصيبه المكروه بفواتها .
(٢ و ٢) أى : ليس ضميراً — كما سبق —
(٣) لهذا إيضاح آخر ، يجىء فى : « د » و « هـ » من الزيادة والتفصيل ص ١٣٤ و ١٣٥

وحكم هذا النوع : وجوب نصب الاسم السابق الذى تكرر ، وكذلك المعطوف عليه . والناصب لهما عامل محذوف مع مرفوعه وجوبًا[1] وما بعد الواو معطوف على ما قبله عطف مفردات ، أمَّا الذى جاء تكراراً فتوكيد لفظىّ .

فإن كان الاسم منفرداً (أى : ليس مكرراً ولا معطوفًا عليه) فحكمه حكم النوع الأول الذى يجوز نصبه بعامل محذوف مع مرفوعه جوازاً — لا وجوبًا — فيصح إظهار عامله وحذفه ، كما يصح ضبطه بغير النصب ؛ فإذا ظهر عامله أو كان الضبط بغير النصب فلن يكون من أساليب « التحذير الاصطلاحى » ؛ — كما أوضحنا فى ذلك النوع — .

النوع الرابع : صورة تشتمل على اسم ظاهر مختوم بكاف خطاب للمحذَّر ، ويكون هذا الاسم كما فى النوع السالف هو الموضع أو الشىء الذى يخاف عليه ، ولكن قد عطف عليه بالواو — دون غيرها — « المُحذَّر منه » ؛ نحو : يدكَ والسكينَ — رأسَك وحرارةَ الشمس — مواعيدَك والخُلْفَ . فالمعطوف هنا « محذَّر منه » ، بخلافه فى النوع السَّالف الذى يكون فيه المعطوف « محذَّرا » . . .[2]

وحكم هذا النوع : وجوب نصب الاسم الظاهر والمعطوف ، وأن يكون عامل النصب محذوفًا مع مرفوعه وجوبًا[3] . والأيسر والأسهل اختيار عاملَيْنِ مناسبَيْن[4] أحدهما : للمعطوف عليه ، والآخر : للمعطوف . ولا يراعى فى اختيارهما إلا مناسبتهما للسياق والتركيب ؛ كأن يقال : صُنْ يدك وأَبعِد السكين — احفظ رأسك ، واحذر حرارة الشمس — تذكَّرْ مواعيدك ، وتجنبِ الخلف . . . وأمثال هذا مما هو مناسب . وعلى هذا التقدير يكون أسلوب التحذير جملتين تشتمل السابقة منهما على الموضع أو الشىء الذى يُخاف عليه ، ويتجه إليه التحذير ،

---

(١) لهذا الحكم إيضاح آخر يجىء فى « د » و « هـ » من الزيادة والتفصيل ، ص ١٣٤ و ١٣٥ .

(٢) الفرق بين هذا النوع وسابقه . أن هذا النوع لا بد فيه من معطوف يكون محذراً منه . أما السابق فقد يوجد معطوف أو لا يوجد ، وإن وجد وجب أن يكون اسماً ظاهراً موضعاً للخوف عليه ، وليس محذراً منه .

(٣) لهذا الحكم إيضاح يجىء فى : « د » و « هـ » من الزيادة ص ١٣٤ و ١٣٥ .

(٤) وقد يمكن اختيار عامل واحد يستقيم معه المعنى ، ويساير الضوابط العامة. وفى هذه الحالة يكون العطف عطف مفردات .

وتشتمل المتأخرة على « محذَّر منه » وبين الجملتين واو العطف ؛ تعطف الجملة الثانية على الأولى ؛ فيكون العطف عطف جُمَل ، لا مفردات [1]. . .

النوع الخامس : صورة تشتمل على ذكر المحذِّر ضميراً منصوبًا للمخاطب ، هو : « إياك »[2] وفروعه . وبعده « المحذَّر منه » ، اسمًا مسبوقًا بالواو ، — دون غيرها — أو غير مسبوق بها ، أو مجروراً بالحرف : « مِنْ » . فلا بد فى هذا النوع من ذكر « المحذِّر » ضميراً معيّنا ، ثم « المحذَّر منه » . فمثال المسبوق بالواو قول الأعرابية لابنها : (إياكَ والجُردَ بدينك ، والبخلَ بمالك . . .) . وقولهم : إياكم والدَّيْن ؛ فإنه همٌّ بالليل ، ومَذَلة بالنهار . ومثال غير المسبوق بها قولهم : (إياكم تحكيمَ الأهواء السيئة ؛ فإن عاجِلَتها ذميم ، وآجلها وخيم . ومن أماتَ هواه أحيا كرامته) . وقول الشاعر :

إيَّاكَ إيَّاكَ المِرَاء[3] ؛ فإنَّه ... إلى الشرِّ دَعَّاءٌ ، وللشرِّ جالبُ

ومثال المجرور بِمِنْ قولهم : (إياك من مؤاخاة الأحمق ؛ فإنه يريد أن ينفعك فيضرَّك) . وقولهم : (إياك من عزّة الغضب الطائش ؛ فإنها تُفضِي إلى ذلة الاعتذار المهين) .

وحكم هذا النوع : وجوب ذِكْر المحذَّر منه بعد الضمير « إياك » وفروعه ، ووجوب نصْب هذا الضمير[4] ؛ باعتباره مفعولا به لفعل واجب الحذف مع مرفوعه ، تقديره : «أحذِّر» ، والأصل : « أحَذّرك» . ثم أريد تقديم : « الكاف » لداع بلاغىّ ؛ هو : «إفادة الحصر» ؛ فمنع من تقديمها أنها ضمير متصل لا يستقل بنفسه ، ولا يوجد إلا فى ختام كلمة أخرى . فلم يكن بدٌّ — عند إرادة تقديمه — من الاستغناء عنه ، والإتيان بضمير آخر منصوب ، له معناه ، ويمتاز بأنه يستقل

---

(١) هناك تقديرات وإعرابات أخرى لا تسلم من تعقيد أو صعوبة ، ولا حاجة لنا بها بعد أن تلاقت الآراء المختلفة عند وجوب نصب المتعاطفين ، ووجوب حذف عامل النصب مع مرفوعه . أما الخلاف المنيف فى غير هاتين الناحيتين فيريحنا منه الالتجاء إلى الطريقة التى تخيرناها .

(٢) الأحسن اعتبار « إيا » ومعها علامة الخطاب التى بعدها ، هما الضمير المنصوب ، ولا داعى لاعتبار الضمير هو : « إيا » ، واعتبار ما بعده حرف خطاب

(وقد سبق إيضاح هذا وتفصيل الكلام عليه فى موضعه من باب : «الضمير» ج ١ ص ١٦٣ م ١٩) .

(٣) الطعن فى كلام غيرك بقصد تكذيبه ، وتحقيره .

(٤) الحكم إيضاح يجىء فى « د و هـ » من الزيادة والتفصيل ص ١٣٤ و ١٣٥ .

بنفسه ، وهو الضمير : « إياك » فصار الكلام : « إياك أحذّر » ثم حذف الفعل والفاعل معاً ؛ مجاراة للمأثور من الكلام الفصيح الذى يطّرد فيه هذا الحذف الواجب .

أما الاسم الظاهر المذكور بعد «إياكَ» وفروعها فإن سبقته واو العطف وجب نصبه بفعل محذوف مع مرفوعه وجوبًا . والأحسن الأيسر — اختيار فعل خاص به يناسبه ويساير المقام ، ويكون غيْر الفعل الناصب للضمير « إياك » فيجتمع فى الأسلوب فعلان محذوفان مع مرفوعيهما . فى المثالين السابقين[1] : (إياك والنميمة) — (إياك والتعرض للعيوب ...) يكون التقدير ؛ إيَّاك أحذّر ، وأبغِضُ النميمةَ — إياك أحذّر ، وأقبِح التَّعرّض للعيوب . بمعنى : أحذرك وأبغض ... وأقبّح ...

ويصح أن يكون التقدير : إياك احْفَظْ[2] ، واحْذر النميمة — إياك احْفَظْ[2] ، واتْرك التَّعرّض للعيوب . . . وهكذا من غير تقيد بشىء إلا نصب الاسم بعد الواو ، واختيار فعل — أىّ فعل — يناسب المقام ، ويساير الأسلوب الصحيح . وعلى هذا تكون الواو حرف عطف ، والجملة بعدها معطوفة على الجملة التى قبلها . وبالرغم من حذف الفعل ومرفوعه فى كل جملة ؛ يراعى المحذوف هنا فى العطف كأنه مذكور ؛ فى الأسلوب جملتان ، الثانية منهما معطوفة بالواو على الأولى .

فإن لم تكن الواو مذكورة فالأسهل إعراب المنصوب بعدها مفعولا به للفعل : « أحذّر» المحذوف ؛ لأنه قد ينصب مفعولين بنفسه مباشرة . فأول المفعولين هو : «إياك» وفروعه ، وثانى المفعولين هو الاسم الظاهر الواقع بعد الضمير «إياك» ، وفروعه .

أما إذا قلنا : « إياك من النميمة ... » . « إياك من التّعرض للعيوب ... » . فإن الجار مع مجروره متعلقان بالفعل المحذوف وجوباً ؛ وهو : « أحذر» ؛ لأنه قد يتعدى — أيضًا —

---

(١) فى ص ١٢٧ .

(٢و٢) والأصل : احفظ نفسك واحذر النميمة ، أو : باعد نفسك . . . و . . . حذف الفعل وفاعله فصار الكلام : نفسك واحذر النميمة ، ثم حذف المضاف (نفس) وأقيم المضاف إليه (وهو : الكاف) مقامه ، فصار منصوباً مثله ؛ وأتينا بدله بضمير منفصل ؛ هو : « إياك » ، السبب الذى بيناه فى الصفحة السالفة . ونعود فنكرر هنا ما رددناه — وما سيجىء فى « ا » ص ١٣٣ — ؛ وهو : أن تقدير الفعل المحذوف فى جميع مسائل هذا الباب — وغيره — متروك للمتكلم يختاره بغير قيد ، إلا قيد المناسبة للسياق ، ومسايرته للتركيب الصحيح . ومن المسايرة للتركيب الصحيح ألا تعطف الجملة الثانية على الأولى إذا كانت إحداهما خبراً والأخرى إنشاء ، — طبقاً للرأى الأقوى .

لمفعولين ؛ ينصب أحدهما بنفسه مباشرة ، ويتعدى للآخر بحرف الجر : « مِن » .

وفى جميع الصور السالفة يجوز تكرار الضمير « إياك » وعدم تكراره ؛ فلا يتغير شيء من الأحكام المتقدّمة. وعند التكرار يُعرب « إياك » الثانى توكيداً لفظيًّا للأول.

ولا يصح أن يكون الضمير « إيًّا » المتحذّر مختوماً بغير علامة الخطاب[1] فلا يقال : إياى ومعاونة الظالم ، ولا إياه ومعاونة الظالم ؛ لأن المتكلم لا يحذر نفسه ، ولا يحذر الغائب. وقد وردت أمثلة نادرة من هذا النوع الممنوع ، لا يصح القياس عليها .

لكن يصح أن يكون « المحذَّر منه » ضميراً غائبًا معطوفًا على « المحذَّر » ؛ نحو : لا تصاحب الأحمق ، وإياك وإياه . فالضمير « إياه » فى حكم كلمة « النميمة » فى مثال : « إياك والنميمة . . . » ومن هذا قول الشاعر القديم :

فلا تصحب أخا الجهلِ ... وإياكَ وإياهُ

وعلى هذا لا يكون التحذير بضميرى الغائب والمتكلم شاذًّا إلا إذا كان محذَّراً لا محذَّراً منه[2] . . .

* * *

يمكن تلخيص الأحكام السابقة كلها فيما يأتى :

١ — إن كان أسلوب التحذير مصدَّراً بالضمير « إياك » وفروعه — وجب فى كل الأحوال نصب هذا الضمير بعامل محذوف مع مرفوعه وجوبًا . سواء فى هذا أن يكون الضمير مكرراً أم غير مكرر ، عطف عليه ، أم لم يعطف عليه ، جُرّ بعده « المحذَّر منه » أم نصب . . .

٢ — إن كان أسلوب التحذير غير مُصدّر بالضمير « إياك » وفروعه وجب نصب الاسم الظاهر بعامل محذوف مع مرفوعه وجوباً ؛ بشرط العطف أو التكرار[3] . فإن لم يوجد عطف ولا تكرار جاز النصب بعامل محذوف مع مرفوعه جوازاً ؛ فيصح إظهارهما ، كما يصح ضبط الاسم بغير النصب . وفى حالة إظهارهما ، أو ضبط الاسم بغير النصب — حيث لا عطف ولا تكرار فيهما — لا يتعين الأسلوب للتحذير . . .

---

(١) غيرها هو علامة التكلم ، أو الغياب . (٢) راجع الخضرى .

(٣) انظر « د و هـ » — ص ١٣٤ و ١٣٥ — فى الزيادة والتفصيل التاليين ، حيث ترى إيضاحاً وتكميلا .

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

(ا) تضمنت المراجع المطولة جدلاً يصدع الرأس فى تقدير عامل النصب المحذوف فى التحذير – ولا سيما ناصب الضمير « إياك وفروعه » – أهو الفعل : أحذِّر ، أم باعِدْ ، أم اجتنبْ ، أم احْذرْ ؟ . . . أينصب مباشرة أم لا ينصب إلا على تأويل آخر . . . و . . .

والأمر لا يحتاج لكل هذا . وخير ما يقال فى شأن المحذوف هو ما سجله بعض المحققين ، ونصه[1] : (الحق أن يقال : لا يقتصر على تقدير : « باعدْ » ، ولا على تقدير : « احذَرْ » . . . ؛ بل الواجب تقدير ما يؤدى الغرض ؛ إذ المقدَّر ليس أمراً متعبَّدا به لا يُعْدل عنه[1]) .

وهذا رأى نفيس ، صادق ، يجب اتخاذه دستوراً عند تقدير المحذوف فى التحذير ، وفى الإغراء ، وفى غيرهما من كل ما يحتاج إلى تقدير .

(ب) يقول بعض النحاة إن الضمير : « إياكَ » وفروعه منصوب بفعل محذوف مع فاعله ، وأن فاعله الضمير عاد فاستتر فى الضمير « إياك » وصار « إياك » مغنياً عن التلفظ بالفعل المحذوف ، ففى مثل قولهم : « إياك والحسد ، فإنه يؤثر فيك أسوأ الأثر ، ولا يؤثر فى عدوك . . . » نجد فى لفظ إياك ضميرين :

أحدهما : هذا البارز المنفصل المنصوب ، وهو : « إياك » .

[illegible] ضمير رفع ، مستكن فيه ، منتقل إليه من الفعل الناصب له . ويترتب على هذا أنك إذا أكدت : « إياك » توكيداً معنوياً بالنفس ، أو بالعين ، قلت : إياك نفسَك . أو إياك أنت نفسَك ، بفصل أو بغير فصل ؛ طبقاً لقواعد التوكيد المعنوى بالنفس والعين . أما إذا أكدت ضمير الرفع المستكن فيه فإنك تقول مراعاة لتلك القواعد : إياك أنت نفسُك ، بالفصل بالضمير المرفوع المنفصل ، دون ترك الفاصل . ومثل هذا يراعى عند العطف ؛ على الضمير المنصوب « إياك » : فتقول إياك والصديقَ ، والسفهاءَ . أو إياك أنت والصديقَ ، والسفهاءَ ؛

(١ و ١) راجع حاشية الصبان – ٣ أول باب : « التحذير » .

. . . .

. . . .

بفصل أو بغير فصل ، ومن الأول الذى لا فصل فيه قولهم[1] : (إيَّاكم والكِبْرَ ، والسُّخفَ ، والعظمة[2] ، فإنها عداوة مجتلبة[3] من غير إحْنة[4]) . وتقول عند العطف على الضمير المرفوع وحده : إياك أنت والصديقَ ، بالفصل .

وكل ما تقدم مبنى على أن الضمير الفاعل ينتقل من الفعل المحذوف ، ويستتر فى « إياك » وإخوته . وهو رأى لا يأخذ به فريق آخر يقرر أن الفعل وفاعله حُذِفا معاً : ولم يرجع الفاعل المحذوف ليستكن فى « إياك » وفروعه ، فليس معنا إلا ضمير واحد هو الضمير المنصوب البارز (إياك وفروعه) .

والأخذ بهذا الرأى أولى ؛ لبعده من التكلف والتعقيد ؛ ولأن الفريق الأول لم يؤيد رأيه — فيما رجعت إليه — بأمثلة من الكلام الفصيح يكون لها وحدها القول الفصل .

(حـ) يقول الرضىّ : (إن « المحذَّر منه » المكرر يكون اسمًا ظاهراً ؛ نحو : الأسدَ الأسدَ ، وسيفَكَ سيفَك . ويكون مضمراً ؛ كإياك إياك ، وإياه إياه : وإياى إياى)» .

والأحسن العدول عن المضمر لندرة الأمثلة الواردة منه ندرة لا تبيح القياس عليه ، ولا سيما ضمير غير المخاطب .

(د) قد يرفع ، المكرر والمعطوف فى أسلوب التحذير — وفى أساليب الإغراء ، وسيأتى قريبًا[5] — وفى هذه الحالة لا يكون الأسلوب تحذيراً اصطلاحيًّا . قال الفراء فى قوله تعالى : «ناقةَ الله وسقياها »..، نصبت كلمة : «ناقة» على التحذير[6] . ولو رفعت على إضمار مبتدأ مثل كلمة : « هذه » لجاز ، وكان التقدير : هذه ناقة الله ؛

---

(١) ما يأتى بعض وصية طويلة لعبدالحميد الكاتب ينصح فيها الكتاب (وهم : الأدباء) ويوضح آداب الكتابة بعد أن صار زعيم الكتاب فى عصره ، والكاتب الخاص لمروان بن محمد ، آخر خلفاء الأمويين . وقد قتل عبدالحميد سنة ١٣٢ هـ وهى السنة التى قامت فيها الدولة العباسية بعد أن أبادت الدولة الأموية .

(٢) المراد بها : الكبر .

(٣) مجلوبة ، يجرها صاحبها على نفسه بعمله ، وليس الب‍د منها أمراً خارجاً عن اختياره .

(٤) الإحنة : العداوة . يريد : أن المرء يجلب لنفسه العداوة بسبب تلك الصفات . لا بسبب عداوة وإساءة سبقت إليه ؛ فهو يدفع ضررها عنه .

(٥) فى ص ١٣٦ .

(٦) ويجوز أن تكون منصوبة على الإغراء — كما سيجىء فى رقم ٣ من هامش ص ١٣٦ .

. . . .
. . . .
لأن العرب قد ترفع ما فيه معنى التحذير .

(ه) يصح فى كثير من أمثلة التحذير المشتملة على الواو أن تكون هذه الواو للمعية إذا استقام المعنى عليها ؛ نحو : يدك والسيفَ – أصابعك والحبرَ . . . فلا مانع هنا أن تكون الواو للمعية ، والمراد : راقب يدك مع السيف – باعد أصابعك مع الحبر . . . أو نحو هذا التقدير ؛ فالاعتبار الأول دائمًا هو للمعنى وصحة التركيب . فإن اقتضى العطف وحده ، أو المعية وحدها ، أو جوازهما ...، نزلنا على حكمه؛ كما سبق[1] .

(و) ألحق بالتحذير والإغراء ألفاظ سنعرضها فى آخر الإغراء فى : «ب» قسم الزيادة[2] .

(ز) الأغلب فى أساليب التحذير أن تكونَ من نوع الإنشاء الطلبى ؛ تبعًا لعاملها الدّال على هذا النوع . فإن لم يكن دالا على الإنشاء الطلبىّ فهى خبرية .

* * *

(١) فى «ا» ص ١٣٢ . . .
(٢) فى ص ١٣٨ .

(ب) الإغراء :

هو : تنبيه المخاطب على أمر محبوب ليفعله[1]: نحو : (العملَ العملَ، فإنه مفتاح الغِنَى ، والطريقُ إلى المجد) . فالمتكلم به ، هو : «المُغْرِى» المخاطَب هو: «المُغْرَى» ... والأمر المحبوب هو: «المُغْرَى به» . وعلى هذه الثلاثة مجتمعة يقوم أسلوب: «الإغراء» .

وحكم الاسم المحبوب (وهو: المُغْرَى به) وجوب نصبه باعتباره مفعولا به لعامل مناسب للسياق ، محذوف مع مرفوعه وجوبًا ، بشرط أن يكون هذا الاسم مكرراً – كالمثال السابق – أو : معطوفًا عليه مثيله ؛ (أى : أمر محبوب آخر) كقولهم : الفرارَ والهربَ من اللئيم الأحمق ؛ فإنه كالحيّة لا يكون منها غيرُ اللدغ . أى : الزم الفرار والهرب[2] . . .

فإن لم يكن الاسم مكرراً ولا معطوفًا عليه مثلُه جاز نصبه مفعولا به لعامل مذكور أو محذوف ، وجاز أيضًا أن يضبط ضبطاً آخر غير النصب – كالرفع – تقول: «الاعتدالَ ، فإنه أمانٌ من سوء العاقبة» ، أى : الزم الاعتدال ، فيصح حذف العامل ويصح ذكره ، ويصح الرفع فيقال : «الاعتدالُ» . . . على اعتباره – مثلا – مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: الاعتدال مطلوب، فإنه[2] . . .

وفى حالة ظهور العامل ، وكذا فى حالة ضبط الاسم ضبطًا غير النصب على المفعول به ، لا يسمى الأسلوب[3] إغراء اصطلاحيًّا[4] . . . .

---

(١) يقال فى هذا التعريف إنه: لُغَوِىّ ، كما قيل فى التحذير (فى رقم ١ من هامش ص ١٢٦) .

(٢، ٢) ومثل هذا يقال فى ضبط كلمتى: «عمل ، وكدّ» فى الحكمة المأثورة : (عملك لا أملك، وكدّك لا جدّك . . .)

(٣) فإن لم نعتبره فى حالتَى التكرار والعطف مفعولا به جاز ضبطه بغير النصب ، كالرفع – مثلا – على الابتداء . وقد سبقت الإشارة فى – د ص ١٣٤ من الزيادة والتفصيل – إلى أن المكرر والمعطوف ، فى الإغراء قد يرفع فلا يسمى إغراء اصطلاحيا . ومن أمثلة المرفوع .

إن قومًا منهم : عُمَيْرٌ ، وأشبا ... هُ عُمَيْرٍ، ومنهم : السفاحُ ...
لجديرون بالوفاء إذا قا ... لَ أخو النجدة : السلاحُ السلاحُ

وأما كلمة : «ناقة» فى قوله تعالى : «ناقةَ الله وسقياها» فتصلح إغراء وتحذيراً – كما سبق فى «د» ص ١٣٤

(٤) فيما سبق يقول ابن مالك فى باب عنوانه : «التحذير والإغراء» : –

والأكثر فى أساليب الإغراء أنها إنشائية طلبية ؛ تبعًا لنوع عاملها الدال على هذا النوع . فإن لم يكن دالاً على الإنشاء الطلبي فهى خبرية .

- إيَّاكَ والشَّـرَّ ونَحْـوَه نَصَبْ   مُحَذِّرٌ بمَا استتَارُهُ وَجَبْ

يقول : المحذر – وهو المتكلم – نصب أسلوب : « إياك والشر » ونحو هذا الأسلوب . . نصبه بما وجب استتاره ؛ (أى : بعامل محذوف وجوباً) . هذا إن اشتمل الأسلوب على عاطف ؛ كالمثال الذى عرضه . فإن لم يكن مشتملا على عاطف فقد قال فيه :

ودونَ عَطْفٍ ذَا لِإيَّا انْسُبْ ، ومَـا   سِـوَاهُ سَتْرُ فِعْـلِهِ لَنْ يَلْزَمَا
إلَّا مَـعَ العَطْفِ أَوِ التَّكْرارِ   كالضيغَمَ الضيغَمَ ، يا ذا السَّارى

(الضيغم = الأسد . السارى : المسافر ليلا) .

يريد : انسب هذا الحكم لـ « إيا » أيضا عند عدم العطف عليها . بأن تقول : إياك الشر ، أو : إياك من الشر . أما فى جميع الحالات الأخرى – غير السالفتين . فحذف الفعل الناصب ليس واجباً إلا مع العطف أو التكرار . ثم بين بعد ذلك أن اشتمال أسلوب التحذير على محذَّر منه يكون هو الضمير : « إياى » للمتكلم ، و « إياك » للمخاطب ، وفروعهما . . . – أمر شاذ . والغائب أكثر شذوذاً ومن قاس عليه فقد انتبذ ، أى : ابتعد عن الصواب . يقول :

وَشَـذَّ إيَّاىَ ، وَإيَّاهُ أشَـذّ   وَعَنْ سَبيل القَصْد مَنْ قَاسَ انتبَذْ

ثم انتقل إلى الإغراء واكتفى فيه ببيت واحد هو :

وكَمُحَذِّرٍ بلَا إيَّا ، اجْعَـلَا   مُغْرًى به فى كُلِّ ما قد فُصِّـلا

أى : أن حكم الاسم المغرَى به كحكم المحذَّر الذى بغير « إياك » فى كل الأحكام .

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

(ا) ليس من اللازم أن تكون الواو فى الإغراء للعطف؛ فقد يقتضى المعنى أن تكون للمعية؛ نحو: المشى والاعتدال ؛ فتقوى — الإجادةَ والمثابرةَ؛ كى تفوزَ بما تهوى . وقد يقتضى المعنى العطف وحده ، أو يتسع للأمرين ، فيراعى دائمًا ما يقتضيه المعنى .

(ب) أُلحق — بالتحذير والإغراء فى وجوب إضمار الناصب — لا فى معناهما — بعض الأمثال المأثورة المسموعة بالنصب، وبعض العبارات الأخرى المسموعة بالنصب أيضًا ، والتى يسمونها : « شبه الأمثال » ، لأنها لا تبلغ مبلغ المثَل فى الشهرة ، وكثرة الاستعمال والتعميم، وقد تشتمل على قيد تخاطُب، أو حالة معينة .

(ا) فمن الأمثال :

١ — كليهما[1] وتمرا — وهو مثَل يقال لمن خُيِّر بين شيئين ، فطلبَهما معًا ، وطلبَ الزيادة عليهما . التقدير : أعطنى كليهما ، وزدنى تمرا .

٢ — الكلابَ على البقر؛ مثَل يضرب حين يريد المرء ترك الخير والشر يصطرعان، وأن يغتنم السلامة لنفسه . والتقدير : اترك الكلاب على البقر ، يتصرف كل منهما مع الآخر كما يشاء ، وانجُ بنفسك .

٣ — أحَشَفًا[2] وسوءَ كِيلة ، يضرب لمن يجمع بين إساءتين لغيره ، ويظلم الناس من ناحيتين . والتقدير : أتبيع حَشَفًا ، وتزيد سوء كيلة .

(ب) ومما يشبه المثل :

١ — قوله تعالى : « انتهُوا . خيراً لكم » . أى : انتهوا واصنعوا خيراً لكم .

٢ — من أنت ؟ عليًّا . التقدير : من أنت؟ تذكر عليًّا . يقال لمن يذكر عظيمًا جليل القدر بسوء .

---

(١) وورد قليلا : كلاهما — بالألف —

(٢) الحشف : أردأ التمر ، وسوء الكيلة — بكسر الكاف — : قبح الطريقة والهيئة التى تستخدم فى الكيل . . .

. . . .

. . . .

٣ – كلَّ شيء ولا هذا . والتقدير : اصنع كل شيء ، ولا تصنع هذا .
٤ – هذا ولا زعماتِك . التقدير : أرتضى هذا ، ولا أتوهم زعَماتك .
٥ – إن تأت فأهلَ الليل وأهلَ النهار . والتقدير : إن تأتِ فسوف تجد أهل الليل وأهل النهار فى خدمتك بدل أهلك .
٦ – مرحبًا ، وأهلا ، وسهلا . التقدير : وجَدت مرحبًا ، وأتيت أهلا ، ونزلتَ سهلا .
٧ – عذيرَك . أى : أظْهِرْ عُذرك ، أو أظهر عاذرك (عذير : بمعنى : عذر ، أو عاذر) .
٨ – ديارَ الأحباب . أى : اذكرْ ديار الأحباب . . .
وهكذا :
ويصحّ – كما عرفنا – تقدير أفعال مناسبة غير التى عرضناها . ويصح اعتبار الواو للمعية فى بعض مما سلف . والمهم استقامة المعنى .

المسالة ١٤١:

أسماء الأفعال .

تعريفها : (نُقَدّم أمثلة) :

فى اللغة ألفاظ يدل الواحد منها على « فعل » معيَّن ، – أى : محدد بزمنه ، ومعناه ، وعمله – لكنه لا يقبل العلامة التى يقبلها هذا الفعل المعيَّن ، والتى تُبيّن نوعه ؛ كاللفظ : « هَيْهَاتَ »[1] فى قول الشاعر يخاطب عزيزاً رحل عنه :

بَعُدتْ ديارٌ ، واحتوتْك ديارُ هيهاتَ[1] للنجم الرفيع قرارُ

فإنه يدل على الفعل الماضى : « بَعُدَ » ويقوم مقامه فى أداء معناه[2] ، وفى عمله ، وزمنه ، من غير أن يقبل العلامة الخاصة بالفعل الماضى ، (مثل : إحدى التاءين ؛ تاء التأنيث الساكنة ، أو تاء الفاعل . . .) ، إذ لم يَرِدْ عن العرب وجود علامة من العلامات الخاصة بالفعل الماضى فى « هيهات » .

وكاللفظ : « آه » فى قول الشاعر :

آهًا لها من ليالٍ !! هل تعودُ كما كانت ؟ وأىُّ ليالٍ عادَ ماضيها ؟

فإنه يدل على الفعل المضارع : « أتوجع » ويقوم مقامه فى معناه ، وعمله ، وزمنه . ولكنه لا يقبل علامة من العلامات الخاصة بالمضارع ؛ لأن العرب لم تُدخلها على « آه » قطّ .

وكاللفظ « حَذَارِ » فى قول المادح :

سلْ عن شجاعته ، وزُرْهُ مسالما وحَذَارِ ، ثم حَذَارِ منه ، مُحَاربا

فإنه يدل على فعل الأمر : « احْذَرْ » من غير أن يقبل علامةَ الأمر ؛ لأن العرب لم تدخلها على « حَذَارِ » مطلقًا . . .

والمراد من أن كل لفظ من هذه الألفاظ يدل على فعل معين محدَّد ؛ هو :

(١ و ١) وفيه لغات كثيرة ، أعلاها المذكورة هنا ، مسايرة للوارد فى القرآن الكريم . ومن لغاتها : « أيْهات » وهى لغة الحجازيين .

(٢) انظر معنى « اسم الفعل » فى الصفحة الآتية .

أنك لو سألت المراجع اللغوية عن المقصود من لفظ : « هَيْهاتَ » لكان الجواب : (هيهات ، معناه : بَعُدَ) — (آها ، معناه : أتوجع) — (حَذارِ ، معناه : احْذَرْ) ، وهكذا نظائرها .

فكلُّ لفظ مما سبق — ونظائره — يسمى : « اسم فعل » . وهو (١) : اسمٌ يدل

(١) التعريف الآتي صفوة تعريفات متعددة جاوزت ستة ، ولم تخل من قصور أو غموض . وهو أقرب إلى التعريف الدقيق الذي اختاره جمهورهم لاسم الفعل . ونزيده بياناً ووضوحاً بما يأتي : (مما ذكرناه عند تعريف الاسم ج ١ م ٢) .

لو وضعنا فاكهة معينة أمام إنسان لا يعرفها ؛ فسأل : ما هذه ؟ فأجبنا : « رمان » — مثلا — لكانت كلمة : « رمان » هي الرمز ، أو العلامة ، أو اللفظ الدال على تلك الفاكهة ، وإن شئت فقل : إنها « اسم » يفهم منه السامع تلك الفاكهة المعينة دون غيرها . فعندنا شيئان ؛ فاكهة لها أوصاف حسية خاصة بها ، ولفظ معين إذا نطقنا به انصرف الذهن مباشرة إلى تلك الفاكهة الخاصة . فلهذا اللفظ معنى ، أو مدلول ، أو مراد ؛ وما معناه ، أو مدلوله ، أو المراد منه إلا هذه الفاكهة ، وإن شئت فقل : إنه اسم ، هي معناه ومسماه . وأن هذا المعنى والمسمى له اسم ؛ هو : رُمّان . فالاسم ليس إلا رمزاً ، أو علامة ، أو شارة يراد بها أن تدل على شيء آخر ، وأن تعيّنه ، وتميزه من غيره . وهذا الشيء الآخر هو المراد من تلك الشارة ، والغرض من اتخاذها . فهو مدلولها ومرماها . أي : هو المسمى بها . ومتى ثبت أن الاسم هو الرمز والعلامة ، وأن المسمى هو : المرموز له ، المطلوب إدراكه بالعقل — كان الاسم متضمناً في ذاته كل أوصاف المسمى ، كالصورة التي يكتب إزاءها اسمها ؛ فإذا قرئ الاسم أولا دل على الصورة ومضمونها كاملة .

مثال آخر : هبك رأيت طائراً صغير الجسم ، جميل الشكل ، ساحر الغناء ، يتميز بأوصاف خاصة ، فسألت : ما هذا الطائر ؟ فقيل : « بلبل » . فإن كلمة : « بلبل » رمز ، أو : شارة ، أو : علامة على هذا الطائر المعين . فإذا سمعتها بعد ذلك أو قرأتها ، فهمت ما ترمز إليه ، وما تشير له ، وإن شئت فقل : فهمت معناها وما تدل عليه ، أي : فهمت مدلولها ومسماها ، لأنها الاسم الدال عليه . فكلمة : « البلبل » مدلولها الطائر المعين ، وهذا الطائر المعين له اسم ، هو : « البلبل » ، فلكل اسم مسمى ، ولكل مسمى اسم ، ولا ينفصل أحدهما عن صاحبه ، مهما كثرت ألفاظ كل ، وتعددت الكلمات الدالة عليه .

قياساً على ما سبق ، ما الذي نفهمه حين نسمع كلمة : هيهات ؟ نفهم أن مدلولها ومرماها هو الفعل « بَعُدَ » بكل خصائصه ؛ من الدلالة على معنى البعد ، والمضي ، والعمل ، مع عدم التأثر بالعوامل . فاللفظ : « هيهات » رمز ، أو شارة ، أو علامة — تدل على الفعل : « بعُد » . أي : أن اللفظ : « هيهات » اسم ، مسماه الفعل : « بَعُدَ » . والفعل : « بَعُدَ » مسمى ، له اسم ؛ هو : « هيهات » .

وإذا سئلت : ما المراد من : « آه » ؟ كان الجواب : « أتوجع » . فكلمة : « آه » هي الرمز ، أو : العلامة ، أو الاسم . أما المرموز له ، أو : المسمى — فهو الفعل المضارع : « أتوجع » بكل خصائص المضارع ؛ من معنى ، وزمن ، وعمل ، مع سلامة الرمز من التأثر بالعوامل التي يتأثر بها —

على فعل معين ، ويتضمن معناه ، وزمنه ، وعمله ، من غير أن يقبل علامته ، أو يتأثر بالعوامل(١) .

ما يمتاز به اسم الفعل(٢) :

بالرغم من أن شأنه هو ما وصفنا فقد اكتسب بالاستعمال العربيّ القديم مزيّتين ليستا للفعل الذى بمعناه .

الأولى : أن اسم الفعل أقوى من الفعل الذى بمعناه فى أداء المعنى ، وأقدر على إبرازه كاملا مع المبالغة فيه . فالفعل : « بَعُدَ » — مثلا — يفيد : مجرد « البعد » ، ولكن اسم الفعل الذى بمعناه ؛ وهو : « هيهات » ، يفيد البعْد البعيد ، أو : الشديد ؛ لأن معناه الدقيق هو : بَعُدَ جداً ؛ كما فى قولهم : هيهات إدراكُ الغاية بغير العمل الناجع .

والفعل : « افترق » يفيد : « الافتراق » المجرد ؛ ولكن اسم الفعل :

= المضارع ؛ كالنواصب أو الجوازم . . ، وكذلك : «حذار» فإنه اسم ، مسماه فعل الأمر : « احذر » بما هو مختص به .

مما تقدم يتبين المراد — عند جمهرتهم — من أسماء الأفعال ، وأن المقصود أنها « أسماء للأفعال » ، كما أن لفظ : « الرمان » اسم للفاكهة المعينة ، و « البلبل » اسم الطائر الخاص ، و « الفرس » اسم للحيوان المعروف . . . فكذلك هذه الأسماء ؛ كل واحد منها اسم « لفعل بعينه . . .

ولما كان الاسم — كما شرحناه — يدل دلالة كاملة على مسماه ، ويتضمن كل خصائص المسمى تبعاً لذلك ، — لا بالأصالة — كان اسم الفعل متضمناً بالتبعية — لا بالأصالة — معنى فعله وزمنه ، وكذا عمله ، فى الغالب ، مع عدم التأثر بالعوامل . وكذلك يتبين أن المراد هنا من كلمة : « اسم » هو المراد منها فى كل موضع آخر ، ولكنه اسم فى لفظه فقط ؛ بدليل الإسناد إليه دائماً وبدليل قبوله التنوين فى حالات كثيرة ، وكلاهما من علامات الاسم ، وأنه ليس فعلا فى لفظه ! بدليل أنه لا يقبل علامة من علامات الأفعال . فحقيقته : أنه اسم فى لفظه ، فعل فى معناه .

وبالرغم من هذا البيان الذى عرضناه لإيضاح الرأى الغالب ، لا يزال يشوبه — بحق — بعض الضعف كاعتبار هذه الألفاظ أسماء عاملة ، مع أنها لا موضع لها من الإعراب ؛ فلا تكون مبتدأ ، ولا خبراً ، ولا فاعلا ، ولا مضافاً ، ولا مضافاً إليه . ولا غير ذلك . . .

ويخف الاعتراض ، ويكاد الضعف يختفى — لو أخذنا بالرأى القائل : إنها قسم رابع مستقل من أقسام الكلمة . وأصحاب هذا الرأى يسمونه : « خالِفة » بمعنى : خليفة الفعل ، ونائبه ، فى معناه ، وعمله وزمنه ، وكل ما يتضمنه على الوجه المشروح هنا .

(١) قلنا هذا : لأن المضارع يتأثر بعوامل النصب والجزم . وبهذا القيد يخرج المصدر النائب عن فعله ؛ فلا يعد اسم فعل ؛ لأنه يتأثر بالعوامل ، وتخرج كذلك المشتقات .

(٢) متى يحسن الحكم على اللفظ بأنه اسم فعل ؟ الإجابة فى رقم ٣ من هامش ص ١٤٧ .

« شَتَّانَ » وهو بمعناه – يفيد : الافتراق الشديد(١) ؛ لأن معناه الحقيقي هو : « افترق جدًّا » . . . كقولهم : شَتَّانَ الإحسان والإساءة ، وشَتَّانَ ما بين العناية والإهمال . وكقول الشاعر :

الفكر قبل القول يُؤمَن زيفُــه شَتَّان بين رويّةٍ وبديهِ(٢)

الثانية : أنه يؤدى المعنى على الوجه السالف ، مع إيجاز اللفظ واختصاره ؛ لالتزامه – فى الأغلب – صورة واحدة لا تتغير بتغير المفرد ، أو المثنى ، أو الجمع أو التذكير ، أو التأنيث ؛ إلا ما كان منه متصلا بعلامة تدل على نوع معين دون غيره(٣) ؛ تقول : صه ياغلامُ ، أو : يا غلامان ، أو : ياغلمان، أو : يا فتاة ، أو : يا فتاتان ، أو : يا فتيات . ولو أتيت مكانه بالفعل الذى بمعناه لتغيرت حالة الفعل ؛ فقلت : اسكت يا غلام – اسكتا يا غلامان – اسكتوا يا غِلمان – اسكتى يا فتاة ، اسكتا يا فتاتان – اسكتْنَ يا فتيات . . .

وبسبب هاتين المزيتين كان استعمال اسم الفعل هو الأنسب حين يقتضى المقام إيجاز اللفظ واختصاره ، مع وفاء المعنى ، والمبالغة فيه .

* * *

أقسام أسماء الأفعال :

(أ) تنقسم بحسب نوع الأفعال التى تدل عليها(٤) ، إلى ثلاثة أقسام :

---

(١) ولا بدَّ أن يكون الافتراق معنوياً – كما سيجىء البيان فى ص ١٤٦ – ثم انظر رقم ٢ من هامش ص ١٥٨ ، حيث بعض الحالات الخاصة باستعمال « شتان » .

(٢) المراد : تسرع بغير أعمال فكر .

بقى السؤال عن فاعل « شتان » فى هذا البيت وفى البيت الآخر الذى أوردوه ، وقال عنه الصبان إنه من كلام بعض المحدثين ، ونصه :

جازيتمونى بالوصـــال قطيعة شَتَّانَ بين صنيعكم وصنيعى

جاء فى الخضرى : (قال فى شرح الشذور : « لم تستعمله العرب . وقد يخرج على إضمار « ما » موصولة بين » اهـ ... أى : فيكون « شتان » بمعنى : بعد ، و « ما » بمعنى : المسافة) اهـ كلام الخضرى .

(٣) كأسماء الأفعال المنقولة من شبه الجملة وبعض المصادر ، مثل : عليك ، أمامك ، رويدك ، وستأتى فى : « ب » ص ١٤٧ وما بعدها .

(٤) مع ملاحظة المزيتين السالفتين لكل اسم من أسماء الأفعال، دون فعله .

أولها : اسم فعل أمر ، وهو أكثرها وروداً فى الكلام المأثور، نحو : « آمينَ » ، بمعنى : استجب ، و « صهْ » — بالسكون — بمعنى ؛ اسكت عن الموضوع المعين الذى تتكلم فيه ، و « حىَّ » (بفتح الياء المشددة ، مثل : حىَّ على الصلاة — حىَّ على الفلاح) بمعنى : أقبِلْ ، أو : عجِّلْ . . . وجميع هذه الألفاظ سماعية .

ومن هذا القسم نوع قياسى مطرد — على الأصح — هو : ما كان من اسم فعل الأمر على وزن « فَعَالِ [1]» مبنيًّا على الكسر بشرط أن يكون له فعل ثلاثى ، تامّ ، متصرف ، نحو : حَذَارِ ، (فى البيت السالف[2]) بمعنى : احذرْ ، ونحو : نَزَالِ إلى ميدان الجهاد ، وزَحَامِ فى مجال الإصلاح ؛ بمعنى انزِل ، وازْحَم .

ولا يصح صوغ « فَعَالِ » إذا كان فعلهُ غير ثلاثى ، كدحرج ، (وشَذّ : دَرَاكِ ، من أدْرَكَ) أو : كان فعله ناقصًا ، مثل : كان ، وظل ، وبات : الناسخات ، أو كانَ غير متصرف ، نحو : عسى ، وليس .

واسم فعل الأمر مبنى دائمًا ، ولا بد له من فاعل مستتر وجوبًا[3]. وقد يتعدى للمفعول به أوْ لا يتعدى على حسب فعله .

ومن أسماء فعل الأمر السماعية: (هيَّا، بمعنى : أسرِعْ)— (ومَهْ ؛ بمعنى : انكفف[4] عما أنت فيه) — (وتَيْدَ ، وتَيْدَخَ ، وهما بمعنى : أمْهِلْ) —

---

(١) سبق (فى ص٧٣) عند الكلام على الأسماء الملازمة للنداء أن منها ما يكون على وزن : «فَعَالِ» بشروط خاصة ، وسيجىء فى رقم ١ من هامش ص٢٦٠ بيان مناسب عن صيغة : « فَعَالِ » ، وأنواعها المختلفة ، وحكم كل نوع من ناحية الإعراب والبناء .

(٢) فى ص ١٤٠ . وهو : سل عن شجاعته ... ومثل قول الشاعر :

حَذَارِ ، حذارِ من جَشَعٍ ؛ فإنِّى   رأيت الناس أجشَعُها اللئـام

(٣) استتار الفاعل وجوباً يشمل — فى الرأى الأسهل — فاعل اسم فعل الأمر ، وفاعل اسم فعل المضارع ، المختوم كل منهما بضمير للمفرد المذكر وفروعه ، والمفردة وفروعها ، فيدخل اسم الفعل المنقول من ظروف المكان ، ومن الجار مع مجروره — طبقاً لما سيجىء فى ٢ و ٣ من هامش ص ١٥٧ —

(٤) هذا هو الأولى ، وليس بمعنى : « اكفُفْ » — كما يقول بعض النحاة — لأن « اكفُفْ » متعد ، و « مه » لا يتعدى ؛ فهو مثل : « انكفف »   — راجع الهمع هنا —

(ووَيْهًا ، بمعنى : حَرِّضْ ، وأغْرِ[1]) – (وحَيَّهَلْ[2] بمعنى : أقْبِلْ ، أو عَجِّلْ . . .) – (وهَلُمَّ[3] بمعنى : أقْبِلْ ، وتَعَالَ)[4]– (وقَطْ ، بمعنى : انْتَهِ . . .)[5] .

ثانيها : اسم فعل مضارع – وهو سماعى ، وقليل – نحو : (أَوَّهْ ، بمعنى : أتألَّم) ، وأُفٍّ بمعنى : أتضجر ، كقوله تعالى : « فلا تَقُلْ لهما أُفٍّ » أى : للوالديْن ، (ووَيْ ، بمعنى : أعجبُ ، وهذا أحد معانيها ؛ كقوله تعالى : « وَيْ كأنَّه لا يُفْلِحُ الكافرون »[6]) وقد يكون اسم الفعل : « وَيْ » مختومًا

---

(١) فعل أمر ، ماضيه : أغرَى .

(٢) يجوز فى اللام عدة لغات ، منها السكون ، ومنها الفتح بتنوين أو غير تنوين . والأشهر فتح هائه فى كل أحوالها . (ويجوز إلحاق كاف الخطاب بآخره على الوجه المبين فى رقم ٩ من ص ١٦٠) باعتبارها حرفاً متصرفاً .

(٣) الحجازيون وبعض العرب يُلزمونه صورة لا تتغير فى الإفراد والتذكير وفروعهما . وغيرهم يعدونه اسم فعل أمر أيضاً ، ولكن يغيرون الضمير الفاعل فى آخره بحسب المعنى ومرجع الضمير .

ويجرى على الألسنة عبارة : « هَلُمَّ جَرًّا » ويقول بعض النحاة فى توجيهها : إن « هلم » بمعنى : « أقبلْ وائتِ » وليس المراد الإقبال والمجىء الحسيين ؛ وإنما المراد الاستمرار على الشىء وملازمته . وأيضاً : ليس المراد الطلب حقيقة ، وإنما المراد الخبر ؛ كالذى فى قوله تعالى : (فَلْيمدُدْ له الرحمن مَدًّا) وأما كلمة : « جرا » فهى مصدر جَرَّهُ ، يَجُرُّهُ ، جرًّا ، إذا سحبه . وليس المراد الجر الحسى ، بل التعميم الذى يشمله وغيره ؛ فإذا قيل : « كان ذلك عام كذا وهلم جرا » ، فكأنه قيل : واستمر ذلك فى بقية الأعوام استمراراً . أو استمر مستمراً (على الحال المؤكدة) وبهذا يزول إشكال عطف الخبر على الطلب وغيره من الاعتراضات . (الصبان فى هذا الموضع) .

(٤) الصحيح أن كلمتى : « تعال » – و « هات » هما فعلان للأمر ؛ لقبول كل منهما العلامة الخاصة بفعل الأمر . – وقد سبق البيان المناسب فى ج ١ م ٤ ، عند الكلام على هذا الفعل .

(٥) تفصيل الكلام على اسم الفعل : « قط » وما فيه من آراء واستعمالات مختلفة ، مع اقترانه بالفاء أو عدم اقترانه . . . كل ذلك معروض ببسط مناسب فى الجزء الأول – م ٣٠ موضوع : المعرف بأل عند بيت ابن مالك ونصه :

« ألْ » حرفُ تعريفٍ أو اللامُ فقطْ . . . .

(٦) فى كلمة : « وى » – فى الآية الكريمة ، وما يماثلها – آراء أخرى . منها : رأى « ابن عباس » وبه أخذ سيبويه – فيما يقال – ، وملخصه ، أن « وى » كلمة زائدة ، يستعملها النادم ؛ لإظهار ندمه ، وأنها مفصولة من « كأنه » . وينسب لسيبويه رأى آخر ، سجله ابن جنى فى كتابه « المحتسب » – ج ٢ ص ١٥٥ – وهو يعرض لقوله : « ويكأنه » فى الآية السالفة ، ونصه :

—

بكاف الخطاب الحرفية(١)، ومنه قول عنترة :

ولقد شفى نفسى وأبرأ سقمها قيل الفوارس : ويك عنتر أقدم

واسم الفعل المضارع مبنى حتماً ، ولا بد له من فاعل مستتر وجوباً ، وهو مثل فعله فى التعدى واللزوم .

ثالثها : اسم فعل ماض — وهو سماعى وقليل ؛ كالسابق — ، ومنه : «هيهاتَ» ، وكذا : «شتَّانَ» وقد تقدما . والصحيح الفصيح فى «شتَّانَ» أن يكون الافتراق خاصاً بالأمور المعنوية(٢) ؛ كالعلم ، والفهم ، والصلاح ؛ تقول : شتان(٣) علىٌّ ومعاوية فى الشجاعة ، وشتان المأمون والأمين فى الذكاء ، وشتَّانَ الإيثار ، والأَثَرَة(٤) ؛ فلا يقال شتَّانَ المتخاصمانِ عن مجلس الحكم ، ولا شتان المتعاقدان عن مكان التعاقد(٥) . . .

= (الوجه فيه عندنا قول الخليل وسيبويه ؛ وهو : أن «وى» على قياس مذهبهما اسم سمى به الفعل (أى : اسم فعل) فى الخبر ؛ فكأنه اسم : «أَعْجَب» ثم ابتدأ فقال : «كأنه لا يفلح الكافرون» وكذلك قوله تعالى : «وى كأن الله يبسط الرزق لمن يشاء من عباده .» ؛ فـ «كأن» هنا إخبار عار من معنى التشبيه . ومعناه : أن الله يبسط الرزق لمن يشاء . و «وى» منفصلة من كأن ، وعليه بيت الكتاب :

وَىْ كَأَنْ منْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُحْـ ـبَبْ ، ومن يَفتَقِر يَعِشْ عيشَ ضُرِّ

ومما جاءت فيه «كأن» عارية من معنى التشبيه ما أنشدناه أبو على :

كأنى حين أمسى لا تكلمنى متيم يشتهى ما ليس موجودا

أى : أنا حين أمسى «متيم» من حالى كذا وكذا ...) » . اهـ .

(١) انظر رقم ٩ من ص ١٦٠ — حيث الكلام على «كاف الخطاب» التى تتصل بأنواع أسماء الأفعال .

(٢) لهذا إشارة فى رقم ١ من هامش ص ١٤٣ ، ثم انظر رقم ٢ من هامش ص ١٥٨ ؛ حيث بعض استعمالاتها .

(٣) ولا يكون فاعله إلا متعدداً بواو العطف دون غيرها ؛ وقد تفصل بينه وبين فاعله «ما» الزائدة (وستجىء إشارة لهذا فى رقم ٢ من هامش ص ١٥٨ عند الكلام على الأحكام) .

(٤) الإيثار تقديم المرء غيره على نفسه فى الانتفاع ، والأثرة العكس .

(٥) فى ص ١٦١ صور أخرى من أسماء الأفعال المختلفة . وقد اقتصر ابن مالك فى باب عنوانه : «أسماء الأفعال والأصوات» على الإشارة العابرة لما شرحناه ، بقوله :

ما نابَ عنْ فِعلٍ ؛ كَشَتَّانَ وَصهْ هُو اسْمُ فِعْلٍ ، وكَذَا : أَوَّهْ ، ومَهْ

والمراد من عنوان الباب هو : أسماء الأفعال ، وأسماء الأصوات ، لا أن الأسماء لهما معاً . وقد أوضحنا معنى أسماء الأفعال التى عرضها . ثم قال .

وَمَا بمعنَى : «افْعَلْ» ؛ كآمِينَ ، كَثُرْ وغَيْرُهُ — كَوَىْ وهَيْهَاتَ — نَزُرْ

(والمراد من : «افعل» ، هو فعل الأمر . نزر = قل .) أى : أن اسم الفعل الذى بمعنى فعل الأمر كثير . أما الذى بمعنى غيره — كالذى بمعنى الماضى أو المضارع — فقليل .

واسم الفعل الماضي مبني في كل أحواله كغيره من سائر أسماء الأفعال ، ولكنه يحتاج إلى فاعل إمّا ظاهر ، وإما ضمير مستتر جوازاً ، يكون للغائب في الأعم الأغلب[١] – كما سيجيء – وهو بهذين يخالف النوعين الآخرَيْن فوق مخالفته لهما في المعنى والزمن . أما تعديته ولزومه فيجْري فيهما كغيره على نظام فعله .

* * *

(ب) وتنقسم بحسب أصالتها في الدلالة على الفعل[٢] وعدم أصالتها ، إلى قسمين :

أولهما : المُرتَجَل ؛ وهو : ما وُضع من أول أمره اسم فعل ولم يستعمل في غيره من قبل . مثل : شتان – ويْ – مهْ . . .

ثانيهما : المنقول ؛ وهو الذي وضع في أول الأمر لمعنى ثم انتقل منه إلى اسم الفعل.

والمنقول أقسام ؛ فهو :

١ – إما منقول من جار مع مجروره[٣] ، مثل : « عليك » ، بمعنى : تَمسَّكْ أو : بمعنى : الزمْ ، أو : بمعنى : « أعتصمُ » – فعل مضارع –
فمن الأول قولهم : عليك بالعلم ؛ فإنه جاهُ من لا جاهَ له ؛ وعليك بالخلُق

---

(١) انظر : « ا » من ص ١٥٦ ثم رقم ١ من هامش ص ١٥٧ .

(٢) مع تفردها – دونه – بالمزيتين السالفتين في : ص ١٤٢ .

(٣) من أمثلة اسم الفعل المنقول من جار مع مجرور أو من ظرف مكان : عليك – (بمعانيه التي ذكرناها) ، وأمامَك ، بمعنى : تقدمْ ؛ وكذا مكانك ، بمعنى : اثبتْ .

قال بعض النحاة – وقوله سديد – لا أدرى الحاجة إلى جعل مثل هذا الظرف – مكانك – اسم فعل ؟ فهلاّ جعلوه ظرفاً على بابه ، باقياً على أصله من الظرفية من غير نقله إلى اسم الفعل ؛ لأن اعتباره منقولا إلى اسم الفعل إنما يحسن حين لا يمكن الجمع بين الظرف وذلك الفعل الذي بمعناه ؛ كما لا يصح أن يقال : اسكت صه – الزم عليك – خذ دونك . . أما إذا أمكن فلا يجوز إخراجه عن الظرف إلى اسم الفعل ؛ فإنه يصح أن يقال : اثبت مكانك ، وتقدم أمامك ... في حين لا يصح أن يقال : صه اسكت كما تقدم . هذا رأيه سجله « الصبان » . ونرى أنه ينطبق على الجار مع مجروره أيضاً . لانطباق العلة عليهما كذلك .

وقد يقال : إن الجمع ممكن على سبيل « التوكيد » اللفظي بالمرادف . وهذا صحيح بشرط وجود قرينة على إرادة التوكيد اللفظي ؛ لتحقيق غرض فيه .

الكريم ؛ فإنه الغِنَى الحق . أى : تمسَّكْ بالعلم – تمسك بالخلق[1] . . .
وقولهم : من نزل به مكروه فعليه بالصبر ؛ فهو أبعدُ للألم، وأجلبُ للأجْر ، أى : فليتمسكْ بالصبر . . .

ومن الثانى قوله تعالى : (﴿يأيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم ، لا يضرُّكم مَن ضَلَّ إذا اهتديتم﴾) ، أى : الزموا شأن أنفسكم .
ومن الثالث : علىَّ بالكفاح لبلوغ الأمانى . أى : أعتصمُ .

ومن المنقول من الجار والمجرور : « إليك » ؛ بمعنى : ابتعدْ وتَنَحَّ ؛ مثل : (إليك عنى – أيها المنافق – ؛ فذو الوجهين لامكان له عندى ، ولامنزلة له فى نفسى) وهذا هو الغالب فى معناها ، وقد تكون بمعنى : « خذ » ، نحو : إليك الوردة ، أى : خذها[2] . . .

ومنه : « إلىَّ » ، بمعنى : أقبلْ ، نحو : إلىَّ – أيها الوفىّ – فإنى أخوك الصادق العهد .

والأحسن فى الأمثلة السالفة – وأشباهها – إعراب الجار ومجروره معًا ، اسم فعل مبنى ، لا محل له من الإعراب[3] .
٢ – وإما منقول من ظرف مكان[4] ؛ مثل : « أمامَكَ » ؛ بمعنى تَقَدمْ .

---

(١) ومثل قول القطامى :

عليك بالقصد فيما أنت فاعله ... إن التخلّق يأتى دونه الخُلُق

(٢) فهو بهذا المعنى متعد . وهو بالمعنى الأول لازم ، وكلاهما قياسى هنا . ولا قوة للرأى الذى ينكر المعنى الثانى . فقد أثبته « الجوهرى » ، وورد مسموعاً فى كلام من يحتج بكلامهم ، ومنهم القطامى الشاعر الأموى .

(٣) وبهذا الإعراب الذى أشار به بعض النحاة والذى له إيضاح مفيد يأتى فى (رقم ٢ و ٣ من هامش ص ١٥٧) نأمن كثيراً من الاعتراضات والمغامز التى فى غيره . ولن يترتب على الأخذ به إساءة للمعنى ، أو لصحة التركيب .

وإذا جاء تابع بعد اسم الفعل المنقول من جار مع مجروره فتبوته هو فاعل اسم الفعل ؛ نحو : عليك أنت نفسُك بالأعمال العظيمة . فالضمير : « أنت » توكيد للفاعل : « أنت » المستتر وجوبا . وكلمة : « نفس » توكيد له أيضاً .

(٤) التقييد بالمكان منقول صراحة من شرح التوضيح ، وهو المفهوم من كل الأمثلة . – ثم انظر رقم ٣ من هامش الصفحة السابقة –

و « وراءك » ، بمعنى : تأخَّرْ ، تقول : أمامَك إنْ واتتك الفرصة ، وساعفتك القوة . ووراءَك إن كان فى إدراك الفرصة غصّة ، وفى نيلها حسرة وندامة .

ومثل : « مكانَك » ، بمعنى : اثبُتْ[1] ، تقول لمن يحاول الهرب من أمْر يمارسه : مكانَكَ تُحمدْ وتدركْ غايتك .

ومثل : « عندك » بمعنى : خذ . تقول : عندَك كتابًا ، بمعنى : خذه[2] .

والأيسر اعتبار الظرف كله (بما اتصل بآخره من علامة تكلم أو خطاب أو غيبة) هو اسم الفعل[3] .

٣ ــ وإما منقول من مصدر له فعل مستعمل من لفظه ؛ مثل ؛ « رُوَيْدَ » (بغير تنوين) بمعنى : تَمَهَّلْ ، وبمعنى : أمْهِلْ ؛ فالأول نحو : رُوَيْدَ ــ أيها العالم ــ لقوم يتعلمون ؛ فإن التمهل داعية الفهم ، والفهم داعية الاستفادة . ومثل قول الشاعر :

رويدَك[4] ، لا تُعقبْ جميلك بالأذى   فتُضحىِ وشمل الفضل والحمد منصدعْ

والثانى نحو : رويدَ مَدينًا ؛ فإن الإمهال مروءة . . . فكلمة : « رويد » فى الأمثلة السالفة اسم فعل أمر ، مبنى ، غير منون .

وأصل المصدر : « رُوَيْد » هو : « إرواد » ، مصدر الفعل الرباعىّ : « أرْوَدَ » ، ثم صُغِّر المصدر[5] : « إرواد » تصغير ترخيم ؛ بحذف حروفه الزائدة ؛ فصار : « رُوَيْدَ »[6] ، ثم نقل بغير تنوين إلى اسم الفعل . . .

---

(١) فيكون لازماً . وحكى الكوفيون تعديته ، وأنه يقال : مكانك محمدا ، أى : انتظره .

(٢) انظر لسان العرب ــ ج ٤ ص ٣٠٣ ــ حيث الكلام على : « عند » .

(٣) يوضح هذا ما يجىء فى رقم ٢ و ٣ من هامش ص ١٥٧ .

(٤) الكلام على هذه الكاف فى رقم ٩ من ص ١٦٠ .

(٥) وهذا المصدر المصغر ينصب المفعول به جوازاً ولو لم ينقل إلى اسم الفعل ، بالرغم من أن شرط إعمال المصدر ألا يكون مصغراً (كما تقدم فى بابه حـ ٣ ص ١٦٧ م ٩٩) لأن هذا الشرط حتمى فى غير المصدر : « رويد » الذى ورد به السماع عاملا وغير عامل ــ أما تفصيل الكلام على تصغير الترخيم ففى ص ٧١٠ .

(٦) لكلمة : « رويد » حالتان ؛ أولاهما : أن تكون مصدراً معرباً باقياً على مصدريته وإعرابه . والأخرى: أن تترك المصدرية والتنوين ، وتنتقل إلى حالة جديدة هى : « اسم فعل الأمر » على الوجه الذى شرحناه ــ

وقد يكون اسم الفعل منقولا من مصدر ليس له فعل من لفظه ، لكن له فعل من معناه ، مثل كلمة : « بلْهَ » — بغير تنوين — بمعنى : اتْرُكْ ؛ تقول : بلهَ مسيئًا قد اعتذر ، واغفر له إساءته ، أى : اترك . . . والأصل : بلْهَ المسىءِ . . . ، بمعنى : تركَ المسىءِ ، من إضافة المصدر لمفعوله . ومن الجائز أن يكون الأصل : بَلْهًا مسيئًا . . . باستعمال كلمة : « بَلْهًا »[1] مصدراً ناصبًا معموله ؛ قياسًا على : تَرْكًا مُسيئًا ، بمعنى تركًا المسىءَ ، ومن هذا المصدر الناصب لمفعوله انتقل لفظ « بَلْهَ » ولكن بغير تنوينه — إلى اسم فعل بمعناه[2] . . .

= وفى الحالة الأولى التى تظل فيها مصدراً معرباً قد تكون مصدراً معرباً نائباً عن فعل الأمر المحذوف . إما منوناً ناصباً مفعولا به ، نحو : رويداً عليا ، وإما مضافاً إلى المفعول به ، نحو : رويدَ علىٍّ ؛ فلفظ : «رويد» فيهما مصدر منصوب بفعل الأمر المحذوف ، بمعنى : « أَرْوِدْ » ، وفاعله مستتر فيه وجوباً . وكلمة : « على » مفعول به منصوب فى الأول ، ومضاف إليه مجرور فى الثانى .

وإما منوناً غير ناصب مفعوله ، نحو : رويداً ياسائق ؛ فيكون نائباً عن فعل الأمر المحذوف أيضاً .

ويصح استعماله مصدراً غير نائب عن فعل الأمر فَيُنْصب منوناً إما حالا ؛ نحو قرأت الكتاب رويداً ؛ بمعنى : مُرْوِدا ، أى : متمهلا ، وإما نعتاً لمصدر مذكور — فى الغالب — نحو : سارت الوفود سيراً رويداً ، أى : سيراً متمهلا ؛ أو لمصدر مقدر ، نحو : تحركت سيارة رويداً ، أى : سيرا رويداً (وكان المصدر هنا نعتاً لمحذوف لا حالا ؛ فراراً من أن يكون صاحب الحال نكرة بغير مسوغ) .

وقد تقع « ما » الزائدة بعد « رويد » على الوجه الآتى فى : « ا » ص ١٥١ .

(١) ورد فى حاشية الخضرى تنوين « بلهاً » ولا أدرى أهذا التنوين مسموع ، أم هو افتراضى حملا على المصدر : تركاً ، كما أظن ؟ .

(٢) إذا كان الاسم بعد كلمة : «بله» منصوباً منوناً جاز أن تكون مصدراً عاملا معرباً كمصدر فعلها المعنوى : « تَرَكَ » الذى مصدره : « تَرْك » وجاز أن تكون اسم فعل أمر مبنياً بمعنى : اترُكْ ، والقرائن — إن وجدت — هى التى تحدد أحد الأمرين ؛ فإن كان الاسم بعدها مجروراً وجب أن تكون مصدراً مضافاً — لأن اسم الفعل لا يكون مضافاً — والاسم المجرور هو المضاف إليه . فكلمة : « بله » مثل كلمة « رويد » كلتاهما تتعين مصدراً إذا كان الاسم بعدها مجروراً بالإضافة إليها ، وتصلح مصدراً أو اسم فعل إذا نصبته . وتكون فتحتهما فتحة بناء إذا كانا اسمى فعل ، وفتحة إعراب فى غيرها .

ولها استعمالات أخرى تجىء فى « ب » .

وفى الكلام على اسم الفعل المنقول من جار مع مجروره ، (مثل : عليك — إليك) أو من ظرف مكان ، (مثل : دونك . . مكانك . .) أو من مصدر له فعل من لفظه ؛ (نحو : رويد . .) أو ليس له فعل إلا من معناه ؛ (مثل : بله) — يقول ابن مالك : =

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

(أ) قد تفصل «ما» الزائدة بين اسم الفعل : «رُوَيْدَ» ومفعوله[1]، قال أعرابي لشاعر يمدحه : والله لو أردتَ الدراهم لأعطيتك ، رويدَ ما الشعرَ. فالمراد : أرْوِد الشعرَ ؛ كأنه قال : دع الشعر ، لا حاجة بك إليه .

(ب) قد تكون «بلهَ» اسم استفهام مبنية على الفتح ، بمعنى : «كيف» . وتعرب خبراً مقدماً عن مبتدأ مؤخر ، نحو : بلهَ المريضُ ؟ بمعنى : كيف المريض ؟ .

ومما يحتمل الاستفهام ، والمصدر المضاف ، واسم فعل الأمر – كلمة «بله» في قول الشاعر[2] :

تَذَرُ الجماجِمَ ضاحيًا[3] هاماتُها ... بلهَ الأكفِّ ؛ كأنها لم تُخلَقِ

فيجوز في : «بلهَ» أن تكون اسم فعل أمر مبني على الفتح ، و «الأكف» بعده منصوب ، مفعول به . ويجوز أن تكون : «بله» مصدراً منصوبًا على

=والْفِعلُ مِنْ أَسْمائِهِ : «عَلَيْكَا» ... وَهَكَذَا «دُونَكَ» ... مَعْ «إِلَيْكَا»
كَذَا : «رُوَيدَ ، بَلْهَ» ، نَاصِبَيْنِ ... ويعْمَلَان الْخَفْضَ مَصْدَرَيْنِ

.. في البيت الثاني : أن «رويد» و «بله» قد يكونان اسمي فعل إذا نصبا ما بعدهما ، وترك التفصيل الضروري لهذا النصب . وأنهما يعملان الخفض فيما بعدهما إذا بقيا على أصلهما مصدرين مضافين ؛ فيجران بعدهما الاسم باعتباره «مضافاً إليه» . فهذا الجر دليل على بقائهما مصدرين حتمًا – لأن اسم الفعل لا يضاف ، ولا يعمل الجر مطلقاً – كما سبق – أما نصبه فلا يكفي وحده للقطع بأنهما مصدران حتمًا ، أو اسمان لفعلين حتمًا ، إنما يصلحان للأمرين عند عدم القرينة التي تعين أحدهما دون غيره . وعدم التنوين في «رويد» هو القاطع في أنها «اسم فعل» عند نصب الاسم بها .

(١) لهذا إشارة في آخر رقم ٦ من هامش ص ١٤٩ .

(٢) هو كعب بن مالك ، شاعر الرسول عليه السلام . والبيت من قصيدة له في وصف موقعة الأحزاب ، وهولها .

(٣) بارزاً منفصلا من مكانه .

. . . .

. . . .

المصدرية نائبًا عن فعل الأمر ، مضافًا ، و « الأكف » مضاف إليه ، مجرور . كما يجوز أن تكون « بله » اسم استفهام مبنى على الفتح ، خبراً مقدمًا وما بعده مبتدأ مؤخر .

وقد تقع « بله » اسمًا معربًا بمعنى : « غير » كالذى فى الحديث القدسي منسوبًا للمولى جل شأنه : «أعددت لعبادى الصالحين مالا عينٌ رأت، ولا أذنٌ سمعتْ، ولا خطر على قَلْب بَشَر ؛ ذُخراً من بله ِما اطَّلَعْتُم[1] عليه» . (أى : من غير ما اطلعتم عليه) . فهى مجرورة بمنْ .

(حـ) تكون « بلْه » بمعنى : « أينَ » ، طبقًا لما صرح به الصبان عند ضبطه كلمة « بلْه » ، فى الحديث القدسى السالف ؛ حيث قال ما نصّه : (بفتح « بلهَ » وكسرها . فوجه الكسر ماذكر[2] ، وأما وجه الفتح فقال الرضيّ : إذا كانت « بلهَ » بمعنى : « كيف » جاز أنْ تدخله « منْ » ؛ حكى أبو زيد : « إن فلانا لايطيق حمل الفِهْر (الحجر الصغير يملأ الكَفّ) فمن بلْهَ أن يأتى بالصخرة » ؟ أى : كيف ، ومن أين ؟ . وعليه تتخرج هذه الرواية ؛ فتكون « بله » بمعنى : « كيف » التى للاستبعاد ، و « ما » مصدرية فى محل رفع بالابتداء ، والخبر « من بَلْه » ، والضمير المجرور بعلى عائد على الذخر . ا هـ ، ثم قال الصبان : والمعنى على هذا : من كيف ؟ أى : « من أين اطلاعكم على هذا الذخر – أى : المدخر . ولا يخفى ما فى جعلها على هذه الرواية بمعنى « كيف » من الركاكة : ولو جعلت فيها من أول الأمر بمعنى : « أين » . لكان أحسن) ا هـ .

---

(١) بتشديد الطاء وفتح اللام . وفى بعض الروايات : أُطْلِعتُم – بضم الهمزة ، وكسر اللام –

(٢) فى الحديث القدسى السابق ، وهو أنها اسم معرب بمعنى غير مجرور .

أهم أحكامها :

١ ـ أنها سماعية جامدة ؛ فيجب الاقتصار على الوارد[1] منها ، دون تَصَرّف فيها ، بزيادة عددها ، أو إدخال تغيير على لفظها ، وضبط حروفها ، فلفظها المسموع واجب البقاء على حاله ؛ لا يجوز زيادة حروفه ، أو نقصها ، أو استبدال حرف بآخر ، أو تغيير ضبطه أو ترتيبه . . .

إلا أن هناك نوعًا واحداً قياسيًّا ؛ هو : صوغ « فَعَال » بالشروط التي سبق الكلام عليها[2] في اسم فعل الأمر . وما عدا هذا النوع يجب الوقوف فيه عند حد السماع الوارد من العرب ؛ فيلزم الصورة الواردة لا يختلف فيها باختلاف الإفراد ، وفروعه ، أو التذكير والتأنيث ، أو الخطاب وغير الخطاب ، إلا إذا أباح السماع الاختلاف[3] . أما الذي يختلف بحسب الحالات فهو فاعلها ؛ فيكون مطابقًا للمراد منه . فاسم الفعل : « صه » مثلا يلزم صورة واحدة ، ولكن فاعله الضمير المستتر قد يكون : أنتَ ـ أنت ـ أنتما ـ أنتم ـ أنتن ـ على حسب الحالات .

٢ ـ أنها ـ في الرأي الشائع ـ أسماء مبنية[4] ليس فيها معرب ، حتى ما كان منها أسماء لأفعال مضارعة . ويجب التزام حركة البناء المسموعة ـ طبقًا لما مرّ في الحكم الأول ـ فمنها المبنيّة على الفتح ؛ كالشائع في : شَتَّانَ ، وهيهاتَ ، عند كثير من القبائل . وكالأحسن في المنقول من جار يكون مجروره « كاف الخطاب » للواحد ؛ مثل : عليكَ ، وإليكَ . . .

ومنها : المبنية على الكسر ، مثل : كَتَابِ ـ حَمَادِ ـ قَرَاءِ ، بمعنى اكتبْ ـ احمَدْ ـ اقرأ . . .

ومنها المبنية على الضم كالغالب في : مثل : آهُ ؛ بمعنى : أتوجع . . .

---

(١) إلا عند الكسائي .
(٢) في ص ١٤٤ .

(٣) كاسم الفعل المختوم بكاف الخطاب المتصرفة ، على الوجه الآتي في رقم ٩ من ص ١٦٠ .

(٤) يقول النحاة في تعليل بنائها : إنه الشبه لبعض الحروف التي تعمل ، (مثل : ليت وأخواتها) في أنها عاملة ولا تكون معمولة . وهذا تعليل يحتاج إلى تعليل أيضاً . . وكلاهما يرفض ما دام غير مطابق الواقع الحق ؛ الذي هو : مجرد استعمال العرب ؛ إذ لا علة غير هذا . وقد أفضنا الكلام في علل البناء المنقولة ، وبيان السبب في رفضها في مكانها من الجزء الأول ص ٥٥ م ٦ .

ومنها المبنية على السكون ؛ مثل : مَهْ ، بمعنى : انكفِفْ(١).

وقد يجوز فى بعضها ضبطان أو أكثر ؛ تبعًا للوارد، نحو : «وَىْ» ؛ بمعنى : أعجبُ، فيصح «وا» ؛ كما يصح : «واهًا» بالتنوين . ومثل : «آهِ» ؛ فإنها يصح فيها أيضًا : آهٍ ، وآهًا ، بالتنوين فيهما .

وغاية القول: أنه يجب — فى النوع السماعىّ — الاقتصار على نَصّ اللفظ المسموع وصيغته، وعلى علامة بنائه الواردة معه؛ سواء أكانت واحدة أم أكثر ، معها تنوين أوْ لا . فعند إعراب واحد منها يقال : اسم فعل لماض ، أو لمضارع ، أو لأمر ، — على حسب نوعه ، مبنى على الكسر ، أو الفتح ، أو غيرهما — لا محل له من الإعراب .

٣ — أن بعضها لا يدخله التنوين مطلقًا ، مثل : آمينَ ، وشتّانَ ، وباب «فَعَالِ»(٢) القياسىّ ، وبعضها لا يتجرد من تنوين التنكير ؛ مثل : «واهًا» بمعنى «أتعجب» ، وبعضها يدْخلُه تنوين التنكير حينًا ؛ لغرض معين ، وقد يخلو من هذا التنوين لغرض آخر ؛ مثل : «صَه» فإنه اسم فعل أمر بمعنى : اسكتْ . فحينَ يكون المراد طلب السكوت عن كلام خاص معيّن ، نقول : صهْ ، بسكون الهاء ، ومنْع التنوين . وحين يكون المراد طلب الصمت عن كل كلام ، تتحرك الهاء بالكسر — وجوبًا — مع التنوين . فنقول : «صهٍ» . فعدم التنوين فى «صهْ» بمثابة قولنا : اترك الكلام فى هذا الموضوع المعين الخاص المعروف لنا ، وتكلم فى غيره . ومجىء التنوين معناه : اترك الكلام مطلقًا ؛ فى الموضوع الخاص المعين ، وفى غيره(٣)...

---

(١) انظر رقم ٤ من هامش ص ١٤٤ .

(٢) سبق الكلام عليه فى ص ١٤٤ .

(٣) وجود التنوين فى أسماء الأفعال دليل على أنها اسم من جهة لفظها ، أما من جهة معناها فهى فعل — (كما شرحنا فى هامش ص ١٤١) — وكما صرح الناظم فى شرح الكافية ؛ حيث قال : «لما كانت هذه الكلمات من قبل المعنى أفعالا ، ومن قِبل اللفظ أسماء ، جعل لها تعريف وتنكير؛ فعلامة تعريف المعرفة منها تجرده من التنوين ، وعلامة تنكير النكرة منها استعماله منكرًا» .

(راجع حاشية الصبان فى هذا الموضع . وقد سبق تفصيل الكلام على تنوين التنكير ، وأنه خاص — فى الغالب — بالأسماء المبنية ج ١ ص ٢١ م ٣) .

وإذا كان معناها معنى الفعل فكيف يلحقها التعريف والتنكير وهما لا يلحقان الفعل مباشرة ؟—

ومثل : « إيهِ » اسم فعل أمر ، بمعنى : زدنى ، فإن كان مبنياً على الكسر بغير تنوين فمعناه : زدنى من حديث خاص معروف لنا ، أما مع التنوين ، فالمراد : زدنى من حديث أيِّ حديث ، بغير تقيد بنوع معين .

من ثَمَّ كان اسم الفعل المنوَّن نكرة ، والخالى من التنوين معرفة ، وما يُنَوَّن حينًا ولا ينون حينًا آخر يجرى عليه فى كل حالة حكمها المناسب لها . واللغة وحدها — كما وردت عن العرب — هى الفيصل الذى له الحكم على اسم الفعل بالتنوين ، أو بعدمه .

٤ — أنها تعمل — غالبًا — عمل الفعل الذى تدل عليه ؛ فترفع مثله الفاعل حتمًا ، وتسايره فى التعدى ، واللزوم ، وباقى المكملات . . . ؛ فإن كان فعلها متعديًا فهى مثله ، وإن كان لازمًا يتعدى بحرف جر ، فهى مثله أيضًا . وفى الحالتين لا بد أن ترفع فاعلا . وإن احتاجت لمكملات أخرى استوفت حاجتها . فمن المتعدية كأفعالها : ما سبق(1) من : « رُوَيد ، وبلهَ : » ومن : « دَرَاكِ » بمعنى : أدرِكْ . ومن : « حَذَارِ » بمعنى : احذر كالتى فى قول الشاعر :

حَذَارِ — بُنَىَّ(2) — البغىَ ، لا تقربنَّهُ حذَارِ ؛ فإن البغىَ وخْمٌ مراتِعه

ومن اللازمة : هيهات — أف — صه . . .

فإن كان اسم الفعل مشتركًا بين أفعال مختلفة ، بعضها لازم وبعضها متعد ، فإنه يساير فى التعدى واللزوم الفعل الذى يؤدى معناه ، نحو : حَيَّهَلَ المائدةَ ، بمعنى : ايت المائدة ، وحيهل على فعل الخير ، بمعنى : أقبِلْ على فعل الخير ، ومنه قولهم : إذا ذكر الصالحون فحيهلاً بعُمَرَ ، أى : فأسرعوا بذكر عمر بن الخطَّاب ، ومثل : هَلُمَّ ؛ فإنها تكون متعدية كقوله تعالى : (هَلُمَّ شهداءكم)

= أجابوا : إن تعريفها وتنكيرها راجع إلى المصدر الذى هو أصل ذلك الفعل ؛ فلفظ : « صهٍ » — بالتنوين — معناه : اسكت سكوتاً مطلقاً ؛ أى : افعل مطلق السكوت عن كل كلام ، إذ لا تعيين فى اللفظ يدل على نوع خاص محدد من السكوت . أما لفظ : « صهْ » المجرد من التنوين فمعناه : اسكت السكوت المعهود المعين عن الحديث الخاص المعروف لنا مع جواز تكلمك فى غيره إن شئت . هذا تعليلهم . والتعليل الصحيح هو استعمال العرب .

(1) فى ص ١٤٨ وما بعدها ، وص ١٤٣ .   (2) أى : يابنى .

بمعنى : قَرِّبوا وأحضِروا . وتكون لازمة نحو نحو قوله تعالى : (هَلُمَّ إلينا) بمعنى اقتربْ وتعال .

ومن غير الغالب أن يخالف اسم الفعل فعله فى التعدية واللزوم مثل : آمين ؛ فإنه لم يسمع من العرب متعديًا بنفسه . مع أن فعله الذى بمعناه ، وهو : « استجب » ، قد ورد متعديًا ولازمًا ؛ فقالوا : اللهم استجب دعائى ، أو استجب لدعائى . . . ومثل : « إيه » من حديثك ، بمعنى زدنى من حديثك ؛ فاسم الفعل « إيه » لازم فى هذا المثال ، مع أن فعله متعد .

* * *

أما فاعل أسماء الأفعال :

(ا) فقد يكون اسمًا ظاهراً أو ضميراً للغائب مستتراً جوازاً ، ويكاد[1] هذان يختصّان باسم الفعل الماضى وحده . نحو : هيهات تحقيقُ الآمال بغير الأعمال ، وقوله تعالى : (هيهاتَ هيهاتَ لِمَا[2] توعَدُون) ، ونحو : السفر هيهات ، أى : هو — ومثل : عمرو ومعاوية فى الدهاء شتانَ ، أى : هما . . .

(ب) وقد يكون ضميراً للمخاطب مستتراً وجوبًا ، وهذا هو الأعم الأغلب[3]

---

(١) قلنا : « يكاد » لأن هناك حالة نادرة عرضها بعض النحاة فى قوله تعالى فى سورة يوسف (وغلّقت الأبوابَ، وقالت هيتَ لك) فأعرب: هيتَ. اسم فعل ماض بمعنى « تهيأتُ » ويترتب على هذا أن يكون الفاعل ضميراً مستتراً تقديره : « أنا » والجار والمجرور متعلقان باسم الفعل كما يتعلقان بفعله .

(راجع المغنى فى الكلام على لام التبيين) .

وقيل : إن « هيت » اسم فعل أمر بمعنى : « أقبلْ » أو « تعالَ » والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره : أنت ، والمراد : إرادتى لك ، أو : أقول لك ، فالجار والمجرور ليسا متعلقين باسم الفعل ، وعلى هذا الرأى لا يكون فى الآية اسم فعل ماض ، فاعله ضمير المتكلم ، لأن هذا غير معهود فى فاعله ؛ إنما المعهود فيه أن يكون اسماً ظاهراً أو ضميراً للغائب مع استتاره جوازاً .

(راجع المغنى فى الموضع السابق وحاشية ياسين على التصريح ج ٢ عند الكلام على تقسيم اسم الفعل إلى مرتجل ومنقول) .

(٢) « لما » اللام حرف جر زائد . « وما » موصولة فاعل ، مجرورة بكسرة مقدرة منع من ظهورها سكون البناء الأصلى ، فى محل رفع ، لأنها فاعل : « هيهات » .

(٣) قلنا : « الأعم الأغلب » . لأن هناك حالة نادرة فى مثل قولنا : من طلب إدراك غاية فعليه بالسعى الدائب لها ، وهو أسلوب مسموع قديماً ، ومنه قولهم : « فعليه بالصوم » . أى فليتمسك بالصوم . فالضمير هنا للغائب . وهو أيضاً مستتر جوازاً .

لكن قال بعض النحاة : إن « عليه » هنا ليست اسم فعل ، بل الجار والمجرور على حالهما خبر —

فى اسم الفعل المضارع واسم فعل الأمر . ويشترط فى هذا الضمير أن يكون مناسباً للمضارع أو للأمر الذى يقوم اسم الفعل مقامه ، نحو : أف من عمل الحمقى؛ بمعنى : أتضجر؛ ففاعل اسم الفعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره : « أنا » وهذا الضمير وحده هو الذى يصلح فاعلا للمضارع : أتضجر . ونحو : صهْ ، بمعنى اسكتْ . ففاعل اسم الفعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره : أنت . وهذا الضمير وحده هو الذى يلائم فعل الأمر : « اسكتْ » . ومثل قولهم : عليك بدينك ؛ ففيه مَعادك، وعليك بمالك ، ففيه معاشك، وعليك بالعلم؛ ففيه رفعة قدرك . . . ، « فعليك » اسم فعل أمر ؛ بمعنى : تمسَّكْ ، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره : أنت . وهذا الضمير هو الفاعل المناسب لفعل الأمر : « تمسكْ » .

ومن الأمثلة السالفة يتبين أن فاعل اسم الفعل محتم[1] ، وأنه يماثل فاعل فعله — وأنه — فى الأعمّ الأغلبّ ، — يكون فى اسم الفعل الماضى اسمًا ظاهراً ، أو ضميراً للغائب مستتراً جوازاً ، ويكون فى اسم الفعل المضارع والأمر ضميراً مستتراً وجوبًا للمتكلم — أو لغيره قليلا — ، وللمفرد أو غيره[2] على حسب فعله ، ولا يكاد يصح فى هذا الباب كله أن يكون الفاعل ضميراً بارزاً[3] .

= مقدم ، والباء بعدها زائدة ، داخلة على المبتدأ المجرور لفظاً بها ، المرفوع محلا . ولو أخذنا بهذا الرأى لصارت القاعدة مطردة ، وهى أن فاعل اسمى الفعل المضارع والأمر لا يكون إلا ضميراً مستتراً وجوباً . فإن شئنا أخذنا بهذا وإن شئنا استثنينا من القاعدة المطردة الحالة النادرة .

(١) حاجة اسم الفعل إلى فاعل محترم دليل على اسميته ، لأن الاسم الذى بعده (وهو الفاعل) يسمى : المسند إليه ؛ فهو محتاج حتمًا إلى : « مسند » يكون فعلا أو اسماً . ولا ثالث لهما .واسم الفعل لا يقبل علامة الفعل ، فلا يصلح أن يكون فعلا مسنداً . فلم يبق إلا أنه اسم مسند .

(٢) الأمثلة للفاعل المستتر المفرد كثيرة . أما غيره فالمفردة مثل : أيتها الفتاة ، عليك بالحزم فى كل أمورك . ولغيرها : عليكما بالحزم .. — عليكم بالحزم — عليكن بالحزم .. وتقدير الفاعل : أنت — أنتما — أنتم — أنتن . (ويتصل بهذا ما سبق فى رقم ١ من ص ١٤٧) .

(٣) قد يكون فى آخر اسم الفعل ما يدل على الإفراد والتذكير أو فروعهما . وعلى المخاطب أو غيره . ومن الأمثلة: رُوَيْدَكَ — رويدكِ — رويدكما — رويدكم— رويدكن . على اعتبار : « رُوَيْدَ » اسم فعل أمر ، بمعنى الفعل : « أمهلْ » الذى ينصب مفعولا به ، والضمير بعده مفعوله . والمعنى أمهل نفسك — نفساكما — أنفسكم — أنفسكن . (راجع ما يتصل بهذا فى ص ١٤٩) .

ومثل : عليك الجد فى كل أمرك — عليكما— عليكم— عليكن . ومثل : « ها » وهاء (بالمد والقصر) بمعنى: خذ، تقول فى اللفظة الأولى : هاكَ — هاكما — هاكم— هاكن . والفاعل فى كل ما سبق ضمير مستتر حتمًا .=

والضابط الذى يجب الاعتماد عليه فى هذا الشأن هو أن يوضع فى مكان اسم الفعل ، الفعلُ الذى بمعناه ؛ فما يصح أن يكون فاعلا لهذا الفعل يصح أن يكون فاعلا لاسم الفعل الذى يدل عليه ، ويقوم مقامه ، وما لا يصلح للفعل لا يصلح لاسمه أيضًا .

واعتمادًا على هذا الضابط يتعين أن يكون فاعل اسم الفعل ، دالاًّ على المفرد المذكر ، أو المؤنث ، أو المثنى ، أو الجمع بنوعيهما — على حسب ممّا يناسب السياق ؛ ففى مثل : « صَه » — كما سبق — قد يكون الفاعل : أنتَ — أنتِ — أنتما — أنتم — أنتن ، على حسب المخاطب . وقد يكون الفاعل متعددًا إذا كان الفعل يحتاج إلى فاعل متعدد ، نحو شتّان السّابقُ واللاحقُ فى البراعة ، كما تقول : افترق السّابق واللاحق فى البراعة ؛ لأن الافتراق فى البراعة أحد الأمور المعنوية(١) التى لا تتحقق إلا من اشتراك اثنين معًا ، أو أكثر فى تحقيقها ، فيجىء له اسمان مرفوعان به ؛ أحدهما فاعل بغير واسطة ، وبعده الآخر مسبوقًا بواو العطف — دون غيرها — واسطة بين الفاعل المعطوف ، والفاعل المعطوف عليه(٢) .

= أما فى الثانية : «هاء بالمدّ» فقد تلتزم صورة واحدة للجميع؛ فتقول : هاءَ يا على الكتاب ، أو يافاطمة ، أو يا عليان، أو يا فاطمتان ، أو ياعليون ، أو يافاطمات . ويصح أن يتصل بآخرها علامة الإفراد والتذكير وفروعهما ، فتقول : هاءَ ياعلى (بالبناء على الفتح) وهاءِ يا فاطمة (بالبناء على الكسر) وهاؤما فى المثنى، وهاؤمْ فى جمع المذكر ، وهاؤنّ فى خطاب جمع المؤنث ، فالضمير « ما » و « الميم » و « النون » هو الفاعل ، وهو ضمير بارز فى هذه الصورة التى هى أفصح من سابقتها وعليها قوله تعالى (هاؤمُ اقرءوا كتابِيَهْ) — راجع ج ٤ ص ٤٢ من شرح المفصل — .

(١) انظر ما يختص بهذا فى ص ١٤٢ و ١٤٦ .

(٢) وقد تقع « ما » الزائدة بعد « شتان » مباشرة وقبل الفاعل ؛ كقول الأعشى :

(يصف شقاءه . وما يلقاه من العناء كل يوم. على حين يقضى « حَيَّانُ » أخو جابر يومه فى الرفاهة والمتعة بضروب النعم .— « وحيان » هذا أحد سادات بنى حنيفة ، ومن أوسعهم ثروة ، وأعظمهم حظوة عند ملوك الفرس—) .

شتانَ ما يومى على كُورها ويومُ حيانَ أخى جابر

فكلمة : « ما » زائدة ، و « يوم » الأولى : فاعل ، والثانية معطوفة عليها بالواو ، فهى فاعل فى المعنى كالأولى. وقد ورد فى الفصيح وقوع : (مابين) بعد شتان ، ومنه قولهم : «لشتان مابين اليزيدين فى الندى» .
والأسهل فى هذه الصورة أن تكون « شتان » بمعنى : « بَعُدَ » وما اسم موصول . أى : بعدت المسافة بين اليزيدين ، والشرط — وهو أن التفرق لا يحصل إلا من اثنين فأكثر — متحقق ، لأنه إذا=

٥ – جميع أسماء الأفعال ليس لها محل إعرابىّ مطلقًا – مع أنها أسماء مبنية ، عاملة ، كما تقدم – فلا تكون مبتدأ ، ولا خبراً ، ولا فاعلا ، ولا مفعولا به ، ولا مضافًا ولا مضافًا إليه . . . ولا شيئًا آخر يقتضى أن تكون مبنية فى محل رفع ، أو فى محل نصب ، أو فى محل جر . ، فهى مبنية لا محل لها من الإعراب .

٦ – أن معمولاتها – فى الأعم الأغلب – لا تتقدم عليها[1] ؛ مثل : عليك بالحق ، بمعنى : تمسَّك بالحق ، وعليك نفسَك ، بمعنى : الزم شأنك . . . ولا يصح – بناء على الأعم الأغلب – أن يقال : بالحق عليك ، ولا نفسَك عليك[2] . . .

٧ – أنها لا تلحقها نون التوكيد مطلقًا[3] . ويتساوى فى هذا المنع أن تكون أسماء الأفعال دالة على طلب ، أو على خبر ، فالأولى كأسماء فعل الأمر (صه – مه – آمين) ، والثانية كأسماء الفعل الماضى أو المضارع (هيهات – شتان – أف – واها) .

٨ – أن اسم الفعل مع فاعله بمنزلة الجملة الفعلية ؛ فلهُما كل الأحكام التى تختص بالجمل الفعلية ؛ كوقوعها خبراً ، أو صفة ، أو صلة ، أو حالا . . .

= تباعد ما بينهما فقد تباعد كل واحد منهما عن الآخر ، ومثل هذا قول على رضى الله عنه : « شتانَّ ما بين عملين ، عمل تذهب لذته ، وتبقى تبعته ، وعمل تذهب مؤنته ، ويبقى أجره » .

(١) يرى الكسائى ومن شايعه جواز التقديم ، مستدلا بقراءة من قرأ قوله تعالى : (كتابَ الله عليكم . .) بنصب « كتاب » على أنها مفعول به لاسم الفعل : « عليكم » بمعنى : الزموا ...

(٢) وفيما يلى كلام ابن مالك فى أنها تعمل عمل الفعل الذى تنوب عنه ، وفى أن بعضها نكرة – وهو المنون تنوين التنكير – وبعضها معرفة ، وهو غير المنون ، وفى أن معمولاتها لا تتقدم عليها .

وَمَا لِمَا تَنُوبُ عَنْه مِنْ عَمَلْ لها . وَأَخِّرْ مَا لِذِى فِيهِ العَمَلْ

(تقدير البيت نحويا : وأخر ما العمل فيه لذى . . . أى : لهذه الأسماء .وما من عمل لما تنوب عنه ، لها . أى : وشيء وهو عمل للذى تنوب عنه – لها . فما يثبت من عمل للفعل النائبة عنه يثبت لها.فكلمة « ما » الأولى بمعنى شيء ، مبتدأ ، وخبره الجار مع المجرور : « لها » .

والبيت مع تعقيده اللفظى يتضمن أمرين : أولهما : إعمالها كفعلها ، وثانيهما : تأخير معمولاتها عنها . ثم قال :

واحْكُمْ بتَنْكِير الَّذِى يُنَوَّنُ مِنْهَا ، وتَعْرِيفُ سِوَاهُ بَيِّنُ

(بين = واضح . وسبب وضوحه تجرده من التنوين الذى يدل وجوده على التنكير ،ويدل عدمه على التعريف) .

(٣) كما سيجىء فى ص ١٦٧ .

و . . . وكاعتبارها جملة إنشائية طلبية إن دلت على طلب ، (كاسم فعل الأمر ، وما كان على وزن : «فَعَالِ» ...) وخبرية إن لم تدل على إنشاء (كاسم الفعل الماضى ، أو المضارع . . .) وغير هذا من كل ما تصلح له الجملة الفعلية بالضوابط والشروط الخاصة بكل حالة(١) . . .

٩ ـ أن بعضًا منها تلحقه الكافُ سماعاً ، بشرط اعتبارها حرف خطاب محض. ومما ورد به السماع : «وَىْ» بمعنى : أعجبُ . و«حَيَّهَلْ» بمعنى : أقبل*(٢) و«النَّجَاءَ» بمعنى : أسرعْ ، و«رُوَيْدَ» التى بمعنى : تمهل*(٣) ، فقد قال العرب : وَيْكَ ، وحيهلك ، والنجاءك ، ورويدك . والكاف فى الأمثلة السالفة حرف خطاب متصرف(٤) ، لا يصلح أن يكون ضميراً مفعولا به لاسم الفعل ، لأن أسماء الأفعال السالفة لا تنصب مفعولا به ؛ لقيامها معنى وعملا مقام أفعال لا تنصب مفعولا به. وكذلك لا يصح أن تكون هذه الكاف ضميراً فى محل جر مضافاً إليه ؛ لأن أسماء الأفعال مبنية ، ولا تعمل الجرّ مطلقًا ؛ فلا يكون واحد منها مضافاً .

---

(١) خالف فى هذا شارح المفصل فقد قال (فى ج ٤ ص ٢٥ باب أسماء الأفعال) ما نصه : «اعلم أن هذه الأسماء وإن كان فيها ضمير تستقل به فليس ذلك على حده فى الفعل . ألا ترى الفعل يصير بما فيه من الضمير جملة ، وليست هذه الأسماء كذلك بل هى مع ما فيها من الضمير أسماء مفردة على حده فى اسم الفاعل واسم المفعول ، والظرف . والذى يدل على أن هذه الألفاظ أسماء مفردة إسناد الفعل إليها ، قال زهير :

ولِنِعْم حَشْوُ الدِّرْعِ أنْتَ إذَا دُعِيَتْ «نَزَالِ» ولُجَّ فى الذُّعْرِ

فلو كانت «نزال» بما فيها من الضمير جملة ما جاز إسناد «دعيت» إليها من حيث كانت الجمل لا يصح كون شىء منها فاعلا» .

قال الأعلم فى البيت السابق ما نصه : (إنما أخبر عن «نزال» على طريق الحكاية . وإلا فالفعل وما كان اسماً له . لا ينبغى أن يخبر عنه . . .) . ا هـ

(٢) كما سبق فى ص ١٤٥ وفى رقم ٢ من هامشها . وفيه صور ضبطها .

(٣) لأن الفعل : «تمهل» لازم لا ينصب مفعولا به ، فكذلك اسم الفعل الذى بمعناه، فإن الكاف بعده حرف مجرد للخطاب فى الصور المختلفة ، ولا يصح اعتباره مفعولا. بخلاف «رويد» الذى بمعنى «أمهل*» فإنه ينصب المفعول به كالفعل الذى بمعناه . وقد سبق بعض ما يتصل به فى رقم ٣ من ص ١٤٩ ، ورقم ٣ من هامش ص ١٥٧ .

(٤) يتصرف على حسب المخاطب تذكيراً وتأنيثاً ، وإفراداً ، وتثنية ، وجمعاً ـ طبقاً للبيان التام الذى تقدم فى ج ١ م ١٩ ص ٢١٥ باب الضمير ـ

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

نختم الباب بسرد بعضٍ آخرَ من أسماء الأفعال المختلفة الأنواع ، يكثر ترداده فى الكلام العربى القديم ، ونكتفى بضبط واحد مما له أكثر من ضبط .

اسم الفعل	معناه	اسم الفعل	معناه
هيتَ – هلْ ، – هلاّ	أسرعْ ، وتعالَ إلىّ	حذَرَك بردا	احذر بردا
		بَعْدَك	تأخَّرْ ، أواحذر شيئًا خلفك
		أمامك ، وراءَك – فرطَك	احذر شيئًا بين يديك
قدْك – قَطْك – بسَ	اكتفِ بما كان ، وانته وانقطع عما أنت فيه	حيَّ (بياء مشددة مفتوحة)	بادرْ وأسرعْ ، ومنه حيَّ على الصلاة
هيّك – هيْك هيّا	أسرع فيم أنت فيه	عندك	عندك الشريف : الزَمْه من قرب
إليك	تَنَحَّ	مكانك	اُثْبُتْ
دَعْ – دعْدعْ	قم فانتعش ، واسلَمْ مما أصابك من السوء . (فاللفظ يتضمن دعاء له بالانتعاش والسلامة) .		
وُشْكانَ	اسم فعل ماض (ويجوز فى الواو الحركات الثلاث) قَرُب أو : عَجِل وأسرَعَ . ومنه وشكان ذا خروجا فذا فاعل ، وخروجاً تمييز .		
سُرعانَ	(يجوز فى السين الحركات الثلاث) . عَجِلَ وأسرَعَ . وقد يتضمن فى الوقت نفسه التعجب من السرعة ، فكأنك تقول ما أسرعه !!		
لَعًا	انتعشَ من مكروه أصابه ، ونهض من عثرة . وهو يتضمن الدعاء بالسلامة .		
دَعْدَعًا	انتعشَ من مكروه أصابه ، ونهض من عثرة ، وهو يتضمن الدعاء بالسلامة .		
هَمْهَامِ	نفِد ، ولم يبقَ من الشيء بقية .		
بَخٍ	أثنى وأمدَح ، وأبدى إعظامى وتقديرى لما أرى .		

المسألة ١٤٢ :

أسماء الأصوات

يراد منها نوعان :

أولهما : ألفاظ تُوجَّه إلى الحيوان الأعجم ، وما فى حكمه ، -كالأطفال- إما لزجره وتخويفه ، لينصرف عن شىء ، وإما لحثه على أداء أمر معين بمجرد سماعه أحد هذه الألفاظ ، دون حاجة إلى مزيد . فالمراد من توجيه اللفظ هو طلب الامتناع ، أو طلب الأداء .

وكلا الأمرين - الانصراف عن الشىء ، وأداء الأمر المعين - لا يتحقق إلاّ بعد تمرين ، وانقضاء مدة تتكرر فيها المخاطبة باللفظ ، ويتدرب فيها الحيوان وما فى حكمه على إنفاذ المطلوب منه عند سماعه ؛ فيدرك - بعد التكرار الذى يصاحبه التدريب - المرادَ من توجيه اللفظ إليه ، ومن مخاطبته به ، وأن هذا المراد هو الزجر ، أو الحث ، (بمعناهما السالفين) ويكتفى فى إدراك الغرض بسماع اللفظ دون زيادة عليه .

فمن أمثلة الزجر ما كان يوجهه العرب لبعض الحيوانات - وأشباهها - بسبب أمر بغيض يراد العدول عنه ، كزجرهم الإبل على البطء والتأخر ، فيوجهون لها أحَد الألفاظ الآتية : (هَيْدَ -هادِ - دَهْ - جَهْ - عاهِ -عِيهِ ...) وقولهم لزجر الناقة : (عاجِ - هَيْجِ - حَلْ . . .) وكقولهم لزجر الغَنَم : (إسَّ - هِسَّ - هُسْ - هَجْ -) وللكلب : (هَجَا - هَجْ . . .) وللضأن : (سَعْ - وَحْ - عَزْ - عَيْزِ . . .) وللخيل : (هلاَ - هالِ). وللطفل : (كِخْ ، كَخْ . . .) وللسبُع : (جاهْ - وللبغل : عَدَسْ . . .)

إلى غير هذا من ألفاظ الرجز عندهم ، وهى كثيرة فى عددها ، وضبط حروف كل منها .

ومن أمثلة ما يوجَّه للحيوانات وأشباهها ، لا بقصد زجرها ؛ وإنما بقصد تكليفها أمراً كى تؤديه وتقوم بإنفاذه - قول العرب للإبل ؛ «جُوتَ» ، أو : «جِىءْ» ،

إذا أرادوا منها الذهاب للماء لتشرب . و« نِخْ » ، إذا طلبوا منها الإناخة . و« هِدَعْ » ، إذا أرادوا منها الهدوء والسكون من النفار . و« سَأْ ، وتَشُؤْ » ، إذا أرادوا من الحمار الذهاب للماء ، ليشرب . « ودَجْ . وقُوسِ » لدعوة الدجاج إلى الطعام والشراب . . . و« حَاحَا » للضأن ، و « عَاعَا » للمعز ؛ ليحضر الطعام . . .

ثانيهما : ألفاظ صادرة من الحيوان الأعجم[1] ، أو مما يشبهه كالجماد ونحوه ، فيرددها الإنسان ويعيدها كما سمعها : تقليداً ، ومحاكاة لأصحابها ، من غير أن يقصد من وراء هذا دلالة أخرى . فقد كان العربي يسمع صوت الغراب ، فيقلده قائلا : « غاقْ » ، أو : صوت الضَّرْب ؛ فيقول محاكيًا : « طاقْ » ، أو صوت وقوع الحجارة ، فيُحاكيه : « طَقْ » ، أو صوت ضربة السيف فيردده : «قَبْ » ، أو صوت طيّ القماش ، فيقول : «قاشِ ماشِ »[2] . . . إلى غير هذا من الأصوات التي كان يسمعها فيحاكيها[3] دون أن يريد من المحاكاة معنى آخر .

أشهر أحكامها

١ ــ أنها أسماء[4] مبنية ، لا محل لها من الإعراب ، ما دامت أسماء تدل على

---

(١) أما الحيوان الناطق فألفاظه ذات معان ، وإلا كان كغيره .

(٢) قاشِ ماشِ (بكسر الشين فيهما) مركب مزجي مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، وهو من المركبات المزجية المتعددة التي تكون اسم صوت مع تركيبها المزجي .

(٣) وفي النوعين السابقين يقول ابن مالك في الباب الذي عنوانه : « أسماء الأفعال والأصوات » :

وَمَا بِهِ خُوطِبَ مَا لَا يَعْقِلُ ... مِنْ مُشْبِهِ اسْمِ الفِعْلِ ـ صَوْتًا يُجْعَلُ

(التقدير : ما به خوطب ما لا يعقل . . . يجعل صوتاً) يريد : أن ما يشبه اسم الفعل – في أنه لا يحتاج في أداء المراد منه إلى لفظ آخر – يسمى : اسم صوت . وهذا تعريف قاصر مبتور ، فوق أن تشبيه اسم الصوت باسم الفعل فيما سبق غير صحيح . لأن اسم الفعل لا بد له من فاعل ظاهر أو ضمير ، فلا ينفرد بنفسه ، وقد يحتاج لمعمولات أخرى . . . كما سبق في بابه (ص ١٥٥) . ثم اقتصر في بيان أنواعه وأحكامه على بيت واحد ختم به الموضوع هو :

كَذَا الَّذِي أَجْدَى حِكَايَةً ، كَقَبْ ... وَالْزَمْ بِنَا النَّوْعَيْنِ ، فَهْوَ قَدْ وَجَبْ

المراد : حكاية صوت الجماد وغيره وقب : صوت السيف . واسم الصوت بنوعيه مبني وجوباً كما يقول في بيته . وقوله يحتاج إلى تفصيل وإبانة عرضناهما .

(٤) يعترض بعض النحاة على اسميتها ؛ بحجة أن الاسم لا بد أن يكون له معنى مفرد ، مفهوم . ــ

مجرد الصوت ، ولم تخرج من هذه الدلالة إلى تأدية معنى آخر . وما كان مسموعاً عن العرب يجب إبقاؤه على صيغته ، وحالته الواردة عنهم من غير إدخال تغيير عليه فى عدد حروفه ، أو فى نوعها ، أو ترتيبها ، أو ضبطها ، أو علامة بنائها . . كالأمثلة السالفة .. أما المستحدث بعدهم فيلازم ما شاع فيه ، لأن إنشاء الأصوات واستحداثها — جائز فى كل عصر[1] ، ويجرى على الجديد المستحدث ما يجرى من الأحكام على المسموع الوارد عن العرب ؛ فيعتبر اسمًا واجب البناء بالعلامة التى يشيع بها النطق فى عصره ، وتسرى عليه بقية الأحكام الأخرى الخاصة بأسماء الأصوات .

لكنْ هناك حالتان ؛ إحداهما : يجب[2] فيها إعراب أسماء الأصوات بنوعيها المسموعة عن العرب ، والموضوعة المستحدثة بعدهم . والأخرى : يجوز فيها الإعراب والبناء .

(ا) فيجب[2] إعرابها إذا خرجت عن معانيها الأصلية التى هى الصوت المحض ، وصارت اسمًا متمكنًا يراد به : إما صاحب الصوت ، الذى يصدر عنه الصوت والصياح مباشرة ، وينسبان له أصالة دون غيره . وإما شىء آخر ليس هو الصاحب الأصيل للصوت ، وإنما يوجه له الصوت والصياح توجيهًا يقصد منه الزجر ، أو التهديد أو غيرهما . . .

فمثال الأول : أزعجنا غاقٌ الأسود ، وفزعنا من غاقٍ الأسود . . . ، فكلمة : « غاق » ، بالتنوين ، لا يراد منها هنا أصلها ، وهو : صوت الغراب ، وإنما يراد

= وهذه الألفاظ لا تدل على معنى مفهوم ؛ لأنها توجه إلى من لا يفهم ، ويخاطب بها غير العاقل . وقد دفع هذا الاعتراض بأن المقصود بدلالة الاسم على معنى مفرد مفهوم أنه إذا أُطلق فهم منه العالم بالوضع اللغوى معناه . وهذا ينطبق على أسماء الأصوات . فليس الشرط فى الاسم أن يخاطَب به من يعقل ليفهم معناه . وقيل إنها ملحقة بالأسماء، وليست أسماء . . . ولا أهمية للخلاف ؛ إذ الأهمية لأحكامها الآتية .

ويقولون إن سبب بنائها هو : شبهها الحروف المهملة (مثل : لا ، وما ، النافيتين) فى أنها غير عاملة ، ولا معمولة . والسبب الحق هو : مجرد استعمال العرب الأوائل — كما كررنا —

(١) ومنها أصوات الحيوانات والطيور التى لم يعرفها العرب ، والأصوات التى وجدت بعدهم ؛ كأصوات السيارات ، والطيارات ، والبواخر ، والآلات المختلفة ، ما جد منها وما سيجد .

(٢ و ٢) تبعاً للأغلب — كما سيجىء فى الهامش التالى .

أنَّها اسم يدل على صاحب هذا الصوت نفسه ؛ أي : على الذى ينسب له الصوت ويشتهر به ، وهو : « الغراب » ذاته ، لا صوته الصادر منه . فالغراب هو المسمَّى ، و « غاق » فى الجملتين اسم معرب متمكن ، فاعل فى الجملة الأولى ، ومجرور « بِمن » فى الجملة الثانية .

ومثل : ما أقسى قبًا . فكلمة : « قبًا » — بالتنوين — اسم معرب متمكن منصوب فى هذه الجملة ، لأن المراد بها هنا : « السيف » نفسه ، مع أنها فى الأصل اسم صوت للسيف ، مبنية على السّكون ، ولاتنون . لكنها تركت أصلها هذا ، وصارت معرفة تدل على صاحب الصوت — أى : على السيف — بعد أن كانت اسماًلصوته ، مبنية غير منونة . فالمراد فى الأمثلة السابقة ونظائرها هو : أزعجنا الغراب — فزعنا من الغراب — ما أقسى السيف .

ومثال الثانى : أردت هالاً السريع ؛ فصادفت عدَسًا الضخم . وأصل كلمة : « هال » اسم صوت صادر من الإنسان ، يوجه إلى الفرس لزجره . وأصل كلمة : « عدسْ » اسم صوت صادر من الإنسان يوجه إلى البغل لزجره ، فكلتا الكلمتين تركت هنا أصلها ، والبناء ، وصارت اسما معربًا مرادا منه الحيوان الأعجم — وشبهه — مما لا يصدر عنه ذلك الصوت ، إنما يوجه إليه من غيره[1] .

(ب) ويجوز إعرابها وبناؤها إذا قصد لفظها نصًا ؛ مثل : فلان لا يرعوى إلا بالزجر ؛ كالبغل لا يرعوى إلا إذا سمع : « عَدَسْ » أو : « عَدَسًا » بالبناء على السكون ، أو بالإعراب ، والمراد : إلا إذا سمع هذه الكلمة نفسَها .

٣ — أنها — فى أصلها — أسماء منفردة ، مهملة . والمراد من انفرادها : أنها لا تحمل ضميراً . وهذا نوع من أنواع الاختلاف بينهما وبين أسماء الأفعال . والمراد من إهمالها أنها لا تتأثر بالعوامل المختلفة ولا تؤثر فى غيرها ، فلا تكون مبتدأ ، ولا خبراً ، ولا فعلا ، ولا فاعلا ، ولا مفعولا . . . ولا شيئًا آخر يكون عاملا أو معمولا — إلا فى الحالتين السالفتين : (ا ، ب ، بصورهما الثلاث) . ومن ثَمَّ

---

(١) بعض النحاة يجيز بناءها فى الصور السالفة مراعاة لأصلها . ولكن الإعراب أوضح وأقدر على أداء المعنى ؛ فيحسن الاقتصار عليه .

تختلف أيضاً عن أسماء الأفعال ؛ فهذه لا بد أن تعمل .

* * *

وخُلاصة ما تقدم : أن أسماء الأصوات مهملة إذا بقيت على وضعها الاصلى اسم صوت محض ، بالطريقة التى شرحناها . أما إذا قصد لفظها ، أو استعملت استعمال الأسماء المتمكنة . – بأن انتقلت من معناها الأصلى إلى الدلالة على صاحبها الأصيل الذى يصيح ويصوّت بها ، أو على من يتجه إليه النطق بها – فإنها فى هذه الصور الثلاث تكون معربة إما وجوبًا ؛ كما فى : « ا » بفرعيها ، وإما جوازاً كما فى : « ب » فالشرط فى إهمالها ، وفى بنائها لزوماً – أن تبقى على حالتها الأولى اسم صوت مجرد ، لا محل لها من الإعراب ؛ فلا تكون فى محل رفع ، ولا نصب ولا جرّ ، وإنما يقال فيها : اسم صوت مبنى على الضم ، أو الفتح ، أو الكسر ، أو السكون ، على حسب حالة آخره .

المسألة ١٤٣ :

نونا التوكيد

يراد بهما : نُونَان ، إحداهما مشددة مبنية على الفتح ، والثانية مخففة مبنية على السكون ؛ كالنونين فى قولهم : لا تقعدَنّ عن إغاثة الملهوف ، وبادرَنْ بمعاونته .

وهما من أحرف المعانى[1] ، وتتصل كل واحدة منهما بآخر المضارع والأمر فتخلصهما للزمن المستقبل[2] ؛ ولا تتصل بهما إن كانا لغيره[3] ، وكذلك لا تتصل بالفعل الماضى ، ولا بأسماء الأفعال مطلقاً ؛ (سواء أكانت طلبية أم خبرية)[4] ولا بغيرها من الأسماء والحروف ؛ نحو : « لا تحملَنّ حقداً على من ينافسك فى الخير ، وابذلَنّ جهدك الحميد فى سبقه ، وإدراك الغاية قبله » . فالنون فى آخر الفعلين حرف للتوكيد ، ويصح تشديدها مع الفتح ، أو تخفيفها مع التسكين . وقد اجتمعا فى قوله تعالى فى قصة يوسف : (لَيُسْجَنَنَّ ، ولَيَكُونَنْ من الصَّاغِرِين) .

أثرهما المعنوىّ :

لو سمعت من يقول : « لا تنفع النصيحةُ الأحمقَ ، ولا يفيده التأديب» . . . فقد تتردد فى تصديق الكلام ، ويداخلك الشك فى صحته . ولك العذر فى هذا ، لأن المتكلم لم يحسن التقدير ؛ إذ كان عليه أن يدرك بخبرته وذكائه أن مثل هذا الكلام قد يقابَل بالتردد والشك ؛ فيعمَلَ على أن يدفعهما ، ويمنعَ تسربهما إلى ذهن السامع ، بإحدى الوسائل الكلامية التى عرَض لها البلاغيون — ومنها : نون التوكيد . . . فلو أنه قال : لا تنفعَن . . . ولا يفيدَنه . . . لكان مجىء نون التوكيد ، بمثابة القسَم على صحة الكلام وصدقه ، أو بمنزلة تكراره وإعادته بقصد

---

(١) سبق تفصيل الكلام على أحرف المعانى ، فى جـ ١ م ٥ ص ٦٢ ؛ باب : « الحرف » .

(٢) أو تُقويه — كما سيجىء .

(٣) قد يكون — أحياناً — زمن المضارع والأمر ، لغير المستقبل ؛ (طبقاً للبيان الخاص بهذا فى جـ ١ م ٤ ص ٥٤ و ٦١ باب الفعل) ؛ فلا تدخلهما فى هذه الحالة نون التوكيد — ثم انظر « ا » ص ١٧٧

(٤) كما تقدم فى رقم ٧ من ص ١٥٩ .

تأكيد مضمونه ، وصحة ما حواه ، فلا يكون هناك مجال للشك والتردد عند من هو مستعد للاقتناع .

ومثل هذا أن يقال لك : (أكثرْ من الحسَّاد بفضلك) ، (ولا تكثرْ من الأعداء بجهلك) . أو : (تجنبْ شرَّ القتلة ؛ شاهدَ الزور) ، (وهل يبرئُ القاتلَ ، وهل يقتُل البريءَ سواه ؟) . . . فقد تزعمُ أن المتكلم يعرض عليك كل مسألة من هذه المسائل عرضًا مجرداً ، (أى : خاليًا من رغبته القوية وتشدده فى مطالبتك بالتنفيذ أو بالتَّرْك ، خاليًا من الحرص على تأديتك ما تَحدّثَ بشأنه أو عدم تأديتك ، وتصديقك به أو عدم التصديق) .

وقد يكون لك الحق فى هذا الزعم ؛ فليس فى الكلام ما يبعده . فلو رغب المتكلم أن يبعد الزعم ، ويشعر السامعين بتمسكه بمضمون كلامه ، وتشدده فى التنفيذ والتأدية ، وحرصه على تصديق ما قال – لزاد فى الكلام ما يدل على هذه الرغبة ؛ كأن يزيد « نون التوكيد » ، على آخر الفعل المضارع أو الأمر ؛ فإن زيادتها تفيد معنى الجملة قوة . وتكسبه تأكيداً ؛ إذ تبعد عنه الاحتمال السابق ، وتجعله مقصوراً على الحقيقة الواضحة من الألفاظ ، دون ما وراءها من احتمالات . فلو قيل فى الأمثلة السالفة : (أكثِرَن . . . – لا تُكثِرَن . . . – تَجنبَن . . . – يبرِّئَن – . . . يقتلَن . . .) لكان مجيء نون التوكيد ، برغم اختصارها البالغ بمنزلة القسم ، وبمنزلة قول المتكلم : إنى أؤكد كلامى ، وأتشدد فى أن تُنفّذ مضمونه فى المستقبل ، وأحرصُ على أن تُصَدقه . أو : بمنزلة تكرار ذلك الكلام ، وإعادته لتحقيق الغرض السالف ، ومن أجله سميت : بـ « نون التوكيد » . والمشددة أقوى فى تأدية التوكيد من المخففة .

وفوق هذا فكلتاهما تُخلّص المضارع للزمن المستقبل ، سواء أكان اتّصالها به مباشراً أم غير مباشر[1] . ومن ثَمَّ يمتنع دخولها على المضارع إذا كان للحال ، أو للمضىّ أحيانًا – كما سبق – منعًا للتعارض بينهما .

أما الأمر فزمنه مستقبل فى الأغلب ؛ فتقوّى فيه الاستقبال . فإن كان لغيره خلّصته للمستقبل المحض .

---

(١) يكون غير مباشر ؛ لوجود فاصل بينهما ؛ كالضمير .

فالأثر المعنوى لهذه النون هو : توكيد المعنى على الوجه السالف ، وتخليص زمن المضارع للاستقبال ، وتقوية الاستقبال فى فعل الأمر أو إرجاعه إليه .

وقد تفيد النون — مع التوكيد — الدلالة على الإحاطة والشمول إذا كان الكلام لغير الواحد ، ففى مثل : يا قومنا احذَرُن مكايد الأعداء . . . يكون المراد : يا قومنا كلكم ، أو جميعكم ، فرداً فرداً . . .

* * *

وخلاصة كل ماتقدم : أنهما حرفان من أحرف المعانى ، يلْحقان بآخر المضارع وآخر الأمر ، لتخليص هذين الفعلين للزمن المستقبل ، ولا يلحقان بهما ولا بغيرهما من الأفعال التى لا يراد منها المستقبل الخالص ، ولا بأسماء الأفعال مطلقاً ، ولا سائر الأسماء ، والحروف . وأن فائدتهما المعنوية هى : تأكيد المعنى وتقويته بأقصر لفظ ، وتخليص المضارع للزمن المستقبل ، وتقوية الاستقبال فى الأمر ، أو إرجاعه إليه ، وأنهما قد يفيدان — مع التوكيد — الشمول والعموم فى بعض الصور .

* * *

آثارهما اللفظية ، والأحكام المترتبة على وجودهما :

لنونى التوكيد آثار لفظية مشتركة بينهما ، تحدُث من اتصال إحداهما بآخر المضارع ، المتجرد للمستقبل ، أو بآخر الأمر كذلك . وتمتاز الخفيفة بأحكام خاصة تنفرد بها دون الثقيلة .

وأهم الآثار المشتركة بينهما هو :

١ — بناء المضارع على الفتح ، بشرط أن تتصل به نون التوكيد اتصالا مباشراً ؛ بأن يكون خالياً من ضمير رفع بارز[1] يفصل بينهما ؛ ذلك أن المضارع معرب دائماً ، إلا إذا اتصلت به اتصالا مباشراً نون التوكيد ؛ فيبنى على الفتح ، أو نون

---

(١) ضمائر الرفع البارزة التى تتصل بآخر المضارع والأمر وتحدث فيهما تغييرات مختلفة — هى : ألف الاثنين ، وواو الجماعة ، وياء المخاطبة ، ونون النسوة . وستجىء التغييرات فى ص ١٧٧ وما بعدها — وقد سبق (فى ح ١ ص٥٣ م ٦) تفصيل الكلام على بناء المضارع ، ومنه : أن يكون اتصال نون التوكيد به مباشراً عند بنائه على الفتح . أما نون النسوة فاتصالها به لا يكون إلا مباشراً دائماً ، ويبنى معها على السكون — كما فى رقم ٣ من هامش ص ١٨٥ و ١ من هامش ص ١٨٩ —

النسوة ؛ فيبنى على السكون . كقول شوقى فى وصف الدنيا :

لا تحفِلَنّ ببؤسِـــها ونعيمها نُعْمَى الحياة وبؤسُها تَضليلُ

وكقوله فى الأمهات المصريّات المجاهدات :

ينفُثْنَ فى الفِتْيانِ من رُوحِ الشجاعة والثباتِ
يَهْوَيْنَ تقبيـــلَ المهنَّـــد ، أو معانقةَ القناةِ (١)

ويدخل فيما سبق : المضارع المسبوق بلام الأمر أو بغيرها من الجوازم التى يصح الجمع بينهما وبين نون التوكيد ؛ فإنه يبنى على الفتح فى محل جزم[٢] ؛ كقولك للمهمل : لِتَحْتَرِمَنّ عَمَلَك ، ولتُكرِمَنّ نفسك بإنْجازه على خير الوجوه . ومثل : إمّا[٣] تنصرَنّ ضعيفًا فإن الله ناصرك ... ، فالأفعال : (تَحترِم ، وتُكرِم ، وتنصر . . .) مبنية على الفتح ؛ لاتصالها المباشر بنون التوكيد ، فى محل جزم بلام الأمر . فإن لم يكن الاتصال بين المضارع ونون التوكيد مباشراً نشأت أحكام سنعرضها بعد[٤] . . .

٢ ــ بناء فعل الأمر على الفتح ، بشرط اتصاله بنون التوكيد اتصالا مباشراً ، ــ فلا يكون متصلا بضمير رفع بارز[٥] يفصل بينهما ــ ؛ نحو : اشكرَنّ من أحسن إليك ، وكافئَنّه بالإحسان إحسانًا ، واعلمَنّ أن كلمة حمد وثناء قد تكون خير جزاء[٦] .

---

(١) الرمح .

(٢) ومن الأمثلة : « تكونن » فى قوله تعالى : (ولاَ تكونَنّ من الذين كذبوا بآيات الله فتكونَ من الخاسرين) وكذلك المضارع « تحفل » فى البيت السالف و « تضجر » فى قول الآخر :

لا تضْجَرَنَّ ولا يدخلْك مَعْجَزَةٌ فالفوز يَهلِك بين العجز والضَّجر

فالأفعال المضارعة السالفة مبنية على الفتح فى محل جزم بلا الناهية .

(٣) أصلها : « إنْ » الشرطية المدغمة فى « ما » الزائدة .

(٤) فى ص ١٨٠ و ١٩٩ .

(٥) انظر رقم ١ من هامش الصفحة السابقة .

(٦) ولا داعى لأن نقول : فعل أمر مبنى على سكون مقدر منع من ظهوره الفتحة الآتية لمناسبة النون وإنما نقول ــ تيسيراً بغير تلك الإطالة ــ : فعل أمر مبنى على الفتح ، لاتصاله بنون التوكيد ؛

فإن كان فعل الأمر متصلا بضمير رفع بارز يفصل بينهما فإنه يجرى عليه ما يجرى على المضارع المسند لذلك الضمير من غير اختلاف فى الأحكام ولا فى التغيرات ؛ فالمضارع والأمر سيّان فيما يجرى عليهما عند الإسناد لضمائر الرفع البارزة ؛ سواء أكان آخرهما صحيحًا أم معتلا ، مؤكَّدَين أم غير مؤكَّدين ، مع ملاحظة الاختلاف بينهما فى ناحيتين هامتين .

أولاهما : أن الأمر مبنى دائماً فى كل الأساليب ؛ سواء أكان مؤكداً أم غير مؤكد.

وثانيتهما : أنه لا تلحقه نون الرفع مطلقًا . وسيجىء تفصيل الكلام عليه مع المضارع آخر الباب[1] .

٣ – أن توكيد فعل الأمْر بها جائز فى كل أحواله[2] ، بغير قيد ولا شرط ، وكذلك المضارع المبدوء بلام الأمر .

أما المضارع المجرد من هذه اللام فلتوكيده أحوال أربعة[3] ، هى : وجوب التوكيد ، وامتناعه ، واستحسانه ، وقِلَّته . وإليك البيان :

الأولى والثانية : يجب توكيده ، حين يكون مثبتًا ، مستقبلا ، جوابَ قسَمٍ ، مبدوءاً باللام[4] التى تدخل على جواب القسم ، ولا يفصِل بينه وبين هذه اللام فاصل ؛ نحو : والله لأعمَلَنّ الخير جهدى – بالله لأجتنبَنّ قول السوء قدر استطاعتى – تالله لَنُحاربَنّ الشر ما وسعتنا المحاربة[5] . . . فالأفعال المضارعة : (أعمَل – أجتنب – نحارب . . .) واجبة التوكيد بالنون ، لاستيفائها الشروط

---

(١) فى ص ١٨٥ و ١٩٩

(٢) فتدخل الحالات التى يخرج فيها عن معنى الأمر الخالص إلى غرض آخر مع بقاء صيغته على حالها ؛ كخروجه إلى الدعاء فى شعر لأحد الأنصار كان يردده النبى عليه السلام يوم غزوة الخندق ، ومنه :

فَثَبِّتِ الأَقْدَامَ إنْ لاقَيْنَا ... وأَنْزِلَنْ سَكِينَةً عَلَيْنَا

(٣) انظر « ب » من الزيادة والتفصيل ص ١٧٧ .

(٤) عند من يرى – كالبصريين – أن هذه اللام لا تعيّنه للحال – وسيجىء هذا فى ص ١٧٣ –.

(٥) أى : مدة اتساع المحاربة لنا ، واقتدارنا عليها .

كلها ، فهي مثبتة ، مستقبلة الزمن[1] ، وقبلها قسَم وقعت في جوابه ، مصدَّرة بلام الجواب ، بغير فاصل بينهما .

فإذا فقد بعض الشروط نشأت صورة جديدة قد يمتنع فيها توكيده ، وقد يصح إذا انطبقت عليها أوصاف المنع أو أوصاف الجواز التالية :

فمن الصور التي يمتنع فيها توكيد المضارع بالنون أن يفقد شرط الثبوت في الحالة السالفة فيكون منفيًّا ، إمَّا لفظًا : نحو : إن دعيتُ للشهادة فوالله لا أكتمُ الحق ، وإما تقديراً ، نحو : قوله تعالى : (تالله تفتأ تذكرُ يوسفَ . . .) أى : لا تفتأ ، لأن حذف « لا » النافية كثير في جواب القسم عند أمن اللبس[2] .

ومن الصور التي يمتنع فيها توكيده أيضًا أن يفقد شرط الاستقبال في تلك الحالة أيضًا ؛ فيكون زمنه للحال بقرينة تدل على هذا ، كقول الشاعر :

لئنْ تكُ قد ضاقتْ عليكم بيوتكم ... ليَعلَمُ ربى أن بيتِىَ واسعُ

---

(١) لأن نون التوكيد تخلص زمن المضارع للمستقبل ، ولا علامة أو قرينة هنا تمنع تجرده للاستقبال (كما أوضحنا في ص ١٦٨ ، وفي حـ ١ ص ٥٩ م ٤) .

(٢) تحذف العرب — أحياناً — « لا » النافية في جواب القسم ، مع ملاحظتها وتقديرها في المعنى ؛ لأن اللبس عندئذ بين المنفى والموجَب مأمون ، إذ لو كان الجواب غير منفى في المعنى والتقدير لوجب أن يكون المضارع مؤكداً باللام والنون معاً ، جرياً على الأغلب في جواب القسم عند البصريين ، وبأحدهما عند أكثر الكوفيين — ومن أمثلة حذف « لا » النافية في الآية السالفة : (تالله تفتأ تذكر يوسف) أى : لا تفتأ ما جاء في أمالى أبى القاسم الزجاجى — ص ٥٠ — في بيت ليلى الأخيلية ترثى توبة :

فأقسمت أبكى بعد توبة هالكا ... وأحفِل من دارت عليه الدوائر

أى : لا أبكى ولا أحفل ؛ فقد جاء ما نصه : (تريد : لاأبكى ... والعرب تضمر « لاالنافية » في جواب القسم مع ملاحظتها في المعنى ؛ لأن الفرق بينه وبين الموجب قد وقع بلزوم الموجب اللام والنون : كقولك : والله لأخرجن . قال الله عز وجل : « تالله تفتأ تذكر يوسف » أى : لا تفتأ تذكر يوسف) . ا هـ .

وقال الشاعر :

فقلت يمين الله أبــرح قاعــدًا ... ولو قطعــوا رأسى لديك وأوصالى

أى : لا أبرح . . .

— وقد ذكرنا ما تقدم بمناسبة أخرى في الجزء الأول عند الكلام على : « فىء » م ٤٢ ص ٥١٠ وفي الجزء الثانى م ٩٠ ص ٣٨٣ بمناسبة الكلام على أحرف القسم وجوابها .

وقول الآخر :

يمينًا لأُبْغِضُ كلَّ امْـرِئٍ   يزخْرِفُ قوْلاً ، ولا يفعَلُ

لأن المعنى هنا على الحالية ، ولأن لام جواب القسم الداخلة على المضارع تخلص زمنه للحال — عند فريق من النحاة[1]— ونون التوكيد تخلصه للمستقبل ؛ فيتعارضان .

ومن الصور الممنوعة أيضًا أن يكون فى تلك الحالة السالفة. مفصولا من لام الجواب، إما بمعموله ، وإمَّا بغيره ؛ كـَقـَدْ ، أوسوف، أو السين... ؛ نحو : والله لغَرَضَكم تـُدركون بالسعى الدائب ، والعمل الجميد . ومثل : والله لقد تنالون رضا الناس بحسن معاملتهم . ونحو قوله تعالى : (ولسوف يعطيك ربك فترضى) والأصل : والله لسوف . . .

الثالثة : أن يكون توكيده هو الكثير المستحسن؛ لكنه — مع كثْرته واستحسانه— لا يبلغ درجة الواجب . وأمارته : أن يكون المضارع فعل شرط للأداة : « إنْ » الشرطية المدغم فيها « ما » الزائدة للتوكيد (أى : إمَّا) ، أو : يكون مسبوقًا بأداة طلب تفيد الأمر ، أو النهى ، أو الدعاء ، أو العَرْض[2]، أو التحضيض ، أو أو التمنى ، أو الاستفهام . . .

فمثال المضارع المسبوق « بإمَّا » : إمَّا تَحذرَن من العدو تأمنْ أذاه ، وإما تُهملن الحذر تتعرضْ للخطر . والأصل : إن تحذر . . . وإن تُهمل . . . زيدت « ما » على « إنْ » الجازمة ، وأدغمت فيها . ولا يحسن فى النثر ترك هذا

---

(١) غير البصريين — كما أشرنا فى رقم ٤ من هامش ص ١٧١ . — ومعلوم أن التى يعين المضارع للحال أمور ؛ منها : كلمة : الآن ، أو : الساعة . . . ، ومنها : النفى بليس ، ومنها : لام الابتداء . . . ، إلى غير هذا مما سردناه فى موضعه الأنسب (حـ ١ ص ٣٦ م ٤) فمن يريد الدلالة على الحال بغير لام القسم فى مثل البيتين السالفين فله وسائل ؛ منها : أن يقول فى النثر : ليعلم الآن . ويمينًا لأبغض الساعة . . .

(٢) العرض : طلب فيه لين ورفق (ويظهران فى اختيار الكلمات الرقيقة ، وفى نبرات الصوت) والتحضيض : طلب فيه عنف وشدة (ويظهران فى اختيار الكلمات الجزلة ، والضخمة ، وفى النبرات القوية العنيفة) . والأداة الغالبة فى العرض هى : (ألاَ) المخففة . وقد تستعمل قليلا للتحضيض . وأدواته الغالبة هى : لولا — لوما — هلاَّ — ألاَّ — وسيجىء الكلام على هذه الأدوات فى بابها الخاص — ص ٥١٢ —

التوكيد بعد : « إمَّا » ، لكنه يصح فى الشعر للضرورة ، كقول القائل :

ياصاح ، إمَّا تَجِدْنى غَيْرَ ذى جِدَةٍ[1] فما التَّخَلِّى عن الإخوان من شِيَمِى

ومثال المسبوق بأداة تفيد الأمر : لِتحذرَن مديح نفسك ، ولتَدعَن الثناء عليها ، وإلا كنتَ هدفًا للسخرية والمهانة .

ومثال المسبوق بالنهى قوله تعالى : (ولا تَحسَبَنَّ اللهَ غافلاً عمَّا يعمَلُ الظالمون) ، وقول الشاعر :

لا تحسبنَّ العلم ينفع وحده ما لم يُتَوَّج ربُّه بِخَلاقِ[2]

وقول الآخر :

ولا تطمعنْ من حاسدٍ فى مودة وإن كنت تبديها له وتنيل

ومثال المسبوق بالدعاء قول القائل :

لا يَبْعَدَنْ[3] قومِى الَّذين هُمُو سمُّ العُداةِ وآفةُ الجُزُرِ . . .

وبالعَرْض قولهم : ألاَ تَنْسَيَنَّ إساءةَ من أعتَبَك[4] .

وبالتحضيض قول الشاعر :

هلاَّ تَمُنُّنْ بوعد غيرَ مُخْلِفة كما عَهِدتُكَ فى أيَّام ذى سَلَمِ

وبالتمنى قول الشاعر :

فليتكِ يومَ المُلْتقَى تَرَيِنَّنِى لكى تعلمى أنى امرؤٌ بك هائمٌ

وبالاستفهام قول الشاعر :

أتهجُرُنَّ خليلا صان عهدَكمو وأخلصَ الودَّ فى سرّ وإعلانِ ؟

الرَّابعة : أن يكون توكيده قليلا[5] ، وهو — مع قلته — جائز فصيح ، لكنه

---

(١) مال وغنى . (٢) بنصيب من الخير والصلاح . وكذلك قول الشاعر :

لا يَخدعنَّك من عدوّ دمعُه وارحم شبابك من عدوّ ترحم

(٣) لايبعدن ؛ أى : لايهلكن (الفعل: بعِد يبعَدُ ، بمعنى : هلك يَهلِك) . دعاء لقومه ألا يصيبهم الهلاك ، ويصفهم بأنهم سم لأعدائهم ، آفة لجزرهم (جمع : جَزُور . والجزور مؤنثة فى لفظها. ومعناها الغالب : الناقة ، وقد يراد منها الجمل) وإنما كانوا آفة لها لكثرة ذبحهم إياها لأنفسهم ، وللضيوف وهذا كناية عن الكرم . (٤) أزال سبب عتابك .

(٥) قلة نسبية (أى : بالنسبة لنوعى التوكيد السالفين — وانظر « ا » ص ١٧٧

لا يترقّى فى قوته مرْقَى النوعين السالفين . وعلامته : أن يكون بعد « لا » النافية كقوله تعالى : « واتّقُوا فِتْنَةً لا تُصِيبَنَّ الّذين ظَلَمُوا منكم خاصّةً »[1]، أو بعد : « ما » الزائدة الّتى لم تدغم فى « إنْ » الشرطية ؛ كقولهم فى المثل : بعَيْنٍ ما أرَيَنَّكَ[2]، وقول الشاعر فى المال :

قليلاً به[3]، ما يَحْمَدَنَّكَ وارث إذا نال مما كنتَ تجمع مَغْنَما

ويدخل فى هذا « ما » الزائدة بعد « رُبَّ » ؛ نحو : ربما يُقْبِلَنَّ الخير وراء المكروه[4] ، أو بعد : « لَمْ »[5] كقول الشاعر :

من جَحَدَ الفضل ولمْ يَذْكُرَنْ بالحمد مُسْدِيهِ فقد أجْرَما

أو بعد أداة شرط غير « إنْ » المدغمة فى : « ما » الزائدة ، كقول الشاعر :

مَنْ تَثْقَفَنْ[6]منهمْ فليس بآيب أبدا ، وقتلُ بنى قُتَيْبَةَ شافِ

٤ — عدم تقديم معمول فعلها على هذا الفعل[7] ، إلا إن كان المعمول شبه

---

(١) وقوله تعالى : (يأيها النمل ادخلوا مساكنكم ؛ لا يَحْطِمَنَّكُمْ سليمان وجنوده ، وهم لايشعرون) .

(٢) هذا مثل قديم تقوله لمن يخفى عنك أمراً أنت به بصير ، تريد : إنى أراك بعين بصيرة . « فما » زائدة . وجاء فى الأساس ما معناه : أنك تقول هذا لمن أرسلته واستعجلته ؛ فكأنك تقول له : لا تَلْوِ على شىء فإنى أنظر إليك ، أى : لا تقف ، ولا تنتظر . وفى هذا المثل تأييد الحكم بصحة تقديم شبه الجملة على متعلقه الفعل المؤكد بالنون — كما سيجىء فى الحكم الرابع —

(٣) الضمير عائد على المال فى بيت قبله هو :

أهِنْ للذى تَهْوَى التِّلاد ؛ فإنه إذا مت كان المال نهبا مُقَسما

و « قليلا » نعت لمصدر محذوف ، والتقدير : حمداً قليلا يحمدنك وارث .. وفى البيت شاهد آخر يحكم عليه بالضعف هو تقديم كلمة « قليلا » النعت مع منعوته المحذوف ، مع أنهما معمولان للمضارع المؤكد بالنون وليسا شبه جملة — إذ شبه الجملة هو الذى قد يباح تقديمه — كما فى رقم ٢ من هذا الهامش ، وكما سيجىء فى الحكم الرابع —

(٤) منع بعض النحاة التوكيد بالنون بعد : « ربما » بحجة أنها لا تدخل على الزمن المستقبل أو ماهو فى حكمه . ويرى سيبويه صحة هذا التوكيد ، بحجة وروده فى المأثور .

وقد يكون الأفضل الأخذ بالرأى الأول ليكون حكم « رب » مطرداً .

(٥) انظر « ا » من الزيادة والتفصيل ، ص ١٧٧ ، حيث الرأى المعارض ، ولعله أنسب .

(٦) تُصادِف وتقابل .

(٧) لأن فعلها لايعمل فيما قبله ؛ وهو لذلك لا يفسر عاملا محذوفاً قبله . أما تعلق شبه الجملة ، —

جملة فيصح التقديم – فى الرأى الأرجح – ؛ ففى مثل : اسمعَنّ النصح . . . لا يصح أن يقال : النصحَ اسمعَنّ . بخلاف لا تثقَنّ بمنافق ، واحذرَنّهُ عند تقلب الأيام ، فيصح أن يقال : بمنافق لا تثقن . وعند تقلب الأيام احذرَنّه(١) .

٥ – وقوع تغيرات أخرى تلحق المضارع صحيح الآخر ومعتلّه ، وكذا الأمر ، عند إسنادهما لضمائر الرفع البارزة ؛ فقد يحذف حرف العلة عند الإسناد أو ينقلب . وقد يحذف الضمير إذا كان واو جماعة ، أو ياء مخاطبة ، وقد يتحرك بحركة مناسبة له من غير أن يحذف . وقد تحذف نون الرفع ، أو تدغم بغير حذف . . . إلى غير هذا من التغيرات المختلفة المترتبة على التوكيد ، والّتى سنذكرها آخر الباب(٢) تفصيلا – كما قلنا – .

* * *

= إذا كان متقدماً على هذا الفعل فالشائع أنه لا يجوز ، وهناك رأى آخر يجيزه – طبقاً للبيان الذى سبق (فى رقم ٢ و ٣ من الهامش السابق وكما فى هامش ص ١٠٠ طبعة ٣ ج ٢ م ٦٧ – باب النائب عن الفاعل) واعتماداً على بعض الشواهد التى تؤيده ، ومنها ما تقدم .

(١) لهذا صلة بما سبق فى رقم ٢ و ٣ من هامش الصفحة السالفة .

(٢) ص ١٨٥ – وفيما سبق يقول ابن مالك فى باب عنوانه : «نونا التوكيد» .

(وسنضع جهة اليسار رقماً لكل بيت كما ورد فى ترتيب بابه بالألفية ؛ لأننا لم نلتزم فى عرض مسائل هذا الباب ترتيبها فى أبيات الناظم) .

لِلفِعْلِ تَوْكيدٌ بِنُونَيْنِ ؛ هُمَا كَنُونَىِ : اذْهَبَنَّ ، واقْصِدَنْهُمَا – ١

يريد بالمثال الأول : نون التوكيد المشددة ، وبالثانى : المخففة . ثم قال :

يُؤَكِّدَانِ «افْعَلْ ، ويَفْعَلُ» آتِيَا ذَا طَلَبٍ ، أَوْ شَرْطًا إمَّا تَالِيا – ٢

المراد من «افعل» هو : الأمر . ومن «يفعل» آتيا، المضارعُ الآتى ، أى : الذى زمنه مستقبل، حالة كونه ذا طلب ، أو : كونه شرطاً تالياً إما . (فى الجملة تقديم وتأخير) :

أَوْ : مثْبَتًا فى قَسَمٍ مُسْتقبَلَا وقلَّ بَعْدَ ، «مَا» و«لَمْ» وبَعْدَ : «لَا» – ٣

وغَيرِ «إمَّا» مِنْ طَوالِبِ الجَـزَا وآخرَ المؤَكَّدِ افتحْ ؛ كابْرُزَا – ٤

يريد : أن توكيد المضارع قليل بعد : «ما» و «لم» ، و «لا» وبعد غير «إنْ» الشرطية المدغمة فى «ما» ، من باقى طوالب الجزاء ، أى : باقى الأدوات الشرطية التى تطلب جزاء .

ويفهم من كلامه السالف أن توكيد المضارع كثير فى غير هذه المواضع التى سردها . ومن الكثير ما ذكره أولا مجملا . ثم قال : إن آخر الفعل المؤكد يبنى على الفتح ؛ «كابرزا» وأصله : «ابرزنْ» بنون التوكيد =

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل:

(ا) يرى بعض النحاة — ورأيه سديد — أن توكيد المضارع المنفى بالحرف: «لمْ» قليل، قلة ذاتية تدخله فى حكم النادر الذى لا يصح القياس عليه، وليست قلة نسبية؛ (أى: ليست قلة بالنسبة لغيره، حيث يشترك القليل والكثير معًا فى الكثرة التى تبيح القياس عليهما، ويمتاز الكثير بزيادة الدرجة فيها). وحجته: أن «لمْ» حرف يقلب زمن المضارع للمضى، ونون التوكيد حرف يُخلِّص زمنه للمستقبل، فيتعارضان. وهذا رأى يحسن الاقتصار عليه.

(ب) جرى بعض النحاة على تقسيم حالات المضارع — من ناحية توكيده بالنون — خمسة أقسام، غير الحالة التى يمتنع فيها توكيده.

الأولى : وجوب توكيده... وهى الحالة التى أوضحناها.

والثانية : أن يكون توكيده قريبًا من الواجب، وذلك حين يكون مسبوقًا «بإنْ» الشرطية المدغم فيها: «ما» الزائدة.

والثالثة : أن يكون توكيده كثيراً؛ وذلك إذا وقع بعد أداة طلب: (أمر — نهى — دعاء — عرض — حضّ — تمنّ — استفهام).

والرابعة : أن يكون توكيده قليلا. وذلك بعد: «لا» النافية، أو «ما» الزائدة غير المسبوقة بإنْ الشرطية.

والخامسة : أن يكون توكيده أقل، وذلك بعد: «لم» الجازمة، أو أداة شرط أخرى.

وذكروا لهذا التقسيم تعليلات مصنوعة لا يعرفُها العرب، ولم تخطر ببالهم، والتعليل الحق فى التقسيم يجب أن يقتصر على كثرة الاستعمال وقلته بين العرب.

= الخفيفة المنقلبة ألفا لأجل الوقف. وسرد بعد هذا أبياتاً أربعة فى أنواع من التغييرات التى تصيب الفعل عند إسناده لضمائر الرفع البارزة، وسنعود إليها عند الكلام على هذه التغييرات، ثم بين الأحكام التى تختص بها «الخفيفة»، وعرضها فى خمسة أبيات ختم بها الباب وسنذكرها فيما يلى — ص ١٧٩ وما يليها —

. . . .
. . . .

فما الحاجة إلى هذا التقسيم الخماسىّ والسداسى ... ، مع أن القسم الثانى والثالث لا يختلفان فى الأثر ؟ فحكمها واحد ؛ هو : شدة الحاجة معهما إلى التوكيد . وإن كانت هذه الحاجة لا تبلغ مرتبة الوجوب ؛ إذ لا أهمية لزيادة أحدهما على الآخر فى درجة الكثْرة والنّوع ؛ لأنهما — معا — مشتركان عند العرب فى الكثْرة التى تفيد شدة الحاجة للتوكيد ، وتجعل استعماله قياسيًا قويًّا ، وما يزيد على هذا القدر المشترك يصير زيادة فى الدرجة البلاغية ؛ لا فى صحة الاستعمال وقوته ، وهذه الزيادة متروكة لتقدير المتكلمين فى العصور المختلفة — بعد عصور الاحتجاج — ولرغبتهم فى محاكاة هذا أو ذاك على حسب مقتضيات الأحوال . فهى متنقلة بينهما ؛ فإن لم تتجه الرغبة إلى محاكاة الزائد ، — لغرض بلاغى — ، وشاع الاستعمال الأدبىّ على إهمالها ، اكتسبها الآخر وصار هو الشائع ، وانتقلت إليه درجة الزيادة . ولاعيب فى هذا ؛ فكلاهما بليغ صحيح يقاس عليه ، وكلاهما كثير ، لكنه قد يحتفظ لنفسه دون الآخر بمرتبة الزيادة فى الاستعمال زمنًا مؤقتًا ، تنتقل بعده إلى نظيره .

ومثل هذا يقال فى القليل والأقل . فما الحاجة إلى تفريقهما ، وعدم إدماجهما فى قسم واحد ما دامت قلّتهما ليست مانعة من القياس عليهما ؛ لأنها قلة نسبية عدديّة (أى : على حسب نسبة أحدهما للآخر) . وليست قلة ذاتية تمنع القياس .

الأحكام التى تختص بها نون التوكيد الخفيفة دون الثقيلة

تنفردُ المخففة بأمور أربعة :

الأول : عدم وقوعها — فى الرأى الأرجح — بعد ألف اثنين ، أو غيرها من أنواع (١) الألف ؛ نحو : (أيها الشابّانِ ، عامِلانّ زملاءكما بكريم المعاملة ، واجتَنبانّ كثْرة العتاب ؛ فإنه يفضى إلى القطيعة) . فتتعين المشددة هنا مع بنائها على الكسر ، ولا يصح مجىء الخفيفة ، لأن المنع هو الأعم الأغلب فى الكلام المأثور .

ويجيز بعض النحاة مجىء الخفيفة ساكنة ، أو متحركة بالكسر ؛ متابعة لبعض العرب ، والأنسب الاقتصار على الأغلب ؛ منعًا للتشعيب ، وابتعاداً عما فيه من إلباس وخفاء(٢) . . . .

الثانى : عدم وقوعها — فى الرأى الأحسن — بعد نون النسوة مباشرة . فإذا كان الفعل المضارع أو الأمر مسْنداً لنون النسوة وأريد توكيده بالنون ، وجب — فى هذا الرأى الأعلى — أن تكون نون التوكيد مشددة ، مبنية على الكسر ، ووجب أن يفصل بينها وبين نون النسوة ألف زائدة ، لا مهمة لها إلا الفصل بينهما ؛ نحو : (أيتها السيدات : لا تُقَصِّرْنانِّ فى واجبكن القومىّ، وفى مقدمته حسن تربية الأولاد، والإشراف على شئون البيت، واعلمْنانّ ما فى تقصيركن من ضرر شامل، وإساءة عامة) . فلا يصحّ مجىء الخفيفة هنا — فى الرأى الأحسن الذى يحتّمُ الاقتصار على المشددة المكسورة ، بعد الألف الفاصلة ؛ كهذا المثال، وبعد ألف الاثنين ؛ كالمثال السابق فى القسم الأول ، وبعد غيرهما من كل أنواع الألف(٣) :

---

(١) كالألف الفاصلة التى فى النوع التالى .

(٢) فى هذا الأمر يقول ابن مالك :

ولَمْ تقعْ خفيفةٌ بعـد الألفْ ... لكنْ شديدةٌ، وكَسْرُها ألِفْ — ١٠

(٣) وفيه ابتعاد أيضاً عن اللبس ، وعن صور خيالية تنشأ عند الوقف . ومن هذه الصور الخيالية المتعددة قلب نون التوكيد الخفيفة ألفا عند الوقف بعد ألف الاثنين ، أو الألف الفاصلة بين النونين ... — فى رأى من يجيز وقوعها بعدهما — فى مثل ياللاعبانِ دحرجانْ كرتكما ، يااللاعبات دحرجْنانْ كرتكن ؛ فتصير : دحرجا ا — ودحرجنا ا . ثم تقلب الألف الثانية همزة ؛فيقال فيهما : دحرجاء، ودحرجْناء ؛ لوقوع الألف الثانية متطرفة بعد الألف ؛ فتقلب الأخيرة همزة — تطبيقاً للقواعد الصرفية فى كل ذلك —

وفى الاكتفاء بهذا الرأى ، ابتعاد عن اللبس والخفاء[١].

الثالث : وجوب حذفها — فى الرأى الشائع — لفظًا لا خطًّا إذا وليها ، مُباشرة ، ساكن ، ولم يُوقَف عليها . وسبب حذفها الفرار من أن يتلاقى ساكنان فى غير الموضع الذى يصح فيه تلاقيهما[٢]— ؛ نحو : لا تَتعوِدَنْ الحلف ، ولا تصدِّقَنْ الحلاَّف ، فتحذف النون الخفيفة عند النطق ، وتبقى الفتحة التى قبلها دليلاً عليها ؛ فلا يلتبس الأمر على السامع ؛ إذ لا مسوّغ لوجود الفتحة فى هذا الباب إلا وجود نون التوكيد بعدها ، مذكورة أو محذوفة . ومنه قول الشاعر :

---

(١) وفى الأمر الثانى الذى تنفرد به الخفيفة يقول ابن مالك :

وأَلِفًا زِدْ قبلها مؤكِّدَا فِعْلاً إلى نون الإناثِ أُسْنِدَا — ١١

أى : زد قبلها مباشرة ألفا حين يكون الفعل المؤكد مسنداً إلى نون النسوة .

(٢) يصح تلاقى الساكنين عند الوقف ، وعند قصد النطق ببعض ألفاظ الهجى وذكر أسمائها ؛ نحو : كاف — جيم — لام ، وفى غير هذين لا يصح تلاقى الساكنين إلا إذا تحققت شروط ثلاثة ، فإن تحققت جاز الالتقاء ، ووصف بأنه « على حَدِّه » أى : على النمط المشروع المحدد لصحة التلاقى .

« أولها » : أن يكون الساكن الأول حرف لين (أى : حرف علة ساكناً) « ثانيها » : أن يكون بعده حرف صحيح ساكن ، مدغم فى مثله . « ثالثها » : أن يكون التلاقى فى كلمة واحدة ؛

ومن الأمثلة للألف : (شابَّة — عامَّة — ضالّون — صادّون) وللواو : تُمُودَّ الثوب (الأصل : ماددت البائع الثوب — أى : مدَّ كل منا الثوب ؛ فتَمادَّ الثوب ، وهذه التاء هى تاء المطاوعة . فإذا بنى الفعل « تَمادَّ » للمجهول صار : تُمُودَّ) . وللياء : خُوَيْصَّة ؛ تصغير : « خاصّة » ، و « أُصَيْمّ » تصغير « أصم » .

وبناء على الشرط الثالث لا يكون التقاء الساكنين مع نون التوكيد الخفيفة جارياً على حَدِّه ، وبالرغم من هذا يحذف أول الساكنين كما ستعرف .

ويرى بعض النحاة : — ورأيه أحسن — أن التلاقى المباح ليس مقصوراً على كلمة واحدة ، فقد يكون فيها وفيما يشبه الكلمة الواحدة أيضاً ، كالكلمات التى يتصل بآخرها فاعلها الذى هو واو الجماعة ، أو ياء المخاطبة ، أو ألف الاثنين ، وبعد كل ضمير من هذه الضمائر نون التوكيد (انظر ما يتصل بهذا ويوضحه فى ج ١ ص ٣٣ م ٤ و ص ٩٧ م ٧ ولا سيما رأى الصبان الذى قال إن الصحيح عدم اشتراط التلاقى فى كلمة واحدة . . .) وكما يتضح فى هذا الباب .

وللمجمع اللغوى القاهرى قرار يتصل بهذا ، — سجله فى ص ٥٩ من كتابه المسمى : « مجموعة القرارات العلمية » من الدورة الأولى إلى الدورة الثامنة والعشرين » تحت عنوان : إباحة المد عند التقاء الساكنين ، أو زيادة موضع لاغتفار التقاء الساكنين — . ونص القرار :

(لا حرج على من يدفع اللبس بمد عند التقاء الساكنين فى مثل قولهم : اجتمع مندبو العراق بمندوبى الأرْدُنّ . .) اهـ .

ولا تُهينَ[١] الفقير؛ علَّك أنْ   تركعَ يومًا ، والدهرُ قد رفعه

فالمضارع مجزوم بلا الناهية ؛ فلا مسوّغ لوجود الفتحة على النون ، وبقاء الياء قبلها إلا ملاحظة نون التوكيد الخفيفة المحذوفة .

ولا داعى فى هذه الصورة لحذفها كتابة — فى غير الضرورة — كما يرى بعض النحاة، وحجته الاكتفاء بوجود الفتحة الدالة عليها — لأن هذا الحذف الخطِّى قد يوقع فى لبس أو احتمال ، يحسن الفرار منهما .

وأفضل من كل ما سبق تحريكها بالكسر إذا وليها ساكن . وهذا رأى فريق آخر من النحاة ، وحجته : أن الأصل فى التخلص من التقاء الساكنين هو الكسر[٢] ، وأن الكسر هنا أخفّ وأبعدُ من اللبس ؛ فوق أنه مسموع فى بعض

---

(١) البيت من بحر المنسرح — كما قال الصبان ، والخضرى ، وليس من الخفيف — وهو للأضبط بن قُرَيْع الجاهلى ، فهو ممن يحتج بكلامهم . وقد حذفت فيه نون التوكيد .

(٢) قال شارح المفصل (ج ٩ ص ١٢٧) ما نصه : ("اعلم أن الأصل فى كل ساكنين التقيا أن يحرك الأول منهما بالكسر ؛ نحو : بغتِ الأمة ، وقامتِ الجارية ، ولا يعدل عن هذا الأصل إلا لعلة ..") .

ولم يذكر هو ولا غيره من المتمسكين بحذفها تعليلا مقبولا لحذف نون التوكيد التى يليها ساكن ، ولا لخروجها على الأصل العام . بل إن حذفها قد يؤدى إلى لبس محقق فى حالات متعددة ؛ منها : المضارع المؤكد بالنون ، المعطوف على مضارع آخر كذلك ، مسبوق بلا الناهية ، مثل : لا تُهملن وتلعبَ الساعة . فما نوع الفتحة التى على المضارع « تلعب » ؟ أهى فتحة بناء بسبب نون التوكيد المحذوفة ، والواو للعطف المجرد الذى لا أثر له فى المعية ، ولا فى البناء أيضاً — من باب أولى ، لما هو معروف من أن العطف على المبنى لا يجلب البناء للمعطوف مطلقاً — أم هى فتحة إعراب ، والواو للعطف والمعية معا ؟ لا قرينة تمنع أحد الاحتمالين بالرغم من اختلاف المعنى اختلافاً واسعاً بينهما .

حالة أخرى : هى الفعل المضارع المعتل الآخر بالألف إذا أريد توكيده بالنون الخفيفة مع جزمه بلا الناهية ، فى مثل : (لا تخشَيَنْ الأذى فى سبيل الحق ...) فلو حذفنا النون لالتقاء الساكنين وتركنا الفتحة قبلها دليلا عليها ، لصار الكلام : لا تخشَيَ الأذى فى سبيل الحق . وترك هذه الياء — المتطرفة ، المتحركة ، التى قبلها فتحة ، — من غير قلبها ألفا ، مخالف للضوابط اللغوية الأساسية . كما أن قلبها ألفا ، عملا بتلك الضوابط يؤدى إلى أن نقول : لا تخشَى الأذى (بألف مكتوبة ياء) فنقع فى محذور ؛ هو تلاقى الساكنين الذى يقتضينا أن نتخلص منه بحذف ألف العلة من آخر الفعل ، وهذا الحذف يؤدى إلى لبس لا دليل معه على أن الفعل مؤكد فى أصله . وعدم التخلص منه يؤدى أيضاً إلى لبس ؛ هو : اعتبار « لا » نافية وليست ناهية .

لما سبق — وغيره — كان « ياسين » فى حاشيته على التصريح محقاً حين قال ما نصه عن التقاء نون =

أمثلة قليلة ؛ لكنها على قلتها مسايرة للأصل العام السالف .

وهذا الرأى – على قلة أنصاره – أفضل كما قلنا ، لبعده عن شائبة اللبس والغموض ، وخلوه من التفريق بين حالتى النطق والكتابة . فإن وُجِد من يعارض فى أنه الأفضل فلا أقل أن يكون فى منزلة الرأى الشائع الذى يوجب الحذف .

أما عند الوقف عليها فلها حكم خاص يذكر فى الأمر الرابع التالى :

الرابع : وجوب قلبها ألفًا عند الوقف عليها ، بشرط أن تكون النون الخفيفة بعد فتحة ؛ فى مثل : احذرَنْ قول السوء ، وتعودَنْ حبس اللسان عن منكر القول – نقول عند الوقف على الفعلين المؤكَّدَين : احذرَا – تعودَا . . . ؛ والقرائن كفيلة بأن تدل على نوع هذه الألف ، وأن أصلها نون التوكيد الخفيفة . . .

فإن لم تكن النون الخفيفة بعد فتحة ، بأن كانت بعد ضمة ، أو كسرة – وجب أمران : حذف النون ، نطقا لا كتابة ، وإرجاع ما حذف من آخر الفعل بسبب وجودها عند وصل الكلام وعدم الوقف ، فى مثل : (أيها الفتيان ، لا تَهابُنْ مقابلة الشدائد ، ولا تخافُنْ ملاقاة الصعاب فى سبيل إدراك الغايات النبيلة . وفى مثل : يا فتاتى : لا تُحجِمِنْ عن احتمال العناء فى شريف المقاصد ، وسَنِيّ[1] الأغراض) ... نقول عند الوقوف على الأفعال المؤكدة مع أمن اللبس : لا تهابُوا – لا تخافُوا . . . – لا تُحجمى . . . ، بحذف نون التوكيد الخفيفة ، وإرجاع واو الجماعة وياء المخاطبة اللتين حذفتا نطقا فقط عند وجود النون الخفيفة للتخلص من التقاء الساكنين . أما عند حذفها فلا التقاء لساكنَيْن فلا يحذف الضمير ، ويعود إن كان محذوفًا نطقًا بسبب وجودها .

= التوكيد الخفيفة بساكن فى الصورة السالفة: " (هلا حركت وأبقيت كغيرها من الحروف إذا كانت ساكنة ، ولقيت ساكنا ؟ . قلت : أشار السعد فى شرح التصريف إلى أن السبب أن تحريكها خلاف وضعها من السكون. وأقول : فحينئذ ما الفرق بينها وبين غيرها مما وضع ساكناً؛ كنْ ، وعنْ؟ فتأمل) ".اهـ. فموضوع سؤاله صحيح دقيق ، لمسايرته للأصل العام فى التقاء الساكنين ، والإجابة عنه جدلية محضة . وكان حقها أن تؤيد بالسماع الذى له القول الفصل ؛ ولهذا جاءت واهية متداعية ، وقد دفعها بسؤال آخر هدمها وأبادها .

(١) شريف .

ومن الأمرين الثالث والرابع يتبين أنها تحذف وجوبًا فى حالتين :

الأولى : حذفها فى النطق دون الكتابة إن وقع بعدها ساكن ، ولم يُوقف عليها ، — وهذا الرأى هو الشائع ، وإن كان غير الأنسب اليوم — .

والأخرى: حذفها فى النطق دون الكتابة إن وُقِفَ عليها بعد ضم أو كسر . مع إرجاع ما حذف لأجل وجودها عند عدم الوقف .

وكل ما سبق جارٍ على أشهر الآراء المستنبطة من أكثر اللغات شيوعًا ، وقد أهملنا الآراء الضعيفة المتعددة التى لا خير فى نقلها ، وليس من ورائها اليوم إلا البلبلة والاضطراب [1] . . .

---

(١) وفى الأمرين الثالث والرابع يقول ابن مالك :

واحْذِف خَفِيفَةً لِساكنٍ رِدِفْ وبعدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إذا تَقِفْ — ١٢

أى : احذف نون التوكيد الخفيفة إذا ردِفها (وليها وجاء بعدها) ساكن . وكذلك إذا وقعت عند الوقوف عليها ، بعد غير الفتحة . وغير الفتحة هو الكسرة والضمة . ثم قال :

وارْدُدْ إذا حذَفْتَها فى الوقْفِ ما مِنْ أجْلِها فى الوصْلِ كانَ عُدِمَا — ١٣

يريد : إذا وقفت عليها وجب أن ترجع إلى الفعل ما عدم منه (أى : حذف منه) فى وصل الكلام بسببها ، وعند وجودها . وختم الباب بقوله :

وأبدِلَنْهَا بَعْدَ فتحٍ ألِفَا وقْفًا ؛ كما تقولُ فى قِفَنْ : قِفَا — ١٤

أى : أن نون التوكيد إذا وقف عليها بعد حرف مفتوح وجب قلبها ألفا . وساق لهذا مثلا ؛ وهو : « قِفَنْ » حيث وقعت النون بعد الفاء المفتوحة . فعند الوقف يقال : قِفَا .

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

ارتضى بعض النحاة تسمية الأمور الأربعة السالفة : « خصائص تمتاز بها نون التوكيد الخفيفة » ، أو : « أمور تنفرد بها » . ولا مانع من هذا على اعتبار تلك الخصائص أو الأمور أحكامًا بعضها عَدَمِىّ (أى : سَلْبِى) كالأول والثانى ، وبعضها حَذْفٌ – طبقًا للشائع – كالثالث ، أو : قَلْبٌ ؛ كالرابع فى بعض حالاته .

ولا مانع فى الوقت نفسه من اعتبار تلك الأمور الأربعة خصائص تمتاز بها نون التوكيد الشديدة دون الخفيفة ، ولكن على أساس آخر : هو أنها أمور إيجابية ؛ لا عدم فيها ولا تغيير . فالأول : وقوعها بعد ألف الاثنين ، والثانى : وقوعها بعد الألف الفاصلة ، والثالث : بقاؤها إذا وليها ساكن . والرابع : بقاؤها على حالها من غير حذف أو قلب عند الوقف . . .

المسألة ١٤٤ :

إسناد المضارع والأمر إلى ضمائر الرفع البارزة بغير توكيدهما ، ومع التوكيد

الكلام على المضارع [1] :

عرفنا[2] أن المضارع معرب فى كل أحواله ، إلا إذا اتَّصل بآخره نون النسوة ؛ فيبنى على السكون[3] ، كالأمثلة السالفة ، أو اتَّصل بآخره نون التوكيد اتصالا مباشراً ؛ فيبنى على الفتح ، سواء أكان صحيح الآخر ؛ نحو : أتأمُرَنّ بالمعروف ، وأنتَ لا تأتمِرَنّ به ؟ أم معتل الآخر مطلقًا ؛ (أى : بالألف ، أو الواو ، أو الياء) كقول ناصح لأخيه : لا تَنهيَنّ عن الأذى ، وأنت تمارسه ، ولا ترجُوَنّ من لئيم خيراً وإن تودد إليك ، ولا تفتريَنّ حديثًا ، ولو توهمت أن الناس به مصدقون . ومن هذا قول القائل :

فلا تَبكِينْ فى إثْر شىء ندامةً ... إذا نزعَتْه من يديك النوازع

فالأفعال المضارعة : (تأمر — تأتمر — تنهى — ترجو — تفترى — تبكى . . .) مبنية على الفتح لاتصالها — مباشرة — بنون التوكيد .

ومما تجب ملاحظته أن حرف العلة : « الألف » لا بد أن ينقلب ياء مفتوحة للبناء قبل : « نون التوكيد » كما فى الفعل : « تنهى » فى المثال السالف وأشباهه . أما « واو » العلة و« ياؤها » فيبقيان على صورتهما مع تحريكهما بفتحة البناء؛ لأجل نون التوكيد .

ولا يصح حذف حرف علة من تلك الثلاثة لأجل الجازم إن كان المضارع مسبوقًا بجازم — كما فى الأمثلة المتقدمة ؛ لأن مراعاة نون التوكيد أهمّ وأولى فى تلك الصور ؛ فالمضارع فيها مبنى على الفتح لفظًا ، ولكنه فى محل جزم .

فإن لم يكن اتصال هذه النون بآخر المضارع اتصالا مباشراً لم يصح بناؤه

---

(١) الكلام على الأمر فى ص ١٩٩ .

(٢) فى ص ١٦٩ . (والتفصيل فى ج ١ ، باب المعرب والمبنى) .

(٣) وفى كل الصور والحالات لا يكون اتصالها به إلا مباشراً — كما فى رقم ١ من هامش ص ١٦٩ و ١٨٩ —

على الفتح ، وذلك حين يفصل بينهما ضمير رفع بارز ؛ (ألف اثنين ، أو واو جماعة ، أو ياء مخاطبة ، أو نون نسوة) فإن أريد توكيده مع وجود فاصل من هذه الضمائر البارزة جاز ، ولكن من غير بناء على الفتح . ويترتب على هذا التوكيد عند وجود الضمير الفاصل وقوع تغييرات حتمية تختلف باختلاف آخر المضارع ؛ أهو صحيح الآخر أم معتلُه ؟ وفيما يلي بيان هذه التغييرات الحتمية[1] :

(ا) إسناد المضارع الصحيح الآخر إلى ضمائر الرفع البارزة بغير توكيد ، وبتوكيد :

١ — إذا كان المضارع صحيح الآخر ؛ مثل : « تَفهمُ » ، وأردنا إسناده لألف الاثنين من غير توكيد — قلنا : أنتما تفهمانِ . والإعراب : « تفهمانِ » ، مضارع مرفوع بثبوت النون ، والألف فاعل . فهو معرب حتماً .

أما عند التوكيد ، وقبل إحداث التغيير فنقول : « أأنتما تفهمانِنَّ ؟ » بنون التوكيد الثقيلة المفتوحة ، ولا يصح — فى الأرجح — مجىء الخفيفة بعد المضارع المشتمل على ألف الاثنين[2] . والمضارع هنا معرب أيضاً ؛ لوجود الضمير : (ألف الاثنين) فاصلا بينه وبين نون التوكيد المشددة . غير أنه اجتمع فى آخر اللفظ ثلاثة[3] أحرف

---

(١) سنذكرها بتفصيل وإسهاب وجلاء ؛ لدقتها وخفائها على كثير ، مع شدة الحاجة إليها فى غالب الأساليب العامة . هذا إلى أن فهمها واستيعاب صورها يساعد أيما مساعدة على فهم أحوال فعل الأمر عند إسناده لهذه الضمائر ؛ مؤكداً وغير مؤكد .

وبهذه المناسبة نذكر ما يردده بعض المتسرعين بشأن الحذف ، والتقدير ، والتعليل فى هذا الباب ، من أنه خيالى محض ؛ لا يعرف عنه العرب الأوائل شيئاً . وهذا صحيح . ولكن أكثره خيال بارع نافع هنا . وحذف وتقدير يوصلان — غالبا — فى هذا الباب إلى ضبط ما لا يمكن ضبطه بغيرهما ، وتيسير ما يصعب ، بل ما قد يستحيل إدراكه بدونهما . فمن الجحود إنكار فضل مبتكريه فى هذه المسائل — وأشباهها — بغير روية ولا إنصاف . ومن غير السائغ إصدار حكم عام واحد على أمرين مختلفين كل الاختلاف ؛ فأحدهما نافع بغير ضرر ، والآخر لا نفع فيه ، بل قد يكمن فيه الضرر بغير روية وإنصاف .

(٢) نون التوكيد الخفيفة لا تقع — فى الأرجح . — بعد ألف الاثنين مطلقاً ، وإنما تقع الشديدة ، —كما سبق فى ص ١٧٩ . —

(٣) أولاها : نون الرفع ، والثانيتان : نون التوكيد المشددة ؛ (والحرف المشدد يعتبر حرفين) . فوجب حذف أحد الثلاثة ؛ فحذفت نون الرفع للاستغناء عنها ، ولوجود القرينة التى تدل عليها . والنونات الثلاثة زوائد . فإن كانت إحداها أصلية وجب بقاء الأصلية ، كقوله تعالى : (لَيُسْجَنَنَّ وليكونَنْ من الصاغرين) . وقد سبق — فى ج ١ م ٦ ص ٨٨ عند الكلام على إعراب المضارع — أن —

زوائد ، متماثلة ، متوالية . وهذا لا يقع — غالبًا — فى لغتنا إلا سماعًا . فوجب حذف « نون الرفع » لوجود قرينة تدل عليها ؛ (هى : أن المضارع من الأفعال الخمسة ، ولم يسبقه ناصب أو جازم ؛ فوجب أن يكون مرفوعًا بثبوت النون . فإذا لم تكن مذكورة ، فلابد أن تكون محذوفة لعلة ؛ والمحذوف لعلة كالثابت) . ولا يصح هنا حذف نون التوكيد الثقيلة ، أو تخفيفها ؛ لأن الحذف أو التخفيف ينافى الغرض البلاغى من الإتيان بها ، ومن تشديدها[1] . فصار الكلام بعد الحذف : تفهمانّ ، ثم كسرت نون التوكيد المشددة ، مراعاة للمأثور عن العرب فى هذا الموضع ؛ حيث يلزمونها التشديد والبناء على الكسر .

وعند الإعراب يقال فى « تفهمانِّ » : « تفهما » ، فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة لتوالى النونات « والألف » ضمير فاعل ، و « نون التوكيد » المشددة حرف مبنىّ على الكسر ، لا محل له من الإعراب . وإن شئت قلت : « تتفهما » : فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وحذفتْ لتوالى النونات ، والألف ضمير : فاعل ، والنون المذكورة حرف للتوكيد . . .

فالصورة النهائية بعد إجراء التغيرات السالفة هى : « أتتفهمانِّ » ، بتشديد نون التوكيد وجوبًا بعد ألف الاثنين ، وحذف نون الرفع . ولا مانع هنا من التقاء « ألف الاثنين » ساكنة مع النون الأولى الساكنة من نون التوكيد المشددة ؛ لأن التقاء الساكنين هنا جائز — كما أوضحنا من قبل[2] .

٢ — ونقول عند إسناده لواو الجماعة من غير توكيد : أأنتم تفهمونَ ؟ (فالمضارع مرفوع بثبوت النون ؛ والواو ضمير فاعل) . ونقول عند توكيده بالنون المشددة وقبل التغيرات : أأنتم تفهمونَنّ ؟ بثلاث نونات ، تحذف نون الرفع — لتوالى ثلاثة أحرف فى الآخر ، وهى زوائد ، ومن نوع واحد — فيصير الكلام :

= توالى الأمثال الممنوع يتحقق حين تكون الأحرف الثلاثة المتماثلة المتوالية زوائد فليس منه : (القاتلات جُنُنّ ، أو : يُجنَنّ) لأن الزائد هو المثل الأخير من الزوائد . وليس منه الفعل ومشتقاته فى مثل : أنا أحييك : أو أنا محييك . . (راجع الصبان هنا وفى الموضع السالف ، وشرح الرضى على الكافية ج ٢ ص ١٨٦) .

(١) وطبقاً لما جرى عليه أكثر العرب . والخفيفة لا تقع هنا — كما سبق —

(٢) فى رقم ٢ من هامش ص ١٨٠ .

« تفهمُونّ » فيلتقى ساكنان هما : واو الجماعة ، والنون الأولى الساكنة من النون المشددة المفتوحة الآخر ، فتحذف واو الجماعة — فى الأغلب[1] — لوجود الضمة قبلها تدل عليها عند حذفها ، ولعدم الاستغناء عن تشديد نون التوكيد ؛ لأنها جاءت مشددة ، لغرض بلاغىّ يقتضيه المعنى ؛ فيصير الكلام : أأنتم تفهمُنّ ؟ وعند الإعراب نقول بعد الحذف : « تفهم » الحالية أصلها « تفهمون » فهى مضارع مرفوع بالنون المحذوفة ؛ لتوالى الأمثال . . . ، وواو الجماعة المحذوفة لالتقاء الساكنين ، ضمير ، فاعل . ونون التوكيد المشددة حرف ، مبنى على الفتح ، لامحل له من الإعراب . ولا تتغير الفتحة الذى على آخره .

« ملاحظة » : ليس من اللازم لحذف واو الجماعة فى هذه الصورة وأمثالها مما يُسنَد فيها المضارع الصحيح الآخر لواوالجماعة ، أن تكون نون التوكيد مشددة، فمن الجائز أن تكون مخففة . ومع تخفيفها تحذف لأجلها نون الرفع وجوبا كماتحذف مع المشددة، ويترتب على هذا الحذف أن يتلاقى الساكنان السالفان ؛ وهما : واو الجماعة ونون التوكيد المخففة ؛ فتحذف واو الجماعة هنا ، كما حذفت هناك .

أما سبب حذف نون الرفع إذا كانت نون التوكيد مخففة فهو اتباع العرب فى المأثور عنهم ، ومحاكاتهم فى حذفها ؛ بالرغم من عدم اجتماع ثلاث نونات فى هذه الصورة ، ويقول النحاة : إن نون الرفع تحذف من الفعل المسند لواو الجماعة ، وياء المخاطبة ، إذا أكد بالنون المشددة أو المخففة ، فتحذف مع المشددة ؛ منعًا لتوالى ثلاثة أحرف زائدة ، متماثلة فى آخر اللفظ ، وتحذف مع المخففة أيضًا ؛ طلبًا للتخفيف ، ومجاراة للحذف مع المشددة[2] .

٣ — ونقول عند إسناده لياء المخاطبة بغير توكيد : أأنتِ تفهمينَ يا زميلتى ؟ فالمضارع « تفهمين » مرفوع بثبوت النون ، وياء المخاطبة ضمير فاعل . ونقول عند التوكيد من غير تغيرات : أتفهميننّ ؟ ، ثم تحذف النون الأولى (علامة الرفع) لتوالى الأمثال، و . . . ؛ فيصير الكلام : أتفهمينّ ؟ فيلتقى ساكنان ،هما : ياء

---

(١) انظر الرأى الآخر فى رقم ٢ من هامش ص ١٨٠ .

(٢) التعليل الصحيح هو محاكاة العرب .

المخاطبة والنون الأولى من النون المشددة ؛ فتحذف — فى الأغلب — ياء المخاطبة للسبب السالف ، وتبقى الكسرة قبلها لتدل عليها ؛ فيصير الكلام : أتفهمِنّ ؟

ويقال فى إعرابه : « تفهمِنّ » ، مضارع مرفوع بالنون المحذوفة لتوالى الأمثال ، والفاعل هو : « ياء » المخاطبة المحذوفة لالتقاء الساكنين . ونون التوكيد حرف مبنى ، لا محل له من الإعراب ، وتظل الفتحة باقية عليه مع تشديده .

ولو أتينا بنون التوكيد الخفيفة مكان الثقيلة لوقعت التغيرات السالفة كلها تماماً ، طبقاً لما تضمنته « الملاحظة » السالفة ، من أن نون الرفع تحذف وجوبا هنا للخفة ، وللحمل على الثقيلة ، لا لتوالى الأمثال .

٤ — ونقول عند إسناده لنون النسوة بغير توكيده : أأنتن — يا زميلاتى — تفهمْنَ ؟ . فالفعل « تفهم » مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة ، وهى ضمير فاعل مبنى على الفتح فى محل رفع — .

ونقول مع التوكيد : أأنتن تفهمْنانّ ؟ بمجىء نون التوكيد المشددة المبنية على الكسر ؛ — والمخففة ؛ لا تجىء هنا — ثم زيادة « ألف » فاصلة[1] بين نون النسوة ونون التوكيد . والإعراب بعد التوكيد لا يتغير ؛ ولكن نزيد على ما سلف أن النون الأخيرة المشددة حرف للتوكيد مبنى على الكسر ، لا محل له ، والألف التى بين النونين حرف زائد لا محل له .

• • •

يستخلص مما سلف أن إسناد المضارع الصحيح الآخر إلى ضمائر الرفع البارزة ، بغير توكيد — يستلزم ما يأتى :

١ — إن كان الضمير ألف اثنين ، أو واو جماعة ، أو ياء مخاطبة ، لزمته فى حالة الرفع النون التى هى علامة الرفع ، فيكون معرباً مرفوعاً بثبوت النون ، والضمير

---

(١) إذا أكد الفعل المضارع المسند إلى نون النسوة وجب الإتيان بألف زائدة تفصل بينهما — كما سبق فى ص ١٧٩ — ويكون المضارع مبنياً على السكون لاتصاله المباشر بنون النسوة . — ولا يكون اتصاله بها إلا مباشراً ؛ لأن إسناده إليها يقتضى اتصاله بها مباشرة ، — كما سبق فى رقم ١ من هامش ص ١٦٩ و ٣ من هامش ص ١٨٥ .

فاعلا . وهذه النون خفيفة فى كل حالاتها ، ولكنها مبنية على الكسر لا محل لها بعد ألف الاثنين فقط ، أما بعد واو الجماعة ، وياء المخاطبة فبنية على الفتح ، لا محل لها .

٢ – وإن كان الضّمير نون النسوة وجب بناء المضارع على السكون ، ونون النسوة هى الفاعل(١) ، وهى مبنية على الفتح فى محل رفع .

ويستخلص كذلك أن إسناده لتلك الضمائر مع توكيده يستلزم ما يأتى :

١ – عدم بناء المضارع مطلقًا مع وجود الضمائر الفاصلة بينه وبين نون التوكيد ؛ فيجب إعرابه مع تلك الضمائر إلا مع نون النسوة فيبنى على السكون ؛ لأنها تتصل به اتصالا مباشراً فى كل حالاتها .

٢ – وجوب حذف نون الرفع – إن كانت موجودة من قبل – إذا كان ضمير الرفع ألف اثنين ، أو واو جماعة ، أو ياء مخاطبة، ويتساوى فى وجوب حذفها مع الواو والياء أن تكون نون التوكيد بعدهما مشددة ومخففة . أما بعد الألف فنون التوكيد باقية ، ومشددة حتمًا ، ومبنية على الكسر .

٣ – وجوب حذف واو الجماعة وياء المخاطبة ، مع بقاء الضمة قبل واو الجماعة لتدل عليها . والكسرة قبل ياء المخاطبة ؛ لتدل عليها – والحذف فى الحالتين هو الأرجح – .

٤ – زيادة ألف بين نون النسوة ونون التوكيد ؛ لتفصل بينهما .

---

(١) وفى توكيد المضارع صحيح الآخر يقول ابن مالك بعد أبياته التى عرض فيها لحالات توكيده :

واشْكُلْهُ قبلَ مُضْمرٍ لَيْن بِمَــ جانَسَ مِنْ تَحَرُّكٍ قدْ عُلِمَا – ٥
والْمُضْمَرَ احْــذِفَنَّهُ لَا الأَلِفْ ، . . . . – ٦

(المراد بالمضمر اللين هنا : الضمير الساكن الذى أسند إليه المضارع ؛ ويقصد به : ألف الاثنين ، وواو الجماعة ، وياء المخاطبة – جانس : ماثل وساير) .

وفى آخر البيت السابق على هذا قال الناظم : «وآخر المؤكد افتح ؛ كابرزا» واستثنى من هذه القاعدة ما ذكره الآن ؛ خاصاً بالمضارع صحيح الآخر المتصل بالضمير اللين ، فإنه يحرك بحركة تجانس هذا الضمير ، وهى الضمة قبل الواو ، والكسرة قبل الياء ، والفتحة قبل الألف . والذى يدل على أنه قصد صحيح الآخر دون معتله كلامه الآتى – مباشرة – على المعتل الآخر .

٥ – وجوب تشديد نون التوكيد وبنائها على الكسر[1] بعد ألف الاثنين ، وبعد الألف الزائدة للفصل بين نون النسوة ونون التوكيد .

أما بعد واو الجماعة وياء المخاطبة فقد تكون مشددة مفتوحة الآخر ، أو خفيفة ساكنة .

* * *

(ب) إسناد المضارع المعتل الآخر ، لضمائر الرفع البارزة[2] ، من غير توكيد ، وبتوكيد :

المضارع المعتل الآخر إما أن يكون معتل الآخر بالألف ، أو بالواو ، أو بالياء ؛ نحو : أنت ترضَى الإنصاف ، وترجو أن يَشيع ، وتجرى وراء تحقيقه .

أولا : ١ – إن كان معتلا بالألف (مثل : ترضَى) وجب قلبها ياء مفتوحة عند إسناده لألف الاثنين ، تقول بغير التوكيد بالنون : أأنتما ترضَيَانِ ؟ . . والإعراب : « ترضيانِ » فعل مضارع معرب ، مرفوع بثبوت النون ، وألف الاثنين ضمير فاعل .

وتقول عند التوكيد قبل التغيير : أترضَيَانِنّ ؟ والمضارع معرب لوجود الضمير فاصلا بينه وبين نون التوكيد المشددة ، ويجب هنا ما وجب هناك من حذف نون الرفع لتوالى الأمثال بوصفه السابق[3] ، مع بقاء ألف الاثنين ، — برغم التقائها ساكنة مع النون الأولى من النون المشددة — . كما يجب بناء نون التوكيد على الكسر مع تشديدها فى هذه الحالة أيضًا[4] ؛ فيصير الكلام : « أترضيَانِّ ؟» فالفعل المضارع « ترضَيَا » معرب مرفوع بالنون المحذوفة ، وألف الاثنين ضمير ، فاعل . والنون المذكورة المشددة حرف للتوكيد ، مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب .

---

(١) يقولون فى سبب كسرها مشابهتها نون المثنى فى الصورة الموضعية ، أى : المظهر الشكلى . لكن السبب الحق هو استعمال العرب .

(٢) سبقت الإشارة المفيدة لهذا فى موضع آخر مناسب لها ؛ وهو حكم المضارع (ج١ م ٦ ص٨٨)

(٣) فى رقم ٢ من هامش ص ١٨٠ و ٣ من هامش ص ١٨٦ .

(٤) طبقاً للبيان الذى فى رقم ٥ من هذه الصفحة .

٢ – فإن كان معتلا بالألف وأريد إسناده لواو الجماعة من غير توكيد ولا تغيير ، قيل فيه : « تَرْضَيُونَ » بقلب ألفه ياء مضمومة – لأن الضمة هى المناسبة للواو –وزيادة واو الجماعة ساكنة؛ فتتحرك الياء، ويفتح ما قبلها؛ فتنقلب ألفًا. ويصير الكلام : « تَرْضَاوْنَ » فيلتقى ساكنان؛ ألف العلة وواو الجماعة ؛ فتحذف الألف ؛ لأنها حرف هجائى ، وقبله الفتحة تدلّ عليه بعد الحذف ، وتبقى واو الجماعة ؛ لأنها فاعل ؛ – فهى شطر جملة – وليس قبلها علامة تدل عليها بعد حذفها ، ويصير الكلام « تَرْضَوْنَ » . والإعراب : ترضَوْن ، مضارع مرفوع بثبوت النون ، والواو ضمير فاعل .

وعند التوكيد يقال بغير التغيير « أترضَوْنَنّ » ، تحذف نونُ الرفع لتوالى الأمثال بوصفه السابق[1]؛ فيصير الكلام : « ترضَوْنّ » فيلتقى ساكنان ؛ واو الجماعة والنون الأولى من النون المشددة ، ولا يمكن الاستغناء عن أحدهما[2] ؛ فتتحرك واو الجماعة بحركة تناسبها ؛ وهى الضمة ، ويصير الكلام : تَرْضَوُنّ .

والإعراب : مضارع مرفوع بالنون المحذوفة لتوالى الأمثال . . . ، وواو الجماعة ضمير فاعل . ونون التوكيد المشددة حرف مبنى على الفتح هنا ، وقد فصلتْ واو الجماعة بينه وبين المضارع ، ولهذا بقى معربًا ، بسبب الفصل .

هذا إن كانت نون التوكيد مشددة : فإن كانت مخففة حُذفت نون الرفع مع عدم تعدد الأمثال : للتخفيف ، والحمل على المشددة ، كما سبق البيان[3]– ؛ فيتلاقى الساكنان ، فتتحرك واو الجماعة ، بالضم للتخلص منه .

٣ – وإن كان معتلا بالألف أيضًا ، وأريد إسناده لياء المخاطبة من غير توكيد ، قيل بغير التغيير : « أترضَايْنَ[4] ؟ » التقى ساكنان ، ألف العلة وياء المخاطبة ، حذفت الألف ؛ لأنها حرف هجائى[5] وقبله الفتحة التى تدل عليه

---

(١) فى رقم ٢ من هامش ص ١٨٠ و ٣ من هامش ص ١٨٦ .

(٢) لأن الفاعل شطر جملة ، ولا علامة تدل عليه عند حذفه . والنون المشددة مقصودة التشديد لغرض بلاغى ؛ ولأنه يمكن التخلص من الساكنين بغير الحذف الذى يؤدى إلى عيب .

(٣) فى ص ١٨٨ بعنوان : « ملاحظة » .

(٤) والأصل : « ترضَيِين » بقلب الألف ياء مكسورة ، تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً.

(٥) فليس شطر جملة ، بخلاف ضمير الرفع .

بعد حذفه ، وبقيت الياء ، لأنها شطر جملة (فاعل) ولا دليل يدل عليها بعد حذفها ؛ فصار الكلام : « ترضَيْنَ » وهو فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، والياء ضمير فاعل .

وعند التوكيد قبل التغيير يقال : « ترضَيْنَنَّ » ؛ فتحذف نون الرفع لتوالى الأمثال ، فيصير الكلام : « تَرضَيْنّ » فيلتقى ساكنان ؛ ياء المخاطبة والنون الأولى من النون المشددة ، ولا يمكن الاستغناء عن أحدهما[1] ؛ فتُحرَّك ياء المخاطبة بالكسرة لأنها هى المناسبة لها ، ويصير الكلام : « ترضَيِنَّ » .

وإعرابه : مضارع مرفوع بالنون المحذوفة ، والياء فاعل ، ونون التوكيد حرف مبنىّ لا محل له . وقد فصل بينه وبين المضارع ياء المخاطبة ، وبسبب هذا الفصل بقى المضارع معرباً .

هذا إن كانت نون التوكيد مشددة فإن كانت مخففة حُذفت نون الرفع أيضًا بالرغم من عدم تعدد الأمثال . . . - لما سبق[2]- ؛ فيتلاقى الساكنان ؛ فتتحرك ياء المخاطبة بالكسرة للتخلص منه .

٤ - وإن أريد إسناده لنون النسوة بغير توكيد وجب قلب الألف ياء ، فنقول : أأنتن ترضيْن ؟ فالمضارع : « ترضىْ » مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة ، وهى فاعل ، مبنية على الفتح فى محل رفع .

أما عند التوكيد فنقول : ترضيْنانِّ : بزيادة ألف فاصلة بين النونين ؛ والإعراب كما سبق[3] فى صحيح الآخر . ولا تجىء المخففة بعد هذه الألف الفاصلة .

ثانيًا : إن كان معتل الآخر بالواو (مثل : ترجُو) وأريد إسناده :

١ - لألف الاثنين وجب تحريك الواو بالفتحة لمناسبة الألف ؛ فنقول بغير توكيد : أنتما ترجُوَانِ - مثلا - والمضارع مرفوع بثبوت النون ، والألف ضميرٌ فاعل . ونقول مع التوكيد : « أأنتما تَرْجوانِّ ؟ » ، وتحذف نون الرفع لتوالى الأمثال ، وتكسر نون التوكيد المشددة ، مراعاةً للنسق العربى الذى يقتضى كسرها

---

(١) لأن الفاعل شطر جملة ، ولا علامة تدل عليه عند حذفه . والنون المشددة مقصودة التشديد لغرض بلاغىّ ، ولأنه يمكن التخلص من الساكنين بغير الحذف الذى يؤدى إلى عيب .

(٢) فى ص ١١٨ بعنوان : « ملاحظة »)

(٣) فى رقم ٤ من ص ١٨٩ .

دائمًا بعد ألف الاثنين ، وتشديدها ، فنقول : تَرْجُوَانّ . ولا تجيء المخففة بعد الألف مطلقًا ، — كما ذكرنا[١] —

٢ — وإن أريد إسناده لواو الجماعة بغير توكيد قيل : «أنْتُم ترجُوونَ »[٢] — مثلا — فتلتقي واوان ساكنتان ، فتحذف واو العلة . وتبقى واو الجماعة ، للسبب الذي عرفناه ؛ فيصير الكلام : « تَرجُونَ » مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة ضميرٌ فاعل .

فإذا أريد التوكيد ، قيل بغير التغيير : «أتَرجُونَنّ » وتحذف نون الرفع لتوالى الأمثال — بوصفه السابق ؛ فيصير : « تَرجُونّ » ؛ فيلتقي ساكنان ، واو الجماعة ، والنون الأولى من المشددة ، فتحذف واوا الجماعة ؛ — برغم أنها شطر جملة — لوجود الضمة قبلها تدل عليها ، ولعدم استغناء المعنى عن تشديد النون ، فيصير الكلام : « تَرجُنّ » مضارع مرفوع بالنون المحذوفة ، والفاعل : واو الجماعة المحذوفة ، والنون المشددة المذكورة للتوكيد ، وهي مفصولة من المضارع بالواو المحذوفة .

ويصح أن تجيء نون التوكيد الخفيفة بدلا من المشددة ؛ فيتلاقى الساكنان[٣] ؛ فتحذف الواو للتخلص منه ، وتبقى الضمة قبلها لتدل عليها .

٣ — وإن أريد إسناده لياء المخاطبة بغير توكيد قيل : « أنتِ ترجُوِينَ » فيلتقي ساكنان ؛ واو العلة وياء المخاطبة ؛ فنحذف حرف العلة ، ويصير الكلام ، « تَرْجُيْنَ » ، ثم تقلب الضمة التي قبل الياء كسرة ؛ لأن الكسرة هي المناسبة للياء ، فيصير : « ترجِين » .

---

(١) البيان في رقم ٥ من ص ١٩١ .

(٢) وأصلها : « ترجُوُون » استثقلت الضمة على الواو فحذفت الضمة . . . ومثل هذا يقال في : « يدعُون » الواردة في الآية الكريمة المشتملة على أنواع من المضارع المجزوم ، المسند لواو الجماعة ، صحيح الآخر ومعتله؛ وهي قوله تعالى: (ولتكن منكم أمة يَدْعُون إلى الخير ، ويأمرون بالمعروف، ويَنْهَوْن عن المنكر ؛ وأولئك هم المفلحون .) — وستعاد الآية لمناسبة أخرى في رقم ٣ من هامش ص ٤٠٨ —

(٣) يتلاقى الساكنان هنا ؛ إما بسبب ما قلناه من حذف نون الرفع — وهذا الأحسن ، بل قيل إنه واجب للخفة والحمل ؛ فتكون نون التوكيد بعد ذلك واضحة التخفيف في اللفظ — وإما لإدغام نون الرفع ونون التوكيد ، فتسكن الأولى . وفي هذه لبس لا يتبين معه أن نون التوكيد خفيفة .

وعند التوكيد قبل التغيير نقول : « أأنت تَرجِينَنّ ؟ » تحذف نون الرفع لتوالى الأمثال ، فيصير : « تَرجِينّ » . فيلتقى ساكنان ياء المخاطبة والنون الأولى ، فتحذف الياء للتخلص من التقاء الساكنين ، (برغم أن الياء شطر جملة « فاعل » لوجود الكسرة الدالة عليها ، وعدم الاستغناء عن تشديد النون) فيصير تَرْجِنّ مع تشديد النون وفتحها . والإعراب : فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة ، وياء المخاطبة المحذوفة فاعل ، والنون المذكورة حرف للتوكيد .

فإن كانت نون التوكيد مخففة — لا مشددة — حذفت لها نون الرفع أيضًا[١] ؛ فيتلاقى الساكنان ؛ فتحذف الياء ، وتبقى الكسرة قبلها .

٤ — وإن أريد إسنادُه لنون النسوة بغير توكيد قيل : أأنتن ترجُونَ الله ؟ بزيادة نون النسوة . فالمضارع : « ترجو » مبنى على السكون ، بسببها . وهى الفاعل . وعند التوكيد نقول: أأنتن ترجونانِّ بزيادة ألف فاصلة بين النونين . وعند الإعراب نقول : « ترجو» مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة . ونون النسوة فاعل ، والألف بعدها زائدة ، ونون التوكيد حرف مشدد ، مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب . ولا يصح مجىء المخففة بعد هذه الألف .

* * *

ثالثًا : إن كان المضارع معتل الآخر بالياء ، وأريد إسناده :

١ — إلى ألف الاثنين بغير توكيد ، وجب تحريك الياء بالفتحة — لوجوب فتح ما قبل الألف — فنقول : أنتما تجْريَانِ . فالمضارع مرفوع بثبوت النون ، وألف التثنية ضمير فاعل . ونقول عند التوكيد قبل التغيير : « أتجريانِنّ ؟ » تحذف نون الرفع ؛ لتوالى النونات — بوصفه السابق — وتتحرك نون التوكيد المشددة بالكسرة ؛ — لما ذكرناه من وجوب تشديدها ، وبنائها على الكسر بعد ألف الاثنين[٢] — فيصير الكلام : « تجريانِّ » ويقال فى الإعراب ، « تجريَا » مضارع مرفوع بالنون المحذوفة ؛ لتوالى الأمثال . . . والألف ضمير فاعل ، والنون المشددة حرف للتوكيد مبنى على الكسر ؛ لا محل له .

---

(١) لما سبق فى ص ١٨٨ بعنوان « ملاحظة » .

(٢) وكل « ألف » أخرى ؛ طبقاً للبيان الذى فى رقم ٥ من ص ١٩١ .

٢ – وإن أريد إسناده إلى واو الجماعة بغير التوكيد قلنا قبل التغيير : أنتم «تجرِيوْنَ» التقى ساكنان : ياء العلة ، وواو الجماعة ، حذفت ياء العلّة – لما عرفناه – فصار الكلام : تَجْرِوْن ، قلبت الكسرة قبل الواو ضمة ؛ لتناسب الواو ؛ فصار الكلام : «تَجْرُون» .

وعند التوكيد قبل التغيير نقول : «أتجرونَّ ؟» تحذف النون لتوالى النونات فيصير : «تجرُونّ» فيلتقى ساكنان ، واو الجماعة والنون الأولى من النون المشددة ، فتحذف واو الجماعة ؛ لوجود الضمة قبلها دليلا عليها ؛ ولعدم الاستغناء – بلاغيا – عن تشديد النون ؛ فيصير الكلام : «تجْرُنّ» . مضارع معْرب ، مرفوع بالنون المحذوفة ، وواو الجماعة المحذوفة فاعل ، والنون المشددة المذكورة حرف للتوكيد واجب البناء على الفتح . وقد انفصل عن المضارع بواو الجماعة المحذوفة التى هى فى حكم المذكورة كما سبق ؛ وبسبب هذا الفصل بقى المضارع معربًا .

ويصح أن تجىء نون التوكيد الخفيفة بدلا من الثقيلة . فتحذف نون الرفع أيضًا ، فيلتقى الساكنان ، فتحذف واو الجماعة .

٣ – وإن أريد إسناده لياء المخاطبة بغير توكيد قيل : أأنتِ تجرِيِيْنَ ؟ فيلتقى ساكنان ، ياء العلة ، وياء المخاطبة ؛ فيحذف حرف العلة ؛ لأنه حرف هجائى وقبله الكسرة تدل عنه عليه حذفه ؛ فيصير الكلام : «تجرِينَ» ، مضارع مرفوع بثبوت النون وياء المخاطبة فاعل .

وعند التوكيد نقول : «أتجرينَنّ» تحذف نون الرفع لتوالى الأمثال . . . فيصير الكلام : «تَجرينّ» فيلتقى ساكنان ياء المخاطبة والنون الأولى من المشددة ؛ فتحذف ياء المخاطبة – برغم أنها شطر جملة – لوجود الكسرة قبلها تدل عليها ، ولعدم الاستغناء – بلاغيا – عن تشديد النون ، فيصير : «تجرِنّ» . مضارع مرفوع بالنون المحذوفة ، وفاعله ياء المخاطبة المحذوفة أيضًا . والنون المشددة حرف للتوكيد . . . وقد فُصِلت من المضارع بياء المخاطبة المحذوفة والتى تعد كالمذكورة ؛ فبقى معْربًا .

ولو كانت نون التوكيد مخففة لحذفت لها نون الرفع أيضًا . فيتلاقى الساكنان ، فتحذف ياء المخاطبة .

٤ – وإن أريد إسناده لنون النسوة بغير توكيد ، قيل : أأنتن تجرِينَ ؟

فالمضارع : « تجرى » مبنى على السكون ؛ لاتصاله بنون النسوة (الفاعل) .

وعند التوكيد : « تجرينَانِّ » فالمضارع « تجرى » مبنى على السكون ، ونون النسوة بعده ضمير فاعل . والألف زائدة للفصل ، ونون التوكيد المشددة حرف ، ويجب تشديده وتحريكه بالكسر[١] ، ولا تجىء المخففة هنا .

* * *

(ا) يستخلص مما سلف أن المضارع المعتل الآخر تلحقه التغيرات الآتية عند إسناده لضمائر الرفع البارزة بغير توكيد ، وأن كل ضمير منها يعرب فاعلا :

١ – إن كان مُعْتلا بالألف قلبت ياء مفتوحة ، عند إسناده لألف الاثنين ، وساكنة مع نون النسوة . وحذفت هذه الألف التى للعلة عند إسناده لواو الجماعة وياء المخاطبة ، مع بقاء الفتحة التى قبلها فى الحالتين ، لتدل عليها بعد الحذف .

زيادة نون الرفع بعد ألف الاثنين ، وواو الجماعة ، وياء المخاطبة ؛ لتكون علامة لرفع المضارع المعرب .

أما نون النسوة فالمضارع معها مبنى على السكون دائماً ؛ فلا توجد معها نون للرفع .

٢ – وإن كان معتلا بالواو أو بالياء بقيا عند الإسناد لألف الاثنين ، وتحركا بالفتحة لمناسبة الألف . وتجىء بعد الألف نون الرفع التى هى علامة لرفع المضارع ؛ وبقيا كذلك عند الإسناد لنون النسوة ، ولكنهما لا يتحركان ؛ لأن المضارع يبنى على السكون عند إسناده لنون النسوة .

ب حذفهما مع واو الجماعة وياء المخاطبة مع ضم ما قبل واو الجماعة وكسر ما قبل ياء المخاطبة ، وزيادة نون الرفع بعدهما فى حالة رفع المضارع .

(ب) ويستخلص كذلك أن إسناده إلى تلك الضمائر مع توكيده يستلزم ما يأتى :

١ – حذف ألف العلة عند الإسناد لواو الجماعة وياء المخاطبة مع تحريك الواو بالضم ، والياء بالكسر .

وقلب ألف العلة ياء عند الإسناد لألف الاثنين ، أو نون النسوة ، مع مجىء

---

(١) طبقاً للبيان الذى فى ص ١٩١ رقم ٥ .

نون التوكيد مشددة فيهما ومكسورة ومع إيجاد ألف فاصلة بين نون النسوة ، ونون التوكيد المشددة .

٢ — ترك حرفى العلة " الواو والياء " ، مع فتحهما ، عند الإسناد لألف الاثنين ، ويجب أن تكون نون التوكيد مكسورة مشددة بعد هذا الضمير . والمضارع معرب فى هذه الصورة .

ويتركان على حالهما من السكون عند الإسناد لنون النسوة (لأن المضارع معها مبنى على السكون) وبعدها ألف فاصلة ، فنون التوكيد الثقيلة المكسورة .

أما عند الإسناد إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة فيجب حذف حرفى العلة كما يجب حذف الضميرين (الواو والياء مع ترك الضمة قبل الواو والكسرة قبل الياء) .

٣ — حذف نون الرفع فى جميع الحالات . وهى لا توجد مع وجود نون النسوة .

٤ — ذكر نون التوكيد مشددة مفتوحة أو مخففة ساكنة فى جميع الحالات ، إلا مع ألف الاثنين ونون النسوة فيجب تشديدها وكسرها فى الحالتين ، كما يجب زيادة ألف فاصلة بين نون النسوة ونون التوكيد(١) . . .

---

(١) يقول ابن مالك فى حكم المضارع المعتل الآخر المسند لضمائر الرفع :

. . . . وإنْ يكُنْ فى آخِرِ الفِعل أَلِفْ — ٣

فاجعلْهُ مِنــه رافِعًا غيرَ اليَــا والواوِ — ياءً ؛ كاسْعَيِنَّ سعْيا —

(اجعله منه ياء . أى : اجعل الألف ياء حالة كون الألف من الفعل ، ومن حروفه ، وليست ضميراً فالضمير فى : «اجعله» راجع للألف . وفى : «منه» راجع للفعل ، والجار والمجرور حال من الهاء التى هى المفعول الأول للفعل : اجعل . أما مفعوله الثانى فهو كلمة : «ياء» المتأخرة) .

والمعنى : اجعل حرف العلة الألف ينقلب ياء ؛ إذا رفع الفعل ضميراً غير واو الجماعة ، أو ياء المخاطبة ، بأن رفع الاسم الظاهر ، أو الضمير المستتر ، أو ألف الاثنين ، أو نون النسوة : نحو : أيرضَيَنّ الصديق — أترضَيَنّ يا أخى — أترضَيانِّ يا أخوىّ؟ — أأنتن ترضَيْنانِّ ؟. واقتصر الناظم على مثال للأمر المسند للمخاطب الواحد ؛ هو : اسعَيَنّ سعيا .

أما إن رفع المضارع واو الجماعة ، أو ياء المخاطبة فقد طالب ابن مالك بحذف حرف العلة الألف ، مع تحريك الضمير بحركة تناسبه ؛ وهى الضمة للواو ، والكسرة للياء ، وترك الفتحة قبل الألف المحذوفة . يقول : =

٥ – المضارع فى جميع الحالات السالفة معرب ؛ لوجود الضمير فاصلا بينه وبين نون التوكيد . إلا عند الإسناد لنون النسوة فيكون مبنياً على السكون ، لأن نون النسوة تتصل به مباشرة فى جميع حالات إسنادها إليه .

* * *

الكلام على الأمر[1] :

حكمُ الأمر صحيح الآخر ومعتله ، كمضارعه عند الأسناد لضمائر الرفع البارزة ، بتوكيد ، وبغير توكيد ؛ بلا فرق بينهما إلا من ناحية أن الأمر مبنى دائمًا ولا تتصل بآخره نون رفع مطلقاً ، – كما أشرنا سالفا[2] – .

* * *

ما حكم نون التوكيد بنوعيها عند الوقف عليها ؟

الجواب فى رقم ٤ من الملاحظات التى فى آخر الجدول الآتى .

* * *

= واحْذِفهُ من رَافِعِ هَاتينِ ، وفى واوٍ وياءٍ شَكْلٌ مُجَانِسٌ قُفِى – ٨

نحو، اخْشَيِنْ يَا هِندُ ، بالكسر،وَيا قومُ اخْشَوُنْ ،واضمُمْ ،وقِسْ مُسَوِّيَا–٩

(مجانس: مناسب للضمير ، ولائق به. قفى . تبع . أى: توبع فيه كلام العرب، وحوكى الوارد عنهم).

وإنما تحذف الألف ، وتبقى الفتحة التى قبلها ، وتضم الواو ، وتكسر الياء – إذا أكد الفعل بالنون. فإن لم يؤكد بها لم تضم الواو ، ولم تكسر الياء ، وإنما يجب تسكينهما ، نحو . : يا قوم هل ترضَوْن بغير النجوم مقعداً ؟ يا بنت بلادى : هل ترضَيْنَ بغير الفخار مقصداً ؟ وقد ترك التفصيل الخاص بالفعل المعتل الآخر ، وإن كان المفهوم منه حذف حرف العلة لأجل واو الضمير ، أو يائه ، مع ضم ما بقى قبل واو الضمير ، وكسر ما بقى قبل ياء الضمير . وعند توكيد المعتل بأحد هذين الحرفين يجرى عليه ما يجرى على الصحيح ؛ فتحذف نون الرفع ، وواو الضمير ، وياؤه ؛ طبقاً لما قدمناه من الأحكام المفصلة الخاصة بالمعتل .

ثم انتقل بعد ذلك إلى الأبيات الخمسة الخاصة بنون التوكيد الخفيفة وختم بها الباب ، وقد شرحناها فى مكانها المناسب من هامش ص ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨٢ و ١٨٣) وقد وزعت فيها الأبيات الآتية : (ولم تقع خفيفة . . .) ، (وألفا زد . . .) ، (واحذف – خفيفة . . .) ، (واردد إذا حذفتها . . .) ، (وأبدلنْها) ، وأرقامها ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ .

(١) سبق الكلام على المضارع فى ص ١٨٥ .

(٢) فى ص ١٧١ .

المسألة ١٤٥ :

مالا ينصرف

معنى الصرف[1] :

الاسم المعرب قسمان :

١ – قسم يدخله نوع أصيل[2] من التنوين ، لا يدخل غير هذا القسم ، ولا يفارقه فى حالات إعرابه المختلفة . – (إلا عند وجود طارئ معارض ؛ كإضافة الاسم ، أو اقترانه «بأل»[3] أو وقوعه منادى معرفًا ، أو اسمًا مفردًا لـ «لا» النافية الجنس . . .) – ويدل وجوده على أن الاسم المعرب الذى يحويه أشد تمكنًا فى الاسمية من سواه ؛ ولهذا يسمى : «تنوين الأمكنية»[4] ، أى : التنوين

(١ و ١) الحروف كلها مبنية ، وكذلك الأفعال ، إلا المضارع المجرد من نون التوكيد المباشرة ، ومن نون الإناث ، فإن اتصل بإحداهما اتصالا مباشراً ، صار مبنياً . أما الأسماء فنها : «المعرب» ، ومنها : «المبنى» ؛ ومن المعرب ما يسمى : «المتمكن الأمكن» ، وهو : «المنصرف» ، وما يسمى : «المتمكن غير الأمكن» ، وهو : «غير المنصرف» . ويقول النحاة : إن الاسم إذا أشبه الحرف بُنِىَ ، وإذا أشبه الفعل منع من الصرف .

وقد سبق فى الجزء الأول (م ٦ ص٧٢ ومابعدها) تفصيل الكلام على هذا كله ، وبيان أحكامه ، وحقيقة الرأى فى كل – وستجىء لمحة منه فى هامش ص ٢٠٤ .

ملاحظة – يجرى فى تعبيرات بعض القدماء استعمال كلمة : «الإجراء» بمعنى «الصرف» ، و «عدم الإجراء» بمعنى : «منع الصرف» ، وكذلك المُجْرَى وغير المُجْرَى . ومن أمثلة ذلك ماجاء فى ج ١ ص٨٥ من كتاب : «النوادر» لأبى مسحل الأعرابى ونصه : قال الأموىّ : سمعت بنى أسد يذكرون «الموسَى» – موسى الحجّام – ويُجْرُونه . فيقولون هذا مُوسًى كما ترى . وهو «مُفْعَلٌ» من أوسيت . قال : ويجرون اسم الرجل إذا كان اسمه موسى ؛ فيقولون هذا موسًى قد جاء ؛ فيلحقونه بأوسَيْتُ ؛ فيجرُونه . ومن جعله أعجميا لم يُجْرِه . وجعله بمعنى : «فُعْلَى» . وقال الكسائى : سمعتهم يؤنثون «موسَى» الحجام ، ولا يجرونها ؛ فيقولون هذه موسى . كما ترى .) ا هـ .

(٢) من التنوين ما هو أصيل ، وينحصر فى أربعة أنواع سبق بيانها ، وإيضاح أحكامها (فى ج ١ ص ٣٣ م ٣) وهى : تنوين الأمكنية – تنوين التنكير – تنوين المقابلة – تنوين العوض . وما هو غير أصيل ؛ كتنوين الضرورة الشعرية ، وتنوين الترنم ، والتنوين الغالى – وقد أوضحناها فى المرجع السابق –

(٣) مهما كان نوعها .

(٤) لا بد من فهم هذا النوع من التنوين فهماً دقيقاً : كى يتيسر إدراك «الممنوع من الصرف» =

الدال على أن هذا الاسم المعرب أمكَن[1] وأقوى درجةً فى الاسمية من غيره. ويسمى أيضًا: «تنوين الصَّرْف»[2] وبهذا الاسم يشتهر عند أكثر النحاة[3]. ووجوده فى الاسم المعرب يفيده خفة فى النطق، فوق الدلالة على الأمكنيّة.

وإذا ذكرت كلمة «التنوين» خالية من التقييد الذى يبين نوعه كان المقصود: «تنوين الأمكنية»، أى: «الصَّرْف». ومن أمثلة الأسماء المشتملة عليه، أو التى تستحقه لولا الطارئ المعارض ما جاء فى قول شوقى:

إنما الشرقُ منزلٌ لم يُفَرَّقْ ... أهلُه إن تفرقت أصقاعُهْ
وطنٌ واحدٌ على[4] الشمس، والفُصْـ ... ـحَى، وفى الدَّمعِ والجراحِ اجتماعُهْ

وإنما كان وجود هذا التنوين دليلا على «الأمكنية» لأن انضمامه إلى «الإعراب» فى اسم واحد جعل هذا الاسم مشتملا على علامتين بدلاً من واحدة، يبعدانه كل البعد عن الحروف وعن الأفعال؛ هما: «التنوين»، و «الإعراب»؛

= على وجهه الحق. ولن يتأتى الفهم الدقيق إلا بالإلمام التام بالأنواع الأربعة الأصيلة، وتفهمها عند تفهم «تنوين الأمكنية» ليتميز بعضها من بعض، ولا يختلط أمرها.

(١) «أمكن»، أفعل تفضيل من الفعل الثلاثى: «مَكُنَ مكانة»، إذا بلغ الغاية فى التمكن، ومن هنا جاء تنوين الأمكنية. ولا يصح أن يكون من الفعل: «تمكن» لأن هذا غير ثلاثى لا يجىء فيه «أفعل» مباشرة.

(٢) من معانى «الصرف» فى اللغة: (التصويت – اللبن الخالص – الانصراف عن شىء إلى آخر ...) ومن أحد هذه المعانى أُخِذ «الصرف النحوى». فالتنوين تصويت فى آخر الاسم المنصرف– أو الاسم المنصرف خالص من مشابهة الحرف والفعل؛ أو منصرف عن طريقهما إلى غيره؛ إلى طريق الاسمية المحضة. ويعبر بعض القدماء – كما سبق فى هامش الصفحة الماضية – عن «الصرف»، ومنع الصرف» ... بالإجراء، وعدم الإجراء.

(٣) وفى هذا يقول ابن مالك فى أول الباب الذى عقده بعنوان: «ما لا ينصرف»: – وسنذكر على يسار كل بيت رقم ترتيبه فى بابه –:

الصَّرْفُ: تنوينٌ أَتَى مُبَيِّنَا ... مَعْنًى بِهِ يَكُونُ الاِسْمُ أَمْكَنَا –١

وبعض النحاة يسمى التنوين كله: «صرفاً».

(٤) يصلح الحرف «على» هنا أن يكون معناه: التعليل، أى: بيان العلة والسبب. (اعتمادا على ما سبق بيانه من معانى الحرف الجار «على» – ج ٢ م ٩٠ ص ٤٧٠).

إذ التنوين لا يدخل الحروف ولا الأفعال. وكذلك الإعراب، لا يدخل الحروف ولا أكثر الأفعال. فبهذا التنوين المقصور على الأسماء المعربة[1] صار الاسم القوىّ المتمكن بالإعراب أقوى وأمكن باجتماع الإعراب والتنوين معًا. كما صار أخف نطقًا.

وليس من هذا القسم تنوين جمع المؤنث السالم الباقى فى دلالته على جمعيّته، نحو: هؤلاءِ متعلماتٌ فاضلاتٌ، لأن هذا تنوين للمقابلة، ولأنه قد يوجد فى الاسم غير المنْصرف؛ كالعلم المؤنث المنقول من جمع مؤنث سالم؛ مثل: سعادات — عطيات — زينات ... فإن هذا العلم المنقول من جمع المؤنث السالم، يجوز صرفه، مراعاة لأصله الذى نقل منه، فيكون تنوينه — كتنوين أصله — للمقابلة لا للأمكنية. ويجوز عدم صرفه، مراعاة للحالة التى هو عليها الآن؛ وهى أنه: علم على مؤنث؛ فيكون غير أمْكن أيضًا[2].

وليس من تنوين «الأمكنية» كذلك تنوينُ «العِوض» ولا تنوين «التنكير»؛ لأنهما يدخلان الأسماء المنصرفة وغير المنصرفة[3]...

وسيتكرر فى هذا الباب وغيره كلمة: «الصرف» مرادًا منها تنوين «الأمكنية» جريًا على الشائع[4].

٢ — قسم لا يدخله هذا النوع الأصيل من التنوين، ويمتنع وجوده فيه؛ فيكون امتناعه دليلا على أن الاسم المعرب متمكن فى الاسمية، ولكنه غير أمكن، إذ لا يبلغ فى درجة التمكن، وقوته، مبلغ القسم السَّالف؛ كالأسماء: عمر — عثمان — مريم — عبلة ... وغيرها من الأسماء الممنوعة من الصرف، أى: الممنوعة من

(١) وواضح أنه لا يدخل المبنيات مطلقاً.

(٢) ستجىء الإشارة لهذا فى رقم ١ من هامش الصفحة التالية وكذلك فى «ج» من ص ٢٤٠.

(٣) يدخل تنوين العوض الأسماء غير المنصرفة؛ نحو: دوعٍ — ليالٍ — سواعٍ — غوادٍ — هوادٍ — (كما سيجىء فى ص ٢٠٩) وقد يدخل الأسماء المنصرفة أيضاً، نحو: «كلٌّ»؛ و«بعض»؛ فيكون للعوض والصرف معاً؛ لا لأحدهما. أما تنوين التنكير فالغالب دخوله على المبينات لإفادة تنكيرها. وقد يدخل على الاسم المعرب لهذا الغرض —

كما سبق تفصيل هذا فى باب: التنوين (ج ١ م ٣ ص ٣٣)، وكما سيجىء بعضه هنا وفى «ب» من ص ٢٥١ —

(٤) عند غير ابن مالك، ومن وافقه.

أن يدخل عليها تنوين : « الصرف » الدّال على « الأمكنية » ، والمؤدى إلى خفة النطق ، (لأن هذا التنوين يرْمز إلى الأمرين المذكورين ويدل عليهما ، كما أسلفنا) — .

وإنما كان هذا القسم « متمكنًا غير أمكن » ، لاشتماله على علامة واحدة ، هى الإعراب ، وبسببها كان محصوراً فى الأسماء المعربة وحدها . أما تنوين « الأمكنية » فلا يدخل هذا القسم . وبسبب حرمانه هذا التنوين ، وامتناع دخوله ، اقترب من الفعل والحرف ؛ إذ صار شبيهًا بهما فى حرمانهما التنوين ، وامتناع دخوله عليهما .

وإذا امتنع دخول تنوين « الأمكنية » على الاسم الذى لا ينصرف امتنع ، — تبعًا لذلك — جره بالكسرة ؛ فيجر بالفتحة نيابة عنها[1] ، بشرط ألا يكون مضافًا ، ولا مقترنًا « بأل »[2] — مهما كان نوعها — . فإن أضيف ، أو اقترن « بأل »[3] وجب جره بالكسرة . —وهذا هو حكم الممنوع من « الصرف » ، وسيجىء الكلام عليه[4] .

لكن كيف يمكن التمييز بين القسمين . والحكم على الاسم المعرب بأنه من القسم الأول « الأمكن » أو من القسم الثانى « المتمكن » ؟ .

لقد اقتصر النحاة على وضع علامات مضبوطة تميز الاسم المعرب المتمكن ، وهو « الممنوع من الصرف» ، وتدل عليه بغير خفاء ولا غموض ، واكتفَوْا بها ؛ لعلمهم أنها متى وجدت فى اسم معرب كانت دليلا على أنه « لا ينصرف » ، ومتى خلا منها كان فقدها دليلا على أنه من القسم الأول : وهو : « المعرب الأمكن » ، أى : « المعرب المنصرف» . فعلامة الاسم المعرب الذى لا ينصرف « وجودية » ، وعلامة المعرب المنصرف « عدمية ؛ أى : سلبية » . غير أن

---

(١) إلا العلم الذى أصله جمع مؤنث سالم ثم صار علماً منقولا ؛ فإنه يجوز إعرابه مصروفاً كأصله ، رفعاً ، ونصباً ، وجراً ، ويجوز إعرابه كالممنوع — كما عرفنا فى الصفحة السابقة ، وكما سيجىء فى : « جـ » من ص ٢٤٠ وفى ١ من ص ٢٦٤ —

(٢و٣) أو ما يقوم مقامها (انظر « ب » ص ٢٠٧) .

(٤) فى الصفحات التالية ، ثم فى ص ٢٦٤ بعض لأحكام العامة المهمة .

العلامة الدالة على منع الاسم من الصرف قد تكون واحدة . وقد تكون اثنتين معاً ، لهذا كانت الأسماء الممنوعة من الصرف نوعان :

نوع يُمْنَع صرفه فى كل استعمالاته حين توجد فيه هذه العلامة الواحدة ، ونوع يُمْنَع صرفه بشرط أن توجد فيه علامتان معاً[1] من بين علامات تسع . ومجموع النوعين أحد عشر شيئاً :

---

(١) يعبر النحاة عن هذا بقولهم : إن الاسم يمنع من الصرف لوجود علتين فيه ، أو علة واحدة تقوم مقام العلتين ...

والتعبير بعلتين ليس دقيقاً ؛ لأن كل علة واحدة لا بد لها من معلول واحد ، فالعلتان لا بد لهما من معلولين حتماً . فكيف يجتمع علتان على معلول واحد ؟ فإن كانتا قد اشتركتا معا فى إيجاد المعلول الواحد لم تكونا علتين ، وإنما هما علة واحدة ذات جزأين اشتركا معاً فى إيجاد هذا المعلول الواحد . اللهم إلا أن يكون مرادهم علتين ، أى : عيْبين .

ويقولون فى تعليل منع الاسم من الصرف كلاماً لا تطمئن إليه النفس ، ولا يرتاح إليه العقل . نلخصه للمتخصصين ، لإبانة ضعفه وتهافته ، مع دعوتنا إلى نبذه وإهماله إهمالا تاماً . يقولون :

إن التنوين الأصلى خاصة من خواص الأسماء ، لا وجود له فى الأفعال ولا الحروف . وإن الحروف كلها مبنية ، وكذلك الأفعال ، إلا المضارع فى بعض حالاته . فالاسم إذا أشبه الحرف بُنِى (كأن يشبهه فى الوضع ، أو فى المعنى . . . أو غيرهما من أنواع الشبه التى عرفناها فى صدر الجزء الأول، باب : الإعراب والبناء) . وإذا أشبه الاسم الفعل مُنع من الصرف ؛ لأن الفعل أقل استعمالا من الاسم وأضعف شأناً منه ؛ فلذلك حرم التنوين الذى هو علامة القوة ، والوسيلة لخفة النطق . فإذا اقترب الاسم من الفعل وشابهه فى الضعف فقد استحق مثله امتناع التنوين . أما سبب ضعف الفعل عندهم دون الاسم — فأمران :

أحدهما : لفظى ، وهو : أن الفعل مشتق من المصدر ؛ فالفعل فرع ، والاسم أصله ، والفرع أضعف من الأصل .

ثانيهما : معنوى ؛ وهو : أن الفعل محتاج دائماً إلى الاسم فى الإسناد ، وليس كذلك الاسم ، فإنه قد يسند إلى اسم مثله ؛ ولهذا كان الاسم أخف لكثرة استعماله ، والفعل أثقل لقلة استعماله ؛ والحاجة ضعف . فإذا وجد فى الاسم ضعفان معاً لفظى ومعنوى ، أو ضعف واحد آخر يقوم مقامها فقد شابه الفعل ، واستحق منع التنوين ، كما فى مثل : «فاطمة» فقد وجد فى هذا الاسم الضعف اللفظى، وهو علامة التأنيث ، إذ التأنيث فرع التذكير ، ووجد فيه الضعف المعنوى ؛ وهو : العلمية التى هى فرع التنكير : أما النوع الواحد من الضعف الذى يقوم مقام الاثنين فمحصور فى : «ألف التأنيث» بنوعيها ؛ (المقصورة والممدودة) ، : وفى «صيغة منتهى الجموع» . فوجود ألف التأنيث فى آخر الاسم هو علة لفظية ، وملازمتها إياه فى كل حالاته هى علة معنوية . وخروج صيغة منتهى الجموع عن أوزان الآحاد العربية علة لفظية ، (إذ ليس فى تلك الآحاد مفرد ثالثه ألف بعدها حرفان أو ثلاثة إلا وأوله مضموم ، كعُذافر — الجمل القوى — والأسد ، أو تكون ألفه عوضاً عن إحدى ياءى النسب كيمانٍ وشآمٍ ، وأصلهما يمنىّ ، وشأمىّ ؛ =

(أ) فالذى يُمْنَع صرفه لوجود علامة واحدة هو ما يكون مشتملا على : « ألف التأنيث المقصورة ، أو الممدودة » . وكذلك ما يكون على وزن : « صيغة منتهى الجموع » .

١ — فالمقصورة ألف تجىء فى نهاية الاسم المعرب ، لتدل على تأنيثه ، ومثلها الممدودة ، إلا أن الممدودة لا بد أن يسبقها — مباشرة — ألف زائدة للمدّ ؛ فتنقلب ألف التأنيث همزة[1] . . . ومن أمثلة المقصورة : (« ذِكرَى » مصدر نكرة للفعل : ذَكرَ : بمعنى تذكّرَ) و (« رَضوَى » علم على جبل بالحجاز ، بالمدينة) ، و (جَرْحَى ؛ جمع : جريح) و (حُبْلَى ، وصف للمرأة الحامل . . .)

وعند إعراب هذه الكلمات نقول فى حالة الرفع : إنها مرفوعة بضمة مقدرة على الألف ، وفى حالة النصب منصوبة بفتحة مقدرة على الألف ، ونقول فى حالة الجر : إنها مجرورة بفتحة مقدرة على الألف ، نيابة عن الكسرة . والتنوين ممتنع فى كل الحالات — كما عرفنا — .

وإنما تجر هذه الأسماء وأشباهها ، بالفتحة نيابة عن الكسرة بشرط خلو الاسم من « أل »[2] ومن الإضافة . وإلا وجب جره بالكسرة .

=(بالياء المشددة) حذفت إحدى الياءين تخفيفاً ، وجاءت الألف عوضاً عنها ، وفتحت همزة شأمى بعد سكونها ومدت ؛ فصار يمانى وشآمى . ثم أُعلّ إعلال المنقوص (كوالٍ ، وراعٍ) فصار يمانٍ وشآمٍ — كما سيجىء فى جمع التكسير — ومثلهما ثمانٍ ، فأصله : ثُمُنِىّ ، نسبة إلى الثُمُن ، فتح أوله تخفيفاً ثم حذفت إحدى الياءين . . . إلى آخر ما مر ، وغير ذلك مما لا تجاريه ولا توافقه صيغة منتهى الجموع) . . ، أما العلة المعنوية فى صيغة منتهى الجموع فدلالتها على الجمع . . . إلى غير هذا مما يقولون .

وقولهم بادى التكلف والصنعة ، لا يقوى على الفحص ، وقد آن الوقت لإهماله نهائيًّا ، لأنه لا يثبت أمام الاعتراضات التى تتجه إليه من بعض النحاة القدامى والمحدثين . وقد عرضنا ملخص رأيهم فى الجزء الأول (ص ٣٤ م ٣ عند الكلام على التنوين) ثم أوضحنا بعده أن التعليل الحق فى « الصرف » وفى منعه هو : كلام العرب الأوائل ، واستعمالهم الصحيح الوارد إلينا ، والذى نحاكيه .

(١) لألف التأنيث بنوعيها أوزان مشهورة ، تضمنها الباب الخاص بالتأنيث . (وسيأتى فى ص ٥٨٥) وألف التأنيث الممدودة ليست فى الحقيقة هى الممدودة ، كما يتبين من الشرح السالف ، إنما الممدود ما قبلها فوصفت بالمد لملاصقتها له ؛ كما سيجىء فى الزيادة — ص ٢٠٧ — .

(٢) أو ما ينوب عنها — كما يجىء فى الصفحة الآتية — مهما كان نوع « أل » (كما سبق فى ص ٢٠٠ و ٢٠٣) .

ومن أمثلة الممدودة : (صَحْراء ، وهى اسم نكرة) ، و (زكرياء ، علم إنسان) ، و (أصدقاء ، جمع صَديق) ، و (حمراء ، وصف للشىء الأحمر المؤنث) . . . ، وعند إعراب هذه الكلمات نقول : إنها مرفوعة بالضمة الظاهرة ، ومنصوبة بالفتحة الظاهرة ، ومجرورة بالفتحة الظاهرة نيابة عن الكسرة ، بشرط خلوّ الاسم من « أل » ومن الإضافة ؛ وإلا وجب جرّه بالكسرة — كما تقدم — .

ومن هذه الأمثلة — وأشباهها — يتبين أن ألف التأنيث بنوعيها قد تكون فى اسم نكرة ؛ كذِكْرَى وصحْراء . وقد تكون فى معرفة ؛ كرَضْوى وزَكَرِيَّاء . وتكون فى اسم مفرد كالأمثلة السالفة ، وفى جمع ؛ كجرحى وأصدقاء ، وقد تكون فى اسم خالص الاسمية ؛ كرضوى وزكرياء ؛ عَلَمَين ، أو فى وصف[1] ؛ كحبلى وحمراء . . . وهى بنوعيها تمنعُ الاسم فى كل حالات استعماله[2] من تنوين الأمكنية ، وتوجب جره بالفتحة ، بدلا من الكسرة بشرط أن يكون مجرداً من من « أل » ومن الإضافة[3] . . .

* * *

(١) المراد به هنا : الاسم الذى يغلب فى استعماله ألاّ يكون علماً ، ولا مصدراً .

(٢) لأنها لا تفارقه مطلقاً . (انظر رقم ٢ من ص ٢٦٤) .

(٣) وفى هذه الألف بدلالاتها المختلفة يقول ابن مالك :

فَأَلِفُ التَّأْنيث مُطْلَقًا مَنَـعْ ... صرْفَ الَّذِى حَوَاهُ ، كَيْفَمَا وَقَعْ — ٢

(مطلقاً : أى : بنوعيها ، فى جميع حالاتها ؛ من ناحية أن كل واحدة تكون خاتمة فى معرفة ، أو نكرة ، فى مفرد أو جمع ، فى اسم أو صفة — ومعنى صرف : تنوين . . .)

يريد : أن ألف التأنيث تمنع صرف الاسم الذى يشتمل عليها كيفما وقع هذا الاسم ، أى : على أى حال كان عليه من التعريف ، أو التنكير ، أو الاسمية ، أو الوصفية ، أو الإفراد ، أو الجمع . . .

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

(ا) يقول النحاة : إن ألف التأنيث الممدودة ، كحمراء ، وخضراء — وغيرهما — كانت فى أصلها مقصورة (أى : حمْرَى — خضْرَى . . .) فلما أريد المدّ زيدت قبلها ألف أخرى . والجمع فى النطق بين ألفين ساكنتين محال ، وحذفُ إحداهما ينافى الغرض من ذكرها ؛ إذ لو حذفت الأولى لضاع الغرض من المدّ ، ولو حذفت الثانية لضاع الغرض من التأنيث ، وقلب الأولى حرفاً قريباً منها — وهو الهمزة — يفيت الغرض من المد ؛ فلم يبق إلا قلب الثانية همزة تدلّ على التأنيث ؛ كما كانت هذه الألف تدل عليه قبل انقلابها .

(ب) يمنع الاسم من الصرف بشرط ألا يكون مضافاً ، ولا مقروناً « بأل » مهما كان نوعها — كما عرفنا[1] — ومثل « أل » ما يحل محلها عند بعض القبائل العربية ، ومنه : « أمْ » التى هى بمنزلة « أل » .

* * *

(١) فى ص ٢٠٣ الأمور الطارئة التى تعارض وجود التنوين ، ومنها : « أل » .

٢ – وصيغة منتهى الجموع[1] هى : كل جمع تكسير بعد ألف تكسيره حرفان[2] ، أو ثلاثة أحرف ، بشرط أن يكون أوسط هذه الثلاثة حرفًا ساكنًا[3] ، نحو : (معابد – أقارب – طبائع – جواهر – تجارِب – دَوابّ . . .) ، وكذلك (مناديل – عصافير – أحاديث – كراسىّ – تهاويل – . . .)

ومن هذه الأمثلة – وأشباهها – يتضح أن صيغة منتهى الجموع قد تكون على وزن : « مَفَاعل » ، و « مفاعيل » ؛ كمعابد ومناديل . وقد تكون على أوزان أخرى ينطبق عليها وصف تلك الصيغة ؛ كباقى الأمثلة السالفة .

« ملاحظة » :

يجرى على ألسنة فريق من النحاة أن صيغة منتهى الجموع هى ؛ جمع التكسير المماثل لصيغة : « مَفَاعل » ، ومفاعيل » . لكنهم يريدون بالمماثلة : أن الكلمة خماسية أو سداسية ، والحرف الأول مفتوح فى الحالتين – سواء أكان ميمًا أم غير ميم – وأن الثالث ألفٌ زائدة ، يليها كسر الحرف الأول من حرفين بعدها ، أو من ثلاثة أحرف أوسطها ساكن ... فليس المراد بالمماثلة أن تكون جارية على أسُس الميزان الصرفى الأصيل الذى يُراعَى فى صوغه عدد الحروف

(١) سبب هذه التسمية موضح فى : « هـ » من ص ٢١٣ .

(٢) وقد يكون أحد الحرفين مدغمًا فى الآخر ؛ نحو : خواصّ – عوامّ – دوابّ . . .

(٣) وقد يكون الثانى الساكن ياء مدغمة فى مثلها ، بشرط وجود هذه الياء المشددة فى المفرد أيضاً . نحو : كراسىّ – قَمَارىّ (لنوع من الطيور . المفرد : قُمْرىّ) وبَخَاتىّ ، (لنوع من الإبل . المفرد : بخْتىّ) . فليس من هذا ما يكون آخره ياء مشددة زائدة للنسب أو لغيره : نحو : رَباحىّ (نسبة إلى بلد) – حَوَارِىّ (ومن معانيه : الناصر) لأن هذه الياء المشددة ليست فى المفرد .

وقد خلت المراجع المتداولة – كالصبان ، والهمع ، والتوضيح ، والتصريح – من اشتراط أن يكون الساكن حرف علة ، وهو هنا الياء ؛ ليصير بها الجمع على وزن « مفاعيل » واكتفت جميعاً باشتراط سكونه . إلا أن « الخضرى » فى آخر باب : « جمع التكسير » نص على هذا صراحة ، بقوله : (لايقع بعد ألف التكسير ثلاثة أحرف إلا وأوسطها ساكن معتل ؛ كمصابيح) اهـ .

ويترتب على هذا أن تكون كلمة « أرادبُ » المجموعة الممنوعة من الصرف – وأمثالها – غير مشددة الباء ، مع أن مفردها : « إردبّ » بتشديد الباء ، ومع أنها مضبوطة بالشكل فى : « لسان العرب » بالتشديد ضبطاً كتابياً فقط ، بوضع شدة فوق الباء ، خلافاً لبعض المعاجم الأخرى . ويظهر أن ما قاله « الخضرى » هو الأعم الأغلب ، وأن غيره هو النادر الذى يقتصر فيه على السماع .

الأصلية والزائدة ، وترتيبها ، وحركاتها ، وسكناتها ، مع النطق بالحروف الزائدة كما وردتْ بنصّها فى الموزون ، وإنما المراد عندهم هو : المماثلة فى عدد الحروف ، وحركاتها ، وسكناتها ، دون اعتبار لمقابلة الحرف الأصلى بمثله ، ودُون تمسك بالنطق بالحروف الزائدة نصاً ؛ فيقولون فى « جواهر » إنها على وزن « مفاعل » — مثلا — وفى : « ألاعيب » إنها على وزن : « مفاعيل » — مثلا — مع أن الوزن الصرفى الأصيل يوجب أن تكون الأولى على وزان : « فواعل » ، والثانية على وزان : « أفاعيل » . فالأمر عند هذا الفريق مجرد اصطلاح يراعى فى العمل به ما وضع له . والأحسن : الاقتصار على التعريف الأول ؛ لعدم معارضته الميزان الصرفىّ الأصيل[١]

• • •

حكمُ صيغة منتهى الجموع :

هو حكم غيرها من الأسماء الممنوعة من الصرف ؛ فيجب تجريدُها من تنوين « الأمكنية»[٢] ، كما يجب جرّها بالفتحة نيابة عن الكسرة ، بشرط ألا تكون مقترنة « بأل » وألا تكون مضافة . فترفع بالضمة ، وتنصب بالفتحة ، وتجر بالفتحة أيضًا، نيابة عن الكسرة ، إلا إذا كانت مضافة أو مقترنة بأل ؛ فتجر بالكسرة مباشرة[٣] .

ومن أحكامها : أنها إذا تجردت من « أل » و « الإضافة » ، وكانت اسمًا منقوصًا[٤] (مثل : دواعٍ ؛ جمع : داعية ، وثوانٍ ، جمع : ثانية . وأصلهما :

---

(١) اعترض بعض النحاة على التعريفين السابقين لصيغة منتهى الجموع ، وعلى أنها الصيغة المماثلة لصيغة : « مفاعل » ومفاعيل ، ووضع تعريفاً آخر يحوى شروطاً سبعة . واعتراضه ضعيف ، وتعريفه طويل معقد ، ولا حاجة تدعو إلى تسجيله كما سجله بعض النحاة وشرح غامضه ؛ ومنهم الخضرى فى حاشيته ، والصبان .

(٢) وكذلك لايدخلها تنوين التنكير — كما سيجىء فى «ﻫ» من ص ٢١٢ — وقد يدخلها تنوين العوض كما أوضحنا (فى رقم ٣ من هامش ص ٢٠٢) ولكنه نوع يخالف النوعين السابقين .

(٣) راجع « ﺟ » من ص ٢١٢ ورقم ٢ من ص ٢٦٤ . وقد اجتمع الصرف — بسبب وجود « أل » وعدمه فى قولهم : المواهب ضرائب ، يدفعها الموهوب من دمه ، وعقله ، ونبيل شعوره .

(٤) هو اسم المعرب الذى آخره ياء لازمة ، غير مشددة ، قبلها كسرة ، مثل : هادٍ — راضٍ —

دواعٍ، وثوانٍ). كان الأغلب[١] – هنا – أن تحذف ياؤها، ويجىء التنوين عوضًا عنها[٢]. وتبقى الكسرة قبلها فى حالتى الرفع والجر. أما فى حالة النّصب فتبقى الياء، وتظهر الفتحة عليها بغير تنوين؛ نحو: (للرحلات دواعٍ تحتمها. وما عرفت لإغفالها من دواعٍ. فعلى أهل النشاط، والرّغبة فى المعرفة والتجربة – أن يجيبوا دواعىَ الارتحال؛ والتنقل بين مشارق الأرض ومغاربها...) فتكون مرفوعة بضمة مقدّرة على الياء المحذوفة، ومنصوبة بالفتحة الظاهرة، ومجرورة بفتحة مقدرة على الياء المحذوفة، نيابة عن الكسرة. والتنوين المذكورُ فى حالتى الرفع والجر عوض عن حرف الياء[٣].

فإن كانت اسماً منقُوصًا مقترنًا بأل، أو مضافًا وجب أن تبقى ياؤها فى كل الحالات، غير أنها تكون ساكنة فى حالتى الرفع والجر وتُقَدَّر عليها الضمة والكسرة، وتكون متحركة بالفتحة الظاهرة فى حالة النصب. نحو: من الثوانِى تكون الساعات والأيام؛ فليس العمرُ إلا الثوانىَ التى نستهين بها، وليست الثوانِى إلا قِطَعاً من الحياة نفقدها، ونحن عنها غافلون.

ومثل: دواعِى الخير والشر كثيرة، تكاد تختلط إلا على العاقل الأريب؛ فإنه يميز دَواعِىَ الخير، ويستجيب لها سريعًا، ويدرك عاقبة الشرّ، ويفر من دواعِيه[٤]...

* * *

–مستقصٍ – متعالٍ ... وهذه الكلمات –وأشباهها– مختومة فى أصلها بالياء الساكنة اللازمة التى حذفت بسبب مجىء التنوين– وقد سبق إيضاحه وتفصيل الكلام على أحكامه المختلفة فى ج ١ ص ١٢٤ م ١٥ – انظر «ا» من الزيادة، ص ٢١٢.

(١) ويحسن الاقتصار عليه

(٢) لأن تنوين العوض غير ممنوع هنا، بخلاف تنوين الأمكنية – كما سبق فى باب التنوين، ج ١ م ٣ ص ٣٢ –

(٣) انظر رقم ٣ من ص ٢٦٦.

(٤) مما تقدم يتبين أن المنقوص الذى هو صيغة منتهى جموع، والمنقوص المفرد، يتشابهان عند تجردهما من «أل» والإضافة فى وجوب حذف الياء رفعاً وجراً، وبقائها مع ظهور الفتحة عليها فى حالة النصب، ورفعهما بضمة مقدرة على الياء المحذوفة، كما يتشابهان فى وجود التنوين رفعاً وجراً.

ويختلفان بعد ذلك فى أن المنقوص المفرد المجرد من «أل والإضافة» يلحقه التنوين فى حالة النصب أيضاً. وتنوينه فى حالاته الثلاث تنوين «أمكنية» وليس تنوين «عوض». أما المنقوص الذى هو صيغة منتهى الجموع فيجب تنوينه عند حذف يائه رفعاً وجراً فقط – كما سبق – وتنوينه «عوض» عن الياء المحذوفة، وليس تنوين «أمكنية» ولا يجوز تنوينه فى حالة النصب.

ويختلفان كذلك فى الجر؛ فالمفرد يجر بالكسرة المقدرة على الياء المحذوفة أما الآخر فيجر بفتحة

. . . .

=على الياء المحذوفة ؛ لأنه ممنوع من الصرف .

ويختلفان كذلك فى أن حذف الياء فى صيغة منتهى الجموع هو للخفة ، أو للتخلص من التقاء الساكنين – على خلاف فى ذلك – أما فى المفرد فللتخلص من التقاء الساكنين ، بيان هذا ما يقولونه فى كلمة منقوصة المفرد ، مثل : « داعٍ » ، وأن أصلها : « داعىٌ » (دَاعِيُنْ) استثقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة ؛ فصارت الكلمة : (دَاعِينْ) ، التى ساكنان لا يصح هنا التقاؤهما : الياء والتنوين المرموز له بالنون الساكنة ؛ حذفت الياء للتخلص من التقاء الساكنين ، فصارت : داعٍ (دَاعِنْ) .

أما فى كلمة هى منتهى الجموع ؛ مثل : « دواعٍ » فأصلها : دَوَاعِىٌ (دَوَاعِيُنْ) فعلى اعتبار أن حذف الياء سابق على منع الصرف ، استثقلت الضمة على الياء فحذفت ؛ فصارت : دَوَاعِينْ ؛ التى ساكنان ، الياء والتنوين المرموز له بالنون الساكنة ؛ فحذفت الياء للتخلص من التقاء الساكنين ؛ فصارت الكلمة : دواعٍ (دواعِنْ) . ثم حذف التنوين ؛ لأن الكلمة ممنوعة من الصرف ، وحل محله تنوين آخر ؛ ليكون عوضاً عن الياء المحذوفة ، وليمنع رجوعها عند النطق ، فصارت : « دواعٍ » .

أما على اعتبار أن الحذف متأخر عن منع الصرف فالأصل : « دواعىٌ » (دَوَاعِيُنْ) حذف التنوين لمنع الصرف ؛ فصارت الكلمة : « دواعىُ » استثقلت الضمة على الياء فحذفت ، ثم حذفت الياء طلباً للخفة ، وجاء تنوين آخر للعوض عنها ، ولمنع رجوعها

(هكذا يقولون . وقد أوضحنا ما فيه بإسهاب فى ج ١ ص ٢٤ م ٣ كما أوضحنا هناك ما يحسن الأخذ به) ، وكل ما سبق هو فى المنقوص الخالى من « أل والإضافة » .

فإن كان المنقوص بنوعيه – المفرد والجمع المتناهى – مضافاً أو مقروناً بأل ، فالحكم واحد ؛ هو منع تنوينه ، وعدم حذف يائه . ويرفع بضمة مقدرة على الياء ، وينصب بفتحة ظاهرة عليها ، ويجر بكسرة مقدرة عليها .

« ملاحظة » : يقول الصبان فى آخر هذا الباب ما نصه :

(لو سميت بالفعل : « يغزُو » و « يدعُو » ورجعت بالواو الياء ؛ أجريته مجرى « جَوارٍ » وتقول فى النصب : رأيت يرمىَ ويغزىَ . قال بعضهم : وجه الرجوع بالواو الياء ما ثبت أن الأسماء المتمكنة ليس فيها ما آخره واو قبلها ضمة ؛ فتقلب الواو ياء ، ويكسر ما قبلها . وإذا سميت بكلمة : « يرْمِ » من « لم يرمِ » رددت إليه ما حذف منه ، ومنعته من الصرف : تقول : هذا يرمٍ ، ومررت بيرمٍ ، والتنوين للعوض ، ورأيت يرمىَ . وإذا سميت بكلمة : « يغزُ » من قولنا : « لم يغزُ » قلت : هذا يغزٍ ، ومررت بيغزٍ ، ورأيت يغزىَ . إلا أن هذا يرد إليه الواو ، وتقلب ياء ؛ لما تقدم ، ثم يستعمل استعمال « جوارٍ » . . .) اهـ

وقد نقلنا كلام الصبان هذا فى الجزء الأول – م ١٦ ص ١٤٦ – وقلنا : إن فيه فوق التخيل البعيد ما يستدعى التوقف بل الإهمال ، إذ يؤدى الأخذ به اليوم إلى تغيير صورة العلم تغييراً يوقع فى اللبس والإبهام ، واضطراب المعاملات – ولهذه المسألة صلة بما سيجىء فى ص ٢٤٧ وهو : « العلمية ووزن الفعل » .

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

(ا) قلنا[1] إن حكم المنقوص من صيغ منتهى الجموع إذا كان مجرداً من « أل » والإضافة هو فى الأغلب الذى يحسن الاقتصار عليه – حذف يائه رفعًا وجرًا، مع بقاء الكسرة قبلها ، ومجىء التنوين عوضًا عنها . . .

وإنما كان هو الأغلب لأن بعض العرب[2] يقلب الكسرة قبل الياء فتحة ؛ فتنقلب الياء ألفًا بشرط أن يكون وزن المنقوص كوزن إحدى الصيغ الأصيلة لمنتهى الجموع ، والكثير أن يكون مفرده اسمًا محضًا على وزن : « فَعْلاء » الدالة على مؤنث ليس له – فى الغالب – مذكر : كصحراء وصَحارٍ ؛ وعذراء وعذارٍ ؛ فيقول فيهما : صحارَى ، وعذارَى . . . ، رفعًا ، ونصبًا ، وجرًا ، بغير تنوين ؛ نحو : (فى بلادنا صحارَى واسعة – إن صحارَى واسعةً تحيط ببلادنا ، تحوى كنوزاً نفيسة من المعادن المختلفة – وقد اتجهت العزائم إلى تعمير صحارَى لا حدود لها على جانبي وادينا الخصيب) . . . ، فكلمة « صحارَى » اسم مقصور ، ممنوع من الصرف .

وفى بعض اللهجات العربية تثبت ياء المنقوص فى كل أحواله ، وتكون ساكنة رفعًا وجرًا ، وتظهر عليها الفتحة نصبًا .

(ب) صيغة منتهى الجموع لا تكون فى اللغة العربية إلا جمع تكسير بالوصف السالف[3] ، أو منقولة عنه . ولا تكون لمفرد بالأصالة .

أما كلمة « سراويل » مراداً بها : الإزار المفرد ، فهى أعجمية الأصل[4] . . . وهي اسم مؤنث فى جميع استعمالاتها ؛ تقول : هذه سراويل قصيرة لبسها السبَّاح .

(حـ) وصيغة منتهى الجموع – فى كل الاستعمالات – تمنع الاسم من

---

(١) فى ص ٢٠٩ .

(٢) كما سيجىء فى ص ٢٦٨ – وانظر ما يتصل بهذا فى رقم ٢٠ من ص ٦٥٧ باب : جمع التكسير –

(٣) فى ص ٢٠٨

(٤) كما سنعرف فى ص ٢١٤ ، حيث البيان المفيد عن الملحقات بصيغة منتهى الجموع .

. . . .

. . . .

تنوين « الأمكنية » وتنوين « التنكير »[1] سواء أكان الاسم علمًا أم غير علم، فلو سمي إنسان باسم على وزن صيغة من صيغها فإنه يمنع من الصرف، لشبه منتهى الجموع؛ لأن مدلولها فى هذه الصورة مفرد لا جمع تكسير. وذلك المنع بشرط ألا يكون مضافًا، ولا مقرونًا بأل – كما تقدم –.

(د) عرفنا[2] أن مثل: كراسىّ – قَمارىّ – بَخاتىّ . . . ممنوعة من الصرف بالتفصيل السَّالف. فإذا نسب إليها حذفت هذه الياء المشددة (التى هى فى الجمع وفى مفرده) وحل محلها ياء أخرى مشددة، من نوع آخر؛ هى ياء النسب؛ ولا يُمنعُ الاسم من الصرف مع ياء النسب[3] . . .

(هـ) تسمَّى صيغة منتهى الجموع: بالجمع المتناهى أيضًا، لانتهاء الجمع إليها؛ فلا يجوز أن يجمع بعدها مرة أخرى. بخلاف كثير غيرها من جموع التكسير فإنه قد يجمع، نحو: أنعام، وأكلب، يجمعان على: أناعم، وأكالب[4].

* * *

---

(١) سبقت الإشارة لهذا فى رقم ٢ من هامش ص ٢٠٩ .

(٢) فى ص ٢٠٨ ورقم ٣ من هامشها .

(٣) راجع ما يختص بهذا فى باب النسب – فى ١ من ص ٧١٥ –

(٤) كما فى: المصباح المنير، أيضاً

حكم ملحقاتها :

ليس الحكم السابق خاصًّا بصيغة منتهى الجموع الأصيلة – وهى نوع من جمع التكسير ، كما عرفنا – ولا مقصوراً عليها وحدها ، وإنما يشملها ويشمل ما أُلحق بها[1]. والملحق بها هو : (كل اسم جاء وزنه مماثلا لوزن صيغة من الصيغ الخاصة بها مع دلالته على مفرد ، سواء أكان هذا الاسم عربيًّا أصيلا ، أم غير أصيل ، علمًا أم غير علم ، مرتجَلا[2] أم منقولا) . فمثال العلَم العربى المرتجل الأصيل : « هَوَازن » ؛ اسم قبيلة عربية ، ومثال العلم المُعرَّب : « شَرَاحيل » وقد استعمله العرب علمًا ، سُمِّى به عدة رجال . . .

ومن الأعجمى المعرب الذى ليس علمًا « سَرَاويل » – بصورة الجمع – اسم ، نكرة ، مؤنث ، للإزار المفرد[3] . . .

ومثال الأعلام المرتجلة فى العصور الحديثة : كَشَاجِم[4] علم رجل ، و « بَهَادِر » علم مهندس هندى ، و « صَنَافِير » ، علم قرية مصرية ، وكذا

---

(١) اكتفى ابن مالك فى الكلام على صيغة منتهى الجموع بقوله :

وَكُنْ لجمْعٍ مُشْبِهٍ « مَفَاعِلا » أو : « المفاعيلَ » بِمَنْعٍ كَافِلَا – ١٠

التقدير : كن كافلا – أى : قائماً منفذاً – لجمع مشبه « مفاعل أومفاعيل » ، بمنع الصرف . وليس من اللازم أن يكون جمعاً حقيقة ؛ فقد يكون اسماً على وزن الجمع . وإنما ذكر الجمع للتمثيل . وليته قال : « ولكن لِلَّفظ » والذى يشبه « مفاعل ومفاعيل » هو ما كان مثلهما فى عدد الحروف وحركاتها وسكناتها ، سواء أكان مبدوءاً بالميم أم بغيرها ؛ فليس المراد : « الميزان الصرفى الحقيقى » كما شرحنا – فى ص ٢٠٨ – ثم تكلم على حكم صيغة منتهى الجموع إذا كانت اسما منقوصاً ، كالجوارى ؛ فقال :

وَذَا اعْتِلَالٍ منهُ كالجوارِى رَفْعًا وَجَرًّا أَجْرِهِ كَسَارِى – ١١

أى : أجر عليه ما تجريه على سارٍ ، (وأصله : سارىٌ ، اسم فاعل منقوص ، فعله : سَرَى ؛ إذا سافر ليلا) ، من حذف يائه رفعاً وجراً عند تنوينه ، وبقائها فى حالة النصب ، وترك التفصيل الضرورى لهذا ، وقد عرضناه .

(٢) العلم المرتجل : ما وضع أول أمره علماً ، ولم يستعمل من قبل العلَمية فى معنى آخر ، (وقد سبق تفصيل الكلام عليه فى باب العلم ج ١ ص ٣١٢ م ٢٢) .

(٣) لهذا إشارة فى « ب » من ص ٢١٢ .

(٤) بفتح الكاف . ويجوز فيها الضم ؛ فيخرجها عن أوزان صيغة منتهى الجموع ، وبالضم يشتهر شاعر عباسى .

« أعانيب » . فكل اسم من هذه الأسماء – ونظائرها – يعتبر ملحقًا بصيغة منتهى الجموع يجرى عليه حكمها ، بشرط أن يكون دالا على مفرد ، وجاريًا على وزن من أوزانها(١) – كما سبق – لا فرق فى هذا بين العلم ، (وهو الأكثر) ، وغير العلم . ويقال فى إعرابه : إنه ممنوع من الصرف ؛ لأنه مفرد على وزن صيغة منتهى الجموع ، أو : لأنه مفرد ملحق بها(٢) . . . أما هى فممنوعة أصالة ، كما أسلفنا ؛ لدلالتها على الجمع حقيقة .

وإنما كانت تلك الألفاظ – ومنها سراويل – ملحقات لأنها تدل على مفرد ، مع أن صيغتها صيغة منتهى الجموع ، وهذه لا تكون فى العربية إلا لجمع أو منقول من جمع . فما جاء على وزنها لمفرد فإنه يمنع من الصرف للمشابهة (أى : المماثلة) بين الوزنين ، بالرغم من دلالته على مفرد .

* * *

---

(١) فى هذا يقول ابن مالك :

و «لِسرَاوِيلَ» بِهَـذَا الجَمْعِ ... شَبَهٌ اقتضى عُمُومَ المَنْعِ – ١٢

وإنْ بِهِ سُمِّىَ أَوْ بِمَـا لَحِقْ ... بِهِ ،فَالانْصِرَافُ مَنْعُهُ يَحِقْ – ١٣

يريد : أن لكلمة «سراويل» وهى اسم على صورة الجمع شبهاً بصيغة منتهى الجموع ؛ لأن «سراويل» – مع دلالتها على اسم مفرد مؤنث – جارية على وزان أحد الجموع ، فاقتضى هذا الشبه منعها من الصرف منعاً عاماً (أى : يشمل كل حالاتها التى تكون فيها دالة بصيغتها على المفرد وحده ، كما يرى بعض اللغويين ، أو عليه حيناً وعلى الجمع الذى مفرده «سروالة» حيناً آخر ؛ كما يرى غيرهم) .

ثم قال بعد ذلك : إن به سُمى – أى : بصيغة الجمع المتناهى – وصار علماً على شىء فإنه يحق منع هذا المسمى من الانصراف ، أى : من الصرف . . . يريد أن كل ما سُمى بالجمع المتناهى أو بما ألحق بالجمع المتناهى يمنع من الصرف ؛ سواء أكان علماً مرتجلا أم منقولا ، عربياً أم أعجمياً . . .

(٢) إذا كانت صيغة منتهى الجموع الأصيلة ، (نحو : مكارم) ، أو ما ألحق بها ، (نحو : شَرَاحيل) – علماً على مفرد ، فما سبب منعها من الصرف ؟ أهو مجىء العلم على وزن مماثل لأوزان صيغة منتهى الجموع ، أم هو العلمية وشبه العجمة ، لأن هذا الاسم علم ، وليس بين أوزان المفرد العربى الأصيل ما يكون على هذا الوزن . . . ؟ رأيان . . .

ويقول سيبويه : إذا طرأ على العلم الموازن صيغة منتهى الجموع ما يقتضى تنكيره ، وزوال علميته فإنه يظل ممنوعاً من الصرف ، لبقاء صورة الجمعية ، وشكلها . ويقول غيره : لا يمنع من الصرف ، لأنه كان ممنوعاً منه للعلمية القائمة مقام الجمعية ، أو للعلمية وشبه العجمة وقد زالت علميته .

والصواب والأيسر رأى سيبويه ومن معه . وبهذا تكون صيغة منتهى الجموع وما ألحق بها ممنوعة من الصرف دائماً باطراد ، فى جميع حالاتها ، حتى الحالة التى تكون فيها علماً لمفرد ثم زالت علميته

(ب) الذى يُمْنَع صرفه لوجود علتين معًا :

لا بد أن تكون إحدى العلتين المجتمعتين معنوية ، والأخرى لفظية . وتنحصر العلة المعنويَّة فى « الوصفية » وفى « العَلَمية[1] » وينضم لكل واحدة منهما علة أخرى لفظيَّة لا بد أن تكون من بين العلل السبع الآتية — دون غيرها[2] — وهى : (زيادة الألف والنون — وزن الفعل — العدل — التركيب — التأنيث — العجمة — ألف الإلحاق) . فينضم للوصفية إما زيادة الألف والنون ، وإما وزن الفعل ، وإما العدل . وينْضم إلى العلمية إما واحدة من هذه الثلاث ، وإما التركيب ، أو التأنيث ، أو العجمة ، أو ألف الإلحاق . فالعلل (كما يسميها النحاة) تسع معيَّنة ، ليس فيها علة معنوية إلا الوصفية والعلمية ، أما السبْعة الباقية فلفظية[3] ، لا تصلحُ واحدة منها لمنع الصرف ، إلا إذا انضمت إليها إحدى العلتين المعنويتين .

فالاسم يمنع من الصرف : للوصفية مع زيادة الألف والنون ، أو الوصفية مع وزن الفعل — أو الوصفية مع العدل .

وكذلك يمنع من الصرف للعلمية مع الزيادة ، أو العلمية مع وزن الفعل ، أو العلمية مع العدل ، أو العلمية مع التركيب ، أو العلميَّة مع التأنيث ، أو العلمية مع العجمة ، أو العلمية مع ألف الإلحاق . وفيما يلى البيان :

---

(١) سواء أكان العلم للشخص أم للجنس — كما سبق فى الجزء الأول ، باب : العلم —

(٢) اشترطنا أن تكون العلتان محصورتين فيما سيذكر هنا ؛ لأنه قد يوجد فى الاسم المعرب علتان : إحداهما لفظية والأخرى معنوية ويجب صرفه مع وجودهما . وسبب صرفه أن إحداهما ليست معتبرة فى منع الصرف ، ولا معدودة من أسبابه ، كما فى كلمة : « أُجَيْمال » تصغير : « أَجْمال » جمع تكسير لجَمَل . فإن « أُجيْمالا » مصروفة بالرغم من اشتمالها على علتين ، إحداهما : معنوية ، هى : التصغير الذى يعد فرعاً للتكبير ، والأخرى لفظية ، وهى الجمع الذى يعتبر فرعاً للإفراد . مثل هذا يقال فى « حائض وطامث » فإنهما مصروفتان حتما مع اشتمالها على علتين غير معتبرتين ؛ هما : لزوم التأنيث والوصف .

هذا ، والسبب الحق فى الصرف استعمال العرب ليس غير ؛ فإنهم قصروا الممنوع من الصرف على ما سردناه . أما ما يذكره النحاة غير هذا من التعليلات فرفوض .

(٣) حتى التأنيث المعنوى فى مثل : سعاد — زينب — مىّ ... فإنه يعتبر فى هذا الباب علة لفظية ؛ لظهور أثره فى اللفظ بتأنيث الفعل له ، وعودة الضمير عليه مؤنثاً ، — كما سيجىء فى رقم ١ من هامش ص ٢٣٦ —

المسألة ١٤٦ :

الكلام على الاسم الممنوع من الصرف للوصفية[١] وما ينضم إليها وجوباً من إحدى العلل الثلاث .

١ – يمنع الاسم من الصرف للوصفيّة مع زيادة الألف والنون إذا كان على وزن « فَعْلان » – بفتح الفاء وسكون العين – بشرطين : أن تكون وصفيته أصيلة (أى : غير طارئة)، وأن يكون تأنيثه بغير التّاء ؛ إما لأنه لا مؤنث له ؛ لاختصاصه بالذكور ، وإمّا لأن علامة تأنيثه الشائعة بين العرب ليست تاء التأنيث ، كأنْ يكون ، بألف التأنيث . . . ، فثال ما ليس له مؤنث : « لَحْيان »[٢]، لكبير اللحية . ومثال الآخر عطْشان – غضبان – سكران – ريّان ... ؛ فإن أشهر مؤنثاتها[٣] : عطشَى – غضبَى – سكْرى – ريّا . . . [٣] ومن الأمثلة قولهم : (كان أبو بكر لَحْيانَ –[٢]، تزيده لحيته وقاراً ، وهيبة .

---

(١) ليس المراد بالصفة أو الوصف هنا النعت ، وإنما المراد بعض الأسماء المشتقة التى ليست أعلاما. (وقد سبق تعريف الاسم المشتق ، وبيان مدلوله فى ح ٣ ص ١٤٤ م ٩٨) .

(٢ و ٢) على وزن « فَعْلان » (مفتوح الأول) كما فى المراجع النحوية المتداولة ، وزاد الصبان فقال إنه على وزن : « رَحْمان » .

(٣ و ٣) يشترط أكثر النحاة ألا يكون المؤنث على : « فَعْلانة » ويمثلون المستوفى الشرط : بعطشان وغضبان ، وسكران . . . مع أن كتب اللغة – كالقاموس – تأتى للثلاثة بمؤنث مختوم بالتاء ، وبمؤنث آخر ليس مختوماً بها . فلا مناص من حمل الشرط النحوى على الأكثر الأغلب فى : « فَعْلان » ؛ بأن يتجرد مؤنثه من التاء فى المشهور إن تعددت مؤنثاته . وبهذا يصرح ابن جنى فى كتابه : « المحتسب » – ج ٢ ص ٧٢ – حيث يقول ما نصه : « (يقال رجل سكران ، وامرأة سكرى ؛ كغضبان وغضبى . وقد قال بعضهم : « سكرانة » ، كما قال بعضهم : « غضبانة » . والأول أقوى وأفصح . .) » اهـ

« ملاحظة هامة » : أخذ المجمع اللغوى القاهرى بالمذهب الكوفى ، وبلغة بنى أسد فى إلحاق تاء التأنيث جوازاً بكلمة « سكرانة » ونظائرها . وقرار المجمع ، وما يتصل به من مذكرات وتقريرات مدَوّن فى ص ٨٣ و ٩١ من المجلد الشامل للبحوث والمحاضرات التى ألقيت فى مؤتمر الدورة الثانية والثلاثين المنعقد ببغداد سنة ١٩٦٥ وفيما يلى نص القرار كما قدمته اللجنة المختصة ، ووافق عليه أغلبية المؤتمرين ، وأخذ به المجمع نهائيا :

« (إن تأنيث « فَعْلان » بالتاء لغة فى بنى أسد (كما فى الصحاح) – أو لغة بنى أسد (كما فى المخصص) وقياس هذه اللغة صرفها فى النكرة ؛ (كما جاء فى شرح المفصل) . والناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطىء وإن كان غير ما جاء به خيراً ، (كما فى قول ابن جنى) . لذا يجوز أنـ

كثير الصمت، وافر الحلم. ما رآه الناس غضبانَ إلا حينَ يُحْمَد الغضب).
وقوله عليه السلام: «ليس بمؤمن مَن بات شبعانَ ريَّانَ، وجاره جائع طاوٍ».

فإن كان الغالب المسموع على مؤنثه وجود تاء التأنيث فى آخره لم يمنع من الصرف؛ نحو: (سَيْفان، للرجل الطويل المشوق القامة) — (ومَصَّان، للرجل اللئيم)؛ فإن مؤنثهما الشائع: سيفانة ومصّانة. وكذلك إن كانت وصفيته غير أصيلة؛ فإنه لا يمنع من الصرف؛ ككلمة: «صَفْوان» فى قولهم: «بئس رجل صَفْوانٌ قلبُه». وأصل الصفوان: الحجر.

وإذا زالت الوصفية وحدها وسمّى بهذا الاسم —؛ بأن صار علمًا مزيدًا بالألف والنون؛ كتسمية رجل بغضبان، أو بعطشان — فإنه يظل على حاله ممنوعًا من الصرف؛ لأن الوصفية التى زالت حلّ محلها العلمية الجديدة؛ وبانضمام العلمية الجديدة إلى الزيادة يجتمع فى الاسم العلتان المؤديتان إلى منعه من الصرف[1].

٢ — ويمنع الاسم من الصرف للوصفية مع وزن الفعل[2] بالشرطين السالفين

=يقال: عطشانة وغضبانة، وأشباهها؛ ومن ثم يصرف «فَعْلان» وصفاً، ويجمع «فعلان» ومؤنثه «فعلانة» جمع تصحيح)» اهـ.

(١) وفى الكلام على الوصفية مع: زيادة الألف والنون يقول ابن مالك—بعد كلامه على ألف التأنيث أول الباب —:

وزائِدَا «فَعْلانَ» فى وَصْفٍ سَلِمْ مِنْ أَنْ يُرَى بتَاءِ تَأْنِيثٍ خُتِمْ — ٣

(المراد بزائدى «فعلان»: الألف والنون الزائدتان فى آخره). يقول: إن الاسم يمنع من الصرف إذا اشتمل على الألف والنون الزائدتين بشرط أن يكون وصفاً لا يختم آخره بتاء التأنيث عند تأنيثه؛ فلا بد أن يسلم آخره عند التأنيث من هذه التاء، إما لأنه وصف خاص بالرجال، فلا مؤنث له، وإما لأن الغالب على مؤنثه أن يكون بألف التأنيث — وقد سردنا الأمثلة لكل —

(٢) سواء أكان الوزن خاصاً بالفعل، نحو: أجمل — أشرف —. — أم على وزن مشترك بين الأسماء والأفعال ولكن الفعل به أولى لغلبته فى الفعل، أو لدلالته على معنى فى الفعل دون الاسم؛ نحو: أُحَيْمر، وأُفَيْضل، (تصغير: أحمر، وأفضل) فهما على وزن: «أُبَيْطر» وهو وزن فى الأفعال أكثر. والهمزة فى أولهما لا تدل على شىء، مع أنها فى الفعل: «أُبَيْطر» تدل على المتكلم. لما سبق وجب منع «أحيمر وأفيضل» من الصرف — (انظر الكلام على لفظ «أعلَى» المصغر فى ص ٢٦٦ ثم انظر ص ٢٧٥) —بخلاف بَطَل، وجَدَل (الصلب الشديد) ونَدُس (بفتح أوله مع ضم الثانى أو كسره، القوى السمع) فإنها أوصاف أصلية على وزن الفعل، ولكنه وزن مشترك بين الأسماء والأفعال لا يتغلب فيه جانب الفعل.

(وهما : ألا يكون مؤنثه الشائع بالتاء ، وألا تكون وصفيته طارئة غير أصيلة) . ويتحقق الشرطان فى الوصف الذى على وزن « أفْعَل » ، ومؤنثه « فَعْلاء، أو فُعْلَى»؛ نحو : أحمر وحمراء — أبيض وبيضاء — أجْمَل وجَمْلاء[1]، ونحو : أفضل وفُضلَى، وأحسن وحُسْنَى ، وأدنى ودُنْيا ... فهذه الألفاظ — وأشباهها ممنوعة من الصرف ، لتحقق الشرطين .

فإن كان الوصف مؤنثه بالتاء لم يُمنَع من الصرف ، نحو : « أرْمَل » فى قولنا : عطفت على رجل أرملٍ (بالكسرة مع التنوين) ، أى : فقير ؛ لأن مؤنثه أرملة .

وكذلك ينصرف الوصف إذا كان وصفيَّته طارئة (أى : ليست أصيلة) ، نحو « أرنَب » فى قولنا : مررت برجل أرنبٍ (بالكسرة مع التنوين ، أى : جبان) . فالوصف منصرف — بالرغم من أن مؤنثه لا يكون بالتاء فى الأغلب — لأن وصْفيَّته طارئة ، سبقتها الاسمية الأصيلة ، للحيوان المعروف .

ومما فقد الشرطين معًا كلمة : « أربع » فى مثل : قضيت فى النزهة ساعات أربعًا ؛ لأن مؤنثها يكون بالتاء ؛ فتقول : سافرت أيامًا أربعةً ؛ ولأن وصفيتها طارئة عارضة ؛ إذ الأصل السَّابق فيها أن تستعمل اسمًا للعدد المخصوص فى نحو : «الخلفاء الراشدون أربعة». ولكن العرب استعملتها بعد ذلك وصفًا[2] ؛ فوصفيتها ليست أصيلة سابقة ، وبسبب فقد الشرطين وجب صرف الكلمة فى جميع استعمالاتها .

ومن أمثلة الوصفيَّة الطارئة التى لا يعتد بها فى منع الاسم من الصرف كلمات أخرى ؛ مثل : « أجْدَل » ، للصقر — « وأخْيَل » ، لطائر فيه نقط تخالف

---

(١) قال الكسائى مستدلا :

فهى جمْـلاءُ كبدر طالع بَذَّت الخلق جميعا بالجمال

(٢) لا يجوز فى كلمة : « أربع » منع الصرف ؛ سواء أكانت الوصفية ملحوظة أم غير ملحوظة : إذ أن مؤنثها بالتاء ؛ فالشرط الثانى مفقود دائماً ؛ فلا يصح منعها من الصرف .

وإذا كانت كلمة « أربع » مستعملة فى الوصفية العارضة ، فمعناها يشمل أمرين ، ذوات ، وعدد . أى : ذوات معناها العدد المخصوص ، والكية المخصوصة ؛ (كما هو الشأن فى المشتقات ؛ كضارب ، فإنه يفيد أمرين : الذات والمعنى الذى هو الضرب) . أما إذا كانت مستعملة فى مجرد العدد فمعناها الكية العددية المخصوصة ، دون دلالة على ذات — . وقد شرحنا — فى رقم ١ من هامش ص ٢١٧ المراد هنا من الصفة — كما شرحنا دلالة المشتق على الذات والصفة فى الجزء الثالث .

فى لونها سائر البدن) — «وأفعى»، للحية. فكل هذه، وما شابهها، أسماء بحسب وضعها الأصلى لتلك الأشياء؛ ولهذا تُصْرف.

وقد يصح فى هذه الكلمات — ولا يدخل فيها كلمة: أربع — منعها من الصرف على اعتبار أن معنى الصفة يلاحظ فيها، ويمكن تخيله مع الاسمية، وقد وردت ممنوعة من الصرف فى بعض الكلام الفصيح، فالأجدل: يُلْحظ فيه القوة؛ لأنه مشتق من الجدْل (بسكون الدال) بهذا المعنى. والأخيل: يُلحظ فيه التلون؛ لأنه من الخيَلان، بهذا المعنى. والأفعى: يلحظ فيها الإيذاء الذى اشتهرت به، واقترن باسمها[1]، وعلى أساس التخيُّل والملاحظة المعنوية مع السماع يجوز منع الصرف. ولكن الأنسب الاقتصار على صرف هذه الأسماء؛ لغلبة الاسمية عليها.

وهناك ألفاظ وُضعت أول نشأتها أوصافًا أصلية، ثم انتقلت بعد ذلك إلى الاسمية المجردة[2] وبقيت فيها، فاستحقت منع الصرف بحسب أصلها الأول الذى وضعت عليه؛ لا بحسب حالتها الجديدة التى انتقلت إليها؛ مثل: «أدْهم» للقيْد[3]؛ فإنه فى أصل وضعه وصف للشىء الذى فيه دُهْمة، (أى: سواد)، ثم انتقل منه؛ فصار اسمًا مجردًا للقيد؛ ومثل: «أرْقَم»؛ فإنه فى أصل وضعه وصف للشىء المرقوم، (أى: المنقَّط) ثم انتقل منه فصار اسمًا للثعبان الذى ينتشر على جلده النقط البيض والسّود. ومثل: «أسْود» فأصله وصف لكل شىء أسود، ثم انتقل منه؛ فصار اسمًا للثعبان المنقط بنقط بيض وسود، ومثل: «أبْطَح» وأصله وصف للشىء المرتمى على وجهه: ثم صار اسمًا للمكان الواسع الذى يجرى فيه الماء بين الحصى الدقيق، ومثل: أبْرق»، وأصله وصف لكل شىء لامع براق، ثم صار اسمًا للأرض الخشنة التى تختلط فيها الحجارة والرمل والطين.

وقد يجوز صرف هذه الأسماء على اعتبار أن وصفيّتها الأصيلة السابقة قد زالت بسبب الاسمية الطارئة. ولكن الاقتصار على الرأى الأول أنسب.

ويفهم مما سبق — فى غير كلمة: أربع[4] — أن الوصفية الأصيلة الباقية

---

(١) يرى بعض النحاة أن «أفعى» لا مادة لها فى الاشتقاق. ويرى آخرون — بحق — أنها مشتقة من فَعْوة السم، أى: شدته.

(٢) الخالية من الوصفية والعلمية.

(٣) المصنوع من الحديد.

(٤) لما سبق فى رقم ٢ من هامش الصفحة الماضية.

لا يصح إغفالها فى منع الصرف . أما الوصفية الطارئة القائمة ، أو الوصفية الأصيلة التى زالت وحل محلها الاسمية الطارئة المجردة ؛ فيصح أن يُلاحظ كل منهما عند منع الصرف ، أو لا يُلاحَظ ، بمعنى أنه يجوز — عند وجود إحداهما مع العلة الثانية — صرف الاسم ومنعه من الصرف ، بشرط تحقق الشرط الثانى . (وهو ألا يكون تأنيث الوصف بالتاء . . .) ، وأن الأفضل الاقتصار على حالة واحدة ؛ فالصرف أفضل إن كانت الاسمية هى الأصيلة ، والوصفية هى الطارئة . والمنع أولى ؛ إن كانت الوصفية هى الأصيلة والاسمية هى الطارئة . وفى مراعاة هذه الأفضلية مسايرة للسبب العام فى منع الصفة من الصرف ، وتيسير فى الاستعمال[1] . . .

وإذا سُمِى بهذا الوصف زالت عنه الوصفية ، وحل محلها العلمية ؛ فيجتمع فيه العلمية ووزن الفعل ؛ وهما علتان يؤدى اجتماعهما إلى منع صرفه ؛ كتسمية رجل : أرقم — أو : أسود[2] .

• • •

---

(١) وفى الوصفية الأصيلة والطارئة وما يتبع هذا يقول ابن مالك :

وَوَصْفٌ أَصْلِىٌّ وَوَزْنُ أَفْعَلَا ... مَمْنُوعَ تَأْنِيثٍ بِتَا ؛ كَأَشْهَلَا — ٤

يريد : أن الاسم يمنع من الصرف للوصف الأصلى مع وزن « أفعل » — وهو وزن الفعل — الممنوع تأنيثه بالتاء . ومثل للمستوفى الشروط بلفظ : « أشهل » ؛ تقول طفل أشْهَل ، وطفلة شهْلاء . (والشهل : تغير لون بياض العين فيختلط بالحمرة ، أو الزرقة)

ثم انتقل بعد ذلك للكلام على الوصفية الطارئة والاسمية الطارئة ، وحكمهما ، والتمثيل لهما ، فقال :

وَأَلْغِيَنَّ عَارِضَ الْوَصْفِيَّهْ ... كَأَرْبَعٍ ، وَعَارِضَ الْإِسْمِيَّهْ — ٥

فَالْأَدْهَمُ : (الْقَيْدُ) لِكَوْنِهِ وُضِعْ ... فى الْأَصْلِ وَصْفًا انْصِرَافُهُ مُنِعْ — ٦

وَأَجْدَلٌ ، وَأَخْيَلٌ ، وَأَفْعَى ... مَصْرُوفَةٌ ، وَقَدْ يَنَلْنَ الْمَنْعَا — ٧

يقول : ألغ الوصفية العارضة كالتى فى أربع ، ولا تعتد بها فى منع الصرف . وكذلك ألغ الاسمية العارضة . وساق أمثلة للحالتين ؛ منها : الأدهم (وهو : اسم للقيد من الحديد) فإنه ممنوع من الصرف مراعاة لوضعه الأول وصفاً للشىء الأسود لا مراعاة لاسميته الحالية . ثم ضرب أمثلة لألفاظ وضعت فى أول أمرها أسماء خالية من الوصفية فصرفت ، ويجوز تخيل معنى الوصفية فيها ، وملاحظة هذه الوصفية برغم أن تلك الألفاظ لا تزال باقية على اسميتها ، ومنها أجدل — أخيل — أفعى .

(٢) راجع رقم ١ ص ٢١٧ ورقم ٢ من ص ٢٦٤ .

٣ – ويمنع الاسم من الصرف للوصفية مع العدل[1] في إحدى حالتين :

الأولى : أن يكون الاسم أحد الأعداد العشرة[2] الأولى ، وصيغتُه على وزن :

---

(١) سبق معنى الوصفية في رقم ١ من هامش ص ٢١٧ – أما العدل فيقولون في تعريفه : إنه تحويل الاسم من حالة لفظية إلى أخرى مع بقاء المعنى الأصلي ، بشرط ألا يكون التحويل لقلب ، أو لتخفيف ، أو لإلحاق ، أو لزيادة معنى ، فليس من المعدول «أيِس» مقلوب «يئِس» ولا «فَخْذ» بسكون الخاء ؛ تخفيف «فخِذ» بكسرها ؛ ولا «كَوْثر» بزيادة الواو ؛ لإلحاق الكلمة : بجعفر ، ولا «رُجَيْل» بالتصغير ؛ لإفادة معنى التحقير و غيره –

والعدل يكون في الصفات وله الحالتان التاليتان . ويكون في الأعلام وله صور متعددة أشهرها : «فُعَل» المعدول عن فاعل . وكذا «فَعَال» بالشروط والتفصيلات الآتية عند الكلام على منع الاسم من الصرف للعلمية والعدل . (ص ٢٥٦) .

والعدل قسمان : «ا» تحقيقي : وهو الذي يدل عليه دليل غير منع الصرف ؛ بحيث لو صرف هذا الاسم لم يكن صرفه عائقاً عن فهم ما فيه من العدل، وملاحظة وجوده ؛ كالعدل في : سَحَر – ويجيء في ص ٢٥٨ – ، وأُخَر ص (٢٢٤) ومَثْنَى ، فإن الدليل على العدل فيها ورود كل لفظ منها مسموعاً عن العرب بصيغة تخالف الصيغة الممنوعة من الصرف بعض المخالفة ، مع اتحاد المعنى في الصيغتين ، فسَحَر بمعنى السَّحر المعروف ، وأُخَر بمعنى آخَر ، ومَثْنَى بمعنى اثنين اثنين ، وهكذا .. فالذي دل على أن كل واحد من هذه الألفاظ – وأشباهها – معدول ، ليس الصرف أو عدمه ، وإنما هو وروده عن العرب بصيغة أخرى تخالف صيغته الممنوعة بعض المخالفة مع اتحاد معناه في الحالتين برغم هذه المخالفة .

«ب» تقديري : وهو الذي يمنع فيه العلم من الصرف ؛ سماعاً من العرب ، من غير أن يكون مع العلمية علة أخرى تنضم إليها في منع الصرف . فيقدر فيه العدل لئلا يكون المنع بالعلمية وحدها ؛ مثل : عُمَر – زُفَر . . . ؛ فلو سمع مصروفاً لم يحكم بعدله ، مثل : «أُدَد» (وهو جد إحدى القبائل العربية كما سيجيء في ص ٢٥٧) وهذا النوع التقديري خاص بالأعلام، ومنها : عُمَر – زُفَر – جُشَم – جُمَح ... ولا دليل يدل عليه إلا منع العلم من الصرف ، وعدم وجود علة أخرى تنضم إلى العلمية في منع صرفه جعلهم يعتبرون العلة الثانية مقدرة . (انظر البيان في رقم ٦ من هامش ص ٢٥٦)

وفائدة العدل : إما تخفيف اللفظ باختصاره – غالباً – كما في : مَثْنَى وأُخَر ، . . . وإما تخفيفه مع تفرغه وتمحضه للعلمية ؛ فيبتعد عن الوصفية، كما في : عُمَر وزُفَر ، المعدولين عن عامر وزافر ، لاحتمالهما قبل العدل للوصفية .

وعندي أن كل ما قيل في العدل وتعريفه وتقسيمه ، وفائدته ، مصنوع متكلف . ولا مرد لشيء فيه إلا السماع . وخير ما يقال عند الإعراب في سبب المنع إنه العلمية وصيغة فُعَال – أو مَفْعَل ، أو فُعَل ، أو غيرها من الصيغ المسموعة نصاً عن العرب .

(٢) هناك رأي يقصره على بعض العشرة ، ولا يبلغ به العشرة . لكن الأرجح هو الرأي الأول . ويؤيده الأمثلة التي عرضها سيبويه في كتابه نقلا عن العرب ، مستشهداً بها ، وكذلك الأمثلة التي أوردها الهمع – ج١ ص ٢٦ –

« فُعَال » أو : « مَفْعَل » ، نحو : أُحَاد ومَوْحَد ـ ثُنَاء ومَثْنَى ـ ثُلاَث . ومَثْلَث ـ رُبَاع ومَرْبع ـ خُمَاس ومَخْمَس ـ سُدَاسَ ومَسْدَس ـ سُبَاع ومَسْبَع ـ ثُمَان ومَثْمَن ـ تُسَاع ومَتْسع ـ عُشَار ومعشر .

ويقول النحاة : إن كل لفظ من هذه الألفاظ معدول عن لفظ العدد الأصلى المكرر مرتين للتوكيد ؛ فكلمة: « أُحاد » فى مثل : صافحت الأضياف أُحادَ ، معدولة عن الكلمة العددية الأصيلة المكررة : « واحداً واحداً » والأصل : صافحت الأضياف واحداً واحداً ؛ فعدل العرب عن الكلمتين ، واستغنوا عنهما بكلمة واحدة ـ للتخفيف ـ تؤدى معناهما ؛ هى : أُحَاد ، ومثلها مَوْحَد»[1] وكلتا الكلمتين ممنوعة من الصرف مع أن أصلهما المعدول عنه منصرف ، ولا ينظر لهذا الأصل هنا ؛ ولهذا كانت كل واحدة منهما محتومة المنع من الصرف[2] .

وكلمة : « ثُنَاء » ، فى مثل: سار الجند ثُنَاء... ، معدولة عن أصلها العددىّ المكرر للتوكيد ، وهو : « اثنين اثنين » والأصل : سار الجند اثنين اثنين ، فعدل العرب عن الكلمتين ، وأتوا بدلهما بكلمة واحدة ـ للتخفيف ـ تؤدى معناهما ؛ هى : ثُنَاء ، ومثلها : « مَثْنَى » وهاتان ممنوعتان من الصرف مع أن أصلهم مصروف .

ومثل هذا يقال فى بقية الأعداد العشرة الأولى المعدولة . والأغلب فى هذه الأعداد العشرة المعدولة أن تكون حالاً ، كالأمثلة السالفة ، أو تكون نعتًا ؛ نحو : شاهدت حول الماء طيوراً مَثْنَى ؛ وطيوراً ثُلاثَ . . . أو تكون خبراً ؛ نحو : أصابع اليدين والرجلين خُمَاسُ ... ومن القليل أن تكون مضافًا ، ومن

---

(١) التعليل النحوى السابق ضعيف ؛ فما الدليل على أن العرب الأوائل عدلوا عن استعمال اسم العدد الأصلى المكرر ، إلى استعمال الاسم المعدول ؟ لا دليل ولا ما يشبهه . والحق أن العرب استعملوا النوعين ، وأحدهما مصروف ، والآخر ممنوع من الصرف ، ولا داعى لذلك التعليل .

(٢) فى هامش الجزء الثانى (م ٨٤ ص ٣٤٥) بيان مفيد ، وتصويب للأساليب المشتملة على التكرار فى نحو : صافحت الأضياف واحداً واحداً ، وأقبل الجنود اثنين اثنين ، أو ثلاثة ثلاثة .. و .. فقد كان بعض القدماء ـ كالحريرى ـ يرى أن استعمالها على هذا الوجه خطأ ، وما هى بخطأ .

الممنوع أن تكون مقرونة بأل[1] . . .

ويجوز أن يتكرر اللفظ المعدول فيكون التالى توكيداً[2] لفظياً للأول؛ فتقول : سار الجندُ مَثْنَى مَثْنَى ــ أو : ثُلاثَ ثُلاثَ . . . وهكذا .

ومن العرب من يجيز صرف تلك الألفاظ ، فيقول : ادخلوا ثُلاثَ ثُلاثَ ، أو ثُلاثًا ثُلاثًا . . . وهكذا . وعند صرفها يعدها أسماء مجردة من الوصفية . والرأى الأول أكثر وأشهر .

الثانية : كلمة «أُخَر» ؛ فى مثل : (سجل التاريخ لعائشةَ أم المؤمنين ، ولنساء أُخَرَ أثَرَهن فى السياسة ، والثقافة، ونشر العلم) ، فهى جمعٌ ، مفرَدُه : «أُخرى» و «أُخْرى» مؤنث للفظ مذكر؛ هو : «آخَر» . . . (بفتح الخاء) ، على وزن : «أفْعَل» ، ومعناه : أكثر مغايرة ومخالفة ــ فلفظ : «آخَر» هنا : «أفعل للتفضيل» ، مجرد من «أل» والإضافة للمعرفة[3]؛ فحقه أن يكون مفرداً مذكراً فى جميع استعمالاته ولو كان المراد منه مثنى ، أو جمعًا ، أو مؤنثًا ، وهذا ما تقتضيه الأحكام العامة لأفعل التفضيل المجرد منهما ؛ (نحو : المتعلم والمتعلمة أقدر على نفع الوطن من غيرهما ــ الإخوان والأصدقاء أنفع فى الشدة ، وأبعد عن التقصير ــ ليس بين النساء أفضل ، ولا أحسن من الساهرات على تربية أولادهن . . .) وبناء على هذا الحكم العام يكون القياس فى المثال السابق وأشباهه أن نقول : لعائشة أم المؤمنين ولنساء آخَر ــ بمد الهمزة وفتح الخاء ــ أثرُهن ... ، لكنّ العرب عدلوا عنه ، وقالوا : نساء «أُخَر» بصيغة الجمع ، ومنعوه من الصرف ؛ فكان العدل بانضمامه للوصفية سببًا فى منعه

---

(١) وهنا قال الصبان ما نصه :

«(ادعى الزمخشرى أنها تُصَرف ؛ فيقال : فلان تزوج المثنى والثلاث . . . قال أبوحيان : ولم يذهب إليه أحد . وكما لا تصرف لا تؤنث ؛ فلا يقال مَثْناه مثلا . .)» اهـ .

(٢) فيكون الغرض من التكرير هو قصد التأكيد ، لا إفادة التكرار تأسيساً ، ــ أى : ابتداء ــ لأن إفادة التكرار التأسيسى ــ وهو المجرد من التأكيد ابتداء ــ مفهومة قبل التكرار حتما (نص على هذا الأشمونى والصبان) .

(٣) لأن المضاف للمعرفة قد يجوز فيه المطابقة وعدمها بالتفصيل الذى سبق بيانه فى باب «أفعل التفضيل» ــ ج ٣ م ١٢ ص ٤٠٤ ــ

من الصرف. وإن شئت فقل : كان منعه من الصرف دليلا على وجود العدل فيه مع الوصفية[1].

وإذا زالت الوصفية وحدها وحل محلها العلمية بقى الاسم على منع الصرف ؛ لاشتماله فى حالته الجديدة على علتين مانعتين معاً لصرفه ؛ وهما : العلمية والعدل. كتسمية إنسان : «مَثْنَى» أو «ثُلاثَ» أو نحوهما مما كان فى أصله وصفًا معدولاً ، ثم صار علمًا باقيًا على حاله من العدل . . .

ويتبين مما سبق فى الصور الثلاث الخاصة بالوصفية ومعها العلامة الأخرى ، أن الوصفية إذا اختفت وحدها بسبب أن الاسم صار «علمًا مزيدًا» ، أو : «علمًا على وزن الفعل» ، أو : «علمًا معدولا» — بقى هذا الاسم ممنوعًا من الصرف كما كان ، ولكن للعلمية ومعها العلامة الأخرى[2] . . .

* * *

---

(١) العدل هنا تحقيقى ، — سبقت الإشارة له فى رقم ١ من هامش ص٢٢٢ — وفى هذا التعليل ما فى سابقه من ضعف . والعلة الصحيحة هى مجرد الاستعمال العربى الصحيح ، وقد بسطنا تعليل النحاة كاملا ، وعرضنا رأيهم فى «أُخَر» ومنعها من الصرف ، وفى أنها للتفضيل أو ليست له . . . ثم الرد عليه فى الجزء الثالث (باب أفعل التفضيل ص ٣١٠ م ١١٢) فلا داعى للتكرار والإطالة ؛ علماً بأن المعروض فى باب التفضيل هام ، ومفيد .

(٢) وفى الصورة الثالثة وهى صورة الوصفية مع العدل يقول ابن مالك :

ومَنْعُ عَدْلٍ مَعَ وصْفٍ مُعتَبَرْ   فى لَفْظِ مَثْنَى ، وثُلَاثَ ، وأُخَرْ — ٨

يقول : إن الاسم يمنع من الصرف إذا كان لفظه هو : «مَثْنَى» أو : «ثُلاث» ، أو «أُخر» ولم يذكر إيضاحاً ولا تفصيلا إلا ما ذكره فى البيت التالى من أن مثنى وثلاث يشبههما ما جاء على وزنهما من ألفاظ الأعداد الأربعة الأولى . قال :

ووزْنُ مثنَى وثُلَاثَ كَهُمَا   مِنْ وَاحِدٍ لأَربعٍ ؛ فلْيُعْلَمَا — ٩

وأهمل ما زاد على الأربعة :

ثم انتقل بعد هذا مباشرة إلى ذكر الأبيات الأربعة الخاصة بصيغة منتهى الجموع والتى أول كل منها .

وكن لجمعٍ مُشْبِهٍ مفاعِلا   . . . . — ١٠

وذا اعتلالٍ منه كالجوارِى   . . . . — ١١

ولسراويل بهذا الجمعِ   . . . . — ١٢

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

(ا) لم يحكم النحاة على « أُخرى » الممنوعة من الصرف بأنها معدولة ؛ لاشتمالها على ألف التأنيث المقصورة ، وهذه أقوى فى منع الصرف من العدل . وأما آخَران وآخَرون فمعربان بالحروف فلا دخل لهمَا فى منع الصرف .

(ب) قد تكون : « أُخرى » بمعنى « آخِرة » — بكسر الخاء — وهى التى تقابل كلمة : « أولَى » كالتى فى مثل : (قالَت أخراهم لأُولاهم . . . وقالت أولاهم لأُخراهم . . .) وفى هذه الصورة تجمع كلمة : « أُخرى » على « أُخَر » المصروفة ؛ لأنها غير معدولة ؛ لأن مذكرها هو : « آخِر » — بكسر الخاء — الذى يقابل « أول » بدليل قوله تعالى : (وأنّ عليه النشأةَ الأخرَى) ، أى : الآخِرة ، يؤيد هذا قوله تعالى : (ثم اللهُ ينشئُ النشأة الآخِرة) ، والقصة واحدة ، فليست « أخرى » التى هى بمعنى : « آخِرة » من باب أفعل التفضيل .

والفرق أن أنثى المفتوح الخاء[1] لا تَدل على انتهاء ، كما لا يدل عليه مذكرها ، فلذلك يعطف عليه مثلها من جنس واحد ؛ كقولك : أقبل رجل ، وآخَر ، وآخَر . . . أقبلتْ سيدة ، وأخرى ، وأخرى . أما أنثى المكسور الخاء [2]فتدل على الانتهاء ، ولا يعطف عليها مثلها من جنس واحد ، كما أن مذكرها كذلك . . .

* * *

= وإن بهِ سُمِّى أوْ بِمَا لَحِقْ . . . . — ١٣

وقد شرحنا الأبيات الأربعة فى مكانها الأنسب (ص ٢١٤ و ٢١٥) كى يكون الموضوع متصلا بعضه ببعض ، وبعدها — فى الأثناء — الأبيات الخاصة بمنع الاسم من الصرف للعلمية وسبب آخر معها ، وسيجىء شرحها فى موضعها .

(١) مفتوح الخاء هو : « آخَر » ومعناه : أكثر مغايرة ومخالفة — والصيغة للتفضيل كما أسلفنا — وأنثاه هى : « أُخرى » التى تجمع على : « أُخَر » الممنوعة من الصرف .

(٢) مكسور الخاء هو : « آخِر » الذى معناه : « أخير » أى : مقابل للأول ويدل على النهاية . ومؤنثه « آخِرة » ، أو « أُخرى » التى تجمع على « أُخَر » المصروفة .

المسألة ١٤٧ :

الكلام على الاسم الممنوع من الصرف للعَلَمية(١) مع إحدى العلل السبع .

١ - يُمنَع الاسم من الصرف إذا كان عَلَمًا ، مركباً تركيب مزْج . والمراد بالتركيب المزجى(٢) : كل كلمتين امتزجتا (أى : اختلطتا) بأن اتصلت ثانيتهما بنهاية الأولى حتى صارتا كالكلمة الواحدة ؛ من جهة أن الإعراب أو البناء يكون على آخر الثانية - فى الرأى الأشهر - أما آخر الكلمة الأولى فقد يكون ساكناً ؛

---

(١) ملاحظة هامة : العلم هنا يشمل علم الشخص وعلم الجنس ، (طبقاً لما سبق فى الجزء الأول - باب العلم .) والممنوع من الصرف للعلمية ومعها علة أخرى لايدخله تنوين «الأمكنية» ، فلو زالت العلمية لوجب تنوينه تنوين تنكير - كما ستعرف فى ص ٢٣١ و ٢٦٥ - إن لم يوجد سبب آخر للمنع .

(٢) سبق الكلام على المركب المزجى فى باب العلم (ج ١ ص ٢٧٠ م ٢٢) ومن أهم ما قلناه هناك : إن المركب المزجى لا يكون إلا من كلمتين ، فقط ، (وقد تفصل بينهما الواو ؛ فى بعض الصور السماعية ؛ كما فى : « كَيْتَ وكَيْتَ - ذَيْتَ وذَيْتَ » طبقاً للبيان الآتى فى ص٥٨٣) ولايصح مزج أكثر منهما . ومتى امتزجتا صارتا فى العلم كلمة واحدة ذات شطرين ، كل شطر منهما بمنزلة الحرف الهجائى الواحد من الكلمة الواحدة (العلم) (كما نص على هذا شارح « المفصل » ج ٤ ص ١١٦) .

والأصل قبل التركيب أن يكون لكل واحدة منهما معنى يخالف معنى الأخرى . أما بعد التركيب المزجى فالأمر يختلف : فإن كان هذا التركيب علما من النوع الذى تتركز فيه علامات الإعراب أو البناء على آخر الثانية فقط ؛ كسيبويه ، وبعلبك وغيرهما . . . من الأمثلة المعروضة هناك - فى ص ٢٧٩ - ، ونظائرها زال المعنى الأصلى لكل منهما نهائياً ، ولا يصح ملاحظته ؛ إذ ينشأ من المزج معنى جديد ، مستحدث ، لا صلة له بالمعنى السابق لهما أو لإحداهما .

أما إن كان هذا المركب المزجى من النوع الآخر الذى يبنى على فتح الجزأين (وهو المذكور فى ج ١ ص ٢٨١) ، كالمركبات العددية مثل : ثلاثةَ عشرَ ، وأربعةَ عشرَ .. أو المركبات الظرفية ، نحو : صباحَ مساءَ ... أو الحالية ؛ نحو فلان جارى بيتَ بيتَ ، أى : ملاصقاً ، أو باقى المركبات الأخرى التى تبنى على فتح الجزأين طبقاً للأحكام المدونة فى أبوابها . . . ، فإن المعنى بعد التركيب يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمعنى الذى كان لكل كلمة قبل مزجها بأختها ؛ إذ يتكون المعنى الجديد من معناها السابق ، مع بعض زيادة تنضم إليه ، دون إلغاء لمعناها السابق ، أو إهمال لملاحظته فى تكوين المعنى المستحدث . فأساس المعنى الجديد هو معناها القديم مع ضم زيادة إليه . وهذا النوع يلاحظ فيه قبل المزج أنه على تقدير « واو العطف » بين الكلمتين وأنهما فى حكم المتعاطفين ؛ فمعناها بملاحظتها قبل التركيب هو معناها الجديد بعد المزج بغير ملاحظتها (راجع شرح المفصل ج ١ ص ٦٥ و ج ٤ ص١٢٤) .

نحو : بُرْسعيد[١] — نُيُويُرْك[٢] — جَرْدِنسِيتِى[٣] — وقد يكون متحركًا[٤] بالفتحة (وهذا هو الأكثر) ؛ نحو : طَبَرَسْتان[٥] — (خَالَوَيْه[٦] — سِيبَوَيْه[٧] ، فى لغة من يعْرِبهما ولا يبنيهما[٨]) — حضْرَمَوْت[٩] بَعْلَبَكّ[١٠] .

أحكامه :

أشهر أحكام العلم المركب تركيب مزج — غير العددىّ ، وأشباهه[١١] — هو :

(ا) أن يُترك آخر جزئه الأول على حاله قبل التركيب ، من السكون أو الحركة ، ونوعها ؛ فلا يتغير ضبط آخر ذلك الجزء الأول مطلقًا بعد التركيب ، ولو كان واوًا ساكنة أو ياء ساكنة[١٢] ، ولا يجرى عليه إعراب ولا بناء ، ولا ينظر إليه إلا على اعتباره بمنزلة جزء من كلمة — ، وليس كلمة مستقلة — ولهذا يتصل بالثانى كتابة إن أمكن وصل حروفهما الهجائية —

---

(١) اسم أجنبى ، معناه : ميناء سعيد . ويطلق على مدينة مصرية على الساحل الشمالى الشرقى . ويصح نطقها وكتابتها بواو بعد الباء ، ولكن تتحرك الراء بعدها للتخلص من الساكنين .

(٢) معناه : «يُرْك الجديدة» ، وهو اسم مدينة فى الولايات المتحدة الأمريكية .

(٣) اسم أجنبى ، معناه : «حديقة سِتّى» ويطلق على حى مشهور فى القاهرة ، على الساحل الشرقى للنيل .

(٤) وقد تكون حركة الأول الكسرة — أحيانًا — كما فى بعض الأصوات المركبة تركيبًا مزجيًا ؛ نحو : «قاشِ ماشِ» اسم لصوت طىّ القماش — طبقًا للبيان السالف فى رقم ٢ من هامش ص ١٦٣ —

(٥) اسم مدينة فارسية ، مركبة من طبر ، وستان ، ومعنى ستان : مكان .

(٦) عالم لغوى ، نحوى ، فى القرن الرابع الهجرى .

(٧) اسم إمام النحاة ، عمرو بن عثمان المتوفى حول سنة ١٨٠ هـ ، ومعنى «سيب» باللغة الفارسية : التفاح . ومعنى «ويه» : رائحة . وتقدم المضاف على المضاف إليه كالمألوف فى اللغة الفارسية . فمعناه : رائحة التفاح .

(٨) لأن منع الصرف مقصور على الأسماء المعربة ؛ ولا يكون فى المبنية — كما تقدم —

(٩) اسم بلد فى اليمن .

(١٠) اسم بلد فى لُبنان . وأصله مركب من كلمتين : «بعل» (اسم صنم) و «بك» اسم رجل اشتهر بعبادته .

(١١) أما حكم العددى وأشباهه فيجىء فى : «ب» من ص ٢٣١ .

(١٢) ولو كانت هذه الياء آخر اسم منقوص فإنها تظل ساكنة كذلك — كما سيجىء فى رقم ٢ من من هامش الصفحة التالية .

(ب) يجرى الإعراب على آخر الجزء الثانى وحده ، فيعرب إعراب الممنوع من الصرف ؛ فيرفع بالضمة، وينصب بالفتحة ، ويجر بالفتحة نيابة على الكسرة ، مع امتناع التنوين فى الحالات الثلاث ، كالشأن فى كل اسم ممنوع من الصرف ، مجرد من أل والإضافة . ومن الأمثلة : (غادرنا « نيُويُورْكَ » فى طائرة سياحيَّة ، قاصدين إلى « بَعْلَبَكَّ » ؛ فوصلناها بعد عشرين ساعة . ولما نزلنا فى مطارها قال المذيع : من كانت « بُورْسعيدُ » غايته فليستعد ؛ فهذه الطائرة متجهة إليها).

(حـ) من العرب من يجعل الجزء الأول مضافًا تجرى عليه جميع حركات الإعراب على حسب حاجة الجملة — ولا يُمنع من الصرف ما دام مضافًا — ويكون الثانى هو المضاف إليه المجرور دائمًا[1] . فإن كان الأول (المضاف) مختومًا بحرف علَّة قدّر على هذا الحرف جميع حركات الإعراب — حتى الفتحة — رفعاً ونصبًا وجرًّا من غير منع صرف . ولا فرق فى هذا بين الألف ، والواو ، والياء ، ثم يجىء بعده القسم الثانى (المضاف إليه) فيكون ممنوعًا من الصرف إن استحق المنع ؛ وإلا فينصرف[2] . وعلى هذا الرأى يُفصل الجزءان فى الكتابة . ومن الأمثلة التى يكون فيها آخر الجزء الأول حرفًا صحيحًا وآخر الثانى غير ممنوع من الصرف : (هذه بَعْلُ بَكٍّ — زرت بعْلَ بَكٍّ — تمتعت بِبَعْلِ بكٍّ) . ومثال ما يكون فيه الأول (المضاف) صحيح الآخر معربًا ويكون المضاف إليه ممنوعًا من الصّرف : (من أشهر المدن الفارسية القديمة رامُ هُرمُزَ — عرفت أن رامَ هرمزَ

(١) وهذه الإضافة لفظية ، لأن كل جزء من الجزأين بمنزلة حرف الهجاء فى الكلمة الواحدة كالميم ، و العين . . . من مثل : معدن . . . فهو يتمم الآخر . وإنما فائدتها تخفيف التركيب ، والتنبيه إلى شدة الامتزاج . (وقد سبقت لهذا إشارة فى ج ٣ م ٩٣ ص ٤٧) .

(٢) للمركب المزجى أحكام إعرابية أخرى نهملها ؛ لقلة الوارد بها ، وعدم أهميتها ، ومنها بناء الجزأين على الفتح رفعاً ، ونصباً ، وجراً ؛ كبناء خمسةَ عشرَ وأشباهها — ؛ فيكون فى آخر كل جزء فتحة لا تتغير مطلقاً فى جميع حالات الإعراب ؛ بشرط أن يكون آخر الجزء الأول صحيحاً . فإن كان معتلا (ألفاً ، أو واواً، أو ياء) وجب إبقاء الأول على سكونه ، ويقتصر البناء على الفتح على الثانى فى جميع أحواله . وعلى هذا فالمركب المزجى إذا كان جزؤه الأول معتلا — يظل ساكناً فى كل اللغات السالفة .

وفى منع الاسم من الصرف للعلمية والتركيب المزجى يقول ابن مالك مقتصراً على بيت واحد :

والعلمَ امْنعْ صَرْفَهُ مُرَكَّبَا تَرْكِيبَ مَزْجٍ ؛ نحو: معْدِيكَربا— ١٤

مدينة أثرية — فى رامِ هُرمزَ صناعات يدوية دقيقة). فكلمة : « رام » فى الأمثلة السالفة معربة على حسب الجملة ؛ وهى مضاف ، وكلمة : « هرمز » مضاف إليه ، مجرورة بالفتحة بدل الكسرة فى كل الاستعمالات ؛ لأنها علم أعجمى [1] ، يُمنع من الصرف لهذا . . .

ومثال المضاف الذى آخره حرف علة تقدر عليه جميع الحركات ، وبعده الجزء الثانى (المضاف إليه) غير ممنوع من الصرف : « صافِى وُرودٍ » اسم قرية مصرية . تقول : (صافِى ورودٍ فى الصحراء الغربية — أرغب أن أشاهدَ صافِى ورودٍ (بسكون الياء) [2] — لم أذهب إلى صافِى ورودٍ) . فكلمة : « صافى » مرفوعة بضمة مقدرة على الياء ، ومنصوبة بفتحة مقدرة عليها ، ومجرورة بكسرة مقدرة أيضًا . وهى مضافة ، وكلمة : « ورودٍ » مضاف إليه مجرورة منونة ؛ لأنها غير ممنوعة من الصرف ؛ لعدم وجود مايقتضى المنع . ومثلها : « مَعْدِى كَرِبٍ » اسم رجل (وهو مركب من جزأين . . .) [3] .

ومثال معتل الجزء الأول الذى يليه الجزء الثانى (المضاف إليه) ممنوعًا من الصرف : « رضا عائِشَةَ » ، اسم امرأة فارسية — حادى شَمَّرَ ، اسم مدينة وكذا : نُيويُرْكَ .

• • •

---

(١) هى وحدها بغير صدرها علم أعجمى فى الأصل .

(٢) وهذا النوع من المنقوص ينصب بفتحة مقدرة — كما سبق فى رقم ٢ من الهامش السابق ، وفى « ب » من ص ٢٢٩ ، وفى ج ١ ص ١٧٢ و ١٧٧ م ١٦ .

(٣) ويقال إن أصلها : « مَعْدِى » ، على وزن : « مَفْعِل » ؛ اسم مكان أو زمان من « عدا » بمعنى : جاوزَ ، وكان القياس فتح الدال . و « كرب » بمعنى : « فساد » .

وقيل : أصله ، معدىّ ، بفتح الدال ، ثم حذفت الألف (المكتوبة ياء) ، وجاءت ياء النسب ، وكسر ما قبلها وخففت هذه الياء ؛ فصارت غير مشددة . فوزنه : «مَفْعِى» . وكل هذا لا أهمية له بعد التركيب.

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

(ا) إذا كان الاسم ممنوعًا من الصرف للعلمية مع التركيب المزجيّ — نحو : خالَوَيْه — وفَقَدَهما ، أو أحدهما ، وجب تنوينه إن لم يوجد داعٍ آخر للمنع . فمثال فقْدهما معاً : زارنا خال (وهو : أخو الأم) — استقبلت خالاً — فرحت بخال .

ومثال فقْد التركيب : هذا خالٌ (علَم رجل) — إنّ خالاً مقبل — سعيت إلى خال ... — ومثال فقد العلمية : مَنْ أشهرُ خالويهٍ فى اللغة وفروعها بين أصحاب هذا الاسم ؟ بتنوين كلمة : «خالويهٍ» تنوين تنكيرٍ[1] بسبب فقدها العَلَمية .

(ب) إذا كان المركب إضافيًّا وجب أن يكون الإعراب على جزئه الأول المضاف ، ولا يصح منعه من الصرف ما دام مضافًا . أما جزؤُه الثانى فمضاف إليه ، ينوّن أو لا ينون على حسب ما ينطبق عليه من أحكام الصرف وعدمه .

وإذا كان المركب إسناديًّا وجب أن يحكَى على ما هو عليه من غير تغيير . والصحيح أنه معرب لا مبنى .

أما المركب العددىّ مثل : «ثلاثةَ عشَرَ» وأخواته المركبة — فمبنى على فتح الجزأين عند البصريين . إلا «اثنَىْ عشر ، واثنتَىْ عشرة» ، فمعربان إعراب المثنى ، — كما سبق فى باب المثنى — والكوفيون يجوزون فى العدد المركب إضافة صدره إلى عجزه . (وسيأتى البيان فى باب : «العدد»[2]) .

فإن سمى بالعدد المركب جاز إبقاؤه على بناء طرفيه ، وجاز إعرابه إعراب ما لا ينصرف ؛ للعلمية والتركيب ، وجازَ إضافة صدره إلى عجزه .

---

(١) انظر رقم ١ من هامش ص ٢٢٧ وقد سبق الكلام على تنوين التنكير مفصلا (فى ج ١ ص ٢٢ م ٣) وأنه يلحق بعض الأسماء ليكون وجوده دليلا على أنها نكرة ، وحذفه دليلا على أنها معرفة . والأغلب دخوله على الأسماء المبنية . ولكنه قد يلحق الأسماء المعربة غير المنصرفة ، لغرض أوضحناه هناك وهو الدلالة على تنكيرها ؛ كقولك : مررت بأحمدٍ — بالتنوين — إذا كنت تريد الإخبار عن واحد غير معين من أشخاص متعددين ، اسم كل منهم : أحمد . (انظر رقم ٢ من هامش ص ٢٤٩ ورقم ٣ من هامش ص ٢٥١) .

(٢) ص ٥٢٠ .

. . . .

. . . .

أما المركب من الأحوال فنحو : «أنت جارى بيتَ بيتَ» ، ومن الظروف نحو : أعملُ صباحَ مساءَ . . . ؛ فيجوز فيه عند التسمية به ، وصيروته علما أحد أمرين[1] :

إما إضافة الصدر إلى العجز مع إعراب الصدر على حسب الجملة ؛ نحو : بيتُ بيتٍ نظيف – صباحُ مساءٍ محبوب . . .

وإما بقاء التركيب مبنيًّا على فتح الجزأين دائمًا ؛ ويكون فى محل رفع ، أو نصب ، أو جرّ ، على حسب حاجة الجملة فيقال : بيتَ بيتَ نظيفٌ – صباحَ مساءَ محبوب . . .

(١) راجع حاشية «خالد» على «التصريح» – ح ٢ باب : «مالا ينصرف» عند الكلام على العلم المركب تركيب مزج –

٢ – ويُمنع الاسم من الصرف إذا كان علمًا مختومًا بألف ونون زائدتين ، سواء أكان العلم للإنسان أم لغيره ؛ نحو : بدران – حيَّان – مرْوان – قَحْطان – غَطَفان . . . أسماء أشخاص ، ونحو : شعبان – رمضان – من أسماء الشهور العربية ، ونحو : «عَمَّان» اسم بلد فى الأُرْدُنّ ، و «رَغْدان» اسم قصر بها .

وحكم هذا النوع المنع من الصرف بشرطيه (وهما : العلمية والزيادة) تقول : عَمَّانُ حاضرة البلاد الأُردُنيَّة ، وفى أحد أطرافها قصر فخم ، يسمى : «رَغْدانَ» بينه وبين عَمَّانَ بضعة أميال . . .

فإن كان الحرفان : (الألف والنون) أصليين ، معًا ، أو النون[1] وحدها ، لم يُمنع الاسم من الصرف؛ فمثال الأصليين : بانٌ[2] – خانٌ[3] . ومثال أصالة النون : أمانٌ – لسانٌ – ضَمانٌ – .

وإن كانا معًا صالحين للأصالة ، وللزيادة ، أو كان أحدهما هو الصالح وحده جاز فى الاسم الصرف وعدمه[4] ؛ نحو : حسَّان ، علم على رجل[5] ، فيجوز أن يكون مشتقًّا من الحِسّ ، بمعنى : الشعور ، فيمنع من الصرف للعلمية وزيادة الحرفين . ويجوز أن يكون مشتقًّا من الحسن فلا يمنع ؛ لأن الزائد حرف واحد . وكذلك : «غَسَّان» ؛ قد يكون من الغَسّ ؛ بمعنى : دخول البلاد ؛ فيمنع من الصرف ؛ للعلمية وزيادة الحرفين . وقد يكون : من الغَسْن ؛ بمعنى : المضغ ؛ فلا يمنع ؛ لأن الزائد حرف واحد . وودّان ، قد يكون من الوُدّ ؛ بمعنى : الحب ؛ فيُمنع ، أو : من الودْن ، بمعنى : نقْع الشيء فى الماء ونحوه ؛ فلا يمنع[6] . . .

* * *

(١) الأمر الأغلب أن تكون «النون» هى الأصلية ، وقبلها «الألف» زائدة . أما العكس فلا يكاد يوجد . (٢) اسم جبل بالحجاز ، واسم الشجر المعروف بشجر : «البان» .

(٣) دكان ، أو فندق . (٤) بأعتبارين مختلفين .

(٥) واسم شاعر الرسول عليه السلام .

(٦) وفى منع الاسم من الصرف للعلمية مع الزيادة يقتصر ابن مالك على قوله :

كذاكَ حاوِى زائِدَىْ فَعْلانا ، كغَطَفَان ، وكَأَصْبَهَانا

أى : كذلك يمنع الاسم من الصرف إذا كان علماً حاوياً الحرفين الزائدين فى «فَعْلان» وهما : =

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

(ا) يقول الصرفيون : إن علامة زيادة الألف والنون هى سقوطهما فى بعض التَّصريفات ؛ — كما فى « حمدان » و « فرحان » ، علمين ؛ حيث يمكن ردهما إلى : حَمِد ، وفَرِح . . . — بشرط أن يكون قبلهما أكثر من حرفين أصليين بغير تضعيف الثانى ؛ نحو : عثمان — مرْوان — رشدان . . . فإن كان قبلهما حرفان أصليان ثانيهما مضعف جاز أمران : إما اعتبار الحرف الذى حصل به التضعيف أصيلا ؛ فيؤدى هذا إلى الحكم بزيادة الألف والنون ؛ لوقوعهما بعد ثلاثة أحرف أصلية ، وإما عدم اعتباره أصيلا فيؤدى إلى الحكم بأصالة النون . ومن الأمثلة : حسّان — عفّان — حيّان . . . فتمنع من الصرف على اعتبارها من الحس ؛ بمعنى : الإحساس — مثلا — ومن العفة — ومن الحياة . ويكون وزنها « فَعْلاَنَ » . وتنصرف على اعتبارها من الحسن ، والعفن ، والحيْن (بمعنى الهلاك) . . . على وزن « فَعَّال » لأن نونها أصلية ... ومن الأمثلة : شيطان : فهو إما من شَطَن بمعنى : ابتعد ، وإما من شاط بمعنى : احترق . . .

وإذا كان العلم ذو الزيادتين مسموعًا عن العرب الفصحاء بصورة واحدة هى المنع أو عدمه فالأولى اتباع المسموع ، كما فى « حسان » شاعر الرسول ، فالمسموع عنهم منعه فى الحالات المختلفة ، ولهذا يحتم أكثر النحاة منعه . . . ولكن هذا التحتيم تحكم وتشدد بغير حق .

= الألف والنون . وليس من اللازم أن يكون على وزن « فعلان » وإنما اللازم احتواؤه على الحرفين الزائدين ، نحو : عِمران — وسُفيان و « غَطَفان » (علم على فرع من فروع قبيلة « قيس » العربية . والغَطَف : اتساع النعمة) و « أصبهان » (وفى هذه الكلمة لغات كثيرة : منها كسر الهمزة ، ومنها : إبدال بائها فاء ...) ولا تكون الألف والنون زائدتين إلا على اعتبار أن أصل الكلمة : عربى : أما على الرأى القائل إنها أعجمية — وهو الصواب — فلا تمنع العلمية مع الزيادة ، وإنما تمنع العلمية مع شىء آخر (سيجىء فى ص ٢٤٢) ؛ هو : العجمة .

. . . .

. . . .

(ب) لو أبدلت النون الزائدة لامًا — كما يجرى فى بعض اللهجات القديمة — منع الاسم من الصرف أيضًا إذا كان مستوفيًا شروط المنع. كقولهم : أُصيلال ، فى « أصَيْلان » ، التى هى تصغير شاذ لكلمة : « أَصيل »[1] فإذا سمى إنسان : « أصيلال » منع الصرف ؛ للعلمية وزيادة الألف واللام ، إعطاء للحرف المبدَل ، حكم الحرف المبدل منه .

ولو أبدل الحرف الأخير نونًا — فى بعض اللهجات القليلة — ، لم يمنع من الصرف ، كقول بعض العرب : حِنَّان ، وهى : الحِنَّاء ، فأبدلوا الهمزة الشائعة نونًا ؛ فلو سمى رجل « حِنَّانًا » لم يمنع من الصرف .

ويفهم مما تقدم أن الحكم بمنع الصرف للزيادة يعتمد على الحرف الزائد فى المبدل منه نصًا ، قبل أن يصير الزائد حرفًا آخر بسبب البدل ؛ أى : أن العبرة هى بالأصل الشائع ، لا بالبدل .

(حـ) إذا كان الاسم ممنوعًا من الصرف للعلمية مع الزيادة وفقد العلتين أو : إحداهما — وجب تنوينه ، إن لم يوجد داعٍ آخر للمنع ؛ فمثال ما فقد العلمية وحدها كلمة : « بدْران » فى مثل : (ادعُ « بدراناً » واحداً من بين أصحاب هذا الاسم) ، والتنوين هنا للتنكير الذى أشرنا إليه[2] ، ومثال ما فقد الزيادة : « بدر » علم رجل ، تقول : فرحت بلقاء بدْر . ومثال ما فقدهما معًا : « بدْر » بمعنى : قمر ، أحد البدور السماوية . . .

* * *

---

(١) الوقت بين العصر والمغرب .

(٢) فى رقم ١ من هامش ص ٢٢٧ و ٢٤٩ ورقم ٣ من هامش ص ٢٥١ .

٣ – ويمنع الاسم من الصرف للعلمية مع التأنيث[1]. ومنعه إما واجب، وإما جائز .

(ا) فالواجب يتحقق فى صور[2]، منها : أن يكون العلم مختومًا بالتاء الزائدة، المتحركة، الدالة على التأنيث . لافرق بين العلم لمذكر ؛ (نحو : عنترة – معاوية – طلحة – حمزة . . .) والعلم لمؤنث ؛ (نحو : فاطمة – عبلة – ميّة – بثينة . . .) ولا بين الثلاثى ؛ (كأمَة ، – هِبة ، – عِظة . . . أعلام نساء) ، وغير الثلاثى ؛ كبعض الأعلام السالفة، ولا بين ساكن الوسط ، ومتحركه . . . ؛ فجميع الأعلام المختومة بالتاء الزائدة ، المتحركة ، الدالة على التأنيث ممنوع من الصرف حتمًا[3]. . .

---

(١) سبق (فى رقم ٣ من هامش ص ٢١٦) أن التأنيث ولو كان معنويًا – يعتبر علة لفظية من علل منع الصرف. ومثال المعنوى الأعلام المؤنثة : زينب ، سعاد ، مىّ ، سوسن.. فإن هذه الأعلام مؤنثة تأنيثاً معنوياً ؛ لعدم وجود علامة تأنيث ظاهرة فى لفظها ، ولكنها تعتبر فى هذا الباب ممنوعة من الصرف لعلتين ؛ إحداهما العلمية ، والأخرى التأنيث الذى يعتبر هنا علة لفظية ، لظهور آثاره فى اللفظ . بتأنيث الضمير العائد على المؤنث ، وبتأنيث الفعل له . . .

هذا والمراد بالعلمية هنا ما يشمل العلمية الكاملة وجزء العلمية ، – طبقاً للتوضيح الآتى فى « و » من ص ٢٤١ . –

(٢) تخضع هذه الصور أيضاً للحكم الآتى فى : « أ » ص. ٢٣٩ .

(٣) وليس من هذا النوع التاء فى مثل : « أخت وبنت » فإنها – فى الراجح – ليست للتأنيث ، وإنما هى أصل من أصول الكلمة ، كتاء : « سُحُت » فلو سمى بما هى فيه مذكر لم يجز منعه من الصرف.

وبهذه المناسبة نذكر أن قولنا : « التاء الزائدة فى آخر الاسم للدلالة على التأنيث » أنسب وأدق من غيره. فبعض النحاة يقتصر على تسميتها : « تاء التأنيث المتحركة المتأخرة » وبعضهم يسميها : « هاء التأنيث ». وعلى كل منهما اعتراض؛ قال الصبان ، جـ ١ باب : المعرب والمبنى عند الكلام على الملحق بجمع المذكر ما نصه : (قال فى « التصريح » : الفرق بين تاء التأنيث وهائه أن تاء التأنيث لا تبدل فى الوقف هاء . وتكتب مجرورة (أى : متسعة مفتوحة) وهاء التأنيث يوقف عليها بالهاء وتكتب مربوطة .) » ، ا . هـ . وليس فى هذا الكلام ما يدل على وجوب زيادة هذه التاء زيادة محضة لتخرج التاء فى مثل : « أخت وبنت » لأنها ليست زائدة، وإنما هى مبدلة من أصل؛ هو الواو ولا يمتنع الاسم من الصرف إلا مع التاء الزائدة المحضة – انظر رقم ٣ من هامش ص ٥٨٦ حيث الكلام له صلة بما هنا . –

وإلى المؤنث بالتاء أشار ابن مالك بالشطر الأول من بيت نصه :

كَذَا مُؤَنَّثٌ بِهَــاءٍ مُطْلَقَا . . . . – ١٦

أى : يمنع لاسم من الصرف كالذى منع سابقاً . ولكن السبب هنا هو العلمية والتأنيث اللفظى الذى –

ومنها : أن يكون غير مختوم بتاء التأنيث ولكنه علم لمؤنث ، وأحرفه تزيد على ثلاثة ؛ نحو ؛ زينب ــ سعاد ــ مصباح ــ اعتماد ــ . . . أعلام نساء .

ومنها : أن يكون غير مختوم بها، ولكنه علم لمؤنث ، ثلاثى ، محرك الوسط ؛ نحو : قمَر ــ تُحَف ــ أمَل . . . أعلام نساء .

ومنها : أن يكون غير مختوم بها ، وغير محرك الوسط ،ولكنه علم لمؤنث ثلاثى ، أعجمى ؛ نحو : (دام ، علم فتاة) ــ و (جُور[1] ، علم بلد) ــ و (مُوك[2] ، علم قصْر) ــ و (سِيب ، علم فاكهة) .

ومنها أن يكون ثلاثيًّا مخالفًا لكل ما سبق من الحالات، ولكنه علم منقول من أصله المذكر الذى اشتهر به إلى مؤنث ؛ نحو : سعْد ، صَخْر ــ قَيْس . . . أعلام نساء[3] . . . .

ـتدل عليه تاء التأنيث . « وسماها : « الهاء » كغيره من بعض اللغويين والنحاة ؛ نظراً لأنه يوقف عليها بالهاء – كما سبق – وكان الأولى أن يقول ما قلناه : « بتاء » . . . أما الشطر الثانى للبيت فيأتى فى رقم ٢ من هذا الهامش .

(١ ، ١) قد يقال : كيف تمنع كلمة : « جور » وكلمة : « موك » من الصرف وجوباً مع أنهما من أسماء الأماكن . وأسماء الأماكن يجوز منعها وعدم منعها ، – كما سيجىء فى : « ا » من الزيادة ص٢٣٩– أجابوا : أن جواز الأمرين يكون حيث لا توجد العجمة – أو علة أخرى – فى العلم المؤنث ، فإن وجدت مع العلمية علة أخرى رجح جانب المنع وحده ، تبعاً للمسموع عن العرب فى هذا .

(٢) وفى هذا يقول ابن مالك فى العلم المؤنث الخالى من تاء التأنيث (مع ملاحظة أن صدر البيت الأول قد سبق فى رقم (٣) من الصفحة السابقة :

. . . . وشرْط منْعِ العَار كوْنُهُ ارْتَقى ــ ١٦

فوْقَ الثَّلاثِ. أو: كَجُورَ ، أو: سَقَرْ   أوْ : زَيْدَاسْمَ امْرَأَةٍ ، لا اسْمَ ذَكَرْ ــ ١٧

يريد : أن العلم المؤنث العارى من تاء التأنيث إنما يمنع من الصرف بشرط ارتقاء أحرفه على الثلاثة ، (أى : زيادتها على الثلاثة) وإلا فيشرط أن يكون أعجمياً ؛ مثل : « جُور » ، أو أن يكون ثلاثياً محرك الوسط ، نحو : « سَقَر » ، أو أن يكون علماً منقولا من مذكر لمؤنث ، ومثل له : « زيد » علم امرأة . ثم قال :

وَجْهانِ فى العادِمِ تذكيرًا سَبَقْ   وعجمةً ؛ كهِنْد ، والمَنعُ أحَقّ ــ ١٨

وجهان فى العادم . . . أى : يصح وجهان فى العلم الذى عدم وفقد التذكير السابق وصفه ، كما عدم وفقد العجمة – ولا بد أن يكون ساكن الوسط . مثل : هند . ومنعه أولى .

(ب) والجائز يتحقق حين يكون العلم الذى للمؤنث ثلاثيًّا، ساكن الوسط، غير أعجمى، وغير منقول من مذكر؛ نحو: هند - مَىّ - دعْد - جُمْل - من أعلام النساء، فيجوز فيها تبعًا للفصيح المأثور الصرف وعدمُهُ.

أو يكون العلم المؤنث ثنائىّ الحروف؛ مثل: «يد»، علم فتاة، فيجوز الأمران . . .

* * *

وملخص ما سبق :

أن العلم المؤنث يجب منعه من الصرف فى جميع حالاته إلا حالتين يصح فيهما المنعُ وعدمه :

الأولى : أن يكون العلم المؤنث حرفين .

الثانية : أن يكون ثلاثيًّا، ساكن الوسط، غير أعجمىّ، وغير منقول من المذكر للمؤنث .

* * *

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

(ا) ما سبق هو الأصل العام الذى يراعى تطبيقه فى الاستعمال . مع ملاحظة أن بجانبه أصلا آخر يصح تطبيقه أيضًا - إن لم يوجد مانع [1] - وهو خاص بأسماء الأرضين ، والقبائل ، والأحياء [2] ، وأسماء الكلمات : ومنها حروف الهجاء ، وحروف المعانى ؛ (مثل : إنّ - لم . . .) والأفعال . . . فيصح فى كل ما سبق الصرف على إرادة تأويلها بشىء مذكر المعنى ؛ كتأويل الأرض بالمكان ، والقبيلة بالجدّ الأول لها ، والحىّ بالخُطّ ، أو بالمكان . . . وحرف المعنى والفعل ، بإرادة « اللفظ » وهكذا . . .

كما يصح منع الصرف على إرادة تأويلها بشىء مؤنث المعنى ؛ كتأويل الأرض بالبقعة ، وكذا القبيلة . (ولفظها مؤنث أيضًا) ، والحىّ بالبقعة أو بالجهة . وأسماء حروف الهجاء وحروف المعانى والأفعال . بالكلمة ... ؛ فأمثال تلك الأعلام الخاصة بشىء مما سبق يجوز فيها الصرف وعدمه بمراعاة أحد الاعتبارين السالفين . إلا إن وجد سبب آخر للمنع غير التأنيث المعنوى ؛ فعند ذلك يراعى السبب الآخر - على الأرجح - كتغلب ، علَم قبيلة ؛ فيمنع من الصرف للعلمية ووزن الفعل ، وكذا : « تعزّ » علم بلد يمنى . . . ومثل « بغْدان » علم على « بغداد » ؛ فيمنع من الصرف للعلمية والزيادة . . . وهكذا . . .

(ب) إذا سمى المذكر باسم مؤنث خال من التاء فإن كان ثلاثيًّا صرف مطلقًا ، وإلاّ وجب منعه من الصرف بشروط أربعة :

أولها : أن يكون رباعيًّا فأكثر ؛ حقيقة ؛ كزينب ، أو تقديراً ، كجيَئل ، مخفف : جيَئْأَل [3] .

ثانيها : ألا يكون التذكير هو الأصل الأول فيه قبل استعماله علمًا مؤنثًا ؛

---

(١) انظر رقم ٣ من هامش ص ٢٣٦ .

(٢) جمع حىّ ، وهو : الخُط ، أى : الناحية من البلد .

(٣) اسم الضبع .

. . . .

. . . .

فلا يُعْرَف استعماله إلا مذكراً قبل العلمية المؤنثة ، مثل : « دلال » علم امرأة ؛ فإنه علم منقول من التذكير وحده؛ إذ أصله مصدر، ولم يستعمل مؤنثًا قبل التسمية المؤنثة . فإن سمى به بعد ذلك مذكر وجب صرفه .

ثالثها : ألاّ يكون من الأسماء التى تستعمل مذكرة ومؤنثة قبل استعمالها علمـًا للمذكر ، نحو ، ذِراع ؛ فإنها مذكرة ومؤنثة . فإنسمى بها مذكر وجب صرفها[1] . . .

رابعها : ألا يكون تأنيثه مبنيًّا على تأويلخاص يجعله غير لازم ؛ كتأنيث أكثر جموع التكسير ؛ مثل كلمة « رجال »، فإن تأنيث « رجال » — وأشباهها — مبنى على تأويله بالجماعة[2]وهذا التأويل غير لازم ؛ إذ يصح تأويله بالجمع. والجمع مذكر . فإذا سمى مذكر بكلمة : « رجال » وجب صرفه .

(حـ) إذا سمى مذكر أو مؤنث بعلم منقول عن جمع المؤنث السالم (نحو : فاطمات — زينبات — عطيّات — ثمرات — مهجات . . .) جاز فى هذا العلم المنقول عدة لغات ؛ أشهرها : بقاؤه مصروفًا؛ (مراعاة لحالة الجمع السابقة التى نقل منها ، وكان فيها التنوين قبل أن يصير علمـًا) ، ويصح منعه من الصرف، بشرط أن يكون هذا الجمع المؤنث علمـًا — بعد نقله — على مؤنث؛ فتراعى حالة تأنيثه القائمة ، أو أن يكون مفرده دالاّ على مؤنث، فيراعى حالة التأنيث فى مفرده . فلا بد من العلمية . . . ومعها ما يدل على أن هذا الجمع للتأنيث[3] . . .

(د) إذا امتنع صرف الاسم للعلمية مع التأنيث وزال أحدهما ، أو زالا معاً وجب تنوينه ؛ إن لم يوجد داع آخر للمنع . فمثال زوال العلمية : لم أتحدث إلى زينب من الزينبات ، ولا إلى فاطمة من الفاطمات اللاتى لا أعرفهن ، وهذا التنوين الحادث بعد زوال العلمية تنوين تنكير — كما تقدم — .

---

(١) هذا الشرط إيضاح للثانى الذى يشمله ضمناً .

(٢) كما سبق فى باب الفاعل جـ ٢ ص ٦٥ م ٦٦ .

(٣) كما سيجىء فى (أ) ص ٢٦٤ ، وسبقت الإشارة له فى ص ٢٠٢ وفى رقم ١ من هامش ص ٢٠٣ — وفى جـ ١ ص ١٠٩ م ١٢ .

. . . .
. . . .

ومثال ما فقد التأنيث : محمد – عليّ . . .

ومثال ما فقدهما : رجل – غلام .

(هـ) التأنيث الذى يلاحظ عند منع الصرف قد يكون لفظيًّا فقط (بوجود علامة تأنيث ظاهرة فى علَم يُراد به مذكر) ؛ نحو : (معاوية – حمزة) وقد يكون معنويًّا فقط ؛ (بأن يدل لفظ على مؤنث مع خلوه من علامة تأنيث ظاهرة) ، كزينب . وقد يكون لفظيًّا ومعنويًّا معًا ؛ كعائشة . . .

(و) كما يمتنع صرف الاسم للعلمية مع التأنيث – بالشروط والتفصيلات السابقة – يمتنع كذلك لجزء من العلَم مع التأنيث ؛ كما فى كلمتى : « قُحافة ، وهُرَيرة » ، وهما جزءان مؤنثان ، من علمين قديمين ، مضافين ، أحدهما : « أبو قحافة » والآخر : « أبو هريرة » . فيجرى على هذا المضاف إليه ، – وهو الجزء المؤنث من العلَم – ما يجرى على العلَم الكامل المؤنث ، من أحكام الصرف وعدمه[1] .

* * *

(١) وقد سبقت الإشارة لهذا فى رقم ١ من هامش ص ٢٣٦ .

٤ – يُمنَع الاسم من الصرف للعَلَمية مع العجمة بشرطين :

أولهما : أن يكون علمًا فى أصله الأعجمى[1] ثم ينتقل بعد ذلك إلى اللغة العربية علَمًا[2] فيها .

ثانيهما : أن يكون رباعيًّا فأكثر .

فمثال المستوفى للشرطين : يوسف – إبراهيم – إسماعيل . . .

(ا) فإن لم يتحقق الشرط الأول بأن كان الاسم غير علَم فى أصله الأعجمى (أى : الأجنبى مطلقا[1]) ، فإنْ نقله العرب إلى لغتهم، واستعملوه أول استعماله عندهم علَمًا، فإنه يمنع من الصرف. وإن لم يستعملوه أول استعماله عندهم علَما وإنما نقلوه إلى لغتهم نكرة أول الأمر ، ثم جعلوه عَلَمًا بعد ذلك – لم يمنع من الصرف . فمثال ما ليس علمًا فى اللغة الأعجمية ، ولكن نقله العرب إلى لغتهم عَلَما أول الأمر الكلمة الفارسية : « بُنْدار » (وهى اسم جنس لتاجر المعادن ،وللتَّاجر الذى يخزن البضائع إلى زمن الغلاء) . وكذلك الكلمة الرومية : « قالون » – (وهى اسم جنس للشىء الجيد) ، والكلمتان فى اللغة الأجنبية اسمَا جنسٍ ، وليستا علمين . وقد نقلهما العرب إلى لغتهم علَمين فى أول استعمالهما العربى ؛ ولهذا امتنع صرفهما – فى الرأى الشائع – .

ومثال ما ليس علَما فى اللغة الأعجمية ونقله العرب إلى لغتهم نكرةً أول الأمر – لا علَمًا –: « ديبَاج » و « لِجَام » و « فَيْرُوز » فكل منها فى اللغة الأجنبية اسم جنس يدل على المعنى المعروف . وقد نقله العرب إلى لغتهم اسم

(١و٢) أى : غير العربى مطلقاً ؛ فالمراد باللفظ : « الأعجمى و : الأجنبى » عام يشمل كل لفظ من لغة أجنبية عن لغة العرب .

(٢) وقد يدخل عليه بعض تغيير يسير فى الحروف ، وضبطها (إما لتخفيف النطق به ؛ وإما لتقريبه من الصيغ العربية .) . . . أو لا يدخل . وقد يكون على الأوزان العربية (نحو : خُرَّم) أو خارجاً عنها (نحو : خُراسَان) – راجع كتاب سيبويه ج ٢ ص ٣٤٢ –

وإذا أدخل العرب على اللفظ الأجنبى عند استعمالهم إياه علماً أو غير علم ، تغيراً ولو يسيراً ، فإنه يسمى بعد هذا التغير : « معرَّباً » وإن تركوه على حاله سمى عندهم : « أعجمياً » – كما سيجىء فى رقم ٣ من هامش ص ٥٩١ –

جنس كذلك فى أول الأمر ، فلا يجوز منعه من الصرف ، ويظل حكم الصرف باقيًا بعد أن يصير علمًا .

بناء على الشرط السابق لا بد لمنع الاسم الأجنبي من الصرف للعلمية والعجمة أن يكون : إمّا علَمًا فى اللغة الأجنبية ، ثم ينتقل منها علَمًا فى العربية ، ليستعمل أول أمره علَمًا فيها ، دون أن يسبق له فى لغة العرب استعمال آخر قبل هذه العلمية . وإما أن يكون غير علم فى اللغة الأجنبية ، ولكنه ينتقل إلى العربية ، فيستعمل فيها أول استعمالاته علمًا .

ويرى فريق من النحاة أنه لا داعى لاشتراط علميته فى لسان الأعاجم قبل نقله علَمًا إلى لغتنا . وهذا الرأى أحق بالاتباع والتفضيل اليوم ؛ لأنه عملىّ ، فيه نفعٌ وتيسير بغير إساءة للغتنا ؛ فمن العسير الآن — بل من المستحيل واللغاتُ الأجنبية تتجاوز المئات — أن نهتدى إلى أصل كل لفظ أجنبي نريد التسمية به ، ونعرف : أهو علَم فى اللغة الأجنبية قبل انتقاله علَمًا إلى لغتنا فنمنعه من الصرف ، أم غير علم فلا نمنعه ؟

هذا والأعلام الأجنبية التى انتقلت إلى العربية قد يكون الناقل لها هم العرب الفصحاء الأوائل ؛ أخذوها عن الأجانب ، ونقلوها إلى اللسان العربى بغير تغيير فى الحروف وضبطها ، أو بتغيير يسير(1) . وهذا حقٌّ لهم . ومن الواجب التقيد فى كل علَم أجنبي استعمله العرب بالطريقة التى استعملوها فى نطقه ، وضبط حروفه . وقد يكون الناقل لها من جاء بعد العرب الفصحاء من المحدثين . وهذا النقل جائز ، وحق مستديم لهؤلاء . ولا يزالون حتى اليوم على نقلها واستعمالها أعلامًا ، وسيستمرون على هذا . ومن الأمثلة : « إبراهيم وإسماعيل » ، وهما من الأعلام فى لغة الأعاجم وقد نقلهما العرب علمين أيضًا . ومن الأمثلة الأخرى التى نقلوها واتخذوها أعلامًا أول الأمر مع أنها لم تكن فى اللغة الأجنبية أعلامًا كلمة : « فُرْفَنج » ، ومعناها الفارسى : عريض الجناح . وكلمة : « طَسُّوج » ، ومعناها : الناحية . وكلمة : « فَنْزَج » ، ومعناها : رقْص . وكلمة : « ساذَج » ، ومعناها : غَضٌّ طَرِىّ ...

---

(1) للسبب الذى تقدم فى رقم ٢ من هامش الصفحة السابقة .

فهذه الكلمات ونظائرها ليست أعلامًا فى اللغة الفارسية ولكن العرب الأوائل نقلوها إلى لغتهم ، واتخذوها أعلامًا أول الأمر ، ثم غير أعلام بعد ذلك . ومن الأعلام المنقولة حديثًا إلى لغتنا : مُرْقص – جوزيف – فكتور . . . فكل ما سبق ممنوع من الصرف وجوبًا[١] للعلمية والعجمية .

(ب) وإن لم يتحقق الشرط الثانى بأن كان العلم الأعجمى ثلاثيًّا فإنه لا يمنع من الصرف (سواء أكان ساكن الوسط ، أم متحرك الوسط . . . ؛ مثل : نُوح[٢]– ومثل : شَتَر ، (علم على حِصْن) . وكذلك إن كان رباعيًّا لاشتماله على ياء التصغير ، فإنه فى حكم الثلاثى ، لا يمنع من الصرف .

ويرى بعض النحاة أن الثلاثى ساكن الوسط يجوز صرفه ومنعه من الصرف ، وأن المتحرك الوسط واجب المنع من الصرف . والأحسن الأخذ بالرأى الأول[٣]. . .

• • •

---

(١) فى الرأى الأرجح . وإذا كان العلم الأعجمى قد دخل العربية قديماً أو حديثاً وهو ساكن الآخر لزوماً (بسبب وجود حرف علة ساكن فى آخره ، أو ضبط الحرف الأخير بالسكون أصالة؛ مثل: « ابن جِنِّى ، وابن سيدَه ... بسكون الياء فى الأول من غير تشديد ، وسكون الهاء فى الثانى ...) فإنه يعرب – فى أقوى الآراء – إعراب الممنوع من الصرف ، ولكن بعلامات مقدرة على آخره فى جميع حالاته .

(٢) انظر ما يختص بهذه الكلمة – وأمثالها – فى : « ا » من الصفحة الآتية .

(٣) وفى منع الصرف للعلمية مع العجمة يقول ابن مالك .

والعَجَمِىُّ الوضعِ والتَّعريف مع زَيْدٍ على الثلاثِ صَرْفُهُ امْتَنَعْ – ٩

(زيد = زيادة . العجمى الوضع والتعريف = أى العجمى فى وضعه وتعريفه) ؛ بأن يكون اسماً أعجمياً معرفة – بالعَلَمية فى لغة العجم ، فإن لم يكن معرفة بأن كان فى أصله وصفاً لشىء– لم يجز فى رأى ابن مالك منعه من الصرف . وهو بهذا يسير على الرأى الذى يشترط أن يكون الاسم أعجمياً وعلماً عند الأعاجم .

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

(ا) أسماء الملائكة ممنوعة من الصرف للعَلمية والعجمة ، إلا : مالكًا ، ومنكراً ونَكيراً ؛ فهذه الثلاثة مصروفة . . . ، وأما « رِضوان » فممنوع من الصرف للعلمية والزيادة .

وأسماء الأنبياء ممنوعة من الصرف إلا محمداً ، وصالحًا ، وشعيبًا ، وهوداً ، ولوطاً ، ونوحاً[1] ، وشيثاً . وسبب المنع : العلمية والعجمة. وأما « موسى » اسم النبي فممنوع من الصرف ؛ لوروده فى السماع الأغلب كذلك .

وأما لفظ « موسى » الذى ليس اسمًا للنبي ، وإنما هو اسم للأداة التى للحلْق فيصح صرفه ومنعه من الصرف ؛ فيصرف إن كان من أوسيت رأسه إذا حلقته ، فالرأس مُوسًى : كمعطًى . ويكون ممنوعًا إن كان فعله : ماسَ يميس ؛ فهو « فُعْلَى » منها . قلبت الياء واواً لوقوعها بعد ضمّة (كما قلبت فى : مُوقِن — من أيقن) ومنع الصرف لألف التأنيث المقصورة .

وأما « إبليس » فممنوع من الصرف للعلمية والعجمة ، على اعتباره أعجمى الأصل . وأما على اعتباره عربى الأصلى مشتق من الإبلاس ؛ وهو الإبعاد ، فممنوع من الصرف أيضًا ، ولكن للعلمية وشبه العجمة؛ لأن العرب لم تسمّ به أصلا ؛ فكأنه من غير لغتها ، بالرغم من أن صيغته لها نظائر أصيلة فى العربية ؛ مثل : إكليل ، إقليم . . .

(ب) وضع النحاة علامات غالبيّة[2] ؛ يعرف بها الاسم الأعجمى .

منها : أن يكون وزنه خارجًا عن الأوزان العربية؛ مثل : إبراهيم ، وإبْرِيسَم.

ومنها : أن يكون رباعيًّا أو خماسيًّا مع خلوه من حروف الذلاقة ، وهى ستة ، جمعها بعضهم فى : « مُرْ بنفل » .

---

(١) انظر ما يختص بهذه الكلمة — وأمثالها — فى : « ب » من الصفحة السابقة .

(٢) سجلها كثير منهم — كالهمع ، والأشمونى ... — ومن المهم التنبه إلى أنها غالبية ، وليست مطردة .

. . . .

. . . .

ومنها : أن يجتمع فى الاسم من أنواع الحروف ما لا يجتمع فى الكلمة العربية الصميمة ؛ كاجتماع الجيم والقاف بفاصل ، أو بغير فاصل بينهما؛ مثل : «جُرمُوق»[1]، ومثل : «قبج»[2] ، و «جيقة»[3] واجتماع الصاد والجيم فى مثل : صَوْلجان ، والكاف والجيم فى نحو: سُكُرّجة ، والراء بعد النون فى أول الكلمة ؛ نحو ؛ نَرْجِس ، والزاى بعد الدال فى آخر الكلمة ؛ مثل: «مهندز» .

ومنها : أن ينص الأئمة الثقات على أن الكلمة أعجمية الأصل .

(ح) إذا فقد الاسم الممنوع من الصرف علميته أو عجمته ، أو هما معًا — وجب تنوينه — كما عرفنا — إن لم يكن هناك داع آخر للمنع . فمثال فاقد العلمية : تكلم إبراهيمٌ واحدٌ فى الحفل ، وناب عن غيره ممن يشاركونه فى الاسم . ومثال فاقد العجمة : مصطفى — مأمون — أمين . . . ومثال فاقدهما : إنسان — صبىٌ — . . .

• • •

(١) جورب من جلد لين ، رقيق ، يمتد إلى الساق .

(٢) رجل .

(٣) ناقة هرمة .

٥ – يمنع الاسم من الصرف للعَلَمية مع وزن الفعل – سواء أكان الفعل ماضياً أم مضارعاً، أم أمراً – إذا تحققت صورة من ثلاث :

الأولى : أن يكون العلَم على وزن خاص : إما بالفعل الماضي وحده – دون مرفوعه[1] ؛ كالماضي الذي على وزن : « فَعَّل » بالتشديد – نحو : صَرَّح ؛ – عَلَّم – كلَّم ...، وكالماضي المبني للمجهول في مثل : حُوكِم – عُرِف – كُرِّم ...، وكالماضي المبدوء بهمزة وصل، أو بتاء زائدة للمطاوعة أو غير المطاوعة، نحو : انتفع – استفهم – تسابق – تقابل – تَعلَّم – تبيَّن ...، فإذا صارت هذه الأفعال وحدها، (دون مرفوعها[1]) أعلاماً منقولة وجب منعها من الصرف للعلمية مع وزن الفعل. ووجب أن تصير همزة الوصل التي في أولها همزة قطع، تظهر في النطق وفي الكتابة، – (كما هو الشأن في كل همزة وصل في أول اللفظ، ثم قد صار علماً منقولا ؛ سواء أكان منقولا من فعل أم غير فعل، فإنها تصير للقطع[2]) – .

فإذا نقلت الأفعال هي ومرفوعها فلا تمنع من الصرف ؛ لأن العلم صار : « جملة محكية » .

وإما على وزن خاص بالمضارع، أو بالأمر دون فاعلهما إذا كان الوزن من غير الثلاثي[3] ؛ نحو : يدحرج – ينطلق – يستخرج – . ونحو : دحرجْ – انطلقْ –

(١ و ١) مرفوعه هو : الفاعل ونائبه .

(٢) تصير همزة الوصل التي في أول الفعل أو غيره همزة قطع إذا صار الفعل أو غيره علماً منقولا، يتساوى في هذا الأسماء بأنواعها المختلفة – ما عدا لفظ الجلالة : « الله » فله الأحكام الخاصة التي سبقت في رقم ٢ من هامش ص ٣٦ – وغير الأسماء (كما سبقت الإشارة لهذا في رقم ٣ من هامش ص ٣٨ ورقم ٣ من هامش ص ١٠٩) وقد نص على هذا الصبان في آخر باب النداء عند قول ابن مالك :

« وباضطرار خص جمع « يا » و « أل » ... وتضمن بعضه كذلك كلام « التصريح » ، وسجله الخضري أيضاً في الموضع نفسه وزاده إيضاحاً وتعليلا سائغاً يجب الاكتفاء به . وكذلك نص عليه المغني (أول حـ ٢ – الباب السابع)

لكن الصبان سها ؛ فنقل عن بعضهم شرطاً يخرج بعض الأسماء من هذا الحكم . والصواب أن الحكم عام مطلق . وكان سهو الصبان في الجزء الثالث من حاشيته ، في باب « الممنوع من الصرف » عند الكلام على بيت ابن مالك :

« كذاك ذو وزن يخص الفعلا . . . » وكذلك في جزئه الرابع . في باب : « همزة الوصل » عند الكلام على الماضي المبدوء بها) .

(٣) لأنهما من غير الثلاثي يكونان على وزن يكاد يختص بالفعل ، ولا يوجد في غيره إلا نادراً .

استخرجْ . إلا الأمر من الفعل الدال على المفاعلة ؛ فإنه ليس خاصا بالفعل ، ولا غالبًا فيه ، نحو : قاوِمْ – قاتِلْ – عارِضْ . . . فنظائره من الأسماء كثيرة على هذا الوزن ، نحو : راكب – فاضل – صاحب . . .

ولا يخرِجُ الصيغة عن اختصاصها بالفعل أن يكون العرب قد استعملوها قليلا فى غيره ؛ كاستعمالهم صيغة الماضى الذى على وزن : « فَعَّل » علَمًا ، نحو : « خَضَّم » علم رجل تميمىّ ، و « شَمَّر » علم فرس . أو استعملوها نادراً بصيغة المبنى للمجهول ، نحو : « دُئِل » علم قبيلة ، أو بصيغة المضارع ؛ نحو : « ينجلب » ، الخرزة ، و « تُبَشِّر » لطائر . . . و « تَعِزّ » لمدينة فى اليمن . و « يَشْكر » لقبيلة هجاها الشاعر بقوله :

و « يشكر » لا تستطيع الوفاء ... وتَعجِز « يشكر » أن تغدرا

وكذلك لا يخرجها عن اختصاصها بالفعل أن يكون لها نظير فى لغة الأعاجم (أى : الأجانب ، غير العرب) مثل « رَنَّد » ، علم فتاة و « طُسِّج » علم نبات ، و « بَقَّم » علَم صِبْغ ، و « يُجَقِّب » علم رجل رسام . . .

الثانية : أن يكون العلَم على وزن مشترك بين الاسم والفعل ، ولكنه أكثر فى الفعل : كصيغة « افعِلْ » ، (نحو : إثْمِد[1] – اجلس) – وكصيغة : « افْعُل » (نحو : « أَبْلُم »[2] – اُكْتُبْ) . وكصيغة : « افعَل » (نحو : إصبَع – اِسْمَعْ) فإذا سمى بعلم منقول من هذه الصيغ وجب منعه من الصرف للعلمية ووزن الفعل ، لأن وزنه هو الأغلب استعمالا ، والأكثر بين هذه الأوزان .

الثالثة : أن يكون العلَم على وزن مشترك بين الاسم والفعل . شائع فيهما معاً ، ولكنه أنسب وأليق بالفعل ؛ لاشتماله على زيادة تدل على معنى فى الفعل ، ولا تدل على معنى فى الاسم ، نحو : أفْكَل[3] ، وأكْلُب ، وتَتْفُل[4] ، فإنها على وزان : أفهَمُ ، وأكتُبُ ، وتَنْصرُ . . . لكن الهمزة والتاء فى الأسماء الثلاثة لا تدل على معنى ، فى حين أن الهمزة فى « أفهم وأكتب » تدل

(١) كُحل . (٢) نوع من البقل .
(٣) هى الرعشة والرعدة . (٤) ثعلب .

على المتكلم ، والتاء فى « تنصر » تدل على المخاطب أو على المؤنثة الغائبة . فالفعل المبدوء بالزيادة التى لها معنى أقوى من الاسم المبدوء بها ، من غير أن تدل على معنى فيه . فإذا جاء العلَم على الوزن المشترك بينهما كان أقرب إلى الفعل ، فيمنع من الصرف للعلمية ووزن الفعل[1] . . .

ويفهم مما تقدم أن العلم إذا كان على وزن مشترك بين الأسماء والأفعال على السَّواء من غير ترجيح لناحية الفعل — لا يجوز منعه من الصرف ، كشَجَر ؛ فإنه يوازن : ضَرَبَ ؛ وكجعفر ؛ فإنه يوازن : دَحْرَج .

ويرى بعض النحاة أن مثل هذا العلم يمنع من الصرف ما دام منقولا من فعل : نحو : صَابِر ، منقولا من فعل أمر ، و « ظَفِر » منقولا من الماضى . وقد يكون إهمال هذا الرأى أحسن[2] . . .

• • •

---

(١) ملاحظة : قال ابن قتيبة فى كتابه « أدب الكاتب » ، باب : « مالا ينصرف » — ما نصه : « (كل اسم فى أوله زيادة ؛ نحو : يزيد ، ويشكر ، ويَمْصُر ، وتَغْلِب ، وإصبع ، وأُبْلُم ، ويَرْمَع ، وإثْمِد ، ... ، كل هذا لا ينصرف فى المعرفة ، وينصرف فى النكرة . هذا إذا كان الاسم بالزيادة مضارعاً للفعل . فإن لم يكن مضارعاً للفعل صرفته ؛ نحو : يَرْبوع ، وأُسلوب ، وإصليتٌ ، ويَعْسوب ..) » اهـ

(٢) وفى منع الاسم من الصرف للعلمية ووزن الفعل يقول ابن مالك مقتصراً على النوعين الأولين من وزن الفعل .

كذاكَ ذو وَزْنٍ يَخُصُّ الْفِعْلَا أو غالِب ، كأَحْمَدٍ ويَعْلَى — ٢٠

أى : كذلك يمنع الاسم من الصرف إن كان علماً على وزن يختص بالفعل ، أو يغلب فى الفعل فالمختص بالفعل ؛ نحو : « يَعْلَى » ، علماً . والغالب ، نحو : « أحمد » ؛ وهو علم منقول من المضارع وقد يكون منقولا من أفعل التفضيل الذى فعله : « حَمِد » فيكون منقولا من وصف لا من فعل مضارع . وقد يدخله تنوين التنكير — أحياناً — إذا لم يدل على معين

(انظر . جـ من ص ٢٣٥ ، ورقم ٣ من هامش ص ٢٥١) .

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

(ا) لا يُمنع العلَم من الصرف إذا كان على وزن الفعل إلا بشرط أن يكون هذا العلَم ملازماً — فى الأغلب — صيغة ثابتة فى كل أحواله لا تتغير ، وأن تكون صيغة الفعل أصليةً لم يدخلها تغيير ، وألا يخالف العلَم الطريقة السائدة فى الفعل. فكلمة : « امرئ » — مثلا — يجوز فى «رائها » أن تكون مضمومة ، أو مفتوحة ، أو مكسورة ؛ تبعاً للهمزة ومسايِرة لها ، فإذا كانت الهمزة مضمومة جاز أن تتبعها الراء، وإذا كانت مفتوحة أو مكسورة جاز أن تتبعها الراء فى الحالتين كذلك ؛ تقول : جاء امرُؤٌ نابه — كرّمت امرَأً نابهاً — أثنيت على امرِئٍ نابه ، فإذا كانت الراء مضمومة فالكلمة على وزن الفعل : « اُنصُر » ، وإذا كانت مفتوحة فهى على وزن الفعل : « اسمَع » . وإذا كانت مكسورة فهى على وزن الفعل : « اجلِس» فهذه الموازنة فى الصور الثلاث لا يُعتد بها فى منع الصرف. فإذا صارت كلمة : « امرئ » علماً ،لم تمنع من الصرف ؛ لأنها لا تثبت على حال واحدة فى استعمالاتها المختلفة ، ولا تلازم وز[illegible] تقتصر معه على وزن فعل واحد .

وكذلك الاسم : « قُفُل » فإنه على وزن الفعل الماضى المبنى للمجهول : « رُدّ » . والاسم « دِئِل » على وزن الفعل الماضى المبنى للمجهول : « قِيلَ » و « بِيعَ » وبالرغم من هذا فإن الاسمين : «قفل ودئل» — وما يشبههما — لا يمنعان من الصرف — إذا صارا علمين — ؛ لأن وزن الفعل هنا ليس أصلياً خالياً من تغيير سابق ؛ إذ الفعل : « رُدّ » أصله رُدِدَ — بضم فكسر ، وأدغمت الدالان ؛ فصار ؛ « رُدّ » فهذه الصيغة جاءت متأخرة عن صيغة أصلية سابقة لا توازنها كلمة : قُفل .

وصيغة الفعل « قيل » المبنية للمجهول : ليست أصيلة ، فى هذا الوزن ؛ وإنما أصلها : « قُوِلَ » نقلت حركة الواو للقاف بعد حذف الضمة[1] ، ثم قلبت الواو

---

(١) وذلك يمكن قلب الواو ياء . والوصول إلى بناء الماضى المعتل العين — للمجهول ، (طبقاً لقاعدة البناء للمجهول — وقد سبقت فى ج ٢ ص ٨٦ م ٦٧ — وهى تبيح أن تكون فاء هذا المعتل إما خالصة الكسر وإما خالصة الضم . . . إلخ) .

. . . .

. . . .

ياء ، لوقوعها بعد الكسرة المنقولة للقاف ، فصارت الكلمة : « قِيلَ » بصيغة طارئة ؛ بسبب نقل حركة الواو ، وقلب هذه الواو ياء .

وكذلك صيغة الفعل : «بِيع » ليست أصيلة ؛ لأن أصلها : « بُيِـع » ، نقلت حركة الياء إلى ما قبلها[1] بعد حذف الضمة ؛ فصارت : « بِيع » ، بصيغة جديدة ، نشأت من نقل الحركة وحذف الأخرى .

فصيغة الفعلين ـ وأشباههما ـ عند بنائهما للمجهول ليست هى الصيغة الأصلية ، وإنما هى صيغة مستحدثة ؛ لا يعتدّ بها فى منع العلَم من الصرف ، فلو صارت كلمة : « قفل » أو : « ديك » علمًا لم يجز منعها من الصرف للعلمية مع وزن الفعل ، لأن شرط وزن الفعل لم يتحقق . . .

أما مخالفة العلَم للطريقة السائدة فى الفعل فتظهر فى كلمة مثل : أَلْبُبُ[2] فإنها على وزن المضارع : أنصُر ، أو : أكتُب . فإذا صارت علمًا فإنها لا تمنع من الصرف للعلمية مع وزن الفعل ، لأن المضارع المماثل لها يغلب على عينه ولامه الإدغام إذا كانا من نوع واحد ، مثل : « أعُدّ وأصدّ » ؛ فأصلهما : أعْدُدُ ، وأصدُدُ ، ثم وقع الإدغام . فإذا صار « أَلْبُب » وما شابهه علمًا لم يصح منعه من الصرف للعلمية ووزن الفعل ؛ بسبب مخالفته الفعل فى الإدغام . وهذا رأى فريق من النحاة .

ويرى سيبويه منعه من الصرف ؛ لأن الفكّ (عدم الإدغام) قد يدخل الفعل لزومًا كما فى التعجب مثل ؛ أشْدِد بفلان ، وجوازاً فى مثل : اردُدْ ، ولم يردُدْ ، وفى بعض ألفاظ مسموعة . . . والأفضل الاقتصار على رأى سيبويه لأنه أنسب وأيسر .

(ب) إذا كان الاسم ممنوعاً من الصرف للعلمية مع وزن الفعل وزالا معاً أو أحدهما وجب تنوينه إن لم يوجد مانع آخر ؛ فمثال ما فقد العلمية ؛ لقد أثنيت على أحمدٍ[3] واحد من حملة هذا الاسم فاز بالسبق (بتنوين كلمة :

---

(١) عملا بالحكم الذى فى الهامش السالف . (٢) جمع : لُبّ ، بمعنى : عقل .

(٣) كان حقه إذا زالت علميته أن يعود إلى وصفيته الأولى ؛ كما عرفنا فى : « أحمر » وأمثاله إلا أن « أحمد » أوغل فى العلمية وأقوى ؛ حتى نسيت وصفيته أو كادت . ـ (انظر رقم ١ من هامش ص ٢٣١ ومن ص ٢٤٩ ـ) .

. . . .

. . . .

أحمد) . ومثال ما فقد وزن الفعل: عليّ.. ، ومثال ما فقدهما معاً: شجاع ـ نبات .

وقد تزول العلمية ويبقى الاسم ممنوعاً من الصرف . وهذا حين يكون العلم فى أصله وصفاً قبل العلمية ، كأحمر ، وأشرف ؛ علمين ، فإنهما يمنعان من الصرف للعلمية ووزن الفعل ، بعد أن اختفت الوصفية وحلّت محلها العلمية . فإن زالت العلمية لم ينصرفا أيضاً ؛ لأن الوصفية ستعود ؛ فيمنعان للوصفية مع وزن الفعل.

(ح) من المفيد الرجوع إلى « الملاحظة » المدونة بهامش ص ٢١١ لاستبانة الصلة بينها وبين موضوع العلمية ووزن الفعل .

* * *

٦ – وُيمنع الاسم من الصرف للعلَمية مع ألف الإلحاق المقصورة :

بيان هذا : أن العرب كانوا يُلحقون بآخر بعض الأسماء ألفًا زائدة ، لازمة ، مقصورة أو ممدودة ، فيصير الاسم على وزن اسم آخر[1] ، ويخضع لبعض الأحكام اللغوية التى يخضع لها ذلك الاسم الآخر – ومنها : الصرف ، وعدمه – وتسمى هذه الألف : « ألف الإلحاق » ومن أمثلتها : « عَلْقَى » ، علم لنبت ، و « أرْطَى »[2] ، علم لشجر ، وهما ملحقان بجعفر . وصحّ منعهما[2] من الصرف للعلمية وألف الإلحاق المقصورة ؛ لأن ألف الإلحاق المقصورة فى الكلمتين زائدة لازمة ، وزيادتها اللازمة فى آخرهما جعلتهما على وزن « فَعْلَى » المختومة بألف التأنيث المقصورة اللازمة التى يمتنع صرف الاسم بسبب وجودها – فلما أشبهت ألفُ الإلْحاق المقصورة فى زيادتها ولزومها ألفَ التأنيث المقصورة ، وجعَلتْ وزن الاسم جاريًا على الوزن الخاص بهذه – امتنع صرفه معها كما يمتنع مع ألف التأنيث[3] ؛

---

(١) قال السيوطى (فى همع الهوامع ج ١ ص ٣٢ ، الباب الثانى ، مالا ينصرف –) ما نصه : « الإلحاق أن تبنى – مثلا – من ذوات الثلاثة كلمة على بناء يكون رباعى الأصول ؛ فتجعل كل حرف مقابل حرف . فتفنى (أى : تنتهى) أصول الثلاثى ؛ فتأتى بحرف زائد مقابل للحرف الرابع من الرباعى الأصول ، فيسمى ذلك الحرف – الذى زاد – حرف الإلحاق » ا هـ .

وعلى هذا الكلام مآخذ متعددة . يغنينا عن عرضها وتأييدها أن ألف الإلحاق تكاد تنحصر فى كلمات مسموعة قليلة معدودة ، وليس لها أحكام هامة ، وأن الإلحاق (فى الرأى الأصح ، طبقاً للتفصيل الشامل الذى جاء فى الهمع ، ج ٢ ص ٢١٧ – باب التصريف –) خاص بالعرب أنفسهم ، وقد انتهى بانتهاء عصور الاحتجاج بكلامهم ، وقد حددها المجمع اللغوى القاهرى بآخر القرن الثانى الهجرى فى المدن ، وآخر الرابع فى البوادى . (٢ و ٢) فى الرأى الشائع . وقيل إن ألف « أرطى » أصلية ؛ فالكلمة منونة دائماً .

(٣) هذا تعليل كثير من النحاة ، وهو تعليل مرفوض ؛ لأن العلة الحقيقية هى استعمال العرب ليس غير . وبمثل هذا يحكم على ما يقولونه فى تعليل صرف الاسم المختوم بألف الإلحاق الممدودة ، وأنها لا تشبه ألف التأنيث الممدودة فى منع الصرف . والعلة – عندهم – أن همزة ألف التأنيث الممدودة كانت ألفاً فى الأصل ، ثم انقلبت همزة حين وقعت بعد ألف زائدة للمد – كما سبق عند الكلام عليها فى ص ٢٠٥ و ٢٠٧ – أما ألف الإلحاق الممدودة ، كعِلْباء ، (اسم لقصبة العنق) – وهى مزيدة للالحاق بكلمة : « قِرطاس » ، وليست على أوزان الممدودة – فمنقلبة عن « ياء » فليس بين الهمزتين تشابه فى أصلهما . . . هكذا يعللون . والصواب ما عرضناه .

وفى منع الصرف العلمية وألف الإلحاق يقول ابن مالك :

وما يصيرُ عَلَمًا مِنْ ذى ألِفْ   زِيدَتْ لإلْحَاقٍ فَلَيْس ينصَرِفْ – ٢١

إلا أن ألف التأنيث أصيلة فى المنع ؛ فيكفى وجودها وحدها للمنع ،دون أن ينضم إليها سبب آخر . أما ألف الإلحاق فلا بد أن ينضم لها العَلَمية تقول : هذا عَلْقَى يتكلم — عرفت عَلْقَى يحسن الخَطابة ، استمعت إلى عَلْقَى ، فهو ممنوع من الصرف للعلَمية وألف الألحاق المقصورة .

ومن أمثلة المقصُورة : رجل عِزْهىً (أى : لا يلهو) : ووزنها « فِعْلى » ولا تكون الكلمة المختومة بألف الإلحاق المقصورة على وزن « فُعْلَى » ، بضم الفاء . أما ألف الإلحاق الممدودة — مثل : عِلْباء — فلا تمنع من الصرف [1] . . .

* * *

(١) السبب الذى تقدم فى رقم ٣ من هامش الصفحة السابقة .

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

(ا) إذا فقد هذا الاسم الممنوع من الصرف علميته أو ألف الإلحاق أو هما معًا، دخله التنوين، إلا إذا منع مانع آخر ؛ فمثال فاقد العلمية : رأيت أرْطًى كثيراً، ثمره كالعُنَّاب يَغْتَذِى الإبل (بتنوين «أرطًى» للتنكير).

أما استعماله بغير ألف الإلحاق فليس معروفًا.

(ب) لا تكون ألف الإلحاق المقصورة[1] – إلا فى وزن خاص بألف التأنيث المقصورة. وكلاهما حرف زائد، لازم، غير مبدل من شىء آخر. ويجوز فى الاسم المختوم بألف الإلحاق أن تلحقه تاء التأنيث مع التنوين، بشرط أن يكون غير علَم، مثل : هذه أرْطاةٌ، أو علْقاةٌ ... ولكن هذه التاء لا تلحق الاسم المختوم بألف التأنيث[2] ؛ ولهذا لم تجعل الألف فى «أرطى» وعلقى – وأشباههما –[2] للتأنيث[3] ....

أما كلمة : «تَتْرَى» وبعض أسماء أخرى فقد سمعت منونة، وغير منونة على اعتبار الألف للتأنيث فتمنع من الصرف، أو للإلحاق فلا تمنع.

---

(١) دون الممدودة.

(٢) لكيلا يجتمع فى الاسم علامتان للتأنيث.

(٣) انظر رقم ٢ من هامش ص ٢٥٣.

٧ – ويمنع الاسم من الصرف للعلمية مع العَدْل[1] . ويتحقق هذا فى عدة صور ، أهمها خمس :

الأولى : ما كان من ألفاظ التوكيد المعنوى جمعًا على وزن : « فُعَل[2] » ؛ وهو : (جُمَع – كُتَع[3] – بُصَع[4] – بُتَع[5]) ؛ مثل : احتفيت بالنابغات كلِّهن جُمَعَ – كُتَعَ – بُصَعَ – بُتَعَ – فكل جمع من هذه الأربعة التى على وزن : « فُعَل » توكيدٌ لكلمة : « النابغات » ، مجرور بالفتحة بدل الكسرة ؛ لأنه ممنوع من الصرف للعلميَّة مع وزن : « فُعَل » ، المجموع ، سماعًا[6] .

---

(١) فى رقم ١ من هامش ص ٢٢٢ تعريفه وتقسيمه .

(٢) سبق الكلام عليها فى باب التوكيد (ج ٣ ص ٤١٧ م ١١٦) . وما ذكر هناك يتبين أنها أعلام جنسية ، يصح جمعها جمع مذكر سالمًا . وليس بين الأعلام الجنسية ما يجمع هذا الجمع سواها (طبقًا للبيان المدون هناك) .

(٣) من كَتِع الجلد ، بمعنى : تجمعه .

(٤) من بَصِع العرق ، بمعنى : تجمعه .

(٥) من البَتَع ، وهو : طول العنق مع قوة تماسك أجزائه .

(٦) أما العلمية فلما سبق (فى الجزء الثالث ص ٣٨٤ م ١١٦) من أن هذه الألفاظ معارف بالعلمية ؛ إذ كل واحد منها علم جنس يدل على الإحاطة والشمول... وأما التعبير بوزن : « فُعَل » السماعى فتعبير أصح وأدق وأقرب للحقيقة من التعبير « بالعدل » الذى ارتضاه كثير من النحاة ، وحاولوا جاهدين تأييده ، والدفاع عنه أمام المعارضين . فلم ينجحوا فى دفاعهم. يقولون :

إن هذه الصيغ الأربع التى على وزن « فُعَل » جموع تكسير ، مفرداتها : جَمْعاء – كَتْعاء – بَصْعاء – بَتْعاء . فالمفرد على وزن : « فَعْلاء » والمفرد إذا كان اسمًا على وزن « فَعْلاء » يكون القياس فى جمعه : « فعلاوات » لا « فُعَل » . وأيضًا فإن تلك المفردات هى المؤنث للألفاظ المذكرة : أجمع – أكتع – أبصع – أبتع . وهذه المفردات المذكرة تجمع جمع مذكر سالما . فحق مؤنثاتها أن تجمع جمع مؤنث سالمًا لا جمع تكسير ؛ لتساير نظائرها المذكرة فى الجمع المناسب لكل منهما. ثم يقولون : (وهذا قول البصريين الذين يمنعون جمع « فعلاء » جمع مؤنث سالمًا) – إن العرب لم تفعل هذا ولكنها تركت الجمع المناسب لتلك الألفاظ إلى جمع آخر لا يناسبها ، ومنعت الجمع غير المناسب من الصرف . . . ؛ فكان هذا الترك وهذا المنع دليلين على عدولها . وكلام غير هذا كثير ، والاعتراض عليه أكثر وأقوى .

فلو صح أن العرب عدلت عن جمع إلى آخر ، فما حكمة عدولها ؟ وما حكمة منع الصرف الدلالة على جمع أهملته وعدلت عنه ؟ وهل يعرف العرب الأوائل القياس وغير القياس كما اصطلح النحاة عليه ؟ وأن الجمع القياسى لفعلاء هو : الجمع بالألف والتاء ، وغيره مخالف للقياس ؟ ولم لا يكون القياس هو ما فعلته العرب فى هذه الألفاظ ؟ وهل يفكر العربى ويطيل التفكير المنطقى على هذا الوجه قبل أن ينطق بالكلمة وجمعها ؟ و . . . و . . . كل هذا غير معقول ولا واقعى . وقد أشرنا إليه كثيرًا فى ثنايا الأجزاء المختلفة ، =

وهو الوزن الذى يقول النحاة فى سبب منعه من الصرف إنه : « العلمية مع العدل » .

الثانية : ما كان على وزن « فُعَل » أيضًا ، ولكنه علم لمفرد ، مذكر ، ممنوع من الصرف ، سماعًا[1] فإن لم يرد السماع فى : « فُعَل » فالأحسن صرفه . وأشهر المسموع من الأعلام : (عُمَر – مُضَر – زُفَر – زُحَل – جُمَح – قُزَح – عُصَم – دُلَف – هُذَل – ثُعَل – جُشَم – قُثَم .) وأما أُدَد (جَدّ قبيلة عربية) فلم يسمع فيه إلا الصرف[2] . وأما : « طُوَى » – اسم واد بالشام – فيجوز منعه من الصرف للعلمية والتأنيث ؛ بإرادة أنه علم على بقعة معينة ، ويجوز صرفه على إرادة أنه علم على مكان . وقد ورد السماع بصرفه وعدم صرفه .

ويجب الصرف إن كان « فُعَل » جمعًا ، فى غير ألفاظ التوكيد المعنوى السالفة ؛ كغُرَف ، وقُرَب . أو اسم جنس كصُرَد[3] ، ونُغَر[4] ، أو صفة كحُطَم[5] ولُبَد[6] ، أو مصدرا ؛ كهُدًى ، وتُقًى . . .

فوزن « فُعَل » هذا قد يجب منعه من الصرف إذا كان مفرداً ، مذكراً ، مسموعًا بالمنع . وقد يجب صرفه إذا كان جمعًا ، أو اسم جنس ، أو وصفًا ، أو مصدراً ، – بشرط ألّا يكون ذلك الجمع من ألفاظ التوكيد المعنوى – كما

= وأوضحنا وجوه الخطأ فيه ، وأن بعض النحاة حين يريدون أن تكون القاعدة مطردة يتكلفون ويتجاوزون المقبول . ولما كان مرد الأمر كله لنطق العربى الفصيح كانت العلة الحقيقية هى السماع عنه ، ومثل هذا يقال فى كل ما كان العدل علة من علل منع صرفه .

(١) إذ ليس مع العلمية سبب آخر لمنع الصرف ؛ فلجأ النحاة إلى ما يسمونه : « العدل » ، قالوا إن ذلك العلم ممنوع من الصرف لأنه معدول عن كلمة أخرى على وزن : « فاعل » (عامر – ماضر – زافر . . .) وأن العرب أرادوا أن يدلوا على هذا العدول ويرشدوا إليه ، فمنعوا العلم السالف من الصرف ؛ ليكون هذا المنع دليلا ومرشداً للعدل . وكل هذا مرفوض ؛ (لما ذكرناه فى رقم ٦ من هامش الصفحة السابقة ، ورددناه فى أمكنة أخرى .) وقد آن الوقت لإهماله . . .

(٢) كما سبق فى « ب » رقم ١ من هامش ص ٢٢٢ .

(٣) نوع من الغربان .

(٤) نوع من البلابل .

(٥) من معانيه : الراعى الذى يظلم الماشية فيهشم بعضها ببعض .

(٦) من معانيه : المقيم بمنزله ، لا يبرحه ، ولا يسعى وراء معاشه .

سلف — وقد يجوز فيه الأمران والأحسن الصرف إذا كان السماع مجهولا . فله ثلاث حالات . . .

الثالثة : لفظ « سَحَر » (وهو : الثلث الأخير من الليل) بشرط استعماله ظرف زمان ، وأن يراد به سحر يوم معين ؛ مع تجريده من « أل » والإضافة ، نحو : غردت البلابل يوم الخميس سَحَرَ . فكلمة : « سحَر » ظرف منصوب على الظرفية ، ممنوع من التنوين للعلمية والعدل[1] ، سماعًا فى هذه الكلمة المنصوبة. وهذا هو التعليل الصحيح . . . أمّا أكثر النحاة فيقول : إنه ظرف ممنوع من الصرف للعلمية والعدل ويقتصرون على هذا[2] .

فإن لم يكن لفظ « سحَر » ظرف زمان ، — بأن كان اسمًا محضًا ، معناه الوقت المعين دون دلالة على ظرفية شىء وقع فيه — وجب تعريفه « بأل » ، أو « بالإضافة » إذا أريد منه أن يدل على التعيين ؛ ولا تصح العلمية ، تقول : السَّحَر أنسب الأوقات للتفكير الهادئ ، وصفاء الذهن . وعجيبٌ أن يغفُل الناس عن سحَرهم وأن يقضوا سحَرهم نائمين . . .

وإن كان ظرفًا لكنه غير معين (بأن كان ظرفًا مبهمًا ، لا يدل على سحَر يوم معين ، خاص —) وجب صرفه ، نحو : يحرص الزراع على الحصاد فى

---

(١) سبق الكلام عليه فى ص ٢٢٢ ، وهامشها عن العدل وأقسامه وفائدته ، وسحر ، وأخر ... وفى الممنوع من الصرف للعلمية والعدل يقول ابن مالك :

والعَلَمَ امنعْ صَرْفَهُ إنْ عُدِلَا ... كفُعَلَ التَّوْكِيدِ ، أو : كَثُعَلَا

امنع صرف العلم إن كان معدولا عن كلمة أخرى . ومثل للعلم المعدول بمثالين أولهما : « فُعَل » التى للتوكيد ، (أى : بعض ألفاظ التوكيد التى هى جمع على وزن : « فُعَل ») وثانيهما : « ثُعَل » علم رجل . (والألف التى فى آخرها : « ثعلا » زائدة للشعر) .

(٢) دون أن يربطوا ما ذكروه بكلمة : « السماع » ، أو نحوها من كل ما يفيد أن سبب المنع هو السماع المحض الوارد بترك التنوين والعدول عنه ، وتراهم يتعسفون ويتلمسون لإثبات العدل أسباباً واهية لكيلا يقال : إن سببه فى هذه الكلمة هو السماع . فهو — عندهم — علم على الوقت المعين الخاص ، وهو معدول عن « السحر » المقرونة بأل التى للتعريف ؛ لأنه لما أريد به معين كان الأصل فيه أن يكون معرفاً « بأل » ؛ فعدل العرب عن النطق « بأل » واكتفوا بتعريفه بغير ذكرها . . . إلى غير هذا من آراء وأقوال أخرى فى سبب منعه ، واعتراضات كثيرة على كل منها ، وما أغنانا عنها جميعاً لو جعلنا السبب هو : السماع .

سحَر – سأبدأ رحلتى القادمة بسحرٍ . فالمراد فى المثالين : سحر غير معين من من الأسحار المتعدد . . .

وإن كانَ ظرفًا معينًا لكنه غير مجرد من « أل » و « الإضافة » وجب صرفه كذلك ؛ نحو : سأسافر يوم الخميس من السَّحر إلى العصر ، وأعود يوم السبت فى سَحَرِه[1] .

« ملاحظة » : بمناسبة الكلام على : « سَحر » ، ومنعه من الصرف وعدم منعه – يعرض النحاة للكلام على : « رجب وصفر » . وهما من أسماء الشهور العربية . فإن أريد بهما معين فهما غير منصرفين ، وإلا فهما منصرِفان . ووجه ذلك – عندهم – أن المعين معدول عن « الرجب » ، و « الصفر » كما قالوا فى « سَحَر » إنه معدول عن « السحر » إذا أريد به سحر بعينه ؛ ففيهما العلمية والعدل . ويمكن أن يكون المانع فيهما هو العلمية والتأنيث ، باعتبار أن المراد : المدة[2] .

الرابعة : ما كان علماً لمؤنث ، على وزن : « فَعَالِ » مثل : رَقَاشِ – حَذامِ – قَطَامِ – . . . أعلام نساء ؛ فللعرب فيه طريقتان :

إحداهما : أن بعضهم – كقبيلة تميم – يَمنعه من الصرف بشرط ألا يكون مختومًا بالرّاء . ويقول النحاة : إن سبب المنع هو العلمية والعدل ، لأن الأصل : راقشة – حاذمة – قاطمة . . . فعُدِل عن هذا الأصل إلى وزن : « فَعَالِ » ؛ مع منعه من الصرف ؛ ليكون المنع دليلا على العدل . وفى هذا التعليل ما فى غيره مما سبق . وقيل إن سبب المنع ، هو : العلمية والتأنيث المعنوى ؛ كالشأن فى

---

(١) وفى « سحر » يقول ابن مالك :

والعدْلُ والتعريفُ مَانِعَا سَحَرْ ... إذا بِهِ التَّعْيينُ قَصْدًا يُعْتَبَرْ

أى : أن العدل والتعريف بالعلمية يمنعان – معاً – « سَحَر » من الصرف ، بشرط أن يكون لفظ « سحر » مقصوداً به تعيين سَحَر معين . وقد ترك بقية الشروط التى سردناها .

(٢) راجع حاشية ياسين على التصريح ، جـ ٢ باب التوكيد ، عند الكلام على توكيد النكرة . (وقد نقلنا كلامه فى جـ ٣ باب الإضافة ، م ٩٣ ص ٣٨ فى بحث الإضافة البيانية ، مثل : شهر رجب) هذا ، وكلام الخضرى وغيره – فى آخر باب الممنوع من الصرف ، عند الكلام على العلمية والعدل فى سحر – ينتهى إلى ما قرره ياسين فى حاشيته .

زينب ، وسعاد . . . وهذا التعليل أصح ؛ نحو : رَقَاشُ شاعرة جاهلية – ضُرِب المثل بحذامِ في سَدَاد الرأى .

فإن كانت صيغة : « فَعَالِ » مختومة بالراء مثل : « وَبَارِ » علَم قبيلة عربية ، و « ظَفَارِ » علم بلد يمنى ، و « سَفَارِ » علم بئر معينة – فأكثر التميميين يبنيه على الكسر فى كل الحالات ، نحو : « وبارِ » قبيلة عربية على حدود اليمن – أفنى الزمان « وبارِ » القديمة – لم يبق من « وبارِ » القديمة إلا الأطلال . فكلمة : « وبار » فى الأمثلة السالفة مبنية على الكسر فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب الجملة . ومثلها : « ظَفَارِ ، وسَفَارِ » ، ونظائرهما – .

والأخرى : أن الحجازيين يبنون ذلك كله على الكسر ، سواء أكان « فَعَالِ » علماً مؤنثاً مختوماً بالراء أم غير مختوم[1] . . .

فتبين أن المنع من الصرف للعلمية والعدل فى وزن « فَعَالِ » المؤنث مقصور

---

(١) وزن « فَعَال » قد يكون معدولا ، وقد يكون غير معدول .

« ا » فالمعدول – كما يؤخذ من هذا الباب ومما سبقه فى أبواب أخرى – خمسة أنواع ، علم مؤنث ، كحَذَامِ. واسم فعل أمر ؛ كنَزَالِ .ومصدرا كحَمَادِ المعدول عن : المَحْمَدة (بكسر الميم الثانية وفتحها) وحال مثل كلمة : « بَدَادِ » فى قولهم : الخيل تعدو فى الصعيد « بَدَادِ » ،وصفة ؛ إما مسموعة جارية مجرى الأعلام من ناحية إحلالها محل الاسم ،واستعمالها غير تابعة لموصوف ؛ نحو : « حَلَاقِ » للمنية ، وهو معدول عن « حالقة » وإما صفة ملازمة للنداء فى ذم الأنثى ،نحو : يالَكَاعِ –يافَسَاقِ –ياخَبَاثِ . وهو معدول عن المشتق؛ تريد : يالاكعة – يافاسقة – ياخبيثة . (بالإيضاح الذى سبق عنها فى رقم ٧ ص٧٣) . فهذه خمسة أنواع كلها مبنية على الكسر ، معدولة عن مؤنث . فإن صارت علماً لمذكر جاز إعرابها مع منعها من الصرف – وهذا هو الأغلب – وجاز إعرابها مع تنوينها ، ولا يصح البناء فى الحالتين . وإن صارت علماً لمؤنث جرى عليه ما سبق تفصيله عند التميميين والحجازيين .

« ب » – وغير المعدول يكون اسماً ؛ كجَنَاح ، ومصدراً ؛ كذَهاب ، ووصفاً (أى : مشتقاً) نحو : جواد ، أى : كريم ، وجنساً نحو : سحاب . فهذه أربعة أنواع لو صارت إحداها علماً لمذكر وجب إعرابه وتنوينه ، إلا إن كان « فَعَال » فى أصله مؤنثاً ، كعَنَاق ؛ للأنثى من أولاد المعز ، فإن جعل عناق المؤنث – وأشباهه – علماً منع صرفه للعلمية والتأنيث .

هذا ، وفى اللغة ألفاظ تزيد على المائة – كما قالوا – بناها العرب على الكسر ؛ لسبب من الأسباب السالفة فى : « أ » وقد جمع أكثرها « رضى الدين الصغانى » (المتوفى سنة ٦٥٠ هـ) فى كتاب عنوانه : (ما بنته العرب على : « فَعَال ») ونشرت أكثرها مجلة المجمع العلمى العربى بدمشق .

على بعض تميم بشرط ألا يكون العلم مختومًا بالراء(١) . . .

الخامسة : أمس . وأشهر لغات العرب فيه لغتان ؛

إحداهما : منعه من الصرف ، رفعًا ، ونصبًا ، وجرًا . -وهذه لغة بعض التميميين ، بشرط : (أن يكون علمًا مرادًا به اليوم الذى قبل يومك مباشرة(٢) . . . ، وأن يكون خاليًا من « أل » والإضافة ، وأن يكون غير مصغر ، وغير مجموع جمع تكسير ، وغير ظرف) ؛ فيقولون انقضى أمسُ على خير حال — وقضيت أمسَ فى إنجاز عملى — وقد استرحت مذ أمسَ . فكلمة أمس مرفوعة بالضمة بغير تنوين ، ومنصوبة ومجرورة بالفتحة من غير تنوين فيهما .

ويقول النحاة فى تعليل منعا من الصرف : إنه العلمية والعدل ؛ لأنه علَم على الوقت المعين من غير أن يكون فيه علامة تدل على التعيين ؛ فهو لهذا معدول عن الأمس المعرف بأل ، فصار معرفة بغيرها(٣) .

أما أكثر التميميين فيمنعه من التنوين فى حالة الرفع وحدها ، ويبنيه على الكسر فى حالتى النصب والجر ؛ فلا يدخله فى باب الممنوع من الصرف ؛ فيقول فى الأمثلة السالفة : انقضى أمسُ . . . — قضيت أمسِ . . . — وقد استرحت مذ أمسِ . . . —

والأخرى ؛ بناؤه على الكسر فى جميع استعمالاته إذا(٤) استوفى الشروط السالفة . وهذه لغة الحجازيين لا يدخلونه فى باب الممنوع من الصرف ؛ فيقولون

---

(١) وفيما سبق يقول ابن مالك فى بيت واحد وكلمتين من أول البيت الذى يليه :

وابْنِ عَلَى الكَسْرِ : « فَعَالِ » عَلَمَا مُؤَنَّثًا . وهْوَ نَظِيرُ جُشَمَا — ٢٤

عند تميم . . . . — ٢٥

يقول : ابن على الكسر العلم المؤنث الذى على وزان : « فعال » فى كل أحواله عند غير تميم ، أما عند تميم فهو نظير : « جُشَم » فى أنه علم ممنوع من الصرف العلمية والعدل . وتتمة البيت الأخير تختص بحكم مستقل ستذكر معه فى ص ٢٦٥ وهامشها .

(٢) وقال الخضرى (جـ ١ باب : « المعرب والمبنى » عند الكلام على علامات البناء) ما نصه : (يراد به معين ؛ وهو الذى يليه يومك خاصة ، أو اليوم المعهود وإن بعد ...) » ا هـ .

(٣) وهذا التعليل مرفوض كنظائره السالفة ؛ لما أوضحناه من قبل . — فى رقم ٦ من هامش ص ٢٥٦ .

(٤) ويقول النحاة فى سبب بنائه هو تضمنه معنى الحرف « فى » (وقد تكلمنا على هذا التضمين تفصيلا فى الجزء الأول ص ٥٥ م ٦ فى موضوع الإعراب والبناء وسببها) .

مضى أمس ِ بأحداثه ، فتهيأ للغد — عرفت أمس ِ بوقائعه، فماذا يكون اليوم — لم أهتم بأمس ِ . . . ، فكلمة : « أمس » مبنية على الكسر فى محل رفع أو نصب أو جرّ على حسب حالة الجملة .

فإن أريد بكلمة : « أمس » يومًا مبهما (أى : يومًا ماضيًا غير معين ، بأن أريد به أمسٌ من الأموس من غير تخصيص) كان معربًا منصرفاً عند التميميين والحجازيين . وكذلك إن كان مضافًا ، نحو : انقضى أمسٌ من الأموس الطيبة — قضينا أمساً من الأموس فى رحلة — لم نأسف على أمس ٍ من الأموس ... — أمسُنا كان جميلا — إن أمسَنا كان جميلا — سررت بأمسنا .

وكذلك إن كان معرفًا « بأل » ، نحو : الأمسُ كان جميلا . . . إن الأمسَ كان جميلا . . . سررت بانقضاء الأمس ِ .

أو : كان مصغراً ؛ نحو أمَيْسٌ كان جميلا . . . إنّ أمَيْسًا كان جميلا . . . سررت بأميس .

أو : كان مجموعًا جمع تكسير ، نحو : أموسٌ كانت جميلة . . . إن أموسًا كانت جميلة ، سررت بأموس .

أما إن كان لفظ : « أمس » ظرفًا مجرداً من « أل والإضافة » وليس اسما ، فهو مبنى على الكسر عند الفريقين أيضًا ، نحو : سرتْنى زيارتك أمس ِ ، وسأزورك قريبًا — خرجت أمس ِ مبكراً لرحلة نهرية[1] . .

• • •

(١) راجع حاشية ياسين على التصريح فى هذا الموضع .

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

(ا) إذا زالت علمية « أمس » دخلها التنوين ، نحو : سأزورك فى أمسٍ من الأموس . وإذا زال العدل بأن استعملت مقرونة « بأل » فهى معربة ، يمتنع تنوينها بسبب « أل » — كما هو معروف — لا بسبب منع الصرف . وكذلك عند الإضافة .

وكل كلمة أخرى ممنوعة من الصرف للعلمية مع العدل يجب صرفها إذا لم توجد العلتان أو إحداهما ، ما لم يمنع من الصرف مانع آخر .

(ب) إذا سميت رجلا « بأمس » وجب صرفه على لغة الحجازيين كما تصرف « غاق » إذا سميت بها . (وقد سبق : أن كل مفرد مبنى إذا صار علماً — فإنه يجب فيه الإعراب مع الصرف ؛ طبقًا لأنسب الرأيين اللذين عرضناهما من قبل)[1] .

وإن سميت « بأمس » على لغة تميم صرفته أيضًا فى الأحوال كلها ؛ .

---

(١) فى ص ١٢ وحاشيتها ؛ حيث البيان المناسب .

أحكام عامة فى الممنوع من الصرف

(وتشمل ما يأتى : منع اتصال تنوين الأمكنية به – أنواع الممنوع من الصرف– حكم المنقوص عند منعه من الصرف – وجوب تنوين الممنوع من الصرف ، وجوازه – جواز منع الصّرف للضرورة) .

كثير من هذه الأحكام العامة منثور فى مواضع متفرقة من الباب الخاص بالممنوع من الصرف، أوغيره من الأبواب الأخرى . ونعرضه هنا فى جمع وتركيز .

١ – الممنوع من الصرف لا يدخله تنوين «الأمكنية »[1] مطلقًا. وحكمه : أنه يرفع بالضمة ، وينصب بالفتحة ، ويجر بالفتحة أيضًا نيابة عن الكسرة. ولكن يشترط لجره بالفتحة ألا يكون مضافًا ، ولا مقرونًا « بأل » – أو بما ينوب عنها ، مثل : « أمْ » فى بعض اللهجات العربية – .

فإن فُقِد الشرط وجب جره بالكسرة ، مثل : لا تكن بأعجلِ الخصمين استجابةً للشر ، فما أضرّ أن توصف بالأعجلِ . و . . . و . . .

وإذا كان الممنوع من الصرف علمًا منقولا من جمع مؤنث سالم[2] (مثل : عطيات – عليّات – زينات . . .) – جاز إعرابه إعراب مالا ينصرف ، وجاز إعرابه كالمنصرف ؛ فيرفع بالضمة ، وينصب بالفتحة ، ويجر بالكسرة ؛ مع تنوينه فى الحالات الثلاث .

٢ – الممنوع من الصرف أحد عشر نوعًا . منها ما يكون ممنوعًا لعلّة[3] واحدة ، ومنها ما يكون ممنوعًا لاثنتين . فالممنوع لواحدة هو : « صيغة منتهى الجموع » – وملحقاتها – ، والمختوم « بألف التأنيث » . وكلاهما لا ينصرف مطلقًا مهما اختلفت استعمالاته؛ لأن علامته لا تفارقه مطلقًا[4] . لكن لا يجرّ بالفتحة إلا بشرط خلوّه من « أل » و « الإضافة » .

---

(١) لهذا التنوين إيضاح مناسب فى ص ٢٠٠ .

(٢) تفصيل هذا فى الجزء الأول ص ١٠٩ م ١٢ عند الكلام على جمع المؤنث السالم . وقد سبقت له الإشارة هنا فى ص ٢٠٢ وفى رقم ١ من هامش ص ٢٠١ وله إيضاح فى جـ من ص ٢٤٠ .

(٣) سبق الإيضاح والتعليق فى رقم ١ من هامش ص ٢٠٤ .

(٤) سبقت الإشارة لهذا فى ص ٢٠٦

والممنوع لعلامتين — أى : لعلتين(١) — قد تكون إحداهما « الوصفية » مع شىء آخر ، وقد تكون « العلمية » مع شىء آخر أيضًا .

فالممنوع للوصفية مع شريكتها ثلاثة أنواع لا تنصرف مطلقًا ، مهما اختلفت استعمالاتها(٢) ؛ لأن هذه الوصفية مع شريكتها ملازمة للاسم ، لا تفارقه إلا إذا حلت محلها العلَمية ، وعندئذ يمتنع صرفه للعلمية وما يكون معها . فهذا النوع الممنوع للوصفية مع شريكتها ، كسابقه لا ينصرف مطلقًا . لكن لا يجر بالفتحة إلا بشرط خلوه من « أل » ، و « الإضافة » .

والممنوع من الصرف للعلمية مع شىء آخر سبعة أنواع ، ويظل ممنوعًا ما دام مشتملا على العلتين ، فإن زالت إحداهما أو كلتاهما دخله التنوين وجوبًا — إن لم يوجد داع آخر للمنع — وقد أوضحنا تفصيل هذا فى مواضعه . . . وستأتى له إشارة أخرى قريبة(٣) . . .

ويستثنى من هذا الحكم ما كان صفة قبل العلمية ؛ كأحمر ، وأفضل علمين(٤) . . . ، فإنهما يمنعان من الصرف للعلمية الطارئة مع وزن الفعل ، مع

---

(١) سبق الإيضاح فى رقم ١ من هامش ص ٢٠٤ .

(٢) فإذا انضم إلى هذه الثلاثة التى لا تنصرف مطلقاً النوعان السابقان (وهما : — ا — صيغة منتهى الجموع ، وملحقاتها — ب — وألف التأنيث بنوعيها) نشأت خمسة أنواع ملازمة لمنع الصرف فى كل استعمالاتها . — طبقاً لما نص عليه الخضرى وغيره .

(٣) وقد أشار ابن مالك إلى حكم الممنوع من الصرف للعلمية مع شىء آخر ، إذا فقد العلمية فقال :

. . . . واصْرِفَنْ ما نُكِّرا … من كل ما التَّعْريفُ فيه أثَّرا — ٢٥

أى : يجب صرف كل اسم نُكِّر بعد أن كان معرفاً ، وكان التعريف أثر فى منع صرفه . وهو يريد بالتعريف هنا : تعريف « العلمية » ، دون غيرها ، كما يريد بالصرف أحياناً كثيرة التنوين مطلقاً .

وكان الأنسب هنا أن يقول : و « نوِّنَنْ » ، بدلا من : « اصرفن » ؛ لأن « الصرف » الذى يشيع استعماله فى هذا الباب يراد به : « تنوين الأمكنية » فى الأغلب . أما التنوين الذى يلحق العلم الممنوع من الصرف إذا فقد علميته فتنوين التنكير . — كما سبقت الإشارة فى رقم ١ من هامش ص ٢٢٧ —

هذا ، وصدر البيت هو : (عند تميم ، واصرفن ما نكرا) وقد سبق — فى هامش ص ٢٦١ — عند الكلام على حكم ينسب لتميم ، ورد ذكره قبله .

(٤) بخلاف « أحمد » ، طبقاً لما تقدم فى رقم ٢ من هامش ص ٢٤٩ و « ب » من ص ٢٥١ .

أنهما فى الأصل وصفين ، وقد اختفت الوصفية الأصلية أمام العلمية الجديدة . فإذا زالت العلمية لم يجز تنوين الاسمين ؛ لأن زوالها سيؤدى إلى رجوع الوصفية التى زالت بسببها ؛ فيظل الاسمان ممنوعين من الصرف بعد زوالها ، ويصير سبب المنع هو : الوصفية مع وزن الفعل .

٣ – إذا كان الممنوع من الصرف اسمًا منقوصًا[1] ، (علمًا أو غير علم ؛ كبعض أنواع الوصف ، وصيغة منتهى الجموع) – فإن ياءه تحذف رفعًا ، وجرًّا ، وينوّن[2] . وتبقى فى حالة النصب مفتوحة بغير تنوين . مثل : دواعٍ ، جمع : داعية – وأعَيْلٍ[3] ، تصغير : أعْلَى – وراعٍ ، علم فتاة ، – وكذلك : تَفْدٍ (علم فتاة : منقول من المضارع تفْدِى) . . . تقول : (ظهرت للخير دواعٍ – عرفت دواعيَ للخير – استجبت لدواعٍ كريمة) فكلمة : « دواعٍ » ، الأولى منونة ، وهى فاعل مرفوع بضمة على الياء المحذوفة . والأصل (دَوَاعِىُ – دواعِيُنْ) دخلها أنواع من التغيير سبق[4] شرحها ، لأن هذه الكلمة ممنوعة من الصرف لصيغة منتهى الجموع . . .

وكلمة : « دواعِىَ » ، مفعول منصوبٌ بالفتحة الظاهرة بغير تنوين .

وكلمة : « دَوَاعٍ » الأخيرة – منونة مجرورة باللام ، وعلامة جرها الفتحة على الياء المحذوفة ، بدل الكسرة ، لأن الكلمة ممنوعة من الصرف لصيغة منتهى الجموع ، وأصلها : (دواعِىِ – دواعِيِنْ) دخلتها التغييرات التى سبق[4] إيضاحها .

وتقول : (أعَيْلٍ خير من الأسفل – إنّ أعَيْلِىَ خير من الأسفل – لا تقنعْ بأعَيْلٍ ، واطلب المزيد) . فكلمة : « أعَيْلٍ » الأولى منونة ، مبتدأ

---

(١) سبقت الإشارة إليه فى هذا الباب – ص ٢٠٩ وهامشها . – أما تفصيل الكلام عليه فنى الجزء الأول ص ١٢٤ م ١٥ .

(٢) وهذا التنوين للعوض (كما أشرنا فى هذا الباب – ورقم ٢ من هامش ص ٢٠٩ – وفى ص ٢٥ هـ ا م ٣ وأبدينا ملاحظات عليه حين يكون فى الممنوع من الصرف) .

(٣) تقضى قواعد : « التصغير » الخاصة بغير الثلاثى – وستأتى فى ص ٦٩٤ – بكسر هذه « اللام » بعدياء التصغير ؛ فتنقلب الألف بعد اللام المكسورة ياء ، وتصير الكلمة : « أعَيْلِى » . وهذه منقوصة ، إذا نونت حذفت ياؤها رفعاً وجراً .

(٤ و ٤) فى ص ٢٠٩ .

مرفوع بالضمة على الياء المحذوفة ، والأصل : أعَيْلِيٌ (أعَيْلِيُنْ) دخلتها التغيرات التي عرفناها ، لأن هذه الكلمة ممنوعة من الصرف للوصفية ووزن الفعل ؛ فهى على وزن المضارع : أسَيْطِرُ ، وأبَيْطِرُ[1] . . .

وكلمة : « أعَيْلِيَ » اسم « إن » منصُوبٌ بالفتحة الظاهرة على الياء بغير تنوين .

وكلمة : « أعيلٍ » الأخيرة ، منونة مجرورة بالباء وعلامة جرها الفتحة بدل الكسرة على الياء المحذوفة ، لأن الكلمة ممنوعة من الصرف للوصفية ووزن الفعل . وقد دخلها التغيير المعروف .

وتقول : (سمعت قصيدة لشاعرة اسمها : « راعٍ ») (وقد صافحت « رَاعِيَ » بعد سماعها) — (وسوف أستمع إلى « راعٍ » . . .) ، فكلمة : « راعٍ » الأولى منونة ، خبر مرفوع بضمة على الياء المحذوفة ، وأصلها : راعيٌ (راعِيُنْ) طرأ عليها التغير السالف .

وكلمة : « رَاعِيَ » ، مفعول منصوب بغير تنوين .

وكلمة : « راعٍ » الأخيرة منونة ، مجرورة بإلى ، وعلامة جرها الفتحة بدل الكسرة على الياء المحذوفة ؛ لأن الكلمة ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث . وقد طرأ عليها التغيير الذى قدمنا .

وتقول : « تَفَدٍ » طبيبة مشهورة — إنّ « تَفَدِيَ » طبيبة مشهورة — يُثنِي المرضى على « تَفَدٍ » . فكلمة : « تفدٍ » الأولى منونة ، مبتدأ مرفوع بضمة على الياء المحذوفة ، وكلمة : « تفديَ » (بغير تنوين) اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة . وكلمة : « تفدٍ » الأخيرة منونة ، مجرورة بعلى ، وعلامة جرها الفتحة على الياء المحذوفة بدل الكسرة ؛ لأن الكلمة ممنوعة من الصرف للعلمية ووزن الفعل . . . وهكذا .

ويرى جماعة من النحاة أن المنقوص الممنوع من الصرف على الوجه السالف ،

---

(١) وهذا على الرأى الأرجح الذى لا يجعل وزن : « أُفَيْعِل » خاصاً بالوصف ، إذ يوجد فى الفعل ؛ نحو : أبيطر . — انظر رقم ٢ من هامش ص ٢١٨ ثم ص ٢٧٥ .

ثبت ياؤه بغير تنوين فى جميع حالاته (رفعًا ، ونصباً ، وجراً) ، فيرفع بضمة مقدرة على الياء بغير تنوين ، وينصب بالفتحة الظاهرة بغير تنوين . ويجر بالفتحة الظاهرة بغير تنوين بدل الكسرة ؛ لأنه ممنوع من الصرف ، فيقولون فى الأمثلة السالفة ظهرت دواعِى للخير ، — اتبعت دواعِىَ للخير — اهتديت بدواعِىَ للخير . ويقولون : أعيلِى خير . . . — إن أعيلِىَ خير — . . . لا تقنع بأعيلِىَ . . .

ويقولون : الشاعرة اسمها : راعِى . . . — صافحت راعِىَ . . . — إلى راعِىَ . . . — وكذلك : «تفدى» طبيبة مشهورة . . . — إن تفدىَ طبيبة . . . يثنى المرضى على تفدِّى . . .

ولكن هذا الرأى ضعيف — عندهم — ؛ لندرة شواهده الفصيحة ، وضعف الاستدلال بها ، فيحسن إهماله [1] . . .

وهناك رأى آخر فى المنقوص الذى على وزن الصيغة الأصيلة لمنتهى الجموع ؛ وملخصه [2] : أن بعض العرب يقلب الكسرة قبل ياء المنقوص فتحة ؛ فتنقلب الياء ألفًا بشرط أن يكون وزان المنقوص كوزان إحدى الصيغ الأصيلة لمنتهى الجموع ، وأن يكون مفرده اسمًا محضًا على وزن : « فَعْلاء» الدالة على مؤنث ، وليس له — فى الغالب — مذكر ؛ كصحْراء وصَحَارٍ ، فيقول فيها . « صحارَى » بغير تنوين فى الحالات الثلاث [3] . . .

---

(١) وإنما ذكرناه — كما نذكر الضعيف من أشباهه — لنهتدى به فى فهم الوارد منه فى الكلام القديم ، مع العدول عن استعماله .

(٢) الإشارة إليه سبقت فى « ا » من ص ٢١٢ .

(٣) وفى الممنوع من الصرف المنقوص يقول ابن مالك :

وما يكونُ منه منقوصاً ففى إعرابِهِ نهجَ جَوَارٍ يَقتفى

(منه ، أى : من الممنوع من الصرف . يقتفى = يتبع) . وتقدير البيت : ما يكون من الممنوع من الصرف منقوصاً ، فإنه يقتفى (أى : يتبع ويسير) فى إعرابه نهج جوار ، وطريق جوار (جمع تكسير لجارية) ، فى حذف يائه رفعاً وجراً مع التنوين ، وإثبات الياء وإظهار الفتحة عليها بغير تنوين فى حالة النصب . وهذا حكم مجمل مختصر . وقد وفيناه فى الشرح .

٤ ــ الممنوع من الصرف قد يجب تنوينه ، وقد يجوز :

فيجب تنوينه فى حالتين :

(ا) أن يكون أحد السببين المانعين له هو : « العلمية » ، ثم زالت بسبب تنكيره ، وبقى بعد زوالها العلة الثانية وحدها (وهى : التأنيث ، أو : الزيادة ، أو : العدل ، أو : وزن الفعل ، أو : العجمة ، أو : التركيب ، أو : ألف الإلحاق المقصورة) ؛ لأن هذه العلة الثانية الباقية لا تكفى وحدها لمنع الصرف بعد زوال العلمية ؛ فيجب تنكير الاسم إن لم يوجد مانع آخر ــ ولهذا تدخل عليه « رُبَّ » وهى لا تدخل إلا على النكرات فى الأعم الأغلب ــ ، فتقول : (رب فاطمةٍ ، أو عثمانٍ ، أو عُمَرٍ ، أو يزيدٍ ، أو إبراهيمٍ ، أو معديكربٍ ، أو : أرْطًى ، ــ قابلت) ؛ بالجر بالكسرة مع التنوين فى هذه الأنواع السبعة ؛ لذهاب أحد موجِبَىِ المنع ، وهو : العلمية .

ويستثنى من هذا الحكم ما أشرنا إليه من قبل[1] ؛ وهو الاسم الذى كان فى أصله وصفًا ممنوعًا من الصرف للوصفية وعلة أخرى ، ثم زالت عنه الوصفية وحدها ، وحلّت محلها العلمية ؛ فصار ممنوعًا من الصرف للعلمية الطارئة ومعها العلة الأخرى ، نحو : « أحمر » فإن زوال علميته لا يبيح تنوينه ، ولكنه يقتضى رجوعه إلى الوصفية الأصلية التى سبق أن تركت مكانها للعلمية الطارئة . فإذا زال الطارئُ عاد الاسم إلى أصله ممنوعًا من الصرف كما كان . أما فى غير هذه الحالة فينون فى حالاته الإعرابية الثلاثة ، ولا يجر بالفتحة .

(ب) أن يكون الاسم مصغراً ، وقد أدى تصغيره إلى إزالة أحد السببين المانعين من صرفه ؛ كتصغير « عُمَرَ » على : « عُمَيْر » ، وكتصغير : « أحمد » تصغير ترخيم على : « حُمَيْد » فإن هذا التّصغير جعل الاسم على صورة لا يصح منعها من الصرف ؛ فكلمة : « عُمير » ليست كعمر الممنوعة من الصرف ، سماعًا (أو لِما يسميه النحاة : العلَمية والعدل) فلا سماع فى عُمَير ، ولا عدل فيها . وكلمة : « حُمَيْد » ليست على وزن الفعل ؛ فهى فاقدة للسبب الثانى الذى لا بد

---

(١) فى رقم ٢ ص ٢٦٤ .

منه مع العلمية . بخلاف « أحمد » ففيه السببان[1] .

وهذه الحالة الثانية : « ب » راجعة للأولى . وفى الحالتين يجر الاسم بالكسرة : وجوبًا ؛ إذ يجرى عليه حكم المنصرف كاملا ، إن لم يمنع مانع آخر .

* * *

ويجوز تنوينه ومنعه من التنوين فى حالتين :

الأولى : مراعاة التناسب فى آخر الكلمات المتجاورة ، أو المختومة بسجعة ، أو بفاصلة[2] فى آخر الجُمَل ؛ لتتشابه فى التنوين ، من غير أن يكون له داع إلا هذا ؛ لأن للتناسب إيقاعًا عذبًا على الأذن ، وأثرًا فى تقوية المعنى ، وتمكينه فى نفس السامع والقارئ . ومن الأمثلة كلمة : « سلاسلاً » بالتنوين فى قراءة من قرأ قوله تعالى : (إنا أعتَدْنا للكافرين سَلاَسِلاً ، وأغلالا ، وسَعِيرا ...) فقد نونت الكلمة لمراعاة التى تليها وتجاورها . وكذلك كلمة : « قواريراً » فى قراءة من قرأها بالتنوين فى قوله تعالى يصف أهل الجنَّة : (مُتَّكِئِينَ فيها على الأرائِكِ لا يَرَوْنَ فيها شَمْسًا ولا زَمْهَرِيرًا . ودَانيةً عليهم ظِلالُهَا ، وذُلِّلَتْ قطوفُهَا تَذْلِيلاً ، ويُطافُ عليهِم بآنِيَةٍ مِن فِضَّةٍ وأكْوابٍ كانتْ قواريراً ، قواريراً من فِضَّةٍ قَدَّرُوها تقديراً . . .) فقد نونت كلمة « قَوَارِيراً » الأولى لمراعاة التنوين فى آخر الجملة التى قبلها ، ومراعاة لآخر الجملة التى بعدها ... ونونت كلمة : « قواريراً » الثانية لمراعاة الأولى، . . . ولمراعاة نهاية الآية السابقة ، فإنَّها منونة أيضًا .

ومن الأمثلة قراءة من قرأ : « يغُوثَ » ، و « يَعُوقَ » منونتين فى قوله تعالى

---

(١) قد يكون الاسم منوناً وهو مكبر ، فإذا صغر امتنع صرفه لوجود السببين معاً . ويمثلون لهذا بكلمة : « تِحْلِئ » علماً ، (ومن معانيه : القشر الذى يظهر حول منابت الشعر..) فهى غير ممنوعة من الصرف إلا إذا كانت علماً مصغراً، نحو : « تُحَيْلِئ » فإنها تمنع للعلمية ووزن الفعل، إذ تكون على وزان : « تُدَحرِج ، وتُبَيطر » — ولهذا الحكم تفصيلات فى ص ٢٧٥ ، ولا سيما الحالة الثالثة —

(٢) « السجعة » : وجود حرف متشابه متماثل فى نهاية جملتين أو أكثر . . . كقوله تعالى : (إنا نخاف من ربنا يوماً عبوساً قَمْطَرِيراً ؛ فوقَاهم الله شر ذلك اليوم، ولقَّاهم نَضرة وسروراً ...) « والفاصلة » .. وقوع كلمة فى آخر الجملة على وزان كلمة أخرى فى جملة قبلها أو بعدها من غير أن تتشابه الكلمتان فى الحرف الأخير منهما . وليس من اللازم أن يكون التشابه فى الوزن كاملا صرفيا ، وإنما يكفى أن يكون متقارباً . ومن الأمثلة الآية الآتية بعد فى أهل الجنة : (متكئين فيها . . .) .

عن المشركين ، ومخاطبة بعضهم بعضًا بالتمسك بأصنامهم : (وقالوا : لاَ تَذَرُنَّ آلِهتَكُمْ ، ولاَ تَذَرُنَّ وَدًّا ، ولاَ سُوَاعًا ، ولا يَغُوثًا ، ويَعُوقًا ، ونَسْرًا[(١)]) ، فقد نُونت الكلمتان مراعاة لما حولهما من كلمات أخرى منونة .

الثانية : الضرورة الشعرية[(٢)] ، وما فى حكمها[(٢)] — ؛ فيضطر الشاعر بسببها إلى تنوين الاسم ؛ ككلمة « محاسن » فى قول الشاعر :

---

(١) كل هذه أسماء أصنام اتخذها المشركون من أهل الجاهلية آلهة لهم عبدوها .

(٢ ، ٢) الشائع فى أكثر الكتب النحوية أن « الضرورة » خاصة بالشعر وحده . لكن بعض المحققين لا يرون هذا التحديد الضيق ، كما صرح : « ابن بَرِّىّ » فى رسالته المطبوعة فى نهاية : « مقامات الحريرى » ، يدافع فيها عن صاحب « المقامات » ، ويصحح كل ما أخذه عليها « ابن الخشاب البغدادى » ، فقد صرح « ابن بَرِّىّ » بأن الضرورة ليست مقصورة على الشعر وحده ، وإنما تشمل السجع والفواصل أيضاً . وفيما يلى نص كلامه (ص ١١ من تلك الرسالة) :

(اعلم أن السجع ضرورة الشعر ، وأن له وزناً يضاهى ضرورة الوزن الشعرى فى الزيادة والنقصان والإبدال ، وغير ذلك . وحذفوا التنوين فيه كما حذفوه فى الشعر — وساق أمثلة متعددة تؤيد كل ما سبق — حكى ذلك الخليل ، وأبو حنيفة الدينورىّ . . . وقد جاء مثل هذا فى فواصل القرآن ، لتتفق الفواصل . فمن الزيادة قوله تعالى فى سورة الأحزاب : عن الكافرين : " (يوم تُقَلَّبُ وجوههم فى النار ، يقولون : يا ليتنا أطعنا الله ، وأطعنا الرسولا . وقالوا ربنا إنا أطعنا سادتنا وكبراءنا فأضلونا السبيلا) " — فقد زيدت ألف فى آخر كلمة « السبيل » ؛ مراعاة لكلمة « الرسول » ، وزيدت ألف فى كلمة : « الرسول » لأن الآيات التى قبلها مختومة بكلمات منونة ، منصوبة ، آخرها ألف . وكذلك زيدت ألف فى كلمة : « الظنون » من قوله تعالى فى سورة الأحزاب .. « وتظنون بالله الظنونا » وزيادتها لمراعاة أواخر الآيات التى قبلها ، المختوبة بكلمات منصوبة آخرها ألف (أليما — بصيراً ...) فزيدت الألف فى الفواصل كما تزاد فى الشعر — آخر القافية — بقصد الإطلاق . ومن النقص قوله تعالى فى سورة الفجر : « والفجر ، وليالٍ عَشْرٍ ، والشَّفع ، والوَتر ، والليل إذا يَسْرِ » فحذفت الياء من « يَسْرِ » اتباعاً للوتر ، وما تقدمه . وكذلك حذفت الياء — من : « أكرمنِ ، وأهاننِ » — فى قوله تعالى فى هذه السورة : " فأما الإنسان إذا ما ابتلاه ربه فأكرمه ونَعَّمه فيقول ربى أكْرَمَنِ . وأما إذا ما ابتلاه فقَدَرَ عليه رزقَه فيقول ربى أهَانَنِ » كما حذفت فى الشعر فى قول القائل :

فهل يمنعنِّى ارتياد البلاد من حذر الموت ، أن يأتِيَنْ

(أى : يأتينى) اهـ كلام ابن بَرِّىّ ،

وهو كلام قوى نفيس ، يؤيده ويوافقه الفصل الخاص الذى عقده له صاحب : « همع الهوامع » فى الجزء الثانى تحت عنوان : « خاتمة » — ص ١٥٨ — بعد الباب الخاص بموضوع : « الضرائر » . وكلاهما أعم وأشمل من كلام ابن جِنِّى حيث يقول : (الأمثال تجرى مجرى المنظوم فى تحمل الضرورة) — راجع ص ١٩ من التعريف بكتابه : المحتسب ، ج ١ طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة . —

إن الذى ملأ اللغات محاسنًا جعل الجمالَ وسرَّهُ فى الضاد[1]

ويتبع هذا جره — حتمًا — بالكسرة بدل الفتحة فى حالة الجر ؛ «ككلمة «عُنَيْزَة» فى قول امرئ القيس :

ويوم دخلتُ الخِدرَ خدرَ عُنَيْزَةٍ فقالت له الويْلاتُ إنك مُرْجِلِى[2]

فقد دخل الجر والتنوين فى كلمة : «عنيزةٍ» لضرورة الشعر. ومثل كلمة : «فاطمةٍ» فى قول الشاعر يمدح «عليًّا زين العابدين» بأنه من نسلها وهى بنت الرسول عليه السلام :

هذا ابن فاطمةٍ إن كنتَ جاهله بجَدّه أنبياءُ اللهِ قد خُتموا

وقد يضطر الشاعر إلى جر الاسم بالكسرة دون تنوينه ، مثل كلمة : «عصائبِ» فى قول المادح :

إذا ما غزا بالجيش حلّق فوقه عصائبُ طير تهتدى بعصائبِ

فقد جرّ الكلمة بالكسرة وحدها مراعاة للكسرة فى آخر أبيات القصيدة .

وإنما كان التنوين جائزاً — لا واجبًا — فى الحالتين السالفتين ، لأن المتكلم يستطيع فى الحالة الأولى أن ينون أو لا ينون ، فله الخيار ، كما يستطيع فى الحالة الثانية أن يترك الكلمة التى تدفعه إلى التنوين قهراً واضطراراً[3] ليختار كلمة أخرى تلائم القافية والوزن الشعرى من غير حاجة لمنع الصرف .

وفى كلتا الحالتين السالفتين تعرب الكلمة على حسب موقعها من الجملة ، ويزاد على إعرابها حين تكوين منونة : أن تنوينها للضرورة ، وتجر بالكسرة — لا بالفتحة — على الأفصح .

---

(١) الضاد : رمز يكنى به عن اللغة العربية وحدها ؛ لعدم وجوده فى اللغات الأخرى الشائعة .

(٢) الخدر : الهودج . «مرجلى» : ستجعلنى راجلة ، أى : ماشية ، لأن الهودج لا يحتملهما معاً .

(٣) أى : أن تنوين الضرورة يعتبر ضرورياً محتوماً إذا حرص الشاعر على كلمة معينة لا يريد تركها إلى أخرى لا تستوجب التنوين . ويعتبر اختياريًّا جائزاً إن لاحظنا أن الشاعر حر يستطيع أن يختار كلمة أخرى لا توجب عليه التنوين .

وعند كثرة النحاة : أن الضرورة هى التى تباح فى الشعر دون النثر ولو استطاع الشاعر أن يتخطاها ؛ إذ تعد فى النثر مخالفة غير جائزة . وهذا رأى يرفضه — بحق — «ابن برِّىّ» محتجاً بما تقدم فى رقم ٢ من هامش الصفحة السالفة .

٥ - يجوز فى الضرورة الشعرية[1] أن يُمنع الاسم المنصرف من التنوين الذى استحقه قبل هذه الضرورة ؛ سواء أكان الاسم علماً أم غير علم . فمثال العلَم كلمة : « شبيبٍ » فى قول الشاعر

طلَبَ الأزارقَ بالكتائب إذ هوتْ بشبيبَ غائلةُ[2] النفوسِ ، غَدورُ

فقد منعَ التنوين من كلمة : « شبيب » ؛ للضرورة الشعرية ، إذ لا يوجد مع العلمية السبب الذى يجب أن ينضم إليها عندُ منع الصرف . ومثال غير العلم كلمة : « موالىَ » فى قول الشاعر :

فلو كان عبدُ الله مولًى هجوتُه ولكنّ عبدَ الله مولَى مواليَا

والأصل الغالب أن يقول : مولَى موالٍ ، فترك هذا الأصل ، وأثبت الياء ، وجر الاسم بالفتحة الظاهرة عليها . . .

لكن إذا مُنع الاسم من التنوين بسبب الضرورة الشعرية فما حكمه فى حالة الجر ؟ أيجر بالكسرة كالأسماء المنصرفة المتمكنة ولكن بغير تنوين ، أم يجر بالفتحة بغير تنوين كالممنوع من الصرف ؟ الأمران جائزان . والأحسن جره بالكسرة كأصله والاقتصار فى الضرورة على منع تنوينه[3] .

ويعرب الاسم الممنوع من التنوين للضرورة على حسب موقعه من الجملة ويزاد فى كل حالة إنه ممنوع من التنوين للضرورة وإذا كان مجروراً بالفتحة زيد

---

(١) انظر البيان السابق الخاص بمعنى : « الضرورة » ، والمراد الدقيق منها - فى رقم ٢ من هامش ص ٢٧١ -

(٢) مجرور بالفتحة بدل الكسرة ؛ لما تقرر : أن المنصرف الذى يمنع صرفه للضرورة يصح فى حالة الجر - جره بالكسرة بدل الفتحة ، ويصح جره بالفتحة بدل الكسرة - كما سيجىء هنا - .
« والأزارق » - وأصلها : الأزارقة ، جمع أزرقىّ - قوم من الخوارج ينسبون إلى نافع بن الأزرق زعيمهم .
و« شبيب » هذا هو : شبيب بن زيد من رءوسهم . ادعى الخلافة وتسمى بأمير المؤمنين .
وكلمة : « الأزارق » مفعول به للفعل : « طلب » والفاعل ضمير مستتر ، تقديره : هو ، يعود على سفيان نائب الحجاج ، وزوج ابنته .
« هوتْ » بمعنى : أطمعتْ ، وغرّت . يقال : هوى به الأمر : أى : أطمعه وغره .
غائلة النفوس ، هى : الموت ، وتعرب فاعلا للفعل : هوى .

(٣) ليكون فى هذا تقدير للضرورة بقدرها الذى لا بد منه وحده ، وترك ما لا شأن له بها .

أيضًا : أنه مجرور بالفتحة ؛ لأنه ممنوع من الصرف للضرورة(١) . . .

* * *

(١) وفى تنوين الممنوع، ومنع التنوين من الاسم الذى يستحقه .. يقول ابن مالك فى ختام الباب :

وَلِاضْطِرَارٍ أَوْ تَنَاسُبٍ صُرِفْ ذُوالمنعِ .والمصْرُوفُ قَدْ لا ينْصَرِفْ-٢٥

يريد : أن الممنوع من الصرف قد يصرف بسبب الضرورة أو التناسب الكلامى ، وأن المصروف قد يمتنع تنوينه . وقد أوضحنا الحكين ، وسردنا تفاصيلهما .

وبمناسبة قول ابن مالك : (والمصروف قد لا ينصرف) نذكر أن فريقاً من النحاة - ومنهم ابن هشام فى كتابه : «المغنى» فى مبحث «قد» - يمنع وقوع «لا» النافية بعدها، فاصلة بينها وبين المضارع، ومشترطاً أن يكون المضارع بعدها مثبتاً . وبهذا الرأى يقول بعض اللغويين كصاحب القاموس ، وتبعهم فيه أحد الباحثين المعاصرين .

لكن صاحب «لسان العرب» نقل فى مادة : «ذام» مثلا عربياً فصيحاً نصه : «قد لا تعدم الحسناء ذاما» كما نقل أبو هلال العسكرى فى كتابه : «الأمثال» ، المطبوع على هامش كتاب : «الأمثال» للميدانى (فى ص ١١٧ ج ٢) مثلا آخر قديماً نصه : «قد لا يقاد بى الجمل» ورأيت فى بعض الشعر الجاهلى وغيره من فصيح الكلام الذى يحتج به وقوع المضارع المنفى بالحرف «لا» مسبوقاً بكلمة : «قد» مباشرة (أى : أن الحرف «لا» النافى توسط فى ذلك الكلام العربى الصحيح بين «قد» والمضارع). وقلنا فى الجزء الأول (م ٤ - ص ٥٠) إن رفض تلك الأمثال غير مستساغ إلا إذا لجأنا للتأويل الواهى المتعسف الذى لا يثبت على التمحيص .

ومن الأدلة أيضاً ورودها فى شعر الأعشى ميمون ، وهو جاهلى أدرك ظهور الإسلام فى بيت له (من قصيدته التاسعة والعشرين بالصفحة ١٩٥ من ديوانه) ونصه :

وقــد قالت قتَيلة إذ رأتنى وقد لا تعدم الحسناءُ ذاما . . .

وفى بيت آخر لقيس الجهنى - وهو جاهلى -، وقد نقله الآمدى فى كتابه : المؤتلف ص ١٢٣ ، ونصه :

وكنت مسـودا فينــا حميدا وقد لا تعدم الحسْناءُ ذا ما . . .

وكذلك فى بيت للنمر بن تولب - وهو مخضرم - (ونصه كما رواه السيوطى فى شواهد المغنى، ص ٦٦) .

وأحببْ حبيبك حبًّــا رُويدًا فقــد لا يعولك أن تصرما . . .

وهذه الرواية توافق رواية «منتهى الطلب» فى المخطوطة الأصلية المحفوظة بدار الكتب ، ورقمها بين المخطوطات الأدبية : (١٢٦٣١) . . . إلى غير هذا من الأمثلة التى تقطع بصحة الاستعمال السابق فى غير ضعف ، ولا شذوذ ، ولا تأويل ، ولا تردد فى الحكم بصحة قول ابن مالك هنا - وهو الإمام الثقة : «والمصروف قد لا ينصرف . . .» وصحة من استعملها قبله بمئات السنين من مناطقة العرب الذين وضعوا «سوراً» للقضية الجزئية نصه : «(قد يكون وقد لا يكون)» ومن استعملها بعده من علماء النحو وغيره فى كثير من أساليبهم ، كالأشمونى فى الجزء الثانى ، باب : «الاستثناء ، عند الكلام على الأداتين : «ليس ، وخلا» حيث يقول ما نصه : (... لأنه قد لا يكون هناك فعل . . .) اهـ وكذلك فى باب=

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

للتصغير والتكبير أثر فى الصرف ومنعه . ولهذا أربع حالات [1] .

الأولى : أسماء تمنعُ من الصرف وهى مصغرة أو مكبرة . لوجود سبب المنع فى حالتيها – بشرط ألا تكون مضافة ولا مقرونة بأل ، كما عرفنا – ومن أمثلتها :

معديكرب – طلحة – زينب – حمراء – غضبان – إسحاق – أحمر – يزيد . . . ونحوها مما تحقق فيه شرط المنع ، ولا يفقد سبب المنع فى تصغير ولا تكبير .

الثانية ؛ أسماء تمنع من الصرف وهى مكبرة . وتصرف وهى مصغرة ، نحو : عُمر – شمَّر – سِرْحان [2] – أرْطَى [3] – جنادل . . . أعلامًا . فإن تصغيرها على عُمَيْر – شُمَيِّر [4] – سُرَيْحين – أُرَيْط – وجُنَيْدل [4] – يزيل سببًا لازمًا لمنعها من الصرف ؛ هو العدل فى عمير ، ووزن الفعل فى شُمَيِّر [4] . وعدم وجود الألف الزائدة فى سُرَيْحِين ، وعدم وجود ألف الإلحاق فى أُرَيْطٍ ، وعدم وجود صيغة منتهى الجموع فى جُنَيْدِل .

الثالثة : أسماء تمنع من الصرف مصغرة ، وتَنصرف مكبرة . ومنها : تِحْلِىء [5] .

= الصفة المشبهة (ج ٣ ص ٤) حيث يقول : (إنها قد تكون جارية على اسم الفاعل كطاهر القلب ... وقد لا تكون . . .) اهـ وكذلك ضياء الدين بن الأثير – ومكانته اللغوية والأدبية والبلاغية لا تجحد – حيث يقول فى كتابه : « الجامع الكبير » فى صناعة المنظوم من الكلام ، والمنثور – حـ ١ ص ٤٨ طبعة المجمع العلمى العراقى – ما نصه : (. . . والناظم قد لا يمكنه ذلك . . .) » اهـ

وقد أصدر مؤتمر المجمع اللغوى (المنعقد بالقاهرة فى فبراير سنة ١٩٧١) قراره الحاسم بعد التثبت والتمحيص بجواز إدخال « قد » على المضارع المنفى بالحرف « لا » .

(١) هذه الحالات يجمعها ضابط واحد وضعوه ، هو : أن كل مصغر لم يُذهب تصغيره أحد سببيه فهو غير منصرف ، وإلا فهو منصرف .

(٢) من معانيه : الذئب ، والأسد ..

(٣) أسماء نوع من الشجر .

(٤ و ٤ و ٤) تصغير ترخيم .

(٥) القشر المتروك على الجلد بعد الدباغة ، ووسخ الجلد وسواده ، والقشر الذى حول منابت الشعر . انظر الحكم الذى يتصل بهذه الكلمة فى رقم ١ من هامش ص ٢٧٠ –

. . . .

. . . .

– تَوَسُّط [1] – تِهِبِّط [2] . تُرْتُب [3] ؛ فتصغيرها : تُحَيْلِيء [4] – تُوَيْسِط – تُهَيْبِط – تُرَيْتِب . وكل هذه الأسماء المصغرة جارية على وزن المضارع : « تُبَيْطِر » فتمنع للعلمية ووزن الفعل ، ولم تكن قبل التصغير مستحقة للمنع فكمله لها . وهذا بشرط ألا تجيء ياء عوضًا عن حرف حذف فى بعضها ؛ فإن جيء بالياء وجب التنوين . نحو : تُوَيْسِيطٍ وتُهَيْبِيطٍ . . . ؛ لفقد وزن الفعل . . .

الرابعة : أسماء يجوز صرفها ومنعها من الصرف وهى مكبرة ، فإذا صُغرت تحتم المنع ، نحو : دَعْد – جُمْل ، وهما علمان لفتاتين . فيجوز فيهما المنع وعدمه قبل التصغير [5] . أما بعده (دُعَيْد – جُمَيْل . . .) فيجب منعهما .

* * *

(١) مصدر تَوَسَّطَ

(٢) اسم طائر . (بكسر أوله وثانيه وثالثه المشدد) .

(٣) الشيء المقيم الثابت . (وضبطه : على وزن قُنْفُذ ، أو جُنْدَب) .

(٤) انظر رقم ١ من هامش ص ٢٧٠ .

(٥) أما جواز المنع فللعلمية والتأنيث ، وأما جواز الصرف فلأنه علم ثلاثى ، ساكن الوسط ، غير منقول من مذكر لمؤنث ، وغير أعجمى – طبقاً لما سلف فى ص ٢٣٨ ب – .

المسألة ١٤٨:

إعراب الفعل المضارع

ا ــ نواصبه

الأفعال ثلاثة : « ماض، وأمر » ، وهما مبنيان دائمًا . و « مضارع » ، وهو معرب ، إلا إذا اتصلت به اتصالا مباشراً «نون التوكيد » ؛ فيبنى على الفتح ، أو « نون النسوة » فيبنى على السكون . وفى غير هاتيْن الحالتين يكون معربًا[1] .

وهذا الإعراب يقتضى أن تتغير علامة آخره رفعًا ، ونصبًا ، وجزْمًا ، على حسب أحواله ؛ فتكون العلامة ضمة، أو ما ينوب عنها ، فى حالة رفعه ، وتكون فتحة ، أو ما ينوب عنها، فى حالة نصبه بناصب قبله ، وتكون سكوناً أو ما ينوب عنه فى حالة جزمه بجازم قبله . وعلى هذا لا يرفع المضارع إلا فى حالة واحدة ؛ هى التى يتجرد[2] فيها من الناصب والجازم ؛ فلا يسبقه شىء منهما ؛ سواء

---

(١) سبق (فى ج ١ ص ٤٤ ، ٥٠ م ٦) تفصيل الكلام على معنى الإعراب والبناء ، وأثرهما فى الأفعال... كما سبق هنا (فى ص ١٦٧ م ١٤٣) الكلام على نونى التوكيد، وأحكامهما، وآثارهما، واتصالهما المباشر بالمضارع ، وغير المباشر ، ونتيجة كل ... أما نون النسوة فاتصالها به مباشر فى كل حالاتها .

(٢) للنحاة جدل عنيف فى سبب رفع المضارع ؛ أهو التجرد – والتجرد علامة عدمية – أم هو حلوله محل الاسم ، أم الزيادة التى فى أوله ... أم ... ؟ إلى غير ذلك من آراء متعددة ، لا يسلم واحد منها من اعتراضات مختلفة ، ولا يقوى اعتراض منها على الثبات أمام الردود التى توجه إليه . . . وهذه المعركة الجدلية لا طائل وراءها . ومن إضاعة الوقت والجهد الوقوف عندها .

أما حقيقة الأمر فهى أن العرب رفع المضارع الذى لم يسبقه ناصب ولا جازم ، ونصبه أو جزمه إذا تقدمت الأداة الخاصة بهذا أو بذاك، وأن المحدثين تابعوا العرب فى مسلكهم، وحاكوهم فيه، من غير أن يفكر العرب ولا المحدثون فى عامل الرفع : أهو عدمى أم غير عدمى ؟ ويقتضينا الجد ومتابعة ركب الحياة الحضرية بعلومها وفنونها أن نوجه الجهد – ولو كان يسيراً – إلى جلائل الأمور .

إن نظرية « العامل » التى ابتكرها النحاة نظرية بارعة عظيمة ، ودليل نبوغ وعبقرية ؛ وطالما امتدحناها ولم ننكر من أمرها إلا التعسف – بغير داع – فى تطبيقها . وهذا هو العرَض المعيب فى جوهرها النفيس (كما أشرنا فى ص ٤٥ م ٦ ج ١ . وفصلنا الكلام فيها) . ونحن نكشف عنها هذا العرَض فى مناسبات مختلفة ؛ ليصفو جوهرها ، ويخلص معدنها الثمين . . . ولهذا ندع الجدل هنا فى سبب رفع المضارع .

أكان رفعه ظاهراً أم مقدراً ؛ كالفعلين : « يُسِىءُ ويُبْتلَى » فى قول الشاعر :

وأقتَلُ داءٍ رؤيةُ العين ظالمًا   يسىءُ ، ويُبْتلَى فى المحافِلِ حَمْدُهُ

فإن سبقه ناصب وجب نصبه ، أو جازم وجب جزمه[1] . وهذا الباب معقود للكلام على الأدوات التى تنصبه ، وكلها حروف ، وهى :

(أنْ – لن – إذنْ – كى) – (لام الجحود – أو – حتى – فاء السببية – واو المعية) . فهذه تسعة . وزاد بعض النحاة حرفيْنِ ؛ هما : « لام التعليل » ، و « ثمَّ » ؛ الملحقة[2] بواو المعيَّة ، وبهما يكمل عدد النواصب أحدَ عشرَ حرفًا . وكل حرف منها يُخلص زمن المضارع للمستقبل المحض[3] .

والأربعة الأولى تَنصب المضارع بنفسها مباشرة لا بحرف آخر ظاهر أو مقدر . أما بقية الأحرف فلا تنْصبه بنفسها ، وإنما الذى ينصبه هو : « أنْ » المضمرة وجوبًا بين كل حرف من تلك الأحرف والمضارع .

والمذهب الكوفى يبيح توسط « كى » مضمرة أو مظهرة بين لام التعليل والمضارع ، ويجعل هذا المضارع منصوبًا بـ « كىْ » ، لا « بأنْ » المضمرة ، وسيجىء[4] بيان هذا كله فى موضعه المناسب من الباب .

---

(١) يقول ابن مالك فى رفع المضارع فى باب عنوانه : « إعراب الفعل » .

ارْفعْ مُضارعًا إذا يُجرَّدُ   مِنْ ناصِبٍ وجَازمٍ ؛ كتَسْعدُ – ١

(٢) فى المذهب الكوفى . والكلام عليها فى ص ٣٨٥ .

(٣) فى الجزء الأول (م ٤ ص ٥٤) . تفصيل الكلام على أنواع الزمن فى المضارع .

(٤) فى ص ٣٠٠ .

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

إذا بنى المضارع المجرد من الناصب والجازم على الفتح (لاتصاله المباشر بنون التوكيد)، أو على السكون ؛ (لاتصاله بنون النسوة) فهل يكون له محل من الإعراب ؛ فيقال عنه : مبنى فى محل رفع ؛ لأن الرفع هو الأصل الثابت له قبل أن تطرأ عليه فتحة البناء وسكونه ؟ .

الأحسن الأخذ بالرأى القائل إنه مبنى على الفتح أو على السكون فى محل رفع ؛ لأنه الأصل الذى تجب مراعاته عند مجىء مضارع آخر بعد الأول، تابع له (كأن يكون الثانى معطوفًا على الأول، أو توكيداً لفظيًّا له ، أو بدلا منه) ؛ فيجب رفع الثانى المجرد عن الناصب والجازم ؛ تبعًا لمحل الأول من غير أن يتأثر ببناء الأول ؛ إذ التابع لا يكتسب البناء من المتبوع .

أما إذا كان المضارع المبنى غير مجرد — لوقوعه بعد ناصب أو جازم — فإنه يبنى على الفتح ، أو على السكون ، على حسب نوع النون المتصلة بآخره ، ويكون فى محل نصب إن سبقه ناصب ، وفى محل جزم[1] إن سبقه جازم . ويراعى هذا المحل فى المضارع الذى يجىء بعده ، تابعًا له ؛ (معطوفًا ، أو توكيداً لفظيًّا ، أو بدلا . . .) لأن مراعاة المحل واجبة فى هذه الصورة . ويتعين فيها أن تكون العلامة الإعرابية فى التابع مماثلة للعلامة الإعرابية المحليَّة فى المتبوع . فمثال المضارع المبنى على الفتح فى محل نصب : (... إذنْ لا أصاحبَنّ الخائن ، ولا أرافقَه) . فالفعل : «أصاحب» مبنى على الفتح فى محل نصب بالحرف : «إذن» والفعل «أرافق» معطوف عليه ، معرب منصوب ؛ تبعًا لمحل المعطوف عليه . . .

ومثال المضارع المبنى على الفتح فى محل جزم : (لا تَخافَنّ إلا ذنبْك ، ولا ترجُوَنّ إلا ربك) ، وقول الشاعر :

لا تحسبَنّ المجــد والـ ... علياء فى كَذِب المظاهرْ

فالأفعال : تخاف — ترجو — تَحْسَب — مبنيَّة على الفتح فى محل جزم بـ«لا» الناهية .

---

(١) كما سيجىء فى رقم ١ من هامش ص ٤٧٢ .

. . . .

. . . .

ومثال المضارع المبنى على السكون ، لاتصاله بنون النسوة – إما فى محل نصب وإما فى محل جزم على حسب الأداة التى قبله – قول بعض المؤرخين فى وصف الأعرابيات :

اشترك كثيرات منهن فى الحروب ، كما تشترك فرق المتطوعات اليوم . ومع اشتراكهن لم يهملْن التصون والتحفظ . وأنّى لهن أنْ يتركْنَهُ ، والدين والنشأة العربية الأصيلة خير عاصم للحرائر ؟ .

فالمضارع « يهملْ » – مبنى على السكون فى محل جزم بالحرف « لم » . والمضارع « يترك » مبنى على السكون فى محل نصب بالحرف : « أنْ » .

ويجب مراعاة هذا المحل فى التوابع – كما سلف – ؛ فيجب نصب المضارع المعطوف – مثلا – إن كان المعطوف عليه مضارعًا مبنيًّا فى محل نصب ، كما يجب جزم المضارع المعطوف – مثلا – إن كان المعطوف عليه مضارعًا مبنيًّا فى محل جزم . . . ، وهكذا بقية التوابع . فللإعراب المضارع إعرابًا محليًّا أثر فى توابعه وفى المعنى .

(حـ) لا يعتبر المضارع ساكنًا إذا كان سكون آخره عارضًا بسبب الوقف عليه ، أو بسبب التخفيف من توالى ثلاث حركات فى آخره مباشرة ، أو فى آخره مع ما يتصل به ويعتبر جزءاً منه ، كالضمير . وهذا التخفيف لغة بعض القبائل ، وأوضح صوره تسكين الحرف الثانى من الأحرف الثلاثة المتوالية المتحركة . فيقولون :– يستمْع – بسكون الميم فى المضارع : « يستَمِعُ » مكسور الميم ، ويقولون : (إن الله يأمرْكُم أنْ تُؤدوا الأمانات إلى أهلها) ؛ بسكون الراء فى آخر المضارع « يأمرْ » ؛ لوقوع الضمير المتحرك بعده ؛ وهذا هو ما يعنينا الآن . فعند الإعراب نقول : إن المضارع مرفوع أو منصوب على حسب حالته الأصلية ، ونزيد : أنه سكن للوقف ؛ أو للتخفيف[1] . . . ومثل هذا السكون لا يراعى فى التوابع .

* * *

---

(١) سبق بيان شامل عن « سكون التخفيف » ؛ فى جـ ١ م ١٦ ص ١٨٠ عند الكلام على : « مواضع الإعراب التقديرى » ، وأشهر المواضع التى تقدر فيها الحركات الأصلية .

الأحرف الأربعة الناصبة بنفسها :

— الأول : « أنْ » المصدرية[1] المحضة الناصبة للمضارع . وعلامتها اجتماع أمرين معاً : (أن تقع فى كلام يدل على الشك[2] ، أو على الرجاء والطمع)[3] ، (وأن يقع بعدها فعل) . — فهى لا تقع فى كلام يدل على اليقين والتحقق ، ولا فى كلام يدل على الرجحان[2] . . . ، ولا تدخل على غير فعل — . فمثال وقوعها بعد الشك : (أىّ الأمرين أجدرُ بالعاقل ؛ أن يداريَ السفيه أو أن يقاطعَه ؟ فلقد عجز الرأى الحكيم عن ترجيح أحدهما) . ومثال الرجاء والطمع قوله تعالى: (والذى أطمعُ أن يغفرَ لى خطيئتى يوم الدّين) ، وقول الشاعر :

المــرءُ يأمُــلُ أن يعيــ ـشَ ؛ وطولُ عيشٍ قد يضرهْ

فأما التى تقع فى كلام يدُلّ على اليقين فهى « المخففة من الثقيلة »[4] نحو: أعتقد أنْ سينتصرُ الحق ، ولو تأخر انتصاره . . . ، أى : أنه سينتصر . . .

وأما التى تقع فى كلام يدل على الرجحان (أى : الظن الغالب) فتصلح للنوعين ؛ فيصح أن تكون مصدرية ناصبة المضارع ، كما يصح أن تكون مخففة من الثقيلة ؛ نحو : (من غرّه شبابه ، أو ماله ، أو جاهه ، وظن أنْ يسالمهُ الدهر — فقد عرض نفسه للمهالك) .

---

(١) « أن» حرف متعدد الأنواع، وستجىء إشارة لأنواعه ملخصة موجزة — فى ص ٢٩٠ — ومنها : « أن المصدرية » . ويصح أن يقال : « أن » المصدرى ، أى : الحرف المصدرى . كما يقال « أن » المصدرية ، أى : الكلمة المصدرية ؛ فالتذكير على اعتبار الحرف ، والتأنيث على اعتبار الكلمة . وهذا يصدق على جميع الحروف الناصبة ، وغيرها . (انظر هامش ص ٢٨٩ ورقم ١ من هامش ص ٣٧١) .

(٢ و ٢) اليقين : هو قطع المتكلم بثبوت أمر ، وتحققه ، سواء أكان هذا اليقين صحيحاً فى الواقع أم غير صحيح ، وسواء أكان الثبوت والتحقق سلباً أم إيجابا . والشك هو : استواء التصديق والتكذيب فى نفس المتكلم ، بحيث لا يستطيع أن يصل إلى القطع والجزم بثبوت الشىء أو بنفيه ؛ لعدم وجود مرجح لأحدهما . والظن أو الرجحان : هو تغلب أحد الأمرين على الآخر فى قوة الدليل تغلباً لا يصل إلى حد اليقين — وقد سبق الكلام على هذا ، فى ج ٢ م ٦ ص ٥ أول باب : « ظن وأخواتها» — .

(٣) أى : الأمل .

(٤) سبق البيان الشافى عنها فى المكان الأنسب (ج ١ ص ٥١٥ م ٥٥ باب : « إن وأخواتها ») لأنها من أخوات « إن » تنصب الاسم وترفع الخبر ؛ فلا تنصب المضارع . ويجىء لها بيان مناسب فى ص ٢٩٠ .

وإن لم يقع بعدها فعل فليست بالمصدرية التى تنصب المضارع . كقول الشاعر :

ألأنت أخى ما لم تكن لىَ حاجةٌ ؟ فإن عرضتْ أيقنتُ أنْ لاَ أخاليا

— أى : أنه لاَ أخاليا .

أهم أحكامها:

١ — أنها تدخل على الماضى والمضارع باتفاق[1]. وإذا دخلت على الماضى لا تنصبه لفظًا ، ولا تقديراً ، ولا محلا— لأن الماضى لا ينصَب مطلقًا— ولا تُغيِّر زمنه . وإنما تتركه على حاله ؛ نحو : فرحت بأن عاد الحق إلى أهله .

وإذا دخلت على المضارع نصبته وجوبًا ؛ لفظًا ، أو تقديراً ، أو محلا ، وخلَّصت زمنه للاستقبال — كالشأن فى كل نواصبه — كقولهم : (خير لك أن تَقبلَ ما لا بد منه مختاراً ، بدل أن ترضى به قهراً واضطراراً ؛ فلا تجمعَن على نفسك ضعف المضطر ، وذلة المغلوب على الأمر) .

٢ — أنها لا بد أن تُسبك مع الجملة الفعلية— المضارعيَّة وغير المضارعية — التى تدخل عليها سبكًا خاصًّا يؤدى إلى إيجاد مصدر مؤول ، يغنى عن « أنْ وما دخلت عليه » ؛ ويعرب على حسب حاجة الجملة : فقد يكون فاعلا ، أو مفعولا ، أو مبتدأ ، أو خبراً ، أو سادًّا مسَدّ المفعولين ، أو غير ذلك مما يقتضيه السياق[2] . . .

ومن الأمثلة قولهم : (من البرّ أن تصِلَ صديقَ أبيك. ومن أحبَّ أن يَصل أباه فى قبره فليَصِلْ إخوان أبيه من بعده) . . . ، وقولهم : (أدركَ السبَّاق غايته ، بعد أن أحسنَ الوسيلة إليها)

---

(١) أما دخولها على الأمر والنهى فيجىء الكلام عليه فى « الزيادة والتفصيل » ، ص ٢٩٧ .

(٢) سبق (فى ج ١ ص ٣٦٤ و ٥٧٤ م ٢٩ عند الكلام على أنواع الموصولات الحرفية) كيفية سبك المصدر المؤول ، وطرائقه المختلفة ، وفوائده التى لا تتحقق فى المصدر الصريح ، أوضحنا كل هذا بما فيه غنى وكفاية ؛ لأهميته . وأوضحنا هناك — وفى ج ٢ باب المستثنى م ٨١ ص ٢٥٥ عند الكلام على حكم المستثنى « بإلا » — أهم المواضع التى يقع فيها المصدر مؤولا بدون حرف سابك ، كالتى بعد همزة التسوية أو نوع خاص من القسم .

٣ ــ أنها تتصل بالفعل الذى تدخل عليه اتصالا مباشراً[1] ؛ فلا يجوز الفصل بينهما بغير « لا » النافية ، أو الزائدة ؛ فالأولى نحو :

وإن افتقادى واحداً بعد واحد　　دليلٌ على ألاَّ[2] يَدُومَ خليلُ

ونحو : ما أعجبَ . ألاَّ[2] يرتدعَ الظالمُ بمصير من سبقوه . والثانية نحو قوله تعالى : (لِئَلاَّ يعلمَ أهلُ الكتاب ألاَّ يَقْدِرونَ على شىء من فضلِ الله . . .) . أى : لأن يَعْلَمَ أهلُ الكتاب[3] . . . لأن المعنى هنا على زيادتها وإلا فسَدَ .

وكذلك لا يجوز الفصل بأجنبى بين أجزاء الجملة الفعلية التى دخلت عليها « أنْ » المذكورة[3] . فإذا دخلت على جملة فعلية تشتمل ــ مثلا ــ على مضارع وفاعله ، أو عليهما وما يكملهما من مفعولات وغيرها . وجب أن تتصل أجزاء هذه الجملة بعضها ببعض من غير أن يفصل بينها أجنبى ــ وهو الذى يجىء من جملة أخرى ــ ؛ ففى مثل : (سررت أن أراك نصير الفضيلة ؛ لا تبغى بها بَدَلا ولو احتملت فى سبيلها المتاعب ، ولاقيت المشقات) ــ لا يصح فى كلمة أو أكثر من الكلمات التى جاءت بعد : « لو » أن تنتقل من مكانها لتفصل بين كلمتين مما دخلت عليه « أنْ » السالفة[4] .

---

(١) فلا يصح الفصل بينهما بالسين (كما نص التصريح عند الكلام على « لام الجحود ») ولا بسواها إلا كلمة : « لا » النافية ، أو الزائدة . وأجاز بعضهم الفصل بينهما بالظرف ، أو بالجار مع مجروره ؛ لأن شبه الجملة موضع التوسع .

(٢ و ٢) هنا : « أن » مدغمة فى « لا » طبقاً لقواعد رسم الحروف . والأصل : أنْ لا ــ وسيجىء الكلام على كتابتها فى ص ٢٩٨ قسم « ب » من الزيادة . ــ

(٣ و ٣) الجملة التى تدخل عليها « أن » تسمى : « صلة أن » (كما عرفنا فى الجزء الأول ، باب « الموصول » عند الكلام على الموصولات الحرفية . م ٢٩ ص ٣٦٨ .) وستعاد هذه الآية لمناسبة أخرى فى ص ٢٨٥ .

(٤) لهذا يمتنع فى مثل : (عسى أن يعرف الولد فضل والديه) ــ إعراب : « الولد » اسما لعسى ؛ لأن اسم « عسى » أجنبى عن الجملة التى دخلت عليها « أن » إذ ليس منها ، ولا من مكملاتها . ونظير هذا كلمة : « رب » فى قوله تعالى : « عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً » فلا يصح إعرابها اسم « عسى » مع إعراب « مقاماً » منصوباً على الظرفية أو غيرها بالفعل : « يبعث » . أما مع إعراب : « مقاماً » مصدراً لفعل محذوف (أى : تقوم مقاماً) فيجوز الأمران (وقد أوضحنا هذا فى الجزء الأول ص ٢٩٤ م ٢٩ فى باب الموصولات الحرفية ، وفى باب عسى وأخواتها ص ٤٧٠ م ٥٠ من ذلك الجزء) .

٤ – أن معمول فعلها لا يتقدم عليها – فى الرأى السديد – سواء أكان المعمول مفعولا أم غير مفعول ، كقول شوقى : (عليك أن تلبَسَ الناس على أخلاقها ، وليس عليك ترقيع أخلاقها[1]) . فلا يصح : عليك – الناسَ – أن تلبَسَ على أخلاقها ، كما لا يصح : عليك – على أخلاقها – أن تلبَس الناس[2] . . .

٥ – أن بعض القبائل العربية يهملها ؛ فلا ينصب بها المضارع ، برغم استيفائها شروط نصْبه ؛ كقراءة من قرأ قوله تعالى : (والوالداتُ يرضعْنَ أولادَهن حولين كاملَين لمن أرادَ أنْ يُتمُّ الرضاعة) برفع المضارع : « يتمُّ » على اعتبار « أنْ » مصدرية مهملَة . والأنسب اليوم ترك هذه اللغة لأهلها ، والاقتصار على الإعمال ؛ حرصًا على الإبانة ، وبُعْداً عن الإلباس .

٦ – أنها تمتاز – ومثلها : كى عند الكوفيين – بنصبها المضارع ظاهرة ، أو مضمرة[3] ، بخلاف بقية الأدوات الأخرى التى تنصبه بنفسها ؛ فإنها لا تنصبه إلا ظاهرة .

* * *

وبهذه المناسبة يذكر النحاة مواضع لإظهارها وجوبًا ، ومواضع لإضمارها وجوبًا ، ومواضع لجواز الأمرين . وفيما يلى البيان[3] .

(ا) فيجب إظهارها فى موضع واحد ، هو أن تقع بين « لام الجر » و« لا » سواء أكانت « لا » نافية أم زائدة ، فمثال الأولى قول العربىّ : إنى أنتصر للعرب ، لئلا[4] يطمعَ فينا أعداؤنا ، وقول الشاعر :

وإنى لأتركُ قبح الكلامِ لِئَــلاَّ أجــاب بما أكرهُ

---

(١) جمع : خَلَق ، وهو : الثوب البالى القديم .

(٢) ولا صلة لهذا الحكم بصحة تقديم الخبر الذى مبتدؤه « مصدر مؤول » كالذى فى قول الشاعر :

ومن نكد الدنيا على الحُرِّ أن يرى عدوًّا له ؛ ما من صداقته بدُّ

فقد تقدم الخبر (من نكد ...) على المصدر المؤول المبتدأ (أن يرى ...) وهذا جائز .

(٣ و ٣) فى ص ٣٠٢ السبب فى إضمار « أن » وجوباً وجوازاً .

(٤) هذه الهمزة هى همزة : « أنْ » أما نونها فدغمة فى : « لا » فلا تظهر نطقاً ولا كتابة ؛ طبقاً لقواعد الإملاء والقراءة . وسيجىء البيان فى « ب » من ص ٢٩٨ –

ومثال الثانية قول الله تعالى : (لِئَلَّا[1] يعلمَ أهلُ الكتابِ ألاَّ يقدِرون على شيء من فضل الله) ، أى : ليعلمِ أهل الكتاب . . . — كما سبق[2] — .

(ب) ويجب إضمارها بعد واحد من ستة أحرف : (لام الجحود — أو — حتى — فاء السببية — واو المعية) ، وكذا بعد : « ثُمَّ » الملحقة بواو المعية ، عند من يرى إلحاقها . ولإضمار أنْ بعد هذه الأحرف تفصيلات وشروط تجيء عند الكلام على كل منها .

(ج) ويجوز إظهارها وإضمارها فى موضعين :

أولهما : أن يسبقها لام الجر . ويقع بعدها المضارع مباشرة من غير أن تفصله : « لا » النافية ، أو الزائدة . نحو : اقرأ التاريخ لِتَنْتَفع بعِبَره ومواعظه ، أو : لأن تنتفع[3] ، وقول الشاعر :

إن أخاك الحق من يسعى معكْ ... ومن يضرُّ نفسه لينفعكْ
ومن إذا صرْف زمان صدعك ... بدَّدَ شَمل نفسه ليجمعكْ

فيصح — فى غير الشعر — لأن ينفعك — لأن يجمعك . . .

ولام الجر هذه قد تكون أصلية لإفادة التعليل[4] وهى التى بمعنى : « لأجل : كذا : . . . » فما بعدها — فى الأغلب — علة لما قبلها فى الكلام المثبت)[5] ؛ كالأمثلة السابقة .

وقد تكون أصلية لبيان العاقبة (وتسمى : « لام الصيرورة » أو : « لام المآل » ، وهى التى يكون ما بعدها نتيجة مترتبة على ما قبلها ، ونهاية

---

(١) هذه الهمزة هى همزة : « أنْ » أما نونها فمدغمة فى : « لا » فلا تظهر نطقاً ولا كتابة ؛ طبقاً لقواعد الإملاء والقراءة . وسيجيء البيان فى « ب » من ص ٢٩٨ —

(٢) فى ص ٢٨٣ .

(٣) وكل هذا بشرط ألا يسبقها كون منفى ، فإن سبقها وجب إضمار « أن » — كما سيجيء فى مواضع الوجوب ، ص ٣١٧ —

(٤) تختلف لام التعليل فى معناها وحكمها عن لام الجحود . وسيأتى الكلام على هذا فى ص ٣١٧ و ص ٣٢١ .

(٥) وقد تسمى : « لام » « كى » ، لصحة إحلال : كى الدالة على التعليل محلها . (انظر ص ٣١٧ و ٣٢١) .

جزائية له) . كقوله تعالى عن موسى عليه السلام : (فالتقطَهُ آلُ فرعونَ ليكونَ لهم عَدُوّاً وحزَناً . . .) ، فإن فرعون وآله لم يعتنُوا بموسى وبتربيته فى القصر الفرعونى ليكون لهم بعد ذلك سبب عداوة وحزن . . . ، وإنما اعتنوا بتربيته لينفعهم ، أو يكون لهم بمنزلة الولد . فلم تتحقق هذه الأمنية ، وتحققَ بدلها أمر آخر ؛ هو العداوة والحزن ، فالعداوة والحزن هما اللذان انتهى إليهما أمر التربية ، وهما العاقبة (النتيجة) والمآل الذى صار إليه أمر العناية .

وقد تكون زائدة لتقوية المعنى ، وهى الواقعة بين فعل متعد ، ومفعوله ، كقول الشاعر فى الحديث عن ليلاه :

أريدُ لأنسَى ذِكرَها ؛ فكأنما تَمَثَّلُ(1) لى ليلَى بكل سبيلِ

فالمضارع : « أريد » متعد ، ومفعوله المناسب هو المصدر المنسبك من « أنْ » المقدرة جوازاً بعد اللام ، ومن الجملة المضارعة بعدها ؛ وهذه اللام زائدة بينهما . والتقدير : أريد نسيانى ذكرها (2) ، والأصل أريد لأن أنسى .

---

(1) أى : تتمثل ، وحذفت إحدى التاءين ، تخفيفاً .

(2) والغالب أن يكون المفعول مصدراً مؤولا ، وقد يكون اسماً صريحاً . ومن الأمثلة أيضاً قول الشاعر فى الرثاء :

أرادوا ليخفوا قبره عن عدوه فطِيب تراب القبر نَمَّ على القبر

أى : أرادوا إخفاءهم قبره ؛ فلام الجر زائدة بين الماضى ومفعوله المصدر المؤول . ومثله :

أراد الظاعنون ليحزنونى فهاجوا صدع قلبى ؛ فاستطارا

ومثله :

ومن يك ذا عَظْمٍ صليبٍ رجا به لِيَكسرَ عود الدهر فالدهر كاسره

أى : رجا كسر عود الدهر به . . . ومثل :

وملكت ما بين العراق ويثربٍ ملكاً أجار لمسلم ومعاهد

أى : أجار مسلماً ومعاهداً . . فاللام فى هذه الأمثلة وأشباهها – زائدة بين الفعل المتعدى ومفعوله الاسم الصريح كالمثال الأخير ، أو المصدر المؤول كبقية الأمثلة . واعتبار هذه اللام زائدة داخلة على المفعول أفضل من اعتبار المفعول اسما محذوفاً قبلها . على أن زيادتها فى البيت الأخير الذى يستشهد به النحاة موضع شك ؛ لما قدمناه عند الكلام عليه فى باب : « حروف الجر » – ج ٢ م ٩٠ ص ٣٦٧ – حيث الموضع الأنسب لتفصيل الكلام على أحوال لام الجر وأحكامها ومعانيها .

ويجيز الكوفيون إضمار : « كىْ » فى كل موضع يجوز فيه إضمار : « أن » وإظهارها ، كالحالة السالفة بأمثلتها المختلفة ، فالموضع الصالح لإظهار « أنْ » ولإضمارها صالح جوازاً للأمرين عندهم فى « كى » . ويسمون لام الجر التى قبلها : بـ « لام » التعليل » أو : بـ « لام كىْ » وهذا الخلاف لا أهمية له ، بالرغم من كثْرة استعمال « أنْ » الناصبة فى أفصح الأساليب ظاهرة ومضمرة . . .

ثانيهما : أن تقع بعد حرف عطف من حروف أربعة ويليه المضارع مباشرة هى : (الواو — الفاء — ثم — أو . . .) بشرط ألا يدل هذا الحرف على معنى من المعانى التى توجب إضمار « أنْ » ؛ (كالسببية مع : « الفاء » ، والمعية مع : « الواو » و « ثُمَّ » ، وكالتعليل ، والغاية ، والاستثناء مع : « أو »[1] . . .) وبشرط أن يكون المعطوف عليه اسما مذكوراً[2] ، جامداً محضًا (أى : اسمًا خالصًا من معنى الفعل) سواء أكان هذا الاسم المذكور الجامد مصدراً صريحًا[3] أم غير مصدر . أما المعطوف فهو المصدر المؤول من « أنْ » والجملة المضارعية بعدها .

فمثال « الواو » إذا كان المعطوف عليه مصدراً صريحًا : تعَبٌ وأحصِّلَ رزقى خيْر من راحة وأمُدَّ يدى للسؤال .

وقول القائل :

ولُبْس عباءة وتَقَرَّ عينى ... أحبُّ إلى من لُبس الشُّفُوفِ[4]

ومثالها إذا كان جامداً غير مصدر : لولا النخلُ فى الصحراء ويغذىَ البدوىَّ لم يجد قوته ، ولولا الآبارُ وتسقيَه لم يجد شرابه .

ومثال الفاء والمعطوف عليه مصدر صريح : إن اقتنائى الكتب فأستفيدَ منها ، كاقتنائى الحديقة اليانعة فأنتفعَ بثمارها ورياحينها . . .

---

(١) انظر ص ٣٢٧ ، ٣٧٢ .

(٢) وهذا هو الأغلب . ولا مانع من تصيده أحياناً . طبقاً لما سيجىء فى ص ٣٢٩ .

(٣) غير مؤول ولا متصيد .

(٤) جمع : شَفّ (مشددة الفاء ، مع فتح الشين وكسرها)وهو الثوب الرقيق الذى يكشف ما تحته كالحرير الغالى ونحوه .

ومثالها وهو جامد غير مصدر : إن البحر فأفكرَ فى عجائبه، كالقمر فأطلقَ خواطرى وراء أسراره .

ومثال « ثم » والمعطوف عليه مصدر صريح : إن التسرع فى الأمر ثم يُصلَحَ ، كالإهمال فيه ثم يُتداركَ ؛ كلاهما معيب ؛ يضاعف الجهد والعناء، ويضعف الأثر .

ومثالها وهو اسم جامد غير مصدر : إن الزروع ثم أعتمدَ على نفسى فى رعايتها لهى من خير الوسائل للغنى ، وإن المال ثم يساءَ التصرّف فيه لهو أشد دواعى، الشقاء .

ومثال « أو » والمعطوف عليه مصدر صريح : لا يرضى النابه بالتقصير أو يتداركَه ؛ وإنما رضاه بالكمال ، أو يقتربَ منه .

ومثالها وهو جامد غير مصدر قولك للمسافر : لن يَحُول البعد دون اتصالنا. فعندنا البريد والبرق أو يبادرَ أحدنا بزيارة أخيه . . . وهكذا .

فكل مضارع بعد حرف من الحروف الأربعة السالفة منصوب بأن مضمرة جوازاً، ويصح إظهارها، وكل مصدر مؤول من أن – المضمرة جوازاً، أو الظاهرة – وما دخلت عليه معطوف على اسم خالص قبلها، قد يكون مصدراً صريحاً، أو اسماً جامداً غيْر مصدر. ولابد – مراعاة للأغلب – أن يكون المعطوف عليه مذكوراً فى الكلام؛ فلا يصح أن يكون محذوفاً ولا أن يكون – فى الأغلب[1] – متصيداً متوهماً .

فإن كان المعطوف عليه اسماً غير صريح – بأن كان فيه معنى الفعل، كالمشتقات العاملة – لم يصح النصب ، نحو : الصارخة فيتألمُ العاقل هى النادبة . فالفعل: « يتألم » واجب الرفع ؛ لأنه معطوف على كلمة : « الصارخة » وهى اسم غير صريح إذ هى من المشتقات العاملة ؛ ففيها معنى الفعل ، ورائحته ، وواقعة موقعه ، من جهة أنها صلة « أل » الموصولة . والأصل فى الصلة أن تكون جملة ، فكلمة صارخة بمنزلة : « تصرخ » فكأن التقدير : « التى تصرخ »، فلما جاءت « أل »

---

(١) قد يكون متصيداً ، أحياناً – كما سبق فى رقم٢ من هامش الصفحة السالفة ، وكما يجىء فى ص ٣٢٩ .

الموصولة اقتضت العدول عن الفعل إلى اسم الفاعل : لأنها لا تدخل إلا على بعض المشتقات التي تصلح أن تكون صلة لها.

وإذا لم يصح العطف في المواضع السابقة لم يصح نصب المضارع تبعًا لذلك ، فيجب رفعه على اعتبار الواو ، والفاء ، وثم ، حروف استئناف ، والجملة بعدها مستقلة في إعرابها عما قبلها. وعلى اعتبار «أو» في هذا الموضع - خاصة - للاستئناف كذلك[1] .

• • •

(١) وفي موضع الإظهار الواجب والجائز ، والإضمار الواجب يقول ابن مالك في البيتين السابع والثامن :

وبينَ «لا» ، ولَام جَرٍّ التُزِمْ إظْهَارُ «أنْ» ناصِبَةً . وإنْ عُدِمَ... ـ ٧

«لا» ، فأنْ اعملْ مُظهرا أومُضمرًا . . . . ـ ٨

أي : يلزم إظهار «أن» الناصبة للمضارع إذا وقعت متوسطة بين «لا» بنوعيها ولام الجر . فإن عدمت «لا» فأعمل «أن» مظهرة أو مضمرة ؛ لأن الأمرين جائزان .

ثم انتقل في الشطر الأخير إلى الكلام على مواضع إضمارها وجوبًا وسيأتي في ص ٣١٧ .

وفي الموضع الثاني من مواضع إظهار «أن» الناصبة وإضمارها - جوازًا ، يقول ابن مالك في بيت واحد قبل البيت الذي ختم به الباب :

وإنْ عَلَى اسْمٍ خالِصٍ فِعلٌ عُطِفْ تَنْصِبُهُ «أنْ» ثَابِتًا أوْ مُنْحذِفْ ـ ١٨

- وستجيء له إشارة أخرى في ص ٣٩٧ حيث مكانه الذي ارتضاه ابن مالك -

يقول : إذا عطف المضارع على اسم خالص من رائحة الفعل . - ومعنى أنه خالص : جموده على الوجه الذي شرحناه - نصبته «أنْ» ثابتة في الكلام أو محذوفة ؛ (بمعنى: مقدّرة) ولم يذكر شيئاً من حروف العطف التي تستعمل هنا ، ولا شيئاً من الشروط والتفصيلات .

ويلاحظ أنه قال : تنصبه «أن» فأراد من «أن» الكلمة ، ثم عاد فقال : ثابتاً أو منحذف ، يريد : منحذفاً ؛ على إرادة الحرف «أن» . (انظر رقم «١» من هامش ص ٢٨١ وهامش ص ٣٧١) .

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

(ا) من المفيد سرد بقية أنواع : «أنْ» بإيجاز مناسب ؛ لشدة الحاجة إلى فهمها ، ولأنها تزيد «المصدرية المحضة» الناصبة للمضارع وضوحًا لا يكاد يتحقق إلا بعد عرض هذه الأنواع المختلفة ؛ عرضًا تتَبَيَّن به وجوه المشابهة والمخالفة .

والأنواع خمسة :

١ – المصدرية المحضة الناصبة للمضارع وجوبًا ، وقد سبق الكلام عليها[1] . .

٢ – المخففة[2] من الثقيلة – وهي من أخوات «إنّ» – وتعرف بعلامة من أربع :

(ا) أن تدخل مباشرة على فعل جامد[3] ، أو على حرف غير «لا» ؛ كقوله تعالى : (وأنْ ليس للإنسان إلا ما سعَى) ، وقول الشاعر :

أجِدَّكِ ، ما تَدْرِينَ أنْ رُبَّ ليلة   كأنَّ دُجاها من قُرُونِكِ يُنْشَرُ

(ب) أو : تقَع في كلام يدل على اليقين ، والتحقق ، والاعتقاد الثَّابت .

مثل : «أيقن» ، ومثل : «علِم ورأى» إذا أفادا اليقين والتأكد ، والاعتقاد الثابت. ويدخل في هذا كل الأفعال وغيْرها مما يفيد اليقين ؛ مثل : «اعترف» ، بمعنى : علِم وأقرّ ، وكذا : «خاف وحَذِر» ، – عند سيبويه وأصحابه – وما بمعناهما إذا كان الشيء المخُوف أو المحذور متيقنًا . ومن الأمثلة قول الشاعر :

وإذا رأيت من الهلال نموه   أيقنت أن سيكونُ بدراً كاملا . . .

ومثل : أعْلَمُ أن سيكونُ الجزاء على قدر العمل . وقول الشاعر ينصح :

---

(١) في ص ٢٨١ .

(٢) المخففة من الثقيلة ثنائية لفظاً ، ثلاثية بحسب أصلها قبل التخفيف – وقد سبق إيضاحها في الموضع الأنسب ، ج ١ م ٥٥ ص ٦١٠ – أما المصدرية فثنائية أصلا وحالا .

(٣) مثل : ليس – عسى – . . . و . . .

. . . .
. . . .

فإن عصيتم مقالى اليوم فاعترفوا أنْ سوف تلقَون خزيًا ظاهر العار

ومثل : يفرّ الشريف من الإساءة والتقصير ؛ مخافة أن يحاسبُه الضّمير .

وقد اجتمع اليقين ودخولها على حرف غير الحرف « لا » فى قول الشاعر :

تيقنت أنْ رُبّ امرئ خيل خائنًا أمينٌ ، وخوّان يُخال أمينا

(حـ) أو : تكون داخلة على جملة اسمية مسبوقة بجزء من جملة — لا بجملة كاملة — فيكون المصدر المؤول من « أنْ » المخففة وما دخلت عليه متممًا للسابقة ؛ كقوله تعالى : (وآخِرُ دعواهم أنْ الحمدُ لله رب العالمين)[1] ، فالمصدر المنسبك من « أنْ » وما دخلت عليه خبر المبتدأ : « آخِر » . وكقول الشاعر :

كفى حزَنًا أنْ لا[2] حياةَ هنيئةٌ ولا عملٌ يرضى به اللهُ ، صالح . . .

فالمصدر المؤول فاعل للفعل : كفى .

(د) أو : تكون داخلة على فعل مقصود به الدعاء ؛ نحو : صانك الله ورعاك ، وأنْ هيأ لك حياة سعيدة .

وأهم أحكامها :

أنها من أخوات « إنّ » ؛ فتنصب المبتدأ وترفع الخبر ، واسمها ضمير الشأن ، وخبرها جملة قد تحتاج إلى فاصل فى أغلب الأحوال .

ومن أحكامها : أنها تُسبَك مع معموليها فينشأ من السبك مصدر متصرف ، (أى : يعرب على حسب حاجة الجملة ؛ من مبتدأ ، أو خبر ، أو فاعل ، أو مفعول به ، أو سادّ مسدّ المفعولين . . . أو . . .) .

إلى غير هذا من الأحكام والتفصيلات الهامة التى عرضناها بأمثلتها فى مكانها الأنسب[3] .

---

(١) ستعاد الآية لمناسبة أخرى فى ص ٢٩٥ .

(٢) إذا وقعت « لا » بعد أن المخففة وجب فصلها كتابة — كما سيجىء فى « ب » من ص ٢٩٨ .

(٣) جـ ١ ص ٦١٦ م ٥٥ ، ص ٣٦٨ م ٢٩ ، ص ٥٨٣ م ٥٢ .

. . . .

. . . .

٣ ـ الصالحة لأن تكون مصدرية ناصبة للمضارع ولأن تكون مخففة لا تنصبه ؛ وهى الواقعة فى كلام يدل على الرجحان ؛ كأن يسبقها أحد الأفعال الآتية : (ظن ـ خال ـ علِم، التى بمعنى : ظن ـ حسب ـ حجا ...) فيرفع أو ينصب المضارع بعد كل فعل من هذه الأفعال ـ وما شابهها ـ على أحد الاعتبارين السالفين .

أما «أنْ» الواقعة فى كلام يدل على الشك ، أو على الطمع والرجاء والأمل ـ فليستْ إلا «المصدرية المحضة» الناصبة للمضارع وجوباً ـ كما أسلفنا[1] ـ فإن أجرِى الظن مجرى اليقين تأويلا ، جاز الأمران ، وبالنصب والرفع قرئ قوله تعالى : (أحسِب الناسُ أنْ يُتركوا) أو يتركون . . .

٤ ـ الزائدة : وهى التى يتساوى وجودها وعدمها ، من ناحية العمل ؛ إذ لا عمَل لها على الأصح ، وإنما أثرها معنوى محض ؛ هو تقوية المعنى وتأكيده ؛ (كالشأن فى الحروف الزائدة المهملة ، طبقاً للبيان الخاص بهذا فى صدر الجزء الأول ، عند الكلام على الحرف) وتقع ـ فى الغالب ـ بعد «لمَّا» الحينيّة[2] كالتى فى قوله تعالى : (فلمَّا أنْ جاء البشيرُ ألقاهُ على وجهه ، فارْتدَّ بصيراً) . والتى فى نحو : أجيبُ الصارخ لمَّا أن يكونُ[3] مظلوماً . برفع : يكونُ .

---

(١) فى ص ٢٨١ .

(٢) «لما» الحينية ، هى التى بمعنى : حين ، ووقت . وقد سبق تفصيل الكلام عليها فى باب : «الظرف» ج ٢ م ٧٩ ص ٢٧٥ .

(٣) وقوع المضارع بعد «لما» الحينية جائز ، ولكنه قليل . ولهذا الحكم بيان ذكرناه فى الجزء الثانى وهو بيان مفيد ، لا غنى عن الرجوع إليه ؛ لأهميته ، ولما حواه من سرد أنواع جواب «لمّا» ـ (م ٧٩ ص ٢٣٥) عند الكلام على الظرف : «لما» ـ حيث قلنا هناك :

قال الأشمونى فى الجزء الثالث ، أول باب : «إعراب الفعل» عند الكلام على أنواع «أنْ ..» ومنها «الزائدة» ما نصه : (الزائدة هى التالية «لمَّا» نحو قوله تعالى : «فلما أن جاء البشير») ... اهـ كلام الأشمونى .

وهنا قال الصبان : (قوله نحو : فلما أن جاء البشير . . .) وتقول : أكرمك لما أن يقومُ زيد ، برفع المضارع . فارضى » اهـ كلام الصبان نقلا عن الفارضى .

وهذا النص صريح فى جواز دخول «لمّا» على المضارع قياساً إذا كان مسبوقاً بأنْ الزائدة ، والعجيب أن الصبان يأتى به هنا جليا واضحاً ليكمل ما فات الأشمونى ثم ينسى هذا فى الجزء الرابع أول باب : «الجوازم» عند الكلام على «لما» الجازمة ؛ فقد احترز الأشمونى فوصفها بأنها أخت «لم» وقاله هذا الاحتراز =

. . . .

. . . .

أو بين الكاف ومجرورها ، كقول الشاعر يصف امرأة :

ويوما تُوَافِينا[1] بوجْه مُقَسَّم[2] كأنْ ظبية تعطُو[3] إلى وارق[4] السَّلَم[5]

أو بين « لَوْ » وفعل مذكور للقسم ؛ كقول الشاعر :

فأقسِمُ أنْ لَوْ التَقَيْنا وأنتُمُ لكان لكم يومٌ من الشر ، مظلم

أو بين « لو » وفعل للقسم محذوف ؛ كقول الشاعر :

أمَا واللهِ أنْ لو كنت حُرًّا وما بالحرّ أنت ولا العتيق[6] . . .

ومن الزائدة أيضًا — فى رأى بعض النحاة — الواقعة بعد جملة مشتملة على القول وحروفه نَصًّا ؛ مثل : قلت للمتردد : أنْ أقْدِم . . . ، عند من يُصَوِّب هذا

= لإخراج « لما الحينية » و« لما الاستثنائية » لأن هاتين لا يليهما المضارع . فيقول الصبان تعليقاً على هذا وتأييداً له ، ما نصه : « أى : كلامه فيما يليه المضارع ، فلا حاجة إلى الاحتراز منهما » . اهـ . فهو يكتفى بهذا ، ساكتا عما قاله الأشمونى من أن المضارع لا يجىء بعد « لما الحينية » « ولما الاستثنائية » . وهنا احتمال آخر ولكنه ضعيف ؛ هو أن يكون المراد من منع دخول « لما الحينية » على المضارع هو دخولها المباشر بغير فاصل بينهما من « أنْ » أو غيرها .

وكما نسى هذا فى باب « الجوازم » نسيه أيضاً فى باب « جمع التكسير » — ج ٤ — عند الكلام على صيغة : « فَعُول » واطرادها ؛ وبيت ابن مالك : « وبفُعول فَعِل » « نحو : كبد ... » حيث قال الأشمونى عنها فى ذلك الباب : " ظاهر كلام المصنف هنا موافقة التسهيل ، فإنه لم يذكر فى هذا النظم غالباً إلا المطرد ، ولما يذكر غيره يشير إلى عدم اطراده غالباً بقد ، أو نحو : قلّ .. أو نَدر .. " اهـ وهنا قال الصبان ما نصه :

(قوله : ولما يذكر غيره . . . إلخ .) تركيب فاسد ؛ لأن « لما الحينية » لا تدخل إلا على ماض . اهـ كلام الصبان . وفى كلامه هذا مجال للاحتمال السالف الضعيف .

فبأى الرأيين نأخذ ؟ بالأول لأنه نص صريح فيه تيسير ، ولكن حظه من القوة والسمو البلاغى أقل كثيراً من الآخر الذى منه أكثر النحاة .

(١) تأتينا .
(٢) جميل حسن .
(٣) تمد عنقها وتميله .
(٤) وارق : أى : به أوراق .
(٥) السَّلَم : شجر .
(٦) الشريف كريم الأصل .

. . . .
. . . .

التركيب ، – كما سيجيء هنا فى الكلام على المفسرة[1]– وقد وردت زيادتها بعد « إذا » فى قليل من المسموع الذى لا يقاس عليه .

٥ – الجازمة . وهى لغة لإحدى القبائل العربية[2] ؛ نحو : أواصل العمل إلى أنْ يكتملْ ، أو : أن ينتهِ وقتُه . والأفضل إهمال هذه اللغة اليوم ؛ منعًا للخلط والإلباس .

٦ – الضمير :

تكون « أنْ » ضميراً للمتكلم عند بعض العرب – بمعنى : « أنا » ؛ فيقول : أنْ جاهدت فى الله حقّ الجهاد ؛ بمعنى : أنا جاهدت . . . أما مجيئها للمخاطب مذيلة ببعض حروف تدل على فروعه المختلفة فهو الشائع بين القبائل[3] ؛ نحو : أنتَ – أنتِ – أنتما – أنتم – أنتن .

٧ – المُفَسِّرة :

وهى حرف مهمَل[4] . والغرض منه : إفادة التبيين والتفسير ، مثل : « أىْ المفسِّرة » فكلاهما حرف تفسير ؛ ولهذا يصح إحلال « أىْ » محل « أنْ » .

ولا تكون « أنْ » مفسرة إلا بثلاثة شروط مجتمعة :

أولها : أن تسبقها جملة مستقلة كاملة ، فيها معنى القول دون حروفه .

ثانيها : أن يتأخر عنها جملة أخرى مستقلة ، تتضمن معنى الأولى ، وتوضح المراد منها .

ثالثها : ألا تقترن « أنْ » بحرف جر ظاهر أو مقدر .

(ومن الشرط الثانى يتبين أن الذى يقع به التفسير هو الجملة المتأخرة : أما الحرف

---

(١) انظر رقم ٤ من هامش ص ٢٩٥ ، الآتية ، ثم ص ٢٩٧ وفى هذه الصفحة نوع آخر من الزائدة.

(٢) عرض بعض النحاة لها أمثلة من الشعر ، وصفها غيره بأنها لا تصلح للاستشهاد لأسباب صحيحة قوية . ولكن صحتها وفساد تلك الأمثلة لا يقدحان فى الأمر الواقع ، وهو وجود قبيلة عربية تجزم بالحرف : « أنْ » .

(٣) سبق تفصيل الكلام على هذا الضمير من نواحيه المختلفة فى الباب الخاص بالضمير – ج ١ –

(٤) لا عمل له ، ولا يتأثر بعامل .

. . . .

. . . .

« أنْ » فمجرد أداة ، أو آلة ، أو رمز ، ففى الكلام مجاز مرسل ، علاقته الآلية) .

فإذا استوفت الشروط الثلاثة كانت مفسِّرة لمفعول الفعل الذى قبلها ؛ إن كان متعديًا ، سواء أكان المفعول ظاهراً أم مقدراً . فالظاهر كالذى فى قوله تعالى ، يخاطب موسى : (... إذ أوحينا إلى أمك ما يوحَى ؛ أنْ اقذفيه فى التابوت فاقْذِفيه فى اليم ...) فـ « ما يوحى» هو عين « اقذفيه فى اليم » معنًى ... ، والمقدر كالذى فى قوله تعالى[1] فى قصة نوح : (فأوحينا إليه أن اصنع الفُلْك ...) على تقدير : أوحينا إليه شيئاً ؛ هو : اصنع . ويصح أن تكون « أنْ » هنا زائدة ، والمعنى[2] : أوحينا إليه لفظ : « اصنع » .

وإن لم يكن الفعل متعديًا فالجملة التفسيرية لا محل لها — كما سيجىء .

فإن لم يسبقها جملة كاملة كانت — فى الغالب — مخففة من الثقيلة ؛ كالتى فى قوله تعالى : (وآخرُ دعواهم أنْ الحمدُ لله ربِّ العالمين) لأن ما قبلها مبتدأ لا خبر له إلا « أنْ » وما دخلت عليه . وهذا ينافى التفسيرية ؛ لأنها لمحض التفسير — لا للتكميل — فتقتضى أن يكون قبلها جملة تامة ؛ كما سلف[3] .

وإن كان قبلها جملة تامة ولكنها مشتملة على حروف القول وجب اعتبار « أن » زائدة لا مفسرة ؛ نحو : قلت له : أنْ افعل[4] — كما سبق[5] عند الكلام على « أنْ» الزائدة — .

---

(١) فى سورة : « المؤمنون » (وستعاد الآية لمناسبة أخرى فى ص ٢٩٧) .

(٢) انظر ص ٢٩٧ .

(٣) فى : (ﻫ) من ص ٢٩١ .

(٤) جاء فى حاشية الصبان فى هذا الموضع عند الكلام على « أن » الناصبة المضارع ما نصه : «قلت له : أنْ افعل — ليست مفسرة ؛ لوجود حروف القول — ولا يقال مثل هذا التركيب ، لعدم وجوده فى كلامهم ؛ لأن الجملة تقع مفعولا لصريح القول [يريد : من غير أن] وعلى تسليم أنه يقال — لا تجعل « أنْ » فيه تفسيرية ، بل زائدة . وجوز الزمخشرى فى قوله تعالى : «[ما قلت لهم إلا ما أمرتنى به أن اعبدوا الله] اعتبار « أن » مفسرة على تأويل : « قلت » بأمرت . واستحسنه فى المغنى . قال : وعلى هذا فمنى شرطهم ألا يكون فى الجملة التى قبلها حروف القول ، أى : باقيا — هذا القول — على حقيقته ، غير مؤول بغيره » . ا ﻫ . هذا ، وفى الصفحة التالية ما يتمم الموضوع ، ويزيده بياناً .

(٥) فى ص ٢٩٣ .

. . . .

. . . .

وإن لم يتأخر عنها جملة امتنع مجيء «أنْ»؛ فلا يقال: «أرسلت إليك ما يليق: «أنْ» مدحاً» . فيجب حذف: «أنْ» أو الإتيان بكلمة: «أيْ المفسرة» .

وإن اقترنت بحرف جر ظاهر أو مقدر فهى «مصدرية». لاختصاص حرف الجر بالدخول على الاسم، ولو كان الاسم مصدراً مؤولا؛ كالمثال السابق، وهو: (فأوحينا إليه أن اصنع الفُلْكَ . . .) إن جعلنا التقدير: فأوحينا إليه بصنع الفلك . .. على معنى: وأشرنا إليه (أى: عليه) بصنع الفلك. ولم نجعله على تقدير حذف المفعول والاستغناء بتقديره عن تقدير حرف جرْ محذوف .

بقى شيء هام؛ هو: إعراب الجملة الواقعة بعد «أن» المفسرة. قال صاحب المغنى: (الجملة المفسرة لا محل لها مطلقاً) . ولكن الصبان فى حاشيته ناقش هذا عند الكلام على «أنْ» المفسرة. وقال: إن الجملة المفسرة التى لا محل لها من الإعراب هى الجملة التى ليست فى معنى المفرد، كالتى فى مثل: (محمداً أكرمته) إذ الأصل: أكرمتُ محمداً أكرمته — أما التى تفسر المفعول بعد «أنْ» — فالظاهر أنها فى محل نصب، تبعاً لما فسرته؛ لأنها فى معنى هذا اللفظ، فيحل المفرد محلها. ثم أيد الصبان رأيه هذا بكلام نقله عن بعض المحققين .

وإذا كان لها محل من الإعراب كالمفرد الذى تفسره فما موقعها؟ أتكون مفعولا مثله، أم بدلا، أم عطف بيان؟

تكون بدلا أو عطف بيان؛ لأن البدل والبيان هما اللذان يسايران التفسير ويناسبانه؛ (كما سبق فى بابهما ج٣ ص ٩٩م ١١٧ ... وص ٤٨٦م ١٢٣ ...

وشيء آخر هامٌ أيضاً:

إذا جاء بعد «أنْ» الصالحة للتفسير مضارع مسبوق بكلمة: «لا» نحو: أشرت إليه أن لا يفعل، جاز رفعه على اعتبار «لا» نافية. وجزمه على اعتبارها ناهية، و«أنْ» فى الحالتين مفسرة[1]، وجاز نصبه على اعتبار «لا» نافية، و «أن»

---

(١) فى هذا المثال — وأشباهه — تكون الجملة بعدها مفسرة للجملة قبلها، لعدم وجود مفعول ظاهر =

. . . .
. . . .

مصدرية[1] . فإن حذفت « لا » امتنع الجزم ، وصح الرفع أو النصب .

لكن صرح الصبان بأنه يصح على الجزم بلا الناهية اعتبار « أنْ » مصدرية ؛ اعتماداً على الرأى الأصح الذى يبيح دخولها على الأمر والنهى ، . . . وقد جاء فى حاشية الخضرى ما نصه[2] :

(وصْل « أن » بالماضى اتفاق ، وبالأمر[3] عند سيبويه ، بدليل دخول الجار عليها فى نحو : كتبت إليه بأن قم أو لا تقعد . إذ لا يدخل إلا على الاسم ، فتؤول بمصدر طلبى ، أى : كتبت إليه بالأمر بالقيام ؛ كما قدر الزمخشرى فى قوله تعالى : (إنا أرسلنا نوحًا إلى قومه أنْ أنذرْ قومك) ، أى : بالأمر بالإنذار ، فلا يفوت معنى الطلب . وردّه الدّمَامينى بأن كل موضع وقع فيه الأمر هو محتمل لكون « أنْ » فيه تفسيرية ؛ بمعنى : « أىْ » ؛ كهذه الآية ، ونحو : (فأوحينا إليه أن[4] اصنعْ الفلكَ . . .) ونحو (وإذ أوحيْتُ إلى الحواريينَ أنْ آمنوا بى وبرسولى) . ونحو : (وانطلق الملأ منهم أن امشُوا . . .) ، أى : انطلقت ألسنتهم[5] فكل ذلك — إن لم يقدر فيه الجارّ — هى فيه إمّا تفسيرية ؛ (لسبقها بجملة فيها معنى القول دون حروفه ؛ ووقوع جملة بعدها ، وخلوها من الجار لفظًا) ، ولا حاجة إلى تقديره كما يقول سيبويه ، — وإما زائدة ؛ كالمثال : (أى :

=أو مقدر تفسره ؛ لأن الفعل قبلها لازم ، فالجملة التى بعدها لا محل لها من الإعراب ، بناء على ما سبق من كلام المغنى والصبان .

(١) وتكون مصدرية مع انطباق شروط المفسرة عليها على اعتبار آخر : هو أن الفعل الذى قبلها لازم يتعدى بحرف الجر ، وأن الحرف الجار محذوف ، وبهذا التأويل تخرج من عداد المفسرة ؛ لأن المفسرة — كما سبق — لا تقترن بحرف الجر مطلقاً ، (لا ظاهراً ولا مقدراً) وتدخل فى عداد المصدرية ، وليس فى هذا التأويل تكلف ؛ لأن حذف حرف الجر قياسى قبل « أنْ وأنّ » إذا كان الفعل قبلهما لازماً .

(٢) ج ١ أول باب الموصول .

(٣) والمراد به ما يشمل النهى أيضاً — كما يتضح من التمثيل الآتى — ؛ لأن النهى أمر بالكف وطلب الامتناع .

(٤) انظر ص ٢٩٤ . حيث الكلام على المفسرة .. و ..

(٥) ليس المراد بالانطلاق المشى ، وإنما المراد: انطلاق الألسنة ، كما أن المراد بالمشى هنا هو الاستمرار على الشىء ، وليس المشى المعروف .

. . . .
. . . .

كتبت إليه بأن قم) ، أى : بهذا اللفظ . زيدت «أن» كراهة دخول الجار على الفعل ظاهراً ، وإن كان فى الواقع اسما ، لقصد لفظه) .

وإذا دخلت «أنْ» على الماضى والأمر باعتبارها مصدرية فإنها لا تغير زمنهما ، ولا يكون لهما محل تنصبه ؛ — كما جاء فى المغنى عند الكلام عليها. — خلافًا لرأى ضعيف آخر .

(ب) انتهينا من الكلام على «أنْ» من وجهتها النحوية واللغوية وبقيت ناحية تتصل بإظهارها أو عدم إظهارها فى النطق وفى الكتابة إذا وقعت بعدها «لا» . أما مع غير «لا» فتظهر فى الحالتين.

١ — فيجب حذف النون فيهما إن كانت «أن» مصدرية ناصبة للمضارع المسبوق «بلا» النافية ، أو : «   » الزائدة ، نحو : شاع ألا يُخفق الإنسان فى الوصول للكواكب — (ما منعك ألا تسجدْ إذ أمرتُك) والحذف هنا معناه عدم ظهورها فى الكتابة وفى النطق ، فهى مدغمة فى «لا» وإدغامها يمنع ظهورها خطًّا ونطقًا . . .

٢ — ويجب إظهارها فى الكتابة ، وإبرازها خطًّا لا نُطقًا إن كانت غير ناصبة للمضارع ؛ سواء أكان بعدها اسم ، أم فعل ؛ نحو : تيقنت أنْ لا أسافرُ — أشهدُ أنْ لا إلهَ إلا اللهُ ، فتظهر فيهما خطًّا ، وتدغم فى «لا» عند النطق .

• • •

ـــ الثانى : لَن :

وهو حرف(١) ، يفيد النفى بغير دوام ولا تأبيد إلا بقرينة خارجة عنه . فإذا دخل على المضارع نفَى معناه فى الزمن المستقبل المحض ـ غالبًا(٢) ـ نفيًا مؤقتًا يقصُر أو يطُول من غير أن يدوم ويستمر ، فمَن يقول : لن أسافر ، أو : لن أشرب ، أو : لن أقرأ غداً ، أو نحو هذا . . . ، فإنما يريد نفى السفر ـ أو غيره ـ فى قابل الأزمنة مدة معينة ، يعود بعدها إلى السفر ونحوه ، إن شاء ، ولا يريد النفى الدائم المستمر(٣) فى المستقبل ، إلا إن وجدت قرينة مع الحرف « لن » تدل على الدوام والاستمرار .

أشهر أحكامه :

١ ـ أنه مختْص بالمضارع ، ينصبه بنفسه ، ويخلص زمنه للمستقبل المحض غالبًا(٢) ؛ ولهذا كان نفيه لمعنى المضارع مقصوراً على المستقبل غالبًا ـ كما تقدم ـ نحو قوله تعالى : (لن تنالُوا البِرَّ حتى تُنفقوا مما تُحِبُّون) .

٢ ـ جواز تقديم معمول مضارعه عليه (أى : على « لن ») ؛ كقول الشاعر :

مَهْ ـ عاذلى(٤) ـ فهائماً لن أبرحَا   بمثلِ أوأحسَن من شمس الضحا

فكلمة : « هائماً » خبر للمضارع المنصوب بـ«لَنْ» ، وقد تقدمت على الناصب.

---

(١) هو حرف غير مركب . أما ما يعرض له بعض النحاة من الكلام على أصل مادته وبنيته ، (وأن أصله « لا أن » أو . . . أو . . .) فلا يصح الوقوف عنده ، ولا الالتفات إليه ؛ لعدم جدواه .

(٢ و ٢) لأنه قد ينفى زمنه المستقبل المتصل بالحال ؛ كآية : (فلن أكلم اليوم إنسيا). فقد نفى الحال الممتد إلى المستقبل .

(٣) يدل على هذا قوله تعالى : (فلن أكلم اليوم إنسيا) فلو كانت «لن» تفيد تأبيد النفى فى المستقبل المحض (الخالص) لوقع التعارض بينها وبين كلمة : «اليوم» فى الآية ، لأن اليوم محدد معين ، وهى غير محددة ولا معينة . ولوقع التكرار المعيب فى قوله تعالى : (. . فتمنوا الموت إن كنتم صادقين ، ولن يتمنوه أبداً . .) فما فائدة كلمة «أبداً» التى تدل على التأبيد إن كانت «لن» تدل عليه؟ أما التأبيد فى قول الشاعر :

إن العرانين تلقاها محَسَّدةً   ولن ترى للئام الناس حسّادا

وفى قوله تعالى : (إن الذين تدعون من دون الله لن يخلقوا ذباباً ولو اجتمعوا له . . .) فبسبب قرينة خارجية ، هى العلم القاطع المستمد من المشاهدة الصادقة الدائمة .

(٤) يا عاذلى .

٣ – عدم الفصل بينه وبين مضارعه ، إلا للضرورة الشعرية ؛ كالتى فى قول القائل :

لن – ما رأيت أبا يزيد مقاتلاً – أدعَ القتال وأشهدَ[١] الهيجاءَ

والأصل : لن أدعَ القتال . . . ما رأيت أبا يزيد . . . وأجاز بعضهم الفصل بالظرف أو بالجار والمجرور ؛ لأن شبه الجملة يُتوسّع فيه . . .

٤ – أنه قد يتضمن مع النفى الدعاء أحيانًا ؛ كقول الشاعر :

لن تزالوا كذلكم ، ثم لازلْـ ـتُ لكم خالداً خُلودَ الجبالِ

ومنه قوله تعالى على لسان موسى : (قال ربِّ بما أنعمتَ علىّ ؛ فلن أكون ظهيراً للمجرمين) لأن أدب المتكلم مع ربه ، وجهله بالغيب ، يقتضيان أن يكون الكلام متضمنًا الدعاء ، لا النفى القاطع لأمر يكون فى المستقبل ، لا يدرى المتكلم عنه شيئاً ؛ فكيف يقطع فيه برأى حاسم ، وأنه سيظل خالداً لأعدائه خلود الجبال ؟

٥ – أنه – بمعناه السابق – حرف جزم عند بعض العرب القدامى[٢] ؛ فيقول قائلهم : لن أنطقْ لغواً ، ولن أشهدْ زوراً . . . ، بجزم الفعلين . وليس من المناسب اليوم محاكاة هذه اللغة ؛ حرصًا على الإبانة ، وإبعاداً للخلط واللبس .

* * *

الثالث : كىْ

وهو حرف متعدد الأنواع ؛ يعنينا منها : النوع المصدرى المحض ، المختص بالدخول على المضارع ، وبنصبه وجوبًا بنفسه مباشرة ، لا « بأن » المضمرة وجوبًا كما يرى بعض النحاة .

---

(١) المضارع : « أشهد » ، إما مرفوع على الاستئناف . وإما منصوب بأن المضمرة جوازاً لعطفه على اسم صريح ؛ هو المصدر : « قتال » – طبقاً للقاعدة الخاصة بهذا ، وقد سبقت فى ص ٢٨٧ – والتقدير : لن أدع القتال ، وأن أشهد الهيجاء . أى : لن أدع القتال ، وشهود الهيجاء . . . ولا يجوز عطف « أشهد » على المضارع المنصوب قبلها ؛ وهو : « أدع » لئلا يفسد المعنى ؛ إذ يكون المعطوف منفياً كالمعطوف عليه ، فيكون التقدير : لن أدع القتال ، ولن أشهد الهيجاء . وهذا غير المراد .

(٢) جاء هذا الحكم فى كثير من المراجع النحوية بصيغة تدل على الشك فى صحته ؛ بدليل أن « المغنى والأشمونى » اشتركا فى النص الآتى : (وزعم بعضهم أنها قد تجزم) اهـ وبدليل عبارة « الخضرى » ونصها : (قيل : والجزم بها لغة) وساقت المراجع السالفة بيتين استشهاداً للجزم .

وعلامة مصدريته الخالصة وقوعه بعد لام الجر مع عدم وقوع «أن» المصدرية بعده (فى الرأى الأرجح) لا، ظاهرة ولا مضمرة؛ إلا فى حالة الضرورة، أو التوكيد اللفظى؛ نحو: منَحنا اللهُ الحواس لكى نستخدمَها فى تحصيل العلم، وإنجاز مطالب العيش. وزوّدنا بالأمل الكبير؛ لكيلا يستبدّ بنا اليأس فيُحرقَنا بناره.

ويشتهر هذا النوع باسم: «كىْ المصدرية». وهو مثل: «أنْ» المصدرية معنى، وعملا، وسبكًا[1]؛ ولهذا لا يصح وقوع «أنْ المصدرية» بعده، إلا فى حالة الضرورة أو التوكيد اللفظىّ – كما تقدم –، وبالرغم من هذا فوجود «أن المصدرية»، بعده فى هاتين الحالتين غير مستحسن.

وتشتهر لام الجر التى قبل «كى» باسم: لام التعليل» لأن ما بعدها علة لما قبلها من كلام مثبت[2].

وأهم أحكام «كى» المصدرية:

١ – وجوب نصبها المضارع بنفسها، وتخليص زمنه للمستقبل – غالبًا – فهى كسائر النواصب فى هذا التخليص.

٢ – وجوب اتصالها بالمضارع مباشرة وعدم الفصل بينهما، بغير، «لا» النافية وحدها – كالتى فى المثال السالف[3] – أو «ما» الزائدة وحدها، أو هما معًا بشرط تقديم «ما». ومثال الفصل «بما» الزائدة: امنح نفسك قسطها من الراحة

---

(١) بين الحرفين بعض فروق؛ أهمها: تصرف «أنْ المصدرية» مع صلتها؛ بأن يقع المصدر المؤول منهما مبتدأ، وفاعلا، ومفعولا، ومجرورًا بحروف الجر المختلفة، وغير هذا من المواقع الإعرابية المتعددة. أما «كى المصدرية» فغير متصرفة؛ فالمصدر المنسبك منها ومن الجملة المضارعية بعدها لا يكون إلا مجرورًا باللام.

(٢) وهذه «اللام» هى التى تدل وحدها على «التعليل» أما «كى» التى بعدها . . . فتجردة للمصدرية ولا دخل لها بالتعليل. فإن كان الكلام قبل اللام منفيا فقد تكون علة لما قبلها أو لا تكون، على حسب البيان الآتى عند عودة الكلام عليها، والموازنة بينها وبين لام الجحود، فى «ب» من ص ٣٢١.

(٣) إذا توسطت كى بين لام الجر ولا النافية وجب وصل الثلاثة فى الكتابة. وإن لم توجد لام الجر فصلت «كى» عن «لا». تطبيقًا لقواعد الإملاء الحالية؛ كقول الشاعر:

وإنى لأنسَى السرّ كى لا أذيعه ... فيا من رأى شيئًا يصان بأن ينسى!!

(انظر رقم ٣ من هامش ص ٣٠٥).

لكيْما تنشطَ وتقوى . وقول الشاعر :

ولقد لحنْتُ[1] لكم لكيْما تفهموا ووحيْتُ[2] وحيًا ليس بالمرتاب

ومثال الفصل بهما معاً : لا تتعرض للشبهات لكيْما لا يصيبَك التجريح بحق وغير حق ، وقول الشاعر :

أردت لكيما لا ترى لىَ عثْرة ومن ذا الذى يُعطَى الكمال فيكمل ؟

والفصل « بلا » النافية وحدها لا يمنع النصْب — باتفاق — أما الفصل بـ « ما » الزائدة وحدها ، أو بهما معًا فالراجح أنه لا يمنع أيضًا .

٣ — وجوب سبكها مع الجملة المضارعية[3] التى بعدها مصدرًا مؤولا يعرب مجرورًا باللام ؛ فهو مصدر غير متصرف ، بخلاف المصدر المنسبك من « أن المصدرية » — وما دخلت عليه فهو مصدر متصرف حتمًا[4] . . . .

ونشير هنا إلى أسلوب فصيح شائع يقع فيه المضارع المسبوق بلام التعليل منصوبًا ، كقوله تعالى : (إنّا فتحْنا لك فتحًا مبينًا ؛ ليغفرَ لك الله ما تقدم منْ ذنبك ، وما تأخر . . .) فما الذى نصب المضارع : « يغفر » ؟

قيل منصوب « بأنْ » مضمرة جوازًا بعد اللام ، وقيل منصوب بـ « كىْ » مضمرة جوازًا بعدها عند الكوفيين . وقد يكون الرأى الأول هو الأنسب ؛ لأن الأكثر هو إضمار « أنْ » ، ويشيع عملها ظاهرة ، ومضمرة ، وجوبًا[5] ، أو جوازًا . . .

---

(١) أوضحت وبينت . (٢) أخبرت .

(٣) الطرق المستعملة فى سبك « المصدر المؤول » ، والأسباب الداعية لاستعماله دون المصدر الصريح — موضحة تفصيلا — فى ج ١ م ٢٩ ص ٢٩٩ عند الكلام على : « الموصولات الحرفية » .

(٤) انظر رقم ١ من هامش من الصفحة السابقة .

(٥) انظر «ب وح» من ص ٢٨٥ وص ٤٠٢ — حيث بيان السبب . وفى : (لن ، وكى وأن) يقول ابن مالك :

وبِلَنْ انْصِبْهُ ، و« كَىْ » ، كَذَا « بأَنْ » لا بَعْدَ عِلمٍ . والَّتى من بَعْدِ ظَنْ . . . — ٢

فانْصِبْ بِهَا ، وَالرَّفْعَ صَحِّحْ ، واعْتَقِدْ تَخْفِيفَهَا مِنْ « أَنَّ » ؛ فهْوَ مُطَّرِدْ — ٣

يقول : انصب المضارع بالحرف « لن » ، والحرف « كى » وكذا بالحرف « أنْ » بشرط ألا يكون الحرف : « أنْ » واقعاً بعد ما يفيد العلم واليقين ، أما إن كانت الأداة « أنْ » واقعة بعد ما يفيد الظن=

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

١ – قلنا[١] : إن «كى» حرف متعدد الأنواع ...، أشهرها النوع المصدرى السالف الذى أوضحناه[١]، ومما يزيده بياناً وجلاء ويتمم الفائدة عرض بقية الأنواع فى إيجاز مناسب :

الأنواع كلها أربعة :

(أ) «كى» المصدرية المحْضة المختصة بالمضارع ونصبه وجوباً. وقد سبقت[١].

(ب) «كى التعليلية المحضة» وهى حرف جر يفيد التعليل (أى : يفيد أن

«فانصب بها المضارع إن شئت، وصحح الرفع إن شئت» (أى : اعتبره صحيحاً)، واعتقد أنها فى صورة الرفع مخففة من «أنّ» الثقيلة التى هى من أخوات «إنّ». ثم بين بعد ذلك أنْ بعض القبائل يهمل «أنْ» الناصبة للمضارع وجوباً؛ حملا على أختها «ما المصدرية» فكلاهما عنده لا ينصب .. قال :

وبعضُهم أَهْملَ : «أنْ» ؛ حملًا على «ما» أختِها حيثُ استحقتْ عَمَلَا — ٤

(تقدير البيت : وبعضهم أهمل «أن» حيث استحقت عملا؛ حملا على أختها : «ما» المصدرية فإنها لا تعمل) .

يريد : أن بعض العرب أو النحاة – يهمل «أنْ» فى كل موضع تستحق فيه أن تنصب المضارع . وسبب إهمالها حملها على «ما» المصدرية التى لا تعمل، بالرغم من مشابهتها «أنْ» فى المعنى .

والإهمال مقصور على «أنْ» المصدرية التى تستحق العمل فى المضارع– كما سبق–. أما غيرها من بقية أنواع «أنْ» كالمخففة من الثقيلة وغيرها فلا دخل لها بهذا، فلكل نوع حكمه الخاص به . وعلى هذا الأساس يجب – فى بيت ابن مالك – تعليق الظرف : «حيث» بالفعل الماضى : «أهمل»؛ ليستقيم المعنى المراد .

وقبل أن يتمم الكلام على : «أنْ» المصدرية الناصبة، انتقل إلى: «إذن» الناصبة، ثم عاد إلى إتمام الكلام على «أنْ» فسرد حالات إظهارها وإضمارها، جوازاً ووجوباً فى الحالتين؛ فقال :

وبينَ «لا» ولَام جَرٍّ الْتُزِمْ . . . . — ٧

وقد شرحنا هذا البيت ونصف الذى يليه مما له علاقة بالبحث فى المكان المناسب ص ٢٨٩ . ويعاد ذكره لمناسبة فى ص ٣١٢ .

(١) فى ص ٣٠٠ .

. . . .

ما بعده علة لما قبله من كلام مثبت(١)، غالبًا ؛ فهى بمنزلة « لام التعليل » السابقة(٢) معنى وعملا . » ولها أربع صور :

الأولى : أن تدخل على « ما » الاستفهامية ، — للسؤال عن العلة — فتجرها ؛ نحو : كيْمَ تكثُر الغابات فى المناطق الاستوائية ؟ بمعنى : لِمَ تكثُر الغابات . . ؟ ولا يصح أن تكون هنا مصدرية ؛ لوجود فاصل قوىّ بينها وبين المضارع ، ولفساد التركيب والمعنى على المصدرية .

الثانية : أن تدخل على : « ما » المصدرية فتجر المصدر المؤول : كقول الشاعر :

إذا أنت لم تنفع فضُرّ ؛ فإنما ... يُرَجَّى الفتى كيْما يضرُّ وينفعُ

أى : يُرَجَّى الفتى « كىْ » الضرِ والنفع ؛ بمعنى : للضر والنفع(٣). فلا يصح — فى الراجح — اعتبارها مصدرية ؛ لوجود الفاصل ، ولأن الحرف المصدرى لا يدخل على حرف مصدرى — فى الفصيح إلا لتوكيد لفظى فى بعض الحالات ، أو لضرورة شعرية ، وكلاهما غير مستحسن هنا . . .

الثالثة : الداخلة على : « لام الجر » كقول الشاعر يفتخر بكرمه :

فأوقدتُ نارى كى ليُبْصَرَ ضَوْءُها ... وأخرجتُ كلبى وهو فى البيت داخلُه

ولا يصح اعتبارها مصدرية ؛ لوجود الفاصل . أما هذا المضارع المنصوب بعدها فناصبه : « أن » المضمرة جوازاً بعد لام التعليل .

الرابعة : الداخلة على « أن » المضمرة وجوبًا — عند البصريين — ؛ نحو : أخلصُ فى عملى كى أرفعَ شأن وطنى وهذا على اعتبار الناصب للمضارع عندهم

---

(١) انظر رقم ٢ من هامش ص ٣٠١ ؛ و « ب » من ص ٣٢١ .

(٢) فى ص ٣٠١ .

(٣) وقيل إن « ما » زائدة ، كفتها عن العمل — تبعاً لبعض الآراء — وليست مصدرية ، والمصدر منسبك من « كى » الملغاة وصلتها . وعلى هذا تكون لام الجر مقدرة قبلها . وقدخل « كى » فى عداد المصدرية الناصبة ، ولكنها لم تنصب بسبب « ما » .

. . . .
. . . .

هو: «أنْ» المصدرية المضمرة وجوبًا، وليس «كي»؛ لأن الحرف المصدرى، لايدخل على نظيره ولو كان مقدراً – فى فصيح الكلام إلا على الوجه السالفْ. وظهور «أنْ» هذه أحياناً بعد «كى» ضرورة على هذا الرأى البصرى، كقول الشاعر:

فقالت أكلَّ الناس أصبحتَ مانِحاً لسانك كيما أنْ تغُرَّ وتَخدعا[1]

والكوفيون يجيزون وقوع «أن» الظاهرة – بعد «كي» فى الاختيار ويجعلون الناصب عند اجتماعهما هو: «كي»؛ لسبْقها، مثل: اسمعْ الموسيقَى كي أن تهدأَ أعصابك، واستمعْ بالغناء كي أن تنتعشَ ...، ورأيهم هو السديد الذي يحسن الأخذ به، ويؤيد ظهور «أنْ» المصدرية أن إضمارها بعد «لام التعليل» جائز لا واجب عند الفريقين

فالحرف «كي» فى الصور الأربعة السالفة بمنزلة لام الجر معنى وعملا. فإن وقعت بعده لام الجر كانت مؤكدة له، وكان النصب عند البصريين بأن مضمرة وجوبًا كما سبق، وإضمار «أن» هنا وجوبًا عندهم هو موضع سادس يزاد على المواضع الخمسة الآتية (فى ص ٣١٧) التى يجب فيها الإضمار، والتى يزاد عليها: «ثم» عند الكوفيين

(ح) «كي» الصالحة للمصدرية و«للتعليلية» ولها صورتان:

الأولى: «كي» المجردة من «لام الجر» قبلها، ومن «أن» المصدرية بعدها[2] نحو: صن لسانك كي تسلم من ألسنة الناس، وادخر بعض مالك كي ينفعك عند تقلب الأيام». وقول شاعر قصير:

إذا كنت فى القوم الطوال علوتهم بعارفة، كي لا[3] يقال قصير

---

(١) البيت لجميل بن معْمَر، وفيه رواية أخرى تخلو من الشاهد، هى:

فقالت: أكلَّ الناس أصبحتَ مانحاً لسانك هذا كي تَغُرَّ وتخدعا

(٢) الفرق بين هذه الصورة والصورة الرابعة التى سلفت أن الرابعة لا بد فيها من دخول «كي» على «أنْ» المضمرة وجوباً والتى يجب ملاحظتها فى الإعراب وفى المعنى.

(٣) الشائع فى قواعد رسم الحروف فصل «لا» النافية من «كي» وجوباً إذا لم تسبقها لام الجر، فإن سبقتهما وجب وصل الثلاثة فى الكتابة (انظر رقم ٣ من هامش ص ٣٠١).

. . . .
. . . .

فإن قدرنا اللام قبلها « فكيْ » مصدرية ، وإن قدرنا « أنْ » بعدها « فكيْ » تعليلية بمعنى لام الجر . والمضارع فى الحالتين منصوب[1]

الثانية « كى » المتوسطة بينهما ؛ نحو : يُغْفَرُ للصديق هفوتُه ، لكى أن تدومَ مودته ، فيصح أن تكون اللام للتعليل وهى جارة ، و« كى » تعليلية مؤكدة لها توكيداً لفظيًّا ، و« أن » مصدرية ناصبة للمضارع . والمصدر المنسبك مجرور باللام.

كما يصح أن تكون « اللام» للتعليل وهى جارة أيضاً ، و« كى» مصدرية مؤكِّدة توكيداً لفظيًّا « بأنْ» المصدرية . والمضارع منصوب بـ « كى » ، والمصدر المؤول من « كى» وصلتها مجرور باللام . ويفضل النحاة الإعراب الأول لالتصاق « أن» بالمضارع مباشرة ، ولأنها أقوى فى نصبه ، وأكثر استعمالا من « كى » . ومن المغتفر هنا دخول حرف الجر أوالحرف المصدرى على نظيره؛ لأنه للتوكيد اللفظىّ.

وفى الصورتين السالفتين يجوز فصلها من المضارع « بلا » النافية فلا تمنع عملها النصب ، أو : بـ « ما » فتكفها عن العمل . وقيل : لا تكفها ، أوبهما معًا مع تقديم « ما »[2] ؛ نحو : اتّقِ الأذَى كى لا تُؤذَى ، واحْذر العدوى كيما تسلم . ومثال الفصل بالحرفين معاً البيت الذى سبق[3] وهو :

أردت لكيما لا ترى لى عَثْرةً ومن ذا الذى يُعطى الكمال فيكمُل ؟

(د) كى الاستفهامية ؛ فتكون اسمًا مختصراً من كلمة : « كيف »الاستفهامية ، وتؤدى معناها ، وتُعرب اسم استفهام مثلها . نحو : كى أنت ؟ بمعنى : كيف أنت ؟ ومنه قول الشاعر :

كىْ تجنْحون إلى سلْم وما ثُئِرَتْ قتلاكمو ، ولظَى الهيجاء تضطرِمُ ؟

أى : كيفَ تجنحون وتميلون . . . ؟ ولا يمكن أن تكون هذه مصدرية ، لعدم وجود العلامة الخاصة بها ، ولفساد المعنى على تأويل المصدر المنسبك ، ولأن هذه

---

(١) وفى مثل هذا الأسلوب يجوز تأخير المعلول ؛ فيصبح : كى تعلمنى جئت ، سواء أكانت « كى » مصدرية ناصبة أم جارة ؛ لأنها فى معنى المفعول لأجله ، وتقدم المفعول لأجله سائغ .
(راجع الصبح ، ﺟ ٢ ص ٥) .

(٢ و٣) انظر رقم ٢ من ص ٣٠١ .

. . . .

. . . .

لها الصدارة الحتمية (مثلَ : كيف) مع أن المصدر المؤول قد يكون صدراً وقد يكون عجزاً . . .

وإلى هنا انتهى الكلام على أنواع «كى» الأربعة .

* * *

٢ — ما الذى نصب المضارع : «يحسبوا» فى البيت القديم[1] وهو :

وطَرْفُكَ إمَّا جئتَنا فاحْبِسَنَّهُ كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظر

(أى : إن زرتنا فاحبسْ بصرك عنا — أى : أبعده عنا — ووجّهه لغيرنا ؛ ليحسب الناس أنك تنظر إلى من تهواها هناك ، فلا تتجه الشبهة إلينا ، ولا يحيق بنا المكروه .

أو : امنع نظرك عنا ؛ لحسبان الناس — إن نظرت إلينا — أن هواك عندنا . . .) .

فقيل أصل الكلام : «كيما» حذفت ياء «كى» تخفيفاً ، واتصلت بها «ما» الزائدة ، ونصبت المضارع ، لأنها مصدرية قبلها لام الجر مقدرة. وقيل : إن : «كما» تنصب أحياناً بنفسها وأن معناها : «كيما»[2] وقيل : «الكاف» للتعليل و«ما» مصدرية ناصبة ، كما تنصب «أنْ» . . .

وكل هذه آراء ضعيفة تكاد لا تختلف فى الغرض منها . وأخفها الأول .

* * *

(١) قال العينى : (إن هذا البيت قاله لَبيد العامرى من قصيدة من الطويل). اهـ ونسبه غيره لعمر بن أبى ربيعة ، والروايات مختلفة فى نص البيت وألفاظه .

(٢) من الأمثال العربية القديمة التى تؤيد هذا المعنى : «اترك الشر كما يتركك» . ويقول أبوهلال العسكرى : إن «كما» لغة فى «كيما» . والخلاف شكلىّ لا أهمية له . ومن ذلك قول العرب أيضاً : «لا تَظلموا الناس كما لا تُظْلَموا» وهذا مذهب الكوفيين — راجع شرح الرضى على الكافية ج ٢ ص ٢٤٠ —

الرابع : إذنْ .

الكلام على هذه الأداة يتركز فى أربعة أمور : مادتها(١) — معناها — أحكامها — كتابتها .

(ا) فأمَّا مادتها فكلمة وحدة « بسيطة » ، ثلاثية الحروف الهجائية ، وليست مركبة من كلمتين ، هما : « إذْ » و « أنْ » ، ولا من غيرهما مما يتوهمه القائلون بتركيبها ، وبأنها تحوَّلتْ من أصلها المركب إلى أصلها الحالى(٢) . . .

(ب) وأما معناها : فالدلالة على أمرين ؛ هما : « الجواب » — وهذا يلازمها دائمًا فى كل استعمالاتها — « والجزاء » ، وهذا يلازمها فى الأغلب . والمراد من دلالتها على الجواب : وقُوعها فى كلام يكون مترتبًا على كلام قبله ، ترتُّب الجواب على السؤال ؛ سواء أكان الكلام السَّابق مشتملا على استفهام مذكور ، أم غير مشتمل عليه ، ولكنه بمنزلة الملحوظ . فليس من اللازم أن يكون السابق مشتملا على استفهام صريح يحتاج إلى جواب ، وإنما اللازم أن يترتب ويتوقف عليه كلام يجيء بعده فى الجملة المشتملة على « إذنْ » . ومن الأمثلة قول الصديق لصديقه: «سأغضى عن هفوتك» . فيقول الآخر : « إذنْ أعتذرَ عنها . مخلصاً شاكراً » . فهذه الجملة الثانية ليست ردًّا على سؤال سابق مذكور ، وإنما هى بمثابة جواب عن سؤال خيالىّ ، ناشئْ من الجملة الأولى ؛ تقديره : — مثلا — ما رأيك ؟ أو ماذا تفعل ؟ أو نحو ذلك . . . أى : أن هذه الجملة المشتملة على : « إذَنْ » جملة مُترتبة على كلام سابق خال هنا من الاستفهام الصريح — دون الملحوظ — وخالٍ من طلبِ الجواب ، ولكنها بمنزلة الجواب عن سؤال ذهنىّ تَولد من الأولى . وكلمة : « إذن » فى الجملة الثانية بمثابة الرمز الذى يحمل إلى الذهن سريعاً الدلالة على أن الثانية تشتمل على الإجابة . . .

ومثال اشتمال الكلام السَّابق على استفهام مذكور قول القائل : ماذا تفعل

---

(١) أى : صيغتها — تكوينها اللفظى —

(٢) وقد انطوت بطون المراجع على أنواع من دعاوى التركيب ، يرفضها العقل ؛ لحرمانها الدليل على صحتها ، أو علم العرب بشىء منها . ولا داعى للإثقال بعرضها هنا . والواجب تناسيها ؛ كأن لم تكن . ومن شاء الإطلاع على شىء منها فأمامه المطولات . كحاشية الصبان ، وشرح المفصل ، وشروح سيبويه . . .

لو صادفت بائساً ؟ فتجيب : إذنْ أبذلَ طاقتى فى تخفيف بؤسه . فهذه الجملة جواب عن الاستفهام المذكور فى سابقتها ووجود كلمة : « إذن » رمز يُوحِى أن الإجابة مذكورة فى هذه الجملة .

ولا فرق فى وقوعها دالة على الجواب بين أن تكون فى أول جملتها ، ووسطها ، وآخرها ، غير أنها لا تنصب المضارع إلا كانت فى صدر جملتها ، — كما سيجىء — تقول : فى المثال الأول : (إذنْ أعتذرَ لك مخلصاً) ، أو : (أعتذرُ — إذاً — لك مخلصاً) أو : (أعتذرُ لك مخلصاً — إذاً) .

والمراد من أنها للجزاء — غالباً — دلالتها على أن الجملة التى تحتويها تكون فى الغالب مسببة عما قبلها ، وتُعَدّ أثراً من آثاره ؛ توجد بوجوده ، وترتبط به عادة ، كالمثالين السالفين ، وفيهما تبدو السببية واضحة بين الاعتذار والإغضاء عن الهفوة ، وكذلك بين التخفيف عن البائس ومصادفته ، فكأن المجيب يقول : إن كان الأمر كما ذكرت فإنى أعتذر . . . أو : إنى أبذل طاقتى ، أى : فالجزاء . . . [1] فإن لم يوجد بين الجملتين جزاء لم يصح — فى الغالب — مجىء « إذن » ؛ كأن يقول الصديق : سأغضى عن الهفوة ؛ فتجيب : إذاً ينزلُ المطر ، وكأن يقول قائل : سأقرأ الصحف : فيجاب : إذاً تغربُ الشمس ؛ إذ لا علاقة ولا ارتباط بين المعنى فى الجملتين ؛ فالكلام لغو .

وإنما كانت دلالتها على « الجزاء » غالبية ، لأنها — أحياناً قليلة — لا تدل عليه إذا استغنى المقام عنه ؛ فتتمحض للجواب وحده ، كأن يقول الشريك لشريكه : أنا أحبك فيجيب : إذاً أظنُّك صادقاً ؛ لأن الصدق لا يصلح هنا جزاء مناسباً للمحبة [2] ، وأيضاً فهذا الظن حالىّ الزمن ، والجزاء لا يكون إلا مستقبلا . وبسبب الحالية فى هذا المثال لم تنصب المضارع .

(حـ) وأما عملها فنصْب المضارع بنفسها مباشرة ، وتخليص زمنه للاستقبال ؛

---

(١) راجع شرح المفصل فى الكلام على « إذن » : (جـ ٧ ص ١٥ و جـ ٩ ص ١٤) .

(٢) فدلالتها الحتمية على الجواب لا تقتضى دلالة حتمية على الجزاء ، فمن الممكن الاستغناء عن ذكره فى بعض الحالات ؛ إذ ليس من اللازم أن يكون الجواب عن شىء مسبباً عن ذلك الشىء ، ومعلولا له .

-كسائر الأدوات الناصبة له - وإنما تنصبه وجوباً إذا اجتمعت شروط أربعة[1]:

أولها: دلالتها على جواب حقيقى بعدها، أو ما هو بمنزلة الجواب - كما شرحنا -.

ثانيها: أن يكون زمن المضارع بعدها مستقبلا محضاً؛ فلا يوجد فى الجملة ما يدل على أن زمنه للحال، لئلا يقع التعارض بين الحال، وبين ما يدل عليه الناصب من تخليص زمن المضارع بعده للمستقبل. فإن وجد ما يدل على حالية المضارع لم تكن: «إذاً» ناصبة، ويجب رفع المضارع، واعتبارها ملغاة العمل، كالمثال الذى سلف، وهو: أن يقول الشريك لشريكه: أنا أحبك. فيجيب: إذاً أظنُّك صادقاً؛ لأن هذا الظن ليس أمراً سيتحقق فى المستقبل، وإنما هو قائم حاصل وقت الإجابة؛ فزمنه حالىّ.

ثالثها: اتّصالها بالمضارع مباشرة بغير فاصل بينهما، ويجوز الفصل بالقَسَم إن وجد أو «لا». النافية، أو بهما معًا. فإن كان الفاصل غير ما سبق لم تنصب، ووجب رفع المضارع؛ مثل: ... إذاً - أنا - أدركُ غايتى بسلوك أنجع الوسائل لتحقيقها. ومثال الفصل بالقَسَم مع إعمالها: إذن - والله - أرضِىَ ربى بإرضاء الوالدين. ومثال الفصل «بلا» النافية مع الإعمال أيضاً ... إذن - لا أخافَ فى الله لومة لائم. ومثال الفصل بهما: إذن والله لا أغضبَ الوالدين. وقد ورد فى النصوص أمثلة قليلة وقع فيها الإعمال مع الفصل - بالنداء، أو الدعاء، أو الظرف. ولكنها لقلتها مقصورة على السماع؛ لا يباح القياس عليها.

رابعها: أن تقع فى صدر[2] جملتها؛ فلا يرتبط ما بعدها بما قبلها فى الإعراب - بالرغم من ارتباطهما فى المعنى - فإن تأخرت عن صدر جملتها إلى آخرها أهملتْ، وكذلك إن وقعت حشواً بين كلماتها. فمثال التى فقدت صدارتها ووقعت فى آخر الجملة: ... أُنصفُك إذاً. ومثال التى وقعت فى ثنايا جملتها: إنْ تسرف فى الملايينة إذاً تُتَّهمْ بالضعف ...

---

(١) شرح المفصل (جـ ٩ ص ١٤) فقد زاد الشرط الأول الآتى، الذى جعل الشروط أربعة لا ثلاثة. ورأيه سديد.

(٢) هل وقوعها بعد الواو أو الفاء يزيل صدارتها؟ الجواب فى ص ٣١٢.

ويكثر وقوعها حشواً فى ثلاثة مواضع :

(ا) بين المبتدأ وخبره المفرد أوغير المفرد؛ نحو : الصادق –إذاً– محبوب ؛ ، والخبر هنا مفرد . ونحو : أنا – إذاً – أنصرُ المظلوم . والخبر هنا جملة مضارعية(١) . و . . . و . . .

(ب) بين جملتي الشرط والجواب ؛ سواء أكانت أداة الشرط جازمة ، أم غير جازمة ، نحو : إن يكثرْ كلامك – إذاً – يسأمْ سامعوك . ونحو : إذا أنصف الناس بعضُهم بعضًا – إذاً – يسعدون .

(حـ) القسم وجوابه ؛ سواء أكان القسَمُ مذكوراً ؛ نحو : والله – إذاً – أتركُ عملاً لا أحسنه ، وقولاً لا خير فيه . أو مقدّراً ؛ نحو : لئن يَصُن المرء نفسه عن مواقف الهَوان – إذاً – لا يفقد إكبارَ الناس ، واحترامهم إياه(٢) .

---

(١) وفى رأى « الفراء » ومن معه من الكوفيين – (كما جاء فى كتابه : « معانى القرآن » ج ١ ص ٢٧٤) أنها إذا سبقت بإنّ واسمها ، وتلاها المضارع ، يجوز إعمالها ؛ فتنصبه ، كما يجوز إهمالها فيرتفع ؛ نحو إنى إذن أحترمك أيها العادل ، بنصب المضارع أو رفعه ، ومن النصب قول الشاعر :

لا تَتْرُكَنِّى فيهمو شَطِيرًا ... إنى إذنْ أهلِكَ أو أطيرَا

بنصب المضارع : « أهلك » بدليل عطف المضارع الذى بعده بالنصب تبعاً للمعطوف عليه . أما غير الكوفيين فيعتبرون النصب فى البيت شاذاً ، أوضرورة ، أومؤولا بحذف خبر « إن » فتقع الأداة بعده فى صدر جملة جديدة ، وتقديره : إنى لا أستطيع ذلك .. أو نحو هذا التقدير . ورأى الكوفيين هنا ضعيف .

(٢) كان القسم هنا مقدراً ، لوجود اللام الدالة عليه بعد حذفه . والأصل : والله إن يصن . . . . وقد وقع بعدها أداة الشرط : « إنْ » . وإذا اجتمع الشرط والقسم – وكلاهما لابد له من جملة جوابية – يكون الجواب فى الغالب للمتقدم منهما ، ويحذف جواب المتأخر حذفاً غالباً ، وقيل : حذفاً واجباً . للاستغناء عنه بجواب المتقدم، فإنه يدل على الجواب المحذوف (وسيجىء بيان هذا الحذف ، وتفصيل الكلام عليه فى ص ٤٨٥) . لهذا كانت الجملة من : « يفقد وفاعله » جواباً للقسم لا للشرط .

وفى « إذن » وأحكامها السابقة يقول ابن مالك :

ونَصبوا « بإذَنْ » المُستَقْبلا ... إن صُدِّرَتْ ، والفعلُ بعْدُ ، مُوصَلَا – ٥

أَوْ قبلَهُ اليمِينُ . وانْصِبْ وارفَعَا ... إذَا « إذَنْ » مِنْ بَعْد عَطْفٍ وقَعا – ٦

يريد : أن العرب نصبت المضارع « بإذنْ » ، إن كان المضارع مستقبل الزمن، وكانت « إذنْ » مصدرة فى أول جملتها ، والفعل المضارع متصلا بها بغير فاصل بينهما ، أو بفاصل هو القسم . واقتصر فى الفاصل على القسم وحده ، ولم يذكر : « لا » النافية ، ولاهما معاً . . وكذلك لم يذكر الشرط الرابع .

ثم قال : انصب المضارع أو ارفعه ، إذا كانت « إذن » واقعة بعد حرف عطف، ولم يقيد هذا –

(د) وأما طريقة كتابتها فالأكثرون من القدامى يكتبونها ثلاثية مختومة بالنون هكذا: (إذنْ) سواء أكانت عاملة أم مهملة. أمّا خاصّة المحدَّثين فيكتبون العاملة ثلاثية مختومة بالنون، والمهملة مختومة بالألف، لا بالنون؛ للتفرقة بين النوعين[1].

وهذا حسن جدير بالاقتصار عليه، والاتفاق على الأخذ به.

• • •

إلى هنا، وبعد الزيادة التى فى الصفحة التالية — ينتهى الكلام على القسم الأول؛ وهو الأدوات الأربعة التى تنصب المضارع بنفسها ظاهرة. وتمتاز «أنْ» بأنها تنصبه ظاهرة ومضمرة. وكذا «كى» عند الكوفيين.

وننتقل بعد تلك الزيادة إلى القسم الثانى وهو الأدوات التى ينصب بعدها المضارع «بأنْ» مضمرة وجوباً.

= العاطف. ولكن النحاة قيدوه بالواو أو الفاء — كما سيجىء فى الزيادة، ص ٣١٣ — وترك التفصيلات الهامة فى كل ماسبق:

ثم انتقل بعد ذلك إلى بيتين ذكرناهما فى مكانهما الأنسب (ص ٢٨٩) هما:

وبينَ: «لَا» و«لامِ جَرٍّ» التُزِمْ ... إظهارُ «أنْ» ناصبةً. وإنْ عُدِمْ —٧

«لا» «فأنْ» أعْمِلْ مُظهِرًا أو مُضْمِرَا ... . —٨

وقد سبق البيت الأول فى ص ٢٨٩ لمناسبته هناك.

(١) وهو رأى منسوب للفراء، — كما جاء فى كتاب: «الاقتضاب» للبطليوسى، باب: «الهجاء» ص ١٦٦ — وفى بعض المراجع الأخرى نسبته لغير الفراء. ولا قيمة لهذا الخلاف هنا فى النسبة.

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

(ا) هل تَفْقِد : «إذَنْ» صدارتها بسبب تقدم الواو أو الفاء عليها ؟

إذا تقدم أحد الحرفين المذكورين جاز إعمال «إذن» ؛ فتنصب المضارع بعدها ، وجاز إهمالها ؛ فلا تنصبه ، فمن اعتبر الحرفين للاستئناف كانت عنده : «إذن» فى صدر جملة جديدة مستقلة بإعرابها ؛ (لأنها مستأنفة) . فتنصب المضارع . ومن اعتبرهما لعطف المضارع وحده بدون فاعله على مضارع وحده كانت حشواً ؛ فلا تنصب المضارع . وقد قرئ بهما قوله تعالى : (وإن كادوا لَيَسْتَفِزُّونَكَ[1] من الأرضِ ؛ لِيُخْرِجوكَ منها، وإذاً لا يَلْبَثُونَ خِلافَكَ إلا قليلاً) ، أو: (وإذَنْ لاَ يلبثُوا خلافَكَ . . .) واعتبارها للاستئناف ، أو : لعطف مضارع وحده على مضارع وحده ، حكمٌ خاضع للسياق ، ولما يقتضيه المعنى ؛ فلا بد من ملاحظة هذا ، ومن ملاحظة أمر هامّ آخر ؛ هو ، أن عطف الفعل المضارع وحده (أى : بدون فاعله) على الفعل المضارع وحده يختلف عن عطف الجملة المضارعية كاملة على نظيرتها المضارعية[2] وغير المضارعية من ناحية الإعمال والإهمال . فعطف المضارع وحده على المضارع يوجب الإهمال ؛ لأن المعطوف هنا لا يستقل بنفسه ؛ فلابد أن يتبع المعطوف عليه فى إعرابه ، فهو تابع له ؛ فلا تكون «إذن» واقعة فى صدر جملة مستقلة فى إعرابها ؛ نحو : لم يحضرْ الغائب ، وإذاً يَسترحْ أهله . أى : لم يحضرْ الغائب ولم يسترحْ أهله ؛ فجزم المضارع «يسترحْ» دليل على أنه معطوف وحده على : «يحضرْ» عطف فعل على فعل ، لا عطف جملة على جملة ؛ إذ لوكان المعطوف جملة لم يصح جزم «يسترح» ؛ لعدم وجود ما يقتضى جزمه .

أما عطف الجملة المضارعية على جملة قبلها (مضارعية أو غير مضارعية ، كالماضوية والاسمية) فيتوقف الحكم فيه على حالة السابقة ؛ ألها محل من

---

(١) يستفزون : يزعجون ويذلون .

(٢) سبق (فى ج ٣ ص ٦٢٠ م ١٢١) – إيضاح الفروق الدقيقة بين عطف الفعل وحده على الفعل وحده ، وعطف الجملة على الجملة ولا سيما عطف الفعلية على الفعلية .

. . . .
. . . .

الإعراب ، أم ليس لها محل؟ فإن كان لها محل من الإعراب وجب إهمال: « إذن » ؛ لوقوعها فى صدر جملة تابعة فى إعرابها لجملة أخرى سبقتها ، وبهذه التبعية لا تكون فى صدر جملة مستقلة بنفسها فى الإعراب ؛ نحو: (إن للطيور المهاجرة رائداً يتقدمها ، وإذاً يرشدها إلى غايتها ، ويهديها السبيل) . فجملة: « يتقدمها » مضارعية فى محل نصب صفة لكلمة : « رائداً » ، وجملة : « يرشدها » مضارعية معطوفة عليها ؛ فهى فى محل نصب كالمعطوف عليه ؛ ويجب إهمال «إذن» فلا تنصب المضارع بعدها ؛ لعدم وقوعها فى صدر جملة مستقلة بنفسها فى الإعراب .

وإن لم يكن للجملة الأولى محل من الإعراب — كالجملة الشرطيّة ، مثلا — جاز الإعمال والإهمال ؛ نحو : (إن يَشتهرْ نابغ وإذاً تزدادُ أعباؤه ، يفرح خاصّته) . فجملة : « يشتهر نابغ » جملة شرطية لا محل لها من الإعراب ، وقد عطفت عليها بتمامها جملة: « تزداد أعباؤه»، وليس لها محل من الإعراب أيضًا ؛ لأنها كالمعطوف عليه ؛ فيصح نصب المضارع : « تزداد » باعتبار « إذن » فى صدْر جملة لا محل لها من الإعراب ؛ فهى بمنزلة الجملة المستقلة فى إعرابها ؛ ولأن المعطوف على الأول أول مثله . ويصح الرفع على اعتبار أن الجملة بعد حرف العطف معطوفة على ما قبلها فهى مرتبطة به ارتباطًا إعرابيًّا ومعنويًّا يجعلها فى حكم غير المستقلة ، ويجعل « إذن » فى غير الصدارة الكاملة .

ولما تقدم يصح الاعتباران فى مثل : عجائب الاختراع تزداد كل يوم، وإذاً تسعد بها الناس أو تشقى . فإن عطفنا الجملة المضارعية : (تسعد، وفاعله) على المضارعية : (تزداد، وفاعله) وهى جملة فى محل رفع خبر المبتدأ — وجب إهمال « إذن » ورفع « تسعد » . وإن عطفناها ، على الجملة الاسمية المكونة من المبتدأ : « عجائب وخبره » ، وهى جملة لا محل لها من الإعراب — جاز الإعمال والإهمال ، فينصب المضارع أو يرفع[1] . . .

---

(١) مما جاء واضحاً فى حكم « إذن » الواقعة بعد « الفاء أو : الواو » قول المبرد فى كتابه : « المقتضب » (ج ٢ ص ١١) بعد نصه الصريح على أنه يصح الإعمال والإلغاء : (وذلك قولك : إن تأتنى آتك وإذن أكرمك .. ، إن شئت رفعت ، وإن شئت نصبت ، وإن شئت جزمت . أما الجزم فعلى العطف—

. . . .
. . . .

(ب) قد تكون: « إذاً » متضمنة معنى الشرط فى الماضى ؛ فيجوز إجراؤها مجرى « لو »[1] فى قرن جوابها باللام[2] ، كقوله تعالى: (ولولا أنْ ثبّتْناك لقد كدتَ تركنُ إليهم شيئًا قليلا، إذاً لأذقناك ضعفَ الحياة ، وضعفَ المماتِ ، ثم لا تجدُ لك علينا نصيراً) ، أى : لو ركنت شيئًا قليلا لأذقناك . . .

وقد تتضمن معنى الشرط فى المستقبل ؛ فيجوز قرن جوابها بالفاء ؛ كقول الشاعر:

ما إنْ[3] أتيتُ بشىء أنتَ تكرهُه ... إذاً فلا رفعتْ سوْطًا إلىّ يدِى
إذاً فعاقبَنى ربى معاقبةً ... قرّتْ بها عين من يأتيك بالحسد

أى : إن أتيت — فى المستقبل — بشىء أنت تكرهه فلا رفعتْ . . . — فعاقبنى ربى — . . . وما بعد الفاء فى المثالين ، جملة دعائية ، فزمنها مستقبل .

وقد تدخل على جواب : « لو » وجواب « إنْ » الشرطيتين ؛ لتوكيده وتقويته ، نحو : لو زاملتنى إذاً لأرضيتك .

وقول الشاعر :

فلو خلَدَ الكرامُ — إذاً — خلَدنا ... ولو بقِى الكرام — إذاً — بقينا[4]

— ونحو : إنْ تنصفْ أخاك — إذاً — تسلمْ لك مودته . . .

= على : « آتيك » ، والنصب على إعمال « إذن » . والرفع على قولك : « وأنا أكرمك » ، ثم دخلت « إذن » بين الابتداء والفعل فلم تعمل .) » ا هـ .

(1) سيجىء فى م ١٦٠ باب : « لو » وأقسامها وأحكامها ، وكل ما يتصل بها ، وبأنواع جوابها . ويشار لهذا الحكم فى « جـ » من الأحكام المشتركة الآتية فى بابها .

(2) فائدة هذه اللام موضحة تفصيلا فى الأحكام المشتركة الآتية فى بابها .

(3) « إن » هنا زائدة .

(4) ومثل هذا قول شاعرهم :

رمتنى بنات الدهر من حيث لا أرى ... فكيفَ بمن يُرْمَى ، وليس برامِ ؟
فلو أنها نَبْل — إذًا — لا تقيتها ... ولكننى أُرْمَى بغير سهامِ .

. . . .

. . . .

ويقول الفراء فى الآية الكريمة :(ما اتَّخذَ اللهُ من ولَد وما كانَ معه من إلَه ؛ إذاً لذهبَ كلُّ إلَه بِمَا خَلَق . . .) ، إن مجىء اللام بعد : « إذاً » يقتضى وجود : « لو » قبلَها مقدرة كالآية المذكورة ، أو ظاهرة كقوله تعالى فى آية أخرى :(قل لوأنتم تملِكون خزائنَ رحمةِ ربى ،إذاً لأمسَكتم خشيةَ الإنفاق . . .)[1] .

(ح) هل يجوز إهمال « إذن » مع استيفائها كل شروط الإعمال ؟ إن المستحسن غاية الاستحسان عند استيفائها الشروط هو: « الإعمال » ، ولا سيما اليوم؛ حيث الرغبة شديدة فى اتباع الأشهر؛ توحيداً للبيان، ومنعاً لفوضى التعبير ؛ إلا إذا اقتضت فائدة محققة فى اتباع غيره . وقد أجاب مجمع اللغة العربية بالقاهرة عن السؤال السالف بعد دراسة شاملة ، وتحقيق وافٍ بما نصه[2] : « ورد النصب بـ«إذَنْ» فى كلام العرب ؛ ووردها فى القرآن مفصولة بالحرف « لا » ليس يمنع عملها . وكون ورودها فى القرآن « قراءةً » لا يمنع الاحتجاج به؛ فالقراءات المشهورة كلها مناط احتجاج . ولكن من المعزوّ إلى بعض قبائل العرب إلغاء عمل « إذن » مع استيفاء شروط الإعمال . وقد نسب إلى البصريين قبول الإلغاء ، إلا أن ذلك موصوف بالقلة . واستناداً إلى هذا يجاز الإلغاء مع استيفاء الشروط ، وإن كان الإعمال هو الأكثر فى استعمال العرب) . اهـ »[2] . . .

* * *

إلى هنا انتهى الكلام على القسم الأول الناصب بنفسه، ويليه القسم الثانى الناصب بأن مضمرة . . .

---

(١) ستجىء إشارة للحكم السالف فى « ح » من الأحكام المشتركة الآتية .

(٢ و ٢) طبقا للوارد فى مجلته (الجزء الخامس والعشرين ، الصادر فى نوفبر سنة ١٩٦٩ ص ١٩٨)

المسألة ١٤٩ :

الأدوات الخمس(١) التي ينْصَب بعدها المضارع «بأنْ» مضمرة وجوباً(٢).

الأداة الأولى : لام الجحود (أى : النفى) ونمهد لها بالأمثلة التالية :

ما كان الحرُّ ليقبَلَ الضيمَ .
ما كان الطبيبُ ليتوانى عن المريض .
ما كان العاقلُ ليُسارِعَ فى الاتهام .
لم يكن المتقنُ ليرضَى بالنقص .
لم يكن الأديب ليقْرأ تافه الكلام .
لم يكنْ ربيبُ السوء ليَنسَى نَشأته .

ما المعنى الدقيق الذى قصده الناطق بإحدى هذه الجمل ؟

إن من نطق بالأولى نفَى عن الحرّ نفيًا قاطعاً أنه قَبِل فى حالة من حالاته

---

(١) وهى : («لام الجحود» فى هذه الصفحة) - («أو» ، فى ص ٣٢٦) - («حتى» ، فى ص ٣٣٣) - («فاء السببية» فى ص ٣٥٢) - («واو المعية» ، فى ص ٣٧٥) ويزاد على هذه الخمسة : «ثم» عند نحاة الكوفة - كما سيجىء فى ص ٣٨٥ - ، «وكى التعليلية» المحضة عند من يرى أنها لا تنصب بنفسها ، وإنما تنصب بأن مضمرة وجوباً ، ولا داعى للأخذ بهذا الرأى . (كما سبق عند الكلام عليها فى ص ٣٠٣) .

هذا ويثور الجدل - ولا سيما اليوم - حول الداعى إلى إضمار «أن» جوازاً ووجوباً ، وأثرها فى نصب المضارع . وسيجىء فى ص ٤٠٢م ١٥٢ الاعتراض ودفعه ، بعد أن نفرغ من مواضع الإضمار ، ونفهم حقيقته ، وما يتصل به من تأويل المصدر .

(٢) «ملاحظة هامة» : من الأحكام المشتركة بين هذه الأدوات أنه :

(ا) لا بد من سبك الجملة المضارعية بعدها بمصدر مؤول يعرب على حسب الحالة .

(ب) لا يصح الفصل بين هذه الأدوات والمضارع المنصوب بفاصل مطلقاً ؛ إلا : «لا» النافية إذا اقتضاها المعنى ولم يمنع من وجودها مانع . وأجاز بعض النحاة الفصل بين : «حتى والمضارع» بفواصل معينة يجىء بيانها (فى رقم ٢ من هامش ص ٣٣٨) .

(حـ) لا يصح تقديم معمول هذا المضارع على الأداة .

(د) لا يصح الفصل بأجنبى بين أجزاء الجملة الفعلية المضارعية .

الضيم ، أو سكت عليه ، مهما كانت الدواعي . فكأنه قال : ما كان الحرّ مريداً[1] قبول الضيم ، راضياً به ، أو مُهيّأً لقبوله فى وقت مّا . فالنفى منصبّ على ما قبل اللام وما بعدها معاً (أى : أنه واقع على الكلام كله) فهو نفى عامّ لهذا ، ولأنه — أيضاً — شامل جميع حالات الحرّ، دون التقييد بحالة معينة ، أو الاقتصار عليها.

ومن نطق بالثانية نفى عن الطبيب نفيا باتّا فى جميع أحواله أنه تباطأ فى إنقاذ مريضه ، وأنه رضى ذلك ، أو أراده فى صورة من الصور ؛ فكأنما قال : ما كان الطبيب مريداً[2] التوانِىَ مطلقاً ، ولا راضياً به ، مهما كانت حالته وصورته . فالنفى عام ينصبّ على ما قبل اللام وما بعدها، ويشمل كل حالات الطبيب ؛ فهو عام بسبب هذين الأمرين .

والغرض الضمنى الذى يرمى إليه الأسلوب من وراء ظاهره هوأن الحرّ لم يُخلق ولم يوجد مطلقاً لما نفى عنه ، وكذلك الطبيب . ومثل هذا يقال فى الصور الأخرى المعروضة ، وما يشاكلها ؛ فكل منها يرمى إلى نفى شىء نفياً قاطعاً ينصبّ على ما قبل اللام ومابعدها معاً، ويشمل جميع الحالات المعنوية التى يتضمنها الكلام — كما يرمى إلى أن الذى نُفِىَ عنه ذلك الشىء لم يرض به مطلقاً، ولم يُهيّأ لقبوله ، وإنما خلق وهُيِّئ لدفعه ورفضه . فهذا أسلوب يبلغ الغاية فى قوة الجحد ، إذا أريد به الاتجاه المعنوى السالف.

وبملاحظة كل جملة — مما سلف — نجدها تشتمل على أربعة أمور مجتمعة :

١ — الفعل الناسخ : « كان » أو « يكون » — دون غيرهما من سائر الأفعال الناسخة أو التامة . وكلاهما يسمى : « فعل كوْن »، لاشتقاقه من المصدر « كَوْن» الذى يدل على الوجود العام (المطْلق) .

---

(١) إنما قدروا هنا الخبر « مريداً » أو مهيأ ، أو مستعداً . . . ، فراراً من تقدير الكلمة الشائعة؛ وهى : « موجود » ؛ لكيلا يتسرب منها الوهم إلى أنّ : « كان » هنا بمعنى : « وُجد » وهى « كان » التامة التى لا تصلح قبل « لام الجحود » أما التى تصلح فلا بد أن تكون ناسخة ، كما سيجىء . .

ولا مانع من تقدير الخبر المحذوف بكلمة : « موجود » مع إدراك أن فعل « الكون » قبلها لا بد أن يكون ناسخاً ، لا تاماً .

(٢) انظر رقم ١ من هذا الهامش .

٢ — وجود حرف نفى[1] قبل فعل « الكون » الناسخ ، وهذا النافى المسموع هو : « ما[2] » أو : « لم » وتختص « ما » بالدخول على : « كان » ، الماضية الناسخة ، وتختص « لم » بالدخول على المضارع المجزوم : « يكُن » الناسخ ، ولا يصلح للدخول عليه غيرها[3] . والنفى منصبّ فى الحالتين على معنى كل الكلام الذى يليه ، فهو شامل ما قبلْ اللام وما بعدها .

٣ — أن فعل « الكون » إما ماض لفظًا ومعنى : ؛ كالأمثلة الثلاثة الأولى ، وإما ماض معنى فقط ؛ كالثلاثة الأخيرة التى وقع فيها فعل « الكون » مضارعًا مسبوقًا بالحرف الجازم « لمْ » ، وهذا الحرف إذا دخل على المضارع قلب زمنه ماضياً — فى الغالب — مع ترك صورته اللفظية المجزومة على حالها ، فيصير مضارعًا فى لفظه ، ماضيًا فى زمنه ومعناه .

٤ — أن فعل الكون الناسخ يليه — مباشرة — اسمه ظاهراً ، لا ضميراً ، ثم مضارع منصوب ، مبدوء بلام مكسورة . أما خبره فعامّ محذوف ، يجب أن يتعلق به الجارّ مع مجروره . والجار هو « اللام » التى اشتهرت باسم : « لام الجحود »[4] والتى تتصل بالمضارع — كما قلنا — والمضارع بعدها منصوب « بأنْ » مضمرة وجوبًا ، والمصدر المكون من « أنْ » وما دخلت عليه من المضارع وفاعله — فى محل جر « بلام الجحود » . والجار والمجرور متعلقان بالمحذوف العام المنصوب ، لأنه خبر الناسخ . والتقدير ما كان الحُرّ مهيأ أو مريداً لقبول الضيم .. . أو ما شابه هذا .

---

(١) بشرط بقاء النفى على معناه ، وعدم نقضه بشىء مثل « إلا » التى للاستثناء ، أو إحدى أخواتها (كما سيجىء فى رقم ١ من هامش ص ٣٢٠ و ص ٣٢٥) —

(٢) فلا تصلح : « لن » ؛ لأنها لنفى زمن المضارع المستقبل . والمطلوب هنا أن يكون زمنه ماضياً ، ولا تصلح : « لا » ؛ لكثرة استعمالها فى نفى المستقبل . ولا تصلح : « لمّا » الجازمة ؛ لأنها لنفى معنى المضارع بعد أن تقلب زمنه الماضى مع اتصاله بالزمن الحالى ؛ فلا يكون زمنه الماضى الخالص المطلوب هنا .

(٣) أو « إنْ » النافية عند فريق — كما فى الصفحة الآتية — .

(٤) فى نوع هذه اللام آراء تجىء فى ص ٣٢١ ، والجحود ، هو : النفى — كما تقدم — لأنها تقوى معنى النفى فى الجملة كلها ؛ (قبلها وبعدها) إذ لاتقع إلا بعد كون منفى عام ، والمعنى بعدها منفى أيضاً ؛ لتعلقها مع مجرورها بالخبر العام المحذوف المنفى ؛ فيسرى النفى منه إلى المصدر المؤول الذى يليها مباشرة ، وهو مجرورها — كما سيجىء فى « جـ » من ص ٣٢٤ — .

فعند إعراب المثال الأول نقول : (ما) نافية – (كان) : فعل ماض ناقص – (الحُرُّ) اسمها مرفوع – (ليَقبل) : اللام لام الجحود ، حرف جر أصلى – (يقبل) : مضارع منصوب « بأن » مضمرة وجوبًا ، وفاعله مستتر جوازاً تقديره : هو – (الضيم) مفعول به . والمصدر المؤول من المضارع وفاعله مجرور باللام، والتقدير : لِقَبول : . . والجار مع مجروره متعلقان بمحذوف منصوب خبر « كان» والتقدير : ما كان الحرّ مهيأ أو مريداً لقبول الضيم . . .

ولا يختلف إعراب « إنْ » النافية عن إعراب : « ما»، فى شىء مطلقاً – عند من يبيح دخول « إنْ » – فكلاهما يصحّ أن يحل محَل الآخَر بغيْر تفاوت بينهما.

ومثل هذا يقال فى بقية الأمثلة . مع ملاحظة أنّ : « لم » حرف نفى جازم، ولا بد بعده من المضارع : ، « يكُنْ » المجزوم به .

من كل ما سبق يتبين معنى : « لام الجحود » ، وعملها، وأنّ المضارع ينصب بعدها « بأنْ » مضمرة وجوبًا ، بشرط اجتماع الشروط الأربعة السالفة (وهى : أن يسبقها فعل كُون عام ناسخ دون غيره من الأفعال – منفى[1]– ماض لفظًا ومعنى أو معنى فقط – بعده اسمه ظاهراً ، يليه المضارع المنصوب المبدوء باللام مباشرة) ؛ فإن فقد شرط من الأربعة لم تكن اللام لام الجحود، ولم يكن الأسلوب داخلا فيما نحن فيه . . .

وجدير بالتنويه أن فاعل المضارع الذى تدخُل عليه لام الجحود لا يكون اسمًا ظاهراً – فى الأعم الأغلب – بل يكون ضميراً مستتراً جوازاً ، يعود على اسم الناسخ السابق ، ومنع أكثر النحاة أن يكون اسمًا ظاهراً[2] . . .

---

(١) مع بقاء معنى النفى وعدم إلغائه بشىء ، مثل « إلا » التى للاستثناء ، أو إحدى أخواتها – (طبقاً لما سبق فى رقم ١ من هامش ص ٣١٩ ، وكما سيجىء فى ص ٣٢٥) –

(٢) اقتصر ابن مالك فى الكلام على لام الجحود ، وكل ما يتصل بها – بالشطر الثانى من البيت الثامن فى باب : « إعراب الفعل » ونصبه :

. . . . وبَعدَ نَفْيِ «كان» حَتمًا أُضْمِرَا –٨

يريد : أضمر الحرف الناصب وهو : « أنْ » إذا وقع بعد الفعل المنفى : « كان » . ولم يوضح شروط هذا الفعل ، ولا مضارعه ، ولا شيئاً من الأحكام والتفصيلات الهامة التى لا تصلح القاعدة إلا بذكرها . وقد عرضناها وافية . أما الشطر الأول من البيت فيتعلق بحكم آخر أوضحناه وذكرنا البيت معه فى مواضع إظهار « أنْ » وإضمارها .

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

(ا) اختلف النحاة فى الحكم على نوع «لام الجحود». فمن قائل: إنها حرف زائد، وزيادته غير محضة؛ إذ لا يمكن الاستغناء[1] عنه؛ لأنها تفيد «الاختصاص»، وتقوية النفى الذى ينصبّ على ماقبلها، وما بعدها[2] أيضًا. ومع زيادتها فهى الناصبة للمضارع بنفسها، والفعل وفاعله خبر الكون.

ومن قائل: هى زائدة زيادة غير محضة أيضًا، ولكن المضارع منصوب بأن مضمرة وجوبًا بعدها، والمصدر المؤول خبر. وقيل... وقيل...

وهذه الآراء ضعيفة؛ لأن أكثرها يعارض ويناقض القواعد النحوية العامة. وأقرب الآراء إلى القبول هو الرأى البصرى، الذى يجعل لام الجحود حرف جر أصلى يفيد تقوية معنى النفى قبلها وبعدها، والمضارع منصوب بعدها «بأن» المضمرة وجوبًا. والمصدر المؤول مجرور باللام، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف عامّ. وهذا الإعراب هو الشائع بين أكثر النحاة، وهو أقل عيوبًا من سواه، ويؤيده بعض الأمثلة الفصيحة التى وردت مشتملة على خبر «الكون» مذكورًا كقول القائل:

سموتَ ولم تكن أهلا لتَسْمُو ... ولكنّ المُضَيّع قد يصيب

فذكر الخبر «أهلا» يمنع أن تكون اللام فى هذه الأساليب زائدة محضة أو غير محضة، كما يمنع أن يكون المضارع وفاعله هما الخبر فيها، أو المصدر المؤول هو الخبر...

(ب) إذا لم يكن الفعل المنفى قبل اللام «فعل كون» لم يصح اعتبارها «لام جحود». ووجب اعتبارها نوعًا آخر يناسب السياق، ويساير معنى الأسلوب،

---

(١) سبق — فى ج ٢ م . ٩ ص ٤٠٣ و ٤١٨ و ٤١٩ — باب : حروف الجر ، تفصيل الكلام على زيادة حرف الجر ، وعلى زيادة «اللام» زيادة محضة وغير محضة . . . ، وعلى معانيها ، ومنها : «الاختصاص» ... و ... (ص ٤٣٨)

(٢) حاشية الخضرى والصبان فى هذا الموضع من باب : «إعراب الفعل» .

. . . .
. . . .

كأن تكون زائدة، أو للتعليل[1]. أو للعاقبة . . . أو . . . والأغلب أن تصلح للتعليل فى كثير من الأساليب المنفية ، فتدل على أن ما بعدها علة لما قبلها – وقد تسمى فى هذه الحالة «لام كى» كما سبق[2] –، نحو : لم يكذب الشاهد ليساعد المتهم ؛ فعدم مساعدة المتهم هو العلة فى عدم كذب الشاهد، أى : لم يكذب الشاهد كذبًا يكون سببه وعلة حدوثه (أى : الغرض منه) هو مساعدة المتهم ، فمساعدة المتهم هنا لم تتحقق ؛ فهى منفية. وأساس نفيها وعدم تحققها ما قرروه[3] : من أن النفى الذى قبل لام التعليل ينصبّ على ما بعدها ، دون أن يشمل معه ما قبلها إلا بقرينة ، كما فى المثال السالف «وتفسير هذا ما قرروه أيضًا من أن الجار والمجرور بعد «لام التعليل» المسبوقة بفعل منفى إنما يتعلقان بذلك الفعل المنفى ، ويصيران قيدًا فيه ؛ فلا يكون نفيه مطلقًا خاليًا من التقييد، ولكنه مقيد بهما ، فالنفى ينصب عليه فى حالة واحدة فقط ؛ هى حالة تقيده بهما ، دون بقية أحواله المطلقة التى لا تخضع للقيد. وفى هذه الحالة الواحدة يسرى النفى إلى القيد فيشمله أيضًا (أى: يسرى على الجار مع مجروره)، ففى المثال السالف يكون الكذب المنفى نوعًا معينًا محدودًا ؛ هو الكذب المقيد بأنه لمساعدة المتهم ، أما الكذب لغير هذه المساعدة فسكوت عنه ، لا يمكن الحكم عليه بشىء ؛ فقد يكون منفيًا أوغير منفى بقرينة أخرى خارجة عن الجملة. والقيد نفسه (وهو: المساعدة) منفى حتمًا[4] . . .

مثال آخر : ما صلّى العابد لينافق . أى : ما صلّى العابد صلاة يكون سببها ، وعلة أدائها هو : النفاق . فالجار والمجرور المكوّنان من لام التعليل وما دخلت عليه قد انصبّ عليهما النفى حتمًا . وأما ما قبلهما – وهو الصلاة غير المقيدة – فسكوت عنه .

---

(١) انظر «هـ» من ص ٣٢٤ ، حيث الكلام على الفرق بينها وبين «لام الجحود» وقد سبق كلام على «لام التعليل عند الكلام على : «كى» ص ٣٠٠

(٢) فى «ب» من ص ٣٠٢ .

(٣) راجع الصبان فى هذا الموضع.

(٤) مما يزيد الأمر وضوحاً أن نجعل هذا المثال مثبتاً (خالياً من النفى) ونوازن بين معنييه فى حالتى الإيجاب والنفى ، فيزداد المراد من التعليل والتقييد جلاء ، ولا سيما إذا تعددت وتنوعت الأمثلة – ثم انظر «جـ» الآتية .

. . . .

. . . .

وإن شئت فقل : هما متعلقان بالفعل المنفِى : « صَلّى » فهما قيد له ، وصار بهما مُقيداً ، فالصلاة المنفية هى الصلاة المقيدة بأنها للنفاق ، وليست مطلَق صلاة . أما الصلاة المطلقة التى ليست للنفاق فسكوت عنها ، لايفهم أمرها ولا الحكم عليها من هذا التركيب ؛ فقد تكون موجودة أو لا تكون . . . وتوجيهها لأحد الأمرين يحتاج إلى قرينة أخرى خارجة تعينها لهذا أو لذاك ، والقيد فى الحالين منفى حتماً . . . [1]

وإذا كان الفعل المنفى قبل اللام فعل « كون » غير ناقص لم يصح اعتبارها لام جحود ، ووجب توجيهها لشىء آخر ، ويكثر أن يكون هو : « التعليل » أيضاً على الوجه السالف ؛ نحو: ما كان الحاكم ليظلم ؛ بمعنى : ما وُجد الحاكم ليظلم . فالشأن فى «كان» هنا كالشأن فى كل فعل غير ناسخ يحل محلها من ناحية أن الجار والمجرور منفيان حتماً ، ويتعلقان به ؛ فيصير مقيداً بهما ؛ ويصير معناه بسبب النفى الواقع عليه غير مطلق ، وإنما هو مقيد بحالة معينة دون غيرها . أما غيرها فسكوت عنه يحتاج لقرينة خارجة عن الجملة ، تبين أمره نفياً وعدم نفى ، والقيد (الجارّ والمجرور المتعلقان به) منفى حتماً . فكأن الناطق بهذا المثال يقول : ما كان الحاكم (أى : ما وُجِد وظهر الحاكم) الذى يكون سبب وجوده ، وعلة ظهوره : الظلم . فسبب الوجود وعلته هو : الظلم ، والظلم منفى ، فالمسبب عنه منفى لا محالة . أو الجار والمجرور متعلقان بالفعل ، فهما قيد له . . . و . . .

وفى هذا المثال لا يصح اعتبار اللام « للجحود» ؛ لأن هذا يؤدى إلى مخالفة الواقع الذى يدل على أن كثيراً من الحكام ظالمون .

ومن الأمثلة السالفة وأشباهها يتبين أن النفى قبل لام التعليل ينصَبّ على الفعل الذى قبلها فى حالة واحدة ؛ هى التى يكون فيها مقيداً بهذه اللام الجارة ومجرورها ، وليس مطلقاً من التقييد ، وأن هذا النفى ينصب على ما بعدها دائماً (أى : على القيد) .

فإذا كان الفعل غير مسبوق بنفى لم تكن اللام للجحود .

وإذا كان الفعل ناسخاً غير « كون » لم تصلح اللام للجحود ــ كما تقدم [2] ــ

---

(١) انظر رقم ٤ من الهامش السابق . (٢) فى ص ٣٢٠ .

. . . .
. . . .

فى أصح الآراء ؛ فلا يقال : ما أصبح محمد ليهمل عمله ، ولم يصبح محمود ليُهين غيره . . . وما ظننت الأمة الناهضة لِتسىء إلى علمائها ، ولم أظن الشعوب القوية لتركن إلى الراحة . . . قال أبو حيان : «كل هذه التراكيب فاسدة ؛ إذ لم يسمع لها نظير فى كلام العرب ، فوجب منعها وردّها » اهـ .

(حـ) يتردد هنا — وفى الأبواب الأخرى — لفظ : « لام التعليل » ، و « لام الجحود » فما الفارق الدقيق بينهما ؛ بحيث تتميز إحداهما من الأخرى بغير غموض ولا خفاء ؟

الفارق بينهما ما أسلفناه من أن لكل واحدة منهما معنى يخالف معنى الأخرى ؛ فلام الجحود تفيد النفى العامّ ؛ ولام التعليل تفيد التعليل (أى : أن ما بعدها علة وسبب فيما قبلها) على الوجه الذى شرحناه فى كل منهما .

وشىء آخر ؛ هو أن النفى مع لام الجحود مسلط على ما قبلها وما بعدها معًا فى كل حالاتهما ؛ فهو منْصبّ على الكلام كله ؛ لأن ما قبلها كون عامّ منفى ، وخبره المحذوف أمر عام أيضًا ، ومنفى تبعًا له ، ويتعلق به الجار والمجرور ، فهما متعلقان بأمر عام منفى ، فيتسرب إليهما النفى منه حتمًا ؛ لدخولهما فيما يشتمل عليه . . . ، ويؤثر فيه بالنفى ؛ كالأمثلة التى فى أول البحث ؛ حيث يعم النفى ماقبل لام الجحود وما بعدها ، ويكون شاملا غير مقيد بقيد يخرج بعض الحالات .

أما لام التعليل. فالنفى قبلها داخل على فعل خاص ، ليس كونًا عامًّا ، وإنما هو فعل مُقيد بالجار والمجرور (وهما : لام التعليل ، وما دخلت عليه) ؛ فالنفى منصبّ على هذا الفعل المقيد ؛ أى : منصبّ عليه فى حالة تقيّده — وهى حالة واحدة ، دون غيرها من الحالات الأخرى الكثيرة التى لا تدخل فى التقييد ؛ والتى هى مسكوت عنها ، كما قدمنا — فلا يحكم على تلك الحالات الأخرى بالنفى أو بعدمه إلا بقرينة خارجة عن الجملة . والقيد (وهو لام التعليل ومجرورها) — منفيان حتماً ، لتعلقهما بالفعل الخاص المنفى . فالمعنى بعد لام التعليل منفى ، أما قبلها فلا يتعين النفى إلا فى الصورة الواحدة التى شرحناها وهى التى يكون فيها الفعل مقيداً بالجار مع مجروره ؛ فمعنى الفعل فيها ليس عامًّا[1] مطلقاً .

---

(١) يقول الصبان : إن النفى مع « لام » التعليل منصب على ما بعدها فقط ، فهل هذا يوافق=

. . . .

وبناء على ما سبق اشترطوا لصحة « لام الجحود » ألا ينتقض النفى بعدها بشىء ؛ مثل « إلاّ[1] الاستثنائية » — أو إحدى أخواتها — فلا يقال : ما كان الحر إلاّ ليقبل الضيم ؛ لأن « إلاّ » هذه تنقض النفى السابق عليها ؛ وتجعل ما بعدها مثبتًا . وهذا مُخَالف لما تتطلبه لام الجحود من نفى ما قبلها وما بعدها معًا بالحرف النافى المذكور فى صدر جملتها . ولم يشترطوا هذا فى لام التعليل فأجازوا : ما حضَر المتعلم إلا ليستفيد ، فصدر الجملة ينفى الحضور عن المتعلم ، وعَجزُها الواقع بعد « إلا » ينفى ذلك النفى وينقضه ، ويثبت الحضور . . . ، وأنه لاستفادة المتعلم ؛ فكأن الجملة : حضر المتعلم ليستفيد .

(د) هل يصح حذف « لام الجحود» ؟ وهل يصح حذف فعل « الكون » قبلها ؟ يجيز الحذف بعض النحاة ، معتمداً على ظاهر أمثلة واردة عن العرب ، وقدتصدى لبحثها بعض المحققين، وانتهى منها إلى أن المحذوف فيها لا يتعين أن يكون أحدهما ، بل يستقيم المعنى على تقديره ، أو تقدير غيره؛ فلا داعى لإباحة حذف واحد منهما .

* * *

— ما يقوله أكثر النحاة من أن ما بعد « لام التعليل » علة لما قبلها ، وإذا انتفت العلة انتفى المعلول ؟ يبدو أنه لا يوافقه ، إلا إذا كان مراده أنه لا يشمل ما قبلها من الصور المتعددة التى لا تدخل فى القيد

(١) سبقت الإشارة لهذا (فى رقم ١ من هامش ص ٣١٩ ورقم ١ من هامش ص ٣٢٠) .

الأداة الثانية : «أوْ» العاطفة[1] التي بمعنى : «حتى» ، أو «إلاّ» الاستثنائية :

ينصب المضارع بأنْ مضمرة وجوبًا بعد «أو» العاطفة في موضعين :

أحدهما : أن تكون «أو» العاطفة صالحة للحذف ، ووضع «حتى» في مكانها من غير أن يتغير المعنى ؛ سواء أكانت : «حتى» دالة على الغاية ، أم دالة على التعليل .

(أ) فالدالة على الغاية : (ويسمونها : «الغائية» أو : التي بمعنى : «إلى») هي التي ينقضي المعنى قبلها شيئًا فشيئًا ، لا دفعة واحدة ، ويتم انقضاؤه بمجرد وقوع ما بعدها ، وتحقّقِ معناه ؛ فإذا وقع ما بعدها انقطع ما قبلها نهائيًّا . وذلك بأن يكون لما قبلها نوعٌ امتداد زمني ، واستمرار معنوي متلاحق ، لا ينقطع ولا يتوقف نهائيًّا إلا بتحقّق ما بعدها وحصوله ، فإذا تحقق ما بعدها وحصل انقطع المعنى قبلها بمجرد هذا التحقق والحصول ؛ نحو : أقرأُ الكتاب ، أوأتعبَ ، (أي : حتى أتعبَ ، أو : إلى أن أتعب) ، فقراءة الكتاب تتطلب وقتًا ، يتابع بعضُها بعضًا فيه ، ولا تتم دفعة واحدة بغير استمرار زمني محدّد ، فإذا حصل التعب — وهو المعنى الذي بعد «أو»— انتهت القراءة وانقضت بمجرد حصول هذا التعب. ونحو : أتناول الطعام أو أشبعَ . (بمعنى : حتى أشبعَ ، أي : إلى أن أشبعَ) فتناول الطعام لا يتم دفعة واحدة ؛ وإنما يستغرق وقتًا يتوالى فيه بعضه وراء بعض ، ويستمر هذا حتى يحصل الشبع ويتحقق — وهو المعنى الذي بعد : «أو»— . فإذا حصل وتحقق انقطع تناول الطعام . ومثل : أنام الليل أو يطلُعَ الفجر ، وأصلي الصبحَ وأتعبدُ أو تشرقَ الشمس[2]

---

(١) يجري على هذه الأداة الأحكام العامة المشتركة التي سبقت في رقم ٢ من هامش ص ٣١٧ ، والتي تجري على كل نظائرها التي تنصب المضارع بأن المضمرة وجوباً .

أما : «أو» العاطفة .. التي لا تنصب المضارع بعدها «بأن» — فقد سبق الكلام عليها (في ج ٣ م ١١٨ ص ٥٨٥ من باب : عطف النسق .)

(٢) ومما يصلح لذلك قول امرئ القيس يخاطب رفيقه في السفر : (وكان امرؤ القيس قد صمم على الأخذ بثأر أبيه من قتلوه ؛ فقصد قيصر الروم ليستعين به على تحقيق غرضه. واستصحب معه في سفرته الطويلة الشاقة عمرو بن قَميئة الذي جزع وتوجع مما حاق بهما من المشقات . وهو الذي يقصده امرؤ القيس بقوله :=

فالحرف «أو» فيما سبق حرف عطف بمعنى «حتى» الجارّة[1]. ولكنه لا يعرب حرف جر[2]. . .

(ب) والدالة على «التعليل» (ويسمونها: «أو التعليلية») أى: (التى بمعنى: «كى التعليلية»، أو «لام التعليل») يكون ما بعدها علة لما قبلها؛ نحو: لأُرضين اللهَ أو يغفرَ لى، بمعنى: حتى يغفرَ، أو: كى يغفرَ لى، فما بعد «أو» — وهو: المغفرة — علة فيما قبلها، وهو إرضائى الله. ولا تصح أن تكون «أو» هنا بمعنى: «حتى» الغائية؛ لفساد المعنى؛ إذ يكون: سأرضِي الله إلى أن يغفر لى، فإذا تحقق الغفران انقطع إرضائى له، وأغضبته. . .

ومن الأمثلة: أحاذر العَدوى أو أسلمَ، وأحرصُ على التّوَقّ أو أنجوَ من المرض. فأو بمعنى: «حتى التعليلية»، ولا تصلح الغائية، لفساد المعنى معها. . .

و «أو» تعرب هنا حرف عطف، ولا يصح إعرابها حرف جر أو شيئاً غير العطف، بالرغم من أنها بمعنى «حتى» التعليليّة الجارة[2] . . . .

* * *

والآخر: أن تكون «أو» بمعنى: «إلا» الاستثنائية؛ وهذا حين لا يصلح فى موضعها «حتى» بنوعيها السالفين؛ (وهما: الغائية، والتعليلية). فلا بد من الالتجاء أول الأمر إلى: «حتّى» ووضعها فى مكان: «أو»، فإن لم يستقم المعنى معها قصدْنا «إلاّ» الاستثنائية. نحو: تهوِى الطائرة أو تسلمَ من الخلل، وتسقطُ أو تبرأَ من الفساد. .. أى: إلا أن تسلم — إلا أن تبرأ . . . ونحو: يقتلُ النّمرُ بالرصاص أو تخطئَهُ الرّصاصة. . .، ويحرصُ الصياد

= بكى صاحبي لما رأى الدرب دونه وأيقن أنّا لاحِقان بقيصرا
فقلت له: لا تبك عينُك إنما نحاول مُلكا، أو نموتَ فنعذرا

والشطر الأخير هو محل الشاهد.

(١) «حتى» الجارة حرف بمعنى «إلى» الدالة على الانتهاء، وتعمل الجر مثلها.

(٢ و ٢) أما المعطوف عليه فشىء قبلها يغلب أن يكون مصدراً متخيلا متصيداً من الكلام السابق، طبقاً لما سيجىء شرحه هنا (فى ص٣٢٩). — وانظر «ب» ٣٣١ —

على جلده ، أو يعجزَ عن سلخه . فلفظ « أو » فى الأمثلة السالفة بمعنى : « إلا» ولا يصلح غيرها . ومع أنه بمعناها — يعرب حرف عطف، ولا يصح اعتباره حرف استثناء ...

فإن لم تصلح « أو » العاطفة لأن تكون بمعنى : « حتى » أو : « إلا » لفساد المعنى بوضع أحدهذين فى موضعها، كانت لمجرد العطف[1] ؛ فلا ينصب المضارع بعدها ، إلا إن اقتضى المعنى بعدها نصب المضارع لسبب آخر غير السالف[2] ...؛ فإن اقتضى المعنى نصب المضارع لسبب غير ما تقدم : وجب نصبه « بأنْ » أيضًا ، ولكن يجوز إظهارها وإضمارها ، كقوْل أحد الولاة لشاعر هجّاء ؛ (لولا شعرك الجيد أويُحْرَمَ أولادُك عائلهم لقطعت لسانك. فلاعفو بعد اليوم، أو أقبلَ شفاعة) . ويصح إظهار « أنْ » فنقول : أو أنْ يحرم أولادك .. . أو أن أقبل شفاعة . وفى كلتا الحالتين يعرب المصدر المسبك من « أنْ » (الظاهرة أو المضمرة جوازاً) مع ما دخلت عليه معطوفًا . أما المعطوف عليه فلا بد أن يكون اسمًا صريحا قبل « أو»[3] ، وهو هنا : « شعر، وعفو » . والتقدير : لولا شعرك ، أوحرمان أولادك ... فلا عفو أو قبول شفاعة ... ومن هذا قوله تعالى : (وما كان لبشر أن يُكلمَهُ اللهُ إلاَّ وَحْيًا، أو مِنْ وَرَاءِ حِجَاب ، أو يُرْسِلَ رسولاً ...) بمعنى : أو أنْ يرسلَ رسولا . فالمضارع « يرسل» منصوب « بأن » مضمرة جوازاً ، وفاعله مستتر جوازاً تقديره : هو ، والمصدر المؤول معطوف على الاسم الصريح : « وحيا » والتقدير : إلا وحيا أو إرسالَه رسولا . . .

* * *

ملاحظة : لما كانت « أو » التى ينصب بعدها المضارع بأن المضمرة وجوبًا أو جوازاً ، حرف عطف — يجب أن يكون المصدر المؤول بعدها معطوفًا على

---

(١) وقد سبق الكلام عليها فى باب : «عطف النسق (ج ٣ م ١١٨ ص ٥٨٥) كماسبقت الإشارة .

(٢) سيجىء فى « د » من الزيادة والتفصيل (ص ٣٢٩) ؛ بيان السبب الذى يقتضى نصب المضارع بعد « أو » العاطفة .

(٣) عملا بقاعدة نصب المضارع بأن مضمرة جوازاً بشروط ، منها : أن يكون المصدر المؤول من « أن » وما دخلت عليه معطوفاً على اسم صريح خالص مذكور...و...، وقد سبقت فى ص ٢٨٧.

شيء قبلها يناسبه[1] ؛ (كمصدر صريح ، أو مؤول ، وكاسم جامد ليس بمصدر . . .) فإن وُجد فى الكلام السابق معطوف عليه مذكور، عطفنا عليه المصدر المؤول الذى بعد «أو» كما فى الأمثلة الأولى ، وكما فى الأمثلة الأخيرة (وهى : لولا شعرك الجيد أو يُحْرَمَ ... — فلا عفو أو أقبل شفاعة . . — إلا وحيًا أو يرسلَ رَسولا . . .) وإن لم يذكر فى الكلام السابق معطوف عليه تَصَيَّدْنا من ذلك الكلام اسمًا جامداً ، مصدراً كان أم غير مصدر، وجعلناه المعطوف عليه . والأنسب أن يكون مصدراً — لا اسمًا جامداً محضًا ؛ — ليكون المعطوف والمعطوف عليه متناسبين ، فى المصدرية . . .

ويقول النحاة : إن تَصَيُّدهذا المصدر — المعطوف عليه — من الكلام الذى قبل «أو» لا يحتاج فى تلمسه إلى ضابط معين ، ولا إلى طريقة خاصة. وكل ما يشترط فيه أن يكون ملائمًا المعنى ، مسايراً السياق الصحيح[2] ... وفيما يلى بعض الأمثلة السالفة الخالية من ذكر المعطوف عليه صراحة ، ثم اشتمالها عليه بعد تصيده :

---

(١) يجب أن يكون المعطوف عليه مذكوراً — فى الأغلب — وجامداً حين يكون نصب المضارع بأن مضمرة جوازاً ؛ (طبقاً لما تقدم إيضاحه فى ص ٢٨٧) ، ولا يصح فى حالة نصب المضارع أن يكون المعطوف عليه فعلا أو مشتقاً يشبهه ؛ إذ لو كان المصدر المؤول — وهو بعد التأويل اسم صريح — معطوفاً على فعل أو ما يشبهه لاختلف الأمر بين التابع والمتبوع فى أمور ؛ أهمها الزمن ، والذات ، ذلك لأن المصدر المؤول بعد إتمام تأويله يدل على المعنى المجرد الخالى من الزمن ومن الذات ، فى حين يدل الفعل على الزمن ، وتدل المشتقات العامة على الزمن ، ومعه صاحب المعنى (أى: الذات) .

وقد أشرنا إلى صحة وقوع المعطوف عليه اسماً جامداً محضاً (أى : اسماً جامداً غير مصدر) نحو : لولا شعرك الجيد أو يحرمَ أولادك عائلهم . . . فالمصدر المؤول من «أن» المضمرة بعد «أو» ومن الجملة المضارعية بعدها معطوف على : «شعر» وهو اسم جامد محض . والتقدير : لولا شعرك ، أو حرمان أولادك . . ومثله قول الشاعر :

ولولا رجالٌ من رِزَامٍ أَعِــزَّةٌ وآلُ سُبَيعٍ ، أَو أَسوءَك — علقما

(رزام : اسم قبيلة . وعلقم : منادى مرخم ، وأصله يا علقمة . . .) فالمصدر المؤول من أن المضمرة بعد «أو» ومن الجملة المضارعية بعدها معطوف على : «رجال» ورجال اسم جامد محض . والتقدير : لولا رجال أو إساءتك . . . ،

(٢) اكتفى ابن مالك ببيت واحد فى الكلام على «أو» السالفة ؛ هو :

كَذَاكَ بعدَ : «أَوْ» ، إذَا يَصْلُحُ فى مَوْضِعِهَا : «حَتَّى» ، أو: «أَلَّا» — أنْ خَفِى =

المثال أولا بغير ذِكْر المعطوف عليه صراحة	المثال بعد تصيد المصدر المعطوف عليه	ملاحظة
أقرأ الكتاب أو أتعبَ .	سيكون منّى قراءةٌ للكتاب أو تعبٌ	ليس من اللازم أن نقول : « سيكون» أو : « لتكن » ... وإنما اللازم هو مسايرة المعنى مع صحة الأساليب . .
أتناولُ الطعام أو أشبعَ .	سيكون منى تناولٌ للطعام أو شبعٌ . . .	
أنام الليل أو يطلعَ الفجر	يكون منى النومُ واستمراره أو طلوعُ الفجر .	
أصلى وأتعبد أو تشرق الشمس	تكون منى صلاةٌ وتعبد أو شروقُ الشمس . . .	
لأُرضين الله أو يغفرَ لى	لِيكن مِنى إرضاءُ الله أو غفرانُه لى	
أحاذر العدوى أو أسلمَ	تكون منى محاذرةٌ للعدوى أو سلامةٌ . . .	

= وفى البيت تقديم وتأخير . والأصل : (« أن » خفى كذلك بعد « أو » إذا يصلح فى موضعها حتى ، أو إلا .) .

يريد : الحرف المصدرى « أن » مختفيَ – بمعنى : أضمر ولم يظهر – خفاه بعد « أو » مثل ذلك الذى وقع بعد لام الجحود ؛ من ناحية أنه خفاه وإضمار واجب ؛ فلا يصح ظهور « أن » فيه بعد « أو » كما لا يصح ظهورها بعد لام الجحود . بشرط أن تكون : « أو » بمعنى : « حتى » أو « إلا » ؛ فيصح إحلال أحد هذين الحرفين فى موضعها .

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

(ا) يجرى على المضارع المنصوب بأن المضمرة بعد : «أو» جميع الأحكام الخاصة بالمضارع المنصوب بأن المصدرية[1] من السبك ، والفصل ، وعدمه . . .

(ب) صرحنا فيما سبق أن : «أو» التي بمعنى : «حتى» أو : «إلا» — هي حرف عطف ، ولا يصح إعرابها حرف جر ، أو حرف استثناء تبعاً للحرف الذي يصلح في موضعها ؛ فهي بمعناه فقط ، وليست مماثلة له في إعرابه ؛ فلكل منهما إعرابه الخاص به . وهو يخالف إعراب الآخر . ولهذا السبب وجب إعراب المصدر المؤول بعد «أو» معطوفاً على شيء قبلها، ولا يصح إعرابه مجروراً ، أو مستثنى ، برغم أن «أو» بمعنى : «حتى» الجارة أو «إلا» الاستثنائية.

(حـ) قد تصلح «أو» السالفة لأن تكون بمعنى : «حتى» أو «إلا» عند عدم قرينة تعينها لأحدهما ؛ ولكن يختلف المعنى في كل صورة ؛ نحو : لألزمنّك أو تسدّدَ لي ديني . فيصح أن تكون «أو» هنا بمعنى «حتى» ، أو «إلاّ» والمعنيان مختلفان .

(د) من الملاحَظ أن «أو» السالفة تقع بين معنيين مختلفين ؛ أحدهما قبلها ، والآخر بعدها ، والأول محقق الوقوع أو مرجحه حتى يقع ما بعدها ؛ فحصول الأول ثابت أو بمنزلة الثابت ، حتى يحصل ويقع ما بعدها ، وحصول الثاني ووقوعه مشكوك فيه غالباً ؛ فقد يقع أو لا يقع . فإذا أريد الدلالة على أن ما قبلها وما بعدها متساويان في الشك وجب توجيهها للعطف المجرد ، ووجب رفع المضارع بعدها ؛ ليكون الرفع شارة وعلامة على هذه المساواة في الشك . بخلاف ما لو أريد الدلالة على أن الأول محقق الوقوع أو مرجحه ، وأن الثاني وحده هو المشكوك في حصوله ؛ فيجب نصب المضارع حتماً بأن مضمرة وجوباً بعد «أو» ؛ ففي مثل: أسافرُ يوم الجمعة أوأستريح . . . — يصح رفع

---

(١) سبقت هذه الأحكام في ص ٢٨٢ .

. . . .

. . . .

المضارع : « أستريح » على إرادة أن السفر والاستراحة متساويان من ناحية وقوعهما أو عدم وقوعهما ؛ فكلاهما مشكوك فى حصوله ، غير مقطوع بواحد منهما. ويصح نصب المضارع « أستريحَ » على إرادة أن الأول — وهو : السفر — محقق الوقوع والحصول ، أو كالمحقق ، وأن الراحة مشكوك فيها ؛ فقد تَحْصل أوْ لا تحصل ، وأن المعنى أسافر حتى أستريحَ ، أو إلا أن أستريحَ . فالسفر ليس موضعَ شك ؛ وإنما الشك فى الاستراحة ؛ إذ لا يدري المتكلم أتتحقق أو لا تتحقق ؟ .

ومثل المساواة فى الشك المساواة فى غيرها من المعانى الأخرى التى تدل عليها « أو » المتجردة للعطف المحض[1] .

لهذا كان استعمال : « أو » فى معناها الصحيح محتاجًا إلى يقظة ودقة فهم . . .

---

(١) تقدمت هذه المعانى عند الكلام على « أو » العاطفة فى باب العطف (جـ ٣ م ١١٨) .

الأداة الثالثة[1] : «حتّى» الجارة للمصدر المنسبك من «أنْ» والجملة المضارعية:

---

(١) وتنطبق عليها الأحكام العامة المشتركة بين الأدوات الخمس – وهي الأحكام التي في رقم ٢ من هامش ص ٣١٧ –.

ولا تتضح «حتى» الجارة على الوجه المحمود إلا بعرضها مع بقية أنواع «حتى» عرضا مناسباً ؛ يكفى لتمييز كل نوع من غيره.

أنواع «حتى» ثلاثة ؛ أولها : العاطفة ؛ وهي حرف عطف يفيد بلوغ الغاية في خسة ، أو شرف ، أو قوة ، أو ضعف ، أو نحو هذا من كل ما يفيد كمالا أو نقصاً ، حسيين أو معنويين ، أو يدل على حسن أو قبح كذلك . .

ومن أحكام هذا النوع أنه لا يدخل على الحروف ، ولا يعطف المصادر المؤولة ، ولا الضمائر – في الرأى الراجح – ولا الأفعال، ولا الجمل الفعلية ولا الاسمية ، وإنما يعطف الاسم الظاهر الصريح فقط. (وقد سبق تفصيل الكلام على هذا النوع ، وعلى أحكامه في باب العطف ج ٣ ص ٥٦٢ م ١١٨).

ثانيها : «حتى الابتدائية» وتفيد الدلالة على : «الغاية» ولو بتأويل أو تقدير ، ولكنها لا تدخل إلا على جملة جديدة ؛ مستقلة عن الجملة التي قبلها في الإعراب ، مع اتصالهما معنى بنوع من الاتصال ؛ كالتي في قول الشاعر :

كريم يُميت السّر ؛ حتى كأنه ... إذا استخبروه عن حديثك جاهله

– و«كأن» من الحروف الناسخة التي لها الصدارة في أول جملتها –

وهذا هو المراد من قول «الخضرى» عند كلامه عليها في باب العطف ج ٢ – : («إنما هي الداخلة على جملة مضمونها غاية لشيء قبلها .») ؛ أي : نهاية وآخر له ؛ فتدخل على الجملة الاسمية نحو: «الصناعة مفيدة ، حتى فائدتها الخلقية كبيرة».

وتدخل على الجملة الفعلية الماضوية ؛ نحو قول المتنبى يصف جيش الأعداء :

وضاقت الأرض ؛ حتى كان هاربُهم ... إذا رأى غير شيء ظَنَّهُ رجلا

ونحو : «ارتفع صوت الحرية في القرن العشرين حتى ملأ الأسماع ، ودوّى في المشارق والمغارب حتى زلزل حصون الاستبداد».

وتدخل على الجملة المضارعية بشرط أن يكون زمن المضارع حالا حقيقية ، أو مؤولة بالحال ، وفي الصورتين يجب رفع المضارع .

فالحال الحقيقية : (هي التي يكون زمنها هو زمن التكلم .) وفي أثنائه يتحقق معنى المضارع ؛ بحيث يكون الوقت الذي يجرى فيه الكلام هو الوقت الذي يقع فيه – أول مرة – معنى هذا المضارع . أي : أن الزمن الحالي يجمع بين كلام المتكلم ، وحصول معنى المضارع أول مرة – بالنسبة لهذا الكلام الذي يحوى المضارع ؛ نحو : «أُصغى الآن للخطيب حتى أسمعُ وأفهمُ كلامه». (طبقاً للبيان الآتي في ج من ص ٣٣٨).

والمؤولة بالحال نوعان :

والكلام عليها - هنا - يتجه إلى ناحية معناها، وعملها، وحكم المضارع بعدها.

= (ا) إما مؤولة عن ماض: وهي التي يكون زمنها قد فات قبل التكلم، ومعنى المضارع قد وقع وانتهى، وتم كل هذا قبل النطق بالجملة المشتملة على «حتى» مع مضارعها. ولكن المتكلم يتخيل أن ذلك الزمن بما يحويه من معنى المضارع لم ينته، وأنه موجود قائم حين النطق بالجملة. وهذه الطريقة تسمى: «حكاية الحال الماضية» (وسيجيء تفصيل الكلام عليها هنا، وفي جـ من ص ٣٣٨. حيث نعرف الداعي لها، وأثرها النحوي والمعنوي).

أما علامة هذه الحالة الماضية المحكية فصحة الاستغناء عن مضارعها، وإحلال ماضيه محله فلا يتغير المعنى، ولا يفسد التركيب (كما سيجيء في ص ٣٤٨) وكما يوضحه المثال التالي في: «ب».

(ب) وإما مؤولة عن مستقبل؛ وهي التي يقع الكلام ويتحقق دون أن يقع ويتحقق زمنها وزمن مضارعها في أثنائه، أو قبل النطق به. ولكن المتكلم يتخيل أن زمنها قائم وقت الكلام. وعلى هذا لا يصح اعتبار: «حتى» ابتدائية إذا كان معنى المضارع الذي بعدها قد تحقق في زمن انتهى حقيقة، أو أنه سيتحقق في زمن مستقبل حقيقة، بغير تخيل الحال وحكايتها في كل واحدة منهما.. فثال حكاية الحال الماضية التي يتخيل المتكلم وقوعها وقت كلامه - على الرغم من أن زمنها قد فات حقاً، وانتهى قبل أن يتكلم - قول المؤرخ: (يقيم الفراعنة المصريون القدماء مسلات ضخمة، حتى يكتبون على جوانبها تاريخهم، ومآثرهم.) أي: حتى كتبوا. ومثال الحال المؤولة عن المستقبل: (يأتي الشتاء في الشهر القادم؛ وها هو ذا المطر ينهمر. ويشتد البرد حتى ترتجفُ منه أعضائي). ومثال الحال الحقيقة -: (أقف الآن على شاطئ البحر والشمس منحدرة إلى مغربها حتى أتابعُ منظر غروبها - هذه الوردة في يدي أرقبها وأشمها، حتى أتمتعُ بلونها وبطيب رائحتها)- فتابعة الغروب تتحقق في الزمن الذي ينطق فيه المتكلم بالجملة المشتملة على «حتى»؛ فزمنهما واحد هو: الحال. كذلك التمتع بطيب الوردة ولونها؛ يقع في الزمن الذي يقع فيه النطق بالجملة المشتملة على «حتى» وهو الزمن الحالي. وفي هذه الأمثلة وأشباهها تعرب «حتى» حرف ابتداء يدل على «الغاية» والجملة بعدها مستقلة في إعرابها لا في معناها - وقد شرحنا في الصفحة التالية المراد من الغاية.

ثالثها: «حتى» الجارة، وهي نوعان:

١ - نوع يجر الاسم الظاهر الصريح (والظاهر: ما ليس ضميراً، والصريح: ما ليس مصدراً مؤولا) ومعناها: الدلالة على الغاية، نحو: قرأت الكتاب حتى الخاتمة. ولا شأن لنا بهذا النوع هنا،- (فقد سبق تفصيل الكلام عليه في الجزء الثاني، باب حروف الجر، م ٩٠ ص ٤٤٥).

٢- ونوع يجر المصدر المؤول من «أنْ» المضمرة وجوباً وما دخلت عليه من جملة مضارعية. ومعنى «حتى» إما الدلالة على الغاية، وإما الدلالة على التعليل، وإما الدلالة على الاستثناء، والنوع الجار للمصدر المؤول - وإن سبق مجملا في الموضع السالف - هو موضوع التفصيل في كلامنا الآن. لكن الكوفيين يعتبرون «حتى» حرفاً مصدرياً ينصب المضارع بنفسه مباشرة، ويجيزون ظهور «أن» المصدرية بعده فتكون للتوكيد اللفظي. (انظر البيان في «ب» ص ٣٥٠) =

(ا) فأما معناها فالدلالة على «الغاية»، أو: على «التعليل»، أو: على «الاستثناء».

فتدل على الغاية إذا كان المعنى بعدها نهاية حقيقية لمعنى قبلها ينقضى تدريجاً لا دفعة واحدة، ولا سريعاً، ويترتب على تحقق المعنى الذى بعدها أن ينقطع المعنى السابق فوراً، وأن يتوقف بمجرد تحقق اللاحق وحصوله؛ نحو: (يمتد الليل حتّى يطلعَ الفجر) — (يزداد الحرّ نهارَ الصيف حتّى تغيبَ الشمس، ويزداد البرد ليلَ الشتاء حتّى تشرقَ) — (يسرع القطار حتّى يدخلَ المحطة، والطائرة حتّى تدخلَ حَظِيرتها)... فامتداد الليل يستمر تدريجاً إلى أن يظهر الفجر، وعند ظهوره ينقطع الامتداد ويختفى. وازدياد الحر يدوم إلى أن تختفى الشمس، ومتى اختفت انقطع الازدياد وتوقف ... وهكذا بقية الأمثلة ونظائرها مما تقع فيه: «حتّى» دالة على الغاية (أى: على نهاية المعنى الذى قبلها، وانقطاعه، بسبب ظهور معنى جديد بعدها، وابتداء حصوله وتحققه)، ولذا يسمونها: «حتّى الغائية» أو: «حتّى التى بمعنى: إلى»: لدلالة كل واحدة منهما على انتهاء ما قبلها بمجرد حصول ما بعدها. ولا بد أن يكون المعنى السابق من الأمور التى تنقضى شيئاً فشيئاً — كما نرى — فلا ينقضى مرة واحدة، ولا ينقطع بغير تمهل.

والضابط الذى تتميز به «حتّى الغائية» من غيرها هو صحة حذفها، وإحلال «إلى»[1] محلها من غير أن يفسد المعنى، أو التركيب.

= «ملاحظة»: يصح حذف ما دخلت عليه «حتّى» مهما كان نوعها بشرط ألا يكون اسماً صريحاً مجروراً بها. ومن الأمثلة قول الشاعر وقد ذهب لزيارة شخص:

فلمـــا لم أجدك — فدتك نفسى — رجعتُ بحسرة وصبرت حتى ...

يريد: حتى يأذن الله — مثلا —

(١) إنما تدل «إلى» على الغاية بالتفصيل الذى سبق منها فى حروف الجر — ج ٢ م ٩٠ ص٣٦٦ — وعند التقدير نقول: «إلى أن ...» فيزاد بعدها الحرف «أنْ»؛ لمجرد الإيضاح والتفسير، لأنه الناصب للمضارع. ويوضح هذا ما يجىء — تحت عنوان: «ثالثها»، فى هامش ص ٣٣٧ — خاصًّا بالكلام على «حتى» بمعنى «إلا» فكأن الذى يحل محل «حتى» هو: «إلى أنْ». لكن لا يصح إظهار «أنْ» بعد «حتى» مطلقاً.

وتدل على « التعليل » إذا كان ما قبلها سببا وعلة فيما بعدها[١] ؛ نحو : (نقرأ الصحف حتى نعرفَ الشئون الداخلية والخارجية ، ونستمعُ إلى الإذاعة حتى نعلمَ ما يدور فى البلاد المختلفة) ؛ فقراءة الصحف هى السبب فى معرفة الشئون الداخلية والخارجيّة ، والاستماع إلى الإذاعة هو السبب فى العلم بما يدور فى البلاد المختلفة . فما قبل : « حتى » هو العلة والسبب فيما بعدها[٢] ؛ ولهذا ، تسمى : « التعليلية » .

ومن الأمثلة أيضًا ؛ (تحرص الأمم على نشر التعليم حتى تنهضَ وتقوى ، وتتنافسُ فى ميادين الصناعة حتى تفوزَ بأكبر قسط من مزاياها ، وتتسابقُ إلى كشف الكواكب حتى تستأثرَ بما فيها) . . .

وتدل على « الاستثناء » – كإلاّ – إذا لم تصلح للدلالة على الغاية أو على التعليل ؛ فلا بد من القطع بعدم صلاحيتها « للغاية ، أو للتعليل» قبل جعلها للاستثناء الخالص . نحو : (لا يصلح الوالى للحكم حتى يلتزمَ العدل ، ويحرصَ عليه) . . . والتقدير : لا يصلح الوالى للحكم إلا أن يلتزم العدل . » « فحتى » هنا بمعنى : « إلا » – وعند التقدير نقول معناها : « إلا أنْ » ، فتظهر « أنْ » بعد « إلاّ » فى حالة التقدير فقط ، لمجرد الإيضاح ، ولا يصح إظهارها بعد « حتى » – ولا تصح أن تكون « غائية » ولا « تعليلية » ؛ إذ لو كانت « غائية » لوجب أن ينقضى المعنى قبلها تدريجًا – كما سبق – والنفى من المعانى التى تنقضى دفعة واحدة ؛ لأنه حكم بالسلب على أمر ، والحكم بالسلب ينْصَبُّ سريعًا ، دفعة واحدة ، لا تدريجًا – فى الصحيح[٣] . . .

---

(١) أهذا يوافق قولهم : إن « حتى التعليلية » بمعنى « كى التعليلية » التى يكون ما بعدها علة فيما قبلها ؟ أم أن المسألة اعتبارية ؟ المراجع فى هذا مضطربة .

(٢) لأن السبب متقدم فى زمنه على المسبب حتمًا .

(٣) وهنا اعتبار آخر ، هو أن الكلام قبل « حتى » منفى فى هذه الصورة ؛ والمنفى لا يزول معنى نفيه إذا كانت « حتى » للغاية وتحققت الغاية . فعند تحققها يبقى معنى النفى قبل « حتى » على حاله . ويترتب على بقائه فساد المعنى ؛ إذ يكون التقدير : لا يصلح الوالى للحكم إلى أن يلتزم العدل ، فإذا تحقق التزامه العدل لا يصلح للحكم .

ولو كانت « تعليلية » لوجب أن يكون ما قبلها سببًا وعلة فيما بعدها. وهذا لا ينطبق على ما نحن فيه ؛ إذ ليس عدم صلاح الوالى للحكم هو السبب فى أنه يلتزم العدل ..

ومن أمثلة « حتى » التى بمعنى : « إلا » قول علىّ رضى الله عنه : « لا يستقيم إيمان عبد حتى يستقيمَ قلبه، ولا يستقيمُ قلبه حتى يستقيمَ لسانه »[1] .

وكذلك قول شوقى :

وما السلاحُ لقوم كلَّ عُدتهم حتى يكونوا من الأخلاق فى أهُبِ[2]

(٣) . . . .

* * *

= وبهذه المناسبة نشير إلى أهم الأحكام الخاصة « بحتى الاستثنائية » ؛ وقد نبه العلماء إليها ؛ لدقتها ، وخفائها على كثير :

« أولها » أن « حتى » الاستثنائية تُسبَق – كثيراً – بنفى ؛ يجعل معنى الجملة التى قبلها منفياً .

« ثانيها » أن معنى الجملة المشتملة على هذا النفى يظل على حاله عند التقدير مستمراً ومنفياً لا ينقطع استمراره ونفيه بوقوع ما بعدها ، مهما كانت الأحوال . والسبب فى هذا أن الاستثناء الذى تتضمن بمعناه ، وتدل عليه « هو استثناء منقطع » – فى الأعم الأغلب – (أى : لا يكون فيه المستثنى . من جنس المستثنى منه ، فهى بمعنى : « لكنْ » ساكنة النون) . كالذى هنا ، وقد يكون متصلا أحياناً كالذى فى قوله تعالى : (لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون) فهى للاستثناء المتصل من عموم الأحوال .

« ثالثها » أن « حتى » تتضمن معنى « إلا » الخالية من « أنْ » بعدها . أما « أنْ » التى تظهر فى تأويل الجملة فهى « أنْ » المصدرية المضمرة وجوباً بعد « حتى » . فإذا وضعنا « إلا » مكان « حتى » ظهرت « أنْ » المضمرة ؛ إذ لو كانت « حتى » بمعنى : « إلا » و « أن » معاً لتكررت « أن » عند التأويل ، وصار الكلام : لا يصلح الوالى للحكم ، « إلا أن أن » يلتزم العدل ، بذكر « أن » مرتين ؛ إحداهما التى كانت مضمرة وجوباً مع « حتى » والأخرى هى المزعومة خطأ بعد « إلا » .

(١) استقامة اللسان : ترك الغيبة والنميمة ، وكل لفظ يؤذى .

(٢) جمع : إهاب ، بمعنى : جلد .

(٣) ومن الأمثلة أيضاً قول المتنبى :

لا يسلم الشرف الرفيع من الأذى حتى يراقَ على جوانبه الدم

وقول الآخر :

ولا ألين لغير الحق أتبعُهُ حتى يلينَ لضرس الماضغ الحَجرُ =

(ب) وأما عملها : فالجرّ باعتبارها حرف جر أصلى ، بشرط أن يكون المضارع بعدها منصوبًا بأنْ المصدرية ، المضمرة وجوبا .

وهذا النوع الجارّ منْ أنواع « حتى » (وهوالذى يعنيناهنا) لا يجرّ إلا المصدر المنسبك من « أنْ » المصدرية مع صلتها الجملة المضارعية. فى مثل : الصبر يحمى النفس الحزينة ، حتى تفىءَ إلى السكينة — يكون الإعراب : (حتى) حرف جر — (تَفِىءَ) فعل مضارع ، منصوب «بأنْ» المضمرة وجوبا بعد « حتى » . والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره : « هى » . والمصدر المؤول من « أنْ » وما دخلت عليه من الجملة المضارعيَّة مجرور « بحتى » . والتقدير : حتى إفاءتِها . . . وهذا الجار ومجروره متعلقان بالمضارع : « يحمى » . . .

وهى تعمل الجر دائمًا ولو كان معناها : « الاستثناء » ؛ فشأنها فى الاستثناء والجر معًا كشأن (خلا ، وعدا ، وحاشا) ، وهذه الثلاثة حروف جر ، ومعناها : الاستثناء .

* * *

(حـ) وأما حكم المضارع بعدها : فتارة يجب رفعه ، فتكون ابتدائية[1] ، وتارة يجب نصبه بأن مضمرة وجوباً ، فتكون جارة للمصدر المؤول بالطريقة التى أوضحناها ، وتارة يجوز فيه الأمران ؛ فتكون ابتدائية عند رفعه ، وجارة عند نصبه بالحرف المصدرى « أنْ » . وفى كل أحوال المضارع لا يجوز أن يفصل بينه وبين « حتى » فاصل مذكور أومقدر إلا « أنْ » المضمرة وجوباً[2] فى حالة نصبه .

١ — فيجب رفعه فى كل حالة تستوفى ثلاثة شروط مجتمعة[3] :

= وكذلك :

لا تُسْدِيَنَّ إلى عارفةً ... حتى أقومَ بشكر ما سَلفَا

(والعارفة : المعروف ، وإسداؤها . تقديمها وبذلها) .

(١) سبق معنى « الابتدائية » فى هامش ص ٣١٤ .

(٢) ويجيز بعض النحاة (كما أشرنا فى رقم ٢ من هامش ص ٣١٧) الفصل بينهما بالظرف أو الجار مع مجروره ، أو بالقسم ، أو بالمفعول ، أو بالشرط الذى فعله ماض . وهذا الرأى حسن إذ فيه تيسير .

(٣) فيما يلى الشرط الأول ، أما الثانى والثالث فى ص ٣٤٣ .

الشرط الأول : أن يكون زمن المضارع للحال حقيقة أو تأويلا ، والحال الحقيقية – كما سلف[١] – هى التى يقع فيها الكلام ؛ فزمنها زمن النطق بالكلام المشتمل على «حتى» . أى : أن الزمن الذى يحصل فيه الكلام هو نفسه الزمن الذى يجرى فيه – أول مرة[٢] – معنى المضارع التالى لها . فلا بد أن تجمع الحال الحقيقية بين الأمرين ؛ وهما : الكلام المشتمل على «حتى» ، وحصول معنى المضارع الذى يتلوها ؛ بحيث يتكلم الناطق بها وبجملتها فى وقت تحقق معنى المضارع وحصوله أول مرة ؛ نحو : (ينساب هذا الماء بين الزروع حتى تشربُ) فالشرب – وهو معنى المضارع التالى : «حتى» – يتحقق ويتحصل فعلا أول مرة فى الوقت الذى يتكلم فيه المتكلم بالجملة ؛ فزمن النطق والشرب واحد ؛ هو : الزمن الحالى ، وهو الذى يجمع بينهما . ومثل : (يسمع الطبيب دقات القلب الآن حتى يعرفُ أمره ، ويجس نبض المريض حتى يسترشدُ به فى معرفة الداء) ؛ بشرط أن يقال هذا فى وقت استماع الطبيب للدق، وجس النبض. ومثل: (أشاهد العواصف تشتدُّ الساعةَ حتى تقتلعُ الأشجارَ ، وتزداد شدة وعنفًا حتى تُهدمُ البيوت ، وتُغرقُ السفن ، وتُسقطُ الطائرات) . . . بشرط أن يكون الزمن الذى يتحقق فيه معنى الأفعال المضارعة التالية «حتى» فى كل ما سبق هو زمن النطق بالكلام ، فكأن الناطق بالمضارع الحالىّ الزمن يقول: الأمر الآن كذا وكذا ، أى: شأنه فى الحال القائمة كذا وكذا . . .

فالمضارع فى الأمثلة السالفة – وأشباهها – مرفوع وجوبا[٣] . و «حتى» حرف ابتداء ، يدل على أن الجملة بعده جديدة مستقلة عما قبلها فى الإعراب دون المعنى ؛ إذ لا بد من اتصالهما فيه – كما عرفنا.

ولا مانع أن يستمر معنى المضارع الحالىّ الزمن ؛ فيمتد وقته بعد انتهاء

---

(١) فى هامش ص ٣٣٣ .

(٢) أوضحنا فى هامش ص ٣٣٣ المراد من أنه «أول مرة» ، بأن يتحقق المعنى وقت الكلام فعلا ، وأنه لم يكن قد تحقق قبله ، أما إذا تحقق قبله وأريد إنزاله منزلة ما يتحقق وقت الكلام فإنه يكون حالا مؤولة – كما سيجىء فى الصفحة التالية –

(٣) سيجىء فى ص ٣٤٩ أنه لا يصح نصبه بأن المضمرة ، لأنها تخلص زمن المضارع للاستقبال ، والاستقبال يعارض الحال . .

النطق بالجملة المشتملة على : « حتى » وإنما الممنوع أن ينقضى معناه قبل النطق بكلمة « حتى » ؛ فيكون ماضى المعنى . أو أن يتأخر بدء تحققه إلى ما بعد النطق بها والفراغ منها ؛ فيكون تحققه فى زمن مستقبل حقيقى بالنسبة لها ؛ إذ يتحقق بعد الانتهاء من التكلم بجملتها .

أما الحال المؤولة (أو : المحكيّة) فلها صورتان ، لا بد فى كل منهما من قرينة تدل على حكايتها .

الصورة الأولى : الزمن الماضى المؤول بالحال ، وهو الذى يكون فيه معنى المضارع قد تَحقّق وانتهى فعلا قبل النطق بالجملة ، وكان المناسب أن يذكر الفعل بصيغة الماضى ، ولكنه يعاد ذكره بصيغة المضارع بقصد حكاية الحال[1] الماضية التى ترشد إليها القرينة – بالطريقة التى شرحناها[2] ...

وفى هذه الصورة التى يكون فيها زمن المضارع حالا[1] ماضية ولكنها مؤولة – يجب رفعه، وتكون « حتى » ابتدائية ؛ كما وجب رفعه فى الزمن الحالى حقيقة وكانت فيه « حتى » ابتدائية أيضًا.

ومن أمثلة الحال الماضية المؤولة أن يقول أحَدُنا اليوم (هذا زُهَيْر الشاعر الجاهلى ، يراجع قصيدته حتى تجودُ بعد حول فى مراجعتها ؛ فيذيعُها ، ولذا تسمى قصائده : « الحوليات » . . .) فمعنى المضارع – وهو الجودة بعد الحول – أمر فات حقًّا قبل النطق بكلمة : « حتى » وبجملتها . كفوات المراجعة . وزمن الأمرين فى حقيقته ماض ، ولكن التحدث عنهما بصورة المضارع – قُصِدَ به حكاية ما مضى ، وإرجاع ما فات ، على تخيل أنه يقع الآن – فى وقت الكلام – أو على تخيل أن المتكلم قد ترك زمانه الذى يعيش فيه ، ورجع إلى الزمن السالف الذى يتحقق فيه المعنى أمامه ساعة النطق ، وكأنه من أهل ذلك العصر القديم. ووجود الرفع هنا يعتبر الدليل على الحكاية[3] ، وعلى ما يترتب عليها من أثر معنوى .

(١ و ١) أى : الحالة ، أو : الحادثة .

(٢) فى هامش ص ٣٣٣ . وهناك – وكذا فى ص ٣٤٨ – العلامة التى تدل على أن الماضى محكى الدلالة الزمنية .

(٣) فى هامش الصفحة التالية ما يزيد « حكاية الحال الماضية » وضوحاً . أما أثرها المعنوى الذى ذكرناه فيزداد بياناً بما فى رقم ١ من هامش ص ٣٤٧ .

ويسمى هذا الاتجاه : « حكاية الحال الماضية »، أى : إعادة حالة سبقت وحادثة وقعت ، وترديد قصتها وقت الكلام، وكأنها تحصل أول مرة ساعة النطق بها ، مع أنها — فى حقيقة الأمر — قد حصلت من قبل، وانتهى أمرها قبل ترديدها . وهذه هى الصورة الغالبة فى الحكاية.

والغرض من « حكاية الحال الماضية » هو الإشعار بأهمية القصة ، وبصحة ما تضمنته من معنى قبل « حتى » وبعدها ؛ لادّعاء أنها تقع الآن — فى وقت الكلام — وأن ما بعد « حتى » مسبب عما قبلها ، وغاية له ، فيثور الشوق إلى سماعها ويمتزج السامع بجوها .

ومن الأمثلة أيضًا : (انظرْ إلى الفراعين يبنون قبورهم فى حياتهم منحوتة فى الصخر الأصم حتى تستريحُ نفُوسهم لصلابتها وقوتها ، وربما أخفوها حتى يأمنون الأيدى العابثة بها . . .) فزمن بناء القبور قد انتهى وانقضى ، وكذلك الاستراحة ، والإخفاء ، والأمن ... فكان المناسب ذكر هذه المعانى بصيغة الماضى لا المضارع . ولكن جىء بالمضارع على سبيل « حكاية الحال الماضية » ؛ ليكون من وراء ذلك توجيه الأنظار إلى هذه القصة الهامة العجيبة ، وأنها صحيحة ؛ كأنها تقع الآن أمامنا ساعة التكلم بما يلابسها من غرائب ، وكأن المتكلم يطلب إلى السامع التنبه إلى ما يحيط بها ، وأن يستعيد صورتها كاملة ويعيش — ساعة سماعها — فى جوّ يشابه الجو الحقيقى الذى ولدت فيه أول أمرها ، دون الاكتفاء بالسماع المجرد . أو يريد منه أن ينتقل بخياله إلى العصر الحقيقى الذى وجدت فيه ، ليشاهد وقت الكلام نشأتها ، وتحققها هناك . فالتعبير عن القصة الماضية بصيغة المضارع و « الحال المحكية » يجعل القصة الماضية بمنزلة ما يحصل أمامنا الآن، أو يجعلنا بمنزلة من تقدم بهم الزمان فشاهدوها فى وقتها الحقيقى السالف . والأمران على سبيل التخيل المحض ، ولهذا يعتبر زمن المضارع حاليًّا تأويلا[1]، لا حقيقة ، ويجب

---

(١) راجع ج ٢ من الصبان والخضرى ، باب : « إعمال اسم الفاعل » ؛ حيث بيان الأمرين ، وطريقى الحال الماضية .ونزيدها وضوحاً ؛ فنقول : إذا كان المعنى الذى بعد « حتى » قد وقع وانتهى زمنه قبل النطق بالجملة التى تشتمل عليها ، وأريد التعبير عنه فالتعبير بالفعل الماضى هو المناسب له ، والأليق . غير أن هناك بعض دواع بلاغية ومعنوية أوضحناها تدعو — أحياناً — إلى ترك التعبير بالماضى وإلى العدول =

رفعه مراعاة لهذه الحالية التأويلية . ولا بد فى حكاية الحالة هذه من قرينة تدل على الحكاية .

والصورة الثانية :– وهى صورة أقل استعمالا من الأولى– ويراد بها حكاية الحالة المستقبلة التى لم تقع بعد ، والتعبير عنها بما يدل على أنها تقع الساعة ، وتحصل الآن (أى : وقت الكلام) مع أنها لم تقع ولم تتحقق قبل الكلام ، ولا فى أثنائه .

والغرض منها : إفادة القطع بمجيئها ، وأنها آتية لا محالة ، فهى بمنزلة ما وقع وتحقق ، أو يقع ويتحقق فى أثناء الكلام . ولا بد فى هذه الحكاية من قرينة تدل عليها . ومن أمثلتها قول أحدهم : (ويل للمشرك يوم القيامة ، إنى أراه الآن يتلفت حتى يجدُ الشفيع ولا شفيع يومئذ ، وأسمعه يصرخ حتى يُسمعُ النصير ، ولا نصير) .

= عنه المضارع الذى يقوم – مع القرينة – مقامه تأويلا وتنزيلا . وهذا يسمى : «حكاية الحال الماضية» . وتقوم على أحد اعتبارين .

أولهما : تخيل المتكلم أن المعنى الماضى الذى حصل وتحقق قبل النطق بالكلام – لم يحصل ولم يتحقق فيما مضى ، وإنما يحصل ويتحقق وقت الكلام ، أى : فى الزمن الحالى ؛ فكأن هذا المعنى يحصل ويتحقق أمامه الآن ؛ لهذا يعبر عنه بفعل مضارع يدل على الحال .

وثانيهما : أن يتخيل – أيضاً – أنه لا يعيش فى الزمن الذى يتكلم فيه ، إنما رجع به زمنه إلى الوراء ؛ ونقله من عصره الحاضر القائم إلى عصر مضى ، ووقع فيه ذلك المعنى ، فكأن المعنى يقع أمامه ويتحقق فى الزمن الذى ينطق ويتكلم فيه بذلك المعنى ؛ وهو : « الحال » ويجىء بالمضارع ليعبر عن هذا المعنى ، وزمنه ، بدلا من الماضى .

فحكاية الحال الماضية قائمة تخيلا ؛ إما : على تقديم المتكلم ونقله من زمنه الذى يعيش فيه إلى زمن سبق ، وتحقق فيه المعنى ، وإما : على تأخير زمن المعنى إلى عصر المتكلم . وفى الحالتين يستعمل المضارع بدل الماضى ؛ للدلالة على أن زمن المعنى وزمن التكلم واحد ؛ هو : الزمن الحالى . وكل هذا على سبيل التخيل ، والتأول ، والحكاية ؛ فحدثت الآثار المشار إليها هنا وفى ص ٣٤٦ . ويوضح الاعتبارين السالفين المثال الآتى يقوله أحدنا اليوم :

دعا الرسول عليه السلام قومه إلى طاعة ربه ، وإلى ترك المرذول من عادات الجاهلية ، فبذل الجهد فى هذا السبيل ، واحتمل الأذى من قومه ، وصبر على ما لقيه من العنت والاضطهاد . .

فهذه قصة وقع معناها ، وتحقق فعلا قبل النطق هنا ؛ فالتعبير عنها بالفعل الماضى هو المناسب لها . لكن المتكلم قد يعدل عنه إلى التعبير بالمضارع؛ لسبب بلاغى ومعنوى – كما أشرنا – فيقول : (وهو يتخيل أن الزمن تقدم به إلى عصر النبى ، فهو يشاهدها فيه ، أو أنها تأخرت إلى عصره فهو يشاهدها كذلك ، وفى الحالتين يكون زمن مشاهدتها والتكلم بها واحداً ، هو : الزمن الحالى) : إن رسولنا يدعو قومه . . . ويبذل الجهد . . . ويحتمل الأذى . . . ويصبر . . .

الشرط الثانى من شروط رفع المضارع بعد «حتى»[1] . . . : أن يكون ما بعدها مسبباً عما قبلها ، كالأمثلة السالفة — ليقع الربط بين ما قبلها وما بعدها[2]— فإن لم يكن مسببًا عما قبلها لم يصح رفع المضارع ، ووجب اعتبارها جارة يُنصَب بعدها «بأن» مضمرة، وجوبًا— نحو : (يَقضى هؤلاء الزراع نهارهم فى العمل حتى تغربَ الشمس) . فغروب الشمس ليس مسببا عن قضاء النهار فى العمل ، فيجب نصب المضارع : «تغرب» ، ولا يجوز رفعه . . . ؛ ونحو : (يحرص هذا البخيل على ماله حتى يموتَ) ، فالموت ليس مسببا عن البخل ؛ ولهذا يجب نصب المضارع . . .

الشرط الثالث : أن يكون ما بعد «حتى» فضلة (أى : تمّ الكلام قبله من الناحية الإعرابية كالأمثلة المتقدمة) لا جزءاً أساسيًّا فى جملة لا تستغنى عنه فى إتمام ركنيها الأصليين ؛ (فلا يكون خبراً لمبتدأ[3] ، أو خبراً لناسخ[4] . . . ، . . .) فإن لم يكن فضلة لم يصح الرفع ، ووجب النصب بأن مضمرة وجوبًا بعد «حتى»، نحو : (عملى حتى تغرُبَ الشمس — كان عملى حتى تغربَ الشمس — إن عملى حتى تغربَ) . . . فالمصدر المنسبك من «أنْ» المضمرة وما دخلت عليه مجرور بـ «حتى» والجار والمجرور خبر المبتدأ ، أو خبر الناسخ . . .

«ملاحظة» : علامة كونه حالا أو مؤولا به صحة الاستغناء عن «حتى» — مع وضع «الفاء» الداخلة على كلمة : «الآن» مكانها ؛ فلا يتأثر المعنى ، ولا الأسلوب[5] . . . ويجب حينئذ أن يكون ما بعدها فضلة ، ومسببًا عما قبلها .

* * *

---

(١) سبق الشرط الأول فى ص ٣٢٩ .

(٢) وهذا الربط معنوى بين الجملتين، يقوم على أساس السببية والمسببية ؛ لعدم وجود رابط لفظى بينهما . أما فى حالة نصب المضارع فإن الربط اللفظى موجود ؛ وهو تعلق الجار والمجرور (أى: حتى وما دخلت عليه) بالعامل قبلها .

(٣) لأن الجار مع مجروره (كحتى مع مجرورها) لا يكون جزءاً أساسياً فى جملة إلا حين يكون خبراً لمبتدأ ، أو : لناسخ ، أو : بمنزلة الخبر ، أو : يكون نائب فاعل .

(٤) الناسخ يشمل : «ظن وأخواتها» مما ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر . وإنما وجب أن يكون ما بعدها فضلة ؛ لأن «حتى» الابتدائية لا تدخل إلا على جملة مستقلة فى إعرابها عما قبلها — كما أوضحنا — فإذا جاء ما بعدها غير فضلة كان جزءاً أساسياً مما قبلها فلا تكون ابتدائية .

(٥) بأن نحذف كلمة «حتى» ونضع مكانها كلمتان : هما «الفاء» — «والآن» أى : فالآن .

٢ – ويجب نصب المضارع في كل حالة من الحالات الثلاث السالفة التي لا تصلح للرفع الواجب ؛ وهي :

(ا) أن يكون زمنه – وقت التكلم – ليس حالا، حقيقة ولا تأويلا ، بأن يكون زمنه ماضياً[1] خالصًا ، أو مستقبلا خالصًا ، فمثال الماضي المحض ؛ (في سنة عشرين من الهجرة تمّ فتح مصر على يد العرب حتى ينقذوها من ظلم الرومان) . . . فالفتح والإنقاذ وقعا في زمن خالص المضي ، وبقيا هنا على حالهما من غير تأويل زمنهما بالحال . ومثل : (بني العباسيون مقياسًا للنيل بجزيرة الروضة[2] حتى يعرفوا زيادته ونقصه) .

ومثال المستقبل الحقيقي : (في الشهر القادم يزور بلادنا وفود من العلماء الأجانب حتى يطلعوا على مظاهر الحضارة والتقدم عندنا ، وسننتهز فرصة وجودهم للانتفاع بعلمهم وتجربتهم حتى تقومَ مشروعاتنا العمرانية الجديدة على أسس علمية وفنية صحيحة) ؛ فالمراد : لكي يطلعوا في المستقبل (الشهر القادم) على مظاهر الحضارة ، ولكي تقوم مشروعاتنا في المستقبل على أسس علمية بعد زيارتهم ، وكذلك بعد انتهاز الفرصة للانتفاع بهم . – والزمن المستقبل هنا هو الزمن الآتي حقًّا ، ولا يكون مجيئهم إلا بعد انتهاء الكلام ، وقول الشاعر :

يا ليت من يمنع المعروف يُمْنَعُهُ حتى يذوقَ رجال غِبَّ ما صنعوا

أي : لأجل أن يذوق أولئك الرجال في المستقبل غِبَّ ما صنعوه . والمستقبل

---

(١) الفرق بين المضارع الذي يكون زمنه خالص المضي (أي : باقيا على مضي زمنه) والمضارع الذي كان أصل زمنه ماضياً ثم صار للحال حكاية وتأويلا – هو أن الأول حكمه النصب ، وأن الكلام قبل «حتى» يفيد الإخبار بوقوع معناه وتحققه ، وأن معنى الكلام بعدها مترقب الحصول في المستقبل ، ينتظر تحققه ووقوعه ، من غير أن يفيد الجزم بتحققه ووقوعه . أما الثاني فحكمه الرفع ، والمعنى بعد «حتى» مسبب عن المعنى قبلها ، وغاية له ، وكلاهما واقع متحقق ، غير أن المعنى قبلها واقع متحقق على سبيل الحقيقة ، والمعنى بعدها واقع على سبيل حكاية الحال ، مع إفادة أنه مسبب عن الأول (ولهذا إيضاح في ص ٣٤٨) .

وعلى المتكلم أن يلاحظ عند ضبط المضارع بالرفع أو النصب ما يترتب على نوع الضبط من الآثار المعنوية ؛ فيختار النوع الذي يؤدي للمعنى المراد .

(٢) في الجنوب الغربي من مدينة القاهرة الحالية .

هو الزمن الذى يأتى بعد أن يذوقوا المنع [١] ...

(ب) أن يكون ما بعد « حتى » غير مسبب عما قبلها ؛ فينصب المضارع وجوبًا فى هذه الصورة ؛ نحو : (أصوم يومى هذا حتى يجىءَ المغرب) ، فجىء المغرب ليس مسببًا عن الصيام . ونحو : (يتسابق السباحون حتى ينتهىَ الوقت) ، فانتهاء الوقت ليس مسببًا عن التسابق . . .

(حـ) أن يكون ما بعد « حتى » غير فضلة . فينصب المضارع وجوبًا إذا كأن ما بعدها جزءاً أساسيًّا فى الإعراب من جملة قبلها ... ؛ نحو : سهرى حتى أنجزَ عملى . أو : كان سهرى حتى أنجزَ عملى . . . أو : إن سهرى حتى أنجزَ عملى . . .

فكلمة : « حتى » فى الحالات الثلاث حرف جرّ أصلى ، والمضارع بعدها واجب النصب « بأن » مضمرة وجوبًا . و « أنْ » وما دخلت عليه من المضارع وفاعله فى تأويل مصدر مجرور « بحتى » ، والجار والمجرور متعلقان بعامل مناسب فى الكلام .

أما معناها فى هذه الحالات فخاضع لما يناسب كل حالة ؛ فقد يكون الدلالة على الغاية ، أو الدلالة على التعليل . أو على الاستثناء ، طبقًا لما شرحناه [٢] ، ولا مانع أن تجىء « حتى » صالحة للدلالة على أكثر من معنًى واحد ، عند فقْد القرينة التى تعين معنًى دون غيره .

* * *

٣ - ويجوز رفع المضارع ونصبه إذا كان معناه مستقبلا بالنسبة للمعنى الذى قبل : « حتى » بأن يكون المعنى بعدها قد تحقق قبل الزّمن الحالى كما تحقق المعنى قبلها ؛ فكلاهما قد وقع وتحقق فعلاً قبل النطق بالكلام الذى قبلها والذى بعدها . . . غير أن تحقُّق معنى المضارع تأخر عن تحقق المعنى السابق عليها ؛

---

(١) ومما يصلح للمستقبل الحقيقى قوله تعالى : « (إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم . . .) » .

(٢) فى ص ٣٣٥ وما بعدها .

فهو مستقبل بالنسبة للسابق ، أى : أن المعنيين قد وقعا وحصلا قبل النطق بالكلام - ولكن أحدهما وهو الذى قبل « حتى » - أسبق فى زمن تحققه وحصوله من المتأخر عنها؛ ولهذا يعتبر المتأخر فى زمنه (وهو ما يلى «حتى») مستقبلا بالنسبة لما قبلها[1] ؛ لتحقق معناه بعد ذلك المتقدم عليها . وكل هذا بغير : « حكاية الحال الماضية » وبغير تخيل أنها قائمة الآن[2] بطريق الحكاية .

ومن الأمثلة ما قاله أحد المؤرخين : (بنى المعز لدين الله الفاطمى مدينة القاهرة حتى تكون مقرًّا لحكمه ، ومأوًى يتسع لأعوانه وجنده . ولما تمّ بناؤها عُرضت عليه أسماءٌ كثيرة حتى يختار منها اسمًا ؛ فاختار لها : « القاهرة » . . .). فالمعنى قبل « حتى » - وهو بناء القاهرة - قد تحقق وفات . وكذلك اتخاذها مقرًّا للحكم ومأوًى . إلا أن البناء تحقق أولا ، ثم تحقق بعده المقرّ . فالمقرّ معنى متأخر فى زمن حصوله عن زمن البناء ، ولهذا يعتبر مستقبلا بالنسبة لزمن البناء ...

وكذلك تمام بنائها أمر فات وانتهى ، ومثله اختيار اسم لها . فالمعنيان قد فاتا وانقضى زمنهما . غير أن اختيار الاسم متأخر عن تمام البناء ، فهو مستقبل بالنسبة لتمام البناء ، بالرغم من أن كلا منهما قد انتهى وانقضى . ولكن أحدهما (وهو ما يلى « حتى ») متأخر فى زمنه عما سبقها ... ؛ وبسبب هذا التأخر كان مستقبلا بالنسبة للسابق ، من غير حكاية حال ماضية ، ولا تخيل إرجاعها.

ومن الأمثلة أيضًا قول مؤرخ آخر : (استطاع المسلمون الأوائل فتح فارس ، والشام ، ومصر ، فى شهور قلائل ؛ لأن سلطان العقيدة غلب كل سلطان آخر ، فوهب الرجل منهم نفسه للقتال حتى ينتصر أو يموت شهيداً ، لا يعرف التردد ، ولا الفرار ، ولا الخيانة . وخاض المعركة حتى يبلغ أمنيته فى النصر أو الاستشهاد... ؛ فالمعنى قبل « حتى » - وهو : الهيبة للقتال - قد مضى وانتهى . وكذلك المعنى بعدها ؛ وهو : النصر ، أو الموت . إلا أن الهيبة أسبق فى مضىّ زمنها ؛ ولذا يُعد الثانى - وهو المتأخر فى زمن انقضائه - مستقبلا بالنسبة للأسبق .

---

(١) يجب التنبه إلى أن استقباله إنما هو بالنسبة للمعنى الذى قبل « حتى » فلو كان زمنه مستقبلا أو حالياً بالنسبة لزمن التكلم لوجب تغيير الحكم بما يوافق هذا ويناسبه .

(٢) لأن تخيل الحال الماضية وحكايتها ، يجعل زمن المضارع للحال تأويلا كما سبق . فيرفع وجوباً ويترتب على الرفع الآثار المعنوية التى شرحناها ، (فى رقم ١ من هامش ص ٣٤٤) .

ومثل هذا يقال فى خوض المعركة ، وفى بلوغ الأمنية ، فكلاهما ماضى المعنى قد فات وقته حقًّا ، إلا أن خوض المعركة أسبق فى المضى من بلوغ الأمنية ، فكان بلوغ الأُمنية — بسبب تأخر زمنه — مستقبلا بالنسبة لخوض المعركة.

وجواز الرفع والنصب فى هذه الحالة وأشباهها قائم على أساس التأويل؛ فالرفع على تخيل زمن المضارع حالا مؤولة افتراضًا ، من غير حكاية ؛ لأن المضارع الذى للحال المحكية يجب رفعه — كما تقدم[1]— والنصب إما على اعتباره مستقبلا بالنسبة للمعنى الذى قبل « حتى » ، لا بالنسبة لزمن التكلم . وإما على اعتبار العزم والنية على تحقيق معنى المضارع قبل وقوع معناه .

وفى صورة رفعه تكون « حتى » ابتدائية ، وفى صورة نصبه تكون جارة والمضارع بعدها منصوب بأن المضمرة وجوبًا — كما أسلفنا — .

ومن الخير عدم استعمال هذه الصورة القليلة التى يصح فيها الأمران[1]، وإهمالُها قدر الاستطاعة .

* * *

فلخص الحالات الثلاث الخاصة بالمضارع الواقع بعد « حتى » ، هى :

(ا) وجوب رفعه واعتبار « حتى » ابتدائية — إذا كان زمنه للحال حقيقة أو تأويلا[2]، وكان مسببًا عما قبله ، وفضلة . فوجوب الرفع لا يتحقق إلا باجتماع هذه الشروط الثلاثة .

(ب) وجوب نصبه بأن مضمرة وجوباً بعد « حتى » مع اعتبار « حتى » حرف جر ، إذا كان زمن المضارع ماضيًا حقًّا ، أو مستقبلا استقبالا حقيقيا

(١ و ١) التفرقة دقيقة بين هذه الصورة والحال المؤولة ؛ ولهذا اعتبرهما — بحق — فريق من النحاة شيئاً واحداً ، وخالف بعض المحققين : بأن حكاية الحال المؤولة توجب الرفع ، وتفيد معنى هاماً لا يستفاد من غيرها — وقد شرحناه فى الصفحات الماضية (كالذى فى رقم ١ من هامش ص ٣٤٤) . . —
أما تأويل المضارع الذى ليس للحال بالحال من غير قصد حكاية فيجيز الأمرين ويفيد المعنى نوع تقوية يجعله قريباً من المحكى فى أنه بمنزلة الأمر المحقق الآن . وفى كل هذا تشعيب وتكلف يجعل الرأى الذى يرفض هذا النوع هو الرأى الأنسب ، بالرغم من صحة الرأى الآخر .

(٢) وكلاهما بمعنى : الآن (أى : الحال ووقت الكلام) .

بغير تأويل فيهما ، أو كان زمنه للحال ، ولكنه فقد شرط « السببية » ، أو شرط « الفضلة »[١] . . .

(حـ) جواز رفعه ونصبه إن كان زمنه مستقبلا بالنسبة لزمن المعنى الذى قبل « حتى » لا بالنسبة لزمن الكلام . وكلا الزمنين — قبلها وبعدها — قد مضى وانتهى حقيقة . وتكون « حتى » ابتدائية عند رفعه ، وجارة عند نصبه ؛ مراعاة للاعتبار الخاص بكل نوع . . . والأحسن عدم محاكاة هذا النوع قدر الاستطاعة .

* * *

بقيت أمور جديرة بالتنويه :

أولها : علامة المضارع بعد « حتى » إذا كان معناه ماضيًا حقًّا ، ولكن زمنه إما للحال تأويلا ، وإمَّا للمستقبل بالنسبة للمعنى الذى قبل « حتى » — هى صحة الاستغناء عنه ، بوضع فعله الماضى موضعه فيظل المعنى مستقيمًا ، والتركيب صحيحًا — كما أسلفنا[٢] — .

ثانيها : أوضحنا[٣] أن الرفع — بالشروط التى تقتضيه بعد « حتى » — يفيد الإخبار بوقوع معنى الكلام وحصوله قبل « حتى » وبعدها ، كما يفيد أن الثانى مسبب عن الأول . أما النصب فى الحالات التى ينصب فيها المضارع بعدها فيفيد الإخبار بوقوع شىء واحد وحصوله دون معنى الكلام الذى قبل « حتى »

---

(١) لم يذكر ابن مالك فى الكلام على « حتى » التى ينصب بعدها المضارع « بأن » مضمرة وجوباً — إلا البيتين التاليين :

وبَعْدَ : « حَتَّى » هكَذَا إِضْمَارُ « أَنْ » ... حَتْمٌ ؛ كَجُدْ حَتَّى تَسُرَّ ذَا حَزَنْ — ١٠

(تقدير البيت : وإضمار « أنْ » حتم بعد « حتى » هكذا ، بمعنى : « كذا » ، أى : كالإضمار السابق الواجب ، فى المشار إليه . . .) وساق مثلا لما تضمنه هذا البيت — وهو مثال التعليلية — ثم قال بعده :

وتِلْوَ « حَتَّى » حَالًا ، أَوْ مُؤَوَّلَا ... بِهِ ارْفَعَنَّ ، وانْصِبِ المُسْتَقْبَلَا — ١١

يريد : أن المضارع التالى : « حتى » إذا كان معناه حالا أو مؤولا بالحال — يرفع . وإن كان مستقبل المعنى ينصب . ولم ينص على بقية الحالات المختلفة .

(٢) فى هامش ص ٣٢٣ .

(٣) فى رقم ١ من هامش ص ٣٤٤ .

وأن معنى الكلام الذى بعدها مُتَرَقَّب الحصول فى المستقبل ، يُنتَظَر تحققه من غير أن يفيد هذا الكلام القطع بأنه سيقع ويتحقق ؛ ولو كان وقوعه معلوما ، من قرينة أخرى . . .

ثالثها : أن وجوب رفع المضارع الحالىّ الزمن حقيقة أو تأويلا — هو — كما أشرنا[1] — لمنع التعارض بين دلالته على الحالية وما تدل عليه « أن » الناصبة له ؛ إذ لو نصبته لجعلت زمنه للمستقبل المحض ، كشأن كل النواصب ، مع أنّ المراد أن يكون زمنه للحال الحقيقيّة أو المؤولة ، ومن ثَمّ يقع التّعارض بين الحال والاستقبال ؛ أى : بين الحالية المطلوبة هنا ، والاستقبال الخالص الذى يحتمه وجود « أنْ الناصبة » للمضارع ، وهذا التعارض لا يوجد مع الرفع .

(١) فى رقم ٣ من هامش ص ٣٣٩ .

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

(ا) من الأحكام السابقة يسهل ضبط المضارع فى الأمثلة الآتية التى عرضها بعض النحاة لبيان ضبطه . ومنها : « سرت حتى تطلعَ الشمس » ، فيجب النصب ؛ لعدم تسبب الطلوع عن السير . وكذلك: «ما سرت حتى أدخلَ البلد»؛ لعدم وقوع شيء يصلح أن يكون سببًا فى الدخول ؛ إذ أن الدخول لا يتسبب - عادة - عن عدم السير ، ومثله : « قلَّما سرت حتى أدخلَها » ، إذا كان معنى « قلما » هو النفى . . .

وكذلك فى : « أسرت حتى تدخلَها ؟ » لأن السبب لم يتحقق ؛ بسبب الاستفهام عنه ؛ فلو رفع الفعل لزم تحقق وقوع المسبب[1] مع الشك فى وقوع السبب ، وهذا لا يصح . . .

فى الأمثلة السالفة - ونظائرها يجب النصب ، ولا يصح الرفع . بخلاف : أيُّهم سار حتى يدخلها الآن ؟ ومتى سرت حتى تدخلها الآن ؟ فيجوز الرفع ، لأن السير محقق . وإنما الشك فى معرفة مَن فَعَل الفعل ، أو فى زمن الفعل .

(ب) يرى الكوفيون أن « حتى » حرف ناصبٌ بنفسه ، ويجوز وقوع « أنْ » المصدرية بعده فتكون مؤكِّدة توكيداً لفظيًّا لحتى . أما البصريون فيوجبون أن يكون الناصب هو : « أنْ » المضمرة وجوباً بعد « حتى » الجارة ، ولا يجيزون ظهور « أن » بعدها . ويجيزون ظهور « أنْ » بعد التابع[2] ، مستدلين بقول القائل يمدح بنى شَيبان :

ومن تَكَرُّمِهم فى المَحْل[3] أنهمو ... لا يَعرف الجارُ فيهم أنه جارُ
حتى يكونَ عزيزاً من نفوسهمو ... أو أنْ يَبِينَ جميعًا وهو مختارُ

وموضع الشاهد ظهور « أنْ » قبل المضارع : « يبين » وبعد « حتى »

---

(١) طبقاً لما تقرر فى ص ٣٤٨ تحت عنوان : ثانيها .

(٢) لهذا إشارة فى هامش ص ٣٣٤ .

(٣) الجدب والقحط . . .

. . . .
. . . .

الملحوظة المعطوفة على أخرى قبلها . والتقدير عند البصريين : حتّى يكون عزيزاً من نفوسهم أو حتّى أن يبين . . .

(حـ) يتساءل بعض النحاة عن معنى « حتّى » فى قول العرب : « ما سَلَّم فلان حتّى ودّع » ، وفى قول الشاعر :

ركبَ الأهوال فى زَوْرته ... ثم ما سلَّم حتّى ودّعا

فقيل إنها ابتدائية تفيد الاستثناء هنا (فهى بمعنى : « إلا » التى تليها « أنْ ») والاستثناء مفرغ فى الظرف . والتقدير ؛ ما سلم فى وقت إلا وقت وَدّع الناسَ فيه .

وقيل إنها ابتدائية ؛ بمعنى : لكنْ — ساكنة النون كالمألوف الكثير فيها — ومن شأن الابتدائية ألا تقطع الصلة المعنوية بين ما بعدها وما قبلها[1]، برغم أن ما بعدها لا بد أن يكون جملة مستقلة فى إعرابها — فيكون المعنى ما سلم فى وقت لكن ودع فيه . والمعنيان متقاربان .

(د) إذا دخلت « حتّى » الابتدائية على جملة لم يصح وقوع هذه الجملة خبراً عن مبتدأ أو عن ناسخ . . . أو[2] . . .

* * *

---

(١) أين هذه الصلة المعنوية بين ما قبلها وما بعدها فى قول الفرزدق يذم « كُلَيْبا » قبيلة الشاعر جرير :

فواعجبا . حتى كُلَيبٌ تسبُّنى ... كأن أباها نَهشل أو مُجَاشِع

— نهشل ومجاشع من آباء الفرزدق —

يقول المغنى — جـ ١ عند الكلام على « حتّى » ما نصه : « (لا بد من تقدير محذوف قبل « حتّى » فى هذا البيت ، يكون ما بعد « حتّى » غاية له. أى : فواعجبا . يسبنى الناس حتّى كليب تسبنى ...) » ا هـ. وقد سبقت إشارة لهذا فى جـ ٣ باب : « العطف » عند الكلام على « حتّى » م ١١٨ ص ٥٦٢

(٢) راجع البيان الخاص بهذا عند الكلام على الشرط الثالث ، ص ٣٤٣ .

الأداة الرابعة : فاء السَّببية الجوابية[1] :

معناها : يتَّضح من الأمثلة التَّالية :

١ ـ لايغضبُ العاقل فيَفْقدَ صواب الرأى، ولايتبلَّدُ فيفقدَ كريم الشعور.

٢ ـ لست أنكرُ الفضلَ فأتَّهمَ بالجحود أو بالحقد، ولستُ أبالغ فى الثناء؛ فأتهمَ بالغفلة أو الرياء.

٣ ـ لا تصاحبْ غادراً فينالَكَ غدرُه، ولا تأمنْ خائناً فتُصيبَكَ خيانته.

٤ ـ أتعرفُ لنفسك حقها فتصونَها عن الهوان؟ وهل تدرك أن الكِبْر كالضَّعة؛ كلاهما بلاء فتحذَرَه؟ .

إن الناطق بمثل : «لا يَغْضبُ العاقل؛ فيفقدَ صواب الرأى» . . . يريد أمرين معًا، هما : نفى الغضب عن العاقِل، وبيان ما يترتب على نفيه من عدم فقْد الرأى الصَّائِب؛ فكأنه يقول : العاقِل لا يَغضب؛ فيترتب على عدم غضبه أنه لا يفقد صواب الرأى، أى : لا يغضب، فلا يفقدَ سديد الرأى. فما بعد «الفاء» مسبب عما قبلها، وكلاهما منفى، هنا[2].

والناطق بمثل : لا يتبلَّد فيفقدَ كريم الشعور، يريد أمرين معًا؛ هما :

(١) تجرى عليها الأحكام العامة المشتركة التى سبقت فى رقم ٢ من هامش ص ٣١٧ .

(٢) لكى يكون المعنى ـ فى هذا المثال وأشباهه ـ غاية فى الوضوح نلاحظ عند استخلاصه الأمور الآتية التى تشترك فى تكوينه، والتى سيجىء تفصيل الكلام عليها بعد قليل، وأهمها :

ا ـ أن فاء السببية هى للعطف أيضاً؛ فتفيد الترتيب والتعقيب مع السببية .

ب ـ أن المعطوف بها هو المصدر المؤول من «أنْ» المضمرة وجوباً وما دخلت عليه .

حـ ـ أن المعطوف عليه لا بد أن يكون مصدراً مؤولا كذلك . ولا بد أن يكون موجوداً، ولو من طريق التصيد .

د ـ أنها إذا وقعت بعد نفى فقد يكون المنفى هو ما قبل الفاء وما بعدها معاً؛ كما فى المثال الأول ...، وقد يكون أحدهما وحده؛ (طبقاً للبيان الهام الأساسى الذى يأتى فى ص ٣٥٩) والاهتداء إلى المنفى أمر ضرورى لسلامة المعنى . وتطبيقاً لهذه الأمور نقول فى المثال الأول لاستخلاص معناه : لا يكون من العاقل غضب ففقْد صواب الرأى ـ أىْ : لايكون من العاقل غضب يعقبه ويتسبب عنه فقْده صواب الرأى . ولما كان السبب (العلة) وهو : غضب العاقل منفياً وجب أن يكون المسبب عنه منفياً كذلك، وهو فقده صواب الرأى : وبهذا يكون النفى منصباً على ما قبل الفاء وما بعدها معاً، وينتهى الأمر إلى أن المعنى المراد هو : لا يغضب العاقل؛ فلا يفقد صواب الرأى . وهكذا الباقى .

عدم التبلُّد ، وما يترتب عليه من عدم فقد الشعور الكريم ؛ فكأنه يقول : لا يتبلَّد ، وعدم تبلده يؤدى إلى عدم فقده الشعور الكريم ، أى : لا يتبلَّد فلا يفقد كريم الشعور ... فما بعد الفاء [illegible] عما قبلها . وكلاهما منفى هنا أيضًا .

والناطق بمثل : لست أنكر الفضل فأتهم بالجحود ... يريد الأمرين ؛ عدم إنكار الفضل ، وما يؤدى إليه من عدم الاتهام بالجحود . ومثل هذا يقال فى الشطر الثانى من المثال .

والناطق بمثل : لا تصاحبْ غادراً فينالَك غدره ... يريد أمرين معًا ؛ النهى عن مصاحبة الغادر ، وبيان ما يترتب على مصاحبته من الإصابة بغدْره . ومثل هذا يقال فى بقية المثال .

والناطق بمثل : أتعرف لنفسك حقها ؛ فتصونَها عن الهوان ؟ يريد أمرين ؛ سؤال المخاطب عن معرفته حق نفسه ، وبيان ما تؤدى إليه هذه المعرفة . كما يسأله عن إدراكه حقيقة الكبر والضعة ، وبيان ما يترتب على هذا الإدراك ...

فنلحظ فى كل الأمثلة السالفة — وأشباهها — أن « الفاء » تتوسط أمرين السابق منهما ، هو « العلة » أو « السبب » فى المتأخر الذى يليها ، ولهذا سميت : « فاء السببية » ، أى : « الفاء » التى معناها الدلالة على أن ما بعدها مسبب عما قبلها ، ولا بد — هنا — أن يليها مضارع منصوب .

كما نلحظ شيئًا آخر ؛ هو : دلالتها على « الجواب »[1] . والمراد من دلالتها على الجواب : أن ما بعدها مترتب على ما قبلها ترتُّب الجواب على السؤال ؛ سواء أكان ما قبلها مشتملا على استفهام : كالمثال الرابع ، أم غير مشتمل عليه ، كبقية الأمثلة . ولهذا توصف بأنها : « الجوابية »[1] أى : التى تدل على أن ما بعدها

(١ و ١) سبق الإيضاح الوافى لمعنى : « الجواب » ، وتحديد الغرض منه عند الكلام على « إذن » الناصبة ، — ص ٣٠٨ — ؛ فأمر الجواب هنا وهناك واحد . أما المعنى والعمل فمختلفان من نواح متعددة . ويزيد النحاة هنا : أن « فاء السببية » لا بد أن يسبقها نفى محض أو طلب (أو ملحق بهما ، كما هو مبين فى عملها فى الصفحة التالية) وكلاهما يشبه الشرط فى أن مضمونه غير محقق الوقوع ولا مقطوع بحصوله ، وما بعد الفاء مسبب عما قبلها ؛ كتسبب جواب الشرط على فعل الشرط .

هذا ، والعدول عن العطف المحض بالفاء إلى العطف بها أيضاً ولكن مع نصب المضارع بأن المضمرة وجوباً ، هو الرمز القاطع الذى يدل على التسبب . (انظر رقم ١ من الهامش الآتى).

بمنزلة الجواب لما قبلها ؛ فمعناها هو : « الدلالة على السببية والجوابية » معاً .

ولما كان معناها الدلالة على « السببية والجوابية » معـًا سميت : « فاء السببية الجوابية » . لكن شاع الاكتفاء بتسميتها : « فاء السببية » ؛ اختصاراً ، مع إرادة أنها تدل على : « الجواب » أيضًا ، فهى عند الاختصار اللفظى أو عدمه يراد منها الدلالة على الأمرين مجتمعين . وبهذا جرى العرف بين النحاة — وغيرهم — فإذا ذكرت « فاء السببية » مطلقة من التقييد كان المراد منها : « فاء السببية الجوابية » التى ينصب بعدها المضارع « بأنْ » مضمرة وجوبًا بالشرط الذى سنعرفه . . . وقد صار هذا الاسم المختصر خاصًّا بها مقصوراً عليها[1] . . .

ومع دلالتها على « السببية الجوابية » تدلّ معهما كذلك على « الترتيب والتعقيب » ، لأنها « فاء عطف » أيضًا ؛ فالترتيب يوجب أن يتأخر ما بعدها عما قبلها فى زمن تحققه ، إذ المسبَّب متأخر فى الوجود عن السبب حتمًا . والتعقيب يوجب أن يكون زمن التأخر قصيراً ، لا مهلة فيه ؛ كما هو الشأن فى الفاء العاطفة .

من كل ما تقدم يتبين أنها تفيد « السببية الجوابية » ، مع الدلالة على « الترتيب والتعقيب » .

* * *

عملها :

فاء السببية حرف عطف يفيد الترتيب والتعقيب ، مع دلالته على « السببية . الجوابية » — طبقـًا لما شرحنا — ويختص بالدخول على المضارع المنصوب « بأن » المضمرة وجوبًا . وهو يعطف المصدر المؤول من « أنْ » وما دخلت عليه من الجملة المضارعية ، على مصدر قبله[2] ، وعملها مقصور على هذا العطف . ولا يجوز

---

(١) قد تدل الفاء التى للعطف المحض (وهى : التى لا ينصب بعدها المضارع « بأن » المضمرة وجوباً) على السببية ، وتفيد ترتيب أمر على أمر ، ولكنها — بالرغم من هذا — لا تسمى اصطلاحاً « فاء السببية » ؛ نحو : يتغذى النبات فينمو — يشرب المريض الدواء فيبرأ — عطش الزرع فجف — اشتدت الريح فأسقطت الثمار الناضجة . . .

وعلى هذا ، كل « فاء » ينصب بعدها المضارع بأن مضمرة وجوباً لا بد أن تكون « السببية » ولاعكس — وقد أشرنا لما تقدم فى « باب العطف » عند الكلام على فائه ، جـ ٣ م ١١٨ ص ٤٦٤ —

(٢) فالعطف بها عطف مفرد على مفرد . والبيان فى ص ٣٧٨ وما بعدها .

الفصل بين فاء السببية والمضارع بغير « لا » النافية ، إن اقتضى المعنى وجودها .

ولا تكون هذه « الفاء » للسببية الجوابية إلا بشرط أن يسبقها — فى الأغلب[١] — أحد شيئين ؛ (إما النفى المحض ، أو ما ألحق به) ، (وإما الطلب المحض ، أو ما ألحق به[١]) . فإن لم يسبقها شىء مما تقدم لم يصح — فى الأغلب[٢] — اعتبارها سببية جوابية . وفيما يلى التفصيل الخاص بهذا الشرط :

النفى المحض ، وما ألحق به :

(ا) المراد من النفى : سلب الحكْم عن شىء بأداة معينة[٣] . وهذه الأداة النافية قد تكون حرفًا ؛ (مثل : لا — ما — لم — لنْ . . .) وقد تكون فعلا ، (مثل ، ليس — زال) . . . وقد تكون اسمًا ؛ (مثل : غير . . .) نحو : لا يهملُ الصانعُ فيُقبلَ على صناعته الناس — ليس الأحمق مأمونًا فتصاحبَه — الأديب الظريف غير حاضر فيؤنسَنا .

ويلحق بالنفى : التشبيه المراد به النفىُ بقرينة دالة عليه ، كقول الجندى لزميله المتكبر : (كأنك القائد فنطيعَك) . . . وكذا التقْليل المراد به النفى — أحيانًا — بقرينة ؛ ومن ألفاظه : « قلَّما » و « قدْ » ؛ نحو : (قلَّما يَشيع الظلم والخلاف فى أمَّة فتنهضَ . بهذا خبَّرنا التاريخ ، وقطع به) — (أيها المتحدث

(١ و ١) قد يلحق به «تقديراً» بعض صور أخرى يجىء الكلام عنها فى ص ٣٧٢ .

(٢) هذا الشرط واجب فى أغلب الحالات ؛ لأن هناك ست حالات ، أخرى يجوز فى كل منها اعتبار الفاء سببية مع فقد الشرط . وستجىء فى ص ٣٧٢ . ولا بد فيها — مع تحقق هذا الشرط — من تحقق الأحكام العامة أيضاً ؛ وهى التى سبقت فى رقم ٢ من هامش ص ٣١٧ .

(٣) المراد من النفى معروف شائع . ولكن الشراح — كعادتهم — يتناولونه بالتعريف والتحديد ؛ فيقولون عنه : إنه سلب الحكم عن الشىء ، أو : رفع النسبة الثابتة بين شيئين، أو إزالة الإسناد الموجَب بينهما . . . أو . . وكل هذه التعريفات — وغيرها — يرمى إلى غرض واحد ؛ هو سلب الحكم الموجب ، ويوضحونها بما يأتى : من قال : « محمود عادل » فقد أثبت له العدل ، أو : نسب له العدل ، أو ، أسند إليه العدل ، أو حكم عليه بالعدل . . . وكلها عبارات متحدة المدلول . فإذا قال : ما محمود عادلا . فقد سلب عنه ما ثبت له ، أو أزال ما نسب إليه ، أى : أزال النسبة السابقة ، أو ما أسند إليه ، أو رفع الحكم السابق . . .

هذا ، وفى الأمثلة التالية توضيح ما سبقت الإشارة الهامّة إليه ؛ (فى « د » من هامش ص ٣٥٢) وهو أن النفى قد يكون منصباً على ما قبل الفاء وما بعدها معا ، وقد يكون منصباً على أحدهما فقط .

عن الشجاعة فى الحُرُوب ، وما حملْتَ سيفاً ، ولا اقتحمتَ معركة ؛ قد كنت فى معركة فتصفَها) ... فالمعنى فى الأمثلة السالفة منفى ؛ أى: ما أنت بالقائد فنطيعك – لا يشيع الظلم والخلاف فى أمة فتنهضَ – ما كنت فى معركة فتصفها[1] ...

(ب) والمراد بالمحض ؛ الخالص من معنى الإثبات ؛ فلا يوجد فى الكلام ما ينقض معناه ، مثل : « إلاّ الاستثنائية » التى تنقض النفى[1] ، ومثل نفى آخر بعده يزيل أثره ، ويجعل الكلام مثبتًا ؛ لأن نفى النفى إثبات ، كما هو معروف . ومن أمثلة النفى المحض : لا يسقط المطر فى الصحراء فينبُتَ الكلأُ ... ، وكذا الأمثلة التى تقدمت فى أول البحث .

فإن نقض النفى بإلا الاستثنائية ، وكانت قبل فاء السببية ، لم يصح نصب المضارع ووجب رفعه ، على اعتبار هذه الفاء للاستئناف ، أو للعطف المجرد[2] ، وليست للسببية ؛ نحو : لا يشاهد الخبير أعمالا إلا المشروعات العظيمة ؛ فيعلنُ رأيه فيها – لم أشترِ مطبوعات إلا الكتبَ النافعة ؛ فأستوعبُها – ما اكتسبت مالاً إلا المال الحلال فأنفقُه .

أمّا إن نقض النفى « بإلا» الاستثنائية ، وكانت بعد الفاء والمضارع ... فيجوز فى المضارع الرفع والنصب[3] ؛ نحو : لا يشاهد الخبير أعمالا فيعلنُ رأيه فيها إلا المشروعات العظيمة – لم أشترِ مطبوعات فأستوعبُها إلا الكتب النافعة – ما اكتسبتُ مالا فأنفِقَه إلا المال الحلال . وقول الشاعر :

وما قام منا قائمٌ فى نَدِيِّنَــا ... فينطقَ إلا بالتى هى أعرَف[4]

فيجوز فى كل هذه الأفعال المضارعة – ونظائرها – الرفع والنصب[5] ...

(١و١) وهى تنقض النهى أيضاً – كما سيجىء عند الكلام عليه فى ص ٣٦٧ .

(٢) وكلاهما يعينه المقام ، وما يقتضيه المعنى .

(٣) هذا عند سيبويه ومن وافقه . أما ابن مالك وموافقوه ، فيوجبون الرفع . وفى رأى سيبويه تيسير يدعو لتفضيله .

(٤) أحسن وأفضل .

(٥) وينبنى على نقض النفى « بإلا » قبل « الفاء » ، أو بعدها ما يأتى : إذا قلت : ما زارنى أحد إلا الوالد فأكرمه – .. فإن كان الضمير (الهاء) عائداً على : « أحد » جاز رفع المضارع أو نصبه ؛ لوقوع النقض بعد « الفاء » وما دخلت عليه ؛ والأصل : ما زارنى أحد فأكرمه إلا الوالد . وإن كان الضمير عائداً على « الوالد » وجب الرفع ؛ لوقوع النقض قبل « الفاء » وما دخلت عليه .

ومثال نقض النفي بنفي آخر يتلوه فيزيل أثره : ما تزال تحسن المعاملة فتكتسبُ حبّ الناس ؛ فقد وقع بعد « ما » النافية نفي آخر هو « تزال » فانقلب المعنى مثبتًا بسببه ، وفي هذه الصورة يجب رفع المضارع ، ولا يصح نصبه .

وهل من النفي المحض النفي الواقع بعد : « الاستفهام التقريري »[1] ؛ كقول الوالد يعاتب ابنه العاقّ : ألم أتعهد شئونك صغيراً ؛ فتتذكرَ فضلي ؟ — ألم أجاهد في سبيل إسعادك فتحمدَ جهادي ؟ .

الصحيح جواز الأمرين ، النصب على اعتبار النفي محضًا ، والرفع على اعتباره منقوضًا وغير قائم ؛ بسبب همزة التقرير ، وبهما جاء القرآن . قال تعالى عن الكافرين : (أفلم يسيروا في الأرض فتكونَ لهم قلوبٌ يعقلون بها . . .) بنصب المضارع : « تكون » . وقال في آية أخرى : (ألم تر أن الله أنزلَ من السماء ماءً فتصبحُ الأرضُ مخضرة) ، برفع المضارع : « تصبح »[2] . . .

وإذا كانت فاء السببية حرف عطف دائمًا ، — كما تقدم[3] — والمعطوف بها هو المصدر المؤول بعدها — فأين المعطوف عليه ؟

يقول النحاة : لا بدّ أن يكون المعطوف عليه مصدراً أيضًا ، ليتشابه المعطوف

---

(١) الاستفهام الحقيقي هو : طلب معرفة شيء مجهول — حقاً — للمتكلم . فهو يريد أن يعرفه . أما الاستفهام التقريري فيراد به — غالباً — ثبوت مدلول الشيء المسئول عنه ، المعلوم للمتكلم ؛ وتقريره في نفس المخاطب ، والسامع ، أي : طلب الاعتراف بوقوعه والموافقة على حصول مدلوله . فإن كان الاستفهام عن شيء منفي صار المعنى — غالباً — مثبتاً بسبب الاستفهام المراد منه التقرير ؛ نحو : ألم تحضر فأحسن إليك . فالمعنى : أنك حضرت فعلا ، فأحسنت إليك . ومنه (ألم نشرح لك صدرك . .) — انظر ما يتصل بهذا في رقم ٣ من هامش ص ٤١٣ — وبسبب أنه يتضمن ثبوت المعنى ، غالباً ، وتقرير حصوله بغير نفي ، قال بعض النحاة : إن المضارع لا ينصب معه بعد الفاء ، وأن ما ورد منه منصوباً — كالآية الأولى (أفلم يسيروا في الأرض فتكونَ . . .) فلمراعاة صورة النفي ، ومظهره اللفظي ، لا معناه ، أو لمراعاة الاستفهام في الكلام ، فما بعد الفاء — في هذه الصورة التي يراعى فيها الاستفهام — يكون جواباً للاستفهام ؛ لا للنفي .

ولا يعنينا هذا الخلاف وما تفرع عنه من فروع كثيرة . إنما الذي يعنينا هو جواز الرفع والنصب مع ملاحظة أن المعنى على أحدهما يخالف المعنى على الآخر حتماً . ولهذا تكملة هامة في رقم ٣ من هامش ص ٣٦٢ (وتجيء إشارة موجزة — في رقم ١ من ص ٣٧٢ — لبعض ما سبق) .

(٢) انظر رقم ١ من ص ٣٧٢ وقيل : إن كان ما بعد الفاء مسبباً عما قبلها نصب المضارع ؛ كالآية الأولى . وإلا رفع كالثانية ؛ لأن رؤية نزول الماء ليست سبب الخضرة . (٣) في ص ٣٥٤ و٣٥٧

والمعطوف عليه فى المعنى المجرد[1]. وفى هذه الحالة يتحتم أن يكون العطف عطف مفردات لا عطف جمل. فإن وجد مصدر فى الكلام قبلها فهو المعطوف عليه، وإن لم يوجد وجب تصيده من ذلك الكلام السابق، وليس لهذا التصيد ضابط أو قاعدة، وإنما المراد الوصول بطريقة — أىّ طريقة — إلى مصدر لا يفسد به المعنى مع العطف. فمثال المصدر الصريح المذكور قبل الفاء، الصالح لأن يكون معطوفاً عليه: (ما هذا إسرافاً؛ فتخافَ الفقر) — (ما الشجاعة تهوّراً فتهملَ الحذر). والتقدير: ما هذا إسرافاً فخوفُكَ الفقر، وما الشجاعة تهوراً فإهمالُكَ الحذر، أى: ما هذا إسرافاً يترتّب عليه خوفك الفقر. وما هذه شجاعة يترتب عليها إهمالك الحذر...

ومثال المصدر المتصيَّد: لا يتوانى المجِدّ فتفوتَه الفرصة — لا تزهد فى المعروف فتخسرَ أنفسَ الذخائر...، التقدير: لا يكون من المجِدّ توانٍ ففواتُ الفرصة إياه — لا يكنْ منك زهد فى المعروف فخسارتُك أنفسَ الذخائر. أى: لا يكون من المجِدّ توانٍ يترتب عليه فوات الفرصة إياه — لا يكنْ منك زهد فى المعروف يترتب عليه خسارتك أنفس الذخائر.

فإن لم يوجد قبلها مصدر صريح، ولا ما يصلح أن يُتَصَيَّدَ منه المصدر — كالجملة الاسمية التى يكون فيها الخبر جامداً — نحو: ما أنت عُمَرُ فنهابَكَ، فنصب المضارع ممنوع عند بعض النحاة؛ لفقد المعطوف عليه. وتكون الفاء للاستئناف، والجملة بعدها مستقلة فى إعرابها عما قبلها، أو الفاء لمجرد العطف الخالى من «السببية» والجملة بعدها معطوفة على الجملة قبلها، ويكون الكلام عطف جملة على جملة. ويجيز آخرون فى تلك الجملة وأشباهها تصيد مصدر من مضمون الجملة الجامدة، ومن [illegible]، كأن يقال فى المثال السالف: ما يثبت كونك عمرُ فهيبتُنا إيّاك... أى: ما يثبت كونك عمرُ ثبوتاً يترتب عليه أن نهابك... والأخذ بهذا الرأى أنسب، لتكون القاعدة مطردة.

والنحاة يسمون العطف على المصدر المتصيَّد: العطف على المعنى والتوهم[2].

(١) مما يوضح هذا ما سبق فى ص ٣٢٨ و ٣٢٩.

(٢) سبق الكلام على عطف: «التوهم» لمناسبة أخرى فى ج ١ م ٤٩ عند الكلام على زيادة «باء الجر». ص ٥٥٢ وكذلك فى ج ٣ م ١٢٢ ص ٤٨٤ باب «العطف» وأوضحنا فى الموضعين رأينا فيه، وحكمنا عليه.

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

(ا) يعرض النحاة هنا لمسألة هامة دقيقة ، ويعطونها من العناية والتوفية ما يناسبها ؛ وهى مسألة النفى[1] الذى قبل الفاء المسبوقة بجملة ؛ أينصبّ على ما قبل الفاء وما بعدها معاً ، أم ينصبّ على أحدهما فقط ؟ وما نوع الفاء وضبط المضارع فى الصور المختلفة ؟ ويجيبون : إن الأمر يتوقف على المعنى ، وما يقتضيه السياق ؛ فقد يستدعيان تسليط النفى على ما قبلها وما بعدها معاً ، وقد يستدعيان تسليطه على أحدهما دون الآخر . . . ، ثم هما قد يقتضيان اعتبار الفاء للاستئناف الخالص ، أو للعطف المحض وحده ، أو للعطف مع إفادة «السببية الجوابية»[2] . . . والقرينة وحدها هى التى توجه إلى المراد ؛ فلا بد منها ، وإلا وجب العدول عن هذا الأسلوب إلى غيره مما لا يثير مشكلات فى الضبط أو المعنى . وفيما يلى البيان :

. . . إذا قلت : « ما تَحضُرُ فتحدثنا » . . . جاز رفع الفعل : « تحدّث» على أحد اعتبارات ثلاثة ؛ وجاز نصبه على أحد اعتبارين . ولكل واحد من الخمسة أثره الإعرابى والمعنوى الذى يخالف الآخر ، واختيار واحد منها دون غيره متوقف على مناسبته المعنى والسياق ، ولا يصح اختيار واحد دون التقيد بهذه المناسبة ، وإلا كانت اللغة عبثاً وفوضى . فأوجه الرفع الثلاثة هى :

١ - الرفع ، على اعتبار الجملة الأولى منفية المعنى ، و « الفاء » للاستئناف الخالص ، فما بعدها جملة مستقلة فى إعرابها عن الأولى ، فلا تتأثر بنفى الأولى . فكأنك تقول : أنت ما تحضر فى المستقبل . . . ، ولهذا أنت تحدثنا الآن . إنما قلنا فى « المستقبل » مع أن المضارع يصلح للحال والاستقبال إن لم يوجد مانع — لوجود ما يمنع الاستقبال هنا ؛ وهو التخاطب مع شخص معين ؛ فلا يصح أن تنفى عنه الحضور فى الزمن الحالى مع أنك تخاطبه فيه خلال حضوره . وقلنا : « الآن » ، لأن الزيارة فى المستقبل منفية ؛ فلا يقع فى المستقبل حديث ؛ إذ هو منفى تبعاً لها ؛ فلم يبق إلا أن يكون وقت الحديث هو الآن ، أى : وقت الكلام .

ومثله قولك للمسافر : لن أراك عدة أشهر ؛ فأودعُك داعياً لك ، حزيناً

---

(١) ومثله النهى – وسيجىء أيضاً – . (٢) انظر « ج » من ص ٣٦٣ .

. . . .

. . . .

لغيابك . تريد : لن أراك فى المستقبل[١] . . . فأنا أودعك الآن . فالنفى فى المثالين السالفين مقصور على الجملة الأولى وحدها ، والفاء فيهما للاستئناف المجرد .

٢ ــ الرفع على اعتبار « الفاء » متجردة للعطف المحض ، تعطف المضارع بعدها على المضارع المنفى قبلها ، وفى هذه الصورة يتحتم أن يكون المعطوف كالمعطوف عليه فى الإعراب (رفعاً ، ونصباً ، وجزماً) وأن يكون مثله فى النفى الذى يقع عليه ، ففى المثال السابق يكون التقدير : ما تحضرُ فما تحدثُنا ، أى : ما يحصل منك حضورٌ فى المستقبل، فما يحصل منك تحديث فيه ، فالفعلان مرفوعان ، ومنفيان ، وزمنهما مستقبل محض ؛ للسبب الذى فى الوجه السالف . ولو قلنا : لن تحضرَ فتحدثَنا ــ لكان المضارعان منصوبين ومنفيين ، ومستقبلين كذلك[١] . ولو قلنا : ألم تحضرْ فتحدثْنا ... لكانا مجزومين ومنفيين أيضاً[٢] ؛ فالثانى تابع للأول فى إعرابه ، وفى نفيه ؛ كما نرى[٣] . والعطف هنا عطف الفعل المضارع وحده ــ دون فاعله ــ على مضارع وحده دون فاعله ؛ فالعطف عطف مفردات ، لا عطف جُمل[٤] . . .

٣ ــ الرفع على اعتبار الجملة الأولى كلها منفية و « الفاء » متجردة للعطف المحض ــ كما سبق ــ ولكنها تَعطف الجملة المضارعية كلها على الجملة المضارعية السابقة ــ ولا تعطف المضارع وحده على نظيره السابق ــ وفى هذه الصورة يستقل المضارع بعد الفاء بإعرابه وضبطه ، ولا يتبع فيه الأول، وتكون الجملة الثانية معطوفة على الأولى، منفية مثلها أو غير منفية على حسب ما يقتضيه المعنى ، وتدل عليه القرائن فيصح أن يكون المعنى فى المثال السالف : ما تحضُر فى المستقبل فما تحدثنا فى المستقبل ؛ لأن الحضور لن يَحصل ، فلن يحصل تحديث . ويصح أن يكون المراد : ما تحضر فى المستقبل ، فأنت تحدثنا الآن ؛ ليكون تحديثك الحالى تعويضاً عن فقده فى المستقبل . وفى هذه الصورة يتمحض العطف للربط المجرد بين الجملتين حتماً . ولكنه لا يقتضى تسرّب النفى من الأولى إلى الثانية اقتضاء واجباً ، فقد يتسرب منها إلى الثانية ، أو لا يتسرب ، على حسب القرائن .

(١ و ١) لأن الحرف « لن » ينفى معنى المضارع فى المستقبل .

(٢) كما سيجىء فى « جـ » و « د » من ص ٣٦٣ .

(٣) سبق (فى جـ ٣ ص ٤٧٤ م ١٢١) الكلام على عطف الفعل على الفعل ، وعطف الجملة على الجملة ، والفرق بينهما ، وآثار كل .

(٤) انظر ما يتصل بهذا فى « جـ » من ص ٣٦٣ .

. . . .

. . . .

أما الوجهان الخاصان بالنصب فهما :

١ – النصب على اعتبار « الفاء » سببية جوابية ؛ فالمضارع بعدها منصوب بأن المضمرة وجوبًا ، وما بعدها مسبب عمّا قبلها وجواب للنفى – كما شرحناه[1] آنفًا – وهى فى الوقت نفسه عاطفة ؛ فالمصدر المؤول بعدها منفى ؛ لأنه معطوف على مصدر قبلها منفى أيضًا فالعطف عطف مفردات . والنفى مسلط على ما قبلها وما بعدها ، فمعنى المثال السابق لا يكون منك حضور فى المستقبل ؛ فلا يكون منك تحديث[2] فيه ؛ أى : لا يكون منك فى المستقبل حضور يترتب عليه ويقع فيه تحديث . . . فالثانى منفى بنفى الأول ، لأن زوال السبب مؤذن بزوال المسبب أى : أن المعنيين منفيان .

وقد يخطر بالبال السؤال التالى : أليس المعنى فى هذه الصورة كالمعنى فى الصورتَيْن الثانية والثالثة من المضارع المرفوع : حين يُعطف وحده على الفعل السابق ، أو تعطف جملته على الجملة السابقة ؟ .

الجواب : لا ؛ فإن المضارع حين يكون منصوبًا بأن المضمرة وجوبًا بعد الفاء ، تكون هذه الفاء « للسببية الجوابية » فتدل – حتمًا – على أن المعنى بعدها مسبب عما قبلها ، وجواب للنفى ، مع دلالتها – فوق ذلك – على العطف وإفادتها الترتيب والتعقيب . أما فى حالة عطف الفعل المضارع على المضارع أو عطف جملته على الجملة التى قبل الفاء – فإن الفاء تكون للعطف المجرد الذى تدل معه على مجرد الترتيب والتعقيب ، فلا سببية ، ولا جوابية . هذا إلى أن عطف الجملة الفعلية بالفاء التى للعطف المجرد على جملة أخرى منفية لا يوجب أن تكون المعطوفة منفية كالمعطوف عليها ، فقد تتبعها فى النفى أو لا تتبعها على حسب القرائن . – كما أسلفنا –

٢ – النصب على اعتبار أن ما بعد الفاء « قيْد » فيما قبلها ، وأن النفى منصبّ على « القيْد » حتمًا ، أما « المقيَّد » وحده مجردًا – أى : بغير نظر إلى قيده – فى الرأى الرّاجح قد يقع عليه النفى أو لا يقع ؛ تبعًا للسياق والقرينة ، فليس من

---

(١) فى ص ٣٥٢ و ٣٥٣ .

(٢) لا يصح أن يكون المضارع للحال هنا ، لما تقدم أن النواصب كلها تخلص المضارع للمستقبل المحض .

. . . .

. . . .

اللازم أن يشمله النفى الذى يقع على « القيْد » لا محالة[١] ، فإذا قلت : ما جاء محمد راكبًا . « فالركوب » « قيد » فى المجىء . وهذا القيد (الركوب) منفى قطعاً . أما حُكم المقيَّد وحده[٢] ، وهو «المجىء» المطلق فقد يكون منفيًّا (أى : لم يقع) ، وقد يكون غير منفىّ . فعدم الركوب مقطوع به ؛ سواء أوقع المجىء أم لم يقع . والحكم بوقوع المجىء أو عدم وقوعه محتاج إلى قرينة أخرى تعينه . . .

وعلى هذا الأساس يصح أن يتجه الفهم فى المثال الأسبق ، (وهو : ما تحضر فتحدثَنَا) . إلى أنّ التحديث « قيْد » للحضور . والقيد منفى — لا محالة — فى حالَى الحضور وعدمه[٣] . أما الحضور نفسه بغير تحديث فقد يكون منفيًّا أو غير منفى . فهو مسكوت عنه ، يحتاج إلى ما يعيِّن أحد الأمرين ؛ شأنه شأن التقييد بالحال ؛ فكأنك تقول : ما تحضر متحدثًا . فالتحديث هو القيد المنفى دائمًا ، والحضور هو المقيَّد المسكوت عنه ، إذا نظرنا إليه وحده بغير قيده ، أو : كأنك تقول : ما يكون منك حضور يعقبه ويترتب عليه تحْديث . فالتحديث هو المقطوع بنفيه . أما الحضور المطلق وعدمه فأمرهما للقرينة ؛ تعيِّن أحدهما دون الآخر . وعلى هذا فالفاء سببية والمصدر المؤول بعدها معطوف على مصدر قبلها والنفى منصب على القيد وحده ، كما شرحنا . ومن هذا قول الشاعر :

ومن لا يُقَدِّم رِجلَه مُطمئنةً ... فيُثْبِتَها فى مُستَوَى الأرض يَزْلَقِ

فكأنه قال : من لا يقَدِّم رجله مُثبِتا يزلَق .

(ب) ويقول النحاة : إن المعنى قبل « فاء السببية » قد يكون مثبتًا ؛ بأن يتخطاه النفى إلى ما بعدها . بالرغم من وجود النفى قبلها — كما يفهم من بعض الحالات السابقة[٤] — فإنْ تسلّط النفى على ما قبلها فالفاء تفيد معنى التسبب الذى

---

(١) قد يعبرون عما سبق بقول أدق ؛ هو : أن المقيَّد لا ينصبُّ عليه النفى إلا فى حالة واحدة هى التى يتقيد فيها ، ويتحقق فيها وجود القيد دون غيرها من بقية الحالات التى لا تدخل فى دائرة القيد ؛ فقد يشملها النفى أو لا يشملها ؛ على حسب القرائن . ويزيد الأمر وضوحاً إذا رجعنا إلى « ب » ص ٣٢١

(٢) وهو غير المقيد بالركوب .

(٣) وهو فى حالة العدم أحق وأولى ؛ إذ لا يمكن أن يحدثنا مع عدم مجيئه ، وانتفاء حضوره .

(٤) الحالة الثانية من حالات النصب .

. . . .

. . . .

ينصب بعده المضارع بأن مضمرة وجوبًا . وإن لم يتسلط على ما قبلها، وبقى معناه مثبتًا ، ومدلوله حاصلا موجبًا – فالفاء لا تفيد التسبب[1] وإنما ينصب المضارع بعدها تشبيهًا لها بفاء السببية .

(حـ) عرفنا أن الرفع جائز فى ثلاث حالات ، وأن النصب جائز فى حالتين : وهذا الجواز فى الحالات الخمس مشروط بألاّ يكون المضارع قبل فاء السببية مجزومًا ؛ مثل : ألم تحضرْ فأكرمك ؟ فإن وجد جازم واقتضى المعنى عطف المضارع الذى بعد الفاء على المضارع الذى قبلها وجب أن يكون المعطوف مجزومًا ومنفيًّا كالمعطوف عليه ؛ لأن هذا هو ما يقتضيه عطف المضارع على المضارع عطف مفردات[2] ، ولا يصح إلا الجزم مع نفى المعنى عن المعطوف ، ما دام السياق يقتضى هذا العطف الذى يؤدى إلى النفى وإلى الجزم معًا[3] .

وربما لا يوجد قبل الفاء فعل ، مثل : غير موجود أخوك فأكرمه . . . وفى هذه الصورة يمتنع عطف الفعل على الفعل لعدم وجود فعل معطوف عليه . . .

(د) تطبيقًا على ما سبق من تسلط النفى على ما قبل الفاء وما بعدها معًا ؛ أو على أحدهما وحده – يتعين تسليطه عليهما معًا فى قوله تعالى: ﴿والذين كفروا لهم نارُ جهنمَ ؛ لا يُقْضَى عليهم فيموتوا . . .﴾ . ولا يصح تسليطه على القيد وحده دون المقيَّد (وهو الجملة الأولى) لاستحالة أن يقضى الله عليهم بالموت فلا يموتوا؛ فلا بد أن تكون الأولى منفيَّة كذلك ، والفاء للسببية . ويصح : (لا يُقْضَى عليهم فيموتون . . .) فتكون الفاء للعطف المجرد ، والمضارع بعدها مرفوع (إذ ليست للسببية) فالفعل الثانى معطوف على الأول ، تابع له فى إعرابه وفى نفيه – كما قدمنا أول البحث – فالتقدير : لا يقضى عليهم ؛ فلا يموتون . والمعنى فى الحالتين واحد. مع ملاحظة ما أشرنا إليه من الفرق بين فاء السببية والفاء المتجردة للعطف المحض . ولا مانع أن يكون العطف فى هذا المثال عطف جُمل .

ومثل الآية قولهم: « ما يليق بالله الظلم فيظلمنا » فيصح اعتبار « الفاء » للسببية

---

(١) سماها بعض النحاة – كالخضرى – فاء المعية .

(٢) طبقاً للحكم الخاص بعطف المضارع وحده على نظيره – (وقد سبق فى جـ ٣ ، باب العطف ، م ١٢١ ص ٤٧٤) .

(٣) كما سبق ، فى رقم ٢ من ص ٣٦٠ .

. . . .

. . . .

يَنْصَبُّ النفي على ما قبلها، ومابعدها معاً؛ والمضارع منصوب. أو: للعطف الخالص[1] بدون سببية؛ فيرفع المضارع، والنفي عام أيضًا ينصبّ على ما قبلها وما بعدها معًا.

بخلاف نحو: «ما يحكم الله فيجور» حيث يتعين أن يكون النفي منصباً على الثاني وحده، باعتباره قيْداً للأول، أي: ما يكون منه حكم يترتب عليه جور[2]. ولا يصح نفي الأول لما يترتب عليه من أن يكون معناه: ما يحكم الله بحكم . . . وهذا فاسد؛ لأن الله يحكم في كل وقت . . . .

ومن الأمثلة لنفي الفعلين معًا: لا يحب الريفي الأسفار؛ فيشاهدَ عجائب البلاد الأجنبية – ما يَنْظِم فلان الشعر البليغ، فينتفعَ به الأديب – لم يتنبه السائق فينجوَ من الخَطَر – لا يسرِف العربي في الطعام؛ فيشكوَ البِطنة[3]، ولا يهمله؛ فيشكوَ المخمصة[4].

والضابط الذي يدل في الأمثلة السالفة – وأشباهها – على أن النفي منصب على الفعلين معًا هو إعادة حرف النفي بعد فاء السببية، وتكراره بينها وبين المضارع فلا يفسد المعنى المراد.

ومن الأمثلة لنفي الثاني وحده: (أي: لنفي القيد).

ما يسرق اللص فيسلَم – لا يطول السهر فيستريحَ الجسم – لا يسيء التاجر المعاملة فينجحَ . . . – هذا لا يهمل التعلّم فينتفعُ، ولا يترك العلماء فيستفيد. والضابط الذي يدل في هذه الأمثلة – وأشباهها – على أن النفي منصبّ على الثاني وحده (أي: على القيد) هو نقل حرف النفي من مكانه في صدر الجملة الأولى، ووضعه بعد الفاء مباشرة وقبل المضارع الذي يليها، فلا يفسد المعنى الأصليّ بهذا الفعل.

(هـ) يجري معَ أداة النهي ما جري مع أداة النفي من ناحية عطف الفعل على الفعل، وعطف الجملة على الجملة، وتسلط النهي على ما قبل الفاء وما بعدها معًا أو على أحدهما فقط . . . و . . . مع ملاحظة أن «لا» الناهية تجزم المضارع حتمًا، أما حروف النفي فلا تجزمه[5] . . .

---

(١) سواء أكان عطف جملة على جملة، أم عطف فعل على فعل.

(٢) التقدير: يحكم الله بحكم فما يجور – كما سيجيء.

(٣) امتلاء البطن.

(٤) الجوع.

(٥) انظر «ب» من ص ٣٥٦ وص ٣٦٧.

(ب) الطلب بنوعيه ؛ المحض وغير المحض[1] . . .

الطلب المقصود هنا ثمانية أنواع ؛ لكل منها معناه وحكمه ، ويكفى وجود نوع واحد منها قبل « الفاء » ، فتكون سببية ، ينصب بعدها المضارع بأن مضمرة وجوباً إن لم يوجد مانع آخر . وهذه الثمانية هى :

١ — الأمر .	٥ — العَرْض .
٢ — النهى .	٦ — التحضيض .
٣ — الدعاء .	٧ — التمنى .
٤ — الاستفهام .	٨ — الترجى . . .

ولا خلاف فى أن السبعة الأولى هى من أنواع الطلب المقصود ؛ وإنما الخلاف فى الثامن : (الترجى) والصحيح أنه منها . وهذه الأنواع الثمانية قسمان :

قسم يَدُلّ على الطلب المحض ، ـ بأن يَدُلّ بلفظه نصًّا وصراحة على الطلب مباشرة ، من غير أن تجىء دلالته على الطلب تابعة لمعنى آخر يتضمنه ، ومن غير أن يكون محمولا فى أدائه على غيره ـ . وينحصر هذا فى الأنواع الثلاثة الأوائل: (الأمر النهى — الدعاء)[2] .

وقسم يدل على الطلب دلالة غير محضة ، بأن يجىء معنى الطلب تابعًا لمعنى آخر يتضمنه[3] . ويدخل فى هذا القسم بقية الأنواع الطلبية ؛ فإنها محمولة على الثلاثة المحضة .

وفيما يلى معنى كل واحد من الثمانية[4] ، وحكمه :

---

(١) انظر المراد عندهم من الطلب غير المحض ، أى : « تقديراً » — فى ص ٣٧٢ —

(٢) ومثل هذا يجرى على المضارع بعد واو المعية المسبوقة بطلب — كما سيجىء عند الكلام عليها فى ص ٣٧٥ —

(٣) كما سيجىء البيان فى آخر ص ٣٧٠ .

(٤) عرفنا فى ص ٣٥٤و٣٥٧ أن فاء « السببية » التى ينصب بعدها المضارع هى فى جميع أحوالها للعطف أيضاً ؛ فتعطف المصدر المؤول بعدها على مصدر قبلها ، أى : أنها تعطف مفرداً على مفرد ، ولا شأن لها بعطف الجمل مطلقاً . وعلى هذا لا تعطف جملة خبرية بعدها على جملة طلبية قبلها ، ولا غير هذا من عطف الجمل أو سواها مما لا تعطفه .

١ - الأمر ، ومعناه : طلب فعل شىء . ولا يسمى أمراً إلا إن كان صادراً ممن هو أعلى درجة إلى من هو أقل منه . فإن كان من أدنى لأعلى سمى : « دعاء » . وإن كان من مُساوٍ إلى نظيره سمى : « التماسا » .

وله صيغتان : صيغة فعل الأمر الصريح ، وهذه هى الأصيلة ، وصيغة : « لام الطلب » الجازمة المختصة بالدخول على المضارع ، وهذه ملحقة بتلك ، وتسمى : « لام الأمر » إن كان الأمر بها ممن هو أعلى درجة إلى من هو أدنى ، و« لام الدعاء » إن كان من أدنى لأعلى ، و« لامَ الالتماس » إن كان من مساوٍ لنظيره . فتسميتها « لام الطلب » أدق من تسميتها : « لام الأمر » لأن الطلب - والمقصود به هنا : طلبُ فعل شىء - يشمل الصور الثلاث .

فثال الأمر الصريح : اغفرْ هفوة الصديق فيحمدَك ، وانصحْه فى السر فيتقبلَ نصحك ، وجامل الناس فيما لا يضر فتستريحَ ، ويدومَ لك ودهم . ومثل : « خُذْ ، وهاتِ » فى قول الشاعر :

من لى بسوقٍ فى الحيا ... ة يقال فيها : خذ وهاتِ
فأبيعَ عمراً فى الهمو ... م بساعة فى الطيباتِ

ومثال لام الطلب : لِتكن طاعةُ الله أولى الأمور لديك فتسعدَ ، وليكن حرصك على أداء الواجب عقيدة فتنهضَ وينهضَ وطنك ، ولتبتعدْ عن مواطن الشبهات فيرتفعَ قدرك .

فإن كان الأمر بصيغة اسم الفعل فالأحسن التيسير بقبول الرأى الذى يجعل الفاء بعده للسببية ؛ نحو : صه فيهدأَ النائم ، وتراكِ الشر ؛ فتأمنَ عواقبه ، ونَزَالِ إلى ميدان الإصلاح فتُحبَّ . (والمعنى : اسكتْ ، واتركْ ، وانزل . . .) وكذلك إن كان الأمر بصيغة المصدر الواقع بدلا من التلفظ بفعله ؛ نحو : سكوتاً فنسمعَ الخطباء ، أو بصيغة الخبر[1] . . . ولكن الأبلغ والأشهر فى الحالتين - عند

(١) ومن الجمل الخبرية الدالة على الأمر - قوله تعالى : (هل أَدُلُّكم على تجارة تُنْجيكم من عذاب أليم ، تؤمنون بالله ورسوله ، وتجاهدون فى سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ، ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون . يغفرْ لكم ذنوبكم ، ويُدْخِلْكُم ..) بجزم المضارعين « يغفر » و « يدخل » فى جواب الجملة الخبرية =

كثرة النحاة – ألاّ تكون الفاء للسببية .

٢ – النهى ، ومعناه : طلب الكَفّ عن شىء . وأداته واحدة ؛ هى : «لا الطلبية» وتسمى : «لا، الناهية» إن كان النهى صادراً من أعلى لأدنى ؛ فإن كان من أدنى لأعلى سميت: «لا، الدعائية» . وإن كان من مساو إلى نظيره سميت : «لا ، التى للالتماس» فتسميتها : «لا الطلبية» أولى ؛ لأن طلب الكف بها يشمل حالاتها الثلاث .

وإنما ينصب المضارع بعد فاء السببية فى جواب النهى بشرط ألا ينتقض النهى بإلاّ الاستثنائية على الوجه الذى سبق إيضاحه فى النفى ونقضه[1] ؛ ومن الأمثلة : لا تقلْ الخطأ فيشتهرَ جهلُك ، ولا تُخفْ العلم فتتهمَ فى مروءتك ؛ ومثل قوله تعالى : (لا تَفْتَرُوا على الله كذِبًا فيُسْحِتَكمْ بعذاب ...)[2] وقولهم: لا تكثر مقاطعة الإخوان فيهونَ عليهم سخطك. ولا تبالغ فى وعد أو وعيد فتعجِزَ ، ويستخفَّ الناس بك[3] . . .

فإن كان النهى بصيغة الاسم فالأنسب الأخذ بالرأى الذى يجعل الفاء بعده

= المقصود بها الأمر ، والتقدير : آمنوا بالله .. وجاهدوا . . . يغفر لكم . . . وليس الجزم راجعاً لوقوعهما جواباً للاستفهام : (هل أدلكم) . . . لفساد المعنى على هذا ؛ لأن السؤال عن مجرد الدلالة والإرشاد بدون عمل آخر من اتجه إليهم السؤال ، لا يؤدى إلى أن يغفر الله ذنوبهم ، وأن يدخلهم الجنة ؛ فغفران ذنوب الناس لا يكون مسبباً عن مجرد دلالتهم إلى ما ينجيهم وتوجيه الإرشاد إليهم . وإنما يتسبب عن الإيمان نفسه ، وعن الجهاد . وكثير من الأساليب الناصعة يجرى على نسق الآية – وسيعاد ذكرها لمناسبة أخرى فى ص ٣٩٦ – ولا يزال الناس يقول أحدهم للآخر: تهتمُّ بعملك وتجيده ، وتحرص عليه، تُفْلحْ ، ويكثرْ رزقك . وينصح الوالد ابنه الطالب فيقول: تذاكرُ وتلتفتُ إلى دروسك تنجحْ . التقدير : اهتم بعملك وأجده . واحرص عليه ، تفلحْ – ذاكر والتفت تنجحْ ... ، وهكذا يجزم المضارع فى جواب الأمر الذى تكون صيغته غير صريحة ولا ملحقة بها ، وهذا الجزم بعد سقوط الفاء مباشرة . فإن وجدت الفاء فالأيسر اعتبارها للسببية ونصب المضارع بعدها ، وإن كان الأبلغ والأكثر رفعه ، وعدم اعتبارها للسببية – كما قلنا – انظر الصفحة الآتية – :

(١) سبقت الإشارة – فى رقم ١ من هامش ص ٣٥٦ وفى «هـ» من ص ٣٦٤ – إلى أن النهى يجرى عليه ما يجرى على النفى عند نقضه «بإلا» . وعلى هذا إن كان نقض النهى قبل الفاء فلا ينصب المضارع بعدها . أما إن كان النقض بعدها فالرفع والنصب جائزان . . .

(٢) فيستأصلكم ويبيدكم .

(٣) ومن الأمثلة قوله تعالى : «(ولا تركَنُوا إلى الذين ظلموا فتمسَّكم النار . . .)»

للسببية ؛ نحو سيْراً لا قعوداً فتكسلَ ، وعَملا لا بَطالة ، فتفقدَ رزقك .

٣ – الدعاء . ومعناه : طلب فعل شيء ، أو الكفّ عنه ، بشرط أن يكون فى الحالتين من أدنى لأعلى . وإلا فهو أمر أو نهى إن كان من أعلى لأدنى ، والتماس إن كان بين متساويين – كما سبق – .

وصيغته : فعل الأمر الأصيل المراد منه الدعاء ، وكذا المضارع المسبوق بلام الطلب (لام الأمر) ، أو بلا الطلبية (الناهية) مع إرادة الدعاء بهما . . . ومن الأمثلة قول الشّاعر :

رب ، وفّقنى فلا أعدلَ عن   سَنَن الساعين فى خير سَنَن

وقول الآخر :

فيا ربِّ عجّل ما أؤمّلُ منهمو   فيدفأَ مقرور[1] ويَشبَعَ مُرْمِلُ[2]

ومثل : ربِّ : لِتكنْ طاعتى لك على قدر فضلك ؛ فأفوزَ فوزاً عظيماً ، ولتكنْ أعمالى مقصورة على ما يرضيكَ ، فأنالَ أسمى الغايات ، ولا تتركْنى لنفسى فأضلَّ ضلالا عظيماً . . .

فإن كان الدعاء بصيغة أخرى لم ينصب المضارع – إلا فى الرأى الذى قُصِد به التيسير – ؛ كصيغة الاسم فى قولهم : سَقْياً لك فتسلمُ ، ورَعياً لمن معك فتتجنبُهم المخاوف . . . وكصيغة الخبر المراد منه الدعاء[3] ؛ نحو ؛ يرزقنى الله الغنى فأنفقُ المال فى سبل الخير . وبعض الكوفيين يجيز النصب فى هذه الصور . ورأيه مقبول ، وفيه التوسعة التى أشرنا إليها ، وإن كان الأبلغ متابعة الأكثر .

٤ – الاستفهام (سواء أكان حقيقياً ؛ وهو طلب معرفة شىء مجهول حقاً للمتكلم ، أم إنكارياً ، أم توبيخياً)[4] ويشترط هنا ألا يكون عن معنى قد

---

(١) من أصابه البرد الشديد .   (٢) شديد الفقر .

(٣) وقد يكون مراداً منه غير الدعاء كالآية التى فى هامش ص ٣٦٦ .

(٤) سبق إيضاح الاستفهام الإنكارى والتوبيخى (فى ج ٢ ص ٢٣٥ م ٨١)

هذا ، وشرط عدم المضى يتمسك به أكثر النحاة ، ولا يتمسك به آخرون . وسيجىء البيان فى « ب » من الزيادة والتفصيل (ص ٣٧٤) ومن التيسير المقبول عدم التمسك به . ويتمسك الأولون أيضاً بشرط آخر هو : ألا يكون الاستفهام بجملة اسمية فيها الخبر جامد . وقد سبق أنه لا داعى للتمسك به – فى ص ٣٥٨ – .

أما بيان الاستفهام الحقيقى والتقريرى ففى رقم ١ من هامش ص ٣٥٧ .

وقع قبل الكلام . ومن أمثلته قوله تعالى بلسان أصحاب النار : (. . . فَهَل لنا من شفعاءَ ؛ فيشفعُوا لنا . . .) ، وقول الشاعر :

هل تعرفون لُباناتى ؟ فأرجُوَ أن تُقضَى ، فيرتدَّ بعض الروح للجسد

٥ ـ العَرْض(١) ؛ وهو الطلب برفق ولين . ويظهران ـ غالبًا ـ فى صوت المتكلم ، وفى اختيار كلماته رقيقة دالة على الرفق . ومن أدواته : « ألاَ » ؛ كقول الشاعر :

يا بنَ الكرام ألاَ تدنُو فتبصرَ ما قد حدَّثوك ؛ فما راءٍ كمَنْ سمِعا

ومن أدواته ـ أحيانًا ـ « لو »(٢) ؛ نحو : لو أوفَّقُ للكمال المستطاع فأبلغَ غاية المنى . . .

٦ ـ التحضيض ، وهو الطلب بشدة وعنف . ويظهران ـ غالبًا ـ فى صوت المتكلم ، وفى اختيار كلماته جزلة قوية . ومن أدواته : « هلاَّ » ؛ نحو : هلاَّ حطمت قيود الاستبداد فتعزَّ ، وهلاَّ قوضْت حصون الاستعباد فتسودَ .

ومن أدواته أيضًا : « لولا » ؛ نحو : لولا تدفع الظلم فيخافَ الظالم . . . وقول الشاعر :

لَوْلا تعوجينَ يا سَلْمَى على دَنِفٍ فتُخْمِدى نارَ وجْدٍ كادَ يُفْنيه(٣)

ومن أدواته ـ أحيانا ـ « لو »(٢) ؛ نحو : لو تحترم القانون فتأمنَ العقوبة .

٧ ـ التمنى ، وهو الرغبة فى تحقق أمر محبوب ؛ سواء أكان تحققه ممكنًا ،

---

(١) سيجىء تفصيل الكلام على « العرض والتحضيض » فى باب : « لولا ولوما ... » ص ٥١٢ وما بعدها .

(٢ و ٢) لهذا النوع إشارة فى ص ٥١٢ .

(٣) ومن الأمثلة ـ وستجىء فى رقم ٣ من هامش ص ٥١٤ ـ أيضاً قوله تعالى : (وأنفقوا مما رزقناكم من قبل أن يأتىَ أحدَكم الموتُ ، فيقولَ : ربّ لولا أخرتنى إلى أجَل قريب ، فأصّدقَ ، وأكنْ من الصالحين ..) أى : لولا تؤخرنى : أما المضارع : « أصّدقَ » فنصوب بأن مضمرة وجوباً بعد « فاء السببية » وأما المضارع : « أكنْ » فجزوم على اعتبار عدم وجود « فاء السببية » وأنه مجزوم فى جواب الطلب ، وأن الكلام يتضمن شرطاً مقدراً ؛ أى : إن تؤخرنى أكنْ ... ـ وسيجىء الكلام على سقوط الفاء فى ص ٣٨٧ ـ .

أم غير ممكن . ولا يصح أن يكون فى أمر محتوم الوقوع [1] . وأشهر أدواته : « ليت » وهى الأصل ؛ كقوله تعالى : (يا ليتنى كنتُ معهم فأفوزَ فوزاً عظيما) . ونحو : يا ليت من يمنع المعروف يُحرَمُ المعروف ، فيذوقَ مرارة الحرمانِ . وقول الشاعر :

يا ليت أمَّ خُلَيْد واعدتْ فوفَتْ ودام لى ولها عمْرٌ فنصطحبـا

ومن أدواته — أحيانًا — « لو » كقراءة من قرأ قوله تعالى : (فلو أنَّ لنا كَرَّةً فنكونَ من المؤمنين) بنصب المضارع [2] . . .

وكذا « ألاَ » [3] نحو : ألاَ صديقَ مخلصًا فينصحَنا .

٨ — الترجى ، وهو : انتظارحصول شىء مرغوب فيه ، ميسور التحقق . ولا يكون إلا فى الأمر الممكن ، ومثله التوقع [4] . والكوفيون هم الذى يعتبرون الفاء بعده للسببية ، والشواهد — ومنها القرآن — تؤيدهم [5] . نحو : لعلك تحسن اختيار الكلام ، فتفوزَ بإعجاب السامعين ، ولعل إعجابهم يبرأ من التزيد والتَّحيُّف ؛ فتدركَ مبلغ توفيقك ، وحقيقة أمرك . . .

* * *

تلك هى أنواع الطلب بنوعيه ؛ المحض وغير المحض . وقد عرفنا [6] أن المحض منها ثلاثة ، وأنها سميت محضة لدلالة صيغها اللفظية — نصًّا وأصالة — على الطلب الصريح مباشرة ؛ لا عن طريق تبعىّ أو ضمنىّ ، غير مباشر ؛ كدلالة التمنى

---

(١) فلا يصح أن يقال : ليت غداً يجىء . . وقد سبق الكلام على التمنى فى ج ١ ص ٤٧٣ م ٥١ ثم انظر رقم ٣ من هامش ص ٣٨٧ ورقم ٢ من هامش ص ٣٩٣ حيث الإشارة لبعض الأحكام الخاصة بالتمنى غير الأصيل ؛ مثل : « لو » .

(٢) سيجىء بيان خاص بالأداة : « لو » التى تفيد التمنى — فى رقم ٦ ص ٥٠٣ —

(٣) سبق الكلام على « ألاَ » المفيدة للتمنى وإعرابها وحاجتها أو عدم حاجتها للخبر فى ج ١ ص ٥٤٠ م ٥٨ .

(٤) سبق الكلام على الترجى والتوقع والإشفاق ، ومعنى كل ، فى الجزء الأول ص ٤٧٣ م ٥١ .

(٥) ومنها قوله تعالى : (لعله يزَّكى ، أو يذَّكَّر فتنفعَه الذِّكرَى . .) بنصب « تنفع » ومنه قوله تعالى : (ياهامانُ ابنِ لى صَرْحًا . لعلّى أبلغُ الأسباب ، أسبابَ السموات فأطَّلعَ إلى إله موسى) بنصب : « أطلعَ » ولا داعى للتأول فى الآيتين — وأشباههما — بقصد إبعاد الفاء عن السببية .

(٦) فى ص ٣٦٥ .

على الطلب ، فإن الطلب معه يجيء من طريق تبعيّ ؛ أي : من طريق غير مباشر ، إذ يلزم من تمنّي الشيء طلبُ مجيئه ...، وكذلك العرض والحض وغيرهما من بقية أنواع غير المحض؛ فإنها تدل على الطلب من ذلك الطريق الضمني ، غير المباشر ، بخلاف الثلاثة المحضة : (الأمر ، والنهي ، والدعاء) فإن صيغها صريحة فيه ؛ كما أسلفنا[1]...

«ملاحظة» : إذا لم توجد «فاء السببية» قبل المضارع الذي يستحق النصب بها ، إما لأنها لم توجد أصلا ، وإما لسقوطها وزوالها بعد وجودها ...، فإن حكم هذا المضارع يتغير ؛ فيجزم على حسب البيان الخاص الذي سيجيء كاملا في بحث مستقل[2].

(١) وفى الكلام على «فاء السببية» يكتفى ابن مالك ببيت واحد هو :

وبعدَ «فَا» جوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبْ مَحْضَيْنِ «أَنْ» وسَتْرُها حَتْمٌ نَصَبْ

وتقدير البيت : و «أنْ» ، نصَب بعد «فا» جواب نفى أو طلب محضين . وسترها حتم . (ويلاحظ أنه — كعادته — استعمل «أن» بمعنى «الحرف» أولا ، ثم عاد فاستعملها بمعنى الكلمة ، وأعاد الضمير عليها فى الأولى مذكراً ، وفى الثانية مؤنثاً . والأمران صحيحان — انظر آخر هامش ص ٢٨٩ ورقم ١ من هامش ص ٢٨١ — . والمعنى : «أن» مستترة (مقدرة) حتما بعد فاء السببية التى فى صدر كلام يقع جواباً لنفى محض، أوطلب محض . وفى هذا الكلام نقص واضح ؛ إذ لم يتعرض لأنواع النفى ، وأحكامها ، وشبه النفى . واقتصر فى الطلب على المحض من غير تفصيل ولا إبانة ، ثم عرض أبياتاً تتعلق بحرف آخر غير فاء السببية ؛ هو : «واو المعية» ثم رجع للكلام على فاء السببية بعد الرجاء فقال البيت السابع عشر :

والفعلُ بعْدَ «الْفَاءِ» فى الرَّجَا نُصِبْ كَنَصْبِ مَا إِلَى التَّمَنِّى يَنْتَسِبْ — ١٧

يريد : أن المضارع بعد فاء السببية الواقعة فى جواب الرجاء — ينصب بأن مضمرة وجوباً ؛ كنصب المضارع بها إذا كان منتسباً للتمنى ؛ أى : جواباً للتمنى ؛ بأن كان بعد الفاء المسبوقة بالتمنى ، فكما ينصب بعد هذا ينصب بعد ذاك . (وستجيء إشارة لهذا البيت بمناسبة أخرى فى هامش ص ٣٩٧) .

(٢) فى ص ٣٨٧ .

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

(ا) تقدم[1] أن « الفاء » لاتكون سببية يُنصَب بعدها المضارع « بأن » المضمرة وجوباً إلا بشرط أن يسبقها إما النفي المحض أوشبهه، وإما الطلب المحض أوغير المحض أى : التقديرى... لكن هذا الشرط هو الأغلب فى أكثر الحالات، فهناك حالات ست يصح اعتبار الفاء فى كل منها سببية مع فقد هذا الشرط ، فعند اعتبارها سببية ينصب المضارع حتماً ، بأن مضمرة وجوباً ، وعند عدم اعتبارها لا ينصب . والأربعة الأولى تكون فى حالتى الاختيار والضرورة الشعرية ، والأخيرتان خاصتان بالضرورة الشعرية.

١ ــ الفاء الواقعة بعد نفيٍ مسبوق باستفهام تقْريرى ، نحو : ألم تشهد بدائع الأزاهير فى مطلع الربيع فتنعمَ بها ؟ فيجوز رفع المضارع : « تنعم » ونصبه على أحد الاعتبارين (وقد سبق[2] الكلام الجلىّ على هذا فى موضعه المناسب) .

٢ ــ الفاء الواقعة بعد نفى قد نقض « بإلا الاستثنائية » وكان النقض بعد الفاء والمضارع ؛ نحو : ما تزورنا فتحدثنا إلا تسُرّنا بطرائفك الأدبية[3] .

٣ ــ الفاء الداخلة على المضارع المتوسط بين فعل الشرط وجواب الشرط ، أو بعدهما . نحو: من يهُنْ فيَقبل يسهُلْ الهوان عليه ؛ ومن يسهل الهوان عليه يفقدْ كرامته ؛ فيحرم سعادة الحياة . فالفعلان : « يقبل ، ويحرم » ، يجوز نصبهما على اعتبار الفاء للسببية ، ويجوز عدم النصب على اعتبارها ليست سببية[4]...

ويقول النحاة : إن السبب فى جواز النصب هنا ــ حيث لا نفى ولا طلب ــ أن فاء السببية تعطف المصدر بعدها على مصدر قبلها[5] ، وفعل الشرط قبلها غير

---

(١) فى ص ٣٥٥ وما بعدها .

(٢) فى رقم ١ من هامش ص ٣٥٧ وفيها بيان المراد من الاستفهام التقريرى .

(٣) وقد سبق شرح هذا عند الكلام على النفى ، فى « ب » من ص ٣٥٦ .

(٤) سيجىء فى الجوازم (ص ٤٧٨) الأوجه الأخرى الجائزة فى المضارع المتوسط بين جملة الشرط وجملة الجواب . ومن هذه الأوجه الجائزة الرفع ؛ فهناك الموضع المناسب .

(٥) من المفيد الرجوع إلى ص ٣٥٧ حيث البيان الهامّ الذى يوضح المعطوف والمعطوف عليه هنا ؛ مصدرين معاً أو أحدهما ... أو ... ــ ثم « ب » ص ٣٧٤ .

. . . .
. . . .

محتوم الوقوع ؛ فأشبه الاستفهام والأمر وغيرهما من أنواع الطلب التى ليست محققة الوقوع . وأن علة جواز نصبه بعد فعلى الشرط والجواب معاً هو أن الجزاء غير محقق الوقوع ، ولا محتّم الحصول ، فالواقع بعده كالواقع بعد الاستفهام ونحوه . . .

هذا كلامهم . وكأنهم يرجعون هاتين الصورتين إلى « الطلب» تقديراً . ولا محل للتقدير ؛ فالعلة الصحيحة هى محاكاة كلام العرب فى استعمالهم ، ليس غير ...

٤ ــ الفاء الداخلة على المضارع المسبوق بأداة الحصر : « إنما » ؛ نحو : إنما أنت العالم فتفيد ، فيجوز نصبِ المضارع : « تفيد » على اعتبار الفاء سببية ، وعدم نصبه على اعتبارها غير سببية[1] .

وإلى هنا انتهت الحالات الأربع التى تقع فى النثر والشعر ، أى : فى حالتى الاختيار والضرورة . ويليها الحالتان المقصورتان على الضرورة الشعرية ؛ وهما :

٥ ــ الفاء الداخلة على المضارع المسبوق بأداة الحصر : « إلاّ » ، نحو : ما تتكلم إلاّ فتحسنَ الكلام[2] .

٦ ــ الخبر المثبت الخالى من النفى ومن الطلب ومن الحصر « بإلاّ » كقول الشاعر :

سأترك منزلى لبنى تميم وألْحقُ بالحجاز فأستريحَا

فالمضارع : « أستريح » منصوب على اعتبار الفاء ــ للضرورة ــ سببية ، كما

---

(١) يذكر النحاة لهذه الحالة مثالا هو قوله تعالى : (إذا قضَى أمراً فإنما يقول له كُنْ فيكونَ) فى قراءة من نصب : « يكونَ ». باعتبار الحصر مُنزّلا منزلة الطلب تأويلا . ولم يجعل المضارع منصوباً بعد الفاء فى جواب « كن » ــ كما يرى بعضهم ــ لعدم وجود قول : « كن » بحقيقة ؛ إذ لا ينطق بها الله حين يريد خلق شىء من العدم ، وإنما هى كناية عما يسمى « تعلق القدرة تنجيزاً بوجود شىء » . هذا إلى أنه لا يجوز توافق الجواب والمجاب عنه فى صيغة الفعل والفاعل ؛ فلا بد من اختلافهما فيهما ، أو فى أحدهما ؛ فلا يقال قم تقم . ويقول ابن هشام ــ فيما نقله عنه الصبان ــ : إن الجواب لا بد أن يخالف المجاب : إما فى الفعل والفاعل ؛ نحو : جئنى أكرمك ، أو فى الفعل ، نحو : أحسن إلى الناس تستعبدْ قلوبهم ، أو فى الفاعل ؛ نحو قم أقُمْ . ولا يجوز أن يتوافقا فيهما .

(٢) لم أجد فيما رأيته من المراجع النحوية مثالا من الشعر ؛ كى تتحقق فيه الضرورة . فأمثلتهم المعروضة نثرية . ولعلهم يريدون ما يكون مثلها فى النظم .

. . . .

. . . .

يقول كثير من النحاة[١] .

(ب) قلنا[٢] إن أكثر النحاة يشترط فى فاء السببية بعد الاستفهام ألا يكون الاستفهام عن أمر قد حصل فى الزمن الماضى حقيقة ؛ فيخرج نحو : لمَ أسأت إلى الصديق فيقاطعُك؟ فلا ينصب المضارع : لأن الإساءة وقعت فعلا . وحجته أنه إذا سبك المصدر المؤول بعد الفاء كان هذا المصدر المؤول مستقبلا ، يجب عطفه على مصدر قبل الفاء ، ويجب أن يكون مستقبلا أيضًا ؛ ليتحد « المعطوف والمعطوف عليه » فى الزمن — عملا بالرأى الراجح — فلو كان ما قبل الفاء ماضى الزمن لجاء المصدر « المعطوف عليه » ماضى الزمن أيضًا ؛ فيختلف فى زمنه عن زمن المعطوف المستقبل .

أما الذين لم يشترطوا عدم المضى فحجتهم ما ورد من مثل : أين ذهب الرسول فنتبعَه ، بنصب : « نتبع » مع أن المعنى فى ذلك قد وقع فى زمن مضى . ثم قالوا : إن لم يمكن الوصول إلى مصدر مستقبل من الكلام الذى قبل « الفاء » مباشرة فمن الممكن تصيده والوصول إليه من مضمون ذلك ولازمه ؛ كأن نقول : ليكن منك إعلام بذهاب الرسول ، فاتّباع منا .

مع أن الرأى الأول دقيق محكم ، وله الأفضلية ، والاعتبار الأقوى — فالأنسب الأخذ بالرأى الثانى ليكون الحكم مطرداً ، فيقل التشعب والتفريع ، ولأن التقدير فيه روعى مثله فى أحوال أخرى مع فاء السببية ، كما يتبين مما سبق[٣] . . .

* * *

---

(١) لا داعى لهذا ، فخير منه أن تكون للعطف المجرد والمضارع بعدها مرفوع ، لعطفه على مثله المرفوع ، وإنما حرك بالفتحة للضرورة ؛ وهى مراعاة القافية . ومثله المضارع « يُعصمَ » فى قول شاعرهم :

لنا هضبةٌ لا ينزل الذلُّ وسْطها ... ويأوى إليها المستجير فيُعْصَما

والمراد بالهضبة هنا : صولة قومه ، وعزتهم ، ومنعتهم .

(٢) فى رقم ٤ من ص ٣٦٨ .

(٣) فى ص ٣٥٧ .

الأداة الخامسة : واو المعيّة[1] :

فائدتها :

الدلالة على أن المعنى الذى قبلها والمعنى الذى بعدها مصطحبان معاً عند حصول مدلولهما وتحققه ؛ لا يسبق أحدهما الآخر ولا ينفرد ، أى : أنهما متلازمان عند التحقق ، ويحصلان معًا فى زمن واحد يجمعهما ؛ ففى مثل : أتبتسم وتصافحَ الزائر ؟ بنصب المضارع : « تُصافحَ » يكون الاستفهام مُنصبًّا على تحقق الابتسام والمصافحة معًا فى وقت واحد للزائر ، ولا يتجه إلى تحقق أحدهما دون الآخر ، ولا يتجه كذلك إلى تحققهما فى زمنين مختلفين . فكأنّ من ينطق بهذه العبارة ، وينصب فيها المضارع بعد الواو — يقول : أنا أسأل عن تحقق الأمرين معًا فى وقت واحد ، ولا أسأل عن غير هذا .

ومثل : لا يتكلمُ الخطيب ويقعدَ . بنصب المضارع : « يقعدَ » فإن النفى مسلّط على اجتماع القعود والتكلم ووقوعها معًا فى وقت واحد ؛ فكأن المتكلم يقول : إنهما لا يحصلان معًا فى وقت واحد . أما نفى حصول أحدهما فقط أو نفى حصولهما فى زمنين مختلفين فلا يفهم من هذه الجملة . ومثله : لا يترك العاقل عمله ويلعبَ ، ولا يقعد عن السّعى وينتظرَ الرزق ؛ بنصب : « يلعبَ » ، و « ينتظرَ » فيكون المراد نفى الجمع فى وقت واحد بين التَرْك واللعب ، وكذا نفى اجتماع القعود عن السعى وانتظار الرزق فى زمن واحد . ونحو : لا تأكلْ وتتكلمَ . بنصب المضارع « تتكلمَ » إذا كان الغرض النهى عن الجمع بين الأكل والكلام فى وقت واحد .

ولما كانت هذه الواو دالة على اجتماع المعنيين واصطحابهما معًا وقت تحققهما — سميت لذلك : « واو المعية » أى : « الواو » التى بمعنى : « مع »[2] ؛ فهى تدل على الجمع والمصاحبة بين أمرين فى وقت واحد .

---

(١) وتجرى عليها الأحكام العامة المشتركة التى سبقت فى رقم ٢ من هامش ص ٣١٧ .

(٢) المعنى لا يتغير مع كل منهما ، ولكن الإعراب يختلف . فواو المعية حرف عطف — على الأشهر ، كما سيأتى — والمضارع بعدها منصوب بأن مضمرة وجوباً ، والمصدر المؤول معطوف على مصدر سابق ... ، أما كلمة : « مع » فظرف منصوب ، وهومضاف — غالباً — فبعده اسم مضاف إليه ، ولايقع بعده المضارع مباشرة ....، واو المعية التى هنا تختلف عن واو المعية التى يليها المفعول معه ؛فإن التى يليها المفعول معه حرف مجرد للدلالة على المعية وليس عاطفاً أوغير عاطف . أما التى هنا فحرف عطف ، مع—

عملها :

واو المعية — هنا — حرف عطف فى المشهور، مع إفادته المصاحبة[1] والاجتماع والمضارع بعده منصوب بأن المضمرة وجوبًا ، وزمنه كما عرفنا — : متجرد للاستقبال الخالص ، والمصدر المؤول بعده معطوف بالواو على مصدر مذكور فى الكلام السابق . فإن لم يوجد فى الكلام السابق مصدر وجب تصيده بالطريقة التى سلفت فى العطف بفاء السببية[2] .

ويشترط لنصب المضارع بأن المضمرة وجوبًا بعد « واو المعية » أن تكون واو المعية مسبوقة إمَّا بنفى محض، أو بما يلحق به ، — وقد شرحناهما[3] وإما بنوع من أنواع الطلب الثمانية التى سبق بيانها وشرحها فى « فاء السببية »[4] . غير أن بعض النحاة يمنع وقوع « واو المعية » بعد أربعة أنواع من الطلب؛ هى: (الدعاء، والعَرْض، والتحضيض، والترجى). وحجتهُ: أن السماع الكثير لم يرد بواحدمنها، والسماع الكثير هو الأساس للقياس ؛ فلا يصح الإقدام على نصب المضارع بعدها ما دام هذا الأساس مفقودًا . ولا يصح عنده النصب حملا لواو المعية على « فاء السببية » ؛ لأن الحمل — برغم التشابه بينهما فى كثير من الأمور — لا داعى له . ورأيه وجيه .

= دلالته — دائماً — على المعية نصاً، ولا يليه إلا المضارع بالشروط التى ستعرفها . وإنما قلنا مع دلالته الدائمة على المعية نصاً ؛ لأن الواو العاطفة لا تدل على المعية نصاً ، وإنما تدل عليها بقرينة أخرى خارجة عنها ؛ فمن يقول : دعوت الضيف والشريك لزيارتى — قد يقصد أنه دعاهما معاً فى وقت واحد ، وقد يقصد أنه دعاهما فى وقتين مختلفين ؛ فليس فى الكلام ما يعين أحدهما نصاً ؛ لأن الواو العاطفة تدل على مجرد التشريك فى المعنى ، ولا تدل على المصاحبة الزمنية والاجتماع فى أثناء تحققه إلا بقرينة . وهذا هو المراد من قولهم : إنها لمجرد الجمع ، أى : التشريك فى المعنى من غير دلالة حتمية على ترتيب ، أو تعقيب ، أو مصاحبة ... بخلاف الدالة على العطف والمعية معاً ، فإنها تجمع بين الأمرين فى وقت واحد ، ووقوع المضارع بعدها منصوباً دليل على أن المتكلم يريد الأمرين معاً .

(وقد سبق بيان هذا فى باب العطف، ج ٣ ص٤١٢م ١١٨ وفى باب المفعول معه ج٢ ص٢٢٦م ٨٠).

(١) والكوفيون يمنعون العطف بها . — كما سيجىء فى ص ٣٧٩ — وهامشها .

(٢) ص ٣٥٨ .

(٣) ٣٥٥ .

(٤) فى ص ٣٦٥ — ويلحق بالطلب أداة الشرط إذا وقع المضارع المسبوق بالواو متوسطاً بين شرطها وجوابها، أو متأخراً عنهما ، ففى حالة التوسط أو التأخر يجوز اعتبار الواو للمعية ، ونصب المضارع بعدها بأن المضمرة وجوباً ، كما يجوز عدم اعتبارها للمعية فلا ينصب المضارع . وكل هذا على حسب الاعتبارات المعنوية التى تقدمت فى فاء السببية ، فى رقم ٣ من ص ٣٧٢ ، والتى ستجىء فى الجزم ، ص ٤٧٧ .

ويخالفه فريق آخر ، بحجة التشابه القوى بين الحرفين فى نواح متعددة فلا عيب فى حمل واو المعية على فاء السببية .وفى هذا الرأى تيسير ، ولكن فيه إهدار لأهم الأسس التى تراعى ؛ وهو السماع الكثير الوارد ، ولهذا يحسن عدم الأخذ به قدر الاستطاعة : احترامًا للأساس الأهم السابق .

(ا) فمن أمثلة واو المعية بعد النفى قول أعرابى يجرى إلى ساحة القتال : لا ألزم دارى وأشهدَ الأبطال يَمضون للجهاد سراعًا ،ولا أموتُ على فراشى كالبعير المهزول ، وأبصرَ الرجالات فى حَومة الوغى شهداء .

(ب) ومن أمثلتها بعد أنواع الطلب ما يأتى[1] :

١ ــ بعد الأمر : أيها الصديق : اغفِرْ هفوتى وأغفرَ هفوتك ؛ لتدومَ صداقتنا ، وساعدنى وأساعدَك لنتغلبَ على المشقات ، ولتَحذَرْ وأحذَرَ دسائس الأعداء ؛لنعيش فى سلام ؛

ولا خلاف فى نصب المضارع « بأن » المضمرة وجوباً بعد واو المعية إذا كانت الواو مسبوقة بإحدى صيغتى الأمر المحض[2] . أما الدلالة على الأمر بغيرهما (كالدلالة عليه باسم الفعل، أو بصيغة اسم، أو بجملة خبرية . . .) فالحكم هنا كالحكم فى فاء السببيّة[3] .

٢ ــ بعد النهى :

لا تنهَ عن خُلُق وتأتىَ مثله   عارٌ عليك ــ إذا فعلتَ ــ عظيمُ

٣ ــ بعد الاستفهام :

ألم أكُ جارَكمْ ويكونَ بينى   وبينكمُو المودة والإخاءُ

ومثل :

أتبيتُ ريّانَ الجفون من الكرَى   وأبيتَ منك بليلة الملسوعِ

---

(١) مع ملاحظة أن المعطوف بواو المعية والمعطوف عليه مصدران ــ كما شرحنا ــ فليس فى الكلام عطف جملة خبرية بعد الواو على جملة طلبية قبلها مما يمنعه النحاة ، ولا عطف فعل على فعل . وكل هذا بشرط نصب المضارع بعد الواو .

(٢) وهما : فعل الأمر الصريح ، ولام الطلب الجازمة الداخلية على المضارع ــ وبيانهما فى ص٣٦٦ .

(٣) ص ٣٦٦ .

٤ – بعد التمني : قوله تعالى حكاية لقول الكفار يوم القيامة : (يا ليتنا نُرَدُّ ولا نُكذِّبَ بآيات ربِّنا . . .) .

وقول الشاعر :

ألا ليتَ الجوابَ يكونُ خيراً ويُطْفِئَ ما أحاط من الجَوى بي

٥ – بعد الدعاء (على الرأى القائل به . . .) رباه ، ما أسعدنى بطاعتك؛ فوجهْنى إليها ، ويعينّنى فضلك على ملازمتها . وما أشد حاجتى إلى بِرّك ؛ فأسبغْ علىّ ثوب العافية ، وتحرُسَهُ برحمتك ، وأغدقْ علىّ النِّعم ، وتوفقَنى إلى صيانتها . ربَّاه ، لِتُدْخلنى فى عداد المقربين، وترفعَ مقامى بينهم ، ولا تدعْ للتَّوانى سبيلا إلىّ وتتركَنى بعيداً عن المدى الذى يرضيك .

٦ – بعد العرض (على الرأى القائل به . . .) : ألاَ تزور المريض وتُقدّمَ له هدية . ألاَ تسأله عن حاله وتدعوَ له بالشفاء .

٧ – بعد التحضيض (على الرأى القائل به . .) : هلاّ تتعرض لأشعة الشمس وقت الضحا أو قبل الغروب وتحذَرَ حرارتها ، وطولَ التَّعرض لها . وهلاّ تعرف رأى الأطباء فى فائدة التعرض وضرره ، وتعملَ برأيهم . . .

٨ – الترجى (على الراى القائل به . . .) : لعلّ العالِم يدرك أنه قُدوة، ويتركَ ما لا يليق به، ولعله يعرف أن فساده أشد ضرراً وأعظم خطراً من كل فساد آخر ، ويُجنبَ الناس أثره . . .

* * *

يتبين مما سبق أن بين فاء السببية وواو المعية تشابهًا واختلافًا ؛ فيتشابهان فى أمرين :

أولهما : نصب المضارع بعدهما بأن مضمرة وجوبًا ؛ بشرط أن يسبقهما – غالبًا – نفى أو طلب ، وما يلحق بهما ، بالتفصيل الذى عرفناه .

ثانيهما : اعتبار كل منهما حرف عطف أيضًا فوق دلالته الخاصة (وهى : دلالة الفاء على «السببية الجوابية» فوق دلالتها على الترتيب والتعقيب . ودلالة الواو على «المعية») . والمصدر المنسبك بعدهما من «أن» المضمرة وجوبًا وما دخلت

عليه من الجملة المضارعية — معطوف على مصدر مذكور أو متصيد قبلهما . وهذا على الرأى الشائع الذى يخالف فيه بعض المحققين(١) ويقول : إن هذه الواو التى تفيد المعية ليست عاطفة ، وهو بهذا يوافق الكوفيين (ويسمونها : واو الصَّرْف) وحجته : أن العرب إذا أرادوا بالواو معنى المعية والمصاحبة أتوا بالمضارع بعدها منصوبًا ليصرفوه عن المألوف ؛ فيكون صرفه هذا دليلا على أنها للمعية والمصاحبة ، ومرشداً من أول الأمر إلى أنها لإفادة اجتماع أمرين فى زمن واحد، وليست للعطف(٢) .

ويختلفان فى خمسة أمور :

أولها : أن نصب المضارع بعد فاء السببية متفق عليه بعد أنواع الطلب السبعة ، لورود السماع بأمثلة كثيرة لكل نوع تبيح القياس عليها . وأما الثامن (وهو « الترجّى) فيقع فيه وحده الخلاف ، والصحيح أنه كبقية الأنواع فى وجوب نصب المضارع الواقع فى جوابه بعد فاء السببية ، وأن ناصبه هو « أن » المضمرة وجوباً .

فى حين يخالف بعض المحققين فى أن يكون وقوع (الدعاء ، والعرض ، والتحضيض ، والترجى) ، قبل واو المعية موجبًا للنصب ، فهو يمنع اعتبارها للمعية كما يمنع نصب المضارع إذا سبقه واحد من الأربعة المذكورة ؛ بحجة عدم ورود السماع بأمثلة متعددة لكل منها تكفى للقياس عليها .

ثانيها : الأصح فى فاء السببية أنها حرف عطف يفيد الترتيب والتعقيب مع

---

(١) كالرضى .

(٢) ومع أنها عنده للمعية الخالصة وليست للعطف — يعتبرها إما واواً للحال ، وأكثر دخولها على الجملة الاسمية ؛ فالمصدر المؤول بعدها فى تقدير مبتدأ خبره محذوف وجوباً ، فمعنى: قم وأقوم — قم وقيامى ثابت . أى : قم فى حال ثبوت قيامى . وإما بمعنى : « مع » ، أى : قم مع قيامى . وذلك كما قصدوا فى المفعول معه مصاحبة الاسم للاسم ، فنصبوا ما بعد الواو . ولو جعلت الواو عاطفة المصدر على مصدر سابق لزال التنصيص على معنى الجمع . . .

وقد قامت على هذا الرأى اعتراضات كثيرة ، واجهتها ردود كثيرة أيضاً. ولا حاجة بنا إلى شىء من هذه أو تلك ؛ لاعتمادها — فى الغالب — على الجدل المجرد . وغاية ما نقوله : إن اعتبار الواو لمجرد المعية هنا يريح من العطف وما يقتضيه — أحياناً — من تصيد المصدر المعطوف عليه حين لا يكون فى الكلام السابق مصدر مذكور . ولولا اعتبارات أخرى قوية — (كالتى سنذكرها فى « ب » من ص ٤٠٣) لكان هذا الرأى وحده هو المستحسن، فى جميع حالات فاء السببية أيضاً فلا نعدها حرف عطف ، طبقاً للمذهب الكوفى الذى يقصرها على السببية ، ويمنع أن تكون عاطفة .

دلالتها — فى الغالب — على السببية الجوابية فى الوقت نفسه. على حين يشتد الخلاف فى جعل الواو — هنا — للأمرين مجتمعين ؛ وهما : العطف والمعية ؛ إذ الرأى القوىّ أنها تفيد المعية دائمًا بغير أن تكون عاطفة .

ثالثها : — وهذا مهم — أن فاء السببية لا بد أن تقع — غالبًا — فى جواب نفى أو طلب أو ملحقاتهما . . . ؛ فما بعدها مسبب عما قبلها وجواب له . أما واو المعية فتقتضى مصاحبة ما قبلها وما بعدها مصاحبة حقيقية عند وقوعهما ؛ أى : تستلزم تلاقيهما واجتماعهما فى زمن واحد عند تحقق معناهما وحُصُوله ، وهذه المصاحبة تمنع أن يكون ما بعد الواو مسببًا عما قبلها ، وجوابًا له ؛ لأن المسبب والجواب لا بد أن يتأخرا — حتما — فى وجودهما عن السبب، وعما يحتاج إلى إجابة . وهذا التأخر يناقض المصاحبة ويعارضها . ولهذا يقول النحاة : إن صحة الفهم ودقة التعبير يقضيان بتخطئة من يقول عند الإعراب[1] : « واو المعية الواقعة فى جواب النفى ، أو الأمر ، أو النهى ، أو غيرهما من بقية الأنواع السالفة ... » وبتصويب من يقول : « واو المعية » الواقعة بعد النفى أو الطلب من غير ذكر الكلمة جواب ؛ لأن وقوع الجملة المشتملة على هذه الواو جوابًا عما قبلها يقتضى — كما تقدم — أن يكون تحقق معناها متأخراً عن تحقق معنى التى قبلها ، وهذا يعارض ما تفيده واو المعية من تحقق معنى السابق عليها واللاحق فى زمن واحد .

رابعها : أنّ واو المعية — هنا — لا بد أن يسبقها نفى محض، أو طلب، أو ملحقاتهما ، ولا بد كذلك أن تدل على المصاحبة الزمنية الحقيقية عند تحقق معنى ما قبلها وما بعدها . وهذه المصاحبة تقتضى أن ينصبّ النفى والنهى وغيرهما من بقية الأنواع ، على ما قبل الواو وما بعدها معًا ، أى: أن النفى والنهى ونظائرهما يشملان ما قبل الواو وما بعدها، لا محالة ، ولا يقتصران على أحدهما دون الآخر (بشرط أن تكون الواو للمعية ، والمضارع بعدها منصوبًا) فمن يقول لا آكلُ وأتكلمَ . بنصب « أتكلمَ » فإنما ينفى اجتماع الأمرين (الأكل والكلام) فى وقت واحد ، فالنفى مسلّط على ما قبل الواو وما بعدها مجتمعَيْن . أما شأنهما عند عدم مصاحبتهما فمسكوت عنه ، والحكم عليه متروك ، لا دخل للنفى — وغيره — به ؛ فقد يقع الأكل

---

(١) على سبيل الحقيقة ، لا على ضرب من المجاز البعيد .

وحده أوْ لا يقع . وقد يحصل التكلم وحده أو لايحصل ، وقد يقع الأكل والتكلم ولكن فى وقتين مختلفين ، أولا يقعان مطلقاً . . . فلا يمكن القطع بأحد هذه الأشياء إلا بقرينة خارجة عن الجملة .

ومن يقول : لا أكتبُ وألَوِّثَ أصابعى (بنصب : «ألوّثَ») فإنما ينفى اجتماع الأمرين معاً فى وقت واحد، وهما الكتابة ، وتلويث الأصابع ، فالنفى شامل ما قبل واو المعية وما بعدها مجتمعين، يُسَلَّط عليهما فى زمن اصطحابهما وتلاقيهما ، ولا ينصبّ على أحدهما دون الآخر . أما المعنى عند عدم اصطحابهما فسكوت عنه ، متروك حكمه ، لا صلة للنفى به، فقد تكون الكتابة وحدها منفية أو غير منفية ، وقد يكون تلوّث الأصابع وحده حاصلا أو غير حاصل . . . وقد يكون الاثنان غير حاصلين، وقد يحصلان فى زمنين مختلفين . . . فكل هذه أمور يعرض لها الاحتمال ، ولا سبيل للقطع بأحدها إلا بقرينة أخرى.

وكذلك من يقول : لا تمشِ وتكتبَ . . . — أو لا تخطبْ وتجلسَ . . . — أو : لا تظلم الضعيف وتخافَ القوىّ ... بنصب المضارع بعد الواو المسبوقة بالنهى فى هذه الأمثلة وأشباهها — فإن النهى فيها مسلط على ما قبل الواو وما بعدها مجتمعَين فى وقت واحد ، ولا ينصَبّ على أحدهما دون الآخر ، فكلاهما وحده مسكوت عنه ، مهمَلَ أمره ، لادليل للقطع بأنه منهىّ عنه وحده أوغير منهىّ عنه، ولا منهىّ عنه مع الآخر فى زمنين مختلفين. . . فالقطع بأحد هذه الأمور متوقف على قرينة خارجة عن الجملة ؛ تُوَجِّهه لأحدها دون الآخر .

أما النفى والنهى قبل فاء السببية فقد يسَلطان على ما قبلها وما بعدها معاً ، أو على ثانيهما فقط — كما سلف[1] —.

هذا، وما قيل عن النفى والنهى يقال فى ملحقات النفى وفى سائر أنواع الطلب بنوعيه ؛ حيث يسرى — فى وقت واحد — على ما قبل الواو وما بعدها معنى النفى أو الطلب ، ويشملهما هذا المعنى مصطحبين مجتمعين فى زمن واحد[2] . . .

---

(١) فى ص ٣٥٩ .

(٢) فى الكلام على «واو المعية» يكتفى ابن مالك ببيت واحد ؛ هو : —

خامسها : أن فاء السببية قد تسقط جوازاً بعد الطلب — لا النفى — سواء أكانت موجودة من الأصل ثم سقطت ، أم لم تكن موجودة ؛ فيصح فى المضارع بعد غيابها الجزم فى جواب الطلب ، فى مثل: شارِكْ فى ميادين الإصلاح ، فينهضَ بلدك . . . يصح أن يقال : شارك فى ميادين الإصلاح ينهضْ بلدك . . . بجزم المضارع : « ينهضْ » . ولا يصح هذا فى واو المعية ؛ — كما سيجىء قريباً[1] — .

والواوُ كالْفَا ، إنْ تُفِدْ مَفهُومَ مَعْ   كَلَاتكُنْ جَلْدًا ، وتُظْهِرَ الجزَعْ — ٣

يريدأن « الواو » كفاء السببية فى كثير من الأحكام — وفى مقدمتها وقوعها بعد النفى وما ألحق به ، وبعد الطلب بنوعيه — مع نصب المضارع بعدها بأن المضمرة وجوباً ، وعطف المصدر المؤول بعدها على مصدر قبلها . . . وقد اشترطوا فى هذه الواو أن تكون بمعنى « مع » أى : دالة على المعية ، ومصاحبة معنى ما قبلها وما بعدها فى زمن وقوع النهى — وغيره — وتحققه.وساق مثالا معناه : لا تكنْ جلداً فى وقت إظهار الجزع . وفى المثال عيب معنوى ؛ إذ كيف يكون جلداً مع إظهاره الجزع .

(١) فى ٣٨٧ — ولهذا الحكم مسألة مستقلة تشمل تفصيله وشروطه تجىء فى الصفحة المذكورة

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

(أ) لبعض النحاة كلام مفيد فى «واو المعية» ، يتضمن ما قلناه . وملخص كلامه :

أن المضارع يُنصب بعد «واو المعية» فى سائر المواضع التى ينصب فيها بعد «فاء السببية» ؛ وهى المواضع التى تكون مسبوقة فيها بالنفى وملحقاته ، والطلب المحض وما حمل عليه .

وإنما يصح النصب إذا أردت المصاحبة الحقيقية والاجتماع بين المعنى الذى قبل الواو ، والمعنى الذى بعدها وقت حصولهما وتحققهما ، والدلالة على أنهما يحصلان ويتحققان معاً فى وقت واحد ، ولم ترد مجرد الاشتراك المطلق بين المعنيين اشتراكاً لا مصاحبة فيه ولا اجتماع عند وقوعهما . وإذا نصبت المضارع بعد الواو فهى للعطف أيضاً ؛ فتعطف المصدر المنسبك بعدها على مصدر قبلها ، لأنها مع إفادتها المعية والمصاحبة تفيد العطف أيضاً ، وليست مقصورة على مجرد التشريك بين المعنيين كالذى تقتضيه واو العطف المحضة . أى : أن واو المعية هنا تقتضى التشريك والمصاحبة الحتمية معاً ، وهما من خصائصها دون الواو المجردة للعطف وحده .

ثم يقول : نَعم ، إن الواو العاطفة قد تحتمل المصاحبة أحياناً كما فى قولك : جاء محمد وعلى، ويتكلم محمود ، ويصرخُ ، وينظرُ ... ، ولكن هذا مجرد احتمال لا يقين معه ، وليست المصاحبة أمراً مقطوعاً فيه ، ولا منصوصاً عليه ؛ إذ معنى العطف بالواو الدلالة على مجرد الاشتراك ، دون زيادة على ذلك ؛ من ترتيب ، أو تعقيب ، أو إمهال ، أو مصاحبة ، أو غيرها . وهذه هى مهمتها الأصيلة ، وما عداها يكون أمراً محتملا ؛ يحتاج فى القطع به إلى قرينة أخرى حالية، أومقالية. فإن لم توجد القرينة بقى الاشتراك المجرد على حاله مقطوعاً به، وما عداه فموضع الاحتمال ، بخلاف الواو الدالة على المعية والمضارع بعدها منصوب ؛ فإنها شاملة للأمرين مجتمعين ؛ فهى للعطف، وللمعية معاً ، ولا مجال للاحتمال فى أحدهما ؛

. . . .

. . . .

إذ المعية مقطوع بها[1] هنا كالعطف .

ومتى ثبت أن المضارع لا ينصب إلا بعد الواو التى للمعية ـ بالشروط التى عرفناها ـ ثبت كذلك أنه لا يصح نصبه بعد « واو » غيرها ؛ كالواو التى للاستئناف والجملة المضارعية بعدها مستأنفة . وكالواو التى للحال ، والجملة المضارعية بعدها خبر لمبتدأ محذوف ، والجملة من هذا المبتدأ وخبره فى محل نصب حال ، وكغيرها من أنواع الواو التى ليست للمعية . . .

وعلى أساس الاعتبارات السالفة يجوز فى الأمثلة التَّالية ـ وأشباهها ـ ضبط المضارع بعد الواو ضبوطًا مختلفة ؛ كل ضبط منها يؤدى معنى غير الذى يؤديه الآخر ؛ فالضبط خاضع للاعتبار المعنوى ، وإن شئت فالضبط خاضع للمعنى ، ومتى تمّ الضبط صار هو المرشد للمعنى :

لا تقرأْ وتأكل ـ لا تَمشِ وتكتب ـ لا تغضبْ وتترك الحاضرين ـ لا تتنقلْ فى الحديقة وتأكل ثمارها . . . فيجوز فى المضارع بعد الواو ما يأتى :

١ ـ نصبه على اعتبار الواو للمعية ؛ فيتعيَّنُ أن يكون النهى مسلطًا على الأمرين مصطحبين معًا ، فالكلام نَصّ فى النهى عن الجمع بين هذين الأمرين ؛ فهو بمعنى : لا تجمع فى وقت واحد بين هذين الأمرين .

٢ ـ جزمه على اعتبار الواو لمجرد العطف وحده من غير معيَّة ، فالمضارع بعدها بدون فاعله معطوف على المضارع السابق المجزوم ، عطف فعل على نظيره الفعل . ويكون النهى منصبًا على الأمرين أيضًا ، ولكن على سبيل التشريك الذى لا دلالة معه على مصاحبة ، أو عدم مصاحبة . فالنهى مسلط على هذا وذاك سواء أكانا مصطحبين أم غير مصطحبين : فالاصطحاب وعدمه أمران محتملان ، لا سبيل للقطع بأحدهما إلا بقرينة أخرى .

٣ ـ رفعه على اعتبار الواو للاستئناف ؛ فالمضارع بعدها مرفوع ، والجملة المضارعية مستقلة فى إعرابها عما قبلها . ولذا يتعين أن يكون النهى منصبًا على ما قبل الواو دون ما بعدها ، فما بعدها مباح لا يسرى إليه النهى .

---

(١) فى الرأى الشائع .

. . . .
. . . .

٤ – رفعه على اعتبار الواو للحال ، والجملة المضارعية بعدها فى محل رفع خبر لمبتدأ محذوف – فى الرأى الراجح[1] – والجملة من المبتدأ وخبره فى محل نصب حال والنهى فى هذه الصورة منصبّ على ما قبل الواو بشرط تقييده بما بعدها ، أى : أنه ينصب على ما قبل الواو فى صورة واحدة ، هى التى يكون فيها مقيداً بالحال ، ويتحقق فيها حصول القيد ؛ ففى مثل : لا تقرأ وتأكلُ ... ، يكون المراد : لا تقرأ وأنت تأكل . . . أى : لا تقرأ فى الحالة التى تأكل فيها. أما فى غير هذه الحالة فالأمر مسكوت عنه ، لا دليل على النهى عنه أو إباحته ، فلا بد من قرينة أخرى تعين أحدهما ، وتزيل الاحتمال .

(ب) ألحق الكوفيون « ثُم » العاطفة بواو المعية فى المعنى بشرط استقامة المعنى على المعيّة ، وأن يسبقها النفى أو الطلب كما يسبقان واو المعية ؛ فكلا الحرفين عندهم يؤدى العطف والمعية معًا بالشرطين السالفين ؛ مستدلين بأمثلة مسموعة ، منها قوله عليه السلام : (لا يَبُولَنّ أحدكم فى الماء الدائم[2] ثم يغتسلَ منه) ؛ بنصب : « يغتسل » على اعتبار « ثم » للعطف وللمعية « معاً » ، والمضارع بعدها منصوب « بأنْ » المضمرة وجوباً .

وقد عورض رأيهم بأنه يلزَم عليه أن يصير معنى الحديث – فى حالة النصب – النهى عن الجمع بين البول فى الماء والاغتسال منه ، أى : النهى عن اجتماع الأمرين معاً ، ومصاحبتهما . ويترتب على هذا أن البول فى الماء الدائم من غير اغتسال منه مباح ؛ كما هو مفهوم الكلام السابق ، مع أن هذا المفهوم مخالف للمراد من الحديث ؛ إذ المراد منه – كما تدل قرائن متعددة – النّهى المطلق عن البول فى الماء الدائم ، سواء أصحبه اغتسال أم لم يصحبه .

وشىء آخر ؛ كيف تدل « ثُم » على المعية والعطف معاً ومعناها فى العطف هو الترتيب والتمهل وهما ينافيان المعيّة ؟ فهل المراد مطلق الاشتراك ولو بغير معيّة ؟ . قال بعض المحققين يناقش الكلام السابق كله بما معناه : إن الإشكال نشأ من قول بعض النحاة : (الفعل : « يغتسل » فى الحديث السابق يجوز نصبه بإعطاء : « ثُم » حكم واو الجمع . . .)[3] فوقع فى الوهم أن المراد إعطاؤها حكمها فى

---

(١) الذى يبيح ربط الجملة الحالية المثبتة بالواو وحدها . (٢) الراكد .
(٣) مراده : حكمها فى أن المضارع بعدها منصوب بأن المضمرة وجوباً .

. . . .

المعية . مع أن أولئك النحاة لم يقصدوها . أما المفهوم والأخذ بما يقتضيه فإنما يكون حين لا يمنع منه مانع ، ولا يصد عنه دليل ، كالشأن فى هذا الحديث الشريف فإن الأخذ بمفهومه غير جائز ؛ لوجود ما يعارضه ويمنع الأخذ به ؛ وهو ثبوت النهى عن البول فى الماء الراكد مطلقاً ؛ سواء أكان معه استحمام فيه أم لم يكن .

وبناء على ما تقدم — من المذهب الكوفى وأنصاره — يكون نصب المضارع ؛ « يغتسل » قائماً على أساس إلحاق « ثمّ » بواو المعية فى النصب مطلقاً ؛ أى : سواء اقتضى المعنى النهى عن المصاحبة والاجتماع أم لم يقتض .

ويصحّ جزمه على إرادة العطف المجرد الذى يفيد مطلق التشريك دون إفادة المصاحبة والمعية . ويصح رفعه عند ابن مالك وآخرين على اعتبار « ثم » حرف استئناف[1] يرفع بعدها المضارع ، كما يرفع بعد الواو والفاء الاستئنافيين[1] . ولا يجيز ابن مالك ومن معه العطف ، لما يترتب عليه من عطف الخبر على الإنشاء ، وهذا ممنوع على الأرجح) . . . وإلى هنا انتهى المراد من كلامه ملخصاً[2] .

والأنسب ترك المذهب الكوفى هنا ، وعدم القياس عليه ؛ لقلة شواهده ، ولما فيه من تكلف وتعقيد ، والاقتصار فى استعماله على المسموع الذى وردت فيه « ثُم » بمعنى واو التشريك ، المفيدة للمعية أو غير المفيدة لها .

(١ و ١) سبق — فى ج ٣ م ١١٨ ص ٤٦٦ عند الكلام على « ثم » ما يؤيد وقوعها للاستئناف ، ويزيد هذا الحكم وضوحاً .

(٢) وقد عرض الصبان لهذه المسألة عند الكلام على « واو المعية » ، وكذلك « المغنى » عند الكلام على « ثم » ج ١ .

المسألة ١٥٠ :

حكم المضارع إذا لم توجد قبله : « فاء السببية »

عرفنا[١] أن « فاء السببية » تخالف « واو المعية » فى أمور ؛ منها : أن فاء السببية قد تسقُط من الكلام جوازاً ؛ فلا يصح نصب المضارع بعدها ، وإنما يصح جزمه إن استقام المعنى المراد على الجزم . ومعنى سقوطها : غيابها واختفاؤها عن موضعها ، وخلو مكانها منها ؛ سواء أوُجدَتْ أولاً ثم سقطت ، أم لم توجد من أول الأمر . فالمقصود أن الجملة خالية منها ؛ ففى مثل : (خذ من الحضارة باللُّباب الحميد فتسعدَ ، وتجنَّب الزائف البرّاق فتسلمَ) — يصح أن يقال : (خذ من الحضارة باللُّبَاب الحميد تسعدْ ، وتجنب الزائف البراق تسلمْ) . بجزم المضارعين : « تَسعدْ ، وتسلمْ » ، بعد سقوط فاء السببية ، وقد كانا منصوبين عند وجودها . ويشترط لجزم المضارع بعد سقوطها — على الوجه السالف — ثلاثة شروط مجتمعة :

أولها : أن تكون مسبوقة بنوع من أنواع الطلب المحض أو ملحقاته — لا بنوع من النفى وملحقاته — وقد عرفنا أنواع الطلب الثمانية[٢] (وهى : الأمر — النهى — الدعاء — التمنى[٣] — الترجى — العرض — التحضيض — الاستفهام) .

ثانيها : أن تكون الجملة المضارعية بعدها جواباً[٤] وجزاء للطلب الذى قبلها (أى : مسبَّبة عنه: كتسبُّب جزاء الشرط على فعل الشرط) .

ثالثها : أن يستقيم المعنى بحذف « لا » الناهية ووضع « إنْ » الشرطية وبعدها

---

(١) فى ص ٣٨٢ « الأمر الخامس » .

(٢) سبق تفصيل الكلام عليها فى ص ٣٦٥ .

(٣) ينحصر التمنى هنا فى النوع الأصيل ، وهو الذى أداته : « ليت » ، دون الأنواع الأخرى المحمولة عليه بأدواتها العارضة فى معناه — ومنها « لو » و « ألا » وقد سبق إيضاحهما فى رقم ٧ من ص ٣٦٩ لأن الجزم غير مسموع بعد التمنى العارض، وأدواته الطارئة فى معناه . (انظر ما يتصل . بهذا فى ص ٣٦٩ وفى رقم ٣ من هامشها) .

(٤) سبق شرح الجواب والجزاء فى ص ٣٠٨ .

« لا » النافية محل « لا » الناهية[1] التي حذفت ، وحل محلها الحرفان قبل المضارع المناسب . وهذا الحذف والإحلال لازمان حين تكون أداة الطلب « لا » الناهية . فإن كانت الأداة الطَّلبية نوعاً آخر — كفعل الأمر ، أو الدعاء ، أو غيرهما من الأدوات الاسمية والفعلية والحرفية — وجب أن يستقيم المعنى بالاستغناء عن أداة الطلب وإحلال « إنْ » الشرطية هذه محلها ، فتدخل وحدها على المضارع الذى دخلت عليه الأداة السابقة ، إن وجد مضارع مذكور . وإن لم يوجد أتينا بعدها ، أو بَدَلاً منها[2] — على حسب نوع الأداة — بمضارع مناسب نتصيده فى مكانه ، ويوافق المرَاد .

وليس الغرض من مجىء « إنْ » (بالصورة السالفة قبل « لا » الناهية أو قبل غيرها من باقى أنواع الطلب) بقاءها واستمرارَها ، وإحداثَ أسلوب جديد يبقى ويستمر مع إهمال الأول ، وإنما المراد استخدامها بصورة مؤقتة أو تخيلية ؛ لترشدنا إلى صحة الجزم أو عدم صحته ، تبعًا لسلامة المعنى أو فساده ؛ فليست إلا مجرد أداة للاختبار المؤدى لغرض خاص ، من غير أن يكون لها أثر نحوىّ أو معنوىّ آخر ، فإذا ما تحقق الغرض زالت ، وبقى الأسلوب الأول (الذى كان قبل مجيئها) على حالته اللفظية والمعنوية ، ولا اعتبار لغيره .

فمتى اجتمعت الشروط الثلاثة جاز الجزم . فمثال الجزم بعد الأمر قولهم : « أفْضِلْ على من شئت تكنْ أميرَهُ ، واستغْنِ عمن شئت تكنْ نظيرَهُ ، واحتَجْ إلى من شئت تكن أسيرَهُ » . وقولهم : « ارحمُوا من فى الأرض يرحمْكم من فى السماء » . والتأويل : إن تُفْضِلْ على من شئت تكنْ أميره ، وإن تستغن تكن . . . ، وإن تحتج تكن . . . — إنْ ترحمُوا من فى الأرض يرْحمْكم[3] . . .

---

(١) لأن أداة الشرط لا تدخل على « لا » الناهية . (انظر « ا » من ص ٢٩٨) . وله إشارة فى رقم ١ من ص ٤٠٩ .

(٢) قد يكون بدلا منها ، ويغنى عنها فى بعض الحالات ، كأن تكون الأداة نفسها فعل أمر ... ؛ فى مثل : ارحموا من فى الأرض يرحمكم من فى السماء . أى : إن ترحموا — كما سيجىء —

(٣) ومن أمثلة دخول « إن » المتخيلة المؤقتة على مضارع مناسب نتصيده — وهذا النوع كثير — قوله تعالى يخاطب المؤمنين فى شأن أهل النفاق والغدر ونقض العهود : (قاتلوهم يعذبْهم الله بأيديكم ، ويُخْزِهم ، وينصرْكم عليهم ، ويَشْفِ صدور قوم مؤمنين ...) والتأويل : إن تقاتلوهم يعذبهم الله ... =

ومثال الجزم بعد النهى : لاتكنْ عبد هواك ، تأمَنْ سوء العواقب ، ولا تهملْ مشورة الناصح الخبير ، تدركْ حميد الغايات . والتأويل : إلاّ تكنْ عبد هواك تأمنْ سوء العواقب ، وإلا تهملْ مشورة الناصح تدركْ . . .

وبعد الدعاء : رباهْ . وفقْنى ، أهتدِ لما يرضيك ، ولا تدعْنى بغير تأييدك أجدْ خير ناصر ومعين . والتأويل : إن توفقْنى أهتد ... وإلا تدعْنى ...

وبعد الاستفهام : أتجامل الناس بالحقِ تكسِبْ رضاهم ؟ وهل تلاينهم فى غير ضعف تأمَنْ أذاهم ؟ والتأويل : إن تجاملْ ... تكسبْ ... إن تلاينْ تأمنْ . . .

وبعد التمنى : ليت إخوان الصفاء كثير يقْوَ بهم جانبى ، وليت صفاءهم دائمأعِشْ به سعيداً . والتأويل: إنْ تتحققْ أمنيتى بكثرة إخوان الصفاء يقْوَ بهم جانبى . . . و . . .

وبعد الترجى : لعلك تساعد المحتاج تُؤْجَرْ ، ولعلك تحاذر المنّ عليه يُضاعَفْ أجرك . والتأويل : إن تساعدْ المحتاج تُؤْجَرْ . . . و . . .

وبعد الحض : هلاّ تستبقُ إلى الخير تُذكَرْ به ، وهلاّ تدعو إليه تَشتهرْ بالفضل . والتأويل : إن تستبقْ إلى الخير تذكرْ به . . . و . . .

وبعد العرض : ألاّ تعرفُ الفضل لأهله تكنْ منهم ، ألاّ تنكرُ جحود المغرورين تخرجْ من زمرتهم . والتأويل : إن تعرفْ الفضل لأهله تكنْ منهم و . . . و . . .

فإن فقد شرط ، أو أكثر ، لم يصح الجزم ، ووجب رفع المضارع وإعرابه على حسب ما يقتضيه السياق ، ويستلزمه المعنى .

(ا) فعند فقْد الشرط الأول — بسبب وجود نفى ، لا طلب ، أو ملحقاته —

— وقوله تعالى : (... ربِّ اشرحْ لى صدرى ، ويَسِّرْ لى أمرى ، واحْلُلْ عُقْدةً من لسانى يَفقَهوا قولى ...) والتأويل : إن تحلُلْ يفقهوا ... ومثل قول الشاعر :

تعالَوْا نُخَبِّرْكم بما قدّمَت لنا أوائلنا فى المجد عند الحقائق

والتأويل : إن تجيئوا نخبركم . . .

لا يصح جزم المضارع وإنما يجب رفعه ؛ ففى مثل : ما يُحسِن العَيِىُّ الكلامَ يملكُ به أفئدة السامعين . . . ، لا يصح جزم المضارع : « يملك » فى جواب النفى عند غياب فاء السببية[1] إلا عند الكوفيين الذين يجيزون جزمه على اعتباره جوابًا للنفى . أما غيرهم فلا يبيحه ، ويوجب رفع المضارع : « يملك » على اعتباره فى هذا المثال بدل مضارع من المضارع الذى قبْله ، أو على اعتباره شيئًا آخر فى أمثلة تخالف السالف ، وتقتضى معانيها إعرابها على غير البدلية ... كرفعه على اعتبارَ الجملة المضارعية مستأنفة[2] ، أو صفة ، أو حالا ... ، أو غير هذا مما تصلح له فى موضعها ويقتضيه المعنى . . .

(ب) وعند فقد الشرط الثانى — (بسبب أن المضارع بعد الفاء المختفية ليس مراداً منه أن يكون جوابًا للطلب ولا جزاء ، وأن المعنى على غيرهما) — لا يصح جزمه ، وإنما يجب رفعه ؛ مراعاة لاعتبار معنوى[3] أو أكثر مما يقتضى رفعه . ومن

---

(١) للنحاة فى منع الجزم بعد النفى تعليل غريب يجب رفضه ، فهم يقولون : إن النفى يقتضى عدم وقوع المنفى ، ويستلزم عدم حصوله . والإثبات على نقيضه ، يستلزم تحقق شىء ويقتضى وقوعه . فكل منها يقتضى تحقق أمر حتمًا . برغم أن التحقق مختلف؛ إذ النفى يقتضى تحقق عدم الوقوع ،والإثبات يقتضى تحقق الوقوع ، فهما مشتركان فى أمر واحد ، هو : « التحقق » ، وإن كانت جهة التحقق مختلفة وبسبب هذا الاشتراك حمل المضارع الواقع فى جواب النفى على المضارع الواقع فى جواب الإثبات ؛ والمضارع فى جواب الإثبات لا يصح جزمه ، فكذلك ما حمل عليه لا يصح جزمه ، حملا للشىء على نقيضه.

وهذا تعليل فاسد ، ولو أخذنا به وتكلفناه فى مسائل أخرى — وهذا ممكن — كما تكلفناه هنا لفسدت اللغة ، وانهارت دعائمها وأصولها . ومثله التعليل الآخر الذى يرى أن عدم الجزم بعد النفى سببه أن النفى خبر محض فليس فيه شبه بالشرط . . .

أما التعليل الصحيح الذى يجب الاقتصار عليه هو : « السماع » عن العرب ، وأنها لم تجزم المضارع بعد النفى إذا سقطت منه فاء السببية ، وكل تعليل غير هذا فيه مضيعة للوقت والجهد ، وإفساد للمنطق الصحيح..

(٢) سواء أكان الاستئناف بيانيا أم غير بيانى . و« البيانى » هو الذى تنقطع بسببه الصلة الإعرابية بين الجملة المستأنفة والجملة التى قبلها ، دون الصلة المعنوية بينهما ؛ فكلتاهما مستقلة بنفسها فى الإعراب وحده ، أما فى المعنى فلا بد بينهما من نوع ارتباط يجعل الثانية — فى الغالب — بمنزلة جواب عن سؤال ناشئ من معنى الأولى . أما غير البيانى فتنقطع فيه الصلة الإعرابية والمعنوية بين الجملتين ، فتكون الجملة المستأنفة مستقلة بإعرابها وبمعناها الجديد .

(٣) أشرنا كثيراً إلى أن كل معنى معين لا بد له من ضبط العبارة ضبطاً معيناً ؛ وإذا تغير هذا الضبط تبعه تغير المعنى ؛ فلكل ضبط إعرابى غاية معنوية خاصة به .

تلك الاعتبارات المنوية :

١ – رفعه على اعتبار الجملة المضارعية استئنافية ؛ نحو أتقيم عندنا اليوم؟ يسافرُ غداً زملاؤك . ونحو : قم للصلاة ؛ يغفرُ الله لنا ولك .

٢ – رفْعُهُ على اعتبار الجملة المضارعية صفة لنكرة محضة[1] ؛ نحو : استمع إلى خطيب يملكُ ناصية القول .

٣ – رفعه على اعتبار الجملة المضارعية حالا من معرفة محضة ، نحو : تمتعْ بعذاب من يحسدونك ؛ ينظرون نعم الله عليك ، محترقين بنار الحسد .

٤ – رفعه على اعتبار الجملة المضارعية صالحة للحال والوصف ؛ لوقوعها موقعاً يؤهلها لكل منهما ، وعدم وجود قرينة تعينها لأحدهما – كوقوعها بعد نكرة موصوفة أو غيرها مما ليس محضاً من المعارف والنكرات – نحو : كرّمْ عالمًا نابغًا يعتزمُ الرحيل .

٤ – رفعه على اعتبار الجملة المضارعية صالحة « للحال ، والوصف ، والاستئناف » مع عدم وجود قرينة تعينها لواحد دون الآخر ؛ كقوله تعالى : (خذْ من أموالهم صدقةً تُطهرُهم وتُزَكيهم بها) ، فيصح فى الجملة المضارعية : « تطهّرهم » الأمور الثلاثة[2] . . . وهكذا[3] . . .

---

(١) النكرة المحضة : هى الكاملة الإبهام والشيوع ، الخالية من التحديد والتعيين الذى ينشأ من إضافتها ، أو من تقييدها بنعت أو غيره من القيود التى تفيدها نوعاً من التخصص .

والمعرفة المحضة هى الخالصة من شائبة التنكير ؛ فلا يتصل بها ما يقربها من النكرة ، كأل الجنسية ، وغيرها مما سبق إيضاحه وتفصيله فى موضعه الأنسب (ج ١ ص ١٤٥ م ١٧ باب : النكرة والمعرفة . وفى ج ٢ باب الحال ص ٢٩٤ م ٨٤ وفى ج ٣ باب النعت ص ٣٤٩ م ١١٤) .

(٢) انظر ما يختص بهذه الآية فى رقم ٣ التالى :

(٣) تطبيقاً على ما فات من الأخذ باعتبار أو أكثر تبعاً للمعنى يتعين جزم المضارع جواباً وجزاء الطلب فى مثل : افتح صُنبور الماء ينهمرْ ماؤه – أوقدْ المصباح تنورْ الحجرة – أغلق النافذة تحجبْ قسوة الريح الباردة – ازرع الحقل ينبتْ ثمراً طيباً .

ويتعين رفعه وإعراب جملته وصفاً فى مثل : أكرمْ مهاجراً يلتمسُ من يكرمه – أحسن إلى بائس يضج بالشكوى – تمتع بحديقة تمتلىء بالأزهار – صاحب رجلا يؤثرُ البعد عن الشر .

ويتعين رفعه وإعراب جملته حالا فى مثل : أكرمْ المهاجر يلتمسُ من يكرمه – أحسن إلى البائس يضج بالشكوى – تمتع بحديقتك تمتلىء بالأزاهر – عاون الحر ينزلُ به الضر . =

(حـ) وعند فقد الشرط الثالث[1] — لا يصح الجزم ؛ فى مثل : لا تقتربْ من النار تحترق ، لا يصح جزم المضارع : « تحترق » ؛ لعدم استقامة المعنى عند إحلال « إن » الشرطية وبعدها « لا » النافية محلّ « لا » الناهية ؛ إذ يفسد المعنى حين نقول : إلاّ[2] تقترب من النار تحترق . بخلاف : لا تقتربْ من النار تسلمْ ، فيصح جزم المضارع ؛ لصحة قولنا : إلاّ[2] تقتربْ من النار تسلم . . .

ومن الأمثلة : لا تهمل الرياضة تضعفُ ؛ فلا يصح جزم المضارع — تضعفُ — للسبب السالف ؛ بخلاف : لا تهمل الرياضة تأمن الضعف .

ومن أمثلة الطلب بغير « لا » الناهية : أحْسِنْ معاملتى أحسِنْ معاملتك ، فيصح جزم المضارع : « أحْسِنْ » ؛ لصحة قولنا : إن تحسنْ معاملتى أحسنْ معاملتك ؛ بوضع « إن » الشرطية وبعدها مضارع مناسب موضع فعل الأمر « أحْسِن » . بخلاف : أحْسن إلىّ لا أحسن إليك ؛ فيجب رفعه ؛ إذ لا يصح قولنا : إن تحسن إلىّ لا أحسن إليك ؛ لفساد المعنى[3] . . .

ومن أمثلة الطلب بغير « لا » الناهية أيضاً : أين بيتك أزُرْك ؟ بجزم المضارع ؛

= ويتعين رفعه واعتبار جملته مستأنفة فى مثل : (ليتك تزورنى . ينزل المطر) — (أتساعد المحتاج؟ يحب الناس الغنى) — (لا تهمل شراء الكتب النافعة . نسافر غداً لزيارة بعض الأقارب) — (اجتنب الصياح ورفع الصوت خلال الكلام . يقبل المثقف على كتب الأدب الرفيع) . . .

ويصلح لأكثر من حالة فى مثل قوله تعالى : (هبْ لى من لَدُنك وليًّا يرثنى) وقوله تعالى لموسى (وألقِ ما فى يمينك تَلْقف ما صنعوا ..) وقوله تعالى له : (واضرب لهم طريقاً فى البحر يبَساً ؛ لا تخاف دَرَكاً ولا تخشى) .

وكذلك قوله تعالى ؛ (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم ...) — فيصح فى المضارع : « تطهر » أن يكون مجزوماً فى جواب الأمر ، أو مرفوعاً إما على اعتبار جملته مستأنفة ، أو صفة النكرة المحضة التى قبلها ، أو حالا من فاعل فعل الأمر : « خذ » وكذلك كل أسلوب على شاكلته .

(١) وأمارة فقده ، (كما عرفنا — هى عدم استقامة المعنى عند إحلال « إن » الشرطية و « لا » النافية معاً محل « لا الناهية » وحدها بعد حذفها حين تكون أداة الطلب « لا الناهية ») . أو (عند إدخال « إن » الشرطية وحدها على مضارع مناسب لأداة طلب أخرى) .

(٢ و ٢) أصلها : « إنْ لا » وتدغم هذه « النون » دائماً فى : « لا » فلا تظهر فى الكتابة ولا فى النطق ، ويرمز لوجودها فى الخط بكتابة « شدة » فوق : « لا » — ولهذا إشارة فى : « جـ » من ص ٤٣٧ —

(٣) فى هامش ص ٣٩٤ أمثلة متعددة تحقق فيها الشرط الثالث ، وأخرى لم يتحقق .

لصحة مجىء « إن » الشرطية وبعدها مضارع متصيد . والتقدير : إن تُعَرِّفنى بيتك أَزُرْك . بخلاف : أين بيتك أقفُ فى السوق ، إذ لا يصح : إن تُعرفنى بيتك أقفْ فى السوق ، لعدم استقامة المعنى ؛ بسبب عدم ارتباط أجزائه ، وفقد المناسبة بينها . . . وهكذا بقية أنواع الطلب الأخرى – ومنها : الأمر والترجى بالتفصيل الآتى[1]– فيجرى على بقية الأنواع – فى الأغلب[2]– ما جرى على نظائرها .

وبعض الكوفيين – وفى مقدمتهم زعيمهم الكسائى – لا يشترط إحلال « إنْ » مع « لا » النافية محل « لا » الناهية ، ولا إحلال « إنْ » قبل بقية أدوات الطلب ؛ ولا ما يترتب على هذا الإحلال من استقامة المعنى أو عدم استقامته . قائلا : إن إدراك المراد من الجملة الأصلية ، والتفريق بين الغرض المقصود منها وغير المقصود – مرجعه القرائن وحدها ، فعليها دون غيرها المعوّل . فى مثل قولك للمشرك : « أَسْلِم تدخل النار » يجيز جزم المضارع « تدخل » على معنى : إن لم تسلم تدخل النار ؛ فهو يقدر وجود النفى ، بشرط وجود قرينة توجه الذهن إليه . فى حين يستبعد النفى ويهمله إن كان الطلب نهيًا ، ويجعل الجملة المضارعية جوابًا وجزاء للنهى مباشرة ، معتمدًا فى فهم المراد وتعيينه على القرائن ؛ مثل : لا تقترب من النار تحترق . . . بجزم المضارع : « تحترق » واعتبار الجملة المضارعية هى الجواب والجزاء بغير تأويل ولا تقدير[3] . وقد مال بعض النحاة القدامى إلى هذا

---

(١) فى ص ٣٩٥ .

(٢) إلا التمنى الذى أداته : « لو » فإنه كالنفى ؛ لا يجزم المضارع فى جوابه عند غيبة الفاء . ويعللون عدم الجزم بعد « لو » : (بأن إشرابها التمنى طارئٌ عليها ؛ فلذا لم يسمع الجزم بعدها) » فإذا صح هذا التعليل الذى سجله الصبان نقلا عن ابن هشام والسيوطى – فإنه منطبق أيضًا على « ألا » التى للتمنى . فلماذا سكتوا عنها ؟ – انظر ما يتصل بهذا فى ص ٣٧٠ وفى رقم ٢ من هامش ص ٣٨٧ .

(٣) ويؤيد رأيه أيضًا بقراءة من قرأ قوله تعالى : (وَلاَ تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرْ) بجزم المضارع « تستكثرْ » على معنى : تظهر كثرة نعمك على غيرك . . . وقوله عليه السلام فى شجرة الثوم : (من أكل من هذه الشجرة فلا يَقْرَبَنّ مسجدنا هذا ، يُؤْذِنا) بجزم المضارع « يؤذِ » بحذف الياء من آخره . وقول أحد الصحابة يخاطب الرسول فى أثناء موقعة : (يارسول الله . لا تُشْرِفْ ، يصبْك سهم .) بجزم المضارع « يصبْ » . فالأفعال المضارعة فى النصوص السالفة مجزومة مع عدم استقامة المعنى بوضع « إن » الشرطية قبلها « لا » النافية ، بدلا من « لا » الناهية .

أما الذين يتمسكون (بإن ، و . . .) فيعربون تلك الأفعال المجزومة إعرابًا آخر ؛ فيقولون : « تستكثر بمعـ

الرأى ، وإلى الأخذ به فى أنواع الطلب المختلفة (نهياً وغير نهى) ولعل الدافع لهذا الميل هو التيسير ، وأن الناس يستعملونه فلا يخفى المراد منه مع قيام القرينة الحاسمة ، ولكن الرأى الأول هو الأحسن ، والأجدر بالاقتصار عليه ؛ لأنه أكثر وروداً فى فصيح الكلام وأوضح معنى ، وأبعد من اللبس والخفاء[1] . . . ؛

* * *

ـمجزومة فى جواب الطلب مباشرة ، ولكن على اعتبار أن المعنى هو : لا تمنن ؛ فيترتب على عدم المن أنك تطلب من الله كثرة النعم وزيادة الثواب ؛ فالاستكثار بهذا المعنى ليس منهياً ولا منهياً عنه . أو أن الفعل « تستكثر » مجزوم لأنه بدل من الفعل : تمنن . فالمعنى لا تمنن ... أى : لا تستكثر ما أنعمت به . . . وكذلك يقولون فى المضارع . . « يؤذ » ، إنه بدل من المضارع : يقرب ، أى : لا يؤذنا ، أما المثال الأخير : (يصب) فيحكمون عليه بالشذوذ ؛ إذ لا يجدون له تأويلا سائغاً .

وفيما يلى بعض أمثلة للنهى يستقيم فيها المعنى على تخيل « إنْ » وإحلالها مع « لا » النافية بالطريقة التى سلفت محل «لا » الناهية ، وجزم المضارع فى الجواب .. وأمثلة أخرى لا يستقيم فيها المعنى على تخيلهما.

أ — فمن الأولى :

لا تهمل يشتهرْ أمرك بالإجادة — إلا تهمل يشتهرْ أمرك . . .

لا تُفشِ أسرار الناس تكتسبْ ودهم — إلا تفش . . . تكتسبْ . . .

لا تسرق تحترمْ — إلا تسرق تحترمْ .

لا ترفعْ صوتك تحسنْ — إلا ترفعْ صوتك تحسنْ .

لا تصافح المريض تسلمْ — إلا تصافح المريض تسلمْ .

ب — ومن الثانية :

لا تهمل يخملْ شأنك — إلا تهمل يخملْ شأنك .

لا تُفشِ أسرار الناس تفقد ودهم — إلا تفش أسرار الناس تفقد ودهم .

لا تسرق تعاقب — إلا تسرق تعاقب .

لا ترفع صوتك يزعج السامعين — إلا ترفع صوتك يزعج السامعين .

لا تصافح المريض تنتقل إليك عدواه — إلا تصافح المريض تنتقل إليك عدواه .

(١) وفيما سبق من جزم المضارع عند سقوط الفاء بعد غير النفى — أى : بعد الطلب — يقول ابن مالك :

وبعدَ غير النَّفْيِ جزْما ـ اعْتَمِدْ   إنْ تسْقُطِ «الفا» والجزاءُ قدْ قُصِدْ ـ ١٤

وشَرْطُ جزمٍ بعدَ نهيٍ أنْ تَضَعْ   «إنْ» قَبْلَ : «لا» دونَ تخالفٍ يَقَعْ ـ ١٥

التقدير : (واعتمد جزماً بعد غير النفى إن تسقط الفاء والجزاء قد قصد) ... دون تخالف يقع ، أى : بشرط ألا يقع اختلاف فى المعنى قبل مجىء « إن » سابقة «لا» وبعد مجيئها . وترك الشروط والتفصيلات الأخرى التى أوضحناها .

جواب الأمر والتَّرجِّى .

كل ما تقدم يسرى على المضارع الخالى من الفاء ، الواقع فى جواب نوع من الطلب ؛ كالأمر ، أو الترجى ، أو غيرهما . . . ونخص هذين بشىء من البيان .

(ا) من أنواع الطلب المحض : الأمر – كما عرفنا[1] – والمضارع فى جوابه إذا كان مقرونًا بفاء السببية ، يجب نصبه بأن مضمرة وجوبًا . وكثرة النحاة تشترط لنصبه هذا أن يكون بالصيغة الصريحة الدالة على فعل الأمر مباشرة ؛ نحو : (ارحمْ من هو أضعفُ منك ؛ فيرحمَك من هو أقوى منك) ، أو بالصيغة التى تشبهها ؛ وهى لام الأمر الجازمة للمضارع ؛ نحو : (لِترحمْ من هو أضعف منك فيرحمَك من هو أقوى . . .)

فإن لم تكن الدلالة على الأمر بإحدى هاتين الصيغتين فالفاء بعدها ليست للسببية ؛ كالدلالة باسم فعل الأمر فى مثل : صه عن اللغو ؛ فيرتفعُ قدرك ، ومثل : مكانكِ فتُحمدين أو تستريحين . أو بالمصدر الواقع بدلا من التلفظ بفعله فى مثل : سعيًا فى الخير ، فتجتمعُ القلوب حولك . أو بصيغة الدعاء بالاسم فى مثل : سقيًا لوطن الأحرار فيسعدون به . أو بصيغة الجملة الخبرية بقصد الدعاء – أو غيره –[2] نحو : يعيننى الله فأحتملُ أعباء الجهاد . فالفاء فى كل هذه المواضع ليست للسببية فى رأى الكثرة . وقد سبق[3] أن الأفضل التيسير بقبول الرأى الذى يجعلها سببية .

واتفق رأى الكثرة والقلة على صحة جزم المضارع الواقع بعد هذه الفاء إذا سقطت ، وخلا الكلام منها ؛ فيصير المضارع بعد غيابها واقعًا فى جواب الأمر فيُجزم ؛ سواء أكانت الدلالة على الأمر بالصيغتين الأصليتين أم بغيرهما من باقى الصيغ التى عرضناها ؛ بشرط استقامة المعنى عند إحلال « إنْ » الشرطية ،

---

(١) فى ص ٣٦٥ وما بعدها .
(٢) أى . بقصد غير الدعاء ، كالأمر – كما سيجىء فى الصفحة الآتية – .
(٣) فى ص ٣٦٦ .

والمضارع المناسب محل الأمر[1] ؛ فتقول: ارحم من هو أضعف منك يرحمْك من هو أقوى[2] — ليَرحمْ من هو أضعف منك يرحمْك من هو أقوى . كما تقول : صه عن اللغو يرتفعْ قدرك — ومكانَكِ تحمدى أو تستريحى — سعياً فى الخيْر تجتمعْ حولك القلوب — سقياً لوطن الأحرار يسعدوا به — بعينى الله أحتملْ أعباء الجهاد ...، ومثل الجملة الخبرية المقصود منها الأمر ، كقوله تعالى: (يا أيُّها الذين آمنوا هل أدلكُم على تجارة تُنْجيكمْ من عذاب أليم ، تؤمنون بالله ورسوله ، وتجاهدون فى سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ، ذلكم خيرٌ لكم إن كنتم تعلمون . يغفرْ لكم ذنوبَكم ويُدخلْكم جنات . . .)[3] بجزم المضارعين « يغفرْ » و« يُدخلْ » فى جواب الأمر: إذ الأصل : آمنوا بالله ورسوله ، وجاهدوا فى سبيل الله ... يغفرْ لكم . . . ويُدخلْكم ...، ومثل الآية الكريمة[3] كثير من فصيح الأساليب التى يحاكيها الناس حتى يومنا هذا — وقد أشرنا لبعضها فى مناسبة سابقة[3] — كقول الزارع ينصح زميله : (تزرعُ حقلك وتعتنى به تحصدْ كثيراً) . (وتهملُ أمر زرعه ، وتنصرفُ عنه تحزنْ يوم الحصاد) . التقدير : ازرعْ حقلك واعتنِ به تحصدْ كثيراً . وأهملْ أمره ، وانصرف عنه تحزنْ . ومن الأمثلة المأثورة : اتقى اللهَ امرؤ فعَل خيراً يُثَبْ عليه ... التقدير: ليتق الله امرؤ ، وليفعل خيراً ... يُثَبْ عليه[4] . . .

• • •

(١) وبه يتم تحقق الشروط الثلاثة اللازمة ، وهى : (الطلب — وقوع المضارع جواباً له — صحة إحلال « إن » . و . . . .

(٢) ومثل قول الشاعر :

الرفق يُمنٌ ، والأناة سعادة فتأنَّ فى رفق تُلاقِ نجاحا

(٣ ، ٣) سبقت الآية وأمثلة أخرى فى ص ٣٦٦ ، وهامشها وما بعدها .

(٤) وفى جزم المضارع فى جواب الأمر يقول ابن مالك :

والأَمْرُ إنْ كانَ بغيْر : «افْعَلْ» فلا تنصِبْ جوابهُ . وجزمَه اقبلَا — ١٦

(اقبلا ، أصلها : اقبلنْ ، بنون التوكيد الخفيفة ، قلبت ألفاً للوقف .) يريد : الأمر — وهو من أنوع الطلب — إن كانت صيغته ليست الصيغة الصريحة فيه — وهى صيغة « افعل » — لا يجوز اعتبار الفاء بعده سببية ما دامت الصيغة ليست صريحة أصيلة فيه ، وبالرغم من هذا يصح جزم المضارع فى جواب هذا الأمر عند سقوط تلك الفاء . وهذا الكلام مبتور غير واف .

(ب) ومن أنواع الطلب – فى الرأى الراجح – التَّرَجِّى . وقد سبق تعريفه والكلام عليه[1] . فإذا وقع فى جوابه المضارع مقرونًا بفاء السببية وجب نصبه بأن مضمرة وجوبًا ؛ ومن الأمثلة : (لعلك مزود بالجد والصبر فتبلغَ أسمى الغايات ، ولعلك تحفظ حق النعمة فيديمَها الله عليك) . فإذا سقطت هذه الفاء وخلا مكانها ، صار المضارع بعدها – فى ذلك الرأى الراجح – جوابًا للتَّرجى مجزومًا إن تحققت شروط الجزم التى عرفناها ؛ ففى الأمثلة السالفة نقول : لعلك مزود بالجد والصبر ، تبلغْ أسمى الغايات ، ولعلك تحفظ حق النعمة يُدِمْها الله عليك . ومثل قول الشاعر :

لعلَّ التفاتا منك نحوى مُيَسَّرٌ ... يَمِلْ بك من بعد القساوة لليسر

. . . .(2)

• • •

(1) فى ص ٣٧٨ .

(2) وقد اكتفى الناظم فى الكلام على فاء السببية بعد الترجى وعلى سقوطها وجزم المضارع بعد غيابها جوابًا للترجى – ببيت واحد (سبق شرحه فى هامش ص ٣٧١ لمناسبة أقوى وأليق) هو :

والفعل بعدَ « الْفاء » فى الرَّجَا نُصِبْ ... كنصْبِ مَاإلَى التمنِّى ينْتسِبْ – ١٧

يريد : أن الفعل المضارع الواقع بعد الفاء المسبوقة بالرجاء ينصب ، كما ينصب المضارع الواقع بعد التمنى على اعتبار الفاء سببية فى كل منهما . ولم يذكر شروطاً ولا فروعاً لنصبهما ، ولم يتعرض لحكم المضارع إذا سقطت الفاء بعد الترجى . وقد تداركنا هذا كله . ثم انتقل من هذا البيت إلى آخر يتضمن حكم المضارع المعطوف على اسم صريح ؛ فقال :

وإنْ علَى اسمٍ خالصٍ فِعْلٌ عُطِفْ ... تَنْصبُه « أنْ » ثابتا أو مُنْحذِفْ

وقد سبق تفصيل الكلام على هذا المعنى وافياً شاملا فى موضع أنسب (ص ٢٨٨) . . .

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

(ا) إذا دخلت « إنْ » الشرطية — أو غيرها من أدوات الشرط — على « لا » الناهية فقدت دلالتها على النهى وصارت للنفى ؛ لأنّ أداة الشرط لا تدخل على النهى[1]. وعلى هذا كيف نعرب : « لا » الناهية التى فقدت الدلالة على النهى بسبب وقوعها بعد « إنْ » الشرطية أو غيرها من أدوات الشرط ؟ أنقول إنها حرف نهى باعتبار أصلها السابق، أم نقول إنها حرف نفى باعتبار الواقع الذى انتهت إليه ؟ رأيان قد يكون خيرهما مراعاة الواقع .

(ب) إذا جزم المضارع فى جواب الطلب بعد أن اختفت فاء السببية — فما العامل الذى جزمه ؟ .

للنحاة فى هذا ميدان جدل فسيح ، ولسنا فى حاجة لعرض مساجلاتهم[2] ، وحسبنا الإشارة العابرة إليها ، والاكتفاء بأن نقول فى المضارع المجزوم : إنه مجزوم لوقوعه فى جواب : « الطلب » .

١ — فمن قائل إن أداة الطلب تضمنت معنى أداة الشرط فجزمت ، كما أن أسماء الشرط تضمنت معنى الشرط فجزمتْ . وقد دفع هذا باعتراضات كثيرة ، يصدمها ردود كثيرة أيضًا .

٢ — ومن قائل إن أداة الطلب وجملته نابت فى العمل عن أداة الشرط وجملته بعد حذفهما فجزمت ، كما أن النصب بالمصدر فى نحو : ضربًا اللصَّ ؛ هو لنيابته عن اضربْ ، لا لتضمنه معناه . ونصيب هذا من الجدل نصيب سابقه . . . وكلاهما يرمى إلى أن العامل مذكور .

٣ — ومن قائل إن عامل الجزم ليس مذكوراً فى الكلام تضمنًا أو إنابة كما

---

(١) سبقت الإشارة لهذا فى رقم ١ من هامش ص ٣٨٨ . وتجىء له إشارة عابرة فى رقم ١ من ص ٤٠٩ ورقم ٥ من ص ٤٢٦ .

(٢) من شاء الاطلاع عليها فليرجع إلى المطولات ، ومنها : الأشمونى وحاشية الصبان عليه .

. . . .
. . . .

يقول أصحاب الرأيين السالفين ، وإنما هو شرط مقدر دل عليه الطلب المذكور فمن يقول : أكرمنى أحسنْ إليك — يريد : أكرمنى ؛ فإن تكرمنى أحسنْ إليك . وهذا أشهر الآراء مع ما يتعاوره من معارضات مختلفة .

٤ — ومن قائل إن العامل ليس مذكوراً — كما هو الرأى الثالث — ولكنه مقدر ينحصر فى « لام الأمر » المقدرة — دون غيرها — فأصل : ألا تنزلُ عندنا تصبْ خيراً . . . هو : ألا تنزل عندنا . لتصبْ خيراً . . . وهذا أضعف الآراء عندهم ، والاعتراضات عليه كثيرة وقوية .

المسألة ١٥١ :

حذف[1] «أنْ» والنصب بها فى غير المواضع السابقة

عرفنا المواضع التى يُنصَب فيها المضارع بأن المضمرة وجوبًا أو جوازاً . وقد سُمِع من العرب نصبه «بأنْ» محذوفة[1] فى غير تلك المواضع أحياناً ، فمن الوارد عنهم : خذ اللص قبل يأخذَك — تسمعَ بالمُعَيْدِيِّ خير من أن تراه . وقول الشاعر :

ألا أيهاذا الزّاجِرِى أحْضرَ الوغَى وأنْ أشهدَ اللذات—هل أنت مُخلدِى

. . . والأصل : خذ اللص قبل أن يأخذَك — أن تسمعَ بالمُعَيْدِيِّ . . . — أن أحضرَ الوغى . . .

وقد دار الجدل حول هذه الأمثلة ؛ أيصح القياس عليها بحذف «أنْ» العاملة أم لا يصح ؟ وكيف نضبط المضارع فى الأمثلة المسموعة بالنصب بعد حذف «أن» ؟ أنتركه منصوباً — كما كان عند وجودها — مراعاة للسماع ، وللأصل الأول قبل الحذف ، أم يصح رفعه مراعاة للأمر الواقع ؟

وصفوة ما يُختار ، وما يجب الاقتصار عليه — حرصًا على سلامة اللغة ، وبعداً عن اللبس والاضطراب فى فهمها — هو : الحكم بالشذوذ على ما ثبت سماعه وصحّتْ روايته من تلك الأمثلة المنصوبة[2] ، وعدم محاكاتها ، أو القياس عليها .

أما ضبط الأفعال المضارعة المسموعة بالنصب فيصح رفعها ، أو تركها منصوبة كما وردت .

ومن الكوفيين من يجيز حذف «أنْ» قياسًا مع بقاء عملها النصب فى المضارع بعدها ، وعلى هذا جاء قول المتنبي — وهو كوفىّ — فى وصف غادة :

بيضاءُ يمنعها تكلّمَ دَلُّها تيهًا ، ويمنعها الحياءُ تَميسَا

---

(١) الحذف هنا غير الإضمار ؛ لأن المحذوف غير موجود فى الكلام مطلقاً ، لا ظاهراً ولا خفياً . أما المضمر ، فموجود ولكنه غير ظاهر .

(٢) حام الشك حول صحة النقل فى بعض الأمثلة القديمة ، وأنه غير مسموع على الوجه الذى نقل به

يريد : أن تتكلم ـ أن أتميسَ (أى : تتبختر) . وإهمال هذا الرأى أولى ، ـ لما سبق ـ

هذا ، وقد تحذف « أنْ » سماعًا ، ويرفع المضارع سماعًا كذلك ؛ فيراعى الضبط الوارد ؛ كالفعل « يريكم » فى قوله تعالى : (ومن آياته يُريكم البرقَ خوْفاً وطمعاً . . .) عند من يرى الأصل : (أن يريكم . . .) ثم حذفتْ « أن » ورفع المضارع بعد حذفها مع حاجة المعنى إليها[1] . . .

---

(١) وفى هذا يقول ابن مالك خاتماً الباب :

وَشَذَّ حَذْفُ : «أنْ» ،ونَصْبٌ فى سِوَى ... مَامَرَّ. فا قْبَلْ مِنْهُ ماعَدْلٌ رَوَى-١٩

ومعنى البيت : حذف أن – لا إضمارها فى المواضع السابقة – مع إعمالها النصب فى المضارع بعد حذفها أمر شاذ ؛ يحفظ ولا يقاس عليه ، وأن ما روى منه على لسان الراوى العدل – الأمين – يقبل منصوباً كما روى .

المسألة ١٥٢ :

السبب فى إضمار « أن » وجوباً ، وجوازاً

تقدمت[١] المواضع التى تُضمَر فيها « أن » الناصبة بنفسها للمضارع بالرغم من إضمارها . ولا ترضى جمهرة النحاة أن يكون الناصب فى تلك المواضع عاملا آخر . وتتلخص الحجة فيما يأتى :

نصب المضارع لابد أن يكون أثراً لعامل ناصب ، إن لم يظهر فى الكلام فلا مناص من تقديره مختفياً[٢] يعمل النصب وهو مضمر[٢] . . . ؛ إذ لا يستقيم المعنى بغير إضماره جوازاً حيناً ، ووجوباً حيناً آخر .

(ا) يتضح هذا من مواضع الإضمار الجائز التى منها « المضارع المسبوق بلام التعليل »[٣] (فى مثل : تداوَى المريض ليبرأ — تعلم الناشىء ليسعد — أجاد الصانع ليشتهر) . . . فسبب الإضمار هنا أن « التعليل » أمر معنوى محض ؛ فهو — كسائر الأمور المعنوية المحضة — متجرد من الدلالة على الزمان ، أو المكان ، أو الذات ، أو غيرها . . . ، مقتصر على الناحية العقلية الخالصة ؛ (ومن الأمثلة أيضاً : التداوى — البرء — التعلم — السعادة — الاشتهار — القيام — القعود — الحصد — الأكل — الشرب — السفر . . .) على حين يتضمن المضارع الذى بعد « لام التعليل » الدلالة على الزمان[٤] حتماً ؛ فهو مخالف لذلك القانون اللغوىّ الثابت الخاص بالتعليل؛ ومناقض له، مع أنهما لفظان متصلان متلاصقان فى كلام واحد مرتبط المعنى . فلا بد من منع هذا التناقض بوسيلة سائغة تُخضع هذا المضارع للقانون العام المطرد . وقد وجدها النحاة فيما يسمونه : « المصدر المؤول » . وزاد اطمئنانهم إليه حين رأوا العرب يعطفون عليه المصدر الصريح — وهو يدل على المعنى المجرد — عطفاً يدل على اشتراكهما فى الدلالة المعنوية المحضة . ولم يبق بعد هذا إلا

---

(١) فى ص ٢٨٤ و ٣١٧ — وما بعدها .

(٢ و ٢) وقد يكون محذوفاً سماعاً فى بعض الحالات — كالتى فى المسألة السالفة — مع ملاحظة أنه الإضمار غير الحذف ؛ كما تقدم فى رقم ١ من هامش ص ٤٠٠ .

(٣) قلنا عن « لام التعليل » — فى ص ٢٨٥ — (إنها حرف جر أصلى يفيد « التعليل » وهى التى بمعنى : « لأجل كذا . . » فما بعدها فى الأغلب علة لما قبلها فى الكلام المثبت . . .) .

(٤) فوق دلالته المعنوية .

اهتداؤهم إلى الحرف المصدرى السابك . فهل يكون لام التعليل فى الأمثلة السالفة؟

قالوا : لا ؛ لأنها حرف جر ، والمضارع بعدها منصوب ، ولا يَقبل الجر. فما الذى نصبه وليس فى الكلام عامل نصب ؟ هل تكون لامَ جر ونصب معاً ، فتنصب المضارع بنفسها ، وتجر المصدر المنسبك بنفسها كذلك؟

قالوا : لا ؛ إذ ليس فى الحروف كلها ما يعمل عملين مختلفين فى كلمة واحدة ، ووقت واحد .

هل تكون قد تجردت للسبك مع النصب ، كما تجردت لهما « أنْ المصدرية» ؟ لا يقال هذا ؛ لأنها لو تجردت لهما معاً لوجب حذفها بعد إتمام السبك ، وقيامِ المصدر المؤول — عملا بما تقتضيه قواعد السبك — لكن حذفها يؤدى إلى خلو الكلام من العلامة الهامة الدالة على التعليل ، والمرشدة إلى ضبط المصدر المنسبك ، وإعرابه، وضبط ما قد يكون له من توابع ؛ — كالعطف والبدل . . . —

وأيضاً يمنع من اعتبارها حرف نصب ما تردد فى الكلام الفصيح من ورود التوابع للمصدر المؤول مجرورة لا منصوبة . وهذا يقطع بأن المتبوع (وهو : المصدر المؤول) مجرور ليس غير . ولا عامل يصلح لعمل الجر فى الجملة إلا هذه اللام .

ولو بقيت — بالرغم مما فى بقائها من مخالفة ضوابط السبك ، كما أسلفنا — لأدى بقاؤها إلى اللبس والاضطراب أيضاً ، إذ لا نستطيع الحكم عليها بأنها هى التى كانت قبل السبك أو أنها أخرى جاءت بعده . والفرق المعنوى والإعرابى كبير بين النوعين . فلم يبق إلا أن الناصب السابك حرفٌ غيرها مضمر. هو : « أنْ » دون غيره . وأساس اختيار هذا الحرف : استقراء الكلام العربى فى أفصح أساليبه ؛ فقد دل على أن العرب يعمدون فى الأسلوب الواحد إلى إظهار الحرف « أنْ » بعد « لام التعليل » أو إلى إضماره ، مع نصب المضارع فى الحالتين[1] ، دون أن يختلف المعنى فى التركيب مطلقاً بسبب إظهار « أنْ » أو عدم الإظهار .

وما قيل فى « لام التعليل » يقال فى غيرها من الحروف الأخرى التى تُضمَر بعدها « أن المصدرية » إضماراً جائزاً .

(ب) وأما إضمارها وجوباً بعد أحرف أخرى معينة ؛ (كالفاء ، والواو ،

---

(١) أوضحنا الفوارق الكثيرة بين المصدر الصريح والمؤول — فى الجزء الأول باب الموصول م ٢٩ ص ٣٧٧ — وبسطنا هناك الأسباب الداعية لاستعمال المصدر المؤول دون الصريح .

وحتى . . . و . . . . و . . .) فلأن كُلاًّ منها يؤدى معنى خاصًّا محتومًا ؛ كالسببية ، والمعية ، والتعليل ، والغائية . . . و . . . ، وكل هذه معان عقلية مجردة ، لا دلالة فيها لزمان ، أو مكان ، أو ذات ، أو غيرها . . . — على الوجه الذى شرحناه — فلا تَوافُق بينها وبين المضارع ؛ لاقتضائه الزمان حتمًا . فلا مفرّ من البحث عن وسيلة تمنع التعارض هنا ، وتجعل الجملة المضارعية بعد هذه الأحرف المعينة ، فى عداد ما يدل على الأمر المعنوى المحض . وهذه الوسيلة هى المصدر المؤول . والحرف السابك هو « أنْ » دون غيره من الأحرف السالفة التى تسبق المضارع المنصوب ؛ لأن اختيار واحد من تلك الأحرف التى لها معان معينة خاصة يؤدى إلى فساد المعنى العام على الوجه الذى تقدم فى « لام التعليل » ، وإلى خلو التركيب من الأثر النحوى الهام الذى يقوم به كل حرف منها ؛ كالعطف ، والجر ، و . . . و . . . ، وليس من الممكن — طبقًا للأساليب الصحيحة الواردة أن يقوم بهذا الأثر النحوى وينصب معه المضارع أيضًا ؛ فليس بين الحروف ما يقوم بأثرين إعرابيين معاً فى موضع واحد وزمن واحد — كما تقدم — وهذا الأثر ضرورى فى ربط شطرى الكلام (قبل الحرف وبعده) ومنع تفكك أجزائه ، وفى الوصول إلى ضبط الأفعال المضارعة ضبطًا صحيحًا . ولذا تمسك النحاة بأن تعمل هذه الأحرف العطف أو غيره مما يخص كلا منها . ومن أوضح الأمثلة : « فاء السببية » وهى عاطفة لا محالة — فى الرأى الأرجح — وللعطف أثر فى حالات كثيرة ؛ حيث ينصبّ النفى على ما قبلها وما بعدها معًا ، أو على ما بعدها وحده . وحيث يختلف ضبط المضارع من رفع واجب فى مواضع ، إلى نصب واجب فى أخرى ، وإلى جواز الأمرين أو وجوب الجزم فى غيرها . . . ويترتب على كلِّ ضبطٍ معنى يخالف الآخر — كما سبق عند الكلام عليها[1] .

وما يقال فى « فاء السببية » يقال فى غيرها من باقى الأدوات التى تضمر بعدها « أنْ » وجوبًا .

هذا ملخص ما تحتج به الجمهرة المستمسكة بإضمار « أن » وهو يشهد لها بالحذق ، والبراعة ، وسداد الرأى . فمن التسرع أو جَنَف الهوى اتهامها — فى هذا الحكم — بالتشدد ، أو الجمود ، أو الاستمساك بما لا داعى له ، أو مالا خير فيه .

---

(١) فى ص ٣٥٩ والبيان هناك جليل الشأن .

المسألة ١٥٣ :

إعراب المضارع

« ب » جوازمه[1]

عوامل جزمه ثلاثة أنواع :

نوع يقتصر على جزم مضارع واحد فى النثر وفى النظم ، بلا خلاف ، وهو أربعة أحرف : (اللام الطلبية — لا : الطلبية — لمْ — لمّا) —[2] .

ونوع لابد أن يجزم مضارعين معاً ؛ أو ما يحل محل كل منهما ، أو محل أحدهما ؛ وهو عشر أدوات ، (منها : إنْ — إذ ما — مَن — ما — متى . . . . . . و . . . . .) بعضها أسماء ، وبعضها أحرف . وسيجيء بيانها وتفصيل الكلام عليها[3] . ولا يكاد يوجد خلاف فى أن هذا النوع جازم .

---

(١) سبقت « ا » — وهى نواصبه — فى ص ٢٧٧ م ١٤٨ ...، لم سميت هذه العوامل : « جوازم »؟ بذل الشراح وأصحاب المطولات جهداً عنيفاً فى عقد الصلة بين الجزم بمعناه اللغوى ؛ (وهو : القطع) ومعناه النحوى « الاصطلاحى » ، قائلين إن الجوازم سميت بهذا : لأنها تقطع من المضارع (أى : تحذف) حركة آخره إن كان آخره صحيحاً ، وتقطع الحرف كله (أى : تحذفه) إن كان الآخر حرف علة . وطال الجدل واشتد حول هذا التعليل ؛ كما طال واشتد حول بعض العوامل ؛ « أبسيطة هى أم مركبة » قبل استخدامها فى الجزم ؟ وما الأطوار التى مرت بها حتى وصلت إلى صورتها الأخيرة الجازمة ؟ وأتوا فى هذا بالغرائب التى تستحق اليوم الرفض السريع والإهمال ؛ لما فى أكثرها من بحوث وهمية لا تتصل بالواقع بصلة حقة . نقلوها عن شيخهم القديم « السيرافى » أحد شراح : « كتاب سيبويه » وزادوها على الأيام حتى وصلت إلينا بصورتها الغريبة . وحسبنا هذه الإشارة العابرة دون الاهتمام بتسجيلها ، فإنما المهم أن نعلم آثار الجوازم ، وأحكامها المختلفة ، وفى مقدمتها أنها لا تدخل إلا على الفعل فإن ظهر بعدها فيها ، وإلا وجب تقديره — كما سنعرف — وأنها تجزم المضارع لفظاً أو محلا . ومن المجزوم محلا : المضارع المختوم الآخر بنون التوكيد . . مباشرة . كما سيجىء فى رقم ٢ من هامش ص ٤١٠ .

وجدير بالملاحظة — كما سبق التفصيل فى ج ١ م ١٥ ص ١٨٦ — أن الجازم يحذف حرف العلة من آخر المضارع المعتل المجزوم . لكن قد يحذف حرف العلة من آخر المضارع لمجرد التخفيف من غير جازم كقوله تعالى : « (ذلك ما كنا نبغ) » أى : نبغى .

(٢) وهناك جزم مضارع واحد فى جواب الطلب وملحقاته . وقد سبق تفصيل الكلام عليه فى ص٣٨٧ .

(٣) فى ص ٤٢١ الكلام على النوع الثانى ، وفى ص ٤٤٠ الكلام على النوع الثالث .

ونوع ثالث يختلف النحاة فى اعتباره جازمًا ، وقليل منهم يعُدّه جازمًا ، ويقْصِر جزمه على الشعر دون النثر . وأدواته ثلاثة : إذا – كيفما – لو .

والجوازم بأنواعها الثلاثة لاتدخل إلا على الفعل ظاهراً ، أومقدراً[1]. وفيما يلى البيان :

النوع الأول[2]: الأربعة التى يجزم كل منها مضارعاً واحداً معانيها ، وأحكامها :

أولها : لام الطلب . وهى التى يُطلب بها عمل شىء وفعله – لا تركه ، ولا الكفّ عنه – فإن كان الطلب صادراً ممّن هوأعلى درجة إلى من هوأقل منه سُمّيت : « لام الأمر » ،وإن كان من أدنى لأعلى سُميت : « لام الدعاء » . وإن كان من مُساوٍ سُمّيت : « لام الالتماس » . وبسبب دلالتها على المعانى الثلاثة كانت تسميتها « بلام الطلب » أنسب ، كما عرفنا[3] . ومن أمثلتها : (لِتكُنْ حقوق الوالدين عندك مرعيّة ،ولتكنْ صلة القرابة لديك مَصُونة) . ومثل قول الحكماء : (ليكنْ حُبك وبغضك أَمَماً[4] ولتجعلْ للصلح والرجوع بقية فى قلبك ، تُصلحُ بها ما فات) .

وأشهر أحكامها :

١ – أنها تجزم المضارع [5] بشرط ألا يفصل بينهما فاصل .

٢ – أن الجزم بها مختلف فى درجة القوة والكثرة ، فيكثر دخولها على المضارع المبدوء بعلامة الغياب ؛ وهى الياء للمذكر ، والتاء للمؤنث ، ويقل – مع صحته –

---

(١) ملاحظة : إذا كان المضارع مجزوم الآخر بالسكون الظاهر الذى قبله حرف علة فإنه يجب حذف حرف العلة قبل هذا السكون الظاهر ؛ فى مثل : ينال – يصول – يميل . . . يقال : من لم يحتمل المتاعب لم ينلْ الرغائب – لا تَصُلْ بغير سلاح الحق ؛ فإنه أمضى سلاح – لا تَمِلْ كل الميل ، حباً أو بغضاً ؛ فن وراء الإفراط سوء العواقب . (٢) انظر رقم ٢ فى الهامش السابق.

(٣) فى ص ٣٦٦ – عند الكلام على أنواع الطلب . هذا ، ولا يمنع من تسميتها طلبية خروجها عنه مع مضارعها إلى معنى آخر ؛ كالتهديد فى قوله تعالى : (وقلْ : الحقُّ من ربكم ؛ فن شاء فلْيؤمنْ ، ومن شاء فليكفرْ ؛ إنا أعتدنا للظالمين ناراً أحاط بهم سُرادقها . . .) وكالخبرية فى قوله تعالى : (قل من كان فى الضلالة فلْيَمْدُدْ له الرحمن مدّاً .) . (٤) معتدلا وسطاً .

(٥) لفظاً أو محلا ؛ كالشأن فى جميع الجوازم .

دخولها على المضارع المبدوء بحرف الخطاب[1] ؛ أو المبدوء بحرف التكلم ، وهو : الهمزة أو النون ، لأن المتكلم لا يأمر نفسه إلا مجازاً ، وهذا — مع قلته — قياسي فصيح ، كسابقه . ومن الأمثلة قوله تعالى: (لِيُنْفِقْ ذوسَعَة من سَعَته) . وقوله تعالى : (وقال الذين كفروا للذين آمنوا اتَّبِعوا سبيلنا ولْنَحْمِل خطاياكم) ، وقوله عليه السلام : « قومُوا فلأصلّ لكم »[2] . ومثل : لِأَتْرُكْ من أساء ولأُصاحبْ من أحسنَ .

٣ — أنها قد تحذف ويبقى عملها .

وحذفها إما كثير مُطَّرد، وذلك إذا وقعت بعد فعل الأمر: « قُلْ » وكان الكلام بعدها لا يصلح جواباً للأمر ، بسبب فساد معنوى ، أو غيره ، كالآية الكريمة : (قلْ لعبادى الذين آمنوا يقيموا[3] الصلاة ..) أى : ليقيموا . .

وإما قليل ، ولكنه جائز فى الاختيار ، وفى الضرورة . وهو حذفها بعدمشتقات القول الأخرى التى ليست فعل الأمر : « قُلْ » ، نحو :

قلتُ لبوّاب لديه دارُها　　　تأْذنْ؛ فإنى حَمْوُها[4] وجارُها

يريد : لتأذن[5] لى بالدخول. . .[6] .

وإما قليل مقصور على حالة الضرورة الشعرية ؛ وهذا حين لا يسبقها شىء من مادة القول ؛ نحو :

---

(١) لأن فعل الأمر هو المختص الأصيل فى الخطاب .

(٢) الفاء زائدة . أو عاطفة ، عطفت جملة طلبية على طلبية .

(٣) الأصل : ليقيموا . وحجة القائلين بحذفها هنا ، وبأن المضارع ليس مجزوماً فى جواب الأمر : « قل » — هو : أن مجرد الأمر بالقول لا يترتب عليه إقامتهم الصلاة فعلا ؛ إذ لا يلزم من القول المجرد ، والنطق به بصيغة فعل الأمر ، حصول الفعل المراد حقيقة ، وتحقيق المأمور به .. ، والذى يمنع هذا الفساد المعنوى هنا هو : تقدير لام الأمر .

(٤) أبو زوجها .

(٥) وليس المضارع فى البيت ساكناً لضرورة الشعر فى رأى فريق ؛ فنى استطاعة الشاعر أن يقول « إيذن » من غير أن ينكسر البيت ، وفى استطاعته أيضاً أن يقول ولا ينكسر البيت :

« تأذنُ إنى حموها وجارها »　　　بضم النون وحذف الفاء بعدها . . .

والضرورة تفسير آخر ، سبق عند الكلام عليها فى ص ٢٧١ (فى رقم ٢ من هامشها) .

(٦) ومثله قول شاعرهم :

قالت : تَدَعنا بلا بُعد ولا صلة　　　ولا صدود ، ولا فى حال هِجرانِ

أى : لِتَدَعنا .

محمدُ، تَفْدِ نفسَكَ كلُّ نفسٍ ... إذا ما خِفتَ من أمرٍ تَبَالا(١)

وقول الآخر(٢) :

فلا تستطِلْ مني بقائي ومدتي ... ولكنْ يكنْ للخير منك نصيبُ

والأصل فيهما : لتفدِ – ليكنْ . . . . فحذفت اللام للضرورة الشعرية .

٤ – أن تحريكها بالكسر هو الأكثر ، إذا لم يَسبقها (الواو ، أو الفاء ، أو ثم) . وفتحها لغة إن فُتح تاليها . فإن سبقها أحد الأحرف الثلاثة المذكورة جاز تسكينها وتحريكها على الوجه السالف ، لكن التسكين أكثر ، نحو قولهم : من ولِي من أمور الناس شيئًا فليراقبْ ربه فيما وليه ، وليَذكرْ أنه محاسَب على ما يكون منهُ ، ثم لينتظرْ عاقبة ما قدمت يداه . .(٣) .

• • •

ثانيها : « لا » الطلبية .

وهي التي يطلب بها الكف عن شيء وعن فعله(٤) . فإن كان الطلب موجهاً ممن هو أعلى درجة إلى من هو أدنى سميتْ « لا الناهية »(٤) وإن كان من أدنى لأعلى سميت : « لا الدعائية » وإن كان من مُساوٍ إلى نظيره سميت : « لا التي للالتماس »(٥) ... ومن أمثلة الناهية قوله تعالى : (وإذ قالَ لقمانُ لابْنِهِ وهو يَعِظُهُ : يَا بُنَيَّ لاَ تُشْرِكْ بالله . .) . وقوله تعالى : (« واعتصِمُوا بِحَبْلِ اللهِ جميعاً ، ولا تَفَرَّقوا ») – أي : ولا تتفرقوا –

ومن أمثلة الدعائية قوله تعالى : (رَبَّنا لاتُؤَاخِذْنا إنْ نَسِينا أوْ أخْطأنا . . .) . وقول الشاعر :

---

(١) هلاكاً . والبيت لحسان .

(٢) يخاطب ابنه العاق الذي يتمنى لوالده الموت .

(٣) وبالتسكين جاء قوله تعالى : في الآية التالية – وقد سبقت لمناسبة أخرى في رقم ٢ من هامش ص ١٩٤ – « (ولتكُنْ منكم أمة يَدْعُون إلى الخير ، ويأمرونَ بالمعروف ، ويَنْهَوْنَ عن المنكر ، وأولئك هم المفلحون) » .

(٤ و ٤) انظر ما يتصل بهذا المعنى في « ج » ص ٤١٢ .

(٥) وقد سبقت الإشارة لهذا في النواصب عند الكلام على الطلب ص ٣٦٦ . وبيان الأفضل في تسميتها .

لا يُبعدْ الله جيرانا تركتهمو ... مثل المصابيح تجلو ليلة الظُّلَمِ

. . . . (١)

ومن أمثلة الالتماس قول الزميل لزميله: لا تتهافتْ على اللئيم فَتُتَّهمَ فى مروءتك، ولا على الجاهل فتتهمَ فى فطنتك، ولا تأمنْ العدو فيسوقَكَ للمهالك، ولا تثقْ بالحسود فيجُرَّك للعطب.

وأشهر أحكامها:

١ – أنها تجزم المضارع(٢) بشرطين، أولهما: ألاَّ يفصل بينهما فاصل، إلا عند الضرورة الشعرية؛ كالتى فى مثل:

وقالوا: أخانا – لا تَخَشَّعْ لظالمٍ ... عزيزٍ، ولا – ذا حقٍّ قومِك – تَظَلمِ(٣)

والأصل: ولا تَظلم ذا حق قومك(٤). وأجاز بعضهم الفصل بالظرف أو بالجار مع مجروره؛ لأن التوسع بشبه الجملة كثير فى ألسنة العرب. ورأيه حسن؛ مثل قولك للطائش: (لا – اليومَ – تعبثْ والقومُ يجدّون، ولا – عن النافع – تنصرفْ والعقلاء يقبلون). أى: لاتعبث اليوم ... ولا تنصرف عن النافع.

ثانيهما: ألاّ تسبقها «إنْ الشرطية» أوغيرها من أدوات الشرط. فإنسُبِقت بإحداها صارت نافية لاتجزم(٥) . . .

٢ – صحة حذف مضارعها لدليل يدل عليه؛ نحو: انصحْ زميلك ما وجدته

---

(١) وكذلك قول المتنبى يدعو لسيف الدولة:

فَلَا تَنَلْكَ اللَّيَالِي؛ إِنَّ أَيْدِيَهَا ... إِذَا ضَرَبْنَ كَسَرْنَ النَّبْعَ بِالْغَرَبِ

(النبع شجر صلب ينبت فى قمم الجبال، تصنع منها السهام. والقسى، والغَرَب: نبت ضعيف ينبت على شواطئ الأنهار.

(٢) لفظاً أو محلا؛ كالحال فى سائر الجوازم.

(٣) حرك المضارع بالكسر لأجل القافية فى أبيات القصيدة.

(٤) أى: يا أخانا لا تخشع؛ بمعنى: لا تخضع. ويقول العينى: «ذا حقٍّ» مفعولان، فصل بهما بين «لا» والمضارع». وقد تعقبه الصبان: فقال: (ذا مفعول، وحق منصوب على نزع الخافض، والتقدير: لا تظلم هذا فى أخذ حق قومك منك) اهـ. وقد يكون الأنسب والأوضح ما قاله العينى؛ لأن الفعل: «ظلم» قد ينصب مفعولين، – كما فى القاموس –.

(٥) طبقاً للبيان الذى سبق فى «أ» من ص ٣٩٨ وله إشارة فى رقم ٥ من ص ٤٢٦ ورقم ١ من هامش ص ٣٨٨.

مستريحًا للنصح، منشرحًا له . وإلا فلا . . . أى : فلا تنصحه .

ويجب حذف المضارع بعدها فى حالة واحدة ؛ هى : أن ينوب عن مصدر محذوف، مؤكِّد، دال على نهى ؛ كقولك لمن يتكلم والخطيب يخطب : سكوتًا لا كلامًا، أي : اسكت سكوتًا، لا تتكلم كلامًا[1].

٣ – كثرة جزمها المضارع المبنى للمعلوم إذا كان مبدوءًا بالتاء أو الياء، نحو قوله تعالى : (... لا تحزنْ ؛ إنّ اللهَ معنا) . وقول الشاعر :

لاتَسْأَل الناسَ عن مالى وكثْرته ... وسَائلِ الناس عن حزمى وعن خُلُقى

وقولهم : لايقعدْ أحدكم عن طلب الرزق ؛ فإن الرزق لا يسعى للقاعد عن طلبه[2] .

فإن كان مبدوءًا بعلامة التكلم (الهمزة، أو : النون) فمن النادر الذى لا يقاس عليه أن تجزمه – فى الرأى المختار – لأن المتكلم لا ينهى نفسه إلا مجازًا . ومن القليل المسموع قول الشاعر :

لاأعْرِفَنْ رَبْرَبًا[3] حُورًا مَدَامِعُها ... مُرَدَّفاتٍ[4] على أعقاب[5] أكْوارِ[6]

---

(١) طبقاً للبيان الذى سبق تفصيله فى بابه المناسب (باب : « المفعول المطلق » – موضوع : « حذف عامل المصدر » ح ٢ م ٧٦) .

(٢) ومثله قول الشاعر :

لا يُعْجِبَنَّ مضِيمًا حُسْنُ بِزَّتِهِ ... وهل يروق دفينا جودةُ الكفنِ ؟

المضيم : الذليل المهين – البزة : الهيئة . . . والمضارع مبنى على الفتح فى محل جزم – فهو مجزوم محلا، كما سيجىء فى رقم ٣ التالى – وكما فى قولهم : « لا تكونن على الإساءة، أقوى منك على الإحسان » . وقد اجتمعت التاء والياء فى قوله تعالى : (يأيها الذين آمنوا لا يَسْخَرْ قومٌ من قوم عسى أن يكونوا خيراً منهم، ولا نساءٌ من نساء عسى أن يَكُنَّ خيراً منهن، ولا تَلْمِزُوا أنفسكم، ولا تَنَابَزُوا بالألقاب. بئس الاسمُ الفسوقُ بعد الإيمان . . .)

– لا تلمزوا : لا تلموا ولا تعيبوا . لا تنابزوا : لا تتنادوا بالألقاب المكروهة –

(٣) قطيعاً من الظباء أو البقر الوحشية، والمراد : جماعة من النساء جميلات العيون كالربرب . والمضارع فى هذا البيت، – كما فى سابقه – مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد، فى محل جزم ؛ فهو مجزوم محلا . – كما سبق هنا فى رقم ٢ وفى رقم ١ من هامش ص ٤٠٥ –

(٤) متتابعات ؛ بعضها وراء بعض . (٥) جمع : عَقِيب، وهو آخر كل شىء .

(٦) جمع : كُور، وهو : الرحل بأدواته.

وقول الآخر :

إذا ما خرجنا من دِمَشْقَ فلا نَعُدْ   لَهَا أبَدًا مادام فيهَا الْجُرَاضِمُ(١)

أى : لاَ يكن ربرب أعرفه ـ لا تكن منا عودة بعد خروجنا(٢) . . .

فإن كان مَبدوءاً بعلامة التكلم مع بنائه للمجهول جزمته بكثرة ؛ نحو : لا أُخْرَجْ من وطنى إلا تحت ظلال السيوف ـ أو لا نُخرجْ من وطننا . . . وإنما كثر هذا لأن النهى متَّجه إلى غير المتكلم ، فأصل الكلام . لا يخرجْنى أحد ، أو لا يُخرجْنا أحد . . فالنهى منصرف للفاعل وهو غير المتكلم . ثم حذف الفاعل وناب عنه ضمير المتكلم ؛ فصار الكلام : لا أُخرَجْ ، ولا نُخْرجْ(٣) . ـ

• • •

(١) كثير الأكل ، كبير البطن ، ويريد الشاعر به : معاوية بن أبى سفيان .

(٢) ومن المسموع الذى لا يقاس عليه قول الشاعر :

ولا أكُنْ كقتيل العَين بينكمو   ولا ذبيحةِ تَشْريق وتِنحـار

« وقتيل العَيْن » ـ بفتح العين وسكون الياء ـ عند العرب من ذهب دمه هدراً . « وذبيحة التشريق » هى التى تذبح فى عيد الأضحى ، ويُشَرَّق بعض لحمها (أى : يجفف) ليأكله أصحابه خلال أيام العيد . « والتِنحار » : النحر .

(٣) هذا تعليل جدلى . والتعليل الحق مجرد استعمال العرب .

. . . .

زيادة وتفصيل :

(ا) لم يشترط الكوفيون للجزم بـ «لا» أن تكون طلبية ؛ فهم يصححون الجزم بعد «لا» النافية أيضا ؛ بشرط أن يصح وقوع «كي» التعليلية قبلها مع استقامة المعنى ؛ كالذى حكى من قول بعض العرب : «ربطتُ الفرس لا ينفلتْ» بجزم المضارع وبرفعه ، فالجزم على توهم وتقدير جملة شرطية ؛ أى : لأنى إن لم أربطه ينفلت . وهنا يمكن وضع : «كىْ» قبل : «لا» من غير أن يفسد المعنى ، بأن يقال : ربطت الفرس كي لاينفلت . ومن الخير اليوم عدم الأخذ بهذه اللغة ، وعدم القياس على القليل الوارد بها ؛ منعًا لفوضى التعبير ، وما يترتب عليه — بغير داع — من اضطراب الفهم واختلافه .

أما الرفع فعلى الاستئناف .

(ب) من الأساليب الصحيحة التي لها نظائر واردة فى بليغ الكلام : «أحبّ الأصدقاء ولاتر ما المخلصون — أو : ولو تر ما المخلصون . . .» بمعنى : «ولا سيما . . .» فى كل ما تقدم . وقد سبق تفصيل الكلام على هذا الأسلوب ؛ معنى وإعرابًا[١] . . .

(حـ) يقرر اللغويون أنّ «لا ، النافية» ، قد تفيد النهى — دون أن تجزم — إفادة أقوى من إفادة «لا ، الناهيه» يدل على هذا ما سجله الشراح فى قوله عليه السلام[٢] : (لا يشيرُ أحدكم إلى أخيه بالسلام ...) — برفع المضارع : «يشير» ، وإثبات الياء قبل الراء — فقد قال النووى فى شرحه ما نصه : (قوله : لا يشير . . ، نهى بلفظ الخبر ، وقد قدمنا مرات أن هذا أبلغ من لفظ النهى) اهـ[٣] .

ومن الأمثلة أيضا قوله عليه السلام[٤] حين نزلت الآية التى تحرم الخمر تحريما قاطعا : (إن الله حرّم الخمر فمن أدركته هذه الآية وعنده منها شىء فلا يشربُ ، ولايبيع) برفع المضارعين . ودليل الرفع عدم حذف الياء قبل آخر الفعل : «يبيع»[٥] .

• • •

---

(١) فى جـ ١ باب الموصول ، عند الكلام على : «لاسيما» م ٢٨ ص ٢٨٧ — وتجىء إشارة لهذا فى هامش ص ٤٤٣ ، والمسموع (٢) نقلا عن : «صحيح مسلم» — جـ ٨ كتاب : البر ، والصلة ، والآداب .

(٣) لأن معنى النهى هو : طلب الكف عن شىء . . . ، فهو محض طلب مجرد ؛ لا يفيد بذاته أن الكف سيتحقق أو لا يتحقق . بخلاف النفى ؛ ففيه قطع بعدم حصول الشىء ، وجزم بأن المنفى لاسبيل إلى تحققه ؛ لثقة المتكلم أن السامعين والمخاطبين لن يخالفوا ما يقرره .

(٤) رواه «مسلم» فى باب تحريم الخمر ، من كتاب : الأشربة .

(٥) لأنه معطوف على المضارع : «يشرب» ؛ فلو كان المعطوف عليه مجزوماً لوجب جزم المعطوف ، وحذف الياء التى قبل آخره .

ثالثها ورابعها : «لمْ ، ولمَّا» ، الجازمتان[1] :

ويشتركان فى أمور ؛ منها : أن كلاًّ منهما حرف نفى . مختص بجزم مضارع واحد، وبنفى معناه، وبقلب زمنه من الحال والاستقبال إلى الزمن الماضى[2] ، وقد تدخل همزة الاستفهام — ولاسيما التقريرىّ[3] — على هذا الحرف ، فلا تغيّر عمله . ومن الأمثلة قوله تعالى: (قل هو اللهُ أحدٌ ، اللهُ الصَّمَدُ ، لم يَلِدْ ، ولم يُولَدْ ولم يكُنْ له كُفُواً أحَدٌ) . . .[4] ، وقوله تعالى : (ألم نشرحْ لك صدرَكْ) ، وقوله تعالى : (ألم يجدْكَ يتيماً فآوَى ؟ . . .)

ومثل : حضر الرحَّالة ولمَّا تحضرْ رفاقه . وأقبل الناس على تهنئته ، ولما يسمعوا منه وصف رحلته . ومثل : أيها الفتى ، ألمَّا تتركْ عبثَ الغلمان وقد كبِرت ؟ ألمَّا تُقبلْ على عملك والوطن ينتظر منك الجد والإخلاص ؟

لما سبق يقول النحاة فى كل واحد منهما عند إعرابه إنه : «حرف نفْى ، وجزم، وقلب» . ثم هم يقرّرون أن المضارع بعدهما مضارع فى لفظه وفى إعرابه ، لكنه ماض فى زمن معناه ، سواء أكان مضيه متصلا بالحال أم غير متصل .

---

(١) لا تكون «لم» فى جميع استعمالاتها إلا نافية جازمة ، بخلاف «لمّا» — كما سنذكر — فلها استعمالات متعددة ؛ منها : الجزم ، ومنها : أن تكون ظرفاً بمعنى: «وقت، أو حين» (وقد سبق الكلام عليها فى «باب الظرف» (ج ٢ م ٧٩ ص ٢٧٥) ومنها : أن تكون حرفاً بمعنى «إلا» الاستثنائية . وقد أوضحناها فى باب : الاستثناء (ج ٢ م ٨٣ — د — ص ٣٣٦) .

(٢) فيكون الفعل مضارعاً فى صورته وفى إعرابه ، ولكن زمنه ماض . إلا إن كانت «لم» مسبوقة بأداة شرط للمستقبل المحض كما فى الصفحة الآتية .

(٣) وهو : حمل المخاطب على الإقرار (أى : على الاعتراف) بالحكم الذى يعرفه فيما جرى بشأنه الاستفهام . وقد يكون إقراره إثباتاً ؛ كما فى قوله تعالى : (ألم نشرح لك صدرك) أو نفياً ، كقوله تعالى يخاطب عيسى: (أأنت قلت للناس اتخذونى وأمّىَ إلهين من دون الله ..) فليس المراد حمله فى كل الأحوال على الإقرار والموافقة على ما جاء منفياً بعد الهمزة ؛ وإنما المراد حمله على الإقرار بإثبات ما بعدها حين يقتضى المعنى الإثبات ، ونفيه حيناً آخر تبعاً للمعنى أيضاً . وقد يكون المراد من الاستفهام هنا : إظهار الاستبطاء ، والحث على الإسراع: كقوله تعالى: (ألم يأْنِ للذين آمنوا أن تخشع قلوبُهم لذكر الله) أو التوبيخ؛ نحو قوله تعالى يخاطب الكفار يوم القيامة: (ألم نُعمِّرْكم ...؟) وقد سبقت الإشارة المفيدة للاستفهام التقريرى فى نواصب المضارع، عند الكلام على : «فاء السببية» فى رقم ١ من هامش ص ٣٥٧ .

(٤) وقول الشاعر :

إذا مرّ بى يوم ولم أتّخِذْ يدا ولم أستفدْ علماً فما ذاك من عمرى

وتنفرد كل أداة منهما بأمور ؛ فما تنفرد به «لم» :

١ - صحة دخول بعض أدوات الشرط عليها (مثل : إنْ — إذا — مَنْ — لو . . . .) كقوله تعالى : (يأيها الرسولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِل إليك من ربِّك . وإنْ لم تفعلْ فما بلَّغتَ رسالتَه . . .) وقول الشاعر :

إذا لمْ يكنْ فيكُنَّ ظِلٌّ ولا جَنًى   فأبْعَدكُنَّ اللهُ مِنْ شَجَرَاتِ

وقول الآخر :

من لم يؤدبْه الجميـ   ـلُ فنى عقوبته صلاحه . . . .[1]

وقول المتنبي يرثى جدّته :

ولو لمْ تكونى بنتَ أكْرم والِدٍ   لكان أباكِ الضَّخْمَ كوْنُكِ لى أُمَّا

وإذا دخلت أداة الشرط على «لمْ»[2] صار المضارع بعدها متجرداً للزمن المستقبل المحض ، وبطل تأثير «لمْ» فى قلب زمنه للماضى . ومعنى هذا : أنّ «لم» تقلب زمن المضارع من الحال والاستقبال إلى الماضى بشرط ألا تسبقها إحدى الأدوات الشرطية التى تخلص زمنه للمستقبل المحض ، فإن سبقته إحدى هذه الأدوات — مثل : إنْ — مَنْ . و . و — لم ينقلب زمنه للماضى ، وصار التأثير فى زمنه مقصوراً على أداة الشرط وحدها ؛ فتخلصه للمستقبل المحض ، كالشأن فى الأدوات الشرطية التى تجعله للمستقبل الخالص .

لكن ما الذى يجزمه إذا اجتمعت قبله أداة الشرط و«لم» معاً ، وكانت أداة الشرط جازمة كالتى فى بعض الأمثلة السابقة ، وفى قولهم : من لم يقدْمه الحزم يؤخـِّرْه العجز[3] ؟

---

(١) ومثله قول الآخر :

ومن لم يَصُنْ فى حاجةٍ ماءَ وجهه   عن الناس لم يلبَسْ ثيابَ جَلالِ

(٢) وقد تكون «لم» مقدرة هى ومضارعها بعد أداة الشرط ، كقول الشاعر :

إذا الشعر لم يَسْتحرك عند سماعه   فليس خليقاً أن يقال له شعرُ

(٣) وفى إعراب قوله تعالى : (فإن لم تفعلوا . . .) يقول الخضرى (جـ١ آخر باب : المعرب والمبنى) عند الكلام على بيت ابن مالك :

—

اختلف النحاة فى تعيين الأداة العاملة ؛ فقائل : إنها «لم»، لاتصالها به مباشرة ، وأداة الشرط مهملة[1] داخلة على جملة . وقائل: إنها أداة الشرط ، لسبقها ولقوتها ؛ فكما تؤثر فى زمنه فتجعله للمستقبل الخالص — تؤثر فى لفظه فتجزمه كما جزمت جوابه ؛ وخلَّصت زمنه للمستقبل . وفى هذه الحالة تقتصر «لم» على نفى معناه دون جزمه، ودون قلب زمنه للماضى . والأخذ بهذا الرأى أحسن، بالرغم من أن الخلاف لا قيمة له ؛ لأن المضارع مجزوم على الحالين ، والمعنى لا يتأثر.

٢ — صحة الفصل بينها وبين مجزومها فى الضرورة الشعرية فقط ؛ كقول الشاعر :

فأضحتْ مغانيها قِفاراً رسومُها ... كأنْ لم سِوَى أهلٍ من الوحش—تُؤْهلِ

أى : كأن لم تُؤْهَلْ سوى أهل من الوحش .

٣ — جواز أن يكون معنى المضارع المنفى بها قد انتهى وانقطع قبل الكلام بوقت قصير أو طويل[2]، وأن يكون مستمرًّا متصلا بالحال؛ (أى : بوقت الكلام) ولكن يستحيل أن يكون للمستقبل ، أو متصلا به . . .[3] ؛ فمثال انقطاعه قبل الكلام وعدم امتداده للحال: لم ينزل المطر[3] منذ شهرنا . ومثال استمراره واتصاله بالحال وعدم انقطاعه قوله تعالى : (قل هو اللهُ أحد ، اللهُ الصَّمَدُ لم يَلِدْ،

= (واجعل لنحو يفعلان النونا . . .) ما نصه : («فإن لم تفعلوا» قيل : تنازع الحرفان الفعل فأُعْمِل الثانى، وحذف نظيره من الأول . وقيل الأصل: إن ثبت أنكم لم تفعلوا ...، فنفىٌ «لم» فى عدم الفعل، واستقبال «إنْ» فى إثبات ذلك العدم، هو على حد قوله تعالى: «إن كان قميصه قُدّ من دُبُرٍ...» فإن المعلق عليه إثبات القدّ ، لا هو نفسه ؛ لسبقه على وقت المحاكة. وقيل : «لم» عملت فى الفعل ، وهى معه فى محل جزم بإنْ ، وجواب الشرط على كلٍّ محذوف تقديره : فاتركوا العناد ...) اهـ.
وستجىء إشارة لهذا فى «جـ» من ص ٤٣٧ والأنسب الأخذ بما عرضناه هنا ؛ لبعده من التكلف والتعقيد .

(١) أى : لا عمل لها .

(٢) والغالب فى هذا الزمن الماضى المنقطع أن يكون مقداره طويلا ؛ سواء أكان انقطاعه قبل الكلام قصيراً أم طويلا . أى : أن الغالب على هذا الزمن الماضى أن يكون أوله قديماً بعيداً من نهايته ؛ فالاتساع عظيم بين أوله ونهايته . أما نهايته المنقطعة فقد تكون قريبة أو بعيدة من بداية الزمن الحالى . (انظر رقم ٢ من هامش ص ٤١٨) .

(٣ و٣) لهذا لايصح أن يقال على سبيل الحقيقة اللغوية : لم يسافر فلان غداً . .

ولم يُولَدْ ، ولم يكنْ له كُفُواً أحد)(١) ، وقول الشاعر :

غايةُ البؤسِ والنعيم زوالٌ   لم يدمْ فى النعيمِ والبؤسِ حىُّ

وقول الآخر فى مغنية :

غَنَّتْ فلم تَستَبْقِ جارحةٌ   إلاّ تَمنَّتْ أنها أذُنُ(١)

٤ — صحة وقوع الاسم بعدها معمولا لفعل محذوف بعدها ، يفسره شىء مذكور . كقول الشاعر :

ظُنِنْتُ—فقيراً— ذا غِنى، ثم نِلتُه   فلمْ — ذا رَجاءٍ — أُلْقَه ُغير واهب

والتقدير : فلَم ألق ذا رجاء — ألقَه — غير واهب إياهُ ما يريد ، وما يحتاج إليه(٢) . والأحسن الرأى الذى يَقصر هذه الحالة على الضرورة الشعرية ، ويمنع القياس عليها فى النثر .

٥ — امتناع حذف مضارعها — فى غير الصورة السالفة — إلا فى الضرورة(٣) كقول القائل :

احفظْ وديعتك التى استُودِعْتَها   يومَ الأعازبِ(٤) ، إنْ وصَلْتَ وإنْ لَمِ—

أى : وإنْ لم تصِل . . .

(١ و ١) قد يكون اتصاله بالحال واجباً ، لأمر عقلى يقتضى ذلك ؛ كما فى قوله تعالى : (لم يَلِدْ ، ولم يُولد ، ولم يكن له كُفُواً أحد ..) أو لأمر لفظى (لغوى) كوجود كلمة تفيد بانضمامها إلى « لم » معنى الدوام والاستمرار ؛ كما فى بعض الأفعال الناسخة المنفية من أخوات « كان » ؛ وهى الأفعال الأربعة التى يشترط لإعمالها أن تكون منفية ؛ مثل : (لم يبرح — لم يزل — لم يفتأ — لم ينفك) وعلى كل حال ؛ المعول عليه فى الاستمرار وعدمه هو : القرائن .

(٢) معنى البيت : كان الناس يظنوننى — فى حال فقرى — غنياً مع أنى لم أكن غنياً فى الواقع . فلما منحنى الله الغنى لم ألق ذا رجاء فى مروءتى وأمل فى معاونتى ، إلا حققت رجاءه وأمله ؛ فمنحته من المال ما يرضيه . فكلمة : « فقيراً » حال .

(٣) سبق المراد من الضرورة فى رقم ٢ من هامش ص ٢٧١ .

(٤) يوم الأعازب ، أو يوم الأغارب : يوم معهود من أيام العرب . ويقول صاحب الدرر اللوامع على « همع الهوامع » (ج ٢ ص ٧٢) لم أقف عليه فى كتب أيام العرب . والبيت منسوب للشاعر ابن هَرْمة ...

٦ ـ أن بعض العرب قد ينصب بها ، وبعضاً آخر قد يهملها فلا تنصب ولاتجزم ، وإنما تتجرد للنفى المحض ؛ فمثال النصب بها قراءة من قرأ (ألم نشرحَ لك صدرك)[1] . ومثال الإهمال قول الشاعر :

لولا فوارسُ من ذُهْل وأسرتِهِمْ يوم[2] الصُّلَيْفاءِ لم يُوفُون بالجار

ومن المستحسن الآن الانصراف عن هذين الرأيين ، وعدم محاكاة واحد منهما ؛ منعا للفوضى البيانية ، الضارّة .

• • •

ومما تنفرد به « لـمّا » :

١ ـ صحة حذف المضارع المجزوم بها ، والوقوف عليها بعد حذفه ، فى النثر وفى الشعر ؛ كقول أحد القُوّاد الرحّالين : « لما دخلت دِمَشْق عزمت على زيارة قبر صلاح الدين الأيوبى . فما كدت أقترب منه حتى امتلأت نفسى هيبةً ، وسرتْ فى جَسَدى رَهبة لم أستطع منها خلاصاً إلا على صوت رائدى يقول : « تَقَدمْ للدخول» . . . فتقدمت ولـمّا . . . ، وبقيت فى غمرة من جلال الموت ، وعبرة التاريخ ؛ أردد قول الشاعر :

فجئت قبورهم بَدْءاً[3] ولما . . . . فناديتُ القبورَ فلم يُجِبْنَهْ[4]

---

(١) ومن الأمثلة ما ساقه ابن جنى فى كتابه : « المحتسَب » ـ ج ٢ ص ٣٦٧ ـ حيث استشهد للنصب ـ كغيره ـ بالقراءة السالفة ، ثم قال بعدها ما نصه : (قرأت على أبى على فى نوادر أبى زيد :

مِن أىّ يومَىَّ من الموت أفِرْ أيومَ لم يُقْدرَ أم يومَ قُدِرْ ... اهـ

(٢) الظرف : « يوم » متعلق بمحذوف خبر ، تقديره : لولا فوارس موجودة يوم الصليفاء . ولا يصح تعليقه بالفعل الذى بعده ؛ لأن ما فى حيز جواب « لولا » ـ وغيرها مما يحتاج لجواب ـ لا يتقدم على الجواب . و « الصليفاء » فى الأصل : مصغر « الصلفاء » بمعنى : الأرض الصلبة . وهى هنا موقعة من أشهر مواقع العرب .

(٣) البدء : السيد .

(٤) الهاء التى فى آخر هذا المضارع هى : « هاء السكت » الساكنة . والبيت لشاعر يتحسر على من مات من قومه ، وأن موت عظمائهم قد أخلى له الطريق ، كى يكون سيداً بعد موتهم ، مع أنه لم يكن كذلك فى حياتهم . وهو معنى قريب من قول الآخر :

خلتِ الديارُ فسُدْتُ غير مسَوَّدِ ومن الشقاء تفردى بالسُّودَدِ

وفى ذلك البيت الأسبق مخالفة لما يلازمها من وجوب اتصال نفى منفيها بالزمن الحالى ؛ طبقاً لما يجىء فى رقم ٢ ؛ وقد تكلفوا التأويل لإبعاد هذه المخالفة .

أى : تقدمت ولما أستفق (مثلا) ـ فجئت قبورهم بدْءاً ولما أكنْ سيداً قبل ذلك ... أما المضارع المجزوم «بلم» فلا يصح حذفه إلا فى الضرورة ـ كما سبق ـ

٢ ـ وجوب امتداد الزمن المنفى بها إلى الزمن الحالى امتداداً يشملهما معاً ، وذلك بأن يكون المعنى منفيا فى الزمن الماضى وفى الزمن الحالى أيضاً من غير اقتصار على أحدهما ، نحو: بهرنى ورد الحديقة ، وأغرانى بقَطْفه ، ولمَّا أقطِفْه ، أى : ولما أقطفْه ؛ لا فى الزمن الماضى (قبل الكلام)، ولا فى الحال (وقت الكلام) ومثل قول الشاعر يستغيث بمن يحميه من أعدائه :

فإنْ أكُ مأكولا فكنْ أنتَ آكِلِى ... وإلاَّ فأدْرِكْنى ، ولَمَّا أمَزَّقِ

يريد : أنى لم أمزَّق فى الماضى ولا فى الزمن الحالىّ . أما «لم» فليست ملازمة لهذا إلاّ فى بعض الحالات[1] ومن ثَمَّ يصح : لم يحضر الغائب ثم حضر الآن، ولا يصح : لمَّا يحضر الغائب ثم حضر الآن ، لأن الأولى معناها لم يحضر فى الزمن الماضى قبل التكلم، ثم حضر الآن فى وقت التكلم، فلا تعارض بين الزمنين . أما الثانية فمعناها : لم يحضر فى الماضى ولا فى الحال ثم حضر الآن ؛ أى : فى الحال ، وهذا تناقض واضح، إذ من المحال أن يَثْبُتَ الحضور ويُنْفَى فى زمن واحد ؛ هو الحال[2] ....

٣ ـ أن المتكلم بالمعنى المنفِىّ بها يتوقع زوال النفى ـ غالبًا ـ عن ذلك المعنى وحصوله مثبتاً، أى: يَنتظر تحقق المعنى ووقوعه ـ فى الغالب ـ على الوجه الخالى من النفى، فالذى يقول ، لمَّا تشرق الشمس، ... يريد: أنها لم تشرقْ قبل الكلام ولا فى أثنائه ، لكن من المنتظر أن تشرق . ومن يقول: لما تُمْطِر السماء، يقصد:

---

(١) كما عرفنا فى رقم ١ من هامش ص ٤١٦ ..

(٢) ومما يختلف فيه الحرفان أيضاً أن الزمن الماضى المنفى بالحرف : «لم» ، طويل ـ على الوجه المشروح فى رقم ٢ من هامش ص ٤١٥ ـ أما الماضى المنفى بالحرف «لما» فقصير غالباً ، أى ؛ ليس قديم المبدأ ؛ فأوله ـ فى الغالب ـ ليس بعيداً من آخره المتصل بالحال؛ فلا يصح أن يقال: لما يكن الرحالة مقيماً هنا فى العام الماضى ، ويصح : لم يكن الرحالة ...، على أن تقدير القصر ، والطول ، والقِدم ، والجِدّة ـ متروك للعرف والمناسبة بين شيئين والموازنة بينهما . ومن العسير وضع تحديد دقيق لهذه الأزمنة .

أنها لم تمطر قبل التكلم ، ولا فى خلاله ، ومن المتوقع أن تمطر[1]. أمَّا المتكلم بالمعنى المنفى بالحرف «لم» فلا يتوقع رفع النفى عنه، ولا ينتظر حصوله مثبتاً[2] ...

٤ ـ أنها متنوعة المعانى والأغراض تَنَوُّعاً يؤدى إلى اختلاف الأساليب على حسب تلك المعانى والأغراض . بخلاف : «لم» ؛ فإنها فى جميع أحوالها واستعمالاتها لا تكون إلا نافية جازمة ــ كما سبق[3] ــ

إلى هنا انتهت أوجه التشابه والتخالف بين : «لم» «لمّا» وهى أوجهٌ دقيقة تتطلب يقظة ، وسلامة إدراك عند استعمال هذين الحرفين ، وعند تفهم الأساليب التى تحويهما[4] ــ .

(١) قلنا إن التوقع هو الغالب . ومن غير الغالب مثلا : ندم إبليس ولما ينفعه ندمه . واستشفع المحكوم عليه بالقتل قصاصاً ولما ينفعه استشفاعه .

(٢) والانتظار وعدمه هنا بالنسبة للمنفى المستقبل بعدهما . أما المنفى الماضى فهما سيان فى التوقع وعدمه ؛ نحو : «مالى قمت ولم تقم» أو : «لما تقم» والمراد : لم تقم أو لما تقم ، مع أنى كنت متوقعاً منك فيما مضى القيام وهذا هو ما يشعر به التعجب من عدم قيام المخاطب . ومثال عدم التوقع أن تقول ابتداء : لم يقم الرجل .

(٣) البيان فى رقم ١ من هامش ص ٤١٣ .

(٤) وقد عقد ابن مالك للجوازم باباً مستقلا عنوانه : «عوامل الجزم» بدأه بالكلام على الجوازم الأربعة المختصة بجزم مضارع واحد ، واكتفى فى الكلام عليها ببيت واحد : هو :

بِلا . ولامٍ ــ طَالِبا ــ ضَعْ جزْما فى الفِعْل ، هكذا بـ «لمْ» و «لمَّا»

يريد : اجزم الفعل المضارع بلا وباللام إذا كنت طالباً بهما . أى : إذا استخدمتهما أداتى طلب ، واجزمه أيضاً بلم ولما .

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

« لمّا » الجازمة تختلف اختلافاً واسعاً عن : « لما » الظرفية التي هي ظرف – في المشهور[1] – بمعنى : حين ، أو : إذ ، وتفيد وجود شيء لوجود آخر ؛ فالثانى منهما مترتب على الأول ، ومسبّب عنه ، ولهذا تدخل على جملتين ثانيتهما هي المترتبة على الأولى. والغالب أن تكونا ماضيتين . نحو قوله تعالى : (فلمّا نجّاكم إلى البر أعرضتم) وقد تكونان غير ماضيتين بالتفصيل المفيد الذى عرفناه فى الظروف[1] . . .

وكذلك تختلف : « لما » الجازمة عن : « لما » التي بمعنى « إلاّ » كالتى فى قوله تعالى : (إنْ[2] كلُّ نفس لمّا عليها حافظٌ) ، أى : إلا عليها حافظ (فى أحد المعانى . . .)وهذه لاتدخل – فى الغالب – إلا على الجملة الاسمية ؛ كالآية السالفة ...، أو على الماضى لفظاً لا معنى ، نحو: أنشُدُكَ اللهَ لمّا فعلت كذا؛ أى : إلا فعلت . والمعنى : ما أسألك إلا فعْل كذا ، أى : إلاّ أن تفعل كذا . فالماضى هنا صوريّ فقط ؛لأن لفظه ماض ومعناه معنى المضارع المستقبل . . .

(١ و ١) انظر رقم ٣ من هامش ص ٢٩٢ ففيها بيان هام . وبعض النحاة يعدها حرفاً . ولا غنى عن الرجوع إلى ما سبق من تفصيل الكلام عليها فى باب : « الظرف » ، وبيان أنواع جوابها (ج ٢ ص ٢٢٣ م ٧٩) وفى باب: «الإضافة» (ج ٣ ص ٧٥ م ٩٤) .

(٢) « إن » نافية ، بمعنى : « ما » النافية .

المسألة ١٥٤ :

النوع الثانى الذى يجزم مضارعين معاً ، أو ما يَحُلّ محل كل منهما ، أو محل أحدهما

أدواته إحدى عشرة[1] ، تسمى « الأدوات الشرطية الجازمة » ، وهى : (إنْ[2] — إذ ما) — (مَنْ — ما — مهما — متى — أيَّان — أين — أنَّى — حيثما — أىّ) . . . وكلها أسماء ؛ ما عدا « إنْ » ، وإذ ما » فهما حرفان[3] .

وتتفق الأدوات الشرطية السالفة كلها ، فى أمور ، وتختلف فى أخرى .

أشهر الأمور التى تتفق فيها[4] .

١ — أن كل أداة منها لاتدخل على اسم ، وإنما تحتاج : إمَّا إلى فعلين مضارعين تجزم لفظهما[5] مباشرة إن كانا معربين ، ومحلَّهما إن كانا مبنيين .

---

(١) أما « إذا » و « كيفما » و « لو » فالصحيح اعتبار الثلاثة أدوات غير جازمة (كما يجىء عند الكلام فى النوع الثالث الخاص بها ص ٤٤٠) . وهناك أدوات « الشرط الامتناعى » (مثل : لولا — لوما — لو فى بعض حالاتها ...) فهذه أدوات لا تجزم ، وإنما تقتصر على ربط أمر بآخر ، وتعليق الثانى على الأول تعليقاً خاصاً سيجىء بيانه فى مكانه المناسب — ص ٤٩١ و ٥١٢ و ...

(٢) « إن » الحرفية أنواع متعددة ، يشار إلى أهمها فى « ب » من ص ٤٣٢ وأضعفها الشرطية غير الجازمة .

(٣) وكل الأدوات التى تجزم فعلين لا تدخل إلا على الفعل ظاهراً أو مقدراً ، — كما سيجىء فى رقم ٢ من ص ٤٢٥ — وفى بيانها وبيان الأسماء والحروف منها يقول ابن مالك :

واجْزِمْ بإنْ ، ومَنْ ، ومَا ، ومهما أىٍّ ، متى ، أيَّان ، أين ، إذ ما
وحيثما ، أنَّى ، وحرفٌ « إذْ ما » « كإنْ » وباقى الأدواتِ أسْمَا

أسما ، أى : أسماء .

(٤) أما التى تختلف فيها فتجىء فى ص ٤٢٧ .

(٥) فأداة الشرط — فى الرأى الذى يجب الاقتصار عليه — هى الجازمة لفعل الشرط ، ولفعل الجواب إن كان الجواب فعلا ، ولجملة الجواب إن كان الجواب جملة ، لا فعلا وحده . . لكن هل يجوز أن يكون الجواب مضارعاً مرفوعاً مباشرة ؟ الجواب فى ص ٤٧٤ . وما الذى يجزمه إن وقع بعد أداة الشرط : « لم » الجازمة ؟ الجواب فى ص ٤١٤ .

وأولهما : يسمى : « فعل الشرط »(١) . وثانيهما يسمى : « جواب الشرط وجزاءه »(١)
وإما إلى فعلين ماضيين(٢) ، يحُلان محل المضارعَين ، وتجزمهما الأداة محلا(٣) .
وإما إلى فعلين مختلفين ، تجزم لفظ المضارع(٤) منهما ، وتجزم محل الماضي . وإما
إلى جملة اسمية ، تحل محل المضارع الثاني ، وتجزمها الأداة محلا(٣) . ولا يمكن
أن يتحل محل الأول شيء ؛ لأن الأول لابد أن يكون فعلا مضارعًا ، أو ماضيا .

ومهما كانت صيغة فعل الشرط أو جوابه فإن زمنهما لابد أن يتخلص للمستقبل
المحض بسبب وجود أداة الشرط الجازمة(٥) ، بالرغم من أن صورتهما أو صورة

(١ و ١) سمى فعل شرط ، لأن المتكلم يعتبر تحقق مدلوله ووقوع معناه - شرط لتحقق مدلول الجواب ووقوع معناه ، ولا يمكن - عنده - أن يتحقق معنى الجواب ويحصل إلا بعد تحقق معنى الشرط وحصوله ، إذ لا يتحقق المشروط إلا بعد تحقق شرطه ؛ سواء أكان الشرط سبباً فى وجود الجواب والجزاء ، نحو : إن تطلع الشمس يختف الليل ، أم غير سبب ؛ نحو : إن كان النهار موجوداً كانت الشمس طالعة . فوجود النهار ليس سبباً فى طلوع الشمس ، وإنما هو ملزوم ، والجواب لازم له ؛ ولهذا يقولون : إن الشرط ملزوم دائماً والجزاء لازم ؛ سواء أكان الشرط سبباً أم غير سبب .

وما تقدم يوضح لنا الفرق الكبير بين « ما ومن » الشرطيتين ، الواقعتين مبتدأ ، والموصولتين الواقعتين مبتدأ كذلك ؛ فالموصولتان ليس فيهما تعليق شيء على آخر ، وإنما يدلان على مجرد الإخبار المطلق ، ولا يجزمان . بخلاف الشرطيتين ؛ فلابد فيهما من التعليق والجزم معاً (انظر ص ٤٢٨ وهامشها رقم ٢) . ويقول ابن الحاجب أيضاً : إن الجزاء قسمان ؛ أحدهما : يكون مضمونه مسبباً عن مضمون الشرط نحو : إن تجئنى أكرمك . والثانى لا يكون مضمونه مسبباً عن مضمون الشرط ، وإنما يكون الإخبار به هو المسبب عن الشرط ، نحو : إن تكرمنى فقد أكرمتك أمس . والمعنى : إن اعتددت على بإكرامك إياى فأنا أعتد أيضاً عليك بإكرامى إياك . فالإكرام بالأمس ليس مسبباً عن الإكرام فى المستقبل ، وإنما الحديث والإخبار عن إكرام الأمس هو المسبب عن إكرام المستقبل .

(انظر رقم ١ من هامش الصفحة الآتية . ثم آخر صفحة ٤٣٤ وما بعدها ، ورقم ٣ من هامش ص ٤٥٤ حيث تعليلات أخرى نافعة ، ومهمة) .

هذا وقد سبق شرح معنى الجواب والجزاء تفصيلا فى النواصب عند الكلام على « إذن » ص ٣٠٨ ، وعلى فاء السببية الجوابية ص ٣٥٢ .

(٢) هل يتعين أن يكون فعل الشرط ماضياً إذا كان الجواب محذوفاً ؟ الأحسن أن يكون الرد : « لا » ؛ طبقاً للبيان الآتى فى ص ٤٥٣ وما بعدها .

(٣ و ٣) لأن لفظ الماضى لا يجزم ، وإنما يكون فى محل جزم ، ومثله الجملة الاسمية والفعلية . - انظر رقم ٦ من ص ٤٥٦ ثم رقم ٢ من ص ٤٦٨ - .

(٤) قد يرفع المضارع الواقع جواباً بمراعاة التفصيل الذى فى ص ٤٧٥ .

(٥) لأن أداة الشرط الجازمة علامة قاطعة على استقبال الفعل بعدها ، أى : تخليص زمنه للمستقبل =

أحدهما قد تكون ــ أحيانًا ــ غير فعل مضارع ، إذ من المقرر أن أداة الشرط الجازمة تجعل زمن شرطها وجوابها مستقبلا خالصا[1] ومن المقرر كذلك أنّ تَحَقُّق الجواب ووقوعه متوقف على تحقق الشرط ووقوعه ، ومعلّق عليه[2] ؛ فإذا حصل الشرط حصل ما تعلق عليه، وهو: الجواب. لا فرق فى هذا بين أن تكون الأداة مقتصرة فى معناها على التعليق ــ مثل : « إنْ » ــ أم متضمنة معه معنى آخر : كالزمانية ، أو المكانية ، أو غيرهما مما يتضمنه بعض الأدوات الأخرى (وسنعرفه[3] بعد ، كما نعرف المراد من التعليق وما يقوم مقامه ، وتفصيل الكلام فيه) .

فمثال جزمها المضارعَين لفظًا قول الشاعر لأديب ليس من أقاربه :

إنْ يَفترقْ نَسَبٌ يُؤلفْ بيننا   أدب أقمناه مقام الوالدِ

وقول الآخر :

رُدّوا السيوف إلى الأغماد واتّئدوا   من يُشعلْ الحرب يُصبحْ من ضحاياها

ومثال جزمها الماضيين جزْمًا محليًّا[4] قول الشاعر فى حساده :

صُمٌّ إذا سمعوا خيراً ذُكِرتُ به   وإن ذُكِرتُ بسوء عندهم أَذِنُوا[5]

= المحض، سواء أكان الفعل ماضياً، أم مضارعاً . لهذا ــ كما سيجىء فى رقم ٩ من ص ٤٤٧ ــ لا يصح فى الجملة الشرطية أن تكون حالا بعد تلك الأداة ؛ لأن الحال لا يصح أن تسبقه علامة استقبال . ومن ثم قالوا فى مثل : « لأمدحن المخلص إن حضر وإن غاب » . إن الجملة الشرطية وقعت هنا حالا مع أنها إنشائية مشتملة على علامة استقبال هى : « إن » ــ لأنها جملة شرطية لفظاً لا معنى ؛ إذ التقدير : لأمدحنه على كل حال ... (وقد سبق بيان هذا فى باب الحال جـ ٢ م ٨٤ ص ٣١١) .

(١) قد تشتمل إحدى الجملتين على كلمة صريحة الدلالة على المضى الحقيقى ؛ كالمثال الذى سبق فى أول هامش الصفحة السابقة ، وهو : إن تكرمنى فقد أكرمتك أمس . وفى هذه الصورة يتعين أن يكون المراد الإخبار فى المستقبل على الوجه الذى سلف . ومثله : إن أكرمتنى أمس فأنا أكرمك غداً ، أى : إن تتحدث عما وقع من إكرامك إياى بالأمس فأنا أكرمك غداً . وفى هاتين الصورتين دقة توجب اليقظة والتنبه ؛ كى لا يقع الخطأ فى استعمالها على الوجه الصحيح الذى يؤدى إلى اعتبار الشرط والجواب فيهما مستقبلا كغيرها .

(٢) سبق توضيح هذا مفصلا فى رقم ١ من هامش ص ٤٢٢ .

(٣) فى ص ٤٢٧ .

(٤) مع ملاحظة ما يأتى فى رقم ٢ من ص ٤٦٨ خاصاً بالماضى الواقع جواباً.

(٥) استمعوا له بإعجاب. ومن أمثلة الماضيين أيضاً قولهم : « من نَمّ لك نَمّ عليك ». إذ المراد: من يَنُمّ لك ينم عليك ، والنميمة : الوشاية ونقل الكلام بين الناس للإيقاع والإفساد بينهم .

وقول شوقى :

وإنما الأمم الأخلاق ما بقيت فإن تولّت مَضَوْا فى إثْرها قُدُمَا

ومثال جزمها فعلين مختلفين قول الآخر فى حُسَّاده[1] :

إن يَعلمُوا الخير أخفَوْه ، وإن علموا شرًّا أذاعوا ، وإن لم يَعلموا كَذَبوا

ومثال جزمها الجملة الاسمية التى تحل محل الثانى جزمًا محليًّا — قول الشاعر :

إن كنت عن خير الأنام سائلاَ فخيرُهم أكثرُهم فضائلاَ

ويسمى فعل الشرط مع مرفوعه[2] : « الجملة الشرطية » . ولابد أن تتقدم على « الجملة الفعلية » أو « الاسمية » الواقعة جوابًا للشرط ، والتى تسمى : جملة جواب الشرط » ، أو : « الجملة الجوابية للشرط »[3] .

---

(١) سيذكر البيت التالى لمناسبة أخرى فى ص ٤٥٦ .

(٢) مرفوعه هو : الفاعل ، أو نائبه . . .

(٣) وفى عمل تلك الأدوات الشرطية ، وما تتفق فيه جميعاً يقول ابن مالك :

فِعلين يقتضين شرطٌ قُدِّمَا يتلو الجزاءُ ، وجواباً وُسِمَا

قدما — أصله : قُدِّم ، والألف زائدة للشعر . ومثله : « وسما » ؛ أصله : « وسم » والألف زائدة للشعر . (فعلين) مفعول به للفعل : « اجزم » فى البيت الأسبق بهامش ص ٤٢١ .

يريد : اجزم فعلين بكل أداة ، مع ملاحظة أن جزمها الفعلين معاً هو الأصل الغالب . وقد تجزم فعلا واحداً وبعده جملة محتومة . والذى لا بد أن يكون فعلا وأن يكون مجزوماً لفظاً أو محلا هو : « فعل الشرط » . أما الجواب فقد يكون فعلا أو جملة .

(يقتضين) هذه الجملة الفعلية صفة لفعلين ، والرابط محذوف ، والأصل : يقتضيهما .

ثم بين أن فعل الشرط هو المتقدم منهما . و « يتلوالجزاءُ » أى : يتلوه ويجىء بعده الجزاءُ . يريد : يقع بعده الفعل الذى يكون فى صدر جملة الجزاء إن كانت فعلية . (وجواباً وسما) أى : وسم جزاء ، بمعنى : أنه سمى جزاء . ويسمى فعل الجزاء لوقوعه فى صدر الجملة الجزائية — كما سبق — ثم بين نوع الفعلين فقال :

وماضِيينِ ، أوْ مُضارِعيْنِ تُلْفِيهما ، أوْ مُتخالِفَيْنِ

ولهذا البيت إشارة فى هامش ص ٤٧٣ — ثم أردف هذا بيتاً آخر سيجىء شرحه فى المكان الأنسب (ص ٤٧٦) . قال :

وبعد مَاض رفعُك الجزا حَسَنْ ورفعُهُ بعد مضارع وَهَنْ

أى : ضعيف .

ومما سبق يتبين أن الشرط لابد أن يكون فعلا[1] فقط ، ولايصح أن يكون جملة . أما الجواب فقد يكون فعلا فقط ، وقد يكون جملة ، وفى الحالتين يجب تأخيره عن الشرط .

ولكل من الجملة الشرطية والجوابية أحكام سنعرفها[2] .

٢ — أدوات الشرط الجازمة لاتدخل على الأسماء[3] ، وإنما تحتاج إلى مضارعَيْن ، أو إلى ما يحل محلهما ، أو محل أحدهما ، كما عرفنا[4] . فإذا وقع بعدها اسم — والغالب أن تكون الأداة هى « إنْ ، أو إذا » — وجب تقْدير فعل مناسب يفصل بينهما ؛ بحيث تكون الأداة داخلة على الفعل المقدر . لا على الاسم الظاهر[5] . ومن الأمثلة : إنْ امرؤٌ أثنَى عليك بما فعلت فقد كافأك — إنْ جائع عاجز وُجد فمَن حوله آثمون إن لم يطعموه — وقول الشاعر :

إذا أنت أكرمت الكريم ملَكْتَه ... وإن أنت أكرمت اللئيم تمَرّدا

وقول الآخر :

إذا أنت لم تَعرفْ لنفسك حقها ... هوانًا بها كانت على الناس أهْوَنا

والتقدير : إن أثنى امرؤ أثنى عليك . . . — إن وُجد جائع عاجز وُجد . . . — إذا أكرمتَ أكرمتَ ... وإن أكرمتَ أكرمتَ . . . — وإذا لم تعرف لم تعرفْ . . . والأصل فى هذا التقدير وأشباهه أن الفعل قد حذف وحده بعد أداة الشرط ، وبقِى فاعله . فإن كان الفاعل اسمًا ظاهراً قُدّر قبله فعل مناسب له ؛ وإن كان ضميراً مرفوعًا متصلا كالتّاء — (ويدخل فى حكم المتصل ، الضميرُ المرفوع المستتر ، كالضمير « هى » المستتر ، إذا كان فاعلا لمضارع للغائبة) — وجب الإتيان بضمير مرفوع بارز منفصل ؛ ليحل محل المتصل الذى لا يمكن أن

---

(١) سواء أكان ماضيا أم مضارعا ؛ وليس هناك حالة تستلزم أن يكون فعل الشرط ماضيا فقط ، وما يقال من وجوب مضيه حين يكون الجواب محذوفاً مدفوع بما سيجىء فى ص ٤٥٣ .

(٢) فى ص ٤٤٤ .

(٣) لهذا إشارة فى رقم ٣ من هامش ص ٤٢١ .

(٤) فى ص ٤٢٢ .

(٥) انظر رقم ٧ من ص ٤٤٦ . وقد سبق فى الجزء الثانى (ص ١٠٦ م ٦٩ باب : الاشتغال) بيان حكم هذا الاسم ، وتفصيل إعرابه ، وتأييد النحاة بأدلة قوية فى تقدير الفعل ، وأن هذا الاسم الذى بعد الأداة ليس مبتدأ .

ينفصل من فعله ، وليقوم مقامه فى إعرابه وفى معناه ، وهو : « أنت »[١]. . .

٣ – لأداة الشرط الصدارة فى جملتيها ؛ فلا يصح أن يسبقها شيء من جملة الشرط ، ولا من جملة الجواب ، ولا من متعلقاتهما[٢] ، إلا فى صورة واحدة ، ستجيء[٣] . وكذلك لا يجوز أن تكون أداة الشرط معمولة لعامل قبلها ، إلا إذا كانت الأداة الشرطية اسمًا ، والعامل السابق عليها حرف جر ، أو مضافاً ؛ نحو : إلى (من تذهبْ أذهبْ) ، (وعند من تجلسْ أجلسْ) . ويصح أن يسبقها حرف عطف ، أو استدراك ، أو نحوهما مما يقتضيه المعنى ؛ بشرط ألا يخرجها عن الصدارة فى جملتيها . ومن الأمثلة قول الشاعر :

ولا أتمنى الشرَّ ، والشرُّ تاركى ... ولكنْ متى أُحملْ على الشر أركبِ[٤]

ولا يصح – فى الرأى الأغلب – أن تقع أداة الشرط الجازمة أو غير الجازمة بعد : « هل » الاستفهامية ، لكن يصح وقوعها بعد همزة الاستفهام[٥] دون باقى أدواته .

٤ – لا يصح حذف أداة الشرط فى الرأى الأرجح الذى يجب الاقتصار عليه .

٥ – لا تدخل « إنْ الشرطية » – ولا غيرها من الأدوات الشرطية – على « لا الناهية » فإذا دخلت عليها أداة منها تغير معنى «لا الناهية» وحكمها ؛ فتصير حرف نفى ؛ بعد أن كانت حرف نهى ، وتصير مهملة[٦] بعد أن كانت جازمة .

---

(١) انظر هامش رقم ٥ من الصفحة السابقة .

(٢) لكن لا مانع أن يسبقها عامل يحتاج إلى إحدى الجملتين لتكون معمولا له ، كالمبتدأ الذى يحتاج إلى الخبر فى مثل : (المرءإن يَجْبُنْ يعش مرذولا .) فهى فى هذه الصورة فى صدر جملتيها أيضاً ؛ إذ لم يتقدم عليها شيء منهما ، ولا من توابعهما ؛ لأن المبتدأ – ونحوه – ليس معمولا لشيء منهما فهو فى صدر جملة اسمية غير جملتيها .

(٣) فى رقم ٣ من ص ٤٥٠ وهى التى يكون فيها جواب الشرط مضارعاً مرفوعاً – كما يحصل أحياناً – فيصح فى معموله أن يتقدم على الأداة ؛ نحو : طعامَنا إن تزرنا تأكل ، بنصب كلمة : « طعام » باعتبارها مفعولا للمضارع : تأكل . طبقاً للبيان الآتى .

(٤) الأصل : أركبْ ، بالجزم . وحرك بالكسر لأجل الشعر .

(٥) ستجيء إشارة لهذا ، فى رقم ١٠ من ص ٤٤٧ وأنه منقول عن الصبان ج ٤ أول باب الجوازم ، عند قول ابن مالك : « فعلين يقتضين شرط قدما . . » ثم انظر رقم ٥ من هامش ص ٤٥٠ ، لأهمية واتصاله بما هنا .

(٦) أى : لا تعمل شيئاً فى الفعل بعدها .

المسألة ١٥٥ :

الأمور التي تختلف فيها الأدوات الشرطية الجازمة

الأمور التي تختلف فيها متعددة النواحي[١] ؛ منها : الاختلاف فى ناحية الاسمية والحرفية ، (وليس فيها أفعال) ، وفى ناحية اتصالها بـ « ما » الزائدة وعدم اتصالها ، وفى ناحية معناها ، وفى ناحية إعرابها .

(ا) فى ناحية الاسميّة والحرفية : منها الأسماء باتفاق ؛ وهى : (مَنْ — متى — أىّ — أين — أيان — أنّى — حيثما) .

ومنها اسم على الأرجح ، وهو : « مهما » بدليل عودة الضمير عليه مذكراً ، والضمير لا يعود إلا على اسم ؛ مثل قوله تعالى عن قوم موسى : (وقالوا مَهْما تأتنا به من آية لِتَسْحَرَنا بها فما نحن لك بمؤمنين) .

ومنها الحرف باتفاق ، وهو : « إنْ » ، ومنها الحرف على الأرجح ؛ وهو : « إذ ما »[٢] .

(ب) وفى ناحية اتصالها بما الزائدة — منها : ما لا يَجْزِم إلا بعد اتصاله بما الزائدة ، وهو : « حيث ، وإذ » ؛ فلا بد أن يقال فيهما عند الجزم بهما : « حيثما » ، « إذ ما » .
ومنها ما يمتنع اتصاله بها عند استخدامه أداة شرط جازمة ، وهو ؛ مَنْ — ما — مهما — أنّى .
ومنها ما يجوز فيه الأمران ، وهو : إنْ — أىّ — متى — أين — ويزاد عليها — أيان — فى الرأى الأصح .

(حـ) وفى ناحية اختلاف المعنى — مع اتفاقها جميعاً فى تعليق وقوع الجواب

---

(١) من هذه النواحى ثلاثة هنا (ا ، ب ، حـ) والرابعة : « د » فى ص ٤٣٨ ؛ أما الأمور التى تتفق فيها فقد سبقت فى ص ٤٢١ .

(٢) غير الأرجح يعتبرها ظرف زمان بمعنى : « متى » . فإذا قلنا : « إذ ما تستمعْ الموسيق تهدأ نفسك » كان المعنى على الرأى الأرجح : إن تستمع . . . وعلى الرأى الآخر : متى تستمع ...

على وقوع الشرط عند عدم المانع (١) . — :

١ — منها : ما وضع فى أصله للدلالة على شىء يعقل — غالباً — فإذا تضمن معه معنى الشرط — صار أداة شرطية ، للعاقل ، جازمة . والغالب أيضاً أنه لا يدل بذاته على زمن، وهو : «مَنْ» (٢)، كقوله تعالى : (من يعملْ سوءاً يُجزَ بِهِ . ولا يَجدْ له من دون الله وليًّا ولا نصيراً) . وقول الشاعر يمدح قوماً :

من تَلْقَ منهم تَقُلْ لاقيتُ سيدهمْ — مثلُ النجوم التى يَسْرى بها السَّارى

٢ — ومنها ما وضع فى أصله للدلالة على شىء لا يعقل — غالبًا — فإذا تضمن معه معنى الشرط صار أداة شرطيَّة لغير العاقل ، جازمة . والغالب أنه لايدل بذاته على زمن . وهو «ما» (٢) ، و«مهْما» . كقوله تعالى : (وما تفعلوا من خير

---

(١) من الموانع ما سيجىء بيانه — فى ص ٤٣٤ رقم ٤ — عند الكلام على أنواع «إنْ» فى «ب» .

(٢ و ٢) وللنحاة رأى دونوه فى باب «الموصول» : ملخصه :

ا — أن «مَنْ» للعاقل ؛ كالتى فى قولهم : (من يُقَصِّرْ فى التَّوَقِّى والحذر ، يُعرِضْ نفسه للخطر .) وتستعمل فى غيره مجازاً — سواء أكان المجاز علاقته التشبيه فيكون استعارة ، أم كانت علاقته شيئاً آخر غير التشبيه فيكون مجازاً مرسلا . . . ، كقول الشاعر :

أَسِربَ القطا هل من يُعِير جناحَه ؟ — لعَلِّى إلى مَنْ قد هَوِيت أطير

وقول الآخر :

ألاَ عِمْ صباحاً أيُّها الطللُ البالى — وهل يَعِمَنْ من كان فى العُصُر الخالى

ومن المجاز تغليبه على غير العاقل عند اختلاطه معه ؛ نحو : (ولله يسجدُ من فى السموات ومن فى الأرض) ، أو اقترانه به فى عموم فُصِّل بمَنْ ؛ نحو قوله تعالى : (واللهُ خلقَ ، كلَّ دابةٍ من ماء؛ فنهم من يمشى على بطنه ، ومنهم من يمشى على رجلين ، ومنهم من يمشى على أربع . .) لاقترانه بالعاقل المندرج تحت قوله : «كل دابة» .

ب — سبق فى باب : «الموصول» (ج ١ م ٢٦ ص٣٤٩ عند الكلام على : «مَن» الموصولة») أن كلمة : «مَنَ» مطلقاً — موصولة وغير موصولة — هى من الكلمات التى لفظها مفرد مذكر ، ولكن معناها قد يخالف لفظها ، ولهذا يصح أن يعود الضمير عليها مفرداً مذكراً ؛ مراعاة لفظها — وهو الأكثر — ويصح مراعاة المعنى المراد ، وهو كثير . فن الأول قوله تعالى فى المشركين : (ومنهم مَن يؤْمن به ، ومنهم من لا يؤمن به) ومن الثانى قوله تعالى فيهم : (ومنهم مَن يستمعون إليك . . .) وقد اجتمع الأمران فى قوله تعالى : (بلَى ، من أسلمَ ، وجهه لله وهو مُحسنٌ فله أجرُه عند ربه ولا خوفٌ عليهم ولا هم يحزنون . .) — راجع الموضع السالف حيث البيان الشامل والأمثلة المتعددة . —

وأما : «ما فإنها لغير العاقل؛ كقوله تعالى : (ما عندكم ينْفَدُ) وتستعمل قليلا فى العاقل إذا —

يعلمْه الله) ، وقوله تعالى : (وما تُقدّموا لأنفسكم من خير تجدوه عند الله هو خيْراً وأعظم أجراً) ، وقول الشاعر :

= اختلط بغيره ؛ كقوله تعالى: (يسبح لله ما فى السموات وما فى الأرض ...) وتستعمل فى صفات العاقل؛ نحو : تزوجوا ما طاب من النساء ، وامتاز بالفضل . وتستعمل فى المبهم ؛ كأن ترى شبحاً من بعد ، فتقول : تعالَ وشاهدْ ما أرى.

(راجع الأشمونى والصبان فى بابى الموصول ، والجوازم . وقد وفينا الكلام على « من وما» الموصولتين فى ج ١ ص ٢٤٧ م ٢٦) .

ويرتضى بعض النحاة أن يقال : « مَنْ» العالم ، بدلا من العاقل ؛ لأن الله يوصف بأنه عالم ولا يقال له عاقل . ولم يتمسك بهذا فريق آخر ...، وإذا لم تتضمن « من » و « ما » معنى الشرط فليستا بشرطيتين، فقد تكونان موصولتين ، أو استفهاميتين ... أو ... أو ... (انظر آخر الهامش رقم ١ من ص ٤٢٢)

ويرى أكثر النحاة أن الشرطيتين مبهمتان من ناحية الزمن ، بمعنى : أنهما لا يدلان على زمن معين معروف البداية والمقدار ، يربط الجواب بالشرط ؛ فكل واحدة منهما لا تدل بذاتها على وقت محدد لهذا الربط ؛ ففى مثل : من يحسنْ إلى أشكرْ له ... أو : ما تزرعْ تحصدْ ...لا تدل « من » على مبدأ زمن الشكر ، ولا على تحديد مدته ، أو توقيتها ، ومثلها : «ما» فإنها لا تدل على مبدأ زمن الحصد ، ولا على تحديد مدته ، أو توقيتها .

وقال فريق آخر : إن كل واحدة منهما قد تفيد – أحياناً – مع الشرط الزمن المؤقت المعين من غيرْ أن تعتبر ولا أن تعرب بسببه ظرف زمان – وكل هذا بشرط وجود قرينة تدل على الزمن؛ مثل ؛ من يلْمس ناراً تُحرقْه ، أى : مدة لمسه النار تحرقه ، وقول الشاعر يمدح :

نزور فتى يعطى على الحمد ماله ... ومن يُعطِ أثمانَ المحامد يُحمَد...

أى : يحمد مدة إعطائه أثمان المحامد . وقول الشاعر :

فما تَحْيَ لا تُسأمْ حياةً ، وإن تَمتْ ... فلا خيرَ فى الدنيا ولا العيش أجمعا

أى : مدة حياتك لا تُسأم الحياة . . . وقول الشاعر :

نبئتُ أن أبا شُتَيْم يدَّعى ... مهما يَعِشْ يَسمعْ بما لم يسمعِ

وأمثلة أخرى متعددة يؤيدون بها رأيهم ، وتشهد بصحته وقوته . أما الكثرة فتؤول تلك الشواهد تأويلا لا داعى له ، ولا فائدة منه إلا الرغبة فى اطراد قاعدتهم ، بل إنهم يتركون بعض الشواهد بغير تأويل ؛ إذ لا يجدون لها تأويلا مقبولا، ويحكمون عليها بالشذوذ . وخير من هذا التكلف الأخذ برأى الأقلية هنا ، مع مراعاة ضوابطه وتفصيلاته السالفة .

ملاحظة : فى المرجع السابق (ج ١ م ٢٦ هامش ص ٤٢٨ وهو المرجع المذكور فى : « ب » السالفة) – أن « ما » مثل « من » – كما فى الصبان – لفظها مفرد مذكر ، ومعناها قد يكون غير ذلك فيجوز فى الضمير العائد عليها مراعاة لفظها أو معناها .

ومهما تَكُنْ عند امرئٍ مِنْ خليقةٍ(١) وإن خالها(٢) تخفى على الناس تُعْلَمِ (٣)

٣ – ومنها ما وضع فى أصله للزمان المجرد(٤) ؛ فإذا تضمن معه معنى الشرط جَزَم ؛ وهو : (« متى » و « أيّان »(٥) ؛ فكلاهما ظرف زمان جازم . ومن الأمثلة قول الشاعر فى الورد :

متى تَزُرْهُ تلْقَ من عَرْفه(٦) ما شئت من طيب ومن عِطْرِ

وقال الآخر يصف عظيماً :

متى ما(٧) يقُلْ لا يُخالِفِ القولَ فعلُهُ سريع إلى الخيراتِ غيرُ قَطُوبِ(٨)

وقول الآخر يفتخر :

أيّان نُؤمِنْك تأمَنْ غيرنا ، وإذا لم تُدرك الأمن منا لم تَزَلْ حذِرا

ولا أهمية للرأى الذى يجيز إهمال : « متى » الشرطية فيجعلها شرطية غير جازمة ؛ لأنه رأى تُعْوِزه الشواهد المتعددة ، والحجة القوية .

٤ – ومنها ما وضع فى أصله للمكان – غالباً – فإذا تضمن معه معنى الشرط صار أداة شرطية للمكان ، جازمة ، وهو : (أين – حيثما – أنَّى) (٩) كقوله تعالى:

---

(١) عادة وخُلُق . (٢) ظنها .

(٣) يستدل بعض النحاة بهذا البيت على أن : « مهما » حرف ؛ إذ لا محل لها من الإعراب ، ولم يعد عليها ضمير . وردوا كلامه بأنها : إما خبر للفعل الناقص « تكن » ، و « خليقة » اسمه ، و « من » زائدة – وإما مبتدأ . واسم « تكن » ضمير يعود على « مهما » ، و « عند امرئ » خبر « تكن » . وكل ما سبق هو على اعتبار « تكن » ناقصة ، أما على اعتبارها – تامة – ف « مهما » مبتدأ ، والضمير المستتر فى الفعل « تكن » هو فاعله ، و « عند امرئ » ظرف لغو ، متعلق بالفعل « تكن » التام . و « من » بيان « لمهما » على وجهى اعتباره مبتدأ .

(٤) الذى لا دلالة معه على استقبال أو غيره . فإذا صار للشرط جعل زمن فعله وجوابه مستقبلا .

(٥) ويصح زيادة : « ما » فى آخرها – كما سبق فى ص ٤٢٧ . –

(٦) رائحته .

(٧) « ما » زائدة . – طبقاً لما سبق فى : ب من ص ٤٢٧ . –

(٨) القطوب : العابس .

(٩) لا يصح زيادة « ما » بعد « أنى » الشرطية ، ولا يصح – فى الأرجح – حذفها من آخر : « حيث » الشرطية ، ويجوز الأمران مع : « أين » – وقد تقدم كل هذا فى ب من ص ٤٢٧ .

(وضرب الله مثلاً رجُلين ، أحدُهما أبْكَمُ ، لايَقْدرُ على شيء وهو كَلٌّ[1] على مَوْلاه ، أينَما يُوجهْهُ لايأتِ بخير ؛ هل يستوى هو ومن يأمرُ بالعدل . . .) ، وقولهم : أين[2] ينزلْ العدل يتبعْه الأمن والرخاء . وقولهم : حيثما تجدْ صديقاً وفيًّا تجدْ كنزاً نفيسًا . وقول الشاعر :

خليلىّ ،أنّى تقصِدانىَ تقصِدا ... أخًا غير ما يرضيكُما لا يحاولُ

٥ — ومنها المضاف الذى يصلح للأمور الأربعة السالفة ؛ فيكون للعاقل أو لغيره ، ، وللزمان ، أو للمكان ؛ تبعًا للمضاف إليه فى ذلك كله ، فأداة الشرط مضافة ، وتدل على أحد المعانى السالفة على حسب دلالة المضاف إليه ، وهى : « أىّ » . فمثالها للعاقل : أىُّ إنسانٍ تستقمْ خُطتُه تأتلفْ حوله القلوب . ومثالها لغير العاقل : أىُّ عملٍ صالح تُمَارِسْهُ أمارسْ نظيره . وللزمان : أىَّ يومٍ تسافرْ أسافرْ معك . وللمكان : أىَّ بقعةٍ جميلة تقصِدْ أقصِدْ . وفى كل تلك الحالات يصح زيادة « ما » فى آخرها .

٦ — ومنها : ما يختص إما بالأمر المتيقَّن منه أو المظنون[3] . ولكن الأول هو الأغلب — ، وهو : « إذا » الشرطية .

وإما بالمشكوك فيه[4] أوبالمستحيل ، وهو باقى الأدوات الشرطية . ومن المستحيل قوله تعالى : (قل إن كان للرحمن ولد فأنا أول العابدين) ، وأما نحو قوله تعالى : (وما جعلْنا لبشر من قَبلك الخُلْد ، أفإن مِتَّ فهم الخالدون) ،

---

(١) حمل ثقيل .

(٢) « أين » هنا شرطية ، ولو لم يتصل بآخرها « ما» الزائدة ، لأن هذا الاتصال وعدمه سيان معها — كما سبق هنا فى رقم ٩ من الهامش السالف ، وكما فى ص ٤٢٧ — ، ومن أمثلة عدم الاتصال قول الشاعر :

أينَ تَصرفْ بنا العُداة تجدْنا ... نصرفُ العِيس نحوها للتلاقى

(٣) أى : المرجح حصوله وتحققه .

(٤) الذى يتساوى فيه توقع الحصول وعدم التوقع .

فلتنزيله منزلة المشكوك فيه ؛ لإبهام زمن الموت[1] . . . .

والقرائن وحدها هى التى تعين اليقين ، أو الظن ، أو الشك ، أو الاستحالة . . مع الدلالة على الشرطية فى كل حالة .

٧ — ومنها ما وضع — فى الأكثر — لتعليق الجواب على الشرط تعليقاً مجرداً يراد منه الدلالة على وقوع الجواب وتحققه ، بوقوع الشرط وتحققه ، من غير دلالة على زمان ، أو مكان ، أو عاقل ، أو غير عاقل ؛ وهو : « إنْ »[2] و« إذ ما »[2] مع دلالتهما على الشك أو الاستحالة — كدلالة الأدوات الشرطية الأخرى عليهما ، غير « إذا » — كما سبقت الإشارة فى الأمر السادس — فمثال « إن » قوله تعالى : (وإنْ تُبْدُوا ما فى أنفسكم أو تُخْفُوه يُحاسِبْكمْ به اللهُ) وقولهم : المرء إن يَجْبُنْ يعشْ مرذولا ، ومثال « إذما » قول الشاعر :

وإنك إذ ما تأتِ ما أنت آمِرٌ ... بهِ تُلْفِ من إياهُ تأمر آتيا

• • •

(١) راجع « الخضرى » — (ﺟ ٢ باب : الإضافة ، عند الكلام على : « إذا » — وقد سبقت الإشارة لهذا فى ﺟ ٢ ص ٢٦٠ م ٧٩ — باب : « الظرف » . وهناك البيان التام عن « إذا الشرطية الظرفية » ، من ناحية عدم لدلالتها على التكرار ، وعدم إفادتها الشمول والتعميم ، وتجردها للظرفية المحضة ، وبعض أوجه الاختلاف بينها وبين « إن الشرطية » وغيرها من أدوات الشرط الجازمة . .

(٢ و ٢) لا بد للجزم « بإذ » من زيادة « ما » فى آخرها . أما زيادتها بعد « إن » الشرطية فجائزة — كما تقدم فى : ب من ص ٤٢٧ — (وانظر أول ص ٤٣٤) .

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

(ا) هل يقترن جواب « إنْ الشرطية » باللام ؟

الإجابة عن هذا فى رقم ٣ من هامش ص ٤٥٧ وفى رقم ٩ من ص ٤٦٣ .

(ب) « إنْ » أنواع كثيرة ، منها :

١ — « إنْ ، الزائدة » . وتسمى : « الوصْلية » ؛ أى : الزائدة لوصل الكلام بعضه ببعض ، وتقوية معناه ؛ فلا تعمل شيئًا ، ويمكن الاستغناء عنها[1] ما لم يمنع وزن الشعر . ويكثر هذا الوصل حين تتوسط بين « ما » النافية وما دخلت عليه من جملة فعلية أو اسمية ، كقول الشاعر يصف وجه غادة :

ما — إنْ — رأيت ولاسمعت بمثله ... دُرًّا يعود من الحياء عقيقا

وقول الآخر يذم قومًا :

بنِى غُدانَةَ ، ما — إنْ — أنتمو ذهب ... ولا صريفٌ[2] ، ولكن أنتمُ الخزفُ

وقد تزاد بعد « ما المصدرية » كقول الشاعر :

ورجّ الفتى للخير ما إنْ رأيتَهُ ... على السّنّ خيراً لايزال يزيد

وبعد « ما الموصولة » كقول الشاعر :

يُرجّى المرءُ ما إنْ لايراهُ ... وتَعرضُ دون أدْناه الخطوب

وبعد « ألا » التى للاستفتاح ؛ كقول الآخر :

ألاَ إنْ سَرَى[3] ليلِى فبتّ كئيبًا ... أحاذرُ أن تنأى النوى بغَضُوبَا[4]

---

(١) جاء فى حاشية ياسين على التصريح أول باب : «المعرب والمبنى» (جـ١) بشأن « إن » الوصلية : أهى لمجرد الوصل والربط فلا جواب لها ؛ لا فى اللفظ ولا فى التقدير ، أم هى مع ذلك شرطية فيقدر جوابها ؟ أم هى شرطية ولكن لا جواب لها ؟

ثم قال : إن للسعد فيها كلاماً مضطرباً بينته فى حواشى المختصر ، فى بحث تقييد المسند بالشرط .

(٢) فضة خالصة .

(٣) نسبة السُّرى إلى الليل مجاز عقلى .

(٤) غضوب : اسم امرأة .

. . . .

. . . .

ويكثر وقوع «ما» الزائدة بعد «إن» الشرطية فتدغم فيها النون نطقًا وكتابة ؛ كقوله تعالى في الوالدين : (إمَّا يَبْلُغَنَّ عندكَ الكِبَرَ أحدُهُما أو كِلاهما فلا تَقُلْ لهما أفّ ...) ، وقوله تعالى : (فإمَّا تَثْقَفَنَّهم[1] في الحربِ فشَرِّدْ بِهِم مَن خَلْفَهم . . .) وتسمى في هذه الصورة : « إنْ ، المؤكَّدة بما » .

٢ — ومنها : « إنْ ، المخففة من الثقيلة » ، و« إنْ » النافية الناسخة ، وقد سبقتا في النواسخ ج ١ ، ومعهما « إنْ » النافية التي لا تعمل .

٣ — ومنها : « إنْ ، الشرطية التي لا تجزم » . وهذه أضعف الأنواع ، وأقلها دورانًا في فصيح الكلام . ومن الواجب إغفال أكثر حالاتها[2] . ، وعدم استعمالها إلا في بعض الصور .

٤ — ومنها : ما اختلف النحاة في نوعه اختلافًا مرهقًا — نذكره ؛ لأنه لا يخلو من فائدة — وهو « إنْ » في مثل : الحريص — وإنْ كثر ماله — بخيل . فقيل : وصلية[3] ، والواو للحال ، أي : الحريص بخيل ، والحال أنه كثر ماله[4] . وقيل شرطية ، حذف جوابها . لوجود ما يدل عليه ، والواو للعطف على جملة مقدرة ، أي : إن لم يكثر ماله وإن كثر فهو بخيل . لكن ليس المراد بالشرط في الجملة حقيقة التعليق ؛ لأنه لا تعليق حقيقيًا على الشيء ونقيضه معا ؛ لما في ذلك من المنافاة العقلية ؛ إذ كيف يحدث الجواب الذي هو بمثابة المسبَّب عن الشرط حين يوجد الشرط وحين يُعدم ؟ وبعبارة أوضح : كيف يُنتج الشرط — وهو بمثابة السبب — نتيجة واحدة لا تختلف باختلاف وجوده وعدمه ؟

من أجل ذلك قيل إن معنى « إنْ » في الجملة السالفة هو : « التعميم » « لا » « التعليق » . ويقولون : إن المحذوف أحيانًا قد يكون الواو هي والمعطوف — لا

---

(١) تجدنَّهم .

(٢) إلا ما كان منها دالا على تفصيل من غير أن يجزم ، وسيجيء في رقم ٥ من ص ٤٣٦ .

(٣) انظر رقم ١ من هامش الصفحة السابقة .

(٤) ومن الأساليب الفاسدة التي تتردد في كلام المولدين قولهم : فلان وإن كثر ماله لكنه بخيل — أو : إلا أنه بخيل . . وقد سبق الكلام على هذه الأساليب في الموضع المناسب (ج ١ م ٣٣ ص ٤٥٠ و ٤٥٠) وأن بعض النحاة المتأخرين حاول تأويل ذلك الأسلوب تأويلا يصححه ، ولكنه لم ينجح .

. . . .

. . . .

المعطوف عليه — كقوله تعالى : (فَذَكِّرْ إنْ نفعَتِ الذِّكْرى) ، أى : وإن لم تنفع . وقيل « إنْ » فى هذا المثال بمعنى : « قد » كما قيل إنها تكون بمعنى « إذْ » التعليلية (أى : تبين علة ما قبلها) فى قوله تعالى : (واتقوا الله إن كنتم مؤمنين) ، وفى قوله تعالى : (لَتَدْخُلُنَّ المسجدَ الحرام إنْ شاء اللهُ آمنين) ، وقوله عليه السلام للموتى المؤمنين الأبرار : « وإنا — إن شاء الله بكم لاحقون . . . » .

وحجة القائلين بأنها بمعنى « إذ » التعليلية : أن التعليق غير صحيح فى الأمثلة المذكورة ؛ لأن التعليق يقتضى ترتب أمر على أمر ؛ فالأمر الثانى (المسبَّب) يكون غير متحقق ولا حاصل وقت الكلام . إذ لو كان متحققاً حاصلا وقت الكلام لم يكن هناك معنى للتعليق . فى حين : الإيمان وعدمه فى الآية الأولى معلوم قطعا لله الذى لا يخفى عليه شىء مما كان ، أو هو كائن ، أو سيكون فى المستقبل ، فهو محقق الوجود وقت الكلام . وكذلك مشيئته فى الآية الثانية معلومة له حين أخبرهم بدخول المسجد الحرام إن شاء الله . وكذلك الحديث فإن الرسول عليه السلام : يعلم مشيئة الله التى تقضى بأن كل فرد لابد أن يموت ، ويلحق السابق ، ولا ينجو من ذلك أحد . فلا مجال للتعليق فى الأمثلة السالفة وأشباهها ، إذ ليس فيها مجهول يُنْتَظر حصوله ومعرفته .

وأجيبَ هنا بأن كلمة : « إنْ » قد يؤتى بها للشرط المحقَّق ؛ لنكتة بلاغية ؛ كالتهييج فى الآية ، كما يقول الوالد لابنه : إن كنت ابنى فافعل كذا . وكتعليم الناس التأدب والحيطة عندما يخبرون عن أعمالهم المستقبلة ، وأمورهم المقبلة ، وكالتبرك كما فى الحديث (أى : سنلحق بكم فيصيبنا الخير والبركة من جواركم) .. وهكذا ...[1]

وقيل : كل شىء يقع فيه التردد عادة بين الناس ويدْخله الشك عندهم ، يجوز تعليقه « بإنْ » ؛ سواء أكان معلوماً للسامع ، أو للمتكلم ، أم غير معلوم ؛ وسواء أكان التعليق من الله أم من غيره . . .[1]

وبانضمام هذه الاعتراضات والرد عليها إلى ما سبق من نظائرها فى بعض نواحى الكتاب[2] يمكن الوقوف على الغرض من الجواب فى كثير من الأساليب الناصعة

(١ و ١) راجع حاشية الصبان — فى الجوازم — عند الكلام على : « إنْ » وحاشية السيوطى على المغنى .

(٢) كالتى فى رقم ١ من هامش ص ٤٢٢ ، ورقم ٣ من هامش ٤٥٤ .

. . . .
. . . .

البليغة ، التى لا يكون الجواب فيها مترتبًا وقوعه على الشرط .

٥ — ومن أنواع « إنْ » الشرطية نوع يسمى : « إنْ[1] » التفصيلية »، وملخص الكلام عليها : أن «المبدَل منه » قد يكون اسم شرط متضمناً معنى حرف الشرط : « إنْ » من غير ذكر صريح لهذا الحرف[2] . فإذا اقتضى الأمر بدلا يُفَصِّل مجمل اسم الشرط المبدَل منه ظهر مع البدل حرف الشرط : «إنْ» ليوافق البدلُ المبدل منه فى تأدية المعنى . بشرط ألا يظهر حرف الشرط مع المبدل منه ، وبشرط ألا تعمل « إنْ » شيئًا مطلقًا ، ولا تجلب معنى إلا إفادة التفصيل .

واسم الشرط الذى يتضمن المتبوع قد يكون للعاقل أو غيره ، وللزمان أو المكان . فمثال الشرط للعاقل : من يجاملْنى إنْ صديقٌ وإنْ عدو أجاملْه . فكلمة : « صديق » بدل تفصيل من كلمة : « مَن » الشرطية . و « إن » الشرطية الظاهرة فى الكلام ليس لها من الشرط إلا اسمها ؛ فلا تجزم ولا تعمل شيئاً ؛ وإنما تفيد مجرد التفصيل — كما قلنا » — .

ومثال الشرط لغير العاقل : ما تقرأْ إنْ جيداً وإنْ رديئًا تتأثرْ به نفسك . فكلمة : « جيداً » بدل من كلمة : « ما »، و « إنْ » المذكورة فى الجملة لا أثر لها إلا فى إفادة التفصيل . ومثال الشرط الدال على الزمان : متى تزرْنى إن غدا وإنْ بعد غد أسعدْ بلقائك . فكلمة : « غدا » بدل من : « متى » وكلمة « إنْ » للتفصيل . ومثال الشرط الدال على المكان : حيثما تجلسْ إنْ فوق الكرسى ، وإن فوق الأريكة — تجدْ راحة . فكلمة : « فوق » بدل من : « حيثما » وكلمة : « إن» للتفصيل .

وإنما قرن البدل فى كل ما سبق بالحرف « إنْ » ليكون موافقًا للمتبوع الذى يتضمن هذا الحرف من غير أن يذكر معه صريحًا .

---

(١) سبقت الإشارة إليها فى باب : « البدل » — ج ٣ ص ٤٩٧ م ١٢٥ —

(٢) لأن من يقول : (من يجاملْنى أجاملْه) يريد: إن يجاملْنى صديق، أجاملْه، وإن يجاملْنى عدو أجاملْه ، وإن يجاملنى محمد أجاملْه ، أو محمود ، أو . . . فكلمة « من » وهى لفظة واحدة يتضمن هذا كله .

. . . .

. . . .

هذا ملخص ما يقال فى الموضع السالف ـ[1] . . .

٦ ـ ومنها : « إنْ النافية الناسخة » التى تعمل عمل « ليس » بالتفصيل السابق عند الكلام عليها فى الجزء الأول[2] . وقد اجتمعت إن الشرطية والنافية فى الآية التالية التى يتجه فيها الخطاب للرسول عليه السلام بشأن الكفار : (فإنْ أعرضُوا فما أرسلناك عليهم حفيظا ، إنْ عليك إلا البلاغ . . .)

(حـ) قد تدخل : « إن » الشرطية على : « لم » الجازمة فى مثل : إنْ لم تحسنْ إلى المحتاج فلا تمنعْ عنه الإحسان . وقول الشاعر :

فإن لم تجد قولا سديداً تقوله فصمتُك عن غير السَّداد سديد

ـ وقد سبق الكلام على هذا ، وإعرابه[3] .

وكذلك تدخل على الحرف : « لا » فتدغَم فيه النون ، ولا تظهر فى النطق ولا فى الكتابة ، إذ يصير الحرفان : « إلاّ » بوضع « شـدّة » فوق « لا » ، رمزاً للنون المدغمة[4] ، كقول الشاعر :

إلاّ يكنْ ذنب فعدلك واسعُ أو كان لى ذنب ففضلك أوسعُ

والأصل بغير الإدغام : « إنْ لا » .

وقد تدخل على « لا » الناهية فتفقد دلالتها على النهى ، وتصير للنفى[5] .

* * *

---

(١) راجع التصريح والأشمونى فى آخر باب « البدل » .

(٢) م ٤٨ ص ٦٠٤ .

(٣) فى رقم ١ ص ٤١٤ . . . عند الكلام على : « لم » .

(٤) طبقاً للبيان الذى سبق فى رقم ٢ من هامش ص ٣٩٢ .

(٥) طبقاً للحالة الثالثة التى فى ص ٣٨٧ وفى « ا » من ص ٣٩٨ .

(د) وفى ناحية إعرابها[1] : ممّا كان منها حرف شرط فلا محل له من الإعراب ، وما كان اسم شرط[2] فيراعى فى إعرابه ما يأتى :

١ ــ إن كان اسم الشرط الجازم (أى : أداة الشرط الاسمية) بعد حرف جر أومضاف فهى مجرورة بالحرف أو بالمضاف ، نحو : (عَمَّن تتعلمْ أتعلمْ ، وعما تسألْ أسألْ) . (وكتابُ من تقرأ أقرأ ، وصفحةُ ما تكتبْ أكتبْ) .

ولا تكاد أداة الشرط الاسمية تُجَرّ فى غير هاتين الحالتين[3] . . .

٢ ــ إن كانت الأداة ظرفًا للزمان ــ غير « إذا الظرفية » ــ أو للمكان ، وفعل الشرط بعدها غير ناسخ ــ فهى ظرف لفعل الشرط[4] ؛ نحو : متى يُقبلْ فصل الربيع يعتدلْ جوّنا ، وأنّى يعتدلْ يزدَدْ النشاط . فإن كان فعل الشرط ناسخاً فهى ــ غالباً ــ ظرف لخبر فعل الناسخ ، نحو : أينما تكنْ تصَادفْ عملا يناسبك ، وأينما تكنْ تجدْ لعملك تقديراً . فأينما ظرف متعلق بمحذوف خبر « تكُنْ » .

وإنما كانت الأداة هنا ظرفاً للخبر لا لفعل الشرط . لأن فعل الشرط الناسخ إن احتاج إلى اسم فالظرف لا يصلُح له ، (إذ الظرف لا يكون مبتدأ ولا اسم ناسخ) . . . وإن كان الناسخ غير محتاج لاسم فالظرف لا يتعلق بالناسخ ولا يكون معمولا له ــ فى أشهر الآراء ــ .

٣ ــ إن دلت الأداة على حدَث محض (أى : على معنى مجرد خالص) . فهى مفعول مطلق لفعل الشرط ؛ مثل : أىَّ إخلاص تُقدمْ لبلدك تُحمَدْ عليه .

٤ ــ إن لم تدل على الحدث المحض وإنما دلت على ذات وكان فعل الشرط بعدها لازماً أو ناسخاً فهى مبتدأ[5] ، مثل : من يهاجرْ فى سبيل الله أهاجرْ معه . وقول الشاعر :

---

(١) هذه هى الناحية الرابعة : (د) وقد سبقتها ثلاث (ا ، ب ، حـ) فى ص ٤٢٧ .

(٢) ومثله فى الإعراب ما كان اسم استفهام متجرداً للاستفهام المحض ، ولا شأن له بالشرط .

(٣) كما سبق فى رقم ٣ من ص ٤٢٦ وفى « ب » من هامش ص ٤٥١ .

(٤) انظر رقم ٢ من هامش ص ٤٤٠ حيث الكلام على « إذا » الظرفية وإعرابها .

(٥) خبره جملة الشرط، وفيها ضمير الأداة . وقيل جملة جواب الشرط، وقيل جملتا الفعل والجواب معاً . وسيجىء ما ارتضوه فى هذه المسألة بعد التحرير والتحقيق (فى رقم ٥ من هامش ص ٤٤٥) وأنه الجملة الشرطية .

ومن تكن العلياءُ همةَ نفسه فكل الذى يلقاه فيها مُحَبَّبُ

وكذلك إن كان فعل الشرط متعدياً ومفعوله أجنبى منها، من يعملْ سوءاً يُجْزَبِه .

فإن كان فعل الشرط متعديًا مسلّطًا على الأداة نفسها فهى مفعوله ، مثل : وما تفعلوا من خير يُوَفَّ إليكم[1] ، ومن تَنْصُرْ أنصرْه

وإن كان مسلطًا على ضميرها أو على مُلابس الضمير فاشتغال[2] ، نحو: من يصاحبْه علىّ أصاحبْه ، أو من يصاحبْ أخاه علىّ أصاحبْه ، فيجوز فى الأداة وهى : « من » – مثلا – أن تكون مبتدأ ، وأن تكون مفعولا لفعل محذوف يفسره فعل الشرط .

فالعامل فى كل الأدوات الشرطية الاسمية هو فعل الشرط ، إلا إن كانت أداة الشرط هى « إذا »[3] ، أو كان فعل الشرط ناسخًا ؛ فيكون الجواب هو العامل فى « إذا » . وخبر الناسخ هو العامل فى الظرف .

وإنما كان العامل هو فعل الشرط – بشرط ألا يكون ناسخًا وألا تكون الأداة « إذا » لأن الجواب مع متعلقاته مؤخّر وجوبًا عن فعل الشرط ، فلا يعمل فى المتقدم على فعل الشرط . ولأن الجواب قد يقترن « بالفاء » أو «إذا » الفجائية فى بعض الحالات . وما بعد هذين الحرفين لا يعمل فيا قبلهما . وكان هذا مغتفراً فى « إذا » لأنها – فى الرأى الشائع – مضافة لشرطها فلا يصلح للعمل فيها ؛ إذ المضاف إليه لا يعمل فى المضاف .

* * *

---

(١) ومثل قول الشاعر :

ما تصنعْ اليوم من خير تجدْه غداً الخير والشر مِثقالٌ بمثقالِ

(٢) سبق بابه كاملا فى ج ٢ ص ١٠٦ م ٦٩ .

(٣) انظر ما يختص بها فى رقم ٢ من هامش الصفحة التالية .

المسألة ١٥٦ :

النوع الثالث الذى يقع الخلاف فى اعتباره جازماً

وأظهَرُ أدواته ثلاث ؛ هى : (إذا[1] — كيْف — لو . . .) ولم يقتصر الخلاف على أنها تجزم، أوْ لا تجزم؛ وإنما امتد إلى ميدان جزمها ؛ أهو النثر والشعر أم الشعر فقط ؟ وإلى شروط جزمها . . . وصفوةُ كلامهم ما يلى :

إذا : ظرف زمان مستقبل[2] وهى شرطية فى أكثر استعمالاتها ، ولكن

---

(١) سبق بيان موجز عن معناها فى رقم ٦ من ص ٤٣١ . أما البيان الكامل عنها فموضوعه مدون فى رقم ٥ من هامش تلك الصفحة ، ولبعض أنواعها بيان فى ج ٣ م ٩٤ ص ٩٢ — باب : الإضافة .

(٢) يفضل المحققون هذا التعبير ، على التعبير الشائع ؛ وهو : « ظرف لما يستقبل من الزمان » ؛ لما يوهمه التعبير الشائع من أن « إذا » ظرف زمان ، ومظروفه هو ما يستقبل من الزمان ، فالظرف والمظروف شىء واحد ، وهذا لا يكون . ثم قالوا : إن التعبير الشائع قد يُقبل إما على اعتبار اللام زائدة ، وإما على اعتبارها مع مجرورها متعلقين بكون خاص محذوف — وحذف الكون الخاص قليل — والتقدير : ظرف موضوع لما يستقبل من الزمان ... أما التعبير الأول فلا حذف فيه ولا تقدير ...

(راجع المغنى فى الكلام على : « إذا ») .

ودلالة : « إذا » على الشرطية غريب عند النحاة ؛ لأن « إذا » ظرف زمان مستقبل، والزمان المستقبل لا بد أن يجىء ويتحقق معه ما يقع فيه من أحداث . وكل هذا مقطوع به . مع أن الشرط المقتضى للجزم لا يكون فى أمور محققة الوقوع ، وإنما يكون فيما يحتمل الوقوع وعدمه . ومن أجل ذلك رفض أكثر النحاة الجزم بها مطلقاً (أى : فى النثر ، وفى الشعر) وحجته — على قوتها— مدفوعة بالنصوص الصريحة المأثورة التى وردت فيها جازمة . لكنها نصوص نادرة لا تكفى للمحاكاة والقياس ، وبعضها لا يساير إلا لغات ضعيفة . فمن الخير الأخذ بالرأى الذى يبيح أن تجزم فى الشعر وحده ؛ لا لأن النصوص الشعرية المجزومة بها كثيرة تكفى للمحاكاة والقياس ، ولكن لأن الشعر محل التساهل فى مثل هذا ، ويباح فيه ما لا يباح فى النثر فيمنح الشاعر هذه الرخصة ؛ ليستخدمها متى شاء ، ولو لم يكن مضطراً لاستخدامها . جاء فى « مجالس ثعلب — ج ٢ ص ٩١ من القسم الأول — ما نصه :

(قولك : إذا تزرْنى أزُرْك — يجوز فى الشعر . وأنشد :

وإذا نطاوعْ أمر سادتنا لا يثننا بخْلٌ ولا جُبُن) . اهـ

والمضارع : « يثنِ » مجزوم بحذف الياء من آخره ؛ لأنه جواب « إذا » .

وإذا كانت ظرفاً جازماً فهل تكون مضافة ؟ وما العامل فيها ؟ رأيان . فالقائل بإضافتها للجملة الشرطية بعدها يرى العامل فيها هو الجواب —كالشائع الآن— والقائل بامتناع إضافتها للجملة الشرطية بعدها يرى =

الجزم بها مقصور على الشعر وحده ، ومن الأمثلة المأثورة به[1] قول الشاعر :

استغنِ — ما أغناك ربك — بالغنى وإذا تصبْك خصاصة فتحمّلِ ...

(أو : فتجمّل ؛ أى : اظهر أمام الناس بالأجمل والأحسن الذى يناسب الرجال المتجلدين) وقول الآخر :

ترفعُ لى خِندِفٌ[2] ، واللهُ يرفعُ لى ناراً إذا خمدتْ نيرانُهُمْ تقِدِ[3]

ومن الأمثلة النثرية التى لا يقاس عليها ؛ لندرتها : قوله عليه السلام : « إذا أخذتما مضاجعكما تكبّرا أربعًا وثلاثين » . وقيل إن هذا الحديث قد يكون بلغة من يحذف النون من آخر الأفعال الخمسة مطلقا ، (أى : بغير نصب ولاجزم ولاغيرهما ، وهى لغة نادرة لايصح الأخذ بها اليوم)[4] .

= العامل فيها فعل الشرط الذى يليها ، وأنها فى هذا كغيرها من أدوات الشرط حيث تكون معمولة لفعل الشرط غير الناسخ — كما سبق فى رقم ٢ من ص ٤٣٨ — ولكل أدلته الجدلية المستفيضة التى احتوتها المطولات ، ووردت خلاصتها فى : « المغنى » .

وجاء فى حاشية الخضرى (ج ٢ باب الإضافة عند الكلام على « إذا ») ما خلاصته : أنها قد تتجرد عن الشرط نحو قوله تعالى : (وإذا ما غضبوا هم يغفرون) بدليل خلو الجملة الاسمية ، (هم يغفرون) من الفاء . ومن ذلك الواقعة فى القسم ، نحوقوله تعالى: (والليل إذا يغشى) ونحو: (والنجم إذا هوى)...

وهى ظرف للمستقبل ، وقد تجيء للماضى كقوله تعالى : (وإذا رأوا تجارة أو لهواً انفضوا إليها وتركوك قائماً) لأن الآية خطاب للرسول عليه السلام فى حادثة مضت وقت نزول الآية الكريمة . وقد تكون للحال كالواقعة فى القسم عند جماعة ، بناء على أن عاملها فعل القسم وهو حالى .

ولا تخرج عن الظرفية أصلا عند الجمهور . فأما قوله عليه السلام لعائشة: (إنى لأعلم إذا كنت عنى راضية ...) فهى فيه ظرف للمفعول المحذوف ، لا مفعول كما يقع فى الوهم ، والتقدير : إنى لأعلم شأنك إذا كنت راضية . ثم قال الخضرى : وهى منصوبة بجوابها عند الأكثر ، لا بشرطها ، لأن المضاف إليه لا يعمل فى المضاف ، واقتران جوابها بالفاء أو « إذا » الفجائية لا يمنع عمله فيها ؛ لتوسعهم فى الظرف. أو يقال : محل عمل جوابها إذا لم يقترن بهما وإلا كان عاملها محذوفاً يدل عليه الجواب . ومن جعل شرطها هو العامل فيها كسائر الأدوات الشرطية قال إنها غير مضافة إليه كما أن بقية الادوات الشرطية لا تضاف إليه . واتفق الجميع أنها لا تضاف إليه إذا جزمت .

(وقد سبقت الإشارة إلى « إذا » وإلى كثير من أحكامها فى ج ٢ م ٧٩ ص ٢٢٤) .

(١) منها قول النمر بن تولب — وهو ممن أدرك الإسلام ، وأسلم :

وإذا تُصبْك خَصَاصة فارجُ الغنى وإلى الذى يُعطى الرغائبَ فارغب

(٢) اسم امرأة . (٣) الفعل مجزوم ولكن تحركت الدال بالكسر لأجل القافية .

(٤) سبق الكلام على هذه اللغة عند الكلام على الأفعال الخمسة — ج ١ م ١٤ ص ١٦٣ —

و« إذا » الشرطية كغيرها من أدوات الشرط ؛ تحتاج إلى جملة شرطية ، وأخرى جوابية ، ولا بد أن ينطبق عليهما كل الشروط والأحكام الخاصة بجملتى الشرط والجواب — ولاسيما دلالتهما الزمنية — ؛ سواء أكانت « إذا » جازمة أم غير جازمة.

وهى أيضًا مثل : « إنْ » الشرطية ؛ فى كثرة دخولها على الأسماء فى الظاهر — كما سبق[1] — أما فى الحقيقة فهما داخلان على فعل مقدر وجوباً ؛ لأن أداة الشرط لاتدخل إلا على فعل ظاهر أو مقدر ، كما عرفنا . ومن دخولها على الأسماء قوله تعالى : (إذا السماءُ انشقتْ ، وأذنتْ لربها وحُقَّتْ ، وإذا الأرضُ مُدَّت ...) والتقدير : إذا انشقت السماء انشقتْ . . . وإذا مُدَّت الأرضُ مدّتْ

ويكثر وقوع : « ما » الزائدة بعد : « إذا » ، كقول الشاعر :

إذا ما بدت ليلَى فكلِّىَ أعيُنٌ وإنْ هى ناجتنى فكلِّى مسامعُ

وقول الآخر :

ولستُ — إذا ما صاحبٌ خان عهدَهُ وعندى له سرٌّ — مذيعاً له سِرَّا

* * *

وأما : « كيف » فأصل معناها السؤال عن الحالة والهيئة (أى : عن الكيفية) ، نحو : كيف أنت ؟ كيف غرسك ؟ ولها استعمالات أخرى سبق بيانها مفصلة[2] ، منها : أن تترك الاستفهام ، وتكون أداة شرط لبيان الكيفية ، وتحتاج لجملة شرطية وأخرى جوابية ، ولكنها لا تجزم — على الأرجح — ولا بد أن ينطبق على جملتيها كل الشروط والأحكام الخاصة بجملتى الشرط والجواب[3] ، ويزاد على هذا وجوب موافقة فعل الجواب لفعل الشرط فى مادة اشتقاقه وفى المعنى ، فلا بد من هذه الموافقة[4]

---

(١) فى رقم ٢ من ص ٤٢٥ .

(٢) فى ج ١ م ٣٩ ص ٥٠٩ باب : المبتدأ والخبر .

(٣) ستجىء فى ص ٤٤٤ .

(٤) لهذا كان من الأمثلة المشكلة قوله تعالى : (وقالت اليهود يدُ اللهِ مغلولةٌ . غُلَّتْ أيديهم ، ولُعنوا بما قالوا . بلْ يداه مبسوطتان ، يُنفق كيف يشاء ...) وقوله تعالى : (هو الذى يُصوِّركم فى الأرحام كيف يشاء) فجوابهما محذوف يدل عليه ما قبله وليس بين فعل الشرط والجواب المشاركة اللفظية والمعنوية المطلوبتان معاً . وقد دُفع الاعتراض بأن : كيف ليست شرطية هنا ، أو بأن المقصود بالمشاركة ما يكون فى غير المشيئة والإرادة — كما جاء فى حاشية الصبان فى هذا الموضع من الباب — .

لفظًا ومعنى ؛ نحو : كيف تمشى أمشى ، وكيف يتكلمُ الحاذق أتكلمُ . وقديتصل بآخرها : « ما » الزائدة فلا يتغير من أحكامها شيء ؛ كقول الشاعر :

ما الناس إلا مع الدنيا وصاحبِها   فكيفما انقلبت يوماً به انقلبوا

* * *

وأما « لو » الشرطية فخير الآراء أنها لا تجزم مطلقًا[1] ؛ لا فى النثر ولا فى الشعر . وسيجيء لها باب خاص يحوى أحكامها المختلفة[2] .

---

(١) والأمثلة التى استشهدوا بها للدلالة على جزمها أمثلة قليلة جداً لا تكفى للقياس عليها . ومع قلتها تحتمل أموراً تخرجها عن صلاحية الاستشهاد بها — وهى مدونة فى الأشمونى وحاشيته وفى غيره من المطولات — ومنها :

تامتْ فُؤادَكَ لو يحزنْكَ ما صنعت   إحدى نساء بنى ذُهْلِ بنِ شيبانا

وقولهم فى وصف حصان :

لو يشأْ طار به ذو مَيْعـة   لاحقُ الآطال ، نَهْدٌ ، ذو خصل

(به : براكبه — ميعة : نشاط — الآطال : جمع إطل ، بكسر الطاء أو سكونها ، مع كسر الهمزة فى الصورتين ، بمعنى: الخاصرة — نهد : ضخم جسيم — خصل : جمع خُصلة ، وهى الكتلة من الشعر) . والشاهد فى الفعل المضارع « يشأ » المجزوم بالحرف « لو » .

والاستشهاد بهذا المضارع لا يتحقق إلا إذا كان أصله هو : « يشا » ، وماضيه « شا » ثم تصير ألفه همزة ساكنة فى بعض اللغات واللهجات التى تقول : العأْلم ، والخأْتم ، فى العالم والخاتم .

— راجع الصبان ، ج ٤ باب الجوازم ، عند الكلام على الأدوات التى تجزم فعلين —

« ملاحظة » : من الأساليب الصحيحة التى لها نظائر مأثورة أن يقال : أكرمْ الأصدقاء ولو تَمَرّسًا المخلصون . بمعنى : ولا سيما المخلصون (بجزم المضارع ...) . ومثلها : ولا تَمَرّسًا المخلصون . وبيان هذا الأسلوب وإعرابه مفصل عند الكلام على : « لا سيما » فى ج ١ باب : الموصول م ٢٨ ص ٢٨٧ ، وله إشارة هنا فى « ب » من ص ٤١٢ وفى رقم ٢ من هامش ص ٤٩٤ .

(٢) فى ص ٤٩١ .

المسألة ١٥٧ :

الأحكام الخاصة بجملة الشرط [١] ، وجملة الجواب إذا كانت الأداة شرطية جازمة ، أو: كانت الأداة الشرطية هى : « إذَا ، أو: كَيْف » [٢] . . .

أولا : أحكام الجملة الشرطية ، (ومنها حذفها ، وحذف فعلها وحده):

١ – لابد أن تكون فعلية ، ويلاحظ ما سبق [٣] ، وهو أن فعلها وحده هو الشرط ، إذ لايصح أن يكون الشرط جملة .

٢ – وجوب الترتيب بين أجزائها ، فلا يتقدم فعلها ، ولا شيء من معمولاتها على أداة الشرط . ولا يتقدم – فى الغالب – شيء من هذه المعمولات على فعل الشرط [٤] .

٣ – امتناع وقوع فعلها ماضى المعنى حقيقة ، فلا يصح إن هطل المطر أمس يشرب النبات ، وأما قوله تعالى على لسان عيسى عليه السلام: (إنْ كنتُ قلتُه فقد علمتَه . . .) فالقرائن تدل على أن المراد : إن يثبت أنى قلتُه فقد علمته . يدل على هذا سياق الكلام ، ونصه : (وإذ قال اللهُ يا عيسى بنَ مريمَ

---

(١) مما تجب ملاحظته أن الجملة الشرطية – دون الجملة الجوابية – لا يصح تسميتها جملة إلا على حسب أصلها السابق قبل دخول الأداة الشرطية عليها ، أما بعد مجيء أداة الشرط فلا تسمى جملة ، إذ لا يكون فيها حكم مستقل بالسلب أو بالإيجاب ، تنفرد به ، ويقتصر عليها ؛ فليس لها كيان مستقل ؛ فهى لهذا لا تسمى جملة ، بل لا تسمى كلاماً بحسب وضعها الجديد .

(طبقاً للبيان الكامل الخاص بهذا فى ج ١ م ١ عند الكلام على الجملة وكذا ج ١ م ٢٧ رقم ٣ من هامش ص ٣٣٧) .

(٢) تسرى الأحكام الآتية على الأداتين « إذَا » الشرطية ، و «كيف » الشرطية ، فى حالتى اعتبارهما جازمتين عند فريق ، أو غير جازمتين عند آخر . فعلى كلا الاعتبارين لا بد من خضوع هاتين الأداتين للأحكام التى ستذكر .

أما غيرهما من الأدوات الشرطية التى لا تجزم مطلقاً (كأدوات الشرط الامتناعى ، ومنها: «لولا ولوما») وكذلك الأدوات التى لا تجزم فى القول الأصح (مثل: لو ، ولمّا الحينية ، وأمّا الشرطية النائبة عن مهما) فإن لها أحكاماً خاصة بشرطها وجوابها ، مدونة فى الباب الخاص بكل أداة – وسيأتى فى ص ٤٩١ و ٥١٢ –

(٣) فى ص ٤٢٥ .

(٤) إلا فى بعض صور تكون فيها أداة الشرط معمولة لفعله . وقد سبقت فى ص ٤٣٨ .

أأنتَ قلتَ للناسِ اتَّخِذُونِي وأُمِّيَ إلٰهيْنِ من دون الله؟ قال : سبحانَك !! ما يكونُ لي أنْ أقولَ ما ليس لي بِحَقّ . إنْ كنتُ قلتُه فقد علمتَه ؛ تعلَمُ مَا فِي نَفْسِي ، ولا أعلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ ؛ إنَّكَ أنت عَلَّامُ الغُيُوبِ . . .)[1] . . .

٤ – امتناع أن يكون فعلها طلبيًّا أو جامداً ، فلا يصح : إنْ اصفحْ عن المسيء بجتنب الإساءة ، ولا : إنْ ليس الهواء هادئًا نرغبْ فيه .

٥ – امتناع أن يكون مبدوءاً بحرف تنفيس[2] ، أوبقسَم – عند كثرة النحاة – أو بشيء له الصدارة ؛ كأدوات الاستفهام فى الأغلب[3] ، والشرط . . . ، أو بحرف من حروف النفى ؛ مثل : (ما – لن – إنْ –) لكن يجوز اقترانه بـ «لم» ، أو «لا» إن كان مضارعًا واقتضى المعنى نفيه بأحدهما .

٦ – وجوب جزمه لفظاً إن كان مضارعاً ، ومحلا[4] إن كان ماضياً . وجازمُه فى الحالتين أداة الشرط – على الصحيح – بشرط أن تكون هذه الأداة الشرطية جازمة .

أما الجملة الشرطية كاملة فلا محل لها من الإعراب إلا فى حالتين :

الأولى : أن تكون أداة الشرط هى «إذا» – باعتبارها جازمة ، أو غير جازمة – فتكون ظرفًا مضافًا – فى الرأي المشهور – ، والجملة الشرطية بعدها فى محل جرّ ، هى المضاف إليه ، ومن الأمثلة قولهم : إذا انصرف الولاة عن العدل انْصرفت الرعيَّة عن الطاعة ، وتقوّضت دعائم الملك ، وأسباب السكينة والرفاهة .

الثانية : أن تكون أداة الشرط هى المبتدأ ، والجملة الشرطية هى الخبر – عند من يجعلها خبراً ، وهو الأرجح[5] – كقول الشاعر :

---

(١) انظر ما يتصل بهذا فى رقم ٥ من هامش ص ٤٢٢ وفى ١ من هامش ص ٤٢٣ .

(٢) السين ، أو : سوف . وتسمى «سوف» : حرف تسويف أيضاً .

(٣) إلا الهمزة ؛ طبقاً للحكم العاشر الآتى ٤٤٧ .

(٤) انظر رقم ٦ من ص ٤٥٦ . ويظهر أثر الإعراب المحلى فى التوابع ؛ فمثلا : إذا عطف على الماضى المجزوم محلا فعل مضارع مماثل له فى الزمن – ، جزم . وقد سبق تفصيل هذا فى بابه المناسب (جـ ٣ ص ٤٧٤ م ١٢١ باب العطف) .

(٥) وتكون من نوع الخبر الذى لا يتم المعنى بنفسه مباشرة مع المبتدأ ، وإنما يتمه بمساعدة شىء آخر يتصل به . والجملة الشرطية لا تتمه إلا بملاحظة الجملة الجوابية المترتبة عليها ، (وقد سبق بيان =

فمن يَلْقَ خيراً... يحمَدِ الناس أمره ومن يَغْوِ لايَعْدَمْ على الغيّ لائما

٧ — عدم حذفه بعد أداة شرطية مع بقاء فاعله[1] ظاهراً وبعده الفعل المفسِّر للمحذوف، إلا إن كانت أداة الشرط هى « إنْ، أو إذا » ؛ فيكثر حذفه بعد كل منهما، حتى قيل إن حذفه فى تلك الصورة بوصفها السالف واجب. ولكن بقاءه — برغم قلته — جائز[2]. ومن القليل حذفه بعد أداة غيرهما[3] إلا لضرورة الشعر.

والأحسن أن يكون المفسِّر فعلا ماضياً لفظاً ومعنى، أومعنى فقط (كالمضارع المسبوق بالحرف لم). فمن أمثلة الحذف بعد « إنْ » قوله تعالى : (وإنْ أحدٌ من المشركين استجارك فأَجِرْهُ حتى يسمعَ كلامَ اللهِ)[4]، وقولهم : إنْ أحدٌ

= هذا مفصلا فى ج ١ م ٣ أول باب : « المبتدأ والخبر » (هامش ص ٤٤٢ وما بعدها) وقيل : جملة الجواب هى الخبر وقيل هما معاً. (كما سبق فى رقم ٥ من هامش ص ٤٣٨) هذا إن كانت أداة الشرط هى المبتدأ، فإن كان المبتدأ اسماً قبلها فقد نصوا على الراجح وهو أن (المبتدأ إذا تقدم على أداة الشرط فإن اقترن ما بعدها وبعد الجملة الشرطية — « بالفاء الرابطة — أو : إذا » ، التى تغنى عنها، أو صلح لمباشرة الأداة كان هذا الذى بعدهما جواباً، والخبر محذوفاً يدل عليه الجواب المذكور، وإلا كان خبراً والجواب محذوفاً).

(راجع الخضرى فى باب « الكلام وما يتألف منه » وتعقيبه على الصبان عند بيت ابن مالك :

« والأمر إن لم يك للنون محل ... » وسبقت له إشارة موضحة (فى ج ١ م ١ بهامش ص ٦٤ وفى ص ٤٧٧). وانظر رقم ٢ من هامش ص ٤٥٧ فله ارتباط بهذه المسألة.

ولا يتغير الحكم السالف إن صار المبتدأ اسماً لناسخ مثل قول الشاعر :

إن اللئام إذا أذلَلْتهم صلَحوا على الهوان وإن أكرمتهم فسدوا

(١) أو نائبه. هذا إن كان الفعل تاماً، فإن كان ناقصاً (لأنه من النواسخ). لم يرفع فاعلا ولا نائب فاعل، وإنما يرفع اسماً. فالمراد ما يرفعه الفعل من فاعل أو غيره...

(٢) لتعدد النصوص الواردة به والتى لا تحتاج إلى تأويل.

(٣) سبقت إشارة لهذا فى ص ٤٢٥ وتفصيل المسألة فى ج ٢ باب « الاشتغال » وملخصها : أن الاشتغال بعد أدوات الشرط، والتحضيض، والاستفهام بغير الهمزة لا يقع إلا فى الشعر للضرورة. أما فى النثر فلا يقع بعد تلك الأدوات إلا صريح الفعل. ويستثنى من أدوات الشرط ثلاثة يقع بعدها الاشتغال بمعناه العام (الذى يشمل الاسم السابق المرفوع) نظماً ونثراً :

أولها : أدوات الشرط التى لا تجزم ؛ مثل : إذا، ولو.

ثانيها : « إن » الشرطية مع وجوب أن يكون الفعل المفسر ماضياً لفظاً ومعنى، أو معنى فقط.

ثالثها : أمّا — راجع البيان الخاص بهذا فى الموضع السابق.

(٤) يتردد على ألسنة بعض المتسرعين الاعتراض على حذف هذا الفعل، وعلى إعراب الاسم المرفوع بعد : إن، وإذا، فاعلا — كالأسماء المرفوعة فى الأمثلة المذكورة. قائلين : لم لا تكون هذه الأسماء مبتدأ، =

نال ما يستحق فاغبِطْه ، وإنْ أحدٌ نال ما لا يستحق فترقبْ أنْ تسلبَه الأيام ما نال . وقول أحد الخلفاء لقائد جيشه المنتصر : اتقوا الله فى الأسرى ؛ عامِلوهم برفق ، وانزلوا معهم على حكم الدِّين » . وإنْ فتيةٌ منهم أضلَّهم الهوى فاهدوهم سواء الصراط ، وإنْ شيوخٌ استبدَّ بهم ما ألِفوه فترفقوا بهم إلى حين ، وإنْ نساءٌ لم يستأمن من الفزع ، فأدخلوا السكينة على قلوبهن . . .

ومن أمثلة الحذف بعد « إذا » الشرطية قوله تعالى فى وصف يوم القيامة : (إذا السماءُ انفطرتْ ، وإذا الكواكبُ انتثرتْ ، وإذا البحارُ فُجِّرَت ، وإذا القبورُ بُعْثِرَتْ ـ علمتْ نفسٌ ما قدَّمتْ وأخَّرتْ) ، وقول الشاعر :

إذا الملكُ الجبار صعَّر خدَّهُ مشَيْنا إليه بالسيوف نعاتبهْ

وقول الآخر :

إذا أنت عاتبت الوضيع فإنما تخُطُّ على صُحْف من الماء أحرُفا

ومن أمثلة الحذف بعد أداة شرطية غير « إنْ وإذا » والمفسر غير ماض ، قول الشاعر يصف غادة هيفاء :

صَعْدَةٌ[1] نابِتَةٌ فى حائِرٍ[2] أيْنَمَا الرِّيحُ تُمَيِّلْها تَمِلْ

٨ ـ امتناع تصدير الجملة الشرطية بالحرف : « قد » ؛ فلا يصحُّ : إن ـ قد ـ يعدلْ الراعى تسعدْ رعيته . لأن مجىء « قد » بعد فعل الشرط يقتضى[3] تحقيق وقوع فعل الشرط ، وتقريبه من الحال . مع أن فعل الشرط يقتضى احتمال أمرين ؛ وقوع معناه وعدم وقوعه ؛ كما يقتضى أن زمنه مستقبل محض[4] .

٩ ـ امتناع وقوع الجملة الشرطية حالا ـ طبقًا للبيان الذى سلف[5] ـ

١٠ ـ امتناع تصديرها[6] بأداة شرطية ، (جازمة ، أو غير جازمة) قبلها

= أو فاعلا للفعل المذكور بعدها؛ لنستريح من التقدير ؟ وقد أوضحنا ببيان كامل خطأ هذا فى ج ٢ ص ١٤٠ م ٦٩ .

(١) رمح مستو ، وقناة لا عوج فيها .

(٢) مجتمع الماء .

(٣) مراعاة للاستعمال الأغلب .

(٤) راجع شرح التصريح ج ٢ باب الجوازم عند الكلام على « لَمَّا » .

(٥) فى رقم ٥ من هامش ص ٤٢٢ .

(٦) فى الرأى الأشهر (ولهذا صلة بالحكم الخامس) .

أداة استفهام مثل : « هل » الاستفهامية. لكن لامانع أن تقع أداة الشرط بعد همزة الاستفهام[1] دون غيرها .

١١ — جواز حذف الجملة الشرطية (فعلها ومرفوعه معًا)[2] بشرط وجود قرينة تدل عليها ، وألا يذكر صريحا فى الكلام بعدها ما يفسرها . وقد يبقى بعد حذفها شىء قليل منها ؛ مثل « لا » النافية . . . وقد تبقى الأداة أو تحذف مع الجملة الشرطية المحذوفة . ومن الأمثلة قول الشاعر :

متى .. تُؤخذوا قَسْرًا[3] بظِنّة[4] عامرٍ ولا ينجُ إلا فى الصِّفَادِ[5] أسيرُ

يريد : متى توجدوا تُؤخذوا[6] . . .

ومن أمثلة حذفها مع بقاء « لا » النافية الداخلة عليها ، قول الشاعر :

فإن تُولِنِى منك الجميل فأهلُه وإلاّ فإنى عاذر وشكور

وقول الآخر :

فطلقْها فلستَ لها بكفء وإلاّ يَعْلُ مفرِقَك الحُسامُ

والأصل فيهما: وإلاّ تُولنى — وإلاّ تطلقها ؛ فحذفت الجملة الشرطية وحدها مع بقاء الأداة ، و « لا » النافية . ومثله قوله عليه السلام فى اللُّقَطة[7] . . . . فإن جاء صاحبها وإلاّ استَمتعْ بها . والأصل : فإن جاء صاحبها أخذها ، وإلاّ يجئْ فاستمتع بها . . والأصل: فإن جاء صاحبها أخذها، وإلاّ يجئْ فاستمتع بها .. ،

---

(١) فلا يصح : هل إن يشتد البرد تهاجر الطيور — فى الرأى الأشهر — ويصح : أإن يشتد ؟ . (وراجع الصبان ، جـ ٤ عند بيت ابن مالك فى أول باب : « الجوازم » :

« فعلين يقتضين شرط قدما . . . » .

وقد سبقت إشارة لهذا فى آخر رقم ٣ من ص ٤٢٦) .

(٢) مرفوع الفعل يشمل الفاعل، ونائبه واسم الناسخ، إن كان الفعل ناسخاً ، (كما سبق فى رقم ١ هامش ص ٤٤٦) . (٣) قهراً . (٤) بتهمة .

(٥) القيد ، ونحوه ، مما يقيد به الأسير ، ويربط .

(٦) هذا البيت هو من الشواهد التى تؤيد القائلين بأن الجملة الشرطية قد تحذف ولو كانت أداة الشرط غير « إنْ » ، ولا يشترطون أن تكون « إنْ » ، وعندهم شواهد نثرية ونظمية . نعم إن الحذف بعد « إنْ » هو الأكثر .

(٧) الشىء الذى يضيع من صاحبه ويجده بعض الناس فى الطريق ونحوه .

وقولهم : المرء مجزىّ بعمله ، إن خيراً فخير . . . ، أى : إن كان عمله خيراً فجزاؤه خير . فقد حذف فعل الشرط واسمه ، وبقى خبره .

وجعلوا مما يصلح لأمثلة حذف الأداة وجملة الشرط قوله تعالى يخاطب المؤمنين ، ويذكر انتصارهم على الكفار : (فَلَمْ تَقْتُلوهمْ ، ولكنّ اللهَ قتلهم) ، والأصل : إن افتخرتم بقتلهم أفلمْ تقتلوهم . . . — وقد دخلت الفاء على « لم » هنا — ومثله قوله تعالى فى المشركين : (أمْ[1] اتّخذُوا من دونه أولياءَ فالله هو الولىّ) ، التقدير : إن أرادوا الولى الحق فالله هو الولىّ الحق وحده . وقوله تعالى : (يا عبادى الذين آمنوا إن أرضى واسعةٌ ؛ فإياى فاعبدون) ، والتقدير : إن لم يتيسر أن تعبدونى فى أرض ، فإياى فى غيرها فاعبدون .

هذه هى أهم الأحكام الخاصة بالجملة الشرطية . وستجىء —[2] أحكام عامة تختص بها وبالجملة الجوابية .

* * *

ثانياً : أحكام الجملة الجوابية[3] للشرط الجازم ؛ ومنها الحذف :

١ — أن تكون فعلية . ويصحّ أن تكون اسمية مقترنة « بالفاء » الزائدة للربط ، أو « بإذا » الفجائية التى تحل محلها فى بعض الحالات للربط[4] . ومن أمثلة الفعلية قول الشاعر :

لا يذهبُ الخيرُ سُدًى ... ومن يُعِنْ يوما يُعَنْ

ومن أمثلة الاسمية قولهم : حيثما تصنعْ خيراً فالجزاء خير . وقول الشاعر :

فإن تتقوا شرًّا فمثلكمو اتّقَى ... وإن تفعلوا خيراً فمثلكمو فعَلْ

وقولهم : إن ييَسرْ المرء على سنن الهدَى إذا التوفيقُ حليفُه .

٢ — لا بد من إفادتها معنى جديداً لايفهم من جملة الشرط — كالأمثلة

---

(١) بل . . .　　(٢) فى ص ٤٧١ .

(٣) ويجوز أن تكون مثبتة ، أو منفية بالتفصيل الآتى فى ص ٤٦١ و ٤٦٧ ، وقد اجتمع الأمران فى قول الشاعر :

وَمَن يغتربْ يحسبْ عدوًّا صديقَهُ ... ومن لا يُكَرِّمْ نفسَه لا يُكَرَّمِ

(٤) وسيجىء البيان الخاص بالربط فى رقم ٨ من ص ٤٥٨ .

السالفة — ، فلا يصح : إن تسأل عن الغائب تسأل ؛ لأن هذه الجملة الجوابية بلفظها ومعناها مثل الشرطية فيهما ؛ فلا جديد فى معنى الجواب ، فإن تضمنت معنى جديداً جاز وقوعها جواباً ؛ كقوله عليه السلام : (. . . . لكل امرئٍ ما نوى ؛ فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله . . .) ، أى : فهجرته مقبولة ، أو مباركة . . . فالجملة الجوابية أفادت مراداً جديداً بالرغم مما بينها وبين الجملة الشرطية من اشتراك لفظى . . . .

٣ — وجوب تأخيرها ؛ فلا يجوز تقديمها ولا تقديم شىء من أجزائها ومعمولاتها على أداة الشرط ، ولا على الجملة الشرطية . إلا فى حالتين :

الأولى : أن يكون الجواب جملة مضارعية[1] ، مضارعها مرفوع : فيجوز تقديم معمول الجواب على الأداة ؛ بشرط مراعاة البيان والتفصيل الخاص[2] بهذا . . . نحو : خيراً إن تستمعْ تستفيدُ .

الثانية : أن يكون المعمول هو : « إذا » الشرطية عند من يعربها ظرفاً لجوابها . وكذا غيرها من الأسماء الشرطية الأخرى التى لا تكون معمولة لفعل الشرط حين يكون فعلا ناسخاً . وقد سبق[3] أيضاً بيان هذه الحالة بصورتيها .

وسوغ التقديم فى الصورة الأولى أن المضارع المرفوع ليس هو الجواب فى الحقيقة ؛ لأن الجواب محذوف[4] ، وتسمية المذكورة جواباً تساهل لوحظ فيه الأصل[5] . أما فى الصورة الثانية فلأنها أداة شرطية واجبة الصدارة .

---

(١) فى الشكل الظاهر لا فى الحقيقة ؛ إذ الحقيقة — طبقاً للمشهور — ، أن الجملة المضارعية المذكورة فى مثل هذه الصورة هى دليل الجواب ، وليست بالجواب ؛ لأنه محذوف — طبقاً للآتى هنا ، والبيان الآتى فى ص ٤٧٤ — ٤٧٥ .

(٢) وفى ص ٤٧٤ حكم المضارع المرفوع فى جواب الشرط .

(٣) فى ص ٤٣٨ وما بعدها .

(٤) وفى ص ٤٧٥ إعراب المضارع المرفوع فى جواب الشرط .

(٥) بمناسبة حذف الجواب يعرض النحاة لحالة فعل الشرط ، ولتقديم دليل الجواب عليه ، والحالات التى يتعين أن تكون فيها بعض الأدوات موصولة ، لا شرطية ، فيقولون : « إنْ تقدم على أداة الشرط شبيه بالجواب فهو — فى الأرجح — دليل الجواب ، وليس بالجواب » . وجاء فى التسهيل والهمع ما ملخصه : إذا حذف الجواب فى السعة وتقدم دليله على أداة الشرط فلا يكون فعل الشرط — فى الاصح — إلا ماضياً —

. . . .

ـلفظاً ومعنى بحسب أصله ، أو معنى فقط كالمضارع المسبوق بالحرف « لم » – مع ملاحظة ما يأتى فى الحكم الرابع – . قال سيبويه : (هذا هو الوارد من كلام العرب) .

وإذاً لا يصح عنده الأخذ بالرأى الكوفى الذى يقيس المضارع على الماضى ؛ فيجيز : (أنت كريم إنْ تصفح) ؛ لأن فى هذا قياساً لشىء على آخر يخالفه فى علة القياس وسببه . . . لكن الكوفيين – إلا الفراء – يستشهدون بأمثلة فصيحة تؤيد رأيهم وتقويه – كما سيجىء فى ص ٤٥٥ – والرأى الأول أقوى وأفصح مع صحة الثانى .

وما سبق مقصور على السعة أما فى الضرورة الشعرية فيصح حذف الجواب مطلقاً وفعل الشرط مضارع ومنه :

يُثْنى عليك وأنت أهل ثنائه ولديك – إن هو يستزدْك – مزيد

– وسيعاد ذكر البيت واسم صاحبه لمناسبة أخرى فى ص ٤٥٥ –

فإن كان فعل الشرط المسبوق بدليل الجواب غير ماض وأداة الشرط : « ما » ، أو : « من » ، أو « أىّ » – وجب فى السعة (أىْ : فى غير الضرورة الشعرية) جعلها موصولة وإعطاؤها حكم الموصول ، فتقول : أعطِ من يعطى محمداً ، وأحبّ ما يحبُّه ...– وأكرمْ أيهم يحبُّك ... ؛ برفع المضارع ، والمجىء بالعائد ، واعتبار الجملة صلة لا محل لها من الإعراب ، وصحة عمل العوامل التى قبل الموصول فيه . أما فى الضرورة فيجوز بقاء الشرطية والجزم .

وكذلك يجب جعل تلك الأدوات موصولة إذا وقعت مع جملتها مضافاً إليه ، والمضاف اسم زمان ؛ نحو : أتذكر إذ منْ يرضينا نرضيه ، لأن أسماء الزمان لا تضاف إلى جملة مصدرة « بإن الشرطية » – (كما سبق فى ج ٢ رقم ٦ م ٧٩ هامش ص ٢٣٧ وفى ج ٣ م ٩٤ ص ٦٧) – فكذا المصدرة بما تضمن معنى « إن الشرطية » كمَنْ ؛ خلافاً للزيادى حيث جوز فى هذه الصورة الجزم اختياراً . أما عند غيره فقد خرجت تلك الأدوات عن الشرطية . وصارت موصولة ينطبق عليها ما ينطبق على الموصول من أحكام ، ولا دخل لها بالشرط .

وكذلك يجب ما ذكر لهن مطلقاً – (أى : فى السعة وفى الضرورة ، سواء أكان بعدهن ماض أو مضارع) فيما يأتى :

ا – إذا تقدمتهن « هل » مباشرة ؛ لأن « هل » لا تدخل على « إنْ الشرطية » فكذا ما تضمن معنى « إن » بخلاف الهمزة ؛ فيجوز الجزم على الأصح ؛ نحو : أمنْ يُرْضِيك تُرْضِيه ؟ لدخولها على « إن » الشرطية .

ب – إذا وقعن بعد ناسخ من باب : « كان » أو : « إنّ » ؛ لأن اسم الشرط لا يعمل فيه عامل قبله إلا حرف الجر أو المضاف ؛ فإنهما قد يجران بعض أسماء الشرط (كما سبق فى ص ٤٢٦ و ٤٣٨) وغير هذين العاملين لا يعمل فيه . ومن الأمثلة : كان من يرضينا نرضيه – إنّ من يرضينا نرضيه . وأما قول الأعشى :

إنّ من يدخلْ الكنيسة يوما يلقَ فيهـــا جآذرا وظبـــاء =

٤ – امتناع حذفها إلا بشرطين :

أولهما : أن يدل دليل عليها بعد حذفها، ولا يصلح جواباً[1] ؛ ويتحقق هذا الشرط بأن يسبقها ، أو يكتنفها (أي : يحيط بها) ، أو يتأخر عنها ، ما لا يصلح جواباً ، ولكنه يدل على الجواب المحذوف[2] ؛ مثل: (أنت الشجاع إن قلت الحق فى وجه الظالم)، أو : (أنت – إن تلطفت فى القول – محبوب). فالجملة الجوابية فى المثالين محذوفة ؛ لوجود ما يدل عليها؛ وهو الجملة التى قبلها ، أو التى تحيط بها، وكلتاهما لا تصلح جوابا . والأصل : أنت الشجاع ، إن قلت الحق فى وجه الظالم

= (بجزم الفعلين : يدخلْ ويلقَ) فعلى تقدير ضمير الشأن ، أى : إنه من يدخل .

جـ – إذا وقعن بعد «ما» النافية ؛ لأن «ما» النافية لا تنفى الجملة الشرطية. نحو: ما مَنْ يرمينا نرميه.

د – إذا وقعن بعد «لكنْ» – ساكنة النون ، – أما المشددة فداخلة فى : «ب» السابقة – أو «إذا» الفجائية ، نحو : لا أذهب لمن يقاطعنى، لكنْ من يزورنى أزوره – مررت بالمحسن فإذا مَنْ يستعين به يعينه . وسبب المنع هو أن أداة الشرط (اسماً كانت أم حرفاً) لا بد أن تكون فى صدر جملة جديدة مستقلة بمعناها وبإعرابها . أما «لكن» و«إذا الفجائية» فلا بد أن يسبقهما كلام يرتبط به ما بعدهما ارتباطاً معنوياً ، بحيث يتصل المعنيان اتصالا وثيقاً .

وجاء فى حاشية الصبان أن سريان الحكم على تلك الأدوات بعد : «لكنْ وإذا» الفجائية مشروط بشرط ألا يضمر بعدها مبتدأ ، فإن أضمر بعدها مبتدأ جاز جزم المضارع ، تقول : رأيت الشريف فإذا من يزرْه يكرمْه – وعلى كريم الخلق لكن من يزرْه يُغضبْه . والتقدير فيهما : (فإذا هو من ... – لكن هو من . . .) ولم يرد لهذا الشرط ذكر فى بعض المراجع الأخرى المتداولة ، كالهمع ... ولم أجد فيما رأيت أمثلة مسموعة تؤيد الأخذ به . ولهذا يحسن إهماله ، والبعد عن التأويلات والتقديرات بغير ضرورة .

(وارجع فى كل ما سبق الهمع جـ ٢ ص ٦١ وما بعدها . وحاشية الصبان عند بدء الكلام على الأدوات التى تجزم فعلين . . .) .

(١) لأنه إذا دل عليها وهو متأخر، وكان مما يصلح جواباً أصيلا بغير ضعف وجب اعتباره الجواب مباشرة ، إذ لا داعى للحذف أو التقدير . ويوضح هذا ما سبق وما يجىء فى الصفحة التالية عند الكلام على الشرط الثانى . على أن الكوفيين يعتبرون الدليل المتقدم الذى يصلح جواباً هو الجواب الأصيل ولا مانع عندهم أن يتقدم الجواب على أداة الشرط ويخالفون البصريين فى هذا .

(٢) فالغالب أن تسبقه جملة ، أو تكتنفه ؛ (بأن يقع بين ركنيها الأساسين) . ومن أمثلة الأول الذى تسبقه جملة قول الشاعر :

لا خيل عندك تُهديها ، ولا مالُ   فلْيُسعِدْ النطق إن لم يُسعد الحالُ

وقول الآخر :

رُبَّ ليل كأنه الصبح فى الحُسْـ   ـن ، وإن كان أسود الطَّيلسانِ

فأنت الشجاع – أنت محبوب ، إن تلطفت فى القول فأنت محبوب[1] .

ومثال الدال عليها وهو متأخر لا يصلح جواباً، قوله تعالى: (وإن يُكَذِّبوك فقد كُذِّبتْ رسُلٌ من قبلك ...)، أى : فلا تحزن ؛ فقد كذبت رسل من قبلك، – كما سيجىء –[2] فالدال على الجملة الجوابية المحذوفة قد يكون قبلها، أو بعدها، أو محيطًا بها . وهو فى كل حالاته لايصلح جوابًا .

ومن أمثلة حذفها لدلالة جملة سابقة الشطرُ الأولُ من قول الشاعر :

عش وحيداً إن كنت لاتقبل العُذ ر ، وإن كنتَ لاتغفر زَلَّه

ومما يدل عليها : « جواب القسم » إذا كان القسم متقدما على أداة الشرط ، نحو : والله إن رعيتَ اليتيم ليرْعَيَنَّك الله . فالقسم محتاج لجواب ، وكذلك أداة الشرط ؛ فحُذف جواب المتأخر[3] منهما ؛ وهو الشرط ، لدلالة جواب المتقدم– وهو القسم – على المحذوف . ولهذا تعتبر اللام فى المثال داخلة على جواب القسم ؛ كدخولها عليه فى قوله تعالى : (ولئنْ سألتهم من خلقَ السَّمَوَات ، والأرضَ ، وسخَّرَ الشَّمْسَ والقَمَر–، ليقُولُنَّ اللهُ)، وفى قوله تعالى بلسان الكفار يهددون الرسل (لَئِنْ لَمْ تَنْتَهُوا لنَرْجُمَنَّكُمْ) فاللام الداخلة على أداة الشرط : (إنْ) هى علامة القسم ، واللام المتأخرة داخلة على جوابه . أما جواب الشرط فى الآيتين فحذوف : لتأخر أداة الشرط . ويدل عليه فى كل منهما جواب القسم المذكور .

ثانيهما : أن يكون فعل الشرط – فى غير الضرورة الشعرية ، وعند غير الكوفيين[4] – ماضيًا لفظًا ومعنى بحسب أصله ، أو معنى فقط ؛ كالمضارع المسبوق بالحرف : « لم » . فمثال الماضى لفظًا ومعنى : أنت عزيز إن ترفعتَ عن الدنايا ، أو أنت – إن ترفعتَ عن الدنايا – عزيز ... وقول الشاعر :

ونحن أولُو المآثرِ من قديم وإن جَحَدَتْ مآثرَنا اللئامُ ...[5] .

---

(١) انظر ما يتصل بهذا من اجتماع المبتدأ وأداة الشرط فى رقم ٥ من هامش ص ٤٤٥ .

(٢) لاحظ ما أشرنا إليه هنا من الرأى الكوفى ، وما سبق فى رقم ٥ من هامش ص ٤٥٠ .

(٣) عملا بالرأى الراجح .

(٤) سبق رأيهم فى رقم ٥ من هامش ص ٤٥٠ وسيجىء فى ص ٤٥٤ أنه مقبول .

(٥) وكذلك قول الآخر :

ولم تَزَلْ قلةُ الإنصاف قاطعةً بين الرجال وإن كانوا ذَوِى رَحِمِ

ومثال الماضي معنى لا لفظًا قول الشاعر :

لمنْ تطلبُ الدنيا إذا لم تُرِدْ بها   سرورَ مُحبٍّ أو إساءةَ مُجْرمِ ؟

فإن لم يكن فعل الشرط ماضيًا بأن كان مضارعًا لفظًا ومعنى لم يصح — في الأرجح — حذف الجملة الجوابية[1] إلا إن سد مسدها جملة أخرى بعدها[2] تدل عليها ، ولا يستقيم المعنى بجعلها هي الجواب ؛ كقوله تعالى : (وإن تجهرْ بالقول فإنه يعلَمُ السرَّ وأخفَى) ، والأصل : وإن تجهر بالقول فإنه غنيٌّ عن جهرك ، فحُذف الجواب الأصلي ، وسدَّ مسَدَّه جملة : (فإنه يعلمُ السرَّ) ، وهي جملة بعده شغلت مكانه ، ولا يستقيم المعنى على اعتبارها الجواب الحقيقي ؛ لأن الجهر بالقول لا يترتب عليه أن الله يعلم السر ؛ إذ الله يعلم السرَّ دائمًا ؛ سواءٌ أُوجِدَ جهرٌ بالقول أم لم يوجد[3] . ومثل هذه الآية قوله تعالى : (وإن يكذبُوك

(١) لاحظ ما أشرنا إليه هنا من الرأي الكوفي ، وما سبق في رقم ٥ من هامش ص ٤٥٠ .

(٢) فهي متأخرة في مكانها عن الجواب المحذوف ، وموضعها الأصلي بعده ، بالرغم من أنها تشغل مكانه ظاهراً ، لا حقيقة ؛ إذ مكانه خال في الواقع . وهي بهذا الإيضاح تعتبر صورة من صور الشرط الأول . إلا أن الصورة هنا واجبة التأخير ، وهي تسد وتغني عن الجملة الجوابية المحذوفة . لكن كيف يصح حذف الجواب مع أن فعل الشرط مضارع ؛ كما يبدو في الآيات التالية ؟ أجابوا : («أنه لما سد شيء مسده كأنه لم يحذف») — راجع حاشية الأمير على «المغني» ، ج ٢ موضوع حذف جملة جواب الشرط —

(٣) والذي دعا لهذا التقدير : أن أجل الله آت على كل حال ؛ فليس الجواب مترتباً على الشرط ، فهو كقوله تعالى : (وإنْ تَجهرْ بالقول فإنه يعلم السر ...) ومثل قوله تعالى : (وإن يُكَذِّبوك فقد كُذِّبتْ رُسُلٌ مِنْ قبلك ...) فالجواب في كل هذه الأمثلة محذوف وقد وجد ما يسد مسده ، فجاز حذفه بالرغم من أن فعل الشرط مضارع . والسبب في اعتباره محذوفاً واعتبار المذكور في مكانه ساداً مسده أن هذا المذكور ليس مترتباً على الشرط ، ولا مسبباً عنه ؛ كما هو الشائع في أغلب الأساليب — طبقاً لما أوضحناه في رقم ١ من هامش ص ٤٢٢ — .

أما على غير هذا الاعتبار فلا حذف ، والمذكور هو الجواب ؛ كما سبق بيانه (في الهامش المشار إليه) من أن الشرط ملزوم والجزاء لازم له ؛ سواء أكان الشرط سبباً أم غير سبب . وكذلك ما قاله ابن الحاجب من أن الجزاء قسمان . وقد أوضحناهما هناك . . .

ويكاد الخلاف يكون لفظياً ؛ لاتجاهه إلى مجرد التسمية ؛ أنسمي المذكور جواباً أم سادا مسد الجواب حين لا يكون مسبباً عن الشرط مباشرة ؟ ومما يلاحظ أن هذا الخلاف في التسمية مقصور على الحالة التي يكون فيها فعل الشرط مضارعاً بعده جملة ليست مسببة عنه مباشرة .

وسيجيء في ص ٤٨٠ — رقم ٤ — إشارة أخرى خاصة بأداة الشرط : «إنْ» .

فقد كُذِّبَتْ رسلٌ من قبلِك . . .) ، والأصل : وإن يكذبوك فلا تحزن ، فقد كذبت رسلٌ من قبلك[1] . ولا يصح أن تكون الجملة المذكورة هى الجواب ؛ لأنها ليست مُترتبة على ما قبلها . وكذلك قوله تعالى (من كان يرجو لقاءَ الله فإنّ أجلَ الله لآتٍ . . .) فالجواب المحذوف تقديره : فليبادر للعمل الصالح .

والكوفيون لايشترطون لحذف الجواب أن يكون فعل الشرط ماضيًا ، بل يجيزون أن يكون مضارعًا ؛ ولذا يقولون فيما سدّ مسدّه : إنه الجواب الحقيقى ، وليس بالدليل ، ولا بالسَّادّ مَسدّ الجواب ، مستدلين بأمثلة كثيرة تؤيدهم ، كالآيتين السالفتين ، وكقول الشاعر[2] :

لَئن تكُ قد ضاقت عليكم بيوتُكُم لَيعلمُ رَبّى أنّ بيتى واسعُ

فقد حذف جواب الشرط « إنْ » مع أن فعله مضارع ؛ وهو : « تَكُ » ، أما جملة « لَيعلمُ× » فهى جواب القسم الذى تدل عليه اللام الداخلة على « إنْ » ، ولا يصح — فى الراجح — أن تكون هذه الجملة جوابًا للشرط ، لأنه متأخر هنا عن القسم ، ولأن جوابه لايكون مبدوءاً باللام . وكذلك قول الشاعر :

يُثنِى عليكَ ، وأنت أهلُ ثنائه ولدَيْكَ إن هُو يَستَزِدْك مَزيدُ

والأصل : إن يستزدْك[3] — هو — يستزدْك فلديك مزيد .

والأخذ برأى الكوفيين — وإن كان ليس بالأعلى هنا — أنسب وأيسر ؛ بسبب الشواهد القوية الكثيرة التى تؤيدهم ، وبسبب ما يراه أكثر المحققين ، وهو : « أن جواب الشرط قد يكون غير مترتب على فعل الشرط » — كما أوضحناه من قبل[4] — .

ومتى اجتمع الشرطان الخاصان بالحذف صار الحذف غالبا ، وقيل إنه واجب ، والأول أنسب .

---

(١) هذا إشارة فى الصفحة السابقة ، وهامشها .

(٢) هو الكُمَيْت بن معروف من الشعراء المخضرمين — كما جاء فى هامش كتاب : « معانى القرآن » للفراء ، ص ٦٦ — .

(٣) على هذا التقدير يكون فعل الشرط مضارعاً — عندهم — ؛ بدليل تفسيره بمضارع بعده . أما غيرهم فيجعل البيت من الشواذّ . — وقد سبق البيت لمناسبة أخرى ص ٤٥١ —

(٤) فى رقم ٦ من هامش ص ٤٢١ على أن الخلاف بين الفريقين يكاد يكون لفظياً فى تسمية المذكور ؛ أهو جواب أم ساد مسده . كما قلنا فى رقم ٣ من هامش الصفحة السالفة .

هذا حكم الجملة الجوابية من ناحية حذفها حذفًا غالبًا ، أو واجبًا أما حذفها جوازاً فأشهر صوّره اثنتان :

الأولى : أن تقع جملة الشرط جواباً لسؤال ؛ نحو : أترشد الغريب ؟ فتجيب إن رأيتُه ، والتقدير : إنْ رأيتُه أرشدْه .

الثانية : أن تشعر الجملة الشرطية نفسها – دون سواها – بالجواب المحذوف ؛ كقوله تعالى يخاطب الرسول فى شأن المعارضين : (فإنْ استطعتَ أن تبتغىَ نفقًا فى الأرض أوسُلَّماً فى السماء فتأتيَهُم بآية . . . ولو شاء اللهُ لجمعهم على الهدَى) ، والتقدير : فإن استطعت ... فافعلْ .

٥ – امتناع تكرار مدلولها إذا كان مدلول الجملة الشرطية يقتضى التكرار . إلا إن اقتضى العرف التكرار ، أو قامت قرينة تدل عليه . فى مثل : إنْ أسافرْ أركبْ طائرة – لا يكون المراد أن ركوبى الطائرة يتكرر بتكرار السفر ، وإنما المراد أن سفرى سيقتضى ركوبى الطائرة مرة واحدة . فإذا تكرر السفر فقد يكون فى الطائرة أو فى غيرها ...، بخلاف قوله تعالى : (يأيها الذين آمنوا إذا قمتُم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق . . . .) ، فإن الجواب وهو : الأمر بغسل الوجوه والأيدى وغيرها مما يحتمه الوضوء يقتضى التكرار كل مرة ، لدليل شرعى آخر ؛ يوجب الوضوء قبل كل صلاة على من ليس متوضئًا .

٦ – جزم فعلها لفظاً إن كان مضارعاً ، ومحلا إن كان ماضياً[١] ؛ بشرط ألا تقترن به فى الصورتين « الفاء » أو « إذا » الفجائية – وهما لمجرد الربط طبقا ، لما سيأتى[٢] – كقول الشاعر يصف الحساد :

إن يعلموا الخير يُخفوه، وإن علموا شرًّا أذاعوا ، وإن لم يعلموا كذبوا[٣]

فالمضارع : « يُخفوا » مجزوم بحذف النون – وواو الجماعة فاعل – . والماضى : « أذاع » مبنى على الضم لمناسبة الواو فى محل جزم . ومثله الماضى : « كذبَ » ولا محل

(١) انظر رقم ٢ من « ﺟ » ص ٤٦٨ ولهذا إشارة سبقت فى ص ٤٣٢ .
(٢) فى هذه الصفحة ، والتى تليها .
(٣) تقدم هذا البيت لمناسبة أخرى فى ص ٤٢٤ .

للجملة الفعلية الماضوية فيما سبق ؛ لأن الجازم قد عمل فى محل الفعل الماضى ؛ فلا يؤثر بعد هذا فى محل الجملة[1] المشتملة على هذا الفعل .

فإن كان الجواب مقترناً « بالفاء » الرابطة ، أو « إذا » الفجائية التى تحل محلها —أحياناً— فإن الجازم يؤثر فى مجموع الجملة، لا فى الفعل وحده، ولا فى غيره من أجزائها. فتأثيره مسلّط عليها كلها مجتمعة متماسكة الأجزاء — ومن بين أجزائها : الفاء ، وإذا الفجائية — فتصيرُ الجملة كلها فى محل جزم بأداة الشرط[2] . ويظهر أثر هذا الإعراب المحلى فى توابعها — كما سلف وكما سيجىء هنا — . ولا يصح جزم الفعل.

٧ — جواز اقترانه — لداع بلاغىّ — بكلمة : « إذاً » الجوابية ؛ لتفيده توكيداً وتقوية ، بشرط أن تكون أداة الجزم ، هى : « إنْ » ؛ نحو : إن تنصرْ أهل البغى إذاً يصبْك بغيهم[3] .

---

(١) ولهذا لا يصح جزمها .

(٢) قالوا : لأنه لو وقع فى هذا الموقع فعل يقبل الجزم لجزم وعلى هذا لا يتسلط الجازم على جزء من أجزاء الجملة دون بقية أجزائها ؛ كذا فى المغنى والكشاف . لكن قال الدمامينى وأقره الشمنى : (الحق أن جملة الجواب لا محل لها مطلقاً ، إذ كل جملة لا تقع موقع المفرد لا محل لها . ولا يقال إنها واقعة هنا موقع المفرد — وهو الفعل القابل للجزم — لأنها لم تقع موقعه وحده ؛ بل موقعه مع فاعله الذى يتم به الكلام كما يتم بهذه الجملة . . .) فعلى الرأى الأول : لو كان اسم الشرط مبتدأ لكانت جملة الجواب فى نحو : (من يقم فإنى أكرمه) فى محل جزم ورفع باعتبارين؛ هما الشرطية والخبرية ؛ بناء على أن الجواب هو الخبر أيضاً ، وعلى الثانى فى محل رفع على الخبرية فقط ؛ كحالها فى نحو : من يقم أكرمه اتفاقاً ؛ لظهور أثر أداة الشرط فى المضارع الثانى .

(راجع الخضرى أول الباب) ثم الصبان أيضاً عند الكلام على ما يجزم فعلين .

ولا يخلو هذان الرأيان من غموض واضطراب ، ونوع معارضة للحكم الذى قرروه وحققوه خاصاً باجتماع المبتدأ والشرط — وقد سبق فى رقم ٤ من هامش ص ٤٣٨ وانظر رقم ١ من هامش ص ٤٤٦ وهامش ص ٤٧٥ فابتعاداً عن هذا كله ، وفراراً من اللبس — يحسن الاقتصار على الرأى الثانى عند اقتران الجواب « بالفاء » أو « إذا » ، والاستغناء عن الخبر لوجود الجواب الذى يدل عليه .

(٣) سبق إيضاح هذا فى ص ٣١٥ ، ومنه يفهم جواز دخول « اللام » على جواب «لو» وإن » الشرطيتين — وفائدة هذه اللام موضحة تفصيلا فى ص ٤٩٨ — وهامشها — وقد ورد اقتران جواب « إن » باللام فى كلام يحتج به ؛ هو قول الشاعر ابن عنمة من شعراء الأصمعيات — كما سيجىء فى ص ٤٦٣ — قال :

فإنْ يَجزَعْ عليه بنو أبيه ... لقد خُدعوا ، وفاتهموا قليل

كما اقترن جوابها باللام فى خطبة لأبى بكر رضى الله عنه — وردت فى الجزء الأول من كتاب =

٨ – وجوب اقتران الجواب – فى غير الضرورة[1] – « بالفاء » ، أو « إذا » الفجائية التى تخلفُها فى بعض المواضع الآتية[2] ، إذا كان الجواب نوعًا من الأنواع التى لاتصلح فعل شرط . وهذه « الفاء » زائدة للربط المحض الدال على

= زهر الآداب ، للحصرى ص ١٠ – جاء فيها : (يا معشر الأنصار إن شئتم أن تقولوا إنا آويناكم فى ظلال لنا ، وشاطرناكم فى أموالنا ، ونصرناكم بأنفسنا – لقلتم . . .) « إن » فى المثالين بمعنى « لو » وقد جاء فى كتاب : « شفاء الغليل » للخفاجى – ص ١٧٦ مادة « لو » ما نصه :

(إدخال اللام فى جواب « لو » ظاهر . وأما فى جواب « إنْ » فقيل إنه من خطأ المصنفين . وليس كذلك ، لأنها تُخَرّج على أنها جواب « لو » مقدرة ، والتقدير فى قولهم : « وإلا لكان كذا ... » « فلو كان كذا لكان كذا » ترقيا من مرتبة الشك إلى الجزم) . ا هـ .

ونرى أن هذا التعليل مرفوض ؛ لعدم توضيحه طريقة « التقدير » ومكانه ، والضابط الذى يحدده ، ولأن الأخذ به وحده يفتح باب الفساد والفوضى فى اللغة. وكان عليه أن يستدل بأمثلة مسموعة تؤيده ؛ ولم نره ولا غيره عرض أمثلة من فصيح الكلام تؤيد ذلك الأسلوب إلا ما نقلناه – وفيه الكفاية .

ورأيى أن ذلك الأسلوب صحيح مع قلته ،ولكن الأفضل الاكتفاءبالأكثر – انظر ما يتصل بهذا فى رقم ٩ ص ٤٦٣ – .

بقى شىء آخر ؛ مانوع اللام فى قوله تعالى فى سورة الأعراف : « وإنْ لم تغفرْ لنا وترحمْنا لنكونَنّ من الخاسرين » ؟ أهى اللام الداخلة على جواب قسم محذوف ؛ كما يصرح بهذا بعض المفسرين مجاراة الشائع بين النحاة ؟

إن صح هذا الرأى كان قائمًا على أساس من الحذف والتقدير ، والتأويل ، وكان مساويا فى قوته اللغوية الرأى الآخر الذى يجيز دخول اللام فى جواب « إن الشرطية » أحيانًا ، بل إن هذا الرأى أقوى ؛ لابتعاده عن التأويل فى القرآن من غير داع : لكن كثرة النحاة ترتضى أنها اللام الداخلة على جواب القسم ، مستندين فى هذا إلى حكم خاص من أحكام « إنْ الشرطية » ، هو : أنها إذا وقع بعدها فعل الشرط مضارعاً مجزوماً بها كان من المستقبح مجىء لام اليمين فى جوابها ؛ فلا يستحسن أن يقال ؛ إن تزرْنى لأكرمنك ؛ لأن اللام تمنع « إنْ » من العمل مع أنه ظهر عملها فى فعل الشرط .

فإن كان فعل شرطها ماضياً – ويدخل فى هذا المضارع المسبوق بلم فإن عملها الجزم فيه لا يكون ظاهراً ؛ فيجوز دخول لام اليمين فى جوابها فيصح من غير قبح أن يقال : إن زرتنى لأكرمنك. ومن الأمثلة لهذا قوله تعالى : (وإن لم تَغفرْ لنا وترحمْنا لنكونَنّ من الخاسرين). ومن الأمثلة لرفع الجواب بعد فعل الشرط الماضى قول شاعرهم :

وإن أتاه خليل يوم مَسْغَبَةٍ … يقول إلا غائبٌ مالى ولا حَرِمُ

وسيجىء هذا البيت للمناسبة فى ص٤٧٤ – ومن الأمثلة ترك لام اليمين بعد المضارع المجزوم بها فعلا للشرط قوله تعالى : « (وإلا تغفر لى وترحمنى أكن من الخاسرين) » – راجع كتاب سيبويه ج ١ ص ٤٣٦ – .

(١) انظر البيان فى « ب » من ص ٤٦٥ .

(٢) هو النوع السابع الآتى فى ص ٤٦٢ . وانظر معنى « إذا » فى رقم ٢ من هامش ص ٤٦٢ .

التعليل ؛ وليست للعطف ولا لغيره(١) ، ولا تفيد معنى إلا عقدالصلة ومجرد الربط المعنوى بين جملة الجواب وجملة الشرط ، كى لا تكون إحداهما مستقلة بمعناها عن الأخرى بعد زوال الجزم الذى كان يربط بينهما . وتعرب «الفاء» و«إذا» الفجائية مع الجملة التى بعدهما فى محل جزم جواباً للشرط ، ولايصح فى الجملة الفعلية بعدهما أن يكون الفعل وحده هوالجواب ، ولا أن يُجزَم — كما تقدم — وأشهر هذه الأنواع التى لا تصلح فعل شرط ما يأتى(٢) :

الأول : الجملة الطلبية . وتشمل الأمر ، والنهى ، والدعاء — ولو بصيغة الخبر — والاستفهام ، وغيره من بقية أنواع الطلب التى سبقت(٣) . فمثال الأمر قولهم : إذا غضبت فاسكتْ لتأمن زلل اللسان . وقول الشاعر :

إن ملكتَ النفوس فابغِ رضاها فلها ثورة ، وفيها مَضاءُ

ومثال النهى : مَن يستشرْك فلا تكتمْ(٤) عنه صادق المشورة ، ومن يستنصحْك فلا تحجبْ(٤) عنه خالص النصح(٥) . . .

ومثال الدعاء : ربّ : إن أدْعُك لما يرضيك فاستجب ، وإن أتَّجِهْ لما يغضبُك فلترشدْنى للسَّداد . ربّ ، إنهفوتُ فلا تحرمْنى المغفرة ، وإن ضلِلْت فلا تتركْنى ضالا . . . ونحو : إن يمُت المجاهد فيرحمُه الله ، . . .(٦)

---

(١) راجع الهمع والصبان — فليست «فاء السببية الجوابية» التى ينصب بعدها المضارع «بأنْ» المضمرة وجوباً . وليست نوعاً آخر غير الزائدة المحضة .

(٢) سبعة ، وستذكر أنواع أخرى فى «ج» من الزيادة والتفصيل ص ٤٦٧ .
ومنها المضارع المنفى بالحرف : «لا» — أحياناً — .

(٣) فى ص ٣٦٥ .

(٤ و ٤) المضارع مجزوم «بلا» الناهية ، وليس جواباً مجزوماً ؛ لأن الجواب هو الجملة المضارعية كلها . أما المضارع المسبوق بلا النافية فيجىء حكمه فى ص ٤٦٧ — كما سبق — .

(٥) وقد اجتمع الأمر والنهى فى قول بعض العرب: (إذا بلغك أن غنياً افتقر فصدّقْ ، وإذا بلغك أن فقيراً اغتنى فصدّقْ ، وإذا بلغك أن حيا مات فصدّقْ . وإذا بلغك أن أحمق اكتسب عقلا ونطق حكمة فلا تُصَدّق) .

(٦) المضارع هنا للدعاء ، فهل يصح مجىء الماضى هنا للدعاء ؟ الجواب فى رقم ٢ ص ٤٦٨ .
ومن الأمثلة قوله تعالى : (ومن يعتصمْ بالله فقد هُدِىَ إلى صراط مستقيم) » .

ومثال الاستفهام قوله تعالى: (إنْ ينصرْكم الله فلا[1] غالبَ لكم، وإنْ يخذُلْكم فمنْ ذا الذى ينصرُكم من بعده؟) ، ومثل : من تَسْنَحْ له الفرصة فهل يترُكُها تفرّ ؟ ومن تلوح له الآمال أفيقعدُ عن السعى وراءها ؟

ومن الواجب أن تتقدم الفاء على أداة الاستفهام إن كانت الأداة غير الهمزة . (مثل : هل ، أين – متى . . .) فإن كانت الأداة هى الهمزة وجب تقديمها على الفاء ، وقد سبقت الأمثلة .

ومثال التمنى : العافية أغلى ما فى الحياة ، إن وهبها الله لإنسان فليته يرعَى حقَّها . ومثل : الربيع شباب الزمان وجماله ، إن يُقْبِلْ فليت الناس يغتنمون إقباله ، ويسارعون إلى التمتع بمباهجه ومفاتنه . . .

وهكذا بقية أنواع الطلب . . .

الثانى : الجملة الفعلية التى فعلها جامد ، نحو : من يُطْلِقْ لسانه بذم الناس فليس له واقٍ من ألسنتهم . وقول الشاعر :

إذا المرء لم يخزُنْ عليه لسانه فليس على شىء سواه بخزّان

الثالث : الجملة الفعلية المصدّرة بالحرف : «قد»[2] ؛ نحو : من يُحكِمْ أمرَه فقد ضمن إصابة الهدف . ومن أساء الوسيلة فقد ضل السبيل إلى الغاية . وقول الشاعر :

فإن تكن الأيام أحسَنّ مرةً إلىّ فقد عادت لهن ذنوبُ

الرابع : الجملة الفعلية المصدرة بأحد حرفى التنفيس (وهما : السين ، وسوف) نحو : من يحسنْ فسيُجزَى على الإحسان إحساناً ، ومن يسئْ فسيلقَى على الإساءة شرًّا وخُسرانا . ونحو : إن يعدلْ الحاكم فسوف تستقيم له الأمور ، وإن يظلمْ فسوف تنهار دعائم حكمه ، وتدوم بعدها حسراته وآلامه .

الخامس : الجملة المصدرة بأحد أحرف النفى الثلاثة ، وهى :

---

(١) جاءت الفاء هنا لأن الجواب جملة اسمية وجاءت بعد ذلك فى جواب الاستفهام .

(٢) انظر السبب فى رقم ٨ من ص ٤٤٧ .

ما – لن – إنْ)[1] ؛ نحو: من يُقصِّرْ فما ينتظرُ حسن الجزاء[2]، ونحو قوله تعالى: (وما يفعلوا من خير فلن يُكْفَرُوه)، ونحو: من يستسلمْ للغضب فإنْ يلومن إلا نفسَه على ما يصيبه. أي: فلا يلومن إلا نفسَه[1] . . .

فإن كانت أداة الشرط هي: «إذَا» والنافى هو: «إنْ» جاز مجىء الفاء وعدم مجيئها. ومن الثانى قوله تعالى: (وإذَا رآك الذين كفَروا إنْ يتَّخذُونَك إلا هُزُواً)، أي: ما يتخذونك[3] . . . . .

السادس: الجملة المبدوءة بكلمة لها الصدارة؛ (مثل: رُبَّ – كأنَّ[4] – أدوات الشرط – أداة القسم عند كثير من النحاة) . . نحو:

إن كان عادكمو عيدٌ فربَّ فتى بالشوق قد عاده من ذكركم حزَنُ

ونحو قوله تعالى: (من أجل ذلك كتبنا على بنى إسرائيل: أنه من قتَلَ نفساً بغيرِ نفس، أو فساد فى الأرض، فكأنما قتلَ الناسَ جميعاً)، وقولهم: من يأكلْ مال اليتيم فكأنه يأكلُ ناراً. ومثل قوله تعالى يخاطب الرسول فى أمر المعارضين: (وإنْ كان كَبُرَ عليك إعراضُهم فإن استَطعْتَ أن تَبتغىَ نفقًا فى الأرض، أو سُلَّمًا فى السَّماء فتأتيَهم بآية ...)، ومثل: متى تعتمدْ أمّة على أسباب القوة فوالله يخافها أعداؤها.

(١ و ١) انظر ما يتصل بهذا رقم ١ من «جـ» فى الزيادة الآتية والتفصيل (ص ٤٦٧)، فقد جعل بعض النحاة «لا» و«لم» النافيتين مثل «إنْ» النافية. ولكنه جعل اقتران الفاء بهما جائزاً، لا واجباً. أما مع «إنْ» فواجب. (انظر ص ٤٦٧).

وإذا كانت «لا» نافية للجنس أو الوحدة وجب اقترانها بالفاء لأنها من الحروف الناسخة التى لها الصدارة؛ إذ لا تدخل إلا على جملة اسمية. ومن الأمثلة قوله تعالى: (إنْ ينصرْكم اللهُ فلا غالبَ لكم..)

(٢) وقول الشاعر:

فإن كنت قد فارقت نجدا وأهله فما عَهْدُ نَجْدٍ عندنا بذميم

(٣) فإن كان حرف النفى هو «ما» وجب اقترانه بالفاء – كما سبق – كقول الشاعر:

إذا كانت النُّعْمَى تُكدَّر بالأذى فمــا هى إلا مِحنة وعذابُ

(٤) أو إحدى أخواتها من الحروف الناسخة، ما عدا «أنَّ» مفتوحة الهمزة التى معناها: «التوكيد» فليس لها الصدارة.

السابع : الجملة الاسمية كقول الشاعر :

إنْ يحسدوك على فضل خُصصتَ به فكــلُّ منفردٍ بالفضــل محسودُ

وقول الآخر :

ومن كان مُنحلَّ العزائم تابعًا هواه فإنَّ الرشْدَ منه بعيدُ

. . . .[1]

وقد تغنى « إذًا » الفجائية[2] عن الفاء فى الدخول على الجملة الاسمية بشرطين؛ أحدهما : متفق عليه ، وهو أن تكون الجملة اسمية غير دالة على طلب ، ولامسبُوقة بنفى ، ولابناسخ ؛ ومن الأمثلة :

(إن يحسدوك إذًا كل منفرد بالفضل محسود ...) بخلاف : إن يطع الولد أبويه فويحٌ له[3] ، وإن يعْصهما فويل له[3] . أو: إن يعْصهما فماله حظ من التوفيق، أو: إن يعْصهما فإن خُسْرانه مبين . فالفاء واجبة فى هذه الأمثلة وأشباهها . ولايصح : « إذًا » .

والآخر : غير متفق عليه . وهو أن تكون أداة الشرط « إنْ » دون غيرها من أخواتها الشرطية . فكثرة النحاة تشترطها . نحو : إنْ تخلصْ إذًا الإخلاص

---

(١) إذا كانت الجملة الاسمية الجوابية مصدرة بحرف ناسخ (مثل : إن – ما – لا) وجب دخول الفاء على الحرف الناسخ وحده ؛ كما فى هذا البيت ، وكما فى قول الشاعر :

إذا لم تكن نفسُ ابنِ آدمَ حُرّةً تَحِنُّ إلى العليا فلا خيرَ فى النفس

ومن الجملة الاسمية كذلك الجزء الأخير من الآية الكريمة : « (إنْ أحسنتم أحسنتم لأنفسكم ، وإن أسأتُم فلهَا . . .) » أى : فالإساءة لها . وقد اجتمعت الجملتان ؛ الاسمية ، والمصدرة بما النافية فى قول الشاعر :

فإنْ أرحلْ فمعروفٌ جهادى وإن أقعدْ فما بى من خمول

(٢) معناها الدلالة على المفاجأة فى الحال ، ولا بد أن يسبقها كلام . وبالرغم من أنها للمفاجأة فى الحال – لا تخلو هنا – بعد أداة الشرط – من دلالة تعقيب لجواب الشرط بعد فعل الشرط . والأحسن اعتبارها فى كل الأساليب حرفاً (وقد سبق الكلام عليها فى ج ١ ص ٤٩٢ م ٥٢ وفى الجزء الثانى باب الظرف) . . . وهل يصح أن تجتمع هى والفاء معاً ؟ الجواب فى ص ٤٦٥ .

(٣ و ٣) الدعاء نوع من الطلب – كما عرفنا فى ص ٣٦٥ ثم ٣٦٨ حيث البيان .

ينفعك . وقلة النحاة لاتشترطها بعينها ، وإنما تجعل مثلها « إذا » الشرطية ؛ مستدلين بقوله تعالى فى المطر : (فإذا أصاب به من يشاءُ من عبادِه ، إذا هُمْ يَسْتَبْشرون) وقوله تعالى: (ثم إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون)..[1] والأحسَن الأخذ برأى القلة ، إذ تؤيدها الشواهد ، ولا سيما بعض الآيات القرآنية ، ولا داعى للتأويل .

هذا وقد اجتمع فى البيت الآتى أكثر الأمور السابقة التى لا يصلح فيها الجواب أن يكون شرطا ، ويجب فى كل منها اقتران الجواب بالفاء ، — أو بما قد يخلفها — والبيت هو :

اسمية ، طلبية ، وبجامدٍ ... وبما ، وقد ، وبلن ، وبالتنفيس

. . . .[2]

٩ — ورد فى المسموع القليل اقتران جواب « إنْ الشرطية » باللام ، على اعتبار « إنْ الشرطية » بمنزلة « لو[3] » . . . . ومنه قول الشاعر[4] :

فإن يجزَعْ عليه بنو أبيه ... لقد خُدعوا ، وفاتهمو قليل...

وقول أبى بكر رضى الله عنه فى خطبة له[5] : « يا معشر الأنصار إن شئتم أن

---

(١) وقوله تعالى : «(وإذا أذَقْنا الناسَ رحمةً فرحوا بها. وإن تُصبْهم سيئة بما قدّمتْ أيديهم إذا هم يقنَطُون) » .

(٢) لم يشمل البيت حالات النوع السادس التى سلفت فى ص ٤٦١ ، ولا حالات تأتى فى «ج» ص ٤٦٧ ، وفى اقتران الجواب بالفاء أو بإذا الفجائية التى تخلفها فى بعض الحالات يقول ابن مالك : (وسنذكر البيتين فى ص ٤٧٦ لمناسبة أخرى هناك) .

واقْرُنْ «بفَا» حَتْمًا جَوَابًا لَوْجُعِلْ ... شَرْطًا «لإنْ» أَوْ غَيْرِهَا لَمْ يَنْجَعِلْ

وتَخْلُف «الْفَاء» «إذا» الْمُفَاجَأَةْ ... كَإنْ تَجُدْ إذَا لَنَا مُكَافَأَةْ

(بفا ، أى : بفاء—بالفاء) يريد: اقرن بالفاء حتما كل جواب لو جعلته فعل شرط للأداة «إنْ» أو لغيرها من أخواتها — لم ينجعل . أى : لم يصلح فعلا للشرط ؛ لعدم انطباق الشروط عليه . ثم قال : إن هذه «الفاء» قد تختفى ويحل محلها «إذا» وساق لها مثلا ، ولم يتعرض للتفصيلات والشروط المختلفة .

(٣) راجع البيان الخاص بهذا فى رقم ٣ من هامش ص ٤٥٧ . ولا سيما ما يتصل بنوع اللام.

(٤) هو عبد الله بن عنَمة ، من الشعراء الذى يحتج بكلامهم— وله إشارة فى هامش ص ٤٥٧ — البيت منقول من الأصمعية الثامنة .

(٥) الخطبة كاملة فى الجزء الأول من كتاب «زهر الآداب» للحصرى ، ص ١٠ .

تقولوا إنا آوَيْناكم فى ظلالنا، وشاطَرْناكم فى أموالنا، ونصرْناكم بأنفسنا ــ لقلتم»[1].
وتفصيل الكلام على هذين المثالين وحكم نظائرهما من كلام المحدثين موضح فيما سبق .

وقد يقترن جواب «إن» و «لو» الشرطيتين بكلمة : «إذاً» ، الجوابية طبقًا للبيان الذى سلف[2] .

إلى هنا انتهت الأحكام الخاصة بالجملة الجوابية ، وستجىء[3] أحكام عامّة تتصل بها وبالجملة الشرطية .

---

(١) سبق تفصيل هذا الحكم لمناسبة أخرى فى رقم ٣ من هامش ص ٤٥٧ .

(٢) فى ص ٣١٥ وفى رقم ٧ من ص ٤٥٧ .

(٣) فى ص ٤٧١ .

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

(ا) أيجوز الجمع بين « الفاء وإذا » — السالفتين —؟ صرح أكثر النحاة بأنه لايجوز، وتأولوا قوله تعالى : (حتى إذا فُتِحَتْ يأجُوجُ ومأجوجُ وهم من كل حَدَبٍ يَنْسِلونَ ، واقترب الوعدُ الحقُّ — فإذا هي شاخصةٌ أبصارُ الذين كفروا . . .) ، فقالوا إن « إذا » لمجرد التأكيد هنا ، وليست للربط ، والممنوع أن تكون للربط عوضًا عن الفاء ، إذ لا يصح الجمع بين العوض والمعوَّض عنه . وهذا تأويل بادى الضعف عندى ؛ لأن المهم الذى يراد معرفته هو الجمع بين هذين الحرفين أحيانًا ؛ أصحيح هو — على قلته — سائغ الاستعمال ، أم غير صحيح وغير سائغ ؟ والقرآن قد جمع بينهما ؛ فلم يبق مجال لمنع الجمع ، وإن كان قليلا نسبيًا . أما التعليل بالتأكيد أو بالربط فأمر لا أهمية له بعد الحكم بصحة الاستعمال ؛ محاكاة للقرآن الكريم ؛ إذ لاشك أن محاكاته جائزة بالصورة والمعنى الواردين به ؛ وإن كان أحد الاستعمالين أكثر فيه من الآخر ، بل هى اختيار موفق لأسمى الأساليب التى تحاكى .

على أنه قد جاء فى تفسير النسفى النص الصريح على أن « الفاء » قد اجتمعت هنا مع « إذا » لتأكيد الربط .

(ب) هل يصح — أحيانًا — الاستغناء عن هذه الفاء الرابطة ، وعما يخلفها بعد حذفها ؛ وهو : « إذا ، الفجائية » ؟

أجابوا : لا يصح الاستغناء إلا فى الضرورة الشعرية ؛ كقول القائل :

من يفعلِ الحسناتِ اللهُ يشكرُها[1] ... والشرُّ بالشرِّ عند الناس مِثلانِ

وقول الآخر :

ومنْ لم يزلْ ينقاد لِلغيِّ والصِّبا ... سيُلفَى على طول السلامة نادما

---

(١) ولا يصح فى هذا البيت اعتبار «من» موصولة مبتدأ ، والجملة الاسمية خبرها ؛ لما يترتب على هذا من خلو الجملة الخبرية من رابط يربطها بالمبتدأ .

. . . .
. . . .
. . . . (١)

ومن النادر الذى لايقاس عليه عندهم قوله عليه السلام فى حديث اللُّقَطة[٢]. (... فإن جاء صاحبُها ، وإلا استمتعْ بها ...) ويؤولون قوله تعالى : (وإنّ الشياطينَ لَيُوحُونَ إلى أوليائهم لِيُجَادلُوكم . وإنْ أطَعتُموهم إنكم لمشركون ...) على تقدير « قسم » قبل الشرط ؛ فيكونَ الجواب للسابق وهو القسَمَ المقدّر[٣] ؛ والأصل عندهم : ولئِن أطعتموهم إنكم لمشركون . فجملة « إنكم لمشركون » ، جواب للقسَم لا للشرط ، ولم تذكر لام القسم مع أن القسم نفسه محذوف — (والأصل والله إنْ أطعتموهم ...) لأن ذكر اللام بعد حذفه ليس واجبًا ، وإنما هو أقوى وأكثر . وبهذا التأويل يقولون فى آيات أخرى تشبه الآية السالفة فى رأيهم ، مع أنها تخالفها فى شيء هامّ ، ومن هذه الآيات قوله تعالى فى المشركين : (وإن لم ينتهوا عما يقولون لَيَمَسَّنّ الذين كفروا منهم عذاب أليم) وقوله تعالى : (وإنْ لم تغفرْ لنا وترحمْنا لنكونَنّ من الخاسرينَ) ، ووجه المخالفة هو أن المضارع مؤكد هنا بالنون ؛ فالقسم محتم ليسوغ التأكيد بها[٤] .

وقال آخرون : إن الفاء ليست محذوفة فى الآيات السالفة — وما يشبهها — وإنما هى مقدرة ملحوظة ؛ فكأنها مذكورة . ولكن كثرة النحاة لاترتضى هذا الرأى[٥] ، مع

---

(١) وكقول زهير فى معلقته :

فلا تكتُمُنّ الله ما فى نفوسكم ... ليخفَى ومهما يُكتَمِ اللهُ يعلمْ

(٢) سبق معناها فى رقم ٧ من هامش ص ٤٤٨ لمناسبة أخرى .

(٣) أما جواب الشرط فمحذوف يدل عليه جواب القسم (ولهذا صلة بما يجىء فى رقم ٢ من هامش ص ٤٨٦)

(٤) انظر ما يتصل بهذا الحكم اتصالا وثيقاً فى رقم ٣ من هامش ص ٤٥٧ .

(٥) جرياً وراء الرأى الذى اختاره الرضى وآخرون . فقد جاء فى شرحه للكافية — ج ٢ ص ٣٩٤ — ما نصه : (قال بعضهم : إن قوله تعالى : « إنكم لمشركون » جواب الشرط ، والفاء مقدرة . ولم يقدر قسما . وهو ضعيف ؛ لأن ذلك إنما يكون لضرورة الشعر ، كقوله :

من يفعل الحسناتِ اللهُ يشكرُها ... والشر بالشر عند الناس مثلان) .هـ

ومثله أبو حيان فى كتابه البحر (ج ٤ ص ٢١٣) حيث يقول : (زعم الحوفى أن قوله تعالى : « إنكم لمشركون » على حذف الفاء ، أى : فإنكم ، وهذا الحذف من الضرائر — أى : الضرورات —

. . . .

. . . .

أن الخلاف شكلى محض . إذ مؤداه فى الرأيين التأويل بالحذف ، وإن اختلفا فى نوع المحذوف . والتمحل ظاهر فى تأويل الآية الأولى ، وفى الحكم على الحديث بالندرة ، لوجود شواهد أخرى فصيحة نثرية – لاتخضع للضرورة – وغير نثرية. فالأفضل أن يقال : إن الأعم الأغلب هو عدم حذف « الفاء » و« إذا » التى قد تنوب عنها ، وأنه يصح – مع القلة النسبية،لاالذاتية – الاستغناء عنهما منفردين ومجتمعين ، إن كانت أداة الشرط هى : « إنْ »[1] . . .

ويقول أبو حيان وفريق من النحاة إنّ « إذا » الشرطية قد تنفرد بخلو جوابها منهما إذاكان الجواب منفياً بإنْ ، أو: ما ، أو: لا. وجعل منه قوله تعالى: « وإذا رآك الذين كفروا إنْ يتخذونك إلا هُزُواً ...)–كما سبقت الإشارة لهذا[2] .

(ح) هل يصح أن يقترن الجواب بالفاء فى غير تلك المواضع التى لا يصلح فيها أن يكون فعل شرط ؟ أجابوا :

١ – إن كان فعل الجواب مضارعاً يصلح فعلا للشرط جاز : إما تجرده من « الفاء » مع وجوب جزمه ، وإمّا اقترانه «بالفاء»[3] ؛ بشرط أن يكون مثبتاً أو منفيا بـ « لا » ، قيل : أو «لمْ » أيضاً ، (فى « لمْ » خلاف ،) ومتى اقترنت « الفاء » به وجب رفعه على اعتباره خبر مبتدأ محذوف ، والجملة الاسمية جواب الشرط . ولا يصح أن يكون المضارع المرفوع وحده هو الجواب : إذ لو كان الجواب لوجب جزمه ، والحكم بزيادة الفاء زيادة مطلقة ، يراعى فيها تقدير سقوطها . لكن العرب التزمت رفعه معها ؛ فدلّ هذا على أصالة الفاء ، وأنها داخلة على مبتدأ مقدر، وليست زائدة للربط . ومن أمثلته قوله تعالى : « (فمن يؤمنْ بربه فلا يخافُ بخْساً ولا رَهَقاً) وقوله تعالى : (ومن يعملْ من الصالحات وهو مؤمن فلا يخافُ ظلْماً ولا هَضْماً) ، أى : فهو لا يخاف...

= فلا يكون فى القرآن وإنما الجواب محذوف . و « إنكم لمشركون » جواب قسم محذوف ، والتقدير : والله إن أطعتموهم . . .) . اهـ . والخلاف بين الرأيين شكلى – كما سيجىء .

(١) لأن أكثر الأمثلة المسموعة الخالية منها كانت أداة الشرط فيه هى : « إن » .

(٢) فى النوع الخامس – ص ٤٦٠ – .

(٣) انظر ما يتصل بهذا فى رقم ١ من هامش ص ٤٦١ .

. . . .

. . . .

فإن لم يوجد فى الكلام ما يعود عليه المبتدأ الضمير كان الضمير للشأن أو للقصة ، كقراءة من قرأ قوله تعالى فى حكمة شهادة المرأتين : (إنْ تَضِلَّ إحداهما فتُذَكِّرُ إحداهما الأخرى) بكسر همزة : « إنْ » ورفع المضارع : « تُذَكِّرُ » . والتقدير : فهى — أى : القصة — تُذَكِّر ، ونحو : إنْ قام المسافر فيتبعُه صديقه. أي : فهو — الحال والشأن — يتبعه صديقه (وفى هذه القراءة نوع تكلف لا داعى له) .

ومن أمثلة عدم اقترانه « بالفاء » مع نفيه بالحرف « لا » ووجوب جزمه باعتبار هذا المضارع وحده جوابًا للشرط مباشرة — قوله تعالى : (« وإنْ تَعُدّوا نعمةَ الله لا تُحْصُوها ») فالمضارع : « تُحْصُوا » هو جواب الشرط مجزوم بحذف النون .

٢ — إن كان فعل الجواب ماضيًا متصرفًا ، مجرداً من « قد » و « ما » ... وغيرهما مما يتصل به ويوجب اقترانه بالفاء — طبقًا لما تقدم — فله ثلاثة أضرب : فإن كان ماضيًا لفظًا ومعنى فالواجب اقترانه بالفاء على تقدير : « قد » قبله إن لم تكن ظاهرة ؛ لتقربه من الحال القريب من الاستقبال ؛ كقوله تعالى فى سورة يوسف : (إن كان قميصه قُدَّ من قُبُلٍ فصَدَقتْ ...)[1] أى : فقد صدقت .

وإن كان ماضيًا فى لفظه مستقبلا فى معناه ، غير مقصود به وعد أو وعيد — امتنع اقترانه بالفاء : نحو إن قام المسافر قام زميله .

وإن قصد بالماضى الذى معناه المستقبل ، وعد أو وعيد ، جاز اقترانه بالفاء على تقدير : « قد » ؛ إجراء له مجرى الماضى لفظًا ومعنى للمبالغة فى تحقق وقوعه ، وأنه بمنزلة ما وقع . ومنه قوله تعالى : (ومن جاء بالسيئة فكُبَّتْ وجوههم . . .) وجاز عدم اقترانه مراعاة للواقع وأنه مستقبل فى حقيقته وليس ماضيًا . ويندرج تحت الوعد والوعيد ما كان غير صريح فى أحدهما ولكنه ملحوظ فى الكلام ، مراد

---

(١) المضى حقيقى هنا . وقد يقال إنه مؤول بمثل التأويل الذى جرى على آية أخرى سبقت (فى رقم ٣ من ص ٤٤٤) وهى قوله تعالى : (إن كنت قلته فقد علمته) . إذ المراد فيهما : إن يثبت فى المستقبل أنى قلته فقد علمتَه ، وإن يثبت فى المستقبل أن قميصه قُدّ .

ومثل هذا التأويل حسن إن استقام عليه المعنى ؛ فيجدر الاقتصار عليه فى هذه الصورة المعينة ومنع إباحته إن لم يستقم عليه المعنى ، وبهذا التقييد تمتنع الصور الأخرى الخالية من . « قد » لفظا ، والتى قد يقع فى الوهم الخاطىء والاعتبار الفاسد اشتمالها على « قد » تقديراً مع أنها مفقودة .

. . . .

. . . .

منه ؛ فيدخل الدعاء بنوعيه (الخير والشر) فمن الدعاء بالخير قول الشاعر :

وإذا ارتحلتَ فشيّعتْك سلامةٌ حيث اتجهتَ ، وديمة مِدرارُ

ومن الدعاء بالشر . . . قول جميل يخاطب غراب البين ، داعياً عليه :

فإن كان حقًّا ما تقول فأصبحتْ همومُك شتى ، والجناح كسيرُ
ودُرْتَ بأعداء حبيبُك فيهمو كما قد ترانى بالحبيب أدورُ

ويدخل التخويف وبيان العواقب ؛ كالذى فى قول النابغة الجَعْدىّ :

الحمد لله لا شريك له من لم يقلْها فنفسَه ظلما

أى : فظلمَ نفسَه .

(د) قد ينزل بعض الظروف منزلة الشرط فيكون مضافاً لجملة بعده مباشرة ، ومنصوبًا لعامل فى الكلام المتأخر عنها ، المترتب عليها ؛ كأنه جواب لها ، معلّق عليها ؛ كتعليق الجملة الجوابية على الشرطية ، ومن الأمثلة المثال قوله تعالى فى موقف الكفار من القرآن الكريم: (وإذ لم يهتدُوا به فسيقولون هذا إفكٌ مبين) ، وقد سبق[1] تفصيل هذه المسألة ، وبيان صورها المختلفة .

(هـ) بمناسبة الكلام على جواب الشرط وجزمه نذكر ما يجيزه الكوفيون من جواز جزم المضارع الواقع — مباشرة — فى جملة بعد جملة الصلة[2] ، أو فى جملة بعد الجملة الواقعة صفة لنكرة[3] ، بشرط أن تكون الجملة المشتملة على المضارع المراد جزمه بمنزلة الجواب والجزاء لجملة الصلة ، أو الصفة . ففى مثل: الذى يكرمنى أكرمه — وكل رجلٍ يقول الحق أحترمه — يجيزون جزم المضارعين : « أكرمْ » ،

---

(١) فى الجزء الثانى ، باب الظرف ، م ٧٩ « و » من ص ٢٥٧ وفى رقم ٤ من هامش ص ٢٦٨ ثم فى باب الاستثناء (ج ٢ م ٨٣ هامش ص ٣٣١ عند شرح بيت ابن مالك :

« وحيث جرا فهما حرفان . . . » وفى باب حروف الجر ، م ٨٩ رقم ٢ من هامش ص ٤٠٩) .

(٢) لهذه بيان فى ج ١ م ٢٧ ص ٣٨٣ باب الموصول (الكلام على صلة الموصول والرابط) وهناك قصة طريفة تؤيد هذا الحكم .

(٣) لهذه بيان فى ج ٣ م ١١٤ ص ٤٦٣ « ز » باب النعت (بالجملة وشبه الجملة) .

. . . .

. . . .

و «أحترمْ» لأن جملة كل منهما – على اعتبار الجملتين بمنزلة جوابين للصلة والصفة – ، شبيهة بجملة الجواب للأداة الشرطية ؛ كلتاهما مترتبة على الجملة التى قبلها. فلا مانع عندهم من جزم المضارع هنا كجزمه هناك .

وهذا قياس مرفوض ؛ فالحجة القوية هى: «السماع عن العرب». وما عرضه الكوفيون من أمثلة قليلة . غير صالح لتأييد دعواهم . فيحسن الاقتصار على المسموع القليل ، دون القياس عليه . وإنما سجلنا رأيهم هنا لنعرف به ذلك الوارد المسموع دون الموافقة على محاكاته .

* * *

أحكام عامة تختص بجملتى الشرط والجواب معاً.

١ — ما يختص بهما من ناحية نوعهما ، وكيفية إعراب فعلهما :

جملة الشرط لابد أن تكون فعلية ، وفعلها وحده هو فعل الشرط — كما عرفنا — ؛ سواء أكانت ماضوية أم مضارعية . فلها من هذه الناحية صورتان . أما جملة الجواب فقد تكون فعلية — ماضوية[1] أو مضارعية — وقد تكون اسمية بشرط اقترانها بالفاء ، أو ما يَخْلُفها ، طبقًا لما سبق[2] .

والصور السالفة كلها صحيحة ، قياسية . ولكنها — مع صحتها — مختلفة الدرجة فى قوة الفصاحة والسمو البلاغى ؛ فبعضها أقوى وأسمى من الآخر ؛ تبعًا لنصيبه من كثرة الاستعمال الوارد فى الأساليب العالية المأثورة . وقد يختلف هذا الوارد فى ضبط المضارع وإعرابه .

هذا ، ويلاحَظ : أن الماضى فى الجملتين قد يكون ماضياً لفظًا ومعنى ؛ بحسب أصله قبل مجىء أداة الشرط الجازمة ، فإذا جاءت جعلته ماضياً لفظًا ، لا معنى ، لأنها تجعل زمنه مستقبلا[1] ؛ فيظل ماضياً بلفظه وصورته ، دُون زمنه الذى تَغير فصار بسببها مستقبلا .

كما يلاحظ أن المضارع فى الجملتين قد يكون مضارعاً لفظاً ومعنى بحسب أصله ، فإذا دخلت عليه : « لم » الجازمة تركته مضارعاً لفظاً لا معنى ؛ لأنها تجعل زمنه ماضياً ؛ فيظل مضارعاً بلفظه وصورته ، دون زمنه الذى تغير وصار زمناً ماضياً. وإذا سبقتهما معاً أداة شرط جازمة خلّصت زمنه للمستقبل المحض، بالرغم من وجود : « لم » ذلك أن أداة الشرط الجازمة لابد أن تخلص زمن الفعل فى الجملة الشرطية، وفى الجملة الجوابية — للمستقبل[3] المحض ؛ سواء أكان هذا الفعل مضارعاً أصيلا ، أم كان ماضياً أصيلاً (أى : ماضياً لفظاً ومعنى) أم ماضياً معنى فقط دون لفظ — كالمضارع المسبوق بالحرف « لم » فإن صورته صورة المضارع ، ولكن

(١ و ١) مع مراعاة ما سبق فى رقم ٢ من ص ٤٦٦ . (٢) فى ص ٤٥٨ .

(٣) راجع ما سبق متصلا بهذا فى آخر رقم ٣ من هامش ص ٤١٤ .

زمنه ماض ، بسبب « لم » فهذه الأفعال تتجرد للزمن المستقبل وحده ؛ بسبب أداة الشرط الجازمة[٣] وفيما يلى ترتيب درجاتها :

الأولى : أن يكون الفعلان مضارعين أصليين مجزومين ، لفظًا[١] بأداة الشرط لأن أحدهما فعل الشرط ، والثانى هو فعل الجواب المباشر[٢] ؛ كقوله تعالى : (« يأيها الذين آمنوا إنْ تَنصروا اللهَ ينصرْكم ويثبّتْ أقدامكم . . .) ، وقوله تعالى : (وإنْ تعُودُوا نَعُدْ)[٣] وقوله : (وما تنفقوا من شىء فى سبيل الله يُوَفَّ إليكُم . . .) .

الثانية : أن يكون الفعلان ماضيين لفظًا ؛ فيبنيان لفظًا ويجزمان محلا — أى : أن كلاًّ منهما مبنى فى لفظه ؛ (كالشأن فى الأفعال الماضية كلها) ولكنه فى محل جزم ؛ لأنه فعل الشرط ، أو فعل الجواب ، والأصل فى فعلى الشرط والجواب أن يكونا مضارعين مجزومين لفظًا ؛ فكذلك يجزم ما يحلّ محلهما . ولما كان الماضى لايُجزَم لفظًا وجب جزمه محلا[٤] . ومن الأمثلة : من أسرفَ فى الأمَل ، قصّر فى العمل ، وقول الشاعر :

ومن دعا الناس إلى ذمه ذَمّوه بالحق وبالباطلِ

وقول الآخر :

إن اللئام إذا أذْللتَهم صَلَحوا على الهوان، وإنْ أكرمتهم فسَدُوا

. . . .

---

(١) هذا إن لم تتصل بالمضارع إحدى النونين ، فإن اتصلت به إحداهما كان مبنياً فى محل جزم ؛ — كما فى ص ٢٧٩ — .

(٢) أى : الذى يعتبر وحده فعل الجواب مجزوماً ، وهو مع فاعله جملة فعلية هى جملة الجواب ؛ وليست فى محل جزم . بخلاف بعض الحالات الأخرى ، كالتى يكون فيها المضارع مع فاعله خبراً لمبتدأ محذوف ، والجملة من المبتدأ المحذوف وخبره هى الجملة الجوابية ، فى محل جزم — كما سيجىء فى هامش ص ٤٤٣ — ففى هذه الصورة وأمثالها لا يكون هو فعل الجملة الجوابية إذ الجملة المضارعية هنا خبر لمحذوف ، وليست هى الجواب ، وليس المضارع فيها مجزوماً .

(٣) أول الآية : (إن تَستَفتِحوا فقد جاءكم الفتحُ ، وإن تَنتَهُوا فهو خير لكم ، وإن تعُودُوا نَعُدْ . . .) .

(٤) لهذا الجزم المحلى آثاره فى التوابع ؛ كالعطف والبدل وغيرهما . فإذا عطف عليه مضارع متحد معه فى الزمن وجب جزم المضارع المعطوف. وإن أُبدل منه مضارع جزم أيضاً، وهكذا. وإن عطف عليه ماض كان مبنياً فى اللفظ ، مجزوم المحل .

ويدخل(١) فى هذه الدرجة: الماضى معنى دون لفظ — وهو المضارع المسبوق بالحرف «لم» ؛ نحو : إن لم تتأهبْ للأعداء لم تتغلبْ عليهم — من لم يهيئْ للغاية وسائلها عوقب بالخيبة فى إدراكها — من قصّر فى الوسيلة لم يفزْ بتحقيق الأمل — وقد سبق(٢) الكلام على إعراب المضارع المسبوق «بلم» .

الثالثة : أن يكون فعل الشرط ماضيًا — ولو معنى — وفعل الجواب مضارعًا أصيلا كقوله تعالى : (من كان يريدُ حَرْثَ الآخرةِ نَزِدْ له فى حَرْثه ، ومن كان يريدُ حرثَ الدّنيا نؤتِه منها ، وماله فى الآخرة من نصيب) . فالماضى مبنى فى محل جزم ، والمضارع المجرد مجزوم مباشرة . ومثل ؛ من لم يغتنمْ الفرصة يعاقبْ بالحرمان ، ويجوز رفع المضارع ، وهذا حسن ، ولكن الجزم أحسن(٣) . . .

الرابعة : أن يكون فعل الشرط مضارعًا أصيلا مجزومًا ، وفعل الجواب ماضيًا — ولو معنى— وهذه الصورة أضعف الصور ؛ حتى خصّها بعض النحاة بالضرورة الشعرية . ولكن الصحيح أنها ليست مقصورة على الشعر ، وإنما تجوز فى النثر مع قلتها . ومن أمثلتها نثرًا قول النبى عليه السلام (من يقُمْ ليلة القدر إيمانًا واحتسابًا غُفِر له .) وقول عائشة عنْ أبيها وهى تحدث الرسول عليه السلام : «إن أبابكر رجلٌ أَسِيفٌ(٤) ؛ متى يَقُمْ مَقَامَكَ(٥) رَقَّ» . ومن أمثلتها شعرًا قول القائل يمدح ناصره :

مَن يَكِدْنِي(٦) بِسَيِّئٍ كنتَ منه ... كالشَّجَا بين حَلْقِهِ والوريدِ

وقول الآخر فى أعدائه :

إن يسمعوا سُبَّةً طاروا بها فرحًا ... منى ،وما يسمعوا من صالح دفنوا...(٧)

* * *

(١) ومثل قول الشاعر :

ومن عاتَب الجُهّال أتْعبَ نفسه ... ومن لَامَ من لايعرف اللّوم أفْسَدا

(٢) فى رقم ٣ من هامش ص ٤١٤ .

(٣) وسيجىء هذا الحكم فى الصفحة التالية وفيها أمثلة للرفع المطلوب هنا.

(٤) كثير الأسف والحزن والبكاء ؛ خوفًا من الله .

(٥) تريد : متى يقم مقامك فى الصلاة إمامًا بالناس وقت تخلفك عن الإمامة .

(٦) كاد ، يكيد ، كيدًا — خدع ومكر.

(٧) وفى نوعى الفعلين يقول ابن مالك فى بيت أشرنا إليه فى هامش ص ٤٢٤ لمناسبة هناك :

وَمَاضِيَيْنِ أو مضارعَيْن ... تُلْفِيهمَا ، أوْ مُتَخَالِفَيْنِ

٢ — ما يختص بهما من ناحية رفع المضارع فى الجواب وجزمه :

الأصل أن يكون المضارع فى الجواب مجزومًا . لكن يصح جزمه ورفعه إنْ كان فعلُ الشرط ماضيًا — لفظًا ومعنى ، أو معنى فقط ؛ كالمضارع المجزوم بلم ، فكلا الضبطين حسن ، ولكن الجزم أحسن . — كما أشرنا[1] — وقد سبقت أمثلة الجزم . ومن أمثلة الرفع قول الشاعر يتمدح :

وإن أتاه خليل يوم مَسْغَبَةٍ يقولُ : لاغائبٌ مالى، ولا حرِمُ[2]

وقول المتغزل :

إنْ رأتنى تميلُ عنى كأنْ لم يكُ بينى وبينها أشياءُ

وقولهم : من لم يتعود الصبر تُودِى[3] به العوادى .

فإن كان فعلا الشرط والجزاء مضارعين لفظًا ومعنى وجب جزمهما إلا على رأى ضعيف يجيز رفع المضارع الواقع جوابًا فى النثر وفى النظم ؛ مستدلا بقراءة من قرأ قوله تعالى : (أينما تكونوا يدرِكُكُم الموت ، ولو كنتم فى بروج مُشيَّدة) برفع المضارع « يدرك » ، وبقول الشاعر :

يا أقرعُ بنَ حابس يا أقرعُ إنك إنْ يُصْرَعْ أخوك تُصرعُ

وقول الآخر يخاطب جَمله :

فقلت : تَحملْ فوق طوقك إنها مطبَّعةٌ، من يأتِها لايَضيرُها[4]

والأفضل إهمال هذا الرأى قدر الاستطاعة ، منعًا للخلط واللبس ، ولأن ذلك الاستدلال واهٍ ؛ فرواية القراءة المذكورة موضع شك، وبقية الأمثلة قليلة ؛ فوق أنها مقصورة على الشعر؛ ولذا قال بعض النحاة : إنه لايصح الرفع مطلقًا إلا فى الضرورة الشعرية .

---

(١) فى الصفحة السالفة .

(٢) لا حرم « لا ممنوع » . أى يقول : مالى غير ممنوع . وقد سبق هذا البيت للمناسبة عينها فى هامش ص ٤٥٨ .

(٣) أى : تذهب به وتهلكه .

(٤) يقال إن الشاعر : أراد أن يضع فوق جمله قربة أو غرارة كبيرة مملوءة طعاماً ، وأن يشجعه على احتمال عبئها الثقيل ، فقال له هذا (إنها مطبعة . . . » أى : إن القربة أو الغرارة مملوءة ، من يأخذ منها شيئاً فإنه لا ينقصها) .

لكن كيف نعرب المضارع المرفوع فى جملة الجواب كالحالتين السالفتين ؟

ا ـ الخير : أن نواجه الحقيقة والأمر الواقع ؛ فنقول عند وقوعه مرفوعًا فى الشعر وليس له معمول متقدم على الأداة : إنه جواب الشرط ، مرفوع للضرورة أو على لغة ضعيفة . وعند وقوعه فى النثر : إنه مرفوع ، محاكاةً لتلك اللغة الضعيفة. ولا داعى للتأويل المرهق ، والتقدير ، وافتراض الحذف ، أو التقديم ، أوالتأخير ...، رغبة فى الوصول إلى وسيلة تخرجه من نطاق جواب الشرط المرفوع بضعف ، إلى نطاق شىء آخر يبيح رفعه بغير ضعف ؛ وبغير أن يكون جواب شرط . وفى هذا ما فيه من التكلف الذى لايطابق الواقع . فوق ما يُوجَّه إليه من اعتراضات أخرى[1].

---

(١) من أمثلة هذا التكلف والإرهاق ما يقوله سيبويه وبعض أئمة النحاة :

« ا » يقول سيبويه : إن المضارع المرفوع بعد فعل الشرط الماضى – مثل : إن رأتنى تميلُ عنى ...، ليس هو جواب الشرط ، وإنما هو دليل على الجواب ، وتسميته بالجواب: تساهل ، أو مجاز لدلالته على الجواب . والجواب الحقيقى محذوف ، وهذا المضارع المرفوع قد تأخر مع فاعله عن موضعهما الأصلى الذى يسبق أداة الشرط . والأصل عنده : تميل عنى إن رأتنى تَميلْ ، فالجواب محذوف دل عليه جملة : (تميل عنى) . وهذه الجملة المتقدمة على أداة الشرط قد تركت موضعها وجاءت متأخرة عن الجملة الشرطية ؛ فى الكلام أمران ؛ حذف الجواب ، وتأخير ما يدل عليه . وعلى هذا لا يجوز جزم ما عطف على هذا المضارع ، ويجوز أن يفسر ناصباً للاسم الذى قد يكون قبل الأداة ؛ مثل : محمداً إن جاء أُكْرمُهُ وأرعاه.

وقال الكوفيون والمبرد : إن المضارع وما يتصل به هو الجواب ، ولكن على تقدير « الفاء » التى تدخل على الجواب أحياناً ؛ فتقوم فى إفادة الربط بين جملتى الشرط والجواب مقام جزم الفعل ، ولا يجزم معها الفعل؛ استغناء بها فى الربط عن الجزم – كما سبق فى ص ٤٥٨ – . ويعرب هذا المضارع المرفوع مع فاعله خبراً لمبتدأ محذوف ، والجملة من المبتدأ المحذوف وخبره هى جواب الشرط فى محل جزم . ويجب عندهم رفع المضارع فى هذه الصورة ؛ لأن المضارع الواقع فى حيز « فاء » الربط على الصورة السالفة واجب الرفع بالرغم من أن الفاء هنا مقدرة – سواء أكان فعل الشرط ماضياً ، نحو قوله تعالى : (ومن عاد فينتقمُ الله منه) أم مضارعاً كقوله تعالى : (فمن يؤمنْ بربه فلا يخافُ بخْساً ولا رَهَقاً) . فى الكلام – عندهم – حذف الفاء وتقدير وجودها ، وحذف المبتدأ ، وتكوين جملة منه ومن خبره تعرب جواب الشرط ، وجملة الجواب فى محل جزم ، فيجوز العطف عليها بالجزم ، ولا يصح أن يكون لها معمول مقدم ولا أن تفسر عاملا . وهذا الرأى – برغم ما فيه – أقرب من رأى سيبويه إلى القبول .

وهناك رأى ثالث قد يكون أقربها إلى السداد – برغم ما فيه أيضاً – وملخصه : أن المضارع مرفوع لا لسبب ما ذكر ، ولكن لأن أداة الشرط لم يظهر لها تأثير فى لفظه ؛ لأنها عجزت عن التأثير فى لفظ فعل الشرط الماضى فضعفت عن الوصول إلى المضارع لتؤثر فى لفظه أيضاً !! وهذا التعليل واضح الفساد . فما السبب فى عجزها هنا وعدم عجزها حين تجزم المضارع مع فعل الشرط الماضى ، مع أن فعل الشرط ماض=

ب — فإن كان له معمول متقدم على الأداة فأكثر النحاة يميل إلى رفع المضارع، وفى هذه الصورة يكون المضارع دليل الجواب وليس جواباً حقيقياً ؛ نحو : طعامَنا إنْ تزرْنا تأكلُ ، فطعامَ — بالنصب — مفعول مقدم للمضارع : « تأكل » الذى يعتبر دليل الجواب المحذوف ، ولا يصح أن يكون جواباً حقيقياً ، لأن الجواب الحقيقى لايتقدم هو ولا شىء من معمولاته على الجملة الشرطية ، ولا على الأداة كما سلف(١) — .

أما لوجعلنا كلمة « طعام » مرفوعة على اعتبارها مبتدأ فالأحسَن الأخذ بالرأى الأقوى الذى استخلصناه من عدة آراء ، وشرحناه. . .(٢) . . .

• • •

حق الحالتين؟ ومن ثَم يظهر فساد التعليل ؛— برغم ما نجله من أن الأداة عجزت عن التأثير فى لفظ المضارع . وهذا نوافقه عليه — وهو فوق ذلك مقصور على إحدى الحالتين . فلا يشتمل على الآتية ؛

« ب » ويقول سيبويه : فإن كان المضارع مرفوعاً بعد فعل الشرط المضارع فإن تقدم على أداة الشرط عامل يطلب المضارع المتأخر المرفوع فالأفضل اعتبار هذا المضارع المتأخر منقولا من مكان سابق على أداة الشرط، وأنه ترك مكانه الأصلى وتأخر عنه إلى المكان الذى حل فيه بعد الجملة الشرطية، فهو دليل الجواب ، وليس جواباً حقيقياً إلا من باب التساهل أو المجاز . ويجب عنده اعتبار هذا المضارع الذى تأخر من تقديم معمولا هو وفاعله العامل المحتاج إليهما قبل أداة الشرط . فى المثال السالف : (إنك إن يصرعْ أخوك تُصرعُ) . يكون المضارع « تصرع » مع فاعله خبر « إن » ، وتكون هذه الجملة الفعلية قد تأخرت من مكانها الأصلى ؛ كما سبق . وإن لم يوجد قبل أداة الشرط عامل يحتاج للمضارع المرفوع وجب تقدير الفاء ، والمضارع بعدها مع فاعله خبر لمبتدأ محذوف ، والجملة من المبتدأ المحذوف وخبره فى محل جزم ، جواب الشرط . . .

ويرى الكوفيون والمبرد ومن معهم تقدير الفاء هنا كما قدروها هناك (فى « ا ») ويتساوى عندهم أن يكون فعل الشرط ماضياً وأن يكون مضارعاً . وهذا خير من رأى سيبويه .

(١) راجع التفصيل فى رقم ٣ من ص ٤٤٩ .

(٢) هنا وفى ص ٤٤٩ والتى بعدها . وفيما سبق من رفع المضارع فى الجزاء يكتفى ابن مالك ببيت واحد لا إيضاح فيه ولا تفصيل — وقد تقدم فى هامش ص ٤٢٤ لمناسبة هناك — هو :

وبعدَ ماضٍ رَفْعُكَ الْجزَا حَسَنْ ورَفْعُهُ بَعْدَ مضارع وَهَنْ — ٦

ثم أردفه بيتين سبق شرحهما فى مكانهما الأنسب من ص ٤٦٣ ، وهما :

واقرُنْ « بفَا » حَتما جَوَاباً لَوْجُعِلْ شَرْطاً لِـ « إنْ » أوْ غَيْرِهَا لَمْ يَنْجَعِلْ — ٧

وَتَخْلُفُ « الفاءَ » « إذا المفاجَأَةْ » كإنْ تَجُدْ إذَا لَنَا مُكافَأَهْ — ٨

٣ – ما يختص بهما من ناحية عطف مضارع على أحدهما :

(ا) إذا وقع بعد جملة الجواب – ولو كانت اسمية ، لأنها فى محل جزم – مضارع مقرون بالواو أو الفاء ، جاز فيه ثلاثة أوجه إعرابية ؛ يختار منها المتكلم والمعْرِب ما يناسب السياق ، ويساير معنى التركيب[١] .

أولها : اعتبار « الواو » و « الفاء » حرفى استئناف ؛ فالجملة بعدهما استئنافية مستقلة فى إعرابها عما قبلها ، والمضارع فيها مرفوع – إن كان مجرداً من ناصب وجازم ، ومن نونى التوكيد – ومن الأمثلة قوله تعالى : (وإنْ تُبْدُوا ما فى أنفسكم أو تُخْفُوه ، يُحاسِبْكم به الله ؛ فيغفرُ لمن يشاء ويُعذِّبُ من يشاء) ، برفع المضارع « يغفرُ » بعد فاء الاستئناف ، وقوله تعالى : (ومن يُضلِلِ اللهُ فلا هاديَ له ويَذَرُهم فى طُغيانهم يَعْمَهُونَ) ، برفع المضارع : « يذرُ » بعد واو الاستئناف ، وقول الشاعر يَمْدح :

فإنْ يَهْلِكْ أبوقابُوسَ[٢] يَهْلِكْ ربيعُ النــاس والبلدُ الحرامُ
ونأخذُ بَعْدَهُ بِذنابِ[٣] عَيْشٍ أجَبِّ[٤] الظَّهْرِ، ليس له سَنَامُ

برفع المضارع : « نأخذ » بعد واو الاستئناف .

ثانيها : اعتبار الفاء للسببية والواو للمعية – وهما عاطفان أيضاً مع السببية والمعية – والمضارع بعدهما منصوب « بأن » مضمرة وجوباً (بالتفصيل الذى سبق إيضاحه عند الكلام على فاء السببية، وواو المعية)[٥] . كالأمثلة التى سبقت فى الوجه الأول ، ولكن بعد نصب الأفعال المضارعة : يغفرَ – يذرَ – نأخذَ .

---

(١) كل وجه من هذه الثلاثة يقوم على اعتبار معنوى خاص به ، يخالف الآخر ، وواجب المتكلم والمعْرِب اختيار الوجه الإعرابى الذى يقوم على الاعتبار المناسب للسياق ، ولما يقتضيه المعنى . ومن الخطأ الزعم أن هذه الأوجه الثلاثة تصلح لكل أسلوب ، وتباح فى كل تركيب بغير تقيد بهذا الاعتبار المعين الخاص ، وإلا صارت اللغة فوضى بسبب محو القيود ، أو إهمالها ، وإهمال الاعتبارات التى تميز المعانى بعضها من بعض .

(٢) هو النعمان بن الحارث الأصغر . (٣) ذنَب – عقِب .

(٤) مقطوع . يريد : لا ظهر له ولا سنام ، لضعفه وهزاله . فلا خير فيه .

(٥) فى ص ٣٥٢ ، ٣٧٥ ، وهامشهما . وقالوا فى سببه : إن الذى سوغ وقوعهما للسببية والمعية هنا ، دون أن يتحقق شرط إضمار « أن » بعدهما وجوباً ؛ – وهو النفى المحض، والطلب المحض، وما ألحق =

ثالثها : اعتبارهما حرفى عطف مجردين له — فلا يفيدان سببية ولا معية — والمضارع بعدهما مجزوم ؛ لأنه معطوف على جواب الشرط ؛ فإن كان جواب الشرط مضارعًا مجزومًا مباشرة ، فالمضارع المعطوف مجزوم مثله ، وإن كان فعل الجواب ماضيًا فهو مجزوم محلا ، والمضارع المعطوف مجزوم لفظًا ، مراعاة لمحل المعطوف عليه . وكذلك إن كان الجواب جملة اسمية أو فعلية ؛ فإنها تكون فى محل جزم ، والمضارع المعطوف عليها مجزوم لفظًا تبعًا لمحلها . كالأمثلة التى سبقت فى الوجه الأول ، ولكن بعد جزم الأفعال المضارعة : يغفرْ — يذرْ — نأخذْ ، وكقول الشاعر :

ومن يتتبَّعْ — جاهدًا — كل عثرة يجِدْها ؛ ولا يسلمْ له الدهرَ — صاحبُ

والكوفيون يجعلون « ثم » كالواو فى الأوجه الثلاثة السالفة[1] ؛ فكلاهما إما للاستئناف ، وإما للعطف الخالص ، وإما للعطف مع المعية . . .

(ب) وإذا وقع المضارع المسبوق بأحد الأحرف السالفة بعد الجملة الشرطية مباشرة ، متوسطًا بينها وبين الجملة الجوابية ، فأكثر النحاة يجيز فيه وجهين ؛ يختار منهما المتكلمُ والمعرِب ما يناسب السياق .

أحدهما : اعتبار هذه الأحرف للعطف المجرد ، والمضارع بعدها مجزوم ؛ لأنه معطوف بها على فعل الشرط المجزوم لفظًا أو محلا ؛ كقوله تعالى : (إنه من يتَّقِ ويصبرْ فإن اللهَ لا يضيعُ أجر المحسنين) ، ومثل : من يتكلمْ فيُسرفْ

ـصبهما ، ما شرحناه فى مكانه — أن جواب الشرط قبلهما غير متحقق الوقوع ؛ فمثله مثل النفى أو الطلب وملحقاتهما . فهم يريدون إرجاع النصب هنا إلى استيفائهما شرطهما من الوقوع بعد النفى أو الطلب تأويلا. ولكن السبب الحق هو الاستعمال العربى الذى نصب المضارع بعدهما مع عدم تحقق الشرط الأصلى . وما تجب ملاحظته أن الأخذ بهذا الوجه وبجعلهما للمعية والسببية — إنما هو اختيارى محض أمره للمتكلم يختاره ، أو يختار غيره على حسب الاعتبار المناسب للسياق . لكن إذا اختارهما السببية والمعية وجب نصب المضارع بأن ، ووجب أن تكون مضمرة . فالاختيار جائز ، ولكن النتيجة المترتبة عليه حتمية .

(١) وفريق آخر يزيد على أحرف العطف السالفة حرف العطف : « أو » ، ورأيه ضعيف كرأى الكوفيين هنا ؛ لضعف الشواهد التى يحسن عدم القياس عليها .

يكنْ عرضةً للزلل . . . أو : ويسرفْ ، أو : ثم يسرف . ومثل : من تكلم فيكثرْ – أو : يكثرْ ، أو : ثم يكثر – كان عرضةً للزلل . . بجزم الأفعال المضارعة : (يصبرْ – يسرفْ – يكثرْ . .) ؛ لأنها معطوفة ، والمعطوف عليه مجزوم لفظًا أو محلا ؛ فهى تابعة له فى الجزم فتُجزم لفظًا .

والآخر ؛ النصب على اعتبار الفاء للسببية مع العطف ، والواو للمعية مع العطف ، وثم – عند الكوفيين – للعطف مع المعية ، والمضارع منصوب بأن مضمرة وجوبًا بعد الثلاثة . ومن الأمثلة نصب الأفعال المضارعة السابقة كلها . وكذا نصْب المضارع : « يخضع » فى قول الشاعر :

ومن يقتربْ منا ويخضعَ نُؤْوِهِ فلا يَخْشَ ظُلْماً ما أقامَ ولا هَضْمَا

أما الاستئناف فيمنعه أكثر النحاة ؛ بحجة أنه لا يصح الاستئناف قبل أن تستوفى أداة الشرط جملتيها (الشرطية والجوابية معًا) ؛ كى يتم المعنى المرتبط بأداة الشرط . ووضعُ الجملة الاستئنافية بين جملتى الشرط والجواب إنما هو إقحام لجملة أجنبية بين جمْلتين متلازمتين فى المعنى .

ويرى المحققون : أن رفع المضارع المتوسط بين جملتى الشرط والجواب جائز بعد حرف مما سبق . وحجتهم أنه لا مانع من اعتبار تلك الجملة الأجنبية جملة استئنافية معترضة ، وليست للاستئناف المحض . ورأيهم صحيح[1] ، ولا ضرر فى الأخذ به إن اقتضاه المعنى .

وعلى هذا يجوز فى المضارع المسبوق بأحد أحرف العطف السابقة والذى تتوسط جملته بين جملتى الشرط والجواب – الأوجهُ الثلاثة ؛ وهى الرفع على اعتبار الجملة استئنافية اعتراضية ، والجزم بالعطف على فعل الشرط المجزوم لفظًا أو محلا ، والنصب على اعتبار « الواو » ، و« ثم » للعطف مع المعية ، و« الفاء »

---

(١) لأنه تطبيق على ما قرره النحاة من جواز وقوع الجملة المعترضة بين جملتى الشرط والجواب ، واستدلوا بأمثلة من القرآن الكريم (راجع الجزء الثانى من المغنى ، باب الجمل التى لا محل لها من الإعراب ، وكذلك الصبان هنا ، وحاشية ياسين على التصريح) .

وقد يقال : لِمَ امتنع على الاستئناف المحض ، دون الخالى من صفة الاعتراض ؟ أجابوا : أن الاستئناف المحض يشعر بتمام الكلام قبله ، دون الاعتراض .

للعطف مع السببية ، وأن المضارع منصوب بأن مضمرة . وجوبًا بعد الثلاثة ، وبهذا يكون حكمه واحداً بعد الأحرف السالفة ، لا يختلف باختلاف وقوعه بعد الجملة الجوابية ، أو توسطه بينها وبين الجملة الشرطية[1] . . .

« ملحوظة » : إذا توسط المضارع بين جملتى الشرط والجواب ، ولم يسبقه أحد أحرف العطف السالفة أعْرب « بدلا » ، إن كان مجزومًا ، وأُعربت جملته « حالا » — فى الغالب — إن كان مرفوعًا . فمثال الأول :

مَتى تَأتنا — تُلْمِمْ بنا فى ديارنا — تَجِدْ حَطَبًا جَزْلا ، ونارًا تأجَّجا

والثانى :

مَتى تأته — تعشو[2] إلى ضوء ناره — تَجِدْ خير نار عندها خير مُوقِدِ

* * *

٤ — ما يختص بهما من ناحية حذفهما معًا :

يصح حذف الجملتين معًا — فى النثر والنظم — بشرط أن تقوم قرينة تدل عليهما . والأغلب عند حذفهما أن تكون أداة الشرط هى : « إنْ » ، مثل قول الشاعر وهو يودّع أحبابه :

نُودِّعُكم ، ونُودِعُكم قلوباً لعلّ الله يجمعُنا . وإلاّ . . .

يريد : وإلاّ يجْمعْنا هلكْنا ، أو شقينا .. أو نحو ذلك مما يساير المعنى الناشئ من الجملتين المحذوفتين . ومثل قول الآخر فى فتيات ينصحن أخرى اسمها : سلْمَى — برفض الزواج من رجل فقير مُعْدِمٍ :

---

(١) وفى المضارع المسبوق بالواو أو الفاء مع وقوعه بعد الجملة الجوابية يقول ابن مالك :

والفِعْلُ من بعْدِ الجزا إنْ يَقْتَرِنْ « بالفا » أو « الواو » بتثليثٍ قَمِنْ

(قمن ، أى : جدير) . والمراد بالتثليث الأوجه الثلاثة التى ذكرناها باعتباراتها المختلفة ، ولم يذكر « ثم » فى رأى الكوفيين . وانتقل إلى حكم هذا المضارع إذا توسط بين جملتى الشرط والجواب ؛ فقال :

وجزمٌ اَوْ نصبٌ لفعلٍ إثْرَ « فا » أو « واوٍ » اَنْ بالجملتين اكْتُنِفَا

(إثر : بعد — اكتنف : أحيط) يريد : أن المضارع المسبوق بأحد هذين الحرفين يتعين نصبه أو جزمه إن اكتنفته الجملتان ، أى : أحاطت به جملتا الشرط والجواب . واقتصر على ما سبق دون بيان الشروط والأوجه والاعتبارات .

(٢) وجرد « الواو » دليل على أن الفعل غير مجزوم .

قالت بناتُ العمّ : ياسَلْمى وإنِنْ[1] كان فقيراً مُعْدِماً ؟ قالت : وإنِنْ[1] .

التقدير : يا سلمى : أتتزوجينه وإن كان فقيراً مُعدماً ؟ قالت : وإنِنْ ، أى : وإن كان فقيراً مُعدماً أتزوجُه . .

ومن أمثلة حذفهما بعد أداة غير « إنْ » قوله عليه السلام : (مَن فَعَل فقد أحسن ، ومن لا فلا) . التقدير : ومن لا يفعل فلا حُسْن منه . وكذا قول العرب : من يُسَلِّم عليك فسلمْ عليه ، ومن لافلا ، أى : ومن لايسَلم عليك فلا تُسَلمْ عليه ، وقول الشاعر :

فإنّ المنية من يخْشَها فسَوف تصادفُه أينما...

أى : أينما يذهبْ تصادفْه[2] ...

أما حذف فعل الشرط وحده ، أو الجملة الشرطية كلها دون الجوابية فقد سبق[3] . وكذلك سبق[4] الكلام على حذف الجملة الجوابية وحدها .

(١ و ١) الأصل : « وإنْ » . . . زيد فى آخره نون ساكنة جاءت لضرورة الشعر . وتسمى هذه النون بتنوين الضرورة ، كما تسمى بالتنوين الغالى ؛ إما لغلوه ؛ أى : زيادته ، وإما لغلوه ، أى : نفاسته ؛ بسبب قلته . . .

(٢) فيما سبق من حذف جملة الشرط ، أو جملة الجواب ، أو هما معاً ، أو فعل الشرط وحده ، اكتفى ابن مالك بالبيت الآتى :

والشرْطُ يُغْنِى عنْ جوابٍ قد عُلِمْ والعَكْسُ قد يـأْتِى إنِ المعنَى فُهِمْ

يريد : أن الجملة الشرطية قد تغنى عن الجملة الجوابية ، وتدل عليها عند حذفها . فلا مانع — فى هذه الحالة — من حذف الجوابية . كما أن العكس قد يقع . — وهو حذف الجملة الشرطية لدلالة الجوابية عليها ، وإغنائها عند حذفها . فالحذف فى الصورتين جائز ؛ بشرط القرينة الدالة ، وأن يكون المعنى المراد مفهوماً بعد الحذف : فلا لبس ولا اضطراب فيه .

(٣) فى ص ٤٤٦ و ٤٤٨ . (٤) فى ص ٤٥٢ .

المسألة ١٥٨ :

اجتماع الشرط والقسم ، وحذف جواب أحدهما .

تمهيد — جواب الشرط ، وجواب القسم :

كل واحد من الشرط والقسم يستدعى جوابًا خاصًّا به ، يتميز بعلامة أو أكثر ينفرد بها ، دون الآخر . فجواب الشرط الجازم لابد أن يكون مجزومًا ، إمَّا لفظًا ؛ لأنه « فعل » مضارع ، وإما محلاًّ لأنه فعل ماض ، أو لأنه من النوع الذى يجب اقترانه « بالفاء » أو « بإذا » الفجائية ، وقد سبق بيان هذا كله ، وتفصيله[1] .

أما جواب القسم فيختلف باختلاف نوعى[2] القسم ؛ وهما : « الاستعطافىّ » و « غير الاستعطافى » . فإن كان القسم استعطافيًّا — (وهو جملة طلبية يراد بها توكيد معنى جملة طلبية أخرى مشتملة على ما يثير الشعور والعاطفة ، وتعتبر جواب القسم) — فلا بد أن يكون جوابه جملة طلبية ؛ كقول الشاعر :

بعيشكِ يا سلمَى ارحمى ذا صبابةٍ . . .

وقول الآخر :

بربك هل نصرت الحق يومًا ؟ وذقت حلاوة النصر المبين ؟

فالقسم هو : « بعيشك ، وبربك » . وكلاهما مع متعلقه — المحذوف هنا — جملة طلبية ، نراها فى المثال الأول تؤكد بعدها الجملة الطلبية التى تشتمل على ما يحرك الوجدان ، وهى : « ارحمى » . ونراها فى المثال الثانى تؤكد الجملة الطلبية التى تليها، والتى تشتمل كذلك على ما يحرك الوجدان ؛ وهى : « هل نصرتَ » .

---

(١) فى رقم ٦ من ص ٤٥٦ . وفى رقم ٨ من ص ٤٥٨ .

(٢) سبق تفصيل الكلام على جواب القسم من نواحيه المختلفة فى المبحث الخاص به عند الكلام على أحرف القسم وجوابه ، وكل ما يتصل به مما لا غنى عن الرجوع إليه (وذلك فى الجزء الثانى ص ٣٨١ م ٩٠) وفيه أن الجواب قد يكون شبه جملة . وفيه كذلك أن الكلام قد يشتمل على جملة قسمية ظاهرها مثبت ، ولكن معناها منفى ، وجواب القسم فيها جملة فعلية ماضوية لفظًا ، مستقبلة معنى ، مصدرة بإلا ، أو « لمَّا » التى بمعناها : نحو : سألتك إلا نَصَرتَ المظلوم . و . . . إلى غير هذا من التفصيلات والأحكام الهامة المدونة هناك ، وفى بعض الصفحات الأخرى التى أشير إليها فى ذلك الجزء .

لايكون جواب هذا النوع من القسم الاستعطافى إلا جملة إنشائية .

وإن كان القسم غير استعطافى — (وهو ما جىء به لتوكيد معنى جملة خبرية، وتقوية المراد منها[١]) — فلا بدّ له من جواب يكون جملة خبرية تختلف صورتها على النحو الذى سبق تفصيله فى مكان أنسب[٢] . وملخصه :

١ — إن كانت الجملة الجوابية مضارعية مُثْبتة أُكّدتْ[٣] باللام[٤] والنون معاً ؛ نحو : واللهِ لأبذُلن جهدى فى مساعدة المحتاج . ومن القليل الجائز الاقتصارُ على أحدهما ، بالرغم مما يؤدى إليه هذا الاقتصار من نقص فى درجة السّمو البلاغى ، وقوة الأسلوب .

وتسمى هذه اللام المفتوحة : « لام جواب القسم » أو : « اللام الداخلة على جواب القسم » . وهى غير لام الابتداء، والفرق بينهما كبير، سبق إيضاحه[٥] .

٢ — إن كانت الجملة الجوابية ماضوية مُثْبتة وماضيها متصرف ، فالغالب تصديرها « باللام » الجوابية ، و « قد » معاً ؛ نحو : والله لقد فاز أهل المروءة والكرامة . ويجوز — بقلة — الاقتصار على أحدهما ، أو التجرد منهما . مع ما فى هذا الاقتصار من إهمال الكثير الفصيح .

فإن كان فعلها جامداً ، غير « ليس » فالأكثر تصديرها باللام فقط ، نحو : والله لعسى التوفيق يصحب المخلص — أو : والله لنِعم رجلا المخلص . فإن كان الماضى الجامد « ليس » لم يقترن بشىء ؛ نحو والله ليس طول العمر بالسنوات ، ولكن بجلائل الأعمال .

٣ — إن كانت الجملة فعلية منفية بالحرف : « ما » ، أو : « لا » ، أو : « إنْ » — وجب تجريدها من اللام ، سواء أكانت ماضوية أم مضارعية ؛ نحو : والله

---

(١) ذلك أن من يقول : والله إنك لشريف المقصد — يخبر عن شرف مقصدك ، ويؤكد خبره هذا بما يقويه ؛ وهو : القسم .

(٢) باب « حروف الجر » — ج ٢ م . ٩٠ ص ٣٨٢ — ومن المفيد الرجوع إليه ، وإلى ما فيه من الأمثلة .

(٣) وجوباً عند البصريين ، وكثيراً عند الكوفيين . وهؤلاء يجيزون الاقتصار على أحد الحرفين . والأحسن هنا الاقتصار على الرأى البصرى .

(٤) مفتوحة .

(٥) فى ج ١ م ٥٣ ص ٥٩٨ وهامشها . عند الكلام على « لام الابتداء » .

ما يحتمل العزيزُ الضيمَ — والله لا يَحجب ثوبُ الرياء ما تحته — بالله إنْ تَحْيَا الأمةُ وأفرادها حياة العزة والقوة إلا بكرائم الأخلاق —

ومثل : والله ما احتمل عزيز ضيماً — والله لا حجبَ[1] ثوب الرياء ما تحته ، ولا دفع[1] عن صاحبه السوء ، والله إنْ أوجدَ الكونَ العجيبَ إلا اللهُ ، وإن أمسكَ السمواتِ والأرضَ وما فيهما إلا المولى جل شأنه .

ومن الشاذ الذى لا يقاس عليه أن يكون جواب القسم جملة فعلية منفية مصدرة باللام[2] ، أو : أن تكون أداة النفى فيها « لم » ومثلها : « لن » أيضاً عند فريق من النحاة[3] .

ومما تجب ملاحظته أن أداة النفى فى جواب القسم قد تكون محذوفة ، ولكنها ملحوظة يدل عليها دليل ؛ كقوله تعالى : (تالله تفتأ تذكر يوسف) ، أى : لا تفتأ[4] . . .

٤ — إن كانت الجملة الجوابية اسمية مثبتة فالأغلب تأكيدها « باللام » و« إنَّ » معاً ، ويصح الاكتفاء بأحدهما ، ولكن الأول أبلغ ، نحو : (تالله إنَّ الخِداع لممقوت ، وإنَّ صاحبه لشقىّ) — (تالله إن الخِداع ممقوت، وإن صاحبه شَقِىّ — تالله لَلْخِداع ممقوت ، ولَصاحبُه شقىّ) . ومن أمثلة الاقتصار على أحدهما قول الشاعر :

لئن كنت محتاجًا إلى الحلم إننى ... إلى الجهل[5] فى بعض الأحايين أحوج[6]

(١و١) هذه الجملة الماضوية معطوفة على السابقة الواقعة جواباً ؛ فهى جواب مثلها . وهكذا نظائرها .

(٢) كقول القائل :

لَئِنْ غبتَ عن عينى ... لَمَا غبتَ عن قلبى

(٣) مستدلا بمثل قول أبى طالب يعلن للنبى عليه السلام مؤازرته وتأييده على قريش :

والله لن يصلوا إليك بجمعهم ... حتى أُوَسَّدَ فى التراب دفينا

(٤) سبق إيضاح هذه المسألة ، ودليل الحذف فيها (فى ج ١ م ٤٢ ص ٥١٠ باب : كان وأخواتها)

(٥) الغضب ، وترك الحلم .

(٦) وهذا على اعتبار « اللام » موطئة للقسم . وجملة « إنَّ » وما دخلت عليه جواب القسم : — طبقاً للإيضاح الذى سلف فى ج ٢ م ٩٠ ص ٣٨٥ — .

ومن النادر تجردها منهما إن لم يطل[1] الكلام بعد القسم ؛ كقول أبى بكر فى نزاع بينه وبين عمر رضى الله عنهما، (والله أنا كنت أظلمُ منه) . فإن استطال الكلام بعد القسم حسن التجرد ؛ كقول ابن مسعود : (والله الذى لا إله غيره ، هذا مقام الذى أُنزلتْ عليه سورة البقرة) . وقول الشاعر :

وربِّ السموات العلا وبروجها ... وأرضٍ وما فيها – المقدَّرُ كائن

ولا يصح اقتران الجملة الجوابية بالحرف : « إنّ » إذا كانت مصدرة بحرف ناسخ من أخوات « إن » ؛ كقول بعضهم فى مدح رجل : والله لكأن القلوب والألسن رِيضتْ له ؛ فما تُعقَد إلا على وده ، ولا تنطق إلا بحمده .

فإن كانت الجملة الاسمية منفية فحكمها حكم الجملة الفعلية المنفية « بما » ، أو « لا » ، أو « إنْ » من وجوب تجريدها من اللام والاقتصار فى نفيها على أحد هذه الحروف الثلاثة دون غيرها – كما سبق – .

من كل ما سبق يتبين أن الجواب المنفى – فى جميع أحواله – لا يتطلب زيادة شىء إلا أداة النفى قبله ، مع اشتراط أن تكون إحدى الأدوات الثلاث السالفة ؛ سواء أكان الجواب جملة فعلية أم اسمية .

* * *

والآن نعود إلى الكلام على اجتماع الشرط والقسم والاستغناء بجواب أحدهما عن الآخر

(ا) إذا اجتمع شرط غير امتناعى[2] ، وقسَم فالأصل أن يكون لكل منهما جواب . غير أن جواب أحدهما قد يحذف اكتفاء بجواب الآخر الذى يغنى عنه، ويدل عليه . ولهذا الحذف صور منها :

١ – أن يجتمع الشرط غير الامتناعى والقسَم مع تأخر الشرط ، وعدم وجود شىء قبلهما يحتاج إلى خبر[3] ، وفى هذه الصورة يحذف – فى الأرجح – جواب المتأخر منهما – وهو الشرط – نحو : والله من يراقبْ ربَّه فى عمله لا يخافُ

(١) عدم إطالته : ألاّ يذكر بعده تابع ، أو شىء آخر يتصل به .

(٢) الشرط الامتناعى : ما كانت أداته دالة على الامتناع ؛ وهى : لو ، ولولا ، ولوما .

(٣) كالمبتدأ ، وكالناسخ ؛ فكلاهما يحتاج إلى خبر ، أو ما يسد مسد الخبر . . .

شيئًا . فالمضارع « يخافُ » مرفوع ؛ لأنه فى جملة جوابية للقسم المتقدم ، وليس جوابًا للشرط المتأخر ، المحذوف الجواب ، إذ لو كان هو الجواب لتحتم جزمه[1] ، فقيل : يخفْ . ومثله قول الشاعر :

لئن ساءنى أن نلتنى بمَسَاءة ٍ لقد سرّنى أنى خطرت ببالكا

فالجملة الفعليَّة : (سرّنى) جوابٌ للقسم الذى تدل عليه « اللام » الأولى لتصدير هذه الجملة « باللام وقد » معًا ، وليست جوابًا للشرط المتأخر عن « لام » القسم ؛ لأن الشرط لا يكون جوابه مقترنًا « باللام وقد » . فجوابه هنا محذوف . كحذفه فى البيت السالف ، وهو :

لئن كنت محتاجًا إلى الحلم إننى إلى الجهل فى بعض الأحايين أحوج

فالجملة الاسمية المصدرة بالحرف الناسخ « إنّ » هى جواب للقسم ، لا للشرط ؛ إذ لو كانت جوابًا للشرط لاقترنت بالفاء .

أما عند تقدم الشرط فالأرجح أن يكون الجواب له وجواب القسم محذوف ؛ فنقول : من يراقبْ ربه واللهِ يَخْشَه الناس. وقول أحدهم : إن يكنْ واللهِ لى نصف وجه ونصف لسان — على ما بهما من قبح منظر ، وسوء مخبر — يكنْ هذا أحبّ من أن أكون ذا وجهين .

وما وصفناه بأنه الأرجح فى الحالتين يراه كثير من النحاة واجبًا لا يصحّ مخالفته[2] . . .

---

(١) ومثل هذا يقال فى المضارع المرفوع المنفى « بلا » فى قوله تعالى : (قُلْ لئنْ اجتمعت الإنسُ والجنُّ على أن يأْتُوا بمثل هذا القرآنِ لا يأتون بمثلِهِ ولو كان بعضهم لبعض ظَهِيرا ...) فالمضارع : — يأتون — مرفوع ، لأنه جواب القسم ، لا جواب الشرط .

(٢) ويقولون لا فرق فى القسم بين أن يكون مذكوراً ، أو مقدراً . ويستدلون المقدر بقوله تعالى : (وإن أطعتموهم إنكم لمشركون) لأن سقوط الفاء من صدر الجملة الاسمية: (إنكم لمشركون) دليل على أنها ليست جواباً للشرط ؛ إذ لو كانت جواباً له لوجب اقترانها بالفاء ؛ طبقاً للقاعدة الخاصة بهذا الاقتران (وقد سبق الكلام عليها فى « ٨ » من ص ٤٥٨) وهو تعليل واهن أمام التعليل الآخر الذى يقول إن الفاء قد تسقط قبل الجملة الاسمية وغيرها مما يحتاج إلى اقترانه بالفاء أو بما ينوب عنها .

— وقد سبقت التفصيلات الخاصة بهذا فى : «ب» من ص ٤٦٥ — .

هذا ، وفى رقم ١ من هامش ص ٤٥٨ مسألة تختص بحكم مجىء لام القسم بعد « إن الشرطية » واستحسان أو استقباح دخولها على الجواب .

ويستثنى مما سبق أن يتأخر القسم وقبله الفاء الداخلة عليه مباشرة ، فإن الجواب يكون له برغم تأخره عن الشرط ، فنقول فى المثال السالف : من يراقب ربه فى عمله فوالله يخشاه الناس . فالمضارع « يخشاه » مرفوع ، وهو مع فاعله جملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم وجملة القسم فى محل جزم جواب الشرط .

٢ – إن اجتمع الشرط غير الامتناعىّ ، وسبقهما ما يحتاج إلى خبر ، فالأرجح أن يكون الجواب للشرط مطلقًا ، سواء أكان متقدمًا على القسم أم متأخراً ؛ نحو : القوانينُ والله من يَحترمْها تحرُسْه ، أو : القوانين مَن يَحترمْها والله تحرُسْه ؛ بجزم المضارع : « تحرس » فى الصورتين ، لأنه جواب للشرط ، وجواب القسم محذوف فيهما .

أما غير الأرجح فى كل ما تقدم (من ١ ، ٢ – ما عدا القَسَم المقرون بالفاء) فيعتبر الجواب للشرط غير الامتناعى فى كل الحالات . سواء أكان متقدماً على القسم أم متأخراً ، وسواء أكان قبلهما مايحتاج إلى خبر أم لم يكن . ومن الأمثلة :

لئنْ مُنيتَ بنا عن غِبِّ معركة ... لاتُلْفِنا عن دماءِ القوم نَنْتَفِلِ[1]

وقول الآخر

لئِن كانَ ما حُدِّثْتَه اليوم صادقاً ... أصُمْ[2] فى نهار القَيظِ للشمس باديا

فالمضارعان : « تُلْفِ » و« أصُمْ » مجزومان مباشرة فى جواب « إن » الشرطية ، برَغم تأخرها وتقدم لام القسم عليها[3] . . . ومن الأمثلة أيضًا قول الشاعر :

أما والذى لو شاء لم يخلُق النَّوَى ... لئن غبت عن عينى فما غبت عن قلبى

---

(١) (منيت بنا) : أصبت بنا ، وقُدِّر عليك أن تلقانا . (غب) : بعد ، أو : عقب (لاتلفنا) : لا تجدنا . (ننتفل) : نتبرأ وننفصل .

يقول لعدوه . لو أصبت بنا بعد المعركة – حين يشتد التعب والإرهاق عادة ، فلن ترى منا تعباً ، ولا إرهاقاً ، ولا تبرُّؤاً وانفصالا من قتلانا– يجعلنا ننصرف ، ونترك الأخذ بثأرهم ، والانتقام من أعدائهم.

(٢) أى : إن كان ما بلغك عنى صادقاً فإنى أعاقب نفسى عليه بالصوم ، وبالوقوف بادياً للشمس (أى : مكشوفاً لها) فى يوم القيظ ، وهو اليوم الشديد الحر (وبادياً حال من فاعل : أصم) .

(٣) والبصريون يحكمون على هذا وأمثاله بالشذوذ ، أو بزيادة اللام وأنها ليست للقسم فلا تحتاج لجواب. وكل هذا تكلف وابتعاد عن الواقع . وخير منه ما قاله الخضرى : من أن اللام للقسم ، وجوابه هو أداة الشرط وما دخلت عليه من جملتها ، وأن لهذا نظائر .

لأن وجود الفاء فى الجواب دليل على أنه للشرط ؛ إذ جواب القسم لا تدخله الفاء . ومثله قولهم[1] : لئن أمهل الله الظالم فلن يفوت أخْذُه ، وهو له بالمرصاد .

ومما سبق نستخلص أن اجتماع الشرط غير الامتناعى والقسم يقتضى الاكتفاء بجواب واحد يكون – على الأرجح – للسابق منهما . أما المتأخر فجوابه محذوف يدل عليه المذكور . وأنه يستثنى من هذه القاعدة حالتان :

إحداهما : يكون الجواب فيها للقسم مع تأخره ، وهى التى يكون فيها القسمَ مبدوءاً بالفاء .

والأخرى : يكون الجواب فيها للشرط مع تأخره عن القسم ؛ وهى التى يكونان فيها مسبوقين بما يحتاج إلى خبر . . .

• • •

(ب) فإن كان الشرط امتناعياً (وهو : لو – لولا – لوما) وتقدم، فيتعين أن يكون الجواب له ، وأن يحذف جواب القسم لدلالة جواب الشرط عليه . نحو : لولا رحمة المولى بعباده ، والله لأهلكهم بذنوبهم[2] .

وإن كان القسم هو المتقدم على الشرط الامتناعى ، فالصحيح أن الجواب المذكور هو للشرط أيضاً ، وأن الشرط وجوابه جواب للقسم ، لم يغن شىء عن شىء ، والجوابان مذكوران ، لم يحذف أحدهما لدلالة الآخر عليه ؛ نحو : والله لولا الله ما اهتدينا ؛ فجملة : « ما اهتدينا » هى جواب « لولا » . وهذه مع جوابها جواب القسم .

ويتضح مما تقدم عند اجتماع الشرط الامتناعى والقسم أن الجواب للشرط الامتناعى ؛ سواء أكان متقدماً على القسم أم متأخراً عنه .

---

(١) وهو منسوب لعلى رضى الله عنه .

(٢) وفى أحكام الحذف السابقة يقول ابن مالك :

واحذفْ لدَى اجتماع شرطٍ وقَسَمْ ... جوابَ ما أخرْتَ ؛ فهْو مُلتزَمْ

وإنْ تَوَالَيَا وقبلُ ذو خَبَرْ ... فالشرطَ رَجِّحْ مطلقًا بلا حَذَرْ

وربَّما رُجِّحَ بعْدَ قَسَمِ ... شَرْطٌ بلاَ ذى خَبَرٍ مُقَدَّمِ

المسألة ١٥٩ :

توالى شرطين، أو أكثر. وتوالىِ شرطٍ واستفهام

(ا) يصح أن تتوالى أداتان — أو أكثر — من أدوات الشرط بغير اتصال مباشر[1] ؛ فتكون لكل أداة جملتها الفعلية الشرطية التى تليها مباشرة ، وتفصل بينها وبين الأداة الشرطية التى بعدها . وتحتاج كل أداة بعد هذا إلى جملة جوابية تخضع للأحكام الآتية :

١ — إن كان التوالى بغير عطف[2] فالجواب للأداة الأولى وحدها ، ما لم تقم قرينة تعيّن غيرها . أما باقى الأدوات التالية فجوابه محذوف لدلالة جواب الأولى عليه . ومن الأمثلة ؛ (مَن يعتدلْ فى شبابه، مَن يحرصْ على سلامة جوارحه وحواسه — يَسْلَمْ من متاعب الكهولة، وويْلات الشيخوخة) . التقدير: من يعتدلْ فى شبابه يسلمْ ...، من يحرصْ على سلامة حواسه يسلمْ ... ومثل قول : الشاعر :

إنْ تستغيثوا بنا ، إن تُذْعَرُوا — تَجِدوا منَّا معاقلَ عزٍّ زانها كَرَمُ

التقدير . إن تستغيثوا بنا تجدوا . . . إن تذعروا تجدوا . . .

٢ — إن كان التوالى بعطف بالواو فالجواب لهما ؛ لأن الواو للجمع . مثل : مَن يُحجِمْ عن نداء الخير ، ومن يَنْأَ عن داعى المروءة — يعشْ بغيضاً منبوذاً .

٣ — إن كان التوالى بعطف بـ « أو » ، فالجواب لإحداهما ؛ (لأن « أو» — فى الغالب — لأحد الشيئين أو الأشياء) وجواب الأخرى محذوف يدل عليه المذكور. ومن الأمثلة : إنْ تغبْ عن عينى أو إنْ تحضرْ ، فلست عن خاطرى بغائب — من يُكْبِرْهُ الناس لعلمه ، أو من يرفعوه لسمو خلقه — يعشْ بينهم سعيداً . . .

---

(١) أما التوالى مع الاتصال المباشر فالاعتبار فيه للأداة الأولى ؛ فهى وحدها التى تحتاج لشرط وجواب .

(٢) بغير عطف مذكور أو ملحوظ ؛ كالذى سيجىء فى آخر رقم ٤ .

٤ – إن كان التوالى بعطف بـ « الفاء » فالجواب للثانية ؛ (لأن الفاء تفيد الترتيب) . والثانية وجوابها جواب للأولى ، نحو : إن تمارسْ عملا فإنْ تخلصْ فيه يحالفْك الفوز والتوفيق .

وليس من اللازم أن تكون الفاء مذكورة ، فقد تكون ملحوظة يقتضيها السياق وتدل قرينة على تقديرها . وفى هذه الحالة التى تحذف فيها مع تقديرها وملاحظتها ، لاتكون عاطفة ولاتعرب شيئاً[1] ، وإنما يقتصر أثرها على الفائدة المعنوية الملحوظة .

(ب) إذا توالى الاستفهام[2] والشرط فقيل الجواب للاستفهام ، لتقدمه ؛ نحو : أإنْ تُدْعَ لأداء الشهادة على وجهها تستجيبُ؟ برفع المضارع : « تستجيبُ » . وقيل : « لا » ، وأن الجواب للشرط غالباً ؛ بدليل قوله تعالى : (أفإنْ مِتَّ فهم الخالدون) ؛ إذ لو كانت الجملة الاسمية : (هم الخالدون) ، جواباً للاستفهام ما دخلتها الفاء ؛ لأن الفاء لا تدخل فى جواب الاستفهام ، وإنما تدخل فى جواب الشرط إذا كان جملة اسمية أو غيرها مما لم يستوف شروط الجواب – كما عرفنا[3] –

والصحيح أن تعيين الجواب لأحدهما خاضع للقرينة التى تتحكم فيه ؛ فتجعله لهذا أو لذاك ، ... يختص به واحد منهما فى كل الأساليب .

---

(١) راجع الصبان .

(٢) ويتعين أن يكون بالهمزة ؛ لأنها هى التى يصح أن تجتمع مع أداة الشرط ؛ – طبقاً لما سبق فى رقم ١٠ من ص ٤٤٧ – .

(٣) فى رقم ٨ من ص ٤٥٨ .

المسألة ١٦٠ :

« لَوْ » الشرطية

هى نوعان : شرطية امتناعية ، وشرطية غير امتناعية ، وكلا النوعين حرف ، واستعماله قياسىّ .

(أ) « لوْ » الشرطية الامتناعية ؛ معناها ، وأحكامها النحوية :

فأما معناها فأمران مجتمعان ؛ هما : (إفادة الشرطية ، وأن هذه الشرطية لم تتحقق فى الزمن الماضى ؛ فقد امتنع وقوعها فيه) .

فإفادتها الشرطية تقتضى تعليق شىء على آخر ؛ وهذا التعليق يستلزم —حتماً— أن يقع بعدها جملتان ، بينهما نوع ترابط واتصال معنوى ، يغلب أن يكون هو: « السببيّة » فى الجملة الأولى ، و« المسببية » فى الجملة الثانية ؛ نحو : لو تعلّمَ الجاهل لنهضت بلاده، لكنه لم يتعلم — لو عفّ السّارق لنجا من العقوبة التى نزلت به — لو أتقن الصانع عمله بالأمس ما بارت صناعته. فالجملة الأولى من المثال الأول هى : (تعلّمَ الجاهل) ، والثانية هى : (نهضتْ بلاده) وبين الجملتين ذلك الارتباط المعنوى ؛ لأن نهضة البلاد مسببة عن تعلّم الجاهل ؛ ولذا تسمّى الأولى: « جملة الشرط » ، وتسمى الثانية : « جملة الجواب »[1] . ومثل هذا يقال فى الأمثلة الأخرى .

وإفادتها امتناع المعنى الشرطى فى الزمن الماضى تقتضى أن شرطها لم يقع فيما مضى ، (أى : لم يتحقق معناه فى الزمن السابق على الكلام) فهى تفيد القطْع بأن معناه لم يحصل[2] . كما تفيد أن تعليق الجواب عليه كان فى الزمن الماضى

---

(١) سبق الكلام على معنى الجواب عند الكلام على « إذن » الناصبة — ص ٣٠٨ — وعند الكلام على « فاء السببية » ص ٣٥٢ . وبما يوضح معنى الشرط ما سبق فى رقم ١ من هامش ص ٤٢٢ .

(٢) فكأنها معه بمنزلة حرف نفى ، ينفى معنى الجملة التى يدخل عليها . مع أنها ليست حرف نفى ، ولا يصح إعرابها حرف نفى ، بالرغم من أنها فى هذا الموضع تؤدى ما يؤديه حرف النفى من سلب المعنى فى الزمن الماضى . ويزداد وضوح هذا بالضابط الذى فى رقم ٢ من هامش الصفحة الآتية :

أيضاً[1] ، على خلاف المعهود فى التعليق بالأدوات الشرطية الجازمة ، حيث يتعين الاستقبال فى شرطها وجوابها معاً — على الأغلب —[2] .

ويترتب على امتناع الشرط هنا وعدم وقوعه امتناع جوابه تبعاً له ، إذا كان فعل الشرط هو السبب الوحيد فى إيجاد جوابه وتحقيقه ، وليس هناك سبب آخر للإيجاد والتحقيق ؛ لأن امتناع السبب الوحيد الموجِد للشىء يؤدى حتماً إلى امتناع المسبَّب عنه ، المترتب عليه ؛ نحو : لو طلعت الشمس أمس لظهر النهار ؛ فقد امتنع فعل الشرط — وهو السبب الوحيد — ؛ فامتنع له الجواب — وهو المسبب عنه — إذ ظهور النهار متوقف على طلوع الشمس دون شىء آخر ؛ فلا يمكن أن يظهر إلا بطلوعها ما دام طلوعها هو السبب الفرد فى إيجاده .

فإن كان للجواب سبب آخر فلا يتحتم الامتناع بامتناع هذا الشرط ، لجواز أن يؤدى السبب الآخر إلى إيجاد الجواب ، وتحقيق معناه[3] ؛ نحو : لو طلعت

---

(١) هناك أداتان أخريان للربط الامتناعى هما : « لولا » و « لو ما » وحكمهما يخالف حكم « لو » . وسيجىء تفصيل الكلام عليهما فى ص ٥١٢ و ٥١٥ .

(٢) هناك ضابط يميز « لو الامتناعية » من غيرها ؛ هو — كما جاء فى المغنى فى هذا الباب — : أن يصح فى كل موضع استعملت فيه أن تُعقبه بحرف الاستدراك داخلا على فعل الشرط ، منفياً لفظاً أو معنى تقول : لوجاءنى لأكرمته ، لكنه لم يجىء ، ومنه قوله :

ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة ... كفانى ، — ولم أطلب — قليل من المال

أى : لكن لم يثبت أن ما أسعى لأدنى معيشة . . . إذ الأصل : « ولو ثبت أن ما أسعى » . . ، لأن « لو » الشرطية لا تدخل إلا على فعل ؛ إما ملفوظ ، وإما ملحوظ تقديره : « ثبت » — مثلا — . . . وقوله :

فلو كان حمدٌ يُخْلِد الناس لم تَمُتْ ... ولكن حمد الناس ليس بمُخْلِد

ومنه قوله تعالى : (ولو شِئْنَا لآتَيْنَا كلَّ نفسٍ هُداها ، ولكنْ حقّ القولُ منى لأملأنَّ جهنم ...) أى : ولكن لم يكن حمد . . . — : ولكن لم أشأ ذلك فحق القول منى . . . ، وقول الحماسى :

لو كنتُ من مازنٍ لم تَستَبِحْ إبلى ... بنو اللَّقيطةِ من ذُهْلِ بنِ شيبانا

ثم قال :

لكنّ قومى وإن كانوا ذَوِى عددٍ ... ليسوا من الشر فى شىءٍ وإن هانا

إذ المعنى : لكنى لست من مازن ، بل من قوم ليسوا فى شىء من الشر وإن هان ، وإن كانوا ذوى عدد .

(٣) وبمراعاة هذا الأساس تدخل صور كثيرة بغير حاجة إلى تأويل أو تقدير اضطر إليه النحاة فى مثل : فلان لو لم يخف ربه لم يعصه .

الشمس أمس لكان النّور موجوداً . فطلوع الشمس هنا ممتنع ، أما الجواب فيصح أن يكون غير ممتنع — برغم امتناع الشرط — إذا وجد سبب آخر غير الشمس يحدثه ؛ كمصباح مضيء ؛ أو برق ، أو نار ...؛ فالشرط فى هذا المثال ليس السبب الفريدَ فى إحداث الجواب ؛ فامتناعه لايستلزم ولا يوجب امتناع جوابه ؛ فقد يمتنع الجواب حينًا ؛ ولا يمتنع حينًا آخر ؛ على حسب ما تقضى به القرائن والمناسبات .

ومن الأمثلة لامتناع الجواب امتناعاً حتميًّا تبعاً لامتناع الشرط : لو توقفت الأرض عن الدوران لهلك الأحياء جميعًا من شدة البرد أو الحر — لو سكنت الأرض ما تعاقب عليها الليل والنهار — لو امتنع الغذاء لمات الحىّ — لو اختلَّت الجاذبية الكونية لا نفرط عقد الكواكب والنجوم — لو توقف القلب عن النبض نهائيًّا لمات الحيوان . . .

ومن أمثلة امتناع الشرط دون أن يستلزم امتناع الجواب استلزامًا محتمًا : لو تعلم الفقير لاغتنى — لو استقلّ المسافر الطائرة لبلغ غايته — لو قرأ الريفى الصحف لعلم أهم الأخبار العالميَّة — لو واظب الغلام على السباحة لقوى جسمه — لو استشار المريض طبيبه لَشُفِىَ ... ؛ فالجواب فى هذه الأمثلة ليس حتمىّ الامتناع ؛ إذ الشرط ليس السبب الوحيد فى إيجاده ، فهناك ما يصلح أن يكون سببًا للإيجاد سواه .

ومما تقدم يتبين خطأ التعبير الشائع على ألسنة المعْربين وهو : « أنها حرف امتناع لامتناع » ؛ يريدون : أنها حرف يدل على امتناع الجواب لامتناع الشرط . وإنما كان هذا خطأ لما قدمناه من أن امتناع الشرط لا يستلزم امتناع الجواب ؛ فقد يستلزمه ، أو لا يستلزمه — طبقًا للبيان السالف — إلا إن كان غرضهم أن ذلك الامتناع هو الكثير الغالب .

والصواب ما ردده سيبويه من أنها : «حرف يدل على ما كان سيقع لوقوع غيره »، أى : لما كان سيقع فى الماضى ؛ لوقوع غيره فى الماضى أيضاً . وهذه العبارة صحيحة دقيقة ، لاتحتاج إلى تأويل ، أو تقدير ، أو زيادة .

وأما أحكامها النحوية[1] : فإنها أداة شرطية قياسية الاستعمال ؛ لا تجزم على الرأى الأرجح[2] ، ولا بد لها — كما سبق — من جملتين بعدها[3] ؛ أولاهما : « الشرطية » ، تليها : « الجوابية والجزائية » . والأغلبُ أن تكونَ الجملتان فعليتين ، ماضويتين لفظًا ومعنى معًا ، أو معنى فقط (بأن يكون الفعل مضارعًا مسبوقًا بالحرف : « لم »)[4] .

والفعل الماضى فيهما باق على مضيه ؛ فلا يتغير زمنه بوجود « لو » الامتناعية . ومن الأمثلة : لو تراحم الناس لعاشوا إخوانًا ، لم يعرفهم البؤس ، ولا الشقاء ، ولا العَدَاء . وقول الشاعر :

إنّ أرضاً تَسْرِى[5] إليها لو اسْطا عت[6] لسارت إليك قبل مَسِيرِكْ

وقولهم : لو لم يثق المرء بعدل الخالق لعاش معذبًا باليأس ، ولو لم يطمئن إلى حكمته لاحترق بنار الشك .

فإن جاء بعدها مضارع لفظًا ومعنى قلبت زمنه للمضى مع بقاء لفظه على حاله ، ومن الأمثلة : لو يجىء الضيف أمس لأكرمته . وقول الشاعر :

رُهبانُ مَدْيَنَ ، والذين عَهِدتُهم يبكون من حَذَرِ العذاب قعودا
لو يسمعون كما سمعتُ كلامها خرّوا لعَزّةَ رُكّعًا وسجودا

والمراد : لو جاء الضيف[7] . . . لو سمعوا[7] .

ولجوابها أحكام أخرى — غير المضىّ — يشترك فى أكثرها جواب « لو » غير الامتناعية ، وسنعرفها[8] .

• • •

(ب) « لوْ » الشرطية غير الامتناعية[9] . معناها ، وأحكامها[10] النحوية :

---

(١) هذه الأحكام الخاصة غير أحكام أخرى مشتركة بين نوعى : « لو » وستجىء فى ص ٤٩٦ .

(٢) وقد جزمت فى أمثلة مسموعة لا يسوغ القياس عليها ؛ لندرتها — كما أشرنا لهذا فى ب — ص ٤١٢ ، وعرضنا للأمثلة ومراجعها فى ص ٤٤٣ .

(٣) فلها الصدارة عليهما ؛ كالشأن فى جميع الأدوات الشرطية .

(٤) كما فى البيت الثانى والثالث من هامش ص ٤٩٢ .

(٥) تسافر إليها ليلا .

(٦) استطاعت .

(٧ و ٧) وقوع الفعل الماضى الحقيقى فى جوابها يقتضى أن المضارع فى شرطها بمعنى الماضى حتمًا .

(٨) فى رقم ٢ من ص ٤٩٧ .

(٩) أما الامتناعية فقد سبق الكلام عليها فى ص ٤٩١ .

(١٠) انظر الهامش رقم « ١ » من هذه الصفحة .

هى قليلة الاستعمال ، ولكن استعمالها قياسى . ومن أمثلتها : لو يشتد الحر فى العطلة الصيفية المقبلة أصطافُ فى جهات معتدلة . . .

فأما معناها فالدلالة على الشرطية الحقيقية ؛ (وهى التى تقتضى تعليق أمر على آخر — وجوداً وعدماً — فى المستقبل) ، ولابد لها من جملتين ؛ ترتبط الثانية منهما بالأولى ارتباط المسبَّب بالسبب — غالباً[1] — بحيث لا يتحقق فى المستقبل، معنى الثانية ، ولا يحصل إلا بعد تحقق معنى الأولى وحصوله فى المستقبل ؛ فكلاهما لا يتحقق معناه إلا فى المستقبل . غير أن معنى الثانية مترتب على معنى الأولى الذى لا يمتنع هنا . وبهذين تختلف « لو » غير الامتناعية عن « لو »الامتناعية التى تقتضى أن يكون ارتباط جملتيها فى زمن ماض فقط ، وأن شرطها ممتنع ، فيمتنع له الجواب — بالتفصيل السَّالف — ؛ ومن ثَمّ قال النحاة : إن « لو » الشرطية غير الامتناعية شبيهة « بإنْ الشرطية » ؛ فهما يفيدان — غالبًا —[1] تعليق الجواب على الشرط ، ويوجبان أن يكون زمن الفعل فى جملتى الشرط والجواب مستقبلا ، مهما كان نوع الفعل وصيغته ، كما يوجبان — أيضاً — أن يكون زمن الجواب مستقبلا .

وأما حكمها النحوى فمقصور على أنها أداة شرطية حقيقية . ولكنها لا تجزم على الرأى الأرجح . ولابدّ لها من الجملتين بعدها[2] ؛ أولاهما جملة الشرط ، والأخرى جملة الجواب . والأغلب أن يكون فعل الشرط وفعل الجواب مضارعين لفظاً ومعنى ويتحتم أن يكون زمنهما للمستقبل الخالص . وإذا كان أحدهما ماضى اللفظ وجب أن يكون زمنه مستقبلا ، فيكون ماضى الصورة دون الزمن . ومن الأمثلة قول الشاعر :

ولو تَلتقى أصداؤنا بعد موتنا … ومن دون رَمْسَيْنا[3] من الأرض سَبْسَبُ[4]
لظلّ صَدَى صوتى — وإن كنت رِمَّةً — … لصوتِ صدَى ليلَى يَهَشّ ويَطرَبُ

وقول الآخر :

لا يُلْفِك الراجوك إلا مُظهِراً … خُلُقَ الكرام ولو تكون عديمـا[5]

(١ ، ١) قلنا : «غالباً» لأن التعليق قد يراد به معان أخرى غير « السببية والمسببية » كما فصلناه فى رقم ١ من هامش ٤٢٢ وفى ص ٤٥٤ عند الكلام على المراد من جواب الشرط الجازم وفى رقم ٣ من هامشها .

(٢) فلها الصدارة — كما سبق — . (٣) قبرينا. (٤) صحراء .

(٥) فقيراً . والجواب محذوف — يدل عليه أول البيت وهو مشتمل على : « لا الناهية » التى لا تدخل — غالباً — إلا على المضارع المستقبل الزمن ؛ فيتعين هنا أن تكون « لو» شرطية للمستقبل تبعاً لك .

ومثال الماضى الذى يصير زمنه مستقبلا خالصاً مع بقاء صورته اللفظية على حالها ـــ قوله تعالى: (وليَخْشَ الذين لو تَركوا من خلفهم ذُرِّيةً ضِعافًا خافُوا عليهم) ، أى : لو يتركون ؛ إذ لو كان الفعل باقيًا على زمنه الماضى لفسد المعنى ؛ لاستحالة الخوف بعد موتهم . ومثله قول الشاعر :

ولو أن ليلَى الأخْيَلِيَّةَ سلَّمتْ ... على ودونى جَنْدَلٌ[1] وصفائحُ[2]
لسلَّمتُ تسليمَ البَشَاشةِ ، أو زَقَا[3] ... إليها صَدًى من جانب القبر صائحُ

فالماضى هنا ـــ وهو محذوف بعد: « لو » على الرأى المشهور الذى سيأتى[4]. وتقديره مثلا : لو ثَبتَ أنّ . . . ـــ مؤول بالمضارع . أى : لو يثبتُ أنّ . . . ؛ لاستحالة المعنى على المضى الحقيقى ؛ إذ يترتب عليه أنه قال هذا الكلام بعد موته. ومثل هذا قولهم : مسكينٌ ابنُ آدم ، لو خاف النار كما يخاف الفقر لنجا منهما جميعًا ، ولو رغب فى الجنة كما يرغب فى الدنيا لفاز بهما جميعاً .

* * *

أحكام مشتركة بين النوعين :

١ ـــ كلاهما قياسىّ ، له الصدارة ، مختص بالدخول على الفعل حتمًا ، وكلاهما لا يَعمل فيه الجزم ـــ على الرأى الأرجح ـــ لكن النوع الأول مختص بالدخول على الماضى غالبًا ؛ والثانى مختص بالدخول على المضارع غالبًا ؛ فلابد أن يقع الفعل بعدهما مباشرة . فإن لم يقع الفعل ظاهراً بعدهما وكان الظاهر اسمًا ؛ فالفعل مقدر بينهما ؛ يفسره مفسّر مذكور بعد الاسم الظاهر[5] . نحو: لو ذاتُ سِوَارٍ[6] لطَمتْ الرجل الحرلهان الأمر . وقول الشاعر :

---

(١) صخر . (٢) أحجار عريضة . (كناية عن الموت) .
(٣) صاح . (٤) هنا ، وفى ٣ من ص ٤٩٩ .
(٥) أحوال هذا الاسم الظاهر ، وضبطه ، وإعرابه ـــ سبقت فى الجزء الأول ، فى الباب الخاص به، وهو باب : « الاشتغال » م ٦٩ .
(٦) المراد بذات السوار : المرأة الحرة ، لا الأمة . وأصله مَثَلٌ نطق به حاتم الطائى حين لطمته جارية ؛ فقال : « لو ذات سوار لطمتنى . . . » أى : لهان الأمر . وقد كان عندهم لبس السوار مقصوراً على الحرائر .

أخلاَّىَ(١) ، لو غيرُ الحِمامِ أصابكم عتبْتُ،ولكن ما على الدهر مَعْتَبُ

والتقدير : لو لطَمتْ ذاتُ سِوارٍ لطمتْ ... ، لو أصابكم غير الحِمام أصابكم ... ، وقد يكون المفسِّر جملة ، والفعلُ المحذوف هو «كان الشأنية » ، كقول الشاعر :

لو بغير الماء حَلْقى شَرِقٌ كنتُ كالغَصَّان(٢) ؛ بالماء اعتصارى(٣)

والتقدير : لو كان (الحال والشأن) ، حلقى شرِقٌ بغير الماء ، كنت كالغصان ...

٢ ــ كلاهما لابد له من جواب مذكور أو محذوف .

(ا) فإنْ وقع جواب أحدهما فعلا ماضياً لفظًا ومعنى ، أو لفظًا فقط ــ جاز اقترانه «باللام » وعدم اقترانه ؛ سواء أكان الماضى مثبتًا أم منفيًّا بـ «ما» إلا أن اقتران المثبت باللام أكثر من تجرده منها ، والمنفى بعكسه . فمن أمثلة اقتران الماضى المثبت وتجرده قوله تعالى فى الصمّ البُكم الذين لا يعقلون : (... ولو علِمَ اللهُ فيهم خيراً لأسْمَعَهم . ولو أسمعَهم لتَوَلَّوْا وهم مُعرضون) ، وقوله تعالى فى الزرع : (لو نشاء لجعلناه حُطامًا ...) وقوله تعالى ــ بعد ذلك مباشرة فى الآية نفسها عن الماء الذى نشربه : (لو نشاء جعلناه أُجاجًا(٤) ، فلولا تشكرون ! !) .

ومن أمثلةتجرد المنفى بـ «ما» واقترانه قوله تعالى : (ولو شاءَ ربك ما فعلوهُ ...) وقول الشاعر(٥) :

ولو نُعطَى الخيارَ لَمَا افترقْنا ولكنْ لا خيارَ مع الليالى

ولا تدخل هذه اللام على حرف نفى غير « ما » .

ولبعض النحاة رأى حسن فى مجىء هذه اللام فى جواب « لو الشرطية » حينًا ،

---

(١) أصله : أخلائى . ثم قصر بحذف الهمزة ، لضرورة الشعر ، وأضيف لياء المتكلم . ويجوز قراءته : « أخلاء » ، بالمد وحذف ياء المتكلم ، وكسر ما قبلها ، أو عدم كسره على حسب الأوجه الجائزة فيه بعد حذفها (وقد سبقت فى ص ٥٨) .

(٢) المصاب بغصة فى حلقه . (٣) نجاتى وسلامتى .

(٤) مرّا ، شديد الملوحة. والآية كاملة ــ فى سورة الواقعة ــ «(أفرأيتم ما تحرُثون ، أأنتم تزرعونه أمْ نحن الزارعون . لو نشاءُ لجعلناه حُطاماً فظَلتم تَفَكَّهون . إنّا لمُغرَمون . بلْ نحن محرومون. أفرأيتم الماءَ الذى تشربون. أأنتم أنزلتموه من المُزْن ، أم نحن المُنْزِلون ، لو نشاء جعلناه أُجاجاً فلولا تشكرون)».

(٥) ومثله قول الآخر :

لو كنت آمُلُ أن ألقاك فى الحُلُمِ لَمَا قرعتُ عليك السِّنّ من نَدَمِ ــ

وعدم مجيئها حيناً آخر ؛ يقول : هذه اللام تسمى : « لام التسويف » ، أي : التأجيل والتأخير والتمهل ؛ لأنها تدل على أن تحقُّق الجواب سيتأخر عن تحقق الشرط زمناً طويلا نوعاً ، وعدمُ مجيئها يدل على أن تحقق الجواب سيتأخر عن تحقق الشرط زمناً يسيراً، قصير المهلة بالنسبة للمدة السالفة . فتحقُّق الجواب فى الحالتين متأخر عن تحقُّق الشرط — كالشأن فى الجواب دائماً — إلا أن مجىء اللام معه دليل على أنه سيتأخر كثيراً ، وأن مهلته ستطول، بالنسبة له حين يكون خالياً ...[1]

(ب) وقد يكون الجواب جملة اسمية مقرونة باللام ؛ ومنه — فى رأى بعض النحاة — قوله تعالى : (ولو أنهم آمنُوا واتَّقَوا لمَثُوبةٌ من عند اللهِ خيْر ...)، والأصل : لو ثبت أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير . فاللام داخلة على المبتدأ : « مثوبة » وخبره كلمة : « خير » والجملة الاسمية هى الجواب .

(حـ) وقد يكون الجواب مسبوقاً بكلمة « إذاً[2] » التى تفيده تقوية وتوكيداً؛ نحو : لو قصدتنى إذاً — لعاونتك . وقول الشاعر :

لو أن للفصل فيما بيننا حكَما ... إذاً لبيَّن حقّاً أيُّنا ظلما

ومن النادر الذى لا يقاس عليه أن يكون فعل الجواب هو « أفْعِلْ » ، للتعجب مقرونًا باللام، أو أن يكون الجواب مسبوقًا بالفاء، أو رُبَّ ، أوقد ..[3]

= ومن أمثلة تجرد المثبت مما قول الشاعر يصف حاله مع غنى بخيل :

لو مَلَكَ البحـرَ والفراتَ معاً ... ما نالنى من نَداهما بَلَلا

وكقوله تعالى : (ولو يُؤاخذُ اللهُ الناسَ بظلمهم ما تَركَ عليها من دابَّةٍ ، ولكنْ يُؤخرهُم إلى أجلٍ مُسمًّى) .

(١) ويقول ابن الأثير (فى كتابه : « الجامع الكبير » جـ ١ ص ٢٢٥) عند الكلام على لام التأكيد ما نصه : «(لا يجىء ذلك إلا لضرب من المبالغة . وفائدتها فى التأليف أنه إذا عُبر عن أمر يعز وجوده ؛ أو فعل يَعظُم إحداثه ، وقعه جىء بها . فن هذا الباب قوله تعالى... « لو نشاء لجعلناه حُطَامًا ...)» .

(٢) سبق الكلام عليها وعلى دخولها فى جواب « لو» فى ص ٣١٥ ومن أمثلتها فى القرآن الكريم : (قل لو أنتم تَملكون خزائنَ رحمةِ ربى — إذاً لأمسكتُم ؛ خشيةَ الإنفاقِ) ، وفى تلك الصفحة أمثلة أخرى.

(٣) نحو : لو مات الجندى شهيداً لأَكرِمْ بها من ميتة — لو سافرت فراحة — لو سافرت رُبما السفر راحة — لو شئت قد أسافر (راجع الهمع جـ ٢ ص ٦٦) .

٣ - كلاهما صالح للدخول على : « أنْ - مفتوحة الهمزة - ومعموليها » - وهذا أحد مواضع الاختلاف بين « لو » و « إنْ » الشرطيتين - ومن الأمثلة قوله تعالى : (ولو أنهم آمنُوا واتَّقَوا لَمثُوبةٌ من عند الله خيرٌ)، وقوله تعالى: (ولو أنهم صَبروا حتى تَخْرُجَ إليهم لكان خيراً لهم) ، وقول المعرّى :

ولو أنى حُبيتُ[1] الخلْدَ[2] فَرداً لما أحببتُ بالخلد انفرادا

وقول الآخر يصف ألفاظ أديب :

فلو أنّ ألفاظه جُسِّمتْ لكانت عقوداً لجيد الغوانى[3]

وإذا دخلت « لو » على « أنّ ومعموليها » فهل تفقد اختصاصها الذى عرفناه ؛ وهو دخولها على الأفعال فى الأعم الأغلب ؟

يرى فريق من النحاة أنها فقدت اختصاصها ، وأن المصدر المنسبك بعدها من أن مع معموليها مبتدأ ، خبره محذوف ؛ تقديره : ثابت ، ... أو نحو هذا مما يناسب السياق . فى مثل : لو أن التاجر أمين لراجت تجارته - يكون التقدير: لو أمانةُ التاجر ثابتة لراجت تجارته ... وفى مثل : لو أن الحارس غافل لاجترأ اللص - يكون التقدير : لو غفلة الحارس ثابتة لاجترأ اللص .

ويرى فريق آخر أنها لم تفقد اختصاصها ، وأنها فى الحقيقة لم تدخل على «أنّ ومعموليها » مباشرة ، وإنما دخلت على فعل مقدر هو : ثبت - ونحوه - والمصدر المؤول من : « أن ومعموليها » فاعل للفعل المقدر. فتقدير الفعل فى الأمثلة السابقة هو: ولو ثبت أنهم آمنوا ... - ولو ثبت أنهم صبروا ... - ولو ثبت أنى حُبيت ... - فلو ثبت أن ألفاظه جُسّمت ، ... ولو ثبت أن التاجر ... - ولو ثبت أن الحارس ... - وهكذا . وتقدير الفعل مع فاعله المصدر المنسبك من أن معموليها - هو : ولو ثبت إيمانهم - ولو ثبت صبرهم .. - ولو ثبت حَبْوى - لو ثبت تجسيم ... - ولو ثبتت أمانة التاجر ... - ولو ثبتت غفلة الحارس ... -

---

(١) مُنحت وأعطيت . (٢) الجنة .

(٣) يريد : أن ألفاظه لو جسمت لصارت درراً أولآلئ تلبسها الغوانى فى أعناقهن ، للزينة .

والرأيان صحيحان ، ولكن ثانيهما أولى بالترجيح ، إذ يحقق حكمًا أصيلا غالبًا : من أحكام « لو » بنوعيها ؛ هو : اختصاصها بالدخول على الفعل ، ولكيلا يدخل الحرف المصدرى على مثله[1] بغير فاصل .

٤ – يجب الترتيب بين « لو[2] » وجملتيها . فلا يصح تقديم شىء منهما ، ولا من معمولاتهما على « لو » ولا يصح تقديم شىء من الجملة الجوابية أو معمولاتها على الشرطية .

* * *

حذف فعل شرطها وحده ، وحذف الجملة الشرطية كاملة :

يصح هنا حذف فعل الشرط وحده إذا دل عليه دليل ، كوجود مفسر له بعد فاعله المذكور فى الكلام . نحو : لو مطرٌ نزل لاعتدل الجو . والأصل : لو نزل مطر نزل . . . ومن أمثلة حذفه بغير المفسّر أن يكون فاعله مصدراً مؤولا من « أنّ ومعموليها » ؛ كالأمثلة التى مرت (ف٣) .

أما حذف الجملة الشرطية كلها بغير الأداة : « لو » فنادر لا يصح القياس عليه ؛ كأن يقال : أيعتدل الجو لو نزل المطر ؟ فيجاب : (نعم لو ... لاعتدل الجو) .

وقد تحذف قياساً ومعها : «لو» بشرط وجود القرينة ؛ نحو قوله تعالى : (ما اتّخذَ اللهُ من ولدٍ وما كان معه من إلهٍ ، إذاً[3] لذهبَ كلُّ إلهٍ بما خلَق . .) التقدير : إذ لو كان معه آلهة لذهب كل إله بما خلق . . .

وقد يحذف قياسًا فعل الشرط : «كان » ومعه اسمه أو خبره؛ نحو : اقرأ كل يوم ولو صفحةً أو صفحةٌ . على تقدير : ولو كان المقروءُ صفحةً ، أو كانت مقروءةٌ صفحةٌ

– كما تقدم فى باب كان [4] – .

* * *

---

(١) وللأسباب الهامة التى سبقت فى ج ٢ م ٦٩ ص ١٢١ باب : « الاشتغال » .

(٢) لأن لها – كسائر الأدوات الشرطية – الصدارة على الجملتين ، ومعمولاتها .

(٣) التنوين هنا للعوض عن الجملة الشرطية المحذوفة ، ومعها والأداة : « لو » . واللام بعدها دليل الحذف .

(٤) ج ١ .

حذف فعل الجواب ، وحذف جملة الجواب كاملة :

لا يصح هنا حذف فعل الجواب وحده . لكنْ يكثر حذف الجملة الجوابية كاملة لدليل . كقوله تعالى : (ولو أنّ قرآنًا سُيِّرَتْ به الجبالُ ، أو قُطِّعَتْ به الأرضُ ، أو كُلِّمَ به الموتَى ... بل لله الأمرُ جميعاً) ، وتقدير المحذوف : ما نفعهم ... أو : لكان هذا القرآن .. ومثل : تتمزق الأمة باختلاف زعمائها ، فلو اتفقوا.. ، التقدير : لو اتفقوا لبقيت سليمة ، أوقوية[1] ... ، وكقوله تعالى : (ولو ترى إذ فَزِعوا ، فلا فَوْت ، وأُخِذُوا من مكانٍ قريبٍ) فجواب «لو» جملة محذوفة تقديرها : لرأيت أمراً عظيماً هائلا .

* * *

حذف جملتي الشرط والجواب معًا :

ورد فى المسموع أمثلة قليلة لحذفهما معاً ، ولا يصح القياس عليها ، لقلتها ؛ ولأنها فى الشعر . ومنها :

إن يكنْ طبعُكَ الدلالَ فلو . . . فى سالف الدهر والسنينَ الخَوالى . . .

التقدير : فلو كان فى سالف الدهر والسنين الخوالى لكان مقبولاً ، أو نحو هذا[2] .

---

(١) ومثل قول الشاعر :

وأظمأُ إنْ أبْدَى لىَ الماءُ مِنّةً ولو كان لى نهرُ المجرّة مَوْرِدَا

وقول الآخر :

أطلُبْ العزّ فى «لَظَى» ، وذَرِ الذُّلّ ولو كان فى جِنان الخلودِ

التقدير : فذَرْه .

(٢) عقد ابن مالك باباً خاصاً عنوانه : (فصل : «لو») اقتصر فيه على ثلاثة أبيات موجزة الأحكام ، غامضة الدلالات :

ونصها ؛

«لوْ» حرفُ شرطٍ فى مُضِيٍّ ، وَيقِلْ إيلاؤُها مُسْتَقْبَلًا . لكنْ قُبِلْ

يريد بهذا : «لو» الشرطية الامتناعية ؛ فإنها هى التى يكون بها التعليق فى الزمن الماضى . أما التى يكون التعليق بها مستقبلا فالشرطية غير الامتناعية . والتعليق بها – مع قلته – مقبول ، أى : جائز يصح =

. . . .

. . . .

زيادة وتفصيل :

عرفنا: « لو الشرطية » ، بنوعيها . وهناك أنواع أخرى من « لو » عَرَضت لها المطولات النحوية ؛ (كالمغنى ، وشرح المفصَّل . . .) واللغوية ؛ (كلسان العرب، وتاج العروس . . .) وسنشير إلى كثير من هذه الأنواع إشارة عابرة ، وكلها حروف .

١ – « لو » المصدرية (وقد سبق الكلام عليها فى الجزء الأول باب الموصول ، م٢٩ ص ٤١٣) .

٢ – « لو » الزائدة ، أو : « الوَصْلية » ولا تحتاج لجواب – فى المشهور – فهى ك «إنْ الوصلية» التى سبق الكلام عليها هنا[1] ؛ بحيث يمكن وضع « لو » مكان «إنْ» فلا يفسد المعنى ، ولا الأسلوب . وتعرب كإعرابها ، نحو ؛ الدنىء ولو كثُر ماله . بخيل . وهذا أقل الأنواع استعمالا فى فصيح الكلام . وقد يمكن تخريجه على نوع آخر .

= القياس عليه . ثم قال :

وهْىَ فى الاختصاصِ بالفعل كإنْ　　لكنَّ : « لوْ » – « أنَّ » بها قد تَقْترنْ

يصرح بأن « لو » الشرطية » بنوعيها مختصة بالدخول على الفعل ، شأنها فى هذا شأن « إن » الشرطية ، لا تدخل إلا على الفعل ظاهراً أو مقداراً . ثم بين بعد هذا ما تمتاز به « لو » من دخولها على : « أنّ ومعموليها » وهذا الدخول لا تشاركها فيه « إنْ » الشرطية ، إذ لا يصح أنْ تقترن « بأنّ مع معموليها » ، أى : لا يصح أن تدخل عليها . . . ، وانتقل بعد هذا إلى البيت الثالث خاتماً به الفصل :

وإنَّ　مضارعٌ تلاها　صُرِفَـــا　　إلى المضِىِّ ؛ نحو : لَوْ يَفِى كَفَى

يقرر : أن المضارع الواقع بعد « لو » الامتناعية يكون زمنه ماضياً حتما ؛ فهو مضارع فى صورته وشكله ، ماض فى زمنه ؛ نحو ؛ « لو يفى كفى . أى: لو وَفَى كَفَى » وهذا خاص بالمضارع بعد « لو » الامتناعية . أما غير الامتناعية فيبقى على حاله صورة وزمناً .

(١) فى ص ٤٣٣ وهناك خلاف فى حاجتها إلى جواب أو عدم حاجتها ، وما يتصل بهذا من شرطية وعدم شرطية ، وهو نفس الخلاف فى « لو » (انظر رقم ١ من هامش ص ٤٣٣) .

. . . .
. . . .

٣ – « لو » التى تفيد التقليل المجرد ، وهى حرف لا عمل له ، ولا يحتاج لجواب نحو : أكْثِرْ من ضروب البِر الإحسان ، ولو بالكلمة الطيبة [١] .

٤ – « لو » التى تفيد التحضيض ، كأن ترى بخيلا فى مستشفى ؛ فتقول : لو تتبرعُ لهذا المستشفى فتنالَ خَيْرَ الجزاء . بنصبِ المضارع بعد فاء السببية الجوابية [٢] . وهذا النوع لا يحتاج لجواب فى الرأى الأحسن .

٥ – « لو » التى للعَرْض ؛ مثل : لو تُسْهِم فى الخير فتثابَ ، بنصب المضارع بعد فاء السببية الجوابية . والأحسن الأخذ بالرأى القائل : إنها لا تحتاج إلى جواب .

٦ – « لو » التى للتمنى ؛ – ولا تكون للتمنى إلا حيث يكون الأمر مستحيلا أو فى حكم المستحيل ، نحوقوله تعالى عن يوم القيامة : (.. يَوْمَئِذٍ يَوَدّ الذين كَفَرُوا وعَصَوُا الرسولَ لو تُسَوَّى بهم الأرضُ ..) ومثل : لويستجيب لى حكام الدول فأحُولَ بينهم وبين إشعال الحروب . بنصب المضارع « أحول » بعد فاء السببية الجوابية [٣] .

وقد سبق الكلام على « لو » التى تفيد التحضيض ، أو : العرض ، أو : التمنى – عند الكلام على فاء السببية الجوابية [١] .

(١ و ١) وقال بعض النحاة : (كل ما أورد شاهداً على التقليل تصلح فيه أن تكون شرطية بمعنى « إنْ » ، حُذف جوابها ، والتقليل مستفاد من المقام) ، والتقدير : و إن كان الإكثار بالكلمة . والأول أحسن .

(٢) سبق لهذا النوع إشارة فى رقم ٦ من ص ٣٦٩ .

(٣) وهل تحتاج إلى جواب ؟ قيل لا تحتاج مطلقاً . وقيل إنها تحتاج له ولكنه لازم الحذف بسبب إشرابها معنى التمنى . ونتيجة الرأيين واحدة – ولهذا النوع إشارة فى ص ٣٦٩ – .

المسألة ١٦١ :

أمَّا الشرْطية (١) .

صيغتها ــ معناها ــ أحكامها النحوية :

(ا) صيغتها فى الرأى الأرجح : « بسيطة(٢) » رباعيَّة الأحرف الهجائية . ومن العرب من يقلب ميمها الأولى ياء(٣) ، فيقول فى مثل : (أمَّا الرياء فخُلُق اللئام، وصفة الضعفاء) ... « أيْمَا الرياء ... » . ومن هذا قول الشاعر يصف نفسه بالترف البالغ ، والنعمة السَّابغة :

رأت رجلاً ، أيْمَا إذا الشمسُ عارضتْ(٤) فيَضْحَى(٤) . وأيْمَا بالعَشِيِّ فيَخْصَرُ(٥)

وقول الآخر :

مُبَتَّلةٌ(٦) ، هيفاءُ . أيْمَا وِشاحُها فيجري ، وأيْمَا الحِجْل(٧) منها فلا يجري(٨)

(ب) ومعناها : الدلالة على أمرين متلازمين معها ؛ هما : الشرطية(٩) ، والتوكيد(١٠) ؛ فلا يخلو استعمال لها من اجتماع هذه الشرطية والتوكيد . وقد تقتصر عليهما ــ كما فى مثل : « أما علىٌّ فمسافر » ، وكما فى المثال الأول(١١) ــ أوْ لا تقتصر ، وهو الغالب

---

(١) ستجىء أنواع مختلفة من : « أمَّا » مفتوحة الهمزة ومكسورتها ــ فى ص ٥١١ .

(٢) أى : ليست مركبة من كلمتين ، أو أكثر .

(٣) هى لغة لبنى تميم . ويحسن اليوم عدم محاكاتها .

(٤و٤) ارتفعت . و « يضحى » : يخرج من بيته ، ولا يخرج قبل ذلك ، خوف البرد ؛ لأنه مترف ، ولاستغنائه عن السعى . (٥) يشعر بالبرد . ويقول الصبان : إن الفعل بالخاء هنا ، وإن الحاء خطأ .

(٦) منسقة الجسم . (٧) الخَلْخَال . (٨) لأنها سمينة منعمة .

(٩) تعليق أمر على آخر وجوداً وعدماً ، وارتباطه به بنوع ارتباط ؛ يغلب أن يكون السببية والمسببية على الوجه الذى سبق تفصيله عند الكلام على الجواب فى البابين السالفين (ص ٣٠٨ ، ٣٥٣ ، ٣٨٢ ، وفى رقم ٥ من هامش ص ٤٥٠ و ٣ من هامش ص ٤٥٤ .

(١٠) المراد بالتوكيد هنا . تحقق الجواب ، والقطع بأنه حاصل ، وأنه لا محالة واقع ، ولو ادعاء . وسيجىء السبب فى الصفحة الآتية .

(١١) لأن المراد : مهما يكن من شىء فالرياء خلق اللئام . فقد علقنا أمراً ــ هو الحكم بنسبة الرياء إلى خلق اللئام ــ على وجود شىء آخر ، أى شىء . . . كما سيجىء هنا .

الكثير ؛ فتدل معهما على التفصيل [١] ؛ نحو : (الناس طبقات ... فأما الشريف فمن شرُفتْ أعماله ، وكَمُلتْ خصاله ، وإن كان فقيراً . وأما الدنىء فمن قَبُح صنعه ، وساء طبعه ، وإن كان غنيًّا . وأما العزيز فمن ترَفّع عن الدنايا ، وأبى المهانَة ، وإن كان قليل الأهل والأتباع . وأما الذليل فمن رضى الهوان ، وإن كان كثير الأهل والأعوان). فكلمة « أمّا » فى هذا الكلام وأشباهه دالة على الشرطية؛ لقيامها مقام اسم الشرط : « مهما » وجملته الشرطية ؛ — كما يأتى — (إذ المراد : مهما يكن من[٢] شىء فالشريف من شرفت أفعاله . . . — مهما يكن من شىء فالدنىء من قَبُح صنعه . ... مهما يكن من شىء فالعزيز من ترفّع . . . وهكذا). وهى دالة على التفصيل فيه أيضاً ؛ بذكر الأقسام، والأفراد المتعددة المختلفة لشىء مجمل[٣] . وهى دالة فيه على التوكيد أيضًا .

ولإيضاح التوكيد نتذكر أن من يقول : « محمد عالمٌ » يقصد إثبات العلم لمحمد ، ونسبته إليه ، بغير تأكيد ولا تقوية . فإذا أراد أن يمنح المعنى فضل تأكيد ، ومزيداً من التقوية — أتى بكلمة : « أمَّا » ، قائلا : «أما محمد فعالم ». وسبب التأكيد والتقوية فى هذا أنه يريد : (مهما يكن من شىء فمحمد عالم) فقد علّق وجود علمه على وجود شىء ، أىِّ شىء آخر ، بمعنى أن وجود العلم مترتب ومتوقف على وجود شىء يقع فى الكون. ولمّا كان من المحقّق المؤكّد وقوع شىء فى الكون حتماً ، كان من المحقق المؤكّد — ادعاءً — كذلك وقوع ما يترتب عليه ؛ وهو : « العلم »؛ لأن تحقق السبب وحصوله لابد أن يتبعه تحقق المسبَّب عنه ، وحصوله على سبيل التحتيم[٤] . . . .

وقد تدل على التفصيل تقديراً : أى : بغير ذكرها وذكر شىء معها ، وإنما يدل عليهما السياق والقرائن ؛ نحو : (الناس معادن ؛ فأما أنفَسُها وأغلاها فالأخيار) . التقدير : وأما أخسُّها وأرخصها فالأشرار . ونحو :

---

(١) تبيين الأمور والأفراد المجتمعة تحت لفظ واحد يتضمنها إجمالا . وقد سبق الكلام عليه (فى ج ٣ ص ٣٢٧ م ١١٨) وعن الصلة بينه وبين التقسيم والتفريق . . .

(٢) ويصح حذف « من » فى هذه الأساليب ، ونظائرها .

(٣) هو : الناس .

(٤) إذ المعلول (المسبب) لابد أن يوجد بوجود علته (سببه).

(الأصدقاء ضروب . فأما أحسنهم فالوفىّ الأمين). التقدير : وأما أقبحهم فالغادر الخائن . . .

(ح) وأحكامها النحوية تنحصر فيما يأتى :

١ ـ أنها أداة شرط ؛ بسبب قيامها مقام اسم الشرط : « مهما » الواجب حذف جملته الشرطية هنا ؛ فكأنها قائمة مقام : (مهما يَكُنْ شىء ، أو : مهما يَكُنْ من شىء) بحيث يصح حذف « أمّا » ووضع (مهما يكن شىء ، أو : مهما يكنْ من شىء) موضعها ؛ فلا يفسد المعنى ولا التركيب مطلقاً. وليس المراد من قيامها مقام اسم الشرط : « مهما » المحذوف شرطُه وجوباً ، أنها تعرب اسم شرط ، أو فعل شرط ، أوهما معًا ، ـ ولا أن تؤدى معناهما تأدية حقيقية ، يمكن بمقتضاها وضع « أمَّا » فى كل موضع تشغَله « مهما » مع فعل شرطها . . . ، ليس المراد هذا ؛ لأن « أمّا » حرفٌ ، والحرف لا يؤدى معنى اسم وفعل معًا ، ولأن كثيراً من الأساليب يفسد تركيبه ومعناه إن حلَّت فيه « أمّا » محل « مهما » الشرطيَّة ـ وإنما المراد هو : صحة حذف « أمّا » الشرطية دائمًا ووضع : (مهما يكن شىء ، أو : مهما يكنْ من شىء) موضعها . لأن فى هذا رجوعًا إلى الأصل ، واستغناء عن النائب عنه ، الذى ليست شرطيَّته أصيلة ، وإنما هى مكتسبة بسبب نيابته.

وإعراب الجملة المشتملة على « أمّا » فى مثل : (أمّا المخترع فعالم) هو : (أمّا) نائبة عن : « مهما يكن شىء ، أو من شىء ». (المخترع) مبتدأ مرفوع. (فعالم) ... « عالم » خبر المبتدأ ، وهذه الجملة الاسمية المكونة من المبتدأ والخبر ـ فى محل جزم جواب : « أمّا » النائبة عن « مهما » و« الفاء » زائدة داخلة على هذه الجملة الاسمية. التى هى جواب اسم الشرط المحذوف الذى نابت عنه « أمّا» . ـ وكان الأصل أن تدخل على المبتدأ ولكنها تتأخر عنه إلى الخبر إذا لم يفصل بينها وبين الشرط فاصل ـ كما فى هذه الصورة[1] ـ

وإعراب : « مهما يكن من شىء ، أو شىء ـ فالمخترع عالم » ، هو : (مهما) ، اسم شرط مبتدأ ، (يكن) مضارع تام[2] ، مجزوم ؛ لأنه فعل الشرط .

(١) سيجىء هذا الحكم فى الصفحة الآتية . (٢) بمعنى : يوجد .

(من شيء) « من » حرف جر زائد ، و« شيء » فاعل مرفوع بضمة مقدرة ؛ منع من ظهورها حركة حرف الجر الزائد . هذا إن وجد الحرف : « من » ؛ فإن لم يوجد فالفاعل مرفوع مباشرة ، على اعتبار : « يكن » فعلا مضارعاً تاما[1] فى الحالتين — وهذا هو الأسهل — . أما على اعتباره ناسخًا فكلمة : « شيء » اسمه ، وخبره محذوف تقديره : « موجوداً » ، والجملة الشرطية خبر « مهما »[2] . (فالمخترع) « الفاء » داخلة على جواب الشرط ، و« المخترع » مبتدأ، و« عالم » خبره ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل جزم جواب الشرط : « مهما » .

وهناك إعرابات أخرى نكتفى بالتلميح إليها دون الإطالة بذكرها ؛ لسهولتها وجريانها على مقتضى القواعد العامة .

وليس من اللازم أن تكون : « أمّا » الشرطية فى كل استعمالاتها قائمة مقام : « مهما يكن شيء أومن شيء » بهذا التعبير الحرفى ؛ فمن الجائز — فى أساليب أخرى — أن تقوم مقام تعبير شرطى آخر مناسب للسياق وللمعنى المراد؛ كقولهم فى الرد على من يشك فى علم شخص أو شجاعته : (أما العلمَ فعالم) ، و(أما الشجاعةَ فشجاع) . . . بنصب كلمتى : « العلم ، والشجاعة » على تقدير : مهما ذكرتَ العلمَ ففلان عالم . . — مهما ذكرت الشجاعة ففلان شجاع . بل إن هذا التقدير أحسن على اعتبار هذه الأسماء المنصوبة مفعولا به للفعل: « ذَكَرْتَ » ، ونحوه[3] .

٢ — وجوب اقتران جوابها بالفاء الزائدة للربط المجرد[4] ؛ فليست للعطف ولا لغيره . ومع أنها زائدة للربط لا يجوز حذفها إلا إذا دخلت على مَقُول محذوف ؛ فيغلب حذفها معه ، حتى قيل إنه واجب ، كقوله تعالى : (فأما الذين اسْوَدَّتْ وجوهُهم أكَفرتمُ . . .) والأصل : فيقال لهم : أكفرتم . . . ، وفى غير هذه

---

(١) بمعنى: يوجَد .

(٢) على الرأى القائل إنها الخبر ، أو الجملة الجوابية ، أو هما معاً على الرأى القائل بذلك .

(٣) هذا الإعراب أحسن من إعرابهم إياها مفعولا مطلقاً معمولا للمشتق الذى بعد الفاء فى الجملة الجوابية ، أو مفعولا لأجله لفعل الشرط المحذوف إن كان الاسم معرفة ، وحالا من مفعول الفعل المحذوف إن كان نكرة . وإنما كان أحسن لأن تقدير هذا الفعل مطرد فى كل موضع ، ولا يترتب عليه أن يكون ما بعد هذه الفاء عاملا فيما قبلها وهذا ممنوع عندهم ، وإن كان أكثرهم يجيزه بعد هذه الفاء الداخلة فى جواب « أما » الشرطية . (وانظر رقم ٤ فى هامش الصفحة التالية) .

(٤) يوضح هذا الربط ما سبق فى نظيرتها برقم ٨ ص ٤٥٨ .

الحالة سُمِعَ حذفها نادراً فى النثر ، وفى الضرورة الشعرية ، وهذان لا يقاس عليهما اختياراً .

ويجب تأخير الفاء إلى الخبر إن كان الجواب جملة اسمية مبتدؤها غير مفصول من « أمَّا » بفاصل — كما أسلفنا[1] — ومن أمثلته أيضاً قول الشاعر :

ولم أرَ كالمعروف ؛ أمَّا مَذاقُهُ ... فحُلْوٌ، وأمَّا وجهُه فجميلُ ...[2]

٣ — وجوب الفصل بينها وبين جوابها ، بشرط أن يكون الفاصل أحد الأمور الآتية :

(ا) المبتدأ[3] ؛ كبعض الأمثلة السابقة ، وقول الشاعر :

أما الخليلُ فلستُ فاجعَهُ ... والجارُ أوصانى به ربِّى

(ب) الخبر ؛ نحو : أما كريم فالعربى . وأما فى البادية فالشجاعة .

(حـ) الجملة الشرطية وحدها دون جوابها ؛ نحو قوله تعالى فى الميت : (فأمَّا إنْ كان من المقَرَّبِينَ فرَوْحٌ ورَيْحانٌ وجنةُ نعيمٍ . وأمَّا إنْ كان من أصحاب اليمين فسلامٌ لك من أصحاب اليمين ...) ويجب أن يكون جواب الجملة الشرطية محذوفاً استغناء بجواب « أما » .

(د) الاسم المنصوب لفظا أو محلا بجوابها — ولا مانع هنا من أن يعمل ما بعد الفاء فيما قبلها[4] —، فالأول كقوله تعالى: (فأمَّا اليتيمَ فلا تَقْهَرْ، وأمَّا السَّائل فلا تَنْهَرْ ...[5]). والثانى كقوله تعالى :(وأما بنعمة رَبِّك فَحدِّثْ)،

---

(١) فى الصفحة السابقة .

(٢) وبعده :

ولا خير فى حُسْن الجسوم وطولها ... إذا لم يَزِنْ حسن الجسوم عقول . . .

— وقد سبق البيت فى الجزء الثانى ، لمناسبة هناك ، باب حروف الجر (م ٩٠) عند الكلام على الكاف .

(٣) وقد يكون المبتدأ مستلزماً شيئاً يذكر معه ؛ كالمبتدأ اسم الموصول فى قوله تعالى : (فأما الذين آمنوا فيَعْلمون أنه الحقُّ من ربهم . وأما الذين كفروا فيقولون ماذا أراد الله بهذا مثلاً ...) واسم الموصول يستلزم صلة حتمية .

(٤) انظر رقم ٣ من هامش الصفحة السابقة .. ، وقال الرضى: يصح أن يتقدم على هذه الفاء من معمولات الجواب : المفعول به ، والمفعول المطلق ، والمفعول لأجله ، والظرف ، والحال .

(٥) لا تنهر ، أى : لا تنهره — لا تزجره بشىء يؤلمه — قولا أو عملا —

لأن الجار مع مجروره فى حكم المفعول به ، فكأنه منصوب محلا . والفصل فى الصورتين واجب ؛ إذ لا يصح دخول « أما » على الطلب مباشرة . وقد اجتمع النوعان من الفصل فى قول الشاعر :

نزور امرأ ؛ أمَّا الإلهَ فيتقِى — وأمَّا بفعل الصالحين فيأتَمِى[1]

(هـ) الاسم المعْمول لمحذوف يفسّره ما بعد « الفاء » ، نحو : أما المخترعَ فأعظِّمْهُ[2].

(و) شبه الجملة المعمولُ لـ « أمَّا » — إذا لم يوجد عامل غيرها — ؛ لما فيها من معنى الفعل الذى نابت عنه ، ويصح اعتباره معمولا لفعل الشرط المحذوف. فمثال الفصل بالظرف[3] : أما اليومَ فالصناعةُ ثروة. ومثال الفصل بالجار والمجرور : أمَّا فى القتال فالسِّلاح العلْم .

(ز) الجملة الدعائية بشرط أن يسبقها شبه جملة ، نحو : أما الآن — حفِظك الله — فأنا مسافر . أو : أما فى بلدنا — صانها المولى — فالأحوال طيبة...

ح — ٣ — جواز حذفها لدليل ؛ ويكثر هذا قبل الأمر والنهى ؛ كقوله تعالى : ﴿وربَّك فكبِّرْ ، وثيابَك فطهِّرْ ، والرُّجْزَ فاهْجُرْ﴾ ، والدليل على حذفها فيما سبق هو « الفاء » التى لا مسوغ لها إلا دخولها فى الجواب . كما أن التنويع فى

---

(١) يأتم ويحاكى .

(٢) ومنه قوله تعالى : (وأما ثمودَ فهديناهم) — بنصب « ثمود » فى إحدى القراءات — .

ويقول كثير من النحاة : إن تقدير العامل واجب بعد الفاء وقبل ما دخلت عليه؛ بحجة أن « أمَّا » نائبة عن الفعل ، فكأنها فعل والفعل لا يلى الفعل (. وهذا كلام لا يحسن الأخذ به هنا . ولهذه الآية بيان مفيد فى الجزء الثانى ، باب : « الاشتغال » ، م ٦٩ عند الكلام على « الاشتغال » بمعناه العام ، ص ١٣٤

(٣) ومن أمثلة الفصل بالظرف وقوع الظرف : « بعْد » تالياً « أمَّا الشرطية » ويكثر هذا فى صدر الخطب ، وفى افتتاح الكلام الهام ، وبين موضوعاته المتنوعة ، الطويلة ؛ فيقال فى كل ما سبق : « أما بعد » . . . وقد تحذف « أمَّا » وتجىء الواو بدلها ؛ فيقال : « وبعد » ، مثل قول الخطيب : (بسم الله ، والحمد لله . « وبعد » فإن لكل مقام مقالا . . .)

أما إعراب هذا الظرف ، وحكم الفاء بعده فدون تفصيلا عند الكلام عليه فى ج ٢ م ٧٩ ص ٢٦٥ — باب : الظرف ، وكذلك فى ج ٣ باب : الإضافة عند الكلام على الألفاظ الملازمة فى الغالب للإضافة) .

السياق يدلّ على حذفها[1] . . .

٥- جواز حذف جوابها – لقرينة تدل عليه – ومعه : الفاء على الوجه الذى تقدم فى الحكم الثانى[2] . وفيه المثال ؛ وهو قوله تعالى : (« فأمّا الذين اسْوَدّتْ وجوهُهم أكَفَرْتم . . . ») والأصل : فيقال لهم : أكَفَرْتُم .

وكقوله تعالى (« . . . وأمّا الذين كفَروا .... أفلَمْ تكنْ آياتى تُتْلى عليكم . . . ») أى : فيقال لهم . . .

---

(١) وفى الكلام على « أمّا » الشرطية يقول ابن مالك فى باب مستقل عنوانه : « أما ، ولولا ، ولوما » :

أمّا كمهْما يَكُ منْ شىْءٍ ، و « فا » لتِلوِ تِلْوِهـا وجُوباً أُلِفَـا

(« فا » أى : فاء – تلو ، بمعنى التالى) .

الأصل : أما كمهما يكن من شىء ، و « فاء » أُلف وجوباً – لتالى تاليها ؛ أى : الجواب ؛ لأن تاليها مباشرة هو : الشرط ، وتالى التالى هو الجواب . فيجب اقترانه بالفاء تبعاً للمألوف فى الكلام الفصيح ويفهم من هذا أن حذفها غير مألوف فيه ؛ كما وضحه بقوله بعد هذا مباشرة :

وحذفُ ذى « الفا » قلَّ فى نثْر إذَا لم يَكُ قولٌ مَعَها قد نُبِـذا

(ذى : هذه – نُبذ : حذف) يريد : أن حذف هذه الفاء قليل فى النثر لا يقاس عليه إلا إذا حذفت مع القول – كما شرحنا – وقد اكتفى بالبيتين السابقين فى الكلام على « أما » وكل يختص بها .

(٢) ص ٥٠٧ .

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

١ - تختلف « أمّا » الشرطية السالفة فى صيغتها ، ومعناها ، وأحكامها - عن « أمَّا » مفتوحة الهمزة ، المركبة من « أنْ » المصدرية ، و« ما » التى جاءت عوضاً عن « كان » المحذوفة ، وقد سبق بيانها تفصيلا[1] .

كما أنها تختلف عن « أمّا » التى أصلها : « أمْ » و« ما » المدغمتين - عند من يكتبهما متصلتين ، وليس هذا بالمستحسن - نحو : أسقيتَ الحقل أمَّاذا ؟ والفرق أوسع بينها وبين « إمَّا » مكسورة الهمزة التى لا شرطية معها . قال الفخر الرازى فى تفسيره[2] وقد عرض لهما :

إذا كنت آمراً ، أو ناهياً ، أو مُخْبِراً - فالهمزة مفتوحة ، نحو : أمَّا اللهَ فاعبدْه ، وأما الخمرَ فلا تشربنْها ، وأما الضيفُ فقد خرج . وإن كنت مشترطاً[3] أو شاكّاً أو مُخَيِّراً - فالهمزة مكسورة - فمثال الاشتراط : إمَّا[4] تُعطِيَنّ المحتاج فإنه يشكرك . وقوله تعالى : (فإمّا تَثْقَفَنَّهُم فى الحرب فشَرِّدْ بهم مَنْ خلفَهم) ، ومثال الشك : لا أدرى من قام ؛ إما محمد وإما علىّ ، ومثال التخيير : لى فى المدينة دار فإما أن أسكنها وإمَّا أن أبيعها .

(٢) وهناك « إمّا العاطفة » التى سبق تفصيل الكلام عليها فى الجزء الثالث[5] مع الإشارة هناك لبعض الأنواع الأخرى التى ليست عاطفة

٣ - تكثر « أمّا الشرطية » التى يليها الظرف : « بعد » فى مواضع أشرنا إليها (فى رقم ٣ من هامش ص٥٠٩) كما أشرنا هناك إلى جواز الاستغناء عن « أمّا الشرطية » أحياناً ، فى ذلك الأسلوب ، ووضع الواو مكانها فيقال : (. . . و« بعد » فإن لكل مقام مقالا . . .) وتفصيل الكلام على هذا الظرف ، وحكم الفاء التى تليه مدوّن فى مكانه المناسب ، وهو باب : « الظرف » ج٢ م ٧٩ ص ٢٦٥

---

(١) ج ١ ص ٤٣١ م ٤٥ باب : « كان » .

(٢) ج ١٤ ص ٢١٢ .

(٣) مستعملا أداة الشرط .

(٤) فى هذه الصورة تكون مركبة من « إنْ » الشرطية « وما » الزائدة المدغمة فيها .

(٥) م ١١٨ ص ٥٩٣ وما بعدها - من باب : « عطف النسق » .

المسألة ١٦٢ :

أدوات التحضيض ، والتوبيخ ، والعَرْض ، والامتناع : لولا ـ لو ما ـ هلاّ ـ ألاّ ـ ألاَ . . . .[1]

صِيَغُها ـ معانيها ـ أحكامها النحوية :

(ا) أما صيغها فالشائع أن كل أداة مركبة فى الأصل من كلمتين : (لو ، ولا) ـ (لو ، وما) ـ (هل ، ولا) ـ (أل ، ولا) ـ (الهمزة ، ولا). ولا يعنينا هنا البحث فى أصلها وتاريخها القديم ، وإنما يعنينا أمرها الآن ، وما انتهت إليه كل أداة منها ، بعد أن توحّد جزءاها ، وصارا كلمة واحدة ؛ تؤدى معنى جديداً ، وتختص بأحكام جديدة لم تكن لها قبل التوحّد ، ولو زال عنها هذا التوحّد لتغيرت معانيها وأحكامها تغيراً أصيلا واسعًا .

(ب) معانيها : هذه الحروف الخمسة تشترك جميعًا فى أنها تدل على التحضيض[2] تارة ، وعلى التوبيخ تارة أخرى . ولذا يسميها اللغويون : « حروف التحضيض ، والتوبيخ » .

وتمتاز « ألاَ » ـ من الخمسة ـ بأنها تكون أحيانًا أداة للعَرْض[3] . كما تمتاز « لولا ـ ولوما » بأنهما ينفردان بالدلالة على امتناع شىء بسبب وجود شىء آخر،

---

(١) يزاد على هذه الخمسة : « لو » فإنها تكون أحياناً للعرض أو التحضيض ؛ (طبقاً لما تقدم فى رقمى ٥ و ٦ من ص ٣٦٩ ورقمى ٤ و ٥ من ص ٥٠٣) .

(٢) ومثلها « لو » فى الدلالة على التحضيض دون التوبيخ ـ كما أشرنا فى رقم ١ ـ والتحضيض هو : الترغيب القوى فى فعل شىء أو تركه . وتظهر القوة فى اختيار الكلمات الجزلة القوية ، وفى نبرات الصوت .

(٣) ومثلها : « لو » ـ كما أشرنا فى رقم ١ ـ والعرض هو : الترغيب فى فعل شىء أو تركه ترغيباً مقروناً بالعطف والملاينة . ويظهر هذا فى اختيار الكلمات ، وفى نغم الصوت .

وتمتاز « ألا » كذلك بأن تقع أداة « استفتاح للتنبيه » ؛ فتكون فى أول الكلام بقصد التنبيه إلى ما يليها ، والاهتمام بما يجىء بعدها . ومثلها فى هذا « أمَا » كقوله تعالى : « (ألاَ إنّ أولياء الله لا خوفٌ عليهم ، ولا هم يحزنون) » ، وقول الشاعر :

أمَا والله إنّ الظُّلمَ لؤمٌ وما زال المسىء هو الظلوم

ويسميان لهذا : أداتى شرط امتناعى[1] . ،

فالمعانى التى تؤديها هذه الحروف ثلاثة أنواع :

١ ـ التحضيض والتوبيخ ، تؤديهما الحروف الخمسة .

٢ ـ العَرْض . وتكاد وتنفرد به : « ألاَ » ، وهو الأكثر فى استعمالها .

٣ ـ الامتناع . وتكاد تنفرد به « لولا ، ولو ما »[2] ....

(ح) أحكامها النحوية : ـ وكلها حروف ـ

١ ـ إذا كانت الأداة للتحضيض أو للعَرْض وجب أن يليها المضارع إمّا ظاهراً ، وإمّا مقدراً يفسره ما بعده ؛ بشرط استقبال زمنه فى حالتى ظهوره وتقديره ؛ (لأن أداة الحض والعرض تُخَلِّص زمن المضارع للمستقبل ؛ إذ معناهما لايتحقق إلافيه) . فمثال المضارع الظاهر المباشر لها (أى : غير المفصُول منها مطلقاً) : لولا تؤدى الشهادة على وجهها ـ لو ما تغيِّرُ المنكر بيدك ، أو بلسانك ، أو بقلبك ـ هلاّ تحمى الضعيف ـ ألاَ تُصاحب النبيل الوديع ، أو ألاَ ..ـ

ومثال المضارع الظاهر المفصول منها بمعموله المتقدم عليه : لولا الشهادةَ تؤدِّى على وجهها ـ لوما المنكَرَ تُغَيِّر بيدك . هلاّ الضعيفَ تحمى .. وكذا الباقى ...

ومثال المضارع المقدر : دخولها على اسم ظاهر يكون معمولا لمضارع مقدر يفصل بين هذا الاسم الظاهر والأداة ؛ نحو : لولا الشهادةَ تؤديها على وجهها ـ لوما المنكرَ تُغَيِّره ـ هلاّ الضعيفَ تحميه ـ ألاَ ، أو : ألاَ النبيلَ الوديعَ تصاحبه . والتقدير :

---

(١) المراد بالشرط هنا : الدلالة على ربط أمر بآخر ربطاً معيناً ، وتعليق الثانى على الأول ، مع التقيد بنوع خاص من التعليق ـ طبقاً لما سيجىء فى رقم ١ من هامش ص ٥١٥ ـ .

ومن الأمثلة : لو ما الهواء لمات الأحياء ـ لو ما حرارة الشمس لهلك الأحياء برداً ـ لولا الساعة لم نعرف الوقت ـ لولا التعلم لم تنهض الأمة ـ .

لو لا العقول لكان أدنى ضيغم ... أدنى إلى شرف من الإنسان

فقد امتنع موت الأحياء بسبب وجود الهواء ـ وبسبب وجود الشمس ـ وامتنع عدم معرفتنا الوقت بسبب وجود الساعة ـ وامتنع عدم نهضة الأمة بسبب وجود التعليم ـ وامتنعت شدة قرب الضيغم إلى الشرف بسبب وجود العقول . . .

(٢) قد تدل « لو الشرطية » على الامتناع ولكنه يختلف عما هنا ، طبقاً لما تقدم فى بابها ـ ص ٤٩١ ، وقد أشرنا لهذا فى رقم ١ من هامش ص ٤٩٢ ، وفى رقم ١ من هامش ص ٥١٥ .

لولا تؤدى الشهادةَ تؤديها ... – لو ما تُغيّر المنكر تُغيّره – هلاّ تحمى الضعيفَ تحميه – ألا تصاحب النبيل . . . – ويدخل فى المضارع المقدر كلمة : « تكون » الشأنيَّة ؛ (أى : الدالة على الحال والشان ؛ كماضيها : « كان » الشانية) – إذا كانت أداة التحضيض داخلة على جملة اسمية ؛ كقول الشاعر :

ونُبِئتُ ليلَى أرسلتْ بشفاعةٍ إلىّ ، فهلاّ نفسُ ليلَى شفيعُها

التقدير : فهلاّ تكون . . . (نفس ليلى شفيعها) فالجملة الاسمية خبر : « تكون المقدرة » . أمّا اسمها فضمير الشان ، أى : هلا تكون الحالة والهيئة والشان[1] : نفس ليلى شفيعُها .

وقد قلنا إن الأدوات السالفة لا يليها إلا المضارع ظاهراً أو مقدراً ، فإن دخلت على ماض خلّصت زمنه للمستقبل ، بشرط أن تكون للمعنى الذى ذكرناه[2] ؛ كقوله تعالى : (فلولا نَفَرَ من كُلِّ فِرقةٍ منهم طائفةٌ ليتفقَّهوا فى الدّين...) . أى : فلولا ينفر[3] ....

وأداة التحضيض والعرْض قد تحتاج إلى جواب ، أو لا تحتاج ، على حسب ما يقتضيه المقام ؛ فمجيئه جائزٌ . فإن جاء بعدها جواب وجب أن يكون مضارعًا إما مقرونًا بفاء السببية ، وإمّا خالياً منها . وفى الحالتين تجرى عليه الأحكام الخاصة بكل حالة . وقد عرفناها عند الكلام على فاء السببية المذكورة فى الجملة ، أو التى لم تذكر[4] .

٢ – إنْ كانت الأداة للتوبيخ وجب أن يليها الماضى لفظاً ومعنى معاً ، ظاهراً ، أو مقدراً يدل عليه دليل ؛ فمثال الظاهر غير المفصول من الأداة : (هلاّ دافع الجبانُ عن وطنه فانتصر ، أو استُشهِدَ)[5] . (ألا قاومتَ بالأمس بغْيَ الطاغى)

(١) سبق الكلام على ضمير الشأن تفصيلا فى ج ١ ص ١٧٧ م ٢٠ .

(٢) وهو التحضيض ، أو العرض .

(٣) وكذلك قوله تعالى : (وأنفِقُوا مِمّا رزقْناكم من قبلِ أن يأتىَ أحدَكُمُ الموتُ ، فيقولَ : ربِّ لولاَ أخرْتنى إلى أجلٍ قريبٍ ، فأصَّدّقَ ، وأكُنْ من الصالحين . . .) ، أى : لولا تؤخرنى . أما إعراب : « أصدق وأكن » فقد سبق فى رقم ٣ من هامش ص ٣٦٩ .

(٤) فى ص ٣٥٢ و ٣٨٧ .

(٥) لأن التوبيخ لا يكون إلا على شىء حصل .

ومثال الظاهر المفصول : (هلاّ الطائرَ رحمتَ) (ألاّ الضيفَ صافحت) (والأصل: هلاّ رحمت الطائر – هلا صافحتَ الضيف) . ومثال المقدر قول الشاعر :

أتيتَ بعبد الله فى القيد موثَقاً   فهلاّ سعيداً ذا الخيانةِ والغدر

والأصل : فهلا أحضرت سعيداً . . . وكذا الباقى .

٣ – إن كانت الأداة دالة على امتناع[1] شىء بسبب وجود شىء آخر – ويتعين أن يكون كل منهما فى الزمن الماضى – فلا بد من أمرين فى هذه الحالة التى يمتنع فيها شىء لوجود آخر (وتشتهر بأنها : حالة امتناع لوجود) .

أولهما : دخولهما على مبتدأ ، محذوف الخبر وجوبا[2] .

وثانيهما : جواب مصدَّر بفعل ماض لفظًا ومعنًى ، أو معنى فقط (كالمضارع المسبوق بالحرف : « لمْ ») ، وقد سبقت الأمثلة للحالتين[3] . ويجوز فى هذا الماضى أن يكون مقترنًا باللام[4] أو مجرداً ؛ سواء أكان مثبتًا أم منفيا « بما » دون سواها . غير أن الأكثر هو اقتران المثبت ، وخلو المنفى . فمثال المثبت المقترن بها (غير ما تقدم)[3] قوله تعالى : (يقول الذين استُضعِفُوا لِلَّذين استكبَرُوا لولا أنتم لكُنَّا مؤمنين) ، وقول الشاعر :

لولا الإصاخة لِلوُشَاة لكان لى   من بعد سُخْطِك فى الرِّضاء رجاءُ

---

(١) هذه الدلالة خاصة بالحرفين : « لولا ، ولوما » – دون بقية الخمسة – وبسببها يعتبران الأداتين الخاصتين « بالشرط الامتناعى » وقد سبق فى رقم ١ من هامش ص ٥١٣ أنه هو الدال على ربط أمر بآخر ربطاً معيناً ، وتعليق الثانى على الأول مع التقيد بنوع خاص من التعليق .

وتعرب كل منهما حرف امتناع لوجود ، أى : امتناع شىء بسبب وجود غيره . أما « لو » فتدل على امتناع أيضاً ، ولكن من نوع آخر تقدم فى بابها – ص ٤٩١ – .

(٢) تقدم تفصيل هذه المسألة (فى ج ١ – باب المبتدأ والخبر – م ٣٩) .

(٣و٣) فى رقم ١ من هامش ص ٥١٣ .

(٤) هذه « اللام » للتأكيد ، وفائدتها موضحة تفصيلا فى ص ٤٩٧ وهامشها . وقد ورد فى المسموع النادر اقتران جوابها « باللام وقد » معاً ؛ كالذى فى قول الكُمَيْت :

يقولون : لمْ يُورَثْ ؛ ولولا تُرَاثُه   لقد شركت فيهم بَكِيلٌ وأَرْحبُ

– بكيل ، وأرحب : علمان .

ومثال المثْبت المجرد منها :

لولا المشقةُ ساد الناسُ كلُّهمو　　　الجودُ يُفقِرُ، والإقدامُ قتّالُ

وقول الآخر يرد على من عابه بالقِصر:

لولا الحياءُ ، ولولا الدِّينُ عِبتُكُما　　　ببعض ما فيكما، إذ عبتُما قِصَري

ومثال المنفي « بما » المجرد من اللام قوله تعالى : (ولولا فضلُ الله عليكم ورحمتُه ما زكا منكم من أحدٍ أبداً) ، وقول الشاعر :

لولا مفارقةُ الأحبابِ ما وجدتْ　　　لها المنايا إلى أرواحنا سُبُلا

ومثال المنفي المقرون بها قول الشاعر :

لولا رجاء لقاءِ الظاعنينَ لما　　　أبقتْ نواهم لنا رُوحاً ولا جسَدا

ويصح حذف الجواب إذا دل عليه دليل ؛ كقوله تعالى : (ولولا فضلُ الله عليكم ورحمته ... وأنّ اللهَ توّابٌ حكيمٌ) . التقدير : ولولا فضل الله ورحمته لهلكتم[1] . . . .

---

(١) في تأدية « لولا ولوما » معنى الامتناع ودخولهما على المبتدأ لزوماً – يقول ابن مالك في هذا الباب الذي عنوانه : (أمّا ، ولولا ، ولوما) .

لولا ولوْما يلزَمان الِابتدَا　　　إذا امتِناعاً بوجودٍ عقَدَا

يريد : أنهما يلزمان الدخول على المبتدأ إذا «عقَدَا» الامتناع بالوجود ، أي : ربطا الامتناع بالوجود ؛ بحيث يمتنع شيء بسبب وجود آخر . فإذا وجد هذا الآخر تحتّم امتناع ذاك.

ثم انتقل بعد ذلك إلى بيان معناها الآخر ؛ وهو : الدلالة على التحضيض ؛ فنص عليه ، وأشرك معهما فيه حروفاً أخرى؛ هي: هلاّ – ألاّ – ألا . وصرح بأن هذه الأدوات التحضيضية مختصة بالدخول على الفعل – ولم يبين نوعه المحتوم ؛ وهو المضارع – وأن الاسم قد يقع بعدها في الظاهر ، ولكنه في الحقيقة يكون معلقاً – ، أي : متعلقاً ومعمولا – بفعل مقدر بعد الأداة مباشرة ، أو بفعل متأخر عن هذا الاسم . يقول :

وبهما التحْضِيضَ مِزْ. وهلّا　　　ألّا ، ألا ؛ وأَوْلِيَنْهَا الْفِعْلَا
وقد يَليهَا اسمٌ بفعل مُضْمَر　　　عُلِّقَ ، أوْ بظَاهِرٍ مُؤَخَّرِ

(مِزْ : مَيِّز – أَوْلِيَنْها ، أتبعها واذْكر بعدها. . . .)

المسألة ١٦٣ :

العَدَد (١)

يشمل الكلام عليه ما يأتى :

---

(١) أحكام هذا الباب كثيرة ، والخلاف والتضارب فيها كثير كذلك . وما استخلصناه منها هو – فى تقديرنا – أقواها حجة ، وأوفرها شيوعاً . ولم نعرضها مرتبة على حسب ترتيب أبيات ابن مالك ، فى: « ألفيته » ، و إنما اخترنا ترتيباً آخر ، لعله أنسب وأحسن. وقد اقتضى هذا ألا نذكر أبيات ابن مالك التى نسوقها لتأييد القاعدة – مرتبة كما أوردها فى « باب : العدد ». على أنا تداركنا الأمر فذكرنا بجانب كل بيت رقمه الدال على ترتيبه الأصلى فى الباب؛ ليُعرَف ترتيب الناظم لأبياته. ثم نعود فنذكره مرة أخرى فى المكان الذى وضعته فيه: « الألفية » بين أبيات بابه ؛ تنفيذاً للمنهج العام الذى نسير عليه فى هذا الشأن فى جميع أجزاء الكتاب الأربعة .

ولم يترك القدماء كلمة : العدد » من غير تعريف ، مع وضوح معناها ، وبداهة مدلولها ؛ فجاء تعريفهم حاملا من الغموض والخفاء والإبهام ما يحمله كل تعريف للبديه ، وكل توضيح للواضح . وقد يكون من المقبول أن نذكره . قالوا العدد : (هو ما وضع لكية الآحاد – أى : الأفراد – ، وأن من خواصه مساواته لنصف مجموع حاشيتيه المتقابلتين) !! .

يريدون بالمساواة : أن كل عدد ، يحيط به طرفان ؛ هما عدد قبله ، وعدد بعده ، ويسميان : « الحاشيتين » . وأن مقدار العدد يساوى نصف مجموع الحاشيتين . ذلك لأن الحاشية التى قبله تنقص عنه بمقدار ما تزيد عليه الحاشية التى بعده . وهذا معنى التقابل بينهما . فالعدد « ثمانية » – مثلا – حاشيته العليا ، أى : الكبرى ، تسعة ، وحاشيته السفلى ، أى : الصغرى ، سبعة ، فمجموعهما ستة عشر ، وهما يحيطان به ؛ فمقداره يساوى نصف مجموعهما . أى : أن ثمانية يساوى نصف مجموع السبعة والتسعة : $٨ = \left(\frac{٩ + ٧}{٢} \right)$. والعدد « ستة » له حاشيتان؛ العليا : سبعة ، والسفلى : خمسة، ومقداره يساوى نصف مجموعهما معاً. أى: أن ستة يساوى نصف مجموع السبعة والخمسة : $٦ = \left(\frac{٧ + ٥}{٢} \right)$ وهكذا... ولا حاجة بنا لشىء من هذا التعريف .

« ملاحظة » : يكثر ألا يدل العدد بلفظه على معدود حسابى مضبوط ، محصور فى أفراد محددة إلا بقرينة من خارج لفظه تدل على الحصر والتحديد الحسابى الحقيقى؛ فمن يقول : « زرتك خمسين مرة » – لا يقصد المعنى الحسابى الدقيق الذى يفهم من « خمسين » وإنما يذكر مجرد عدد حسابى يريد به المبالغة أو التقليل ... ، ما لم توجد قرينة على التحديد . لهذا قالوا ما نصه ؛

«(إن الإخبار – كما تقرر غير مرة – بعدد لا ينافى غيره » اهـ . راجع الشرقاوى على التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح جـ ١ باب بدء الأذان ص ٥٦ –

وعدم المنافاة مقصور حتما على الحالة الخالية من القرينة التى تحدد عدد المعدود تحديداً حسابياً مضبوطاً – لا يحتمل سواه – .

أقسامه الاصطلاحية ، وكيفية إعرابها — تمييزه[1] — تذكيره وتأنيثه — صوغه على وزن : « فاعل » ، وإعرابه بعد هذه الصياغة — تعريفه وتنكيره — قراءة الأعداد المعطوفة على العقود المختلفة — التأريخ بالأيام والليالى . . .

* * *

أقسامه الاصطلاحية ، وكيفية إعرابها :

أقسامه أربعة : مفرد[2] ومركب ، وعِقْد ، ومعطوف .

١ — فالعدد المفرد ، يشمل « الواحد والعشرة » وما بينهما . ويلحق به : لفظتا : « مائة[3] ، وألف » ، ولو اتصلت بهما علامة تثنية أو جمع ؛ (كمائتين وألفين ، ومئات ، وألوف ... ؛ لأن معنى إفراد هذا القسم أنه ليس من الأقسام الثلاثة الأخرى ؛ وليس المراد أنه غير مثنى ، وغير جمع) ... كما يلحق به بعض كلمات أخرى[4] .

---

(١) انظر الملاحظة المدونة بهامش ص ٥٢٥ .

(٢) ويسميه بعض النحاة : « العدد المضاف » . وهى تسمية شائعة ، لكنها غير دقيقة ، لأنها لا تشمل إلا الأعداد المضافة من ثلاثة وعشرة وما بينهما ، دون غير المضافة ، وهى : ١ و ٢ ، ولعل حجته أن : (١ و ٢) ينفردان بأحكام خاصة بهما ، ولا تنطبق عليهما الأحكام المتعددة التى للعدد المفرد . وكذلك غير المضافة . وقد يسمى العقد : « بالمفرد » والعقد أحسن . (انظر رقم ٣ من هامش ص ٥٢٢) .

(٣) أجاز المجمع اللغوى القاهرى كتابة كلمة : « مئة » ومركباتها بغير الألف التى زادها القدماء بعد الميم فى كتاباتهم ، وظلت مزيدة حتى يومنا هذا . وكذلك أجاز فصل الأعداد (ثلاثة وتسعة وما بينهما) عن مئة ، مراعياً فى هذا نوعاً من التيسير الإملائى . (راجع ما سبق فى العدد الذى أصدره المجمع ، بعنوان : « البحوث والمحاضرات » ، مؤتمر الدورة التاسعة والعشرين من سنة ١٩٦٣ — ١٩٦٤) .

(٤) ومما يلحق به كلمة «بِضْع» ومؤنثها « بِضْعة » ، وكذلك كلمة : « نَيِّف » . وفيما يلى البيان :

ا — الأفصح والمختار عند بعض المحققين — من بين آراء متعددة — أن كلمة : « بِضْع » تدل بصيغتها ونصها الحرفى على عدد مبهم ، لا تحديد ولا تعيين فيه . لكنه لا يقل عن ثلاثة ، ولا يزيد على تسعة (أى : أن مدلولها والمراد منها قد يكون : ٣ — أو ٤ — أو ٥ — أو ٦ — أو ٧ — أو ٨ — أو ٩) وإذا ذكرت لا ينصرف الذهن إلى واحد معين دون غيره من هذه الأعداد السبعة ، وإنما يدرك أن المقصود منها مبهم ، يصدق على هذا وينطبق عليه ، كما يصدق وينطبق على كل عدد آخر من بقية المجموعة العددية السالفة .

—

أما إعرابه وإعراب ملحقاته السابقة فبالحركات الظاهرة على آخره، إلا ما كان داخلا فى حكم المثنى أو الجمع؛ فيعرب إعرابهما؛ كاثنين، ومائتين، وألفين، وفئات، وكذا: مئون، فى بعض الحالات. ومن الأمثلة: العصامىّ رجل الدنيا وواحدُها — إن اثنين لا يشبعان؛ طالب علم، وطالب مال — يقوم المجد الحق على ثلاثِ دعائمَ؛ العلم، والعمل، والخلق النبيل — ما أعجب تاريخ الخلفاء الراشدين الأربعة !!—... وكقوله تعالى: (فإنْ يكنْ منكم مائةٌ صابرةٌ يغلبُوا مائتين، وإن يكنْ منكم ألفٌ يغلبُوا ألفين بإذن الله، والله مع الصابرين) — أقام العربُ فى الأندلُس مئاتِ السنين؛ قاربت تسعةَ قرون — وقوله تعالى: (ألم ترَ إلى الذين خرجوا من ديارهم وهم ألوفٌ حذَرَ الموتِ...).

= ب — تستعمل كلمة: «بِضْع» استعمال الأعداد المفردة (وهى هنا: ٣ و ٩ وما بينهما). وقد تركب مع كلمة: «عشرة» تركيباً مزجياً، وقد يكون معطوفاً عليها «عشرون» أو أحد إخوته من العقود التى تليه وهى: (٣٠ — ٤٠ — ٥٠ — ٦٠ — ٧٠ — ٨٠ — ٩٠) ومن الأمثلة: جاء بِضْع فتيات وبِضْعة غلمان — أقبل بِضْعةَ عشرَ رجلا — غاب بِضْعٌ وعشرون فتاة.

حـ — إذا استعملت استعمال الأعداد المفردة السالفة، أو المعطوف عليها وجب إعرابها بحركات ظاهرة على آخرها، على حسب حاجة الجملة: وإذا ركبت مع كلمة: «عشرة» تركيباً مزجياً فالأكثر بناء الكلمتين معاً على فتح الجزأين، فى محل رفع، أو نصب، أو جر، على حسب حاجة الجملة، ويصح الإعراب طبقاً للآتى فى ص ٥٢١ و ٥٣٤.

د — فى جميع استعمالاتها السالفة تتجرد من تاء التأنيث إن كان المعدود مؤنثاً، وتلحق آخرها تاء التأنيث إن كان المعدود مذكراً؛ فيقال: صافحت بِضْعةَ رجال — ودّعتُ بِضْعَ فتيات — قابلت بِضْعةَ عشرَ طالباً، وبِضْعَ عشْرةَ طالبة — فى الحفل بِضْعة وعشرون فتى، وبِضْع وعشرون فتاة... فحكمها فى تأنيث لفظها وتذكيره حكم الأعداد المفردة. (طبقاً لما سيجىء فى ص ٥٣٦).

أما ما يختص بكلمة: «نيِّف» فيتلخص فيما يأتى — وهو يوضح أوجه الفرق بينها وبين «بِضْع» مع ملاحظة أن لكلمة: «نيِّف» معنى اصطلاحياً آخر؛ سيجىء فى رقم ٤ من هامش الصفحة الآتية.

ا — فإنها صيغة تدل بنصها الحرفى على عدد مبهم، ينطبق على الواحد كما ينطبق على التسعة، وعلى كل عدد بينهما، (أى: أن مدلولها العددى يصدق على: ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩) من غير تعيين ولا حصر فى عدد من هذه الأعداد التسعة دون غيره.

ب — لفظها مذكر دائماً؛ فلا تلحقه تاء التأنيث مطلقاً.

حـ — لا بد — فى الأشهر — أن تكون صيغتها مسبوقة دائماً بعقد من العقود العددية: (١٠ — ٢٠ — ٣٠ — ٤٠ — ٥٠ — ٦٠ — ٧٠ — ٨٠ — ٩٠) ولا بد من عطف كلمة: «النيف» على العقد؛ فيقال: عشرة ونيِّف — عشرون ونيِّف — ثلاثون ونيف —... وهكذا، ولا يصح ذكر كلمة «نيِّف» إلا على أساس أن مدلولها سيزاد على عقد عددى.

أما ضبط « الشين » من « عشرة » التى من هذا القسم المفرد[1] ففيه لغات ؛ أشهرها : أن العشرة إذا كانت دالة على معدود مذكر[2] فـ« الشين » مفتوحة ، وإن كانت دالة على معدود مؤنث فهى ساكنة ، وقليل من العرب يكسرها فى هذه الصورة .

* * *

٢ — والعدد المركب ، هو : ما تركب تركيبًا مزجيًّا[3] من عددين لا فاصل بينهما ، يؤديان معًا — بعد تركيبهما وامتزاجهما — معنى واحداً جديداً لم يكن لواحدة منهما قبل هذا التركيب . والأولى تسمى : صدر المركب ، والثانية تسمى : عَجُزَه[4] وينحصر هذا القسم فى الأعداد : أحد عشر ، وتسعة عشر ، ومابينهما (أى : ١١ — ١٢[5] — ١٣ — ١٤ — ١٥ — ١٦ — ١٧ — ١٨ — ١٩) وما يلحق بهما[6] . . .

وحكمه : بناء آخر الكلمتين معاً على الفتح[7] — فى الأفصح — ، مهما كانت

---

(١) سيجىء ضبط « الشين » فى الأعداد المركبة — ص ٥٢٢ —

(٢) مع ملاحظة ما يأتى فى ص ٥٣٧ وهو أن لفظ العدد يصح تذكيره وتأنيثه إذا تقدم عليه المعدود أو حذف .

(٣) سبق الكلام على كل ما يختص بالمركب المزجى وأنواعه فى الجزء الأول : (م ٢٣ ص ٢٧٠ ، و ٢٧٩ وما بعدها فى أقسام العلم) ، وفى الجزء الرابع (ص ٢٢٧ باب الممنوع من الصرف) .

(٤) سيجىء أيضاً — فى رقم ١ من هامش ص ٥٢٣ — أن صدر العدد المركب يسمى : « النَّيِّف » ومعناه هنا : العدد المحصور بين عِقدين؛ فيشمل الواحد والتسعة وما بينهما مما ينحصر موضعه بين العقدين . وكذا ما ألحق بالمفرد من كلمة « بِضْع وبِضْعة » . وهو غير كلمة « النَّيِّف » المراد منها نصها اللفظى الحرفى؛ طبقاً لما سبق فى رقم ٣ من هامش ص ٥١٨ — فلكلمة « النَّيِّف » مدلولان مختلفان كما أن عجز المركب يسمى : عقداً ، ومن العقود كلمة : « عشرة » . وسيجىء الباقى (انظر رقم ٣ من هامش ص ٥٢٢) .

(٥) العدد ١٢ حكم خاص فى إعرابه يخالف حكم الأعداد المركبة ، وسيجىء فى الصفحة التالية .

(٦) ويلحق به « بِضْع وبِضْعة » طبقاً للبيان « الذى فى رقم ٤ من هامش ص ٥١٨ .

(٧) مما يجب التنبيه له أن المركب المزجى العددى لا بد أن يكون مفتوح الجزأين — فى الأشهر — وقد يكون معرباً مضافاً على الوجه المبين فى ص ٥٢٢ و « هـ » ص ٥٣٤ ، أما غير العددى فقد يكون مفتوحهما أو لا يكون ، على حسب نوعه المبين فى موضعه المشار إليه (فى الحالة الثانية ص ٥٣٥) .

ومن المركب المزجى العددى : « إحدى عشرة » للمعدود المؤنث ، والكلمتان مبنيتان على فتح الجزأين — أيضاً — فى آخرهما . إلا أن الفتح مقدر على آخر الأولى . — كما سيجىء فى رقم ٢ من هامش ص ٥٤٧ — و ٥٥١ — .

حاجة الجملة إلى مرفوع ، أو منصوب ، أو مجرور ؛ ولذا يقال فى إعرابهما : إنهما مبنيتان معًا على فتح الجزأين فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب حاجة الجملة . ويستثنى من هذا الحكم حالتان :

الأولى : أن يكون العدد المركب هو « اثنا عشَرَ ، واثنتا عشْرة » ؛ فإنّ صدرهما وحده يعرب إعراب المثنى ، وعجزهما هو اسم بدل نون المثنى ؛ مبنى على الفتح لا محل له . ومن الأمثلة : المتسابقون أحدَ عَشَرَ سبّاحاً — إنى رأيتُ أحَدَ عَشَرَ كوكبًا — أثنيت على أحَدَ عَشَرَ محسناً . « فأحَدَ عشرَ » فى المثال الأول مبنى على فتح الجزأين معاً فى محل رفع خبر ، وفى المثال الثانى مبنى على فتح الجزأين معًا فى محل نصب مفعول به ، وفى الثالث مبنى على فتح الجزأين فى محل جر بعلَى ، وهكذا .

ولو وضعنا عدداً مركبًا آخر مكان : « أحد عشر » لم يتغير الإعراب . ما عدا « اثنَىْ عشَرَ » ، واثنَتَىْ عشْرةَ » ، فلهما حكم خاص بهما فى الإعراب — كما قلنا — إذ تعرب : « اثنا واثنتا » إعراب المثنى ، وتعرب كلمة : « عَشَرَ وعشْرة » اسم مبنى على الفتح ، بدل نون المثنى لا محل له : فى مثل . السنة اثنا عشَرَ شهراً ، واليوم اثنتا عشْرة ساعة — نقول : « اثنا واثنتا » خبر مرفوع بالألف فيهما . وكلمة : « عشَرَ وعشْرة » بدل النون التى تكون فى المثنى الأصلى ، مبنيتان على الفتح لا محل لهما . وفى مثل قضيت اثنَىْ عشرَ شهراً واثنتَىْ عشرة ساعة فى رحلة علمية — نقول : « اثنَىْ واثنتَىْ » ، مفعول به ، منصوب بالياء . « عشر ، وعشرة » مبنيتان على الفتح لا محل لهما ؛ لأنهما بدل النون التى تكون فى المثنى الأصلى . . .

وفى مثل : انتفعت باثنَىْ عشَرَ كتابًا ، واستَمَعْتُ إلى اثنَى عشْرةَ محاضرة . . . نعرب : « اثنَىْ واثنتَىْ » مجرورة ، وعلامة جرها الياء ، و « عشَرَ وعشْرةَ » بدل النون . مبنيتان على الفتح ، ولا محل لهما .

= هذا ، وأصل المركب العددى كلمتان بينهما واو العطف ؛ أى : أحد وعشر — اثنا وعشر — ثلاثة وعشر . . . وهكذا . ثم حذفت الواو وركبت الكلمتان — لإبعاد معنى العطف — تركيباً مزجياً ، ليؤديا معاً معنى واحداً جديداً لم تنفرد به واحدة . ويصح إرجاع هذه الواو فى بعض الاستعمالات ؛ ومنها ما هو مدون فى ص ٥٦٧ .

وتضبط « الشين » فى كلمة : « عشرة » المركبة كضبطها فى المفردة[1] : فتفتح — فى أشهر اللغات — إن كان المعدود مذكراً ، وتسكن إن كان مؤنثاً . فضبط « الشين » لا يختلف فى إفراد ولا تركيب ، إن اقتصرنا على الأشهر بين لغات متعددة .

الثانية : أن يكون العدد المركب غير اثنى واثنتى — مضافاً ، فيصح بناؤه على فتح الجزأين مع إضافته ، كما يصح إعراب عجزه على حسب حاجة الجملة مع ترك صدره مفتوحاً فى كل الحالات ؛ فكأن الجزأين فى هذه الصورة كلمة واحدة ، يجرى الإعراب على آخرها فى كل الأحوال ، دون أن تتغير الفتحة التى فى شطرها الأول — وسيجىء هذا موضحاً بعد[2] —

* * *

٣ — العدد العِقْد[3] : ينحصر اصطلاحاً فى الألفاظ : عشرين — ثلاثين —

---

(١) سبق ضبطها فى المفردة — ص ٥٢٠ — . (٢) فى : « ٨ » من ص ٥٣٤ .

(٣) ويسميه بعض النحاة بالعدد المفرد ؛ أى : الخالى من الإضافة والتركيب . ولكن تسميته بالعقد أفضل — كما سبق فى رقم ٢ من هامش ص ٥١٨ — والأصل اللغوى العام الحسابى هو : العدد يكون على رأس تسعة أعداد قبله من نوع واحد ؛ (مفردة أو غير مفردة) ، أى : العدد الذى يكمل به ما قبله عشرة متماثلة النوع . فيصدق على ١٠ ، ٢٠ ، ٣٠ و . . . كما يصدق على ١٠٠ ، ٢٠٠ ، ٣٠٠ ، ٤٠٠ ، ١٠٠٠ ، ٢٠٠٠ ، . . . وهكذا من كل ما يتمم عشرة ، غير أن المقصود بالعقد هنا معنى اصطلاحى ، يقتصر على أعداد محصورة لها حكم خاص بها ؛ وهى تلك العقود التى تبدأ بعشرة وتنتهى بتسعين ، (أى : ١٠ — ٢٠ — ٣٠ — ٤٠ — ٥٠ — ٦٠ — ٧٠ — ٨٠ — ٩٠) . ولكن العقد « عشرة » لا يشترك مع البواقى فى حكمها النحوى . ولهذا لا يعد فيها من هذه الناحية ، ولا يذكر معها ، برغم تسميته عقداً ، وكل واحد من البواقى يدخل فى هذا النوع المسمى نحوياً : « باسم الجمع » . ولكنه يعرب إعراب جمع المذكر السالم ، ويلحق به فى ناحية الإعراب ، دون أن يكون جمع مذكر سالم حقيق .

وإنما كانت هذه العقود « أسماء جمع » وليست جمع مذكر سالم حقيق لأنها تدل على ما يدل عليه هذا الجمع ، ولكن ليس لكل منها مفرد من لفظه . ولا يصح أن يقال إن لكل منها مفرداً من لفظه ؛ فمفرد عشرين هو عشر ، ومفرد ثلاثين هو ثلاثة ... لا يصح أن يقال هذا لما يترتب عليه من فساد تام ، أوضحنا بعض نواحيه (فى ج ١ م ١١ ص ١٣٥ عند الكلام على الملحق بجمع المذكر السالم) ملخصه ؛ أنه لا يقال ذلك لئلا يلزم عليه صحة إطلاق عشرين على ثلاثين ، وإطلاق ثلاثين على تسعة... وهكذا ؛ ذلك لأن أقل الجمع النحوى — لا اللغوى — ثلاثة من مفرده . فلو كان مفرد العشرين هو : عشر ، لكانت عشرون صادقة على (٣×١٠) أى : ثلاث عشرات على الأقل ... ، ومجموعها يساوى ثلاثين . ولو كان مفرد الثلاثين هو ثلاث لكانت الثلاثون صادقة على (٣×٣) أى : على ٩ . وهكذا ، مما هو ظاهر الفساد .

أربعين — خمسين — ستّين — سبعين — ثمانين — تسعين .

وحكم هذه العقود أنها تعرب إعراب جمع المذكر السالم فى جميع أحوالها ؛ لأنها ملحقة به ؛ إذ هى اسم جمع مذكر ، وليست جمع مذكر حقيقيًّا . ومن الأمثلة قوله تعالى : (إنْ يَكُنْ منكم عشرون صابرون يَغلِبوا مائتين) ، وقوله تعالى: (وواعدْنا موسَى ثلاثينَ ليلةً ، وأتممْنَاها بِعشرٍ ؛ فتَمّ ميقاتُ ربِّهِ أربعينَ ليلةً) ، وقوله تعالى : (ولقد أرسلنا نوحاً إلى قومه ؛ فلبِث فيهم ألفَ سنةٍ ، إلاّ خمسينَ عاماً . . .) . . . وهكذا . . فحيثما توجد كلمة من ألفاظ العقود فإنه يتحتم إعرابها إعراب جمع المذكر ، مهما اختلفَ موقعها الإعرابى .

• • •

٤ — العدد المعطوف : وينحصر بين عِقدين من العقود الاصطلاحية السالفة ، كالأعداد المحصورة بين عشرين وثلاثين ، أو : بين ثلاثين وأربعين ، أو : بين أربعين وخمسين ، وهكذا . . . وكل عدد محصور بين عِقدين على الوجه السالف لابد أن يشتمل على معطوف ، ومعطوف عليه ، وأداة عطف (هى : الواو) ، ومنه : واحد وعشرون — اثنانِ وعشرون ، ثلاثة وعشرون . . . أربعة وثلاثون . . . ، خمسة وأربعون . . . ستة وخمسُون . . . سبعة وستون . . . ثمانية وسبعون . . . ومن هذه الأمثلة يتبين أن المعطوف لابد أن يكون من نوع العقُود ، وأن المعطوف عليه — ويسمى النّيِّف[1] — لابد أن يكون من نوع المفرد (أى : المضاف)[2] ، أو ما ألحق به من كلمة بضع وبضعة — وأن أداة العطف هى الواو[3] ، دون غيرها .

وحكم هذا القسم أنّ المعطوف عليه ، (وهو المفرد المسمى : بالنّيِّف) لابد أن يتقدم دائمًا ، وأن يعرب على حسب حاجة الجملة مع خضوعه لحكم إعراب نوعه المفرد الذى سبق فى القسم الأول — (فيعرب فاعلا ، أو مفعولا ، أو مبتدأ ، أو خبراً ، أو غير هذا على حسب السياق ، ويكون إعرابه بحركات ظاهرة على آخره إلا ما كان منه دالا على تثنية ؛ فيعرب إعراب المثنى) — وأن المعطوف — ويكون بالواو خاصة —

---

(١) النيف هنا هو : العدد الذى بين عِقدين . — كما فى رقم « ٤ » من هامش ص ٥٢٠ — وهذا غير المراد من لفظة « النيف » بصيغتها التى سبق الكلام عليها فى هامش تلك الصفحة .

(٢) انظر رقم ٢ من هامش ص ٥٢٥ . (٣) كما فى ٣ من ص ٥٤٩ .

يتبعه فى الإعراب ، ولكن بالحروف التى يعرب بها جمع المذكر السالم . فنى مثل : الحاضرون واحد وعشرون . . . تعرب كلمة « واحد » خبراً مرفوعًا ، والواو حرف عطف — (عشرون) معطوف على : « واحد » مرفوعة بالواو . ونقول : كان الحاضرون واحداً وعشرين . . . وأنست بواحد وعشرين . . . وهكذا سائر الأعداد المعطوفة . إلا إن كان المعطوف عليه هو ، « اثنان واثنتان » ؛ فيعربان كالمثنى ؛ نحو : الحاضرون اثنان وعشرون رجلاً — كان الحاضرون اثنين وعشرين رجلاً — أنست باثنين وعشرين رجلا — ومثل : كانت الحاضرات اثنتين وعشرين ؛ فاثنان واثنتان ، إما مرفوعة بالألف ، وإما منصوبة أو مجرورة بالياء . . . فى جميع حالات الأعداد المعطوفة . . .

المسألة ١٦٤ :

تمييز العدد[1]

العدد لفظ مبهم ، أى : لا يوضح بنفسه المراد منه ، ولا يعين نوع مدلوله ومعدوده ؛ فمن يسمع كلمة : ثلاثة ، أو أربعة ، أو خمسة . . . أو غيرها من ألفاظ العدد — لا يمكن أن يدرك النوع المقصود من هذا العدد ، ولا أن يميزه من بين الأنواع الكثيرة المحتملة ؛ أهو ثلاثة كتب، أم أقلام ، أم أيام ، أم دراهم ، أم دنانير ، أم غيرها من مئات الأشياء الأخرى . . ، فلو قلنا : ثلاثة كتب ، أو أربعة أيام ، أوخمسة شهور . . . أو . . . ، لزال الإبهام ، وانكشف الغموض عن مدلول العدد ، وصار المراد واضحاً ؛ بفضل الكلمة التى جاءت ؛ فبينت نوعه ، وميزته من غيره ، أى : أنها عيّنتْ المعدود بعد أن كان مبهمًا مجهولا ؛ ولذا يسميها النحاة : « تمييز العدد » — سواء أكانت منصوبة أم مجرورة ، على التفصيل الذى سنعرفه — وهذا معنى قولهم : العدد مبهم يزيل إبهامَهُ التمييزُ ، (أىْ : المعدود) .

ولهذا التمييز أحكام تختلف باختلاف أقسام العدد :

(ا) فالأعداد المفردة[2] التى عرفناها ثلاثة أنواع :

نوع لا يُستعمل — فى الأغلب — مع تمييز له — وهو واحد ، واثنان ؛ فلا يقال : جاء واحدُ ضيفٍ ، ولا أقبل اثنا ضيفين ؛ ولا نحو هذا ؛ لأن ذكر التمييز (ضيف ... ضيفين ..) مباشرة يُغنى عن ذكر العدد قبله ، إذ يبين النوع مع الدلالة على الوحدة ، أو على الزوجية المحددة باثنين ؛ فلا حاجة إلى العدد

---

(١) «ملاحظة» : إذا ورد فى النحو كلمة : «تمييز» من غير قيد كان المراد — فى الأغلب — التمييز المنصوب مطلقاً — للعدد أو لغير العدد — أما التمييز غير المنصوب كالذى هنا فى باب العدد فلا يذكر — فى الأغلب — إلا مقيداً بالجر ، فيقال تمييز مجرور . . .

(٢) وهى التى قد تسمى : « مضافة » على اعتبار أن أكثرها مضاف ؛ وهو ثلاثة وعشرة وما بينهما ، وما ألحق بها مثل كلمتى : مائة وألف ، وبِضْع وبِضْعة ؛ طبقاً للبيان السابق عنهما فى رقم ٤ من هامش ص ٥١٨ دون العددين : ١ و ٢ ما سبقت له الإشارة فى رقم ٢ من هامش ص ٥١٨ — والتسمية غير دقيقة .

قبله ، ولا فائدة منه . وقد يضاف هذا النوع لغرض آخر سنعرفه[1] :

ونوع يحتاج إلى تمييز مفرد مجرور بالإضافة؛ وهو لفظ : مائة ، وألف ، ومثناهما ، وجمعهما . (فالمراد هو : جنس المائة والألف[2] ...)ومن الأمثلة قوله تعالى: (مَثَلُ الذين يُنفِقون أموالَهم في سبيلِ اللهِ كمثلِ حبَّةٍ أنبتتْ سبعَ سنابِلَ، في كلِّ سُنْبُلَةٍ مِائةُ حبَّةٍ . واللهُ يُضاعِفُ لمن يشاءُ) — يبلغ ارتفاعُ هرمِ الجيزة الأكبر نحو مائتى ذِراعٍ[3] — وكقولهم عند رؤية أشباح بعيدة : هذه مِئُو رجلٍ ، أو مئات رجلٍ — وقوله تعالى : (وإنَّ يوماً عِندَ ربِّكَ كألفِ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ)— حرّاس المدينة ألفا حارس ، وجيشها تسعة آلاف جنديّ .

ولا يصح الفصل بين هذا النوع وتمييزه فى حالة الاختيار .

ونوع يحتاج إلى تمييزٍ مجرور بالإضافة، متصل به — أيضاً— ويكون فى الأغلب جمع تكسير للقِلَّة[4] ، وهذا النوع هو : (ثلاثة ، وعشرة ، وما بينهما، وكذا كلمة: بضع وبضعة الملحقتين به)— طبقاً لما تقدم[5] عنهما— نحو: الصيف ثلاثة أشهرٍ— قضيت خمسة أيامٍ فى الريف — وقوله تعالى: (وأما عادٌ فأهلكوا بريحٍ صَرْصَرٍ[6] عاتيةٍ ، سَخَّرَها عليهم سبعَ ليالٍ وثمانيةَ أيّامٍ حُسُوماً)[7]... و.... فالأصل فى تمييز هذا النوع من العدد المفرد أن يستوفى أربعة أمور مجتمعة ؛ هى : أن يكون جمعاً — للتكسير — مفيداً للقلة — مجروراً بالإضافة المباشرة (أى : الخالية من الفصل) . وكل واحد من هذه الأربعة يحتاج إلى مزيد بيان وتفصيل :

١ — فأما كون التمييز جمعاً فهو الأعم الأغلب ، ليتطابق المعدود والعدد فى

---

(١) فى « ا » من ص ٥٣٢ . وانظر ص ٥٥٢ .

(٢) انظر ما يتصل بهذا فى « ب » ص ٥٣٣ .

(٣) أى : نحو (١٣٦ متراً) بعد النقص الذى أصاب قمته ، ويقدر ، بنحو : سبعة أمتار .

(٤) جمع التكسير — كما سيأتى فى ص ٦٢٧ — نوعان : جمع تكسير القلة ، وهو ما كان دالا على أفراد لا تقل عن ثلاثة ،ولا تزيد على عشرة . وله أوزان خاصة، منها: « أفعِلة ، وأفعال، وفِعْلة وأفعُل» . نحو: أجْهِزة ، وأنهار ، وصِبْية، وأعْيُن. وجمع تكسير الكثرة ويدل على عدد لايقل عن ثلاثة، وقد يزيد على العشرة ، بالإيضاح الذى سيجىء فى بابه — ص ٦٢٥ م ١٧٢ — وأوزانه كثيرة . . .

(٥) فى رقم ٤ من هامش ص ٥١٨ .

(٦) شديدة الصوت ، أو شديدة البرد .

(٧) متتابعة .

الدلالة على التعدد الكثير . ويجب – فى الأغلب – إضافة العدد إلى مفرد إن كان التمييز هو لفظ : « مِائة »[١] ، نحو : ثلاثمِائةِ رجلٍ – أربعمِائةِ كتابٍ – خمسمِائةِ قلمٍ ... ، أو كان العدد مضافاً إلى مستحقه مِلْكاً أو انتساباً على حالة من الحالات ؛ فتكون الإضافة لبيان أن العدد مملوك للمضاف إليه ، أو منسوب إليه بوجه من وجوه التملك أو النسبة التى تستفاد من الإضافة[٢] ؛ نحو : هذه خمسةُ محمودٍ ، وتلك سبعة عُلىّ ... فقد تعرّف المضاف هنا بالمضاف إليه، وتَمَيَّز به ؛ فلا يحتاج إلى تمييز ، ولهذا لا يعتبر المضاف هنا إليه المذكور تمييزاً؛ لأن العدد استغنى عن التمييز ، واحتاج لمضاف إليه يحقق غرضاً آخر .

وقد يغنى عن الجمع مايدل على الجمعية ، ولو لم يُسَمَّ جمعاً فى اصطلاح النحاة ؛ وإنما يسمونه : « اسم جمع » ؛ كقوم ، ورَهْط[٣] ، وغيرهما من أسماء الجموع ؛ وكنحل وبقر ، وغيرهما مما يسمونه : « اسم الجنس الجمعى» . والغالب فى هذين النوعين أن يكونا مجرورين بالحرف « مِنْ » مع ظهوره فى الكلام ، نحو : ثلاثة من القوم فازوا، وأربعة من الرهط تقدموا، وخمسة من النحل جمعت العسل، وستة من البقر جلبت الغنى لصاحبها . أما جرهما بالإضافة فالأحسن – مع صحة القياس – الاقتصار فيه على المسموع ، ومنه قوله تعالى : (وكان فى المدينة تسعةُ رَهْطٍ). وقوله عليه السلام : « ليس فيما دون خمسِ ذَوْدٍ[٤] صدقة »[٥] .

٢ – وأما كونه للتكسير فهو الأكثر وروداً فى الكلام الفصيح . ويجوز أن يكون جمعاً للتصحيح[٦] مناسباً ، إذا لم يكن للكلمة جمع مستعمل للتكسير ؛ نحو : خمس صلواتٍ ، وسبع سنين . أو كان لها جمع تكسير مستعمل ولكنْ يُعدَل عنه إلى التصحيح لمجاورته ما أهمل تكسيره فى الكلام ؛ نحو : سَبْعُ سُنبُلاتٍ ؛

---

(١) انظر ما يختص بطريقة كتابة « مئة » فى رقم ٣ من هامش ص ٥١٨ .

(٢) كما سيجىء فى الزيادة ص ٥٣٢ وص ٥٥٢ .

(٣) عدد من الرجال – خاصة – لا يزيد على عشرة فى الغالب ، وهو اسم جمع (واسم الجمع : لا واحد له من لفظه ، مع دلالته على معنى الجمع) .

(٤) الذود : مؤنث ، وهو عدد من الإبل لا يقل عن ثلاثة ، ولا يزيد على عشرة . ولفظه اسم جمع ؛ لا يجىء منه واحد – كما سبق فى ٣ –

(٥) انظر « جـ » من ص ٥٤٢ .

(٦) هو جمع المذكر السالم ، وجمع المؤنث السالم .

فإنه مجاور فى الآية الكريمة لسَبْع بَقَرات، فى قوله تعالى: (وقال المَلِكُ إنى أرى سَبْعَ بَقَرات سِمَان يأكلُهن سَبْعٌ عِجَاف[١]، وسَبْعَ سُنبُلات خضر، وأخرَ يابسات)، فقال لمراعاة التنسيق: «سَبْعَ سُنبلات»، بدل «سنابل»؛ لمناسبة: «بقرات» التى ترك جمع تكسيرها فى الآية. أو يكون لها جمع تكسير ولكنه قليل الاستعمال، نحو: ثلاث سعادات[٢]، فهو أحسن، من ثلاث سعائد[٢].

ومن النادر الذى لا يقاس عليه أن يقع جمع التَّصْحيح المشتق تمييزاً للعدد فى مثل: هنا ثلاثةُ صالحين، وأربعةُ زاهدين؛ بالإضافة. والأحسن عدم الإضافة، وإعراب هذا الجمع نعتاً، ويجوز نصبه على الحال إن كان نكرة؛ بشرط إدخال التغيير اللازم على الجملة؛ لصحة كل إعراب؛ وبذا يسلم من الضعف.

ومع أن مدلول جمع التكسير الذى للقلة هو مدلول جمعى التصحيح عند سيبويه[٣] — نجد كثرة النحاة لا ترتضى التمييز بجمعى التصحيح.

٣ — وأما أنه للقلة فراعاة للمأثور الأفصح الذى يدل على أن الكلمة التى لها جمعان جمع كثرة وجمع قلة — يكون تمييز العدد بجمع قلتها هو الأعم الأغلب، فإن لم يوجد لها إلا جمع كثرة صحّ التمييز به بغير ضعف.

٤ — وأما جره بالإضافة فهو الأعم الأكثر أيضًا، ويحدث تخفيفًا فى العدد بحذف التنوين منه؛ لإضافته. ولا يصح الفصل بينه وبين العدد إلا بما يصح الفصل به بين المتضايفين[٤].

وإنما يجب جرّ التمييز بشرط تأخره وإعرابه تمييزاً. فلو تقدم التمييز على العدد لوجب إعراب التمييز على حسب حاجة الجملة، وإعراب العدد نعتًا مؤولا له[٥]،

---

(١) نحيفات، هزيلات. (المفرد: أعجف، وعجفاء، يقال ثور أعجف، وثيران عجاف، وبقرة عجفاء، وبقرات عجاف).

(٢ و ٢) جمع سُعاد، علم لمؤنثة.

(٣) فى ص ٦٢٧ و ٦٣١ ما يوضح الحكم ويفصله.

(٤) سبق بيانه فى آخر باب الإضافة (ج٣).

(٥) يؤول النعت هنا لجموده. ويجوز إعرابه بدلا أو عطف بيان إن كان المعنى عليهما. دون النعت (كما سيجىء فى رقم ١ من هامش ص ٥٤٦).

هذا، وقد سبق فى باب: «النعت» (ج ٣ م ١١٤ عند الكلام على تقسيم النعت باعتبار لفظه) بيان الألفاظ الجامدة التى يصح وقوعها نعتاً، ومنها: «لفظ العدد» وتفصيل الكلام عليه.

فى مثل : عندى ثلاثة كتبٍ ، ـ بجر «كتب» ، بالإضافة ـ نقول : عندى كتبٌ ثلاثةٌ برفعها . ولو تأخر وأريد لداع معنوى إعرابه عطف بيان إن كان جامداً ـ كالأغلب فى عطف البيان ـ أو نعتًا مؤولا بالمشتق أيضًا ، لوجب أن يكون تابعًا فى إعرابه للعدد ، نحو : عندى ثلاثةٌ أثوابٌ ، فأثوابٌ : عطف بيان ، أو نعت مؤول بمعنى : مسماة بأثواب .

هذا ، ويصح فى الأعداد المفردة (٣ و١٠ وما بينهما) ، أن تضاف إلى ضمير المعدود ، ولا تحتاج لغيره ، نحو : مررت بالأصدقاء ثلاثَتَهم ... أو : خمستَهم .. أو : سبعتَهم ... بنصب العدد على الحال المؤولة ؛ أى : مُثلِّثًا إياهم ، أو : مُخَمِّساً ، أو : مسبِّعاً ... وهكذا . ويجوز إتْباع العدد لما قبله، فلا يعرب حالا ، وإنما يعرب توكيداً معنويًّا ؛ بمعنى : جميعهم ، معَ ضبط لفظ العدد بما يضبط به التوكيد[1] ،

والصحيح أن هذا ليس مقصوراً على الأعداد المفردة ؛ بل يسْرِى على المركبة أيضًا ـ كما سيجىء ـ نحو : جاء القوم خمسةَ عشرَ هم ، بالبناء على فتح الجزأين فى محل رفع هنا أو فى محل غير الرفع فى تركيب آخر ، على حسب المؤكَّد .

وجدير بالملاحظة أن العامل فى التمييز المجرور بالإضافة هو العدد المبهم (أى : المضاف) الذى جاء التمييز لإيضاحه وإزالة إبهامه ، ولابد من تقديم هذا العامل على تمييزه المجرور .

(ب) وباقى أقسام العدد (وهو : المركب، والعقود الاصطلاحية ، والمعطوف ، ـ وكذا ما ألحق بالمركب والمعطوف عليه من كلمتى : بضع وبضعة) ـ[2] يحتاج إلى تمييز[3] مفرد ، منصوب غير مفصول من العدد بفاصل ، نحو : (إنى رأيت أحدَ عشرَ كوكباً) ـ (إنّ عِدَّةَ الشهورِ عندَ اللهِ اثنا عَشَرَ شهراً) ـ (إنْ يكُنْ منكم عشرون[3] صابرون يغْلبوا مائتين) ـ ووَصَّيْنا الإنسانَ بوالديه إحساناً، حملتْه أمُّه كُرْهًا ، ووضعته كُرْهاً . وحملُه وفِصالُه ثلاثون شهراً . حتى

(١) سبقت الإشارة لهذا الحكم فى ج ٢ باب : الحال م ٨٤ ص ٢٩٧ وفى ج ٣ باب التوكيد م ١١٦ ص ٤١٣ .

(٢) طبقاً للبيان الذى سبق فى رقم ٤ من هامش ص ٥١٨ .

(٣ و٣) وقد يستغنى عن التمييز مطلقاً لداع بلاغى ـ كما هنا ، وكما سيجىء فى ص ٥٣٢ و٥٥٢ ـ .

إذا بلَغَ أشُدَّهُ ، وبلغَ أربعين سنةً ، قال ربِّ أوْزِعنِي أنْ أشكُرَ نِعمتَك التي أنعمتَ عليَّ وعلى والِدَيَّ. . .) – قال أحد الشعراء : هاجنى منظر شائق ؛ فلم أغادر مكانى حتى فاض خاطرى بخمسة وأربعين بيتًا فى وصفه،لم أقض فيها أكثر من ضحوة . وأزعجنى نَعِيُّ صديق لى ، فانهمر لسانى برثائه ، وأنشأت قصيدة بلغت اثنين وخمسين بيتًا لم أقطع فيها أكثر من بِضْع ساعات ، ثم أكملتها بعد ذلك تسعةً وسبعين بيتًا . . .

ولا بد فى جميع حالات التمييز المنصوب أن يتأخر عن عامله الفعل أوما يشبهه . وقد أشرنا – قريبًا – إلى أنه يجوز فى العدد المركب ما جاز فى العدد المفرد من الإضافة لضمير المعدود . . . بالتفصيل السَّالف .

« ملاحظة » إذا نعت تمييز العدد المركب ، أوتمييز العِقد، أوتمييز المعطوف ، جازفى هذا النعت أن يكون مفرداً؛ مراعاة للفظ المنعوت (وهو التمييز) وجازأن يكون جمعاً؛ مراعاة لمعناه الذى يراد به اسم العدد ، نحو: هنا أربعةَ عشَرَخبيراً عالماً، أو علماء – وعشرون طالبًا ذكيًّا ، أو أذكياء – وخمسة وعشرون كاتبًا ماهراً ، أو مهَرَة . . .، وهكذا[1] . ومراعاة اللفظ أكثر . ومثل النعت غيره من بقية

---

(١) فى هذا الحكم تفصيل يشوبه غموض تنطوى عليه المراجع المتداولة ، ونكتفى هنا ببعضها :

ا – من أمثلته ما جاء فى الأشمونى ، ونصه : «(يجوز فى نعت هذا التمييز منهما – وهنا يقول الصبان : « (أى : من المركب وعشرين وبابه . وقضيته : أن تمييز غيرهما لا يجوز فى نعته مراعاة المعنى » . . . مراعاة اللفظ ؛ نحو : عندى أحد عشر درهماً ظاهرياً ، وعشرون ديناراً ناصرياً ، ومراعاة المعنى ؛ فتقول : ظاهرية وناصرية ، ومنه :

فيهــا اثنتان وأربعون حلوبةً   سودًا كخافِيَة الغراب الأسْحَمِ

. . . . اهـ .

فنى الحكم السابق تقييد المنعوت بأنه تمييز للعدد المركب ، وعشرين وبابه . . . وليس فيه تقييد الجمع بأنه للتكسير أو للمذكر السالم .

ب – فى حين يقول الرضى (جـ ٢ ص ١٢٥) إذا وصفت المُمَيِّز جاز لك فى الوصف اعتبار اللفظ والمعنى ؛ نحو : ثلاثون رجلا ظريفاً وظرفاء ، ومائة رجل طويل وطوال . وقول الشاعر :

فيهــا اثنتان وأربعون حَلُوبَةً   سودًا كخافية الغراب الأسْحَمِ

فأمثلته التى عرضها اشتملت على نوع من الأعداد ليس بالمركب ولا العشرين وبابه ؛ فقد اشتملت =

التوابع [1] .

• • •

فلخص الكلام على العدد من ناحية تمييزه هو — فى الأغلب — .

(واحد واثنان : لايحتاجان لتمييز) — (ثلاثة وعشرة وما بينهما ، وكذا بِضْع وبِضْعَة ، تحتاج لجمع تكسير ، للقلة ، مجرور بالإضافة ، وقد تضاف لضمير المعدود) — (جنس المائة والألف : يحتاج إلى مفرد مجرور) — (ما عدا ذلك ؛ يحتاج لمفرد منصوب . . [2]) .

= على مائة ، ثم لم يصرح بنوع الجمع ولكن المثال اقتصر على جمع التكسير .

= ويقول الهمع (جـ ١ ص ٢٥٤ باب « التمييز ») ما نصه : «(إذا جيء بنعت مفرد أو جمع تكسير جاز الحمل فيه على التمييز وعلى العدد ؛ نحو : عندى عشرون رجلاً صالحاً ، أو صالحٌ — وعشرون رجلا كراماً أو كرامٌ. فإن كان جمع سلامة تعين الحمل على العدد ؛ نحو : عشرون رجلا صالحون)» ا هـ .

فبأى هذا الآراء نأخذ ؟ لعل الأنسب الأخذ بما جاء فى الهمع وفى كلام الرضى لأن رأيهما مردد فى بعض المراجع الأخرى التى لم نذكرها . ولا مانع هنا من وصف الجمع الذى لا يعقل بالمفرد المؤنث .

(١) كما سيجيء فى « ب » من ص ٥٣٣ .

(٢) فى تأنيث العدد المركب يقول ابن مالك :

وأَحَدَ اذْكُرْ وَصِلَنْــهُ بِعَشــرْ مُرَكَّباً ؛ قاصِدَ مَعْدُودٍ ذَكَرْ — ٤

وقلْ لدى التأْنيثِ إحْدَى عَشْرَهْ والشِّينُ فيها عن تَميمٍ كَسْرهْ — ٥

يريد : أن « عشرة » إذا ركبت مع « إحدى » وجب مطابقة « العشرة » لها فى التأنيث ، وأن « عشرة » المؤنثة ، تسكن « شينها » فى أشهر اللغات ، وتميم تجيز الكسر أيضاً . ثم أراد أن يبين عموم الحكم الخاص « بعشرة » من ناحية تأنيثها مطابقة للمعدود ، وأن هذا ليس مقصوراً على « إحدى »، فقال :

ومَــعَ غيــرِ أَحَــدٍ وإحْــدَى ما مَعْهُما فعلْتَ ، فافعل قَصْدَا — ٦

(الفاء التى فى صدر « افعل » زائدة) . والتقدير : وافعل قصداً مع غير أحد وإحدى ما فعلت معهما ، حيث أنثت عشرة مع « إحدى » المؤنثة ، وذكّرتها مع « أحد » المذكر.. أى : راع المطابقة فى التذكير والتأنيث مع غيرها من الأعداد التى تركب مع العشرة كما راعيته مع : « أحد وإحدى » وزاد الأمر إيضاحاً بالنص عليه مع ثلاثة وتسعة وما بينهما ؛ فقال :

ولثــلاثة وتسعــة ومــا بينهما إنْ رُكِّبَا ما قُدِّمَا — ٧

وبالنصّ عليه أيضاً فى اثنى واثنتىْ حيث يقول :

وأَوْلِ عَشْرَةَ اثْنَتَىْ ، وعشَــرا اثْنَىْ إذا أُنْثى تشَا ، أو ذَكَرَا — ٨

يريد: أَتْبِع المؤنثة (أى : اذكر بعدها) كلمة: « عشرة » المؤنثة. واذكر كلمة: « عشر» المذكرة =

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

(ا) قد يضاف العدد « المفرد » إلى غير تمييزه المبين لنوع المعدود ، وحقيقته الذاتية ؛ فيضاف إلى مستحق المعدود (ومن المفرد : واحد ، ومؤنثه : واحدة وحادية ، وإحدى . . . ومنه : اثنان ، ومؤنثه : ثنتان واثنتان ، ومنه ثلاثة وعشرة وما بينهما . ويلحق به جنس المائة والألف . . .) لعدم الحاجة إلى ذكر التمييز استغناء عنه ، وطلبًا لمضاف إليه يحقق غرضًا لا يحققه التمييز ، هو الدلالة على أن العدد مملوك أو منتسب للمضاف إليه ، أو مرتبطٌ به بنوع من أنواع الصلة والارتباط التي تحدثها الإضافة الجديدة ، والتي لا تبين نوعًا ، ولا ذاتًا[1] ، وإنما تبين استحقاق المضاف إليه للمضاف بوجه من وجوه الاستحقاق[2] ومن الأمثلة : واحد قومه من لا يُعوّل في الدنيا على أحد — واحدة قومها من رفعت شأن بلدها في مجال التربية والأمومة . وكأن يقال في كتابين لمحمد : هذان اثنا محمد . وفي فتاتين من القاهرة : هاتان اثنتا القاهرة ، أو ثنتا القاهرة . وفي دراهم لمحمود وعليّ : هذه سبعة

= بعد « اثنيْ » المذكرة ، ثم بين : أن « اثني واثنتي » يعربان إعراب المثنى عند تركيبهما كما كانا قبل التركيب ؛ فيرفعان بالألف ، وينصبان ويجران بالياء ، وأما غيرهما فالجزءان المركبان مبنيان على الفتح في القول المألوف ؛ أيْ : الشائع . يقول :

و «اليا» لغير الرفعِ ،وارفَعْ بالألِفْ   والفتحُ في جزأيْ سِواهما أُلِفْ — ٩

ثم انتقل إلى حكم تمييز العقود فقال :

ومَيِّــزِ العشــرين للتسعينــا   بواحــدٍ كأربعين حِينا — ١٠

(الحين : الوقت —) ثم إلى تمييز المركب مباشرة وأنه مثل تمييز العشرين . فقال :

ومَيِّــزوا مُــرَكَّبــا بِمِثــلِ مَــا   مُيِّزَ : «عشْرُون» ؛ فَسَوِّيَنْهُمَا — ١١

(١) سبقت الإشارة لهذا في رقم ١ من ص ٥٢٦ .

(٢) لأن من يقول : هذه « خمسةُ محمودٍ » يكون عارفًا « محمودًا وخمسته » حتمًا : فلا تحتاج لتمييز وإذا قلت : « هذه عشروك » فقد خاطبت من يعرف العشرين المنسوبة إليه ، ولا تقولها إلا لمن يعرف هذا ، كما أنك لا تقول : « كتاب حامد » إلا لمن يعرفهما نوع معرفة .

. . . .
. . . .
محمود ، وتسعة علىّ ، . . . وخذ سبعتك ، وحافظْ على تسعتنا .

أما بقية أقسام العدد فيَستغنِي عن التمييز نوعان منها ؛ كما سيجىء فى « هـ » .

(ب) قلنا[1] : إن المراد بالمائة والألف هو جنسهما الشامل لمفردهما ، ولمثناهما ، ولجمعهما ...ـ هذه الدلالة على الجمعية قد تكون بصيغة الجمع المباشر المتحقق فى لفظهما ؛ نحو : هذه مئو رجل تقود أربعة آلافَ جندى . وقد تكون « الجمعية » غير مباشرة ؛ بأن تكون صيغة المائة : « مضافًا إليه » يكتسب معنى الجمعية من « المضاف » بشرط أن يكون هذا المضاف ثلاثة ، أو تسعة ، أو عدداً بينهما ؛ نحو : قضى الرّحالة ثلاثمِائةِ يوم فى الصحراء ، قطع فيها تسعمِائة ميل .

وقد تكون أيضًا بوقوع المائة والألف تمييزاً منصوبًا مضافًا ، والعدد هو : « أحدَ عشرَ » أو غيره من الأعداد المركبة ، نحو : فى المكتبة أحدَ عشرَ مائةَ كتاب ، واثنتا عشْرةَ ألفَ مخطوطة . ومن الجائز فى هذين النوعين الأخيرين اعتبار المائة والألف مفردين ؛ اعتمادًا على أن لفظهما الصريح مفرد ، مجرد من علامة تثنية أو جمع ، وأن اعتبارهما غير مفردين راجع للعدد المركب المذكور قبلهما ، وهو لفظ مستقل عنهما ، ولكنه احتاج إليهما ليكونا تمييزين له ؛ فاعتبار المائة والألف مفردين راجع لمراعاة مادتهما وصيغتهما اللفظية وحدها ، واعتبارهما غير مفردين راجع لمراعاتهما مع اسم العدد . ولن يترتب على الاعتبارين خلاف يمس تمييزهما مباشرة . وإنما الخلاف فى توابع تمييزهما ، كالنعت مثلا ؛ أيكون مفرداً تبعًا للفظ تمييزهما المنعوت ، أم جمعًا تبعًا لمعناه ؟ الأمران جائزان فى كل التوابع . ولكن الأحسن والأكثر هو مراعاة اللفظ ؛ بأن يكون تابع تمييزهما مطابقًا له فى إفراده . ويسرى الحكم السالف أيضًا على تمييز العقود والأعداد المعطوفة كما سبق[2] .

(حـ) يصلح الألف تمييزاً لكل أقسام العدد الأربعة : (المفرد ، غير الواحد والاثنين ــ والمركب ــ والعقد ــ والمعطوف) . أما المائة فلا تصلح تمييزاً إلا للثّلاث والتسعة وما بينهما ، وإلاّ للأعداد المركبة ، مثل : (ثلاثمائة ... خمسمائة ...)ــ (إحدى عشْرةَ مائة ... خمسَ عشْرةَ مائة ..) . ولا تكون تمييزاً للعقود ، ولا

(١) فى « ا » من ص ٥٢٥ .

(٢) فى ص ٥٣٠ ، بعنوان : « ملاحظة » .

. . . .

. . . .

للأعداد المعطوفة . وإذا وقع لفظ « مائة » تمييزاً للثلاثة أو التسعة أو ما بينهما فالأغلب الذى يُقتصَر عليه هو إفراده .

(د) من الشاذ تمييز المائة — وجنسها — بمفرد منصوب ؛ كقول الشاعر :

إذا عاش الفتى مائتين عَاماً   فقد ذهب اللّذاذة والفتَاءُ

ومن القليل تمييزها بجمع مجرور ؛ كقراءة من قرأ قوله تعالى : (ولبثوا فى كهفهم ثلاثمائةِ سنينَ) على اعتبار « مائة » مضاف و « سنين » مضاف إليه. أما من ينون : « مائة » فإنه يجعل كلمة : «سنين» بدلا أو عطف بيان من « ثلاث» المضافة إلى مائة . لا تمييزاً — لئلا يكون التمييز هنا شاذًّا من وجهين ؛ هما : وقوعه جمعاً ، ونصبه .

(هـ) ما صح فى الأعداد المفردة من استغنائها عن التمييز أحياناً — كما تقدم البيان فى : « ا »[1] — يصح فى قسمين آخرين ؛ هما : المركب — (ما عدا اثنَى عشَر ، واثنتَىْ عشْرة) — والعقود ، فيصح حذف التمييز حين لا يتعلق الغرض بذكره . ومن حالات الاستغناء عنه أن يضاف العدد إلى شيء يستحقه ؛ بأن يكون العدد مملوكاً للمضاف إليه ، أو منتسباً له بصلة من الصلات المستفادة من الإضافة الدالة على الاستحقاق ، لا على بيان نوع المعدود . كأن يكون لمحمود خمسةَ عشرَ درهما فتقول : هذه خمسةَ عشرَ محمود ، وكأن يكون لغرف البيت عشرون مفتاحاً ؛ فتقول : هذه عشرو البيت . . .[2]

وإذا أضيف العدد المركب — (غير اثنَىْ عشَر ، واثنتَىْ عشْرةَ) — فنى إعرابه لغات[3] . . . أشهرها وأحقها بالاقتصار عليه لغتان[4] :

الأولى : أن يبقى على ما كان عليه من فتح الجزأين فى جميع مواقعه الإعرابية ؛

---

(١) ص ٥٣٢ .

(٢) ومن هذا قول الشاعر يهجو متغزلا :

وما أنتَ ؟ أمْ ما رُسُوم الدِّيارِ ؟   وسِتّوك قد قَرُبَتْ تَكْمُلُ

ستوك ، أى : ستون سنة من عمرك — ثم انظر رقم ٢ من هامش ص ٥٣٢ — .

(٣) أما إعراب العقود فكجمع المذكر السالم ؛ فلا تتأثر عند إضافتها إلا بحذف النون .

(٤) سبقت الإشارة لها فى ص ٥٢١ .

. . . .
. . . .

ولا مانع من اجتماع البناء والإضافة هنا ؛ تقول: خمسةَ عشرَ محمد عندى – إن خمسةَ عشرَ محمد عندى – حافظت على خمسةَ عشرَ محمد ؛ بالبناء ، على فتح الجزأين فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب حالة الجملة .

الثانية : ترك الجزء الأول مفتوحًا فى كل الحالات كما كان ، وإجراء الحركات الإعرابية على الجزء الثانى ؛ باعتبار الجزأين بمنزلة كلمة واحدة ذات شطرين ، يجرى الإعراب على الثانى منهما مع ترك الأول على حاله ، دون أن تتغير الفتحة التى فى آخره ، فيكون الثانى معربًا ؛ مرفوعًا ، أو منصوبًا ، أو مجرورًا ، على حسب موقعه من الجملة ، ولا يكون مبنيًا ؛ تقول : خمسةَ عشرُ محمد عندى – إن خمسةَ عشرَ محمد عندى – (و« خمسةَ عشرَ» هنا : اسم « إنّ » ، منصوبة مباشرة ، وليست مبنيّة على فتح الجزأين) – حافظت على خمسةَ عشرِ محمد . فخمسة عشر فى الأمثلة الثلاثة غير مبنية ؛ فهى بشطريها فى الأول مبتدأ مرفوع مباشرة ، وفى الثانى اسم « إن » منصوب مباشرة – وفى الثالث مجرور مباشرة . وما عدا هذين الرأيين ضعيف يحسن إهماله ؛ ومنه : إضافة صدر المركب إلى عجزه المضاف إلى مستحق المعدود ، نحو : هذه خمسةُ عشرِ محمد ، وشاهدت خمسةَ عشرِ محمد ، واحتفيتُ بخمسةِ عشرِ محمد ...،
ومنه إضافة صدر المركب إلى عجزه من غير إضافة العجز إلى شىء ؛ نحو : هذه سبعةُ عشرٍ[1] . . .

(و) لايجوز الفصل بين العدد وتمييزه فى غير الضرورة الشعرية ، كقول الشاعر القديم :

على أننى بعد ما قد مضى ثلاثون – للهجْر – حولا كميلا ...[2]

يريد : ثلاثون حولا كميلا للهجر .

---

(١) وإلى بعض هذه الآراء يشير ابن مالك بقوله :

وإنْ أُضيفَ عددٌ مُركبُ يَبْقَ البنَا . وعَجُزٌ «قد يُعربُ» – ١٢

(٢) كاملا . وفى الشطر الأول من البيت رواية أخرى ، هى :

وإنِّىَ من بعد ما قد مضى . . . .

المسألة ١٦٥ :

تذكير العدد وتأنيثه . .(١)

عرفنا الأقسام الاصطلاحية للعدد ؛ وأنها أربعة : (مفرد ـ مركب ـ عِقْد ـ معطوف) . وفيما يلي الكلام على كل منها من ناحية التذكير والتأنيث :

الأول : تذكير الأعداد المفردة وتأنيثها ، ويتلخص فى :

١ ـ أن « الواحد والاثنين» يُذَكَّرانِ ويؤنَّثان مباشرة بغير حاجة إلى معدود بعدهما ، أى : أن صيغتهما العددية تُذكر أو تؤنث ؛ طبقاً لمدلولها ، وللمقصود منها . دون أن يكون مع الصيغة معدود (تمييز) ، إذ لا يصح ذكر تمييز لها ـ كما عرفنا(٢) ـ ومن الأمثلة قوله تعالى : (قُلْ اللهُ خالقُ كلِّ شىءٍ . وهو الواحدُ القهارُ) ، وقوله تعالى : (يأيها الناسُ اتَّقُوا ربَّكم الذى خلقكُم من نفسٍ واحدةٍ) ، وقوله تعالى : (إلاَّ تَنْصُرُوه فقدْ نَصَرَهُ اللهُ ؛ إذْ أخرجَه الذين كفَروا ثانِىَ اثنين) وقوله تعالى : (قالوا : ربَّنا أمَتَّنَا اثْنَتَيْنِ ، وأحْيَيْتَنَا اثْنَتَيْنِ) .

٢ ـ وأن « مائة » و « ألفا » وجنسهما ثابتة الصيغة على حالتها اللفظية ، تأنيثاً فى « مائة » ، وتذكيراً فى « ألْف » مع أنهما يَحْتَاجان إلى تمييز مفرد مجرور غالباً. وهذا التمييز قد يكون مذكراً أو مؤنثاً على حسب الدواعى المعنوية ؛ نحْو : جاء مائة رجل ـ جاءت مائة فتاة ـ حضر ألف جندى ـ حضر ألف طالبة . أى : أن صيغة لفظهما لاتخرج عما وضعت له فى الأصل ؛ فكلمة : « مائة » ملازمة للتأنيث اللفظى فى كل استعمالاتها هى ومصاعفاتها ، وكلمة « ألف » ملازمة للتذكير اللفظى دائماً هى ومضاعفاتها ، فمادتهما الهجائية ثابتة لايدخل عليها تغيير من هذه الناحية ، إلا عند إلحاق المائة بجمع(٣) المذكر السالم .

---

(١) المذكر والمؤنث من أسماء الشهور العربية موضح فى : « جـ » من ص ٥٥٣ وكذلك ما يذكر قبله كلمة : « شهر » ومالا يذكر .

(٢) فى ص ٥٢٥ .

(٣) عند إلحاق المائة بجمع المذكر السالم يقال فيها : « مئون ومئين »

٣ – وأن ثلاثة ، وعشرة ، وما بينهما – وكذلك كلمة : بِضْع وبِضْعة[1] – تلحقها تاءَ التأنيث إن كان المعدود (التمييز) مذكراً ، وتتجرد من تاء التأنيث إن كان المعدود (التمييز) مؤنثاً . فالعدد فى هذا القسم مخالف للمعدود تذكيراً وتأنيثا .

ويشترط لتحقق هذه المخالفة شرطان ؛ أن يكون المعدود مذكوراً فى الكلام ،وأن يكون متأخراً عن لفظ العدد، نحو : ثلاث عيون – أربعة قلوب – خمس أصابع – ستة رءوس – سبع رقاب – ثمانية[2] جلود – تسع أقدام – عشرة ظهور . . . فإن لم يتحقق الشرطان معًا ؛ بأن كان المعدود متقدمًا ، أو كان غير مذكور فى الكلام ولكنه ملحوظ فى المعنى يتجه الغرض إليه – جاز فى لفظ العدد التذكير

---

(١) وهى ملحقة بهما – طبقاً لما سبق فى رقم ٤ من هامش ص ٥١٨ – .

(٢) للعدد : « ثمان » المفرد حكم خاص بصيغته وإعرابه ، حين يكون مؤنثاً أو غير مؤنث . ويتلخص هذا الحكم فيما يأتى – طبقاً للرأى المعول عليه – :

ا – إذا كان : « ثمانٍ » عدداً مضافاً ومذكراً – بسبب إضافته إلى تمييزه المؤنث – فالأفصح إثبات الياء فى آخره فى جميع حالاته ، مع إعرابه إعراب المنقوص ؛ فتُقدر على يائه الضمة والكسرة ، وتظهر الفتحة؛ نحو : (ثمانِى غَوَانٍ يُنْشِدْنَ ، وثمانِى فتياتٍ يَعْزِفْنَ) – (سمعت ثمانىَ غَوَانٍ يُنشدن ، وثمانى فتيات يَعزفن) – (طربت لثمانِى غَوَانٍ يُنْشدن ، وثمانِى فتيات يَعزفْن) . فكلمة : « ثمانى . . . » فى المثال الأول مرفوعة بضمة مقدرة على الياء ، وفى الثانى منصوبة بالفتحة الظاهرة ، وفى الثالث مجرورة بكسرة مقدرة .

فإن كان العدد : « ثمان » مؤنثاً – بسبب إضافته إلى تمييزه المذكر – لزمته « الياء » وبعدها : « التاء » الدالة على التأنيث ، وأعرب إعراب الأسماء الصحيحة ، نحو :فرقة الإنشاد ثمانيةُ رجال – شاهدت ثمانيةَ رجال – أصغيت إلى ثمانيةِ رجال .

بَ – إذا كان : « ثمان » عدداً مفرداً ، غير مضاف ، والمعدود مذكر ، لزمته الياء والتاء – أيضاً – وأعرب إعراب الأسماء الصحيحة فى كل أحواله . نحو : المسافرون من الرجال ثمانيةٌ – كان المسافرون من الرجال ثمانيةً – أنست من الرجال بثمانيةٍ ...

فإن كان المعدود مؤنثاً فالأكثر إعرابه إعراب المنقوص ؛ نحو : اشتهر من الشاعرات ثمانٍ – اكتفيت من الشاعرات بثمانٍ – عرفت من الشاعرات ثمانياً ، أو ثمانىَ . بالتنوين وعدمه ، فالتنوين على اعتبار كلمة : « ثمانياً » اسماً منقوصاً – ، – منصرفاً . وعدم التنوين على اعتباره اسماً ممنوعاً من الصرف يشبه : « غوانٍ » « وجوارٍ » فى وزنهما اللفظى ، وفى دلالتهما المعنوية على المؤنث. ومن القليل فى هذه الصورة إعرابها بالحركات الظاهرة على النون مباشرة عند حذف الياء ؛ كقوله الشاعر :

لهــا ثنــايا أربعٌ حِسانُ ... وأربعٌ ، فثغــرهــا ثمانُ

– يريد : ثنايا ثمانٍ – . (راجع الخضرى والصبان فى هذا الموضع) .

أما العدد ثمانية عند تركيبه مع العشرة فيجىء الكلام عليه فى تأنيث الأعداد المركبة – رقم ٣ من هامش ص ٥٤٧ .

والتأنيث(١) ؛ نحو ؛ كتبت صحفاً ثلاثًا ، أو ثلاثة — صافحت أربعة . .. أو أربعًا(٢) . . . . .

والحكم على المعدود الدال على الجمع(٣) بأنه دال على التأنيث أو التذكير لايكون بالنظر إلى لفظه الدال على الجمعية وما يصاحبها من التذكير أو التأنيث وإنما يكون بالرجوع إلى مفرده ؛ لمعرفة حالة المفرد من ناحية التذكير والتأنيث ، ومراعاة هذه الحالة وحدها ، عند تأنيث العدد وتذكيره ، دون التفات إلى لفظ المعدود من هذه الناحية(٤) . . . .

وإذا مُيز العدد المفرد بتمييزين أحدهما مذكر والآخر مؤنّث ، روعى فى تأنيث لفظ العدد وتذكيره السابق(٥) منهما ؛ نحو : أقبل سبعة رجال وفتيات، وأقبل سبع فتيات ورجال(٦) . . . .

---

(١) مع مراعاة الحكم الخاص بالعدد « ثمان » وقد سبق فى رقم ٢ من هامش الصفحة الماضية .

(٢) انظر « د » و« هـ » ص ٥٤٥ و٥٤٦ ، حيث البيان والتفصيل .

(٣) وما الذى يراعى إن كان المعدود اسم جمع ، أو اسم جنس ؟ الجواب فى : « حـ » من ص ٥٤٢ .

(٤) كما سيجىء البيان والأمثلة فى ص ٥٤٠ — إلا عند الكسائى ، وبعض البغداديين ؛ فيجيزون الرجوع إلى المفرد ، أو مراعاة الجمع بلفظه الذى هو عليه . ورأيهم مخالف للأعم الأغلب الذى يحسن الاكتفاء به اليوم ؛ منعاً للتشتيت والاضطراب .

(٥) مما يلاحظ أن هذا مخالف لنظيره فى الأعداد المركبة ، وسيأتى فى ص ٥٤٨ .

(٦) فى تأنيث العدد المفرد وتذكيره يقول ابن مالك فى باب مستقل عنوانه : — . « العدد » — ولم يسلك فيه الترتيب الذى سلكناه ، (كما أشرنا فى رقم ١ من هامش ص ٥١٧ وأوضحنا الأمر) :

ثلاثةً بالتــاء قُــلْ للعَشَــرهْ   فى عَدّ ما آحادُهُ مُذكَّرهْ — ١

فى الضِّدِّ جَــرِّدْ . . . . — ٢

(التقدير : قل ثلاثة بالتاء إلى العشرة . وآحاده : جمع أَحَد ، بمعنى : المفرد للجمع . (أى : واحد الجمع ، ومفرده)

يريد : أنث العدد ، ثلاثة ، وعشرة ، وما بينهما — إن كنت تعد جمعاً مفرداته مذكرة . فالعبرة فى معرفة التذكير والتأنيث فى المعدود المجموع إنما تكون بالرجوع إلى مفرده ، بغير نظر إلى لفظ المعدود المجموع من هذه الناحية . أما فى الضد — حيث يكون مفرد المعدود مؤنثاً فيجب تذكير العدد . وتكملة البيت الثانى لا علاقة لها بهذه القاعدة ، وإنما تتصل بحكم آخر ، سيجىء) .

ثم انتقل بعد ذلك للكلام على تمييز العدد ؛ فقال :

=

والعرب فى بعض استعمالاتهم يقدّمون التأنيث على التذكير ، فيُغلّبون المؤنث على المذكر فى بضع حالات قليلة ، يتّصل منها بموضوع العدد قولهم — مثلا — : رجعت من السفر لثلاث بين يوم وليلة (أى : لثلاث محصورة بين كونها أياماً، وكونها ليالىَ) ،

وضابط هذا النوع من الاستعمالات : أن يوجد عددٌ تمييزه مذكر ومؤنث ، وكلاهما لا يعقل ، وهما مفصولان من العدد بكلمة : « بيْن » ؛ فهم يُغلّبون فى المثال السابق — وأشباهه — التأنيث على التذكير .

ومن تلك الحالات ؛ أن يكون المعدود المذكور متأخراً فى الجملة ، ومؤنثاً تغليباً[1] ، بأن يكون معه مذكر ليس له الأهمية والتغليب[2] ؛ نحو : قابلت تسعاً بين رجل وامرأة — ... وهكذا — وقد سبق بيان لهذه المسألة عند الكلام على تعريف « التغليب » وتقسيمه ، وحكمه[3] .

= (فى الضّدّ جرّدْ) . والمُمَيِّزَ اجْرُرِ ... جمعًا بَلفظِ قِلّةٍ فى الأَشْهرِ — ٢

وهذا الحكم خاص بالعدد ثلاثة وعشرة وما بينهما ، أما المائة والألف فقال فيه :

ومائةً والأَلفَ للفَـرْدِ أَضِفْ ... ومائةٌ بِالجمعِ نَزْرًا قَدْ رُدِفْ — ٣

(نزرا = قليلا جداً . ردف = جاء بعده) يقول : أضف مائة والألف للمفرد ، ليكون هذا المفرد المضاف إليهما هو المميز . ثم قال : إن العدد « مائة قد يردفه (أى : يقع بعده) جمع ؛ فيكون المضاف إليه جمعاً ، ووقوع الجمع تمييزاً للمائة نزر لا يقاس عليه .

(١) كأنه ليس معه مذكر . (٢) كأنه غير موجود .

(٣) فى ج ١ م ٩ هامش ص ١١٩ عند الكلام على : « المثنى » .

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

(ا) قلنا[1] : إن الحكم على المعدود بالتذكير أو التأنيث لا يكون بمراعاة لفظه إذا كان جمعًا ، وإنما يكون بالرجوع إلى مفرده[2] ، وملاحظة هذا المفرد وحده أهو ؛ مذكر أم مؤنث ـ حقيقى أم مجازى[3] فى الحالتين ؛ فعلى المفرد وحده يكون الاعتماد فى هذه الناحية ، ولا عبرة بالمعدود المجموع[2] . تقول : سمعنا غِنَاءَ ثلاث غيْوَان ، بحذف التاء من العدد « ثلاث » ؛ لأن المعدود جمع ، مفردُه : « غانية » « وغانية » مؤنثة حقيقية . ومثلها : سهرنا سبع ليال ؛ بحذف التاء من العدد : « سبع » ؛ لأن المعدود جمعٌ مفردُه : ليلة ، وهى مؤنثة مجازية . وتقول ثلاثة أدوية ، بإثبات التاء فى العدد ؛ لأن المعدود جمعٌ ، مفرده : دواء ؛ وهذا مذكر . ولا عبرة بتأنيث جمعه المذكور . وتقول : خمسة غِلْمة ؛ بإثبات التاء فى اسم العدد ، لأن المعدود ـ وإن كان جمعًا للتكسير مؤنثًا بالتاء ـ مفرده مذكر ، وهو : غلام . ومثلها : خمسة فتية ؛ بإثبات التاء فى اسم العدد، بالرغم من أن معدوده جمع تكسير مؤنث بالتاء ـ لأن مفرده مذكر ؛ وهو فتًى ، والعبرة بالمفرد وحده ـ غالبًا ، كما سلف ـ . ومثل هذا يقال : فى أربعة سُرَادقات، وخمسة حيوانات ، وستة حمَّامات ... بإثبات التاء فى اسم العدد ، مع أن المعدود جمع مؤنث سالم ، ولكن مفرد هذا الجمع المعدود مذكر (هو : سُرَادِق ـ حيوان ـ حمَّام ...) والمعول عليه عند الحكم بتأنيث العدد وتذكيره حين يكون المعدود جمعا إنما هو مفرد هذا الجمع وملاحظته دون ملاحظة صيغة الجمع وصورته اللفظية .

(ب) هذا المفرد الذى يجب الرجوع إليه عند الأكثرين لمعرفة حاله من التذكير أو التأنيث الحقيقيين أو المجازيين[3] ؛ للتوصل منه إلى تأنيث اسم العدد ،

---

(١) فى ص ٥٣٨ و ٥٤٢ .

(٢ و ٢) خالف فى هذا الكسائى وبعض البغدادين ـ طبقاً للبيان الذى فى رقم ٤ من هامش ص ٥٣٨ ـ .

(٣ و ٣) سبق الكلام مفصلا على أنواع المؤنث (وهى : الحقيق ـ المجازى ـ المعنوى ـ اللفظى ـ التأويل ـ الحكى ...) فى ج ٢ ص ٦٦ م ٦٧ باب : الفاعل . وسيجىء هنا التكلة فى باب : التأنيث ، ص ٥٨٥ .

. . . .
. . . .

أو تذكيره – هذا المفرد مختلف الصّور ؛ فقد يكون مؤنثًا لفظاً ومعنى معًا ؛ (وهو الذى يلد ويتناسل – ولو من طريق البيض –، مع اشتمال لفظه على علامة تأنيث): مثل فاطمة – مية – عائشة – ليلى – سلمى – زرقاء (علَم، ومنه: زرقاء اليمامة) حمراء (علَم أيضًا) . . وغيرها من أعلام النساء المختومة بعلامة تأنيث . . .

وقد يكون مؤنثًا معنى لا لفظًا (وهو ما يلد ويتناسل، مع خلو لفظه من علامة تأنيث)، مثل: زينب – سعاد – هند . . . وغيرها من أعلام النساء الخالية من علامة تأنيث. وقد يكون مؤنثًا مجازيًّا. مثل: أرض و«بطن» بمعنى: قبيلة» وغيرهما من الأسماء الدالة على مؤنث غير حقيقى[1]. لا يعرف إلا من طريق السماع الوارد عن العرب؛ فلا ضابط لمعرفته إلا ذلك السماع.

وقد يكون مؤنثًا لفظًا لا معنى، مثل: طلحة، عنترة – معاوية – حمزة، وغيرها من أعلام الذكور المشتملة على علامة تأنيث. فلفظها مؤنث، ومعناها مذكر . . . .

وقد يكون مذكراً لفظًا ومعنى؛ (كرجل، وعلىّ).

وقد يكون صالحًا للدلالة على المؤنث أو المذكر، مثل: شخص – نفس – حال . . .

فإذا كان المفرد مؤنثًا تأنيثًا حقيقيًّا[1] – (وهو الذى يلد ويتناسل، ولو من طريق البيض) وجب مراعاة هذا التأنيث بتذكير اسم العدد، سواء أكان التأنيث الحقيقى لفظًا ومعنى معًا، أم معنى فقط. (مثل: فاطمة – زينب).

وإن كان المفرد مذكراً لفظًا ومعنى وجب مراعاة هذا التذكير بتأنيث اسم العدد. وفى غير هاتين الحالتين يصح اعتبار المفرد مذكراً أو مؤنثًا؛ كأن يكون مذكراً لفظًا ومعناه مؤنث تأنيثًا مجازيًّا، مثل «حرف» المرادُ به: كلمة. و«بطن»: المرادُ به: «قبيلة»، و«كتاب» المراد به: ورقاته . . . وكأن يكون مؤنثًا لفظًا ومعناه مذكر؛ مثل: طلحة – حمزة – معاوية – وكأن يكون لفظًا يصلح للدلالة على المؤنث حينًا والمذكر حينًا آخر كالأمثلة السالفة (شخص –

(١ ١) المؤنث الحقيقى هو الذى يلد ويتناسل، ولو من طريق البيض. ولابد أن يشتمل على علامة تأنيث ظاهرة أو مقدرة (كما سيجىء فى ص ٥٨٥).

. . . .
. . . .

نفْس — حال) — وغيرها مما يصلُح للأمرين[1] . . .

بالرغم من أن هذه الصور يجوز فيها اعتبار المفرد مؤنثًا أو مذكرًا فالأحسن فى المفرد إن كان علمًا مراعاة لفظه، وكذلك إن وجد فى السياق ما يقوى جانب اللفظ. فنقول : ثلاث طلحات أو ثلاثة طلحات ، والأول أحسن : مراعاة للفظ المفرد «طلحة» لأنه علم[2] . ونقول : ممن اشتهروا فى صدر الإسلام بأعمال جليلة باقية على الزمان ، سجلها التاريخ لهم : أربعة شخوص ، عرفوا بالخلفاء الراشدين ، ويصح أربع شخوص ، ولكن التأنيث هنا أحسن ، لأن نسق الكلام جار على التذكير ؛ ففيه : (اشتهروا — لهم — عرفوا — الراشدين) ؛ وهذا الاتجاه يقوى فى المفرد (وهو : شخص) ناحية التذكير ، ويُغلبها على ناحية التأنيث ، فيستحسن تبعًا لهذا تأنيث العدد

(ح) ليس من اللازم أن يكون التمييز الخاص بالأعداد : « ثلاثة ، وعشرة » وما بينهما — جمعاً حقيقياً فى كل الحالات ، وإنما اللازم — كما سبق —[3] أن يكون دالا على معنى الجمعية ، فيشمل الجمع الحقيق ، كما يشمل اسم الجمع ؛ كقوم ، ورهط ، وناس ، وأناس ، ونساء ، وعشرون ، وثلاثون ، وباقى العقود... وكذلك يشمل، اسم الجنس الجمعى[4] ؛ كنحل ، ونخل ، وبطّ ، وبقر ، وكَلِم ...

وقد عرفنا[5] أن المعدود الجمع لا يراعى لفظه فى ناحية التذكير والتأنيث ، وإنما الذى يراعى هو مفرده فقط . فما الذى يراعى إن كان المعدود اسم جمع . أو اسم جنس جمعى ؟

---

(١) انظر ص ٥٨٧ حيث الكلام على أنواع المؤنث .

(٢) المفهوم من حاشية ياسين على التصريح غير ذلك ؛ فقد جاء بها ما نصه: (ج ١ باب: « المعرب والمبنى » عند الكلام على شروط جمع المذكر السالم) :

لأى شىء امتنع نحو : « طلحون » وقيل : « طلحات » فأعطى حكم المؤنث ، اعتباراً بلفظه ؛ وقيل فى العدد ثلاثة طلحات . بإلحاق عدده حرف التاء ، لإعطائه حكم المذكر ؛ اعتباراً بمعناه ؟ ا هـ .

لم يجب عن هذا ، وأحال الجواب على حاشية أخرى . وسواء أكان الحكم هذا أم ذاك فالرأيان جائزان ، صحيحان . وإنما الخلاف فى الأحسن .

(٣) فى ص ٥٣٨ و ٥٤٠ .

(٤) سبق تفصيل الكلام عليه وعلى أقسام اسم الجنس فى الجزء الأول (ص ٢١ م ٢) .

(٥) فى ص ٥٣٨ و ٥٤٠ .

. . . .
. . . .

يراعى لفظهما مباشرة ، (أى : صيغتهما) وما هما عليه من تأنيث ، أو تذكير ، أو صلاح للأمرين ، ولا يراعى مفردهما إن وجد . ويعرف أمرهما من هذه الناحية بوسائل متعددة ؛ لا بد أن تنتهى إلى استعمال العرب الفصحاء ؛ منها : نوع الضمير العائد على كل منهما : أهو مذكر أم مؤنث ؟ ومنها اسم الإشارة المستعمل مع كلّ ؛ أهو مما يستعمل مع المذكر أم مع المؤنث ؟ ومنها النعت ، وكذلك تأنيث الفعل . . . فكل وسيلة من هذه — وأشباهها — صالحة للدلالة على تأنيث اسم الجمع واسم الجنس الجمعى أو تذكيرهما ، أو صلاحيتهما للأمرين على حسب الوارد فى الكلام الصحيح المأثور . فإذا أردنا أن نتبين أمر اسم جمع : « مثل رهط . . . » أهو مذكر أم مؤنث ؛ نرجع إلى الكلام الفصيح ؛ فنجد العرب يقولون — مثلا — الرهط أقبل ، وهذا الرهط المقبل سيكون له شأن . . . ولا يقولون على الحقيقة الخالية من التأويل والمجاز : الرهط أقبلت ، ولا هذه الرهط المقبلة . . .

ويقولون : كان رهطنا الروّاد أسرع الجنود إلى الفداء والتضحية . ولا يقولون : كانت . رهطنا الرائدات . . . أى : أنهم يُذكّرون : « رهطًا » ، من أسماء الجموع . فيتبع هذا تأنيث العدد ، فنقول : ثلاثة من الرهط[1] .

وهم يؤنثون من أسماء الجمع : « رَجْلة » (بمعنى بضعة رجال لا تزيد على عشرة) فيقولون : أقبلت رَجلة تكشف المجاهل . . . ويتبع هذا تذكير العدد ، فيقال : ثلاث من رجلة . . .[2] .

وهم — فى أغلب الفصيح — يُذكّرون من أسماء الأجناس الجمعية : « البنان » « والكلِم » ، فيقولون : بنان مُخَضَّب . ويقول الله تعالى : (إليه يصعَدُ الكلِمُ الطيبُ) ، كما يقول : (يُحرِّفون الكلِمَ عن مواضعه) ويترتب على هذا تأنيث اسم العدد ؛ نحو : خمس من البنان المخضب ، وسبع من الكلم الطيب . . .

---

(١) مع مجيء حرف الجر ؛ « من » ؛ طبقاً لما تقدم فى حكم تمييز العدد الذى معدوده اسم جنس ، أو اسم جمع . . . ص ٥٢٧ .

(٢) ملاحظة : ورد فى بعض المراجع النحوية التمثيل بكلمة : « قوم » لاسم الجمع الواجب التذكير . وهذا خطأ ، فقد تكرر تأنيثه فى القرآن الكريم .

. . . .
. . . .

وهم – فى الأغلب أيضًا – يؤنثون ويذكرون من تلك الأجناس الجمعية : البط والنخل ؛ فيقولون : البط سابح فى الماء ، والبطّ سابحة فى الماء . ويقول الله تعالى : (. . . والنخلَ باسقات[1] لها طلعٌ نضيدٌ[2]) كما يقول فى وصف الريح التى أهلكت عاداً(. . . تَنْزِعُ الناسَ ، كأنهم أعجازُ نَخل مُنْقَعِر[3] . ويترتب على هذا صحة التذكير والتأنيث فى اسم العدد ؛ نحو : سبع أو سبعة من البط ، وتسع ، أو تسعة من النخل. . .فشأن هذا شأن المعدود الذى يدل على المذكر وعلى المؤنث حيث يصح معه فى اسم العدد مراعاة هذا أو ذاك. . .[4] .

---

(١) عاليات . (٢) مُنَسَّق .

(٣) مقطوع من أصله . وأعجاز النخل أصوله . والمراد هنا : النخل نفسه .

(٤) والأحسن فى اسم الجنس الجمعى الأخذ بما ارتضيناه فى الجزء الأول (ص ٢١ ورقم ٣ من هامشها م ١) ونصه كما فى الهامش :

«(هذا النوع الذى يفرق بينه وبين واحده بالتاء المربوطة إذا وصف – وكذلك إن أخبر عنه ، أو عاد عليه ضمير ، أو إشارة – جاز فى صفته : إما الإفراد مع التذكير على اعتبار : « اللفظ » لأنه جنس ، أو مع « التأنيث » على تأويل معنى الجماعة ، نحو قوله تعالى : (.. أعْجازُ نَخلٍ مُنقَعِرٍ) ، وقوله : «.. أعجازَ نخلٍ خاوِيَة » – وإما جمع الصفة جمع تكسير أو جمع مؤنث سالم ؛ نحو قوله تعالى : « ويُنشِئُ السَّحابَ الثقالَ » ، وقوله : « والنخلَ باسقاتٍ »... ومثل الصفة الخبر ، والإشارة إليه ، والضمير العائد عليه – كما أسلفنا – .

«(وفى كل ما سبق خلاف أشار إليه « الصبان » فى باب : « العدد » ، وقد تخيرنا أقوى الأوجه . ويؤيد ما تخيرناه ما جاء فى « المصباح المنير – مادة : النخل » ، ونصه الحرف : «(النخل اسم جمع – كذا يقول – الواحدة : « نخلة » . وكل جمع بينه وبين واحده الهاء – يريد تاء التأنيث المربوطة – قال : ابن السكيت : فأهل الحجاز يؤنثون أكثره ؛ فيقولون : هى التمر ، وهى البر ، وهى النخل ، وهى البقر... ، وأهل نجد وتميم يُذَكّرون . فيقولون : نخل كريم ، وكريمة ، وكرائم . وفى التنزيل : « نخل منقعر » – « نخل خاوية » ، وأما النخيل بالياء فمؤنثة . قال أبو حاتم : لا اختلاف فى ذلك) ».اهـ كلام المصباح .

«(لكن يتضح من أمثلة النص أن أهل نجد وتميم لا يقتصرون على التذكير وإنما يؤنثون أيضاً . ويلاحظ أنه جعل « النخل » اسم جمع ، فكيف يتفق أنه اسم جمع مع قوله السابق إن « الواحدة نخلة » ؟ فهل يريد اسم جنس جمعى ؟

–

. . . .

. . . .

ويشترط لتطبيق الحكم السالف الخاص باسم الجنس الجمعيّ ، واسم الجمع فى صورهما المختلفة ألا يتوسط بين المعدود واسم العدد نعت يدل على التأنيث فقط ، أو على التذكير فقط ، فإن توسط هذا النعت وجب مراعاة المعنى الذى يقتضيه . ويدل عليه ، فيُذَكّر اسم العدد أو يؤنث تبعاً له ؛ نحو : فى الماء خمسٌ إناثٌ[1] من البطّ . وعلى مقربة منها خمسةٌ ذكورٌ[1] من البط أيضاً .

ولو تأخر هذا النعت عن المعدود ، أو توسط وكان لفظه مع توسطه مما يصلح نعتاً للمذكر والمؤنث ؛ — ككلمة : حِسَان ؛ مثلا — لم يكن له أثر فى تأنيث العدد ، وتذكيره ؛ فوجود النعت بصورتيه من هذه الناحية كلا وجود . فنقول : فى الماء خمسة من البط إناثٌ — أو خمسٌ من البط إناثٌ . وخمسٌ من البط ذكورٌ ، أو خمسة من البط ذكور . كما نقول خمسة حسانٌ من البط ، أو خمس حسانٌ من البطّ ، لأن لفظ : « حسَان » المتوسط يصلح نعتاً للمذكر وللمؤنث ؛ فيقال : رجال حِسان ، ونساء حسان .

(د) يشترط لتطبيق الحكم العام المتعلق بتأنيث الأعداد المفردة السالفة (٣ ، ١٠ وما بينهما) وتذكيرها — أن يكون المعدود المفرد مذكوراً ومتأخراً عن اسم العدد ، — كما عرفنا[2] — ولهاتين الحالتين صور ؛ منها : أن يكون المعدود محذوفاً مع ملاحظته فى المعنى وتَعَلُّق الغرض به ؛ فيصح فى اسم العدد التذكير والتأنيث ؛ نحو : (ثلاثٌ مَنْ كُنَّ فيه فهو منافق أثيم ؛ الخيانة ، وخلف الوعد ، والكذب) ، فيصح فى اسم العدد هنا : التذكير والتأنيث ؛ فيقال : ثلاثٌ ، أو ثلاثة ؛ إمّا على اعتبار أن المعدود المحذوف متقدم فى الأصل على العدد ،

= ومما يؤيد ما تخيرناه أوّلاً ما جاء فى كتاب : « بصائر ذوى التمييز » تأليف : الفيروز ابادى صاحب : « القاموس المحيط » فى البصيرة ٥١ ص ٢٧٧ — ونصه عند الكلام على كلمة : « بنيان » : «(البنيان : واحد لا جمع له . وقال بعضهم : جمع واحدته : « بنيانة » على حد : « نخل ونخلة » . وهذا النحو من الجمع يصح تذكيره وتأنيثه)» اهـ .

«(وهناك مواضع أخرى للاختلاف أشرنا إليها فى الجزء الأول ص ٢٣٩ و ٢٨٩ و ٤١٤) » . . . انتهى المنقول من الجزء الأول من النحو الوافى .

(١ و ١) إناث وذكور ، نعتان ، مؤولان بالمشتق ؛ أى : مذكرة — مؤنثة .

(٢) فى ص ٥٣٧ .

. . . .
. . . .

— والأصل : صفات ثلاثٌ . أو صفات ثلاثة . ويعرب المعدود المحذوف على حسب حاجة الجملة ؛ ويعرب اسم العدد بعده نعتاً[1] فى الغالب حين يكون المحذوف مذكوراً . فإذا حذف حلّ النعت محله فى إعرابه ؛ فصار مبتدأ ، أو خبراً ، أو غير ذلك مما كان يؤديه المعدود المحذوف ... — وإمّا على اعتبار المعدود المحذوف متأخراً فى الأصل على العدد ، والأصل هو : ثلاث صفات ؛ وهذا الاعتبار يقضى بتطبيق الحكم الخاص بتذكير العدد أو تأنيثه حين يكون المعدود مذكوراً ومتأخراً عنه .

فإن كان المعدود المحذوف غير ملاحظ فى التقدير مطلقًا ، ولا يتعلق الغرض به بتاتًا . وإنما المقصود هو ذكر اسم العدد المجرد فالأصح فى هذه الصورة تأنيث العدد بالتاء على اعتباره علم جنس مؤنثًا ؛ ويمنع من الصرف ولا تدخل عليه « أل » المعرّفة — فى الأرجح — ؛ نحو : ثلاثةُ نصفُ ستةَ ، وأربعةُ نصفُ ثمانيةَ . . . فالعدد فى المثالين — وأشباههما — علم جنس ، مؤنث ، ممنوع من الصرف ، لا تلحقه — فى الأرجح — « أل » المعرّفة ، كما قلنا ؛ لأنها لا تدخل على المعارف . وقد تدخل عليه « أل » التى للمح الأصل ؛ وهو : الوصفية العارضة ، كما دخلت فى كلمة : إلهة ؛ علم للشمس ، وكلمة : شَعوب ، علم للمنية ، فقالوا فيهما الإلاهة ، والشّعوب .

(هـ) إن[2] كان المعدود صفة نائبة عن الموصوف (المحذوف) اعتبر حال الموصوف (المحذوف) لا حال الصفة ، قال الله تعالى : (. . . فله عشر أمثالها) ، مع أن المِثل مذكر ؛ إذ المراد بالأمثال : « الحسنات » . أى : عشر حسنات أمثالها .

---

(١) سبق (فى رقم ٥ من هامش ص ٥٢٨) أنه لا مانع فى هذه الحالة من إعرابه « بدلا أو عطف بيان » إن كان المعنى عليهما . ولا مانع هنا من عدم مطابقة النعت للمنعوت فى التذكير والتأنيث ؛ لأن هذه الصورة مما يجوز فيه المطابقة وعدمها ، فيجوز فيها أن يكون المعدود المحذوف مذكراً واسم العدد مؤنثاً ، ويجوز العكس ؛ كما يجوز المطابقة ؛ وهى الأحسن عند إمكانها ، لموافقتها القاعدة العامة فى حكم النعت الحقيقى أما عدم المطابقة فسايرة لمخالفة العدد للمعدود .

وأشرنا فى المرجع المذكور إلى ما سبق فى الجزء الثالث (باب : « النعت » م ١١٤ عند تقسيم النعت باعتبار لفظه) إلى الألفاظ الجامدة التى يصح وقوعها نعتاً ، ومنها : « لفظ العدد » ، وتفصيل الكلام عليه .

(٢) ما يأتى منقول من رقم ١ من هامش ص ١٤٩ ج ٢ من كتاب ؛ المقتضب ، للمبرد — باب نعم وبئس — ونقله محققه أيضاً من شرح الكافية للرضى (ج ٢ ص ١٣٩) ومن كتاب سيبويه (ج ٢ ص ١٧٥) .

الثانى : تأنيث الأعداد المركبة وتذكيرها :

سبق أنّ الأعداد المركبة[١] تنحصر فى : (أحدَ عشرَ ، وتسعةَ عشرَ ، وما بينهما ، وما يلحق بهما من كلمةِ : بِضْع وبِضْعة) وأنها سميت مركبة لتركبها من جزأين امتزجا واتّصلا حتى صارا بمنزلة كلمة واحدة ؛ تؤدى معنى جديداً لايؤديه واحد منهما منفرداً . والجزء الأول منهما يسمى : « صدر المركب » أو : النَّيِّف (وهو يشمل ١ و ٩ وما بينهما ، وما ألحق بهما) والجزء الثانى يسمى : « عجز المركب أو : العِقد» ، ويقتصر على كلمة : « عشرة » . ولابد للمُركبات من تمييز يكون مفرداً منصوبًا ، وتعرب مبنية على فتح الجزأين فى كل أحوالها[٢] — فى محل رفع ، أو نصب ، أوجر — على حسب الجملة . ما عدا « اثنين واثنتين » ؛ فيعربان إعراب المثنى ، وما عدا عجز المركب المضاف وحده[٢] . . .

أما حكم الأعداد المركبة — وملحقاتها — من ناحية التأنيث والتذكير فيتلخص : فى أن عجزها (وهو : عشرة) يطابق المعدود دائمًا ، أى : يسايره فى تذكيره وتأنيثه بغير تخالف . وأن صدرها : إن كان لفظُهُ كلمة : « أحد، أواثْنَىْ، أو اثنتىْ ... » يجب مطابقته للمعدود وإن كان : « ثلاثة وتسعة » وما بينهما — وملحقاتها — وجب مخالفته للمعدود ؛ كمخالفته له وهو مفرد (أىْ : مضاف) فالأعداد « ثلاثة وتسعة » وما بينهما — وكذا الملحقات — يجب مخالفتها للمعدود فى التذكير والتأنيث؛ سواء أكانت تلك الأعداد مفردة أم مركبة[٣] .. ؛ ومن الأمثلة : دخلتُ حديقة بها

(١) فى ص ٥٢٠ .

(٢ و ٢) مع ملاحظة ما سبقت الإشارة إليه فى الصورة الثانية من ص ٥٢٠ — وهو : أن المركب المزجى العددى — غير ١٢ — يصح بناؤه على فتح الجزأين فى جميع حالاته ولو كان مضافاً — مسايرة لأشهر اللغات — كما يصح إعراب عجزه على حسب حالة الجملة مع ترك صدره مفتوحاً فى كل الصور ؛ فكأن الجزأين فى هذه الصورة كلمة واحدة يجرى الإعراب على آخرها دائماً مع إعرابها على حسب حاجة الجملة وترك صدرها على حاله . — أما غير العددى فقد يكون مبنياً على فتحهما أو غير مبنى . ومن المزجى العددى . « إحدى عشرة » ، وهى مبنية على فتح الجزأين أيضاً، ولكن الفتح مقدر على آخر الأولى — (كما سيجىء فى هامش ص ٥٥١ ، وكما سبق فى رقم ٧ من هامش ص ٥٢٠) .

(٣) العدد : « ثمانية » عند تركيبه مع العشرة يكون — من ناحية تذكيره وتأنيثه — كحاله قبل التركيب — وقد سبق فى ص ٥٣٧ — أنه يؤنث بالتاء مع إثبات الياء إن كان المعدود مذكراً ؛ نحو : ثمانية عشر رجلا ، ويجرد من التاء إن كان المعدود مؤنثاً . نحو : ثمانى عشرة سيدة . وفى هذه الحالة التى يتجرد فيها من التاء مع تركيبه يجوز فيه أربع لغات، إثبات الياء ساكنة أو مفتوحة ، وحذفها مع فتح =

أحدَ عشرَ رجلا ــ زرعت إحدى عشْرَةَ شجرةً ــ الشهور اثنا عَشَرَ شهراً ــ سنوات الدراسة نحو : اثنتى عشْرةَ سنةً ــ اشترك فى المسرحية ثمانيةَ عشرَ رجلا وأربعَ عشْرَةَ فتاةً . . . وهكذا[١] . . .

وإن كان للعدد المركب تمييزان : أحدهما مذكر عاقل ، والآخر مؤنث ــ عاقل أو غير عاقل ــ كان الاعتبار للمذكر العاقل مطلقا[٢] ؛ فيجب تأنيث صدر العدد المركب ؛ مراعاة للتمييز المذكر ولو كان متأخراً ، بشرط أن يكون من نوع العقلاء ؛ نحو : هاجرَ أربعةَ عَشَرَ رجلا وفتاة ، أو : هاجر أربعةَ عَشْرَةَ فتاةً ورجلا . فإن لم يكن أحدهما من العقلاء روعى السابق منهما[٣] ، نحو : فى الحديقة خمسَ عشْرةَ عصفورة وبلبلا ، أو خمسةَ عشَرَ بلبلا وعصفورة . وهذا بشرط ألا يفصل بين العدد والتمييز فاصل ــ هو : كلمة : « بيْن » . فإن فصل بينهما روعى المؤنث ، نحو الحديقة خمسَ عشرةَ ما بين بلبل وعصفورة .

* * *

الثالث : تذكير العقود[٤] : (٢٠ ــ ٣٠ ــ ٤٠ ــ ٥٠ ــ ٦٠ ــ ٧٠ ــ ٨٠ ــ ٩٠) .

هذه العقود ملحقة فى إعرابها بجمع المذكر السالم ؛ فلا يصح أن يتصل بلفظها علامة تأنيث ؛ منعاً للتعارض ؛ إذ يلازمها دائماً علامتا جمع المذكر السالم ؛

=النون أو كسرها . وعند إثبات الياء ساكنة يكون الفتح عليها مقدراً ، وعند إثبات النون مكسورة تكون الياء بعدها محذوفة للتخفيف ، مفتوحة بفتحة ظاهرة ، أو مقدرة .

أما « ثمان » المفردة فقد تقدم الكلام على حكمها فى ص ٥٣٧ مع الأعداد المفردة .

(١) عرض ابن مالك تأنيث الأعداد المركبة وتذكيرها بجملة مختلطة بغيرها من الأقسام الأخرى ، وقد سجلنا أبياته فى ص ٣٥١ و ٥٣٢ .

(٢) أى : سواء أكان متقدماً أم متأخراً ، مفصولا بكلمة : « بين » أم غير مفصول . . . ، وهذا الحكم مخالف لنظيره فى الأعداد المفردة ، وقد تقدم فى ص ٥٣٨ .

(٣) لكن ظاهر هذا الحكم يدل على أن المذكر غير العاقل يراعى أيضاً ولو كان المؤنث عاقلا . وهنا يقول الصبان ــ استدراكاً على الأشمونى فى حكم العدد المميز بشيئين فى التركيب ما نصه : «(إن القياس يقتضى تغليب العاقل ؛ فتقول : أربع عشرة جملا وأمة ؛ لأن وصف الأنوثة مع العقل أرجح من وصف الذكورة مع عدم العقل ــ أفاده الدمامينى ــ ») اهـ . ولعل الأخذ بهذا الرأى هو الأنسب .

(٤) سبق ــ فى ص ٥٢٢ ــ أنها تعد من أسماء الجموع وليست جموعاً حقيقية ، بالرغم من إلحاقها بجمع المذكر السالم فى إعرابه .

سواء أكان معدودها مذكراً أم مؤنثًا ، ومن الأمثلة : أقبل وفد السيّاح ؛ فيه ثلاثون رجلا وعشرون امرأةً ، وسيقضي الوفد أربعين يومًا أو خمسين فى الصعيد ؛ حيْث ينعم بدفء الشتاء ، ويتمتع بروائع الآثار . . .

ومع أن لفظها اسم جمع ملحق فى إعرابه بجمع المذكر السالم — فمدلولها (وهو : المعدود ، أى : التمييز) لابد أن يكون مفرداً : مذكراً أو مؤنثًا على حسب الحالة .

* * *

الرابع : تأنيث الأعداد المعطوفة وتذكيرها :

الأعداد المعطوفة تستلزم ثلاثة أمور مجتمعة :

١ — أن تكون صيغها مقصورة على ألفاظ العقود .

٢ — أن يكون صيغة المعطوف عليه — وهو النَّيِّف — مقصورة على لفظ من ألفاظ الأعداد المفردة الأصيلة — وملحقاتها — ويتعين أن يكون هذا اللفظ هو : واحد أو تسعة أو عدد محصور بينهما ، أو ملحَق بهما .

٣ — أن تكون أداة العطف هى : « الواو » دون غيرها إذا كان المراد مطلق الجمع(١) . وقد سلفت الأمثلة المختلفة لهذا القسم(٢) .

فأما من ناحية تذكيره وتأنيثه ، فالمعطوف — أى : العِقْد — مذكر دائمًا ؛ لأن صيغته تعرب إعراب جمع المذكر السالم ، وفيها علامتاه ؛ فلا يصح مجىء علامة تأنيث معهما ؛ منعًا للتعارض والتناقض — كما سلف — .

وأما المعطوف عليه (أى : النَّيِّف) فإن كانت صيغته هى لفظ : « واحد » أو « اثنين » ؛ وجب مطابقتها للمعدود فى تذكيره وتأنيثه . وإن كانت صيغته هى لفظ : « ثلاثة أو تسعة » أوعدد بينهما ، أو ملحق بهما — وجب مخالفتها للمعدود ؛ فتؤنث حين يكون المعدود مذكراً ، وتُذكَّر حين يكون مؤنثًا . فحكم المعطوف عليه هنا (من ناحية تذكيره وتأنيثه) كحكمه فى الأعداد المفردة والمركبة . . ، ومن الأمثلة : فى المتْجر واحد وثلاثون رجلا وإحدى وعشرون فتاة ، وفى المصنع اثنان

---

(١) أى : « (إذا أريد وقوعهما دفعة واحدة ، وإلا فلا مانع من أن تقول : قبضت منه ثلاثة فعشرين ، أو ثم عشرين، إذا قصد الترتيب مع الفور ، أو التراخى ... — دماميني)» اهـ صبان

(٢) فى ص ٥٢٣ .

وخمسون عاملا وثنتان وثلاثون عاملة . وفيه من الغلمان أربعة وثمانون غلامًا وسبع وثلاثون فتاة[1] ...، ومنها قوله عليه السلام : « من فرّج عن مؤمن مهموم، أو أعان مظلوماً غفر الله له ثلاثا وثلاثين مغفرة » .

وإن كان للعدد المعطوف تمييزان أحدهما مذكر عاقل والآخر مؤنث، وجب مراعاة المذكر العاقل مطلقا[2] ؛ نحو: عندنا خمسة وعشرون طبيباً وطبيبة ، أو : عندنا خمسة وعشرون طبيبة وطبيباً . ومثل : نقلتْ السيارةُ خمسة وعشرين حقيبة ورجلا . . و . . . ، فإن لم يكن أحدهما من العقلاء روعى السابق منهما بشرط ألا يفصل فاصل بين العدد والتمييز ، نحو : قرأت ثلاثة وعشرين كتابا ومجلة ، أو : ثلاثاً وعشرين مجلة وكتاباً . فإن فصل بينهما فاصل — هو كلمة : بيْنَ —[3] روعى المؤنث ؛ نحو: قرأت ثلاثا وعشرين بين كتاب ومجلة ؛

ومما سبق يتبين أن العدد المعطوف والمركب متماثلان فى هذا الحكم[4] .

الخامس : تأنيث الأعداد المفردة ، ذات التمييزين :

إذا كان العدد مضافاً إلى تمييزين روعى السابق منهما مطلقاً ؛ أى : سواء أكان المضاف إليه عاقلا أم غير عاقل : مذكراً أم غير مذكر ؛ نحو: حضر أربعة رجال وفتيات ، وانصرف خمس طالبات وطالب . ومثل : فى الحجرة سبعة مقاعد ورجال[3] . . و . . .

---

(١) عرض ابن مالك الأبيات الخاصة بهذا القسم مختلطة بما يخص غيره . وقد عرضناها فى ص ٥٣١ و ٥٣٢ .

(٢) أى سواء أكان العاقل هو المتقدم أم المتأخر ، مفصولا بكلمة : « بين » أم غير مفصول

(٣ و ٣) نصّ على هذا : الصبان

(٤) راجع الصبان فى هذا الموضع عند الكلام على التنبيه الثالث من تنبيهات الأشمونى عقب الكلام على العدد المركب . وقد سبق — فى ص ٥٤٨ — الحكم الخاص المركب من هذه الجهة .

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

(ا) مؤنث « واحد » و « أحَد » الذى بمعناه : وكذا « الحادى » ، هو : « واحدة ، وإحدى ، وحادية » . فثلاث للمذكر ، وثلاث للمؤنث . وتختلف مواضع استعمال الكلمات الستة . « فالواحد » : يدخل فى قسم الأعداد المفردة كما يدخل فى قسم الأعداد المعطوفة باعتباره هو المعطوف عليه . ولا يدخل فى غيرهما — غالبًا .

و « الأحد » يركَّب مع العشرة ، فيصير : أحدَ عشَرَ ، ويقتصر على هذا الاستعمال العددىّ ؛ فلا يستعمل استعمال الأعداد المفردة ، ولا يكون — فى الفصيح — معطوفًا عليه فى الأعداد المعطوفة ؛ فلا يقال : جاء أحد[1] ، ولاسافر أحد وعشرون .

و « واحدة » تستعمل عدداً مفرداً ، وتكون أيضًا معطوفًا عليه فى الأعداد المعطوفة ؛ ومن الأمثلة : هذه واحدة ، وهذه واحدة وعشرون . ولا تركَّب مع العشرة إلا نادراً لا يقاس عليه

والحادى ، والحادية — يكونان مركبيْن مع العشرة ، أو معطوفًا عليهما فى الأعداد المعطوفة ؛ نحو : انقضت الليلة الحاديةَ عشْرَةَ — أو الحاديةُ والعشرون ، وكذا اليوم الحادىَ عشرَ ، والحادى والعشرون . ولا يكونان فى غير هذين القسمين .

و « إحدى » تكون — فى الأكثر — مركبة مع العشرة[2] ، أو معطوفًا عليها فى الأعداد المعطوفة ، نحو : فى البيت إحدى عشْرةَ غرفة ، أو إحدى وعشرون غرفة . (ومن النادر أن تكون مفردة بنفسها) ؛

ويقول اللغويون : إن أصل الحادى والحادية : هو : الواحد والواحدة . نقلت « الواو » إلى آخر الكلمة ، وتأخرت الألف بعد الحاء ، فصارت : « حَادِو » ،

---

(١) بمعنى : واحد .

(٢) إذا ركبت مع العشرة كانت الكلمتان مبنيتين على فتح الجزأين ، وهذا الفتح مقدر على آخر « إحدى » ؛ — طبقاً للبيان الذى فى رقم ٧ من هامش ص ٥٢٠ ورقم ٢ من هامش ص ٥٤٧ — .

. . . .

. . . .

و « حادوة » ، ثم قلبت الواو ياء على حسب مقتضيات القواعد الصرفية ؛ فصارت : « حادى ، وحادية »، (على وزن « عاليف وعالفة » . وكلاهما منقوص، والأول تحذف ياؤه عند التنوين ، دون الثانى .

أما العدد: « اثنان » فمؤنثه : اثنتان ، أوْ ثِنتان . والألفاظ الثلاثة قد تكون مفردة أو مركبة مع عشرة ، أو معطوفًا عليها .

وقد سبق[1] أن لفظ « واحد » و« اثنين » وفروعهما لا يحتاجان إلى تمييز ، ولكنهما قد يضافان لغرض آخر من أغراض الإضافة — وهو الاستحقاق[2] — فلا يسمى المضاف إليه تمييزاً لهما ، لأنه لم يجئ بقصد إزالة الإبهام والغموض عن نوع معدودهما ، فليس شأنه معهما كشأنه مع غيرهما من الأعداد التى تحتاج لتمييز مجرور أو منصوب يجىء لإزالة الإبهام عن العدد قصداً ، فمن الخطأ : واحد رجلٍ ، وواحدة فتاة ، واثنا رجلينِ ، وثنتا فتاتينِ ؛ إذ يجب أن نستغنى عن العدد فنقول : حضر رجلٌ ، أو رجلان — حضرت فتاة ، أو فتاتان .

فإن أريد بالمضاف إليه معنى آخر من المعانى التى تجلبها الإضافة — كالاستحقاق — ولا شأن لها بالتمييز ، جاز ؛ نحو : رجلُ الدنيا وواحدها من يعتمد على نفسه — واحدة البيت نشيطة — لكل إنسان رجلان، واثنتا المُقْعَد عاجزتان .. فإن الغرض من الإضافة فى هذه الأمثلة وأشباهها هو المِلْكية ، أو التخصيص ، أو شىء آخر مناسب ، غير إزالة الإبهام .

* * *

(ب) تلخيص ما سبق من تأنيث العدد — بأقسامه المختلفة — وتذكيره ، هو :

١ — أن « الواحد » و « الاثنين » يذكران ويؤنثان تبعًا لمدلولهما ، لا فرق فى هذا بين وجودهما فى الأعداد المفردة ، والمركبة ، والمعطوفة .

وأن المائة والألف لا تتغير صيغتهما اللفظية مطلقًا ؛ فالأولى مؤنثة[3] دائمًا ، والأخرى مذكرة دائمًا .

---

(١) فى ص ٥٢٥ و ٥٣١ .

(٢) الدلالة على أن المضاف إليه يستحق المضاف — كما سبق فى ص ٥٢٧ و ٥٣٣ .

(٣) إلا إذا ألحقت المائة بجمع المذكر السالم وختمت بعلامتيه .

. . . .

. . . .

٢ – وأن « ثلاثة » و« تسعة » وما بينهما – وما ألحق بهما – تخالف المعدود دائمًا ، سواء أكانت من قسم المفرد، أم قسم المركب ، أم قسم المعطوف .

٣ – وأن « عشرة » المفردة تخالف ، معدودها دائمًا ؛ فهى كثلاثة وتسعة وما بينهما . أما « عشرة » المركبة فتوافق معدودها تذكيراً وتأنيثًا . . .

* * *

(حـ) بمناسبة الكلام على تذكير العدد وتأنيثه يعرض النحاة للمذكر والمؤنث من أسماء الشهور العربية ، ويقررون : أن جميع أسمائها مذكرة ، إلا جُمادَى[1] .

أما ذكر كلمة : « شهر » أو عدم ذكرها قبل تلك الأسماء فقد سبق تفصيله فى باب : « الظرف » (جـ ٢ م ٧٨)عند الكلام على : أحكام الظرف . ومنه يعلم أن الصحيح جواز تقديم كلمة : « شهر » على كل أسماء الشهور ؛ فيقال : شهر رمضان . . . شهر شوال . . . شهر صفر . . . وهكذا باقى الشهور ؛ مع إعرابها إعراب المتضايفين غالباً .

---

(١) راجع كتاب : « الطبقات السنية » . جـ ١ ص ٢٢ .

المسألة ١٦٦ :

صياغة العدد على وزن : « فاعل »

يصح أن يصاغ من مصدر كل فعل ثلاثى : متصرف ، صيغة على وزن : « فاعل » ؛ لتدل على ذات ، ومعنى معين . وتسمى هذه الصيغة : « اسم فاعل من الثلاثى »[1] . وكذلك يجوز اشتقاق هذه الصيغة من العدد«اثنين»[2] ، أو : «عشرة» ، أو أحد الأعداد التى بينهما — برغم أن كل عدد من هذه الأعداد ليس بمصدر[3] — لتحقيق غرض لا يمكن تحقيقه إلا بهذه الصيغة ، ولا يستفاد من العدد الجامد الذى سيكون منه الاشتقاق ، فيقال : ثان — ثالث — رابع — خامس — سادس — سابع — ثامن — تاسع — عاشر .

وقد تجىء بعد صيغة : « فاعل » المشتقة من أحد الأعداد السالفة — كلمة : « عشرة » أو غيرها من الأعداد ، فتستفيد منها الصيغة معنى جديداً لا يستفاد إلا بوجودها ؛ فيقال مثلا : [illegible] عشَرَ — رابعَ عشَرَ — خامسَ عشَرَ . . . وهكذا إلى نهاية الأعداد المركبه ؛ كما يقال : ثالث ثلاثةٍ — رابع خمسةٍ — سادس سبعةٍ . . .

وقد يجىء بعد الصيغة المشتقة كلمة معطوفة بالواو ، تدل على عِقد من العقود

---

(١) سبق الكلام عليه تفصيلا فى ج ٣ ص ١٨٢ م ١٠٢ .

(٢) أما أول الأعداد — هو واحد — فوضوع من أول أمره على وزن : « فاعل » مباشرة ؛ فليس بوصف . وقيل : إنه اسم فاعل من (وحَدَ ، يحِد ، وحْداً) ؛ أى : انفرد ، فالواحد بمعنى المنفرد ، أى : العدد المنفرد .

وهذا الرأى أنسب ؛ لتكون كلمة « واحد » مسايرة نظائرها ، وتكون القاعدة مطردة .

(٣) الأصل العام فى الاشتقاق أن يكون — على الرأى الأرجح — من المصدر . فالاشتقاق من هذه الأعداد مخالف للأصل العام ، ولكنه سماعى يراعى فيه الاقتصار على المسموع .

ولم يكن قياسياً لأن هذه الأعداد أسماء أجناس جامدة معنوية . ليست بمصادر ، ولا أفعال لها تشترك معها فى أداء معانيها الآتية بعد . ما عدا المعنى الثالث الذى يراد به التحويل والتصيير (ص ٥٥٧) فله مصادر وأفعال ؛ من المصدر — ومثله اثنان وثنتان — كما سيجىء فى رقم ٣ من هامش ص ٥٥٧) .

وقد أباح المجمع اللغوى القاهرى الاشتقاق المباشر من الأسماء الجامدة نفسها عند الحاجة — كما أوضحنا هذا تفصيلا فى موضعه عند الكلام على : « الاشتقاق » ، ج ٣ ص ١٤٤ م ٩٨ — .

العددية غير « عشرة » كأن يليها العقد : عشرون ، أو ثلاثون ، أو أربعون. . . أو أخوات هذه العقود ، فيقال : الخامس والعشرون — السادس والثلاثون — السابع والأربعون — الثامنة والستون — التاسعة والسبعون . . . وهكذا . وفيما يلى البيان :

(ا) اشتقاق صيغة فاعل من غير أن يليها العقد : «عشرة » ، ولا غيره من العقود :

١ — قد يكون الغرض من صوغ « فاعل » من أحد الأعداد السالفة بدون أن تذكر بعده كلمة : « عشرة » أو عقد آخر : هو استعماله منفرداً عن الإضافة؛ ليفيد الاتصاف بمعنى العدد الذى كانَ أصلا للاشتقاق . فحين نقول : هذا ثان ، أو ثالث ، أو رابع ، أو خامس . . . يكون المراد : أنه واحد موصوف بهذه الصفة وهى : كونه ثانيًا ، أو : ثالثًا ، أو رابعًا ، أو خامسًا . . . دون زيادة على هذا المعنى الدالّ على مرتبة صاحبه بين الأفراد الأخرى ، أى على ترتيبه الحسابىّ بالنسبة لغيره . ، فيكون الغرض : المرتبة الثانية ، أو الثالثة ، أو الرابعة . . . (كالباب الثانى — الفصل الثالث — القِسْم الرابع . . .) ويقال فى المؤنثة : هذه ثانية ، أو ثالثة ، أو رابعة ، أو خامسة . . على المعنى السالف ، المحصور فى الدلالة على الترتيب.

وحكم صيغة : « فاعل » فى الأمثلة السالفة وأشباهها هو الإعراب بالحركات[1] على حسب ما يقتضيه الكلام ، مع مطابقة الصيغة فى التذكير والتأنيث لمدلولها[2] . .

٢ — وقد يكون الغرض من صوغ : « فاعل » استعماله مضافًا إلى العدد الأصلى الذى اشتق منه ، للدلالة على أن : « فاعلا » هذا هو بعض من العدد الأصلى المحدّد،

---

(١) وتكون الحركات ظاهرة إلا كلمة : « ثانٍ » فتعرب إعراب المنقوص .

(٢) وإلى هذه الحالة يشير ابن مالك بقوله :

وصُغْ مِن اثْنَيْنِ فَمَا فوْقُ ... إلَى عَشَرةٍ : « كفاعلٍ » مِنْ فَعَلَا — ١٣

أى : صغ وزنًا على مثال : « فاعل » كما تصوغه من الفعل الثلاثى : « فعَل » على أن تكون الصياغة مأخوذة من العدد : « اثنين » ، أو ما « فوقه » إلى : « عشرة » ، (أى : صغ كفاعل ... والكاف هنا اسم بمعنى : مثل ، ثم قال :

واخْتِمْهُ فى التأْنيث بِالتَّا . ومتى ذكَّرْتَ فاذكُر «فاعلا» بغير تا— ١٤

يريد : أنث « فاعلا » بزيادة تاء التأنيث فى آخره حين يكون المعنى على التأنيث . فإن لم يكن المعنى على التأنيث فلا تأت بها .

من غير دلالة على مرتبة ، (أى : على ترتيب) مثل : فلان خامسُ خمسة نهضوا ببلدهم . تريد : أنه بعض جماعة منحصرة فى خمسة محددة ، أى : أنه واحد من خمسة لا زيادة عليها، من غير أن تتعرّض لبيان ترتيبه فيها. ومن الأمثلة قوله تعالى عن رسوله الكريم وهجْرته: (إلاَّ تنصروه فقد نصرَه اللهُ ؛ إذ أخرجه الذين كفروا ثانىَ اثنين[١] . . .) ، وقوله (لقد كفَرَ الذين قالوا إنَّ الله ثالثُ ثلاثة . . .) ، فالفرق بين دلالة الصيغة هنا ودلالتها فيما سبق أنها هنا تدل على الاتصاف بمعنى الجزئية من عددها ، أى : الدلالة على أنها فرد منه ، وبعض من كله المحدد المحصور . ولا تدلّ مع هذا على مرتبة . (ترتيب) أمّا الأولى فتدل على الأمرين ؛ الاتصاف بمعناه ، وعلى الترتيب .

وحكم الصيغة هنا : إعرابها بالحركات[٢] على حسب حاجة الكلام، مع مطابقتها لمدلولها فى التذكير والتأنيث ، ووجوب إضافتها إلى العدد الأصلى الذى اشتُقَّتْ منه ؛ فتكون هى المضاف ، والعدد الأصلى هو المضاف إليه . (أى من إضافة الجزء إلى كله ؛ مثل يدُ علىّ ، وعين محمود) .

وتمتاز صيغة « ثان وثانية » – دون غيرهما لدى فريق من النحاة[٣] – بشىء آخر عند استخدامها فى الغرض السالف؛ هو : إعراب العدد الأصلى بعدهما مفعولا به منصوبًا ، فوق صحة إعرابه مضافًا إليه ؛ فيصح أن يقال : كان فلانٌ ثانىَ اثنين قادا جيشهما للنصر ، بإضافة الصيغة إلى أصلها العددى ، وأن يقال : هل كان فلان ثانيًا اثنين . . . ؟ على اعتبار كلمة : « اثنين » مفعولا به .

ويرى فريق آخر من النحاة أن هذا الحكم ليس مقصوراً على صيغة « ثان وثانية » ، بل تشاركهما فيه بقية الأعداد ، وهذا الرأى حسن لتكون صياغة « فاعل » (المراد منها اسم الفاعل) وإعماله قياسية مطّردة .

---

(١) الاثنان هما : الرسول عليه السلام ، ورفيقه فى هجرته أبو بكر رضى الله عنه .

(٢) انظر رقم ١ » من هامش الصفحة السابقة .

(٣) محتجاً بما ورد لهما عن العرب من مصدر صريح ، وأفعال مشتقة منه ، مثل قولهم : ثَنَّيْت الرجل ، أى : كنت الثانى له . وهذا يجعل صياغتهما مطردة، ويجعل الصيغة خاضعة لكل أحكام اسم الفاعل القياسى .

وإذا نَصَبَتْ المفعول به وجب أن تكون معتمدة على نفى أو غيره مما يعتمد عليه اسم الفاعل عند إعماله ، ومستوفية بقية شروط أعماله التى عرفناها فى بابه[1] .

٣ - وقد يكون الغرض من صوغ « فاعل » استعماله مع العدد الأقل - مباشرة[2] من عدده الأصلى الذى اشتقت منه الصيغة ؛ ليفيد معنى التصيير والتحويل[3] ، نحو : عثمانُ ثالثُ اثنينِ من الخلفاء الراشدين . وعلىٌّ رابعُ ثلاثةٍ منهم . أى : عثمان هو الذى جعل الاثنين بنفسه ثلاثة ، فصير الاثنين بانضمامه إليهم ثلاثة . وعلىٌّ هو الذى جعل الثلاثة بنفسه أربعةً ؛ فصير الثلاثة بانضمامه إليهم أربعة . ومما يوضح هذا قوله تعالى : (ما يكون من نَجْوَى[4] ثلاثةٍ إلا هو رابعُهم[5] ، ولا خمسةٍ إلا هو سادسُهم[6]) ، أى : هو الذى يُصَيِّر الثلاثة -

---

(١) ج ٣ م ١٠٢ . وفى هذا الاستعمال السابق يقول ابن مالك :

وإنْ تُرِدْ بَعْضَ الَّذِى مِنْهُ بُنِى ... تُضِفْ إلَيْهِ مِثْلَ بَعْضٍ بَيِّنِ

أى : إن أردت « بفاعل » المذكور الدلالة على أنه بعض مما بنى منه وجب أن تضيفه ، مثل بعض ، أى : كما تضيف بعضاً إلى كل . (بين : واضح) .

(٢) العدد الأقل - مباشرة - من العدد الأصلى ، هو العدد الذى قبله ، وينقص عنه درجة واحدة ؛ مثل ستة ؛ بالنسبة لسبعة ؛ فإنها قبل السبعة مباشرة . وتنقص عنها درجة واحدة - أى : رقماً واحداً ، وكالخمسة بالنسبة للستة . والثمانية بالنسبة للتسعة . . . وعلى هذا لا يصح : خامس ثلاثة ، ولا تاسع سبعة . . .

(٣) سبقت إشارة فى رقم ٣ من هامش ص ٥٥٤ إلى حكم الاشتقاق من اسم العدد . فإذا كانت صيغة « فاعل » دالة على التحويل والتصيير فإنها تكون مشتقة من مصدر فعل ثلاثى عددى يدل على هذا المعنى ، فى اللغة ؛ ثَلَثْتُ القوم ثَلْثاً صيرتهم بسببى ثلاثة - ورَبَعْت القوم صيرتهم بانضمامى إليهم أربعة ، وكذلك خَمَسْتهم خمْساً وسَدَسْتهم سَدْساً ، وسَبَعْتهم سبعاً ، وثَمَنْتُهم ثَمْناً - وتسعتهم تسعاً . والماضى والمصدر فى كل ذلك على وزان : ضرَب ضرباً ، أما المضارع فعلى وزن : « يضرِب » إلا ما كان مختوماً بحرف الحلق : « العين » فمضارعه مفتوحها ، أى : على وزن : « يفعَل » . وهو : أربَعهم - أسبَعهم - أتسَعهم . . .

وبناء على ما تقدم يكون اشتقاق صيغة « فاعل » بهذا المعنى جارياً على الأصل فى الاشتقاق ؛ وهو أنه من مصدر الفعل ؛ فهو قياسى ، ومثله : اثنان واثنتان .

(٤) محادثة سرية .

(٥) لأن كلمة : « رابع » مضافة إلى الضمير العائد إلى ثلاثة ؛ فكأنها مضافة إلى ثلاثة ، وكأن الأصل : رابع ثلاثة .

(٦) أى : سادس خمسة . فالضمير بمنزلة مرجعه . . . و . . . .

بانضمامه إليهم — أربعة ، ولا يصيرهم خمسة أو غيرها ، ويصير الخمسة بانضمامه إليهم ستة ، لا سبعة ولا غيرها . فهو يجعل العدد الأقل مساويًا للعدد الذى فوقه بدرجة واحدة ؛ إذ يُصيِّر الثلاثة أربعة ، والأربعة خمسة ، والخمسة ستة ... كما ذكرنا[1] . . . وهكذا[2] .

وحكم صيغة : « فاعل » هنا : هو إعرابها بالحركات[3] على حسب موقعها من الكلام ، مع مطابقتها فى تذكيرها وتأنيثها لمدلولها ؛ وجواز إضافتها إلى العدد الذى بعدها — وهو العدد الأقل مباشرة من عددها الأصلى الذى اشْتُقَّتْ منه ، كما فى الأمثلة السالفة . ويجوز شىء آخر ، هو : عدم إضافة الصيغة إلى العدد الأقل الذى بعدها . وإنما تنصبه على اعتباره مفعولا به ؛ (بشرط أن تتحقق شروط إعمال اسم الفاعل ، ومنها : أن تكون الصيغة معتمدة على شىء مما يعتمد عليه حين إعماله ؛ كالنفى ، والاستفهام ، وغيرهما) : فنقول : أعثمانُ ثالثٌ اثنينِ ، وعلىٌّ رابعٌ ثلاثةً ؟ بنصب : اثنينِ ، وثلاثة ، على أنهما مفعولين لصيغة « فاعل » قبلهما .

بقيت الإشارة إلى ما ارتضوه فى مثل : : ثانى واحدٍ ؛ فقد قالُوا : لا مانع — فى الرأى الأحسن — من قبول هذا التركيب .

ويجب التنبه إلى أن كل معنى من الثلاث السالفة يخالف الآخر ؛ فلا يصح إغفال هذا عند اختيار واحد منها ، ليراعى فى اختياره مناسبته للسياق .

• • •

(ب) اشتقاق صيغة : « فاعل » وتليها كلمة « عشرة » ، ظاهرةً أو ملحوظةً :

١ — إذا قلنا هذا اليوم الحادىَ عشرَ من الشهر ، وهذه الليلة الرابعةَ عشْرةَ

---

(١) راجع بيان هذا فى باب اسم الفاعل ج ٣ ص ١٨٢ م ١٠٢ .

(٢) وفى هذا يقول ابن مالك :

وإنْ تُرِدْ جَعْلَ الأَقَلِّ مثلَ ما فوقُ ، فحُكْمَ جَاعِلٍ له احْكُمَا — ١٦

يريد : إذ أردت أن يكون العدد الأقل مساوياً لما فوقه بدرجة واحدة فاحكم له بحكم : « جاعل » ويقصد « بجاعل » اسم الفاعل من الفعل : « جعل » الذى يفيد التصيير والتحويل حيث يصح أن ينصب بعده المفعول به ما دام شرط إعماله متحققاً .

(٣) مع ملاحظة ما تختص به كلمة : « ثانٍ » وهو أنها كالمنقوص .

منه ، واقتصرنا فى كل حالة على عدد مركب واحد لا يليه مباشرة عدد آخر — فقد يكون المراد من اشتقاق صيغة « فاعل » من العدد الذى بمعناها وزيادة كلمة : « عشرة » بعدها — هو إفادة الاتصاف بمعنى العدد مقيداً بملازمة العشرة؛ للدلالة على المرتبة (الترتيب) فليس المراد إفادة الاتصاف المطلق بمعنى الصيغة ، وإنما المراد أنه واحد أو رابع . . . أو . . . موصوف بهذه الصفة ، (وهى : كونه واحداً . ورابعاً . .) مع تقييد هذا الوصف بأنه مرتبط بالعشرة ، ومنسوب إليها ، ارتباط زيادة عليها وانضمام إليها ، فهو واحد مزيد على العشرة ، أو رابع مزيد عليها ، أو غيره مما يوضح ترتيبه . . . ومثل هذا يقال فى : ثانىَ عشرَ ، وثالثَ عشرَ ، وخامسَ عشرَ ، وتاسعَ عشر ، وما بينها . . .

وحكم هذا النوع المقتصر على عدد مركب واحد هو : وجوب فتح الجزأين معًا (وهما : فاعل ، وعشرة) فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب حاجة الجملة ، مع مطابقة الجزأين معًا ، لمدلولهما تذكيراً وتأنيثًا . ومن الأمثلة : هذا هو الكتاب السابعَ عشرَ ، وهذه هى المذكرة السابعةَ عشْرةَ — إن الكتاب السابعَ عشرَ نفيس ، وإن المذكرة السابعةَ عشْرةَ نفيسة — سأحرص على الكتاب السابعَ عشرَ ، وعلى المذكرة السابعةَ عشْرةَ . فكل من السابعَ عشرَ ، والسابعةَ عشْرةَ ، مبنى على فتح الجزأين فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر . على حسب موقعه من الجملة ؛ وكل منهما مذكر أو مؤنث طبقًا لمدلوله .

٢ — وقد يكون المراد من صوغ « فاعل » وبعده كلمة : « عشرة» هو الدلالة على أنه فرد من العدد الأصلى الذى صيغ منه . وأن « فاعلا » هذا بعض جماعة منحصرة فى العدد الأصلى ، وواحد من تلك الجماعة المحددة العدد .

ولتحقيق هذا الغرض يصاغ « فاعل » وبعده كلمة : « عشرة » بصور متعددة ، منها : هذا خامسَ عشرَ خمسةَ عشرَ؛ فنجىء بصيغة « فاعل » وبعدها كلمة «عشر » مبنيتين معاً على الفتح ، ونجىء بعدهما بالعدد الأصلى (وهو خمسة) الذى اشتقت منه الصيغة ، وبعده كلمة : « عشرة » أيضًا . والجزءان الأخيران مبنيان على الفتح ، كالأولين . فعندنا مركبان عدديان ، كل منهما مبنى على فتح الجزأين . فأما المركب الأول منهما فبنى على فتح الجزأين فى محل رفع ، أو نصب ، أوجرّ ؛

على حسب حاجة الجملة . ثم هو – مع بنائه على فتح الجزأين – مضاف ، والمركب الثانى كله (ماعدا : إثنَىْ عشَرَ، واثْنَتَىْ عشْرةَ)[1] هو : المضاف إليه، مبنى على فتح الجزأين فى محل جر ، ويجرى على صيغة « فاعل » من التذكير والتأنيث ما تطابق به مدلولها ، وهذه المطابقة لاتوجد إلا فى صدر المركب الأول . وتطابقها فى الحالتين كلمة : « عشر » التى هى عجز المركب الأول .

أما صدر المركب الثانى فيجرى عليه فى التذكير والتأنيث ما يجرى على الأعداد المفردة ، وأما عجزه (وهو : عشر) فيطابق المعدود فى التذكير والتأنيث . ومثل هذا يقال فى حادىَ عشَرَ أحدَ عشَرَ وثانىَ عشَرَ اثنى[2] عشَرَ ، وثالثَ عشَرَ ثلاثةَ عشَرَ... إلى تاسعَ عشَرَ تسعةَ عشَرَ .

ومن أمثلة الصور المتعددة التى أشرنا إليها : (هذا خامسُ . . . خمسةَ عشَرَ) بذكر صيغة « فاعل » وحدها دون ذكر كلمة : « عشرة » بعدها ؛ استغناء عنها بذكرها فى المركب الثانى الذى صدره العدد الأصلى الذى اشتقت منه الصيغة ، وعجزه هو كلمة « عشرة » . فهذه الصورة مشتملة على صيغة فاعل وحدها وعلى مركب كامل بعدها ، فعندنا صدر التركيب الأول دون عجزه ، ويليه الثانى كاملاً . وهذه الصورة أكثر من غيرها استعمالاً ، وتقوم على ثلاث كلمات . . .

فإما صدر التركيب الأول فيها فيعرب على حسب حاجة الكلام ؛ ولا يصح بناؤه ؛ إذ لامقتضى للبناء بعد زوال التركيب. والصيغة هنا – وهى : فاعل– مطابقة فى التذكير والتأنيث لمدلولها . وهى أيضًا مضاف ، والتركيب الثانى – كاملا– مضاف إليه ، مبنى على فتح الجزأين فى محل جر . . .[3]

---

(١) فإن صدرها وحده هو المضاف إليه . وليس بمبنى ، بل يعرب إعراب المثنى . . . أما عجزها ، فيقال فى إعرابه إنه بدل النون التى تكون فى المثنى الذى ليس بعدد (انظر ص ٥٢١) .

(٢) تقدم فى رقم ١ ما يرشد إلى إعراب اثْنَىْ عشَر ، واثْنَتَىْ عشْرة .

(٣) وفى هذه الصورة والتى قبلها يقول ابن مالك :

وإنْ أردْتَ مثلَ ثانى اثنيْنِ مُرَكَّبًا فجئْ بتركيبَيْنِ – ١٧

وهذا خاص بالصورة الأولى. أما التى تليها فقال فيها بعد البيت السابق مباشرة :

ومن أمثلة الصور المتعددة أيضًا : هذا خامسُ . . . – . . . عشرٍ ، بذكر صيغة « فاعل » وحدها ، دون كلمة : « عشرة » التي تصاحبها عند التركيب ، ودون ذكر العدد الأصلى الذى يكون منه الاشتقاق ؛ فالمركب الأول حذف عجزه ، والمركب الثانى حذف صدره ؛ فزال من كل مركب جزء ، وبقى جزء .

وصيغة « فاعل » هنا مطابقة لمدلولها تأنيثًا وتذكيرًا . والأحسن إعرابها على حسب حاجة الجملة ؛ فتكون فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، وهى – فى الوقت نفسه – مضاف والجزء الباقى من المركب الثانى (أى : العقد « عشر ») . مضاف إليه مجرورٌ . ومن النحاة من يجيز فى هذه الصورة إعراب « فاعل » على حسب العوامل – كما سبق ؛ لزوال تركيبه – مع اعتباره مضافًا . واعتبار كلمة : « عشرة » هى المضاف إليه مع بنائها على الفتح فى محل جر ، بتقدير ملاحظة صدرها المحذوف ، واعتباره كالموجود[1] وهذا شاذ لا يقاس عليه .

٣ – وقد يكون المراد من صوغ : « فاعل » وبعده « عشرة » استعماله مع العدد الأقل – مباشرة – من العدد الأصلى الذى اشتُقّت منه الصيغة ؛ ليفيد معنى التصيير والتحويل – فنقول : هذا رابعَ عشرَ ثلاثةَ عشرَ ، وهذه خامسةَ عشْرَةَ أربعَ عشْرةَ . . . فهنا أربعة ألفاظ يتألف منها مركبان عدديان ، والمركب الأول منهما مبنى على فتح الجزأين فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر ؛

= أَو فاعِلًا بحالَتَيْـه أَضِـفِ إِلَى مُرَكَّبٍ . بِمَا تَنْوِى يَفِ – ١٨

(يف ، وأصلها : يفى – مضارع مجزوم بحذف الياء فى جواب الأمر : أضف) .

التقدير : أضف فاعلا بحالتيه – وهما : حالة التذكير والتأنيث – إلى المركب الثانى كاملا بعد حذف كلمة : « عشرة » من المركب الأول . ويفهم من هذا أن المركب الثانى فى محل جر مضاف إليه

(١) وفى هذه الصورة الأخيرة بحالتيها يقول ابن مالك بعد البيت السالف :

وشاع الاِسـتغناءُ بحادى عشرَا ونحوه . . . . – ١٩

المراد بنحو : « حادى عشر » ثانى عشر ، وثالث عشر ، إلى تسعة عشر . والاستغناء الذى يريده هو ما أوضحناه من حذف العقد من التركيب الأول ، مع حذف النَّيِّف من التركيب الثانى ، فينتهى الأمر ببقاء جزأين . وفى إعرابهما الوجهان اللذان شرحناهما . والثانى منهما شاذ لا يقاس عليه . أما بقية البيت فتتعلق بحكم آخر .

على حسب حاجة الجملة ، وهو فى حالاته الثلاث مضاف ، والمركب الثانى مبنى على الفتح دائمًا فى محل جر ، مضاف إليه .

وبالرغم من أن صيغة : « فاعل » فى هذا الأسلوب هى اسم فاعل ؛ بمعنى جاعل كذا ؛ أى : أنها تفيد التحويل والتصيير ، وكان حقها أن تنصب الاسم بعدها جوازاً على أنه مفعول به لها ، أو تجره على أنه مضاف إليه — على الرغم من هذا لايصح أن تنصب مفعولا به هنا ، لأن اسم الفاعل الذى ينصب المفعول به لابد أن يكون منونًا أو مبدوءاً بأل . والأمران ممتنعان هنا ؛ إذ العدد المركب لايُنون ، وهو هنا مضاف فلا تدخله « ألْ » مع إضافته .

والنحاة يقررون أن هذه الصورة لم يسمع لها نظير فى كلام العرب . وأكثرهم يمنع استعمالها لهذا؛ إلا أن سيبويه وبعض النحاة يجيزونها ، ويرون فى إجازتها توسعة وتيسيراً .

ويتبين مما سبق أن الغرض العام من صوغ « فاعل » ، فى الأعداد المركبة هو الغرض العام من صوغه من الأعداد المفردة ، وأن كل معنى من الثلاثة يخالف الآخر ؛ فلا يصح استعمال واحد مكان غيره ؛ وإلا كان خلطًا معيبًا .

* * *

(حـ) اشتقاق صيغة « فاعل » وبعدها العقد : « عشرون » ، أو عقد آخر من العقود التى بعد العشرين :

يصح اشتقاق صيغة « فاعل » من أحد الأعداد المفردة المحصورة فى واحد وتسعة وما بينهما، ويُذْكر بعد الصيغة «العِقد» معطوفًا عليها بالواو خاصّة [1] ؛ نحو: الواحد والعشرون ، والحادى والعشرون ، والواحدة والعشرون ، والحادية والعشرون . . . والثانى والثلاثون ، والثانية والثلاثون . . . ، والرابع والخمسون، والرابعة والخمسون . . . وهكذا [2] . . .

وحكم هذا النوع وجوب تقديم الصيغة ، وهى المعطوف عليها (أى :

---

(١) انظر البيان الخاص بهذا ، والتقييد المفيد ، فى رقم ١ من هامش ص ٥٤٩ .

(٢) والاشتقاق فى هذه الصورة يكون من اسم العدد نفسه ، فهو اشتقاق من اسم جنس معنوى ليس بمصدر . ما عدا اثنين كما تقدم فى رقم ٣ من هامش ص ٥٥٤ .

النَّيِّف) . وتأخير المعطوف ، وهو : « العِقد » . وأن يكون العاطف هو الواو دون غيرها[١] . والمعطوف عليه يطابق مداوله فى تذكيره وتأنيثه؛ ويعرب بالحركات[٢] على حسب حاجة الجملة ، والمعطوف يتبعه فى إعرابه ، فيكون مثله مرفوعًا ، أو منصوبًا ، أو مجرورًا . ولكنه معرب بالحروف كجمع المذكر السالم ، ولا يعرب بالحركات كالمعْطوف . . . .[٣]

وإذا كان من الخطأ استعمال عاطف غير الواو [١] ، فمن الخطأ أيضًا حذفها؛ فلا يصح مثل : حادى عشرين ، أو ثانى عشرين ، أو ثالث أربعين . . .

أما الغرض المعنوى من هذه الصياغة فهو الغرض من صياغتها من الأعداد المفردة التى تليها كلمة : « عَشرة » . ولا يصح الخلط بين غرض وآخر عند الاستعمال .

(١ و ١) انظر رقم ١ من هامش ص ٥٤٩ حيث التفصيل المفيد .

(٢) مع إعراب كلمة : « ثانٍ » إعراب المنقوص .

(٣) وفى هذه الصورة يقول ابن مالك فى آخر بيت سبق فى ص ٥٦١ لمناسبة أخرى ، والبيت هو :

(وشاعَ الاِستغناءُ بحادى عشَرا ونحوه)وقبل عشرين اذْكُرَا :– ١٩

الذى يعنينا هو الجملة الأخيرة منه : ونصها : وقبل عشرين اذكر . . . وبعدها بيت يتمم المراد ، ونصه :

وبابِه الفاعِلَ من لفظِ العددْ بحالتيه قبل واوٍ يُعْتَمَدْ – ٢٠

(واو يعتمد : أى : حرف واو يعتمد فى العطف دون غيره من أخواته) .

والتقدير : واذكر قبل عشرين وبابه – وهو باقى العقود التى بعده – صيغة فاعل بحالتيه من التذكير أو التأنيث على حسب مدلوله ، بشرط أن يكون متقدماً على واو العطف ، ويليها العقد المعطوف .

المسألة ١٦٧ :

التأريخ(١) بالليالى والأيام

التأريخ : تقييد الحوادث والأمور الجارية ، بزمن معين مشهور ، بحيث ترتبط به ، وتنتسب إليه ؛ سواء أكانت قد وقعت وتحققت فيه أم وقعت وتحققت فى زمن آخر .

وهو ضرورى لضبط شئون الفرد ، وتنظيم حياته الخاصة والعامة . وضرورى كذلك لضبط شئون الجماعات (دُوَلاً وأممًا) وما يكون بينها من معاملات ، ومنذ وجد الإنسان وهو يستعين بالتأريخ وحوادثه ؛ ليرشده ، ويذكِّره ، ويعينه على كشف أكثر الحقائق والوقائع التى يبغى الاهتداء إلى زمنها ، ونتائجها . ولكل فرد طريقته التى يختارها لنفسه خاصة ، ويراها أنسب له ، وأكثر ملاءمة . غير أن الجماعات قد اتفقت كلمتها على أن تختار كل منها مبدأ زمنيًّا تؤرخ به شئونها العامة ، ويرجع إليه أفرادها فى شئونهم المشتركة بينهم ، ولكل فرد بعد ذلك أن يرجع إليه أو إلى غيره فى شئونه الخاصة به . والعرب من هؤلاء ؛ فقد اختاروا بعد الإسلام - حادث الهجرة مبدأ زمنيًّا لتسجيل الحوادث وتاريخها . وسموا هذا المبدأ : « التاريخ الهجرى »(٢) وساروا فيه على أساليب مأثور عنهم ؛ فإذا وقع حادثٌ مَّا سجلوه بطريقتهم قولا أو كتابة ، وأرخوه بالليالى لسبقها فى

---

(١) يقال : التأريخ – بالهمزة – والتاريخ بدونها ، كما يقال أيضاً : التوريخ ، وهذا مصدر الفعل: وَرَّخ . توريخاً ، أما الأولان فصدران لأرَّخ . ويُعرفه صاحب الهمع (ج ٢ ص ١٥٢) بأنه : « (عدد الأيام والليالى بالنظر إلى ما مضى من السنة ، والشهر ، وما بقى) » .

(٢) يقول الصبان فى آخر باب العدد ، ما نصه : (كانت العرب تؤرخ بالخصب ، وبالعامل (أى : الوالى الحاكم عليهم) وبالأمر المشهور . ولم يزالوا كذلك حتى فتح عمر بلاد العجم ؛ فذُكر له أمر التاريخ – وكان شائعاً عند الفرس ، فاستحسنه هو وغيره . ثم اختلفوا (فى بدئه) فقال بعضهم : من البعثة . وقال قوم : من وفاة الرسول . ثم أجمعوا على الهجرة ، ثم اختلفوا بأى شهر يبدءون ؟ فقال بعضهم: رمضان ، وبعضهم : رجب ، وبعضهم : ذى الحجة . ثم أجمعوا على المحرم ؛ لأنه شهر حرام ، ومنصرَف الناس من الحج . فرأس التاريخ قبل الهجرة بشهرين . واثنتى عشرة ليلة ؛ لأن قدومه عليه السلام المدينة كان يوم الاثنين لاثنتى عشرة ليلة خلت من ربيع الأول ، وقيل : المؤرخ بالهجرة هو رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كما بسط ذلك السيوطى ، فى كتابه « الشماريخ » فى علم التاريخ) . اهـ .

حسابهم ؛ إذ الشهور المعتمدة عندهم قمرية ، وأول الشهر القمرى ليلة ، وآخره نهار ، فإذا أراد أحدهم أن يؤرخ للحادث الذى وقع فى أول الشهر الهجرىّ - ككتابة رسالة ؛ مثلا - قال : كُتِبتْ لأول ليلة منه ، (أى ؛ فى أول ليلة) أو لغُرَّتِه ، أو مُستَهَلّه . فإذا انتهت الليلةُ الأولى قال : كتبتْ لليلة خلتْ ، ثم لليلتين خلتا ، ثم لثلاث خَلَوْن . . إلى أن تنتهى عشر ليال ثم يقول : لإحدى عشْرة خلَتْ ، أو لاثنتىْ عشرة ... إلى أن تجىء ليلة النصف فيقول : كُتبتْ للنصف منه ، أو لمنتصفه ، أو لانتصافه . ويصح أن يقول : لخمسَ عشْرةَ خلتْ ، أو بقَيتْ ، (أى : عند خمسَ عشرةَ) والأول أكثر شيوعًا فى كلام الفصحاء . ثم لأربعَ عشْرةَ بقيتْ ، إلى أول العشرين فيقول : لعَشْر بقَين ، أو لثمانٍ بقين ...وهكذا إلى أن تبقى ليلة واحدة فيقول : لليلة بقيت ، أو لسَرَاره ، أو سَرَرِه . فإن مضت وبقى نهار اليوم الأخير فإنه يقول : كتبتْ لآخر يوم منه ، أو لسَلْخه أو انسلاخه . وقد يستعمل السَّلخ والانسلاخ لليلة الأخيرة أيضًا . وإذا قال : لآخر ليلة منه أو آخر يوم منه كان هذا دليلا على أن الشهر القمرى كاملا ؛ أى : ثلاثين يومًا ، وليس من الشهور التى تنقص .

هذا ويصح وضع تاء التأنيث مكان نون النسوة والعكس فى كل موضع يراد فيه التحدث عن عدد مدلُوله جمعٌ لا يعقل ؛ بأن يكون المعدود ثلاثة أو أكثر مما لا يعقل . ولكن اتباع الوضع الذى سردناه أفضل[1] .

---

(١) سبب الأفضلية أن أكثر المسموع يكون بنون النسوة مع الثلاث والعشر ، وما بينهما إذا كان المعدود دالا على جمع مؤنث لا يعقل ؛ فيقال : ثلاث خَلَوْن ، أو أربع خلون . وهكذا إلى عشر خلون . أما ما زاد على العشر إلى خمسة عشر فيقال فيه : خلت . وكل ما سبق على سبيل الأولوية ، وبغير ملاحظتها يصح وضع تاء التأنيث مكان النون . على أن تفضيل نون النسوة على الوجه السالف فى الأساليب العددية هو الذى يساير مجيئها فى جمع التكسير الدال على القلة ، كما أن مجىء تاء التأنيث فيما زاد على العشر هو الذى يلائم مجيئها فى جمع التكسير الدال على الكثرة ؛ فالمعروف لغةً أن نون النسوة أنسب مع جمع القلة للمؤنث الذى لا يعقل ؛ نحو : رأيت أذرعًا امتددن فى الهواء ، وهذا أفضل من : امتدت . كما أن المعروف أن تاء التأنيث أنسب فى جمع التكسير الدال على الكثرة للمؤنث غير العاقل ؛ نحو : الوالد أياد غمرت أبناءه ، وهذا أفضل من غمرن . فانطبق حكم كل جمع التكسير على العدد الذى يدل دلالته على القلة أو الكثرة ؛ فالعدد ثلاثة وعشرة وما بينهما يدل على القلة فالأنسب له نون النسوة . وهى - فوق ذلك - ملائمة لتمييزه الذى يكون فى الأغلب جمعاً . والعدد المركب يدل على الكثرة فالأنسب له تاء التأنيث فى هذا =

وبهذه المناسبة نشير إلى ما سبق[1] بيانه من بعض الاستعمالات التى تتصل بما نحن فيه . والتى يُؤْثر فيها العرب جانب التأنيث على التذكير ، ويُغَلِّبون فيها المؤنث على المذكر ؛ فلها نوع اتصال بما هنا[1] . . .

* * *

تعريف العدد وتنكيره :

سبق الكلام عليه وافيًا فى (ج ١ ص ٤٣٨ م ٣٢ وله موجز فى ج ٣ م ٩٣ ص١٢ و ١٤ – باب الإضافة) .

* * *

قراءة الأعداد المعطوفة على العقود المختلفة :

المراد من العقود هنا (٢٠ – ٣٠ – ٤٠ – ٥٠ – ٦٠ – ٧٠ – ٨٠ – ٩٠) ، وكذلك (١٠٠ و ١٠٠٠ ومضاعفاتهما) . فكيف نقرأ الأعداد الحسابية التالية قراءة عربية صحيحة ؟ وهى ٢٣ – ٣٤ – ٤٥ – ٥٦ و . . . و . . . وغيرها من باقى الأعداد المعطوفة المحصورة بين عقدين مما سلف ؟ وكيف نقرأ : (١٠٤ – ١٢٠ – ٢٣٧ و . . .) – وغيرها من الأعداد المعطوفة المحصورة بين مائة ، ومائة أخرى تليها ؟

وكيف نقرأ : (١٠٠٦ – ١٠٢٠ – ٢٠٣٥و . . .) – وغيرها من الأعداد المعطوفة المحصورة بين ألف وألف آخر يليه ؟

= الموضع (راجع الصبان فى هذا الموضع) . ومثل هذا فى كتاب : «الطبقات السنية ..» – لتقى الدين التميمى الدارى ، ص ٢٠ – وفى هذه الصفحة أيضا ما نصه : (قال الحريرى فى درة الغواص : العرب تختار أن تجعل النون للقليل ، والتاء للكثير ؛ فيقولون : لأربع خَلَوْن، ولأربع عشرة ليلة خلت . قال ولهم اختيار آخر : هو أن تجعل ضمير الجمع الكثير الهاء والألف (أى : ها) وضمير الجمع القليل : الهاء والنون المشددة (أى : هُنّ) كما نطق القرآن به؛ قال الله تعالى : «إن عِدَّةَ الشهور عند الله اثنا عَشَرَ شهرا فى كتاب الله يوم خَلَقَ السموات والأرضَ ، منها : أربعةٌ حُرُمٌ . ذلك الدينُ القيِّم ، فلا تظلموا فيهن أنفسكم» . . . فجعل ضمير الأشهر الحرم بالهاء والنون ، لقلّتهن ، وضمير شهور السنة الهاء والألف ، لكثرتها) . اهـ . (وقد سبق ما يتصل بهذا ، اتصالا وثيقاً ، ويزيده وضوحاً ، وتوفية – عند الكلام على مرجع الضمير – فى ج ١ م ١٨ رقم ٢ من هامش ص ١٩٧ ، وفى ص ٢٣٨ – وله إشارة عابرة تأتى فى ص ٦٢٧ ورقم ٤ من هامشها .

(١ و ١) راجع ص ٥٣٧ . أما التفصيل ففى ج ١ م ٩ هامش ص ١٠٩ باب «المثنى» . .

لقراءتها إحدى طريقتين ؛ أولاهما : قراءة الأرقام من اليمين إلى اليسار ، والأخرى العكس ؛ فيقال : (ثلاث وعشرون – أربعة وثلاثون ، كما يقال عشرون وثلاث – ثلاثون وأربعة) . . وكذلك يقال : أربعة ومائة – عشرون ومائة ، كما يقال مائة وأربعة – مائة وعشرون) وكذلك : (ستة وألف – عشرون وألف . أو ألف وستة – وألف وعشرون) . . . وهكذا بقية الأعداد فى كل ما سبق ونظائره الأخرى . مع مراعاة الأحكام التى عرفناها فى تذكير العدد وتأنيثه ، وتعريفه وتنكيره ؛ وفى نوع تمييزه ، وضبط هذا التمييز ، وإفراده وجمعه ، وذكره وحذفه ، وكل ما تقدم من الضوابط والأحكام العامة والخاصة التى لابد من تطبيقها على العدد والمعدود .

ملاحظة : يجوز تطبيق الطريقتين السالفتين على الأعداد المركبة (وهى ١١ و١٩ وما بينهما) بشرط ظهور « واو العطف » متوسطة بين العددين ، واستعمال كلمة « واحد » بدلا من « أحد » . ولابد هنا من مراعاة الأحكام العامة والخاصة بالعدد والمعدود التى أشرنا لها فيما سبق .

المسألة ١٦٨ :

كنايات العدد (١)

(كَمْ - كأىٍّ - كذَا ...) وكنايات أخرى ، (منها : كَيْتَ ، وذَيْتَ...)

الأولى : « كَمْ » . وهى نوعان : « كَم الاستفهامية »[٢] ، و « كَم الخبرية[٣] » .

(ا) كَمْ الاستفهامية : أداة استفهام يُسأل بها عن معدود ، مجهول الجنس والكمية معًا . ذلك أن من يسمع كلمة : « كَمْ » وحدها لايدرك من هذه الكلمة حقيقة مدلولها (أى : جنسه ؛ أهو كتاب ، أم دينار ، أم رجل ، أم امرأة ، أم معدن أم قلم . . . ؟) ولايدرك أيضًا كميته (أى : لا يعرف عدد أفراد تلك الحقيقة ، ومقدارها الحسابىّ) أكتاب واحد ، أم كتابان ، أم أكثر ؟ أدينار ، أم ديناران أم دنانير ؟ أرجل ، أم رجلان ، أم رجال ؟ أهى امرأة أم امرأتان ، أم أكثر ؟ أمعدن أم اثنان ، أم أكثر ؟ أقلم أم قلمان ، أم أكثر ؟ ... فكلمة « كَمْ » وحدها مبهمة المدلول (المعدود) عند السامع فى هاتين الناحيتين ؛ ناحية جنسه ، وكميته .

لكنه إذا سمع : (كمْ كتابًا قرأتَ ؟ - أو : كمْ ديناراً أنفقت ؟ - أو : (كم رجلا صافحت ؟ أثلاثة أم أربعةٌ ؟) - (كم قلماً اشتريت ؟ أقلمين أم ثلاثة) ؟...-

---

(١) أصل الكناية : التورية عن الشىء ؛ بأن يعبر عنه بغير اسمه ، لسبب بلاغى . وهذه الألفاظ سميت : «كنايات» ؛ لأن كل واحدة منها يكنى بها عن معدود ، أى : يرمز بها إلى معدود، ويراد منها ذلك المعدود ؛ فهو مدلولها ، وهى الرمز الدال عليه . فكما أن كلمة : محمد ، أو : على ، أو : صالح ... هى الدالة ، ومدلولها هو الذات المعينة المشخصة لكل - كذلك هذه الكنايات ؛ هى الدالة ، ومدلولها معدود ، ولكنه معدود مبهم - كما سنعرف - فليس معينا ولا مشخصاً كدلالات الأعلام السابقة . . .

(٢) هى أداة استفهام - كما سيجىء - ولهذا تعد من أنواع الإنشاء الطلبى الذى سبق توضيحه فى ج ١ رقم ٣ من هامش ص ٣٣٧ - م ٢٧ .

(٣) وتعتبر من أنواع الإنشاء غير الطلبى الذى سبق توضيحه فى الموضع المشار إليه فى رقم ٢ وعلى الرغم من هذا الاعتبار تحتمل الصدق والكذب - كما سيجى فى ص ٥٧٦ - وفى هذا نوع من التعارض فى رأى بعض النحاة ، دون بعض ، طبقاً للبيان الذى سرده « الصبان » عند كلامه على الفرق بين نوعى : « كم » .

إذا سمع هذا فإن الإبهام يزول عنها فى الناحيتين السالفتين ، وتنكشف له حقيقة المعدود (المسئول عنه) ومقداره الحسابىّ ؛ بسبب الاسم الذى جاء بعد : «كَمْ» – ويسميه النحاة : تمييزاً – وبسبب ما وَليه من بدل مقرون بالهمزة . وهذا معنى قولهم :

«كم الاستفهامية» أداة استفهام مبهمة عند سامعها، لابد لها من تمييز بعدها يزيل الإبهام عن إحدى ناحيتَى المعدود ، وهى «ناحية الجنس» ، وقد يَليه مايزيل الإبهام عن الناحية الأخرى ، وهى ناحية «المقدار العددى» . فالتمييز محتوم ، أما ما يليه فليس بمحتوم .

أشهر أحكامها :

١ – أنها اسم استفهام له الصدارة فى جملته دائمًا، إلا إن كان مجروراً بحرف جر أو بإضافة ؛ نحو : بكم دينارٍ تبرعتَ ؟ ومرضَى كم مستشفًى ساعدتَ ؟ والاستفهام بها قد يكون عن شىء مضى ، أو لم يمض . . .

٢ – أنها مبنية على السكون دائمًا فى محل رفع ، أو نصب ، أو جرّ ، على حسب موقعها من الإعراب[1] ؛ نحو : كم نوتيًا فى هذه الباخرة ؟ – وكم بحّاراً

(١) وضع بعض النحاة لإعرابها المحلى ضابطاً حسناً ينطبق عليها وعلى الخبرية ؛ فقال ما ملخصه : إذا وقعت «كم» على زمان أو مكان فهى ظرف مبنية على السكون فى محل نصب . نحو : كم يوماً صمت ؟ –كم ميلا مشيت ؟ . وإن وقعت على معنى مجرد (أى : حدث) فهى مفعول مطلق، مبنية على السكون فى محل نصب ؛ نحو : كم زيارةً زرت المريض؟. وإن وقعت على ذات، وكان الفعل بعدها متعدياً – ، لواحد أو أكثر ولم يستوف مفعوله فهى مفعول به ، مبنية على السكون فى محل نصب ؛ نحو : كم درهماً بذلت للسائل المحتاج ؟. وإن سبقها حرف جر ، أو مضاف – فهى مبنية على السكون فى محل جر ؛ نحو : فى كمْ ساعة تطوف الطائرة حول الأرض ؟ وفوق كم خط من خطوط الطول تمر ؟. وما عدا ذلك تكون مبتدأ – غالباً – مبنية على السكون فى محل رفع. نحو : كم مهاجراً حضر ؟ وكم مهاجراً سيحضر ؟ ومن هذا قول الشاعر :

وكم صاحبٍ قد جلّ عن قدْر صاحب فألْقَى له الأسباب ، فارتفعا معا

وقد تكون معمولا لناسخ يعمل فيما قبله مثل : «كان وظن» (دون – «إنّ») نحو : كم كان مالُك ؟ . وقد تصلح مبتدأ أو خبراً فى مثل : كم مالك ؟ إن كانت استفهامية .

ومما يوضح محلها الإعرابى ، ويسهل إعرابها – أن نفترض عدم وجودها ، ونجعل التمييز يحل فى مكانها ونعرف موقعه الإعرابى ، ونجرى عليها حكمه؛ فى مثل : كم يوماً صمت . نفترض أن أصل الكلام : =

فنبًّا رأيت بها ؟ وإلى كم رُبَّان تحتاج إدارتها ؟

٣ – لفظها مفرد مذكر دائمًا . ولكن مدلولها الذى يَصْدُق عليه معناها قد يكون غير ذلك . ومن هنا يجوز عودة الضمير عليها إمّا مفرداً مذكراً ؛ مراعاة للفظها ، وإما مطابقًا للمعنى المراد منها ؛ نقول فى السؤال عن المفرد المذكر ، كم أخًا جاءك ؟ – وعن مثناه : كم جاءك ، أو : كم جاءاك ؟ – وعن جمعه : كم جاءك ؟ أو : كم جاءوك ؟ .

ونقول فى السؤال عن المفردة : كم طالبةً نجح ؟ أو : كم طالبة نجحتْ ؟ – وعن مثناها : كم نجح ؟ أو : كم نجحتا ؟ – وعن جمعها : كم نجح ؟ أو : كم نجحْن ؟ ... ، بمراعاة لفظ : « كم » أو معناها فى كل ما سبق[1] .

٤ – لابدّ لها من تمييز[2] بعدها . والغالب أن يكون مفرداً[3] منصوبًا بها ؛ فهى العاملة فيه ؛ نحو : كم طالبًا يتعلمون فى جامعاتنا ؟ وكم بلداً عندنا يضم جامعة أو أكثر ؟

ويصح أن يكون تمييزها مفرداً مجروراً بِمِنْ – ظاهرة ، أومقدرة – بشرط أن تكون « كم » فى الحالتين مجرورة بحرف جرّ ظاهرٍ[4] ؛ نحو : بكم طبيبٍ نعالج المرضى فى الريف ؟ وإلى كم مهندسٍ يحتاج ؟ وعلى كم خبير زراعى يعتمد فى زراعاته ؟ ويصح : كم من طبيب . . . . كم من مهندس . . . كم من خبير . . .

فإن وجدت « مِن » الجارة ظاهرة ، فهى ومجرورها (التمييز) متعلقان « بكم » وإن لم توجد « مِن » ظاهرة فهى مقدرة تجر التمييز ، أو ليست مقدرة ، و « كم »

= يوماً صمت ، أى : صمت يوماً . «فيوماً» ظرف زمان . وإذاً نعربها ظرف زمان . مبنية – على السكون فى محل نصب . وفى مثل : كم ميلا مشيت . . . نتخيل أن الأصل : ميلا مشيت ، أو : مشيت ميلا . فكلمة : «ميلاً» ، ظرف مكان . وإذاً نعربها ظرف مكان مبنى على السكون فى محل نصب . . . وهكذا .

(١) راجع الجزء الرابع من شرح المفصل ، ص ١٣٢ – .

وقد سبق لهذا بيان تام فى ج ١ م ١٩ ص ٢٤٠ فى موضوع : « التطابق بين الضمير ، ومرجعه » – ومثل الضمير غيره مما يحتاج لمطابقة. (٢) انظر رقم ٥ من هامش الصفحة الآتية وفيه ما يتعلق بالمطابقة هنا.

(٣) وردت أمثلة نادرة وقع فيها التمييز جمعاً منصوباً ، واستشهد بها الكوفيون على صحة وقوعه جمعاً . وأغلب النحاة يردها أو يؤولها ، ويرفض جمعيته . والأحسن الحكم على تلك الأمثلة بالندرة التى لا يصح معها القياس . ولا داعى لتكلف التأويل .

(٤) لا يشترط بعض النحاة لجر تمييزها بالحرف : « من » أن تكون مجرورة بحرف جر ظاهر ؛ مستدلا بقوله تعالى : (سَلْ بنى إسرائيل كمْ آتيناهم من آيةٍ بيّنةٍ) ، ورأيه حسن (راجع الخضرى) .

هى التى تجره ؛ على اعتبارها ؛ مضافة (مع بنائها[1]) والتمييز بعدها « مضاف إليه » مجرور .

ويجوز أن يجىء بعد التمييز بدل مقرون بالهمزة ، والمبدل منه هو كلمة : « كم » فيزول ما بقى من غموضها ، وتنكشف الناحية الأخرى من إبهامها — كما أشرنا — نحو : كم بحاراً فى الباخرة ؟ أعشرةٌ أم عشرون ؟

٥ — وإذا كانت « كم » الاستفهامية مضافة لتمييزها فهى العاملة فيه ، فلا يصح الفصل بينهما بجملة ؛ لأن المتضايفين لا يَنفصل بينهما — فى الأغلب — جملة. لكن يصح الفصل بأحد شبيهىْ الجملة ؛ لأنهما محل التوسع والتيسير .

أمّا إن كان التمييز مجروراً بـ « مِن » الظاهرة فيجوز الفصل بالجملة أو بغيرها؛ وكذا إن كان التمييز منصوباً . لكن يجب جر هذا التمييز بمِن[2] بدلا من نصبه إن كان الفاصل بينهما فعلا متعدياً لم يستوف مفعوله ، لكيلا يقع فى الوهم أن هذا التمييز المنصوب ليس بتمييز ، وأنه مفعول به للفعل المتعدى ، فلإزالة الوهم واللبس يجب جره بمِن ، فى مثل : « كم عصفوراً على الشجرة ؟ وكم صيادا يحوم حولها ؟ » . نقول عند الفصل بالفعل المتعدى الذى لم يستوف مفعوله : كم ترى من عصفور على الشجرة ؟ وكم تشاهد من صياد يحوم حولها ؟
ومن هذا قول الشاعر :

وكم — سقتْ فى آثاركمْ — من نصيحة ... وقد يستفيد الظِّنةَ[3] المُتنَصِّحُ[4]

٦ — تمييز « كم » الاستفهامية فى كل أحواله يصح حذفه إن دل عليه دليل، ولم يترتب على حذفه لبْس[5] ،مثل قول المستفهم : ما عدد طلاب الجامعة ؟ كم فى كلية الطب ؟ وكم فى كلية العلوم ؟ يريد : كم طالبا فى كلية الطب ؟ وكم طالبا

---

(١) وهذا أحد المواضع التى يصح فيها أن يكون المضاف مبنياً .

(٢) انظر رقم ١ من هامش ص ٥٧٥ .

(٣) الاتهام والتجريح .

(٤) المبالغ فى النصيحة لمن لا يعمل بها .

(٥) وهو فى كل أحواله أيضاً نوع من تمييز الذات (لا النسبة) الذى سبق إيضاحه وتفصيله فى ج ٢ م ٨٨ باب : « التمييز » . ومراعاة هذا التمييز فيما يحتاج للمطابقة أوضح من مراعاة لفظ « كم » .

فى كلية العلوم. . .[1]

* * *

(ب) كمْ الخبرية : هى أداة الإخبار عن معدود كثير، ولكنه مجهول الجنس والكمية[2] . ومن أمثلتها قولهم: (كم صالحٍ بفسادِ آخرَ قد فسد)[3] . وما جاء فى عتاب صديق لصديقه : « إنى أحفظ ودّك ، وأرعى عهدك ، وأرسُم طريقى على الوفاء لك ، والصفح عن بوادرك . فكم مرةٍ هفوتَ فأغضيتُ ، وكم إساءةٍ نالتنى فغفرتُ ، وكم إخوانٍ أبعدتَهم عنك فقربتُهم منك، وأرجعتُهم إليك . . فهل تنسى هذا أو تتناساه ؟ » .

فكلمة : « كم » وحدها قبل– وضعها فى شىء من الكلام السابق، مبهمة (أى : لاتدل على حقيقة المعدود وجنسه ، ولا على مقداره وكميته) ؛ إذ لايدرى السامع المراد : أهو : كم يوم ، أم كم رجل ، أم كم إساءة . . . وكذلك لايدرى : أهو كثير أم قليل . . . ، فلما ذكر الاسم المجرور بعدها أزال عنها الإبهام ، وكشف الغمُوض عن المعدود ، فبيّن حقيقته وجنسه ، وأوضح كمّيته بما يدل على أنها كثيرة . فكأنه يقول : مرات كثيرة – إساءات كثيرة – إخوان كثيرون .
ومثله قول الشاعر :

وكم ذنبٍ مُولّدُه دلالٌ وكم بُعْدٍ مُوَلّدُه اقترابُ

---

(١) وفيما سبق من أحوال « كم الاستفهامية » يقول ابن مالك فى باب عنوانه : (كم ، وكأين ، وكذا) . . . ما نصه :

مَيِّزْ فى الاسْتِفْهَامِ « كَمْ » بِمِثْلِ ما مَيَّزْتَ عِشْرِينَ ؛ كَكَمْ شَخْصًا سَمَا؟
وأَجِزَ انْ تَجُرَّهُ « مِنْ » مُضْمَرَا إنْ وَلِيَتْ « كَمْ » حَرْفَ جَرٍّ مُظْهَرَا

والأصل فى البيت الثانى : « أجزْ ، أنْ... » حذفت « همزة أنْ » للشعر ، وانتقلت حركتها إلى الزاى الساكنة قبلها . « مضمراً » ، أى : مضمرة . وجعلها مذكرة على نية إرادة : الحرف « من » ، غير مريد : الكلمة : « من ») .

يريد : أنه يصح جر التمييز « بمن المضمرة جوازاً إن وقعت « كم » بعد حرف جر ظاهر .

(٢) الكية : المقدار الحسابى ، أى : ما يدل عليه العدد من أفراد . – وما سبق فى ص ٥٦٨ عن الجنس والكمية فى « كم الاستفهامية » يزيد الأمر وضوحاً هنا – . (٣) وقول الشاعر :

كم ذكىٍّ قد عاش وهْو فقيرٌ وغبىٍّ يضفو عليه الثراءُ

فلا بدّ لإزالة الإبهام عنها من تمييز بعدها يوضح الأمرين؛ جنس المراد منها، ومقداره. ولا يصح أن يجيء بعد التمييز بدل مقرون بهمزة الاستفهام، والمبدل منه هو: «كم»؛ إذ لا دخل للاستفهام هنا مطلقًا[1].

وبسبب أن الإخبار بها يرمى إلى كثرة المعدود وجب أن يكون هذا الإخبار عن شيء مَضَى، لأن الذى مَضَى قد بان جنسه وكميته؛ فيمكن الحكم عليه بالكثرة، والإخبار بهذا الحكم. أما الذى لم يمض فمجهول الجنس والمقدار — غالبًا —؛ ومن ثَمّ كان الدافع إلى استعمال «كم الخبرية» هو: الافتخار والمدح بكثرة شيء محبوب معلوم، أو: الذم بكثرة شيء معيب كذلك.

أحكامها:

١ — وجوب صدارتها فى جملتها، إلا حين تكون مجرورة بحرف جر، أو بإضافة، نحو: لله أنت!! فإلى كم عملٍ نافع سارعت؛ فحمِد الناس إسراعك. وعند كَمْ عقبةٍ فى طريقه وقفت لتذليلها؛ فأكبرَ العارفونَ شأنك.

٢ — صحة عودة الضمير إليها إما مفردًا مذكرًا؛ مراعاة للفظها، وإما مطابقًا لمعناها؛ مراعاة للمراد من مدلولها ...[2] والأفصح مراعاة تمييزها، نحو: كم رفاقٍ نَفَعَ، أو نفعوا ... ومن مراعاة التمييز قول الشاعر:

كم أناسٍ فى نعيمٍ عُمِّروا ... فى ذَرَا مُلْكٍ تعالى فَبَسَقْ[3]
سكت الدهرُ زمانًا عنهمو ... ثم أبكاهُمْ دَمًا حين نطقْ

٣ — وجوب بنائها على السكون فى محل رفع، أو نصب، أو جر، على حسب حاجة الجملة[4].

---

(١) انظر رقم ه من ص ٥٧٧، ففيها زيادة إيضاح.

(٢) مثل الضمير غيره مما يحتاج لمطابقة. ويوضح هذا الحكم ما سبق فى نظيرتها. (رقم ٣ ص ٥٧٠).

(٣) عمروا: طال عمرهم — ذرا: حماية ورعاية — بسق: ارتفع.

(٤) لا تختلف «كم» الخبرية فى إعرابها المحلى عن «كم» الاستفهامية فى إعرابها السابق: (فى رقم «١» من هامش ص ٥٦٩). برغم اختلاف معناهما وتمييزهما.

٤ – وجوب الإتيان بتمييز لها يكون مفرداً مجروراً ، أو جمعًا مجروراً[1] ، بشرط أن يكون فى الحالتين غير مفصول منها بشىء . والأفصح إفراده . ولكن الجمع صحيح غير شاذ . ومن الأمثلة قول الشاعر :

فكم نزهةٍ فيك للحاضرينَ ! وكم راحةٍ فيك للأنفسِ !

وقول الناثر : الأريب لا يُخدَع بالمظهر الزائف ؛ فكم رجالٍ حسُنَت مناظرهم وساءت مخابرهم ! وكم رجالٍ اقتَحَمتْهم العيون وفى أثوابهم أبطال عظام ! . . . فإنْ فُصل التمييز منها ، وكان مفصولا بجملة وجب نصبه ولا يجوز جرّه إلا فى ضرورة الشعر ، أوحين تكون الجملة فعلية فعلها متعدّ ، لم يستوف مفعوله ؛ – كما سيجىء هنا – ؛ نحو : ما أنفسَ نصائحَ الحكماء ، وأغلى أقوالهم ، فكم أرشدنا منهم – نصحًا ! وكم صاننا منهم – قولا ! . وقول الآخر فى مدح قوم :

كمْ نالنى منهمُو فضلاً على عَدَمٍ إذ لا أكادُ من الإقتار[2] أجتَملُ[3]

(وفاعل الفعل فى الأمثلة السابقة ضمير يعود على « كم » ومفعولُه الضمير ويجوز جعل التمييز فاعلا بعد رفعه) [4]

---

(١) والجر فى الحالتين لأنه مضاف إليه ، و « كم » هى المضاف. ويصح أن يكون الجر « بمن » المقدرة . ويجوز – دائماً – إظهار « من » . وإذا كان مجروراً بمن فالجار والمجرور متعلقان بكم ، – كما سبق فى رقم ٤ من ص ٥٧٠ – ومن الأمثلة قوله تعالى : (كمْ من فئةٍ قليلةٍ غلَبَتْ فئةً كثيرةً بإذن الله . واللهُ مع الصابرين) ، ومثل قول الشاعر :

بُليتُ – وفقدانُ الحبيبِ بَلِيّةٌ – وكمْ من كريمٍ يُبتلَى ثم يَصبرُ

وتمييزها فى كل أحواله نوع من تمييز الذات (لا النسبة) لأنه نوع من تمييز العدد ، بالرغم من أنها خبرية .

(٢) الفقر.

(٣) اجتملَ الرجل الشحم : أذابه .

(٤) ومنه قول الشاعر حافظ إبراهيم :

أرى لرجال الغَربِ عِزًّا ومنعةً وكم عَزَّ أقوامٌ بعِزِّ لغاتِ

وفى « كم » الخبرية يقتصر ابن مالك على بيت واحد ، يبين فيه معناها ، وأن تمييزها يكون كتمييز العدد : « عشرة » ، أى : جمعاً مجروراً ، أو كتمييز المائة يكون مفرداً مجروراً (وهذا هو الأوضح والأكثر ، والأول ليس بشاذ) يقول :

واستعملنْها مُخبِرًا كعَشَرَهْ أوْ مِائَةٍ ، ككَمْ رجالٍ ، وَ : مَرَهْ

وكذلك يجب نصبه ولا يجوز جره إلا فى ضرورة الشعر إن كان مفصولا بظرف، ومعه جار ومجرور ؛ نحو : كم دون الوصول إلى الشهرة كفاحًا ! وكم لها بعد إدراكها تعبًا ! .

فإن كان الفصل بالظرف فقط ، أو بالجار مع مجروره فقط — جاز الأمران ، والنصب هو الأرجح . نحو : كم دون الشهرة كفاحًا ! وكم لها تعبًا ! . . .ولا يصح الفصل بغير ما سبق — على الصحيح — .

وإذا فُصل بين « كم » الخبرية وتمييزها بجملة فعلية فعلها متعد ، لم يستوف مفعوله وجب جر التمييز بالحرف : « من »[1] ؛ لمنع اللبس ؛ إذ قد يقع فى الوهم أن التمييز المنصوب ليس تمييزاً ، وإنّما هو « مفعول به » للفعل المتعدى . فلإبعاد هذا الوهم يجب جر التمييز بمن ، لا بالإضافة ؛ إذ لا يصح — فى الأغلب — الفصل بالجملة بين المتضايفين . كقوله تعالى عن قوم أهلكهم : (كم تركُوا من جنات وعيون ! ...)وقوله تعالى : (أوَلم يَرَوْا إلى الأرض كم أنبَتْنا فيها من كُلّ زَوجٍ كريمٍ) ![2] ، و « كم » فى الآيتين مبنية على السكون فى محل نصب مفعول به .

ومن الجائز حذف تمييزها إذا دل عليه دليل ، ولم يوقع حذفه فى لبس؛ مثل : استعرضت كتبك الضاربة فى علوم وفنون مختلفة؛ فما أكثرها وأعجبها !!فكم فى الأدب!! وكم فى التاريخ[3] ... ،ولكن حذفه وهو «مضاف إليه» قليل غير قياسى[4] ؛

---

(١) يقول الصبان — فى باب : « حروف الجر » ، عند الكلام على : مِنْ ، الزائدة — إنها فى هذه الصورة زائدة ؛ معتمداً على رأى فريق من النحاة .

(٢) وقوله تعالى : (وكم قَصَمْنا من قريةٍ كانت ظالمةً ، وأنشأنا بعدها قوماً آخَرين) . وقد أوضحنا هذا فى ج ٢ باب حروف الجر ، م ٩٠ ص ٤٢٢ ، عند الكلام على : « مِن » الزائدة"

(٣) ومثل قول الشاعر يتحدث عن بيته :

كم مرَّ بى فيه عيشٌ لستُ أذكُرُهُ ... ومرَّ بى فيه عيش لستُ أنساه

وقول الآخر :

وإنْ نابتْك نائبةٌ فشاورْ ... فكم حمِد المشاورُ غِبَّ أمْرِ

يريد : فكم يوم فكم مرة . . .

(٤) لحذف المضاف إليه موضوع سبق فى ج ٣ م ٩٦ .

لما يترتب عليه من حذف « المضاف إليه » مع وجود المضاف وحده .

* * *

من كل ما تقدم نستطيع أن ندرك الموازنة التى عقدها بعض النحاة بين نوعى : « كم » لبيان أوجه الاتفاق والاختلاف بينهما . وملخصها :

أنهما يتشابهان فى خمسة أمور :

(ا) أنهما كنايتان مبهمتان عن معدود : مجهول الجنس . والمقدار . (أى : مجهول الحقيقة ، والكمية) .

(ب) مبنيتان .

(حـ) بناؤهما على السكون فى محل رفع ؛ أو نصب ، أو جر ، على حسب موقعهما من جملتهما ؛ فهما متماثلتان فى إعرابهما المحلىّ ، مع ملاحظة أن لفظهما مفرد مذكر دائمًا ، وأن مدلولهما قد يكون غير ذلك ؛ فيراعى لفظهما ، أو مدلولهما ، فى الضمير العائد عليهما ، وفى غيره من كل مايحتاج للمطابقة ؛ ولكن مراعاة التمييز أوضح .

(د) ملازمتان للصدارة فى جملتهما . إلا إن سبقها حرف جر ، أو : مضاف .

(هـ) حاجة كل منهما إلى تمييز قد يصحّ حذفه عند أمن اللبس .

ويفترقان فى خمسة أمور كذلك :

١ ـ أن الخبرية تتضمن الإخبار بكثرة شىء معدود ؛ فتختص بالزمن الماضى وحده . ولهذا لا يصح على الإخبار أن نقول : كم رحلةٍ سأقوم بها أيام العطلة المقبلة! لأن التكثير والتقليل ـ كما سبق ـ لا يكونان إلا فيما عُرِف مقداره . وهذه المعرفة لاتتحقق إلا فى شىء قد مضى وانتهى . ويصح على الاستفهام أن نقول ما سبق ، وغيره .

٢ ـ أن المتكلم بالخبرية لا يتطلب جوابًا من السامع ؛ لأنه مُخْبِر ، غير مستخبِر ؛ بخلاف الاستفهامية .

٣ ـ أن المتكلم بالخبرية ، يتعرض للتصديق والتكذيب ، لأنه مخبِر ، والخبر

عرضة لأن يصدقه السامع أو يكذبه (١) .

٤ ـ أن الأغلب فى تمييز الاستفهامية أن يكون مفرداً منصوباً بها ، أو مجروراً بالإضافة ، أو بمن إن جُرّت «كَمْ» بحرف جر ظاهر . أما تمييز الخبرية فيكون مفرداً مجروراً ؛ أوجمعاً مجروراً(٢) . ولايكون منصوباً إلا فى بعض حالات الفصل .

٥ ـ أن البدل من « كم » الخبرية لايصح اقترانه بهمزة الاستفهام(٣) ؛ لأن هذا البدل خبرىّ كالمبدل منه (وهو : كم الخبرية) والخبر لا يصح أن يتضمن معنى الاستفهام . يقال : كم رجالٍ حضروا الحفل !! ثمانين بل تسعين . . . . أما الاستفهامية فيجب اقتران البدل منها بهمزة الاستفهام ؛ لأن الاستفهامية تتضمن معنى الاستفهام . فيقال : كم رجالٍ حضروا ؟ أثمانين أم تسعين ؟ إذا كان العدد مجهولا يريد أن يعرفه السائل .

* * *

الثانية : كَأَيِّن(٤) . وأشهر لغاتها : «كَأَيِّنْ» ـ (بهمزة مفتوحة ، وتشديد الياء مكسورة ، فنون ساكنة) ـ ثم : «كائِنْ» بسكون النون . ثم : «كأْيِنْ» ؛ (بهمزة ساكنة بعد الكاف ، تليها ياء مكسورة ، فنون ساكنة)(٥) ـ

وهى بمنزلة «كم» الخبرية ، ولكن تشاركها فى أمور ، وتخالفها فى أخرى ، فتشاركها فى الأمور الخمسة الآتية :

---

(١) لكن كيف يقع هذا مع أنها نوع من الإنشاء غير الطلبى ؟ ظاهر الأمر وقوع تعارض .
وقد قلنا ـ فى رقم ٣ من هامش ص ٥٦٨ ـ إن بعض النحاة يرى فى هذا تعارضاً ، وإن فريقاً آخر يمنع هذا التعارض ، كما دونه الصبان فى هذا الموضوع من الباب .

(٢) سبب الجر موضح فى رقم ١ من هامش ص ٥٧٤ .

(٣) لهذا إشارة سبقت فى أول ص ٥٧٣ .

(٤) أصل النون التى فى آخرها هو التنوين ؛ فيصح الرجوع إلى أصلها ومراعاته عند الكتابة والوقف ، ولكن الأحسن إثبات نونها خطاً ونطقاً فى جميع لغاتها ، حتى عند الوقف عليها ، منعاً للإلباس .

(٥) ثم : «كَيْئِنْ» ـ بكاف مفتوحة ، فياء ساكنة فهمزة مكسورة ، فنون ساكنة ـ ثم : «كَئِنْ» كالسابقة مع حذف الياء .
وقد أطال النحاة فى إثبات أنها مركبة فى الأصل . ولا حاجة بنا إلى احتمال العناء فى معرفة ذلك الأصل المزعوم المتكلف ، لأن الذى يعنينا الآن أنها (وهى بمعنى : «كم») كلمة واحدة فى إعرابها ، وفى معناها ، وكل أحكامها ، ولا يلاحظ أصلها فى شىء من ناحية تركيبه مطلقاً .

١ — الإبهام .

٢ — الدلالة على تكثير المعدود .

٣ — الملازَمة للصدارة .

٤ — البناء على السكون فى محل رفع ، أو نصب ، — على حسب موقعها — . ولا تكون «كأيّن» فى محل جر — ومن الممكن وضعها فى كل مكان توضع فيه : «كم الخبرية» إلاّ الجرّ .

٥ — الحاجة إلى تمييز مجرور ، ولكنه يُجَرّ هنا «بمِن» ظاهرة لا بالإضافة . والجار مع مجروره متعلقان بكأيّنْ . وقد ينصب التمييز . ومن الأمثلة للمجرور، قوله تعالى : (وكأيّنْ من دابّةٍ لا تَحْمِل رزقَها . اللهُ يرزقُها وإيّاكُم ! ...) وقوله تعالى : وكأيّنْ من قريةٍ أمْليتُ لها وهِي ظالمةٌ ، ثم أخذتُها ، وإلىّ المصيرُ) .

وقول الشاعر :

وكائنْ رأينا من فروع طويلة تموت إذا لم تُحْيِهِنّ أصولُ!

ومن التمييز المنصوب قول الشاعر :

اطرُدِ اليأس بالرجا ؛ فكأيّنْ آلِماً[1] حُمّ[2] يُسْرُه بَعدعُسْرِ!

وقول الآخر :

وكائِنْ لنَا فضلا عليكم ومِنّةً قديمًا ! ولاتدرون مَا مَنّ مُنعِمُ

ويجوز الفصل بينها وبين تمييزها مطلقًا — كما فى بعض الأمثلة السالفة — فإن كان الفاصل فعلا متعديًا لم يستوف مفعوله وجب جرّ التمييز «بمن» ؛ منعًا من توهم أنه مفعول به فى حالة نصبه . ومن الأمثلة قول الشاعر[3] :

وكائِنْ ترى من صامت لكَ مُعْجِبٍ زيادتُه أو نقصُه فى التكلم

(١) اسم فاعل من ألِمَ يألَم ؛ بمعنى : تألم يتألم . . .

(٢) قُدِّر وهُيِّئ .

(٣) ومثله البيت السالف :

وكائن رأينا من فروع طويلة . . .

وقول الآخر :

وكائِنْ ترى من حال دنيا تغيرتْ   وحالٍ صفَا بعد اكْدرارٍ-غديرُها

وتخالفها فى أربعة :

١ – « كم الخبرية » كلمة « بسيطة » على الأرجح . أما « كأيّنْ » فركبة – على الأرجح أيضًا – من كاف التشبيه ، و « أىٌّ » المنونة . ولا أثر للتركيب ولا لمعنى جزأيه فى حالتها القائمة الآن ، بعد أن صارت كلمة واحدة تؤدى معنى جديداً .

٢ – «كأينْ » لا تكون مجرورة بحرف ، ولا بإضافة ، ولا بغيرهما . بخلاف « كم الخبرية » فإنها تجر بالحرف وبالإضافة .

٣ – إذا وقعت «كأين » مبتدأ فخبرها لا يكون إلا جملة – فى الغالب الكثير[1] – كبعض الأمثلة السالفة ، أما « كم الخبرية » فلا يلزم أن يكون جملة .

٤ – ليس لها نوع آخر يستعمل فى الاستفهام ، أو فى غير الإخبار . . .

٥ – تمييزها المجرور هو فى الغالب مجرور بمنْ الظاهرة . بخلاف « كم

(١) جاء فى حاشية « ياسين » على التصريح ، – ج ١ باب : المبتدأ والخبر ، عند الكلام على أقسام الخبر – أن منه ما يجب أن يكون جملة : مثل خبر «كأيّنْ » الخبرية الواقعة مبتدأ . ولم يتعرض لبيان أنه الواجب أو الأغلب . لكن جاء فى الصبان – ج ٤ باب : «كم » – عند الكلام على «كأين » ما نصه :

« (قال فى جمع الجوامع وشرحه : لا يُخبر عن «كأين » إذا وقعت مبتدأ إلا بجملة فعلية مصدرة بماض أو مضارع ؛ نحو قوله تعالى : « (وكأيّنْ من نبىٍّ قاتَلَ معه رِبِّيُّون كثيرٌ ...) » ، وقوله تعالى : «(وكأيّنْ من آية فى السموات والأرض يَمُرُّون عليها وهم عنها مُعْرضون » . لكن يرد عليه قول الشاعر :

وكائِنْ لنا فضلاً عليكم ومِنّـةً   قديماً ولا ،تدرون ما مَنُّ مُنْعِمِ . . .

فإن الخبر فيه جار مع مجروره . وقوله تعالى : «(وكأيّنْ من دابّةٍ لا تَحْمِلُ رزقَها اللهُ يرزقُها وإياكم . . .) » . إن جعل الخبر الجملة الاسمية ..وهى : (اللهُ يرزُقها) فإن جعل : " لا تحمل رزقها" لم ترد الآية») " . ا هـ . كلام الصبان .

من كل ما سبق يتبين أن خبر «كأين » ليس مقصوراً على الجملة الفعلية وجوباً ، وإن كان الغالب وقوعه جملة فعلية . – ولهذه المسألة إشارة فى ج ١ م ٣٠ ص ٤٣٠ عند الكلام على الخبر الجملة – .

الخبرية » فإنه يجر بالإضافة ، أو بمن المضمرة ، أو الظاهرة .

* * *

الثالثة : « كذا » . وصيغتها ثابتة فى كل الحالات ، ولا يطرأ على حروفها تغيير ما دامت من كنايات العدد . وهى – فى أصلها – مركبة من « كاف »التشبيه، و« ذا » الإشارية ، وصارت بعد التركيب كلمة واحدة ثابتة ، تؤدى معنى جديداً مستقلا ، لا صلة له بالتشبيه ولا الإشارة إذا كان الغرض منها الإخبار عن شىء معدود[1] قليل أو كثير ، فنى هذه الصورة تُعدّ كلمة من كنايات العدد المبهمة[2] .

وتشبه « كم الخبرية » فيما يأتى :

١ – فى الإخبار . ٢ – وفى الإبهام .

٣ – وفى البناء على السكون فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر . . .(فمحلها على حسب حاجة الجملة دائما) .

٤ – وفى الحاجة إلى تمييز .

وتخالفها فى :

١ – أنها لا تلازم الدلالة على الكثرة ، فقد يكون « كذا » كناية عن معدود كثير أو قليل – كما تقدم – نحو : أنفقت كذا دنانير فى رحلاتى ، وركبت خلالها كذا وكذا سيارةً وطيارةً ، وباخرةً ، وقطاراً .

٢ – وفى أن تمييزها واجب النصب بها على الأرجح[3] . سواء أكان مفرداً

---

(١) « كذا » : صالحة للكناية عن الأعداد وعن الأعمال؛ طبقاً لما نص عليه صاحب « المصباح المنير » وسيجىء النص فى « ج » من ص ٥٨٢ .

(٢) فى الزيادة والتفصيل – ص ٥٨٢ – بيان استعمالاتها الأخرى فى غير الكنايات العددية :

(٣) قلنا : « على الأرجح » لأن الكوفيين يجيزون جره فى غير تكرار ولا عطف ، فيقولون : فى المتجر كذا ثوبٍ ، وفى المصنع كذا عاملٍ . فيكون التمييز مضافاً إليها مجروراً ، أو مجروراً بمن مقدرة . أو بدلا فى رأى ثالث إذا كانت هى مجرورة . والأفضل هنا عدم الأخذ بالرأى الكوفى ؛ لأنه مبنى على مجرد القياس على تمييز « كم » ، دون عرض أمثلة تؤيده من الكلام العربى الفصيح . ومجرد القياس فى مثل هذا ضعيف مردود . وبعض النحاة (ومنهم ابن مالك) يجيز جره بمن – كما سيأتى فى البيت التالى .

وفى الكلام على : « كأين ، وكذا » يكتفى ابن مالك ببيت واحد ، هو :

أم جمعاً[1] .

٣ – وأنها لا تكون فى الصدر .

٤ – وأنها تتكرر – غالباً – مع عطف بالواو ؛ كقول الشاعر :

عِدِ النفسَ نُعْمَى بعد بُؤْساكَ ذاكراً كذا وكذا، لُطْفاً به نُسِيَ الجهد

= كَكَمْ : «كَأَيِّنْ» و«كذا» ، وينتصبْ تمييزُ ذيْنِ ، أو به صلْ : «مِنْ» تُصِبْ

يقول إن «كأين» و «كذا» مثل : «كم» – يريد : «كم» الخبرية – ولم يبين أوجه الشبه . وقد أوضحناها ، ثم بين أن تمييز «كأين وكذا» منصوب . ومن الجائز عنده جره بمن ، ويرى فى جره إصابة وسداداً . وهو يخالف أكثر النحاة فى جر تمييز «كذا» «بمن» كما سلف . إلا إن كان الضمير فى (به) عائداً على تمييز : «كأين» فقط ، كما يرى بعض المعربين ، وهذا حسن .

(١) صرح صاحب الهمع (ج ٢ ص ٢٥٦ – فى هذا الباب) بأن تمييز : «كذا» لا يكون إلا مفرداً فقال ما نصه : (مميز «كذا» لا يكون إلا مفرداً منصوباً . . .)" ا هـ . لكن قد يفهم من بعض المراجع الأخرى صحة وقوعه جمعاً . . .

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

(ا) الغالب فى « كذا » التكرار مع العطف بالواو . ومن القليل[1] تجردها منهما معا ؛ فإن لم توجد الواو العاطفة وجب إعراب المتأخرة توكيدا لفظيا للأولى[2] . .

(ب) تأتى : « كذا » المكررة المعطوفة بالواو ، وغير المكررة — كناية عن غير العدد ؛ فيكنى بها عن اللفظ الواقع فى التحديث عن شىء حصل ، أو عن قول . سواء أكان ذلك اللفظ معرفة أم نكرة ؛ كالحدث النبوى : يقال للعبد يوم القيامة : أتذكر يوم كذا وكذا[3] . . .

ويجوز أن تبقى على أصلها من التركيب من كاف التشبيه وذا الإشارية حين يقتضى المعنى بقاءها على أصلها ، نحو : عرفت الأخ نافعًا ، والصديق كذا . ورأيت الغنى واقيًا من ذل السؤال والعمل كذا . وفى هذه الصورة قد تدخل عليها « هاء التنبيه » فيقال : والصديق هكذا . . . والعمل هكذا . . أو : وهكذا الصديق — وهكذا العمل .

(ح) فى « المصباح المنير » — مادة « كذا » — مانصه : (كذا : كناية عن مقدار الشىء وعدته[4] ؛ فينصب ما بعده على التمييز ؛ يقال اشترى الأمير كذا وكذا عبدا . ويكون كناية عن الأشياء ؛ يقال : فعلت كذا ، وقلت كذا . فإن قلت فعلت كذا وكذا فلتعدد الفعل . والأصل «ذا» ، ثم أدخل عليها كاف التشبيه بعد زوال معنى الإشارة والتشبيه ، وجعل كناية عما يراد به . وهو معرفة فلا تدخله الألف واللام) . اه .

وإذاً هو كناية تصلح للمقادير والأعمال على حسب المراد .

* * *

---

(١) كما فى الخضرى والتصريح . (٢) الخضرى .

(٣) قال السيوطى فى الأشباه والنظائر : الذى شهد به الاستقراء ، وقضى به الذوق الصحيح ، أن : « كذا » المكنى بها عن غير العدد إنما يتكلم بها من يخبر عن غيره ؛ فتكون من كلام المخبر لا من كلام المخبر عنه ؛ فلا تقول ابتداء : مررت بدار كذا ، ولا بدار كذا وكذا ، بل تقول : مررت بالدار الفلانية . ويقول من يخبر عنك : قال فلان مررت بدار كذا ، أو بدار كذا وكذا .

(٤) عدده .

الرابعة : كنايات أخرى ، منها : : «كَيْتَ . . . وذَيْتَ» .

هاتان ليستا من كنايات العدد ، وإنما يذكرهما النحاة بعد تلك الكنايات للمناسبة بين النوعين فى مجرد الكناية عن شىء .

وكَيْتَ وكَيْتَ – بفتح التاءين معًا ، وهو الأكثر ، أو كسرهما معًا ، أو ضمهما كذلك – يُكنَى بهما عن القصة والخبر ، أى : الحديث عن شىء حَصَل أوقول وقع[1] ؛ مثل : (صنَع العامل كَيْتَ وكَيْتَ ، وقال كيت وكيت)[1] . ولا بد من تكرارهما مع فصلهما بالواو[2] ، واعتبارهما معًا (وبينهما هذه الواو المهملة) مركبًا مزجيًّا بمنزلة كلمة واحدة ذات جزأين ، والجزءان معًا مبنيان إما على الفتح ، وإمَّا على الكسر ، وإمَّا على الضم ، فى محل رفع أو نصب ، أو جر ، على حسب حاجة الجملة . وهذا المركب المزجى – كاملا – نائب فى الحقيقة عن جملة ، ولهذا صح أن يعمل فيه القول فى نحو : «أنت قلت كَيْتَ وكَيتَ » ، فيكون المركب المزجى –بتمامه – هنا فى محل نصب، مفعولا به للفعل « قال » . . .[3] .

وكل ما تقدم فى : « كيت وكيت » يقال كاملا فى : « ذَيْتَ وذَيْتَ » ، من غير تفريق فى شىء إلا فى الحرف الأول الهجائى ؛ فهو « كاف » فى أحد المركبين ، و «ذال » فى المركب الآخر ، ولا خلاف فى شىء بعد هذا .

(١ و ١) المفهوم من كلام : «الأشمونى» أن الألفاظ الأربعة (كيت وكيت–ذيت وذيت) يكنى بها عن الحديث . لكن جاء فى كتاب : « تقويم اللسان » لابن الجوزى «(المتوفى حول سنة ٥٧٩–باب الذال ، ص ١٢٩) ما نصه : «(تقول : قال فلان : « ذيت وذيت » والعامة تقول : « كيت وكيت » – وإنما العرب تجعل « ذيت وذيت » كناية عن المقال ، و « كيت وكيت » كناية عن الأفعال)" اهـ . ثم جاء فى هامش تلك الصفحة ما نصه : منقولا عن نسختين : (« فيهما : ذيت وذيت كناية » عن الأفعال . وفى « الصحاح » (ذيت) عن أبي عبيدة : يقولون كان من الأمر ذيت وذيت معناه : كيت وكيت) اهـ .

(٢) والمفهوم المتبادر من كلامهم أن هذه الواو مهملة جاءت وجوباً لمجرد الفصل بين جزأى المركب المزجى ؛ فلا عمل لها ولا أثر إلا هذا الفصل المحض .

(٣) راجع الصبان .

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل.

(١) يقول اللغويون: إن أصل: «كَيْتَ وكَيْتَ» و«ذَيْتَ وذَيْتَ» هو: «كيَّة وكيَّة» و«ذيَّة وذيَّة» بتشديد الياء فى كل لفظة، وبعدها تاء التأنيث المربوطة. ثم حصل تخفيف بحذف التاء المربوطة، وبقلب الياء الثانية (من كل ياء مشددة) تاء واسعة (أى: غير مربوطة)، فهذه التاء ليست للتأنيث وإنما هى منقلبة عن حرف أصلىّ. ولا مانع عندهم من استعمال - الأصل وهو: كيّة وذيّة - بدون تخفيفه. ويتعين عند استعماله تركيب كل جزأين تركيبًا مزجيًا مع بنائهما على الفتح دائمًا فى كل المواقع الإعرابية.

(ب) ويقول الصبان: (إذا قيل: كان من الأمر «كيت وكيت» - ومثلها: «ذَيْت وذَيْت» - «فكان للشأن، خبرها: كيت وكيت[1]، لأن هذا المركب المزجى نائب هنا عن الجملة، ولا يكون اسمًا لكان؛ إذ لا يكون اسمها جملة. قاله الفارسى، واستحسنه ابن هشام. لكن يلزم عليه تفسير ضمير الشأن[2]، بغير جملة مصرح بجزأيها؛ والظاهر أن: «من الأمر» تبيين يتعلق بفعل مقدر، هو: «أعنى»). هذا كلامه مع تيسير قليل فى بعض كلماته.

وفيه حذف وتقدير لا داعى لهما. ولو جعلنا «كيت وكيت» - فى هذا الأسلوب وحده - اسمًا لكان الناسخة غير الشأنية، وخبرها شبه الجملة مع اعتبار المركب المزجىّ الحالىّ ليس جملة هنا فى ظاهره الحقيقى، لاستغنينا عن الحذف والتقدير، ولسايرنا الأيسر الواضح بغير ضرر، ولا خروج على الأصول العامة.

• • •

(١) اسمها ضمير الشأن، مستتر. والأصل أن يكون خبرها جملة، طرفاها مذكوران صراحة.

(٢) تفصيل الكلام عليه فى ج ١ ص ١٧٧ م ٢٠.

المسألة ١٦٩ :

التأنيث (١)

الاسم المعْرَب(٢) نوعان :

١ – مذكر (مثل : حاتم – قيس – جعفر – نهر – قمر – كتاب . . .) ولا يحتاج إلى علامة لفظية تزاد على صيغته لتدل على تذكيرها ، وتذكير صاحبها ؛ لأن الذى يدل على تذكيرهما هو الشهرة ، وشيوع الاستعمال . ولا سيما الاستعمال الوارد فى أكثر الأساليب المأثورة عن العرب .

٢ – مؤنث ؛ (مثل : سنيَّة – عزيزة – ليلَى – لَمْيْاء – أرض – أذُن . .) . ويحتاج إلى علامة لفظية ظاهرة ؛ أو : مقدرة (أى : ملحوظة) تزاد على صيغته ؛ لتدل على تأنيثها ، وتأنيث صاحبها . فالعلامة الظاهرة فى الأسماء المعربة هى : « تاء التأنيث» المتحركة(٣) ، أو : « ألف التأنيث » بنوعيها ؛ المقصورة ، والممدودة ؛ مثل : عزيزة – ليلى – لَمْيْاء – . . . أمَّا العلامة المقدرة :

(ا) فقد تكون خاصة بالأسماء المعربة الثلاثية ، وهى تاء التأنيث الملحوظة – (طبقًا للسّماع الوارد عن العرب) فى مثل : أرض – أذُن – عين – قَدَم –

---

(١) المراد من هذا العنوان الشائع فى أكثر المراجع النحوية هو : بيان العلامة الدالة على تأنيث الاسم المتمكن ؛ وليس المراد ذكر الأحكام المترتبة على التأنيث ؛ لأن الأحكام المترتبة على التأنيث كثيرة متغلغلة فى الأبواب النحوية المختلفة ، لا يكاد باب يخلو منها .

(٢) أما علامة التأنيث فى الكلمات المبنية أصالة فتأتى فى رقم ١ من هامش ص ٥٩٠ .

(٣) وهى بكل أسمائها علامة التأنيث اللفظى ؛ إذ يسميها بعض النحاة : « تاء التأنيث » ويسميها غيرهم : « تاء النقل » من حالة إلى أخرى ؛ كنقلها المذكر إلى المؤنث والوصفية (المشتق) إلى الاسمية المحضة ؛ كالزاوية للمزادة ، وكالخابية للبئر الصغيرة ، و ... كما جاء فى مجلة المجمع اللغوى ، جـ ١ ص ١٤ حيث يقول عن المصدر الصناعى ما نصه على لسان أحد الأعضاء : (إن هذا المصدر مكون من اللفظ المزيد عليه ياء النسب ، وتاء النقل على رأى أبى البقاء فى : « الكليات ») .

وكذلك فى ص ٢٦ من كتابه : « أصول اللغة » الذى أصدره فى سنة ١٩٦٩ . – وانظر رقم ٣ من هامش ٥٩٠ –

والأمران سيان . ولكن التسمية الأولى أشهر وأوضح . وقد أشرنا لهذا فى جـ ٣ م ٩٨ – ص ١٨٢ – باب : « أبنية المصادر » .

كَتِف . والذى يدل على أن هذه الكلمات الثلاثية — وأشباهها[1] — مؤنثة سماعًا بتاء مقدرة (أى : ملحوظة) ظهور هذه التاء فى أغلب كلام العرب عند التصغير ؛ إذ يقال : أُرَيْضة — أُذَيْنة — عُيَيْنة — قُدَيْمة — كُتَيْفة[2] .

(ب) وقد تكون عامة فى الأسماء بنوعيها (الثلاثى وغير الثلاثى) ؛ كعود الضمير عليها فى المسموع مؤنثًا . كأرض ، وعقرب . فى مثل : الأرض زرعتها ، والعقرب قتلتها . ومثل : نعتها ، أو الإشارة إليها بالمؤنث ؛ سماعًا فى الحالتين ، مثل : الأرض المتحركة واحدة من أرَضين كثيرة — هذه الأرض واحدة من . . . —: العقرب السامّة قاتلة . — هذه العقرب . . . — ولا تكون ألف التأنيث مقدرة[3] .

معنى كلمة : « مؤنث » :

هذه الكلمة إحدى « المصطلحات » التى يتردد ذكرها كثيراً فى الاستعمال

---

(١) المراد بالأشباه ما كان أصله ثلاثياً ولكن حذف بعض أصوله ، مثل : يد ، فأصلها : « يَدْىٌ » .

(٢) بمناسبة الكلام على أعضاء الإنسان يقول اللغويون بحق : إن تذكيرها وتأنيثها موقوف على السماع وحده ، لكن الأعضاء المزدوجة [illegible] الغالب ، تبعاً للسماع الوارد فيها ؛ كعين ، وأذن ، ورجل ، وغير المزدوجة مذكر فى الغالب ، نحو : رأس ، أنف ، ظهر . . . ومن المزدوج المذكر : الحاجب — الصدغ — الخد — اللَّحْى (عظْم الفك) — المرفَق — الزَّند — الكوع — الكُرْسوع . . . ومن المزدوج الذى يذكر ويؤنث : العَضُد ، الإبط — الضِّرس . ومن المنفرد المؤنث : الكَرِش ، ومن المنفرد الذى يصح تذكيره وتأنيثه : العنُق — اللسان — القَفا — المَتْن — المِعَى . . . ؛ فالقاعدة أغلبية .

(٣) وفى هذا يقول ابن مالك فى باب عنوانه : « التأنيث » :

عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ تاءٌ أَوْ أَلِفْ   وفى أَسَامٍ قَدَّرُوا « التَّا » ؛ كالكَتِفْ

(أسام : جمع جمع ، مفرده : أسماء . ومفرد الأسماء : اسم) ويلاحظ أنه سمى علامة التأنيث هنا : « تاء » لا « هاء » كما يسميها فريق آخر من النحاة . والتسميتان شائعتان فى المراجع المختلفة . وقد سبق عنهما بيان مفيد — فى رقم ٣ من هامش ص ٢٣٦ ، ومن أظهر آثارها فى « النقل » عند وجودها فى آخر المصدر الصناعى (مثل : وطنية ، وحشية . . .) أن تصير الكلمة بسبب ياء النسب ملحقة بالمشتق قبل مجىء هذه التاء ؛ فإذا جاءت التاء نقلت الكلمة إلى المعنى الخالص (الحدث) الخالى من الدلالة على الاشتقاق .

ثم قال بعد ذلك فى بيان التأنيث المقدر :

وَيُعرفُ التقديرُ بالضَّمير   ونحوه ؛ كالرَّدِّ فى التصغير

اللغوى . ويختلف معناها باختلاف ما تدل عليه من أنواع تقضى الفائدة بالإشارة إليها هنا ؛ لأن هذا الباب هو الأنسب لذكرها[١] . وأشهرها :

١ — المؤنث الحقيقى : وهو الذى يلد ، ويتناسل ، ولو كان تناسله من طريق البيض والتفريخ ؛ ولا بد فى لفظ المؤنث الحقيقى من علامة تأنيث ظاهرة ، أو مقدرة ، مثل : ولاّدة — سُعدَى — هند — عصفورة — عُقَاب[٢] .

وله أحكام مختلفة ؛ يتصل منها بموضوعنا : وجوب تأنيث فعله ، ونعته ، وخبره ، وإشارته ، وضميره . . . ، بالشروط والتفصيلات الخاصة بكل واحد من هذه الأمور فى بابه ؛ نحو : كانت ولاّدةُ أديبةً أندلسية ذائعة الصيت . وقد نقل التاريخ الأدبىّ إلينا كثيراً من أخبار هذه الأديبة ، ومجالسها ، وفنونها . . .

٢ — المؤنث المجازى : وهو الذى لا يلد ولا يتناسل ؛ سواء أكان لفظه مختومًا بعلامة تأنيث ظاهرة ؛ كورقة ؛ وسفينة ....، أمْ مقدرة ؛ مثل : دار، وشمس . ولا سبيل لمعرفة المؤنث المجازى إلا من طريق السماع الوارد عن العرب ، ولا يمكن الحكم على كلمة مؤنثة بأنها تدل على التأنيث مجازاً إلا من الطريق اللغوى الذى يوضح أمر ذلك السماع ويبينه .

وهذا النوع المجازى يخضع فى استعماله لكثير من أحكام المؤنث الحقيقى ؛ خضوعًا واجبًا فى مواضع ، وجائزاً فى أخرى ؛ كوجوب تأنيث الضمير العائد عليه فى مثل : الدار اتسعت . وجوازه فى مثل : اتسعت الدار ، أو : اتسع الدار . . .

٣ — المؤنث اللفظىّ فقط : وهو الذى تشتمل صيغته على علامة تأنيث ظاهرة ، مع أن مدلوله (أى : معناه) مذكر ؛ نحو : حمزة — أسامة — زكرياء . أعلام رجال . وله أحكام مختلفة مدونة فى الأبواب المناسبة لها ؛ فقد يراعى معناه فى حالات فلا يؤنث له الفعل ، ولا يعود عليه الضمير مؤنثًا ... ، — فلا يقال : اشتهرت حمزة بالشجاعة والإقدام ، ولا حمزْة اشتهرت بالإقدام .... — ولا يجمع (فى

---

(١) سبقت الإشارة إليها فى جـ ٢ ص ٦٦ م ٦٦ باب : « الفاعل » .

(٢) إحدى الطيور الجارحة .

الأرجح) جمع مذكر سالما . . . وقد يراعى لفظه — وهو الأغلب فى كثير من حالاته الأخرى — فيمنع من الصرف . ويُذكَّر له اسم العدد[1] ؛ فيقال ثلاث حمزات . . .

٤ — المؤنث المعنوى فقط : وهو ما كان مدلوله مؤنثًا حقيقيًا أو مجازيًا ولفظه خاليًا من علامة تأنيث ظاهرة ؛ فيشمل المؤنث الحقيقىّ الخالى من علامة تأنيث ، مثل : زينب — سعاد — عُقاب . . . كما يشمل المؤنث المجازى الخالى منها ؛ مثل : عين — رجْل — بئر — . . .

ويجرى عليه كثير من أحكام المؤنث الحقيقىّ والمجازى ؛ كتأنيث الفعل له ، وتأنيث ضميره ، ونعته ، والإشارة إليه . . . وكمنعه من الصرف أو عدم منعه على حسب حالته .

٥ — المؤنث اللفظى المعنوى : وهو ما كانت صيغته مشتملة على علامة تأنيث ظاهرة ، ومدلوله مؤنثًا ؛ مثل : فاطمة — علية — ريًّا — سعدى — حسناء — هيفاء — نحلة — أسدة — شجرة — دنيا . . . ويخضع لكل أحكام المؤنث اللفظى والمعنوى .

والأنواع الخمسة السابقة قد يجتمع منها نوعان أو أكثر ، ويسميان باسم يشمل النوعين ، كأن يقال : لفظىّ مجازى ؛ مثل : دنيا . . .

٦ — المؤنث التأويلى : وهو ما كانت صيغته مذكرة فى أصلها اللّغوى ، ولكن يراد — لسبب بلاغى — تأويلها بكلمة مؤنثة تؤدى معناها ؛ فقد كان العرب يقولون : (أتتنى كتاب أُسَرُّ بها . . . ؛ يريدون : رسالة[2]) — (خذ الكتاب واقرأ ما فيها . يريدون : الأوراق) . وكذلك : (الحرف فى مثل قولهم : هذه الحرف : نعت ؛ يريدون به : الكلمة) . . . . وأمثال هذا كثير فى كلامهم . . .

---

(١) وهذا فى الرأى الأحسن ، كما سبق ص ٥٤١ حيث البيان الخاص بهذا .

(٢) وكقول شاعرهم :

يأيها الراكب المُزْجِى مَطيّته ... سائلْ بنى أسد : ماهذه الصوت ؟

يريد : الضجة ، أو الصرخات . . .

وحكم هذا النوع : أنه يصح مراعاة صيغته اللفظية ، من ناحية عدم تأنيث فعلها المسندة إليه ، وكذلك مراعاة تذكيرها اللفظىّ عند نعتها ، والإشارة إليها . . . و . . . — كما يصح مراعاة معناها الذى تؤول به بشرط قيام قرينة جلية تمنع اللبس ؛ نحو : (امتلأت الكتاب بالسطور ؛ تريد : الورقة التى فى يدك ، مثلا) — (هذه الكتاب نافعة ، تريد: هذه الورقة) . . . ولكن من الخير الاقتصار على مراعاة صيغة اللفظ ؛ قدر الاستطاعة منعًا للالتباس ، فإن هذا المنع غرض من أهم الأغراض اللغوية ، يجب الحرص عليه هنا ، وفى كل موضع آخر[1] . . .

٧ — المؤنث الحكمى : وهو ما كانت صيغته مذكرة ولكنها أضيفت إلى مؤنث فاكتسبت التأنيث ؛ بسبب الإضافة ؛ كقوله تعالى : (وجاءت كلُّ نفسٍ معها سائقٌ وشَهيدٌ) . فكلمة «كل» مذكرة فى أصلها ، ولكنها فى الآية اكتسبت التأنيث من المضاف إليه المؤنث ؛ وهو «نفس»[2] .

تلك أشهر أنواع المؤنث . ويعنينا منها ، النوعان الأساسيان ؛ وهما الأول والثانى (أى : المؤنث الحقيقى ، والمجازى) أما سواهما فتتفرع منهما ، راجع إليهما فى أكثر أحكامه . . .

والنوعان الأساسيان (أى : الحقيقى والمجازى) لا بد من اشتمالهما على علامة تأنيث ظاهرة أو مقدرة (أى : ملحوظة) ، كما فى بعض الأمثلة الأولى .

---

(١) وإلا صارت اللغة فوضى ، مضطربة الدلالات ، غامضة المعانى والمرامى. ومما يساعد على إيجاد هذه العيوب فتح باب «التأنيث التأويلى» بغير قيد ، وإباحته إباحة مطلقة ، مع علمنا أن كل لفظ مذكر لا يكاد يعدم ضدا له مؤنثاً على التأويل. فلو استبحنا استعمال المؤنث التأويلى استباحة عامة لكان من ورائها فساد لغوى كبير . لكن لا مانع منها إذا اشتهر اللفظ المذكر فى عصره وشاع المراد منه شيوعاً لاخفاء فيه ، ولا لبس معه ، كالذى يجرى فى أيامنا من تسمية بعض الصحف والمجلات بأسماء مذكرة؛ مثل : الهلال ، والعربى ، والمنبر . . . من أسماء المجلات الأدبية ، ومثل : المقطم ، والمساء ، والبلاغ ... من أسماء الصحف اليومية ؛ فينطبق عليها الأمران السالفان ، فيقال : ظهر الهلال ، أو ظهرت الهلال . وكذا الباقى حيث يلاحظ التذكير أو التأنيث فى كل .

ولعل هذا الرأى أنسب وأنفع من الآراء القديمة الأخرى ، التى منها الحكم المطلق بالخطأ على تذكير المؤنث— كما يفهم من «الموشح» ص ٢٧٩ منسوباً للكسائى زعيم الكوفيين — ومنها رأى ابن جنى فى كتابه «الخصائص» — ج ٢ ص ٤١٥ — حيث يقول : (تذكير المؤنث واسع جدا ...) وحيث يفهم من بحثه أن تأنيث المذكر قليل ...

(٢) إيضاح هذا مدون فى موضعه من باب الإضافة (ج ٣ ص ٥١ م ٩٢) .

وقد تبين مما تقدم أن علامات التأنيث الظاهرة الدالة على تأنيث الأسماء المعربة[1] ثلاث زوائد ، وكل واحدة منها فارقة بين المؤنث والمذكر ، ولا يصح أن يوجد منها في الاسم إلا علامة واحدة[2] ظاهرة لتأنيثه . والثلاث هي : تاء التأنيث المتحركة المربوطة[3] ، وألف التأنيث المقصورة ، وألف التأنيث الممدودة. وفيما يلى تفصيل الكلام على كل علامة :

(العلامة الأولى) : فأما تاء التأنيث[3] المتحركة المربوطة فمختصة بالدخول -قياساً- على أكثر الأسماء المشتقة[4] ؛ لتكون فارقة بين مذكرها ومؤنثها ؛ نحو : عابد وعابدة -عرّاف وعرّافة - فرِح وفرِحة -مأمون ومأمونة- ولا تدخل على أسماء الأجناس الجامدة إلا سماعاً ؛ وقد سمعَت في بعض ألفاظ قليلة لا يقاس عليها ؛ مثل : أسَد وأسَدة - رجُل ورَجُلة - فتى وفتاة - غلام وغلامة - امرَأ وامرأة -إنسان وإنسانة ، في لغة - . . . ونظائرها مما تنص عليه المراجع اللغوية ، ويجب الوقوف فيه عند حد السماع الوارد[5] .

وإنما كانت تاء التأنيث مختصة بالدخول على أكثر الأسماء المشتقة دون

---

(١) أما الأسماء المبْنية أصالة فلا تكون علامة تأنيثها التاء المربوطة ، ولا الألف ، وإنما لها علامات أخرى، منها : كسر التاء في مثل : أنتِ. والنون المشددة في مثل: هُنّ. وأما بعض الحروف فقد تدخلها التاء المفتوحة سماعاً ، نحو : رُبّتَ .

وأما الأفعال فتؤنث ألفاظها بالتاء لتأنيث فاعلها؛ فتدخل تاء التأنيث الساكنة على آخر الماضي، نحو : برعت طبيباتنا ، وتدخل التاء المتحركة على أول المضارع ، نحو تَبْرع الطبيبة . . . .

(٢) وأما : علْقاة، اسم نبت، وأرْطاة، اسم شجر- فألفهما مع وجود التاء معها ألف إلحاق، ليست للتأنيث .

(٣ و٣) ويسميها بعض النحاة، «هاء التأنيث»؛ لأنها تصير «هاء» عند الوقف عليها، بالسكون أما في غير الوقف فتحركة . والتسمية بيان مفيد عرضناه في رقم ٣ من هامش ص ٢٣٦ .وقد يسميها بعضهم : «تاء النقل» ؛ للسبب المبين في رقم ٣ من هامش ص ٥٨٥ .

(٤) يطلق - غالباً - على الاسم المشتق : «الوصف» ، أو : «الصفة» ، وهو غير النعت ، - كما عرفنا . وكما يجيء البيان في رقم ٣ من هامش ص ٥٩٥ - .

(٥) وقد صرح الصبان بهذا حيث قال : «(إن زيادتها في الأسماء الجامدة قليل ، ولا يقاس عليه .)» ا هـ .

جميعها، لأن بعض المشتقات لا تدخله مطلقاً — فى رأى أكثر النحاة[١] —، وبعضها تدخله قليلا، فلها مع المشتق ثلاث حالات. وأشهر الأوزان التى لا تدخلها[١] أربعة:

١ — فَعُول[١] بمعنى: فاعل[٢] (وهو الدال على الذى فعل الفعل)، نحو: صَبور — نَفور — حَقود —... بمعنى: صابر — نافر — حاقد — مثل: رجل أو امرأة صبور، ونفور، وحقود...

أما المسموع[٢] من قولهم: امرأة مَلُولَة، وفَرُوقة؛ بمعنى: خوّافة — وكذا بِضْع كلمات أخرى[٣] — فالتّاء فيه للمبالغة مع التأنيث وليست لمحض التأنيث وحده[٤] وأما «عدُوّة». مؤنث: «عدُوّ» فقصورة هى وأشباهها القليلة — على

(١ و ١ و ١) انظر الزيادة فى ص ٥٩٧ — لأهميتها، واشتمالها على بيان مفيد.

(٢ و ٢) انظر «الملحوظة» الهامة التى فى رقم ١ من هامش الصفحة التالية.

(٣) أشهرها: (صَرُورة: لمن لم يتزوج، أو لم يحجّ) — (لَجُوجة: لكثير اللجاجة، وهى: الخصومة) — (عَرُوفة: لكثير العلم والمعرفة) — (شَنُوءة — لكثير التقزز، أو العداوة) — (مَنُونة: لكثير الامتنان) — (سَرُوقة: لكثير السرقة) — راجع النوادر، ذيل الأمالى، للقالى ص ١٧٢ — وجاء فى المزهر (ج ٢ ص ٨٦ — باب ما جاء على «فَعُولة») ألفاظ منها مَلُولة: من الملل. وفَرُوقة: من الفَرَق، وهو الخوف... وتَنُوفة: للمفازة. ورجل عَرُوفة. بالأمر ولَجُوجة، من المعرفة واللّجاج — والحَمُولة: التى تحمل أهل الحى — بعيراً كانت أو حماراً — نَسُولة وهى التى يُتّخذ نسلها — يوم العَرُوبة، وهو: (الجمعة) — وسَبُوحة: البلد الحرام. والرّضُوعة: الشاة التى ترضع.

(٤) ذلك أن تاء التأنيث قد تكون دالة على التأنيث المجرد، وقد تفيد معنى آخر من المعانى دون أن تفيد الفصل بين مذكر ومؤنث، بالرغم من أن الكلمة المشتملة عليها تعتبر مؤنثة تأنيثاً لفظياً مجازياً، وتجرى عليها أحكامه. فن تلك المعانى: أنها تكون لفصل الواحد من جنسه الجامد؛ فتكون داخلة على الواحد كتمرة وتمر، ولَبِنة ولبِن، ونملة ونمل. وللعكس، أى: فصل الجنس الجامد من واحده فتكون داخلة على الجنس؛ كجَبْأة وكَمْأة (بفتح أولهما وسكون ثانيهما، وهما اسمان لنوع واحد من النبات. يقال لمفرده: جَبْء، كَمْء). وأنها تكون عوضاً عن فاء الكلمة، مثل: عِدَة، مصدر، وَعَدَ، أو عوضاً من لام الكلمة، مثل: سَنَة، وأصلها فيما يقال: سَنَوٌ، أو سَنَهٌ بدليل. الجمع: سنوات وسنهات. أو عوضاً من حرف زائد لمعنى؛ كياء النسب فى قولهم: هو أشعثىّ، وهم أشاعثة، وهو أزرقىّ، وهم أزارقة، وهو مُهَلَّبِىّ وهم مهالبة. يقولون هذا فى جموع التكسير المنسوب مفردها إلى: أشعث، وأزرق، ومُهلّب... ويدل على هذا قولهم: أشعثيون وأشاعثة، وأزرقيون وأزارقة، ومهلبيون ومهالبة. فلا يجمعون بين الياء والتاء — وسيجىء البيان فى ص ٦٧٣ — أو عوضاً من حرف زائد لغير معنى؛ كزِنْدِيق وزنادِقة. فالتاء عوض عن الياء فى المفرد؛ إذ كان الأصل فى تكسيرها: زناديق، ولا يجتمعان، أو عوضا من ياء التفعيل فى مثل: زكّى تزكية. وقد تأتى للدّلالة على التعريب؛ أى: للدلالة على أن الكلمة فى أصلها غير عربية، وعربها العرب —

السماع(١) . . .

فإن كان « فَعُول » بمعنى : « مفعول » (وهو الدّال على الذى وقع عليه الفعل)

= أنفسهم بإدخال بعض الأحرف على صيغتها، واستعمالها بعد ذلك . مثل: كَيَالِجة (جمع : كَيْلَجة، لمكيال). والقياس: كيالج ؛ فجاءت التاء بدلا من الياء للدلالة على تعريبه . ومثل مَوَازِجة (جمع : مَوْزَج ، بفتح الميم ، وسكون الواو ، وفتح الزاى ، للجورب ، أو : الخف) والقياس . مَوَازِج ؛ فدخلت « التاء هنا وهناك » للدلالة على أن الأصلَ أعجميّ مُعَرَّب . والفرق بين المعرب وغيره : أن العرب إذا استعملت الأعجمى فإن خالفت بين ألفاظه — بأن أدخلت عليها نوع تغيير — فقد عربته — كما سبقت الإشارة فى « ب » هامش ص ٢٤٥ . وإلا فلا ؛ وهو الباقى على أعجميته .

وقد تأتى للمبالغة فى الوصف كرجل راوية ؛ لكثير الرواية . وقد تأتى لتأكيد المبالغة ؛ نحو : رجل « نَسَّابة » لكثير العلم بالأنساب ؛ ذلك أن كلمة « نَسَّاب » صيغة مبالغة بنفسها ، فإذا زيدت عليها التاء أفادت توكيد المبالغة . . .

وقد تكون التاء ثابتة فى بعض أسماء لا يمكن تمييز مذكرها من مؤنثها ، نحو : نملة . فيجب اعتبار الاسم مؤنثاً دائماً . وبعض ما لايمكن تمييزه يتجرد منها دائماً فيجب اعتباره مذكراً فى كل استعمالاته ، نحو : برغوث . (راجع التصريح ، والأشمونى ، والصبان) .

وراجع ما يتصل بها فى ج ١ م ١ ص ٢١ عند الكلام على اسم الجنس الجمعى وحكم تذكيره وتأنيثه .

(١) « ملحوظة هامة » : ما تقدم من الحكم الخاص بصيغة « فَعُول » بمعنى : «فاعل » هو الرأى الشائع بين النحاة الأقدمين . وقد نظر فيه مجمع اللغة العربية بالقاهرة طويلا ، وتناوله هو ومؤتمره بالبحث والدراسة ، واستقر رأيهما على حكم آخر يخالف ما سبق (طبقاً لما جاء فى الكتاب الذى أصدره المجمع فى سنة ١٩٦٩ باسم كتاب: فى أصول اللغة ص٧٤) ونص الحكم المجمعى يشمل أمرين تحت عنوان : (لحوق تاء التأنيث لفَعُول ، صفة ، بمعنى : « فاعل » .

ا — يجوز أن تلحق تاء التأنيث صيغة : « فَعُول » بمعنى : « فاعل » ؛ لما ذكره سيبويه ، من أن ذلك جاء فى شىء منه ، وما ذكره ابن مالك فى التسهيل من أن امتناع التاء هو الغالب . وما ذكره السيوطى فى الهمع من أن الغالب ألا تلحق التاء هذه الصفات ، وما ذكره الرضى من قوله: (وما لا يلحقه تاء التأنيث غالباً مع كونه صفة فيستوى فيه المذكر والمؤنث : « فَعُول » .) اهـ

ويمكن الاستئناس فى إجازة دخول التاء فى « فَعُول » بأن صيغ المبالغة كاسم الفاعل؛ يمكن أن تتحول إلى صفات مشبهة . وعلى ذلك فى حالة دلالتها على الصفة المشبهة يمكن أن نلمح المعنى الأصلى لها وهو المبالغة ؛ فتدخل عليها التاء ؛ جرياً على قاعدة دخول التاء فى اسم الفاعل ، وفى صيغ المبالغة للتأنيث .

ب — وعلى هذا يجرى على تلك الصيغة — بعد جواز تأنيثها بالتاء — ما يجرى على غيرها من الصفات التى يفرق بينها وبين مذكرها بالتاء ؛ فتجمع جمع تصحيح المذكر والمؤنث اهـ

وقد صدر قرار الموافقة على الحكم السالف فى الجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة الرابعة والثلاثين سنة ١٩٦٨ .

(انظر بعض الألفاظ الواردة منه فى رقم ٣ من هامش ص ١٥٩) .

جاز تأنيثه بالتاء الفارقة بين المذكر والمؤنث . وعدم تأنيثه بها ؛ نحو : قطارٌ رَكوبٌ أو رَكوبة ، وسيارة رَكوب أو رَكوبة ؛ بمعنى مركوب ومركوبة فيهما ، ونحو : فاكهة أَكُول أو أَكولة ، وبقرة حَلُوب أو حَلُوبة ؛ بمعنى مأكولة ومحلوبة[1] ...

٢ – مِفعال ؛ نحو : مِفتاح ، لكثيرة الفتح ولكثيره – معلام ، لكثيرة العلم وكثيره – مفراح ؛ لكثيرة الفرح وكثيره ... فهذه الصيغة – بغير تاء – صالحة للمذكر والمؤنث . ومن الشاذ[2] : ميقان وميقانة . لمن يكثر اليقين والتصديق بما يسمعه . – فهو بمعنى : فاعل –

٣ – مِفعيل[3] ، نحو : مِنطيق – للرجل البليغ ، والمرأة البليغة . ومِعْطير ؛ لكثير العطر وكثيرته . ومن الشاذ مسكينة ، بتاء التأنيث .

٤ – مِفْعَل[3] ، كمِغْشم ، للمذكر والمؤنث ، بمعنى : جرىء ؛ وشجاع لا ينثنى عن إدراك ما يريده . يقال رجل أو امرأة مِغشم .

ومما سبق يتبين أن التاء الفارقة لا تدخل – فى رأى الكثرة – على الصيغ الأربع السالفة إلا شذوذاً[3] يراعى فيه المسموع وحده .

أما أشهر المشتقات التى تدخلها قليلا فنوعان ، ودخولها فيهما – مع قلته – مقيس . ولكن الأحسن عدم إدخالها :

أحدهما : المشتقات الدالة على معنى خاص بالأنثى ، يناسب طبيعتها[3]

---

(١) ومن أمثلة التأنيث بالتاء والنص عليه ما جاء فى كتاب : « النوادر » نقلا عن أبى مِسْحل ابن حَرِيش – وهو أعرابى من بنى ربيعة ، وكان زمن المأمون معاصراً الكسائى ، ومدرسته الكوفية ، وقد أخذ عنه وعن أضرابه – ما نصه :

« (يقال : ما لفلان حَلوبة ، ولا رَكوبة ، ولا قَتوبة ، ولا نَسولة ، ولا جَزوزة . ومعناه : ليست له ناقة تحلب ، ولا تركب ، ولا تقتب ، ولا ذات نسل من الإبل والغنم ، ولا جزوزة من الضأن يجز صوفها) . » اهـ .

(٢) وجاء فى كتاب النوادر . لأبى مِسْحل الأعرابى – ح ١ ص ٢٤ ما نصه : « (ثلاث أحرف – أى : كلمات – حكاها الكسائى عنهم . قال : يقال : رجل مِطْراب ومطرابة ، ومِجْذام ومجذامة ، ومِمْطار ومطارة .) » وزاد « المزهر » – ح ٢ ص ١٣٣ مِيْزابة ، فى مدح الرجل بأنه : ذكى داهية .

(٣ و ٣) انظر الزيادة الآتية فى ص ٥٩٧ ، حيث البيان المفيد .

ويلائم فطرة النساء وحدها ، وليس أمراً مؤقتًا طارئًا عليها ، وإنما هو من خصائصها وغرائزها الثابتة الملازمة لتكوينها دائمًا ، وتنفرد به دون المذكر ؛ كالحمل ، والولادة ، والإرضاع ، والحيض . . . وغيره مما هو من خصائص الأنثى ؛ نحو : امرأة حامل أو حاملة (ومعناهما : حُبلى) ومرضع ومرضعة . . . فدخول التاء وعدمه سيان ، والأمران قياسيان ، كما أسلفنا ، ولكن الحذف أحسن(١) .

والآخر : ما كان على وزن « فَعِيل » بمعنى : مفعول ؛ بشرط أن يُعْرَف من الكلام أو غيره نوع المتصف بمعناه ؛ (أى : بشرط ألاّ يستعمل استعمال الأسماء غير

---

(١) راجع الصبان . إنما يجوز الأمران والحذف أحسن إذا كان معنى الاسم المشتق خاصاً بالأنثى ، يلائم طبيعتها النسوية وحدها ، ووصفاً ثابتاً لها – كما قلنا ، وليس مقيداً بحالة طارئة – كوصف المرأة بأنها : « مرضع » ؛ أى : بأن طبيعتها ، وأهليتها التى خلقت معها ، هى : الإرضاع ، ولو لم تكن وقت الكلام ترضع طفلا ، أو تضع ثديها فى فمه ، ومثل وصفها بأنها : « حامل » ؛ فى نحو : المرأة الحامل لا العاقر مرغوبة ، أى : المرأة التى من النوع الحامل ، والتى من شأنها ومن طبيعتها أن تحبل ، ولو لم تكن وقت الكلام حُبلَى . بل يقال هذا ولو لم تكن قد تزوجت .

وهذا الحكم العام يشمل الصورة التى صدر فيها قرار مجمع اللغة العربية ومؤتمره . ونص القرار – كما جاء فى ص ١٠٦ من الكتاب المجمعى الصادر فى سنة ١٩٦٩ بالجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة الثلاثين لسنة ١٩٦٤ – هو :

« (يجوز تأنيث ما جاء على صيغة : « فاعل » من الصفات المختصة بالمؤنث بالتاء وإن لم يقصد الحدوث) » . اهـ

فإن كانت الصفة طارئة ، والقصد منها الحدوث لا الثبوت ، وجب الإتيان بالتاء ؛ نحو : هذه مرضعة الآن أو غداً ، وحاملة اليوم أو غداً . ومن هذا قوله تعالى فى هول القيامة : (يومَ تَرَوْنَها تَذْهَلُ كلُّ مُرضعةٍ عمّا أرضَعَتْ . . .) ، أى : التى هى فى حالة إرضاع طارئ ، تلقم صبيها ثديها (انظر « ب » من الزيادة فى ص ٥٩٧) . ولو قال : « مرضع » بحذف التاء لكان المراد : التى من شأنها ومن غرائزها الإرضاع ، لا أنها تمارسه وقت التكلم فعلا أو فى وقت محدد معين .

ومما سبق يفهم المراد من قول اللغويين : إن الصفات المختصة بالمؤنث – كرضع – إن قصد بها الحدوث (أى : الوصف المؤقت الطارئ فى أحد الأزمنة) لحقها التاء ؛ فيقال : مرضعة ، وإن لم يقصد بها هذا لم تلحقها ؛ فإن كان المعنى ليس خاصاً بطبيعة المرأة وجب إثبات التاء ؛ كقولنا : شاهدت حاملة ؛ تريد : امرأة تحمل على رأسها أو كتفها شيئاً ، لأن الحمل على الرأس أو على الكتف ليس من خصائصها وحدها ، وإنما يشاركها فيه الرجل . ومن ثم كان حذف التاء ممنوعاً إذا أوقع فى لبس ؛ فلا يقال : فى الحقل ضامر ، وتحت الشجرة عانس ، لأن الضامر والعانس يقال للمذكر وللمؤنث ؛ فإذا حذفت التاء عند إرادة المؤنث ، لم يتبين المراد .

المشتقة)[1]. ومن أمثلته: قتيل وجريح فى مثل: انجلت المصادمة عن فتاة قتيل وفتاة جريح؛ بحذف التاء جوازاً[2] لعدم الحاجة إليها؛ إذ اللبس مأمون فى هذه الصورة. فإن شاع استعماله استعمال الأسماء المجردة — بأن لم يُعْرَف نوع الموصوف[3] — وجب ذكرها لمنع اللبس؛ نحو: حزنتُ لقتيلة المصادمة. ومثل: رأيت فى المجزر ذبيحة، أو نطيحة، أو أكيلة الذئب؛ بمعنى: مذبوحة، ومنطوحة، ومأكولة.

فإن كانَ «فَعِيل» بمعنى: «فاعل» فالأكثر مجيئها؛ كقول شوقى:

قِطَّتِى جِيدٌ أليفهْ ... وهْى للبيت حليفهْ
هى ما لَم تتحركْ ... دُمْيَة البيت الظريفهْ

ومن حذفها قوله تعالى: (وما يدريك لعلَّ الساعةَ قريبٌ)؟ وقول العرب حُلَّةٌ خَصِيف (أى: ذات لونين، بياض وسواد)، ومِلْحَفَة جديد، وريح خَرِيق (شديدة البرد، كثيرة الهبوب)، وقول شاعرهم:

فديتك!! أعدائى كثير، وشِقَّتِى[4] ... بعيدٌ، وأشياعى لديكِ قليلُ

* * *

ومما تقدم يتبين أن للتاء الفارقة مع المشتق ثلاثة أحوال؛ فتارة تكون ممنوعة

---

(١) يراد بها هنا: الأسماء المتجردة للاسمية المحضة؛ فلا تتبع موصوفاً، لا فى اللفظ ولا فى المعنى؛ إذ لا تجرى على موصوف ظاهر؛ ولا ملحوظ لدليل — كما فى الأشمونى والخضرى —

(٢) نصوا على أن الحذف هو الغالب. ويقول «الصبان»: «(يؤخذ من صنيعهم أن لحوق التاء «فَعِيلا» بمعنى: «مفعول» خلاف الغالب لاشاذ) اهـ. ثم انظر: «ب» الآتية فى ص ٥٩٧.

(٣) ليس المراد بالموصوف هنا الموصوف الصناعى — الإصطلاحى — المعروف بالمنعوت، وإنما المراد الموصوف المعنوى الذى يتصل به معنى المشتق. فيشمل: الفتاة قتيل، بحذف التاء، مع أن الفتاة مبتدأ، وليست موصوفاً صناعياً (أى: ليست: منعوتاً) ولا فرق فى الموصوف المعنوى بين الملفوظ، والملحوظ فى الكلام؛ وهو المحذوف اكتفاء بقرينة تدل عليه؛ كإشارة إليه، أو ضمير يعود عليه؛ ويبين نوعه، أو شىء آخر يوضح أمره، نحو: قتيل من النساء؛ فلا تجىء التاء فى هذه الحالات، مجاراة للأحسن. فالمعول عليه فى الموصوف هو العلم بنوعه وإن لم يكن المشتق نعتاً تابعاً له حقيقة. سواء أذكر موصوف أم لا.

(٤) من معانى الشُّقة (بضم الشين المشددة وكسرها): الناحية التى يقصدها المسافر.

الدخول عليه . وتارة تكون قليلة الدخول . وهى مع قلتها مقيسة[1] . وفى غير النوعين السالفين كثيرة وقياسية .

أما مع غير المشتق — وهو الأجناس الجامدة — فمقصورة على السماع الوارد فى بعض الألفاظ ، ولا يصح القياس عليها[2] . . .

---

(١) لأنها قلة نسبية لا تمنع القياس ، وليست ذاتية تمنعه — كما عرفنا —

(٢) طبقاً للنص الصريح الذى نقلناه عن « الصبان » — فى رقم ٥ من هامش ص ٥٩٠ — وقد عرض ابن مالك المشتقات التى لا تدخلها التاء ؛ فقال :

ولَا تَلِى — فارِقَةً — فَعُولا ... أَصْلاً . ولا المِفعال ، والمِفعِيلا

كذاكَ : مِفْعَلٌ . وما تليهِ ... «تا» الفرقِ مِنْ ذى ، فشذُوذٌ فيه

(ذى : هذه . يريد : ما تلحقه التاء الفارقة من هذه الأوزان ففيه شذوذ . أى : أنه شاذ) . ثم انتقل إلى حكم «فَعِيل» ، فقال :

ومن «فَعِيل» كقتيلٍ إن تبِعْ ... موصَوفَه — غالباً « التَّا » تمتنِعْ

« تبع موصوفه » ، أى : جاء بعده تابعاً له . والغرض أن يكون له موصوف معروف ، سواء أكان الموصوف منعوتاً ، صناعياً أم غير منعوت ، مذكوراً أم غير مذكور على الوجه السابق فى الرقم الثالث من هامش الصفحة السابقة . وقالوا إن بيت ابن مالك يخلو من التقصير لو كان :

ومن فَعِيل كقتيلٍ إنْ عُرِفْ ... موصوفُه — غالبا — التَّا تمتنِعْ

. . . .

زيادة وتفصيل :

(ا) صرح بعض أئمة النحاة الأقدمين (كصاحب المفَصّل وشارحه ابن يعيش، فى ص١٠٢ جـ ٥) بأن الأربعة الأولى السّالفة [1] يشترط لحذف التاء منها ما يشترط فى «فَعيل» [2]، ونصّوا على أنك تقول: صبورة، ومعطارة، إذا لم يُعرف الموصوف؛ فيقول ابن يعيش: «إن هذه الأسماء إذا جرت على موصوفها [3] لم يأتوا فيها بالهاء، وإذا لم يذكروا الموصوف أثبتوا الهاء خوف اللبس؛ نحو: رأيت صبورة، ومعطارة، وقتيلة بنى فلان . . .».

وهذا تصريح واضح لا يدع مجالا للتردد فى الأخذ به. وتجب ملاحظة الحُكم الخاص بصيغة: «فَعُول» بمعنى: «فاعل»، وقد سبق فى رقم ١ من ص ٥٩١ وما بعدها، وفى هوامشها.

(ب) وفى الكلام على: «فَعيل» يقول سيبويه فى كتابه (جـ ٢ ص ٢١٣) ما نصه: «(وأما «فَعِيل» إذا كان فى معنى مفعول فهو فى المؤنث والمذكر سواء، وهو بمنزلة: «فَعُول» ولا تجمعه بالواو والنون كما لا تجمع صيغة: فَعُول [4] . . . و . . .

«وتقول: شاة ذَبِيح، كما تقول: ناقة كَسِير، وتقول: هذه ذبيحة فلان وذبيحتك. ذلك أنك لم ترد أن تخبر أنها قد ذُبحت. ألا ترى أنك تقول ذاك وهى حية؟ فإنما هى بمنزلة ضَحِيّة. وتقول: شاة رَمِىّ، إذا أردت أن تخبر أنها قد رُميت. وقالوا: بئس الرَّمِيّة الأرنب، إنما تريد: بئس الشىء مما يرمى. فهذه بمنزلة: الذبيحة. وقالوا: نعجة نطيح، ويقال — أيضاً —: نطيحة. شبهوها بسمين وسمينة . . . و . . . وقالوا: رجل حميد، وامرأة حميدة. يشبه بسعيد وسعيدة، ورشيد ورشيدة حيث كان نحوهما فى المعنى، واتفق فى البناء [5] . . .) . اهـ

قال شارحه أبو سعيد السِّيرافى تعليقًا على المثال: «هذه ذبيحة فلان وذبيحتك»

---

(١) فى ص ٥٩١ — وما بعدها. (٢) سبق فى ص ٥٩٤ .

(٣) سبق شرح المراد من الموصوف فى هذا الباب برقم ٣ من هامش ص ٥٩٥ .

(٤) انظر «الملحوظة الهامة» التى فى رقم ١ من هامش ص٥٩٢ وتختص بصيغة «فَعُول» من حيث تأنيثها، وتذكيرها، وإفرادها، وعدم الإفراد... (٥) الصيغة .

. . . .

. . . .

ما نصه : (لم أر أحداً علل فى كتاب إلحاقَ التاء . والعلة فيه عندى أن ما قد حصل فيه الفعل يذهب به مذهب الأسماء ، وما لم يحصل فيه ذهب به مذهب الفعل ، لأنه كالفعل المستقبل ؛ ألا ترى أنك تقول : امرأة حائض . فإذا قلت حائضة غداً لم يحسن فيه غير الهاء (التاء المربوطة) . وتقول : فلان ميت إذا حصل فيه الموت . ولا تقل : مائت . وإذا أردت المستقبل قلت : مائت غداً ، فتجعل فاعلا جارياً على فعله) .

وجاء فى « تاج العروس شرح القاموس » — مادة: قتل — ما نصّه : (قال الرضىّ : ومما يستوى فيه المذكر والمؤنث ولا تلحقه « التاء » — فَعِيل ، بمعنى : مفعول . إلا أن يحذف موصوفه ؛ نحو : هذه قتيلة فلان وجريحته . ولشبهه لفظًا بفعيل بمعنى « فاعل » قد يحمل عليه فتلحقه التاء مع ذكر الموصوف أيضاً ؛ نحو : امرأة قتيلة ؛ كما يحمل « فعيل » ، بمعنى : « فاعل » عليه فتحذف التاء ، نحو : ملحفة جديد) اهـ .

من كل ما سبق يتبين تأويلهم لما ورد من «فَعِيل» بمعنى « مفعول» مختومًا بالتاء . وفى بعض هذه التأويلات تكلف واضح . ومن اليسير كشف ما فيها من الخطأ الذى يمنع قبولها . هذا إلى أن كتب اللغة ومعاجمها تحوى أمثلة أخرى متعددة مختومة بالتاء ، ولا تحتمل تأويلا سائغًا . فالخير فى الاقتصار على ما نقلناه[1] عن بعض المحققين من أن الأكثر هو حذف التاء عند أمن اللبس ؛ بسبب وجود الموصوف ؛ وعدم استعمالها استعمال الأسماء غير المشتقة ، وهذا رأى سديد يحسن الأخذ به ، بالرغم من أن أكثر النحاة لم يذكروه مع جواز استعمال الرأى الآخر .

(حـ) لأسماء الجموع حكم خاص ورد فى بعض المراجع اللغوية[2] ، ونصه : « القوم : يذكر ويؤنث ؛ لأن أسماء الجموع التى لا واحد لها من لفظها إذا

---

(١) فى ص ٥٩٤ وما بعدها .

(٢) هو : تاج العروس ، شرح القاموس . مادة : قام . وقد سبق فى الجزء الثانى — م ٦٦ باب : أحكام الفاعل ، فى الحكم السادس — ما له صلة قوية بما نحن فيه .

. . . .

كانت للآدميين – تذكر وتؤنث؛ مثل: رَهْط[1]، ونَفَر[1]، وقَوْم. . . قال الله تعالى: (وكذَّب به قومُك، وهو الحق . . . .)، فذكَّر. وقال: (كَذَّبَتْ قَوْمُ نوحٍ . . .) فأنَّث. قال الجوهرى: فإن صَغَّرت لم تدخل فيها الهاء (التاء)، وقلت: قُوَيْم، ورُهَيْط، ونُفَيْر . . .، وإنما يلحق التأنيث فعله وتدخل الهاء[2] فيما يكون لغير الآدميين؛ مثل: الإبل، والغنم . . . لأن التأنيث لازم لهذا النوع[3] . . .

ثم قال: حكى ثعلب أن العرب تقول: يأيها القوم كفّوا عنا. وكُفّ عنا، على اللفظ وعلى المعنى. وقال مرة: المخاطب واحد، والمعنى الجمع) اهـ.

* * *

(١ و ١) يرى بعض النحاة أن كلمتى: «رهط» و«قوم» مذكرتان ليس غير. ورأيه مرفوض بهذا النص. وبزيادة التاء وحذفها من الفعل فى الآيتين التاليتين، والفاعل فيهما هو كلمة: «قوم».

(٢) يريد: تاء التأنيث المربوطة.

(٣) الحكم بدخول هذه التاء لزوماً إنما هو فى حالة التصغير وحدها، وهذه الجملة مكملة لما قبلها من كلام الجوهرى. وقد نقل «المصباح المنير» كلامه هذا فى مادة؛ «غنم» فقال ما نصه: «(قال الجوهرى: الغنم اسم مؤنث موضوع لجنس الشاه، يقع على الذكور، والإناث، وعليهما. ويصغر فتدخل الهاء، ويقال: غُنَيْمة؛ لأن أسماء الجموع التى لا واحد لها من لفظها إذا كانت لغير الآدميين، وصغرت، فالتأنيث لازم لها.)» اهـ.

(العلامة الثانية)[1] :

وأما ألف التأنيث المقصورة فقد زيدت سماعًا فى آخر الأسماء المعربة، سواء أكانت جامدة أم مشتقة؛ تبعًا للمسموع عن العرب: ولا تدخل فى غير الوارد عنهم؛ فما أدخلوها على آخره صار وحده مؤنثًا بها.

وللأسماء التى تدخلها أوزان مختلفة؛ بعضها نادر مبعثر فى المراجع اللغوية، يصعب معرفته والاهتداء إلى أنه مؤنث إلا بمعونة تلك المراجع، وإرشادها. وبعضها شائع فى الكلام الفصيح، مشهور الصيغة بالتأنيث؛ فمتى عُرفت صيغته دلت – فى الأعم الأغلب – على أنها لمؤنث، دون حاجة إلى مرشد أو معين. وصيغ هذا النوع تكاد تنحصر فى الأوزان الآتية التى يدل كل وزن منها على أن الكلمة مؤنثة؛ وهى أوزان سماعية لا يجوز زيادة وزن على الوارد المسموع منها عن العرب – كما تقدم – :

١ – فُعَلَى (بضم ففتح، ففتح) كَشُعَبَى، وأُدَمَى . . . اسمين لموضعين، وأُرَبَى، اسم للداهية.

٢ – فُعْلَى (بضم فسكون ففتح مع مدّ). مثل: بُهْمَى: اسم نبت – وطُولَى، أنثى للوصف: أطْول – وحُبْلَى، وصف للحامل – ورُجْعَى: مصدر للفعل: رجع (ومنه قوله تعالى: «إنّ إلى ربك الرُّجْعَى»).

٣ – فَعَلَى (بفتحات)، مثل: بَرَدَى، اسم نهر بالشام[2] – وحَيَدَى وصف فى مثل: ناقة حَيَدَى، أى: تحيد عن ظلها وتحاول الفرار منه[3] – ومَرَطَى، وبَشَكَى، وجَمَزَى . . . والثلاثة مصادر، ومعناها واحد، هو

(١) سبق الكلام على العلامة الأولى فى ص ٥٩٠. أما الثالثة ففى ص ٦٠٣

(٢) يخترق دمشق.

(٣) جاء فى الصبان فى هذا الموضع ما نصه: «(يقال: حمار حَيَدَى – بحاء مهملة، فتحتية، فدال مهملة – أى: يحيد عن ظله لنشاطه ولم يجيء نعت مذكر على: «فَعَلَى» غيره، كما فى الصحاح والقاموس.)» اهـ.

لكن جاء أيضاً فى لسان العرب وفى التاج – مادة: «بشك» – أنه يقال: «رجل بَشَكَى الأمر»، أى: يعجل صريمة أمره.

المِشية السريعة . وأفعالها : مَرَط ، وبَشَك ، وجَمَز ، ثلاثية مفتوحة الوسط .

٤ – فَعْلَى – بفتح فسكون . . – (جمعًا ؛ كقَتْلى، وجَرحَى ، وصَرْعى) ، أو : (مصدراً ؛ كدَعْوَى ، مصدر : دعا) ، أو : (وصفا[1] ؛ كسَكْرَى ، وسيْفَى ، وشَبْعَى ، وكسْلَى . . . مؤنث سكران ، وسَيْفان ، – بمعنى : طويل – وشبعان ، وكسلان) . فإن كان « فَعْلَى » اسما (كأرْطَى[2] وعَلْقَى[3]) فقيل ألفه للتأنيث فيمنع للصرف ، وقيل للإلحاق فلا يمنع .

٥ – فُعَالَى (بضم أوله ، وفتح ثانيه بغير تشديد) ، مثل : حُبَارَى وسُمَانَى اسمين لطائرين ، وسُكارَى جمع سَكْران ، وعُلادَى – وصفا – بمعنى : شديد ، يُقال : جملٌ عُلادَى : أى : قوىّ شديد .

٦ – فُعَّلَى (بضم أوله ، وفتح ثانيه مع تشديده) . مثل : سُمَّهَى ، اسم للباطل والكذب ، واسم الهواء المرتفع .

٧ – فِعَلَّى (بكسر أوله ، وفتح ثانيه ، وسكون ثالثه المدغم فى مثله) ، مثل : (سِبَطْرَى ، اسم لِمِشية فيها تبختر) ، (ودِفَقَّى ، اسم لمشية فيها تدفق وإسراع) .

٨ – فِعْلَى (بكسر ، فسكون ، ففتح) جمعًا ، كحِجْلَى الذى مفرده : حَجَل (بفتحتين) اسم طائر . أو مصدراً كذِكرَى ؛ (مصدر الفعل : ذكَر ، يذكر ، ذِكْراً ، وذِكْرى) .

٩ – فِعِّيلَى (بكسر أوله ، فكسر ثانيه مع تشديده) ، مثل : (حِثِّيثَى اسم مصدر للفعل : حثَّ على الشىء إذا حضّ عليه) ، (وخِلِّيفَى ، اسم بمعنى : الخلافة) .

١٠ – فُعُلَّى (بضمتين ، فتشديد ثالثه مع فتحه) ، مثل : (كُفُرَّى ،

---

(١) ويعبر عن المشتق من الأسماء بالوصف أو الصفة – كما قلنا فى رقم٣ من هامش ص٥٩٥ – ، وهو غير الوصف أو الصفة بمعنى : النعت .

(٢) شجر . (المفرد : أرْطاة) .

(٣) نبت . (للمفرد والجمع) .

اسم لوعاء يوضع فيه طَلْع النخل ، واسم للطَّلْع نفسه) . و (بُذُرَّى وحُذُرَّى ، اسمين بمعنى : التبذير والحذر) .

١١ – فُعَّيْلَى (بضم أوله ، وفتح ثانيه المشدد) ، مثل : خُلَّيْطَى ، اسم للاختلاط . يقال : اختلف القوم ووقعوا فى خُلَّيْطَى . أى : اختلط عليهم أمرهم ، ومثل : قُبَّيْطَى ، اسم لنوع من الحلوى ، ولُغَّيْزَى ، اسم اللغز .

١٢ – فُعَّالَى (بضم أوله وتشديد ثانيه) ، مثل شُقَّارَى ، وخُبَّازَى اسم نبتين ، وخُضَّارَى اسم طائر . . .(١)

« ملحوظة » : من الأوزان النادرة :

فَعَيْلَى : مثل خَيْسَرَى ، للخسارة – فَعَلْوَى : مثل : هَرْنَوَى ، اسم نبت . – فَعَوْلَى : اسم نوع من المشى . – فَيْعُولَى ؛ مثل : فَيْضُوضَى ، اسم للمفاوضة ، أى : الاشتراك فى الشىء . – فَوْعُولَى : مثل : فَوْضُوضَى : اسم بمعنى المفاوضة . – فُعَلايَا ، مثل : بُرَحايَا ؛ كلمة تقال عند التعجب من شىء .

. . . . . و . . . . . و . . . . . .

* * *

(١) يقول ابن مالك فى قسمى ألف التأنيث :

وألِفُ التأْنيثِ ذاتُ قَصْرِ ... وذاتُ مَدٍّ ، نَحْوُ : أُنْثَى الغُرِّ

« الغر » جمع ، مفرده المذكر : أغرّ ، والمؤنث : غرّاء ، ثم انتقل بعد هذا إلى سرد الأوزان المشهورة للألف المقصورة فقال :

والاشتِهارُ فى مَبَانِى الأُولَى ... يُبْدِيه وَزْنُ : أُرَبَى ، والطُّولَى
ومَرَطَى ، ووزنُ فَعْلَى جمعَا ... أو : مصدرًا ، أو : صفةً ، كشَبْعَى
وكحُبارَى ، سُمَّهَى ، سِبَطْرَى ... ذِكْرَى ، وحِثِّيثَى مع الكُفُرَّى
كذاك : خُلَّيْطَى مع الشُّقَّارَى ... واعْزُ لغيرِ هذه اسْتِنْدارا

(اعز : انسب – استندارا ، ندرة) أى : انسب كل صيغة خالفت هذه الأوزان إلى القلة القليلة الذاتية ، والنــدرة

(العلامة الثالثة)[1] :

وأما ألف التأنيث الممدودة[2] . فكأختها المقصورة فى أنها سماعية محضة ، لا تدخل فى غير الوارد عن العرب . وقد زادها العرب فى آخر بعض الأسماء المعْربة الجامدة ، أو المشتقة للدلالة على التأنيث . وأوزانُ الأسماء السماعية التى تحتويها مختلفة ؛ بعضها نادر مفرّق فى المظانّ اللغوية ، وهى التى ترشد إليه ؛ وبعضها شائع مشهور يُعرف بمجرد سماع صيغته . ومنه الأوزان الآتية :

١ ــ فَعْلاء ــ بفتح فسكون ، (كصحْراء ، اسم للبقعة القفرة) . و (رَغْباء ، مصدر للفعل : رغِب) و (حمراء مؤنث : أحمر ، . . . .) و (طَرْفاء ، اسم جنس جمعىّ[3] ، مفرده : طَرْفاءة ــ فى الأكثر ــ ؛ وهى نوع من شجر الأثْل) .

(٢ ، ٣ ، ٤) أفْعُلاء ــ بفتح الهمزة ، مع كسر العين ، أو مع فتحها ، أو ضمها ــ كأربِعاء ، اسم لليوم المعروف . (ومن معانيه إذا كان مفتوح الهمزة مضموم الباء : عمود الخيمة) .

٥ ــ فَعْلَلاء (بفتح ، فسكون ، ففتح) ، مثل: عَقْرَباء اسم لمكان، واسم لأنثى العقرب .

٦ ــ فِعَالاء (بكسر ، ففتح) ، مثل : قِصَاصَاء ، اسم للقِصاص .

٧ ــ فُعْلُلاء (بضم فسكون ، فضم) ، مثل : قُرْفُصاء ، اسم لنوع من القعود .

٨ ــ فاعُولاء ، مثل : عاشوراء ، اسم لليوم العاشر من المحرم .

٩ ــ فاعِلاء ، (بكسر العين ، بعدها لام مفتوحة غير مشددة) ، نحو : قاصِعَاء ، وغابراء ، ونافقاء ، وكلها اسم لجحور اليَرْبوع[4] . . .

---

(١) سبق الكلام على العلامة الأولى فى ص ٥٩٠ وعلى الثانية فى ص ٦٠٠ .

(٢) يرى البصريون : أن ألف التأنيث الممدودة هى ألف فى آخر الاسم ، زائدة للتأنيث ، وقبلها ألف زائدة أخرى ؛ فتنقلب الثانية الدالة على التأنيث همزة ، كما فى الأوزان التى سنذكرها .

(٣) الأرجح أن « طَرْفاء » ليس جمع تكسير ؛ لعدم وجود هذه الصيغة بين أبنيته . ــ صبّان ــ .

(٤) حيوان أكبر قليلا من الفأر ، يداه أقصر من رجليه .

١٠ – فِعْلِيَاء (بكسر، فسكون، فكسر، فياء مفتوحة مخففة . . .)، نحو: كِبْرِيَاء، اسم للتكبر .

١١ – مَفْعُولاء (بفتح، فسكون، فضم)، نحو: مَشْيُوخاء، اسم لجماعة الشيوخ، واسم للأمر المختلط .

١٢ – فَعَالاء (بفتح أوله وثانيه)، نحو: بَرَاساء؛ اسم للناس، وبَرَاكاء: اسم لمعظم الشيء وشدته . ومنه قول الشاعر:

ولا يُنْجِى من الغَمَرات إلا بَرَاكاءُ القتالِ، أو الفِرارُ

يقال؛ وقعوا فى براكاء الأمر، أو القتال؛ أى: فى شدته وأكثره .

١٣ – فَعِيلاء (بفتح، فكسر)، نحو: قَرِيثاء، وكَرِيثاء، اسمين لنوعين من التمر .

١٤ – فَعُولاء (بفتح، فضم)، نحو: جَلُولاء[١] .

١٥ – فَعَلاء (بفتح أوله وثانيه)، نحو: (جَنَفاء، اسم لموضع)، (وقَرَماء، اسم لموضع أيضًا) .

١٦ – فِعَلاء (بكسر أوله، وفتح ثانية، نحو: سِيَراء، اسم لثوب مخطط مخلوط بالحرير، واسم لنبت، وللذهب .

١٧ – فُعَلاء (بضم، ففتح، فلام مفتوحة)؛ نحو: خُيَلاء، اسم للكبْر والاختيال[٢] . . .

* * *

(١) بلدة بالعراق . . .

(٢) سرد ابن مالك الأوزان السماعية المشهورة لألف التأنيث الممدودة فى ثلاثة أبيات ختم بها الباب، هى:

لِمَدِّهَا: فَعْلَاءُ، أفعِلاءُ مُثَلَّثَ العَينِ، وفَعْلَلَاءُ
ثم فِعَالَا، فُعْلُلَا، فاعُولا وفاعِلاءُ، فِعْلِيَا، مفعولَا
ومطلقَ العين: «فَعَالَا» . وكذا مَطلق «فاء» فَعَلاءُ أُخذا

ومما تجدر ملاحظته أن كل وزن مسموع مما سبق لا بد أن يكون مختومًا «بالهمزة» وإنما تركها ابن مالك لوزن الشعر، وأن المراد بمطلق العين وفَعَالا»، هو ما كان على وزن: «فَعَالاء» مطلق العين مختومًا بالهمزة؛ بأن يصح ضبطها عن العرب نحو: جَلُولاء، أو فتحها نحو: بَرَاساء، أو كسرها نحو: قَرِيثاء، يعنى إطلاق العين أنها غير مقيدة بحركة من الثلاث، وكذا مطلق «الفاء» أن أوله غير مقيد بحركة، فقد فكون مفتوحًا، أو مضمومًا، أو مكسورًا، فى نحو: جَنَفاء، وسِيَراء وخُيَلاء، وهى الأوزان الثلاثة الأخيرة فيما عرضناه .

المسألة ١٧٠ :

المقصور ، والممدود[1] .

(ا) المقصور هو: الاسم المعْرب الذى آخره ألف لازمة[2] ؛ مثل : الهُدَى – الهَوَى – المولَى – فى قول أحد الزهاد : (كلما جنحتْ نفسى إلى الهَوَى تذكرت غضب المولَى؛ فيرجعنى التذكُّر إلى الهدَى) . ومثل كلمة : « الغنَى » فى قولهم : خيرُ الغنَى غنَى النفس .

فليس من المقصور الأفعال المختومة بالألف ، مثل : دعا – ارتضى – يخشى . . . ، ولا الحروف المختومة بالألف ؛ مثل : لا – إلى – على . . . ، ولا الأسماء المبنية المختومة بألف ؛ مثل : إذا ، أو : ما الموصولة ، ونحوهما . . . ، ولا الأسماء المعربة المختومة بحرف علة غير الألف ؛ مثل : (الداعى ، الهادى) – (أدكو[3] ، طوكيو[4]) ... ولا المثنى فى حالة رفعه، ولا الأسماء الستة فى حالة نصبها، لأن الألف فى هاتين الحالتين غير ثابتة ؛ إذ ألف المثنى لا توجد فى حالة نصبه أو جره ، وألف الأسماء الستة لا توجد فى حالة رفعها أو جرها .

وحكم المقصور الإعراب بالحركات المقدرة على آخره فى جميع حالاته[5] ؛ وإذا

---

(١) هما من أقسام الاسم المعتل الآخر . والنحاة لا يطلقونهما على اسم إلا إذا كان معرباً . أما اللغويون والقراء ، فلا يتقيدون ؛ فيطلقونهما على الاسم ، سواء أكان معرباً أم مبنياً ؛ فيقولون : فى «أولاء» اسم إشارة : إنه ممدود ، وفى « أولى » اسم إشارة أيضاً : إنه مقصور ، مع أنهما مبنيان .

أما الكلام على المنقوص من ناحية تعريفه مفصلا فى حـ ١ م ١٦ ص ١٧٢ – وأما من ناحية تثنيته، وجمعه فى هامش ص ٦١٣ .

وبقى قسم ثالث ، هو الاسم المعتل الآخر بالواو (وسيجىء الكلام عليه وبيان حكمه فى هامش ص ٦١٤)ومما يتصل بالأقسام السابقة ويزيدها بياناً وتوفية ما سبق عنها فى الجزء الأول (م ١٦ ص ١٦٩ ، ورقم ٤ من هامش ص ٢٩١ م ٢٤ ، ورقم ١ من هامش ص ٣١٠ م ٢٦) .

(٢) أى : لا تفارقه . وإذا فارقته أحياناً لعلة صرفية طارئة – مثل التقاء الساكنين – لم تعتبر المفارقة حقيقية (انظر رقم ٦ من هامش ص ٦٠٥) .

(٣) بلد فى مصر. (٤) حاضرة اليابان .

(٥) وبسبب هذا الحكم كان بعض النحاة الأوائل يسميه – وهذا لا يصح الآن بعد استقرار المصطلحات ، وثباتها – : «المنقوص» لأن الألف فى آخره حلت محل الياء والواو ، وهما يتحركان رفعاً ، ونصباً ، وجرا . أما الألف فلا تتحرك فتنقص فى الظاهر بسببها .

(راجع كتاب « المقصور والممدود » لابن ولاد المتوفى هـ حول سنة ٣٣٢ وقد سبق =

جاء بعد ألفه تاء التأنيث ــ نحو : فتاة ، مباراة ــ زال عنه اسمه وحكمه ، وصار الإعراب على هذه التاء[1] . وقد سبق إيضاح هذا كله ، وبيان كثير من تفصيلاته[2]

كيفية صوغ المقصور :

المقصور نوعان : قياسي يخضع للقواعد النحوية ، ويَصُوغه ــ فى العصور المختلفة ــ الخبير بهذه القواعد . وسماعيّ تختص به مراجع اللغة ، ويعرفه المطّلع على مفرداتها الواردة عن العرب .

والقياسي يصاغ على صور متعددة ؛ منها :

١ ــ أن يصاغ المقصور مصدراً على وزن : « فَعَل » (بفتح أوله وثانيه) ، بشرط أن يكون فعله الماضى ثلاثيًّا ، لازمًا ، معتل الآخر بالياء ، على وزن : « فَعِلَ » (بفتح فكسر) وبشرط أن يكون لهذا المصدر المعتل الآخر وفعله المعتل الآخر بالياء ــ نظائر على وزنهما من الفعل الصحيح الآخِر ، مصدرُه صحيح الآخر أيضًا ، بحيث يتفق الفعلان والمصدران فى وزنهما ؛ نحو : ثَرِيَ[3] الرجلُ ثَرًى ــ هَوِيَ[4] هوًى ــ شَقِيَ شقًا ــ جَوِيَ[5] جَوًى[6] . . .

= (ق ــ ٣ م ٩٧ ص ١٧٤ ــ باب : «المضاف لياء المتكلم») أن بعض العرب يقلب ألف المقصور ياء ويدغمها فى ياء المتكلم ؛ فيقول فى كلمة مثل : « هُدًى » عند إضافتها لياء المتكلم : « هُدَيَّ خير الوسائل للسعادة » ، وفى هذه الصورة يكون معربًا بالياء التى أصلها الألف ، بدلا من حركات الإعراب التى كانت مقدرة على الألف ، فهو مما ناب فيه حرف عن حركة . لكن هذا الرأى لا يحسن اليوم محاكاته ــ مع جواز المحاكاة ــ منعاً لفوضى التعبير ، والإساءة إلى البيان .

(١) لأنه يشترط فى المقصور أن يكون مختوماً بألف لازمة تجرى عليها علامات الإعراب مقدرة . وهذا الشرط الأساسى لا يتحقق إذا جاءت تاء التأنيث بعد ألفه ، كما فى المثالين السالفين (فتاة ــ مباراة . .) ــ ونظائرها ــ ؛ إذ تصير الألف حشواً (أى : غير متطرفة) وتصير علامات الإعراب ظاهرة على تاء التأنيث وحدها ؛ لأنها الحرف الأخير . وتظل الألف قبلها ثابتة معها فى حالة التثنية ، فلا تنقلب شيئاً ، ولا تجرى عليها علامات الإعراب ، ــ كما قلنا ــ وتثبت التاء أيضاً فى حالة التثنية ، كى تدل على التأنيث ، وتليها علامتا إعراب المثنى ، فيقال فتاتان ــ فتاتين ــ مباراتان ــ مباراتين . . . وهكذا .

(٢) جـ ١ ص ١٢٢ م ١٥ .

(٣) بمعنى : غَنِيَ ، أى : اغتنى . (٤) أحب . (٥) أحبّ ، أو : حزن .

(٦) وزن هذه المصادر على حسب أصلها هو : فَعَل ــ بفتح الأول فالثانى ــ (أى : =

ونظائرها من الصحيح الآخر: فَرِح فرحًا – أَشِر أشَرًا – بَطِر بَطَرًا – ورِم ورَمًا . . . لأن «فَعِل» اللازم قياس مصدره – فى الغالب – «فَعَلٌ»، كما عرفنا(١) . فالمصادر: (ثَرًى – هوًى شَقًا – جوًى) هى وأشباهها، نوع من المقصور القياسىّ .

٢ – ومنها: أن يصاغ المقصور المفرد جمعًا للتكسير على وزن: فِعَل (بكسر ففتح) بشرط أن يكون المفرد على وزن: «فِعْلة» المختومة بتاء التأنيث التى قبلها حرف علة، وبشرط أن يكون لهذا المفرد وجمعه نظائر من المفرد الصحيح وجمعه على وزنهما؛ نحو: حِلْية وحِلًى – بِنْية(٢) وبِنًى – رِشْوة ورِشًا – فِرْية(٣) وفِرًى – مِرْية(٤) ومِرًى – فجموع التكسير السابقة(٥) هى وأشباهها – نوع من المقصور القياسى . ونظائرها من الصحيح: قِرْبة وقِرَب – فِكْرة وفِكَر – نِعمة ونِعَم – حِكمة وحِكَم . . . ؛ لأن «فِعْلة» السالفة يكثر جمعها على: «فِعَل» . . .

٣ – ومنها: أن يصاغ المقصور المفرد جمعًا للتكسير على وزن: «فُعَل» (بضم ففتح) بشرط أن يكون المفرد على وزن: «فُعْلة» المختومة بتاء التأنيث التى قبلها حرف علة . وبشرط أن يكون للمفرد وجمعه نظائر من المفرد الصحيح وجمعه على وزنهما –، نحو: دُمْيَة ودُمًى – رُقْيَة ورُقًى – قُدْوَة وقُدًى – قُوَّة وقُوًى – كُوَّة وكُوًى . . . ؛ فجموع التكسير السالفة(٥) هى – وأمثالها – نوع من المقصور القياسى . ونظائرها من الصحيح: غُرْفة وغُرَف – رُكْبة ورُكَب – طُرْفة وطُرَف – قُرْبة وقُرَب ؛ لأن «فُعْلة» يكثر جمعها للتكسير على: فُعَل .

=ثَرَىٌ – هَوَىٌ – شَقَوٌ – جَوَىٌ . . .) تحرك حرف العلة الأخير (وهو الواو والياء) وانفتح ما قبله، فانقلب ألفاً، ثم حذفت الألف وجوباً فى النطق، لأن ألف المقصور تحذف حتما عند تنوينه لالتقائها ساكنة مع التنوين، فهى محذوفة لفظاً لعلة صرفية، والمحذوف لعلة تصريفية بمنزلة الثابت . (انظر رقم ٢ من هامش ص ٦٠٥) .

(١) وهذا إن لم يكن دالا على لون، أو معالجة، أو شىء ثابت . وتفصيل هذا كله فى الباب الخامس؛ وهو باب: أبنية المصادر (ج ٣ ص ١٤٤ م ٩٨) .

(٢) الشىء المبنى . (٣) كذب . (٤) شك .

(٥ و ٥) وقد جرى على أصولها من الإعلال ما شرحناه فى رقم ٦ من هامش الصفحة السالفة .

٤ – ومنها : أن يصاغ المقصور صياغة اسم مفعول ، وفعلُه الماضى معتل الآخر ، يزيد على ثلاثة أحرف ، بشرط أن يكون لاسم المفعول وفعله نظائر من صحيح الآخر ، على وزنهما ؛ (نحو : مُعطًى ، وفعلُه : أعطى – مُعْفًى ، وفعلُه : أعفَى) . . . ونحو : (مُرْتقًى ، وفعله : ارتقَى – مُستوًى ، وفعله : استوى) . . . ونحو : (مستقصًى ، وفعلُه : استقصَى – مستدعًى ، وفعله : استدعَى) . . .

فأسماء المفعول السابقة[1] من غير الثلاثى هى – وأمثالها – ضرب من المقصور القياسىّ . ونظائرها من الصحيح الآخر : (أكرمت فلاناً فهو مُكرَم ، وأخبرته فهو مُخبَر) – (احترمت العالم العامل ؛ فهو محترَم ، واجتلبت الرزق بالعمل ؛ فهو مُجتلَب) – (استغفرت الله ؛ فهو مستغفَر ، واستخلصت الأمر ؛ فهو مُستخلَص) . . . لأن اسم المفعول القياسى للفعلين السالفين يجىء على هذا الوزن[2]

أما المقصور السماعى فينطبق عليه تعريف المقصور ؛ ولكنه لا يخضع للضوابط السالفة التى من أهمها وجود نظير له من الصحيح . والأمر فيه راجع إلى الوارد المسموع دون غيره . ومن أمثلته ؛ فتًى – ثرًى – سنًا[3] – حجًا[4] .

* * *

---

(١) وقد جرى على حرف العلة الأخير منها – وهى أحد حروفها الأصلية – ما جرى من الإعلال الذى سبق فى رقم ٦ من هامش ص ٦٠٦ .

(٢) وفى المقصور القياسى يقول ابن مالك فى باب عنوانه : «المقصور والممدود» :

إذا اسمٌ استوجَبَ من قبْل الطَّرَفْ ... فتحاً ، وكان ذا نظيرٍ ؛ كالأَسَفْ

فلنظِيرِه المُعَلِّ الآخِرِ ... ثُبُوتُ قصْرٍ ، بقِيَاسٍ ظَاهِرِ

كفِعَلٍ ، وفُعَلٍ ، فى جمع مَا ... كَفِعْلَة ، وفُعْلَة ؛ نحوُ : الدُّمَى

يقول : إن الاسم الصحيح الآخر إذا استحق فتح ما قبل آخره وجوباً – مثل : «أسَف» مصدر الفعل : أسِفَ – وكان لهذا الاسم الصحيح الآخر نظير معتل ، مفتوح قبل آخره ، فإن هذا النظير يثبت له القصر ؛ بمقتضى قياس ظاهر ، أى : قياس لاخفاء فيه ؛ فلا يكون موضع اختلاف . وساق لهذا الاسم المقصور وزنين يكون عليهما ؛ هما وزن : «فِعَل وفُعَل» والأول منهما جمع مفرد : فِعْلة ، – ولم يذكر له مثالا ، وقد ذكرنا الأمثلة فى الشرح – والثانى منهما جمع مفرده : فُعْلة ؛ كالدُّمَى ، مفرده : دُمية .

(٣) ضوء . (٤) عقل .

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل:

هناك أشياء أخرى – غير ما سلف – في المقصور القياسيّ، منها: ما كان جمعًا لفُعْلَى، أنثى الأفعَل؛ كالدُّنيا والدُّنَا، والقُصْوَى والقُصَا، ونظيرهما من الصحيح: الكُبْرَى والكُبَر، والأخرى والأُخَر ...

وكذلك ما كان من أسماء الأجناس دالا على الجمعية بالتجرد من التاء وهو على وزن: «فَعَل»، وعلى الوَحْدة بوجود التاء؛ كحَصاة وحَصًى، وقَطاة وقَطًا، ونظيرهما من الصحيح؛ شجرة وشجر، ومَدَرَة ومَدَر.

وكذلك: «المَفْعَل» مدلولا به على مصدر ميمى أو على اسم زمان أو اسم مكان؛ نحو مَلْهًى، ومَسْعًى؛ فإن نظيرهما من الصحيح مذهَب، ومسرَح. وكذلك: «المِفْعَل» مدلولا به على آلة؛ نحو: مِرْمًى، ومِهْدًى (لوعاء الهدية) ونظيرهما من الصحيح: مِخْصَف ومِغْزَل. إلى غير هذا مما أشارت إليه المطولات ...

• • •

(ب) الممدود : هو الاسم المعرب الذى آخره همزة قبلها ألف زائدة . . . نحو : قَرّاء - بَدّاء - سماء - بِناء - حَوْراء - خضراء . فإذا كانت الهمزة بعد ألف أصلية فليس بممدود - اصطلاحا - ، نحو : ماء . وكذلك إن وقعت الهمزة بعد ألف زائدة وفى آخر الاسم تاء التأنيث - نحو : هَنَاءة - فإنه لا يسمى فى هذه الصورة ممدوداً، ولا تجرى عليه أحكام الممدود؛ لأن الممدود لابد أن يكون مختوماً بالهمزة ، وتجرى عليها حركات ضبطه[1]

وهو قسمان ؛ قياسى ، وهذا من اختصاص النحوىّ ، وسماعى ، وهو من اختصاص اللغوىّ ، فالقياسى يصاغ على أشكال متنوعة ، منها :

١ - أن يصاغ مصدراً لفعل ماض معتل الآخر بالألف على وزن : « أفْعَلَ » بشرط أن يكون لهما نظير فى الصحيح الآخر على وزنهما فى الفعل ومصدره . . . - كما شرحنا[2] - نحو : أعطى إعطاء - أرْبَى إرباء - أفْنَى إفناء - أغْنَى إغناء . . . فالمصادر السالفة (إعطاء - إرباء - إفناء - إغناء . . .) ، وأشباهها نوع من الممدود القياسى . ونظائرها من الصحيح : أقْدَمَ وإقدام - أعلَنَ وإعلان - أخبرَ وإخبار - أبرم وإبرام ؛ لأن مصدر الماضى الرباعى السالف يكون على هذا الوزن قياساً .

٢ - أن يصاغ مصدراً لفعل ماض خماسى أو سداسىّ بشرط أن يكون معتل الآخر فى الحالتين ، وأن يكون مبدوءاً بهمزة وصل فيهما ، وله ولمصدره نظائر من الفعل الصحيح الآخر ومصدره ، على وزنهما ، نحو : (اعتلَى واعتلاء - ارتقَى وارتقاء - انتهى وانتهاء - . . .) ونحو : (استعلَى واستعلاء - استقصَى واستقصاء - استجدَى واستجداء - . . .) فالمصادر المذكورة : (اعتلاء - ارتقاء - انتهاء . . . وكذا : استعلاء - استقصاء - استجداء . . .) هى مصادر من نوع : « الممدود » . ونظائرها من الصحيح (اكتسب واكتساب - اتخذ واتخاذ - انهمر وانهمار - . . .) وكذا : (استغفر واستغفار - استعلم واستعلام - استظهر واستظهار . . .) ، وهذا الوزن هو القياسى لمصدر الفعلين الماضيين السالفين .

٣ - أن يصاغ مصدراً على وزن : « فُعَال » بشرط أن يكون ماضيه ثلاثيًّا معتل الآخر على وزن : فَعَلَ (بفتح أوله وثانيه) ، الدّال على صوت ، أو داء ،

---

(١) وهذا هو الحكم العام للممدود

(٢) عند الكلام على المقصور فى ص ٦٠٥ .

وبشرط أن يكون له نظير من الفعل الصحيح الآخر ومصدره ، على وزنهما . نحو : عَوَى وعُواء – رَغا ورُغَاء[1] – ثَغا وثُغاء[2] ونحو : مشى بطنه مُشَاء . ونظيرهما من الصحيح الآخر : صرخ وصُراخ – دار ودُوار – لأنّ « فُعَالا » مصدر قياسي للثلاثي الدّال على صوت أو داء . – كما سبق –

٤ – أن يكون مفرداً لجمع تكسير على وزن : « أفعِلة » المختومة بالتاء المسبوقة بحرف العلة « الياء » بشرط أن يكون هذا المفرد مختومًا بالهمزة المسبوقة بحرف علة ، وأن يكون لهما نظائر من الصحيح الآخر ، نحو : كِساء وأكسية – رداء وأردية – بناء وأبنية – دعاء وأدعية – دواء وأدوية . . . فالأسماء المفردة السابقة (كساء – رداء – بناء – دعاء – دواء . . .) وأمثالها نوع من « الممدود القياسي » . ونظائرها من الصحيح الآخر : سلاح وأسلحة – حِجاب وأحجبة – شِفاء وأشفية ، (بمعنى دواء وأدوية) ، لأن « أفعِلة » تكون جمع تكسير للمفرد الرباعي الذي قبل آخره مَدّة[3] . . .

٥ – أن يصاغ مصدراً على وزن : « تَفعال » ، أو صيغة مبالغة على وزن « فَعَّال » أو مِفعال » . نحو : التَّعْداء ، والعَدّاء ، والمعطاء . ونظائرها من الصحيح تَذْكار – زَرّاع – مِشراب .

أما الممدود السماعي فينطبق عليه اسم الممدود ، ولا تنطبق عليه الضوابط السالفة التي من أهمها وجود نظير له من الصحيح ؛ كالفَتَاء ، بمعنى حداثة السن – والثَّرَاء ؛ بمعنى : الغِنى – والسَّناء ، بمعنى : الشرف[4] . . .

• • •

---

(١) الرغاء . صوت الحيوانات ذات الخف ؛ كالإبل . (٢) الثغاء : صوت الغنم والمعز.

(٣) وفي الممدود يقول ابن مالك :

وَمَا اسْتَحَقَّ قبلَ آخِرٍ أَلِفْ فالْمَدُّ في نَظِيرِه حَتْمًا عُرِفْ

أي : ما استحق – بحسب القواعد العامة – من الأسماء الصحيحة أن يكون قبل آخره ألف .(وهذا يتحقق في مصدر الماضي الرباعي الذي على وزن : « أفْعَل» وفي الخماسي والسداسي المبدوءين بهمزة وصل) ، فإن نظيره من مصادر الماضي المعتل الآخر الذي على وزان « أفْعَل » أو الذي يكون خماسياً أو سداسياً – ممدود . ووضح هذا بمثال هو :

كَمَصْدَرِ الفِعْلِ الذِي قدْ بُدِئا بِهَمْزِ وَصْلٍ ؛ كارْعَوَى وَكارْتَأَى

(٤) أشار ابن مالك إلى المقصور والممدود السماعيين ببيت واحد هو : –

قَصْر الممدود ، ومدّ المقصور :

يكاد يقع الاتفاق على صحة قَصْر الممدود فى الضرورة[1] وحدها ، ومنه قول المادح يصف من مدحَهم بأنهم المثال الأعلى الذى يعرفه الناس للفضائل ، وأنهم أهل الوفاء :

فهمْ مثَلُ الناسِ الذى يعرفونه ... وأهلُ الوَفَا من حادثٍ وقديمِ

وقولِ الآخر فى الخمر :

فقلت : لو باكرت مشمولةً[2] ... صَفَرَا ، كلون الفرسِ الأشقرِ

أى : صفراء[3]. . .

أما مد المقصور فالخلاف فيه متشعب[4]. . . ، والأحسن الأخذ بالرأى الذى يبيحه فى الضرورة الشعرية — ونحوها — ؛ لأن الشعر وملحقاته محل التيسير . بشرط ألا يؤدى المد إلى خفاء المعنى أو لَبْسه ؛ فيصح : غِناء فى غِنَى — نُهاء فى نُهى — بِلاء فى بِلَى . . . ولا يصح هذا فى نوع النثر الذى لا يلحق بالشعر فى الضرورة ، دون النوع الآخر الذى يلحق به .

= والعَـادِمُ النَّظِير : ذا قَصْرٍ وذَا ... مَدٌّ ، بنقْلٍ : كالحِجَا ، وكالحِذَا

والمراد بالنقل : السماع (الحذا : الحذاء) .

(١) فى رقم ٢ من هامش ص ٢٧١ بيان واف عن معنى الضرورة ، وأنها غير مقصورة على الشعر ، بل تشمله وتشمل أنواعاً أخرى محددة معينة هناك .

(٢) خمراً .

(٣) ومن أمثالهم القديمة : « لا بُدّ من صَنْعا ، وإنْ طالَ السفَر » . أى : صنعاء — بلد باليمن —

(٤) وفى النوعين يقول ابن مالك :

وقَصْرُ ذى المدِّ اضطراراً مُجْمَعُ ... عليه . والعكسُ بخُلْفٍ يقعُ

(ذى المد : صاحب المد ، وهو الممدود ، اضطراراً ، أى : للضرورة . خُلف : خلاف)

يقول : قصر الممدود للضرورة متفق عليه إجماعاً . أما العكس — وهو : مد المقصور — فيقع بخلف ، أى : فيجوز وقوعه مع الخلاف فى أمر صحته . والرأى الأرجح رفضه كما بينا ، إلا فى ضرورة الشعر وملحقاته .

المسألة ١٧١ :

كيفية تثنية المقصور ، والممدود ، وجمعهما تصحيحاً .[1]

(أ) تثنية المقصور :

المقصور مختوم بالألف دائمًا ؛ فلا يمكن أن تزاد فى آخره علامتا التثنية مع بقاء الألف على حالها ؛ لذا يجب قلبها حرفًا آخر يقبل العلامتين ؛

---

(١) وكذلك كيفية : « المنقوص » حيث البيان فى هذا الهامش .

والمراد بجمعى التصحيح : جمع المذكر السالم ، وجمع المؤنث السالم ؛ لأن مفردهما يصح ويسلم – غالباً – عند جمعه على أحدهما ؛ فلا يدخل على حروفه تغيير فى نوعها ، أو عددها ، أو ضبطها ، إلا عند الإعلال أحياناً . بخلاف جمع التكسير ؛ فإن مفرده لا بد أن يتغير عند التكسير ؛ فكأنما يصيبه الكسر – كما قالوا ، وسيجىء فى رقم ٢ من هامش ص ٦٢٦ – عند إدخال التغيير عليه ، لنقله من حالة الإفراد إلى حالة الجمع الجديدة . ولهذا السبب اختلف النحاة فى كلمة : « بنات » أهى جمع تكسير – (لتغير صيغة مفردها عند الجمع ؛ ولورودها منصوبة بالفتحة فى عدد من النصوص المسموعة عن العرب كما ينصب جمع التكسير) – ، أم هى جمع مؤنث سالم ؛ لكثرة النصوص الوافرة ، المماثلة ، على نصبها بالكسرة ، كجمع المؤنث السالم ؟

– وستجىء إشارة لهذا فى رقم ٢ من ص ٦٣٢ وفى هامش ص ٦٢٦ رقم ٢ . –

« ملاحظة » الاسم الذى يراد تثنيته إما أن يكون صحيح الآخر (وهو : الذى لا تكون لامه حرف علة ؛ مثل : محمود .) وإما أن يكون بمنزلة صحيح الآخر ، (وهو المختوم بواو ، أو ياء ، وقبلهما سكون : سواء أكانتا مخففتين ، أم مشددتين ، مثل : ظَبْى ، وعُضْو ، ومَرْمِىّ ومَغْزوّ) وإما أن يكون منقوصاً ، (أى : اسماً معرباً فى آخره ياء لازمة ، غير مشددة ، قبلها كسرة ؛ مثل : العالى – المستعلى .. (وقد سبق تفصيل الكلام عليه فى ج ١ ص ١٢٤ م ١٥ – وانظر رقم ١ من هامش ص ٦٠٥ –) . وإما أن يكون مقصوراً ، وإما أن يكون ممدوداً . وكلاهما لا يُختتم بتاء التأنيث .

فأما « الصحيح ، وشبهه » فلا يلحقهما تغير عند تثنيتهما وجمعهما تصحيحاً إلا زيادة علامات التثنية والجمع . وأما « المنقوص » وهو المختوم بياء لازمة غير مشددة ، وقبلها كسرة – وقد سبق تعريفه مفصلا فى مكانه المناسب ج ١ م ١٦ ص ١٧٢ – فيجب إثبات يائه فى التثنية وجمع المؤنث السالم ، وعند إضافته ، أو تصديره بأل . (وكذا فى ندائه ، على حسب التفصيل السابق فى ص ١٤) فى مثل : هادٍ – داعٍ – يقال : هاديَان – داعيَان ؛ كما يقال : الهادى والداعى ... والدين هادينا إلى ما يسعدنا ، وبين المتعلمات هاديات للرشاد ، داعيات للسداد . ولا فرق فى هذا الحكم بين أن تكون ياء المنقوص مذكورة فى المفرد قبل التثنية ، والجمع ، أم محذوفة لسبب يقتضى حذفها ، ذلك أن ياء المنقوص قد تحذف من المفرد ؛ (طبقاً للبيان المفصل الذى سبق فى ج ١ م ١٦ ص ١٧٣) . =

فعند التثنية تُقلب ياءً فى ثلاث حالات ، وتقلب واواً فى حالتين :

--- ويجب حذف ياء المنقوص عند جمعه جمع مذكر سالماً، ويضم ما قبل الواو ويكسر ما قبل الياء ، نحو : الهادون للرشاد ، والداعون إلى الخير خلفاء الأنبياء – إن الهادين للرشاد والداعين للخير أحق الناس بالإكبار .

وبهذه المناسبة نذكر أن بعض الأسماء الستة محذوف اللام – مثل : أب – أخ – حَم – هَن .. فعند تثنيته ترجع وجوباً لامه المحذوفة كما رجعت لام المنقوص على الوجه السالف وطريقته. وقد وضع بعض النحاة ضابطاً عاماً لإرجاع الحرف الأصلى المحذوف من الاسم الثلاثى ، ملخصه :

إذا حذف من الاسم الثلاثى أحد أحرفه الثلاثة فإن جاءت همزة الوصل عوضاً عن المحذوف فلا يصح إرجاعه عند التثنية وجمع المؤنث السالم، أما إذا لم تأت همزة الوصل للتعويض فالأجود – وقيل الواجب – إرجاع المحذوف إذا كان رجوعه واجباً عند إضافته ؛ نحو : قاضٍ – شَجٍ – أب – أخ – حَمٌ .. وغيرها مما حذفت لامه . تقول : قاضيان – شَجيان– أبوان – أخوان – حَمَوان – . كما تقول : قاضينا شجينا – أبوه – أخوه – حموه . . وشذ: أبَانِ وأخَانِ .

أما مالا يرجع عند الإضافة فلايرجع عند التثنية وجمع المؤنث السالم ؛ نحو : اسم – ابن – يد– دم – غد – فم – سنة ؛ فتقول: اسمان – ابنان – يدَان – دمان – غدَان – فمَان – سنتان ... كما تقول اسمه – ابنه – يده – دمه – غده – فه – سنته . . . وشذ : فموان وفميان . . ومن الضرورة قول الشاعر :

فلو أنَّا على حَجَرٍ ذُبحنا جرى الدَّمَيان بالخبر اليقين

وقول الآخر : يَدَيان بيضاوان عند مُحَلَّمِ

(محلم اسم رجل ، أو هو الرجل الحليم) .

– راجع فيما سبق الهمع ، جـ ١ ص ٤٤ والأشمونى وحاشيته جـ ٤ فى آخر هذا الباب –

وأما المقصور والممدود فيلحقهما التغيير الذى سيجىء مفصلا فى هذا الباب . وقد سبق تعريفهما وشىء من الأحكام الأخرى فى الباب السابق . وما سبق خاص بتثنية تلك الأنواع وجمعها جمعى تصحيح . أما جمع التكسير فله باب مستقل يجىء فى أول ص ٦٢٥ م ١٧٢ .

بقى نوع من الأسماء المعتلة الآخر – (وهو الذى سبقت الإحالة عليه فى رقم ١ من هامش ص ٦٠٥)– لم أر من تعرض للكلام على تثنيته وجمعه ، وهو المعتل الآخر بالواو . بل إنهم حين يقسمون المعتل الآخر إلى مقصور ومنقوص لا يذكرون نوعه ، وحكمه ؛ بحجة أن الكلام العربى الأصيل لا يعرف اسماً مختوماً بالواو إلا نحو ثلاث كلمات معربة؛منها :سَمَنْدُوٌ وقَمَنْدُو . . وقد ناقشنا هذا الرأى (فى الجزء الأول ص ١٢٥ م ١٥) وانتهينا إلى أن الحاجة اليوم تدعو لاتخاذ ضابط عام فى إعرابه ؛ لكثرة دورانه، وشيوع استعماله عَلَماً للأشخاص والبلدان وغيرهما . ومن أمثلته : أرسطو– سنفرو – خوفو – أدفو – أدكو – طوكيو – كنفو . . .

والحكم الذى ارتضيناه هناك وأوضحنا سببه ، هو : إعرابه بحركات مقدرة على الواو فى جميع حالاته إعراب الممنوع من الصرف للعلمية والعجمة ، فيرفع بضمة مقدرة على آخره . وينصب بفتحة مقدرة ، ويجر بفتحة مقدرة أيضاً . وقد يكون المناسب له عند تثنيته وجمعه جمع مؤنث سالماً– بقاء الواو مع تحريكها–

١ — فإن كانت الألف ثالثة وأصلها ياء (١) — وجب قلبها عند التثنية ياء ، فيقال في تثنية : نَدًى ، وهُدًى ، وغِنًى .. نَدَيَان ، وهُدَيَان ، وغِنَيَان .

٢ — وكذلك إن كانت ثالثة مجهولة الأصل — لأنها جامدة — وأميلت (٢) ، نحو متَى ، وإذَا (علَمين) ؛ فيقال في تثنيتهما : مَتَيَان وإذَيَان .

٣ — وكذلك يجب قلبها ياء إن كانت رابعة فأكثر (٣) — بغير نظر إلى أصْلها — فيقال في تثنية : نُعْمَى ، ومرتضَى ، ومستعلَى . . . نُعمَيَان ، ومُرتضَيَان ، ومستعْليَان .

وإذا قلبت الزائدة على الثلاثة ياء عند التثنية ، وأدّىَ قلبها إلى اجتماع ثلاث ياءات في آخر كلمة واحدة — وجب حذْف التي بعدها مباشرة ؛ نحو : ثُرَيَّا (٤) وثُرَيَّان ، لكيلا يجتمع في الكلمة الواحدة ثلاثة أحرف (٣) — للعلّة — من نوع واحد.

=بالفتحة ، وزيادة علامتي التثنية ؛ فيقال : أرسطوّان وأرسطُوَيْن — سنفروّان وسنفروَيْن ... وهكذا الباقي. كما يقال في روميو وجوليو ، وصنبو ، وبمبيو وأشباهها من أعلام قد يسمى بها بعض الإناث : روميوات وجوليوات — صنبوات وبمبيوات . أما إذا كان علماً لمذكر ، وأريد جمعه جمع مذكر سالماً فالأحسن حذف حرف العلة (الواو) مع ضم ما قبلها في حالة الرفع ، وكسره في حالتي النصب . والجر

(١) يدل على الأصل أشياء ، ترجع فيها الألف إلى أصلها الياء ، أو الواو ، ومنها : المصدر ، والمشتقات ، والتصغير . .

(٢) أي : لم تظهر عند النطق « ألفا » خالصة . وإنما كانت « ألفاً » فيها رائحة « الياء » . فلهذا كانت الياء أحق بها عند القلب .

(٣ ، ٣) انظر الرأي الكوفي في رقم ١ من هامش الصفحة الآتية :

(٤) أصل « ثُريّا » : ثَرْوَى . (بمعنى : ثروة) ثم صغرت ؛ فصارت . « ثُرَيْوَى » ، ثم قلبت الواو ياء — تطبيقاً للأصول الصرفية — ، وأدغمت في الياء قبلها ، فصارت : « ثُرَيَّا » . فلو قلبت ألفها ياء في التثنية ، وقلنا : « ثُرَيِّيَان » لاجتمع في آخر الكلمة الواحدة توالى ثلاثة أحرف هجائية من نوع واحد ؛ وهذا ممنوع — غالباً — تبعاً لما نص عليه صاحب المزهر (في الجزء الثاني ، ص ٥٢) حيث قال : (ليس في كلامهم ثلاثة أحرف من جنس واحد ، وليس ذلك من أبنيتهم ، استثقالا ، إلا في كلمتين : غلام بَبَّة ، أي : سمين ، وقول عمر : « لئن بقيتُ إلى قابل لأحملن الناس على بَبَّان واحد » ، أي : أسوى بينهم في الرزق والأعطيات) .

وجاء في الجزء الثاني من الهمع باب التصغير (ص ١٨٦) ما نصه : (إذا ولي ياء التصغير ياءان حذفت أولاهما ؛ لتوالي الأمثال . . .) ، وجاء في الصبان أول باب التصغير ، ما نصه : (قال في=

٤ ــ وتقلب واواً إن كانت ثالثة وأصلها الواو ؛ نحو : عُلاً ، وشَذاً ؛ (وهو : المسك ، أو : رائحته) ، وعصًا . . . فيقال فى التثنية : عُلَوَان ، وشَذَوَان ، وعَصَوَان .

٥ ــ وأيضًا إن كانت ثالثة مجهولة الأصل ــ لأنها جامدة ــ ولم تطرأ عليها الإمالة ، نحو : إلَى ــ ألاَ (علمين) . فيقال فى تثنيتهما : إلَوَان ، وأَلَوَان ...

وغير ما سبق شاذ ، لا يقاس عليه[1] . وطريق معرفته المراجع اللغوية[2] . . .

= التسهيل : يحذف لأجل ياء التصغير أول ياءين وليتاها) ، ثم قال بعد ذلك عند بيت ابن مالك :

وحائدٌ عن القياس كلُّ ما خالَفَ . . . .

ما نصه فى تصغير « سماء » : (إنه : سُمَيَّة ، والأصل : « سُمَيْيِيٌ » . بثلاث ياءات ؛ الأولى ياء التصغير . والثانية بدل المدة ، والثالثة بدل لام الكلمة ؛ فحذفت إحدى الياءين الأخيرتين على القياس المقرر فى هذا الباب ، فبقى الاسم ثلاثياً ، فلحقته التاء) . هذا كلامهم ــ انظر ص ٦٩٣ وكذا رقم ٥ من ص ٧٠٨ وفى رقم ٢ من هامش هذه الصفحة شروط حذفها ــ لكن يفهم من صريح كلام الصبان والخضرى فى باب : « المعرب والمبنى » (عند الكلام على المضارع المسند لضمير الرفع : ألف الاثنين ، أو واو الجماعة ، أو ياء المخاطبة ، وبعده نون التوكيد) ــ أن نون الرفع تحذف لتوالى النونات ، وأن التوالى الممنوع إذا كانت الحروف المتوالية كلها زوائد ؛ فلا يَرِد ، نحو : القاتلات جُنِنَّ ، أو يُجْنَنَّ ؛ لأن الزائد هو المثل الأخير فقط . .) فكلامهما يعارض ماسبقة هنا . والظاهر أن التوالى ممنوع فى غير « جُنِنَّ » و « يُجْنَنَّ » وما يماثلهما مما حروفه المتوالية أصيلة بذاتها ، وليست منقلبة ، ولا زائدة .

(١) للكوفيين رأى غير هذا ، وفيه يقول الرضى ما نصه : (تحذف الألف الزائدة خامسة فصاعدا فى التثنية والجمع بالألف والتاء ؛ كما فى زِبَعْرَى وقَبَعْثَرَى ، ولا يقاس عليه . خلافاً للكوفيين) . اهـ نقلا عن شرح الكافية ج ٢ ص ١٧٤ .

(٢) فى تثنية المقصور يقول ابن مالك فى باب عنوانه كالعنوان الذى سبق هنا فى ص ٦١٣ :

آخِرَ مقصورٍ تُثَنِّى اجعلْهُ يَا إنْ كان عن ثلاثةٍ مُرْتَقِيَا
كَذَا الَّذِى « الْيا » أصلُه ؛ نحوُ : الفتَى والجامدُ الذى أُمِيلَ ؛ كمَتَى

(مرتقيا ، أى : زائداً) .

فجمع فى هذين البيتين الأحوال الثلاثة التى تقلب فيها ألف المقصور « ياء » . وهى أن تكون زائدة على ثلاثة ، أو ثالثة وأصلها الياء ، أو ثالثة جامدة (مجهولة الأصل) قد أميلت . ثم قال فى قلبها واواً :

فى غيرِ ذَا تُقْلَبُ « واوًا » الأَلِفْ وأَوْلِهَا ما كان قبلُ قد أُلِفْ

أى : أتبع الكلمة المألوف من علامتى التثنية .

وإذا ختم المقصور بتاء التأنيث – نحو : فتاة – زال عنه اسمه وحكمه ؛ طبقاً للبيان المفصل الذى سبق[1] . . .

• • •

(ب) تثنية الممدود :

الممدود الاصطلاحى مختوم – دائماً – بهمزة قبلها ألف زائدة[2] . فإذا أريد تثنيته فقد تبقى الهمزة حتماً ، وقد تقلب واواً حتماً ، وقد يجوز فيها الأمران ؛ فلها ثلاث حالات .

فيتحتم بقاؤها إن كانت حرفاً أصلياً من أصول كلمتها ؛ نحو : قَرّاء ، وبَدّاء وخَبّاء . . . ؛ فيقال فى تثنيتها : قَرّاءان ، وبدّاءان وخبّاءان ، بإثبات الهمزة وجوباً ؛ لأنها من بنية الكلمة الأصلية ؛ إذ الأصل : قرأ ، وبدأ ، وخبأ .

ويجب قلبها واواً إن كانت زائدة للتأنيث ؛ نحو : بيضاء ، وصفراء ، وخضراء ؛ وحمراء ؛ فيقال فى تثنيتها ؛ بيضاوان . وصفراوان . وخضراوان ، وحمراوان .

ويجوز بقاؤها وقلبها واواً إن كانت مبدلة من حرف أصلى[3] (نحو : صَفَاء ودُعَاء ، وبِنَاء ، وفِداء ؛ لأن الأصل : صَفَاو – دُعَاو – بِنَاى – فِداى –) أو كانت مبدلة من حرف زائد للإلحاق[4] (نحو : عِلْباء[5] وقُوبَاء[6]) ،

---

(١) فى أول ص ٦٠٥ ورقم ١ من هامش ص ٦٠٦ .

(٢) إذا لحقته تاء التأنيث زال عنه اسمه وحكمه .

(٣) قاعدة الإعلال تقضى بقلب حرف العلة همزة إذا كان متطرفاً بعد ألف زائدة – فبقاء الواو هو مراعاة للواقع ، إذ أنها لم تقع طرفاً حقيقياً ، فبعدها علامتا التثنية ؛ فتبقى على اعتبارها ليست متطرفة بسبب علامتى التثنية . وتقلب همزة على اعتبار علامتى التثنية طارئتين لا يلتفت إليهما . هكذا يقولون . والتعليل الصحيح هو : استعمال العرب ليس غير .

(٤) تقدم معنى الإلحاق وبيان بعض أحكامه فى ص ٢٥٣ وهامشها .

(٥) اسم لبعض أعصاب العنق . وأصل الكلمة : عِلْباى ، بزيادة ياء الإلحاق لتكون كقرطاس ، فى وزنها ، وأحكامها . ثم انقلبت الياء همزة ؛ لوقوعها متطرفة بعد ألف زائدة . ومما يلاحظ أن الإلحاق خاص بالعرب مقصور عليهم ، وكانوا يستخدمونه غالباً لضرورات شعرية أوما يشابهها . (انظر ص ٢٥٣ وهامشها) .

(٦) مرض جلدى يظهر على شكل بقع مستديرة ، صغيرة ، ثم تتسع . . . وأصل الكلمة : «قوباى» ، بزيادة ياء الإلحاق ؛ لتكون كقُرْناس (وهو الأنف البارز من الجبل) ، ثم انقلبت الياء همزة . طبقاً لما سبق (فى رقم ٣ و ٥) .

فيقال فى التثنية : صَفاءان ؛ أوصفاوان ــ دُعاءان أودعاوان ــ بِناءان ، أو بناوان ــ فِداءان أو فداوان ــ ؛ كما يقال : عِلباءان أوعلباوان ــ قُوباءان أوقوباوان . . وهكذا . . .

والأحسن إبقاء المبدلة من حرف أصلى ، وقلب المبدلة من حرف زائد للإلحاق . وما جاء مخالفًا لما سبق فهو شاذ ، لا يقاس عليه ؛ كقولهم : قُرّاوان فى تثنية : قُرّاء : (بضم القاف وتشديد الرّاء المفتوحة ــ ومن معانيه : القارئ ــ مع أن همزته أصلية) ، وكحمرايان ، تثنية : حمراء ، وعاشوران ، تثنية : عاشوراء ، بقلب همزة التأنيث ياء فى حمراء ، وحذفها فى عاشوراء ، . ومثل : كسايان ، تثنية كساء ، الذى همزته مبدلة من حرف أصلى هو الواو . . . وهكذا[1] . . .

* * *

(حـ) جمع المقصور جمع مذكر سالما[2] .

إذا جمع المقصور جمع مذكر سالما وجب حذف آخره (وهو : ألف العلة) فى كل الحالات ، مع ترك الفتحة قبلها دليلا عليها ؛ تقول فى : رضًا ، وعُلاً ، ومرتضًى . . . وأمثالها من أعلام الرجال : الرِّضَوْن رفعا ، والرضَيْن نصباًوجرًا ــ وكذا : العُلَوْن والعُلَيْن ــ والمرتَضَوْن والمرتَضَيْن . . . ومثل هذا يقال فى

---

(١) وفى تثنية الممدود يقول ابن مالك :

وَمَا « كصحْراء » بِوَاوٍ ثُنِّيَا ونحوُ « عِلْباءٍ » ، كِسَاءٍ ، وحَيا :
بوَاوٍ أوهَمْزٍ . وغيرُ مَا ذُكِرْ صَحِّحْ . ومَا شَذَّ عَلَى نَقْلٍ قُصِرْ

يريد : أن الممدود الذى همزته كهمزة صحراء ــ للتأنيث ــ تقلب همزته واواً عند التثنية . أما عِلْباء (وهو الذى همزته للإلحاق . و « كِساء » وهمزته مبدلة من أصل ؛ هو الواو ، وكذا « حياء » ــ ولكنه قصرها لضرورة الشعر فقال : « وحيا » ــ وهمزته مبدلة من أصل ؛ هو الياء) . . أما الذى همزته من نوع هذه الأشياء فيجوز قلبها واوا فى التثنية ، أو إبقاؤها همزة على حالها . وغير هذه الأنواع الثلاثة التى تكون فيها الهمزة للتأنيث ، أو مبدلة من أصل ، أو للإلحاق ــ تبقى همزته على حالها . وما خالف الأحكام السالفة فهو شاذ ؛ يوقف فيه عند حد السماع .

(٢) سبق الكلام على تعريف جمع المذكر السالم ، وشروطه ، وضبط كلمة : « السالم » وما يتصل به (فى ج ١ ص ١٢٥ م ١٠) وهو يسمى : الجمع على حد المثنى ؛ (لوجوب تحقق شروط المثنى فيه) ، وجمع التصحيح للمذكر . أما جمع المؤنث فى (ج ١ ص ١٠٠ م ١٢) . وفيه بيان السبب فى تسميته بجمع السلامة المؤنث ، أو جمع التصحيح للمؤنث .. أو .. ، وضبط كلمة : « السالم » .

المشتقات وسائر الأسماء المقصورة التي يصح جمعها جمع مذكر سالمًا ، نحو : المبتَغَى ، والأسمَى ، والمعَلَّى . . . في قولهم : صادفت الشجاع المبتغَى ، وهؤلاء هم الشجعان المبتغَوْن — وأكبرتُ العالم الأسمَى ، والعلماءَ الأسمَيْنَ — وقدرت العظيم المعَلَّى قدره بين نظرائه من المعَلَّيْن . . .

ومن هذا قوله تعالى : (ولا تَهِنُوا ، ولا تَحزَنوا ، وأنتم الأعلَوْن إنْ كنتم مؤمنين) ، وقوله تعالى في إبراهيم وأولاده عليهم السلام : (وإنَّهم عندنا لمن المُصْطَفَيْنَ الأخيارِ) . . . (1)

* * *

(د) جمعه جمع مؤنث سالمًا :

يراعى في جمعه جمع مؤنث سالمًا ما روعى فيه عند تثنيته (2) ؛ فتقلب ألفه ياء في ثلاثة مواضع ، وتقلب واوًا في موضعين . فالثلاثة الأولى : حين تكون رابعة فأكثر ؛ أو ثالثة أصلها الياء ، أو ثالثة مجهولة الأصل — لأن الاسم جامد — وأميلتْ ؛ (نحو : سُعْدَى وسُعْدَيَات — وهُدَى وهُدَيَات — مَتَى ومَتَيَات . والثلاثة أعلام إناث) .

والموضعان الأخيران : حين تكون الألف ثالثة أصلها الواو ، أو ثالثة مجهولة الأصل — ؛ لأن الاسم جامد — ولم تلحقها إمالة ؛ (نحو : رِضا ورِضَوَات — وإلى وإلَوَات — إذا كانت : « رضا وإلى » علمين لمؤنثين . . .) .

وإذا أدى جمع المقصور إلى اجتماع ثلاث ياءات — كما في جمع : ثُرَيَّا على « ثريَّيَات » . وجب الاقتصار على اثنتين فقط ، فيقال ، ثريَّات — بحذف

---

(1) وفي جمع المقصور وحده — وترك جمع المنقوص والممدود — يقول ابن مالك :

واحْذِفْ من المقصور في جمعٍ عَلَى ... حَدِّ المثنَّى مَا بِهِ تَكَمَّلَا . . .

(ما به تكمل المقصور ، أي : ما اكتملت به صيغة المقصور) . يريد : الألف التي يختم بها ؛ فيجب حذفها قبل مجيء علامتي الجمع الذي على حدّ المثنى — أي : طريقته — وهو جمع المذكر السالم ؛ لأنه يعرب بحرفين وتسلم عند الجمع صيغة مفرده ، وتحذف نونه للإضافة . ثم أشار إلى فتح ما قبلها بعد حذفها بالشطر الأول من البيت التالي — وسيعاد في هامش ص ٦٢١ لمناسبة هناك — ، قائلا :

والفتحَ أبقِ مُشْعِرًا بما حُذِفْ ... .

(2) في ص ٦١٣

الياء التي بعد ياء التصغير ، لما سبق إيضاحه عند الكلام على تثنية المقصور[1] .

* * *

(هـ) جمع الممدود جمع مذكر سالمًا :

يسرى على همزته فى هذه الحالة ما سرى عليها عند تثنيته ؛ فتبقى على حالها إن كانت أصلية ؛ نحو : قَرَّاءون ، وبَدّاءون ، وخَبَّاءون . . . فى جمع : قَرَّاء ، وبَدّاء وخَبَّاء . وتقلب واواً إن كانت فى أول استعمالها زائدة فى المفرد للتأنيث ، ثم صار هذا المفرد علمًا لمذكر[2] ، ومن الأمثلة لهذا النوع من الأعلام (حمراء ، وجمعه : حمراوون) . (وخضراء ، وجمعه : خضراوون) ؛ (وبيضاء وجمعه : بيضاوون) .

ويجوز إبقاؤها وقلبها واواً إن كانت مبدلة من حرف أصلى ، أو للإلحاق . ومن الأمثلة : (رضاء — علم مذكر — وجمعه ، رضاءُون أو رضاوُون) — (وعلباء — علم مذكر أيضًا — وجمعه علباءُونَ أو علباوُون) . . .

* * *

(و) جمعه جمع مؤنث سالمًا :

يجرى على الهمزة ما جرى فى التثنية ، نحو (قَرَّاءات) — (حمراوات) — (رضاءات وعلباءات ، أو : رضاوات ، وعلباوات)

بعض الأحكام العامة فيما يجمع جمع مؤنث سالمًا :

١ — أوضحنا من قبل[3] الحكم الخاص بإرجاع « اللام » إلى الاسم الثلاثى المحذوف اللام إذا أريد جمعه بالألف والتاء المزيدتين ، سواء أكانت لام اسم منقوص أم لام غيره ؛ كبعض الأسماء الستة ، وغيرها .

٢ — إذا كان المفرد المراد جمعه جمع مؤنث سالمًا مختومًا بتاء التأنيث وجب حذفها قبل جمعه ؛ سواء أكان المفرد بغيرها صحيح الآخر أم غير صحيح ، ففى مثل : « كاتبة » يقال : كاتبات ؛ بحذف التاء التى كانت فى المفرد ؛ لئلا

---

(١) فى رقم ٤ من هامش ص ٦١٥ ولما سيجىء من تكلة فى ص ٦٩٣ ورقم ٥ من ص ٧٠٨ .

(٢) استعماله علماً لمذكر ، وتركه الوصفية شرط أساسى لصحة جمعه جمع مذكر سالم .

(٣) فى هامش ص ٦١٣ .

تجتمع علامتان للتأنيث ، وفى مثل : ظَبية وصفوَة ، ومهديّة ، ومَجلُوّة . . . . من أعلام النساء (وكلها من معتل الآخر ، الشبيه بالصحيح الآخر[1]) ، يقال : ظَبَيَات ـ صَفَوات ـ مهديّات ـ مَجلُوّات .

وإن كان قبل التاء ألف وجب حذف التاء وقلب الألف هنا كقلبها فى التثنية[2] فالثالثة ترد إلى الواو أو الياء ؛ طبقًا للتفصيل المذكور هناك ؛ نحو : فتاة وفتَيات ، وقناة وقنَوات ... و ... والرابعة فأكثر تقلب ياء كمُعطاة ومُعطَيات ، ومصطفاة ومصطفَيات . مع ملاحظة أن المفرد المختوم بتاء التأنيث وقبلها ألف ، لا يسمى مقصوراً ؛ ولا يخضع لأحكامه ؛ إذ لا بد أن تكون ألف المقصور آخراً ، ويجرى عليها الإعراب ، لا على التاء ــ كما قلنا[3] ــ .

وإن كان قبلها همزة مسبوقة بألف زائدة وجب حذف التّاء أيضًا ، وإخضاع الهمزة لحكم همزة الممدود عند تثنيته ؛ فتبقى إن كانت أصلية ، نحو : قرّاءة وبدّاءة وخبّاءة ؛ فيقال : قرّاءات ، وبدّاءات ، وخبّاءات . . . ، ويجوز إبقاؤها وقلبها واواً إن كانت مبدلة من أصل ؛ نحو : نبّاءة (للبقعة المرتفعة) . ونباوات ، كما يقال فى التثنية . ولا تقع الهمزة هنا للتأنيث قبل تائه ؛ لأنها لا تجتمع مع تاء التأنيث ، وكذلك لا تقع الهمزة للإلحاق قبل تاء التأنيث لأن همزة الإلحاق لا بد أن تكون فى آخر الكلمة[4] .

---

(١) راجع بيانه فى هامش ص ٦١٣ بعنوان : ملاحظة ــ ثم ج ١ ص ١٢١ م ١٥ .

(٢) وهو فى ص ٦١٣ وما بعدها . (٣) فى ص ٦٠٥ و ٦١٧ .

(٤) أشار ابن مالك إلى ما سبق : (من جمع المقصور جمع مؤنث سالماً ، وأن ألفه تقلب فى هذا الجمع كقلبها فى التثنية ، وأن مفرد هذا الجمع يجب حذف ما فيه من تاء للتأنيث إن وجدت قبل جمعه) ، فقال بيتاً نصفه الأول لا علاقة له بهذه المسألة ، وإنما علاقته بمسألة أخرى سبقت ، وسبق معها الشطر فى رقم ١ من هامش ص ٦١٩ ، والبيت هو :

(والفتحَ أبقِ مُشعِرًا بِمَا حُذِفْ) وإن جمعتَــه بتاءٍ وَألفْ . . .

ثم تمم القاعدة ، فقال :

فالألِفَ اقْلِبْ قَلْبَهَا فِى التَّثْنِيَهْ وَتَاءَ ذِى التَّا أَلْزِمَنْ تَنْحِيَـهْ

(أى : ألزمن التاء تنحية وإبعاداً من المفرد الذى يحتويها) ، يريد : احذف التاء من المفرد المشتمل ــ

٣ – تتحرك عين جمع المؤنث السالم بحركة فائه ، فيتماثلان فى حركتهما ، إذا استوفى مفرده شروطًا ستة[1] .

أولها : أن يكون هذا المفرد اسمًا ؛ نحو : هِنْد – مَجْد – صُلْح . . . أسماء لمؤنث ؛ فخرج المفرد لوصف (أى : المشتق) نحو : ضخمة وحُلوة . . .

ثانيها : أن يكون ثلاثيًّا ، فخرج ما زاد على الثلاثة ، نحو : درهم ، وسَلْهب[2] ، وبُرقُع . . . أسماء لمؤنث .

ثالثها :و رابعها : أن يكون غير معتل العين ، ولا مضعفها ، فخرج ما كان مثل : (هالة ، ودُولة ، وديمة) – (وجنَّة ، ومِنَّة ، وقُبَّة) .

خامسها : أن يكون ساكن العين ، فخرج ما كان متحركها ، نحو : لَبِنة ، وسَمُرَة.[3] . .

سادسها ؛ أن يكون لمؤنث ، فخرج ما هو لمذكر ؛ نحو : سعْد ، وقُفْل ، وحِلْف . . . فإن هذه الأسماء لا تجمع جمع مؤنث سالما ، فلا إتباع فيها .

فإذا استوفى المفرد – المختوم بالتاء أو غير المختوم بها – الشروط الستة تحركت فى جمع المؤنث السالم عينه الساكنة بحركة تماثل حركة الفاء ؛ فيقال فى هِند : هِنِدات ، وفى مَجْد : مَجَدَات ، وفى صُلح : صُلُحات ، وفى حِكْمة : حِكِمات ، وفى نَحْلة : نَحَلات ، وفى غُرْفة : غُرُفات . فى كل ذلك حذف سكون العين ، وتَبِعتْ العينُ فى حركتها حركةَ الفاء .

غير أن هذا الإتباع قد يكون واجبًا ، وقد يكون جائزاً . فيجب إذا كان المفرد المستوفى للشروط مفتوح الفاء ؛ فيتعين إتباع حركة عينه فى جمع المؤنث السالم لحركة فائه ؛ نحو : رَحْمة ، وفَتْحة . . . فيقال فيهما : رَحَمَات ، وفَتَحات . ونحو : نهْر وحَمْد (لمؤنثين) فيقال : نَهَرات وحَمَدات . بفتح

= عليها قبل جمعه جمعاً مؤنثاً سالماً . ولم يتعرض ابن مالك – كما أشرنا من قبل – لحكم الممدود والمنقوص إذا أريد جمعهما هذا الجمع ؛ لأن حكمهما معه كحكمهما عند تثنيتهما .

(١) سبقت الإشارة لها فى ج ١ ص ١١٤ م ١٢ لمناسبة هناك .

(٢) طويل . (٣) اسم نوع من الشجر .

الثاني وجوبًا في كل ذلك ؛ تبعًا لفتحة الأول[1] .

أما في غير الحالة السابقة المفتوحة الفاء فيجوز في العين السّاكنة : إما إبقاؤها ساكنة ، وإما تخفيفها بحذف السكون وتحريكها بالفتحة ، وإما حذف سكونها ، وإتباعها في حركتها لحركة الفاء ، (فتكون مضمومة مثلها ، أو مكسورة) . فني نحو الأسماء الآتية إذا كانت أعلامًا لمؤنث ، وهى : صُنْع ، ودُمْية . . . يقال صُنْعات ، أو صُنُعات ، أو : صُنَعات ، بضم الثاني ، أو تسكينه ، أو فتحه . وهذه الثلاثة تقال في نظائرها من الأسماء الأخرى .

كذلك في نحو : فِتْنة ، وسِحْر ، من أعلام النساء ، يقال في جمعها : فِتْنات ، أو فِتِنات ، أو فِتَنات . . . بإسكان التاء الأولى أو كسرها ، أو فتحها . وهكذا يقال في الأعلام الأخرى المماثلة لها ؛ حيث يصح فيها ضبط العين بأحد الضبوط الثلاثة الجائزة .

ويستثنى من هذا الحكم حالتان : لا يجوز فيهما الإتباع .

الأولى : الاسم المكسور الفاء إذا كانت لامه واواً نحو : ذِرْوَة وقِنْوَة[2] وجِنْوَة[3] ؛ فلا يجوز فيها : ذِرِوات ، ولا قِنِوات ، ولا جِنِوات ، بكسر ثانيه إتباعًا لأوله ؛ لأن الكسرة ثقيلة قبل الواو يتحاشاها العرب في أغلب كلامهم ولهذا لا يصح الإتباع ، ويصح السكون أو الفتح . . .

الثانية : الاسم المضموم الفاء إذا كانت لامه ياء ؛ دُمْيَة ، قُنْيه ، غُنْيَة ؛ فلا يجوز فيها دُمُيَات ، ولا قُنُيَات ، ولا غُنُيَات . . . بضم ثانيه تبعًا لأوله ؛ لأن الضمة ثقيلة قبل الياء يتحاشاها العرب في أغلب كلامهم ، ولهذا لا يصح الإتباع ، ويصح السكون أو الفتح .

وما خالف الأحكام السابقة فنادر ، أو شاذ ، — وكلاهما لا يقاس عليه — أو

---

(١) هذا هو الأغلب والأشهر . لكن يقول : « الأشموني » ما نصه : (« أفهمَ كلامه أن نحو : « دَعْد وجَفْنة » لا يجوز تسكينه مطلقاً ، واستثنى من ذلك في التسهيل معتل اللام ؛ كظَبَيَات ؛ وشبه الصفة ، نحو : أهْل وأهَلات ؛ فيجوز فيهما التسكين ، اختياراً ») . ا هـ

(٢) الشيء المكتسب . (٣) الحجارة المتجمعة .

ضرورة شعرية ، أو لغة قوم من العرب عددهم قليل[1] . . . ومن الأمثلة : جمع كَهْلة على كَهَلات ـ بفتح الهاء ـ ، مع أنها وصف . وظبْيات بسكون الباء ، والواجب فتحها . وزَفْرات بالسكون لضرورة الشعر فى قول الشاعر :

وحُمِّلْتُ زَفْرات الضحا فأطقْتُها ⁂ ومالى بزَفْرات العَشِىّ يدانِ

وقبيلة « هُذَيْل » لا تشترط الصحة فى عين الاسم ، فتجيز أن تكون معتلة ؛ فتقول : بيْضَة وبَيَضات ، وجوْزة وجَوَزات ؛ بفتح الثانى إتباعًا للأول[1] . . .

(١ و ١) والأحسن فى كل ما سبق متابعة أكثرية القبائل ؛ لتكون المحاكاة جارية على الكثير القوىّ دون القليل ، أو الضعيف . ولمجمع اللغة العربية بالقاهرة قرار فى هذا (سجله فى الجزء الخامس والعشرين من مجلته الصادرة فى نوفبر سنة ١٩٦٩ ص ١٩٨) ونصه :

« (يجاز جمع الاسم الثلاثى المؤنث ، الساكن العين ، الصحيحها على « فَعْلات » ، بفتح العين ، أو تسكينها ؛ تعويلا على ما ذكره ابن مالك فى الألفية ، وما ذكره ابن مكى فى تثقيف اللسان ، وعلى ما ورد من الشواهد. غير أن الفتح أشهرها. ») ا هـ... وانظر ما له صلة بهذا فى رقم ١ من هامش ص٦٢٣.

وفى الأحكام الخاصة بعين المفرد المؤنث الذى يراد جمعه جمع مؤنث سالماً يقول ابن مالك :

والسَّالمَ العينِ ، الثلاثِى ، اسماً أَنِلْ ⁂ إتباعَ عيْنٍ فاءَهُ بما شُكِلْ
إنْ ساكنَ العَيْنِ مؤنَّثًا بـدَا ⁂ مُخْتَتَماً بالتَّـاء ، أَوْ مَجُرَّدَا

(الثلاثى : أصلها الثلاثىّ ؛ بتشديد الياء ، خففت الشعر) وفى البيت تقديم وتأخير . والتقدير : وأنل السالم العين، الثلاثى، الاسم– إتباع عين فاءه. أى : امنح السالم .. اتباع عينه الساكنة – الحركة التى شكلت بها الفاء. ثم انتقل بعد ذلك لبيان ما يجوز فى العين الساكنة من فتح أو سكون أو إتْباع ، إن كانت العين بعد فاء غير مفتوحة ؛ (حيث يجوز فى العين الساكنة إما تركها على سكونها ، وإما تخفيفها بالفتحة ، وإما إتباعها لحركة الفاء قبلها ، من ضم أو كسر) – قال :

وسكِّنْ التَّالِىَ غَيْرَ الفَتْحِ ، أَو ⁂ خَفِّفْهُ بالفَتْحِ فكُلاًّ قَدْ رَوَوْا

ثم عرض بعد ذلك الحالتين اللتين لا يجوز فيهما الإتباع فقال :

ومَنَعُوا إتْبَاعَ نَحْوِ : «ذِرْوَهْ» ⁂ ونحو : «زُبْيَة» . وشَذَّ كَسْرُ جِرْوَهْ

(الزبية : حفرة تحفر للأسد ليقع فيها ؛ فيصاد . والجروة : الأنثى من الكلاب والسباع) . ثم بين أن ما خالف الأحكام السالفة فهو نادر ، أو ضرورة ، أو لغة ، فقال :

ونَادِرٌ ، أو : ذُو اضْطِرَارٍ غيرُ مَا ⁂ قَدَّمْتُـهُ ، أَوْ : لِأُناسٍ انْتَمَى

المسألة ١٧٢ :

جمع التكسير

معناه :

فى الأبيات الآتية التى يصف بها الشاعر[١] أسبابَ العظمة ، وخلود السيرة – أمثلة مختلفة مما يسميه النحاة : « جمع التكسير » ، قال :

وليس الخُلْدُ مرتبةً تُلَقَّى[٢] ... وتؤخذُ من شِفَاه الجاهلينا
ولكنْ مُنتهَى هِمَمٍ كِبَارٍ ... إذا ذهبتْ مصادرُها[٣] بَقِينا
وسِرُّ العَبْقَرِية حين يَسْرِى ... فينْتَظِمُ الصنائع والفنونا
وآثارُ الرجال إذا تناهتْ ... إلى التاريخ خيرِ الحاكمينا
وأخذُك من فمِ الدنيا ثناءً ... وتَرْكُك فى مسامعها طَنِينا[٤]

فالكلمات : (شفاه – هِمم – كبار – مصادر – صنائع – فنون – آثار – رجال – مسامع) . . . ، هى مما يسمونه : « جمع التكسير » . يريدون : أن كل واحدة منها تتضمن أمرين معًا ، هما :

(ا) معنى ينصَبّ على أفراد لا تقل عن ثلاثة ، وقد تزيد ؛

(ب) وجود مفرد لكل واحدة ، يشاركها فى معناها ، وفى حروفها الأصلية مع اختلاف يطرأ على صيغة هذا المفرد عند جمعه عليها .

فكلمة : « شِفاه » – مثلا – تدل على شفاه ثلاث على الأقل – وقد تزيد – ولها مفرد هو : « شَفَة » ، يشاركها فى معناها ، وفى حروفها الأصلية ، مع اختلاف طرأ عليه عند الجمع ؛ إذ صارت « الشين » مكسورة بعد أن كانت مفتوحة ، وزيدت « ألف » قبل الآخر لم يكن لها وجود قبل الجمع ؛ فالاختلاف هنا بزيادة بعض الحروف ، وبتغيير بعض الحركات .

وكلمة : « هِمَم » – مثلا – تدل على ثلاثة فأكثر من هذا النوع ، ومفردها

---

(١) أحمد شوقى ، المتوفى سنة ١٩٣٢م .
(٢) المراد : تؤخذ تلقينا ، أو وراثة مجردة .
(٣) أصولها وأصحابها .
(٤) صوتاً مدوياً ، كصوت النحاس أو الطبل .

« هِمَّة » يشاركها فى معناها ، وفى حروفها الأصلية . وقد تغيرت صيغته عند جمعه للتكسير بعض تغير ؛ فحذفت التاء من آخره ، وانفك الإدغام الذى كان فى ثانيه . فالتغير الذى طرأ على المفرد عند جمعه كان فى الحركات وفى الفكّ .

وكلمة : «كِبار» تدُل على عدد من هذا النوع لا يقل عن ثلاثة ، ومفردها : « كبير » يشاركها فى المعنى . وفى الحروف الأصلية ؛ وقد طرأ على صيغته بعض تغير عند الجمع ؛ فحذف من آخره الياء ، وكسر أوله المفتوح ، وفتح ثانيه المكسور ، وزيدت « ألف » قبل آخره . فتناول التغيير ضبط بعض الحروف وحذف بعض منها ، والزيادة عليها . . . وهكذا بقية الجموع السالفة ونظائرها . . .

مما سبق يتضح تعريفُهم جمع التكسير بأنه : « ما يدل على ثلاثة أو أكثر ، وله مفرد[1] يشاركه فى معناه ، وفى أصوله ، مع تغير حتمىّ يطرأ على صيغته عند الجمع » .

وهذا التغير الطارئ على المفرد عند جمعه جمع تكسير قد يكون مقصوراً على ضبط بعض الحروف فقط ؛ نحو : أسَد ، والجمع : أُسْد ، وقد يكون مقصوراً على زيادة بعض الحروف فقط ؛ نحو : أسَد ، والجمع آساد ؛ وقد يشتمل على الزيادة وتغيير الضبط معًا ؛ نحو : رجل ورجال ، وقد يشتمل على تغيير الضبط مع نقص بعض الأحرف ؛ نحو : كِتاب وكتُب . وقد يشتمل على تغيير الضبط مع نقص الأحرف وزيادتها ؛ نحو : كبير وكبيرة ، وجمعهما للتكسير هو : كبار . . . ، وهكذا ؛ فلا بد من تغيير محتوم يصيب المفرد عند جمعه تكسيراً[2] .

* * *

(١) وهذا المفرد قد يكون حقيقياً ، أو تقديرياً بالتفصيل الهام والإيضاح الضرورى الواردين فى رقم ٥ من ص ٦٧٨ م ١٧٤. ولا بد فى هذا المفرد أن يكون خاليا من التركيب ومن الإعراب بحرفين .. طبقاً للبيان الذى سبق فى ج ١ عند الكلام على شروط جمع المذكر السالم — م ١٠ — .

(٢) وهذا التغيير هو السبب فى تسميته « تكسيراً » ؛ فكأنما أصابه الكسر عند جمعه ونقله من صيغة المفرد التى هو عليها إلى صيغة الجمع الجديدة — هكذا قالوا كما أشرنا فى رقم ١ من هامش ص ٦١٣ —

قسماه ، والفرق بينه وبين جمعي التصحيح[1] :

استقصى اللغويون جموع التكسير في الكلام العربي — جهد طاقتهم — فتبينوا ثلاثة أمور :

الأمر الأول : أن العرب يستعملون[2] — في الأغلب — صيغاً معينة إذا أرادوا من التكسير عدداً محدداً لا يقل عن ثلاثة ، ولا يزيد على عشرة . ويستعملون صيغاً أخرى إذا أرادوا عدداً لا يقل عن ثلاثة ، ولكنه يزيد على عشرة ؛ (بأن يكون أحَدَ عَشَرَ ، أو اثنَيْ عَشَرَ ، أو أكثر . . . فالنوعان متشابهان . في المبدأ ، مختلفان في النهاية[3] . وأشهر الصيغ الأولى أربعة ، تُسَمَّى : « صِيَغ جموع القِلَّة[4] » . وتُسَمَّى الصيغ الأخرى : « صِيَغَ جموع الكثْرة »[4] . . .

---

(١) جرى اصطلاح النحاة — لا اللغويين — على اعتبار كل جمع من الجموع الثلاثة (وهي جمعا التصحيح ، وجمع التكسير) دالاً على أكثر من اثنين دلالة عددية. وقد سبق البيان — في ج ١ — عند الكلام المفصل على جمعي التصحيح ، وله تكملة هنا في رقم ٣ التالي ، وفي ص ٦٧٥ ورقم ٥ من هامشها .

(٢) استعمالا حقيقياً ، لا مجازياً . — كما سيجيء —

(٣) كثرة النحاة تقول إن مدلول جمع الكثرة بطريق الحقيقة — لا المجاز — هو ما فوق العشرة إلى ما لا نهاية . ولكن بعض المحققين — كما نقل الصبان — لم يرتض ذلك ، وقال : (إن جمع القلة هو من الثلاثة إلى العشرة — مع إدخال العشرة في الحكم ، طبقاً لنص الصبان بعد ذلك مباشرة — ، وجمع الكثرة من الثلاثة إلى ما لا يتناهى . فالفرق بينهما من جهة النهاية . بخلاف ما ذكره الشارح الأشموني) اهـ .

وهذا هو الرأي السديد ؛ لأن معناه أعم ، فالأخذ به يحقق المعنى المراد من كثير من أساليب العرب ، فوق أنه يمنع التعارض والتناقض الذي قد يقع بين العدد المفرد (٣ و ١٠ وما بينهما) ومعدوده حين يكون هذا المعدود صيغة من صيغ جمع الكثرة (مثل : ثلاثة بيوت — أربعة جداول — خمسة جبال — ست مدائن — سبع سفن . .) فلو أخذنا بالرأي الأول لكان العدد في هذه الأمثلة وأشباهها دالا على شيء حسابي معين لا يزيد على عشرة مطلقاً . في حين يدل المعدود — وهو صيغة جمع الكثرة — على شيء يزيد على العشرة حتماً . وهذا هو التعارض والتناقض المعنوي المعيب . أما على الرأي الثاني السديد فلا وجود لهذا التعارض والتناقض .

(٤ و ٤) « ملاحظة » : ما ذكرناه من معنى : « القلة والكثرة » هنا يخالف معناهما في موضع آخر يجيء مفصلا في ص٦٣٣ و٦٣٤ وهامشها ؛ حيث المراد منهما : «المطرد» ونحوه مما يقاس عليه ، و « غير المطرد » ونحوه مما لا يصح القياس عليه ؛ طبقاً للبيان المدون هناك. ومن آثار القلة العددية والكثرة أن تقول : كتبت إليك رسالة لثلاث خَلَوْنَ من شهر كذا ، وجاءني كتابك لخمسَ عشْرةَ خلتْ من ذلك الشهر ؛ فتجيء بنون النسوة حينا ، وبتاء التأنيث حيناً آخر . فما الضابط الذي يرجع إليه في استخدام أحدهما ؟ الجواب — تفصيلا — في رقم ١ من هامش ص ٥٦٥ . وله إشارة في الصفحة الآتية .

وهما غير : « جمع الجمع » وهذا لا يدل على أقل من عشرة — كما سيجيء[1] . . .

فالأربعة الخاصة بجموع القلة ، هي :

١ — أفْعِلة ؛ نحو : أغذية ، وأدوية ، وأبنية — جمع : غِذاء ، ودَواء ، وبِناء . . .

٢ — أفْعُل : نحو : ألسُن ، وأرْجُل ، وأعْيُن ؛ . . . جمع : لسَان ، ورِجْل ، وعَيْن . . .

٣ — فِعْلة ؛ نحو : صِبية ، وفِتية ، ووِلْدة ؛ جمع : صبيّ ، وفتًى ، ووَلَد .

٤ — أفعال ؛ نحو : أبْطال ، وأسياف ، وأنهار ؛ جمع : بطل ، وسيف ، ونهر . . .

ومعنى اختصاص هذه الصيغ بالقلة أن المدلول الحقيقى (لاالمجازى) لكل واحدة منها هو عدد مبهم — أى : لاتحديد ولاتعيين لمدلوله[2] — ولكنه لايقل عن ثلاثة ولايزيد على عشرة ، بشرط ألاتوجد قرينة تدل على أن المراد الكثْرة ، لاالقلة . فعند عدم القرينة تتعين القلة حتمًا ؛ اعتمادًا على أن الصيغة موضوعة فى أصلها للقلة ، ومختصة بها ؛ فلايجوز إبعادها إلى الكثْرة بغير قرينة ؛ وإلا كان هذا إبعادًا لها عن أصلها ، وإخراجًا منه إلى غيره مما لا تصلح له فى حقيقة ولا مجاز[3] . . . .

وكما تتعين القلة عند عدم القرينة تتعيين أيضًا فى حالة ثانية ؛ هى أن تكون تلك الصيغة الدالة على المعدود هى من الصيغ الموضوعة للكثْرة ، والعدد هو ثلاثة ، أو عشرة ، أو عدد آخر بينهما . وإنما تتعين للقلة هنا منعًا للتعارض بين مدلول العدد ومدلول المعدود ، لأن كل واحد من هذه الأعداد المفردة صريح فى دلالته على القلة ، فلا يصح أن يخالفه معدوده فى مضمون هذه الدلالة ، ولا أن يعارضه . فلو كانت صيغة المعدود موضوعة فى أصلها للكثْرة لكانت مع العدد المفرد للقلة .

ومن كل ما تقدم يتضح أن معنى القلة يتعين ويتحتم وحده فى صورتين :

« الأولى » . . . أن تكون صيغة المعدود هى من صيغ القلة المتجردة لدلالتها

---

(١) فى ص ٦٧٥

(٢) سبق توضيح هذا وشرحه فى ص ٥٢٥ .

(٣) إذ يشترط فى المجاز وجود القرينة التى تمنع من إرادة المعنى الأصلىّ . . .

الأصلية ، ولا توجد قرينة تبعدها عن هذه الدلالة ، وتخرجها منها إلى الدلالة على الكثرة .

و " الأخرى" أن تكون الصيغة الدالة على المعدود هي إحدى الصيغ الدالة على الكثرة ، لكن العدد الخاص بها دال على القلة ، كالعدد ثلاثة ، أو عشرة ، أو أحد الأعداد التي بينهما .

وعدد الصيغ الثانية المختصة بجموع الكثرة قد يزيد على ثلاثين ، ولكن المشهور القياسيّ منها يقارب ثلاثًا وعشرين صيغة . وسنعرف **الكثير منها** ؛ مثل : فُعْل ، وفواعل ، ومفاعل ، وفَعالِي ، وفُعُل . . . و . . . نحو : حُمْر ، وجواهر ، ومعابد ، وصحارى ، وكُتُب . . .

ولاختيار نوع الصيغة الدالة على التكسير أثر آخر في تركيب الأسلوب أحيانًا فوق أثره المعنوى السالف ؛ ذلك أن صيغة جمع القلة يناسبها نون النسوة ، وأن صيغة جمع الكثرة يناسبها تاء التأنيث ؛ فقولنا : رأيت أذْرعًا امتددن ... أفضل من امتدت — وللوالد أياد غَمَرت أبناءه . . . أحسن من غَمَرن[1] . . . وما تقدم هو الأفضل والأحسن ، ولكنه ليس واجبًا .

الأمر الثاني[2] : أن العرب قد يضعون جمعًا معينا على وزن صيغة خاصة بأحد النوعين ، ولكنهم يستعملون هذا الجمع في القلة حينًا ، وفي الكثرة حينًا آخر ، استعمالا حقيقيًّا ، لا مجازيًّا — والقرائن وحدها في السياق هي التي تعينه لأحد النوعين — بالرغم من أن الصيغة خاصة بأحدهما فقط ، وأن وزنها يشيع استعماله عندهم في نوع منهما دون النوع الآخر ، أى : أنهم يكتفون بوزنه الغالب الشائع في أحد النوعين ويستعملونه فيه ، وفي الآخر أيضًا من غير أن يجمعوا المفرد جمع تكسير على وزن من الأوزان التي تشيع في هذا النوع الآخر . ومن الأمثلة استعمالهم في القلة ، والكثرة معًا : أرجُل ، وأعناق ، وأفئدة (وهى جمع : رِجْل ، وعُنق ، وفؤاد) مع أن صيغة : أفعُل ، وأفعال ، وأفعِلة — هي من الصيغ الغالبة في القلة ، فاكتفوا بها في النوعين عند تكسير هذه

---

(١) لهذا إشارة في رقم ٣ و ٤ من هامش ص ٦٢٧ أما التفصيل ففي ص ٥٦٠ .

(٢) تقدم الأمر الأول في ص ٦٢٧ .

الكلمات ؛ ولم يجمعوا كلمة : رِجل ، ولا عنق، ولا فؤاد ، على صيغة من الصيغ الخاصة بجمع الكثرة .

ومن الأمثلة أيضًا : رِجَال وقلوب (جمع : رَجُل ، وقَلْب) فى القلة والكثرة ، مع أن صيغة : « فِعَال » و « فُعول » من الصيغ الغالبة فى الكثرة . فاكتفوا بها فى الدلالة على النوعين عند تكسير الكلمتين ، ولم يجمعوا رَجلا ، وقلبًا ، على صيغة للقلة .

الأمر الثالث : أن العرب قد يستعملون صيغة شائعة فى أحد نوعى التكسير مكان صيغة وضعوها للنَّوع الآخر ، وشاعت فيه . فكلتا الصيغتين موجودة فعلا ، وتشيع فى أحدهما(1) ، وحده ، ولكنهُم يستعملونها فى معنى الآخر ؛ بقرينة فى الكلام خارجة عن الصيغة وعن وزنها تدل على هذا النقل والتبادل . وبغير القرينة لايصح الحكم على الصيغة بأنها مستعملة فى غير نوعها(2) .

---

(١) فى صيغ جمع القلة وأنها قد تستعمل للكثرة والعكس — يقول ابن مالك فى أول باب عنوانه : « جمع التكسير » — وسنذكر أبياته مرتبة هنا ترتيبها فى « ألفيته » — :

أَفْعِلَةٌ ، أَفْعُـلُ ، ثُمَّ : فِعْلَهْ ثُمَّتَ : أَفْعَالٌ — جُمُوعُ قِلَّهْ

(ثمت : هى « ثم » العاطفة ، زيدت فى آخرها تاء التأنيث المفتوحة) ، تلك صيغ القلة . وانتقل بعدها مباشرة إلى استعمالها فى الكثرة ، وصيغ الكثرة فى القلة ، فقال :

وبعضُ ذى بِكثرةٍ وضعاً يَفِى ؛ كأَرْجُلٍ ، والعَكسُ جَاءَ ؛ كالصُّفِى

يقول : إن بعض هذه الأوزان يفى بالكثرة ، أى : يدل عليها ، ويفى فيها ؛ كأرجل؛ جمع رجْل ؛ فإنها تكون للكثرة كما تكون للقلة . وهذا بالوضع العربى : أى : أن العرب وضعوا الجمع المكسر : « أرجل » للكثرة كما وضعوه للقلة فهو صالح للمعنيين، ولم يعرف لجمع : « رِجْل » صيغة مسموعة خاصة بالكثرة ؛ فالوضع للمعنيين أصيل وحقيق . ولكن صيغته فى أحدهما أكثر شيوعاً منه فى الآخر . والعكس صحيح كذلك ، فقد جمعوا بعض الألفاظ لتدل على القلة ، مع أنها مصوغة على وزن بعض الصيغ الشائعة فى الكثرة — كما قلنا — وضرب مثالا هو : « الصُّفِىّ » جمع صَفَاة (بمعنى : الصخرة الملساء ، وأصله : صُفُوىٌ ، اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء ، عملا بقواعد الإعلال ، وأدغمت الياء فى الياء ، فصارت صُفُىّ ، ثم قلبت الضمة قبل الياء كسرة ؛ لأن الكسرة هى التى تناسبها ؛ فصارت : صُفِىّ ، بياء مشددة ، ولم يشددها الناظم لضرورة الوزن) .

(٢) وقد كثر هذا النقل والتبادل فى بعض الصيغ ؛ كصيغة « أفعال » التى للقلة ؛ فقد أشاعوها فى المعنيين ؛ وإن كانت للقلة أوفر شيوعاً . ومن الجائز لنا فى كل وقت أن نستعملها فى المعنيين مثلهم ، =

والفرق بين هذه الحالة والتي سبقتها : أن المفرد هنا له نوعان شائعان من التكسير أحدهما : يكون بصيغة مستقلة تختصّ بجمع التكسير الدال على القلة، والآخر يكون بصيغة مستقلة تختصّ بجمع التكسير الدال على الكثرة ، فتستعمل إحداهما فى معنى الأخرى بقرينة . أما الحالة السابقة فالمفرد له جمع تكسير على وزن خاص بأحدهما فقط ؛ فصيغة جمعه مقصورة على نوع منهما وحده ؛ فلم يضع العرب لهذا المفرد نوعين للتكسير ، تكون صيغة أحدهما مستقلة الدلالة على القلة ، وصيغة الآخر مستقلة الدلالة على الكثرة، وإنما وضعوا للمفرد جمعًا من نوع واحد، بصيغة تختص بهذا النوع ، ولكنها مشتركة الدلالة فتدل على الكثرة حينًا وعلى القلة حينًا آخر على حسب القرائن ، وبرغم أنها من الصيغ الخاصة بأحدهما دون الآخر — كما قلنا — يستعملونها فى النوعين .

ومما تجب ملاحظته :

١ — أن هذه الدلالة العددية التى يدل عليها جمع التكسير هى إحدى نواحى الفرق بينه وبين جمعى التصحيح ، ذلك بأن جمع التكسير قد يكون مدلوله عدداً محدوداً لايقل عن ثلاثة ، ولايزيد على عشرة . وقد يكون مدلوله عدداً لايقل عن ثلاثة ، ولكنه يزيد على العشرة — طبقًا للبيان الذى عرضناه[1] — ولكل دلالة صيغ معينة . أما جمعا التصحيح ، فمدلولهما الغالب عند « سيبويه » عدد محدود لايقل عن ثلاثة ولايزيد على عشرة . فهما يدلان عنده على القلة التى يدل عليها أحَدُ نوعَيِ جمع التكسير ، ولا يدلان على الكثرة إلا بقرينة أخرى خارجة

= فيكون الاستعمال حقيقياً لا مجازياً؛ بسبب شيوعه عندهم . أما غير الشائع عندهم فنستعمله مجازاً؛ لأن استعمال القليل فى موضع الكثير أو العكس — جائز بلاغة ؛ ويكون من قبيل المجاز المرسل الذى علاقته الكلية أو الجزئية ، واستعماله مطرد ، ما دامت شروط المجاز متحققة ، ولا يتوقف على استعمال العرب الكلمة أو الكلمات المجازية ذاتها ، — وأنهم استعملوها مجازاً ، إذ لا أهمية مطلقاً لاستبانة أمرهم فى هذه الكلمة أو الكلمات ؛ لأن استخدام المجاز قياسى بغير قيد ، إلا قيد تحقق شروطه . غير أن العرب إذا استعملوا صيغة الكثرة فى القلة أو العكس وكان هذا الاستعمال كثيراً شائعاً فإنه يكون من قبيل الاستعمال الحقيقى لا المجازى ، ويكون استعمالنا إياه حقيقياً كذلك ؛ كاستعمالهم صيغة : « أفعال » فى الكثرة ؛ فهو حقيقى لنا أيضاً . بخلاف استعمال « فُعْل » — مثلا — فى القلة فإنه مجازى .

(١) فى ص ٥٧٩ .

عن صيغتهما ؛ فليس لهما صيغ تدل على القلة أو على الكثرة كالصيغ التى لجمع التكسير فى هذين النوعين .

هذا رأى سيبويه . لكن الرأى الأرجح أن جمعى التصحيح لايختصان بالقلة وإنما يصلحان[1] للقلة والكثرة . عند خلو الكلام من قرينة تعين الجمع لأحدهما دون الآخر .

٢ – وأن هناك فرقًا هامًّا آخر ، هو : أن جمع التكسير لابد أن تتغير فيه صيغة مفرده ، بخلاف جمعى التَّصحيح ؛ فإن مفردهما لايتغير – فى الأغلب – عند جمعه على أحدهما ، بل يظل حافظاً صورته الأصلية[2] .

٣ – وأن جمع التكسير وجمع المؤنث السالم يعربان بالحركات . أما جمع المذكر السالم فيعرب بالحرف[3] .

• • •

قياسيَّة جمع التكسير :

صيغ جمع التكسير – بنوعيه – متعددة ، وأوزانه كثيرة تُجاوز الثلاثين ؛

(١) راجع خاتمة « المصباح المنير » ، ص ٩٥٤ بعنوان : (فصل : الجمع قسمان ، قلة وكثرة...) حيث صرح بالرأى الأرجح وبأدلته . ومن أمثلة الكثرة قوله تعالى : (كُتِب عليكم الصيامُ كما كُتِب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون ، أياما معدوداتٍ . . .) ومما يدل على القلة قوله تعالى (واذكروا الله فى أيام معدودات ...) والمراد بها : أيام التشريق ، وهى قلة ... وكذلك كتاب « مجمع البيان لعلوم القرآن » تأليف الطبرسى جـ ٣ ص ٨٨ – ونقلنا فى الجزء الأول (م ١٠ رقم ٢ من هامش ١٢٥ باب جمع المذكر السالم) رأى أبى على الفارسى فى هذا ، فقد جاء فى كتاب : « المحتسب » لابن جنى (جـ ١ ص ١٨٧ – سورة النساء) ما نصه :

(كان أبو على ينكر الحكاية المروية عن النابغة ، وقد عرض عليه حسَّان بن ثابت شعره ، وأنه صار إلى قوله :

لنا الجفَنات الغُرُّ يَلْمَعْن بالضحا ... وأسيافنا يَقْطرن من نجدةٍ دَمَا

قال له النابغة : لقد قللت جفانك وسيوفك .

قال أبو على : هذا خبر مجهول لا أصل له ؛ لأن الله تعالى يقول :

– [وهم فى الغُرُفات آمنُون] – ولا يجوز أن تكون الغرُف كلها التى فى الجنة من الثلاث إلى العشر) اهـ

(٢) انظر رقم ١ من هامش ص ٦١٣ . ورقم ٢ من هامش ص ٦٧٩ .

(٣) راجع أحكام هذه الجموع وكثير مما يختص بها فى جـ ١ م ٧ (أنواع البناء والإعراب ...) .

منها : « الصيغُ المطَّردة » ، ويتَصدىّ علم : « النحو والصرف لبيانها ، وعرض أحكامها . ومنها : « غير المطَّردة » ، والسبيل إلى معرفتها مقصور على المراجع اللغوية الأخرى التى تسرد أمثلة من الوارد « السماعىّ » الذى ليس مطرداً

والمراد بالصيغة « المطَّردة » ما تتطلب مفرداً مشتملا على أوصاف معينة ،إذا تحققت فيه جاز جمعه تكسيراً على تلك الصيغة بدون تردد ، ولا رجوع إلى كتب اللغة ، أو غيرها لمعرفة وروده عن العرب ، أوعدم وروده ؛ فمثل هذا الجمع يكون صحيحًا فصيحًا ولوكان غير مسموع[1] . ولايصح رفضه ، ولا الحكم عليه بالضعف اللغوى ، أو بشىء يعيبه من ناحية صياغته ، أو وزنه ، أو فصاحته، فصيغة « فُعْل » — مثلا تكون جمعًا مطَّرداً لكل مفرد مذكر على وزن : « أفْعَل » أو مؤنث على وزن : « فَعْلاء » بشرط أن يكون المفرد فى الحالين مشتقًّا ، دالا على لون، أو عيب . . . نحو : هذا أحمر ، وهؤلاء حُمْر — وهذه حمراء ، وهنّ حُمْر . وذاك أخرس ، وهم خُرْس — وتلك خرساء ، وهن خُرْس . . . وهكذا كل صيغة أخرى من جموع القلة أو الكثرة ، فإن المفرد يطَّرد جمعه عليها إذا كان مستوفيًا للشروط التى يجب تحققُها فيه؛ ليصلح أن يجمع على وزنها . فمتى تحققت تلك الشروط ساغ جمعه عليها من غير استشارة المراجع اللغوية ، وساغ استعمال هذا الجمع بغير توقف لمعرفة رأيها فيه ، أهو موافقٌ لماتحتويه أم مخالف ؟ ؛ فإن هذا التوقف لا مسوِّغ له بعد أن تحققت فى المفرد كل الشروط والصفات التى جعلته صالحًا لأن يُجْمع جمع تكسير على تلك الصيغة والوزن .

وما أكثرَ تَعَدُّدَ الجموع فى المراجع اللغوية ، وكثير منها مخالف فى صيغته لصيغة الجمع المطرّد ، فلا يؤدى هذا — مع كثرة الصيغ المخالفة — إلى تخطئة المطرّد ، ولا إلى الحكم عليه بالضعف ، أو العيب ، وإنما يؤدى إلى أن لهذا المفرد جمعين للتكسير — أو أكثر أحيانًا — وأن أحد الجمعين كثير شائع ، فهو لهذا

---

(١) راجع ص « ع » من الكتاب الذى اخرجه مجمع اللغة العربية باسم : « مجموعة القرارات العلمية من الدورة الأولى إلى الدورة الثامنة والعشرين . . .) .

قياسى مطرّد ، والآخر قليل فى ذاته[١] أو نادر ؛ فهو سماعىّ ، ولايجوز القياس عليه ؛ لقلته الذاتية وندرته[١] . ولااتخاذ وزنه مقياسًا يُجْمَع عليه مفرد آخر غير الذى ورد مسموعًا فيه عن العرب ؛ وهذا هو المسمى : « جمع التكسير السماعىّ أو : « جمع التكسير غير المطرد » . ومن ثَمّ يتبين خطأ من يتوهم أن كلّ جموع التكسير سماعى ؛ وأن الرجوع فى كل جمع منها إلى المظانّ اللغوية محتوم على من يعرف الأوصاف المشروطة فى مفرد كل صيغة ، ومن لايعرف .

نعم الرجوع إلى تلك المظان محتوم على من لا يعرف تلك الأوصاف والضوابط . أما من يعرفها فله أن يصل من طريق معرفته إلى مايريد من جموع التكسير المطردة فى تلك المفردات . ولاتمنعه معرفته أن يرجع — إذا شاء — إلى المظانّ اللغوية ، ليستخدم ماتنص عليه من جموع أخرى مسموعة للمفردات التى معه ؛ أى : أنه حرّ فى استعمال جمع التكسير القياسى أو السماعى ، من غير أن يُفرَض عليه الاقتصار على السماعىّ وحده[٢] ؛ وإلا كانت الضوابط المطردة ، والقواعد العامة المستنبطة من الكلام العربىّ الشائع — عبثًا لاجدوى منه[٣] ، فوق مافى

(١ و ١) بشرط أن تكون القلة ذاتية ، لا نِسْبية . وقد سبق تفصيل الكلام عليهما فى أجزاء الكتاب ؛ ومن ذلك ج ٣ م ٩٣ و ٩٤ ص ٦٤ و ٧٨ .

(٢) وبهذا الرأى الحكيم يأخذ جماعة من أئمة النحاة ، فى مقدمتهم الكسائى زعيم المدرسة الكوفية ، ولا يقتصر فى تطبيقه على الجموع أو المصادر ونحوها ؛ بل يجعله عامًا شاملا فى كل ما اجتمع له سماع وقياس . جاء فى مقدمة : « القاموس المحيط » فى الأمر الخامس من الأمور التى اختص بها القاموس ما نصه عند الكلام على ضبط المضارع . . . : (« السماع مقدم على القياس عند غير الكسائى . وأجاز الكسائى القياس مع السماع أيضًا ، على ما قُرر فى الدواوين الصرفية ») ا هـ ولهذه المسألة — مسألة الجمع بين القياس والسماع تكملة هامة تجىء فى رقم ٣ هنا .

(٣) للمجمع اللغوى القاهرى قرار حاسم ، — فوق المشار إليه كل ما سبق — أصدره بعد دراسة وافية ، وهو يقطع بأن « المطرد » ، و « القياس » بمعنى واحد ؛ (كما جاء فى الصفحة الخامسة والخمسين من محاضر جلسات الدور الرابع لانعقاده : وهى الجلسة الرابعة صباح الثلاثاء ١٩ من يناير سنة ١٩٣٧ ، وكما ورد أيضًا فى الصفحة الأولى من الجزء الرابع من مجلة المجمع) ونص القرار .

« (يرى المجمع أن الكلمات التى يستعملها قُدامى النحويين والصرفيين ؛ وهى : القياس : والأصل ، والمطرد ، والغالب ، والأكثر ، والكثير ، والباب ، والقاعدة ... ألفاظ متساوية الدلالة على ما ينقاس . وأن استعمال كلمة منها فى كتبهم يسوغ للمحدثين من المؤلفين وغيرهم قياس ما لم يسمع على ما سمع ، وأن المقيس على كلام العرب هو من كلام العرب) . ا هـ . وفى محاضر جلسات الدور الرابع للانعقاد ص ٣٨ وما بعدها ما نصه : « (ويقال للشاذ : القليل ، والأقل ، والنادر ، وأمثالها مما يفيد القلة والضعف أيضًا ») ا هـ .

=

البحث عن « المسموع » من عناء وإرهاق يبلغان حدّ التعجيز ؛ بسبب كثرة المراجع

= والمراد من تسجيل هذا القرار هنا ومن الإيضاح الذى ذكرته قبله ، إزالة كل غموض عن قياسية الجموع المطردة ، ومحو كل وهم تردد أو يتردد على خاطر بعض القدامى والمحدثين بهذا الشأن .

وهناك أسباب أخرى قوية تزيل الشك أو الوهم عن قياسيته ؛ هى الأسباب العامة الجليلة التى أشرنا إليها فى مواضع متفرقة من الأجزاء الأربعة فى الرد على من يتشككون فى قياسية بعض المسائل . كذلك سجلناه بإفاضة فى الجزء الثالث عند الكلام على : « أبنية المصادر القياسية » (ص ١٨٣ م ٩٨) . ومن تلك الأسباب آراء العالم العبقرى ابن جنى التى يرجع إليها المجمع اللغوى فى كثير من بحوثه ، ويستشهد بفصله الرائع الذى عنوانه : (باب فى اللغة المأخوذة قياساً) والذى نقلناه كاملا مستقلا ختمنا به الجزء الثانى . وقد سجلته مجلة المجمع فى عددها الأول ، كما سجلته محاضر جلساته مرة أخرى فى الصفحة الخامسة والأربعين من محاضر جلسات الدور الرابع للانعقاد، وأيضاً ما نقله عن المازنى، وكذلك آراء العالم الذكى : « الفراء » الذى ورد عنه فى محاضر جلسات المجمع اللغوى (دور الانعقاد الرابع ص ١٠٨) : (أنه إمام الكوفيين، ووارث علم الكسائى ، ولا تثريب علينا إذا أخذنا بمذهبه) . وكذلك الزمخشرى وصاحب المصباح المنير ، وغيرهم من الأئمة الذين سردنا آراءهم الجليلة مفصلة فى الجزء الثالث – كما سبقت الإشارة هنا – م ٩٨ ص ١٨٣ –

بقى السؤال عن المعنى الدقيق للاطراد الذى يباح عليه القياس ، والمعنى الدقيق للكثرة التى تبيح القياس كذلك؟ ما عددها ؟ وما شياتها ؟ وما نموّها ؟ .. وقد ورد هذا السؤال فى ص ١٢٩ من الكتاب الصادر من مجمع اللغة العربية بالقاهرة باسم : «كتاب فى أصول اللغة» وهو المشتمل على مجموعة القرارات : التى أصدرها المجمع من الدورة التاسعة والعشرين إلى الدورة الرابعة والثلاثين ، وتصدى للإجابة عن هذا السؤال أحد الأعضاء المجمعيين مسجلا إجابته فى تلك الصفحة قائلا ما نصه الحرفى : « (أضع بين يدى السائل ما قال أصحاب أصول النحو فى ذلك من بيان وتحديد نسبة عددية يمكن أن تكون أصلا لنسبة مئوية كالتى يستعملها المحدثون فى الإحصاء ؛ وذلك هو ما نقله السيوطى صاحب الاقتراح فى ص ٢١ سطر ١٠ وما بعده – وكذلك فى « المزهر » حـ ١ ص ١٤٠ – ونصه : « قال الشيخ جمال الدين بن هشام : اعلم أنهم يستعملون غالباً ، وكثيراً ، ونادرا وقليلا ، ومطرداً . فالمطرد لا يتخلف ، والغالب أكثر الأشياء، ولكنه يتخلف ، والكثير دونه ، والقليل دونه، والنادر أقل من القليل. فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالب ، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب ، والثلاثة قليل والواحد نادر . فاعلم بهذا مراتب ما يقال فيه ذلك » – انتهى سيوطى –

وبمحاولة علم هذا مفسراً بالنسبة المئوية كما يقال اليوم تكون النتيجة هى : المطرد الذى مثله بثلاثة وعشرين وجعلها نهاية هو ١٠٠٪ – والغالب وهو ٢٠ من ٢٣ = $\frac{٢٠}{٢٣}$ ٨٦ ٪ أو ٨٧ ٪ تقريباً . – والكثير وهو ١٥ من ٢٣ ٪ يساوى ٦٥٪ – والقليل وهو ٣ من ٢٣ ٪ يساوى ١٣ ٪ والنادر وهو ١ من ٢٣ ٪ يساوى $٤\frac{١}{٣}$٪ تقريباً . وبهذا يكتفون ، ولا يذكرون الشذوذ فى هذا المقام بعد ما وصلوا إلى الندرة وهى أقل القليل كما رأينا ...») اهـ انتهت الإجابة .

هذا وقد أشرنا (فى رقم ٤ من هامش ص ٦٢٧) إلى أن المراد هناك من القلة ، والكثرة ، والاطراد ، وعدم الاطراد – مخالف للمراد منها هنا .

وتنوعها ، وتباين طرائفها . . و . .

وفيما يلى الأوزان المطردة — أى : القياسية — لجمع التكسير بقسميه : « جمع القلة ، وجمع الكثرة » ، والأوصاف الواجب تحققها فى المفرد المراد جمعه على إحدى الصيغ ، مع الإشارة إلى أن كل صيغة من هذه الصيغ المطردة قد تزاحمها صيغ كثيرة مسموعة ، مرجعها اللغة وحدها .

* * *

(ا) أشهر الصِّيَغ المستعملة فى جموع القلة أربعة :

١ — أفْعِلة : وهو مقيس فى كل مفرد يكون اسمًا ، (لاوصفًا) ، مذكراً ، رباعيًّا ، قبل آخره حرف مدّ ؛ نحو : طعام وأطعمة — بِناء وأبنية[1] — عمود وأعمدة — رغيف وأرغفة . . .

وهو مقيس أيضًا فى كل اسم على وزن : فَعَال ، أو فِعَال (بفتح الفاء أو كسرها) إذا كان عين كل منهما ولامه من جنس واحد ، أو كانت لامهما حرف علة ، فالأول ، نحو : بَتَات[2] وأبِتَّة ، وزِمام وأزِمة[3] ، والثانى نحو (قَبَاء[4] وأقبية ، وكِساء وأكسية) — (فِناء وأفنية ، ورداء وأردية)...[5] .

٢ — أفعُل : وينقاس فى كل مفرد ، اسم (لاصفة) على وزن : فَعْل (بفتح فسكون) صحيح العين ، سواء أكان صحيح اللام أم معتلها ؛ ليست فاؤه واواً ، — كوقت — وليس مضعفًا كعَمّ وجَدّ . فمثال صحيح اللام : بحر وأبحُر — نَهْر وأنهُر . . ومثال معتلها : ظبى وأظْبٍ — جَرْو ، وأجْرٍ[6] .

---

(١) ومثل : لسان وألسنة ، وسِنان وأسِنَّة ، فى قولهم : إعجاب المرء بنفسه يُشْرِع إليه أسنة الطاعنين ، وتطاوله على أبناء جنسه يجمع عليه ألسنة الشانئين ... (٢) متاع البيت ، أو الزاد .

(٣) انظر جمع « فُعُل » ص ٦٤٢ . (٤) العباءة أو : البرْنس .

(٥) الهمزة فى آخر المفردات الأربعة منقلبة عن حرف علة والأصل (قَبَاو — كِسَاو) (فِناي — رِداى) .

(٦) أصل أظْبٍ وأجْرٍ : «أظْبِيٌ» ، و«أجرُوٌ» ، استثقلت الضمة على الياء فى الكلمة الأولى فحذفت — فالتقى ساكنان ، الياء والتنوين ؛ فحذفت الياء للتخلص من الساكنين ؛ كطريقة حذفها فى المنقوص . أما فى الكلمة الثانية فقلبت الواو ياء لوقوعها متطرفة بعد كسرة ، ثم حذفت بالطريقة السابقة .

وينقاس أيضًا فى كل اسم رباعىّ مؤنث تأنيثاً معنويًّا ؛ (أى : بغير علامة تأنيث ظاهرة) ، قبل آخره مدّة ، (ألف ، أو واو ، أو ياء) ؛ مثل : عَناق (لأنثى الجَدْى) وأعنُق ، وعُقاب (لإحدى الطيور الجارحة) وأعقُب ، وذراع وأذرُع ، ويمين وأيمُن ، وثَمُود وعَمُود (على اعتبارهما من أسماء المؤنث) وجمعهما : أثمُد وأعمُد .

٣ ــ أفعال . وينقاس فيما لا ينقاس فيه «أفْعُل» السابق ؛ فيطرد فى كل اسم معتل العين بالواو أو بالياء أو بالألف ؛ نحو : ثوب وأثواب ، ــ سَيْف وأسياف ــ باب وأبواب . . . وفى كل اسم واوىّ الفاء ، أو مضعف ؛ نحو وقت وأوقات ، وعمّ وأعمام .

وفى كل اسم ثلاثى مفتوح الأول ، مع فتح ثانيه ، أو مع كسره ، أو ضمه ، نحو : جَمَل وأجمال ، ونَمِر وأنمار ، وعَضُد وأعضاد .

وفى كل اسم ثلاثى مكسور الأول مع فتح ثانيه ، أو مع كسْره ، أو تسكينه ؛ نحو : عِنَب وأعناب ، وإبِل وآبال ، وحِمْل وأحمال .

وفى كل اسم ثلاثى على وزن : «فُعُل ، أو فُعْل» (بضم الأول والثانى ، أو بسكون الثانى) ، نحو : عُنُق وأعناق ، وقُفْل وأقفال .

فإن كان المفرد على وزن : «فُعَل» (بضم ففتح) فالكثير [1] أن يكون جمعه على : «فِعْلان» (بكسر فسكون) ؛ نحو : صُرَد [2] وصِرْدان ، ونُغَر [3] ونِغْران ، وجُرَذ [4] وجِرْذان .

وينقاس فى كل اسم على وزن «فُعْل» معتل اللام أو مضاعفًا [5] .

أما الاسم الثلاثى الذى على وزن : «فَعْل» (بفتح فسكون) صحيح العين ــ غير ما سبق ــ فمنع كثير النحاة جمعه قياسًا على : «أفعال» [6] . وهذا منع

---

(١) كما يأتى فى ص ٦٥١ .
(٢) اسم طائر .
(٣) اسم طائر .
(٤) فأر .
(٥) إيضاح هذا فى ص ٦٥٠ و ٦٥١
(٦) مع أن «التصريح» وحاشيته نقلا منه نحو عشرين : منها :

لا يستند إلى أساس سليم ، والصواب جواز جمعه قياسيا على : «أفعال» فيقال : بَحْث وأبحاث ، وسَهْم وأسهام . . . و . . . .(1) ولا مانع أن يجمع

= فرخ وأفراخ – حبْر وأحبار – زَنْد وأزناد – حَمْل وأحمال – شَكْل وأشكال – سَمْع وأسماع – لفظ وألفاظ – لحظ وألحاظ – نَحْل وأنحال – رأى وآراء – سطر وأسطار – جفن وأجفان – لحن وألحان – نجد وأنجاد – فرد وأفراد – ألف وآلاف – أنف وآناف – وغير ما ذكره كثير متناثر فى المراجع اللغوية ، منه : أرض وآراض – رَمْس وأرماس – عرش وأعراش – نهر وأنهار – نذل وأنذال – شخص وأشخاص – شَرْط وأشراط – جَفْر (وهى : الشاة السمينة) وأجفار – بعض وأبعاض – دخل وأدخال – ضرب وأضراب .

(1) سبب منعهم جمع : «فَعْل على أفعال» الذى وصفناه هو ما جاء فى الجزء الثانى من كتاب سيبويه (ص ١٧٥ بعنوان : هذا تكسير الواحد للجمع ..) من أنه يجمع على : «فِعَال ، وعلى فُعُول ، وأفْعُل» . وأن جمعه على : «أفعال» ليس بالباب فى كلام العرب وإن كان قد ورد منه بعض ألفاظ ؛ كأفراخ ، وأجداد ، وأفراد .

وقد جرى كثير من النحاة وراء سيبويه حتى عصرنا ، وكانوا – فى هذه المسألة – متسرعين ؛ بدليل ما نقلناه من الصيغ الكثيرة فى رقم ٦ من هامش الصفحة السابقة ، وكذلك ما جاء فى الجزء الخامس ص ٣٩٢ من كتاب : «إرشاد الأريب لمعرفة الأديب» ، تأليف ياقوت الرومى ، وطبعة مرجليوث ، ونصه :

« (حدث أبوحيان التوحيدى . قال : «قال الصاحب بن عباد يوماً : «فَعْل» بفتح فسكون ، –ويريد ما كان منه صحيح العين– ، ليس من الأنواع التى ذكروها) ، «أفعال» قليل . ويزعم النحويون أنه ما جاء منه إلا زند وأزناد ، وفَرْخ وأفراخ ، وفرد وأفراد . فقلت له : أنا أحفظ ثلاثين حرفاً (أى : كلمة) كلها : «فَعْل وأفعال» . فقال : هات يامدعى . فسردت الحروف – أى : الكلمات – ودللت على مواضعها من الكتب ، ثم قلت : ليس للنحوى أن يلزم هذا الحكم إلا بعد التبحر ، والسماع الواسع ، وليس للتقليد وجه إذا كانت الرواية شائعة والقياس مطرداً ... ، وهذا كقولهم : فَعِيل (بفتح فكسر فياء ساكنة) على عشرة أوجه ، وقد وجدته أنا يزيد على أكثر من عشرين وجهاً ، وما انتهيت فى التتبع إلى أقصاه . فقال : خروجك من دعواك فى فَعْل (بفتح فسكون) يدل على قيامك فى فَعِيل .) » اهـ .

وقد يفهم من كلام «التوحيدى» أيضاً شىء آخر ؛ هو أن الكثير الذى يباح عليه القياس يتحقق بورود ثلاثين مثالا مسموعة منه . والحق أن هذا فوق الكثير المبالغ فيه فيما أرى ؛ لأنه ساقه فى معرض التحدى وإثبات الحفظ والمعرفة كما يفهم من روح القصة – لا بمجرد نقل المسموع الذى يؤيده .

وجاء على لسان أحد أعضاء المجمع اللغوى القاهرى (وهو الأب أنستاس الكرملى) ما يأتى منقولا من محاضر جلسات دور الانعقاد الرابع ص ٥١ :

« إن النحاة لم يصيبوا فى قولهم : إن : «فَعْلا» لا يجمع على : «أفعال» إلا فى ثلاثة ألفاظ لا رابع لها : وهى : فَرْخ وأفراخ ، وحمل وأحمال ، وزند وأزناد ، وأكد ابن هشام أن لا رابع لها . » والذى وجدته أن ما سُمع عن الفصحاء من جموع : فَعْل على أفعال أكثر مما سمع من جموعه» – أى : المطردة– على : أفْعُل (بفتح ، فسكون ، فضم) أو فِعَال (بكسر ففتح) ، أو : فُعُول (بضمتين) فعدد ما ورد=

-كغيره – على صيغة أخرى إذا انطبق عليه وصف المفرد الذى يطَّرد جمعه عليها .

٤ – فِعْلَة (بكسر ، فسكون ، ففتح) . . . ولا يعرف لهذه الصيغة مفردات لها أوصاف معينة . وإنما يعرف عنها أنها مسموعة فى جمع مفردات معدودة بعضها على وزن : فَعَل (بفتحتين) ؛ نحو : وَلَد ووِلْدَة ، وفتى وفِتية . . . أو على وزن : فَعْل (بفتح فسكون) ، نحو : شَيْخ وشِيخة – ثَوْر وثِيرَة . أو على وزن فِعَل (بكسر ففتح) ، نحو : ثِنًى[1] وثِنْية . أو على وَزن : فَعَال (بفتح أوله وثانيه) نحو : غزال وغِزْلة . أو على : وزن فُعَال (بضم ففتح) ، نحو : غلام وغِلْمة ، أو على وَزن : فَعِيل (بفتح فكسر) ؛ نحو : صبيّ وصِبية . . . وبعض صيغ أخرى لا ضابط لها

= على أفعُل هو (١٤٢) اسما ، وعلى فِعَال (٢٢١) اسما ، وعلى فعلان (كذا فى الأصل ولعل الصواب فُعُول) هو (٥٢) فأن يسلموا بجمعه قياساً مطرداً على «أفعال» أحق وأولى؛ لأن عدد ما ورد فيها هو (٣٤٠) لفظة وكلها منقولة عنهم ،لورودها فى الأمهات المعتمدة ؛ مثل القاموس واللسان)، ثم قال: (يحق للمجمع ألا يعتمد على مجرد الأقوال التى تداولها النحاة ناقلين الأقوال الواحد عن الآخر بلا اجتهاد ولا إمعان فى التحقيق بأنفسهم . أما الذى يؤيده الاجتهاد فمخالف لما أثبتوه . وقد حان الوقت أن ينادى المجمع على رءوس الملأ بهذه القاعدة الجديدة المبنية على أقوال الأئمة الفصحاء . . . » اهـ .

ثم ذكر بعد هذا أن كل الأمثلة التى وجدها هى لصحيح العين والفاء . . .

وقد وافق المجمع اللغوى القاهريّ ومؤتمره المنعقد بالقاهرة فى يناير سنة ١٩٧٠ على القرار التالى، ونصه: – كما ورد فى ص ٢٢٣ من الجزء السادس والعشرين من مجلة المجمع الصادر فى شهر ربيع الأول سنة ١٣٩٠ هـ ومايو سنة ١٩٧٠ – هو : (قرر المجمع من قبل أن قياس جمع «فَعْل» الاسم الصحيح العين أن يكون على« أفعُل » جمع قلة ، وعلى «فِعَال» أو فُعُول» جمع كثرة . واستناداً إلى نص عبارة أبى حيان فى استحسان الذهاب إلى جمع فَعْل على أفعال » مطلقاً ، واستناداً أيضاً إلى الألفاظ الكثيرة التى وردت مجموعة على هذا الوزن – ترى اللجنة جواز جمع «فَعْل » اسما صحيح العين مثل : بحث وأبحاث على « أفعال » ولو كان صحيح الفاء ، أو اللام ويدخل فى ذلك مهموز الفاء ، ومعتلها ، والمضعف . وقد وافق المؤتمر على قرار اللجنة بصيغته المعروضة .) اهـ .

(١) الأمر الذى يعاد مرتين . وأيضاً : الثانى فى السيادة ؛ أى : الذى يلى الرئيس الأكبر فى السيادة والمكانة . ومن الأول قوله عليه السلام : لا ثِنْىَ فى الصدقة . أى : لا تؤخذ مرتين فى السنة .

إلا السماع المحض ، لأن صيغة : « فِعْلة » لا تطرد فى جمع مفردات معينة – كما سبق – وإنما أمر مفرداتها موقوف على السماع [1] . . .

(١) للأوزان الثلاثة الأولى ضوابط عرضها ابن مالك مختصرة بقوله فى : « أفْعُل » .

لفَعْلٍ اسماً صحَّ عَيْنًا : «أفْعُلُ» وللرباعىّ اسماً أيضًا يُجْعَلُ
إن كان كالعَنَاقِ والذِّراعِ فى مدٍّ ، وتأنيثٍ ، وعدِّ الأحْرف

وقد اكتفى ابن مالك فى ضابط «أفْعُل» بأن مفرده يكون صحيح العين، وأن الرباعىْ يكون كالعَنَاق فى المد ، والتأنيث ، وعدد الحروف . وقد شرحنا المراد .

ثم قال فى صيغة : « أفعال » ، إن الذى لا يطرد جمعه على « أفعُل » يجمع على «أفعال» : والغالب أن « فِعْلان » هو جمع لفُعَل . كصِرْدان فإن مفرده : صُرَد :

وغيرُ ما « أفْعُلُ » فيهِ مُطَّرِدْ من الثلاثِى اسماً «بأفعال» يرِدْ
وغالبًا أغناهمُ «فِعْلَانُ» فى : «فُعَلٍ» ، كقولهم : صِرْدَانُ

ثم انتقل إلى صيغة : « أفعلة » ، فقال :

فى اسمٍ مذكَّر رَباعىٍّ بِمَدْ ثالِث – « أفْعِلةٌ » عنهُمُ اطَّرَدْ
والْزَمْهُ فى : « فَعَالٍ » أوْ : « فِعَالٍ » مُصَاحِبَىْ تَضْعِيفٍ ، أوْ إعْلَالٍ

أما وزن «فِعْلة» – ومفرده لا يكون إلا سَماعيا – فعرضه فى الشطر الثانى من بيت بعد هذا مباشرة ، شطره الأول خاص بجمع من جموع الكثرة . (سيجىء فى هامش ص ٦٤٢) قال :

: فُعْلٌ » لنحو أحْمرٍ وحَمْرا و « فِعْلَةٌ » جمعاً بنقلٍ يُدْرَى

يريد من الشطر الثانى أن «فِعْلة» ، يُدْرَى مفرده ويعلم بالنقل الوارد عن العرب وبالسماع المأثور عنهم . فلا ضابط له ولا قياس .

المسألة ١٧٣ :

(ب) أشهر الصيغ المستعملة فى جموع الكثرة .

أشهرها ثلاثة وعشرون جمعًا قياسيًّا . وقبل أن نسردها ، ونذكر شروط اطرادها نذكر أن لكل مفرد من مفرداتها جموعاً مسموعة متعددة تخالف هذه الجموع القياسية المطردة – وقد أوضحنا الحكم فى هذا[1] – وفيما يلى القياسية :

١ – فُعْل (بضم فسكون) وهو جمع قياسىّ لشيئين، هما : «أفْعَل» وصف لمذكر[2]، و «فَعْلاء» وصف لمؤنث ؛ نحو : (أحمر وحمراء ، وجمعهما : حُمْر) . (وأخضر وخضراء ، وجمعهما : خُضْر) . (وأصفر وصفراء ، وجمعهما : صُفْر) . . .

ويجب ترك فائه مضمومة إن كانت عينه صحيحة أو معتلة بالواو ، نحو : خُضْر ، وزُرْق ، وسُود، وحُوّ ؛ (فى جمع : أخضر وخضراء ، وأزرق وزرقاء ، وأسود وسوداء ، وأحوى وحوّاء[3]) ، فى هذه الأمثلة – وأشباهها – تسلم ضمة الفاء فى الجمع ، وتبقى على حالها .

أما إن كانت عينه ياء فيجب قلب ضمة الفاء كسرة؛ لتسلم الياء من القلب ، (نحو: أبيض وبيضاء ، وجمعهما: بِيض ؛ بكسر الباء[4]) . ومثل: (أعْيَن[5]

---

(١) فى ص ٦٢٣ .

(٢) استثنى ابن هشام – كما نقل عنه الصبان – أربعة من ألفاظ توكيد المعنوى التى سبق الكلام عليها فى بابه من الجزء الثالث ؛ هى : (أجمع – أكتع – أبتع – أبصع –) مصرحاً بأنها لا تجمع جمع تكسير ، وإنما تجمع جمع سلامة فقط . ولكن الأمثلة التى عرضتها المراجع النحوية المختلفة فى باب التوكيد اشتملت على جمعها التكسير على صيغة : «فُعَل» ولم تقتصر على جمع السلامة . فلعل المراد هو منع تكسيرها على : «فُعْل» .

(٣) الحُوَّة : سواد يميل إلى خضرة ، أو حمرة تميل إلى سواد .

(٤) كقول الشاعر يمدح :

له خلائقُ بِيضٌ لا يُغَيِّرُهـا صَرْفُ الزمانِ كما لا يَصدأُ الذهبُ

(٥) أَعْيَنَ الرجل : اتسعت عينه واشتد سوادها .

وعَيناء وجمعهما : عِين ، بكسر العين) . ووزن الجمع « فُعْل » ، بضم الفاء كأصله ، برغم ما طرأ على فائه من قلب ضمتها كسرة .

ويجوز في ضرورة الشعر ضم العين من هذا الجمع بشرط أن تكون صحيحة وغير مضعفة ، وأن تكون لامه صحيحة كذلك ؛ مثل : « النُجُل »[1] في قول الشاعر :

طَوَى الجديدانِ[2] ما قد كنت أنشرُه وأنكرتْني ذواتُ الأعينِ النُّجُلِ

ولا يجوز ضم العين إن كانت معتلة ، نحو : بِيض وسُود ، أو كانت مضعفة ، نحو : غُرّ ، جمع أغرّ أو غرّاء . أو كانت اللام معتلة؛ نحو : عُشْي وعُمْي ، جمع : أعشَى وعشواء ، وأعمَى وعمياء[3] . . .

٢ — فُعُل (بضم أوله وثانيه) . وينقاس في شيئين :

أولهما : وصف على : « فَعُول » (بفتح فضم) بمعنى فاعل، نحو : صبور وغفور ؛ فجمعهما القياسي : صُبُر وغُفُر ، فإن كان بمعنى مفعول — نحو : حَلوب ، وركوب — لم يجمع هذا الجمع .

ثانيهما : اسم رباعي صحيح اللام ، قبل لامه مَدّة ؛ سواء أكانت، ألفًا، أم واوًا ؛ أم ياء ، غير أن المدّة إن كانت ألفًا يجب أن يكون الاسم غير مضاعف ومن الأمثلة ؛ عِماد وعُمُد ، وأتَان وأتُن ، وعمود وعُمُد، وقَلوص[4] وقُلُص ، وبَريد وبُرُد . . . فلا فرق في هذا الاسم بين المذكر والمؤنث.

فإذا كانت المدة ألفًا والاسم الرباعيّ مضعَّفًا فقياس تكسيره : « أفعِلة » ؛ نحو : زِمام وأزمّة ، وهِلال وأهلة ، وسِنان ، وأسِنّة . . . — كما سبق عند الكلام على : « أفعلة »[5] . أما إن كانت المدّة ياء أو واوًا فالاسم المضَعف يجمع على :

---

(١) جمع ، مفرده : نجْلاء ، وهي العين المتسعة ؛ يقال : عين نجلاء ، أي : واسعة .

(٢) الليل والنهار .

(٣) وإلى ما سبق يشير ابن مالك في صدر البيت السالف في هامش ص ٦٤٠ ، وهو :

فُعْلٌ لنحو أَحْمرٍ وحَمرَا . . . .

(٤) الناقة الشابة القوية . (٥) ص ٦٣٦ .

« فُعُل » أيضًا ؛ نحو : سرير وسُرُر ، وذَلُول وذُلُل[1] .

ويجب – فى غير الضرورة الشعرية – تسكين عين هذا الجمع إن كانت واواً ؛ نحو : سِوَار وسُور ، وسِواك وسُوك ، وصِوَان[2] وصُون – أما فى الضرورة الشعرية ، فيجوز بقاؤها مضمومة .

وإن كانت عينه ياء جاز ضمها أو تسكينها . لكن يجب عند تسكينها كسر فائه ، لتسلَم الياء ؛ نحو : سَيَال[3] وسُيُل ، أو : سِيل . . .

ويجوز تسكين عينه إن كانت حرفًا صحيحًا ؛ نحو : كتاب وكُتُب ، أو : كُتْب ، وأتان وأُتُن أو أُتْن . . .

ويمتنع تسكين عين المضعف[4] ؛ نحو : سرير ، سُرُر[5] . . .

فللعين فى هذا الجمع أربع حالات : وجوب ضمها – وجوب تسكينها ، إلا فى المضعف ، فيمتنع – جواز الأمرين من غير تغيير حركة الفاء – جواز الأمرين مع وجوب كسر الفاء إن سكنت العين وكانت ياء .

٣ – فُعَل (بضم ففتح) ويَطّرد فى أربعة أشياء .

(ا) اسم على وزن : « فُعْلة » (بضم فسكون) سواء أكان صحيح اللام ،

---

(١) انظر « د » فى ص ٦٤٤ ، ففيها بيان حكم آخر .

(٢) ما يسمى : « الدولاب » .

(٣) (بفتح السين وكسرها) نوع من الشجر له شوك .

(٤) ويجوز فتحها بمراعاة ما سيأتى فى « د » فى الصفحة التالية .

(٥) وفى الكلام على : « فُعُل » يقول ابن مالك :

وَفُعُلٌ لِاسْمٍ رُبَاعِىٍّ بِمَدْ ... قَدْ زِيدَ قبْل لَامٍ اعْلَالًا فَقَدْ

ما لم يُضَاعَفْ فى الأعمِّ ذو الأَلِفْ ... وَفُعَلٌ جَمْعاً لِفُعْلَةٍ عُرِفْ

(إعلالا : مفعول به للفعل : فقد . والأصل ؛ قد زيد قبل لام ، وحرف اللام فقد إعلالا . أى بشرط أن تكون اللام صحيحة ، و « ذو » نائب فاعل للفعل : يضاعف . وبشرط ألا يكون الاسم الذى قبل آخره ألف – مضاعفاً ، وهذا فى الاستعمال الأعم الأغلب المطرد . وبقية البيت الثانى لا شأن له بصيغة « فُعُل » وإنما يختص بوزن آخر سيجىء ؛ هو : فُعَل .

أم معتلها ، أم مضاعفها ؛ نحو : غُرْفة وغُرَف ، ومُدْية ومُدًى ، وحُجّة وحُجَج .

(ب) وصف على وزن : « فُعْلَى » التي هي مؤنث الوصف المذكر : « أفْعَل» ، نحو : الكُبْرى ، والوُسْطَى ، والصغرى، فجمعها القياسي : الكُبَر والوُسَط ، والصُّغَر ، والمفرد المذكر هو : أكبر ، وأوسط ، وأصغر . ولا يصح جَمع « حبلى » على « حُبَل » لأنها وصف لمؤنث لا مذكر له .

(حـ) اسم على وزن : فُعُلة (بضم أوله وثانيه) . نحو : جُمُعة وجُمَع .

(د) كل جمع تكسير على وزن : « فُعُل »[1] (بضمتين) وعينه ولامه من جنس واحد ، فإنه يجوز عند بعض القبائل العربية تخفيفه بجعله على وزن : « فُعَل » (بضم أوله ؛ وفتح ثانيه) ، نحو : جديد وذَلُول ؛ فقياس جمعهما للتكسير : جُدُد وذُلُل ، ويصح التخفيف ، فيقال: جُدَد وذُلَل . . .

٤ ـ فِعَل (بكسر ففتح) ويطرد في اسم تام[2] على وزن : « فِعْلة » (بكسر فسكون) ، نحو : كِسْرة وكِسَر ، بِدعة وبِدَع ، فِرية وفِرًى . وقد يجمع فِعْلة على فُعَل ؛ وهو قياسي ، ولكنه قليل نحو حِلْية وحُلًى ، ولِحْية ولُحي (بضم أولهما في التكسير أو بالكسر) .

فإن كان المفرد صفة لم يجمع قياساً هذا الجمع ؛ نحو: صِغْرة وكِبْرة (بمعنى : صغير وكبير) وكذلك إن كان غير تام . نحو : رِقَة[3]، وأصلها وِرْق (بكسر الواو) حذفت فاؤها ، ونقلت حركتها إلى الحرف الساكن بعدها ، وعُوّض عنها تاء التأنيث في آخره ؛ فلا يقال : « وِرَق » بجمع المفرد ، بعد بعد إرجاع الحرف المحذوف ، وإبقاء التاء التي هي عوض عنه . فهذا لا يصح ؛ لأن فيه جمعاً بين العوض والمعوَّض عنه[4] . . .

---

(١) سبق الكلام عليه في ص ٦٤٢ . (٢) لم يحذف من أصوله شيء .

(٣) فضة . (٤) في الجمعين : فُعَل وفِعَل يقول ابن مالك :

. . . . وفُعَلٌ جمعاً لفُعْلةٍ عُرِفْ

ونحو : كُبْرى ، ولِفِعْلة فِعَل وقد يجيء جمعُه على فُعَلْ

٥ ــ فُعَلَة (بضم ففتح) وهو مقيس فى كل وصف لمذكر عاقل، على وزن: فاعل، معتل اللام بالياء أو بالواو؛ نحو: رامٍ ورماة، ساعٍ وسعاة، غازٍ وغزاة، داعٍ ودعاة. وأصل: رماة وسعاة وغزاة ودعاة ــ رُمَيَة، وسُعَيَة وغُزَوَة، ودُعَوَة. وكلها على وزن: «فُعَلَة» تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله، فانقلب حرف العلة ألفًا، فصار جمع التكسير على الصورة السالفة، ووزنها «فُعَلَة» بالرغم مما دخلها من التغيير.

فلا يجمع على هذا الوزن ما كان اسما، نحو: وادٍ، وعادٍ (اسم قبيلة)، ولا ما كان وصفًا لمؤنث؛ نحو: سارية وعادية، ولا ما كان وصفًا لمذكر غير عاقل؛ نحو: ضارٍ فى مثل: أسد ضارٍ، أو وصفًا وزنه على غير فاعل؛ كجميل؛ أو صحيح اللام؛ كعالم...

٦ ــ فَعَلَة (بفتح أوله وثانيه)، وهو مقيس فى كل وصف على وزن: «فاعل»، لمذكر، عاقل، صحيح اللام، نحو: كامل وكَمَلَة، وكاتب وكَتَبَة، وبارّ وبَرَرَة.

فلا يجمع هذا الجمع ما كان غير وصف؛ نحو: وادٍ وعادٍ، اسمين... ولا ما كان وصفًا على غير فاعل، نحو: حَذِر، ولا ما كان وصفًا لمؤنث؛ نحو: طالق، وحامل (بمعنى حُبْلَى) ولا ما كان وصفًا لغير العاقل؛ نحو: صاهل، ولاحق، وسابق؛ من أوصاف الحصان، ولا ما كان وصفاً معتل اللام، نحو: ساعٍ، وداعٍ (1)...

فأوصاف المفرد هنا هى أوصافه فى الصيغة السابقة إلا أن اللام هنا صحيحة وهناك معتلة.

---

(1) وفى الجمعين: «فُعَلَة، وفَعَلَة» يقول ابن مالك:

فى نحو: رامٍ ذو اطِّرادٍ فُعَلَهْ ... وشاع نحو: كامل وكَمَلَهْ

واكتفى بالمثال «رامٍ» فلم يذكر الشروط الخاصة بجمع هذا المفرد على: فُعَلَة، لأن الشروط التى سردناها متحققة فى المثال. كما استغنى بالمثال: «كامل» الذى قياس جمعه التكسير «فَعَلَة» عن سرد الشروط، لأن المثال جامع لها. والمراد بالشيوع فى الشطر الثانى من البيت: الشيوع الذى يفيد الاطراد، لأن بعض الأشياء الشائعة لا تكون مطردة عند فريق من قدامى النحاة. وقد ذكرنا فى رقم ٣ من هامش ص٦٣٤ ما قرره المجمع اللغوى، وهو: أن الشيوع والاطراد فى كلام القدماء بمعنى واحد، وكلاهما يقاس عليه.

٧ – فَعْلَى (بفتح فسكون) ، وهو مقيس فى كل وصف دالّ على آفة طارئة ؛ من موت ، أو ألم ؛ أو عيب ونقص . (أىّ نقص) ، ويشمل سبعة أنواع :

(ا) المفرد الذى على وزن : « فَعِيل » بمعنى : مفعول ، نحو : صريع ، وقتيل ، وجريح . والجمع ؛ صرْعَى ، وقتلَى ، وجرحَى . وهذه أوصاف دالّة على موت ، أو تَوجع .

(ب) المفرد الذى على وزن : فَعِيل ؛ بمعنى فاعل ؛ نحو : مريض ومرضَى[1] .

(حـ) المفرد الذى على وزن : فَعِل ؛ كزَمِن وزَمْنَى ،

والوصفان السالفان دالان على الألم .

(د) المفرّد الذى على وزن فاعِل . نحو : هالك وهَلْكَى .

(هـ) المفرد الذى على وزن : فَيْعِل (بفتح ، فسكون ، فكسر) ، نحو : ميِّت وموتَى .

(و) المفرد الذى على وزن : أفعَل ، كأحمق وحَمْقَى .

(ز) المفرد الذى على وزن فَعْلان ، كسكْران وسَكْرَى .

وهذان الوصفان الأخيران دالاّن على نقص وعيب[2] . . .

٨ – فِعَلَة (بكسر ففتح) وهو مقيس فى كل اسم صحيح اللام ، على وزن : فُعْل (بضم فسكون) ، نحو : قُرْط وقِرَطَة ، ودُرْج ودِرَجة ، وكُوز وكِوَزة ، ودُبّ ودِبَبَة . ومن القليل المقصور على السماع أن يكون جمعًا لفَعْل (بفتح

---

(١) وقد يجمع «فَعِيل» هذا على صيغة أخرى إن وافق البيان الآتى فى ص ٦٤٩ و ٦٥٢ و٦٥٣ .

(٢) وفى : فَعْلَى يقول ابن مالك .

فَعْلَى لوصفٍ ، كقتيلٍ وزَمِنْ وهَالِكٍ . وميِّتٌ بِهِ قَمِنْ

(قمن ، أى : حقيق وجدير) . يريد : أن : «فَعْلَى» جمع لكل وصف على وزن : «فَعِيل» و « فَعِل » ، و «فاعِل» كالأمثلة السابقة ، وما يؤدى معناها فى الدلالة على الهلاك أو المرض أو الألم . . ثم قال : إن ما كان على وزن : فَيْعِل ، مثل : ميّت ، حقيق بأن يجمع هذا الجمع ؛ فيقال فيه : موتى . وأصل : «ميِّت» ميْوِت ، اجتمعت الواو والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون ؛ قلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء فى الياء .

فسكون) أو : لفِعْل (بكسر فسكون) ، نحو : غَرْد[1] وغِرَدة — قِرْد وقِرَدة[2] . . . .

٩ — فُعَّل : (بضم أوله ، وتشديد ثانيه المفتوح) ، وهو مقيس فى كل : وصف ، صحيح اللام ، على وزن : فاعِل ، أو فاعلة ، سواء أكانت عينهما صحيحة أم معتلة ؛ نحو : قاعد وقاعدة ، ونائم ونائمة ، وراكع وراكعة ، وساجد وساجدة ، . . . والجمع : قُعَّد ، ونُوَّم ، وركَّع ، وسُجَّد[3] . . . ، ومن النادر الذى لا يقاس عليه أن يكون : « فُعَّل » جمعًا لوصف معتل اللام المذكر على وزن : فاعل ، نحو : غُزًّى ، وسُرًّى ، وعُفًّى ، فى جمع : غازٍ ، وسارٍ ، وعافٍ .

١٠ — فُعَّال (بضم أوله وتشديد ثانيه) ، وهو مقيس فى كل وصف صحيح اللام لمذكر ، على وزن : فاعل ، نحو : صائم وصُوَّام ، قارئ وقُرَّاء . ومن النادر الذى لا يقاس عليه أن يكون جمعًا لوصف صحيح اللام على وزن : « فاعلة » ، كقول الشاعر :

أبصارهن إلى الشبان مائلة ... وقد أراهن عنى غير صُدَّادِ

جمع : صادَّة[4] . . .

---

(١) نوع من النبات الصحراوى ، المسمى : الكَمْأة ، واختلفوا فى ضبط الغين فى المفرد ؛ فقيل مفتوحة ، وقيل مكسورة.

(٢) وفى « فِعَلة » يقول ابن مالك :

لِفُعْلٍ اسماً صَحَّ لَاماً « فِعَلَهْ » ... والوضعُ — فى فَعْلٍ وفِعْلٍ — قلَّلَهْ

(الوضع العربى ، وهو وضع العرب للألفاظ بصيغها ومعانيها الواردة عنهم — قلل أن يكون وزن فِعَلة جمعاً لاسم على وزن : فَعْل ، أو فِعْل ؛ فكلمة : « الوضع » مبتدأ ، خبره الجملة الفعلية : قلّله) .

(٣) ومن الأمثلة لهذين قوله تعالى : « محمدٌ رسولُ اللهِ ، والذين معه أشدَّاءُ على الكفَّارِ ، رُحَمَاءُ بينهم ، تراهم رُكَّعاً سُجَّداً ؛ يبتغون فضلا من اللهِ ورضواناً » .

(٤) وفى الجمعين الأخيرين : (فُعَّل وفُعَّال) يقول ابن مالك .

وفُعَّلٌ لفاعِلٍ ، وفاعِلَهْ ... وصْفين ؛ نحوُ : عاذلٍ وعاذلَهْ

ومثلُه الفُعَّالُ فيما ذُكِّرَا ... وذانِ فى المُعَلّ لاماً نَدَرَا

ويفهم من البيت الثانى أن الفُعَّال كالفُعَّل ، ولكن بشرط أن يكون المفرد مذكراً ، وأن الوزنين نادران فى الوصف المعتل اللام ؛ نحو : غازٍ ، وغُزًّى ، وغُزَّاء .

١١ – فِعَال (بكسر ففتح من غير تشديد)، وهو مقيس فى مفردات كثيرة الأوزان، وأشهرها ثلاثة عشر وزناً:

الأول والثانى: «فَعْل»، و«فَعْلة» (بفتح الأول وسكون الثانى فيهما) اسمين أو وصفين، ليست فاؤهما ولا عينهما ياء. نحو: كَعْب وكِعاب، وقَصْعة وقِصاع، وصعْب وصِعاب، وخَدْلة[1] وخِدال.

فإن كان معتل الفاء أو العين بالياء فجمعه على «فِعَال» نادر، لا يقاس عليه؛ نحو: يَعْر[2] ويِعَار، وضيف وضِياف، وضيعة وضِياع[3]...

الثالث، والرابع: فَعَل وفَعَلة (بفتح أولهما وثانيهما)، بشرط أن يكونا اسمين، لامهما صحيحة، وغير مضعفة، نحو: جبل وجِبال، وجَمل وجِمال، ورَقَبة ورِقاب، وثمرة وثمار... فخرج نحو: بطل وبطلة؛ لأنه وصف، ونحو: فتى وعصا؛ لاعتلال لامهما، ونحو: طَلَل، لأنه مضعف اللام...

الخامس، والسادس: فِعْل (بكسر فسكون) وفُعْل (بضم فسكون) بشرط أن يكونا اسمين، وأن يكون «فُعْل» غير واوى العين: كحُوت، ولا يائى اللام كمُدْى[4]، ومن الأمثلة: ذئب وذئاب، بئر وبئار، رُمح ورِماح، دُهن ودهان[5]...

---

(١) سمينة الذراعين والساقين.

(٢) الجَدْى يوضع فى حفرة عميقة، ليجىء الأسد لافتراسه؛ فيتردى فيها، ويتمكن الصيادون من صيده. أو الإجهاز عليه. ومن أمثال العرب: أذلّ من يَعْر، وهو: الجدْى..

(٣) وفى هذا يقول ابن مالك:

«فَعْلٌ وفَعْلَةٌ»؛ «فِعَالٌ» لهما … وقَلَّ فِيمَا عَيْنُـهُ «اليا» مِنْهُمَا

ولم يذكر أنه قليل فيما فاؤه «اليا» أيضاً.

(٤) نوع من المكاييل يسمى: القفيز الشامى، وهو غير المكيال الذى يسمى: المُدّ.

(٥) فى الأربعة الأخيرة يقول ابن مالك:

و«فَعَلٌ» أيضًا له: «فِعَالُ» … ما لم يَكُنْ فى لامِهِ اعْتِلالُ

أَو يَكُ مُضْعَفاً. ومِثْلُ: «فَعَلٍ» … ذو التَّا، و«فِعْلٌ» «مَعَ فُعْلٍ» فاقْبَل

أى: اقبل جمع: «فِعْل وفُعْل» على «فِعال». ولم يذكر شروط جمعهما وقد ذكرناها.
والمرادبقوله: «ذو التاء» ما كان على وزن: «فَعَل» وختم بها فصار «فَعَلة». مع استيفائه الشروط.

السابع ، والثامن : فَعِيل بمعنى فاعِل[١] ، ومؤنثه ؛ بشرط أن يكونا وصفين ، ولامهما صحيحة ، نحو : ظريف وظريفة وجمعهما : ظِراف . وكريم وكريمة وجمعهما : كِرام ، وشريف وشريفة وجمعهما : شِراف . فخرج نحو : حديد وجريدة ؛ لأنهما اسمان ، ونحو : غنيّ وليّ ؛ لاعتلال لامهما ، وكذلك غنية ولية . وكذلك جريح وجريحة ؛ لأنهما وصفان بمعنى مفعول ، لا فاعل[٢] . . .

وإذا كان «فَعِيل» هذا ومؤنثه معتلى العين بالواو ، صحيحى اللام فإن العرب تكاد تلتزم فى جمعهما صيغة : «فِعَال» ؛ نحو : (طويل وطَوِيلة ، وجمعهما : طِوَال) ، (وقويم[٣] وقَوِيمة ، وجمعهما : قِوَام) ، (وصواب وصَوِيبة[٤] ، وجمعهما : صِوَاب . . .)

التاسع ، والعاشر ، والحادى عشر : وصف على وزن : فَعْلان ، أو على مؤنثيه : فَعْلَى ، وفَعْلانة (بفتح وسكون فى الثلاثة) ، نحو : غضبان وغَضْبَى ، وجمعهما : غِضَاب ، ومثل : نَدْمان ونَدْمانة ، وجمعهما : نِدَام .

الثانى عشر ، والثالث عشر : وصف على وزن : فُعْلان ، أو على مؤنثة : فُعْلانة (بضم فسكون فيهما) ؛ نحو : خُمْصان[٥] وخُمْصانة ، وجمعهما : خِمَاص . . .[٦]

هذا ، وجمع : «فِعَال» من جموع التكسير التى لها مفردات كثيرة غير

---

(١) قد يجمع على صيغة أخرى إن وافق ، ما فى ص ٦٥٢ و ٦٥٣ .

(٢) وفى : «فَعِيل» هذا يقول ابن مالك

وفى : «فَعِيلٍ» وصف فاعِلٍ ورَدْ كذاكَ فى أُنثاه أيضًا اطَّرَدْ

(٣) حسن القامة . (٤) صائبة . (٥) جائع .

(٦) يقول ابن مالك فى الجموع الخمسة الأخيرة ، وفى : «فَعِيل» معتل العين بالواو ، صحيح اللام ؛ نحو : طويل — وقد سبق الكلام عليه قبلها مباشرة — : ما نصه :

وَشَاعَ فى وَصْفٍ على : «فَعْلانا» أو : «أُنْثَيَيْه» ، أو عَلَى : «فُعْلانا»
ومِثْلُه : «فُعْلانَةٌ» . وَالْزَمْهُ فى نَحْوِ : «طَوِيلٍ ، وطَوِيلة» تَفِى

أى : تفى بالمطلوب ، وتحقق القياس . والمراد بالشيوع هنا : الاطراد والكثرة التى يقاس عليها .

قياسيَّة، منها: رجل ورجال، وحِدَأة وحِدَاء، وخروف وخِراف[(١)] وقَلُوص[(٢)] وقِلاص . . .

* * *

١٢ – فُعُول (بضم أوله وثانيه) ويطرد فى ألفاظ:

منها: الاسم الذى على: «فَعِل» (بفتح فكسر)، نحو: كَبِد وكُبُود، نَمِر، ونُمُور . . .

ومنها الاسم الثلاثى الساكن العين بشرط أن يكون مفتوح الفاء، وليس معتل العين بالواو، نحو: كعْب وكُعُوب – رأس ورُءوس – عين وعُيُون. فخرج منه، نحو: حَوْض، فلا يجمع على: فُعُول . . .

ومنها: الاسم الثلاثى ساكن العين، مكسور الفاء؛ نحو: عِلْم وعلوم – حِلم وحُلُوم – ضِرْس وضُرُوس[(٣)].

ومنها: الاسم الثلاثى ساكن العين، مضموم الفاء بشرط ألا يكون معتل العين بالواو: كحوت، ولا معتلّ اللام؛ كمُدْى – وهو نوع من المكاييل، كما سبق[(٤)]، ولا مضعف اللام؛ كمُدّ – لنوع من المكاييل أيضًا – ومن الأمثلة الصحيحة: جُند وجنود – بُرْد وبرود.

---

(١) جاء فى الهمع فى هذا الموضع (حـ ٢ ص ١٧٧ – بعد أن سرد المفردات التى تجمع على: «فِعَال» قياساً مطرداً) ما نصه: «(وشذ «فِعَال» فيما عدا ما ذكر؛ كخروف وخِراف، و . . .)» اهـ وسرد كلمات أخرى. وبهذا تكون كلمة: «خِراف» مجموعة سماعاً وصحيحة الاستعمال.

(٢) ناقة شابة: أما الجمع: «قِلاص» فيقول فيه «التصريح» إنه من الجموع المحفوظة، يريد: الشاذة.

(٣) وفى جمع: «فُعُول» بأنواعه المختلفة التى شرحناها يقول ابن مالك:

وبفُعُول: «فَعِلٌ»؛ نحو: كَبِدْ يُخَصُّ غالبًا: كذاك يَطَّرِدْ:
فى «فَعْلٍ» اسما مُطْلَقَ «الفا» و«فَعَلْ» له وللفُعَال فِعْلانٌ حَصَلْ

المراد بمطلق «الفاء» أن فاءه ليست مقيدة بالفتح، أو بالكسر، أو بالضم، ولم يذكر الشروط والتفصيلات الخاصة بمفتوح الفاء، ومضمومها، وقد سردناها. والجزء الأخير من البيت الثانى خاص بجمع آخر هو، «فِعْلان» وسيجىء الكلام عليه.

(٤) فى رقم ٤ من هامش ص ٦٤٨.

أما : معتل العين بالواو فالغالب جمعه على : فِعْلان ؛ مثل : حوت وحِيتان وأما المعتل اللام فالغالب جمعه على: «أفْعال» ، نحو: مُدْى وأمْداء — بقلب يائه همزة ؛ طبقاً لقواعد الإعلال — وكذلك مضعف اللام ، نحو : مُدّ وأمداد .

ومنها : اسم ثلاثى على وزن : « فَعَل » (بفتح أوله وثانيه) الخالى من حروف العلة . وهذا النوع مختلف فى اطراده ؛ فقيل : يجمع قياساً على : « فُعول » وهذا حسن ، وقيل سماعاً فقط ، نحو : أسَد وأُسُود ، وشَجَن وشُجون. والذين يقولون بقياسيته يشترطون ألا يكون وصفاً ولا مضاعفاً ، فلا يجمعون كلمة : نَصَف[1] ولا لَبَب[2] على : نُصُوف ، ولُبُوب .

* * *

١٣ — فِعْلان (بكسر فسكون) وهو مقيس فى ألفاظ ، منها : اسم على وزن : « فُعَال » (بضم ففتح) : نحو ؛ غُلام وغِلمان ، وغُراب وغِرْبان .

ومنها : اسم على : « فُعَل » (بضم ففتح) ؛ نحو : جُرَذ وجِرْذان — صُرَد[3] وصِرْدان .

ومنها : اسم على : « فُعْل » (بضم فسكون) معتل العين بالواو ، نحو : حُوت وحِيتان — كُوز وكِيزان — عُود وعِيدان . . .

ومنها : اسم على « فَعَل » (بفتح ففتح) ؛ والأغلب أن تكون عينه فى الأصل معتلة ؛ نحو : تاج وتيجان ، ونار ونيران ، وقاع وقيعان ، وخال وخِيلان[4] والأصل : تَوَج ، ونَوَر ، وخَيَل[5]. . . (تَحرك حرف العلة فى المفرد ، وانفتح ما قبله ، فانقلب ألفا) .

---

(١) المرأة المتوسطة السن .　　(٢) موضع القلادة من العنق .

(٣) طائر ضخم الرأس يصطاد العصافير . وقد سبقت الإشارة لهذا الجمع فى ص ٦٣٧ .

(٤) النقط المخالفة لبقية لون البدن .

(٥) وفى « فُعْلان » يقول ابن مالك :

. . . . وللفُعَال : فِعْلانٌ حصل

وشاع فى حوتٍ وقاعٍ مَعَ ما　ضاهاهمـــا . وقلَّ فى غيرهما

١٤ – فُعْلان (بضم فسكون) ويطَّرد فى اسم على وزن : فَعْل (بفتح فسكون) ، نحو: ظَهْر وظُهْران . وبَطْن وبُطْنان ، وفى اسم صحيح العين على وزن : فَعَل (بفتح ففتح) ، نحو : حَمَل وحُمْلان ، بَلَد وبُلْدان . وفى اسم على : فَعِيل ؛ نحو : رغيف ورُغْفان ، وكَثِيب وكُثْبان[1] . . .

١٥ – فُعَلاء (بضم ففتح) ويطَّرد فى أشياء منها :

« فَعِيل » بمعنى : فاعل ، وصفًا لمذكر عاقل[2] ؛ أو بمعنى : مُفْعِل (بضم فسكون : فكسر) أو بمعنى : مُفاعِل (بضم ففتح ، ثم كسر العين) بشرط أن تكون صيغة « فَعِيل » فى الثلاثة غير مضعفة ، ولا معتلة اللام . ومن الأمثلة: (كريم وكُرَماء، وبخيل وبُخلاء ، وظريف وظُرَفاء) وكذا : (سميع ؛ بمعنى : مُسْمِع ، وجمعه : سُمَعاء ، وأليم بمعنى : مؤلم ، وجمعه أُلَماء . وخصيب بمعنى : مخصب وجمعه : خُصَباء) ، وكذا : (خَلِيط بمعنى : مخالط وجليس ؛ بمعنى : مجالس ، وقَرِيع بمعنى : مقارع . . . وجموعها : خُلَطاء – جُلَساء – قُرَعاء) .

ومنها : « فاعِل » ، وصفًا دالا على غريزة ، وسجية ، وأمر فطرى غير مكتسب – غالبًا – نحو: عاقل وعقلاء – نابه ونُبَهاء – شاعر وشعراء[3] . أو دالا

---

(١) وفى هذه الأسماء الثلاثة التى تجمع قياساً على : فُعْلان – يقول ابن مالك :

و «فَعْلًا» اسما ،و «فَعِيلا» و «فَعَلْ» غيرَ مُعَلّ العين : فُعْلَانٌ شمِلْ

(فعْلا : مفعول به مقدم للفعل : شمل فى آخر البيت) . يريد : أن الجمع : «فُعْلان» يشمل من المفردات أنواعاً منها : فَعْل ، وفَعِيل ، وفَعَل . . .

(٢) وقد يجمع على صيغة أخرى إن وافق ما فى ص ٦٤٩ و ٦٥٢ .

(٣) وفى فُعَلاء وأفْعِلاء يقول ابن مالك :

ولكَرِيمٍ وبخيلٍ فُعَلاَ كَذَا لما ضَاهَاهما قد جُعِلا
ونابَ عنه « أَفعِلاءُ » ؛ فى المُعَلّ لَاماً ، ومُضْعَفٍ . وغيرُ ذاكَ قَلّ

وقد قيل : إن « أفْعِلاء» هذا نائب عن «فُعَلاء» لعلل مصنوعة دفعها المحققون . ولا داعى للتسمية ولا للتعليل ؛ لأن العلة الحقيقية هى استعمال العرب هذا الوزن جمعاً لفَعِيل بمعنى فاعل إذا كان مضعفاً أو معتل اللام . كقولهم : « (لا عظَمةَ ولا سلطانَ إلا للأعزاءِ الأقوياءِ ، وليس بعزيز ولا قوىٍّ من لم يتحصنْ بالفضيلة ، ويتسلحْ بمكارم الأخلاق .) » .

على ما يشبه الغريزة والسجية فى الدوام وطول البقاء ؛ نحو : صالح وصُلَحاء .

١٦ – أفْعِلاء (بفتح ، فسكون ، فكسر ، ففتح . . .) وهو مقيس فى كل وصف على وزن : « فَعِيل » (بفتح فكسر) بمعنى : فاعِل[1] . بشرط أن يكون مضعفًا أومعتل اللام ، نحو : (عزيز وأعِزّاء ، وشديد وأشِدّاء[2] . وقوىّ وأقوِياء – ولِىّ – وأولياء . . . ومن القليل الذى لا يقاس عليه : صديق وأصدقاء ، لأنه ليسَ مضعفًا ، ولا معتلَّ اللام . وكذلك ظَنِين (أى : متهَم) . وأظِنَّاء ، لأنه بمعنى مفعول ، لا فاعل .

١٧ – فَوَاعِل : وهو مقيس فى أشياء أشهرها سبعة ؛ هى :

(ا) فاعِلة : سواء أكان اسمًا أم صفة . وقد اجتمعا فى قوله تعالى : (لَنَسْفَعَنْ بالناصية ، ناصية ، كاذبة ، خاطئة) . فالناصية : اسم ، وكاذبة وخاطئة : وصفان[3] . والجمع : نَوَاصٍ ، كوَاذِب ، خواطِئ .

(ب) اسم على : « فَوْعل » أو : فوْعَلة (بفتح ، فسكون ، ففتح ، فيهما) ، نحو : جَوْهَر ، وكَوْثر ، وصَوْمعة ، وزَوْبَعة ، وجمعها : جواهر ، وكواثر ، وصوامع ، وزوابع .

(حـ) فَاعَل (بفتح العين) اسمًا ؛ كخاتَم ، وقالَب ، وطابَع (بفتح العين فى الثلاثة . طبقاً لإحدي اللغتين)[4] وجمعها : خواتِم ، وقوالِب ، وطوابِع .

(د) فاعِلاَء (بكسر العين وفتح اللام) . اسمًا ، نحو : قاطِعاء ، وراهِطاء ونافِقاء ، والأسماء الثلاثة لجحر اليَرْبوع[5] .

---

(١) وقد يجمع على صيغة أخرى إن طابق ما فى ص ٦٤٩ و ٦٥٢ .

(٢) ومن هذا قوله تعالى : « محمدٌ رسولُ اللهِ ، والذين معه أشِدّاءُ على الكفار ، رُحَمَاءُ بينهم » – وقد سبقت الآية فى رقم ٣ من هامش ص ٦٤٧ لمناسبة أخرى هناك – .

(٣) ومثلهما : « العوادى » جمع : « عادِيَة » كقول الشاعر :

هِمَمُ الرجالِ إذا مضتْ لم يَثْنِها خُدَعُ الثناء ، ولا عَوَادِى الذَّام

(٤) والثانية : الكسر .

(٥) حيوان كالفأر ، ولكنه أكبر منه قليلا .

(هـ) فاعِل (بكسر العين) اسمًا ، نحو : جائِز[1] وكاهِل[2] ، وجمعهما : جوائز وكواهل .

(و) فاعِل (بكسر العين) وصفًا خاصًّا بالمؤنث العاقل ، ولا تدخله تاء التأنيث — غالبًا[3] — نحو : طالِق وطوالق .

(ز) فاعِل (بكسر العين) وصفًا لمذكر غير عاقل[4] ؛ نحو : صاهل وشاهق (للمكان المرتفع) والجمع : صَواهل وشواهِق .

ومن كلامهم السالف يتبين أن صيغة : « فاعِل » (بكسر العين) إذا كانت وصفًا لمذكر عاقل فإنها لا تجمع على « فواعل » وقد حكم أكثر النحاة بالشذوذ على ما خالف هذا من مثل : شاهِد وشواهِد ، وفارس وفوارِس ، وناكِس ونواكِس فى قول الفرزدق :

وإذا الرجالُ رأوا يزيدَ رأيتهم ... خُضُعَ الرقاب ، نواكسَ الأبصار

وتأول غيرهم الأمثلة السالفة ونظائرهما — مع كثرتها — تأويلا غير مقبول ، (كأن يقول : إن مفرد هذا الجمع ليس : « فاعِلا » ، وإنما هو : « فاعلة » والأصل : طوائفُ فوارس ، وطوائف نواكس . . . فالجمع عنده صفة لموصوف محذوف ، مفرده : فاعلة ؛ فيكون جمعها قياسًا : على : «فواعل» . وتأويلات أخرى يحاولون بها إخضاعها للقياس . وفى كل هذه التأويلات تكلف وتصنع معيبان) .

والحق أنّ صيغة (فاعِل) تجمع قياسًا على « فواعل » سواء أكانت صيغة

---

(١) الخشبة فوق حائطين . والخشبة التى تحمل خشب السقف . . .

(٢) اسم المكان الذى تتلاقى فيه الكتفان .

(٣) انظر هامش ص ٥٩٤ لتكملة المسألة .

(٤) وفى : « فواعل » يقول ابن مالك :

فواعِلٌ : لفَوْعَلٍ ، وفاعَلِ ... وفاعِلاءَ مَعَ نَحْوِ : كَاهِلِ

وحائض ، وصَاهِلٍ . وفَاعِلَهْ ... وَشَذَّ فى الفارس مَعْ ماثَلَهْ

يشير « بكاهل » إلى الاسم الذى على وزن : فاعِل (بكسر العين) و « بحائض » إلى الوصف الذى على وزن : فاعِل (بكسر العين) ، خاصاً بالأنثى . و « بصاهل » : إلى فاعِل (بكسر العين) وصفاً لما لا يعقل . .

« فاعِل » صفة للمذكَّر العاقل أم غير العاقل ؛ لكن مراعاة الشرط[1] أفضل لأنه الأكثر ؛ أما من لا يراعيه فلا يُحكَم عليه بالتخطئة ، وإنما يحكم عليه بترك الأفضل إلى ما هو مباح ، وإن كان دونه فى القوة[2] . . .

• • •

١٨ – فَعَائل وهو مقيس فى كل رباعىّ – اسم أو صفة – مؤنث تأنيثًا لفظيًّا أو معنويًّا ، ثالثه مَدّة ، ألِفًا كانت ، أو واوًا ، أو ياء . فيشمل عشرة أوزان ؛ خمسة مختومة بالتاء[3] ، وخمسة مجردة منها .

فالتى بالتاء منها : « فُعَالة » (مضمومة الفاء ، أو مفتوحتها ، أو مكسورتها) ؛ نحو : ذُؤابة وذوائب ، وسَحابة وسحائب ، ورِسالة ورسائل .

ومنها : فَعُولة (بفتح الفاء) ، نحو : حَمولة وحمائل .

---

(١) وهو أن تكون الصيغة وصفاً لمذكر غير عاقل .

(٢) أما سبب الإباحة وعدم التقيد بالشرط (الذى يقضى بألا تجمع صيغة «فاعِل» على « فَواعِل » إذا كانت وصفاً لمذكر عاقل) ؛ فهو ما تيسر لبعض الباحثين المعاصرين من اهتدائه فى الكلام الفصيح الذى يحتج بصحته ، إلى جموع كثيرة جاوزت الثلاثين ، وكل واحد منها وصف لمذكر عاقل مراجع فى نصوص يحتج بها . ومن هذه الجموع : سابق وسوابق – هالك وهوالك – سابح وسوابح – حاسر وحواسر – قارئ وقوارئ – كاهن وكواهن – عاجز وعواجز – غائب وغوائب – رافد وروافد – حاج وحواج . . . وقبل اليوم وقف صاحب خزانة الأدب (فى الجزء الأول ، ص ١٩٠ طبعة المطبعة السلفية) عند كلامه على بيت الفرزدق السابق وما تضمنه من جمع التكسير : « نواكس » فعرض أمثلة من هذا الجمع ، جاوزت العشرة – ثم وصلت بعده إلى ما ذكرناه أو يزيد . وفى المصباح المنير (مادة : فرس) بعض منها ، وبعض يغايرها ؛ مثل : صاحب وصواحب ، وناكس ونواكس . . . و . . .

وأقوى مما سبق وأصرح ما جاء فى كتاب « تاج العروس ، شرح القاموس » ج ١ مادة : قرآن ، عند الكلام على : « قوارئ » ونصه : (« قوارِىء » كدنانير – وفى نسختنا : « قوارئ » كفَواعِل ، وجعله شيخنا من التحريف . قلت : إذا كان جمع : « قارئ » فلا مخالفة للسماع ولا للقياس ؛ فإن فاعلا يجمع على فواعل . . .) اهـ ، وهذا نصّ قاطع آخر . فلا داعى اليوم للتمسك بالشرط السالف . إلا على أنه الأفضل ، لا على سبيل أنه – وحده – الصحيح .

(٣) ويلحق بها المختوم بألف التأنيث – وسيجىء – ويشترط بعض النحاة فى المختوم بالتاء مما ليس على وزن « فَعِيلة » أن يكون اسماً ، لا صفة أما « فَعِيلة » فتجمع عنده مطلقاً ؛ سواء أكانت وصفاً ، أم غير وصف . . . وهو بشرطه السالف يخالف غيره ممن لم يشترطه . والأحسن إهمال شرطه . هذا ، وإذا كانت « فَعِيلة » بمعنى « مفعولة » لم تجمع على : « فعائل » – كما سيجىء –

ومنها : فَعِيلة[1] (بفتح فكسر) ؛ نحو : صحيفة وصحائف . ويشترط ألا تكون صفة بمعنى « مفعولة » ؛ كجريحة ، بمعنى : مجروحة ؛ فلا يقال : جرائح .

والمجردة من التاء (ويشترط فيها أن تكون لمؤنث معنوى) هى :

فِعَال (بكسر أوله وفتح ثانيه) ، نحو : شِمَال[2] وشمائل — وفُعَال (بضم أوله ، وفتح ثانيه) . نحو : عُقَاب[3] وعقائب ، وفَعُول (بفتح فضم) ، نحو : عجوز[4] وعجائز . وفَعِيل (بفتح فكسر) ، نحو : لَطِيف (اسم امرأة) ولطائف. وفَعَال (بفتح ففتح) ، نحو : شَمَال[5] وشَمائل .

ومن المؤنث : النوع المختوم بألف التأنيث المقصورة، مثل : حُبَارَى[3] وحبائر . والممدودة ، نحو : جَلُولاء[6] وجلائل[7] . . .

١٩ — فَعَالِى . . . (بفتح أوله وثانيه ، وكسر ما قبل آخره) ، ويطرد فى أوزان ؛ أشهرها سبعة .

أولها : فَعْلاة (بفتح فسكون) ، نحو : مَوْماة[8] ومَوَامٍ .

ثانيها: فِعْلاة (بكسر فسكون) ؛ نحو : سِعْلاة[9] وسَعَالٍ .

ثالثها : فِعْلِيَة (بكسر فسكون فكسر ففتح . . .) ، نحو : هِبْرِيَة[10] وهَبَارٍ .

---

(١) قد يلحق هذه الصيغة فى بعض الصور عند جمعها على « فعائل » ، أنواع من الإعلال والإبدال ، مفصلة فى ص ٧٦٧ وما بعدها ؛ كالذى يقال فى بريئة وبرايا ، وخطيئة وخطايا . . . و . . .

(٢) اليد اليسرى . (٣ و ٣) اسم طائر .

(٤) المرأة — غالباً — إذا كانت عجوزاً ، وقد يقال الرجل أيضاً .

(٥) اسم ريح . (٦) اسم بلد فى فارس .

(٧) وفى فعائل يقول ابن مالك :

وَ « بفعائلَ » اجْمَعَنْ : « فَعَالَهْ » وشِبْهَــهُ ؛ ذَا تاءٍ ، أو مُزَالَهْ

(أى : ذا تاء ثابتة أو مزالة ، فزالة معطوفة على محذوف . ومعنى مزالة : أنها أزيلت وأبعدت ، والمراد : أنها غير موجودة ، والمراد بشبه : «فَعَالة» : صيغتان — ؛ هما : «فَعِيل وفَعُول» (بفتح أولهما) مشتملتين على التاء أو مجردتين منها ؛ كظريفة وظرائف، ولطيف (اسم امرأة) ولطائف . وحلوبة وحلائب .

(٨) صحراء واسعة . (٩) وهى — فى زعمهم — الغول ، أو ساحرة من الجن .

(١٠) القشر الذى فى شعر الرأس . أو ذرّات القطن والدقيق المتطاير . .

رابعها : فَعْلُوَة (بفتح، فسكون، فضم، ففتح)، نحو: عَرْقُوَة[1] وعَرَاق.

خامسها : ما كانَ ذا زيادتين بينهما حرف أصلى ، ويُحذَف أول الزيادتين عند بعض العرب، نحو : حَبَنْطَى[2] وحَبَاطٍ ، وقَلَنْسُوَة وقَلَاسٍ . بحذف النون فيهما . بخلاف من يحذف ثانى الزائدين فإنه يجمعهما على : حبانط وقلانس بحذف الألف الأخيرة (الياء)[3] والواو .

سادسُها : فَعْلاء : (بفتح فسكون ففتح) اسما ؛ كصحراء وصَحارٍ . أو وصفًا لأنثى ، لا مذكر له ؛ نحو : عَذْراء[4]، وعَذَارٍ[5] . . .

سابعُها: ما يحتوى على ألف مقصورة للتأنيث ، أو : الإلحاق ، كحُبلَى وحَبَالٍ ، وذِفرَى[6] وذَفَارٍ .

وما كان « كفَعْلاء » السابقة أو مختومًا بألف التأنيث المقصورة أو بألف الإلحاق – يجوز جمعهُ على : « فَعَالَى» كما يتبين من الصيغة التالية .

٢٠ – فَعَالَى : (بفتح أوله وثانيه ورابعه) ، وهو مقيس فيما سبقت الإشارة إليه فى الوزنين السادس والسابع ، أى : فى « فَعْلاء » ، إما اسما ؛ كصحراء ؛ وإما وصفًا لمؤنث لا مذكر له ؛ كعذراء[5] وإما مختومًا بألف التأنيث المقصورة كحُبلى ، أو بألف الإلحاق كذِفرَى[6] ؛ فيقال فى الجمع : صحارَى ، وعذارَى ، وحَبَالَى ، وذَفارَى ، كما يصح : صحارٍ ، وعذارٍ ، وحَبالٍ وذفارٍ على أساس ما تقدم (فى : ١٩ – سادسها) ، فهذه المفردات – ونظائرها – مشتركة عند جمعها بين صيغتى فَعَالِى . . . وفَعَالَى . . . بكسر اللام أو فتحها .

وتنفرد صيغة : « فَعَالِى » . . . (بكسر اللام) بالخمسة التى ذكرت قبل

---

(١) الخشبة المعترضة على رأس الدلو. (٢) الكبير البطن .

(٣) سيجىء فى ص ٦٦٦ بيان الحذف وسببه . (٤) وهى : البكر .

(٥ و ٥) يخالف الأشمونى غيره فى صيغة «فَعْلاء» التى هى صفة لأنثى ؛ كعذراء، فيرى أن جمعها على الفعالَى والفعالِى – بكسر اللام وفتحها – غير قياسى وأنه مقصور على السماع ؛ طبقاً لما جاء فى التسهيل، دون ما فى الألفية ، وابن عقيل وسواهما (انظر ما سبق متصلا بهذا فى ص ٢٠٩ و ٢١٢ عند الكلام على صيغة منتهى الجموع فى الممنوع من الصرف) . (٦ و ٦) موضع خلف أذن البعير يرشح منه العرق .

صيغة : فَعْلاء ؛ كما تنفرد « فَعَالَى » (بفتح اللام) بوصف على وزن : « فَعْلان » أو « فَعْلَى» (بفتح فسكون فيهما) ، نحو : كسلان ، وسكران وغضبان ، وجمعها : كَسَالَى ، وسَكَارَى ، وغَضابَى؛ بفتح ما قبل الآخر ولا يصح كسره . والأحسن فى صيغة هذا الوصف ضم أوله عند جمعه ، فيقال : كُسَالَى ، وغُضابَى ، وسُكَارَى .

« ملاحظة » : عرفنا أن وزن « فَعْلاء » اسمًا أو صفة يجمع[1] على : الفَعَالِى والفَعَالَى (بكسر اللام أو فتحها) ، فتقول فى الصحراء والعَذراء : الصحارِى والصحارَى ، والعَذارِى ، والعذارَى . . . .

ويجوز شىء ثالث ، هو : جمعهما على : الفَعَالِىّ (بكسر اللام وتشديد الياء)[2] . ذلك أن وزنهما الصرفى هو : « فَعْلاء» . فالألف التى قبل الهمزة تقلب عند الجمع ياء ، بسبب كسر ما قبلها ، وتقلب الهمزة أيضًا ياء ، وتدغم فى الياء السابقة ، فتصير الكلمة بعد الجمع ، صحارِىّ وعَذارِىّ . . . ومن الممكن التخفيف بحذف إحدى الياءين ، فإن حذفت الثانية التى تحركتْ بالفتحة بعد إدغامها صار الجمع : صحارِى وعذارِى ، بإسكان الياء مع كسْر ما قبلها ؛ ثم حذفها للسبب الذى من أجله تحذف فى المنقوص[3] . وإن حذفت الأولى الساكنة فتح الحرف الذى قبلها لتنقلب الياء الثانية ألفًا ، وتبقى من غير حذف ؛ فيقال : صحارَى وعذارَى[3] . . .

٢١ – فَعَالِىّ (بفتح ، ففتح مع مد ، فكسر ، فياء مشددة) ويَطَّرد فى :

(ا) كل ثلاثى ساكن العين ، فى آخره ياء مشددة تَلِى الأحرف الثلاثة سواء أكانت هذه الياء فى أصلها لغير النسب ؛ نحو : قُمْرِىّ[4] وكُرْكِىّ[5]

---

(١) مع الخلاف فى هذا . (٢) وسيجىء الكلام عليه بعد هذا مباشرة .

(٣ و ٣) انظر السبب والحكم فى ص ٦٧٣ – وفى الفَعَالِى والفَعَالَى (بكسر اللام وفتحها) يقول ابن مالك من غير إيضاح ولا تفصيل .

وبالْفَعَالِى والْفَعَالَى جُمِعَا صحراءُ ، والعَذْراءُ : والقَيْسَ اتْبَعا

أى : اتبع القياس على هذين المثالين . يريد : قس عليهما نظائرهما . . .

(٤) طائر مغرد . (٥) أحد الطيور المائية .

وكُرسيّ ، وبَرْديّ[١] — أم كانت فى أصلها مزيدة لغرض النسب ، ثم أهمل هذا الغرض ، وصار متروكًا غير ملحوظ . مثل : مَهْرِيّ ، فأصله : الجمل المنسوب إلى قبيلة : « مَهْرة » اليمنية التى اشتهرت قديمًا بإبلها النجيبة القوية ، ثم كثر استعماله حتى نُسى النسب ، وأهمل ، وصار ، « المَهْرِيّ » اسما للنجيب من الإبل مطلقًا بغير نظر إلى أصله ولا تفكير فيه . ومثله : بُخْتِيّ ، فأصله الجمل المنسوب إلى «بُخْت» وهى إبل خُراسانية اشتهرت بقوتها وحُسْنها . ثم شاع استعمال « البُخْتِىّ » فى كل « جمل » قوىّ جميل من غير نظر لنشأته ، ولا تفكير فى نسبته . فمثل الأشياء السابقة تجمع قياسًا على : « فَعَالِىّ » ، فيقال فيها : قَمَارِىّ — كَرَاكِىّ — كَرَاسِىّ — بَرَادِىّ — مَهَارِىّ — بَخَاتِىّ — ... وهكذا .

ويفهم مما سبق أن المختوم بياء النسب المتجدد[٢] ، — (كمصرىّ ، وتركىّ ، وبصرىّ ...) لا يجمع هذا الجمع . ومن ثَمّ قالوا فى أناسىّ : إنه جمع : إنسان ، لا : إنسىّ ؛ لأن الياء فى : « إنسىّ » للنسب الباقى على حاله[٣] . وكذلك لا يجمع على هذا الوزن مثل : « عربى ، وعجمى » ... لتحرك عينهما ...

(ب) ووزن فَعَالِىّ مقيس أيضًا — على الصحيح — فى وزن : « فَعْلاء » على الوجه الذى سبق شرحه وإبانته فى الصيغتين السالفتين (١٩ ، ٢٠) ...[٤]

---

(١) نبات مائى كان قدماء المصريين يكتبون عليه ما يريدون ، كما نكتب اليوم على الورق .

(٢) يتردد هنا على ألسنة النحاة : (النسب المتجدِّد) ... يريدون به : النسب الباقى على حاله لأداء الغرض منه — وهو مذكور فى بابه ص ٧١٤ — ، لا النسب الذى أهمل أصله ، وترك الغرض منه . وعلامة ياء النسب المتجدد أن يدل اللفظ بعد حذفها على معنى معين معروف ؛ وهو المنسوب إليه . وأما غير الدالة عليه فيختل اللفظ بسقوطها ويصير خالى المعنى . (راجع حاشية الخضرى) .

(٣) ويؤيد هذا أن العرب تقول فيه أيضاً : « أناسين » فنطقوا به على الأصل كما نطقوا بالصورة الأخرى التى أبدلوا فيها النون ياء ، وأدغموا الياء فى الياء ، كطريقتهم فى بعض الكلمات ؛ ومنها : ظَرِبَان — لدابة صغيرة تشبه الكلب أو القط ، كريهة الرائحة — فقالوا : ظرابين وظَرابِىّ ، على أن الخلاف شديد فى مفرد : أناسِىّ وأشباهها .

(٤) وفى صيغة ؛ فعالِىّ يقول ابن مالك :

واجعلْ : « فَعَالِىَّ » لغير ذى نَسَبْ ... جُدِّدَ ، كالكُرْسِىِّ ؛ تَتْبَعِ الْعَرَبْ

المراد بالنسب الذى جدد — كما سبق فى رقم ٢ — هو : النسب القائم وقت جمع الكلمة ، الباقى لأداء الغرض منه . فمثله يمنع جمع الكلمة على : « فَعَالِىّ » أما النسب غير المجدد وهو النسب القديم فى أصله ، المهمل فى حاضره عند جمع الكلمة ، فإنه لا يمنع جمعها . فإن لم تكن الياء للنسب مطلقاً فلا شبهة تمنع جمعه على هذا الوزن .

٢٢ – فَعَالِيل (بفتح أوله، وثانيه، وكسر رابعه)، ويطرد فى أنواع؛ أهمها أربعة، مفرد كل نوع منها أربعة أحرف أصلية أو خمسة كذلك:

الأول: الرباعىّ المجرد – أى: الذى كل حروفه أصلى – سواء أكان مفتوح الأول والثالث، أم مضمومهما، أم مكسورهما، أم غير ذلك؛ نحو: جعفر، وجعافر – بُرْثُن وبَرَاثِن[1] – زِبْرِج[2] وزَبَارِج – سِبَطْر[3] وسَبَاطِر – جُخْدَب[4] وجخادب.

الثانى: الخماسى المجرد؛ نحو: سَفَرْجَل وجَحْمَرِش[5]، وجمعهما: سَفَارِج وجَحَامِر؛ بحذف الحرف الخامس من أصلهما. ولهذا الحذف ضابط تجب مراعاته، هو:

(أ) أن الحرف الخامس الشبيه[6] بالزائد واجب الحذف مطلقاً؛ نحو: جَحْمَرِش[5] وجحامر؛ – سواء أكان الرابع شبيها[6] بالزائد أم غير شبه؛ نحو: قُذَعْمِل[7] وقَذَاعِم، وسَفَرْجَل وسفارِج.

(١) مخالب الحيوان المتوحش. وتشبه أصابع اليد مع الأظفار.

(٢) من معانيه: الذهب، والسحاب الرقيق الذى يخالط لونه حمرة، والزهر . . .

(٣) من معانيه: الطويل، والشهم، واللسان الحاد.

(٤) الأسد. (٥ و ٥) المرأة العجوز، أو: الوقحة.

(٦ و ٦) حروف الزيادة عشرة، مجموعة فى قولهم: (أمانٌ وتسهيل) أو: فى (سألتمونيها). ولكل واحد من العشرة أمارات ومواضع لزيادته، ولا يكون زائداً بغيرها، وله معان يؤديها. ومن الممكن الاستغناء عن الحرف الزائد، مع تأدية الكلمة معنى بعد حذفه (كل ذلك يجرى طبقاً للتفصيل المدون فى الباب الخاص بذلك، وهو باب: «التصريف» ص ٧٤٧ و ٧٥٣).

أما الحرف الشبيه بالزائد فهو:

ا – الذى يكون لفظه لفظ الزائد، ولكنه ليس بزائد، لعدم انطباق صفة الزائد وموضعه عليه.

ب – أو يكون لفظه مخالفاً للزائد، ولكن موضعه فى الحلق واللسان هو موضع الزائد.

فمثال النوع الأول حرف النون من: خَدَرْنَق (بمعنى: عنكبوت) وخَوَرْنَق (ومن معانيه: موضع الأكل، واسم قصرٍ للنعمان بن المنذر) فهذه النون شبيهة بالحرف الزائد فى مادتها، ولكنها ليست بزائدة؛ إذ يغلب على الزائدة أن تكون فى آخر الكلمة، كغضبان وندمان، أو فى الوسط مع السكون كغَضَنْفَر. ومثال النوع الثانى: حرف «الدال» فى مثل: «فَرَزْدَق»؛ فإنها ليست من حروف الزيادة. ولكن موضع نطقها فى الفم واللسان هو: طرف اللسان، كموضع «التاء» الزائدة؛ فأشبهتها من هذه الناحية، فكلاهما من طرف اللسان.

(٧) الجمل الضخم.

(ب) وكذلك إن لم يكن أحدهما شبيها بالزائد .

(حـ) فإن كان الرابع وحده (أى : دون الخامس) هو الشبيه بالزائد جاز حذفه أو حذف الخامس ، لكن حذف الخامس هو الأفصح والأعلى[1] ؛ كالدال فى فرزدق ، والنون فى خَدَرْنق أو خَوَرْنق ؛ فيقال فى الجمع : فرازِق وفرازِد — وخدارِق وخدارِن — وخوارق وخوارِن ، وهكذا[2] . . .

الثالث : الرباعىّ المزيد — وهو ما كانت حروفه الأصلية أربعة ، ثم زيد عليها بعض حروف الزيادة — نحو : مدحرج ، ومتدحرج ، فيحذف عند الجمع ما كان زائداً فى مفرده ؛ ولا يحذف غيره ؛ فيقال : دحارج ، بحذف الميم فى الكلمة الأولى ، والميم والتاء فى الثانية ، ولا يبقى فى الجمع إلا الحروف الأصلية . كل هذا بشرط ألا يكون الحرف الزائد رابعًا وليِّنا[3] ، قبل الحرف الأخير الأصيل .

---

(١) لأن الأكثر فى الكلام المأثور هو الحذف من الآخر ؛ إذ الأواخر محل الحذف والتغيير .

(٢) مزج ابن مالك الكلام على صيغة « فَعَالِل » والكلام على : « شبهه » ، الذى سيجىء ذكره فى الصيغة التالية مباشرة — وهى رقم ٢٣ ص ٦١٢ — قال :

وبفَعَالِلَ وشِبْهِهِ انْطِقَا ... فى جَمْعِ مَا فوقَ الثَّلَاثَةِ ارْتَقَى
مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى . ومِنْ خُمَاسِى ... جُرِّدَ — الآخِرَ انْفِ بِالقِيَاسِ

(ارتقى ، أى : زاد . من غير ما مضى : بشرط أن يكون ما زاد على الثلاثة مفرداً من غير المفردات التى سبق الكلام عليها ، وعلى جموعها القياسية) . فإن ما سبق من تلك المفردات التى لها جموع مطردة ذكرناها — لا يصح أن تجمع على : « فعالل » وشبهه .

ثم وضح فى آخر البيت الثانى : أن آخر الخماسى المجرد يحذف عند جمعه للتكسير . وتقدير كلامه : وانْفِ بالقياس الآخرَ من خماسى جرد . أى : احذف الآخر من خماسى جرد من الزيادة ، وخلا منها . وهذا الحذف بسبب القياس . فكلمة : « الآخر » ، مفعول به للفعل : « انف » والجار والمجرور : « بالقياس » متعلق بهذا الفعل ، وكذا الجار والمجرور : من خماسى .

ثم بين أن الخماسى المجرد إن كان رابعه شبيهاً بالمزيد — دون خامسه الأصل — فقد يحذف الرابع دون الخامس الذى تم به أصول الكلمة . ويفهم من هذا أنه يجوز أيضاً حذف الخامس . قال :

والرَّابعُ الشبيهُ بالْمَزِيدِ قَدْ ... يُحْذَفُ دونَ ما به تَمَّ الْعَدَدْ

(٣) سبق فى رقم ٢ من هامش ص ٥٨ أن أحرف العلة ثلاثة ؛ الألف ، والواو ، والياء :

ا — فإن كانت ساكنة وقبلها حركة تناسبها سميت أحرف علة ، ولين ؛ ومد ، نحو : عالم —

فإن كان الرّابع الزائد اللّيّن : « ياء » بقى ، ولم يحذف عند الجمع ، ويجمع ما هو فيه على : « فَعَاليل » فى الأغلب ؛ نحو : قِنديل وقناديل ، وغُرْنَيْق وغَرَانيق . . .

وإن كان ألفًا أو واوًا قُلِب عند الجمع ياء ثابتة ، ويجمع ما هو فيه على : « فعاليل » كذلك فى الأغلب ؛ نحو : عصفور وعصافير ، وسِرْداح(1) وسَراديح وفِرْدَوْس وفراديس(2) . . .

فإن كان حرف العلة متحركاً وجب حذفه عند الجمع ؛ نحو : كَنَهْوَر(3) ، وهَبَيَّخ(4) ؛ فيقال فى جمعهما : كناهر وهَبَايخ ؛ لأن حرف العلة حينئذ ليس حرف لين ، ومثلهما : مُصْوَرّ ومَصَاوِر ؛ فيحذف حرف العلة المدْغم فيه لتحركه ؛ فليس حرف لين .

فإن كان حرف العلة غير رابع حذف ، نحو : فَدَوْكَس(5) وخَيْسَفُوج(6) وجمعهما : فَداكِس وخسَافِج .

الرابع : الخُماسى المزيد ، ـــ أى : ما كانت حروفه الأصلية خمسة ، ثم زيد عليها بعض أحرف الزيادة ـــ نحو : قَرْطَبُوس(7) ،

= ب ـ إن سكنت وقبلها حركة لا تناسبها ، سُميت أحرف علة ، ولين ، نحو : عَوْن ، وعيْن .

ﺟ ـ إن تحركت سُميت أحرف علة ، فقط ؛ نحو : سَهْوٌ ، جَرْيٌ . وعلى هذا تكون الألف دائماً حرف علة ، ولين . ومد .

د ـ المراد باللين الذى يبقى فى الجمع هنا عامّ ؛ يشمل ما قبله حركة تناسبه ، أولا تناسبه ؛ كما فى الأمثلة.

(1) المكان اللين ، والناقة السمينة . (2) وفى الرباعى المزيد يقول ابن مالك :

وَزَائِدَ العَادِى الرُّباعِى احْذِفْهُ . مَا لَمْ يَكُ لَيْنًا إِثْرَهُ الَّذْ خَتَمَا

(الّذ = الذى . إثره = بعده) .

والعادى : اسم فاعل من الفعل : عدا ، بمعنى : جاوز . أى : احذف زائد الاسم المجاوز الرباعى . فالرباعى : مفعول به لاسم الفاعل ؛ العادى ، ويصح أن يكون مضافاً إليه ، والمراد بزائد الرباعى هنا . ما كان على خمسة أحرف ؛ أربعة منها أصلية ، وواحد زائد . ويقول : إن هذا الزائد يحذف إلا إن كان حرف لين وبعده الحرف الذى يكون ختام الاسم . فيفهم من هذا أن حرف اللين الزائد هو : « الرابع » لوقوع الذى يختم الاسم بعده ، وهوالخامس . (3) السحاب المتراكم ، والرجل الضخم .

(4) الغلام السمين . (5) أسد .

(6) من معانيه : حب القطن . (7) أو : قَطْرَبُوس ، الناقة السريعة ، أو القوية .

وخَنْدَرِيس(١)، وقَبَعْثَرى(٢)؛ فيحذف عند جمعها شيئان، هما: الخامس الأصلي، وما كان زائداً في المفرد؛ فيقال: قَراطِيب، وخَنَادِر، وقَبَاعِث، بحذف الواو والسين من الكلمة الأولى، والياء والسين من الثانية. (والسين فيهما هي الحرف الخامس الأصلي الذي يجب حذفه مع الزائد، كما سبق) — وبحذف الراء والألف الأخيرة (المكتوبة ياء) من الكلمة الثالثة.

هذا، وجمع التكسير حين يكون على وزن: «فَعَالِيل» السالف، أو: «ما يشبهه»(٣) يصح في جميع صوره وحالاته — ولو لم يحذف من حروف مفرده شيء بسبب الجمع — زيادة ياء قبل آخره إن لم تكن موجودة، وحذفها إن كانت موجودة(٤)؛ فيقال في الأمثلة السالفة ونظائرها: جَعَافر، وجعافير، وبَرَائن وبرائين كما يقال: جحامر وجَحَامير، وفَرَازق وفرازيق، وخَدَارق وخداريق، وكَنَاهر وكناهير(٥). ويستثنى من هذا الحكم أمران.

الأول: ما كان مختوماً بياء مشددة مثل كرسيّ وكراسيّ. فلا تزاد عليه الياء؛ لئلا يجتمع في آخر الكلمة الواحدة ثلاثة أحرف من نوع واحد. وهذا مردود(٦). ولا تصح أنْ تحذف منه الياء المشددة.

والثاني: ما كان حذف الياء من آخره مؤدياً إلى اجتماع مثلين متجاورين

---

(١) خمر. (٢) الجمل الضخم، واسم بعض الدواب والناس.

(٣) وقد يعبرون عنهما أحياناً بالجمع المماثل في صيغته لصيغتي: «مَفَاعل ومَفاعيل» والمراد بما يشبهه: الوزن الثالث والعشرون الآتي (في ص ٦٦٤) ويجب التنبه إلى أن الحكم الآتي خاص بجمع التكسير الذي على وزن: «فعاليل وشبهه» — دون غيرهما — سواء أحذف منه شيء بسبب التكسير أم لم يحذف. بخلاف الحكم الذي يليه (تحت عنوان: «ملاحظة») فإنه خاص بالتكسير الخالي من الياء الذي حذف بعض أحرفه؛ سواء أكان على وزن: «فعالل وشبهه» أم كان على وزن غيرهما.

(٤) وقد اجتمع الأمران: (زيادة الياء وعدم زيادتها) في بيت لأبي تمام يمدح قومه، هو:

نجومٌ طواليعٌ، جبالٌ فوارعٌ غيوثٌ هواميعٌ، سيولٌ دوافعٌ

— انظر تفصيل البيان في «ب» ص ٦٧١ — ثم رقم ٣ من هامش ص ٦٧٠.

(٥) انظر ما يتصل بهذا في رقم ٣ من هامش ص ٦٧٠ وأيضاً لهذا الحكم في ص ٦٧١ إشارة، ويليها تقييد — كالذي هنا — بألا يؤدي حذف الياء إلى اجتماع مثلين؛ كما في جمع جلباب على جلابيب وتقييد آخر في هامشها.

(٦) كما فصلناه في رقم ٣ من ص ٦١٥ وهامشها.

بغير إدغام ، نحو : جلابيب — جمع جِلبْاب — فلا يقال : « جلابب » بحذف الياء ، لأن الإدغام هنا واجب ، ولو أدغمنا لم يعرف الأصلى ولا المعنى — كما يجىء[1] — .

« ملاحظة » : فى كل حالات جمع التكسير — ما كان منه على وزن : « فَعَالِل » أو على وزنِ شبهه الآتى ، أو على وزن غيرهما — إذا حذف منه بسبب الجمع بعض أحرف أصلية أو زائدة وكان خاليًا من « ياء » ، يجوز زيادة ياء قبل آخره ؛ لتكون بمنزلة العوض[2] عما حذف ؛ فيصح فى الأمثلة السالفة ونظائرها مما فيه حذف بسبب التكسير ؛ — دحارج ودحاريج ، وخنادر ، وخنادير ، وكناهر وكناهير ، وقباعث وقباعيث[3] .

وإذا كان « فعالل وشبهه » منقوصًا فله حكم خاص يجىء[4] .

٢٣ — شبه فَعَالِل (بفتح أوله وثانيه ، وكسر رابعه) ، والمراد به : ما يماثل : « فَعَالِل » فى عدد الحروف ، وفى ضبطها بالسكون ، أو بالحركة . ولو كانت الحركة مختلفة فى نوعها بين الاثنين مؤدّية إلى الاختلاف فى الوزن الصرفى ؛ فيشمل صيغاً كثيرة .

منها : مَفَاعِل : كمنابر — وفَيَاعِل ، كَصَيَارِف — وفَوَاعِل كجواهر — وفَعَاعِل كَسَلَالِم — وفَعَالِىّ ككراسىّ[5] . . . فليست هذه الأمثلة وصيغها على وزن :

---

(١) فى ص ٦٧١ وفى ص ٦٧٢ ، وهامشها .

(٢) مع مراعاة الشرط الآتى فى رقم ٢ من هامش ص ٦٧١ .

(٣) كما سيأتى فى ص ٦٧١. والحكم هنا مخالف لسابقه فى أمرين :
أولهما : أنه ليس مقصوراً على وزن « فعالل » وشبهه ؛ بل يشملهما وغيرهما . .
ثانيهما : أنه لا يصح زيادة هذه الياء إلا إذا كان جمع التكسير خاليا منها ، وكان قد حذف بعض أحرفه .

(٤) فى رقم ٢ من ص ٦٧٣ .

(٥) ومنها غير ما ذكر هنا : (فَعَاول — فعائِل — تَفَاعِل — مفاعِل — فَعَالِن — أفاعِل — فَنَاعِل — فَعَالِم .. وما أشبه هذه الأوزان ، بشرط ألا يكون الحرف الثانى فيها حرف مد ، وبشرط ألا يكون المفرد مما يدخل فى ضوابط جمع آخر تختلف صيغته عن صيغة : « فَعَالِل » وشبهه . أى : أن المفرد لا يجمع على « فعالِل » وشبهه إذا أمكن جمعه على صيغة أخرى من صيغ الجموع السالفة (راجع الهمع فى هذا جـ ٢ ص ١٨٠) .

« فَعَالِيل » وإنما تشبهه فى عدد حروفها، وهيئتها . أى : ضبط حُروفها ضبطاً متماثلا فى مجرد الحركة والسكون دون التقيد بنوع الحركة ، ولا بالوزن الصرفىّ الدقيق[1] .

وهذا الجمع مقيس فى كل لفظ ثلاثى الأصول ، زيدت عليه أحرف الزيادة . بشرط أن يكون هذا الثلاثى المزيد ليس داخلا تحت حكم جمع من الجموع السالفة، وبهذا الشرط لا يُجْمع جمعاً قياسيًّا على: «شبه فَعَالِيل» ما كان مثل : أحمر ، وغضبان ، وقائم ، وساعٍ ، وصُغرى ، وسكْرى . . . و . . . ؛ لأن لهذه الألفاظ ونظائرها جموعاً أخرى قياسيّة — وقد عرفناها[2] — .

وحكم هذا الثلاثى المزيد عند جمعه على : « شبه فَعَالل » ما يأتى :

(ا) إن كانت زيادته حرفاً واحداً فالواجب إبقاؤه عند الجمع مطلقاً ، (أى : سواء أكان الزائد حرف علة ، أم غير علة ، وسواء أكان فى الأول أم فى غيره ، والإلحاق أم لغير الإلحاق) ، نحو: (أكْرَم وأكارم — مَعْبَد ومَعَابد) — (جوهر وجواهر — صَيْرَف وصيارف) — (وعَلْقَى[3]

---

(١) انظر ما يوضح هذا فى رقم « ٤ » من هامش ص ٦٧١ .

(٢) ويدخل « شبه فعالل » فى الحكين السابقين :

وأولهما : أن كل جمع تكسير — مهما كانت صيغته — إذا حذف من مفرده شيء عند جمعه جمع تكسير ، جاز زيادة ياء قبل آخره إن كان خالياً منها ؛ لتكون بمنزلة العوض عن المحذوف سواء أكان المحذوف أصلياً أم زائداً — مع مراعاة الشرط الذى فى رقم ٢ من هامش ص ٦٧١ — مثل دحارج ودحاريج وفرازق وفرازيق . وهذا حكم عام ينطبق على : « فعالل » وعلى شبهه ، وعلى غيرهما — كما أشرنا ،فى الصفحة السابقة —

وثانيهما : أن كل جمع تكسير — كما سبق فى ص ٦٦٤ — على وزن : « فعالل » أو ما يشبهه ، يجوز— ولو لم يحذف منه شيء بسبب الجمع — زيادة ياء قبل آخره إن لم تكن موجودة، وحذفها إن كانت موجودة ؛ نحو : جعافر وجعافير ، وبراثن وبراثين ، وعصافر وعصافير . إلا الجمع الذى يؤدى حذف الياء من آخره إلى اجتماع مثلين بغير إدغام فى مثل : جلابيب ، وإلا الجمع المختوم بياء مشددة ، مثل : كراسىّ وكراكىّ . فلا يجوز فيه زيادة الياء؛ لئلا يجتمع فى آخر الكلمة الواحدة ثلاثة أحرف من جنس واحد ، وهذا ممنوع . — طبقاً لما سبق إيضاحه فى ص ٦٦٤ — وكذلك لا يجوز حذف الياء المشددة منه . — انظر البيان تفصيلا فى : « ب » ص ٦٧١ — ورقم ٣ من هامش ص ٦٧٠ .

(٣) اسم نبت .

وعَلاَقِى) . . .(1)

(ب) إن كانت زيادته حرفين فالواجب حذف أحدهما ؛ وهو الضعيف ، وترك القوى(2) ؛ نحو : مُنطلق ومَطالق ، ومُغترف ، ومَغارف ؛ ولا يقال : نطالق ولا غتارف ؛ لأن الميم تمتاز بمزايا لفظية ومعنوية(3) لا توجد فى النون والتاء .

ومثل : مصطفَى ومحتفظ ، فيقال فى جمعهما : مَصَافٍ ومَحافِظ ؛ بحذف « تاء(4) الافتعال » ، دون الميم(5) التى لها المزايا . . .

---

(١) زيادة الواو ، والياء ، وكذلك الألف (المكتوبة ياء) فى عَلْقَى – هى للإلحاق. أما الزيادة فى : أكرم وأكارم فليست له .

(٢) يراد بالقوى هنا : ما يسمونه : « الفاضل » . وهو : ما له مزية ليست للآخَر. وتتحقق المزية فى أمور ؛ منها :

تقدم الحرف فى مكانه من الكلمة – تحركه – دلالته على معنى – مقابلته لحرف أصلى ؛ بأن يكون حرفاً للإلحاق – الوقوع فى موقع يدل فيه بعض الحروف الزائدة على معنى ، كما سيأتى مثاله فى منطلق، وما بعدها – أن يكون فى أصله حرف زيادة من أحرف (سألتمونيها . .) ، ولكنه خرج عنها وصار حرفاً آخر لداع لغوى ؛ كأن ينقلب دالا ، أو طاء ، أو غيرهما من حروف ليست للزيادة – ألا يؤدى وجوده إلى صيغة غير موجودة – ما يؤدى حذفه إلى حذف الآخر الذى يساويه فى جواز الحذف – أن يكون مختصاً بالاسم . وقد رد صاحب التسهيل الأسباب السالفة كلها إلى ثلاثة فقط ؛ هى المزية المعنوية ، والمزية اللفظية ، وأن يغنى حذفه عن حذف غيره .

(٣) فالمزية المعنوية أن الميم تدل على معنى خاص بالأسماء وهو دلالتها على اسم الفاعل هنا – وعلى اسم المفعول أحياناً ، واللفظية أنها أسبق مكاناً منهما ، وأنها متحركة دون النون ، وأنها مختصة بالاسم .

(٤) قلبت طاء فى مصطفى . (وستجىء أحكامها فى باب القلب – ٧٥٦ و ٧٩٣) .

(٥) انظر الحكم الثانى من الأحكام العامة الآتية (فى ص ٦٧٣) ففيه تكملة الحكم السالف .

وبهذه المناسبة نعرض لصحة جمع : « مفعول » على : « مفاعيل » قياساً مطرداً .

قال ابن هشام فى شرحه لقصيدة : « بانت سعاد » ما معناه : إنه لا يجوز جمع نحو : مضروب جمع تكسير . وقد ورد من ذلك ألفاظ قليلة مجموعة شذوذاً . ومثل مضروب فى منع تكسيره : مختار ومنقاد من اسمى الفاعل والمفعول المبدوءين بميم زائدة . والقياس عنده أن يجمع : « مفعول » جمع مذكر سالماً إن كان الوصف لمذكر ، وجمع مؤنث سالماً إن كان الوصف لمؤنث ، فيقال مضروبون – مختارون – منقادون . . . ، كما يقال : مضروبات – مختارات – منقادات . (راجع الصبان فى آخر جمع التكسير ، تحت عنوان : فائدة ، عند الكلام على بيت ابن مالك : (وخَيَّروا فى زائدَىْ سَرَنْدَى ...)

ويفهم من كلامه ومما نقله أنهم منعوا تكسير كل اسم فاعل ، واسم مفعول إذا كانا مبدوءين بميم زائدة . وقالوا إن قياسهما هو التصحيح ، إلا وزن : « مُفْعِل » المختص بالإناث ، نحو : مُرْضِع ؛ فإنه يكسّر . =

ومثل : ألَنْدَد ، ويَلَنْدَد ؛ ؟ (ومعناهما : ألَدّ ، أى : شديد

= وقد ردد هذا الرأى كثير ممن جاءوا بعد ابن هشام، وحكموا بتخطئة سواه . غير أن كتاب : « المعانى الكبير » لابن قتيبة ، يحوى أعداداً كثيرة صحيحة من جمع « مفعول على مفاعيل » مسموعة ممن يحتج بكلامهم . وبعض المحققين المعاصرين (هو الأب أنستاس الكرملى — رحمه الله — وكان عضواً بمجمع اللغة العربية ، بالقاهرة) نشر بحثاً لغوياً مستقى من الكلام العربى الفصيح ، والمعجمات اللغوية الأصيلة ، أثبت فيه صحة جمع « مفعول » على : « مفاعيل » ، قياساً مطرداً . وعرض عشرات من الأمثلة الصحيحة منسوبة لأصحابها الذين نحتج بكلامهم ، أو مأخوذة من مراجعها اللغوية الوثيقة .

على أن سيبويه (كما فى كتابه ح ٢ ص ٢١٠) قد سبق ابن هشام إلى المنع ، بالرغم مما ساقه فى هذا من جموع متعددة تخالف رأيه ؛ (منها : مكسور ومكاسير — ملعون وملاعين — مشئوم ومشائيم — مسلوخ ومساليخ — مفرود ومفاريد — مصعود ومصاعيد — مسلوب ومساليب) — فلا داعى للتأويل الذى يمنع القياس على هذه الجموع المتعددة ، ولا سيما بعد كشف نظائر أخرى تبلغ العشرات — وهى غير ما سلف — منها : ميمون وميامين — مجنون ومجانين — مملوك ومماليك — مرجوع ومراجيع — متبوع ومتابيع — مستور (بمعنى : عفيف) ومساتير — معزول (أى : لا سلاح له) ومعازيل(وقيل مفرده معزال) — بل إن هذه الجموع وحدها ، منضمة إلى ما نقله « سيبويه » تعتبر كثرة وافرة تبيح القياس عليها . هذا إلى أن « الأشمونى » فى شرحه باب : « جمع التكسير » من ألفية « ابن مالك » قد نص صراحة عند بيت الناظم :

وزَائدَ العَادِى الرُّبَاعِى احْذِفْه مَا . . . .

على جمع مختار ومنقاد — بنصهما — على مخاتر ومناقد (وتعقبه « الخضرى » فى حاشيته قائلا : (إن القياس أن يقال : مخاير ، ومقايد ، بحذف النون والتاء ؛ لزيادتهما ، دون الألف ، بل ترد لأصلها ، وهو الياء . . . .) وتعقبه آخرون من ناحية أخرى ، هى أن اللفظين هما من جموع تكسير الثلاثى المزيد ، لا من تكسير العادى الرباعى الذى يتحدث عنه ابن مالك فى بيته . ولم يعترض أحدهم على صحة تكسير هذين الجمعين، ولم يشر من قرب أو بعد إلى أن تكسيرهما معيب أو غير جائز . فلم يبق مجال بعد كل ما سبق لمنع جمع « مفعول على مفاعيل » مع مراعاة الضوابط العامة .

وقد فصل مجمع اللغة العربية القاهرى ومؤتمره فصلا نهائياً فى هذه المسألة — طبقاً لما ورد فى ص ٢٢٤ من العدد السادس والعشرين من مجلته الصادرة فى شهر ربيع الأول سنة ١٣٨٠ هـ ومايو سنة ١٩٧٠ م وكان قد أحال تلك المسألة من قبل على لجنة الأصول — وفيما يلى النص المنقول : « (راجعت اللجنة كثيراً من أمثلة « مفعول » مجموعاً على « مفاعيل » فى المعجمات فاطمأنت إلى كثرة ما ورد من هذا الجمع ، وانتهت إلى القرار التالى : قاس النحاة جمع « مفعول » اسما أو مصدراً على « مفاعيل » وترى اللجنة قياسية جمعه كذلك وصفاً ، لكثرة ما ورد من أمثلته . ووافق المؤتمر على أن تكون صيغة القرار على النحو التالى : « يجمع مفعول على مفاعيل » مطلقا) » . ا هـ

هذا ، وقد صرح الخضرى فى كلامه السالف بأن الألف فى «منقاد» أصلها : ياء . وهو مخالف لما فى القاموس والمصباح من عرضها فى مادة : (قود) الواوية ، لا : (قيد) اليائية . لذا جمعها الهمع (ح ٢ ص ١٨٠) على : « مقاود » .

الخصومة) وجمعهما : ألاَدِد ، ويَلادِد: ثم تدغم الدالان فى كل واحدة؛ فتصير ألاَدّ ، ويَلاَدّ ؛ بحذف النون ، وبقاء الهمزة والياء ؛ لتقدمهما وتحركهما ؛ ولأنهما يدلان على معنى التكلم والغَيبة إذا كانا فى أول المضارع ـ أما النون المتوسطة بين الحرفين الثالث والرابع من الكلمة فلا تدل على معنى .

(حـ) إن كانت زيادته ثلاثة أحرف ، حذف اثنان ، وبقى الثالث الأقوى ؛ نحو : مستَدْعٍ[1] ومَداعٍ ، ومُقْعَنسِس[2] ومقاعِس[3] ؛ فلا يقال فى الأول : سَداعٍ ولا تَداعٍ ؛ لأن حذف « الميم ، والتاء » من مُستدع يؤدى إلى : سَداع ، وهى صيغة لا نظير لها فى العربية ، ولأن حذف الميم والسين يضيّع الدلالة على . اسم الفاعل[4] . . .

وكذلك لايقال فى الثانى ـ عند سيبويه ـ قَعاسِس . وحجته : أن الكلمة مشتملة على ثلاثة أحرف من أحرف الزيادة ؛ هى : الميم ، والنون ، والسين الأخيرة المزيدة للإلحاق ؛ فالميم عنده أولى بالبقاء ؛ لتصدرها ؛ ولأنها تدل على معنى يختص بالاسم وهو الدلالة على اسم الفاعل .

وخالفه بعض النحاة فجمعه على : قعاسس ؛ بحذف الميم والنون مع بقاء السين الأخيرة الزائدة للإلحاق . وحجته : أن السين زيدت فى الفعل ـ وفروعه ـ لإلحاق لفظه بكلمة : احْرَنْجَم ، وبقاءُ الملحقِ أولى من غيره . . .

---

(١) أصله مستدعِىٌ « . . . بزيادة الحروف الثلاثة الأولى . وحذف آخره الياء، لأن الاسم هنا منقوص . مثل : داعٍ . (انظر الحكم الثانى من الأحكام العامة الآتية ، فى ص ٦٧٣) . .

(٢) هو : الشديد ، أو المتأخر الراجع الخلف .

(٣) هذا هو الجمع القياسى وقد جاء فى « القاموس » أن جمعه: مَقاعس ، ومُقاعس (بفتح الميم أو ضمها) ومقاعيس .

(٤) وفى هذا يقول ابن مالك :

و «السِّينَ» و « التَّا » من كَمُسْتَدْعٍ أَزِلْ ؛إذ بِبِنَا الْجَمْعِ بَقَاهُمَا مُخِلْ

يريد : لأن بقاءهما مخل ببنا الجمع ، أى : ببنائه ، وصيغته . ثم قال فيما يتصل بهذا ، وبالهمزة والياء فى مثل « ألندد ويلندد » وقد تقدم الكلام عليها :

والمِيمُ أَوْلَى مِنْ سِوَاهُ بالْبَقَا والهمزُ واليَا مثلُه ، إنْ سَبَقَا

وهذه تعليلات جدلية ، مصطنعة . والتعليل الحق الذى يعتمد عليه فى هذا الموضوع وأشباهه ، هو السماع ليس غير . وقد ورد السماع بما يؤيد الرأيين .

ومن الأمثلة : استخراج ، وجمعه : تخاريج ، بإبقاء التاء دون السين ؛ لأن إبقاء التاء سيؤدى إلى وزن للجمع على : « تفاعيل » وهو وزن له نظراء فى العربية ؛ (منها : تماثيل ، وتهاويل ، وتباشير ، وتفاريق ، وتسابيح . . . و . . .) أما بقاء السين فيؤدى إلى سخاريج على وزن : سفاعيل وهو وزن لا نظير له .

وإذا كان أحد الأحرف الزائدة يغنى بحذفه عن حذف زائد آخر وجب حذف ما يغنى عن غيره ؛ كحَيْزَبُون[1] وعَيْطَمُوس[2] ؛ يقال فى جمعهما : حزابين وعطاميس ؛ بحذف ياء المفرد ، وإبقاء الواو ، وقلْبها ياء فى الجمع ؛ لوقوعها بعد كسرة .

ولو حذفت الواو وبقيت الياء لقيل فى جمعهما : حَيَازين وعياطمس ، بتحريك الياء والميم أو بتسكينهما . وهو فى الحالتين وزن لا نظير له[3] . وإذا أريد جعله على وزن عربى وجب حذف الياء أيضاً ؛ فيقال : حزابن ، وعطامس ؛ وبذا نصل إلى صيغة عربية بعد حذف الواو والياء معاً . فى حين استطعنا فى الصورة الأولى أن نصل إلى صيغة عربية بعد حذف الياء وحدها . فحذف حرف واحد أولى من حذف حرفين ما دام الأثر من الحذف واحداً[4] . . .

(حـ) إن كان أحد الأحرف الزائدة المستحقة للحذف مُكافِئ فى قوته لحرف زائد آخر — أى : مساوٍ له فى الأفضلية — جاز حذف أحدهما من غير ترجيح : كالنون والألف المقصورة (المكتوبة ياء) فى نحو: سَرَنْدَى[5] وعَلَنْدَى[6] ؛

---

(١) من معانيها : المرأة العجوز . . و . . (٢) المرأة الجميلة الطويلة ، والناقة السليمة .

(٣) وتحريكهما يؤدى أيضاً إلى مالا نظير له فى العربية ؛ فإن ما بعد ألف صيغة منتهى الجموع إن كان ثلاثة أحرف — يجب أن يكون ثانيهما ساكناً .

(٤) وفى هذا يقول ابن مالك :

وَ«الْيَاءَ» لَا «الْوَاوَ» احْذِفَ انْ جَمَعْتَ مَا ... كَحَيْزَبُونٍ ؛ فَهْوَ حُكْمٌ حُتِمَا

(٥) من معانيه : سريع قوى — جرىء مقدام . . .

(٦) الجمل الضخم ، واسم نبت ، والغليظ الضخم عامة ...

فيقال فى جمعهما : سَرَانِد، وعَلاَنِد ، أو: سرادٍ وعَلادٍ . فالحرفان قد زيدا معًا فى المفرد لإلحاقه بالخماسى : سَفرجل ، وكل حرفين هذا شأنهما لا يكون لأحدهما مزية على الآخر (١) . . .

* * *

« ملحوظة » : قلنا (٢) إنه يصح فى جمع التكسير المشابه لصيغة : « فَعَالِيل » ما صح فى « فعالل » من زيادة الياء قبل آخره إن لم تكن موجودة ، وحذفها إن كانت موجودة (طبقًا لما سبق)(٢) . ومما ينطبق عليه هذا أن تحذف إحدى الياءين جوازاً ، للتخفيف ، فى مثل : أمانىّ — أغانىّ — أثافىّ . . . ومفرداتها : أُمنِيّة — أُغنيَّة — أُثفِيَّة . . . بتشديد الياء فى هذه المفردات(٣) . . .

---

(١) وفى هذا التكافؤ يقول ابن مالك :

وَخَيَّرُوا فِى زَائِدَىْ : سَرَنْدَى   وكُلِّ مَا ضَاهَاهُ ؛ كَالْعَلَنْدَى

(٢ و ٢) فى ص ٦٦٤ وفى رقم ٢ من هامش ص ٦٦٥ ويجىء فى « ب » من ص ٦٧١ .

(٣) جاء فى الجزء الأول من تفسير القرطبى لقوله تعالى فى سورة البقرة : (ومنهم أُمّيون لايَعْلَمُونَ الكتابَ إلا أمانىَّ . . .) ما نصه :

(قرأ أبوجعفر ، وشيبة ، والأعرج : إلا أمانىَ ، خفيفة الياء ؛ حذفوا إحدى الياءين استخفافاً وقال أبو حاتم : كل ما جاء من هذا النحو واحده مشدد فلك فيه التشديد والتخفيف ، مثل : أثافىّ ، وأغانى ، وأمانى . . . — بياء واحدة ، أو بياء مشددة ، فى كل ما سبق . . . — ونحوه . وقال الأخفش : هذا كما يقال فى جمع مفتاح : مفاتيح ومفاتح . وهى ياء الجمع . قال النحاس : الحذف فى المعتل أكثر . قال الشاعر :

وهل يرجع التسليمُ أويَكشف العمى   ثلاثُ الأثافى ، والرسوم البلاقع ا هـ

ومثل ما سبق قول أبى إسحاق الزجاج (كما جاء فى ص ٢٠٥ من كتاب المختار من شعر بشار) ونصه : « (فى لفظ : «الأمانى» وجهان؛ العرب تقول : هذه أمانٍ وأمانىّ ؛ بالتخفيف والتشديد. فن قال « أمانىّ » بالتشديد فهو مثل أحدوثة وأحاديث ، ومن قال : « أمانٍ » بالتخفيف فهو مثل أحدوثة وأحادث ، وقُرقُور وقَرَاقِر ، إلا أن التخفيف فيما اجتمعت الياءان فيه أكثر ؛ لثقل الياء. والعرب تقول فى أُثْفِيَّة : أثافىّ وأثافٍ ، والتخفيف أكثر ؛ لكثرة استعمالهم أثافٍ . والأثافىّ الأحجار التى تجعل تحت القدر .) » ا هـ .

— انظر ما يتصل بهذا فى ص ٦٦٤ وفى رقم ٢ من هامش ص ٦٦٥ والبيان فى « ب » ص ٦٨١ —

المسألة ١٧٤ :

أحكام عامة

١ — زيادة الياء فى جمع التكسير وحذفها ، وكذلك زيادة تاء التأنيث :

(ا) إذا حذف من المفرد عند جمعه جمع تكسير بعض حروفه الأصلية أو الزائدة — تطبيقاً للضوابط السالفة فى الجمع — جاز زيادة ياء[1] قبل آخر الجمع ، تكون بمنزلة العوض[2] عن المحذوف. ومن الأمثلة : فَرَزْدَق، وسَفَرْجل، ومُنطلِق ... فيقال فى جمعها بعد الحذف بغير تعويض : فرازق ، وسفارج ، ومَطالق . . . ويقال فى جمعها بعد الحذف مع تعويض ياء عن المحذوف . فرازيق ، وسفاريج ، ومطاليق . . .

(ب) تقدم[3] أن كل جمع تكسير على وزان: « فَعَالِيل » وشبهه — (وقد يعبرون عنه أحيانًا بالجمع المماثل فى صيغته لصيغتى : « مفاعل أو مفاعيل »[4]) يجوز فيه زيادة الياء إن لم تكن موجودة ، كما يصح حذفها إن كانت موجودة . لا فرق فى هذا بين الجمع الذى حذف منه بعض حروف مُفْرَده ، أم لم يحذف ، فيقال فى جمع : جعفر ، ومفتاح ، وعصفور ، وقِنديل . . . جعافر وجعافير — ومصابح ومصابيح — وعصافر وعصافير — وقنادل وقناديل .

---

(١) سبقت الإشارة لهذا فى ص ٦٦٤ ، وفى رقم ٢ من هامش ص ٦٦٥ ، وله صلة بما فى رقم ٣ من هامش الصفحة السابقة .

(٢) وتعويض الياء إنما يكون جائزاً حين لا يستحقها الجمع لغير التعويض ، كاستحقاقه فى كلمة لُغَّيْزَى (بمعنى : اللغز) ، فيقال فى جمعها : «لَغَاغِيز» بحذف ألفها ؛ لثبوت يائها التى كانت فى المفرد . فلا يزاد فى الجمع مع هذه الياء ياء أخرى للتعويض عن المحذوف .

(٣) فى ص ٦٦٤ و ٢ من هامش ص ٦٦٥ وفى هامش ص ٦٧٠ .

(٤) — كما تقدم فى رقم ٣ من هامش ص ٦٦٣ — والمراد بالمماثل — كما سبق فى رقم ٢٣ ص ٦٦٤ — ما وافقهما فى عدد الحروف مع مقابلة المتحرك بمتحرك ، والساكن بساكن فلا بد فى هذه المماثلة من تحقق أمرين : أن يكون عدد الحروف متساوياً ، وأن يكون كل حرف مماثلا لنظيره فى الترتيب مماثلة تقتضى أن يكون متحركاً مثله أو ساكناً ، ولا عبرة بنوع الحركة بينهما ، فقد يكون أحدهما متحركاً بالفتحة أو بالضمة ، والآخر بالكسرة مثلا . فالمهم هو اشتراكهما فى عدد الحروف ، وفى مجرد الحركة المطلقة ، أو السكون ، بدون نظر لنوع الحركة .

هذا رأى الكوفيين ، والسماع الكثير يؤيدهم[١] ، والأخذ برأيهم أولى ، بالرغم من مخالفة البصريين الذين يخصّون الحكم السابق بالضرورة ، ويؤولون الأمثلة المسموعة ، ويتكلفون فى التأويل ما لا يحسن قبوله ، وبعض أئمة النحاة[٢] يؤيد الكوفيين ، ولكن يستثنى صيغة « فواعل » فلا يقول : « فواعيل » — ولا داعى لهذا الاستثناء — وكذلك يؤيدهم بعض أئمة اللغة[٣] .

ويجب — كما تقدم — عند زيادة الياء ألا يكون الجمع مختومًا بياء مشددة كالتى فى « كرسىّ » ؛ ويجب عند حذفها مراعاة أن حذفها لا يؤدى إلى وجود حرفين متماثلين متجاورين ؛ كما فى جمع : « جلباب» على « جلابيب » ، فلو حذفت الياء لأدّى حذفها إلى أن تكون صيغة الكلمة المجموعة هى : « جلابب » بغير إدغام الباءين ، مع أن الإدغام هنا واجب ، ولو أدغمنا لم يُعْرف الأصل ، ولم يتضح المعنى .

(حـ) وكما يجوز الإتيان بياء زائدة تعويضًا عن المحذوف ، يجوز أيضًا أن تجىء تاء التأنيث — وحدها — عوضًا عن المحذوف[٤] . إن كان أصله ألفًا خامسة فى المفرد ، أو ياء فى صيغة منتهى الجموع ؛ مثل : (حَبَنْطَى ، وجمعه : حبانط ، وحبانيط ، وحَبَانِطة) ، (وعَفَرْنَى[٥] وجمعه : عفارِن ، وعفارين ، وعَفَارِنة) — (وقنديل ، وقنادل ، وقناديل ، وقنادلة) — (ومطعان ومطاعن ، ومطاعين ، ومَطَاعِنة) . والتعْويض بهذه التاء يكاد ينحصر فى هذين . أما الإتيان بالياء فغير مقصور على نوع من الأنواع التى أصابها الحذف ، وقد تدخل على ما لم يحذف منه شىء — كما سلف — فيدان زيادتها أوسع فى جموع التكسير من تاء التأنيث .

---

(١) ومن شواهدهم : قوله تعالى : (وعنده مَفَاتِيحُ الغيب ...) جمع مفتاح ؛ فقياسه : « مفاتيح » ، بقلب ألفه ياء . ومنها قوله تعالى : « (. . ولو ألْقَى مَعَاذِيرَهُ . .) » جمع : « معذرة » فقياسه : « مَعَاذر » . — راجع الصبان —

(٢) كصاحب التسهيل .

(٣) فيقول : كل جمع على « فواعل ومفاعل » — وفى الصفحة الماضية بيان المراد من هاتين الصيغتين — يجوز أن يمد بالياء ؛ فيقال : فواعيل ومفاعيل (راجع المصباح المنير ، فى مادة : « دانق » وجمعه دوانق ، أو دوانيق .) وكذا ما جاء فى تفسير « القرطبى » وقد نقلناه فى رقم ٣ من هامش ص ٦٧٠ .

(٤) سبقت إشارة لهذا فى رقم ٣ من هامش ص ٥٩١ . كما سبق بيان مفيد عن المراد من تاء التأنيث ومعانيه فى رقم ٣ من هامش ص ٢٣٦ —

(٥) شديد .

لكنْ هناك نوع آخر تكون فيه هذه التاء أكثر وجوداً من الياء ؛ وهو : كل اسم مفرد مختوم بياء النسب ، وحذفت منه هذه الياء عند جمعه على إحدى صيغ منتهى الجموع ؛ فتدل التاء على أن الجمع للمنسوب لا للمنسوب إليه ، نحو : أشعثيّ وأشاعثة، وأزرقيّ وأزارقة ، ومُهَلّبيّ ومهالبة ،وصَقَلّبيّ وصَقالِبة، فلكل من الياء والتاء ما يمتاز به على الآخر .

٢ — حكم المماثل لفعائل وشبهه ، إذا كان معتل الآخر :

ما كان من جموع التكسير مماثلا لوزن : « فَعَالِل » أوشبهه (بمعنى : المماثلة التي شرحناها هناك)[1] ، وكان معتل الآخر؛ مثل : مَصَافٍ، ومَدَاعٍ ، فى جمع ، مصطفًى ، ومستدعٍ — فإنه يجرى عليه ما يجرى على المنقوص من صيغ منتهى الجموع التي بعد ألف تكسيرها حرفان ، كدواعٍ ، ونوامٍ ، وجوارٍ[2] . . . إلا إن زيدت الياء قبل الحرف الأخير ؛ عوضًا عن المحذوف — كما فى الحكم الأول السالف — فيجوز أن يقال بعد زيادتها : مَصافِيّ ، ومَداعِيّ ، بياء مشددة ، نشأت من إدغام ياء التعويض الزائدة فى الياء التى هى فى الأصل لام الكلمة . ثم تحذف إحداهما تخفيفًا . فإن حذفت الثانية المتحركة صارت الكلمة مصافِى ، ومداعِى ، بياء ساكنة ، ثم تحذف الياء ويجيء التنوين عوضًا عنها ؛ فتصير الكلمة ؛ مصافٍ ومداعٍ ، ونوامٍ ، وجوارٍ. وإن حذفت الأولى الساكنة قلبت الثانية المتحركة ألفًا بعد فتح ما قبلها فتصير : مصافَى ومداعَى[3] .. و ...

• • •

٣ — تثنية جمع التكسير ، وجمعه :

هل يُجمع جمع التكسير بنوعيه الدال على القلة ، والدال على الكثرة ؟ .

---

(١) فى رقم ٢٣ من ص ٦٦٤ وفى رقم ٤ من هامش ص ٦٧١ .

(٢) وأمثال هذه الأوزان مما سبق الكلام عليه (فى ج ١ م ٣) وعلى سبب حذف الياء عند الجمع والأصل المفرد : داعية — نامية — جارية — وما كان مثلها فى لفظه وإعلاله على الوجه المشروح هناك .

(٣) حاشية الخضرى آخر الباب (ثم راجع ما يماثل هذا فى ص ٦٥٨ وأيضاً ما تقدم فى ج ١ م ٣ خاصاً بهذا) .

يميل أكثر النحاة إلى إباحة الجمع فيما يدلّ على القلة، دون ما يدل على الكثرة. والأفضل الأخذ بالرأى القائل[1]: إن الحاجة قد تدعو — أحيانًا — إلى جمع[2] الجمع بنوعيه، كما تدعو إلى تثنيته، فكما يقال فى جماعتين من الجِمال: جِمالان — كذلك يقال فى جماعات: جِمالات.

فإذا قصد تكسير مُكَسَّر نُظِر إلى ما يشاكله من الآحاد (أى: المفردات) فيكسر بمثل تكسيره. والمراد بما يشاكله: ما يكون مثلهفى عدد الحروف، ومقابلة المتحرك منها بالمتحرك فى الآخَر، والساكن بالساكن، من غير اعتبار لنوع الحركة؛ فقد تختلف فيهما؛ فيكون أحدهما متحركًا بالفتحة، والآخر بالضمة أو بالكسرة. فالمهم ليس نوع الحركة فيهما، وإنما المهم أن يكون كل من الحرف ونظيره فىالترتيب متحركًا. وأن الساكن يقابله فى الترتيب ساكن مثله. — كما سبق — عند الكلام على: «فعالل» وشبهه[3]؛ فيقال فى أعيُن أعاين — وفى أسلحة أسالح — وفى أقوال أقاويل. تشبيها بأسْوِد وأساود، وأجْرِدة[4] وأجارِد — وإعصار وأعاصير. وقالوا فى مُصران[5] وغِرْبان: مصارين وغرابين، تشبيها لها

---

(١) راجع فيما يأتى: شرح الأشمونى، آخرباب جمع التكسير، برغم مخالفة الصبان.

(٢) هذا إلى أن المراجع اللغوية تضم من جمع الجمع بنوعيه عشرات مبعثرة. نقل بعضها صاحب الهمع. والذى نقله (فى الجزء الثانى ص ١٨٣) يزيد على العشرين، وهى تكفى للقياس عليها (بالرغم من أنه يخالف فى هذا) لأنها وردت مجموعة فى غير الضرورة الشعرية، منها: أيدٍ، وأيادٍ، — أسماء وأسامٍ — أنعام وأناعيم — أقوال وأقاويل — أعراب وأعاريب — مُصران ومصارين — جِمال وجماميل — بيوت وبيوتات — أعطية وأعطيات — صواحب وصواحبات — دُور ودورات — طرق وطرقات .. و.. ثم عرض بعد ذلك لما جاء فى الضرورة وساق أمثلة منه.

وللمجمع اللغوى بالقاهرة قرار فى هذا؛ نصه: — كما جاء فى ص ٥٣ من مجموعة قراراته من الدورة الأولى إلىالدورة الثامنة والعشرين تحت عنوان: قياسية جمع الجمع — «(جمع الجمع مقيسعند الحاجة)» اهـ. وأعيد هذا القرار نصا بعد دراسة وافية للحاجة الداعية إلى جمع جموع التكسير بنوعيها؛ ما كان منها للقلة أو الكثرة — فى ص ٢٤٣ من محاضر جلسات الدورة العاشرة.

(٣) فى رقم ٢٣ من ص ٦٦٤. وفى رقم ٤ من هامش ص ٦٧١.

(٤) قال الصبان: لم أقف على ما يدل على أن: (أجردة مفرد، وإنما الظاهر أنه جمع جراد أوجريد) هذا كلامه. ومقتضاه أن: «أجردة» التى هىجمع تكسير عنده هى فى الوقت نفسه عند غيره مفرد جمعوه على: «الأجارد» للتكسير.

(٥) مفرده: مصير.

بسلاطين وسراحين[١] .

ولا يجمع جمعَ تكسير ما كان من الجموع على زنة : مَفَاعل . أو مفاعيل ، أو فَعَلَة (بفتحات) ، أو فُعَلَة . (بضم ففتح) ، والمراد بالزنة هنا : المماثلة والمشاكلة على الوجه السالف . والسبب فى عدم جمعها للتكسير عدم وجود نظير لها فى الآحاد (أى : المفردات) لتُجمَل عليه عند جمعها . ولكن قد تجمع جمع تصحيحٍ للمذكر أو للمؤنث على حسب المعنى ؛ كقولهم : نَواكس[٢] ونواكسون ، وأيامن[٣] وأيامنون ، وصواحب وصواحبات ، وحدائد وحدائدات[٤] . . .

هذا ، وجمع الجمع لا يطلق — اصطلاحًا — على أقل من عشرة [٥] ، كما أن جمع المفرد لا يطلق اصطلاحًا على أقل من ثلاثة ، إلا مجازاً .

* * *

٤ — تثنية أنواع المركب ، وجمعها جمع تكسير :

سبق فى الجزء الأول[٦]— عند الكلام على المثنى وجمعى التصحيح — تعريف أنواع المركب ، وطريقة تثنيتها ، وجمعها جمع مذكر سالما ، أو مؤنث سالمًا . وفى تَذَكّرها ، وتَذَكر تلك الطرائق مايعين على تفهم أفضل الطريق لجمعها تكسيراً . وفيما يلى التلخيص :

(ا) المركب الإضافى إن كان صدره كلمة غير : (ذى ، وابن ، وأخ) . وأريد تثنيته أو جمعه تصحيحًا أو تكسيراً وجب الاقتصار على تثنية صدره

---

(١) مفرده : سِرْحان (من معانيه : الذئب) .

(٢) مفرده : ناكس ، بمعنى مطأطىء الرأس .

(٣) مفرده : أيْمَن ، بمعنى : مبارك .

(٤) مفرده : حدائد . الذى مفرده : حديد ، للمعدن المعروف .

(٥) قال الصبان فى آخر هذا الباب ، ناقلا عن شرح الشافية ما نصه : « (اعلم أن جمع الجمع لا يُطْلَق على أقل من تسعة ، كما أن جمع المفرد لا يُطْلَق على أقل من ثلاثة ، إلا مجازاً) » . اهـ . لكن يفهم من هذا أن جمع الجمع لا يُطلَق على عشرة . وهذا غير مقبول بعدالتحقيق الذى قام به الصبان نفسه ونقلناه عنه فى هامش ص ٦٢٧ أول الباب منبهاً منه إلى أن جمع القلة — ينطلق على (٣ — و ١٠) وما بينهما .

(٦) المسائل : (٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢) .

المضاف وجمعه ، دون عجزه المضاف إليه ؛ فإن عجزه لا يثنى ولا يجمع ، ولا يتغير مطلقاً . فنى مثل : ناصر الدين (علم رجل) ، وناصرة الدين (علم فتاة) يقال فى التثنية رفعاً : فاز ناصرا الدين ، و : ناصرتا الدين . ويقال فى جمعهما تصحيحاً : فاز ناصرو الدين ، وناصراتُ الدين . وفى جمعهما تكسيراً : فاز نُصَّرُ الدين فيهما . . .

ويقال فى حالة النصب: أكبرتُ ناصرَىْ الدين ، أو: ناصرتَىْ الدين ، أو ناصرِى الدين ، أو : ناصراتِ الدين ، أو : نُصَّر الدين . ومثل هذا يقال فى حالة الجر .

فالمضاف هو الذى يثنى ويجمع الجموع الثلاثة ويتغير آخره بحسب العوامل ، أما المضاف إليه فيلزم حالة واحدة ؛ هى الجر بالإضافة دائماً . ولا يجمع إن كان مفرداً إلا فى حالة واحدة ؛ هى التى تتعدد فيها أفراده ، كما تعدد أفراد المضاف ، فى هذه الحالة التى تتعدد فيها أفرادهما يجمعان . مثل : حارس القائد ؛ علم على مصرى ، وحارس القائد ، علم على سورى ، وحارس القائد ، علم على عراقى . . . فالواجب أن يجمع كل من المضاف والمضاف إليه جمع مذكر ، أو جمع تكسير : فيقال : حارسو القائدِينَ ، أو حرّاس القواد[1] . . .

وإن كان صدر المركب الإضافى هو : (ذو ، أو : ابن ، أو : أخ) من أجناس مالا يعقل (ومنه . ذو القَعدة ، وذو الحِجة — وابن عِرس[2] ، وابن لَبُون[3] — وابن آوى[4] — وأخو الصحراء « لحيوان خاص بها » ، وأخو الجُحْر « للثعبان») — فإن صدره هو الذى يثنى كتثنية المفردات الصحيحة ، ولكنه لا يجمع جمع تكسير[5] ولا جمع مذكر ، بل يُقتصَر على جمعه جمع مؤنث سالم ، فيقال : ذوات القَعدة — ذوات الحِجة — بنات عِرس[6] — بنات لَبون — بنات

(١) ويظهر لى أن هذا الحكم ينطبق على حالة التعدد فى التثنية أيضاً، وإن كنت لا أعرف فيها نصاً.
(٢) حيوان صغير يشبه الفأر . ويطلق على المذكر والمؤنث .
(٣) ابن الناقة إذا دخل فى عامه الثالث . والأنثى : بنت لبون .
(٤) حيوان صغير أغبر اللون ، قريب الحجم من القط .
(٥) انظر رقم ٢ من الهامش الآتى .
(٦) جمع للذكور والإناث من ذلك الحيوان .

آوى – أخوات الصحراء – أخوات الجحر[١] . . .

ولا فرق فى هذا بين اسم الجنس الذى ليس بعلم كابن لبون ، وعلم الجنس كابن آوى ؛ بشرط أن يكون كل منهما لغير العاقل – كما سلف – والأول يصح أن تدخل فيه : « أل » على المضاف إليه . بخلاف الثانى . . .

(ب) المركب الإسنادى ؛ (وهو ما أصله جملة اسمية أو فعلية ؛ مثل : الخيرُ نازلٌ – نصرَ اللهُ . وكلاهما اسم رجل ، ومثل : الجمالُ باهرٌ ، وزادَ الجمالُ ، وكلاهما اسم امرأة . . .) ، وهذا المركب لا يجمع جمع تكسير[٢] ، وإنما يصح جمعه – بطريقة غير مباشرة – جمع مذكر سالما أو جمع مؤنث سالما . والمقصود بالطريقة غير المباشرة أن يزاد قبله كلمة معينة إذا جُمِعتْ أغنت عن جمعه ؛ فهى الوسيلة لجمعه ؛ لأنه لا يجمع بطريقة مباشرة ، ولا بوسيلة أخرى . هذه الكلمة هى : « ذو » للمذكر و « ذات » للمؤنث . وجَمْع « ذو » هو : « ذوو » رفعًا و « ذَوِى » نصبًا وجرًّا ، كما أن جمع : « ذات » ، هو : « ذوات » فى كل الأحوال ؛ فيقال فى الأمثلة السالفة عند جمعها : أقبل ذوو الخيرُ نازلٌ – أقبل ذوو نصرَ اللهُ – أقبلتْ ذواتُ الجمالُ باهرٌ – أقبلتْ ذواتُ زادَ الجمالُ – قابلت ذوِى الخيرُ نازلٌ – قابلت ذوِى نصرَ اللهُ – قابلت ذواتِ الجمالُ باهرٌ – قابلت ذواتِ زاد الجمال . . . وهكذا . وكلمة : « ذوو » تعرب إعراب جمع المذكر السالم ، وتعرب « ذوات » إعراب جمع المؤنث السالم . وكلتا الكلمتين لا بد أن تكون مضافة هنا ، والمركب الإسنادى هو المضاف إليه ، ويجر بكسرة مقدرة على آخره ، منع من ظهورها حركة الحكاية ؛ لأن حركات الجملة الإسنادية المحكيَّة ثابتة فى جميع استعمالاتها ، وضبط حروفها لا يتغير مطلقًا بعد النقل ، فيبقى لكل كلمة وكل حرف ضبطه السابقَ على الحكاية ، وتصير الجملة فى حالتها الجديدة محكيَّة ، بمنزلة كلمة واحدة ذات جزأين ، لا يدخلهما تغيير فى ضبط الحروف ، وبالرغم من إعراب هذين الجزأين معًا هنا :

---

(١) انظر الأشمونى فى آخر باب جمع التكسير – المسألة الرابعة من « الخاتمة » التى تتضمن مسائل.

(٢) هناك رأى يبيح جمعه تكسيراً بطريقة غير مباشرة هى أن تسبقه كلمة : « أذواء » التى مفردها : « ذو » ويجرى هذا أيضاً على مثل : ذى القَعدة ، وذى الحِجة .

« مضافًا إليه » مجروراً ، فهو مجرور بكسرة مقدرة على آخره منعَ من ظهورها الحكاية – كما سبق – .

ولا يثنى المركب الإسنادى بطريقة مباشرة ، وإنما يثنى بالطريقة السالفة فتجيء كلمة : « ذو » للمذكر ، وذات ، أو « ذوات » للمؤنث ، وتثنية الأولى هى : (ذوَا ، وذَوَىْ . . .) . وتثنية الأخرى هى : (ذاتا وذاتىْ . . . ؛ أو ذواتا وذواتىْ) ثم يجيء المركب الإسنادىّ المراد تثنيته مسبوقًا بالكلمة المناسبة له مما سبق بعد تثنيتها ، دون أن يلحقه تغيير مطلقًا فيبقى على حاله فى التثنية « مضافًا إليه » لا يتغير كما كان شأنه عند الجمع . فقال : أقبل « ذَوَا » الخيرُ نازلٌ . . . وأقبلت « ذاتا ، أو : ذواتا » الخيرُ نازلٌ . . . وهكذا . . . كما سبق فى الجمع تمامًا ، ولكن مع تثنية الكلمة المساعدة ، وهى : (ذو) ، أو : ذات وذوات) . . . .

(ح) المركب المزجى : لا يجمع جمع تكسير مطلقًا . ولا يثنى ، ولا يجمع جمع تصحيح بالطريقة المباشرة ، وإنما يراعى فى تثنيته وجمعه تصحيحًا الطريقة غير المباشرة التى روعيت فى المركب الإسنادى[1] .

وهناك رأى آخر يبيح جمع المركب المزجى جمع تصحيح بطريقة مباشرة كما تجمع الأسماء غير المركبة . وفى هذا الرأى – على قلته – تيسير وتخفيف؛ بإخضاع هذا النوع للقاعدة العامة .

(د) المركب التقييدى (وهو المكون من صفة مع موصوفها ؛ مثل : المخترع الذكىّ ، أو من غيرهما مما لا يدخل فى المركبات السالفة) ، لا يجمع جمع تكسير ، وإنما يتوصل – فى الأحسن – إلى جمعه جمع تصحيح بالطريقة غير المباشرة التى شرحناها .

* * *

٥ – الفرق بين جمع التكسير ، واسم الجمع ، واسم الجنس الجمعىّ .

(ا) لا بد فى جمع التكسير الأصلى أن يدل على أكثر من اثنين ، وأن

---

(١) وتشمل الرأى السابق – فى رقم ٢ من هامش الصفحة السابقة – الذى يبيح جمعه تكسيراً بطريقة غير مباشرة ، وهى تقديم كلمة : أذواء (جمع : ذو) .

يكون على وزان صيغة من الصيغ الخاصة به — وقد عرفناها — وأن يكون له مفرد حقيقي لا خيالي[١]، وأن تتغير صيغة هذا المفرد عند جمعه للتكسير تغيراً حتمياً على الوجه الذي شرحناه[٢]. وأن يشترك مع جمعه في الحروف الأصلية — إلا إذا اقتضى الجمع حذف شيء منها — دون الاشتراك في هيئتها، (أي: ضبطها)، وإذا عطف على هذا المفرد نظيران له — أو أكثر — بحيث تتشابه وتتماثل المفردات تماماً في اللفظ وهيئته، وفي المعنى أيضاً كان معنى المعطوفات كلها هو معنى ذلك الجمع . . . ومن الأمثلة لجمع التكسير: رجال. فهذه الصيغة تدل على أكثر من اثنين، وتختص بالتكسير ولها مفرد حقيقي هو: رَجُل. وقد تغير بناء المفرد عند جمعه. والحروف الأصلية ثلاثة مشتركة بين المفرد وجمعه؛ مع اختلافها في الضبط، وإذا عطف على هذا المفرد مثلان له أو أكثر؛ (فقيل رجل ورجل ورجل ... و...)، كان معنى المعطوفات المجتمعة هو معنى التكسير: رجال.

وهناك جمع تكسير ليس بالأصيل، ولكنه يلحق بجموع التكسير الأصيلة اعتباراً. ويجري عليه أحكامها؛ وهذا النوع هو ما كان على صيغة من الصيغ الخاصة بالتكسير، أو الغالبة فيه، ولكنْ ليس له مفرد. فمن أمثلة الموضوع على صيغة خاصة بالتكسير وليس له مفرد: شَمَاطيط[٣] وعَبَاديد[٤] وعَبَابيد . . . ومن أمثلة الموضوع على صيغة غالبة في التكسير وليس له مفرد: «أعراب[٥]» فإن صيغة «أفعال» شائعة في الجموع، نادرة في المفردات غاية الندرة؛ إذ لا تعرف إلا في بضع كلمات معدودة، منها قِدْرٌ أعْشار[٦]، وثوب أخلاق[٧] . . . فتلك الصيغ

---

(١) سيجيء هنا الكلام على ماله مفرد مقدر، أو: خيالي.

(٢) وبسبب هذا التغير يرى بعض النحاة أن كلمة «بنات» جمع تكسير، وليست جمع مؤنث سالماً، — وقد تقدم هذا في رقم ١ من هامش ص ٦١٣. وكذا في الجزء الأول —

(٣) ثوب شماطيط: قديم ممزق. (٤) خيل عبابيد أو عباديد: متفرقة في الجهات المختلفة.

(٥) وليس مفردها: «عَرَب» في رأي كثير من اللغويين؛ لأن «العَرَب» تطلق على سكان الحواضر والصحاري. أما «الأعراب» فالغالب — عنده — اختصاصها بالبدو.

(٦) مكسرة. وقيل: إن كلمة «أعشار» ليست مفرداً، وإنما هي جمع وقع نعتاً للمفرد، شذوذاً، أو على ملاحظة أجزاء المنعوت. والمفرد: عُشْر . . . والنتيجة واحدة. هي المخالفة للشائع.

(٧) متمزق قديم. وقيل في أخلاق: إنه ليس مفرداً، ولكنه جمع خَلَق. وقد وصف المفرد بالجمع شذوذاً، أو على ملاحظة أجزاء المنعوت . . . والأمر فيه كسابقه في رقم ٦.

الموضوعة على وزن يخص جمع التكسير أو يغلب فيه، تدخل فى عِداد جمع التكسير، بالرغم من عدم وجود مفرد حقيقى لها. وفى هذه الحالة يفترض النحاة لها وجود مفرد، مقدّر، (خيالىّ)، أى: غير حقيقى، لتكون بهذا المفرد الملحوظ داخلة — اعتباراً — فى جموع التكسير الأصيلة.

والحق أنه لا داعى لشىء من هذا الافتراض والتخيل ما دام الواقع يخالفه، وما دامت أحكام التكسير المختلفة ستجرى على تلك الصيغ.

(ب) اسم الجمع ما يدل على أكثر من اثنين، وليس له مفرد من لفظه ومعناه معاً، وليست صيغته على وزن خاص بالتكسير، أو غالب فيه. فيدخل فى اسم الجمع ماله مفرد من معناه فقط، مثل: إبل، وقوم، وجماعة؛ فلهذه الكلمات وأشباهها مفرد من معناها فقط؛ فمفرد إبل هو: جمل أو ناقة، ومفرد قوم وجماعة هو: رجل أو امرأة . . . وليس لها مفرد من لفظها ومعناها معاً برغم دلالتها على أكثر من اثنين[1] . . .

ويدخل فى اسم الجمع أيضاً ما يدل بصيغته على الواحد والأكثر من غير أن تتغير تلك الصيغة، نحو: «فُلْك»، للسفينة الواحدة والأكثر.

وكذلك يدخل فى اسم الجمع ماله مفرد من لفظه، ولكن إذا عطف على هذا المفرد مماثلان أو أكثر كان معنى المعطوفات مخالفاً لمعنى اللفظ الدال على الكثرة، نحو: قُريش، فإن مفرده قُرشىّ. فإذا قيل قرشى، وقرشى، وقرشى . . . كان معنى هذه المعطوفات، هو: جماعة منسوبة إلى قبيلة «قريش»، وهو معنى يختلف اختلافاً واسعاً عن معنى «قبيلة قريش»، فليس مدلول قبيلة قريش مساوياً مدلول: جماعة منسوبة إلى قريش.

ويدخل فى اسم الجمع أيضاً ما لصيغته مفرد من لفظها ومعناها ولكنها ليست على أوزان جموع التكسير المعروفة فيما سبق؛ كراكب وركْب، وصاحب

---

(١) لاسم الجمع من ناحية التذكير والتأنيث حكم هام، سبق فى: «ج» ص ٥٩٨. ويتصل هذا الحكم اتصالا وثيقاً بما سبق فى الجزء الثانى م ٦٦ حيث الكلام على أحكام الفاعل، ومنها: الحكم السادس الخاص بتأنيث عامله — وغيره — إذا كان الفاعل اسم جمع، أو اسم جنس . . .

وصحْب . فقد قيل : إن صيغة « فَعْل » ليست من صيغ التكسير عند فريق من النحاة . أما عند غيرهم فيعُدّها من صيغ التكسير .

بالرغم من هذا فإن مثل راكب وركب، وصاحب وصحب . . . أسماء جموع وليست جموع تكسير ، لسبب آخر ؛ هو : أن كل صيغة تدل على معنى الجمع مع جواز أن تتساوى هي والواحد فى الخبر ، وفى النعت إذا احتاجت إلى خبر أو نعت – ليست جمعًا ، وإنما هي : اسم جمع : كركْب وصحْب ، حيث تقول : الركب مسافر ، وهذا ركب مسافر . كما تقول: الراكب مسافر ، وهذا راكب مسافر . ومثل : الصحب قادم ، وهذا صحب قادم ؛ كما تقول : الصاحب قادم وهذا صاحب قادم . . .

(حـ) اسم الجنس الجمعى هو : ماله مفرد يشاركه فى لفظه ومعناه معًا ، ولكن يمتاز المفرد بزيادة تاء التأنيث فى آخره أو ياء النسب ، (أو: هوما يُفرق بينه وبين واحدة بتاء التأنيث أو ياء النسب) ، نحو : تمر ، ومفرده : تمرة – وشجر ، ومفرده : شجرة – وثمر ، ومفرده : ثمرة – وعرب ومفرده عربى – وتُرك ومفرده تركى ، وحبش ، ومفرده حبشى . . . ومن القليل أنْ تكون هذه التاء فى اسم الجنس الجمعىّ لا فى مفرده ، نحو : كَمْأة[1] والمفرد : كَمْء .

ويدل اسم الجنس الجمعىّ على ما يدل عليه جمع التكسير من الدلالة العددية[2] .

ومن النحاة من يجعل اسم الجنس الجمعى جمع تكسير ، لا قسمًا مستقلا بنفسه . وقد سبق بيان هذا [3] مع توضيح المراد من الجنس وأنواعه المتعددة .

٦ – جمع التكسير – كالتصغير ، وغيره – يرد الأشياء إلى أصولها ، ولهذا يقال فى جمع دينار : دنانير ، لأن المفرد : دِنّار ، قلبت النون الأولى ياء فى المفرد ، للتخفيف . وعند جمعه جمع تكسير ظهرت النون ورجعت إلى مكانها .

٧ – صيغة منتهى الجموع هى : كل جمع تكسير بعد ألف تكسيره حرفان

---

(١) اسم نبات .

(٢) بسبب هذه الدلالة العددية يطلق عليه فى اللغة – لا فى النحو – أنه جمع (راجع الصبان ، باب: جمع التكسير ، عند بيت ابن مالك : « من غير ما مضى ومن خماسى ... » حيث الكلام على مفرد . فرزدق .

(٣) فى الجزء الأول م ١ .

أو ثلاثة بشرط أن يكون أوسط الثلاثة ساكنًا ؛ نحو : مصانع – مغانم – معابد – قناديل – مصابيح – مناشير . . . وقد سبق تفصيل الكلام عليها فى باب الاسم الذى لا ينصرف[1] .

٨ – لا يصح[2] جمع الاسم المصغر جمع تكسير للكثْرة ؛ لأنها تناقض ما يدل عليه التصغير من القلَّة ، وأيضًا لعدم وجود صيغة للكثْرة تناسبه . واو جمع بغير تصغير لكان جمع التكسير خاليًا من علامة تدل على أن مفرده مصغر ، فيؤدى هذا إلى اللبس . ومن ثَم وجب فى كل جمع تكسير للكثْرة أن يكون خاليًا من ياء التصغير ؛ إذ لا يصح تصغيره وهو جمع كثْرة ؛ ولا يصح فى مفرده المشتمل عليها أن يجمع جمع كثْرة . أمَّا جمع القلة فيجوز تصغيره لعدم المانع ، فيقال فى أصحاب وأجمال : أُصَيْحاب ، وأُجَيْمَال ، وهكذا . . .

---

(١) ص ٢٠٨ .

(٢) راجع الهمع والتصريح فى باب: التصغير – ولهذا إشارة فى رقم ٣ من ص ٦٨٨ وفى رقم ٧ من ص ٧٠٩ .

المسألة ١٧٥ :

التصغير(١)

تعريفه : تغيير يطرأ على بِنْيَة الاسم وهيئته ؛ فيجعله على وزن « فُعَيْل » . أو : « فُعَيْعِل » ، أو « فُعَيْعِيل » بالطريقة الخاصة المؤدية إلى هذا التغيير ؛ فيقال فى بدْر : بُدَيْر ، وفى دِرهَم : دُرَيْهِم ، وفى قِنديل : قُنَيْدِيل . . . وهكذا . . . وتسمى الأوزان الثلاثة : « صيغ التصغير » . لأنها مختصة به ، وليست جارية على نظام الميزان الصرفى العام(٢) .

الغرض منه : تحقيق أحد الأمور الآتية بأوجز الرموز اللفظيّة :

١ – التحقير ؛ نحو : جُبَيْل – عُوَيْلِم – بُطَيْل . فى تصغير : جبل ، وعالم ، وبطل .

٢ – تقليل جسم الشيء وذاته(٣) ؛ نحو : وُلَيْد – طُفَيْل – كُلَيْب .

٣ – تقليل الكمية والعدد ؛ كدُرَيْهمات ، ووُرَيْقات فى مثل : اشتريت كتابًا بدُرَيْهمات ، يضم وُرَيْقات نافعة .

٤ – تقريب الزمان : كقُبَيْل وبُعَيْد ، مثل : يستيقظ الزارع قُبَيْل الفجر ، وينام بُعَيْد العشاء . أى : قبل وقت الفجر ، وبعد وقت العشاء بزمن

---

(١) يرد ذكره أحياناً فى الكتب القديمة باسم : « التحقير » وقد تكرر هذا فى كتاب سيبويه (ج ٢ ص ١٠٥) والتعبير عنه بالتصغير أنسب ؛ لأن هذا الغرض هو الغالب فيه ، بخلاف التحقير . وغير المصغر يسمى : « المكبَّر » .

(٢) يوضح هذا أن تصغير مثل : أحمد ، ومكرم ، وسفرجل . . . ، هو : أُحَيْمِد – ومُكَيْرِم – وسُفَيْرِج – أو سُفَيْرِيج – والثلاثة الأولى على وزن : فُعَيْعِل ، والرابع على وزن ، فُعَيْعِيل ، مع أن ميزانها التصريفى ، هو : أُفَيْعِل ، ومُفَيْعِل ، وفُعَيْلِل أو : فُعَيْلِيل . فللتصغير أوزانه الاصطلاحية الثلاثة التى تختص بهما ، ويجرى عليها ، وقد يختلف كثيراً – ولا سيما فى الأسماء غير الثلاثية – عن الأوزان الخاصة بالميزان الصرفى العام .

(٣) يشمل ما له ذات محسوسة كالأمثلة المذكورة ، وما له ذات غير محسوسة ؛ مثل : عُلَيْم – كُرَيْم – فى تصغير : عِلْم وكَرَم .

قريب منهما (١)

٥ – تقريب المكان(١) : مثل ؛ فُوَيق ، وتُحَيت ، فى قول القائل : بينى وبين النهر فُوَيقَ الميل ، وتُحَيتَ الفرسخ(٢). وقد يكون المكان معنويًّا ، يراد منه المنزلة والدرجة ، نحو : فضل الوالدين فُوَيقَ فضل الأولاد ، وتُحَيتَ فضل الأجداد .

٦ – التحبب وإظهار الود ؛ نحو : يا صُدَيِّقى – يا بُنَيَّتى .

٧ – الترحم ، (أى : إظهار الرحمة والشفقة) ، نحو : هذا البائس مُسَيْكين ...

٨ – التعظيم : كقول أعرابى : رأيت مُلَيْكا تهابه الملوك ، وسُيَيْفًا من سيوف الله تتحطم دونه السيوف(٣) . . .

٩ – الاختصار اللفظىّ مع إفادة الوصف ، كالذى فى مثل : « نُهَيْر » بمعنى : نهر صغير(٤) . . .

ومن الممكن إرجاع كثير من هذه الأغراض المفصّلة إلى التحقير أو التقليل . ومن الممكن أيضًا أداء كل غرض منها بأسلوب – أو أكثر – يخلو من التصغير ، ولكنه سيخلو كذلك مما يمتاز به التصغير من الاختصار ، والقوة ، والتركيز(٤) .

* * *

(١ و ١) مثل هذا التصغير يسمى : « تصغير التقريب » ؛ فقد جاء فى « المصباح المنير » – مادة : «بعد» – ما نصه : «(بعْد : ظرف مبهم لا يفهم معناه إلا بالإضافة لغيره. وهو زمان متراخ عن السابق؛ فإن قرُب منه قيل: بُعَيْدَه، بالتصغير ، كما يقال: قبل العصر، فإذا قرب قيل: « قُبَيْل العصر » بالتصغير ، أى : قريباً منه ، ويسمى : « تصغير التقريب .) » ا هـ

ولا مانع من شموله لتقريب المكان أيضاً .

(٢) ثلاثة أميال .

(٣) ومن تصغير التعظيم قول الشاعر القديم :

وكلُّ أناسٍ سوف تدخل بينهم ... دُوَيْهِيَة تَصْفَرّ منها الأنامل

وقول الآخر :

فُوَيْق جُبَيْلٍ شاهق الرأس لم تكن ... لتَبْلُغَه حتى تكلّ وتُعْمِلا

(٤ و ٤) ولهذا يقال عن التصغير إنه بصيغته – وحدها – يدل على ما تدل عليه الصفة والموصوف المُعَيّن معاً .

شروط الأسماء التي يدخلها التصغير :

التصغير خاص بالأسماء وحدها ؛ فلا تُصَغَّر الأفعال[1]. ولا الحروف .
ويشترط فى الاسم الذى يراد تصغيره :

١ — أن يكون معْربًا ، فلا تصغر — قياسًا — الأسماء المبنية ؛ كالضمائر ، وكأسماء الاستفهام ، وأسماء الشرط ، و «كم» الخبرية . . . وغيرها من المبنيات — إلا ما ورد مسموعًا منها مصغراً ؛ فيُقْتَصَرُ على الوارد منه . وأشهر هذا المسموع ما يأتى :

(ا) المركب المزجى — علَمًا أو عدَداً — عند من يبنيه فى كلّ الحالات الإعرابية المختلفة ؛ فيقال فى تصغير نِفْطَوَيْهِ : نُفَيْطَوَيْهِ ، وفى أحدَ عشرَ : أُحَيْدَ عشرَ[2] ، أما عند من يعرب المركب المزجى إعراب الممنوع من الصرف فتصغيره قياسىّ ؛ لأنه تصغير لاسم معرب (أى : متمكن)[2] .

(ب) ذا ، وتا ، وأولَى ، أوْ : أولاَء (مقصورة وممدودة[3]) والثلاثة أسماءُ إشارة. والضّبطُ المسموع الشائع فيها عند التصغير هو : ذَيَّا ، وتَيَّا : (بفتح أولهما ، وقلب ثانيهما — وهو الألف — ياء تدغم فى ياء التصغير ، وزيادة ألف جديدة بعد الياء المشددة) . وأُولَيَّا (بالقصر ، مع تشديد الياء ومدها ، دون الهمزة) أو : أُولَيْئَا (بالهمزة الممدودة بعد ياء التصغير — دون الأولى .) ، مع ضم أول الاسمين بغير مدّ ، أو : أُولَيَّاء . وكل هذه الصِّيَغ لم تجر فى تصغيرها على مقتضى الضوابط المرعية ، وإنما نطق بها العرب هكذا .

ومن المسموع تصغير : ذان وتان ، وهما معربان — فى الصحيح — ؛ فتصغيرهما قياسىّ . إلا أن العرب غيرت فيهما تغييراً لا يقتضيه التصغير ، كفتح أولهما ، وتشديد الياء ؛ فقالوا : ذَيَّان ، تَيَّان . . . ومن هنا كان الشذوذ .

---

(١) إلا «أفعل» المستعمل فى التعجب . — وسيجىء البيان عنه فى الصفحة التالية . —

(٢ و ٢) إذا صغر المركب المزجى فالتغير يطرأ على صدره دون عجزه ، ويبقى الحرف الذى فى آخر صدره على حاله من الحركة أو السكون ، كما كان قبل تصغيره .

(٣) وفى الحالتين يزاد بعد الهمزة الأولى واو فى الخطّ ، ولا يصح معها مد الهمزة عند النطق ، وقد زادها القدماء فى الكتابة للتفرقة بين : «أولَى» اسم الإشارة ، و «الأُلَى» ، اسم موصول . .

(حـ) الذى ، والتى ، والذين (والثلاثة من أسماء الموصول) ، ومن المسموع فيها عند التصغير : اللَّذَيَّا، واللَّتَيَّا — ، بفتح أولهما ، أو ضمه — واللُّذَيّين (بضم اللام المشددة ، وإدغام ياء التصغير فى ياء الكلمة ، وكسرها بعد التشديد) ، واللَّتَيَّات .

أما اللَّذان واللّتان فمعربان — فى الصحيح —، فتصغيرهما قياسىّ. إلاّ أن العرب فتحت أولهما عند التصغير ؛ فقالوا : اللّذَيَّانِ واللّتَيَّانِ . ومن هنا كان الشذوذ . وفى أكثر الصيغ المصغرة السالفة لغات أخرى ، وضبوط متعددة ، اكتفينا ببعضها .

(د) المنادى المبنى ، نحو: يا حُسَيْن ، فى تصغير المنادى: حَسَن[1] . . .

« ملاحظة » : لا يعرف عن العرب تصغير شىء من الأفعال إلا صيغة « أفعَل » فى التعجب ، فى مثل : ما أحسنَ الرجوع إلى الحق . . . ؛ فيقال فى التصغير : ما أحَيْسِنَ الرجوع إلى الحق . وفى قياس هذا النوع من التصغير خلاف كبير . والرأى الشائع أنه غير قياسى ، شأنه فى ذلك شأن جميع الأفعال الأخرى . ولكن سيبويه وبعض من البصريين وغيرهم يرون قياسيته ، وهذا رأى فيه تيسير[2] .

---

(١) « حسن » أحد الأعلام المعربة أصالة قبل ندائه . فإذا نودى صار مبنياً على الضم .

وإلى بعض هذه الأمور السماعية يقول ابن مالك فى آخر باب التصغير :

وَصَغَّرُوا شُذُوذا : «الَّذى» ، «الَّتى» — و«ذَا» — مَعَ الْفُرُوعِ مِنها — «تا» «وتِى» —٢٢

(٢) نص على عدم قياسيته صاحب التصريح فى أول باب: «التصغير» ثم تناقض فأباحه مطلقاً عند كلامه بعد ذلك فيما لا يصغر . ويقول سيبويه فى كتابه (جـ ٢ ص ١٣٥) سألت الخليل عن قول العرب : « مَا أُمَيْلِحَهُ » — تصغير : أَمْلَح — فقال : لم يكن ينبغى أن يكون فى القياس ؛ لأن الفعل لا يحقر— أى : لا يصغر — وإنما تحقر الأسماء . . و . . . وليس شىء من الفعل ولا شىء مما سمى به الفعل يحقر إلا هذا ، وما أشبهه من قولك : ما أفعله ..) ا هـ . فجعل تصغيره قياسياً .

هذا ولايعرف أن المسموع المصغر من صيغة «أفعَل» للتعجب أكثر من كلمتين وردتا عن العرب؛ هما: «أمَيْلح أوحَيْسن» فأباح سيبويه القياس عليهما . وقد حدد عددهما وصرح بلفظهما : « الجوهرى » . ونقلهما عنه — مصرحاً فوق ذلك بأن النحاة أباحوا القياس عليهما — صاحب « المغنى » فى الجزء الثانى ، عند الكلام على الأمر الثالث ، وهو آخر الصور الخاصة بالقاعدة الأولى من قواعد الباب الثامن . وكذلك صاحب « خزانة الأدب » ، جـ ١ ص ٤٧ .

(راجع ما يختص بحكم هذا القياس وأمثاله فى كتابنا : اللغة والنحو ، بين القديم والحديث، ص ٨٩) .

٢ – ألاّ يكون مصغر[١] اللفظ ؛ مثل : كُمَيْت ، ودُرَيْد ، وسُوَيْد (أعلام شعراء) . وكُعَيْت (اسم البلبل) .

٣ – أن يكون يكون معناه قابلا التصغير ؛ فلا تصغر الأسماء التى يلازمها التعظيم كأسماء الله ، والأنبياء ، والملائكة . ونحوها . . . ، ولا لفظ : كل[٢] أو بعض[٣] ولا أسماء الشهور[٤] ؛ كصفَر ، ورمضان، ولا أيام الأسبوع ؛ كالسبت ، والخميس ، ولا الألفاظ المحْكية[٥] ، ولا كلمة : غير ، وسوَى[٦] ، ولا البارحة[٧] ، ولا غد[٨] ، ولا الأسماء المختصة بالنفى؛ مثل : عَرِيب[٩] ، ودَيّار . ولا المشتقات التى تعمل

---

(١) إن كان الاسم غير مصغر حقيقة ولكن مادته وتكوينه الاشتقاق جعله على وزن صيغة خاصة بالتصغير – جاز تصغيره : نحو مُهَيْمِن، اسم فاعل ، فعله : «هَيْمَن» (بمعنى: راقب الشىء وسيطر عليه) ، ونحو : مُسَيْطِر ، ومُبَيْطِر ... وهما اسما فاعل ، فعلهما : سَيْطَر وبَيْطَر ... فمثل هذه الأسماء تصغر بحذف الياء الزائدة ، ويحل محلها ياء جديدة للتصغير ؛ فيبقى اللفظ فى صورته الجديدة كما كان من قبل بهيئته السابقة . لكن بين الصورتين فرق بالرغم من اتفاقهما التام فى الصورة ، وهذا الفرق هو أن الاسم المكبر منهما حقيقة ؛ تحذف ياؤه الزائدة عند جمعه «تكسيراً» للكثرة ، فيقال : مهامن ، ومساطر ، ومباطر ؛ بحذف الياء الزائدة . أما الاسم المصغر فلا يجمع – فى الرأى الشائع ، كما فى الصفحة الآتية – جمع تكسير للكثرة، وإنما يجمع جمع تصحيح ؛ فيقال : مهيمنون، مسيطرون، مبيطرون ، لأنه لو جمع تكسيراً للكثرة وهو مصغر لوقع التناقض بين الدلالة على الكثرة والدلالة على التصغير ، ولوجب حذف ياء التصغير عند الجمع ؛ ليصير على وزن من أوزان الكثرة ؛ كالشأن فى كل خماسى ثالثه حرف زائد – . ولو حذفت ياء التصغير لا لتبس الجمع المصغر بغير المصغر . ولهذا منعوا – أيضاً – تكسير الأسماء المصغرة جمع كثرة ، ولم يذكروا فى صيغ التكسير للكثرة صيغة مفردها مصغر . أما جمع المصغر جمع تكسير للقلة – فيجوز ، (كما سيأتى فى الصفحة التالية ، وفى رقم ٧ ص ٧٠٩) .

(٢) لدلالته على العموم والشمول ؛ وهى دلالة تناقض التصغير .

(٣) لأنه يدل بنفسه على التقليل ، فليس محتاجاً إلى التصغير الذى يفيد التقليل .

(٤) لأن اسم الشهر واسم اليوم يدل على مدة زمنية محددة ، لاتقبل الزيادة ولا التقليل .

(٥) لأن الحكاية تقتضى ترديد اللفظ بحالته من غير تغيير يطرأ عليه ، والتصغير ينافى هذا ؛ إذ يوجب التغيير .

(٦) لأن «غير» ، و «سوى» التى بمعناها تقتضى المغايرة والمخالفة التامة ، التى تدل على أن شيئاً ليس هو شيئاً آخر ؛ والمغايرة بهذا المعنى لاصلة لها بالتقليل ولا التكثير .

(٧) لأنها تدل على الليلة التى قبل يومك الحاضر . وهذه الدلالة لا تحتمل القلة ولا الكثرة .

(٨) لأنه يدل على يوم مقبل ، فلا يحتمل القلة ولا الكثرة .

(٩) ما فى البيت عريب أو ديار ، أى : مافيه أحد .

عمل فعلها بالشروط والتفصيلات التى سبقت عند الكلام عليها[1] ، ومن تلك الشروط عدم تصغيرها[2] ، إلا كلمة : رُوَيْداً[3] ، ولا يصغر جمع تكسير الكثرة . ولا المركب الإسنادى ؛ لأن صيغ التصغير الثلاث لا تنطبق — فى الأغلب — على هذين ، إلا بعد حذف بعض حروفهما ؛ وهذا الحذف يؤدى إلى اللبس ، وخفاء أصلهما[4] ؛ هذا إلى أن الغرض من جمع الكثرة يعارض التقليل الذى يدل عليه التصغير ، غالباً . فإذا أريد تصغير جمع للكثرة صُغِّر مفرده ، ثم جُمع جمع مذكر سالمًا ، أو مؤنث سالماً على حسب المعنى .

أما جمع القلة فيصح تصغيره ؛ فيقال فى أجمال : « أجَيْمال » ، وفى أنْهُر : أنَيْهِر ، وفى فِتية : فُتَيَّة ، وفى أعمدة : أعَيْمدَة . وكذلك يصح تصغير اسم الجمع ؛ نحو : ركب ورُكيْب ، ورَهْط ورُهَيط . . .

* * *

نوعاه :

التصغير نوعان : أصلى ، وتصغير ترخيم[5] . ولكل منهما طريقة خاصة به .

النوع الأول : التصغير الأصلى ، طريقته :

الاسم المراد تصغيره أصالة قد يكون ثلاثيًّا ، أو ثنائيًّا منقولا عن أصل ثنائى ، أو رباعيا ، أو أكثر من ذلك .

(ا) فإن كان ثلاثيًّا[6] — مثل : سعد ، وحسَن ... وجب اتباع ما يأتى :

---

(١) فى أول الجزء الثالث الأبواب الخاصة بالمشتقات ، وتفصيل الكلام عليها .

(٢) ويقولون فى سبب هذا : إن التصغير يقربها من الأسماء ، ويبعدها من الأفعال التى تعمل عملها ؛ لقربها منها . والعلة الصحيحة هى عدم تصغير العرب للأسماء العاملة .

(٣) تفصيل الكلام عليها فى ص ١٤٩ .

(٤) هذه علة نحوية قد يسهل رفضها فى بعض جموع التكسير — مثل : فُعْل — فإنه عند تصغيره تنطبق عليه إحدى الصيغ الثلاث . ولم أجد فيما لدى من المراجع ما يبين موقف الوارد السماعى فى ذلك .

(٥) سيجىء فى ص ٧١٠ .

(٦) وهذا يشمل الثلاثى أصالة وعرضاً ؛ — طبقاً لما سيجىء فى ص ٦٩٢ — . ويدخل فى حكم الثلاثى ما ختم بتاء زائدة للتأنيث ، مسبوقة بأحرف ثلاثة أصلية ؛ كما سيجىء .

١ — ضم أوله ، وفتح ثانيه — إن لم يكونا كذلك من قبل — وزيادة ياء ساكنة بعد الثانى مباشرة : تُسمَّى : «ياء التصغير» وبعدها الحرف الثالث من أصول الاسم المصَغَّر ، مضبوطًا على حسب الموقع الأعرابىّ . نحو : سُعَيْد وحُسَيْن نبيلان ، وإن سُعَيْداً وحُسَيْنًا نبيلان . . . وبهذا التغيير الطارئ يصير الاسم على وزن : «فُعَيْل» وينطبق عليه قولهم : (إن الثلاثى يُصَغر على «فُعَيْل» ، أو : إن صيغة «فُعَيْل» هى المختصة بالاسم الثلاثى المصغر) .

فإن كان الاسم الثلاثى الأصول مضعفًا ؛ (نحو ؛ قِطّ — عمّ — دُرّ . . .) وجب فكّ الإدغام ، ثم تطبيق الحكم السالف .

فليس من المصغر الثلاثى كلمة : زُمَّيْل[1] ولا لُغَّيْزَى[2] ؛ لأن الحرف الثانى منهما ساكن مدغم فى نظيره ، باقٍ على إدغامه ، ولأن الياء الساكنة رابعة[3] ...

وإن كان الثلاثى الأصول قد زيد على حروفه الثلاثة : «تاء التأنيث» مثل : شجرة — ثمرة . . . ؛ فإنَّه يعتبر فى حكم الثلاثى مع وجودها ، فيخضع عند تصغيره لما يخضع له الثلاثى الخالى منها .

٢ — إن كان الثلاثى قد حذف منه بعض أصوله وبقى على حرفين[4] وجب عند التَّصغير رد المحذوف ؛ فيقال فى : كُلْ[5] ، وبِعْ[6] ، ويَد[7] وأشباهها إذا صارت أعلامًا : أُكَيْل ، وبُيَيْع ، ويُدَىّ . . .

ويسرى هذا الحكم على الثلاثى الذى حذف منه بعض أصوله ؛ وعُوض عنه تاء التأنث ؛ فلا يمنع وجود هذه التاء من إرجاع المحذوف ، فكأنها غير موجودة ؛

---

(١) جبان ضعيف . (٢) لُغْز .

(٣) وفيما سبق يقول ابن مالك فى أول باب عنوانه : التصغير :

فُعَيْلاً اجْعَلِ الثُّلاثِىَّ إِذَا صَغَّرْتَهُ : نَحْوُ : قُذَىٌّ : فى قَذًا — ١

القذى : الجسم الصغير — كالهباء — الذى يقع فى العين فيؤلمها . وتصغيره : قُذَىّ ؛ بإرجاع الألف إلى أصلها الياء ، وإدغام ياء التصغير فيها ؛ لأن التصغير — كالتكسير — يرد الأشياء إلى أصولها .

(٤) قد يكون أحدهما : «هاء السكت» ، وذلك إذا حذف من الثلاثى حرفان وبقى واحد ؛ فينضم إليه هاء السكت وجوبًا ، نحو : رَهْ ، وقِهْ ؛ أمران : من رأى ، ووقى .

(٥) محذوف الفاء . (٦) محذوف العين . (٧) محذوف اللام .

نحو : عِدَة وسَنَة — علمين ، وأصلهما : وعْد ، وسنَوٌ ، أو سنَهٌ ، فعند التصغير : يرجع للأول فاؤه المحذوفة ، وللثانى لامه المحذوفة ، فيقال : وُعَيْد ، وسُنَيَّة أو سُنَيهة . وهذه التاء الموجودة بعد التصغير هى للتأنيث ، وليست — كالسابقة — للتعويض لأن تاء العِوض لا تبقى بعد رجوع المعوَّض .

ومما حذف لامه الأصلية وعُوِّض عنها تاء التأنيث : « بنت وأخت» ؛ فيردّ المحذوف منهما عند التصغير ؛ فيقال : بُنَيَّة[1] ؛ وأخيَّة، والأصل : بُنَيْوة وأخَيْوَة ، اجتمعت الواو والياء ، وسَبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء فى الياء[2] . . .

فإنْ كان الاسم على ثلاثة أحرف بعد حذف بعض أصوله لم يرجع المحذوف ؛ نحو : هادٍ وهُوَيْد، وداعٍ ودُوَيْع .

٣ — وإن كان الاسم ثنائى الأصل، (لأنه منقول مما وضع فى أصله[3] على حرفين) ، وأريد تصغيره فإن كان ثانيهما صحيحًا — مثل: هلْ ، وبلْ ، ولمْ . أعلامًا — وجب : إما تضعيف ثانيه عند التصغير بشرط أن يكون أحد المضعفين قبل ياء التصغير ، والآخر بعدها ؛ فتتوسط بينهما ، وإما تضعيف ياء التصغير نفسها ، بزيادة ياء عليها ؛ فيقال : (هُلَيْل، أو هُلَىّ) — (بُلَيْل ، أو : بُلَىّ) — (لُمَيْم ، أو لُمَىّ) . . . فى هذه الأمثلة زيدت ياء التصغير ، وتلاها بعد زيادتها حرف التضعيف الذى يشبهها أو الذى يشبه ما قبلها مباشرة ،

---

(١) هذه التاء التى فى التصغير للتأنيث، وليست للعوض —ومثلها التى فى: سُنَيَّة ، أو سُنَيْهة — ؛ إذ ليس فى الكلمة محذوف الآن تكون عوضاً عنه. بخلافها قبل التصغير حيث كان الأصل هو : «بَنَوٌ» — فى الرأى الشائع — فالنوعان مختلفان ؛ فليس فى وجودها عند التصغير جمع بين العوض والمعوض عنه . ومثلها : « أُخَيَّة » وأصلها قبل التصغير : «أخَوٌ» .

(٢) وفى تصغير ما نقص منه بعض أصوله يقول ابن مالك :

وكَمّل المنْقوصَ فى التصغير مَا ... لمْ يَحْوِ غيرَ التّاء ثالثًا؛ كـ «مَا» — ١٧

يريد بالمنقوص هنا : ما نقص منه بعض أصوله بسبب الحذف . ومثل له بكلمة «ما» وأصلها: ماء ولكن الهمزة حذفت لأجل الشعر .

(٣) الاسم الأصيل لا يكون موضوعاً على حرفين فى أول أمره ؛ لكن يصح أن يكون منقولا مما وضع فى أصله على حرفين . .

ويتحرك الحرف الذى يلى ياء التصغير بالحركة الإعرابية المناسبة للجملة ؛ لأن الاسم فى هذه الحالة يصير معربًا .

وإن كان ثانيهما معتلا وجب تضعيفه ، وزيادة ياء التصغير بين حرفى التضعيف ؛ فمثل : لوْ – كىْ – ما – أعلاما – يقال فيها بعد التضعيف ، وقبل التصغير : لوّ – كىّ – ماء(1) ... ويقال فى تصغيرها : لُوَىّ(2) – كُيَىّ(3) – مُوَىّ(4) ، بتوسيط ياء التصغير بين الحرفين المتماثلين . والاسم فى هذه الصورة معرب أيضًا ، تجرى حركات الإعراب على حرفه التالى ياء التصغير .

هذا ، ويعتبر الاسم ثنائيًّا – يجرى عليه ما يجرى على الثنائى من إرجاع المحذوف ومن غيره – إذا كانت حروفه ثلاثة أولها همزة وصل ؛ نحو : ابن ، واسم . . . فتحذف همزة الوصل فى تصغيره ، ويرجع المحذوف ؛ فيقال : بُنَىّ ، وسُمَىّ .

٤ – إن كان الثلاثى المصغر اسمًا دالاًّ على المؤنث وحده – أى : ليس دالاًّ على المذكر ، ولا مشترك الدلالة بين المؤنث والمذكر – وجب عند أمن اللبس زيادة تاء فى آخره ؛ لتدل على تأنيثه ، سواء أكان باقيًا على ثلاثيته ، نحو : دار ، وأذن ، وعين ، وسن ، . . . أم كان بعض أصوله محذوفًا ؛ نحو : يد ، وأصلها : « يدْىٌ » ؛ حذفت لامها تخفيفًا ؛ فيقال فى تصغير تلك الأسماء

---

(1) لأن تضعيف الألف سيؤدى إلى وجود ألفين يستحيل النطق بهما ؛ فتقلب الثانية منهما همزة ، كما يحصل فى نوع آخر سبق بيانه (فى ص ٦٠٣) . هو ألف التأنيث الممدودة . وقيل : إن الهمزة تجىء من أول الأمر من غير قلب .

(2) أصلها ؛ لـويو ، اجتمعت الياء والواو ، وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء فى الياء (طبقاً لقواعد الإعلال) .

(3) بثلاث ياءات الأولى الأصلية ، والثانية ، للتصغير ، والثالثة الزائدة للتضعيف . .

(4) فالألف الأصلية – التى هى الحرف الثانى فى كلمة : «ما» – انقلبت واواً ؛ لأنها مجهولة الأصل ، ومجهولة الأصل تقلب واوا – كما سيجىء فى ص ٧٠٨ – ثم وليتها ياء التصغير ، وقلبت الألف الثانية المزيدة للتضعيف ياء لوقوعها بعد ياء التصغير ، وأدغمت فيها . ولم تهمز ؛ لزوال علة إبدالها همزة – كما قالوا – وهى وقوعها فى الآخر بعد ألف زائدة .

أما كلمة « ماء » وهو الذى يشرب ، فتصغيره : مُوَيْه، لأن ألفه مبدلة من واو ؛ إذ أصله : مَوَه ؛ بدليل جمعه على أمواه ، تحركت الواو وانفتح ماقبلها، فصار : ماه ، ثم انقلبت الهاء همزة ؛ سماعاً على غير قياس ؛ فصار : ماء . فعند تصغيره يرجع كل حرف إلى أصله .

وأشباهها : دُوَيْرة – أُذَيْنَة[1] – عُيَيْنَة – سُنَيْنَة – يُدَيَّة . وسواء أكانت ثلاثيتها أصيلة (كهذه الأمثلة) أم طارئة[2] ، مثل : « سُمَيَّة » وستأتى :

فإن أوقعت زيادة التاء فى لبس وجب تركها ؛ كما فى تصغير : شجر وبقر ؛ – عند من يقول بتأنيث اسم الجنس الجمعى – فلا يقال فى تصغيرهما : شُجَيْرة ، ولا بُقَيْرة ؛ لأنه يلتبس بتصغير : « شجرة وبقرة » المكبَّرتين . وكذلك لا يقال : خميسة ولا سبيعة ، فى تصغير : خمس وسبع ، الدالتين على معدود مؤنث . ومثلهما باقى الأعداد المؤنثة لدلالتها على معدود مذكر ، لأن زيادة التاء عند تصغيرها تؤدى إلى اللبس ، إذ يقع فى الظن أنها لمعدود مذكر ، مع أنها لمعدود مؤنث .

وكذلك يجب تركها إن كان الاسم وقت تصغيره والنطق به دالاً على مذكر ولو كان فى أصله لمؤنث ؛ إذ الاعتبار إنما هو للدلالة الحالية عند النطق به ، وليس لدلالته السابقة ؛ فلو سمينا مذكراً بأحد الأسماء المؤنثة السابقة : (– دار – أذن – عين – سِنّ – . . .) أو بغيرها ، كسعد ، حسن ، وهند ، ومىّ – أعلام مذكر – لم يصح مجىء تاء التأنيث عند تصغيره[3] .

وكذلك لا يصح مجيئها إذا كان المصغر غير ثلاثى[4] ، نحو : زينب ،

---

(١) لهذا كان من الخطأ أن يقال فى تسمية بعض أجزاء القلب : « الأذين الأيمن – والأذين الأيسر » فى تصغير كلمة : « الأُذُن » ، مع أنها محضة التأنيث . والصواب فى تصغيرها : « الأذينة اليمنى ، – والأذينة اليسرى » .

(٢) يلحق بالثلاثى أيضاً كل رباعى ثالثه حرف مد ، ورابعه حرف علة بحسب أصله ، نحو : سماء وسمية . ومثل الرباعى مازاد عليه مما حذف منه ألف تأنيث مقصورة ؛ خامسة أوسادسة ؛ فيجوز (كما سيأتى فى ص ٦٩٨ و ٦٩٩) إلحاق التاء به ، كحبارى حيث يجوز تصغيره بإبقاء الألف ، أو بحذفها ، أو حذفها مع زيادة التاء ؛ تعويضاً عنها ، فيقال حُبَيْرَى ، أو حُبَيْرَة . ومثل لُغَيْزَى . فيصح فيه الأمران دون إبقاء الألف ؛ يقال لُغَيْغِيز ، أو لُغَيْغِيزة . (الهمع ج ٢ ص١٨٩) . وانظر رقم ١ من ص ٦٩٨ .

(٣) جاء فى كتاب سيبويه (ج ٢ ص ١٣٧) بانصه : (إذا سميت رجلا بعين أو أذن فتحقيره بغير هاء – أى : أن تصغيره يكون بحذف تاء التأنيث – وتدع الهاء ههنا ، كما أدخلتها فى : « حجر» اسم امرأة ، ويونس يدخل الهاء ويحتج بأُذَيْنة . وإنما سمى بمحقر) . اهـ

وإذا كان الاسم المصغر غير مقصور الدلالة على المؤنث فلا تلحقه التاء كأن يكون صالحاً له وللمذكر : مثل : نَصَف ؛ بمعنى متوسط السن ، يقال : رجل نَصَف وامرأة نصف . . .

(٤) إلا فى تصغير الترخيم فيصح مجيئها فى المؤنث – كما ستعرف عند الكلام عليه ص ٧٢٢ .

وسعاد ؛ فلا يقال فيهما : زيينبة ، ولا سُعَيِّدة . . .

فشرط زيادة تاء التأنيث : أن يكون المصغر ثلاثيًّا ، مؤنثًا وقت تصغيره ، لا يلتبس بغيره عند زيادتها . ولا فرق فى الثلاثى بين الباقى على ثلاثيته وغير الباقى الذى نقص منه شىء ، ولا بين ما ثلاثيته أصيلة وما ثلاثيته طارئة . ومن أمثلة الطارئة : سُمَيَّة[1] : علم مؤنث ، وهى تصغير : « سَمَاء »[2] المؤنثة الممدودة . جرت عليها ضوابط التصغير ؛ فضمُ أولها ، وفتح ثانيها ، وزيد بعده ياء التصغير ، وانقلبت الألف الزائدة ياء ، فاجتمع ياءان ، الأولى منهما ساكنة؛ وهى ياء التصغير ، والثانية متحركة بالكسرة ؛ وهى التى أصلها المدّة فأدغمتا، ثم رجعت الهمزة إلى أصلها « الواو » — لام الكلمة — . وانقلبت الواو ياء ، طبقًا لقواعد الإعلال ؛ فصارت الكلمة : سُمَيِّيُ . فاجتمع فى آخر الكلمة ثلاث ياءات ؛ هى ياء التصغير ، تليها الياء التى أصلها ألف المد ، وبعدهما الياء التى أصلها الواو لام الكلمة . . . فوقع فى الآخر بعد ياء التصغير ياءان ، وهذا لا يقع فى فصيح الكلام ، ويتحتم حذف أولاهما تطبيقًا للضوابط العامة فى هذا الباب — كما سيجىء[3] — فصارت : سُمَيّ . بياء مشددة تُعْتَبر الحرف الثالث ، ثم زيدت عليها تاء التأنيث ؛ لتكون كأصلها دالّة على المؤنث ، فصارت : سُمَيَّة .

ويجب فتح الحرف الذى قبل هذه التاء مباشرة وهو الحرف الواقع بعد ياء التصغير فى : « فُعَيْل[4] » ؛ لأن تاء التأنيث تستوجب فتح الحرف الذى قبلها فى جميع حالات اللفظ الثلاثى وغير الثلاثى المختوم بها ، سواء أكانت خاتمة اسم مصغر ، أم غير مصغر — كالأمثلة السالفة — وسواء أكانت خاتمة فعل ، أم حرف ؛ نحو ؛ قامتْ — كتبتْ — رُبَّت — ثُمَّت . (وهذا موضع يجب فيه فتح الحرف بعد ياء التصغير فى صيغة « فُعَيْل » وهى الصيغة المقصورة على

---

(١) من كل رباعى ، ثالثه مدة ولامه حرف علة بحسب أصلها . — كما فى رقم ٢ من هامش الصفحة السابقة —

(٢) سبقت الإشارة إليها ، وإلى بيان يخصها ، فى رقم ٤ من هامش ص ٦١٥ .

(٣) فى رقم ٥ من ص ٧٠٨ وفيها إيضاحه وشرطه .

(٤) أما فى غير هذه الصيغة فلها حكم آخر يجىء فى هامش ص ٧٠١ .

تصغير الاسم الثلاثى وحده . أما الحرف الذى يلى ياء التصغير فى غير هذه الصيغة، بأن يقع بعد ياء التصغير فى صيغتى : « فُعَيْعِل وفُعَيْعِيل »، فيكون مكسوراً ، وله حالات يبقى فيها على حركته التى كانت له قبل التصغير . وسيجىء بيان هذا فى موضعه المناسب[1]) .

وقد ورد فى الكلام المسموع بعض ألفاظ خالفت فى التذكير أو التأنيث . ما سبق تقريره ؛ فهى شاذة لا يقاس عليها[2] . . . كشذوذ ألفاظ أخرى ثلاثية ورد تصغيرها على غير صيغة : « فُعَيْل »[3] .

٥ — إن كان ثانى الاسم المصغر حرف لين[4]— نحو : باب وقيمة — وجب إخضاع هذا الثانى للضابط العام الذى يَسْرِى على كل حرف لين ثان ؛ سواء أكان الاسم المصغر ثلاثيًّا أم غير ثلاثى . وسيجىء[5] هذا الضابط .

وإلى هنا انتهى الكلام على تصغير الثلاثىّ .

* * *

(ب) إن كان الاسم الذى يراد تصغيره رباعيًّا[6] ؛ مثل : « جعفر وبُنْدُق »

---

(١) فى ص ٧٠١ .

(٢) فيما سبق من زيادة تاء التأنيث عند تحقق الشروط — يقول ابن مالك :

واخْتِمْ « بتا التأْنيث » ما صَغَّرْتَ ،منْ مُؤَنَّثٍ ،عَارٍ ،ثُلَاثِىٍّ ، كَسِنْ — ١٩

مَا لَمْ يَكُنْ « بالتَّا » يُرَى ذَا لَبْسِ كَشَجَرٍ ، وَبَقَرٍ ، وخَمْسِ — ٢٠

وشَذَّ تَرْكٌ دونَ لَبْسٍ . ونَدَرْ لَحَاقُ « تَا » فيمَا ثُلَاثِيًّا كَثَرْ — ٢١

(كَثَر — بفتح الثاء — بمعنى : فاق . وثلاثياً : مفعول به مقدم للفعل : كثر) ومعنى البيتين الأولين واضح ، وهو يقرر فى البيت الأخير ؛ أن ترك التاء مع أمن اللبس شاذ مع تحقق بقية الشروط الأخرى — وأن من النادر زيادة هذه التاء إذا فاق الاسم المصغر ثلاثة ، وزاد عليها ؛ (أى إذا كان رباعيا فأكثر) ، ومن هذا النادر الذى لايقاس عليه تصغيرهم : وراء، وأمام ، وقُدّام ... على : وُرَيِّئة ، وأُمَيِّمَة ، — بتشديد الياء فيهما — وقديمة . . .

(٣) كتصغيرهم : «رجل» على : « رُوَيْجِل» ، و« مغرب » على : مُغَيْرِبان .

(٤) فى ص ٦٦٢ معناه . والمراد هنا حرف العلة . (٥) ص ٧٠٤ .

(٦) لافرق فى الرباعى بين ما حروفه أصلية ؛ نحو : جعفر ، وما حروفه أصلية وزائدة ؛ نحو : بندق . فالأساس : أن يكون عدد الحروف أربعة ، أصلية كانت ، أم مختلطة .

وجب ضم أوله وفتح ثانيه — إن لم يكونا كذلك من قبل — وزيادة ياء ساكنة بعد ثانيه (وهى التى تسمى : ياء التصغير) وكسر ما بعد هذه الياء[١]، إن لم يكن مكسوراً من قبل[٢] ؛ فيصير الاسم بعد إجراء هذه التغييرات على وزن : « فُعَيْعِل » ؛ نحو : جُعَيْفِر . وبُنَيْدِق . وهذه التغييرات التى طرأت على الرباعى عند تصغيره هى التغييرات التى طرأتْ على الثلاثى عند تصغيره كذلك . مع زيادة كسر ما بعد ياء التصغير فى الرباعىّ — كالمثالين السالفين . — إلا فى بعض حالات ستجىء[٣] .

والكسر بعد ياء التصغير فى الاسم الرباعى يوجب تغييراً آخر لا بد منه ؛ يتلخص فى أنه لو وقع بعدها حرف مدّ[٤] فالواجب قلبه ياء تدغم فى ياء التصغير ؛ (تطبيقًا لما تقضى به الضوابط العامة فى مثل هذه الحالة التى تقع فيها « ياء » بعد ياء التصغير[٥]) فيقال فى : (كتاب ، وسحاب، ومُقام — كُتَيِّب ، وسُحَيِّب ،

---

(١) إلا إن كان الحرف الذى بعد ياء التصغير مشددا فإنه يظل ساكنا بسبب الإدغام وتظل قبله ياء التصغير ساكنة كذلك ؛ لأن ياء التصغير لاتحرك ؛ فى مثل كلمتَى : الخاصّ والخاصّة نقول : فى تصغيرهما : الخُوَيْصّ — والخُوَيْصّة (كما قال القاموس فى مادة : «خص») وفى مثل هذا التصغير يلتقى ساكنان ، وهو التقاء جائز فيه . ويجيز بعض النحاة التخلص منه بتحريك السكون الناشئ من الإدغام حركة خفيفة مائلة إلى الكسرة فى النطق ، دون أن تكون الكسرة خالصة فى النطق ؛ أى : أنه يبيح فى الحرف الأول الساكن المدغم فى مثله أن يتحرك عند النطق حركة قريبة من الكسرة ولايصح تحريكه بالكسرة الواضحة فى النطق .

(٢) مثل قِرْمِز (لنوع من الصبغ الأحمر) ، قِشْبِر (للصوف الردىء) .

(٣) فى ص ٧٠١ .

(٤) فيكون هو الحرف الثالث فى الاسم قبل مجىء ياء التصغير .

(٥) من هذه الضوابط ما جاء فى الهمع (حـ٢ ص ١٨٦) خاصاً بالواو ، ونصه بإيضاح يسير : «وإن ولى ياء التصغير واو قلبت ياء :

ا — وجوباً إن سكنت هذه (الواو) ، كعجوز وعُجَيِّز

أو أُعِلَّتْ — بأن قلبت شيئاً آخر ، كألف مثلا — كمُقَام ؛ فإن أصله : مُقْوَم ، فيقال : مُقَيِّم .

أو كانت لاما ؛ كغَزْو وغُزَىّ ، وغَزْوة وغُزَيّة ، وعَشْوا بالقصر — وعُشَيًّا .

ب — وجوازاً إن تحركت الواو فى إفراد وتكسير ولم تكن لاماً فيهما ؛ كأسْود وأساود ، وجدول وجداول ، فيقال فى التصغير : أُسَيِّد وأُسَيْوِد ، وجُدَيِّل ، وجُدَيْوِل ؛ فيجوز قلب الواو ياء ، وإدغامها فى ياء التصغير ، (عملا بقاعدة الإعلال من القلب والإدغام عند اجتماع الواو والياء وسَبْق إحداهما بالسكون) =

ومُقَيْسِم) . . . وفى : (صبور ، وعجوز ، وبَعُوض – صُبَيِّر ، وعُجَيِّز ، وبُعَيِّض) . . . وفى : (جَميل ، وسَمير ، وسَعيد – جُمَيِّل ، وسُمَيِّر ، وسُعَيِّد) . وهذا معنى قول النحاة :

(الاسم الرباعيّ يُصَغر على : « فُعَيْعِل » . وإن كان حرفه الثالث قبل التصغير حرف مد وجب قلبه ياء تدغم فى ياء التصغير . . .) .

* * *

(حـ) إن كان الاسم الذى يراد تصغيره خماسيًّا فأكثر :

١ – فإن لم يكن رابعه حرف لين وجب – فى أغلب الحالات[1] – حذف بعض أحرفه الضعيفة[2] ؛ ليصير رباعيًّا يمكن تصغيره على صيغة : « فُعَيْعِل » الخاصة بالرباعى ، بالطريقة التى شرحناها عند الكلام عليها . فيقال فى سَفَرْجَل : سُفَيْرِج ، وفى فرزدق : فُرَيْزِد ، أو : فُرَيْزِق ، وفى حيزبون : حُزَيْبِن ، وفى مستنصر : مُنَيْصِر ، وفى محرنجم : حُرَيْجِم .

٢ – فإن كان رابعه حرف لين وجب – فى أغلب الحالات كالسابق – حذف بعض أحرفه الضعيفة . وقلب حرف اللين ياء إن لم يكن ياء من الأصل ، فينتهى تصغير الاسم إلى « فُعَيْعِيل » بوجود ياء قبل آخر الصيغة – وهذه الياء هى التى كانت قبل تصغير الاسم حرف لين رابعًا – تقول فى تصغير سِرْحان : سُرَيْحِين ، وفى عُصفور : عُصَيْفِير ، وفى قِنديل : قُنَيْدِيل . وهكذا معنى قول النحاة : (يجرى تصغير الخماسى فما فوقه – بشرط ألا يكون الحرف الرابع لينًا – على الطريقة التى جرى بها تصغير الرباعى . كلاهما على وزن « فُعَيْعِل » فإن كان الحرف الرابع (فى الخماسى وفيما زاد على الخماسى) حرف لين وجب قلبه

= كما يجوز إبقاء الواو بغير قلب ، إجراء لها على حدها فى التكسير ، (لأن التصغير والتكسير من باب واحد ؛ فى الأعم الأغلب – .)

فإن تحركت الواو فى الإفراد والتكسير وهى لام وجب قلبها ياء فى التصغير ، بغير نظر إلى التكسير ؛ نحو : كَرَوان وكُرَيَّان ، وجمعه كراوين» ا هـ. – ثم انظر ص ٧٧٩ فى الكلام على قلب الواو ياء .–

(١) فى الصفحة ٦٩٨ حالات لايصح فيها الحذف .

(٢) سبق فى رقم ٣ من هامش ص ٦٦٦ ، بيان المراد من الحرف القوى والضعيف .

ياء ؛ ليكون تصغير الاسم على « فُعَيْعِيل » وجوبًا ؛ بظهور ياء قبل الآخر) .

وإذا حذف من الخماسيّ فما فوقه بعض أحرفه للتصغير جاز زيادة ياء قبل آخره لتكون عوضًا عن المحذوف ، بشرط ألا يكون قبل آخره ياء ؛ (فيقال فى سفارج : سُفَيْرِج وسُفَيْرِيج) — (وفى فرزدق : فُرَيْزِدْ وفُرَيْزِيد أو فُرَيْزِق وفُرَيْزِيق) — (وفى حَيْزَبُون : حُزَيْبِين أو حُزَيْبِين) — (وفى مستنصِر : مُتَيْصِر أو مُتَيْصِير) . . . وهكذا . ولا يصح الجمع بين هذه الياء وما حذف ؛ لئلا يجتمع العوَض والمعوَّض[1] عنه .

ولا بد من كسر الحرف الذى يلى ياء التصغير فى الصيغتين : (فُعَيْعِل ، وفُعَيْعِيل) إلا فى مواضع سيجىء النص عليها[2] .

والذى يحذف أو يبقى من الأحرف هنا هو ما يحذف أو يبقى عند جمع الاسم تكسيرًا ؛ بحيث يبقى الحرف الأقوى الذى له المزية على غيره . فإن ساوى غيره فى الأفضلية جاز حذف أحدهما بغير تفضيل — كما عرفنا[3] — .

فتصغير الاسم الخماسيّ فما فوقه يقتضى — فى الغالب — من الحذف والإبقاء ما يقتضيه تكسيره على : « فَعَالِل ، وفَعَالِيل » وما ضاهاهما فى الهيئة ؛ كمَفاعل ومَفاعيل ، وفواعل وأفاعيل . . .

وما جاء مخالفًا لهذا فهو شاذ هنا ؛ كشذوذ ما خالف الضوابط الخاصة بتصغير الثلاثى ؛ كتصغيرهم رجل على : رُوَيْجل ، ومَغْرِب على : مُغَيْرِبان ، ولَيلة على : لُيَيْلِيَة ، وإنسان على : أُنَيْسِيان . . . مع أن القياس فيما سبق هو : رُجَيْل — مُغَيْرِب — لُيَيْلة — أُنَيْسِين إن كان جمعه للتكسير هو : أناسين[4] . . .

* * *

---

(١) كما سيجىء فى رقم ٤ من ص ٧٠٨ . (٢) فى ص ٧٠١ .

(٣) بيان مزايا الحروف فى رقم ٣ من هامش ص ٦٦٦ .

(٤) انظر رقم ٣ هامش ص ٦٥٩ ،

وفى تصغير الرباعى وما زاد عليه، وفى الوسيلة لذلك أحيانًا من حذف بعض الأحرف كما تحذف فى =

أسماء لا يحذف عند التصغير خامسها ولا ما فوقه :

يستثنى من القاعدة السالفة بعض أسماء تزيد أحرف كل منها على الأربعة ، ولا يحذف حرفها الخامس ولا ما بعده عند التَّصغير — بالرغم من أنهما فى بعض الصّور قد يحذفان عند التكسير — فيصغر الاسم كأنه رباعيّ مع ترْك الحروف التى تجىء بعد الرابع على حالها ، واعتبارها كأنها منفصلة عنه ليست من حروفه. ومن هذه الأسماء :

١ — الاسم المختوم بألف تأنيث ممدودة[1] بعد أربعة أحرف فصاعداً ؛ نحو: «قُرْفُصاء» ؛ فيقال فى تصغيرها : قُرَيْفِصاء ، بتصغير الكلمة كأنها رباعيةً : ثم يلحق بها الهمزة والألف التى قبلها ، وإن شئت قلت : بتصغير الكلمة من غير اعتبار لوجود الهمزة والألف التى قبلها مع وجودهما عند التصغير وبقائهما معه .

أما ألف التأنيث المقْصورة فإن كانت رابعة — كصُغْرى وكُبْرَى — فإنها تبقى وجوبًا ، يقال فى تصغيرهما : صُغَيْرَى وكُبَيْرَى . وإن كانت سادسة

= التكسير . . . ، يقول ابن مالك .

«فُعَيْعِلٌ» مَعَ «فُعَيْعِيلٍ» لِمَا ... فَاقَ ؛ كجَعْل : دِرْهَمٍ ،دُرَيْهِمَا — ٢

وما بِهِ لِمُنْتَهَى الجمْعِ وُصِلْ ... بِهِ إِلَى أَمْثِلَةِ التَّصْغير صِلْ — ٣

وتقدير هذا البيت : وما وصل به إلى التكسير فى صيغة منتهى الجموع صل به إلى التصغير حين تريد تصغير أمثلته . يريد بهذا حذف بعض الأحرف ، فإن الحذف هو الذى يوصل إلى جمع بعض الأسماء جمع تكسير على صيغة منتهى الجموع . ثم قال بعد ذلك فى الوصول إلى صيغة فُعَيْعِيل :

وجائِزٌ تعْويضُ «يا» قبلَ الطَّرَفْ ... إنْ كانَ بَعْضُ الاسْمِ فيهما انْحَذَفْ — ٤

ثم بين أن ماخالف المذكور فى البابين (باب تصغير الثلاثى ، وباب تصغير غيره) خارج عن القياس :

وحَائِدٌ عن القِياسِ كُلُّ ما ... خالَفَ فى البَابيْن حُكْمًا رُسِما — ٥

(١) سبق الكلام على ألف التأنيث الممدودة وأصلها فى ص ٦٠٣ ومنه يفهم أن ألف التأنيث الممدودة — فى الأرجح — هى فى أصلها ألف زائدة للتأنيث، قبلها ألف أخرى زائدة للمد، فتنقلب ألف التأنيث همزة . فالهمزة فى «قرفصاء» ونحوها للتأنيث ، وقبلها ألف زائدة ملازمة لها تدل على أن ألف التأنيث ممدودة ؛ لامقصورة . فهى علامة مدها ، ومتممة لها .

أو سابعة حذفت وجوبًا ؛ مثل: لُغَيْزَى(١) ولُغَيْغيز(٢)، وبَرَدْرَايا(٣) وبُرَيْدِر(٤). . . وكذلك إن كانت خامسة وليس فى الأحْرف السابقة عليها حرف مدّ زائد، كقَرْقَرَى(٥) وقُرَيْقِر .

فإن كان فى الأحْرف التى تسبقها حرف مدّ زائد جاز حذفها : أو حذف حرف المدّ الزائد دونها ؛ نحو : حُبَارَى(٦) وحُبَيْرَى، أو حُبَيِّر ، ونحو : قَرِيثَى(٧) وقُرَيْثَى (بحذف ياء المد التى بعد الراء) أو قُرَيِّث ؛ بحذف ألف التأنيث المقصورة، وإدغام «ياء المَدّ» فى «ياء» التصغير . . . فلألف التأنيث المقصورة ثلاث حالات : الحذف وجوبًا، والبقاء وجوبًا، وجواز الأمرين .

٢ ــ الاسم المختوم بتاء تأنيث مسبوقة بأربعة أحرف أو أكثر ؛ نحو : جوهرة، وحنظلة، فيقال فى تصغيرهما : جُوَيْهِرَة، وحُنَيْظِلَة ؛ بإبقاء التَّاء على حالها وإجراء التصغير على الكلمة كأنها رباعية خالية منها . ؛

٣ ــ المختوم بياء النسب، نحو: عَبْقَرِىّ، جوهرِىّ، فيقال فى تصغيرهما : عُبَيْقِرِىّ وجُوَيْهِرِىّ .

٤ ــ المختوم بألف ونون زائدتين بعد أربعة أحرف أو أكثر وليس مثنى ، وكذا المختوم بعلامتى تثنية ؛ كزعفران، ومؤمنان ــ ومؤمنَيْنِ ؛ وتصغيرها : زُعَيْفِران مُؤَيْمِنان ــ مُؤَيْمِنَيْنِ .

٥ ــ المختوم بعلامتى جمع المذكر السالم أو جمع المؤنث السَّالم ، نحو : أحمدون، وأحمدِين، وزينبات. والتصغير: أُحَيْمِدُون وأُحَيْمِدِين وزُيَيْنِبَات. . .

---

(١) بمعنى : اللغز ــ كما سبق ــ .

(٢) ويصح زيادة تاء التأنيث ، التعويض ، فيقال ؛ لُغَيِّغيزة . بشرط أن تكون الألف المحذوفة رابعة أو خامسة ــ كما سبق فى هامش رقم ٢ من ص ٦٩٢ ــ . (٣) اسم موضع .

(٤) حذفت ألف التأنيث ؛ فصارت الكلمة : بريدراى ، ثم حذفت الألف والياء ؛ لأنهما زائدتان (راجع الصبان) . (٥) اسم موضع .

(٦) اسم طائر . ويجوز «حُبَيِّرَة» بزيادة التاء عوضاً عن ألف التأنيث كما سبق فى رقم ٢ من هامش ص ٦٩٢ .

(٧) نوع من التمر، وقد يمد ، فيصح على اعتباره مقصوراً للممدود كتابته بالألف أيضاً .

٦ – عَجُز المركبين : « الإضافىّ، والمزجىّ » ؛ نحو: ظَهير الدّين[١] ، وأنْدَرَسْتَان[٢] وتصغيرهما : ظُهَيْر الدين ، وأُنَيْدِرَسْتَان[٣] .

فالأشياء السابقة – كلها – تثبت فى التصغير ؛ لتقديرها منفصلة عما قبلها ولا يصح حذفها ؛ إذ لو حذفت ألف التأنيث الممدودة ، أو تاؤه ، أو غيرهما مما جاء بعدهما – لأوقع الحذف فى لَبس لا ندرى معه أكان الاسم المصغر مشتملا على المحذوف أم غير مشتمل عليه ، فيتساوى تصغير الاسم المشتمل على تلك الأشياء والاسم الخالى منها . وهذا اللبس غير موجود فيما يصح جمعه من تلك الأسماء جمع تكسير – إلا المركب الإضافىّ فإن تكسيره وتصغيره سواء – ولذلك تحذف تلك الأحرف السابقة فى التكسير ؛ فيقال فى تكسير قُرفُصاء : قَرَافص – وفى جوهرة : جواهر ، وفى عبقرى : عباقر – وفى زعفران زعافر .... أما المركب المزجى فلا يكسَّر – فى الرأى الشائع – كما مرّ فى باب : جمع التكسير[٤] .

* * *

(١) علم شخص . (٢) اسم بلد فارسى .

(٣) وفى المواضع التى تبقى فيها الحروف عند تصغير الخماسى فما فوقه يقول ابن مالك :

وألِفُ التأنيثِ حيثُ مُـدَّا ... وتاؤهُ : مُنْفَصِلَيْنِ ، عُدَّا – ٨

كَذَا المَزِيدُ آخِـرًا لِلنَّسَبِ ... وعجُزُ المُضَافِ والمُرَكَّبِ – ٩

وهكذا زِيَـادَتَـا فَعْـلَانا ... مِنْ بَعْدِ أرْبَعٍ ؛ كَزَعْفَرَانَا – ١٠

وَقَدِّر انْفِصَال مَـا دَلَّ عـلى ... تَثْنِيَةٍ ،أوْجَمْعَ تَصْحِيحٍ جَلَا – ١١

(جلا : أى : أظهر . وهو معطوف على الفعل : دل . يريد . قدر انفصال ما دل على تثنية أو جلا جمع تصحيح ، وكلمة : «جمع» مفعول الفعل جلا . ثم قال :

وألِفُ التأْنِيثِ ذو القَصْرِ مَتَى ... زادَ على أربعةٍ لنْ يثْبُتَا – ١٢

وعندَ تصغير « حُبارَى » خيِّر ... بَيْنَ الحُبَيْرَى– فادْرِ –والحُبَيِّرِ – ١٣

(انظر رقم ٢ من هامش ص ٦٩٢) .

(٤) ح ٤ ص ٦٧٨

مواضع تبقى فيها حركة الحرف الواقع بعد ياء التصغير فى «فُعَيْعِل» و«فُعَيْعِيل» كما كانت قبل التصغير :

عرفنا[1] أن تصغير الاسم على صيغة : «فُعَيْعِل، أو فُعَيْعِيل» يقتضى كسر الحرف الذى يلى ياء التصغير مباشرة ؛ (نحو : دُرَيْهِم وجُوَيْهِر) . و (سُفَيْرِج ، أو سُفَيْرِيج – وفُرَيْزِد وفريزيد، وفُرَيْزِق ، أو فريزيق) فى تصغير : (دِرهم وجوهر) و (سفرجل وفرزدق) وأشباهها من كل اسْمٍ تزيد أحرفه على الثلاثة قبل تصغيره .

ويستثنى من هذا الحكم مواضع يجب فيها ترك حركة الحرف التالى ياء التصغير على ما كانت عليه قبل التصغير . ومن هذه المواضع[2] :

١ – الحرف الذى يليه ألف التأنيث المقصورة ، نحو : صُغْرَى وصُغَيْرَى – كُبرى وكُبَيْرَى . بخلاف الحرف الذى يليه ألف الالحاق المقصورة فيكسر ؛ نحو : أَرْطَى وأُرَيْطٍ[3]

٢ – الحرف الذى يليه – مباشرة[4] – ألف التأنيث الممدودة (وهى الهمزة التى أصلها ألف التأنيث وقبلها ألف المد الزائدة) ؛ نحو : حمْراء – خضراء – صفراء . . . ويقال فى تصغيرها : حُمَيْراء – خُضَيْراء – صُفَيْراء . . . بخلاف

(١) فى : «ب» من ص ٦٩٤ ، وما بعدها

(٢) ليس من المواضع الآتية المختوم بتاء التأنيث ؛ لأنها هنا (أى : فى غير الثلاثى) تكون مسبوقة بأربعة أحرف أو أكثر فيجب معها كسر الحرف التالى لياء التصغير ؛ إذ تكون مفصولة منه بحرف نحو : دُحَيْرِجة فى تصغير: دَحْرَجَة ، والشرط فى فتح الحرف التالى ياء التصغير فى الاسم المختوم بتاء التأنيث ألا يفصل بينه وبينها فاصل ؛ فإن فصل بينهما فاصل وجب كسر ما يلى ياء التصغير ؛ كالمثال المذكور ، وكحَنْظَلَة وحُنَيْظِلَة؛ وفى هذه الحالة لاتكون تاءالتأنيث فى آخر اسم ثلاثى. أما التى فى آخر الاسم الثلاثى فقد سبق الكلام عليها فى ص ٦٩٠ و ٦٩٢ وهى المقصودة فى كلام ابن مالك بالبيت المذكور هناك (رقم ١٧) .

(٣) تقلب ألف الإلحاق ياء بعد الكسرة ، ثم تحذف الياء عند تنوين الاسم .

(٤) فإن فصل بينهما فاصل وجب الكسر ؛ نحو : جُنَيْدِباء ، تصغير «جُنْدُباء» لنوع من الجراد والخنافس .

الحرف الذى يليه ألف الإلحاق الممدودة ؛ نحو : علباء وعُلَيْبٍ[١] ؛ فيجب كسر الحرف الذى قبل ألف الإلحاق بنوعيها .

٣ – الحرف الذى يَلِيه ألف : « أفعال » . (بأن يكون الاسم قبل التصغير على وزن : « أفعال » ؛ مثل : أفراس ، وأبطال . . . ؛ فإذا صُغِّر وقعت ألف : « أفعال » بعد ياء التصغير ، فيجب فتح الحرف الذى قبل ألف : «أفعال » ، وهو الحرف الواقع بعد ياء التصغير) ؛ نحو : أُفَيْرَاس وأُبَيْطَال .

٤ – الحرف الذى يليه ألف : « فِعْلان » – ثلاثى[٢] الفاء ، ساكن العين – اسمًا كان أم وصفًا . بشرط ألاّ يكون جمع « فِعْلان » هو : « فعالين»[٣] عند التكسير ؛ في تصغير : فَرحان ، وعُثمان ، وعِمران ، نقول : فُرَيْحان وعُثَيْمَان ، وعُمَيْران ، بفتح الحرف الذى بعد ياء التصغير ، لتحقق الشرط ، وهو أن المفرد : فُعلان (مطلق الفاء) لا يجمع تكسيراً على فَعالين ؛ فلا يقال : فراحين – عثامين – عمارين . . .

فإن كان « فِعْلان » مما يجمع على : « فَعَالين » وجب كسر الحرف الذى يلى ياء التصغير ، نحو : سلطان وسلاطين ، وسِرْحان وسراحين ؛ وريحان ورياحين . فيقال فى تصغيرها ؛ سُلَيْطِين ، وسُرَيْحِين ورُيَيْحِين[٤] . . .

---

(١) تحذف الهمزة من الممدود ، وتقلب ألف الإلحاق ياء لأجل الكسرة . وتعل إعلال المنقوص (مثل : والٍ – داعٍ – هادٍ) فيقال : « عُلَيْبٍ » بالكسر والتنوين .

(٢) أى : مضمومها ، ومكسورها ، ومفتوحها .

(٣) وبشرط زيادة الألف والنون ، وألا يكون مؤنثه بالتاء .

(٤) أو : رُوَيْحِين ؛ لأن بعض اللغويين يقول : الياء فى : رَيْحان ، أصلها واو ، بدليل رجوعها إلى أصلها عند التصغير ؛ فيقال : رُوَيْحِين. وكانت قبل التصغير : رَيْوَحَان (بياء ساكنة ، بعدها واو مفتوحة) ، ثم قلبت الواو ياء وأدغمت فى الياء ، وخففت الكلمة بحذف الياء المتحركة ، فصارت ؛ رَيْحان ، وعند تصغيرها تحذف هذه الياء الزائدة. وترجع الياء المحذوفة المنقلبة عن حرف أصلى ؛ هو الواو .

وقال بعض آخر إن الكلمة لا تشتمل إلا على ياء واحدة وليس هناك قلب ولا إدغام ، بدليل جمعها على رياحين ، فهى مثل شيطان وشياطين ، وتصغيرها : رُيَيْحِين ؛ كشُيَيْطِين – راجع المصباح المنير ، مادة : راح) .

٥ – الحرف الواقع بعد ياء التصغير في صدر المركب المزجي ، نحو : تصغير : جُعَيْفَرَسْتان ، اسم بلد فارسي .

في المواضع السابقة يجب ترك حركة الحرف الواقع بعد ياء التصغير كما كانت قبل تصغير الاسم على صيغة فُعَيْعل ، أو فُعَيْعِيل[1] . . .

٦ – الحرف المشدد بعد ياء التصغير ، بالإيضاح الذى سبق تفصيله[2] . . .

* * *

(١) فيما سبق من المواضع الخمسة يقول ابن مالك :

لِتِلْوِ «يا» التَّصْغِير مِنْ قَبْلِ عَلَمْ ... تأْنِيث ،أومَدَّتِهِ-الفَتْحُ انحَتَمْ – ٦

كَذَاكَ مَا مَدَّةَ : «أَفْعالٍ» سَبَق ، ... أَوْ مَدَّ سَكْرَانَ ،وما بِهِ الْتَحَقْ – ٧

(لتلو . . . «يا» أى : لتالى «يا» التى للتصغير، وهو الحرف الذى يليها، ويجىء بعدها . علم : علامة) .

وتقدير الكلام : الفتح انحتم لتالى ياءالتصغير من قبل علامة تأنيث؛ وهى التاء، والألف المقصورة . أما الممدودة فهى التى أشار إليها بقوله : أو مدته) . وكذلك الفتح انحتم قبل ما سبق مدة «أفعال» ، يريد به : الحرف الذى قبل ألف «أفعال» ؛ لأن هذه الألف للمد . وكذلك الحرف الذى قبل «ألف» سكران . وما ألحق بسكران مما هو على وزن : «فعلان» مضموم الفاء أو مفتوحها أو مكسورها مع سكون العين فى الحالات الثلاث، بشرط ألا يكون تكسيره على «فَعَالين» –كما شرحنا– وبشرط أن تكون ألفه ونونه زائدتين . وأن يكون مؤنثه بغير التاء غالباً ؛ فخرج ما كان نونه أصلية ؛ كحسّان من الحسن ، وسيفان بمعنى : طويل ؛ لأن مؤنثه سَيْفانة. كما خرج : سِرْحان ، لأن جمعه سراحين.

(٢) فى رقم ١ من هامش ص ٦٩٥ .

بعض أحكام عامة فى تصغير الأسماء الثلاثية ، وما فوقها :

١ - إذا كان ثانى الاسم حرف لين[١] - ألفًا ، أو واوًا ، أو ياء - منقلبًا عن لين وجب إرجاعه إلى أصله الذى انقلب عنه ؛ كما فى الأسماء التالية :

الاسم الذى ثانيه : لين	تصغيره مع إرجاع ثانيه لأصله	البيان
باب	بُوَيْب	الأصل : بَوَبٌ ؛ بدليل جمعه على : أبواب ، فالألف منقلبة عن واو تحركت ، وانفتح ما قبلها ؛ فصارت ألفًا ، وانتهت الكلمة إلى : باب . ومثلها ؛ مال وباعٌ - وهذا أحد المواضع الأربعة[٥] التى تقلب فيها الألف واوًا فى التصغير إذا كانت ثانية .
مال باعٌ[٢]	مُوَيْل بُوَيْع	
نابٌ (بمعنى سنّ)	نُيَيْب	الأصل : نَيَبٌ ، بدليل جمعه على : أنياب ، فالألف منقلبة عن ياء تحركت ، وانفتح ما قبلها ؛ فصارت ألفًا ، وانتهت الكلمة إلى : ناب[٦] . . .
عابٌ[٣] ذامٌ[٤]	عُيَيْبٌ ذُيَيْم	ومثل : ناب ، كلمتا : عابٌ ، وذامٌ .

(١) سبق إيضاح معنى حرف اللين ، وحرف العلة فى رقم ٣ من هامش ص ٦٦١ - والمراد هنا : حرف العلة .

(٢) الباع : مقياس قدره المسافة التى بين الكفين عند بسطهما وامتدادهما ، وإحداهما متجهة يمينًا ، والأخرى متجهة شمالا . وهو مذكر واوى ، بدليل جمعه على : أبواع .

(٣) عيب . (٤) ذم .

(٥) ملخصة فى رقم ٢ من ص ٧٠٧ . (٦) انظر الرأى الآخر فى أول ص ٧٠٧ .

البيان	تصغيره مع إرجاع ثانيه لأصله	الاسم الذى ثانيه : لين
الأصل : مِوْزان ، (اسم آلة الوزن ؛ فعلها : وزَن . وقعت الواو ساكنة بعد كسرة ، فقلبت ياء ، وانتهت الكلمة إلى : ميزان التي تجمع تكسيرا على موازين .	مُوَيْزِين	ميزان
الأصل : دِوْمة ، من الدوام ؛ وقعت الواو ساكنة بعد كسرة ؛ فقلبت ياء ، وصارت الكلمة : دِيمة .	دُوَيْمة	دِيمة
والأصل : قِوْمة ، لأنها من القَوَام (والفعل : قام – يقوم فهو واوىّ) . وقعت الواو ساكنة بعد كسرة فقلبت ياء، وصارت الكلمة : قيمة	قُوَيْمة	قِيمة
الأصل : «مُيْقِن» ؛ لأن الفعل هو : أيقن . واسم الفاعل هو : مُيْقِن ؛ وقعت الياء ساكنة بعد ضمة ؛ فقلبت واواً ، وانتهت الكلمة إلى : مُوقِن .	مُيَيْقِن	مُوقِن
الأصل : مُيْسِر ؛ لأن الفعل هو : أيسر أى : صار ذا يُسْر – واسم الفاعل منه هو : مُيْسِر ، وقعت الياء ساكنة بعد ضمة ؛ فقلبت واواً ، وانتهت الكلمة إلى : مُوسِر .	مُيَيْسِر	مُوسِر
ومثل موسر كلمة : مُونِع ، الفعل . أينع .	مُيَيْنِع	مُونِع

* * *

هذا هو الأصل العام الذى يجب مراعاته ؛ وما ورد مخالفًا له فشاذ لا يقاس عليه ؛ كالذى سمع من تصغيرهم كلمة : «عيد» على : عُيَيْد ؛ والقياس : «عُوَيد» لأن الفعل : عاد يعود . فالأصل واو .

فإن كان ثانى الاسم غير لين ولكنه منقلب عن لين بقى الثانى على حاله ولم يرجع لأصله — فى الرأى الأرجح — نحو : مُتَّعِد[1] وأصلها : مُوْتَعِد ، قلبت الواو تاء ، وأدغمت التاء فى التاء ، وانتهت الكلمة إلى : مُتَّعِد ، فيقال فى تصغيرها : مُتَيْعِد ، لا مُوَيْعِد .

وإن كان ثانى الاسم حرف لين ولكنه منقلب عن حرف صحيح فإن كان منقلبا عن همزة قبلها همزة لم يرجع لأصله، وانقلب واواً ، نحو آدم ؛ فإن ثانيه حرف لين منقلبًا عن همزة ، والأصل : أأدم (بهمزة مفتوحة ، فهمزة ساكنة) قلبت الهمزة الثانية ألفًا ، لوقوعها ساكنة بعد فتحة ، فيقال فى تصغيرها : أُوَيْدِم ، بقلب الثانية «واواً» لا بإرجاعها إلى أصلها الهمزة — وهذا موضع من المواضع التى يقلب فيها الثانى واواً ، وسيجىء — .

أما إن كان الثانى لينًا مبدلا من حرف صحيح غير همزة ، أو مبدلا من همزة لم تسبقها همزة ؛ فالواجب إرجاعه إلى أصله ، نحو : دينار وقيراط ، وأصلهما : دِنَّار وقِرَّاط — بتشديد النون والراء ، بدليل جمعهما على : دنانير وقراريط — فيقال فى تصغيرهما : دُنَيْنِير ، وقُرَيْرِيط ؛ بإرجاع ثانيهما — وهو : الياء — إلى أصله النون والراء . ونحو : ذِيب وريم ؛ وأصلهما : ذئب ورئم[2] فيقال فى تصغيرهما ذُؤَيْب ورُؤَيْم[3] . . .

---

(١) بمعنى : مُوَاعِد .

(٢) الرِّئم : الظبى الأبيض الخالص البياض .

(٣) وفيما سبق يقول ابن مالك :

وارْدُدْ لأَصْلٍ ثَانِياً لَيْناً قُلِبْ ... فَقِيمَةً صَيِّرْ : «قُوَيْمَةً» تُصِبْ — ١٤

وشَــذَّ فِى عِيدٍ عُيَيْدٌ . وَحُتِمْ ... لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرٍ عُلِمْ — ١٥

يقول : اردد إلى الأصل كل حرف ثان، لين، انقلب عن حرف آخر ، ولم يصرح بأنه منقلب عن حرف لين أيضاً ، اكتفاء بالمثال الذى ساقه ، وهو: قيمة ؛ وتصغيرها : قُوَيْمة . فالثانى حرف لين منقلب عن لين . وبين بعد ذلك: أن تصغير : «عيد» على : «عُيَيْد» شاذ ، لأن ثانيه لم يرجع إلى أصله الواو — كما شرحنا — وبين أن هذا الإرجاع يراعى فى جمع التكسير أيضاً كما روعى فى التصغير.

هذا ، والكوفيون يجيزون فى الألف المنقلبة عن ياء ، فى مثل : ناب ، وفى الياء الأصلية التى فى مثل : شَيْخ ، قلبهما عند التصغير واواً ؛ فيقولون: نُوَيْب ، شُوَيْخ . ورأيهم ضعيف ؛ إذ لا تؤيده الشواهد المتعددة[1] . ومن الشاذ ما سمع من تصغير : « بَيْضة » على : « بُوَيْضة » بالواو .

٢ — إذا كان ثانى الاسم حرفًا زائداً (ليس منقلبًا عن أصل) ، نحو : فاهم — عالم . . . ، أوكان مجهول الأصل ؛ ومنه : صابٌ[2] ، وعاجٌ ، ورافٌ[3] ، وجب قلبه واوا ؛ فيقال فى التصغير : فُوَيْهِم — عُوَيْلِم — صُوَيْب — عُوَيْج ، رُوَيْف . . .

(وقد سبق الكلام على حالات أخرى يجب فيها قلب الألف الثانية واواً) . فالحالات أربع : الألف التى أصلها الواو — الألف المنقلبة عن همزة تلى همزة الألف الزائدة — الألف المجهولة الأصل — الألف الثانية الزائدة (أى ؛ غير المنقلبة عن أصل) .

أما الياء فتبقى ياء فى موضع واحد ، هو أن يكون أصلها الياء[4] ؛ نحو : شَيْخ وشُيَيْخ — كما تقدم — .

٣ — إن كان آخر الاسم حرفًا منقلبًا عن أصل وجب عند التصغير إرجاعه لأصله ؛ سواء أكان الآخر حرف لين ؛ مثل : مَلْهًى ، أم غير لين ، مثل : ماء وسقاء . فألف : « ملهًى » أصلها الواو ، لأنه من اللهو . وهمزة : « ماء »

---

(١) تقدم الرأى الأرجح فى ص ٧٠٤ . لكن وافق مجمع اللغة العربية على استعمال المذهب الكوفى ؛ طبقاً لما جاء فى ص ١٥٤ من كتابه المجمعى الذى أصدره سنة ١٩٦٩ ، ونص قراره تحت عنوان : (تصغير ما ثانيه حرف علة) هو : (ما ثانيه ألف ، أو واو ، أو ياء ، من الاسم الثلاثى يرد إلى أصله عند التصغير ، ويجوز فيما أصل ثانيه الياء أن يقلب واواً عند التصغير أخذاً بمذهب الكوفيين فيه ، وتجويز ابن مالك له ، ولورود السماع به ؛ وصدر القرار فى مؤتمر دورة سنة ١٩٦٧ وعلى هذا يجوز فى تصغير : عين وشيخ وليفة ، وشىء... أن يقال : عُوَيْنة ، وشُوَيْخ ، ولُوَيْفة ، وشُوَيْء) ، ه .

(٢) اسم نبات مُرّ . (٣) اسم بلد .

(٤) وفى هذا يقول الناظم :

وَالأَلِفُ الثَّانِ الْمَزِيدُ يُجْعَلُ ... واوا. كَذَا مَا الأَصْلُ فِيهِ يُجْهلُ

أصلها الهاء ، بدليل تكسيره على : مياه وأمواه . وهمزة : « سقاء » ، أصلها : الياء لأنه من السَّقْى . فيقال فى تصغير مَلْهَى : « مُلَيْهِى » بإرجاع الألف إلى الواو ، وقلب الواو ياء ؛ لتطرفها بعد كسرة ؛ فتصير : مُلَيْهِي... ، وعند التنوين : مُلَيْه . ويقال فى تصغير ماء : مُوَيْه ، وفى تصغير : سقاء : سُقَىّ ، بتشديد الياء ...

٤ – إذا حذف من الاسم الخماسى فما فوقه – بسبب التصغير – بعض أحرفه ، جاز زيادة ياء قبل آخره ؛ تعويضاً عن المحذوف . بشرط ألا يوجد قبل آخره ياء . ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوض عنه ؛ فيقال فى سفرجل : سُفَيْرِج ، بغير تعويض ، أو : سفيريج بالتعويض ، ويقال فى مستنصر : مُنَيْصِر ، و : منيصير (وقد سبقت الإشارة لهذا)[1]

٥ – إذا ولى ياء التصغير ياءان[2] وجب حذف أولاهما ؛ فيقال فى : « سماء » عند تصغيرها : سُمَيَّة (طبقاً لما أوضحناه من قبل) [3] ، وفى سِقاء : سُقَىّ ؛ وفى عَشِيَّة : عُشَيَّة ، كما يقال فى : « ثُرَيَّا » عند جمعها جمع مؤنث سالما : « ثُرَيَّات »[4] وفى « عُشَيَّة » المصغرة : عُشَيَّات . والأصل قبل حذف الياء : ثُريِيَّات ، وعُشَيِّيَات .

---

(١) فى ص ٦٩٦ : وإلى التعويض فى جمع التكسير ، وفى التصغير أشار ابن مالك بقوله السابق .

وَجَائِزٌ تَعْوِيضُ : «يا» قَبْلَ الطَّرَفْ إِنْ كَانَ بَعْضُ الاسْمِ فِيهِمَا انْحَذَفْ

(٢) بشرط اجتماع الياءات الثلاث فى الطرف ، متوالية ، وبعد عين الكلمة ، فلا يرد تصغير : « مِهْيَام » على : « مُهَيْيِم » و « حىّ » على : حُيَىّ » « الصبان » .

(٣) فى رقم ٤ من هامش ص ٦١٥ و ص ٦٩٣ وليس من هذا التصغير : « كُىَّ » وقد تقدم فى ص ٦٩١ .

(٤) أصل المفردة : ثَرْوَى ، مؤنثة ؛ بألف التأنيث المقصورة ؛ من قولهم : امرأة ثَرْوَى ؛ أى ذات مال . والتصغير : « ثُرَيْوِى » . اجتمعت الياء والواو ، وسبقت إحداهما بالسكون ، قلبت الواو ياء (طبقاً لقواعد الإعلال والإبدال) وأدغمت الياء فى الياء ، فصارت الكلمة : « ثُرَيَّا » بياء مشددة بعدها ألف التأنيث المقصورة. فإذا أريد جمع : « ثُريَّا » جمع مؤنث سالماً وجب قلب هذه الألف الخامسة ياء ، (طبقاً لقواعد هذا الجمع) ، فيقال : « ثُرَيِّيَات » ، بثلاث ياءات ، الأولى منها ياء التصغير ، وبعدها ياءان. فيجب حذف أولاهما ؛ فيقال : « ثُرَيَّات » ... بالاقتصار على ياء التصغير وواحدة أخرى مدغمة فيها . (وقد سبق بيان تام لهذا فى رقم ٤ من هامش ص ٦١٥ وبعده عرض لمذهب كوفى ، فى رقم ١ من هامش ص ٦١٦)

٦ – إذا وقع بعد ياء التصغير حرف مشدد فقد يصح عند بعض النحاة قلبها ألفًا للتخفيف ، كما فى : دُوَيْبَّة ، وشُوَيْبَّة ، تصغير : دابّة وشابّة ، فيقال دُوابَّة وشُوابَّة . والأحسن قصره على السّماع . أما الطريقة القياسية والنطق بالكلمة المشددة بعد تصغيرها فقد سبقت(١) . . .

٧ – الاسم المصغر لا يصح جمعه جمع تكسير للكثرة ؛ لأنها – كما سبق(٢) – تعارض القلة المفهومة من التصغير . وأيضًا ، لعدم وجود صيغة للكثرة تلائمه عند اشتماله على ياء التصغير ، ولو حذفت هذه الياء لأمكن جمعه مع اللبس ، لعدم وجود العلامة التى تدل على تصغيره ، وتفرق بينه وبين غير المصغّر ؛ ولهذا لا يصح تكسيره كما لا يصح تصغير الاسم المجموع جمع تكسير للكثرة . أما المجموع جمع قلة – فيصح – كما تقدم(٣) – .

٨ – الاسم المصغر ملحق بالمشتق ؛ لأنه يتضمن وصفًا فى المعنى ؛ ولهذا يصح وقوعه نعتًا ، وغيره ، مما يغلب عليه الاشتقاق .

٩ – التصغير يؤدى إلى منع الاسم من الصرف أحيانًا ، أو إلى عدم منعه طبقًا للبيان المفصّل الذى سبق فى باب الممنوع من الصرف(٤) . . .

١٠ – التصغير – كالتكسير – يرد الأشياء إلى أصولها ، كالأمثلة التى مرّت فى مواضع متفرقة من هذا الباب .

١١ – الأصح أن العلَم إذا صغر لا تزول علميته(٥) .

---

(١) فى رقم ١ من هامش ص ٦٩٥ .

(٢) فى ص ٦٨٢ و ٦٨٨ .

(٣) براجع التصريح والهمع وحاشية الصبان أول الباب عند الكلام على شرط التصغير وقد سبقت الإشارة لهذا فى رقم ٨ من ص ٦٨٢ و ص ٦٨٨ .

(٤) ص ٢٧٥ .

(٥) لأن التصغير أمر عَرَضىّ ، يفيد معنى طارئاً على العلم ، كما يفيد النعت أو غيره من التوابع والقيود أمراً عرضياً لا يفقد العلم بسببه علميته – وقد أشرنا لهذا فى باب العلم ، ج ١ م ٢٣ ص ٢٣٦ –

المسألة ١٧٦ :

النوع الثانى[1] : تصغير الترخيم[2] ، وطريقته

هو : « تصغير الاسم[3] الصالح للتصغير الأصلى ، بعد تجريده مما فيه من أحرف الزيادة » . فلا بدّ من : صلاحه . . . ، واشتماله قبل تصغير الترخيم على بعض الزوائد . ولا بد من حذفها قبل إجرائه .

وله صيغتان ، إحداهما « فُعَيْل » ؛ لتصغير الاسم ثلاثى الأصول . والأخرى « فُعَيْعِل » لتصغير الاسم رباعىّ الأصول.

(ا) فإن كانت أصوله الباقية بعد حذف الزوائد ثلاثة صُغر على صيغة : « فُعَيْل » ، وتزاد عليها تاء التأنيث إن كان مسماه ومدلوله الحالىّ مؤنثًا ؛ فيقال فى حامد : حُمَيْد ، وفى معطَف : عُطَيْف ، وفى شادِن (لأنثى) : شُدَيْنة. كما يقال فى فُضْلَى ، وحمراء ، وحُبلَى : فُضَيْلة ، وحُمَيْرة ، وحُبَيْلة ، بزيادة تاء التأنيث فيهن . وإنما تزاد هذه التاء فى المؤنث للتفرقة بين مصغره ومصغّر المذكر . إلا إذا كان المصغر وصفاً فى الأصل من الأوصاف المختصة بالإناث فلا يصح مجىء التاء . فيقال فى تصغير حائض وطالق : حُيَيْض وطُلَيْق ؛ بحذف ألفهما ، وبغير زيادة تاء التأنيث على صيغتهما ، التى هى فى أصلها وصف لمذكر[4] . . .

وكما يقال فى تصغير « حامد » : حُمَيْد ، يقال كذلك فى تصغير : أحمد . ومحمود ، وحَمّاد ، ومحمدون . . . فجميعها يصغر على : حُمَيْد ، ويكون التمييز بينها ومعرفة ما كانت عليه قبل التصغير بالقرائن الأخرى التى تُميز كل واحد وتمنع اللبس .

---

(١) أما النوع الأول فقدسبق فى ص ٦٨٨ .

(٢) أصله : من الترخيم ، بمعنى الضعف ، بسبب ما فيه من الحذف .

(٣) سواء أكان علماً ، أم وصفاً مشتقاً ، نحو : وريق ، فى تصغير أورق .

(٤) قال الصبان فى إيضاح هذا ما نصه : « (هى فى الأصل صفة لمذكر ، والأصل : شخص حائض ، وشخص طالق ؛ فضعفت عن نحو : « سوداء وسماد » فى اقتضاء التاء ؛ فروعى فيها الأصل ولولا ذلك للحقته التاء ؛ لأنه مؤنث ثلاثى فى المآل ، وذلك إذا صغر تصغير الترخيم فهو كحبل .) » اهـ.

(ب) وإن كانت أصول الاسم الباقية بعد حذف زوائده أربعة صغِّر على صيغة : « فُعَيْعِل » ، فيقال فى قِرطاس وعُصفور : قُرَيْطِس وعُصَيْفِر ،[1] . . .

(حـ) لا مجال فى تصغير الترخيم لصوغ الاسم المجرد على صيغة : « فُعَيْعِيل » لأنها صيغة مشتملة على بعض أحرف زائدة ؛ فلا يصغر الاسم على وزنها إلا إذا كان محتوياً على أحرف زائدة ، وهذا مناقض لتصغير الترخيم .

(د) الغرض من تصغير الترخيم هو الغرض من التَّصغير الأصلى . وقد يكون الدافع إليه : التودد ، أو التدليل ، أو الضرورات الشعرية .

---

(١) وفى تصغير الترخيم يقول ابن مالك :

وَمَنْ بترْخيمٍ يُصَغِّر اكْتَفَى ... بالأَصْلِ ؛ كالْعُطَيْف ، يَعْنى : المِعْطَفَا

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

إذا أريد تصغير : « إبراهيم وإسماعيل » تصغير ترخيم فالقياس عند سيبويه أن يقال بُرَيْهِيم ، وسُمَيْعِيل [1] . . . بحذف زوائدهما فقط ؛ وهى الهمزة ، والألف والياء [2] . وعند غيره : أُبَيْرِه ، وأُسَيْمِع ، لأن الهمزة عندهم أصيلة ؛ لوقوعها قبل أربعة أحرف أصلية [3] ، وهى لا تزداد فى أول الكلمة المشتملة على أربعة أصول ، فيحذفون الألف والياء الزائدتين ، والخامس الأصلى وهو الميم ، واللام ؛ لأن بقاءه يخل بالصيغة .

ويجرى هذا ، الخلاف أيضًا فى التصغير لغير الترخيم وفى جمع التكسير ؛ فقياسهما عند سيبويه بُرَيْهِيم ، وسُمَيْعِيل ، وبَرَاهِيم ، وسَمَاعِيل ، بحذف الزوائد المخلة بالصيغة ، وهى الهمزة والألف دون الياء ؛ لأنها حرف لين قبل الآخر وعند غيره : أُبَيْرِيه ، وأُسَيْمِيع ، وأَبَارِيه ، وأسامِيع ؛ بحذف خامس الأصول : لإخلاله بالصيغة ، وبحذف الياء قبله ، لزيادتها وقلب الألف ياء ، لصيرورتها لينًا قبل الآخر .

(١) انظر الخضرى .

(٢) أما الميم واللام فأصليتان عنده ، إذ لا تنطبق عليهما أوصاف زيادتهما .

(٣) ويجيز الكوفيين : براهم وسماعل ، بلا ياء ؛ وبراهمة ، وسماعلة ، بتعويض الهاء عن الياء (وقد سبق الكلام على هذا التعويض : (جـ ص ٦٧٢) .

المسألة ١٧٧ :

النسب

يتضح معناه مما يأتي :

لاسم يدل على معنى مفرد ، لا يزيد عليه شيئًا ؛ كمحمد ، وفاطمة ، ومِصر ، ومكة ، وبَغداد ، ودِمَشق ، وحديد ، وكتاب ... ونظائرها من سائر الأسماء ، ولا يدل واحد منها إلا على : مُسَمَّاه . أى : على الشىء الذى سُمِّىَ به — كما عرفنا[1] — .

لكنْ لو زدنا فى آخر الاسم ياء مشددة قبلها كسرة ، (فقلنا : محمدىّ ، أو : فاطمِىّ ، أو : مِصرِىّ ، أو : مكىّ ، أو : بَغدادىّ ، أو : دِمَشْقىّ . . .) لنشأ من هذه الزيادة اللفظية الصغيرة زيادة معنوية كبيرة ؛ إذ يصير اللفظ بصورته الجديدة مركبًا من الاسم الذى يدل على مسماه ، ومن الياء المشددة التى تدل على أن شيئًا منسوبًا لذلك الاسم ؛ أى : مرتبطًا به بنوع ارتباط يصل بينهما ؛ (كقرابة ، أو صداقة ، أو نشأة ، أوصناعة . . . أو غير هذا من أنواع الروابط والصلات) ؛ فمن يسمع لفظ : « محمدىّ » ، لا بد أن يفهم سريعًا أمرين معًا ؛ هما : « محمد » الدال على مسمى ، وشىء آخر منسوب إلى محمد ، أى : متصل به بطريقة من طرق الاتصال ، (كالقرابة أو الصداقة ، أو التعلم ، أو غيره — كما قلنا —) وكذلك من يسمع لفظ : فاطمىّ ، أو : مصرىّ ، أو : مكىّ ، أو : ما هو على شاكلتها ، لا بد أن يفهم الأمرين معًا فى سرعة ووضوح . ولهذا تُسمى تلك الياء : « ياء النَّسَب » ؛ لأنها الرمز الدّالّ فى اختصار بالغ على أن شيئًا منسوبًا لآخر . فبدلاً من أن نقول : شىء منسوب لمحمد . . . نقول : « محمدىّ » . وبدلا من أن نقول : شىء منسوب لفاطمة . . . « نقول : « فاطمىّ » . وهكذا . . . ويسمى الاسم الذى تتصل بآخره : « المنسوب إليه » ، كما يسمى الشىء الذى تدل عليه وعلى أنه مرتبط ومتصل بما قبلها : « المنسوب » .

---

[1] سبق بيان هذا فى موضعه الخاص (ج ١ ص ١٥ م ٢) . ودلالة الاسم على مسماه إنما تتحقق إذا كان فى جملة ؛ وبدونها لا يدل على شىء ، فيكون مجرد صوت . . .

فكل لفظ مشتمل على هذه الياء — مما سبق، ومن نظائره — هو معها فى الوقت نفسه منسوب ومنسوب إليه بانضمامها له؛ فهما معًا شيئان محتفظان بالدلالة السابقة، برغم الاختصار اللفظى المبين.

وبسبب الأثر المعنوى السَّالف يعتبر الاسم المشتمل على ياء النسب مؤولا بالمشتق [1] — أى: فى حكمه — لتضمنه معنى المشتق؛ إذ معناه: «المنسوب إلى كذا»، بشرط أن تكون الياء المشددة زائدة لإفادة النسب وقت الكلام، (ويسمى النسب المتجدد [2])، وليست من بِنْية الاسم؛ ككرسىّ، ولا للنسب بحسب أصلها السابق لا بحسب حاضرها الدالّ على إهمال النسب، وعلى أنها لا تؤدى معنى مستقلا، وإنما هى بمنزلة حرف من بِنْية الكلمة، كمن اسمه: بدوىّ، أو: مكىّ . . . ومثل: مَهْرِىّ وبُخْتِىّ . . . [2] فالياء فى هذه الكلمات ليست للنسب المتجدد.

وله أحكام [3] لفظية نعرض لها فيما يلى:

أحكامه اللفظية:

(ا) لا بد فى النسب من زيادة ياء مشددة على آخر الاسم «المنسوب إليه»، (ولا تزاد إلا فى آخر اسم). ويجرى عليها الإعراب بعلاماته المختلفة تبعًا لحال الجملة. ولا بد أيضًا أن يكون قبلها كسرة. ومن الأمثلة قول أحد الرحالين: (لا يشعر العربىُّ بالغربة فوق أرض عربية؛ فالحجازىُّ فى الشام، كالشامىِّ فى

---

(١) فيصلح للمواضع التى تحتاج إلى مشتق (كالنعت. وقد يرفع اسمًا بعده كما يرفعه المشتق، مثل: هاشمٌ عربىٌّ أبوه. وهذا أثر حكمى من آثار النسب الحكمية. — انظر رقم ٤ من الهامش التالى —. وقد يخصِّص كالمشتق ويوضِّح (كما نص على هذا صاحب الحاشية على التصريح) ومعلوم أن كلا من «التخصيص والتوضيح»، ينطوى على أغراض تدعو إليه؛ كالمدح، والذم، والتقرير، . . .

(٢،٢) سبق بيان النسب المتجدد وغير المتجدد، وتوضيحه بالأمثلة فى ص ٦٥٩ وهامشها.

(٣) جرى سيبويه على تسمية هذا الباب: بالإضافة، أو: النسبة، وعقد له فى كتابه (ج٢ ص ٦٩) بابًا مستقلا عنوانه: (هذا باب الإضافة، وهو: باب النسبة)، كما سمى الياء المشددة الخاصة بالنسب: (ياء الإضافة)، وقال النحاة عن هذه الإضافة إنها إضافة معكوسة كالإضافة الفارسية التى يتقدم فيها المضاف إليه على المضاف، وذلك أن من يقول: (غلام على) يجعل الغلام هو المضاف «وعلى» هو المضاف إليه، ومن يقول عن الغلام: (عَلَوِىّ) يجعل: «عليا» هو المنسوب إليه وقد تقدم. والياء المشددة للنسب قائمة مقام الرجل المنسوب، وهو: الغلام.

الحجاز ، وهما فى مصر ، كالمصرىّ عند هما ، والمغربىُّ يلقى المشرقىّ فى موطنه أيام الحج ، ويجوس دياره ؛ فلا يُحِس وحشة ولا اغترابا . وحيثما يتنقل العربىُّ فى مواطن العروبة يجد أهلا بأهل[١] ، وجيرانًا بجيران[٢] . . .)

(ب) لا بد من إجراء تغييرات لفظية فى آخِر الاسم الذى تتصل به ياء النسب ، وتغييرات أخرى فى الحرف الذى قبل الآخِر[٣] . . . . وأشهر التغييرات اللفظية التى تطرأ على الآخر الذى تتصل به هذه الياء مباشرة[٤] — ما يأتى :

١ — حذف هذا الحرف الأخير إن كان ياء مشددة مسبوقة بثلاثة أحرف أو أكثر ، سواء أكانت هذه الياء فى الأصل للنسب ؛ (نحو : يمنىّ — أفغانىّ — شافعىّ . . . ، أعلام رجال) أم كانت لغير النسب ؛ نحو : كرسىّ — كُرْكِىّ[٥] —

---

(١) الباء بمعنى : بدل ، أى : أهلا بدل أهل . . .

(٢) وفى هذا يقول ابن مالك فى أول الباب وعنوانه : « النسب » :

«يَاءٌ» كَيَا «الكُرْسِىّ» زَادُوا فى النَّسَبْ ... وَكُلُّ مَا تَلِيــه كَسْرُهُ وَجَبْ — ١

يقول : إن العرب — ومن نطق بلغتهم — زادوا عند إرادة النسب ياء كياء « الكرسىّ » فى أنها مشددة ، وفى أنها آخر الاسم ، وأن الحرف الذى قبلها لابد أن يكون مكسوراً ، — أى : أنها تلى حرفاً مكسوراً دائماً — غير أن ياء النسب زائدة على آخر الاسم ؛ بخلاف ياء «الكرسىّ» .

(٣) وهذه يجىء تفصيلها فى ص ٧٢٨ .

(٤) عرض النحاة بشىء من التفصيل لما يحدثه « النسب » من تغيير ، فقالوا : إن أهم التغييرات التى يحدثها ثلاثة :

أولها : تغيير معنوى ، بأن يجعل اللفظ المشتمل على ياء النسب اسماً لشىء لم يكن اسماً له من قبل ، بمعنى أنه يجعل ذلك اللفظ اسماً للمنسوب؛ بعد أن كان من غير ياء النسب اسماً للمنسوب إليه .

ثانيها : تغيير حكمى بأن يجعل الاسم المختوم بياء النسب فى حكم الصفة المشبهة؛ فيعامل معاملتها فى رفعه الظاهر والمضمر باطراد (كما تقدم فى بابها — ج ٣ — وكما أشرنا فى هامش الصفحة السالفة) . ويتصل بهذا دلالته على « التخصيص والتوضيح » طبقاً لما صرح به صاحب الحاشية على التصريح وما ينطوى عليه كلاهما من الأغراض التى أشرنا إليها فى رقم ١ من هامش ص ٧١٤

ثالثها : تغيير لفظى، سيجىء بيانه الآن، ثم فى ص ٧٢٨ حيث التغييرات التى تطرأ على الحرف الذى قبل الآخر .

مما سلف يتبين المراد من قول النحاة : إن النسب يحدث تغييرات ثلاثة .— (راجع التصريح ، والأشمونى ، والصبان ، فى أول هذا الباب .)

(٥) اسم طائر .

مَرْمِيّ[1] ... ، فلا بد من حذف هذه الياء المشددة ، لتحل محلها ياء النسب الزائدة : فيصير اللفظ فى صورته الجديدة بعد الحذف والزيادة كما كان فى صورته الأولى بغير أن يتغير مبناه الظاهر[2] — بالرغم من تغير معناه — ، فيقال فى النسب إلى الكلمات السالفة : يمنىّ[3] — أفغانىّ — شافعىّ — كرسىّ — كُرْكىّ — مَرْمِىّ ، . .

---

(١) أصلها : مَرْمُوىٌ (اسم مفعول ، فعله : رَمَى) اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون ، قلبت الواو ياء ، وأدغمت فى الياء ، ثم قلبت الضمة كسرة لتناسب الياء ؛ فصارت الكلمة هى : مَرْمِىّ . فالياء المشددة الأخيرة ، ياءان : إحداهما زائدة ، وهى الأولى ، والأخرى أصلية ؛ لأنها لام الكلمة . فالياء المشددة فى آخر هذه الكلمة مختلفة فى نوعها اختلافاً واسعاً عن التى فى آخر الكلمات التى قبلها . وسيجىء — فى الصفحة التالية — لهذه الكلمة وأمثالها — حكم خاص .

(٢) قد يقال : ما الداعى لحذف ياء مشددة موجودة لتحل محلها ياء النسب المشددة من غير أن يظهر فرق لفظى فى الصورتين ؟ غير أن الحقيقة الواقعة قد تخالف الشكل الظاهر أحياناً . فى مثل : « بُخْتِىّ » (وهو نوع من الإبل) يجمع على : « بَخَاتِىّ » ، وهذه « صيغة منتهى جموع » ، يمتنع معها صرف الاسم . فإذا سمى شخص باسم « بَخَاتِىّ » وجب منع الاسم من الصرف ، مراعاة للأصل السابق ، وحالة الجمعية القديمة ؛ (أى : لأنه الآن علم جاء على صورة : « منتهى الجموع ») . أما عند حذف يائه المشددة فى أصل هذه الصيغة ، وإحلال ياء النسب محلها ، فإنه لا يمنع من الصرف ؛ لأن الياء المشددة التى حذفت من تلك الصورة كانت آخر أحرف بنيته ، وجزءاً من مادته التى يصير بسببها داخلا فى صيغ منتهى الجموع . أما ياء النسب التى طرأت وحلت فى موضع المحذوفة فزائدة عليه ، وليست معدودة من حروف بنيته التى ينتهى العلَم بانتهائها ؛ ولهذا لا يمنع من الصرف .

ومثل هذا يقال فى : « كَرَاسِىّ » ، فالتى آخرها ياء النسب تنون ، والتى آخرها ياء ليست للنسب لا تنون ، لأنها صيغة منتهى الجمع — بخلاف الأولى — ؛ ولهذا ينصرف ، نحو : « مَهَالِبة ومسامعة » إذا حذفت التاء ودخلت عليهما ياء النسب ، وكذلك : « مَسَاجِدِىّ ومَدَائِنِىّ » ؛ لأن الياء فيهما ليست جزءاً من الكلمة وإنما هى طارئة زائدة للنسب غير ملازمة لصيغة الكلمة ، وغير ثابتة فى آخرها . — وقد سبقت إشارة متممة لهذا فى « د » من ص ٢١٣ . وكذلك فى ص ٢٠٨ وهامشها رقم ٣

(٣) من العرب من يقول : « اليَمَانِى » — بياء واحدة ساكنة فى الآخر — فى النسبة إلى : « اليمن » بدلا من أن يقول : « اليَمَنِىّ » فهو يحذف الياء الأولى الساكنة ، من الياء المشددة التى فى : « اليمنىّ » ، ويأتى بألف زائدة عوضاً عنها بعد الميم ، فتصير الكلمة : « اليَمَانِى » (بسكون الياء الأخيرة) على صورة المنقوص . وتحذف هذه الياء عند تنوينه إذا تجرد من « أل » ومن « الإضافة » كالشأن فى المنقوص . وقد سمى بعض الأشخاص وغيرهم بهذه الكلمة . . فما الحكم لو أردنا النسب إلى كلمة « اليَمَانِى » هذه ؟ أتحذف الألف التى جاءت بعد الميم عوضاً عن الياء الأولى الساكنة المحذوفة — كما سبق — وتحذف معها الياء الباقية ليتم بحذفهما حذف الياء المشددة كاملة (بقسميها) قبل مجىء ياء النسب الجديدة المشددة ؟ لأن هذه الألف مع الياء الباقية فى المنقوص هما معاً بمنزلة الياء المشددة التى فى آخر الاسم الذى يراد النسب إليه ، والتى يجب حذفها لتحل محلها ياء النسب . إن الحكم هو الاقتصار على بقاء الألف والياء الثانية ، وعدم حذفهما ؛ فوجودهما معاً يدل على النسب ويغنى عن الياء المشددة .

(انظر ما يتصل بهذا فى ص ٧٤٦) .

من غير تغيير فى هيئتها الظاهرة — بالرغم من تغير معناها كما قلنا — وهذا هو الحكم الذى يجب الاقتصار عليه .

ومن العرب من يقول فى النسب إلى مثل مَرْمِىّ : « مرْمَوِىّ »؛ فيحذف من المشددة ياءَها الأولى الساكنة الزائدة، ويقلب الثانية واواً قبلها فتحة — للتخفيف — (بشرط أن تكون إحدى الياءين — فى المشددة — زائدة ، والأخرى : منقلبة عن أصل)[1] ؛ ويزيد بعدها ياء النسب. وبهذا الشرط تكون نوعاً آخر مختلفاً عما قبلها وعن سائر الأنواع الأخرى . وهذه اللغة ضعيفة[2] . . .

هذا إن كانت الياء المشددة التى فى آخر الاسم مسبوقة بثلاثة أحرف أو أكثر — كما تقدّم — فإن كانت مسبوقة بحرفين ؛ مثل : عَدِىّ ، وقُصَىّ ، وجب حذف الأولى منهما (وهى الساكنة) ،وقلب الثانية المتحركة واواً مكسورة ، قبلها فتحة ، وزيادة ياء النسب بعدها ، نحو : عَدَوِىّ ، وقُصَوِىّ . . .

وإن كانت تلك الياء المشددة مسبوقة بحرف واحدة ؛ مثل (طَىّ — رىّ — غَىّ — حىّ — بَىّ[3] — عَىّ[4]) . وجب قلب الياء الثانية واواً مكسورة قبل ياء النسب ، وإرجاع الأولى إلى أصلها الواو إن كان واواً ، وتركها ياء إن كان الياء ، مع فتح ثانى الاسم فى الحالتين ، فيقال : (طَوَوِىّ — رَوَوِىّ — غَوَوِىّ) (حَيَوِى — بَيَوِىّ — عَيَوِىّ)[5] . . .

---

(١) لأن أصل : « مَرْمِىّ » هو : « مَرْمُوىٌ »؛ فالواو : هى التى تزاد فى صيغة اسم المفعول من الثلاثى ، والياء هى المنقلبة عن حرف أصلى، هو الألف المرسومة ياء فى آخر الفعل : رَمَى .

(٢) لا يقاس عليها عند أكثر النحاة ؛ فهى شاذة ، وفيها يقول الناظم :

وقيل فى المَرْمِىّ مَرْمَوِىٌّ وَاخْتِيرَ فى اسْتِعْمَالِهِمْ مَرْمِىُّ — ٨

أى ، أن المختار فى استعمال العرب ، أو عند النحاة هو : مَرْمِىّ ، بحذف الياء المشددة كلها، قبل زيادة ياء النسب ، ثم زيادة ياء النسب ، وليس المختار الاكتفاء بحذف الأولى الساكنة ، وقلب الثانية واواً ، ثم زيادة ياء النسب .

(٣) الْبَىّ : الرجل الخسيس .

(٤) مصدر : عَيِىَ .

(٥) وفى هذا يقول الناظم فى ألفيته :

وَنَحْوُ حَىٍّ فتحُ ثانِيهِ يَجِبْ وارْدُدْهُ وَاوًا إِنْ يكُنْ عَنْه قُلِبْ — ٩

ويفهم من هذا أن الثانى الذى ليس أصله واواً — بل أصله ياء — يبقى على —

٢ – حذفه إن كان تاء التأنيث؛ نحو: مكيّ – كوفيّ – حبشيّ؛ فى النسبة إلى مكة، وكُوفة، وحبشة(١). . .

٣ – حذفه إن كان ألفًا خامسة فصاعداً، سواء أكانت ألف تأنيث؛ مثل: حُبَارَى(٢) وحُبَارِيّ، أم ألف إلحاق؛ مثل: حَبَتَرْكَى(٣) وحَبَتَرْكِيّ، أم منقلبة عن أصل؛ نحو: مُصطفَى، ومصطفِيّ(٤).

وكذلك يحذف إن كان ألفًا رابعة، بشرط أن يكون ثانى الاسم متحركاً، ولا يكاد ينطبق هذا إلا على الرباعى الذى رابعه ألف تأنيث؛ نحو: جَمَزَى وجَمَزِيّ(٥). فإن كانت الألف رابعة والحرف الثانى ساكناً، جاز حذفها وقلبها واواً؛ سواء أكانت زائدة للتأنيث، أم الإلحاق، أم منقلبة عن أصل؛ مثل: حُبْلَى، وأَرْطَى(٦) ومَلْهَى. . . فيقال فى النسب: (حُبْلِيّ، أو:

=حاله ياء مع فتح ما قبله أيضاً. وسبب الفتح فيهما هو التخفيف، بعدم وقوع ياء النسب بعد كسرتين متواليتين؛ منعاً لاستيلاء الكسرة على أكثر أحرف الكلمة معها، وهذا مما تكرهه العرب.

(١) وإذا كان المنسوب مؤنثاً زيدت تاء تأنيث بعد ياء النسب، لتدل على تأنيثه، لا على تأنيث المنسوب إليه، فيقال: هذه الفتاة البارعة عربية قاهرية. (وستجىء الإشارة لهذا آخر الباب ص ٧٤٩ – هـ – ...).

«ملاحظة» يشيع فى هذه الأيام استعمال كلمة: «الوَحْدة» المفردة أصالة (أى: بغير نظر إلى جمعها بالألف والتاء الزائدتين، – انظر «ج» من ص ٧٢٦ –) بمعنى: «التوحد والتجمع وعدم التفرق»؛ مثل: (إن من أنصار وَحدة الأمم العربية، فى وَحدتها قوتها، وغناها، وهيبتها. وبغير هذه الوَحدة تفقد أعظم وسيلة للعظمة، والسلطان، والسلامة من كيد أعدائها . . .) وهذا الاستعمال صحيح فصيح. لكن الخطأ الشائع كذلك هو ما يجرى على ألسنة كثيرين عند النسب إلى تلك الكلمة المفردة التى لا ينظر مطلقاً إلى جمعها المؤنث – لداع معنوى؛ كعدم وجود وحدات متعددة ...– فينسبون إليها نسباً لايمت إلى الصواب بصلة، فيقولون: «وحْدَوِيّ» بزيادة واو قبل ياء النسب فى هذه الكلمة المفردة أصالة، (أى: التى يقتضى المعنى وصحته النسب إليها، دون نظر ولا اعتبار إلى أنها المفردة لجمع مؤنث سالم) مع أن زيادتها هنا على الوجه السالف خطأ لا سند له من صحة، أو تصويب. وقد حاول أحد الباحثين أن يسلك سبيلا لتصحيحه فلم يوفق لما أراد.

ومن المفيد الرجوع إلى «ج» من ص ٧٢٦ لأهميتها حيث بيان التوجيه الصحيح لاستعمال: «وَحْدَوِيّ» وأمثالها بمجىء الواو قبل ياء النسب

(٢) اسم إحدى الطيور.

(٣) من معانيه: الطويل الظهر، القصير الرجلين، والقُرَّاد.

(٤) لأنه من الصفوة؛ فألفه أصلها الواو.

(٥) يقال: هذه فرس جمزى، أى: سريعة.

(٦) اسم شجرة.

حُبْلَوِىّ) – (وأرْطِيّ ، أو : أرْطَوِىّ) ، (ومَلْهِىّ ، أو : مَلْهَوِىّ) ، والأحسن فى ألف التأنيث الحذف ، وفى غيرها القلب .

وإذا قلبت الألف الرابعة – بأنواعها الثلاثة السابقة – واواً جاز شىء ثالث أيضًا – هو : زيادة ألف قبل الواو ، فنقول : حُبْلاوِىّ – أرْطاوِىّ – مَلْهاوِىّ[1] .

أما إن كانت الألف ثالثة فلا يجوز فيها إلا القلب واواً ؛ نحو : فَتًى – وفَتَوِىّ – رِبا ورِبَوِىّ – عُلاً وعُلَوِىّ[2] . . .

٤ – إن كان الآخر همزة الممدود وجب[3] بقاؤها عند النسب إن كانت أصلية ؛ نحو : قُرَّاء وقُرَّائِىّ ، وبَدَّاء وبَدَّائِىّ .

---

(١) راجع حاشية ياسين على التصريح وكذا الأشمونى . . .

(٢) يقول ابن مالك فى حذف الياء المشددة من آخر الاسم المنسوب إليه ، وحذف تاء التأنيث ومدّته (ويريد هنا بالمدّة : ألف التأنيث المقصورة) :

ومِثْلَهُ مِمَّا حواهُ احْذِفْ . و «تَا» تأْنِيث ، أو مَدَّتَهُ – لَا تُثْبِتا – ٢

(احذف مثله–والضمير للمذكر ، وهو حرف الياء ، وقد أعاد الضمير عليها مرة أخرى مؤنثاً، يريد به : «الكلمة» التى هى الياء أيضاً . مما حواه ، أى : احذف مثل ياء الكرسى المشددة من الاسم الذى يحويها عند النسب إليه) . ثم قال : لا تثبت تاء التأنيث ولا مدته فى الاسم المنسوب إليه ، بل احذفهما . ثم بين حكم الألف الرابعة إذا كانت للتأنيث ، وثانى الاسم ساكناً ، فحكم بجواز حذفها وقلبها واواً . –وترك أمراً ثالثاً زدناه فى الشرح – قال :

وإنْ تَكُنْ تَرْبَعُ ذَا ثَانٍ سَكَنْ فقلْبُها واوًا وحذْفُها حَسَنْ – ٣

(تربع ، أى : تكون رابعة) ، ثم بين بقية أنواع الألف التى تشبهها فى الحكم السالف ، وهى ألف الإلحاق ، والألف المنقلبة عن أصل ؛ فقال :

لِشِبْهِهَا : الْمُلْحَقِ ، والأَصْلِىُّ مَا لَهَا . ولِلأَصْلِىِّ قلْبٌ يُعْتَمَى – ٤

(يعتمى : أى : يختار . المراد بالأصلىّ : المنقلب عن أصل ؛ لأن الألف لا تكون أصلية إلا فى الحرف أو ما يشبه الحرف ؛ مثل : «ما» الاسمية) . وبين حكم الألف الزائدة على الأربعة فقال :

والألف الجائِزَ أَرْبَعًا أَزِلْ . . . . – ٥

«الجائز أربعاً» : الذى جاوزها ، وزاد عليها . وبقية البيت تتعلق بحذف ياء المنقوص الآتية .

(٣) فى الرأى المعتمد .

ووجب قلبها واواً إن كانت للتأنيث ؛ نحو : حمراء وحمراوىّ ، وخضراء وخضراوىّ .

ويجوز بقاؤها وقلبها واواً إن كانت منقلبة عن أصل (سواء أكان الأصل واواً ، أم ياء ، أمْ غيرهما[1]) أو كانت للإلحاق ؛ فيقال فى كساء : كسائىّ أو كساوىّ — وفى بِنَاء : بنائىّ أو بناوِىّ — وفى عِلْبَاء : علبائى أو علباوىّ . . . أى : أن همزة الممدود يجرى عليها فى النسب ما يجرى عليها فى التثنية[2] . . .

٥ — حذفه إن كان ياء منقوص خامسة أو سادسة ، نحو : (مهتدٍ ، ومقتدٍ) و (مستعلٍ ومستغنٍ) فيقال فى النسب إليها : (مهتدِىّ — مقتدِىّ — مستعلِىّ — مستغنِىّ) .

فإن كانت الياء رابعة فالأحسن حذفها . ويصح — بقلة — قلبها واواً مسبوقة بفتحة[3] ؛ نحو : (راعٍ وراعِىّ ، — وراعَوِىّ) — (وهادٍ وهادِىّ ، وهادَوِىّ .

وإن كانت ثالثة وجب قلبها واواً مسبوقة بفتحة ؛[3] نحو : (شَجٍ[4] وشَجَوِىّ — (رضٍ[5] ورضَوِىّ) — (عَظٍ[6] وعَظَوِىّ) — (عَمٍ وعَمَوِىّ) .

ولا بد من فتح ما قبل الواو — تخفيفًا — فى جميع الحالات التى تنقلب فيها ياء المنقوص واواً ؛ نحو : راعٍ وراعَوِىّ ، وشجٍ وشَجَوِىّ[7] . . .

---

(١) ليست كلمة : « ماء » من نوع « الممدود » عند النحاة ، (طبقاً لتعريفه عندهم وقد سبق فى ص ٦١٠) ولكن بعضهم يذكرها هنا ليدل على أن المسموع فى النسب إليها هو : مائى ، وماوى ، مع أن همزتها مبدلة من هاء .

(٢) وقد سبق حكمها فى ص ٦١٧ — وفى همزة الممدود يقول الناظم :

وهمْزُ ذِى مَدٍّ يُنَال فى النَّسَبْ مَا كانَ فِى تثنيةٍ لهُ انْتَسَبْ — ١٥

(ينال ؛ بالبناء للمجهول ، أى : يعطَى ، أو : بالبناء للمعلوم ، أى : يصيب) .

(٣ و ٣) يفتح ما قبل هذه الواو ؛ لكيلا تقع ياء النسب بعد كسرتين متواليتين فى المنقوص ، وهذا مما يستثقله العرب ، ويفرون منه قدر الاستطاعة .

(٤) حزين . (٥) بمعنى : راضٍ .

(٦) عَظِىَ الجمل ؛ فهو: عظٍ ، انتفخ بطنه من أكل نبات يسمى : المُنْظُوَان .

(٧) وفى حذف ياء المنقوص الخامسة يقول الناظم فى البيت الخامس السابق :

. . . . كذاك «يا» المنقوصِ خامِساً عُزِل — ٥

(عزل : أى : طرح بعيداً وحذف) . ويقول فى ياء المنقوص الرابعة : إن حذفها أولى من قلبها واواً —

فإن كان الآخر مختوماً بواو رابعة فصاعداً، وقبلها ضمة، حذفت الواو فيقال فى النسب إلى: تُنْدُوَة[1] وقَلَنْسُوَة: تُنْدِىّ وقَلَنْسِىّ. فإن كانت الواو ثالثة وقبلها ضمة حذفت الواو عند سيبويه فيقال فى «عدُوَّة»: عَدَوِىّ، بفتح الدال التى هى عين الكلمة، وحذف الواو الأولى. وإنما فتحت الدال قبلها لتصير الكلمة على وزان: «فَعَلِىّ» لأن «سيبويه» لا يفرق بين «فَعُولة» و«فَعِيلة» عند النسب، بشرط وجود التاء فى آخرهما، فيجعلهما على وزان «فَعَلِىّ[2]»، فإن لم توجد التاء فلا حذف عنده؛ فيقال: «عَدُوِّىّ». أما غير سيبويه فيجعل «فَعُولة وفَعُول» — أى: بالتاء وبغير التاء — خاضعين عند النسب لحكم واحد، هو عدم حذف شىء منهما؛ فيقول فى (عدُوّ وعدوة) عَدُوِّىّ، بتشديد الواو، وضم ما قبلها[3] . . .

* * *

— أما الثالثة، فقلبها واواً محتوم. ولا بد من فتح ما قبل هذه الواو.

والحَذْفُ فى «اليَا» رابعاً أَحَقُّ مِنْ ... قَلْبٍ، وحَتْمٌ قَلْبُ ثَالِثٍ يَعِنْ — ٦

(يعنْ، بالنون الساكنة للشعر، وأصلها مشددة: عَنّ يَعِنّ؛ بمعنى: ظهر)، ثم قال فى فتح ما قبل الواو:

وأَوْلِ ذَا القَلْبِ انفتاحاً ... و«فَعِلْ» و«فُعِلٌ» عَيْنَهُمَا افتحْ، و«فِعِلْ» — ٧

أى: اجعل صاحب هذا القلب والياً فتحاً. والمراد بصاحب هذا القلب: الحرف الذى انقلب عن أصل، ويريد به الواو المنقلبة عن ياء رابعة، وأن هذه الواو لا بد أن تلى فتحاً، أى: تقع بعده. فالحرف الذى قبلها مباشرة واجب الفتح. وبقية البيت؛ وهى: (وفعل . . .) يختص بحكم آخر سيجىء فى مكانه الأنسب — ص ٧٢٨ —.

(١) ثدى.

(٢) ثم تزاد التاء فى المؤنث، عملا بالقاعدة العامة.

(٣) راجع الصبان عند الكلام على النسب إلى «فعيلة»، ثم عند الكلام على النسب إلى الجمع.

. . . .
. . . .

زيادة وتفصيل :

(ا) عرفنا حكم النسب إلى المقصور ، والممدود ، والمنقوص . فما حكم النَّسب إلى المعتل الآخر ، الشبيه بالصحيح ؟ وما حكم النسب إلى كلمات أخرى تشتمل على الياء ، أو الواو ، وليست مما سبق ؟ .

١ – معتل الآخر الشبيه بالصحيح[1] هو : ما آخره واو أو ياء ، إما مشددتان ، وإمَّا مخففتان قبلهما ساكن ؛ نحو : مَرْمِيّ[2] ، ومَجْلُوّ – وظبْي ، ودلْو ...

والذى يعنينا هنا : الاسم الثلاثى الذى ثالثه ياء أو واو ، وقبلهما سكون ، وليس بعدهما تاء التأنيث ، نحو : ظَبْي وغَزْو ؛ فلا يحذف منهما شيء عند النسب ، ويقال فيهما : ظَبْيِيّ وغزْوِيّ . فإن جاءت بعدهما تاء التأنيث فالأرجح عدم الحذف أيضًا ؛ فيقالَ فى ظَبية ، وغزوة : ظَبْيِيّ وغَزْوِيّ . وتزاد تاء التأنيث بعد ذلك ؛ بشرط أن يكون المنسوب مؤنثًا ، – طبقًا للقاعدة العامة ، حين يكون المنسوب مؤنثًا – فيقال : ظَبيِيَّة وغَزْوِيَّة .

ومن المسموع : قَرَوِيّ ؛ نسبة إلى : « قَرْية » حيث قلبت الياء واوًا قبلها فتحة ، ولا يقاس على هذا فى الرأى الأرجح .

٢ – فإن كان الثالث ياء قبلها ألف ؛ نحو : غاية وراية[3] ... فأقوى الآراء : قلب الياء همزة بعد حذف التاء ، فيقال : غائىّ ورائىّ ؛ ويجوز – بقلة – غايِىّ ورايِىّ ، بغير قلب ؛ كما يجوز – بقلة – غاوِىّ وراوِىّ ، ولكن الاقتصار على الأقوىّ أفضل ؛ لقلة الوارد من غيره ، ثم تزاد تاء التأنيث إن كان المنسوب مؤنثًا[4] ...

٣ – وأما نحو : سقاية ، وحَوْلايا (لموضع) فيجوز أمران ، أحدهما : قلب الياء همزة بعد حذف تاء التأنيث ألف التأنيث المقصورة ؛ فيقال فيهما : سقائىّ ، حوْلائىّ . والآخر : قلب الياء همزة على الوجه السالف ثم قلب الهمزة واوًا لوقوعها

(١) سبقت الإشارة التى توضحه فى رقم ٢ من هامش ص ٥٨ .
(٢) سبق تفصيل الكلام – فى ص ٧١٥ و٧١٦ – على النسب إلى هذه الكلمة ونظائرها .
(٣) وليس هذا من المعتل الآخر ، ولا من المعتل الشبيه بالصحيح ، لأن حرف العلة ليس فى آخر الكلمة .
(٤) لهذا الحكم اتصال بما يجيء فى ص ٧٦٦ بعنوان : « ملحوظة » – آخرها – .

. . . .
. . . .

متطرفة بعد ألف زائدة — طبقاً لقواعد الإبدال — فيقال سِقاوِىّ وحَوْلاَوِىّ .

٤ — وأما نحو : شَقَاوة[1] فتبقى الواو على حالها بلا حذف ولا قلب .

(ب) كيف ننسب إلى الاسم المعتل الآخر بالواو ؛ مثل : (أرسطُو ، نِهرُو ، سَفُو ، كَلمَنْصُو ؛ رِنُو ، شُو . . .) (كنغُو — طوكيُو . . .) ؟ وكل هذه أسماء شائعة فى عصرنا[2] .

لم أصادف فيما لدىّ من المراجع نصًّا يصلح جواباً عما سبق . ولعل السبب — كما أسلفنا — فى تركهم النص هو أن الأسماء العربية الأصلية خالية من الاسم المعتل الآخر بالواو . حتى لقد قيل إن العرب لم يعرفوا من هذا النوع إلا بضع كلمات محددة نقلوها عن غيرهم . منها : سَمَنْدُو وقَمَنْدُو . . . ، لهذا ترك النحاة — فيما أعلم — الكلام على طريقة إعرابه ، وتثنيته ، وجمعه ، والنسب إليه . . .

غير أن الحاجة اليوم تدعو إلى تدارك الأمر : لشيوع هذا النوع بيننا ، وعدم الاستغناء عن استعماله . وقد سبق أنْ تكلمنا عما يحسن اتباعه فيه من ناحية إعرابه ، وتثنيته وجمعه . . . فى الأبواب الخاصة بها . أما فى النسب فقد استرشدت بالحكم الخامس الذى سبق[3] ، واستلهمت نظائر له ، وراعيت اعتبارات أخرى . وانتهيت إلى رأى قد يكون أنسب ، هو أنه يحسن حذف الواو إن كانت خامسة فأكثر ، وتبقى إن كانت ثالثة ، ويجوز حذفها أو إبقاؤها إن كانت رابعة . وتبقى مع وجوب تضعيفها إن كانت ثانية . فيقال فى النسب إلى أرسطُو ، وكلمنصُو : « أرسطِىّ ، وكَلمنصِىّ . ويقال فى النسب إلى كنغُو : (كنغُوِىّ ، أو : كُنغِىّ) . . . ومثله : نهرُو . . . ويقال : سَفَوِىّ ورِنَوِى ، فى النسب إلى « سفو» ورنُو (علمين) ويقال : شَوِّىّ ، فى النسب إلى « شو» .

ويجب كسر ما قبل ياء النسب فى كل الأحوال . كما يجب التخفيف فى النسب إلى الثلاثى بعدم توالى كسرتين قبلها ؛ فتفتح الأولى منهما .

* * *

(١) وليس هذا من المعتل الآخر ، ولا من المعتل الشبيه بالصحيح ، لأن حرف العلة ليس فى آخر الكلمة .

(٢) الستة الأولى أعلام أشخاص ، وبعدها علمان لبلدين

(٣) فى ص ٧٢١ .

٦ ــ حذف الآخر إن كان علامة تثنية[١] فى آخر ما سُمى به من مثنى وملحقاته ؛ وصار عَلَمًا معربًا بالحروف ؛ مثل : الإبراهيمان والإبراهيمَيْن . . . والنسب إليهما : الإبراهيمى . وكذا : الرشيدان والرشيدَيْن . والنسب إليهما : الرشيدىّ . أى : أن النسب يكون للأصل المفرد[٢] بعد حذف علامة التثنية من العَلَم . وهنا يلتبس النَّسب إلى المثنى العلَم بالنسب إلى مفرده ؛ فيكون التعيين والتمييز بالقرائن التى تحدد أحدهما[٣] .

أما النسب إلى المثنى الحقيقى (الذى ليس علَما مسَمًّى به) فيُنسب إلى مفرده . ولا يخلو من لبس كذلك[٣] . فتزيله القرائن . . .

٧ ــ حذف الآخر إن كان علامة جمع مذكر سالم[٤] ، سُمِّىَ به أو بما أُلحق به ، وصار عَلَمًا معربًا بالحروف[٥] نحو : خَلْدون ، وحمْدون ، وصالِحِينَ وسَعْدِينَ ... (وهى أعلام قديمة) فيقال فى النسب إليها : خَلْدِىّ ، وحَمْدِىّ وصالحِىّ ، وسَعْدِىّ ، . . . أى : بالنسب إلى مفردها ؛ واللبس فى النسب بين العلَم الجمع ومفرده تزيله القرينة التى تعين أحدهما دون الآخر[٥] .

---

(١) وهى الألف والنون رفعاً ، والياء والنون نصباً وجراً ؛ إلا عند وجود ما يقتضى حذف النون كالإضافة . . . ؛ فالنون أحد حرفين تتكون منهما معاً علامة التثنية .

(٢) بحجة الفرار من وجود علامتَى إعراب فى المثنى العلم ؛ إذ توجد فيه علامات المثنى عند من يعربه كالمثنى ، وهو فى الوقت نفسه ــ مع اعتباره علماً لواحد ــ ، يعرب بالحركات على ياء النسب . فيجتمع على الاسم الواحد إعرابان ، إعراب بالحروف وإعراب بالحركات فى ياء النسب . ــ طبقاً لما جاء فى « التصريح » ــ .

(٣ و ٣) واللبس محقق واضح فى النسب إلى لفظ المثنى فى مثل الأعلام الآتية المشهرة قديماً وحديثاً : (سَلْمان ــ مَهران ــ زَيدان ــ حَمْدان ــ جبران ــ محمدَين ــ حسنَين ــ البحرين ؛ إقليم . وهذا اللبس لا يقع إلا عند النسب إلى المثنى المعرب بالحروف ــ كالرأى الشائع فى إعرابه ــ أما على الآراء الأخرى التى تعربه بالحركات الظاهرة على النون ــ وقد سبقت فى الجزء الأول ــ فينسب إليه على لفظ المثنى ؛ فلا يقع لبس . وحبذا النسب إليه على إحدى هذه الصور التى لا لبس فيها ، بالرغم من أن كثرة النحاة لا ترتضيها ؛ على صحتها ونسبتها إلى بعض القبائل العربية الخالصة . وأن الفرار من اللبس غرض لغوى واجب ، ولا سيما الفرار إلى ما لا يعارض أصلا من أصول العربية .

(٤) بحجة الفرار من اجتماع علامتَى إعراب على الاسم لواحد ؛ هما : الحروف والحركات ــ كما قلنا هنا ــ رقم ٢ ــ فى العلم المثنى . نقلا عن « التصريح » .

(٥ و ٥) إنما يقع اللبس عند إعراب هذا الجمع العلم بالحروف ؛ طبقاً للرأى الشائع . أما

أما النسب إلى جمع المذكر السالم الباقى على جمعيته[١]، وليس علَمًا مسمًّى به، فيكون بالنسب إلى مفرده أيضًا؛ فإن أوقَع فى لبس وجب الفرار منه باتباع الرأى الذى يبيح النسب إلى لفظه المجموع؛ بالرغم من رأى المعارضين فى هذا؛ لأن الفرار من اللبس - إنْ أمكن - والحرص على تَوَقّيه، غرض أصيل فى لغة العرب، وأصل من أقوى أصولها التى تقوم عليها.

٨ - حذف الآخر إن كان علامة لجمع مؤنث سالم[٢] بشرط مراعاة التفصيل الآتى:

(ا) إن كان هذا الجمع باقيًا على جمعيته (أى: لم ينقل إلى العَلَمية مع بقائه على صيغة الجمع) وليس وصفًا[٣] ونحوه، مما يجىء فى: «ج» - وجب النسب إلى مفرده فى جميع الحالات، نحو: وَرْدة - تَمْرة - زينب - عائشة، سُرادِق، والجمع: ورَدَات - تَمَرَات - زينبات - عائشات - سرادقات - والنسب هو: ورْدىّ - تمْرىّ - زينبىّ - عائشىّ - سُرادِقىّ . . . بالنسب إلى المفرد فى كل ما سبق وأشباهه.

(ب) إن كان هذا الجمع مسمًّى به. (بأن صار علمًا) وجب حذف العلامة الدالة على الجمع (وهى: الألف والتاء) وينسب إليه على لفظه الباقى بعد الحذف، ولا ينسب إلى مفرده؛ فيقال فى النسب إلى الجموع السالفة إذا كان كل جمع علَما: وَرَدِىّ وتمَرِىّ؛ (بفتح ثانيهما)[٤] - زينبىّ - عائشى - سُرادقى . . . فليس بين الصورتين فرق إلا فى مثل: وَرْدة وتَمْرة،

= عند إعرابه بالحركات على النون - على رأى ما سبق فى الجزء الأول - فلا لبس. ونقول هنا ما قلناه فى النسب إلى المثنى (رقم ٣ السالف) إن الفرار من اللبس غرض هام واجب.

(١) أى: التى لم يتركها إلى العلمية والتسمية به.

(٢) وعلامته هى: الألف والتاء الزائدتان على المفرد.

(٣) أى: ليس مشتقاً، كضخْمات. فالمراد بالوصف هنا: الاسم المشتق؛ كضخْمة وضخْمات. ويقابله الاسم الجامد، وهو ماليس مشتقاً؛ كسعاد، وهند . . وجمعهما جمع مؤنث سالماً هو: سعادات وهندات.

(٤) لأنه مفتوح فى الجمع، تطبيقاً للقاعدة الخاصة بجمع الاسم الثلاثى السالم العين - وقد سبق شرحها فى ص ٦٢٢ - وبهذا الفتح فى النسب إلى «وردة وتمرة»، وأمثالهما، يمكن الحكم على المفرد الثلاثى المؤنث؛ أهو مفرد لجمع مؤنث سالم باق على جمعيته، أم هو مفرد لجمع مؤنث سالم سمى به وصار علماً؟

مما تحرك ثانيه الساكن لأجل الجمع .

(جـ) إن كان وصفًا ، أو اسمًا جامداً . والثانى فيهما ساكن ، وألف الجمع رابعة نحو : ضخْمات ، وصعْبات ، وهندات . . . (والمفرد ، ضخْمة ، صعْبة ، هند) جاز عند النسب حذف العلامة (بحرفيها : الألف والتاء) ؛ وجاز الاقتصار على حذف التاء وحدها ، مع قلب الألف واوا ، فيقال فى النسب : ضَخْمِىّ ، أو ضخمَوِىّ — صعبِىّ ، أو : صَعْبَوِىّ — هندِىّ ، أو هندوِىّ[1] ويصح زيادة ألف فاصلة قبل هذه الواو ؛ فيقال ضخماوىّ . . . و . . . و . . .

« ملاحظة » : الكلام على النسب إلى جمع التكسير وما فى حكمه يجىء فى : بَ من ص ٧٤١ .

٩ — إرجاعه إن كان لامًا محذوفة بشرط مراعاة التفصيلات التى ستأتى[2] عند الكلام على النسب إلى ما حذف بعض أصوله .

١٠ — تضعيفه إن كان ثانيًا معتلاًّ ؛ فى اسم ثنائىّ الحروف — قبل النسب — مثل : لوْ — كىْ — لا . . . ؛ فعند التسمية بهذه الألفاظ والنسب إليها ، يقال : لوِّىّ — كيَوِىّ — لائِىّ . فأما : « لوْ» فقد ضعّفنا واوها الأصلية ، وأدغمنا الواوين ، بجعلهما واواً مشددة ، وزدنا ياء النسب . . . . وكذلك : « كىْ » ؛ ضعّفنا ياءها وأدغمنا الياءين ؛ بجعلهما ياء واحدة مشددة ؛ فصار الاسم قبل النّسب « كىّ » ؛ وهو اسم مختوم بياء مشددة مسبوقة بحرف واحد ؛ فعند النسب ترجع الياء الأولى إلى أصلها الياء مع فتحها ، وتنقلب الثانية « واواً » ، وتجىء بعدها ياء النسب ؛ فيقال : كيَوِىّ .

---

(١) انظر « الملاحظة » التى فى رقم ١ من هامش ص ٧١٨ لأهميتها — .
وفى حذف علامتى التثنية والجمع يكتفى الناظم ببيت واحد لا تفصيل فيه ولا إبانة ، هو :

وعلمَ التَّثْنِيَةِ احْـذِفْ لِلنَّسَبْ ومِثْلُ ذَا فى جمعِ تصحيحٍ وَجَبْ — ١٠

(علم : علامة . وتقدير البيت : واحذف النسب علامة التثنية . . ومثل هذا الحذف للعلامة وجب فى جمع التصحيح ، بنوعيه ؛ المذكر والمؤنث) . ولم يذكر التفصيل الخاص بهذا الحذف ، وقد أوضحناه .

(٢) فى ص ٧٣٢ .

وأما: « لا » فتضعيف ثانيها يكون بزيادة ألف أخرى بعد الأصلية. لكن لا يمكن إدغامهما، ولا إبقاء كل منهما بغير إدغام، فتنقلب الثانية همزة؛ عملا بقواعد القلب. وقيل: إن الهمزة تزاد من أول الأمر مباشرة؛ فيقال: « لائيّ[1] » .

فإن كان ثانيه صحيحًا — والكلمة ثنائية وضعًا (أي: لم يحذف منها شيء) جاز فيه التضعيف وعدمه. فنى النسب إلى: «كمْ» يقال: كمّيّ أو كَمِيّ، بتشديد الميم أو تخفيفها[2] .

* * *

(١) فى شرح الكافية للرضى (ج ٢ ص ١٤١) ما يفيد أن الاسم الثنائى، المعتل الثانى، (مثل: لا، وكيْ، ولوْ...) إذا اقتضى الأمر تضعيف ثانيه — قد يغنى عن التضعيف زيادة همزة بعد الثانى مطلقاً؛ فنقول فى: لا، وكى، ولو. إذا كانت أعلاماً أريد إعرابها: لاء، وكىء، ولوء، وعند النسب: لائى، وكيْئىّ، ولوْئِى. وقد صرح بأن التضعيف هو الأوْلى، فيحسن الاقتصار عليه. وفى تضعيف الثانى المعتل يقول الناظم:

وَضَاعِف الثَّانِىَ مِنْ ثُنائِى ثانيهِ ذو لِينٍ؛ كـ«لا»، ولَائِى — ٢٢

يريد: مثل: « لا » وتضعيفه: لائىّ، بياء النسب المشددة، ولكنها خففت هنا للشعر. وذو اللين هنا: المعتل.

(٢) فى هذا الحكم خلاف؛ كما يقول الصبان هنا، ونص كلامه:

« (ا — اعلم أنه قد تقرر أن الكلمة الثنائية إذا جعلت علماً للفظ، وقصد إعرابها، شدد الحرف الثانى منها؛ سواء أكان حرفاً صحيحاً أم حرف علة؛ نحو: أكثرت من الكمّ، ومن الهلّ، ومن اللوّ...؛ لتكون على أقل أوزان المعربات.

« ب — وأما إذا جعلت علماً لغير اللفظ، وقصد إعرابها فلا يشدد ثانيها إذا كان صحيحاً؛ نحو: جاءنى كَمٌ، ورأيت منًا؛ لئلا يلزم التغيير فى اللفظ والمعنى معاً، من غير ضرورة.

« فإن كان الثانى حرف علة؛ كلو، وفى، ولا... زيد حرف من جنسه، وإن لزم منه التغيير فى اللفظ والمعنى معاً؛ للاضطرار إلى الزيادة؛ لأن عدمها يؤدى إلى سقوط حرف العلة، لا لبقائه ساكناً مع التنوين؛ فيبقى المعرب على حرف واحد، وهو مرفوض فى كلامهم.

« حـ — وإن جعلت علماً للفظ أو لغيره، ولم يقصد إعرابها فيهما. فلا زيادة أصلا. هذا ملخص مافى الرضى، وشرح اللباب للسيد، مع زيادة. فإذا علمت ذلك ظهر لك أن قوله: (فإن كان ثانيه حرفاً صحيحاً جاز فيه التضعيف وعدمه) فيه نظر، إذ الثنائى الذى جعل علماً للفظ، وقصد إعرابه يجب تضعيف ثانيه، صحيحاً أو معتلا. فيجب حينئذ فى النسب إليه التضعيف. والثنائى الذى جعل علماً لغير اللفظ وقصد إعرابه يجب فيه عدم التضعيف إذا كان ثانيه حرفاً صحيحاً؛ فيجب حينئذ فى النسب إليه عدم التضعيف... ويمكن الاعتذار بتوزيع كلام الشارح على الحالين المذكورين. لكن مر عن الفارضى فى باب الحكاية تقييد وجوب تضعيف الثانى المجهول علماً للفظ بما إذا كان حرف علة؛ ففى المسألة خلاف) » . ا هـ. كلام الصبان — ولهذه المسألة بما فيها من خلاف صلة قوية بما سبق فى ج ١ م ٢ ص ٢٩ —

أشهر التغييرات التى تطرأ على الحرف الذى قبل الأخير ، بسبب ياء النسب .

١ – وجوب التخفيف بقلب الكسرة فتحة فى عين الاسم الثلاثى المكسور العين ؛ سواء أكانت فاؤه مضمومة ، أم مفتوحة ، أم مكسورة . فمن المضمومة : (دُئِل ، وقُدِر ، وبُهِر . . . ، والثلاثة أعلام – والنسب إليها : دُؤَلِىّ – قُدَرِىّ – بُهَرِىّ) . ومن المفتوحة : (نَمِر ، وخَشِن ، ومَلِك . والنسبة إليها : نَمَرِىّ – خَشَنِىّ – مَلَكِىّ) . ومن المكسورة : (إبِل ، وبِلِز[1] ، والنسبة إليهما : إبَلِىّ – بِلَزِىّ) .

أما سبب التخفيف بقلب الكسرة فتحة على الوجه المتقدم فلأن العرب تستثقل فى النوع السالف استيلاء الكسرة على أكثر حروف الكلمة المختومة بياء النسبة ؛ إذ تقع فيه الياء بعد كسرتين متواليتين أو ثلاثة ، فتفرّ العرب من هذا الثقل إلى التخفيف بقلب الكسرة الأولى فتحة[2] .

٢ – وجوب التخفيف أيضًا إذا كان قبل آخر المنسوب إليه ياء مكسورة مدغمٌ فيها ياء ساكنة قبلها . والتخفيف هنا يكون بحذف الثانية المكسورة – سواء أكانت هى الثالثة بين أحرف الكلمة أم كانت أكثر – فى النسب إلى[3] : (طَيِّب ولَيِّن) و (هَيِّن ، وجَيِّد) و (غُزَيِّل : تصغير غزال ، وأُسَيِّد ؛ تصغير : أسْوَد) يقال : (طَيْبِىّ ، ولَيْنِىّ) (هَيْنِىّ ، جَيْدِىّ) (غُزَيْلِىّ ، أُسَيْدِىّ) .

---

(١) من معانيه : القصيرة ، والمرأة الضخمة .

(٢) بشرط أن يكون الكسر هو المتغلب على أحرف الكلمة ؛ فلا قلب فى النسب إلى مثل : قَمَتْر – جَحْرَس ... ، وإلى هذا يشير الناظم فى بيت سبق ذكره (ق ٧٢١) لمناسبة تتعلق بأوله ؛ هو :

(وأوْلِ ذَا الْقَلْبِ انفتاحاً) و«فَعِلْ» ... وَ «فُعِلْ» عَيْنَهُمَا افْتَحْ و «فِعِلْ» – ٧

والذى يعنينا هنا : الأوزان الثلاثة وما يقرره من فتح العين فى كل منها عند النسب – كما شرحنا –

(٣) تعدد الأمثلة الآتية هو لبيان أنه لا فرق فى الحكم بين الياء المكسورة الثالثة التى أصلها ياء ؛ كالأولين ، والتى أصلها واو كالّذين بعدهما ، والتى تزيد على ثلاثة ؛ كالأخيرين ، وشذ قولهم : «طائى» فى النسب إلى : طيء . والقياس : «طيْئِىّ» . وفى هذا التخفيف يقول ابن مالك :

وثالثٌ من نَحْو : «طَيِّبٍ» حُذِفْ ... وَشَذَّ «طَائِىٌّ» مَقُولًا بالألِفْ – ١١

فلا تحذف الياء الثانية فى مثل : هَبَيِّخ(١) لعدم كسرها ، ولا فى مثل : مُهَيِّيم(٢) ؛ تصغير مِهْيَام ، لوجود ياء زائدة فاصلة بين الياء المكسورة ، وآخر المنسوب إليه .

٣ – حذف ياء ، « فَعِيلة » – بفتح فكسر – وحذف تاء التأنيث معها ، وفتح ما قبل الياء التى حذفت (أى : فتح عين الكلمة) . كل هذا بشرطين : أن تكون عين الكلمة غير مضعفة ، وأن تكون صحيحة إذا كانت اللام صحيحة ؛ فتصير الكلمة بعد التغيير السالف على وزن : « فَعَلِىّ » ؛ فيقال فى النسب إلى حَنِيفة ، وفَهِيمة ، وسَمِيرة ... : حَنَفِىّ ، وفَهَمِىّ ، وسَمَرِىّ . ومن المسموع الشاذ : سَلِيقِىّ ، وسَلِيمِىّ ، فى النسب إلى : سَلِيقة(٣) ، وسَلِيمة(٤) .

هذا رأى أكثر النحاة . وقد تصدى لهذه الأمثلة الشاذة أحد الباحثين(٥)

---

(١) الغلام السمين .
(٢) انظر رقم ٢ من هامش ص ٧٠٨ .
(٣) بمعنى : فطرة وطبيعة .
(٤) اسم قبيلة عربية .
(٥) هو الأستاذ الراهب أنستاس الكرملى – رحمه الله – العضو السابق بالمجمع اللغوى القاهرى فقد نشر بحثا بمجلة : المقتطف (عدد يوليو ١٩٣٥ ، ص ١٣٦) عرض فيه أمثلة من الصيغتين – وهما : « فَعِيلة ، وفَعِيل ، الآتية » – فى الكلام الذى يحتج به مع استيفائهما الشرطين ، قائلا مانصه : « أنت ترى من هذا التتبع أن العرب لم ينسبوا مطلقاً إلى «فَعِيل وفَعِيلة» بقولهم فَعَلِىّ (بالتحريك) إذا كان غير مشهور ؛ علماً كان أم نكرة ؛ بل (فَعِيلِىّ) بإثبات الياء على أصلها) » اهـ . ثم عرض شواهد على تأييد رأيه عددها (١٠٣) (ثلاثة بعد المائة) وأكد أن هذه الشواهد ليست هى كل الوارد ، وأنه اكتفى بها مسرعاً ، إذ لم يتسع وقته لجمع الباقى الذى يقطع بوجوده .

ومع أن الشواهد التى عرضها عشرات تكفى وحدها للأخذ برأيه من غير تردد ، ولا حاجة إلى تأييد آخر ، نراه استند أيضاً فى تأييد رأيه إلى قول ابن قتيبة الدِّينَوَرِىّ فى كتابه : « أدب الكاتب » ص ١٠٧ طبعة أوربا ، ونصه : (إذا نسبت إلى : « فَعِيل ، أو : فَعِيلة » من أسماء القبائل والبلدان وكان مشهوراً ألقيت منه الياء ؛ مثل : رَبِيعة ، وبَجِيلة ، وحَنِيفة ؛ فتقول : ربَعِىّ ، وبَجَلِىّ ، وحَنَفِىّ . وفى ثَقِيف ثَقَفِىّ ، وعَتِيك عَتَكِىّ . وإن لم يكن الاسم مشهوراً – علماً كان أم نكرة – لم تحذف الياء فى الأول (أى : فى فَعِيل) ولا فى الثانى (أى : فَعِيلة) ... اهـ وقد خلص الباحث إلى أن الحذف قديماً لم يكن إلا فى المشهور شهرة فياضة .

وجاء فى كتاب : « الصّحاح » للجوهرى – جـ ٢ ص ٢١٨ – ، فى النسب إلى كلمة : « مَدِينة » مانصّه : « (إذا نسبت إلى مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم قلت : « مَدَنِىّ » وإلى مدينة المنصور قلت : « مَدِينِىّ » وإلى مدائن كسرى قلت : مدائنى .) » اهـ .

المعاصرين وأثبت أنها ليست شاذة، لوجود عشرات مسموعة، من نظائرها الفصيحة، وعرض تلك العشرات، وانتهى من بحثه إلى أمرين :

أولهما : أن النسب إلى « فَعِيلة » هو : « فَعِيلِيّ » قياسًا مطردًا:

ثانيهما : أنه يجوز النسب إليها على : « فَعَلِيّ » – بحذف الياء – كما يرى بعض القدماء بالشرطين السالفين ، وبزيادة شرط ثالث عليهما ؛ هو : اشتهار الاسم المنسوب إليه شهرة فياضة تمنع الخفاء واللبس عن مدلوله إذا حذفت ياء « فَعِيلة » للنسب . فمتى اجتمعت الشروط الثلاثة صح حذف الياء جوازاً ، لا وجوبًا . وما عرضه هذا الباحث من الأدلة قوىّ غير مرجوح . ورأيه حسن . والأخذ به أولى[1] .

فإن كانت العين مضعفة : مثل ؛ رقيقة ولبيبة ، أو كانت معتلة مع صحة اللام ؛ مثل : طويلة ، وعَوِيصة – لم يحدث حذف ولا تغيير عند النسب إلا حذف تاء التأنيث ؛ فيقال ؛ رقيقىّ – ولبيبىّ ، وطَوِيلىّ ، وعَوِيصىّ .

وإن كانت العين معتلة مع اعتلال اللام وجب إجراء التغيير الأول بالحذف والتغيير ؛ فيقال : فى طَوِيّة : طَوَوِىّ[2] . . .

٤ – حذف ياء : « فَعِيل » – بفتح فكسر – بشرط أن يكون معتل اللام. وفى هذه الصورة تنقلب عند النسب لامه المعتلة واواً مع فتح ما قبلها وجوبا ؛ كغَنِىّ وغَنَوِىّ – وعَلِىّ وعَلَوِىّ – وصَفِىّ وصفَوِىّ – وعَدِىّ وعدَوِىّ .

فإن كان صحيح اللام لم يحدث تغيير ؛ نحو : جميل وجميلىّ ، وعَقِيل وعَقِيلى[3] .

---

(١) وقد أخذت به لجنة « الأصول » فى مجمع اللغة العربية بالقاهرة – طبقاً لما جاء فى ص ٢٤٦ من مجلة المجمع المشتملة على البحوث والمحاضرات الخاصة بالدورة الخامسة والثلاثين لسنة ١٩٦٨–١٩٦٩–

(٢) – « تكملة » : بقى من الصور أن تكون العين صحيحة ، واللام معتلة – ؛ مثل : صفِيّة ، وسَنِيّة ؛ فهذه الياء المشددة تقلب واواً قبل ياء النسب ؛ فيقال : صفَوِية ، وسنَوِية ، طبقاً للبيان السابق (فى ص ٧١٧) خاصاً بالثلاثى الذى آخره ياء مشددة ، مع اعتبار تاء التأنيث فى حكم غير الموجود .

(٣) انظر ما يتصل بهذا ويتممه فى رقم ٥ من هامش ص٧٢٩ ومن النسب المسموع : ثَقَفِىّ فى النسب إلى ثَقِيف .

٥ – حذف ياء : « فُعَيْلة » – بضم ، ففتح ، فسكون – وحذف تاء التأنيث معها ، بشرط أن تكون العين غير مضعفة ، وأن تكون صحيحة إذا كانت اللام صحيحة . فتصير الكلمة بعد التغيير السالف على وزن : «فُعَلِيّ» ، فعند النسب إلى : قُرَيْظة ، وجُهَيْنة ، وحُذَيْفة ، يقال : قُرَظِيّ ، وجُهَنِيّ ، وحُذَفِيّ . . .

فإن كانت العين مضعفة لم تحذف الياء ؛ كما في قُلَيْلة وقُلَيْلِيّ ، وجُدَيْدة وجُدَيْدِيّ . وكذلك إن كانت معتلة مع صحة اللام ، كما في لُوَيْزة ولُوَيْزِيّ ، ونُوَيْرة ونُوَيْرِيّ .

فإن كانت معتلة مع اعتلال اللام وجب الحذف ، نحو : حُيَيَّة وحُيَوِيّ . . .(١)

٦ – حذف ياء « فُعَيْل » – بضم ، ففتح ، فسكون – بشرط أن يكون معتل اللام . وفي هذه الصورة تنقلب عند النسب لامه المعتلة واواً قبلها فتحة ؛ نحو : قُصَيّ وقُصَوِيّ ، وقُتَيّ وقُتَوِيّ .

فإن كان : « فُعَيْل » صحيح اللام لم تحذف الياء – في الأرجح – نحو : سُعَيْد وسُعَيْدِيّ ، ورُدَيْن ورُدَيْنِيّ(٢) . . .

---

(١) وفي الحذف الخاص بصيغتي : « فَعِيلة » وفُعَيْلة ، يقول الناظم :

و « فَعَلِيٌّ » في : « فَعِيلَةَ » الْتُزِمْ ... و « فُعَلِيٌّ » في فُعَيْلةٍ حُتِمْ – ١٢

ويقول :

وأَلْحَقُوا مُعَلَّ لامٍ عَرِيَا ... مِنَ المِثَالَيْنِ بمَا « التَّا » أُولِيَا – ١٣

وتَمَّموا مَا كانَ كالطَّوِيلَهْ ... وهكذَا مَا كَانَ كالجَلِيلَهْ – ١٤

(عَرِي : خلا – من المثالين ، يريد بهما : صيغتي : فَعِيلة ، وفُعَيْلة السالفتين – أُولِي : أُتبع وجاء بعد شيء سبقه . والألف التي في آخر الشطر الأول والثاني زائدة لوزن الشعر) .

يريد : أن النحاة أو العرب ألحقوا عند النسب ما كان من الصيغتين السالفتين خالياً من التاء ، معتل اللام – بما وليته التاء منهما ، أي : جاءت بعده وفي آخره . حيث يجب – عنده – حذف الياء في الملحق كالملحق به .

(٢) ومن النسب السماعي : قُرَشِيّ ، وهُذَلِيّ ؛ في النسب إلى : قُرَيْش ، وهُذَيْل . ويرى المبرد أن هذا قياسي ؛ لكثرته .

٧ - حذف واو : « فَعُولة » - بفتح فضم - ومعها التاء[١] ؛ بشرط أن تكون عين اللفظ صحيحة ، وغير مضعفة . وفى هذه الصورة يفتح الحرف الذى كان مضموماً قبل حذف الواو . ومن الأمثلة : شَنُوءَة[٢] ، وسَبُوحَة[٣] ، فيقال فى النسب إليهما : شَنَئِىّ ، وسَبَحِىّ . . .[٤] فلا تحذف الواو فى مثل : قَوُولة وصَوُولة[٥] ، لاعتلال العين ، ولا فى مثل : « مَلُولة » لتضعيفها .

« أما فَعُول» بغير تاء فينسب إليه على لفظه ؛ نحو ؛ ملول وملولىّ ، وعدو وعدوىّ . . .

(١) يلاحظ أن الأغلب فى صيغة : « فَعُول » إذا كانت وصفاً بمعنى « فاعل » ، ألا تدخلها التاء الدالة على التأنيث المحض وحده (طبقاً للبيان الخاص بهذا فى ص ٥٩١) أما فى غير هذه الصورة فقد تلحقها التاء . ويقال : إنه لم يرد عن العرب علم على وزن : « فَعُولة » ونسبوا إليه على : « فَعَلِى » إلا : « شَنُوءة » حيث قالوا : « شَنَئِىّ » . - كما سيجىء فى رقم ٤ - .

(٢) علم قبيلة عربية .

(٣) علم على مكة ، أو على ماء قريب منها .

(٤) هذا رأى سيبويه. أما غيره فَيَنْسب إليها على لفظها ؛ لأنه لم يرد عند العرب سوى شَنَئِىّ ، فى النسب إلى شَنُوءة ، فهى كلمة واحدة حكمها الشذوذ . وهذا الرأى هو الأعلى ، والأجدر بالاقتصار عليه.

(٥) ويصح قلب واوها همزة ، فيقال : قئولة وصئولة .

المسألة ١٧٨ :

النسب إلى ما حذف منه بعض أصوله

(ا) إن كان الحرف الأصلىّ المحذوف هو عين الكلمة وجب رده فى حالتين :

الأولى : أن يكون عينًا لاسم ثلاثى مضعف[1]. مثل : « رُبَ » . وأصله : « رُبَّ » الحرفية الجارّة ، حذفت الباء الأولى ، تخفيفًا[2] ، فإذا صار بعد التخفيف علمًا وأريد النسب إليه ، وجب إرجاع الباء الساكنة المحذوفة وإدغامها فى نظيرتها ، كما كانت قبل الحذف ؛ فيقال : رُبِّىّ ، ومثلها : « قَطُ » على اعتبار أن أصلها : قَطّ[3] — بتشديد الطاء — ؛ حذفت الطاء الأولى الساكنة ، تخفيفاً ؛ فإذا نسب إلى المخففة وجب إرجاع العين المحذوفة . وإدغامها فى نظيرتها : فيقال : قَطِّىّ . . .

الثانية : أن يكون عينًا لاسم معتل اللام ، نحو : يَرَى (علمًا منقولا من المضارع ، وأصله : يَرْأَى . نقلت فتحة الهمزة . إلى الراء الساكنة قبلها ، وحذفت الهمزة ؛ فصار اللفظ : يَرَى) . فإذا سمى به ، وأريد النسب إليه ؛ قيل : « يَرَئِىّ » ، بإرجاع العين المحذوفة مع فتح الراء ، مراعاة لضبطها الطارئ الذى كانت عليه بعد حذف الهمزة[4] .

---

(١) مضعف الثلاثى : ما كانت عينه ولامه من جنس واحد ؛ مثل : عدّ — قطّ — رُبّ . . . ولابد أن يكون المضعف ساكن العين. إذا كانت مدغمة فى نظيرها ، وهو الحرف الواقع لام الكلمة .

(٢) ومن التخفيف قوله تعالى (رُبَمَا يَوَدّ الذين كفروا لو كانوا مسْلمين) .

(٣) ظرف زمان يستعمل — فى الأغلب — بعد كلام منفى المعنى فى الزمن الماضى . (وتفصيل الكلام عليه فى ج ٢ م ٧٩) .

(٤) هذا رأى سيبويه — كما سيجىء أيضاً فى رقم ٤ من هامش ص ٧٣٥ — وهو يوجب فى الاسم الذى ترجع لامه المحذوفة عند النسب أن تبقى عينه على فتحتها الطارئة عليها عند حذف تلك اللام ، قبل النسب . فإذا ما عادت اللام عند النسب لم ترجع العين إلى السكون الذى كان أصلا لها من قبل ؛ وإنما تظل على الفتحة الطارئة عليها. فإذا رجعت الهمزة المحذوفة هنا — صارت الكلمة : « يَرَأَى » — بثلاث متحركات مفتوحة ، فألف ساكنة ، مكتوبة ياء — وعند النسب تحذف هذه الألف (لأنها رابعة فى اسم ثانيه متحرك، كما تقرر من قبل فى ص ١٨) ، فيقال : « يَرَئِىّ » وهذا الرأى هو الأرجح الذى يؤيده السماع الأكثر ، أما غير سيبويه فيوجب عند رجوع اللام المحذوفة إرجاع العين إلى سكونها الأصلى السابق ، وعدم الاعتداد بالفتحة الطارئة . فعند إرجاع الهمزة يصير الاسم : « يرأى » والنسب إليه =

(ب) إن كان الحرف الأصلي المحذوف هو : «فاء» الكلمة وجب إرجاعه بشرط اعتلال اللام ؛ نحو : شِيَة[1] والنسب إليها : وِشَوِيّ ؛ بكسر الواو الأولى وفتح الشين[2] — تليها الواو الثانية المكسورة عند للنسب —

فإن كانت اللام صحيحة لم يجز ردّ المحذوف ؛ فيقال في عِدَة[3] : عِدِيّ

= هو : «يَرْآوِيّ» أو : «يَرْئِيّ» ؛ طبقاً لما تقرر — في ص ٧١٨ — من أن ألف الرباعي الساكن الثاني — تحذف أو تقلب واواً .

ومما سبق يتضح رأيان في المجبور برد اللام عند النسب ؛ فسيبويه ومن معه يوجب فيه فتح العين وإن كانت ساكنة في الأصل . وغيره يوجب تسكينها كما كانت أولا ، وإرجاعها لأصلها .

(١) علامة .

(٢) أصلها : «وِشْيٌ» (بكسر الواو ، فسكون الشين . وردد النحاة وصاحب «المصباح المنير» النص على كسر الواو ، ولم يذكروا السبب في كسرها) حذفت الواو ، ونقلت حركتها إلى الشين ، وزيدت تاء التأنيث عوضاً عن الواو المحذوفة ؛ فصارت الكلمة : «شِيَة» . بفتح الياء ؛ لتناسب التاء . فعند النسب إليها ترجع فاء الكلمة (وهي الواو المكسورة ، وتبقى الشين على حركتها العارضة ، وهي الكسرة ؛ عملا بمذهب سيبويه السالف — في الصفحة الماضية وهامشها — ؛ فتصير إلى : وِشِيّ (بواو وشين مكسورتين) ثم تنقلب كسرة الشين فتحة ، عملا بالقاعدة التي تقدمت في ص ٧١٨ و ٧٢٨ . (ومضمونها : أن الاسم الثلاثي المنسوب إليه يجب فتح ثانيه إن لم يكن مفتوحاً . سواء أكان الحرف الأول مضموماً أم مفتوحاً أم مكسوراً . . .) فتصير الكلمة بغير ياء النسب إلى : «وِشَيِ» . تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ، وصارت الكلمة : «وِشَا» ؛ بكسر ففتح ، فألف مقصورة تقلب عند النسب واواً ؛ لأنها ثالثة ؛ فيقال : «وِشَوِيّ» .

أما عند غير سيبويه ممن لا يعتد بحركة الشين الطارئة ويتمسك بالسكون لأنه الضبط السابق قبل الحذف — فيقول — وِشْيِيّ : وقد عرفنا رجحان رأي سيبويه .

وكلا الرأيين — في أمر النسب إلى ما حذف ، كما أوضحناه في حالات ونوضحه في باقيها — يدعو للدهش ؛ ففيه من التحليل ، والتعليل ، والحذف ، والقلب ، والإثبات ، والإرجاع ، ما يكدّ الذهن ، ويرهق العقل ، من غير أن يعرف العرب شيئاً منه ، أو يدور بخلد أفصحهم .

وبالرغم من هذا نسأل : أيمكن هنا — فقط — وضع ضابط عام للنسب إلى ما حذف بعض أصوله ، من غير التجاء إلى هذه الفروض الخيالية ؟ يبدو أن الجواب : لا .

وفي الكلام على «شية» وما في حكمها يقول الناظم :

وإنْ يكُنْ كَشِيةٍ ما «الفا» عَدِمْ   فجبْرُهُ وفتحُ عَيْنِهِ الْتُزِمْ — ٢٣

(عدم ، أي : زال ، بمعنى : حذف . — جبره : إرجاعه عند النسب)

(٣) مصدر الفعل : وعد . حذفت الفاء ، وعوض عنها تاء التأنيث .

وفى جِدَة(1) : جِدِى . .

(ح) إن كان الحرف الأصلى المحذوف هو « لام » الكلمة ، وجب إرجاعه فى حالتين :

الأولى : أن تكون العين معتلة ؛ مثل : « شاة » وأصلها : « شَوْهَة »(2) — بسكون الواو — حذفت لام الكلمة (الهاء) للتخفيف ، فصارت الكلمة : شوْة — بسكون الواو — ثم تحركت الواو بالفتحة(3) ؛ فصارت : شَوَةٌ ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها ؛ فانقلبت ألفاً ، وصارت الكلمة ، شاة ، والنسب إليها فى الرأى الأرجح هو : شاهِىّ(4) .

---

(1) بمعنى : غِنَى . أصلها : وِجْد ، مصدر الفعل : وجَد ، حذفت الفاء وعوض عنها التاء .

(2) الكلمة واوية العين بدليل جمعها على : « شِيَاه » التى أصلها : شواه . قلبت الواو ياء لوقوعها بعد كسرة .

(3) لوجوب فتح ما قبل تاء التأنيث فى كل الحالات ، على الوجه الذى سبق فى ص ٦٩٣

(4) وهذا رأى سيبويه ، وقد سبق بيانه فى رقم ٤ من هامش ص ٧٣٣ ؛ ومنه يعلم أنه يستبقى — عند النسب — حروف الكلمة على ضبطها الطارئ عليها ، بسبب حذف بعض أصولها ، ولا يرجع الحروف إلى ضبطها الأول الأصيل إذا رجع المحذوف الذى كان سبباً فى تغيير حركات بعض الأحرف تغييراً طارئاً . وعلى هذا تبقى فتحة « شَوَة » — وهى فتحة طارئة — ويبقى ما ترتب على وجودها ، وهو قلب الواو ألفاً . وعند النسب ترجع الهاء المحذوفة التى هى لام الكلمة ، وتحذف تاء التأنيث لتحل محلها ياء النسب ، فيقال : « شاهِىّ » .

أما من يخالف سيبويه ويوجب إرجاع العين وغيرها من الحروف إلى ضبطها السابق الأصيل الذى كان قبل حذف أحد أصول الكلمة ، فيقول : « شَوْهِى » — بفتح فسكون — ذلك أن أصل الكلمة هو : شوْهة . بسكون الواو قبل حذف اللام التى هى : « الهاء » ، والتى أدى حذفها إلى تحريك الواو بالفتحة ؛ إذا صارت « قبل تاء التأنيث » مباشرة . فعند رجوع اللام المحذوفة — وهى الهاء — ترجع الواو إلى ضبطها الأول وهو السكون ويمتنع قلبها ألفاً ؛ لعدم تحركها ويصير النسب كما سبق : « شَوْهِىّ » .

وفى هذا الموضع من مواضع النسب إلى محذوف اللام معتل العين ، يصرح النحاة بأن النسب إلى : « ذو » و : « ذات » هو : « ذَوَوِىّ » فيهما ؛ لأن لامهما محذوفة ، وعينهما معتلة ويقولون إن أصلهما : « ذَوَىٌ » ويمددون أنواعاً معقدة من الفروض والخيالات يجر بعضها بعضاً ؛ كى يصلوا من ورائها إلى إثبات هذا الأصل . وقد كَدّوا ، وداروا حتى انتهوا إلى ما أرادوا ، وهو غير ما يريده الواقع ، والرأى السديد . ومن شاء أن يرى بعض الفروض المرهقة فليرجع إلى كتاب سيبويه وشراحه (ج ٢ ص ٨٠ ، ٨١ وما بعدهما فى الباب الذى عنوانه : « ما لا يجوز فيه من بنات الحرفين إلا الرد » ، والباب الذى عنوانه : « الإضافة إلى ما فيه الزوائد من بنات الحرفين » . وهو يريد « بالإضافة » : النسب —

الثانية : أن تكون اللام المحذوفة قد رجعت — فى الكلام المأثور — فى التثنية ، أو جمع المؤنث السالم[١] ؛ مثل : « أب ، وأخ » ، وتثنيتهما : « أبوان وأخوان » ، فالنسب إليهما : أبَوِىّ وأخَوِىّ ، بإرجاع الواو المحذوفة منهما . ومثل : « سَنَة » ، وأصلها : سنهٌ أو سَنَوٌ ، حذفت لام الكلمة ؛ (وهى : الهاء : أو الواو) وجاءت تاء التأنيث عوضاً عنها ، وهذه التاء تحذف فى جمع المؤنث السالم وترجع اللام المحذوفة ، فيقال : سنهات أو سنوات ، كما يقال فى النسب : سَنَهِىّ ، أو سَنَوِى ، بإرجاع اللام المحذوفة كما رجعت فى جمع المؤنث .

والنسب إلى : « أُخْت وبِنْت» ؛ هو : « أَخَوِىّ ، وبَنَوِىّ » ، لأن جمعهما المؤنث السالم : أخوات وبنات ، والنسب إليهما كالنسب إلى أخ وابن . وهذا يوقع فى لبس قوىّ دعا بعض النحاة إلى رفض النسب بالصورة السالفة ، وتحتيم النسب على لفظهما ؛ فيقول : أُختِىّ وبِنتِىّ ؛ ورأيه حَسَن ، جدير بالمحاكاة ، مع صحة الرأى الأول وقوته[٢] .

* * *

= كما أشرنا من قبل فى رقم ٣ من هامش ص ٧١٤ ، ويكرر هذا) . وفى التصريح وحاشيته ، وحاشية الصبان سلسلة متشابكة من تلك الخيالات ، وكان الخير فى ترك ذلك كله ، والاقتصار على أن النسب إلى : ذو ، وذات ، هو : ذَوَوِىّ ؛ مراعاة المسموع .

على أنه قد جاء فى حاشية : « القطر » عند الكلام على معنى : « ذات » ما يأتى : (لها ثلاث استعمالات : الإشارة بها ، وبمعنى : صاحبة ، وبمعنى : التى . و بقى لها استعمال رابع . وهو جعلها اسماً مستقلا ؛ نحو : ذات الشىء : بمعنى : حقيقته وماهيته . وقد صار استعمالها بمعنى نفس الشىء عرفاً مشهوراً ؛ حتى قال الناس ذات متميزة ، وذات مُحْدَثة ، ونسبوا إليها على لفظها من غير تغيير . والله يقول : « والله عليم بذات الصدور » أى : ببواطنها وخفياتها . فالكلمة عربية ، ولا التفات لمن أنكر عربيتها ، وخطأ علماء الكلام فى قولهم : « الصفات الذاتية » مع أنهم — أى : علماء الكلام — مصيبون) . ا هـ . ومثل هذا فى المصباح « المنير» مع الاشتراك فى كثير من الألفاظ السالفة ويمكن الرجوع إليه فى مادة : « ذَوَىَ » .

(١) لم يذكروا جمع المذكر السالم اكتفاء بالتثنية ؛ لأنه على غرارها — كما سبق فى بابهما — فما يرجع فى التثنية يرجع فى جمع المذكر السالم .

(٢) يقولون فى تأييد الرأى الأول : إن صيغة : « أُخت وبِنت » كلها للتأنيث . والتاء للإلحاق بالرغم من أنها بدل من واو محذوفة؛ وهى لإلحاق الكلمتين بقُفْل وجِذْع ؛ إلحاقاً للثنائى بالثلاثى ، فيجب رد صيغة أخت وبنت إلى صيغة المذكر ، بحذف التاء منهما كما حذفت فى النسب إلى مكة ؛ فقيل : مَكِّىّ =

ما يجوز فيه عند النسب ردّ لامه المحذوفة وعدم ردها :

بان مما سبق وجوب رد اللام المحذوفة إلى الاسم عند النسب بشرط أن تكون عينه معتلة ، أو أن تكون لامهُ مما يرجع في تثنية أو جمع مؤنث سالم .

فإن لم يتحقق الشرط جاز الرد وعدمه ، ففي مثل: يَد[1] ودَم[2] ، وشَفَة[3]

= وفى جمع المؤنث السالم ؛ فقيل : فى مؤمنة مؤمنات . . . لئلا تقع تاء التأنيث حشوا . . . . وكلام كثير آخر أساسه مجرد الجدل . وقد تناوله بعض القدماء بالرد والرفض (على نحو ما نقله شرح التصريح فى هذا الموضع) . ونحن فى غنى عن هذا كله ، وعن مناقشته ، وزيادة الجدل القديم بجدل جديد ؛ وكلاهما لا خير فيه ؛ إذ حسبنا إباحة الرأيين ، واستحسان الرأى القائم على إبعاد اللبس ، وهو رأى قديم لبعض كبار النحاة . ومنهم : يونس بن حبيب البصرى المتوفى حول سنة ١٨١ هـ ، وهو من أشهر أئمة اللغويين النحاة فى عصر سيبويه ، وله مؤيدون .

وفى إرجاع اللام جوازاً ووجوباً يقول الناظم :

واجْبُرْ بردِّ اللاَّمِ مَا مِنهُ حُذِفْ جَوَازًا انْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ أُلِفْ :— ١٩

فِى جَمْعَى التَّصْحِيحِ ،أو فى التَّثْنِيهْ وحَقُّ مَجْبُورٍ بهَذِى تَوْفِيَهْ — ٢٠

وبأَخٍ أختًا ، وبابْنٍ بنْتَا أَلحِقْ.ويونُسُ أبَى حَذْفَ التَّا — ٢١

يقول : اجبر برد اللام ما حذف منه اللام جبراً جائزاً ، إلا إذا كان رد اللام لازماً فى التثنية أو جمع التصحيح لمذكر أو لمؤنث ، ففى هذه الحالة يستحق المجبور — وهو الاسم المحذوف اللام — التوفية وجوباً بإرجاع لامه إليه . ثم قال : ألحقْ أختاً بأخ فى رد اللام المحذوفة ، وكذلك ألحقْ بنتاً بابن فى ردها من غير إبقاء التاء فيهما . على غير مذهب يونس ومن معه فإنه يبقيها . وقد شرحنا الرأيين . . .

(١) أصل : « يد » هو : يَدْيٌ — بسكون الدال — حذفت اللام بغير تعويض ؛ تخفيفاً ، وتحركت الدال الساكنة . والنسب إليها هو : يَدِىّ ، بغير رد اللام ، أو : يَدَوِىّ ، بردها ، وقلبها واواً قبلها الفتحة الطارئة لأجلها ، لأن ما قبلها يفتح عملا برأى سيبويه ، أو قبلها السكون السابق ؛ عملا برأى غيره . ورأى سيبويه هو الأرجح — كما عرفنا — فى رقم ٤ من هامشى ص ٧٣٣ و ٧٣٥ .

(٢) أصل : « دم » ، هو : دمْوٌ — بسكون الميم فى الأصح — حذفت الواو ، تخفيفاً بغير تعويض ، وتحركت الميم الساكنة ، وعند النسب يقال : دَمِىّ ، بغير رد ، أو : دَمَوِىّ بالرد مع فتح ما قبل الواو ؛ لأن ما قبلها يُفتح لها — كما سبق — أو إرجاعه إلى سكونه الأصلى ؛ كما سبق : فى يد .

(٣) أصل : شَفَة ، هو شَفْهٌ (بسكون الفاء ، وبالهاء ، بدليل ظهور الهاء فى الجمع : شفاه) حذفت الهاء تخفيفاً ، وعوض عنها تاء التأنيث مع فتح ما قبلها ؛ فصارت شَفَة. فعند النسب يقال : شَفِىّ ، بغير رد الهاء ، أو شَفَهِىّ بردها مع بقاء الفاء قبلها على فتحتها العارضة ، أو : إرجاعها إلى سكونها الأول . ومن يرى أن اللام المحذوفة واو ، وليست هاء يجيز فى النسب : شفِىّ وشَفَوِىّ ولكن الشائع بين اللغويين أن اللام المحذوفة هاء .

يقال عند النسب : يَدِيّ أو يَدَوِيّ ـ دَمِيّ أو دَمَوِيّ ـ شَفِيّ . أو شفَهِيّ ويصح : شَفَوِيّ . . . وقد حذفت اللام فى يد ، ودم بغير تعويض . أما فى شفة فقد زيدت تاء التأنيث عوضًا عن الهاء المحذوفة .

وإذا حذفت اللام وعُوّض عنها همزة الوصل جاز عند النسب الرد أو عدمه دون الجمع بين اللام المحذوفة وهمزة الوصل ؛ منعًا للجمع بين العِوَض والمعوَّض عنه . فى مثل : (ابن واسم) يقال : (ابنِيّ أو بَنَوِيّ ، واسميّ : أوسِمَوِيّ)(١) ولا يصح أن يقال : ابنوىّ واسموىّ . . .

* * *

(١) الكثير المسموع ضم السين أو كسرها . أما الميم فمفتوحة على رأى سيبويه ؛ لأن الفتحة طارئة على الثانى للنسب فتبقى – كما عرفنا – .

المسألة ١٧٩ :

أحكام عامة في النسب

(وتشمل : حكم النسب إلى المركب بأنواعه المختلفة — وإلى جمع التكسير، وما ألحق به — صيغة : «فعّال» للنسب — النسب المسموع ، وبعض ألفاظ منه، — زيادة تاء التأنيث في المنسوب)

(١) النسب إلى المركب[1] :

١ — إن كان المركب إضافيًّا علَمًا — بالوضع أو بالغلبة — فالأصل أن ينسب إلى صدره ؛ فيقال في خادم الدين ، وفوز الحقّ ، وعابد الإله . . . (والثلاثة أعلام) : خادمىّ — فوزىّ — عابدىّ . . .

ويستثنى من هذا الأصل ثلاث حالات يجب النسب فيها للعَجُز .

الأولى : أن يكون « المركب الإضافىّ » العلَم كنية ، نحو : أبو بكر ، وأم كُلْثوم . . . . فيقال في النسب : : بكرىّ ، وكلثومى — .

الثانية : أن يكون هذا « المركب الإضافى » معرفًا صدْرُه بعجزه[2] ؛ نحو : ابن عباس ، وابن مسعود ، وابن عمر . . . فيقال في النسب إليها : عباسىّ ، ومسعودىّ ، و عُمرىّ .

الثالثة : أن يكون النسب إلى صدر هذا المركب مؤدياً إلى اللبس ، بعدم معرفة « المنسوب إليه» حقيقة؛ مثل: عبد مناف ، وعبد شمس ، وناصر مجد (والثلاثة أعلام) فيقال في النسب إليها: منافىّ ، وشمسىّ، ومجدىّ ؛ إذ لو نُسِبَ إلى الصدر فقيل : عبدىّ ، وناصرىّ — لم يُعْرف « المنسوب إليه » .

---

(١) سبق تعريف المركب وتقسيمه وحكم كل قسم (في مكانه المناسب من الجزء الأول ص ١٢٨ م ١٠ وص ٢٧٠ م ٢٢ باب العلم .)

(٢) بأن يكون صدره نكرة ، وعجزه معرفة ، بها يتعرف الصدر . وقد يشتهر المركب بعد هذا فيدخل في عداد العلم بالغلبة — (وقد سبق إيضاحه في مكانه المناسب من الجزء الأول باب: العلم، ومن أمثلته : ابن عباس ، وابن عمر . . .)

فإن كان المركب الإضافى ليس علماً (لا بالوضع ، ولا بالغلبة) ، نحو : كتاب زينب ، وجب النسب للمضاف وحده ، أو للمضاف إليه وحده على حسب المراد .

٢ – المركب الإسنادى وملحقاته[1] . وينسب إلى صدره فى النسب إلى : نَصَرَ اللهُ ، وجَادَ الحقُّ ، وحامدٌ مقبلٌ (والثلاثة أعلام) يقال : نصَرِىّ ، وجادِىّ ، وحامِدىّ . . . .[2]

٣ – المركب المزجى – ومنه الأعداد المركبة ؛ كأحدَ عشَرَ . . . – والشائع أنه ينسب إلى صدره أيضًا مع الاستغناء عن عجزه ؛ سواء أكان صدره معتل الآخر أم صحيحًا ، نحو : (مُجنْدِيشهَر ، وقالِيقَلاَ) (وحضْرَمَوْت وبَنْدَرَشاه) وكلها أسماء بلاد ؛ فيقال فيها : مُجْندىّ وقالِىّ – بحذف حرف علتهما ووضع ياء النسب مكانه[3] – وحضْرِىّ وبندرِىّ ، هذا هو الرأى الشائع .

ومن النحاة من يجيز النسب إلى العجز وحده مع الاستغناء عن الصدر بحذفه ، ومنهم من يجيز النِّسب إلى الصدر وإلى العجز معًا بزيادة ياء النسب فى آخر كل منهما ، مزيلا تركيبهما ، فيقول : مُجدِىّ شَهَرِىّ بإدخال ياء النسب على كل منهما . ومنهم من ينسب إلى المركب باقيًا تركيبه بإدخال ياء النسب على العجز وحده مع ترك الصدر قبله على حاله ؛ فيقول : مُجدِيشَهَرِىّ –وقالِيقَلَوِىّ– (والياء التى فى صدر المركب حرف علة وليست للنسب) – وحضْرَموْتىّ – وبندرَ شاهِىّ . . .

---

(١) ستجىء ملحقاته فى رقم ٢ .

(٢) يلحق به فى الحكم السالف بعض ألفاظ، ليست مركبات إسنادية ، ولكنها مثله فى النسب إلى الصدر، منها : لولا – حيثما – لوما – أينما – . : فيقال فى النسب إليها : لَوِىّ ، بالتخفيف – حَيْثِىّ لَوْمِىّ ؛ بالتخفيف – أيْنِىّ .

(٣) الصدر فى الكلمتين كاملا هو مُجندِى . . . وقالِى . . .) وفى النسب إلى « مُجنْدِى . . . » يقال : مُجْنْدِىّ بحذف ياء العلة ، أو : مُجْنْدَوِىّ ؛ بقلبها واواً، وذلك أن حذف العجز يجعل الياء فى آخر الصدر ، وهى ياء رابعة فى اسم أصله منقوص ، وحكم الياء الرابعة فى المنقوص جواز حذفها عند النسب ، وهو الأحسن ، أو قلبها واواً قبلها فتحة (كما عرفنا فى رقم ٥ من ص ٧٢٠) . ومثل هذا يقال فى النسب إلى : « قالى . . . »

وهكذا . وحجته أن النسب بهذه الصورة يوضح المنسوب إليه، ولا يوقع فى لبس . وهذا رأى حسن ، ولعله أنسب الآراء اليوم .

وهناك صور مسموعة من النسب إلى أنواع المركب ، تخالف ما تقدم ، وقد حكموا عليها بالشذوذ . ومنع القياس عليها ؛ كصوغهم : وزن «فَعْلَل» (بفتح فسكون ففتح . . .) من المضاف والمضاف إليه[1] معا . والنسب إلى تلك الصيغة، كقولهم فى : تَيْم اللات ، وعبد الدار ، وامرئ القيس الكِنْدى ، وعبد القيس ، وعبد شمس . . . — تَيْمَلِىّ — عَبْدَرِىّ — مَرْقَسِىّ — عَبْقَسِىّ — عَبْشَمِىّ[2] .

* * *

(ب) النسب إلى جمع التكسير[3] ، وما فى حكمه .

١ — إذا أريد النسب إلى جمع التكسير ـ الباقى على دلالة الجمعية فالشائع[4] هو النسب إلى مفرده ، فيقال فى النسب إلى : بساتين ، وكتبة ، ومدارس ، وحقول . . . — : بُستانىّ ، وكاتِبىّ ، ومدرسىّ ، وحقلىّ .

فإن لم يبق جمع التكسير على دلالة الجمعية : بأن صار علمـًا على مفرد ، أو على جماعة واحدة معينة مع بقائه على صيغته فى الحالتين — وجب النسب إليه

---

(١) وهذا نوع مما يسمى : النحت .

(٢) وفى النسب إلى المركب يقول الناظم :

وانْسُبْ لصَدْر جُملةٍ وصَدْرِ ما ... رُكِّبَ مَزْجاً ، ولِثَــانٍ تَمَّما : — ١٦
إضَافَةً مَبْدُوءَةً بِابْنٍ أَوَ اَبْ ... أَوْمَالَه التعريفُ بالثَّانى وَجَبْ — ١٧

المراد بالجملة : المركب الإسنادى ، فإن كان جملة صدرها فعل ، فهى فعلية ، أو اسم فهى اسمية . وقد تبين باختصار أن النسب الشائع للمركب الإسنادى يكون لصدره ، وكذلك للمركب المزجى . وأن النسب يكون للثانى (أى : للعجز) إذا كان متمماً لمضاف هو : كلمة ؛ ابن ، أو أب ، أو غيرهما مما يستفيد التعريف من الثانى ؛ أى : من المضاف إليه على الوجه الذى شرحناه — ثم صرح بأن النسب فى المركب الإضافى عند أمن اللبس يكون للصدر فى غير ما نص عليه أنه للعجز ، قال :

فِيمَا سِوَى هذا انسُبَنْ لِلأَوَّلِ ... مَالَمْ يُخَفْ لَبْسٌ كَعَبْدِ الأَشْهَلِ — ١٨

(٣) أما النسب إلى جمع المذكر السالم ، أو جمع المؤنث السالم ، أو المثنى ، فقد سبق الكلام عليه مفصلا فى ص ٧٢٤ وما بعدها .

(٤) عند البصريين — كما سيجىء — .

على لفظه وصيغته ؛ فيقال فى النسب إلى الجزائر — وهى الإقليم العربى المعروف فى بلاد المغرب — وعُلَماء ، وقُرّاء وأخبار ، وأهرام ، وجبال ، وتُلُول . . . (وكلها أعلام مشهورة فى وقتنا) جزائرىّ ، عُلَمائىّ ، وأخبارىّ ، وأهرامىّ ، وجبالىّ ، وتُلُولىّ . كما يقال فى النسب إلى جماعة اسمها : أنصار الدفاع ، وأخرى اسمها : الأبطال ، ودولة اسمها : المماليك ... — أنصارىّ ، وأبطالىّ . ومماليكىّ ، ولا يصح النسَب إلى المفرد ؛ منعًا للإبهام واللَّبس ؛ إذ لو قلنا : (الجزيرىّ أو الجَزَرِىّ ، وعالِمىّ ، وقارئىّ ، وخبَرىّ ، وهَرَمىّ ، وجبلىّ ، وتَلّىّ ، وناصرىّ ، وبطلىّ ، ومملوكىّ ، . . .) لالتبس الأمر بين النسب إلى المفرد والنسب إلى الجمع .

فإن كان اللفظ معدوداً من جموع التكسير ؛ لمجرد أنه على وزن صيغة من صيغ التكسير ، وليس له مفرد — فإنه ينسب إليه على صيغته ؛ نحو : عَبَادِيد ، وشمَاطِيط (وكلاهما بمعنى : جماعات متفرقة) والنسب إليهما : عباديدِىّ ، وشماطيطىّ .

هذا هو المذهب البصرى الشائع . أما الكوفيون فيجيزون النسب إلى جمع التكسير الباقى على جمعيته مطلقًا[1] . وحجتهم : أن السماع الكثير يؤيد دعواهم — وقد نقلوا من أمثلته عشرات — وأن النسب إلى المفرد يوقع فى اللبس كثيراً ، ورأيهم حسن مفيد ، وقد ارتضاه المجمع اللغوى القاهرى[2] . فعندنا مذهبان صحيحان ؛

---

(١) أى : سواء أكان اللبس مأموناً عند النسب لمفرده ؛ (نحو أنهارى ، فى النسبة إلى : نهر) أم غير مأمون ، (نحو : جزائرى ، فى النسبة إلى بلاد « الجزائر » المعروفة) .

(٢) جاء فى الصفحة الرابعة من محاضر جلسات المجمع فى دور انعقاده الثالث ما نصه بلسان رئيسه : يقول :

« قرار المجمع بشأن النسبة إلى جمع التكسير عند الحاجة ، كإرادة التمييز ، ونحو ذلك :

رأى المجمع فى هذا أن النسبة إلى الجمع قد تكون فى بعض الأحيان أبين وأدق فى التعبير عن المراد من النسبة إلى المفردَ . بهذا عدل عن مذهب البصريين القائلين بقصر النسبة على المفرد ، إلى مذهب الكوفيين المترخصين فى إباحة النسبة إلى الجمع ؛ توضيحاً وتبييناً » . ا هـ .

وقد تضمنت الصفحتان العاشرة والحادية عشرة من محاضر ذلك الدور الأدلة العلمية والدواعى للقرار السالف وجاء فى ختامها ما نصه : —

لا يفضل أحدُهما الآخر فى سياق معين إلا بالوضوح والبعد عن اللبس ، فإذا أمِن اللبس فالأفضل محاكاة المذهب الشائع ؛ لأنه أكثر فى الوارد الفصيح .

٢ – وإذا أريد النسب إلى ما فى حكم جمع التكسير من الكلمات الدالة على جماعة من غير أن ينطبق عليها تعريفه ؛ ولا أن تسمى باسمه، أو تُلحق به – وجب النسب إلى لفظها ؛ فيدخل فى هذا اسم الجمع[1] ؛ كقوم . ورهط . والنسب إليهما : قومىّ ورهطىّ . ويدخل أيضاً اسم الجنس الجمعىّ[2] ؛ الذى يُفَرَّق بينه وبين واحده بالياء المشددة أو بالتاء . كتُرْك . وروم . وشجر وورق . . . ، والنسب إليها : تركىّ . رومىّ . وشجرىّ ، وورقىّ . . . وهذا نسب يوقع فى لبس ؛ لاشتراكه بين المفرد والجمع . فيكون التفريق والتعيين بالقرائن التى توضح نوع المنسوب إليه . وتحدده[3] . . .

* * *

(ح) كثر فى الأساليب الفصيحة المسموعة استعمال صيغة : « فَعَّال » للدلالة على النسب[4] – بدلا من يائه – وكثر هذا فى الحِرَف ؛ فقالوا : حَدّاد ؛

= (أهل الكوفة يخالفون أهل البصرة فى مسألة النسبة إلى الجمع برده إلى واحده ؛ فيجيزون أن ينسب إلى جمع التكسير بلا رد إلى واحده ؛ فلا يغير الوضع . وهذا هو الأصل العام ، وفيه إبداء لإرادة المتكلم ؛ فيتميز المنسوب إلى الجمع من المنسوب إلى واحده ؛ فيقال مثلا فى النسبة إلى الملوك : الملوكى ، وفى النسبة إلى الدُّوَل : الدُّوَلىّ ، وفى النسبة إلى الكُتّاب : الكُتّابى ، فلا تستوى النسبة إلى الجمع والنسبة إلى واحده .

(ولقد كثر النسب إلى الجمع فيما مضى وغلب حتى جرى مجرى الأعلام ؛ فمثلا قيل : الدوانيقى ، لأبى جعفر المنصور الخليفة العباسى ، وقيل لغيره : الكرابيسى ، والأنماطى ، والمحاملى ، والثعالبى ، والجواليقى ، . . . واستمر النسب إلى الجمع على هذا النحو إلى الآن . والجمع إنما ينسب إلى لفظ جمع التكسير عند الحاجة ؛ كالتمييز بين المنسوب إلى الواحد ، والمنسوب إلى الجمع . . .) .

(١) سبق تعريفه فى ص ٦٨٠ .

(٢) عند من يعتبره قسما مستقلا عن جمع التكسير . – وقد سبق تعريفه فى ه من ص ٦٨١ .

(٣) فيما سبق من النسب إلى جمع التكسير يقول ابن مالك :

والواحدَ اذكُرْ ناسِبًا للجَمْعِ   إنْ لمْ يُشَابِهْ واحِدًا بالوَضْعِ – ٢٤

والمراد بمشابهته للواحد بالوضع : أن يكون علماً على واحد ؛ كأنمار وذئاب ، أو يشتهر فى جماعة معينة حتى يصير بمنزلة العلم عليها ؛ كالأنصار . – وهم أهل المدينة من أنصار الرسول عليه السلام – فقد اشتهرت جماعتهم بهذا الاسم حتى صار علماً عليها ؛ فيكون النسب إليها : أنصارى .

(٤) جعلوا منه قوله تعالى : (وما ربك بظلام للعبيد) ، أى : بمنسوب إلى الظلم . وحجتهم أن =

لمن حرفته : « الحِدَادة » ، ونَجّار ؛ لمن حرفته : « النّجارة » . وكذا لَبَّان، وبقّال . وعَطَّار ؛ ونَحَّاس ، وجَمّال . ونحوها من كل منسوب إلى صناعة معينة[1] . . .

والأحسن الأخذ بالرأى القائل بقياس هذا فى النسب إلى الحِرَف . لأن الكثرة الواردة منه تكفى للقياس .

ومن الجائز أن يزاد على آخره التاء للدلالة على المفردة المؤنثة . أو الجماعة ، فيقال : الحَدّادة . والنّجّارة . واللبّانة . والبقّالة . والعَطّارة . والنّحّاسة ، والجمّالة . وكل هذا على إرادة المفردة المؤنثة . أو إرادة الجماعة ، المقصود منها الجماعة الحَدّادة . أو غيرها . . . لأن الجماعة مؤنثة . . .

ومن المسموع القليل فى النسب صيغة . فاعِل . وفَعِل (بفتح فكسر) مراداً بهما : صاحب كذا . . . . فيقال تامر . وكاسٍ . وصائغ . وحائك، بمعنى : صاحب تمرْ ، وصاحب كِساء ، وصاحب صياغة ، وصاحب حِيَاكة . . .[2] ويقال : (طاعِم ، أو : طَعِم) ، (ولابِن ، أو : لَبِن) ، بمعنى : صاحب طعام ، وصاحب لبَن . ويقال : نهِر ، (أى : صاحب نهار) . ومنه قول الشاعر :

=صيغة : «فَعّال» هنا لو كانت للمبالغة لكان النفى منصباً على المبالغة وحدها؛ فيكون المعنى : وما ربك بكثير الظلم ، فالمنفى هو الكثرة وحدها دون الظلم الذى ليس كثيراً . وهذا معنى فاسد ، لأن الله لا يظلم مطلقاً ، لا كثيراً ولا قليلا

ومن قال بقياسية صيغة « فَعّال » « المبرد » من البصريين، ومعه فريق منهم ، وفريق آخر من الكوفيين ، خلافاً لسيبويه . وبرأى القياسيين المخالفين لسيبويه أخذ مجمع اللغة العربية بالقاهرة .

(١) وقد شاع اليوم استعمال : « فَنّان » فى المنسوب إلى «الفَنّ» الذى يراد به بعض الحِرف المعينة ؛ كالرسم ، والتصوير ، والغناء، والتمثيل . . . ، ولا بأس بهذا الاستعمال ، وإطلاق كلمة : « فَنّان» على من يمارس بعض هذه الفنون صناعة، ويتخذه حرفة له. ولا مانع من استعمال الكلمة أيضاً فى بعض معانيها اللغوية الأخرى ، كالمبالغة وغيرها . مما يوافق اللغة ، ويناسب السياق .

(٢) الأمالى ، ج ١ ص ١٨٥ . ونقل صاحب المزهر — ج ٢ ص ١٧٥ باب : « فاعل » ، بمعنى : صاحب كذا — ألفاظاً أخرى ، منها : خابز ، وتارس ، وفارس، وماحض، ودارع ، ورامح ، ونابل ، وناعل ... ، ومعناها : صاحب خبز ، وتُرْس، وفرس، ومحض (أى : لبن خالص) ودرع ، ورمح ، ونَبْل ، ونَعْل . . .

لسْتُ بليليّ ولكنى نَهِرْ   لا أُدلجُ الليل ولكنْ أبتكرْ

والأنسب الاقتصار على المسموع من هاتين الصيغتين ، دون القياس عليهما ؛ لقلة الوارد منهما ، ولخفاء المعنى معهما(١) ...

* * *

(د) فى النسب المسموع كثير من الأمثلة المخالفة للضوابط والأحكام السالفة . ويترتب على هذا أمران واجبان .

أولهما : الحكم بشذوذها ؛ وعدم القياس عليها . ومنها : دُهْرِيّ فى النسب إلى : دَهْر — ومَرْوَزِيّ ، فى النسب إلى مدينة « مَرْو » الفارسية — وجَلُولِيّ فى النسب إلى . « جَلُولاء » (اسم مدينة) ورازىّ ، فى النسب إلى مدينة : الرَّىّ(٢) ، وصنعانى فى النسب إلى مدينة : صنعاء اليمنية — وأُمَيَّتِىّ فى النسب إلى أُميَّة ، وفوقانىّ وتحتانىّ فى النسب إلى فوق وتحت ، ورَقَبَانىّ وشعْرانىّ ؛ لعظيم الرقبة ، وكثير الشَّعر . . . .

لكنهم قالوا إن الكلام الفصيح المأثور يتردد فيه كثيراً زيادة ألف ونون قبل ياء النسب فى بعض الكلمات ؛ للدلالة على النسب ومعه شىء آخر ؛ هو زيادة معنى الكلمة قوة ، والمبالغة فيه ؛ ومن تلك الكلمات لِحْيانىّ لطويل اللحية ، وجُمَّانىّ لطويل الجُمَّة ، ورَقَبانىّ لطويل الرقبة ، وشعْرانىّ لطويل الشَّعر(٣) ...

---

(١) وفى استخدام الصيغ الثلاث فى النسب بدلا من يائه يقول ابن مالك :

ومَعَ «فاعِلٍ» ، «وفعَّالٍ» ، «فَعِلْ»   فى نَسبٍ أَغْنَى عَن «اليا» ؛فَقُبِلْ—٢٥

وتقدير البيت : «وفَعِل» أغنى عن الياء فى نسب ، فَقُبِل من فاعِل ، وفَعَّال ... فكلمة«فعل» مبتدأ ، خبره الجملة الفعلية المكونة من الفعل الماضى : « أغنى » ومن فاعله . وكلمة : « مع » حال من هذا الفاعل . والمراد من أنه أغنى مع فاعل وفعال . . . أن هاتين الصيغتين معه فى هذا الحكم ، أى : يشتركان معه فيه ، وليس المراد أن الثلاثة تجتمع فى وقت واحد وجملة واحدة لتدل على النسب مجتمعة .

ويفهم مما سبق أن الناظم يقبل قياسية الثلاثة فى الدلالة على النسب ، ولكن رأيه ليس بالأرجح .

(٢) إحدى البلاد الفارسية قديماً ، فى القسم المسمى : بالعراق العجمى .

(٣) جاء فى المقتضب — ج ٣ ص ١٤٤ فى الهامش ما نصه : «(فى سيبويه ج ٢ ص ٨٩ « باب : ما يصير إذا كان علما فى الإضافة (أى : فى النسب) على غير طريقته » . فمن ذلك قولهم فى الطويل الجُمَّة : جُمَّانىّ ، وفى الطويل اللحية : اللِّحْيانى ،وفى الغليظ الرقبة : رَقَبانىّ . فإن سميت برقبة—

ومن النسب المسموع (١) الخاضع للحكم السالف نوع آخر ؛ يتميز بأن خففوا فيه ياء النسب المشددة ، فحذفوا إحدى الياءين المدغمتين ، وأتوا بدلها بألف للتعويض عنها قبل لام الكلمة ، فقالوا فى يمنىّ : يمانِى (٢) . وفى شامىّ : شآمِى ؛ بياء واحدة فيهما ساكنة . ويصير الاسم بهذا منقوصًا ؛ تقول قام اليمانِى ، ورأيت اليمانىَ ، ومررت باليمانِى . وتحذف الياء عند تنوينه. (٣) .. وهكذا . ولأن هذه الألف عوض عن الياء لا يجتمعان إلا شذوذاً فى ضرورة الشعر (٤) .

ثانيهما : إذا سُمِّى باسم شذّت العربُ فى النسب إليه — كبعض أمثلة الأمر الأول — ، فخرج باستعمالهم عن نطاق الضوابط العامة التى تراعى فى النسب القياسىّ — وجب إخضاعه لهذه الضوابط القياسية وحدها متى صار علمًا يراد النسب إليه ؛ ولا اعتبار للنسب المسموع فيه قبل العلمية . . . (٥)

(هـ) إن كان المنسوب مؤنثًا وجب الإتيان بتاء التأنيث بعد ياء النسب ؛ للدلالة على تأنيثه — إن لم يوجد مانع آخر — ؛ فيقال : قرأت بحوثًا علمية وأدبية عميقة لفتيات عربيات ، فيهن العراقية ، والمصرية ، واللُّبنانية ، والسُّورِيّة ... (٦)

= أو جُمّة أو لحية ، قلت : رقَبِىّ ، وجُمِّىّ ، ولحَوِىّ . وذلك أن المعنى قد تحول . إنما أردت حيث قلت : « جُمّانى : الطويل الجُمّة ، وحيث قلت : « اللحيانىّ » : الطويل اللحية . فلما لم تعن ذلك أجرى مجرى نظائره التى ليس فيها ذلك المعنى ؛ وقال فى ص ٧٠ : « فهذا كبَحْرانىّ وشبهه ») اهـ .

ثم جاء بعد ذلك مباشرة قول المحقق الذى أشرف على إخراج « المقتضب » ما نصه :

(وفى « المخصص » أمثلة كثيرة لهذا النوع من النسب) ثم ذكر بعضاً منها ودل على مواضعها فى المخصص. والمفهوم من كل ما سبق أن تلك الزيادة لتحقيق الغرض المقصود منها كثيرة كثرة قد تبيح القياس عليها . ولهذا أوثر عدم الالتجاء إليها إلا حيث تشتد الحاجة للأخذ بها لتحقيق الغرض من الزيادة .

(١) وفى النسب الشاذ ووجوب الاقتصار على الوارد منه ، وعدم القياس عليه يقول الناظم فى ختام الباب :

وغيرُ مَا أسْلَفْتُهُ مُقَرَّرَا ... علَى الذى يُنقلُ منهُ اقْتُصِرَا

التقدير : غير ما أسلفته اقتصر على الذى ينقل منه . أى : على الذى ورد منقولا عن العرب ، مسموعاً عنهم ، ولا يزاد عليه بالمحاكاة أو القياس .

(٢) الأحسن الاقتصار فيما يأتى على المسموع فقط .

(٣) لهذه الكلمة بيان مفيد رقم ٣ من هامش ص ٧١٦ .

(٤) راجع الهمع ح ٢ ص ١٩٨ . (٥) راجع الأشمونى .

(٦) سبقت الإشارة لهذا فى رقم ١ من هامش ص ٧١٨ لمناسبة هناك .

المسألة ١٨٠ :

التَّصْرِيف

تعريفه :

يراد به هنا : (التغيير الذى يتناول صيغة الكلمة وبِنْيتها ؛ لإظهار ما فى حروفها من أصالة ، أو زيادة ، أو حذف ، أو صحة ، أو إعلال ، أو إبدال[1] ، أو غير ذلك من التغيير الذى لا يتصل باختلاف المعانى .)

فليس من التصريف ، عند جمهرة النحاة ، تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة ؛ لتؤدى معانى مختلفة ، (كالتصغير ، والتكسير ، والتثنية ، والجمع ، والاشتقاق ...) ولا تغيير أواخرها لأغراض إعرابية ، فإن هذا التغيير وذلك التحويل يدخلان فى اختصاص « النحو » ، وبحوثه عند تلك الجمهرة .

موضوعه :

يختص التصريف بالأسماء العربية المتمكنة ، والأفعال المتصرفة ؛ فلا شأن له بالأسماء الأعجمية ، ولا بالأسماء العربية المَبْنية ؛ كالضمائر ، ولا بالأفعال الجامدة ، كعسى وليس . ولا بالحروف بأنواعها المختلفة .

وليس بين الأسماء المتمكنة ولا الأفعال المتصرفة ما يتركب من أقل من ثلاثة أحرف ، إلا إن كان بعض أحرفه قد حذف . مثل : يد ، وقُلْ ، ومُ اللهِ[2] ... والأصل : يدْىٌ ، وقُوْلْ . وأيْمُنُ اللهِ ... وهذا هو المراد من قولهم :

لا يوجد التَّصريف فى كلمة تقل أحرفها عن ثلاثة فى أصلها ، قبل حذف شىء منها[3] ...

* * *

(١) للإعلال والإبدال باب خاص – فى ص ٧٥٦ – .

(٢) يذكر هذا فى القَسَم . وأصله : أيمن الله ؛ جمع : يمين .

(٣) فيما سبق يقول ابن مالك فى باب عنوانه : « التصريف » :

حرفٌ وشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْف بَرِى   وما سواهما بتَصْريفٍ حَرِى — ١

المراد : بشبه الحرف : الأسماء المبنية ، والأفعال الجامدة ؛ لأن هذين النوعين يشبهان الحرف فى الجمود والبناء . وكلمة : «برى» أصلها : برئ ؛ بمعنى : خلا وابتعد . وحرى ، أصلها : حرِىٌّ أو حَرٍ ، بمعنى : جدير ومستحق . ثم قال :

وليسَ أدْنَى مِنْ ثلاثىٍّ يُرَى   قابلَ تَصْريفٍ سِوَى مَا غُيِّرَا — ٢

المجرد والمَزِيد من الأسماء والأفعال :

ينقسم الاسم إلى مجرد ومزيد ؛ فالمجرد : (ما كانت أحرفه أصلية. ليس فيها شيء من أحرف الزيادة التي يجمعها قولك : « سألتمونيها ») ولكل منها علامة يعرف بها ، — وستجيء —

والمزيد : (ما اشتمل على بعض أحرف الزيادة .) ويُعْرَف الحرف الزائد، بالاستغناء عنه، في بعض التصريفات، مع تأدية الكلمة بعد سقوطه معنى مفيداً . أما الأصلي فلا يمكن الاستغناء عنه ؛ إذ لا تؤدي الكلمة معنى مقصوداً بعده—في الأغلب[1]

والاسم المجرد قد يكون ثلاثيًّا ، نحو : حَجَر ، وقد يكون رباعيًّا ؛ نحو : جعفر ، أو خماسيًّا ؛ نحو : سَفَرْجَل . ولا يزيد الاسم المجرد على خمسة أحرف .

والاسم المَزيد[2] قد تكون زيادته حرفًا واحداً على أصوله الثلاثة ؛ كالألف في : كتاب، وقد تكون حرفين ؛ كالألف والميم في : مُكاتِب . وقد تكون ثلاثة : كالميم والسين والتاء في : مستكتب ، وقد تكون أربعة ؛ كالهمزة ، والسين ، والتاء والألف ، في : استكتاب . ولا يتجاوز الاسم المزيد سبعة أحرف[3] . . .

والزيادة التي تدخل الأسماء الجامدة مقصورة — في الغالب — على السماع الوارد عن العرب .

أما الفعل فمجرده إما ثلاثي ؛ نحو : خرج ، وإما رباعي ، نحو : دحرجَ وليس للرباعي وزن آخر ، ولا يتجاوز المجرد هذا .

ومَزيد الفعل[2] قد تكون زيادته حرفًا على ثلاثي الأصول ؛ نحو : خارَجَ ، أو حرفين نحو : تَخارجَ ، أو ثلاثة ؛ نحو : يتخارجُ . وقد تكون زيادته حرفًا على رباعيّ الأصول ؛ نحو : يدحرج ، أو حرفين ، نحو : يتدحرج ، ولا يتجاوز

---

(١) قد تؤدي أحياناً بعد الحذف معنى ، ولكنه معنى يخالف ما كانت تؤديه قبل الحذف ، كحذف الجيم ، أو الفاء من : جعفر . . .

(٢ ، ٢) ملاحظة : تجيء حروف الزيادة في الأسماء والأفعال لتجلب معها بعض المعاني الجديدة التي لم تكن قبل مجيئها . وقد شرحنا هذا تفصيلا ، وسردنا تلك المعاني في الجزء الثاني — باب : تعدى الفعل ولزومه م ٧١ ص ١٥٢ — و ١٥٧ وما بعدهما .

(٣) وفي هذا يقول ابن مالك :

وَمُنْتَهَى اسْمٍ خَمْسٌ انْ تَجَرَّدَا ... وإن يُزَدْ فيه فما سَبْعاً عَدَا — ٣

(أي : فما جاوز سبعاً) .

الفعل بالزيادة ستة[1] أحرف .

والزيادة التي تدخل الأفعال المختلفة ، وأنواع المشتقات لأداء معنى معين ، قياسية بالطريقة التي تشير اللغة بها .

• • •

أبنية الاسم الثلاثي المجرد (أي : صيَغه) ، والفعل الثلاثي المجرد .

(ا) الاسم الثلاثي المجرد يكون مفتوح الأول ، أو : مضمومه ، أو مكسوره، ولا يكون ساكنًا ، أما ثانيه فقد يكون مفتوحًا ، أو مضمومًا ، أو مكسورًا ، أو ساكنًا . فالصور العقلية التي تحدث من هذا : اثنتا عشرة صورة ، لأن فتح الأول قد يكون مع فتح الثاني أو ضمه ، أو كسره ، أو سكونه ، فهذه صور أربع ، وضم الأول يكون مع الحالات الأربع في الثاني ، فتنشأ صورٌ أربع أخرى . وكسر الأول قد يكون مع الحالات الأربع في الثاني ، فتنشأ صور أربع أيضًا ، فمجموع هذه الصور اثناعشر ، كما قلنا : أما آخر الثلاثي فلا صلة له بما قبله ، لأنه متصل بالإعراب وعلاماته .

وجميع هذه الصور العقلية واقعية ؛ أي : لها ألفاظ عربية كثيرة تؤيدها ، إلا صورتان . إحداهما ممنوعة في الرأي الأرجح — وهي الصورة التي يكون فيها أول الاسم مكسورًا وثانيه مضمومًا . والأخرى قليلة ، وهي عكس السالفة (أي : يكون الاسم فيها مضموم الأول مكسور الثاني ، مثل : دُئِل ؛ اسم قبيلة) وما عدا هاتين صحيح فصيح . نحو : (فَرَس — عَضُد — كَبِد — صَخْر) . ونحو : (صُرَد — عُنُق — دُئِل — قُفْل)— ونحو (عِنَب — حِبُك[2] — إبِل — عِلْم . . .)[3]

---

(١) وفي هذا يقول ابن مالك :

وَمُنْتَهاهُ أَرْبَعٌ إِنْ جُــرِّدَا ... وَإِنْ يُزَدْ فيه فَمَا سِتًّا عَدَا — ٧

— وسيعاد البيت في ص ٧٥٠ ، لمناسبة هناك .

(٢) هذه هي الصيغة المرجح أنها الممنوعة أو المهملة . وقيل منها : الحِبُك — بكسر فضم — جمع : حِبَاك ، لنوع من الحبال القوية . ودروع الحديد ، وطرق النجوم .

(٣) يقول ابن مالك :

وَغَيْرُ آخِرِ الثُّلَاثِيِّ افْتَحْ ، وضُمّْ ... واكْسِرْ ،وزِدْ تَسْكِينَ ثانِيهِ تَعُمّْ — ٤

=

(ب) أما الفعل الماضي الثلاثي المجرد فأبنيته أربعة، لأن أوله مفتوح دائمًا إلا حين بنائه للمجهول ، أما ثانيه فقد يكون مفتوحًا ، أو مكسوراً ، أو مضمومًا فالثلاثة المبنية للفاعل هي : (فَعَلَ كنَظَرَ) ، (وفَعِل كعَلِم) و وفَعُل كحَسُنَ وشرُف . وأما الصيغة التي يبنى فيها للمجهول فهي : فُعِلَ ، كعُرِف(١)

* * *

أوزان الاسم الرباعي المجرد (ولا بد أن يكون ثانيه ساكنًا) .

له ستة أوزان :

(ا) فَعْلَل – بفتح ، فسكون ، ففتح – ؛ نحو : جعفر .

(ب) فِعْلِل – بكسر ، فسكون ، فكسر – ؛ نحو قِرْمِز .

(ح) فُعْلُل – بضم ، فسكون ، فضم – ؛ نحو : بُرْثُن .

(د) فِعْلَل – بكسر ، فسكون ، ففتح – ؛ نحو : دِرْهَم .

(هـ) فِعَلّ – بكسر ، ففتح ، فتشديد اللام – ؛ نحو : هِزَبْر .

(و) فُعْلَل – بضم ، فسكون ، ففتح اللام الأولى ؛ نحو : جُخْدَب(٢) .

* * *

= غير آخر الثلاثي ، هو : أوله وثانيه ؛ فيجوز في كل منهما الفتح ، والضم ، والكسر ، ويزيد الثاني بجواز تسكينه . ثم قال :

وفُعُــلٌ أُهمِلَ ، والعَكْسُ يَقِلْ   لِقصْدِهم تخصيصَ فِعْلٍ بفُعِلْ – ٥

أي : أن العكس قليل؛ لأن العرب أرادت أن تخصص صيغة فعلية بفُعِل؛ أي : بالفعل الماضي ، الثلاثي ، المبني للمجهول .

(١) يقول ابن مالك :

وافْتَحْ ، وضُمَّ واكْسِر الثَّانِيَ مِنْ   فِعْلٍ ثلاثيٌّ، وزِدْ نَحْو : ضُمِنْ – ٦

ثم ساق بعد هذا بيتاً سبق شرحه – في ص ٧٤٩ – . وهو :

ومُنْتَهــاهُ أَرْبَعٌ إن جُــرِّدَا   . . . . – ٧

أما الفعل الرباعي المجرد فليس له إلا وزن واحد – كما سبق – هو فَعْلَلَ ؛ مثل: دَحْرَج ، ودَرْبَح ، بمعنى : ذل . . .

(٢) للطويل الرجلين ، واسم حشرة .

أوزان الاسم الخماسي المجرد أربعة :

(ا) فَعَلَّل — بفتح ، ففتح ، فلام مشددة ، فأخرى غير مشددة ، — نحو : سَفَرْجَل .

(ب) فَعْلَلِل — بفتح أوله ، وسكون ثانيه ، وفتح ثالثه . وكسر رابعه ثم لام بعده ، نحو : جَحْمَرِش[1] .

(ح) فُعَلِّل — بضم أوله ، وفتح ثانيه ، فلام ساكنة مدغمة فى نظيرتها المكسورة ، فأخرى بعد المدغمتين ، نحو : قُذَعْمِل[2] .

(د) فِعْلَلّ — بكسر أوله ، وسكون ثانيه ، وفتح اللام الأولى ، فتشديد الأخيرة — نحو : قِرْطَعْب[3] .

هذا والحرف الأصلى هو الذى يلزم فى جميع تصريفات الكلمة ، ولاتؤدى المعنى المقصود بدونه ؛ والزائد هو الذى يمكن الاستغناء عنه — كما سبق[4] .

* * *

كيفية الوزن :

لا تَقِلّ أصول الاسم الخالى من الحذف عن ثلاثة أحرف ، نحو : قَمَر ، يرمز لكل منها برمز يسمى به . فيسمّى الأول منها : « فاء الكلمة » ، والثانى : « عين الكلمة » ، والثالث : « لام الكلمة » ، فيقال فى قَمَر : إنها على وزن :

---

(١) العجوز ، والأفعى الضخمة . . .

(٢) الضخم من الإبل .

(٣) للشىء الحقير .

(٤) فى ص ٧٤٨ . وفى أوزان الرباعى والخماسى المجردين يقول ابن مالك :

لاسمٍ مجردٍ رُباعٍ فَعْلَلُ ... وفِعْلِلٌ وفِعْلَلٌ وفُعْلُلُ — ٨

ومعْ فِعَلٌّ فُعْلَلٌ ، وإنْ عَلَا ... فمعْ فَعَلَّلٍ حَوَى فَعْلَلِلَا — ٩

كَذَا فُعَلِّلٌ وفِعْلَلٌّ وَمَا ... غايَرَ ، لِلزيْدِ أو النقصِ انتَمَى — ١٠

والحَرفُ إن يلزم فأَصْلٌ . والذى ... لايلزم الزائِدُ ؛ مثلُ : «تا» «احتُذِى» — ١١

وقد سبقت الإشارة إلى معنى البيت الأخير فى أول الباب — ص ٧٤٨ .

فَعَل ؛ فإن بقى بعد هذه الثلاثة حرف أصلىّ عُبِّر عنه رَمْزاً باللام أيضاً ، وتُكَرَّر اللام على حسب الأصول التى بعد الثلاثة الأولى . وإن كان فى الكلمة حرف زائد عُبِّر عنه بنصه ولفظه، مع مراعاة ترتيبه . وبناء على هذا يكون وزن : قُفْل ، هو : فُعْل . ووزن جعفر ، هو : فَعْلَل ، ووزن فُسْتُق[1] ، هو : فُعْلُل . أما وزن جوهر ، فهو : فَوْعَل . ووزن خارج ، هو : فاعِل ، ووزن مستخرِج ، هو : مستفعِل .

وإن كان الحرف الزائد على أصول الكلمة حرفا مكرراً لحرف أصلىّ وجب النطق بالحرف الأصلى المكرر دون النطق بالحرف الزائد نفسه . فتقول فى وزن كرّم : فعَّل . وفى وزن اغْدَوْدَن : افعَوْعَل، بالتعبير الرمزىّ عن الحرف المكرر بمثل التعبير عن الأول . ولا يصح أن يقال فيهما : فَعْرَل ، ولا افْعَوْدَل[2] . . . . .

وإذا كان المكرر فى رباعى فاؤُه ولامُه الأولى معًا من جنس واحد ، وعينه ولامه الثانية معًا من جنس آخر ، ولم يكن أحد الأحرف المكررة صالحًا للسقوط — فهذا النوع محكوم على حروفه كلها بالأصالة ، وليس فيها زائد . ومن الأمثلة له : سِمْسِم . وضَمْضَم[3] فإن صلح أحد الحروف المكررة للسقوط (نحو : لَمْلِمْ . وكَفْكِفْ ؛ أمران ماضيهما : لَمْلَمَ وكَفْكَفَ، حيث يصحّ أن يقال : لُمّ ، وكُفّ . . بإسقاط اللام الثانية والكاف الثانية) ، فى الحكم عليه خلاف لا يعنينا[4] . . .

* * *

(١) على اعتبار حروفه كلها أصلية .

(٢) وهذا هو المراد من قول ابن مالك :

بِضِمْنِ فِعْلٍ قابِلِ الأُصولَ فى وزنٍ . وزائدٌ بلفظه اكْتُفِى –١٢

وضاعِفِ اللَّامَ إذا أَصْلٌ بَقِى كراء : «جَعْفرٍ» ،وقاف «فُسْتُقٍ»–١٣

وقوله :

وإن يكُ الزائدُ ضِعْفَ أَصْـلِ فاجعل له فى الوزن مَا لِلأَصْلِ –١٤

(٣) علَم   (٤) يقول ابن مالك :

واحْكُمْ بتأْصيلِ حروفِ سِمْسِمِ ونَحْوِه .والْخُلْفُ فى : «كَلَمْلَمِ» –١٥

أحرف الزيادة ، وعلامة الحرف الزائد ، وبيان المعنى الذى يؤديه :

(ا) أحرف الزيادة عشرة يجمعها لفظ : «سألتمونيها» – كما عرفنا – ولكل منها علامة تساعد على معرفة أنه زائد .

فالألف إذا صاحبت ثلاثة أحرف أصلية وجب الحكم بزيادتها ؛ نحو : ظافر – راغب . فإن صحبت أصلين فليست زائدة(١) . . .

ويُحْكَم بزيادة الياء والواو إذا صحبت كل منهما ثلاثة أحرف أصلية ، نحو : صَيْرَف ، وجوهر ، ويَعْمَل(٢) ، وعجوز . ويستثنى من هذا : الثنائى المكرر ؛ مثل : يُؤْيُؤ(٣) ووَعْوَعة(٤) فإنهما فيه أصليتان(٥) . . .

ويحكم بزيادة الهمزة والميم إن تصدَّرَتا ، وبعد كل منهما ثلاثة أحرف أصلية ، مثل : أبْرَع ، ومَعْدِن . فإن جاء بعدهما أقل من الثلاثة أو أكثر فالهمزة والميم أصليتان ؛ نحو إبِل ، وإصْطَبْل(٦) .

ويُحْكَم على الهمزة – أيضًا – بالزيادة إذا وقعت آخر الكلمة وقبلها ألف مسبوقة بثلاثة أصول ، أو أكثر . . . نحو: حمراء – خضراء – عاشوراء . فإن تقدم على الألف حرف أصلى أو حرفان فالهمزة ليست زائدة(٧) ؛ نحو : ماء – هواء . . .

وتكون النون زائدة إذا وقعت آخر الكلمة وقبلها ألف مسبوقة بثلاثة أصول أو

---

(١) يقول ابن مالك :

فألِفٌ أكثرَ من أصلينِ صَاحَبَ زائدٌ ، بغير مَيْنِ – ١٦

(المين = الكذب) .

(٢) الجمل القوى على العمل . (٣) اسم طائر . (٤) مصدر : وَعْوَعَ .

(٥) ويقول ابن مالك :

واليَا كَذَا ، والواوُ ، إنْ لم يقعَا كما هما فى : يُؤْيُؤٍ ، ووَعْوَعَا – ١٧

(٦) وهذا معنى قول ابن مالك :

وهكَذَا همزٌ وميمٌ سَبَقَا ثلاثَةً تأْصِيلُهَا تَحَقَّقَا – ١٨

(٧) يقول ابن مالك :

كَذَاكَ همزٌ آخِرٌ بَعْدَ أَلِفْ أكثرَمن حَرْفَينِ لفظُهَا رَدِفْ – ١٩

أكثر ؛ فحكمها فى هذا حكم الهمزة ، نحو : عثمان ، زعفران — طيلسان . إلا إذا كان قبل الألف حرف مشدد أو حرف لين ، كحسّان وعِقْيان ، فالنون فيهما تحتمل الأصالة والزيادة .

ويحكم على النون — أيضًا — بالزيادة إذا توسطت أربعة أحرف ، قبلها اثنان وبعدها اثنان ؛ نحو عَضَنْفر ، وعَقَنْقَل[1] . . .

ويحكم بزيادة التاء إذا كانت للتأنيث ، أو للمضارعة ، أو للاستفعال وفروعه ، أو للمطاوعة ، نحو : فاضلة ، تقوم — تستغفر ... — ونحو : علّمته فتعلم ، ودحرجته فتدحرج ..[2] .

وتزاد « السين » باطراد مع التاء فى صيغة « الاستفعال » وفروعه . أما فى غيره فسماعية[3] .

وتكون الهاء زائدة فى الوقف فى حالات ، منها : الوقف على « ما » الاستفهامية المجرورة ؛ نحو : لِمَهْ ؟ والوقف على فعل الأمر المحذوف الآخر ، فى نحو : رَهْ ؛ بمعنى انظُر (وماضيه هو : رأى) ، والوقف على المضارع المحذوف الآخر للجزم ؛ فى نحو : لم تره . وعلى كل مبنى على حركة لازمة ليست طارئة ؛ فاللازمة نحو : كيفه ، وهُوَه . والطارئة كالتى فى المبنى الذى يضاف وقد انقطع عن الإضافة ؛ مثل : قبلُ ، وبعدُ ، وكالتى فى اسم « لا » ، والمنادى المبنى ، لأن حركة البناء فى هذه الأشياء عارضة . لسبب قد يزول . ويحكم بزيادة اللام فى أسماء الإشارة ؛ نحو : ذلك ، وتلك ، وهنالك . . .[4]

---

(١) من معانيه : الوادى الكبير المتسع ، والرمل المتراكم . يقول ابن مالك :

والنُّونُ فى الآخِرِ كالهَمْزِ ، وفى نحو : غَضَنْفَرٍ أَصَالَةً كُفِى — ٢٠

التقدير : كفى النونُ أصالة بمعنى : استكفى وامتلأ .

(٢) يقول الناظم :

والتَّاءُ فى التأْنيث والمضَارَعَهْ ونحو:الاستِفْعَال والمُطَاوَعَهْ — ٢١

(٣) ومن المسموع زيادتها فى « قُدْمُوس » ، بمعنى عظيم . وفى أسطاع يَسْطِيعُ —بهمزة القطع— بمعنى : أطاع يطيع .

(٤) وفى هذا يقول ابن مالك :

والهاءُ وقفاً ؛ كلِمَهْ ؟ وَلَمْ تَرَهْ واللامُ فى الإشارَة المشتَهِرَهْ — ٢٢

هذا ، ويقول النحاة : إذا خلا حرف من أحرف الزيادة من العلامة الدالة على زيادته وجب الحكم بأصالته ، إلا إن قام دليل آخر يصلح حجة على الزيادة ؛ ومن ذلك سقوط همزة : « شمأل » فى بعض الأساليب الصحيحة التى منها : شمَلَت الريح شُمولا ؛ بمعنى : هبَّت شَمَالا ، ومن ذلك سقوط نون « حَنْظَل » فى قولهم : حظِلت الإبل إذا أضرّها أكل الحَنْظَل ، ومنها ، سقوط تاء المَلَكوت[1] فى كلمة : المُلْك . . .[2]

(ب) لكل حرف من حروف الزيادة معنى يؤديه ، وفائدة يجلبها معه[3] ؛ فزيادة الهمزة فى أول الفعل الثلاثى قد تفيد نقل معنى الفعل إلى مفعوله ، ويصير بها الفاعل مفعولا ؛ مثل خَفِىَ القمرُ ، وأخفى السحابُ القمر . وتضعيف عين الفعل الثلاثى — غير الهمزة — قد تفيد التكرار والتمهل ، نحو : علَّمت الراغب ، وبصَّرته بالحقائق . وتحويل الفعل إلى صيغة : « فاعَل » قد تفيد الدلالة على المشاركة . وزيادة السين والتاء على الفعل الثلاثى قد تفيد الطلب ، أو الصيرورة ، أو النسبة إلى شىء آخر . . إلى غير هذا مما سبق بيانه الهامّ مفصلا فى موضعه المناسب ...[3]

= وتقدير الشطر الثانى : واللام المشتهرة فى الإشارة ، أى : زيادتها مشتهرة فى الإشارة . فاللام مبتدأ . (المشتهرة مبتدأ ثان ، خبره الجار والمجرور ، والجملة من المبتدأ الثانى وخبره خبر الأول ، أى : واللام زيادتها المشتهرة كائنة فى الإشارة) .

(١) العزّ والمملكة .

(٢) وفى هذا يقول الناظم خاتماً باب : التصريف :

وامنَعْ زيادة بلا قَيْدٍ ثَبَتْ — إنْ لم تَبَيَّنْ حُجَّةٌ ؛ كَحَظِلَتْ — ٢٣

تبين — أى : تتبين .

(٣و٣) أشرنا إلى هذا فى رقم ٢ من هامش ص ٧٤٨ بعنوان : « ملاحظة » حيث قلنا هناك ما نصه (تجىء حروف الزيادة فى الأسماء والأفعال لتجلب معها بعض المعانى الجديدة التى لم تكن قبل مجيئها . وقد شرحنا هذا تفصيلا ، وسردنا تلك المعانى فى باب : « تعدّى الفعل ولزومه » ، ج ٢ م ٧١ ص ١٥٢ و ١٥٧ وما بعدهما —

المسألة ١٨١ :

الإعلال والإبدال(١)

من المصطلحات اللغوية الشائعة أربعة ألفاظ ؛ لكل منها مدلوله الخاص ، وضوابطه وأحكامه . وهذه الأربعة هي : الإعلال – القلْب – الإبدال – العِوَض . وفيما يلي البيان :

١ – الإعلال ، والمراد به : تغيير يطرأ على أحد أحرف العلة الثلاثة (و – ا – ى)

---

(١) ملاحظة هامة : أحكام هذا الباب وضوابطه كثيرة . والإلمام بها عظيم النفع ، جليل الفائدة ؛ شأن نظائرها من القوانين العامة المطردة . غير أن الضوابط والأحكام هنا لا تنطبق على لغات ولهجات عربية قديمة متعددة ، حمل السماعُ الصحيحُ إلينا كثيراً من ألفاظها الخارجة على تلك القوانين ، وليس هذا بعجيب في لغة كلغتنا كانت أداة تفاهم بين قبائل متباعدة ، وجماعات متباينة في كثير من الشئون التي تؤدي إلى اختلاف في اللهجات محتوم . وليس هذا الاختلاف مقصوراً على مسائل الإعلال والإبدال ، ولكنه أظهر وأوضح فيها ، وفي بعض مسائل أخرى عرضنا لها في أبوابها الخاصة ؛ كالتكسير ، وأبنية المصادر ، والصفات المشبهة . . . وواجب الحرص على لغتنا ، والعمل على أن تكون أداة قوية ناهضة بمهمتها في البيان الجلي ، والتوحيد اللغوي العام – يقتضينا أن نأخذ بالمطرد ، ونقيس عليه وحده ، من غير توقف ولا تردد ، ومن غير سعي – في المراجع والمطولات – وراء المسموع لننتزعه من مخابئه ، ونستعمله على الوجه الوارد به ، دون الانتفاع بالمطرد ، وبالقياس عليه ، فإن السعي وراء المسموع للاعتماد عليه وحده في الاستعمال ، دون أخذ ما يقتضيه القياس المطرد – عبث وخطة عرجاء ، بل فاسدة ؛ يقصُرُ الجهد والوقت دون العمل بها . ويتعذر اليوم تطبيقها ، والنجاح فيها . فليس من الخير الانصياع لها . إنما الخير كله في الأخذ بالرأي الحكيم النافع الذي ينادي باستخدام القاعدة ، ما دامت قاعدة ، وبتعميمها ، سواء أعرف المتكلمُ الحكمَ السماعي المخالف لها أم لم يعرفه – وما أكثر الذين لا يعرفون – وتكليفهم معرفته دائماً تكليف بما لا يستطاع . لكن إذا عرف المتكلم الأمر السماعي المخالف للقاعدة المطردة جاز أن يكتفي به ، ويقتصر عليه مع تركه القاعدة ، وجاز أن يستخدم القاعدة إن شاء ، ولكن ليس له أن يتوسع في المسموع المخالف للقاعدة فيطبقه في ألفاظ أخرى غير التي ورد السماع بها ، بل يجب أن يقف عند ما ورد السماع به ، دون أن يزيد عليه ، ما دامت القاعدة المطردة موجودة ، والحكم العام قائماً . وبغير هذا نسيء إلى لغتنا ، ونحمل الراغبين فيها على النفور منها ، ونَنسى أو نجهل الأساس الذي قام عليه الإطراد والقياس ، ونقضي على الحكمة منهما . وقد كررنا هذا في أجزاء الكتاب المختلفة ، لمناسبات تدعو إلى التكرار ؛ لأهمية الأمر ، وجلال شأنه ، وسردنا أدلة الأئمة المعارضين والموافقين ، وانتهينا في الترجيح إلى الرأي السالف المدون في مواطن مناسبة ، ولا سيما الجزء الثالث – باب أبنية المصادر – م ٩٨ – .

هذا وقد سبق هنا – في ص ٦٣٤ – بيان معنى المطرد ، والكثير والغالب . و . . . و . . . وما يصح من تلك الأشياء أن يقاس عليه ، وما لا يصح .. – وكذلك معنى القلة والكثرة ، وتحديدهما عددياً ...

وما يلحق بها — وهو : الهمزة — بحيث يؤدى هذا التغيير إلى حذف الحرف ، أو تسكينه ، أو قلبه حرفًا آخر من الأربعة ، مع جريانه فى كل ما سبق على قواعد ثابتة ، يجب مراعاتها . ومن الأمثلة : صوغ اسم المفعول من الفعل : « قال » وهو : «مَقُول» . والأصل : مقْوُول (بضم الواو الأولى) . نقلت الضمة إلى الساكن قبلها . وهذا يسمى : « إعلالا بالنقل » وترتب عليه تسكين حرف العلة الأول . واجتماع حرفين ساكنين متواليين لا يصح اجتماعهما ؛ فحُذف الأول منهما : وهذا يسمى : « إعلالا بالحذف » ؛ وصارت الكلمة إلى : مَقُول ، بعد هذين النوعين من الإعلال ، وتحقق شروطهما .

وكالفعل : « قال » ، وأصله : « قَوَل » بفتح الواو ، قلبت ألفًا ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ؛ فصار الفعل : قَالَ ، وهذا : « إعلال بالقلب » .

وفيما يلى بيانه :

٢ — القلب ومعناه : تحويل أحد الحروف الأربعة السالفة إلى آخَر منها ؛ بحيث يختفى أحدها ليحل محله غيره من بينها ؛ طبقًا لضوابط محددة يجب الخضوع لها ، كقلب الواو ألفا فى المثال السالف ، وقلب الواو المتوسطة ياء بعد كسرة فى مثل : صِيَام ، والأصل : صِوَام . وكقلب الياء همزة لوقوعها متطرفة بعد ألف زائدة . نحو : بِنَاء ، والأصل : بِنَاى . . و . . .

وهذا النوع من التحويل أو القلب شائع مطرد ؛ لأنه يخضع — فى الأغلب — لقواعد عامة يجرى على مقتضاها ، فإذا عُرفت أمكن الوصول إلى قلب الحرف الذى تنطبق عليه ، وسَهُل الاهتداء إلى أصله إن كان منقلبًا عن غيره . وهذا الباب معقود لعرضها ، وبيان أحكام القلب الشائع المطرد ، أما غير المطرد فقصور على السماع .

٣ — الإبدال . ومعناه : حذف حرف ، ووضع آخر فى مكانه ، بحيث يختفى الأول ، ويحل فى موضعه غيره ، سواء أكان الحرفان من أحرف العلة — كالأمثلة السالفة — أم كانا صحيحين ، أم مختلفين . فهو أعم من «القلب» ؛ لأنه يشمل «القلب» وغيره ؛ ولهذا يستغنون بذكره عن القلب . ومن أمثلة الصحيحين قول

بعض العرب فى : (وُكْنَة(١) ، وربْع ، وتَلَعْثَم) ... وُقْنة ، وربح ، وتلعذم. بقلب الكاف قافًا ، والعين حاء ، والثاء ذالا . وأغلب هذا النوع من إبدال الحروف الصحيحة مقصور على السماع ؛ لقلته. والأمر فى معرفته موكول إلى المراجع اللغوية وحدها ؛ إذ ليس له ضابط عام ، ولا قاعدة مطردة . وقليل منه قياسىّ ؛ كإبدال الدال والطاء من تاء الافتعال ؛ وسيجىء(٢)

ومثال المختلفين قولهم : كِسَاء ، وخَطَايا(٣) . والأصل : كِسَاو ، وخَطَاءا . قلبت الواو همزة فى المثال الأول ، وقلبت الهمزة ياء فى المثال الثانى ؛ طبقًا لقواعد عامة مضبوطة — فى الأغلب — تختص بهذا النوع . ومن الممكن أن يعتمد عليها من يريد إجراءه ، وكذلك من يريد الاهتداء إلى نوع الحرف الذى اختفى ، وحلّ غيره محله ، وهذا النوع من الإبدال قياسىّ مطرد ، وموضع ضوابطه وقواعده هذا الباب أيضًا .

وهناك أنواع أخرى من الإبدال توصف بأنها نادرة ، أولهجات قليلة لبعض العرب ، أومهجورة... أوغير هذا مما لايعنينا هنا . فالذى يعنيناهو : «الإبدال الشائع» ، أى : المطرد ، الواجب إجراؤه بين حروف معينة ، وهو القياسى الذى يخضع للضوابط والقواعد العامة ، ويسمونه اصطلاحًا : « الإبدال الصرفى الشائع » ، أو : « الإبدال الضرورى ، أو : اللازم » ، أى : الذى لا بد من إجرائه متى تحققت ضوابطه وشروطه . ويكتفون بتسميته : « الإبدال » لأنه ؛ المقصود وحده عند الإطلاق ؛ بسبب قياسيته ، واطراده ؛ ووجوب إجرائه . فمتى ذكر اسمه من غير تقييد كان هو المراد ، وكان فى ذكره غنى عن ذكر : « القلب » .

٤ — العِوَض ، أو : التعويض ، ومعناه : حذف حرف ، والاستغناء عنه بحرف آخر من غير تقيد فى أحدهما بحرف معين ، ولا اشتراط أن يحل العوض فى المكان الذى خلا بحذف الأصيل ؛ فقد يكون فى موضعه ؛ كزيادة الياء قبل الآخر فى تصغير : « فَرَزْدَق » عوضًا عن الدال ، حيث يقال : فُرَيْزِيق — جوازًا — ومثل : « عِدَة » ، وأصلها : وَعْد ، حذفت الواو من الأول وجاءت

---

(١) عش الطائر . (٢) فى ص ٧٩٢ و ٧٩٣ .

(٣) يجرى على هذه الكلمة ونظائرها عدة تغيرات ستجىء فى ص ٧٦٧ .

تاء التأنيث فى آخر الكلمة؛ عوضًا عنها . ومثل : « اسم » ، وأصلها : سُمْوٌ[١] : حذفت الواو من آخر الكلمة ، وجاءت همزة الوصل عوضًا منها فى أولها... وهكذا.

والمعول عليه فى معرفة العِوَض والمعَوَّض عنه هو المراجع اللغوية المشتملة على الألفاظ التى وقع فيها التعويض السماعى الوارد عن العرب ؛ إذ ليْس للتعويض قواعد مضبوطة تدلّ عليه .

لكن مما يكشف عن التعويض فى حروف الكلمة ويرشد إليه ؛ الرجوع إلى جموع التكسير ، أو المصادر ، أو التصغير ، أو نحو هذا . . . مما يرد الأشياء إلى أصولها — وقد سبق النص على كل منها فى بابه الخاص — كالاهتداء إلى أن همزة : « ماء » منقلبة عن « الهاء » من الرجوع إلى جمع تكسيرها ؛ وهو : مياه ، وأمواه ؛ حيث ظهرت فيه « الهاء » فكان ظهورها دليلا على أنها أصل للهمزة فى : « ماء » . . . و وكثير من هذه الجموع والمصادر والمصغرات مرجعه كتب اللغة . ونصوص ألفاظها ؛ فمن العسير الاسترشاد فى أمر التعويض بغير النصوص اللغوية .

* * *

الملخص :

من كل ما سبق يتبين :

١ — أن العِوَض ، لا يتقيد بحرف علة أو صحيح ، ولا بمكان معين من الكلمة . والإبدال القياسىّ يتقيد بموضع المحذوف ، والإعلال القياسى يتقيد بأحرف العلة . والقلب نوع من الإعلال .

٢ — وأن للإبدال الصرفى الشائع (أى : القياسى) والإعلال ضوابط وقواعد عامة ، يمكن — فى الأغلب — الاعتماد عليها فى إجرائهما إجراء مطرداً واجبًا ، وفى معرفة نوع الحرف الذى تغير بسببهما . أما التعويض وبعض أنواع الإبدال غير الشائع (أى : غير القياسى) فالاعتماد فى فهمهما مقصور على المراجع اللغوية ؛ إذ ليس لهما ضوابط ولا قواعد عامة .

٣ — وأن المراد من لفظ الإبدال عند ذكره بغير تقييد هو ما يسمى : « الإبدال الصرفى الشائع ، أو الضرورى ، أو اللازم . » وسيجىء بيانه .

* * *

---

(١) بضم السين وكسرها .

. . . .

. . . .

زيادة وتفصيل :

١ – من المصلحات التي تردد في هذا الباب وفي غيره – وهنا المكان الأنسب لإيضاحها والإحالة عليه : – (أحرف العلة ، والمد ، واللين) – (المعتل والمُعَل) – (المعتل الجاري مجرى الصحيح .)

فأما أحرف العلة فثلاثة ؛ هي : الألف ، والواو ، والياء . فإن سكن أحدها وقبله حركة تناسبه فهو حرف : (علة ، ومد ، ولين) نحو : قام ، يقوم ، أقيم .

وإن سكن ولم يكن قبله حركة تناسبه فهو :– في المشهور – (حرف علة ولين ؛) نحو : قَوْل – بَيْن ... وإن تحرك فهو حرف : (علة) فقط ؛ نحو : حوَر ، وهيَف.

والألف لا تكون إلا حرف علة ، ومد ، ولين ، دائمًا.

٢ – اللفظ المعتل عند النحاة ، هو : الذي لامه[1] حرف علة ، وأما عند الصرفيين فيغلب إطلاقه على ما فيه حرف علة أو أكثر بغير تقييد بالآخر أو غيره .

أما المُعَل عند الصرفيين – فهو المشتمل على حرف علة بشرط أن يكون هذا الحرف قد أصابه تغيير ؛ نحو : صامَ ، وهامَ ؛ فإن أصلهما ؛ صَوَمَ وهَيَمَ ، ثم انقلبت الواو والياء ألفًا .

٣ – وأما المعتل الجاري مجرى الصحيح فهو ما آخره ياء أو واو متحركتان ، قبلهما ساكن ، سواء أكانتا مشددتين (نحو : مَرْمِيّ – كُرْسِيّ – مغزوّ – وَمَجْلُوّ ...) أم مخففتين ؛ (نحو : ظَبْي – حَلْو ...) فيدخل في المشدد ما كان مختوما بياء مشددة للإدغام : نحو مَرْمِيّ ، أو للنسب ؛ نحو : عربيّ ، أو لغيرهما نحو: كُرْكِيّ (اسم طائر) ...[2]

---

(١) حرفه الأخير .

(٢) سبقت الإشارة للأنواع السالفة وأحكامها (في هامش ص ٦٦١ و ٧٢٢) وفي مواضع متعدد من أجزاء الكتاب ، (منها ج ١ ص ١٢١ م ١٥ ؛ ج ٢ ص ٨٦ م ٦٨ ...) .

المسألة ١٨٢ :

أحرف الإبدال . وضوابطه

ينحصر «الإبدال الصرفىّ اللازم»[١] فى تسعة أحرف ؛ يُبْدَل بعضها من بعض ؛ هى : (الهاء — الدال — الهمزة — التاء — الميم — الواو — الطاء — الياء — الألف) . وقد جمعها بعض النحاة فى قوله : (هَدَأْتَ مُوطِيا)[٢] . ولكل حرف منها شروط لإبداله من نظيره الداخل معه فى هذه المجموعة . على التفصيل التالى :

إبدال الهاء :

تُبْدل الهاء من تاء التأنيث المربوطة عند الوقف عليها ؛ كالتاء فى قوله تعالى : (فقد جاءكم بينةٌ من ربكم وهدًى ورحمةٌ) فيقال فى حالة الوقف : بيّنهْ ، ورحمهْ ، بالهاء بدلا من التاء المربوطة .

* * *

إبدال الهمزة من الواو ، والياء ، والألف :

تُبْدل من الأوليَيْنِ وجوبًا فى خمسة مواضع :

١ — وقوع أحدهما فى آخر الكلمة وقبله ألف زائدة ؛ نحو : سماء ، ودعاء ، وبناء ، وظباء ، والأصل : سماو ، ودُعاو ، وبناى ، وظباى . . . (بدليل سموت — دعوت — بنيت — ظبْى) . قلبت الواو والياء همزة لوقوعهما متطرفتين[٣] بعد ألف زائدة .

ولا يُخرج الحرف من حكم التطرف أن يقع بعده فى آخر اللفظ المذكر تاء عارضة لتفيد التأنيث ، بشرط أن تكون غير ملازمة له[٣] . فيقال فى : بنّاى وبنّاية ،

---

(١) تعريفه وإيضاحه فى ص ٧٥٧ .

(٢) معنى هدأت : تركت التحرك إلى السكون . ومعنى : « موطيا » ، (وأصلها : موطئاً ، وهى حال من التاء) . اسم فاعل من : أوطأت الفراش ؛ جعلته ليناً سهلا ممهداً . وإليها أشار الناظم فى الشطر الأول من أول البيت فى باب : الإعلال ، وسيجىء فى ص ٧٦٥ .

(٣ و ٣) تطرفهما إما : « حقيقى » ، ومعناه : وقوع كل منهما آخر الكلمة ، ليس بعده حرف=

بتشديد نونهما : بنّاء ، وبنّاءة ، بالتشديد أيضا ، وقلب الياء همزة لوقوعها متطرفة بعد ألف زائدة ، من غير اعتبار لهذه التاء الطارئة التى عرضت للتأنيث والتى يمكن الاستغناء عنها أحيانًا — كما فى الحالة الخاصة بالمذكر — بخلاف التاء الدالة على التأنيث مع ملازمتها الكلمة ، وعدم استغناء الكلمة عنها ، نحو : هداية ، رماية ، إداوة ، حلاوة . فإنّ الحرفين (الياء والواو) فى هذه الكلمات — وأشباهها — لا ينقلبان همزة ؛ إذ تاء التأنيث هنا ليست عارضة ، ولا مؤقتة ، وإنما هى حرف من أحرف الكلمة ، دخل فى صياغتها وتكوينها من أول أمرها (ليس طارئا عليها بعد التركيب) ثم هو يلازمها فى كل الحالات ؛ فبنيت الكلمة على مؤنث ولم تُبْن على مذكر[1] . ويعتبر الحرفان فى هذه الحالة غير متطرفين ؛ كشأنهما فى مثل : « قاوَل وبايَع .. » حيث توسّطا فبقيا من غير قلب .

وكذلك لا يصح إبدالهما همزة إن لم يقعا بعد ألف ، نحو : غزو ، وظبى ، أو كانت الألف التى قبلهما أصلية ، نحو : واو ، وآى ، جمع آية[2] . . .

٢ — وقوع أحدهما عينًا لاسم فاعل ، وقد أعلّ[3] فى عين فعله ، نحو صائم — هائم ، وفعلهما . صام وهام . وأصلهما : صوَم ، وهيَم ؛ فعَيْن الفعل حرف علة (واو أو ياء) تحرك وانفتح ماقبله ، فانقلب ألفًا — كما سيجىء — فاسم الفاعل هو : صاوِم ، وهايِم . ثم قلبت الواو والياء همزة .

فإن كانت العين غير معلة فى الفعل لم يصح الإبدال ؛ نحو : عَيِن

= فيها . وإما « حكمى » (أو : تقديرى) ويراد به : وقوع كل من هذين الحرفين خاتمة كلمته أيضاً ، ولكن يليه فيها حرف عارض لغرض طارئ ؛ كالتاء التى تزاد بعد الآخر لإفادة التأنيث ، وكعلامة التثنية ، أو غيرها مما يطرأ بعد الآخر حيناً ويزول حينا ، دون أن يلازم آخر الكلمة ملازمة دائمة فى أحوالها المختلفة . وإنما سمى هذا النوع « حكميا ، أو تقديريا » لأن تاء التأنيث ونحوها فى تقدير الانفصال ، وفى حكمه .

(١) شرح « الصبان » المراد من هذا ؛ فقال المقصود : (أن الكلمة لم تُصَغْ بغير تاء لمذكر من المعنى ؛ بأن لم تُصَغْ لمذكر أصلا ؛ كهداية ، أو صيغت له من معنى آخر ؛ كسقاية ؛ فإن السقاء جلد السخلة المهيأ للماء أو اللبن ، كما فى القاموس ، وهو غير معنى السقاية ، الذى هو محل السقى ..) » ا هـ .

(٢) وإلى هذه الحالة يشير ابن مالك فى الشطر الأول من بيته الثانى الآتى . فى ص ٧٦٥ .

(٣) أى : أصابه الإعلال ، ويراد به هنا : قلب حرف العلة (ويلحق به : الهمزة كما سبق فى ص ٧٥٦) ، حرفاً آخر من نظائره التى للعلة أيضاً ، أو ، الهمزة بالشروط الخاصة بالقلب .

الرجل[١] فهو : عايِن ، وعَوِر[٢] فهو عاوِر[٣] . . .

٣ – وقوع أحدهما فى جمع التكسير بعد ألف : « مَفَاعِل » وما شابهه فى عدد الحروف وحركاتها ؛ كفعائل وفواعل[٤] . . . بشرط أن يكون كل من الحرفين مدّة ثالثة زائدة فى مفرده – ومثلها الألف فى هذا – ، نحو : عجائز ، وصحائف ، وقلائد . . . ومفردها : عجوز ، وصحيفة ، وقلادة ، فلا إبدال فى مثل : قَسَاوِر ومعايش ؛ لأنهما أصليّان فى المفرد ، وهو : قَسْوَر[٥] ، ومعيشة[٦] . ومن الشاذ المسموع مناثر ، ومصائب ؛ لأن مفردهما ؛ : منارة ومصيبة ، فالحرفان فيهما أصليان[٧] . .

٤ – وقوع أحدهما ثانى حرفى علة بينهما ألف : « مَفَاعِل » أو مُشَابِهه ، دون مفاعيل وما يشبهه – سواء أكان الحرفان ياءين ؛ نحو : نيائف ، جمع نَيِّف[٨] أم ، كانا واوين ؛ نحو : أوائل : جمع أوّل ، أم كانا مختلفين ، نحو :

---

(١) اتسع سواد عينه واشتد .

(٢) صار أعور ؛ (لذهاب البصر من إحدى عينيه) .

(٣) وهذه الحالة هى التى أشار إليها الناظم فى آخر بيته الثانى الآتى . فى ص ٧٦٥ .

(٤) سبق بيان المراد من هذه المشابهة فى ص ٦٦٤ و ٦٧١ .

(٥) القسور والقسورة : الأسد .

(٦) لأن فعلها : عاش . فوزن : « معايش » هو : « مَفَاعِل » ، ولا تنقلب الياء فيها همزة عند الجمهور ، لأن الياء أصلية ، وقيل إن الفعل هو : «مَعَش»؛ فالميم أصليه، والياء زائدة، ووزن «معايش» هو : فعائل؛ فتنقلب الياء الزائدة همزة ؛ وبهذا قرأ بعض القراء الآية الكريمة : (ولقد مَكَّنَّاكُم فى الأرض وَجعلنا لكم فيها مَعَائِش) بالهمزة . (راجع المصباح المنير – مادة عاش .)

لكن مجمع اللغة العربية بالقاهرة ومؤتمره العام اتخذ قراراً آخر ، (بناء على مذكرة قدمتها إليه لجنة الأصول المجمية) قصد به إلى التيسير ، مخالفاً رأى الجمهور . وقد صدر قراره فى الجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة الرابعة والثلاثين لسنة ١٩٦٨ – ونص هذا القرار (كما جاء فى الكتاب المجمى الصادر سنة ١٩٦٩ باسم : «كتاب فى أصول اللغة» ص ٢٢٦) وكما قدمته تلك اللجنة ، وتمت عليه الموافقة هو : (استعمال « مَفَاعِل » بقلب الياء همزة ككايد ومكائد . . – ترى اللجنة جواز إلحاق المد الأصل فى صيغة « مفاعل» بالمد الزائد فى صيغة « فعائل » وعلى هذا يجوز فى عين « مَفَاعِل » قلبها همزة سواء أكان أصلها واوا أم ياء ؛ فيقال : مكايد ومكائد ، ومفاور ومفائر) » . اه بالرغم من هذا القرار ، وما اعتمد عليه من أدلة فى ص ٢٣٦ أرى الاقتصار على رأى الجمهور وحده .

(٧) وإلى هذه الحالة يسوق ابن مالك بيته الثالث . الآتى فى ص ٧٦٥ .

(٨) وهو العدد الزائد على العقد إلى أول العقد الذى يليه . فعله الشائع : ناف ينيف ...

سيائد ، جمع سيّد[1] والأصل : نيايف ، وأوَاوِل ، وسَيَاوِد . قُلب حرف العلة المتأخر (وهو الواقع بعد الألف الزائدة) همزة كما سبق[2] . . . فلو توسطت بينهما ألف « مفاعيل » وما هو على هيئته لم ينقلب الثانى منهما همزة ؛ نحو : طواويس.

٥ — اجتماع واوين فى أول الكلمة ، والثانية منهما إما متحركة، وإما ساكنة، أصيلة فى الواوية[3] ؛ فتنقلب الأولى منهما همزة . ويتحقق الاجتماع فى صورتين :

إحداهما : أن تكون الواو الثانية متحركة فيجب قلب الأولى همزة ، كما إذا أريد جمع : واثقة ، أو : واصلة ، أو : واقفة . . . جمع تكسير على صيغة . « فَوَاعِل » فيقال فيها ، وَوَاثِق — وَوَاصِل — وَوَاقِف ، لأن أفعالها الماضية واوية الفاء؛ ثم تنقلب الواو الأولى — وجوبًا — همزة؛ فيصير الجمع : أوَاثِقُ — أوَاصِلُ — أوَاقِفُ . . .

ثانيتهما : فى نحو : أُولَى : — وهى مؤنث كلمة : أوّل ، المقابل لكلمة : آخِر — وأصلها : وُولَى ، بواوين ، السابقة منهما مضمومة ، تليها الساكنة الأصيلة فى الواوية ، وقلبت الأولى همزة — وجوبًا — فصارت : أولَى .

فلا يجب القلب بل يجوز فى مثل : واسَى — والَى — وافَى . . . إذا بنيت هذه الأفعال للمجهول؛ فيقال فيها : وُوسِيَ — وُولِيَ — وُوفِيَ ، لأن الواو الثانية ليست أصيلة، إذ هى منقلبة عن الألف الزائدة التى فى ثانى الماضى ، وقد انقلبت واوا ؛ لوقوعها بعد ضمة ... ويصح أن يقال فيها : أُوسِيَ — أُولِيَ — أُوفِيَ ... لأن قلب الواو الأولى وإبقاءها جائز — كما أسلفنا[4] — .

---

(١) أصله : سَيْوِد ؛ على وزان: فَيْعِل، لأن فعله : ساد يسود... (اجتمعت الواو والياء، وسَبقت إحداهما بالسكون ؛ قلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء فى الياء ، طبقاً لقواعد الإبدال الآتية) .

(٢) وهذه الحالة التى أشار إليها الناظم فى بيته الرابع . فى ص ٧٦٥ .

(٣) بألا تكون منقلبة عن حرف آخر .

(٤) وإلى هذا أشار ابن مالك بقوله فى البيت السادس ...— وسيأتى لمناسبة أخرى فى ص ٧٧٠ .

(واوًا) . وَهَمْزًا أَوّلَ الْوَاوَيْنِ رُدْ فى بَدْءِغَيْرِ شِبْهِ :وُوفِيَ الأَشُدْ — ٦

(الأشُدْ — بتخفيف الدال هنا للشعر — : القوة. فلان ووفى الأشد : بلغ القوة . وهى بين الثامنة عشرة والثلاثين . وهذه الكلمة على صورة جمع التكسير وليست جمعاً فى الرأى الشائع . والفعل ؛ رُد : ماض مبنى للمجهول ، وهذا أحسن من جعله فعل أمر قد يفيد مدلوله أن عدم الرد واجب فى : وُوفى ، مع أنه ليس بواجب . — « والدال » مخففة للشعر —

وكذلك لايجب القلب ، وإنما يجوز ، فى مثل : ا« وُولَى » — بواو مضمومة تليها أخرى ساكنة — وأصلها للتفضيل، وفعلها هو: « وَألَ » بمعنى : لجأ ، تقول : وألَ الطائر إلى عشه ، بمعنى : لجأ إليه . واسم التفضيل منه للمذكر هو : أوْأل . وللمؤنث هو : وُؤْلَى (على زنة : فُعْلَى) . ويصح التخفيف بقلب الهمزة الثانية واواً ساكنة ، فتصير الكلمة : « وُولَى» فيجتمع فى أولها واوان، أولاهما متحركة، والثانية ساكنة ، غير أصيلة فى الواوية؛ لأن واويتها طارئة بسبب التخفيف العارض ؛ لهذا لا يكون قلب الأولى واجبًا ؛ وإنما هو : جائز ؛ فيقال أولَى ، أو : « وُولَى » .

ولا يصح القلب مطلقًا إذا اجتمع الواوان فى آخر الكلمة كما فى نحو: هَوَوِىّ ونَوَوِىّ فى النسبة إلى، هوًى ونوًى ، طبقًا لقواعد النسب التى مرّت فى بابه[1] . . .

---

(١) ص ٧١٧ مع ملاحظة أن ياء النسب مشددة . وزائدة فى آخر الكلمة . وفى بيان الأحرف التى يقع فيها « الإبدال» . ومواضع إبدال الهمزة من الواو والياء يقول ابن مالك فى باب عنوانه : « الإبدال» ما نصه :

أحرفُ الإبدالِ : « هَدَأْتَ مُوطِيَا » فأَبْدِلِ الهمزَةَ من واوٍ ويا : — ١

آخِرًا ، إثْرَ ألِفٍ زِيدَ . وفى فاعِلِ ما أُعِلَّ عَيْناً ذا اقْتُفِى — ٢

(ذا اقتفى : اتبع وروعى) سرد فى هذين البيتين : أحرف الإبدال وانتقل بعد بيانها فى أول شطر إلى مواضع إبدال الهمزة من الواو والياء؛ فذكر موضعين فى البيت الثانى، هما : وقوع الواو والياء آخر الكلمة إثر ألف زائدة —، أى : عقب ألف زائدة — ووقوعهما عينا معلة فى صيغة « فاعل » يريد اسم الفاعل من فعل ثلاثى معتل العين بأحدهما . ثم انتقل إلى بيان الحالة الثالثة لإبدال الهمزة منهما ومن الألف . فقال :

والمَدُّ زِيدَ ثالثاً فى الواحِدِ هَمْزًا يُرَى فى مِثْلِ :كالقلائِدِ — ٣

يريد : أن أحد أحرف العلة إذا كان حرف مد — وهو حرف العلة الذى قبله حركة تناسبه — ثالثاً : زائداً فى المفرد وجب قلبه همزة . ولم يُفَصّل الشروط؛ اعتماداً على المثال، الذى يجمعها ، وهو : القلائد . والكاف فى : « كالقلائد » إما حرف زائد ، وإما اسم بمعنى : « مثل » ، توكيد لفظى بالمرادف لكلمة : « مثل » التى قبله . — ثم انتقل إلى الحالة الرابعة لقلبهما ؛ فقال :

كذاكَ ثانِى لَيِّنَيْن اكْتَنَفَا مَدَّ : «مَفَاعِلَ» ؛كَجَمْعٍ نَيِّفَا — ٤

(يريد باللين هنا حرف العلة المتحرك ، والشائع عند غير الناظم أن حرف اللين هو حرف العلة الساكن الذى قبله حركة لا تناسبه فإن تحرك ما قبله بحركة تناسبه فهو حرف علة ومد ولين ، وإن تحرك=

« ملحوظة » : تُبْدَل الهمزة – أيضًا – وجوبًا من الألف فى نحو : حمراء وخضراء – فالأصل – على الرأى الشائع – هو حَمْرَى ، وخضْرَى . بألف التأنيث المقصورة فيهما ، زيدت قبلها ألف المد ، فأبدلت الثانية همزة .

وتبدل جوازاً من الواو المضمومة ضماً لازماً لايفارقها ، نحو : وُجوه ، أدْوُر (جمع : دار) فيصح فيهما أجوه، وأدْؤُر . كما تبدل من الوار لزومًا عند بعض القبائل فى مثل: وِشَاح ووِسَادة، فيقال فيهما : إشاح وإسادة، وقيل إن هذا القلب جائز .

وتُبْدل جوازاً أيضًا فى مثل : رائىّ ، وغائىّ؛ نسبة إلى راية وغاية، والأصل رايِىّ وغايِىّ . بثلاث ياءات ؛ خُفِفت الأولى بإبدالها همزة[1] .

* * *

إبدال الواو والياء من الهمزة (وهذه الحالة عكس التى قبلها) :

يتحقق هذا الإبدال فى ناحيتين :

الناحية الأولى – الجمع الذى على وزن : « مَفاعِل » وما شابهه[2] ، بشرط أن تكون الهمزة عارضة[3] بعد ألف تكسيره ، وأن تكون لام مفرده :[4] إما همزة

= حرف العلة فهو حرف علة فقط – كما سبق بيان هذا فى ص ٧٦٠ وغيرها – اكتفنا : أحاطا . . .) وجمع – بالتنوين – مصدر ، فاعله محذوف ، ومفعوله هو كلمة : نيف . والمراد : كجمع شخص نيفاً ، فحذف الفاعل المضاف إليه ، ونون المضاف وهو كلمة : جمع . وبقيت « نيفاً » منصوبة مفعولا للمصدر. وسيتكلم ابن مالك فى البيت السادس – وقد سبق فى هامش ص ٧٦٤ – على الحالة الخامسة من حالات إبدال الواو همزة .

(١) هذا الحكم – مع صحته وجوازه – قليل ؛ طبقاً لما سبق فى رقم ٢ من ص ٧٢٢ – باب : « النسب » – .

(٢) من كل جمع تكسير يماثل : « مَفاعِل » – كما قلنا – فى عدد الحروف وضبطها ، وإن لم يماثله فى وزنه الصرفى ؛ فيدخل فى هذا : فواعل ، وفعائل، وأفاعل . . . وغيرها مما يسمى : صيغة منتهى الجموع ، وقد سبق إيضاح هذا فى جمع التكسير ص ٦٦٤ و ٦٧١ .

(٣) غير أصيلة .

(٤) وصفنا « الهمزة ، والواو ، والياء ، » فيما يأتى بأنها أصلية مع أن لام الكلمة لا تكون إلا أصلية – بقصد المبالغة فى الإيضاح .

أصلية ، وإما حرف علة أصليًّا ؛ واوا أو ياء . . فإذا تحقق المطلوب(1) وجب قلب كسرة الهمزة فتحة ، وقلب الهمزة بعد ذلك ياء فى ثلاث صور ، وواواً فى صورة واحدة ، وقلب الحرف الأخير بعدهما ألفًا .

فتَـنْقلب ياء :

(ا) إذا كانت لام ذلك المفرد همزة أصلية ؛ نحو : خطيئة وخطايا – بريئة(2) وبرايا – دنيئة(3) – ودنايا . . . فوزن : خطايا ، هو : « فَعَائِل » . والأصل : خطايِئُ ، ثم انقلبت الياء التى بعد ألف الجمع همزة (طبقا لما سبق فى حالات قلب الياء) فصارت : خطائِئَ ، ثم قلبت الهمزة الأخيرة ياء مفتوحة : وبعدها ألف ، فصارت : خطايا . . . هذا هو الأصل ، وما مرّ فيه باختصار(4) .

---

(1) وهو وقوع الهمزة عارضة بعد ألف التكسير . ولام المفرد : إما همزة أصلية وإما أحد حرفى العلة (الواو والياء الأصليتين) .

(2) مخلوقة . (3) رذيلة ونقيصة .

(4) أما التفصيل فيقول النحاة إن خطايا ، وبرايا ، ودنايا – وأشباهها من كل ما يتحقق فيه أوصاف هذا الجمع – قد مر بمراحل خمس من القلب حتى استقر بعدها على هذه الصورة . وهى مراحل تخيلية محضة ، ولكنها مفيدة هنا ، برغم ما فيها من تكلف واضح ، وأن العرب الفصحاء لا تعرفها . وقصد من تخيلها ضبط مفردات هذه الصيغة ضبطاً محكاً يستطيع به المستعرب أن يتبين تلك المفردات من أوصافها ، وأن يهتدى فى يسر وصحة إلى جموعها ، وإذا عرضت عليه هذه الجموع وحدها أدرك مفرداتها بغير حيرة ولا اضطراب . وفيما يلى المراحل الخمس – بغير اختصار – فى كلمة : « خطايا » ونظائرها .

ا – المفرد : خطيئة(على وزن ، فَعِيلة ، والفعل : خَطِئَ ، فالهمزة أصلية) فقياس تكسيرها هو : فعائل . فيقال : خَطَايِىء ؛ لأن الياء الزائدة فى المفرد تزاد فى الجمع أيضاً بعد ألف « مفاعل وفعائل » وأشباههما . ثم يجب قلب هذه الياء همزة ؛ لوقوعها بعد ألف التكسير فى هذا الوزن ؛ طبقاً لما تقدم فى ص ٧٦٣ ؛ فتصير الكلمة : خطائئ .

ب – إبدال الهمزة الأخيرة ياء ، لوقوعها متطرفة بعد همزة ، طبقاً لقواعد القلب التى ستأتى فى ص ٧٧٢ فتصير : خطائِىَ .

حـ – قلب كسرة الهمزة الأولى فتحة ، بدعوى التخفيف ؛ فتصير الكلمة : خطاءَىُ .

د – قلب الياء التى فى آخر الجمع ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ؛ طبقاً لقواعد القلب ؛ فتصير : خطاءا . (وحق الألف الأخيرة أن تكتب ياء طبقاً لقواعد رسم الحروف) .

هـ – قلب الهمزة ياء لوقوعها بين ألفين . والهمزة قريبة الشبه بالألف (كما يتخيلون) ، فتقلب ياء ؛ فراراً من اجتماع ثلاثة أحرف متشابهة فى الآخر ؛ فتصير الكلمة : خطايا ولم تقلب واواً ، لأن الياء أخف نطقاً ، والقلب إليها أكثر .

–

ومثله يقال فى : برايا، ودنايا، ونظائرهما. — فالأصل : بِرايِىُ؛ ودنائِىُ ، قلبت الياء بعد ألف الجمع همزة مكسورة ، ثم انقلبت هذه الهمزة المكسورة — بعد تغيرات — ياء مفتوحة وبعدها ألف ؛ فصارتا : برايا ودنايا .

(ب) إذا كانت لام ذلك المفرد ياء للعلة، أصلية (أى : ليست منقلبة عن شىء .) ، نحو : هديّة وهدايا — وقضية وقضايا . . . فوزن هدايا ، وقضايا — وأمثالهما — هو : فعائِل . وأصلهما : هدايُ ، وقضايُ ، جرى عليهما القلب الذى فى الحالة الأولى « ما عدا قلب همزة الآخر ياء ، لأن (لامهما ليست همزة) وانتهى بهما الأمر إلى : فعائل[1] .

(حـ) إذا كانت لام المفرد ياء للعلة ولكنها منقلبة عن واو ؛ نحو : عَشِية ومطية ، وأصلهما[2] عشِيْوَة ومَطِيْوَة ؛ وجمعهما : عَشَايا ومَطَايا وهذا الجمع

= « تكلة » : بمناسبة الكلام هنا على كلمة : « خطيئة » نعيد ما ذكرناه (فى الجزء الثالث — باب أبنية المصادر ، م ٩٨ ص ١٥٥) خاصاً بهذه الصيغة ، وما يجوز فيها ، ونصه :

(إن كان الفعل الماضى الرباعى — الذى على وزن : فعّل — مهموز اللام فمصدره « التفعيل » أو « التفعلة » — وهذه هى الأكثر — نحو : برّأ تبريئاً وتبرئة — جزّأ تجزيئاً وتجزئة — هنّأ تهنيئاً وتهنئة — خطّأ تخطيئاً وتخطئة . .) ثم جاء فى هامش تلك الصفحة ما نصه : (يجوز فى الكلمات : تبريئاً — تجزيئاً — تهنيئاً — تخطيئاً . . أن يقال فيها وفى أشباهها : تبريّا — تجزيّا — تهنيّا — تخطيّا . . فقد جاء على هامش القاموس فى مادة « خطأ » ، عند الكلام على « خطيئة » قوله :

« عبارة الجوهرى « خَطِيئة » هى : « فَعِيلة » ولك أن تشدد الياء — (يريد : أنك تقول : « خَطِيّة » بقلب الهمزة ياء ، ثم إدغام الياءين) — لأن كل ياء ساكنة قبلها كسرة ، أو واو ساكنة قبلها ضمة ، وهما زائدتان للمدّ لا للإلحاق . ولا هما من نفس الكلمة — فإنك تقلب الهمزة بعد الواو واواً ، وبعد الياء ياء ، وتدغم : فتقول فى مقروء : مقروّ ، وفى خبىء : خبىّ . .) » اهـ

(١) جرى عليهما من القلب أنواع أربعة سبقت فى الحالة الأولى ؛ وهى :

ا — هدايِىُ ، وقضايِىُ ، ثم هدائِىُ وقضائِىُ . ب — هداءَىُ ، وقضاءَىُ .

حـ — هداءا ، وقضاءا . د — هدايا وقضايا .

وإنما كانت أنواع القلب هنا أربعة وليست خمسة كالتى سبقت ؛ لأن لام الكلمة هنا ياء وليست همزة متطرفة تقلب ياء .

(٢) اجتمعت الواو والياء وسَبَقت إحداهما بالسكون ؛ قلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء (طبقاً لما تقضى به قواعد الإقبال — كما سيجىء هنا) .

على وزن : فعائل ، بَعد خمسة أنواع من القلب كالتى مرّت فى الحالة الأولى : «١» ...[1]

أما الصورة التى تُقْلب فيها كسرة الهمزة فتحة، ثم تقلب الهمزة واواً بعدها ألف— فحين تكون لام المفرد واواً ظاهرة سلمت فى هذا المفرد ؛ نحو : هِرَاوَة[2] وإدَاوَة[3] وجمعها: هَرَاوَى ، وأدَاوَى، على وزن: «فَعَائِل» بعد أن مرّت كلتاهما بخمسة أنواع من القلب وصلت بعدها إلى صيغة التكسير النهائية ، وهذه الخمسة هى :

(ا) قلب الألف التى فى المفرد همزة فى الجمع بعد ألف التكسير ؛ فيقال : هَرَائِو، وأدائِو...[4] (لأن مفردهما :-هِراوة ، وإداوة) .

(ب) قلب الواو ياء ، لوقوعها متطرفة بعد كسرة ، فتصير الكلمتان : هَرَائِيَ ، وأدائِيَ .

(ح) قلب كسرة الهمزة فتحة — طبقاً لما سلف — فتصيران : هَرَاءَىَ وأداءَىَ .

(د) قلب الياء ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ؛ فتصيران : هَرَاءَا ، وأداءَا .

(ه) قلب الهمزة واوا — ليشابه الجمع مفرده ، فتصيران : هَرَاوَى

---

(١) والأنواع الخمسة هى :

ا — المفرد عَشِيْوَة ومَطِيْوَة (بدليل : مَطَا ، يطوطُوا ، بمعنى : أسرع . وعشا يعشو عشوا ، بمعنى : ساء بصره ...) .

والجمع : عشايِوُ، ومطايِوُ، قلبت الواو ياء لوقوعها متطرفة بعد كسرة ، فصارتا : عشايِيَ ومطايِيَ .

ب — قلبت الياء بعد ألف التكسير همزة — طبقاً لما تقدم — فصارتا — : عشائِيَ ومطائِيَ .

ح — قلبت كسرة الهمزة فتحة ، فصارتا : عشاءَيَ ومطاءَيَ .

د — تحركت الياء الأخيرة وانفتح ما قبلها ؛ قلبت ألفاً ؛ فصارتا : عشاءا ومطاءا .

ه — قلبت الهمزة ياء — لما سبق — فصارتا : عشايا ومطايا . فأنواع القلب الخمسة هنا هى التى سبقت فى الحالة الأولى تماماً ، إلا أن الواو المتطرفة ؛ هنا تقلب ياء فى نظير الهمزة المتطرفة هناك .

(٢) الهِراوة : العصا الضخمة . (٣) إناء الماء ، يشتهر الآن باسم : الزمزمية .

(٤) أما هذه الألف المذكورة فى الجمع فهى التى تزاد فى صيغة : «مفاعل» .

وأداوَى — مع كُتابة الألف الأخيرة ياء ؛ طبقًا لما تقضى به قواعد رسم الحروف[1] — .

من الصور السالفة[2] يتبين أن الهمزة تبقى فى مثل : المَرَاءِى (وهى جمع : مِرْءَاة)[3]. فلا تنقلب فى التكسير ياء ؛ لأنها همزة أصلية فى المفرد ، وفى الجمع ، وليست طارئة[4] ؛ وكذلك تبقى بغير قلب فى مثل : صحائف ، وعجائز ، ورسائل ، لأن لام المفرد — وهو : صحيفة ، وعجوز ، ورسالة — ليست همزة ، ولا أحد حرفى العلة (الواو الياء) . فلم تتحقق فى الكلمات الثلاث — وأشباهها — شروط قلب الهمزة واوا أو ياء[5]...

الناحية الثانية [6]— اجتماع همزتين فى كلمة واحدة — فخرج ، نحو : أأنت ؟ لأن الاجتماع فى كلمتين ؛ (إذ همزة الاستفهام كلمة) وهذا بالتفصيل التالى ، مع ملاحظة أن الثانية هى التى تُقلب دائمًا دون الأولى ؛ سواء أكانت الأولى متحركة والثانية ساكنة ، أم العكس ، أم كانتا متحركتين ، ويمتنع أن تكونا ساكنتين .

---

(١) فى وسط هذا الجمع ألفان ، إحداهما التى كانت زائدة فى المفرد ، والأخرى التى زادت فى التكسير ، والأولى هى التى تقلب همزة بعد ألف التكسير .

(٢) «ملاحظة» : بين هذه الصور واحدة قد تقلب همزتها واواً — جوازاً — فى موضع سبقت الإشارة إليه بعنوان : «تكملة» فى هامش ص ٧٦٨ .

(٣) يصح كتابتها هكذا : (مرآة) لكن إثبات الهمزة هنا وبعدها ألف ، أوضح من كتابتها مَدة فوق ألف .

(٤) فالمفرد : مِرْءاة على وزن مِفْعَلة، والفعل : رأى، والمصدر : رُؤية، فالهمزة أصلية . ومن المسموع الشاذ جمعها على «مرايا» .

(٥) وإلى الحالة الأولى السابقة يشير ابن مالك بقوله : (فى بيت سبق لمناسبة أخرى بصفحة ٧٦٤).

وافتَحْ ، ورُدَّ الْهَمْزَ «يا» فيما أُعِلّْ لَاماً . وفى مِثْلِ هِراوَةٍ جُعِلْ — ٥

وَاوًا . . . . — ٦

يقول : افتح الهمزة ، (نريد بها الهمزة الطارئة بعد ألف صيغة منتهى الجموع على الوجه الذى شرحناه) وردها ياء فى الجمع الذى مفرده معتل اللام بالياء . أما معتل اللام بالواو فتقلب واواً . . . وهذا كلام موجز غامض لا يوضح حقيقة المراد . وقد وفيناه . أما بقية البيت السادس فيتصل بقاعدة أخرى ؛ سبقت فى ص ٧٦٤ .

(٦) سبقت الأولى فى ص ٧٦٦ .

(ا) فإن كانت الأولى هى المتحركة — بفتحة ، أو ضمة ، أو كسرة — والثانية هى الساكنة وجب قلب الثانية حرف علة مجانسًا لحركة ما قبله ، (أى : ألفًا بعد الفتح ، واواً بعد الضم ، وياء بعد الكسر) ، نحو : آمَنَ الرجل . . . أُومِن — إيماناً . والأصل أَأْمَنَ — أُؤْمِنُ — إِئْمانا . . . قلبت الثانية حرف علة من جنس حركة ما قبلها ، ومثله : (آخَذَ — أُوخِذ — إيخاذاً) ، و (آزَرَ — أُوزِر — إيزارا) و (آلَمَ — أُولِم — إيلاما) و (آلَفَ — أُولف — إيلافا)(١) .

(ب) وإن كانت الأولى هى الساكنة والثانية هى المتحركة — وهذا النوع لايقعان فيه فى موضع الفاء ، لتعذر النطق بالساكن ابتداء — فإن كانتا فى موضع العين وجب إدغام الأولى فى الثانية ؛ نحو : سَآَّل(٢) ، ورَآَّس(٣) ، ولآَّل(٤) .

وإن كانتا فى موضع اللام قلبت الثانية ياء ، كبناء صيغة على وزن : «قِمَطْر» من الفعل : قَرَأَ ؛ فيقال : قِرَأْيٌ . والأصل : قِرَأْأٌ — بتسكين الهمزة الأولى ، وتحريك الثانية — قلبت الثانية ياء لوقوعها طرفاً بعد الهمزة الساكنة(٥) . .

---

(١) وفى هذا يقول ابن مالك :

وَمَدًّا ابْدِلْ ثَانِيَ الهمزيْنِ مِنْ كِلْمَةٍ انْ يَسْكُنْ ؛ كَآثِرْ ، وائْتَمِنْ — ٧

يريد : اقلب ثانى الهمزتين المجتمعتين فى كلمة — مَدّة . وهذا يقتضى أن تقلب الهمزة الثانية الساكنة واواً بعد الضمة ، وألفاً بعد الفتحة ، وياء بعد الكسرة ؛ لأن المدة هى حرف علة ساكن، قبله حركة تناسبه . وأشار بالمثال : « ائْتَمِنْ » إلى أن الهمزة الأولى قد تكون همزة وصل، كالتى فى أصل هذا الفعل ؛ فأصله : « ائتَمن » ، فعند النطق به ابتداء من غير أن يسبقه شىء تبدل همزته الثانية ياء ؛ فيقال : « ايتَمن » . هذا هو المراد . وعبارة الناظم لا تكشف عنه ولا سيما مع الواو : فلو قال : «كآثِرْ — ايتَمِنْ » . لكان واضحاً .

(٢) على وزن : « فعّال » ؛ لكثير السؤال . وقد اختيرت كتابة الهمزة على هذه الصورة ، منعاً للالتباس . (٣) بائع الرءوس . (٤) بائع اللؤلؤ .

(٥) كان القياس أن تدغم الأولى فى الثانية كما أدغمت فى : سأّل ، ورأّس ، ولأّل ... لولا أن الهمزة الثانية هنا وقعت طرفاً ، والأطراف أولى بالتغيير — فى الأغلب — ولذا قدم القلب هنا دون هناك.

ويقول النحاة : إن الهمزتين اللتين فى موضع اللام تبدل الثانية المتحركة منهما ياء مطلقاً ؛ أى : سواء أكانت طرفاً كالمثال السالف ، أم كانت غير طرف كما فى بناء صيغة خيالية على وزن : « سَفَرْجَل » من الفعل : قرأ : فيقال قَرَأْيَأ ، بإسكان الهمزة الأولى ، وفتح الياء بعدها. والأصل : قرأْأَأ بثلاث همزات أبدلت الثانية ياء لأنها فى موضع اللام وسلمت الأولى والثالثة . والأغلب فى هذه الأمثلة أنها خيالية للتدريب — كما قلنا — إذ لا يكاد يشيع لها نظائر مأثورة فى فصيح الكلام .

(ح) وإن كانتا متحركتين فلهما صور تخيلية ؛ قصد بها فى الأعم الأغلب مجرد التدريب ، ولا يكاد يعرف لها نظائر مأثورة ، فى فصيح الكلام ، ولا تجنح إليها الأساليب الرفيعة ، ومن أشهر تلك الصّور الوهمية :

١ – أن تكون الهمزتان المتحركتان ، فى موضع اللام ؛ فتقلب الثانية ياء مطلقًا ؛ (أى : سواء انفتح ما قبلها ، أم انضم ، أم انكسر) . كبناء صيغة على وزن : جعفر ، أو : قِرْمِز[1] ، أو : بُرْثُن ، من الفعل : قرأ، فيقال : قَرْأَأٌ» وقِرْئِئٌ، وقُرْؤُؤٌ ؛ بهمزتين متواليتين ، تقلب الثانية منهما ياء لاواوا ؛ لأن الواو لا تقع طرفًا فى الكلمة الزائدة على ثلاثة أحرف ؛ فنقول : فى قَرْأَأٌ – مما قبلها مفتوح – قرْأَىٌ . وقد تحركت الياء وانفتح ما قبلها ، فتقلبُ ألفا ، وتصير : قَرْأَى ، وهى اسم مقصور .

ويقال فى : قِرْئِئٌ مما قبلها مكسور– : قِرِئٌ؛ بقلب الثانية ياء ثم تحذف الياء فيقال : قِرْءٍ ، بحذف الياء التى فى آخرها كما تحذف من المنقوص ؛ وذلك بحذف حركة الياء أولا ، لاستثقال الحركة عليها ، ثم حذف الياء ، لالتقائها ساكنة مع التنوين ؛ كما يحذف فى مثل : داعٍ ، وهادٍ ، ووالٍ ، ونظائرها من المنقوص . وبهذا تصير كلمة : قِرْءٍ) من المنقوص الذى حذفت لامه .

ونقول فى : قُرْؤُؤٌ – مما قبلهما مضموم – : قُرْءٍ أيضا ؛ ذلك أن الهمزة الثانية تقلب ياء، لا واوا – لما تقدم – فتصير الكلمة إلى: قُرْؤُيٌ ، ثم تقلب الضمة التى قبلها كسرة ؛ لتسلم الياء ، فتصير إلى : قُرْئِيٍ ، ثم تحذف حركة الياء لاستثقالها عليها ، ثم تحذف الياء لالتقائها ساكنة مع التنوين ، وتنتهى إلى : قُرءٍ، وتصير منقوصة ، مثل : داعٍ ، وهادٍ ، ووالٍ .

٢ – أن تكون الهمزتان المتحركتان فى غير موضع اللام ، وحركة الثانية كسرة . فتقلب الثانية ياء مطلقًا (أى : بعد همزة مفتوحة أو مكسورة ، أو مضمومة ؛ فهى فى حكمها كالصورة السالفة) – كبناء صيغة من الفعل: «أمّ» تكون على وزن : «أُصْبِع» بفتح الهمزة ، أو بكسرها ، أو بضمها، مع كسر الباء

(١) نوع من الصبغ المائل للحمرة .

فى الحالات الثلاث ، فيقال بعد الهمزة المفتوحة : أأمِمُ ، ثم تنقل حركة الميم الأولى إلى الهمزة الساكنة ؛ ليمكن إدغام الميمين ، وهذا أمر واجب ، ثم تقلب بعده الهمزة الثانية بعد نقل الكسرة إليها ، ياء ؛ لأن الهمزة المكسورة بعد المفتوحة تقلب ياء كما تقدم — فتصير الكلمة : أَيِمّ .

ويقال : بعد الهمزة المكسورة : إِئْمِمُ ، بهمزتين ؛ أولاهما مكسورة ، وثانيتهما : ساكنة ، فتنقل كسرة الميم الأولى إلى الهمزة الثانية ، ليتيسر الوصول إلى الإدغام الواجب فى الميمين ، وتقلب الهمزة الثانية بعد نقل الكسرة إليها ، ياء ، وتصير الكلمة : إِيِمّ .

ويقال بعد الهمزة المضمومة : أُؤْمِم بهمزتين ؛ مضمومة فساكنة ، ثم تنقل كسرة الميم الأولى إلى الهمزة الساكنة ؛ ليمكن الوصول إلى الإدغام الواجب ، ثم تبدل الهمزة الثانية — بعد كسرها — ياء ، وتصير الكلمة : أُيِمّ .

٣ — أن تكون الهمزتان المتحركتان فى غير موضع اللام ، والثانية مضمومة ؛ فتقلب واوا بعد همزة ؛ إما مفتوحة ، وإما مكسورة ، وإما مضمومة . فمثال المضمومة بعد مفتوحة : أَوُبّ[1] ، والأصل : أَأْبُب — بفتح ، فسكون ، فضم ... — نقلت حركة الباء الأولى إلى الهمزة الساكنة ؛ ليتيسر الوصول للإدغام الواجب ، فصارت الكلمة بعد الإدغام : أَأُبّ ، وقلبت الهمزة الثانية واواً بعد انتقال الضمة إليها ؛ لأن الواو هى المناسبة للضمة ؛ فصارت الكلمة : أَوُبّ .

ومثال المضمومة بعد مكسورة بناء صيغة من الفعل « أمّ[2] » على وزان : إِصبُع — بكسر الهمزة وضم الباء — فيقال : إِئْمُم ؛ بكسر ، فسكون ، فضم . نقلت حركة الميم إلى الهمزة — قبلها — ليتيسر الوصول إلى الإدغام الواجب ، فصارت الكلمة بعده إِؤُمّ — بكسر ، فضم ، فميم مشددة — . قلبت الهمزة الثانية حرفًا من جنس حركتها ، وهو الواو ، فصارت : إِوُمّ .

ومثال المضمومة بعد ضمة : بناء صيغة على وزن : أُبْلُم[3] ، من الفعل : أمّ ؛

---

(١) بفتح ، فضم ، فباء مشددة — ، جمع : أَبّ ، — بفتح الهمزة وتشديد الباء — ، وهو : المرعى

(٢) بمعنى : قصَد . (٣) من معانيه : غليظ الشفتين ، ونوع من النبات ...

فيقال : أُؤْمُم – بضم ، فسكون ، فضم – تنقل ضمة الميم الأولى إلى الهمزة الساكنة قبلها ؛ ليتيسر الإدغام ؛ فتصير الكلمة بعده : أُؤُمّ ، – بضمتين متواليتين – وتُقلب الهمزة الثانية المضمومة حرفًا من جنس حركتها ، وهو الواو – فتصير الكلمة : أُوُمّ .

٤ – أن تكون الهمزتان المتحركتان ، فى غير موضع اللام ، والثانية مفتوحة مطلقًا ؛ (أى : بعد همزة مفتوحة ، أو مضمومة ، أو مكسورة) فتقلب واواً .
فمثال المفتوحة بعد مفتوحة : أوادِم[1] ، والأصل بهمزتين مفتوحتين بعدهما ألف ، قلبت الهمزة الثانية واواً ؛ طبقًا لقواعد الإبدال ، التى تقضى بقلب الهمزة الثانية المفتوحة غير المتطرفة – واواً ، دائمًا : سواء أكان ما قبلها مفتوحًا أم غير مفتوح .

ومثال المفتوحة بعد مضمومة : أُوَيْدم ؛ (تصغير : آدم) ، والأصل : أُؤَيْدِم ، قلبت الهمزة الثانية واواً عملا بالقاعدة السالفة .

---

(١) يقول ابن مالك فى حكم الهمزة المفتوحة (وقبلها فتحة أو ضمة) وأنها تقلب واواً فى الحالتين ، وتقلب ياء إن كان قبلها كسرة ، كما يجىء بعد هذا : –

إنْ يُفْتَحِ اثْرَ ضَمٍّ اَوْ فَتْحٍ قُلِبْ ... وَاوًا . وياءً إِثْرَ كَسْرٍ يَنْقَلِبْ – ٨

(إن يفتح : أى : الهمز الثانى ، بمعنى : الهمزة) . ثم انتقل بعد ذلك إلى بيان حكم الهمزة الثانية المكسورة وقبلها حركة ؛ فصرح بأنها تقلب ياء مطلقاً ؛ (أى : سواء أسبقتها ضمة ، أم فتحة ، أم كسرة) . كما صرح بأن الهمزة المضمومة (بعد حركة) يجب قلبها واوا مطلقاً ، بشرط ألا تكون الهمزة الثانية آخر الكلمة ؛ فإن كانت آخراً وجب قلبها ياء . – كما سبق فى الشرح . يقول :

ذُو الكَسْرِ مُطْلَقاً كذا . وما يُضَمّْ ... وَاوًا أَصِرْ ، مَالَمْ يَكُنْ لَفْظًا أَتَمّْ – ٩

فَذَاكَ ياءً مُطْلَقاً جَا . وأَؤُمّْ ... ونَحْوُهُ وجْهَيْن فى ثَانِيهِ . أُمّْ – ١٠

(كذا . أى : ينقلب ذو الكسر مطلقاً كهذا – مشيراً إلى ما قبله مما ينقلب ياء – وأن الهمزة المكسورة تقلب ياء مطلقاً ، سواء أكان ما قبلها مكسوراً أم غير مكسور . وأُمْ ؛ أصلها : «أُمّ» بتشديد الميم ، بمعنى : اقصد . أى : اتجه لهذا الحكم والعمل به) .

أما ما انضم من ثانى الهمزتين فيصير واواً مطلقاً (سواء أكان ما قبله مضموماً أم غير مضموم) بشرط ألا يكون تمام اللفظ ، أى : بشرط ألا يكون هو آخر الكلمة . فإن كان آخرها فهو ياء مطلقاً . و «جا» أى : جاء فى كلام العرب ياء . وختم البيت العاشر بالإشارة إلى الهمزة الثانية التى يجوز قلبها واواً وإبقاؤها وقد شرحناها .

ومثال المفتوحة بعد مكسورة بناء صيغة من الفعل : « أمّ » ، على وزن : إصبَع — بكسر الهمزة ، وفتح الباء — فيقال : إِأْمَم ؛ بكسر ، فسكون ، ففتح . تُنْقل حركة الميم الأولى (وهى الفتحة) للهمزة الساكنة قبلها ؛ ليتيسر الإدغام الواجب ، ثم يقع الإدغام ؛ فتصير الكلمة : إأمّ ، بكسر ، ففتح ، فيم مشددة . وتقلب الهمزة الثانية ياء لوقوعها متحركة بعد كسرة فى حشو الكلام ؛ فتصير الكلمة : إِيَمّ ، بهمزة مكسورة ، وياء مفتوحة ، وميم مشددة .

« ملاحظة » : إذا كانت الهمزتان متحركتين والأولى منهما للمتكلم فى صدر فعل مضارع جاز فى الثانية منهما قلبها وبقاؤها من غير قلب ، نحو : أؤُم ، وأئِن (مضارعى : « أمّ » بمعنى : قصَدَ . و « أنّ » ، بمعنى : تألم) ويجوز أوُم ، وأيِن . . .

* * *

إبدال الياء من الألف :

تُقْلب الألف ياء فى موضعين ؛ أولهما : وقوعها بعد كسرة ؛ كما فى تكسير سلطان ، ومصباح ، ومنشار — ونحوها — على : سلاطين ، ومصابيح ، ومناشير ... وكما فى تصغيرها على : سُلَيْطِين ، ومُصَيْبِيح ، ومُنَيْشِير ...

ثانيهما : وقوعها بعد ياء التصغير فى مثل : كُتَيِّب ، وسُحَيِّب ، وغُلَيِّم ، فى تصغير : كتاب ، وسحاب ، وغلام .

والسبب : أن ما بعد ياء التصغير لابد أن يكون متحركًا ، والألف لا تقبل الحركة ، وياء التصغير لا تكون متحركة . فقلبت الألف بعدها ياء للتخلص من الساكنين ، ولم تُقْلب حرفًا آخر ؛ لأن هذا هو الوارد عن العرب[1] .

* * *

---

(١) فى الموضعين السالفين يقول ابن مالك :

وياءً اقلبْ ألفاً كَسْرًا تَلَا أو ياءَ تَصْغِير . . . . —١١

التقدير : واقلب ألفاً تلا كسراً — ياء ، أو تلا ياء تصغير . يريد : اقلب حرف الألف ياء إذا وقع بعد كسرة أو بعد ياء تصغير . وأكمل البيت بتكملة تتصل بقاعدة جديدة ستجىء فى البيت الذى بعده مباشرة .

إبدال الياء من الواو :

تقلب الواو ياء فى نحو أحد عشر موضعًا :

١ — أن تقع متطرفة بعد كسرة ؛ كما فى نحو : رضِيَ ، وقَوِيَ ، والراضى ، والسَّامى . والأصل : رَضِوَ، وقوِوَ(١) والراضِوْ ، والسَّامِوْ ، لأن هذه الكلمات — ونظائرها — واوية اللاّم، بدليل ظهور الواو الأصلية فى بعض تصاريف الكلمة ؛ مثل : الرضوان — القوة — السمو . . . ؛ ولا يتغير الحكم السالف بوقوع تاء التأنيث بعد الواو ؛ لأن تاء التأنيث بمنزلة كلمة مستقلة ، نحو : رضيتْ — قويتْ — الراضية — السامية . فتعتبر الواو التى تليها هذه التاء فى حكم المتطرفة التى يجب قلبها ياء بعد الكسرة .

وكذلك لا يتغير الحكم السالف بوقوع ألف ونون زائدتين بعد الواو المتطرفة التى قبلها كسرة ، لأن هذين الحرفين — هنا — فى حكم الكلمة المنفصلة عما قبلها . ومن الأمثلة : الإتيان بصيغة على وزن : « فَعِلان » — بفتح فكسر — من الغزو ، والشجو ؛ فيقال : غَزِوَان وشَجِوان ، بالواو التى قبلها كسرة ، ثم تقلب هذه الواو ياء ؛ فتصير الصيغة : غَزِيَان ، وشَجِيَان « فالواو » واقعة فى الطرف تقديراً وقبلها كسرة ، فعُوملت معاملتها إذا وقَعت فى الآخر حقيقة(٢) . . .

٢ — أن تقع عينًا لمصدر ، أُعِلَّت(٣) ، فى فعله ، وقبلها فى هذا المصدر

---

(١) هذه الكلمة : (قَوِوَ) صالحة للإدغام ؛ لانطباق شروطه عليها ولكن القلب يقدم عليه .

(٢) والألف والنون هنا زائدتان — كما سلف — وليستا التثنية — وفى هذا الموضع يقول ابن مالك :

. . . . بواوٍ ذا افْعَلَا — ١١

فى آخِرٍ ،أو قَبْلَ «تا» التَّأْنيث ، أوْ زِيَادَتَيْ «فَعْلَانَ» . . . — ١٢

يقول : افعل ذا بالواو وهو قلبها ياء كما قلبت الألف بعد الكسرة ، بشرط أن تكون الواو فى الآخر أو بعدها تاء التأنيث ، أو زيادتا « فَعَلان » على الوجه الذى شرحناه. وليس المراد أن يكون على « فَعْلان » بضبطها ، وإنما المراد أن تكون الواو بعد كسرة ، وقبل زيادتى الحرفين الأخيرين (الألف والنون) لأنها لا تقلب ياء فى « فَعْلان » ساكن العين. أما أول البيت الحادى عشر فمختص بقاعدة سلفت الإشارة إليها فى هامش (ص ٧٧٥) كما أن آخر البيت الثانى عشر مختص بقاعدة ستجىء بعده مباشرة .

(٣) أى : كانت حرف علة منقلباً عن غيره . وهذا هو المراد بالمعلّ هنا .

كسرة ، وبعدها ألف . (فالشروط أربعة) . ومن الأمثلة : صام صيامًا — قام قيامًا — راد رياداً — حاك حياكًا وحياكة ، والأصل : صِوَام . وقِوَام ، ورِوَاد ، وحِوَاك ؛ قلبت الواو ياء لتحقق الشروط الأربعة السالفة . فلا قلب فى مثل : سِوَار لانتفاء المصدرية ، ولا فى مثل : حاوَرحِوَارا ؛ لأن الواو غير مُعَلَّة فى الفعل (أى : غير منقلبة عن حرف آخر) ولا فى مثل : حال حِوَلا ، لعدم وقوع ألف بعدها . على حسب الرأى الغالب[1] . . .

٣ — أن تقع عينًا لجمع تكسير ، صحيح اللام ، وقبلها كسرة ، وهى معتلّة فى مفرده . ومن أمثلتهم : جمع دار على دِيار ، وحيلة على حِيَل ، ودِيمة على دِيَم ، وقِيمة على قِيَم ، وقامة على قِيَم ، أيضًا . والأصل : دِوَار — حِوَل — دِوَم — قِوَم ، ومن الشاذ ، حاجة وحِوَج .

فإن كانت اللام معتلة وجب تصحيح الواو ؛ فيقال فى جمع : ريّان[2] وجوّ : رِوَاء ، وجِوَاء ، بترك الواو بغير قلب .

٤ — أن تقع عينًا لجمع تكسير صحيح اللام ، وقبلها كسرة ، وهى فى مفرده شبيهة بالمعتلّة : فى أن تكون ساكنة فيه ، وبعدها فى الجمع ألف ؛ نحو : سوْط وسِياط ، وحَوْض وحِياض ، ورَوْض ورياض — ...والأصل : سِوَاط — حِوَاض — رِوَاض . . . فإن لم توجد الألف وجب تصحيح الواو ؛ نحو : كُوز وكِوَزَة ، وعَوْد[3] وعِوَدة ، كما تصحح إن كانت متحركة فى المفرد ؛

---

(١) وإلى هذا الموضع يشير ابن مالك فى آخر البيت الثانى عشر وفى البيت الذى يليه . يقول :

. . . . ذَا أَيضًا رَأوا : ١٢

فى مصْدَر المعتلِّ عَيْناً . والفِعَلْ مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِباً ؛ نَحْوُ الحِوَلْ — ١٣

يريد : أن النحاة رأوا أيضاً قلب الواو ياء بعد الكسرة فى مصدر كل فعل مُعَلّ العين . وبعدها ألف ، نحو : صام صياماً ... كما شرحنا . وأشار بقوله : والفعل منه صحيح ... إلى أن المصدر إذا كان على وزن : فِعَل (بكسر بفتح) وعينه واو قبلها كسرة وليس بعدها ألف ، فإن الواو تصح فيه ، نحو : حِوَل ، مصدر : حال .

(٢) مُرْتَوٍ بالماء (ضد عطشان) .

(٣) الذى زاد عمره من الإبل على سبع سنين .

نحو : طويل وطِوال. . .(١)

٥ – أن تقع طرَفًا فى ماض وهى رابعة أو أكثر بعد فتحة ، بشرط أن تكون منقلبة ياء فى المضارع نحو : أعطيت وزكّيْت ، وأنا أعطِى وأزكّى . وفعلهما : عطا يعْطو ؛ بمعنى : أخذ وتناول) فأصل الفعلين الرباعيين : أعطوْت ، وزكّوْت ، ثم قلبت الواو فيهما ياء ، وكذلك فى اسم مفعولهما ؛ وهو : معطَيان ومزكّيَان(٢) . . .

٦ – أن تقع ساكنة غير مشددة وقبلها كسرة ، نحو : ميزان ، وميعاد ، وميقات . والأصل : مِوْزان ، ومِوْعاد ، ومِوْقات ، بدليل : الوزن ، والوعد ، والوقت . فلا يصح القلب فى مثل : سِوَار ، وصِوَان، لعدم سكون الواو . ولا فى : اجْلِوّاذ (وهو مداومة السير مع الإسراع) لتشديد الواو .

٧ – أن تقع لامًا لصفة على وزن : فُعْلَى (بضم فسكون ففتح) نحو : دُنيا وعُليا ، وأصلهما : دُنْوَى وعُلْوَى ... ، (بدليل دَنوتُ دنوًّا ، وعَلوت علوًّا) قلبت الواو ياء . ومن الشاذ المسموع : قُصْوَى(٣) .

---

(١) وفى النوعين الثالث والرابع يقول ابن مالك :

وَجَمْعُ ذِى عَيْنٍ أُعِلّ أَوْ سَكَنْ ... فاحْكُمْ بذا الإِعْلَالِ فِيهِ حَيْثُ عَنْ – ١٤

("عنْ" أصلها: "عنّ" ، بالتشديد ؛ خففت النون بالسكون ، للشعر . ومعنى: عنّ" ظهر وعرض)

ثم قال :

وَصَحَّحُوا : «فِعَلَةً» . وفى : «فِعَلْ» ... وَجْهَان . والإِعْلَالُ أَوْلَى كالْحِيَلْ – ١٥

يريد : أن الواو السالفة الذكر إذا لم يقع بعدها ألف فى الجمع ، وكان على وزن فِعَلة (بكسر ففتح) – فإنها تصح وتبق ؛ نحو كُوز وكِوَزة ، وعُود وعِوَدة ... فإن كان الجمع على وزن فِعَل(بكسر ففتح) جاز عند ابن مالك الإعلال – وهو الأولى – والتصحيح ؛ نحو : حاجة وحِوَج أو حِيَج – وحيلة وحِيَل وحِوَل . ويفهم من كلام ابن مالك أن التصحيح مطرد ولكنه غير الأولى . أما عند غيره فالتصحيح شاذ لا يقاس عليه ، ويقتصر على الوارد المسموع منه . وهذا هو الرأى الأقوى . ويجب الاقتصار عليه .

(٢) وفى هذا الموضع يقول ابن مالك :

والواوُ لاماً بَعْدَ فَتْحٍ «يا» انقَلَبْ ... كالمُعْطَيَان يرْضَيَان .(وَجَبْ...) ١٦

التقدير : انقلبت الواو . حالة كونها لا ماً بعد فتح – ياء) كالياء فى المعطيان ويرضيان ؛ فأصلها الواو. أما الفعل: «وجب» فلا صلة له بهذا ؛ وإنما صلته بالبيت السابع عشر الآتى فى هامش ص ٧٨٣.

(٣) وهى لغة قريش .

فإن كانت فُعْلَى اسمًا (وليست وصفًا)، بقيت الواو بغير قلب، نحو: حُزْوَى، اسم موضع ... [1]

٨ – أن تجتمع هي والياء في كلمة واحدة [2] بشرط ألا ينفصل بينهما فاصل، وأن يكون السابق منهما أصيلا (أى: غير منقلب عن غيره) وساكنًا سكونًا أصليًا غير عارض. فإذا تحققت هذه الشروط وجب قلب الواو ياء، وإدغامها في الياء، سواء أكانت الياء هي السابقة؛ نحو: سَيِّد ومَيِّت (وأصلهما، سَيْوِد ومَيْوِت كما سبق) أم كانت الواو هي السابقة؛ نحو: طَيّ، ولىّ، وأصلهما: طَوْيٌ، ولَوْيٌ؛ بدليل: طَوَيت ولَوَيت ... فالواو في الأمثلة السالفة قلبت ياء، وأدغمت في الياء.

فإذا اجتمعتا في كلمتين فلا قلب، نحو: يدعو ياسر، ويجرى وائل. ولا قلب كذلك إن كان بينهما فاصل، نحو: زيتون، أو كان السابق منهما متحركًا، نحو: طويل وغيُور، أو كان السابق غير أصيل، نحو: كُوَيْتِب في تصغير: كاتب، أو كان سكونه غير أصيل، كقولهم في «قَوِىَ» الماضى، المكسور الواو أصالة: قَوْىَ، بسكون الواو، للتخفيف.

وإذا اجتمعت الواو والياء في تصغير اسم – لا وصف – مشتمل على واو متحركة، وتكسيره على: مَفَاعِل – وما يوازنه [3] – جاز قلب الواو بالطريقة

---

(١) وفى الموضع السابع يقول ابن مالك . فى فصل مستقل يجىء بعد ، ولا يشتمل إلا على بيتين أولهما يشتمل على حالة تبدل فيها الواو من الياء، وثانيهما تبدل فيه الياء من الواو. ونصهما تحت عنوان: «فصل»:

مِنْ لَامِ «فَعْلَى» اسماً– أَتَى الوَاوُ بَدَلْ ياء؛ كَتَقْوَى – غَالباً جَا ذَا البَدَلْ– ١

(أى: جاء هذا البدل، وسيعاد البيت لمناسبته فى ص ٧٨٥).

يريد: أن الواو تبدل من الياء الواقعة لاماً لاسم على وزن «فَعْلَى» – بفتح، فسكون، ففتح مع مد – نحو: تَقْوَى ... وهذه الصورة الثالثة من الصور التى سيجىء شرحها فى موضعها الأنسب، عند الكلام على قلب الياء واواً (ص ٧٨٣). أما الذى يعنينا هنا وهو العكس، (أى: قلب الواو ياء) فهو البيت الثانى آخر الفصل، ونصه:

بِالعَكْسِ جاءَ لامُ «فُعْلَى» وَصْفَا وكَوْنُ: «قُصْوَى» نَادِرًا لا يَخْفَى –٢

(٢) أو ما يشبهها، وينطبق عليه حكمها – كما سيجىء فى ص ٧٨٠ –

(٣) سبق بيان ما يوازنه فى ص ٦٦٤ و ٦٧١ .

السالفة وتصحيحها ، نحو : جداول ، والتصغير[1] : جُدَيِّل ، أو : جُدَيْوِل ، بالقلب وعدمه ، ونحو : أسْود — للحية — وأساوِد ، والتصغير : أسَيِّد ، أو أسَيْوِد . والإعلال أحسن فى كل ذلك .

فإن كان المفرد المصغّر وصفاً تعيَّن الإعلال ؛ نحو : أُلَيِّم ، تصغير : ألْوَم ، (اسم تفضيل ، فعلُه : لامَ) . وكذلك إن كانت الواو فى المفرد غير متحركة نحو : عجوز وعمود ، وتصغيرهما عُجَيِّز وعُمَيِّد . ولا إعلال إن كانت الواو فى المفرد عارضة ؛ نحو رُوْية ، تخفيف رُؤْيَة ، ونحو : بُوَيع ، لأن أصلها ألف...[2]

ومما ينطبق عليه حكم الكلمة الواحدة — مع أنه ليس بواحدة — جمع المذكر السالم المرفوع المضاف إلى ياء المتكلم ، نحو : جاء صاحِبِيَّ والأصل : صاحبون لى . حذفت النون للإضافة ومعها اللام ؛ فصارت الكلمة صاحبُوى ، ثم قلبت الواو ياء وأدغمت فى الياء ، وكسر ما قبلها .

٩ — أن تقع لام اسم مفعول لفعل ماض ، ثلاثى ، على وزن : فَعِل — بفتح فكسر — نحو : رضِىَ فهو مَرْضِيٌّ ، وقوِىَ فهو مَقْوِىٌّ . والأصل : مرضُوىٌ ومقْوُوىٌ (على وزن مفعول) اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون ، قُلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء فى الياء . وكُسِر ما قبلها بدلا من الضمة ؛ لكيلا تقلب الياء واوا بعد الضمة .

فإن كان الماضى غير مكسور العين وجب تصحيح الواو ، نحو : مغزُوٌّ ومدْعُوٌّ ؛ وفعلهما : غزا ، ودعا . وأصلهما ، غَزَوَ ، ودعَوَ ؛ تحركت الواو وانفتح ما قبلها ، قلبت ألفا ، فصار : غزا ودعا[3] .

---

(١) راجع ما سبق خاصاً بهذا فى « التصغير » ، هامش ص ٦٩٥ — رقم ٥ —

(٢) وفى هذا الموضع الثامن يقول ابن مالك فى بحث مستقل عنوانه : « فصل » ، نص البيت الأول والثانى منه — وهما الخاصان بموضوعنا — :

إنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مِن واوٍ ويا ... واتَّصَلَا ، ومِنْ عُرُوضٍ عَرِيَا — ١

فيَاءً الواوَ اقْلِبَنَّ مُدْغِمَا ... وشَذَّ مُعطًى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا — ٢

(عرى = خلا . رُسم = عُيِّن وحُدِّد بوضوح) .

(٣) ويصح أن يبقى الفعلان على أصلهما بغير قلب الواو ، بقصد المدح ، أو التعجب ، بشرط =

١٠ – أن تكون لامًا لجمع تكسير وزنه : فُعُول (بضم فضم) ، نحو : (عصا ، وجمعها : عِصِيّ) ، (ودَلْو ، وتكسيره : دِلِيّ) . والأصل : عُصُوو ، ودُلُوو ؛ اجتمع واوان – واجتماعهما ثقيل – أولاهما زائدة فى الجمع ، والأخيرة أصلية (لام الكلمة) قلبت الواو الأخيرة ياء ؛ فصارتا إلى : « عُصُوى ، ودُلُوى » اجتمعت الواو والياء ؛ وسبقت إحداهما بالسكون ، قلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء فى الياء ، وكسر ما قبلهما ، فصارتا : عُصِيٌّ ودُلِيّ . ويصح كسر أولهما للتخفيف ؛ لأن الانتقال من الضم إلى الكسر فى مثل هذه الصيغة لا يخلو من ثقل . ومن النحاة من يجيز التصحيح فى جمع التكسير السالف ، ولكن الأرجح عدم التصحيح . . .

فإنْ كان « فُعُول » مفرداً وجب التصحيح ؛ نحو : عُتُوّ – عُلُوّ – سُمُوّ – نُمُوّ . . (١)

١١ – أن تكون عينًا لجمع تكسير على وزن : « فُعَّل » صحيح اللام مع عدم وجود فاصل بين العين واللام ، نحو : صُيَّم ، ونُيَّم ، وأصلهما : صُوَّم

= أن يكون كل منهما على وزن « فَعُل » – بفتح فضم – وقد سبق الكلام على هذا النوع من التعجب فى بابه الخاص (ج ٣ ص ٢٦٩ م ١٠٩) .

(١) وإلى الموضعين (التاسع والعاشر) يشير ابن مالك – فى فصل مستقل ، أوله :

إن يسكن السابق من واو وياء ، . . . قائلا فى البيتين الثامن والتاسع :

وَصَحِّحِ المفعول من نَحْوِ : « عَدَا » وأَعْلِلِ اْن لَمْ تَتَحَرَّ الأَجْوَدَا – ٨

يريد بنحو : « عدا » الماضى الثلاثى غير المكسور العين إذا كان واوى اللام حيث يجب التصحيح فى الرأى الأجود ؛ فتقول : عدا ، وغزا ، ودعا ... واسم المفعول ، معدُوّ ، ومغزُوّ ، ومدعُوّ . أما غير الأجود فيجرى فيه القلب ؛ فيقال : معدِيّ – مغزِيّ – مَدْعِيّ . ومن هذا قول عبد يغوث الحارثى من شعراء الجاهلية :

وقد علمتْ عِرسى مُلَيْكة أننى أنا الليث معدِيًّا على وعاديا

يريد : مَعْدُوًّا عليه ... ، وجاء فى المحتسب (ج ٢ ص ٢٠٧) أن أبا حاتم قال : إن الواو المشددة أبدلت ياء للتخفيف ، وسرد لهذا أشباها .

ثم قال ابن مالك :

كَذَاكَ ذَا وَجْهَيْنِ جا « الفُعُولُ » مِنْ ذى الواو لامَ جمعٍ أو فرد يَعِنْ – ٩

(يعن = أصلها : يعنّ . بالتشديد ، أى : يظهر) . والرأى عند ابن مالك أن « الفُعُول » جاء فيه عن العرب الوجهان ؛ سواء أكان جمعاً أم مفرداً . وغير ابن مالك يحتم الرأى الذى شرحناه ، ويحكم بالضعف على غيره . – وسيجىء إشارة للبيتين السالفين فى مناسبة أخرى ص ٨٠٣ .

ونُوَّم ، بواوين قبلهما ضمة ، وهذا ثقيل ؛ فعُدِل عن الواوين إلى الياءين لخفتهما ، ولكن التصحيح هو الأكثر ؛ فيقال صُوَّم ، ونُوَّم . .[1] فإن لم تكن اللام صحيحة لم يصح القلب ، نحو شُوًّى وغُوًّى[2] ... (بضم أولهما ، وتشديد ثانيهما المفتوح المنوَّن ، وهما جمع : شاوٍ ؛ وغاوٍ ، اسمَىْ فاعل من : شَوَى وغَوَى) . كما يجب التصحيح إن فصلت العين من اللام ، نحو : صُوَّام ونُوَّام ، ومن الشاذّ نُيَّام . .[3]

* * *

---

(١) وفى هذا يقول ابن مالك فى الفصل المشار إليه :

وشاعَ نحو : «نُيَّمٍ» فى : نُوَّمٍ ونَحْو : «نيامٍ» شُذُوذُه نُمِى — ١٠

(نمى = نسب . أى : أنه نسب للشذوذ — وستجىء الإشارة لهذا البيت فى مناسبة أخرى ص ٨٣٠) .

(٢) أصلهما : شُوَّىٌ ، وغُوَّىٌ ، على وزن : فُعَّل ؛ كركَّع ، وسجَّد ؛ بضم الأول ، وتشديد الثانى مع فتحه — تحركت الياء ، وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفاً ؛ فالتقى ساكنان هما هذه الألف والتنوين ، فحذفت الألف للتخلص من التقاء الساكنين .

(٣) «تكملة وبيان» :

ورد فى كتب اللغة ما يساير هذه المسألة فى بعض نواحيها ، ويزيد عليها فى بعض آخر ؛ فهو أعم منها . جاء فى «لسان العرب» مادة : «صاغ» ما نصه : " (صاغ مصوغاً . وصياغة ، وصيغة ، وصَيْغُوغة ، الأخيرة عن اللحيانى ... ورجل صائغ ، وصَوَّاغ ، وصَيَّاغ ؛ معاقبة فى لغة أهل الحجاز . قال ابن جنى : إنما قال بعضهم «صَيَّاغ» لأنهم كرهوا التقاء الواوين ، ولا سيما فيما كثر استعماله ، فأبدلوا الأولى من العينين ياء ، كما قالوا فى : «إما» «أَيْمَا» ، ونحوذلك ؛ فصار تقديره : «الصَّيْوَاغ» . فلما التقت الواو والياء على هذا أبدلوا الواو الثانية ياء ، للياء قبلها ، وأدغموا الياء فى الياء : فقالوا : «الصَّيَّاغ» فإبدالهم العين الأولى من «الصَّوَّاغ» دليل على أنها الزائدة : لأن الإعلال بالزائد أولى منه بالأصلى) اهـ . ومثل هذا تماماً فى كتاب : «الإبدال» ، لأبى الطيب اللغوى — ج ٢ هامش ص ٤٧٨ —

وجاء أيضاً فى اللسان فى مادة : «قام» ما نصه :

رجل قائم ، من رجال قُوَّم ، وقُيَّم ، وقيَّم ، وقُيَّام ، وقُوَّام ...) اهـ .

ومثل هذا فى مادة : «صام» .

ومسايرة لما سبق من اللغة الحجازية وغيرها يتبين صحة الاستعمال الشائع اليوم فى مثل قَيَّمْتُ الشىء فتقَيَّم ، وأصله : قوّمته فتقوّم وهذا أفصح . ومن معانيها : حددت للشىء قيمته . وقد صحح مجمع اللغة العربية بالقاهرة ومؤتمره ذلك الاستعمال الشائع ، اليوم معتمدا فى تصحيحه على ما أسلفناه من بعض لغات العرب . وقد صدر قراره بالتصحيح فى الجلسة الثامنة من جلسات مؤتمر الدورة الرابعة والثلاثين لسنة ١٩٦٨ — طبقاً لما هو مدون فى ص ٢٢٨ من الكتاب الذى أخرجه المجمع سنة ٦٩ باسم : «كتاب فى أصول اللغة»=

إبدال الواو من الألف :

إذا وقعت الألف بعد ضمة وجب قلبها واواً ، سواء أكان هذا فى اسم، أم فعل؛ فثال الاسم : لُوَيْعِب ، ومُوَيْهِر ، وهما تصغير : لاعب وماهر . ويشترط لقلب الألف واواً فى التصغير ألا يكون أصلها ياء كالتى فى : « ناب » (بمعنى : السن) فإنها فى التصغير ترجع إلى أصلها الياء – كما تقدم[1] فى بابه – فيقال : نُيَيْب .

ومثال الفعل : رُوجِع – عُومِل – بُويِع ... وهى أفعال ماضية مبنية للمجهول : وأصلها للمعلوم : راجَع – عامَل – بايَع ...[2]

* * *

إبدال الواو من الياء :

يقع هذا فى أربعة مواضع :

١ – أن تكون الياء فى لفظ غير دال على الجمع ، مع سكونها ، ووقوعها بعد ضمة، وعدم تشديدها . نحو : يُوقِن ومُوقِن ، يُونِع ومُونِع – يُوقِظ ومُوقِظ – يُوسِر ومُوسِر ... قلبت الياء واواً فى المضارع واسم الفاعل، وهكذا... والأصل : أيقَن الرجل يُيْقِن ؛ فهو مُيْقِن – أينع الثمر يُيْنِعُ ؛ فهو مُيْنِع – أيقظ الصياحُ النائم يُيْقِظُ ؛ فهو مُيْقِظ – أيسر النشيط يُيْسِر ؛ فهو مُيْسِر . فلا يصح القلب إن كان اللفظ جمعاً : نحو: بِيض وهِيم ؛ (تقول : هذا ورق أبيض وورقة بيضاء والجمع فيهما بُيْض[3] بضم الباء،

= مشتملا على مجموعة القرارات التى أصدرها المجمع من الدورة التاسعة والعشرين إلى الدورة الرابعة والثلاثين مدعومة بالبحوث والأدلة التى اعتمد عليها فى إصدار تلك القرارات

(١) فى ص ٧٠٤ .

(٢) وإلى هذه الحالة أشار ابن مالك فى آخر البيت السادس عشر وأول السابع عشر بقوله :

. . . . وَوَجَبْ – ١٦

إبْدَالُ واوٍ بعدَ ضَمٍّ مِنْ أَلِفْ . . . . – ١٧

أما صدر البيت الأول فخاص بقاعدة سلفت فى ص ٧٧٨ وأما بقية الثانى فخاص بقاعدة ستجىء بعد هذه مباشرة .

(٣) قياس تكسيرها : فُعْل .

ثم يجب كسرها فى هذه الصورة ؛ لثقلها فى جمع التكسير قبل الياء الساكنة غير المشددة . وتقول : هذا جمل أهْيَم[1] . وناقة هيماء ، والجمع فيهما : هُيْم ، بضم الهاء ، ثم تُكسر الهاء ، وجوباً ، لما سبق) .

كذلك لا يصح القلب : إن كانت الياء متحركة ، نحو : هُيَام[2] ، — بضم ، ففتح بغير تشديد — أو كانت غير مسبوقة بضمة ، نحو : خَيْل وجِيل . . . أو كانت مشددة ؛ نحو غُيَّب[3] . . . [4] .

٢ — أن تكون لاماً لفِعْل ، وقبلها ضمة ؛ (كالأفعال اليائية : نَهَى — قَضَى رَمَى ، . . . إذا أردنا تحويلها إلى صيغة « فَعُل » لغرض ؛ كالتعجب . .) نحو : نَهُوَ الرجل ، أو : قَضُوَ ، أو رَمُوَ . . ؛ للتعجب من نُهْيَته — أى : عقله — أو من قضائه ، أو رميه ، وهذه الألفاظ تؤدى معنى التعجب ، أى : ما أنهاه ! — ما أقضاه ! — ما أرماه ! . . . فكل هذه وتلك من أساليب التعجب القياسية التى سبق الكلام عليها فى بابه[5] .

وقد تكون لاما لاسم مختوم بتاء تأنيث بعدها تُلازِمُ الكلمة ؛ بحيث لا تؤدى الكلمة معناها إلا مع هذه التاء ؛ كبناء صيغة على وزن « مَفْعُلَة » — بفتح ، فسكون ، فضم ، ففتح — من الفعل ، رمى ؛ فتكون ، مَرْمُوَة ، والأصل : مَرْمُيَة — بكسر الميم الثانية — قلبت الياء واواً ؛ لوقوعها بعد ضمة .

---

(١) شديد العطش .

(٢) مصدر : هام ، بمعنى : اشتد عطشه ، أو حبه .

(٣) جمع غائب .

(٤) وفى هذا الموضع من قلب الياء واواً وقلب الضمة كسرة فى مثل : بِيض ، وهِيم ، ونحوهما . . . يقول ابن مالك فى البيت السابع عشر الذى سبق صدره :

. . . . و«يا» كموقنٍ بذَا لَهَا اعْتَرِفْ — ١٧

يريد : أن الياء التى كانت فى أصل كلمة : « موقن » يجب قلبها واواً ، كما انقلبت الألف فى الحالة السالفة واواً . فالتشبيه بين الحالتين مقصور على قلب الحرفين — الألف والياء — واواً . ثم قال فى قلب الضمة كسرة :

ويكسَر المضمومُ فى جَمْعٍ كَمَا يقَال: «هِيمٌ» عندجَمْعِ : أَهْيَمَا — ١٨

(والألف التى فى آخر : « أهيما » زائدة للشعر .) ومثل أهيم : هيماء ، وما شابههما مما يجتمع فيه سبب الكسر .

(٥) ح ٣ .

فلو جاءت التاء بعد بناء الصيغة المطلوبة لم يصح القلب ، ووجب ترك الياء على حالها ، نحو : « تماديَة » ؛ وهي مصدر دال على المرة ، وفعله : تمادَى : وأصل المصدر : تمادُيا — بضم الدال — ؛ لأن المصدر القياسي للفعل الذى على وزان : « تفاعَل » هو : « تفاعُل » . ثم قلبت الضمة قبل الياء كسرة ، لتسلم الياء من قلبها واوا . ثم جاءت التاء الدالة على الوَحدة بعد انقلاب الضمة كسرة .

وقد تكون لامًا لاسم مختوم بالألف والنون الزائدتين ؛ كبناء صيغة من الفعل : رمى على وزان : سَبُعان (بفتح ، فضم ، ففتح مع مدّ . . اسم موضع) فيقال : رَمُوَان)[1] .

٣ — أن تكون لاماً لاسم على وزن : فَعْلَى — بفتح ، فسكون ، ففتح مع المدّ — نحو : تقوى ، وشَرْوَى ، وفَتْوَى . . . والأصل : تَقْيا ، وشَرْيا ، وفَتْيا . . بدليل : تقَيْت ، وشَرِيت ، وفَتَيْت ؛ فأبدلت الياء واوا فى الثلاثة ، وفى نظائرها من الأسماء المحضة ، لا . الأوصاف . .[2]

٤ — أن تكون عينًا لكلمة على وزن : فُعْلَى — بضم ، فسكون ، ففتح مع المد — بشرط أن تكون الكلمة اسمًا محضًا ، أي : خالصاً من شائبة الوصفية ؛ نحو : « طُوبَى »[3] ، التى هى اسم خالص الاسمية ، للجنة ، أو لشجرة فيها — فإن لم تكن اسما محضًا وكانت صفة محضة ، — أي : خالصة من شائبة الاسمية — وجب تصحيح الياء وكسر ما قبلها ؛ لكى تسلم من قلبها واواً ، ولا يكاد يعرف من هذا النوع

---

(١) وفى هذا الموضع يقول ابن مالك :

وواوًا اثْرَ الضَّمِّ رُدَّ « اليا » مَتَى ... أُلْفِيَ لام فِعْلٍ ،اَوْ مِنْ قَبل: « تا » — ١٩

كَتَاءِ بَانٍ مِنْ : « رَمَى » كمَقْدُرَهْ ... كَذَا إذا كَسَبُعَانَ صَيَّرَهْ — ٢٠

(أُلفِى= وُجد) والمراد : متى وجد حرف الياء على هذه الصورة . .

(٢) وفى هذا يقول ابن مالك فى بيت سبقت الإشارة إليه فى ص ٧٧٩ تحت عنوان « فصل » ونصه :

مِنْ لام فَعْلَى اسْمًا أَتَى الوَاو بَدَلْ ... ياءٍ ؛ كتقْوَى — غَالباً — جَاذَا البَدَلْ — ١

(٣) وأصلها : طُيْبَى . بالياء ، — لأن فعله : طاب يطيب — قلبت الياء واوا . (انظر رقم ٥ فى الهامش الآتى) .

– كما قالوا – إلا كلمتان هما : ضِيزَى[1] وحِيكَى[2]، وأصلهما[3] : ضُوزَى، وحُوكَى، بالواو الساكنة فيهما ؛ المسبوقة بضمة. قلبت الواو ياء ساكنة ، وقلبت الضمة قبلها كسرة .

فإن كانت الصفة غير محضة – لجريانها مجرى الأسماء[4]، جاز فى الرأى الأنسب[5] القلب والتصحيح ، وفى الحالتين تكون الصفة غير المحضة دالة على التفضيل ، لأنها مؤنث« أَفْعَل» الدال على التفضيل أيضاً ، ومن أمثلتها : (طُوبَى[6] أو : طِيبَى ، مؤنث أطيب) – (كُوسَى أو : كِيسَى ؛ مؤنث أكْيَس) – (ضوقَى أو : ضِيقَى ،مؤنث : أضيق) – (خُورَى، أو خِيرَى ، مؤنث : أخْيَر) ...

* * *

إبدال الألف من الواو والياء :

إذا وقعت الألف عيناً للماضى الثلاثى ، أو لاماً ، فلا بد أن تكون منقلبة

---

(١) يقال : قسمة ضيزى ، أى : جائرة ظالمة (ضازَه ، يضُوزُه ويضيزه ... ، جار عليه، وبخسه) . . .

(٢) يقال : مِشْيَة حِيكَى إذا تحرك فيها المنكبان . (حاك فى مشيه يحوك ويحيك، إذا حرك منكبيه) .

(٣) أصلها عند كثير من النحاة : « ضُوزَى . وحُوكَى» ؛ فهما واويان . وهذا مخالف لما يدل عليه « القاموس وتاج العروس » من أنهما واويان ويائيان . فلا يصح الاستدلال بهما على قلب الواو لجواز أن تكون هذه الياء هى التى فى أصلها . . .

(٤) ويعرف جريانها مجرى الأسماء بأن تكون معمولة للعوامل المختلفة مباشرة دون أن يسبقها موصوف .

(٥) وهو رأى ابن مالك ، فقد نص على أن الوجهين مسموعان عن العرب ، ويخالفه سيبويه وكثرة النحاة ؛ فقطعوا بقلب : ياء « فُعْلَى » واوا إذا كانت اسماً ؛ كطُوبى الاسمية ، أو وصفا غير محض، وبعدم قلبها إذا كانت وصفاً محضاً ، وكسر ما قبلها لتسلم . ويقول ابن مالك مسجلا رأيه ، قاصداً « فُعْلَى » الجارية مجرى الأسماء :

وإنْ تكُنْ عَيْناً لِفُعْلَى وَصْفاً فذَاكَ بالوجْهَيْن عَنْهُمْ يُلْفَى – ٢١

(يلفى = يوجد – كما سبق –) .

(٦) كلمة : « طُوبى » قد تكون اسماً محضاً كالتى هى اسم الجنة ، أو اسم شجرة ، وقد تكون وصفاً إذا كانت للتفضيل ، مؤنث : « أطيب » الدال على التفضيل ، كما عرفنا .

عن واو أو ياء : نحو : (صام – باع) – (سما – جرى) والأصل : صوَمَ – بيَعَ – سمَوَ – جرَىَ . . بفتح الواو والياء فى كل ذلك . والدليل على هذا الأصل : المصادر – أو غيرها – إذ نقول : صوْم ، بيْع ، سُمُوّ ، جرْى . . . فقلبت الواو والياء فى تلك الأفعال ألفًا . كما يقلبان فى كثير من الأسماء أيضًا ، ولا يقع هذا القلب فى الأفعال ولا فى الأسماء إلا بعد اجتماع عشرة شروط :

أولها : أن يتحركا . فإن لم يتحركا لم يقع القلب ، كما فى (قوْل ، صوْم) ، (بيْع ، عيْن) .

ثانيها : أن تكون حركتهما أصلية ليست طارئة للتخفيف أو لغيره من الحركات التى لا تلازمهما ؛ فلا قلب فى نحو : جَيَل ، وتَوَم (وأصلهما : جَيْأَل[1] ، وتوْأَم[2] ، نقلت حركة الهمزة – بعد حذفها للتخفيف – إلى الساكن قبلها ؛ عند من يبيح هذا التخفيف إنْ أمِن اللبس) . ولا فى مثل قوله تعالى : (لتُبْلَوُنَّ[3] فى أموالكم وأنفسكم) ، وقوله : (ولا تنسَوُا الفضْل بينكم) . . .[3]

ثالثها : أن يكون ما قبلهما مفتوحًا ؛ فلا قلب فى مثل : العِوَض – الدُّوَل – الحِيَل .

رابعها : أن تكون الفتحة التى قبلهما متصلة بهما – مباشرة – فى كلمة واحدة ، فلا قلب فى مثل : حضر وفدٌ ليس يزيدُ فيه .

خامسها : أن يتحرك ما بعدهما إن كانا فى أصلهما غير لامين ؛ (كأن يكونا فاءين ، أو عينين للكلمة) ، وألا يقع بعدهما ألف ، ولا ياء مشددة إن كانا لامين ؛ فلا قلب فى مثل : (تَوالَى ، وتَيَامَنَ) ، (وخوَرْنق[4] ، وطويل وبيان ، وغيور) ؛ لسكون ما بعدهما مع وقوعهما فاءين أو عينين . ولا فى مثل : (جرَيا ، وسَمَوَا ، وفتَيَان ، وعصَوَان) : لوقوعهما لاما للكلمة وبعدهما ألف . ولا فى مثل: (علَوِىّ وحيِيّ[5]) لوقوع ياء مشددة بعدهما ،

---

(١) اسم للضبع .

(٢) المولود ومعه غيره فى بطن واحد ، فكل منهما توءم ، وهما : توءمان ، والأكثر : توائم .

(٣ و ٣) حركة واو الجماعة هنا عارضة ؛ للتخلص من التقاء الساكنين .

(٤) اسم قصر قديم بالعراق للنعمان . (٥) صاحب حياء .

وإنما قُلِبتا في سَمَا، ودعَا، ومشَى، وسعَى — مع وقوعهما لاما؛ لعدم وقوع ألف ولا ياء مشددة بعدهما. ولهذا السبب نفسه قُلِبتا في مثل: «يَخْشَوْن، ويُدْعَوْن» مع وقوعهما لاما؛ (إذ أصلهما: يَخْشَيُون، ويُدْعَوُون. تحركت الياء والواو، وانفتح ما قبلهما؛ فقلبتا ألفا: فالتقى ساكنان؛ حُذفت الألف للتخلص من التقاء الساكنين؛ فصار اللفظان: يَخْشَوْن ويُدْعَوْن).

ومما سبق يتبين أن القلب ممتنع إذا كانا لامين، بعدهما الألف أو الياء المشددة. أما إذا وقع بعدهما ساكن آخر غير هذين[1] فالقلب واجب على الأرجح[2]....

سادسها: ألا تكون إحداهما عيناً لفعل ماض على وزن: «فَعِل» — بفتح فكسر — والصفة المشبهة الغالبة فيه على وزن: «أَفْعَل»[3]؛ نحو هَيِفَ: فهو أهْيَف[4] — وغَيِد[5]؛ فهو: أغْيَد — وحَوِل فهو؛ أحْوَل — وعَوِر؛ فهو أعوَر . . .

---

(١) يلاحظ أن الياء المشددة هي ياءان، أولاهما ساكنة:

(٢) يذكر ابن مالك الشروط الخمسة السابقة (وهي: التحرك، وأصالته، وفتح ما قبل الواو والياء، واتصالها بالفتحة التي قبلها مباشرة في كلمة واحدة، وتحرك ما بعدها . . .) في الفصل المستقل الذي أشرنا إليه في رقم ٢ من هامش ص ٧٨٠ فيقول بعد البيتين الأولين منه، الخاصين بقلب الواو ياء عند اجتماعهما على الوجه الذي سبق شرحه — يقول ما نصه:

مِنْ وَاوٍ، أَوْ يَاءٍ بتَحْرِيكٍ أُصِلْ ... أَلِفاً أَبْدِلْ بعدَ فَتْحٍ متَّصِلْ — ٣

إنْ حُرِّكَ التَّالِي، وإنْ سُكِّنَ كَفْ ... إعْلَالَ غَيْرِ الَّلام وهْيَ لَا يُكَفْ — ٤

إعْلَالُهَا بسَاكِنٍ غَيْرِ أَلِفْ ... أو ياءٍ التَّشديدُ فيها قد أُلِفْ — ٥

(أُصِل = تأصل، وليس عارضاً، كفّ = منع. أُلف = عرف وشاع في الكلام المأثور الفصيح)

وتقدير البيت الأول: أبدل ألفاً بعد فتح متصل — من واو، أو ياء موصوفين بتحريك متأصل فيهما: وأوضح في البيت الثاني أن الإبدال السابق لا يقع إلا إن حرك التالي بعدهما. أما إن سكن ما بعدهما فإن السكون يكف إعلال غير اللام. أي: يمنع قلب الواو والياء الواقعتين في غير اللام (وغيرُ اللام هو: الفاء والعين) أما اللام فيقع فيها القلب إن سكن ما بعدها، بشرط أن يكون الساكن حرفاً غير الألف وغير الياء المشددة، (لأن الياء المشددة تكون من ياءين الأولى منهما ساكنة — كما سبق في رقم ١).

(٣) تكون الصفة المشبهة كذلك إذا كان الفعل الماضي لازماً مكسور العين دالا على لون، أو عيب، أو شيء فطري، أو وصف ظاهر في الجسم — وقد تقدم الكلام على هذا في باب الصفة المشبهة ج ٣ ص ١١ م ١٠٤.

(٤) الهيَف، مصدر: هَيِف — كفرح — وهو ضمور البطن ودقة الخاصرة، ويعد من الصفات الممدوحة.

(٥) الغيَد، مصدر: غَيِد — كفرح — وهو: نعومة الجسم.

سابعها: ألا تكون إحداهما عيناً لمصدر الفعل الماضي السالف؛ ولهذا يقال: تَيَف، وغَيَد، وحَوَل، وعَوَر...، بغير قلب...[1]

ثامنها: ألا تكون الواو عيناً لفعل ماض على وزن: «افتَعَل» دال على المفاعلة[2]؛ فلا قلب في نحو: اجتَوَرُوا واشتَوَرُوا، بمعنى: جاور بعضهم بعضاً، وشاور بعضهم بعضاً. فإن لم يدل على المفاعلة وجب القلب؛ نحو: اجتاز، واختانَ؛ بمعنى: جازَ، (أى: قطع) وخان، وهذا الشرط خاص بالواو دون الياء، ولهذا وقع القلب فى استافوا، (أى: تسايفوا، بمعنى: اشتركوا فى ضرب السيوف)، والأصل: استيفوا. قلبت الياء ألفا بالرغم من الدلالة على المفاعلة. ومثلها: امتازوا وابتاعوا: بمعنى تمايزوا، وتبايعوا. والأصل: امتَيَزُوا وابتَيَعُوا..[3]

تاسعها: ألا يكون بعد أحدهما حرف يستحق القلب ألفا؛ لئلا يجتمع فى كلمة قلبان متواليان بغير فاصل، وهو ممنوع، فى الأغلب. فإن وقع بعدهما حرف يستحق هذا القلب وجب – فى الأكثر – قلبه، وتصحيح السابق، اكتفاء بقلب المتأخر: نحو: «الحَيَا»، مصدر الفعل: حَيِيَ، «والهَوَى»: مصدر الفعل: هَوِيَ. «والجَوَى»: مصدر الفعل: جَوِيَ (والأفعال الماضية الثلاثة على وزن «فَعِلَ»، بفتح فكسر، ومصادرها على وزن: «فَعَل» بفتح ففتح)[4]

---

(١) وفى الشرطين: «السادس والسابع» يقول ابن مالك فى الفصل المشار إليه:

وَصَحَّ عَيْنُ «فَعَلٍ» وفَعِـلَا ذَا «أفعَلٍ»، كَأَغْيَدٍ وَأَحْوَلَا – ٦

المراد بفَعَل: مصدر الثلاثى «فَعِل». والمراد بصاحب أفعل: الماضى الثلاثى اللازم الذى تكون الصفة المشبهة منه على وزن «أفعَل»؛ وضرب له مثالين، هما: أَغْيَد وأَحْوَل – كما فى الشرح.

(٢) وهى المشاركة من فريقين فى الفاعلية والمفعولية، وكما تسمى «المفاعلة» تسمى أيضاً: «التفاعل».

(٣) وفى هذا يقول ابن مالك:

وإنْ يَبِنْ «تَفَاعُلٌ» من «افْتَعَلْ» والعينُ وَاوٌ سَلِمَتْ وَلَمْ تعَلْ – ٧

(٤) لأن فعلهما الماضى كفرِح، فالمصدر هو: فَرَح، على وزن: فَعَل (بفتح ففتح) فمصدرهما كذلك على وزن: فَعَل.

فأصل المصادر: حَيَيٌ - هَوَيٌ - حَوَوٌ[1]؛ ففي كل مصدر حرفان متواليان صالحان للقلب ألفاً، لتحرك كل منهما وفتح ما قبله. فجرى القلب على الثاني منهما؛ لأنه في آخر الكلمة، والأطراف محل القلب والتغيير غالباً، وسَلِمَ الأول.

وقد وقع القلب على الأول في بعض كلمات مسموعة لا تكفي للقياس عليها ومنها: كلمة: آيَة، وأصلها - في رأيٍ من عدة آراء - أَيَيَة، بياءين متحركتين قبل كل منهما فتحة. قلبت الأولى ألفا وسلمت الثانية[2]...

عاشرها: ألا يكون أحدهما عيناً في كلمة مختومة بأحد الحروف الزائدة المختصة بالأسماء؛ كالألف والنون معاً، وكألف التأنيث المقصورة.. فلا قلب في مثل: الجَوَلان[3]، والهَيَمان[4]، والصَّوَرَى[5]، والحَيَدَى[6] ونحوها...[7]

* * *

إبدال الميم من الواو، ومن النون:

(ا) تبدل الميم من الواو وجوبًا في كلمة: «فُو»[8] غير المضافة. وأصلها: فُوه؛ حذفت الهاء تخفيفاً؛ فيقال فيها بعد الإبدال: فم، والدليل على أن هذه الميم مبدلة من الواو قولهم في الجمع: أفواه. والتكسير من الأشياء التي ترد الألفاظ إلى أصولها.

فإن أضيفت كلمة: «فو» إلى اسم ظاهر أو: مضمر جاز إبقاء الواو - وهذا

---

(١) لأن هذا من الحُوَّة (وهي: سُمرة محمودة قديماً في الشفتين) ولقولهم في تثنيته: حَوَوَان.

(٢) وإلى هذا الشرط وورود السماع بما يخالف في بعض كلمات يقول ابن مالك في الفصل المشار إليه:

وإنْ لِحَرْفَيْن ذَا الإعْلالُ اسْتُحِقْ صُحِّحَ أَوَّلٌ وعَكْسٌ قدْ يَحِقْ - ٨

يريد: إن استُحِق هذا الإعلال (القلب) لحرفين - بسبب تحقق شروطه في كل منهما فأولهما يصحح ويسلم من القلب، وثانيهما يقلب، وقد يقع العكس قليلا.

(٣) التنقل. (٤) مصدر: هام على وجهه: إذا سار على غير هدى.

(٥) - بفتحات - اسم بقعة بها ماء. (٦) بمعنى: المائلة أو السريعة النشيطة.

(٧) وفي هذا يقول ابن مالك:

وعَيْنُ مَا آخِرُهُ قَدْ زِيدَ مَـا يَخُصُّ الاسمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَا - ٩

(٨) إحدى الأسماء الستة.

هو الأكثر – وجاز قلبها ميمًا. فيقال: فوك، أو: فو النظيف، طيب الرائحة، ويصح فمك، أو فم النظيف طيب الرائحة.

(ب) وتبدل الميم من النون بشرطين: أن تكون النون ساكنة، وأن يقع بعدها الباء؛ سواء أكانتا فى كلمة أم فى كلمتين؛ نحو: انبعث البريد، ونحو: مَنْ بَعَث الرسالة؟. ويلاحظ أن قلب النون ميمًا مقصور على النطق فقط، أما فى الكتابة فتبقى صورة النون على حالها ...[1]

* * *

إبدال التاء من الواو، والياء:

يجب قلب الواو والياء تاء إذا وقعا «فاء افتعال»، أو فاء أحد مشتقاته[2]، وكانا غير مبدَلين من همزة، فإذا تحقق الشرطان (وقوعهما فاء افتعال أو أحد مشتقاته، وعدم انقلابهما عن همزة). وجب قلبهما تاء – كما قلنا – وإدغام هذه التاء فى تاء الافتعال أو مشتقاته. فعند بناء صيغة على وزن: «افتعل» – مثلا – من الماضى: وصَل، أو: يَسِر، يقال: اِوْتصل – اِيْتَسَر، ثم تقلب الواو والياء تاء، وتدغم فى التاء الموجودة، وتصير الصيغتان: اتّصل، واتّسَر[3]، ويقال فى المضارع قبل القلب: يَوْتَصِل، ويَيْتَسِر، ويصير بعد القلب والإدغام: يتّصِل ويتّسر ...[4] ومثل هذا يقال فى الأمر، وباقى مشتقات «الافتعال».

---

(١) وفى إبدال الميم من النون يقول ابن مالك خاتماً الفصل السابق:

وقَبْلَ «با» اقْلِبْ «مِيماً» -النُّونَ إذَا ... كانَ مُسَكَّناً؛ كَمَنْ بَتَّ انْبِذَا -١٠

وتقدير البيت: واقلب حرف النون ميماً إذا كان النون مُسكّناً قبل باء. وساق لهذا مثالا حوى صورتى النون الساكنة قبل الباء فى كلمة واحدة؛ مثل: انبذا – والأصل: انبذنْ، بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً؛ للوقف – أو فى كلمتين مثل: منْ بتّ. أى: قطَع. ومعنى الجملة؛ من قطع مودته فانبذه، أى: اطرحه، واتركه، ولا تبال به.

(٢) الماضى، والمضارع، والأمر، واسم الفاعل، واسم المفعول... إلخ.

(٣) بمعنى: لعب الميسر، وهو القمار، أو: اغتنى.

(٤) يصح أن يقال فى: «اِوْتصل» قلبت الواو ياء لوقوعها بعد الكسرة، فصارت الكلمة: «ايتصل»، ثم قلبت الياء تاء للافتعال؛ فصارت: اتصل. والنتيجة فى الحالتين واحدة؛ هى قلب الواو تاء؛ إما بعمل واحد كالأول، وهو الأحسن لاختصاره. وإما بعملين وهو المساير لقاعدة قلب الواو ياء. نعم، إن الياء المنقلبة عن الهمزة لا يصح قلبها تاء افتعال، لكن الياء هنا منقلبة عن واو، فيجوز قلبها تاء، كما يجوز قلب الواو – دون الهمزة – تاء افتعال. (راجع التصريح والصبان).

التي فاؤها أحد الحرفين السالفين غير المبدلين من الهمزة .

فإن كان أحدهما مبدلا من الهمزة لم يجز القلب — في أشهر اللغات — فلا تقلب الياء تاء في مثل : « إيتكل » ، وهي صيغة « افتعل » من أكل ؛ لأنّ ياءها في الأصل همزة ، وقعت بعد همزة مكسورة ؛ فانقلبت الثانية ياء ؛ طبقاً لما تقدم[1] .

ولا تقلب الواو تاء في مثل : أوْتمن ؛ لأنّ هذه الواو مبدلة من الهمزة الثانية التي وقعت بعد ضمة ؛ إذ الأصل أُؤْتُمِن ، قلبت الثانية واوا لوقوعها بعد نظيرتها المضمومة — كما عرفنا[1] — فوجب عدم القلب ...[2]

* * *

إبدال الطاء من تاء الافتعال :

يجب قلب « تاء الافتعال » ومشتقاته « طاء » بشرط أن تكون هذه التاء — في كلمة فاؤها حرف من أحرف الإطباق[3] ؛ (وهي : الصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء) وبعده هذه التاء . فإذا أريد بناء صيغة على وزن : افتعل — مثلا — من : صبر ، أو : ضَغِن[4] ، أو : طلع ، أو : ظلم . . . قيل : اصتبر — اضتغن — اطتلع — اظتلم . ثم تقلب التاء طاء في اصتبر ؛ فيقال : اصطبر . وتقلب التاء طاء في : اضْتغن ؛ فيقال : اضْطغن — بطاء ظاهرة في النطق والكتابة . وكذلك تقلب التاء في اطتلع ؛ فيقال اططلع ، ثم تدغم الطاءان وجوباً ؛ فيقال : اطّلع . . . وتقلب في اظتلم ؛ فيقال : اظطلم . وفي مثل هذه الصورة التي تبدل فيها « تاء

(١ ، ١) في ص ٧٧٠ وما بعدها .

(٢) وفي هذا القلب يقول ابن مالك في فصل مستقل يقتصر على بيتين ، أولهما :

ذوالّلينِ «فا» — «تا» في «افتِعَال» أُبْدِلَا وشَذَّ في ذِي الْهَمْزِ نَحو: ائتَكَلَا — ١

يريد بذى اللين : حرف العلة الواو والياء . وأما الألف فلا تكون فاء كلمة متقدمة الست ؛ ذو اللين حالة كونه فاء في صيغة « افتعال » أبدل تاء . وشذ هذا الإبدال في صاحب الهمز ، أي : في الحرف المبدل من همزة ؛ نحو : ايتكل ، من الأكل ، فلا يقال فيه : اتكل ، إلا شذوذاً في رأى ابن مالك ؛ لأنها لغة قليلة .

(٣) لأن اللسان عند النطق بها يطبق بأعلى الفم . (٤) ضغن قلب الصدر : امتلأ حقداً .

الافتعال » طاء بعد الظاء . يجوز ثلاثة أمور بعد القلب ، إما ترك الطاء والظاء على حالهما ؛ فيقال : اظطلم — كما سبق — وإما قلب الطاء ظاء وإدغامها فى الظاء ؛ فتصير الكلمة : اظّلم . وإما قلب الظاء طاء وإدغامها فى الطاء ؛ فتصيّر الكلمة : اطّلم ..(١)

* * *

إبدال الدّال من تاء الافتعال :

يجب إبدال الدال من « تاء الافتعال » ومشتقاته بشرط أن تكون هذه التاء فى كلمة فاؤها الدال ، أو الذال ، أو الزاى ، وقد وقعت التاء بعد حرف من الثلاثة ، فإذا أريد بناء صيغة على وزن : « افتعل » — مثلا — من : دغَم ، أو : ذخَر ، أو زجر . . . قيل : ادْتغَم — اذْتَخَر — ازْتَجَر — ثم تقلب التاء فى كل ذلك « دالاً » فيقال : ادّغم ، بإدغام الدال فى الدال وجوبًا . واذْدَخر ، ويصح قلب الذال دالا وإدغامها فى الدال الأصلية ، فيقال : ادّخر ، كما يصح — مع القلة — قلب الدال الأصلية ذالا وإدغامها فى الذال ؛ فيقال : : اذّخر ، فهذه ثلاث لغات أقواها الأولى فالثانية .

ويقال : ازدجر ...(٢)

---

(١) فى إبدال الطاء من « تاء الافتعال » والدال منها يقول ابن مالك :

« طَا » — « تَا » افتِعالٍ رُدَّ إثْرَ مُطبَقِ ... فى ادَّانَ ، وازْدَدْ ، وادَّكِرْ دَالًا بَقِى — ٢

(مُطبَق = حرف من حروف الإطباق ؛ وهى الأربعة التى ذكرناها . رد = صير — بقى = صار) ، يقول : صير « تاء الافتعال » طاء بعد حرف الإطباق . كما يقول : إن تاء الافتعال صار دالا فى مثل : ادان ، وازدد ، وادكر ، أى : فى الكلمات التى فاؤها دالا أو زايا ، أو ذالا ، وبعد كل من هذه الحروف تاء الافتعال مباشرة . فالبيت تضمن فى شطره الأول إبدال الطاء من الافتعال ، وتضمن فى شطره الثانى إبدال الدال منها .

(٢) أشار ابن مالك لهذا فى البيت الذى فى أول هذا الهامش .

المسألة ١٨٣ :

الإعلال[1] بالنقل

معناه :

نقل الحركة من حرف علة متحرك إلى حرف صحيح ساكن قبله ، وقد يبقى حرف العلة بعد ذلك على صورته مع تجرده من الحركة ، أو ينقلب حرفًا آخر. وهذا النوع من الإعلال خاصّ بالواو والياء دون الألف ؛ لأنهما يتحركان وهى لا تتحرك مطلقًا . ومن الأمثلة : يَصُوم . فأصله : يَصْوُم[2] — بفتح ، فسكون ، فضم . . — نقلت حركة حرف الواو (وهى : الضمة) إلى الساكن الصحيح قبلها ، مع إزالة سكونه ؛ فصار المضارع بعد هذا النقل : « يصُوم » بواو ساكنة، وقد بقيت صورتها ساكنة بعد نقل حركتها . ومثله : (يقُوم — يعُود — يقُول — يعُوم) . . فيجرى فى كل مضارع من هذه الأفعال ما جرى فى نظيره : «يَصُوم ».

ومن الأمثلة : يَبِيع . وأصله : يَبْيِع — بفتح ، فسكون ، فكسر[3] — نقلت حركة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها ؛ فصار المضارع بعد هذا النقل: « يَبِيع » بياء ساكنة ، بقيت صورتها ساكنة بعد نقل حركتها .

ومن الأمثلة أيضًا : يَخَاف . أصله : يَخْوَف — بواو مفتوحة — نقلت حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها ، ثم انقلبت الواو ألفا ، لاعتبارها متحركة بحسب الأصل ، وقد انفتح ما قبلها الآن ، فصارت : يخاف . ومثله : (ينام[4] — يزال[5] — يكاد[6] — يحار[6]) . . . حيث جرى على كل مضارع من هذه

---

(١) راجع ما سبق فى معنى الإعلال العام ص ٧٥٦ وهامشها .

(٢) لأن الفعل صام يصوم ، من باب : فَعَل يفْعُل ؛ كنصَر ينصُر.

(٣) لأنه من باب : « ضرَب يضرِب » .

(٤) أصله : « ينْوَم » لأنه من باب « تعِب يتعَب » ثم دخله إعلال النقل، وإعلال القلب ...

(٥) أصله : « يزْيَل » لأنه من باب : « تعِب يتعَب » . ثم دخله الإعلالان ، كسابقه .

(٦ و ٦) من باب : تعِب يتعَب . دخل الإعلالان المضارع .

الأفعال ما جرى على المضارع : « يخاف » ؛ من نقل فتحة الواو للساكن قبلها ، ثم قلبها ألفاً .

فنرى مما سبق أن حرف العلة (الواو والياء) قد يبقى على صورته السابقة بعد نقل حركته (مثل : يصوم — يقوم . . .) وقد ينقلب حرفاً آخر ؛ (مثل : يخاف — يحار) .

لكن ، ما الضابط العام الذى يخضع له حرف العلة ، ليبقى على صورته من غير حركة ، أو ينقلب حرفاً آخر ؟

الضابط هو : أن حرف العلة إن كان فى أصله متحركاً بحركة تجانسه[1] —أى: تناسبه— وجب بقاء صورته ساكنة بعد نقل حركته إلى الساكن قبله ؛ كما فى : (يصُوم — يقُوم ...) وكما فى : (يبيع — يهيم) ... وإن كان فى أصله متحركاً . ركة لا تناسبه وجب — بعد نقل حركته — أن ينقلب حرفاً جديداً مناسباً لحركته الأصلية السابقة التى نقلت إلى الساكن الصحيح قبله ، فالمفتوح يصير ألفاً ، والمضموم يصير واواً ، والمكسور يصير ياء . . . — ومن الأمثلة : (أقامَ وأبانَ) ، فأصلهما : (أقْوَمَ وأبْيَنَ)[2] بفتح حرف العلة ؛ نقلت حركة الواو والياء للساكن الصحيح قبلهما . ثم قُلِبَ حرفا العلّة ألفاً ، لأن الألف هى التى تناسب الفتحة ؛ فصار الفعلان: أقام وأبان . وفى مثل هذا القلب يقال: تحركت الواو والياء بحسب الأصل. وانفتح ما قبلهما بحسب الحال، فانقلبا ألفاً[3] . ويجرى ما سبق على نحو : (أُقِيمَ وأُبِينَ . . .) وأصلهما : أُقْوِمَ وأُبْيِنَ . دخلهما إعلال النقل وإعلال القلب .

---

(١) الحركة التى تجانس حرف العلة ؛ هى : الضمة للواو ، والكسرة للياء — أما التى لا تناسب فالكسرة أو الفتحة للواو . والضمة أو الفتحة للياء .

(٢) لأن فعلهما : قام يقوم ، وبان يبين . فالأول واوى العين ، والثانى يائيها .

(٣) يقال هذا تعليلا للقلب ، لإدخاله تحت قاعدة عامة مطردة؛ هى: أن حرف الواو أو الياء إذا تحرك وانفتح ما قبله وجب قلبه ألفاً على الوجه الذى سبق شرحه فى هذا الباب ص ٧٨٦ و . . .

مواضعه :

يقع الإعلال بالنقل فى أربعة مواضع ، يكون حرف العلة فى كل منها عين الكلمة ، ومتحركا . .

أولها : أن يكون حرف العلة (الواو ، أو الياء) عيناً متحركة لفعل ؛ نحو : يصُول ، ويَغِيب . والأصل: يَصْوُل ويَغْيِب ؛ بضم الواو وكسر الياء، ثم نُقلت حركتهما إلى الساكن قبلهما ، وبقى كل منهما بعد ذلك على صورته — طبقًا لما قدمناه — فيصير الفعلان : يصُول — يغِيب .

ويشترط لإجراء النقل فى هذا الموضع أن يكون الساكن قبل حرف العلة صحيحاً ، وأن يكون الفعل غير مضعف اللام ، ولا معتلها . ولا مَصُوغاً للتعجب، على وزن إحدى الصيغتين القياسيتين فيه[1] . فلا يقع الإعلال بالنقل فى مثل : (قاوَم وبايع ، وعَوّق وبيَّن)؛ لأن الساكن قبل الحرفين غير صحيح . ولا فى مثل : (ابيَضّ واسوَدّ)؛ لتضعيف لامه، ولا فى مثل : (أهوَى وأحيا)؛ لاعتلالها ، ولا فى مثل : (ما أقْوَمَه ! ! وما أبْيَنَه[2] !! وأقوِمْ به !! وأبيِنْ به !!) لأن الفعل مَصوغ على صيغتى التعجب القياسيتين ...[3]

---

(١) ومثل التعجب : « اسم التفضيل »؛ نحو : هذا أقْوَمُ طريقة وأبْيَنُ منهجاً؛ فلا يصح الإعلال بالنقل فى كلمتى ؛ أقوم ، وأبين . — وقد سبق بيان الحكين فى بابى : « التعجب والتفضيل » ، ج ٣ م ١٠٨ ص ٣٣٣ و م ١١٢ ص ٣٩٣ —

(٢) وقولهم : ما أحوجَ الجبانَ إلى أن يسمع ويرى عجائب الشجعان .

(٣) كما سبق فى بابه ج ٣ م ١٠٨ ص ٣٣٣ ومثل التعجب : « التفضيل » (انظر رقم ١ من هذا الهامش .

« ملاحظة » : ورد فى المسموع كلمات كثيرة تخالف الضابط السابق حتى قيل عنه إنه غير محكم — والبيان المفصل الخاص بهذا مدون فى ج ٣ م ١٠٦ ص ٣١٦ ، باب : « اسم الزمان والمكان » وهناك رأى المجمع اللغوى .

وفى هذا الموضع وشروطه يقول ابن مالك ، فى فصل جديد مستقل يبدؤه بقوله :

لِسَاكِنٍ صَحَّ انقُلِ التحرِيكَ مِنْ ذِى لِينٍ آتٍ عَيْنَ فِعْلٍ ؛ كَأَبِنْ
مَا لمْ يَكُنْ فِعْلَ تَعَجُّبٍ وَلَا كابْيَضَّ أَوْ أَهْوَى ، بلام عُلِّلَا =

ثانيها : أن يكون حرف العلة عينًا متحركة فى اسم يشبه المضارع فى وزنه[1] فقط دون زيادته ، أو فى زيادته دون وزنه ، بشرط أن يكون فى الاسم ما يمتاز به عن الفعل فى الحالتين . فالأول : نحو : مَقَام — بفتح الميم — فإن أصله : « مَقْوَم» ، (بفتح ، فسكون ، ففتح) — وهو على وزن المضارع : « يَعْلَم » . نقلت حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها ، ثم قلبت ألفًا ، طبقاً لما سلف — فصار الاسم : مَقَام . وفيه زيادة تدل على أنه ليس من الأفعال ، وهى الميم فى أوله . ومثله : مُقِيم ، ومُبِين .

ومثال الثانى : بناء صيغة من : « البيْع » أو : « القول » على مثال : تِحْلِئ[2] وهذه صيغة خاصة بالاسم . فيقال : تِبْيِع ، وتِقْوِل (بكسر ، فسكون ، فكسر ، فيهما) — نقلت حركة حرف العلة إلى الساكن الصحيح قبله ، وقلبت الواو ياء[3] ؛ فصارت الكلمتان : تِبِيع وتِقِيل بكسرتين متواليتين فى كل ، وبعدها ياء .

فإن اختلف الاسم عن المضارع فى الأمرين معًا ، أو شابهه فيهما معًا — وجب التصحيح ؛ فثال الأول : مِخْيَط[4] (بكسر ، فسكون ، ففتح) لأن المضارع لا يكون — فى الأغلب — مكسور الأول ، ولا مبدوءاً بميم زائدة ، فالصيغة مختصة بالاسم ، ولذا وجب التصحيح ومثلها : مِفْعَال ، كمِخْيَاط . ومثال الثانى : أقْوَم ، وأبْيَن — بفتح ، فسكون ، ففتح — وهما شبيهان

= فقد جمع فى البيتين الشروط المطلوبة . (أبِنْ ، أصلها : أبْيِن ، فعل أمر من أبان ، « علّل» : صار حاوياً حرف علة) .

(١) بأن يكون مشابهاً له فى مجرد عدد الحرف ، مع مقابلة الساكن بمثله ، والمتحرك بمثله ، من غير نظر للاسمية والفعلية .

(٢) بكسر فسكون ، فكسر ، فهمزة متطرفة ، وهو : القشر الذى يظهر على الجلد حول منابت الشعر .

(٣) قلبت الواو ياء لأن حركتها وهى الكسرة — غير مجانسة لها ، فيجب قلب الواو حرفاً يجانس الحركة ، طبقاً لما سلف أول الباب. بخلاف الياء فإنها حركتها هنا مجانسة لها فلا تنقلب . فنى : « تِقِيل » إعلالان ؛ أحدهما بالنقل ، والآخر بالقلب . أما « تِبِيع» ففيها إعلال واحد .

(٤) اسم أداة الخياطة .

بالمضارع : أعْلَمَ وأفهمَ . . ، فى وزنه وفى الزيادة التى فى أوله ، فوجب لهما التصحيح ...(١)

ثالثها : أن يكون حرف العلة عيناً متحركة فى مصدر معتل العين ، كفعله ، بشرط أن يكون فِعْله على وزن : «أفعلَ» ، أو : « استفعل » نحو : أقام ، واستقام. وأصْلها قبل التغيير : أقومَ ، واستقوم . ومصدرهما: إقْوَام ، واستقوام . فيجب فيهما الإعلال بالنقل كما جرى فى فعليهما ؛ فتنقل فتحة الواو إلى الساكن قبلهما ، وتقلب الواو ألفاً - طبقاً للقاعدة التى سلفت - فيتوالى ألفان لا يمكن النطق بهما معًا ؛ فتحذف الثانية منهما ، وتجيء تاء التأنيث - فى الأغلب - عوضاً عنها ، فيقال إقامة ، واستقامة .

ومثل هذا يقال فى : « أبانَ واستبان » . فأصلهما : « أبْيَنَ ، واستبْيَن » ، ثم نقلت حركة الياء إلى ما قبلها وقلبت ألفاً : فصارا : أبان ، واستبان . ومصدرهما : إبيان واستبيان ، نقلت حركة الياء كما نقلت فى الفعل ، وقلبت الياء ألفاً فتلاقت ساكنة مع ألف المصدر ، حذفت الثانية منهما ، وزيدت تاء التأنيث عوضًا عنها ؛ فصار المصدران : إبانة ، واستبانة .. وحذفُ هذه التاء مقصور على السماع ومنه قوله تعالى : : (وإقام الصلاة) ، أى : إقامة الصلاة(٢)

---

(١) أما نحو : يزيد (علَم) فقد دخله الإعلال وهو مضارع قبل نقله العلَمية . وفى الموضع الثانى يقول ابن مالك :

وَمِثْلُ فِعْلٍ فى ذا الإعْلَالِ اسمُ ... ضَاهَى مضارِعاً ، وفيه وَسْمُ — ٣

(ضاهى = شابه . وسم = علامة) ، ثم قال :

ومِفْعَلٌ صحِّحَ كالمِفْعَال ... . — ٤

يشير بهاتين الصيغتين - وهما مختصتان بالأسماء - إلى الاسم المخالف للمضارع فى وزنه وزيادته معاً . وترك بقية التفصيلات التى سردناها . والنصف الثانى من هذا البيت لا شأن له بهذه القاعدة ، وإنما شأنه متصل بالقاعدة التالية بعده مباشرة .

(٢) وفى الموضع الثالث وما يتصل به من ألف « إفعال » ، و « استفعال » وتاء التأنيث ، يقول ابن مالك :

—

رابعها : أن يكون حرف العلة المتحرك عيناً فى صيغة « مفعول » من الفعل الثلاثى المعتل العين بالياء أو الواو ، كصوغ « مفعول» من قال وباع . . . فيجب فيه ما وجب فى « إفعال واستفعال » السابقين ، ولا يقتصر الأمر على هذا ، بل تجرى عليهما تغييرات ، طبقاً للبيان الشامل الذى سيجىء فى الحالة الرابعة الأخرى[1] . . .

= . . . . وألفَ الإفعَــال واسْــتِفعَالِ : ـ ٤
أزِلْ لِذَا الإعْلَالِ ، و«التَّا» الزَمْ عِوَضْ وحَذْفُهــا بالنَّقْلِ ربَّمَــا عَرَضْ
(بالنقل ، أى : النقل عن العرب ، وهو السماع الوارد عنهم) .

(١) ص ٨٠٢ .

المسألة ١٨٤ :

الإعلال بالحذف[1] .

الإعلال بالحذف يكون قياسيًّا مطرداً في المسائل الآتية . أما في غيرها فقصور على السماع :

الأولى : الهمزة الزائدة في أول الماضي الرباعي . فإنها تحذف في مضارعه ، واسم فاعله ، واسم مفعوله ، نحو : أكرمَ — يُكرمُ — أكرمْ — مُكرِم — مكرَم . . بحذف الهمزة في كل ذلك وجوبًا ، ومثل هذا همزة الأفعال الماضية الرباعية : أفهمَ — أخبرَ — أحسنَ . . . ونظائرها ، حيث يجب حذف الهمزة ، من مضارعها ، واسم فاعلها ، واسم مفعولها . كما قلنا . والأصل في كل ذلك قبل حذفها : يؤكرم — مُؤكرِم — مؤكرَم . وكذا الباقي . . .

الثانية : الواو التي هي « فاء » فعل ثلاثي مفتوح العين في الماضي[2] مكسورها في المضارع مثل : وَعَد ، فيجب حذف هذه الواو في المضارع ، وأمره ، ومصدره ، بشرط : أن يصير هذا المصدر على وزن فِعْلة (بكسر ، فسكون ، ففتح) لغير الهيئة ، وبشرط أن تكون التاء في آخره عوضاً عن الواو المحذوفة . فيقال : يَعِد — عِدْ — عِدَة[3] ، ومن هذا قول الشاعر :

---

(١) في هذه التسمية نوع من التوسع والتسامح ، لأن بعض الأحكام الآتية لا صلة لها بحرف العلة . أما الهمزة التي تنطبق عليها بعض الأحكام الآتية أو السابقة فبمنزلة حروف العلة في كثير من المواضع.

(٢) لأن الماضي المضموم العين لا تحذف فاء مضارعه ؛ نحو : وضُؤ ، ويَوْضُؤ ، أما مكسورها فإن كسرت عين مضارعه حذفت فاء هذا المضارع ؛ نحو : ورِث يَرِث — وثِق يثِق ، ومنه قول الشاعر :

ولا يواتيك فيما ناب من حَدَثٍ ... إلا أخو ثقة . فانظر بمن تَثِق

فإن فتحت عين مضارعه فقد تحذف الفاء من هذا المضارع ؛ نحو : وسِع يسَعُ — أولا تحذف : نحو : وجِل يَوْجَل ، ووجِع يَوجَع . وجواز الحذف وعدمه في هذه الصورة مرجعه ومرده للسماع وحده — طبقاً للرأي المشهور — وإن استعملت عينه بالفتح والكسر جاء حذف الفاء من هذا المضارع وعدم حذفها ؛ كوَلِه : فإنه جاء من باب « تعِب » فلم تحذف فاء مضارعه ، ومن باب « وعَد » في لغة قليلة فحذفت — كما في المصباح — راجع الصبان في الموضع — .

(٣) أصل عِدَة : وِعْد - بكسر الواو وسكون العين — حذفت الواو ، وحركت العين بالكسرة =

متى وعدتُك فى ترك الهوى عِدةً فاشهد على عِدتى بالزور والكذب

وقولهم فى الحكمة : لا تَعِدْ عِدة لا تثق من نفسك بإنجازها ، ولا يغرنك المرتقى وإن كان سهلا ، إذا كان المنحدر وعرا .

كما يقال : يَصِف — صِفْ — صِفة . . . (بشرط ألا يكون المصدر لبيان الهيئة كما سبق) ،

ولا تحذف الواو من المضارع إلا بشرطين ؛ أن يكون حرف المضارعة مفتوحًا وأن تكون عينه مكسورة ؛ نحو : أعِدُ — نَعِدُ . فلا حذف فى مثل يُولَد ، ويَتَوَضّؤُ . . (١)

الثالثة : إذا كان الماضى ثلاثيًّا مكسور العين ، وعينه ولامه من جنس واحد — مثل : ظَلِلْتُ(٢) — جاز فيه ثلاثة أوجه عند إسناده لضمير رفع متحرك . وهى إبقاؤُه على حاله مع فك إدغامه وجوبًا ، كالمثال السابق : (ظللت) أو : حذف عينه دون تغير شىء فى ضبط ما بقى من الحرف : مثل : ظَلْتُ . أو حذف عينه ونقل حركتها إلى فاء الكلمة ؛ مثل : ظِلْتُ .

فإن كان الفعل المضاعف المكسور العين مضارعًا أو أمرًا واتصلا بنون النسوة جاز إبقاؤهما على حالهما من غير حذف ولا تغيير إلا فك الإدغام وجوبًا ، وجاز حذف العين ونقل حركتها — وهى الكسرة — إلى الفاء ؛ فنقول :

= حركة الفاء ، فصارت دليلا على الفاء المحذوفة. وجاءت تاء التأنيث عوضاً عن الفاء المحذوفة. ومن الشاذ اجتماعهما معاً .

(١) فى المسألتين الأوليين يقول ابن مالك فى فصل مستقل هو آخر الفصول فى ألفيته : وليس بعده إلا باب : « الإدغام » .

فا ءأمْرٍ ،أوْ مضارِعٍ من : كوعَدْ احْذِفْ . وفى : كَعِدَة، ذاكَ اطَّرَدْ — ١

وحذْفُ همزِ «أفْعَلَ» اسْتَمَرّْ فى مضَارِعٍ ، وبِنْيَتَىْ مُتَّصِف — ٢

(بنيتى متصف ، أى صيغتى شخص متصف ، والمراد بهما : صيغتا اسم الفاعل واسم المفعول ؛ لأنهما الدالتان على ذات متصفة . . .

(٢) تقول : ظَلِلْتُ أعمل كذا ، بمعنى بقيت أعمله طول النهار ، دون الليل. والفعل « ظل » . . : عنيم يعلم غالباً .

(النسوة يقْرِرْن[1] أو يَقِرْن) . (واقْرِرْن يا نسوة ، أو قِرْن) ... وسمع فتح القاف فى : قَرْن[2] ...

الرابعة : أن يكون حرف العلة عيناً فى اسم المفعول ؛ كفعله . وفى هذا النوع يجب إحداث تغيير آخر ، غير الإعلال بالنقل — هو حذف الواو من : « مفعول » إن كان الفعل واوى العين ، وحذفها مع كسر ما قبلها إن كان يائى العين . فمثال الفعل الواوىّ العين : «صام يصوم». واسم المفعول منه هو : «مَصْوُوم»، تنقل الضمة —وهى حركة الواو— إلى الساكن الصحيح قبلها ؛ فيجتمع بعد هذا النقل ساكنان، هما : الواوان . فيجب حذف أحدهما — والأرجح أنه الثانى[3] لزيادته وقربه من الطرف— فيصير اسم المفعول : مَصُومٌ . ومثل هذا يقال فى اسم المفعول من : قال ، ورام ، وحاطَ . . . وأمثالها ؛ حيث يكون اسم المفعول هو : مَقْوُول ، وَمَرْوُوم ، ومَحْوُوط ، ثم يحصل الإعلال بالنقل ، ويليه الإعلال بالحذف ومن النادر الذى لايقاس عليه تصحيح اسم المفعول المعتل العين بالواو ؛ كقولهم : ثوب مصوُون ، والقياس مَصُون[4] .

ومثال الفعل اليائىّ العين : باع[5] يبيع . واسم المفعول منه هو : مَبْيُوع .

---

(١) قَرَّ بالمكان يقِرّ ، بمعنى سكن واستقر فيه . وأصلهما الشائع : قرَّ يقْرِر .

(٢) فى هذه المسألة الثالثة يقول ابن مالك فى ختام الفصل :

ظِلْت وظَلْتُ فى ظَلِلْت اسْتُعْمِلا وقِرْنَ فى : اقْرِرْنَ . وقَرْنَ نُقِلا — ٣

(٣) إن كانت المحذوفة هى الثانية الزائدة ، طبقاً للرأى الأشهر ، فاسم المفعول على وزن : « مَفُعْل » — بفتح ، فضم ، فسكون ... — وإن كانت المحذوفة هى الأولى التى هى عين الكلمة فوزن اسم المفعول : « مفُول » ، لأن عين الكلمة حذفت هنا ، وبقيت هناك . ولا أثر للخلاف بين الرأيين إلا فى هذا الوزن الصرفى .

(٤) وقد ورد السماع أيضاً مطابقاً للقياس فى قول دِعْبِل — وهو ممن يحتج بكلامهم — واصفاً حكم يزيد بن معاوية :

بناتُ يزيدٍ فى القصور مصونةٌ وآلُ رسول الله فى الفلوات

(٥) لهذا الفعل الثلاثى رباعى مبدوء بالهمزة هو : « أباع » ؛ فيكون اسم المفعول الرباعى هو : « مُباع » . (وقد ورد النص على هذا كله فى مجلة مجمع اللغة العربية القاهرى — الجزء ٢٧ عدد فبراير سنة ٧١ ص ٢٣١ .

تنقل حركة الضمة وهى حركة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها ؛ فيلتقى بعد هذا النقل ساكنان ، هما : الياء والواو ، فيجب حَذْف أحدهما ؛ وهو الواو — على الأصح ، لما سبق — فيصير اسم المفعول : مَبُيْع ، بياء ساكنة قبلها ضمة ، فنقلب الضمة كسرة ؛ لتسلم الياء ، ويصير اسم المفعول هو : مَبِيع بعد وقوع إعلال بالنقل ، وآخر بالحذف وقلب الضمة كسرة . ومثل هذا يقال فى اسم المفعول من الأفعال : هام يهيم — شاد يَشيد — غاب يغيب . . وأمثالها — حيث يكون اسم المفعول هو : مهيُوم — مشيُود — مغيُوب . . ثم يدخله الإعلال بالنقل ، فالإعلال بالحذف ، ثم قلب الضمة كسرة . وهذا هو الأفصح فى المعتل العين بالياء ، ويحسن الاقتصار عليه . وتميم تجيز تصحيح هذا النوع اليائى ، فتقول تمر مَبْيُوع ، وثوب مخيُوط ، وسفيه مديون[1] وهكذا[2] .

---

(١) ومريض مَعْيُون ، أى : مصاب بالعَيْن (يريدون بها : الحسد . والفعل : عان يعين) وبلغتهم قال الشاعر :

قد كان قومك يحسبونك سيدا وإخال أنك سيد مغيون

(٢) يقول ابن مالك فى النوع الرابع وما فيه من الإعلال بالنقل ، وبالحذف ، وما يجوز فيه من تصحيح ، وما يندر :

وَمَا لِإفْعَالٍ مِنَ الحذْفِ وَمِنْ نَقْل فمَفْعولٌ به أيْضا قَمِن

يقول : ما ثبت لإفعال (واستفعال كذلك . وقد سبق الكلام عليهما) من الإعلال بالنقل والحذف فقمِين به (أى : جدير به) المفعول به أيضاً من الفعل المعتل العين بالواو ، أو بالياء ، ثم ضرب مثالين لهذين ، وبين أن تصحيح ما عينه الواو نادر ، دون ما عينه ياء ؛ فقال :

نحوُ : مَبِيعٍ ومَصُونٍ ، ونَدَر تصحيح ذى الواو ، وفى ذى اليا اشتهر — ٧

ثم انتقل ابن مالك بعد ذلك إلى ثلاثة أبيات سبق ذكرها وشرحها فى المواضع المناسبة لها ، (ص ٧٨١ وما بعدها) وختم بها الفصل السابق ، ونصها :

وَصَحِّح المفعولَ مِنْ نحو : عَدَا وأَعْلِلِ إنْ لَمْ تَتَحَرَّ الأجودا — ٨

كَذَاكَ ذا وجهينِ جا « الفُعول » منْ ذِى الواوِ لامَ جمعٍ أَوْ فرْدٍ يَعِنْ — ٩

وشاع نَحْوُ : نُيَّمٍ فى : نُوَّمٍ ونَحْوُ : نُيَّامٍ شذُوذُه نمى — ١٠

النحو الوافي

مع ربطه بالأساليب الرفيعة، والحياة اللغوية المتجددة

الجزء الرابع

القسم الموجز لطلبة الدراسات النحوية والصرفية بالجامعات
والمفصل للأساتذة والمتخصصين
مشتملا على الضوابط والأحكام التى قررتها المجامع اللغوية ومؤتمراتها الرسمية

تأليف

عباس حسن

الأستاذ السابق بكلية دار العلوم – جامعة القاهرة
ورئيس قسم النحو ، والصرف ، والعروض

* * *

عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة

الطبعة الثالثة



دار المعارف بمصر

النحو الوافى

أربعة أجزاء ، تستوعب جميع الأبواب النحوية والصرفية . وفى صدر الجزء الأول : « مقدمة الكتاب ، ودستور تأليفه » .

ومن موادّ هذا الدستورَ : إعداد كلِ مسألة إعداداً مُحْكماً مستقلاً ، يناسب طلبة الدراسات « النحوية والصرفية » ، ومناهجها بالجامعات ، ثم تعقيب كل مسألة بعد ذلك مباشرة — قبل الانتقال إلى مسألة جديدة — بزيادة وتفصيل يناسبان الأساتذة والمتخصصين . مع العناية فى أكثر المسائل بتسجيل أرقام الصفحات التى تشتمل على ما له صلة بالمسألة المعروضة ، وتدوين تلك الأرقام فى الهوامش ؛ ليتيسر للراغب جمعُ ما تفرق من أحكامها فى مواضع متعددة ، لدواعٍ ومناسبات مختلفة .

وتتبين صفحات « الزيادة والتفصيل » برمز فى أعلاها ؛ يدل عليها وحدها ، ويميزها من غيرها ؛ وهو : سطر ، أو سطران ، من النقط الأفقية المتقاربة .

الفهرس

ا ـ بيان الأبواب العامة التي يشتمل عليها هذا الجزء :

* * *

ب ـ تفصيل المسائل والموضوعات التي يشتمل عليها كل باب من الأبواب العامة السابقة ، مع ملاحظة أن العناوين المكتوبة في الفهرس بخط صغير هي بعض الموضوعات الواردة في : « الزيادة والتفصيل » ، والهوامش .

باب النداء ، وما يتصل به :

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة ، والتفصيل ، والهامش

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة ، والتفصيل ، والهامش

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة ، والتفصيل ، والهامش

باب الاستغاثة :

* * *

باب الندبة

* * *

باب الترخيم

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هى بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هى بعض موضوعات الزيادة ، والتفصيل ، والهامش

* * *

باب نونا التوكيد

* * *

باب إسناد الفعل

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش

* * *

باب مالا ينصرف

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة ، التفصيل ، الهامش

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش

* * *

ب — باب إعراب المضارع: (جوازمه)

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة ، والتفصيل ، والهامش

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش

* *

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش

* * *

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش

باب : أدوات التحضيض، والتوبيخ، والعرْض، والامتناع

• • •

باب : العدد

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هى بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش

* * *

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش

باب كنايات العدد

* * *

باب التأنيث

* * *

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش

أ باب المقصور والممدود، وتثنيتهما، وجمعهما تصحيحاً

* * *

المؤضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش

باب جمع التكسير

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش

* * *

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هى بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش

باب : التصغير

* * *

باب النسب :

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش

* • *

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش

باب : التصريف

• • •

باب : الإعلال والإبدال والقلب

• • •

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش

تم إيداع هذا المصنف بدار الكتب والوثائق القومية
تحت رقم ٥٠٢٧ /١٩٧٤

مطابع دار المعارف بمصر – ١٩٧٤
١/٧٣/١٧٤